

عَوْنُ الْبَارِي

لِحَلِّ أَدَلَّةِ الْبُخَارِيِّ

للإمام العلامة

أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البخاري

شرح كتاب

التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

حقوق الطبع والنقل محفوظة للناسخ

النَّاشِرُ
دَارُ الرَّشِيدِ
حَلَبٌ - سُورِيَا

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الملك الجليل الذى أرسل محمداً صلى الله عليه وآله وسلم
بواضح الدليل وسواء السبيل ، وأذل لوطأته أهل الشرك والأباطيل ، وبعثه
من خير القرون فى أشرف جيل ، وأعز قبيل ، ونوّه بقدره وقدرهم فى آى
كثيرة من التنزيل ، وذلك مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الإنجيل ، وأصلى
وأسلم على من هو كل الكمال وجل الجلال وجملة الجمال بالإجمال والتفصيل ،
وعلى آله وصحبه وحزبه أهل الآثار ، ماناح هديل ورسا حراء وطفيل .

(وبعد) فقد طالما خطر فى الخاطر الكليل والطبع العليل أن أعلق شرحاً
على كتاب جليل من كتب الأحاديث الأحمديّة وصحيفة من صحف السنن
المحمدية ، وكان كتاب « الجامع الصحيح » للبخارى قد حاز قصب السبق
فى مضمار الاعتبار ، وأظهر من صحيح الحديث وفقهه ما لم يسبق إليه ولا عرج
أحد عليه من الأئمة الكبار ، ولذا تراه رجح على غيره من الكتب بعد كتاب
الله ، وأفصحت بالثناء عليه ألسن العلماء الأعلام على بصيرة منهم وانتباه ،
لكنى أجدنى أحجم عن سرى هذا المسرى ، وأبصرنى أقدم رجلاً وأوخر
أخرى ، لصغرى فى نفسى عن بلوغ ذروة هذه الأمانة ، وقصورى عن
سلوك جادة تلك الرتبة العلية ، إذ أنا بمعزل عن هذا المنزل لاسيما وقد أغنى
الحافظ الإمام الحجة هادى الناس إلى المحجة أبو الفضل شهاب الدين أحمد
ابن على بن حجر الكتانى المصرى العسقلانى ، قدس الله روحه ، وجعل فى
الفردوس غبوقه وصبوحة ، عصابة المسلمين عن قضاء هذا الدين الثقيل ،
وأنى بما لم يأت به أحد من الأئمة المتقين ، فشنى العليل وسقى الغليل بماء
السلسيل ، ومن ثم حين قيل للقاضى المجتهد المطلق العلامة الربانى شيخنا
محمد بن على بن محمد الشوكانى البمانى : تؤلف كثيراً فى السنة المطهرة
ولا تؤلف شرحاً لصحيح البخارى ، أجاب بقوله : لا هجرة بعد الفتح .

وإذا كان هذا جواب من برع الأجماع وبلغ رتبة الاجتهاد ، فكيف بمثل
 قاصر الباع ، نزر الاستعداد ، على أن كل من تصدى لشرح الجامع الصحيح
 للبخارى ، صار عيالا على فتح البارى ، واقتعد صهوته ، وافترع ذروته ،
 وتبوأ خلاله ، وتنفياً ظلالة ، ولم أزل على ذلك برهة من الزمان حتى درج زمن
 الشباب واشتعل الرأس منى شيئاً وبان ، فوقفت فى أثناء تصفح الصحف على
 كتاب « التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح » للشيخ الرئيس المحدث
 شهاب الدين أبى العباس أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد اللطيف بن أبى بكر بن
 أحمد بن عمر الشرجى الزبيدى الحنفى المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة ، وكان
 مدرساً بمدينة تعز وزيد كآبيه وجده ، وفرغ من تأليفه فى شعبان سنة تسع وثمانين
 وثمانمائة رحمه الله تعالى ، وقد وجدته متناً جيداً انفرد فيه بتجريد زوائده ،
 وتجريداً سديداً استوعب فيه مرفوعات فوائده ، حتى جزم الراوون بعنوبة
 موارده ، وقطع المبرزون بصحة مطالبه وقبول مقاصده ، كما سياتى بيان ذلك
 فى ديباجة كتابه .

هذا ولم أقف على شرح له يفيد القارئ ويرشد طالب العلم النبوى إلى سلوك
 هذه المجارى إلا ما يذكر من شرحى الشيخ الشرقاوى والشيخ الغزى على هذا
 المتن ، لكن لم يتيسر لى شىء منهما إلى الآن إلا ما أثبتت منهما منتخباً على حاشية
 التجريد بالتجريد والنقصان ، فانتدبت لشرحه قائلاً فإن لم يكن وابل فطل ،
 وأتيت بما عز عند أولى العلم وجل ، كاشفاً أدلته لطاليه ، رافعاً للنقاب عن
 محيا معانيه ، موضحاً مشكله ، فاتحاً مقفله ، مقيداً مهمله . وشمرت ذيل العزم
 عن ساق الحزم فى إبداء هذا المقصود المحمود ، وطمعت أن يكون أتيح لى^(١)
 أنى من خدم السنة المطهرة معدود ، فأتيت بيوته من أبوابها ، وقت خطيباً بين
 محرابها ، مستمداً من كلام أئمة هذا الشأن ، و متمسكاً بأذيال فرسان هذا الميدان ،
 محرراً لأقاويله ، معرباً عن مجملاته وتفصيله .

وقد سلكت فى هذا الشرح طريق الإنصاف ، وتجنبيت مسلك الاعتساف
 عند تراحم الاختلاف ، فدونك شرحاً يشرح الصدور ، ويمشى على سنن

(١) أتيح له الشىء : أى قدر أو هيء . كذا فى تاج العروس .

الدليل ، وإن خالف الجمهور ، أضاءت بهجته ، فاختلفت منه كواكب الدرارى ،
كيف لا وقد فاض عليه الأنوار من فتح البارى ، وأشرق عليه من هذا الجامع
المبارك نوره اللامع ، وصدع خطيبه بحججه القاطعة القلوب والمسامع ،
وللأرض من كأس الكرام نصيب .

والله أسأل أن ينفعنى به ومن رام الانتفاع من إخوانى ، وأن يجعله من
الأعمال التى لا ينقطع عنى نفعها بعد أن أدرج فى أكفانى ، وأن يتوجنى فى الدنيا
بتاج القبول والإقبال ، ويجبرنى بجائزة الرضا فى الحال والمآل « وسميته » عون
البارى بحل أدلة البخارى ؛ واسمه هذا يظهر منه عام التأليف ، ويهدى طالبه
إلى محاسن هذا المؤلف اللطيف . وبالله أقول وبه أجول وأصول .

قال الزبيدى رحمه الله تعالى :

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الْحَمْدُ لِلَّهِ » الْبَارِي ، الْمَصُور ، الْخَلَّاق ، الْوَهَّاب ، الْفَتَّاح ،
الرَّزَّاق ، الْمُبْتَدِي ، بِالنَّعَمِ قَبْلَ الْاسْتِحْقَاقِ ، وَصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى رَسُولِهِ
الَّذِي بَعْدَهُ لِيُتِمَّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ، وَفَضْلُهُ عَلَى كَافَّةِ الْمَخْلُوقِينَ عَلَى
الْإِطْلَاقِ ، حَتَّى فَاقَ جَمِيعَ الْبَرَايَا فِي الْآفَاقِ ، وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ
الْمُؤْمِنِينَ بِكَثْرَةِ الْإِنْفَاقِ ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ أَهْلِ الطَّاعَةِ وَالْوِفَاقِ ، صَلَاةً
دَائِمَةً مُسْتَمِرَّةً بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ .

« أَمَّا بَعْدُ » فَاعْلَمُ أَنَّ كِتَابَ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ، لِلْإِمَامِ الْكَبِيرِ
الْأَوْحِدِ ، مُقَدَّمَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، مِنْ أَعْظَمِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْإِسْلَامِ
وَأَكْثَرِهَا فَوَائِدَ ، إِلَّا أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُتَكَرِّرَةَ فِيهِ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْأَبْوَابِ ،
وَإِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَنْظُرَ الْحَدِيثَ فِي أَى بَابٍ لَا يَكَادُ يَهْتَدِي إِلَيْهِ
إِلَّا بَعْدَ جَهْدٍ وَطُولِ فِتْنٍ ، وَمَقْصُودُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ ،
كَثْرَةُ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَشُهْرَتُهُ ، وَمَقْصُودُنَا هُنَا أَخْذُ أَصْلِ الْحَدِيثِ ،
لِكُونِهِ قَدْ عُلِمَ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِيهِ صَحِيحٌ .

(قَالَ) الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : وَأَمَّا
الْبُخَارِيُّ ، فَإِنَّهُ يَذْكُرُ الْوُجُوهَ الْمُخْتَلِفَةَ ، فِي أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ ،
وَكَثِيرٌ مِنْهَا يَذْكُرُهُ فِي غَيْرِ بَابِهِ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَيْهِ الْفَهْمُ أَنَّهُ أَوَّلَى بِهِ ،
فَيَضَعُ عَلَى الطَّالِبِ جَمْعُ طُرُقِهِ وَحُصُولُ الثَّقَةِ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ
طُرُقِ الْحَدِيثِ .

(قَالَ) وَقَدْ رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنَ الْحُفَاطِ الْمُتَأَخِّرِينَ غَلِطُوا فِي مِثْلِ
هَذَا ، فَتَقَوُّوا رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ أَحَادِيثَ هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي صَحِيحِهِ فِي غَيْرِ
مَظَانِّهَا السَّابِقَةِ إِلَى الْفَهْمِ ، أَنْتَهَى مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَحْبَبْتُ أَنْ أُجَرِّدَ أَحَادِيثَهُ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ وَجَعَلْتُهَا
مَحذُوفَةً الْأَسَانِيدَ لِيَقْرُبَ انْتِزَالُ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ ، وَإِذَا أَتَى
الْحَدِيثُ الْمُتَكَرِّرُ أُثْبِتُهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي زِيَادَةٌ
فِيهَا فَائِدَةٌ ذَكَرْتُهَا وَإِلَّا فَلَا ، وَقَدْ يَأْتِي حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ وَيَأْتِي بَعْدَ فِي
رِوَايَةٍ أُخْرَى أَبْسَطَ وَفِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَأَكْتُبُ الثَّانِي ، وَأَتْرُكُ
الْأَوَّلَ لِزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ ، وَلَا أَذْكَرُ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، إِلَّا مَا كَانَ مُسْنَدًا
مُتَّصِلًا ، وَأَمَّا مَا كَانَ مَقْطُوعًا أَوْ مُعْلَقًا فَلَا أَتَعَرَّضُ لَهُ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ
مِنْ أَخْبَارِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّا لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْحَدِيثِ وَلَا فِيهِ
ذِكْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا أَذْكَرُهُ ، كَحِكَايَةِ مِثْقَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ وَمَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْمُقَاوَلَةِ
بَيْنَهُمْ ، وَكَقِصَّةِ مَقْتَلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَصِيَّتِهِ لَوْلَدِهِ فِي أَنْ يَسْتَأْذِنَ
عَائِشَةَ لِيُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيهِ وَكَلَامِهِ فِي أَمْرِ الشُّوْرَى وَبَيْعَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ وَوَصِيَّةِ الزُّبَيْرِ لَوْلَدِهِ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِنِّي أَذْكَرُ
أَسْمَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ لِيُعْلَمَ مَنْ رَوَاهُ ،
وَأَلْتَزِمُ كَثِيرًا أَلْفَاظَهُ فِي الْغَالِبِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ عَنْ عَائِشَةَ وَتَارَةً يَقُولُ عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ وَحِينَئِذٍ يَقُولُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَكَذَلِكَ أَبْنُ عُمَرَ وَحِينَئِذٍ
يَقُولُ عَنْ أَنَسٍ وَحِينَئِذٍ يَقُولُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، فَأَتَّبَعُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

وَتَارَةً يَقُولُ عَنْ فُلَانٍ يَعْزِي الصَّحَابِيَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَتَارَةً يَقُولُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحِينًا يَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَذَا وَكَذَا فَاتَّبَعُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، فَمَنْ وَجَدَ فِي
هَذَا الْكِتَابِ مَا يُخَالِفُ أَلْفَاظَهُ فَعَلَّهُ مِنْ اخْتِلَافِ النَّسخِ ، وَلِي بِحَمْدِ اللَّهِ
فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ أَسَانِيدُ كَثِيرَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِالمُصَنِّفِ عَنْ مَشَايخِ عِدَّةٍ ،
فَمِنْ ذَلِكَ رِوَايَتِي لَهُ عَنْ شَيْخِي الْعَلَّامَةِ نَفِيسِ الدِّينِ أَبِي الرَّبِيعِ
سُلَيْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعُلُوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ لِبَعْضِهِ ،
وَسَمَاعًا لِأَكْثَرِهِ ، وَإِجَازَةً فِي الْبَاقِي بِمَدِينَةِ تَعَزَّ سَنَةً ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ
وَتَمَانِيَةً قَالَ أَخْبَرَنَا بِهِ وَالِدِي إِجَازَةً وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ الْكَبِيرُ شَرَفُ
المُحَدِّثِينَ مُوسَى بْنُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ الدَّمَشْقِيُّ المَشْهُورُ بِالْفَزُولِيِّ قِرَاءَةً مِنِّي
عَلَيْهِ لِجَمِيعِهِ قَالَا أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ المُسْنِدُ المَعْمَرُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ
أَبِي طَالِبٍ الْحَجَّارُ إِجَازَةً لِلأَوَّلِ وَسَمَاعًا لِلثَّانِي .

(وَمِنْهَا) رِوَايَتِي لَهُ عَنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ الْإِمَامِ وَلِيِّ اللَّهِ تَعَالَى أَبِي
الْفَتْحِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْإِمَامِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحُسَيْنِ المَدَنِيِّ
الْعُثْمَانِيَّ سَمَاعًا عَلَيْهِ لِأَكْثَرِهِ وَإِجَازَةً لِجَمِيعِهِ ، وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ خَاتِمَةِ
الحُفَاطِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَزَرِيِّ
الدَّمَشْقِيِّ ، وَالْقَاضِي الْعَلَّامَةِ الْحَافِظِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَاسِيَّ
الشَّرِيفِ الْحَسَنِيِّ المَكِّيَّ قَاضِي المَالِكِيَّةِ بِمَكَّةَ المَشْرُفَةِ إِجَازَةً مُعَيَّنَةً
مِنْهُمْ لِجَمِيعِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قَالُوا ثَلَاثَتُهُمْ أَنَبَأَنَا بِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ
الحَافِظُ شَيْخُ المُحَدِّثِينَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَدِيقِ الدَّمَشْقِيِّ

الْمَعْرُوفُ بَابْنِ الرَّسَّامِ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَجَّارُ وَأَخْبَرَنِي بِهِ
 عَلِيًّا الشَّيْخُ الْإِمَامُ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَدَنِيُّ الْمَرَاغِيُّ
 وَلَدَ شَيْخِنَا أَبِي الْفَتْحِ وَقَاضِي الْقَضَاةِ مَجْدِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ
 الشَّيرَازِيَّ إِجَازَةً عَامَّةً قَالَا أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَجَّارُ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ
 الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُبَارَكِ الزَّيْدِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ الشَّيْخُ الصَّالِحُ
 أَبُو الْوَقْتِ عَبْدُ الْأَوَّلِ بْنُ عِيسَى بْنِ شُعَيْبِ الْهَرَوِيِّ الصُّوفِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا
 الشَّيْخُ الْفَقِيهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُظَفَّرِ الدَّائِدِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ
 الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمُوءَةَ السَّرْحَسِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ
 الشَّيْخُ الصَّالِحُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرَبَرِيِّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،
 وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ إِلَى الْبُخَارِيِّ أَسَانِيدُ كَثِيرَةٌ بِطُرُقٍ
 مُتَنَوِّعَةٍ ، وَلِي بِحَمْدِ اللَّهِ أَسَانِيدُ غَيْرُ هَذِهِ عَنْ مَشَائِخَ كَثِيرِينَ يَطُولُ
 تَعْدَادُهُمْ أَقْتَصَرْتُ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقِ لِشُهْرَتِهَا وَعُلُوِّهَا (وَسَمَّيْتُ) هَذَا
 الْكِتَابَ الْمُبَارَكَ (بِالتَّجْرِيدِ الصَّرِيحِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ)
 وَالْمَسْئُولُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِذَلِكَ ، وَيَجْعَلَهُ خَالِصًا لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ ،
 وَأَنْ يُصْلِحَ الْمَقَاصِدَ وَالْأَعْمَالَ ، بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ
 وَهَذَا حِينَ الشُّرُوعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده تعالى سبحانه أداء لحق بعض ما يجب عليه من شكر النعم التي من آثارها تحرير هذا الكتاب ، وعملا بالأحاديث الواردة في هذا الباب ، أعني الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي . والراجح أنه مرسل وله ألفاظ وطرق مرفوعة وغيرها ، وأتى بالجملة الإسمية للدلالة على الدوام ولو بمعونة المقام وحلى باللام ليفيد الاختصاص الثبوتى ، وهو مستلزم للقصر ، فيكون الحمد مقصوراً عليه ، وكل أمر يؤول إليه ، والحمد هو الوصف الجميل على الجميل الاختيارى للتعظيم ، فهو أعم من الشكر متعلقاً وأخص منه مورداً ، والله علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحامد لا للمفهوم كما هو الحق وعليه الجمهور ، ولذلك آثره على غيره من أسمائه جل جلاله وعم نواله .

قال الحلیمی على ما حكاه البيهقي في كتاب « الأسماء والصفات » : هذا أكبر الأسماء وأجمعها للمعاني والأشبه أنه كأسماء الأعلام موضوع غير مشتق ومعناه القديم التام القدرة ، ولهذا لا يجوز أن يسمى بهذا الاسم أحد سواه بوجه من الوجوه . وقال الخطابي بعد ما حكى الاختلاف فيه : « وأحب هذه الأقاويل إلى قول من ذهب إلى أنه اسم علم وليس بمشتق كسائر الأسماء المشتقة والألف واللام من بنية هذا الاسم لدخول حرف النداء عليه ، فلا يقال يا الرحمن ولا يا الرحيم كما يقال يا الله . انتهى ملخصاً .

(البارئ) بالهمز من البرء وهو التهيئة للخلق ، وقيل هو الذى يخلق الخلق بريئاً من التنافر ، ولا شك أن نعمة خلق الخلق من أعظم البواعث على الحمد لكون ذلك أول نعمة أنعم الله بها على الحامد . قال الحلیمی : معناه الموجد لما كان فى معلومه من أصناف الخلائق ، وهذا هو الذى يشير إليه قوله عز وجل : « من قبل أن نبرأها » أو المعنى أنه أبدع الماء والتراب والنار والهواء لامن شيء ثم خلق منها الأجسام المختلفة .

(المصور) هو المعطى كل مخلوق صورته . قال الحلیمی : معناه المهيب

لمناظر الأشياء على ما أراده من تشابه أو تخالف . قال الخطابي : المصور الذى أنشأ خلقه على صور مختلفة ليتعارفوا بها ، ومعنى التصوير التخطيط والتشكيل ، قال تعالى : « هو الخالق البارئ المصور » . وفى معناه الذارى قال تعالى : « يذروكم فيه » ، ويلزم من الاعتراف بالبرء الاعتراف بالذرة .

(الخلاق) قال تعالى : « وهو الخلاق العليم » ومعناه الخالق خلقاً بعد خلق ، ومعنى الخالق مصنف المبدعات والجاعل لكل صنف قدراً .

(الوهاب) قال تعالى : « إنك أنت الوهاب » ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها لا عن استحقاق عليه . وقال الخطابي : لا يستحق أن يسمى وهاباً إلا من تصرف مواهبه فى أنواع العطايا فكثرت نوافله ودامت ، والمخلوقون إنما يملكون أن يهبوا مالا ونوالاً فى حال دون حال ولا يملكون أن يهبوا شفاء لسقيم ، ولا ولدأ لعقيم ، ولا هدى لضال ، ولا عافية لذى بلاء ، والله الوهاب سبحانه يملك جميع ذلك ، وسع الخلق جوده ورحمته ، فدامت مواهبه واتصلت منه وعوائده .

(الفتاح) قال تعالى : « وهو الفتاح العليم » . قال الحلیمی : هو الحاكم أى يفتح ما انغلق بين عباده ، ويميز الحق من الباطل ، ويعلى الحق ، وينزى المبطل ، وقد يكون منه ذلك فى الدنيا والآخرة . قال الخطابي ، ومعنى الفتاح أيضاً الذى يفتح أبواب الرزق والرحمة لعباده ويفتح قلوبهم وعيون بصائرهم ليبصروا الحق . والفتاح أيضاً بمعنى الناصر . وعن ابن عباس قال : ما كنت أدرى ما قوله (افتح بيننا) حتى سمعت ابنة ذى يزن تقول : تعالى أفتحك أى أقاضيك .

(الرزاق) قال تعالى : « والله يرزق من يشاء بغير حساب » . قال الحلیمی : معناه المفيض على عباده ، المنعم عليهم بإيصال حاجتهم من ذلك إليهم لئلا ينغص عليهم لذة الحياة بتأخره عنهم ولا يفقدوها أصلاً لفقدهم إياه . قال الخطابي : الرزاق هو المتكفل بالرزق ، القائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها ، وكل ما وصل منه إليه من مباح وغير مباح فهو رزق الله على معنى أنه قد جعله قوتاً ومعاشاً .

(المبتدئ بالنعم قبل الاستحقاق) . قال الخطابي : ومن كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ بالنعمة من غير استحقاق ، ويتبرع بالإحسان من غير استثناء ، ويغفر الذنب ويعفو عن المسىء . وفى حديث ابن عباس رفعه :

يا عظيم المن يا مبدئ النعم قبل استحقاقها ... الحديث . ذكره البيهقي في كتاب الأسماء والصفات .

(و صلاته وسلامه على رسوله الذى بعثه ليتمم مكارم الأخلاق) التى جاءت بها الرسل الكرام قبله ، أردف الحمدلة بالتصليّة على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الواسطة فى وصول الكمالات العلمية والعملية إلينا من الله تعالى عز سلطانه وتعالى شأنه ، وذلك لأن الله تعالى لما كان فى نهاية الكمال وغاية الإجلال ، ونحن فى قصارى النقصان وقصوى الحدثان ، لم يكن لنا استعداد لقبول الفيض الإلهى لتعلقنا بالعلائق البشرية والعوائق البدنية ، وتدنسنا بأدناس اللذات الحسية والشهوات الجسمية ، وكونه سبحانه فى أقصى التجرد وأكمل التقديس ، فاحتجنا فى قبول الفيض منه جل وعلا إلى واسطة له وجه تجرد ونوع تعلق ، فبوجه التجرد يستفيض من الحق ، وبوجه التعلق يفيض علينا ماجل ودق ، وهذه الواسطة هم الأنبياء عليهم السلام ، وأرفعهم منزلة وأعلاهم مكانة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكره عقب حمده سبحانه ، وذكره تعالى شأنه تشریفاً له مع الامتثال لأمر الله تعالى ، ولحديث أبى هريرة رضى الله عنه عند الحافظ عبد القادر الرهاوى يرفعه بلفظ : « كل أمر دى بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علىّ فهو أقطع » .

(وفضله على كافة المخلوقين على الإطلاق حتى فاق جميع البرايا) أى المخلوقات الذين وجدوا (فى الآفاق) جمع أفق بضميتين ، وهو الناحية من الأرض ومن السماء . والأحاديث الواردة فى فضل النبي على جميع الخلق أكثر من أن تحصى ، وهو سيد ولد آدم ، وأول شافع ومشفع ، وخاتم الأنبياء ، وأكرم الرسل ، ولو لم يكن فى الباب إلا قوله تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » لكان كافياً فى ثبوت شرفه العلى وفضله الجلى وعلوه الوفى وخلقه الحنفى وكرمه الصنفى .

(وعلى آله الكرام الموصوفين بكثرة الإنفاق) أى لإنفاق الخيرات المعنوية والحسية ، وبذلها على أهل الآفاق (وعلى أصحابه أهل الطاعة) الكاملة (والوفاق) الشامل حيث أطاعوا الله وأطاعوا الرسول وأنفقوا فى سبيلهما نفائس الأموال ، وجاهدوا فيهما بالأنفس والأرواح ، واقتلوا بالكتاب العزيز والسنة المطهرة ، ولم يقدموا عليهما رأياً لهم أو لغيرهم فى منشط ولا فى مكروه ، وتمسكوا بالحجة ، وهدوا الناس إلى المحجة .

(صلاة دائمة مستمرة بالعشى والإشراق) أردف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التوسل بالصلاة على الآل والأصحاب ، لكونهم متوسطين بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن ملائمتهم لجنابه الرفيع أكثر من ملائمتنا له . والصلاة في الأصل الدعاء وهى من الله الرحمة ، هكذا فى كتب اللغة . وقال القشيري : هى من الله لنبيه تشرىف وزيادة تكريمة ولسائر عباده رحمة . والكلام فى معانيها لغة واصطلاحاً واستعمالاً يطول جداً ، وليس فى وسعنا أن نصلى عليه صلاة تليق بجنابه العلى لأننا لانقدر قدر ما الله تعالى عالم بقدره ، وهو يقدر أن يصلى عليه صلاة تليق بجنابه صلى الله عليه وآله وسلم ، فسألناه سبحانه ذلك ليكون أبلغ وأشمل وأجمع وأكمل . وقد اختلف فى تفسير الآل على أقوال لانطوّل الكلام بذكرها هنا ، وسيأتى ذكرها فى محلها من هذا الشرح . وكذلك اختلف فى تفسير الصحابي ومعناه على أقوال ، منها : أنه من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو عنه ولا جالسه ، ومنهم من اعتبر طول المجالسة ، ومنهم من اعتبر الرواية عنه ، ومنهم من اعتبر أن يموت على دينه . وبيان حجج هذه الأقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط فى محله من كتب الأصول ، وعلم الاصطلاح . وذكر السلام بعد الصلاة امتثال لقوله تعالى : « صلوا عليه وسلموا تسليماً » . وفى معناه أقوال أيضاً : الأول أنه الأمان أى السلامة من النار ، وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى ، والمراد السلام على حفظك ورعايتك متول لها وكفيل بهما ، وقيل هو المسالمة والانقياد .

(أما بعد) أى بعد الحمد والصلاة والسلام ، والكلام على هذه اللفظة معروف مذكور فى محله (فاعلم أن كتاب الجامع الصحيح) المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، وبذلك سماه المؤلف رضى الله عنه (للإمام الكبير الأوحد مقدم أصحاب الحديث) ومقدم عصابة السنة المطهرة فى القديم والحديث ، حافظ الإسلام ، خاتمة الجهابذة النقاد الأعلام ، شيخ السنة وطبيب عللها وناصر الأحاديث النبوية وناشرها فى أهل مللها . قال الذهبي : وكان مولده بعد الصلاة يوم الجمعة ، وقيل ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى ، وهى من أعظم مدن ماوراء النهر ، بينها وبين سمرقند ثمانية أيام . وقال التاج السبكي : كان

إمام المسلمين وقدوة المؤمنين وشيخ الموحدين والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين . وقال الحافظ ابن كثير : كان إمام الحديث في زمانه ، والمقتدى به في أوانه ، والمقدم على سائر أحزابه وأقرانه . وقال بNDAR بن بشار ، هو أفقه خلق الله في زماننا . وقال نعيم بن حماد : هو فقيه هذه الأمة . وقال ابن خزيمة : ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث وأحفظ له منه . وقال ابن حماد : لوددت أني كنت شعرة في جسده . ضجر ليلة السبت ليوم عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، وكان أوصى أن يكفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قيص ولا عمامة . ففعل به ذلك ، ولما صلى عليه ووضع في لحده فاح من تراب قبره ريح المسك ودامت أياماً . انتهى . ولنعم ما قيل :

فهذا الشذا آثار رفقته معي ولست بورد إنما أنا تربه

ولفظ الذهبي في تاريخ دول الإسلام تحت ذكر خلافة المهتدى بالله : وليلة عيد الفطرمات شيخ الإسلام وحافظ العصر محمد بن إسماعيل البخارى وله اثنتان وستون سنة رحمه الله تعالى . انتهى . قلت : وقد حررت له ترجمة حافلة في كتابي « الحطة بذكر الصحاح الستة » وذكرت ثناء الأئمة عليه وما يلي ذلك فراجعه .

(أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى) الجعفي أمير المؤمنين في علم الحديث الشريف ، رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل الفردوس منزله ونزله وماواه (رحمه الله) تعالى رحمة واسعة .

(ومن أعظم الكتب المصنفة في الإسلام) وأصحها بعد كتاب الله العزيز العلام بإجماع سلف الأمة وأئمتها الكرام ، وهو أول مصنف صنف في الصحيح المجرد وأول الكتب الستة في علم الحديث وأجلها وأفضلها وأشهرها وأكرمها في الصحة والقبول عند الجمهور على المذهب المختار المنصور . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في « هدى السارى مقدمة فتح البارى » في ذكر السبب الباعث للبخارى على تصنيف جامعہ : إن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لنخشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم ، ولحفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين

الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد ابن أبي عروبة وغيرهما وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ، فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم ، وصنف ابن جريج بمكة ، والأوزاعي بالشام ، وسفيان الثوري بالكوفة ، وحامد بن سلمة بالبصرة ، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم ، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وذلك على رأس المائتين ، فصنف عبيد الله ابن موسى العبسي الكوفي مسنداً ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً ، وأسد بن موسى الأموي مسنداً ، ونعيم بن حماد الخزازي مسنداً ، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد ، كأحمد وابن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً ، كأبي بكر بن أبي شيبة ، فلما رأى البخاري رضى الله عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق رباها واستجلى محياها ، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والتضعيف والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغته سمين ، فجرد همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين ، وقوى عزمه على ذلك ماسمعه من أستاذه ابن راهويه : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوقع ذلك في قلبه ، فأخذ في جمع الجامع الصحيح .

وعن البخاري قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب عنه ، فسألت بعض المعبرين ، فقال : أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذي حملني على إخراج هذا الجامع الصحيح . وعنه رضى الله عنه قال : ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين . وعنه قال : خرّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث . وعنه أيضاً : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول .

قال محمد بن أبي حاتم : رأيت محمد بن إسماعيل في المنام يمشي خلف

النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يمشی ، فكلمنا رفع النبي صلى الله عليه وسلم قدمه المباركة وضع البخارى قدمه فى ذلك الموضع . ورأى نجم بن فضل نحو هذا المنام أيضاً . انتهى .

قلت : وهذه منقبة عظيمة وتكرمة شريفة له ولمن يعمل بكتابه الصحيح ويقتدى بفعله الصريح ، ولما ألف جامعه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وغيرهم من الأئمة الفحول ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة والقبول إلا أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة .

وقد اتفق أهل العلم على أن كتابه هذا أصبح الكتب بعد كتاب الله ، وتلقاه سلف الأمة وأئمتها بالقبول ، وإن مسلماً صاحب الصحيح كان ممن يستفيد منه ويعترف بأنه ليس له نظير فى علم الحديث ، وهذا الترجيح هو المختار المعول عليه عند الجمهور ، ومن خالف ذلك فقد خالف المجمع عليه والمشهور فلا يعأ به ولا يلتفت إليه .

(وأكثرها فوائد) لأنه التزم مع صحة الأحاديث استنباط الأحكام الفقهية والنكات الحكمية ، واعتنى فيها بآيات الأحكام ، وترجم لكل باب باب ظاهرة وخفية ، ولذا اشتهر دقة فقه البخارى فى تراجمه ، وهى حيسرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار ، وأعت مدارك الفقهاء النظر ، وإنما بلغت هذه المرتبة لما روى أنه بيضها بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره ، فهو المجتهد المطلق الفقيه المتوقد ، والمحدث الجيد ، والإمام المستند ، وكتابه « الجامع الصحيح » أعم الكتب فوائد وأجمعها مقاصد وأحسنها عوائد ، وأصبح الصحف المؤلفة فى هذا الشأن ، والمتلقى بالقبول من العلماء الراغبين الفحول فى كل زمان ومكان . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فى منام أبى زيد المروزى : إنه كتابى ، وكفى بهذا القول شرفاً وحجة . وقال جماعة من السادة وعصابة من القادة : إن كتابه الصحيح ماقرئ فى شدة إلا فرجت ولا ركب به فى مراكب إلا نجت ، وكان مؤلفه مجاب الدعوة دعا لقارئه . قال الحافظ ابن كثير : يستسقى بقرائه الغمام ، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام ، فله دره من تأليف رفع علم معارف معرفته ، وتسلسل حديثه بهذا الجامع فأكرم بسنده العالى ورفعته . انتهى .

ولا أعلم كتاباً تحت أديم السماء بلغ من الرفعة والقبول والصحة والشهرة هذا المبلغ العظيم ، ولا صاحب كتاب رقى على معارج الفضل والشرف والعز ذلك المعراج الكريم ، ولو ذهبنا نذكر من فضله وفضل كتابه وما له من الشرف والكرامة لجاء مجلداً في ذلك ضخماً . وقد ذكرنا شطراً من هذا الباب في الحطة والإتحاف ، وكذا تصدى لبيانه الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة الفتح ، والقسطلاني في أوائل الإرشاد ، وعلماء الأصول في كتب أصول الحديث ، ومن جد وجد ، ومن وجد سجد لله تعالى شكراً وتعظيماً لقدرته على خلق مثل ذلك الإمام وإيجاد مثل هذا الكتاب الرفيع الشأن ، اعترافاً بفضله ومنه ولطفه على أمة الإسلام .

(إلا أن الأحاديث المتكررة فيه متفرقة في الأبواب ، وإذا أراد الإنسان أن ينظر الحديث في أى باب لا يكاد يهتدى إليه إلا بعد جهد) بليغ (وطول فتش) . قال الحافظ في مقدمة الفتح : جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثاً ، والخالص من ذلك بلا تكرار ألفا حديث وستائة وحديثان ، وإذا ضم إليه المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه وهى مائة وتسعة وخمسون حديثاً صار مجموع الخالص ألفى حديث وسبعائة وأحداً وستين حديثاً ، وجملة ما فيه من التعليقات ألف وثلثمائة وأحد وأربعون حديثاً وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج من هذا الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً وجملة ما فيه من المكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً ، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم ، وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تعليق التعليق ، وهذا الذى حررته من عدة ما فى صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه ، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ . انتهى .

وعدد كتبه كما قال فى الكواكب مائة وستون ، وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون باباً مع اختلاف قليل فى نسخ الأصول ، وعدد مشايخه الذين خرّج عنهم فيه مائتان وتسعة وثمانون نفساً وعدد من تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة وأربعون أو ثلاثون ، وتفرد أيضاً بمشايخ لم تقع الرواية عنهم كبقية أصحاب الكتب الخمسة إلا بالواسطة ، ووقع له اثنان وعشرون حديثاً

ثلاثيات الإسناد ، وأول جامعه بعد البسمة باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الله عز وجل : « إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده » الآية ، كما سيأتى مختصراً .

(ومقصود البخارى رحمه الله تعالى بذلك) أى بالتكرار (كثرة طرق الحديث وشهرته) . قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى : إن البخارى كان يذكر الحديث فى كتابه فى مواضع ويستدل به فى كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذى أخرجه فيه ، وقل ما يورد حديثاً فى موضعين بإسناد واحد ومعنى واحد ولفظ واحد ، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان . انتهى . ثم ذكرها وبلغها إلى ثمان معان وذكر أيضاً وجه تقطيعه الحديث فى الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى .

قال الحافظ ابن حجر بعد ما حكى ذلك عن ابن طاهر : وإذا تقرر ذلك اتضح أنه لا يعيد إلا للفائدة حتى ولو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولامن جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم الذى تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لثلاث يعد مكرراً بلا فائدة . كيف وهو لا يخليه من فائدة إسنادية وهى إخراجها للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضى أو غير ذلك ، وهذا بين لمن استقرأ كتابه وأنصف من نفسه . انتهى . قلت : ويظهر تفصيل هذا الإجمال من الرجوع إلى فتح البارى .

(ومقصودنا هنا) فى هذا التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح (أخذ أصل الحديث) المرفوع دون غيره (لكونه قد علم أن جميع ما فيه) أى فى كتاب الصحيح الجامع للبخارى رحمه الله (صحيح) بل فى أعلى طبقات الصحة التى لا يتصور المزيد عليها .

وقد عقد الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح فصلاً مستقلاً فى تقرير كونه أصح الكتب المصنفة فى الحديث النبوى ، وأطال فى بيان ذلك إطالة حسنة مفيدة .

قال ابن الصلاح : أول من صنف فى الصحيح البخارى ، ثم تلاه مسلم ، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى . وأما قول الشافعى : ما أعلم فى الأرض كتاباً فى العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ، وفى رواية أصح من

الموطأ ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم . ثم إن كتاب البخاري أصبح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد .

قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى : رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه ألف الأصول — يعنى أصول الأحكام — من الأحاديث ، وبين للناس وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه كسلم . انتهى .

فالناس في الحديث عيال عليه ، والكلام في تقرير صحته وبيان أسبابه يطول جداً ، والأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم ، ولاشك أن ماقل الانتقاد فيه أرجح مماكثر وأيضاً في المقدمة فصل خاص في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من أهل النقد .

وقد أجاب عنها الحافظ حديثاً حديثاً وأوضح أنه ليس فيها ما يخل بشرطه الذي حققه ، وكذلك ساق في فصل مستقل أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف المعجمة ، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدرح فيه ، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه ، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى ، وإما لغير ذلك من الأسباب ، كما يتضح ذلك عند الرجوع إليه .

والحق الذي لا محيص عنه أن المعتبر في الرجال الصدق والضبط فقط دون ما اعتبره أكثر أهل الأصول من العدالة وغيرها وشرطوه في رواية الأحاديث ، كما حققه السيد العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير اليماني في مؤلفاته ، وعلى ذلك تندفع المطاعن كلها عن رجال الصحيح ، وحينئذ عرفت أن جميع ما في الصحيح صحيح بلا شك وأنه أصح الصحاح على وجه البسيطة تحت أديم السماء لا يساويه كتاب وإن صح في مغزاه ، ولا يدانيه جامع وإن علا في مرقاه ، سوى صحيح مسلم الذي في الصحة ، تلاه ، ولذا قال صاحب حجة الله البالغة في باب طبقات كتب الحديث ما لفظه : أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين . ١ هـ .

قلت : وكان في هذه العبارة إشارة إلى مقاله ابن الهمام الحنفى في التحرير وهو قوله : كون ما في الصحيحين راجحاً على ما روى برجالهما في غيرهما أو على ما تحقق فيه من شرطهما بعد إمامة المخرج تحكم ، وزاد في فتح القدير شرح الهداية : تحكم لا يجوز التقليد فيه ، إلى آخر مقال ، وهو هفوة منه واضحة وزلة فاضحة ، ولذا تعقبه جمع من أهل الدراية والرواية منهم السيد محمد بن إسماعيل الأمير في بعض فتاواه ، وصاحب المنهج الروى في مصطلح الحديث النبوى ، والشيخ العلامة على بن قاضى القضاة محمد بن على الشوكانى ، رحمهم الله تعالى قال في الدراسات : يريد - يعنى ابن الهمام - بهذا الكلام الانقذاح فيما تمالأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين إلا الشيخ المذكور ومن تبعه من تلامذته وبعض الحنفية المتأخرين من الترتيب المشهور بين صحاح الأحاديث ، وأنها خمسة أقسام وأعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما هو صحيح على شرطهما ولم يخرجهما واحد منهما ، ثم ما هو على شرط البخارى ، ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ، ثم ما هو صحيح عند غيرهما مستوفى فيه الشروط المعتمدة في الصحة ، وغرضه من ذلك كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوى في مقدمة شرح سفر السعادة بعد مامشى ممشاه ورضى بما ارتضاه تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم إياهم . وهذا صريح في إقرارهم بأن تأييد مذهب الحنفية لا يتأتى إلا بتصوير الصحيحين كغيرهما من الصحاح بإبطال الخصوصية منهما صحة وثقة وأن محاولة الانقذاح المذكور في الترتيب المتقدم إنما هو لكون هذا المذهب في الأغلب على خلاف ما في الصحيحين . اهـ . ثم تعقب قول ابن الهمام ومن تبعه إلى أوراق وأطال في ذلك إطالة كافية شافية وأتى بما يقضى منه العجب العجيب ، فله دره . وعلى الله أجره حيث أفحم الخصم الألد بصحيح الجواب وفصل الخطاب .

(قال الإمام النووى في مقدمة كتابه شرح مسلم : وأما البخارى فإنه يذكر الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة) لمعان كثيرة تصدى لذكرها في مقدمة الفتح الحافظ ابن حجر (وكثير منها) أى من الوجوه (يذكره في غير بابيه الذى يسبق إليه الفهم أنه) أى الباب (أولى به) أى بذلك الكثير من الوجوه (فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره

من طرق الحديث) لأنه يشك هل بقي هنا شيء أو لا لاحتفال أن له طرقات أخرى غير التي ذكرت في هذا الباب الذي وقف عليه (قال) أى النوى رحمه الله (وقد رأيت جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل هذا) بسبب عدم إدراك ذلك (فنقوا رواية البخارى أحاديث) أى على بعض الوجوه (هى موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم . ا هـ . ما ذكره النوى رحمه الله تعالى) .

وتفصيل ذلك يطلب من « هدى السارى مقدمة فتح البارى » حيث حصر القول فيها في عشرة فصول :

الأول : في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب .

والثاني : في بيان موضوعه والكشف عن مغراه والكلام على تحقيق شروطه وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوى ويلحق به الكلام على تراجمه البديعة المثال ، المنيعة المثال ، التي انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه ، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه .

الثالث : في بيان الحكمة في تقطيعه الحديث واختصاره وفائدة إعادته للحديث وتكراره .

الرابع : في بيان السبب لإيراده الأحاديث المعلقة والآثار الموقوفة مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب ويلحق به سياق الأحاديث المرفوعة المعلقة والإشارة لمن وصلها على سبيل الاختصار .

الخامس : في ضبط الغريب الواقع في متونه مرتباً على حروف المعجم بألخص عبارة وأخلص إشارة لتسهيل مراجعته ويخفف تكراره .

السادس : في ضبط الأسماء المشككة التي فيه ، وكذا الكنى والأنساب ، وهو على قسمين : المؤلفلة والمختلفة الواقعة فيه حيث تدخل تحت ضابط كلى لتسهيل مراجعتها ويخفف تكرارها ، وما عدا ذلك فيذكر في الأصل ، والثاني المفردات .

السابع : في التعريف بشيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كانت يكثر اشتراكها كحمد لا من يقل اشتراكه كمسدد ، وفيه الكلام على جميع ما فيه من مهمل ومبهم على سياق الكتاب مختصراً .

الثامن : في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطنى وغيره من النقاد ،

والجواب عنها حديثاً حديثاً ، وإيضاح أنه ليس فيها ما يخل بشرطه الذى حقق .
التاسع : فى سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف ،
والجواب على ذلك الطعن بطريق العدل والإنصاف والاعتذار عن المصنف
فى التخريج عنهم .

العاشر : فى سياق فهرسة كتابه باباً باباً وعدة ما فى كل باب من الحديث
ومنه يظهر المكرر من أحاديثه ، أورده تبعاً للنووى تبركاً به ثم أضاف
إليه مناسبة ذلك مما استفاده من البلقينى رحمه الله ، ثم أرفده بسياق أسماء
الصحابة الذين اشتمل عليهم كتابه مرتباً لهم على الحروف ، وعد ما لكل واحد
منهم عنده من الأحاديث ، ومنه يظهر تحرير ما اشتمل عليه من غير تكرير .

ثم ختم هذه المقدمة بترجمة كاشفة عن خصائصه ومناقبه ، جامعة لما أثره
ليكون ذكره واسطة عقد نظامها ، وسرة مسك ختامها ، فساق حديث
الباب أولاً ثم ذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية ، ثم استخرج ثانياً
ما يتعلق به غرض صحيح فى ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من
تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسامع ومتابعة سامع من شيخ
اختلط قبل ذلك ، منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات
والأجزاء والفوائد بشرط الصحة والحسن فيما أورده من ذلك . وثالثاً أصل
ما انقطع من معلقاته وموقوفاته ، وهناك تلتئم زوائد الفوائد وتنتظم شوارد
الفرائد . ورابعاً أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماء وأوصافاً مع إيضاح
معانى الألفاظ المعنوية والتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك . وخامساً أورد
ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية
والمواعظ الزهدية والآداب الشرعية مقتصرأ على الراجح من ذلك ، متحريراً
للوامع دون المستغلق فى تلك المسالك ، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره
التعارض مع غيره والتنقيص على المنسوخ بنسخه والعام بمنخصه والمطلق
بمقيده والمجمل بمبينه والظاهر بمؤوله ، والإشارة إلى نكت من القواعد
الأصولية ، ونبذ من الفوائد العربية ، ونخب من الخلافات المذهبية بحسب
ما اتصل بى من كلام الأئمة ، واتسع له فهمى من المقاصد المهمة ، إلى غير
ذلك . انتهى كلام الحافظ فى المقدمة . ومنه يظهر جلالة كتاب البخارى
ونبالة شرحه فتح البارى .

وقد راعيت تلك المقاصد كلها في شرحي هذا ، لكن على وجه الإيجاز دون الإطناب ، وأتيت تحت غالب الأحاديث بفوائد نفيسة في كل باب .
 (فلما كان كذلك أحببت أن أجرد أحاديثه من غير تكرار وجعلتها محذوفة الأسانيد ليقرب انتوال الحديث) أى تناوله وأخذه (من غير تعب) .
 وما أحسن ما قال الخطيب في ديباجة مشكاة المصابيح : فإننى إذا نسبت الحديث إليهم كأنى أسندت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه . انتهى . وعلى ذلك يكفينى أن نقول هذا الحديث أخرجه البخارى أو مسلم ونحو ذلك ثم نسكت ولا نزيد عليه فتأمل .

(وإذا أتى الحديث المتكرر أثبتته في أول مرة ، وإن كان في الموضع الثانى زيادة فيها فائدة ذكرتها وإلا فلا) وعبارة المائى فى أمثال هذا المقام حديث فلان قد تقدم وزاد فى هذه الرواية كذا ولا تعين الموضع الذى تقدم فيه ذلك الحديث ، وهذا مسامحة ظاهرة منه (وقد يأتى حديث مختصر ويأتى بعد فى رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول) بيان لقوله أبسط (فأكتب) الحديث (الثانى) الأبسط (وأترك) الحديث (الأول) المختصر (لزيادة الفائدة) وكثرة العائدة (ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً) وهو ما اتصل سنده من روايه إلى منتهاه رفعاً ووقفاً ، وهو والمتصل بمعنى ، وهذا القسم من الأحاديث أرجح وأصح وأثبت وأولى ما يحتج به من السنة المطهرة (وأما ما كان مقطوعاً) هو ما جاء عن تابعى من قول أو فعل موقوفاً عليه وليس بحجة فى الراجع (أو معلقاً) هو ما حذف من أول سنده أو جميعه لاوسطه (فلا أعرض له) أى لا أذكره وإن كان معلقاً البخارى لها حكم الصحيح (وكذلك ما كان من أخبار الصحابة فمن بعدهم مما ليس له تعلق بالحديث ولا فيه ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حتى يكون له حكم التقرير (فلا أذكره) لعدم الاحتجاج به (كحكاية مشى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما إلى سقيفه بنى ساعدة) عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وما كان فيه من المقالولة بينهم) أى فى المشى من المنازعة فى شأن الخلافة (وكقصص مقتل عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه ووصيته لولده فى أن يستأذن عائشة ليدفن مع صاحبيه وكلامه فى أمر الشورى) أى المشورة فيمن يكون خليفة بعده (وبيعة عثمان رضى الله عنه ووصية الزبير لولده فى قضاء دينه) بخلاف

قصة جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنه في قضاء دينه الكثير بجانب من التمر يسير ، فإن فيها معجزة للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عظيمة (وما أشبه ذلك) مما لم يكن فيه حديث مسند وخبر مرفوع وأثر متصل .

(ثم إنى أذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث في كل حديث ليعلم من رواه) كأنس وجابر وأبي هريرة وغيرهم (وألتزم كثيراً ألفاظه) أى ألفاظ الصحيح للبخارى (في الغالب) تأكيد لكثير (مثل أن يقول عن عائشة وتارة يقول عن ابن عباس وحيناً يقول عن عبد الله بن عباس وكذلك ابن عمر وحيناً يقول عن أنس وحيناً يقول عن أنس بن مالك فأتبعه في جميع ذلك) أى مجموعه وكذا ما يأتى بقرينة قوله أولاً كثيراً (وتارة يقول عن فلان يعنى الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيناً يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فأتبعه في جميع ذلك ، فمن وجد في هذا الكتاب ما يخالف ألفاظه فلعله من اختلاف النسخ) والروايات ، وقد وجدت ذلك في بعض المواضع (ولى بحمد الله تعالى في الكتاب المذكور) أى صحيح البخارى (أسانيد كثيرة) جمع أسناد وهو حكاية طريق المتن كحدثنا فلان عن فلان (متصلة بالمصنف) وهو الإمام الهام سيد المحدثين محمد بن إسماعيل البخارى رضى الله تعالى عنه وأرضاه (عن مشايخ عدة ، فمن ذلك روايتى له عن شيخى العلامة نفيس الدين أبى الربيع سليمان بن إبراهيم العلوى رحمه الله تعالى قراءة منى عليه لبعضه وسماعاً) منه أو من شخص آخر يقرأ بين يديه وهما طريق المعتبرة عند أهل ذلك الشأن (لأكثره وإجازة في الباقي بمدينة تعز) كتقل بفتح التاء وهى قاعدة اليمن (سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة) الهجرية القدسية على صاحبها الصلاة والتحية (قال) أى سليمان (أخبرنا به والدى إجازة وشيخنا الإمام الكبير شرف المحدثين موسى بن موسى بن على الدمشقى المشهور بالغزولى) نسبة لبيع الغزل (قراءة منى عليه لجميعه قالاً) أى والده وشيخه (أخبرنا به الشيخ المسند) أى المنسوب لكثرة الإسناد (المعمر) بفتح الميم أى بالأسرار الإلهية وبكسرها من طعن في السن (أبو العباس أحمد بن أبى طالب الحجار إجازة للأول) أى قولاً على سبيل الإجازة للأول (وسماعاً للثاني) وهذا أحد الأسانيد (ومنها روايتى له عن الشيخ الصالح الإمام ولى الله تعالى أبى الفتح محمد

ابن الإمام زين الدين أبي بكر بن الحسين المدني العثماني سماعاً عليه لأكثره وإجازة لجميعه والشيخ الإمام خاتمة الحفاظ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن محمد الجزري الدمشقي (صاحب كتاب الحصن الحصين في الدعوات (والقاضي العلامة الحافظ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي الشريف الحسني المكي قاضي (السادة (المالكية بمكة (المكرمة (المشرفة) زادها الله تعظيماً وتكريماً (إجازة معينة منهم لجميعه رحمهم الله تعالى . قالوا ثلاثتهم أنبأنا به الشيخ الإمام الحافظ شيخ المحدثين أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي المعروف بابن الرسام . قال أنبأنا به أبو العباس الحجار وأخبرني به عالياً (عما قبله (الشيخ الإمام زين الدين أبوبكر بن الحسين المدني المراغي ولد شيخنا أبي الفتح وقاضي القضاة مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (الفيروز آبادي صاحب كتاب القاموس المحيط في اللغة المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة ، تلميذ الحافظ الواحد المتكلم محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزي ، تلميذ شيخ الإسلام رئيس الموحدين الأعلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني ، رحمهم الله تعالى ، وللمجد شرح على البخاري سماه منح الباري بالسيح الفسيح المجاري كمل ربع العبادات منه في عشرين مجلداً وقدر تمامه في أربعين مجلداً (إجازة عامة) لذلك الكتاب الجامع الصحيح للبخاري وغيره من كتب السنة المطهرة (قالوا أخبرنا به أبو العباس الحجار قال أنبأنا به الشيخ الصالح الحسين ابن المبارك الزبيدي (نسبة لزييد بلد باليمن (قال أنبأنا به الشيخ الصالح أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي (نسبة لهريرة بلد (الصوفي) نسبة إلى التصوف (قال أنبأنا الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي (رحمه الله تعالى (قال أنبأنا به الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسي . قال أنبأنا به الشيخ الصالح محمد بن يوسف الفربري (نسبة لقرية من قرى بخارا (قال أنبأنا به الإمام الكبير أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (صاحب الجامع الصحيح (رحمه الله تعالى ، ولكل واحد من هؤلاء) المشايخ الكرام (المذكورين إلى) شيخ المحدثين (البخاري) صاحب الكتاب الصحيح (أسانيد كثيرة بطرق متنوعة) المذكورة في إثبات شيوخ علم الحديث مشهورة عند أهلها في القديم والحديث (ولي بحمد الله) تعالى (أسانيد غير هذه عن مشايخ كثيرين

يطول تعدادهم ، اقتصرت منها على هذه الطرق لشهرتها وعلوها) وكذلك لهذا العبد الراجي رحمة ربه الباري شارح هذا المتن أبى الطيب صديق بن حسن ابن على الحسيني القنوجي البخاري عفا الله عنه ماجناه واستعمله فيما يحب ويرضاه أسانيد متعددة إلى محمد بن إسماعيل البخاري مؤلف الجامع الصحيح وكذلك إلى بقية أصحاب الكتب الخمسة وغيرها من صحف العلوم النقلة من التفاسير والآثار والعقليات الصناعية الآلية مذكورة بالتفصيل في كتابه سلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند ، طوى الكشف عن ذكرها هنا روماً للاختصار وفراراً عن الإكثار ، وأشار إليها في كتابه « الحطة بذكر الصحاح الستة » على طريق الإجمال ، وله سند بواسطة واحدة إلى شيخ الإسلام العلامة الإمام المجتهد المطلق الرباني قاضي القضاء محمد بن على الشوكاني اليماني رضى الله عنه . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإيمان يمان والحكمة يمانية .

(وسميت هذا الكتاب المبارك) له وعليه وفيه من جهة الصحة التامة والشهرة العامة والقبول (بالتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) وهو اسم يشعر عن مسماه وعلم يوضح مبناه (والمستول من الله تعالى أن ينفع بذلك) التجريد الصريح كما نفع المسلمين بأصله الجامع الصحيح (ويجعله خالصاً) غير مشوب بشيء من السمعة والرياء وغيرهما (لوجهه الكريم) أى ذاته المقدسة ، فهو مجاز مرسل (وأن يصلح المقاصد والأعمال) في الحال والمآل (بجاه سيدنا محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (وآله) البررة (وصحبه) الخيرة (أجمعين) أكتعين أبصعين أبتعين كلهم إلى يوم الدين (وهذا حين الشروع) في تجريد أحاديث الصحيح (إن شاء الله) تبارك و (تعالى) وكذلك في شرحه هذا ، وهو الموفق للإتمام والمنعم بالاختتام . قال صاحب التجريد رحمه الله المحيد :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كيف كان بدءُ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾

هكذا في رواية أبي ذر والأصيلي بغير باب وثبت في رواية غيرهما ، وحكى عياض ومن تبعه فيه التنوين وتركه ، وقال الكرمانى : يجوز فيه الإسكان على سبيل التعداد للأبواب فلا يكون له إعراب ولم يفتح الكتاب بالخطبة اكتفاء بالتلويح عن التصريح حيث صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحديث الدال على أن العمل دائر مع النية أو حمد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب ، ولم يكتب ذلك اقتصاراً على البسملة ، ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن الكريم اقرأ باسم ربك ، فطريق التأسي به الافتتاح بالتسمية والاقتصار عليها ، ويؤيده أيضاً وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الملوك ، وكتبه في القضايا مفتوحة بالتسمية دون الحمدلة وغيرها ، كما في قصة هرقل وصلح الحديدية وغير ذلك من الأحاديث . وقد أجاب من شرح كتاب الصحيح بأجوبة أخرى فيها نظر .

وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل ، واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً فنعه الشعبي ، وقال الزهري مضت السنة أن لا يكتب في الشعر البسملة ، وجوزه سعيد بن جبير وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب : هو المختار ، قال عياض : بدء الوحي روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور والأول هو الذى سمع من أفواه المشايخ وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيراً كبداء الحيض وبدء الأذان وبدء الخلق .

والوحي في اللغة : الإعلام في خفاء وأيضاً الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيماء والإشارة والتصويت شيئاً بعد شيء ، وقيل أصله التفهيم ، وكل ما دللت به من كلام أو كتاب أو رسالة أو إشارة فهو وحي ، وفي الشرع الإعلام بالشرع ، وقد يطلق ويراد به الموحى وهو كلام الله

الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أى تعلق كان ، وأتى بالتصليية والتسليم على الرسول الكريم امثالاً لأمره سبحانه ، صلوا عليه وسلموا تسليماً . وفى حكم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عشرة مذاهب ، والأحاديث الواردة بالأمر بالصلاة عليه واسعة ، والأمر حقيقة فى الوجوب وإن لم يدل على التكرار ، ويستحب الإكثار منها من غير تقييد . وقال الطحاوى : تجب كلما ذكر . قال الغزالي إنه الأحوط ، ومثله قال جماعة من الحنفية والزمخشري قلت : ولا كلام فى فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . وقد وردت فى ذلك أدلة تكثراً وتطبيب لانتطول بذكرها .

وأما كيفية العبارة فيها فكل عبارة تؤدى ذلك مجزئة وأفضلها ما علم أمته لما سألوه عن كيفية تأديتها . وقال صلى الله عليه وسلم ولم يقل وعلى آله وهكذا اطرده لأئمة الحديث فى مؤلفاتهم فى القديم والحديث حذف الآل عند الصلاة على خاتمة أهل الإرسال ، وهم الذين رَوَوْا لنا حديث التعليم فى صحاح كتبهم التى يجب لها التعظيم والتكريم ، ولا يتم الامتثال فى الإتيان بالصلاة التى عملها صلى الله عليه وآله وسلم أمته إلا بذكرهم . ولقد عجبت ممن قال بوجوبها عليه فى التشهد فى الصلاة وندبها فيه على آله فإنه تفريق بين ذوى الأرحام فى الأحكام ، وأما أئمة الحديث فلعل العذر لهم فى عدم رقم الصلاة على الآل التقوى لأهل الجفاء والضلال الذين عادوا أهل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأخافوهم كل مخافة وشردوهم كل مشرد ، كما وقع فى عصر الأموية والعباسية ، وإن كانوا يعدون أنفسهم من الآل فإنه يقول منهم لسان الحال :

اقتلوني ومالكاً واقتلوا مالكاً معي

فاقتصر أئمة الحديث وهم فى تلك الأعصار إلى حذف الصلاة على الآل فى تصانيفهم الصغار والكبار وفى إملأهم فى مجالس الرواية عند الخوض فى علوم الدراية ، والتقية تبيح مثل هذا على أنا نحمل أولئك الصالحين من ذلك السلف ممن صنف فى الحديث وألف أنهم وإن حذفوا الصلاة على الآل خطأ لا يحذفونها عند الكتابة لفظاً ، ثم إنها ذهب التقية وانقرضت دول تلك الفرق الغوية ولكنه قد شاب على ذلك الكبير وشب عليه الصغير ، فاستمروا فى الحذف لهم جهلاً ، واستمروا عليه خطأ وقولا مع إملأهم لحديث التعليم فى كل كتاب

من كتب السنة كريم ، وأرجو أن هذا العذر الذى ذكرناه هو الحق . وقد بسط السيد العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير اليمنى رحمه الله الكلام على هذا فى حواشى شرح العمدة . وقال فى جمع الشتيت سئلت قديماً عن ذلك فأجبت بجواب حاصله ماسبق قال ، مع أنى لم أجد فيه كلاماً لأحد ممن سبق ، فإن قلت قد تقرر أن الصلاة على الآل من جملة كيفية الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، وقد قررت أنه حذف ذلك أئمة الحديث عند ذكرهم له صلى الله عليه وسلم لما ذكرته من العذر ، فإذا يصنع من يريد أن يملئ تلك الكتب مثل من يريد إملاء صحيح البخارى ، هل يذكر الآل فهو زيادة على ما فيه فيكون كاذباً لأنه ليس فى البخارى ، أم يحذفهم فليس بآت للصلاة التى أمر صلى الله عليه وسلم أن يقولها . قلت : لا يخلو المملئ ، أما أن يريد حكاية ما قاله البخارى وأن مراده قال البخارى : صلى الله عليه وسلم فهنا لا يأتى بلفظ الآل لأنه يكون كاذباً وإن احتمل أن البخارى صلى عليهم لفظاً كما قلناه لكن الحكاية للمكتوب المتفق ، ثم إنه لا يكون المملئ هنا مصلياً من نفسه عليه صلى الله عليه وسلم ولا مأجوراً أجر من صلى عليه وسلم لأنه إنما حكى عن غيره أنه صلى والحاكى لا مأجور ولا مأزور وإن كان مراد المملئ إنشاء الدعاء منه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا الحكاية فينبغى له أن يأتى بلفظ الآل ليكون آتياً بالصلاة المأمور بها والأحسن أن يملئ الصلاة المكتوبة حكاية ثم يصلى من تلقاء نفسه صلاة كاملة ليجتمع له أنه أملى البخارى مثلاً كله وأنه صلى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لدن نفسه صلاة موافقة لما أمر به ، بل قياس من يقول بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كلما ذكر أنه يجب عليه بعد حكاية صلاة البخارى مثلاً أن يصلى من عند نفسه لأنه يصدق عليه أنه قد ذكر عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصل عليه لأنه إنما حكى صلاة غيره والحاكى غير مصل ، ومن قال بالاستحباب يستحب له أيضاً . انتهى . وقد يقال الأحسن أن يترك الصلاة المبتدعة ويأتى من تلقاء نفسه بالصلاة المشروعة وهو المطابق لغرض المحدثين حيث تركوا كتب الآل تقية وقد زالت فمن ذكر الآل على جهة الحكاية لا يكون كاذباً لأنه أتى بالصلاة التى نطق بها المحدث وإن لم يكتبها للعذر المذكور . والله أعلم .

الحديث الأول

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَانَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إنما الأعمال بالنيات) أراد البخارى بإيراد هذا الحديث فى هذه الترجمة حسن نيته فى هذا التأليف . وقال الخطابى والإسماعيلى إنه إنما أورده للتبرك به فقط ، واستصوبه ابن منده . وقد تكلفت مناسبتة للترجمة فقال كل بحسب مظهر له . قال ابن المنير فى أول التراجم : كانت مقدمة النبوة فى حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهجرة إلى الله تعالى بالخلوة فى غار حراء فناسب الافتتاح بحديث الهجرة . ومن المناسبات البديعة الوجيزة أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحى السنة صدره ببدء الوحي ، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ، ومع هذه المناسبات لا يلىق الجزم بأنه لاتعلق له بالترجمة أصلاً .

وهذا الحديث أحد الأحاديث التى عليها مدار الإسلام ، وقد تواتر النقل عن الأئمة فى تعظيم قدر هذا الحديث ، واتفق ابن مهدي والشافعى وأحمد وعلى بن المدينى وأبو داود والدارقطنى وحمزة الكنانى على أنه ثلث العلم ، ومنهم من قال ربه ، واختلفوا فى تعيين الباقي ، وقال عبد الرحمن ابن مهدي أيضاً : إنه يدخل فى ثلاثين باباً من العلم ، وقال الشافعى : يدخل فى سبعين باباً ، وفى رواية إنه يدخل فيه نصف العلم يحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة ، وقال ابن مهدي أيضاً : ينبغى أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب ، ووجه اليه كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه ، فالنية أحد أقسامه الثلاثة وأرجحها ، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها ، ومن ثم ورد نية المؤمن خير من عمله . وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التى

رد إليها جميع الأحكام عنده وهى هذا ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، والحلال بين الحرام بين ... الحديث .

وقال أبو داود : يكفى الإنسان لدينه أربعة أحاديث : الأعمال بالنية ، ومن حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه ، ولا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه ، والحلال بين والحرام بين . وذكر غيره غيرها .

ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون : مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد والدارقطنى وابن حبان والبيهقى إلا الموطأ ، ووهم من زعم أنه فى الموطأ مغترراً بتخريج الشيخين له والنسائى من طريق مالك ، وفى صحيح ابن حبان : الأعمال بالنيات بحذف إنما وجمع الأعمال والنيات ، وفى كتاب الإيمان للبخارى من رواية مالك عن يحيى : الأعمال بالنية ، وفيه أيضاً فى النكاح : العمل بالنية بالإفراد فيهما والتركيب فى كلها يفيد الحصر باتفاق المحققين ، لأن الأعمال جمع محلى بالألف واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للحصر لأنه من حصر المبتدأ فى الخبر ، ويعبر عنه البيانىون بقصر الموصوف على الصفة وربما قيل قصر المسند إليه على المسند ، والمعنى كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية . واختلف فى إنما هل تفيد الحصر أم لا . فقال أبو إسحق الشيرازى والغزالى والكنيا الهراسى والإمام فخر الدين تفيد الحصر المشتمل على نفي الحكم عن غير المذكور نحو : إنما قائم زيد أى لا عمرو ، أو نفي غير الحكم عن المذكور نحو : إنما زيد قائم أى لا قاعد . وهل تفيد بالمنطوق أو بالمفهوم أو بالوضع أو العرف أو بالحقيقة أو المجاز . قال البرماوى فى شرح الألفية الصحيح أنه بالمنطوق ، وبه صرح ابن القطان وأبو إسحق والغزالى ، بل نقله البلقينى عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدى . وعلى العكس من ذلك أهل العربية والنيات بتشديد الياء ، جمع نية من نوى ينوى من باب ضرب ، وهى لغة القصد ، وقيل هى من النوى بمعنى البعد ، والأول أولى ، وجمعت النية فى هذه الرواية باعتبار تنوعها ، لأن المصدر لا يجمع إلا باعتبار تنوعه أو باعتبار مقاصد النواى ، كقصده تعالى أو تحصيل موعوده أو اتقاء وعيده ، وفى معظم الروايات النية بالإفراد على الأصل لاتحاد محلها وهو القلب ، كما أن مرجعها واحد وهو الإخلاص للواحد الذى لا شريك له ،

فناسب أفرادها بخلاف الأعمال فإنها متعلقة بالظواهر وهى متعددة فناسب جمعها وهى هنا محمولة على معناها اللغوى ليطابق ما بعده من التقسيم فإنه تفصيل لما أجمل والأعمال تقتضى عاملين ، والتقدير الأعمال الصادرة من المكلفين ، وعلى هذا تخرج أعمال الكفار ، لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة ، وهى لاتصح من الكافر وإن كان مخاطباً بها معاقباً على تركها ، ولا يرد العتق والصدقة لأنهما بدليل آخر ، ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل فيه الأقوال . قال ابن دقيق العيد : أخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا تردد عندى فى أن الحديث يتناولها ، وأما التروك فهى وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل ، والتحقيق أن القول لايدخل فى العمل حقيقة ويدخل مجازاً وكذا الفعل لقوله تعالى : « ولو شاء ربك ما فعلوه » ، بعد قوله : « زخرف القول » . وأما عمل القلب كالتنية فلا يتناولها الحديث لثلاث يلزم التسلسل .

والأعمال : جمع عمل ، وهو حركة البدن ب كله أو بعضه وربما أطلق على حركة النفس ، فعلى هذا يقال العمل لإحداث أمر قولاً كان أو فعلاً بالجراحة أو بالقلب ، لكن الأسبق إلى الفهم الاختصاص بفعل الجراحة لانحو النية ، والياء فى بالنيات تحمل على المصاحبة والسببية ، أى الأعمال ثابت ثوابها بسبب النيات ، ويظهر أثر ذلك فى أن النية شرط أو ركن ، والأشبه عند الغزالى أنها شرط ، لأن النية فى الصلاة مثلاً تتعلق بها فتكون خارجة عنها وإلا لكانت متعلقة بنفسها وافترقت إلى نية أخرى وإلا ظهر عند الأكثرين أنها من الأركان والسببية صادقة مع الشرطية ، وهو واضح لتوقف المشروط على الشرط ومع الركنية ، لأن يترك جزء من الماهية تنتفى الماهية ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، فقليل تعتبر وقليل تكمل وقليل تصح وقليل تحصل وقليل تستقر .

قال الطيبي : كلام الشارع محمول على بيان الشرع ، لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان ، فكأنهم خطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع فتعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعى . وقال ابن دقيق العيد : الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال . ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال ، فالحمل عليها أولى .

وفى هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باسـتـراط النية ، وليس الخلاف بينهم فى ذلك إلا فى الوسائل ، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم فى اشتراط النية لها ، ومن ثم خالف الحنفية فى اشتراطها للوضوء ، وخالف الأوزاعى فى اشتراطها فى التيمم أيضاً . نعم بين العلماء اختلاف فى اقتران النية بأول العمل كما هو معروف فى مبسوطات الفقه . والظاهر أن الألف واللام فى النيات معاقبة للضمير والتقدير الأعمال بـنياتها ، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ومن كونها فرضاً أو نفلاً ظهراً مثلاً أو عسراً مقصورة أو غير مقصورة وهل يحتاج فى مثل هذا إلى تعيين العدد فيه بحث ، والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التى لاتنفك عن العدد المعين ، كالمسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر ، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر . والله أعلم .

(وإنما لكل امرئ ما نوى) فى القاموس : المرء مثلثة الميم ، الإنسان أو الرجل ، أى لكل رجل الذى نواه ، وكذا لكل امرأة مانوت ، لأن النساء شقائق الرجال . قال القرطبي : فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص فى الأعمال ، فجنح إلى أنها مؤكدة . وقال غيره : بل تفيد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيرتب الحكم على ذلك ، والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا مانواه ، وعلى القول بأن إنما للحصر فهو هنا من حصر الخبر فى المبتدأ أو يقال قصر الصفة على الموصوف ، لأن المقصور عليه فى إنما دائماً المؤخر ، ورتبوا هذه على السابقة بتقديم الخبر وهو يفيد الحصر كما تقرر .

قال ابن دقيق العيد : الجملة الثانية تقتضى أن من نوى شيئاً يحصل له معنى إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما تعذر شرعاً بعدم عمله ، وكل ما لم ينوه لم يحصل له ، ومراده بقوله ما لم ينوه أى لا خصوصاً ولا عموماً ، أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشملها فهذا مما اختلفت فيه أنظار العلماء ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى ، وقد يحصل غير المنوى للمدرك آخر ، كمن دخل المسجد فصلى الفرض أو الرتبة قبل أن يقعد فإنه يحصل له تحية المسجد نواها أو لم ينوها . لأن القصد بالتحية شغل البقعة ، وقد حصل ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فإنه

لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد .

وقال النووي : أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين النوى كمن عليه صلاة فائنة لا يكفيه أن ينوى الفائتة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عصراً ولا يخفى أن محله ما إذا لم تنحصر الفائتة .

وقال ابن السمعاني في أماليه : أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لانقضاء الثواب إذا نوى بها فاعلمها القربة كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة . وقال غيره : أفاد أن النيابة لا تدخل في النية ، فإن ذلك هو الأصل ، فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي في الحج فإنها على خلاف الأصل في المواضع .

وقال ابن عبد السلام : الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال ، والثانية لبيان ما يترتب عليها ، وأفاد أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها ، وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والأدعية والتلاوة لأنها لا تردد بين العبادة والعادة ، ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع ، أما ما حدث فيه عرف كالتمسيح للتعجب فلا ، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله لكان أكثر ثواباً ، ومن ثم قال الغزالي : حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب لأنه خير من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكوت مطلقاً ، أي المجرد عن التفكير . قال : وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب . انتهى .

ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم : في بضع أحدكم صدقة .

ثم قال في الجواب عن قولهم : أيأتى أحدنا شهوته ويؤجر ، أرأيت لو وضعها في حرام . وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده ، وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة ، فإنه لا يحتاج إلى نية محضة تخصه كتحية المسجد ، وكمن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي ، لأن المقصود حصول براءة الرحم ، وقد وجدت ، ومن ثم لم يحتج التروك إلى نية . ونازع الكرمانى في إطلاق الشيخ محي الدين كون التروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كف النفس ، وبأن التروك إذا أريد بها تحصيل الثواب بامتنال أمر الشارع فلا بد فيها من قصد الترك وتعقب

بأن قوله الترك فعل مختلف فيه ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه، وأما استدلاله الثانى فلا يطابق المورد لأن المبحوث فيه هل تلزم النية فى التروك بحيث يقع العقاب بتركها والذي أورده هل يحصل الثواب بدونها والتفاوت بين المقامين ظاهر، والتحقيق أن الترك المجرد لا ثواب فيه وإنما يحصل الثواب بالكف الذى هو فعل النفس، فمن لم تخطر المعصية بباله أصلاً ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفاً من الله، فرجع الحال إلى أن الذى يحتاج إلى النية هو العمل بجميع وجوهه لا الترك المجرد. والله أعلم.

وقد علم أن الطاعات فى أصل صحتها وتضاعفها مرتبطة بالنيات وبها ترفع إلى خالق البريات (فمن كانت هجرية إلى دنيا يصيبها) أى يحصلها نية وقصدًا لأن تحصيلها كإصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود، والهجرة بكسر الهاء الترك، والهجرة إلى الشيء الانتقال إليه عن غيره، وفى الشرع ترك مانهى الله عنه، وقد وقعت فى الإسلام على وجهين : الأول الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن كما فى هجرنى الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة. الثانى : الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان وذلك بعد أن استقر صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر إليه من أمكنه ذلك من المسلمين، وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة إلى أن فتحت مكة فانقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقياً. ودنيا بضم الدال، وحكى ابن قتيبة كسرها، وهى فعل من الدنواى القرب، سميت بذلك لسبقها للأخرى، وقيل لدنوها إلى الزوال، واختلف فى حقيقتها فقيل هى ما على الأرض من الهواء والجو، وقيل هى كل المخلوقات من الجواهر والأعراض، والأول أولى، لكن يزداد فيه مما قبل قيام الساعة، ونطلق على كل جزء منها مجازاً. ثم إن لفظها مقصور غير منون للتأنيث والعلمية. وحكى تنوينها وعزاه ابن دحية إلى رواية الكشمينى وضعفها لأنه لم يكن الكشمينى ممن يرجع إليه فى ذلك، والصحيح جوازه.

وفى القاموس : الدنيا نقيض الآخرة، وقد تنون وجعها دنا. وقال التيمى : دنيا هو تأنيث الأدنى ليس بمصروف لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث وتعقب بأن لزوم التأنيث للألف المقصورة كاف فى عدم الصرف، وأما الوصفية فقال ابن مالك : استعمال دنيا منكراً فيه إشكال لأنها

أفعل التفضيل فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى ، قال
 إلا أنها خلعت عنها الوصفية وأجريت مجرى ما لم يكن وصفاً قط (أو إلى
 امرأة) ولأبى ذر أو امرأة (ينكحها) أى يتزوجها كما فى الرواية الأخرى
 (فهجرته إلى ما هاجر إليه) من الدنيا والمرأة ، والجملة جواب الشرط
 فى قوله فمن ، والأصل تغاير الشرط والجزاء ، وهو يقع تارة باللفظ وهو
 الأكثر وتارة بالمعنى ، ويفهم ذلك من السياق . وقال بعضهم : إذا اتحد
 لفظ المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء علم منهما المبالغة فى التعظيم أو فى التحقير .
 وقد اشتهر أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس المروية فى المعجم
 الكبير للطبرانى بإسناد رجاله ثقات . وذكر أبو الخطاب ابن دحية أن اسم
 المرأة قيلة ، وأما الرجل فلم يسمه أحد ممن صنف فى الصحابة فيما رأيته ،
 وهذا السبب وإن كان خاص المورد ، لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
 السبب ، والتنصيص على المرأة من باب التنصيص على الخاص بعد العام
 للاهتمام والنكرة إذا كانت فى سياق الشرط نعم ، ونكتة الاهتمام الزيادة فى
 التحذير لأن الافتتان بها أشد ، وإنما وقع الذم هنا على مباح ولازم فيه ولامدح
 لكون فاعله أبطن خلاف ما أظهر ، إذ خروجه فى الظاهر ليس لطلب الدنيا
 وإنما خرج فى صورة طلب فضيلة الهجرة ، ووقع فى رواية الحميدى هذه
 حذف أحد وجهى التقسيم وهو قوله : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله
 فهجرته إلى الله ورسوله ، وقد ذكره البخارى من غير طريق الحميدى
 وإنما اختار الابتداء بهذا السياق الناقص ميلاً إلى جواز الاقتصار من الحديث
 ولو من أثناؤه كما هو الراجح ، وقيل غير ذلك ، وقد اتفق على أنه لا يصح
 مسنداً إلا من رواية عمر ، وفيه إشارة إلى أن من أراد الغنيمة صحح العزيمة ،
 ومن أراد المواهب السنية أخلص النية ، ومن أخلص الهجرة ضاعف الإخلاص
 أجره ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، وإنما
 تنال المطالب على قدر همة الطالب ، وإنما تدرك المقاصد على قدر عناء القاصد

* على قدر أهل العزم تأقى العزائم *

واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة
 الحكم لأن فيه أن العمل يكون منفيّاً إذا خلا عن النية ، ولا يصح نية فعل الشئ
 إلا بعد معرفة حكمه ، وعلى أن الغافل لا تكليف عليه لأن القصد يستلزم

العلم بالمقصود والغافل غير قاصد ، وعلى أن من صام تطوعاً بنية قبل الزوال أن لا يحسب له إلا من وقت النية ، وهو مقتضى الحديث ، لكن تمسك من قال بانعطافها بدليل آخر ، ونظيره حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها أى أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت ، وذلك بالانعطاف الذى اقتضاه فضل الله تعالى ، وعلى أن الواحد الثقة إذا كان فى مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئاً لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره أن ذلك لا يقدر فى صدقه خلافاً لمن أعل بذلك ، لأن علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة ، واستدل بمفهومه على أن مالمس بعمل لا يشترط النية فيه ، ومن أمثلة ذلك جمع التقديم ، فإن الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له نيته بخلاف ما رجع به كثير من الشافعية وخالفهم شيخ الإسلام وقال الجمع ليس بعمل وإنما العمل الصلاة ، ويقوى ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع فى غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين كانوا معه ولو كان شرطاً لأعلمهم به ، واستدل به على أن العمل إذا كان مضافاً إلى سبب ويجمع متعدده جاز لأن نية الجنس تكفى كمن أعتق عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره ، لأن معنى الحديث أن الأعمال بنياتها ، والعمل هنا القيام بالذى يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محوج إلى تعيين سبب ، وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وشك فى سببها أجزأه إخراجها بغير تعيين ، وفيه زيادة النص على السبب لأن الحديث سيق فى قصة المهاجر لتزويج المرأة ، فذكر الدنيا مع القصة زيادة فى التحذير والتنفير ، وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله فوائد هذا الحديث فى كتاب الإيمان حيث قال البخارى فى الترجمة فدخل فيه العبادات والأحكام .

الحديث الثاني

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَصلةِ الْجَرَسِ ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيَقْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعْبَى مَا يَقُولُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَيَقْصِمُ عَنْهُ ، وَإِنْ جَبِينُهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا) .

(عن عائشة رضي الله عنها أن الحرث بن هشام (ابن هشام) هو الخزومي أخو أبي جهل وشقيقه ، أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة ، واستشهد في فتوح الشام سنة خمس عشرة (رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) يحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك فيكون من مسندها أو الحرث أخبرها بذلك ، فيكون من مرسل الصحابة ، وهو محكوم بوصله عند الجمهور (فقال يارسول الله كيف يأتيك الوحي) المستول عنه صفة الوحي نفسه أو صفة حامله أو ماهو أعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فإسناد الإتيان إلى الوحي مجاز لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم أحياناً) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله ، والمراد به هنا مجرد الوقت ، فكانه قال أوقاتاً وهو نصب على الظرفية وعامله (يأتيني) مؤخر عنه أى يأتيني الوحي إتياناً (مثل صلصلة الجرس) أو حال أى يأتيني مشابهاً صوته صلصلة الجرس . والصلصلة في الأصل : صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة ، والجرس : الجللجل الذي يعلق في رءوس الدواب ، واشتقاقه من الجرس بسكون الراء وهو الحس . وقد أطال الكرمانى في تعريف الجرس بما لا طائل تحته ، قيل : والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي ، وقيل صوت حفيف أجنحة الملك ، والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يبقى فيه

متسع لغيره ، ولا يلزم في التشبيه تساوى المشبه بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصف له بل يكفي اشتراكهما في صفة ما ، فالمقصود هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريباً لأفهامهم ، والحاصل أن الصوت له جهتان : جهة قوة وجهة طنين ، فمن حيث القوة وقع التشبيه به ، ومن حيث الطنين وقع التنفير عنه (وهو أشد على) فائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلنى ورفع الدرجات ، ويفهم منه أن الوحي كله أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ، والحكمة فيه أن العادة جرت بالمناسبة بين القائل والسامع ، وهى هنا إما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الأول ، وإما باتصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثانى ، والأول أشد بلا شك ، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما في حديث لابس الجبة المتضمخ بالطيب في الحج فإن فيه أنه رآه صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي عليه وإنه ليغط (فيفصم عنى) الوحي أو الملك ، أى يقطع وينجلي ما يغشاه من الكرب والشدة ، قرئ يفصم بفتح الياء وسكون الفاء وكسر الصاد ، كذا لأبى الوقت من باب ضرب ، وقرئ من أفصم المطر إذا أقلع رباعى . قال فى المصاييح : وهى لغة قليلة ، وقرئ مبنياً للمفعول والفاء عاطفة ، والفصم : القطع من غير بينونة ، ومنه قوله تعالى : « لا انفصام لها » ، وقيل المعنى أن الملك يفارقتى ليعود إلى ، والقصم بالقاف القطع بإبانة والجامع بينهما بقاء العلة (وقد وعيت) أى فهمت وجمعت وحفظت (عنه) أى عن الملك (ما قال) أى القول الذى قاله ، وفيه إسناد الوحي إلى قول الملك ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار : « إن هذا إلا قول البشر » لأنهم كانوا ينكرون الوحي وينكرون مجئ الملائكة ، وهذا الضرب من الوحي شبيه بما يوحى إلى الملائكة على ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا قضى الله فى السماء أمراً ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنها سلسلة على صفوان ، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم ، قالوا الحق وهو العلى الكبير .

وفى الباب أحاديث على أن العلم بكيفية الوحي سر من الأسرار التى لا يدركها العقل ، وفيه دلالة على أن سماع الملك وغيره من الله تعالى يكون

بحرف وصوت يليق بشأنه سبحانه ، وقد دلت الأدلة الصحيحة الكثيرة على ذلك خلافاً لمن أنكره فراراً عن التشبيه وأوله بخلق الله للسامع علماً ضرورياً ، والسنة المطهرة ترده كما هو مقرر في محله ، وهذا أحد أنواع الوحي ، والضرب الآخر هو الذى أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله (وأحياناً يتمثل) أى يتصور (لى) أى لأجل فاللام تعليلية (الملك) أى جبريل (رجلاً) أى مثل رجل كدحية أو غيره ، وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر . قال المتكلمون : الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل فى أى شكل أرادوا ، وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ، والحق أن تمثل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه ، والظاهر أن القدر الزائد لا ينفى بل يخفى على الرأى فقط ، ولأبى الوقت : يتمثل لى الملك على مثال رجل (فيكلمنى فأعنى ما يقول) أى الذى يقوله ، وقال فى الأول وعيت لأن الوعى حصل قبل الفصم ولا يتصور بعده ، وفى الثانى أعنى لأنه فى حالة المكاملة ولا يتصور قبلها أو أنه فى الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حالته الجلية كان حافظاً لما قيل له فأخبر عن الماضى بخلاف الثانى فإنه على حالته المعهودة ، وليس المراد حصر الوحي فى هاتين الحالتين بل الغالب بجيئه عليهما ، وأقسام الوحي الرؤيا الصادقة ، ونزول إسرائيل أول البعثة كما ثبت فى الطرق الصحاح ، والنفث فى الروع والإلهام والتكليم ليلة الإسرائاء بلا واسطة ، وقد ذكر الحليمى أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكر وقرئ فيعلمنى مكان فيكلمنى ، والظاهر أنه تصحيف ، وزاد أبو عوانة فى صحيحه وهو أهونه على (قالت عائشة رضى الله عنها) بحذف حرف العطف كما هو مذهب بعض النحاة ، وصرح به ابن مالك ، وهو عادة المصنف فى المسند المعطوف وبإثباته فى التعليق ، وحينئذ فيكون مسنداً ويحتمل أن يكون من تعاليقه ، ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل لأنها فى الأول أخبرت عن مسألة الحارث ، وفى الثانى عما شاهدته تأييداً للخبر الأول (ولقد رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم ، هذا مقول عائشة والواو للقسم واللام للتأكيد ، أى والله لقد أبصرته (ينزل) بفتح أوله وكسر ثالثة ، ولأبى ذر والأصلي ينزل بالضم والفتح (عليه) صلى

الله عليه وآله وسلم (الوحي في اليوم الشديد البرد) الشديد صفة جرت على غير ما هي له لأنه صفة البرد لا اليوم ، وفيه دلالة على كثرة معاناة التعب والكره عند نزول الوحي لما فيه من مخالفة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد ، فإنه يشعر بوجود أمر طارئ زائد على الطباع البشرية (فيفصم) أى يقلع (عنه وإن جبينه يتفصد) بالصاد المهملة المشددة ، أى يسيل ، مأخوذ من الفصد وهو قطع العرق لإسالة الدم ، شبه جبينه المبارك بالعرق المفصود مبالغة في كثرة العرق ، والجبين غير الجبهة وهو فوق الصدغ ، والصدغ ما بين العين والأذن ، فلإنسان جبينان يكتنفان الجبهة ، والمراد والله أعلم أن جبينه معاً يتفصدان ، ويتفصد بالقاف تصحيف وقع فيه أبو الفضل ابن طاهر فرده عليه المؤمن الساجي بالفاء وقال قاصر على القاف ، قال العسكري : إن ثبت فهو من قولهم تفصد الشيء إذا تكسر وتقطع ولا ينحني بعده . انتهى .

(عرقاً) بفتح الراء وهو رشح الجلد وإنما كان ذلك ليبلو صبره فيرتاض لاحتمال ما كلفه من أعباء النبوة ، وفي حديث الباب من الفوائد أن السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره ، وأن المستول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر المحيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل ، ورواة هذا الحديث مديون إلا شيخ المصنف رحمه الله وفيه تابعيان والتحديث والإخبار والعنونة وأخرجه البخاري في بدء الخلق ومسلم في الفضائل .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَوَّلُ مَا بَدَىٰ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ فَكَانَ لَا يَرَىٰ رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ فَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدَ لِنَدِكَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَىٰ خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا حَتَّىٰ جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ : أَقْرَأُ قَالَ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . قَالَ : فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّىٰ بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : أَقْرَأُ . فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّىٰ بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : أَقْرَأُ . فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَقْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، فَارْجِعْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْجِفُ فُوَادُهُ فَدَخَلَ عَلَىٰ خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ ، فَقَالَ : زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي ، فَزَمِّلُوهُ حَتَّىٰ ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ ، فَقَالَ لِيخْدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ : لَقَدْ خَشِيتُ عَلَىٰ نَفْسِي ، فَقَالَتْ خَدِيجَةُ : كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا ، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ ، وَتُعِينُ عَلَىٰ نَوَائِبِ الْحَقِّ ، فَاِنْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّىٰ أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ وَكَانَ أَمْرًا قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ ، فَقَالَتْ خَدِيجَةُ : يَا ابْنَ عَمِّ أَسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَىٰ؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرَ مَا رَأَىٰ ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَىٰ مُوسَىٰ يَالَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا لِيَتَنَنِيَ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

الله عليه وسلم : أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ
مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَّ وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا ، ثُمَّ لَمْ
يَنْشَبْ وَرَقَةً أَنْ تُوفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْيُ .

(عن عائشة أم المؤمنين) أى فى الاحترام لا فى الخلوة والنظر
(رضى الله عنها) أنها (قالت أول ما بدئ به) بضم الباء وكسر الدال
(رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من الوحي) إليه من تبعية وقال
القرآن بيانية (الرؤيا الصالحة) وفى رواية معمر ويونس الصادقة وهى التى
ليس فيها ضعف (فى النوم) ذكر النوم بعد الرؤيا المخصوصة به لزيادة الإيضاح
والبيان أو لدفع وهم من يتوهم أن الرؤيا تطلق على رؤية العين ، فهو صفة
موضحة أو لأن غيرها يسمى حلمًا أو تخصيص دون السيئة ، والكاذبة المسماة
بأضغاث الأحلام ، وأهل المعانى يسمونها صفة فارقة ، وكانت مدة الرؤيا ستة
أشهر فما حكاها البيهقي ، وحينئذ فيكون ابتداء النبوة بالرؤيا حصل فى شهر
ربيع الأول وهو شهر مولده ، وبدئ بذلك ليكون تمهيداً وتوطئة لليقظة ، ثم
مهد له فى اليقظة أيضاً رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر كما فى مسلم
وأوله مطلقاً ماسمعه من بحيرا الراهب كما فى الترمذى بسند صحيح (فكان)
بالقاء للأصلي ولأبوى ذرو الوقت وابن عساكر وفى نسخة للأصلي ، وكان
أى النبي صلى الله عليه وسلم (لا يرى رؤيا) بلا تنوين (إلا جاءت) مجيئاً
(مثل فلق الصبح) أى أنها شبيهة به فى الضياء والوضوح أو التقدير مشبهة
ضياء الصبح كرؤياه دخول المسجد الحرام ، وعبر بفلق الصبح لأن شمس
النبوة قد كانت مبادئ أنوارها الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها وتم نورها
والأشبه أن القرآن كله نزل يقظة وأن الذى كان يراه صلى الله عليه وآله وسلم
هو جبريل (ثم حجب إليه الخلاء) بالمصدر بمعنى الخلوة أى الاختلاء ،
وعبر بحجب المبنى لما لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل
من عند الله أو تنبيهاً على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحى
الإلهام وإنما حجب إليه الخلوة لأن معها فراغ القلب والانقطاع عن الخلق
ليجد الوحي منه متمكناً كما قيل :

أتانى هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكننا
وفيه تنبيه على فضل العزلة لأنها تريح القلب من أشغال الدنيا وتفرغه لله تعالى

فيتفجر منه ينابيع الحكمة ، والخلوة أن يخلو عن غيره بل وعن نفسه بربه ، وعند ذلك يصير خليقاً بأن يكون قلبه ممراً لواردات علوم الغيب وقلبه مقرأ لها ، وخلوته صلى الله عليه وآله وسلم إنما كانت لأجل التقرب لآعلى أن النبوة مكتسبة (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يخلو بغار حراء) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء وبالمد وفتحها والقصر لغة ، وهو مصروف إن أريد المكان وممنوع أن أريد البقعة ، فهي أربعة : التذكير والتأنيث والمد والقصر ، وكذا حكم قباء وحراء جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال على يسار الذهاب إلى منى ، والغار نقب فيه وجمعه غيران ، قال الشيخ مجد الدين الفيروز آبادى فى سفر السعادة : ولما قربت أيام الوحي أحب الخلوة والانفراد فكان يتخلى فى جبل حراء وبه غار صغير طوله أربعة أذرع وعرضه ذراع وثلاث فى بعض المواضع وفى بعضها أقل اختار محل الخلوة هناك . انتهى .

(فيتحدث فيه) بالحاء المهملة وآخره مثثلة وهو من الأفعال التى معناها السلب أى اجتناب فاعلها لمصدرها مثل تأثم وتحوب إذا اجتنب الإثم ، والحبوب أوهى بمعنى يتحنف بالفاء أى يتبع الحنيفية دين إبراهيم والفاء تبدل ثاء فى كثير من كلامهم ، وقد وقع فى رواية ابن هشام فى السيرة يتحنف بالفاء (وهو التعب) وهذا التفسير للزهرى أدرجه فى الخبر كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله . نعم فى رواية المصنف من طريق يونس عنه فى التفسير ما يدل على الإدراج (الليالى) متعلق بقوله يتحنف لا بالتعب ، لأن التعب لا تشترط فيه الليالى بل مطلق التعب (ذوات) بالكسر صفة لليالى (العدد) أبهم العدد لاختلافه بالنسبة إلى المدد التى يتخللها مجيئه إلى أهله ، وأقل الخلوة ثلاثة أيام ، وتأمل ما للثلاثة فى كل مثلث من التكفير والتطهير والتنوير ، ثم سبعة أيام ثم شهر لما عند المؤلف ومسلم جاورت بحراء شهراً ، وعند ابن إسحق أنه شهر رمضان ، قال فى قوت الأحياء : ولم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أكثر منه . نعم روى الأربعين سوار بن مصعب وهو متروك الحديث ، قاله الحاكم وغيره . وأما قوله تعالى : « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر » فحجة للشهر والزيادة إتماماً للثلاثين حيث استاك أو أكل فيها كسجود السهو ، فقوى تقييدها بالشهر وأنها سنة . نعم الأربعون ثمرة نتاج النظفة علقه فضغة فصورة والدر فى صدفه ، وخص حراء بالتعب فيه

لمزيد فضله على غيره لأنه متزو مجموع لتحنته . وينظر منه الكعبة المعظمة والنظر إليها عبادة ، فكان له صلى الله عليه وآله وسلم فيه ثلاث عبادات : الخلوة والتحنت والنظر إلى الكعبة . وعند ابن إسحق أنه كان يعتكف شهر رمضان ولم يأت التصريح بصفة تعبده صلى الله عليه وآله وسلم ، فيحتمل أن عائشة أطلقت على الخلوة بمجرد ما تعبداً فإن الانعزال عن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة ، وقيل كان يتعبد بالتفكير ، وعبرة المجد في سفر السعادة .

وللعلماء في عبادته في خلوته قولان : قال بعضهم : كانت عبادته بالفكر ، وقال بعضهم بالذكر ، وهذا القول هو الصحيح ، ولا تعريج على الأول ولا التفات إليه ، لأن خلوة طلاب طريق الحق على أنواع : الأول : أن تكون خلوتهم لطلب مزيد علم الحق لا بطريق النظر والفكر ، وهذا غاية مقاصد أهل الحق ، لأن من خاطب في خلوته كوناً من الأكوان أو فكر فيه فليس هو في خلوة ، قال شخص من طلاب الطريق لبعض الأكابر : اذكرني عند ربك في خلوتك ، قال : إذا ذكرتك فلست معه في خلوة ، ومن ثم يعلم سر أنا جليس من ذكرني ، وشرط هذه الخلوة أن يذكر بنفسه وروحه لا بنفسه ولسانه .

الثاني : أن تكون خلوتهم لصفاء الفكر لكي يصح نظرهم في طلب المعلومات . وهذه الخلوة لقوم يطلبون العلم من ميزان العقل ، وذلك الميزان في غاية اللطافة وهو بأدنى هواء يخرج عن الاستقامة ، وطلاب طريق الحق لا يدخلون في مثل هذه الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر وليس للفكر عليهم قدرة ولا سلطان ، ومهما وجد الفكر طريقاً إلى صاحب الخلوة فينبغي أن يعلم أنه ليس من أهل الخلوة ويخرج من الخلوة ويعلم أنه ليس من أهل العلم الصحيح الإلهي ، إذ لو كان من أهل ذلك لحالت العناية الإلهية بينه وبين دوران رأسه بالفكر .

الثالث : خلوة يفعلها جماعة لدفع الوحشة من مخالطة غير الجنس والاشتغال بما لا يعني ، فإنهم إذا رأوا الخلق انقبضوا ، فلذلك اختاروا الخلوة . الرابع : خلوة لطلب زيادة لذة توجد في الخلوة .

وخلوة حضرة الرسالة من القسم الأول وكان بعيداً جداً من جميع المخالطات حتى من الأهل والمال وذات اليد ، واستغرق في بحر الأذكار

القلبية وانقطع عن الأضداد بالكلية وظهر له الأنس والجلوة بتذكر من لأجله الخلوة ، ولم يزل في ذلك الأنس ومرآة الوحي ترداد من الصفاء والصقال حتى بلغ أقصى درجات الكمال ، فظهرت بشائر صبح الوحي ، وأشرقت وانتشرت بروق السعادة وتألفت ، فكان لا يمر بشجر ولا حجر إلا قال بلسان فصيح : السلام عليك يا رسول الله فكان ينظر يمينا وشمالا ولا يرى شخصا ولا خيالا . انتهى .

(قبل أن ينزع) بفتح أوله وكسر الزاى ، أن يحن ويشتاق ويرجع (إلى أهله) عياله (ويتزود لذلك) برفع الدال ، أى يتخذ الزاد للخلوة أو التعبد (ثم يرجع إلى خديجة) رضى الله عنها (فيتزود لمثلها) أى لمثل الليالى ، وتخصيص خديجة بالذكر بعد أن عبر بالأهل يحتمل أنه تفسير بعد الإبهام أو إشارة إلى اختصاص التزود بكونه من عندها دون غيرها ، وفيه أن الانقطاع الدائم عن الأهل ليس من السنة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقطع في الغار بالكلية بل كان يرجع إلى أهله لضروراتهم ثم يخرج لتحتنه (حتى جاءه) الأمر (الحق) وهو الوحي ، وفي التفسير : حتى فجأه الحق أى بغته ، وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولا قبل اليقظة أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة أعقب ما تقدم في المنام وسعى حقاً لأنه وحى من الله تعالى (وهو في غار حراء فجاءه الملك) جبريل يوم الاثنين لسبع عشرة خلت من رمضان وهو ابن أربعين سنة (فقال) له (اقرأ) هذا الأمر لمجرد التنبيه والتيقظ لما سيلقى إليه أو على بابه من الطلب فيستدل به على تكليف ما لا يطاق في الحال وإن قدر عليه بعد ، قال المجد في سفر السعادة : بينما هو في بعض الأيام قائم على جبل حراء إذ ظهر له شخص وقال : أبشر يا محمد أنا جبريل وأنت رسول الله لهذه الأمة ثم أخرج له قطعة نخط من حرير مرصعة بالجواهر ووضعها في يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال اقرأ . انتهى . (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ، ولأبوى ذر الوقت : قلت (ما أنا بقارئ) ، وفي رواية : ما أحسن أن أقرأ ، وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق : ماذا أقرأ . قال بعض المفسرين . إن قوله تعالى : « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » . إشارة إلى الكتاب الذى جاء به جبريل عليه السلام حين قال له اقرأ (قال) عليه الصلاة والسلام (فأخذنى)

جبريل (فغطني) بالغين المعجمة ثم بالمهملة أى ضمنى وعصرنى ، وعند الطبرى فغتنى بالفوقية بدل الطاء وهو حبس النفس ، ولأبى داود الطيالسى فى مسنده بسند حسن فأخذ بخلقى (حتى بلغ منى الجهد) بفتح الجيم ونصب الدال ، أى بلغ الغط منى غاية وسعى ، وروى بالضم والرفع أى بلغ منى الجهد مبلغه ، وقد دلت القصة على أنه اشمأز من ذلك وداخله الرعب (ثم أرسلنى) أى أطلقنى (فقال اقرأ . قلت) ولأبوى ذر والوقت والأصبلى فقلت (ما أنا بقارئ فأخذنى) مرة أخرى (فغطني الثانية حتى بلغ منى الجهد) بالفتح والنصب وبالضم والرفع كسابقه ، قيل إن جبريل بلغ فى الجهد غايته ولم يكن فى حال الغط على صورته الحقيقية التى تجلى بها عند سدره المنتهى (ثم أرسلنى) أى أطلقنى (فقال اقرأ ، فقلت ما أنا بقارئ فأخذنى فغطني الثالثة) وهذا الغط ليفرغه عن النظر إلى أمور الدنيا ويقبل بكليته إلى ما يلقى إليه ، وكرره للمبالغة ، واستدل به على أن المؤدب لا يضرب صبيّاً أكثر من ثلاث ضربات ، وقيل الغطة الأولى ليتخلى عن الدنيا ، والثانية ليتفرغ لما يوحى إليه ، والثالثة للمؤانسة ، ولم يذكر الجهد هنا ، نعم هو ثابت عنده فى التفسير ، وعد بعضهم هذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لم ينقل عن أحد من الأنبياء أنه جرى له عند ابتداء الوحي إليه مثله (ثم أرسلنى فقال اقرأ باسم ربك الذى خلق) . قال الطيبي : هذا أمر بإيجاد القراءة مطلقاً ، وهو لا يختص بمقروء دون مقروء ، أى اقرأ مفتتحاً باسم ربك ، أى قل بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذا يدل على أن البسملة مأمور بها فى ابتداء كل قراءة ، وربك الذى خلق وصف مناسب مشعر بعلية الحكم بالقراءة والإطلاق فى قوله خلق أولاً على منوال يعطى ويمنع وجعله توطئة لقوله (خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم) الزائد فى الكرم على كل كريم ، وفيه دليل للجمهور على أنه أول ما نزل . وعن ابن عباس : أول شيء نزل فى القرآن خمس آيات إلى ما لم يعلم . وفى المرشد : أول ما نزل من القرآن هذه السورة فى نمط فلما بلغ جبريل هذا الموضوع ما لم يعلم طوى النمط . ومن ثم قال القراء إنه وقف تام وقال من علق فجمع ولم يقل من علق لأن الإنسان فى معنى الجمع ، وخص الإنسان بالذكر من بين ما يتناوله الخلق لشرفه (فرجع بها) أى بالآيات أو بالقصة (رسول الله صلى الله عليه)

وآله (وسلم) إلى أهله حال كونه (يرجف) بضم الجيم أى يخفق ويضطرب (فؤاده) قلبه أو باطنه أو غشاؤه لما فجأه من الأمر المخالف للعادة والمألوف ، فنفر طبعه البشرى وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل فى تلك الحالة لأن النبوة لا تزيل طباع البشرية كلها (فدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (على خديجة بنت خويلد) أم المؤمنين رضى الله عنها التى ألف تأنيسها له فأعلمها بما وقع له (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (زملونى زملونى) بكسر الميم مع التكرار مرتين من التزميل . وهو التلفيف ، وقال ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر والعادة جارية بسكون الرعدة بالتلفف (فزملوه) بفتح الميم أى لفوه (حتى ذهب عنه الروح) بفتح الراء أى الفزع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لخديجة) رضى الله عنها (وأخبرها الخبر) جملة حالية (لقد) أى والله لقد (خشيت على نفسى) الموت من شدة الرعب أو المرض ، كما جزم به فى بهجة النفوس أو أنى لا أطبق حمل أعباء الوحي لما لقينته أولاً عند لقاء الملك وليس معناه الشك فى أن ما أتى من الله ، وأكد باللام وقد تنبيهاً على تمكن الخشية من قلبه المقدس وخوفه على نفسه الشريفة .

قال الحافظ فى الفتح : دل هذا مع قوله يرجف فؤاده على انفعال حصل له من مجيء الملك ، ومن ثم قال زملونى ، والخشية المذكورة اختلف العلماء فى المراد بها على اثني عشر قولاً ، أولها : الجنون وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة جاء مصرحاً به فى عدة طرق ، وأبطله أبو بكر بن العري ، وحق له أن يبطل ، لكن حمله الإسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضرورى له أن الذى جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى . ثانيها : الهاجس وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر ، وهذا استقر وحصلت بينهما المراجعة . ثالثها : الموت من شدة الرعب . رابعها : المرض وقد جزم به ابن أبى جمر . خامسها : دوام المرض . سادسها : العجز عن حمل أعباء الرسالة . سابعها : العجز عن النظر إلى الملك من الرعب . ثامنها : عدم الصبر على أذى قومه . تاسعها : أن يقتلوه . عاشرها : مفارقة الوطن . حادى عشر : تكذيبهم إياه . ثانى عشرها : تعييرهم إياه . وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتياح الثالث واللذان بعده وما عداها فهو معترض .

(ف قالت له خديجة كلا) معناها النفي والإبعاد ، أى لا تقل ذلك أو

لاخوف عليك (والله ما يخزيك الله أبداً) بضم الياء من الخزي أى ما يفضحك الله ، وعن الكشميهني بفتح أوله والحاء من الحزن ، يقال حزنه وأحزنه (إنك) بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء . قال البدر الدمايني : وفصلت هذه الجملة عن الأولى لكونها جواباً عن سؤال اقتضته وهو سؤال عن سبب خاص فحسن التأكيد وذلك أنه لما أثبت القول بانتقاء الخزي عنه وأقسمت عليه انطوى ذلك على اعتقادها أن ذلك السبب عظيم فيقدر السؤال عن خصوصه حتى كأنه قيل هل سبب ذلك هو الاتصاف بمكارم الأخلاق ومحاسن الأوصاف كما يشير إليه كلامك ، فقالت : إنك (لتصل الرحم) أى القرابة ، وصفته بأصول ومكارم العادات ، لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب ، وإما بالبدن أو بالمال ، وإما على من يستقل بأمره أو من لا يستقل ، وذلك كله مجموع فيما وصفته به (وتحمل الكل) بفتح الكاف وتشديد اللام وهو الذى لا يستقل بأمره كما قال تعالى : « وهو كل على مولاه » ، أو الثقل بكسر المثلثة وإسكان القاف (وتكسب) بفتح التاء (المعدوم) أى تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك ، والكسب يتعدى بنفسه إلى واحد نحو : كسبت المال ، وإلى اثنين نحو : كسبت غيرى المال ، وهذا منه ، وفى رواية : من أكسب أى تكسب غيرك المال المعدوم ، أى تبرع به له ، أو تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق وشرائف الأحوال أو تكسب المال وتصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله ثم تجود به وتنفقه فى وجوه المكارم . والرواية الأولى أصح وأولى كما قاله عياض . ويطلق المعدوم على المعدم لكونه كالمعدوم الميت الذى لا تصرف له . وعن ابن الأعرابي : رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له . قال فى المصاييح : كأنهم نزلوا وجود من لا مال له منزلة العدم . والكسب هو الاستفادة . فكأنها قالت : إذا رغب غيرك أن يستفيد مالا موجوداً رغبْتَ أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعاونيه . قال أعرابي يمدح إنساناً :

* أكسبهم لمعدوم وأعظامهم لمحروم *

وكانت العرب تمدح بكسب المال لا سيما قريش ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة محظوظاً فى التجارة (وتقرى الضيف) أى تهيئ له طعامه ونزله (وتعين على نوائب الحق) أى حوادثه ، والنوائب تكون فى الحق والباطل . قال لبيد :

نواب من خير وشر كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لازب
ولذلك أضافها إلى الحق ، وفيه إشارة إلى فضل خديجة وجزالة رأيها
وهي كلمة جامعة لإفراد ما تقدم ولما لم يتقدم ، ، وإنما أجابته بكلام فيه
قسم وتأكيد بأن ، واللام لتزيل حيرته ودهشته ، واستدل على ما أقسمت
عليه بأمر استقرائي جامع لأصول المكرمات والمبرات ومحاسن الأخلاق
والصفات ، وفيه دليل على أن من طبع على أفعال الخير لا يصيبه ضرر ،
وزاد الزهري في رواية : وتصدق الحديث ، كما رواه المصنف في التفسير ،
وهي من أشرف الخصال ، وفي رواية عروة : وتؤدي الأمانة ، وفي هذه
القصة من الفوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر بذكر تيسيره عليه وتهوينه
لديه ، وأن من نزل به أمر استحبه له أن يطلع عليه من يثق بنصيحته وصحة
رأيه (فانطلقت) أي مضت (به خديجة) رضى الله عنها مصاحبة له (حتى
أتت به ورقة) بفتح الراء ، تجتمع معه خديجة في أسد لأنها بنت خويلد
ابن أسد (ابن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان) ورقة امرأ
(قد) ترك عبادة الأوثان و (تنصر) وللأربعة : وكان امرأ تنصر أي صار
نصرانياً (في الجاهلية) وذلك أنه خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرها
عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألان عن الدين ، فأما ورقة فأعجبه دين
النصرانية فتنصر ، وكان لقي من لقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ،
ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والبشارة به ، إلى غير ذلك
مما أفسده أهل التبديل . وأما زيد فذكر الحافظ خبره في المناقب (وكان)
ورقة أيضاً (يكتب الكتاب العبراني) أي الكتابة العبرانية ، وفي مسلم
كالبخاري في الرؤيا الكتاب العربي وصححه الزركشي باتفاقهما (فيكتب
من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب) أي الذي شاء الله كتابته فحذف
العائد وذلك لتمكنه في دين النصراني ومعرفته بكتابهم . وفي رواية يونس
ومعمر بالعربية بدل العبرانية ، وذلك لتمكنه من الكتابين واللسانين . ووقع
لبعض الشراح هنا خبط فلا يعرج عليه ، والعبرانية نسبة إلى العبر بكسر العين
وإسكان الموحدة زيدت الألف والنون في النسبة على غير قياس ، قيل سميت
بذلك لأن الخليل عليه السلام تكلم بها لما عبر الفرات فاراً من نمرود ، وقيل
إن التوراة عبرانية والإنجيل سرياني . وعن سفيان : ما نزل من السماء وحى

إلا بالعربية ، وكانت الأنبياء ترجمه لقومها ، وإنما وصفته بكتابة الإنجيل دون حفظه ، لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن متيسراً كتييسر حفظ القرآن الذى خصت به هذه الأمة ، فلهذا جاء فى صفتها أناجيلها صدورها (وكان) ورقة (شيخاً كبيراً) حال كونه (قد عمى فقالت له خديجة) رضى الله عنها (يا ابن عم) هذا النداء على حقيقته ووقع فى مسلم يا عم ، وهو وهم لأنه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التوقير ، لكن القصة لم تتعدد ومخرجها واحد فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين فتعين الحمل على الحقيقة وإنما جوزنا ذلك فيما مضى فى العبرانى والعربى لأنه من كلام الراوى فى وصف ورقة ، واختلفت المخارج فأمكن التعدد ، وهذا الحكم يطرد فى جميع ما أشبهه (اسمع من ابن أخيك) تعنى النبى صلى الله عليه وآله وسلم لأن الأب الثالث لورقة هو الأخ للأب الرابع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال فى الفتح : لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة فى عداد النسب إلى قصى بن كلاب الذى يجتمعان فيه سواء فكان من هذه الحيشة فى درجة إخوته ، أو قالت على سبيل التوقير والاحترام لسنه ، وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره ممن يكون أقرب منه إلى المستول وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة : اسمع من ابن أخيك ، أرادت بذلك أن يتأهب لسماع كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك أبلغ فى التعليم (فقال له) عليه الصلاة والسلام (ورقة يا ابن أخى ماذا ترى) فيه حذف يدل عليه سياق الكلام ، وقد صرح به فى دلائل النبوة لأبى نعيم بسند حسن إلى عبد الله بن شداد فى هذه القصة قال فأتت به ورقة ابن عمها فأخبرته بالذى رأى (فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبر ما) وللأصيلى وأبى ذر عن الكشميهنى بخبر ما (رأى ، فقال له ورقة هذا الناموس) بالنون والسين المهملة وهو صاحب السر كما جزم به المؤلف فى أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وقال ابن دريد : هو صاحب سر الوحى والمراد به جبريل ، وأهل الكتاب يسمونه الناموس الأكبر ، وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب سر الخير والجناسوس صاحب سر الشر ، والأول الصحيح الذى عليه الجمهور ، وقد سوى بينهما ابن العجاج أحد فصحاء العرب .

(الذى نزل الله على موسى) زاد الأصيلى صلى الله عليه وسلم ، ونزل

يستعمل فيما نزل نجومًا ، وللكشميين أنزل الله ، ويستعمل فيما نزل جملة ، ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانياً ، لأن كتاب موسى مشتمل على أكثر الأحكام ، وكذلك كتاب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، بخلاف عيسى فإن كتابه أمثال ومواعظ ، أو قاله تحقيقاً للرسالة لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه عند أهل الكتابين بخلاف عيسى فإن كثيراً من اليهود ينكرون نبوته أو لأن موسى بعث بالنعمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى ، وكذلك وقعت النعمة على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفرعون هذه الأمة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه بيد ، وأما ما تمحل له السهيلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصرارى في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الأقانيم فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم يدخل في التبديل ولم يأخذ عن يدل على أنه قد ورد عند الزبير ابن بكار عن الزهري في هذه القصة بلفظ عيسى ، والأصح ما تقدم ، وفي سنده عبد الله بن معاذ ضعيف ، نعم في دلائل النبوة لأبي نعيم بإسناد حسن إلى هشام ابن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة أولاً أتت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال : لئن كنت صدقتني أنه ليأتينه ناموس عيسى ، فعند إخبار خديجة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية ، وعند إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للمناسبة التي قدمناها ، وكل صحيح ، والله أعلم .

(ياليتنى فيها) أى في مدة النبوة أو الدعوة (جذعاً) بفتح الجيم والمعجمة وبالنصب خبر كان مقدرة عند الكوفيين أو على الحال من الضمير المستكن في خبر ليت ، وخبر ليت قوله فيها أى ليتنى كائن فيها حال الشبية والقوة لأنصرك . قاله الخطابي : وللأصيلي وأبى ذر عن الحموى : جذع بالرفع خبر ليت كأنه قال ياليتنى شاب فيها ، والرواية الأولى أشهر وأكثر . والجذع : هو الصغير من البهائم واستعير للإنسان أى يا ليتنى كنت شاباً عند ظهور نبوتك حتى أقوى على المبالغة في نصرتك (ليتنى) وللأصيلي يا ليتنى (أكون حياً إذ يخرجك قومك) من مكة ، واستعمل إذ في المستقبل كإذا . قال ابن مالك وهو صحيح وغفل عنه أكثر النحاة : وفيه دليل على جواز تمنى المستحيل إذا كان في فعل خير ، لأن ورقة تمنى أن يعود شاباً وهو مستحيل عادة ، ويظهر لى أن المراد به التنبيه على صحة ما أخبر به والتنويه بقوة تصديقه فيما يحىء به ،

أو قاله على سبيل التحسر لتحقيقه عدم عود الشباب والحياة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أو) بفتح الواو (مخرجى هم) بتشديد الياء مفتوحة لأن أصله مخرجونى جمع مخرج من الإخراج وهو خبرهم مقدماً . قاله ابن مالك . واستبعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرجوه لأنه لم يكن منه سبب يقتضى الإخراج لما اشتمل عليه من مكارم الأخلاق التى تقدم من خديجة وصفها . وقد استدل ابن الدغنة بمثل تلك الأوصاف على أن أبا بكر لا يخرج (قال) ورقة (نعم لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به) من الوحى (إلا عودى) لأن الإخراج عن المؤلف موجب لذلك ، وفى رواية إلا أودى ، وفيه دليل على أن الحبيب يقيم الدليل على ما يجب به إذا اقتضاه المقام (وأن يدركنى) بالجزم بأن الشرطية (يومك) بالرفع أى يوم انتشار نبوتك . زاد فى رواية يونس فى التفسير حياً ولابن إسحق إن أدركت ذلك اليوم يعنى يوم الإخراج (أنصرك) بالجزم جواب الشرط (نصراً) بالنصب على المصدرية (مؤزرراً) بضم الميم وفتح الزاى المشددة آخره راء مهملة مهموزاً أى قوياً بليغاً وهو صفة لنصراً مأخوذ من الأزر وهو القوة ، وأنكره القزاز ، وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون من الإزار ، أشار بذلك إلى تشميره فى نصرته . قال الأخطل (ع) :

* قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم *

وظاهر الحديث أن ورقة أقر بنبوته ولكنه مات قبل الدعوة إلى الإسلام فيكون مثل بحيرا ، وفى إثبات الصحبة له نظر ، ولكن فى زيادات المغازى عن ابن إسحق : فقال له ورقة : أبشر ثم أبشر فأنا أشهد أنك الذى بشر به ابن مريم وأنك على مثل ناموس موسى وأنك نبي مرسل ... الحديث . وفى آخره : فلما توفى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لقد رأيت القس فى الجنة عليه ثياب الحرير لأنه آمن بى وصدقنى . وأخرجه البيهقى من هذا الوجه فى الدلائل وقال إنه منقطع . ومال البلقينى إلى أنه يكون بذلك أول من أسلم من الرجال . وبه قال العراقى فى نكتة على ابن الصلاح . وذكره ابن منده فى الصحابة .

(ثم لم ينشب) بفتح الياء والشين أى لم يلبث ، وأصل النشب التعلق أى لم يتعلق بشيء من الأمور حتى مات (ورقة) بالرفع (أن توفى) أى لم

تأخر وفاته عن هذه القصة . واختلف في وقت موت ورقة . فقال الواقدي إنه خرج إلى الشام فلما بلغه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالقتال بعد الهجرة أقبل يريده حتى إذا كان ببلاد نخم وجدام قتلوه وأخذوا ما معه وهذا غلط بين فإنه مات بمكة بعد المبعث بقليل جداً ودفن بمكة كما نقله البلاذري وغيره . ويعضده قوله هنا وكذا في مسلم : ثم لم ينشب ورقة أن توفي (وفتر الوحي) أى احتبس ثلاث سنين كما في تاريخ الإمام أحمد عن الشعبي ، وبه جزم ابن إسحق ، وفي بعض الروايات إنه قدر سنتين ونصف ، وليس المراد بفترة الوحي ما بين نزول اقرأ والمدثر عدم مجيء جبريل إليه بل تأخر نزول القرآن فقط وفتر الوحي عن تأخر مدة الزمان ، وكان ذلك ليذهب ما كان صلى الله عليه وآله وسلم وجده من الروع وليحصل له التشوق إلى العود ، فقد روى المؤلف ما يدل على ذلك ، ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه تابعى عن تابعى ، وأخرجه البخارى في التفسير والتعبير والإيمان ، ومسلم في الإيمان ، والترمذى والنسائى في التفسير .

الحديث الرابع

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِجَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ، وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ»، فَحَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ.

(وعن جابر بن عبد الله بن عمرو (الأنصاري) الخزرجي المتوفى بعد أن عمى سنة ثمان أو أربع أو ثلاث أو تسع وسبعين، وهو آخر الصحابة موتاً بالمدينة، وله في البخاري تسعون حديثاً) رضى الله عنهما وهو يحدث فترة الوحي) أى فى حال التحديث عن احتباسه عن النزول (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فى حديثه بينا) أصله بين فأشبع فتحة النون فصارت ألفاً وهى ظرف زمان مكفوف بالألف عن الإضافة إلى المفرد، والتقدير بحسب الأصل بين أوقات (أنا أَمْشِي) وجواب بينا قوله (إذ سمعت صوتاً من السماء) أى فى أثناء أوقات المشى فاجأنى السماع (فرفعت بصرى فإذا الملك) جبريل عليه السلام (الذى جاءنى بحِجَاءٍ جالس) أى شاهد أو حاضر حال كونه جالساً (على كرسى) بضم الكاف وقد تكسر (بين السماء والأرض فرعبت منه) بضم الراء وكسر العين، وللأصلي بفتح الراء وضم العين أى فزعت، دل على بقية بقيت معه من الفزع الأول ثم زالت بالتدريج (فرجعت) أى إلى أهلى بسبب الرعب (فقلت) لهم (زملونى زملونى) كذا لأبوى ذر والوقت بال تكرار مرتين ولكريمة والأصلي مرة واحدة، ولمسلم كالمؤلف فى التفسير: دثرونى. قال الزركشى: وهو أنسب بقوله (فأنزل الله تعالى) ولأبوى ذر والوقت والأصلي: عز وجل بدل قوله تعالى (يا أيها المدثر) إيناساً له وتلطفاً. والتدثير والتزيميل بمعنى واحد. والمعنى: يا أيها المدثر بشابه. وعن عكرمة: المدثر بالنبوة وأعبأها (قم فأنذر) أى حذر من العذاب من لم يؤمن بك. وفيه دلالة على أنه أمر بالإنذار

عقب نزول الوحي للإتيان بفاء التعقيب ، واقتصر على الإنذار لأن التبشير إنما يكون لمن دخل في الإسلام ولم يكن إذ ذاك من دخل فيه (إلى قوله والرجز) أى الأوثان (فاهجر) زاد الأربعة الآيات ، وقد أوضحنا تفسير هذه الآية في كتابنا فتح البيان في مقاصد القرآن (فحمى) بفتح الحاء وكسر الميم ، أى فبعد نزول هذه الآية كثر (الوحي) أى نزوله ، وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفتور إذ لم ينته إلى انقطاع كلى فيوصف بالصد وهو البرد (وتتابع) وعن الكشميني : وتواتر ، وهما بمعنى ، وإنما لم يكتف بحمى لأنه لا يستلزم الاستمرار والدوام والتواتر وهو مجيء الشيء يتلو بعضه بعضاً من غير تخلل ، وخرج المصنف حديث الباب في التاريخ عن عائشة ثم عن جابر ، وزاد فيه بعد قوله تتابع قال عروة : وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : رأيت لخديجة بيتاً — أى فى الجنة — من قصب أى لؤلؤ ، لاصخب فيه ولا نصب . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون . وأخرجه البخارى فى الأدب والتفسير ، ومسلم أيضاً فيه .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ » ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَأَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَرِّكُهُمَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، قَالَ جَمَعَهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأُهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ، قَالَ فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصَتَ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَنَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَرَأَهُ .

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما) وهو عبد الله الخبر ترجمان القرآن أبو الخلفاء وأحد العبادلة الأربعة المتوفى بعد أن عمى بالطائف سنة ثمان وستين وهو ابن إحدى وسبعين سنة على الصحيح في أيام ابن الزبير ، وله في البخاري مائتا حديث وسبعة عشر حديثاً (في قوله تعالى) وللأصيلي عز وجل (لا تحرك به) أي القرآن (لسانك لتعجل به) ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يعالج من التنزيل) القرآني لثقله عليه (شدة) والمعالجة محاولة الشيء بمشققة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (مما) أي ربما كان قاله في المصابيح (يحرك) زاد في بعض الأصول به (شفثيه) بالثنية ، أي كثيراً ما كان يفعل ذلك ، قاله القاضي عياض كالسرقسطي ، وكان يكثر من ذلك حتى لا ينسى أو لحلاوة الوحى في لسانه . وقال الكرمانى : أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين ، أي مبدأ العلاج منه ، أو ما بمعنى من الموصولة ، وأطلقت على من يعقل مجازاً ، أي وكان ممن يحرك ، وتعقب بأن الشدة حاصلة قبل التحريك ، وأجيب بأنها وإن كانت كذلك إلا أنها لم تظهر إلا بتحريك الشفتين ، إذ هي أمر باطنى لا يدركه الرأى إلا به . قال سعيد ابن جبير (فقال ابن عباس) رضى الله عنهما (فأنا أحركهما) أي شفثي

(لك) كذا للأربعة ، وفي النسخة اليونانية لكم (كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما) والجملة هذه إلى قوله فأنزل الله معترضة بالفاء وفائدتها زيادة البيان في الوصف على القول (وقال سعيد) هو ابن جبير (أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما فحرك شفثيه) وإنما قال كما رأيت لأنه رأى ذلك منه من غير نزاع ، بخلاف ابن عباس فإنه لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الحالة لسبق نزول آية القيامة على مولده إذ كان قبل الهجرة بثلاث سنين ونزول الآية في بدء الوحي كما هو ظاهر صنيع المؤلف حيث أورده هنا ، ويحتمل أن يكون أخبره أحد من الصحابة أنه رآه صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر ابن عباس بذلك بعد فرآه ابن عباس حينئذ . نعم ورد ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي ولفظه : قال ابن عباس فأنا أحرك لك شفثي كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما . وهذا الحديث يسمى المسلسل بتحريك الشفة لكنه لم يتصل تسلسله ، ثم عطف على قوله كان يعالج قوله (فأنزل الله تعالى) ولأبوى ذر والوقت : عز وجل (لا تحرك) يا محمد (به) أى بالقرآن (لسانك) قبل أن يتم وحيه (لتعجل به) لتأخذه على عجلة مخافة أن يتفلس منك . وعن الشعبي : عجل به من حبه إياه . ولا تنافي بين محبته إياه والشدة التي تلحقه في ذلك (إن علينا جمعه وقرآنه) أى قراءته . وفي الفتح : لا منافاة بين قوله يحرك شفثيه وبين قوله في الآية لا تحرك به لسانك ، لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان ، أو اكتفى بالشفثين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق والأصل حركة الفم ، وكل من الحركتين ناشيء عن ذلك ، وهو مأخوذ من كلام الكرماني ، وتعقبه العيني بأن الملازمة بين التحريكين ممنوعة على ما لا يخفى ، وتحريك الفم مستبعد بل مستحيل لأن الفم اسم لما يشتمل عليه الشفتان ، وعند الإطلاق لا يشتمل على الشفتين ولا على اللسان لا لغة ولا عرفاً بل هو من باب الاكتفاء والتقدير فكان ممن يحرك به شفثيه ولسانه على حد : « سراييل تقيكم الحر » . أى والبرد . وفي تفسير ابن جرير الطبري كالمؤلف في تفسير سورة القيامة عن ابن أبي عائشة : ويحرك به لسانه وشفثيه فجمع بينهما (قال) ابن عباس في تفسير جمعه (جمعه) بفتح الميم

والعين (لك صدرك) بالرفع ، كذا في أكثر الروايات وهي في اليونينية للأربعة أى جمعه الله في صدرك ، وفيه إسناد الجمع إلى الصدر بالحجاز على حد : أنبت الربيع البقل. أى أنبت الله في الربيع البقل واللام للتعليل أو للتبيين . ولأبوى ذر والوقت وابن عساكر : جمعه لك صدرك صدرك بسكون الميم وضم العين مصدراً ورفع راء فاعل به ، ولكريمة والحموى : جمعه لك في صدرك بفتح الجيم وإسكان الميم وزيادة في ، وهو يوضح الأول . وفي رواية أبوى ذر والوقت وابن عساكر أيضاً مما في الفرع كأصله : جمعه له بإسكان الميم أى جمعه تعالى للقرآن صدرك . وللأصيلي وحده : جمعه له في صدرك بزيادة في (و) قال ابن عباس أيضاً في تفسير قرآنه : أى (تقرأه) بفتح الهمزة في البونينية . وقال البيضاوى : إثبات قرآنه في لسانك ، وهو تعليل للنهى (فإذا قرأناه) بلسان جبريل عليك (فاتبع قرآنه قال) ابن عباس في تفسيره : فاتبع أى (فاستمع له) ولأبى الوقت : فاتبع قرآنه فاستمع له من باب الافعال المقتضى للسعى في ذلك ، أى لا تكون قراءتك مع قراءته بل تابعة لها متأخرة عنها (وأنصت) من أنصت أو نصت إذا سكت ، واستمع للحديث أى تكون حال قراءته ساكناً ، والاستماع أخص من الإنصات ، لأن الاستماع الإصغاء والإنصات السكوت ولا يلزم من السكوت الإصغاء .

(ثم إن علينا بيانه) فسرہ ابن عباس بقوله (ثم إن علينا أن تقرأه) وفسرہ غیرہ ببيان ما أشكل عليك من معانيه ، قال : وهو دليل على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب أى لكن لا عن وقت الحاجة وهو الصحيح عند الأصوليين ، ونص عليه الشافعى لما تقتضيه ثم من التراخي ، وأول من استدلل لذلك بهذه الآية القاضى أبو بكر الطيب وتبعوه ، وهذا لا يتم إلا على تأويل البيان بتبيين المعنى وإلا فإذا حل على أن المراد استمرار حفظه له بظهوره على لسانه فلا . قال الآمدى : يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بيان المحمل ، ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن والمحمل بعضه ولا اختصاص لبعضه بالأمر المذكور دون بعض . وقال أبو الحسن البصرى : يجوز أن يراد بالبيان التفصيلي ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الإجمالى فلا يتم الاستدلال وتعقب باحتمال إرادة المعنيين الإظهار والتفصيل وغير ذلك ، لأن قوله بيانه جنس مضاف فيعم جميع أصنافه من إظهاره وتبيين أحكامه وما يتعلق بها من

تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك . وهذه الآية كقوله تعالى في سورة طه :
« ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه » ، فنهاه عن الاستعجال في
تلقي الوحي من الملك ومساوقته في القرآن حتى يتم وحيه .
(فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك إذا أتاه جبريل)
ملك الوحي المفضل به على سائر الملائكة (استمع فإذا انطلق جبريل) عليه
السلام (قرأه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما قرأه) وفي رواية قرأه
أى القرآن ، وفي رواية كما كان قرأ ، والحاصل أن الحالة الأولى جمعه في
صدره والثانية تلاوته والثالثة تفسيره وإيضاحه . ورواة هذا الحديث ما بين
مكي وكوفي وبصري وواسطي وفيه تابعي عن تابعي ، وأخرجه البخاري ،
في التفسير فضائل القرآن ، ومسلم في الصلاة ، والترمذي ، وقال حسن
صحيح .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاسِ ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجود الناس) أى كان أجودهم على الإطلاق ، أى أكثرهم جوداً ، والجود : الكرم ، وهو من الصفات الحمودة . وقد أخرج الترمذى من حديث سعد رفعه : إن الله جواد يحب الجود ... الحديث . وله فى حديث أنس رفعه : أنا أجود ولد آدم ، وأجودهم بعدى رجل علم علماً فنشر علمه ، ورجل جاد بنفسه فى سبيل الله (وكان أجود ما يكون) حال كونه (فى رمضان) أى كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متصفاً بالأجودية مدة كونه فى رمضان ، مع أنه أجود الناس مطلقاً ، وقيل التقدير : كان عليه السلام أجود شئء يكون أو وكان جوده فى رمضان أجود شئء يكون ، فجعل الجود متصفاً بالأجودية مجاز كقولهم شعر شاعر . وفى هذه الجملة الإشارة إلى أن جوده عليه السلام فى رمضان يفوق على جوده فى سائر أوقاته (حين يلقاه جبريل) عليه السلام ، إذ فى ملاقاته زيادة ترقية فى المقامات وزيادة اطلاعه على علوم الله تعالى ولا سيما مع مدارسة القرآن (وكان) جبريل (يلقاه) أى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وجوز الكرماني أن يكون الضمير المرفوع للنبي والمنصوب لجبريل ، ورجح الأول العينى لقربة قوله حين يلقاه جبريل (فى كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن) فبمجموع ما ذكر من رمضان ومدارسة القرآن وملاقاة جبريل يتضاعف جوده لأن الوقت موسم الخيرات ، لأن نعم الله على عباده تربو فيه على غيره ، وإنما دارسه بالقرآن لكى يتقرر عنده ويرسخ أتم رسوخ فلا ينساه وكان هذا إنجاز وعده تعالى لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حيث قال له : «سنقرؤك فلا تنسى» . وفى الفتح : الحكمة فيه أن مدارسة القرآن تجدد له العهد بمزيد غنى النفس ، والغنى سبب الجود ، والجود فى الشرع إعطاء ما ينبغى لمن ينبغى ،

وهو أعم من الصدقة . اهـ . وقال الطيبي : فيه تخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقى ، فضل أولاً جوده مطلقاً على جود الناس كلهم ، ثم فضل ثانياً جود كونه في رمضان مطلقاً ، ثم شبه جوده بالريح ، فقال (فلرسول الله أجود بالخير من الريح المرسلة) أى المطلقة يعنى إنه في الإسراع بالجود أسرع من الريح ، وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة وإلى عموم النفع بجوده عليه الصلاة والسلام ، كما تعم الريح المرسلة جميع ما تهب عليه . وفيه جواز المبالغة في التشبيه ، وجواز تشبيه المعنوى بالمحسوس ليقرب لفهم سامعه ، وذلك أنه أثبت له أولاً وصف الأجودية ، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك ، فشبه جوده بالريح المرسلة بل جعله أبلغ منها في ذلك ، لأن الريح قد تسكن وفيه استعمال أفعال التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي ، لأن الجود منه صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة ومن الريح مجاز ، فكأنه استعار للريح جوداً باعتبار مجيئها بالخير . وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد من الوصف بالأجودية إلا أنه تفوت به المبالغة ، لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الريح مطلقاً . وحكمة المدارسه ليكون ذلك سنة في عرض القرآن على من هو أحفظ منه والاجتماع عليه والإكثار منه . وقال الكرماني : لتجويد لفظه . وقال غيره : لتجويد حفظه . وتعقب بأن الحفظ كان حاصلًا له ، والزيادة فيه تحصيل ببعض المجالس ، وإنه يجوز أن يقال رمضان ، من غير إضافة ، وغير ذلك مما يظهر بالتأمل ، وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة والتحويل ، وفيه عدد من المرازمة . وأخرجه البخاري أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفضائل القرآن وبدء الخلق ، ومسلم في فضائل النبوة .

قال النووي : في الحديث فوائد منها : الحث على الجود في كل وقت والزيادة منها في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح ، وفيه زيارة الصلحاء وأهل الخير وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه ، واستحباب الإكثار من القراءة في رمضان ، وكونها أفضل من سائر الأذكار ، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعلاه . قال الحافظ ابن حجر : وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان ، ولأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان ، كما ثبت من حديث ابن عباس : فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين ، كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها ، وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد الحديث في هذا الباب ، والله أعلم بالصواب .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرْقَلَ
 أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ كَانُوا تُجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكَفَّارَ قُرَيْشٍ فَاتَوَهُ
 وَهُمْ بِبَيْلِيَاءَ فَدَعَاهُمْ وَحَوَّلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ ثُمَّ دَعَاهُمْ فَدَعَا بِالتَّرْجُمَانِ
 فَقَالَ أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ
 فَقُلْتُ أَنَا أَقْرَبُهُمْ ، فَقَالَ : أَذْنُوهُ مِنِّي وَقَرَّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ
 ظَهْرِهِ ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ فَإِنْ كَذَبَنِي
 فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ لَوَلَا الْحَيَاءَ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَّبْتُ عَنْهُ ، ثُمَّ كَانَ
 أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ : كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ ؟ قُلْتُ : هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ
 قَالَ : فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ ؟ قُلْتُ لَا ، قَالَ : فَهَلْ كَانَ
 مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ؟ قُلْتُ لَا ، قَالَ : فَأَشْرَافُ النَّاسِ أَتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ ؟
 قُلْتُ : ضَعَفَاؤُهُمْ ، قَالَ : أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ قُلْتُ : بَلْ يَزِيدُونَ .
 قَالَ : فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قُلْتُ لَا ،
 قَالَ : فَهَلْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ قُلْتُ لَا ؟ قَالَ :
 فَهَلْ يَعْدِرُ ؟ قُلْتُ لَا ، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا ،
 وَلَمْ يُمْكِنْنِي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، قَالَ : فَهَلْ
 قَاتَلْتُمُوهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ ؟ قُلْتُ : الْحَرْبُ
 بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ ، قَالَ : فَمَاذَا يَأْمُرُكُمْ ؟ قُلْتُ
 يَقُولُ : أَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَتْرَكُوا مَا كَانَ يَعْبُدُ
 آبَاؤُكُمْ ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَصْفِ وَالصَّلَةِ ، فَقَالَ
 لِتَرْجُمَانٍ : قُلْ لَهُ إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ ،
 وَكَذَلِكَ الرَّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ

هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا ، فَقُلْتُ : لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ رَجُلٌ يَتَأَسَّى بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا ، فَقُلْتُ : لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ، قُلْتُ : رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَنْذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ ، وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ ، وَسَأَلْتُكَ أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ ، وَسَأَلْتُكَ أَيْرَتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَهُ لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ ، وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَنْهَاهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعِفَافِ ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا ، فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمِي هَاتَيْنِ وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ فَلَوْ أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي بُعِثَ بِهِ دَحِيَّةٌ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى ، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى ، أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمَ تَسْلِمَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْيَرِيسِينَ ، وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ قَالَ قَالَ أَبُو سُفْيَانَ فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ وَفَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ كَثُرَ

عِنْدَهُ الصَّخْبُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي لَقَدْ أَمَرَ
أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ
سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ صَاحِبَ إِيْلِيَاءَ
وَهِرْقُلَ أُسْقِفَ عَلَى نَصَارَى الشَّامِ يُحَدِّثُ أَنَّ هِرْقُلَ حِينَ قَدِمَ إِيْلِيَاءَ
أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ قَدْ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ ،
قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ وَكَانَ هِرْقُلُ حَزَاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ فَقَالَ لَهُمْ حِينَ
سَأَلُوهُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ أَنَّ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ
ظَهَرَ ، فَمَنْ يَخْتَنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؟ قَالُوا لَيْسَ يَخْتَنُ إِلَّا الْيَهُودُ ،
فَلَا يُهَمُّكَ شَأْنُهُمْ وَاكْتُبْ إِلَى مَدَائِنِ مُلْكِكَ فَيَقْتُلُونَ مَنْ فِيهِمْ مِنْ
الْيَهُودِ ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ أَتَى هِرْقُلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ
يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا اسْتَحْبَرَهُ هِرْقُلُ قَالَ
أَذْهَبُوا فَانظُرُوا أَمْخَتَيْنِ هُوَ أَمْ لَا ؟ فَانظَرُوا إِلَيْهِ فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَتِنٌ ،
وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ هُمْ يَخْتَتِنُونَ فَقَالَ هِرْقُلُ هَذَا مَلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ
قَدْ ظَهَرَ ، ثُمَّ كَتَبَ هِرْقُلُ إِلَى صَاحِبِ لَهُ بِرُومِيَّةٍ وَكَانَ نَظِيرُهُ فِي الْعِلْمِ
وَسَارَ هِرْقُلُ إِلَى حِمَصَ فَلَمْ يَرَمْ حِمَصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ
رَأَى هِرْقُلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ نَبِيٌّ فَأَذِنَ هِرْقُلُ
لِعِظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسَكْرَةٍ لَهُ بِحِمَصَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَعُلِّقَتْ ، ثُمَّ
أَطْلَعَ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ الرُّومِ هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ
فَتُبَايَعُوا هَذَا الرَّجُلَ ، فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَبْوَابِ فَوَجَدُوهَا
قَدْ غُلِّقَتْ ، فَلَمَّا رَأَى هِرْقُلُ نَفَرَتَهُمْ وَأَيَسَ مِنَ الْإِيمَانِ قَالَ رُدُّوهُمْ عَلَيَّ
وَقَالَ إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي آتِيًا أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ فَقَدْ رَأَيْتُ ،
فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرْقُلَ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه أن أبا سفيان) بثلاثين السين
يكنى أبا حنظلة واسمه صخر بالمهملة ثم المعجمة (ابن حرب) بالمهمله والراء
ثم الموحدة ابن أمية ، ولد قبل الفيل بعشر سنين وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائف
وحنيناً ، وفقت عينه فى الأولى والأخرى يوم اليرموك ، وتوفى بالمدينة
سنة إحدى أو أربع وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة ، وصلى عليه عثمان
رضى الله عنه (أخبره أن) أى بأن (هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق ،
وهو غير منصرف للعجمة والعلمية ، وحكى فيه هرقل بسكون الراء وكسر
القاف كخندف ، والأول هو الأشهر والثانى حكاها الجوهري واقتصر عليه
صاحب الموعب والقزاز ولقبه قيصر ، قاله الشافعى ، وهو أول من ضرب
الدنانير ، وملك الروم إحدى وثلاثين سنة ، وفى ملكه توفى النبي صلى الله
عليه وسلم (أرسل إليه) أى إلى أبى سفيان حال كونه (فى) أى مع (ركب)
جمع راكب كصحب وصاحب وهم أولو الإبل العشرة فما فوقها (من قریش)
من لبيان الجنس أو للتبعض ، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً كما عند الحاكم
فى الإكليل ، وعند ابن السكن نحو من عشرين ، وعند أبى شعبة بإسناد صحيح
إلى سعيد بن المسيب أن المغيرة بن شعبة منهم ، واعترضه البلقيني بسبق إسلام
المغيرة ، فإنه أسلم عام الخندق ، فيبعد أن يكون حاضراً ويسكت مع كونه
مسلماً (و) الحال أنهم (كانوا تجاراً) بالضم والتشديد على وزن كفار
وبالكسر والتخفيف على وزن كلاب ، وهو الذى فى الفرع كأصله ، جمع
تاجر ، أى متلبسين بصفة التجارة (بالشام) بالهمز وقد يترك وقد تفتح
السين مع المد (فى المدة التى كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ماد)
بتشديد الدال من مادد فأدغم الأول فى الثانى من المثلين ، وهو مدة صلح
الحديبية سنة ست التى ماد (فيها أبا سفيان) زاد الأصيلي : ابن حرب
(وكفار) أى مع كفار (قریش) على وضع الحرب عشر سنين كما فى
السيرة ، وعند أبى نعيم أربع ، وكذا أخرجه الحاكم فى البيوع من المستدرک
والأول أشهر ، لكنهم نقضوا ، فغزاهم سنة ثمان (فأتوه) أى أرسل إليهم
فى طلب إتيان الركب ، فجاء الرسول بطلب إتيانهم فوجدهم بغزة وكانت
وجه متجرهم كما فى الدلائل لأبى نعيم ، فأتوه ، وكذا رواه ابن إسحق فى
المغازى عن أبى سفيان ، ووقع عند المؤلف فى الجهاد أن الرسول وجدهم

ببعض الشام (وهم) بالميم أى هرقل وجماعته ، ولأبوى الوقت وذو عن الكشميني والأصيلي هو (إيلياء) بوزن كبرياء ، وبالقصر حكاة البكرى وإلياء ، قال البرماوى بوزن إعطاء وإيلاء مثله لكن بتقديم الياء على اللام ، حكاة النووى واستغربه ، وإيليا بتشديد الياء الثانية والقصر ، حكاة البرماوى عن جامع الأصول ورأيته فى النهاية ، وإيلياء بالألف واللام ، كذا نقله النووى فى شرح مسلم عن مسند أبى يعلى الموصلى واستغربه ، قيل معناه بيت الله ، وهو بيت المقدس ، والباء بمعنى فى ، وفى الجهاد عند المؤلف ، أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مثنى من حمص إلى إيلياء شكراً لله ، وزاد ابن إسحق عن الزهرى أنه كان تبسط له البسط وتوضع عليها الرياحين فيمشى عليها ، ونحوه لأحمد من حديث ابن أخى الزهرى عن عمه ، وكان سبب ذلك ما رواه الطبرى وابن عبد الحكم ملخصها أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل فخربوا كثيراً من بلاده ثم استبطأ كسرى أميره فأراد قتله وتولية غيره فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطالح معه على كسرى وانهمزم عنه بجنود فارس ، فثنى هرقل إلى بيت المقدس شكراً لله تعالى على ذلك ، واسم الأمير المذكور شهر براز ، واسم الغير الذى أراد كسرى تأميره فرحان . كذا فى الفتح .

(فدعاهم) هرقل حال كونه (فى مجلسه) وللمصنف فى الجهاد : فأدخلنا عليه فإذا هو جالس فى مجلس ملكه وعليه التاج (وحوله) بالنصب لأنه ظرف مكان وهو خبر المبتدأ الذى هو (عطاء الروم) وهم من ولد عمص بن إسحق بن إبراهيم على الصحيح ، ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ وبهراء وغيرهم من غسان كانوا بالشام ، فلما أجلاهم المسلمون دخلوا بلاد الروم واستوطنوها فاختلفت أنسابهم ، وعند ابن السكن : وعنده بطارقة والقسيسون والرهبان (ثم دعاهم) ليس بتكرار معناه أمر بإحضارهم ، فلما حضروا وقعت مهلة ، ثم استدناهم كما أشعر بها الأداة الدالة عليها (ودعا ترجمانه) وللمستملى بالترجمان بفتح التاء وضم الجيم ورجحه النووى فى شرح مسلم ، ويجوز ضم التاء اتباعاً وكذا فتح الجيم مع فتح أوله ، حكاة الجوهري ، ولم يصرحوا بضم أوله وفتح الجيم ، وهو المعبر والمفسر عن لغة بلغة ، وهو معرب ، وقيل عربى ، يعنى أرسل (ه - عون البارى - ج ١)

رسولاً أحضره بصحبته ، أو كان حاضراً واقفاً في المجلس كما جرت به عادة ملوك الأعاجم ، ثم أمره بالجلوس إلى جنب أبي سفيان ليعبر عنه بما أراد ولم يسم الترجمان ، ثم قال هرقل للترجمان : قل لهم أيكم أقرب (فقال) الترجمان (أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل) ضمن أقرب معنى أقعد فعدها بالياء وعند مسلم كالمؤلف في آل عمران : من هذا الرجل ، وهو على الأصل ، وفي الجهاد : إلى هذا الرجل ، ولا إشكال فيها فإن أقرب يتعدى بإلى ، قال تعالى : « نحن أقرب إليه » ، والمفضل عليه محذوف ، أى من غيره ، وزاد ابن السكن : الذى خرج بأرض العرب (الذى يزعم) وعند ابن إسحق عن الزهرى يدعى (أنه نبي فقال) بالفاء ، ولأبي الوقت وابن عساكر والأصيلي : قال (أبو سفيان قلت) وفي رواية فقلت (أنا أقربهم نسباً) وللأصيلي : أنا أقربهم به نسباً ، أى من حيث النسب ، وأقربية أبي سفيان لكونه من بني عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأبي سفيان ، وخص هرقل الأقرب لكونه أحرى بالاطلاع على ظاهره وباطنه أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نسبه بخلاف الأقرب ، لكن قد يقال إن القريب منهم في الإخبار عن نسب قريبه بما يقتضى شرفاً وفخراً ولو كان عدواً له لدخوله في شرف النسب الجامع لها . وفي رواية ابن السكن : فقالوا هذا أقربنا به نسباً هو ابن عمه أخى أبيه : وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله : ما قرابتك منه ؟ قلت هو ابن عمي . قال أبو سفيان : ولم يكن في الركب من بني عبد مناف غيري . اهـ . (فقال) أى هرقل ، وللأصيلي وابن عساكر وأبي ذر عن الحموى قال (أدنوه مني) وإنما أمر بإدناء أبي سفيان يئمن في السؤال ويشفي غليله (وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره) لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب ، كما صرح به الواقدي في روايته (ثم قال) هرقل (لترجمانه قل لهم) أى لأصحاب أبي سفيان (إني سائل هذا) أى أبا سفيان (عن هذا الرجل) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأشار إليه إشارة القريب لقرب العهد بذكره أولاً لأنه معهود في أذهانهم (فإن كذبنى) بالتخفيف ، أى إن نقل إلى الكذب (فكذبوه) بالتشديد . قال التيمي : كذب بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين مثل صدق ، تقول : كذبنى الحديث وصدقني الحديث ، وكذب بالتشديد يتعدى إلى مفعول واحد ،

وهما من غرائب الألفاظ لمخالفتهما الغالب ، لأن الزيادة تناسب الزيادة وبالعكس ، والأمر هنا بالعكس (قال) أى أبو سفيان ، وسقط لفظ قال لكريمة وأبى الوقت ، وكذا هى ساقطة من اليونينية مطلقاً فأشكل ظاهره وبإثباته يزول الإشكال (فوالله لولا الحياء) وفى نسخة كريمة لولا أن الحياء (من أن يأتروا على) بضم المثناة وكسرها وعلى بمعنى عنى أى رفقتى يروون عنى (كذباً) بالتنكير وفى غير الفرع وأصله الكذب فأعاب به لأنه قبيح ولو على عدو (لكذب عنه) أى لأخبرت عن حاله بكذب لبغضى إياه ، وللأصيلى وأبوى الوقت وذو عن الحموى : لكذبت عليه ، وفيه دليل على أنهم كانوا يستقبحون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق أو بالعرف . وفى قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان واثقاً منهم بعدم التكذيب إن لو كذب لاشتراكهم معه فى عداوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعى ذلك كذباً ، وفى رواية ابن إسحق التصريح بذلك ولفظه : فوالله لو قد كذبت ما ردوا على ولكنى كنت امرأة سيذاً أتكرم عن الكذب وعلمت أن أيسر ما فى ذلك إن أنا كذبت أنه يحفظوا ذلك عنى ثم يتحدثوا به فلم أكذبه ، وزاد ابن إسحق فى روايته : قال أبو سفيان : فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الأقف ، يعنى هرقل (ثم كان أول ما سألنى عنه) بنصب أول وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه على الإسمية لكان ، وذكر العيني وروده رواية ولم يصرح به فى الفتح (أن قال كيف نسبه) عليه الصلاة والسلام (فيكم) أى ما حال نسبه ، أهو من أشرافكم أم لا (قلت هو فينا ذو نسب) أى صاحب نسب عظيم ، فالتنوين للتعظيم ، وأشكل هذا على بعض الشارحين ، وهذا وجهه (قال) هرقل (فهل قال هذا القول منكم) أى من قريش أو العرب ، ويستفاد منه أن الشفاهى يعم لأنه لم يرد المخاطبين فقط ، وكذا قوله فهل قاتلتموه ، وقوله بماذا يأمركم ، كما سيأتى (أحد قط) بتشديد الطاء المضمومة مع فتح القاف وقد يضمن وقد تخفف الطاء وفتح القاف ولا يستعمل إلا فى الماضى المنفى ، واستعمل هنا بغير أداة النى وهو نادر ، وأجيب بأن الاستفهام حكمه حكم النى ، كأنه قال : هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط (قبله) بالنصب على الظرفية . وللأصيلى

والكشميين وكريمة وابن عساكر مثله بدل قوله قبله ، وحينئذ يكون بدلا من قوله هذا القول ، قال أبو سفيان (قلت لا) أى لم يقله أحد قبله (قال) هرقل (فهل كان من آبائه من) بكسر الميم حرف جر (ملك) بفتح الميم وكسر اللام صفة مشبهة ، وهذه رواية كريمة والأصيلي وأبى الوقت وابن عساكر ورواه ابن عساكر فى نسخة وأبو ذر عن الكشميين : من بفتح الميم اسم موصول وملك فعل ماض ، ولأبى ذر كما فى الفتح ، فهل كان من آبائه ملك بإسقاط من والأول أشهر وأرجح ، والمعنى فى الثلاثة واحد (قلت لا قال) هرقل (فأشرف الناس يتبعونه أم ضعفائهم) وعند المؤلف فى التفسير أيتبعه أشرف الناس بإثبات همزة الاستفهام ، وللأربعة : فأشرف الناس اتبعوه . قال أبو سفيان (قلت) ولغير الأربعة : فقلت (بل ضعفائهم) أى اتبعوه . والشرف : علو الحسب والمجد والمكان العالى ، وقد شرف بالضم فهو شريف ، وقوم شرفاء وأشرف ، والمراد هنا أهل النخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى لا يزد مثل أبى بكر وعمر وأمثالها ممن أسلم قبل هذا السؤال . كذا فى الفتح وتعقبه العيني بأن العمرين وحزة كانوا من أهل النخوة . فقول أبى سفيان جرى على الغالب ، ووقع فى رواية ابن إسحق : تبعه منا الضعفاء والمساكين والأحداث ، وأما ذوو الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد . قال الحافظ : وهو محمول على الأكثر الأغلب (قال) هرقل (أيزيدون أم ينقصون) بهمزة الاستفهام ، وفى رواية سورة آل عمران بإسقاطها ، وجزم ابن مالك بجوازه مطلقاً خلافاً لمن خصه بالشعر . قال أبو سفيان (قلت بل يزيديون قال) هرقل (فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه) سخطة بضم أوله وفتححه . كذا فى الفتح ، وتعقبه العيني فقال : السخطة بالتاء إنما هى بالفتح فقط ، والسخط بلا تاء يجوز فيه الضم والفتح مع أن الفتح يأتى بفتح الخاء ، والسخط بالضم يجوز فيه الوجهان : ضم الخاء معه وإسكانها . انتهى . وفى رواية الحموى والمستمل : سخطة بضم السين وسكون الخاء . وأخرج بهذا من ارتد مكرهاً أولاً سخط لدين الإسلام بل لرغبة فى غيره كحظ نفسانى كما وقع لعبيد الله بن جحش ، أى فهل يرتد أحد منهم كراهة وعدم رضا أو ساخطاً . قال أبو سفيان (قلت لا) وإنما سأل عن الارتداد لأن من دخل على بصيرة فى أمر محقق لا يرجع عنه

بخلاف من دخل في أباطيل (قال) هرقل (فهل كنتم تهمونه بالكذب) على الناس (قبل أن يقول ما قال) قال أبو سفيان (قلت لا) وإنما عدل عن السؤال عن نفس الكذب إلى السؤال عن التهمة تقريراً لهم على صدقه لأن التهمة إذا انتفت انتفى سببها ، ولهذا عقبه بالسؤال عن الغدر (قال) هرقل (فهل يغدر) أى ينقض العهد . قال أبو سفيان (قلت لا ونحن منه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فى مدة) أى مدة صلح الحديبية أو غيبته وانقطاع أخباره عنا (لا ندرى ما هو فاعل فيها) أى فى المدة وفيه إشارة إلى عدم الجزم بغدره . (قال) أبو سفيان (ولم تمكّن) بالتاء أو الياء (كلمة أدخل فيها شيئاً) أنتقصه به (غير هذه الكلمة) على أن التقيص هنا أمر نسبي ، لأن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة ممن يجوز وقوع ذلك منه فى الجملة . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معروفاً عندهم بالاستقراء من عادته أنه لا يغدر ، ولكن لما كان الأمر مغيباً لأنه مستقبل أمن أبو سفيان أن ينسب فى ذلك إلى الكذب ، ولهذا أورده على التردد ، ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر منه ، وقد صرح ابن إسحق فى روايته بذلك (قال) هرقل (فهل قاتلتموه) نسب ابتداء القتال إليهم ولم ينسبه إليه صلى الله عليه وآله وسلم لما اطلع عليه من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبدأ قومه بالقتال حتى يقاتلوه . قال أبو سفيان (قلت نعم) قاتلناه (قال) هرقل (فكيف كان قتالكم إياه) وهذا أفصح من قتالكموه باتصال الضمير فلذلك فصله وصوبه العيني تبعاً لنص الزمخشري . قال أبو سفيان (قلت) وللأصيلي قال (الحرب بيننا وبينه سجال) بكسر أوله ، والحرب اسم جنس والسجال اسم جمع ، ولهذا جعل خير حرب ، كذا فى الفتح وتعقبه العيني بأن السجال ليس اسم جمع بل هو جمع وبينهما فرق وجوز أن يكون سجال بمعنى المساجلة فلا يرد السؤال أصلاً ، وفى هذه الجملة تشبيه بليغ شبه الحرب بالسجال مع حذف أداة التشبيه لقصد المبالغة ، كقولك : زيد أسد ، وأراد بالسجال النوب ، يعنى الحرب بيننا وبينه نوب ، نوبة لنا ونوبة له ، كالمستقيين إذا كان بينهما دلو يستقى أحدهما دلوّاً والآخر دلوّاً (ينال منا وننال منه) أى يصيب منا ونصيب منه . أشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم فى غزوة بدر وغزوة أحد . وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد .

قال البلقيني : هذه الكلمة فيها دسيسة أيضاً ، لأنهم لم ينالوا منه صلى الله عليه وآله وسلم قط ، وغاية ما في غزوة أحد أن بعض المقاتلين قتل وكانت العزة والنصرة للمؤمنين . وتعقب بأنه قد وقعت المقاتلة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن : بدر وأحد والخندق ، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر وعكسه في أحد وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق . فصح قول أبي سفيان : يصيب منا ونصيب منه . وحيث فلا دسيسة هنا في كلامه كما لا يخفى . والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب .

(قال) هرقل (ما) وفي بعض الأصول بما ، وفي نسخة فـ (ذا يأمركم) أى ما الذى يأمركم به ، وفيه دلالة على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه . قال أبو سفيان (قلت يقول عبدوا الله وحده) فيه أن للأمر صيغة معروفة لأنه أتى بقوله عبدوا الله في جواب ما يأمركم ، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة لأن أبا سفيان من أهل اللسان وكذلك الراوى عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم (ولا تشركوا به شيئاً) بالواو ، وفي رواية المستملى بإسقاط الواو فتكون تأكيداً لقوله وحده ، وهذه الجملة من عطف المنفى على مثبت وعطف الخاص على العام على حد تنزل الملائكة والروح ، فإن عبادته تعالى أعم من عدم الإشراك به (واتركوا ما يقول آبائكم) من عبادة الأصنام وغيرها فهي كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإنما ذكر الآباء تنبيهاً على عذرهم في مخالفتهم له لأن الآباء قدوة عند الفريقين ، أى عبدة الأوثان والنصارى (ويأمرنا بالصلاة) المعهودة المفتحة بالتكبير والمختمة بالتسليم ، وفي نسخة بزيادة الزكاة ، واقتران الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع ، وفي يأمرنا بعد قوله يقول عبدوا الله إشارة إلى أن المغيرة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتها ، إذ مخالف الأول كافر والثاني عاص (والصدق) وهو القول المطابق للواقع ، وفي رواية للمؤلف بالصدقة بدل الصدق ، ورجحها البلقيني ، قال الحافظ : ويقويها رواية المؤلف في التفسير والزكاة ، وقد ثبت عنده من رواية أبي ذر عن شيخه الكشميني والسرخسي اللفظان الصدق والصدقة (والعفاف) بفتح العين ، أى الكف عن المحارم وخوارم المرءة (والصلة) للأرحام ، وهى كل ذى رحم لا تحل

مناكحته لو فرضت الأنوثة مع الذكورة أو كل ذى قرابة، والصحيح عموماً
 فى كل ما أمر الله به أن يوصل كالصدقة والبر والإيناع . قال فى التوضيح :
 من تأمل ما استقرأه هرقل من هذه الأوصاف تبين له حسن ما استوصف
 أمره واستبرأه من حاله . والله دره من رجل ما كان أعقله لو ساعدته المقادير
 بتخليد ملكه والأتباع (فقال) هرقل (للترجمان قل له) أى لأبى سفيان
 (سألتك عن) رتبة (نسبه) فيكم أهو شريف أم لا (فذكرت أنه فيكم ذو)
 أى صاحب (نسب) شريف عظيم (فكذلك) بالفاء وللأربعة وكذلك
 (الرسل تبعث فى) أشرف (نسب قومها) الظاهر أن إخبار هرقل بالجزم
 كان عن العلم المقرر عنده فى الكتب السالفة (وسألتك هل قال أحد) ولأبى
 ذر بإسقاط هل (منكم هذا القول) زاد فى نسخة قبله (فذكرت أن لا ،
 فقلت) أى فى نفسى وأطلق على حديث النفس قولاً (لو كان أحد قال هذا
 القول قبله لقلت رجل يأتسى بقول قيل قبله) أى يقتدى ، ولأبى ذر عن
 الكشميين يتأسى (وسألتك هل كان من آباءه من ملك) وللكشميين من
 ملك بفتح الميم (فذكرت أن لا ، قلت) وللأصيلي وابن عساكر والكشميين
 فقلت (فلو) ولأبى الوقت لو (كان من آباءه من ملك ، قلت رجل يطلب
 ملك أبيه) قال أبيه بالإفراد ليسكون أعذر فى طلب الملك بخلاف ما لو قال :
 ملك آباءه ، أو المراد بالأب ما هو أعم من حقيقته ومجازه . نعم فى سورة
 آل عمران آباءه بالجمع ، وإنما لم يقل هرقل فقلت إلا فى هذين الموضعين ،
 لأن هذين المقامين مقاما فكر ونظر ، بخلاف غيرهما من الأسئلة فإنها مقام
 نقل ، قال هرقل لأبى سفيان (وسألتك هل كنتم تتهمونونه بالكذب قبل أن
 يقول ما قال ، فذكرت أن لا فقد أعرف أنه لم يكن ليذر) اللام فيه لام
 الجحود لملازمها النفي وفائدتها تأكيد النفي نحو : لم يكن الله ليغفر لهم أى لم
 يكن ليدع (الكذب على الناس) قبل أن يظهر رسالته (ويكذب) بالنصب
 (على الله) بعد إظهارها (وسألتك أشرف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم فذكرت
 أن ضعفاءهم اتبعوه وهم أتباع الرسل) غالباً لأنهم أهل الاستكانة لا أهل
 الاستكبار الذين أصروا على الشقاق بغياً وحسداً كأبى جهل وأشياعه إلى أن
 أهلكهم الله تعالى وأنقذ بعد حين من أراد سعادته منهم ، ويؤيد استشهاد
 على ذلك قوله تعالى : « قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون » المفسر بأنهم
 الضعفاء على الصحيح .

قال هرقل لأبى سفيان (وسألتك أيزيدون أم ينقصون فذكرت أنهم يزيلون وكذلك أمر الإيمان) فإنه لا يزال في زيادة (حتى يتم) بالأمور المعتمدة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ، ولهذا نزل في آخر سنة صلى الله عليه وآله وسلم : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » . ومنه : « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » . قال الحافظ في الفتح : وكذا جرى لأتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتمام نعمته ، فله الحمد والمنة . انتهى . أقول : وكذا وقع لأهل الحديث النبوى فإنهم لا يزالون يزيلون في أقطار الأرض وأمصارها على قوة أو ضعف حتى ظهر بهم الحق من الباطل وامتاز التحقيق الحقيقي بالاتباع من التقليد المبني على الابتداء والله الحمد .

(وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه فذكرت أن لا وكذلك الإيمان حين) بالنون ، وفي بعض النسخ حتى ، وفي آل عمران : وكذلك الإيمان إذا خالط . قال في الفتح : وهو يرجح أن رواية حتى وهم والصواب حين وهو رواية الأكثر (تخالط) بالثناء (بشاشته القلوب) أى بشاشة الإيمان القلوب التى تدخل فيها . ولحموى والمستملى يخالط بالياء وبشاشة بالنصب والقلوب بالجر على الإضافة أى يخالط الإيمان انشراح الصدور والفرح والسرور ، وزاد المصنف في الإيمان لا يسخطه أحد ، وزاد ابن السكن يزداد به عجباً وفرحاً ، وفي رواية ابن إسحق : وكذلك حلاوة الإيمان لا تدخل قلباً فتخرج منه (وسألتك هل يغدر فذكرت أن لا وكذلك الرسل لا تغدر) لأنها لا تطلب حظ الدنيا الذى لا يبالي طالبه بالغدر بخلاف من طلب الآخرة ولم يعرج هرقل على الدسيسة التى دسها أبو سفيان كما تقدم (وسألتك بما يأمركم فذكرت أنه يأمركم) ذكر ذلك بالاقضاء لأنه ليس في كلام أبى سفيان ذكر الأمر بل صيغته (أن تعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً و) أنه (ينهاكم عن عبادة الأوثان) جمع وثن وهو الصنم ، واستفادة هرقل من قوله ولا تشركوا به شيئاً و اتركوا ما يقول آباؤكم لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان (و) أنه (يأمركم بالصلاة والصدق والعفاف) وسقط من هذه الرواية إيراد تقرير السؤال العاشر الذى بعده وجوابه ، وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف في الجهاد . ثم قال هرقل لأبى سفيان (فإن كان ما تقول حقاً) لأن

الخبر يحتمل الصدق والكذب (فسيملك) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (موضع قدمي هاتين) أرض بيت المقدس أو أرض ملكه . قال المازرى : هذه الأشياء التى سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لأنه قال بعد ذلك (وقد كنت أعلم أنه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (خارج) وما أورده احتمالاً لا جزم به ابن بطل وهو ظاهر ، وفى رواية سورة آل عمران ، فإن كان ما تقول حقاً فلإنه نبي . وفى الجهاد : وهذه صفة نبي . ووقع فى أمالي المحاملى عن أبي سفيان أن صاحب بصرى أخذه وناساً معه فى تجارة ، فذكر القصة مختصرة دون الكتاب ، وزاد فى آخرها : قال فأخبرنى هل تعرف صورته إذا رأيته ؟ قلت نعم . قال : فأدخلت كنيسة لهم فيها الصور فلم أره ثم أدخلت أخرى فإذا أنا بصورة محمد وصورة أبي بكر (لم) بإسقاط الواو ، ولابن عساكر فى نسخة ولم (أكن أظن أنه منكم) أى من قريش أو من العرب (فلو أنى أعلم أنى) وسقطت أنى الأولى فى نسخة ، ولأبى الوقت أننى (أخلص) بضم اللام أى أصل يقال خلص إلى كذا أى وصل (إليه لتجشمت) بالجيم والشين المعجمة أى لتكلفت الوصول إليه ، وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لايسلم من القتل إن هاجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستفاد ذلك بالتجربة ، كما فى قصة ضغاطر الذى أظهر لهم إسلامه فقتلوه (لقاءه) على مافيه من المشقة ، وهذا التجشم كما قاله ابن بطل هو الهجرة ، وقد كانت فرضاً قبل الفتح على كل مسلم ، وفى مرسل ابن إسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال : ويحك والله إنى لأعلم أنه نبي مرسل ولكنى أخاف الروم على نفسى ولولا ذلك لاتبعته ، ونحوه عند الطبرانى بسند ضعيف ، فقد خاف هرقل على نفسه أن يقتله الروم كما جرى لغيره ، وخفى عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لو أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى) (ولو كنت عنده) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لغسلت عن قدميه) قاله مبالغة فى الخدمة . وفى باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الناس إلى الإسلام والنبوة ولو كنت عنده لغسلت قدميه . وفى رواية عن عبد الله ابن شداد عن أبي سفيان : لو علمت أنه هو لمشيت إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه ، وهى تدل

على أنه كان بقي عنده بعض شك ، وزاد فيها : ولقد رأيت جبهته يتحادر عرقها من كرب الصحيفة ، يعني لما قرئ عليه الكتاب ، أى كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتثنية قدميه رواية أبوى ذر والوقت وابن عساكر والأصيل ، وفي رواية قدمه بالإفراد ، وفي اقتصاره على ذكر القدمين إشارة إلى أنه لا يطلب منه إذا وصل إليه سالماً لا ولاية ولا منصباً وإنما يطلب ما يحصل له به البركة .

قال أبو سفيان (ثم دعا) هرقل (بكتاب رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) أى من وكل ذلك إليه ، ولهذا عدى الكتاب بالياء ، كذا قرره في الفتح ، وقال العيني : الأحسن أن يقال : ثم دعا من أتى بكتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وجوز زيادة الباء أى دعا الكتاب على سبيل المجاز أو ضمن دعا معنى طلب (الذى بعث به دحية) بكسر الدال وفتحها ابن خليفة الكلبي ، صحابي جليل كان من أحسن الناس وجهاً وأسلم قديماً ، يقال : الدحية الرئيس بلغة اليمن ، ومات دحية في خلافة معاوية . ولأبوى ذر والوقت وابن عساكر : بعث به مع دحية وكان في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية ، وكان وصوله إلى هرقل في المحرم سنة سبع ، قاله الواقدي (إلى عظيم بصرى) بضم الموحدة مقصوراً مدينة حوران أى أميرها الحارث ابن أبي شمر الغساني (فدفعه إلى هرقل) فيه مجاز لأنه أرسل به إليه صحبة عدى بن حاتم ، كما في رواية ابن السكن في الصحابة ، وكان عدى إذ ذاك نصرانياً ، فوصل به هو ودحية معاً ، فقراه هرقل بنفسه أو الترجمان بأمره ، وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه القصة : فدعا الترجمان الذى يقرأ بالعربية فقراه (فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم) فيه استحباب تصدير الكتب بالبسملة ، وإن كان المبعوث إليه كافراً ، فإن قلت : قدم سليمان اسمه على البسملة يقال إنه إنما ابتدأ بها وكتب اسمه عنواناً بعد ختمه ، لأن بلقيس إنما عرفت كونه من سليمان بقراءة عنوانه المعهود ، ولذلك قالت إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ، فالتقديم واقع في حكاية الحال (من محمد) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور ، بل حكى فيه النحاس إجماع الصحابة ، والحق إثبات الخلاف ، وفيه أن من لا ابتداء الغاية تأتي من غير الزمان والمكان ، كذا قاله أبو حيان ،

والظاهر أنها هنا لم تخرج عن ذلك لكن بارتكاب مجاز (عبد الله ورسوله) وصف نفسه الشريفة بالعبودية تعريضاً لبطلان قول النصارى فى المسيح أنه ابن الله ، لأن الرسل مستوون فى أنهم عباد الله ، وللأصلي وابن عساكر : من محمد بن عبد الله ورسول الله (إلى هرقل عظيم) أهل (الروم) أى المعظم عندهم ، وصفه بذلك لمصلحة التأليف ، وعدل عن ذكره بالملك أو الإمرة لكونه معز ولا يحكم الإسلام . ذكر المدينى أن القارىء لما قرأ من محمد رسول الله غضب أخو هرقل واجتذب الكتاب ، فقال له هرقل : مالك ؟ فقال : لأنه بدأ بنفسه وسماك صاحب الروم . قال : إنك لضعيف الرأى أتريد أن أرمى بكتاب قبل أن أعلم مافيه ، لئن كان رسول الله إنه لأحق أن يبدأ بنفسه ، ولقد صدق أنا صاحب الروم والله مالكى ومالكة (سلام) بالتذكير ، وعند المؤلف فى الاستئذان السلام بالتعريف (على من اتبع الهدى) أى الرشاد على حد قول موسى وهرون لفرعون : والسلام على من اتبع الهدى . والظاهر أنه من جملة ما أمرا به أن يقولاه ، ومعناه سلم من عذاب الله من أسلم ، فليس المراد به التحية وإن كان اللفظ يشعر به لأنه لم يسلم ، فليس هو ممن اتبع الهدى فلا يرد على ذلك ، كيف يبدأ الكافر بالسلام ، ولهذا جاء بعده : « أن العذاب على من كذب وتولى » .

(أما بعد) بالبناء على الضم لقطعه عن الإضافة المنوية لفظاً ويؤتى بها للفصل بين الكلامين ، واختلف فى أول من قالها ، فقيل داود ، وقيل يعرب بن قحطان ، وقيل كعب بن لؤى ، وقيل قس بن ساعدة ، وقيل سحبان ، وفى غرائب مالك للدارقطنى : أن يعقوب عليه السلام أول من قالها ، فإن ثبت وقلنا إن قحطان من ذرية إسماعيل فيعقوب أول من قالها مطلقاً ، وإن قلنا إن قحطان قبل إبراهيم فيعرب أول من قالها (فى أدعوك بدعاية الإسلام) بكسر الدال المهملة ، ولمسلم كالمؤلف فى الجهاد بدعاية الإسلام أى بالكلمة الداعية إليه وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والباء بمعنى إلى ، أى أدعوك إليه : وفى الفتح : الدعاية من قولك دعا يدعو دعاية نحو : شكا يشكو شكاية (أسلم) بكسر اللام (تسلم) بفتحها ، وهذا غاية الاختصار ونهاية الإيجاز فى البلاغ ، وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتقاقى وهو أن يرجع اللفظان فى الاشتقاق إلى أصل واحد (يؤتلك الله أجرك مرتين)

بالجزم في الأول على الأمر ، وفي الثاني جواب له ، والثالث بحذف حرف العلة جواب ثان له أيضاً أو بدل منه ، وإعطاء الأجر مرتين لكونه مؤمناً بنبيه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم أو من جهة أن إسلامه يكون سبباً لإسلام أتباعه . وعند المؤلف في الجهاد : أسلم تسلم ، وأسلم بتكرار أسلم مع زيادة الواو في الثانية ، فيكون الأمر الأول للدخول في الإسلام ، والثاني للدوام عليه على حد : « يا أيها الذين آمنوا » آمنوا بالله ورسوله ، كما في الفتح ، وعورض بأن الآية في حق المنافقين ، أي يا أيها الذين آمنوا نفاقاً آمنوا إخلاصاً وأجيب بأنه قول مجاهد ، وقال ابن عباس في مؤمنى أهل الكتاب ، وقال جماعة من المفسرين خطاب للمؤمنين ، وتأويل آمنوا بالله أقيموا ودوموا وأثبتوا على إيمانكم ، واستنبط البلقيني من هذه الجملة أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبايح ، لأن هرقل وقومه ليسوا من بني إسرائيل ، وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل ، وقد قال له ولقومه يا أهل الكتاب ، خلافاً لمن خص ذلك بالإسرائيليين أو بمن علم أن سلفه ممن دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل ، والله أعلم (فإن توليت) أي عرضت عن الإسلام (فإن عليك) مع إثمك (إثم اليريسين) بتحتيتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة بينهما راء مكسورة ثم سين مكسورة ثم تحتية ساكنة ثم نون ، جمع يريس على وزن كريم ، وفي رواية الأريسين ، وفي أخرى اليريسين ، جمع يريسى ، وهي التي في الفرع كأصله عن الأربعة والرابعة وهي للأصيلي كما في اليونانية الأريسين بتشديد الياء بعد السين ، والمعنى أنه إذا كان عليه إثم الأتباع بسبب اتباعهم له على استمرار الكفر فلأن يكون عليه إثم نفسه أولى ولا يعارض هذا بقوله سبحانه : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، لأن وزر الإثم لا يتحملة غير الأثيم ، ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين : جهة فعله وجهة تسببه . والأريسيون : الأكارون أي الفلاحون والزارعون ، أي عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون لأمرك ، ونبه بهم على جميع الرعايا لأنهم الأغلب في رعاياه وأسرع انقياداً ، فإذا أسلم أسلموا وإذا امتنع امتنعوا .

وقال أبو عبيد : المراد بالفلاحين أهل مملكته ، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلى ذلك بنفسه أم بغيره ، وعند كراع :

هم الأجراء ، وعند الليث : العشارون يعنى أهل المكس ، وعند أبى عبيدة : الخدم والحوّل يعنى لصدّه إياهم عن الدين ، كما قال تعالى : « ربنا إنا أطعنا سادتنا » ... الآية ، والأول أظهر ، وقيل : كان أهل السواد أهل فلاحه وكانوا مجوساً ، وأهل الروم أهل صناعة ، فاعلموا بأنهم وإن كانوا أهل كتاب بأن عليهم إن لم يؤمنوا من الإثم مثل إثم المجوس الذين لا كتاب لهم . وفى قوله : فإن توليت استعارة تبعية ، لأن حقيقة التولى إنما هو بالوجه ، ثم استعمل مجازاً فى الإعراض عن الشيء كأن المعرض تولى عنه بوجه القلب .

قال ابن سيده : الأريس الأكار ، عند ثعلب وعند كراع هو الأمير ، وقال الجوهري : هى لغة شامية وأنكر ابن فارس أن تكون عربية ، وقيل فى تفسيره غير ذلك ، لكن هذا هو الصحيح هنا فقد جاء مصرحاً به فى رواية ابن إسحق عن الزهرى بلفظ : فإن عليك إثم الأكارين ، زاد البرقاني فى روايته : يعنى الحراثين ، ويؤيده رواية المدائني مرسلّة : فإن عليك إثم الفلاحين ، وكذا عند أبى عبيد من مرسل ابن شداد : وإن لم تدخل فى الإسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الإسلام . وقال الخطابى . أراد إن عليك إثم الضعفاء والأتباع ، إذ لم يسلموا تقليداً له ، لأن الأصاغر أتباع الأكابر ، قلت والمعانى متقاربة .

(ويا أهل الكتاب) كذا فى رواية عبدوس والنسفى والقاسمى بالواو عطفاً على أدعوك ، أى وأدعوك بقوله تعالى أو أتلوا أو أقرأ عليك يا أهل الكتاب ، وعلى هذا فلا تكون زائدة فى التلاوة لأن الواو إنما دخلت على محذوف ولا محذور فيه ، وقيل إنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد التلاوة بل أراد مخاطبتهم بذلك ، وحينئذ فلا إشكال ، وعورض بأن العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين ، وعلى جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو ، ولولا أن المراد الآية لما صح الاستدلال ، وهم أقوم وأعرف ، وبأنه لو لم يرد الآية لقال فإن توليت ، وفى الحديث : فإن تولوا ، لكن يمكن الانفصال عن هذا الأخير بأنه من باب الالتفات . وأغرب ابن بطال وادعى أن ذلك نسخ بالنهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى إثبات التاريخ بذلك ، أو يقال المراد بالقرآن فى حديث النهى عن السفر به المصحف ، وأما الجنب فيحتمل أن يقال إذا لم يقصد

التلاوة جاز ، على أن في الاستدلال بذلك من هذه القصة نظراً فإنها واقعة عين لاعموم فيها فيقيد الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالإبلاغ والإنذار كما في هذه القصة ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يتجه ، كذا في الفتح ، وفي رواية الأصيلي وأبي ذر كما قاله عياض : يا أهل الكتاب بإسقاط الواو ، فيكون بياناً لقوله بدعاية الإسلام ، وقوله يا أهل الكتاب يعم أهل الكتابين ، وقد قيل إنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لأنها نزلت في وفد نجران سنة تسع ، وقصة أبي سفيان قبل ذلك سنة ست ، وقيل بل نزلت في اليهود ، وجوز بعضهم نزولها مرتين وهو بعيد .

وقد اشتملت هذه الجملة القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله أسلم ، والترغيب بقوله تسلم ويؤتلك ، والزجر بقوله فإن توليت ، والترهيب بقوله فإن عليك ، والدلالة بقوله يا أهل الكتاب . وفي ذلك من البلاغة مالا يقادر قدره ، وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وآله وسلم .

(تعالوا) بفتح اللام (إلى كلمة سواء) أى مستوية (بيننا وبينكم) لا يختلف فيها القرآن والتوراة والإنجيل ، وتفسير الكلمة (أن لا نعبد إلا الله) أى نوحده بالعبادة ونخلص له فيها (ولا نشرك به شيئاً) ولا نجعل غيره شريكاً له في استحقاق العبادة ولا نراه أهلاً لأن يعبد (ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله) فلا نقول عزير ابن الله ولا المسيح ابن الله ، ولا نطيع الأحرار والرهبان ، أى العلماء والمشايخ والفقراء والصوفية فيما أخذثوه من التحريم والتحليل وابتدعوه من التشريع ورتبوا عليه الثواب أو العذاب ، لأن كلا منهم بشر مثلنا . قال القسطلاني : روى أنه لما نزلت : « اتخذوا أحرارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله » ، قال عدى ابن حاتم : ما كنا نعبدكم يا رسول الله . قال : أليس كانوا يحلون لكم ويحرمون فتأخذون بقولهم . قال نعم : قال : هو ذاك . انتهى .

وهذا يدل على أن أخذ قول لعالم أو مجتهد أو شيخ أو صوفي أو متكلم أو فلسفي يخالف قول الله وقول رسوله حكمه حكم اتخاذ الرب من دون الله وهو كالعبادة له ، ففي هذه الآية الكريمة والحديث الشريف أبلغ حجة على

المقلدة لمذاهب المجتهدين والعلماء والمشايخ وأشد إنكار على فاعل ذلك ، فتأمل
تجدهما نصاً قاطعاً وبرهاناً نيراً على رد التقليد وكون أهله مبتدعين ، عصمنا
الله عما يكرهه ولا يرضاه .

(فإن تولوا) عن التوحيد واتباع السنة المطهرة (فقولوا اشهدوا بأنا
مسلمون) أى لزمتمكم الحجة فاعترفوا بأنا مسلمون تاركون للتقليد دونكم
أو اعترفوا بأنكم كافرون بما نطق به الكتب وتطابقت عليه الرسل وتظاهرت
به الأدلة من اتباع السنة وترك الابتداع وأخذ التوحيد ورفض الإشراك .
وقيل فيما حكاه السهيلي : إن هرقل وضع هذا الكتاب المبارك القديم فى قصبة
من ذهب تعظيماً له وإنهم لم يزالوا يتوارثونه كابراً عن كابر فى أعز مكان ،
وما أحقه بذلك وأجلد بما هنالك . وحكى أن ملك الفرنج فى دولة الملك
المنصور قلاوون الصالحى أخرج لسيف الدين قلعج صندوقاً مصفحاً بالذهب
واستخرج منه مقلمة من ذهب فأخرج منها كتاباً زالت أكثر حروفه ، فقال :
هذا كتاب نبيكم إلى جدى قيصر مازلنا نتوارثه إلى الآن وأوصانا آباؤنا
أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فنحن نحفظه .

وفى الحديث : ثم يجيء الإسلام فيقول : يارب أنت السلام وأنا الإسلام ،
فيقول : إنك على خير بك اليوم آخذ وبك أعطى . أخرجه أحمد والطبرانى
فى الأوسط عن أبى هريرة ، قال الله تعالى : « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً
فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين » . والإسلام لغة الانقياد والمراد
به هنا مافسره به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث جبريل
عليه السلام وهو أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة
وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت الحديث أخرجه مسلم .

والإسلام نعمة لا أعظم منه على الأنام ، وهو الذى سأله خليل الرحمن له
كما حكاه عنه ربنا عز وجل حيث قال سائلاً لمولاه أن يديم عليه من الإسلام
ما أولاه ، فقال : « ربنا واجعلنا مسلمين لك » ، طلب ذلك له وإسماعيل ، ثم
طلبه له من ذريته من أى قبل ، فقال : « ومن ذريتنا أمة مسلمة لك » .

وأى نعمة أعظم من الإسلام ، وبه وصى إبراهيم بنيه ويعقوب فقال :
« يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون » .
وأى نعمة أعظم منه وهو ملة أبينا الخليل عليه السلام ، وبه سمي الله هذه

الأمة قبل وجودها في التوراة والإنجيل . قال سفيان في قوله تعالى : « هو سماكم المسلمين من قبل » ، أى في التوراة والإنجيل .

وأى نعمة أعظم منه وقد سأله أهل الإيمان من قوم موسى حيث قالوا : « ربنا أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين » . ثم سأل ذلك رسولنا الأمين كما في الدعاء الجامع لخيرى الدنيا والآخرة : « اللهم توفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين » . وهذا الدعاء الطويل أخرجه أحمد والبخارى في الأدب والنسائى والحاكم وصححه عن رفاعه بن رافع الزرقى . وسأله من الأنبياء يوسف الصديق حين سأل من ربه أن يلحقه بخير فريق ، فقال : « توفنى مسلماً وألحقنى بالصالحين » . وأى نعمة أكرم منه وقد سماه الله الدين ، فقال تعالى : « إن الدين عند الله الإسلام » .

وأى هبة أشرف من هبة الإسلام ، ولا يقبل دين غيره من الأنام : « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه » ، وأى عطية أسنى منه وهو الذى رضيه الله تعالى لبريته فقال : « ورضيت لكم الإسلام ديناً » . وأى منحة أجل منه وبه كل من في السموات والأرض متصفون . « أغير دين الله تبغون . وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه ترجعون » . قال ابن عباس : من في السموات الملائكة ومن في الأرض من ولد على الإسلام . وأى حلة أفخر من حلة الإسلام إذا ألبسها الله تعالى من هداة ، وهى حلة خليل ربنا وسائر المسلمين كما قال تعالى : « ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين » .

وأى حباء أسنى لمن حباه الله بالإسلام ، وقد أمر تعالى خير خلقه ورسله عليهم الصلاة والسلام أن يقول : « وأنا أول المسلمين » ، وجعلها من أذكار أشرف طاعات المؤمنين ، بل جعلها فى مفتاح أشرف العبادات يكررها القائل فى اليوم خمس مرات . وكيف لا يكون الإسلام عظيم العطايا وأسناها وبه النجاة غداً من أهوال يوم القيامة وعناه . وبالإسلام تبيض الوجوه حين تسود وجوه من أعرض عن هداة . وبالإسلام يشرب من حوض سيد ولد عدنان حين يذاد عنه أهل العصيان . وبالإسلام يجوز على الصراط إذا تهاقت الأشقياء منه إلى الميزان . وبالإسلام نجا المسلم عن المحرم وامتناز ، « ومن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز » . وبالإسلام يثبت الله العبد فى الجواب على ملائكة ربه حين يسأله وهو تحت التراب ، فيقول الله ربى والإسلام دينى .

ومحمد نبي ... الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في السنة وابن مردويه والبيهقي عن جابر رضي الله عنه .

والمسلمين أنزل روح القدس هدى وبشرى كما قال تعالى : « قل نزل روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين » . ولأجل الإسلام جعل الله لعباده من النعم ما لا يحصى مافيه أعلام العلماء ، فقال تعالى : « جعل لكم من بيوتكم سكناً » إلى آخر الآيتين إلى قوله : « كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون » وكما اشتملت هاتان الآيتان على تعداد نعم لا ينفى بالتعبير عنها لسان ، بل لو تكلم عليهما على انفرادهما لاحتمل مجلدات يستغرق عدة أوقات وأزمان . فالحمد لله الذي من علينا بالإسلام وهدانا له بفضلته والإنعام ، « وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله » ، كلمة صادقة يقولها المسلمون في دار السلام ، وإنما أطلت فيما يعنيه الناظر وإلا فليس بتطويل فإن التعريف بمقدار نعمة الإسلام يفتقر إلى مؤلف جليل لأنى رأيت غالب أهل الإسلام لا يعرفون نعمته ولا يشكرون منته بل لا يخطر ببال أكثرهم نعمة الإسلام ، إنما نظرهم حطام الدنيا ومتاعها وجاهها ورياستها هي الإنعام . ولقد جهل الحقيقة وتنكب عن الصراط المستقيم من الطريقة ، ذكر ذلك السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير النعماني رحمه الله .

(قال أبو سفيان فلما قال (هرقل (ما قال) أى الذى قاله فى السؤال والجواب أو فى القصة التى ذكرها ابن الناطور بعد والضائر كلها تعود على هرقل (وفرغ من قراءة الكتاب) النبوى وما أبركه (كثر عنده الصخب) بالصاد والخاء المفتوحين أى اللغط كما فى مسلم وهو اختلاط الأصوات فى المخاصمة ، زاد فى الجهاد : فلا أدري ما قالوا (وارتفعت الأصوات) بذلك (وأخرجنا) بضم الهمزة وكسر الراء (فقلت لأصحابي) وعند المؤلف فى الجهاد : حين خلوت بهم والله (لقد أمر) بفتح أوله مقصوراً وكسر ثانية أى عظم وكبر (أمر ابن أبي كبشة) بسكون الميم أى شأنه ، وكبشة بفتح الكاف وسكون الموحدة . قال ابن جنى : اسم مرتجل ليس بمؤنث الكبش لأن مؤنث الكبش من غير لفظه ، يريد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنها كنية أبيه من الرضاعة الحارث بن عبد العزى فيما قاله ابن مأكولا وغيره وعند ابن بكير أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة فكنى بها ، أو هو والد (٦ - عون البارى - ج ١)

حليمة مرضعته أو ذلك نسبة إلى جد جده وهب لأن أمه آمنة بنت وهب وأم جد وهب قيلة بنت أبي كبشة ، أو لجد جده عبد المطلب لأمه ، وفيه نظر ، أو هو رجل من خزاعة اسمه وجز ابن عامر بن غالب خالف قريشاً في عبادة الأوثان فعبد الشعري فنسبوه إليه للاشتراك في مطلق المخالفة . قاله ابن قتيبة والحطاي وكذا قاله الزبير (إنه) بكسر الهمزة على الاستئناف ، وجوز العيني فتحها على ضعف (يخافه) أى لأجل أنه يخافه (ملك بنى الأصفر) وهم الروم لأن جدّهم روم بن عيص بن إسحق تزوج بنت ملك الحبشة فجاء ولده بين البياض والسواد فقليل له الأصفر ، حكاه ابن الأنباري ، أو لأن جدته سارة حلتها بالذهب ، قاله ابن هشام في التيجان ، وقيل غير ذلك .

قال أبو سفيان (فما زلت موقناً أنه سيظهر) زاد في حديث عبد الله ابن شداد عن أبي سفيان : فما زلت مرعوباً من محمد حتى أسلمت ، أخرجه الطبراني (حتى أدخل الله على الإسلام) فأبرزت وأظهرت ذلك اليقين ، وليس المراد أن ذلك اليقين ارتفع (وكان ابن الناطور) بالطاء المهملة ، وفي رواية الحموي بالطاء المعجمة ، وهو بالعربية حافظ البستان وحارسه وهو لفظ عجمي تكلمت به العرب ، وعن يونس ابن ناطور بزيادة ألف والقصة الآتية موصولة إلى ابن الناطور مروية عن الزهري خلافاً لمن توهم أنها معلقة ومروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان (صاحب إيلياء) وهي بيت المقدس أى أميرها (وهرقل) أى وصاحب هرقل ، وأطلق عليه الصبغة إما بمعنى التبع وإما بمعنى الصداقة فوقع استعمال صاحب في المجاز بالنسبة لأمرية إيلياء وفي الحقيقة بالنسبة إلى هرقل (أسقف) وهي رواية المستمل والحموي وعند القابسي أسقفاً ، قال النووي : وهو الأشهر وعند الكشميني : سقف بضم أوله مبنياً للمفعول من التسقيف ، ولأبى ذر والأصيل عن المروزي : سقف بالتخفيف ، ولجرجاني سقفاً أى مقدماً . والأسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصارى ، وقيل عربي وهو الطويل في انحناء (على نصارى الشام) لكونه عالم دينهم ورئيسهم أو هو قيم شريعتهم ، وهو دون القاضي أو هو فوق القسيس ودون المطران أو الملك المتخاشع في مشيته ، والجمع أساقفة وأساقف (يحدث أن هرقل حين قدم إيلياء) عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم في سنة عمرته

صلى الله عليه وآله وسلم الحديدية . وذكر الترمذى وغيره القصة مستوفاة في تفسير قوله تعالى : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » . وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك (أصبح خبيث النفس) أى رديئها غير طيبها مما حل له من الهم وعسير بالنفس عن جملة الإنسان روحه وجسده اتساعاً لغلبة أوصاف الجسد على الروح . وفي رواية أبوى ذر والوقت والأصلي وابن عساكر : أصبح يوماً خبيث النفس ، وتستعمل في كسل النفس ، وفي الصحيح : لا يقولن أحدكم خبيث نفسى ، كأنه كره اللفظ ، والمراد بالخطاب المسلمون ، وأما في حق هرقل فغير ممتنع ، وصرح في رواية ابن إسحق بقولهم له لقد أصبحت مهموماً (فقال له بعض بطارقه) بفتح الموحدة جمع بطريق بكسرها ، أى قواده وخواص دولته وأهل الرأى والشورى منهم (قد استنكرنا هيئتك) أى سمتك وحالتك لكونها مخالفة لسائر الأيام (قال ابن الناطور) ولابن عساكر : الناظور بالطاء المعجمة (وكان هرقل) عالماً وكان (حزاء) أى كاهناً (ينظر فى النجوم) خبر ثان لكان إن قلنا إنه ينظر فى الأمرين أو هو تفسير لحزاء لأن الكهانة تؤخذ تارة من ألفاظ الشياطين وتارة من أحكام النجوم ، وكان كل من الأمرين فى الجاهلية شائعاً ذائعاً إلى أن أظهر الله الإسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتماد عليهم ، وكان هرقل علم ذلك بمقتضى حساب المنجمين الزاعمين بأن المولد النبوى كان بقران العلويين ببرج العقرب وهما يقتربان فى كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفى الثلاثة بروجها فى ستين سنة ، وكان ابتداء العشرين الأولى للمولد النبوى فى القران المذكور ، وعند تمام العشرين الثانية مجئ جبريل عليه السلام بالوحى ، وعند تمام الثالثة فتح خير وعمره القضية التى جرت فتح مكة وظهور الإسلام ، وفى تلك الأيام رأى هرقل ما رأى ، وليس المراد بذكر هذا هنا تقوية قول المنجمين بل المراد البشارات به عليه الصلاة والسلام على لسان كل فريق من إنسى وجنى محق ومبطل ، وهذا من أبدع مايشير إليه عالم أو محتج إليه محتج ، وقد قيل أن الحزاء هو الذى ينظر فى الأعضاء وفى خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق الفراسة ، وهذا إن ثبت فلا يلزم منه حصره فى ذلك بل اللائق بالسياق فى حق هرقل ماتقدم ، والجملة السابقة من قوله قال ابن الناطور اعتراض بين سؤال بعض البطارقة

وجواب هرقل إياهم إلى قوله (فقال) هرقل (لهم) أى لبعض بطارقته (حين سألوه إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملك الختان) بفتح الميم وكسر اللام ولغير الكشميين ملك بالضم ثم الإسكان (قد ظهر) أى غلب ، يعنى دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الختان قد غلب ، وهو كما قال ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهوره صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ صالح الكفار بالحديبية وأنزل الله تعالى سورة الفتح ومقدمة الظهور ظهور (فمن يختن من هذه الأمة) أى من أهل هذا العصر ، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم فيه تجوز ، وفي رواية يونس : فمن يختن من هذه الأمم (قالوا) مجيبين لاستفهامه إياهم (ليس يختن إلا اليهود) أجابوا بمقتضى علمهم لأن اليهود كانوا بإيلياء تحت الذلة مع النصارى بخلاف العرب (فلا يهمنك) من أهم ، أى لا يقلقنك (شأنهم واكتب إلى مدائن ملكك) بالهمز وقديترك (فيقتلوا من فيهم من اليهود) وفي رواية أبوى ذر والوقت والأصيل وابن عساكر فليقتلوا باللام (فيينا هم) بالميم وأصله بين فأشبع الفتحة فصار بينا ثم زيدت عليها الميم ، وفي رواية الأربعة : فيينا بغير ميم ومعناها واحد وهم مبتدأ خبره (على أمرهم) مشورتهم التي كانوا فيها (أتى هرقل برجل) أى بينا هم أوقات أمرهم إذ أتى برجل لم يسم الرجل ولا من أرسل به (أرسل به ملك غسان) بالسين المشددة والملك هو الحارث بن أبي شمر صاحب بصرى ، وغسان : اسم ماء نزل عليه قوم من الأزد فنسبوا إليه أو ماء بالمشلل (يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال كما عند ابن أبي إسحق خرج بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي ، فقد اتبعه ناس وصدقوه وخالفه ناس فكانت بينهم ملاحم في مواطن وتركهم وهم على ذلك . وهذا بيان ما أبجل في حديث الباب لأنه يوهم أن ذلك كان في أوائل مظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فلما استخبره هرقل) وأخبره بذلك (قال) هرقل لجماعته (اذهبوا فانظروا) إلى الرجل (أختن هو أم لا فنظروا إليه) وعند ابن إسحق فجرده فإذا هو مختن ، فقال : هذا والله الذي رأيته ، اعطه ثوبه (فحدثوه) أى هرقل (أنه مختن) بفتح التاء الأولى وكسر الثانية (وسأله عن العرب) هل يختنون (فقال) أى الرجل (هم يختنون) وفي رواية الأصيل وابن عساكر في نسخة : يختنون بالميم ، قال العيني كالحافظ والأول أفيد وأشمل

(فقال هرقل هذا) الذى نظرتة فى النجوم (ملك هذه الأمة) أى العرب (قد ظهر) بضم الميم وسكون اللام ، كذا لأكثر الرواة ، وللقابسى ملك بالفتح ثم الكسر ، فاسم الإشارة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن الكشمينى وحده يملك فعل مضارع أى هذا الرجل يملك هذه الأمة ، وقد جاء النعت بعد النعت ثم حذف المنعوت (ثم كتب هرقل إلى صاحب له) يسمى ضغاطر الأسقف (برومية) بالتخفيف أى فيها ، وفى رواية ابن عساكر : بالرومية وهى مدينة رياسة الروم ، وقيل إن دور سورها أربعة وعشرون ميلا (وكان نظيره) وفى رواية ابن عساكر والأصيلي : وكان هرقل نظيره (فى العلم وسار هرقل إلى حمص) مجرور بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث على الصحيح لا للعلمية والعجمة لأنها لاتمنع صرف الثلاثى ، وجوز بعضهم صرفه كعلمه نحو هند وغيره من الثلاثى الساكن الوسط ولم يجعل للعجمة أثراً وإنما سار هرقل إلى حمص لأنها دار ملكه وكانت فى زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها على يد أبى عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين (فلم يرم) هرقل (حمص) أى لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف ويرم بفتح أوله وكسر الراء ، وقال الداودى لم يصل إليها (حتى أتاه كتاب من صاحبة) ضغاطر الرومى (يوافق رأى هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ظهوره (وأنه نبى) وهذا يدل على أن هرقل وصاحبه أقرا بنبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن هرقل لم يستمر على ذلك ولم يعمل بمقتضاه بل شح بملكه ورغب فى الرياسة فأثرهما على الإسلام بخلاف صاحبه ضغاطر فإنه أظهر إسلامه وألقى ثيابه التى كانت عليه ولبس ثياباً بيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الإسلام وشهد شهادة الحق ، فقاموا إليه فضربوه حتى قتلوه (فأذن) بالقصر من الإذن ، وللمستملى وغيره : فأذن بالمد ، أى أعلم (هرقل لعطاء الروم فى دسكرة) بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الكاف والراء وهى القصر الذى حوله بيوت (له بحمص) أى فيها وكأنه دخل القصر (ثم أمر بأبوابها) أى الدسكرة (فغلقت) بتشديد اللام لأبى ذر : وكأنه فتح أبواب البيوت التى حولها وأذن للروم فى دخولها ثم أغلقها (ثم اطلع) عليهم من علو فخطبهم وإنما فعل ذلك خشية أن يشبوا إليه كما وثبوا إلى ضغاطر وينكروا

مقاتله فيقتلوه (فقال يامعشر الروم هل لكم) رغبة (في الفلاح والرشد) بالضم ثم السكون أو بفتحيتين خلاف الغي (وأن يثبت) أى وهل لكم في ثبوت (ملككم) لأنهم إن تبادوا على الكفر كان سبباً لذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من الأخبار السالفة (فتبايعوا) وفي نسخة : فبايعوا ، وفي رواية الأصيلي : نبايع ، وفي أخرى لأبي الوقت : نتابع ، وللكشيميني : فتتابعوا فالثلاثة الأول من البيعة والتي بعدها من الاتباع كالرواية الأخرى لابن عساكر في نسخة : فنتبع (هذا النبي) ونقل إن في التوراة : ونبياً مثلك أرسله ، أى إنسان لم يقبل كلامي الذى يؤديه عنى فأنى أهلكه (فحاصوا) بمهملتين أى نفروا (حيصة حمر الوحش) أى كحيصتها ، شبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسانية ، وشبههم بالحرمر دون غيرها من الوحش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل (إلى الأبواب) المعهودة (فوجدوها قد غلقت) بكسر اللام المشددة (فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس) بهمزة ثم تحتية جملة حالية بتقدير قد ، وفي رواية الأصيلي وأبى ذر عن الكشيميني : يئس ، وهما بمعنى الأول مقلوب من الثانى أى قنط (من الإيمان) أى من إيمانهم لما أظهروه ومن إيمانه لكونه شح بملكه وكان يحب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلمون فما أيس من الإيمان إلا بالشرط الذى أراده وإلا فقد كان قادراً على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله ، والله الموفق .

(قال ردوهم على وقال) لهم (إنى قلت مقاتلى آنفاً) قريباً بالمد مع كسر النون وقد تقصر وهو نصب على الظرفية ، أى قلت مقاتلى هذه الساعة حال كونى (أختبر) أى أمتحن (بها شدتكم) أى رسوخكم (على دينكم فقد رأيت) شدتكم حذف المفعول للعلم به مما سبق ، وعند المؤلف في التفسير : فقد رأيت منكم الذى أحببت (فسجدوا له) حقيقة على عادتهم للوكةم ، أو قبلوا الأرض بين يديه ، لأن ذلك ربما كان كهيئة السجود (ورضوا عنه فكان ذلك آخر) بالنصب خبر كان (شأن هرقل) فيما يتعلق بهذه القصة أو فيما يتعلق بالإيمان ، فإنه قد وقعت له أمور من تجهيز الجيش إلى مؤتة وتبوك ومحاربه للمسلمين وهذا أوجه ، وظاهر هذا يدل على استمراره على الكفر ، لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يضمّر الإيمان ويفعل هذه المعاصي مراعاة لمملكته وخوفاً من أن يقتله قومه ، إلا أن في مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنى مسلم ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بل هو على نصرانيته ... الحديث .

قال الحافظ فى الفتح : ختم البخارى هذا الباب الذى استفتحه بحديث الأعمال بالنيات كأنه قال : إن صدقت نيته انتفع بها فى الجملة وإلا فقد خاب وخسر ، فظهرت مناسبة لإيراد قصة ابن الناطور فى بدء الوحي لمناسبتها حديث الأعمال المصدر به الباب ، ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ فى القصة براعة الاختتام وهو واضح . انتهى .

وقال القسطلانى : وفى هذا الحديث من لطائف الإسناد رواية حمصى عن حمصى عن شامى عن مدنى ، وأخرج مته البخارى هنا ، وفى الجهاد والتفسير فى موضعين ، وفى الشهادات وفى الجزية والأدب فى موضعين ، وفى الإيمان والعلم والأحكام والمغازى وخبر الواحد والاستئذان ، وأخرجه مسلم فى المغازى وأبو داود فى الأدب والترمذى فى الاستئذان والنسائى فى التفسير ولم يخرج به ابن ماجه ، ووجه مناسبة ذكر هذا الحديث فى هذا الباب أنه مشتمل على ذكر جمل من أوصاف من يوحى إليه ، والباب فى كيفية بدء الوحي ، وأيضاً فإن قصة هرقل متضمنة كيفية حاله صلى الله عليه وآله وسلم فى ابتداء الأمر .

ولما فرغ المؤلف من باب الوحي الذى هو كالمقدمة لهذا الكتاب الجامع شرع يذكر المقاصد الدينية ، وبدأ منها بالإيمان ، لأنه ملاك الأمر كله ، لأن الباقي مبنى عليه ومشروط به وهو أول واجب على المكلف ، فقال مبتدئاً (بسم الله الرحمن الرحيم) كأكثر كتب هذا الجامع تبركاً وزيادة فى الاعتناء بالتمسك بالسنة ، واختلفت الروايات فى تقديمها هنا على كتاب أو تأخيرها عنه ولكل وجه ووجه الثانى بأنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة ووجه الأول ظاهر .

كتاب الإيمان

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ،
وإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ » .

هذا * (كتاب الإيمان) *

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق ، وشرعاً تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه ، وهذا القدر متفق عليه ، ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب والجنان أو من جهة العمل بالأركان بما صدق به من ذلك الشأن . قال القسطلاني : هو كما قال التفتازاني إذعان لحكم المخبر وقبوله وجعله صادقاً أفعال من الأمن . انتهى .

قال الحافظ : وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق إلا أن لوحظ فيه معنى مجازي ، فيقال : أمنه إذا صدقه أى أمنه التكذيب والمخالفة يعدى باللام ، كما في قوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا » أى مصدق لنا وبالياء كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الإيمان أن تؤمن بالله ... الحديث . قال القسطلاني : فليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة التصديق إلى المخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم على ما صرح به الإمام الغزالي رحمه الله تعالى . انتهى .

والكتاب مصدر ، يقال : كتب يكتب كتابة وكتاباً ، ومادة كتب دالة على الجمع والضم ، ومن ثم استعمل جامعاً للأبواب والفصول الجامعة للمسائل ، والضم فيه بالنسبة إلى الحروف المكتوبة حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجازاً ، ولم يستفتح المصنف بدء الوحي بالكتاب لأنه كالمقدمة ومن ثم بدأ به لأن من شأن المقدمة كونها أمام المراد ، وأيضاً فإن من الوحي عرف الإيمان وغيره .

(عن ابن عمر) بن الخطاب عبد الله (رضى الله عنهما) هاجر به أبوه واستصغر يوم أحد وشاهد الخندق وبيعة الرضوان والمشاهد ، وكان واسع العلم ، متين الدين ، وافر الصلاح ، كامل الاتباع للسنة ، توفى سنة ثلاث وسبعين ، وله في البخارى مائتان وسبعون حديثاً (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : بنى الإسلام) الذى هو الانقياد ، وفيه استعارة والقرينة في الإسلام ، شبه ثبات الإسلام واستقامته على هذه الأركان الخمسة ببناء الخباء على هذه الأعمدة الخمسة ، ثم تسرى الاستعارة من المصدر إلى الفعل أو تكون مكنية بأن تكون الاستعارة في الإسلام والقرينة بنى على التخيل بأن شبه الإسلام بالبيت ، ثم خيل كأنه بيت على المبالغة ، ثم أطلق الإسلام على ذلك المخيل ، ثم خيل له مايلزم الخباء المشبه به من البناء ، ثم أثبت له ماهو لازم للبيت من البناء على الاستعارة التخيلية ، ثم نسب له إليه ليكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة ، ويجوز أن تكون استعارة بالكناية لأنه شبه الإسلام بمبنى له دعائم فذكر المشبه وطوى ذكر المشبه به ، وذكر ماهو من خواص المشبه به وهو البناء ، ويسمى هذا استعارة ترشيحية ، ويجوز أن تكون استعارة تمثيلية فإنه مثل حالة الإسلام مع أركانه الخمسة بحالة خباء أقيم على خمسة أعمدة وقطبها التى تدور عليه هو الشهادة وبقية شعب الإيمان كالأوتاد للخباء (على خمس) أى خمس دعائم ، وصرح به عبد الرزاق فى روايته ، وفى رواية مسلم على خمسة أى أركان ، وقال بعضهم على بمعنى من أى من خمس ، وبهذا يحصل الجواب عما يقال أن هذه الخمس هى الإسلام ، فكيف يكون الإسلام مبنياً عليها ، والمبنى لابد أن يكون غير المبنى عليه ، ولا حاجة إلى جواب الكرماني بأن الإسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (شهادة) أى منها أو أحدها شهادة (أن لا إله إلا الله) قدم النفى على الإثبات ولم يقل : الله لا إله إلا هو ، لأنه إذا نفى أن يكون ثم إله غير الله فقد فرغ قلبه مما سوى الله بلسانه ليواطىء القلب وليس مشغولا بشيء سوى الله تعالى فيكون نفي الشريك عن الله تعالى بالجوارح الظاهرة والباطنة ولاهى النافية للجنس . وفى هذه المسألة مباحث طويت الكشف عنها خوف الإطالة . ثم إن هذا التركيب عند علماء المعانى يفيد القصر ، وهو فى هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس ، فإنه إله فى معنى الوصف (و) شهادة

(أن محمداً رسول الله) ولم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام ، لأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات . وقال الإسماعيلي ما محصله : هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة ، وكذا تقول مثلاً : شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر والله أعلم (وإقام الصلاة) أى المداومة عليها والمراد الإتيان بها بشروطها وأركانها (وإيتاء الزكاة) أى إعطائها مستحقها بإخراج جزء من المال على وجه مخصوص (والحج) إلى بيت الله الحرام (وصوم) شهر (رمضان) ولم يذكر الجهاد لأنه فرض كفاية ولا يتعين إلا فى بعض الأحوال ، ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل ، وزاد فى رواية عبد الرزاق فى آخره : وإن الجهاد من العمل الحسن . وأغرب ابن بطلال فزعم أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد ، وفيه نظر ، بل هو خطأ لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر ، وبدر كانت فى رمضان فى السنة الثانية ، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح ، ووجه الحصر فى الخمسة أن العبادة إما قولية أو غيرها ، الأولى الشهادتان والثانية إما تركية أو فعلية ، الأولى الصوم والثانية إما بدنية أو مالية ، الأولى الصلاة والثانية الزكاة أو مركبة منهما وهى الحج ، وقد ذكره مقدماً على الصوم ، وعليه بنى المصنف ترتيب جامع هذا ، لكن عند مسلم عن ابن عمر تأخير الصوم عن الحج ، فقال رجل وهو يزيد بن بشر السكسكى : والحج وصوم رمضان ، فقال ابن عمر : لا صيام رمضان والحج ، هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيحتمل أن يكون حنظلة رواه هنا بالمعنى لكونه لم يسمع رد ابن عمر على يزيد أو سمعه ونسبه ، نعم رواه ابن عمر فى مسلم من أربع طرق ، تارة بالتقديم وتارة بالتأخير ، ومن لطائف إسناد هذا الحديث جمعه للتحديث والإخبار والعننة ، وكل رجاله مكبون إلا عبيد الله فإنه كوفى وهو من الرباعيات ، وأخرج متنه البخارى أيضاً فى التفسير ومسلم فى الإيمان خامسى الإسناد .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) تصغير هرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي المختلف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً ، قاله النووي ، وحمله في الفتح على الاختلاف في اسمه واسم أبيه معاً ، المتوفى بالمدينة سنة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين ، وأسلم عام خير وشهداها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم لزمه وواظبه حتى كان أحفظ أصحابه ، وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فأكثر ذكر بقى ابن مخلد أنه روى خمسة آلاف حديث وثلثمائة وأربعة وسبعين حديثاً ، وله في البخارى أربعمئة وستة وأربعون حديثاً ، وهذا أول حديث وقع له في هذا الجامع الصحيح . قال ابن عبد البر : لم يختلف في اسم في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه ، اختلف على عشرين قولاً ، وسرد ابن الجوزى في التلخيص منها ثمانية عشر ، وجمعها الحافظ في ترجمته في تهذيب التهذيب (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال الإيمان بضع) بكسر الموحدة وقد تفتح ، قال الفراء : هو خاص بالعشرات إلى التسعين ، فلا يقال : بضع ومائة ولا بضع وألف ، وفي القاموس : هو ما بين الثلاث إلى التسع أو إلى الخمس أو ما بين الواحد إلى أربعة أو من أربع إلى تسع أو هو سبع ، وإذا جاوز العشر ذهب البضع ، لا يقال : بضع وعشرون أو يقال ذلك ، ويكون مع المذكر بهاء ومع المؤنث بغيرها فتقول : بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة ولا تعكس ، وفي رواية أبي ذر وأبى الوقت والأصيلي وابن عساكر : بضعة ، ويحتاج إلى تأويل (وستون شعبة) ووقع عند مسلم عن ابن دينار : أو بضع وسبعون على الشك ، وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ، ورجح البيهقي رواية البخارى بعدم شك سليمان ، وعورض بوقوع الشك منه عند أبي عوانة ، ورجح لأنه المتيقن وماعده مشكوك فيه ، لا يقال بترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة لأن الذى زادها لم يستمر على الجزم بها لاسيما مع اتحاد الخرج وهل المراد حقيقة العدد أم المبالغة ، قال الطيبي : الأظهر

معنى التكثير ، ويكون ذكر البضع للترقى ، يعنى أن شعب الإيمان أعداد مبهمه ولا نهاية لكثرتها ، ولو أراد التحديد لم يبههم ، وقال آخرون : المراد حقيقة العدد ، ويكون النص وقع أولاً على البضع والستين لكونه الواقع ثم تجددت العشر الزائدة فنص عليها والشعبة بالضم معناها قطعة والمراد الخصلة أو الجزء (والحياء) بالمد فى اللغة تغيير وانكسار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب به ، وقد يطلق على مجرد ترك الشيء لسبب ، والترك إنما هو من لوازمه ، وفى الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق ، ولهذا جاء فى الحديث الآخر : الحياء خير كله (شعبة من الإيمان) وإنما خصه هنا بالذكر لأنه كالداعى إلى باقى الشعب لأنه يبعث على الخوف من فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر ويتزجر ، ومن تأمل معنى الحياء ونظر فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : استحيوا من الله حق الحياة ، قالوا : إنا لنستحي من الله يارسول الله والحمد لله . قال : ليس ذلك ولكن الاستحياء من الله حق الحياء أن يحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ويذكر الموت والبلا ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا وآثر الآخرة على الأولى ، فمن يعمل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء رأى العجب العجيب .

قال الجنيد : الحياء يتولد من رؤية الآلاء ورؤية التقصير فليذق من منح الفضل الإلهى ورزق الطبع السليم معنى أفراد الحياء بالذكر بعد دخوله فى الشعب كأنه يقول : هذه شعبة واحدة من شعبه فهل تخصى وتعد شعبها ، هيئات ولا يقال إن الحياء من الغرائز فلا يكون من الإيمان ، لأنه قد يكون غريزة وقد يكون تخلقاً إلا أن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فمن ثم كان من الإيمان مع كونه باعثاً على الطاعات واجتناب المخالفات . وفى هذا الحديث دلالة على قبول الإيمان الزيادة ، لأن معناه كما قال الخطابى : إن الإيمان الشرعى اسم لمعنى أجزاء له أدنى وأعلى والاسم يتعلق ببعض تلك الأجزاء كما يتعلق بكلها ، وقد زاد مسلم على ما فى البخارى : فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، وتمسك به القائلون بأن الإيمان فعل الطاعات بأسرها ، والقائلون بأنه مركب من التصديق والإقرار والعمل جميعاً ، وأجيب بأن المراد شعب الإيمان قطعاً لانفس الإيمان فإن إمطة الأذى عن الطريق ليس داخلاً فى أصل الإيمان حتى يكون فاقده غير

مؤمن فلا بد في الحديث من تقدير مضاف . ثم إن في هذا الحديث تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب ، ومبناه على المجاز لأن الإيمان في اللغة التصديق ، وفي عرف الشرع تصديق القلب واللسان وتماه وكما له بالطاعات ، فحينئذ الإخبار عن الإيمان بأنه بضع وستون يكون من باب إطلاق الأصل على الفرع لأن الإيمان هو الأصل والأعمال فروع منه ، وإطلاق الإيمان على الأعمال مجاز لأنها تكون عن الإيمان ، وهذا مبنى على القول بقبول الإيمان الزيادة والنقصان ، أما على القول بعدم قبوله لهما فليست الأعمال داخلة في الإيمان ، واستدل لذلك بأن حقيقة الإيمان التصديق ولأنه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الأعمال على الإيمان ، كقوله تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات » مع القطع بأن العطف يقتضى المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه ، وقد ورد أيضاً جعل الإيمان شرط صحة الأعمال كما في قوله تعالى : « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن » مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشيء لنفسه ، وورد أيضاً إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال كما في قوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » مع القطع بأنه لا يتحقق الشيء بدون ركنه ، ولا يخفى أن هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركناً من حقيقة الإيمان بحيث أن تاركها لا يكون مؤمناً كما هو رأى المعتزلة لاعلى مذهب من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان كما هو مذهب الشافعى رحمه الله ، قال التفتازانى رحمه الله قال القاضى عياض : تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة ولا يقدح عدم معرفة ذلك على التفصيل في الإيمان . انتهى .

قال في الفتح : ولم يتفق من عد الشعب على نمط واحد وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان ، لكن لم نقف على بيانها من كلامه ، وقد لخصت مما أورده ما أذكره وهو أن هذه الشعب تنفرع عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال الأبدان ، فأعمال القلوب فيها المعتقدات والنيات وتشتمل على أربع وعشرين خصلة : الإيمان بالله ، ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وأنه ليس كمثل شيء واعتقاد حدوث مادونه ، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره ، والإيمان باليوم الآخر : ويدخل فيه المساءلة في القبر والبعث والنشور والحساب

والميزان والصراط والجنة والنار ، ومحبة الله والحب والبغض فيه ، ومحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واعتقاد تعظيمه : ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته المطهرة ، والإخلاص : ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والصبر والرضا بالقضاء والتوكل والرحمة ، والتواضع : ويدخل فيه توفير الكبير ورحمة الصغير وترك الكبر والعجب وترك الحسد وترك الحقد وترك الغضب .

وأعمال اللسان تشتمل على سبع خصال : التلطف بالتوحيد ، وتلاوة القرآن ، وتعلم العلم وتعليمه ، والدعاء ، والذكر : ويدخل فيه الاستغفار واجتناب اللغو .

وأعمال البدن تشتمل على ثمان وثلاثين خصلة ، منها ما يختص بالأعيان وهي خمس عشرة خصلة : التطهر حساً وحكماً ويدخل فيه اجتناب النجاسات وستر العورة والصلاة فرضاً ونفلاً والزكاة كذلك وفك الرقاب ، والجود ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف ، والصيام فرضاً ونفلاً ، والحج والعمرة كذلك والطواف والاعتكاف والتماس ليلة القدر ، والفرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالنذر والتحرى في الإيمان وأداء الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال : التعفف بالنكاح والقيام بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وتربية الأولاد وصلة الرحم وطاعة السادة والرفق بالعبيد . ومنها ما يتعلق بالعامية وهي سبع عشرة خصلة : القيام بالإمرة مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولى الأمر ، والإصلاح بين الناس ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة ، والمعاونة على البر ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود والجهاد ، ومنها المرابطة وأداء الأمانة ، ومنها أداء الخمس والقرض مع وفائه وإكرام الجار وحسن المعاملة ، وفيه جمع المال من حله وإنفاق المال في حقه ، ومنه ترك التبذير والإسراف ورد السلام وتشميت العاطس وكف الأذى عن الناس واجتناب اللهو وإماطة الأذى عن الطريق ، وهذه تسع وستون خصلة ، ويمكن عدها تسعاً وسبعين خصلة باعتبار أفراد ماضم بعضه إلى بعض مما ذكر ، والله أعلم . انتهى . وعبرة القسطلاني : وقد حاول جماعة عدها بطريق الاجتهاد ، ولليبيق وعبد الجليل^(١)

(١) وهو أبو محمد بن موسى بن عبد الجليل الأنصارى الأوسى المعروف بالنصرى . اهـ . منه .

كتاب شعب الإيمان . انتهى . قلت : وللسيد محمد المرتضى البكراي الزبيدي المصري رحمه الله رسالة في ذلك سماها « عقد الجمان » لخص فيها الكتابين المذكورين . ومن لطائف إسناد حديث هذا الباب أن رجاله كلهم مدنيون إلا العقدي فإنه بصرى وإلا المسندي ، وفيه تابعي عن تابعي ، وهو ابن دينار عن أبي صالح ، وهو رواية الأقران فإن وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المديح ، وأخرج متنه أبو داود في السنة والترمذي في الإيمان وقال حسن صحيح ، والنسائي في الإيمان أيضاً وابن ماجه .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ » .

(عن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاصى القرشى السهمى المتوفى بمكة أو الطائف أو مصر فى ذى الحجة سنة خمس أو ثلاث أو سبع وستين أو اثنتين أو ثلاث وسبعين وكان أسلم قبل أبيه (رضى الله عنهما) وكان بينه وبينه فى السن إحدى عشرة سنة كما جزم به المزى ، وله فى البخارى ستة وعشرون حديثاً (عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال : المسلم) الكامل (من سلم المسلمون) وكذا المسلمات وأهل الذمة إلا فى حد أو تعزيز أو تأديب ، وذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب ، لأن محافظة المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيداً ولأن الكفار بضد أن يقاتلوا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه والإتيان بجمع التذكير للتغليب كما أشرنا إليه ، وفيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق وهو كثير (من لسانه) خص اللسان بالذكر لأنه المعبر عما فى النفس (ويده) لأن أكثر الأفعال بها ، وهذا من جوامع الكلم الذى لم يسبق إليه ، وعبر باللسان دون القول ليدخل فيه من أخرج لسانه استهزاء بصاحبه ، وقدمه على اليد لأن إيذائه أكثر وقوعاً وأشد نكايه وخص اليد مع أن الفعل قد يحصل بغيرها لأن سلطنة الأفعال إنما تظهر بها ، إذ بها البطش والقطع والوصل والأخذ والمنع ، ومن ثم غلبت ، فقليل فى كل عمل هذا مما عملت أيديهم وإن كان متعذر الوقوع بها ، فالمراد بالحديث ما هو أعم من الجارحة ، كالاستيلاء على حق الغير من غير حق فإنه أيضاً إيذاء ، لكن ليس باليد الحقيقية ، ولا يقال هذا يستلزم أن من اتصف بهذه خاصة كان مسلماً كاملاً لأن المراد بذلك مع مراعاة باقى الصفات التى هى أركان الإسلام ، أو يكون المراد أفضل المسلمين كما قاله الخطابى ، ثم عطف على ما سبق قوله (والمهاجر) أى المهاجر حقيقة ولفظ المفاعل يقتضى وقوع فعل من اثنين ، لكنه هنا للواحد كالمسافر أو هو على بابه ، لأن من لازم كربة هاجر أو أنه مهجور من وطنه (من

هجر مانهى الله عنه) وهذه الهجرة ضربان : ظاهرة وباطنة ، فالباطنة ترك ماتدعو إليه النفس الأمارة بالسوء والشيطان ، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن وكأن المهاجرين خوطبوا بذلك لئلا يتكلوا على مجرد التحول والانتقال من دارهم ، أو وقع ذلك بعد انقطاع الهجرة تطيباً لقلوب من لم يدرك ذلك ، والأول أولى ، وقد اشتملت هاتان الحملتان على جوامع من معانى الحكم والأحكام ، وفى إسناد هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الرقاق ، وهو مما انفرد بجملته عن مسلم ، وأخرج مسلم بعضه فى صحيحه ، وأخرجه أبوداود والنسائى وابن حبان والحاكم وزادا من حديث أنس صحيحاً : والمؤمن من آمنه الناس ، وكأنه اختصر هنا لتضمنه لمعناه . والله أعلم .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالُوا « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ » .

(وعن أبى موسى) عبد الله بن قيس بن سليم بضم السين الأشعرى نسبة إلى الأشعر — لأنه ولد أشعر — المتوفى بالكوفة سنة خمس أو إحدى أو أربع وأربعين ، وله فى البخارى سبعة وخمسون حديثاً (رضى الله عنه) وأرضاه (قال : قالوا) وعند مسلم قلنا وعند ابن منده قلت (يارسول الله أى) شرط أى أن تدخل على متعدد وهو هنا مقدر بنوى أى أى أصحاب (الإسلام أفضل) وعند مسلم أى المسلمين أفضل (قال) عليه الصلاة والسلام (من سلم المسلمون من لسانه ويده) أى أفضل من غيره لكثرة ثوابه ، ومن لطائف إسناد هذا المتن أن فيه التحديث والعننة ، وكل رجاله كوفيون ، وأخرج متنه مسلم والنسائى فى الإيمان ، والترمذى فى الزهد .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تُطْعِمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ » .

(وعن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاصى (رضى الله عنهما أن رجلاً) قال فى الفتح : لم أعرف اسمه ، وقد قيل إنه أبو ذر (سأل النبي) وفى رواية أبوى ذر والوقت وابن عساكر : رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم أى) خصال (الإسلام) خير ، قال ، وفى رواية أبوى ذر والوقت فقال أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تطعم) الخلق (الطعام) أى هو أن تطعم ، والتقدير هو إطعام الطعام ، ولم يقل تؤكل الطعام ونحوه ، لأن لفظ الإطعام يشمل الأكل والشرب والنواق والضيافة والإعطاء وغير ذلك (وتقرأ) مضارع قرأ (السلام على من عرفت ومن لم تعرف) من المسلمين فلا تخص به أحداً تكبراً وتجبراً بل عم به كل أحد ، لأن المؤمنين كلهم إخوة ، وحذف العائد فى الموضعين للعلم به ، والتقدير : على من عرفته ومن لم تعرفه ، ولم يقل وتسلم حتى يتناول سلام الباعث بالكتاب المتضمن للسلام ، وفى هاتين الحصلتين الجمع بين نوعى المكارم المالية والبدنية : الطعام والسلام . وفى هذا الحديث التحديث والعننة ، وكل رواته مصريون ، وهذا من الغرائب ، ورواته كلهم أئمة أجلاء ، وأخرجه البخارى أيضاً فى باب الإيمان بعد هذا الباب بأبواب وفى الاستئذان ، ومسلم فى الإيمان والنسائى فيه أيضاً وأبو داود فى الأدب وابن ماجه فى الأطعمة .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » .

(وعن أنس) بن مالك بن النضر الأنصارى النجارى خادماً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع سنين أو عشر سنين آخر من مات من الصحابة بالبصرة سنة ثلاث وتسعين ، وله فى البخارى مائتان وثمانية وستون حديثاً (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يؤمن) وفى رواية أبوى الوقت وذو والأصلي وابن عساكر (أحدكم) وفى رواية أخرى لأبى ذر أحد وفى أخرى لابن عساكر عبد أى لا يؤمن من يدعى الإيمان الكامل (حتى يحب لأخيه) المسلم وكذا المسلمة مثل (ما يحب لنفسه من) الخير ، وهذا وارد مورد المبالغة وإلا فلا بد من بقية الأركان ، ولم ينص على أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه ، لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه ، قال النووى : المحبة الميل إلى ما يوافق المحب . قلت : المراد بالميل هنا الاختيارى دون الطبعى والقسرى والمراد أيضاً أن يحب أن يحصل لأخيه ما حصل له لا مع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه ، إذ قيام الجوهر والعرض بمحلين محال ، ويحتمل أن يكون لفظ أخيه شاملاً للذى أيضاً بأن يحب له الإسلام مثلاً ، ويؤيده حديث أبى هريرة : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من يأخذ عني هؤلاء الكلمات فيعمل بهن أو يعلم من يعمل بهن ، فقال أبو هريرة : قلت أنا يا رسول الله ، فأخذ بيدي فعد خمساً ، قال : اتق المحارم تكن أعبد الناس ، وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس ، وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً ، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً ... الحديث رواه الترمذى وغيره من رواية الحسن عن أبى هريرة ، قال لم يسمع من أبى هريرة ، ورواه البزار والبيهقى بنحوه فى الزهد عن مكحول عن واثلة عن أبى هريرة ، وقد سمع مكحول من واثلة ، قال الترمذى وغيره ، لكن بقية أسناده فيها ضعف ورواة حديث الباب كلهم بصريون وأسناد الحديث السابق مصريون والذى قبله كوفيون فوقع التسلسل فى الأحاديث الثلاثة على الولاء ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ » .

(عن أبي هريرة) نقيب أهل الصفة وسيد المحدثين وأفقهم المجتهدين من الصحابة (رضى الله عنه أن رسول الله) وفي رواية أبي ذر عن النبي (صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : والذى) أى والله الذى ، كذا فى رواية أبوى ذر والوقت والأصيلى وابن عساكر ، وفي رواية : فو الذى بالفاء (نفسى بيده) الكريمة ، واليد من صفاته سبحانه ، وفي القسطلانى : عن أبي حنيفة رحمه الله يلزم من تأويلها بالقدره عين التعطيل ، فالسبيل فيه كأمثاله الإيمان به على ما أراد ونكف عن الخوض فى تأويله فنقول له يد على ما أراد لا كيد المخلوق وأقسم تأكيداً ويؤخذ منه جواز القسم على الأمر المهم للتأكيد وإن لم يكن هناك مستحلف ، والمقسم عليه هنا قوله (لا يؤمن أحدكم) إيماناً كاملاً محققاً (حتى أكون أحب) أفعل تفضيل بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله (إليه) لأنه يتوسع فى الطرف ما لا يتوسع فى غيره (من والده) أبوه أى وأمه أو اكتفى به عنها (وولده) ذكراً أو أنثى ، وقدم الوالد للأكثرية لأن كل أحد له والد من غير عكس ، ولم تختلف الروايات فى ذلك فى حديث أبي هريرة هذا وهو من أفراد البخارى عن مسلم أو نظراً إلى جانب التعظيم أو لسبقه فى الزمان ، وعند النسائى تقديم الولد لمزيد الشفقة ، وخصهما بالذكر لأنهما أعز على الإنسان غالباً من غيرهما وربما كانا أعز على ذى اللب من نفسه ، فالثالثة محبة رحمة وشفقة ، والثانية محبة لإجلال وإكرام ، والأولى وهى محبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم محبة إحسان وامتنان ، وقد ينتهى الحب فى المحبة إلى أن يؤثر هوى المحبوب على هوى نفسه فضلاً عن ولده بل يحب أعداء نفسه لمشابهم محبوبه . قال قائلهم :

أشبهت أعدائى فصرت أحبهم إذ صار حظى منك حظى منهم
اللهم اجعل حبك وحب رسولك أحب إلى من كل محبوب لدى الناس
وارزقنى اتباع كتابك وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه الأمة وأتمتها الأكياس

الحديث الثامن

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ وَالنَّاسَ أَجْمَعِينَ .

(وعن أنس رضي الله عنه الحديث بعينه) وفي رواية من أهله وماله بدل من والده وولده عند ابن خزيمة في صحيحه (وزاد في آخره والناس أجمعين) هو من باب عطف العام على الخاص ، وهل تدخل النفس في عموم الناس الظاهر ، نعم ، وقيل إضافة المحبة إليه تقتضي خروجه منهم ، فإنك إذا قلت جميع الناس أحب إلى زيد من غلامه يفهم منه خروج زيد منهم ، وأجيب بأن اللفظ عام وما ذكر ليس من التخصصات وحينئذ فلا يخرج وقد وقع التنصيص بذكر النفس في حديث عبد الله بن هشام ، ولفظه عند المصنف في الإيمان والنور أن عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : لأنت يارسول الله أحب إلى من كل شيء إلا من نفسي ، فقال : لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك ، فقال له عمر : إنك الآن والله أحب إلى من نفسي ، فقال : الآن ياعمر ، والمراد هنا المحبة الإيمانية وهي اتباع المحبوب لا الطبيعية ، ومن ثم لم يحكم بإيمان أبي طالب مع حبه له صلى الله عليه وآله وسلم على ما لا يخفى ، فحقيقة الإيمان لا تتم ولا تحصل إلا بتحقيق إعلاء قدره ومترلته على كل والد وولد ومحسن ، ومن لم يعتقد هذا فليس بمؤمن .

قال القسطلاني : وفي المواهب اللدنية بالمنح المحمدية مما جمعه في ذلك ما يشفي ويكفي . قال الخطابي : المراد هنا حب الاختيار لاحب الطبع . وقال البغوي : فيه تلميح إلى قضية النفس الأمانة والمطمئنة ، فإن من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم راجحاً ، ومن رجع جانب الأمانة كان حكمه بالعكس . انتهى .

ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لو كانت ممكنة فإن كان فقدتها أشد عليه من فقد غرضه فقد اتصف بالأحبية المذكورة ومن لا فلا ، وليس ذلك محصوراً في الوجود والفقْد بل يأتي مثله في نصرة

سنته والذب عن شريعته وقع مخالفها ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفى هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير فإن الأحبية المذكورة تعرف به وذلك أن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيرها ، أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات ، هذا هو حقيقة المطلوب ، وأما غيره فإذا حقق الأمر فيه فلإنما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا ومالا ، فإذا تأسل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذى أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إما بالمباشرة وإما بالسبب ، علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى فى النعيم السرمدى ، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات ، فاستحق بذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره ، لأن النفع الذى يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ، ولكن الناس يتفاوتون فى ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه ولا شك أن حظ الصحابة رضى الله عنهم من هذا المعنى أتم لأن هذا ثمرة المعرفة وهم بها أعلم .

قال القرطبي : كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجحة ، غير أنهم متفاوتون ، فمنهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الأوفى ، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى ، فمن كان مستغرقاً فى الشهوات محجوباً فى الغفلات فى أكثر الأوقات ، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتاق إلى رؤيته بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ، ويبذل نفسه فى الأمور الخطرة ، ويجد ذلك من نفسه وجداناً لا ترداد فيه . وقد شوهده من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع أثره على جميع مآذكر لما وقرفى قلوبهم من محبته ، غير أن ذلك يرفع الزوال بتوالى الغفلات . انتهى . قلت : لا اعتبار بمحبة هذا الجنس منهم لأن الاعتبار حب الاختيار لا حب الطبع كما تقدم ، ولما ذكر المؤلف أن حبه صلى الله عليه وآله وسلم من الإيمان أى من ثمراته أردفه بما يوجد حلاوة ذلك فقال .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ » .

(وعنه) أى عن أنس ، وفى رواية الأصيلى وابن عساكر زيادة ابن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : ثلاث) أى ثلاث خصال (من كن فيه وجد) أى أصاب ولذلك اكتفى بمفعول واحد أو حصل فهي تامة (حلاوة الإيمان) أى استلذاذه بالطاعات عند قوة النفس بالإيمان وانسراح الصدر له بحيث يخالط لحمه ودمه ، فيتحمل فى أمر الدين المشقات ويؤثر ذلك على أعراض الدنيا الفانية ، وهل هذا الذوق محسوس أو معنوى ، قال : بكل قوم ، ويشهد للأول قول بلال : أحد أحد ، حين عذب فى الله إكراهاً على الكفر فزج مرارة العذاب بحلاوة الإيمان ، وعند موته أهله يقولون : واكرباه ، وهو يقول : واطرباه غداً ألقى الأحبة محمداً وصحبه ، فزج مرارة الموت بحلاوة اللقاء وهي حلاوة الإيمان ، فالقلب السليم من أمراض الغفلة والهوى يذوق طعم الإيمان ويتنعم به كما يذوق الفم طعم العسل وغيره من ملذذات الأطعمة ويتنعم بها ، ولا يذوق ذلك ويتنعم به إلا من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما من نفس وولد ووالد وأهل ومال وكل شيء ، وعلى الثانى فهو على سبيل الحجاز والاستعارة الموضحة للمؤلف على استدلاله بزيادة الإيمان ونقصه ، لأن فى ذلك تلميحاً إلى قضية المريض والصحيح ، لأن المريض الصفراوى يجد طعم العسل مرّاً بخلاف الصحيح فكما نقصت الصحة نقص ذوقه بقدر ذلك ، وتسمى هذه الاستعارة تخيلية وذلك أنه شبه رغبة المؤمن فى الإيمان بالعسل ونحوه ثم أثبت له لازم ذلك وهي الحلاوة وأضافه إليه ، فالمرء لا يؤمن إلا (أن يكون الله) عز وجل (ورسوله) الأكرم الأجل عليه الصلاة والسلام (أحب إليه مما سواهما) فى الثنية إشارة إلى أن المعبر هو المجموع المركب من المحبتين لا كل واحدة منهما ، فإنها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى ، فمن يدعى حب الله مثلاً

ولا يجب رسوله لا ينفعه ذلك ولا يعارض تثنية الضمير هنا بقصة الخطيب حيث قال : ومن يعصهما فقد غوى ، فقال له عليه الصلاة والسلام : بشن الخطيب أنت ، فأمره بالإفراد إشعاراً بأن كل واحد من العصيانيين ، مستقل باستلزامه الغواية إذ العطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل واحد من المعطوفين ، فهو في قوة قولنا : من عصى الله فقد غوى ومن عصى الرسول فقد غوى ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » لم يعد أطيعوا في أولى الأمر كما أعاده في حق الرسول ليؤذن بأنه لا استقلال لهم في الطاعة استقلال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيل إنه من الخصائص فيمتنع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن غيره إذا جمع أوهم التسوية ، بخلافه هو صلى الله عليه وآله وسلم فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك ، وقال مما ولم يقل ممن ليعم العاقل وغيره ، وثم أجوبة أخرى ذكرها الحافظ في الفتح ، والمراد بهذا الحب كما قال البيضاوي العقل وهو إثار ما يقتضى العقل رجحانه ويستدعى اختياره وإن كان على خلاف هواه . ألا ترى أن المريض يعاف الدواء وينفر عنه طبعه ولكنه يميل إليه باختياره ويهوى تناوله بمقتضى عقله لما يعلم أن صلاحه فيه ، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل ، والعقل يقتضى رجحان جانب ذلك تمرن على الائتمار بأمره بحيث يصير هواه تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذ عقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ماهو كمال وخير من حيث هو كذلك .

وعبر الشارع عن هذه الحالة بالخلاوة لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة ، قال : وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان ، لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لامانع ولا مانع في الحقيقة سواء ، وأن ماعداه وسایط ، وأن الرسول هو الذى يبين له مراد ربه اقتضى ذلك أن يتوجه بكليته نحوه ، فلا يحب إلا ما يحب ، ولا يحب من يحب إلا من أجله ، وأن يتيقن أن جملة ما وعد وأوعده حق تيقناً ويجعل الله الموعد كالواقع ، فيحسب أن مجالس الذكر رياض الجنة وأن العود إلى الكفر إلقاء في النار . انتهى ملخصاً .

وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم... » إلى أن قال : « أحب إليكم من الله ورسوله » . ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله :

« فتربصوا » . قال النووي : هذا حديث عظيم وأصل من أصول الدين ، وفيه دليل على أنه لا بأس بهذه التثنية . قال القسطلاني : ومن علامات هذه المحبة نصر دين الإسلام بالقول والفعل والذب عن الشريعة المقدسة ، والتخلق بأخلاق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الجود والإيثار والحلم والصبر والتواضع وغير ذلك مما ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب المواهب اللدنية ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، ومن وجدها استلذ الطاعات وتحمل في الدين المشقات بل ربما يلتذ بكثير من المؤلمات ، ولذلك تقرير طويل فلينظر في كتاب المواهب ، والله يهب لمن يشاء ما يشاء . انتهى .

(و) من محبة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم (أن يحب) المتلبس بها (المرء) حال كونه (لا يحب إلا لله) سبحانه وتعالى . قال يحيى ابن معاذ : حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء (وأن يكره أن يعود) أى العود (في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج : بعد إذ أنقذه الله منه ، والإنقاذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر أو بالإخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان كما وقع لكثير من الصحابة ، وعلى الأول يحمل قوله يعود على معنى الصيرورة بخلاف الثاني فإن العود فيه على ظاهره ، وعدى العود بنى لتضمنه معنى الاستقرار ، فكأنه قال يستقر فيه ، ومثله قوله تعالى : « وما كان لنا أن نعود فيها » ، قاله الحافظ والكرمانى وتعقبه العينى فقال : فيه تعسف ، وإنما في هنا بمعنى إلى كقوله تعالى : « أو لنعودن في ملتنا » ، أى إليها (كما يكره أن يقذف) أى مثل كرهه القذف (في النار) وهذا نتيجة دخول نور الإيمان في القلب بحيث يختلط باللحم والدم واستكشافه عن محاسن الإسلام وقبح الكفر وشينه .

وفي الحديث إشارة إلى الحث على التحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل ، فالأول من الأول والآخر من الثاني وفي الثاني الحث على التحابب في الله تعالى ، واستدل به على فضل من أكرهه على الكفر فترك التقية إلى أن قتل ، وأخرجه البخارى من هذا الوجه في الأدب ولفظه : حتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه ، وهى أبغ من لفظ حديث الباب لأنه سوى فيه بين الأمرين ، وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذى أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى ، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه وأخرجه النسائى والترمذى وألفاظهم مختلفة وأخرجه البخارى أيضاً بعد ثلاثة أبواب ، ورواه هذا الحديث كلهم بصريون أئمة أجلاء .

الحديث العاشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ » .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) أنه (قال : آية الإيمان) أى علامة الإيمان الكامل والآية بالهمزة الممدودة والتحتية المفتوحة ، والإيمان مجرور بالإضافة ، هذا هو المعتمد فى ضبط هذه الكلمة فى جميع الروايات فى الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد ، وقال العكبرى : إنه الإيمان أى أن الشأن ، وهذا تصحيف منه ، ثم فيه نظر من جهة المعنى ، لأنه يقتضى حصر الإيمان فى حب الأنصار وليس كذلك . قلت : ولا يستقيم إنه الإيمان أيضاً على تركيب النحو وفصاحة المبنى فضلاً عن المعنى (حب الأنصار) وهم الأوس والخزرج ، جمع قلة ، واستشكل بأنه لا يكون لما فوق العشرة وهم الألف ، والجواب أن القلة والكثرة إنما يعتبران فى تكررات الجموع ، وأما فى المعارف فلا فرق بينهما ، واللام فيه للعهد ، أى أنصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا قبل ذلك يعرفون بابنى قيلة بالقاف والتحتية ، فسماهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأنصار ، فصار ذلك علماً عليهم ، وأطلق أيضاً على أولادهم وحلفائهم ومواليهم ، وخصوصاً بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إيواء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم فى كثير من الأمور على أنفسهم ، فكان صنيعهم لذلك موجباً لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم ، والعداوة تجر البغض ، ثم كان ما اختصوا به مما ذكر موجباً للحسد ، والحسد يجر البغض ، فلذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب فى حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان وعلامة النفاق ، كما قال (وآية النفاق) الذى هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر (بغض الأنصار) إذا كان من حيث أنهم أنصاره صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يجتمع مع التصديق ، وفيه تنويه بعظيم فضلهم وتنبيه على كريم فعلهم وإن كان من شاركهم فى معنى ذلك مشاركاً له فى الفضل المذكور

كل بقسطه . وفي صحيح مسلم عن على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق .

قال صاحب المفهم : وأما الحروب الواقعة بينهم فإن وقع من بعضهم بغض لبعض فذاك من غير هذه الجهة بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخالفة ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وإنما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الأحكام : للمصيب أجران وللمخطيء أجر واحد . انتهى . ولما كان الكلام هنا فيمن ظاهره الإيمان وباطنه الكفر ميزهم عن ذوى الإيمان الحقيقي فلم يقل وآية الكفر ، كذا ، إذ هو ليس بكافر ظاهراً . وهذا الحديث وقع للبخارى رباعى الإسناد ولمسلم خماسيه وفيه راو وافق اسمه اسم أبيه وفيه التحديث والإخبار بالجمع والإفراد ، وأخرجه البخارى أيضاً في فضائل الأنصار ومسلم والنسائى .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : « بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِبِهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ » فَبَايَعَنَاهُ عَلَى ذَلِكَ .

(عن عبادة) بضم العين (ابن الصامت) بن قيس الأنصارى الخزرجى المتوفى بالرملة سنة أربع وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ، وقيل فى خلافة معاوية سنة خمس وأربعين ، وله فى البخارى تسعة أحاديث (رضى الله عنه) وكان شهد بدرًا وهو أحد النقباء ليلة العقبة بمنى (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وحوله) بفتح اللام على الظرفية (عصابة) بكسر العين الجماعة ما بين العشرة إلى الأربعين ولا واحد لها من لفظها ، وقد جمعت على عصائب وعصب (من أصحابه) أشار الراوى بذلك إلى المبالغة فى ضبط الحديث وأنه عن تحقيق وإتقان ، ولذا ذكرنا أنه شهد بدرًا وأنه أحد النقباء والمراد به التقوية ، فإن الرواية ترجح عند المعارضة بفضل الراوى وشرفه ومقول قوله صلى الله عليه وآله وسلم (بايعونى) أى عاقلونى ، وزاد فى باب وفود الأنصار : تعالوا بايعونى ، والمبايعة عبارة عن المعاهدة ، سميت بذلك تشبيهاً بالمعوضة المالية ، كما فى قوله تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » (على) التوحيد (أن لا تشركوا بالله شيئاً) أى على ترك الإشراك وهو عام لأنه نكرة فى سياق النهى كالنهي وقدمه على ما بعده لأنه الأصل (و) على أن (لا تسرقوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تزنا ولا تقتلوا أولادكم) خص القتل بالأولاد لأنه قتل وقطعة رحم ، فالعناية بالنهى عنه أكداً ولأنه كان شائعاً فيهم وهو وأد البنات أو قتل البنين خشية الإملاق أو لأنهم بصدد أن لا يدفعوا عن أنفسهم . قاله التيمي

(ولا تأتوا) بحذف النون ولغير الأربعة ولا تأتون (بهتان) أى بكذب يبهت سامعه أى يدهشه لفظاعته كالرمى بالزنا والفضيحة والعار (فتفرونه) من الافتراء ، أى تخلقونه (بين أيديكم وأرجلكم) أى من قبل أنفسكم ، فكنى باليد والرجل عن الذات ، لأن معظم الأفعال بهما إذا كانت هى العوامل والحوامل للمباشرة والسعى ، ولذا يسمون الصنائع بالأيدي .

وقد يعاقب الرجل بجناية قولية ، فيقال : هذا بما كسبت يداك أو أن البهتان ناشئ عما يخلق القلب الذى هو بين الأيدي والأرجل ثم يبرزه بلسانه أو المراد لا تبهتوا الناس بالمعائب كفاحاً مواجهة ، كما يقال قلت كذا بين يدى فلان . قاله الخطابى . وفيه نظر لذكر الأرجل . وقال الكرمانى : المراد الأيدي والأرجل تأكيد ، أو المراد بين أيديكم فى الحال وأرجلكم فى المستقبل ، لأن السعى من أفعال الأرجل ، أو كنى بذلك عن نسبة المرأة الولد الذى تزنى به أو تلقطه إلى زوجها ، ثم لما استعمل هذا اللفظ فى بيعه الرجال احتيج إلى حمله على غير ما ورد فيه أولاً . والله أعلم .

(ولا تعصوا) العصيان مخالفة الأمر (فى معروف) وهو ما عرف من الشارع ، حسنه نبياً وأمرأً وقيد به تطيباً لقلوبهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر إلا به ، والتقيد به للتنبيه على أنه لا تجوز طاعة مخلوق فى معصية الخالق . وفى رواية الإسماعيلي : لا تعصونى ، وهو مطابق للآية ، وخص ما ذكر من المناهى بالذكر دون غيره من المأمورات للاهتمام به ، إذ الكف أيسر من إنشاء الفعل ، لأن اجتناب المفسد مقدم على اجتلاب المصالح ، والتخلى عن الرذائل قبل التحلى بالفضائل (فمن وفى منكم) بالتخفيف والتشديد ، أى ثبت على العهد (فأجره على الله) فضلاً ووعداً أى بالجنة ، كما وقع التصريح به فى الصحيحين من حديث عبادة فى رواية الصنابحي ، وعبر بلفظ على وبالأجر للمبالغة فى تحقق وقوعه ، ويتعين حمله على غير ظاهره للأدلة القاطعة على أنه لا يجب على الله شيء بل الأجر من فضله عليه لما ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين أثبت الأجر فى موضع أحدهما (ومن أصاب) منكم أيها المؤمنون (من ذلك شيئاً) غير الشرك ، وشيئاً نكرة يفيد العموم لأنها فى سياق الشرط ، وقد صرح ابن الحاجب بأنه كالنفي فى إفادته ، وحينئذ فيشمل إصابة الشرك وغيره ، واستشكل بأن المرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون قتله

كفارة ، والجواب أن عموم الحديث مخصوص بقوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به » ، أو المراد به الشرك الأصغر وهو الرياء ، وفيه ضعف ، والواضح أن المراد الشرك وأنه مخصوص ، وقال قوم بالوقف لحديث أبي هريرة المروى عند البزار والحاكم وصححه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا أدرى الحدود كفارة لأهلها أم لا ، والجواب أن حديث الباب أصح إسناداً وحديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلم عليه السلام ، ثم أعلمه الله تعالى آخرأ ، والأول أولى (فعوقب) به كما رواه أحمد ، أى بسببه (فى الدنيا) أى بأن أقيم عليه الحد (فهو) أى العقاب (كفارة له) فلا يعاقب عليه فى الآخرة ، وزاد البخارى من وجه آخر : وطهور ، وفى رواية الأربعة بحذفه ، وقد قيل إن قتل القاتل حد وإرداع لغيره وأما فى الآخرة فالطلب للمقتول قائم ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يجز العفو عن القاتل ، والذى ذهب إليه أكثر الفقهاء أن الحدود كفارات لظاهر الحديث ، وفى الترمذى وصححه من حديث على بن أبى طالب مرفوعاً نحو هذا الحديث ، وفيه : ومن أصاب ذنباً فعوقب به فى الدنيا فالثبوت أكرم من أن يثنى العقوبة على عبده فى الآخرة . وأطال فى الفتح فى بيان تعارض هذين الحديثين والجمع بينهما وقال : إنما أطلت فى هذا الوضع لأننى لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي والله الهادى . ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب الحدود ، وهو قول الجمهور ، وقيل لا بد من التوبة ، وبذلك جزم بعض التابعين ، وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوى وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناء من تاب ، والجواب أنه فى عقوبة الدنيا ، ولذلك قيدت بالقدرة عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئاً ثم ستره الله) وفى رواية ابن عساكر وعزاها الحافظ لكريمة زيادة عليه (فهو) مفوض (إلى الله) تعالى (إن شاء عفا عنه) بفضلته (وإن شاء عاقبه) بعدله .

قال المازنى : فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل لا بد أن يعذبه . وقال الطيبي : فيه إشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد إلا من ورد النص فيه بعينه . قلت : أما الشق الأول فواضح ، وأما الثانى فالإشارة إليه

إنما تستفاد من الحمل على غير ظاهر الحديثين وهو متعين ، والمشية أيضاً تشمل من تاب ومن لم يتب . وقال بذلك طائفة ، وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا تبقى عليه مؤاخذه ومع ذلك فلا يأمن مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أو لا ، وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب . وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلناً بالفجور فيستحب أن يعلن بتوبته وإلا فلا .

(فبايعناه على ذلك) وقد صدرت مبايعات أخرى منها هذه البقية التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة وأنها وقعت بعد فتح مكة . وفي هذا الحديث دلالة على أن البيعة سنة في الدين واستفاض عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس كانوا يبايعونه تارة على الهجرة والجهاد ، وتارة على إقامته أركان الإسلام ، وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار ، وتارة على هجر الفواحش والمنكرات كما في حديث الباب ، وتارة على التمسك بالسنة والاجتناب عن البدعة والحرص على الطاعات ، كما بايع نسوة من الأنصار على أن لا يخن ، وبايع ناساً من فقراء المهاجرين على أن لا يسألوا الناس شيئاً فكان أحدهم يسقط سوطه فيترل عن فرسه فيأخذه ولا يسأل أحداً . رواه ابن ماجه في سننه . وقد نطق به الكتاب العزيز كما قال تعالى : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم ، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً » . وقوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات يبايعنك ... » الآية .

ومما لا شك فيه ولا شبهة أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل على سبيل العبادة والاهتمام بشأنه فإنه لا يترل عن كونه سنة في الدين . بقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان خليفة الله في أرضه وعالماً بما أنزله الله تعالى من القرآن والحكمة ، معلماً للكتاب والسنة ، مزكياً للأمة ، فافعله على جهة الخلافة كان سنة للخلفاء ، وما فعله على جهة كونه معلماً للكتاب والحكمة ومزكياً للأمة كان سنة للعلماء الراشخين . وهذا صحيح البخارى شاهد على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على جرير عند مبايعته والنصح لكل مسلم وأنه بايع قوماً من الأنصار فاشترط أن لا يخافوا في الله لومة لائم ويقولوا بالحق حيث كانوا فكان أحدهم يجاهر الأمراء والملوك بالرد والإنكار إلى غير ذلك ، وكل من باب التزكية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فاليبعة

على أقسام : منها بيعة الخلافة ، ومنها بيعة الإسلام ، ومنها بيعة التمسك بجبل التقوى ، ومنها بيعة الهجرة والجهاد ، ومنها بيعة التوثيق في الجهاد ، وكانت بيعة الإسلام متروكة في زمن الخلفاء ، أما في زمن الراشدين منهم فلأن دخول الناس في الإسلام في أيامهم كان غالباً بالقهر والسيوف لا بالتأليف وإظهار البرهان ولا طوعاً ولا رغبة ، وأما في زمن غيرهم فلأنهم كانوا في الأكثر ظلمة فسقة لا يهتمون ، وكذلك بيعة التمسك بجبل التقوى كانت متروكة ، أما في زمان الخلفاء الراشدين فلكثرة الصحابة الذين استناروا بصحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتأدبوا في حضرته ، فكانوا لا يحتاجون إلى بيعة الخلفاء ، وأما في زمن غيرهم فخوفاً من افتراق الكلمة وأن يظن بهم مبايعة الخلافة ، فتهيج الفتن ، ثم لما اندرس هذا في الخلفاء انتهر أكابر العلماء والمشايخ الفرصة وتمسكوا بسنة البيعة ، وأما الذي اعتاده الصوفية من مبايعة المتصوفين ففيه ما يقبل وما يرد ، ويظهر ذلك بعرضها على الكتاب والسنة ، فما وافق منها الكتاب والسنة فهو الصواب وما خالفهما فهو الخطأ والتباب ، وإنما هذه البيعة سنة وليست بواجبة ، لأن الناس بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقربوا بها إلى الله تعالى ، ولم يدل دليل على تأنيب تاركها ولم ينكر أحد من الأئمة على من تركها ، فكان كالاتفاق على أنها ليست بواجبة . وشرط من يأخذ البيعة أمور :

أحدها : علم الكتاب والسنة ، وإنما شرطنا ذلك لأن الغرض من البيعة أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وإرشاده إلى تحصيل السكينة الباطنة وإزالة الرذائل واكتساب الحماية متقيداً بظاهر القرآن الكريم والحديث الشريف ومن لم يكن عالماً بهما عاملاً بموجبهما لا يتصور منه ذلك أبداً . وقد اتفقت كلمة المشايخ على أن لا يتكلم على الناس إلا من كتب الحديث وقرأ القرآن .

وثانيها : العدالة والتقوى والصدق والضبط ، فيجب أن يكون مجتنباً عن الكبائر ، غير مصر على الصغائر .

ثالثها : أن يكون زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، مواظباً على الطاعات المؤكدة والأذكار الماثورة المذكورة في صحاح الأحاديث ، مواظباً على تعلق القلب بالله سبحانه .

رابعها : أن يكون آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، مستبداً برأيه ،

لا إمعة ليس له رأى ولا أمر ، ذا مروءة وعقل تام ، يعتمد عليه في كل ما يأمر به وينهى عنه ، قال تعالى: « ممن ترضون » ، فما ظنك بصاحب البيعة .
 خامسها : أن يكون صحب العلماء بالكتاب والسنة وتأدب بهم دهرآ طويلا وأخذ منهم العلم الظاهر والنور الباطن والسكينة ، وهذا لأن سنة الله جرت بأن الرجل لا يفلح إلا إذا رأى المفلحين ، ولا يشترط في ذلك ظهور الكرامات وخوارق العادات ولا ترك الاكتساب ، لأن الأول ثمرة المجاهدات لا شرط الكمال ، والثاني مخالف للشرع المطهر ، ولا تغتر بما فعله المغلوبون في أحوالهم إنما المأثور القناعة بالقليل والورع عن الشبهات ، وإذا تقرر لك هذا عرفت ما هو صاف مما هو كدر فاشدد يدك عليه ولا تلتفت إلى غير ما ذكرنا ، وبالله التوفيق .

وحديث الباب رجال إسناده كلهم شاميون ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وفيه رواية قاض عن قاض أبو إدريس وعبادة ، ورواية من رآه عليه الصلاة والسلام عمن رآه لأن أبا إدريس له رؤية . وأخرجه البخارى أيضاً في المغازى والأحكام وفي وفود الأنصار وفي الحدود ومسلم في الحدود أيضاً والترمذى والنسائى وألفاظهم مختلفة .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُوْشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمًا يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ » .

(عن أبي سعيد) سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري (الخدري) بضم الخاء وسكون الدال نسبة إلى خدرة جده الأعلى أو بطن ، المتوفى بالمدينة سنة أربع وستين أو أربع وسبعين ، وله في البخاري ستة وستون حديثاً زاد في رواية أبي ذر (رضى الله عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : يوشك) بكسر المعجمة وفتحها لغة رديئة وهي من أفعال المقاربة أى يقرب (أن يكون خير مال المسلم غنماً) الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس (يتبع بها) بالتشديد من اتبع اتباعاً ويجوز من تبع يتبع أى يتبع بالغنم (شعف) بفتحين جمع شعفة بالتحريك أى رعوس (الجبال ومواقع) بكسر القاف أى مواضع نزول (القطر) أى المطر ، والمراد بذلك بطون الأودية والصحارى ، خصهما بالذكر لأنهما مظان المرعى (يفر) أى حال كونه يهرب (بدينه) أى بسببه أو مع دينه (من الفتن) ابتدائية أو جنسية أو تبعية ، والأول أولى ، أى يفر منها طلباً لسلامته لا لقصده دنيوى فالعزلة عند الفتنة ممدوحة إلا لقادر على إزالتها ، فتجب الخلطة عيناً أو كفاية بحسب الحال والإمكان ، واختلف فيها عند عدمها ، فذهب الشافعى تفضيل الصحبة لتعلمه وتعليمه وعبادته وأدبه وتحسين خلقه بحلم واحتمال وتواضع ومعرفة أحكام لازمة وتكثير سواد المسلمين وعبادة مريضهم وتشجيع جنازتهم وحضور الجمعة والجماعات ، واختار آخرون العزلة للسلامة المحققة وليعمل بما علم ويأنس بدوام ذكره ، فبالصحبة والعزلة كمال المرء . نعم تجب العزلة لفقيه لايسلم دينه بالصحبة ، وتجب الصحبة لمن عرف الحق فاتبعه والباطل فاجتنبه ، وتجب على من جهل ذلك ليعلمه . قلت : والحق إن الصحبة والعزلة تتفاوتان بحسب الأشخاص والأحوال ، فمنهم من تصلح له الصحبة ، ومنهم من تنبغى له العزلة ، ولكل وجهة هو موليها . وإسناد رجال هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه صحابي ابن صحابي وهو من أفراد البخارى عن مسلم ، وقدرناه البخارى أيضاً فى الفتن والرقاق وعلامات النبوة وكتاب الفتن أليق المواضع به . وكلام الحافظ عليه مستوفى هناك فى فتح البارى ، وأخرجه أبو داود والنسائى .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « إِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ ، قَالُوا إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، فَيَغْضَبُ
 حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ يَقُولُ : إِنَّ أَتَقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا » .

(عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إذا أمرهم) أي الناس بعمل (أمرهم) كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة (من الأعمال بما) وفي رواية أبي الوقت ما (يطيقون) الدوام عليه ، فخير العمل مادام عليه صاحبه وإن قل ، ولا يخفى أن الكثرة تؤدي إلى القطع ، والقاطع في صورة ناقض العهد ، فأمرهم الثانية جواب أول للشرط والثاني قوله (قالوا إنا لسنا كهيتتك) بفتح الهاء أي ليس حالنا كحالكم ، وعبر بالهيئة تأكيداً ، وقال الكرمانى: الهيئة الحالة والصورة وليس المراد نفي تشبيه ذواتهم بحالته عليه السلام ، فلا بد من تأويل في أحد الطرفين ، فقليل: المراد من هيئتكم كمثلك أي كذاتك أو كنفسك (يارسول الله إن الله) تعالى (قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر) منه ، والمعنى والله أعلم: أي حال بينك وبين الذنوب فلا تأتيها لأن الغفر الستر ، وهو إما بين العبد والذنوب وإما بين الذنب وعقوبته ، فاللائق بالأنبياء الأول وبأمرهم الثاني ، قاله البرماوى ، وقال غيره: المراد منه ترك الأولى والأفضل بالعدل إلى الفاضل وترك الأفضل كأنه ذنب لجلالة قدر الأنبياء عليهم السلام (فيغضب حتى يعرف) بلفظ المضارع والمراد منه الحال ، وفي بعض النسخ: فغضب حتى عرف (الغضب) بالرفع (في وجهه) الكريم (ثم يقول إن أتقاكم وأعلمكم بالله) عز وجل (أنا) ، كأنهم قالوا: أنت مغفور لك لاحتياج إلى عمل ومع ذلك تواظب على الأعمال ، فكيف بنا مع كثرة ذنوبنا ، فرد عليهم بقوله: أنا أولى بالعمل لأنى أتقاكم وأعلمكم ، وأشار بالأول إلى كماله بالقوة العملية وبالثانى إلى القوة العلمية ، ولا يرد أن السياق يقتضى تفضيله على المخاطبين فيما ذكر وليس هو منهم قطعاً ، وقد فقد شرط استعمال أفعل التفضيل مضافاً لأنه إنما قصد التفضيل على كل من سواه مطلقاً لا على المضاف

إليه وحده ، والإضافة لجرد التوضيح ، فما ذكر من الشرط هنا لاغ ، إذ يجوز في هذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم نحو : نبينا عليه الصلاة والسلام أفضل قريش ، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو : يوسف أحسن إخوته ، وأن تضيفه إلى غير جماعة نحو : فلان أعلم بغداد أى أعلم ممن سواه ، وهو مختص ببغداد لأنها مسكنه أو منشؤه ، وهذا الحديث كما قاله الحافظ من أفراد المصنف وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه إلا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة ورواته كلهم أجلاء ما بين بخارى ومدنى وكوفى . وفى هذا الحديث فوائد :

الأولى : أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليلهم من هذه الجهة بل من الجهة الأخرى .

الثانية : إن العبد إذا بلغ الغاية في العبادة وثمراتها كان ذلك أدعى له إلى المواظبة عليها استبقاء للنعمة واستزادة لها بالشكر عليها .

الثالثة : الوقوف عند ماحد الشارع من عزيمة ورخصة واعتقاد أن الأخذ بالأرفق الموافق للشرع أولى من الأشق المخالف له .

الرابعة : أن الأولى من العبادة القصد والملازمة لا المبالغة المفضية إلى الترك ، كما جاء في الحديث الآخر : المنبت : أى المجد فى السير لا أرضاً قطع ، ولا ظهراً أبى .

الخامسة : التنبية على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الزدياد من الخير .

السادسة : مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعى والإنكار على الحاذق المتأهل لفهم المعنى إذا قصر في الفهم تحريضاً له على التيقظ .

السابعة : جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من المباهاة والتعظيم .

الثامنة : بيان أن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رتبة الكمال الإنساني لأنه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية . وقد أشار إلى الأولى بقوله أعلمكم وإلى الثانية بقوله أتفاكم ، ووقع عند أبى نعيم لأننا بزيادة لام التأكيد ، وفى رواية أبى أسامة عند الإسماعيلي : والله إن أبركم وأتفاكم أنا .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّبِيلِ أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً » .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) أنه (قال : يدخل أهل الجنة الجنة) أى فيها ، وعبر بالمضارع
 العارى عن سين الاستقبال المتمحض للحال لتحقيق وقوع الإدخال (و)
 يدخل (أهل النار النار ثم) بعد دخولهم فيها (يقول الله تعالى) وفى رواية
 عز وجل للملائكة (أخرجوا) أمر من الإخراج ، زاد فى رواية الأصيلي :
 من النار (من) أى الذى (كان فى قلبه) زيادة على أصل التوحيد (مثقال
 حبة) بفتح الحاء المهملة ، ويشهد لهذا قوله : أخرجوا من النار من قال
 لا إله إلا الله وعمل من الخير مايزن كذا ، أى مقدار حبة حاصلة (من خردل)
 حاصل (من إيمان) بالتذكير ليفيد التقليل ، والقلة هنا باعتبار انتفاء الزيادة
 على مايكفى لا لأن الإيمان ببعض مايجب الإيمان به كاف ، لأنه علم من عرف
 الشرع أن المراد من الإيمان الحقيقة المعهودة . وفى رواية الأصيلي والحموى
 والمستمل : من الإيمان بالتعريف . ثم إن المراد بقوله : حبة من خردل
 التمثيل فيكون عياراً فى المعرفة لا فى الوزن حقيقة ، لأن الإيمان ليس بجسم
 فيحصره الوزن والكيل ، لكن مايشكل من المعقول قد يرد إلى عيار محسوس
 ليفهم ويشبه به ليعلم ، قاله الخطابى ، والتحقيق فيه أن يجعل عمل العبد وهو
 عرض فى جسم على مقدار العمل عنده تعالى ثم يوزن ، كما صرح به فى
 قوله : وكان فى قلبه من الخير مايزن برة ، أو تمثل الأعمال بجواهر فتجعل
 فى كفة الحسنات جواهر بيض مشرقة وفى كفة السيئات جواهر سود مظلمة
 أو الموزون الخواتيم . وما ثبت من أمور الآخرة بالشرع لادخل للعقل فيه .
 وفى رواية خردل من خير .

وفي هذا الحديث الرد على المرجئة لما تضمنه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان ، وعلى المعتزلة القائلين بأن المعاصي موجبة للغلود في النار . وقد استنبط الغزالي من هذا الحديث نجاة من أيقن بالإيمان وحال بينه وبين النطق به الموت ، قال : وأما من قدر على النطق ولم يفعل حتى مات مع إيقانه بالإيمان بقلبه فيحتمل أن يكون امتناعه منه بمنزلة امتناعه عن الصلاة فلا يخلد في النار ويحتمل خلافه . ورجح غيره الثاني ، فيحتاج إلى تأويل قوله في قلبه فيقدر فيه محذوف تقديره منضماً إلى النطق به مع القدرة عليه ، ومنشئ الاحتمالين الخلاف في أن النطق بالإيمان شطر فلا يتم الإيمان إلا به وهو مذهب جماعة من العلماء ، واختاره الإمام شمس الدين وفخر الإسلام ، أو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية فقط ، وهو مذهب جمهور المحققين ، وهو اختيار الشيخ أبي منصور ، والنصوص معاضدة لذلك ، قاله المحقق التفتازاني (فيخرجون منها) أي من النار حال كونهم (قد اسودوا) أي صاروا سوداً كالحجم من تأثير النار (فيلقون) مبنياً للمفعول (في نهر الحياة) بالقصر لكرامة وغيرها أي المطر ، وبه جزم الخطابي (أو الحياة) وهو النهر الذي من غمس فيه حيي ، ورواية الأصيلي : الحياء بالمد ولا وجه له ، والمعنى على الأولى لأن المراد كل ما تحصل به الحياة ، وبالمطر تحصل حياة الزرع والنبات ، بخلاف الثالث فإن معناه الحجل ولا ينجى بعده عن المعنى المراد (فينبئون) ثانياً (كما تنبت الحبة) بكسر الحاء وتشديد الباء أي كنبات بزر العشب ، قال للجنس أو للعهد والمراد البقلة الحمقاء لأنها تنبت سريعاً . قال أبو المعالي : الحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت ، والحب هو الحنطة والشعير ، واحدها حبة بالفتح أيضاً وإنما افترقا في الجمع (في جانب السيل ألم تر) خطاب لكل من يتأق منه الرؤية (أنها تخرج) حال كونها (صفراء) تسر الناظرين وحال كونها (ملتوية) أي منعطفة مثنية ، وهذا مما يزيد الرياحين حسناً باهتزازة وتميله ، فالتشبيه من حيث الإسراع والحسن ، والمعنى من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان يخرج من ذلك الماء نصراً متبخرراً كخروج هذه الريحانة من جانب السيل صفراء متمائلة ، وحينئذ فيتعين كون أل في الحبة للجنس فافهم . وقد أخرج هذا الحديث مسلم أيضاً في الإيمان ، وهو من عوالم البخاري على مسلم بدرجة ، وأخرجه النسائي أيضاً وليس هو في الموطأ ، وهو هنا قطعة من الحديث الطويل .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ
 الثُّدْيَ وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ
 يَجْرُهُ ، قَالُوا فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْدِّينَ » .

(وعنه) أى عن أبى سعيد سعد بن مالك الخدرى (رضى الله عنه)
 قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بينا) بغير ميم (أنا نائم رأيت
 الناس) من الرؤيا الحلمية على الأظهر أو من الرؤية البصرية (يعرضون على)
 أى يظهرون لى (وعليهم قمص) بضم الأولين جمع قميص والواو للحال (منها)
 أى من القمص (ما) أى الذى (يبلغ الثدى) بضم التاء وكسر الدال وتشديد
 الياء جمع ثدى ، يذكر ويؤنث للمرأة والرجل . والحديث يرد على من خصه
 بها ، ولعل قائل هذا يدعى أنه أطلق فى الحديث مجازاً . وفى رواية أبى ذر :
 الثدى بالفتح وإسكان الدال (ومنها) أى من القمص (ما دون ذلك) أى لم
 يصل للثدى لقصره (وعرض على) مبنياً للمفعول (عمر بن الخطاب)
 رضى الله عنه (وعليه قميص يجره) لطوله (قالوا) أى الصحابة ، ولابن عساكر
 فى نسخة قال : أى عمر بن الخطاب أو غيره أو السائل أبوبكر الصديق كما جاء
 فى التعبير (فما أولت) أى عبرت (ذلك يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله
 وسلم أولت (الدين) والحديث يدل على فضيلة الفاروق ، لكن لا يلزم منه
 أفضليته على الصديق إذ القسمة غير حاصرة فيجوز رابع وعلى تقدير الحصر ،
 فلم يخص الفاروق بالثالث ولم يقصره عليه ، ولئن سلمنا التخصيص به فهو
 معارض بالأحاديث الكثيرة البالغة درجة التواتر المعنوى الدالة على أفضلية
 الصديق فلا تعارضها الآحاد ، ولئن سلمنا التساوى بين الدليلين ، لكن إجماع
 أهل السنة والجماعة على أفضليته وهو قطعى فلا يعارضه ظنى . وفى هذا الحديث
 التشبيه البليغ وهو تشبيه الدين بالقميص لأنه يستر عورة الإنسان ، وكذلك
 الدين يستره من النار ، وفيه الدلالة على التفاضل فى الإيمان كما هو مفهوم تأويل
 القميص بالدين مع ما ذكره من أن اللابسين يتفاضلون فى لبسه ، ورجاله
 كلهم مدنيون كالسابق ، ورواية ثلاثة من التابعين أو تابعيين وصحابيين
 وأخرجه البخارى أيضاً فى التعبير وفى فضل عمر ورواه مسلم فى الفضائل
 والترمذى والنسائى .

الحديث السادس عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُوَ يَعْظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَاهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ » .

(عن) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم مر) أى اجتاز (على رجل من الأنصار وهو) أى حال كونه (يعظ أخاه) فى الدين أو النسب . قال الحافظ فى مقدمة الفتح . ولم يسميا جميعاً (فى) شأن (الحياء) بالمد وهو تغير وانكسار عند خوف ما يعاب أو يذم . قال الراغب : وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبيمة ، والوعظ النصيح والتخويف والتذكير . وقال الحافظ : والأولى أن يشرح بما عند المؤلف فى الأدب المفرد بلفظ يعاتب أخاه فى الحياء يقول إنك تستحي حتى كأنه قد أضربك ، قال : ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ ، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، لكن المخرج متحد ، فالظاهر أنه من تصرف الراوى بحسب ما اعتقد أن كل لفظ يقوم مقام الآخر . انتهى . وتعقبه العيني بأنه بعيد من حيث اللغة ، فإن معنى الوعظ الزجر ومعنى العتب الوجد ، يقال عتب عليه إذا وجد ، على أن الروایتين تدلان على معنيين جليين ليس فى واحد منهما خفاء حتى يفسر أحدهما بالآخر ، وغايته أنه وعظ أخاه فى استعمال الحياء وعاتبه عليه . والراوى حكى فى إحدى روايتيه بلفظ الوعظ وفى الأخرى بلفظ المعاتبة . وقال التيمى معناه الزجر ، يعنى يزجره ويقول له لا تستحي وذلك أنه كان كثير الحياء وكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه فوعظه أخوه على ذلك .

(فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم دعه) أى اتركه على حياته (فإن الحياء من الإيمان) لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصى كما يمنع الإيمان فسمى إيماناً كما يسمى الشئ باسم ما قام مقامه . قاله ابن قتيبة : ومن تبعيضية كقوله فى الحديث الآخر : الحياء شعبة من الإيمان ، والمعنى من مكملات الإيمان ، ونفى الكمال لا يستلزم نفي الحقيقة ، والظاهر أن الواعظ كان شاكاً بل كان منكراً ولذا وقع التأكيد بأن ، ويجوز أن يكون من جهة أن القصة فى نفسها مما يجب أن يهتم به ويؤكد عليه وإن لم يكن ثمة إنكار أو شك . ورجال هذا الحديث كلهم مدنيون إلا عبد الله ، وأخرجه البخارى أيضاً فى البر والصلة ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث السابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا
مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » .

(وعنه) أى عبد الله بن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أمرت أن) أى أمرنى الله بأن (أقاتل الناس) أى بمقاتلة الناس وهو من العام الذى أريد به الخاص ، فالمراد بالناس المشركون من غير أهل الكتاب ، ويدل له رواية النسائى بلفظ : أمرت أن أقاتل المشركين أو المراد بمقاتلة أهل الكتاب (حتى) أى إلى أن (يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر فقتضاه أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقى الأحكام ، والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به ، مع أن نص الحديث وهو قوله إلا بحق الإسلام يدخل فيه جميع ذلك (و) حتى (يقيموا الصلاة) المفروضة بالمدامة على الإتيان بها بشروطها (و) حتى (يؤتوا الزكاة) المفروضة ، أى يعطوها لمستحقها . وعبارة القسطلانى : والتصديق برسالته عليه الصلاة والسلام يتضمن التصديق بكل ما جاء به . وفى حديث أبى هريرة فى الجهاد : الاختصار على قول لا إله إلا الله . فقال الطبرى : إنه صلى الله عليه وآله وسلم قاله فى وقت قتاله للمشركين أهل الأوثان الذين لا يقرون بالتوحيد ، وأما حديث الباب فى أهل الكتاب المقرين بالتوحيد الجاحدين لنبوته عموماً وخصوصاً . وأما حديث أنس فى أبواب أهل القبلة وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا ، ففيم دخل الإسلام ولم يعمل الصالحات ، كترك الجمعة والجماعة ، فيقاتل حتى يذعن لذلك . انتهى . ونص على الصلاة والزكاة ولم يكتف بالشهادة لعظمهما والاهتمام بأمرهما لأنهما أما العبادات البدنية والمالية ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين والزكاة قطرة الإسلام .

قال النووي في هذا الحديث : إن من ترك الصلاة عمداً يقتل ، ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك . وسئل الكرمانى هنا عن حكم تارك الزكاة ، وأجاب بأن حكمهما واحد لا شتر اكهما في الغاية . قال الحافظ : وكأنه أراد في المقاتلة ، أما في القتل فلا ، والفرق أن الممتنع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً ، بخلاف الصلاة فإن انتهى إلى نصب القتال كمتنع الزكاة قوتل . وبهذه الصورة قاتل الصديق مانعى الزكاة ولم ينقل أنه قتل أحداً منهم صبراً ، وعلى هذا ففي الاستدلال بهذا الحديث على قتل تاركى الزكاة نظر للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل . وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدل بهذا الحديث على ذلك ، وقال : لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل . وحكى البيهقي عن الشافعى أنه قال : ليس القتال من القتل لأنه قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله .

(فإذا فعلوا ذلك) أو أعطوا الجزية ، وأطلق على القول فعلاً لأنه فعل اللسان أو هو من باب تغليب الاثنين على الواحد (عصموا) أى حفظوا ومنعوا ، وأصل العصمة العصام ، وهو الحيط الذى يشد به فم القربة ليمتنع سيلان الماء (منى دماءهم وأموالهم) فلا تهدر دماؤهم ولا تستباح أموالهم بعد عصمتهم بالإسلام لسبب من الأسباب (إلا بحق الإسلام) من قتل نفس أو حد أو غرامة بمتلف أو ترك صلاة (وحسابهم) بعد ذلك (على الله) فى أمر سرأرهم ، وأما نحن فإنما نحكم بالظاهر فنعاملهم بمقتضى ظواهر أقوالهم وأفعالهم أو المعنى هذا القتال وهذه العصمة إنما هما باعتبار أحكام الدنيا المتعاقبة بنا ، وأما أمور الآخرة من الجنة والنار والثواب والعقاب ففوض إلى الله تعالى ، ولقطة على مشعرة بالإيجاب ، وظاهرة غير مراد ، فيما أن يكون المراد حسابهم إلى الله أو لله أو أنه يجب أن يقع لا إنه تعالى يجب عليه شىء خلافاً للمعتزلة القائلين بوجوب الحساب عقلاً فهو من باب التشبيه له بالواجب على العباد فى أنه لابد من وقوعه .

ويؤخذ من هذا الحديث قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر والاكتفاء فى قبول الإيمان بالاعتقاد الجازم ، خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة وترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع وقبول

توبة الكافر من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن فإن قيل مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد ، فكيف ترك قتال مؤدى الجزية والمعاهد ، فالجواب عنه من أوجه ذكرها الحافظ فى الفتح ، منها أن الغرض من ضرب الجزية اضطرارهم إلى الإسلام وسبب السبب سبب ، فكأنه قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤديهم إلى الإسلام ، وهذا أحسن .

وهذا الحديث فيه رواية الأبناء عن الآباء وهو كثير ، لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل ، وفيه التحديث والعنونة والسماع ، وفيه الغرابة مع اتفاق الشيخين على تصحيحه لأنه تفرد بروايته شعبة عن واقد . قاله ابن حبان وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وليس هو فى مسند أحمد على سعته وفى الفتح . وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أبا بكر فى قتال مانعى الزكاة ، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة لأنها قرينتها فى كتاب الله .

والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره فى تلك الحالة ، ولو كان مستحضراً له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ولا يمتنع أن يكون ذكر لها بعد ، ولم يستدل أبو بكر بالقياس فقط بل أخذه أيضاً من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث الذى رواه : إلا بحق الإسلام ، قال أبو بكر ، والزكاة حق الإسلام . وفى القصة دليل على أن السنة قد تحفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم ، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ، ولا يقال كيف خنى ذا على فلان ، والله الموفق . انتهى .

* سئل شيخنا العلامة القاضى محمد بن على الشوكانى بما لفظه : ما حكم الأعراب سكان البادية الذين لا يفعلون شيئاً من الشرعيات إلا مجرد التكلم بالشهادة ، هل هم كفار أم لا ؟ فأجاب رحمه الله فى كتابه « إرشاد السائل » إلى أدلة المسائل « بما نصه : من كان تاركاً لأركان الإسلام وجميع فرائضه ، رافضاً لما يجب عليه من ذلك من الأقوال والأفعال ولم يكن لديه إلا مجرد

التكلم بالشهادتين ، فلا شك ولا ريب أن هذا كافر شديد الكفر حلال الدم والمال ، فإنه قد ثبت بالأحاديث المتواترة أن عصمة الدماء والأموال إنما تكون بالقيام بأركان الإسلام ، فالذى يجب على من يجاور هذا الكافر من المسلمين فى المواطن والمساكن أن يدعو إلى العمل بأحكام الإسلام والقيام بما يجب عليه القيام به على التمام ، ويبذل تعليمه ، ويلين له القول ، ويسهل عليه الأمر ، ويرغبه فى الثواب ، ويخوفه العقاب ، فإن قبل منه ورجع إليه وعول عليه وجب عليه أن يبذل نفسه بتعليمه ، فإن ذلك من أهم الواجبات وآكدها ، أو يوصله إلى من هو أعلم منه بأحكام الإسلام ، وإن أصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يبلغه أمره من المسلمين أن يقاتلوه حتى يعمل بأحكام الإسلام على التمام ، فإن لم يعمل فهو حلال الدم والمال ، وحكمه حكم أهل الجاهلية ، وما أشبه الليلة بالبارحة ، وقد أبان لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً مانعته فى قتال الكافرين ، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية فى هذا الشأن كثيرة جداً معلومة لكل فرد من أهل العلم ، بل هذا الأمر هو الذى بعث الله سبحانه فيه رسوله وأنزل لأجله كتبه ، والتطويل فى شأنه والاشتغال بنقل برهانه من باب إيضاح الواضح وتبيين البين . وبالجملـة فإذا صح الإصرار على الكفر فالدار دار حرب بلا شك ولا شبهة والأحكام الأحكام . وقد اختلف المسلمون فى غزو الكفار إلى ديارهم هل يشترط فيه الإمام الأعظم أم لا ؟ والحق الحقيق بالقبول أن ذلك واجب على كل فرد من أفراد المسلمين . والآيات القرآنية والأحاديث النبوية مطلقة غير مقيدة . انتهى .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ».

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل) أبهم السائل وهو أبو ذر وحديثه في العتق (أى العمل أفضل) أى أكثر ثواباً عند الله تعالى (قال) ولغير الأربعة وكريمة : فقال صلى الله عليه وآله وسلم هو (إيمان بالله ورسوله) فيه دليل على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال (قيل ثم ماذا) أى أى شيء أفضل بعد الإيمان بالله ورسوله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (الجهاد فى سبيل الله) لإعلاء كلمة الله أفضل لبذله نفسه فى سبيله (قيل : ثم ماذا قال : حج مبرور) أى مقبول لا يخالطه إثم أو رياء فيه ، وعلامة القبول أن يكون حاله بعد الرجوع خيراً مما قبله ، وقد وقع هنا الجهاد بعد الإيمان ، وفى حديث أبى ذر لم يذكر الحج وذكر العتق ، وفى حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد ، وفى الحديث السابق ذكر السلامة من اليد واللسان ، وكلها فى الصحيح . والجواب أن اختلاف الأجوبة فى ذلك لاختلاف الأحوال والأشخاص ، ومن ثم لم يذكر الصلاة والزكاة والصيام فى حديث هذا الباب ، وقد يقال خير الأشياء كذا ولا يراد أنه خير من جميع الوجوه فى جميع الأحوال والأشخاص بل فى حال دون حال ، وإنما قدم الجهاد على الحج للاحتياج إليه أول الإسلام ، وتعريف الجهاد باللام دون الإيمان والحج إما لأن المعروف بلام الجنس كالنكرة فى المعنى ، على أنه وقع فى مسند الحارث ابن أبى أسامة : ثم جهاد بالتنكير . هذا من جهة النحو ، وأما من جهة المعنى فلأن الإيمان والحج لا يتكرر وجوبهما ، فنونا للإفراد ، والجهاد قد يتكرر فعرف ، والتعريف للكمال وفى إسناد هذا الحديث أربعة كلهم مدنيون ، وفيه شيخان للبخارى والتحديث والعنعنة ، وأخرجه مسلم فى الإيمان ، والنسائى والترمذى باختلاف بينهم فى ألفاظه .

الحديث التاسع عشر

عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدُ جَالِسٌ ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِكَ عَنْ فُلَانٍ ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ : « أَوْ مُسْلِمًا » فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي ، فَقُلْتُ مَالِكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ : « أَوْ مُسْلِمًا » فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : « يَا سَعْدُ إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ » .

(عن سعد بن أبي وقاص) بتشديد القاف أحد العشرة المبشرة بالجنة المتوفى آخرهم بقصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة سنة سبع وخمسين وحمل على رقاب الرجال إلى المدينة ودفن بالبقيع ، وله في البخاري عشرون حديثاً (رضى الله عنه) واسم أبي وقاص مالك والراوى عن سعد هو ابنه عامر القرشي المتوفى بالمدينة سنة ثلاث أو أربع ومائة (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى رهطاً) من المؤلفلة قلوبهم شيئاً من الدنيا لما سألوه عنه فأعطاهم فترك رجلاً منهم كما عند الإسماعيلي ليتألفهم لضعف إيمانهم ، والرهط : العدد من الرجال لا امرأة فيهم من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو مما دون العشرة ولا واحد له من لفظه وجمعه أرهط وأراهط وأراهط وأراهيط ، ورهط الرجل : بنو أبيه الأدنى وقيل قبيلته (وسعد جالس) ولم يقل وأنا جالس كما هو الأصل بل جرد من نفسه شخصاً وأخبر عنه بالجلوس أو هو من باب الالتفات من التكلم الذى هو مقتضى المقام إلى الغيبة كما هو قول صاحب المفتاح ، ولفظه في الزكاة : وأنا جالس ، فساقه بلا تجريد ولا الالتفات ، وزاد فيه : فقامت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فساررتة ، وغفل بعضهم فعزا هذه الزيادة إلى مسلم فقط . قال سعد (فترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً) وآله (وسلم رجلاً) سأله أيضاً مع كونه

أحب إليه ممن أعطى وهو جعيل بن سراقه الضمرى المهاجرى كما سماه الواقدى فى المغازى (هو أعجبهم إلى) أى أفضلهم وأصلحهم فى اعتقادى ، وكان السياق يقتضى أن يقول أعجبهم إليه لأنه قال وسعد جالس بل قال : إلى على طريق الالتفات من الغيبة إلى التكلم (فقلت يارسول الله مالك عن فلان) أى أى سبب لعدولك عنه إلى غيره ، ولفظ فلان كناية عن اسم أبهم بعد أن ذكر (فوالله إني لأراه) بفتح الهمزة أى أعلمه وبضمها بمعنى أظنه ، وبه جزم القرطبي فى المفهم (مؤمناً) أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على أن الأمر المظنون كما ظن (فقال) وفى رواية الأصيلي وابن عساكر قال أى صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) بسكون الواو فقط بمعنى الإضراب على قول سعد ، وليس الإضراب هنا بمعنى إنكار كون الرجل مؤمناً ، بل معناه النهى عن القطع بإيمان من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة ، لأن الباطن لا يطلع عليه إلا الله ، فالأولى التعبير بالإسلام الظاهر ، بل فى الحديث إشارة إلى إيمان المذكور وهى قوله : لأعطى الرجل وغيره أحب إلى منه . وفى الفتح أو قيل هى للتنويع ، وقال بعضهم هى للتشريك ، وأنه أمره أن يقولها معاً لأنه أحوط ، وفيه بعد بين وترده رواية ابن الأعرابي فى معجمه فى هذا الحديث فقال : لا تنقل مؤمن قل مسلم . قال سعد (فسكت) سكوتاً (قليلاً ثم غلبنى ما) أى الذى (أعلم منه فعدت) أى فرجعت (لمقاتلى) مصدر ميمي بمعنى القول أى لقولى ، وثبت لأبى ذر وابن عساكر فعدت ، وسقط للأصيلي وأبى الوقت لفظ لمقاتلى (فقلت) يارسول الله (مالك عن فلان فوالله إني لأراه) باللام وضم الهمزة ، كذا رواه ابن عساكر ورواه أبو ذر أراه (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً فسكت) سكوتاً (قليلاً) وسقط للحموى قوله فسكت قليلاً (ثم غلبنى ما أعلم منه فعدت لمقاتلى وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وليس فى رواية الكشميبى إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه وإنما لم يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد فى جعيل لأنه لم يخرج مخرج الشهادة وإنما هو مدح له وتوسل فى الطلب لأجله ، ولهذا ناقشه فى لفظه ، نعم فى الحديث نفسه مايدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبل قوله فيه وهو قوله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم مرشداً له إلى الحكمة فى إعطاء هؤلاء وحرمان جعيل مع كونه أحب إليه

مما أعطاه (يأسد إني لأعطي الرجل) الضعيف الإيمان العطاء أى عطاء كان أتألف قلبه به (وغيره أحب إلى منه) وفى رواية أبى ذر والحموى والمستملى أعجب إلى منه والجملة حالية (خشية أن يكبه الله) بفتح الياء وضم الكاف ونصب الباء أى لأجل خشية كب الله إياه أى إلقائه منكوساً (فى النار) لكفره إما بارتداده إن لم يعط أو لكونه ينسب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى البخل ، وأما من قوى إيمانه فهو أحب إلى فأكله إلى إيمانه ولا أخشى عليه رجوعاً عن دينه ولا سوءاً فى اعتقاده ، وفيه الكناية لأن الكب فى النار من لازم الكفر فأطلق اللازم وأراد الملزوم .

وفى الحديث دلالة على جواز الحلف على الظن عند من أجاز ضم همزة أراه وجوز الشفاعة إلى ولاية الأمور وغيرهم ومراددة الشفيع إذا لم يؤد إلى مفسدة وأن المشفوع إليه لا عتب عليه إذا رد الشفاعة إذا كانت خلاف المصلحة وأن الإمام يصرف الأموال فى مصالح المسلمين الأهم فالأهم وإن خفى وجه ذلك على بعض الرعية وأن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا قرن به الاعتقاد بالقلب ، وعليه الإجماع كما مر ، واستدل به عياض لعدم ترادف الإيمان والإسلام ، لكنه لا يكون مؤمناً إلا مسلماً ، وقد يكون مسلماً غير مؤمن . قال الحافظ : وفيه التفرقة بين حقيقى الإيمان والإسلام وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه . وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحاً وإن تعرض له بعض الشارحين . نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص ، وفيه الرد على غلاة المرجئة فى اكتفائهم فى الإيمان بنطق اللسان ، وفيه تنبيه الصغير على الكبير على ما يظن أنه ذهل عنه وأن الإسرار بالنصيحة أولى من الإعلان ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وفيه ثلاثة رواة زهريون مديون وثلاثة تابعيون يروى بعضهم عن بعض ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الزكاة ، ومسلم فى الإيمان والزكاة .

الحديث العشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« أَرَيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ » ، قِيلَ : أَيْ كَفَرْنَ بِاللَّهِ ؟
قَالَ : « يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ
ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ » .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
أريت النار) مبنياً للمفعول من الرؤية بمعنى أبصرت أى أراى الله النار ،
ولأبى ذر : ورأيت ، وللأصيلي : فرأيت (فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن)
جملة مستأنفة تدل على السؤال والجواب كأنه سأل سائل لم فقال يكفرن ،
وللأربعة : يكفرهن أى بسببه (قيل) يارسول الله (أيكفرن بالله ؟ قال يكفرن
العشير) أى الزوج ، فأل للعهد أو المعاشر مطلقاً فتكون للجنس والأول أولى
(ويكفرن الإحسان) أى ليس كفران العشير لذاته بل كفران إحسانه ،
فهذه الجملة كاليان للسابقة ، وتوعده على هذين بالنار يدل على أنهما من
الكبائر (لو) وفى رواية إن (أحسنت إلى إحداهن الدهر) أى مدة عمره
أو الدهر مطلقاً على سبيل الفرض مبالغة فى كفرهن ، والأول أوضح ،
والخطاب عام لكل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً فهو على سبيل المجاز (ثم
رأت منك شيئاً) قليلاً لا يوافق مزاجها أو شيئاً حقيراً لا يعجبها (قالت ما رأيت
منك خيراً قط) وفى هذا الحديث وعظ الرئيس المرعوس وتحريضه على
الطاعة ، ومراجعة المتعلم العالم والتابع المتبوع فيما قاله إذا لم يظهر له معناه ،
وجواز إطلاق الكفر على كفر النعمة وجحد الحق وأن المعاصى تنقص الإيمان
لأنه جعله كفراً ولا يخرج إلى الكفر الموجب للخلود فى النار ، وأن إيمانهم
يزيد بشكر نعمة العشير ، فثبت أن الأعمال من الإيمان .

ورواة هذا الحديث كلهم مدينون إلا ابن عباس مع أنه أقام بالمدينة
وفيه التحديث والعننة ، وهو طرف من حديث ساقه البخارى فى صلاة
الكسوف تاماً ، وكذا أخرجه فى باب من صلى وقدامه نار ، وفى بدء الخلق
فى ذكر الشمس والقمر وفى عشرة النساء وفى العلم وأخرجه مسلم فى العيدين .
(٩ - عون البارى - ج ١)

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَابَيْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ . فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ » .

(عن أبى ذر) بالذال وتشديد الراء : جندب بضم الجيم والداد وقد تفتح ، ابن جنادة بضم الجيم ، الغفارى السابق فى الإسلام الزاهد القائل بحمة لمساك ما زاد من المال على الحاجة ، المتوفى بالربذة منزل للحاج العراقى على ثلاث مراحل من المدينة ، وله فى البخارى أربعة عشر حديثاً (قال أبى سايبت) أى شاتمت (رجلا فعيرته بأمه) أى نسبته إلى العار ، وعند البخارى فى الأدب المفرد وكانت أمه أعجمية ، فنلت منها ، وفى رواية : فقلت له يا بن السوداء (فقال لى النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم ياأبا ذر أعيرته بأمه ؟) بالاستفهام على وجه الإنكار التوبيخى ، ولعل هذا كان من أبى ذر قبل أن يعرف تحريم ذلك ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلذا قال (إنك إمروؤ فيك جاهلية) وإلا فأبو ذر من الإيمان بمنزلة عالية وإنما وبخه بذلك على عظيم منزلته تحذيراً له عن معاودة مثل ذلك ، وعند الوليد بن مسلم منقطعاً كما ذكره فى الفتح أن الرجل المذكور هو بلال المؤذن وروى البرماوى أنه لما شكاه بلال إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : شتمت بلالا وعيرته بسواد أمه . قال : نعم . قال : حسبت أنه بقى فيك شيء من كبر الجاهلية ، فألقى أبو ذر خده على التراب ثم قال : لا أرفع خدى حتى يطأ بلال خدى بقدمه . زاد ابن الملقن : فوطىء خده ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لإخوانكم) أى فى الإسلام أو من جهة أولاد آدم عليه السلام ، فهو على سبيل المجاز (خولكم) بفتح الأول والثانى أى خدمكم أو عبيدكم الذين يتخولون الأمور أى يصلحونها ، وقدم الخبر على المبتدأ للاهتمام بشأن الأخوة ، أو التقدير : هم إخوانكم وهم خولكم . وقال

الزركشى : أى احفظوا . وقال أبو البقاء : إنه أجود ، لكن رواه البخارى فى كتاب حسن الخلق : هم إخوانكم ، وهو يرجع تقدير الرفع (جعلهم الله تحت أيديكم) مجاز عن القدرة أو الملك ، أى وأنتم ما لكون إياهم (فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس) أى من الذى يأكله ويلبسه ، ومن للتبعض ، فإذا أطعم عبده مما يقتاته كان قد أطعمه مما يأكله ولا يلزمه أن يطعمه من كل مأكوله على العموم من الأدم وطيبات العيش ، لكن يستحب له ذلك (ولا تكلفوهم ما) أى الذى (يغلبهم) أى تعجز قدرتهم عنه ، والنهى فيه للتحريم (فإن كلفتموهم) ما يغلبهم (فأعينوهم) ويلحق بالعبء الأجير والخدام والضيف والدابة .

وفى الحديث النهى عن سب العبيد ومن فى معنائهم ، وتعييرهم بآبائهم ، والحث على الإحسان إليهم والرفق بهم ، وإن التفاضل الحقيقى بين المسلمين إنما هو فى التقوى ، فلا يفيد الشريف النسب نسبة إذا لم يكن من أهل التقوى ، ويفيد الوضع النسب بالتقوى ، قال الله تعالى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » . وجواز إطلاق الأخ على الرقيق والمحافظة على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وفى رجاله بصرى وواسطى وكوفيان والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى العتق والأدب ، ومسلم فى الإيمان والنذور ، وأبو داود والترمذى باختلاف ألفاظ بينهم .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا لَتَقِيَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ ؟ قَالَ : « إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ » .

(وعن أبي بكره) نفع بضم النون ابن الحارث بن كلدة المتوفى بالبصرة سنة اثنين وخمسين ، وله في البخارى أربعة عشر حديثاً (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم يقول : إذا التقى المسلمان بسيفيهما) فضرِب كل واحد منهما الآخر (فالقاتل والمقتول في النار) إذا كان القاتل منهما بغير تأويل سائغ ، أما إذا كانا صحابيين فأمرهما عن اجتهاد وظن لإصلاح الدين ، فالصيب منهما له أجران والمخطيء له أجر ، وإنما حمل أبو بكره الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسيفيهما حسماً للمادة ، وقد رجع الأحنف الراوى عنه عن رأى أبى بكره في ذلك وشهد مع على باقى حروبه ، ولا يقال إن هذا الحديث يشعر بمذهب المعتزلة القائلين بوجوب العقاب للعاصى ، لأن المعنى أنهما يستحقان ، وقد يعنى عنهما أو واحد منهما فلا يدخلان النار كما قال تعالى : « فجزاؤه جهنم » أى جزاؤه تلك ، وليس بلام أى يجازى . قال أبو بكره (فقلت) وللأربعة وكريمة قلت (يارسول الله : هذا القاتل) يستحق النار لكونه ظالماً (فما بال المقتول ؟) وهو مظلوم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنه كان حريصاً على قتل صاحبه) مفهومه أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن نفسه عليها أثم في اعتقاده وعزمه ، ولا تنافى بين هذا وبين قوله في الحديث الآخر : إذا هم عبدى بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها عليه ، لأن المراد أنه لم يوطن نفسه عليها بل مرت بفكره من غير استقرار . ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والأحنف . واشتمل على التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في الفتن ، ومسلم وأبو داود والنسائى .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَمَّا نَزَلَتْ : (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ) ، قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) » .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لما نزلت) زاد الأصيلي : هذه الآية (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) أى ظلم عظيم . « أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » أى لم يخلطوه بشرك ، إذ لا أعظم من الشرك ، وقد ورد التصريح بذلك عند المؤلف عن الأعمش ولفظه : قلنا يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون بل لم يلبسوا إيمانهم بظلم بشرك ، ألم تسمعوا إلى قول لقمان ... فذكر الآية الآتية ، لكن منع التيمى تصور خلط الإيمان بالشرك وحمله على عدم حصول الصفتين لهم كفر متأخر عن إيمان متقدم ، أى لم يرتدوا أو المراد أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً أى لم ينافقوا وهذا أوجه (قال أصحاب رسول الله) وللأصيلي : النبي (صلى الله عليه) وآله (وسلم أينما لم يظلم) مبتدأ وخبر والجملة مقول القول (فأَنْزَلَ اللَّهُ) ولأبى ذر والأصيلي : عز وجل (إن الشرك لظلم عظيم) وإنما حملوه على العموم لأن قوله لظلم نكرة فى سياق النفي ، لكن عمومها هنا بحسب الظاهر . قال المحققون إن دخل على النكرة فى سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو من فى قوله : ما جاءنى من رجل أفاد تنصيب العموم وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية ، وبين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ظاهره غير مراد بل هو من العام الذى أريد به الخاص ، والمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك ، وإنما فهموا حصر الأمن والاهتداء فيمن لم يلبس إيمانه حتى ينتفيا عن لبس من تقديمهم على الأمن فى قوله لهم إلا من أى لهم لا لغيرهم ، ومن تقديمهم وهم على مهتدون .

وفى الحديث أن المعاصى لا تسمى شركاً وأن من لم يشرك بالله شيئاً فله الأمن وهو مهتد . وفيه أيضاً أن فهم الصحابة بل الصحابة ليس بحجة ،

لا يقال إن العاصي قد يعذب ، فها هذا الأمن والاهتداء الذي حصل له لأنه
أجيب بأنه آمن من التخليد في النار مهتد إلى طريق الجنة . اهـ . وفيه أيضاً
أن درجات الظلم تتفاوت كما ترجم له وأن العام يطلق ويراد به الخاص ، فحمل
الصحابة ذلك على جميع أنواع الظلم ، فبين الله تعالى أن المراد نوع منه وأن
المفسر يقضي على المجمل ، وأن النكرة في سياق النفي تعم ، وأن اللفظ يحمل
على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب
وفي إسناده رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعمش عن إبراهيم
النخعي عن علقمة بن قيس ، والثلاثة كوفيون فقهاء ، وهذا أحد ما قيل
فيه إنه أصبح الأسانيد وأمن تدليس الأعمش بما وقع عند البخاري حدثنا
إبراهيم ، وفيه التحديث بصورة الجمع والإفراد والعنونة وأخرج مثله البخاري
في باب أحاديث الأنبياء وفي التفسير ومسلم في الإيمان والترمذي .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا
أَتْتُمْنَنَ خَانَ » .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أنه (قال : آية المنافق) أى علامته واللام للجنس وكان القياس جمع
المبتدأ الذى هو آية ليطابق الخبر الذى هو (ثلاث) وأجيب بأن الثلاث
اسم جمع ولفظه مفرد ، على أن التقدير : آية المنافق معودة بالثلاث .
وقال الحافظ : الإفراد على إرادة الجنس أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع
الثلاث ، قال والأول أليق بصنيع المؤلف ، ولهذا ترجم بالجمع . اهـ . وتعقبه
العيني فقال : كيف يراد الجنس والتاء فيها تمنع ذلك لأنها كالتاء فى تمرة ،
فالآية والآى كالتمرة والتمر ، وقوله إنما يحصل باجتماع الثلاث يشعر بأنه إذا وجد
فيه واحد من الثلاث لا يطلق عليه منافق وليس كذلك بل يطلق عليه اسم المنافق ،
غير أنه إذا وجد فيه الثلاث كلها يكون منافقاً كاملاً . وأجيب بأنه مفرد
مضاف فيعم كأنه قال آياته ثلاث (إذا حدث) فى كل شيء (كذب)
أى أخبر عنه بخلاف ما هو به قاصداً للكذب (وإذا وعد) بالخير فى المستقبل
(أخلف) فلم يف وهو من عطف الخاص على العام ، لأن الوعد نوع من
التحدث وكان داخلاً فى قوله : وإذا حدث ، ولكنه أفرد بالذكر معطوفاً
تنبيهاً على زيادة قبحه ، ولا يرد بأن الخاص إذا عطف على العام لا يخرج من
تحت العام ، وحينئذ تكون الآية ثنتين لا ثلاثاً لأن لازم الوعد الذى هو
الإخلاف قد يكون فعلاً ، ولزم التحديث هو الكذب الذى لا يكون فعلاً ،
فهذا الاعتبار كان الملزومان متغيرين ، وخلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان
العزم عليه مقارناً للوعد ، أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدا له رأى
فهذا لم يوجد منه صورة النفاق . وفى حديث الطبرانى ما شهد له حيث قال :
إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف ، وكذا قال فى باقى الخصال ، وإسناده
لابأس به ، وهو عند الترمذى وأبى داود مختصراً بلفظ إذا وعد الرجل أخاه
ومن نيته أن ينفى له فلم يف فلا إثم عليه ، وهذا فى الوعد بالخير ، أما الشر

فيستحب إخلافه ، وقد يجب (و) الثالثة من الخصال (إذا ائتمن) على صيغة المجهول من الائتمان أمانة (خان) بأن تصرف فيها على خلاف الشرع ، ووجه الاقتصار على هذه الثلاث أنها منبهة على ماعداها ، إذ أصل عمل الديانة منحصر في ثلاث : القول والفعل والنية ، فنبه على فساد القول بالكذب ، وعلى فساد الفعل بالخيانة ، وعلى فساد النية بالخلف ، وحينئذ فلا يعارض هذا الحديث بما وقع في حديث آخر : أربع من كن فيه ، وفيه : إذا عاهد غدر ، إذ هو معنى قوله : إذا ائتمن خان ، لأن الغدر خيانة ، وهذه الثلاث خصال نفاق لانفاق ، فهو على سبيل المجاز ، أو المراد نفاق العمل لانفاق الكفر ، وارتضاه القرطبي ، أو المراد من اتصف بها وكانت له ديدناً وعادة ، ويدل عليه التعبير بإذا المفيدة لتكرر الفعل ، أو هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها ، فإن من كان كذلك كان فاسد الاعتقاد غالباً أو المراد الإنذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال ، وإن الظاهر غير مراد ، وارتضاه الخطابي ، أو الحديث وارد في رجل معين وكان منافقاً ولم يصرح به صلى الله عليه وآله وسلم على عادته الشريفة في كونه لا يواجههم بصريح القول ، بل يشير إشارة كقوله : ما بال أقوام ونحوه ، أو المراد المنافقون الذين كانوا في الزمن النبوي ، وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المنافق للجنس ، ومنهم من ادعى أنها للعهد . قال الحافظ : وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي ، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مدنيون إلا أبا الربيع ، وفيهم تابعي عن تابعي ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الوصايا والشهادات والأدب ، ومسلم في الإيمان ، والترمذي والنسائي .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعََهَا ، إِذَا أَتَتْ خَانَ ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبًا ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ » .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أربع) أى أربع خصال أو خصال أربع (من كن فيه كان منافقاً خالصاً) أى فى هذه الخصال فقط لا فى غيرها ، أو شديد الشبه بالمنافقين ، ووصفه بالخلوص يؤيد قول من قال إن المراد بالنفاق العمل لا الإيمان أو النفاق العرفى لا الشرعى ، لأن الخلوص بهذين المعنيين لا يستلزم الكفر الملقى فى الدرك الأسفل من النار (ومن كانت فيه خصلة منهن كانت) ولأصلي فى نسخة كان (فيه خصلة من النفاق حتى يدعها) أى يتركها (إذا اتّمن) شيئاً (خان) فيه (وإذا حدث كذب) فى كل ماحدث به (وإذا عاهد) عهداً (غدر) أى ترك الوفاء بما عاهد عليه (وإذا خاصم فجر) فى خصومته أى مال عن الحق ، وقال الباطل ، وقد تحصل من الحديثين خمس خصال : الثلاثة السابقة فى الأول والغدر فى المعاهدة والفجور فى الخصومة ، فهى متغايرة باعتبار تغاير الأوصاف واللوازم ، ووجه الحصر فيها أن إظهار خلاف ما فى الباطن إما فى المالىات : وهو ما إذا اتّمن ، وإما فى غيرها ، وهو إما فى حالة الكدورة : فهو إذا خاصم ، وإما فى حالة الصفاء ، فهو إما مؤكد بالإمين ، فهو إذا عاهد أولاً فهو إما بالنظر إلى المستقبل ، فهو إذا وعد ، وأما بالنظر إلى الحال ، فهو إذا حدث ، لكن هذه الخمسة فى الحقيقة ترجع إلى الثلاث ، لأن الغدر فى العهد منطوق تحت الحياة فى الأمانة ، والفجور فى الخصومة داخل تحت الكذب فى الحديث . ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا الصحابى ، على أنه قد دخل الكوفة أيضاً ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الجزية ، ومسلم فى الإيمان ، وأصحاب السنن .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم من يقيم ليلة القدر) للطاعة (إيماناً) أى تصديقاً بأنه حق وطاعة (واحتساباً) لوجهه تعالى لا للرياء ونحوه أى مؤمناً محتسباً (غفر له ماتقدم من ذنبه) أى غير الحقوق الآدمية ، لأن الإجماع قائم على أنها لا تسقط إلا برضاهم ، وفيه الدلالة على جعل الأعمال إيماناً ، لأنه جعل القيام إيماناً ، وجملة غفر له جواب الشرط ، وقد وقع ماضياً ، وفعل الشرط مضارعاً ، وفى ذلك نزاع بين النحاة ، والأكثر على المنع ، وفى رواية : يغفر له ، فلم يغير بين الشرط والجزاء . قال فى الفتح : فظهر أنه من تصرف الرواة فلا يستدل به للقول بجواز التغير فى الشرط والجزاء ، ومن لطائف إسناد هذا الحديث ما قبل إن أصبح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عنه ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصيام مطولاً ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث السابع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنْتَدَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانُ بِي وَتَصْدِيقُ بِرُسُلِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَلَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ » .

(وعنه رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : انتدب الله) وفي رواية الأصيلي : انتدب . قال الحافظ : وهو تصحيف وقد وجهوه بتكلف ، لكن إطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطيئه . انتهى . وانتدب من ندبت فلاناً لكذا ، فانتدب أى أجاب إليه وفي القاموس : وندبه إلى الأمر دعاه وحشه ، أو معناه تكفل كما رواه المؤلف في أواخر الجهاد أوسارع بثوابه وحسن جزائه ، وللأصيلي وكريمة : عز وجل (لمن خرج في سبيله) حال كونه (لا يخرج به إلا إيمان) وفي رواية : إلا الإيمان ، وعند الإسماعيلي كسمل : إلا إيماناً (بى وتصديق برسلى) الاستثناء مفرغ وإنما عدل عن به الذى هو الأصل إلى بى للالتفات من الغيبة إلى التكلم ، وقول ابن مالك فى التوضيح : كان الأليق إيمان به ولكن التقدير قائلاً لا يخرج به إلا إيمان بى ولا يخرج به مقول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله . رده ابن المرحل فقال : أساء فى قوله كان الأليق ، وإنما هو من باب الالتفات ولا حاجة إلى تقدير حال لأن حذف الحال لا يجوز ، وقال الزركشى : الأليق أن يقال : عدل عن ضمير الغيبة إلى الحضور ، يعنى أن الالتفات يؤهم الجسمية فلا يطلق فى كلام الله ، وهذا خلاف ما أطبق عليه علماء البيان (أن أرجعه) أى يرجعه إلى بلده (بما نال من أجر) أى بالذى أصابه من النيل وهو العطاء من أجر فقط إن لم يغنموا ، وعبر بالماضى موضع المضارع فى نال لتحقيق وعده تعالى (أو) أجمع (غنيمه) إن غنموا أو أن أو بمعنى الواو كما رواه أبو داود بالواو (أو) أن (أدخله الجنة) عند دخول المقربين بلا حساب ولا مؤاخذه بذنوب ، إذ تكفرها الشهادة أو عند موته لقوله :

أحياء عند ربهم يرزقون (ولولا أن أشق) أى لولا المشقة (على أمتي ما قعدت خلف) أى بعد (سرية) بل كنت أخرج معها بنفسى لعظم أجرها ، ولولا امتناعية ، والمعنى امتنع عدم القعود وهو القيام لوجود المشقة ، وسبب المشقة صعوبة تخلفهم بعده ولا قدرة لهم على المسير معه لضيق حالهم ، قال ذلك صلى الله عليه وآله وسلم شفقة على أمته ، جزاه الله عنا أفضل الجزاء (ولوددت) أى والله أحببت (أني أقتل في سبيل الله ثم أحيأ ثم أقتل ثم أحيأ ثم أقتل) بضم الهمزة في كل من أحيأ وأقتل وهي خمسة ألفاظ ، وختم بقوله ثم أقتل والقرار إنما هو على حالة الحياة لأن المراد الشهادة ، فختم الحال عليها أو الإحياء للجزاء من المعلوم فلا حاجة إلى ودادته لأنه ضرورى الوقوع و ثم للتراخي في الرتبة أحسن من حملها على تراخي الزمان ، لأن المسمى حصول مرتبة بعد مرتبة إلى الانتهاء إلى الفردوس الأعلى ، ولا يقال أن تمنيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل تمنى وقوع زيادة الكفر لغيره وهو ممنوع للقواعد ، لأن مراده صلى الله عليه وآله وسلم حصول ثواب الشهادة لا تمنى المعصية للقاتل .

وفي الحديث استحباب طلب القتل في سبيل الله وفضل الجهاد ، ورجاله ما بين بصرى وكوفى خال عن العنينة وليس فيه إلا التحديث والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد ، وكذا مسلم والنسائي :

الحديث الثامن والعشرون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال : من قام) بالطاعة صلاة التراويح أو غيرها من الطاعات فى ليلى (رمضان) حال كون قيامه (إيماناً) أى مومنأ بالله مصداقاً به (و) حال كونه (احتساباً) أى محتسبأ والمعنى مصداقأ ومريدأ به وجه الله تعالى بخلوص نية (غفر له ما تقدم من ذنبه) من الصغائر ، وفى فضل الله وسعة كرمه مايؤذن بغفران الكبائر أيضاً وهو ظاهر السياق ، لكنهم اتفقوا على التخصيص بالصغائر كنظأره من إطلاق الغفران فى أحاديث لما وقع من التقييد فى بعضها بما اجتنبت الكبائر ، وهى لاتسقط إلا بالتوبة أو الحد .

قلت : دل بعض الأحاديث على سقوطها بغير توبة كما حققناه فى غير هذا الموضع ، وأجيب عن استشكال مجيء الغفران فى قيام رمضان وفى صومه وليلة القدر وكفارة صوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء سنة وما بين الرمضانين ، إلى غير ذلك مما ورد به الحديث فإنها إذا كفرت بواحد فما الذى يكفره الآخر بأن كلا يكفر الصغائر فإذا لم توجد بأن كفرها واحد مما ذكر أو غفرت بالتوبة أو لم تفعل للتوفيق المنعم به رفع له بعمله ذلك درجات وكتب له به حسنات أو خفف عنه بعض الكبائر كما ذهب إليه بعضهم ، وفضل الله واسع . ورواة هذا الحديث كلهم أئمة أجلاء مديون ، وفيه التحديث بصيغة الإفراد والجمع والعننة ، وأخرجه البخارى فى الصيام أيضاً ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والموطأ وغيرهم .

الحديث التاسع والعشرون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من صام رمضان) كله عند القدرة عليه أو بعضه عند عجزه ، ونية الصوم لولا المانع حال كون صيامه (إيماناً) حال كونه (احتساباً) أى مؤمناً محتسباً بأن يكون مصداقاً به ، راغباً فى ثوابه ، طيب النفس به ، غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل لأيامه (غفر له ما تقدم من ذنبه) الصغائر تخصيصاً للعام بدليل آخر كما سبق ، وأتى باحتساباً بعد إيماناً مع أن كلا منهما يلزم الآخر للتوكيد .

الحديث الثلاثون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (أيضاً رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال : إن الدين) أى الإسلام (يسر) أى ذو يسر . قال العيني : وذلك لأن الالتئام بين الموضوع والحمول شرط ، وفي مثل هذا لا يكون إلا بالتأويل أو هو اليسر نفسه ، كقول بعضهم فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنه عين الرحمة ، مستدلاً بقوله تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » ، كأنه لكثرة الرحمة المودعة فيه صار نفسها ، والتأكيد بأن فيه رد على منكر يسر هذا الدين ، فإما أن يكون المخاطب منكراً ، أو على تقدير تنزيله منزلة ، أو على تقدير المنكرين غير مخاطبين ، أو لكون القصة مما يهتم بها . قال الحافظ : سمي الدين يسراً مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله ، لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذى كان على من قبلهم ، ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم وتوبة هذه الأمة بالإفلاخ والعزم والندم (ولن يشاد هذا الدين أحد) من المشادة وهى المغالبة ، أى لا يتعمق أحد فى الدين ويترك الرفق (إلا غلبه) الدين ، وعجزوا ينقطع عن عمله كله أو بعضه .

قال ابن المنير : فى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنطع فى الدين ينقطع وليس المراد منع طلب الأكمل فى العبادة فإنه من الأمور الحمودة بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل أو المبالغة فى التطوع المفضى إلى ترك الأفضل أو إخراج الفرض عن وقته ، كمن بات يصلى الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه فى آخر الليل فنام عن صلاة الصبح فى الجماعة أو إلى أن خرج الوقت المختار أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة .

وفى حديث محجن بن الأدرع عند أحمد : إنكم لن تنالوا هذا الأمر بالمغالبة وخير دينكم اليسرة . وقد يستفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن الأخذ بالعزيمة فى موضع الرخصة تنطع كمن يترك التيمم

عند العجز عن استعمال الماء فيفضى به استعماله إلى حصول الضرر . والسيد الإمام العلامة محمد بن إبراهيم الوزير انبنى معاصر الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى كتاب فى هذا الباب سماه كتاب البشرى فى التيسير لليسرى ، وهو نفيس لطيف جداً .

(فسددوا) من السداد وهو التوسط فى العمل ، والصواب أى الزموا السداد من غير إفراط ولا تفريط (وقاربوا) فى العبادة ، أى إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكل فاعملوا بما يقرب منه (وأبشروا) من الإبشارة وفى لغة بضم الشين من البشرى بمعنى الإخبار أى أبشروا بالثواب على العمل وإن قل وأيهم المبشر به للتنبية على تعظيمه وتفخيمه (واستعينوا) من الإعانة (بالغدوة) وهى سير أول النهار إلى الزوال أو ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس كالغداة والغدية ، والمعنى بإيقاعها فى الأوقات المنشطة (والروحة) اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وضبطهما الحافظ ابن حجر كالزركشى والكرمانى بفتح أولهما وكذا البرماوى وضبطه العيني بضم أول الغدوة وفتح أول الثانى ، وكذا ابن الأثير وعبارته : الغدوة بالضم ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ثم عطف على السابق قوله (وشىء) أى واستعينوا بشىء (من الدلجة) بضم الدال وإسكان اللام سير آخر الليل أو الليل كله ، ومن ثم عبر بالتبعيض ، ولأن عمل الليل، أشرف من عمل النهار ، وفى هذا استعارة الغدوة والروحة وشىء من الدلجة لأوقات النشاط وفراغ القلب للطاعة ، فإن هذه الأوقات أطيب أوقات المسافر ، فكأنه صلى الله عليه وسلم خاطب مسافراً إلى مقصده فنبهه على أوقات نشاطه ، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع ، وإذا تحرى السير فى هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا فى الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة ، وإن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة . ورواة هذا الحديث ما بين مدنى وبصرى ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرج البخارى طرفاً منه فى الرقاق ، وأخرجه النسائى .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِّنْ صُلَى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَكَّةَ فَدَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَأَهْلُ الْكِتَابِ فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ .

(عن البراء) بتخفيف البراء والمد على الأشهر أبى عمر أو أبى عامر أو أبى الطفيل ، وللأصيلى عن البراء ابن عازب بن الحارث الأنصارى الأوسى المتوفى بالكوفة سنة اثنتين وسبعين ، صحابى ابن صحابى ، وله فى البخارى ثمانية وثلاثون حديثاً وما يخاف من تدليس أبى إسحق فهو مأمون حيث ساقه البخارى فى التفسير من طريق الثورى بلفظ عن أبى إسحق سمعت البراء (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم كان أول ما قدم المدينة) أى طيبة المنورة فى هجرته من مكة المشرفة (نزل على أجداده أو قال) أى أبو إسحق (أخواله من الأنصار) وكلاهما صحيح على سبيل المجاز ، لأن أقاربه من الأنصار من جهة الأمومة ، لأن أم جده عبد المطلب منهم (وأنه) صلى الله عليه وآله وسلم (صلى قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة (بيت المقدس) مصدر ميمى كالمرجع ، أى حال كونه متوجهاً إليه (ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً) على الشك فى رواية زهير هنا . وللبخارى عن إسرائيل ، ولترمذى أيضاً وكذا لمسلم من رواية أبى الأحوص الجزم بالأول فيكون أخذ من شهر القدوم وشهر التحويل شهراً وألغى الأيام وللبزار والطبرانى عن عمرو بن عوف الجزم بالثانى كغيرهما ، فيكون عد الشهرين معاً ومن شك تردد فى ذلك ، وذلك أن القدوم كان فى شهر ربيع الأول بلا خلاف ، وكان التحويل فى نصف رجب من السنة الثانية على الصحيح ، وبه جزم (١٠ - عون البارى - ج ١)

الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس . وقال ابن حبان سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام وهو مبنى على أن القلوم كان في ثاني عشر ربيع الأول . وقال ابن حبيب : كان التحويل في نصف شعبان وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره مع كونه رجح في شرح مسلم رواية ستة عشر شهراً لكونها مجزوماً بها عند مسلم ، ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان إلا أن ألغى شهراً القلوم والتحويل وسقط لغير ابن عساكر قوله شهراً الأول (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يعجبه أن تكون قبلته قبل) أى كون قبلته جهة (البيت) الحرام (وأنه) بالفتح (صلى أول صلاة صلاها) متوجهاً إلى الكعبة (صلاة العصر) وسقط لغير الأربعة لفظ صلى ولا بن سعد حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد (وصلى معه قوم) والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر ابن البراء بن معرور الظهر وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر ، وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء ، وهل كان ذلك في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان ، أقوال (فخرج رجل ممن صلى معه) وهو عباد بن بشر بن قيس بن عباد بن نبيهك (فر على أهل مسجد) من بني حارثة ويعرف الآن بمسجد القبلتين وهم (راكمون) حقيقة أو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل (فقال أشهد) أى أحلف (بالله لقد صليت مع رسول الله) ولا بن عساكر مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل مكة (أى حال كونه متوجهاً إليها واللام للتأكيد وقد للتحقيق ، وجملة أشهد اعتراض بين القول ومقوله (فداروا) أى سمعوا كلامه فداروا (كما هم) عليه (قبل البيت) الحرام ولم يقطعوا الصلاة بل أتموها إلى جهة الكعبة ، فصلوا صلاة واحدة إلى جهتين بدليلين شرعيين ، وفيه جواز النسخ بخبر الواحد ، وبه قال المحققون (وكانت اليهود قد أعجبهم) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذ كان) عليه الصلاة والسلام (يصلى قبل بيت المقدس) أى حال كونه متوجهاً إليه (وأهل الكتاب) أى اليهود أو النصارى ، وإعجابهم ذلك ليس لكونه قبلتهم بل بطريق التبعية لهم (فلما ولي) صلى الله عليه وآله وسلم (وجهه) الشريف (قبل البيت) الحرام (أنكروا ذلك) فنزل : « سيقول السفهاء من الناس » ، كما صرح به البخاري في رواية من طريق إسماعيل ، ومات على القبلة المنسوخة قبل أن تحول إلى الكعبة رجال عشرة منهم ابن شهاب الزهري

بمكة والبراء بن معرور بالمدينة وقتلوا ، فلم يدرك الصحابة ماذا يقولون ، فنزل :
 « وما كان الله ليضيع إيمانكم » أى صلاتكم . واختلف العلماء فى صلاته صلى
 الله عليه وآله وسلم إلى بيت المقدس وهو بمكة .

وفى هذا الحديث جواز نسخ الأحكام خلافاً لليهود وبخبر الواحد وإليه
 مال القاضى أبو بكر وغيره من المحققين وهو الحق وجواز الاجتهاد فى القبلة
 وبيان شرفه صلى الله عليه وسلم وكرامته على ربه لإعطائه ما أحب ، والرد على
 المرجئة فى إنكارهم تسمية أعمال الدين إيماناً وفيه أن تمنى تغيير بعض الأحكام
 جائز إذا ظهرت المصلحة فى ذلك . وفيه بيان ما كان فى الصحابة من الحرص
 على دينهم والشفقة على إخوانهم ، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزل تحريم
 الخمر ، كما صح من حديث البراء أيضاً فنزلت : « ليس على الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » ... إلى قوله : « والله يحب المحسنين » .
 وقوله تعالى : « إنا لانضيع أجر من أحسن » وأخرجه المؤلف أيضاً فى الصلاة
 عملاً . ورواة هذا الحديث أئمة أجلاء أربعة ، وفيه التحديث والعنعنة ،
 والتفسير وفى خبر الواحد والنسائى والترمذى وابن ماجه .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَّنَ إِسْلَامَهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا» .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقول) بالمضارع حكاية حال ماضية (إذا أسلم العبد) أو الأمة وذكر المذكر فقط تغليبا (فحسن إسلامه) وإسلامها بأن دخلا فيه بريئين من الشكوك أو المراد المبالغة في الإخلاص بالمراقبة (يكفر الله عنه) وعنها ، والتكفير هو التغطية ، وهو في المعاصي كالإحباط في الطاعات ، وقال الزنجشري : التكفير إمطة المستحق من العقاب بثواب زائد ، والرواية في يكفر بالرفع كما قال الحافظ في الفتح ، لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم ، وأما تعقب العيني بأن مقاله الحافظ كلام من لم يشم من العربية شيئا فليس في محله بل الأمر بالعكس ، فقد صرح النحاة في المختصرات كابن آجروم في رسالته التي يقرأها صغار الطلبة بأن إذا لا تجزم إلا في ضرورة الشعر ولا ضرورة في الحديث ، وما استشهد به العيني من قول الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل
فليس في محله لأن الحافظ لم يقل أن إذا لا تجزم مطلقاً ولا في الشعر حتى يعترض عليه :

أوردها سعد وسعد مشتمل ماهكذا ياسعد تورد الإبل
لكن التبجح وهضم جانب الحافظ أوقعه فيما أوقعه ، اللهم غفرأ . وقال ابن هشام : ولا تعمل إذا الجزم إلا في الضرورة كقول الشاعر ... إلخ ، وشرط عملها إرادة معنى الشرط وكونها بمعنى متى كما في الرضى ، واستعمل الجواب مضارعا وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل . وفي رواية البزار كفر الله فأخى بينهما .

(كل سيئة كان زلفها) بتخفيف اللام المفتوحة ، وبه قرئ على الحافظ

المنذرى وغيره ، ولأبى الوقت : زلفها بتشديدها ، وعزاه فى التنقيح للأصلى ولأبى ذر : أزلفها ، وهما بمعنى كما قاله الخطابى وغيره أى أسلفها وقدمها (وكان بعد ذلك) أى بعد ما علم من المجموع وهو محو السيئات وتكفيرها بالإسلام (القصاص) عبر بالماضى وإن كان السياق يقتضى المضارع لتحقيق الوقوع كما فى نحو قوله تعالى : « ونادى أصحاب الجنة » ، أى كتابة المجازاة فى الدنيا (الحسنة بعشر) أى تكتب أو تثبت بعشر (أمثالها) حال كونها منتهية (إلى سبعمائة ضعف) بكسر الضاد والضعف المثل إلى ما زاد ، ويقال لك ضعفه يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لأنه زيادة غير مخصوصة ، قاله فى القاموس ، وقد أخذ بعضهم فيما حكاه الماوردى بظاهر هذه الغاية ، فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعمائة ، والجواب : إن فى حديث ابن عباس عند البخارى فى الرقاق كتب الله عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة وهو يرد عليه ، وأما قوله تعالى : « والله يضاعف لمن يشاء » فيحتمل أن يكون المراد إنه يضاعف تلك المضاعفة لمن يشاء بأن يجعلها سبعمائة وهو الذى قاله البيضاوى تبعاً لغيره ، ويحتمل أن يضاعف السبعمائة بأن يزيد عليها (والسيئة بمثلها) من غير زيادة (إلا أن يتجاوز الله) عز وجل (عنها) أى من السيئة فيعفو عنها ، وفيه دليل لأهل السنة أن العبد تحت المشيئة ، إن شاء الله تعالى تجاوز عنه وإن شاء أخذه ورد على القاطع لأهل الكبار بالنار كالمعتزلة . وقول الحافظ ابن حجر : إن أول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص فى الإيمان ، لأن الحسن تتفاوت درجاته وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة ، تعقبه العيني بأن الحسن من أوصاف الإيمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات إياهما ، لأن الذات من حيث هى لا تقبل ذلك كما عرف فى موضعه . انتهى .

وهذا تعقب عقلى ورد لظاهر الحديث بمقتضى رأى نصره للمذهب والذى رجحه البخارى وغيره وهو الوارد عن السلف الذين أطلقوا أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص ، وكذا نقله اللالكائى فى كتاب السنة عن الشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وغيرهم ، بل قال به من الصحابة عمر ابن الخطاب وعلى بن أبى طالب وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعمار وأبو هريرة وحذيفة وعائشة وغيرهم من التابعين :

كعب الأحبار وعروة وطاوس وعمر بن عبد العزيز وغيرهم . وروى اللالكثي أيضاً بسند صحيح عن البخارى قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف فى أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص .

فإن قلت : الإيمان هو التصديق بالله وبرسوله ، والتصديق شىء واحد لا يتجزأ ، فلا يتصور كماله تارة ونقصه أخرى ، أجيب بأن قبوله الزيادة والنقص ظاهر على تقدير دخول القول والفعل فيه . وفى الشاهد شاهد بذلك ، فإن كل أحد يعلم أن مافى قلبه يتفاضل حتى يكون فى بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه فى بعضها ، وكذلك فى التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها ، ومن ثم كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم ، وهذا مذهب إليه المحققون ، وحكاة فضيل بن عياض عن أهل السنة والجماعة ، فظهر مما أوردناه ضعف ما تعقبه العيني وصحة ما سلكه الحافظ ابن حجر ، لأنها على محض طريقة السلف خاصة لاشية فيها .

والكلام فى هذه المسألة طويل الذبول لا يحتمله هذا المختصر ، فن أراد استيفاء مباحثه فليراجعه من محله . وهذا الحديث لم يسنده البخارى بل علقه . وقد وصله أبو ذر الهروى فى روايته والنسائى فى سننه والحسن بن سفيان فى مسنده والإسماعيلى والدارقطنى فى غرائب مالك من تسع طرق وللنسائى نحوه ، لكن قال أزلها ، فقد ثبت فى جميع الروايات ما أسقطه البخارى وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام ، وإنما اختصره البخارى لأن قاعدة الشرع أن الكافر لا يثاب على طاعته فى شركه ، لأن من شرط المتقرب كونه عارفاً بمن تقرب إليه ، والكافر ليس كذلك . ورده النووى بأن الذى عليه المحققون بل نقل فيه بعضهم الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة على جهة التقرب إلى الله تعالى ، كصدقة وصلة رحم وإعتاق ونحوها ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له ، وحديث حكيم بن حزام المروى فى الصحيحين يدل عليه ، ودعوى أنه مخالف للقواعد غير مسلمة ، لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر فى الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزم إعادتها إذا أسلم وتجزئه .

قال ابن المنير : المخالف للقواعد دعوى أنه يكتب له ذلك فى حال كفره ، وأما إنه تعالى يضيف إلى حسناته فى الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان

يظنه خيراً فلا مانع منه . وقد جزم به النووى لإبراهيم الحربى وابن بطل
وغيرهما من القدماء ، والقرطبي وابن المنير من المتأخرين ، وقال ابن بطل :
لله أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض عليه . واستدل غيره بأن من
آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين ، كما دل عليه القرآن والحديث
الصحيح ، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح
بل يكون هباء منثوراً ، فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى
عمله الثانى ، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله عائشة عن ابن جدعان
وما كان يصنعه من الخير : أينفعه ؟ فقال : إنه لم يقل يوماً رب اغفر لى
خطيئتى يوم الدين ، فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله فى الكفر .
ورواة هذا الحديث أئمة أجلاء مشهورون ، وهو مسلسل بلفظ الإخبار على
سبيل الانفراد مع التصريح بسماع الصحابى من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ ، فَقَالَ مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَتْ فُلَانَةٌ تُذَكِّرُ مِنْ صَلَاتِهَا ، قَالَ مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا وَكَانَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ .

(عن عائشة) أم المؤمنين (رضى الله) تعالى (عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها و) الحال (عندها امرأة فقال) وللأصيلي بحذف الفاء (من هذه) المرأة (قالت) عائشة هي (فلانة) بعدم الصرف للتأنيث والعملية إذ هو كناية عن ذلك وهي الحولاء بالمهمل والمد كما في مسلم بنت تويت بتاءين مصغراً (تذكر) بفتح المثناة الفوقية أى عائشة (من صلاتها) ولغير الأربعة يذكر بالياء التحتية المضمونة مبيناً لما لم يسم فاعله ، أى يذكرون أن صلاتها كثيرة ، وعند البخارى فى صلاة الليل معلقاً لاتنام بالليل ، ولعل عائشة أمنت عليها الفتنة فمدحتها فى وجهها لكن فى مسند الحسن ابن سفيان : كانت عندي امرأة ، فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من هذه يا عائشة ؟ قالت : يا رسول الله هذه فلانة وهى أعبد أهل المدينة ، فظاهر هذه الرواية أن مدحها كان فى غيبتها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مه) بفتح الميم وسكون الهاء اسم للزجر بمعنى اكفف ، نهاها عن مدح المرأة بما ذكرته أو عن تكلف عمل ما لا يطاق ، ولذا قال بعده (عليكم) من العمل (بما) وللأصيلي ما (تطيقون) أى بالذى تطيقون المداومة عليه وحذف العائد للعلم به ومنطوقه يقتضى الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة ، ومفهومه يقتضى النهى عن تكليف ما لا يطاق ، وسبب وروده خاص بالصلاة ، ولكن اللفظ عام فيشمل جميع الأعمال ، وعدل عن خطاب النساء إلى خطاب الرجال طلباً لتعميم الحكم فغلب الذكور على الإناث فى الذكر (فوالله) فيه جواز الحلف من غير استحلاف ، وقد يستحب إذا كان فى تفخيم أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنفير من محذور (لا يمل الله حتى) أن (تملوا) بفتح الميم فى الموضعين ، وهو من باب المشاكلة والازدواج وهو أن تكون إحدى اللفظتين موافقة للأخرى ، وإن خالفت معناها ، والملال : ترك الشيء استئقلا وكراهة له بعد حرص ومحبة فيه ، وهو محال على الله تعالى

بالاتفاق . قال الإسماعيلي وجماعة من المحققين : هو على سبيل المجاز لأنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عمن قطع العمل ملالاً عبر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه ، قاله القرطبي : أو معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله فترهلوا في الرغبة إليه . قاله الهروي وقال غيره : معناه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهدكم . وهذا كله بناء على أن حتى على بابها في انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم . وجنح بعضهم إلى تأويلها ، فقيل معناه لا يمل الله إذا ملتم ، وهو مستعمل في كلام العرب . يقولون : لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب . وقال المازري : قيل إن حتى هنا بمعنى الواو فيكون التقدير لا يمل وتملون ، ففني عنه الملل وأثبتته لهم ، وقيل حتى بمعنى حين ، والأول أليق وأجرى على القواعد وأنه من باب المقابلة اللفظية ، ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظ اكلفوا من العمل ماتطيقون ، فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل ، لكن في سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

(وكان أحب الدين) أى الطاعة (إليه) أى إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي رواية المستملى : إلى الله ، وليس بين الروایتين تخالف لأن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله ، ومعنى المحبة من الله تعلق الإرادة بالثواب ، أى أكثر الأعمال ثواباً أدومها . وفي رواية أبى الوقت والأصيل : وكان أحب بالرفع اسم كان (ماداوم) أى واظب (عليه صاحبه) وإن قل ، فبالمداومة على القليل تستمر الطاعة بخلاف الكثير الشاق ، وربما ينمو القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة ، وهذا من مزيد شفقته صلى الله عليه وآله وسلم ورأفته بأمرته حيث أرشدهم إلى ما يصلحهم وهو ما يمكنهم الدوام عليه من غير مشقة ، جزاه الله عنا ما هو أهله ، والتعبير بأحب هنا يقتضى أن مالم يداوم عليه صاحبه من الدين محبوب ، ولا يكون هذا إلا في العمل ضرورة إن ترك للإيمان كفر . قاله في المصابيح . قال ابن الجوزى : إنما أحب الدائم لمعنيين : أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل فهو متعرض للذم ، ولهذا أورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسها وإن كان قبل حفظها لاتعين عليه . ثانيهما : أن مداوم الخير ملازم للخدمة وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ما كمن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع . وزاد البخارى ومسلم عن عائشة : أن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل . وفي هذا الحديث الدلالة على استعمال المجاز وفضيلة المداومة على العمل وتسمية العمل ديناً ، وقد أخرجه البخارى أيضاً في الصلاة ، ومسلم ومالك في موطنه .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ » .

(وعن أنس) هو ابن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله وسلم قال : يخرج من النار) بفتح المشناة التحتية من الخروج ، وفي رواية الأصيلي وأبى الوقت بضمها ، من الإخراج في جميع الحديث (من قال لا إله إلا الله) مع قول محمد رسول الله ، فالجزء الأول علم على المجموع كقل هو الله أحد على السورة كلها ، وأن هذا كان قبل مشروعية ضمها إليه كما قاله العيني والكرمانى ، قال القسطلانى : وفي نظر على مالا ينحى . قلت : الأول أولى ، كما قال الحافظ : المراد المجموع ، وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد ، أو المراد بالقول هنا القول النفسى ، فالمعنى من أقر بالتوحيد وصدق بالإقرار لا بد منه ، فلهذا أعاده في كل مرة ، والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم (وفي قلبه وزن شعيرة من خير) أى من إيمان كما في الرواية الأخرى ، والمراد به الإيمان بجميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، والتنوين في خير للتقليل المرغب في تحصيله ، إذ أنه إذا حصل الخروج بأقل مما يطلق عليه اسم الإيمان فبالكثير منه أخرى . فإن قلت : الوزن إنما يتصور في الأجسام دون المعانى . أجيب بأن الإيمان شبه بالجسم فأضيف إليه ما هو من لوازمه وهو الوزن (ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن برة) بضم الباء وتشديد الراء وهى القمحة (من خير ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن ذرة من خير) واحدة الذر وهو كما في القاموس صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعير . انتهى . ولغيره . إن أربع ذرات وزن خردلة أو هو الهباء الذى يظهر في شعاع الشمس مثل رعوس الإبر وهو الساقط من التراب بعد وضع كفك فيه ونفثها ، ونسب هذا الأخير لابن عباس ، فوزن الذرة هو التصديق الذى لا يجوز أن

يدخله النقص ، ومافى البرة والشعيرة من الزيادة على الذرة وإنما هو من زيادة الأعمال التى يكمل التصديق بها وليست زيادة فى نفس التصديق . قاله المهلب . وقال فى الكواكب : وإنما أضاف هذه الأجزاء التى فى الشعيرة والبرة الزائدة على الذرة إلى القلب ، لأنه لما كان الإيمان التام إنما هو قول وعمل ، والعمل لا يكون إلا بنية وإخلاص من القلب ، فلذا جاز أن ينسب العمل إلى القلب ، إذ تمامه بتصديق القلب ، فإن قلت : التصديق القلبى كاف فى الخروج إذ المؤمن لا يخلد فى النار ، وأما قوله لا إله إلا الله فلا إجراء أحكام الدنيا عليه فما وجه الجمع بينهما . أجب بأن المسألة تختلف فيها ، فقال جماعة : لا يكتفى بمجرد التصديق بل لابد من القول والعمل أيضاً ، وعليه البخارى ، أو المراد بالخروج هو بحسب حكمنا به أى الحكم بالخروج لمن كان فى قلبه إيمان ضاماً إليه عنوانه الذى يدل عليه ، إذ الكلمة هى شعار الإيمان فى الدنيا وعليه مدار الأحكام فلا بد منهما حتى يصح الحكم بالخروج . انتهى .

وقال ابن بطال : التفاوت فى التصديق على قدر العلم والجهل ، فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة والذى فوقه فى العلم تصديقه بمقدار برة أو شعيرة ، إلا أن التصديق الحاصل فى قلب كل واحد منهم لا يجوز عليه النقصان وتجاوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة . وبالجمله فحقيقة التصديق واحدة لا تقبل الزيادة والنقصان ، وقدم الشعيرة على البرة لكونها أكبر جرماً منها وأخر الذرة لصغرهما فهو من باب الترقى فى الحكم وإن كان من باب التترل . وللبخارى فى أواخر التوحيد عن أنس مرفوعاً : أدخل الجنة من كان فى قلبه خردلة ثم من كان فى قلبه أدنى شيء فهذا معنى الذرة .

وفى هذا الحديث الدلالة على زيادة الإيمان ونقصانه ودخول طائفة من عصاة الموحدين النار وأن الكبيرة لا يكفر من عملها ولا يخلد فى النار ، ورواه كلهم أئمة أجلاء بصريون ، وفيه التحديث والنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد ومسلم فى الإيمان ، والترمذى فى صفة جهنم ، وقال حسن صحيح .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ :
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَوْنَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ
لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا . قَالَ : أَيُّ آيَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ » ، وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » فَقَالَ
عُمَرُ : قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا من اليهود) هو كعب
الأخبار قبل أن يسلم ، بين ذلك مسدد في مسنده والطبرى في تفسيره والطبرانى
في الأوسط ، وللبخارى في المغازى عن قيس بن قيس : أن ناساً من اليهود ، واه
في التفسير من هذا الوجه بلفظ : قالت اليهود ، فيحمل على أنهم كانوا حين
سؤال كعب عن ذلك جماعة وتكلم كعب على لسانهم (قال له) أى لعمر
(يا أمير المؤمنين) وهو أول من لقب بذلك من الخلفاء الراشدين ، وكان
أبو بكر يقال له خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (آية) مبتدأ
وساغ مع كونه نكرة لتخصيصه بالصفة وهى (فى كتابكم تقرأونها) والخبر
(لو علينا معشر اليهود نزلت) أى لو نزلت علينا ، لأن لولا تدخل إلا على
الفعل فحذف لدلالة الفعل المذكور عليه ، ومعشر نصب على الاختصاص أو
أعنى معشر اليهود (لاتخذنا ذلك اليوم عيداً) نعظمه فى كل سنة ونسر فيه
لعظم ما حصل فيه من كمال الدين ، والعيد فعل من العود لأنه يعود فى كل عام
(قال) عمر رضى الله عنه (أى آية هى قال) كعب (اليوم أكملت لكم
دينكم) أى بالنصر والإظهار على الأديان كلها ، أو بالتنصيص على قواعد
العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وفروع الأعمال ، وغير ذلك مما فى الكتاب
العزيز والسنة المطهرة (وأتممت عليكم نعمتى) بالهداية والتوفيق ، أو بأكمل
الدين بالكتاب والسنة ، أو بفتح مكة وهدم منارات الجاهلية (ورضيت لكم
الإسلام) أى اخترته لكم (ديناً) من بين الأديان ، وهو الدين عند الله (قال)
وفى رواية الأربعة : فقال (عمر) رضى الله عنه (قد عرفنا ذلك اليوم والمكان

الذى نزلت) وفى رواية الأصيلي : أنزلت (فيه على النبي) وفى رواية أبى ذر : على رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم وهو قائم) أى والحال أنه قائم (بعرفة) بعدم الصرف للعلمية والتأنيث (يوم جمعة) وفى رواية يوم الجمعة ومعناه إما جامع الناس أو مجموع له ، وإنما لم يقل عمر جعلناه عيداً ليطابق جوابه السؤال ، لأنه ثبت فى الصحيح أن التزول كان بعد العصر ولا يتحقق العيد إلا من أول النهار ، وقد قالوا إن رؤية الهلال بعد الزوال للمقابلة ، ولاريب أن اليوم التالى ليوم عرفة عيد للمسلمين ، فكأنه قال جعلناه عيداً بعد إدراكنا استحقاق ذلك اليوم للتعبد فيه .

وقال فى الفتح : عندى أن هذه الرواية اكتفى فيها بالإشارة وإلا فرواية إسحق بن قبيصة قد نصت على المراد ولفظه يوم جمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد ، وللطبرانى : وهما لنا عيد ، وكذا عند الترمذى من حديث ابن عباس أن يهودياً سأله عن ذلك فقال : نزلت فى يوم عيدين : يوم جمعة ويوم عرفة فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة ، واتخذوا يوم عرفة عيداً لأنه ليلة العيد . اهـ . وقال النووى : فقد اجتمع فى ذلك اليوم فضيلتان وشرفان ، ومعلوم تعظيمنا لكل منهما فإذا اجتمعا زاد التعظيم ، فقد اتخذنا ذلك اليوم عيداً وعظمنا مكانه .

وفى رجال هذا الحديث ثلاثة كوفيون ورواية صحابى عن صحابى والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى فى المغازى والتفسير والاعتصام ، ومسلم والترمذى وقال حسن صحيح وكذا للنسائى فى الإيمان والحج . وقد جزم السدى بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شىء من الحرام والحلال . وهذا يدل على أن إكمال الدين قد حصل بالقرآن والحديث ، ولا حاجة إلى غيرهما فى سلوك سبيل الإيمان ، ففيهما رد بين على أهل التقليد وأصحاب الرأى .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَائِرُ الرَّأْسِ نَسَمِعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِيَامٌ رَمَضَانَ ، قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ، قَالَ وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ ، قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ، قَالَ فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ .

(عن طلحة بن عبيد الله) بن عثمان القرشي التيمي أحد العشرة المبشرة بالجنة المقتول يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة ، وله في البخارى أربعة أحاديث (رضى الله عنه يقول : جاء رجل) هو ضمام بن ثعلبة وبه جزم ابن بطال وافد بنى سعد بن بكر ، والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم القصة عقيب حديث طلحة ، ولأن فى كل منهما أنه بدوى وأن كلا منهما قال فى آخر حديثه : لا أزيد على هذا ولا أنقص ، لكن تعقبه القرطبي بأن سياقهما مختلف وأسألتهما متباعدة ، قال : ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط وتكلف شطط من غير ضرورة ، وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا لضمام إلا الأول ، وهذا غير لازم ، وقال القسطلاني : هو ضمام أو غيره (إلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم من أهل نجد) بفتح النون وسكون الجيم ، وهو كما فى العباب وغيره : ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، وفى رواية أبى ذر : جاء رجل من أهل نجد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثائر) أى متفرق شعر (الرأس) من عدم الرفاهية ، فحذف المضاف للقرينة العقلية أو اطلق اسم الرأس على الشعر لأنه نبت منه ، كما يطلق اسم السماء على المطر

أو مبالغة بجعل الرأس كأنها المنتفشة . قال في الفتح : فيه إشارة إلى قرب عهده
بالوفادة (نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد
الياء ، وهو شدة الصوت وبعده في الهواء (صوته) فلا يفهم منه شيء كما قال
(ولا نفقه مايقول) أى الذى يقوله ، وفي رواية ابن عساكر : يسمع ولا يفقه
(حتى دنا) أى إلى أن قرب فهمناه (فإذا هو يسأل عن الإسلام) أى عن
أركانه وشرائعه بعد التوحيد والتصديق ، ويؤيده ما أخرجه المصنف عن
أبي سهل قال : فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الإسلام ،
فدخل فيه باقى المفروضات بل والمندوبات أو عن حقيقته ، واستبعد هذا من
حيث أن الجواب يكون غير مطابق للسؤال وهو قوله (فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) هو (خمس صلوات فى اليوم والليلة) أو خذ خمس
صلوات ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند المؤلف فى الصيام أنه قال
أخبرنى ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس أى إقامتها
فى اليوم والليلة ، وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما
يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها فلم ينقلها الراوى لشهرتها والأول أولى ،
وبهذا تبين مطابقة الجواب للسؤال ، ويستفاد من سياق ما لك أنه لا يجب شيء
من الصلوات فى كل يوم وليلة غير الخمس ، خلافاً لمن أوجب الوتر وركعتى
الفجر وصلاة الضحى وصلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب (فقال) الرجل
المذكور ، ولابن عساكر : قال (هل على غيرها قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (لا) شيء عليك غيرها ، وهو حجة على الحنفية حيث أوجبوا الوتر ،
وعلى الاصطخرى من الشافعية حيث قال : إن صلاة العيدين فرض كفاية
(إلا أن تطوع) أى لكن التطوع مستحب لك ، وعلى هذا لا تلزم النوافل
بالشروع فيها ، لكن يستحب إتمامها ولا يجب . وقد روى النسائى وغيره أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر . وفي
البخارى أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت
فيه ، فدل على أن الشروع فى النفل لا يستلزم الإتمام ، فهذا النص فى الصوم
والباقى بالقياس ، ولا يرد الحج لأنه امتاز عن غيره بالمضى فى فاسده ،
فكيف فى صحيحه ، وكذلك امتاز بلزوم الكفارة فى نفله كفرضه ، على
أن فى استدلال الحنفية نظراً لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام بل بوجوبه ،

واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما ، وأيضاً فإن الاستثناء من النفي عندهم ليس للإثبات بل مسكوت عنه أو الاستثناء متصل على الأصل ، واستدل به على أن الشروع في التطوع يلزم إتمامه ، وقرره القرطبي من المالكية بأنه نفي وجوب شيء آخر أى إلا ما تطوع به ، والاستثناء من النفي إثبات ولا قائل بوجود التطوع ، فتعين أن يكون المراد : إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه . وفي مسند أحمد من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : أصبحت أنا وحفصة صائمتين ، فأهديت لنا شاة فأكلنا ، فدخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرناه ، فقال : صوما يوماً مكانه ، والأمر للوجوب ، فدل على أن الشروع ملزم والأول أولى .

(قال) وفي رواية أبي الوقت والأصيلي : فقال (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم وصيام) بالرفع ، وفي رواية أبي ذر : وصوم عطفاً على خمس صلوات (رمضان قال) الرجل (هل على غيره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا إلا أن تطوع) شيئاً من نوافل الصوم زيادة في الحسنات فالتطوع مستحب لك (قال) الراوى طلحة ابن عبيد الله (وذكر له رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم الزكاة قال) وفي رواية الأصيلي وأبي ذر : فقال الرجل المذكور (هل على غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا إلا أن تطوع قال) الراوى (فأدبر الرجل) من الإدبار أى تولى (وهو يقول) أى والحال أنه يقول (والله لا أزيد) في التصديق والقبول (على هذا ولا أنقص) منه شيئاً ، أى قبلت كلامك قبولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه من طريق الامتثال ، أو لا أزيد على ما سمعت ولا أنقص منه عند الإبلاغ ، لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم ، لكن يعكر عليهما رواية إسماعيل بن جعفر حيث قال : لا أتطوع شيئاً أو لا أنقص مما فرض الله على شيئاً وهو أقرب ، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من التكلف ، أو المراد لا أغير صفة الفرض ، كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب ، وفيه نظر (قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم أفلح) الرجل أى فاز (إن صدق) فى كلامه ، ووقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر : أفلح وأبيه إن صدق ، أو دخل اللجنة وأبيه إن صدق ، ولأبي داود مثله لكن بحذف أو ، وذلك الحلف كان قبل النهى أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى

على لسانهم عقرى حلقى ، وما أشبه ذلك أو فيه إضمار اسم الرب كأنه قال ورب أبيه ، وقيل هو خاص ويحتاج إلى دليل . وحكى السهيلي عن بعض مشايخه أنه قال : هو تصحيف ، وإنما كان والله فقصرت اللامان . واستنكر القرطبي هذا . وأقوى الأجوبة الأولان . واستشكل كونه أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر ، وهو لم يذكر له جميع الواجبات ولا المنهيات ولا المنذوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله : فأخبره صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الإسلام . وقال النووي : أثبت له الفلاح ، لأنه أتى بما عليه وليس فيه أنه إذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مفلحاً ، لأنه إذا أفلح بالواجب ففلاحه بالمنذوب مع الواجب أولى .

وفي هذا الحديث أن السفر والارتحال لتعلم العلم مشروع وجواز الحلف من غير استحلاف ولا ضرورة . ورجاله كلهم مدنيون وتسلسل بالأقارب ، وأيضاً أخرجه البخارى في الصوم وفي ترك الحيل ، وأخرجه مسلم في الإيمان وأبو داود في الصلاة والنسائي فيها وفي الصوم .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيَفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ ۝ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اتبع) بتشديد التاء ، وفي رواية الأصيلي وابن عساكر : تبع بكسر الباء (جنازة مسلم) حال كون ذلك (إيماناً واحتساباً) أى مؤمناً محتسباً لامكافأة ومخافة (وكان معه) أى مع المسلم ، وفي رواية الكشميني : معها أى الجنازة (حتى يصلى) بفتح اللام وبكسر ها (عليها ويفرغ من دفنها) فعلى الأول لا يحصل الموعود إلا لمن توجد منه الصلاة ، وعلى الثانى قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل ، أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً ، والله أعلم (فإنه يرجع من الأجر بقيراطين) مثني قيراط وهو اسم لمقدار من الثواب يقع على القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل) جبل (أحد) بضميتين بالمدينة ، لتوحده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك . وقد بينت هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن ، فإن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد ، وهذا هو المعتمد ، خلافاً لمن تمسك بظاهر الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراطين ، ويحتمل حصول القيراط بكل منهما لكن يتفاوت القيراط ، ولا يقال يحصل القيراطان بالدفن من غير صلاة ، عملاً بظاهر رواية فتح لام يصلى ، لأن المراد فعلهما معاً جمعاً بين الروایتين وحملًا للمطلق على المقيد .

(ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن) أى قبل الدفن (فإنه يرجع بقيراط) من الأجر فلو صلى وذهب إلى القبر وحده ثم حضر الدفن لم يحصل له القيراط الثانى كذا قاله النووي ، وليس فى الحديث ما يقتضى ذلك إلا بطريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط بشهود الدفن وحده كان مقدماً ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، ولو صلى ولم يشيع رجوع بالقيراط ، لأن كل

ماقبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى دون قيراط من شيع
مثلا وصلى . وفي مسلم : أصغرهما مثل أحد ، وهو يدل على أن القراريط
تفاوت . وعند مسلم أيضاً : من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط ، لكن
يحتمل أن يكون المراد بالاتباع هنا ما بعد الصلاة ، ولو تبعها ولم يصل ولم
يحضر الدفن فلا شيء له . بل حكى عن أشهب كراهته . وفي الحديث الحث
على صلاة الجنازة واتباعها وحضور الدفن والاجتماع لها . ورجاله كلهم
بصريون غير أبي هريرة ، واشتمل على التحديث والعننة ، وأخرجه النسائي
في الإيمان والجناز .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » .

(عن عبد الله) بن مسعود رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : سباب) بكسر السين وتخفيف الباء مصدر مضاف للمفعول ، أى شتم (المسلم) والتكلم فى عرضه بما يعيبه ويؤلمه ، وفى رواية أحمد : المؤمن فكأنه رواه بالمعنى (فسوق) أى فجور وخروج عن الحق أو تشاتمهما فسوق ، فيكون على بابه من المفاعلة كالقتال . قال إبراهيم الحربى : السباب أشد من السب وهو أن يقول فى الرجل مافيه وماليس فيه ، يريد بذلك غيبته ، والفسق فى الشرع : الخروج عن طاعة الله ورسوله ، وهو فى عرف الشرع أشد من العصيان ، قال تعالى : « وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان » ، (وقاتله) أى مقاتلته (كفر) فكيف يحكم بتصويب قول المرجئة أن مرتكب الكبيرة غير فاسق مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من سب المسلم بالفسق ومن قاتله بالكفر ، وقد علم بهذا خطأهم ، وليس المراد بالكفر هنا حقيقته التى هى الخروج عن الملة وإنما أطلق عليه الكفر مبالغة فى التحذير معتمداً على ما تقرر من القواعد على عدم كفره بمثل ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به ، لأن قتال المسلم من شأن الكافر أو المراد الكفر اللغوى وهو الستر لأنه بقاتله له ستر ما له عليه من حق الإعانة والنصر وكفى الأذى . وفى هذا الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بالفسق . ورجاله كلهم أئمة أجلاء ما بين بصرى وواسطى وكوفى مع التحديث إفراداً وجمعاً والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأدب ومسلم فى الإيمان ، والترمذى وقال حسن صحيح ، والنسائى فى المحاربة .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَلَا حَيَّ رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَإِنَّهُ تَلَا حَيَّ فَلَانٌ وَفَلَانٌ فَرُفِعَتْ ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ ، أَلْتَمَسُوهَا فِي السَّبْعِ وَالتَّسْعِ وَالْخَمْسِ .

(عن عبادة بن الصامت) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج) من الحجرة (يخبر) استئناف أو حال مقدرة لأن الخبر بعد الخروج على حد: «فادخلوها خالدين»، أى مقدرين الخلود (بليلة القدر) أى بتعيينها (فتلاحي) بفتح الحاء من التلاحي بكسرها أى تنازع (رجلان من المسلمين) وهما فيما قاله ابن دحية: عبد الله ابن أبى حذر و كعب بن مالك، كان له على عبد الله دين فطلبه، فتنازعا وارتفع الصوت فى المسجد (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إني خرجت لأخبركم بليلة القدر) أى بأن ليلة القدر هى ليلة كذا (وإنه تلاحي فلان وفلان) أى ابن أبى حذر و كعب، كما أفاده ابن دحية، فى المسجد وشهر رمضان اللذين هما محلان للذكر لا للغو مع استلزام ذلك لرفع الصوت بحضرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المنهى عنه (فرفعت) أى رفع تعيينها عن ذكرى أو بيانها أو علمها عن قلبى، بمعنى نسيها والأول هو المعتمد هنا. ويدل له حديث أبى سعيد المروى فى مسلم: فجاء رجلان يحتقان بتشديد القاف، أى يدعى كل منهما أنه محقق معهما الشيطان فنسيها. قال القاضى عياض: فيه دليل على أن المحاصمة مذمومة وأنها سبب فى العقوبة المعنوية أى الحرمان، وفيه أن المكان الذى يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير (وعسى أن يكون) رفعها (خير لكم) لتريدوا فى الاجتهاد فى طلبها فتكون زيادة فى ثوابكم، ولو كانت معينة لاقتصرتم عليها فقل عملكم، وشذ قوم فقالوا برفعها وهو غلط كما بينه بقوله (التمسوها) أى اطلبوها، إذ لو كان المراد رفع وجودها لم يأمرهم بالتماسها. وفى رواية الأصيلي وأبى ذر: فالتمسوها (فى) ليلة (السبع)

والعشرين من رمضان (والتسع) والعشرين منه (والخمس) والعشرين منه ،
كما استفيد التقدير من روايات أخر ، وفي رواية بتقديم التسع على السبع ،
فإن قيل : كيف أمر بطلب ما رفع علمه ، أوجب بأن المراد طلب التعبد في
مظانها وربما يقع العمل مضافاً لها لا إنه أمر بطلب العلم بعينه . وفي الحديث
ذم الملاحاة والخصومة وأنهما سبب العقوبة للعامة بذنب الخاصة ، والحث على
طلب ليلة القدر ، ورواته ما بين بلخى وبصرى ومدنى ، ورواية صحابي عن
صحابي ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصوم
وفي الأدب وكذا النسائي .

الحديث الأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ : الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ ، قَالَ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ . قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا ، إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ رَبَّهَا ، وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهِمُ فِي الْبُنْيَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ... الْآيَةِ) ، ثُمَّ أَذْبَرَ فَقَالَ : رُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا . فَقَالَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال : كان النبي) وفي رواية : رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم بارزاً) أى ظاهراً (يوماً للناس) غير محتجب عنهم (فأتاه رجل) أى ملك فى صورة رجل ، وهو رواية الأربعة ، وفي رواية : جبريل (فقال) بعد أن سلم : يا محمد ، كما فى مسلم ، وإنما ناداه باسمه كما يناديه الأعراب تسمية بحاله ، أو لأن له دالة المعلم (ما الإيمان ؟) أى ما متعلقاته ؟ وقد وقع السؤال بما لا يسأل بها إلا عن الماهية (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الإيمان أن تؤمن بالله) أى تصدق بوجوده وبصفاته الواجبة له تعالى ، لكن الظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم أنه سأله عن متعلقات الإيمان لاعن حقيقته وإلا فكان الجواب الإيمان التصديق ، وإنما فسر الإيمان بذلك لأن المراد من الحدود الإيمان الشرعى ومن الحد اللغوى حتى لا يلزم تفسير الشئ بنفسه ، وحمله الأئمة على الحقيقة معللاً بأن المسئول بما بحسب الخصوصية إنما يكون عن الحقيقة لاعن الحكم ، وعلى هذا فقوله : أن تؤمن .. إلخ من حيث أنه جواب السؤال المذكور يتعين أن يكون حداً لأن المقول فى جوابه إنما هو الحد ، فإن قلت : لو كان حداً

لم يقل جبريل عليه السلام في جوابه صدقت ، كما في مسلم ، لأن الحد لا يقبل التصديق . أوجب بأنه إذا قيل في الإنسان إنه حيوان ناطق وقصد به التعريف فلا يقبل التصديق كما ذكرت ، وإن قصد به أنه الذات المحكوم عليها بالحيوانية والناطقية فهو دعوى وخبر فيقبل التصديق ، فلعل جبريل عليه السلام راعى هذا المعنى ، فلذلك قال صدقت ، أن يكون قوله صدقت تسليم ، والحد يقبل التسليم ولا يقبل المنع ، لأن المنع طلب الدليل ، والدليل إنما يتوجه للخبر ، والحد تفسير لا خبر ، وأعاد لفظ الإيمان للاعتناء بشأنه وتفخيماً لأمره (وملائكته) جمع ملك وأصله ملأك مفعول من الألوكة بمعنى الرسالة ، زيدت فيه التاء لتأكيد معنى الجمع أو لتأنيث الجمع ، وهم أجساد علوية نورانية مشكلة بما شاءت من الأشكال ، والإيمان بهم هو التصديق بوجودهم ، وأنهم كما وصفهم الله تعالى عباد مكرمون ، أى وأن تؤمن بملائكته (و) أن تؤمن (ببقائه) أى برؤيته تعالى في الآخرة ، كما قال الخطابي وتعبه النوى بأن أحداً لا يقطع لنفسه بها ، إذ هي مختصة بمن مات مؤمناً ، والمرء لا يدري بم يختم له ، وأوجب بأن المراد أنها حق في نفس الأمر أو المراد الانتقال من دار الدنيا (و) أن تؤمن (برسله) عليهم الصلاة والسلام ، أى التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى وتأخيرهم في الذكر لتأخر إيجادهم لا لأفضلية الملائكة ، وفي هامش فرع اليونينية زيادة وكتبه وهي ثابتة في رواية الأصيلي هنا ، وانفق الرواة على ذكرها في التفسير ، أى تصدق بأنها كلام الله وأن ما اشتملت عليه حق (و) أن (تؤمن) أى تصدق (بالبعث) من القبور ومابعد ، كالصراط والميزان واللجنة والنار أو المراد بعثة الأنبياء ، وقد قيل إن قوله وبقائه مكرر لأنها داخلية في الإيمان بالبعث وتغاير تفسيرهما يحقق أنها ليست مكررة وإنما أعاد تؤمن لأنه إيمان بما سيوجد وماسبق لإيمان بالموجود في الحال فهما نوعان ، ثم (قال) أى جبريل : يارسول الله (ما الإسلام؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به) أى تطيعه مع خضوع وتذال أو تنطق بالشهادتين . روى تشرك بالفتح وبالضم ، وزاد الأصيلي : شيئاً (و) أن (تقيم) أى تديم (الصلاة) المكتوبة كما صرح به في مسلم ، أو تأتى بها على ما ينبغي ، وهو وتاليه من عطف الخاص على العام (و) أن (تؤدى الزكاة المفروضة) قيد بها احترازاً من صدقة

التطوع ، فإنها زكاة لغوية أو من المعجلة ، أو لأن العرب كانت تدفع المال للسخاء والجود ، فنبه بالفرض على رفض ما كانوا عليه ، قال الزركشي : والظاهر أنها للتأكيد ، وفي رواية مسلم : تقيم الصلاة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة (وتصوم رمضان) استدلل به على قول رمضان من غير إضافة شهر إليه ، ولم يذكر الحج إما ذهولا أو نسياناً من الراوى ، ويدل له مجيئه في رواية كهمس : وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا ، وقيل إنه لم يكن فرض ، ودفع بأن في رواية ابن منده بسند على شرط مسلم أن الرجل جاء في آخر عمره صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يذكر الصوم في رواية عطاء الخراساني واقتصر في حديث أبي عامر على الصلاة والزكاة ، ولم يزد في حديث ابن عباس على الشهادتين ، وزاد سليمان التيمي بعد ذكر الجميع : الحج والاعتبار والغتسال من الجنابة وإتمام الوضوء ، وقد وقع هنا التفريق بين الإيمان والإسلام ، فجعل الإيمان عمل القلب والإسلام عمل الجوارح ، فالإيمان لغة التصديق مطلقاً ، وفي الشرع التصديق والنطق معاً ، فأحدهما ليس بإيمان ، أما التصديق فإنه لا ينجي وحده من النار ، وأما النطق فهو وحده نفاق ، فتفسيره في الحديث الإيمان بالتصديق والإسلام بالعمل ، إنما فسر به إيمان القلب والإسلام في الظاهر لا الإيمان الشرعى والإسلام الشرعى . والمؤلف يرى أنهما والدين عبارات عن واحد ، والمتضح أن محل الخلاف إذا أفرد لفظ أحدهما فإن اجتماعهما كما وقع هنا ، ثم (قال) جبريل : يا رسول الله (ما الإحسان ؟) أى الإحسان المتكرر في القرآن الكريم المترتب عليه الثواب ، فأل للعهد (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له : الإحسان (أن تعبد الله) أى عبادتك الله تعالى حال كونك في عبادتك له (كأنك تراه) أى مثل حال كونك راثياً له (فإن لم تكن تراه) سبحانه وتعالى فاستمر على إحسان العباد (فإنه) عز وجل (يراك) دائماً والإحسان : الإخلاص أو إجادة العمل .

وهذا من جوامع كلمه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ هو شامل لمقام المشاهدة ومقام المراقبة ، ويتضح لك ذلك بأن تعرف أن للعبد في عبادته ثلاثة مقامات : الأول : أن يفعلها على الوجه الذى تسقط معه وظيفة التكليف باستيفاء الشرائط والأركان . الثانى : أن يفعلها كذلك وقد استغرق في بحار المكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى ، وهذا مقامه صلى الله عليه وآله وسلم

كما قال : وجعلت قرة عيني في الصلاة ، لحصول الاستلذاذ بالطاعة والراحة بالعبادة وانسداد مسالك الالتفات إلى الغير باستيلاء أنوار الكشف عليه وهو ثمرة امتلاء زوايا القلب من المحبوب واشتغال السرب به ، ونتيجته نسيان الأحوال من المعلوم واضمحلال الرسوم . الثالث : أن يفعلها وقد غلب عليه أن الله تعالى يشاهده ، وهذا هو مقام المراقبة ، فقلوه : فإن لم تكن تراه نزول عن مقام المشاهدة والمكاشفة إلى مقام المراقبة ، أى إن لم تعبده وأنت من أهل الرؤية المعنوية فاعبده وأنت بحيث أنه يراك .

وكل من المقامات الثلاث إحسان ، إلا أن الإحسان الذى هو شرط في صحة العبادة إنما هو الأول ، لأن الإحسان بالآخرين من صفة الخواص ويتعذر من كثيرين ، وإنما آخر السؤال عن الإحسان لأنه صفة الفعل أو شرط في صحته والصفة بعد الموصوف وبيان الشرط متأخر عن الشروط . قاله أبو عبد الله الأبي .

قال النووي : هذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين ، وهو عمدة الصديقين وبغية السالكين وكثر العارفين ودأب الصالحين ، وهو من جوامع الكلم التي أوتيتها صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ندب أهل التحقيق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من التلبس بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال الله مطلعاً عليه في سره وعلايته . انتهى .

قال في الفتح : وقد سبق إلى أصل هذا القاضى عياض وغيره . ودل سياق الحديث على أن رؤية الله تعالى في الدنيا بالأبصار غير واقعة ، وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذاك لدليل آخر ، وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ، واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا . وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم .

ثم (قال) جبريل (متى) تقوم (الساعة) اللام للعهد والمراد يوم القيامة (قال ما) أى ليس (المستول) زاد في رواية أبي ذر : عنها (بأعلم من السائل) بزيادة الموحدة في أعلم لتأكيد معنى النفي ، والمراد نفي علم وقتها لأن علم مجيئها مقطوع به فهو علم مشترك ، وهذا وإن أشعر بالتساوى في العلم

إلا أن المراد التساوى في العلم بأن الله استأثر بعلم وقت مجيئها لقوله بعد :
 خمس لا يعلمهن إلا الله ، وليس السؤال عنها ليعلم الحاضرون كالأسئلة السابقة
 بل ليتزجروا عن السؤال عنها ، كما قال تعالى : « يسألك الناس عن الساعة » ،
 فلما وقع الجواب بأنه لا يعلمها إلا الله تعالى كفوا ، وهذا السؤال والجواب
 وقعا بين عيسى بن مريم وجبريل عليهم السلام كما في نوادر الحميدى ، لكن
 كان عيسى هو السائل وجبريل هو المسئول . قال النووى : يستنبط منه
 أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ، ولا يكون في ذلك نقص من
 مرتبته بل يكون ذلك دليلا على مزيد ورعه (وسأخبرك عن أشراتها) بفتح
 الهمزة جمع شرط بالتحريك ، أى علاماتها السابقة عليها أو مقدماتها إلا المقارنة
 لها وهى (إذا ولدت الأمة) أى وقت ولادة الأمة (ربها) أى مالكتها
 وسيدها ، وهو هنا كناية عن كثرة أولاد السرارى ، حتى تصير الأم كأنها
 أمة لابنها من حيث أنها ملك أبيه ، أو أن الإماء يلدن الملوك ، فتصير الأم
 من جملة الرعايا والملك سيد رعيته ، أو كناية عن فساد الحال لكثرة بيع
 أمهات الأولاد فيتداولهن الملاك فيشترى الرجل أمه وهو لا يشعر ، أو هو كناية
 عن كثرة العقوق بأن يعامل الولد أمه معاملة السيد أمته في الإهانة بالسب
 والضرب والاستخدام ، فأطلق عليه ربها مجازاً لذلك ، وعورض بأنه لاوجه
 لتخصيص ذلك بولد الأمة إلا أن يقال إنه أقرب إلى العقوق . وعند البخارى
 في التفسير : ربها بناء التأنيث على معنى التسمية ليشمل الذكر والأنثى . وقيل
 كراهة أن يقول ربها تعظيما للفظ الرب . وعبر بإذا الدالة على الجزم لأن الشرط
 محقق الوقوع ، ولم يعبر بأن لأنه لا يصح أن يقال إن قامت القيامة كان كذا ،
 بل يرتكب قائله محظوراً لأنه يشعر بالشك فيه .

(و) من أشرط الساعة (إذا تطاول رعاة الإبل البهم في البنيان) أى
 وقت تفاخر أهل البادية بإطالة البنيان وتكاثرهم باستيلائهم على الأمر وتملكهم
 البلاد بالقهر المقتضى لتبسطهم في الدنيا ، فهو عبارة عن ارتفاع الأسافل
 كالعبيد والسفلة من الجبالين وغيرهم . وما أحسن قول القائل :

إذا التحق الأسافل بالأعلى فقد طابت منادمة المنايا

وفيه إشارة إلى اتساع دين الإسلام كما أن الأول فيه اتساع الإسلام واستيلاء

أهله على بلاد الكفر وسي ذراريهم . قال البيضاوى : لأن بلوغ الأمر الغاية مندر بالتراجع المؤذن بأن القيامة ستقوم كما قيل :

* وعند التناهي يقصر المتناول *

والبهم بالضم جمع الأبهم وهو الذى لاشية له ، وجمع بهم وهى رواية أبى ذر وغيره ، وروى عن الأصيل الضم والفتح ، وكذا ضبطه القاسى بالفتح أيضاً ولا وجه له لأنها صغار الضأن والمعز ، وفى الميم الرفع نعتاً للرعاة أى السود أو المجهولون الذين لا يعرفون ، والجر نعتاً للإبل أى رعاة الإبل البهم السود ، وقد عد فى الحديث من الأشراف علامتين ، والجمع يقتضى ثلاثة ، فيما أن يكون على أن أقل الجمع اثنان أو أنه اكتفى باثنين لحصول المقصود بهما فى علم أشراف الساعة ، وعلم وقتها داخل (فى) جملة (خمس) من الغيب (لا يعلمهن إلا الله . ثم تلا النبى صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله عنده علم الساعة) أى علم وقتها ، والسياق يرشد إلى أنه تلا الآية كلها ، وصرح بذلك الإسماعيلى ، وكذا فى رواية عمارة ولمسلم إلى خير ، وكذا فى رواية أبى فروة ، وأما ما وقع فى البخارى فى التفسير من قوله : « إلى الأرحام » فهو تقصير من بعض الرواة ، وتام الآية : « وينزل الغيث » أى فى إيبانه المقدّر له والمحل المعين له « ويعلم ما فى الأرحام » ، أذكر أم أنثى ، تاماً أم ناقصاً ، « وماتدرى نفس ماذا تكسب غداً » ، من خير أو شر وربما يعزم على شىء ويفعل خلافه ، « وماتدرى نفس بأى أرض تموت » ، أى كما لاتدرى فى أى وقت تموت . قال القرطبى : لامطمع لأحد فى علم شىء من هذه الأمور الخمسة لهذا الحديث ، فمن ادعى علم شىء منها غير مستند إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان كاذباً فى دعواه . وعن ابن مسعود قال : أوتى نبيكم علم كل شىء سوى هذه الخمس . وعن ابن عمر مرفوعاً نحوه ، وأخرجهما أحمد ، وتضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشاداً للأمة لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة (ثم أدبر) الرجل السائل (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ردوه) أى على فأخذوا ليردوه (فلم يروا شيئاً) لآعينه ولا أثره . قال ابن بزيمة : ولعل قوله ردوه على إيقاظ للصحابة ليتفطنوا إلى أنه ملك لا بشر ، وفيه : إن الملك يجوز أن يتمثل لغير النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع . وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) ولكريمة : إن هذا (جبريل) عليه السلام (جاء يعلم الناس دينهم) أى قواعده دينهم ، وهى جملة وقعت حالا مقطرة لأنه لم يكن معلماً وقت الحىء وأسند التعليم إليه وإن كان سائلاً لأنه لما كان السبب فيه أسنده إليه أو أنه كان من غرضه . وللإسماعيلي أراد أن تعلموا إذ لم تسألوا . وفى حديث أبى عامر : والذى نفس محمد بيده ماجأنى قط إلا وأنا أعرفه إلا أن تكون هذه المرة . وفى رواية سليمان التيمي : ماشبه على منذ أتانى قبل مرتى هذه وما عرفته حتى ولى . قال ابن المنير : فيه دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علماً وتعلماً ، لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك فقد سماه معلماً . وقد اشتهر قولهم : حسن السؤال نصف العلم .

وفى هذا الحديث بيان عظم الإخلاص والمراقبة ، وفيه أن فى سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حضور الصحابة أنه يريد أن يريهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ملء من العلوم وأن علمه مأخوذ من الوحي ، فتزيد رغبتهم ونشاطهم فيه ، وهو المعنى بقوله : جاء يعلم الناس دينهم ، وأن الملائكة تمثل بأى صورة شاءوا من صور بنى آدم . وأخرجه البخارى فى التفسير وفى الزكاة مختصراً ، ومسلم فى الإيمان وابن ماجه فى السنة بتمامه وفى الفتن ببعضه وأبو داود فى السنة والنسائى فى الإيمان وكذا الترمذى وأحمد فى مسنده والبخارى بإسناد حسن وأبو عوانة فى صحيحه ، وأخرجه مسلم أيضاً عن عمر بن الخطاب ، ولم يخرج به البخارى لاختلاف فيه على بعض رواته . وبالجملة فهو حديث جليل حتى قال القرطبي : هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من جمل علمها . وقال الطيبي : لهذه النكتة استفتح به البغوى كتابيه : المصاييح وشرح السنة اقتداء بالقرآن فى افتتاحه بالفاتحة لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالاً . وقال عياض : إنه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداء وحالا ومآلاً . ومن أعمال الجوارح ومن إخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال ، حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه . انتهى . كذا فى الفتح والقسطلانى .

الحديث الحادى والأربعون

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى أَلَا وَأَنْ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ .

(عن النعمان بن بشير) بن سعد الأنصارى الخزرجى وأمه عمرة بنت رواحة ، وهو أول مولود ولد للأنصار بعد الهجرة ، المقتول سنة خمس وستين ، وله فى البخارى ستة أحاديث (رضى الله عنه قال) وقول أبى الحسن القابسى والواقدى ويحيى بن معين عن أهل المدينة أنه لا يصح للنعمان سماع من النبى صلى الله عليه وآله وسلم يردده قول هـنا (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية النبى . وعند مسلم والإسماعيلى من طريق زكريا : وأهوى النعمان بإصبعيه إلى أذنيه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) وفيه دليل على صحة تحمل الصبى المميز ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مات ولللنعمان ثمان سنين (الحلال بين) أى ظاهر بالنظر إلى ما دل عليه بلا شبهة ، وبلا شبهة (والحرام بين) أى ظاهر بالنظر إلى ما دل عليه بلا شبهة ، وبلا شبهة ، وبلا شبهة : بين أى فى عينهما ووصفهما بأدلتها الظاهرة (وبينهما) أمور (مشبهات) بتشديد الموحدة ، أى شبهت بغيرها مما لم يتبين به حكمها على التعيين . وفى رواية الأصيلى وابن عساكر : مشبهات بمثناة فوقية مفتوحة وموحدة مكسورة ، أى اكتسبت الشبهة من وجهين متعارضين وفى رواية الأصيلى : مشبهات بوزن مفتعلات بناء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة ، وهى رواية ابن ماجه ، وهو لفظ ابن عون ، ورواه الدارمى عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ : وبينهما متشابهات (لا يعلمها) أى

لا يعلم حكمها (كثير من الناس) وجاء واضحاً في رواية الترمذى ولفظه : لا يدرى كثير من الناس أم الحلال أم من الحرام .

ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون والعلماء إما بنص أو قياس صحيح أو استصحاب أو غير ذلك ، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمه ولم يكن نص ولا إجماع اجتهد فيه المجتهد وألحقه بأحدهما بالدليل الشرعى ، فالمشبهات على هذا في حق غيرهم ، وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين ، وهل يؤخذ في هذه المسألة بالحل أو الحرمه أو يوقف وهو كالتخلاف في الأشياء قبل ورود الشرع ، والأصح عدم الحكم بشيء لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع ، وقيل الحل والإباحة ، وقيل المنع ، وقيل الوقف ، وقد يكون الدليل غير خال عن الاحتمال ، فالورع تركه لاسيما على القول بأن المصيب واحد ، وهو مشهور مذهب مالك ، ومنه ثار القول في مذهبه بمراعاة الخلاف أيضاً ، وكذلك روى عن الإمام الشافعى رحمه الله أنه كان يراعى الخلاف ، ونص عليه في مسائل ، وبه قال أصحابه حيث لاتفتوا به سنة عندهم .

(فن اتقى) أى حذر (المشبهات) بالميم وتشديد الباء والاختلاف في لفظها نظير الذى قبلها ، لكن عند مسلم والإسماعيلي : الشبهات بالضم جمع شبهة (استبرأ) ولأبى ذر : فقد استبرأ بوزن استفعل من البراءة ، أى حصل البراءة (لدينه) من النقص (وعرضه) من الطعن فيه ، ولابن عساكر والأصيلي : لعرضه ودينه ، وفيه دليل على أن من لم يتوق الشبهة في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه ، وفي هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة (ومن وقع في الشبهات) التى أشبهت الحرام من وجه والحلال من وجه آخر ، وجواب الشرط محذوف في جميع نسخ الصحيح . وقد ثبت ذلك في رواية الدارمى عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه ولفظه قال : ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام .

قال في الفتح : حاصل ما فسر به العلماء الشبهات أربعة أشياء : أحدها : تعارض الأدلة . ثانيها : اختلاف العلماء وهى منتزعة من الأولى . ثالثها : أن المراد بها قسم المكروه لأنه يجتذبه جانباً الفعل والترك . رابعها : أن المراد بها المباح .

ونقل ابن المنير عن شيخه القبارى عنه أنه كان يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام ، والمباح عقبة بينه وبين المكروه ، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه ، وهو مترع حسن . قال : والذي يظهر لى رجحان الوجه الأول ، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ، ويختلف ذلك باختلاف الناس ، فالعالم القطن لا يخفى عليه تمييز الحكم ، فلا يقع له ذلك إلا فى الاستكثار من المباح أو المكروه ودونه تقع له الشبهة فى جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال . ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جراءة على ارتكاب المنهى فى الجملة أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهى غير المحرم على ارتكاب المنهى المحرم إذا كان من جنسه أو يكون ذلك لسر فيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع فى الحرام ولو لم يختر الوقوع فيه .

(كراع) أى مثله مثل راع ، وفى رواية : كراعى بالياء (يرعى) جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب ، ويحتمل أن تكون من موصولة لا شرطية فتكون مبتدأ والخبر كراع وحينئذ لاحذف والتقدير الذى وقع فى الشبهات كراع يرعى مواشييه (حول الحمى) بكسر الحاء وفتح الميم الحمى من إطلاق المصدر على اسم المفعول ، والمراد موضع الكلال الذى منع منه الغير وتوعد على من رعى فيه (يوشك) بكسر المعجمة أى يقرب (أن يواقعه) أى يقع فيه ، وعند ابن حبان : اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال ، من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه ، ومن أرتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه ، فمن أكثر من الطيبات مثلاً فإنه يحتاج إلى كثرة الاكتساب الموقع فى أخذ ما لا يستحق فيقع فى الحرام فيأثم ، وإن لم يعتمد لتقصيره أو يفضى إلى بطر النفس ، وأقل مافيه الاشتغال عن مواقف العبودية ، وأعلى الورع ترك الحلال مخافة حرام ، كترك ابن أدهم أجرته لشكه فى وفاء عمله وطوى عن جوع شديد ، وفى القسطلانى : بالله ما لم تعلم حله يقيناً أتركه كتركه صلى الله عليه وآله وسلم تمرّة خشية الصدقة كما فى البخارى : الأورع أسرع على الصراط يوم القيامة . قالت أخت بشر الحافى لأحمد بن حنبل : إنا نغزل على سطوحنا فيمر بنا مشاعل الظاهرية ويقع الشعاع علينا ، أفيجوز لنا الغزل فى شعاعها ، فقال : من أنت

عافاك الله ؟ قالت : أخت بشر الحاني . فبكى وقال : من بيتكم يخرج الورع الصادق ، لا تغزلى في شعاعها . مكث مالك بن دينار بالبصرة أربعين سنة لم يأكل من ثمرها حتى مات . أقامت السيدة بديعة الأيحية من أهل عصرنا هذا بمكة أكثر من ثلاثين سنة لم تأكل من الخوم والثمار وغيرها المجلوبة من بجيلة لما قيل أنهم لا يورثون البنات . وامتنع أبوها نور الدين من تناول ثمر المدينة لما ذكر أنهم لا يزكون من ترخص ندم ومن فواضل الفضائل حرم . وادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي وأنه مدرج في الحديث كما حكاه أبو عمرو الداني . وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجاً ، لأن الأثبات قد جزموا باتصاله ورفع ، فلا يقدر شك بعضهم فيه ، وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة كأبي فروة عن الشعبي لا يقدر فيمن أثبتته لأنهم حفاظ . ولعل هذا هو السر في حذف البخاري قوله : وقع في الحرام ليصير ما قبل المثل مرتبطاً به ، فيسلم من دعوى الإدراج . ومما يقوى عدم الإدراج رواية ابن حبان الماضية .

(ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام أى أن الأمر كما تقدم (وإن لكل ملك) بكسر اللام من ملوك العرب (حمى) مكاناً مخصباً حظره لرعى مواشيه وتوعد من رعى فيه بغير إذنه بالعقوبة الشديدة ، وسقط قوله : ألا وإن ، في رواية الأصيلي (ألا إن حمى الله) تعالى ، وفي رواية زيادة في أرضه (محارمه) أى المعاصي التى حرمها كالزنا والسرقة ، فهو من باب التمثيل والتشبيه بالشاهد عن الغائب ، فشبه المكلف بالراعى ، والنفس البهيمية بالأنعام ، والمشبهات بما حول الحمى والمحارم بالحمى ، وتناول المشبهات بالرتع حول الحمى ، ووجه التشبيه حصول العقاب بعدم الاحتراز عن ذلك ، كما أن الراعى إذا جره رعيه حول الحمى إلى وقوعه في الحمى استحق العقاب بسبب ذلك ، فكذلك من أكثر من الشبهات وتعرض لمقدماتها وقع في الحرام فاستحق العقاب بسبب ذلك (ألا) إن الأمر كما ذكر (وإن في الجسد مضغة) أى قطعة من اللحم ، وسميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرها . وفي الفتح : وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الرؤية ، وثبتت الواو بعد ألا من قوله : ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن في الجسد مضغة ، وسقطت من ألا إن حمى الله لبعده المناسبة بين حمى الملوك وحمى الله تعالى الذى هو الملك الحق لاملك حقيقة إلا له . وثبتت في رواية غير أبي ذر نظراً إلى وجوب التناسب

بين الجملتين من حيث ذكر الحمى فيهما (إذا صلحت) بفتح اللام وقد تضم (صلح الجسد كله) وسقط لفظ كله عند ابن عساكر (وإذا فسدت) أى المضغة أيضاً (فسد الجسد كله) والتعبير بإذ التحق الوقوع غالباً ، وقد تأتى بمعنى إن كما هنا (ألا وهى القلب) إنما كان كذلك لأنه أمير البدن ، وبصلاح الأمير تصلح الرعية ، وبفساده تفسد ، وأشرف ما فى الإنسان قلبه ، فإنه العالم بالله تعالى والجوارح خدم له . وفى الفتح : سمى القلب لتقلبه فى الأمور ، أو لأنه خالص ما فى البدن ، وخالص كل شئ قلبه ، أو لأنه وضع فى الجسد مقلوباً . وفى هذا الحديث الحث على إصلاح القلب وأن لطيب الكسب أثرأ فيه ، والمراد به المعنى المتعلق به من الفهم والمعرفة ، وسمى قلباً لسرعة تقلبه بالخواطر . ومنه قول الشاعر شعر :

ماسمى القلب إلا من تقلبه فاحذر على القلب من قلب وتحويل
وهو محل العقل خلافاً للحنفية ، ويكنى فى الدلالة قول الله تعالى : « فتكون لهم قلوب يعقلون بها » وهو قول الجمهور من المتكلمين . وقال أبو حنيفة رحمه الله فى الدماغ ، وحكى الأول عن الفلاسفة والثانى عن الأطباء احتجاجاً بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل ، وردّ بأن الدماغ آلة عندهم ، وفساد الآلة لا يقتضى فسادها . وقد أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث وأنه أحد الأحاديث الأربعة التى عليها مدار الإسلام المنظومة فى قوله شعر :

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البريه
اتق الشبه وازهدن ودع ما ليس يعينك واعملن بنيه

وأشار ابن العربى إلى أنه يمكن أن ينتزع من هذا الحديث وحده جميع الأحكام . قال القرطبى : لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب ، فمن هنا يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه . وهذا الحديث من الرباعيات ، ورجاله كلهم كوفيون ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى البيوع ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فيه وابن ماجه فى الفتن ، ولشيخنا العلامة القدوة محمد ابن على الشوكانى رحمه الله كلام مبسوط على هذا الحديث فى فتاواه المسماة بالفتح الربانى ، وذكرته أنا فى كتابى « دليل الطالب على أرجح المطالب » بالفارسية ، وهو جدير بأن يكتب بماء الذهب ، فليراجع ولايسع هذا المقام ذكره .

الحديث الثاني والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ الْقَوْمُ أَوْ مَنْ الْوَفْدُ ؟ قَالُوا : رِبِيعَةٌ . قَالَ : مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَضِلْ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَةِ فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ، أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَنَعَمِ الْخُمْسَ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْحَنْتَمِ وَالذُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ . وَرَبَّمَا قَالَ الْمُقِيرِ . وَقَالَ : أَحْفَظُوهُمْ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إن وفد عبد القيس) هو ابن أفضى بن دعى أبو قبيلة ، كانوا ينزلون البحرين وكانوا أربعة عشر رجلا بالأشج ، ويروى أنهم أربعون ، فيحتمل أن يكون لهم وفادتان أو أن الأشراف أربعة عشر والباقي تبع (لما أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عام الفتح ، وكان سبب مجيئهم إسلام منقذ بن حبان وتعلمه الفاتحة وسورة اقرأ وكتابته صلى الله عليه وآله وسلم الجماعة عبد القيس كتاباً ، فلما رحل إلى قومه كتبه أياماً ، وكان يصلى فقالت زوجته لأبيها المنذر بن عائذ وهو الأشج : إني أنكرت فعل بعلى منذ قدم من يثرب إنه ليغسل أطرافه ثم يستقبل الجهة يعنى الكعبة فيحنى ظهره مرة ويقع أخرى ، فاجتمعوا فتحدثوا ذلك فوقع الإسلام فى قلبه وقرأ عليهم الكتاب وأسلموا وأجمعوا المسير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أو) قال (من الوفد) شك شعبة أو أبو جمرة (قالوا) نحن (ربيعة) أى ابن نزار بن معد بن عدنان ، وإنما قالوا ربيعة لأن عبد القيس من أولاده ،

وعبر عن البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة ، ويدل عليه ما عند المصنف في الصلاة ، فقالوا : إنا هذا الحى من ربيعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مرحباً بالقوم أو) قال (بالوفد) وأول من قال مرحباً سيف بن ذى يزن ، كما قاله العسكرى ، وانتصابه على المصدرية بفعل مضمر ، أى صادفوا رحباً بالضم أى سعة حال كونهم (غير خزايا) جمع خزيان على القياس أى غير أذلاء أو غير مستحين لقدومكم ، مبادرين دون حرب يوجب استحياءكم (ولاندامى) جمع نادم على غير قياس وإنما جمع كذلك اتباعاً لخزايا للمشاركة والتحسين . وذكر القزاز أن ندمان لغة فى نادم فجمعه المذكور على هذا قياس . وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم . وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ففي الحديث مرحباً بأمر هانىء . وفى قصة عكرمة بن أبى جهل مرحباً بالراكب المهاجر وفى قصة فاطمة مرحباً بابنتي وكلها صحيحة وفى حديث عاصم بن بشير الحارثي عن أبيه عند النسائي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لما دخل فسلم عليه : مرحباً وعليك السلام (فقالوا) وللأصيلي : قالوا (يا رسول الله) فيه دليل على أنهم كانوا حين المقالة مسلمين ، وكذا فى قولهم الآتى كفار مضر ، وفى قولهم الله ورسوله أعلم (إنا لانستطيع أن نأتيك) أى عن الإتيان إليك (إلا فى الشهر الحرام) حرمة القتال فيه عندهم ، والمراد الجنس فيشمل الأربعة الحرم أو العهد ، والمراد شهر رجب كما صرح به فى رواية البيهقي وللأصيلي وكريمة : إلا فى شهر الحرام ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، كصلاة الأولى ، والبصريون يمنعونها ويؤولون ذلك على حذف مضاف ، أى صلاة الساعة الأولى وشهر الوقت الحرام . وقول الحافظ : هذا من إضافة الشيء إلى نفسه كمسجد الجامع ، تعقبه العينى بأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ، والظاهر أنهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال فى الأشهر الثلاثة الأخرى (و) الحال (بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر) مخفوض بالمضاف بالفتحة العلمية والتأنيث ، وهذا مع قولهم يا رسول الله يدل على تقدم إسلامهم على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت مساكنهم بالبحرين وما والاها من أطراف العراق . وعن ابن عباس عند المصنف أن أول جمعة جمعت بعد جمعة فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى مسجد

عبد القيس بجؤانى من البحرين ، وهى قرية شهيرة لهم ، وإنما جمعوا بعد رجوع وفدهم إليهم ، فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام . قلت : وفيه دليل على أن الجمعة تصح فى القرى ولا يشترط لها المصر الجامع ولا الإمام الأعظم ، وهو الحق ، كما حققنا ذلك فى « الروضة الندية شرح الدرر البهية » (فرنا بأمر فصل) يفصل بين الحق والباطل أو بمعنى الفصل المبين المكشوف . حكاها الطيبي . وقال الخطابى : الفصل البين وقيل المحكم (نخبر به من) أى الذى استقر (وراءنا) أى خلفنا من قومنا الذين خلفناهم فى بلادنا . وفيه دليل على إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجباً أو مندوباً وعلى أنه يبدأ بالسؤال عن الأهم وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت ، كما قالوا (وندخل به الجنة) وقبولها يقع برحمة الله (وسألوه عن الأشربة) أى عن ظروفها ، أو سألوه عن الأشربة التى تكون فى الأوانى المختلفة (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (بأربع) جمل أو خصال (ونهاهم عن أربع : أمرهم بالإيمان بالله وحده . قال : أتدرون ما الإيمان بالله وحده . قالوا : الله ورسوله أعلم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس) ولم يذكر الحج لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة ، فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله فى الحال ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التى تجب عليهم فعلاً وتركاً . ويدل على ذلك اقتصاره فى المناهى على الانتباذ فى الأوعية مع أن فى المناهى ما هو أشد فى التحريم منه ، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها أو لأنه لم يفرض كما قاله عياض إلا فى سنة تسع ووفادتهم فى سنة ثمان ، أى على أحد الأقوال فى وقت فرضه ، ولكن الأرجح أنه فرض سنة ست أو لكونه لم يكن ما سبيل إليه من أجل كفار مضر أو لكونه على التراخي أو لشهرته عندهم أو أنه أخبرهم ببعض الأوامر والأول أولى ، واستشكل قوله : أمرهم بأربع مع ذكر خمسة ، وأجيب بوجوه كثيرة لا طائل تحتها ، وأتم جواب فى المسألة ما ذكره ابن الصلاح من أن قوله : وأن تعطوا معطوف على أربع ، أى أمرهم بأربع وبإعطاء الخمس لأن به يرتفع الإشكال (ونهاهم عن أربع : عن الحنتم) أى عن الانتباذ فيه وهى بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح المثناة الفوقية ، وهى الجرة أو الجرار الخضر أو الخمر أعناقها على

جنوبها أو متخذة من طين وشعر ودم أو ما طلى من الفخار بالحنم المعمول لزجاج وغيره (و) عن الانتباز في (الدباء) بضم الدال وتشديد الياء والمد اليقطين (و) عن الانتباز في (النقيير) بفتح النون وكسر القاف وهو ما ينقر في أصل النخلة فيوعى فيه (و) عن الانتباز في (المزفت) ما طلى بالزفت (وربما قال المقير) وهو ما طلى بالقار ويقال له القي ، وهو نبت يحرق إذا يبس ، تطل به السفن وغيرها كما تطل بالزفت (وقال احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم) أى الذين كانوا أو استقروا ومعنى النهى عن الانتباز في هذه الأوعية بخصوصها لأنه يسرع إليها الإسكار فربما شرب منها من لم يشعر بذلك ، ثم ثبتت الرخصة في الانتباز في كل وعاء مع النهى عن شرب كل مسكر ، ففي صحيح مسلم : كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في الأسقية فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً .

وفي هذا الحديث استعانة العالم في تفهيم الحاضرين ويفهم عنهم واستحباب قول مرحباً للزوار ونذب العالم إلى إكرام الفاضل ، واستنبط منه البخارى الاعتماد على إخبار الآحاد ، ورواته ما بين بغدادى وواسطى وبصرى ، واشتمل على التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في عشرة مواضع هنا وفي خبر الواحد وكتاب العلم وفي الصلاة وفي الزكاة وفي الخمس وفي مناقب قريش وفي المغازى وفي الأدب وفي التوحيد ، وأخرجه مسلم في الإيمان وفي الأشربة ، وأبو داود والترمذى وقال حسن صحيح ، والنسائى في العلم والإيمان والصلاة . وفيه دلائل على كل من تلك الأمور والأحكام ، فله در صاحب الحديث وهو النبى صلى الله عليه وآله وسلم ما أجمعه للكلم وأوعاه للأحكام والحكم .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي
أَوَّلِ الْكِتَابِ وَزَادَ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ
هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَسَرَدَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

(عن عمر رضى الله عنه حديث إنما الأعمال بالنيات ، وقد تقدم
فى أول الكتاب) وغرض البخارى من إيراد هـنا الرد على من زعم من
المرجئة أن الإيمان قول باللسان دون عقد القلب ، فبين أن الإيمان لابد له من
نية واعتقاد قلب (وزاد هـنا بعد قوله وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت
هـجرته إلى الله ورسوله) أى نية وعقداً (فهـجرته إلى الله ورسوله) أى حكماً
وشرعاً كما قاله ابن دقيق العيد (وسرد باقى الحديث) كما تقدم فى أول
الكتاب وإنما أبرز الضمير فى الجملة الأولى لقصد الالتذاذ بذكر الله تعالى
ورسوله وعظم شأنهما شعر :

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ماكررتـه يتضوع
وهذا بخلاف الدنيا والمرأة لاسيما والسياق يشعر بالحث على الإعراض
عنهما .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ .

(عن أبي مسعود) عقبه بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري الخرجي البدرى المتوفى بالكوفة أو بالمدينة قبل الأربعين سنة إحدى وثلاثين أو إحدى أو اثنتين وأربعين ، وله في البخاري أحد عشر حديثاً (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أنفق الرجل) نفقة من دراهم أو غيرها (على أهله) زوجة أو ولد حال كون الرجل (يحتسبها) أى يريد بها وجه الله (فهو) أى الإنفاق ، ولغير الأربعة : فهي أى النفقة (صدقة) أى كالصدقة في الثواب لاحقيقة وإلا حرمت على الهاشمي والمطلبي والصارف له عن الحقيقة الاجماع وإطلاق الصدقة على النفقة مجاز أو المراد بها الثواب ، فالتشبيه واقع على أصل الثواب لاقى الكمية ولاقى الكيفية . قال القرطبي : أفاد منطقته أن الأجر في الإنفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أم مباحة ، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القرية لم يؤجر ، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى ، وحذف المعمول يفيد التعميم ، أى أى نفقة كانت كبيرة أو صغيرة . وفي هذا الحديث الرد على المرجئة حيث قالوا إن الإيمان إقرار باللسان فقط ، ورجاله خمسة ما بين بصرى وواسطى وكوفي ورواية صحابي عن صحابي ، وفيه التحديث والإخبار والسماع والعنعنة ، وأخرجه البخاري أيضاً في المغازى والنفقات ومسلم في الزكاة والترمذي في البر وقال حسن صحيح والنسائي في الزكاة ، وكل يعمل على شاكلته ، ويستدل بالحديث على قدر مهارته .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ .

(عن جرير بن عبد الله) بن جابر (البجلي) الأخرسي المتوفى سنة إحدى وخمسين (رضى الله عنه قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى عاقدته ، وكان قدومه عليه سنة عشر فى رمضان وأسلم وبايعه (على إقام الصلاة وإيتاء) أى إعطاء (الزكاة والنصح) بالجر عطف على المجرور السابق (لكل مسلم) ومسلمة ، وورد الدين النصيحة ، أخرجه مسلم ، وفيه تسمية النصح ديناً وإسلاماً ، لأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول وهو فرض كفاية على قدر الطاقة إذا علم أنه يقبل نصحه ويأمن على نفسه المكروه ، فإن خشى فهو فى سعة ، فيجب على من علم بالمبيع عيباً أن يبينه بائعاً كان أو أجنبياً ، وعلى أن ينصح نفسه بامثال الأوامر واجتناب المناهى ، ولم يذكر الصوم ونحوه لدخوله فى السمع والطاعة . والنصح مشتق من نصحت العسل إذا صفيته .

قال الخطابى : النصح كلمة جامعة معناه حيازة الحظ للمنصوح له ، وهى من وجيز الكلام ، بل ليس فى الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة . وهذا الحديث من الأحاديث التى قيل فيها إنها أحد أرباع الدين وممن عده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسى . وقال النووى : بل هو وحده محصل لغرض الدين كله لأنه منحصر فى الأمور التى ذكرها ، وهو من الخماسيات ، وفيه اثنان من التابعين : إسماعيل وقيس ، وكل رواته كوفيون غير مسدد ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع والعننة ، وأخرجه البخارى فى الصلاة والزكاة والبيوع والشروط ، ومسلم فى الإيمان والترمذى فى البيعة .

الحديث السادس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قُلْتُ : أَبَايُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَشَرَطَ عَلَيَّ وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ . فَبَايَعْتُهُ
عَلَى هَذَا .

(وعنه) أى عن جرير البجلي (رضى الله عنه قال : إني أتيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له يا رسول الله أبايعك على الإسلام
فشرط (صلى الله عليه وآله وسلم) (على) أى الإسلام (والنصح لكل مسلم)
وكذا لكل مسلمة وذمى وذمية بدعائهم إلى الإسلام وإرشادهم إلى الصواب
إذا استشاروا فالتقييد بالمسلم من حيث الأغلب وإلا فالنصح للكافر معتبر
بأن يدعى إلى الإسلام ، ويشار عليه بالصواب إذا استشار . واختلف العلماء في
البيع على بيعه ونحو ذلك ، فجزم أحمد أن ذلك يختص بالمسلمين ، واحتج
بهذا الحديث (فبايعته على هذا) . وهذا الحديث من الرباعيات ، ورواته
ما بين كوفي وبصري وواسطي مع التحديث والسماع والعنعنة ، وأخرجه
البخارى أيضاً في الشروط ومسلم في الإيمان والنسائي في البيعة والسير والشروط .

كتاب العلم

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : مَتَى السَّاعَةُ . فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ لَمْ يَسْمَعْ حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ قَالَ هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَإِذَا ضُبِعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ فَقَالَ كَيْفَ إِضَاعَتُهَا ؟ قَالَ إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ .

أى بيان مايتعلق به وقدم على لاحقه ، لأن على العلم مدار كل شىء ، ولنا كتاب سميناه « أبجد العلوم » وهو كتاب يحتوى على أحوال العلوم وأسمائها وتراجم أهلها المشهورين ، فمن شاء الاطلاع على مراتب العلم وحقائقها فليراجعها .

كذا فى رواية الأصيلي وكريمة ، وفى رواية أبى ذر وغيره ثبوتها قبل كتاب . (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال بينما) بالميم (النبى صلى الله عليه وآله (وسلم فى مجلس يحدث القوم) أى الرجال فقط أو والنساء تبعاً لأن القوم شامل للرجال والنساء (جاءه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه استعماله بلون إذ وإذا وهو فصيح (أعرابى) الأعراب سكان البادية لا واحد له من لفظه ولم يعرف اسمه . نعم سماه أبو العالية فيما نقله عنه البرماوى رفيعاً (فقال متى الساعة) استفهام عن الوقت التى تقوم فيه (فضى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يحدث) أى القوم (فقال بعض القوم سمع) صلى الله عليه وآله وسلم (ما قال فكره ما قال) أى الذى قاله (وقال بعضهم بل لم يسمع حتى إذا قضى) صلى الله عليه وآله وسلم (حديثه) وإنما لم يجبه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يحتمل أن يكون لاينتظار الوحى أو يكون مشغولاً بجواب سائل آخر ، ويؤخذ منه أنه ينبغى للعالم والقاضى ونحوهما رعاية تقدم

الأسبق فالأسبق (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين أراه) أى أظن أنه قال أين (السائل عن الساعة) أى عن زمانها ، والشك من محمد بن قليح (قال) الأعرابي (ها أنا) السائل (يارسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة قال) الأعرابي (كيف إضاعتها قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له (إذا وسد الأمر) بضم الواو وتشديد السين ، أى جعل الأمر المتعلق بالدين كالحلقة والقضاء والإفتاء (إلى غير أهله) أى بولاية غير أهل الدين والأمانات (فانتظر الساعة) الفاء للتفريع أو جواب شرط محذوف ، أى إذا كان الأمر كذلك فانتظر الساعة .

وقال ابن بطلال : فيه أن الأئمة ائتمنهم الله على عبادته وفرض عليهم النصح وإذا قلدوا الأمر لغير أهل الدين فقد ضيعوا الأمانات . وفيه أن الساعة لاتقوم حتى يؤتمن الخائن . وهذا إنما يكون إذا غلب الجهال وضعف أهل الحق عن القيام به ونصرته . وفيه وجوب تعليم السائل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أين السائل . وفيه مراجعة العالم عند عدم فهم السائل لقوله : كيف إضاعتها وهو ثمانى الإسناد ، ورجاله كلهم مدنيون مع التحديث بالإفراد والجمع والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الرقاق مختصراً . وهو مما انفرد به عن بقية الكتب الستة .

الحديث الثانى

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَخَلَّفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرَهَقَتْنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

(عن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاصى رضى الله عنهما (قال تخلف) أى تأخر خلفنا (النبي) ولأبى ذر : تخلف عنا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم فى سفرة سافرناها) من مكة إلى المدينة كما فى مسلم (فأدركنا) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى لحق بنا وهو بفتح الكاف (وقد أرهقتنا) بتأنيث الفعل ، أى غشيتنا (الصلاة) أى وقت صلاة العصر كما فى مسلم (ونحن نتوضأ فجعلنا) أى كدنا (نمسح) أى نغسل غسلا خفيفاً أى مبقعاً حتى يرى كأنه مسح (على أرجلنا) جمع رجل لمقابلة الجمع وإلا فليس لكل إلا رجلان ، والمراد جنس الرجل ، سواء كانت واحدة أو ثنتين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم (بأعلى صوته) استدلال به البخارى على جواز رفع الصوت بالعلم وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك ، ويلحق بذلك ما إذا كان فى موعظة ، كما ثبت ذلك فى حديث جابر : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته ... الحديث أخرجه مسلم (ويل) هى كلمة عذاب وهلاك (للأعقاب من النار) جمع عقب وهو المستأجر الذى يمسك شراك النعل ، أى ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين فى غسلها ، أو العقب هى المخصوصة بالعقوبة (مرتين أو ثلاثاً) شك من ابن عمرو .

الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَاسْتَحْيَيْتُ ثُمَّ قَالُوا : حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ .

(عن (عبد الله (بن عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : إن من الشجر (أى من جنسه (شجرة) . وفى رواية : كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجمار فقال : إن من الشجر . وفى رواية : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يأكل جماراً (لا يسقط ورقها وإنها مثل المسلم) استعير المثل هنا كاستعارة الأسد للمقدام للحال العجيبة والصفة الغريبة ، كأنه قال : حال المسلم العجيب الشأن كحال النخلة أو صفته الغريبة كصفتها ، فالمسلم هو المشبه والنخلة هى المشبه بها (فحدثوني) فعل أمر أى إن عرفتموها فحدثوني (ما هى فوقع الناس فى شجر البوادي) أى جعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهبت أفكارهم إليها وذهلوا عن النخلة (قال عبد الله) بن عمر (ووقع فى نفسى أنها النخلة فاستحييت) أن أتكلم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما رضى الله عنهم هيبة منه وتوفير آلم (ثم قالوا حدثنا ما هى يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هى النخلة) وعند البخارى فى التفسير عن ابن عمر قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا . ذكر النقي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء . وقد ذكروا فى تفسيره ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيها ولا يبطل نفعها . ويؤخذ من هذا الحديث جواز طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم ويمتحن ما لديهم من العقل والفهم .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ : أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَكِيٌّ بَيْنَ ظَهَرِ انبِيَهُمْ . فَقُلْنَا : هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكِيُّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : ابْنَ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَجَبْتُكَ فَقَالَ إِنِّي سَأِلْتُكَ فَمَشَدُّكَ عَلَيَّكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ . قَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ فَقَالَ : أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ . قَالَ : أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ . قَالَ : أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فَقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ . فَقَالَ الرَّجُلُ : آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَأَى مِنْ قَوْمِي وَأَنَا ضِمَامُ بَنِ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد النبوي (دخل رجل) جواب بينا وللأصلي : إذ دخل ، لكن الأصمعي لا يستفصح إذ وإذا في جواب بينا وبيننا (على جمل فأنأخه في) رحبة (المسجد) أو ساحته (ثم عقله) أي شد على ساقه مع ذراعه حبلا بعد أن ثنى ركبته . وفي رواية أبي نعيم : أقبل على بعير له حتى أتى المسجد فأنأخه ثم عقله فدخل المسجد . وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس : فأنأخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل . وهذا يدل على أنه لم يدخل به المسجد ، وهو يرفع احتمال دلالة ذلك على طهارة أبوال الإبل (ثم قال لهم أيكم محمد؟ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم متكىء) أي مستو على وطاء (بين ظهرانيهم) أي بينهم ، وزيد لفظ الظهر ليدل على

أن ظهر أ منهم قدامه وظهر أ وراء ، فهو مخوف بهم من جانبيه ، والألف والنون فيه للتأكيد . قاله صاحب الفائق . وزاد في المصاييح : ثم زيدت الألف والنون على ظهر عند التثنية للتأكيد ، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً . انتهى . فهو مما أريد بلفظ التثنية فيه معنى الجمع ، لكن استشكل البدر الدماميني ثبوت النون مع الإضافة . والجواب أنه ملحق بالثنى لا أنه مثنى وحذف منه نون التثنية فصار ظهورانيهم (فقلنا هذا الرجل الأبيض المتكىء) والمراد بالبياض هنا المشرب بحمرة ، كما دل عليه رواية الحارث ابن عمير حيث قال : الأغر وهو مفسر بالحمرة مع بياض صاف ، ولاتناني بين وصفه هنا بالبياض وبين ما ورد أنه ليس بأبيض ولا آدم ، لأن المثنى البياض الخالص كلون الجص . قال القسطلاني : وفي كتابي المنح من مباحث ذلك مايكني ويشفي (فقال له) أي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الرجل) الداخل (ابن عبد المطلب) وفي رواية أي داود والكشميني : يا ابن (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قد أجبتك (أي سمعتك أو المراد إنشاء الإجابة أو نزل تقريره للصحابة في الإعلام عنه منزلة النطق ، ولم يحبه صلى الله عليه وآله وسلم بنعم لأنه أدخل بما يجب من رعاية التعظيم والأدب حيث قال يا محمد ونحو ذلك (فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) إنى سائلك فشدد عليك في المسألة فلا تجد) بكسر الجيم والجزم على النهى وهى من الموجدة ، أى لا تغضب (على في نفسك فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (سل عما بدا) أى ظهر (لك فقال) الرجل (أسألك بربك) أى بحقه عز وجل (ورب من قبلك : الله) بهمزة الاستفهام الممدودة (أرسلك إلى الناس كلهم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم) أى يا الله (نعم) فاليم بدل من حرف النداء ، وذكر ذلك للتبرك وإلا فالجواب قد حصل بنعم أو استشهد في ذلك بالله تأكيداً لصدقه (قال) وفي رواية فقال الرجل (أنشدك) بفتح الهمزة وضم الشين أى أسألك (بالله) والباء للقسم (الله أمرك) بالمد (أن نصلى الصلوات الخمس) بنون الجمع ، وفي رواية تصلى بالتاء ، وكل ماوجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل على الخصوصية ، وفي رواية الصلاة بالإفراد أى جنس الصلاة (في اليوم والليلة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم نعم قال) الرجل (أنشدك بالله : الله) بالمد (أمرك أن تصوم) بقاء الخطاب وللأصلي بالنون (هذا الشهر من السنة) أى رمضان من كل عام ، فاللام فيهما للعهد والإشارة

لنوعه لا لعينه (قال) عليه السلام (اللهم نعم قال) الرجل (أنشدك بالله : الله) بالمد (أمرك أن تأخذ) أى بأن تأخذ (هذه الصدقة) المعهودة وهى الزكاة (من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا) من تغليب الاسم للكل بمقابلة الأغنياء إذ خرج مخرج الأغلب ، لأنهم معظم الأصناف الثمانية (فقال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم اللهم نعم) ولم يتعرض للحج .

قال فى مصابيح الجامع كالكرمانى والزركشى وغيرهما ، لأنه كان معلوماً عندهم فى شريعة إبراهيم عليه السلام ، وكأنهم لم يطلعوا على ما فى صحيح مسلم ، فقد وقع فيه ذكر الحج ثابتاً عن أنس ، وكذا فى حديث أبى هريرة وابن عباس عنده ، وقيل إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض ، وهذا بناء على قول الواقدي وابن حبيب أن قول ضمام كان سنة خمس ، وهو مردود بما فى مسلم أن قلوبهم كان بعد نزول النبى عن السؤال فى القرآن ، وهو فى المائدة ونزولها متأخر جداً ، وبما قد علم أن إرسال الرسل إلى الدعاء إلى الإسلام إنما كان ابتداءه بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة وبما فى حديث ابن عباس أن قومه أطاعوه ودخلوا فى الإسلام بعد رجوعه إليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن فى الإسلام إلا بعد وقعة خيبر وكانت فى شوال سنة ثمان ، والصواب أن قدوم ضمام كان فى سنة تسع ، وبه جزم ابن إسحق وأبو عبيدة وغيرهما .

(فقال) الرجل المذكور لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (آمنت) قيل (بما) أى بالذى (جئت به) من الوحى ، وهذا يحتمل أن يكون إخباراً وإليه ذهب البخارى ورجحه القاضى عياض ، وأنه حضر بعد إسلامه مستثبناً من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما أخبر به رسولة إليهم لأنه قال فى حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره : فإن رسولك زعم وقال فى رواية كريب عن ابن عباس عند الطبرانى أتتنا كتبك وأتتنا رسلك (وأنا رسول من ورائى من قومى وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بنى سعد بن بكر) وما وقع من السؤال والاستفهام على الوجه المذكور فن بقايا جفاء الأعراب الذين وسعهم حلمه صلى الله عليه وآله وسلم ، وزاد مسلم فى آخر الحديث قال والذى بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : لئن صدق ليدخلن الجنة . وفى هذا الحديث من الفوائد العمل بخبر الواحد ، ونسبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين : أنا ابن عبد المطلب ، وفيه الاستحلاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيد وفيه رواية الأقران ، لأن سعيداً وشريكاً تابعيان من درجة واحدة ، وهما مديان .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَقَهُ . قَالَ : فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بكتابه رجلاً) أى متلبساً به مصاحباً له وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما سمي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يدفعه إلى عظيم البحرين) المنذر بن ساوى ، والبحرين بلفظ التثنية بلد بين البصرة وعمان ، وعبر بالعظيم دون ملك لأنه لا ملك ولا سلطنة للكفار (فدفعه) أى فذهب به إليه فدفعه إليه ثم دفعه (عظيم البحرين إلى كسرى) بكسر الكاف وهو أبرويز بن هرمز بن أنو شروان وليس هو أنو شروان كما حققنا ذلك في كتابنا « لقطه اللقطان مما تمس إليه حاجة الإنسان » (فلما قرأه) أى قرأ كسرى الكتاب (مزقه) أى خرقه . قال ابن شهاب الزهري (فحسبت أن ابن المسيب قال) ولما مزقه وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم أن) أى بأن (يمزقوا) أى بالتمزيق ، فأن مصدرية (كل ممزق) بفتح الزاى فى الكلمتين ، أى يمزقوا غاية التمزيق ، فسلط الله على كسرى ابنه شيرويه فقتله بأن مزق بطنه سنة سبع فتمزق ملكه كل ممزق وزال من جميع الأرض واضمححل بدعوته صلى الله عليه وآله وسلم .

وفى الحديث دليل على صحة المناولة المقرونة بالإجازة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى أهل البلدان ، ووجه الدلالة من الحديث كما قال ابن المنير أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ الكتاب على رسوله ولكن ناوله إياه ، وأجاز له أن يسند ما فيه عنه ويقول : هذا كتاب رسول الله ، ويلزم المبعوث إليه العمل بما فيه . وهذه ثمرة الإجازة فى الأحاديث .

وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق ، مصحفاً إلى مكة وآخر إلى الشام وآخر إلى اليمن وآخر إلى البحرين وآخر إلى البصرة وآخر إلى الكوفة ، وأمسك بالمدينة واحداً ، والمشهور أنها كانت خمسة . وقال الداني : أكثر الروايات على أنها أربعة . وفيه دلالة على تجويز الرواية بالمكاتبة لأن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها . والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المكتوب فيها إلى عثمان لا أصل ثبوت القرآن فإنه متواتر عندهم .

وفي هذا الحديث من اللطائف التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والإخبار ، ورجاله كلهم مدنيون وفيه تابعي عن تابعي ، وأخرجه البخاري في المغازي وفي خبر الواحد وفي الجهاد وهو من إفراده عن مسلم ، وأخرجه النسائي في السير .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَتَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَاباً أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَاباً إِلَّا مَخْتُوماً فَاتَّخَذَ خَاتِماً مِنْ فِضَّةٍ نَقَشَهُ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى كتب الكاتب بأمره (كتاباً) إلى العجم أو إلى الروم كما صرح بهما في كتاب اللباس عند البخارى (أو أراد أن يكتب) أى أراد الكتابة ، فإن مصدريه ، وهو شك من الراوى أنس (ف قيل له) صلى الله عليه وآله وسلم (إنهم) أى الروم أو العجم (لا يقرءون كتاباً إلا مختوماً) خوفاً من كشف أسرارهم ، وهو منصوب على الاستثناء لأنه من كلام غير موجب (فاتخذ) عليه السلام (خاتماً من فضة نقشه) بسكون القاف (محمد رسول الله) أى نقشه هذا المذكور (كأني أنظر إلى بياضه) حال كونه (في يده) الكريمة ، وهو من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء وإلا فالخاتم ليس في اليد بل في إصبعها وفيه القلب ، لأن الإصبع في الخاتم لا الخاتم في الإصبع ، ومثله عرضت الناقة على الخوض .

فائدة إيراد الحديث في هذا الباب : التنبيه على أن شرط العمل بالكتابة أن يكون الكتاب مختوماً ليحصل الأمن من توهم تغييره ، لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلاً مؤتمناً وفيه استحباب اتخاذ الخاتم من الفضة .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَ وَاحِدٌ قَالَ فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ ، أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ .

(عن أبي واقد) بكسر الدال اسمه الحارث بن مالك أو ابن عوف الصحابي (الليثي) البدرى فى قول بعضهم المتوفى بمكة سنة ثمان وستين وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث ، وقد صرح أبو مرة فى رواية النسائى من طريق يحيى بن أبى كثير عن إسحق فقال عن أبى مرة أن أبا واقد حدثه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بينا) بزيادة الميم (هو جالس) حال كونه (فى المسجد) المبنى (والناس معه) جملة حالية (إذ أقبل) جواب بينا (ثلاثة نفر) بالتحريك ، الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى ثلاثة هم نفر ، والنفر اسم جمع ، ولهذا وقع مميزاً للجمع كقوله تعالى : « تسعة رهط » ، ولم يسم واحداً من الثلاثة ، أى ثلاثة رجال من الطريق ، فدخلوا المسجد كما فى حديث أنس فإذا ثلاثة نفر مارين (فأقبل اثنان) منهم (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وذهب واحد قال فوقفا على) مجلس (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أو على هنا بمعنى عند ، قاله فى الفتح ، وتعقبه صاحب عمدة القارىء بأنها لم تجيء بمعناها ، وزاد الترمذى والنسائى وأكثر رواة الموطأ : فلما وقفا سلما ، ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام وأن القائم يسلم على القاعد ، وإنما لم يذكر رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته ، أو يستفاد منه أن المستغرق فى العبادة يسقط عنه الرد ولم يذكر أنهما صليا تحية المسجد إما لكون ذلك كان قبل أن يشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع

فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان في غير وقت تنفل . قاله القاضي عياض بناء على مذهبه في أنها لا تصلى في الأوقات المكروهة (فأما) تفصيلية (أحدهما فرأى فرجة) بضم الفاء والفتح معاً ، وهما لغتان ، وهى الخلل بين الشيتين . قاله النووى فيما نقله في عمدة القارىء (فى الحلقة) بإسكان اللام : كل شىء مستدير خالى الوسط ، والجمع خلق بفتحتين وحكى فتح اللام فى الواحد وهو نادر ، وفيه استحباب التحليق فى مجالس الذكر والعلم ، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به (فجلس فيها وأما الآخر) بفتح الخاء أى الثانى ، وفيه رد على من رغم أنه يختص بالآخر لإطلاقه هنا على الثانى (فجلس خلفهم) بالنصب على الظرفية (وأما الثالث فأدبر) حال كونه (ذاهباً) أى مستمراً فى ذهابه ولم يرجع وإلا فأدبر بمعنى مر ذاهباً (فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مما كان مشغلاً به من تعليم القرآن أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو ذلك (قال ألا) بالتخفيف حرف تنبيه والهمزة للاستفهام ولا للنفي (أخبركم عن النفر الثلاثة) فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله ، فقال (أما أحدهم فأوى) بقصر الهمزة أى لجأ (إلى الله تعالى) وانضم إلى مجلس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (فأواه الله إليه) بالمد أى جازاه بنظير فعله بأن ضمه إلى رحمته ورضوانه ، أو يؤويه يوم القيامة إلى ظل عرشه ، فنسبة الإيواء إلى الله تعالى مجاز لاستحالته فى حقه سبحانه ، فالمراد لازمه وهو إرادة إيصال الخير ، ويسمى هذا المجاز مجاز المشاكلة والمقابلة (وأما الآخر) بفتح الخاء (فاستحيا) أى ترك المزاحمة حياء من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه ، وعند الحاكم : ومضى الثانى قليلاً ثم جاء فجلس ، قال فى الفتح : فالمعنى أنه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث . وفيه استحباب الأدب فى مجالس العلم وفضل سد خلل الحلقة ، كما ورد الترغيب فى سد خلل الصفوف فى الصلاة ، وجواز التخطى لسد الخلل ما لم يؤذ ، فإن خشى استحباب الجلوس حيث ينتهى كما فعل الثانى ، وفيه الثناء على من زاحم فى طلب الخير (فاستحيا الله منه) بأن رحمه ولم يعاقبه فجازاه بمثل ما فعل ، وهذا أيضاً من قبيل المشاكلة ، وذكر الملزوم وإرادة اللازم (وأما الآخر) وهو الثالث (فأعرض) عن مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يلتفت

إليه بل ولى مدبراً (فأعرض الله) تعالى (عنه) أى جازاه بأن سخط عليه ، وهذا أيضاً من قبيل المشاكلة ، لأن الإعراض هو الالتفات إلى جهة أخرى ، وذلك لا يليق بالبارى تعالى ، فيكون مجازاً عن السخط والغضب ، ويحتمل أن هذا كان منافقاً فأطلع الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمره أو هو محمول على من ذهب معرضاً لا لعذر إن كان مسلماً ، كما يحتمل أن قوله : فأعرض الله عنه إخبار أو دعاء ، ووقع في حديث أنس ، فاستغنى فاستغنى الله عنه . وهذا يرشح كونه خبراً وفيه جواز الإخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم للزجر عنها ، وأن ذلك لا يعد من الغيبة . وفي الحديث فضل ملازمة حلق العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر في المسجد ، وفيه الثناء على المستحي والجلوس من حيث ينتهى المجلس . قال في الفتح : ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين . انتهى . ورواة هذا الحديث مديون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والإخبار وتابعي عن مثله ، وأخرجه البخارى في الصلاة ومسلم والترمذى في الاستئذان والنسائي في العلم .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَعَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ
 إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ أَوْ بِزِمَامِهِ ثُمَّ قَالَ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا . فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ
 سَيْسَمِيهِ سِوَى اسْمِهِ . قَالَ : أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قُلْنَا بَلَى . قَالَ : فَأَيُّ شَهْرٍ
 هَذَا ؟ فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيْسَمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ . فَقَالَ : أَلَيْسَ بِذِي
 الْحِجَّةِ ؟ قُلْنَا : بَلَى . قَالَ : فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ
 كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ
 فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ .

(عن أبي بكر) نفع بضم النون وفتح الفاء ابن الحارث الثقفي
 (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قعد على بعيره) بمعنى
 يوم النحر في حجة الوداع وإنما قعد عليه لحاجته إلى إسماع الناس ، فالنهي
 عن اتخاذ ظهورها منابر محمول على ما إذا لم تدع الحاجة إليه (وأمسك إنسان
 بخطامه) بكسر الخاء (أو بزمامه) الشك من الراوى وهما بمعنى وهو الخيط
 الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى البرة بضم الباء وتخفيف الراء المفتوحة ثم يشد
 في طرفه المقود ، وهذا الممسك سماه بعض الشراح بلالا لرواية النسائي
 عن أم الحصين قال : حججت فرأيت بلالا يقود بخطام راحلة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أو عمر بن خارجة لما في السنن من حديثه قال : كنت آخذاً
 بزمام ناقته عليه السلام فذكر بعض الخطبة ، فهو أولى أن يفسر به المبهم من
 بلال ، لكن الصواب أنه هنا أبو بكر ، فقد ثبت ذلك في رواية الإسماعيلي
 من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه : خطب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على راحلته يوم النحر وأمسكت إما قال بخطامها وإما قال بزمامها
 واستفدنا من ذلك أن الشك من دون أبي بكر لا منه . وفائدة إمساك الخطام
 صون البعير عن الاضطراب والإزعاج حتى لا يشوش على راحبه (ثم قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي رواية أبوي ذر والوقت والأصيلي : فقال (أى
 يوم هذا) برفع أى (فسكنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه ، قال أليس)
 هو (يوم النحر ؟ قلنا) وفي رواية أبي الوقت : فقلنا (بلى) حرف يختص

بالنفي ويفيد إبطاله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فأى شهر هذا ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال أليس بذى الحجة ؟) بكسر الحاء كما في الصحاح ، وقال الزركشى : هو المشهور ، وأباه قوم ، وقال القزاز : الأشهر فيه الفتح (قلنا بلى) وفي رواية كريمة والكشيمى : فأى بلد هذا فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال أليس بمكة . وثبت السؤال عن الثلاثة عند البخارى فى الأضاحى والحج . وفيه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ، ويستفاد منه الحجة للمثبتى الحقائق الشرعية (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإن دماءكم) أى سفكها (وأموالكم) أى أخذها (وأعراضكم) أى ثلبها (بينكم حرام) لأن الذوات لا تحرم فيه فيقدر لكل ما يناسبه . كذا قال الزركشى والبرماوى والعينى والحافظ ابن حجر . وفى إطلاقهم هذا اللفظ نظر ، لأن سفك الدم وأخذ المال وثلب العرض إنما يحرم إذا كان بغير حق . فالإفصاح به متعين والأولى كما أفاده فى مصابيح الجامع أن يقدر فى الثلاثة كلمة واحدة وهى لفظة انتهاك التى موضوعها تناول الشئ بغير حق كما نص عليه القاضى ، فكأنه قال : فإن انتهاك دماءكم وأموالكم وأعراضكم ، ولا حاجة إلى تقديره مع كل واحد من الثلاثة لصحة انسحابه على الجميع وعدم احتياجه إلى التقدير بغير الحقيقة . والأعراض جمع عرض بكسر العين : وهو موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان فى نفسه أو فى سلفه (كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا) شبه الدماء والأموال والأعراض فى الحرمة باليوم والشهر والبلد لاشتهار الحرمة فيها عندهم وإلا فالشبه إنما يكون دون المشبه به . ولهذا قدم السؤال عنها مع شهرتها لأن تحريمها أثبت فى نفوسهم ، إذ هى عادة سلفهم ، وتحريم الشرع طارئ ، وحينئذ فإنما شبه الشئ بما هو أعلى منه باعتبار ما هو مقرر عندهم (ليلغ الشاهد) أى الحاضر فى المجلس (الغائب) عنه ولا م ليلغ مكسورة فعل أمر ظاهره الوجوب ، وكسرت غينه لالتقاء الساكنين ، والمراد تبليغ القول المذكور أو جميع الأحكام (فإن الشاهد عسى أن يبلغ من) أى الذى (هو أوعى له) أى للحديث (منه) صلة لأفعل التفضيل وفصل بينهما بله للتوسع فى الظرف كما يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، كقراءة ابن عامر :

زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بضم الزاي ورفع اللام ونصب الدال وخفض الهمزة ، وليس الفاصل أيضاً أجنبياً .

واستنبط من الحديث أن حامل الحديث يؤخذ منه وإن كان جاهلاً بمعناه وهو مأجور بتبليغه محسوب في زمرة أهل العلم . وعبرة الفتح : وفي هذا الحديث من الفوائد الحث على تبليغ العلم وجواز التحمل قبل كمال الأهلية ، وأن الفهم ليس شرطاً في الأداء ، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون أفهم ممن تقدمه لكن بقلّة . واستنبط ابن المنير من تقليل كون المتأخر أرجح نظراً من المتقدم أن تفسير الراوى أرجح من تفسير غيره . وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتيج إلى ذلك . وحمل النهي الوارد في ذلك على ما إذا كان لغير ضرورة . وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في إسماعه الناس ورؤيتهم إياه .

الحديث التاسع

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ كَرَاهِيَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا .

(عن ابن مسعود) عبد الله (رضى الله عنه) أنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتحولنا) بالخاء أى يتعهدنا ، والمعنى : كان يراعى الأوقات فى تذكيره ، ولا يفعل ذلك فى كل يوم لثلاث نمل ، أو هى بالمهملة أى يطلب أحوالنا التى ننشط منها للموعظة ، وصوبها أبو عمرو الشيبانى ، قال الحافظ : والصواب من حيث الرواية الأول ، وعن الأصمعى يتخوننا بالنون ، ومعناه يتعهدنا ، قال الحافظ : وكلا اللفظين جائز (بالموعظة فى الأيام) فكان يراعى الأوقات والأحيان فى وعظنا وتذكيرنا فلا يفعله كل يوم وكل حين ووقت (كراهة) مفعول له أى لأجل كراهة (السامة) أى الملالة من الموعظة (علينا) أى كراهة المشقة أو السامة الطارئة علينا رافة بنا .

ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة فى الجدد فى العمل الصالح خشية الملل وإن كانت المواظبة مطلوبة ، لكنها على قسمين : إما كل يوم مع عدم التكلف ، وإما يوماً بعد يوم ، فيكون يوم الترك لأخذ الراحة ليقبل على الثانى بنشاط ، وإما يوماً فى الجمعة . ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والضوابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط ، واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى فى اليوم الذى عينه ، واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التخلل بين العمل والترك الذى عبر عنه بالتحول ، والثانى أظهر ، وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها فى وقت معين دائماً ، وجاء عن مالك ما يشبه ذلك .

الحديث العاشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَسْرُوا
وَلَا تُعْسِرُوا وَبَشَرُوا وَلَا تُنْفَرُوا .

(عن أنس) أى ابن مالك كما فى رواية الأصيل (عن النبى صلى
الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال يسروا) أمر من اليسر نقيض العسر
(ولا تعسروا) نهى من عسر تعسيراً ، واستشكل الإتيان بالثانى بعد الأول
لأن الأمر بالإتيان بالشيء نهى عن ضده ، والجواب بأنه إنما صرح باللازم
للتأكيد وبأنه لو اقتصر على الأول لصدق على من أتى بين مرة وأتى بالثانى
غالب أوقاته ، فلما قال ولا تعسروا انتفى التعسير فى كل الأوقات من جميع
الوجوه (وبشروا) أمر من البشارة وهى الإخبار بالخير نقيض النذارة
(ولا تنفروا) هى من نفر بالتشديد ، أى بشروا الناس أو المؤمنين بفضل
الله وثوابه وجزيل عطائه وسعة رحمته ، ولا تنفروهم بذكر التخويف وأنواع
الوعيد ، لا يقال كان المناسب أن يأتى بدل ولا تنفروا ولا تنذروا لأنه نقيض
التبشير لا التنفير لأنهم قالوا المقصود من الإنذار التنفير ، فصرح بما هو
المقصود منه ولم يقتصر على أحدهما ، كما لم يقتصر فى الأولين لعموم النكرة
فى سياق النفى ، لأنه لايلزم من عدم التعسير ثبوت التبشير ولا من عدم التنفير
ثبوت التبشير ، فجمع بين هذه الألفاظ لثبوت هذه المعانى لاسيما والمقام
مقام إطناب لا إيجاز . وفى قوله بشروا بعد يسروا الجناس الخطى .

الحديث الحادى عشر

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي وَلَكِنْ تَزَالْ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ » .

(عن معاوية) بن أبى سفيان صخر بن حرب كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذا المناقب الجملة المتوفى سنة ستين وله من العمر ثمان وسبعون سنة ، وله فى البخارى ثمانية أحاديث ، وهو أول ملوك الإسلام (رضى الله عنه قال سمعت النبى) وفى رواية الأصيلي : سمعت رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول من يرد الله) عز وجل من الإرادة ، وهى صفة مخصصة لأحد طرفى الممكن المقدر بالوقوع (به خيراً) أى جميع الخيرات أو خيراً عظيماً (يفقهه) أى يجعله فقيهاً (فى الدين) والفقه لغة الفهم والحمل عليه هنا أولى من الاصطلاحى ليعم فهم كل علم من علوم الدين ، ونكر خيراً ليفيد التعميم ويشمل القليل والكثير لأن النكرة فى سياق الشرط كهى فى سياق النفي أو التنكير للتعظيم لأن المقام يقتضيه .

ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه فى الدين أى يتعلم قواعد الإسلام التى اشتمل عليها الكتاب والسنة وما يتصل بها من الفروع الصحيحة الماثورة ، فقد حرم الخير . وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف ، وزاد فى آخره : ومن لم يفقه فى الدين لم يبارك الله به . والمعنى صحيح ، لأن من لم يعرف أمور دينه ومعانى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون فقيهاً أبداً ولا طالب فقه ، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير ، وفى ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل التفقه وهو التفهم فى الدين أى الكتاب والسنة على سائر العلوم ، بل لاعلم إلا ما علمه الله أنبياءه وعلمه أنبياءه أهمهم وماسوى ذلك فضل (وإنما أنا قاسم) أى أقسم بينكم تبليغ الوحي من غير تخصيص (والله يعطى) كل واحد منكم من الفهم على قدر ما تعلق به إرادته تعالى ، فالتفاوت فى أفهامكم منه سبحانه وتعالى .

وقد كان بعض الصحابة يسمع الحديث فلا يفهم منه إلا الظاهر الجلى، ويسمعه آخر منهم أو من القرن الذى يليهم أو ممن أتى بعدهم فيستنبط منه مسائل كثيرة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . وقال الطيبي : الواو فى قوله : وإنما أنا قاسم للحال من فاعل يفقهه أو من مفعوله فعلى الثانى . المعنى : إن الله يعطى كلا ممن أراد أن يفقهه استعداداً لدرك المعانى على قدره له ثم يلهمنى بإلقاء ما هو لائق باستعداد كل واحد ، وعلى الأول فالمعنى أنى ألقى على مايسنح لى وأسوى فيه ولا أرجح بعضهم على بعض ، والله يوفق كلا منهم على ماأراد وشاء من العطاء . انتهى . وقال غيره : المراد القسم المالى . لكن سياق الكلام يدل على الأول إذ أنه أخبر أن من أراد به خيراً يفقهه فى الدين . وظاهره يدل على الثانى لأن القسمة حقيقية فى الأموال . نعم يتوجه السؤال عن وجه المناسبة بين اللاحق والسابق ، وقد يجاب بأن مورد الحديث كان عند قسمة مال ، وخصص صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم بزيادة لمقتضى اقتضاه ، فتعرض بعض من خفى عليه الحكمة ، فرد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : من يرد الله به خيراً ... إلخ ، أى من أراد به الخير يزيد له فى فهمه فى أمور الشرع فلا يتعرض لأمر ليس على وفق خاطره ، إذ الأمر كله لله ، وهو الذى يعطى ويمنع ويزيد وينقص ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاسم بأمر الله ليس بمعط حتى تنسب إليه الزيادة والنقصان ، واستشكل الحصر بإنما مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم له صفات أخرى سوى قاسم . والجواب أن هذا ورد رداً على من اعتقد أنه صلى الله عليه وآله وسلم يعطى ويقسم فلا يبنى إلا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات .

قال فى الفتح : وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام : أحدها : فضل التفقه فى الدين . ثانيها : أن المعطى فى الحقيقة هو الله . وثالثها : أن بعض هذه الأمة تبقى على الحق أبداً فالأول لائق بأبواب العلم ، والثانى لائق بقسم الصدقات ، وهذا أورده مسلم فى الزكاة والمؤلف فى الخمس . والثالث لائق بذكر الله أو الساعة وقد أورده المصنف فى الاعتصام لالتقائه إلى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهد . وسيأتى بسط الكلام فيه هناك . اهـ .

(ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله) أى على الدين الحق (لا يضرهم من) أى الذى (خالفهم حتى يأتى أمر الله) وحتى غاية لقوله لن تزال ،

واستشكل بأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها، إذ يلزم منه أن لا تكون هذه الأمة يوم القيامة على الحق . والجواب أن المراد من قوله أمر الله التكليف وهي معدومة فيها ، أو المراد بالغاية هنا تأكيد التأييد على حد قوله تعالى : «مادامت السموات والأرض» ، أو هي غاية لقوله لا يضرهم لأنه أقرب ، ويكون المعنى حتى يأتي بلاء الله فيضرهم حينئذ فيكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها . وفي الفتح : أن المراد بأمر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من الإيمان ، ويبقى شرار الناس ، فعليهم تقوم الساعة . وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار . وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم . قال القاضي عياض : أراد أحمد أهل السنة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث . وقال النووي : يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين ممن يقوم بأمر الله من مجاهد وفقه ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف وغير ذلك من أنواع الخير ، ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد ، بل يجوز أن يكونوا مفرقين . انتهى .

الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَانِي بِجُمَارٍ فَقَالَ إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَزَادَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَسَكَتُ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فأتى بجمار) بضم الجيم وتشديد الميم وهو شحم النخيل (فقال إن من الشجر شجرة وذكر الحديث) أى مثلها كمثل المسلم ، فأردت أن أقول هى النخلة (وزاد فى هذه الرواية : فإذا أنا أصغر القوم فسكت) أى تعظيماً للأكابر . وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى . ومناسبة ذكر حديث ابن عمر هنا أنه لما ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسألة عند إحضار الجمار إليه فهم أن المسئول عنه النخلة ، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يفتر به من قول أو فعل . وقد أخرج أحمد فى حديث أبى سعيد فى ذكر الوفاة النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن عبداً خيرهُ الله ، فبكى أبو بكر وقال : فدينك ، فعجب الناس ، وكان أبو بكر فهم من المقام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الخير . فمن ثم قال أبو سعيد : فكان أبو بكر أعلمنا به . والله الهادى إلى الصواب .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكَاتِهِ فِي الْحَقِّ ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لاحسد) جائز في شيء (إلا في) شأن (اثنتين) أى خصلتين بتاء التأنيث ، وللبخارى في الاعتصام : اثنتين بغير تاء أى في شيئين (رجل) أى خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاكتسب إعرابه (آتاه) بمد الهمزة (الله) تعالى أى أعطاه (مالا فسلط) بضم السين مع حذف الهاء ، وعبر به ليدل على قهر النفس المجبولة على الشح ، ولأبى ذر : فسلطه (على هلكته) بفتح اللام والكاف أى إهلاكه بأن أفناه كله (في الحق) لا في التبذير ووجوه المكارة (ورجل) بالحركات الثلاث (آتاه الله الحكمة) القرآن أو السنة أو كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح (فهو يقضى بها) بين الناس (ويعلمها) لهم وأطلق الحسد وأراد به الغبطة ، وحينئذ فهو من باب إطلاق المسبب على السبب ، ويؤيده ما عند المؤلف في فضائل القرآن من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ فقال : ليتنى أوتيت مثل ما أوتي فلان فعملت بمثل ما يعمل ، فلم يضمن السلب بل أن يكون مثله ، أو الحسد على حقيقته ، وخص منه المستثنى لإباحته ، كما خص نوع من الكذب بالرخصة وإن كانت جملته محظورة . فالمعنى هنا لا إباحة في شيء من الحسد إلا فيما كان هذا سبيله ، أى لاحسد محمود إلا في هذين ، فلاستثناء على الأول من غير الجنس وعلى الثانى منه . كذا قرره الزركشى والبرماوى والكرمانى والعينى ، وتعقبه البدر الدمامينى بأن الاستثناء متصل على الأول قطعاً ، وأما على الثانى فإنه يلزم عليه إباحة الحسد فى الاثنتين كما صرح به . والحسد الحقيقى وهو كما تقرر تمنى زوال نعمة المحسود عنه وصيرورتها إلى الحاسد . لايباح أصلاً ، فكيف يباح تمنى زوال نعمة الله تعالى عن المسلمين القائمين بحق الله فيها . انتهى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ » .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : ضمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إلى نفسه أو صدره كما فى رواية مسدد عن عبد الوارث ، وكان ابن عباس إذ ذاك غلاماً مميزاً فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة (وقال اللهم علمه) أى عرفه (الكتاب) أى القرآن العزيز والمراد تعليم لفظه باعتبار دلالته على معانيه . وقال فى الفتح : المراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعى عليه ، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والفهم فيه . وفى رواية مسدد : الحكمة بدل الكتاب ، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضاً القرآن . وفى رواية عنه عند الترمذى والنسائى أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا له أن يؤتى الحكمة مرتين وفى رواية ابن عمر عند البغوى فى معجم الصحابة : مسح رأسه وقال : اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل . وفى رواية طاوس : مسح رأسه وقال : اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب .

وقد تحققت إجابته صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد كان ابن عباس بحر العلم وحبر الأمة وترجمان القرآن ورئيس المفسرين ، والمراد بالحكمة القرآن أو العمل به أو السنة أو الإصابة فى القول أو الخشية أو الفهم عن الله أو العقل أو ما يشهد العقل بصحته ، أو نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، أو سرعة الجواب مع الإصابة ، والأقرب هنا أن المراد بها الفهم فى القرآن .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضِ الصَّفِّ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أقبلت) حال كوني (راكباً على حمار) ولما كان حمار اسم جنس يشمل الذكر والأنثى خصه بقوله (أتان) وهي الأنثى من الحمير ، كما حكاها الصغاني ، ولم يقل حمارة لأن التاء تختل الوحدة . كذا قاله الكرمانى ، لكن تعقبه البرماوى بأن حماراً مفرد لا اسم جنس جمعى كتمر . وقال العيني : الأحسن فى الجواب أن الحمارة قد تطلق على الفرس الهجين ، فلو قال حمارة لربما كان يفهم أنه أقبل على فرس هجين ، وليس الأمر كذلك على أن الجوهري حكى أن الحمارة فى الأنثى شاذة ، وأتان بالجر نعت أو بدل غلط أو بعض أو كل من كل نحو : شجرة زيتونة ، ويروى بإضافة حمار إلى أتان ، أى حمار هذا النوع وهو الأتان ، واستنكرها السهيلي وقال إنما يجوز من جوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . وذكر ابن الأثير أن فائدة التنصيص على كونها أنثى الاستدلال بطريق الأولى على أن الأنثى من بنى آدم لا تقطع الصلاة لأنهن أشرف . قال فى الفتح : وهو قياس صحيح من حيث النظر إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله . انتهى . وقال القسطلانى : وعورض بأن العلة ليست مجرد الأنوثة فقط بل الأنوثة بقيد البشرية لأنها مظنة الشهوة .

(وأنا يومئذ قد ناهزت) أى قارب (الاحتلام) والمراد به البلوغ الشرعى (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بمنى) بالصرف وعدمه والأجود الصرف وكتابته بالألف وسميت بذلك لما يبنى أى يراق بها من الدماء (إلى غير جدار) قال فى الفتح : أى إلى غير ستره أصلاً . قاله الشافعى . وسياق الكلام يدل عليه لأن ابن عباس أو رده فى معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلى لا يقطع صلاته . ويؤيده رواية البزار بلفظ : والنبي

صلى الله عليه وآله وسلم يصلى المكتوبة ليس شئ يستره (فمررت بين يدي)
 أى قدام (بعض الصف) فالتعبير باليد مجاز وإلا فالصف لا يدلّه وبعض
 الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف
 قاله الكرمانى (وأرسلت الأتان ترتع) أى تأكل وترتع ، وقيل معناه تسرع
 فى المشى والأول أصوب ، ويدل عليه رواية المؤلف فى الحج : نزلت عنها
 فترعت (ودخلت الصف) وللكشمينى : فدخلت بالفاء فى الصف (فلم
 ينكر) بفتح الكاف (ذلك على) أى لم ينكره على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولا غيره . وفيه جواز تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة
 الخفيفة ، لأن المرور مفسدة خفيفة والدخول فى الصلاة مصلحة راجحة .
 واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الإنكار لانتفاء الموانع إذ ذاك ، ولا يقال
 منع من الإنكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفى الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة ،
 وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة ، وفيه ما ترجم له أن التحمل لا يشترط
 فيه كمال الأهلية ، وإنما يشترط عند الأداء ، ويلتحق بالصبي فى ذلك العبد
 والفاسق والكافر . وقامت حكاية ابن عباس كفعل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وتقريره مقام حكاية قوله إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة فى شرائط الأداء ،
 والمراد من الصغير غير البالغ ، وذكره مع الصبي من باب التوضيح والبيان .

الحديث السادس عشر

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ .

(عن محمود بن الربيع) بن سراقه الأنصاري الخزرجي المدني المتوفى بيت المقدس سنة تسع وتسعين عن ثلاث وتسعين سنة (رضى الله عنه) أنه (قال : عقلت) بفتح القاف من باب ضرب ، أى حفظت أو عرفت (من النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجة) بفتح الميم وتشديد الجيم . والمج هو إرسال الماء من الفم ، وقيل لا يسمى مجاً إلا أن كان على بعد (مجها) من فيه ، أى رمى بها حال كونها (فى وجهي) وكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع محمود على جهة المداعبة أو التبريك عليه كما كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأنا ابن خمس سنين) قال فى الفتح : لم أر التقييد بالسن عند تحمله فى شيء من طرقه ، لا فى الصحيحين ولا فى غيرهما من الجوامع والمسانيد إلا فى طريق الزبيدي هذه . والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهرى حتى قال الوليد بن مسلم : كان الأوزاعى يفضل على جميع من سمع من الزهرى . وقال أبو داود : ليس فى حديثه خطأ . وقد تابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى قال حدثنى محمود بن الربيع : وتوفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين ، فأدت هذه الرواية أن الواقعة التى ضبطها كانت فى آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وذكر القاضى عياض فى الإلماع وغيره أن فى بعض الروايات إنه كان ابن أربع ، ولم أقف على هذا صريحاً فى شيء من الروايات بعد التتبع التام ، فالأول أولى بالاعتماد لصحة إسناده . وفى القسطلانى : ثم نقله لذلك الفعل المنزل منزلة السماع . وكونه سنة مقصودة دليل لأن يقال لابن خمس سمع . وقد تعقب ابن أبى صفرة البخارى فى كونه لم يذكر فى هذه الترجمة حديث ابن الزبير فى رؤيته إياه يوم الخندق يختلف إلى بنى قريظة ، ففيه السماع منه وكان سنه حينئذ ثلاث سنين أو أربعاً فهو أصغر من محمود ، وليس فى قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى بهذين المعنيين ، وأجابه ابن المنير كما قال فى الفتح ومصابيح الجامع بأن البخارى إنما أراد نقل السنن

النبوية لا الأحوال الوجودية . ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم مج حجة في وجهه بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية ثبت بها كونه صحابياً . وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب . ولا يقال كما قاله الزركشى إن قصة ابن الزبير تحتاج إلى ثبوت صحتها على شرط البخارى ، أى حتى يتوجه الإيراد بأنه قد أخرجها في باب مناقب الزبير من كتابه هذا فننى الورود حينئذ لا يخفى ما فيه (من) ماء (دلو) كان من برهم التى فى دارهم : زاد النسائى : معلق ، ولابن حبان : معلقة . والدلو يذكر ويؤنث .

وفى هذا الحديث من الفوائد جواز إحضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الإمام أصحابه في دورهم ومداعبة صبيانهم ، واستدل به على تسميع من يكون ابن خمس ، ومن كان دونها يكتب له حضر ، وليس في الحديث ولا في تبويب البخارى ما يدل عليه بل الذى ينبغى في ذلك اعتبار الفهم ، فمن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا . وقال ابن رشيد : الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك لا إن بلوغها شرط لا بد من تحققه ، والله أعلم . وقريب منه ضبط الفقهاء من التمييز بست أو سبع والمرجح أنها مظنة لتحديد ومن أقدم ما يتمسك به في أن المرد في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبى عاصم قال : ذهبت بابنى وهو ابن ثلاث سنين إلى ابن جريج فحدثه ، قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن ، يعنى إذا كان فهماً . وقصة أبى بكر بن المقرئ الحافظ في تسميعه لابن أربع بعد أن امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة . انتهى ما فى الفتح .

قلت : ومن ذلك القبيل سماع السيوطى من صاحب فتح البارى وهو ابن ثلاث ، كما يظهر ذلك من سنة وفاة الحافظ وسنة ولادة السيوطى ، وصرح بأخذه منه في « التدريب شرح التقريب » . وذكره على القارى في ديباجة كتابه « المرقاة شرح المشكاة » . وذكر الشوكانى رحمه الله في « إرشاد الفحول » تلمذة للحافظ من هذه الجهة ، كما نقلت عنه في كتابى « اللجنة وحصول المأمول » ونقله في « المنهل الروى حاشية المنهج السوى » أيضاً . وعبارة

القسطلاني في هذا الموضع . واستدل به أيضاً على أن تعيين وقت السماع خمس سنين . وعزاه عياض في « الإلماع » لأهل الصنعة . وقال ابن الصباغ : وعليه قد استقر عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعداً سمع ولمن لم يبلغها حضر أو أحضر . وحكى القاضي عياض أن محموداً حين عقل المحبة كان ابن أربع . ومن ثم صحح الأكثرون سماع من بلغ أربعاً ، لكن بالنسبة لابن العربي خاصة ، أما ابن العجمي فإذا بلغ سبعاً . انتهى .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ
 أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَّا وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ
 وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَفَنَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرَبُوا وَسَقَوْا
 وَزَرَعُوا ، وَأَصَابَ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ
 كَلَّا فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فَعَلِمَ
 وَعَلَّمَ ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: مثل) بفتحيتين والمراد به الصفة العجيبة
 لا القول السائر (ما بعثني الله به من الهدى والعلم) من عطف المدلول على الدليل
 لأن الهدى هو الدلالة الموصلة للمقصد ، والعلم هو المدلول ، وهو صفة
 توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض ، والمراد به هنا معرفة الأدلة الشرعية (كمثل)
 بفتحيتين (الغيث) المطر (الكثير أصاب) الغيث (أرضاً فكان منها) أى
 من الأرض أرض (نقية) أى طيبة (قبلت الماء) من القبول (فأنبتت الكلاً)
 النبات يابساً ورطباً (والعشب) الرطب منه (الكثير) وهو من ذكر الخاص
 بعد العام (وكانت منها أجادب) جمع جذب بفتح الدال على غير قياس .
 وفى رواية : أجاذب بالمعجمة . قال الأصيلي : وبالمهمل هو الصواب ،
 أى لا تشرب ماء ولا تنبت . ولأبى ذر : إخاذات بكسر الهزرة والخاء والذال
 المعجمتين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف : جمع أخاذاة وهى الأرض التى
 تمسك الماء كالغدير . وعند الإسماعيلي : إحارب براء مهمل . قال الخطابى :
 وليست هذه الرواية بشيء . قال فى الفتح : وليس فى الصحيحين سوى
 روايتين فقط (أمسكت الماء فنفع الله بها) أى بالأجادب ، وللأصيلي به
 (الناس) والضمير المذكور للماء (فشربوا) من الماء (وسقوا) دوابهم وهو
 بفتح السين (وزرعوا) ما يصلح للزرع ، ولمسلم وكذا النسائي : ورعوا من

الرعى (وأصاب منها طائفة أخرى) وعند النسائي أصابت (إنما هي قيعان) بكسر القاف : جمع قاع وهو أرض مستوية ملساء (لاتمسك ماء ولا تثبت كلاً فذلك مثل من فقه) أى صار فقيهاً (فى دين الله ونفعه ما) وفى رواية بما ، أى بالذى (بعثنى الله) عز وجل (به فعلم) ماجئت به (وعلم) غيره ، وهذا يكون على قسمين : الأول : العالم العامل المعلم وهو كالأرض الطيبة شربت فانتفعت فى نفسها وأنبئت فنفعت غيرها . والثانى : الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه المعلم غيره لكنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفهمه فيما جمع لكنه أداه لغيره ، فهو كالأرض التى يستقر فيها الماء فينتفع الناس به (ومثل من لم يرفع بذلك رأساً) أى تكبر ولم يلتفت إليه من غاية تكبره وهو من دخل فى الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ، فهو كالأرض السبخة التى لا تقبل الماء وتفسده على غيرها ، وأشار بقوله (ولم يقبل الهدى الله الذى أرسلت به) إلى من لم يدخل فى الدين أصلاً بل بلغه فكفر به ، وهو كالأرض الصماء الملساء المستوية التى يمر عليها الماء فلا تنتفع به . قال فى المصابيح : وتشبيه الهدى والعلم بالغيث المذكور تشبيه مفرد بمركب ، إذ الهدى مفرد وكذا الغل والمشبّه به وهو غيث كثير أصاب أرضاً ، منها ما قبلت فأنبئت ، ومنها ما أمسكت خاصة ، ومنها ما لم تثبت ولم تمسك ، مركب من عدة أمور كما تراها ، وشبه من انتفع بالعلم ونفع به بأرض قبلت الماء وأنبئت الكلاً والعشب ، وهو تمثيل ، لأن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من قبول المحل لما يرد عليه من الخير مع ظهور إماراته وانتشارها على وجه عام الثمرة متعدى النفع ، ولا يخفى أن هذه الهيئة منتزعة من أمور متعددة ، ويجوز أن يشبه انتفاعه بقبول الأرض الماء ونفعه المتعدى بإنباتها الكلاً والعشب ، والأول أفحل وأجزل ، لأن فى الهيات المركبات من الوقوع فى النفس ما ليس فى المفردات فى ذواتها من غير نظر إلى تضامها ولا التفات إلى هيئتها الاجتماعية .

وقد وقع فى الحديث أنه شبه من انتفع بالعلم فى خاصة نفسه ولم ينفع به أحداً بأرض أمسكت الماء ولم تثبت شيئاً ، أو شبه انتفاعه المجرد بإمساك الأرض للماء مع عدم إنباتها ، وشبه من عدم فضيلتى النفع والانتفاع جميعاً بأرض لم تمسك ماء أصلاً ، أو شبه فوات ذلك له بعدم إمساكها الماء . وهذه

الحالات الثلاثة مستوفية لأقسام الناس ، ففيه من البديع التقسيم . فإن قلت : ليس في الحديث تعرض إلى القسم الثاني ، وذلك أنه قال : فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، وهذا القسم الأول . ثم قال : ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به ، وهذا هو القسم الثالث . فأين الثاني . أجيب باحتمال أن يكون ذكر من الأقسام أعلاها وأدناها وطوى ذكر ما بينهما لفهمه من أقسام المشبه به المذكورة أولاً . ويحتمل أن يكون قوله نفعه ... إلخ صلة موصول محذوف معطوف على الموصول الأول ، أى فذلك مثل من فقه في دين الله ، ومثل من نفعه كقول حسان رضي الله عنه شعر :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

أى ومن يمدحه سواء ، وعلى هذا فتكون الأقسام الثلاثة مذكورة ، فن فقه في دين الله هو الثاني ، ومن نفعه الله من ذلك فعلم وعلم هو الأول ، ومن لم يرفع بذلك رأساً هو الثالث . وفيه حينئذ لف ونشر غير مرتب ، انتهى ملخصاً . وقال غيره : شبه عليه الصلاة والسلام ما جاء به من الدين بالغيث العام الذى يأتى الناس في حال حاجتهم إليه ، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه ، فكما أن الغيث يحيى البلد الميت ، فكذا علوم الدين يحيى القلب الميت ، ثم شبه السامعين له بالأراضى المختلفة التى ينزل بها الغيث . وهذا الحديث فيه التحديث والعنونة ورواته كلهم كوفيون ، وأخرجه البخارى هنا فقط ومسلم في فضائله صلى الله عليه وآله وسلم والنسائى في العلم .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ
وَيُظْهَرَ الزُّنَا » .

(عن أنس) وللأصيلي زيادة ابن مالك أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إن) وعند النسائي بحذف إن (من أشراط) بفتح الهمزة (الساعة) أى القيامة أى من علاماتها (أن يرفع) بضم أوله (العلم) بموت حملته وقبض نقلته لا بمحوه من صدورهم (و) أن (يثبت الجهل) بالفتح من الثبوت وهو ضد التقي ، وعند مسلم : ويثبت من البث وهو الظهور والفسو (و) أن (يشرب) بضم الياء (الخمر) أى يكثر شربه ، وفى النكاح عن قتادة : ويكثر شرب الخمر ، فالمطلق محمول على المقيّد ، خلافاً لمن ذهب إلى أنه لا يجب حمله عليه ، والاحتياط بالحمل هنا أولى لأن حمل كلام النبوة على أقوى محاملة قرب ، فإن السياق يفهم أن المراد بأشراط الساعة وقوع أشياء لم تكن معهودة حين المقالة ، فإذا ذكر شيئاً كان موجوداً عند المقالة ، فحمّله على أن المراد يجعله علامة أن يتصف بصفة زائدة على ما كان موجوداً كالكثرّة والشهرة أقرب (و) أن (يظهر) أى يفسو (الزنا) بالقصر على لغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل وبالملة لأهل نجد والنسبة إلى الأول زنوى وإلى الآخر زناوى ، فوجود الأربع هو العلامة لوقوع الساعة .

الحديث التاسع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لِأَحَدَثْنَكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ وَيَظْهَرَ الزُّنَا وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ وَيَقِلَّ الرِّجَالُ حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيْمُ الْوَاحِدُ » .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : لأحدثنكم) بفتح اللام أى والله ، ولذا أكد بالنون وبه صرح أبو عوانة عن قتادة (حديثاً لا يحدثكم أحد بعدى) ولمسلم : لا يحدث أحد بعدى ، وللبخارى من طريق هشام : لا يحدثكم غيرى ، وحمل على أنه قاله لأهل البصرة ، وقد كان هو آخر من مات بها من الصحابة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم يقول : من) ولأبى ذر والأصيلي : إن من (أشراط الساعة أن يقل) بكسر القاف من القلة (العلم) وله فى الحدود والنكاح : أن يرفع العلم ، وكذا لمسلم ولاتنافية بينهما إما لأن القلة فيه معبر بها عن العدم . قال فى الفتح : وهذا أليق لاتحاد المخرج أو ذلك باعتبار زمانين : مبدأ الأشرط وانتهائها (و) أن (يظهر الجهل و) أن (يظهر الزنا وتكثر النساء و) أن (يقل الرجال) لكثرة القتل بسبب الفتن ، وبقلتهم مع كثرة النساء يظهر الجهل والزنا ويرفع العلم لأن النساء حبايل الشيطان . قال فى الفتح : والظاهر أنها علامة محضة لاسبب آخر ، بل يقدر الله فى آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث ، وكون كثرة النساء من العلامات مناسب لظهور الجهل ورفع العلم (حتى) أى إلى أن (يكون للخمسين امرأة القيم الواحد) وهو من يقوم بأمرهن واللام للعهد إشعاراً بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء ، وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التى يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهو الدين لأن رفع العلم يخل به ، والعقل لأن شرب الخمر يخل به ، والنسب لأن الزنا يخل به ، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تخل بهما .

قال الكرماني : وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذناً بخراب العالم ،

لأن الخلق لا يتركون هملاً ولا نبى بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فيتعين ذلك . وقال القرطبي في المفهم : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة إذ أخبر عن أمور ستقع فوقعت خصوصاً في هذه الأزمان . وقال في التذكرة : يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهن سواء كن موطآت أم لا ، ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعى . قلت : وقد وجد ذلك من بعض أمراء التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الإسلام . والله المستعان . وقوله خمسين امرأة يحتمل أن يراد به حقيقة العدد ، أو يكون مجازاً عن الكثرة ، ويؤيده أن في حديث أبى موسى : وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة .

الحديث العشرون

عَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ ، فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي ، ثُمَّ أُعْطِيتَ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ » ، قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « الْعِلْمُ » .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله) أى كلامه (صلى الله عليه) وآله (وسلم) حال كونه (قال) وفى رواية أبى ذر والأصيلي وابن عساكر يقول (بينا) بغير ميم (أنا نائم أتيت) بضم الهمزة وهو جواب بينا (بقدرح لبن فشربت) من اللبن (حتى أنى لأرى) بفتح الهمزة من الرؤية أو بمعنى العلم (الرى) بكسر الراء وتشديد الياء . كذا فى الرواية ، وزاد الجوهري حكاية الفتح أيضاً وقيل بالكسر الفعل وبالفتح المصدر (يخرج فى أظفارى) وفى رواية ابن عساكر والحموى : من أظفارى ، وللبخارى فى التعبير : من أطرافى ، وفى هنا بمعنى على ويكون بمعنى يظهر عليها والظفر إما منشأ الخروج أو ظرفه ، وقال لأرى بلفظ المضارع لاستحضار هذه الرؤية للسامعين ، وجعل الرى مرئياً تنزيلاً له منزلة الجسم وإلا فالرى لا يرى فهو استعارة أصلية (ثم أعطيت فضلى) أى ما فضل من لبن القدرح الذى شربت منه (عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (قالوا) أى الصحابة (فما أولته) أى عبرته (يارسول الله قال :) أولته (العلم) ووجه تفسير اللبن بالعلم الاشتراك فى كثرة النفع بهما وكونهما سبباً للصلاح ، ذاك فى الأشباح والآخر فى الأرواح .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ يَمْنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ . فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ . فَقَالَ : أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . قَالَ : أَرْمِ وَلَا حَرَجَ . فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ : أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ .

(عن عبد الله بن عمرو بن العاصي) بإثبات الباء بعد الصاد على الألفصح (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف في حجة الوداع) بفتح الواو اسم من ودع ، والفتح في حاء حجة هو الرواية ويجوز كسرهما ، أى حال وقوفه (بمنى) بالصرف وعلمه (للناس) حال كونهم (يسألونه) عليه الصلاة والسلام ، أى حال كونهم سائلين منه ، أو استئناف بياني لعل الوقوف (فجاءه رجل) قال في الفتح : لم أعرف اسمه ولا الذى بعده فى قوله : فجاء آخر والظاهر أن الصحابي لم يسم أحداً لكثرة من سأل إذ ذاك (فقال) يارسول الله (لم أشعر) بضم العين أى لم أظن (فحلقت) رأسى (قبل أن أذبح) الهدى (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذبح ولا حرج) أى لا إثم عليك ولا شيء عليك مطلقاً من الإثم لافى الترتيب ولا فى ترك القدية ، هذا ظاهره ، وقال بعض الفقهاء : المراد نفي الإثم فقط ، وفيه نظر لأن فى بعض الروايات الصحيحة ولم يأمر بكفارة (فجاء آخر) غيره (فقال) يارسول الله (لم أشعر فنحرت) هدى (قبل أن أرمي) الجمرة (قال) وفى رواية أبى ذر : فقال (ارم) الجمرة (ولا حرج) عليك فى ذلك (فما سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء) من أعمال يوم العيد : الرمي والنحر والحلق والطواف (قدم ولا آخر) بضم أولهما على صبغة المجهول ، وفى الأول حذف أى لا قدم ولا آخر لأنها لا تكون فى الماضى إلا مكررة على الفصح ، وحسن ذلك هنا أنه فى سياق النفي كما فى قوله تعالى : « وما أدرى ما يفعل بى ولا بكم » . ولمسلم : ما سئل عن شيء قدم أو آخر (إلا قال) عليه الصلاة والسلام (افعل) ذلك كما فعلته قبل أومتى شئت (ولا حرج) عليك

مطلقاً لا في الترتيب ولا في الفدية . وإليه ذهب الشافعي وأحمد وعطاء وطاوس ومجاهد وهو الحق ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله : الترتيب واجب يجبر بدم لما روى ابن عباس أنه قال : من قدم شيئاً في حجه أو أخره فليرق لذلك دماً ، وتأولوا الحديث ، أى لا إثم عليكم فيما فعلتموه على الجهل منكم لا على القصد فأسقط عنهم الجرج وأعذرهم لأجل النسيان وعدم العلم ، ويدل له قول السائل لم أشعر ، ويؤيده أن في رواية على عند الطحاوى بإسناد صحيح بلفظ : رميت وحلقت ونسيت أن أنحر ، وسيأتى مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وما هو الحق في هذه المسألة وفي الحديث جواز سؤال العالم راكباً وماشياً وواقفاً وعل كل حال ، ولا يعارض هذا بما روى عن مالك من كراهة ذكر العلم والسؤال عن الحديث في الطريق ، لأن الموقف بمنى لا يعد من الطرقات لأنه موقف سنة وعبادة وذكر ووقت حاجة إلى التعلم خوفاً الفوات إما بالزمان أو بالمكان . قال في الفتح : ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« يُقْبَضُ الْعِلْمُ وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ » قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَمَا الْهَرْجُ ؟ قَالَ : هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَفَهَا كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ .

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن صخر (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال : يقبض العلم) أى يموت العلماء ، وهو تفسير لقوله فى الرواية السابقة : يرفع العلم (ويظهر الجهل) ذكر هذه لزيادة التأكيد والإيضاح وإلا فظهور الجهل من لازم قبض العلم (والفتن ويكثر الهرج) بفتح الهاء وسكون الراء آخره جيم ، الفتنة والاختلاط ، وأصله كثرة الشر ، وهو بلسان الحبشة القتل ، كما عند البخارى فى كتاب الفتن (قيل يارسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا بيده فحرفها كأنه يريد القتل) هو من إطلاق القول على الفعل ، كأن الراوى فهم ذلك من تحريف يده الكريمة وحركتها كالضارب . قال فى الفتح : لكن هذه الزيادة لم أرها فى معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوى عن حنظلة ، فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدورى عن أبى عاصم عن حنظلة وقال فى آخره : وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان . وقال الكرماني : الهرج هو الفتنة ، فإرادة القتل من لفظه على طريق التجوز ، إذ هو لازم يعنى الهرج ، قال : إلا أن يثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة . قلت : هى غفلة عما فى البخارى فى كتاب الفتن ، الهرج القتل بلسان الحبشة ، وسيأتى مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى . انتهى .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : أَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تُصَلِّي ، فَقُلْتُ : مَا شَأْنُ النَّاسِ ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ فَقَالَتْ سُبْحَانَ اللَّهِ قُلْتُ آيَةٌ ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَيْ نَعَمْ فَقُمْتُ حَتَّى عَلَانِيِ الْغَشْيِ فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ فَحَمِدَ اللَّهُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتْنِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : « مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيْتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَأُوجِي إِلَى أَنْتُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ يُقَالُ مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقِنُ فَيَقُولُ هُوَ مُحَمَّدٌ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْتَنَاهُ وَاتَّبَعْنَاهُ هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا فَيُقَالُ نَمَّ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئاً فَقُلْتُه » .

(عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق ذات النطاقين زوج الزبير المتوفاة بمكة سنة ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة ولم يسقط لها سن ولم يتغير لها عقل أنها (قالت أتيت عائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها (وهي) أي حال كون عائشة (تصلي فقلت ما شأن الناس) قائمين مضطربين فزعين (فأشارت) عائشة (إلى السماء) تعني انكسفت الشمس (فإذا الناس) أي بعضهم (قيام) لصلاة الكسوف (فقالت) أي ذكرت عائشة رضي الله عنها (سبحان الله قلت آية) أي هي علامة لعذاب الناس لأنها مقدمة له ، قال تعالى : « وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » أو علامة لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أي نعم) قالت أسماء (فقمتم) في الصلاة (حتى علاني) من علوت الرجل غلبته ، ولكريمة : تجلاني أي علاني ، وجلال الشيء ما غطي به (الغشي) بفتح الغين وإسكان الشين وبكسر الشين وتشديد الياء أيضاً بمعنى الغشاوة وهي الغطاء وأصله مرض معروف يحصل بطول القيام في الحر ونحوه ، وهو نوع وطرف من الإغماء ، والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقته مجازاً

ولهذا قالت (فجعلت أصب على رأسى الماء) أى فى تلك الحالة ليذهب ،
ووهم من قال بأن صلبها كان بعد الإفاقة (فحمد الله) عز وجل (النبى صلى
صلى الله عليه) وآله (وسلم وأثنى عليه) عطف على حمد من باب عطف
العام على الخاص ، لأن الثناء أعم من الحمد والشكر والمدح أيضاً (ثم قال
ما من شىء لم أكن أريته) بضم الهمزة أى مما يصح رؤيته عقلاً كروية البارى
تعالى ويليق عرفاً مما يتعلق بأمر الدين وغيره (إلا رأيته) رؤية عين حقيقة حال
كونى (فى مقامى) هذا (حتى الجنة والنار) بالرفع فيهما على أن حتى ابتدائية
والنصب على أنها عاطفة على الضمير فى رأيته والجر على أنها جارة . قال
فى الفتح : رويناه بالحركات الثلاث فيهما . انتهى . لكن استشكل البدر
الدمامى الجر بأنه لا وجه له إلا العطف على المجرور المتقدم ، وهو ممنوع
لما يلزم عليه من زيادة من مع المعرفة ، والصحيح منعه (فأوحى إلى) بضم
الهمزة (أياكم) بفتح الهمزة (تفتنون) تمتحنون وتختبرون (فى قبوركم مثل
أو قريباً) بحذف التنوين فى مثل وإثباته فى تاليه (لا أدرى أى ذلك) لفظ
مثل أو قريباً (قالت أسماء) رضى الله عنها (من فتنة المسيح) لمسحه الأرض
أو لأنه مسح العين (الدجال) الكذاب (يقال) للمفتون (ما علمك بهذا
الرجل) صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير المتكلم لأنه حكاية قول
الملكين ، ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يصير تلقيناً لحجته
وعدل عن خطاب الجمع فى أنكم تفتنون إلى المفرد فى قوله ما علمك لأن تفصيل
أى كل واحد يقال له ذلك لأن السؤال عن العلم يكون لكل واحد ، وكذا
الجواب بخلاف الفتنة (فأما المؤمن أو الموقن) أى المصدق بنبوته صلى الله عليه
وآله وسلم ، لا أدرى بأيهما ، وفى رواية الأربعة أيهما المؤمن أو الموقن ، قالت
أسماء ، والشك من فاطمة بنت المنذر (فيقول هو محمد هو رسول الله) هو
(جاءنا بالبينات) بالمعجزات الدالة على نبوته (والهدى) أى الدلالة الموصلة
إلى البغية (فأجبناه واتبعناه) أى قبلنا نبوته معتقدين مصدقين واتبعناه فيما جاء
به إلينا والإجابة تتعلق بالعلم والاتباع بالعمل ، يقول المؤمن (هو محمد)
صلى الله عليه وآله وسلم قولاً (ثلاثاً) أى ثلاث مرات (فيقال) له (نعم)
حال كونك (صالحاً) منتفعاً بأعمالك إذ الصلاح كون الشىء فى حد الانتفاع
(قد علمنا إن كنت) بكسر الهمزة أى الشأن كنت (لموقناً به) أى إنك موقن

كقوله تعالى: «كنتم خير أمة» ، أى أنتم أو تبقى على بابها ، قال القاضى : وهو الأظهر (وأما المنافق) أى غير المصدق بقلبه لنبوته (أو المرتاب) الشاك ، قالت فاطمة لا أدرى أى ذلك ، قالت أسماء فيقول (لا أدرى سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته) أى قلت ما كان الناس يقولونه ، وفى رواية ذكر الحديث أى إلخ .

وفى هذا الحديث إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين وإن من ارتاب فى صدق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته فهو كافر ، وإن الغشى لا ينقض الوضوء مادام العقل باقياً إلى غير ذلك مما لا يخفى .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ لِأَبِي إِهَابِ ابْنِ عَزِيرٍ. فَأَتَتْهُ أُمْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا. فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي. فَرَكَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ. فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ.

(عن عقبة) بضم العين وسكون القاف وفتح الباء الموحدة (ابن الحارث) ابن عامر القرشي المكي (أنه) أى عقبة (تزوج ابنة) وللأصلي بنتاً (لأبي إهاب بن عزيز) بن قيس بن سويد التميمي الداري ، واسم ابنته غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد الباء وكنيتها أم يحيى (فأتته امرأة) قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على اسمها (فقالت إني قد أرضعت عقبة) ابن الحارث (والتي تزوج بها) أى غنية . وفي رواية الأربعة بجذف بها (فقال لها عقبة ما أعلم إنك) بكسر الكاف (أرضعتني ولا أخبرتنى) عبر بأعلم مضارعاً وأخبرت ماضياً لأن نفي العلم حاصل في الحال بخلاف نفي الإخبار فإنه كان في الماضي فقط (فركب) إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (بالمدينة) أى فيها (فسأله) أى سأل عقبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحكم في المسألة النازلة به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف) تباشرها وتفضي إليها (وقد قيل) إنك أخوها من الرضاعة ، أى ذلك بعيد من ذى المروءة والورع (ففارقها عقبة) بن الحارث رضى الله عنه صورة أو طلقها احتياطاً وورعاً لاحكاماً بثبوت الرضاع وفساد النكاح ، إذ ليس قول المرأة الواحدة شهادة يجوز بها الحكم في أصل من الأصول . نعم عمل بظاهر هذا الحديث أحمد رحمه الله فقال : الرضاع يثبت بشهادة المرضعة وحدها يمينها قلت : والحق هنا بيد أحمد . والحديث حجة على من خالفها ، ويؤيده قوله (ونكحت) غنية بعد فراق عقبة (زوجاً غيره) هو ظريب بضم المعجمة المشالة وفتح الراء وآخره موحدة مصغر ابن الحارث .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنْ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاقَشُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوْبَتِهِ فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا فَقَالَ أَتَمَّ هُوَ فَفَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي . فَقُلْتُ أَطَلَقَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَتْ لَا أَدْرِي ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ : أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ قَالَ لَا . فَقُلْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ .

(عن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه) أنه (قال : كنت أنا وجارلى) اسمه عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصارى الخزرجى كما أفاده الشيخ قطب الدين القسطلانى ، قال الحافظ فى الفتح : ولم يذكر دليله ، وعند ابن بشكوال وذكره البرماوى أنه أوس بن خولى ، وعلل بأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أخى بينه وبين عمر ، لكن لا يلزم من المؤاخاة الجوار (من الأنصار) الكائنين أو المستقرين أو النازلين (فى) موضع أو قبيلة (بنى) وفى رواية من بنى (أمية بن زيد وهى) أى القبيلة ، وفى رواية ابن عساكر وهو أى الموضع (من عوالى المدينة) قرى شرقى المدينة بين أقربها وبينها ثلاثة أميال أو أربعة وأبعدها ثمانية (وكنا تتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى الأنصارى (يوماً) من العوالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتعلم العلم (وأنزل يوماً) كذلك (فإذا نزلت) أنا (جئته بنجر ذلك اليوم من الوحى وغيره وإذا نزل) جارى (فعل) معى (مثل ذلك فنزل صاحبى الأنصارى يوم نوبته) أى يوماً من أيام نوبته ، فسمع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعتزل زوجاته فرجع إلى العوالى (فجاء فضرب بابى ضرباً شديداً فقال إثم هو) اسم يشار به

إلى المكان البعيد (ففزعت) بكسر الزاى أى خفت لأجل الضرب الشديد فإنه كان على خلاف العادة فالفاء تعليلية، وللبخارى فى التفسير : قال عمر رضى الله عنه : كنا نتخوف ملكاً من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير إلينا وقد امتلأت صدورنا منه ، فتوهمت لعله جاء إلى المدينة فخفته لذلك (فخرجت إليه فقال قد حدث أمر عظيم) طلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساءه قلت : قد كنت أظن أن هذا كائن حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابى ثم نزلت (فدخلت على حفصة) أم المؤمنين رضى الله عنها ، فالداخل عليها أبوها عمر رضى الله عنه لا الأنصارى ، وقضية حذف طلق إلى قوله فدخلت يوم أنه من قول الأنصارى فالفاء فى فدخلت فصيحة تفصح عن المقدر ، أى نزلت من العوالى فجئت إلى المدينة فدخلت (فإذا هى تبكى فقلت طلقكن) وفى رواية بهمزة الاستفهام (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت) حفصة (لا أدرى) أى لا أعلم أنه طلق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) يارسول الله (أطلقت نساءك) بهمزة الاستفهام ، وقال العينى بخذفها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا فقلت) وللأصيلي : قلت (الله أكبر) تعجباً من كون الأنصارى ظن أن اعتزاله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه طلاق أو ناشئ عنه .

والمقصود من إيراد هذا الحديث هنا بيان الاهتمام بشأن العلم بالتناوب بالتزول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتعلم . وفى هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل بمراسيل الصحابة ، وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر فى أمر معاشه ليستعين به على طلب العلم وغيره مع أخذه بالحزم فى السؤال عما يفوته يوم غيبته لما علم من حال عمر أنه كان يتعانى التجارة إذ ذاك ، وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس لا الإشاعة التى لا يدرك من بدأ بها .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَكَادُ أَدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوِّلُ بِنَا فُلَانٌ ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ
« إِنَّكُمْ مُنْفَرُونَ فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ
وَذَا الْحَاجَةَ » .

(عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو (الأنصاري) الخزرجي البدرى
(رضى الله عنه) أنه (قال : قال رجل) هو حزم بن أبي كعب ، كذا قال
الحافظ في مقدمة الفتح ثم قال في الشرح في كتاب الصلاة : لم أقف على
تسميته ، ووهم من زعم أنه حزم قصته كانت مع معاذ لامع ابن أبي كعب ،
كذا في القسطلاني . قلت وقال هنا قيل هو حزم بن أبي كعب (يارسول الله
لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان) هو معاذ بن جبل ، وفي رواية :
مما يطيل ، فالأولى من التطويل والأخرى من الإطالة . قال القاضي عياض
ظاهره مشكل لأن التطويل يقتضي الإدراك لاعدمه ، ولعله لأكاد أترك
الصلاة فزيدت الألف بعد لا وفصلت التاء من الراء فجعلت دالا ، وعورض
بعدم مساعدة الرواية لما ادعاه ، وقيل معناه أنه كان به ضعف فكان إذا
طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه
الصلاة ، ودفع بأن البخاري رواه عن الفريابي بلفظ : لتأخر عن الصلاة ،
وحينئذ فالمراد إنى لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أتأخر عنها أحيانا من أجل
التطويل ، فعدم مقاربتة لإدراك الصلاة مع الإمام ناشئ عن تأخره عن
حضورها ومسبب عنه ، فعبّر عن السبب بالمسبب وعلمه بتطويل الإمام ، وذلك
لأنه إذا اعتيد التطويل منه تقاعد المأموم عن المبادرة ركونا إلى حصول الإدراك
بسبب التطويل فيتأخر لذلك ، وهو معنى الرواية الأخرى المروية عن الفريابي
فالتطويل سبب التأخر الذي هو سبب لذلك الشيء ، ولاداعى إلى حمل الرواية
الثابتة في الأمهات الصحيحة على التصحيح . قاله البدر الدمايني .
(فما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موعظة أشد غضبا من

يومئذ) وسبب شدة غضبه صلى الله عليه وآله وسلم إما مخالفة الموعدة لاحتمال تقدم الإعلام بذلك ، وبه صرح الحافظ في الفتح ، أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه ، أو لإرادة الاهتمام بما يليق به على أصحابه ليكونوا من سماعه على بال لثلا يعود من فعل ذلك إلى مثله (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أيها الناس إنكم منفرون) عن الجماعات ، وفي رواية أبي الوقت : إن منكم منفرين ، ولم يخاطب المطول على التعيين ، بل عم خوف الحجل عليه لطفاً به وشفقة على جميل عاداته الكريمة صلوات الله وسلامه عليه (فمن صلى بالناس) أى متلبساً بهم إماماً لهم (فليخفف) جواب من الشرطية (فإن فيهم المريض) الذى ليس بصحيح (والضعيف) الذى ليس بقوى الحلقة كالنحيف والمسن (وذا) أى صاحب (الحاجة) وللقابسى : وذو بالرفع ، أى ذو الحاجة كذلك ، وإنما ذكر الثلاثة لأنها تجمع الأنواع الموجبة للتخفيف ، لأن المقتضى له إما فى نفسه أولاً والأول إما بحسب ذاته وهو الضعيف أو بحسب العارض وهو المريض أولاً فى نفسه وهو ذو الحاجة .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: أَعْرِفْ وَكَاءَهَا أَوْ قَالَ وَعَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ ، قَالَ فَضَالَّةُ الْإِبِلِ ؟ فَغَضِبَ حَتَّى أَحْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ أَوْ قَالَ أَحْمَرَ وَجْهَهُ فَقَالَ مَالِكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَرعى الشَّجَرَ فَذَرَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا . قَالَ فَضَالَّةُ الْغَنَمِ . قَالَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ .

(عن زيد بن خالد الجهني) بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون ، نزيل الكوفة المتوفى بها أو المدينة أو مصر سنة ثمان وسبعين ، وله في البخاري خمسة أحاديث (أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم سأله رجل) هو عمير والد مالك ، وقيل بلال المؤذن ، وقيل الجارود ، وقيل هو زيد بن خالد نفسه (عن اللقطة) بضم اللام وفتح القاف وقد تسكن ، الشيء الملقوط وهو ماضع بسقوط أو غفلة فيجده شخص (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم ولكريمة : قال (اعرف) بكسر الراء من المعرفة (وكاءها) بكسر الواو ممدوداً مايربط به رأس الصرة والكيس ونحوهما أو هو الخيط الذى يشد به الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أى ظرفها ، والشك من زيد بن خالد أو ممن دونه من الرواة (وعفاصها) بكسر العين المهملة والفاء : هو الوعاء أيضاً ، لأن العفص هو الشيء والعطف ، لأن الوعاء يثنى على مافيه وينعطف ، والمراد الشيء الذى تكون فيه النفقة من خرقه أو جلدة ونحوهما أو هو الذى يلبس رأس القارورة ، وأما الذى يدخل فى فيها فهو الصمام بالمهملة المكسورة ، وإنما أمر بمعرفة ما ذكر ليعرف صدق مدعيها من كذبه ولثلا يختلط بماله (ثم عرفها) على سبيل الوجوب للناس بذكر بعض صفاتها (سنة) أى مدة سنة متصلة يعرف أولاً كل يوم طرفى النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ، ولا يجب فور فى التعريف بل المعتبر سنة متى كان وهل تكفى سنة مفرقة وجهان ثانيهما ، وبه قطع العراقيون ، نعم قال النووي وهو الأصح (ثم استمتع بها) أى بتلك اللقطة (فإن جاء ربها) أى مالِكها (فأدَّها)

أى أعطاها جواب الشرط (إليه قال) يارسول الله (فضالة الإبل) ماحكمها
أ كذلك أم لا وهو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف (فغضب) صلى الله
عليه وآله وسلم إما لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن السائل قصر في
فهمه فقاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين . كذا في الفتح ، أى لأنه لم يراع
المعنى المذكور ولم يتفطن له ، فقاس الشيء على غير نظيره لأن اللقطة إنما هو
الشيء الذى سقط من صاحبه ولا يدري أين موضعه وليس كذلك الإبل
فإنها مخالفة للقطة اسماً وصفة (حتى احمرت وجنتاه) ثنية وجنة بتثليث الواو ،
وأجنة بهمزة مضمومة ، وهى ما ارتفع عن الحد (أو قال احمر وجهه)
أى من الغضب المذكور (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها)
أى ماتصنع بها ، أى لم تأخذها ولم تتناولها . وفى رواية : فمالك . وفى رواية
بغير واو ولا فاء (معها سقاؤها) بكسر السين أى أجوافها فإنها تشرب فتكتفى
بها أياماً (وحذاؤها) بكسر الحاء أى خفها الذى تمشى عليه (ترد الماء)
أى هى ترد الماء (وترعى الشجر) أى إذا كان الأمر كذلك (فذرها) أى
فدعها (حتى يلقاها ربها) مالكةا إذ أنها غير فاقدة أسباب العود إليه لقوة
سيرها بكون الحذاء والسقاء معها لأنها ترد الماء ربعاً وخمساً وتمتنع من الذئاب
وغيرها من صغار السباع ومن يتردى وغير ذلك (قال) يارسول الله (فضالة
الغنم) ماحكمها ؟ أهى مثل ضالة الإبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم
ليست كضالة الإبل بل هى (لك) إن أخذتها (أو لأخيك) من اللاقطين إن
لم تأخذها (أو للذئب) يأكلها إن لم تأخذها أنت ولا غيرك فهو إذن فى أخذها
دون الإبل . نعم إذا كانت الإبل فى القرى والأمصار فتلتقط لأنها تكون حينئذ
معرضة للتلف مطمحة للأطعام . ومباحث ذلك محلها فى بابها .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا فَلَمَّا أُكْثِرَ عَلَيْهِ غَضِبَ ثُمَّ قَالَ : «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ» قَالَ رَجُلٌ : مَنْ أَبِي؟ قَالَ : أَبُوكَ حُذَافَةُ . فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : أَبُوكَ سَالِمٌ مُوَلَّى شَيْبَةَ . فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه قال : سئل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عن أشياء) غير منصرف (كرهها) لأنه ربما كان فيها شيء سبباً لتحريم شيء على المسلمين فيلحقهم به المشقة أو غير ذلك وكان من هذه الأشياء السؤال عن الساعة ونحوها (فلما أكثر) بضم الهمزة ، أى أكثر الناس السؤال (عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لتعنتهم فى السؤال وتكلفهم مالا حاجة لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (للناس سلوني عما شئتم) وحمل هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم على الوحى أولى وإلا فهو لا يعلم ما يسأل عنه من المغيبات إلا بإعلام الله تعالى كما هو مقرر . هذا لفظ القسطلانى (قال رجل) هو عبد الله بن حذافة الرسول إلى كسرى (من أبى) يارسول الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أبوك حذافة) القرشى السهمى المتوفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه (فقام) رجل (آخر) وهو سعد بن سالم ، كما فى التمهيد لابن عبد البر ، وأغفله فى الاستيعاب ، ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من صنف فى المبهمات ولا فى أسماء الصحابة . قال فى الفتح : وهو صحابى بلا مرية لقوله (فقال من أبى يارسول الله فقال أبوك سالم مولى شيبه) بن ربيعة ، وكان سبب السؤال طعن بعض الناس فى نسب بعضهم على عادة الجاهلية (فلما رأى) أبصر (عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (ما فى وجهه) الوجه صلى الله عليه وآله وسلم من أثر الغضب (قال يارسول الله إنا نتوب إلى الله عز وجل) مما يوجب غضبك . وفى حديث أنس بعد أن عمر برك على ركبتيه فقال : رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد

صلى الله عليه وآله وسلم نبياً والجمع بينهما ظاهر بأنه قال جميع ذلك فنقل كل من الصحابين ما حفظ . ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما في نقل قصة ابن حذافة ، ولا يقال كيف قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال أبوك فلان ، والحاكم مأمور أن لا يقضى وهو غضبان .

والجواب أن يقال أولاً ليس هذا من باب الحكم بل من باب الغضب على الموعظة والتعليم ، والواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقامه يقتضى تكلف الانزعاج لأنه في صورة المنذر ، وكذلك العلم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لأنه قد يكون أدعى للقبول منه ، وليس ذلك لازماً في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين ، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك . وأما ثانياً فيقال هذا من خصوصياته لحل العصمة ، فاستوى غضبه ورضاه ، ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريمه أو كراهيته بخلاف غيره صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ ثَلَاثًا .

(وعن أنس) بن مالك رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها) أى الكلمة المفسرة بالجملة المفيدة (ثلاثاً) أى ثلاث مرات . قال فى الفتح : قد بين المراد بذلك فى نفس الحديث بقوله (حتى تفهم عنه) لأنه مأمور بالإبلاغ والبيان . قال الكرمانى : مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين . قال الحافظ : وما ادعاه الكرمانى من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار مما ينازع فيه . وللترمذى والحاكم فى المستدرک : حتى تعقل عنه . ووهم الحاكم فى استدراكه وفى دعواه أن البخارى لم يخرج به ، وقال الترمذى حسن صحيح غريب . قال ابن المنير : نبه البخارى بهذه الترجمة على من كره إعادة الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلادة ، قال : وألحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح ، فلا عيب على المستفيد الذى لا يحفظ من مرة إذا استعاد ، ولا عذر للمفيد إذا لم يعد ، بل الإعادة عليه آكد من الابتداء لأن الشروع ملزم . وقال ابن التين : فيه أن الثلاث غاية مايقع به الأعذار والبيان .

(وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً) أى ثلاث مرات ، ويشبه أن يكون ذلك عند الاستئذان لحديث : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع ، وعورض بأن تسليمه الاستئذان لا تثنى إذا حصل الإذن بالأولى ولا تثلث إذا حصل بالثانية . نعم يحتمل أن يكون معناه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أتى على قوم سلم تسليمه الاستئذان ، وإذا دخل سلم تسليمه التحية ، ثم إذا قام من المجلس سلم تسليمه الوداع ، وكل سنة .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ : رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ مَوْلَاهُ ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ يَطُؤُهَا فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ .

(عن أبي موسى) الأشعري (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاثة لهم أجران) أولهم (رجل) وكذا امرأة (من أهل الكتاب) التوراة والإنجيل لما تظاهرت نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب أو الإنجيل فقط على القول بأن النصرانية ناسخة لليهودية ، كذا قرره جماعة حال كونه قد (آمن بنبيه) موسى أو عيسى عليهما السلام مع إيمانه بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، المنعوت في التوراة والإنجيل ، المأخوذ له الميثاق على سائر النبيين وأممهم (وآمن بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم) أى بأنه هو الموصوف في الكتابين ، وقد ثبت أن الآية الكريمة وهى قوله تعالى : « أولئك يؤتون أجرهم مرتين » موافقة لهذا الحديث ، لأنها نزلت في طائفة منهم آمنوا كعبد الله بن سلام وغيره ، ويأتى ما فى ذلك من المباحث فى بابهِ إن شاء الله تعالى (و) الثانى (العبد المملوك) أى جنس العبد المملوك (إذا أدى حق الله تعالى) أى كالصلاة والصوم (وحق مواله) بسكون الياء جمع مولى لتحصل مقابلة الجمع فى جنس العبيد بجمع المولى ، أو ليدخل مالوكان العبد مشتركاً بين موال ، والمراد من حقهم خدمتهم ووصف العبد بالمملوك لأن كل الناس عباد الله فيزه بكونه مملوكاً للناس (و) الثالث (رجل) كانت عنده أمة (زاد فى رواية الأربعة : يطأها بالهمزة) لتتخلق بالأخلاق الحميدة (فأحسن تأديبها) بلطف ورفق من غير عنف (وعلمها) مايجب تعليمه من الدين (فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها) بعد أن أصدقها (فله أجران) الضمير يرجع إلى الرجل الأخير وإنما لم يقتصر على قوله لهم أجران مع كونه داخلاً فى الثلاثة بحكم العطف ، لأن الجهة كانت فيه

متعددة وهى التأديب والتعليم والعق والتزوج ، وكانت مظنة أن يستحق من الأجر أكثر من ذلك فأعاد قوله فله أجران إشارة إلى أن المعتبر من الجهات أمر أن ، وإنما اعتبر اثنين فقط لأن التأديب والتعليم يوجبان الأجر فى الأجنبى والأولاد وجميع الناس ، فلم يكن مختصاً بالإماء فلم يبق الاعتبار إلا فى العتق والتزوج ، وإنما ذكر الأخيرين لأن التأديب والتعليم أكمل للأجر إذا تزوج المرأة المؤدبة المعلمة أكثر بركة وأقرب إلى أن تعين زوجها على دينه ، وعطف بثم فى العتق وفى السابق بالفاء لأن التأديب والتعليم ينفعان فى الوطاء بل لا بد منهما فيه ، والعق : نقل من صنف إلى صنف ، ولا يخفى ما بين الصنفين من البعد ، بل من الضدية فى الأحكام والمنافاة فى الأحوال ، فناسب لفظاً دالا على التراخى بخلاف التأديب وغيره مما ذكر ، وأما إذا لم يطاء الأمة لكن أدها ، هل له أجران أم لا . فالجواب : إن المراد تمكنه من وطئها شرعاً وإن لم يطاءها وإنما عرف العبد ونكر رجل فى الموضعين الأخيرين لأن المعرفة بلام الجنس كالنكرة فى المعنى ، وكذا الإتيان فى العبد بإذا دون القسم الأول لأنها ظرف وآمن حال وهى فى حكم الظرف ، لأن معنى : جاء زيد راكباً فى وقت الركوب وحاله ، إذ يقال فى وجه المخالفة الإشعار بفائدة عظيمة وهى أن الإيمان بنبيه لا يفيد فى الاستقبال الأجرين بل لا بد من الإيمان فى عهده حتى يستحق أجرين ، بخلاف العبد فإنه فى زمان الاستقبال يستحق الأجرين أيضاً ، فأتى بإذا التى للاستقبال . قاله البرماوى كالكرمانى ، وتعقبه فى الفتح فقال : هو غير مستقيم لأنه مشى فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقاً عليه بين الرواة ، بل هو عند البخارى وغيره مختلف ، فقد عبر فى ترجمة عيسى بإذا فى الثلاثة ، وعبر فى النكاح بقوله : أيما رجل فى المواضع الثلاثة وهى صريحة فى التعميم .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج) من بين صفوف الرجال إلى صفوف النساء (ومعه بلال) ابن أبي رباح الحبشى ، واسم أمه حمامة ، وفي رواية معه بلاواو (فظن) صلى الله عليه وآله وسلم (أنه لم يسمع النساء) حين أسمع الرجال (فوعظهن) بقوله : إني رأيتهن أكثر أهل النار لأنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير ، وهذا أصل في حضور النساء مجالس الوعظ ونحوه بشرط أمن الفتنة (وأمرهن بالصدقة) النفلية لما رآهن أكثر أهل النار لأنها ممحاة لكثير من الذنوب المدخلة النار أو لأنه كان وقت حاجة إلى المواساة والصدقة حينئذ كانت أفضل وجوه البر (فجعلت المرأة تلقى القرط) بضم القاف وسكون الراء الذى يعلق بشحمة أذنها (والخاتم وبلال يأخذ في طرف ثوبه) ما يلقيه ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم في مصارفه لأنه يحرم عليه الصدقة ، وحذف المنعول للعلم به .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصاً مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ » .

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن صخر (رضى الله عنه قال : قلت يارسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة قال : (أى صلى الله عليه وآله وسلم) والله لقد ظننت ياأبا هريرة أن لايسألنى) بضم اللام وفتحها لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة لأحد أو بدل منه (لما رأيت) أى للذى رأيته (من حرصك على الحديث) أو لرؤيتى بعض حرصك ، فن بيانية على الأول وتبعية على الثانى (أسعد الناس) الطائع والعاصى (بشفاعتى يوم القيامة) أى فى يوم القيامة (من) أى الذى (قال لا إله إلا الله) مع قول محمد رسول الله حال كونه (خالصاً) من الشرك ، وفى رواية مخلصاً (من قلبه أو نفسه) شك من الراوى ، وقد يكتفى بالنطق بأحد الجزأين من كلمتى الشهادة لأنه صار شعاراً لمجموعهما وأتى بالقلب للتأكيد ، إذ الإخلاص محل القلب ولو صدق بقلبه ولم يتلفظ دخل فى هذا الحكم ، لكن لانحكم عليه بالدخول إلا أن يتلفظ فهو للحكم باستحقاق الشفاعة لا لنفس الاستحقاق ، وأفعل هنا ليست على بابها بل بمعنى سعيد الناس من نطق بالشهادتين أو التفضيل بحسب المراتب أى هو أسعد ممن لم يكن فى هذه المرتبة من الإخلاص المؤكد البالغ غايته ، والدليل على إرادة تأكيده ذكر القلب لأنه محل الإخلاص كما مر .

وقال البدر الدماينى : حمله ابن بطلال ، يعنى قوله مخلصاً على الإخلاص العام الذى هو من لوازم التوحيد ، ورده ابن المنير بأن هذا لا يخلو عنه مؤمن فتعطل صيغة أفعل وهو لم يسأله عمن يستأهل شفاعته وإنما سأل عن أسعد الناس بها ، فينبغى أن يحمل على إخلاص خاص مختص ببعض دون بعض ولاينحى تفاوت رتبة . قال فى الفتح : وفى الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتى الشهادة لتعبيره بالقول فى قوله من قال . انتهى .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » .

(عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما) أنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول) أى فى حجة الوداع كما عند أحمد ، وللطبرانى من حديث أبى أمانة (إن الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعاً ينتزعه) وفى رواية ينتزعه (من العباد) بأن يرفعه إلى السماء أو يمحوه من صدورهم (ولكن يقبض العلم بقبض) أرواح (العلماء) وموت حملته ، وأظهر فى موضع الإضمار لزيادة تعظيم المظهر كما فى قوله تعالى : « الله الصمد » ، بعد قوله : « الله أحد » قال ابن المنير : محو العلم من الصدور جائز فى القدرة إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه (حتى إذا لم يبق) بكسر القاف من الإبقاء ، وفيه ضمير يرجع إلى الله تعالى ، أى حتى إذا لم يبق الله (عالماً) وفى رواية : لم يبق عالم من البقاء ، ولمسلم : حتى إذا لم يترك عالماً (اتخذ الناس رؤوساً) بضم الراء والهمزة والتنوين جمع رأس ، ولأبى ذر كما فى الفتح : رؤساء بفتح الهمزة وفى آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (جهالاً) بالضم والتشديد (فسئلوا) بضم السين ، أى فسألهم السائل (فأفتوا) له (بغير علم) وفى رواية أبى الأسود عند البخارى فى الاعتصام : فيفتون برأيهم (فضلوا) من الضلال ، أى فى أنفسهم (وأضلوا) من الإضلال ، أى أضلوا السائلين : واستدل به الجمهور على جواز خلو الزمان عن مجتهد ، خلافاً للحنابلة لأدلة أخرى تدل عليه ، والله الأمر يفعل ما يشاء .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ ، فَكَانَ فِيهَا قَالَ لَهُنَّ : « مَا مِنْكُمْ أَمْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ » فَقَالَتِ أَمْرَأَةٌ مِنْهُنَّ : وَاثْنَيْنِ؟ قَالَ : « وَاثْنَيْنِ » . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ .

(عن أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه وهو سعد بن مالك (قال : قال النساء) وفي رواية : قالت ، وكلاهما جائز في فعل اسم الجمع (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غلبنا عليك الرجال) بملازمتهم لك كل الأيام يتعلمون الدين ونحن نساء ضعفة لانقدر على مزاحمتهم (فاجعل) أى انظر لنا فعين (لنا يوماً) من الأيام تعلمنا فيه يكون منشؤه (من نفسك) أى من اختيارك لامن اختيارنا ، وعبر عن التعيين بالجعل لأنه لازمه (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوماً) ليعلمهن فيه (لقيهن فيه) أى فى اليوم الموعود به (فوعظهن) أى فوفى صلى الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقيهن فوعظهن بمواعظ (وأمرهن) بأمور دينية (فكان فيما قال لهن : ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان) التقديم (لها حجاباً من النار فقالت امرأة و) من قدم (اثنتين) والسائلة هى أم سليم كما عند أحمد والطبرانى ، أو أم أيمن كما عند الطبرانى فى الأوسط ، أو أم مبشر كما بينه البخارى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (اثنتين) وحكم الرجل فى ذلك كالمرأة كما سيأتى التنصيص عليه فى الجنازئ (وفى رواية عن أنى هريرة رضى الله عنه : ثلاثة لم يبلغوا الحنث) بكسر الأول أى الإثم ، والمعنى أنهم ماتوا قبل البلوغ فلم يكتب الحنث عليهم ، ووجه اعتبار ذلك أن الأطفال أعلق بالقلوب ، والمصيبة بهم عند النساء أشد ، لأن وقت الحضانة قائم والسر فيه أنه لا ينسب إليهم إذ ذاك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد . وفى الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين ، وفيه جواز الوعد وأن أطفال المسلمين فى الجنة وأن من مات له ولدان حجباه من النار .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
«مَنْ حُسِبَ عَذَّبَ» قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ : أَوْ لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
(فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا) فَقَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ وَلَكِنْ مَنْ
نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ » .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
من حوسب عذب ، قالت عائشة فقلت أ) كان كذلك (و ليس يقول
الله تعالى : فسوف يحاسب حساباً يسيراً) سهلاً لا يناقش فيه ، قالت عائشة :
(فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إنما ذلك العرض) بكسر الكاف
لأنه خطاب المؤنث أى عرض الناس على الميزان (ولكن من نوقش الحساب)
أى من ناقشه الله الحساب ، أى من استقصى حسابه ، وأصل المناقشة الاستخراج
ومنه نقش الشوكة إذا استخرجها ، والمراد هنا المبالغة فى الاستيفاء (يهلك)
بكسر اللام وإسكان الكاف جواب من الموصول المتضمن معنى الشرط ويجوز
رفعه لأن الشرط إذا كان ماضياً جاز فى الجواب الوجهان ، والمعنى أن تحرير
الحساب يفضى إلى استحقاق العذاب لأن حسنات العبد متوقفة على القبول وإن
لم تحصل الرحمة المقتضية للقبول لاتقع النجاة . قال فى الفتح : وفى الحديث ما كان
عند عائشة من الحرص على تفهيم معانى الحديث وأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يكن يتصجر من المراجعة فى العلم ، وفيه جواز المناظرة ومقابلة
السنة بالكتاب وتفاوت الناس فى الحساب ، وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم
يدخل فيما نهى الصحابة عنه فى قوله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء » . وفى حديث
أنس : كننا نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء ،
ووقع نحو ذلك لغير عائشة ، وفى حديث حفصة أنها لما سمعت : لا يدخل النار
أحد ممن شهد بدرأ والحديبية قالت : أليس الله يقول : وإن منكم إلا واردها .
فأجبت بقوله : « ثم ننجي الذين اتقوا » ... الآية . وسأل الصحابة لما نزلت :
« الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » . فأجيبوا بأن المراد بالظلم الشرك ، والجامع

بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورود والظلم ، فأوضح لهم أن المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من الصحابة إلا قليلاً مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكمال فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي ، فيحمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعنتاً ، كما قال تعالى : « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة » .

وفي حديث عائشة : فإذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمي الله فاحذروهم . ومن ثم أنكر عمر على صبيغ لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ يَقُولُ قَوْلًا سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ تُحَرِّمْهَا النَّاسُ فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِي ۖ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذُنْ لَكُمْ وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ » .

(عن أبي شريح) بضم الشين وفتح الراء خويلد بن عمرو بن مخرم الخزاعي الكعبي الصحابي المتوفى سنة ثمان وستين (رضى الله عنه) وله في البخارى ثلاثة أحاديث (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح) أى ثانى يوم فتح مكة فى العشرين من رمضان السنة الثامنة من الهجرة (يقول قولاً سمعته أذنأى) أصله أذنان لى فسقطت النون لإضافته لىاء المتكلم ، أراد أنه بالغ فى حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذه بواسطة وأتى بالثنوية تأكيداً (ووعاه قلبى) أى حفظه وتحقق فهمه وتثبت فى تعقل معناه (وأبصرته عينأى) بناء التأنيث كسمعته أذنأى ، لأن كل ما هو فى الإنسان من الأعضاء اثنان كاليد والرجل والعين والأذن ، فهو مؤنث بخلاف الأنف والرأس ، والمعنى أنه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الحجاب بل بالرؤية والمشاهدة (حين تكلم) صلى الله عليه وآله وسلم (به) أى بالقول الذى أحدثك (حمد الله) تعالى بيان لقوله تكلم به (وأثنى عليه) من باب عطف العام على الخاص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن مكة حرمها الله) عز وجل يوم خلق السموات والأرض (ولم يحرمها الناس) من قبل أنفسهم واصطلاحهم بل حرمها الله تعالى بوحيه ، فتحريمها ابتدأ من غير سبب يعزى لأحد ، فلا مدخل فيه لنبي ولا لغيره ، ولا تنافى بين هذا وبين ما روى

أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حرّمها ، إذ المراد أنه بلغ تحريم الله وأظهره بعد أن رفع البيت وقت الطوفان واندرست حرمتها ، وإذا كان كذلك (فلا يحل لامرئ) بكسر الراء كالهزمة إذ هي تابعة لها في جميع أحوالها ، أى لا يحل لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم الآخر) يوم القيامة إشارة إلى المبدأ والمعاد (أن يسفك بها دمًا) بكسر الفاء وقد تضم وهما لغتان . قال في العباب : سفكت الدم أسفكه وأسفكه سفكاً وهو صب الدم والمراد به القتل ، وفي رواية : فيها بدل بها والباء بمعنى في (و) أن (لا يعضد بها) بفتح الياء وكسر الضاد ، أى يقطع بالمعضد وهو آلة كالفأس (شجرة) أى ذات ساق ولا زيدت لتأكيد معنى النفي ، أى لا يحل له أن يعضد (فإن) ترخص (أحد ترخص) أى إن قال أحد ترك القتال عزيمة والقتال رخصة تتعاطى عند الحاجة (لقتال) أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فيها) مستدلاً بذلك (فقولوا) له ليس الأمر كذلك (إن الله) تعالى (قد أذن لرسوله) صلى الله عليه وآله وسلم خصيصة له (ولم يأذن لكم وإنما أذن لي) الله في القتال فقط ، وفيه التفات لأن نسق الكلام ، وإنما أذن له أى لرسوله (فيها) أى مكة (ساعة) أى في ساعة ، أى مقدار من الزمان والمراد به يوم الفتح (من نهار) وهي من طلوع الشمس إلى العصر ، كما في حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد : فكانت في حقه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الساعة بمنزلة الحل والمأذون فيه القتال لاقطع الشجر (ثم عادت حرمتها اليوم) أى تحريمها المقابل للإباحة المفهومة من لفظ الإذن في اليوم المعهود وهو يوم الفتح إذ عود حرمتها كان في يوم صدور هذا القول لافي غيره (كحرمتها بالأمس) الذى قبل يوم الفتح (وليبلغ الشاهد) الحاضر (الغائب) فالتبليغ عن الرسول فرض كفاية .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(عن علي) بن أبي طالب أحد السابقين إلى الإسلام والعشرة المبشرة بالجنة والخلفاء الراشدين والعلماء الربانيين والشجعان المشهورين ، ولي الخلافة خمس سنين ، وتوفي بالكوفة ليلة الأحد تاسع عشر رمضان سنة أربعين عن ثلاث وستين سنة (رضى الله عنه) وكان ضربه عبد الرحمن ابن ملجم بسيف مسموم ، وله في البخارى تسعة وعشرون حديثاً (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لا تكذبوا على) بصيغة الجمع وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الأحكام وغيرها ، كالتريغيب والترهيب ، ولا مفهوم لقوله على لأنه لا يتصور أن يكذب له لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن مطلق الكذب . قال في الفتح . وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في التريغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، ومادروا أن تقويله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل يقتضى الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه ، ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع التريغيب والترهيب في تثبيت ماورد في القرآن والسنة ، واحتج بأنه كذب له لاعليه ، وهو جهل باللغة العربية ، وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت ، وهى ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ : من كذب على ليضل به الناس ... الحديث . وقد اختلف في وصله وإرساله . ورجح الدارقطنى والحاكم إرساله ، وأخرجه الدارمى من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للتصوير ، والمعنى : أن مآل أمره إلى الإضلال أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له . انتهى (فإنه) أى الشأن (من كذب على فليج النار) أى فليدخل فيها هذا جزاؤه ، وقد يعفو الله تعالى عنه ولا يقطع عليه بدخول

النار كسائر أصحاب الكبائر غير الكفر ، وقد جعل الأمر بالولوج مسبباً عن الكذب ، لأن لازم الأمر الإلزام ، والإلزام يولج النار بسبب الكذب عليه ، أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، ويؤيده رواية مسلم : من يكذب على يلج النار ، ولا بن ماجه : فإن الكذب على يولج النار ، وقيل دعاء عليه ثم أخرج مخرج الزم ، وفي المتن : فليتبوأ مقعده من النار مكان فليلج النار في حديث الباب عن علي ، ولم أجده في حديثه هنا في الفتح ولا في القسطلاني . نعم هو في حديث الزبير بلفظ سمعته يقول : من كذب على فليتبوأ من التبوؤ أى فليتخذ مقعده من النار أى فيها فليعلم .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ يَقُلْ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(عن سلمة) بفتح السين واللام (ابن الأكوع) اسمه سنان بن عبد الله الأسلمي المدني المتوفى بالمدينة سنة أربع وسبعين وهو ابن ثمانين سنة ، وله في البخارى عشرون حديثاً (قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول من يقل على ما لم أقُلْ) وكذا لو نقل ما قاله بلفظ يوجب تغير الحكم أو نسب إليه فعلا لم يرد عنه (فليتبوا) جواب الشرط السابق ، أى فليتخذ لنفسه منزلا ، يقال : تبوا الرجل المكان إذا اتخذ سكناً ، وهو أمر بمعنى الخبر أو بمعنى التهديد أو بمعنى التهكم أو دعاء على فاعل ذلك ، أى بؤاه الله ذلك . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته . والمعنى : من كذب فليأمر نفسه بالتبوى ويلزم عليه كذا . قال وأولها أولاهها ، فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ : يبنى له بيت في النار . قال الطيبي : فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه ، أى كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصد بجزائه التبوأ (مقعده من النار) لما فيه من الجراءة على الشريعة وصاحبها صلى الله عليه وآله وسلم ، فلو نقل العالم معنى قوله بلفظ غير لفظه لكنه مطابق لمعنى لفظه فهو سائغ عند المحققين ، وعند البخارى عن أنس مرفوعاً بلفظ : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من تعمد على كذباً فليتبوا مقعده من النار . وهذا عام في جميع أنواع الكذب ، لأن النكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي في إفادة العموم . والمختار أن الكذب عدم مطابقة الخبر للواقع ، ولا يشترط في كونه كذباً تعمده . والحديث يشهد له لدلالته على انقسام الكذب إلى متعمد وغيره .

وقد ذهب الجويني إلى كفر من كذب متعمداً عليه صلى الله عليه وآله وسلم . ورده عليه ولده إمام الحرمين وقال إنه من هفوات والده ، وتبعه من بعده فضعفوه ، وانتصر له ابن المنير بأن خصوصية الوعيد توجب ذلك ، إذ لو كان بمطلق النار لكان كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره ، فإنما الوعيد

بالخلود . قال : ولهذا قال فليتبوأ ، أى فليتخذها مباءة ومسكناً ، وذلك هو
الخلود وبأن الكاذب عليه فى تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك
الحرام أو الحمل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر ، والحمل على الكفر
كفر ، وأجيب عن الأول بأن دلالة التبوؤ على الخلود غير مسلمة . ولو سلم
فلا نسلم أن الوعيد بالخلود مقتضى للكفر بدليل متعمد القتل الحرام . وأجيب
عن الثانى بأننا لانسلم أن الكذب عليه ملازم لاستحلاله ولا لاستحلال متعلقه ،
فقد يكذب عليه فى تحليل حرام مثلاً مع قطعه بأن الكذب عليه حرام وأن ذلك
الحرام ليس بمستحل ، كما تقدم العصاة من المؤمنين على ارتكابهم الكبائر
مع اعتقادهم حرمتها .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
 « تَسَمُّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوْا بِكُنْيَتِي وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى فَإِنَّ
 الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِي ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ
 مِنَ النَّارِ » .

(عن أبي هريرة) الدوسي (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم قال تسموا) بفتح التاء والسين والميم أمر بصيغة الجمع من
 باب التفعّل (باسمي) محمد وأحمد (ولا تكنّوا) بفتح التاءين ، وفي رواية
 الأربعة : لا تكنوا بفتح الكاف ونون مشددة من باب التفعّل من باب تكنى
 يتكنى تكنياً وأصله لا تكتنوا فحذفت إحدى التاءين وتكنوا بضم التاء وفتح
 الكاف وضم النون من باب التفعّل ، من كنى يكنى تكنية ، أو بفتح التاء
 وسكون الكاف ، وكلها من الكناية (بكنيتي) هو من باب عطف المنى
 على المثبت (ومن رأى في المنام فقد رأى) حقاً (فإن الشيطان لا يتمثل في
 صورتي) أى لا يتمثل بها ، وفي المواهب اللدنية فى ذلك ما يكتفى ويشفى
 (ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) مقتضى هذا الحديث استواء
 تحريم الكذب عليه فى كل حال سواء فى اليقظة والنوم . وقد أورد البخارى
 ومسلم وغيرهما هذا الحديث عن جماعة من الصحابة وهم ثلاثون نفساً ،
 وورد أيضاً عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين
 آخرين بأسانيد ساقطة .

وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه : منهم على بن المدينى ثم
 إبراهيم الحربى وأبو بكر البزار وأبو محمد يحيى بن صاعد ، وقال الصيرفى :
 رواه ستون نفساً من الصحابة ، وقال ابن منده أكثر من ثمانين نفساً وجمع
 طرقه ابن الجوزى فجاوز التسعين ، وبذلك جزم ابن دحية ، وقال أبو موسى
 المدينى : يرويه نحو من مائة من الصحابة ، يعنى ما بين صحيح وحسن وضعيف
 وساقط مع أن فيها ما هو مطلق فى ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد
 الخاص . ونقل النووى أنه جاء عن مائتين من الصحابة ، ولأجل كثرة طرقه

أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، وعورض بأن المتواتر شرطه استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بمفردها . وأجيب بأن المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر . وهذا كاف في إفادة العلم والعدد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم . كفي والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرره الحافظ ابن حجر في « نكت علوم الحديث » وفي شرح نخبة الفكر وبين هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث ، وبين أن أمثله كثيرة منها حديث : من بنى لله مسجداً والمسح على الخفين ورفع اليدين والشفاعة والخوض ورؤية الله في الآخرة والأئمة من قریش وغير ذلك ، ولنا أربعون حديثاً في المتواتر سميناه « الحرز المكنون من لفظ النبي المعصوم المأمون » فليعلم .

الحديث الأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ أَوْ الْقَتْلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنُونَ ، أَلَا فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلَ الْقَيْلِ » . فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ : أَكْتُبُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ « فَقَالَ : أَكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْأَذْخَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِلَّا الْأَذْخَرَ » .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال إن الله) عز وجل (حبس) أى منع (عن مكة القتل) بالقاف والفوقية (أو الفيل) بالفاء والتحتية ، الحيوان المشهور ، والشك من شيخ البخارى الفضل بن دكين . وقال الكرماني : الفتك أى سفك الدم على غفلة بدل القتل ، ووجهه ظاهر ، لكن لا أعلمه . روى كذلك ، ولا يبعد أن يكون تصحيفاً ، والمراد بحبس الفيل أهل الفيل ، وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة فى غزوهم مكة ومعهم الفيل ، فمنعها الله عنهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كفاراً ، فحرمة أهلها بعد الإسلام أكد ، لكن غزو النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره (وسلط عليهم) بضم السين بالبناء للمفعول (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم والمؤمنون) وروى سلط بفتح السين ، أى سلط الله رسول الله والمؤمنين (إلا) أن الله قد حبس عنها (وأنها لم تحل) بفتح أوله وكسر ثانيه (لأحد قبل ولا تحل) بضم اللام ، وفى رواية لم تحل ، وفى لفظ لن تحل ، وهى

أليق بالمستقبل (لأحد بعدى) أى لم يحكم الله فى الماضى بالحل فى المستقبل (ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار ألا وإنها ساعى) أى فى ساعى (هذه) التى أتكلم فيها بعد الفتح (حرام) بتحريم الله تعالى ، ومكة مصدر فى الأصل يستوى فيه التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، ولهذا أخبر عنها بالذكر وهو حرام فلا استشكال (لا يختلى) بضم أوله ، أى لا يقطع ولا يجر (شوكة) كالعوسج ، وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه فى الحج إن شاء الله (ولا يعضد) بضم أوله ، أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطها) أى ماسقط فيها بغلة مالكة (إلا لمنشد) أى معرف فليس لواجدها غير التعريف ولا يملكها (فمن قتل) أى قتل له قتيلا كما فى الديات عند المصنف (فهو بخير النظرين) أى أفضلهما (إما أن يعقل وإما أن يقاد) أى يمكن (أهل القتل) من القتل ، يقال : أقدت القاتل بالمقتول أى اقتصصته منه ، أى يؤخذ له القود أو نحو ذلك ، وبهذا يزول الإشكال ، إذ لولا التقدير كان المعنى : وإما أن يقتل أهل القتل وهو باطل (فجاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بشين معجمة وهاء منونة كما فى الفتح (فقال اكتب لى) أى الخطبة التى سمعتها منك (يارسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لأبى فلان) أى لأبى شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطلب قل يارسول الله لا يختلى شوكة ولا يعضد شجرها (إلا الإذخر يارسول الله) بكسر الهمزة والحاء المعجمة ، وهو نبت معروف طيب الرائحة ، ويجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكونه واقعاً بعد النقي (فإننا نجعله فى بيوتنا) للسقف فوق الخشب أو يخلط بالطين لئلا ينشق إذا بنى به (وقبورنا) نسد به فرج الخلد المتخللة بين اللبانات (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بوحى فى الحال أو قبل ذلك ، أو أنه طلب منه أحد استثناء شئ منه فاستثنى (إلا الإذخر) وللأصلي : إلا الإذخر مرتين للتأكيد .

الحديث الحادى والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ : أَتَتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى حَسْبُنَا . فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ ، فَقَالَ : قُومُوا عَنِّي وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ .

(عن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال لما اشتد) أى حين قوى (بالنبي صلى الله عليه) وآله (وسلم وجعه) الذى توفى فيه يوم الخميس قبل موته بأربعة أيام (قال اتئونى بكتاب) أى بأدوات الكتاب كالدواة والقلم ، فيه مجاز الحذف أو أراد بالكتاب مامن شأنه أن يكتب فيه كالكاغد وعظم الكتف ، كما صرح به فى رواية مسلم (أكتب) بالجزم جواباً للأمر ، ويجوز الرفع على الاستثناف ، وفيه مجاز أيضاً أى أمر بالكتابة (لكم كتاباً) فيه النص على الأئمة بعدى أو أبين فيه مهمات الأحكام (لانضلوا بعده) بفتح الأول وكسر الثانى (قال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه لمن حضره من الصحابة (إن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم غلبه الوجع) والحال (عندنا كتاب الله) هو (حسبنا) أى كافينا ، فلا نكلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يشق عليه فى هذه الحالة من إملاء الكتاب ، ولم يكن الأمر فى اتئونى للوجوب وإنما هو من باب الإرشاد للأصلح للقرينة الصارفة الأمر عن الإيجاب إلى الندب وإلا فما كان يسوغ لعمر رضى الله عنه الاعتراض على أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، على أن فى تركه صلى الله عليه وآله وسلم الإنكار على عمر دليلاً على استصوابه ، فكان توقف عمر صواباً لاسيما والقرآن فيه تبيان لكل شىء ، ومن ثم قال عمر : حسبنا كتاب الله ، وعاش صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياماً ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم لأنه لم يترك التبليغ لخالفه من خالف ، وقد كان الصحابة يراجعون فى بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر ، فإذا عزم امتثلوا ، وقد عد هذا من موافقة (١٧ - عون البارى - ج ١)

عمر رضى الله عنه ، وأما قول ابن عباس عندما حدث بهذا الحديث : إن الرزينة كل الرزينة ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين كتابه ، فقد كان عمر أفقه من ابن عباس (فاختلفوا) أى الصحابة عند ذلك ، فقالت طائفة : بل نكتب لما فيه من امثال أمره وزيادة الإيضاح (وكثر اللغط) بتحريك اللام والمعجمة أى الصوت والجلبة بسبب ذلك ، فلما رأى ذلك صلى الله عليه وآله وسلم (قال قوموا عني) أى عن جهتي (ولا ينبغي عندى التنازع) يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم كان ظهر له حين هم بالكتاب أنه مصلحة ثم ظهر له أو أوحى إليه بعد أن المصلحة في تركه فتركه .

ويستفاد من هذا الحديث جواز كتابة الحديث ، ومن حديث على رضى الله عنه ، وكذا من قصة أبى شاه الإذن فيها والنهى في حديث أبى سعيد الخدرى عند مسلم مرفوعاً : لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك أو الإذن ناسخ للنهى عند الأمن من الالتباس أو النهى خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتاب دون الحفظ ، والإذن لمن أمن منه . وقد كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً ، لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع الحديث دونوه ، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف والتأليف والتشريح ، وحصل بذلك خير كثير ، والله الحمد والمنة .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ ، أَيَقْطُؤُا صَوَاحِبَ الْحُجَرِ ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ) أى تيقظ ، فالسين ليست هنا للطلب ، أى انتبه (النبي) وفى رواية أبى ذر : رسول الله (صلى الله عليه وآله) (وسلم ذات ليلة) أى فى ليلة ، ولفظ ذات زيدت للتأكيد ، وقال جار الله : هو من إضافة المسمى إلى اسمه ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت أم سلمة لأنها كانت ليلتها (فقال : سبحان الله ماذا) استفهام متضمن معنى التعجب ، لأن سبحان تستعمل له (أنزل) بضم الهمزة وللكشمهني : أنزل الله ، المراد بالإنزال إعلام الملائكة بالأمر المقدور فهو مجاز أو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوحى إليه فى نومه ذلك بما سيقع بعده فعبر عنه بالإنزال (الليلة من الفتن) عبر عن العذاب بالفتن لأنها أسبابه . قاله الكرمانى . واستعمل المجاز فى الإنزال والمراد به إعلام الملائكة بالمقدور وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى فى المنام أنه ستقع بعده فتن وتفتح لهم الخزائن ، أو أوحى إليه فى نومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن ، فعبر عنه بالإنزال (وماذا فتح من الخزائن) عبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى : « خزائن رحمة ربك » ، وهو من المعجزات ، فقد فتحت خزائن فارس والروم وغيرهما كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم . قال فى الفتح : المغيرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين ، وكمن نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن (أيقظوا) أى نبهوا (صواحب) وفى رواية صواحبات (الحجر) بضم الحاء وفتح الجيم : جمع حجرة وهى منازل أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم ، وخصهن لأنهن الحاضرات حينئذ أو من باب ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قرب كاسية فى الدنيا) أثواباً رقيقة لاتمنع إدراك البشرة أو نفيسة (عارية) أى معاقبة

(في الآخرة) بفضيحة التعرى أو عارية من الحسنات في الآخرة ، فندبهن بذلك إلى الصدقة وترك السرف .

قال في الفتح : أشار صلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه ، أى لا ينبغي لهن أن يتغافلن عن العبادة ويعتمدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب وندبية ذكر الله بعد الاستيقاظ ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث . وفي هذا الإسناد رواية الأقران في موضعين : أحدهما ابن عيينة عن معمر ، والثاني : عمرو بن دينار ويحيى عن الزهري ، ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق .

وفي الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشية الشر ، كما قال تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة » . وكان صلى الله عليه وآله وسلم إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة ، وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلى . وفيه التسبيح عند رؤية الأشياء المهولة . وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله ، والإرشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ : « أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ » .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : صلى بنا النبي) وفي رواية الأربعة : لنا ، يعنى إماماً لنا ، وإلا فالصلاة لله لا لهم ، وفي رواية رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم العشاء) بكسر العين والمد ، أى صلاة العشاء (فى آخر حياته) قبل موته بشهر ، هكذا جاء مقيداً فى رواية جابر (فلما سلم) من الصلاة (قام فقال : أَرَأَيْتَكُمْ) أى أخبرونى وهو من إطلاق السبب على المسبب لأن مشاهدة هذه الأشياء طريق إلى الإخبار عنها والهمزة فيه مقررّة أى قد رأيتم ذلك فأخبرونى ، ولا تستعمل إلا فى الاستخبار عن حالة عجيبة . قاله القسطلانى . وقال الحافظ : والهمزة فى أَرَأَيْتَكُمْ للاستفهام والرؤية بمعنى العلم أو البصر . والمعنى : أعلمتم أو أبصرتم (ليلتكم) وهى منصوبة على المفعولية . والجواب محذوف تقديره ، قالوا : نعم ، قال فاضبطوها (هذه فإن رأس) وللأصلي : فإن على رأس (مائة سنة منها) أى من تلك الليلة أى عند انتهاء مائة سنة (لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد) ممن ترونه أو تعرفونه عند مجيئه ، أو المراد أرضه التى بها نشأ ومنها بعث ، كجزيرة العرب المشتملة على الحجاز وتهامة ونجد ، على حد قوله تعالى : « أو ينفوا من الأرض » ، أى بعض الأرض التى صدرت الجنّاية فيها ، فليست أَل للاستغراق . قال القسطلانى : وبهذا يندفع قول من استدل بهذا الحديث على موت الخضر كالمؤلف وغيره ، إذ يحتمل أن يكون الخضر فى غير هذه الأرض المعهودة ، ولئن سلمنا أن أَل للاستغراق ، فقله أحد عموم محتمل ، إذ على وجه الأرض الجن والإنس والعمومات يدخلها التخصيص بأدنى قرينة ، وإذا احتل الكلام وجوهاً سقط به الاستدلال . قاله الشيخ قطب الدين القسطلانى رحمه الله . انتهى .

وأجيب بأوجه ودفع بدفوعات ذكرها الحافظ في الفتح والإصابة وغيره في غيرها ، وليس هذا محل استيفاء هذا البحث ، وقد حققنا ذلك في كتابنا « فتح البيان في مقاصد القرآن » فمن شاء فليرجع إليه يتضح له الخطأ من الصواب . وقال ابن بطال : إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن هذه المدة تحرم الجيل الذي هم فيه ، فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في الصلاة . وقال النووي المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا ، وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْتٌ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ ثُمَّ قَالَ نَامَ الْغُلِيمُ أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا ثُمَّ قَامَ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ أَوْ خَطِيطَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال بت) من البيتوة (فى بيت خالتي ميمونة بنت الحارث) الهلالية (زوج النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) وهى أخت أمه لبابة الكبرى بنت الحارث ولبابة هذه أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، وتوفيت ميمونة رضى الله عنها سنة إحدى وخمسين بسرف بالمكان الذى بنى بها فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وصلى عليها ابن عباس ، لها فى البخارى سبعة أحاديث (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندها فى ليلتها) المختصة بها بحسب قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أزواجه (فصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم العشاء فى المسجد ثم جاء) منه (إلى منزله) الذى هو بيت ميمونة أم المؤمنين ، والفاء فى فصلى هى التى تدخل بين الجمل والمفصل ، لأن التفصيل إنما هو عقب الإجمال ، لأن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم العشاء ومجيئه إلى منزله كانا قبل كونه عند ميمونة ولم يكونا بعد الكون عندها (فصلى) صلى الله عليه وآله وسلم عقب دخوله (أربع ركعات ثم نام) بعد الصلاة على التراخي (ثم قام) من نومه (ثم قال نام الغليم) تصغير شفقة ، ومراده ابن عباس . وقوله نام استفهام حذفتم همزته لقرينة المقام أو إخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بنومه (أو) قال (كلمة تشبهها) أى تشبه كلمة نام الغليم ، شك من الراوى . وعبر بكلمة على حد كلمة الشهادة (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم فى الصلاة (فقمت)

عن يساره) بفتح الياء وكسرها ، شبهوها في الكسر بالشمال ، وليس في كلامهم كلمة مكسورة الياء إلا هذه وحكى التشديد للسين لغة فيه عن ابن عباد (فجعلني عن يمينه فصلى) وفي رواية ابن عساكر : وصلى (خمس ركعات ثم صلى ركعتين) أى ركعتي الفجر (ثم نام حتى) أى إلى أن (سمعت غطيته) بفتح المعجمة وكسر المهملة الأولى ، وهو صوت نفس النائم عند استنقاله ، وفي العباب : غطيط النائم والمخنوق نخيرهما (أو خطيطه) بفتح الخاء المعجمة وكسر المهملة ، شك من الراوى ، وهو بمعنى الأول . قاله الداودى . وقال ابن بطلال : لم أجده بالخاء عند أهل اللغة . وتبعه القاضي عياض فقال : هو هنا وهم . انتهى . وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الغطيظ . وفي الفتح : النخير أقوى منه (ثم خرج إلى الصلاة) ولم يتوضأ لأن من خصائصه أن نومه مضطجعا لا ينقض وضوءه ، لأن عينيه تنامان ولا ينام قلبه ، لا يقال إنه معارض بحديث نومه صلى الله عليه وآله وسلم في الوادى إلى أن طلعت الشمس ، لأن الفجر والشمس إنما يدركان بالعين لا بالقلب .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ثُمَّ يَتْلُو: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى) إِلَى قَوْلِهِ . . . الرَّحِيمُ . إِنَّ إِيَّاهُمَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنَّ إِيَّاهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزِمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِشَبْعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة) أى الحديث كما فى البيوع ، وهو حكاية كلام الناس ، وألا يقال أكثر ، وزاد البخارى فى الزراعة : ويقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه (ولولا آيتان) موجودتان (فى كتاب الله تعالى ما) أى لما (حدثت حديثاً) قال الأعرج (ثم يتلو) أبو هريرة ، عبر بالمضارع استحضاراً لصورة التلاوة (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى إلى قوله) تعالى (الرحيم) المعنى : لولا أن الله تعالى ذم الكاتمين للعلم لما حدثكم أصلاً . لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار ، فلذلك حصلت الكثرة لكثرة ما عنده ، ثم ذكر سبب الكثرة بقوله (إن إخواننا) جمع أخ ، ولم يقل إخوانه ليعود الضمير على أبي هريرة لغرض الالتفات ، وعدل عن الأفراد إلى الجمع لقصد نفسه وأمثاله من أهل الصفة ، والمراد إخوة الإسلام (من المهاجرين) الذين هاجروا من مكة إلى المدينة (كان يشغلهم) بفتح الأول والثالث من الثلاثي ، وحكى ضم أوله من الرباعى ، وهو شاذ (الصفق بالأسواق) بفتح الصاد وإسكان الفاء كناية عن التبايع ، لأنهم كانوا يضربون فيه يداً بيد عند المعاقدة ، وسميت السوق لقيام الناس فيها على سوقهم (وإن إخواننا من الأنصار) الأوس والخزرج (كان يشغلهم العمل فى أموالهم) أى القيام على مصالح زرعهم (وإن أبا هريرة) عدل عن قوله : وإنى لقصد الالتفات (كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم بشيع

بطنه) بالموحدة في أوله ، كذا للأصيلي ، وفي رواية الأربعة : باللام وكلاهما
 للتعليل أى لأجل شيع بطنه ، وهو بكسر الشين المعجمة وفتح الباء ، وعن
 ابن دريد إسكانها ، وعن غيره الإسكان اسم لما أشبعك من الشيء ، وفي
 رواية ابن عساكر : ليشبع بلام كى ، ويشبع بصورة المضارع المنصوب ،
 والمعنى : أنه كان يلزم قانعاً بالقوت لا يتجر ولا يزرع (ويحضر) من
 أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مالا يحضرون) لأنه يشاهد مالا يشاهدون
 (ويحفظ) من أقواله صلى الله عليه وآله وسلم (مالا يحفظون) لأنه يسمع
 مالا يسمعون . قال البخارى : روى عن أبي هريرة نحو من ثمانمائة رجل ،
 وروى عنه من الحديث خمسة آلاف وثلثمائة حديث ، وقال : ما من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحد أكثر حديثاً منى ، ويشهد له حديث
 طلحة بن عبيد الله عند البخارى في التاريخ والحاكم في المستدرک ولفظه :
 لا أشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالا نسمع وذلك أنه
 كان مسكيناً لا شيء له ضعيفاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث السادس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَسَاهُ . قَالَ : أَبْسُطْ رِدَاءَكَ ، فَبَسَطْتُهُ فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : ضُمَّهُ فَضَمَّمْتُهُ . فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه) أنه (قال : قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً) اسم جنس يتناول القليل والكثير (كثيراً) صفة لقوله حديثاً (أنساه) صفة ثانية ، والنسيان زوال علم سابق عن الحافظة والمدركة ، والسهو زواله عن الحافظة فقط ، ويفرق بينه وبين الخطابان السهو ماينتبه صاحبه بأدنى تنبيه بخلاف الخطأ (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبى هريرة (أبسط رداءك فبسطته) أى لما قال أبسط امتثلت أمره فبسطته وإلا فيلزم منه عطف الخبر على الإنشاء وهو مختلف فيه (قال فغرف بيديه) من فيض فضل الله فجعل الحفظ كالشيء الذى يغرف منه ويرمى به فى رداءه ، ومثل بذلك فى عالم الحس . وقال فى الفتح : لم يذكر المغروف منه وكأنها كانت إشارة محضة (ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم) لأبى هريرة (ضمه) أى الحديث ، كما يدل عليه قوله فى غير الصحيح : فغرف بيده ثم قال ضم الحديث . وعند البخارى فى بعض طرقه : لن يبسط أحدكم ثوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمعها إلى صدره . وقد وقع فى جامع الترمذى وحلية أبى نعيم التصريح بهذه المقالة المبهمة فى حديث أبى هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين مما فرض الله تعالى عليه فيتعلمهن إلا دخل الجنة . قال أبو هريرة (فضمته فما نسيت شيئاً بعده) أى بعد الضم ، وتنكير شيئاً بعد النفي ظاهر العموم فى عدم النسيان له لكل شيء فى الحديث وغيره ، لأن النكرة فى سياق النفي تدل عليه . وفى رواية : مانسيت شيئاً سمعته منه . وعند مسلم : فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به ، وهو يقتضى تخصيص عدم النسيان بالحديث ، وأخص منه ما جاء فى رواية شعيب حيث قال : فما نسيت من مقالته تلك شيئاً فإنه يفهم تخصيص

عدم النسيان بهذه المقالة فقط ، لكن سياق الكلام يقتضى ترجيح رواية يونس ومن وافقه ، لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث ، فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ، ويحتمل أن يكون وقعت له قضيتان ، فالتى رواها الزهرى مختصة بتلك المقالة ، والتى رواها سعيد المقبرى عامة . هكذا قرره فى فتح البارى . وهذا من المعجزات الظاهرات حيث رفع صلى الله عليه وآله وسلم من أبى هريرة النسيان الذى هو من لوازم الإنسان حتى قيل إنه مشتق منه . وحصول هذا فى بسط الرداء الذى ليس للعقل فيه مجال .

الحديث السابع والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وِعَاءَيْنِ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه (قال حفظت عن)
وفى رواية الكشميني : من بدل عن ، وهى أصرح فى تلقيه من (النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) بلا واسطة (وعاءين) بكسر الواو والمد ،
تثنية وعاء أى ظرفين ، وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال ، أى نوعين
من العلم (فأما أحدهما) أى أحد مافى الوعاءين من نوعى العلم (فبثثته) أى
نشرته ، وزاد الأصيلي : فى الناس ، ودخلته الفاء لتضمنه معنى الشرط
(وأما) الوعاء (الآخر فلو بثثته) أى نشرته وأذعته فى الناس (قطع) وفى
رواية لقطع (هذا البلعوم) بضم الموحدة ، كنى به عن القتل ، وفى رواية
الإسماعيلي : لقطع هذا ، يعنى رأسه ، وزاد فى رواية ابن عساكر والأصيلي
وأبى الوقت وأبى ذر والمستملى : قال أبو عبد الله ، أى البخارى : البلعوم :
مجرى الطعام أى فى الحلق وهو المرئ . قاله القاضى والجوهري وابن الأثير ،
وعند الفقهاء : الحلقوم مجرى النفس خروجاً ودخولاً ، والمرئ : مجرى
الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم ، والبلعوم تحت الحلقوم ، وأراد بالوعاء
الأول ما حفظه من الأحاديث وبالثانى ما كتبه من أخبار الفتن وأشراف
الساعة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي
أغيلمة من سفهاء قريش ، وقد كان أبو هريرة يقول : لو شئت أن أسميهم
بأسمائهم أو المراد الأحاديث التى فيها تبين أسماء أمراء الجور وأحوالهم وذمهم ،
وقد كان أبو هريرة يكتنى عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم ،
كقوله : أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان ، يشير إلى خلافة يزيد
ابن معاوية ، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة ، واستجاب الله دعاء أبى هريرة
فمات قبلها بسنة ، وستأتى الإشارة إلى شئ من ذلك أيضاً فى كتاب الفتن .
قال ابن المنير : جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم ،
حيث اعتقدوا أن للشريعة ظاهراً وباطناً ، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال

من الدين . وقال قوم من المتصوفة : المراد به علم الأسرار المصون عن الأغيار المختص بالأبرار ، لكن فى كون هذا المراد نظر من حيث أنه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة كتمانها مع ما ذكره من الآية الدالة على ذم كتمان العلم لاسيما هذا الشأن الذى هو لب ثمرة العلم عند أهله ، وأيضاً فإنه نقي بثه على العموم من غير تخصيص ، فكيف يستدل به لذلك وأبو هريرة لم يكشف مستوره فيما أعلم ، فمن أين علم أن الذى كتبه هو هذا ، فمن ادعى ذلك فعليه البيان ، فقد ظهر أن الاستدلال بذلك لطريق القوم فيه ما فيه على أنهم فى غنية عن الاستدلال ، إذ الشريعة ناطقة بأدلتهم من حقية سلوك طريق الإحسان والتقوى والزهد . قال القسطلانى : ومن تصفح الأخبار وتتبع الآثار مع التأمل والاستنارة بنور الله ظهر له ما قلته . انتهى .

أقول : وغالب طريق القوم تنتهى إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فلو كان المراد بهذا علم الأسرار لكان على أحق به من أبى هريرة . وقد روى البخارى عن أبى جحيفة قال قلت لعلى : هل عندكم ، أى أهل البيت النبوى ، كتاب أى مكتوب خصكم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون غيركم من أسرار علم الوحى كما يزعم الشيعة قال ، أى على : لا ، أى لا كتاب عندنا إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أى من فحوى الكلام ... إلخ . فثبت أن المراد بالوعاء الآخر ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم فى آخر الزمان أو إمارة الصبيان كما تقدم ، فينكر ذلك من لم يألفه ، ويعترض عليه من لاشعور له به .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ : « أَسْتَنْصِتُ النَّاسَ فَقَالَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ .

(عن جرير) هو ابن عبد الله البجلي ، وكان بديع الجمال طويل القامة بحيث يصل إلى سنام البعير ، وكان نعله ذراعاً (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له) وعند البخارى فى حجة الوداع : قال لجرير (فى حجة الوداع) بفتح الحاء والواو عند جمرة العقبة واجتماع الناس للرعى وغيره . قال الحافظ : وقد أنكر بعضهم لفظة له من قوله قال له لأن جريراً إنما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين ، فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين يوماً ، وما جزم به يعارضه قول البغوى وابن حبان إنه أسلم فى رمضان سنة عشر ، ووقع فى رواية المؤلف لهذا الحديث فى باب حجة الوداع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لجرير : وهذا لا يحتمل التأويل فيبقى ما قاله البغوى . انتهى (استنصت الناس) استفعال من الإنصات ومعناه طلب السكوت . قال ابن بطال فيه : إن الإنصات للعلماء لازم للمتعلمين لأن العلماء ورثة الأنبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن أنصتوا (لا ترجعوا) أى لا تصيروا (بعدى) أى بعد موقفى هذا أو بعد موتى (كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض) مستحلين لذلك ، أو لا تشبهوا بالكفار فى قتل بعضهم بعضاً .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَسُئِلَ : أَىُّ النَّاسِ أَعْلَمُ ؟ فَقَالَ أَنَا
 أَعْلَمُ فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ إِنَّ عَبْدًا مِنْ
 عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ ، قَالَ يَارَبُّ وَكَيْفَ بِهِ ؟ فَقِيلَ لَهُ
 أَحْمِلْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ ثُمَّ ، فَاَنْطَلَقَ وَانْطَلَقَ بِفَتَاهُ يُوْشَعَ
 ابْنِ نُونٍ وَحَمَلَا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا
 فَنَامَا ، فَاَنْسَلَّ الْحُوتُ مِنَ الْمِكْتَلِ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ، وَكَانَ لِمُوسَى
 وَفَتَاهُ عَجَبًا ، فَاَنْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ
 آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ
 حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى
 الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ، قَالَ مُوسَى ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَارْتَدَّا عَلَى
 آثَارِهِمَا قَصَصًا فَلَمَّا أَتَيْتَهُمَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مَسْجَى بِثَوْبٍ أَوْ قَالَ
 تَسَجَّى بِثَوْبِهِ فَسَلَّمَ مُوسَى فَقَالَ الْخَضِرُ وَأَنْتَ بِأَرْضِكَ السَّلَامُ فَقَالَ
 أَنَا مُوسَى فَقَالَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ هَلْ أَتْبَعُكَ عَلَى أَنْ
 تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدًا ، قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، يَا مُوسَى
 إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عِلْمِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عِلْمِكَ
 اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ ، قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ،
 فَاَنْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ
 فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا فَعَرِفَ الْخَضِرُ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ فَجَاءَ
 عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَتَفَرَّقَ نَقْرَةً أَوْ نَقْرَتَيْنِ مِنَ الْبَحْرِ فَقَالَ
 الْخَضِرُ يَا مُوسَى مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقَرَةٍ هَذَا

الْعَصْفُورِ فِي الْبَحْرِ فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنَ الْأَوْاحِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ ،
فَقَالَ مُوسَى : قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا لِتَغْرُقَ
أَهْلَهَا ، قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، قَالَ لَا تَأْخِذْنِي
بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ، فَكَانَتْ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا ،
فَانْطَلَقَا ، فَإِذَا بِغُلَامٍ يَلْعَبُ مَعَ الْعِلْمَانِ فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ
فَأَقْلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ ، فَقَالَ مُوسَى أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ، قَالَ أَلَمْ
أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ
اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ،
قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ فَقَالَ مُوسَى لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ،
قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْحَمُ اللَّهُ
مُوسَى لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقْصَ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا .

(عن أبي بن كعب) . الصحابي (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم) أنه (قال : قام موسى النبي) صلى الله عليه وسلم حال
كونه (خطيباً في بني إسرائيل فمثل أى الناس أعلم) أى منهم على حد الله أكبر
أى من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أى بحسب اعتقاده (فعتب الله عليه
إذ لم يرد العلم إليه) فكان يقول نحو الله أعلم ، وفي رواية : إلى الله وإذ
للتعليل ، والعتب من الله محمول على ما يليق به ، فيحمل على أنه لم يرض
قوله شرعاً ، فإن العتب الذى هو بمعنى تغيير النفس مستحيل على الله تعالى
(فأوحى الله تعالى إليه إن عبداً) أى بأن عبداً وبكسر إن على تقدير قال
إن عبداً والمراد الخضر (من عبادى) كائناً (بمجمع البحرين) أى ملتقى
بحرى فارس والروم من جهة الشرق أو بأفريقية أو طنجة (هو أعلم منك)
هذا ظاهر فى أن الخضر نبي مرسل ، إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالى
على الأعلى ، وهو باطل من القول ، والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد
الأعلمية بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك : إني على علم من علم الله علمنيه
(١٨ - عون البارى - ج ١)

لا تعلمه أنت وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه ، والمراد بكون النبي أعلم أهل زمانه أى ممن أرسل إليه ، ولم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر فلا نقص به إن كان الخضر أعلم منه إن قلنا إنه نبي مرسل ، أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا إنه نبي أو ولي . وينحل بهذا التقرير إشكالات كثيرة ، ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله : « وما فعلته من أمرى » وإنما كانت قصة موسى مع الخضر امتحاناً لموسى ليعتبر . ووقع عند التسائى أنه عرض في نفس موسى عليه السلام أن أحداً لم يؤت من العلم ما أوتي ، وعلم الله بما حدث به نفسه فقال : يا موسى إن من عبادى من آتيته من العلم ما لم أوتك . وتعقب ابن المنير على ابن بطال إيرادُه في هذا الموضع كثيراً من أقوال السلف في التحذير من الدعوى في العلم ، والحث على قول العالم لا أدري ، بل سياق مثل ذلك في هذا الموضع غير لائق ، وهو كما قال رحمه الله : وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك ، ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم ، فإن نتيجة قولهم العجب والكبر ، ونتيجة قوله المزيد من العلم والحث على التواضع والحرص على طلب العلم واستدلاله به أيضاً ، على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على التبرع خطأ ، لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ، ففيه حجة على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ، ولو كان مستقيماً في باطن الأمر (قال رب وكيف لى به) أى كيف السبيل إلى لقائه (فقل له احمل) بالجزم على الأمر (حوتاً) أى سمكة كائنة (فى مكمل) بكسر الميم وفتح التاء المثناة الفوقية ، شبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعاً . كذا فى العباب (فإذا فقدته) أى الحوت (فهو ثم) بفتح التاء ظرف بمعنى هناك أى العبد أعلم منك هناك (فانطلق) موسى (وانطلق بفتاه يوشع) غير منصرف للعجمة والعلمية (ابن نون) منصرف كنوح ولوط على الفصحى ، وفى رواية أبى ذر : وانطلق معه فتاه فصرح بالمعية للتأكيد وإلا فالمصاحبة مستفادة من قوله بفتاه (وحمل حوتاً فى مكمل) كما وقع الأمر به ، وقد قيل : كانت سمكة مملوحة وقيل شق سمكة (حتى كانا عند الصخرة) التى عند ساحل البحر الموعود بلقى الخضر عنده (وضعا رءوسهما وناما فانسل الحوت) الميت المملوح (من المكمل) لأنه أصابه من ماء عين الحياة الكائنة فى أصل الصخرة شىء إذ إصابها مقتضية للحياة كما عند المؤلف

فى روايه (فاتخذ سبيله) أى طريقه (فى البحر سرباً) أى مسلکاً ، زاد فى سورة الكهف : وأمسك الله عن الحوت جريه الماء فصار عليه مثل الطاق (وكان) لإحياء الحوت المملوح وإمساك جريه الماء حتى صار مسلکاً (لموسى وفتاه عجباً فانطلقا بقيه ليلتهما) بالجر على الإضايفه (ويومهما) بالنصب على إرادة سير جميعه ، وفى مسلم كالبخارى فى التفسير بقيه يومهما وليتهما وهو الصواب لقوله (فلما أصبح) أى من الليله التى تلى اليوم الذى سارا جميعه ، إذ لا يقال أصبح إلا عن ليل (قال موسى لفتاه آتنا غداءنا) بفتح المعجمه مع المد وهو الطعام يؤكل أول النهار (لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً) أى تعباً والإشاره لسير البقيه والذى يليها ويدل عليه قوله (ولم يجد موسى) عليه السلام (مساً) وفى نسخه شيتاً (من النصب حتى جاوز المكان الذى أمر به) فألقى عليه الجوع والنصب (فقال له فتاه أرأيت) أى أخبرنى مادهاى (إذ أوتينا إلى الصخره فإنى نسيت الحوت) أى فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت .

وفى روايه ابن عساكر : وما أنسانيه أى وما أنساني ذكره إلا الشيطان ، وإنما نسب للشيطان هضماً لنفسه (قال موسى ذلك) أى أمر الحوت (ما كنا نبغى) أى هو الذى كنا نطلب لأنه علامه وجدان المطلوب (فارتدا على آثارهما) أى فرجعا فى الطريق الذى جاء فيه يقصان (قصصاً) أى يتبعان آثارهما اتباعاً (فلما أتيا إلى الصخره) وفى نسخه انتها (إذا رجل مسجى) أى مغطى كله (بثوب) أى نائم (أو قال تسجى بثوبه) شك من الراوى (فسلم موسى) عليه السلام (فقال الخضر وأنى) أى كيف (بأرضك السلام) وهو غير معروف بها وكانت دار كفر وكانت تحيتهم غيره . وعند البخارى فى التفسير : وهل بأرضى من سلام . وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله ، إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله (فقال أنا موسى فقال) له الخضر أنت (موسى بنى إسرائيل قال نعم) أنا موسى بنى إسرائيل (قال هل أتبعك على أن تعلمنى مما علمت) أى من الذى علمك الله علماً (رشداً) ولا يتافى نبوته وكونه صاحب شريعه أن يتعلم من غيره مالم يكن شرطاً فى أبواب الدين ، فإن الرسول ينبغى أن يكون أعلم ممن أرسل إليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لامطلقاً . وقد راعى فى ذلك غاية التواضع والأدب ، فاستجهل نفسه واستأذن

أن يكون تابعاً له وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه به قاله اليبضاوى : لكن لم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر فقد يوهم ما قاله دخوله فيهم من السياق فليتأمل (قال إنك لن تستطيع معي صبراً) فلماذا أفعل أموراً ظاهرها مناكير وباطنها لم تخط به (ياموسى إني على علم من علم الله علمنيه لاتعلمه أنت وأنت على علم علمك الله لا أعلمه) وهذا لا بد من تأويله لأن الخضر كان يعرف من علم الشرع ما لا غنى للمكلف عنه ، وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا بد منه كما لا يخفى (قال ستجدنى إن شاء الله) تعالى (صابراً) معك غير منكر عليك (ولا أعصى لك أمراً) أى ستجدنى صابراً وغير عاص . قال القاضى : وتعليق الوعد بالمشيئة إما للتأمين وإما لعلمه بصعوبة الأمر ، فإن الصبر على خلاف المعتاد شديد (فانطلقا) على الساحل حال كونهما (يمشيان على ساحل البحر ليس لهما سفينة فرت بهما سفينة فكلموهم) أى موسى والخضر ويوشع كلّموا أصحاب السفينة ، ضم يوشع معهما فى الكلام لأهل السفينة لأن المقام يقتضى كلام التابع (أن) أى لأن (يحملوهما) أى لأجل حملهم إياهما (فعرف الخضر فحملوهما) أى الخضر وموسى (بغير نول) بفتح النون أى بغير أجرة ولم يذكر يوشع معهما كما فى قوله « فانطلقا » يمشيان لأنه تابع غير مقصود بالأصالة ، ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك ، لكن فى رواية فحملوهم بالجمع ، وهو يقتضى الجزم بركوبه معهما فى السفينة (فجاء عصفور) بضم أوله ، وحكى ابن رشيق فى كتاب الغرائب فتحه ، قيل وسمى به لأنه عصى وفر ، قاله الدميرى وقيل إنه الصرد (فوقع على حرف السفينة فنقر نقرة أو نقرتين فى البحر فقال الخضر ياموسى مانقص علمى وعلمك من علم الله) أى من معلومه (إلا كنقرة هذا العصفور فى البحر) وعند البخارى أيضاً : ما علمى وعلمك فى جنب علم الله إلا كما أخذ هذا العصفور بمنقاره من هذا البحر ، أى فى جنب معلوم الله تعالى ، وهو أحسن سياقاً من المسوق هنا ، وأبعد عن الإشكال ومفسر للواقع هنا ، والعلم يطلق ويراد به المعلوم بدليل دخول حرف التبعيض وهو من فى قوله من علم الله ، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لاتتبعض ، فليس العلم هنا على ظاهره ، لأن علم الله تعالى لا يدخله نقص ، وقيل نقص بمعنى أخذ ، لأن النقص أخذ خاص فىكون التشبيه واقعاً على الأخذ لاعلى المأخوذ منه ، إذ نقص العصفور لا تأثير له ، فكأنه لم يأخذ شيئاً ، فهو على حد :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب
 أي لاعيب . وقيل هذا الطائر من الطيور التي تعلق مناقيرها بحيث لا يعلق
 بها ماء ألينة (فعمد الخضر إلى لوح من ألواح السفينة فترعه) بفأس فانخرقت
 ودخل الماء (فقال) له (موسى) عليه السلام هؤلاء (قوم حملونا بغير نول)
 أي بغير أجر (عمدت) بفتح الميم (إلى سفينتهم فخرقتها لتغرق) مضارع
 أغرق أي لأن تغرق (أهلها) ولأريب أن خرقها سبب لدخول الماء فيها
 المفضى إلى غرق أهلها (قال) الخضر (ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً)
 ذكره بما قال له قبل (قال) موسى (لا تؤاخذني بما نسيت) أي بالذي نسيت
 أو بنسياني أو بشيء نسيت ، يعنى وصيته بأن لا يعترض عليه وهو اعتذار بالنسيان
 أخرجه في معرض النهي عن المؤاخذة مع قيام المانع لها ، وزاد في رواية أبوى
 الوقت وذو : ولا ترهقني من أمرى عسراً ، أي ولا تغشني عسراً من أمرى
 بالمضايقة والمؤاخذة على المنسى ، فإن ذلك يعسر على متابعتك (فكانت)
 المسألة (الأولى من موسى) عليه السلام (نسياناً فانطلقا) بعد خروجهما من
 السفينة (فإذا غلام يلعب مع الغلمان) والغلام اسم للمولود إلى أن يبلغ ،
 وكان الغلمان عشرة ، وكان الغلام أظرفهم وأوضأهم ، واسم الغلام حيسون
 أو حيسور ، وعن الضحاك : يعمل بالفساد ويتأذى منه الواد ، وعن الكلبي :
 يسرق المتاع بالليل فإذا أصبح لجأ إلى أبويه فيقولان لقد بات عندنا (فأخذ
 الخضر برأسه من أعلاه) أي جر الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده في بدء
 الخلق : فأخذ الخضر برأسه فقطعه هكذا ، وأوماً سفيان بأطراف أصابعه
 كأنه يقطف شيئاً وعن الكلبي : صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله ، والفاء
 في فاقتلع للدلالة على أنه لما رآه اقتلع رأسه من غير ترو واستكشاف حال
 (فقال موسى) للخضر عليه السلام (أقتلت) الهمة ليست للاستفهام الحقيقي
 فهي كما في قوله : « ألم يجدك يتيماً فأوى » (نفساً زكية) بالتشديد أي طاهرة
 من الذنوب وهي أبلغ من زكية بالتخفيف . وقال أبو عمرو بن العلاء :
 الزاكية التي لم تذب قط ، والزكية التي أذنت ثم غفرت ، ولذا اختار قراءة
 التخفيف فإنها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم ، وزعم قوم أنه كان بالغاً يعمل
 بالفساد واحتجوا بقوله (بغير نفس) والقصاص إنما يكون في حق البالغ ،
 ولم يرها قد أذنت ذنباً يقتضى قتلها أو قتلت نفسها فتقاد به ، نبه به على أن
 القتل إنما يباح حداً أو قصاصاً ، وكلا الأمرين منتف ، وكان قتل الغلام

في أبله بضم الهمزة والباء وتشديد اللام المفتوحة مدينة قرب بصرة وعبادان (قال) الخضر لموسى عليهما السلام (ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً) بزيادة لك في هذه المرة زيادة في المكافحة بالعتاب على رفض الوصية والوسم بقلة الثبات والصبر لما تكرر منه الاشتزاز والاستنكار ، ولم يرعو بالتذكير أول مرة حتى زاد في الاستكثار ثانياً مرة (قال ابن عينية) سفيان (وهذا أوكد) واستدل عليه بزيادة لك في هذه المرة (فانطلقا حتى أتيا) وفي رواية : حتى إذا أتيا موافقة للتزليل (أهل قرية) هي أنطاكية أو أبله أو ناصرة أو برقة أو غيرهن ، فلما أفاياها بعد غروب الشمس (استطعا أهلها) واستضافوهم (فأبوا أن يضيفوهما) ولم يجدوا في تلك القرية قرى ولا مأوى وكانت ليلة باردة (فوجدوا فيها) أى في القرية (جداراً) على شاطئ الطريق وكان سمكه مائتي ذراع بذراع تلك القرية وطوله على وجه الأرض خمسمائة ذراع وعرضه خمسون ذراعاً (يريد أن ينقض) أى يسقط ، فاستعيرت الإرادة للمشاركة ، وإلا فالجدار لا إرادة له حقيقة ، وكان أهل القرية يمرون تحته على خوف (قال الخضر بيده) أى أشار بها وفي رواية فمسح بيده (فأقامه) وقيل نقضه وبناءه ، وقيل بعمود عمده به ، وفيه إطلاق القول على الفعل (قال موسى) وفي رواية : فقال له موسى ، أى للخضر (لو شئت لاتخذت عليه أجراً) فيكون لنا قوتاً وبلغة على سفرنا ، قال القاضي : كأنه لما رأى الحرمان ومساس الحاجة واشتغاله بما لا يعنيه لم يتمالك نفسه (قال) أى الخضر لموسى عليهما السلام (هذا فراق بيني وبينك) بإضافة الفراق إلى البين إضافة المصدر إلى الظرف على الاتساع ، والإشارة في قوله إلى الفراق الموعود بقوله : فلا تصاحبني ، أو تكون الإشارة إلى السؤال الثالث ، أى هذا الاعتراض سبب للفراق أو إلى الوقت ، أى هذا الوقت وقت الفراق (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرحم الله موسى) إنشاء بلفظ الخبر (لوددنا) بكسر الدال الأولى وسكون الثانية ، أى والله لوددنا (لو صبر) أى صبره لأنه لو صبر لأبصر أعجب الأعاجيب (حتى يقص) على صيغة المجهول (علينا من أمرهما) .

وتتمام هذه القصة في كتاب الله العزيز ، وتفسيرنا «فتح البيان في مقاصد القرآن» فارجع إليهما إن شئت . وهذا الحديث أخرجه البخارى في أكثر من عشرة مواضع ، وفيه رواية تابعة عن تابعي وصحابي عن صحابي ، وفيه التحديث والإخبار بصيغة الأفراد والسؤال .

الحديث الخمسون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ أَحَدُنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً ، فَقَالَ : « مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري رضى الله عنه (قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما القتال في سبيل الله فإن أحدنا يقاتل غضباً) والغضب حالة تحصل عند غليان الدم في القلب لإرادة الانتقام (ويقال حمية) وهى الأنفة من الشيء أو المحافظة على الحرم (فرفع) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إليه) أى إلى السائل (رأسه) الشريف (قال) أبو موسى أو من دونه (وما رفع إليه رأسه إلا أنه) أى السائل (كان قائماً) أى ما رفع لأمر من الأمور إلا لقيام الرجل ، وفيه جواز وقوف المستفتى بعذر أو لحاجة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل) بمقتضى القوة العقلية (لتكون) أى لأن تكون (كلمة الله) أى دعوته إلى الإسلام أو كلمة الإخلاص (هى العليا) لامن قاتل عن مقتضى القوة الغضبية أو الشهوانية (فهو فى سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضا الله فإنه من إعلاء كلمة الله . وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لابلفظه لأن الغضب والحمية قد يكونان لله تعالى أو لغرض الدنيا . فأجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالمعنى مختصراً ، إذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب لطال ذلك ولخشى أن يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة ، أو أن القتال اسم فاعل بمعنى المقاتل بقرينة لفظ : فإن أحدنا يقاتل ... إلخ . ويكون عبر بما عن العاقل . والحديث من جوامع الكلم ، وفيه شاهد لحديث : إنما الأعمال بالنيات ، وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر ، وأن الفضل الذى ورد فى المجاهدين مختص بمن قاتل لإعلاء دين الله ، وفيه استحباب إقبال المستول على السائل .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرْبِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصِيبٍ مَعَهُ قَمَرٌ بَنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَلُّوهُ عَنِ الرُّوحِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَسْأَلُوهُ لَا يَجِيءُ فِيهِ شَيْءٌ تَكْرَهُونَهُ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِنَسْأَلَنَّهُ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ : مَا الرُّوحُ ؟ فَسَكَتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقُمْتُ ، فَلَمَّا أَنْجَلَنِي عَنْهُ قَالَ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » .

(عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال بينا أنا أمشى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى خرب) بفتح الخاء وكسر الراء ، وفى رواية بكسر ثم فتح : جمع خربة ، وكلاهما فى فرع اليونانية وعند البخارى فى موضع آخر بالخاء المهملة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة موطن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (يتوكأ) أى يعتمد (على عسيب معه) بفتح الأول وكسر الثانى ، أى عصا من جريد النحل (فر بنفر من اليهود) أى عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة . قال فى الفتح : لم أقف على أسمائهم (فقال بعضهم لبعض سلوه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (عن الروح وقال بعضهم لا تسألوه لا يجيئ فيه) برفع يجيئ على الاستثناف وينصبه على معنى خشية أن يجيئ فيه (بشيء تكرهونه) ولاعلى هذا زائدة وبالجزم على جواب النهى . قال الحافظ ابن حجر وهو الذى فى روايتنا (فقال بعضهم) لبعض والله (لنسألنه) عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح ؟) الأكثر على أنهم سألوا عن حقيقة الروح الذى فى الحيوان ، وقيل عن جبريل ، وقيل عن عيسى ، وقيل عن القرآن أو عن خلق عظيم روحانى ، وقيل إن اليهود قالوا لقريش : إن فسر الروح فليس بنبي ، ولذا قال بعضهم لا تسألوه لا يجيئ بشيء تكرهونه أى إن لم يفسره لأنه يدل على نبوته وهم يكرهونها ، وبسط ذلك فى تفسيرنا فتح

البيان (فسكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله . قال ابن مسعود (فقلت إنه يوحى إليه فقامت) حتى لا أكون مشوشاً عليه أو فقمت حائلاً بينه وبينهم (فلما انجلي عنه) أى انكشف عنه عليه الصلاة والسلام الكرب الذى كان يتغشاه حال الوحي (فقال) وفى رواية الأربعة قال (ويسألونك) بإثبات الواو كالترزيل وبغيرها كما فى رواية (عن الروح قل الروح من أمر ربى) أى من الإبداعات الكائنة يكن من غير مادة وتولد من أصل ، واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر موسى عليه السلام فى جواب وما رب العالمين ... بذكر بعض صفاته ، إذ الروح لدقته لا يمكن معرفة ذاته إلا بعوارض تميزه عما يلتبس ، فلذلك اقتصر على هذا الجواب ولم يبين الماهية لكونها مما استأثر الله بعلمها ولأن فى عدم بيانها تصديقاً لنبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثر اختلاف الحكماء والعلماء قديماً وحديثاً فى الروح وأطلقوا أعنة النظر فى شرحه ، وخاضوا فى غمرات ماهيته ، والذى اعتمد عليه عامة المتكلمين من أهل السنة أنه جسم لطيف فى البدن سار فيه سريان ماء الورد فيه . وعن الأشعرى : النفس الداخلة الخارج (وما أوتوا) بصيغة الغائب فى أكثر نسخ الصحيحين (من العلم إلا) علماً أو إيتاء (قليلاً) أو إلاً قليلاً منكم أى بالنسبة إلى معلومات الله تعالى التى لانهاية لها . وتمام البحث فى الروح فى كتاب التفسير . والحق إنه مما استأثر الله تعالى بعلمها ، فالخوم حول بابها مع قلة العلم وقصر الفهم مما لا يكاد ينشرح له صدور أهل الحق واليقين .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ مُعَاذُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الرَّحْلِ فَقَالَ يَا مُعَاذُ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ قَالَ يَا مُعَاذُ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا قَالَ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَنْبِشُرُونَ؟ قَالَ « إِذَنْ يَتَكَلَّمُوا » ، وَأَخْبِرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ومعاذ) بن جبل (رديفه) أى راكب خلفه (على الرحل) بفتح الراء وسكون الحاء ، وهو البعير أصغر من القتب ، وعند البخارى فى الجهاد أنه كان على حمار (قال يامعاذ بن جبل قال) أى معاذ (لبيك يا رسول الله وسعديك) اللب بفتح اللام معناه هنا الإجابة ، والسعد المساعدة ، كأنه قال لباً لك وإسعاداً لك ، ولكنهما ثنيا على معنى التأكيد والتكثير ، أى إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد ، وقيل فى أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك (قال يامعاذ قال لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً) يعنى أن نداه لمعاذ وإجابة معاذ كان ثلاث مرات (قال ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) شهادة (صدقاً) فيه احتراز عن شهادة المنافق (من قلبه) متعلق بقوله صدقاً أو بقوله يشهد ، فعلى الأول الشهادة لفظية ، أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ، وعلى الثانى قلبية ، أى يشهد بقلبه ويصدق بلسانه (إلا حرمه الله على النار) .

فإن قلت : ظاهر هذا يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد ، وهو مصادم للأدلة القطعية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم يخرجون بالشفاعة . أجب بأن هذا مقيد بمن يأتى بالشهادتين تائباً ثم يموت على ذلك ، أو أن المراد بالتحريم هنا

تحريم الخلود لا أصل الدخول ، أو أنه خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب أن الموحد يعمل بالطاعات ويحْتَنِبُ المعاصي ، أو من قال ذلك مؤدياً حقّه وفرضه ، أو المراد تحريم النار على اللسان الناطق ، كتحريم مواضع السجود ، أو المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لعصاة الموحدين .

(قال) معاذ (يارسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا) وفي رواية بالنون ، أى فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إذن) أى إن أخبرتهم (يتكلموا) أى يعتمدوا على الشهادة المجردة ، وفي رواية : يتكلموا من النكول وهو الامتناع ، أى يمتنعوا عن العمل اعتماداً على مجرد التلفظ بالشهادتين واستدل بعض متكلمي الأشاعرة من قوله يتكلموا على أن للعبد اختياراً كما سبق في علم الله (وأخبر بها معاذ عند موته) أى موت معاذ . وأغرب الكرماني فقال : يحتمل أن يرجع الضمير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تأثماً) أى تجنباً عن الإثم إن كنتم ما أمر الله بتبليغه حيث قال : « وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه » ودل صنيع معاذ على أنه عرف أن النهى عن التبشير كان على التنزيه لأعلى التحريم وإلا لما كان يخبر به أصلاً أو عرف أن النهى مقيد بالاتكال ، فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك ، وإذا زال القيد زال المقيد والأول أوجه لكونه آخر ذلك إلى موته . وقال القاضي عياض : لعل معاذ لم يفهم النهى ، لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم . وقد روى البزار من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن لمعاذ في التبشير فلقيه عمر رضى الله عنه فقال : لاتعجل ، ثم دخل فقال : يابني الله أنت أفضل رأياً إن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلوا عليها . قال : فردّه فردّه ، وهذا معدود من موافقات عمر ، وفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد تضمن هذا الحديث أن يخص بالعلم قوم فيهم الضبط وصحة الفهم ، ولا يبذل المعنى اللطيف لمن يستأهله ومن يخاف عليه الترخيص والاتكال لتقصير فهمه ، وفيه جواز الإرداف وبيان تواضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومترلة معاذ من العلم ، لأنه خصه بما ذكر ، وفيه جواز استفسار الطلب عما يتردد فيه واستثناؤه في إشاعة ما يعلم به وحده .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا أَحْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ يَغْنَى وَجْهَهَا وَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ فِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَكِنَّهَا» .

(عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم) بضم السين وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم البخارية الأنصارية ، وهي والددة أنس بن مالك (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق) ليس الاستحياء هنا على بابه وإنما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التثيلية أى إن الله لا يمتنع من بيان الحق ، فكذا أنا لا أمتنع من سؤالى عما أنا محتاجة إليه ، وعبارة الفتح : إن الله لا يأمر بالحياء فى الحق ، وهذا أولى ، وإنما قالت ذلك بسطاً لعذرها فى ذكر ما تستحي النساء من ذكره عادة بحضرة الرجال لأن نزول المنى منهن يدل على قوة شهوتهن للرجال ، ولهذا قالت عائشة كما ثبت فى صحيح مسلم : فضحت النساء (فهل) يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين ، وفى رواية بفتحها وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة وقال آخرون بالضم الاسم وبالفتح المصدر وحرف الجر زائد (إذا) هى (احتلمت) أى رأت فى منامها أنها تجامع (قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) : عليها غسل (إذا) أى حين (رأت الماء) أى المنى إذا استيقظت فإذا ظرفية ويجوز أن تكون شرطية ، أى إذا رأت وجب عليها الغسل ، وجعل رؤية المنى شرطاً للغسل يدل على أنها إذا لم تر الماء لاغسل عليها . قالت زينب (فغطت أم سلمة) رضى الله عنها أو قالته أم سلمة على سبيل الالتفات من باب التجريد كأنها جردت من نفسها شخصاً فأسندت إليه التغطية. إذ الأصل فغطيت . قال عروة أو غيره (نعني وجهها) وعند مسلم من حديث أنس أن

ذلك وقع لعائشة أيضاً فيحتمل حضورهما معاً في هذه القصة (وقالت) أم سلمة (يارسول الله وتحتلم المرأة) أى أترى المرأة الماء وتحتلم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) تحتلم وترى الماء . وفيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ، ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك ، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المنى من أصله ، ولهذا أنكرت عليها (تربت يمينك) أى افتقرت وصارت على التراب ، وهى كلمة جارية على ألسنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب (فم يشبهها ولدها) . وفى حديث أنس فى الصحيح : فمن أين يكون الشبه ، ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فأيهما علا أو سبق يكون منه الشبه . قال القسطلاني : وفى هذا الحديث ترك الاستحياء لمن عرضت له مسألة . انتهى .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : « فِيهِ الْوُضُوءُ » .

(عن على) بن أبي طالب (رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذكراً) للمبالغة في كثرة المذى وهو بإسكان المعجمة : الماء الذى يخرج من الرجل عند الملاعبة (فأمرت المقداد) بكسر الميم وسكون القاف ابن عمر وزاد فى رواية ابن عساکر : ابن الأسود ، وليس بأبيه وإنما رباه وتبناه أو حالفه أو تزوج بأمه فنسب إليه وإنما أبوه عمرو بن ثعلبة البهراني ، وهو من السابقين إلى الإسلام المتوفى سنة ثلاث وثلاثين فى خلافة عثمان رضى الله عنهما (أن يسأل) أى بأن يسأل (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله) عن حكم المذى (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فيه) أى فى المذى (الوضوء) لا الغسل . وقد استدل بعضهم بهذا الحديث على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وهو خطأ ، ففى النسائي أن السؤال وقع وعلى حاضر . قاله فى الفتح .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نُهْلَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَمَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ وَلَمْ أَفْقَهُ هَذِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنهما أن رجلا قام في المسجد) النبوى ولم يعرف اسم الرجل (فقال يارسول الله من أين تأمرنا أن نهل) أى بالإهلال ، وهو رفع الصوت بالتلبية في الحج ، والمراد به هنا الإحرام مع التلبية والسؤال عن موضع الإحرام وهو الميقات المكاني ، ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم يهل) بضم الياء أى يحرم (أهل المدينة من ذى الحليفة) بضم المهملة وفتح اللام (ويهل أهل الشام من الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء (ويهل أهل نجد) وهو ما ارتفع من أرض تهامة إلى أرض العراق (من قرن) بفتح القاف وسكون الراء ، وهو جبل مدور أملس كأنه هضبة مطل على عرفات ، ويهل فى الكل على صورة الخبر فى الظاهر ، والظاهر أن المراد منه الأمر ، فالتقدير ليهل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلملم) بفتح الياء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنهما (يقول لم أفقه) أى لم أفهم (هذه) أى الأخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) وهذا من شدة تحريه وورعه ، وأطلق الزعم على القول المحقق لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين إلا أهل الحجة والعلم بالسنة ، ومحال أن يقولوا ذلك بأرائهم لأن هذا ليس مما يقال بالرأى ، وتأتى بقية مباحث الحديث إن شاء الله تعالى فى الحج :

الحديث السادس والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُنْسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ » .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رجلاً) لم أعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم) بفتح الياء مضارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الأول والثالث، ويحوز ضم السين على أن لاناية وكسرها على أنها ناهية، والأول لأبى ذر (القَمِيصَ ولا العِمَامَةَ) بكسر العين (ولا السراويل ولا البرنس) بضم الموحدة والنون (ولا ثوباً مسه الورس) بفتح الواو وسكون الراء : نبت أصفر من اليمن يصبغ به (أو الزعفران) وللأصلي : مسه الزعفران أو الورس (فإن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما) بكسر اللام وسكونها عطف على فليلبس (حتى) أن (يكونا) أى غاية قطعهما (تحت الكعبين) وهذا من بدیع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وفصاحته، لأن المتروك منحصر بخلاف الملبوس لأن الإباحة هى الأصل ، فحصر ما يترك ليبين أن ماسواه مباح . وفى هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فأجابه عنها ، وزاده حالة الاضطراب فى قوله : فإن لم يجد النعلين ، وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضى ذلك . ومحل هذه المباحث فى باب الحج . وهذا آخر أحاديث كتاب العلم .

ولما فرغ المؤلف من ذكر أحاديث الوحي الذى هو مادة الأحكام الشرعية وعقبه بالإيمان ثم العلم شرع بذكر أقسام العبادات مرتباً لذلك على ترتيب حديث الصحيحين : بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وقدم الصلاة بعد الشهادتين على غيرها لكونها أفضل العبادات بعد الإيمان ، وابتدأ بالطهارة لأنها مفتاح الصلاة كما فى حديث أبى داود بإسناد صحيح ولأنها أعظم شروطها والشرط مقدم على المشروط طبعاً فقدم عليه وضعاً فقال :

كتاب الوضوء

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَقْبَلُ صَلَاةٌ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضَرَمَوْتٍ : مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ فَقَالَ : فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ .

*(كتاب الوضوء) *

وهو بالضم الفعل وبالفتح الماء الذى يتوضأ به ، وحكى فى كل الفتح والضم ، وهو مشتق من الوضاعة وهى الحسن والنظافة ، لأن المصلى يتنظيف به فيصير وضيقاً . وقد اختلف فى موجب الوضوء ، فقليل يجب بالحدث مع إرادة القيام إلى الصلاة لقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة » أى محدثين . وقال آخرون : بل الأمر على عموميه من غير تقدير حذف ، إلا أنه فى حق الحدث على الإيجاب وفى حق غيره على الندب . وقال بعضهم . كان على الإيجاب لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ثم نسخ فصار مندوباً ، ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن حنظلة الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث . ولمسلم من حديث بريدة : كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله . قال : عمداً فعلته ، أى لبيان الجواز .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم لاتقبل) بضم التاء أى لاتجزئ ، وفى رواية لايقبل الله (صلاة من) أى الذى (أحدث) أى وجد منه الحدث الأكبر كالجنابة والحيض والأصغر الناقض للوضوء (حتى) إلى أن (يتوضأ) بالماء أو مايقوم مقامه فتقبل وتجزئ حينئذ ، والذى يقوم مقام الوضوء بالماء هو التيمم أو أنه يسمى وضوءاً كما عند النسائى بإسناد صحيح من حديث أبى ذر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فأطلق

صلى الله عليه وآله وسلم على التيمم أنه وضوء لكونه قائماً مقامه ، وإنما اقتصر على ذكر الوضوء نظراً إلى كونه الأصل ، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً فتوضاً ، أى مع باقى شروط الصلاة . واستدل بهذا الحديث على أن الوضوء لا يجب لكل صلاة ، لأن القبول انتفى إلى غاية الوضوء وما بعدها مخالف لما قبلها ، فافتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانياً . قاله ابن دقيق العيد . واستدل به على بطلان الصلاة بالحدث ، سواء كان خروجه اختيارياً أو اضطرارياً لعدم التفرقة في الحديث بين حدث وحدث في حالة دون حالة .

(قال رجل من حضرموت) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة بلد باليمن وقبيلة أيضاً (ما الحدث يا أبا هريرة قال) هو (فساء) بضم الفاء والمد (أو ضراط) بضم الضاد وهما يشتركان في كونهما ريحاً خارجاً من الدبر ، لكن الثانى مع صوت ، وإنما فسر أبو هريرة الحدث بهما تنبيهاً بالأخف على الأغلب ولأنهما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما ، أو أنه أجاب السائل بما يحتاج إلى معرفته في غالب الأمر ، وإلا فالحدث يطلق على الخارج المعتاد ، وعلى نفس الخروج وعلى الوصف الحكيم المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية ، وعلى المنع من العبادة المرتب على كل واحد من الثلاثة . وقد جعل في الحديث الوضوء رافعاً للحدث فلا يعنى بالحدث الخارج المعتاد ولا نفس الخروج ، لأن الواقع لا يرتفع فلم يبق أن يعنى إلا المنع أو الصفة . قاله القسطلانى . قال الشوكانى : إنما كان الأول هو المراد هنا لتفسير أبى هريرة له بنفس الخارج لا بالخروج ولا بالمنع . والحديث استدل به على أن ماعدا الخارج من السبيلين كالتيء والحجامة ومس الذكر غير ناقض ، ولكنه استدلال بتفسير أبى هريرة وليس بحجة على خلاف في الأصول^(١) .

(١) بهامش الأصل قلت : قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قام فتوضاً كما أخرجه أحمد وأهل السنن ، وهو حديث حسن ، ولهذا شواهد تقويه . انظر السيل الجرار . انتهى . سيد نور احسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقول) بلفظ المضارع استحضرًا للصورة الماضية أو لأجل الحكاية عنها (إن أمتي) المؤمنين (يدعون) بضم أوله وفتح ثالثة (يوم القيامة) على رعوس الأشهاد حال كونهم (غرًّا) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء : جمع أعر أى ذو غرة ، وأصلها بياض فى جبهة الفرس ، والمراد به هنا النور يكون فى وجوههم حال كونهم (محجلين) من التحجيل وهو بياض فى اليدين والرجلين ، والمراد به النور أيضاً ، أى يدعون يوم القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى يسمون بذلك ، ويحتمل أن تكون هذه علامة لهم فى الموقف وعند الحوض ثم تنقل عنهم عند دخولهم الجنة (من) أى لأجل (آثار الوضوء) أو من سببية أى بسبب آثار الوضوء ، والوضوء بضم الواو ، ويجوز فتحها ، فإن الغرة والتحجيل نشأ عن الفعل بالماء ، فيجوز أن ينسب إلى كل منهما (فن استطاع) أى قدر والاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب ، ولهذا لم يذهب إلى إيجابه أحد من الأئمة (منكم أن يطيل غرته) بأن يغسل شيئاً من مقدم رأسه وما يجاوز وجهه زائداً على القدر الذى يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه ، وأن يطيل تحجيله بأن يغسل بعض عضده أو يستوعبها ، كما روى عن أبى هريرة وابن عمر (فليفعَل) ما ذكر من الغرة والتحجيل ، فالمفعول محذوف للعلم به ، ولمسلم : فليطل غرته وتحجيله .

وهذا الحديث وغيره مصرح باستحباب تطويل الغرة والتحجيل ، وهما مستحبان بلا خلاف ، واختلف فى القدر المستحب على أوجه : أحدها : تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير . والثانى : إلى نصف العضد والساق . والثالث : إلى المنكب والركبتين .

قال النووي: وأحاديث الباب تقتضي هذا كله . وادعى ابن بطال وعياض وابن التين اتفاق العلماء على عدم استحباب الزيادة فوق المرفق والكعب وردّ بأنه ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر بإسناد حسن وعمل العلماء وفتواهم عليه ، وبه قال القاضي حسين وغيره من الشافعية والحنفية ، وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، فالمراد به الزيادة في عدد المرات أو النقص عن الواجب لا الزيادة على تطويل الغرة والتحجيل وهما من خواص هذه الأمة لا أصل للوضوء ، واقتصر هنا على الغرة لدلتها على الآخر ، وخصها بالذكر لأن محلها أشرف أعضاء الوضوء وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان . وحمل ابن عرفة فيما نقله عنه أبو عبد الله الأبي الغرة والتحجيل على أنهما كناية عن إنارة كل الذات لا أنه مقصور على أعضاء الوضوء . ووقع عند الترمذي من حديث عبد الله بن بسر وصححه : أمتي يوم القيامة غر من السجود محجلة من الوضوء . قال في المصابيح : وهو معارض بظاهر ما في البخاري .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَ الَّذِي يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : لَا يَنْفَتِلْ ، أَوْ لَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا .

(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم (الأنصاري) المازني قتل في ذى الحجة بالحرّة في آخر سنة ثلاث وستين وله في البخاري تسعة أحاديث (رضى الله عنه أنه شكّا) بالألف أى عبد الله بن زيد كما صرح به ابن خزيمة (إلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم الرجل) بالنصب وفي رواية أنه شكى مبنياً للمفعول موافقة لمسلم كما ضبطه النووي (الذى يخيل إليه) أى يشبه له والمعنى يظن والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين (أنه يجد الشيء) أى الحدث خارجاً من دبر . وصرح به الإسماعيلي ولفظه يخيل إليه فى صلاته أنه يخرج منه شيء وفيه العلول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه إلا للضرورة وهو (فى الصلاة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يفتل أولاً لا ينصرف) بالجزم فيهما على النهى وبالرفع على النفي ، والشك من الراوى ، وكأنه من شيخ البخاري على بن عبد الله المدني (حتى) أى إلى أن (يسمع صوتاً) من دبره ومخرجه (أو يجد ريحاً) منه والمراد تحقق وجودهما حتى أنه لو كان أخشم لا يشم أو أصم لا يسمع كان الحكم كذلك ، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين ، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى . قاله الخطابى . وهذا كحديث : إذا استهل الصبي ورت وصى عليه ، إذا لم يرد تخصيص الاستهلال دون غيره من أمارات الحياة كالحركة والنبض ونحوهما . وهذا الحديث فيه قاعدة لكثير من الأحكام وهو أصل فى حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارىء عليها ، والعلماء متفقون على ذلك ، وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء ، فمن يتيقن الطهارة وشك فى الحدث عمل بيقين الطهارة ، أو يتيقن الحدث وشك فى الطهارة عمل بيقين الحدث . ودل حديث الباب على صحة الصلاة مالم يتيقن الحدث . قال الخطابى : ويستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الخمر لأنه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم . ويمكن الفرق بأن الخلود تدرأ بالشبهة والشبهة هنا قائمة ، بخلاف الأول فإنه متحقق .

الحديث الرابع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، وَرُبَّمَا قَالَ اضْطَجَعَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام) مضطجعا (حتى) إلى أن (نفخ ثم صلى وربما قال) سفيان (اضطجع) عليه السلام ، أى كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطجع ، وليسا مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه ، لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر ، بل كل سفيان إذا روى الحديث مطولا قال اضطجع فنام ، وإذا اختصره قال نام أى مضطجعا أو اضطجع أى نائما (حتى) إلى أن (نفخ ثم قام فصلى) أى قالها بدون قوله نام وبزيادة قام .

الحديث الخامس

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ بِالشَّعْبِ قَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ ، فَقُلْتُ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامُكَ » ، فَرَكِبَ فَلَمَّا جَاءَ الْمَزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أَقِيَمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا .

(عن أسامة بن زيد) ابن حارثة الكلبي المدني الحب ابن الحب وأمه أم أيمن المتوفى بوادي القرى سنة أربع وخمسين ، له في البخارى سبعة عشر حديثاً (قال دفع) أى رجع (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم من) وقوف (عرفه) بعرفات الأول غير ممنون وهو اسم للزمان وهو التاسع من ذى الحجة والثانى الموضع الذى يقف به الحاج (حتى إذا كان) صلى الله عليه وآله وسلم (بالشعب) بكسر الشين المعجمة وسكون العين المهملة الطريق المعهود للحاج (نزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فبال ثم توضع) بماء زمزم كما فى زوائد المسند بإسناد حسن (ولم يسبغ الوضوء) أى خففه لإعجاله الدفع إلى المزدلفة ، وفى مسلم : فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، وقيل معناه مرة مرة ، لكن بالإسباغ أو خفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته واستبعد القول بأن المراد به الوضوء اللغوى ، وأبعد منه القول بأن المراد الاستنجاء (فقلت الصلاة) بالنصب على الإغراء أو بتقدير أتريد أو أتصلى الصلاة (يا رسول الله فقال الصلاة أمامك) أى وقت الصلاة أو مكانها قدامك (فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ) بماء زمزم أيضاً (فأسبغ الوضوء) هذا وخفف ذلك لأن الأول لم يرد به الصلاة وإنما أراد به دوام الطهارة ، وفيه استحباب تجديد الوضوء وإعادته من غير أن يفصل بينهما بصلاة . قاله الخطابى ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أحدث (ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب) قبل حط رحال (ثم أناخ كل إنسان) منا (بعيره فى منزله ثم أقيمت العشاء) أى صلاتها (فصلى ولم يصل بينهما) ومحل مباحث هذا الحديث كتاب الحج .

الحديث السادس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ : أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَتَمَضَّمَصَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه توضعاً) زاد أبو داود في أوله : أتجوبون أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ ؟ فدعا بإناء فيه ماء (فغسل وجهه) من باب عطف المفصل على الجملة ثم بين الغسل على وجه الاستئناف فقال (أخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق) وظهره أن المضمضة والاستنشاق بغرفة من جملة غسل الوجه ، لكن المراد بالوجه أولاً ما هو أعم من المفروض والمسنون ، بدليل أنه أعاد ذكره ثانياً بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى) أى جعل الماء الذى فى يده فى يديه جميعاً لكونه أمكن فى الغسل لأن اليد الواحدة قد لا تستوعب الغسل (فغسل بها وجهه) أى بالغرفة ، وللأصلي وكريمة : بهما أى باليدين (ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء) أيضاً (فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) بعد أن قبض قبضة من الماء ثم نفخ يده كما فى رواية أبي داود مع زيادة مسح أذنيه ، فى الحديث هنا حذف دل عليه ما رواه أبو داود (ثم أخذ غرفة من ماء فرش) أى صب الماء قليلاً قليلاً (على رجله اليمنى حتى) أى إلى أن (غسلها) والرش قد يراد به الغسل ، ويؤيده قوله هنا : حتى غسلها ، والرش القوى يكون معه الإسالة ، وعبر به تنبيهاً على الاحتراز عن الإسراف لأن الرجل مظنة فى الغسل (ثم أخذ غرفة

أخرى فغسل بها رجله يعنى اليسرى) والقائل يعنى زيد بن أسلم أو من هو
دونه من الرواة (ثم قال) ابن عباس (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم يتوضأ) حكاية حال ماضية .

وفى هذا الحديث دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة .
قال القسطلانى : وأولى الكيفيات^(١) أن يجمع بين ثلاث غرفات يتمضمض
من كل واحدة ثم يستنشق ، فقد صح من حديث ابن زيد وغيره وصححه
النووى . اهـ . واستدل ابن بطل بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور
لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذى يبقى فى اليد منها يلاقى ماء
العضو الذى يليه ، وأيضاً فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو .

قلت : والحق أن الماء المستعمل طاهر مطهر عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة
على أن الماء طهور ، وإليه ذهب عطاء وسفيان الثورى وجميع أهل الظاهر ،
وهو المنقول عن الحسن البصرى والزهرى والنخعى وأحد قولى مالك وأحد
قولى الشافعى ، وفى رواية عن أبى حنيفة .

(١) أقول: الثابت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين المضمضة والاستنشاق ثلاثاً
بغرفة كما فى البخارى والروايات المختلفة عن لفظ ثلاثاً ينبغى أن تحمل على هذه الرواية المقيدة
بالثلاث . وقد ورد الفصل بين المضمضة والاستنشاق كما فى حديث طلحة ابن مصرف ، وقد أعلوه
بجهالة مصرف وابنه طلحة ولكن حسن إسناده ابن الصلاح . انظر « السيل الجرار المتدفق على
حدائق الأزهار » للشوكافى رضى الله عنه . سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

الحديث السابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) أى أراد دخوله (قال اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضمين وقد تسكن الباء ونص عليها غير واحد من أهل اللغة . نعم صرح الخطابي بأن تسكينها ممنوع وعده من أغاليط المحدثين ، وأنكره عليه النووي وابن دقيق العيد (والخبائث) أى ألوذ بك وألتجئ من ذكران الشياطين وإنائهم ، وعبر بلفظة كان للدلالة على الثبوت والدوام ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستعيز بإظهار العبودية ويجهر بها للتعليم وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم محفوظ من الإنس والجن . وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بإسناد على شرط مسلم بلفظ الأمر قال : إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، وفيه زيادة البسملة . قال الحافظ ابن حجر : ولم أرها في غير هذه الرواية ، وظاهر ذلك تأخير التعوذ عن البسملة . قال في المجموع : وبه صرح جماعة لأنه ليس للقراءة ، وخص الخلاء لأن الشياطين تحضر الأخلية لأنه يهجر فيها ذكر الله تعالى .

الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ
الْخَلَاءَ ، فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا ، قَالَ : « مَنْ وَضَعَ هَذَا ؟ » فَأُخْبِرَ ،
فَقَالَ : « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً (بفتح الواو أى ما يتوضأ به ، وقيل ناوله
إياه ليستنجى به . قال فى الفتح : وفيه نظر (قال) أى النبى صلى الله عليه وآله
وسلم بعد أن خرج من الخلاء (من وضع هذا) الوضوء (فأخبر) على صيغة
المجهول عطف على السابق ، وقد جوزوا عطف الفعلية على الإسمية وبالعكس
أى أخبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابن عباس والمخير خالته ميمونة
بنت الحارث لأن ذلك كان فى بيتها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم
فقهه فى الدين) إنما دعا له لما تفرس فيه من الذكاء مع صغر سنه بوضعه
الوضوء عند الخلاء لأنه أيسر له صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لو وضعه فى
مكان بعيد منه لاقتضى مشقة ما فى طلبه الماء ولو دخل به إليه لكان تعريضاً
للاطلاع عليه وهو يقضى حاجته ، ولما كان وضع الماء فيه إعانة على الدين
ناسب أن يدعو له بالتفقه فيه ليطلع به على أسرار الفقه فى الدين ليحصل النفع
به ، وكذا كان قاله ابن المنير . وغيره .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ ، شَرَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا » .

(عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الأنصارى رضى الله عنه)
 وكان من كبار الصحابة شهد بدرًا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه ، وتوفي غازيًا بالروم سنة خمسين ، وقيل بعدها ، له فى البخارى سبعة أحاديث (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أتى) أى جاء (أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة) بكسر اللام على النهى وبضمها على النفى (ولا يؤلها ظهره) جزم بحذف الياء على النهى ، أى لا يجعلها مقابل ظهره ، وفى رواية مسلم : ولا يستدبرها ببول أو غائط ، والظاهر منه اختصاص النهى بخروج الخارج من العورة ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ، ويؤيده قوله فى حديث جابر : إذا أهرقنا الماء . وقيل مثار النهى كشف العورة . وحينئذ فيطرد فى كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلا ، وقد نقله ابن شاس من المالكية قولاً فى مذهبه وكان قائله تمسك برواية فى الموطأ : لا تستقبلوا القبلة بفروجكم ، ولكنها محمولة على حالة قضاء الحاجة جمعاً بين الروایتين (شرقوا أو غربوا) أى خنوا فى ناحية المشرق أو ناحية المغرب ، وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهو لأهل المدينة ومن كانت قبلتهم على سمتهم ، أما من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فإنه ينحرف إلى جهة الجنوب أو الشمال .

وهذا الحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط . وقد اختلف الناس فى ذلك على أقوال ثمانية^(١) أرجحها لا يجوز

(١) قال فى سبل السلام : اختلف العلماء فيها على خمسة أقوال أقربها يحرم فى الصحارى دون العمران ، قال الشوكانى رحمه الله : وهذا القول ليس يبعد لبقاء أحاديث النهى على بابها وأحاديث الإباحة كذلك ، كذا فى الروضة . اهـ . سيد على حسن خان الولد الآخر للمؤلف سلمه الله .

ذلك لافي الصحارى ولا فى البنيان . واحتج أهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة فى النهى مطلقاً ، كحديث الباب وحديث أبى هريرة وسلمان وغيرهما ، قالوا لأن المنع ليس إلا لحرمة القبلة وتعظيمها ، وهذا المعنى موجود فى الصحارى والبنيان ، ولو كان مجرد الحائل كافياً لجاز فى الصحارى لوجود الحائل من جبال وأودية أو غيرهما من أنواع الحائل ، وهو مذهب أبى حنيفة ومجاهد وإبراهيم النخعى وسفيان الثورى وأحمد وأبى ثور . كذا قال النووى فى شرح مسلم ونسبه فى البحر إلى الأكثر ، ورواه ابن حزم فى المحلى عن أبى هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والأوزاعى وعن السلف من الصحابة والتابعين ، وهو قول أبى أيوب الأنصارى قال الإمام الشوكانى فى السيل الجرار : ولا يصرف ذلك ما روى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ، فقد عرفنا أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمة إلا أن يدل دليل على إرادة الاقتداء به فى ذلك وإلا كان فعله خاصاً به ، وهذه المسألة محررة مقررة فى الأصول أبلغ تحرير ، وذلك هو الحق كما لا يخفى على منصف ، ولو قدرنا أن مثل هذا الفعل قد قام ما يبدل على التأسى به فيه لكان ذلك خاصاً بالعمران ، فإن ابن عمر رآه وهو صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت حفصة ، كذلك بين لبنتين ، وأما بيت المقدس فلم يكن فيه إلا حديث معقل بن أبى معقل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل القبلتين ببول أو غائط ، أخرجه أبو داود ، وفى إسناده أبو زيد الراوى عن معقل وهو مجهول لا تقوم به حجة ولم يرد فى بيت المقدس غيره ، وقد نقل الخطابى الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس ، وما قيل من أن بيت المقدس حكمه حكم الكعبة بالقياس فمن أبطل الباطلات .

الحديث العاشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ ، لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ .

(عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنهما أنه) أى ابن عمر كما صرح به مسلم (كان يقول إن ناساً) كأبى أيوب وأبى هريرة ومعقل الأسدى وغيرهم ممن يرى عموم النهى فى استقبال القبلة واستدبارها (يقولون إذا قعدت على حاجتك) كناية عن التبرز ونحوه ، وذكر القعود لكونه الغالب وإلا فلا فرق بينه وبين حالة القيام (فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس)^(١) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال وبضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال ، والإضافة فيه إضافة الموصوف إلى صفته كمسجد الجامع (فقال عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (لقد ارتقيت) أى صعدت ، وفى بعض الأصول رقيت (يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت) أى أبصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (على لبنتين) وحال كونه (مستقبلاً بيت المقدس لحاجته) أى لأجلها أو وقتها ، وللتزمذى الحكيم بسند صحيح : فرأيت فى كنيف . قال فى الفتح : وهذا يرد على من قال من يرى الجواز مطلقاً يحتمل أن يكون رآه فى الفضاء وكونه على لبنتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما ليرفع بهما عن الأرض . ويرد هذا الاحتمال أيضاً أن ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال فى الفضاء إلا بسائر كما رواه أبو داود وغيره . وهذا الحديث مع حديث جابر عند أبى داود وغيره مخصص لعموم حديث أبى

(١) قلت : ولم يرد فى بيت المقدس إلا حديث معقل بن أبى معقل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط ، أخرجه أبو داود وفى إسناده أبو زيد وهو مجهول ، فلا تقوم به حجة ولم يرد غير هذا الحديث . انظر « السيل الجرار » . سيد على حسن خان ولد المؤلف .

أيوب ، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الحالة وإنما صعد السطح لضرورة ، كما في الرواية الأخرى : فحانت منه التفاتة ، كما في رواية البيهقي . نعم لما اتفق له رؤيته في تلك الحالة من غير قصد ، أحب أن لا يخل ذلك من فائدة فحفظ هذا الحكم الشرعي . انتهى . قلت : ليس في حديث ابن عمران ذلك كان بعد النهي وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو منسوخ^(١) صرح بذلك ابن حزم ، وفي حديث جابر أبان بن صالح وليس بالمشهور . قاله ابن حزم ، والأولى في الجواب أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص كما تقرر في الأصول .

(١) وأما حديث عائشة عند أحد وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها قالت : ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفروجهم فقال : أوقد فعلوها حولوا مقعدى قبل القبلة لو صح لكان ناسخاً ، لكن في اسناده خالد بن أبي الصلت : قال ابن حزم : هو مجهول ، وقال الذهبي : هذا الحديث منكر ، كذا في « الروضة الندية شرح الدرر البهية » لسيدى الوالد دام مجده . قاله سيد على حسن خان ،

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ ، فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحْجُبْ نِسَاءَكَ ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ اللَّيْلِ عِشَاءً ، وَكَانَتْ أَمْرَاءً طَوِيلَةً ، فَتَادَاهَا عُمَرُ : أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ ، حِرْصاً عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الْحِجَابُ ، فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْحِجَابَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن أزواج النبى صلى الله عليه وآله وسلم كن يخرجن بالليل (أى فى الليل (إذا تبرزن) أى إذا خرجن إلى البراز للبول والغائط (إلى المناصع) مواضع آخر المدينة وأماكن معروفة من جهة البقيع ، جمع منصع بوزن مقعد . قال الداودى : سميت بذلك لأن الإنسان ينصع فيها أى يخلص (وهو) أى المناصع (صعيد أفيح) أى واسع ، والظاهر أن التفسير مقول عائشة (فكان عمر) بن الخطاب (يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم احجب نساءك) أى امنعهن من الخروج من البيوت (فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) ما قاله عمر رضى الله عنه (فخرجت سودة بنت زمعة) بالفتحات أو بسكون الميم . قال فى النهاية : وهو أكثر ما سمعنا من أهل الحديث ، والفقهاء يقولونه القرشية العامرية رضى الله عنها هى (زوج النبى صلى الله عليه وآله وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر ، وقيل فى خلافة معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين (ليلة) أى فى ليلة (من الليالى عشاء وكانت امرأة طويلة فتادها عمر) ابن الخطاب (ألا) حرف استفتاح ينبه به على تحقيق ما بعده (قد عرفناك ياسودة حرصاً على أن ينزل) أى على نزول (الحجاب فأنزل الله) عز وجل (الحجاب) أى حكم الحجاب ، وللمستمل آية الحجاب ، وزاد أبو عوانة

عن ابن شهاب : فأنزل الله آية الحجاب : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ... » الآية ، ففسر المراد من آية الحجاب صريحاً ، وهذا أحد المواضع الأحد عشر التي وافق عمر فيها نزول القرآن . فقوله احجب نساءك المراد منه ستر وجوههن . فلما وقع الأمر بوفق ما أراد أحب عمر أيضاً أن يحجب أشخاصهن مبالغة في الستر ، فلم يجب إلى ذلك لأجل الضرورة إلى الخروج ، بدليل رواية عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أذن لكن أن تخرجن في حوائجكن . وعلى هذا فقد كان لهن في التستر عند قضاء الحاجة حالات أولها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما في حديث الباب وحديث عائشة في قصة الإفك : كنا لانخرج إلا ليلاً إلى ليل ثم نزل الحجاب فتسترن بالثياب ، لكن كانت أشخاصهن ربما تتميز . ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب : أما والله ماتخفين علينا ، ثم اتخذت الكنف في البيوت فتسترن بها ، كما في حديث عائشة في قصة الإفك أيضاً ، فإن فيها وذلك قبل أن يتخذ الكنف ، وكانت قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب . قال ابن بطال : فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف فيما بهن الحاجة إليه من مصالحهن ، وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعنت ، وفيه منقبة لعمر ، وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الإغلاظ في القول لكن بقصد الخير ، وفيه جواز وعظ الرجل أمه في الدين ، لأن سودة من أمهات المؤمنين وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينتظر الوحي في الأمور الشرعية لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية ، وكذا في إذنه لهن بالخروج . كذا في الفتح .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَجِئُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ : مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٌ يَسْتَنْجِي بِالمَاءِ .

(عن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج) من بيته أو من بين الناس (لحاجته) أى البول أو الغائط ، ولفظه كان تشعر بالتكرار والاستمرار (أجىء أنا وغلام) زاد البخارى فى الرواية الثانية : منا أى من الأنصار كما صرح به الإسماعيلى ، وفى رواية لمسلم : نحوى أى مقارب لى فى السن ، والغلام هو المترعرع . قاله أبو عبيد . وقال فى المحكم : من لدن الفطام إلى سبع سنين . وحكى الزمخشري فى أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير إلى حد الالتحاء ، فإن قيل له بعد الالتحاء غلام فهو مجاز ، وفى القسطلانى : الغلام الذى طرّ شاربه ، وقيل هو من حين يولد إلى أن يشب ، ولم يسم الغلام ، وقيل هو ابن مسعود ، ويكون سماه غلاماً مجازاً ، وحينئذ فقول أنس منا أى من الصحابة أو من خدمه صلى الله عليه وآله وسلم . وأما رواية الإسماعيلى التى فيها من الأنصار فلعلها من تصرف الراوى حيث رأى فى الرواية منا فحملها على القبيلة فرواها بالمعنى وقال من الأنصار أو من إطلاق الأنصار على جميع الصحابة رضى الله عنهم ، وإن كان العرف خصه بالأوس والخزرج ، وقيل أبو هريرة ، وقد وجد لذلك شاهد وسماه أنصارياً مجازياً ، لكن يبعده أن إسلام أبى هريرة بعد بلوغ أنس وأبو هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد تسكن (إدواة) بكسر الهمزة : إناء صغير من جلد كالشطيجة مملوءة (من ماء) قال هشام (يعنى) أنس (يستنجى به) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، واستدل البخارى بهذا على الاستنجاء بالماء ، وتشهد له روايات أخرى ، كحديث عطاء ابن أبى ميمونة : إذا تبرز لحاجته أتته بماء فيغسل به ، وهذا عند البخارى وعند ابن خزيمة فى صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل الغيضة ففضى حاجته فأثاه جرير بإدواة من ماء فاستنجى (٢٠ - عون البارى - ج ١)

بها . وفي صحيح ابن حبان من حديث عائشة رضی الله عنها قالت : مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من غائط قط إلا مس ماء ، وعند الترمذی وقال حسن صحيح أنها قالت : مرن أزواجكن أن يغسلوا أثر الغائط والبول فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله . وهذا يرد على من كره الاستنجاء بالماء ومن نفى وقوعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال بعضهم : لا يجوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء ، والسنة قاضية عليهم ، استعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأحجار وأبو هريرة معه ومعه إداوة من ماء . والذي عليه جمهور السلف والخلف رضی الله عنهم أن الجمع بين الماء والحجر أفضل ، فيقدم الحجر لتخف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ثم يستعمل الماء ، وسواء فيه الغائط والبول ، كما قاله ابن سراحة وسليم الرازی وكلام القفال الشاشی فی محاسن الشريعة يقتضى تخصيصه بالغائط ، فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لكونه يزيل عين النجاسة وأثرها والحجر يزيل العين فقط ، والخشی المشكل يتعين فيه الماء على المذهب ، ويشترط في الحجر الطهارة إلا في الجمع بينه وبين الماء ، كما نقله صاحب الإعجاز عن الغزالی . كذا في القسطلانی . وذهبت الشافعية والحنفية إلى عدم وجوب الماء ، وأن الأحجار تكفي ، إلا إذا تعدت النجاسة الشرح ، أى حلقة الدبر وقال بقولهم بعض الصحابة والتابعين ، وذهب جماعة إلى عدم الاجتزاء بالحجارة للصلاة ووجوب الماء وتعينه ، وقالوا حديث الباب مصرح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنجى بالماء قلنا النزاع في تعينه وعدم الاجتزاء بغيره ومجرد فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على المطلوب ، وإلا لزم القول بتعين الأحجار ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله وهو عكس المطلوب (وفي رواية) عن أنس بن مالك (من ماء وعذرة) وكان أهدها له صلى الله عليه وآله وسلم النجاشی كما في طبقات ابن سعد ومفاتيح العلوم للخوازمی (يستنجى بالماء) وينبش بالعذرة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة ثلاثا يرتد عليه الرشاش أو يصلى إليها في الفضاء أو يمنع بها ما يعرض من الهوام أو يركزها بجنبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه لايستتر بها عند قضاء الحاجة ، لأن ضابط هذا مايستر الأسافل ، والعذرة ليست كذلك وعن شعبة : العذرة عصا عليه زج بالضم وهو السنان أقصر من الرمح .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ » .

(عن أبي قتادة) الحارث أو النعمان أو عمرو بن ربيع الأنصارى فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، شهد أحداً وما بعدها ، واختلف في شهوده بديراً ، له في البخارى ثلاثة عشر حديثاً ، توفي بالمدينة أو بالكوفة سنة أربع وخمسين (رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شرب أحدكم ماء أو غيره (فلا يتنفس) بالجزم على النهى كالفعلين اللاحقين وبالرفع على الننى (فى الإناء) أى داخله ، وحذف المفعول يفيد العموم ، ولذا قدر بماء أو غيره ، وهذا النهى للتأديب لإرادة المبالغة فى النظافة لأنه ربما يخرج منه ريسق فيخالط الماء فيعافه الشارب ، وربما تروح الإناء من بخار ردىء بمعذته فيفسد الماء للطافته ، فيسن أن يبين الإناء عن فمه ثلاثاً مع التنفس فى كل مرة (وإذا أتى الخلاء) فبال كما فسرتة الرواية الثانية (فلا يمس ذكره) وكذا دبره (بيمينه) حالة البول (ولا يتمسح بيمينه) أى لا يستنج بها ، تشريفاً لها عن مماسة ما فيه أذى أو مباشرته ، وربما يتذكر عند تناوله الطعام ما مباشرته يمينه من الأذى فينفر طبعه عن تناوله ، والتنصيص على الذكر لامفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال فى الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال فى الأحكام إلا ماخص . قال النووى : وقد أجمع العلماء على أنه منهى عنه ثم الجمهور على أنه نهى تنزيه وأدب لانهى تحريم ، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام ، وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا . انتهى . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : قلت : وهو الحق لأن النهى يقتضى التحريم ولا صارف له فلا وجه للحكم بالكراهة فقط . انتهى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَبَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقَالَ : « أَبْغِنِي أَحْجَاراً أَسْتَنْفِضُ بِهَا أَوْ نَحْوَهُ ، وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ ، وَلَا رَوْثٍ » ، فَاتَّيْتُهِ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا قَضَى أَتْبَعَهُ بِهِنَّ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : اتبعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بقطع الهمزة من الرباعى أى لحقته ، قال تعالى : « فاتبعوهم مشرقين » ، وبهمزة وصل وتشديد المثناة الفوقية ، أى مشيت وراءه (و) قد (خرج لحاجته فكان لا يلتفت) وراءه ، وهذه كانت حالته الشريفة فى مشيه (فدنوت) أى قربت (منه) لأستأنس به كما فى رواية الإسماعيلي ، وزاد فقال : من هذا؟ فقلت : أبو هريرة (فقال ابغنى) من الثلاثى ، أى اطلب لى ، يقال : ابغيتك الشيء أى طلبته لك أو من المزيد ، أى أعنى على الطلب ، يقال : أبغيتك الشيء أى أعتتك على طلبه . قال العيني كالحافظ ابن حجر وكلاهما روايتان ، وللأصيلي : فقال إينغ لى بهمزة قطع وباللام بدل النون (أحجاراً أستنفض بها) بالجزم والرفع ، والاستنفاض : الاستخراج ، ويكنى به عن الاستنجااء كما قاله المطرزي ، وفى القاموس : استنفضه استخرجه ، وبالحجر استنجى ، وفى الفتح : استعمل من النفض وهو أن يهز الشيء ليطير غباره . قال القزاز : وهذا موضع استنظف أى بتقديم الظاء المشالة على الفاء ، ولكن كذا روى . انتهى . والذى وقع فى الرواية صواب ، ومن رواه بالقاف والصاد فقد صحف (أو قال نحوه) أى نحو هذا اللفظ كاستنجى أو استنظف والتردد من بعض رواته (ولا تأتنى) بالجزم على النهى ، ولا تأتينى بإثبات التحتية على الننى (بعظم ولا روث) لأنهما مطعومان للجن ، كما عند البخارى فى المبعث أن أبا هريرة قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أن فرغ : ما بال العظم والروث ؟ قال : هما من طعام الجن . وفى حديث ابن مسعود عند أبي داود أن وفد الجن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد : إنه

أمتك عن الاستنجاء بالعظم والروث فإن الله جعل لنا فيه رزقاً ، ففهم عن ذلك ، وقال إنه زاد إخوانكم من الجن ، وقيل النهى فى العظم لأنه لزج فلا يتماسك لقطع النجاسة ، وحينئذ فيلحق به كل مائى معناه كالزجاج الأملس أو لأنه لا يخلو غالباً من بقية دسم تعلق به فيكون مأكولاً للناس ، ولأن الروث نجس فيزيد ولا يزيل ، ويلحق به كل نجس ومتنجس . ويؤيده ما رواه الدارقطنى وصححه من حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستنجى بروث أو عظم وقال إنهما لا يطهران . وفى هذا رد على من زعم أن الاستنجاء بهما يجزى وإن كان منهما عنه ، ويلحق بالعظم كل مطعوم للآدمى لحرمته . وقد نبه فى الحديث باقتصاره فى النهى على العظم والروث ، على أن ماسواهما مجزئ ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية : لم يكن لتخصيص هذين بالنهى معنى وإنما خصا بالذكر لكثرة وجودهما . وفى الحديث دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجترأ بهما .

قال أبو هريرة (فأتيته) صلى الله عليه وآله وسلم (بأحجار بطرف) أى فى طرف (ثيابى فوضعتها إلى جنبه وأعرضت عنه فلما قضى) صلى الله عليه وآله وسلم حاجته (أتبعه) أى ألحقه (بهن) أى أتبع المحل بالأحجار وكفى به على الاستنجاء ، واستنبط منه مشروعية الاستنجاء وهل هو واجب أو سنة ، وبالأول قال الشافعى وأحمد لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة أحجار وكل ما فيه تعدد يكون واجباً كولوغ الكلب ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمه الله والمزنى من الشافعية ، هو سنة ، واحتجوا بحديث أبى هريرة عند أبى داود مرفوعاً : من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ... الحديث . قالوا : وهو يدل على انتفاء المجموع لا الإيتار وحده . قال الإمام الشوكانى فى السيل الجرار : وظاهر الأحاديث أنه واجب لاجتماع الأمر به والنهى عن تركه ، وظاهرها أنه يكفى ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يستنجى بالماء بل بمجرد فعل الاستجمار بالأحجار يطهر وإن لم يذهب الأثر إذن قد فعل ما أمر به من استعمال ثلاثة أحجار ، فإن عدل عن الاستجمار إلى الاستنجاء بالماء فهو أطيب وأظهر ، فإن جمع بينهما فقد فعل الأتم الأكمل ، وأما الإيتار بأحجار الاستجمار فليس ذلك إلا سنة ، كما فى حديث : من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج . انتهى . وينبغى أن يكون قبل الوضوء اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم وخروجاً من الخلاف فإنه شرط عند أحمد ، وإن أخره بعد التيمم لم يجزه .

الحديث الخامس عشر

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ فَلَتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهَا بِهَا ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ : « هَذَا رَكْسٌ » .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط) أى الأرض المطمئنة لقضاء حاجته ، فالمراد به معناه اللغوى (فأمرنى أن آتية بثلاثة أحجار) وفى طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها وإلا لما طلبها . وفى حديث سلمان : نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نكتفى بدون ثلاثة أحجار ، كما رواه مسلم وأحمد ، وبه أخذ الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث ، فاشترطوا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإنفاء إذا لم يحصل بها فيزاد حتى ينق ، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله : من استجرم فليوتر ، وليس بواجب لقوله : فلا حرج ، وهى زيادة حسنة رواها أبو داود ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب (فوجدت) أى أصبت (حجرين واتمست) أى طلبت الحجر (الثالث فلم أجده) أى الحجر (فأخذت روثة) زاد ابن خزيمة فى رواية له فى هذا الحديث أنها كانت روثة حمار ، ونقل التيمى أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير (فأتيته) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أى بالثلاثة (فأخذ الحجرين وألقى الروثة) استدلل به الطحاوى على عدم وجوب الثلاث ، قال : لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثاً ، كذا قال ، وغفل رحمه الله تعالى عما أخرجه أحمد فى مسنده عن ابن مسعود فى هذا الحديث فإن فيه : فألقى الروثة وقال : إنها ركس اثنتى بحجر . ورجاله ثقات أثبات ، كذا فى الفتح ، وزاد القسطلانى : أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بطرف أحد الحجرين عن الثالث ، لأن المقصود بالثلاثة أن يسمح بها ثلاث مسحات ، وذلك حاصل ولو بواحد له ثلاثة أطراف . وقد تقدم قريباً البحث فى عدم تيقن الثلاث فليكن منك على ذكر

(وقال هذا ركس) بكسر الراء أى رجس كما فى رواية ابن خزيمة وابن ماجه فى هذا الحديث بالجيم . قال ابن بطلال : لم أر هذا الحرف فى اللغة ، يعنى ركس ، وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة ، قال تعالى: « اركسوا فيها » أى ردوا فكأنه قال : هذا رد عليك . انتهى . قال الحافظ ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء، وفى رواية الترمذى : هذا ركس ، يعنى نجساً وأغرب النسائي فقال : الركس طعام الجن . قال الحافظ : وهذا إن ثبت فى اللغة مزيج للإشكال وفى القاموس : الركس رد الشيء مقلوباً وقلب أوله على آخره . فإن قلت : ماوجه إتيانه بالروثة بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالأحجار . أجيب بأنه قاس الروث على الحجر بجامع الجمود فقطع صلى الله عليه وآله وسلم قياسه بالفرق أو بإبداء المانع ، ولكنه ما قاسه إلا لضرورة عدم المنصوص عليه . وقد ذكر الشاذكونى أن فى الحديث تدليساً وقال إنه لم يسمع فى التدليس بأخفى منه . وقد رده فى الفتح فليرجع إليه . والحديث يدل على المنع من الاستجمار بالروثة .

الحديث السادس عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً .

(عن ابن عباس رضى الله عنه قال : توضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل عضو من أعضاء الوضوء (مرة مرة) رواه الجماعة إلا مسلماً . والحديث يدل على أن الواجب من الوضوء مرة ، ولهذا اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثاً لما اقتصر على مرة . قاله النووي . وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة ، وعلى أن الثلاث سنة . وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً ، أو بعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين ، والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وأن الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ ^(١) .

الحديث السابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ .

(عن عبد الله بن زيد) بن عبد ربه صاحب رؤيا الأذان (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ) فغسل أعضاء الوضوء (مرتين مرتين) بالنصب فيهما على المفعول المطلق كالسابق . وفي الباب أحاديث صحاح وحسان وضعاف ، وفيه دليل على أن التوضؤ مرتين يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك .

(١) قال الشوكاني في الدرر البهية: ويستحب التثليث في غير الرأس . الخ . وقال في « السيل الجرار » : إن الزيادة على المرة مضمونة غير واجبة . اهـ . سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

الحديث الثامن عشر

عَنْ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ أَذْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه دعا بإناء) فيه ماء الوضوء (فأفرغ) أى فصب (على كفيه) إفرغاً (ثلاث مرار) والظاهر أن المراد أفرغ على واحدة بعد واحدة لاعليهما . وقد بين في رواية أخرى أنه أفرغ بيده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما . وقوله غسلهما قدر مشترك بين كونه غسلهما مجموعتين أو متفرقتين ، والراجح ندب غسل الكفين معاً ويدل عليه من هذا الحديث أنه قال : فغسلهما ثلاثاً ، ولو أراد التفريق لقال : غسلهما ثلاثاً ثلاثاً ، وفي رواية الأصيلي وكريمة : ثلاث مرات ، وفيه غسل اليدين قبل إدخالها الإناء ولو لم يكن عقب نوم احتياطاً ، وفيه دليل على أن غسلهما في أول الوضوء سنة ، قال النووي : وهو كذلك باتفاق العلماء (فغسلهما) أى كفيه قبل إدخالها الإناء (ثم أدخل يمينه في الإناء) فأخذ منه الماء وأدخله في فيه ، وفيه الاغتراف باليمين (فمضمض) بأن أدار الماء في فيه ، وفي رواية : فتمضمض ، والمضمضة : هى أن يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يمججه ، قال النووي : وأقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط إدارته على المشهور عند الجمهور ، وعند جماعة من أصحاب الشافعى وغيرهم أن الإدارة شرط ، والمعول عليه في مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضمضة لغة ، وعلى ذلك تبتنى معرفة الحق ، والذي في القاموس وغيره أن المضمضة تحريك الماء في الفم (واستنشق) بأن أدخل الماء في أنفه ، وفي رواية : استنثر ، أى أخرج الماء من أنفه بعد الاستنشاق ، فالاستنثار أعم ، قاله في الفتح ، وقال

ابن الأعرابي : هما واحد ، قال أهل اللغة : هو مأخوذ من الثرة وهي طرف الأنف ، وقال الخطابي : هي الأنف ، والمشهور الأول ، وعن الفراء : يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك الثرة في الطهارة ، واختلف في الوجوب وعدمه ، فذهب إلى وجوبهما أحمد وداود الظاهري وغيرهما ، واستدلوا بأدلة صحيحة ذكرها الشوكاني في النيل وذهب أبو حنيفة رحمه الله وغيره إلى أنهما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء ، واحتجوا بأدلة ضعاف أجاب عنها الحافظ في الفتح والشوكاني في النيل ، وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منازل إلينا ، فداوم عليهما ولم يحفظ أنه أدخل بهما مرة واحدة ، كما قرره ابن القيم في الهدى . وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوبهما . وأورد ابن سيد الناس في شرح الترمذي الأدلة القاضية بالوجوب من الأحاديث . وبهذا علمت أن المذهب الحق وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار (ثم غسل وجهه ثلاثاً) وكذلك سائر الأعضاء إلا الرأس فإنه لم يذكر فيه العدد ، وحد الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً ، وفيه تأخيره عن المضمضة والاستنشاق . وقد ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء ، لأن اللون يدرك بالبصر والطعم بالفم والريح بالأنف ، فقدمت المضمضة والاستنشاق وهما واجبان قبل الوجه وهو مفروض احتياطاً للعبادة . وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وأن الثلاث سنة لثبوت الاقتصار من فعله صلى الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرتين كما تقدم ، واستدل بتم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق^(١) وقال أبو حنيفة وجماعة أنه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على الولاة ثم قال هذا^(٢) وضوء

(١) قلت : الثابت عن الشارع بفعله وتعليمه هو غسل الأعضاء مقدماً لما قدمه القرآن ومؤخراً لما أخره ، وكذلك الثابت عن الحاكين لوضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والمعلمين له ، فهذا هو الوضوء الذي شرعه الله لعباده في كتابه ، ومن أجاز الوضوء بغير ترتيب فليس بيده دليل ، وأما كون الواو و ثم لاتفيد الترتيب أو تفيد فلا احتياج إلى بيانه بعد دوامه واستمراره صلى الله عليه وآله وسلم على هذا الترتيب اهـ . سيد نور الحسن خان .

(٢) ولم يصب من قال إن الإشارة بقوله : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به إلى نفس الفعل لا إلى هيئته وولائه ، فهذه دعوى مجردة عن الدليل بل لإشارة ، إنما هي إلى تلك الهيئة والفعل جميعاً لا إلى الفعل المجرد . كذا في « السيل الجرار » سيد نور الحسن خان .

لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وفيه مقال (و) غسل (يديه) كل واحدة (إلى) أى مع (المرفقين) بفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغتان مشهورتان (ثلاث مرار) وفي رواية للبخارى فى الصوم وكذا للمسلم فيها تقديم اليمنى على اليسرى ، وكذا القول فى الرجلين أيضاً (ثم مسح برأسه) ولم يذكر عدداً للمسح كغيره ، فاقضى الاقتصار على مرة واحدة وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد ، وهو الحق لأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل لأن المراد منه المبالغة فى الإسباغ^(١) ، وقد صرحنا الأحاديث بالمرة ، وفيه دليل على أن السنة الاقتصار فى مسح الرأس على واحدة ، لأن المطلق يصدق بمرة ، وفيه خلاف ، وروى أبو داود من وجهين ، صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره فى حديث عثمان بثلاث مسح الرأس والزيادة من العدل مقبولة ، قاله الحافظ فى الفتح ، قال القسطلانى : وهو مذهب الشافعى كغيره من الأعضاء . وأجيب بأن رواية المسح مرة إنما هى لبيان الجواز . قال الإمام الربانى محمد بن على الشوكانى فى « السيل الجرار » : والأحاديث الصحيحة الكثيرة أن مسح الرأس مرة واحدة ، ولم يثبت فى تثليثه ما يصلح للاحتجاج به . وقد أوضحت ذلك فى شرح المتقى وذكرت جميع ماورد فى أفراد مسحه وتثليثه ، وتعقبت كل رواية من روايات التثليث ، فليرجع إليه من أراه (ثم غسل رجليه) غسلا (ثلاث مرار إلى) أى مع (الكعبين) وهما العظام المرتفعان عند مفصل الساق والقدم (ثم قال) عثمان رضى الله عنه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من توضأ) وضوءاً (نحو وضوئى هذا) أى مثله ، لكن بين نحو ومثل فرق من حيث أن لفظ مثل يقتضى المساواة من كل وجه إلا فى الوجه الذى يقتضى التغير بين الحقيقتين بحيث يخرجان عن الوحدة ، ولفظ نحو لا يقتضى ذلك ، ولعلها استعملت هنا بمعنى المثل مجازاً ولعله لم يترك مما يقتضى المثلية إلا ما لا يقدح فى المقصود . قاله ابن دقيق العيد . قال البرماوى فى شرح العمدة : وإنما حمل نحو على معنى مثل مجازاً أو على جل المقصود ، لأن الكيفية المرتبة عليها ثواب معين

(١) أقول : الأحاديث الصحيحة الكثيرة دالة على أن المسح بالرأس مرة واحدة ولم يثبت فى تثليثه ما يصلح للاحتجاج به فالتثليث سنة إلا فى مسح الرأس ، وقد أوضح الشوكانى فى النيل ما يصحح بهذا . انظر « السيل الجرار » السيد نور الحسن خان .

باختلال شيء منها يختل الثواب المترتب بخلاف مايفعل لامثال الأمر مثل فعله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه يكتفى فيه بأصل الفعل الصادق عليه الأمر انتهى . ووقع في بعض طرق الحديث بلفظ مثل كما عند البخارى في الرقاق ، وكذا عند مسلم وهو معارض لقول النووى ، إنما قال نحو وضوئى ولم يقل مثل لأن حقيقة مماثلته لايقدر عليها غيره . نعم علمه صلى الله عليه وآله وسلم بحقائق الأشياء وتخفيات الأمور لايعلمها غيره ، وحينئذ فيكون قول عثمان مثل بمقتضى الظاهر .

(ثم صلى ركعتين) وفيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء (لا يحدث فيهما نفسه) بشيء من الدنيا ، كما رواه الحكيم الترمذى في كتاب الصلاة له ، وهى في الزهد لابن المبارك أيضاً ، وفي المصنف لابن أبى شيبة ، وحينئذ فلا يؤثر حديث نفسه في أمور الآخرة أو يتفكر في معانى مايتلوه من القرآن وقد كان عمر بن الخطاب يجهز جيشه في صلاته . وقال في الفتح : المراد ماتسترسل النفس معه ، ويمكن المرء قطعه ، لأن قوله يحدث يقتضى تكسباً منه ، فأما مايهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه . نعم هو بلا ريب دون من سلم من الكل ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما ضمن الغفران لمن راعى ذلك بمجاهدة نفسه من خطرات الشيطان ونفيا عنه وتفرغ قلبه . ولاريب أن المتجردين عن شواغل الدنيا الذين غلب ذكر الله تعالى على قلوبهم يحصل لهم ذلك . وروى عن سعد رضى الله عنه أنه قال : ماقت في صلاة فحدثت نفسى فيها بغيرها . قال الزهرى : رحم الله سعداً إن كان لأموناً على هذا ماظننت أن يكون هذا إلا في نبي . انتهى .

وقال النووى : المراد لا يحدثها بشيء من أمور الدنيا ، ولو عرض له حديث فأعرض عنه حصلت له هذه الفضيلة ، لأن هذا ليس من فعله . وقد غفر لهذه الأمة ماحدثت به نفوسها . هذا معنى كلامه . وقال الشوكانى رحمه الله : والحاصل أن الصيغة مشعرة بشيئين : أحدهما أن يكون غير مغلوب بورود الخواطر النفسية ، لأن من كان كذلك لايقال له يحدث لانتفاء الاختيار الذى لابد من اعتباره . ثانيهما : أن يكون مريداً للتحديث طالباً له على وجه التكلف ومن وقع له ذلك هجوماً وبغته لايقال إنه حدث نفسه . انتهى .

وجواب الشرط قوله (غفر له) مبنياً للمفعول ، وفي رواية : غفر

الله له (ماتقدم من ذنبه) من الصغائر دون الكبائر ، كما في مسلم من التصريح به ، فالمطلق يحمل على المقيد ، وزاد ابن أبي شيبة : وما تأخر ، وفي « نيل الأوطار » رتب هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة وصلاة الركعتين المقيدة بذلك القيد ، فلا تحصل إلا بمجموعهما ، وظاهره مغفرة جميع الذنوب ، وقيل إنه مخصوص بالصغائر لورود مثل ذلك مقيداً بحديث : الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهما ما اجتنبت الكبائر . انتهى . وعبارة الفتح : ظاهره يعم الكبائر والصغائر ، لكن العلماء خصّوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية ، وهو في حق من له كبائر وصغائر ، فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزاد في حسناته ما لصاحب الصغائر ، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزاد في حسناته بنظير ذلك . وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم ، والترتيب في أعضاء الوضوء للإتيان في جميعها بتم ، والترغيب في الإخلاص ، وتحذير من لهي في صلاته بالتفكر في أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما إن كان في العزم على معصية فإنه يحضر المرء في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ، ووقع في رواية للبخاري في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تغتروا بالاستكثار من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها ، فإن الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله ، وأنى للعبد الاطلاع على ذلك .

الحديث التاسع عشر

وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا
لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ : « لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ
مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا » . وَالْآيَةُ : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا) .

(وفي رواية أن عثمان رضي الله عنه قال : ألا أحدثكم حديثاً لولا آية)
ثابتة في كتاب الله تعالى (ماحدثكموه) أى ماكنت حريصاً على تحديثكم به
(سمعت النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم يقول : لايتوضأ رجل يحسن وضوءه)
بأن يأتي به كاملاً بأدابه وسننه (ويصلى الصلاة) المفروضة (إلا) (رجل
(غفر له ما بينه وبين الصلاة) التى تليها كما فى مسلم : أى من الصغائر (حتى
يصليها) أى يفرغ منها ، فحتى غاية تحصيل المقدر فى الظرف ، إذ الغفران
لا غاية له . وقال فى الفتح : حتى يصليها ، أى يشرع فى الصلاة الثانية . قال
عروة (والآية : إن الذين يكتُمون ما أنزلنا) من البينات أى التى فى سورة
البقرة ، إلى قوله : « ويلعنهم اللاعنون » ، كما فى مسلم ، وهذه الآية وإن كانت
فى أهل الكتاب فهى تحت على التبليغ ، ومن ثم استدل بها فى هذا المقام ، لأن
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ما عرف فى محله .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ نَجَسَاتُهُ ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلَيْوَتْزٌ .

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه (قال : من توضأ فليستنثر) بأن يخرج مافى أنفه من أذى بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية مجرى النفس الذى به تلاوة القرآن وبإزالة مافيه من الثقل تصح مجارى الحروف ، وفيه طرد الشيطان لما عند البخارى فى بدء الخلق : إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه . والخيشوم : أعلى الأنف ، ونوم الشيطان عليه حقيقة أو على الاستعارة ، لأن ما ينعقد من الغبار ورطوبة الحياشيم قدارة توافق الشياطين ، فهو على عادة العرب فى نسبتهم المستخبث والمستبشع إلى الشيطان ، أو ذلك عبارة عن تكسيله عن القيام إلى الصلاة ، ولا مانع من حمله على الحقيقة بل هو الأولى ، وهل مبيته لعموم النائمين أو مخصوص بمن لم يفعل ما يحترس به فى منامه ، كقراءة آية الكرسي . وظاهر الأمر فيه للوجوب . وقول العيني : إن الإجماع قائم على عدم وجوبه باطل يرده تصريح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوبه ، وعند الجمهور أن الأمر فيه للندب (ومن استجمر) أى مسح محل النجو بالجمار وهى الأحجار الصغار (فليوتر) تقدم الكلام على معنى الإيتار ، وحمله بعضهم على استعمال البخور فإنه يقال تجمر واستجمر ، أى فليأخذ ثلاث قطع من الطيب أو يتطيب ثلاثاً أو أكثر وترأ ، والأول أظهر .

الحديث الحادى والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْثُرْ وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ
وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ .
فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم قال إذا توضأ) أى أراد أن يتوضأ (أحدكم فليجعل فى أنفه)
أى ماء ، كذا فى البخارى من رواية أبى ذر ، وسقط قوله ماء من رواية
الأكثرين لدلالة الكلام عليه (ثم لينثر) من الثلاثى المجرى ، وفى رواية لينثر
من باب الافتعال ، كذا عند أبى ذر والأصلي (ومن استجمر) بالأحجار
(فليوتر) بثلاث أو خمس أو سبع أو غير ذلك ، والواجب الثلاثة لحديث
مسلم : لا يستنجى أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار ، فأخذ بهذا الحديث الشافعى
وأحمد وأصحاب الحديث ، فاشتروا أن لا ينقص من الثلاثة ، فإن حصل
الإنقاء بها وإلا وجبت الزيادة^(١) واستحب الإيتار إن حصل الإنقاء بشفع
للحديث الصحيح : ومن استجمر فليوتر ، وليس بواجب زيادة لأبى داود
بإسناد حسن قال ومن لا فلا حرج ، والمدار عند المالكية والحنفية على أن
الإنقاء حيث وجد اقتصر عليه ، وقدمنا الراجح فى ذلك نقلاً عن الإمام الحافظ
الشوكانى قريباً فراجع (وإذا استيقظ أحدكم من نومه) هكذا عطفه المصنف
تبعاً للبخارى ، واقتضى سياقه أنه حديث واحد ، وليس هو كذلك فى الموطأ ،
وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من الموطأ رواية عبد الله بن يوسف شيخ
البخارى مفرقاً ، وكذا هو فى موطأ يحيى بن بكير وغيره ، وكذا فرقه
الإسماعيلي من حديث مالك ، وكذا أخرج مسلم الحديث الأول من طريق

(١) والصحيح أنه إذا فعل ما أمر به من استعمال ثلاثة أحجار فبمجرد الاستجمار بالأحجار
يطهر ، وإن لم يذهب الأثر فقوله : وجبت الزيادة فى محل الكلام : انظر « السيل الجرار » .
سيد على حسن خان .

ابن عينة عن أبي الزناد ، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا فكأن البخاري كان يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد ، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمين مستقلين (فليغسل يده) بالأفراد ، وفي مسلم ثلاثاً (قبل أن يدخلها في وضوئه) ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق : فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها وهي أبين في المراد من رواية الإدخال ، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة ، كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بإناء صغير من غير أن تلامس يده الماء ، والظاهر اختصاص ذلك بإناء الوضوء ويلحق به إناء الغسل وكذا باقي الآنية قياساً لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك ، وخرج بذكر الإناء البرك والحياض التي لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي (فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده) من جسده هل لاقت مكاناً طاهراً منه أو نجساً برة أو جرحاً أو أثر الاستنجاء بالأحجار بعد بلل المحل أو اليد بنحو عرق ، ومفهومه أن من درى أين باتت يده كمن لف عليها خرقة مثلاً فاستيقظ وهي على حالها إنه لا كراهة . نعم يستحب غسلهما قبل غمسهما في الماء القليل ، فقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم غسلهما قبل إدخالهما في الإناء في حالة اليقظة ، فاستحبابه بعد النوم أولى ، ومن قال كمالك إن الأمر للتعبد لا يفرق بين شك ومتيقن ، والأمر للندب عند الجمهور لأن الأمر المضمن للشك لا يكون واجباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة ، وحمله الإمام أحمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار لقوله أين باتت يده ، لأن حقيقة المبيت تكون في الليل ووقع التصريح به في رواية أبي داود بلفظ : إذا قام أحدكم من الليل ، وكذا عند الترمذي . وأجيب بأن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل وإنما خص الليل بالذكر للغلبة . واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء ، وهو ظاهر ، وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء ، وهو صحيح ، لكن كونها تؤثر بالتنجيس وإن لم يتغير فيه نظر ، لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس ، فيحتمل أن تكون الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالمظنون . قاله ابن دقيق العيد ، ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا ينجس إلا بالتغير ، ويستفاد

من الحديث استحباب غسل النجاسات ثلاثاً ، لأنه إذا أمر به في المشكوك ، ففي المحقق أولى والأخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط في العبادة والكناية عما يستحيا منه إذا حصل الإفهام بها . واستنبط قوم منه فوائد أخرى ذكرها في الفتح وهذا الحديث أخرجه الستة ، وههنا تنبيه وهو أنه ينبغي للسامع لأقواله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقاها بالقبول ودفع الخواطر الرادّة لها ، فقد بلغنا أن شخصاً سمع هذا الحديث فقال : وأين تبيت يده منه ؟ فاستيقظ من النوم ويده داخل دبره محشوة ، فتاب عن ذلك وأقلع . قاله القسطلاني .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ قِيلَ لَهُ رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرَةِ وَرَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ وَلَمْ تُهَيِّلْ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، فَقَالَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا ، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا ، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهَيِّلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَحِلَتُهُ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه وقد قيل له) والقائل عبيد بن جريح المدني (رأيتك لاتمس من الأركان) أى أركان الكعبة الأربعة (إلا) الركنين (اليمانيين) تغليبا وإلا فالذى فيه الحجر الأسود عراقى لأنه إلى جهته ، ولم يقع التغليب باعتبار الأسود خوف الاشتباه على جاهل ، وهما باقيان على قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومن ثم خصا أخيراً بالاستلام ، وعلى هذا لو بنى البيت على قواعده عليه السلام الآن استلمت كلها اقتداء به ، ولهذا لما ردّهما ابن الزبير على القواعد استلمهما ، وقد صح استلامهما عن معاوية ، وروى عن الحسن والحسين رضي الله عنهما ، وظاهر ما فى الحديث هنا انفراد ابن عمر باستلام اليمانيين دون غيره ممن رأهم عبيد ، وأن سائرهم كان يستلم الأربعة ، ثم قال ابن جريح لابن عمر رضي الله عنهما (ورأيتك تلبس) بفتح التاء والباء (النعال السبتية) بكسر السين وسكون الباء التى لاشعر عليها ، من السبت وهو الخلق ، وهو ظاهر جواب ابن عمر الآتى أو هى التى عليها الشعر أو جلد البقر المدبوغ بالقرظ ، والسبت بالضم : نبت يدبغ به أو كل مدبوغ ، أو التى أسببت بالدباغ ، أى لانت ، أو نسبة إلى سوق السبت ، وإنما اعترض

على ابن عمر بذلك لأنه لباس أهل النعيم ، وإنما كانوا يلبسون النعال بالشعر غير مدبوغة ، وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره (ورأيتك تصبغ) ثوبك أو شعرك (بالصفرة ورأيتك إذا كنت) مستقراً (بمكة أهل الناس) أى رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذى الحجة للإحرام بالحج (إذا رأوا الهلال) أى هلال ذى الحجة (ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية) الثامن من ذى الحجة لأنهم كانوا يروون فيه من الماء ليستعملوه فى عرفة شرباً وغيره ، وقيل غير ذلك ، فتهل أنت حينئذ ، والرؤية هنا تحتل البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضى الله عنهما محبباً لابن جريج (أما الأركان) الأربعة (فإنى لم أر رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم يمس) منها (إلا) الركنين (اليمانيين ، وأما النعال السبتية فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم يلبس النعال التى ليس فيها شعر ويتوضأ فيها) أى فى النعل (فأنا أحب أن ألبسها) فيه التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل رجليه الشريفتين وهما فى نعليه (وأما الصفرة فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم يصبغ بها فأنا أحب أن أصبغ بها) يحتل صبغ ثيابه ، لما فى الحديث المروى فى سنن أبى داود : وكان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامته أو شعره ، لما فى السنن أن يصفر بهما لحيته ، وكان أكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة ، ورجح الأول القاضى عياض . وأجيب عن الحديث المستدل به للثانى باحتمال أنه كان يتطيب بهما لا أنه كان يصبغ بهما (وأما الإهلال) بالحج والعمرة (فإنى لم أر رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته) أى تستوى قائمة إلى طريقه ، والمراد ابتداء الشروع فى أفعال النسك ، وإليه ذهب الشافعى ومالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : يحرم عقب الصلاة جالساً لحديث الترمذى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حسن ، وقال آخرون : الأفضل أن يهل من أول يوم من ذى الحجة . ومحل هذه المباحث كتاب الحج . وهذا الحديث خماسى الإسناد ، ورواته كلهم مدنيون ، وفيه رواية الإقران ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس ، ومسلم وأبو داود فى الحج ، والنسائى فى الطهارة ، وابن ماجه فى اللباس ، ولكل وجهة هو موليها .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ .

(عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التيمن) لأنه كان يحب الفأل الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة ، وزاد البخارى فى الصلاة من رواية شعبة : ما استطاع ، فنبه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع (فى تنعله) أى حال كونه لابساً النعل أى الابتداء بلبس اليمين (وترجله) الابتداء بالشق الأيمن فى تسريح رأسه ولحيته (و) فى (طهوره) بضم الطاء لأن المراد تطهره وتفتح ، أى البداءة بالشق الأيمن فى الغسل وباليمنى فى اليمين والرجلين على اليسرى ، وفى سنن أبى داود من حديث أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً : إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم فإن قدم اليسرى كرهه ووضوءه صحيح وأما الكفان والخذان والأذنان فيطهران دفعة واحدة (و) كذا فى البخارى من رواية أبى الوقت بإثبات الواو ، وهو من عطف العام على الخاص ولغيره بإسقاطها : كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التيمن (فى شأنه كله) وتأکید الشأن بقوله كله يدل على التعميم فيدخل فيه نحو : لبس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والصلاة على ميمنة الإمام وميمنة المسجد والأكل والشرب والاكتمال وتقليم الأظفار وقص الشارب ونف الإبط وحلق الرأس والخروج من الخلاء ، وغير ذلك مما فى معناه إلا ما خص بدليل كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسراويل وغير ذلك ، وإنما استحج التياسر فيها ، لأنه من باب الإزالة والقاعدة أن كل ما كان من باب التكريم والتزين فباليمين وإلا فباليسار ، وحلق الرأس من باب التزين لامن باب الإزالة . وقد ثبت الابتداء فيه بالأيمن . قال فى الفتى : وحقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً وما يستحب فيه التياسر ليس من الأفعال المقصودة بل هى إما تروك وإما غير مقصودة . وهذا كله على تقدير إثبات الواو . وأما على إسقاطها فقولہ فى شأنه كله متعلق بيعجبه لا بالتيمن ، أى يعجبه التيمن فى شأنه كله ،

التيمن في تنعله إلى آخره أى لا يترك ذلك سفراً ولا حضراً ولا في فراغه ولا في شغله ونحو ذلك . وقد بسط القول في ذلك القسطلاني في إرشاد السارى . وفي هذا الحديث الدلالة على شرف اليمين ، وهو سداسى الإسناد ورواته مابين بصرى وكوفى ، وفيه رواية الابن عن الأب ، وقرنين من أتباع التابعين ، وآخرين من التابعين ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في الصلوات واللباس ، ومسلم في الطهارة ، وأبو داود في اللباس ، والترمذى في آخر الصلاة وقال حسن صحيح ، والنسائى في الطهارة والزينة ، وابن ماجه في الطهارة .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوا ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضُوءٍ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّأُوا مِنْهُ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبِيعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّأُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ .

(عن أنس بن مالك) الأنصارى (رضى الله عنه) أنه (قال رأيت)
 أى أبصرت (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم و) الحال أنه قد (حانت)
 أى قربت (صلاة العصر) وهو بالزوراء كما رواه قتادة عند المؤلف سوق
 بالمدينة (فالتمس) أى طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو : الماء الذى يتوضأ به
 (فلم يجده) أى فلم يصيبوا الماء (فأتى) مبنياً للمفعول (رسول الله صلى
 الله عليه) وآله (وسلم بوضوء) بفتح الواو ، أى بإناء فيه ماء ليتوضأ به ،
 وفى رواية ابن المبارك : فجاء رجل بقدح فيه ماء يسير ، وروى المهلب أنه
 كان مقدار وضوء رجل واحد (فوضع رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم فى ذلك الإناء يده) الشريفة الكريمة (وأمر الناس أن) أى بأن
 (يتوضأوا) أى بالتوضىء (منه) أى من ذلك الإناء (قال أنس) رضى الله عنه
 (فرأيت) أى أبصرت (الماء) حال كونه (ينبع) أى يخرج (من تحت)
 وفى رواية : يفور من بين (أصابعه) فتوضأوا (حتى توضأوا من عند آخرهم)
 أى توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم ، وهو كناية عن جميعهم ، قاله
 الكرماني ، أى لم يبق منهم أحد ، والشخص الذى هو آخرهم داخل فى هذا
 الحكم ، لأن السياق يقتضى العموم والمبالغة ، لأن عند هنا بمعنى فى وحتى
 للتدرج ومن للبيان وقيل حتى هنا حرف ابتداء ومن للغاية ، واستنبط من
 هذا الحديث استحباب التماس الماء لمن كان على غير طهارة ، والرد على من
 أنكر المعجزة من الملاحدة ، وفيه أن اغتراف المتوضئ من الماء القليل
 لا يصير الماء مستعملاً ، واستدل به الشافعى على أن الأمر بغسل اليد قبل

إدخالها الإناء ندب لاحتتم^(١) وأن المواصلة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوئه . وبقية هذه المباحث محلها علامات النبوة . قال ابن بطلال : حديث نبع الماء شهده جمع من الصحابة إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس ، وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند ، كذا قال ، وقال القاضي عياض : هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلاً عن جملة من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم إنكار ذلك ، فهو ملتحق بالقطعي من معجزاته . انتهى . فانظر كم بين الكلامين من التفاوت . وهذا الحديث من الرباعيات ورجاله ما بين تنيسى ومدنى وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في علامات النبوة ، وحرر الحافظ ابن حجر هذا الموضع هناك تحريراً بالغاً ، ومسلم والترمذى في المناقب وقال حسن صحيح ، والنسائى في الطهارة . وبالله التوفيق .

(١) قلت : قد تقدم أن الأمر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء سنة لا واجب ، ولا شك في مشروعيته وأما قول من قال بالوجوب فلا وجه : انظر « السيل الجرار » . سيد نور الحسن خان .

الحديث الخامس والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ .

(وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما حلق رأسه) الشريفة في حجة الوداع ، أى أمر الحلاق فحلقه فأضاف الفعل إليه مجازاً ، واختلف في الذى حلق ، فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكره البخارى رحمه الله ، وقيل هو خراش بن أمية ، والصحيح أن خراشاً كان الحالق بالحديبية (كان أبو طلحة) زيد بن سهل بن الأسود الأنصارى النجارى زوج أم سليم والدة أنس شهد المشاهد كلها المتوفى في سنة سبعين كأبى هريرة (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه ولفظه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الحلاق فحلق رأسه ودفع إلى أبى طلحة الشق الأيمن ثم حلق الشق الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس . ورواه مسلم أيضاً باختلاف الألفاظ واتحاد المعنى قال النووى : فيه استحباب البداء بالشق الأيمن من رأس المخلوق ، وهو قول الجمهور ، خلافاً لأبى حنيفة ، وفيه طهارة شعر الآدمى ، وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا^(١) ، وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وآله وسلم وفيه المواسة بين الأصحاب في العطية والهدية . قال في الفتح : أقول وفيه إن المواسة لا تستلزم المساواة ، وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره . انتهى . أقول : وإذا كان مطلق شعر الآدمى طاهراً فالماء الذى يغسل به طاهر ، وقيل إن شعره صلى الله عليه وآله وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره . وأجيب بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ، والأصل عدمها ، وعورض بما يطول . وقد تمنى عبدة السلماني التابعى الكوفى أحد المخضرمين فقال : لأن تكون عندى شعرة منه أحب إلى من الدنيا وما فيها . كذا في البخارى . وهذا الحديث من الحماسيات ورواته ما بين تيسنى ومدنى ، وكلهم أئمة أجلاء ، وفيه الإخبار والتحديث والعنونة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح .

(١) ولبعض العلماء في أحوال شعراته وتقسيمها وتبريكها رسالة « السيوف المرفقات على أهل الشعرات » . ١٠ هـ . سيد على حسن خان .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا شَرَبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا شرب الكلب) أى ولغ ولو مأذوناً فى اتخاذه بطرف لسانه (فى) وفى رواية من (إناء أحدكم فليغسله سبعاً) أى سبع مرات لنجاسته المغلظة ، وهذا الأمر يقتضى الفور ، لكن جملة الجمهور على الاستحباب إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء . وقوله : فى إناء أحدكم خرج مخرج الغالب لا للقيد ، وخرج بقوله شرب ، وكذا ولغ ما إذا كان جامداً ، لأن الواجب حينئذ إلقاء ما أصابه الكلب بفمه ولا يجب غسل الإناء حينئذ إلا إذا أصابه فم الكلب مع الرطوبة ، فيجب غسل ما أصابه فقط سبعاً لأنه إذا كان مافيه جامداً لا يسمى أخذ الكلب منه شرباً ولا ولوغاً كما لا يخفى ، ولم يقع فى رواية مالك التريب ، ولا ثبت فى شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين ، والإضافة فى قوله إناء أحدكم ملغى اعتبارها ، لأن الطهارة لا تتوقف على ملك ومفهوم الشرط فى قوله إذا ولغ يقتضى قصر الحكم على ذلك لكن إذا قلنا إن الأمر بالغسل للتنجس يتعدى الحكم إلى ما إذا لحس أو لعق مثلاً ، ويكون ذكر الولوج للغالب والقوى من جهة الدليل ، كما قاله النووى فى شرح المهذب اختصاص الغسل سبعاً^(١) بالولوج ، ولا يلحق بذلك بقية أعضائه كيدنه ورجله . وفى الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتعدى عن محلها إلى ما يجاورها بشرط كونه مائعاً ، وعلى تنجيس المائعات إذا وقع فى جرمها نجاسة ، وعلى تنجيس الإناء الذى يتصل بالمائع ، وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه ، لأنه أمر بإزالة الماء لما وردت عليه النجاسة ، وهو حقيقة فى إزالة جميعه وأمر بغسله ، وحقيقته تتأدى بما يسمى غسلاً ، ولو كان ما يغسل به أقل مما أريق . وخالف ظاهر هذا الحديث المالكية والخنفية فأما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلاً مع إيجابهم التسبيح ، لأن التريب لم يقع فى رواية مالك كما تقدم . قال القرافى منهم : قد صح فى فيه الأحاديث ، فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها ، وأطال القول فى ذلك فى الفتح .

(١) فائدة : هذا حكم مختص بولوجه ، وليس فيه ما يدل على نجاسة ذاته كلها لحماً وعظماً ودماً وشعراً وعرقاً ، وإلحاق هذا بالقياس على الولوج بعيد جداً . كذا فى « السيل الجرار » اهـ سيد نور الحسن خان .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ الْكِلَابُ تُقْبَلُ وَتُدْبَرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكُونُوا يَرْشُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه) أنه (قال كانت الكلاب تقبل وتدبر) حال كونها (في المسجد) النبوي المدني (في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فلم) يكونوا (يرشون شيئاً من ذلك) بالماء ، وفي ذكر الكون مبالغة ليست في حذفه ، وكذا في لفظ الرش حيث اختاره على لفظ الغسل ، لأن الرش ليس فيه جريان الماء ، بخلاف الغسل فإنه يشترط فيه الجريان ، فنفي الرش أبلغ من نفي الغسل ، ولفظ شيئاً أيضاً عام لأنه نكرة في سياق النفي ، وهذا كله للمبالغة في طهارة سوره ، إذ في مثل هذه الصورة الغالب أن لعبه يصل إلى بعض أجزاء المسجد . وأجيب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه ، واليقين لا يرتفع بالشك ، ثم إذ دلالة لاتعارض دلالة منطوق الحديث الوارد بالغسل من ولوغه . وقد زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور في البخاري موصولا بصريح التحديث قبل قوله تقبل وتبول وبعدها واو العطف ، وكذا أخرجهما أبو داود من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور ، وحينئذ فلا حجة فيه لمن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها . قاله ابن المنير ، ولكن يقدح في نقل الاتفاق القول بأنها تؤكل حيث صح عن نقل عنه ، وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر . وقال ابن المنذر المراد أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد ، إذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق . قال : ويبعد أن تترك الكلاب تنتاب في المسجد حتى تمتنه بالبول فيه . والأقرب أن يكون ذلك في ابتداء الحال على أصل الإباحة . ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها . ويشير إلى ذلك ما زاده الإسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال : كان عمر يقول بأعلى صوته : اجتنبوا اللغو

في المسجد . قال ابن عمر : وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب ... إلخ . فأشار إلى أن ذلك كان في الابتداء ، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام ، وبهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلب . وأما قوله : في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو وإن كان عاماً في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف ، لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد . وبهذا الحديث استدلت الحنفية على طهارة الأرض إذا أصابها نجاسة وجفت بالشمس أو الهواء وذهب أثرها . وعليه بوب أبو داود حيث قال : باب طهور الأرض إذا ييس . ورجاله الستة مابين بصرى وأيلي ومدني وفيه تابعي عن تابعي ، والقول والتحديث والعننة ، وأخرجه أبو داود والإسماعيلي وأبو نعيم .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُحْدِثْ » .

(وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم لا يزال العبد في) ثواب (صلاة) لاحقيقتها وإلا لا يمنع عليه الكلام ونحوه ، قال الكرمانى : نكر صلاة ليشعر بأن المراد نوع صلاته التى ينتظرها وعبرة القسطلانى ليشمل انتظار كل واحدة منها (ما كان) أى مادام وهى رواية الكشمينى (فى المسجد ينتظر الصلاة مالم يحدث) أى ما لم يأت بالحديث ، أى مدة دوام عدم الحدث ، وهو يعم ماخرج من السبيلين وغيره .

وتمام هذا الحديث فقال رجل أعجمى : ما الحدث يا أبا هريرة قال : الصوت ، يعنى الضرطة ونحوها ، وفى رواية أبى داود وغيره : لا وضوء إلا من صوت أو ريح ، فكأنه قال : لا وضوء إلا من ضراط أو فساء ، وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من المرء غالباً فى المسجد غيرهما ، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحدث الخاص وهو المعهود وقوعه غالباً فى الصلاة ، وهذا الحديث من الرباعيات ، ورجاله كلهم مدينون إلا آدم مع أنه دخل المدينة ، وفيه التحديث والعننة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُعْمِنْ . قَالَ عُثْمَانُ : يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ . قَالَ عُثْمَانُ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَأَمَرُونِي بِذَلِكَ .

(عن زيد بن خالد) المدني الصحابي رضى الله عنه (قال سألت عثمان ابن عفان) رضى الله عنه (قلت أرايت إذا جامع) الرجل امرأته أو أمته (فلم يمن) بضم الياء وسكون الميم (قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) أى الوضوء الشرعى لا اللغوى ، وإنما أمره بالوضوء احتياطاً لأن الغالب خروج المذى من المجامع وإن لم يشعر به (ويغسل ذكره) لتنجسه بالمذى ، وهل يغسل جميعه أو بعضه المتنجس . قال الإمام الشافعى بالثانى ومالك بالأول ، والواو لاتدل على الترتيب بل على مطلق الجمع ، فلا فرق بين أن يغسل الذكر قبل الوضوء أو بعده على وجه لا ينتقض الوضوء معه (قال عثمان) رضى الله عنه (سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد (فسألت عن ذلك علياً) أى ابن أبى طالب رضى الله عنه (والزبير) بن العوام (وطلحة) بن عبيد الله (وأبى بن كعب) رضى الله عنهم (فأمروني) وفى رواية فأمروه ، أى المجامع (بذلك) أى بأن يتوضأ ، والمنسوخ من هذا الحديث عدم وجوب الغسل وناسخه الأمر بالغسل^(١) ، وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل ، ولهذا صح الاستدلال به ، والحكمة فى الأمر به قبل أن يجب

(١) وما يؤيد ذلك حديث أبى بن كعب قال : إن الفتيا التى كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها فى أول الإسلام ثم أمرنا بالاغتسال بعدها . اهـ . كذا فى « الروضة الندية شرح الدرر البهية » اهـ . السيد نور الحسن خاين .

الغسل إما لكون الجماع مظنة خروج المذى أو للامسة الموطوءة ، فدلالتة على المطلوب من هذه الجزئية ، وهى وجوب الوضوء من الخارج المعتاد لا على الجزء الأخير وهو عدم الوجوب فى غير المنسوخ . وقد انعقد الإجماع على وجوب الغسل بعد أن كان فى الصحابة من لا يوجب به إلا بالإنزال كالمذكورين وبعض أصحاب الظاهر . ورجال هذا الحديث أحد عشر رجلاً مابين كوفى وبصرى ومدنى وفيهم ثلاثة من التابعين وصحبايان يروى أحدهما عن الآخر ، والتحديث والعننة والإخبار والسؤال والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطهارة ، وكذا مسلم .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ » . فَقَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَعْجَلْتِ أَوْ قُحِطْتَ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ » .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إلى رجل من الأنصار) هو عتبان بكسر العين ابن مالك الأنصاري كما في مسلم ، أو صالح الأنصاري فيما ذكره عبد الغني بن سعيد ، أو رافع بن خديج كما حكاه ابن بشكوال ، ورجح في الفتح الأول ، ولمسلم : مر على رجل ، فيحمل على أنه مر به فأرسل إليه (فجاء ورأسه يقطر) أي ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الاغتسال ، وإسناد القطر إلى الرأس مجاز فسأل الوادي (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (لعلنا) قد (أَعْجَلْنَاكَ) عن فراغ حاجتك من الجماع (فقال) الرجل مقررًا له (نعم) أَعْجَلْتَنِي (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أَعْجَلْتَ بضم الهمزة وكسر الجيم ، وفي رواية الكشميني : عجلت بضم العين وكسر الجيم المخففة ، وفي رواية كذلك مع التشديد (أو قُحِطْتَ) وفي رواية أْقَحِطْتَ ، وكذا لمسلم ، وفي رواية أْقَحِطْ بضم الهمزة أي لم ينزل ، استعارة من قحوط المطر وهو انحباسه (فعليك الوضوء) وأو للشك من الراوى أو لتنويح الحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، أي سواء كان عدم الإنزال بأمر خارج عن ذات الشخص أو من ذاته لافرق بينهما في إيجاب الوضوء لا الغسل لكنه منسوخ . وقد أجمعت الأئمة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه إنزال ، وهو مروى عن عائشة وأبي بكر وعمر وابنه وعلى وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين ، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والنخعي والثوري . وفي الحديث جواز الأخذ بالقرائن ، وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليه تأخير إجابته .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ لِحَاجَةِ لَهُ وَأَنَّ مُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

(عن المغيرة) بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود الثقفى الصحابى الكوفى ، أسلم قبل الحديبية وولى إمرة الكوفة ، توفى سنة خمسين على الصحيح ، له فى البخارى أحد عشر حديثاً (رضى الله عنه أنه) أى المغيرة (كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فى سفر وأنه ذهب لحاجة له) وأدى عروة معنى كلام أبيه بعبارة نفسه وإلا فكان السياق يقتضى أن يقول قال أبى كنت ، وكذا قوله (وأن مغيرة جعل) أى طفق (يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أتى يغسل ماضياً على الأصل (ومسح برأسه) بباء الإلصاق (ومسح على الخفين) أعاد لفظ مسح دون غسل لبيان تأسيس قاعدة المسح ، بخلاف الغسل فإنه تكرر لسابق ، واستدل بهذا الحديث البخارى على الاستعانة فى الوضوء ، لكن من يدعى أن الكراهة مختصة بغير المشقة أو الاحتياج فى الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لأنه كان فى السفر ، وكذا حديث المغيرة ، ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والإحضار للماء بجامع الإعانة ، فأما الصب فهو خلاف الأولى لأنه ترفه لا يليق بالمتعبد ، وعورض بأنه إذا فعله الشارع لا يكون خلاف الأولى . والجواب أنه قد يفعله لبيان الجواز فلا يكون فى حقه خلاف الأولى بخلافنا ، وقيل مكروه ، والأول أولى وأما الاستعانة فى غسل الأعضاء فكروهة قطعاً إلا الحاجة ، وأما إحضار الماء فلا كراهة فيه أصلاً ، قال الحافظ ابن حجر : لكن الأفضل خلافه ، وقال الجلال المحلى : ولا يقال إنها خلاف الأولى . هذا الحديث من السداسيات ورواته ما بين بيكندى وواسطى ومدنى وفيهم ثلاثة من التابعين ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطهارة والحج ، ومسلم فيه أيضاً .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا وَهِيَ خَالَتُهُ ، قَالَ : فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ وَأَضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا أَنْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ثُمَّ قَامَ لِيُصَلِّيَ . قَالَ : فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتَلُهَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَوْتَرَ ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا مَا لَيْسَ فِي الْآخِرِ .

(عن) عبد الله (بن عباس) رضى الله عنهما (أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم وهي خالته فاضطجعت) أى وضعت جنبى بالأرض ، وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مناسبة لقوله بات ، أو يقول بت مناسبة لقوله اضطجعت ، لكنه سلك مسلك التفنن الذى هو نوع من الالتفات أو يقدر ، قال فاضطجعت (فى عرض الوسادة) بفتح العين وهو المشهور ، وقال النووى : هو الصحيح ، وبالضم حكاها البرماوى والعينى وابن حجر وأنكره أبو الوليد الباجى نقلا ومعنى ، لأنه بالضم بمعنى الجانب ، وهو لفظ مشترك ، والجواب أنه لما قال فى طولها تعين المراد ، وقد صحت به الرواية عن جماعة منهم الداودى والأصبلى فلا وجه لإنكاره (واضطجع رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين

ميمونة (في طولها) أى الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى انتصف الليل أو قبله) أى قبل انتصافه (بقليل أو بعده) أى بعد انتصافه (بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلس) حال كونه (يمسح النوم عن وجهه) الشريف (بيده) الكريمة بالإفراد ، أى يمسح بيده عينيه من باب إطلاق اسم الحال على المحل ، لأن المسح لا يقع إلا على العين والنوم لا يمسح ، أو المراد مسح أثر النوم من باب إطلاق اسم السبب على المسبب . قاله ابن حجر ، وتعقبه العيني بأنه أثر النوم من النوم لأنه نفسه ، والجواب إن الأثر غير المؤثر ، فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من إضافة الصفة للموصوف واللام تدخل في العدد المضاف نحو الثلاثة الأثواب (الخواتيم من سورة آل عمران) التى أولها : « إن في خلق السموات والأرض » إلى آخر السورة . قال ابن بطال ومن تبعه : فيه دليل على ردّ من كره قراءة القرآن على غير طهارة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ^(١) وتعقبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك لأنه قال : تنام عيناى ولا ينام قلبي ، وأما كونه توضأ عقب ذلك فلعله جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ . وقد سبق الإسماعيلي إلى معنى ما ذكره ابن المنير . وأجيب بأن الأصل عدم التجديد وغيره . وعورض بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك وهنا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله : تنام عيناى ولا ينام قلبي . وحينئذ يكون تجديد وضوءه لأجل طلب زيادة النور حيث قال : الوضوء على الوضوء نور على نور (ثم قام إلى شن معلقة) هى القرية الحلقة من آدم ، وجمعه

(١) قلت : حديث على عليه السلام عند أحمد وأهل السنن وغيرهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة ، قد صححه جماعة من الحفاظ ، وفي بعض ألفاظ الحديث : كان يقرأ القرآن في كل حال إلا الجنابة ، ولهذا الحديث شواهد تقويه ، فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث ، اللهم إلا أن يقال إن ابن المنير إنما تعقبه في خصوص هذا الاستنباط والمسألة مصرحة في «السيل الجرار» ١ هـ . سيد نور الحسن خان سلمه الله تعالى .

شنان بكسر أوله ، وذكره باعتبار لفظه ، أو الأدم أو الجلد ، وأنث الوصف باعتبار القربة . قال الخطابي : الشن : القربة التي تبدت للبلاء (فتوضاً) صلى الله عليه وآله وسلم (منها فأحسن وضوءه) أى أتمه بأن أتى بمندوباته ، ولا يعارض هذا قوله فى باب تخفيف الوضوء : وضوءاً خفيفاً ، لأنه يحتمل أن يكون أتى بجميع مندوباته مع التخفيف أو كان كل منهما فى وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى قال ابن عباس) رضى الله عنه (فقمتم فصنعت مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذهبت فقمتم إلى جنبه) الأيسر (فوضع يده اليمنى على رأسى) أى فأدرانى على يمينه (وأخذ بأذنى اليمنى) حال كونه (يفتلها) أى يدلکها تنبيهاً عن الغفلة عن أدب الائتنام وهو القيام على يمين الإمام إذا كان الإمام وحده ، أو تأنيساً له لكونه ذلك كان ليلاً (فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين) (١) المجموع اثنتا عشرة ، وهو يقيد المطلق فى قول البخارى فى باب التخفيف : فصلى ما شاء الله (ثم أوتر) بواحدة أو بثلاث ، وفيه بحث يطول (ثم اضطجع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتاه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج) من الحجرة إلى المسجد (فصل الصبح) بأصحابه رضى الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفى كل منهما ما ليس فى الآخر) كما يلوح من مطاوى فحوايهما ، ويؤخذ من هذا الحديث استحباب التهجد وقراءة العشر الآيات عند الانتباه من النوم ، وأن صلاة الليل مثنى مثنى ، وهو من خماسياته ، ورجاله مديون ، وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وفى الوتر وفى التفسير ، ومسلم فى الصلاة وأبو داود ، وأخرجه ابن ماجه فى الطهارة ، وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحديث ، لكنه على غير شرط المصنف .

(١) وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل على أنحاء مختلفة، فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة ، وتارة يصلى أربعاً أربعاً ، وتارة يجمع بين زيادة على الأربع ، وذلك كله سنة ثابتة . انظر «الروضة الندية» . ١ هـ . سيد على حسن خان سلمه الله .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ غَسَلَهَا مَرَّتَيْنِ ثُمَّ تَمَضَّمَصَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ .

(عن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال له رجل) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أتستطيع أن تريني) أي هل تستطيع الإراءة إياي ، وفيه ملاطفة الطالب للشيخ وكأنه أراد أن يريه بالفعل ليكون أبلغ في التعليم ، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قال) أي عبد الله بن زيد الأنصاري (نعم) أستطيع أن أريك (فدعا بماء) وفي رواية وهيب عند البخاري : فدعا بتور من ماء (فأفرغ) أي صب من الماء ، وفي رواية : فأكفأ ، وفي لفظ : فكفأ ، وهما لغتان بمعنى ، يقال : كفأ الإناء أو كفأه إذا أماله ، وقال الكسائي : كفأت الإناء كيبته وأكفأته أملتته ، والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإناء على اليد ، كما صرح به في رواية مالك (على يديه) بالثنائية ، وفي رواية الأربعة : على يده بالإفراد على إرادة الجنس ، وفيه من الأحكام غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ولو كان من غير نوم ، والمراد باليدين هنا الكفان لاغير ، كذا في الفتح (فغسل مرتين) وفي رواية الأربعة : فغسل يديه مرتين ، كذا في رواية مالك ، وعند غيره من الحفاظ ثلاثاً ، فهي مقدمة على رواية الحافظ الواحد ، لا يقال إنهما واقعتان لاتحاد مخرجهما والأصل عدم التعدد ، ولأن في رواية مسلم من طريق جبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

توضاً ، وفيه : وغسل يده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً ، فيحمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديثين غير متحد (ثم مضمض واستنشق ثلاثاً) أى بثلاث غرفات ، كما في رواية وهيب المذكورة في البخارى فى ثانى الحديث المذكور بعد هذا ، وللكشميني : واستنشق ثلاثاً ، والرواية الأولى تستلزم الثانية من غير عكس ، قاله الحافظ ابن حجر ، وعورض بأن ابن الأعرابي وابن قتيبة جعلاهما واحداً (ثم غسل وجهه ثلاثاً) لم تختلف الروايات فى ذلك ، ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للإتيان بقوله ثم فى الجميع ، لأن كلا من الحكيمين مجمل فى الآية بينته السنة بالفعل (ثم غسل يديه مرتين مرتين) بالتكرار (إلى) أى مع (المرفقين) بالثنية ، وفى رواية المستملى والحموى : إلى المرفق بالإفراد على إرادة الجنس ، وهو مفصل الذراع والعضد ، وسمى به لأنه يرتفق به فى الاتكاء ، ويدخل فى غسل اليدين خلافاً لزفر ، لأن إلى فى قوله تعالى « إلى المرفقين » بمعنى مع كالحديث ، وقيل إلى تفيد الغاية مطلقاً ، وأما دخولها فى الحكم أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وإنما يعلم من خارج ، ولم يكن فى الآية وكأن الأيدي متناولة لها فحكم بدخولها احتياطاً . وقال إسحق بن راهويه إلى بمعنى الغاية وبمعنى مع فبينت السنة أنها بمعنى مع ، وقال الشافعى فى الأم : لا أعلم خلافاً فى إيجاب دخول المرفقين فى الوضوء : قال فى الفتح : فعلى هذا زفر محجوج بالإجماع ، وقد ورد هنا ما يدل على أحدهما وهو أنها بمعنى مع ، ففى صحيح مسلم من حديث أنى هريرة أنه توضأ حتى أشرع فى العضد ، وهكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وأخرج الدارقطنى والبيهقى من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدار الماء على مرفقيه ، ثم قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به . قال فى الفتح : وإسناده ضعيف ، وفى رواية للدارقطنى من حديث عثمان بإسناد حسن أنه غسل وجهه ويديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين ، وأخرج البزار والطبرانى من حديث وائل بن حجر قال : شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فغسل وجهه ويديه حتى جاوز المرفق ، فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً (ثم مسح رأسه) زاد ابن الطباع فى روايته : كله ، كما فى حديثه المروى عند ابن خزيمة فى صحيحه (بيديه) بالثنية (فأقبل بهما وأدبر) بهما ، ولمسح : مسح رأسه كله وما أقبل وما أدبر وصدغيه (بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه

ثم ردهما إلى المكان الذى بدأ منه (ليستوعب جهتي الشعر بالمسح ، الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجاً من كلام الإمام مالك ، ففيه حجة على من قال : السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى أن ينتهى إلى مقدمه ، لظاهر قوله أقبل ، ويرد عليه أن الواو لاتقتضى الترتيب ، وفي رواية للبخارى من رواية سليمان ابن بلال : فأدبر يديه وأقبل ، فلم يكن في ظاهره حجة ، لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ، ولم يعين ما أقبل إليه ولا ما أدبر عنه ، ومخرج الطريقين متحد ، فهما بمعنى واحد ، وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم ، فيحمل قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أى بدأ بقبل الرأس ، وقيل في توجيهه غير ذلك ، والمشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة ، ومن هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم ، والحديث ورد على الكمال ولا نزاع فيه بدليل أن الإقبال والإدبار لم يذكر في غير هذا الحديث . قال القسطلاني : وقد ثبت وجوب أصل المسح ، فجاحده كافر لأنه قطعى ، واختلف في مقداره ، فجاحده لا يكفر لأنه ظنى (ثم غسل رجليه) أطلق الغسل فيهما ولم يذكر فيه تثليثاً ولا ثنية كما سبق في بعض الأعضاء إشعاراً بأن الوضوء الواحد يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث ، وإن كان الأكمل التثليث في الكل ، ففعله بياناً للجواز والبيان بالفعل أوقع في النفوس منه بالقول وأبعد من التأويل ، وفي رواية وهيب : إلى الكعبين ، والبحث فيه كالبحث في قوله : إلى المرفقين ، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشز عند ملتقى الساق والقدم ، وعن أبي حنيفة أنه العظم الذى في ظهر القدم عند مقعد الشراك ، وعن مالك مثله ، والأول هو الصحيح الذى يعرفه أهل اللغة ، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ، ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان ابن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة : فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه . واستدل البخارى بهذا الحديث على استيعاب مسح الرأس . قال في الفتح : إنه يدل لذلك ندباً لا فرضاً وعلى أنه لا يندب تكريره ، وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة ، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره . ورواة هذا الحديث الستة كلهم مدنيون إلا شيخ البخارى ، وقد دخلها ، وفيه رواية لابن عن الأب والتحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه المؤلف في الطهارة ، ومسلم فيها ، والترمذى مختصراً ، والنسائى وابن ماجه .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهَاجِرَةِ فَآتَى بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ ، فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ .

(عن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء وسكون المثناة التحتية ، وهب بن عبد الله السوائي بضم السين والمد ، الثقفى الكوفى (رضى الله عنه) توفي سنة أربع وسبعين ، له فى البخارى سبعة أحاديث (قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بالهاجرة) أى فى وسط النهار عند شدة الحر فى سفر ، وفى رواية إن خروجه كان من قبة حمراء من آدم بالأبطح بمكة (فأتى) بضم الهمزة وكسر التاء (بوضوء) بفتح الواو ، أى بماء يتوضأ به (فتوضأ) منه (فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى من الماء الذى بقى بعد فراغه من الوضوء وكأنهم اقتسموه أو كانوا يتناولون ما سأل من أعضاء وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (فيتمسحون به) تبركاً به لكونه من جسده الشريف المقدس . قال فى الفتح : وفى ذلك دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل . انتهى . وزاد القسطلانى : وعلى القول بأن الماء المأخوذ ما فضل فى الإناء بعد فراغه صلى الله عليه وآله وسلم ، فالماء طاهر مع ما حصل له من التشريف والبركة بوضع يده المباركة فيه ، والتمسح تفعل كأن كل واحد منهم مسح به وجهه ويديه مرة بعد أخرى نحو تجرعه ، أى شربه جرعة بعد جرعة ، أو هو من باب التكلف ، لأن كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعنى لتحصيله كتنشجع وتصبر (فصلى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم الظهر ركعتين والعصر ركعتين) قصراً للسفر (وبين يديه عنزة) بفتحات أقصر من الرمح وأطول من العصا وفيها زج كزج الرمح ، وإنما صلى إليها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان فى الصحراء . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلانى وكوفى وواسطى ، وفيه التحديث والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم والنسائى فيها أيضاً .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَقَعَ فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ فَقُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النَّبُوءَةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ .

(عن السائب بن يزيد) الكندي من صغار الصحابة كان مع أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين ، وولد في السنة الثانية من الهجرة ، وخرج مع الصبيان إلى ثنية الوداع لالتقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه من تبوك ، وتوفي بالمدينة سنة إحدى وتسعين ، له في البخاري ستة أحاديث ، رضى الله عنه (قال ذهب) أى مضت (بنى خالتي) تسم (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت يا رسول الله إن ابن أختي (علة بالعين المهملة المضمومة بنت شريح) وقع (بفتح الواو وكسر القاف ، أى أصابه وجع في قدميه أو يشتكى لحم رجله من الحفاء لغلظ الأرض والحجارة ، وللكشميني وقع بلفظ الماضي أى وقع في المرض ، وفي رواية وجع مكان وقع بفتح الواو وكسر الجيم ، وعليه الأكثرون ، والعرب تسمى كل مرض وجعاً ، قال السائب (فمسح) صلى الله عليه وآله وسلم (رأسى) بيده الشريفة (ودعا لى بالبركة ثم توضعاً فشربت من وضوئه) بفتح الواو ، أى من الماء المتقاطر من أعضائه الشريفة ، وفيه دلالة على طهارة الماء المستعمل (ثم قت خلف ظهره) صلى الله عليه وآله وسلم (فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه) بكسر تاء خاتم أى فاعل الختم وهو الإتمام والبلوغ إلى الآخر ، وبفتحها بمعنى الطابع ، ومعناه الشيء الذى هو دليل على أنه لانبى بعده ، وفيه صيانة لنبوته صلى الله عليه وآله وسلم عن تطرق القدح إليها صيانة الشيء المستوثق بالختم ، وفي رواية أحمد من حديث عبد الله بن سرجس فى نغض كتفه اليسرى ، والنغض أعلى الكتف أو العظم الدقيق الذى على طرفه (مثل زر الحجلة) بكسر الزاى وتشديد الراء واحد الأزرار ، والحجلة بفتح المهملة ،

والجيم واحدة الحجال ، وهى بيوت تزين بالثياب والستور والأسرة لها عرى وأزرار ، وفى رواية أحمد من حديث أبى ربيعة التيمي قال : خرجت مع أبى حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأيت على كتفه مثل التفاحة ، فقال أبى : إني طيب ألا أطيبها لك ، قال : طيبها الذى خلقها ، وفى الدلائل لأبى نعيم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ولما ولد ذكرت أمه أن الملك نغمسه فى الماء الذى أنبعه ثلاث نغمسات ثم أخرج صرة من حرير أبيض فإذا فيها خاتم فضرب به على كتفه كالبيضة المكنونة تضىء كالزهرة ، فهذا صريح فى وضعه بعد مولده ، وقيل ولد به ، والله أعلم ، وفى كتاب المواهب اللدنية مزيد لذلك ، قال فى الفتح : وقيل المراد بالحجلة الطير وهو يعقوب يقال للأنثى منه حجلة ، وعلى هذا فالمراد بزرها بيضتها ، ويؤيده أن فى حديث آخر مثل بيضة الحمامة ، وأراد البخارى الاستدلال بهذه الأحاديث على من قال بنجاسة الماء المستعمل ، وهو قول أبى يوسف ، وحكى أنه رجع عنه ثم رجع إليه بعد شهرين . وعن أبى حنيفة رحمه الله ثلاث روايات : الأولى طاهر لا طهور وهو المفتى به عند الحنفية . الثانية : نجس نجاسة خفيفة . الثالثة : نجاسة غليظة . وهذه الأحاديث ترد عليه ، لأن النجس لا يتبرك به . قال ابن المنذر : وفى إجماع أهل العلم على أن البلل الباقى على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوى على طهارة الماء المستعمل . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه البخارى فى صفته صلى الله عليه وآله وسلم وفى الطب والدعوات ، ومسلم فى صفته صلى الله عليه وآله وسلم ، والترمذى فى المناقب وقال حسن غريب من هذا الوجه ، والنسائى فى الطب .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّأُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا .

(عن عبد الله بن عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنه قال : كان الرجال والنساء) أى الجنس منهما (يتوضأون فى زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جميعاً) أى حال كونهم مجتمعين لامتفرقين ، وظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء فى حالة واحدة ، وزاد ابن ماجه عن مالك فى هذا الحديث : من إناء واحد ، وزاد أبو داود عن ابن عمر : ندلى فيه أيدينا وفى صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر أيضاً أنه أبصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد ، كلهم يتطهرون منه ، وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم ، وفى قوله : زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة للجواز ، فإن الصحابى إذا قال : كنا نفعل أو كانوا يفعلون فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم يكون حكمه الرفع كما هو الصحيح ، وأما فضل وضوء المرأة فيجوز عند الشافعية الوضوء منه للرجل ، سواء خلت به أم لا من غير كراهة ، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضى الله عنهما وجهور العلماء ، وقال أحمد وداود : لا يجوز إذا خلت به ، وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضلها مطلقاً وهو الحق ، فقد ورد النهى عن الوضوء بفضلها من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان ، وأغرب النووى فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه ورجال إسناد أبى داود ثقات ، ودعوى البيهقى أنه فى معنى المرسل مردودة ، لأن إيهام الصحابى لا يضر ، وقد صرح التابعى بأنه لقيه ، ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أهل السنن والدارقطنى وصححه الترمذى وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت : أجنبنا فاعتسلت من جفنة ففضلت فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل منه ، فقلت له ، فقال : الماء ليس عليه جنابة ، واغتسل منه . هذا لفظ الدارقطنى . وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل

التلقين ، لكن قد رواه عن شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم ، وقول الإمام أحمد إن الأحاديث من الطرفين مضطربة إنما يصار إليه عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بأن يحمل النهى على التنزيه والفعل لبيان الجواز جمعاً بين الأدلة ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين تنيسى ومدنى ، وفيه الإخبار والتحديث والعننة والقول وهو من سلسلة الذهب وهو عند البخارى أصح الأسانيد .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ ، فَعَقَلْتُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَنِ الْمِيرَاثُ إِنَّمَا يَرِثُنِي كِلَالَةٌ ، فَتَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ .

(عن جابر) بن عبد الله (رضى الله عنه قال جاء رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) حال كونه (يعودنى) زاد البخارى فى الطب ماشياً (وأنا) أى فى حال أنى (مريض لا أعقل) أى لا أفهم شيئاً فحذف مفعوله ليعم ، وله فى الطب : وجدنى قد أنعمى على (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب على من وضوئه) أى من الماء الذى توضأ به أو مما بقى منه (فعقلت) بفتح القاف (فقلت يا رسول الله لمن الميراث) أى ميراثى ، فأل عوض عن بياء المتكلم ، وعند البخارى فى الاعتصام : كيف أصنع فى مالى ، وهو يؤيد ذلك (إنما يرثنى كلاله) غير ولد ولا والد (فتزلت آية الفرائض) « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله » إلى آخر السورة ، أو المراد يوصيكم الله أى يأمركم الله ويعهد إليكم فى أولادكم فى شأن ميراثكم ، وهو إجمال تفصيله « للذكر مثل حظ الأنثيين » إلى آخرها ، واستنبط من هذا الحديث فضيلة عيادة الأكابر الأصاغر ، ورواته الأربعة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطب والفرائض ، وكذا مسلم فيها ، والنسائى وابن ماجه كذلك وفى التفسير والطب .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيباً مِنَ الْمَسْجِدِ وَبَقِيَ قَوْمٌ ، فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ فَصَغُرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ كَفَّهُ فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ .
قِيلَ : كَمْ كُنْتُمْ ؟ قَالَ : ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً .

(عن أنس) ابن مالك (رضى الله عنه قال حضرت الصلاة) أى صلاة العصر (فقام من كان قريب الدار إلى أهله) لأجل تحصيل الماء والتوضؤ به ، ولفظ الماتن هنا : من كان قريباً من المسجد ، ولم يذكره في الفتح ولا الإرشاد (وبقي قوم) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على وضوء (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخضب) متخذ (من حجارة فيه ماء) قليل (فصغر المخضب أن يبسط فيه كفه) لصغره أى لأن يبسط ، أى لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وآله وسلم فيه ، ولإسماعيلي : فلم يستطع أن يبسط كفه من صغر المخضب ، وهو دال على أن المخضب قد يطلق على الإناء الصغير (فتوضأ القوم) الذين بقوا عنده صلى الله عليه وآله وسلم (كلهم) من ذلك المخضب الصغير (قلنا) وعند الماتن قيل ، وفي أخرى قلت ، وهو من كلام حميد الطويل الراوى عن أنس (كم) نفساً (كنتم قال) كنا (ثمانين) نفساً (وزيادة) على الثمانين ، وهذا الحديث رواه الأربعة ما بين مروزي ومصرى ، وفيه التحديث والسماع والعنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى علامات النبوة ومسلم ولفظهما مختلف .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَعَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجَّهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ .

(عن أبى موسى) عبد الله بن قيس الأشعرى (رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم دعا بقدح) أى طلب قدحاً (فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج) أى صب (فيه) ولا دلالة فيه على الوضوء منه ولا الغسل بضم الغين . ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون ، وفيه ثلاثة مكيون ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخارى معلقاً فى باب استعمال فضل وضوء الناس .

الحديث الأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَ لَهُ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحُطُّ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ : هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِتُهُنَّ لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ . فَأُجْلِسَ فِي مِحْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ طَفِقْنَا نَضُبُّ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ . فَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 بالضم أى أثقله المرض (واشتد به وجعه استأذن) صلى الله عليه وآله وسلم
 (أزواجه) رضى الله عنهن (فى أن يمرض) بضم الياء وفتح الراء المشددة ،
 أى يخدم فى مرضه (فى بيتى فأذن له) بكسر الذال وتشديد النون ، أى أن
 يمرض فى بيت عائشة ، واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه ، ويحتمل
 أن يكون فعل ذلك تطيباً لهن (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 من بيت ميمونة أو زينب بنت جحش أو ريحانة ، والأول هو المعتمد (بين
 رجلين تحط) بضم المعجمة (رجلاه فى الأرض بين عباس) عمه رضى
 الله عنه (ورجل آخر) قال عبيد الله الراوى عن عائشة : فأخبرت
 عبد الله بن عباس بقول عائشة ، فقال : أتدرى من الرجل الآخر الذى لم
 تسم عائشة ؟ قلت : لا أدرى . قال : هو على ، وفى رواية : ابن أبى طالب ،
 وفى رواية مسلم : بين الفضل بن عباس ، وفى أخرى : بين رجلين أحدهما
 أسامة ، وحينئذ فكان أى العباس أدومهم لأخذ يده الكريمة إكراماً
 له واختصاصاً به ، والثلاثة يتناوبون الأخذ بيده الأخرى ، ومن ثم
 صرحت عائشة بالعباس وأبهمت الآخر أو المراد به على ولم تسمه لما كان
 عندها منه مما يحصل للبشر مما يكون سبباً للإعراض عن ذكر اسمه (وكانت

عائشة تحدث أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال بعد ما دخل بيته)
ولابن عساكر : بيتها ، أى عائشة ، وأضيف إليها مجازاً للملابسة السكنى
فيه (واشتد وجعه هريقوا) من هراق الماء يهريقه هراقة ، وفى رواية :
أهريقوا من إهراق الماء يهرقه إهراقاً أى صبوا (على من سبع قرب) بكسر
القاف وفتح الراء ، جمع قربة وهى ما يستقى به ، قال الخطابى : يشبه أن يكون
خص السبع تبركاً بهذا العدد لأن له دخولا فى كثير من أمور الشريعة وأصل
الخلقة ، وفى رواية للطبرانى فى هذا الحديث من آبار شتى : والظاهر أن ذلك
للتداوى لقوله فى رواية أخرى فى الصحيح : لعلى أستريح فأعهد أى أوصى
(لم تحلل أوكيتهن) جمع وكاء وهو ما يربط به فم القربة (لعلى أعهد)
بفتح الهمزة أى أوصى (إلى الناس وأجلس) صلى الله عليه وآله وسلم ، وفى
رواية : فأجلس بالفاء وكلاهما مبنى للمفعول (فى محضب) بكسر الميم من
نحاس كما فى رواية ابن خزيمة ، وفيه إشارة إلى رد من كره الاغتسال فيه ،
كما ثبت ذلك عن ابن عمر ، وقال عطاء : إنما كرهه من النحاس ريحه (لحفصة
زوج النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ثم طفقنا) أى جعلنا (نصب عليه من
تلك القرب) السبع (حتى طفق) أى جعل وشرع (يشير إلينا أن قد فعلتن)
ما أمرتكن به من إهراق الماء من القرب المذكورة ، وإنما فعل ذلك لأن الماء
البارد فى بعض الأمراض ترد به القوة والحكمة فى عدم حل الأوكية لكونه
أبلغ فى طهارة الماء وصفائه لعدم مخالطة الأيدي (ثم خرج) صلى الله عليه
وآله وسلم من بيت عائشة (إلى الناس) الذين فى المسجد ، فصلى بهم وخطبهم
كما فى رواية البخارى عن الزهرى فى باب الوفاة النبوية ، واستنبط من
الحديث إراقة الماء على المريض لقصد الاستشفاء به ، ورواته الخمسة مابين
حصى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار بصيغة الجمع والإفراد والقول ،
وأخرجه البخارى فى ستة مواضع غير هذا فى الصلاة فى موضعين ، وفى
الهبة والخمس والمغازى : وفى مرضه ، وفى الطب ، وسلم فى الصلاة ،
والنسائى فى عشرة النساء وفى الوفاة ، والترمذى فى الجنائز .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَأَتَى بِقَدَحٍ رَحْرَاحٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ . قَالَ أَنَسٌ : فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُعُ مِنْ أَصَابِعِهِ فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مِنْهُ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ .

(عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا بإناء من ماء فأتى بقدرح رحراح) بمحملات الأولى مفتوحة بعدها سكون ، أى متسع الفم ، وقال الخطابى : الواسع الصحن ، القريب القعر ، ومثله لايسع الماء الكثير ، فهو أدل على عظم المعجزة ، وعند ابن خزيمة من زجاج بدل رحراح فإن ثبتت روايته فيكون ذكر الجنس والجماعة وصفوا الهيئة ، ويؤيده ما فى مسند أحمد من حديث ابن عباس أن المقوقس أهذى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من زجاج ، لكم فى إسناده مقال ، كما نبه عليه فى الفتح (فيه شيء) قليل (من ماء فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أصابعه فيه) أى فى الماء (قال أنس) رضى الله عنه (فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه) صلى الله عليه وآله وسلم ، قال أنس (فحزرت) من الحزر بتقديم الزاى على الراء أى قلرت (من توضأ منه ما بين السبعين إلى الثمانين) وفى رواية حميد أنهم كانوا ثمانين وزيادة ، وفى حديث جابر : كنا خمس عشرة مائة ولغيره : زهاء ثلثمائة ، فهى وقائع متعددة فى أماكن مختلفة وأحوال متغيرة ، واستدل الشافعى بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأى أن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ، ووجه الدلالة أن الصحابة اغترفوا من ذلك القدح من غير تقدير ، لأن الماء النابع لم يكن قدره معلوماً لهم فدل على عدم التقدير ، ورواة هذا الحديث الأربعة كلهم أجلاء بصريون وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه مسلم فى الفضائل النبوية ، وإيراد البخارى له فى باب الوضوء من النور وجهه إطلاق اسم النور على القدح فاعلمه .

الحديث الثاني والأربعون

وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل) أى جسده الشريف (أو) كان (يغتسل بالصاع) إناء يسع خمسة أرتال وثلث رطل بالبغدادى وربما زاد صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكر ، وقال بعض الحنفية : الصاع ثمانية أرتال ، أى كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد وربما زاد عليها (إلى خمسة أمداد) فكأن أنساً لم يطلع على أنه استعمل فى الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية ، وقد روى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هى والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد وهو الفرق . قال ابن عيينة والشافعى وغيرهما : هو ثلاثة أصع ، وروى مسلم أيضاً من حديثهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد ، فهذا يدل على اختلاف الحال فى ذلك بقدر الحاجة ، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر فى حديث الباب كابن شعبان من المالكية ، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له فى مقدار المد والصاع ، وحمله الجمهور على الاستحباب ، لأن أكثر من قدر وضوء وغسله صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة قدرهما بذلك ، ففى مسلم عن سفينة مثله ، ولأحمد وأبى داود بإسناد صحيح عن جابر مثله ، وفى الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة ، وهو أيضاً فى حق من يكون خلقه معتدلاً ، وإليه أشار البخارى بقوله فى أول كتاب الوضوء ، وكره أهل العلم الإسراف فيه ، وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوضأ بالمد) الذى هو ربع الصاع . قال القسطلانى : وعلى هذا فالسنة أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع . نعم يختلف باختلاف الأشخاص ، فضئيل الخلقة يستحب له أن يستعمل من الماء قدرأ يكون نسبته إلى جسده كنسبة المد والصاع إلى جسد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ومتفاحشها في الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا ينقص عن مقدار يكون بالنسبة إلى بدنه كنسبة المد والصاع إلى بدن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي حديث أم عمارة عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فأتى بإناء فيه قدر ثلثي المد . وعنده أيضاً من حديث أنس : وكان صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين ويغتسل بالصاع . ولابن خزيمة وجبان في صحيحيهما والحاكم في مستدركه من حديث ابن زيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلثي مد من ماء فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه . ولمسلم من حديث عائشة : كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد . وفي أخرى : كان يغتسل بخمس مكايك ويتوضأ بمكوك وهو إناء يسع المد . والجمع بين هذه الروايات كما نقله النووي عن الشافعي رحمه الله أنها كانت اغتسالات في أحوال وجد فيها أكثر ما استعمله وأقله ، وهو يدل على أنه لا حد في قدر ماء الطهارة يجب استيفائه بل القلة والكثرة باعتبار الأشخاص والأحوال كما مر . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والسماع .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : نَعَمْ إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعَدُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على الخفين)^(١) القويين الطاهرين الملبوسين بعد كمال الطهر السائرين لحل الفرض وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب ، وقد تكاثرت الروايات بالطرق المتعددة عن الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا لا يفارقون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقراً ولا حضراً ، وقد صرح جمع من الحفاظ بتواتره ، وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين ، منهم العشرة المبشرة ، وعن الحسن البصري حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين ، واتفق العلماء على جوازه ، خلافاً للخوارج كتبهم الله تعالى ، لأن القرآن لم يرد به ، وللشيعة قائلهم الله تعالى ، لأن علماً امتنع منه ، ويرد عليهم صحته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتواتره على قول بعضهم ، وأما ما ورد عن عليّ فلم يرد عنه بإسناد

(١) ويشترط في المسح عليهما أن يكون أدخل رجله وهما طاهرتان ، وبالجملية فقد تواتر هذا عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله ، وقوله ، وقال الإمام أحمد : فيه أربعون حديثاً ، وقال ابن أبي حاتم إنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحد وأربعون رجلاً ، وقال ابن منده : ثمانون رجلاً ، ونقل ابن المنذر أن كل من روى منهم إنكاره ، فقد روى عنه إثباته وإنكار أبي هريرة على المسح باطل كما ذكره أحمد ، وما روى عن عائشة وابن عباس فقد أنكره الحفاظ ورووا عنهم خلافة ، وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : سبق الكتاب الخفين فهو منقطع ، فقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليهما بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد روى الإمام المهدي في البحر عن علي القول بمسح الخفين ، وقد ورد توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم ، كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن المسح على الخفين ، قال : للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوماً . وهذا الحديث في «أعلام الموقعين» انظر «الروضة الندية» لسيدى الوالد دام مجده . السيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

موصول يثبت بمثله كما قاله البيهقي ، وقد قال الكرخي : أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين ، وليس بممنسوخ لحديث المغيرة في غزوة تبوك وهي آخر غزواته صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة نزلت قبلها في غزوة المريسيع ، فأمن النسخ للمسح ، ويؤيده حديث جرير رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح بعد المائدة ، ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره ، فقد روى عنه أثباته ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك ، مع أن الرويات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته . وقال ابن المنذر : اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين ، والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه . انتهى . وقال النووي : صرح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة ، كما قالوه في تفضيل القصر على الإتمام (وأن عبد الله بن عمر سأل) أباه (عمر) أي ابن الخطاب كما للأصيلي (عن ذلك) أي عن مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (فقال) عمر رضى الله عنه (نعم) مسح صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (إذا حدثك شيئاً سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تسأل عنه غيره) لثقت به . قال في الفتح : ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوى كانت من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة ، وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض ، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبة له في بعض المواضع . واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ، ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة ، وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد ، وفيه أن الصحابي قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره . انتهى . وقد أخرج الحديث الإمام أحمد من طريق أخرى عن ابن عمر قال : رأيت سعد ابن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ ، فأنكرت ذلك عليه ،

فلما اجتمعنا عند عمر قال لى سعد: سل أباك، وذكر القصة ، ورواه ابن خزيمة عن ابن عمر نحوه ، وفيه أن عمر قال : كنا ونحن مع نبينا صلى الله عليه وآله وسلم نمسح على خفافنا لانرى بذلك بأساً وإنما أنكر ابن عمر على سعد مع قدم صحبته وكثرة روايته ، لأنه خفى عليه ما اطلع عليه غيره ، وأنكر عليه مسحه في الخضر كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين ، فأنكر ذلك عليه ، فقال له سعد : سل أباك ، فذكر القصة ، وأما في السفر فقد كان ابن عمر يعلمه ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم عن سالم عنه : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين بالماء في السفر . ورواة هذا الحديث السبعة ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى وصحابى عن صحابى ، والتحديث بصيغة الجمع والإفراد والعنونة ولم يخرج البخارى في غير هذا الموضع ، ولم يخرج مسلم في المسح إلا لعمر ابن الخطاب ، فهذا الحديث من أفراد البخارى ، وأخرجه النسائى في الطهارة أيضاً .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

(عن عمرو بن أمية الضمري) الصحاح المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يمسح على الخفين) والسنة أن يمسح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسفل لضعف أحاديثه . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعننة والإخبار ، وأخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة .

الحديث الخامس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ .

(وعنه) أى عن عمرو بن أمية (رضى الله عنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يمسح على عمامته) بعد مسح الناصية كما في رواية مسلم : أو بعضها أو على عمامته فقط مقتصرأ عليها (و) كذا رأيت يمسح على (خفيه) أى فى الوضوء ، والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الإمام أحمد^(١) لكن بشرط أن يعتم بعد كمال الطهارة ومشقة نزعها بأن تكون محنكة كعائم العرب لأنه عضو يسقط فرضه فى التيمم ، فجاز المسح على حائله ، كالقدمين ووافق أحمد على ذلك الأوزاعي والثورى وأبو ثور وابن خزيمة ، وأقول : الحديث ساكت عن هذه القيود ، فالصواب فى العمل به الاقتصار على ظاهره والمقام من المعارك ، وروى عن أنس أنه مسح على القلنسوة . قال القسطلانى : وتحصل سنة مسح جميع الرأس عندنا بتكميله على العمامة عند عسر رفعها أو عند عدم إرادة نزعها . وقول الأصيلي : إن ذكر العمامة فى هذا الحديث من الأوزاعي خطأ لأنه زيادة من ثقة غير منافية لغيره فتقبل . ورواة هذا الحديث السبعة ما بين مروزي وشامى ومدنى ، فيه التحديث والإخبار والعننة .

(١) والخاص أنه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والعمامة ، والكل صحيح ثابت منصوص معتضد بالسنة الثابتة ، كما بسط ذلك فى « الروضة الندية » فراجعها ، اهـ . سيد نور الحسن خان .

الحديث السادس والأربعون

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَّيْهِ فَقَالَ : دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا .

(عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) في رجب سنة تسع في غزوة تبوك (فأهويت) أى مددت يدي أو قصدت أو أشرت أو أومأت (لأنزع خفيه) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال دعهما) أى الخفين (فإنى أدخلتهما) أى الرجلين حال كونهما (طاهرتين) من الحدثين ، وللكشميين : وهما طاهرتان ثم أحدث (فمسح عليهما) ولابنى خزيمة وحبان : أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما أى من الحدث بعد اللبس ، لأن وقت المسح يدخل بابتداء الحدث على الراجح ، فاعتبرت مدته منه ، واختار في المجموع قول أبى ثور وابن المنذر أن ابتداء المدة من المسح ، لأن قوة الأحاديث تعطيه ، وحديث ابنى خزيمة وحبان هذا موافق لحديث الباب في الدلالة على اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس ، ولم يخرج البخارى في هذا الكتاب ما يدل على توقيت المسح ، وقد قال به الجمهور للحديث الذى قدمته ، ولحديث مسلم وغيره ، وخالف المالكية فى المشهور^(١) عندهم ، فلم يجعلوا للمسح تأقيتاً بأيام مطلقاً ، بل يمسح عليه ما لم يخلعه ، أو يجب على الماسح غسل . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وفيه رواية التابعى الكبير عن التابعى والعنينة والتحديث .

(١) والأحاديث لا دلالة لها على عدم التوقيت ، بل باطقة بالتوقيت ، فلا اعتداد بمخالفة المالكية فى المشهور ، فانهم . اهـ .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السَّكِينَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن عمرو بن أمية رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحترق بالحاء والزاي المشددة أى يقطع (من كتف شاة) زاد البخارى فى الأطلعمة من طريق معمر عن الزهرى : يأكل منها (فدعى إلى الصلاة) والذى دعاه إليها بلال كما رواه النسائى عن أم سلمة (فألقى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (السكين) وعن الزهرى فألقاها والسكين (فصلى ولم يتوضأ) وزاد البيهقى عن أبى اليمان فى آخر الحديث : قال الزهرى : فذهبت تلك أى القصة فى الناس ، ثم أخبر رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : توضأوا مما مست النار ، قال : فكان الزهرى يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة ، لأن الإباحة سابقة . وعورض بحديث جابر قال : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار . رواه أبو داود والنسائى وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما لكن قال أبو داود وغيره إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا ما قابل النهى ، وأن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور فى قصة المرأة التى صنعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار ، وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة . وحكى البيهقى عن عثمان الدارمى أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها : نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرجحنا به أحد الجانبين وارتضى النووى هذا فى شرح المذهب ، وقال : وأقرب ما يستريح إليه قول الخلفاء الراشدين وجماهير الصحابة ومادل عليه الخبر أن هو القول القديم ، وهو وإن كان شاذاً

فى المذهب فهو قوى فى الدليل ، وقد اختاره جماعة من محققى المحدثين وأنا ممن
اعتقد رجحانه . انتهى . وقال أيضاً : كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة
والتابعين ، ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما ذكر من
لحوم الإبل . وقال المهلب : كانوا فى الجاهلية قد ألفوا قلة التنظيف ، فأمروا
بالوضوء مما مست النار ، فلما تقرررت النظافة فى الإسلام وشاعت نسخ الوضوء
تيسيراً على المسلمين ، وجمع الخطابى بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بمحمولة
على الاستحباب لاعلى الوجوب ، واستنبط من هذا الحديث جواز قطع اللحم
بالسكين ، ورواته الستة ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون ، وفيه التحديث
والإخبار والعنعنة ، وليس لعمر بن أمية رواية فى هذا الكتاب إلا هذا ،
والحديث فى المسح ، وأخرج البخارى الحديث أيضاً فى الصلاة والجهاد
والأطعمة ، والنسائى فى الوليمة ، وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ التُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ فَلَمْ يُؤْتْ إِلَّا بِالسَّوِيقِ فَأَمَرَ بِهِ فَفُرِّي فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلْنَا ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن سويد بن التعمان) الأوسى المدني ، صحابي شهد أحداً وما بعدها وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ولم يرو عنه سوى بشير بن يسار (رضى الله عنه) وسويد بضم السين وفتح الواو ، ونعمان بضم النون (أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام خيبر) غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وسميت باسم رجل من العماليق اسمه خيبر نزلها (حتى إذا كانوا) الرسول وأصحابه (بالصهباء) بالمد (وهى أدنى) أى أسفل (خيبر) وطرفها مما يلي المدينة ، وعند البخارى فى الأطعمة، وهى على روضة من خيبر ، وقال أبو عبيد البكرى فى معجم البلدان : وهى على بريد ، وبين البخارى فى موضع آخر من حديث ابن عيينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصلى) النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وللحموى : نزل فصلى (العصر ثم دعا بالأزواد) جمع زاد وهو ما يؤكل فى السفر ، وفيه جمع الرفقاء على الزاد فى السفر ، وإن كان بعضهم أكثر أكلا ، وفيه حمل الأزواد فى الأسفار ، وإن ذلك لا يقدح فى التوكل ، واستنبط منه المهلب أن الإمام يأخذ المحتكرين بإخراج الطعام عند قلته ليبيعه من أهل الحاجة ، وأن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لازاد معه (فلم يؤت إلا بالسويق فأمر به) أى بالسويق (فترى) مبنياً للمفعول ، ويجوز تخفيف الراء ، أى بل بالماء لما لحقه من اليبس (فأكل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) منه (وأكلنا) منه ، وزاد فى رواية : وشربنا أى من الماء أو من مائع السويق (ثم قام إلى) صلاة (المغرب فمضض) قبل الدخول فى الصلاة (ومضمضنا)

كذلك ، وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا تسم له أنه تحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله تتبعه عن أمر الصلاة ، وهذا يدل على استحباب المضمضة بعد الطعام (ثم صلى ولم يتوضأ) بسبب أكل السويق . قال الخطابي : فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار منسوخ لأنه متقدم وخير كانت سنة سبع . قلت : لا دلالة فيه لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر ، وروى الأمر بالوضوء كما في مسلم ، وكان يفتى به بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستدل به البخاري على جواز صلاتين فأكثر بوضوء واحد . ورواة هذا الحديث الخمسة كلهم أجلاء فقهاء كبار مديونون إلا شيخ البخاري ، وفيه رواية تابعي عن تابعي ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الأطعمة وفي المغاوى والجهاد ، وأخرجه النسائي في الطهارة والوليمة وابن ماجه .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ
عِنْدَهَا كَتِفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن) أم المؤمنين (ميمونة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم أكل عندها كتفاً) أى لحم كتف (ثم صلى ولم يتوضأ) أى لم يجعله
ناقضاً للوضوء ، وهذا الحديث من السداسيات ، وفيه اسمان مضمران ،
وهما تابعيان كبير وكريم ، وفي رجاله ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون ، وفيه
الإخبار بالجمع والإفراد والتحديث والعنعنة ، وأخرجه مسلم في الطهارة .

الحديث الخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ
لَبَنًا فَمَضْمَضَ وَقَالَ إِنَّ لَهُ دَسْمًا .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم شرب لبناً) زاد مسلم : ثم دعا بماء (فمضمض وقال إن له) أى اللبن
(دسماً) بفتحين ، وهو بيان لعلة المضمضة من اللبن ، والدسم ما يظهر على
اللبن من الدهن ، ويقاس عليه استحباب المضمضة من كل ما له دسم ،
ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف . ورواة هذا الحديث السبعة
ما بين مصرى وبلخى ومدنى وهو أحد الأحاديث التى اتفق الشيخان وأبو داود
والترمذى والنسائى على إخراجها عن شيخ واحد وهو قتبية ، وفيه التحديث
والعنعة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى فى الطهارة وكذا ابن ماجه .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ فَإِنْ
أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرَى لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ » .

(عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نعس أحدكم وهو يصلى فليرقد أى فليتم احتياطاً لأنه علل بأمر محتمل كما سيأتى ، وللنسائى من طريق أيوب عن هشام : فليصرف أى بعد أن يتم صلاته لا أنه يقطع الصلاة بمجرد النعاس ، خلافاً للمهلب حيث حمله على ظاهره (حتى يذهب عنه النوم) فالنعاس سبب للنوم أو سبب للأمر بالنوم . واختلف هل النوم فى ذاته أنه حدث أو هو مظنة الحدث^(١) فنقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين ، وبه قال إسحق والحسن والمزنى وغيرهم أنه فى ذاته ينقض الوضوء مطلقاً وعلى كل حال وهىة لعموم حديث صفوان بن عسال المروى فى صحيح ابن خزيمة إذ فيه : إلا من غايط أو بول ، أو نوم ، فسوى بينهما فى الحكم ، وقال آخرون بالثانى لحديث أبى داود وغيره : العينان وكاء السه فن نام فليتوضأ . واختلف هؤلاء ، فمنهم من قال : لا ينقض القليل ، وهو قول الزهرى ومالك وأحمد فى رواية ، ومنهم من قال : ينقض مطلقاً إلا نوم ممكن مقعده من مقره فلا ينقض لحديث

(١) قلت : لاشك أن حالة الصلاة حالة مظنة استرخاء الأعضاء وعدم القدرة على دفع ما ينقض به الوضوء ، وقد ثبت فى النوم حديث العين وكاء السه من رواية على ومعاوية مرفوعاً ، وقد حسنه جماعة من الحفاظ ، فجعل النوم مظنة للنقض ، ثم رتب صلى الله عليه وآله وسلم على هذه المظنة الجزم على من نام بأن يتوضأ كما فى بعض الروايات الثابتة ، ولكن وردت أحاديث قاضية بأنه لا ينقض الوضوء بالنوم إلا إذا نام مضطجماً ، وهى تقوى بعضها بعضاً فتكون مقيدة لما ورد فى نقض مطلق النوم ، فلا ينقض الوضوء إلا نوم المضطجع ، وهذا تعرف أنه لا ينقض نوم القاعد ونحوه ممن لم يكن مضطجماً إلا بخفتين أو خفقات متواليات أو متفرقات ، وعلى هذا يحمل ما ورد أن جماعة من الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون ، وأما ما ورد فى بعض الروايات أنهم كانوا يضعون جنوبهم فهو لا يصلح للتسك به فى معارضة إيجاب الوضوء على من نام مضطجماً ، ثم الاضطجاع لا يستلزم النوم ، على أن رواية : كانوا يضعون ... إلخ ... لم تثبت من وجه يصلح للاحتجاج به . انظر « السيل الجرار » ١ هـ . السيد نور الحسن خان بهادر سلمه الله .

أنس المروى عند مسلم أن الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون ، وحمل على نوم الممكن جمعاً بين الأحاديث . وقال آخرون : لا ينقض النوم الوضوء بحال ، وهو محكى عن أبي موسى الأشعري وابن عمر ومكحول ، ويقاس على النوم الغلبة على العقل بجنون أو إغماء أو سكر ، لأن ذلك أبلغ في الذهول من النوم الذى هو مظنة الحدث على ما لا يخفى (فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدرى لعله يستغفر) أى يريد أن يستغفر (فيسب نفسه) أى يدعو عليها ، وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام ، وجعل ابن أبي جمرة علة النهى خشية أن يوافق ساعة إجابة ، والترجى فى لعل عائد إلى المصلى لا إلى المتكلم به أى لا يدرى أمستغفر أم سب ، مترجياً للاستغفار ، وهو فى الواقع بضد ذلك . وفى الحديث الأخذ بالاحتياط ، لأنه علل بأمر محتمل ، والحث على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات فى الطاعات وجواز الدعاء فى الصلاة من غير تقييد بشيء معين . ورواة هذا الحديث الخمسة مدينون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة .

الحديث الثانى والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنِمْ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ » .

(وعن أنس) بن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال إذا نعس أحدكم) كذا بإثبات الفاعل فى البخارى من رواية الأصيلي وابن عساكر والإسماعيلي ، وعليها جرى الماتن ، وللباقين من رواية البخارى بحذف الفاعل للعلم به ، (فى الصلاة) أى صلاة كانت فريضة أو نافلة (فليمن) أى فليتجاوز فى الصلاة ويتمها ويمن (حتى يعلم ما يقرأ) أى الذى يقرؤه ، ولا يقال إنما هذا فى صلاة الليل ، لأن الفريضة ليست فى أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك كما قاله المهلب ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فيعمل به أيضاً فى الفرائض إن وقع ما أمن بقاء الوقت . وأشار الإسماعيلي إلى أن فى هذا الحديث اضطراباً وليس بصحيح كما ذكره فى الفتح ، ورواته الخمسة بصريون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى ، والتحديث والعنعنة ، وأخرجه النسائي فى الطهارة .

الحديث الثالث والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، قَالَ : وَكَانَ يُجْزَى أَحَدُنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُحْدِثْ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة) مفروضة من الأوقات الخمسة^(١) ولفظه كان تدل على المداومة ، فيكون ذلك له عادة ، لكن حديث سويد المذكور فى الباب يدل على أن المراد الغالب ، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه الاستحباب وإلا لما كان وسعه ولا لغيره أن يخالفه ولأن الأصل عدم الوجوب ، وقال الطحاوى : يحتمل أنه كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة أى المروى فى صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد ، وأن عمر رضى الله عنه سأله فقال : عمداً فعلته ، وتعقب بأنه على تقدير القول بالنسخ كان قبل الفتح ، بدليل حديث سويد بن النعمان ، فإنه كان فى خيبر وهى قبل الفتح بزمان . انتهى . ويحتمل أنه كان يفعله استحباباً ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز . قال فى الفتح قلت وهذا أقرب (قال) أى أنس (وكان يجزى) بضم أوله من أجزأ أى يكفى (أحدنا الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه : وكنا نحن نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد ، ومذهب الجمهور أن الوضوء لا يجب إلا من حدث ، وذهب إبراهيم النخعى إلى أنه لا يصلى بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات . وهذا الحديث من السداسيات ورواته ما بين فريابى وكوفى وبصرى .

(١) والحاصل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة فى غالب حالاته كما نطق به الأحاديث ، وتأديته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه فى الوضوء على طهر ، يدلان على أن الأمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة محمول على الندب أو هو أمر للمحدثين . انظر « السيل الجرار » . السيد نور الحسن خان بهادر . ١ هـ .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ ثُمَّ قَالَ : بَلَى كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ فَقَالَ : لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَسَا .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحائط) أى بستان من النخل عليه جدار (من حيطان المدينة أو مكة) شك جرير ، وعند البخارى فى الأدب المفرد : من حيطان المدينة بالجزم من غير شك ، ويؤيده رواية الدارقطنى فى إفراده من حديث جابر أن الحائط كان لأمر بشر الصحابية الأنصارية لأن حائطها كان بالمدينة ، وفى رواية الأعمش : مر بقبرين ، زاد ابن ماجه : جديدين (فسمع صوت إنسانين) قال ابن مالك : فيه شاهد على جواز إفراد المضاف إلى المثني إذا كان جزء ما أضيف إليه نحو : أكلت رأس شاتين ، والجمع أجود نحو : « فقد صغت قلوبكما » ، وإن كان غير جزئه ، فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية نحو : سل الزيدان سيفيهما ، وقد تجتمع التثنية والجمع فى نحو : ظهراهما مثل ظهور الترسين ، وإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما فى قوله (يعذبان فى قبورهما) لأن استعمال التثنية فى مثل هذا قليل وإن كانت هى الأصل ، ولم يعرف اسم المقبورين المعذبين ولا أحدهما ، فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمهما قصداً للستر عليهما وخوفاً من الافتضاح على عادة ستره وشفقته على أمته صلى الله عليه وآله وسلم ، أو سماهما ليحترز غيرهما عن مباشرة ما باشراه ، وأبهما الراوى عمداً لما مر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعذبان) أى صاحبها القبرين (وما يعذبان فى

كبير) تركه عليهما . قال ابن مالك : فيه شاهد على ورود في التعليل ، وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : عذبت امرأة في هرة . قال : وخفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده في القرآن كقوله تعالى : « لمسكم فيما أخذتم » وفي الحديث وفي الشعر فذكر شواهد . انتهى (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى) إنه كبير من جهة المعصية أو ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك ، وقال البغوى وغيره ، ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة أنه ليس بكبير في مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز عن ذلك . والكبيرة : هى الموجبة للحد ، أو مافيه وعيد شديد . قال الداودى وابن العربى : كبير المنفى بمعنى أكبر ، والمثبت واحد الكبائر ، أى ليس ذلك بأكبر الكبائر كالقتل مثلاً وإن كان كبيراً في الجملة ، وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة ، لأن تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحقارة وهو كبير في الذنب ، وقيل : ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين ، وهو عند الله كبير ، كقوله تعالى : « يحسبونه هيناً ، وهو عند الله عظيم » وقيل : ليس بكبير في مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك ، السياق ، فإنه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان ، والله أعلم . وعند ابن حبان في صحيحه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه : يعذبان عذاباً شديداً في ذنب هين . واستدل به ابن بطلال على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر (كان أحدهما لا يستتر من بوله) من الاستتار ، أى لا يجعل بينه وبين بوله سترة ، أى لا يتحفظ منه ، وهى بمعنى رواية مسلم وأبى داود من حديث الأعمش يستتره من التنزه وهو الإبعاد ولا يقال إن معنى لا يستتر يكشف عورته ، لأنه يلزم منه أن مجرد كشف العورة سبب للعذاب المذكور لا اعتبار البول ، فترتب العذاب على مجرد الكشف ، وليس كذلك بل الأقرب حمله على المجاز ويكون المراد بالاستتار التنزه على البول والتوقى منه إما بعدم ملاسته وإما بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به كانتقاض الطهارة ، وعبر عن التوقى بالاستتار مجازاً ووجه العلاقة بينهما أن المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب ، وذلك شبيه بالبعد عن ملاسة البول ، وإنما رجح المجاز وإن كان الأصل الحقيقة ، لأن الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى (٢٤ - عون البارى - ج ١)

عذاب القبر خصوصية ، فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى ، وأيضاً فإن لفظة من لما أضيفت إلى البول وهي لابتداء الغاية حقيقة ، أو ما يرجع إلى معنى ابتداء الغاية مجازاً تقتضى نسبة الاستتار الذى علمه سبب العذاب إلى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول ، وإذا حمل على كشف العورة زال هذا المعنى . وفى رواية ابن عساكر : لا يستبرئ من الاستبراء ، أى لا يستفرغ جهده بعد فراغه منه ، وهو يدل على وجوب الاستنجاء ، لأنه لما عذب على استخفافه بغسله وعدم التحرز منه دل على أن من ترك البول فى مخرجه ولم يستنج منه تحقيق بالعذاب (وكان الآخر يمشى بالنيمة) فعيلة من ثم الحديث تنمية إذا نقله عن المتكلم به إلى غيره ، وهى حرام بالإجماع إذا قصد بها الإفساد بين المسلمين . قال ابن دقيق العيد : فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب . قال فى الفتح : وهو تفسير النيمة بالمعنى الأعم وكلام غيره يخالفه . انتهى . وسبب كونهما كبيرتين أن عدم التتره من البول يلزم منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلاشك ، والمشي بالنيمة من السعى بالفساد ، وهو من أقبح القبائح ، ويجب عن استشكال كون النيمة من الصغائر بأن الإصرار عليها المفهوم هنا من التعبير بكان المقتضية له يصير حكمها حكم الكبيرة ، لاسيما على تفسيرها بما فيه وعيد شديد ، ووقع فى حديث أبى بكره عند أحمد والطبرانى بإسناد صحيح : يعذبان وما يعذبان فى كبير ويلى وما يعذبان إلا فى الغيبة والبول بأداة الحصر وهى تنى كونهما كافرين ، لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام المسلمين فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف ، وبذلك جزم العلاء بن العطار وقال : لا يجوز أن يقال إنهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب عنهما ولا ترجاه لهما . وقد ذكر بعضهم السر فى تخصيص البول والنيمة بعذاب القبر وهو أن القبر أول منازل الآخرة ، وفيه نموذج مايقع فى القيامة من العقاب والثواب والمعاصى التى يعاقب عليها يوم القيامة ، نوعان : حق لله وحق لعباده ، وأول مايقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل : الصلاة ، ومن حقوق العباد : الدماء . وأما البرزخ فيقضى فيه مقدمات هذين الحقين ووسائلهما فقدمة الصلاة الطهارة من الحدث والخبث ، ومقدمة الدماء النيمة ، فيبدأ فى البرزخ بالعقاب عليهما (ثم دعا) صلى الله عليه

وآله وسلم (بجريدة) من جريد النخل وهى التى ليس عليها ورق فأتى بها ، وللأعمش : فدعا بعسيب رطب ، والعسيب هى الجريدة التى لم ينبت فيها خوص فإن نبت فهى السعفة ، وقيل إنه خص الجريد بذلك لأنه بطيء الجفاف (فكسرها كسرتين) بكسر الكاف ثنية كسرة وهى القطعة من الشيء المكسور ، وقد تبين من رواية الأعمش أنها كانت نصفاً ، وفى رواية جرير عنه باثنتين (فوضع) النبى صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفى رواية : فغرز ، وهو يستلزم الوضع دون العكس (فقبل له يارسول الله لم فعلت هذا) لم يعين السائل من الصحابة (قال صلى الله عليه) وآله (وسلم لعله أن يخفف) بضم أوله وفتح الخاء أى العذاب (عنهما) أى المعذبين (مالم تيسر) بالمشنة الفوقية بالتأنيث باعتبار عود الضمير فيه إلى الكسرتين ، وفتح الباء من باب علم يعلم ، وقد تكسر ، وهى لغة شاذة ، وفى رواية الكشميني : إلا أن تيسر بحرف الاستثناء ، وللمستملى : إلى أن ييسر بإلى التى للغاية والمثناة التحتية بالتذكير باعتبار عود الضمير إلى العودين ، لأن الكسرتين هما العودان أى مدة دوامهما إلى زمن اليبس المحتمل تأقيته بالوحي كما قاله المازرى ، لكن تعقبه القرطبي بأنه لو كان بالوحي لما أتى بحرف الترجى . وأجيب بأن لعل هنا للتعليل أو أنه يشفع لهما فى التخفيف هذه المدة ، كما صرح به فى حديث جابر على أن القصة واحدة ، كما رجحه النووى ، وفيه نظر لما فى حديث أبى بكره عند أحمد والطبرانى أنه الذى أتى بالجريدة إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنه الذى قطع الغصنين فدل ذلك على المغايرة ، ويؤيد ذلك أن قصة الباب كانت بالمدينة وكان معه صلى الله عليه وآله وسلم جماعة ، وقصة جابر كانت فى السفر ، وكان خرج لحاجته فقبه جابر وحده ، فظهر التغاير بين حديث ابن عباس وحديث جابر ، بل فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه المروى فى صحيح ابن حبان مايدل على الثالثة ، ولفظه : أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبر فوقف فقال : اثنوني بجريدتين ، فجعل إحداهما عند رأسه والأخرى عند رجله ، وقال الخطابى : هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء الندادة ، لا أن فى الجريدة معنى يخصه ولا أن فى الرطب معنى ليس فى اليابس ، وقد قيل إن المعنى فيه أنه يسبح مادام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسبيح ،

وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها ، وكذلك فيما فيه بركة لذكر ، وتلاوة القرآن من باب الأولى ، وقال الطيبي : الحكمة في كونهما مادامتا رطبتين تمنعان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية . وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد وغيره في القبر عملاً بهذا الحديث . قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة يده . قال في الفتح : وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل أن يكون أمر به . وقد تأسى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك ، فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان ، وهو أولى أن يتبع من غيره ، انتهى . أقول : هذه قضية شخصية وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا يقاس عليه وضع الرياحين وغيرها من الأفانين والأوراد على القبور كما يصنعه أهل البدع في هذا الزمان ، وكما اعتاده سكان مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ، ويأتى مزيد لذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين كوفي ودارمي ومكي ، وفيه التحديث والعننة ، وقد أخرج البخاري الحديث أيضاً في الطهارة في الموضعين وفي الجنائز والأدب والحج ، ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة ، وكذا النسائي فيها أيضاً وفي التفسير والجنائز .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تبرز لحاجته) أى خرج إلى البراز بفتح الموحدة هو اسم للفضاء الواسع ، فكنوا به عن قضاء الحاجة ، كما كنوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يتبرزون في الأمكنة الخالية من الناس (أتيت به ماء فيغسل به) ذكره المقدس وحذف المفعول لظهوره أو للاستحياء عن ذكره ، وقد استدلل البخارى بهذا الحديث هنا على غسل البول ، وهو أعم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره فلا تكرار فيه ، وقد ثبتت الرخصة في حق المستحجر ، فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر عن المحل . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين بغدادى وبصرى وفيه التحديث بصيغة الإفراد والجمع والإخبار والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الطهارة والصلاة ، ومسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة ، والله أعلم .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَامَ أَعْرَابِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ فَبَالَ
فَتَنَاولَهُ النَّاسُ ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى
بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيسَّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا
مُعَسَّرِينَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قام أعرابي (حكى أبو بكر التاريخي
عن عبد الله بن نافع المدني أنه الأقرع بن حابس التيمي ، وقيل ذو الخويصرة
اليماني (فبال) أى شرع في البول (في المسجد) النبوي (فتناوله الناس)
بألسنتهم لأبأيديهم ، وفي رواية أخرى : فزجره الناس ، ولمسلم فقال الصحابة :
مه مه ، وللبهيقي : فصاح الناس به ، وكذا للنسائي وللبخاري في الأدب :
فثار إليه الناس ، وله في رواية عن أنس : فقاموا إليه ، وللإسماعيلي : فأراد
أصحابه أن يمنعوه (فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) يبول ،
زاد الدارقطني في رواية له : عسى أن يكون من أهل الجنة ، فتركوه خوفاً
من مفسدة تنجيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد أو يقطعه فيتضرر
به (وهريقوا على بوله سجلاً من ماء) السجل : الدلو المملئ ماء لافارغة
أو الدلو الواسعة (أو ذنوباً من ماء) بفتح الدال المعجمة ، وهما بمعنى أو
العظيمة الضخمة ، وحينئذ فعلى الترادف أو للشك من الراوى وإلا فهي للتخيير
والأول أظهر ، فإن رواية أنس لم يختلف في أنها ذنوب (فإنما بعثتم) حال
كونكم (ميسرين ولم تبعثوا) حال كونكم (معسرين) أكد السابق بنى ضده
تنبيهاً على المبالغة في اليسر ، وأسند البعث إلى الصحابة رضي الله عنهم على
طريق المجاز لأنه صلى الله عليه وآله وسلم هو المبعوث حقيقة ، لكنهم لما كانوا
في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك ، وقد كان صلى الله
عليه وآله وسلم إذا بعث بعثاً إلى جهة من الجهات يقول : يسروا ولا تعسروا .
وفي هذه الجملة إشارة إلى تضعيف وجوب حفز الأرض ، إذ لو وجب
لزال معنى التيسير وصاروا معسرين ، وأخرج مسلم هذا الحديث مطولاً ،

وزاد فيه ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاه فقال له : إن هذه المساجد لاتصلح لشيء من هذا البول ولا القذر إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن . وفي هذا الحديث من الفوائد أن الاحتراز من النجاسة كان مقررأ في نفوس الصحابة ، ولهذا بادروا إلى الإنكار بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم قبل استئذانه ، ولما تقرر عندهم أيضاً من طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر المخصص قال ابن دقيق العيد : والذي يظهر أن التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند المجتهد ، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك ، لأن علماء الأمصار مابرحوا يفتون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ، ولهذا القصة أيضاً ، إذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الصحابة ولم يقل لهم نهيتم الأعرابي ، بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة ، وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أسيرهما ، وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أسيرهما ، وفيه المبادرة إلى إزالة المفسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغه بصب الماء ، وفيه تعيين الماء لإزالة النجاسة ، لأن الجفاف بالرياح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو وفيه أن غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ، ويلتحق به غير الواقعة ، لأن البلة الباقية على الأرض غسالة نجاسة ، فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة ، فإذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضاً مثلها لعدم الفارق ، ويستدل به أيضاً على عدم اشتراط نضوب الماء ، لأنه لو اشترط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف ، وكذا لا يشترط عصر الثوب ، إذ لا فارق ، وقال الموفق في المغني بعد أن حكى الخلاف : الأولى الحكم بالطهارة مطلقاً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئاً وفيه الفرق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف إذا لم يكن ذلك منه عناداً ولا سيما إن كان ممن يحتاج إلى استتلافه ، وفيه رافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه ، قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة : فقال الأعرابي بعد أن فقه في الإسلام : فقام إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأبي وأمي ، فلم يؤنب ولم يسب ، وفيه تعظيم المسجد وتزويجه عن الأقدار ، وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة

وتلاوة القرآن والذكر ، لكن الإجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به ، ولاريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى ، وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافاً للحنفية ، واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق ، أحدها : موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوى ، لكن إسناده ضعيف ، قاله أحمد وغيره . والآخرا مرسلاً ، وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقاً وكذا من يحتج به إذا اعتضد مطلقاً والشافعى إنما يعتضد عنده إذا كان من رواية كبار التابعين، وكان من أرسل إذا سمى لا يسمى إلا ثقة ، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سندهما . والله أعلم . كذا في الفتح . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين حمصى ومدنى وبصرى ، وفيه التحديث بالجمع والإخبار به وبالتوحيد والعننة .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَتَتْ بَابَنِي لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ .

(عن أم قيس) ذكرها الذهبي في تجريدہ في الكنى ولم يذكر لها اسماً ، وعند ابن عبد البر اسمها جذامة وعند السهيلي آمنة (بنت محصن) بكسر الميم وسكون الحاء . وهي أخت عكاشة بن محصن ، وهي من المعمرات المهاجرات الأول ، ولها في البخارى حديثان (رضى الله عنها أنها أتت بابن لها صغير) ذكر (لم يأكل الطعام) لعدم قدرته على مضغه ودفعه لمعدته . وفي الفتح : المراد بالطعام ماعدا اللبن الذى يرتضعه والتمر الذى يحنك به والعسل الذى يلعبه للمداواة وغيرها ، فكان المراد أنه لم يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم في حجره) بكسر الحاء وفتحها وسكون الجيم (فبال على ثوبه) أى ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا بماء فنضحه) أى رشه بماء عمه وغليه من غير سيلان ، ولمسلم عن ابن شهاب : فلم يزد على أن نضح بالماء ، وله أيضاً : فرشه ، وزاد أبو عوانة في صحيحه : عليه ، ولمسلم أيضاً : فصبه عليه ، ولأبى عوانة أيضاً : فصبه على البول يتبعه إياه (ولم يغسله) لأنه لم يبلغ الإسالة . وروى ابن خزيمة والحاكم وصححه : يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ، والنضح ليس بالغسل كما دل عليه كلام أهل اللغة ، ففي الصحاح والمجمل وديوان الأدب والمنتخب لكراع والأفعال لابن طريف والقاموس : النضح الرش . واستدل بعضهم بقوله : لم يغسله ، على طهارة بول الصبي ، وبه قال أحمد وإسحق وأبو ثور ، وحكى عن مالك والأوزاعي ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله بعدم الفرق بين الذكر والأنثى في الغسل في بولهما ، بدليل أن النضح بمعنى الغسل ، والحديث واللغة يردّه . وفي هذا الحديث من الفوائد النذب إلى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتحنيك المولود والتبرك بأهل الفضل وحمل الأطفال إليهم حال الولادة وبعدها ، وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما ، وهو مقصود الباب . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين تنيسى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار ، والعنونة .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِماً ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجِثُّهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ .

(عن حذيفة) بن اليمان ، واسم اليمان حسيل مصغراً ويقال حسل بكسر ثم سكون ، العبسي بالوحدة ، حليف الأنصار ، صحابي جليل من السابقين ، صح في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة ، وأبوه صحابي أيضاً استشهد بأحد ، ومات حذيفة في أول خلافة عليّ سنة ست وثلاثين ، له في البخاري اثنان وعشرون حديثاً (رضي الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سباطة) بالضم : مرمى تراب كناسة ، وفي الفتح : هي المزبلة والكناسة تكون بفناء الدور مرفقاً لأهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرثد فيها البول على البائل (قوم) من الأنصار ، وهذه الإضافة إضافة اختصاص لأنها لا تخلو عن النجاسة ، وفي رواية أحمد : فتباعدت منه فأدناى حتى صرت قريباً من عقبيه (فبال) صلى الله عليه وآله وسلم في الكناسة لدمها أى سهولتها حال كونه (قائماً) بيان للجواز ، أو لأنه لم يجد للقعود مكاناً فاضطر للقيام ، أو كان بمأبضه ، وهو باطن ركبته الشريفة ، جرح أو استشفاء من وجع صلبه على عادة العرب في ذلك ، أو أن البول قائماً أحصن للفرج ، فلعله خشى من البول قاعداً مع قربه من الناس خروج صوت منه ، ولعله كان مشغولاً بأمر المسلمين والنظر في مصالحهم وطال عليه المجلس حتى لم يمكنه التباعد خشية الضرر . وقد أباح البول قائماً جماعة من الصحابة والتابعين والإمام أحمد ، وقال مالك : إن كان في مكان لا يتطاير عليه منه شيء فلا بأس به وإلا فكروه ، وكرهه للتنزيه عامة العلماء (ثم دعا صلى الله عليه وآله وسلم بماء فجثته بماء فتوضأ) به وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش ما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بسند صحيح أن ذلك كان بالمدينة ، واستنبط من الحديث جواز البول بالقرب من الديار وأن مدافعة البول مكروهة . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين خراساني وكوفي ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث التاسع والخمسون

وَعَنْهُ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ : فَانْتَبَذْتُ مِنْهُ فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُهُ فَقُمْتُ
عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ .

(وعنه) أى عن حذيفة رضى الله عنه فى (رواية أخرى قال) رأيتنى
أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نتماشى فأتى سباطة قوم خلف حائط فقام
كما يقوم أحدكم فبال (فانتبذت) أى ذهبت ناحية (منه فأشار إلى) بيده
أو برأسه (فجئته) فقال : يا حذيفة استرنى ، كما عند الطبرانى من حديث
عصمة بن مالك (فقمتم عند عقبه حتى فرغ) وفى إشارته صلى الله عليه وآله
وسلم لحذيفة دليل على أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه . والمعنى فى إدناء إياه
مع استحباب الإبعاد فى الحاجة أن يكون سترأ بينه وبين الناس ، إذ لسباطة
إنما تكون فى الأفنية المسكونة أو قريباً منها ولا تكاد تخلو عن مار وإنما انتبذ
حذيفة لئلا يسمع شيئاً مما يقع فى الحدث ، فلما بال عليه السلام قائماً وأمن منه
ذلك أمره بالقرب منه . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى ورازى .

الحديث الستون

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتْ أُمْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ ، كَيْفَ تَصْنَعُ ، قَالَ : تَحْتُهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ .

(عن أسماء) ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير ، من المهاجرات ، وكانت عارفة بتعبير الرؤيا ، توفيت سنة ثلاث وسبعين بمكة بعد ابنها عبد الله بأيام ، بلغت مائة سنة لم يسقط لها سن ولم ينكر لها عقل ، لها في البخارى ستة عشر حديثاً (رضى الله عنها قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) والمرأة هي أسماء كما وقع في رواية الشافعى بإسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولا يبعد أن يبههم الراوى اسم نفسه (فقالت : أرأيت) يارسول الله (إحْدَانَا تَحِيضُ) حال كونها (في الثوب) ومن ضرورة ذلك غالباً وصول الدم إليه ، وللبخارى من طريق مالك عن هشام : إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة وأطلقت الرؤية وأرادت الإخبار لأنها سببه ، أى أخبرنى والاستفهام بمعنى الأمر بجامع الطلب (كيف تصنع) به (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تحت) بضم الحاء أى تفركه وتحكه ، والمراد بذلك إزالة عينه (ثم تقررصه بالماء) أى تفرك الثوب وتقلعه بدلكه بأطراف أصابعها أو بظفرها مع صب الماء عليه ، وفي رواية : تقررصه بتشديد الراء المكسورة . قال أبو عبيد : معنى التشديد تقطعه (وتنضحه) أى تغسله بأن تصب عليه الماء قليلاً قليلاً . قال الخطابى : تحت المتجسد من الدم لتزول عينه ثم تقررصه بأن تقبض عليه بإصبعها ثم تغمره غمرأ جيداً وتدلكه حتى ينحل ماشر به من الدم ثم تنضحه أى تصب عليه ، والنضج هنا الغسل حتى يزول الأثر ، وفي نسخة : ثم تنضحه (وتصلى فيه) وفي هذا الحديث دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، وهذا قول الجمهور ، خلافاً لأبى حنيفة وصاحبيه ، لأن جميع النجاسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها إجماعاً ، وفيه أن قليل دم الحيض لا يعنى عنه كسائر النجاسات ، بخلاف سائر الدماء . وعن مالك : يعنى عن قليل الدم ويغسل قليل غيره من النجاسات . وعن الحنفية : يعنى عن قدر الدرهم . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مكى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة واليوع ، وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الحادى والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّيْ ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاءت فاطمة ابنة أبى حبيش) قيس ابن المطلب ، وهى قرشية أسدية (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وقالت يارسول الله إني امرأة أستحاض (أى يستمر بى الدم بعد أيام المعتادة ، إذ الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة فى غير أوانه والسين فى أستحاض للتحويل لأن دم الحيض تحول إلى غير دمه وهو دم الاستحاضة ، كما فى استحجر الطين (فلا أطهر) لدوامه (أفادع) أى أترك الصلاة والعطف على مقدر بعد الهمزة لأن لها صدر الكلام ، أى أكون لى حكم الحائض فأترك (الصلاة) أو أن الاستفهام ليس باقياً بل للتقرير فزالت صدريتها (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم لا (أى لاتدعى الصلاة) وإنما ذلك (بكسر الكاف) عرق (أى دم عرق بكسر العين ، ويسمى العاذل) وليس بحيض) لأنه يخرج من قعر الرحم (فإذا أقبلت حيضتك) بفتح الحاء المرة وبالكسر اسم للدم ، والخرقة التى تستنفر بها المرأة والحالة أو الفتح خطأ والصواب الكسر ، لأن المراد بها الحالة . قاله الخطاى ، وردّه القاضى عياض وغيره ، بل قالوا : الأظهر الفتح ، لأن المراد إذا أقبل الحيض (فدعى الصلاة) أى اتركها . وهذا النهى للتحريم ويقضى فساد الصلاة بالإجماع (وإذا أدبرت) أى انقطعت فالمراد بالإقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه (فاغسلى عنك الدم) أى واغسلى ، والأمر بالاغتسال

مستفاد من أدلة أخرى ، ومفهومه أنها كانت تميز بين الحيض والاستحاضة ،
 فلذلك وكل الأمر إليها في معرفة ذلك (ثم صلى) أول صلاة تدركينها ، وقال
 مالك في رواية : تستظهر بالإمساك عن الصلاة ونحوها ثلاثة أيام على عاداتها
 (ثم توضئ) بصيغة الأمر (لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت) أى وقت
 إقبال الحيض ، وتفاصيل حكمه مستوفاة في الكتب المبسطة . ورواة هذا
 الحديث ستة ، وفيه الإخبار والتحديث والعنونة ، وأخرجه مسلم في الطهارة
 وكذا الترمذى والنسائى وأبو داود .

الحديث الثاني والستون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنَّا بُقِعَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ .

(وعنها) أى عن عائشة الصديقة (رضى الله عنها قالت : كنت أغسل الجنابة) أى أثرها ، لأن الجنابة معنى فلا تغسل ، أو عبرت بها عن ذلك مجازاً ، أو المراد المنى من باب تسمية الشيء باسم سببه ، فإن وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها ، أو أطلقت على المنى اسم الجنابة ، وحينئذ فلا حاجة إلى التقدير بالحذف أو بالحجاز (من ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج) من الحجرة (إلى) المسجد لأجل (الصلاة وإن بقع) بضم الباء وفتح القاف ، جمع بقعة ، أى موضع يخالف لونه ما يليه ، أى أثر (الماء في ثوبه) الشريف لأنه خرج مبادراً للوقت ولم يكن له ثياب يتداولها ، ولا ابن ماجه : وأنا أرى أثر الغسل فيه ، أى لم يحف . ولمسلم من حديث عائشة : كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولابنى خزيمه وحبان بسند صحيح : كانت تحكه وهو يصلى . ويجمع بينهما وبين حديث الباب بحمل الغسل على الندب على القول بطهارة المنى . كما هو مذهب الشافعى وأحمد والمحدثين ، أو غسله لنجاسة الممر ، أو لاختلاطه برطوبة الفرج على القول بنجاسته ، كما هو مذهب أبى حنيفة ومالك رحمهما الله ، وحمل الحنفية الغسل على الرطب ، والفرك على اليابس ، وهو الراجح ، نظراً فى الأدلة ، كما حققنا ذلك فى « مسك الختام شرح بلوغ المرام » . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مروذى ورقى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وقال حسن صحيح ، والنسائى وابن ماجه كلهم فى الطهارة .

الحديث الثالث والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكَلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقَاحٍ وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْتَأْقُوا النَّعَمَ فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِئَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِقَطْعِ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ .

(عن أنس) ابن مالك (رضى الله عنه قال : قدم أناس) على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من عكل) بضم العين وسكون الكاف قبيلة من تيم الرباب (أو) من (عرينة) مصغراً حتى من بجيلة لامن قضاءه وليس عرينة عكلا لأنهما قبيلتان متغايرتان ، لأن عكلا من عدنان وعرينة من قحطان والشك من حماد ، وقال الكرمانى : ترديد من أنس ، وقال الداودى : شك من الراوى ، وللبخارى فى الجهاد عن وهب عن أيوب أن رهطاً من عكل ولم يشك ، وله فى الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناساً من عرينة ولم يشك أيضاً وكذا لمسلم ، وفى المغازى عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة أن ناساً من عكل وعرينة بالواو العاطفة ، قال الحافظ ابن حجر : وهو الصواب ، وقد كان قدومهم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن إسحق بعد قرد وكانت فى جمادى الأولى سنة ست ، وذكرها البخارى بعد الحديبية ، وكانت فى ذى القعدة منها ، وذكر الواقدى أنها كانت فى شوال منها ، وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما ، وللبخارى فى المحاربين أنهم كانوا فى الصفة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل (فاجتووا المدينة) أى أصابهم الجوى ، وهو داء الجوف إذا تطاول ، أو كرهوا الإقامة بها لما فيها من الوحى أو لم يوافقهم طعامها ، وللبخارى من رواية سعيد عن قتادة فى هذه القصة فقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، وله فى الطب من رواية ثابت عن أنس أن ناساً كان بهم سقم ، قالوا : يا رسول الله آؤنا وأطعمنا ، فلما صحوا قالوا إن المدينة وخمة ، والظاهر أنهم قدموا سقاماً من الهزال الشديد

والجهد من الجوع مصفرة ألوانهم ، فلما صحوا من السقم أصابهم من حمى المدينة فكروها الإقامة بها ، ولمسلم عن أنس : وقع بالمدينة الموم بضم الميم وسكون الواو وهو ورم الصدر ، فعظمت بطونهم فقالوا : يارسول الله : إن المدينة وخمة (فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بلقاح) بلام مكسورة جمع لقوح وهى الناقة الحلوب ، كقلوص وقلاص ، أى أمرهم أن يلحقوا بها ، وعند البخارى فى رواية همام عن قتادة : فأمرهم أن يلحقوا براعيه ، وعند أبى عوانة أنهم بدأوا بطلب الخروج إلى اللقاح ، فقالوا : يارسول الله قد وقع هذا الوجع ، فلو أذنت لنا فخرجنا إلى الإبل ، وله عن وهيب أنهم قالوا يارسول الله أبغنا رسلا أى اطلب لنا لبناً . قال : ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بالنود . وعند ابن سعد أن عدد لقاحه صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة . وعند أبى عوانة كانت ترعى بذى الجدر ناحية قباء قريباً من عين على ستة أميال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أى بالشرب (من أبوالها وألبانها فانطلقوا) فشربوا منها (فلما صحوا) من ذلك الداء وسمنوا ورجعت إليهم ألوانهم (قتلوا راعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) يسار النبى ، وذلك أنهم لما عدوا على اللقاح أدركهم ومعه نفر فقاتلهم فقطعوا يده ورجله وغرزوا الشوك فى لسانه وعينه حتى مات ، كذا فى طبقات ابن سعد (واستاقوا) من الاستياق أى ساقوا (النعم) سوقاً عنيفاً ، والنعم واحد الأنعام وهى الأموال الراعية وأكثر مايقع على الإبل ، وفى بعض النسخ : واستاقوا إبلهم (فجاء الخبر) عنهم (فى أول النهار فبعث) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فى آثارهم) أى وراءهم الطلب ، وهم سرية ، وكانوا عشرين وأميرهم كرز بن جابر ، وعند ابن عقبة سعيد ابن زيد ، فأدركوا فى ذلك اليوم فأخذوا (فلما ارتفع النهار جىء بهم) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم أسارى (فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم (أيديهم) جمع يد ، فيما أن يراد بها أقل الجمع وهو اثنان كما هو عند بعضهم لأن لكل منهم يدين ، وإما أن يراد التوزيع عليهم بأن يقطع من كل واحد منهم يداً واحدة ، والجمع فى مقابلة الجمع يفيد التوزيع ، وإسناد الفعل فيه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجاز (وأرجلهم من خلاف) كما فى آية المائدة المترلة فى القضية ، كما رواه ابنا جرير وحاتم وغيرهما (وسمرت أعينهم) بضم السين ، قال المنذرى : وتخفيف الميم ، أى كحلت بالمسامير (٢٥ - عون البارى - ١)

الحماة . قال : وشدها بعضهم ، والأول أشهر وأوجه ، وقيل : سمرت أى فقتت . وعند البخارى من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعى عن يحيى كلاهما عن أبى قلابة : ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها ، وإنما فعل ذلك بهم قصاصاً لأنهم سملوا عين الراعى وليس من المثلة المنهى عنها (وألقوا) مبنياً للمفعول (فى الحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء فى أرض ذات حجارة سود بظاهر المدينة النبوية ، كأنها أحرقت بالنار ، وكان بها الواقعة المشهورة أيام يزيد بن معاوية (يستسقون) أى يطلبون السقى (فلا يسقون) زاد وهيب والأوزاعى : حتى ماتوا ، وفى الطب من رواية أنس : فرأيت رجلاً منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ، ولأبى عوانة : يكدم الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة ، والمنع من السقى مع كون الإجماع على سقى من وجب قتله إذا استسقى ، إما لأنه ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وإما لأنه نهى عن سقيهم لارتدادهم ، ففى مسلم والترمذى أنهم ارتدوا عن الإسلام ، وحينئذ فلا حرمة لهم كالكلب العقور ، واحتج بشريهم البول من قال بطهارته نصّاً فى بول الإبل وقياساً فى سائر مأكول اللحم ، وهو قول مالك وأحمد ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والإصطخرى والرويانى من الشافعية ، وهو قول الشعبي وعطاء والنخعى والزهرى وابن سيرين والثورى ، واحتج له ابن المنذر بأن ترك أهل العلم بيع الناس أبعاد الغنم فى أسواقهم واستعمال أبوال الإبل فى أدويتهم قديماً وحديثاً من غير نكير ، دليل على طهارتهما . قال فى الفتح : وهو استدلال ضعيف لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره ، فلا يدل ترك إنكاره على جوازه ، فضلاً عن طهارته ، وقد دل على نجاسة الأبوال كلها حديث أبى هريرة ، وحمل جماعة ما فى الحديث على التداوى فليس فيه دليل على الإباحة فى غير حال الضرورة ، وظاهر قول البخارى فى الترجمة أبوال الإبل والدواب جعل الحديث حجة لطهارة الأرواث والأبوال مطلقاً كالظاهرية ، إلا أنهم استثنوا بول الآدمى وروثه ، وتعقب بأن القصة فى أبوال المأكول ولا يسوغ قياس غير المأكول على المأكول لظهور الفرق ، ورواته الخمسة بصريون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى ، والتحديث والعننة ، وأخرجه المؤلف هنا ، وفى المحاربين والجهاد والتفسير والمغازى والديات ، ومسلم فى الحدود ، وأبو داود فى الطهارة ، والنسائى فى المحاربة .

الحديث الرابع والستون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ .

(وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه (قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى قبل أن يبنى المسجد المدنى فى مرائب الغنم) واستدل به على طهارة أبوالها وأبعارها ، لأن المرائب لا تخلو عنهما ، فدل على أنهم كانوا يباشرونها فى صلاتهم فلا تكون نجسة ، وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الأرض ، وعورض بأنها شهادة نفي ، لكن قد يقال إنها مستندة إلى الأصل ، أى الصلاة من غير حائل . وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى دار أنس على حصير كما فى الصحيحين ، ولحديث عائشة الصحيح أنه كان يصلى على الخمرة . نعم ليس فى الحديث المذكور دلالة على طهارة المرائب لأن فيه أيضاً النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل ، فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقضى النهى بالتنجيس ، ولم يقل أحد بالفرق ، لكن المعنى فى الإذن والنهى شىء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة ، وهو أن الغنم من دواب الجنة ، والإبل خلقت من الشياطين . والله أعلم . قاله الحافظ فى الفتح : ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين خراسانى وكوفى وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وأخرجه المؤلف أيضاً فى الصلاة وكذا مسلم والترمذى والنسائى فى العلم .

الحديث الخامس والستون

عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ
فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ : أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُوا سَمْنَكُمْ .

(عن ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم سئل) ويحتمل أن يكون السائل ميمونة (عن فأرة سقطت في
سمن) جامد كما عند عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود الطيالسي والنسائي ،
فانت كما عند البخاري في التاريخ (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألقوها)
أى ارموا الفأرة (وما حولها) من السمن (فاطرحوه) الجميع أى المأخوذ
وهو الفأرة وما حولها (وكلوا سمنكم) الباقي ، ويقاس عليه نحو العسل والدبس
الجامدين ، وسقط للأربعة قوله : فاطرحوه ، وخرج بالجامد الذائب فإنه
ينجس كله بملاقاة النجاسة ويتعذر تطهيره ويحرم أكله ولا يصح بيعه . نعم
يجوز الاستصباح به والانتفاع به في غير الأكل والبيع ، وهذا مذهب الشافعية
والمالكية لقوله في الرواية الأخرى : فإن كان مائعاً فاستصبحوا به ، وحرم
الحنفية أكله فقط لقوله : وانتفعوا به ، والبيع من باب الانتفاع ، ومنع
الحنابلة من الانتفاع به مطلقاً لقوله في حديث عبد الرزاق : وإن كان مائعاً
فلا تقربوه . ورواة الحديث الستة مدنيون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد
والعننة والقول ، ورواية صحابي عن صحابية وأخرجه البخاري أيضاً في الذبائح
وهو من إفراده عن مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح
والنسائي :

الحديث السادس والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا
طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا ، فَالْلَوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : كل كلم) بفتح الكاف وسكون اللام (يكلمه المسلم) أى كل جرح يجرحه ، وأضيف إلى الفعل توسعاً ، وللقاسى وابن عساكر : كل كلمة يكلمها ، أى كل جراحة يجرحها المسلم (فى سبيل الله) قيد يخرج به ما إذا وقع الكلم فى غير سبيل الله ، وزاد البخارى فى الجهاد : والله أعلم بمن يكلم فى سبيله ، وفيه إشارة إلى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته (يكون) أى الكلم (يوم القيامة كهيتها) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : أعاد الضمير مؤثراً لإرادة الجراحة . انتهى . وتعقبه العيني فقال : ليس كذلك بل باعتبار الكلمة ، لأن الكلم والكلمة مصدران ، والجراحة اسم لا يعبر به عن المصدر (إذا) أى حين (طعنت) قال الكرمانى : المطعون هو المسلم وهو مذكر ، لكن لما أريد طعن بها حذف الجار ثم أوصل الضمير المجرور بالفعل وصار المنفصل متصلاً ، وتعقبه البرماوى بأن التاء علامة لاضمير كان أراد الضمير المستتر فقسميته متصلاً بطريقة والأجود أن الاتصال والانفصال وصف للبارز (تفجر دماً) بفتح الجيم المشددة ، وقال البرماوى كالكرمانى : هو بضم الجيم من الثلاثى وفتحها مشددة من التفعّل . قال العيني : أشار بهذا إلى جواز الوجهين ، لكنه مبنى على مجيء الرواية بهما (اللون لون الدم) يشهد لصاحبه بفضله على بذل نفسه وعلى ظالمه بفعله (والعرف) بفتح العين وسكون الراء أى الريح (عرف) ريع (المسك) ينتشر فى أهل الموقف إظهاراً لفضله ، ومن ثم لا يغسل دم الشهيد فى المعركة ، وغرض البخارى بذكر الحديث هنا أن المسك طاهر وأصله نجس فلما تغير خرج عن حكمه ، وكذا الماء إذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه ، أو أن دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة من النجاسة حتى حكم له فى الآخرة بحكم المسك الطاهر وجب أن ينتقل الماء الطاهر بنجس

الرائحة إذا حلت فيه نجاسة من حكم الطهارة إلى النجاسة . وتعقب بأن الحكم المذكور في دم الشهيد من أمور الآخرة ، والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من أمور الدنيا فكيف يقاس عليه . انتهى . أو أن مراد البخارى تأكيد مذهبه أن الماء لا ينجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير ، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف ، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم إلى المدح ، فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج عن صفة الطهارة إلى النجاسة . وتعقب بأن الغرض إثبات انحصار التنجس بالتغير . وما ذكر يدل على أن التنجس يحصل بالتغير وهو وفاق لا أنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع . وبالجملة فقد وقع للناس أجوبة عن هذا الاستشكال وأكثرها بل كلها متعقب ولا يخلو عن تكلف . ورواته الخمسة ما بين مروزي وبصري ويماني ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد وكذا مسلم .

الحديث السابع والستون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم أنه قال : لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم) الساكن (الذى لايجرى) قيل : هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه ، وقيل احترز به عن راكد يجرى بعضه كالبرك والحياض ، وقيل عن الماء الدائر لأنه جار من حيث الصورة ، ساكن من حيث المعنى . وقال ابن الأنبارى : الدائم من حروف الأضداد ، يقال للساكن والدائر ، ويطلق على البحار والأنهار الكبار التى لاينقطع ماؤها أنها دائمة بمعنى أن ماءها غير منقطع ، وقد اتفق على أنها غير مرادة هنا ، وعلى هذين القولين فقوله الذى لايجرى صفة مخصصة لأحد معنى المشترك وهذا أولى من حملة على التوكيد الذى الأصل عدمه ، ولا يخفى أنه لو لم يقل الذى لايجرى لكان مجملا بحكم الاشتراك الدائر بين الدائر والدائم ، فلا يصح الحمل على التأكيد أو احترز به عن راكد يجرى بعضه كالبرك (ثم) هو (يغتسل فيه) أو يتوضأ وهو بضم اللام على المشهور فى الرواية ، وجوز الجزم عطفاً على يبولن والنصب على إضمار أن وفيهما بعد وهذا محمول على القليل عند أهل العلم على اختلافهم فى حد القليل ، وقول من لايعتبر إلا التغير وعدمه قوى ، وفى رواية منه بدل فيه ، وكل منهما يفيد حكماً بالنص وحكماً بالاستنباط ، فلفظة فيه بالفاء تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، ولفظة منه بالميم يعكس ذلك ، وكل ذلك مبنى على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة . وأقوى المذاهب فى الماء مذهب مالك رحمه الله كما حققه الشوكانى رحمه الله فى مصنفاته ، والعبد الضعيف فى مؤلفاته . ورواة هذا الحديث الخمسة مايبين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع والإخبار والسماع ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثامن والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَأْتِي بِسَلَى جَزُورٍ بَنَى فُلَانٍ فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ، فَانْبَعَثَ أَشَقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ فَنَظَرَ حَتَّى إِذَا سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أُغْنِي شَيْئًا لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ، قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَطَرَحَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ ثُمَّ سَأَى: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ يَا جَهْلٍ وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَعَدَّ السَّابِعَ فَنَسِيَهُ الرَّاوى وَقَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَعَى فِي الْقَلْبِ قَلْبِي بِذَرٍّ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى عند البيت) العتيق (وأبو جهل) عمرو بن هشام المخزومى عدو الله (وأصحاب) كائنون (له) أى لأبى جهل وهم السبعة المدعو عليهم بعد كما بينه البزار (جلوس إذ قال بعضهم) أى أبو جهل كما فى مسلم (لبعض) زاد مسلم : وقد نحررت جزور بالأمس (أيكم يحىء بسلى) بفتح السين المهملة مقصوراً وهو الجلدة التى يكون فيها ولد البهائم كالشميمة للادميات أو يقال فيهن أيضاً (جزور) بفتح الجيم وضم الزى ، يقع على الذكر والأنثى ، وجمعه جزر ، وهو بمعنى المجزور من الإبل أى المنحور (بنى فلان) وزاد فى رواية إسرائيل هنا : فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها (فيضعه على ظهر محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا سجد . فانبعث أشقى القوم) عقبة بن أبى

معيط مصغراً أى بعثته نفسه الخبيثة من دونهم فأسرع السير ، وإنما كان أشقاهم مع أن فيهم أبا جهل وهو أشد كفراً منه وإيذاء للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنهم اشتركوا فى الكفر والرضا ، وانفرد عقبة بالمباشرة فكان أشقاهم ، ولذا قتلوا فى الحرب وقتل هو صبراً ، وللكشميين والسرخسي : فانبعث أشقى قوم بالنكير ، وفيه مبالغة يعنى أشقى كل قوم من أقوام الدنيا ، ففيه مبالغة ليست فى المعرفة ، لكن المقام يقتضى التعريف ، لأن الشقاء هنا بالنسبة إلى أولئك القوم فقط . قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله ، وتعقبه العيني بأن التنكير أولى لما فيه من المبالغة لأنه يدخل هنا دخولا ثانياً بعد الأول ، قال : وهذا القائل يعنى ابن حجر ما أدرك هذه النكتة (فجاء به فنظر حتى إذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضعه على ظهره) المقدس (بين كتفيه) قال عبد الله بن مسعود (وأنا أنظر) أى أشاهد تلك الحالة (لا أغنى) فى كف شرهم ، وللكشميين والمستملى : لا أغير أى من فعلهم (شيئاً لو كان) وفى رواية : لو كانت (لى منعة) بفتح النون وسكونها أى لو كانت لى قوة أو جمع مانع لطرحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشيرة لكونه هذلياً حليفاً ، وكان حلفاؤه إذ ذاك كفاراً أوفى الكلام حذف تقديره لطرحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصرح به مسلم فى رواية زكريا ، وللبزار : فأنا أرهب أى أخاف منهم (قال فجعلوا يضحكون) استهزاء قاتلهم الله تعالى (ويحيل) بالحاء (بعضهم على بعض) أى ينسب بعضهم فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تهكماً ، ولمسلم : ويميل بالميم أى من كثرة الضحك ، ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهر دابته ، أى وثب بعضهم على بعض من المرح والبطر (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجد لا يرفع رأسه حتى جاءت) صلى الله عليه وآله وسلم (فاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنها سيدة نساء هذه الأمة ، ومناقبها جمّة ، وتوفيت فيما حكاها ابن عبد البر بعده صلى الله عليه وآله وسلم بستة أشهر إلا ليلتين ، وذلك يوم الثلاثاء لثلاث ليال خلت من شهر رمضان وغسلها على الصحيح ، ودفنها ليلاً بوصيتها له فى ذلك ، لها فى البخارى حديث واحد ، زاد إسرائيل : وهى جويرية ، فأقبلت تسعى وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساجداً

(فطرح) ما وضعه أشقى القوم ، ولأكثر طرحته ، زاد إسرائيل : وأقبلت عليهم تشتمهم ، زاد البزار فلم يردوا عليها شيئاً (عن ظهره) المقدس (فرفع) عليه السلام (رأسه) من السجود ، واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداءً لا تبطل صلاته ولو تبادى ، وعلى هذا ينزل كلام البخارى ، فلو كانت نجاسة وأزالها في الحال ولا أثر لها صحت اتفاقاً . وأجاب الخطابى بأنه لم يكن إذ ذاك حكم بنجاسة ما ألقى عليه كالخمر فإنهم كانوا يلاقون بشياهم وأبدانهم الخمر قبل نزول التحريم . انتهى . ودلالته على طهارة فرث ما أكل لحمه ضعيفة لأنه لا ينفك عن دم ، بل صرح به في رواية إسرائيل ، ولأنه ذبيحة عبدة الأوثان وأجاب النووى بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره ، فاستمر مستصحباً للطهارة ، وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصحيح أولاً فلا تعاد ، ولو وجبت الإعادة فالوقت موسع ، وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحس بما ألقى على ظهره من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه . وأجب بأنه لا يلزم من إزالة فاطمة إياه عن ظهره إحساسه صلى الله عليه وآله وسلم به لأنه كان إذا دخل في الصلاة استغرق باشتغاله بالله ، ولئن سلم إحساسه به ، فقد يحتمل أنه لم يتحقق نجاسته ، لأن شأنه أعظم من أن يمضى في صلاته وبه نجاسة . انتهى . وتعقب بأنه لو أعاد لثقل ولم يثقل وبأن الله لا يقره على التماذى في صلاة فاسدة . وقد ثبت أنه خلع نعليه وهو في الصلاة ، لأن جبريل أخبره أن فيهما قذراً ، ويدل على أنه علم بما ألقى على ظهره أن فاطمة ذهبت قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم ، والله أعلم . قاله الحافظ في الفتح ، ولابن عساكر : فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه ، وعند البزار : فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده ، فلما قضى صلاته قال ، ولمسلم والنسائي نحوه ، وعن أبى إسحق : فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال) أما بعد اللهم ، قال البزار : تفرد بقوله أما بعد زيد وثم يشعر بمهلة بين الرفع والدعاء وهو كذلك ، والظاهر منه أن الدعاء وقع خارج الصلاة ، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة ، كما ثبت عند الشيخين (اللهم عليك بقريش) أى يهلك كفارهم أو من سمى منهم بعد فهو عام أريد به الخصوص (ثلاث مرات) كرهه إسرائيل في روايته لفظاً لا عدداً ، وزاد مسلم في رواية زكريا

وكان إذا دعا دعا ثلاثاً وإذا سأل سأل ثلاثاً (فشق عليهم إذ دعا عليهم) في مسلم : فلما سمعوا صوته صلى الله عليه وآله وسلم ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته (قال) ابن مسعود (وكانوا يرون) بضم أوله على المشهور وبفتحه . قاله البرماوى ، وقال في الفتح بالفتح في روايتنا من رأى أى يعتقدون وفي غيرها بالضم ، أى يظنون (أن الدعوة) ولابن عساكر : يرون الدعوة (في ذلك البلد) الحرام (مستجابة) أى مجابة ، يقال : استجاب وأجاب بمعنى واحد ، وما كان اعتقادهم إجابة الدعوة إلا من جهة المكان لامن خصوص دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولعل ذلك يكون مما بقى عندهم من شريعة إبراهيم الخليل عليه السلام (ثم سنى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أى عين في دعائه وفصل ما أجل قبل فقال (اللهم عليك بأبى جهل) اسمه عمرو بن هشام ، ويعرف بابن الحنظلية ، فرعون هذه الأمة ، وكان أحول مأبوناً (وعليك بعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة) أخى عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف) في رواية شعبة : أو أبى بن خلف ، شك شعبة (وعقبة) بالقاف (ابن أبى معيط وعد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عبد الله ابن مسعود أو عمرو بن ميمون (السابع فلم نحفظه) بنون أى نحن أو بياء فاعله ابن مسعود أو عمرو بن ميمون . نعم ذكره البخارى في موضع آخر عمارة بن الوليد بن المغيرة ، وذكره البرقانى وغيره ، وعند الطيالسى عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال : ولم أره دعا عليهم إلا يومئذ ، وإنما استحقوا الدعاء حينئذ لما قدموا عليه من التهم حال عبادته لربه وإلا فحلّمه عن آذاه لا يخفى (قال) ابن مسعود (فوالذى نفسى بيده) ولابن عساكر في يده (لقد رأيت الذين عد) أى عدّهم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صرعى) جمع صريع بمعنى مصروع (فى القلب) بفتح القاف وكسر اللام : البئر قبل أن تطوى أو العادية القديمة التى لا يعرف صاحبها (قلب بدر) الرواية بالجر ويجوز الرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعنى ، وإنما القوافى القلب تحقيراً لشأنهم ولثلاثاً يتأذى الناس برأيتهم لا إنه دفن لأن الحربى لا يجب دفنه وذكر القسطلانى : قاتل كل واحد من هؤلاء . وقال الحافظ ابن حجر : وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار . وما ازدادت عند المسلمين إلا تعظيماً ، وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم

لخوفهم من دعائه ، ولكن حملهم الحسد على ترك الانقياد له ، وفيه استحباب الدعاء ثلاثاً ، وجواز الدعاء على الظالم ، لكن قال بعضهم محله إذا كان كافراً فأما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ، ولو قيل لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيداً لاحتمال أن يكون اطلع صلى الله عليه وآله وسلم على أن المذكورين لا يؤمنون ، والأولى أن يدعوا لكل حى بالهداية ، وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها لشرفها في نسبها وقومها لكونها صرحت بشتهم وهم رموس قريش فلم يردوا عليها ، وفيه أن المباشرة أكد من السبب والإعانة . انتهى . ورواة هذا الحديث العشرة كوفيون سوى عبدان وأبيه فإنهما مروزيان ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والإخبار بالإفراد والعننة وأخرجه البخارى في الجزية أيضاً وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازى ، وأخرجه مسلم في المغازى والنسائي في الطهارة والسير .

الحديث التاسع والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَزَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَوْبِهِ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : بزق النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم في ثوبه) ولأبي نعيم : وهو في الصلاة ، والبزاق والبساق : ما يسيل من الفم ، والمخاط : ما يسيل من الأنف ، واستدل به على طهارة الريق ونحوه من فم طاهر غير متنجس ، وحينئذ فإذا وقع ذلك في الماء لا ينجسه ويتوضأ به . ورواة هذا الحديث مابين مصرى وبصرى ومكى ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والإخبار والعننة والسمع .

الحديث السبعون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَهُ النَّاسُ : بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جَرْحُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، كَانَ عَلَيَّ يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ وَأَخِذَ حَصِيرٌ فَأُحْرِقَ فَحَشِي بِهِ جُرْحُهُ .

(عن سهل بن سعد الساعدي) الأنصاري المدني (رضي الله عنه) المتوفى سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة ، له في البخاري أحد وأربعون حديثاً (أنه سأل الناس بأي شيء دوِيَ جرح رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) الذي أصابه في غزوة أحد لما شج رأسه وجرح وجهه (فقال) سهل (مابق أحد) من الناس (أعلم به مني) وإنما قال سهل ذلك لأنه كان آخر من بقى من الصحابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في النكاح (كان علي) أي ابن أبي طالب (يجيء بترسه فيه ماء وفاطمة) رضي الله عنها (تغسل عن وجهه) الشريف (الدم فأخذ حصير فأحرق فحشى به جرحه) وللبخاري في الطب : فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصيرها فأحرقتها وألصقتها على الجرح فرقأ الدم ، وإنما فعلت ذلك لأن في رماد الحصير استمسك الدم ، وفيه إباحة التدوي ومعالجة الجراح واتخاذ الترس في الحرب وأن جميع ذلك لا ينافي التوكل لصدوره من سيد المتوكلين ، وفيه مباشرة المرأة لأبيها وكذلك لغيره من ذوى محارمها ومداواتها لأمرضهم ، والاستعانة في المداواة ، وجواز وقوع الابتلاء بالأنبياء لعظم أجرهم ويتحقق الناس أنهم مخلوقون لله فلا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات كما افتتن النصاري بعيسى ، ورواة هذا الحديث الأربعة مابين مكى ومدنى ، وفيه التحديث والنعنة والسماع ، وأخرجه البخاري في الجهاد والنكاح ، ومسلم في المغازي ، والترمذي وابن ماجه في الطب ، وقال الترمذي حسن صحيح .

الحديث الحادى والسبعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنُّ بِسِوَاكِ بِيَدِهِ يَقُولُ : أَعُ أَعُ وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ .

(عن أبي موسى) عبد الله ابن قيس الأشعرى (رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يستن بسواك) بكسر السين ، وهو يطلق على الفعل والآلة ، وهو مذكر وقيل مؤنث وجمعه سوك ككتب ، وهو مشتق من ساك إذا ذلك أو من جاءت الإبل تتساوك أى تتمايل هزالا ، وهو من سنن الوضوء ، ولهذا ذكر ههنا ، والاستنان : ذلك الأسنان وحكها بما يجلوها مأخوذ من السن بفتح السين وهو إمرار ما فيه خشونة على آخر ليدبها كان (بيده يقول) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو السواك مجازاً (أع أع) بضم الهمزة والعين مهملة فيهما وقيل بفتحها ، وفى رواية ابن عساكر بالمعجمة ، وفى صحيح الجوزقى فى إخ إخ بكسر الهمزة وبالحاء ، وإنما اختلف الرواة الثقات لتقارب مخارج هذه الأحرف ، وكلها ترجع إلى حكاية صوته عليه السلام ، إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم والمراد طرفه الداخلى كما عند أحمد ، يستن إلى فوق ، ولذا قال هنا (والسواك فى فيه كأنه يتهوع) أى يتقيأ ، يقال هاع يهوع إذا قاء بلا تكلف يعنى أن له صوتاً كصوت المتقيء على سبيل المبالغة ، ويفهم منه مشروعية السواك على اللسان طولاً ، أما الأسنان فالأحب فيها أن يكون عرضاً ، لحديث : إذا استكتم فاستاكوا عرضاً . رواه أبو داود فى مراسيله ، والمراد عرض الأسنان . وفى الحديث تأكيد السواك وأنه لا يختص بالأسنان وأنه من باب التنظيف والتطيب لامن باب إزالة القاذورات ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخفف به ، وبوبوا عليه استياك الإمام بحضرة رعيته . وورد : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، أى أمر بإيجاب . رواه ابن خزيمة وغيره فهو من سنن الوضوء ، وكذا هو من سنن الصلاة ، للحديث المروى عند الشيخين : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . ويستحب عند قراءة القرآن والاستيقاظ من النوم وتغير الفم وفى كل حال . وقال

ابن عباس : فيه عشر خصال : يذهب الحفر ، ويجلو البصر ، ويشد اللثة ، ويطيب الفم ، وينقى البلغم ، وتفرح له الملائكة ، ويرضى الرب تعالى ، ويوافق السنة ، ويزيد في حسنات الصلاة ، ويصحح الجسم . وزاد الحكيم الترمذى : ويزيد الحافظ حفظاً وينبت الشعر ، ويصنى اللون ، ولبيلع ريقه في أول استياكه ، فإنه ينفع من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ، ولا يبلى بعده شيئاً فإنه يورث النسيان . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة .

الحديث الثانى والسبعون

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ .

(عن حذيفة) بن اليمان (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيه دلالة على المداومة والاستمرار (إذا قام من الليل) ظاهره يقتضى تعليق الحكم بمجرد القيام (يشوص) أى يذلك أو يغسل أو يحك (فاه بالسواك) لأن النوم يقتضى تغيير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة ، والسواك آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه . قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب السواك عند القيام من النوم ، ويدل عليه رواية البخارى في الصلاة بلفظ : إذا قام للتهجد ، ولمسلم نحوه ، وقد ذكر البخارى كثيراً من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام . ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون إلا حذيفة فعراقى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وفي فضل قيام الليل ، ومسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة ، والنسائي فيهما .

الحديث الثالث والسبعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسَوَاكٍ فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ فَنَاولْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا ، فَقِيلَ لِي : كَبِّرْ ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا .

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسَوَاكٍ) بفتح همزة أَرَانِي للأصيلي ، أى أرى نفسى ، وبضمها لغيره ، أى أظن نفسى ، والعبارتان مستعملتان ، وللمستملى : رَأَى ، وهو خطأ لأنه إنما أخبر عما رآه فى النوم (فجاءنى رجلان أحدهما أكبر من الآخر فناولت) أى أعطيت (السواك الأصغر منهما فقيـل لى) القائل له جبريل عليه السلام (كبر) أى قدم الأكبر فى السن (فدفعته إلى الأكبر منهما) ويستفاد منه تقديم ذى السن فى السواك والطعام والشراب والمشى والركوب والكلام . نعم إذا ترتب القوم فى الجلوس فالسنة تقديم الأيمن فالأيمن ، كما نبه عليه المهلب . قال فى الفتح : وهو صحيح وسيأتى الحديث فيه فى الأشربة ، وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه إلا أن المستحب أن يغسله ثم يستعمله ، وفيه حديث عائشة فى سنن أبى داود قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطينى السواك لأغسله فأبدأ به فأستاك ثم أغسله ثم أدفعه إليه ، وهذا دال على عظيم أدبها وكبير فطنتها لأنها لم تغسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته تأدباً وامثالاً ، ويحتمل أن يكون المراد بأمرها بغسله تطيبه وتليينه بالماء قبل أن تستعمله . والله أعلم . اهـ .

الحديث الرابع والسبعون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ . فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَانْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ ، وَاجْعَلْنِي آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ » . قَالَ : فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَلَمَّا بَلَغْتُ : اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ قُلْتُ : وَرَسُولِكَ . قَالَ : « لَا وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » .

(عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتيت أي إذا أردت أن تأتي (مضجعك) بفتح الجيم من باب منع يجمع ، وفي الفرع بكسرها (فتوضأ وضوءك للصلاة) أي إن كنت على غير وضوء وإنما ندب الوضوء عند النوم لأنه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد ختم عمله بالوضوء وليكون أصدق لرؤياه وأبعد عن تلاعب الشيطان به في منامه ، وليس ذكر الوضوء في هذا الحديث عند الشيخين إلا في هذه الرواية (ثم اضطجع على شقك الأيمن) لأنه يمنع الاستغراق في النوم لقلق القلب فيسرع الإفاقة ليتجدد وليذكر الله تعالى ، بخلاف الاضطجاع على الشق الأيسر (ثم قل اللهم أسلمت وجهي) ذاتي (إليك) طائعة لحكمك ، فأنا متقاد لك في أوامرك ونواهيك ، وفي رواية أسلمت نفسي ، ومعنى أسلمت استسلمت ، أي سلمتها لك ، إذ لا قدرة لي ولا تدبير على جلب نفع ولا دفع ضرر ، فأمرها مفوض إليك ، تفعل بها ما تريد ، واستسلمت لما تفعل ، فلا اعتراض عليك فيه ، أو معنى الوجه القصد والعمل الصالح ، ولذا جاء في رواية : أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك ، فجمع بينهما ، فدل على تغايرهما (وفوضت) من التفويض أي رددت (أمرى إليك) وبرئت من الحول والقوة إلا بك ، فاكفني همهم (وألجأت) أي أسندت (ظهري إليك) أي

(٢٦ - عون الباري - ج ١)

اعتمدت عليك كما يعتمد الإنسان بظهره إلى ما يسند إليه (رغبة) أى طمعاً في ثوابك (ورهبة إليك) أى خوفاً من عقابك ، لأنه (لاملجأ ولا منجاة منك إلا إليك) وهذا التركيب مثل لاحول ولا قوة إلا بالله ، فتجرى فيه الأوجه الخمسة المشهورة (اللهم آمنت) أى صدقت (بكتابك) القرآن (الذى أنزلت) أى أنزلته على رسولك صلى الله عليه وآله وسلم ، والإيمان بالقرآن يتضمن الإيمان بجميع كتب الله المنزلة ، ويحتمل أن يعم الكل لإضافته إلى الضمير ، لأن المعروف بالإضافة كالمعروف باللام في احتمال الجنس والاستغراق والعهد بل جميع المعارف كذلك ، كما قاله البيضاوى ، كالتزمخشرى في الكشف في قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم » أول البقرة (و) آمنت (بنبيك الذى أرسلت) أى أرسلته (فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة) الإسلامية أو الدين القويم ملة إبراهيم (واجعلن) أى هذه الكلمات (آخر ماتكلم به) ولا يمتنع أن يقول بعدهن شيئاً مما شرع من الذكر عند النوم ، والفقهاء لا يعدون الذكر كلاماً في باب الإيمان وإن كان هو كلاماً في اللغة (قال) البراء (فرددتها) بتشديد الأولى وتسكين الثانية ، أى الكلمات (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لأحفظهن (فلما بلغت : اللهم آمنت بكتابك الذى أنزلت قلت ورسولك) زاد الأصيلي : الذى أرسلت (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أى لا تقل ورسولك بل قل (ونبيك الذى أرسلت) وجه المنع أنه لو قال ورسولك لكان تكراراً مع قوله أرسلت ، فلما كان نبياً قبل أن يرسل صرح بالنبوة للجمع بينها وبين الرسالة ، وإن كان وصف الرسالة مستلزماً وصف النبوة مع ما فيه من تعديد النعم وتعظيم المنة في الحالين ، أو احتراز به ممن أرسل من غير نبوة ، كجبريل وغيره من الملائكة ، لأنهم رسل لا أنبياء فلعله أراد تخلص الكلام من اللبس أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول ، لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل ، بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً ، وعلى هذا فقول من قال : كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه ، قاله في الفتح ، يعنى فيقيد بالرسول البشرى . وتعقبه العيني فقال : كيف يكون أمدح وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمدح لأنه يستلزم النبوة . اهـ . وهو مردود ، فإن المعنى يختلف ، فإنه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ، ولا خلاف في المنع إذا اختلف

المعنى ، وهنا كذلك أو أن الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب ،
فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر ، أو لعله
أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده . وقال المهلب : إنما لم تبدل
ألفاظه صلى الله عليه وآله وسلم لأنها ينابيع الحكم وجوامع الكلم ، فلو غيرت
سقطت فائدة النهاية في البلاغة التي أعطاها صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .
وقد تعلق بهذا من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذا أبو العباس النحوى
قال : إذ ما من كلمتين متناظرتين إلا وبينهما فرق وإن دق ولطف نحو :
بلى ونعم ، ولا حجة فيه لمن استدل به على عدم جواز إبدال لفظ النبي في
الرواية بالرسول وعكسه لأن الذات المخبر عنها في الرواية واحدة ، وبأى
وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها اللاتقة بها علم القصد بالمخبر عنه
ولو تباينت معانى الصفات ، كما لو بدل اسماً بكنية أو كنية باسم ، فلا فرق
بين أن يقول الراوى مثلاً عن أبى عبد الله البخارى أو عن محمد بن إسماعيل
البخارى ، وهذا بخلاف ما في حديث الباب ، لأن ألفاظ الأذكار توقيفية
فلا يدخلها القياس ، ويستفاد من هذا الحديث أن الدعاء عند النوم مرغوب فيه
لأنه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد ختم عمله بالدعاء الذى هو أفضل
الأعمال ، كما ختمه بالوضوء ، والنكته في ختم البخارى كتاب الوضوء بهذا
الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اليقظة ، ولقوله في
الحديث : واجعلهن آخر ماتكلم به ، وأشعر ذلك بختم الكتاب ، ورواته
الستة ما بين مروذى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه
البخارى أيضاً في الدعوات ، والنسائي في اليوم والليلة .

كتاب الغسل

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ فِي الْمَاءِ فَيَخْلُلُ بِهَا أَصُولَ الشَّعْرِ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ .

(كتاب الغسل)

بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمها مصدر وبمعنى الاغتسال وبكسرهما اسم لما يغتسل به من سدر وخطمي ونحوهما ، وبالضم اسم للماء الذي يغتسل به ، وهو بالمعنيين الأولين لغة سيلان الماء على الشيء ، وشرعاً سيلانه على جميع البدن مع تمييز ما للعبادة عن العادة بالنية . واختلف في وجوب ذلك ، فلم يوجبه الأكثر ، ونقل عن مالك والمزني وجوبه .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كذا وقع في رواية الأكثر تأخير البسملة في صحيح البخارى عن كتاب الغسل ، وسقطت من رواية الأصيلي ، وعنده باب بدل كتاب ، وهو أولى ، لأن الكتاب يجمع أنواعاً والغسل نوع واحد من أنواع الطهارة ، وإن كان في نفسه يتعدد .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اغتسل أى إذا أراد أن يغتسل (من الجنابة) أى لأجلها ، فن سببية (بدأ فغسل يديه) قبل الشروع في الوضوء والغسل لأجل التنظيف مما بهما من مستقذر أو لقيامه من النوم ، ويدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا الحديث عن هشام : قبل أن يدخلهما في الإناء ، رواه الترمذى ، وزاد أيضاً : ثم يغسل فرجه ، وكذا لمسلم ، وهى زيادة حسنة لأن تقديم غسله يحصل به الأمن من مسه في أثناء الغسل (ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء اللغوى ، ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ، ويحتمل

أنه يكتفى بغسلها في الوضوء عن إعادته ، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجناية في أول جزء ، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفاً لها ، وظاهره أنه يتوضأ وضوءاً كاملاً وهو مذهب الشافعي ومالك وهو المشهور ، وقيل يؤخر غسل قدميه إلى ما بعد الغسل لحديث ميمونة وغيرها ، وعند الطيالسي : فإذا فرغ غسل رجلينه ، وللمالكية قول ثالث وهو إن كان موضعه ومخاً آخر وإلا فلا ، وعند الحنفية إن كان في مستنقع يؤخر وإلا فلا ، ثم إن ظاهره مشروعية التكرار ثلاثاً وهو كذلك ، لكن قال عياض : إنه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر التكرار ، والجواب إن إحالتها على وضوء الصلاة تقتضيها بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجناية ، وفيه : ثم يضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً . كذا في الفتح (ثم يدخل) بلفظ المضارع وما قبله بلفظ الماضي وهو الأصل لإرادة استحضار صورة الحال للسامعين (أصابعه في الماء فيخلل بها) أى بأصابعه التي أدخلها في الماء (أصول شعره) أى شعر رأسه ، كما يدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام : يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشقه الأيسر ، كذلك رواه البيهقي ، والحكمة في هذا تليين الشعر وترطيبه ليسهل مرور الماء عليه ويكون أبعد من الإسراف في الماء . ولمسلم : ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، ولترمذى والنسائي من طريق ابن عيينة : ثم يشرب شعره الماء ، قال القاضي عياض : احتج به بعضهم على تحليل شعر الخية في الغسل إما لعموم قوله أصول الشعر وإما بالقياس على شعر الرأس . وأوجب المالكية والحنفية تحليل شعر المغتسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : خللوا الشعر وأنقوا البشرة فإن تحت كل شعرة جناة (ثم يصب على رأسه ثلاث غرف) من الماء (بيديه) استدل به على مشروعية التثليث ، وهو ستة عند الشافعية كالوضوء ، فيغسل رأسه ثلاثاً بعد تحليله في كل مرة ثم شقه الأيمن ثلاثاً ثم شقه الأيسر ثلاثاً . قال النووي : ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به الماوردي فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل ، وقال الباجي : والثلاث لما جاء من التكرار أو مبالغة لإتمام الغسل ، إذ قد لا تكفي الواحدة . وغرف : جمع غرفة بالضم وهي ملء الكف ،

وللأصيلي : غرفات ، وهى الأصل فى مميز الثلاثة لأنه جمع قلة ، فغرف
حينئذ من إقامة جمع الكثرة موضع القلة ، أو أنه جمع قلة عند الكوفيين ،
كعشر سور وثمانى حجج (ثم يفيض) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى يسيل ،
والإفاضة : الإسالة ، واستدل به من لم يشترط الدلك وهو ظاهر (الماء على
جلده كله) أكده بلفظ الكل ليدل على أنه عم جميع البدن بالغسل بعد ما تقدم .
ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين تينسى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار
والعننة ، وأخرجه مسلم والنسائى وأبو داود .

الحديث الثاني

عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ وَغَسَلَ
فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ،
هَذَا غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ .

(عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت : توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءه للصلاة) هو كالذي قبله احترازاً عن الوضوء اللغوي الذي هو غسل اليدين فقط (غير رجليه) فأخرهما فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل ، وهو مستحب عند الجمهور ، واختلف نظر العلماء فيه كما أشرنا إليه ، قال القرطبي : الحكمة في ذلك ليحصل الافتتاح والاحتتام بأعضاء الوضوء (وغسل فرجه) أى ذكره المقدس وأخره لعدم وجوب التقديم ، وإليه ذهب الشافعية أو لأن الواو لا تقتضي الترتيب فيكون قدمه ، والمراد أنه جمع بين الوضوء وغسل الفرج ، وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري فيما رواه البخارى في باب الستر في الغسل ، فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالحائط ثم الوضوء غير رجليه ، وأتى بـ ثم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الأذى) كالتي على الذكر والحائط ، والسنة البدء بغسلهما ليقع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم أفاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الماء ثم نحى رجليه فغسلهما هذه الأفعال المذكورة (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم ، أو هذه صفة غسله (من الجنابة) أشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم ، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش ، واستدل البخارى بهذا الحديث على جواز تفريق الوضوء ، وعلى استحباب الإفراغ بائمين على الشمال للمغتفر من الماء لقوله في رواية أبي عوانة وحفص وغيرهما : ثم أفرغ يمينه على شماله ، وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات : ثم ذلك يده بالأرض أو بالحائط ، وعلى أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة ، وعلى أن من توضأ بنية الغسل ثم أكمل

باقى أعضاء بدنه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث . وفى الحديث من الفوائد غير ذلك ، ذكر بعضها فى الفتح ، وفيه تابعى عن تابعى وصحبايان ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى موضع ، ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَعْتَغِسلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ .

(وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد من قدح) بفتحيتين واحد الأقداح التى للشرب ، ومن الأولى للابتداء والثانية للبيان أو بدل من إناء بتكرار حرف الجر ، قال ابن التين : كان هذا الإناء من شبه بفتح المعجمة والموحدة ، كما عند الحاكم بلفظ : تور من شبه (يقال له الفرق) بفتحيتين ، قال النووى : وهو الأفصح والأشهر ، وزعم الباجى أنه الصواب ، وهو صاعان أو ثلاثة أصع كما عليه الجماهير ، وقال ابن الأثير : الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبالإسكان مائة وعشرون رطلا ، قال فى الفتح : وهو غريب ، وقال الجوهري : مكيال معروف بالمدينة ستة عشر رطلا . وفى هذا الحديث التحديث والعننة وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الرابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ غُسْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوِ مِنْ صَاعٍ، فَاغْتَسَلَتْ وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّائِلِ حِجَابٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أنها سئلت) السائل أخوها من الرضاعة كما صرح به مسلم فى صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصرى ، واختاره النووى وغيره ، أو هو كثير بن عبيد الله الكوفى رضيعها أيضاً كما فى الأدب المفرد للبخارى وسنن أبى داود ، وليس عبد الرحمن بن أبى بكر ولا الطفيل بن عبد الله أخاها لأُمها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعت بإناء نحو) بالجر منوناً صفة لإناء ، وبالنصب نعت للمجرور باعتبار المحل أو بإضمار أعنى (من صاع) هو خمسة أرتال وثلاث رطل بغدادى وهو مائة وثمانية وعشرون درهماً، وأربعة أسباع درهم ، كما رَحَّجَ النووى ، وهو الذى اشتهر بالمدينة وتداولوه فى معاشهم وتوارثوا ذلك خلفاً عن سلف ، كما أخرجه مالك لأبى يوسف حين قدم المدينة وقال له : هذا صاع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فوجده خمسة أرتال وثلاثاً ، فرجع إلى قول مالك ، وهو الذى كان موجوداً وقت تقدير العلماء به (فاغتسلت وأفاضت على رأسها وبينها وبين السائل) وفى الفتح والإرشاد: بيننا وبينها ، وهو الأصح (حجاب) يستر أسافل بدنهما مما لا يحل للمحرم بفتح الميم الأولى النظر إليه لا أعاليه الجائز له النظر إليها ليرى عملها فى رأسها وأعالي بدنهما ، وإلا لم يكن لاغتسالها بحضرة أخيها وابن أخيها أم كلثوم من الرضاعة معنى ، وفى فعلها ذلك دلالة على استحباب التعليم بالفعل لأنه أوقع فى النفس من القول وأدل عليه ، ولما كان السؤال محتملاً للكيفية والكمية أثبت لهما مايدل على الأمرين معاً ، أما الكيفية فبالاقتصار على إفاضة الماء ، وأما الكمية فبالاكتفاء بالصاع . وهذا الحديث سباعى الإسناد ، وفيه التحديث والسماع والسؤال .

الحديث الخامس

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ أَمَّهُمْ فِي ثَوْبٍ .

(وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه سأله رجل) السائل هو أبو جعفر كما في مسند إسحق بن راهويه ، أى الباقر محمد بن على بن الحسين ابن على بن أبى طالب سلام الله عليهم أجمعين (عن الغسل) أى غسل الجنابة (فقال) جابر (يكفيك صاع فقال رجل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (مايكفيني فقال جابر كان يكفي من هو أوفى) أى أكثر (منك شعراً وخير منك) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستنبط من هذا كراهية التفريط والإسراف فى استعمال الماء (ثم أمهم) وفى الفتح والإرشاد : ثم أمنا جابر رضى الله عنه (فى ثوب) واحد ليس عليه غيره . وفى هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والانقياد إلى ذلك ، وفيه جواز الرد بعنف على من يمارى بغير علم إذا قصد الراد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك ، وأكثر رواته كوفيون ، وفيه التحديث والعننة والسؤال والجواب ، وأخرجه النسائي أيضاً .

الحديث السادس

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا أَنَا فَأَفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا » وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كِلْتَاهِمَا .

(عن جبير) بضم الجيم (ابن مطعم) بكسر العين ، القرشي المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين ، له في البخاري تسعة أحاديث (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أما أنا فأفيض) بضم الهنزة (على رأسي ثلاثاً) أى ثلاث أكف ، وعند أحمد : فأخذ ملء كفي فأصب على رأسي (وأشار بيديه) الثنتين الشريفتين (كلتيهما) وللكشميهني : كلاهما بالألف بالنظر إلى اللفظ دون المعنى ، وفي بعض الروايات فيما حكاه ابن التين : كلتاهما ، وهو على لغة لزوم الألف عند إضافتها للضمير كما في الظاهر كما قال الشاعر :

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقسم أما محذوف يدل عليه السياق ، ولمسلم عن أبي إسحق إن الصحابة تماروا في صفة الغسل عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام : أما أنا فأفيض ، أى وأما غيرى فلا يفيض ، أو فلا أعلم حاله ، قاله في الفتح كالكرمانى ، وتعبه العيني بأنه لا يحتاج إلى تقدير شيء من حديث روى من طريق لأجل حديث آخر فى بابه من طريق آخر ، وبأن أما هنا حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وإذا كانت للتوكيد فلا تحتاج إلى التقسيم ولا أن يقال إنه محذوف . انتهى . وفى الحديث أن الإفاضة ثلاثاً باليدين على الرأس ، وألحق به الشافعية سائر الجسد قياساً على الرأس وعلى أعضاء الوضوء ، وهو أولى بالثلث من الوضوء ، فإن الوضوء مبنى على التخفيف مع تكراره ، ورواته الخمسة ما بين كوفي ومدني ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث السابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ فَأَخَذَ بِكَفَيْهِ فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسل) أى أراد أن يغتسل (من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب) بكسر الحاء أى طلب إناء مثل الإناء الذى يسمى الحلاب ، وقد وصفه أبو عاصم كما أخرجه أبو عوانة فى صحيحه عنه بأقل من شبر فى شبر ، وللبهقي : قدر كوز يسع ثمانية أرتال (فأخذ بكفه) وللكشميني : بكفيه (فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم) بشق رأسه (الأيسر فقال بهما) أى بكفيه (على رأسه) وللأصبلي وغيره : على وسط رأسه بفتح السين ، قال الجوهري : كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون وإلا فهو بالتحريك ، وأطلق القول على الفعل مجازاً . وفى الحديث استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن لكونه أكثر شعثاً من بقية البدن من أجل الشعر ، ورواته الخمسة ما بين بصرى ومكى ومدنى ، فيه التحديث بالجمع والإفراد والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الثامن

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طَبِيبًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فيطوف) أى يدور (على نسائه) أى فى غسل واحد، وهو كناية عن الجماع أو المراد تجديد العهد بهن كما ذكره الإسماعيلي ، لكن قوله فى الحديث الثانى أعطى قوة ثلاثين يدل على إرادة الأول (ثم يصبح محرماً ينضخ) بالخاء المعجمة وفتح أوله أو بالخاء المهملة روايتان أى يرش (طيباً) أى ذريرة ، وظاهره أن عين الطيب بقيت بعد الإحرام ، قال الإسماعيلي : بحيث أنه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء ، وفيه أن غسل الجنابة ليس على الفور وإنما يتضيّق عند إرادة القيام إلى الصلاة . ورواته السبعة ما بين كوفي وبصري . وفيه التحديث والعننة والقول، وأخرجه البخارى فى الباب الذى يليه ، ومسلم فى الحج ، والنسائى فى الطهارة .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهَنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَفِي رَوَايَةٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ . قِيلَ : أَوْ كَانَ يُطِيقُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يدور على نساءه) رضى الله عنهن (في الساعة الواحدة من الليل والنهار) الواو بمعنى أو . كما جزم به الكرمانى ، ومراده بالساعة قدر من الزمان لا ما اصطلاح عليه الفلكيون وأصحاب الهيئة أو الواو على بابها بأن تكون تلك الساعة جزءاً من آخر أحدهما وجزءاً من أول الآخر والأول أظهر (وهن) رضى الله عنهن (إحدى عشرة) امرأة ، تسع زوجات ومارية وريحانة ، وأطلق عليهن نساء تغليياً ، وبذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث : وهن تسع نسوة ، أو يحمل على اختلاف الأوقات ، والإطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المقيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الأول في الترجمة ، لأن النساء لو كن قليلات ما كان يتعذر الغسل من وطء كل واحدة بخلاف الإحدى عشرة إذ تتعذر المباشرة والغسل إحدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة ، وأما وطء الكل في ساعة فلا . لأن القسم لم يكن واجباً عليه كما هو وجه للشافعية وجزم به الإصطخرى ، أو أنه لما رجع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الأخرى بالبداة بها وطء الكل أو كان ذلك باستطابتهن ، أو الدوران كان في يوم القرعة للقسمه قبل أن يقرع بينهن . وقال ابن العرنبى : أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فيها حق يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهن . وفي مسلم عن ابن عباس أن تلك الساعة كانت بعد العصر ، واستغرب هذا الأخير في الفتح ، وقال إنه يحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلاً ، وقد سرد الدمياطى في السيرة التى جمعها من اطالع عليه من أزواجه من دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها

فبلغت ثلاثين ، وفي المختارة من وجه آخر عن أنس : تزوج خمس عشرة دخل
منهن بإحدى عشرة ومات عن تسع ، وسرد أسماءهن أيضاً أبو الفتح اليعمرى ،
ثم مغلطاً أى فردف على العدد الذى ذكره الدمياطى ، وأنكر ابن القيم ذلك ،
قال فى الفتح : والحق أن ذلك محمول على اختلاف فى بعض الأسماء ،
وبمقتضى ذلك تنقص العدة ، والله أعلم (قيل) أى قال قتادة لأنس رضى الله
عنه مستفهماً (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يطيقه) أى مباشرة
المذكورات فى الساعة الواحدة (قال أنس كنا) معشر الصحابة (نتحدث أنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى) بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلاً ، وعند
الإسماعيلي عن معاذ : قوة أربعين ، زاد أبو نعيم عن مجاهد : كل رجل من
أهل الجنة ، وفى الترمذى وقال صحيح غريب عن أنس مرفوعاً : يعطى المؤمن
فى الجنة قوة كذا وكذا فى الجماع . قيل : يارسول الله أو يطيق ذلك ؟ قال :
يعطى قوة مائة . والحاصل من ضربها فى الأربعين أربعة آلاف . وعن ابن عمرو
رفعه : أعطيت قوة أربعين فى البطش والجماع . وعند أحمد والنسائى وصححه
الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه : إن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة
مائة فى الأكل والشرب والجماع والشهوة . وفى الحديث بيان ما أعطى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من القوة على الجماع ، وهو دليل على كمال البنية وصحة
الذكورية ، والحكمة فى كثرة أزواجه أن الأحكام التى ليست ظاهرة يطلعن
عليها فينقلنها ، ولكن جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ، ومن ثم فضلها
بعضهم على الباقيات ، واستدل به ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الأمة
من غير غسل بينهما ولا غيره ، والمنقول عن مالك أنه يتأكد الاستحباب
فى هذه الصورة ، ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم
الاستحباب . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث بالجمع
والإفراد والعننة ، وأخرجه النسائى فى عشرة النساء .

الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كأتى أنظر إلى وبيص) أى بريق (الطيب) لعين قائمة لا لرائحة (فى مفرق) بفتح الميم وكسر الراء وقد تفتح ، أى مكان فرق شعر (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو من الجبين إلى دائرة وسط الرأس (وهو محرم) وفيه نظر بريق الطيب بعد الإحرام وسنية الغسل عنده ، ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يدعه ، وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الإحرام . ورواة هذا الحديث الستة ما بين خراسانى وواسطى وكوفى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس ، ومسلم والنسائى فى الحج .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسل) أى أراد الاغتسال (من الجنابة غسل يديه وتوضأ وضوءه للصلاة ثم اغتسل) أى أخذ فى أفعال الاغتسال (ثم يخلل يديه شعره) كله ، وهو واجب عند المالكية فى الغسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : خللوا الشعر فإن تحت كل شعرة جنابة (حتى إذا ظن) أى علم أو على بابه ويكتفى فيه بالغلبة (أنه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد أروى بشرته) فعل ماض من الإرواء ، يقال : أرواه إذا جعله رياناً ، والمراد بالبشرة هنا ماتحت الشعر (أفاض عليه) أى على شعره (الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر) أى بقية (جسده) وفى رواية : على جلده كله ، فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِلَتْ
الْصُّفُوفُ قِيَامًا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا قَامَ فِي
مُصَلَّاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ ، فَقَالَ لَنَا مَكَانَكُمْ ، ثُمَّ رَجَعَ فَاعْتَسَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا
وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ، فَكَبَّرَ ، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أقيمت الصلاة وعدلت) أى سويت ،
وكان من شأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصفوف
قياماً) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم فلما قام فى مصلاه) بضم الميم أى موضع صلاته (ذكر) بقلبه
قبل أن يكبر ويدخل فى الصلاة (أنه جنب) وإنما فهم أبو هريرة ذلك
بالقرآن ، لأن الذكر باطنى لا يطلع عليه أو بإعلامه له بعد ذلك ، وقد بين
البخارى فى الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهرى أن ذلك كان
قبل أن يكبر للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفى رواية
الإسماعيلي : فأشار بيده ، فيحتمل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب
أى الزموه ، وفيه إطلاق القول على الفعل (ثم رجع) إلى الحجرة (فاغتسل
ثم خرج إلينا ورأسه) أى والحال أن رأسه (يقطر) من ماء الغسل ، ونسبة
القطر إلى الرأس مجاز من باب ذكر المحل وإرادة الحال (فكبر) مكتفياً
بالإقامة السابقة كما هو ظاهر من تعقيبه بالفاء ، وهو حجة لقول الجمهور
أن الفصل جائز بينها وبين الصلاة بالكلام مطلقاً وبالفعل إذا كان لمصلحة
الصلاة ، وقيل يمتنع فيؤول فكبر أى مع رعاية ما هو وظيفة للصلاة كالإقامة
أو يؤول قوله أولاً أقيمت بغير الإقامة الاصطلاحية والأول أولى (فصلينا
معه) . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وأبلى ومدنى ، وفيه التحديث
والإخبار والعنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، ومسلم فيها ، وأبو داود
فى الطهارة له والصلاة ، والنسائى فى الطهارة .

الحديث الثالث عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كَانَتْ
بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، وَكَانَ مُوسَى
يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ
فَدَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَقَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ فَخَرَجَ مُوسَى
فِي إِثْرِهِ يَقُولُ : ثَوْبِي يَا حَجَرُ ، ثَوْبِي يَا حَجَرُ ، حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ
إِلَى مُوسَى فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى مِنْ بَأْسٍ ، وَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا
قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبُ بِالْحَجَرِ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : كانت بنو إسرائيل)
أى جماعتهم ، وهو كقوله تعالى : « قالت الأعراب آمناً » وهو يعقوب
ابن إسحق بن إبراهيم الخليل عليه السلام ، وأنت كانت على رأى من يؤنث
الجموع مطلقاً ، ولو كان الجمع سالماً لمذكر كما هنا فإن بنى جمع سلامة
أصله بنون ، لكنه على خلاف القياس لتغير مفردة ، وأما على قول من
يقول : كل جمع مؤنث إلا جمع السلامة المذكور فإما لتأويله بالقبيلة وإما لأنه
جاء على خلاف القياس (يغتسلون) حال كونهم (عراة) حال كونهم
(ينظر بعضهم إلى بعض) لكونه جائزاً فى شرعهم وإلا لما أقرهم موسى على
ذلك ، أو كان حراماً عندهم ، لكنهم كانوا يتساهلون فى ذلك ، وهذا الثانى
هو الظاهر ، لأن الأول لا يهض أن يكون دليلاً لجواز مخالفتهم له فى ذلك ،
ويؤيده قول القرطبي : كانت بنو إسرائيل تفعل ذلك معاندة للشرع ومخالفة
لموسى عليه السلام ، وهذا من جملة عتوهم وقلة مبالاتهم باتباع شرعه . وفى
الفتح وأغرب ابن بطال فقال : هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له . وتبعه على
ذلك القرطبي فأطال فى ذلك (وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده) يختار
الخلوة تنزهاً واستحياباً وحياء ومروءة أو لحرمة التعرى (فقالوا) أى بنو
إسرائيل (والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر) بالمد وتخفيف الراء
كآدم أو على وزن أفعّل ، أى عظيم الحصيتين أى متفخهما (فذهب مرة)
حال كونه (يغتسل فوضع ثوبه على حجر) قال سعيد بن جبير : هو الحجر
الذى كان يحمله معه فى الأسفار فيتفجر منه الماء (ففر الحجر بثوبه فخرج)

وفي رواية الأصيلي وغيره : فجمع أى جرى مسرعاً (موسى) أى ذهب
يجرى جرياً عالياً (فى إثره) بكسر الهمزة ، وفي بعض الأصول بفتحها ، قال
فى القاموس : خرج فى إثره وأثره بعده حال كونه (يقول) رد أو أعطى
(ثوبى يا حجر ثوبى يا حجر) مرتين ، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من
يعقل لفعله فعله ، أى لكونه فر بثوبه ، فانتقل من حكم الجهاد إلى
حكم الحيوان ، فناداه ، فلما لم يعطه ضربه ، ويحتمل أن يكون أراد بضربه
إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ، أو يكون عن وحى ومشى الحجر بالثوب
معجزة أخرى (حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى) ظاهره أنهم رأوا
جسده ، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة الداعية إلى ذلك من
مداواة وشبهها أو براءة مما رمى به من العيوب كالبرص وغيره ، لكن الأول
أظهر ، وأبدى ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه مئزر لأنه يظهر مائحته
بعد البلل ، واستحسن ذلك ناقلاً له عن بعض مشايخه ، وفيه نظر ، وفي
الحديث رد على من يقول بأن ستر العورة كان واجباً ، ومجرد تستر موسى
لا يدل على وجوبه لما تقرر فى الأصول أن الفعل بمجرده لا يدل على الوجوب ،
وليس فى الحديث أن موسى عليه السلام أمرهم بالتستر ولا أنكر عليهم التكشف
وأما إباحة النظر إلى العورة للبراءة مما رمى به فإنما هو حيث يترتب على الفعل
حكم كفسخ النكاح ، وأما قصة موسى فليس فيها أمر شرعى ملزم يترتب
على ذلك ، فلولا إباحة النظر إلى العورة لما أمكنهم موسى عليه السلام من ذلك
ولا خرج ماراً على مجالسهم وهو كذلك ، وأما اغتساله خالياً فكان يأخذ فى
حق نفسه بالأكمل والأفضل ، ويدل على الإباحة ما وقع لنبينا صلى الله عليه
 وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل إزاره على كتفه بإشارة العباس عليه
 بذلك ليكون أرفق به فى نقل الحجارة ، ولولا إباحته لما فعل ذلك ، لكنه
ألزم نفسه بالأكمل والأفضل لعلو مرتبته صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما)
أى ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (ثوبه فطفق) أى شرع
يضرب الحجر (ضرباً قال أبو هريرة) رضى الله عنه (والله إنه لندب) أى
أثر (بالحجر ستة) أى ستة آثار أو بتقدير هى أو أنه لندب استقر بالحجر
حال كونه ستة آثار (أو سبعة) بالشك من الراوى (ضرباً بالحجر) .
ودلالة الحديث من حيث اغتسال موسى عليه السلام عرياناً وحده خالياً
عن الناس ، وهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا . وهذا الحديث أخرجه
مسلم فى أحاديث الأنبياء وفى موضع آخر ورواه هنا خمسة .

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا
أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُريَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَشِي فِي
ثَوْبِهِ ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ : يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى ؟ قَالَ : بَلَى
وَعَزَّتْكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم قال بينا) بألف من غير ميم (أيوب) النبي ابن العوص بن رزاح
ابن العيص ابن إسحق بن إبراهيم أو ابن رزاح بن روم بن عيص وأمه بنت
لوط ، وكان أعبد أهل زمانه ، وعاش ثلاثاً وستين أو تسعين سنة ، ومدة
بلائه سبع سنين واسمه أعجمى (يغتسل) حال كونه (عرياناً فخر عليه جراد
من ذهب) سمي به لأنه يجرد الأرض فيأكل ما عليها ، وهل كان جراداً
حقيقة ذا روح إلا أن اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح .
قال فى شرح التقریب : الأظهر الثانى ، وليس الجراد مذكر الجرادة وإنما
هو اسم جنس كالبقرة والبقرة . فحق مذكره أن لا يكون مؤنثه من لفظه لثلاث
يلتبس الواحد المذكر بالجمع (فجعل أيوب) عليه السلام (يحتش) من
حتى ، أى يأخذ بيده ويرمى (فى ثوبه) والحثية هى الأخذ باليد ، ووقع
فى رواية القاسمى يحتش ، لكن قال العيني إنه أمعن النظر فى كتب اللغة
فلم يجد لهذه الرواية الأخيرة معنى (فناده ربه) تعالى (يا أيوب) بأن كلمه
كموسى أو بواسطة الملك (ألم أكن أغنيك عما ترى) من جراد الذهب (قال
بلى وعزتك) أغنيته ولم يقل نعم كآية « ألسن بربكم قالوا بلى » لعدم جوازه
بل يكون كفراً لأن بلى مختصة بإيجاب النفي ، ونعم مقرر لما سبقها . قال
فى القاموس : بلى جواب استفهام معقود بالجدد ويوجب مايقال لك ، ونعم
بفتحتين وقد تكسر العين كلمة كبلى إلا أنه فى جواب الواجب . انتهى .
وإنما لم يفرق الفقهاء بينهما فى الأقاير لأنها مبنية على العرف ولا فرق بينهما
فيه ، ولا يحمل هذا على المعاتبة كما فهمه بعضهم وإنما هو استنطاق بالحجة

(ولكن لاغنى لى عن بركتك) أى خيرك وغنى بكسر المعجمة والقصر من غير تنوين على أن لا لنفى الجنس ، وقيل بمعنى ليس ومعناها واحد لأن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم ، واستنبط منه فضل الغنى لأنه سماه بركة ، ومحال أن يكون أيوب عليه السلام أخذ هذا المال حباً للدنيا وإنما أخذه كما أخبر هو عن نفسه لأنه بركة من ربه تعالى لأنه قريب العهد بتكوين الله عز وجل ، أو أنه نعمة جديدة خارقة للعادة ، فينبغى تلقبها بالقبول ، ففى ذلك شكر لها وتعظيم لشأنها ، وفى الإعراض عنها كفر بها ، وفيه جواز الاغتسال عرياناً ، لأن الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عرياناً ، قاله ابن بطال .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ ، فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقُلْتُ : أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ .

(عن أم هاني) بالهمزة المنونة بعد النون (بنت أبي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم ، قيل اسمها فاخنة وقيل فاطمة وقيل هند ، والأول أشهر ، وروت أحاديث في الكتب الستة لها في البخاري حديثان (رضى الله عنها قالت : ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح) أى فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغتسل وفاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنها (تستره فقال من هذه) يدل على أن الست كان كثيفاً وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت : أنا أم هاني) فيه جواز الغسل بحضرة المحرم إذا حال بينهما ساتر من ثوب أو غيره ، ورواة الحديث الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث والعنعنة والإخبار بالإفراد والسمع والقول ، ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وأخرجه البخاري أيضاً في الأدب والصلاة والجزية ، ومسلم في الطهارة والطلاق ، والترمذي في الاستئذان والسير ، والنسائي في الطهارة والسير ، وابن ماجه في الطهارة .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ. قَالَ: فَانْحَنَسْتُ مِنْهُ فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ. فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال (أبو هريرة) فانحنست منه (أي تأخرت وانقبضت ورجعت ، وفي رواية الأصيلي وغيره : فاننجست بالباء والجيم ، أي اندفعت ، وللمستملى : فانتجست من النجاسة ، أي اعتقدت نفسى نجساً) فذهبت فاغتسلت (وكان سبب ذهاب أبي هريرة مارواه النساء وابن حبان من حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا لقي أحداً من أصحابه ماسحه ودعا له فلما ظن أبو هريرة رضي الله عنه أن الجنب ينجس بالجنابة خشى أن يماسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعادته ، فبادر إلى الاغتسال (ثم جئت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين كنت يا أبا هريرة؟ قال كنت جنباً) أي ذا جنابة لأنه اسم جرى مجرى المصدر وهو الإجنب (فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، فقال سبحان الله) أتى به هنا للتعجب والاستعظام ، أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (إن المؤمن) وفي رواية : المسلم (لا ينجس) أي في ذاته حياً ولا ميتاً ولذلك يغسل إذا مات . نعم يتنجس بما يعتره من ترك التحفظ بالنجاسات والأقذار ، وحكم الكافر في ذلك كال مسلم ، وأما قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » فالمراد به نجاسة اعتقادهم ، أولاً لأنه يجب أن يتجنب عنهم كما يتجنب عن الأنجاس ، أو لأنهم لا يتطهرون ولا يحتنبون عن النجاسات ، فهم ملابسون لها غالباً ، وعن ابن عباس أنه : أعيانهم نجسة كالكلاب ، وبه قال ابن حزم ، وعورض بكل نكاح الكتابيات للمسلم ولا تسلم مضاجعتهم من عرقهن ، ومع ذلك لم يجب من غسلهن إلا مثل ما يجب من غسل المسلمات ، فدل على أن الآدمي الحى ليس بنجس العين ، إذ لا فرق بين الرجال والنساء ، بل يتنجس بما يعرض له من خارج . وفي الحديث استحباب

الطهارة عند ملابسة الأمور المعظمة واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات ، وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن يفارقه لقوله أين كنت ؟ فأشار إلى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعلمه ، وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وإن لم يسأله ، وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ، وبوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أن ماء البئر ينجس ، واستدل به البخارى على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة ، فكذلك ما حلب منه ، وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل ، فقال : باب الجنب يخرج ويمشي في السوق ، واستنبط أيضاً جواز أخذ العالم بيد تلميذه ومشيه معه معتمداً عليه ومرتفعاً به ، وغير ذلك مما لا يخفى .

الحديث السابع عشر

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْرُقَدُّ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَيْرُقَدُّ وَهُوَ جُنُبٌ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أيرقد أحدنا) أى أيجوز الرقاد له لأن السؤال إنما هو عن حكمه لا عن تعيين وقوعه (وهو جنب ؟ قال نعم إذا توضأ أحدكم فليرقد) أى إذا أراد الرقاد فليرقد بعد التوضؤ (وهو جنب) وهذا مذهب الأوزاعى وأبى حنيفة ومحمد ومالك والشافعى وأحمد وإسحق وابن المبارك وغيرهم ، والحكمة فيه تخفيف الحدث لاسيما على القول بجواز تفريق الغسل فينويه فيرفع الحدث عن تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح ، ولا بن أبى شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس قال : إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة ، وذهب آخرون إلى أن الوضوء المأمور به هو غسل الأذى وغسل ذكره ويديه وهو التنظيف ، وأوجه ابن حبيب المالكي ، وهو مذهب داود ، وفي الحديث دلالة على أن جواز رقاد الجنب في البيت يقتضى جواز استقراره فيه يقظاناً لعدم الفرق ، أو لأن نومه يستلزم الجواز لحصول اليقظة بين وضوئه ونومه ، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جلس الرجل (بين شعبها) أى شعب المرأة (الأربع) جمع شعبة وهى القطعة من الشيء ، والمراد هنا على ما قيل اليدين والرجلان وهو الأقرب للحقيقة ، واختاره ابن دقيق العيد ، أو الرجلان والفخذان ، أو الشفران والرجلان ، أو الفخذان والإسكتان ، وهما ناحيتا الفرج أو نواحي فرجها الأربع ، ورجحة عياض وهو كناية عن الجماع ، فاكفى به عن التصريح (ثم جهدها) أى بلغ جهده ، وفى الفتح : يقال جهد وأجهد أى بلغ المشقة ، قيل معناه كدها بحركته أو بلغ جهده فى العمل بها وهو كناية عن معالجة الإيلاج أو الجهد : الجماع ، أى جامعها ، وإنما كنى بذلك للتنزه عما يفحش ذكره صريحاً ، وزاد أبو داود : وألزق الختان بالختان أى موضعهما ، ولمسلم من حديث عائشة ، ومس الختان الختان ، وللبهقي مختصراً : إذا التقى الختانان ، والمراد بالمس والالتقاء المحاذاة ، ويدل عليه رواية الترمذى بلفظ : إذا جاوز ، وليس المراد بالمس حقيقته ، لأنه لا يتصور عند غيبة الحشفة ، لأن ختانها فى أعلى الفرج فوق مخرج البول الذى هو فوق مدخل الذكر ولايمسه الذكر فى الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وإن لم يحصل إنزال فالموجب غيبوبة الحشفة ، هذا الذى انعقد عليه الإجماع ، وحديث إنما الماء من الماء منسوخ ، قال الشافعى وجماعة : أى كان لايجب الغسل إلا بإنزال ثم صار يجب الغسل بدونه ، لكن قال ابن عباس : إنه ليس بمنسوخ ، بل المراد به نفي وجوب الغسل بالرؤية فى النوم إذا لم ينزل ، وهذا الحكم باق ، ولو حصل المس قبل الإيلاج لم يجب الغسل بالإجماع . ورواة هذا الحديث السبعة كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه كلهم فى الطهارة .

ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شرع فى بيان أحكام الحيض فقال :

كتاب الحيض

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا كُنْتُ بِسَرْفٍ حِضْتُ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ : مَا لَكَ أَنْفِستِ ؟ قُلْتُ نَعَمْ ، قَالَ : إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ . غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ . قَالَتْ : وَصَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب) بيان أحكام (الحيض) وما يذكر معه

من الاستحاضة والنفاس *

ولأبي ذر تقديم كتاب على البسمة ، وترجم بالحيض لكثرة وقوعه ، وله أسماء عشرة : الحيض والطمث والضحك والإكبار والإعصار والدراس والعراك والفراك بالفاء والطمث والنفاس ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة : أنفست ؟ والحيض في اللغة : السيلان ، يقال : حاض الوادي إذا سال ، وحاضت الشجرة إذا سال صمغها ، وفي الشرع : دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة ، والاستحاضة : الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرق فيه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالمعجمة ، قاله الزهري ، وحكى ابن سيده . إهمالها ، والجوهري بدل اللام الراء .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوننا (لا نرى إلا الحج) بضم النون ، بمعنى لا نظن إلا قصده ، لأنهم كانوا يظنون امتناع العمرة في أشهر الحج ، فأخبرت عن اعتقادها أو عن الغالب من حال الناس أو حال الشارع (فلما كنا بسرف) بفتح السين وكسر الراء : موضع على عشرة أميال أو تسعة

أو سبعة أو ستة من مكة غير منصرف للعلمية والتأنيث وقد يصرف بإرادة المكان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقال مالك أنفست) قال النووي : الضم في الولادة أكثر من الفتح ، والفتح في الحيض أكثر من الضم ، وقال الهروي : الضم والفتح في الولادة ، وأما الحيض فبالفتح لا غير (قلت نعم) نفست (قال) عليه السلام (إن هذا) الحيض (أمر) أى شأن (كتبه الله) عز وجل (على بنات آدم) امتحنهن به وتعبدهن بالصبر عليه (فاقضى ما يقضى) أى أدى الذى يؤديه (الحاج) من المناسك (غير أن لا تطوفى بالبيت) أى غير أن تطوفى ، فلا زائدة وإلا فغير عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوفى مجزوم بلا ، أى لا تطوفى مادمت حائضاً وزاد فى رواية ، حتى تطهرى ، وهذا الاستثناء يختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت) عائشة (وضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه) التسع رضى الله عنهن (البقرة) وفى رواية الحموى والمستملى : بالبقرة ، أى عن سبع منهن ، ويفهم منه جواز التضحية ببقرة واحدة عن النساء ، واشترط الطهارة فى الطواف ، ويأتى تمام البحث فى الحج إن شاء الله تعالى . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأضاحى ، ومسلم وابن ماجه فى الحج ، والنسائى فيه وفى الطهارة .

الحديث الثاني

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَرْجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَائِضٌ .

وَفِي رَوَايَةٍ: وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ يُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا فَتُرْجِلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها قالت: كنت أرجل) من الترجيل ، أى أمشط (رأس) أى شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الحذف ، لأن الترجيل للشعر لا للرأس ، أو من إطلاق المحل على الحال مجازاً (وأنا حائض) . ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون إلا شيخ البخارى وهو تيسى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس ، والنسائى فى الطهارة والاعتكاف ، وفيه جواز مباشرة الحائض ، وأما النهى فى آية « ولا تبشروهن » فعن الوطء أو مادونه من دواعى اللذة لا المس ، وألحق عروة الجنباة بالحيض قياساً بجامع الحدث الأكبر بل هو قياس جلى لأن الاستقذار بالحائض أكثر من الجانب وألحق الخدمة بالترجيل . وفى الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها (وفى رواية وهو) أى النبى صلى الله عليه وسلم وآله وسلم (مجاور) أى معتكف (فى المسجد) المذنى (يدنى) أى يقرب (لها) أى لعائشة (رأسه) الشريف (وهى فى حجرتها فترجله وهى حائض) . واستنبط منه أن إخراج المعتكف جزء منه كيده ورأسه غير مبطل لاعتكافه ، كعدم الحنث فى إدخال بعضه داراً حلف لا يدخلها ، ورواة هذا الحديث ما بين مروذى وصنعانى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار بالإفراد والعنونة والقول .

الحديث الثالث

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَكَبَّأُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتكبيء في حجرى (أى عليه) وأنا حائض ثم يقرأ القرآن (وفى كتاب التوحيد: كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض ، وحينئذ فالمراد بالالتكاء وضع رأسه في حجرها ، وغرض البخارى من هذا الحديث الدلالة على جواز حمل الحائض المصحف ، فالؤمن الحافظ له أكبر أوعيته ، وتعقب بأنه ليس فيه إشارة إلى الحمل وإنما فيه الالتكاء وهو غير الحمل ، وكون الرجل فى حجر الحائض لا يدل على جواز الحمل ، وإنما مراده الدلالة على جواز القراءة بقرب موضع النجاسة لا على حمل الحائض المصحف ، وفيه جواز ملامسة الحائض وأن ذاتها وثيابها على الطهارة مالم تلتحق شيئاً منه نجاسة ، قاله النووى ، وفيه جواز استئناد المريض فى صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة ، قاله القرطبي ، ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومكى . وفيه التحديث بالجمع والإفراد والسماع والعنعنة ، وأخرجه المؤلف أيضاً فى التوحيد ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الرابع

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِصَةٍ إِذْ حَضَّتْ ، فَأَنْسَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيْضَتِي فَقَالَ : أَنْفَسْتِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَدَعَانِي فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ .

(وعن أم سلمة) هند بنت أبي أمية (رضى الله عنها قالت : بينا أنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كوني (مضطجعة في خيمصة) بفتح الخاء وكسر الميم : كساء أسود مربع له علان يكون من صوف وغيره (إذ حضت فانسلت) ذهبت في خفية ، تقدرت نفسها أن تضاجعه وهي كذلك ، أو خشية أن يصيبه من دمها أو أن يطلب منها استمتاعاً ، فذهبت لتأهب لذلك ، قاله النووي (فأخذت ثياب حيضتي) بكسر الخاء وهو الصحيح المشهور ، قاله النووي ، وبه جزم الخطابي وفتحها ورحجه القرطبي وبهما رويناه ، فمعنى الأول : أخذت ثيابي التي أعددتها لألبسها حالة الحيض ، ومعنى الثانية : أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحيض لأن الحيضة بالفتح هي الحيض (قال أنفست) بضم النون وفتحها ، قال النووي وهو الصحيح في اللغة بمعنى حضت والضم الأكثر في الولادة ، وبالوجهين رواه الحافظ ابن حجر ورويناه ، قالت أم سلمة رضى الله عنها (قلت نعم) نفست (فدعاني فاضطجعت معه في الخيميلة) باللام بدل الصادر ، وهي القטיפه ذات الحمل وهو الهدب الذى ينسج ويفضل له فضول ، أو هي ثوب من صوف له حمل من أى نوع كان أو الأسود من الثياب ، واستنبط من هذا الحديث استحباب اتخاذ المرأة ثياباً للحيض غير ثيابها المعتادة ، وجواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع في لحاف واحد ، ورواته الستة ما بين بلخي وبصرى ومدنى ويماني ، وفيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد والعننة ورواية تابعي عن تابعي وصحابة عن صحابة ، وأخرجه البخارى في الصوم والطهارة : ومسلم والنسائي في الصوم أيضاً .

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كِلَانَا جُنْبٌ وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ ، وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ .
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُبَاشِرَهَا وَأَيْتُكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد) حالة كوننا (كلانا جنب) بالتوحيد أفصح من الثنية (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يأمرني فأترز) بوزن أفعل ، كذا في روايتنا ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، قال ابن هشام : وعوام الحديثين يحرفونه فيقرءونه بألف وتاء مشددة ولاوجه له ، وقطع الزمخشري بخطأ الإدغام ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاها الصغاني في مجمع البحرين ، وقال ابن مالك إنه مقصور على السماع كاتكل ، وعلى تقدير أن يكون خطأ ، فهو من الرواة عن عائشة ، فإن صح عنها كان حجة على الجواز لأنها من فصحاء العرب ، وحينئذ فلا خطأ ، والمراد بذلك أنها تشد إزارها على وسطها ، وحدد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملاً بالعرف (فيباشرنى) أى تلامس بشرته بشرتى (وأنا حائض) وليس المراد بالمباشرة هنا الجماع ، إذ هو حرام بالإجماع ، فمن اعتقد حله كفر ، قالت عائشة (وكان يخرج رأسه) من المسجد (إلى) أى وهى فى حجرتها (وهو معتكف) فى المسجد (فأغسله وأنا حائض) . ورواة هذا الحديث إلى عائشة كلهم كوفيون ، وفيه التحديث والعنونة ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وأخرجه البخارى فى آخر الصوم ومسلم فى الطهارة وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه (وفى رواية عنها) أى عن عائشة رضى الله عنها (قالت كانت إحدانا) أى إحدى زوجاته صلى الله عليه وسلم وآله وسلم (إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم أن يباشرها) بملاقاة البشرة بالبشرة من غير جماع (أمرها أن تتزر) بتشديد الفوقية ، وللكشمينى أن تأترز وهى أفصح ، وقال فى المصابيح على القياس (فى فور) أى ابتداء



(حيضتها) قبل أن يطول زمنها ، وفي سنن أبي داود : فوح بالحاء المهملة قال الخطابي : فور الحيض أوله ومعظمه ، وقال القرطبي : معظم صبيها من فوران القدر وغلباها (ثم يباشرها) بملامسة بشرته لبشرتها (قالت) عائشة (وأيكم يملك إربه) بكسر الهمزة وسكون الراء أى أضبط لشهوته أو عضوه الذى يستمتع به ، وقيل حاجته ، والحاجة تسمى إرباً بالكسر والفتح ، وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين ، وحكاها في اللامع بفتح الهمزة والراء وصوبه الخطابي والنحاس ، وعزاه ابن الأثير لرواية أكثر المحدثين (كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يملك إربه) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أملك الناس لأمره فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمى ، ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعاً لغيره ممن ليس بمعصوم وبهذا قال أكثر العلماء ، وهو الجارى على قاعدة المالكية في باب سد الذرائع وذهب كثير من السلف والثورى وأحمد وإسحق إلى أن الذى يمتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط ، وبه قال محمد ورحج الطحاوى ، وهو اختيار أصبغ من المالكية ، وأحد القولين للشافعية ، واختاره ابن المنذر ، وقال النووي : هو الأرجح دليلاً لخبر مسلم : اصنعوا كل شئ إلا النكاح فجعلوه مخصصاً لحديث الترمذى وحسنه أنه سئل عما يحل من الحائض فقال : ماوراء الإزار ، وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ، وقال ابن دقيق العيد : ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الإزار لأنه فعل مجرد . انتهى . ويدل على الجواز أيضاً ما رواه أبو داود بإسناد قوى عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً ، واستدل الطحاوى على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حداً ولا غسلاً فأشبهت المباشرة فوق الإزار ، وفصل بعض الشافعية فقال : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة ويثق منها باجتنابه جاز وإلا فلا ، ولا يبعد الفرق بين ابتداء الحيض وما بعده لظاهر التقيد بقولها فورحيضتها ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتقى سورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين . ورواة هذا الحديث الستة إلى عائشة كوفيون ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، ورواية تابعي عن تابعي عن صحابية ، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ ، فَقُلْنَ : وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبُّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ ، قُلْنَ : وَمَا نُقْصَانُ عَقْلِنَا وَدِينِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ قُلْنَ : بَلَى . قَالَ : فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا ، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟ قُلْنَ : بَلَى . قَالَ : فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من بيته أو مسجده (في) يوم (أضحي) بفتح الهمزة وسكون الضاد ، جمع أضحية إحدى أربع لغات في اسمها ، والأضحى تذكر وتؤنث ، وهو منصرف ، سميت بذلك لأنها تفعل في الضحي وهو ارتفاع النهار (أو) في يوم (فطر) شك من الراوى أو من أبي سعيد (إلى المصلى) فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال : يا أيها الناس تصدقوا (فمر على النساء) اختصره البخارى هنا ، وقد ساقه في كتاب الزكاة تاماً وفي كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء أن يفردهن بالموعظة فأنجز ذلك اليوم ، وفيه أنه وعظهن وبشرهن (فقال يامعشر النساء) المعشر : كل جماعة أمرهم واحد ، وهو يرد على ثعلب حيث خصه بالرجال ، إلا إن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لاتقييده كما في هذا الحديث (تصدقن فإنى أريتكن) بضم الهمزة وكسر الراء أى في ليلة الإسراء ، وفي كتاب العلم من حديث ابن عباس بلفظ : أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء (أكثر أهل النار) نعم وقع في حديث ابن عباس أن الرؤية المذكورة وقعت في صلاة الكسوف (فلقن وبم يارسول الله) قال في الفتح : الواو استثنائية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستفهامية ، وقال العيني : الواو (٢٨ - عون البارى - ج ١)

للعطف على مقدر تقديره ما ذنبنا والباء سببية والأول أوضح (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لأنك (تكثرن اللعن) المتفق على تحريم الدعاء به على من لا تعرف خاتمة أمره بالقطع ، أما من عرف خاتمة أمره بالنص فيجوز كأبي جهل ، نعم لعن صاحب وصف بلا تعيين كالظالمين والكافرين جائز (وتكفرن العشير) أى تجحدن نعمة الزوج وتستقلن ما كان منه ، والخطاب عام غلبت فيه الحاضرات على الغيب ، واستنبط من التواعد بالنار على كفران العشير وكثرة اللعن أنهما من الكبائر ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (ما رأيت) أحداً (من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن) أذهب من الإذهاب على مذهب سيويه حيث جوز بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه ، وكان القياس فيه أشد إذهاباً ، واللـب : العقل الخالص من الشوائب فهو خالص مافى الإنسان من قواه ، فكل لب عقل وليس كل عقل لباً ، والحازم : الضابط لأمره ، وهو على سبيل المبالغة فى وصفهن بذلك لأنه إذا كان الضابط لأمره ينقاد لهن فغيره أولى (قلن) أى مستفهمات عن وجه نقصان دينهن وعقلهن لخفائهن عليهن (وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله) كأنه خفى عليهن ذلك حتى سألن عنه ، ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سلمن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة : الإكثار والكفران والإذهاب ، ثم استشكلن كونهن ناقصات ، وما أطف ما أجابهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبهن على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً لهن (أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى ، قال : فذلك من نقصان عقلها) بكسر الكاف خطاباً للواحدة التى تولت خطابه صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يقل فذلكن لأنه قد عهد فى خطاب المذكر الاستغناء بذلك عن ذلكم ، قال تعالى : «فما جزاء من يفعل ذلك منكم» فهذا مثله فى المؤنث ، على أن بعض النحاة نقل لغة بأنه يكتفى بكاف مكسورة مفردة لكل مؤنث أو الخطاب لغير معين من النساء ليعم الخطاب كلا منهن على سبيل البدل إشارة إلى أن حالتهم فى النقص تناهت فى الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص به واحدة دون أخرى ، فلا تختص حينئذ بهذا الخطاب مخاطبة دون مخاطبة ، قاله فى المصابيح ، ويجوز فتح الكاف على أنه للخطاب العام ، واستنبط من ذلك أن لا يواجه بذلك الشخص المعين ، فإن

فى الشمول تسلىة وتسهىلا ، وأشار بقوله : مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله تعالى : « فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء » لأن الاستظهار بأخرى يؤذن بقلة ضبطها وهو يشعر بنقص عقلها ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم) أى لما قام بها من مائع الحيض (قلن بلى) وفيه إشعار بأن منع الحيض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان دينها) بكسر الكاف وفتحها كالسابق ، قيل : وهذا العموم فهين يعارضه حديث : كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم . الحديث . وأجيب بأن الحكم على الكل بشىء لا يستلزم الحكم على كل فرد من أفرادها بذلك الشىء ، وليس المراد بذلك نقص العقل والدين فى النساء لومهن عليه ، لأنه من أصل الخلقة ، لكن التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن ، ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص ، وليس نقص الدين منحصراً فيما يحصل من الإثم بل فى أعم من ذلك ، قاله النووى ، لأنه أمر نسبى ، فالكامل مثلاً ناقص عن الأكمل ، ومن ذلك : الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلى : وهل تثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به كما تثاب المريضة على النوافل التى كان يفعلها فى صحته وشغل عنها بمرضه ، قال النووى : الظاهر لا لأن ظاهر الحديث أنها لا تثاب لأنه ينوى أنه يفعل لو كان سالماً مع أهليته ، وهى ليست بأهل ولا يمكن أن تنوى لأنها حرام عليها ، قال فى الفتح : وعندى فى كون هذا الفرق مستلزماً لكونها لا تثاب وقفة . وفى هذا الحديث من الفوائد مشروعية الخروج إلى المصلى فى العيد ، وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه ، واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء ، وله شروط ، وفيه حضور النساء العيد ، لكن بحيث ينفردن عن الرجال خوف الفتنة ، وفيه جواز عظة الإمام النساء على حدة ، وفيه أن حجد النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم ، وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التى لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلها لقوله يكفرن وهو كإطلاق نفي الإيمان ، وفيه الإغلاظ بالنصح بما يكون سبباً لإزالة الصفة التى تعاب ، وفيه أن الصدقة تدفع العذاب ، وفيه أنها قد تكفر الذنوب التى بين الخلقين ، وأن العقل يقبل الزيادة والنقصان

وكذلك الإيمان ، وفيه أيضاً مراجعة المتعلم لمعلمه والتابع لمتبوعه فيما لا يظهر له معناه ، وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من الخلق العظيم والصفح الجميل والرفق والرافة ، زاده الله تشريفاً وتكريماً . ورواة هذا الحديث الخمسة كلهم مديون إلا ابن أبي مريم فصرى ، وفيه التحديث بصيغة الجمع والإخبار بالأفراد والعنونة ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه البخارى فى الطهارة والصوم والصلاة والزكاة مقطوعاً وفى العيدين بطوله ، ومسلم فى الإيمان ، والنسائى فى الصلاة وابن ماجه .

الحديث السابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ ، فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطُّسْتَ تَحْتَهَا مِنْ الدَّمِ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه) فى مسجده (بعض نسائه) هى سودة أو رملة أو أم حبيبة ، وأسندة الحافظ ابن حجر ، وقيل زينب وقيل أختها جنة ، ورجح أنها أم سلمة بحديث فى سنن سعيد بن منصور ولفظه : إن أم سلمة كانت عاكفة وهى مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها ، وحينئذ فسلمت رواية البخارى من المعارض والله الحمد (وهى مستحاضة) حال كونها (ترى الدم) وأتى بقاء التأنيث فى المستحاضة ، وإن كانت الاستحاضة من خصائص النساء للإشعار بأن الاستحاضة حاصلة لها بالفعل لا بالقوة (فربما وضعت الطست) بفتح الطاء (تحتها من الدم) أى لأجله ، واستنبط من هذا الحديث جواز اعتكاف المستحاضة عند أمن تلويث المسجد كدائم الحدث ، ورواته الخمسة ما بين واسطى وبصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه البخارى هنا وفى الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائى فى الاعتكاف .

الحديث الثامن

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا نَكْتَحِلَ وَلَا نَتَطَيَّبَ وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتُ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي نُبْذَةٍ مِنْ كُسْتٍ أَظْفَارٍ، وَكُنَّا نُنْهَى عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ .

(وعن أم عطية) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين مصغراً بنت الحارث كانت تمرض المرضى وتداوى الجرحى وتغسل الموتى ، لها في البخارى خمسة أحاديث (رضى الله عنها قالت : كنا نهى) بضم النون وفاعل النهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (أن نحد) أى المرأة أى كل واحدة منهن نهى عن الإحداد أى تمتنع من الزينة (على ميت فوق ثلاث) يعنى به الليالى مع أيامها (إلا على زوج) دخل بها أو لم يدخل صغيرة كانت أو كبيرة ، حرة أو أمة ، نعم عند أبى حنيفة لا إحداد على صغيرة ولا أمة (أربعة أشهر وعشراً) يعنى عشر ليال ، إذ لو أريد به الأيام لقليل عشرة بالثناء ، قال البيضاوى : وتأنيث العشرة باعتبار الليالى لأنها غرر الشهور والأيام ، ولذلك لا يستعملون التذكير فى مثله قط ذهاباً إلى الأيام حتى إنهم يقولون صمت عشراً ويشهد له قوله : «إن لبثتم إلا عشراً» ، ثم «إن لبثتم إلا يوماً» ، ولعل المقتضى لهذا التقدير أن الجنين فى غالب الأمر يتحرك لثلاثة أشهر إن كان ذكراً ولأربعة إن كان أنثى ، واعتبر أقصى الأجلين ، وزيد عليه العشر استظهاراً إذ ربما تضعف حركته فى المبادئ فلا تحس بها (ولا تكتحل) لازائدة أكد بها لأن فى النهى معنى النفى ، ورواية الرفع هى الأحسن كما لا يخفى (ولا تطيب ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد ، بردٌ يمانية يعصب غزلها أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج (وقد رخص لنا) التطيب بالتبخير (عند الطهر) إذا اغتسلت إحدانا من محيضها) لدفع رائحة الدم لما تستقبله من الصلاة (فى نبذة) بضم النون وسكون الموحدة ، أى فى قطعة يسيرة (من كست أظفار) بضم الكاف وسكون السين ،

والكست والكسط والقسط ثلاث لغات وهو من طيب الأعراب ، وسماه ابن
البيطار راساً ، والأظفار ضرب من العطر على شكل ظفر الإنسان يوضع في
البخور ، وقال ابن التين : صوابه قسط ظفار أى بغير همز نسبة إلى ظفار
مدينة بساحل البحر يجلب إليها القسط الهندي ، وحكى في ضبط ظفار عدم
الصرف والبناء كقطام ، وهو العود الذى يتبخر به ، قال النووى : ليس
القسط والظفر من مقصود التطيب وإنما رخص فيه للحادة إذا اغتسلت من المحيض
لإزالة الرائحة الكريهة ، وقال المهلب : رخص لها في التبخر به لدفع رائحة
الدم لما تستقبله من الصلاة (وكنا ننهى عن اتباع الجنائز) يأتي البحث فيه في
محله إن شاء الله تعالى . ورواة هذا الحديث بصريون ، وفيه التحديث والعننة ،
وأخرجه البخارى هنا وفي الطلاق ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث التاسع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَمْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ ، قَالَ : خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا . قَالَتْ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي . فَاجْتَذِبْتُهَا إِلَيَّ فَقُلْتُ : تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِّ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة) من الأنصار كما في الحديث الثانی لهذا الحديث المذكور في صحيح البخاری أو هي أسماء بنت شكل كما في مسلم ، لكن قال الدمياطي : إنه تصحيف وإنما هو سكن نسبة إلى جدها ، وجزم تبعاً للخطيب في مبهمات أنها أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية خطيبة الأنصار ، وصوبه بعض المتأخرين ، لأنه ليس في الأنصار من اسمه شكل ، وتعقب بتعدد الواقعة ، ويؤيده تفريق ابن منده بين الترجمتين وبأن ابن طاهر وأبا موسى المدني وأبا علي الجبائي جزموا بما في مسلم ، ورواه ابن أبي شيبة وأبو نعیم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتصحيف ، وحكى النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من المحيض) أي الحيض (فأمرها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أي بأن قال كما رواه مسلم بمعناه : تطهري فأحسن الطهور ثم صبي على رأسك فأدلكيه دلکاً شديداً حتى يبلغ شئون رأسك أي أصوله ثم صبي الماء عليك (قال خذي فرصة) أي قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف ، حكاه أبو عبيدة وغيره بثلاث الفاء ، وقيل بفتح القاف والصاد المهملة ، يعني شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الإصبعين ، وقال ابن قتيبة : إنما هو بالقاف والصاد المعجمة أي قطعة ، قال القسطلاني : والرواية ثابتة بالفاء والصاد المهملة ولا مجال للرأى في مثله ، والمعنى صحيح بنقل أئمة اللغة (من مسك) بكسر الميم : دم الغزال ، وروى بفتحها ، قال القاضي عياض : وهي رواية الأكثرين وهو الجلد ، أي خذي قطعة منه وتحمل بها لمسح القبل ، واحتج بأنهم كانوا في ضيق ويمتنع معه أن يمتنوا المسك مع

غلاء ثمنه ، وتبعه ابن بطلال ، ورجح النووى الكسر ، ولعله هو الظاهر الواضح ويؤيده قوله فى الرواية الأخرى : فرصة ممسكة ومن قال معناه مأخوذة باليد فقد أبعد (فتطهرى) أى تنظفى (بها) أى بالفرصة ، قال النووى : المقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح ، وقيل لكونه أسرع إلى الحبل ، والصواب أن ذلك مستحب لكل مغتسلة من حيض أو نفاس ، ويكره تركه للقادرة ، فإن لم تجد مسكاً فطيباً ، فإن لم تجد فزيتاً كالطين وإلا فالماء كاف (قالت) أسماء (كيف أتطهر بها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سبحان الله) متعجباً من خفاء ذلك عليها (تطهرى) قالت عائشة رضى الله عنها (فاجتذبتها إلى فقلت) لها (تتبعى بها) أى بالفرصة (أثر الدم) أى فى الفرج ، قاله النووى ، وقال المحاملى : يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها ، قال ولم أره لغيره ، وظاهر الحديث حجة له ، قال فى الفتح : ويصرح به رواية الإسماعيلي : تتبعى بها مواضع الدم ، واستنبط منه أن العالم يكنى بالجواب فى الأمور المستورة وأن المرأة تسأل عن أمر دينها ، وتكرير الجواب لإفهام السائل ، وأن للطالب الحاذق تفهيم السائل قول الشيخ وهو يسمع ، وفيه الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم حلمه وحيائه . وفى هذا الحديث من الفوائد التسبيح عند التعجب واستحباب الرفق بالمتعلم ، وإقامة العذر لمن لا يفهم ، وفيه أن المرء مطلوب بستر عيوبه ، وإن كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لإزالة الرائحة الكريهة ، ورواة هذا الحديث ما بين بلخى ومكى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى الطهارة والاعتصام وكذا مسلم والنسائى .

الحديث العاشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَهْلَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْقِضِي رَأْسَكَ وَأَمْتَشِطِي وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكَ . فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ . مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : أهلت) أى أحرمت ورفعت صوتي بالتلبية (مع رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم في حجة الوداع فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى) اسم لما يهدى بمكة من الأنعام ، وفيه مراعاة لفظ من ولو روعى معناها لقليل ممن تمتعوا (فرعمت أنها حاضت ولم تطهر) من حيضها (حتى دخلت ليلة عرفة) فيه دلالة على أن حيضها كان ثلاثة أيام لأن دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة كان في الخامس من الحجة فحاضت يومئذ فهرت يوم عرفة ، ويدل على أنها حاضت يومئذ قوله صلى الله عليه وآله وسلم في باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة : من أحرم بعمره ... الحديث ، قالت : فحضت ، ففيه دليل على أن حيضها كان يوم القدوم إلى مكة ، قالت : فلم أزل حائضاً حتى كان يوم عرفة ، قاله البدر (فقالت : يا رسول الله هذه ليلة عرفة وإنما كنت تمتعت بعمره) أى وأنا حائض ، وفيه تصريح بما تضمنته التمتع لأنه إحرام بعمره في أشهر الحج ممن على مسافة القصر من الحرم ثم يحج من سنته (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (أنقضى رأسك) أى حلى شعرها (وامتشطي وأمسكي عن عمرتك) أى اتركي العمل في العمرة وإتمامها ، فليس المراد الخروج منها ، فإن الحج والعمرة لا يخرج منهما إلا بالتحلل ، وحينئذ فتكون قارئة ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يكفيك طوافك لحجك وعمرتك ، ولا يلزم من نقض الرأس

والامتنشاط إبطالها لجوازها حال الإحرام ، وقد حملوا فعلها ذلك على أنه كان رأسها أذى ، وقيل المراد أبطل عمرتك ، ويؤيده قولها في العمرة : وأرجع بحجة واحدة ، وقولها : ترجع صواحي بحج وعمرة وأرجع أنا بالحج ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : هذه مكان عمرتك ، قالت عائشة (ففلعت) التقض والامتنشاط والإمساك (فلما قضيت) أى أديت (الحج) بعد إحرامى به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبى بكر الصديق رضى الله عنه (ليلة الحصبة) بفتح الحاء وسكون الصاد التى نزلوا فيها بالحصب : موضع بين مكة ومنى يبيتون فيه إذا نفروا منها (فأعمرنى) أى اعتمر بى (من التنعيم) موضع على فرسخ من مكة فيه مسجد عائشة (مكان عمرتى التى نسكت) من النسك أى التى أحرمت بها وأردت أولاً حصولها منفردة غير مندرجة ومنعنى الحيض ، وفي رواية سكت من السكوت ، أى التى تركت أعمالها وسكت عنها ، وللقابسى : شكت ، والضمير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات من التكلم للغيبة ، وفي السياق التفات آخر بعد التفات وهو ظاهر للمتأمل ، قاله في الفتح ، أو المعنى : شكت العمرة من الحيض ، وإطلاق الشكاية عليها كناية عن اختلالها وعدم بقاء استقلالها ، وإنما أمرها بالعمرة بعد الفراغ ، وهى قد كانت حصلت لها مندرجة مع الحج لقصدتها عمرة منفردة كما حصل لسائر أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعتمرن بعد الفراغ من حججهن المفرد عمرة منفردة عن حججهن حرصاً منها على كثرة العبادة ، وتتمام مباحث الحديث فى كتاب الحج ، ورواته الخمسة ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مُوَافِينَ لِهَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلِلْ فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ » . فَأَهْلَلَ بَعْضُهُمْ بِعُمْرَةٍ وَأَهْلَلَ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ وَسَاقَتْ الْحَدِيثَ وَذَكَرَتْ حَيْضَتَهَا قَالَتْ : وَأَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدًى وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : خرجنا) من المدينة مكملين ذا القعدة (موافين) وفى رواية موافقين (لهلال ذو الحجة) والمعنى مشرفين ، يقال أوفى على كذا إذا أشرف عليه ولا يلزم منه الدخول فيه ، وقال النووي : أى مقاربين لاستهلاله ، لأن خروجه صلى الله عليه وآله وسلم كان لخمس ليال بقين من ذى القعدة يوم السبت (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يهمل) بلامين ، وفى رواية يهل بلام مشددة ، أى يحرم (بعمره فليهل) بعمره (فلولا أنى أهديت) أى سقت الهدى (لأهملت) ولأبوى ذر والوقت والأصيلي : لأهملت (بعمره) ليس فيه دلالة على أن التمتع أفضل من الأفراد ، لأنه إنما قال ذلك لأجل فسخ الحج إلى العمرة الذى هو خاص بهم فى تلك السنة لمخالفة تحريم الجاهلية العمرة فى أشهر الحج لا التمتع الذى فيه الخلاف ، وقاله ليطيب قلوب أصحابه ، إذ كانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج إليها لإرادتهم موافقته صلى الله عليه وآله وسلم أى ما يمنعنى من موافقتكم فيما أمرتكم به إلا سوق الهدى ولولاه لوافقتكم ، وإنما كان الهدى علة لانتفاء الإحرام بالعمرة ، لأن صاحب الهدى لا يجوز له التحلل حتى ينحره ولا ينحره إلا يوم النحر ، والمتمتع يتحلل من عمرته قبله فيتنافيان ، قاله القسطلانى ، وقال الحافظ الشوكانى فى السيل : فقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماسقت الهدى ولجعلتها عمرة ، فدل على أن التمتع

أفضل من القران ، وقد سقت المذاهب والأدلة في شرحى للمنتقى بما لا يحتاج الناظر إلى غيره فالإجابة عليه أولى لأن المقام طويل الذبول . انتهى . وستكون لنا عودة إلى ذلك في كتاب الحج إن شاء الله (فأهل بعضهم بعمره وأهل بعضهم بحج) قالت عائشة (وكنت أنا ممن أهل بعمره فأدركنى يوم عرفة وأنا حائض فشكوت) ذلك (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : دعى عمرتك) أى أفعالها وارفضيها (وانقضى رأسك) أى شعرها ، وفيه دلالة على نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض وهل يجب أم لا ، وظاهر الحديث الوجوب ، وبه قال ابن عمر والحسن وطاوس فى الحائض دون الجنب ، وبه قال أحمد ، ورجح جماعة من أصحابه الاستحباب فيهما ، واستدل الجمهور على عدم وجوب النقض بحديث أم سلمة ، إني امرأة أشد ضفر رأسى أفأنتقضه للجنابة ؟ قال : لا ، رواه مسلم ، وفى رواية : للحيضة والجنابة . وقد حلوا حديث عائشة هذا على الاستحباب جمعاً بين الروایتين (وامتشطى وأهلى بحج) أى مع عمرتك أو مكانها (ففعلت) ذلك كله (حتى إذا كان ليلة الحصبة أرسل معى أخى عبد الرحمن بن أبى بكر) الصديق رضى الله عنهم (فخرجت) معه (إلى التنعيم فأهللت بعمره) منه (مكان عمرتى) التى تركتها (قال هشام) بن عروة (ولم يكن فى شىء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة) استشكل النووى نفي الثلاثة بأن القارن والمتمتع عليه الدم ، وأجاب القاضى عياض بأنها لم تكن قارنة ولا متمتعة ، لأنها أحرمت بالحج ثم نوت فسخه فى عمره ، فلما حاضت ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها لتعذر أفعال العمره ، وكانت ترفضها بالوقوف ، فأمرها بتعجيل الرفض ، فلما أكملت الحج اعتمرت عمره مبتدأة ، وعورض بقولها : وكنت أنا ممن أهل بعمره وقولها ولم أهل إلا بعمره . وأجيب بأن هشاماً لما لم يبلغه ذلك أخبر بنفيه ولا يلزم منه نفيه فى نفس الأمر ، بل روى جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدى عن عائشة بقرة ، فافهم ، ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة .

الحديث الثاني عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَمْرَأَةً قَالَتْ لَهَا : أَيُجْزَىٰ إِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَّرَتْ ؟ فَقَالَتْ : أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ ؟ كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ ، أَوْ قَالَتْ : فَلَا نَفْعَ لَهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن امرأة) وهى معاذة بضم الميم وفتح العين بنت عبد الله العدوية (قالت لها أتجزى إحدانا) أى أتقضى (صلاتها) التى لم تصلها زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح الطاء وضم الهاء (فقالت) عائشة (أحرورية أنت) نسبة إلى حروراء قرية بقرب الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج بها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ، ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً ، والمعنى : أخرجية أنت ، لأن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة زمن الحيض ، وهو خلاف الإجماع ، فالهزمة للاستفهام الإنكارى ، وزاد فى رواية مسلم عن معاذة : فقلت لا ولكنى أسأل سؤالاً لجرد طلب العلم لا للتعنت ، فقالت عائشة (كنا نحيض مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى مع وجوده أو عهده ، أى فكان يطلع على حالنا فى الترك (فلا يأمرنا به) أى بالقضاء لأن التقرير على ترك الواجب غير جائز (أو قالت) أى معاذة (فلا نفعله) وفرق بين الصلاة والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها للحرج بخلافه ، وعند الإسماعيلي من وجه آخر فلم تكن نقضى ولم تؤمر به ، والاستدلال بقولها هذا أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به ، لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد يتنازع فى الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء ، والله أعلم ، ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع وأخرجه الستة .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ حَيْضِهَا وَهِيَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمِيلَةِ ، ثُمَّ قَالَتْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ إِنَّ : النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ .

(عن أم سلمة) هند (رضى الله عنها حديث حيضتها وهي مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم في الخميعة) ولفظه : قالت حضت وأنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخميعة فانسالت فخرجت منها فأخذت ثياب حيضتي فلبستها فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنفست ؟ قلت نعم ، فدعاني وأدخلني معه في الخميعة ، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه (ثم قالت في هذه الرواية إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها وهو صائم) وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد من الجنابة ، وفيه جواز التقبيل للصائم مع الأمن ، والاغتسال مع الرجل من ظرف واحد للماء .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « تَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ وَالْحَيْضُ وَلَيَشْهَدَنَّ الْخَيْرُ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى » . قِيلَ لَهَا : الْحَيْضُ . قَالَتْ : أَلَيْسَ يَشْهَدَنَّ عَرَفَةَ وَكَذَا وَكَذَا .

(عن أم عطية) نسيبة بنت الحارث أو بنت كعب (رضى الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول تخرج العواتق) أى لتخرج وهو خبر متضمن للأمر ، لأن إخبار الشارع عن الحكم الشرعى متضمن للطالب لكنه هنا عند الجمهور للنذب لدليل آخر (وذوات الخدور) بالضم جمع خدر بالكسر وهو السر فى جانب البيت تقعد البكر وراءه أو البيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد الياء جمع حائض (وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ويعتزل) خبر بمعنى الأمر (الحيض المصلى) أى فيمكن فيمن يدعو ويؤمن رجاء بركة المشهد الكريم ، وخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهيآت والمستحسنات ، أما هنّ فيمنعن لأن المفسدة إذ ذاك كانت مأمونة بخلافها الآن ، وقد قالت عائشة فى الصحيح : لو رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى إسرائيل ، وبه قال مالك وأبو يوسف (قيل) القائل حفصة (لها) أى لأم عطية (الحيض) على الاستفهام التعجبى من إخبارها بشهود الحيض (فقالت) أم عطية (أليس) الحائض (تشهد عرفة) أى يومها (وكذا وكذا) أى نحو المزدلفة ومنى وصلاة الاستسقاء ، وفيه أن الحائض لا تهجر ذكر الله ولا مواطن الخير كمجالس العلم والذكر سوى المساجد ، وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب وهو المقنعة أو الحمار أو أخص منه ، وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الملحفة ، وقيل الملاءة وقيل القميص ، ورواة هذا الحديث ما بين بخارى وبصرى ومدنى ، وفيه التحديث والنعنة والقول والسمع والسؤال ، وأخرجه البخارى أيضاً فى العيدين والحج ، ومسلم فى العيدين ، وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ شَيْئًا .

(وعنها) أى عن أم عطية (رضى الله عنها قالت : كنا) أى فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه وتقريره ، وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع وهو مصير من البخارى إلى أن مثل هذه الصيغة تعد فى المرفوع ولو لم يصرح الصحابى بذكر زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافاً للخطيب (لأنعد الصفرة والكدره) وفى رواية : بعد الطهر (شيئاً) أى من الحيض إذا كان فى غير زمن الحيض ، أما فيه فهو من الحيض تبعاً ، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعى وأحمد ، وأما الإمام مالك فيرى أنهما حيض مطلقاً ، وهذا الحديث وارد عليه ، والمراد الماء الذى تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا ، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ ؟ فَقَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَاخْرُجِي .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى الله عنها (أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله : إن صفية بنت حيي) بن أخطب النضرية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفاة سنة ستين في خلافة معاوية أو ست وثلاثين في خلافة علي رضى الله عنها (قد حاضت ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلها تحبسنا) عن الخروج عن مكة إلى المدينة حتى تطهر وتطوف بالبيت (ألم تكن طافت معكن) طواف الركن ، وفي رواية ألم تكن أفاضت أى طافت طواف الإفاضة وهو طواف الركن (فقالوا) أى الناس أو الحاضرون هناك وفيهم الرجال المحارم (بلى) طافت معنا الإفاضة (قال فاخرجي) لأن طواف الوداع ساقط بالحيض ، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، أو قال لعائشة : قولى لها اخرجي ، وللمستملى وغيره : فاخرجن ، وهو مناسب للسياق ، وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف وأن طواف الوداع يسقط عنها . ورواة الحديث الستة مديون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه مسلم والنسائي في الحج ، والنسائي في الطهارة أيضاً .

الحديث السابع عشر

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَمْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ وَسَطَهَا .

(عن سمرة بن جندب) بضم الجيم وفتح الدال وضمها ابن هلال الفزارى المتوفى سنة تسع وخمسين (رضي الله عنه أن امرأة) هي أم كعب الأنصارية كما في مسلم (ماتت في) أى بسبب (بطن) أى ولادة بطن، يعنى الحمل، فالمراد النفاس وهو نظير قوله : « عذبت امرأة في هرة » (فصلى عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها) أى محاذياً لوسطها بتحريك السين على أنه اسم وبتسكينها على أنه ظرف ، وللكشميني : فقام عند وسطها ، قال ابن بطلال : يحتمل أن يكون البخارى قصد بهذا أن النساء وإن كانت لاتصلى أن لها حكم غيرها من النساء ، أى فى طهارة العين لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها ، قال : وفيه ردّ على من زعم أن ابن آدم ينجس بالموت لأن النفساء جمعت الموت وحمل النجاسة بالدم اللازم لها ، فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذى لايسيل منه نجاسة أولى ، وتعقبه ابن المنير بأن هذا أجنبى عن مقصود البخارى ، قال : وإنما قصد أنها وإن ورد أنها من الشهداء فهى ممن يصلى عليها كغير الشهداء ، وتعقبه ابن رشيد بأنه أيضاً أجنبى عن أبواب الحيض ، قال : وإنما أراد البخارى أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة ، لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغى أن يكون محكوماً بطهارته ، فلما صلى عليها أى إليها لزم من ذلك القول بطهارة عينها ، وحكم النفساء والحائض واحد .

الحديث الثامن عشر

عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَهَا بَعْضُ ثَوْبِهِ .

(عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها) أى ميمونة (كانت تكون) إحداهما زائدة كقوله :

ع * وجيران لنا كانوا كرام *

فلفظة كانوا زائدة وكرام بالجر صفة لجيران أو فى كان ضمير القصة وهو اسمها وخبرها (حائضاً لاتصلى وهى مفترشة) أى منبسطة على الأرض (بحذاء) أى إزاء (مسجد) بكسر الجيم أى موضع سجود (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من بيته لأمسجده المعهود ، والمنقول عن سيبويه أنه إذا أريد موضع السجود قيل مسجد بالفتح فقط (وهو) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى على خمرته) بضم الخاء وسكون الميم : سجادة صغيرة من خوص سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها ، ومنه الخمار ، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً ، قاله الطبرى والزهرى وصاحبه أبو عبيد الهروى وجماعة بعدهم ، وزاد فى النهاية : ولا يكون خمرة إلا فى هذا المقدار ، وسمى خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها ، وقال الخطابى : هى السجادة يسجد عليها المصلى ، ثم ذكر حديث ابن عباس فى الفأرة التى جرت الفتيلة حتى ألقته على الخمرة التى كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعداً عليها ... الحديث ، قال : فى هذا تصريح بإطلاق الخمرة على ما زاد على الوجه (إذا سجد) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض ثوبه) هذا حكاية لفظها ، وإلا فالأصل أن تقول أصابها ، واستنبط منه عدم نجاسة الحائض وثوبها ، والتواضع والمسكنة فى الصلاة بخلاف صلاة المتكبرين على سجاجيد غالية الأثمان ، مختلفة الألوان . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه المؤلف فى الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه ، والله الحمد .

كتاب التيمم

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ
أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى
الْتِمَاسِهِ وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ ، فَآتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا : أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ . فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاضِعُ رَأْسِهِ عَلَى فِخْذِي قَدْ نَامَ ، فَقَالَ : حَبَسَتْ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ .
فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي
بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فِخْذِي . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى
غَيْرِ مَاءٍ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا . قَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ :
مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ . قَالَتْ : فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ
عَلَيْهِ ، فَأَصْبْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ .

* (كتاب التيمم) *

أى كتاب بيان أحكامه ، وهو لغة القصد ، يقال : تيممت فلاناً ويممته
وتأيممته ، أى قصدته ، وشرعاً : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين
فقط بنية استباحة الصلاة ونحوها ، وإن كان الحدث أكبر ، وهو من
خصوصيات هذه الأمة ، وهو رخصة وقيل عزيمة ، وبه جزم الشيخ أبو حامد
وقال بعضهم : هو لعدم الماء عزيمة ، وللعذر رخصة ، ونزل فرضه سنة
خمس أو ست .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

كذا لأبي ذر تأخيرها بعد اللاحق ، ولكريمة بتقديم البسملة على تاليها
الحديث : كل أمر ذي بال .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها قالت :
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) وهو
غزوة بني المصطلق كما قاله ابننا سعد وحبان ، وجزم به ابن عبد البر في
الاستذكار ، وكانت سنة ست كما ذكره البخاري عن ابن إسحاق ، أو خمس
كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم في الإكليل ، وفي هذه الغزوة
كانت قصة الإفك ، وقال الداودي : وكانت قصة التيمم في غزوة الفتح
ثم تردد في ذلك (حتى إذا كنا بالبيداء) أدنى إلى مكة من ذي الحليفة ،
قاله أبو عبيد البكري في معجمه (أو بذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة
والشك من أحد الرواة عن عائشة ، وقيل منها واستبعد ، والذي في غير هذا
الحديث أنه كان بذات الجيش كحديث عمار بن ياسر عند أبي داود والنسائي
بإسناد جيد قال : عرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجيش ومعه
عائشة وزوجه فانقطع عقدها ... الحديث . ولم يشك بينه وبين البيداء (انقطع
عقد لي) بكسر العين وسكون القاف أي قلادة لي كان ثمنها اثني عشر درهما
والإضافة في قولها لي باعتبار حيازتها للعقد واستيلائها لمنفعته لا أنه ملك لها
بدليل ما في الحديث الثاني أنها استعارت من أسماء قلادة ، وفي التفسير من
رواية عمرو بن الحارث : سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة ،
فأناخ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزل ، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند
قربهم من المدينة (فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على التماسه)
أي لأجل طلب العقد وأن المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره (وأقام
الناس معه وليسوا على ماء) وليس معهم ماء . كذا للأكثر ، وفيه اعتناء
الإمام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت ، ويلتحق بتحصيل الضائع الإقامة
للحاق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية ، وفيه إشارة إلى ترك
إضاعة المال (فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق) رضي الله عنه (فقالوا)
له (ألا ترى إلى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) أسند الفعل إليها لأنه كان

بسببها ، وفيه شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج ، وكأنهم إنما شكوا إلى أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان نائماً وكانوا لا يوقظونه (فجاء أبو بكر) رضى الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) واضع رأسه على فخذي (بالذال المعجمة) قد نام فقال : حبست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و (حبست) الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة (فقالت عائشة) رضى الله عنها (فعاتبنى أبو بكر وقال ماشاء الله أن يقول) في رواية عمر بن الحارث فقال : حبست الناس في قلادة أى بسببها ، وزاد الطبرانى : في كل مرة تكونين عناء ، والنكتة في قول عائشة : فعاتبنى أبو بكر ولم تقل فعاتبنى أبى ، بل أنزلته منزلة الأجنبي ، لأن قضية الأبوة ومنزلة الوالدية تقتضى الحنو ، وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعننى بيده في خاصرتى) بضم العين وقد تفتح أو الفتح للقول كالطعن في النسب والضم للرمح ، وقيل كلاهما بالضم ، وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مزدوجة كبيرة خارجة عن بيته ، ويلحق بذلك تأديب من له تأديبه ولو لم يأذن له الإمام (فلا يمنعنى من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فخذي) فيه استحباب الصبر لمن ناله مايوجب الحركة أو يحصل به تشويش لنائم وكذا المصل أو قارئ أو مشغل بعلم أو ذكر (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أصبح) دخل في الصباح ، وعند البخارى : في فضل أبى بكر فقام حتى أصبح ، والمعنى فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح (على غير ماء) متعلق بقام وأصبح فتنازعا فيه ، واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر إن ثبت أن التهجد كان واجباً عليه وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحارث بعد قوله وحضرت الصبح : فالتمس الماء فلم يوجد ، وعلى أن الوضوء كان واجباً عليهم قبل نزول آية الوضوء ، ولهذا استعظموا نزولهم على غير ماء ، ووقع من أبى بكر في حق عائشة ماوقع ، قال ابن عبد البر : معلوم عند جميع أهل المغازى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء

ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند (فأنزل الله آية التيمم) التي بالمائدة ، ووقع عند الحميدى فى الحديث وفيه : فتزلت « ياأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم » الآية إلى قوله « لعلكم تشكرون » ولم يقل آية الوضوء وإن كان مبدوءاً به فى الآية ، لأن الطارئ فى ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان مقرراً يدل عليه وليس معهم ماء ، والحكمة فى نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلوّاً بالتنزيل ، قال ابن الأعرابى : هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء لأننا لانعلم أى الآيتين عنت عائشة ، وقال ابن بطلال : هى آية النساء أو آية المائدة ، وقال القرطبي : هى آية النساء ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتجه تخصيصها بآية التيمم ، وأرد الواحدى فى أسباب النزول : هذا الحديث عند ذكر آية النساء ، وخفى على الجميع مظهر للبخارى من أن المراد آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله : فتزلت « ياأيها الذين آمنوا إذا قمتم » كما تقدم (فتميموا) بلفظ الماضى ، أى تيمم الناس لأجل الآية أو هو أمر على ما هو لفظ القرآن ، ذكره بياناً أو بدلا عن آية التيمم ، أى أنزل الله فتميموا ، واستدل بالآية على وجوب النية فى التيمم ، لأن معنى تيمموا : قصدوا ، وهو قول فقهاء الأمصار إلا الأوزاعى ، وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفى هبوب الريح به بخلاف الوضوء ، كما لو أصابه مطر فنوى الوضوء به فإنه يجزى ، والأظهر الإجزاء لمن قصد التراب من الريح الهابة ، بخلاف من لم يقصد وهو اختيار الشيخ أبى حامد ، وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم ، لكن اختلف العلماء فى المراد بالصعيد وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة (قال أسيد ابن الحضير) بضم الهمزة فى الأول مصغر أسد وبضم الحاء المهملة ، الأوسى الأنصارى الأشهل أحد النقباء ليلة العقبة الثانية المتوفى بالمدينة سنة عشرين (ماهى) أى التى حصلت للمسلمين برخصة التيمم (بأول بركتكم يا آل أبى بكر) بل هى مسبوقة بغيرها من البركات والمراد بآل أبى بكر نفسه وأهله وأتباعه ، وفى رواية عمرو بن الحارث : لقد بارك الله للناس فيكم ، وعن ابن أبى مليكة عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما أعظم بركة قلاذك ، وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك ، فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد ، ومما يدل

على تأخر القصة أيضاً عن قصة الإفك مارواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الإفك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة أخرى ، فسقط أيضاً عقدي حتى جلس الناس على التماسه فقال أبو بكر : يا بنية في كل سفرة تكونين عناء وبلاء على الناس ، فأنزل الله الرخصة في التيمم ، فقال أبو بكر : إنك لمباركة ، وفي إسناده محمد بن حميد الرازي ، وفيه مقال قاله في الفتح ، وفيه دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما ، وفي رواية هشام بن عروة فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه خيراً (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أثرنا (البعير الذي كنت) راكبة (عليه) حالة السير مع أسيد بن حضير (فأصبنا) أي وجدنا (العقد تحته) وفي الحديث دلالة على جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلى تجملاً لأزواجهن ، وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها ، ورواته الخمسة مدنيون إلا الأول ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في النكاح والتفسير والمحاربين ، ومسلم والنسائي في الطهارة .

الحديث الثاني

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةً شَهْرٌ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً » .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال : أعطيت) بضم الهمزة (خمساً) أى خمس خصال . وعند مسلم من حديث أبى هريرة : فضلت على الأنبياء بست ، ولعله اطلع أولاً على بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي وإلا فخصوصياته كثيرة والتنصيب على عدد لا يدل على نفي ما عداه ، وقد استوفى القسطلانى من الخصائص جملة كافية مع مباحث وافية فى كتابه « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » والله الحمد ، وفى رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان فى غزوة تبوك وهى آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الأنبياء (قبل) زاد فى حديث ابن عباس : لا أقولهن فخراً ، وظاهر الحديث أن كل واحد من الخمس لم يكن لأحد قبله وهو كذلك (نصرت بالرعب) بضم الراء : الخوف يقذف فى قلوب أعدائى (مسيرة شهر) جعل الغاية شهراً لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هى حاصلة لأئمة من بعده ، فيه احتمال ، نقل ابن الملقن فى شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ : والرعب يسعى بين يدى أمتى شهراً (وجعلت لى الأرض) كلها (مسجداً) بكسر الجيم موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون آخر أو هو مجاز عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه إذ المسجد حقيقة عرفية فى المكان المبني للصلاة ، فلما جازت الصلاة فى الأرض كلها كانت كالمسجد فى ذلك ، فأطلق عليها اسمه ،

والأول أولى وأوضح ، وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً :
وكان من قبلي إنما يصلون في كنائسهم ، وهذا نص في موضع النزاع ،
فثبتت الخصوصية وعموم ذكر الأرض في هذا الحديث مخصوص بما نهى
الشارع عن الصلاة فيه ، ففي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً :
الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، رواه أبو داود والترمذي وفيه
ضعف واضطراب ، وعند الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر : نهى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي في سبعة مواطن : في المزبلة والمجزرة
والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معادن الإبل وفوق ظهر بيت الله
عز وجل ، قال الترمذي إسناده ليس بالقوى ، وقد تكلم في زيد بن جيرة
من قبل حفظه (و) جعلت لى الأرض (طهوراً) بفتح الطاء على المشهور ،
واحتمل به مالك وأبو حنيفة على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض ، لكن
في حديث حذيفة عند مسلم : وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت
تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء وهو خاص فيحمل العام عليه فتختص
الطهورية بالتراب ، ورجحه الإمام الشوكاني في السيل وهو قول الشافعى
وأحمد في الرواية الأخرى عنه ، ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على
خصوصية التيمم بالتراب ، وتعقب بأنه ورد في الحديث بلفظ التراب ،
رواه ابن خزيمة وغيره ، وفي حديث علىّ عند أحمد والبيهقى بإسناد حسن :
وجعل التراب لى طهوراً ، ويقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق
لإظهار التشرىف والتخصيص فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه ،
واستدل به على أن الطهور هو المطهر لغيره ، لأن الطهور لو كان المراد به
الظاهر لم تثبت الخصوصية ، والحديث إنما سيق لإثباتها . وقد روى ابن المنذر
وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً : جعلت لى كل أرض طيبة
مسجداً وطهوراً ، ومعنى طيبة طاهرة ، فلو كان معنى طهوراً طاهراً للزم
تحصيل الحاصل ، واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما
في هذا الوصف . قال فى الفتح : وفيه نظر (فأبما رجل) كائن (من أمتى
أدركته الصلاة) وفي رواية أبى أمامة عند البيهقى : فأبما رجل من أمتى أتى
الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً ، وعند أحمد : فعنده طهوره
ومسجده ، وفي رواية عمرو بن شعيب : فأبما أدركنى الصلاة تمسحت

وصليت (فليصل) أى بعد أن يتيمم أو حيث أدركته الصلاة (وأحلت لى الغنائم) جمع غنيمة وهى ما حصل من الكفار بقهر ، وللكشميين كسلم : المغنم (ولم تحل لأحد قبلى) لأن منهم من لم يؤذن له فى الجهاد أصلاً فلم يكن له مغنم ، ومنهم من أذن له فيه ، لكن كانت الغنيمة حراماً عليهم بل تجىء نار تحرقها ، قاله الخطابى ، وقيل المراد أنه خص بالتصرف فيها كيف شاء ، والأول أصوب (وأعطيت الشفاعة) العظمى فى إراحة الناس من هول الموقف ، ولا خلاف فى وقوعها ، قاله ابن دقيق العيد ، وكذا جزم به النووى وغيره ، وقيل هى التى اختص بها أنه لا يرد فيها يسأل ، وقيل هى لخروج من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، لأن شفاعة غيره تقع فيمن فى قلبه أكثر من ذلك ، قاله عياض ، قال فى الفتح : والذى يظهر لى أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها ، وقال البيهقى فى البعث : يحتمل أن الشفاعة التى يختص بها أنه يشفع لأهل الصغائر والكبار ، ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد ، ووقع فى حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة فأخترتها لأمتى فهى لمن لا يشرك بالله شيئاً ، وفى حديث عمرو بن شعيب : فهى لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة فى هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد ، وهو مختص أيضاً بالشفاعة الأولى ، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لاقتضاءها الراحة المستمرة . وقد ثبتت هذه الشفاعة فى رواية الحسن عن أنس ولفظه : ثم أرجع إلى ربى فى الرابعة فأقول يارب ائذن لى فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول : وعزتى وجلالى لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله ، ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزتى ، فيقول ليس ذلك لك وعزتى ... إلخ ، لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما فى المرات الماضية بل كانت شفاعته سبباً فى ذلك فى الجملة ، وقيل هى رفع الدرجات فى الجنة أوفى إدخال قوم الجنة بلا حساب ، وقيدت الآيات والأحاديث هذه الشفاعة بالإذن فلا يشفع إلا لمن أذن له الرحمن وقال صواباً (وكان النبى) غيرى (يبعث إلى قومه) المبعوث إليهم (خاصة وبعثت إلى الناس عامة) قومى وغيرهم من العرب والعجم والأسود والأحمر ، وفى رواية أبى هريرة عند مسلم : وأرسلت إلى الخلق كافة ، وهى أصرح الروايات وأشملها ، وهى مؤيدة لمن ذهب إلى إرساله صلى الله عليه وآله وسلم إلى

الملائكة كظاهر آية الفرقان « ليكون للعالمين نذيراً » . قال في الفتح ولا يعترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه ، وقد كان مرسلًا إليهم ، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته ، وإنما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس ، وأما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك ، وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة : أنت أول رسول إلى أهل الأرض ، فليس المراد به عموم بعثته بل إثبات أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات أن إرسال نوح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم . واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الأرض فأهلكوا بالغرق إلا أهل السفينة ، ولو لم يكن مبعوثاً إليهم لما أهلكوا لقوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » . وقد ثبت أنه أول الرسل . وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل إليهم في أثناء مدة نوح وأتهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه وغيرهم ، فأجيب وهذا جواب حسن ، لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح غيره ، ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك بقاء شريعته إلى يوم القيامة ، ونوح وغيره بصدد أن يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسوخ بعض شريعته ، ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد بلغ بقية الناس فتمادوا على الشرك فاستحقوا العقاب . وإلى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود ، قال : وغير ممكن أن نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته . ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاماً في حق بعض الأنبياء ، وإن كان التزام فروع شريعته ليس عاماً ، لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ، ولو لم يكن التوحيد لازماً لم يقاتلهم ، ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قوم نوح ، فبعثته خاصة لكونها إلى قومه فقط ، وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم ، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم . ثم قال في الفتح : أول حديث أبي هريرة : فضلت على الأنبياء بست ، فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر إلا الشفاعة ، وزاد خصلتين وهما : وأعطيت جوامع الكلم ، وختم بنبييوني

فنجصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ، ولمسلم أيضاً من حديث حذيفة ، فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وذكر خصلة الأرض ، وذكر خصلة أخرى ، وهذه المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهى : وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كثر تحت العرش ، يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر ، وتحمل مالا طاقة لهم به ، ورفع الخطأ والنسيان ، فصارت الخصال تسعاً ، ولأحمد من حديث على : أعطيت مفاتيح الأرض وسميت أحمد وجعلت أمتي خير الأمم ، وذكر خصلة التراب فصارت الخصال ثلث عشرة خصلة . وعند البزار بوجه آخر عن أبى هريرة : غفر لى ماتقدم من ذنبى وما تأخر وأعطيت الكوثر وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم ومن دونه . وله من حديث ابن عباس : كان شيطانى كافراً فأعاننى الله عليه فأسلم ، فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة ، ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التتبع . وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وأنه لا تعارض فيها . وقد ذكر أبو سعيد النيسابورى فى كتاب « شرف المصطفى » أن عدد الذى اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عن الأنبياء ستون خصلة . انتهى . وفى الحديث مشروعية تعديد نعم الله وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل فى الأرض الطهارة ، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك . وأما حديث : لاصلاة لجار المسجد إلا فى المسجد ، فضعيف أخرجه الدارقطنى من حديث جابر ، واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار كرامة الآدمى ، وقال لأن الآدمى خلق من ماء و تراب . وقد ثبت أن كلا منهما طهور ، ففى ذلك بيان كرامته ، والله أعلم ، ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وواسطى وبغدادى وكوفى ، وفيه التحديث والتحويل من سند إلى آخر ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ببعضه وكذا مسلم والنسائي فى الطهارة والصلاة .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَحْوِ بئرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّلَامَ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ .

(عن أبي جهيم) بالتصغير عبد الله (بن الحارث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عتيك الخزرجي الأنصاري (رضى الله عنه قال : أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) بالجيم والميم المفتوحتين ، موضع بقرب المدينة أى من جهة الموضع الذى يعرف بذلك ، وفي النسائي : بئر الجمل وهو من العقيق (فلقية رجل) هو أبو الجهيم الراوى كما صرح به الشافعى فى روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالحركات الثلاث فى دال يرد الكسر لأنه الأصل والفتح لأنه أخف والضم لاتباع الراء (حتى أقبل على الجدار) الذى هناك ، وكان مباحاً أو مملوكاً لإنسان يعرف رضاه ، زاد الشافعى : فحته بعصا ثم ضرب يده على الحائط ، وللدارقطنى عن الأعرج : حتى وضع يده على الجدار (فمسح بوجهه ويديه) وفى رواية للدارقطنى من طريق أبي صالح عن الليث : فمسح بوجهه وذراعيه ، وكذا للشافعى من رواية أبي الحويرث ، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود لكن خطأ الحفاظ رواية فى رفعه وصوبوا وقفه ، وقد أخرجه مالك موقوفاً بمعناه وهو الصحيح والثابت فى رواية أبي جهيم أيضاً بلفظ : يديه لا ذراعيه ، فإنها زيادة شاذة مع ما فى أبي الحويرث وأبي صالح من الضعف ، قاله الحفاظ فى الفتح (ثم رد عليه) أى على الرجل (السلام) زاد فى رواية الطبرانى فى الأوسط وقال إنه لم يمتنع أن أرد عليك إلا أنى كنت على غير طهر ، أى أنه كره أن يذكر الله على غير طهارة . قال ابن الجوزى ، لأن السلام من أسماء الله تعالى ، لكنه منسوخ بآية الوضوء أو بحديث عائشة كان يذكر الله على كل أحيانه ، قال النووي : والحديث

محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادماً للماء حال التيمم لامتناع التيمم مع القدرة ، سواء كان لفرض أو نقل ، قال في الفتح : وهو مقتضى صنيع البخارى ، لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بأنه ورد على سبب وهو إرادة ذكر الله ، لأن لفظ السلام من أسمائه تعالى ، فلم يرد به استحابة الصلاة . وأجيب بأنه لما تيمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة ، فمن خشى فوات الصلاة في الحضر جاز له التيمم بطريق الأولى ، واستدل به على جواز التيمم على الحجر لأن حيطان المدينة مبنية بحجارة سود . وأجيب بأن الغالب وجود الغبار على الجدار ، ولا سيما وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم حث الجدار بالعصا ثم تيمم كما رواه الشافعى ، فيحمل المطلق على المقيّد ، وقيل يحتمل إنه لم يرد بذلك التيمم رفع الحدث ولا استحابة محظور ، وإنما أراد التشبه بالمتطهرين ، كما يشرع الإمساك في رمضان لمن يباح له الفطر ، أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم ، كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء . ورواة هذا الحديث السبعة مابين مدينين ومصريين ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة .

الحديث الرابع

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَمَا تَذْكُرُ أَنَا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكَتُ فَصَلَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا ، فَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ » .

(عن عمار بن ياسر) العنسى بالنون من السابقين الأولين ، وهو وأبوه شهد المشاهد كلها وقال صلى الله عليه وآله وسلم : إن عماراً مليءٌ إيماناً ، أخرجه الترمذى ، واستأذن عليه فقال له : مرحباً بالطيب المطيب ، وقال : من عادى عماراً عاداه الله ، ومن أبغض عماراً أبغضه الله ، له فى البخارى أربعة أحاديث منها هنا (أنه قال لعمر بن الخطاب) رضى الله عنه : يا أمير المؤمنين (أما تذكر أنا كنا فى سفر) ولمسلم : فى سرية وزاد : فأجنبنا (أنا وأنت) تفسير لضمير الجمع فى كنا (فأما أنت فلم تصل) أى لأنه كان يتوقع الوصول إلى الماء قبل خروج الوقت ، أو لاعتقاد أن التيمم عن الحدث الأصغر لا الأكبر وعمار قاسه عليه (وأما أنا فتمعكت) أى تمرغت فى التراب كأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ، ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهد الصحابة فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق ، وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا يجب عليه الإعادة ، وفى ترك أمر عمر أيضاً بقضائها متمسك لمن قال إن فاقده الطهورين لا يصلى ولا قضاء عليه (فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان يكفيك هكذا) وللحموى والمستملى : هذا ، وفيه دليل على أن الواجب فى التيمم هى الصفة المشروحة فى هذا الحديث لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولزم قبولها ، لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل ، وهذا هو الأظهر من حيث الدليل (فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما)

نفخاً تخفيفاً للتراب ، وهو محمول على أنه كان كثيراً ، والسياق يدل على أن التعليم وقع بالفعل ، ولمسلم والإسماعيلي وغيره عن شعبة أن التعليم وقع بالقول ولفظهم : إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ، زاد يحيى : ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك ، واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم ، لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف ، وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذاً من كون عمار تمرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ، ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجنابة (ثم مسح بهما وجهه وكفيه) إلى الرسغين ، وهذا مذهب أحمد ، وحكى عن الشافعي في القديم وهو القوي من جهة الدليل ، كما قاله النووي في المجموع ، والحاصل أن جميع الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا ضربة واحدة للوجه والكفين فقط ، وجميع ماورد في الضربتين أو كون المسح إلى المرفقين لا يخلو من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال إنه مشتمل على زيادة والزيادة يجب قبولها ، فالواجب الاقتصار على ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، قاله الحافظ الشوكاني في السيل ، وفي الحديث أن مسح الوجه واليدين بدل في الجنابة عن كل البدن ، وإنما لم يأمره بالإعادة لأنه عمل أكثر مما كان يجب عليه في التيمم ، قال في الفتح : الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار ، وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه ، والراجح عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملاً ، وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين ، وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية : إلى نصف الذراع ، وفي رواية : إلى الآباط ، فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ، وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به ، ومما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد . اه كلامه . ورواة هذا الحديث الثمانية مابن خراساني وكوفي ، وفيه التحديث والعنونة والقول وثلاثة من الصحابة ، وأخرجه البخاري في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه رحمهم الله تعالى .

الحديث الخامس

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْخُرَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقْعَةً وَلَا وَقْعَةً أَحَلَّى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا ، فَمَا أَتَقَطْنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقِظْهُ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ ، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا ، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ لِصَوْتِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ ، قَالَ : لَا ضَيْرَ أَوْ لَا يَضِيرُ ، ارْتَحِلُوا فَارْتَحِلُوا ، فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ ، فَلَمَّا انْقَضَتْ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ . قَالَ : مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ ؟ فَقَالَ : أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ ، قَالَ : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ، ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ ، فَنَزَلَ فَدَعَا عَلِيًّا وَرَجُلًا آخَرَ فَقَالَ : اذْهَبَا فَاذْبَغِيَا الْمَاءَ ، فَاذْهَبَا فَلَقِيَا أَمْرًا بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ أَوْ سَطِيحَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا ، فَقَالَا لَهَا : أَيُّنَ الْمَاءِ ؟ فَقَالَتْ : عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسٍ هَذِهِ السَّاعَةَ وَنَفَرْنَا خُلُوفٌ ، فَقَالَا : أَنْطَلِقِي إِذْنُ ، قَالَتْ : إِلَى أَيُّنَ ؟ قَالَا : إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَتْ : الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ ؟ قَالَا : هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ فَاذْهَبِي ، فَجَاءَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ ، قَالَ : فَاسْتَنْزَلُوها عَنْ بَعِيرِهَا وَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِنَاءٍ

فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ أَوْ السَّطِيحَتَيْنِ وَأَوْكَا أَفْوَاهَهُمَا وَأَطْلَقَ الْعَرَالِي وَنُودِيَ فِي النَّاسِ: أَسْقُوا وَأَسْتَقُوا ، فَسَقَى مَنْ سَقَى ، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ ، وَكَانَ آخِرَ ذَلِكَ أَنْ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ ، قَالَ: اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ ، وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْهَا وَإِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلَّةً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَجْمَعُوا لَهَا ، فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا فَجَعَلُوهَا فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا. قَالَ لَهَا: تَعْلَمِينَ مَا رَزَيْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا. فَاتَتْ أَهْلَهَا وَقَدْ أَحْتَبَسَتْ عَنْهُمْ. فَقَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ؟ قَالَتْ: الْعَجَبُ ، لَقِيْنِي رَجُلَانِ فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ ، فَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ ، وَقَالَتْ بِإِضْبَعِهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ فَرَفَعَتْهُمَا إِلَى السَّمَاءِ تَعْنِي السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ أَوْ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ حَقًّا ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغَيِّرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ ، فَقَالَتْ يَوْمًا لِقَوْمِهَا: مَا أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا ، فَهَلْ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ؟ فَطَاعُوها ، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ .

(عن عمران بن حصين) الخزاعي قاضي البصرة ، قال أبو عمرو : كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم ، يقول عنه أهل البصرة : إنه كان يرى الحفظة وكانت تكلمه حتى اكتوى ، وتوفي سنة اثنتين وخمسين ، له في البخاري اثنا عشر حديثاً (رضى الله عنه قال كنا في سفر) أى عند رجوعهم من خير كما في مسلم ، أو في الحديبية كما رواه أبو داود ، أو في طريق مكة كما في الموطأ من حديث زيد بن أسلم مرسل ، أو بطريق تبوك كما رواه

عبد الرزاق مرسلا (مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم وإننا أسرينا) قال الجوهري : تقول سريت وأسريت إذا سرت ليلا ، وقال صاحب المحكم السرى سير عامة الليل ، وقيل سير الليل كله ، وهذا الحديث يخالف القول الثانى (حتى إذا كنا فى آخر الليل وقعنا وقعة) أى نمنا نومة (ولا وقعة أحلى عند المسافرين منها) أى من الوقعة فى آخر الليل ، وكلمة لا لنفى الجنس ، وفى رواية أبى قتادة عند البخارى ذكر سبب نزولهم فى تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم فى ذلك ، وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : أخاف أن تناموا عن الصلاة ، فقال بلال : أنا أوقظهم (فما أيقظنا) من نومنا (إلا حر الشمس وكان أول من استيقظ فلان) وهو أبو بكر الصديق رضى الله عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون عمران الراوى ، لأن الظاهر أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه (ثم فلان) يحتمل أن يكون من شارك عمران فى رؤية هذه القصة المعينة وهو ذو مخبر كما فى الطبرانى (ثم عمر ابن الخطاب) رضى الله عنه (الرابع) من المستيقظين ، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً (وكان النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم إذا نام لم يوقظ) مبنياً للمفعول مع الأفراد ، وللأربعة : لم نوقظه بنون المتكلم (حتى يكون هو يستيقظ ، لأننا لا ندرى ما يحدث له) من الحدوث (فى نومه) أى من الوحي ، وكانوا يخافون انقطاعه بالإيقاظ ، قال ابن بطال : ويؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً (فلما استيقظ عمر) رضى الله عنه (ورأى ما أصاب الناس) من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها وهم على غير ماء ، وجواب لما محذوف تقديره كبر (وكان) أى عمر (رجلاً جليداً) من الجلادة وهى الصلابة ، وزاد مسلم هنا : أجوف أى رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة (فكبر ورفع صوته بالتكبير) وفى استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين : إحداهما الذكر والأخرى الاستيقاظ ، وخص التكبير لأنه أفضل الدعاء إلى الصلاة (فما زال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته) أى بسبب صوته ، وللأربعة باللام أى لأجل صوته (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) واستشكل هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن عني تنامان ولا ينام قلبي . وأجيب بأن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالألم ونحوه ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان ،

ولا يقال القلب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً ، لكنه يدرك إذا كان يقظاً مرور الوقت الطويل ، فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حيت الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً ، لأننا نقول : يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وآله وسلم إذ ذاك مستغرقاً بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وآله وسلم حالة إلقاء الوحي في اليقظة ، وقيل الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قصة سهو في الصلاة ، وقريب من هذا جواب ابن المنير : إن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لمصلحة التشريع ، ففي النوم بطريق الأولى أو على السواء . وقد أجيب عن أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة ذكرها الحافظ في الفتح (فلما استيقظ) صلى الله عليه وآله وسلم (شكوا إليه الذي أصابهم) مما ذكر (قال) أي تأنيساً لقلوبهم لما عرض لها من الأسف على خروج الصلاة عن وقتها (لا ضير أو لا يضير) أي لا ضرر ، يقال : ضاره يضره ويضيره ، والشك من عوف كما صرح به البيهقي ، والمعنى : لا حرج عليهم إذ لم يتعمدوا ذلك (ارتحلوا) بصيغة الأمر للجماعة المخاطبين من الصحابة (فارتحل) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه ، وفي رواية : فارتحلوا أي عقب أمره بذلك ، وكان السبب في الارتحال من ذلك الموضع حضور الشيطان فيه كما في مسلم ، واستدل به على جواز تأخير الفاتنة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ، ولأبي داود من حديث ابن مسعود : تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ، وفيه رد على من يزعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة ، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ، ولمسلم من حديث أبي هريرة : حتى ضربتهم الشمس ، وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة (فسار) صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه (غير بعيد ثم نزل) بمن معه ، وفيه دلالة على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد ، وقد قيل : إنما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها ، وقيل تحرزاً من العدو ، وقيل انتظاراً لما نزل عليه من الوحي ، وقيل لأن الخل محل غفلة ، وقيل ليستيقظ من كان نائماً وينشط من كان كسلاناً . قال القرطبي : أخذ بهذا بعض العلماء فقال : من انتبه من نوم عن صلاة فاتتة في سفر فليتحول

عن موضعه ، وإن كان وادياً فليخرج عنه ، وقيل إنما يلزم في ذلك الوادى بعينه ، وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك إلا هو ، وقال غيره : يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه ، ومنه أمر الناعس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر (فعدا بالوضوء) بفتح الواو (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودى بالصلاة) أى أذن بها كما عند مسلم والبخارى في آخر المواقيت واستدل به على الأذان للفوائت (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوائت (فلما انفتل) أى انصرف (من صلاته إذا هو برجل) قال في الفتح : لم أقف على تسميته ، ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملقن أنه خلاد بن رافع بن مالك الأنصارى أخو رفاعه ، قال القسطلانى : لكن وهما قائله (معتزل) أى منفرد عن الناس (لم يصل مع القوم) قال مامنعك يافلان أن تصلى مع القوم قال (يارسول الله) أصابتني جنابة ولا ماء (أى موجود بالكلية وماء بفتح الهمزة . قال الحافظ ابن حجر : أى معي ، وقال ابن دقيق العيد : لا ماء أى موجود عندي ، وفي حذف الخبر بسط لعدره لما فيه من عموم النفي كأنه نفي وجود الماء بالكلية بحيث لو وجد بسبب أو سعى أو غير ذلك لحصله ، فإذا نفي وجوده مطلقاً كان أبلغ في النفي وأعذر له (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (عليك بالصعيد) المذكور في الآية الكريمة : « فتيمموا صعيداً طيباً » وفي رواية مسلم بن زبير عند مسلم : فأمره أن يтимم بالصعيد (فإنه يكفيك) لإباحة الصلاة مطلقاً ما لم تحدث ، وهو الحق من أنه يستباح بالتيمم ما يستباح بالوضوء لأنه طهارة جعلها الله سبحانه بدلاً عن الوضوء عند عدم الماء وللبدل حكم المبدل إلا ما خصه الدليل ، ولم يكن هذا مما خصه الدليل ، وأما الاستدلال بما روى عن ابن عباس أنه قال : من السنة أن لا يصلى بالتيمم إلا المكتوبة ثم يтимم للأخرى ، كما أخرجه الدارقطنى والبيهقى ، ففي إسناده الحسن بن عماره وهو متروك مجمع على تركه ، وقد روى عن غيره نحو ذلك من قوله غير مرفوع منها عن علي رضي الله عنه ، وفي إسناده ضعيفان وهما الحارث الأعور والحجاج بن أرطاة ، ومنها عن عمرو بن العاص وابن عمرو لا تقوم بشيء من ذلك حجة ، والعجب ممن قال إنه ينجر مافيا بالإجماع ، فإن المرفوع

باطل والموقوف لاحجة فيه ، قاله الحافظ الشوكاني في السيل . وفي هذه القصة مشروعية التيمم للجنب ، وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوماً عندهم لكنه صريح في الآية عند الحدث الأصغر بناء على أن المراد بالملامسة مادون الجماع ، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه ، فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم ، فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ، ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً وكان حكمه حكماً فاقده الطهورين ، ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب ، وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة ، وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلى معيب على فاعله بغير عذر ، وفيه حسن الملاحظة والرفق في الإنكار ، ويؤخذ من هذا الحديث الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ولم يصرح له بها ، ودل قوله بكيفيك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ، ويحتمل أن يكون المراد بكيفيك أى للأداء فلا يدل على ترك القضاء (ثم سار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاشتكى إليه) وإلى الله صلاته وسلامه عليه (الناس من العطش فتزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا فلاناً) هو عمران بن حصين كما دل عليه رواية مسلم ابن زهير عند مسلم (كان يسميه أبو رجاء) العطاردي (ونسبه عوف) الأعرابي (ودعا علياً) هو ابن أبي طالب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما (اذهبا فابتغيا) من الابتغاء ، وللأصيلي : فابغيا وهو من الثلاثي أى فاطلبا (الماء) وفيه الجرى على العادة في طلب الماء وغيره وأن السبب في ذلك غير قاذح في التوكل (فانطلقا فلقيا امرأة بين مزادتين) تثنية مزادة بفتح الميم والزاي الراوية أو القرية الكبيرة ، وسميت بذلك لأنه يزداد فيها جلد آخر من غيرها (أو) بين (سطاحتين) تثنية سطيحة بفتح السين وكسر الطاء المهملتين ، بمعنى المزادة ، أو وعاء من جلدتين سطح أحدهما على الآخر ، والشك من الراوى وهو عوف (من ماء على بعير لها ، فقالا لها أين الماء ؟ قالت عهدى بالماء أمس) بالبناء على الكسر عند الحجازيين ويعرب غير منصرف للعلمية والعدل عند تميم فتفتح سينه إذا كان ظرفاً ويحتمل أن يكون

عهدي مبتدأ أو بالماء متعلق به وأمس ظرف له ، وقوله (هذه الساعة) بدل من أمس بدل بعض من كل ، أى مثل هذه الساعة ، والخبر محذوف أى حاصل ونحوه وقيل غير ذلك (ونفرنا) أى رجالنا (خلوفاً) بضم الخاء المعجمة واللام المخففة والنصب على الحال الساد مسد الخبر ، قاله الحافظ وغيره وتعقبه العيني وقال : الأوجه ما قاله الكرماني أنه منصوب بكان المقدرة ، وللأصيلي : خلوف بالرفع أى غيب أو خرج رجالهم للاستقاء وخلفوا النساء أو غابوا وخلفوهن (قالوا لها انطلقى إذن قالت إلى أين قالوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قالت الذى يقال له الصابىء) بالهمزة ، من صبا ، أى خرج من دين إلى آخر ، ويروى : من صبي يصبأ أى المائل (قالوا هو الذى تعنين) أى تدين ، وفيه تخلص حسن : لأنهما لو قالوا لا لفات المقصود ، ولو قالوا نعم نكان فيه تقرير لكرهه عليه السلام صابئاً ، فتحلصا بهذا للنظر وأشارا إلى ذاته الشريفة لا إلى تسميتها ، وفيه جواز الخلوة بالأجنبية فى مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة (فانطلقى) معنا إليه (فجاء) أى على وعمران (جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وحدثاه الحديث) الذى كان بينهما وبينها (قال) عمران (فاستنزلوها عن بعيرها) أى طلبوا هذا القول عنه ، وجمع باعتبار على وعمران ومن تبعهما ممن يعينهما . قال الشراح المستدمين : إنما أخذوها واستجازوا أخذ مأثماً لأنها كانت كافرة حربية ، وعلى تقدير أن يكون لها عهد ، فضرورة العطش تبيح للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض وإلا فنفس الشارع تغدو بكل شيء على سبيل الوجوب (ودعا النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بعد أن أحضرها بين يديه (بإناء ففرغ فيه) من التفريغ ، وللكشمينى : فأفرغ من الإفراغ (من أفواه المزداتين) جمع فى موضع التثنية على حد : « فقد صغت قلوبكما » (أو السطحيحتين) أى أفرغ من أفواههما ، والشك من الراوى ، زاد الطبراني والبيهقى من هذا الوجه : فتمضمض فى الإناء وأعادته فى أفواه المزداتين ، وبهذه الزيادة تتضح الحكمة فى ربط الأفواه بعد فتحها وعرفت منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء (وأوكأ) أى ربط (أفواههما وأطلق) أى فتح (العزالي) بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فتحها وفتح الياء : جمع عزلاء بإسكان الزاي والمد ، أى فم المزداتين الأسفل وهى

عروتها التي يخرج منها الماء بسعة، ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها (ونودى في الناس اسقوا) بهزمة وصل من سقى فتكسر أو قطع من أسقى فتفتح، أى اسقوا غيركم كاللدواب ونحوها (واستقوا فسقى من سقى) وزاد ابن عساكر : من شاء (واستقى من شاء) فرق بينه وبين سقى لأنه لنفسه، واستقى لغيره من ماشية ونحوه، واستقى قيل بمعنى سقى (وكان آخر ذلك أن أعطى الذى أصابته الجنابة) وكان معتزلا (إناء من ماء) واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الآدمى والحیوان على غيره كمصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج إليها عن سقى واستقى ، ولا يقال قد وقع فى رواية مسلم بن زهير ، غير أننا لم نسق بعيراً لأنه محمول على أن الإبل لم تكن محتاجة إذ ذاك إلى السقى فيحمل قوله فسقى على غيرها (قال) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم للذى أصابته الجنابة (اذهب فأفرغه عليك وهى) أى والحال أن المرأة (قائمة تنظر إلى مايفعل) بالبناء للمجهول (بماأها وإيم الله) أصله أئمن الله وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذفت منه النون تخفيفاً وألفه ألف وصل مفتوحة ولم يجرىء كذلك غيرها أى أئم الله قسمى ، وفيها لغات جمع منها النووى فى تهذيبه سبع عشرة وبلغ بها غيره عشرين ، ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين (لقد أفلح) بضم الهمزة ، أى كف ، (عنها ولأنه ليخيل إلينا أنها أشد ملثة) بكسر الميم وسكون اللام أى امتلاء ، وفى رواية للبيهقى إملاء (منها) والمراد أنهم يظنون أن مابق فيها من الماء أكثر مما كان أولاً (حين ابتداء فيها) وهذا من أعظم آياته وباهر دلائل نبوته حيث توضأوا وشربوا وسقوا واغتسل الجنب ، بل فى رواية مسلم بن زهير أنهم ملأوا كل قربة كانت معهم مما سقط من العزالي وبقيت المزادتان مملوءتين بل تخيل الصحابة أن ماءها أكثر مما كان أولاً (فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم) لأصحابه (اجمعوا لها) لعله تطيباً لحاظرها فى مقابلة حبسها فى ذلك الوقت عن المسير إلى قومها وما نالها من مخافتها أخذ مأئها لا لأنه عوض عما أخذ من الماء ، قال فى الفتح : فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلوب منه أو بغير رضاه إن تعين ، وفيه جواز المعاطاة فى مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطى والآخذ (فجمعوا لها من بين) وفى رواية مابن (عجوة) تمر أجود تمر المدينة (ودقيقة وسويقة) بفتح أولهما ولكريمة بضمهما مصغرين مثقلين (حتى جمعوا لها طعاماً) زاد أحد فى روايته : كثيراً ، والطعام فى اللغة مأوكل ، قال الجوهري : وربما خص الطعام بالبر ، وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الخنطة والذرة خلافاً لمن أبى

ذلك ، أو المعنى : حتى جمعوا لها طعاماً غير ماذكر من العجوة وغيرها (فجعلوه) أى الذى جمعوه ، ولأبى ذر : فجعلوها أى الأنواع المجموعة (فى ثوب وحملوها) أى المرأة (على بغيرها ووضعوا الثوب) بما فيه (بين يديها) أى قدامها على البعير (قال لها) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وللأصلي : قالوا لها ، أى الصحابة بأمره صلى الله عليه وآله وسلم (تعلمين) أى اعلمى (مارزئنا) أى مانقصنا (من مائك شيئاً) وظاهره أن جميع ماأخذوه من الماء مما زاده الله تعالى وأوجده ، وأنه لم يختلط فيه شئ من مائها فى الحقيقة وإن كان فى الظاهر مختلطاً ، وهذا أبدع وأغرب فى المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذى أسقانا) ولابن عساكر : سقانا ، ويحتمل أن يكون المراد مانقصنا من مقدار مائك شيئاً . وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة ، واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة ، وفيه إشارة إلى أن الذى أعطاها ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل (فأتت أهلها وقد احتبست عنهم قالوا) أى أهلها (ماحبسك يا فلانة قالت العجب) أى حبسنى العجب (لقينى رجلاً فذهبا بى إلى هذا الرجل الذى يقال له الصائى ففعل كذا وكذا فوالله إنه لأسحر الناس من بين هذه وهذه) عبر بمن البيانية وكان المناسب التعبير ببنى بدل من ، على أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض (وقالت) أى أشارت (بإصبعها) وهومن إطلاق القول على الفعل (الوسطى والسبابة) سميت بذلك لأنه يشار بها عند المخاصمة والسب وهى المسبحة لأنه يشار بها إلى التوحيد والتتريه (فرفعتها إلى السماء تعنى) المرأة (السماء والأرض أو أنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقاً) هذا منها ليس بإيمان للشك لكنها أخذت فى النظر فأعقبها الحق فآمنت بعد ذلك (فكان المسلمون بعد ذلك يغيرون) من أغار أو من غار وهو قليل أى دفع الخيل فى الحرب (على من حولها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذى هى منه) بكسر الصاد وسكون الراء : النفر يتزلون بأهليهم على الماء أو أبيات من الناس مجتمعة ، وإنما لم يغيروا عليهم وهم كفرة للطمع فى إسلامهم بسببها أو لرعاية ذمامها (فقالت) أى المرأة (يوماً لقومها ماأرى) بمعنى أعلم أى الذى أعتقد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الإغارة (عمداً) لاجهلاً ولا نسياناً ولا خوفاً منكم بل مراعاة لما سبق بينى وبينهم (فهل لكم) رغبة (فى الإسلام ؟ فأطاعوها فدخلوا فى الإسلام) . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى علامات النبوة ، ومسلم فى الصلاة .

كتاب الصلاة

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَفَرَجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَفْرَغَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِخَازِنِ السَّمَاءِ : أَفْتَحْ ، قَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قَالَ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ مَعِيَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أُرْسِلْ إِلَيْهِ ؟ قَالَ نَعَمْ ، فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ ، قُلْتُ لِجِبْرِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا آدَمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ ، فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى ، حَتَّى عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ ، فَقَالَ لِخَازِنِهَا : أَفْتَحْ ، فَقَالَ لَهُ خَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ ، فَفَتَحَ . قَالَ أَنَسٌ : فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَثْبُتْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ . قَالَ أَنَسٌ : فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِدْرِيسَ قَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا

إِدْرِيسُ ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ : مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْآخِ الصَّالِحِ .
 قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا مُوسَى ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ : مَرَحَبًا بِالْآخِ
 الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا عِيسَى ، ثُمَّ مَرَرْتُ
 بِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ : مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ :
 هَذَا إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو حَبَّةَ الْأَنْصَارِيُّ يَقُولَانِ
 قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ثُمَّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ
 فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 فَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ ، حَتَّى
 مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ ؟
 قُلْتُ : فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً ، قَالَ : فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ ،
 فَارْجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى قُلْتُ : وَضَعَ شَطْرَهَا ، فَقَالَ :
 رَاجِعْ رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ، فَارْجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ
 فَقَالَ : ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ ، فَارْجَعْتُ ، فَقَالَ : هِيَ
 خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ ، لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى ، فَقَالَ :
 ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ، قُلْتُ : أَسْتَحْيِيْتُ مِنْ رَبِّي ، ثُمَّ أَنْطَلَقْتُ بِي حَتَّى أَنْتَهَيْ
 بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى وَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ مَا أَدْرِي مَا هِيَ ، ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ
 فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللُّؤْلُؤِ ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ .

* (كتاب الصلاة) *

هي لغة : الدعاء بخير ، قال الله تعالى : « وصل عليهم » أى ادع لهم .
 وشرعاً : أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان أبو ذر) رضى الله عنه (يحدث
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال : فرج) أى فتح (عن سقف

(بيتي) أضافه لنفسه لأن الإضافة تكون بأدنى ملابسة وإلا فهو بيت أم هانئ كما ثبت (وأنا بمكة فنزل جبريل) عليه السلام من الموضع المفروح في السقف مبالغة في المفاجأة (ففرج) بفتحات ، أى شق (صدرى) الذى رجحه القاضى عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضعته حليلة ، وتعقبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب ، فالشق الأول كان لزرع العلقه التى قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك ، والشق الثانى كان لاستعداده للتلقى الحاصل له فى تلك الليلة ، وقد روى الطيالسى والحرث فى مسنديهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحى فى غار حراء ومناسبتة ظاهرة ، وروى الشق أيضاً وهو ابن عشر أو نحوها فى قصة له مع عبد المطلب أخرجه أبو نعيم فى الدلائل ، وروى أخرى خامسة ولا تثبت (ثم غسله بماء زمزم) وإنما اختاره عن غيره من المياه لفضله على غيره من المياه ، أو لأنه يقوى القلب (ثم جاء بطست) هى مؤنثة وتذكر على معنى الإناء ، وخص بذلك لأنه آلة الغسل عرفاً (من ذهب) لأنه أعلى أوانى الجنة ، ولا يقال فيه استعمال آنية الذهب ، لأننا نقول إن ذلك كان قبل التحريم لأنه إنما وقع بالمدينة ، وقد استبعد من استدل به على جواز تحلية المصحف وغيره لأن المستعمل له الملك فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به (ممتلىء) ذكر على معنى الإناء (حكمة وإيماناً) أى شيئاً يحصل بملاسته الحكمة والإيمان ، فأطلق عليه تسمية للشئ باسم مسبه أو هو تمثيل لينكشف بالحواس ما هو معقول ، كمجىء الموت فى هيئة كبش أملح ، والحكمة كما قاله النووى عبارة عن العلم المتصف بالأحكام المشتملة على المعرفة بالله تعالى ، المصحوبة بنفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به ، والصد عن اتباع الهوى والباطل ، وقيل هى النبوة ، وقيل هى الفهم عن الله تعالى . وفى الفتح : وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله وعلى العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك (فأفرغه) أى مافى الطست (فى صدرى ثم أطبقه) أى الصدر الشريف فختم عليه كما يختم على الوعاء المملوء ، فجمع الله تعالى له أجزاء النبوة وختمها فهو خاتم النبيين وختم عليه فلم يجد عدوه سبيلاً إليه ، لأن الشئ الختم عليه محروس ، وإنما فعل به ذلك ليتقوى على استجلاء الأسماء الحسنى والثبوت فى المقام الأسنى ، كما وقع ذلك أيضاً فى

حال صباه لينشأ على أكمل الأخلاق وعند المبعث ليتلقى الوحي بقلب قوى ، قال صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ بيدي) جبريل (فخرج) أى صعد (بنى إلى السماء الدنيا) وفى رواية أبى ذر : به على الالتفات أو التجريد جرد من نفسه شخصاً وأشار إليه (فلما جئت إلى السماء الدنيا) وبينها وبين الأرض خمسمائة عام كما بين كل سماءين إلى السابعة (قال جبريل لخازن السماء الدنيا) افتح (أى بابها ، وفى رواية شريك عند البخارى : فضرِبَ باباً من أبوابها ، وفيه دليل على أن الباب كان مغلقاً ، قال ابن المنير : حكته التحق أن السماء لم تفتح إلا من أجله بخلاف ما لو وجدوه مفتوحاً) (قال) الخازن (من هذا) الذى يقرع الباب (قال جبريل) أى هذا جبريل ولم يقل أنا للنهى عنه ، وفيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى نفسه لثلاثيّن بغيره (قال هل معك أحد ؟ قال نعم معى محمد صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : أرسل إليه (للعروج به وليس السؤال عن أصل رسالته لاشتهارها فى الملكوت ، ويحتمل أن يكون خفى عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته ، والأول هو الأظهر ، ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام آذنه لأن الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي إليه بذلك ، بل عمل بلازم الإرسال إليه) (قال) جبريل (نعم) أرسل إليه (فلما فتح) الخازن (علونا السماء الدنيا) ضمير الجمع فيه يدل على أنه كان معهما ملائكة آخرون ، ولعله كانا كلما عديا سماء تشيعهما الملائكة حتى يصلا إلى سماء أخرى ، قاله القسطلانى ، ولا دلالة فيه على ما ذكر فإن للمتكلم ومعه غيره ولو واحداً (فإذا رجل قاعد على يمينه أسودة) أشخاص جمع سواد كأزمنة جمع زمان (وعلى يساره أسودة إذا نظر قبل) أى جهة (يمينه ضحك وإذا نظر قبل) أى جهة (يساره بكى) وللأربعة : شماله (فقال) أى الرجل القاعد (مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح) أى أصبت رحباً لازيقاً ، وهى كلمة تقال عند تأنيس القادم ، ولم يقل أحد مرحباً بالنبي الصادق لأن الصلاح شامل لسائر الخصال المحمودة المملوحة من الصدق وغيره ، فقد جمع بين صلاح الأنبياء وصلاح الأبناء ، كأنه قال مرحباً بالنبي التام فى نبوته والابن البار فى نبوته (قلت لجبريل) عليه السلام (من هذا ؟ قال هذا آدم) عليه السلام (وهذه الأسودة) التى (عن يمينه وشماله نسّم بنيه) جمع نسمة وهى نفس الروح أى أرواح بنيه

(فأهل اليمن منهم أهل الجنة والأسودة التي عن شماله أهل النار) يحتمل أن البيت كانت في جهة شماله ويكشف له عنها حتى ينظر إليهم لا إنها في السماء ، لأن أرواحهم في سبعين الأرض السابعة كما أن الجنة فوق السماء السابعة في جهة يمينه كذلك (فإذا نظر عن يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى حتى عرج بي) جبريل ولابن عساكر : به (إلى السماء الثانية فقال لخازنها : افتح ، فقال له خازنها مثل ما قال الأول) والمعنى المعنى (ففتح ، قال أنس فذكر) أبو ذر (أنه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجد في السموات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم) صلوات الله عليهم أجمعين (ولم يثبت) من الإثبات (كيف منازلهم) أى لم يعين أبو ذر لكل نبي سماء (غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس ، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة ، فإن قلنا بتعداد المعراج فلا تعارض وإلا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها إنه رآه مسنداً ظهره إلى البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف ، وأما ما جاء عن عليّ أنه في السادسة عند شجرة طوبى ، فإنه ثبت حمل عليّ أن البيت الذى في السادسة بجانب شجرة طوبى ، لأنه جاء عنه أن في كل سماء بيتاً يحاذى الكعبة وكل منها معمور بالملائكة ، وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فإنه محمول على أول بيت يحاذى الكعبة من بيوت السموات ، ويقال إن اسم البيت المعمور الضراح بضم المعجمة وتخفيف الراء آخره مهملة ، ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ، ولأنه يقال هنا إنه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح ، قال القسطلانى : نعم في حديث أنس عن مالك بن صعصعة عند الشيخين أنه وجد آدم في السماء الدنيا كما مر ، وفي الثانية يحيى وعيسى ، وفي الثالثة يوسف ، وفي الرابعة إدريس ، وفي الخامسة هرون ، وفي السادسة موسى ، وفي السابعة إبراهيم ، وفيه بحث يأتي في بابه إن شاء الله تعالى . انتهى .

(قال أنس) ظاهره أن أنساً لم يسمع من أبي ذر هذه القطعة الآتية وهى (فلما مر جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى مصاحباً به (بإدريس) عليه السلام الباء للإصاق أو بمعنى على (قال) إدريس (مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح) لم يقل والابن كآدم لأنه لم يكن من آبائه صلى الله عليه

من هذا) ياجبريل (قال هذا إدريس) عليه السلام (ثم
 عليه السلام (فقال مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح ،
 ياجبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مرت بعيسى
 دُخ الصالح والنبي الصالح) ليست ثم على بابها في الترتيب ،
 مدد المعراج ، إذ الروايات متفقة على أن المرور به كان قبل
 المرور بموسى (قلت من هذا) ياجبريل (قال هذا عيسى) عليه السلام
 (ثم مرت إبراهيم) عليه السلام (فقال مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح ،
 قلت من هذا) ياجبريل (قال هذا إبراهيم صلى الله عليه) وآله (وسلم وكان
 ابن عباس وأبو حبة الأنصاري) بالموحدة البدرى ، وعند القابسي حية
 بالتحية ، وغلط في ذلك ، وذكره الواقدي بالنون ، واختلف في اسمه فقيل
 عامر بن عبد عمرو ، وقيل مالك ، وأنكر الواحدى أن يكون في البدرين
 من يكنى أبا حبة بالموحدة ، قال في الإصابة : وروى عنه أيضاً عمار بن أبي
 عمار وحديثه عنه في مسند ابن أبي شيبة وأحمد وصححه الحاكم وصرح بسامعه منه
 (يقولان قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ثم عرج بي) بفتحات أو بضم الأول
 وكسر الثاني (حتى ظهرت) أى علوت (لمستوى) المصعد (أسمع فيه صريف الأقلام)
 أى تصويتها حال كتابة الملائكة من أقضية الله سبحانه مما تنسخه من اللوح
 المحفوظ أو ما شاء الله أن يكتب لما أراد الله تعالى من أمره وتديره ، والله تعالى
 غنى عن الاستدكار بتدوين الكتب وتمهيدها إذ علمه محيط بكل شيء (قال
 أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ففرض
 الله على أمتي خمسين صلاة) أى في كل يوم وليلة كما عند مسلم من حديث
 ثابت عن أنس لكن بلفظ ففرض الله على ، وذكر الفرض عليه يستلزم
 الفرض على أمته ، وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه (فرجعت بذلك
 حتى مرت على موسى) عليه السلام (فقال ما فرض الله لك على أمتك ؟
 قلت : فرض خمسين صلاة ، قال موسى : فارجع إلى ربك) أى إلى الموضع
 الذى ناجيته فيه (فإن أمتك لا تطيق ذلك فراجعنى) وللأربعة ، وعزاها في
 الفتح للكشمينى : فراجعت والمعنى واحد (فوضع) أى ربي (شطرها)
 وفي رواية مالك بن صعصعة : فوضع عنى عشرأ ، وفي رواية ثابت : فحط
 عنى خمساً ، وزاد فيها : إن التخفيف كان خمساً خمساً . قال الحافظ ابن حجر :

وهي زيادة معتمدة يتعين حمل مافي الروايات عليها (فرجعت إلى موسى ، قلت وضع شطرها ، فقال راجع ربك فإن أمتك لا تطبق) ذلك (فراجعت) ربى (فوضع) عني (شطرها) أى جزءاً منها إلى النصف ، وأحسن منه الحمل على مازاده ثابت خمساً خمساً ، كما مر (فرجعت إليه) أى إلى موسى (فقال ارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطبق ذلك فراجعته) تعالى (فقال) جل وعلا (هي خمس) بحسب الفعل (وهي خمسون) بحسب الثواب ، قال تعالى : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » ولأبى ذر عن المستملى ونسبها في الفتح لغير أبى ذر : هن خمس وهن خمسون ، واستدل به على عدم فرضية مازاد على الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الإنشاءات ولو كانت مؤكدة خلافاً لقوم فيما أكد ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل خلافاً للمعتزلة . قال ابن المنير : لكن الكل متفقون على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ ، وقد جاء به حديث الإسراء فأشكل على الطائفتين ، وتعقب بأن الخلاف مأثور نص عليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وغيره . نعم هو نسخ بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كاف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل فالنسخ في حقه صحيح التصور (لا يبدل القول) بمساواة ثواب الخمس الخمسين (لددى) أو لا يبدل القضاء المبرم لالمعلق الذى يحمو الله منه ما يشاء ويثبت فيه ما يشاء ، وفي هذه المراجعة أيضاً دلالة على أن الله سبحانه وتعالى فوق العرش بآن عن خلقه بالاستواء عليه على ما يليق بذاته المقدس عن الأشباه والأمثال ، بل قصة المعراج نص قطعى في ثبوت ذلك . وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وآثار صريحة وأقوال ناطقة لسلف الأمة وأئمتها تدل عليه دلالة لا مرية معها ولا ريب فيها عند من يعقل البرهان ويستسلم حجج السنة المطهرة والقرآن ، ومذهب الخلف القائلين بالتأويل محجوج في ذلك ليس بأعلم كما هموا وزعموا ، بل الصواب والحق التحقيق بالاتباع ما ذهب إليه الصحابة والتابعون من التفويض ، وهو الذى تظاهرت به الأدلة القاطعة الساطعة التى أقرّ بها المجتهدون والمحدثون العاملون العاملون هذا ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فرجعت إلى موسى فقال راجع ربك) وللأصيلي : ارجع إلى ربك (فقلت استحيت) وزاد الأصيلي : قد استحيت (من ربى) أبدي ابن المنير نكتة لطيفة في هذا الاستحياء فقال : يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم تفرس من كون التخفيف وقع خمساً خمساً أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمساً لكان سائلاً في رفعها ، فلذلك استجبا . انتهى . ودلت مراجعته لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الإلزام ، بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشعر بذلك لقوله سبحانه : « ما يبدل القول لدى » . ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة ، فعشى أن يدخل في الإلحاق في السؤال ، لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب ، فكأنه عشى من عدم القيام بالشكر ، والله أعلم .

(ثم انطلق بي حتى انتهى بي إلى سدره المنتهى) وهي في أعلى السموات ، وفي مسلم : إنها في السادسة فيحتمل أن أصلها فيها ومعظمها في السابعة ، وسميت بالمنتهى لأن علم الملائكة ينتهى إليها ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو لأنه ينتهى إليها ما يهبط من فوقها وما يصعد من تحتها أو ينتهى إليها أرواح الشهداء أو أرواح المؤمنين فتصلى عليهم الملائكة المقربون (وغشيا ألوان لا أدرى ماهي ، ثم أدخلت الجنة فإذا فيها حبال اللؤلؤ) كذا هنا في جميع الروايات ، قيل معناه أن فيها عقوداً وقلائد من اللؤلؤ ، ورد بأن الحبال إنما تكون جمع حباله أو حبيبه ، وذكر غير واحد من الأئمة أنه تصحيف ، وإنما هي جنابذ كما عند البخاري في أحاديث الأنبياء : جمع جنبذة وهي القبة ، فارسي معرب ، وهو ما ارتفع من البناء ، وأصله بلسانهم كنبذ . وقال ابن حزم : فتشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقفت على معناهما . انتهى . قلت : معنى الثانية ما ذكرناه ، ويؤيده رواية أنس عند البخاري في التفسير قال : أتيت على نهر فتاه قباب اللؤلؤ ، وقال صاحب المطالع : قيل هي القلائد والعقود أو هي من حبال الرمل ، أي فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل : جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وهو متعقب ، والصحيح الجنابذ (وإذا ترابها المسك) أي تراب الجنة رائحته كرائحة المسك . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية صحابي عن صحابي ، والتحديث بالجمع والإفراد والعنعة والقول ، وأخرجه البخاري في الحج مختصراً وفي بدء الخلق وفي الأنبياء وباب تكليم الله موسى ، ومسلم في الإيمان ، والترمذي في التفسير ، والنسائي في الصلاة .

الحديث الثاني

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ حِينَ
فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ،
وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ .

(عن عائشة) أم المؤمنين (رضى الله عنها قالت : فرض الله) أى
قدر الله (الصلاة) الرباعية (حين فرضها) حال كونها (ركعتين ركعتين)
بالتكرير لإفادة عموم التثنية لكل صلاة (فى الحضر والسفر) زاد ابن إسحق
بهذا الإسناد : إلا المغرب فإنها ثلاث ، أخرجه أحمد ، وللبخارى فى كتاب
الهجرة عن عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ففرضت أربعاً (فأقرت صلاة السفر) ركعتين ركعتين (وزيد فى
صلاة الحضر) لما قدم المدينة ركعتان ركعتان وتركت صلاة الصبح لطول
القراءة فيها وصلاة المغرب لأنها وتر النهار ، رواه ابن خزيمة وحبان والبيهقى ،
وقد تمسك بظاهره الحنفية ، على أن القصر فى السفر عزيمة لا رخصة وهو
الصواب ، إذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم فى جميع أسفاره إلا القصر ،
وذلك فى الصحيحين وغيرهما ، وأظهر الأدلة على الوجوب حديث عائشة
المذكور ، فهذا إخبار منها بأن صلاة السفر أقرت على ما فرضت عليه فن زاد
عليها فهو كمن زاد على أربع فى صلاة الحضر ، ولا يصح التعلق بما روى
عنها أنها كانت تتم ، فإن ذلك لا تقوم به الحجة بل الحجة فى روايتها لافى
رأيها ، وهكذا لم يثبت عنها أنها روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
أتم ، وقد وافقها على هذا الخبر الذى أخبرت به ابن عباس ، فأخرج مسلم
أنه قال : إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله
وسلم : على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة . ومن ذلك
ما أخرجه أحمد والنسائى وابن ماجه عن عمر رضى الله عنه قال : صلاة السفر
ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة
ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ورجاله
رجال الصحيح . وأخرج النسائى وابن حبان وابن خزيمة فى صحيحهما عن

ابن عمر رضى الله عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فعلمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نصلي ركعتين في السفر . فهذه الأدلة قد دلت على أن القصر واجب غير رخصة . وأما قوله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » فهو وارد في صلاة الخوف ، والمراد قصر الصفة لا قصر العدد ، كما ذكر ذلك المحققون ، وكما يدل عليه آخر الآية ، ولو سلمنا أنها في صلاة القصر لكان مايفهم من رفع الجناح غير مراد به ظاهره ، لدلالة الأحاديث الصحيحة على أن القصر عزيمة لا رخصة ، ولم يرد في السنة ما يصلح لمعارضة ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة . وقد ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد . وذهب الحربي إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي . وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ، ثم نسخت بقوله : « فأقروا ما تيسر منه » فصار الفرض قيام بعض الليل ، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس . واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله « فأقروا ما تيسر منه » إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها : « وآخرون يقاتلون في سبيل الله » . والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك . انتهى . وما استدلل به غير واضح ، لأن قوله تعالى علم أن سيكون ظاهراً في الاستقبال ، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتعجيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع . والله أعلم . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وهو من مراسيل عائشة ، وهو حجة ، لأنه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك ، وأما قول إمام الحرمين : لو كان ثابتاً لنقل متواتراً ، ففيه نظر لأن التواتر في مثل هذا غير لازم .

الحديث الثالث

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ .

(عن عمر بن أبي سلمة) بضم العين من عمرو بفتح اللام من أبي سلمة ، واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم المؤمنين أم سلمة ، ولد بالحبشة في السنة الثانية ، المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وثمانين ، ووهم من قال إنه قتل بوقعة الجمل ، نعم شهدها ، وتوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان ، له في البخارى حديثان (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم صلى في ثوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت في الثوبين أفضل ، وقد كان الخلاف . في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديماً : فعن ابن مسعود قال : لاتصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع مما بين السماء والأرض ، رواه ابن أبي شيبة . ونسب ابن بطل ذلك لابن عمر ثم قال : لم يتابع عليه ، ثم استقر الأمر على الجواز (قد خالف بين طرفيه) أى على عاتقيه . وفائدة هذه المخالفة كما قال ابن بطل لا ينظر المصلى إلى عورة نفسه إذا ركع ، أو أن لا يسقط عند الركوع والسجود . قال ابن السكيت : هو أن يأخذ طرف الثوب الذى ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ الذى ألقاه على منكبه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقد طرفيهما على صدره . انتهى . وهو الاشتمال والالتحاف . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومدنى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى وعن صحابى ، وهو سند عال جداً ، وله حكم الثلاثيات وإن لم يكن على صورتها ، لأن أعلى ما يقع للبخارى يكون بينه وبين الصحابى فيه اثنان ، فإن كان الصحابى يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصورة الثلاثى ، وإن كان عن صحابى آخر فلا ، لكنه من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابى اثنين ، وبالجمله فهو من العلو النسبى .

الحديث الرابع

عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَتْ : فَصَلَّى ثَمَانِيَّ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّی أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فَلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ » ، قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ : وَذَلِكَ ضُحَى .

(عن أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله عنها حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يوم الفتح تقدم) فيما سبق مع شرحه (وفي هذه الرواية) زيادة وهي (قالت فصلى ثمانى ركعات) حال كونه (ملتحفاً في ثوب واحد فلما انصرف) من صلاته (قلت يا رسول الله زعم) أى قال أو ادعى (ابن أُمى) على بن أبى طالب وهى شقيقته ، أمهما فاطمة بنت أسد بن هاشم ، لكن خصت الأم لكونها أكد فى القرابة ولأنها بصدد الشكاية فى إخفار ذمتها ، فذكرت مابعثها على الشكوى حيث أصيبت من محل يقتضى أنها لاتصاب منه لما جرت العادة أن الأخوة من جهة الأم أشد فى اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها . نعم فى رواية الحموى : زعم ابن أبى (أنه قاتل رجلاً) أى عازم على مقاتلة رجل (قد أجرته) أى أمنتته هو (فلان بن هبيرة) بضم الهاء ابن أبى وهب بن عمر والخزومى زوج أم هانئ ، ولدت منه أولاداً منهم هانئ الذى كنىته به ، هرب من مكة عام الفتح لما أسلمت هى ، ولم يزل مشركاً حتى مات ، وترك عندها ولدها منه جعدة وهو ممن له رؤية ولم تصح له صحبة ، وابنه المذكور هنا يحتمل أن يكون جعدة هذا ، ويحتمل أن يكون من غير أم هانئ ، ونسب الراوى اسمه ، لكن قال ابن الجوزى : إن كان المراد بفلان ابنها فهو جعدة ، ورده ابن عبد البر وغيره لصغر سنه إذ ذاك المقتضى لعدم مقاتلته ، وحينئذ فلا يحتاج إلى الأمان وبأن علياً لا يقصد قتل ابن أخته ، فكونه من غيرها أرجح ، وجزم ابن هشام فى تهذيب السيرة بأن

الذين أجازتهما أم هانئ هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان
وعند الأزرقي : عبد الله بن أبي ربيعة بدل زهير . قال في الفتح : والذي
يظهر لي أن في رواية الباب حذفاً كأنه كان فيه فلان ابن عم هبيرة ، فسقط
لفظ عم أو كان فيه فلان قريب هبيرة فتغير لفظ قريب بلفظ ابن ، وكل
من الحارث وزهير وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة وقريبه لكون الجميع
من بني مخزوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أجرنا من
أجرت) أى أمتنا من أمت (يأم هانئ) فلا يجوز لعل قتله (قالت أم هانئ
وذلك) أى صلاته الثمان ركعات (ضحى) أى وقت ضحى أو صلاة ضحى ،
ويؤيدها ما في رواية ابن شاهين : قالت أم هانئ يارسول الله ما هذه الصلاة؟ قال :
الضحى . ورواة هذا الحديث مديون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد
والعننة والإخبار والسماع والقول .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوَّلِكُلُّكُمْ ثَوْبَانِ ؟ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن سائلا) قال في الفتح : لم أقف على اسمه لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفى في كتابه المبسوط أنه ثوبان (سأل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن الصلاة في ثوب واحد) ولأبي الوقت : في الثوب الواحد بالتعريف (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أو لكلكم) أى أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكلکم (ثوبان) فهو استفهام إنكارى إبطالى . قال الخطابى : لفظه استخبار ومعناه الإخبار عما هم عليه من قلة الثياب ، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى لأنه إذا لم يكن لكل ثوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد السائر للعورة جائزة ، وهذا مذهب الجمهور من الصحابة : كابن عباس وعلى ومعاوية وأنس بن مالك وخالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ ، ومن التابعين : الحسن البصرى وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء وأبو حنيفة ، ومن الفقهاء : أبو يوسف ومحمد والشافعى ومالك وأحمد في رواية وإسحاق بن راهويه .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ » .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم لا يصلى أحدكم فى الثوب الواحد) حال كونه (ليس على عاتقيه) بالثنية ، ولأبى ذر والأصمى وابن عساكر : على عاتقه ، والعاتق : هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق ، وهو مذكر وحكى تأنيثه أى بعضه (شئ) زاد مسلم عن أبى الزناد : منه شئ ، ولا نافية ، ويصلى خبر بمعنى النهى ، والمراد أنه لا يتزر فى وسطه ويشد طرفى الثوب فى حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه فيحصل الستر لجزء من أعالى البدن وإن كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن فى ستر العورة . وهذا النهى ليس محمولاً على التحريم ، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهى نائمة ، ومعلوم أن الطرف الذى هو لابس من الثوب غير متسع لأن يتزر به ، ويفضل منه ما كان على عاتقه . قاله الخطابى فيما نقلوه عنه ، لكن قال فى الفتوح : إن فيه نظر لا يخفى ، والظاهر من تصرف البخارى التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعاً فيجب وبين ما إذا كان ضيقاً فلا يجب وضع شئ منه على العاتق ، وهو اختيار ابن المنذر ، ولذلك تظهر مناسبة تعقيب البخارى بباب إذا كان الثوب ضيقاً إشارة إلى التفصيل المذكور . نعم نقل السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعى واختاره ، لكن المعروف عن الشافعية خلافه . وعن أحمد : لاتصح صلاة من قدره على ذلك فتركه جعله شرطاً ، وعنه تصح ، ويأثم جعله واجباً مستقلاً . وفى الحديث التحديث والعننة .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ .

(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال أشهد) ذكره تأكيداً لحفظه وتحقيقاً لاستحضاره (أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من صلى في ثوب) وللكشميني : في ثوب واحد (فليخالف بين طرفيه) حمل الجمهور الأمر هنا على الاستحباب ، والنهي في الذي قبله على التنزيه ، وتقدم آنفاً ما في ذلك من التفصيل .

الحديث الثامن

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَجِئْتُ لَيْلَةً لِبَعْضِ أَمْرِي فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي وَعَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَاشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : مَا السُّرَى يَا جَابِرُ؟ فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي ، فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ : مَا هَذَا الْإِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟ قُلْتُ : كَانَ ثَوْبٌ . قَالَ : فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزَرَّ بِهِ .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضى الله عنه قال : خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في بعض أسفاره) في غزوة بواط كما في مسلم وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وآله وسلم (فجئت ليلة) إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لبعض أمرى) أى لأجل بعض حوائجى ، وفى رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسله هو وجابر ابن صخر لتهيئة الماء فى المنزل (فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى وعلى ثوب واحد فاشتملت به واصلت) منتهياً (إلى جانبه) أو منضمماً إليه (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال ما السرى يا جابر) بضم السين والقصر ، أى ماسبب سيرك فى الليل ، وإنما سأله لعلمه بأن الحامل له على المحيى فى الليل أمر أكيد (فأخبرته بحاجتى ، فلما فرغت قال ما هذا الاشتمال الذى رأيت) هو استفهام إنكارى ، وقد وقع فى مسلم التصريح بسبب الإنكار وهو أن الثوب كان ضيقاً وأنه خالف بين طرفيه وتواقص أى انحنى عليه كأنه عند المخالفة بين طرفى الثوب لم يصبر ساتراً فانحنى ليستتر فأعلمه صلى الله عليه وآله وسلم بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً ، فأما إذا كان ضيقاً فإنه يجزئه أن يتزر به ، لأن القصد الأصلى ستر العورة ، وهو يحصل بالاتزار ولا يحتاج إلى التواقص المغاير للاعتدال المأمور به أو الذى أنكره هو اشتمال الصماء ، وهو أن يخلل نفسه بثوب ولا يرفع شيئاً من جوانبه ولا يمكنه إخراج يديه إلا من أسفله خوفاً من أن تبدو عورته ، والأول

أولى ، قال جابر (قلت كان) الذى اشتملت به (ثوباً) واحداً ، يعنى ضاق
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإن كان) الثوب (واسعاً فالتحف) أى
ارتد (به) أى بأن تأتزر بأحد طرفيه وترتدى بالطرف الآخر منه (وإن كان)
الثوب (ضيقاً فاتزر به) وهذا التفصيل من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم
صريح فى صحة ماجنح إليه البخارى من التفصيل بين ما إذا كان واسعاً ،
فيجب الاشتمال به وبين ما إذا كان ضيقاً فلا .

الحديث التاسع

عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَاقِدِي أُزْرِهِمْ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ
لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوساً .

(وعن سهل) بن سعد الساعدي (رضى الله عنه قال : كان رجال)
التنكير فيه للتنويع وهو يقتضى أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ، ووقع
فى رواية أبى داود : رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو فى حكم النكرة
(يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونهم (عاقدي أزرهم
على أعناقهم) وفى رواية : على عواتقهم أى من ضيق الأزر ، ويؤخذ منه
أن الثوب إذا أمكن الالتحف به كان أولى من الائتزار لأنه أبلغ فى التستر
(كهية الصبيان وقال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وللكشمينى :
ويقال ، وهو أعم من أن يكون القائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من
أمره . قال الحافظ ابن حجر : ويغلب على الظن أن القائل بلال (للنساء)
اللاتى يصلين وراء الرجال (لاترفعن رءوسكن) من السجود (حتى يستوى
الرجال) حال كونهم (جلوساً) وإنما نهاهن عن ذلك لئلا يلمحن شيئاً من
عورات الرجال عند نهوضهم ، كما وقع التصريح به فى حديث أسماء بنت
أبى بكر المروى عند أحمد وأبى داود بلفظ : فلا ترفع رأسها حتى يرفع
الرجال رءوسهم كراهة أن يرين عورات الرجال . واستنبط منه النهى عن
فعل مستحب خشية ارتكاب محذور ، لأن متابعة الإمام من غير تأخير مستحبة
فنهى عنها لما ذكر ، وأنه لا يجب الستر من أسفل بخلاف الأعلى ، وفى الإسناد
التحديث والإخبار والعنعنة .

الحديث العاشر

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ قَالَ : يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ ، فَأَخَذْتُهَا ، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَةٌ ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ فِتْوَضًا وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ثُمَّ صَلَّى .

(عن مغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة خذ الإداوة) بكسر الهمزة وجمعها إداوى أى المطهرة (فأخذتها فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى توارى) أى غاب وخفى (عنى فقضى حاجته وعليه جبة شامية) من نسج الكفار القارين بالشام لأنها إذ ذاك كانت دارهم ، وفي بعض طرق هذا الحديث أن الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم ، ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبسها ولم يستفصل ، ففيه جواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها ، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل ، وعن مالك إن فعل يعيد في الوقت ، والحديث وارد عليهما (فذهب) صلى الله عليه وآله وسلم (ليخرج يده من كمها فضاقت) أى الجبة لأن الثياب الشامية كانت حيثئذ ضيقة الأكمام (فأخرج يده من أسفلها فصببت عليها) الماء (فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه ثم صلى) . ورواة هذا الحديث ما بين بلخى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد واللباس ، ومسلم في الطهارة وكذا النسائى وابن ماجه .

الحديث الحادى عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ : يَا ابْنَ أَخِي لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ فَجَعَلْتَهُ عَلَى مَنْكَبِيكَ دُونَ الْحِجَارَةِ ، قَالَ : فَحَلَّهُ فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكَبِيهِ ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ فَمَا رَى بَعْدَ ذَلِكَ عُرْيَانًا .

(وعن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله عنهما يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينقل معهم الحجارة) أى مع قریش (للكعبة) أى لبنائها وكان ذلك قبل البعثة ، وكان عمره صلى الله عليه وآله وسلم إذ ذاك خمساً وثلاثين سنة ، وقيل كان قبل المبعث بخمس عشرة سنة ، وقيل كان عمره خمس عشرة سنة (وعليه إزاره) ولابن عساكر بغير ضمير ، وفى بعض الأصول بغير واو (فقال له العباس عمه يا ابن أخى لو حللت إزارك) لكان أسهل عليك أو لو بمعنى التنى فلا جواب لها (فجعلت) أى الإزار (على منكبيك دون الحجارة) أى تحتها (قال) جابر أو من حدثه (فحله) أى حل صلى الله عليه وآله وسلم الإزار (فجعله على منكبيه فسقط) حال كونه (مغشياً) أى مغمى (عليه) لانكشاف عورته ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مجبولاً على أحسن الأخلاق من الحياء الكامل حتى كان أشد حياء من العذراء فى خدرها ، فلذلك غشى عليه ، وروى مما هو فى غير الصحيحين أن الملك نزل عليه فشد عليه إزاره (فما روى بعد ذلك عرياناً) وعند الإسماعيلي : فلم يتعر بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم . واستنبط من الحديث منع بدو العورة إلا ما رخص من رؤية الزوجات لأزواجهن عراة ، وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مصوناً عما يستقبح قبل البعثة وبعدها . ورواة هذا الحديث ما بين تنبسى ومروزي ومكى ، وفيه التحديث والسماع ، ورواية جابر له من مراسيل الصحابة ، وقد اتفقوا على الاحتجاج بمرسى الصحابى إلا ما تفرد به أبو إسحق الإسفرائينى ، لأن ذلك كان قبل البعثة ، فإما أن يكون سمع ذلك من النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة ، والذي يظهر أنه العباس ، وقد حدث به عن العباس أيضاً وسياقه أتم ، أخرجه الطبرانى ، وفيه : فقام فأخذ إزاره وقال : نهيت أن أمشى عرياناً ، فلا يكون مرسلًا حينئذ .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اِشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن اشتمال الصماء) بالمهمله والمد ، قال الأصمعي : هو أن يشتمل بالثوب حتى يخلل به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده . انتهى . ومن ثم سميت صماء كما قال ابن قتيبة لسد المنافذ كلها ، كالصخرة الصماء ليس فيها خرق ، فيكون النهى مكروهاً لعدم قدرته على الاستعانة يديه فيما يعرض له في الصلاة كدفع بعض الهوام ، وفي كتاب اللباس عند البخارى : والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ، وهو موافق لتفسير الفقهاء ، وحينئذ فيحرم إن انكشف منه بعض العورة وإلا فيكره (و) نهى أيضاً عن (أن يحتبى الرجل) أى وعن احتباء الرجل بأن يقعد على إلبتيه وينصب ساقيه ملتفاً (فى ثوب واحد ليس على فرجه منه) أى من الثوب (شئ) أما إذا كان مستور العورة فلا يحرم . ورواة هذا الحديث ما بين بلخى ومصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس والبيوع ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ : عَنِ اللَّمَّاسِ وَالنَّبَازِ وَأَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَاءُ وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم عن بيعتين) بفتح الموحدة وهو المشهور على الألسنة ، لكن الأحسن كسرهما ، لأن المراد به الهيئة كالركبة والجلسة (عن اللماس) بكسر اللام وهو أن يلمس ثوباً مطوياً أو فى ظلمة ثم يشتريه ، على أن لا خيار له إذا رآه أيضاً اكتفاء بلمسه عن رؤيته ، أو يقول إذا لمسته فقد بعته اكتفاء بلمسه عن الصيغة ، أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس (و) عن (النباز) بكسر النون والذال وهو أن يجعل النبد بيعاً اكتفاء به عن الصيغة ، فيقول أحدهما : أنبذ إليك ثوبى بعشرة فيأخذه الآخر ، أو يقول : بعته بكذا ، على أنى إذا نبذت إليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (و) نهى صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً (أن يشتمل) أى عن اشتمال الثوب كاشتمال الصخرة (الصماء) لكونها مسدودة المنافذ فيعسر أو يتعذر على المشتمل إخراج يده لما يعرض له فى صلاته من دفع بعض الهوام ونحوها أو لانكشاف عورته على التفسير السابق المعزوف للفقهاء الموافق لما عند البخارى فى اللباس كما مر (و) نهى (أن يحتبى الرجل) أى عن احتباء الرجل القاعد على إتيته منتصباً ساقه ، ويقال له الحبوة ، وكانت من شأن العرب ، وفسرها فى رواية يونس بنحو ذلك (فى ثوب واحد) والمطلق هنا فى الاحتباء محمول على المقيد فى الحديث السابق بقوله : ليس على فرجه منه شيء . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وهو مما قيل فيه إنه أصح الأسانيد ، وأخرجه البخارى فى الصلاة واللباس ، ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه فى التجارات واللباس .

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ نُؤَذِّنُ بِمَنَى يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ ، ثُمَّ أَرَدَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةٍ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ : لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : بعثنى أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (فى تلك الحجة) التى حجها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (فى مؤذنين) أى رهط يؤذنون فى الناس (تؤذّن بمنى يوم النحر أن لا يحج بعد العام) أى بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله ، كما قال الكرماني ، لكن قال العيني : ينبغى أن يدخل هذا العام أيضاً بالنظر إلى التعليل . انتهى (مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) وإذا منع التعرى فى الطواف فالصلاة أولى ، إذ يشترط فيها ما يشترط فيه وزيادة (ثم أردف) أى أرسل (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم علياً) وراء أبى بكر (فأمره أن يؤذن ببراءة) والحكمة فى تخصيص علىّ بذلك أن براءة تضمنت نقض العهد ، وكان من سيرة العرب أن لا يحل العقد إلا الذى عقده أو رجل من أهل بيته ، وهذا مرسل من تعاليق البخارى أو داخل تحت الإسناد وكذا قوله (قال أبو هريرة فأذن) بتشديد الذال (معنا) بفتح العين وإسكانها (علىّ فى أهل منى يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) وفيه إبطال ما كان عليه أهل الجاهلية من الطواف عراة ، فستر العورة شرط عند الجمهور خلافاً للحنفية ، لكن يكره عندهم ، قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى فى السيل : الأدلة الصحيحة قد دلت على وجوب ستر العورة فى الصلاة وفى غيرها ، ولكن هذا الدليل الدال على (٣٢ - عون البارى - ج ١)

الوجوب لا يدل على الشرطية ، وليس في المقام ما يدل على ذلك ، وأما ماورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض إلا بنحوه فقد عورض بما ورد من نفي قبول صلاة شارب الخمر وصلاة الآبق مع أنه تصح صلاتهما ، ولا وجه لهذه المعارضة لأن نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة ، فإن ورد دليل يدل على صحة صلاة من ورد الدليل بأن الله لا يقبل صلاته كان ذلك مخصصاً له فيكون نفي القبول في حقه مجازاً عن عدم توفير الثواب ، ولم يرد ذلك ، ومما يدل على عدم كون الستر شرطاً لصحة الصلاة حديث عمرو بن سلمة وفيه : فكننت أو مهمهم وعلى بردة فكنت إذا سجدت تقلصت عني ، وفي رواية : خرجت إستى ، فقالت امرأة من الحى : ألا تغطون عنا إست قارئكم.... الحديث أخرجه البخارى وأبو داود والنسائى . فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الحالات لا شرط يقتضى تركه عدم الصحة . قاله الشوكانى في نيل الأوطار . وعن بعض المالكية التفرقة بين الذاكر والناسى ، ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة ، واحتج بأنه لو كان شرطاً في الصلاة لاختص بها ولافتقر إلى النية ولكان العاجز العريان ينتقل إلى بدل في كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود . والجواب عن الأول النقض بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها ، وعن الثانى باستقبال القبلة فإنه لا يفتقر إلى النية ، وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسبيح فإنه يصلى ساكناً . وفي هذا الحديث رواية التابعى عن التابعى والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى في الجزية والمغازى والحج والتفسير ، ومسلم في الحج ، وكذا أبو داود والنسائى .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزَا خَيْبَرَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغَلَسٍ ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زُقَاقٍ خَيْبَرَ وَإِنْ رُكِبْتِي لَتَمَسُّ فَيَخِذُ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ » ، قَالَهَا ثَلَاثًا قَالَ : وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ ، يَعْنِي الْجَيْشُ قَالَ : فَأَصْبَنَاهَا عَنُوءٌ ، فَجُمِعَ السَّبِيُّ فَجَاءَ دِحْيَةُ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ ، فَقَالَ : أَذْهَبُ فَخُذْ جَارِيَةً ، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْ . فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطَيْتَ دِحْيَةَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْ سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ . قَالَ : ادْعُوهُ . فَجَاءَ بِهَا فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا . قَالَ : فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزَتْهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرُوسًا ، فَقَالَ : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِيءْ بِهِ وَبَسَطَ نِطْعًا ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمَنِ وَأَحْسِبُهُ ذَكَرَ السَّوِيقِ . قَالَ : فَحَاسُوا حَيْسًا . فَكَانَتْ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم غزا خيبر) على ثمانية برد من المدينة وكانت في جمادى الأولى سنة سبع من الهجرة (فصلينا عندها) خارجاً عنها (صلاة الغداة) أى الصبح ، فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافاً لمن كرهه (بغلس) بفتح المعجمة واللام ، ظلمة آخر الليل ، أى صلى الصبح وقت اختلاط ضياء أول النهار بظلام آخر الليل (فركب نبي الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) على حمار مخطوم برسن ليف وتحتة لكاف من ليف . رواه البيهقي والترمذي وضعفه (وركب أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصارى المتوفى سنة اثنتين أو أربع وثلثين بالمدينة أو بالشام أو في البحر (وأنا رديف أبي طلحة) وفيه جواز الإرداف ، ومحل ما إذا كانت الدابة مطيقة (فأجرى) من الإجراء (نبي الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) مركوبه (في زقاق خيبر وإن ركبتى لتمس فخذ نبي الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم حسر) أى كشف (الإزار عن فخذه) الشريف عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك (حتى إنى أنظر إلى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) وروى حسر مبنياً للمفعول بدليل رواية مسلم : فانحسر ، أى بغير اختياره لضرورة الإجراء ، وحينئذ فلا دلالة فيه على كون الفخذ ليس بعورة ، واللائق بحاله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا ينسب إليه كشف فخذه قصداً مع ثبوت قوله الفخذ عورة ، ولعل أنساً لما رأى فخذه صلى الله عليه وآله وسلم مكشوفاً ، وكان عليه الصلاة والسلام سبباً في ذلك بالإجراء أسند الفعل إليه . قال القرطبي : حديث أنس وما معه إنما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد وما معه لأنه يتضمن إعطاء حكم كلى وإظهار شرع عام فكان العمل به أولى ، ولعل هذا هو المراد للبخارى بقوله : حديث أنس أسند وحديث جرهد أحوط . قال النووي : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة . وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل والدبر فقط . وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والإصطخري . قال في الفتح : في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر (فلما دخل) صلى الله عليه وآله وسلم (القرية) أى خيبر وهو يشعر بأن الزقاق كان خارج القرية (قال : الله أكبر خربت خيبر) أى صارت خراباً ، قاله على سبيل

الإخبار فيكون من الإنباء بالمغيبات أو على جهة الدعاء عليهم أى التفاؤل لما رأيهم خرجوا بمساعيهم ومكائيلهم التى هى من آلات الهدم (إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) بفتح الذال المعجمة (قالها) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً قال) أنس (وخرج القوم إلى) مواضع (أعمالهم) كذا قدره البرماوى كالكرمانى ، لكن قال العيني : بل معناه خرج القوم لأعمالهم التى كانوا يعملونها ، وكلمة إلى بمعنى اللام (فقالوا) هذا (محمد) أو جاء محمد (والخميس يعنى الجيش) وسمى بالخميس لأنه خمسة أقسام : مقدمة وساقة وقلب وجناحان ، وقيل من تخميس الغنيمة ، وتعقبه الأزهري بأن الخمس إنما ثبت بالشرع ، وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خميساً فبان أن القول الأول أولى (قال فأصبناها) أى خير (عنوة) بفتح المهملة وسكون النون أى قهراً فى عنف أو صلحاً فى رفق ضد ثم اختلف هل كانت صلحاً أو عنوة أو إجلاء ، وصحح المنذرى أن بعضها أخذ صلحاً وبعضها عنوة وبعضها إجلاء ، وبهذا يندفع التضاد بين الآثار (فجمع السبي فجاء دحية) بكسر الدال (فقال يابى الله أعطى جارية من السبي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فخذ جارية) منه يحتمل أن يكون إذنه له فى أخذ الجارية قبل القسمة على سبيل التنفيل له ، إما من أصل الغنيمة أو من خمس الخمس بعد أن ميز ، وقيل على أن تحسب منه إذا ميز أو أذن له فى أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه ، فذهب (فأخذ صفية) قيل كان اسمها زينب (بنت حبي) بن أحطب من بنات هرون عليه السلام المتوفاة سنة ست وثلاثين أو ست وخمسين ، وكانت تحت كنانة بن أبى الحقيق ، قتل عنها بخير (فجاء رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يابى الله أعطيت دحية صفية بنت حبي سيدة قريظة) بضم القاف وفتح الراء (والنضير) بفتح النون وكسر المعجمة ، قبيلتان من يهود خير (لاتصلح إلا لك) لأنها من بيت النبوة من ولد هرون عليه السلام ، والرياسة لأنها من بيت سيد قريظة والنضير مع الجمال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أكمل الخلق فى هذه الأوصاف بل فى سائر الأخلاق الحميدة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوه) أى دحية (بها) أى بصفية (فدعوه فجاء بها ، فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال (له) (خذ جارية من السبي غيرها) وارتجعها منه ، لأنه إنما كان أذن له في جارية من حشو السبي لآمن أفضلهن ، فلما رآه أخذ أنفسهن نسباً وشرافاً وجمالاً استرجعها لثلاث يميز دحية بها على سائر الجيش ، مع أن فيهم من هو أفضل منه ، وأيضاً لما فيه من انتهاكها مع علو مرتبتها ، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره مما لا يخفى ، فكان اصطفاؤه لها قطعاً لهذه المفاصد . وذكر الشافعي في الأم عن سير الواقدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى دحية أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق زوج صفية ، أى تطيباً لخاطره . وفي سيرة ابن سيد الناس أنه أعطاه ابنتى عم صفية . ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية منه بسبعة أرؤس . وإطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز ، وليس في هذا ما ينافي قوله : خذ جارية ، إذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة (قال فأعتقها) أى صفية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتزوجها وجعل صداقها عتقها) أى أعتقها وشرط أن ينكحها فلزمها الوفاء أو جعل نفس العتق صداقاً ، وهو من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم . وأخذ الإمام أحمد والحسن وابن المسيب وغيرهم بظاهره ، فجوزوا ذلك لغيره أيضاً (حتى إذا كان) صلى الله عليه وآله وسلم (بالطريق) في سد الروحاء على نحو أربعين ميلاً من المدينة أو نحوها (جهزتها له أم سليم) بضم السين وهى أم أنس (فأهدتها) أى زقتها (له) صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم (من الليل) قال البرماوى كالكرمانى ، وفي بعض النسخ أو الروايات : فهدتها أى بغير همز ، وصوبت لقول الجوهري الهداء ، مصدر هديت أنا المرأة إلى زوجها (فأصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم عروساً (بزنة فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ما دام في إعراسهما ، وجمعه عرس وجمعها عرائس) فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) (من كان عنده شيء فليجيئ به وبسط) بفتححات (نطعاً) بكسر النون وفتح الطاء المهملة ، وعليها اقتصر ثعلب في فصيحه ، وكذا في الفرع وغيره من الأصول ، ويجوز فتح النون وسكون الطاء وفتحهما ، وقال الزركشى : فيه سبع لغات ، وجمعه أنطاع ونطوع (فجعل الرجل يجيء بالتمر وجعل الرجل يجيء بالسمن قال) عبد العزيز بن صهيب (وأحسبه) أى أنساً (قد ذكر السوق قال فحاسوا) أى خلطوا أو اتخذوا (حيساً) وهو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن ، وربما عوض بالدقيق عن الأقط (فكانت وليمة رسول الله

صلى الله عليه وآله (وسلم) أى طعام عرسه ، من الولم وهو الجمع سمي به لاجتماع الزوجين ، واستنبط منه مشروعية مطلوبة الوليمة للعرس ، وأنها بعد الدخول ، وجوز النووى كونها قبله أيضاً ، وأن السنة تحصل بغير اللحم ومساعدة الأصحاب بطعام من عندهم . ورواة هذا الحديث ما بين كوفي وبصرى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى النكاح والمغازى ، وأبو داود فى الخراج ، والنسائى فى النكاح والوليمة .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَعَاتٍ فِي مُرْطِهِنَّ ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بَيْوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يصلى الفجر فيشهد) أى يحضر (معه نساء) جمع امرأة لا واحد له من لفظه (من المؤمنات) حال كونهن (متلفعات) أى مغطيات الرؤوس والأجساد . قال الأصمعى : التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تخلل به جسدك . وفى شرح الموطأ لابن حبيب : التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفع يكون بتغطية الرأس وكشفه (فى مرطهن) جمع مرط بكسر أوله : كساء من خز أو صوف أو غيرهما أو هى الملحفة أو الإزار أو الثوب الأخضر . وعن النضر بن شميل ما يقتضى أنه خاص بلبس النساء (ثم يرجعن) من المسجد (إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد) من الغلس كما عند البخارى فى المواقيت ، وهو يعين أحد الاحتمالين ، هل عدم المعرفة بهن لبقاء الظلمة أو لمبالغتهن فى التغطية . وقد اعترض على البخارى فى استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة فى الثوب الواحد بأن الارتفاع المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى . وأجيب بأنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة على ما ذكر ، على أنه لم يصرح بشئ إلا أن اختياره يؤخذ فى العادة من الآثار التى يوردها فى الترجمة . قاله فى الفتح . ورواة هذا الحديث ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والإخبار ورواية تابعى عن تابعى عن صحابة ، وأخرجه البخارى فى الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث السابع عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، فنظرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَنْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آفَاءً عَنْ صَلَاتِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم صلى في خميصة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة : كساء أسود مربع (لها أعلام فنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أعلامها نظرة فلما انصرف) من صلاته (قال اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم) عامر بن حذيفة العدوى القرشى المدنى ، أسلم يوم الفتح ، وتوفى في آخر خلافة معاوية (وائتوني بأنبجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء نسبة مشددة : كساء غليظ لاعلم له . قال ابن قرقول : نسبة إلى منبج بفتح الميم وكسر الموحدة موضع بالشام ، ويقال نسبة إلى موضع يقال له أنبجان . وفى هذه قال ثعلب : يقال كساء أنبجاني ، وهذا هو الأقرب إلى الصواب فى لفظ الحديث . اهـ . وفى الجمهرة : منبج موضع أعجمى تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية (أبى جهم) وإنما خصه صلى الله عليه وآله وسلم بإرسال الخميصة لأنه كان أهداها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما فى الموطأ . وقال ابن بطال : إنما طلب منه ثوباً غير ما ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافاً . قال : وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها من غير كراهة (فإنها) أى الخميصة (ألهتني) من لهى بالكسر ، لامن لها هوأ إذا لعب ، أى شغلتنى (آفأاً) أى قريباً وهو مأخوذ من ائتفاف الشيء أى ابتدائه (عن صلاتي) وعند مالك فى الموطأ : فإنى نظرت إلى علمها فى الصلاة فكاد يفتننى . وفى التعليق عند البخارى بعد هذا فأخاف أن يفتننى ، فيحمل قوله ألهتني على قوله كاد فيكون الإطلاق للمبالغة فى القرب لالتحقق وقوع

الإلهاء ، ولا يقال إن المعنى شغلتنى عن كمال الحضور فى صلاتى ، لأننا نقول قوله فى التعليق ، فأخاف يدل على نفي وقوع ذلك ، وقد يقال إن له صلى الله عليه وآله وسلم حالتين : حالة بشرية ، وحالة يختص بها خارقة عن ذلك ، فبالنظر إلى الأولى قال ألهتنى ، وبالنظر إلى الثانية لم يجزم به بل قال أخاف ، ولا يلزم من ذلك الوقوع ونزع الحميصة ليستن به فى ترك كل شاغل ، وليس المراد أن أبا جهم يصلى فى الحميصة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يبعث إلى غيره بما يكرهه لنفسه ، فهو كإهداء الحلقة لعمر رضى الله عنه مع تحريم لباسها عليه لينتفع بها ببيع أو غيره . واستنبط من هذا الحديث الحث على حضور القلب فى الصلاة وترك ما يؤدى إلى شغله . وقد شهد القرآن الكريم بالفلاح للمصلين الخاشعين ، والفلاح أجمع اسم لسعادة الآخرة ، وبانتفاء الخشوع ينتفى الفلاح ، فالمصلى يتأجى ربه ، فعظم فى نفسك قدر مناجاته ، وانظر من تتأجى وكيف تتأجى وبماذا تتأجى ، فاعلم واعمل تسلم ، قال ابن دقيق العيد : فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ونفى ما لعله يחדش فيها ، ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فإنى أناجى من لاتأجى . زاد فى الفتح : ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها ، وفيه قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم ، واستدل به الباجى على صحة المعاطة لعدم ذكر الصفة ، وقال الطيبي : فيه إيدان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً فى القلوب الطاهرة والنفوس الزكية ، يعنى فضلاً عن دونها . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومدنى وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابية والتحديث والعننة .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ
جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ
لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان قرام) بكسر القاف وتخفيف
الراء : ستر رقيق من صوف ذو ألوان أو رقم ونقوش (لعائشة) رضي الله
عنها (سترت به جانب بيتها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لها
(أميطي) أمر من أماط يميظ ، أى أزيل وزناً ومعنى (عنا قرامك هذا فإنه
لا تزال تصاويره) وفي رواية بإضافته إلى الضمير ، وعلى الأول ضمير إنه
للشأن ، وعلى الثاني للثوب (تعرض) بفتح التاء وكسر الراء أى تلوح (لى فى
صلاتي) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها . نعم تكره الصلاة حينئذ لما فيه من سبب
اشتغال القلب المفوت للخشوع ، وإذا نهى عنه فى التجميل كان النهى عن لباسه
فى الصلاة بطريق الأولى ، ويلحق المصلب بالمصور لاشتراكهما فى كون كل
منهما قد عبد من دون الله . وفى حديث عائشة عند البخارى فى اللباس قالت :
لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك فى بيته شيئاً فيه تصليب
إلا نقضه ، وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالإمالة فى حديث الباب يستلزم
النهى عن الاستعمال واستنبط منه الشافعية كراهة الصور مطلقاً ، واستثنى
الحنفية من ذلك ما يبسط ، وبه قال المالكية وأحمد فى رواية . ورواة هذا
الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخارى فى
اللباس أيضاً والنسائى .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُوجُ حَرِيرٍ ، فَلَبِسَهُ فَصَلَّى فِيهِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَنَزَعَهُ نَزْعاً شَدِيداً كَالْكَارِهِ لَهُ ، فَقَالَ : لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ .

(عن عقبة بن عامر) الجهني (رضى الله عنه) كان قارئاً فصيحاً شاعراً كاتباً ، وهو أحد من جمع القرآن في المصحف ، وكان مصحفه على غير تأليف مصحف عثمان ، وشهد صفين مع معاوية ، وأمره على مصر ، وتوفى في خلافته على الصحيح ، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً ، وله في البخاري أحاديث (قال : أهدي) بضم الهمزة وكسر الدال (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فروج) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم : هو القباء المفرج من خلف ، والذي أهده هو أكيدر ابن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حرير) بالإضافة كثوب خز وخاتم فضة (فلبسه) أى قبل تحريم الحرير (فصلى فيه ثم انصرف) من صلاته (فنزعه) نزعاً شديداً كالكاره له (وفي حديث جابر عند مسلم : صلى في قباء ديباج ثم نزعه وقال : نهاني جبريل عليه السلام ، فالتهمى سبب نزعه له ، وذلك ابتداء تحريمه) (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا ينبغي) أى استعمال (هذا) الحرير (للمتقين) عن الكفر وهم المؤمنون ، وعبر بجمع المذكر ليخرج النساء لأنه حلال لهن ، ولا يقال يدخلن تغليباً ، لأننا نقول إنهن خرجن بدليل آخر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها . قال الترمذي حسن صحيح . قال في الفتح : وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعيد تلك الصلاة ، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ، أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم . وعن مالك : يعيد في الوقت . اهـ . وقال الحنفية : تكره وتصح . ورواة هذا الحديث كلهم مصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخاري في اللباس ، وكذا مسلم والنسائي في الصلاة .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ ، وَرَأَيْتُ بِلَالاً أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَذِرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئاً تَمَسَّحَ مِنْهُ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئاً أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالاً أَخَذَ عَنَزَةً فَرَكَزَهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشْمِراً ، صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَنَزَةِ .

(وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء وهب بن عبد الله السوائي بضم السين المهملة وتخفيف الواو (رضى الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو بالأبطح (في قبة حمراء من آدم) بفتح الهمزة والدال جلد (ورأيت بلالا أخذ وضوء) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) رأيت الناس يبتدرون) أى يتسارعون ويتسابقون إلى (ذلك الوضوء) تبركاً بأثاره الشريفة ، وقد تقدم استدلال البخارى به على طهارة الماء المستعمل (فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عنزة) بفتح العين المهملة والنون والزاي ، مثل نصف الرمح أو أكبر لها سنان كسنان الرمح (فركزها وخرج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (في حلة حمراء) بردين إزار ورداء يمانيين منسوجين بخطوط حمراء مع الأسود ، كذا في القسطلاني ، وكلام الحافظ الآتى يردده (مشمراً) أى حال كونه مشمراً ثوبه قد كشف شيئاً من ساقية قال في مسلم : كأنى أنظر إلى بياض ساقيه (صلى إلى العنزة بالناس) الظهر (ركعتين ورأيت الناس والدواب يمرن بين يدي العنزة) وفيه استعمال المجاز وإلا فالعنزة لا يد لها ، وفيه جواز الصلاة في الثوب الأحمر ، والخلاف في ذلك مع الحنفية ، فإنهم قالوا تكره ،

وتأولوا حديث الباب بأن الحلقة فيها خطوط حمراء ، ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمرو قال : مر بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد عليه ، وهو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع فى نسخ الترمذى أنه قال حديث حسن لأن فى سنده أبا يحيى القتات وهو لا يعتد بحديثه ، وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر ، وحمله البيهقى على ما صبغ بعد النسج ، وأما ما صبغ غزله ثم نسج فلا كراهية فيه . وقال ابن التين : زعم بعضهم أن لبس النبى صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الحلقة كان من أجل الغزو ، وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن إذ ذاك غزو . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى فى اللباس وفى الصلاة أيضاً ، وكذا أبو داود والترمذى ، وأخرجه النسائى فى الزينة . وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ : مِنْ أَىِّ شَيْءِ الْمِنْبَرُ ،
فَقَالَ : مَا بَقِيَ بِالنَّاسِ أَعْلَمُ مِنِّى ، هُوَ مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ عَمَلُهُ فَلَانَ مَوْلَى
فُلَانَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حِينَ عُمِلَ وَوُضِعَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَكَبَّرَ ، وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ
فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى
فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِنْبَرِ ، ثُمَّ قَرَأَ ، ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ رَفَعَ
رَأْسَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ ، فَهَذَا شَأْنُهُ .

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه وقد سئل من أى شىء المنبر) النبوى
المندى ، ولأبى داود : إن رجالاً أتوا سهل بن سعد الساعدى وقد امتروا فى
المنبر ، مم عوده (فقال مابقى بالناس) وفى رواية : من الناس ، وفى
أخرى : فى الناس (أعلم منى) بذلك (هو من أثل الغابة) بالغين
المعجمة والموحدة ، موضع قرب المدينة من العوالى ، والأثل : شجر
كالطرفاء لاشوك له وخشبه جيد يعمل منه القصاع والأوانى وورقه أشنان
يغسل به القصارون (عمله) أى المنبر (فلان) هو ميمون . قال فى الفتح :
وهو الأقرب فيما قاله الصغانى ، أو بأقوم فيما قاله الغافقى الرومى مولى سعيد
ابن العاص ، أو بأقول فيما رواه عبد الرزاق ، أو قبيصة المخزومى (مولى
فلانة) بعدم الصرف للتأنيث والعلمية ، أنصارية وهى عائشة فيما قاله البرماوى
كالكرمانى ، ورواه الطبرانى بلفظ : وأمرت عائشة فصنعت له منبره ،
لكن سنده ضعيف ، وقيل مينا بكسر الميم أو هو صالح مولى العباس ،
ويحتمل أن يكون الكل اشتركوا فى عمله (لرسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم) أى لأجله (وقام عليه) أى على المنبر (رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم حين عمل ووضعه) بالبناء للمفعول فيهما (فاستقبل) عليه السلام
(القبلة وكبر وقام الناس خلفه فقرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وركع وركع)

الناس خلفه ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري) وهو الرجوع إلى خلف أى رجع الرجوع الذى يعرف بذلك وإنما فعل ذلك لثلاث يول ظهره القبلة (فسجد على الأرض ثم عاد إلى المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض فهذا شأنه) ولاحظ فى قوله على الأرض معنى الاستعلاء ، وفى قوله بالأرض معنى الإلصاق . وفى هذا الحديث جواز ارتفاع الإمام على المأمومين من غير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعد والحائل ، ومن زعم أن شيئاً من ذلك تفسد به الصلاة فعليه الدليل ، ولا دليل إلا ماروى عن حذيفة أنه أم الناس بالمدائن على دكان فأخذ أبو مسعود البدرى بقميصه فجذبه ، فلما فرغ من صلاته قال له أبو مسعود : ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك . قال : بلى قد ذكرت حين مددتى ، أخرجته أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وفى رواية للحاكم التصريح برفعه ، ورواه أبو داود من وجه آخر ، وفيه أن الإمام كان عمار بن ياسر والذى جذبه حذيفة ، ولكن فيه مجهول ، لأنه من رواية عدى بن ثابت الأنصارى قال حدثنى رجل أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدائن فأقيمت الصلاة ، فتقدم عمار وقام على دكان يصلى والناس أسفل منه ، فتقدم حذيفة فأخذ على يديه فأتبعه عمار حتى أنزله حذيفة ، فلما فرغ عمار من صلاته قال حذيفة : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا أم الرجل القوم فلا يقم أرفع من مقامهم أو نحو ذلك . قال عمار : لذلك اتبعتك حين أخذت على يدى. هكذا ساقه أبو داود ، وفى إسناده الرجل المجهول الذى ذكرناه ، ورواه البيهقى أيضاً . وفى هذا الحديث والحديث الأول دليل على منع الإمام من الارتفاع عن المؤتم ، ولكن هذا النهى يحمل على التنزيه لحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر المذكور فى الصحيحين وغيرهما ، ومن قال إنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم ، كما وقع فى آخر فلا يفيد ذلك لأنه لا يجوز له فى حال التعليم إلا ما هو جائز فى غيره ، ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد جمعنا فى هذا البحث رسالة مستقلة جواباً عن سؤال بعض الأعلام ، فمن أحب تحقيق ذلك فليرجع إليها . قاله الحافظ الشوكانى فى السيل وهو مذهب الحنفية والشافعية وأحمد والليث لكن مع الكراهة ، وعن مالك المنع ، وإليه ذهب الأوزاعى ، وإن

العمل اليسير غير مبطل للصلاة . قال الخطابي : وكان المنبر ثلاث مراقب فلعله إنما قام على الثانية منها فليس في نزوله وصعوده إلا خطوتان ، وجواز الصلاة على الخشب ، وكرهه الحسن وابن سيرين كما رواه ابن أبي شيبه عنهما وأن ارتفاع الإمام لغرض التعليم غير مكروه ، وعبرة الفتح الغرض من إirاده جواز الصلاة على المنبر ، وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ، وقد صرح بذلك المصنف يعني البخاري في حكايته عن شيخه على بن المديني عن أحمد بن حنبل ، ولابن دقيق العيد في ذلك بحث ، فإنه قال : من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يتناول ولا نفراد الأصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه . انتهى . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والسؤال ، وأخرجه البخاري في الصلاة أيضاً وكذا مسلم وابن ماجه .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَطْنِهَا صَنْعَتَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قُومُوا فَلَا تُصَلُّوا لَكُمْ ، قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ أَسْوَدَ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ فَتَضَخْتُ بِمَاءٍ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ وَالْعَجُوزَ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن جدته مليكة (بضم الميم بنت مالك بن عدى وهى والدته أم أنس لأن أمه أم سليم أمها مليكة المذكورة (دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لطعام) أى لأجل طعام (صنعته) هى أو ابنتها أم سليم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (فأكل منه) وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك ليلصق بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلى لهم ، كما فى قصة عتيان بن مالك ، وهذا هو السر فى كونه بدأ فى قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهنا بالطعام قبل الصلاة ، فبدأ فى كل منهما بأصل مادعى لأجله أو دعى لها ، ولعل مليكة كان غرضها الأعظم الصلاة ولكنها جعلت الطعام مقدمة لها (ثم قال قوموا) قال السهيلي : هذا الأمر بمعنى الخبر أو هو أمر لهم بالانتماء ، لكن أضافه إلى نفسه لارتباط تعليمهم بفعله (فلاصلى) بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء . قال فى الفتح : هكذا فى روايتنا ووجهه على أن اللام لام كى والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة . وجوز فى الفتح والقسطلاني أوجهاً أخرى فراجعهما إن أردتها (لكم) أى لأجلكم وإن كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضى الله عنه (فقمتم إلى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس) بضم اللام وكسر الباء أى استعمل ولبس كل شيء بحسبه . وفى الفتح : فيه أن الافتراش يسمى لبساً ، وقد استدلل به على منع افتراش الحرير لعموم النهى عن لبس الحرير ولا يرد على ذلك أن من حلف لا يلبس حريراً فإنه لا يحنث بالافتراش ، لأن الإيمان مبناها على العرف ، (٣٣ - عون البارى - ج ١)

وحمل اللبس هنا على الافتراض إنما هو للقرينة ولأنه المفهوم (فنضحته) أى رششته (بماء) تلييناً له أو تطهيراً ، ولا يصح الجزم بالأخير بل المتبادر غيره ، لأن الأصل الطهارة (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الحصى (وصفت أنا واليتيم) هو ضميرة بن أبى ضميرة بضم الضاد المعجمة وفتح الميم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما فى تجريد الصحابة للذهبي (وراءه والعجوز) أى أم سليم (من ورائنا فصلى لنا) أى لأجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ركعتين ثم انصرف) من الصلاة وذهب إلى بيته ، وفيه مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صفّاً وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها ، وفيه إجابة الدعوة ولو لم يكن عرساً ولو كان الداعي امرأة ، لكن حيث تؤمن الفتنة والأكل من طعام الدعوة ، وصلاة النافلة جماعة فى البيوت ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فإنها قد يخفى عليها بعض التفاصيل لبعدها موقوفها ، وفيه تنظيف مكان المصلى وقيام الرجل مع الصبي صفّاً ، واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ، ولا حجة فيه لذلك ، وفيه الاقتصار فى نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشترط أربعاً ، وفيه صحة صلاة الصبي المميز ووضوءه وأن محل الفضل الوارد فى صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة ، بل يمكن أن يقال هو إذ ذاك أفضل ولا سيما فى حقه صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي ، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا ، قَالَتْ : وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجلاي في قبلته) أى فى موضع سجوده (فإذا سجد غمزني) بيده (فقبضت رجلى) بالثنىة وبالأفراد (فإذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطتهما) بالثنىة والأفراد أيضاً (قالت) عائشة رضى الله عنها معتذرة عن نومها على هذه الهيئة (والبيوت يؤمئذ) أى وقتئذ (ليس فيها مصابيح) أى إذ لو كانت لقبضت رجلها عند إرادته السجود ولما أحوجته للغمز ، قال ابن بطال : وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصبحون ، واستنبط الحنفية وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم تقض الوضوء بلمس المرأة . وأجيب باحتمال أن يكون بينهما حائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية . وأجيب بأن ذلك تكلف ومخالفة للظاهر ، والأصل عدم الحائل فى الرجل واليد عرفاً ، وبأن دعوى الخصوصية دعوى بلا دليل ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم فى مقام التشريع لا الخصوصية . ورواته الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث بالجمع والأفراد والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى ، ومناسبة هذا الحديث للباب من قولها : كنت أنام ، وقد صرحت فى الحديث الذى يليه بأن ذلك كان على فراش أهله .

الحديث الرابع والعشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشٍ أَهْلِهِ اعْتَرَاضَ الْجَنَازَةِ .

(وعنها رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى) فى حجرتها (وهى بينه وبين القبلة) أى والحال أن عائشة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين موضع سجوده (على فراش أهله) وهى معترضة بينه وبين موضع القبلة (اعتراض الجنابة) بكسر الجيم وقد تفتح ، أى اعتراضاً كاعتراضها بأن تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة يساره كما تكون الجنابة بين يدى المصلى عليها . ورواة هذا الحديث الستة مابين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد والعنونة ورواية تابعى عن تابعى عن صحابة ، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه . قال : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب) ولمسلم : يسط ثوبه ، والثوب يطلق على غير المحيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعند ابن أبي شيبة : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه ، وللبخاري في أبواب العمل في الصلاة : سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر ، وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها ، وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل ، لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة ، واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي . قال النووي : وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمله الشافعي على الثوب المنفصل . انتهى . وفيه جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها ، لأن الظاهر أن صنعهم ذلك لإزالة التشویش العارض من حرارة الأرض ، وفيه تقديم الظهر في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد تعارضه ، فمن قال الإبراد رخصة فلا إشكال ، ومن قال سنة فيأمن أن يقول التقديم المذكور رخصة وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالإبراد ، وأحسن منهما أن يقال إن شدة الحر قد توجد بعد الإبراد ويكون فائدة الإبراد وجود ظل يمشى فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد ، أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد ، وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين ، وفيه أن قول الصحابي : كنا نفعل كذا من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين على تخريج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين ، لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لامن مجرد صيغة كنا نفعل . كذا في الفتح . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعننة ، وأخرجه في الصلاة أيضاً وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

الحديث السادس والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه أنه سئل) والسائل سعيد ابن يزيد الأزدي (أكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى نعليه) أى عليهما أو بهما ، والاستفهام على سبيل الاستفسار (قال نعم) أى إذا لم يكن فيهما نجاسة ، قاله ابن بطلال ، ثم هـى من الرخص كما قال ابن دقيق العيد ، لامن المستحبات ، لأن ذلك لا يدخل فى المعنى المطلوب من الصلاة ، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسة الأرض التى يكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه المرتبة ، وإذا تعارضت مراعاة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب رفع المفاسد والأخرى من باب جلب المصالح ، قال : إلا أن يرد دليل يالحاقه بما يتحمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر . قلت : قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً : خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون فى نعالهم ولا أخفافهم ، فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة . وورد فى كون الصلاة فى النعال من الزينة المأمور بأخذها فى الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدى فى الكامل وابن مردويه فى تفسيره من حديث أبى هريرة والعقيلي من حديث أنس . قاله فى الفتح . قال القسطلاني : واختلف فيما إذا كان فيهما نجاسة ، فعند الشافعية لا يطهرها إلا الماء ، وقال مالك وأبو حنيفة : إن كانت يابسة أجزأ حكها وإن كانت رطبة تعين الماء . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة مابين عسقلاني وبصرى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار والسؤال ، وأخرجه البخارى فى اللباس ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا الترمذى والنسائي .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَسُئِلَ ، فَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا ، فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ .

(عن جرير بن عبد الله) البجلي الصحابي (رضى الله عنه أنه بال ثم توضأ ومسح على خفيه ثم قام فصلى) ظاهره أنه صلى في خفيه لأنه لو نزعهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ولو غسلهما لنقل (فسئل) أى جرير عن المسح على الخفين والصلاة فيهما والسائل له همام كما فى الطبرانى (فقال) أى جرير (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل هذا) أى من المسح والصلاة فيهما ، قال إبراهيم النخعي (فكان) حديث جرير (يعجبهم) أى القوم ، وفى طريق قيس بن يونس : فكان أصحاب عبد الله أى ابن مسعود يعجبهم (لأن جريراً كان من آخر من أسلم) ولمسلم : لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة ، ووجه إعجابهم بقاء الحكم فلا نسخ بآية المائدة خلافاً لما ذهب إليه بعضهم ، لأنه لما كان إسلامه فى السنة التى توفى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا أن حديثه معمول به ، وهو يبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف فتكون السنة مخصصة للآية . ورواة هذا الحديث ما بين بغدادى وكوفى ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض عن الصحابي ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والقول والرؤية ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود فى الطهارة .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ .

(وعن عبد الله بن مالك ابن بحنة) بضم الباء وفتح الحاء أم عبد الله وهي صفة أخرى له لاصفة لمالك وحينئذ فتحذف الألف من ابن السابقة لمالك خطأ لأنها وقعت بين علمين من غير فاصل فينون مالك وتثبت الألف من ابن بحنة لأنه وإن كان صفة لعبد الله لكن وقع الفاصل (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم كان إذا صلى) أى سجد من إطلاق الكل على الجزء (فرج) بفتح الفاء ، قال السفاقي : رويناه بتشديد الراء والمعروف في اللغة التخفيف (بين يديه) أى وجنبه ، قال الكرمانى ، يعنى قدمه وأراد يبعد قدمه من الأرض (حتى يبدو) أى يظهر (بياض إبطيه) وفي رواية الليث : إذا سجد فرج يديه عن إبطيه وإذا فرج بين يديه لا بد من إبداء ضبعيه أى عضديه ، وعند الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن أكرم : فكنت أنظر إلى عفرتي إبطيه ، وفي حديث ميمونة : إذا سجد لو شاءت بهيمة أن تمر بين يديه لمرت ، والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الأرض وأبعد من هيات الكسالى ، وأما المرأة فتضم بعضها إلى بعض لأنه أستر لها وأحوط للحديث رواه أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب أنه صلى الله عليه وآله وسلم مرّ على امرأتين تصليان فقال : إذا سجدا فضا بعض اللحم إلى الأرض فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل ، ورواه البيهقي من طريقين موصولين لكن في كل منهما متروك . اهـ . قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص ، فمن يرى المرسل حجة ، وهو مذهب أى حنيفة ومالك في طائفة والإمام أحمد في المشهور عنه ، فحجتهم المرسل المذكور ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعى وجمهور المحدثين فباعضاد كل من الموصول والمرسل بالآخر وحصول القوة من الصورة المجموعة . قال في فتح البارى : وهذا مثال لما ذكره الشافعى من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند . اهـ . وقال النووى : الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقى عن الضعيف إلى الحسن ويصير مقبولا معمولا به . قال الحافظ السخاوى : ولا يقتضى ذلك الاحتجاج بالضعيف ، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة كالمرسل حيث اعتضد بمرسل آخر ولو ضعيفاً كما قاله الشافعى والجمهور . اهـ . ورواه هذا الحديث مابن مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومسلم والنسائي في الصلاة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ » .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم من صلى صلاتنا) أى من صلى صلاة كصلاتنا المتضمنة للإقرار بالشهادتين (واستقبل قبلتنا) المخصوصة بنا (وأكل ذبيحتنا) وإنما أفرد ذكر استقبال القبلة تعظيماً لشأنها وإلا فهو داخل فى الصلاة لكونه من شروطها أو عطفه على الصلاة ، لأن اليهود لما تحولت القبلة شنعوا بقولهم : « ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها » ، وهم الذين يمتنعون من أكل ذبيحتنا ، أى من صلى صلاتنا وترك المنازعة فى أمر القبلة والامتناع عن أكل الذبيحة ، فهو من باب عطف الخاص على العام ، فلما ذكر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهتم بشأنه عليها (فذلك) مبتدأ خبره (المسلم الذى له ذمة الله وذمة رسوله) أى أمانهما أو عهدهما (فلا تخفروا) بضم التاء وكسر الفاء أى لا تخونوا ولا تغدروا يقال : أخفرت الرجل إذا نقضت عهده ، وخفرتة إذا حميته ، ويقال إن الهزمة فى أخفرت للإزالة ، أى تركت حمايته (الله) أى ولا رسوله (فى ذمته) أى ذمة الله أو ذمة المسلم ، أى لا تخونوا فى تضييع من هذا سبيله ، واكتفى بذكر الله وحده دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم إخفار ذمة الرسول ، وإنما ذكره أولاً للتأكيد ، واستنبط بعضهم من هذا الحديث اشتراط عين الكعبة لصلاة القادر عليه ، فلا تصح الصلاة بدونه . قال الحافظ الشوكانى فى السيل : وأقول قال الله تعالى : « فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » . وشطره سواء كان جهته أو نحوه أو تلقاه أو قبله على اختلاف تفاسير السلف للشطر ، يدل على أن استقبال الجهة يكفى من الحاضر والغائب ، إلا إذا كان حال قيامه إلى الصلاة معانئاً للبيت لم يحل بينه وبينه حائل إلا إذا كان فى بعض بيوت مكة أو شعابها أو فيما يقرب منها ،

وكان بينه وبين البيت حال القيام إلى الصلاة حائل ، فإنه لا يجب عليه أن يصعد إلى مكان آخر يشاهد منه البيت ، بل عليه أن يولى وجهه شطر المسجد الحرام وليس عليه غير ذلك ، ولم يأت دليل يدل على غير هذا ، وأما ما أخرجه البيهقي في سننه عن ابن عباس مرفوعاً : البيت قبله لأهل المسجد ، والمسجد قبله لأهل الحرم ، والحرم قبله لأهل الأرض في مشارقها أو مغاربها من أمتي ، فمع كونه ضعيفاً لا ينتهز للاحتجاج به هو أيضاً دليل على ما ذكرنا ، لأن من كان في المسجد فهو معانٍ للبيت لاحائل بينه وبينه ، وقد جعل المسجد قبله لأهل الحرم ، وذلك يدل على أنه لا يجب على أهل الحرم إلا استقبال الجهة ، وأما غيرهم فذلك ظاهر ، والمراد من الجهة ما بين المشرق والمغرب ، فإذا توجه إلى الجهة التي بينهما فقد فعل ما عليه الحديث : ما بين المشرق والمغرب قبله . أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وصححه وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر ، ولا يحتاج المصلي أن يرجع في أمر القبلة إلى تقليد أحد من الأحياء ولا إلى المحاريب المنصوبة في المساجد ، فحرا به بين المشرق والمغرب ، وكل عاقل يعرف جهة المشرق والمغرب ، ولا يخفى ذلك إلا على مجنون أو طفل . اهـ . وزاد في « وبل الغمام » : هذا في الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهر الراحلة إلى جهة القبلة وغير جهتها بل سوغ تأدية الفريضة في الأرض الندية على ظهر الراحلة كما بينا ذلك في شرح المنتقى . فهذا خلاصة ماتعبدنا الله به في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفريعات الطويلة والتهويلات المهيبة في كتب الفقه ، وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر ، فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله مالم يظهر منه خلاف ذلك . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعننة وأخرجه النسائي .

الحديث الثلاثون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ
لِلْعُمْرَةِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَيَأْتِي أَمْرَاتُهُ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ،
وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءٌ حَسَنَةٌ .

(عن ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه أنه سئل عن رجل طاف
بالبيت للعمرة) أى لأجلها (ولم يطف) أى لم يسع (بين الصفا والمروة
أيأتى) أى هل حل من إحرامه حتى يجوز له أن يجامع (امرأته) ويفعل
غير ذلك من محرمات الإحرام أم لا ، وخص إتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم
المحرمات في الإحرام (فقال) ابن عمر مجيباً له (قدم النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين) وقد ذهب جماعة
إلى وجوب ذلك خلف المقام (وطاف بين الصفا والمروة وقد كان لكم
في رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) فأجاب ابن عمر
بالإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم ، لاسيما وقد قال صلى الله
عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم ، وأجابهم جابر بصريح النهي ، وعليه
أكثر الفقهاء ، وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف
وقبل السعى . ورواة هذا الحديث الثلاثة مكيون ، وفيه التحديث والسؤل
وهو من مسند ابن عمر لامن مسند جابر ، لأنه لم يرفعه ، وأخرجه البخارى
في الحج ، وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاجِيهِ كُلِّهَا وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي قِبَلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ هَذِهِ الْقِبْلَةُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت دعا فى نواحيه كلها) جمع ناحية (ولم يصل) فيه (حتى خرج منه) ورواية بلال المثلث أرجح من نفي ابن عباس هذا لاسيما أن ابن عباس لم يدخل ، وحينئذ فيكون مرسلًا لأنه أسنده عن غيره ممن دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فهو مرسل صحابي (فلما خرج) صلى الله عليه وآله وسلم منه (ركع) أى صلى (ركعتين) فأطلق الجزء وأراد به الكل (فى قبل الكعبة) وما استقبله منها وهو وجهها بضم القاف والموحدة وقد تسكن (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أى الكعبة هي (القبلة) التى استقر الأمر على استقبالها فلا تنسخ كما نسخ بيت المقدس أو علمهم بذلك سنة موقف الإمام فى وجهها دون أركانها وجوانبها الثلاثة وإن كان الكل جائزاً أو أن من حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جزءاً بخلاف الغائب أو أن الذى أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد حول الكعبة بل الكعبة نفسها . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مدنى وصنعانى ومكى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والسماع ، وأخرجه مسلم فى المناسك والنسائى .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، تَقَدَّمَ وَبَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ فِي اللَّفْظِ .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم صلى نحو) أى جهة (بيت المقدس) بالمدينة (ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً) من الهجرة ، وكان ذلك بأمر الله تعالى له ، قاله الطبرى ، ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس عند أحمد من وجه آخر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه بحمل الأمر فى المدينة على الاستمرار باستقبال بيت المقدس ، وفى حديث الطبرى من طريق ابن جريج قال : أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ثم وجهه الله تعالى إلى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (وبينهما) أى بين هذا وذاك (مخالفة فى اللفظ) وهى : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه أى يؤمر بالتوجه إلى الكعبة ، وفى حديث ابن عباس عند الطبرى : وكان يدعو وينظر إلى السماء فأنزل الله عز وجل : « قد نرى تقلب وجهك فى السماء » فتوجه نحو الكعبة ، وقال السفهاء من الناس وهم اليهود : « ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها ، قل الله المشرق والمغرب يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم » ، فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم خرج بعد ما صلى فر على قوم من الأنصار فى صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه توجه نحو الكعبة ، فتحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة . واستنبط من هذا الحديث قبول خبر الواحد وجواز النسخ ، وأنه لا يثبت فى حق المكلف حتى يبلغه . ورواته ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى التفسير أيضاً ، ومسلم فى الصلاة ، والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ فَرِيضَةً نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي) النفل (على راحلته) ناقتة التي تصلح لأن ترحل (حيث توجهت) به أي الراحلة ، والمراد توجه صاحب الراحلة ، لأنها تابعة لقصد توجهه . وفي حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجه لخير . وعند أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر : بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة ، فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق السجود أخفض (فإذا أراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي (الفريضة نزل) عن راحلته (فاستقبل القبلة) وصلى ، وهذا يدل على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة ، وهو إجماع ، نعم رخص في ذلك في شدة الخوف . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى ويماني ومدني ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخاري في تقصير الصلاة وفي المغازي ومسلم .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الرَّاَوِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ الرَّاَوِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ : لَا أَدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ، قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا : صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا ، فَفَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَالَ : إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَأْتُكُمْ بِهِ وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر أو العصر (قال إبراهيم) النخعي (الراوى عن علقمة) ابن قيس النخعي (الراوى عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته ، ولابن عساكر أزيد بالهمزة (أو نقص) والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو ، هل كان لأجل الزيادة أو النقصان ، لكن جاء في رواية أخرى عنه أنه صلى خمساً وهو يقتضى الجزم بالزيادة (فلما سلم قيل له يا رسول الله أحدث) أى أوقع (في الصلاة شيء) من الوحي يوجب تغييرها عما عهدوه بزيادة أو نقص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وما ذاك) سؤال من لم يشعر بما وقع منه ، وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم السلام في الأفعال . قال ابن دقيق العيد : وهو قول عامة الفقهاء والنظار ، وشذت طائفة فقالوا : لا يجوز على النبي السهو . وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه : أنسى كما تنسون ، ولقوله : فإذا نسيت فذكروني ، أى بالتسبيح ونحوه (قالوا صليت كذا وكذا) كناية عما وقع إما زائد على المعهود أو ناقص عنه (ففنى) صلى الله عليه وآله وسلم بالتخفيف أى عطف (رجله) بأن جلس كهيئة قعود المتشهد (واستقبل

القبلة وسجد سجدتين ثم سلم) واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المؤمنين ، وذلك لأن ذا الدين لما ذكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سلم من ركعتين رجع صلى الله عليه وآله وسلم في الاستثبات إلى العدد الكثير فقال : أحق ما يقول ذو الدين وإن كان ذو الدين عدلاً ماذاك إلا أن قول العدد الكثير أولى من الواحد ، على أنه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد سجدتي السهو حتى يقنه الله ذلك أو أن قول السائل أحدث شكاً فسجد لحصول الشك الذي طرأ له لا بمجرد إخبارهم (فلما أقبل علينا بوجهه قال : إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم) أى أخبرتكم (به) أى بالحدوث ، وفيه أنه كان يجب عليه تبليغ الأحكام إلى الأمة ، ودليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة (ولكن إنما أنا بشر مثلكم) أى بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن المخاطبين لا بالنسبة إلى كل شيء (أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني) في الصلاة بالتسييح ونحوه (وإذا شك أحدكم) بأن استوى عنده طرفا العلم والجهل (في صلاته فليتحرك الصواب) : وقد ورد تفسير التحرك بالبناء على اليقين وهو الأقل ، قال الشوكاني في الدرارى فأخرج الترمذى وصححه وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن عوف ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا شك أحدكم فلم يدر ثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعلهما ثنتين وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم . وفي الباب أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا شك أحدكم فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم . ومنها ما هو في غير الصحيحين ، فهذه أحاديث مصرحة بأن من شك في العدد بنى على اليقين . اهـ . وهى ترد تأويل من يقول بالبناء على غلبة الظن . ومما يؤيد البناء على اليقين قوله (فليتم) بناء (عليه ثم يسلم) وجوباً (ثم يسجد) للسهو أى ندباً (سجدتين) وعبر بلفظ الخبر في هذين الفعلين ، وبلفظ الأمر في السابقين ، وهما : فليتحرك وليتم ، لأنهما كانا ثابتين يومئذ بخلاف التحرك والإتمام فإنهما ثبتا بهذا الأمر ، ولأبى ذر : يسلم بغير لام الأمر ، وللأصيلي : وليسجد بلام الأمر وهو يقتضى الوجوب . قال

الشوكاني في السيل : قد اجتمع في مشروعية سجود السهو أقواله وأفعاله ، وفي أقواله ما هو بصيغة الأمر فكان بهذا واجباً ولكن إذا كان المتروك سنة من السنن التي ليست بواجبة فالسجود لها مسنون ، لأن الفرع لا يزيد على أصله . ودلالة الحديث على الباب من قوله : فثنى رجله واستقبل القبلة . واستنبط منه جواز النسخ عند الصحابة ، وأنهم كانوا يتوقعونه . ورواته الستة كلهم كوفيون أئمة أجلاء وإسناده من أصح الأسانيد ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخاري في النذور ، ومسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ ، قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ، فَنَزَلْتُ : (وَاتَّخِذُوا
مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) ، وَآيَةُ الْحِجَابِ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمَرْتَ
نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ
وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغُبَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ : (عَسَى
رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ) فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

(عن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه قال : وافقت ربي في ثلاث)
أى وافقت ربي فيما أردت أن يكون شرعاً ، فأنزل القرآن على وفق ما رأيت ،
لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى نفسه . كذا قال العيني كالحافظ ابن حجر
وغیره ، لكن قال صاحب اللامع لا يحتاج إلى ذلك فإن من وافقك فقد وافقته
اه . قال فى الفتح : وأشار به إلى حدوث رأيه وقدم الحكم ، والمراد بقوله
فى ثلاث أى قضايا أو أمور ولم يؤنث مع أن الأمر مذكر لأن التمييز إذا لم يكن
مذكوراً جاز فى لفظ العدد التذكير والتأنيث ، وليس فى تخصيصه العدد
بالثلاث ما يبنى الزيادة ، فقد روى عنه موافقات بلغت الخمسة عشر ، لكن
ذلك بحسب المنقول هنا : أسارى بدر ، وقصة الصلاة على المنافقين ، وهما فى
الصحيح ، وتحريم الخمر ، وهو فى القرآن وصحيح الترمذى من حديث ابن عمر
أنه قال : ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر ، إلا نزل القرآن
فيه على نحو ما قال عمر : وهذا دال على كثرة موافقته ، وفيه فضيلة لعمر
لاتساويها فضيلة ، وللسبوطى فى موافقاته رسالة مستقلة (قلت يارسول الله)
صلى الله عليه وآله وسلم (لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى) بين يدى القبلة
يقوم الإمام عنده بحذف جواب لو أو هى للتمنى فلا تفتقر إلى جواب وعند
ابن مالك هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى (فنزلت واتخذوا من مقام
إبراهيم مصلى) والأمر دال على الوجوب ، لكن انعقد الإجماع على جواز

الصلاة إلى جميع جهات الكعبة ، فدل على عدم التخصيص ، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن ، وقال مجاهد : المراد الحرم كله ، والأول أصح ، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر : قال الحسن البصري : مصلى أى قبله ، وبه يتم الاستدلال ، وقال مجاهد : أى مدعى يدعى عنده ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصلى فيه بل عنده ، ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعى ، واستدل البخارى على عدم التخصيص أيضاً بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة ، فلو تعين استقبال المقام لما صححت هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبل ، وروى الأزرقى فى أخبار مكة بأسانيد صحيحة أن المقام كان فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فى الموضع الذى هو فيه الآن حتى جاء سيل فى خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة ، فأتى به فربط إلى أستار الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت فى أمره حتى تحقق موضعه الأول فأعاده إليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن (وآية الحجاب) برفع آية على الابتداء والخبر محذوف أى كذلك أو على العطف على مقدر أى هو اتخاذ المصلى آية الحجاب وبالنصب على الاختصاص وبالجر عطفاً على مقدر أى اتخاذ الله مصلى من مقام إبراهيم وهو بدل من قوله ثلاث (قلت يا رسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجن فإنه يكلمهن البر) بفتح الموحدة صفة مشبهة (والفاجر) الفاسق وهو مقابل البر (فترلت آية الحجاب) : « يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن » (واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الغيرة عليه) وهى الحمية والأنفة (فقلت لهن عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منك) ليس فيه ما يدل على أن فى النساء خيراً منهن لأن المعلق بما لم يقع لا يجب وقوعه (فترلت هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رَى فِي وَجْهِهِ فَقَامَ فَمَحَكَهُ بِيَدِهِ فَقَالَ «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ وَإِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا .

(وعن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة) بالميم مع ضم النون وهى ما يخرج من الصدر أو من الرأس (فى) الحائط الذى فى جهة (القبلة فشق ذلك عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى رى فى وجهه) أثر المشقة ، وفى رواية النسائى : فغضب حتى احمر وجهه ، وللبخارى فى الأدب من حديث ابن عمر : فتغيط على أهل المسجد (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (فحكه) أى أثر النخامة (بيده فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام فى صلاته) بعد شروعه فيها (فإنه يناجى ربه) من جهة مساررته بالقرآن والأذكار فكأنه يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لازم ذلك وهو إرادة الخير فهو من باب المجاز ، والمعنى : إقباله عليه بالرحمة والرضوان لأن القرينة صارقة عن إرادة الحقيقة إذ لا كلام محسوس إلا من جهة العبد (وإن ربه) أى اطلاع ربه على ما (بينه وبين القبلة) إذ ظاهره محال لتتزيه الرب تعالى عن المكان ، فيجب على المصلى إكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استقبالهم بوجهه ، ومن أعظم الجفاء وسوء الأدب أن تتنخم فى توجيهك إلى رب الأرباب ، وقد أعلمنا الله تعالى بإقباله على من توجه إليه . قاله ابن بطال . وقال الخطابى : معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالقصد منه إلى ربه ، فصار فى التقدير كأن مقصوده بينه وبين قبلته ، وقيل هو على حذف مضاف أى عظمة الله وثواب الله . وقال ابن عبد البر : هو كلام خارج على التعظيم لشأن القبلة . قال فى الفتح : وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله فى كل مكان ، وهو جهل واضح ، لأن فى الحديث أنه يبزق تحت قدمه ، وفيه نقض ما أصلوه ، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته ، ومهما تأول به جاز أن يتأول به

ذاك والله أعلم . اهـ (فلا يزقن أحدكم قبل) أى جهة (قبلته) التى عظمها الله تعالى ، فلا تقابل بالبزاق المقتضى للاستخفاف والاحتقار ، والأصح أن النهى للتحريم ، قال فى الفتح : وهذا التعليل يدل على أن البزاق فى القبلة حرام ، سواء كان فى المسجد أم لا ، ولا سيما من المصلى ، فلا يجرى فيه الخلاف فى أن كراهة البزاق فى المسجد هل هى للتنزيه أو للتحريم . وفى صحيحى ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً : من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عينيه ، وفى رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً : يبعث صاحب النخامة فى القبلة يوم القيامة وهى فى وجهه . ولأبى داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً أم قوماً فبصق فى القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يصلى لكم ... الحديث . وفيه أنه قال : إنك آذيت الله ورسوله (ولكن عن يساره أو تحت قدميه) بالثنية ولأبوى ذر والوقت وابن عساكر : قدمه أى اليسرى كما فى حديث أبى هريرة قال النووى : هذا فى غير المسجد ، أما فيه فلا يزق إلا فى ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه فبصق فيه ثم رد بعضه على بعض) وفيه البيان بالفعل ليكون أوقع فى نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أى أنه مخير بين ذلك ، لكن البخارى حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البزاق ، وحينئذ فأو للتنويع ، واستنبط من الحديث أن على الإمام النظر فى أحوال المساجد وتعاهدتها ليصونها عن المؤذيات ، وأن البصق فى الصلاة والنفخ والتنحج غير مفسد لها لكن الأصح عند الشافعية والحنابلة أن التنحج والنفخ إن ظهر من كل منهما حرفان أو حرف مفهم كتن من الوقاية أو مدة بعد حرف بطلت الصلاة وإلا فلا تبطل مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام . وعن أبى حنيفة ومحمد : تبطل بظهور ثلاثة أحرف ، كذا فى القسطلانى ، وعندى أنه لا دليل على هذا التفصيل ، والحق ما دل عليه حديث الباب ، وفيه أن البصاق طاهر وكذا النخامة والمخاطة ، خلافاً لمن يقول : كل ماتستقذره النفس حرام ، ويستفاد منه أن التحسين والتقبيح إنما هو بالشرع ، فإن جهة اليمين مفضلة على اليسار ، وإن اليد مفضلة على القدم ، وفيه الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها ملياً لكونه صلى الله عليه وآله وسلم باشر الحك بنفسه وهو دال على عظيم تواضعه ، زاده الله تشریفاً وتعظيماً . وأخرج هذا الحديث البخارى فى كفارة البزاق فى المسجد وفى باب إذا بدره البزاق وفى غيرهما ، وكذا مسلم والترمذى وأبو داود والنسائى .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ النَّخَامَةِ ، وَفِيهِ
زِيَادَةٌ : وَلَا عَنْ يَمِينِهِ .

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك
الخدري (رضى الله عنهما حديث النخامة ، وفيه زيادة ولا عن يمينه)
فإن عن يمينه ملكاً ، وعند ابن أبي شيبة بسند صحيح : فعن يمينه كاتب الحسنات
ثم قال وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ، وحكم المخاط حكم النخامة
لأنهما من الفضلات الطاهرة . قال القاضي عياض : النهى عن البصاق عن
اليمين فى الصلاة إنما هو مع إمكان غيره فإن تعذر فله ذلك . قلت : لا يظهر
وجود التعذر مع وجود الثوب الذى هو لابس . وقد أرشده الشارع إلى
التفل فيه كما تقدم . قال الخطاى : إن كان عن يساره أحد فلا يبصق فى واحد
من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه ، ولو فقد الثوب مثلاً فلعل بلعه أولى
من ارتكاب النهى عنه ، والله أعلم . ورواته كلهم مدنيون إلا موسى
ابن إبراهيم فبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه أيضاً
فى الصلاة وكذا مسلم .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
«الْبِزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : البزاق في المسجد خطيئة) أى إثم (وكفارتها) أى الخطيئة
(دفنها) فى تراب المسجد ورملة وحصبائه إن كان وإلا فيخرجها ، وفى
المسجد ظرف للفعل ، فلا يشترط كون الفاعل فيه ، حتى لو بصق من هو
خارج المسجد فيه يتناولوه النهى ، قال القاضى عياض : إنما يكون خطيئة إن لم
يدفنه ، فمن أراد دفنه فلا ، ويؤيده حديث أبى أمامة عند أحمد والطبرانى
بإسناد حسن مرفوعاً : من تنخج فى المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه فحسنة ،
فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ورده النووى فقال : هو خلاف
صريح الحديث ، وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضا وهما قوله : البزاق
فى المسجد خطيئة ، وقوله : وليبصق عن يساره أو تحت قدمه . فالنووى
يجعل الأول عاماً ويخص الثانى بما إذا لم يكن فى المسجد ، والقاضى يجعل
الثانى عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها ، وتوسط بعضهم فحمل الجواز
على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد ، والمنع على
ما إذا لم يكن له عذر . وفى هذا الحديث التحديث والقول والتصريح بسماع
قتادة من أنس ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « هَلْ تَرَوْنَ قِبَلَتِي هَاهُنَا فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ إِنِّي
 لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي »

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : هل ترون قبلي) الاستفهام إنكارى ، أى أتخشون وتظنون أنى لأرى فعلكم لكون قبلى (هاهنا) أى فى هذه الجهة لأن من استقبل شيئاً استدبر ما وراءه لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة (فوالله ما يخفى على خشوعكم) أى فى جميع الأركان ، أو المراد فى سجودكم ، لأن فيه غاية الخشوع وبالسجود صرح فى مسلم (ولا) يخفى على (ركوعكم) إذا كنت فى الصلاة مستدبراً لكم فرويتى لا تختص بجهة قبلى هذه ، وإذا قلنا إن الخشوع المراد به الأعم فيكون ذكر الركوع بعده من باب ذكر الأخص بعد الأعم (إنى لأراكم من وراء ظهري) رؤية حقيقة أختص بها عليكم ، والرؤية لا يشترط لها مواجهة ولا مقابلة وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلاً ، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى فى الدار الآخرة ، خلافاً لأهل البدع لوقوفهم مع العادة ، أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينا بين كتفيه مثل سم الخياط ، يبصر بهما ، لا تحجبهما الثياب أو غير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية ، وفيه بعد والصواب المختار أنه محمول على ظاهره وأن هذا الإبصار إدراك حقيقى خاص به صلى الله عليه وآله وسلم انخرقت له فيها العادة . وعلى هذا عمل البخارى ، فإنه أخرج هذا الحديث فى علامات النبوة ، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره ، وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى بحت أو بعد ، وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصلاة .

الحديث الأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ وَأَمْدَهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ فِيْمَنْ سَابَقَ .

(عن) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخيل التي أضمرت) مبنياً للمفعول أى ضمرت بأن أدخلت في بيت وجلل عليها بجل ليكثر عرقها فيذهب رهلها ويقوى لحمها ويشد جريها وكان فرسه الذى سابق به يسمى السكب وهو أول فرس ملكه وكانت المسابقة (من الحفياء) وهو موضع بقرب المدينة (وأمدّها) أى غايتها (ثنية الوداع) وبينها وبين الحفياء خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخيل التي لم تضمر) بفتح الضاد وتشديد الميم المفتوحة ، وفي رواية : لم تضمر بسكون الضاد وتخفيف الميم (من الثنية) المذكورة (إلى مسجد بنى زريق) بضم الزاى المعجمة . ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانها أو المصلى فيها ، ويلتحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ونسبتها إليهم ولا يكون ذلك تركية لهم ، ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ، ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده ، والأول أظهر ، والجمهور على الجواز ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي لقوله : إن المساجد لله . والجواب إن الإضافة في مثل هذا إضافة تمييز لا ملك (وأن عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فيمن سابق بها) أى بالخيل أو بهذه المسابقة . وهذا الكلام إما من قول ابن عمر عن نفسه ، كما تقول عن نفسك : العبد فعل كذا ، أو هو من مقول نافع الراوى عنه . واستنبط منه مشروعية تضمير الخيل وتمرينها على الجرى وإعدادها لإعزاز كلمة الله تعالى ونصرة دينه ، قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » الآية ، وأخرجه البخارى أيضاً في المغازى ، وأبو داود في الجهاد ، والنسائى في الخيل .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ : انْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ أَكْثَرُ مَا أُتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خُذْ . فَحَنَّا فِي ثَوْبِهِ ثُمَّ ذَهَبَ يُقْلُهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرُّ بَعْضِهِمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ . قَالَ : لَا . قَالَ : فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ . قَالَ : لَا . فَنَشَرَ مِنْهُ ثُمَّ ذَهَبَ يُقْلُهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرُّ بَعْضِهِمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ . قَالَ : لَا . قَالَ : فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ . قَالَ : لَا . فَنَشَرَ مِنْهُ ، ثُمَّ اخْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ ، ثُمَّ انْطَلَقَ ، فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُتْبِعُهُ بَصَرُهُ حَتَّى خَفِيَ . عَلَيْنَا عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ . فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ .

(عن أنس رضى الله عنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمال) وكان مائة ألف كما عند ابن أبى شيبة من طريق حميد مرسلًا وكان خراجاً ، زاد فى الفتح أرسل به العلاء بن الحضرمى (من) خراج (البحرين) بلدة بين بصرة وعمان ، وهو أول خراج حمل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعند البخارى فى المغازى من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمّر عليهم العلاء بن الحضرمى ، وبعث أباعبيدة ، فقدم أبو عبيدة بالمال ، فيستفاد منه تعيين الآتى به ، لكن عند الواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمى هو العلاء بن جارية الثقفى فلعله كان رفيق أبى عبيدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انثروه) بالثلاثة أى صبهه (فى المسجد وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت)

إليه) أى إلى المال (فلما قضى الصلاة جاء فجلس إليه فما كان يرى أحداً إلا أعطاه) منه (إذ جاءه العباس) عمه (رضى الله عنه فقال : يا رسول الله أعطني) منه (فلما فاديت نفسى) يوم بدر (وفاديت عقيلاً) ابن أخى ، أى حين أسرنا يوم بدر (فقال له) أى للعباس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ فحثاً) من الحثية وهى ملء اليد (فى ثوبه) أى حثا العباس فى ثوب نفسه (ثم ذهب) رضى الله عنه (يقله) من الإقلال وهو الرفع والحمل أى يرفعه (فلم يستطع) حمله (فقال يا رسول الله أوامر) وللأصيلي : مر بضم الميم وسكون الراء (بعضهم يرفعه إلى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحداً يرفعه (قال فارفعه أنت على قال لا) أرفعه وإنما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك معه تنبيهاً له على الاقتصاد وترك الاستكثار من المال (فثر) العباس منه (ثم ذهب يقله) فلم يستطع حمله (فقال) العباس (يا رسول الله أوامر) وللأصيلي : مر (بعضهم يرفعه إلى قال لا) أمر (قال فارفعه أنت على قال لا) أرفعه (فثر منه) العباس (ثم احتمله فألقاه على كاهله) ما بين كتفيه (ثم انطلق) رضى الله عنه (فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من الاتباع (بصره حتى خفى علينا عجباً من حرصه ، فما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) من ذلك المجلس (وثم) بالفتح أى وهناك (منها) أى من الدراهم (درهم) جملة حالية ومراده نفي أن يكون هناك درهم ، فالحال قيد للمنفى لا للنفي ، فالجموع منتف بانتهاء القيد لانتهاء المقيد وإن كان ظاهره نفي القيام حالة ثبوت الدراهم . قاله البرماوى ، وللعينى نحوه . وفى هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر ، وأن الإمام ينبغى له أن يفرق مال المصالح فى مستحقها ولا يؤخره ، وموضع الحاجة من هذا الحديث هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها فى المسجد ومحله ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بنى المسجد لأجله ، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ، ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه فى المسجد كالماء لشرب من يعطش ، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للترزق فيمنع الثانى دون الأول .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي وَأَنَا أَصْلَى لِقَوْمِي ، فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ لَهُمْ وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَأَتَاخِذُهُ مُصَلِّيً . قَالَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَأَفْعَلُ . إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ عِثْبَانُ : فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ أَرْتَفَعَ النَّهَارُ . فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَذِنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حِينَ دَخَلَ الْبَيْتَ . ثُمَّ قَالَ : أَيَنْ تَحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ قَالَ : فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ فَقُمْنَا فَصَفْنَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . قَالَ : وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ . قَالَ : فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : أَيَنْ مَالِكُ بْنُ الدَّخِيشِ أَوْ الدُّخْشِنْ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقُلْ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ . قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ .

(عن محمود بن الربيع) الخزرجي الأنصاري الصحابي (أن عثبان ابن مالك) بكسر العين وضمها الأنصاري السالمي المدني الأعمى (وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ممن شهد بدراً من الأنصار) رضى الله عنهم (أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) ولمسلم أنه

بعث إلى رسول الله وجمع بينهما بأنه جاء إليه مرة بنفسه وبعث إليه أخرى إما متقاضياً وإما مذكراً (فقال : يا رسول الله قد أنكرت بصرى) أراد به ضعف بصره كما لمسلم أو عماه كما عند غيره والأولى أن يكون أطلق العنى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة (وأنا أصلى لقومي) أى لأجلهم يعنى أنه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود الطيالسى عن إبراهيم بن سعد (فإذا كانت الأمطار) أى وجدت (سال الوادى) أى سال الماء في الوادى فهو من إطلاق المحل على الحال ، وللطبرانى من طريق الزبيدى : وأن الأمطار حين تكون تمشى سيل الوادى (الذى بينى وبينهم) فيحول بينى وبين الصلاة معهم لأنى (لم أستطع أن آتى مسجدهم فأصلى بهم) وفي رواية لهم : أى لأجلهم (وددت) بكسر الدال الأولى أى تمنيت (يا رسول الله أنك تأتيني فتصلى في بيتي فأتحذه مصلى قال) الراوى (فقال له) أى لعثمان (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم سأفعل) ذلك (إن شاء الله) علقه بمشيئة الله تعالى لآية الكهف لا مجرد التبرك لأن ذاك حيث كان الشيء مجزوماً به . قاله البرماوى كالكرمانى ، وجوز العيني كالحافظ ابن حجر كونه للتبرك ، لأن اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم بالوحى على الجزم بأن ذلك سيقع غير مستبعد (قال عثمان) يحتمل أن يكون محمود أعاد اسم شيخه اهتماماً بذلك لطول الحديث (فغدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر) الصديق رضى الله عنه ، وللطبرانى : إن السؤال كان يوم الجمعة والحجاء إليه يوم السبت (حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فى الدخول (فأذنت له) وفي رواية الأوزاعى : فاستأذنا فأذنت لهما ، أى للنبي وأبى بكر ، وفي رواية أبى أويس : ومعه أبو بكر وعمر ، ولمسلم من طريق أنس عن عثمان : فأتانا ومن شاء الله من أصحابه وجمع بأنه كان عند ابتداء التوجه هو وأبو بكر ، ثم عند الدخول اجتمع عمر وغيره فدخلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (فلم يجلس) عليه الصلاة والسلام أى فى الدار ولا فى غيرها (حين) وفي رواية : حتى (دخل البيت) مبادراً إلى ماجاء بسببه (ثم قال أين تحب أن أصلى من بيتك) وللكشميهنى وسحده : فى بيتك (قال) عثمان (فأشرت له إلى ناحية من البيت) يضىلى فيها (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر فقمنا فصفنا فصلى ركعتين ثم سلم) من الصلاة ، واستنبت منه مشروعية الصلاة النافلة فى جماعة بالنهار (قال)

عتبان (وحبسنه) أى منعناه بعد الصلاة عن الرجوع (على خزيمة) بفتح الخاء وكسر الزاى : لحم يقطع صغاراً يطبخ بما يذر عليه بعد النضج من دقيق ، وإن عريت عن اللحم فعصيدة ، وكذا ذكر يعقوب ، وزاد : من لحم بات ليلة . قال وقيل هى حثاء من دقيق فيه دسم . وحكى فى الجمهرة نحوه . وقال أبو الهيثم والنضر : هى من النخالة . وقال عياض : المراد بالنخالة دقيق لم يغزبل ، والحريرة بالمهمات دقيق يطبخ بلبن (قال) عتيان (فثاب) أى جاء (فى البيت رجال من أهل الدار) أى الحملة (ذوو عدد) بعضهم إثر بعض لما سمعوا بقدومه صلى الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقال قاتل منهم) لم يسم (أين مالك بن الدخيشن) بضم الدال وفتح المعجمة وسكون الياء وكسر الشين آخره نون (أو أين الدخشن) شك الراوى ، هل هو مصغر أو مكبر ، لكن عند البخارى فى المحاريب من رواية معمر مكبر من غير شك ، وفى رواية لمسلم : الدخشم بالميم ، ونقل الطبرانى عن أحمد بن صالح أنه الصواب (فقال بعضهم) قيل هو عتيان راوى الحديث . كذا ادعاه ابن عبد البر فى التمهيد . قال فى الفتح : وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذى ساره هو عتيان (ذلك) أى ابن الدخيشن أو ابن الدخشن أو ابن الدخشم (منافق لا يحب الله ورسوله) لكونه يود أهل النفاق ، وفى المغازى لابن إسحق أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعث مالكا هذا ومعن بن عدى فحرقا مسجد الضرار ، فدل على أنه برىء من النفاق ، أو كان قد أقطع عن النفاق ، أو النفاق الذى اهتم به ليس نفاق الكفر ، وإنما أنكر الصحابة تودده للمنافقين ولعل له عذراً فى ذلك كما وقع لحاطب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) راداً على القائل مقالته هذه (لاتقل ذلك) عنه (ألا تراه قد قال لاإله إلا الله) أى مع قول محمد رسول الله ، وللطيايسى : إنما يقول ، ولمسلم : أليس يشهد أن لا إله إلا الله وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جزم بذلك ، ولولا ذلك لم يقولوا فى جوابه إنه يقول ذلك ، وما هو فى قلبه كما وقع عند مسلم (يريد بذلك وجه الله) أى ذات الله ، فانتفت عنه الظنة بشهادة الرسول له بالإخلاص ، والله المنة ورسوله (قال) القائل (الله ورسوله أعلم) بذلك (قال فإننا نرى وجهه) أى توجهه (ونصيحته إلى المنافقين) قال الكرماني : يقال نصحت له لا إليه ، ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء ، والظاهر أن قوله إلى متعلق بوجهه فهو الذى يتعدى بإلى ومتعلق نصيحته محذوف للعلم به (فقال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي (أى يطلب) بذلك وجه الله) عز وجل إذا أدى الفرائض واجتنب المناهى وإلا فجرد التللفظ بكلمة الإخلاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصى فيها ، أو المراد من التحريم هنا تحريم التخليد جمعاً بين الأدلة أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة .

وفى هذا الحديث من الفوائد إمامة الأعمى وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى ، وأنه كان فى المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ، والتخلف عن الجماعة فى المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة . وأما النهى عن إبطان موضع معين من المسجد ، ففيه حديث زواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه ، وفيه تسوية الصفوف وأن عموم النهى عن إمامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره ، وكذا من أذن له صاحب المنزل ، وفيه التبرك بالمواضع التى صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو وطئها ، ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب إذا أمن الفتنة ، ويحتمل أن يكون عتبان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ، وفيه إجابة الفاضل دعوة المفضول والتبرك بالمشيئة والوعد واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعى لا يكره ذلك ، والاستئذان على الداعى فى بيته وإن تقدم منه طلب الحضور ، وأن اتخاذ مكان فى البيت للصلاة لا يستلزم وقفيته ولو أطلق عليه اسم المسجد ، وفيه اجتماع أهل المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به والتنبيه على من يظن به الفساد فى الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة ، وأن على الإمام أن يتثبت فى ذلك ، ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل ، وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر ، وأنه لا يكتفى فى الإيمان النطق من غير اعتقاد ، وأنه لا يخلد فى النار من مات على التوحيد ، والصلاة فى الرحال عند المطر ، وصلاة النوافل جماعة ، وسلام المأموم حين يسلم الإمام ، وأن رد السلام على الإمام لا يجب ، وأن الإمام إذا زار قوماً أهمهم ، وشهود عتبان بدرأ وأكل الخزيرة ، وأن العمل الذى يبتغى به وجه الله ينجى صاحبه إذا قبله الله ، وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه لريبة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل ..

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَتَاهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرٌ ، فَذَكَرَتَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ أَوْلَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ ، وَأَوْلَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة) رملة بنت أبي سفيان بن حرب (وأم سلمة) هند بنت أبي أمية رضي الله عنهما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانتا ممن هاجر إلى الحبشة (ذكرتا) كذا لأكثر الرواة ، وللمستملى والحموى : ذكرنا ، ولعله سبق قلم من الناسخ كما لا يخفى (كنيسة) بفتح الكاف ، أى معبدًا للنصارى (رأيها بالحبشة) أى هما ومن كان معهما من النسوة ، وللأصيلي وغيره : رأتا ، وللبخارى فى الصلاة فى البيعة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية ، وله فى الجنازات عن هشام نحوه ، وزاد فى أوله : لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن عروة بلفظ : قال فى مرضه الذى مات فيه ، ولمسلم من حديث جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس ، وزاد فيه : فلا تتخذوا القبور مساجد فإنى أنها كم عن ذلك . قال فى الفتح : وفائدة التنصيص على زمن النهى الإشارة إلى أنه من الأمر الذى لم ينسخ لكونه صدر فى آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (فيها تصاوير) أى تماثيل (فذكرتا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أولئك) بكسر الكاف لأن الخطاب لمؤنث وقد فتحت (إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تيك الصور) وفى رواية أبى ذر وابن عساكر : تلك وإنما فعل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة ، فيجتهدون كاجتهادهم ، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا مرادهم ، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فيعبدونها ، فحذر النبي

صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك. وفي الحديث دليل على تحريم التصوير وحمل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، وأما الآن فلا . وقد أطنب ابن دقيق العيد في رد ذلك . وقال البيضاوى : لما كانت اليهود والنصارى يسجدون بقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا للتوجه نحوه ، فلا يدخل في ذلك الوعيد . اهـ . ونحوه في القسطلانى . وفيه مخالفة للحديث الصحيح النبوى ، ولذا رده القاضى محمد بن على الشوكانى رحمه الله رداً مشبعاً . وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهده المرء من العجائب ، ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به ، وذم فاعل المحرمات ، وأن الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل . وفيه كراهة الصلاة في المقابر ، سواء كان يجنب القبر أو عليه أو إليه (فأولئك) بكسر الكاف وقد تفتح (شرار الخلق عند الله يوم القيامة) بكسر الشين المعجمة : جمع شر كبحر وبحار ، وأما أشرار فقال السفاقسى : جمع شر كزند وأزناد ، ورجال هذا الحديث بصريون ، وفيه التحديث بالجمع والإخبار بالإفراد والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً في هجرة الحبشة ، ومسلم في الصلاة ، وكذا النسائى .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَنَزَلَ أَعْلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ فَجَاءُوا مُتَقَلِّدِينَ السُّيُوفَ ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِدْفُهُ وَمَلَأُ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ حَتَّى أَفْقَى رَحْلَهُ بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ وَيُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ : يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا . قَالُوا : لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ أَنَسٌ : فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ وَفِيهِ خَرْبٌ وَفِيهِ نَخْلٌ . فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ ثُمَّ بِالْخَرْبِ فَسُوِّيَتْ وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ وَجَعَلُوا عِضَادَتِيهِ الْحِجَارَةَ وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخْرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ :

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : قدم النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم المدينة فنزل أعلى المدينة في حي) أى قبيلة (يقال لهم بنو عمرو ابن عوف فأقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه وصوبه الحافظ ابن حجر (ثم أرسل إلى بني النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (فجاءوا) حال كونهم (متقلدى السيوف) أى جعلوا نجاد السيف على المنكب خوفاً من اليهود وليروه ما أعدوه لنصرته صلى الله عليه وآله وسلم (كأنى أنظر إلى النبي صلى

الله عليه) وآله (وسلم على راحلته) أى ناقته القصواء (وأبو بكر) الصديق (ردفه) أى راكب خلفه ، ولعله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشریف أبى بكر بذلك وتنويهاً بقدره وإلا فقد كان له رضى الله عنه ناقة هاجر عليها (وملاً بنى النجار) أى أشرافهم أو جماعتهم يمشون (حوله) صلى الله عليه وآله وسلم أدباً (حتى ألقى) أى طرح رحله (بفناء) أى بناحية متسعة أمام دار (أبى أيوب) خالد بن زيد الأنصارى (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى فى مرابض الغنم) جمع مريض أى مأواها (وأنه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد تفتح (فأرسل إلى ملا من بنى النجار فقال: يا بنى النجار ثامنوني) بالثلثة أى اذكروا لى ثمنه لأذكر لكل الثمن الذى أختاره . قال ذلك على سبيل المساومة ، فكأنه قال : ساوموني فى الثمن (بحائطكم) أى ببستانكم (هذا قالوا لا والله لانطلب ثمنه إلا إلى الله) عز وجل ، أى من الله ، كما وقع عند الإسماعيلى ، وفى الفتح تقديره لانطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله ، وزاد ابن ماجه أبداً ، وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً وخالف فى ذلك أهل السير (قال أنس) رضى الله عنه (فكان فيه) أى فى الحائط الذى بنى فى مكانه المسجد (ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب) بفتح الخاء وكسر الراء : اسم جمع واحده خربة ، ككلم وكلمة . قال ابن الجوزى : وهو المعروف ، وكذا ضبط فى سنن أبى داود ، ولأبى ذر : خرب بكسر الخاء وفتح الراء : جمع خربة ، كعنب وعنبه حكاة الخطابى ، وذكر ضبطاً آخر فيه بحث (وفيه نخل فأمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبشت) وبالعظام فغيبت (ثم بالحرب فسويت) بإزالة ما كان فى تلك الحرب (و) أمر (بالنخل فقطع فصفوا النخل قبله المسجد) أى فى جهتها (وجعلوا عضادتيه الحجارة) تثنية عضادة بكسر العين . قال صاحب العين : أعضاء كل شئ ما يشده من حواليه ، وعضادتا الباب : ما كان عليهما يغلق الباب إذا أصفق (وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون) أى يتعاطون الرجز تشبيهاً لنفوسهم ليسهل عليهم العمل (والنبى صلى الله عليه وآله وسلم) يرتجز (معه) وهو يقول : اللهم لا خير إلا خير الآخرة * فاغفر للأنصار) الأوس والخزرج الذين نصرروه على أعدائه (والمهاجرة) الذين هاجروا من مكة إلى

المدينة محبة فيه صلى الله عليه وآله وسلم وطلباً للأجر ، وللمستملى : فاغفر
الأنصار ، على تضمين اغفر معنى استر ، ولفظ أبي داود : فانصر الأنصار
واستشكل قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع قوله تعالى : « وما علمناه
الشعر » . والجواب أن الممتنع عليه صلى الله عليه وآله وسلم لإنشاء الشعر
لا إنشاده . على أن الخليل ماعد المشطور من الرجز شعراً ، هذا وقد قيل إنه
صلى الله عليه وآله وسلم قالها بالتاء متحركة فخرج عن وزن الشعر . وفي
الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع ، وجواز نبش
القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة ، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد
نبشها وإخراج ما فيها ، وجواز بناء المساجد في أماكنها . قيل : وفيه جواز
قطع الأشجار المثمرة للحاجة أخذاً من قوله : وأمر بالنخل فقطع ، وفيه نظر
لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يثمر إما بأن تكون ذكوراً وإما أن تكون مما طرأ
عليه ما قطع ثمرته . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث
والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري في الصلاة والوصايا والهجرة والحج
والبيوع ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث الخامس والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ وَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ .

(عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه أنه كان يصلى إلى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعله) أى يصلى والبعير فى طرف قبلته ، ومراد البخارى بهذا الحديث هنا الإشارة إلى علة النهى عن ذلك وهى كونها من الشياطين ، كأنه يقول : لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله فى جعلها أمام المصلى وكذلك صلاة راكمها . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى النافلة على بعيره . قاله فى الفتح ، وتعقبه العيني فقال : ما أبعد هذا الجواب عن موقع الخطاب فإنه متى ذكر علة النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل حتى يشير إليه . اهـ . وليست عبارة الحافظ كما نقلها القسطلانى تبعاً للعيني كما ستعرفه ، فإن عبارة الحافظ فى الفتح هكذا : وقد نازع الإسماعيلي المصنف فى استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله سترة عدم كراهة الصلاة فى مبركه . وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهى وهو كونها من الشياطين ، كما فى حديث عبد الله بن مغفل ، فإنها خلقت من الشياطين ، ونحوه فى حديث البراء كأنه يقول لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله فى جعلها أمام المصلى ، وكذا صلاة راكمها ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى النافلة على بعيره . اهـ . كلام الحافظ . وحديث ابن مغفل والبراء اللذين أشار إليهما الحافظ أخرج الأول ابن ماجه عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا فى مرايض الغنم ولا تصلوا فى أعطان الإبل فإنها خلقت من الشياطين . وأخرج الثانى أبو داود من حديث البراء بن عازب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فى مبارك الإبل ، فقال : لاتصلوا فيها فإنها من الشياطين . وأخرج الإمام أحمد من حديث عبد الله بن مغفل أيضاً بإسناد صحيح بلفظ : لاتصلوا فى أعطان الإبل فإنها خلقت من الجن ألا ترون إلى عيونها ونفرتها . إذا عرفت هذا

علمت أن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يقل إن البخارى رحمه الله ذكر النهى عن الصلاة في معاطن الإبل صريحاً وإنما قال مراد البخارى الإشارة إلى ما ذكر من علة النهى عن الصلاة في أعطان الإبل الواردة في الأحاديث التى على غير شرطه من حديث ابن مغفل والبراء اللذين ذكرناهما من أنها خلقت من الشياطين ولا يلزم من الإشارة إلى علة النهى ذكرها صريحاً فى الترجمة ، فإن البخارى رحمه الله كثيراً ما يشير إلى الأحاديث الواردة على غير شرطه ، كما لا يخفى ذلك على من عرف صنيعه وتتبع كلام الشارحين فى مواضع كثيرة ، واستنبط البخارى من حديث ابن عمر المذكور أنه لا يلزم من النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل فساد الصلاة ، كما أنه لا يلزم من النهى عن الصلاة فى المقبرة فساد الصلاة . قال البخارى : باب ما يكره من الصلاة فى القبور . ورأى عمر أنس بن مالك يصلى عند قبر فقال : القبر القبر ، ولم يأمره بالإعادة . قال فى الفتح : استنبطه من تمادى أنس على الصلاة ، ولو كان ذلك يقتضى الفساد لقطعها أنس ، فدل على الجواز مع الكراهة . اهـ . وهكذا الصلاة فى معاطن الإبل : فبالله العجب كيف يخفى مثل هذا على من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الجليل ، ولكن للشغف بالاعتراض ومحبة دفع الكلام الصحيح الواقع من المعاصر مفاصد لا تنفى على من أنصف ولم يتعسف . ورواة هذا الحديث ما بين مروذى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم والترمذى وقال حسن صحيح .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عُرِضَتْ عَلَى النَّارِ وَأَنَا أَصَلِّي .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على النار) الجهنمية (وأنا أصلى) استدل البخارى بهذا الحديث على جواز الصلاة وقدام المصلى نار ، قال السفاسى : لاحجة في الحديث على ما بؤب له لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك مختاراً وإنما عرض عليه ذلك لمعنى أراد الله تعالى تنبيهاً لعباده . وأجيب بأن الاختيار وعدمه فى ذلك سواء منه . لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقرّ على باطل ، فدل على أن مثله جائز . قاله الحافظ ابن حجر وتعقبه العيى فقال : لا تسلم التسوية فإن الكراهة تتأكد عند الاختيار ، وأما عند عدمه فلا كراهة لعدم العلة الموجبة للكراهة وهى التشبه بعبدة النار . قال فى الفتح : الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلى وبين قبلته فى الجملة ، وأحسن من هذا عندى أن يقال لم يفصح المصنف فى الترجمة بكراهة ولا غيرها ، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه ، وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره فى حق الثانى ، وهو المطابق للحديثى الباب ، ويكره فى حق الأول كما وقع التصريح بذلك عن ابن عباس فى التماثيل ، وعن ابن سيرين أنه تكره الصلاة إلى القبور وإلى بيت نار .

الحديث السابع والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« أَجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا » .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم (النافلة . قال القرطبي : من للتبويض ،
والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً : إذا قضى أحدكم
الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته . قلت : وليس فيه ما ينفي
الاحتمال . وقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فرائضكم
في بيوتكم ليفتدى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن . وهذا
وإن كان محتملاً لكن الأول هو الراجح . وقد بالغ الشيخ محي الدين فقال :
لا يجوز حمله على الفريضة ، وفي الصحيحين حديث : صلوا أيها الناس في
بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، وإنما شرع ذلك
لكونه أبعد من الرياء ولتنزل الرحمة فيه والملائكة ، ولكن قال القسطلاني :
استثنى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتها ، فالأفضل كونه في الجامع لفصل
البكور وركعتا الطواف والإحرام وكذا التراويح للجماعة (ولا تتخذوها)
أي البيوت (قبوراً) أي كالقبور مهجورة من الصلاة ، وهو من التشبيه
البلغ البديع بحذف حرف التشبيه للمبالغة ، وهو تشبيه البيت الذي لا يصلي
فيه بالقبر الذي لا يتمكن الميت من العبادة فيه . وقد حمل البخاري هذا الحديث
على منع الصلاة في المقابر . ولهذا ترجم به وتعقب بأنه ليس فيه تعرض لجواز
الصلاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه الحث على الصلاة في البيت ، فإن
الموتى لا يصلون في بيوتهم ، وكأنه قال : لا تكونوا كالموتى في القبور حيث
انقطعت عنهم الأعمال وارتفعت التكاليف ، ولو أريد ما تأوله البخاري لقال
المقابر . وأجيب بأنه قد ورد في مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ المقابر ،
وتعقب بأنه كيف يقال حديث يرويه غيره بأنه مطابق لما ترجم له ، ولا يخفى
فساد هذا التعقب لما عرفت من عادة البخاري أنه يشير إلى ما لم يكن على شرطه ،
وأى حرج في ذلك إذا عرف ذلك من عادة المصنف ، إذ لامشاحة في الاصطلاح

قال في الفتح : قوله باب كراهة الصلاة في المقابر . استنبط البخارى من قوله في الحديث : ولا تتخذوها قبوراً ، أن القبور ليست محلاً للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة ، وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذى في ذلك مما ليس على شرطه ، وهو حديث أبى سعيد مرفوعاً : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، ورجاله ثقات ، وقال في الفتح أيضاً : وقد نازع الإسماعيلي المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال : الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر . قلت : قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبى هريرة بلفظ : لا تتخذوا بيوتكم مقابر ، وقال ابن التين : تأوله البخارى على كراهة الصلاة في المقابر ، وتأوله جماعة على أنه إنما فيه النذب إلى الصلاة في البيوت إذ الموقى لا يصلون في بيوتهم وهى القبور ، قال : فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك . قلت : إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فمسلم ، وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا فقد قدمنا وجه استنباطه . اهـ . فعرفت من كلام الحافظ رد ماتبه القسطلانى ، وقد صرحوا بأن حمل كلام المكلف على محمل صحيح أولى من إلغائه . ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة ، وفي هذا الحديث التحديث والإخبار بالافراد والعننة ، وأخرجه مسلم وابن ماجه .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِذَا أَغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ : لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا .

(عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما قالا : لما نزل (الموت) برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حذف الفاعل للعلم به ، ولأبى ذر : نزل مبنياً للمفعول (طفق) أى جعل (يطرح خميصة) أى كساء له أعلام (له على وجهه) الشريف (فإذا اغتم بها) بالغين المعجمة أى تسخن بالخميصه وأخذ بنفسه من شدة الحر (كشفها عن وجهه) المبارك (فقال وهو كذلك) أى فى حالة الطرح والكشف (لعنة الله على اليهود والنصارى) وكأنه سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) وكأنه قيل للراوى : ما حكمة ذكر ذلك فى ذلك الوقت فقال (يحذر) أتمته أن يصنعوا بقبره مثل (ما صنعوا) أى اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم ، والحكمة فيه أنه ربما يصير بالتدريج شبيهاً بعبادة الأوثان . قاله القسطلانى . وقد وقع فى هذه الأزمان ما حذر الأمة عنه ، فهذا الخبر من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذى قد كان يخافه . وقد شاهدنا من ذلك فى المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس ينحصر ولا يستوى على عرش الإسلام ، فإننا لله وإنا إليه راجعون إلى أين ذهب الشيطان بعقول هؤلاء الجهلاء . وفى الحديث دلالة صريحة على النهى عن اتخاذ القبور مساجد ، والزجر الشديد عنه ، وكأن البخارى أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم ، سواء كان مع تصوير أم لا ، ولا يقال ليس للنصارى إلا نبي واحد وليس له قبر ، لأننا نقول بأن الجمع بإزاء المجموع من اليهود والنصارى فإن اليهود لهم أنبياء أو المراد الأنبياء وكبار

أتباعهم ، فاكثف بذكر الأنبياء . وفي مسلم ما يؤيد ذلك حيث قال في طريق جندب : كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد وأنه كان فيهم أنبياء أيضاً لكنهم غير مرسلين ، كالحواريين ومريم في قول أو الضمير راجع إلى اليهود فقط أو المراد من أمروا بالإيمان بهم كنوح وإبراهيم وغيرهما ورواة هذا الحديث ما بين حمصى ومدنى ، وفيه رواية صحابى وصحابة ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في اللباس والمغازى وذكر بنى إسرائيل ، ومسلم والنسائى في الصلاة .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ وَلِيدَةً كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقُوهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ . قَالَتْ : فَخَرَجَتْ صَبِيَّةً لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ . قَالَتْ : فَوَضَعْتُهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهَا . فَمَرَّتْ بِهِ حُدَيَّةٌ وَهُوَ مُلْقَى فَحَسَبَتْهُ لَحْماً فَخَطَفَتْهُ . قَالَتْ : فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ . قَالَتْ : فَاتَّهَمُونِي بِهِ . قَالَتْ : فَطَفِقُوا يُفْتَشُونَ حَتَّى فَتَّشُوا قُبُلَهَا . قَالَتْ : وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحُدَيَّةُ فَأَلْقَتْهُ . قَالَتْ : فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ . قَالَتْ فَقُلْتُ : هَذَا الَّذِي أَتَّهَمْتُمُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ وَهُوَ ذَا هُوَ . قَالَتْ : فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَتْ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَكَانَ لَهَا خِבَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حِفْشٌ . قَالَتْ : فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي . قَالَتْ : فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ :

وَيَوْمُ الْوِشَاحِ مِنْ أَعَاجِيبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي
قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَقُلْتُ لَهَا : مَا شَأْنُكِ لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتِ هَذَا ؟ قَالَتْ : فَحَدَّثْتَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن وليدة) بفتح الواو أى أمة (كانت سوداء) وهى فى الأصل المولودة ساعة تولد ، قاله ابن سيده ، ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة (لحي من العرب فأعتقوها فكانت معهم قالت) أى الوليدة (فخرجت صبية لهم) أى لهؤلاء الحى ، وكانت الصبية عروساً فدخلت مغتسلها . قال فى الفتح : لم أقف على اسمها ولا على اسم القبيلة التى كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح . اهـ . وكان (عليها وشاح أحمر من سيور) جمع سير وهو ما يقد من الجلد . وقال الجوهري : الوشاح ينسج عرضاً من أديم ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها . وقال

السفاسقى : خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما وتتوشح به المرأة . وقال الداودى ، ثوب كالبرد أو نحوه . وعن الفارسى : لا يسمى وشاحاً حتى يكون منظوماً بلؤلؤ وودع . اهـ . وقولها فى الحديث : من سيور يدل على أنه كان من جلد ، وقولها بعد : فحسبته لحماً لا يننى كونه مرصعاً لأن بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد يصير كاللحم السمين (قالت) عائشة (فوضعتة) أى الوشاح (أو وقع منها) شك الراوى (ففرت به) أى بالوشاح (حدياة) تصغير حدأة (وهو ملقى) أى مرمى (فحسبته لحماً) سميناً لأنه كان من جلد أحمر وعليه اللؤلؤ (فخطفته) بكسر الطاء على الفصحى (قالت فالتسوه) أى طلبوه وسألوا عنه (فلم يجدوه قالت فاتهمونى به قالت) عائشة (فطفقوا يفتشون حتى فقتشوا قبلها) بضم القاف ، أى فرجها ، وعبر بضمير الغيبة لأنه من كلام عائشة وإلا فقتضى السياق أن تقول قبلى كما عند البخارى فى أيام الجاهلية ، أو هو من كلام الوليدة على طريقة الالتفات والتجريد كأنها جردت من نفسها شخصاً وأخبرت عنه (قالت والله إنى لقائمة معهم) زاد ثابت فى دلائله فدعوت الله أن يبرئنى (إذ مرت الحدياة) وهم ينظرون (فألقته قالت فوقع بينهم قالت : فقلت هذا الذى اتهمونى به زعمتم) أنى أخذته (وأنا منه بريئة وهو ذا هو) حاضر (قالت عائشة فجاءت) أى المرأة (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فأسلمت ، قالت عائشة فكانت) أى المرأة وفى رواية الكشمينى : فكان (لها خباء) بكسر الخاء خيمة من صوف أو وبر (فى المسجد) النبوى (أو حفش) بحاء مكسورة بيت صغير ، وفيه أنه يبيت من لا مسكن له فى المسجد سواء كان رجلاً أو امرأة عند أمن الفتنة وإباحة الاستغلال فيه بالخيمة ونحوها (قالت) عائشة (فكانت) أى المرأة (تأتبنى فتحدث عندى قالت) عائشة (فلا تجلس عندى مجلساً إلا قالت : * ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا *) جمع أعجوبة . قال الزركشى كابن سيده : لا واحد له من لفظه ، ومعناه عجائب . قال الدمامينى : وكذا هو فى الصباح ، لكن لا أدرى لم لا يجعل جمعاً لتعجب مع أنه ثابت فى اللغة ، يقال : عجت فلاناً تعجبياً إذا جعلته يتعجب ، وجمع المصدر باعتبار أنواعه لا يمتنع . وفى رواية من أعاجيب (* ألا إنه من بلدة الكفر أنجاني *) والبيت من الطويل وأجزاؤه ثمانية وزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات ، لكن دخل البيت المذكور

القبض فى الجزء الثانى وهو حذف الخامس الساكن فى ثانى جزء منه ، فإن أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار سالماً . وقلت : ويوم وشاح بالتنوين بعد حذف التعريف صار القبض فى أول جزء البيت ، وهو أخف من الأول ، واستعمال القبض فى الجزء الثانى وكذا السادس فى أشعار العرب كثير جداً نادر فى أشعار المولدين ، وهو عند الخليل بن أحمد أصلح من الكف ، ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف وهو حذف السابع الساكن وبين القبض ، بل يشترط أن يتعاقبا ، وإنما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور ، وفى الحديث إباحة الخروج من البلد الذى يحصل للمرء فيه المحنة ، ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة ، وفيه فضل الهجرة من دار الكفر وإجابة دعوة المظلوم ولو كان كافراً لأن فى السياق أن إسلامها كان بعد قدومها المدينة ، والله أعلم (قالت عائشة رضى الله عنها فقلت لها) أى للمرأة (ما شأنك لاتقعين معى مقعداً إلا قلت هذا) البيت (قالت فحدثتنى بهذا الحديث) المتضمن للقصة المذكورة .

الحديث الخمسون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَلَمْ يَجِدْ عَلِيًّا فِي الْبَيْتِ ، فَقَالَ : أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ ؟ قَالَتْ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَعَاظَبَنِي ، فَمَخَّرَجَ فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْإِنْسَانِ : انْظُرْ أَيْنَ هُوَ ، فَجَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُهُ وَهُوَ يَقُولُ : قُمْ أَبَا تُرَابٍ ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ .

(عن سهل بن سعد رضي الله عنه) هو ابن مالك الأنصاري (قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيت) ابنته (فاطمة فلم يجد علياً) ابن عمه ابن أبي طالب (في البيت فقال) لها (أين ابن عمك) ولم يقل أين زوجك ولا ابن عم أبيك استعطافاً لها على ذكر القرابة القريبة بينهما ، لأنه فهم أنه جرى بينهما شيء (قالت) أي فاطمة رضي الله عنها (كان بيني وبينه شيء فعاظبني) من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين (فخرج فلم يقل عندي) بفتح الياء وكسر القاف مضارع من القيلولة ، وهي نوم نصف النهار (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للإنسان: انظر أين هو) وعند الطبراني: فأمر إنساناً معه ، قال الحافظ ابن حجر: يظهر لي أنه سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان معه غيره ولا ينافي ما وقع عنده في الأدب ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة: أين ابن عمك؟ قالت: في المسجد ، لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (فجاء) ذلك الإنسان (فقال يا رسول الله هو في المسجد راقداً) وهذا يدل على إباحة الرقود فيه لمن لا مسكن له ، لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولة النهار (فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المسجد ورآه (وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه)

بكسر الشين أى جانبه (وأصابه فجعل رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم
يمسحه عنه ويقول قم) يا (أبا تراب قم) يا (أبا تراب) بحذف حرف النداء
المقدر ، واستنبط منه الملاطفة بالإصهار ونوم غير الفقراء فى المسجد وغير
ذلك من وجوه الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز القائلة
فى المسجد وممازحة المغضب بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنيسه . وللبخارى
فى الأدب إنه كان يفرح إذا دعى بذلك ، وفيه دخول الوالد بيت ابنته بغير
إذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بإبداء المنكيين فى غير الصلاة ،
ورواته الأربعة مديون إلا شيخ البخارى قبلخى ، وفيه التحديث والعننة ،
وأخرجه البخارى فى الاستئذان وفى فضل على ومسلم فى الفضائل .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ » .

(عن أبى قتادة) الحارث بن ربيع (السلمى) بفتحتين وفى آخره ميم لأنه من الأنصار نسبة إلى سلمة بالكسر ، المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إذا دخل أحدكم المسجد) أى وهو متوضئ (فليركع) أى فليصل ندباً من إطلاق الجزء وإرادة الكل (ركعتين) تحية المسجد ، هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق ، واختلف فى أقله ، والصحيح اعتباره ، ولا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين . واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر فى ذلك للندب . ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب ، والذى صرح به ابن حزم عدمه (قبل أن يجلس) تعظيماً للبيعة ، فلو خالف وجلس هل بشرع له التدارك ؟ صرح جماعة بأنه لا يشرع له التدارك ، وفيه نظر لما رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى ذر أنه دخل المسجد فقال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أركعت ركعتين ؟ قال : لا . قال : قم فاركعهما . ترجم عليه ابن حبان أن التحية لاتفوت بالجلوس ، وأيده بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو قاعد على المنبر يوم الجمعة لسليك الغطفانى لما قعد قبل أن يصلى : قم فاركع ركعتين ، إذ مقتضاه أنه إذا تركها شرع له فعلها . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون إلا الأول ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبْنِيًّا بِاللِّبْنِ وَسَقْفُهُ بِالْجَرِيدِ ، وَعُمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا ، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَنَاهُ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللِّبْنِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَبًا ، ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَزَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً ، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصَّةِ ، وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : إن المسجد (النبوي) كان على عهد (أى زمان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنياً باللبن (بفتح اللام وكسر الباء وهو الطوب النى) وسقفه بالجريد وعمده بضم العين والميم وبفتحها (خشب النخل) بفتح الخاء والشين وبضمهما (فلم يزد فيه أبو بكر) الصديق رضي الله عنه أى لم يغير فيه (شيئاً) بالزيادة والنقصان (وزاد فيه عمر) بن الخطاب رضي الله عنه فى الطول والعرض (و) لم يغير فى بنيانه بل (بناه على بنيانه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده) بضمتين أو بفتحتين (خشباً) لأنها بليت (ثم غيره عثمان) بن عفان (رضى الله عنه) من جهة التوسيع وتغيير الآلات (فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة) بدل اللبن (والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة ، الجص بلغة أهل الحجاز يقال قصص داره إذا جصصها (وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج) بفتح القاف والفاء بلفظ الماضى عطفاً على جعل ، وفى رواية بإسكان القاف وفتح الفاء عطفاً على عمده ، والساج : ضرب ونوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند ، الواحدة ساجة . قال ابن بطال غيره : هذا يدل على أن السنة فى بنیان المسجد القصود وترك الغلو فى تحسينه ،

فقد كان عمر ، مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده ، لم يغير المسجد عما كان عليه ، وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل قد نخر في أيامه ، ثم كان عثمان ، والمال في زمانه أكثر ، فحسنته بما لا يقتضى الزخرفة ، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ، وأول من زخرف المساجد الوليد ابن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة ، ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبى حنيفة : إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال . وقال البدر ابن المنير : لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صوتاً لها عن الاستهانة ، وتعقب بأن المنع إن كان للبحث عن اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال ، وإن كان لخشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء العلة ، كذا في الفتح . قلت : تعليل ابن المنير في زخرفة المساجد بما ذكر رد المحتد بالقياس الفاسد المبني على شفا جرف هار فلا يلتفت إليه ولا يعرج عليه بعد ما ثبت النهي عن الشارع عن تشييدها وزخرفتها . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية الأقران صالح عن نافع لأنهما من طبقة واحدة وتابعى عن تابعى ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه أبو داود في الصلاة .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمًا حَتَّى أَتَى عَلَى ذِكْرِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبْنَةً لَبْنَةً وَعَمَّارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ ، قَالَ يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه كان يحدث يوماً حتى أتى على ذكر بناء المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كنا نحمل لبنة لبنة) الطوب النبي (وعمار) هو ابن ياسر يحمل (لبنتين لبنتين) ذكرهما مرتين كلبنة وزاد معمر في جامعه : لبنة عنه ولبنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل ينفض التراب عنه) زاد البخاري في الجهاد : عن رأسه ، وكذا مسلم ، وفيه إكرام العامل في سبيل الله والإحسان إليه بالفعل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويح عمار) بالإضافة كلمة رحمة لمن وقع في هلكة لا يستحقها ، كما أن ويل كلمة نقمة لمن يستحقها (يدعوهم) أي الفتنة الباغية ، وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلوه في وقعة صفين (إلى) سبب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك (و) هم (يدعونه إلى) سبب (النار) لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم ، لأنهم كانوا مجتهدين ظانين أنهم يدعونه إلى الجنة وإن كان في نفس الأمر بخلاف ذلك ، فلا لوم عليهم في اتباع ظنونهم ، فإن المجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر ، وأعيد الضمير عليهم وهم غير مذكورين صريحاً ، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما : ويح عمار تقتله الفتنة الباغية ، والفتنة هم أهل الشام ، وهذه الزيادة حذفها البخاري للنكته وهي أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما بين ذلك في رواية البزار ولفظه : قال أبو سعيد فحدثني أصحابي ولم أسمعهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم أنه قال : يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية ، وإسناده على شرط مسلم لا البخارى ، فلذا اقتصر البخارى على القدر الذى سمعه أبو سعيد من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره . وهذا دال على دقة فهم البخارى وفقهه وتبحره فى الاطلاع على علل الأحاديث (قال يقول عمار أعوذ بالله من الفتن) واستنبط من هذا استحباب الاستعاذة من الفتن ، ولو علم المرء أنه يتمسك فيها بالحق لأنها قد تفضى إلى ما لا يرى وقوعه ، وفيه رد على ما اشتهر على الألسنة مما لا أصل له لا تستعينوا من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين ، وحديث يقتل عماراً الفئة الباغية رواه جماعة من الصحابة ، ذكرهم فى الفتح ، وغالب طرقه صحيحة أو حسنة ، وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم ، وفى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، وفضيلة ظاهرة لعلى ولعمار ، ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً فى حروبه ، وفيه جواز ارتكاب المشقة فى عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الجهاد والفتن .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى
مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ بَنَى مَسْجِداً يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ
بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ .

(عن عثمان بن عفان رضي الله عنه) حال كونه يقول (عند قول الناس فيه) أى إنكارهم عليه (حين بنى) أى أراد أن يبنى (مسجد الرسول صلى الله عليه وآله) (وسلم) بالحجارة المنقوشة والقصة إلى آخر ما مر آنفاً وكان ذلك سنة ثلاثين على المشهور ، وقيل فى آخر سنة من خلافته ، وجمع بينهما بأن الأول كان ابتداء بنائه والثانى تاريخ انتهائه ، ولم يبن المسجد إنشاء وإنما وسعه وشيده ، ولمسلم من طريق محمود بن لبيد الأنصارى وهو من صغار الصحابة قال : لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته ، أى فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال البغوى فى شرح السنة : لعل الذى كره الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المنقوشة لا مجرد توسيعه . انتهى . فيؤخذ منه إطلاق البناء فى حق من جدد ، كما يطلق فى حق من أنشأ ، أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على الجزء (لأنكم أكثرتم) أى الكلام فى الإنكار على ما فعلته وحذف المفعول للعلم به (وأنى سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقول من بنى) حقيقة أو مجازاً (مسجداً) كبيراً كان أو صغيراً فالتنكير فيه للشيوخ ، ولابن خزيمة : كفحص قطاة أو أصغر ، ومفحصها بفتح الميم . والحاء كمقعد : هو مجثمها لتضع فيه بيضها وترقد عليه كأنها تفحص عنه التراب أى تكشفه ، والفحص : البحث والكشف ، ولا ريب أنه لا يكتفى بمقداره للصلاة فيه ، فهو محمول على المبالغة عند أكثر العلماء ، لأن الشارع يضرب المثل فى الشيء بما لا يكاد يقع كقوله : استمعوا وأطيعوا ولو عبداً حبشياً . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : الأئمة من قريش ، أو هو على ظاهره

بأن يزيد في المسجد قدرأ يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصّة كل واحد منهم ذلك القدر ، وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر إلى الذهن وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه ، فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسع الجبهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر ، لكن قوله بنى يشعر بوجود بناء على الحقيقة ، ويؤيده رواية أم حبيبة : من بنى لله بيتاً . أخرجه سمويه في فوائده بإسناد حسن فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لا موضع السجود فقط ، لكن لا يمتنع إرادة الآخر مجازاً إذ بناء كل شيء بحسبه . قال في الفتح : وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرق المسافرين يحوطونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر ، وبعضها لا يكون أكثر من قدر موضع السجود . وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان ، وزاد : قلت : وهذه المساجد التي في الطرق ؟ قال نعم . وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادهما حسن ، وخص القطاة بهذا لأنها لا تنبض على شجرة ولا على رأس جبل بل إنما تجعل مجثمها على بسيط الأرض دون سائر الطير ، فلذلك شبه به المسجد ، ولأنها توصف بالصدق ، فكأنه أشار بذلك إلى الإخلاص وصدق النية في بنائه ، كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي : خالص العبودية الاندماج في طي الأحكام من غير شهرة ولا إرادة ، وهذا شأن هذا الطائر ، وقيل لأن أفعوصها يشبه محراب المسجد في استدارته وتكوينه (يبتغي به) أى يبناء المسجد (وجه الله) عز وجل أى ذاته تعالى طلباً لمرضاته لارياء ولا سمعة . قال ابن الجوزي : ومن كتب اسمه على المسجد الذي بينه كان بعيداً من الإخلاص (بنى الله) عز وجل (له) مجازاً بناء (مثله) في مسمى البيت حال كونه (في الجنة) لكنه في السعة أفضل مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . قال النووي : يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا ، وفيه إشارة أيضاً إلى دخول فاعل ذلك الجنة ، إذ المقصود بالبناء له هو أن يسكنه وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول ، والله أعلم ، وروى أحمد بإسناد لين من حديث ابن عمرو ابن العاص مرفوعاً : من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً أوسع منه ، أو المراد بالجزء أبنية متعددة ، أى بنى الله له عشرة أبنية مثله ، إذ الحسنة بعشرة

أمثالها ، والأصل أن جزاء الحسنة الواحدة واحد بحكم العدل والزيادة عليه بحكم الفضل . قال في الفتح : ومن بناه بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الإخلاص ، وإن كان يؤجر في الجملة ، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المتطوع ، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجداً بأن يكتفى بتحويلها من غير بناء ، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقه مسجداً ، إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا ، وإن نظرنا إلى المعنى فنعم ، وهو المتجه ، وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها ، لكن المعنى يقتضى دخول الأمر بذلك أيضاً ، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضى الله عنه لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه ، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه ، ورواة هذا الحديث السبعة ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون والرابع مدني سكن مصر وهو بكير ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والإنجبار والسماع وثلاثة من التابعين ، وأخرجه مسلم والترمذى .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا».

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه) ابن عمرو بن حرام الأنصارى ثم السلمى (يقول مر رجل) لم أقف على اسمه (فى المسجد) النبوى (ومعه سهام) قد أبدى نصولها ، ولمسلم عنه : أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل فى المسجد (فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أمسك بنصالها) كى لا تخدش مسلماً وهذا من كريم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفى ومدنى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الفتن ، ومسلم فى الأدب ، والنسائى فى الصلاة ، وأبو داود فى الجهاد ، وابن ماجه فى الأدب .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا لَا يَعْقِرْ بِكَفِّهِ مُسْلِمًا .

(عن أبى موسى) الأشعرى رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : من مر فى شىء من مساجدنا أو أسواقنا بنبل) معه للتنويع لا للشك من الراوى (فليأخذ على نصالها) زاد الأصبلى : بكفه ، ضمن كلمة الأخذ هنا معنى الاستعلاء للمبالغة فعديت بعلى وإلا فالوجه تعديته بالياء (لا يعقر) أى لا يجرح (بكفه مسلماً) بسبب ترك أخذ النصال ، ولمسلم من رواية أبى أسامة : فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحداً من المسلمين . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والسماع والعنعنة ، وأخرجه البخارى فى الفتن ، ومسلم فى الأدب ، وأبو داود فى الجهاد ، وابن ماجه فى الأدب .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنْشُدْكَ اللَّهَ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَا حَسَّانُ أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ أَيِّدُهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : نَعَمْ .

(عن حسان بن ثابت) بن المنذر ابن حرام الأنصارى الخزرجى شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضى الله عنه أنه استشهد) أى طلب الشهادة ، أى الإخبار بالحكم الشرعى ، فأطلق عليه الشهادة مبالغة فى تقوية الخبر (أبا هريرة رضى الله عنه) فقال (أنشدك الله) بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة الشريفة نصب أى سألتك بالله (هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا حسان أجب) دفعاً وليس من إجابة السؤال ، أو المعنى أجب الكفار ، أى رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسم) إذ هجوه وأصحابه ، وفى رواية سعيد بن المسيب : أجب عنى ، فغير عنه بما هنا تعظيماً ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كذلك تربية للمهابة وتقوية لداعى المأمور (اللهم أيده) أى قوّه (بروح القدس) جبريل عليه السلام ، وفى حديث البراء عند البخارى بلفظ : وجبريل معك ، وفى الترمذى عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبراً فى المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (نعم) سمعته يقول ذلك ، قال ابن بطال : ليس فى الحديث أن حساناً أنشد شعراً فى المسجد يحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن رواية البخارى فى بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أجب عنى ، كان فى المسجد ، وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين ولفظه : مرّ عمر فى المسجد وحسان ينشد ، فزجره ، فقال : كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك ، ثم التفت إلى أبى هريرة فقال : أنشدك الله الحديث . وقال غيره : يحتمل أن البخارى أراد أن الشعر المشتمل على الحق

حق بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحسان على شعره ، وإذا كان حقاً جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ، ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغوى الساقط . قال في الفتح : والأول أليق بتصرف البخارى وبذلك جزم المازرى وقال : إنما اختصر البخارى القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع آخر . انتهى .

وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذى وحسنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تناشد الأشعار في المساجد ، وإسناده صحيح إلى عمرو ، فمن يصحح نسخته تصحيحه ، وفي المعنى عدة أحاديث ، لكن في أسانيدھا مقال ، والجمع بينها وبين حديث الباب أن يحمل النهى عن تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين ، والمأذون فيه ما سلم من ذلك ، وقيل المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه ، وأبعد أبو عبد الملك البونى فأعمل أحاديث النهى وادعى النسخ في حديث الآدن ولم يوافق على ذلك . حكاه ابن التين عنه ، وذكر أيضاً أنه طرد هذه الدعوى من دخول أصحاب الحراب ، وكذا دخول المشرك . انتهى .

وعبارة القسطلانى : إن غرض البخارى تشجيد الأذهان بالإشارات ، ووجه ذلك هنا أن هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم دالة على أن للشعر حقاً يتأهل صاحبه لأن يؤيد في النطق به بجبريل ، وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعاً والذي يحرم إنشاده فيه ما كان من الباطل المنافى لما اتخذت المساجد له من الحق أو أن روايته في بدء الخلق تدل على أن قوله عليه الصلاة والسلام لحسان : أجب عنى ، كان في المسجد إلى آخر ما تقدم ، ورواة حديث الباب الستة ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث بالجمع والإخبار به والإفراد والعننة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في بدء الخلق ، وأبو داود في الأدب ، والنسائى في الصلاة وفي اليوم والليلة .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ ، وَفِي رَوَايَةٍ : يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : لقد رأيت) أى والله لقد أبصرت (. رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً على باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد) للتدريب على مواقع الحروب والاستعداد للعدو ، ومن ثم جاز فعله في المسجد ، لأنه من منافع الدين ، وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمي : أن اللعب بالحراب ، جمع حربة ، في المسجد ، منسوخ بالقرآن والسنة ، أما القرآن فقوله تعالى : « في بيوت أذن الله أن ترفع . » . وأما السنة فحديث : « جنبوا صبيانكم ومجانينكم مساجدكم » . وتعقب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ ، وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ، ولا يثبت عن مالك ، فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث ، وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : دعهم ، واللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان . قال المهلب : المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسترني بردائه أنظر إلى لعبهم) وآلاتهم لا إلى ذواتهم ، إذ نظر الأجنبية إلى الأجنبية غير جائز ، وهذا يدل على أنه كان بعد نزول الحجاب ، ولعله صلى الله عليه وآله وسلم تركها تنظر إلى لعبهم لتضبطه وتنقله لتعلمه بعد ، واللعب بفتح اللام وكسر العين أو بالكسر ثم السكون ، والجمع كلها أحوال . وفي الحديث جواز النظر إلى اللهو المباح ، وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وكرم معاشرته وفضل عائشة وعظيم محلها عنده (وفي رواية) زادها ابن المنذر من رواية يونس بن يزيد الأيلي (يلعبون بحرابهم) جمع حربة كما مر . ورواة الحديث التسعة ما بين مدني ومصرى وأيلي ، وفيه التحديث والإخبار بصيغة الإفراد والعنونة ، وثلاثة من التابعين ، وأخرجه البخاري في العيدين ومناقب قريش ، ومسلم في العيدين .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دِينًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ فَنَادَى: يَا كَعْبُ ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ: ضَعْ مِنْ دِينَكَ هَذَا ، وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَى الشَّطْرِ ، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ: قُمْ فَاقْضِهِ .

(عن كعب بن مالك) الأنصارى السلمى المدنى الشاعر ، أحد الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك (رضى الله عنه أنه تقاضى) بوزن تفاعل أى أن كعباً طالب (ابن أبى حدر) بمهمات مفتوح الأول ساكن الثانى ، صحابى على الأصح واسمه عبد الله بن سلامة كما ذكره البخارى فى إحدى رواياته ، قال الجوهري : ولم يأت من الأسماء فعلع بتكرير العين لإلا حدر (ديناً) أى بدين (كان له) أى لكعب (عليه) أى على ابن أبى حدر ، وللطبرانى : أن الدين كان أوقيتين (فى المسجد) الشريف النبوى (فارتفعت أصواتهما) من باب : « فقد صغت قلوبكما » لعدم اللبس أو الجمع بالنظر لتنوع الصوت (حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وشرف وكرم (وهو فى بيته فخرج إليهما) ولالأعرج : قربهما ، أى أنه لما سمع صوتهما خرج لأجلهما ومر بهما ، وبهذا التوفيق ينتفى التعارض (حتى كشف سحج) بكسر السين وفتحها وإسكان الجيم أى ستر (حجرتة) أو السجف الباب أو أحد طرفى الستر المفرج (فنادى : يا كعب ، قال : لبيك يا رسول الله ، فقال ضع) عنه (من دينك هذا وأومأ إليه أى الشطر) أى النصف كما فسر به فى رواية الأعرج عند البخارى ، وهو تفسير بالمقصود الذى أومأ إليه وفيه جواز الاعتماد على الإشارة وأنها تقوم مقام النطق إذا فهمت دلالتها عليه (قال) كعب والله (لقد فعلت يا رسول الله) ما أمرت به ، وخرج ذلك منه مخرج المبالغة فى امتثال الأمر ، ولذا أكد باللام مع ما فيه من معنى القسم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لابن أبى حدر (قم فاقضه) حقه على الفور ،

والأمر على جهة الوجوب ، وفيه إشارة إلى أنه لا تجتمع الوضعية والتأجيل .
وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم يتفاحش ، وقد
أفرد له البخارى باباً ، والمنقول عن مالك منعه في المسجد مطلقاً ، وعنه
التفرقة بين رفع الصوت بالعلم والخير وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه باللغظ
ونحوه فلا . قال المهلب : لو كان رفع الصوت لا يجوز لما تركهما النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وليين لها ذلك . قال في الفتح : ولمن منع أن يقول لعله
تقدم نهي عن ذلك فاكتفى به واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك
ذلك بالصلح المقتضى لترك المخاصمة الموجبة لرفع الصوت ، وفيه الشفاعة إلى
صاحب الحق ، وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة وجواز إرخاء الستر
على الباب . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بخارى وبصرى ومدنى ، وفيه
رواية الابن عن الأب والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في
الصلح والملازمة ، ومسلم في البيوع ، وأبو داود والنسائي في القضاء ، وابن
ماجه في الأحكام .

الحديث الستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ أَمْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ فَمَاتَ فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ ، فَقَالُوا : مَاتَ ، فَقَالَ : أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي بِهِ دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ ، أَوْ قَالَ قَبْرِهَا ، فَآتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء) وعند ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة سوداء بلا شك وسماها في رواية البيهقي أم محجن (كان يقيم) أو كانت تقيم (المسجد) أى تكنسه ، وفي بعض طرقه : كانت تلقط الخرق والعيدان من المسجد (فمات) أو ماتت (فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) أو عنها الناس (فقالوا مات) أو ماتت ، وأفاد البيهقي في روايته أن الذى أجاب أن النبي هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (قال أفلا) أئذا دفنتم فلا (كنتم آذنتموني) بالمد ، أى أعلمتموني (به) أو بها حتى أصلى عليه أو عليها ، وعند البخارى في الجنايز . فحقروا شأنه ، ولابن خزيمة : قالوا مات من الليل فكرهنا أن نوقفك ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (دلوني على قبره أو قال على قبرها) على الشك (فأتى) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قبره) ولابن عساكر : قبرها (فصلى عليها) وزاد الطبراني من حديث ابن عباس : وقال إني رأيته في الجنة تلقط القذى من المسجد ، والقذى : جمع قذاة ، وجمع الجمع أقذية . قال أهل اللغة : القذى في العين والشراب : ما يسقط فيه ، ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً ، وهو حجة على المالكية حيث منعوا الصلاة على القبر ، وزاد مسلم في آخره : ثم قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم . وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصديق إذا غاب ، وفيه المكافأة بالدعاء ، والترغيب في شهود جنايز أهل الخير ، وندب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه ، والإعلام بالموت . ورواه الخمسة ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة والجنايز ، ومسلم وأبو داود وابن ماجه .

الحديث الحادى والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّبَا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما أنزلت الآيات من سورة البقرة فى الربا) تعنى قوله تعالى : « الذين يأكلون الربا » إلى آخر العشر ، والمراد بالأكل الأخذ وإنما ذكر الأكل لأنه أعظم منافع المال ولأن الربا شائع فى المطعومات (خرج النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم إلى المسجد فقرأهن على الناس ثم حرم تجارة الخمر) وللإمام أحمد : فحرم التجارة فى الخمر ، وهو من تحريم الوسائل المفضية إلى المحرمات ومفهومه سبق تحريم الخمر على تحريم الربا ، ويؤيده ما نقل عن عياض أنه كان قبل نزول آيات الربا بمدة طويلة فيحتمل وقوع الإخبار بالتحريم مرتين للتأكيد أو تأخر تحريم تجارتها هنا عن تحريم عينها . ورواة هذا الحديث الستة ما بين مروذى وكوفى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى البيوع وفى التفسير ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، وغرض البخارى من هذا الحديث هنا تحريم تجارة الخمر فى المسجد مع أنها حرام فى المسجد وغيره أو المراد أن الإعلام بتحريمها كان فى المسجد .

الحديث الثاني والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ تَفَلَّتَ عَلَى الْبَارِحَةِ أَوْ قَالَ كَلِمَةً نَحْوَهَا لِيَقْطَعَ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَكَّنَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلَّكُمْ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي) .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن عفريتاً) أى جنياً مارداً (من الجن) بيان له (تفلت) أى تعرض لى فلتة ، أى بغتة فى سرعة ، وقال القزاز : يعنى توثب ، وقال الجوهري : أفلت الشيء فانفلت وتفلت بمعنى (على البارحة) أى فى أدنى ليلة ، قال صاحب المنتهى : كل زائل بارح ومنه سميت البارحة وهى أدنى ليلة زالت عنك (أوقال كلمة نحوها) أى كقوله فى رواية أخرى : عرض لى فشد على وفى رواية عبد الرزاق : عرض لى فى صورة هر ، ولمسلم من حديث أبي الدرداء : جاء بشهاب من نار ليجعله فى وجهى ، وللنسائى من حديث عائشة : فأخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدى . وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية ، فقالوا إن رؤية الشيطان على صورته التى خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما غيره من الناس فلا ، لقوله تعالى : « إنه يراكم هو وقبيله » الآية (ليقطع) بفعله (على الصلاة فأمكننى الله منه فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد) أى أسطوانة من أساطينه (حتى تصبحوا) تدخلوا فى الصباح (وتنتظروا إليه كلكم) وهل كان إرادته صلى الله عليه وآله وسلم لربطه بعد تمام الصلاة أو فيها لأنه يسير احتمالان ذكرهما ابن الملقن (تذكرت قول أخى) فى النبوة (سليمان) بن داود عليهما السلام (رب اغفر لى وهب لى ملكاً لا ينبغى لأحد من بعدى) من البشر مثله ، فتركه صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه ، حرصاً على إجابة الله عز وجل دعوة (٣٧ - عون البارى - ج ١)

سليمان ، كذا في رواية أبي ذر كما في الفتح ، قال الكرمانى : ولعله ذكره على قصد الاقتباس من القرآن لاعلى قصد أنه قرآن ، واستدل به البخارى على جواز ربط الأسير والأخيد والغريم فى المسجد . ورواة هذا الحديث الستة ما بين مروزي وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والتفسير وأحاديث الأنبياء وصفة إبليس اللعين ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، والنسائى فى التفسير .

الحديث الثالث والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ فَضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ فَلَمْ يَرَعْهُمْ وَفِي الْمَسْجِدِ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ ، فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا ، فَمَاتَ فِيهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : أصيب سعد) بن معاذ سيد الأوس المهتر لموته عرش الرحمن رضى الله عنه (يوم الخندق) وهو يوم الأحزاب فى ذى العقدة (فى الأكحل) عرق فى وسط الذراع ، قال الخليل : هو عرق الحياة ، وكان الذى أصابه ابن العرقة أحد بنى عامر بن لؤى (فضرِبَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيمة فى المسجد) لسعد (ليعوده من قريب فلم يرعهم) أى لم يفزعهم (وفى المسجد خيمة من بنى غفار) بكسر المعجمة (إلا الدم يسيل إليهم فقالوا : يا أهل الخيمة ما هذا الذى يأتينا من قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهتك (فإذا سعد يغدو) بغين وذال معجمتين أى يسيل (جرحه دمًا فمات) سعد (فيها) أى فى تلك المرضة أو فى الخيمة ، وللأربعة: منها أى من الجراحة ، ويؤخذ من هذا جواز نصب الخيمة فى المسجد للمرضى وغيرهم ، ورواته الخمسة ما بين مدنى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والمغازى والمهجرة ، وأبو داود فى الجنائز ، والنسائى فى الصلاة .

الحديث الرابع والستون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي أَشْتَكِي ، قَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنني أشتكى) أى أتوجع (قال طوفى) أى بالكعبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فطفت) راكبة البعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى إلى جنب البيت) الحرام (يقرأ بالطور وكتاب مسطور) أى بسورة الطور ، ومن ثم حذفت واو القسم لأنه صار علماً عليها ، وقد قيل إن ناقتة صلى الله عليه وآله وسلم كانت منوقة أى معملة فيؤمن معها ما يحذر من التلويت وهى سائرة ، فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك . قال ابن بطال : فى هذا الحديث جواز دخول الدواب التى يؤكل لحمها المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس فى الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويت وعدمه ، فحيث يخشى التلويت يمتنع الدخول . ورواة هذا الحديث الستة مدنيون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ورواية تابعى عن تابعى عن صحابية عن صحابية ، وأخرجه أيضاً فى الصلاة والحج ، ومسلم فيه .

الحديث الخامس والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا ، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هما عباد بن بشر وأسيد بن حضير كما عند البخارى فى المناقب (خرجا من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعدما كانا معه فى المسجد (فى ليلة مظلمة) من أظلم الليل يظلم (ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين أيديهما) إكراماً لهما ببركة نبيهما آية له صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ خص بعض أصحابه بمثل هذه الكرامة عند حاجتهم إلى النور وإظهاراً لسر قوله : بشر المشائين فى الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة ، فجعل لهما مما ادخر فى الأخرى (فلما افترقا صار مع كل واحد منهما) نور (واحد) يضىء له (حتى أتى أهله) ويؤخذ من هذا الحديث فضل المشى إلى المسجد فى الليلة المظلمة ، ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه البخارى فى علامات النبوة وفى مناقب الأنصار .

الحديث السابع والستون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْعَبْدُ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا ، فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ إِنْ أَمَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ لَا يَبْقَيْنَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : خطب النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فقال : إن الله سبحانه خير عبداً) من التخيير (بين الدنيا وبين ما عنده) أى عند الله فى الآخرة (فاختار) العبد (ما عند الله ، فبكى أبو بكر رضى الله عنه) قال أبو سعيد (فقلت فى نفسى : ما يبكى هذا الشيخ إن يكن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده) تعالى (فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم هو العبد) المخير (وكان أبو بكر أعلمنا) حيث فهم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفارق الدنيا فبكى حزناً على فراقه ، وعبر بقوله عبداً بالتنكير ليظهر نباهة أهل العرفان فى تفسير هذا المبهم فلم يفهم المقصود غير صاحبه الخصيص به فبكى وقال : بل نفديك بأموالنا وأولادنا ، فسكن الرسول جزعه (قال يا أبا بكر لاتبك) ثم خصه بالخصوصية العظمى فقال (إن أمن الناس علىّ فى صحبته وماله أبو بكر) أى أكثرهم جوداً بنفسه وماله بلا استثابة ، ولم يرد به المنّة لأنها تفسد الصنيعة ، ولأنه لا منة لأحد عليه ، عليه الصلاة والسلام ، بل منته والله على جميع الخلائق . وقال القرطبي : هو من الامتثال ، يعنى أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان لغيره لامتن بها ، وذلك لأنه بادر إلى التصديق ونفقة الأموال وبالملازمة

وبالمصاحبة ، إلى غير ذلك بانشرح صدر ورسوخ علم بأن الله ورسوله لهما المنة في ذلك ، لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بجميل أخلاقه وكرم أعراقه اعترف بذلك عملاً بشكر المنعم . وفي حديث أبي هريرة عند الترمذى مرفوعاً : ما لأحد عندنا يد إلا كافأناه ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يدأ يكافئه الله بها يوم القيامة (ولو كنت متخذاً خليلاً) أى أختار وأصطفى (من أمتى لاتخذت) منهم (أبا بكر) لكونه متأهلاً لأن يتخذه صلى الله عليه وآله وسلم خليلاً لولا المانع وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتلأ قلبه بما تحلله من معرفة الله تعالى ومحبه ومراقبه حتى كأنها مزجت أجزاء قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لخلقة غير الله عز وجل ، وعلى هذا فلا يكون الخليل إلا واحداً ، ومن لم ينته إلى ذلك ممن تعلق القلب به فهو حبيب ، ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعائشة أنهما أحب الناس إليه ، ونفى عنهما الخلقة التى هى فوق المحبة (ولكن أخوة الإسلام) أفضل (ومودته) أى مودة الإسلام وهى بمعنى الخلقة ، والفرق بينهما باعتبار المتعلق ، فالمثبته ما كان بحسب الإسلام والمنفية بجهة أخرى ، يدل عليه قوله فى الحديث الآخر : ولكن خلقة الإسلام أفضل والمودة الإسلامية متفاوتة بحسب التفاوت فى إعلاء كلمة الله وتحصيل كثرة الثواب . ولا ريب أن الصديق رضى الله عنه كان أفضل الصحابة رضى الله عنهم من هذه الحيشة (لاييقين فى المسجد باب) النبى راجع إلى المكلفين لا إلى الباب ، فكفى بعدم البقاء عن عدم الإبقاء لأنه لازم له ، كأنه قال : لا يبقيه أحد حتى لا يبقى (إلا سد إلا باب أبى بكر) الصديق رضى الله عنه ، وفيه دلالة على الخصوصية لأبى بكر بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والإمامة دون سائر الناس ، فأبقى خوخته دون خوخته غيره ، وهو يدل على أنه يخرج منها إلى المسجد للصلاة ، وكذا قرره ابن المنير ، وعورض بما فى الترمذى من حديث ابن عباس : سدوا الأبواب إلا باب على ، وأجيب بأن الترمذى قال إنه غريب ، وقال ابن عساكر : إنه وهم ، لكن للحديث طرق يقوى بعضها بعضاً ، بل قال الحافظ ابن حجر فى بعضها إسناده قوى وفى بعضها رجاله ثقات ، وفيه أن المساجد تصان عن تطرق الناس إليها فى خوختها ونحوها إلا من أبوابها إلا الحاجة مهمة ، وسيكون لنا عودة إن شاء الله تعالى إلى ما فى ذلك من البحث فى الفضائل ، وفى الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى فى فضل أبى بكر .

الحديث الثامن والستون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبًا رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ ، فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ آمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ . سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذى مات فيه) حال كونه (عاصباً رأسه بخيرقة فقعد على المنبر فحمد الله تعالى على وجود الكمال) وأثنى عليه (على عدم التقصان) ثم قال إنه (أى الشأن) ليس من الناس أحد آمن على نفسه وماله (أى أبذل لها) من أبى بكر بن أبى قحافة (بضم القاف ، وعثمان رضى الله عنهما) ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر) منهم (خليلاً ولكن خلة الإسلام أفضل) أى فاضلة ، إذ المقصود أن الخلة بالمعنى الأول أعلى مرتبة وأفضل من كل خلة (سدوا عنى كل خووخة فى) هذا (المسجد غير خووخة أبى بكر) رضى الله عنه . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والسماع والقول ، وأخرجه البخارى فى الفرائض بزيادة ، وأخرجه النسائى فى المناقب .

الحديث التاسع والستون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ مَكَّةَ
فَدَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَفَتَحَ الْبَابَ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، ثُمَّ أَغْلَقَ الْبَابَ فَلَبِثَ فِيهِ
سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالًا ، فَقَالَ صَلَّى
فِيهِ ، فَقُلْتُ : فِي أَيِّ ؟ فَقَالَ : بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ :
فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة) عام الفتح (فدعا عثمان بن طلحة) الحجبي (ففتح الباب) أي باب الكعبة (فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيها (و) دخل معه (بلال) مؤذنه وخادم أمر صلواته (و) دخل معه أيضاً (أسامه بن زيد) خادمه فيما يحتاج إليه (وعثمان بن طلحة) الحجبي حتى لا يتوهم الناس عزله عن سدانة البيت (ثم أغلق الباب) لئلا يزدهم الناس عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه ، وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تنصح ، وأغلق مبنى للمفعول وفي رواية للفاعل (فلبث فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن عمر فبدرت) أي أسرع (فسألت بلالاً) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أم لا (فقال : صلى فيه ، فقلت في أي) بالتثنية أي في أي نواحيه (قال بين الأسطوانتين ، قال ابن عمر فذهب عليّ أن أسأله كم صلى) أي فاتفى سؤال الكمية . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدني ، وفيه التحديث والغنعة ، وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي والجهاد ، ومسلم في الحج ، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث السبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ : مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ؟ قَالَ : مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِهِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه قال : سأل رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ماترى) أى ما رأيت من الرأى أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذ العالم يحكم بما علم شرعاً (فى صلاة الليل قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أى اثنين اثنين ، وكرره للتأكيد ، ومثنى غير منصرف للعدل والوصف (فإذا خشي) المصلى (الصبح صلى) ركعة (واحدة فأوترت) تلك الركعة (له ما صلى) واحتج به الشافعية ، على أن أقل الوتر ركعة واحدة ، مع حديث ابن عمر مرفوعاً : الوتر ركعة من آخر الليل ، وقال المالكية : ركعة مع شفع تقدمها (وأنه) أى ابن عمر (كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وتراً) وزاد فى رواية : بالليل (فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أى بالوتر أو بالجعل الذى بدل عليه قوله : اجعلوا ، وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر يدل على جماعة جالسين فى المسجد ومنهم الرجل الذى سأل عن صلاة الليل . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى وفيه التحديث والعنونة والقول .

الحديث الحادى والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى .

(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المازنى (الأنصارى رضى الله عنه أنه رأى) أى أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) حال كونه (مستلقياً) على ظهره (فى المسجد) حال كونه (واضعاً إحدى رجليه على الأخرى) فعل ذلك ليبن جوازه ، فحديث جابر المروى فى مسلم فى النهى عن ذلك إما منسوخ أو مقيد بما إذا ظهرت بذلك عورته ، كأن يكون الإزار ضيقاً فإذا وضع رجلاً فوق الأخرى وهناك فرجة ظهرت منها العورة ، فإن أمن ذلك جاز ، قال فى الفتح : الثانى أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ، ومن جزم به البيهقى والبعوى وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلان ومن تبعه بأنه منسوخ ، وصح أن عمرو عثمان كانا يعلان ذلك . وهذا يدل على أنه ليس خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم ، بل هو جائز مطلقاً ، والخصائص لا تثبت بالاحتمال ، والظاهر أن فعله ذلك كان فى وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس ، لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وآله وسلم . قال الخطابى : وفيه جواز الاتكاء فى المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة . وقال الداودى : فيه أن الأجر الوارد للابث فى المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلق أيضاً . ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس والاستئذان ، ومسلم فى اللباس ، وأبو داود فى الأدب ، والترمذى فى الاستئذان وصححه ، والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثاني والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ ، وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا
 وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ
 لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ
 حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْسِبُهُ
 وَتُصَلِّي الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ
 لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 صلاة الجميع) وفي رواية الجماعة (تزيد على صلاته) أى الشخص
 المنفرد (فى بيته و) على (صلاته) بانفراده (فى سوقه خمساً وعشرين درجة)
 سر الأعداد لا يوقف عليه إلا بنور النبوة (فإن أحدكم إذا توضع فأحسن
 الوضوء) بإسباغة ورعاية سننه وآدابه (وأتى المسجد) حال كونه (لا يريد
 إلا الصلاة) أو مافى معناها كالأعتكاف ونحوه واقتصر على الصلاة للأغلبية
 (لم يخط خطوة) بفتح الخاء (إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه خطيئة)
 وفى لفظ : حط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالمشى إلى الجماعات يستلزم
 احتساب الأجر بالخطوات والتنصل عن الخطيئات ، ومن توفى عن دركات
 الهلكات فقد ترقى إلى منجاة الدرجات (وإذا دخل المسجد كان فى) ثواب
 (صلاة ما كانت تحسبه) الصلاة أى مدة دوام ذلك وحذف الفاعل للعلم به
 (وتصلى عليه يعنى الملائكة مادام فى مجلسه الذى يصلى فيه) أى تستغفر وتطلب
 له الرحمة قائلين (اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه مالم) يؤذ المصلى الملائكة
 (يحدث) بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستثناء ، وفى
 رواية : مالم يؤذ يحدث فيه بلفظ الجار والمجرور ومتعلقاً بيؤذ ، وفى أخرى :
 مالم يحدث فيه بإسقاط يؤذ ، أى مالم يأت بناقض للوضوء ، وفيه أن الصلاة

في السوق مشروعة ، وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجداً للجماعة ، أشار إليه ابن بطال . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة ورواية تابعى عن تابعى ، وأخرجه البخارى أيضاً في باب الجماعة ، ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الثالث والسبعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَشَبَكَ أَصَابِعَهُ .

(عن أبى موسى) الأشعرى (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إن المؤمن للمؤمن كالبنيان) أى كالحائط (يشد بعضه بعضاً ، وشبك) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابعه) وإنما شبك ليمثل لهم هيئة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس ، وفيه دلالة على جواز التشبيك مطلقاً ، وحديث أبى هريرة الآتى دال على جوازه فى المسجد وإذا جاز فى المسجد فهو فى غيره أجوز ، ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأدب والمظالم ، والترمذى فى البر والنسائى .

الحديث الرابع والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعِشَاءِ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضِبَانُ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالُوا : قَصُرَتِ الصَّلَاةُ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ ، فَقَالَ : أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ ثُمَّ سَلَّمَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم إحدى صلاتي العشي) بفتح العين وهو من أول الزوال إلى الغروب ، وفي رواية : العشاء . قال الحافظ : وهو وهم ، فقد صح أنها العصر أو الظهر (فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة) أي موضوعة بالعرض أو مطروحة (في) ناحية (المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خدّه الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان من أبواب المسجد) أي أوائل الناس الذين يتسارعون ، والسرعان بضم السين وإسكان الراء : جمع سريع ككثيب وكثبان ، وهو المسرع للخروج (فقالوا قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا) أي خافا (أن يكلماه) صلى الله عليه وآله وسلم لإجلاله له (وفي القوم رجل) هو الخرباق وكان (في يديه طول يقال له ذو اليدين ، قال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال : لم أنس) في ظني (ولم تقصر) أي الصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم للحاضرين (أكما) أي الأمر كما

(يقول ذو اليمين ، فقالوا نعم) الأمر كما يقول (فتقدم فصلى ما ترك) وهو الركعتان (ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطوال ثم رفع رأسه وكبر ثم سلم) . ومحل مباحث هذا الحديث باب السهو ، ولكن أورده البخارى هنا استدلالا على جواز تشبيك الأصابع فى المسجد وغيره . قال ابن بطلال : إدخال هذا الحديث معارضة لما روى فى النهى عن التشبيك فى المسجد . وقد وردت فيه مراسيل ومسندة من طرق غير ثابتة . انتهى . وقد ذكرها الحافظ فى الفتح مع الكلام عليها لا نطول بذكرها هنا .

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي أَمَاكِنَ مِنَ الطَّرِيقِ وَيَقُولُ إِنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكِنَةِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه أنه كان يصلى فى أماكن من الطريق)
 أى الطرق التى بين المدينة النبوية ومكة والمواقع التى لم تجعل مساجد (ويقول
 إنه رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى تلك الأمكنة) ورواة
 هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والرؤية ، ومحصل
 ذلك أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن ، وتشدده فى الاتباع مشهور .
 قال فى الفتح : ولا يعارض ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس فى سفر يتبادرون
 إلى المكان ، فسأل عن ذلك ، فقالوا : قد صلى فيه النبى صلى الله عليه وآله
 وسلم ، فقال : من عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض فإنما هلك أهل
 الكتاب تتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعاً ، لأن ذلك من عمر محمول
 على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشكل ذلك على
 من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجباً ، وكلا الأمرين مأمون من ابن
 عمر ، وقد تقدم حديث عتبان وسؤاله النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلى
 فى بيته ليتخذة مصلى ، وإجابة النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك
 فهو حجة فى التبرك بآثار الصالحين . انتهى . قلت : وهذا إذا لم يؤد التبرك
 بها إلى ما هو شرك أو استعانة أو استغاثة أو توسل بغير الله تعالى ، وأما إذا أدى
 إلى ذلك فالحق منع الناس عنها سداً للذريعة ، كما صنع عمر الفاروق رضى الله
 عنه ، وعتبان كان مأموناً عن مثل ذلك خلافاً لأهل الأهواء الباطلة ، فأين
 الثرى من الثريا .

الحديث السادس والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ
بِذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ يَغْتَمِرُ وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ تَحْتَ سَمُرَةٍ فِي مَوْضِعِ
الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَكَانَ إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزْوٍ كَانَ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ
أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ هَبَطَ مِنْ بَطْنٍ وَإِذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنٍ وَإِذَا أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ
الَّتِي عَلَى شَفِيرِ الْوَادِي الشَّرْقِيَّةِ فَعَرَّسَ ثُمَّ حَتَّى يُصْبِحَ لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ
الَّذِي بِحِجَارَةٍ وَلَا عَلَى الْأَكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَسْجِدُ كَانَ ثُمَّ خَلِيجٌ يُصَلِّي
عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَهُ فِي بَطْنِهِ كُتِبَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يُصَلِّي
فَدَحَا فِيهِ السَّيْلُ بِالْبَطْحَاءِ حَتَّى دَفَنَ ذَلِكَ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ
يُصَلِّي فِيهِ ، وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّي حَيْثُ
الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرْفِ الرُّوحَاءِ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ
يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي فِيهِ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ : ثُمَّ عَنْ
يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ
الْيُمْنَى وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاءِ ،
وَذَلِكَ الْعِرْقُ أَنْتَهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمُنْصَرَفِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ أَبْتَنَيْتُمْ ثُمَّ مَسْجِدٌ فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ
يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ وَكَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى
الْعِرْقِ نَفْسِهِ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى
يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ فَإِنْ مَرَّ بِهِ
قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَّسَ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ ،

وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرْحَةٍ
ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوَيْنَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوُجَاهِ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطْحٍ سَهْلٍ
حَتَّى يُفْضِيَ مِنْ أَكْمَةِ دُوَيْنَ بَرِيدِ الرُّوَيْنَةِ بِمِيلَيْنِ وَقَدْ أَنْكَسَرَ أَعْلَاهَا
فَانْثَنَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي سَاقِهَا كُتُبٌ كَثِيرَةٌ . وَحَدَّثَ
عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي طَرَفٍ تَلْعَعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعَرْجِ
وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ ، عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ ، عَلَى الْقُبُورِ
رَضْمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلِمَاتِ الطَّرِيقِ بَيْنَ أُولَئِكَ
السَّلِمَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعَرْجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِأَلْهَاجِرَةِ
فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ سَرَاحٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرَشَى ذَلِكَ الْمَسِيلِ
لَا صِقُ بِكَرَاعٍ هَرَشَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوقِ ، وَكَانَ عَبْدُ
اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى سَرْحَةٍ هِيَ أَقْرَبُ السَّرَحَاتِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ
وَيَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى
مَرِّ الظُّهْرَانِ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ
الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ لَيْسَ بَيْنَ مَزْنَلِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ . قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ بِذِي طَوَّى وَيَبِيتُ حَتَّى يُصْبِحَ ، ثُمَّ يُصَلِّي
الصُّبْحَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ عَلَى
أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ
عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَسْتَقْبَلَ فُرْضَتَيِ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ

فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ يَسَارَ الْمَسْجِدِ بِطَرَفِ الْأَكْمَةِ وَمُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ تُصَلَّى مُسْتَقْبِلَ الْفُرْصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم كان ينزل بذي الحليفة) الميقات المشهور لأهل المدينة (حين يعتمر وفي حجته حين حج) حجة الوداع (تحت سمرة) بفتح السين وضم الميم أم غيلان وشجر الطلح ذات الشوك (في موضع المسجد الذى بذي الحليفة وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا رجع من غزوة كان في تلك الطريق) أى طريق الحديبية (أو في حج أو عمرة هبط من بطن واد) هو وادى للعقيق (فإذا ظهر من بطن واد أناخ) راحلته (بالبطحاء) أى بالمسيل الواسع المجتمع فيه دقاق الحصى من مسيل الماء وهى (التى على شفير الوادى) بفتح الشين أى طرفه (الشرقية فعرس) أى نزل آخر الليل للاستراحة (ثم) أى هناك (حتى يصبح) أى يدخل في الصباح (ليس عند المسجد الذى بحجارة ولا على الأكمة) الموضع المرتفع على ما حوله أو تل من حجر واحد (التى عليها المسجد كان ثم) أى هناك (خليج) واد له عمق (يصلى عبد الله) بن عمر (عنده في بطنه كئيب) جمع كئيب رمل مجتمع (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم) أى هناك (يصلى فدحا) أى دفع (السيل فيه بالبطحاء حتى دفن) السيل (ذلك المكان الذى كان عبد الله) بن عمر (يصلى فيه وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذى دون المسجد الذى يشرف الروحاء) هى قرية جامعة على ليلتين من المدينة وبينها وبين المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد كان عبد الله) ابن عمر رضى الله عنهما (يعلم) من العلم أو من العلامة (المكان الذى كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثم) هناك (عن يمينك حين تقوم في المسجد تصلى وذلك المسجد على حافة الطريق اليمنى) بتخفيف الفاء أى على جانبه (وأنت ذاهب إلى مكة بينه وبين المسجد الأكبر رمية بحجر

أو نحو ذلك وأن ابن عمر كان يصلى إلى العرق (بكسر العين وسكون الراء الجبل الصغير أو عرق الظبية الوادى المعروف) (الذى عند منصرف الروحاء) أى عند آخرها (وذلك العرق انتهاء طرفه على حافة الطريق دون) أى قريب أو تحت (المسجد الذى يبينه وبين المنصرف) بفتح الراء (وأنت ذاهب إلى مكة وقد ابتنى) مبنياً للمعقول (ثم) أى هناك (مسجد فلم يكن عبد الله يصلى فى ذلك المسجد وكان يتركه عن يساره ورائه ويصلى أمامه) أى قدام المسجد (إلى العرق نفسه وكان عبد الله) بن عمر (يروح من الروحاء فلا يصلى الظهر حتى يأتى ذلك المكان فيصلى فيه الظهر وإذا أقبل من مكة ، فإن مر به قبل الصبح بساعة أو من آخر السحر) ما بين الفجر الكاذب والصبح الصادق ، والفرق بينه وبين قوله قبل الصبح بساعة أنه أراد بآخر السحر أقل من ساعة وحينئذ فيغاير اللاحق السابق (عرس حتى يصلى بها الصبح وأن عبد الله حدثه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم كان ينزل تحت سرحة) بفتح السين والحاء شجرة (ضخمة) أى عظيمة (دون الروثة) مصغراً قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخاً (عن يمين الطريق ووجه الطريق) أى مقابلها (فى مكان بطح) بالفتح والسكون أى واسع (سهل حتى) ولابن عساكر وغيره : حين (يفضى) أى يخرج صلى الله عليه وآله وسلم (من أكمة) موضع مرتفع (دوين بريد الروثة) مصغر دون (بميلين) أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالروثة ميلان أو البريد الطريق (وقد انكسر أعلاها فانثى) أى انعطف (فى جوفها وهى قائمة على ساق) كالبنيان ليست متسعة من أسفل (وفى ساقها كثر) جمع كثير وهى تلال الرمل (كثيرة وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى طرف تلة) بفتح التاء وسكون اللام : مسيل الماء من فوق إلى أسفل الهضبة فوق الكثيب فى الارتفاع دون الجبل (من وراء العرج) بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة بينها أو بين الروثة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلاً (وأنت ذاهب إلى هضبة) جبل منبسط على وجه الأرض أو ما طال واتسع وانفرد من الجبال (عند ذلك المسجد قبران أو ثلاثة على القبور رضم) بفتح الراء وسكون الضاد ، أى صفور بعضها فوق بعض (من حجارة عن يمين الطريق عند سلطات الطريق) صفرات وهى بفتح السين وكسر اللام ، وللأصيلي

بفتح اللام شجرة يدبغ بورقها الأديم (بين أولئك السمات كان عبد الله)
ابن عمر رضى الله عنهما (يروح من العرج بعد أن تميل الشمس بالهاجرة)
نصف النهار عند اشتداد الحر (فيصل إلى الظهر في ذلك المسجد ، وأن عبد الله
ابن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نزل عند سرحات)
شجرات (عن يسار الطريق في مسيل) بفتح الميم مكان منحدر (دون هرشى)
جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الخحفة (ذلك المسيل لاصق
بكرع) أى بطرف (هرشى) ثنية بين مكة والمدينة ، وقيل جبل قريب
من الخحفة (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح المعجمة غاية بلوغ
السهم أو أمد جرى الفرس (وكان عبد الله بن عمر يصلى إلى سرحة هى أقرب
السرحات) أى إلى شجرة هى أقرب الشجرات (إلى الطريق وهى أطولهن
وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان
ينزل في المسيل) المكان المنحدر (الذى في أدنى مر الظهران) بفتح الميم
وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المسمى الآن بطن مرو (قبل) أى
مقابل (المدينة حين يهبط من الصفراوات) جمع صفراء وهى الأودية أو الجبال
التي بعد مر الظهران (يتزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت
ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وبين
الطريق إلا رمية بحجر وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم كان ينزل بذي طوى) موضع بمكة (ويبيت) بها (حتى يصبح يصلى
الصبح حين يقدم مكة ومصلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ذلك
على أكمة غليظة) وفى رواية عظيمة (ليس في المسجد الذى بنى ثم ولكن
أسفل من ذلك على أكمة غليظة وأن عبد الله) بن عمر (حدثه أن النبي صلى الله
الله عليه) وآله (وسلم استقبل فرضتى الجبل) مدخل الطريق إلى الجبل
(الذى بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة) أى ناحيتها ، قال نافع (فجعل)
عبد الله (المسجد الذى بنى ثم) أى هناك (يسار المسجد بطرف الأكمة
ومصلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء
تدع من الأكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم تصلى) حال كونك (مستقبل
الفرضتين من الجبل الذى بينك وبين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلى في
هذه المواضع للتبرك ، وهذا لا ينافى ما روى من كراهية أبيه عمر لذلك

لأنه محمول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك ، وابنه عبد الله مأمون من ذلك كما مر فحفظ ، واختلاف عمر وابنه عبد الله رضى الله عنهما عظيم في الدين ففي اقتفاء آثاره صلى الله عليه وآله وسلم تترك به وتعظيم له ، وفي نهى عمر السلامة في الاتباع من الابتداع ، ألا ترى أن عمر نبه على أن هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لاحقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ، ثم إن هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذى الحليفة ، ومساجد الروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد عين عمر بن شبة منها شيئاً كثيراً لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر . وذكر البخارى المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه . وقد ذكر عمر بن شبة في « أخبار المدينة » المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعباً . وروى عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة . انتهى . وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة أحاديث أخرجها الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة إلا أنه لم يذكر الثالث ، وأخرج مسلم الأخير في كتاب الحج ورواه هذا الحديث الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث والعنونة والإخبار .

الحديث السادس والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ
يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَنَا بِحَرْبَةٍ فَتَوَضَّعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّيَ إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ ،
وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأُمَرَاءُ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمرنا) خادمه (بحربة) أى يأخذها
(فتوضع بين يديه فيصلى إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك) أى وضع
الحربة والصلاة إليها (فى السفر) فليس مختصاً بيوم العيد ، قال نافع (فمن
ثم) أى من هنا (اتخذها الأمراء) يخرج بها بين أيديهم فى العيد ونحوه ،
وفيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه ، والاحتياط للصلاة ، وأخذ آلة دفع
الأعداء لاسيما فى السفر ، وجواز الاستخدام وغير ذلك .

الحديث السابع والسبعون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ ، الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ .

(عن أبي جحيفة) وهب بن عبد الله السوائي (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم بالبطحاء) خارج مكة ، ويقال له الأبطح (وبين يديه عنزة) كنصف رمح لكن سنانها في أسفلها بخلاف الرمح فإنه في أعلاه (الظهر ركعتين والعصر ركعتين) وزاد في رواية عن عون أن ذلك كان بالهاجرة . قال النووي : فيكون صلى الله عليه وآله وسلم جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الأولى منهما (يمر بين يديه) أى بين العنزة والقبلة (المرأة والحمار) لابنه وبين العنزة ، لأن في رواية عمر بن أبي زائدة : رأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العنزة ، وقد اختلف فيما يقطع الصلاة ، فذهبت طائفة إلى ظاهر حديث أبي ذر المروى في مسلم من كون مرور الحمار والكلب يقطع الصلاة . وقال الإمام أحمد : لاشك في الكلب الأسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء . وذهب الشافعي إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء لا الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا غيرها ، والتشديد الوارد فيه هو لما يشغل قلب المصلي ، ولا يخفى أن مارواه ابن عباس كان قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بثمانين يوماً فيكون ناسخاً لحديث أبي ذر المذكور . وفي الحديث من الفوائد وضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلظ العنزة ، وأن قصر الصلاة في السفر أفضل من الإتمام لما يشعر به الخبر من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه ، وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه استحباب استصحاب العنزة في السفر . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وفي ستر العورة والأذان وصفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واللباس وفي باب الستة بمكة ، ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الثامن والسبعون

عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الشَّاةُ .

(عن سهل) الساعدي (رضى الله عنه قال : كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مقامه فى صلاته (وبين الجدار) أى جدار المسجد مما يلي القبلة كما فى الاعتصام (ممر الشاة) أى موضع مرورها . ورواة هذا الحديث أربعة . وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ورواية الابن عن أبيه ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة ، وقد قدروا ما بين المصلى والسترة بقدر ممر الشاة ، وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع ، وبه قال الشافعى والإمام أحمد ، ولأبى داود مرفوعاً من حديث سهل بن أبى حثمة : إذا صلى أحلكم إلى سترة فليدن منها لايقطع الشيطان عليه صلاته . قال البغوى : استحجب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود وكذلك بين الصفوف ، وقد ورد الأمر بالدنو منها ، وفيه بيان الحكمة فى ذلك . انتهى .

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ وَمَعَنَا عُكَّازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَنَزَةٌ وَمَعَنَا إِدَاوَةٌ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاوَلْنَاهُ الْإِدَاوَةَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبى صلى الله عليه وآله (وسلم إذا خرج لحاجته) للتخلى (تبعته أنا وغلام ومعناه عكازة) بضم العين وتشديد الكاف : عصاً ذات زج (أو) قال (عصا أو عنزة) وهى أطول من العصا وأقصر من الرمح (ومعناه إداوة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الإداوة) فيستنجى بالماء أو بالحجر ويتوضأ بالماء وينبش بالعنزة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوف الرشاش ويصلى إليها .

الحديث الثمانون

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ
الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ
هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ ؟ قَالَ : فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَرَّى
الصَّلَاةَ عِنْدَهَا .

(عن سلمة بن الأكوع) الأسلمي رضي الله عنه (أنه كان يصلي عند
الأسطوانة) المتوسطة في الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين (التي عند
المصحف) الذي كان في المسجد من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ،
وهذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ووقع عند مسلم بلفظ :
يصلي وراء الصندوق ، وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه ، وروى
عن عائشة أنها كانت تقول : لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام ،
وأنها أسرتها إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها . قال في الفتوح : ثم
وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار ، وزاد : إن المهاجرين من قريش
كانوا يجتمعون عندها ، وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (فقيل
له يا أبا مسلم) القائل يزيد بن عبيد وهي كنية سلمة (أراك) أي أبصرك
(تتحرى) تجتهد وتختار وتقصد (الصلاة عند هذه الأسطوانة) قال :
إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يتحرى الصلاة عندها)
لأنها أولى أن تكون سترة من العترة . ورواه ثلاثة ، وفيه التحديث والقول ،
وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الحادى والثمانون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْكَعْبَةَ قَالَ : فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ : مَا صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟
قَالَ : جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ ،
وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ : عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما حديث دخول النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم الكعبة) وقد تقدم ، وفيه (قال فسألت بلالا حين خرج ما صنع النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم) فى الكعبة (قال) أى بلال (جعل عموداً عن
يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه ، وكان البيت يومئذ على ستة
أعمدة) ثم صلى ، (وفى رواية عمودين عن يمينه) والثنية بالنظر إلى ما كان
عليه البيت فى الزمن النبوى والإفراد بالنظر إلى ما صار إليه بعد ، وفى هذا
إشعار بأنه تغير عن هيئته الأولى ، أو يقال لفظ العمود جنس يحتمل الواحد
والاثنتين فهو مجمل بيئته رواية عمودين ، أو لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت
واحد بل عمودان متسامتان والثالث على غير سمتها ، ولفظ المتقدمين فى الحديث
الذى قبل هذا فى البخارى يشعر بهما ، واستدل البخارى بهذا الحديث على
أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين إذا لم يكن فى جماعة ، وأشار إلى أن الأولى
للمنفرد أن يصلى إلى السارية ، ومع هذه الأولوية فلا كراهة فى الوقوف
بينهما ، فأما فى الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية .
قاله الرافعى فى شرح المسند . قال فى الفتح : وفيه نظر لورود النهى الخاص
عن الصلاة بين السوارى كما رواه الحاكم من حديث أنس بإسناد صحيح ،
وهو فى السنن الثلاثة وحسنه الترمذى . قال المحب الطبرى : كره قوم الصف
بين السوارى للنهى الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق ، والحكمة
فيه إما لانقطاع الصف أو لأنه موضع النعال . انتهى .

الحديث الثانی والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُعَرِّضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا ، قِيلَ لِنَافِعٍ : أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ ؟ قَالَ : كَانَ يَأْخُذُ الرَّحْلَ فَيُعَدِّلُهُ فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ أَوْ مُؤَخَّرِهِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يعرض راحلته) أى يجعلها عرضاً (فيصلى إليها ، قيل لنافع أفرأيت إذا هبت الركاب) بكسر الراء أى هاجت الإبل وشوشت على المصلى لعدم استقرارها ، والركاب : الإبل التى يسار عليها ولا واحد لها من لفظها (قال) نافع (كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يأخذ الرحل فيعدله) من التعديل وهو تقويم الشيء ، وضبطه فى الفتح بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال ، أى يقيمه تلقاء وجهه (فيصلى إلى آخرته) بفتح الهمزة والمعجمة والراء من غير مد ويجوز المد لكن مع سكون الخاء (أو) قال (مؤخره) بضم الميم وكسر الراء وهى الخشبة التى يستند إليها الراكب (وكان ابن عمر يفعله) أى ما ذكر من التعديل والتعريض . قال القرطبي : فى هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ، ولا يعارضه النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل ، لأن المعاطن مواضع إقامتها عند الماء ، وكراهة الصلاة حينئذ عندها إما لشدة نيتها وإما لأنهم كانوا يخلون بينها مستترين بها . انتهى . وقال غيره : علة النهى عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين ، فيحمل ما وقع منه فى السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة ، ونظيره صلاته إلى السرير الذى عليه المرأة لكون البيت كان ضيقاً وعلى ذلك قول الشافعى : لا يستر بامرأة ولا دابة ، أى فى حال الاختيار . وعند عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصلى إلى بعير إلا وعليه رحل ، وكأن الحكمة فى ذلك أنها فى حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تجريدتها . واعتبر الفقهاء مؤخره الرحل فى مقدار أقل السترة ، واختلفوا فى تقديرها ، فقليل ذراع ، وقليل ثلثا ذراع وهو أشهر . وفيه التحديث والعننة وهو من الرباعيات وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الثالث والثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَعَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ ؟ لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ فَيَجِيءُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ فَيُصَلِّي فَأَكْرَهُ أَنْ أُسْنَحَهُ فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي السَّرِيرِ حَتَّى أَنْسَلُ مِنْ لِحَافِي .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت) لمن قال بحضرتها : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة (أعدلتونا) بهمزة الإنكار وفتح العين أى لم عدلتونا (بالكلب والحمار لقد رأيتني) أى أبصرت نفسى حال كونى (مضطجعة على السرير فيجىء النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فيتوسط السرير فيصلى) إليه كما بين فى رواية مسروق عنها عند البخارى فى الاستئذان حيث قال : كان يصلى والسرير بينه وبين القبلة ، أو المراد أنه جعل نفسه الشريفة فى وسط السرير فيصلى عليه ، ويؤيده رواية ابن عساكر باب الصلاة على السرير ، وأجيب عن الحديث مسروق عنها بالحمل على حالة أخرى غير المذكورة هنا (فأكره أن أسنحه) أى أستقبله منتصبه يبدى فى صلاته (فأنسل) أى أخرج بخفية أو رفق (من قبل) أى من جهة (رجلي السرير حتى أنسل من لحافى) بكسر اللام وهو كالمرور بين يديه ، فاستنبط منه أن مرور المرأة غير قاطع للصلاة ، كما إذا كانت بين يدى المصلى . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وفيه رواية تابعى عن صحابة ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه أيضاً بعد خمسة أبواب ، ومسلم فى الصلاة .

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ فَعَادَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى ، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَى إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ : مَا لَكَ وَلِابْنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه كان يصلى في يوم جمعة إلى شيء يستره من الناس فأراد شاب من بنى أبي معيط) قيل : هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط كما خرجه أبو نعيم شيخ البخارى وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (فدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساعاً) أى طريقاً يمكنه المرور منها (إلا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من) الدفعة (الأولى فنال) الشاب (من أبي سعيد) أى أصاب من عرضه بالشم (ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الأموى المتوفى سنة خمس وستين وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد ، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال) مروان لأبي سعيد (مالك ولابن أخيك) أى فى الإسلام (يا أبا سعيد) وهو يرد على من قال إن المار هو الوليد بن عقبة ، لأن أباه عقبة قتل كافراً (قال) أبو سعيد رضى الله عنه (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه) . قال القرطبي : أى بالإشارة ولطيف المنع (فإن أبى فليقاتله) . وقد روى الإسماعيلي بلفظ : فإن أبى فليجعل يده فى صدره ليدفعه ، وهو صريح فى الدفع باليد . قال

النوى : لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح الشافعية بأنه مندوب . نعم قال أهل الظاهر بوجوبه ، ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول ، وقال أصحابنا : يردّه بأسهل الوجوه ، فإن أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله فقتله فلا شيء عليه لأى الشارع أباح له مقاتلته ، والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها ، وليس المراد بالمقاتلة بالسلاح ولا بالمشى إليه بل المصلى بمحله بحيث تناله يده ولا يكون عمله فى مدافعته كثيراً (فإنما هو شيطان) أى فعله فعل الشيطان ، وإطلاق الشيطان على مارد الإنس سائغ على سبيل الحجاز والحصر وإنما للمبالغة ، فالحكم للمعانى لا للأسماء لأنه يستحيل أن يصير المار شيطانياً بمروره بين يدي المصلى . قاله ابن بطلال ، وهو مبني على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى ومجازاً على الإنسى ، وفيه بحث ، ويحتمل أن يكون المعنى : فإنما الحامل له على ذلك الشيطان ، وقد وقع فى رواية الإسماعيلي : فإن معه الشيطان ، ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ : فإن معه القرين ، واستنبط ابن أبي حمزة من قوله : فإنما هو شيطان أن المراد بقوله فليقاتله : المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال قال : لأن مقاتلة الشيطان إنما هى بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها ، إنما جاز الفعل اليسير فى الصلاة للضرورة ، فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار ، قال : وهل المقاتلة لخلل يقع فى صلاة المصلى من المرور أو لدفع الإثم عن المار ، الظاهر الثانى . انتهى . وقال غيره : بل الأول أظهر لأن إقبال المصلى على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره ، وروى ابن أبي شيبه عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته ، وروى أبو نعيم عن عمر : لو يعلم المصلى ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستتره من الناس ، فهذان الأثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلى ولا يختص بالمار ، وهما وإن كانا موقوفين لفظاً فحكمهما حكم الرفع ، لأن مثلهما لا يقال بالرأى . ورواة هذا الحديث الثمانية بصريون إلا أبا صالح فإنه مدنى وآدم فإنه عسقلانى ، وفيه التحويل والتحديث والعننة والقول والرؤية ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وأخرجه البخارى أيضاً فى صفة إبليس لعنة الله عليه ، ومسلم وأبو داود فى الصلاة .

الحديث الخامس والثمانون

عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. قَالَ الرَّاوِي: لَا أَذْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً.

(عن أبي جهيم) بضم الجيم عبد الله الأنصارى (رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم لو يعلم المار) استنبط ابن بطلال منه أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه. انتهى. وأخذ من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة أخرى. وظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامداً مثلاً بين يدي المصلي أو قعد أو رقد، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار (بين يدي المصلي ماذا) أى الذى (عليه) زاد الكشميهنى (من الإثم) قال فى الفتح: وليست هذه الزيادة فى شىء من الروايات غيره، والحديث فى الموطأ باقى السنن والمسانيد والمستخرجات بدونها لكن فى مصنف ابن أبى شيبة: يعنى من الإثم، فيحتمل أن تكون ذكرت فى أصل البخارى حاشية فظنها الكشميهنى أصلاً، لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية (لكان أن يقف) أى لو يعلم المار ما الذى عليه من الإثم فى مروره بين يدي المصلي لكان وقوفه (أربعين خيراً له من أن يمر) أى من مروره (بين يديه) أى المصلي لأن عذاب الدنيا وإن عظم يسير، وعبر باليدى لكون أكثر الشغل يقع بهما، واختلف فى تحديد ذلك، فقيل: إذا مر بينه وبين مقدار سجوده، وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع، وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قال الراوى) وهو أبو النضر سالم بن أبى أمية (لا أدرى أقال) أى بسر ابن سعيد الراوى عنه أبو النضر سالم بن أبى أمية (أربعين يوماً أو شهراً أو سنة) وللبنار: أربعين خريفاً، وفى صحيح ابن حبان عن أبى هريرة: مائة عام، وكل هذا يقتضى كثرة ما فيه من الإثم، وظاهره عموم النهى فى كل مصل،

ونخصه بعض المالكية بالإمام والمنفرد لأن المأموم لا يضر من مر بين يديه لأن سترة إمامه سترة له أو إمامه سترة له ، والتعليل المذكور لا يطابق المدعى لأن السترة تفيد رفع الحرج عن المصلي لا عن المار ، فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك . وقد بوب البخاري بعد هذا باب المرأة تطرح عن المصلي أذى ، قال ابن بطال : هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي فإنها تقصد إلى أخذه من أى جهة أمكنها تناوله ، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه ، وأقره في الفتوح . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعنونة وتابعى وصحبايان ورجاله ستة ، وأخرجه بقية الستة .

الحديث السادس والثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ مَعَهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه فإذا أراد عليه الصلاة والسلام (أن يوتر) أى يصلي الوتر (أيقظني فأوترت معه) بناء المتكلم ، وحكم النساء في الأحكام الشرعية كالرجال إلا ما خصه الدليل ، أو المراد الشخص النائم أعم من الذكر والأنثى ، ولفظه كان في قولها : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تفيد التكرار ، وكره مالك ومجاهد وطاوس الصلاة خلف النائم خشية ما يبدو مما يلهي المصلي عن صلاته وتنزيهاً للصلاة لما يخرج منهم وهم في قبلته . قال ابن بطال : والقول قول من أجاز ذلك للسنة الثانية ، وأما ما رواه أبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث ، فإن في إسناده من لم يسم ، وهشام بن يزيد البصري ضعيف ، قال أبو داود طرقه كلها واهية .

الحديث السابع والثمانون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ لِأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا ، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا .

(عن أبي قتادة الأنصاري) السلمي (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمانة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي) أي أمانة بنت (لأبي العاص) مقسم بكسر الميم أو لقيط أو القاسم أو مهشم أو هشيم أو ياسر أقوال ، وأسر يوم بدر كافراً ثم أسلم وهاجر ، ورد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب وماتت معه ، وأثنى عليه في مصاهرته ، وتوفي في خلافة أبي بكر رضي الله عنه (بن ربيعة) كذا رواه الجمهور عن مالك ، ورواه يحيى ابن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن غير الربيع وهو الصواب ، قاله في الفتح ابن عبد العزى (بن عبد شمس) وكان حمله صلى الله عليه وآله وسلم لأمانة على عنقه كما رواه مسلم ولأحمد على رقبتة (فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها) وإنما فعل ذلك لبيان الجواز ، وهو جائز لنا ، وشرع مستمر إلى يوم الدين ، قال القسطلاني : وهذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وادعى المالكية نسخه بتحريم العمل في الصلاة وهو مردود بأن قصة أمانة كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن في الصلاة لشغلا ، فإن ذلك كان قبل الهجرة ، وقصة أمانة بعدها قطعاً بمدة مديدة ، وحمل مالك لها على الصلاة النافلة مدفوع بحديث مسلم : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤم الناس وأمانة على عاتقه ، وحديث أبي داود : بينا نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر والعصر وقد دعاه بلال للصلاة إذ خرج إلينا وأمانة بنت أبي العاص بنت ابنته صلى الله عليه وآله وسلم على عنقه ، فقام في الصلاة وقتنا خلفه . وفي كتاب النسب (٣٩ - عون الباري - ج ١)

لابن بكار عن عمرو بن سليم أن ذلك كان في صلاة الصبح ، وهذا يقتضي أنه كان في الفرض ، وأجيب باحتمال أنه كان في النافلة التي قبل الفرض ، ورد بأن إمامته في النافلة ليست معهودة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يتنفل في المسجد بل في بيته قبل أن يخرج ، وإنما يخرج عند الإقامة . وحمل الخطابي ذلك على عدم التعمد منه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه عمل كثير في الصلاة بل كانت أمانة ألفتة وأنست بقربه فتعلقت به في الصلاة ولم يدفعها عن نفسه ، فإذا أراد أن يسجد وضعها عن عاتقه حتى يكمل سجوده فتعود إلى حالتها الأولى فلا يدفعها ، فإذا قام بقيت معه محمولة . وعورض بما رواه أبو داود عن عمرو بن سليم : حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها في مكانها . ولأحمد من طريق ابن جريج : وإذا قام حملها فوضعها على رقبته ، فهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها . والأعمال في الصلاة إذا قلت وتفرقت لا تبطلها ، والواقع هنا عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته ، ودعوى خصوصيته صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كعصمته من بول الصبية بخلاف غيره مردود بأن الأصل عدم الخصوصية ، وكذا دعوى الضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لو تركها لبكت وشغلته في صلاته أكثر من شغله بحملها . قال النووي : وكلها دعاوى باطلة لا دليل عليها ، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع . اهـ . ورواة هذا الحديث الخمسة كلهم مديونون إلا شيخ البخاري ، وفيه التحديث والإخبار، والعننة، وأخرجه البخاري أيضاً في الأدب ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث الثامن والثمانون

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قُرَيْشٍ
يَوْمَ وَضَعُوا عَلَيْهِ السَّلَى تَقَدَّمَ ، وَقَالَ هُنَا فِي آخِرِهِ : ثُمَّ سُجِّبُوا إِلَى
الْقَلْبِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَأَتَّبِعْ أَصْحَابُ الْقَلْبِ لَعْنَةً .

(حديث ابن مسعود رضى الله عنه فى دعاء النبى صلى الله عليه وآله وسلم على قريش يوم وضعوا عليه السلى تقدم) مع شرحه (وقال هنا فى آخره ثم سجبوا إلى القلب) البئر التى لم تطو قلب بدر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتبع أصحاب القلب لعنة) إخبار من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بأن الله أتبعهم اللعنة ، أى كما أنهم مقتولون فى الدنيا مطرودون فى الآخرة عن رحمة الله عز وجل ، ولأبى ذر : وأتبع بصيغة الأمر عطفاً على عليك بقريش ، وأصحاب نصب على المفعولية أى قال فى حياتهم : اللهم أهلكهم وفى مماتهم أتبعهم اللعنة . وهذا آخر كتاب الصلاة والله الحمد .

كتاب مواقيب الصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَقَدْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا بِالْعِرَاقِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ثُمَّ قَالَ : بِهَذَا أُمِرْتُ .

* (کتاب مواقیت الصلاة) *

جمع ميعات ، وهو الوقت المضروب للفعل .

* (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) *

(عن أبي مسعود) عقبه بن عمرو البدرى (الأنصارى رضى الله عنه أنه دخل على المغيرة بن شعبه) الصحابى (وقد أخرج الصلاة يوماً) لفظة يوماً تدل على أنه كان نادراً من فعله (بالعراق) أى عراق العرب ، وهو من عبادان للموصل طولا ومن القادسية خلوان عرضاً ، ولما لك : وهو بالكوفة ، وهى جملة العراق ، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق ، وكان المغيرة إذ ذاك أميراً عليها من قبل معاوية بن أبى سفيان (فقال ما هذا) التأخير (يا مغيرة أليس) قال الزركشى وابن حجر والعينى والبرماوى : الأفصح أليست بالتاء لأنه خاطب حاضراً ، لكن الرواية أليس بصيغة مخاطبة الغائب وهى جائزة . قال فى مصابيح الجامع : هما تركيبان مختلفان وليس أحدهما أفصح من الآخر فإنه يستعمل كل منهما فى مقام خاص ، فإن أريد إدخال ليس على ضمير المخاطب تعين أليست قد علمت ، وإن أريد إدخالها على ضمير الشأن مخبراً عنه بالجملة التى أسند فعلها إلى المخاطب تعين أليس (قد علمت

أن جبريل (عليه السلام) (نزل) صبيحة ليلة الإسراء المفروض فيها الصلاة (فصلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه السلام (فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه السلام (فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه السلام (فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه السلام (فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) بتكرير صلواتهما خمس مرات ، وعبر بالفاء في صلاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لأنها متعقبة لصلاة جبريل ، ، أى كانت بعد فراغها ، وبثم في صلاة جبريل لأنها مترامية عن سابقتها ، لكن ثبت من خارج في غيره أن جبريل أمه ، فعند البخارى في رواية الليث : نزل جبريل فأمنى فصليت ، فيؤول قوله فصلى على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما فعل جبريل جزء من الصلاة تابعه عليه لأن ذلك حقيقة الائتمام ، وقيل الفاء بمعنى الواو المقتضية لمطلق الجمع . وعورض بأنه يلزم أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل صلى الله عليه وسلم كما يقتضيه مطلق الجمع . وأجيب بأن ذلك يمنع منه مراعاة التبيين ، فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يترأخى عنه لذلك (ثم قال) جبريل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (بهذا) أى بأداء الصلوات في هذه الأوقات (أمرت) أى أن أصلى بك أو أبلغه لك ، ولأى ذر بفتح التاء وهو المشهور ، رأى الذى أمرت به من الصلوات ليلة الإسراء مجملا هذا تفسيره اليوم مفصلا ، لا يقال ليس في الحديث بيان لأوقات هذه الصلوات لأنه إحالة على ما يعرف المخاطب . وفي الحديث من الفوائد دخول العلماء على الأمراء وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة واستثبات العالم فيما يستغربه السامع والرجوع عند التنازع للسنة ، وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل وقبول خبر الواحد الثابت ، ورواته التسعة مديون ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً في بدء الخلق وفي المغازى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثاني

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْفِتْنَةِ، قُلْتُ: أَنَا كَمَا قَالَهُ، قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا لَجَرِيءٌ، قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تَكْفُرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، قَالَ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ، وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مَغْلَقٌ، قَالَ: أَيُّكُمْ أَمُّ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ، قَالَ: إِذَنْ لَا يُغْلَقُ أَبَدًا، فَقِيلَ لِحُذَيْفَةَ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ كَمَا أَنَّ دُونَ الْغَدِ الْمِئْلَةَ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ، فَسُئِلَ مِنَ الْبَابِ؟ قَالَ: عُمَرُ.

(عن حذيفة) بن ايمان (رضي الله عنه قال : كنا جلوساً) أى جالسين (عند عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه فقال : أيكم يحفظ قول رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في الفتنة) الخصوصية وهي في الأصل الاختبار والامتحان ، فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص ، وتطلق الفتنة على الكفر والغلو في التأويل البعيد ، وعلى الفضيحة والبلية والعذاب والقتال ، والتحول من الحسن إلى القبيح ، والميل إلى الشيء والإعجاب . وتكون في الخير والشر كقوله : « ونبلوكم بالشر والخير فتنة » . قال حذيفة (قلت أنا) أحفظ (كما قاله) أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والكاف في كما زائدة للتوكيد (قال) عمر لحذيفة (إنك عليه) أى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أو عليها) أى على المقالة (لجریء) بوزن فعيل من الجرأة ، أى جسور مقدام ، قاله على جهة الإنكار والشك من حذيفة أو من غيره من الرواة ، قال حذيفة (قلت) هي (فتنة الرجل في أهله) بأن يأتي من أجلهم بما لا يحل من القول والفعل (و) (فتنته في ماله) بأن يأخذه من غير مأخذه ويصرفه في غير مصرفه (و) (فتنته في ولده) بفرط المحبة والشغل به عن كثير من الخيرات أو التوغل في الاكتساب من أجلهم

من غير اتقاء المحرمات (و) فتنته في (جاره) بأن يتمنى مثل حاله إن كان متسعاً مع الزوال ، هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة والأمر) بالمعروف (والنهي) عن المنكر ، كما صرح به في الزكاة ، وكلها تكفر الصغائر فقط لحديث : إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر ، ففيه تقييد لما أطلق ، فإن قيل : إذا كانت الصغائر مكفرة باجتناب الكبائر فما الذي تكفره الصلوات الخمس ؟ قلنا بأنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس ، فإن لم يفعلها لم يكن مجتنباً للكبائر فتوقف التكفير على فعلها (قال عمر) رضى الله عنه (ليس هذا) الذي ذكرته (أريد ولكن) الذي أريده (الفتنة) أى الكاملة الكبرى (أتى تموج كما يموج البحر) أى تضطرب كاضطرابه وما صدريه (قال) حذيفة لعمر (ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين إن بينك وبينها باباً مغلقاً) من أغلق رباعياً أى لا يخرج شيء من الفتن في حياتك (قال) عمر (أيكسر) هذا الباب (أم يفتح قال) حذيفة (يكسر قال) عمر (إذا) أى إن انكسر (لا يغلق أبداً) فإن الإغلاق إنما يكون في الصحيح ، وأما الكسر فهو هتك لا يجبر ، ولذلك انخرق عليهم بقتل عثمان رضى الله عنه من الفتن ما لا يغلق إلى يوم القيامة (فقيل لحذيفة أكان عمر) رضى الله عنه (يعلم الباب قال نعم) يعلمه (كما) يعلم (أن دون الغد الليلة) أى أن الليلة أقرب من الغد ، قيل وإنما علمه عمر لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان على حراء هو والعمران وعثمان ، فاهتز ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إنما عليك نبي وصديق وشهيدان . قال حذيفة (إني حدثته) أى عمر (بحديث) صدق عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ليس بالأغاليط) جمع أغلوطة بضم الهمزة (فسئل) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضى الله عنه ، ولا تغاير بين قوله أولاً : إن بينك وبينها باباً مغلقاً ، وبين قوله هنا : إنه هو الباب ، لأن المراد بقوله بينك بين زمانك وزمان الفتنة وجود حياتك ، وعلم حذيفة بذلك مستند إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة السياق والسؤال والجواب ، وقيل إن عمر لما رأى الأمر كاد يتغير سأل عن الفتنة التي تأتي بعده خوفاً أن يدركها مع أنه علم الباب الذي تكون الفتنة بعد كسره ، لكنه من شدة الخوف خشى أن يكون نسي فسأل من ذكره . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصريين وكوفيين ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم ، ومسلم والترمذى وابن ماجه في الفتن .

الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ أَمْرَأَةٍ قُبْلَةً ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ » ، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْ هَذَا ؟ قَالَ : لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رجلا) هو أبو اليسر بفتح المثناة التحتية والسين المهملة كعب بن عمرو الأنصارى أبو حبة التمار أو ابن معتب الأنصارى أو أبو مقبل عامر بن قيس الأنصارى أو نهبان التمار أو عباد (أصاب من امرأة) أنصارية ، قال فى الفتح : لم أقف على اسمها (قبله) فقط من غير مجامعة (فأتى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) بعد أن ندم على فعله وعزم على تلافى حاله (فأخبره) بذلك (فأنزله الله) عز وجل (أقم الصلاة طرفي النهار) غدوة وعشية (وزلفاً من الليل) وساعات منه قريبة عن النهار ، فإنه من أزلفه إذا قرب به ، وهو جمع زلفة ، وصلاة الغداة صلاة الصبح لأنها أقرب الصلوات من أول النهار ، وصلاة العشية العصر ، وقيل الظهر والعصر ، لأن ما بعد الزوال عشى ، وصلاة الزلف المغرب والعشاء (إن الحسنات يذهبن) أى يكفرن (السيئات) الصغائر لحديث : إن الصلاة إلى الصلاة مكفرات ما بينهما ما اجتنب الكبائر (فقال الرجل) المعهود (يا رسول الله ألى هذا) تقديم الخبر يفيد الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (لجميع أمتي كلهم) مبالغة فى التأكيد .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي .

(وعنه فى رواية لمن عمل بها من أمتي) ورواته الخمسة بصريون ما خلا قتيبة ، وفيه التحديث والعننة ، وفيه تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، ومسلم فى التوبة ، والترمذى والنسائى .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا، قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: بِرُّ الْوَالِدَيْنِ، قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي.

(وعنه) أى عن ابن مسعود رضى الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم أى العمل أحب إلى الله؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واحترز به عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والناسى فإن إخراجهما لها عن وقتها لا يوصف بتحريم ولا بأنه أفضل الأعمال مع أنه محبوب ، لكن إيقاعها فى الوقت أحب ، وعلى قد تأتى معنى اللام ، وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود : قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أى) بالتشديد والتنوين كما سمعه ابن الجوزى من ابن الخشاب وقال لا يجوز لأنه اسم معرب غير مضاف ، وقال الزركشى : التقدير أى العمل أفضل فالأولى الوقف عليه بإسكان الياء ، وتعبقه فى المصاييح (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بر الوالدين) بالإحسان إليهما والقيام بخدمتهما وترك عقوقهما ، قال بعضهم : هذا الحديث موافق لقوله تعالى : « أن اشكر لى ولوالديك » وكأنه أخذه من تفسير ابن عينة حيث قال : من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ، ومن دعا لوالديه عقبها فقد شكرهما (قال) ابن مسعود قلت (ثم أى ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله) لإعلاء كلمة الله عز وجل وإظهار شعائر الإسلام بالنفس والمال (قال) ابن مسعود (حدثنى بهن) أى بالثلاثة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استزدته) أى طلبت منه الزيادة فى السؤال (لزادنى) فى الجواب من هذا النوع ، وهى مراتب أفضل الأعمال أو من مطلق المسائل المحتاج إليها ، وزاد الترمذى : فسكت عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استزدته لزادنى . ومحصل ما أجاب به العلماء

عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف باختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما هو لائق بهم أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في أول الإسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتمكن من أدائها ، وقد تظافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل أو أن أفعل ليست على بابها ، بل المراد بها الفعل المطلق أو هو على حذف من وارداتها . وقال ابن دقيق العيد : الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية ، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبي هريرة : أفضل الأعمال إيمان بالله ... الحديث ، وقال غيره : المراد بالجهاد هنا ليس بفرض عين لأنه يتوقف على إذن الوالدين فيكون برهما مقدماً عليه . وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين فإن أعمال البر يفضل بعضها على بعض ، وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشد ولو شق عليه . قال ابن بريدة : الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع الأعمال البدنية لأن فيه تقديم بذل النفس إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصير على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار والقول والسماع والسؤال ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد وفي الأدب والتوحيد ، ومسلم في الإيمان ، والترمذى في الصلاة وفي البر والصلة ، والنسائي في الصلاة .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بَبَابٍ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقَى مِنْ دَرْنِهِ ؟ قَالُوا : لَا يُبْقَى مِنْ دَرْنِهِ شَيْئًا ، قَالَ : فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ يَمْحُو اللَّهُ بِهَا الْخَطَايَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : أَرَأَيْتُمْ (أى أخبروني (لو أن نهراً) بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبتى الوادى ، سعى به لسعة صفته إنه (بباب أحدكم) حال كونه (يغتسل فيه كل يوم خمساً) أى خمس مرات (ما تقول) أيها السامع أى ما تظن ؟ فأجرى فعل القول مجرى فعل الظن ، كما نبه عليه ابن مالك فى توضيحه وشرطه أن يكون مضارعاً مسنداً إلى المخاطب متصلاً بالاستفهام (ذلك) أى الاغتسال (يبقى) من الإبقاء وهو بالموحدة عند الجمهور ، وحكى عياض عن بعض شيوخه يبنى بالنون والأول أوجه (من درنه) بفتح أوله أى من وسنه ، زاد مسلم : شيئاً ، وفيه إشارة إلى أن هذا الحكم لا يخاطب به معين لتناهيه فى الظهور فلا يختص به مخاطب دون مخاطب (قالوا لا يبقى) ذلك الفعل أو الاغتسال (من درنه شيئاً قال فذلك) أى إذا علمتم ذلك فهو (مثل الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا) وفائدة التثنية التأكيد وجعل المعقول كالمحسوس . قال الطيبي : فيه مبالغة فى نفي الذنوب لأنهم لم يقتصروا فى الجواب على الإبل أعادوا اللفظ تأكيداً . وقال ابن العربى : وجه التثنية أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة فى بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تطهر العبد عن أقذار الذنوب حتى لا تبقى له ذنباً إلا أسقطته . اهـ . وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة ، لكن قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المراد الصغائر خاصة لأنه شبه الخطايا بالدرن ، والدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والجراحات . اهـ . قال الدماميني : شبه على جهة التمثيل حال المسلم المقترف

لبعض الذنوب المحافظ على أداء الصلوات في زوال الأذى عنه وطهارته من أقدار السيئات بحال المغتسل في نهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صفاء نقاء بدنه من الأوساخ وزوالها عنه ، ويجوز أن يكون هذا من تشبيه أشياء بأشياء ، فشبهت الصلاة بالنهر لأنها تنقي صاحبها من درن الذنوب . كما ينقي النهر البدن من الأوساخ التي تعلق به بالاغتسال فيه ، وشبه قرب تعاطي الصلوات وسهولته بكون النهر قريباً من مجاورته على باب داره ، وشبه أداءها كل يوم خمس مرات بالاغتسال المتعدد كذلك ، وشبهت الذنوب بالأدران للتأذى بملابستها ، وشبه محو السيئات عن المكلف بنقاء البدن وصفائه ، والأول أفحل وأجزل . ورواة هذا الحديث السبعة مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين ، وفيه التحديث والعنونة والسماع ، وأخرجه مسلم في الصلاة ، والترمذي في الأمثال .

الحديث السابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ ، وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ كَالْكَلْبِ ، فَإِذَا بَزَقَ فَلَا يَبْزُقَنَّ
بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ .

(عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم أنه قال :
اعتدلوا فى السجود) بوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنها وعن
الجنين والبطن عن الفخذ ، إذ هو أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجبهة
من الأرض وأبعد من هيئات الكسالى (ولا يبسط) بالجزم على النهى أى
المصلى ، ولأبى ذر : ولا يبسط أحدكم بإظهار الفاعل (ذراعيه كالكلب)
فإن فيه مع ذلك إشعار بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها
(وإذا بزق) أحدكم (فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه وإنما يناجى ربه) عز
وجل ، قد تقدم الكلام على هذا الحديث ، ولا يخفى أن مناجاة الرب أرفع
درجات العبد ، ولا تتحقق المناجاة إلا إذا كان اللسان معبراً عما فى القلب ،
فالغفلة ضد ، ولا ريب أن المقصود من القراءة والأذكار مناجاته تبارك
وتعالى ، فإذا كان القلب محجوباً بحجاب الغفلة ، غافلاً عن جلال الله عز
وجل وكبريائه ، وكان اللسان يتحرك بحكم العادة ، فما أبعد ذلك عن القبول .
وعن بشر الحافى : من لم يخشع فسدت صلاته . وعن الحسن : كل صلاة
لا يحضر فيها القلب فهى إلى العقوبة أسرع . قال القسطلانى : سلمنا أن
الفقهاء صححوها فهلا يأخذ بالاحتياط ليدوق لذة المناجاة .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ . وَاشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ : رَبِّ أَكَلْ بَعْضِي بَعْضًا . فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ ، أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال : إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة (أى بصلاة الظهر كما في رواية أبي سعيد ، والمطلق يحمل على المقيد ، ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع الإبراد ، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى ، والمعنى : أخرجوا إلى أن يبرد الوقت ، يقال : أبرد إذا دخل في البرد ، كأظهر إذا دخل في الظهر ، والأمر بالإبراد أمر استحباب ، وقيل أمر إرشاد ، وقيل بل هو للوجوب . حكاه عياض وغيره ، وغفل الكرمانى فنقل الإجماع على عدم الوجوب نعم قال جمهور أهل العلم : يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت ويسكن الوهج ، وخصه بعضهم بالجماعة ، فأما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل ، وهذا قول أكثر المالكية والشافعية ، لكن خصه أيضاً بالبلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا يتناوبون مسجداً من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهم التعجيل ، والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد ، وهو قول إسحق والكوفيين وابن المنذر ، ولم يقل بالإبراد في غير الظهر إلا أشهب ، قال : يبرد العصر كالظهر ، وقال أحمد : تؤخر العشاء في الصيف كالظهر ، وعكس ابن حبيب فقال : إنما تؤخر في ليل الشتاء لطوله وتعجل في الصيف لقصره ، وقد يحتج بحديث الباب على مشروعية الإبراد للجمعة ، وبه قال بعض الشافعية وهو مقتضى صنيع البخارى (فإن شدة الحر من فيح) أى من سعة تنفس (جهنم) حقيقة ولا يمكن حمله على المجاز والتعليل من قبل الشارع يجب

قبوله وإن لم يدرك معناه . قاله أبو الفتح العمرى : ووقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب إلا لمن أذن له فيه بدليل حديث الشفاعة ، إذ يعتذر كل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بغضب الله عز وجل إلا نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام المأذون له في الشفاعة . وعن خباب : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا ، أى لم يزل شكوانا ، رواه مسلم والجمع بين هذا وبين حديث الباب أن الإبراد رخصة والتقديم أفضل أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد ، والإبراد مستحب لفعله صلى الله عليه وآله وسلم له وأمره به ، أو حديث خباب محمول على أنهم طلبوا زائداً على قدر الإبراد لأنه بحيث يحصل للحيطان ظل يمشى فيه (واشتكت النار إلى ربها) شكاية حقيقية بلسان المقال بحياة يخلقها الله تعالى . قاله عياض ، وتعقبه الآبى بأنه لا بد من خلق إدراك مع الحياة . انتهى . وقال أبو الوليد الطرطوشى : وإذا قلنا بأنها حقيقة فلا يحتاج إلى أكثر من وجود الكلام في الجسم ، أما في محاجة النار فلا بد من وجود العلم مع الكلام ، لأن المحاجة تقتضى التفتن لوجه الدلالة أو هي مجازية عرفية بلسان الحال عن لسان المقال كقوله : ع

* شكنا إلى جملى طول السرى *

وقرر البيضاوى ذلك فقال : شكواها مجاز عن غليانها ، وأكل بعضها بعضاً مجاز عن ازدحام أجزائها ، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها ، وهو نفس فلسفى منه ، وكما قد تنفس بمثلها في تفسيره وتأليفه ، وتعقبه أهل العلم بالحق ، وصوب النووى حملها على الحقيقة ، وقال ابن المنير : هو المختار لصلاحية القدرة لذلك ، ولأن استعارة الكلام للحال وإن عهدت وسمعت لكن الشكوى وتعالها وتفسيرها والتعليل له والإذن لها والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز ، خارج عما ألف من استعماله . وقد ورد مخاطبتها للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وللمؤمنين بقولها : جز يامؤمن فقد أطفأ نورك لى . وقال ابن عبد البر : لكلا القولين وجه ونظائر والأول أرجح . وقال عياض : إنه الأظهر . وقال القرطبى : لا إحالة في حمل اللفظ على حقيقته ، قال : وإذا أخبر الشارع بأمر جائز لم يحتج إلى تأويله فحملة على حقيقته أولى . وقال نحو ذلك الثوربشئى ، ويضعف حمل ذلك على المجاز قوله (فقالت يارب أكل بعضى بعضاً فأذن لها) ربها تعالى (بنفسين) تثنية

نفسن بفتح الفاء ، وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء (نفس في الشتاء ونفس في الصيف) فهو (أشد ما تجدون) أى الذى تجدونه (من الحر) أى من ذلك النفس ، وهذا لا يمكن الحمل معه على المجاز ولو حملنا شكوى النار على المجاز لأن الإذن لها فى التنفس ونشأة شدة الحر عنه لا يمكن فيه التجوز (وأشد ما تجدون من الزمهرير) من ذلك النفس ، ولا مانع من حصول الزمهرير من نفس النار لأن المراد محلها وهو جهنم وفيها طبقة زمهريرية والذى خلق الملك من الثلج والنار قادر على جمع الضدين فى محل واحد ، وفيه أن النار مخلوقة موجودة الآن ، وهو أمر قطعى للتواتر المعنوى ، خلافاً لمن قال من المعتزلة إنها إنما تخلق يوم القيامة . ورواته خمسة ، وفيه التحديث والقول والحفظ والعننة ، وأخرجه النسائى .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظُّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَبْرِدْ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ : أَبْرِدْ ، حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلَوْلِ .

(عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) قيده هنا بنى سفر وأطلقه في أخرى مشيراً بذلك إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة لأن المراد من الإبراد التسهيل ودفع المشقة ، فلا تفاوت بين السفر والحضر (فأراد المؤذن) أى بلال (أن يؤذن للظهر فقال) له (النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد) وفي رواية عن أبي الوليد عن شعبة : مرتين أو ثلاثاً ، وجزم مسلم ابن إبراهيم عنه بذكر الثالثة . قال الكرماني : الإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالصلاة (حتى) إلى أن (رأينا فيء التلؤل) وغاية الإبراد حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال أو ربع قامة أو ثلثها أو نصفها ، وقيل غير ذلك ، ولا مستند لهذا التفصيل ، إذ يختلف باختلاف الأوقات ، وإليه نحأ المازري والجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، لكن يشترط ألا يمتد إلى آخر الوقت كما في الفتح ، والفيء : هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلؤل جمع تل بفتح التاء وتشديد اللام : كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ، وهي في الغالب منبسطة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر .

الحديث العاشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَذَكَرَ السَّاعَةَ فَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عَظَامًا ثُمَّ قَالَ : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا . فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْبُكَاءِ وَأَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ سَلُونِي . فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ السَّهْمِيُّ ، فَقَالَ : مَنْ أَبِي ؟ فَقَالَ : أَبُوكَ حُدَافَةُ ، ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ سَلُونِي . فَبَرَكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا . فَسَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : عُرِضَتْ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ آتِفًا فَعُرِضَ هَذَا الْحَائِطُ فَلَمْ أَرَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ . قَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُوسَى ، لَكِنْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ زِيَادَةٌ وَمُغَايَرَةٌ أَلْفَاظٍ .

(وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حين زاغت الشمس) أى مالت ، وللمزمذى : زالت أى عن أعلى درجات ارتفاعها (فصلى الظهر) فى أول وقتها ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال ، وعليه استقر الإجماع ، وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه جوز صلاة الظهر قبيل الزوال ، وعن أحمد وإسحق مثله فى الجمعة ، وهذا لا يعارض حديث الإبراد لأنه ثبت بالقول وذلك بالفعل والقول فيرجع عليه ، وقال البيضاوى : الإبراد تأخير الظهر أدنى تأخير بحيث لا يخرج عن حد التهجير ، فإن الهاجرة تطلق على الوقت إلى أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه أن قوماً من المنافقين يسألونه منه ويعجزونه عن بعض ما يسألونه (فذكر الساعة فذكر أن فيها أموراً عظيمة) ، ثم قال من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل)

أى فليسلأنى عنه (فلا تسألونى عن شىء إلا أخبرتكم به ما دمت فى مقامى هذا فأكثر الناس فى البكاء) خوفاً من نزول العذاب العام المعهود فى الأمم السالفة عند ردهم على أنبيائهم بسبب تغيبه صلى الله عليه وآله وسلم من مقالة المنافقين السابقة آنفاً أو سبب بكائهم ما سمعوه من أهوال يوم القيامة والأموال العظام ، والبكاء بالمد : مد الصوت فى البكاء ، وبالقصر الدموع وخروجها (وأكثر) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يقول سلونى فقام عبد الله بن حذافة السهمى فقال) يا رسول الله (من أبى قال أبوك حذافة) وكان يدعى لغير أبيه (ثم أكثر أن يقول سلونى فبرك عمر) ابن الخطاب رضى الله عنه (على ركبتيه) بالثنوية (فقال رضيينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (نبياً فسكت ثم قال عرضت على الجنة والنار آنفاً) أى فى أول وقت يقرب منى وهو الآن (فى عرض هذا الحائط) بضم العين المهملة وسكون الراء ، أى جانبه وناحيته ، وعرضهما إما بأن يكونا رفعتا إليه أو زوى له ما بينهما أو مثلاً له (فلم أر) أى أبصر (كالخير) الذى فى الجنة (والشر) الذى فى النار فى ذلك المقام أو ما أبصرت شيئاً كالطاعة والمعصية فى سبب دخول الجنة والنار ، استدل به البخارى على أن ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس إلى جهة المغرب ، وأشار بهذا إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت . قال ابن بطال : إن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخى عن أبى حنيفة رحمه الله أن الصلاة فى أول الوقت تقع نفلاً . انتهى . والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النوى قدر الشراك (قد تقدم بعض هذا الحديث فى كتاب العلم من رواية أبى موسى لكن فى هذه الرواية زيادة ومغايرة ألفاظ) كما يظهر عند المراجعة إليه وإلى هذا الحديث ، والصحيح فى تعيين أوقات الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حققناه فى « الروضة الندية » دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي بَرزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَالْعَصْرَ وَأَحَدُنَا يَذْهَبُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ فَيَرْجِعُ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ . وَنَسِيَ الرَّاوى مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ . قَالَ : وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ . ثُمَّ قَالَ : إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ .

(عن أبى برزة) الأسلمى نضلة بن عبید مصغراً (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يصلى الصبح وأحدنا يعرف جليسه) أى مجالسه الذى إلى جنبه ، ولأحمد : فينصرف الرجل فيعرف وجه جليسه ، ولمسلم : وبعضنا يعرف وجه بعض (ويقرأ فيها) أى فى صلاة الصبح (ما بين الستين) من آى القرآن الكريم وفوقها (إلى المائة) وكان (يصلى الظهر إذا زالت الشمس) أى مالت إلى جهة المغرب (و) يصلى (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أى راجعاً من المسجد إلى منزله (والشمس حية) بيضاء لم يتغير لونها ولا حرها وليس المراد الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد ، وفى رواية عوف عند البخارى : ثم يرجع أحدنا رحله فى أقصى المدينة والشمس حية ، وهى توضح ذلك لأنه ليس فيها إلا الذهاب فقط دون الرجوع ، وطرق الحديث يبين بعضها بعضاً وإنما سمي رجوعاً لأن ابتداء الحجى كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعاً (ونسى الراوى) أى أبو المنهال (ما قال) أبو برزة (فى المغرب قال و) كان صلى الله عليه وآله وسلم (لا يبالي بتأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الأول (ثم قال) أبو المنهال (إلى شطر الليل) أى نصفه ، ورجحه النووى فى شرح المهذب ، فالحديث يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء ، وقد اختلف أهل العلم فى آخر وقت العشاء ، فذهب عمر بن الخطاب والشافعى فى أحد قوليه وعمر ابن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل ، واحتجوا بحديث جبريل

وحديث أبي موسى في التعليم ، وقيل : إن آخر وقتها نصف الليل لحديث ابن عمر وفيه : وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ، وبحديث ابن ماجه وأحمد وغير ذلك ، وهذه زيادة يجب قبولها ويتعين المصير إليها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين ، وقد صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لولا أن يشق على أمته لأخرها إلى نصف الليل ، فدل ذلك على أنها في ذلك الوقت أفضل ، بل ورد ما يدل على أن وقتها إلى أن يذهب عامة الليل أى أكثره ، فالحق أن آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل ، وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد إلى الفجر الصادق لحديث أبي قتادة عند مسلم وفيه : ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ، إلا صلاة الفجر فإنها مخصوصة من هذا العموم بالإجماع . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى وواسطى ، وفيه التحديث والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى
بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا : الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى بالمدينة سبعا) أى سبع ركعات جمعا (وثمانيا) جمعا (الظهر والعصر)
ثمانيا (والمغرب والعشاء) سبعا ، وهو لف ونشر غير مرتب ، وقال أيوب
السختياني الجابر : لعل التأخير كان فى ليلة أى مع يومها مطيرة ، قال : عسى
أن يكون فيها ، وعلة جمعه للمطر خوف المشقة فى حضوره المسجد مرة
بعد أخرى ، وهذا قول الشافعى وأحمد بن حنبل ، وتأوله به مالك ، وقال
بدل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، لكن الجمع بالمطر لا يكون
إلا بالتقديم ، وحمله بعضهم على الجمع للمرض ، وقواه النووى رحمه الله
لأن المشقة فيه أشد من المطر ، وتعقب بأنه مخالف لظاهر الحديث ، وتقبيده
به ترجيح وتخصيص بلا مخصص . انتهى . وقد أخذ آخرون بظاهر الحديث
فجوزوا الجمع بالحضر للحاجة لمن لا يتخذه عادة ، وبه قال أشهب والقفال
الشاشى ، وحكاه الخطابى عن جماعة من أصحاب الحديث ، وتأوله آخرون
على الجمع الصورى بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر فى
أول وقتها وضعف لمخالفته للظاهر ، وقد حققنا الصواب فى ذلك فى كتابنا
« الروضة الندية » ومحصله أن الجمع بين الصلاتين صورى ، كما وقع التصريح
بذلك عن ابن عباس وغيره ، بل فسرهم من رواه بما يفيد أنه الجمع الصورى ،
فعين الأخذ به ، وأن الجمع فى الحضر بغير عذر شرعى ثابت لا يجوز .
ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ما خلا عمرو بن دينار المكي ، وفيه
التحديث والغنمة ، وأخرجه أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الثالث عشر

حَدِيثُ أَبِي بَرَزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِكْرِ الصَّلَوَاتِ تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، وَقَالَ
فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَمَّا ذَكَرَ الْعِشَاءَ : وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا .

(حديث أبي برزة رضى الله عنه في ذكر الصلوات تقدم قريباً وقال في
هذه الرواية لما ذكر العشاء : وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها)
أى التحديث الدينى لا الدينى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّيَ الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ
إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كنا نصلى العصر ثم يخرج
الإنسان إلى بنى عمرو بن عوف) بقاء لأنها كانت منازلهم وهى على ميلين
من المدينة (فيجدهم يصلون العصر) أى عصر ذلك اليوم ، وإنما كانوا
يؤخرون عن أول الوقت لاشتغالهم في زرعهم وحوائطهم ثم بعد فراغهم
يتأهبون للصلاة بالطهارة وغيرها فتتأخر صلاتهم إلى وسط الوقت . وهذا
الحديث موقوف لفظاً مرفوعاً حكماً لأن الصحابي أوردته في مقام
الاحتجاج ، ويؤيده رواية النسائي مرفوعاً بلفظ : كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصلى العصر ، ورواته أربعة ، وفيه التحديث والعننة
والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً ومسلم والنسائي .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً حَيَّةً ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً ، وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة حية) هو من باب الاستعارة، والمراد بقاء حرها وعدم تغير لونها (فيذهب الذهاب إلى العوالى) جمع عالية : ما حول المدينة من القرى من جهة نجد (فيأتيهم) أى أهله (والشمس مرتفعة) دون ذلك الارتفاع ، قال الزهرى كما عند عبد الرزاق عن معمر عنه (وبعض العوالى من المدينة على أربعة أميال أو نحوه) وللدارقطنى على ستة أميال ، ولعبد الرزاق : ميلين ، وحينئذ فأقربها على ميلين وأبعدا على ستة أميال ، وقال عياض : أبعدها ثمانية ، وبه جزم ابن عبد البر وصاحب النهاية . وفى الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبادر بصلاة العصر فى أول وقتها ، لأنه لا يمكن أن يذهب الذهاب بعد صلاة العصر أربعة أميال والشمس لم تتغير إلا إذا صلى حين صار ظل الشيء مثله كما لا يخفى . قال فى الفتح : فيه دليل للجمهور فى أن أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثله خلافاً لأبى حنيفة . اهـ . وفى رواية هذا الحديث حمصيان ومدنى ، والتحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث السادس عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الذي تفوته صلاة العصر) بأن أخرجها متعمداً عن وقتها بغروب الشمس أو عن وقتها المختار باصفرار الشمس ، كما ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه : وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، قال في شرح التقریب : كذا ذكر عياض وتبعه النووي ، وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لا أنه من الحديث ، لأنه روى بإسناد منفرد عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال : وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس أصفر ، وفي العلل لابن حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : من فاتته صلاة العصر ، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، فكأنما وتر أهله وماله . قال أبي التفسير قول نافع . اهـ . وقيل المراد فواتها عن الجماعة والأول أرجح ، ويؤيده حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبه في مصنفه مرفوعاً : من ترك العصر حتى تغيب الشمس أى من غير عذر (فكأنما وتر) هو أى الذى فاتته العصر نقص أو سلب (أهله وماله) وترك فرداً منهما فبقى بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله . قال ابن الأثير : من رد النقص إلى الرجل نصبهما ومن رده إلى الأهل والمال رفعهما ، والنصب هو الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور كما قاله النووي ، وقال عياض : هو الذى ضبطناه عن جماعة شيوخنا ، قيل : وخصت صلاة العصر بذلك لاجتماع المترقبين من الملائكة فيها . وعورض بأن صلاة الفجر أيضاً كذلك يجتمع فيها المتعاقبون . وأجيب باحتمال أن التهديد إنما غلظ في العصر دون الفجر لأنه لا عذر في تفويتها لأنه وقت يقظة ، بخلاف الفجر فربما كان النوم عندها عذراً . وأوله ابن عبد البر على أنه خرج جواباً لسائل عنها ، فأجيب أى فلا يمنع إلحاق غيرها ، ونبه بالعصر على غيرها ، وخصها بالذكر لأنها تأتي والناس في وقت تعبهم من أعمالهم

وحرصهم على إتمام أشغالهم ، وتعقب بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها ، والعلة هناك تتحقق فلا يلحق غير العصر بها ، وأجيب بأن ما ذكره هذا المتعقب لا يدفع الاحتمال . وقد ورد ما يدل على العموم ، فعند ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء مرفوعاً : من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته .. الحديث ، وتعقب بأن في سنده انقطاعاً لأن أبا قلابه لم يسمع من أبي الدرداء ، وقد رواه أحمد من حديث أبي الدرداء بلفظ : من ترك العصر ، فرجّح حديث الدرداء إلى تعيين العصر ، قال ابن المنير : والحق أن الله تعالى يخص ما شاء من الصلوات بما يشاء من الفضيلة . اهـ . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث السابع عشر

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي يَوْمِ ذِي غَيْمٍ : بَكَرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ .

(عن بريدة) بن الحصيب الأسلمي آخر من مات من الصحابة رضى الله عنهم بخراسان سنة اثنين وستين (رضى الله عنه أنه قال في يوم ذى غيم) بعد معرفته بأحوال الوقت بظهور الشمس في خلال الغيم أو بالاجتهاد ، وخص يوم الغيم بالذكر لأنه مظنة التأخير إما لمتنطع يحاط لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت أو يتشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيسترسل في شغله إلى أن يخرج الوقت (بكروا) أى عجلوا وأسرعوا ، والتبكير يطلق لكل من بادر بأى شيء كان وفي أى وقت كان ، وأصله المبادرة بالشئ أول النهار (بصلاة العصر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من ترك صلاة العصر) أى متعمداً كما زاده معمر في روايته وكذا أخرجه أحمد من طريق أبى الدرداء (فقد حبط عمله) أى ثواب عمله ، أورده على سبيل التغليظ ، أو فكأنما حبط عمله لأن الأعمال لا يحبطها إلا الشرك . قال تعالى : « ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله » قال ابن عبد البر : مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لا يحبط عمله ، فيتعارض مفهومها ومنطوق الحديث ، فيتعين تأويل الحديث لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح ، وتمسك بظاهر الحديث أيضاً الحنابلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر ، والجواب ما تقدم ، وأيضاً فلو كان ما ذهبوا إليه لما اختصت العصر بذلك ، وأما الجمهور فتأولوا الحديث فافترقوا في تأويله فرقاً فمنهم من أول سبب الترك ، ومنهم من أول الحبط ، ومنهم من أول العمل ، فقليل المراد من تركها جاحداً وجوبها أو معترفاً لكن مستخفاً مستهزئاً بمن أقامها ، وتعقب بأن الذى فهمه الصحابي إنما هو التفريط ، ولهذا أمر بالمبادرة إليها وفهمه أولى من فهم غيره ، وقيل المراد من تركها متكاسلاً لكن خرج الوعيد نخرج الزجر الشديد ، وظاهره

غير مراد كقوله : لا يزنى الزانى وهو مؤمن ، وقيل هومن مجاز التشبيه كأن المعنى : فقد أشبه من أحبط عمله ، وقيل معناه كاد أن يحبط ، وقيل المراد بالحبط نقصان العمل فى ذلك الوقت الذى ترفع فيه الأعمال إلى الله ، وقيل المراد بالحبط الإبطال ، أى يبطل انتفاعه بعمله فى وقت ماتم ينتفع به ، كمن رجحت سيئاته على حسناته فإنه موقوف فى المشيئة . قاله القاضى أبو بكر ابن العربى ومحصل ما قال أن المراد بالحبط فى الآية غير المراد بالحبط فى الحديث . وقال فى شرح الترمذى : الحبط على قسمين : حبط إسقاط وهو إحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات ، وحبط موازنة وهو إحباط المعاصى للانتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن يحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسناته . وقيل المراد بالعمل فى الحديث عمل الدنيا الذى بسبب الاشتغال به ترك الصلاة ، بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع . قال فى الفتح : وأقرب هذه التأويلات قول من قال إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد . اهـ . أقول : الأرجح لإجراء الحديث على ظاهره ولا ملجأ إلى التأويل ، وتخصيص صلاة العصر لا ينافى إطلاق غيرها من الصلوات ، والحق إن تارك الصلاة متعمداً ، أية صلاة كانت ، يكفر ، وقد تظافرت بذلك الأدلة الصحيحة والنصوص الصريحة كما حققها القاضى محمد بن على الشوكانى فى شرح المنتقى وغيره فى غيره ، وليس بيد المتأولين غير العقل ، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل . ورواة هذا الحديث الستة بصريون ، وفيه التحديث والقول وثلاثة من التابعين على الولا ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثامن عشر

عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً فَقَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ أَسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا ، ثُمَّ قَرَأَ : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ » .

(عن جرير) البجلي (رضى الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم فنظر إلى القمر ليلة) أى فى ليلة من الليالى ، وزاد مسلم : ليلة البدر ، وكذا البخارى من وجه آخر (فقال إنكم سترون ربكم) عز وجل (كما ترون هذا القمر) رؤية محققة لا تشكون فيها و (لا تضامون) بضم التاء وتخفيف الميم أى لا ينالكم ضيم (فى رؤيته) أى تعب أو ظلم ، فيراه بعضكم دون بعض بأن يدفعه عن الرؤية ويستأثر بها ، بل تشتركون فى الرؤية ، فهو تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئى بالمرئى . وروى : تضامنون بفتح أوله مع التشديد من الضم ، أى لا ينضم بعضكم إلى بعض وقت النظر لأشكاله وخفائه كما تفعلون عند النظر إلى الهلال ونحوه . وفى رواية : أو لا تضاهون بالهاء بدل الميم على الشك ، أى لا يشبهه عليكم وترتابون فيعارض بعضكم بعضاً (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) مبنياً للمفعول بأن تستعدوا لقطع أسبابها ، أى الغلبة المنافسة للاستطاعة كنوم وشغل مانع (على صلاة) أى فى الجماعة . قاله المهلب ، لكن لم يظهر وجه هذا التقييد من سياق الحديث ، وإن كان فضل الجماعة معلوماً من أحاديث آخر ، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفرداً ، إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه فى جماعة أو لا . قاله فى الفتح (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يعنى الفجر والعصر كما عند مسلم (فافعلوا) عدم المغلوبة التى لازمها الصلاة ، كأنه قال : صلوا فى هذين الوقتين ، وخصهما بالذكر لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لثلا

يفوتهم هذا الفضل العظيم ، وفيه دليل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالحفاظة على هاتين الصلاتين . قاله الخطابي . وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر يرفعه : إن أدنى أهل الجنة منزلة . . . الحديث ، وفيه : فأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية . وفي سنده ضعف (ثم قرأ) أى صلى الله عليه وآله وسلم ، كذا حمله عليه جماعة من الشراح لكن لم أر ذلك صريحاً ، وعند مسلم : ثم قرأ جرير أى الصحابي ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه يعلى بن عبيد عن إسماعيل بن أبي خالد ، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج (وسبح بحمد ربك) أى نزهه عن العجز عما يمكن ، والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل ، حامداً له على ما أنعم به عليك (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعنى الفجر والعصر ، وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى غير ذلك ، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وأن الأعمال ترفع آخر النهار فمن كان حينئذ في طاعة ربه بورك له في رزقه وعمله وأعظم من ذلك بل من كل شيء وهو مجازاة المحافظة عليهما بأفضل العطايا وأكمل المزايا وهو النظر إلى وجه الله تعالى الكريم ، كما يشعر به سياق الحديث : اللهم ارزقنا . ورواته الخمسة ما بين مكى وكوفى وفيه تابعى عن تابعى ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة والتفسير والتوحيد ، ومسلم في الصلاة وأبو داود .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ
الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَعْرِجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ
بِهِمْ : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ
وَهُمْ يُصَلُّونَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : يتعاقبون) أى الملائكة بأن تأتى طائفة عقب الأخرى ثم تعود الأولى
عقب الثانية (فيكم) أى المصلين أو مطلق المؤمنين (ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار) كذا أخرجه البخارى بهذا اللفظ ، وأخرجه فى بدء الخلق بلفظ :
الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، وحينئذ فى سياقه هنا إضمار
الفاعل كأن الراوى اختصر المسوق هنا من المذكور فى بدء الخلق ، قاله
القسطلانى ، وبسط القول فيه فى الفتح ، وتنكير ملائكة فى الموضعين يفيد
أن الثانية غير الأولى والمراد عند الأكثرين الحفظة ، نقله عياض وغيره عن
الجمهور ، وقال القرطبي : الأظهر عندى أنهم غيرهم ، ويقويه أنه لم ينقل أن
الحفظة يفارقون العبد ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار وبأنهم لو كانوا هم
الحفظة لم يقع الاكتفاء فى السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها فى قوله :
كيف تركتم عبادى (ويجمعون فى) وقت (صلاة الفجر و) وقت (صلاة
العصر) وتعاقب الصنفين لا يمنع اجتماعهما ، لأن التعاقب أعم من أن يكون
معه اجتماع هكذا ، أو لا يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين ، أو المراد
حضورهم معهم الصلاة فى الجماعة فينزل على حالين ، وتخصيص اجتماعهم فى الورد
والصدور بأوقات العبادة تكرمة بالمؤمنين ولطفاً بهم لتكون شهادتهم بأحسن
الثناء وأطيب الذكر ، ولم يجعل اجتماعهم معهم فى حال خلواتهم بلذاتهم
وانهماكهم على شهواتهم ، والله الحمد ذكره القسطلانى ، ونحوه قال عياض ، وفيه

شئ ، لأنه رجح أنهم الحفظة ، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم ، مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات ، فالأولى أن يقال الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركوهم عليها من الذكر ، ويحتمل أن يقال إن الله يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين ، لكن بناء على أنهم غير الحفظة ، وفيه إشارة إلى الحديث الآخر : إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ، فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شئ فارقوهم عليه (ثم يعرج) الملائكة (الذين باتوا فيكم) أيها المصلون ، وذكر الذين باتوا دون الذين ظلوا إما للاكتفاء بذكر أحد المثليين عن الآخر كقوله تعالى : « فذكر إن نفعت الذكرى » أى أولم تنفع . وقوله : « سراييل تقيكم الحر » أى البرد . وإلى هذا أشار ابن المنير وغيره ، إما لأن طرفى النهار يعلم من طرفى الليل ، وإما لأنه استعمل بات في أقام مجازاً ، فلا يختص ذلك بليل دون نهار ولا نهار دون ليل ، فكل طائفة منهم إذا صعدت سثلت ، ويؤيد هذا ما رواه النسائي عن أبي الزناد : ثم يعرج الذين كانوا فيكم ، بل في حديث الأعمش عن صالح عن أبي هريرة عند ابن خزيمة في صحيحه مرفوعاً ما يغنى عن كثير من الاحتمالات ويزيل الإشكال ولفظه : يجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر ، فيجتمعون في صلاة الفجر فتصعد ملائكة الليل وتثبت ملائكة النهار ، ويجتمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتثبت ملائكة الليل . فهذه الرواية هى المعتمدة كما في الفتح ، قال : ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة . واستدل بهذا الحديث للحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار ، وتعقب بأن ذلك غير لازم إذ ليس في الحديث ما يقتضى أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة ، بل جائز أن تقع الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ، ولا مانع أيضاً من أن يصعد ملائكة النهار وبعض النهار باقى ويقيم ملائكة الليل ، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت لقوله باتوا فيكم ، لأن اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل لإقامتهم قطعة من النهار (فيسألهم) تعبداً لهم كما تعبدهم بكتب أعمالهم . قاله عياض . وقيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضى التعطف عليهم ، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الإنسان في مقابلة من قال

من الملائكة : « أتجعل فيها من يفسد فيها » الآية ، أى قد وجد فيهم من يسبح ويقس مثلكم بنص شهادتكم (وهو أعلم بهم) أى بالمصلين من الملائكة ، فهو سبحانه أعلم بالجميع من الجميع (كيف تركتم عبادى) قال ابن أبى جرة : وقع السؤال عن آخر الأعمال ، لأن الأعمال بخواتيمها ، قال : والعباد المسئول عنهم هم المذكورون فى قوله تعالى : « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » (فيقولون) أى الملائكة (تركناهم) أى العباد (وهم يصلون) ظاهره أنهم فارقوهم عند شروعهم فى صلاة العصر ، سواء تمت أو منع مانع من إتمامها ، وسواء شرع الجميع فيها أم لا ، لأن المنتظر فى حكم المصلى أو المراد أنهم ينتظرون صلاة المغرب . قال ابن التين : هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها فى أول الوقت ، وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ، ومن شرع فى أسباب ذلك ، وهذا آخر الجواب عن سؤالهم كيف تركتم ، ثم زادوا فى الجواب لإظهار فضيلة المصلين والحرص على ذكر ما يوجب مغفرة ذنوبهم فقالوا (وأتيناهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الوجودى لأنهم بدءوا بالترك قبل الإتيان والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال . قال ابن أبى جرة : أجاب الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه لأنهم علموا أنه سؤال يستدعى التعطف على بنى آدم فزادوا فى موجب ذلك . ووقع فى صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة فى آخر هذا الحديث : فاغفر لهم يوم الدين . قال : ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب ، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما يجتمع فيهما الطائفتان وفى غيرهما طائفة واحدة ، والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين ، ويترتب عليه حكم الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما ، وفيه تشريف هذه الأمة على غيرها ، ويستلزم تشريف نبيها على غيره ، وفيه الإخبار بالغيوب ، ويترتب عليه زيادة الإيمان ، وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونحفظ فى الأوامر والنواهى ، ونفرح فى هذه الأوقات بقدوم رسل ربنا وسؤال رسل ربنا عنا ، وفيه إعلامنا بحب ملائكة الله لنا لتزداد لهم حباً وننقرب إلى الله بذلك ، وفيه كلام الله تعالى مع الملائكة وعروجهم إليه سبحانه ، وهو يدل دلالة واضحة على أن الله سبحانه وتعالى بائن من خلقه ، مستوفى فوق عرشه ، كما وصف ذاته فى كتابه العزيز : « الرحمن على العرش

(٤١ - عون البارى - ج ١)

استوى » خلافاً للجهمية الفرعونية المعطلة والمعتزلة المنكرة للاستواء وغيره من الصفات الثابتة بنصوص القرآن والسنة المطهرة . واستنبط من هذا الحديث بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة ، كشعره إذا حلقه ، وظفره إذا ألقمه ، وثوبه إذا أبدله ، ونحو ذلك . وفي الحديث من الفوائد غير ذلك . ورواته مديون إلا شيخ البخارى فتينيسى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في التوحيد ، ومسلم في الصلاة ، وكذا النسائي فيها وفي البعث .

الحديث العشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أدرك أحدكم سجدة أى ركعة وهى إنما يكون تمامها بسجودها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) وللأصيلي : قبل أن تغيب (الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته) إجماعاً خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله حيث قال : تبطل الصبح بطلوع الشمس لدخول وقت النهى ، والحديث يرد عليه ، وهل هى أداء أم قضاء ، الصحيح عند الشافعية الأول ورجحه فى السيل ، أما دون الركعة فالكل قضاء عند الجمهور ، والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة ، إذ معظم الباقي كالتكرير لها ، فيجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها . وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لإذا ، ولذا دخلت الفاء . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وكذا النسائي ومسلم وابن ماجه .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيهَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيَّنَّ صَلَاةَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أُوتِينَا الْقُرْآنَ فَعَمَلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَأَعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ : أَى رَبَّنَا أَعْطَيْتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا ، قَالَ اللَّهُ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءَ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إنما بقاؤكم فيما) أى بالنسبة إلى ما (سلف قبلكم من الأمم كما بين) أجزاء وقت (صلاة العصر) المنتهية (إلى غروب الشمس أوتى) أى أعطى (أهل التوراة التوراة فعملوا) زاد أبو ذر : بها أى بالتوراة (حتى إذا انتصف النهار عجزوا) عن استيفاء عمل النهار كله من غير أن يكون لهم صنع فى ذلك بل ماتوا قبل النسخ وللأصيلي : ثم عجزوا . قال ابن التين : المراد من مات منهم مسلماً قبل التغيير والتبديل وعجزوا عن إحراز الأجر الثانى دون الأول ، لكن من أدرك منهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به أعطى الأجر مرتين (فأعطوا) أى أعطى كل منهم أجره (قيراطاً قيراطاً) فالأول مفعول أعطى الثانى وقيراط الثانى تأكيد ، أو المعنى أعطوا أجرهم حال كونه قيراطاً قيراطاً فهو حال ، أو المعنى أعطوا الأجر متساوين ، والقيراط نصف دانق والمراد به النصيب (ثم أوتى أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا) من نصف النهار (إلى صلاة العصر ثم عجزوا) عن العمل ، أى انقطعوا (فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى

غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين) أورد البخارى هذا الحديث ليدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل مثل الذى أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة . قال فى الفتح : إن فضل الله الذى أقام به عمل ربع النهار مقام عمل النهار كله هو الذى اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التى هى العصر مقام إدراك الأربع فى الوقت فاشتركا فى كونه كل منهما ربع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء ، مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت ، فيقال فى هذا ما أجيب به أهل الكتابين : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وقال ابن المنير : يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل ممتد إلى غروب الشمس ، وأقرب الأعمال المشهورة فى هذا الوقت صلاة العصر ، فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة ، فإن الحديث مثال ، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت بل هو شكل لسائر الأعمال من الطاعة فى بقية الأزمان إلى قيام الساعة . وقد قال إمام الحرمين : إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التى بضرب الأمثال (فقال أهل الكتابين) أى اليهود والنصارى (أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطاً قيراطاً ونحن كنا أكثر عملاً) لأن الوقت من الصبح إلى الظهر أكثر من وقت العصر إلى الغروب ، لكن قول النصارى لا يصح إلا على مذهب أبى حنيفة : إن وقت العصر بصيرورة الظل مثليه ، أما على مذهب صاحبيه والشافعية بمصير الظل مثله فشكل ، ويمكن أن يجاب بأن مجموع عمل الطائفتين أكثر وإن لم يكن عمل أحدهما أكثر ، أو أنه لا يلزم من كونهم أكثر عملاً أن يكون زمان عملهم أكثر لاحتمال كون العمل أكثر فى الزمان الأقل (قال الله) عز وجل (هل ظلمتكم) أى نقصتكم (من أجركم) أى الذى شرطه لكم (من شئ قالوا لا) لم تنقصنا من أجرنا شيئاً (قال فهو) أى كل ما أعطيته من الثواب (فضلى أوتيته من أشاء) من عبادى . ورواة هذا الحديث الخمسة مديون ، وفيه التحديث والعننة والإخبار والقول والسماع وتابعى عن تابعى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الإجارة إلى نصف النهار وفى باب فضل القرآن وفى التوحيد وباب ذكر بنى إسرائيل ومسلم والترمذى ، والحديث يصلح لكل واحد من هذه المعانى المقصودة .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ .

(عن رافع بن خديج) الأنصاري الأوسي المدني (رضي الله عنه قال : كنا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى فى أول وقتها (فينصرف أحدنا) من المسجد (وإنه ليصير) من الإبصار (مواقع نبلة) وهى المواضع التى تصل إليها سهامه إذا رمى بها لبقاء الضوء ، والنبلة هو السهام العربية ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها . قال ابن سيده : وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمر ومقتضاها المبادرة بالمغرب فى أول وقتها بحيث أن الفراغ منها يقع والضوء باق . كذا فى الفتح ، ولأحمد بسند حسن من طريق على بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا : كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب ثم نرجع فنترامى حتى نأتى ديارنا فما تخفى علينا مواقع سهامنا . قال القسطلانى : وفيه دلالة على تعجيلها وعدم تطويلها . وأما الأحاديث الدالة على التأخير لقرب سقوط الشفق فليبان الجواز . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين رازى وشامى ومدنى ، وفيه التحديث والقول والسماع وأخرجه مسلم وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلٌ وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ وَالصُّبْحَ كَانُوا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِهَا بَغْلَسَ .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر بالهاجرة) أى إلا أن يحتاج إلى الإبراد لشدة الحر ، قاله ابن دقيق العيد ، وتعقب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل فى العشاء (و) يصلى (العصر والشمس نقية) أى خالصة صافية بلا تغير (و) يصلى (المغرب إذا وجبت) أى غابت الشمس ، ولأبى عوانة : حين تجب الشمس ، ولا يخفى أن محل وقت دخولها بسقوط قرص الشمس حيث لا يحول بين رؤيتها وبين الرأى حائل ، وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب (و) يصلى (العشاء أحياناً) يعجلها (وأحياناً) يؤخرها ، ويبين هذا التقدير قوله (إذا رآهم اجتمعوا عجل) العشاء لأن فى تأخيرها تنفيرهم (وإذا رآهم أبطأوا أخر) ها لإحراز الفضيلة فى الجماعة ، ولمسلم : أحياناً يؤخرها وأحياناً يعجلها إذا رآهم قد اجتمعوا . . . الخ . وعن شعبة : إذا كثر الناس عجل وإذا قلوا أخر ، ونحوه لأبى عوانة ، والأحيان : جمع حين وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور ، وقيل : الحين ستة أشهر ، وقيل أربعون سنة ، وحديث الباب يقوى المشهور ، قال ابن دقيق العيد : إذا تعارض فى حق شخص أمران : أحدهما أن يقدم الصلاة فى أول وقتها منفرداً أو يؤخرها فى الجماعة ، أيهما أفضل . الأقرب عندى أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ، وحديث الباب يدل عليه لقوله : فإذا رآهم أبطأوا أخر لأجل الجماعة مع إمكان التقديم . قلت : ورواية مسلم ابن إبراهيم التى تقدمت تدل على أخص من ذلك ، وهو أن انتظار من تكثر بهم الجماعة أولى من التقديم ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا لم يفحش التأخير ولم

يشق على الحاضرين ، والله أعلم ، كذا في الفتح (والصبح كانوا) أى الصحابة رضى الله عنهم مجتمعين يصلونها معه صلى الله عليه وآله وسلم بغلس (أو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلها) هو شك من الراوى عن جابر ، ومعناها متلازمان ، لأن أيهما كان يدخل فيه الآخران أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالصحابه كانوا معه في ذلك ، وإن أراد الصحابة فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إمامهم ولا يلزم من قوله كانوا يصلونها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ، ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان وحده (بغلس) ولا يصنع فيها مثل ما يصنع في العشاء من تعجيلها إذا اجتمعوا وتأخيرها إذا أبطأوا . والغلس بفتح اللام : ظلمة آخر الليل . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى ومدنى وكوفي وفيه تابعيان ، والتحديث والعننة والقول والسؤال ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وأبو داود والنسائى .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى أَسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ . قَالَ : وَتَقُولُ الْأَعْرَابُ : هِيَ الْعِشَاءُ .

(عن عبد الله) ابن مغفل (المزني رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تغلبنكم الأعراب) سكان البوادي وإن لم يكن عربياً ، والعربي من ينسب إلى العرب ولو لم يسكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أى لا تتبعوا الأعراب في تسميتهم ، لأن الله تعالى سماها مغرباً ولم يسمها عشاء ، وتسمية الله أولى من تسميتهم ، والسرف في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين ، لكن حديث : لو يعلمون ما في العتمة ، يوضح أن النهي ليس للتحريم ، أو المعنى : لا يغضب منكم الأعراب ، قاله الطيبي ، فالنهي في الظاهر للأعراب وفي الحقيقة للعموم (قال وتقول الأعراب هي) أى المغرب (العشاء) قال الكرمانى : فاعل : قال عبد الله المزني راوى الحديث : ونوزع فيه بأنه يحتاج إلى نقل خاص لذلك وإلا فظاهر إيراد الإسماعيلي أنه تنمة الحديث ، والأصل عدم الإدراج . ورواة الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول وهو من إفراد البخارى .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُوَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَالَ عُمَرُ : نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَخَرَجَ فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ : مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : أعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالى (بالعشاء) أى آخرها حتى اشتدت ظلمة الليل وكانت عادته صلى الله عليه وآله وسلم تقديمها ، وعن الخليل : العتمة اسم لثالث الليل الأول بعد غروب الشفق (وذلك قبل أن يفشوا الإسلام) أى يظهر فى غير المدينة وإنما ظهر فى غيرها بعد فتح مكة (فلم يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى قال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نام النساء والصبيان) أى الحاضرون فى المسجد ، وخصهم بالذكر دون الرجال لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم ومحل الشفقة والرحمة . ولمسلم : أعتم صلى الله عليه وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد . وفى حديث ابن عمر فى هذه القصة : حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا . ونحوه فى حديث ابن عباس ، وهو محمول على أن الذى رقد بعضهم لا كلهم . ونسب الرقاد إلى الجميع مجاز (فخرج صلى الله عليه وآله وسلم فقال لأهل المسجد : ما ينتظرها) أى الصلاة فى هذه الساعة (أحد من أهل الأرض غيركم) وذلك إما لأنه لا يصلى حينئذ إلا بالمدينة ، أو لأن سائر الأقوام ليس فى دينهم صلاة . . . وفيه دلالة على فضل انتظار العشاء . ورواته ستة وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، والتحديث والعنعنة والإخبار والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى باب النوم قبل العشاء لمن غلب ومسلم .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا
مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ نَزُولًا فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ
فَكَانَ يَتَنَاقَبُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ
مِنْهُمْ ، فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَصْحَابِي وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ
فِي بَعْضِ أَمْرِهِ فَأَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى أَبْهَارَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى بِهِمْ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ : عَلَى رِسَالِكُمْ
أَبْشِرُوا إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ
غَيْرُكُمْ ، أَوْ قَالَ : مَا صَلَّيْتُ هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ لَا يَذَرِي أَيَّ الْكَلِمَتَيْنِ
قَالَ ، قَالَ أَبُو مُوسَى : فَرَجَعْنَا فَرَحَى بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي موسى) (عبد الله ابن قيس الأشعري) رضى الله عنه قال :
كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولا) جمع نازل ، كشهود
وشاهد (في بقيق بطحان) بضم الباء وسكون الطاء في رواية المحدثين ، واد
بالمدينة ، وقيد أبو على في بارعة كأهل اللغة بفتح الموحدة وكسر الطاء ،
وقال البكري : لا يجوز غيره (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالمدينة
فكان يتناوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة
نفر منهم) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (فوافقنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم أنا وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره) تجهيز جيش، كما في معجم
الطبراني من وجه صحيح عن جابر (فأعتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالصلاة)
أى آخرها عن أول وقتها ، فيه دلالة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إلى هذه الغاية لم يكن قصداً ، ومثله قوله في حديث ابن عمر : شغل عنها
الليلة ، وكذا قوله في حديث عائشة : أعتم بالصلاة ليلة ، يدل على أن ذلك لم يكن

من شأنه ، والفصل في هذا حديث جابر : كانوا إذا اجتمعوا عجل وإذا أبطأوا أخر (حتى ابهار الليل) أى انتصف أو طلعت نجومه واشتبتك أو كثرت ظلمته ، ويؤيد الأول رواية : حتى إذا كان قريباً من نصف الليل ، وفي الصحاح : ابهار الليل ذهب معظمه وأكثره ، وعند مسلم عن عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رسلكم) بكسر الراء وقد تفتح ، أى تأنوا (أبشروا) من أبشر الرباعى أو من بشر (إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلى هذه الساعة غيركم) أى أن من نعمه انفرادكم بهذه العبادة (أو قال ما صلى هذه الساعة أحد غيركم لا يدرى أى الكلمتين قال) صلى الله عليه وآله وسلم . واستدل بذلك على فضل تأخير العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما فى الانتظار من الفضل . قال ابن بطال : ولا يصلح ذلك الآن للأئمة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتخفيف . وقال : إن فيهم الضعيف وذا الحاجة فترك التطويل عليهم فى الانتظار أولى قلت . وقد روى أحمد وأبو داود والنسائى وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبى سعيد الخدرى : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العتمة فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم وإنكم لن تزالوا فى صلاة ما انتظرتم الصلاة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذى الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل . وفى حديث ابن عباس : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا . ولترمذى وصحيحه من حديث أبى هريرة : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه . فعلى هذا من وجد قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين ، فالتأخير فى حقه أفضل . وقد قرر النووى ذلك فى شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم . ونقل ابن المنذر عن الليث وإسحق أن المستحب تأخير العشاء : إلى قبل الثلث . وقال الطحاوى : إلى الثلث . وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ، ومن حيث النظر التعجيل ، والله أعلم (قال أبو موسى) الأشعرى رضى الله عنه (فرجعنا) حال كوننا (فرحى) جمع فرحان على

غير قياس أو تأنيث أفرح . ولابن عساكر : فرحا على المصدر . وفي أخرى وفرحنا (بما سمعنا) أى بالذى سمعناه (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى من اختصاصنا بهذه العبادة التى هى نعمة عظيمة مستلزمة للمثوبة الحسنی مع ما انضم لذلك من صلاتهم لها خلف نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومدنى ، وفى التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وأبو داود والنسائى من حديث أبى سعيد وكذا ابن ماجه .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعِشَاءِ وَنَادَاهُ عُمَرُ قَدْ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذَا زِيَادَةٌ ، قَالَتْ ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً وَاضِعاً يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ : لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوهَا هَكَذَا .

وَحَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَضَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ رَأْسِهِ قَالَ : فَبَدَّدَ أَصَابِعَهُ شَيْئاً مِنْ تَبْدِيدٍ ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ ثُمَّ ضَمَّهَا يَمْرُهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الْأُذُنِ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصَّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ لَا يُقْصَرُ وَلَا يَبْطِشُ إِلَّا كَذَلِكَ .
وَرَوَى أَنَسُ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ فِيهِ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ لَيَلْتَنِّدُ .

(عن عائشة رضى الله عنها حديث أعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء وناداه عمر) بن الخطاب (الصلاة ، نام النساء والصبيان قد تقدم) قريباً (وفي هذا زيادة قالت) عائشة (وكانوا يصلون العشاء فيما بين أن يغيب الشفق) أى الأحمر المنصرف إليه الاسم ، وعند أبى حنيفة : البياض دون الحمرة ، والأول أرجح (إلى ثلث الليل الأول) . ورواة هذا الحديث سبعة وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابية ، والتحديث والإخبار والقول ، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك . وقد ورد بصيغة الأمر فى هذا الحديث عند النسائى عن الزهرى ولفظه : ثم قال صلوهها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل . وليس بين هذا وبين قوله فى حديث أنس أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة ، لأن حديث عائشة

محمول على الأغلب من عاداته صلى الله عليه وآله وسلم . زاد مسلم : قال ابن شهاب : وذكر لي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : وما كان لكم أن تنزلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة ، وذلك حين صاح عليه عمرو : تنزلوا بفتح التاء وسكون النون وضم الزاى ، أى تلجوا عليه . وروى بضم الأول بعده موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي ، أى تخرجوا (وفي رواية عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنى أنظر إليه الآن) حال كونه (يقطر رأسه ماء) أى ماء رأسه وحال كونه (واضعاً يده على رأسه) وكان عليه السلام قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا) أى فى هذا الوقت (وحكى ابن عباس : وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على رأسه قال فبدد) أى فرق (أصابعه شيئاً من تبديد ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس) أى جانبه (ثم ضمها) أى أصابعه ، ولمسلم : ثم صبها ، قال عياض : وهو الصواب فإنه يصف عصر الماء من الشعر باليد (يمرها كذلك على الرأس حتى مست إبهامه طرف الأذن مما يلي الوجه على الصدغ) بضم الصاد (وناحية الحية لا يقصر) من التقصير أى لا يبطئ ، وللأصلي : لا يعصر بالعين المهملة ، قال الحافظ ابن حجر : والأول هو الصواب (ولا يبطش) بضم الطاء أى لا يستعجل (إلا كذلك) وقال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا ، أى فى هذا الوقت . ورواته الخمسة ما بين مروزي ويماني ومكي ومدني ، وفيه التحديث والإخبار والقول ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه : كأنى أنظر إلى ويص خاتمه) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى بريقه ولمعانه (ليلتئذ) أى ليلة إذ أخرج العشاء ، والتنوين عوض عن المضاف إليه ، وفيه أن وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل اختياراً ، وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر لحديث قتادة عند مسلم : ليس فى النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحىء وقت الصلاة الآخرة . وقال الإصطخرى : إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء ، قال : ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور . قلت : وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع فى الصبح ، وعلى قول الشافعى الجديد فى المغرب ، فللإصطخرى أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث فى العشاء .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
وآله (سلم قال : من صلى البردين) بفتح الباء وسكون الراء ثنية برد ،
والمراد صلاة الفجر والعصر ، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير : صلاة
قبل طلوع الشمس وقبل غروبها . زاد في رواية لمسلم : يعنى العصر والفجر .
قال الخطابي : سميا بذلك لأنهما يصليان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب
الهواء وتذهب سورة الحر (دخل الجنة) عبر بالماضى عن المضارع ليعلم أن
الموعود بمنزلة الآتى المحقق الوقوع ، وامتازت الفجر والعصر بذلك لزيادة
شرفهما وترغيباً في المحافظة عليهما لشهود الملائكة فيهما ومفهوم القلب
ليس بحجة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ ، قُلْتُ : كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : قَدْرُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ ، يَعْنِي آيَةً .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أن زيد بن ثابت) الأنصاري رضي الله عنه (حدثه) أي أنساً (أنهم) أي زيداً وأصحابه (تسحروا) أي أكلوا السحور ، وهو ما يؤكل في السحر ، أما بالضم فهو اسم لنفس الفعل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قاموا إلى الصلاة) أي صلاة الصبح ، قال أنس (قلت) لزيد (كم كان بينهما) أي بين السحور والقيام إلى الصلاة (قال) زيد (قدر) قراءة (خمسین أو ستین یعنی آية) استدلل به البخاري على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر ، لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفراغ من السحور والدخول في الصلاة وهي قراءة خمسين آية أو نحوها قدر ثلث ساعة ، ولعلها مقدار ما يتوضأ فأشعر بذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر ، وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل في صلاة الصبح بغلس . ورواته الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، ورواية صحابي عن صحابي ، وأخرجه البخاري في الصوم وكذا مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي ثُمَّ يَكُونُ سُرْعَةً بِي أَنْ أُدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الساعدي الصحابي ابن الصحابي رضي الله عنه قال : كنت أتسحر في أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يستفاد منه الإشارة إلى مبادرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الصبح في أول الوقت . وحديث عائشة في هذا الباب أصرح بالمراد من جهة التغليس بالصبح ، وسياقه يقتضي المواظبة على ذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالغسل حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ، فقد حمله الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر ، وحمله الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفراً ، وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغلس . وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه البخاري وغيره أنه قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم ، يعني الفجر يوم المزدلفة ، فحمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لا إنه صلاها قبل أن يطلع الفجر ، والله سبحانه أعلم . ورواة هذا الحديث الخمسة مديون . وفيه رواية الأخ عن أخيه . والتحديث والعنونة والسماع .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرَضِيُونَ ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : شهد عندى رجال (مرضيون) لا شك فى صدقهم ودينهم . قال فى الفتح : لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين (وأرضاهم عندى عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (أن النبى صلى الله عليه وآله (وسلم نهى) نهى تحريم (عن الصلاة) التى لا سبب لها (بعد) صلاة (الصبح) والنهى متعلق بأداء الصلاة لا بالوقت ، فتعين التقدير بالصلاة فى الموضعين ، نعم يتعلق أيضاً بمن لم يصل من الطلوع إلى الارتفاع كرمح ، ومن الاستواء إلى الزوال ، ومن الاصفرار حتى تغرب للنهى عن الصلاة فيها فى صحيح مسلم ، لكن ليس فيه ذكر الرمح . وأشار الرافعى إلى ذلك بقوله : ربما انقسم الوقت الواحد إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار ، وخالفه بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه (حتى تشرق الشمس و) تكره الصلاة أيضاً (بعد) صلاة (العصر حتى تغرب) الشمس ، فلو أحرم بما لا سبب له كالنافلة المطلقة لم يتعقد كصوم يوم العيد بخلاف ما له سبب كفرض أو نفل فائتين ، فلا كراهية فيهما ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة الظهر التى فاتته . رواه الشيخان . فالسنة الحاضرة والفريضة الفائتة أولى وكذا صلاة جنازة وكسوف ونحية مسجد وسجدة شكر وتلاوة . ومنع أبو حنيفة رحمه الله مطلقاً إلا عصر يومه . والمنذورة أيضاً والحديث وارد عليه . وقال مالك : تحرم النوافل دون الفرائض . ووافقه أحمد ، لكنه استثنى ركعتي الطواف . قال فى الفتح : حكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً ، وأن أحاديث النهى منسوخة . وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم ، وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرائض

في هذه الأوقات ، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنده الى حديث :
من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى فدل على
إباحة الصلاة في الأوقات المنهية . انتهى . وقال غيره : ادعاء التخصيص أولى
من ادعاء النسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له ويخص منه ما له سبب جمعاً
بين الأدلة . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه تابعي عن تابعي عن صحابي ،
والتحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه :

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا * قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ
حَتَّى تَرْتَفِعَ . وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم : لا تحروا) أى لا تقصدوا (بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها)
خرج بالقصد عدمه ، فلو استيقظ من نومه أو ذكر ما نسيه فليس بقاصد .
قيل : هذا الحديث مفسر للسابق ، أى لا تكره الصلاة بعد الصلاتين إلا لمن
قصد بها طلوع الشمس وغروبها ، وإلى ذلك جنح بعض علماء الظاهر ، وقواه
ابن المنذر واحتج له ، فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك
الوقت دون من وقع له ذلك اتفاقاً ، ومنهم من جعله نهياً مستقلاً وكره الصلاة
في تلك الأوقات ، سواء قصد لها أم لا ، وهو قول الأكثر ، وقيل إن قوماً
كانوا يتحرون طلوع الشمس وغروبها فيسجدون لها عبادة من دون الله ،
فنهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشبه بهم . وفى هذا الحديث رواية الابن
عن الأب ، والتحديث والعننة والإخبار والقول ، وأخرجه البخارى في
صفة إبليس لعنه الله تعالى ، ومسلم والنسائى كلاهما مقطوعاً في الصلاة .

(وقال ابن عمر : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : إذا طلع
حاجب الشمس) أى طرفها الأعلى من قرصها سمى به لأنه أول ما يبدو منها
فيصير كحاجب الإنسان ، وللأصيلي : حاجبا الشمس ، قال الجوهرى :
حواجب الشمس نواحيها (فأخروا الصلاة) أى التى لا سبب لها (حتى)
إلى أن (ترتفع) الشمس (وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة) التى
لا سبب لها (حتى تغيب) زاد البخارى في بدء الخلق من طريق عبدة : فإنها
تطلع بين قرني شيطان . ولمسلم من حديث عمر بن عبسه : وحينئذ يسجد لها
الكفار . وفيه إشارة إلى علة النهى عن الصلاة في الوقتين المذكورين . فالنهي

حينئذ لترك مشابهة الكفار . وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة . واستدل به على أنه لا بأس بالصلاة عند الاستواء ، وهو قول مالك ، وروى ابن أبي شعبة أن مسروقاً كان يصلى نصف النهار ، فقليل له : إن أبواب جهنم تفتح نصف النهار ، فقال : الصلاة أحق ما أستعين به من جهنم حين تفتح أبوابها . ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وأحمد لحديث عقبة بن عامر عند مسلم : وحين يقوم قائم الظهيرة . ولفظ رواية البيهقي : حين تستوى الشمس على رأسك كرمح ، فإذا زالت فصل . وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم ندب الناس إلى التكبير يوم الجمعة ، ورغب الناس في الصلاة إلى خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال . رحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، لكن في سنده انقطاع ، وذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر .

الحديث الثالث والثلاثون

حَدَّثَنَا أَبِي هُرَيْرَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ تَقَدَّمَ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : وَعَنْ صَلَاتَيْنِ : نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ .

(حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين ولبستين) بكسر الباء واللام ، لأن المراد الهيئة لا المرة (تقدم وزاد في هذه الرواية : وعن صلاتين : نهى عن الصلاة بعد) صلاة (الفجر حتى تطلع الشمس وبعد) صلاة (العصر حتى تغرب الشمس) أى إلا بسبب كما مر . وفي الحديث النهى عن الصلاة عند هذين الوقتين ، وهو مجمع عليه في الجملة ، واقتصر فيه على حالتي الطلوع والغروب . وفي غيره : إن النهى مستمر بعد الطلوع حتى ترتفع ، وإن النهى يتوجه قبل الغروب من حين اصفرار الشمس وتغيرها . ورواة هذا الحديث ستة ما بين كوفي ومدني ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في البيوع واللباس ، ومسلم في البيوع وكذا النسائي ، وأخرجه ابن ماجه مقطوعاً في الصلاة والتجارات .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً ، لَقَدْ صَحَّبْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيُهَا وَلَقَدْ نَهَى عَنْهَا ، يَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ .

(عن معاوية) بن أبي سفيان (قال: إنكم لتصلون صلاة ، لقد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما رأيناه يصليها) أى الصلاة ، وفى رواية : يصليهما أى الركعتين (ولقد نهى عنها) أى عن الصلاة ، وفى رواية عنهما (يعنى الركعتين بعد) صلاة (العصر) نفي معاوية معارض بآثبات غيره أنه كان يصليهما بعد صلاة العصر ، والمثبت مقدم على النافي . نعم ليس فى رواية الإثبات معارضة لأحاديث النهى ، لأن رواية الآثبات لها سبب ، فألحق بها ما له سبب وبقي ما عدا ذلك على عمومه ، واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة فى هذه الأوقات مكة ، فلا تكره الصلاة فيها فى شيء منها ، لا ركعتا الطواف ولا غيرهما ، لحديث جبير مرفوعاً : يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من الليل والنهار . رواه أبو داود وغيره . قال ابن حزم : وإسلام جبير متأخر جداً وإنما أسلم يوم الفتح . وهذا بلا شك بعد نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فى الأوقات ، فوجب استثناء ذلك من النهى .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى ثَقُلَ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا ، تَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهِمَا ، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ مَخَافَةَ أَنْ يُثْقَلَ عَلَى أُمَّتِهِ ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت و (الذى ذهب به) أى توفاه ، تعنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما تركهما) من الوقت الذى شغل فيه عنهما بعد الظهر (حتى لقي الله) عز وجل (وما لقي الله تعالى حتى ثقل عن الصلاة ، وكان يصلى كثيراً من صلاته) حال كونه (قاعداً تعنى) عائشة بقولها ما تركهما (الركعتين بعد) صلاة (العصر وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليهما ، ولا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل على أمته ، وكان يحب ما يخفف عنهم) فهتمت عائشة من مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الركعتين بعد العصر أن ينهي عن ذلك مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا إطلاقه ، فلهذا قالت ما تقدم ، وكانت تنفل بعد العصر ، وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة . وللمزمذى عن ابن عباس قال : إنما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد ، فيحمل النقي على علم الراوى فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافي . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفى ومكى ، وفيه التحديث والسماع والقول .

الحديث السادس والثلاثون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : رَكَعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً : رَكَعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : ركعتان) أى صلاتان لأنه فسرهما بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعهما سرّاً ولا علانية : ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم ترد أنه كان يصلى بعد العصر ركعتين من أول فرضها مثلاً إلى آخر عمره ، بل من الوقت الذى شغل فيه عنهما . قاله القسطلانى . وزاد فى الفتحة : بل فى حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذى ذكرت أنه قضاهما فيه . انتهى .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أَوْقِظُكُمْ. فَاضْطَجَعُوا وَأَسْتَدَّ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ أَيْنَ مَا قُلْتَ؟ قَالَ: مَا أَلْقَيْتَ عَلَى نَوْمَةٍ مِنْهَا قَطٌّ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلَالُ قُمْ فَأَذِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ، فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْتِیَاضَتْ قَامَ فَصَلَّى.

(عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : سرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مرجعه من خير كما جزم به بعضهم لما عند مسلم من حديث أبي هريرة ونوزع فيه (فقال بعض القوم) قيل هو عمر ، وقال الحافظ ابن حجر : لم أقف على تسمية هذا القائل (لو عرست بنا يا رسول الله) أى نزلت بنا آخر الليل فاسترحنا (قال أخاف أن تناموا عن الصلاة) حتى يخرج وقتها فمن يوقظنا (قال بلال) المؤذن ظناً منه أنه يأتي على عادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (أنا أوقظكم فاضطجعوا) بصيغة الماضي (وأسند بلال ظهره إلى راحلته) التى يركبها (فغلبته عيناه) أى بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وقد طلع حاجب الشمس) أى حرفها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما قلت) أى أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم . قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لينبهه على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها ، لا سيما فى مظان الغلبة وسلب الاختيار (قال) بلال (ما ألقىت) مبنياً للمفعول (على نومة) بالرفع نائباً عن الفاعل (مثلها) أى مثل هذه النومة فى مثل هذا الوقت (قط قال)

صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله قبض أرواحكم) أى عن أبدانكم بأن قطع
تعلقها عنها وتصرفها فيها ظاهراً لا باطناً (حين شاء وردها عليكم) عند اليقظة
(حين شاء ، يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة) من التأذين ، وفيه الأذان
للفاتنة ، وبه قال أبو ثور وأحمد والشافعى فى القديم وابن المنذر والأوزاعى ،
وقال فى الجديد : لا يؤذن لها ، وهو قول مالك ، واختار النووى صحة
التأذين لثبوت الأحاديث فيه ، وحمل الأذان هنا على الإقامة متعقب بأنه
عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس ، فلو كان المراد به هنا الإقامة
لما أخرج الصلاة عنها . نعم يمكن حمله على المعنى اللغوى وهو محض الإعلام
(فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ، ولأبى نعيم فى مستخرجه : فتوضأ
الناس (فلما ارتفعت الشمس وابتاضت) كاحمرت أى صفت (قام)
صلى الله عليه وآله وسلم (فصل) بالناس الصبح . وفى الحديث من الفوائد
جواز التماس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية وغيرها ، ولكن بصيغة العرض
لا بصيغة الاعتراض ، وأن على الإمام أن يراعى المصالح الدينية والاحتراز
عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه ، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة
ذلك والاكتفاء فى الأمور المهمة بالواحد ، وقبول العذر ممن اعتذر بأمر
سائغ ، وتسويغ المطالبة بالوفاء بالالتزام ، وفيه خروج الإمام بنفسه فى
الغزوات والسرايا ، والرد على منكر القدر ، وأنه لا واقع فى الكون إلا
بقدر ومشروعية الجماعة فى الفوائد ، ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة
الراتبة هنا عدم الوقوع لاسيما وقد ثبت أنه ركعهما فى حديث أبى قتادة هذا
عند مسلم ، واستدل به المهلب على أن الصلاة الوسطى هى الصبح ، لأنه لم
يأمر أحداً بمراقبة وقت صلاة غيرها ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، واستدل به
على قبول خبر الواحد ، وفيه جواز تأخير قضاء الفاتنة عن وقت الانتباه مثلاً .
ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى ومدنى وفيه رواية الابن عن أبيه
والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد وأبو داود
والنسائى .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا . فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا ، فَصَلَّيْنَا الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّيْنَا بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (جاء يوم) حفر الخندق (في السنة الرابعة من الهجرة) بعد ما غربت الشمس (وفي رواية أن ذلك بعد ما أفطر الصائم ، والمعنى واحد) فجعل يسب كفار قريش (لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ، إما بالإحصار كما وقع لعمر ، وإما مطلقاً كما وقع لغيره) قال يارسول الله ما كدت أصلي العصر (أى ما صليت) حتى كادت الشمس تغرب (أى إلى أن غربت الشمس لأن كاد إذا تجردت عن النفي كان معناها إثباتاً وإن دخل عليها نفي كان معناها نفياً لأن قولك : كاد زيد يقوم معناها إثبات قرب القيام ، وقولك : ما كاد زيد يقوم معناه نفي قرب الفعل ، وهنا نفي قرب الصلاة ، فانتفت الصلاة بالطريق الأولى) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتها فقمنا إلى بطحان) واد بالمدينة (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر) بنا جماعة (بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) هذا لا ينهض دليلاً للقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم المجردة للوجوب . نعم لهم أن يشددوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه ، وفي الموطأ من طريق أخرى أن الذي فاتهم الظهر والعصر . وأجيب بأن الذي في الصحيحين العصر وهو أرجح ، ويؤيده حديث علي رضي الله عنه : شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وقد

يجمع بأن وقعة الخندق كانت أياماً ، فكانت في يوم الظهر وفي الآخر العصر ، وحملوا تأخيرته صلى الله عليه وآله وسلم على النسيان أو لم ينس ، لكنه لم يتمكن من الصلاة ، وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف . وظاهر الحديث أنه صلاها جماعة ، وذلك من قوله : فقام فقمنا وتوضأنا ، بل وقع في رواية الإسماعيلي التصريح به ، إذ فيها : فصلى بنا العصر . قال في الفتح : وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوائت ، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان : وقال الشافعي : لا يجب الترتيب فيها . واختلفوا فيما إذا تذكر فائتة في وقت حاضر ضيق ، هل يبدأ بالفائتة وإن خرج وقت الحاضر ، أو يبدأ بالحاضر ، أو يتخير . فقال بالأول مالك ، وبالثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب ، وقال عياض : محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت ، فأما إذا كثرت فلا خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة . واختلفوا في حد القليل ، فقليل صلاة يوم ، وقيل أربع صلوات ، وفيه جواز اليين من غير استحلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم ، وفيه ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكارم الأخلاق وحسن التأني مع أصحابه وتألفهم وما ينبغي الاقتداء به في ذلك ، وفيه استحباب قضاء الفوائت في الجماعة ، وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا فاتت ، والإقامة للصلاة للفائتة ، واستدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة ، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ، ولم يذكر الراوى الأذان لها ، وقد عرف من عاداته صلى الله عليه وآله وسلم الأذان للحاضرة ، فدل على أن الراوى ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس الأمر ، وتعقب باحتمال أن يكون المغرب لم يتبأ إيقاعها إلا بعد خروج وقتها على رأى من يذهب إلى القول بتضييقه ، وعكس ذلك بعضهم ، فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع لأنه قدم العصر عليها ولو كان ضيقاً لبداً بالمغرب ، ولا سيما على قول الشافعي في تقديم الحاضرة ، وهو الذى قال بأن وقت المغرب ضيق ، فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث ، وهذا في حديث جابر ، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم فيه أنه صلى بعد هوى من الليل . انتهى . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التجديد والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في صلاة الخوف والمغازى ، ومسلم في الصلاة وكذا الترمذى والنسائى .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ، « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ
لِذِكْرِي » .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : من نسي صلاة (مكتوبة أو نافلة مؤقتة ، زاد مسلم في رواية : أو نام عنها
(فليصل) وجوباً في المكتوبة وندباً في النافلة المؤقتة ، وللأصلي وغيره :
فليصلي ، ولمسلم : فليصلها (إذا ذكرها) مبادراً بالمكتوبة وجوباً إن فاتت
بلا عذر ، وندباً إن فاتت بعذر كنوم ونسيان تعجيلاً لبراءة الذمة (لا كفارة
لها) أى لتلك الصلاة المتروكة (إلا ذلك « وأقم الصلاة لذكري ») قال عياض :
فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم ، وأخذه من الآية التى تضمنت الأمر لموسى
عليه السلام ، وأنه مما يلزمنا اتباعه . وقال غيره : استشكل وجه أخذ الحكم
من الآية ، فإن معنى لذكري إما لذكري بها وإما لأذكرك عليها على اختلاف
القولين فى تأويلها ، وعلى كل فلا يعطى ذلك . قال ابن جرير : ولو كان
المراد صلها حين تذكرها كان التنزيل لذكرها . وأصح ما أجيب بأن
الحديث فيه تغيير من الراوى وإنما هو للذكرى بلام التعريف وألف القصر
كما فى سنن أبى داود ، وفيه وفى مسلم زيادة ، وكان ابن شهاب يقرؤها
للذكرى ، فبان بهذا أن استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بهذه
القراءة ، فإن معناها للتذكر ، أى لوقت التذكر . قال عياض : وذلك هو
المناسب لسياق الحديث ، وعرف أن التغيير صدر من الرواة عن الإمام مالك
أو ممن دونهم لا من الإمام مالك ولا ممن فوقه . قال فى الصحاح : الذكرى
نقيض النسيان . انتهى . كذا فى الزرقانى على الموطأ . والأمر فى الآية لموسى
عليه السلام ، فنبه صلى الله عليه وآله وسلم بتلاوة هذه الآية ، على أن هذا
شرع لنا أيضاً وهو الصحيح فى الأصول ما لم يرد ناسخ ، وإذا شرع القضاء
للناسى مع سقوط الإثم فالعامد أولى ، وإطلاق الصلاة فى الحديث يشمل
النوافل المؤقتة . نعم ذات السبب كالكسوف لا يتصور فيها فوات فلا تدخل .
ورواته الخمسة بصريون إلا شيخ البخارى أبا نعيم فكونى ، وفيه التحديث
والعننة ، وأخرجه مسلم فى الصلاة وكذا أبو داود .

الحديث الأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إنكم (لم تزالوا فى) ثواب (صلاة ما انتظرت الصلاة) حكم بذلك تأنيساً لأصحابه ومعرفةً لهم أن منتظر الخير فى خير . ورواه الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والقول ، وأخرجه مسلم :

الحديث الحادى والأربعون

حَدِيثُهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ تَقَدَّمَ ، وَفِي رِوَايَةٍ هُنَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْرِمُ ذَلِكَ الْقَرْنَ .

(حديثه) أى حديث أنس (على رأس مائة سنة تقدم) فى باب العلم (وفى رواية هنا عن ابن عمر رضى الله عنهما قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض) كلها (أحد) ممن ترونه أو تعرفونه . قال ابن عمر (يريد بذلك) أى بقوله مائة سنة (أنها تحرم ذلك القرن) الذى هو فيه فلا يبقى أحد ممن كان موجوداً حال تلك المقالة ، وفى ذلك علم من أعلام النبوة فإنه استقرئ ذلك فكان آخر من ضبط عمره ممن كان موجوداً إذ ذاك أبو الطفيل عامر بن واثلة ، وقد أجمع المحدثون على أنه كان آخر الصحابة موتاً ، وغاية ما قيل فيه أنه بقى إلى سنة عشر ومائة وهى رأس مائة سنة من مقالته صلى الله عليه وآله وسلم . قال النووى وغيره : احتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر ، والجمهور على خلافه ، فهو عام أريد به الخصوص ، وقيل احترز بالأرض عن الملائكة وقالوا : خرج عيسى من ذلك وهو حى لأنه فى السماء لا فى الأرض وخرج إبليس : لأنه على الماء أو فى الهواء ، وأبعد من قال اللام فى الأرض للعهد والمراد أرض المدينة . قال الحافظ : والحق إنها للعموم ويتناول جميع بنى آدم . وأما من قال إن المراد أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، سواء أمة الإجابة أو أمة الدعوة ، وخرج عيسى والخضر لأنهما ليسا من أمته ، فهو قول ضعيف ، لأن عيسى يحكم بشريعته فيكون من أمته ، والقول فى الخضر إن كان حياً كالقول فى عيسى . انتهى . وقد حققنا فى تفسيرنا فتح البيان فى ذكر قصة الخضر ما هو الصواب فى هذا الباب .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا نَاسًا فَقَرَاءَ وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ أَثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعٍ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، فَاذْهَبْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَشْرَةٍ، قَالَ: فَهُوَ أَنَا وَأَبِي وَأُمِّي، فَلَا أَذْرِي قَالَ: وَأَمْرَاتِي وَخَادِمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَثَّى عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صُلِّيَتِ الْعِشَاءُ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى تَعَثَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ لَهُ أَمْرَأَتُهُ: وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَصْيَافِكَ أَوْ قَالَتْ ضَيْفِكَ؟ قَالَ: أَوْ مَا عَشَيْتِيهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرَضُوا فَأَبَوْا، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ، فَقَالَ يَا غُنْثُرُ، فَجَدَّعَ وَسَبَّ وَقَالَ: كُلُوا لَا هَذِيئًا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، وَآيِمُ اللَّهِ مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا، قَالَ: حَتَّى شَبِعُوا وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا، فَقَالَ لِأَمْرَأَتِهِ: يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَقُرَّةَ عَيْنِي لَهَا الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ. فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، يَعْنِي يَحْسِنُهُ، ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ فَمَضَى الْأَجَلَ، فَفَرَّقْنَا أَثْنَى عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ؟ فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ.

(عن عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق (رضى الله عنهما قال : إن أصحاب الصفة) التي كانت بآخر المسجد النبوى مظلاً عليها (كانوا أناساً فقراء) يأوون إليها (وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث) من أهل الصفة (وإن) كان عنده طعام (أربع فخامس) أى فليذهب معه بخامس منهم (أو سادس) مع الخامس ، أى يذهب معه بواحد أو اثنين ، أو المراد إن كان عنده طعام خمسة فليذهب بسادس ، وكلمة أو للتوزيع ، والحكمة فى كونه يزيد كل واحد واحداً فقط أن عيشهم فى ذلك الوقت لم يكن متسعاً ، فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنفس لا يضيق عليه أن يطعم الرابع من قوتهم ، وكذلك الأربعة فما فوقها أو للإباحة ، واستنبط منه أن السلطان يفرق فى المسغبة الفقراء على أهل السعة بقدر ما لا يجحف بهم (وأن أبا بكر) الصديق رضى الله عنه (جاء بثلاثة) من أهل الصفة (فانطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعشرة) منهم (قال) عبد الرحمن (فهو) أى الشأن (أنا) فى الدار (وأبى وأبى فلا أدرى قال) وللأربعة : هل قال أى عبد الرحمن (وامراتى) أميمة بنت عدى بن قيس السهمى (وخادم بيننا وبين بيت أبى بكر) والمراد أنه شركة بينهما فى الخلعة (وإن أبا بكر) رضى الله عنه (تعشى) أى أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبث) فى داره (حيث) بالملثثة (صليت العشاء) مبنياً للمفعول (ثم رجع) أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فلبث) عنده (حتى تعشى) ولمسلم : حتى نعس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفيه تكرار مع قوله : إن أبا بكر تعشى (فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله ، قالت له امرأته) أم رومان زينب بنت دهمان بضم الدال أحد بنى فراس بن غنم بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أضيافك ، أو قالت ضيفك) بالإنفراد مع كونهم ثلاثة لإرادة الجنس (قال) أبو بكر لزوجته (أو ما عشتيهم ؟) بهززة الاستفهام (قالت : أبوا) أى امتنعوا من الأكل (حتى تجىء قد عرضوا) بضم العين وكسر الراء المخففة أى عرض الطعام على الأضياف ، وفى رواية بفتح العين ، أى الأهل من الولد والمرأة والخادم على الأضياف (فأبوا) أن يأكلوا (قال) عبد الرحمن (فذهبت أنا فاختبأت) خوفاً من أبى وشتمه (فقال) أبو بكر (ياغثر)

(٤٣ - عون البارى - ج ١)

بضم الغين وسكون النون وفتح المثلثة وضمها ، أى يا ثقیل أو يا جاهل أو يا دئیء أو يا لثیم (فجدع) أى دعا على ولده بالجدع وهو قطع الأذن أو الأنف أو الشفة (وسب) ولده ظناً منه أنه فرط في حق الأضياف (وقال) أبو بكر لما تبين له أن التأخير منهم (كلوا لا هنيئاً) تأديباً لهم لأنهم تحكوا على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتفوا بولده مع إذنه لهم في ذلك ، أو هو خبر ، أى أنكم لم تهنأوا بالطعام في وقته ، وهذا ينبغى الحمل عليه ، ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (فقال : والله لا أطعمه أبداً وإيم الله ما كنا نأخذ من لقمة إلا ربا) الطعام أى زاد (من أسفلها) أى اللقمة (أكثر منها ، قال) عبد الرحمن يعنى (حتى شبعوا وصارت) أى الأطعمة (أكثر) وفي رواية أكبر (مما كانت قبل ذلك ، فنظر إليها أبو بكر) رضى الله عنه (فإذا هى) أى الأطعمة أو الجفنة (كما هى) على حالها الأول لم تنقص شيئاً (أو) هى (أكثر منها فقال) أبو بكر (لامرأته) أم عبد الرحمن (يا أخت بنى فراس) أى يا من هى منهم ، وقد اختلف في نسبها اختلافاً كثيراً ذكره ابن الأثير (ما هذا) استفهام عن حال الأطعمة ، ولابن عساكر : ما هذه (قالت) أم رومان (لا) شئ غير ما أقوله (و) حق (قررة عيني) صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه الحلف بالخلق ، أو المراد وخالق قررة عيني ، أو لفظة لا زائدة ، وقررة العين يعبر بها عن المسرة ورؤية ما يحبه الإنسان لأن العين تقر ببلوغ الأمية ، فالعين تقر ولا تتشوف لشيء ، وحينئذ يكون مشتقاً من القرار . وقول الأصمعي : أقر الله عينه ، أى أبرد دمه ، لأن دمع الفرح بارد ودمع الحزن حار ، تعقبه بعضهم فقال : ليس كما ذكره بل كل دمع حار . ومعنى قولهم : هو قررة عيني إنما يريدون : هو رضا النفس (لهى) أى الأطعمة أو الجفنة (الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات) وهذا النمو كرامة من كرامات الصديق آية من آيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظهرت على يد أبي بكر (فأكل منها) أى من الأطعمة أو الجفنة (أبو بكر) رضى الله عنه (وقال إنما كان ذلك) بكسر الكاف وفتحها (من الشيطان يعنى يمينه) وهى قوله : والله لا أطعمه أبداً ، فأخزاه بالحنث الذى هو خير ، أو المراد : لا أطعمه معكم أو في هذه الساعة أو عند الغضب ، لكن هذا منى على جواز تخصيص العموم في اليمين بالنية أو الاعتبار بخصوص السبب لابعوم

اللفظ الوارد عليه ، قاله البرماوى والعينى كالكرماني (ثم أكل) أبو بكر (منها) أى الأطعمة أو الجفنة (لقمة) أخرى لتطيب قلوب أضيافه وتأكيذاً لدفع الوحشة (ثم حملها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأصبحت عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (وكان بيننا وبين قوم عقد) أى عهد مهادنة (ففضى الأجل) فجاءوا إلى المدينة (ففرقنا) حال كون المفرق (اثني عشر رجلاً) ولغير الأربعة : اثنا عشر بالألف على لغة من يجعل المثني كالمقصور في أحواله الثلاثة ، والمعنى ميزنا أو جعلنا كل رجل من اثني عشر رجلاً فرقة ، ولأبي ذر : ففرقنا من التعريف ، أى جعلناهم عرفاء (مع كل رجل منهم أناس الله أعلم كم مع كل رجل) أى عددهم ، وزاد في رواية منهم (فأكلوا منها) أى من الأطعمة (أجمعون أو كما قال) عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه ، والشك من أبي عثمان الراوى ، ومطابقة الحديث لهذا المقام اشتغال أبي بكر بمجيئه إلى بيته ، ومراجعته لخبر الأضياف ، واشتغاله بما دار بينهم من المخاطبة والملاطفة والمعاتبة . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه رواية صحابي عن صحابي ومخضرم وهو أبو عثمان ، والتحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في علامات النبوة والأدب ، ومسلم في الأطعمة ، وأبو داود في الإيمان والتذوق .

باب بدء الأذان

الحديث الأول

عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ، لَيْسَ يُنَادَى لَهَا، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَتَخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوْقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْ لَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا بِلَالُ قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ.

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (باب الأذان) *

هو في اللغة الإعلام . قال تعالى : « وأذان من الله ورسوله » . واشتقاقه من الأذان بفتحين ، وهو الاستماع . وفي الشرع : إعلام مخصوص بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة . قال القرطبي : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة ، لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله وكماله ، ثم ثنى بالتوحيد ونفى الشريك ، ثم بإثبات الرسالة لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ثم أعاد ما أعاد تأكيداً . ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة وإظهار شعائر الإسلام ، والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان واختلف أيما أفضل : الأذان أو الإمامة ، ثالثها إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان أفضل . وفي كلام الشافعي ما يؤمى إليه . واختلف أيضاً في الجمع بينهما ، فقليل يكره ، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعاً النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف ، وصح عن عمر : لو أطيع الأذان مع الخلفي لأذنت . رواه سعيد بن منصور وغيره . وقيل هو خلاف الأولى . وقيل يستحب ، وصححه النووي .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : كان المسلمون حين قدموا المدينة) من مكة في الهجرة (يجتمعون فيتحينون الصلاة) أى يقدرّون حينها ليدركوها في الوقت (ليس ينادى لها) وفيه كما نقلوا عن ابن مالك جواز استعمال ليس حرفاً لا اسم لها ولا خبر ، ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعدها ، وسلم ما يؤيد ذلك ، ولفظه : ليس ينادى بها أحد (فتكلموا) أى الصحابة (يوماً في ذلك) قال في الفتح : لم يقع لى تعيين المتكلمين في ذلك (فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً) بكسر الخاء على صورة الأمر (مثل ناقوس النصارى) الذى يضربونه لوقت صلاتهم (وقال بعضهم بل بوقاً) بضم الموحدة (مثل قرن اليهود) الذى ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، ويسمى الشبوربزة تنور فافترقوا ، فرأى عبد الله بن زيد الأذان ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه رؤياه فصدقه (فقال عمر) ابن الخطاب رضى الله عنه (أولاً تبعثون رجلاً) حال كونه (ينادى بالصلاة) فالفاء في سياق حديث ابن عمر هي الفصيحة ، والتقدير : فاختلفوا ، فرأى عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه ، فصدقه ، فقال عمر . . . إلخ . قاله القرطبي ، وتعقبه في الفتح بأن سياق حديث ابن زيد يخالفه ، فإن فيه إنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : فسمع عمر الصوت ، فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : رأيت مثل الذى رأى ، فدل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قص عبد الله . قال : والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادى بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وإن رؤيا عبد الله كانت بعد ذلك . وتعقبه العيني بحديث أبي داود ، فإنه قال فيه بعد قول ابن زيد : إذ أتاني آت فأراني الأذان ، وكان عمر قد رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوماً ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما منعك أن تخبرنا . . إلخ . وليس فيه أن عمر سمع الصوت فخرج فقال ، فهو يقوى كلام القرطبي ، ويرد كلام بعضهم أى ابن حجر . اهـ . وأجاب ابن حجر في انتقاض الاعتراض بأنه إذا سكّت في رواية أبي عمير عن قوله : فسمع عمر الصوت فخرج وأثبتها ابن عمر ، أما يكون إثبات ذلك دالا على أنه لم يكن حاضراً ، فكيف يعترض بمثل هذا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

(وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة) أى اذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعت الناس ، وليس فيه تعرض للقيام فى حال الأذان . كذا قاله النووى متعقباً من استنبط منه مشروعية الأذان قائماً ، كابن خزيمة وابن المنذر وعياض نعم هو سنة فيه ، وبه استدلل الجلال المحلى للقيام موافقة لمن تعقبه النووى . قال فى الفتح : وما نقاه النووى ليس ببعيد من ظاهر اللفظ فإن الصيغة محتملة للأمرين وإن كان ما قاله أرجح ، والحكمة فى تخصيص الأذان برؤيا رجل دون وحى التنويه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والرفع لذكره لأنه إذا كان على لسان غيره كان أرفع لذكره وأفخر لشأنه . على أنه روى أبو داود فى المراسيل أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجد الوحى قد ورد بذلك ، فما راعه إلا أذان بلال ، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : سبقك بها الوحى . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والإخبار والقول ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، قال فى الفتح : كان اللفظ الذى ينادى به بلال للصلاة : الصلاة جامعة ، وظن بعضهم أن بلالا حينئذ أمر بالأذان المعهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كلما عذب ليرجع عن الاسلام يقول : أحد أحد ، فجوزى بولاية الأذان المشتمل على التوحيد فى ابتدائه وانتهائه ، وهى مناسبة حسنة فى اختصاص بلال بها إلا أن هذا الموضع ليس هو محلها . اهـ . وفى هذا الحديث دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعانى المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر . قاله ابن العربى . وعلى مراعاة المصالح والعمل بها ، ومشروعية التشاور فى الأمور المهمة ، وأنه لا حرج على أحد المتشاورين إذا أخبر بما أدى إليه اجتهاده ، وفيه منقبة ظاهرة لعمر الفاروق رضى الله عنه ، وفيه جواز اجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم فى الأحكام . قال فى الفتح : وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ، ثم ذكرها وقال : والحق إنه لا يصح شئ من هذه الأحاديث . اهـ . ولم يقع من طريق صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باشر الأذان بنفسه . وقد جزم النووى بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن مرة فى السفر ، وعزاه للترمذى وقواه . قال الحافظ ابن حجر : ولكن وجدنا فى مسند أحمد من الوجه الذى أخرجه الترمذى ولفظه : فأمر بلالا فأذن ، فعرف أن فى رواية الترمذى اختصاراً وأن معنى قوله أذن أمر ، أى بلالا ، كما يقال : أعطى الخليفة العالم الفلانى ألفاً وإنما باشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمر به ، والله أعلم .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ قَالَ : أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ ، إِلَّا الْإِقَامَةَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : أمر بلال) أى أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه الأمر الناهى ، وهذا هو الصواب ، خلافاً لمن زعم أنه موقوف ودفع بأن الخبر عن الشارع لا يحمل إلا على أمر الرسول (أن يشفع الأذان) أى يجعل أكثر كلماته مثناة (وأن يوتر الإقامة) أى يفردا جميعاً وهذا مذهب الشافعى وأحمد ، والمراد معظمها ، فإن كلمة التوحيد فى آخر الأذان مفردة والتكبير فى أوله أربع ولفظ الإقامة مثنى ولفظ الشفع يتناول التثنية والتربيع ، فليس فى لفظ الحديث ما يخالف ذلك ، على أن تكرير التكبير تثنية فى الصورة مفردة فى الحكم ، وذهب مالك وأتباعه أن التكبير فى أول الأذان مرتين لروايته من وجوه صحاح فى أذان أبى مخذورة وأذان ابن زيد ، والعمل عندهم بالمدينة على ذلك فى آل سعد القرظ إلى زمانهم لحديث أبى مخذورة عند مسلم وأبى عوانة والحاكم ، وهو المحفوظ عن الشافعى من حديث ابن زيد ، والإقامة إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو أن يأتى بالشهادتين مرتين سرّاً قبل قولها جهراً لحديث مسلم فيه ، وإنما اختص الترجيع بالشهادتين لأنهما أعظم ألفاظ الأذان ، وليس بسنة عند الحنفية للروايات المتفقة على أن لا ترجيع فى أذان بلال وعمرو ابن أم مكتوم إلى أن توفيا (إلا الإقامة) أى لفظ الإقامة وهى قوله : قد قامت الصلاة ، فإنها تشفع لأنها المقصود من الإقامة بالذات ، قال فى الفتح : الحكمة فى تثنية الأذان وإفراد الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فكرر ليكون أوصل إليهم ، بخلاف الإقامة فلينها للحاضرين ، ومن ثم يستحب أن يكون الأذان فى مكان عال بخلاف الإقامة ، وأن يكون الصوت فى الأذان أرفع منه فى الإقامة . انتهى .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ ، حَتَّى إِذَا ثُوبَ بِالصَّلَاةِ ، أَذْبَرَ ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّنْوِيبُ أَقْبَلَ ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ ، يَقُولُ : أَذْكَرُ كَذَا ، أَذْكَرُ كَذَا ، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ لَا يَذْهَبُ كَمَ صَلَّى .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا نودي للصلاة) أى لأجلها ، ولمسلم والنسائي : بالصلاة ، ويمكن حملها على معنى واحد (أذبر الشيطان) أى جنس الشيطان أو المعهود خاصة هارباً إلى الروحاء من سماع الأذان وبينه وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً . كذا عند مسلم حال كونه (وله ضراط) يشغل به نفسه . قال عياض : يمكن حمله على ظاهره لأنه جسم ذو منفذ يصح منه خروج الريح ، ويحتمل أنه عبارة عن شدة نفاره ، ويقويه رواية مسلم : له حصاص بمهمات فقد فسرهُ الأصمعي وغيره بشدة العدو ، قال الطيبي : شبه شغل الشيطان نفسه عن سماع الأذان بالصوت الذى يملأ السمع ويمنع عن سماع غيره ثم سماه ضراطاً تقييحاً له (حتى) أى كى (لا يسمع التأذين) لعظم أمره لما اشتمل عليه من قواعد الدين وإظهار شرائع الإسلام أو حتى لا يشهد للمؤذن بما يسمعه المؤذن إذا استشهد يوم القيامة ، لأنه داخل الجن والإنس المذكورين فى حديث : لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا أنس ولا شئ إلا شهد له يوم القيامة ، ودفع بأنه ليس أهلاً للشهادة لأنه كافر والمراد فى الحديث مؤمنو الجن ، وإنما يجيء عند الصلاة مع ما فيها من القرآن ، لأن غالبها سر ومناجاة ، فله تطرق إلى إفسادها على فاعلها وإفساد خشوعه ، بخلاف الأذان فإنه يرى اتفاق كل المؤذنين على الإعلان به ، ونزول الرحمة العامة عليهم مع يأسه عن أن يردهم عما أعلنوا به ، ويوقن بالخيبة بما تفضل الله به عليهم من ثواب ذلك ، ويذكر معصية الله ومضادته أمره فلا يملك الحدث لما حصل له من الخوف ، وقيل لأنه دعا إلى الصلاة التى فيها السجود الذى

امتنع من فعله لما أمر به ، ففيه تصميمه على مخالفة أمر الله واستمراره على معصية الله ، فإذا دعا داعي الله فر منه ، واستدل به على استحباب رفع الصوت بالأذان ، لأن قوله حتى لا يسمع ظاهر في أنه يبعد إلى غاية ينتهي فيها سماعه للصوت (فإذا قضى) المنادى (النداء) أى فرغ المؤذن من الأذان ، واستدل به على أنه كان بين الأذان والإقامة فصل خلافاً لمن شرط في إدراك فضيلة أول الوقت أن ينطبق أول التكبير على أول الوقت (أقبل) أى الشيطان ، زاد مسلم عن أبي هريرة : يوسوس (حتى إذا ثوب للصلاة أدبر) الشيطان من ثوب أى أعيد الدعاء إليها والمراد الإقامة عند الجمهور لا قوله في الصبح : الصلاة خير من النوم كما زعم بعض الكوفيين لأنه خاص به ، ولمسلم : فإذا سمع الإقامة ذهب (حتى إذا قضى) المثوب (الثوب أقبل) أى الشيطان ساعياً في إبطال الصلاة على المصلين (حتى يخطر) بفتح أوله وكسر الطاء كما ضبطه عياض عن المتقين وهو الوجه ، أى يوسوس (بين المرء) أى الإنسان (ونفسه) أى قلبه ، ولأبي ذر : يخطر بضم الطاء عن أكثر الرواة ، أى يدنو منه ، فيمر بين المرء وبين قلبه فيشغله ويحول بينه وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها (يقول) أى الشيطان للمصلي (اذكر كذا اذكر كذا) زاد مسلم : فهناه ومناه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر (لما) أى لشيء (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حتى) أى كى (يظل الرجل) أى يصير ، وفي رواية : يضل أى ينسى (لا يدري كم صلى) من الركعات ، وللبخارى في بدء الخلق عن أبي هريرة : لا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً ولم يذكر في إدبار الشيطان ما ذكره في الأول من الضراط اكتفاء بذكره فيه أو لأن الشدة في الأول تأتيه غفلة فتكون أهول . وفي الحديث : فضل الأذان وعظم قدره لأن الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي هي أفضل ، كالسارقين يخافون من العسس ما لا يخافون من السلطان . قال ابن الجوزي : على الأذان هيبة يشد انزعاج الشيطان بسببها ، لأنه لا يكاد يقع في الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به ، بخلاف الصلاة فإن النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة ، والمؤذن في أذانه وإقامته تنفي عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه ، وقيل غير ذلك مما ذكره في الفتح . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنًّا وَلَا إِنْسًا وَلَا شَيْءًا، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إنه لا يسمع مدى صوت المؤذن) أى غايته (جن ولا إنس ولا شىء) من حيوان أو جماد بأن يخلق الله تعالى له إدراكاً وهو من عطف العام على الخاص ، ويؤيده ما فى رواية ابن خزيمة : لا يسمع صوته شجر ولا حجر ولا جن ولا إنس ، ولأبى داود والنسائى وأحمد عن أبى هريرة بلفظ : المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس ، ونحوه للنسائى وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن ، فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله فى حديث الباب : ولا شىء . وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها فى تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره (إلا شهد له) بلفظ الماضى ، وللكشمينى : إلا يشهد له (يوم القيامة) وغاية الصوت بلا ريب أخفى من ابتدائه ، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل إليه منتهى صوته فلأن يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى ، نبه عليه القاضى البيضاوى ، والسر فى هذه الشهادة ، « وكفى بالله شهيداً » اشتهار المشهور له بالفضل وعلو الدرجة ، وكما أن الله تعالى يفضح بالشهادة قوماً يكرم بها آخرين . ورواة هذا الحديث الخمسة مدينون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والسماع ، وأخرجه أيضاً فى ذكر الجن والتوحيد ، والنسائى وابن ماجه فى الصلاة ، وفى الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهد أو يتأذ به ، وفيه أن أذان الفذ مندوب إليه ولو كان فى قفر ولو لم يرج حضور من يصلى معه ، لأنه إن فاته دعاء المصلين فلم يفته استشهاد من يسمعه من غيرهم .

الحديث الخامس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ .

(عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا غزا بنا أى مصاحباً لنا (قوماً لم يكن يغزو بنا) من الغزو ، وللأصلي وأبى الوقت : يغير بنا من الإغارة ، ولابن عساكر : يغزي بنا من الإغراء ، وللمحموى : يغد بنا من الغدو ونقيض الرواح (حتى يصبح وينظر) أى ينتظر (فإن سمع أذاناً أغار) ويقال : غار ثلاثياً أى هجم (عليهم) من غير علم منهم ، ولمسلم عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان ، فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار . قال الخطابي : فيه أن الأذان شعار الإسلام وأنه لا يجوز تركه ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه . ١ هـ . قال فى الفتح : وهذا أحد أقوال العلماء وهو أحد الأوجه فى المذهب ، وأغرب ابن عبد البر فقال : لا أعلم فيه خلافاً . ١ هـ . وفى القسطلانى : واستنبط من الحديث وجوب الأذان وأنه لا يجوز تركه لأنه من شعائر الإسلام الظاهرة ، والصحيح عندنا كالحنفية والمالكية أنه سنة إلا أن المالكية قالوا إنه لجماعة طلبت غيرها بخلاف الفذ والجماعة التى لا تطلب غيرها . ١ هـ . قلت استدل بورود الأمر به من قال بوجوبه كابن دقيق العيد ، ومن قال به مطلقاً الأوزاعى ودาวود وابن المنذر ، وهو ظاهر قول مالك فى الموطأ وقيل واجب فى الجمعة فقط ، وقيل فرض كفاية ، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة ، وأخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع ، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أوقعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤيا بعضهم فأقروه كان ذلك بالمندوبات أشبه ثم لما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا رخص فى تركه كان ذلك بالواجبات أشبه ، والله أعلم . وقد أخرج هذا الحديث البخارى أيضاً فى الجهاد ، ومسلم طرفه المتعلق بالأذان .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا سمعتم النداء) أى الأذان ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً فى الوقت وعلم منه أنه يؤذن لكن لم يسمع ، إذ أنه لبعد أو صمم لا تشرع له المتابعة . قال النووي فى شرح المهذب (فقولوا) قولاً (مثل ما يقول المؤذن) أى مثل قول المؤذن ، وكذا مثل قول المقيم أى إلا فى الحيلتين فيقول بدل كل منهما : لا حول ولا قوة إلا بالله ، كما يأتى تقييده فى الحديث الثانى ، وإلا فى التشويب فى الصبح فيقول بدل كل من كلمتيه : صدقت وبررت . قال فى الكفاية لخبر ورد فيه : وإلا فى قوله : قد قامت الصلاة فيقول : أقامها الله وأدامها ، وإلا إن كان فى الخلاء أو يجامع فلا يجيب فى الأذان ، ويكره فى الصلاة فيجيب بعدها ، وليس الأمر للوجوب عند الجمهور ، خلافاً لصاحب المحيط من الحنفية وابن وهب من المالكية فيما حكى عنهما ، وعبر بالمضارع فى قوله ما يقول دون الماضى إشارة إلى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل عند فراغ الكل ، ويؤيده حديث النسائي عن أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان عندها فسمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلو لم يجبه حتى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل ، قاله النووي فى المجموع بحثاً ، وهل إذا أذن مؤذن آخر يجيبه بعد إجابة الأول أم لا . قال النووي : لم أر فيه شيئاً لأصحابنا . وقال فى المجموع : المختار أن أصل الفضيلة فى الإجابة شامل للجميع ، إلا أن الأول يتأكّد ويكره تركه . وقال ابن عبد السلام : يجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب ، وإجابة الأول أفضل ، إلا فى الصبح والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان . وفى الحديث دليل على أن لفظ المثل لا يقتضى المساواة من كل جهة ، لأن قوله : مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن ، كذا قيل ، وفيه بحث لأن المماثلة وقعت فى

القول لا في صفته ، والفرق بين المؤذن والمحيط في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام ، فاحتاج إلى رفع الصوت ، والسامع مقصوده ذكر الله ، فيكتفي بالسر أو الجهر لا مع الرفع . نعم لا يكفيه أن يجريه على خاطره من غير تلفظ لظاهر الأمر بالقول . وأغرب ابن المنير فقال : حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة ، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكملاته ، ويوجد الأذان من دونها ، ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جملة الأذان ، وليس كذلك لا لغة ولا شرعاً .

الحديث السابع

عَنْ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَمَّا قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَقَالَ : هَكَذَا سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ .

(عن معاوية رضى الله عنه مثله) أى مثل قول المؤذن (إلى قوله) أى مع قوله (وأشهد أن محمداً رسول الله) كذا أورده البخارى مختصراً (ولما قال) المؤذن (حى على الصلاة) أى هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى والنور عاجلا والفوز بالنعيم آجلا (قال) معاوية (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولم يذكر حى على الفلاح اكتفاء بذكر أحدهما عن الآخر لظهوره ولا بن خزيمة وغيره من حديث علقمة بن أبى وقاص : فقال معاوية : لما قال : حى على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فلما قال حى على الفلاح ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أى معاوية (هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله) (وسلم يقول) ذلك وإنما لم يجب فى الحيعلتين ، لأن معناهما الدعاء إلى الصلاة ، ولا معنى لقول السامع فيهما ذلك ، بل يقول فيهما الحوقلة لأنها من كنوز الجنة ، فعوضها السامع عما يفوته من ثواب الحيعلتين . وقال الطيبى فى وجه المناسبة . فكأنه يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقنى الله تعالى بحوله وقوته . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول والسماع .

الحديث الثامن

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَأَبْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من قال حين يسمع النداء) أى تمام الأذان ، فالمطلق محمول على الكل وليس المراد بظاهره أنه يقول ذلك حال سماع الأذان من غير تقييده بفراغه ، لحديث مسلم عن ابن عمر : قولوا مثل ما يقول ثم صلوا علىّ ، فبين أن محله بعد الفراغ . واستدل به ابن بريرة على عدم وجوب ذلك لظاهر إirاده ، لكن لفظ الأمر فى رواية مسلم قد يتمسك به من يدعى الوجوب ، وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية ، وخالف الطحاوى أصحابه فوافق الجمهور (اللهم رب هذه الدعوة) بفتح الدال أى ألقاظ الأذان (التامة) التى لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هى باقية إلى يوم النشور أو لجمعها العقائد بتمامها (والصلاة القائمة) الباقية ، قال الطيبى : من قوله فى أوله إلى محمد رسول الله الدعوة التامة ، والحييلة هى الصلاة القائمة فى قوله يقيمون الصلاة (آت) بالمد أى أعطى (محمداً) صلى الله عليه وآله وسلم (الوسيلة) المنزلة العلية فى الجنة التى لا تنبغى إلا له (والفضيلة) المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وأبعثه) عليه السلام (مقاماً محموداً) يحمده فيه الأولون والآخرون (الذى وعدته) بقولك سبحانه عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ، وهو مقام الشفاعة العظمى (حلت) أى وجبت (له شفاعتى) أى المناسبة له ، كشفاعته فى المذنبين أو فى إدخال الجنة من غير حساب أو رفع الدرجات (يوم القيامة) . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا
عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ
مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم
قال : لو يعلم الناس ما في النداء (أى الأذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصف
الأول) الذى يلي الإمام ، أى من الخير والبركة ، كما فى رواية أبى الشيخ
(ثم لم يجدوا) شيئاً من وجوه الأولوية بأن يقع التساوى (إلا أن يستهـموا)
أى يـقـترعوا (عليه) على ما ذكر من الأذان والصف الأول (لاستهـموا) أى
لاـقـترعوا عليه أى على ما ذكر ، فيشمل الأمرين الأذان والصف الأول ،
ولعبد الرزاق عن مالك : لاستهـموا عليها ، وهو يبين أن المراد بقوله هنا
عليه على الاثنين من غير تكلف ، وعدل فى قوله : لو يعلم الناس عن
الأصل ، وهو كون شرطها فعلاً ماضياً إلى المضارع قصداً لاستحضاره
صورة المتعلق بهذا الأمر العجيب الذى يقضى الحرص على تحصيله إلى
الاستهـام عليه ، واستدل به بعضهم لمن قال بالاعتصار على مؤذن واحد وليس
بظاهر لصحة استهـام أكثر من واحد فى مقابلة أكثر من واحد ، ولأن
الاستهـام على الأذان يتوجه من جهة التولية من قبل الإمام لما فيه من المزية
(ولو يعلمون ما فى التهجير) أى التبكير إلى الصلوات (لاستبـقوا
إليه) أى إلى التهجير . قاله الهروى . وحله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا :
المراد الإتيان إلى صلاة الظهر فى أول الوقت ، لأن التهجير مشتق من الهجرة
وهى شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر ، وإلى ذلك مال البخارى
ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لأنه أريد به الرفق ، وأما من ترك قائلته
وقصد إلى المسجد ينتظر الصلاة فلا يخفى ما له من الفضل (ولو يعلمون ما فى
العتمة) أى فى ثواب أداء صلاة العشاء فى الجماعة (و) ثواب أداء صلاة
(الصبح) فى الجماعة (لأتوها ولو حبواً) بفتح الحاء وسكون الباء أى مشياً
على اليدين والركبتين أو على مقعدته ، وحث عليهما لما فيهما من المشقة
على النفوس ، وتسمية العشاء عتمة إشارة إلى أن النهى الوارد فيه ليس للتحريم
بل لكراهة التنزيه ، ورواة هذا الحديث مديون ، وفيه التحديث والإخبار
والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الشهادات ، ومسلم والنسائى والترمذى .

الحديث العاشر

عَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ بِلَالًا يُوْذَنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ،
 قَالَ : وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال :
 إن بلالا يؤذن (للصبح (بليلاً) أى فيه ، وفيه إشعار بأن ذلك كان من عادته
 المستمرة ، وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك كان باجتهاد منه ، وعلى تقدير صحته فقد
 أقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فصار فى حكم المأمور به (فكلوا
 واشربوا) فيه إشعار بأن الأذان كان عندهم علامة على دخول الوقت ، فبين أن
 أذان بلال بخلاف ذلك (حتى) أى إلى أن (ينادى) أى يؤذن (ابن أم مكتوم)
 عمرو أو عبد الله بن قيس بن زائدة القرشى ، وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت
 عبد الله المخزومية (قال) أى ابن عمر أو ابن شهاب (وكان) أى ابن أم مكتوم
 (رجلاً أعمى) عمى بعد بدر بسنتين أو ولد أعمى فكنت أمه أم مكتوم
 لاكتتام نور بصره ، والأول هو المشهور ، وقد أسلم قديماً ، وكان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يكرمه ويستخلفه على المدينة ، وشهد القادسية فى
 خلافة عمر واستشهد بها ، وقيل رجع إلى المدينة ومات ، وهو الأعمى
 المذكور فى سورة عبس (لا ينادى) أى لا يؤذن (حتى يقال له أصبحت
 أصبحت) بالتكرار للتأكيد . والمعنى : قاربت الصبح أو دخلت فى الصباح
 والأول أولى ، وبه يزول الإشكال ، فليس المراد من الحديث ظاهره وهو
 الإعلام بظهور الفجر ، بل التحذير من طلوعه والتحضيض له على النداء
 خيفة ظهوره وإلا لزم جواز الأكل بعد طلوع الفجر لأنه جعل أذانه غاية
 للأكل . نعم ينكر عليه قوله إن بلالا يؤذن بليلاً ، فإن فيه إشعار بأن ابن
 أم مكتوم بخلافه ، وأيضاً وقع عند البخارى فى الصيام من قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم : حتى يؤذن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر .
 وأجيب بأن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل وكأنه كان له من يراعى الوقت

بحيث يكون أذانه مقارناً لابتداء طلوع الفجر . قال في الفتح : وهذا الموضع عندى في غاية الإشكال ، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً لابتداء الطلوع وهو المراد بالزوغ ، وعند أخذه في الأذان يعرض الفجر في الأفق ، ثم ظهر لى إنه لا يلزم من كون المراد بقولهم أصبحت أى قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل ، فأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر ، وهذا وإن كان مستبعداً في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بتلك الصفة . وقد روى أبو قره من وجه آخر عن ابن عمر حديثاً فيه : وكان ابن أم مكتوم يتوخى الفجر فلا يخطئه . ١ هـ . وفي الحديث جواز الأذان قبل طلوع الفجر ومشروعيته قبل الوقت في الصباح ، وهل يكتفى به عن الأذان بعد الفجر أم لا . ذهب إلى الأول الشافعى ومالك وأحمد وأصحابهم . وروى الشافعى في القديم عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : عجلوا الأذان بالصبح يدلج المدلج وتخرج العاهرة . قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى رحمه الله في « السيل الجرار » ما لفظه : أقول : الأذان هو دعاء إلى الصلاة ولهذا اشتمل على ألفاظ الدعاء التى منها : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، فلا يفعل في غير الوقت ، وأما أذان بلال في ذلك الوقت الخاص فقد وضحت فيه العلة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليوقظ نائمكم ، ويرجع قائمكم ، كما ثبت في الصحيح ، فلم يبق ما يستدل به على جواز الأذان لنفس الصلاة قبل دخول وقتها ، وليس هنا ما يقتضى التعارض والترجيح . ١ هـ . وفي الحديث استحباب أذان واحد بعد واحد ، وأما أذان اثنين معاً فمنعه قوم وقالوا أول من أحدثه بنو أمية ، وقالت الشافعية : لا يكره إلا إن حصل من ذلك تهويش ، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد . قال ابن دقيق العيد : وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث تعرض له . ١ هـ . ونص الشافعى على جوازه ، ولفظه : ولا يضيق إن أذن أكثر من اثنين ، وعلى جواز تقليد الأعمى للبصير في دخول الوقت ، وفيه أوجه ، واختلف فيه الترجيح ، وصحح النووى أن للأعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة ، وعلى جواز شهادة الأعمى ، وعلى جواز العمل

بخبر الواحد ، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار ، وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر ، لأن الأصل بقاء الليل . وخالف في ذلك مالك فقال : يجب القضاء ، وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى ، وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه ، وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان لقصد التعريف ونحوه ، وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر بذلك واحتج إليه .

الحديث الحادى عشر

عَنْ حَفْصَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ ، وَبَدَأَ الصُّبْحُ ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ .

(عن حفصة) أم المؤمنين (رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتكف المؤذن للصبح) أى جلس ينتظر الصبح لكى يؤذن أو انتصب قائماً للأذان كأنه من ملازمة مراقبة الفجر ، وهى رواية الأصيلى والقاسى وأبى ذر فيما نقل عن ابن قرقول ، وهى التى نقلها جمهور رواة البخارى عنه ، ورواية عبد الله بن يوسف عن مالك أيضاً خلافاً لسائر رواة الموطأ حيث رووه بلفظ : كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح . قال فى الفتح : وهو الصواب (وبداء) أى ظهر (الصبح صلى ركعتين خفيفتين) سنة الصبح (قبل أن تقام الصلاة) أى قبل قيام صلاة فرض الصبح . ورواية هذا الحديث الخمسة مدنيون إلا ابن يوسف ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سُحُورِهِ فَإِنَّهُ يُوذِّنُ بِلَيْلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَلِيُسَبِّحَ نَائِمُكُمْ وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقِ ، وَطَاطَأَ إِلَى أَسْفَلَ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا ، يُشِيرُ بِسَبَابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى ثُمَّ مَدَّهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يمنعن أحدكم أو) قال (أحداً منكم أذان بلال من سحوره) بفتح السين ما يتسحر به ، وبضمها الفعل كالوضوء والوضوء (فإنه) أى بلالا (يؤذن) أو قال ينادى (بليل) أى فيه (ليرجع) أى ليرد (قائمكم) المتجدد المجتهد لينام لحظة ليصبح نشيطاً أو يتسحر إن أراد الصيام (ولينبه) أى يوقظ (نائمكم) ليتأهب للصلاة بال غسل ونحوه ، وبه قال أبو حنيفة ومحمد ، قالا : ولا بد من أذان آخر للصلاة لأن الأول ليس لها بل لما ذكر ، واحتج بعضهم لذلك أيضاً بأن أذان بلال كان نداء كما فى الحديث أو ينادى لا أذاناً . وأجيب بأن الخصم أن يقول هو أذان قبل الصبح أقره الشارع ، وأما كونه للصلاة أو لغرض آخر فذلك بحث آخر ، وأما رواية ينادى فعارضة برواية يؤذن والترجيح معنا ، لأن كل أذان نداء ولا عكس ، فالعمل برواية يؤذن عمل بالروایتين وجمع بين الدليلين وهو أولى من العكس إذ ليس كذلك ، لا يقال إن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان وإنما كان تذكيراً أو تسحيراً كما يقع للناس اليوم ، لأننا نقول إن هذا محدث قطعاً . وقد تظاهرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان ، فحمله على معناه الشرعى مقدم ، وسبق آنفاً أن الحق إن الأذان الأول قبل الصبح لا يكتفى عن الأذان الذى هو للصلاة وإنما شرع الأول للعلة المذكورة فيه لا للإعلام بدخول الوقت فافهم (وليس أن يقول) أى يظهر (الفجر أو الصبح) شك من الراوى (وقال) أى أشار صلى الله عليه وآله وسلم (بأصابعه ورفعها)

وفيه إطلاق القول على الفعل فيهما (إلى فوق) بالضم على البناء (وطأطأ)
أى خفض إصبعيه (إلى أسفل) بضم اللام لا غير كفوق ، فأشار صلى الله
عليه وآله وسلم إلى الفجر الكاذب المسمى عند العرب بذب السرحان ، وهو
الضوء المستطيل من العلو إلى السفلى ، وهو من الليل فلا يدخل به وقت
الصبح ، ويجوز فيه التسحر ، وأشار إلى الصادق بقوله (حتى يقول)
أى يظهر الفجر (هكذا يشير بسبائتيه) اللذين يلبان الإبهام ، سميا بذلك
لأنهما يشار بهما عند السب (إحداهما فوق الأخرى ثم مدهما عن يمينه
وشماله) كأنه جمع بين إصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق ، لأنه
يطلع معترضا ثم يعم الأفق ذاهبا يمينا وشمالا بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى
يسميه العرب ذنب السرحان ، فإنه يظهر فى أعلى السماء ثم ينخفض ، وإلى
ذلك أشار بقوله : رفع وطأطأ. ورواة هذا الحديث الخمسة أولهم كوفيان
والآخران بصريان ، وفيه التحديث والقول والعننة ، ورواية تابعى عن
تابعى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطلاق وفى خبر الواحد ، ومسلم وأبو داود
والنسائى فى الصوم ، وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ الْمُرْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ، وَفِي رِوَايَةٍ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: لِمَنْ شَاءَ.

(عن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : بين كل أذانين) أى الأذان والإقامة ، فهو من باب التغليب أو الإقامة ، أذان بجامع الإعلام ، فالأول للوقت والثاني للفعل ، ولا يصح حمله على ظاهره ، لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة والخبر ناطق بالتخيير بقوله لمن شاء (صلاة) وقت صلاة نافلة أو المراد الراتبة بين الأذان والإقامة قبل الفرض ، قال ذلك (ثلاثاً لمن شاء) وللترمذى والحاكم بإسناد ضعيف من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لبلال : اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله ، والشارب من شربه ، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته . ورواة حديث الباب خمسة ما بين واسطى وبصرى ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه (وفى رواية : بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال فى الثالثة لمن شاء) وهذا بين أنه لم يقل لمن شاء إلا فى المرة الثالثة ، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى ، فإنه قيد كل مرة بقوله : لمن شاء . فالذى هنا قيد الإطلاق الذى هناك ، لأن المطلق يحمل على المقيّد وزيادة الثقة مقبولة . ولمسلم والإسماعيلى : قال فى الرابعة : لمن شاء ، وكأن المراد بالرابعة فى هذه الرواية المرة الرابعة ، أى أنه اقتصر فيها على قوله لمن شاء ، فأطلق بعضهم عليها رابعة باعتبار مطلق القول ، وبهذا يوافق رواية البخارى ، وقد تقدم فى العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً وكأنه قال بعد الثلاث : لمن شاء ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب . وقال ابن الجوزى : فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التى أذن لها ، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز وقد صح ذلك فى الإقامة ، ووقع عند أحمد : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التى أقيم لها ، وهو أنخص من الرواية المشهورة : إلا المكتوبة .

الحديث الرابع عشر

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا قَالَ: أَرْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ.

(عن مالك بن الحويرث) مصغراً ابن أشيم الليثي (رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (من قومي) بني ليث بن بكر بن عبد مناف، وكان قدومهم فيما ذكره ابن سعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يتجهز لتبوك (فأقمنا عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (عشرين ليلة) بأيامها (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (رحيماً) بالمؤمنين (رفيقاً) بهم من الرفق، وفي لفظ: رقيقاً من الرقة (فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (شوقنا إلى أهالينا) جمع أهل، قال في القاموس: أهل جمعه أهلون وأهالي وأهلات. اهـ. فأهل جمع تكسير، وأهلون جمع تصحيح، وأهلات بالألف والتاء من النواذر حيث جمع كذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجعوا) إلى أهليكم (فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا) في سفركم وحضركم كما رأيتموني أصلي (فإذا حضرت الصلاة) المكتوبة، أي حان وقتها، أي في السفر (فليؤذن لكم أحدكم) ظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهليهم، لكن الرواية الثانية إذا أنتم خرجتم فأذنوا، ولا تعارض بينهما، لأن المراد بقوله: أذن من أحب منكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائهما في الفضل، ولا يعتبر في الأذان السن بخلافه في الإمامة، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال: فليؤذن لكم أحدكم (وليؤمكم أكبركم) أي في السن، وإنما قدمه وإن كان الأفقه مقدماً عليه لأنهم استووا في الفضل ومكثوا عنده عشرين ليلة فاستووا في الأخذ عنه عادة فلم يبق ما يقدم به إلا السن، واستدل به على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان، لكن الإجماع صارف للأمر عن الوجوب. ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون، وفيه رواية تابعي عن تابعي على قول من يقول إن أيوب رأى أنس بن مالك، وفيه التحديث والقول، وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة والأدب والجهاد، ومسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

الحديث السادس عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر مؤذناً يؤذن للصلاة (ثم يقول على إثره) بعد فراغ الأذان ، ولمسلم : يقول في آخر أذانه (ألا صلوا في الرحال) جمع رحل (في الليلة الباردة أو المطيرة) قال الكرماني : فعيلة بمعنى فاعلة ، وإسناد المطر إليها مجاز ، وليست بمعنى مفعولة أى مطور فيها لوجود الهاء في قوله مطيرة . إذ لا يصح مطورة فيها وليست أو للشك بل للتنويع . وفي صحيح أى عوانة : ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح . ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة . ونقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط . وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة ، لكن في السنن عن نافع في هذا الحديث : في الليلة المطيرة والغداة القرة ، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبى المليح عن أبيه أنهم مطروا يوماً فرخص لهم . قال في الفتح : ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص بعذر الريح في النهار صريحاً ، لكن القياس يقتضى إلحاقه ، وقد نقله ابن الرفعة وجهاً (في السفر) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر . ورواية مالك عن نافع في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ، وبها أخذ الجمهور ، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضى أن يختص ذلك بالمسافر مطلقاً ويلتحق به من يلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا يلحقه . وعبارة القسطلاني فيه إن كل واحد من البرد والمطر عذر بانفراده ، لكن في رواية : كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول : ألا صلوا في الرحال ، فلم يقل في سفر ، وفي بعض طرق الحديث عند أبى داود : ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة : في الليلة المطيرة والغداة القرة ، فصرح بأن ذلك في

المدينة ليس في سفره ، فيتحمل أن يقال : لما كان السفر لا يتأكد فيه الجماعة ويشق الاجتماع لأجلها اكتفى فيه بأحدهما ، بخلاف الحضر فإن المشقة فيه أخف والجماعة فيه أكد ، وفي حديث جابر المروى في مسلم : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ففطرنا ، فقال : ليصل من شاء منكم في رحله ، فثبت أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس أمر عزيمة حتى لا يشرع لهم الخروج إلى الجماعة ، وإنما هو راجع إلى مشيئتهم ، فمن شاء صلى في رحله ومن شاء خرج إلى الجماعة .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ الرَّجَالِ ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ : مَا شَأْنُكُمْ ؟ قَالُوا : اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ . قَالَ : فَلَا تَفْعَلُوا إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا .

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربعي الأنصاري (رضي الله عنه قال : بينما) بالميم (نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ سمع جلبة الرجال) بفتح الجيم ، أى أصواتهم حال حركاتهم ، وسمى منهم الطبراني في روايته أبا بكرة ، واستدل به على أن التفات خاطر المصلى إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته (فلما صلى قال ما شأنكم) أى حالكم حيث وقع منكم الجلبة (قالوا : استعجلنا إلى الصلاة ، قال فلا تفعلوا) أى لا تستعجلوا ، وعبر بلفظ لا تفعلوا مبالغة في النهي عنه ، أى ولو خفتم فوات تكبيرة الإحرام أو غيرها ، ولو فاتت الجماعة بالكلية ، فإنكم فى حكم المصلين المخاطبين بالخشوع والإجلال والخضوع ، فالقصد من الصلاة حاصل لكم وإن لم تدركوا منها شيئاً ، والأعمال بالنيات ، وعدم الاستعجال مستلزم لكثرة الخطأ ، وهو معنى مقصود بالذات وردت فيه أحاديث صحيحات . وفى مسلم : فإن أحدكم إذا كان يعتمد إلى الصلاة فهو فى صلاة (إذا أتيتم الصلاة) بخعة أو غيرها (فعليكم بالسكينة) أى بالتأنى والهيئة فإذا فعلتم ذلك (فما أدركتم) مع الإمام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم) منها (فأتوا) أى أكملوا وحدكم . واستدل به على أن من أدرك الإمام راعياً تحسب له تلك الركعة لأنه قد فاتته القيام والقراءة أيضاً ، واختاره ابن خزيمة وغيره ، وقواه السبكي والشوكاني ، وهو الحق ، والجمهور على أنه مدرّك لها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث أبى بكرة : ولا تعد ، ولم يأمره بإعادة تلك الركعة ، وأنه يدرك فضيلة الجماعة بجزء من الصلاة وإن قل لقوله : فما أدركتم فصلوا ، ولم يفصل بين القليل والكثير . وهذا قول الجمهور ،

وقيل : لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة لحديث : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة . قال في الفتح : والجواب عنه بأنه ورد في الأوقات ، واستدل به أيضاً على استحباب الدخول مع الإمام في حالة وجده عليها ، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبه من طريق عبد العزيز بن ربيع عن رجل من الأنصار مرفوعاً : من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن على حالتي التي أنا عليها . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري . وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري في الباب اللاحق لهذا ، ومسلم في الصلاة .

الحديث الثامن عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي .

(وعنه) أى عن أبى قتادة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أقيمت الصلاة أى ذكرت ألفاظ الإقامة (فلا تقوموا) إلى الصلاة (حتى ترونى) أى تبصرونى خرجت ، فإذا رأيتمونى فقوموا وذلك لثلاث بطول عليهم القيام لأنه قد يعرض له ما يؤخره . واختلف فى وقت القيام إلى الصلاة ، فقال الشافعى والجمهور : عند الفراغ من الإقامة ، وهو قول أبى يوسف ، وعن مالك أولها ، وفى الموطأ أنه يرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف ، وعن أبى حنيفة أنه يقوم فى الصف عند حى على الصلاة فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام لأنه أمين الشرع ، وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه ، وقال أحمد : إذا قال حى على الصلاة ، وأما إذا لم يكن الإمام فى المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وخالف من ذكرنا على التفصيل الذى شرحناه ، وحديث الباب حجة عليهم ، وفيه جواز الإقامة والإمام فى منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه فى ذلك ، قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم من بيته ، وهو معارض بحديث جابر بن سمرة : أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم . أخرجه مسلم . ويجمع بينهما أن بلالا كان يراقب خروج النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فأول ما يراه يشرع فى الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رأوه قاموا ، ولا يقوم فى مقامه حتى تعتدل صفوفهم . وذكر فى الفتح شواهد لذلك . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والعنونة والكتابة والقول ، وأخرجه البخارى فى الصلاة أيضاً ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : أقيمت الصلاة) أى العشاء كما عند مسلم (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يناجى) أى يحدث (رجلاً فى) ولابن عساكر : إلى (جانب المسجد) المدنى . قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على اسم هذا الرجل ، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً فى قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام ، ولم أقف على مستند ذلك ، وقيل : يحتمل أن يكون ملك من الملائكة جاء بوحي من الله عز وجل ، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال (فما قام) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى الصلاة حتى نام القوم) وفى مسند إسحق ابن راهويه عن عبد العزيز فى هذا الحديث : حتى نعس بعض القوم ، وفيه دلالة على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقاً ، وزاد مسلم كالبخارى فى الاستئذان عن شعبة عن عبد العزيز ، ثم قام فصلى ، واستنبط منه جواز الكلام بعد الإقامة . نعم كرهه الحنفية لغير ضرورة . كذا قال القسطلانى . وفى الفتوح : وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان لحاجة ، أما إذا كان لغير حاجة فهو مكروه ، واستدل به للرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال : قد قامت الصلاة ، وجب على الإمام التكبير . انتهى . ورواته كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبُ ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ
فَيُؤْذَنَ لَهَا ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ، ثُمَّ أَخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ
بُيُوتُهُمْ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا
أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد مسلم : فقد ناساً في بعض الصلوات (قال والذي نفسى بيده لقد هممت) أى قصدت (أن أمر بحطب فيحطب) وفي رواية : فيحطب ، وحطب واحتطب بمعنى واحد ، قال في الفتح : أى يكسر ليسهل استعمال النار به ، وتعقبه العيني بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة أن معنى يحطب يكسر ، بل المعنى يجمع (ثم أمر بالصلاة) أى صلاة العشاء أو الفجر أو الجمعة أو مطلقاً كلها روايات ، ولا تضاد لجواز تعدد الواقعة (فيؤذن لها) أى يعلم الناس لأجلها (ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ثم أخالف) المشتغلين بالصلاة قاصداً (إلى رجال) لم يخرجوا إلى الصلاة (فأحرق عليهم بيوتهم) بالنار عقوبة لهم ، وقيد بالرجال ليخرج الصبيان والنساء ، ومفهومه أن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين وبيوتهم ، وأحرق بتشديد الراء مشعر بالتكثير والمبالغة في التحريق ، وبهذا استدل الإمام أحمد ومن قال إن الجماعة فرض عين لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لكان قيامه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه بها كافياً وإلى ذلك ذهب عطاء والأوزاعي وجماعة من محدثي الشافعية كابني خزيمة وحبان وابن المنذر وغيرهم من الشافعية ، لكنها ليست بشرط في صحة الصلاة . وقال أبو حنيفة ومالك : هى سنة مؤكدة ، وهو موجه عند الشافعية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه الشيخان : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ، ولمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم عليها بعد الهجرة ، وظاهر نص الشافعي

أنها فرض كفاية ، وعليه جمهور أصحابه المتقدمين ، وصححه النووي في المنهاج ، وبه قال بعض المالكية ، واختاره الطحاوى والكرخى وغيرهما من الحنفية لحديث أبي داود وصححه ابن حبان وغيره : ما من ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان ، أى غلب ، ويمكن أن يقال التهديد بالتحريق وقع فى حق تاركى فرض الكفاية لمشروعية قتال تاركى فرض الكفاية . وأجيب عن حديث الباب بأنه وهم ولم يفعل ، ولو كانت فرض عين لما تركهم ، أو أن فرضية الجماعة نسخت ، أو أن الحديث ورد فى قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون كما يدل عليه السياق ، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل ، وتعقب بأنه يبعد اعتناؤه عليه السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاة لهم ، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم . وأجيب بأنه لا يتم إلا إن ادعى أن ترك معاينة المنافقين كان واجباً عليه ، ولا دليل على ذلك ، وإذا ثبت أنه كان مخيراً فليس فى إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم . وفى قوله فى الحديث الآخر : ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على أنه ورد فى المنافقين ، لكن المراد نفاق المعصية لانفاق الكفر ، كما يدل عليه حديث أبى هريرة المروى فى أبى داود : ثم أتى قوماً يصلون فى بيوتهم ليست بهم علة . نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المبالغة فى ذم من تخلف عنها ، ومحل الخلاف إنما هو فى غير الجمعة أما هى فالجماعة شرط فى صحتها ، وحينئذ فتكون فيها فرض عين ثم إن التقييد بالرجال يشعر بأنها ليست فى حق الصبيان والنساء فرضاً جزماً والخلاف السابق فى المؤداة ، وأما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكنها سنة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادى ، ثم أعاد عليه السلام القسم للمبالغة فى التأكيد فقال (و) الله (الذى نفسى بيده) الكريمة (لو يعلم أحدهم) أى المتخلفين (أنه يجد عرقاً) بفتح المهمله وسكون الراء (سميناً) العظم الذى عليه بقية لحم أو قطعة لحم (أو مرمتين حسنتين) بكسر الميم وقد تفتح ، تثنية مرماة ، ظلف الشاة أو مابين ظلفيها من اللحم ، كذا عن البخارى فيما نقله المستمل فى روايته فى كتاب الأحكام عن الفربرى ، أو اسم سهم

يتعلم عليه الرمي (لشهد العشاء) أى صلاتها ، والمعنى : لو علم أنه لو حضر الصلاة يجد نفعاً دينياً وإن كان خسيساً حقيراً لحضرها لقصور همته على الدنيا ولا يحضرها لما لها من مثوبات الأخرى ونعيمها ، فهو وصف بالحرص على الشيء الحقير من مطعوم أو ملعوب به مع التفريط فيما يحصل به رفيع الدرجات ومنازل الكرامات ووصف العرق بالسمن والمرمأة بالحسن ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلها ، واستنبط من قوله : لقد هممت بتقديم التهديد والوعيد على العقوبة ، وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزواجر اكتفى به عن الأعلى ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، واستدل بهذا الحديث ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاوناً بها ، ونوزع في ذلك ، وفيه نظر ، ذكره الحافظ في الفتح .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ أى المنفرد (بسبع وعشرين درجة)
فيه أن أقل الجمع اثنان ، لأنه جعل هذا الفضل لغير الفذ وما زاد على الفذ
فهو جماعة ، لكن قد يقال إنما رتب هذا الفضل لصلاة الجماعة وليس فيه
تعرض لنفى درجة متوسط بين الفذ والجماعة كصلاة الاثنین مثلاً ، لكن
قد ورد فى غير حديث التصريح بكون الاثنین جماعة ، فعند ابن ماجه من
حديث أبى موسى الأشعرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
اثنان فما فوقهما جماعة ، لكنه فيه ضعف ، وفى حديث أبى سعيد عند البخارى
بخمسة وعشرين ، وعامة الرواة عليها إلا ابن عمر كما قال الترمذى ، واتفق
الجميع على الخمس والعشرين سوى رواية أبى فقال أربع أو خمس على الشك ،
ولأبى عوانة بضعا وعشرين ، وليست مغايرة لصدق البضع على الخمس ،
فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع ، إذ لا أثر للشك ، واختلف
فى الترجيح بينهما ، فمن رجح الخمس لكثرة روايتها ، ومن رجح السبع لزيادة
العدل الحافظ وجمع بينهما بأن ذكر القليل لا ينفى الكثير ، إذ مفهوم العدد
غير معتبر ، وأنه أخبر بالخمس ثم أعلمه الله بزيادة الفضل ، فأخبر بالسبع
لكنه يحتاج إلى التاريخ ، وعورض بأن الفضائل لا تنسخ فلا يحتاج إلى
التاريخ أو الدرجة أقل من الجزء والخمس والعشرون جزء هى سبع وعشرون
درجة ، ورد بأن لفظ الدرجة والجزء وردا مع كل من العددين . قال
النوى : القول بأن الدرجة غير الجزء غفلة من قائله أو أن الجزء فى الدنيا
والدرجة فى الجنة . قال البرماوى فى شرح العمدة : أبداه القطب القسطلانى
احتمالا . اهـ . أو هو بالنظر لقرب المسجد وبعده ، أو لحال المصلى كأن
يكون أعلم أو أخشع ، أو الخمس بالسرية والسبع بالجهرية ، فإن قلت :
ما الحكمة فى هذا العدد الخاص ؟ أجيب باحتمال أن يكون أصله كون المكتوبات

خساً فأريد المبالغة في تكثيرها فضربت في مثلها فصارت خساً وعشرين ،
وأما السبع فمن جهة عدد ركعات الفرائض ورواتها . وقد خاض قوم في
تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة . قال ابن الجوزي : وما جاءوا
بباطل . وقد نقحها الحافظ في الفتح هنا فانظره . ورواة هذا الحديث
ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والقول والسماع .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقُولُ : تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ
جُزْءًا وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ . ثُمَّ قَالَ
أَبُو هُرَيْرَةَ : فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ : « إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم يقول : تفضل) أى تزيد (صلاة الجميع صلاة أحدكم) إذا
صلى (وحده بخمس وعشرين جزءاً) أى درجة (وتجتمع ملائكة الليل
وملائكة النهار فى صلاة الفجر) لأنه وقت صعودهم بعمل الليل ومجئ
الطائفة الأخرى بعمل النهار ، وزعم ابن بطال أن فيه إشارة إلى أن الدرجتين
الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ، وبهذا عقبه برواية ابن عمر
التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهداً لذلك (فاقراءوا
إن شئتم : « إن قرآن الفجر كان مشهوداً ») تشهد الملائكة ، وفيه فضيلة صلاة
الفجر فى الجماعة . ورواة هذا الحديث الستة ما بين حصى ومدنى ، وفيه ثلاثة
من التابعين ، والتحديث والإخبار والعنعنة والسماع والقول .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ ، أْبَعَدُهُمْ فَأَبَعَدُهُمْ مَمْشَى ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ
الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ .

(عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم ممشى) بفتح الميم أى أبعدهم مسافة إلى
المسجد لأجل كثرة الخطأ إليه ، لأن سبب أعظمية الأجر في الصلاة بعد
الممشى للمشقة وفاء فأبعدهم . قال البرماوى كالكرمانى : للاستمرار نحو
الأمثل فالأمثل ، وتعقبه العيني بأنه لم يذكر أحد من النحاة أن الفاء تجيء
بمعنى الاستمرار ، ثم رجع كونها هنا بمعنى ثم أى أبعدهم ثم أبعدهم ممشى
(والذى ينتظر الصلاة حتى يصلبها مع الإمام) ولو فى آخر الوقت (أعظم
أجراً من الذى يصلب) فى وقت الاختيار وحده أو مع الإمام من غير انتظار
(ثم ينام) كما أن بعد المكان مؤثر فى زيادة الأجر كذلك طول الزمان
للمشقة فيهما ، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت بتفاوت حال المصلب .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ فَشَكَرَ
 اللَّهُ لَهُ فَغُفِّرَ لَهُ . ثُمَّ قَالَ : الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْغَرِيقُ
 وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَبَاقِي الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : بينما رجل يمشى بطريق) أى فيها ، لم يذكر فى الفتح ولا فى
 غيره اسم هذا الرجل (وجد غصن شوك على الطريق فأخره) عن الطريق ،
 وللمحوى والمستمل : فأخذه (فشكر الله له) ذلك ، أى رضى فعله وقبله
 منه وأثنى عليه ، وفيه فضل إمطة الأذى عن الطريق (فغفر له) ذنوبه
 (ثم قال : الشهداء خمسة) جمع شهيداً ، سمي بذلك لأن الملائكة يشهدون
 دونه فهو مشهود فعيل بمعنى مفعول (المطعون) الذى يموت فى الطاعون
 أى الوباء (والمبطون) صاحب الإسهال أو الاستسقاء أو الذى يموت بداء بطنه
 (والغريق) فى الماء (وصاحب الهدم) أى الذى مات تحت الهدم (والشهيد)
 القتل (فى سبيل الله) أى الذى حكمه أن لا يغسل ولا يصلى عليه ، بخلاف
 الأربعة السابقة ، فالحقيقة الأخير والذى قبله مجاز فهم شهداء فى الثواب
 كثواب الشهيد ، وجوز الشافعى الجمع بينهما ، واستشكل التعبير بالشهيد
 فى سبيل الله مع قوله : الشهداء خمسة فإنه يلزم منه حمل الشئ على نفسه فكأنه
 قال : الشهيد هو الشهيد ، وأجيب بأنه من باب : أنا أبو النجم وشعرى
 شعرى ، أو معنى الشهيد القتل ، وزاد فى الموطأ : صاحب ذات الجنب
 والحريق والمرأة تموت بجمع ، وعند ابن ماجه من حديث ابن عباس :
 موت الغريب شهادة : وإسناده ضعيف ، عند ابن عساكر من حديثه
 أيضاً : الغريق ومن أكله السبع (وباقى الحديث تقدم) ولفظه :
 لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه ،
 ولو يعلمون ما فى التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما فى العتمة والصبح

لأتوهما ولو حبواً . انتهى . وفي هذا المتن كما ترى ثلاثة أحاديث وكأن قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعاً عن مالك فلم يتصرف فيه البخارى كعادته في الاختصار ، ورواته الخمسة كلهم مدنيون إلا قتيبة فبلخي ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرج البخارى حديث : بينما رجل في الصلاة ، ومسلم في الأدب ، والترمذي في البر ، وقال حسن صحيح ، وحديث الشهداء في الجهاد ، وقوله : لو يعلم الناس ، أخرجه البخارى في الصلاة والشهادات ، وكذا النسائي ، وغرض البخارى من إيراد ذلك هنا فضل التهجير إلى الظهر .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيباً مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُغْرُوا الْمَدِينَةَ . فَقَالَ : أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن بنى سلمة) بكسر اللام بطن كبير من الأنصار ثم من الخزرج (أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم) لكونها كانت بعيدة من المسجد (فينزّلوا) منزلاً (قريباً من النبي) أى من مسجده (صلى الله عليه) وآله (وسلم قال) أنس (فكره رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم أن يعرفوا المدينة) بضم الياء وسكون العين وضم الراء ، أى يتركوها خالية ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها (فقال : ألا تحتسبون آثاركم) أى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد فإن بكل خطوة إليه درجة ، قاله الكرماني ، زاد في رواية : فأقاموا ، ولمسلم من حديث جابر : فقالوا ما يسرنا أنا كنا نحولنا . والاحتساب وإن كان أصله العد ، لكنه يستعمل غالباً في معنى طلب تحصيل الثواب . ولا بن مردويه عن أبي نضرة عنه قال : كانت منازلنا بسلع ، ولا يعارض هذا حديث أنس في الاستسقاء : وما بيننا وبين سلع من دار لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من واء سلع ، وبين سلع والمسجد قدر ميل ، قال مجاهد : خطاهم آثار المشي في الأرض بأرجلهم ، وزاد قتادة فقال : لو كان الله عز وجل مغفلاً شيئاً من شأنك يا ابن آدم أغفل ما تعنى الرياح من هذه الآثار ولكن أحصى على ابن آدم أثره وعمله كله حتى أحصى عليه هذا الأثر فيما هو من طاعة الله تعالى أو من معصيته ، فمن استطاع منكم أن يكتب أثره في طاعة الله فليفعل . وفي الحديث أن أعمال البر إذا كانت خالصة يكتب آثارها حسنات ، وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشي ما لم يخل على نفسه ووجهه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذي

علموه منه ، فما أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ، بل رجح درء
المفسدة بإخلائهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة ، وأعلمهم
بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد
أو يزيد عليه ، واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد ، فقارب الخطأ
بحيث يساوى خطأ من داره بعيدة ، هل يساويه في الفضل أو لا ، وإلى
المساواة جنح الطبري ، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد
ولو كان مسجد قريب يجنبه ، قال في الفتح : وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم
من ذهابه إلى البعيد هجر القريب ، وإلا فإحياؤه بذكر الله أولى ، وكذا
إذا كان في البعيد مانع من الكمال ، كأن يكون إمامه مبتدعاً انتهى . ورواة
هذا الحديث ما بين طائفي وبصري ، وفيه التحديث والقول .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا
لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء) لأن وقت الأولى وقت
لذة النوم ، والثانية وقت سكون واستراحة ، وفي تعبيره بأفعل التفضيل
دلالة على أن الصلاة جميعها ثقيلة على المنافقين ، والصلاتان المذكورتان
أثقل من غيرهما لقوة الداعي المذكور إلى تركهما ، وأطلق عليهم النفاق وهم
مؤمنون على سبيل المبالغة في التهديد لكونهم لا يحضرون الجماعة ويصلون
في بيوتهم من غير عذر ولا علة (ولو يعلمون ما فيهما) أي صلاة الفجر
وصلاة العشاء من مزيد الفضل (لأتوهما) إلى المسجد للجماعة (ولو)
كان إتيانهم (حبواً) يزحفون إذا تعذر مشيهم كما يزحف الصغير ولم يفوتوا
ما في مسجد الجماعة من الفضل والخير ، ولأن أبي شبة من حديث أبي
الدرداء : ولو حبواً على المرافق والركب .

الحديث السابع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : الْإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابُّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّتَا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: سبعة) من الناس (يظلمهم الله في ظله) يوم لا ظل في القيامة ودنوا الشمس من الخلق (إلا ظله) قال عياض: إضافة الظل إلى الله إضافة ملك و كل ظل فهو ملكه ، كذا قال : وكان حقه أن يقول إضافة تشريف ليحصل امتياز هذا عن غيره ، كما قيل : الكعبة بيت الله مع أن المساجد كلها ملكه ، وقيل : المراد بظله كرامته وحمايته ، كما يقال فلان في ظل الملك ، وهو قول عيسى بن دينار، وقواه عياض وليس بقوى ، وقيل المراد ظل عرشه ، ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن : سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه ، فذكر الحديث ، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي ، ويؤيده أيضاً تقييد ذلك بيوم القيامة ، كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمر ، وهو عند البخارى في كتاب الحدود ، وبهذا يندفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلهم إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة ، ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها ، والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة ، فرجح أن المراد ظل العرش (الإمام العادل) أى أحدهم الإمام الأعظم التابع لأوامر الله ، فيضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط ، وقدم على تاليه لعموم نفعه ،

ويلتحق به من ولى شيئاً من أمور المسلمين فعدل فيه لحديث : إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا رواه مسلم . وفي رواية : العدل ، وهو أبلغ لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً والمراد به صاحب الولاية العظمى (و) الثاني من السبعة (شاب نشأ في عبادة ربه) لأن عبادته أشق لغلبة شهوته وكثرة الدواعي لطاعة الهوى ، فلزامته العبادة حينئذ أشد وأدل على غلبة التقوى . وفي حديث سلمان : أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله . وفي الحديث أيضاً : يعجب ربك من شاب ليست له صبوة (و) الثالث (رجل قلبه معلق) بفتح اللام كالتقديـل (في المساجد) من شدة حبه لها وإن كان جسده خارجاً عنها ، وكفى به عن انتظار أوقات الصلوات ، فلا يصلى صلاة في المسجد ويخرج منه إلا وهو ينتظر أخرى ليصلها فيه فهو ملازم المسجد بقلبه وإن عرض لجسده عارض ، وفي رواية متعلق (و) الرابع (رجلان تحابا في الله) أى لأجل وجهه الكريم لا لغرض دنيوى (اجتماعا عليه) سواء كان اجتماعهما بأجسادهما حقيقة أم لا ، وللحموى والمستملى : اجتماعا على ذلك ، أى على الحب في الله (وتفرقا عليه) أى استمرا على محبتهما لأجله تعالى حتى فرق بينهما الموت ولم يقطعاهما لعارض دنيوى ، ووقع في رواية حماد بن زيد : ورجلان قال كل منهما للآخر : إني أحبك في الله فصدرا على ذلك ، ونحوه في حديث سلمان : وعدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنان ، لأن المحبة لا تتم إلا باثنين ، أو لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنياً عن عد الآخر ، لأن الغرض عد الخصال لا عد جميع من اتصف بها ، وظاهر الحديث يختص بالأحياء دون الأموات ، لكن المحبة للأموات الفاضلين العلماء سيما أهل التقوى والعلم منهم أيضاً لها ففضيلة تدل عليها الأدلة الصحيحة المذكورة في محلها (و) الخامس (رجل طلبته ذات) أى امرأة ذات (منصب) بكسر الصاد المهملة أصل أو شرف أو مال (وجمال) حسن للزنا (فقال) بلسانه زجراً لها عن الفاحشة ، أو ليعتذر إليها أو بقلبه زجراً لنفسه (إني أخاف الله) زاد في رواية كريمة : رب العالمين ، والصبر عن الموصوفة بما ذكر من الأصل والشرف والمال والجمال المرغوب فيها عادة لعزة ما جمع فيها من أكمل المراتب وأجل المناصب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت عن مشاق التوصل إليها بمرودة ونحوها

وهي رتبة صديقية ووراثية نبوية زاد ابن المبارك إلى نفسها ، وللبهقي في الشعب عن أبي هريرة : عرضت نفسها عليه ، والظاهر أنها دعتة إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره ، وقال بعضهم : يحتمل أن تكون دعتة إلى التزوج بها فخاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغلها بالعبادة عن التكسب بما يليق بها ، والأول أظهر ، ويؤيده وجود الكناية في قوله : إلى نفسها ، ولو كان المراد التزوج لصرح به (و) السادس (رجل تصدق) تطوعاً حال كونه قد (أخفى) الصدقة ، ولأحمد : تصدق فأخفى ، وللبخاري في الزكاة كمالك ، فأخفاها (حتى لا تعلم شماله ماتنقى يمينه) فيه إخفاء الصدقة والإسرار بها ، وضرب المثل بهما لقربهما وملازمتهما ، أي لو قدر أن الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة اليمين للمبالغة في الإخفاء ، فهو من مجاز التشبيه أو من مجاز الحذف ، أي حتى لا يعلم ملك شماله أو حتى لا يعلم من على شماله من الناس ، أو هو من باب تسمية الكل بالجزء ، فالمراد بشماله نفسه ، أي أن نفسه لا تعلم ماتنقى يمينه ، ووقع في مسلم : حتى لا تعلم يمينه ماتنقى شماله ، ولا يخفى أن الصواب ما في البخاري لأن السنة المعهودة إعطاء الصدقة باليمين لا بالشمال ، والوهم فيه من أحد رواته وفي تعيينه خلاف ، وهذا يسميه أهل الصناعة المقلوب ، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح ، وإن كان أفرد نوع المقلوب ، لكنه قصره على ما يقع في الإسناد . قال في الفتح : قال شيخنا : ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس . انتهى . ويكون في المتن والإسناد . وفي مسند أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً : إن الملائكة قالت : يارب هل من خلقت شيء أشد من الجبال ؟ قال : نعم الحديد . قالت : فهل أشد من الحديد ؟ قال نعم النار . قالت : فهل أشد من النار ؟ قال : نعم الماء . قالت : فهل أشد من الماء ؟ قال : نعم الريح . قالت : فهل أشد من الريح ؟ قال : نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله (و) السابع (رجل ذكر الله) بلسانه أو بقلبه حال كونه (خالياً) من الخلق لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء أو خالياً من الالتفات إلى غير المذكور تعالى ، وإن كان في ملا ، ويدل له رواية البيهقي بلفظ ذكر الله بين يديه ، ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد : ذكر الله في خلاء ، أي في موضع خال وهو أوضح (ففاضت عيناه)

من الدمع لرقه قلبه وشدة خوفه من جلاله أو مزيد شوقه إلى جماله والفيض :
انصباب عن امتلاء فوضع موضع الامتلاء للمبالغة ، أو جعلت العين من فرط
البكاء كأنها تفيض بنفسها ، قال القرطبي : وفيض العين بحسب حال الذاكر
وبحسب ما ينكشف له ، ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله ،
وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه . قال في الفتح :
قلت : قد خص في بعض الروايات بالأول ، ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزقي
ففاضت عيناه من خشية الله ، ونحوه في رواية البيهقي ، ويشهد له ما رواه الحاكم
من حديث أنس مرفوعاً : من ذكر الله تعالى ففاضت عيناه من خشية الله تعالى
حتى يصيب الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة . وذكر الرجال في هذا
الحديث لا مفهوم له ، بل يشترك النساء معهم فيما ذكر ، إلا إن كان
المراد بالإمام العادل الإمامة العظمى ، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث
تكون ذات عيال فتعدل فيهم ، وتخرج خصلة ملازمة المسجد ، لأن صلاة
المرأة في بيتها أفضل من المسجد وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لمن
حتى الرجل الذي دعت المرأة ، فإنه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً
للزنا والفاحشة فامتنعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها ، أو شاب جميل دعاها
ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً فخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته
إليه ، ومفهوم العدد بالسبعة لا مفهوم له بدليل ورود غيرها . ففي مسلم من
حديث أبي اليسر مرفوعاً : من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم
لا ظل إلا ظله . وزاد ابن حبان وصححه من حديث ابن عمر : الغازی ،
وأحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف : عون المجاهد ، وكذا زاد أيضاً
من حديثه : إرفاد الغارم وعون المكاتب ، والبغوى في شرح السنة : التاجر
الصدوق ، والطبرانی من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف : تحسين الخلق ،
ومن تتبع دواوين الحديث وجد زيادة كثيرة على ما ذكرته ، وللحافظ
ابن حجر رحمه الله مؤلف سماه « معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال » .
قال في الفتح : وله سبعة ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ،
ووجهه الكرماني بما حاصله أن الطاعة إما أن تكون بين العبد وبين الرب أو
بينه وبين الخلق ، فالأول باللسان وهو الذاكر ، أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد
أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة . والثاني إما عام ، وهو العادل أو خاص

بالقلب وهو التحاب ، أو بالمال وهو الصدقة ، وبالبدن وهو العفة ، وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل فأنشد :

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلمهم الله الكريم بظلمه
محب عفيف ناشئ متصدق وبالك مصل والإمام بعنده
وقد ألفت هذه المسألة يعنى أن العدد المذكور لا مفهوم له على العالم

شمس الدين بن عطاء الله الرازى المعروف بالهروى ، لما قدم القاهرة وادعى أنه يحفظ صحيح مسلم ، فسأله بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره ، فما استحضر فى ذلك شيئاً ثم تتبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة فى مثل ذلك فزادت على عشر خصال ، وقد انتقيت منها سبعة وردت بأسانيد جياذ ونظمتها فى بيتين تديلا على بيتي أبى شامة ، وهما :

وزد سبعة أطلال غاز وعونه وانتظار ذى عسر وتخفيف حمله
وإرفاد ذى غرم وعون مكاتب وتاجر صدق فى المقال وفعله
ونظمته مرة أخرى فقلت فى السبعة الثانية :

وتحسين خلق مع إعانة غارم خفيف يد حتى مكاتب أهله
ثم تتبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ونظمتها فى بيتين آخرين وهما :
وزد سبعة أخرى فشئى لمسجد وكره وضوء ثم مطعم فضله
وأخذ بحق باذل ثم كامل وتاجر صدق فى المقال وفعله
ثم تتبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ، ولكن أحاديثها ضعيفة ، وقلت فى آخر البيت : * تربع بها السبعات من فيض فضله * .

وقد أوردت الجميع فى الأمالى . انتهى . ورواته الستة ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ورواية الرجل عن خاله وجده ، وأخرجه فى الزكاة وفى الرقاق وفى الحدود أيضاً ، ومسلم فى الزكاة ، والنسائى فى القضاء والرقاق .

الحديث الثامن والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزُلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من غدا إلى المسجد وراح) المراد بالغدو الذهاب وبالرواح الرجوع ، والأصل فى الغدو : المضي بكرة النهار والرواح بعد الزوال ثم يستعملان فى كل ذهاب ورجوع توسعاً (أعد الله) أى هياً (له نزله) بضم النون والزاي مكاناً ينزله (من الجنة) وقد تسكن الزاي كعنتق وعنتق ، أو هياً له ضيافته (كلما غدا أو راح) للطاعة ، أى بكل غدوة وروحة ، وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقاً ، لكن المقصود اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وواسطى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه مسلم أيضاً .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بُحَيْنَةَ رَجُلٍ مِنَ الْأَزْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَاحَ بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الصُّبْحُ أَرْبَعًا الصُّبْحُ أَرْبَعًا .

(عن عبد الله بن مالك ابن بحينة) بضم الموحدة وفتح المهملة وسكون المثناة وفتح النون آخره هاء تأنيث ، بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف وهى أم عبد الله (رجل من الأزد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم رأى رجلا) هو عبد الله الراوى كما صرح به أحمد ولفظه : أن العجى صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يصلى ولا يعارضه . ما عند ابني حبان وخزيمة أنه ابن عباس لأنهما واقعتان (وقد أقيمت الصلاة) أى نودى لها بالألفاظ المخصوصة حال كونه (يصلى ركعتين) نفلا (فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من صلاة الصبح (لاث به الناس) أى أداروا به وأحاطوه (فقال له) أى لعبد الله المصلى (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) موبخاً (الصبح) أى أتصلى الصبح (أربعا الصبح أربعا) والمراد بذلك النهى عن فعله لأنها تصير صلاتين ، وقال عياض وغيره : لثلا يتطاول الزمان فيظن وجوبهما . انتهى . ولا ريب أن التفرغ للفريضة والشرع فيها تلو شروع الإمام أولى من التشاغل بالنافلة ، لأن التشاغل بها يفوت فضيلة الإحرام مع الإمام . قاله القسطلانى . وهذا يليق بقول من يرى بقضاء النافلة ، وهو قول الجمهور ، ومن ثم قال : من لم ير بذلك أنه يصليها إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام . وقال بعضهم : إن كان فى الأخيرة لم يكن له التشاغل بالنافلة بشرط الأمن من الالتباس ، والأول عن المالكية ، والثانى عن الحنفية ، ولهم فى ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وكأنهم لما تعارض عندهم الأمر بتحصيل النافلة والنهى عن إيقاعها فى تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك . وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لثلا يلتبس . وإلى هذا جنح الطحاوى واحتج له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ، ومقتضاه أنه لو كان خارج المسجد أو فى زاوية منه

لم يكرهه ، وهو متعقب بما ذكر ، وكذا لو كان المراد مجرد الفصل بين
 الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلاً ، لأن ابن بحنة سلم من صلاته قطعاً ثم
 دخل في الفرض . ويدل على ذلك أيضاً حديث قيس بن عمر عند أبي داود
 وغيره أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح ، فلما أخبر النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حين سأله لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة
 الصبح متصلاً بها ، فدل على أن الإنكار على ابن بحنة إنما كان للتنفل حال
 صلاة الفرض ، وهو موافق لعموم حديث : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا
 المكتوبة ، وهذا لفظ رواية مسلم والسنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية
 عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة . والحديث أعم لشموله كل
 الصلوات . وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجاً
 عنه ، فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة ،
 وصح عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة
 ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام . قال ابن عبد البر وغيره : الحجة عند
 التنازع السنة ، فمن أدلى بها فقد أفلح ، وترك التنفل عند إقامة الصلاة
 وتداركها بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة ، ويتأيد ذلك من حيث
 المعنى بأن قوله في الإقامة : حتى على الصلاة ، معناه هلموا إلى الصلاة ، أي
 التي يقام لها ، فأسعد الناس بامثال هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره ،
 واستدل بعموم قوله : فلا صلاة إلا المكتوبة ، على أن المعنى صحيحة أو
 كاملة ، والتقدير الأول أولى لأنه أقرب إلى الحقيقة ، لكن لما لم يقطع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صلاة المصلي واقتصر على الإنكار ، دل على أن
 المراد نفي الكمال ، ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي ، أي فلا تصلوا حينئذ ،
 فالنهي للتنزيه ، وفي قوله : إلا المكتوبة ، منع التنفل بعد الشروع في إقامة
 الصلاة ، سواء كانت راتبة أم لا ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، وزاد
 مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث : قيل : يا رسول الله ولا ركعتي
 الفجر ، قال : ولا ركعتي الفجر ، أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر
 ابن حاجب وإسناده حسن ، والمفروضة تشمل الحاضرة والفائتة لكن المراد
 الحاضرة . وصرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة
 عن أبي هريرة بلفظ : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت . كذا في
 الفتح . ورواة هذا الحديث ما بين نيسابوري ومدني وواسطي ، وفيه
 التحديث والقول واثنان من التابعين ، وأخرجه مسلم في الصلاة .

الحديث الثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَذَّنَ . فَقَالَ : مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ ، فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ : إِنَّكُمْ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ يَخْطَانِ الْأَرْضَ مِنَ الْوَجَعِ ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَكَانَكَ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرضه الذي مات فيه) واشتد وجعه ، وكان في بيت عائشة رضي الله عنها (فحضرت الصلاة) أي وقتها وهي العشاء كما في رواية موسى ابن أبي عائشة (فأذن) بالصلاة مبنيًا للمفعول من التأذين ، وللأصيلي : وأذن ، قال في الفتح : وهو أوجه والمراد به أذان الصلاة ، ويحتمل أن يكون معناه أعلم ، ويقويه رواية الأعمش ولفظه : جاء بلال يؤذنه بالصلاة ، واستفيد منه تسمية المبهم (فقال) لمن حضره (مروا) بضمين بوزن كلوا من غير همزة تخفيفاً (أبا بكر فليصل بالناس) بتسكين اللام الأولى ، ولابن عساكر : فليصل بكسرهما ، وإثبات الياء المفتوحة بعد الثانية والفاء عاطفة ، أي فقولوا له قولي فليصل ، واستدل به على أن الأمر بالشئ يكون أمراً به وهي مسألة (٤٦ - عون الباري - ج ١)

معروفة في أصول الفقه ، وأجاب المانعون بأن المعنى : بلغوا أبا بكر أتى أمرته ، وفصل النزاع أن النافي إن أراد أنه ليس أمراً حقيقة فسلم لأنه ليس فيه صيغة أمر للثاني ، وإن أراد أنه لا يستلزمه فردود (فقيـل له) قائل ذلك عائشة (إن أبا بكر رجل أسيف) بوزن فعيل بمعنى فاعل من الأسف ، أى شديد الحزن ، رقيق القلب ، سريع البكاء (إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس) وفي رواية مالك عن هشام عنها قالت قلت : إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فر عمر (وأعاد) صلى الله عليه وآله وسلم (فأعادوا) أى عائشة ومن معها في البيت. نعم وقع في حديث أبي موسى : فعادت ، ولابن عساكر : فعادت (له فأعاد) المرة (الثالثة) من مقالته : مروا أبا بكر فليصل بالناس (فقال) فيه حذف بينه مالك في روايته ولفظه : فقالت عائشة : فقلت لحفصة : قولى له إن أبا بكر إذا قام مقامك لا يسمع الناس من البكاء ، فر عمر فليصل بالناس ، ففعلت حفصة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مه (إنكن) لأنتن (صواحب يوسف) الصديق ، أى مثلهن في إظهار خلاف ما في الباطن ، فإن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن الصديق لكونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشام الناس به وهذا مثل زليخا استدعت النسوة وأظهرت هن الإكرام بالضيافة وغرضها أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته ، فغير بالجمع في قوله إنكن والمراد عائشة فقط ، وفي قوله صواحب والمراد زليخا كذلك، وقد صرحت هى فيما بعد ذلك فقالت : لقد راجعته وما حملنى على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبى أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً . . . الحديث أخرجه البخارى بتمامه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أواخر المغازى ، وأخرجه مسلم أيضاً ، وبهذا التقرير يندفع إشكال من قال إن صواحب يوسف لم يقع منهن إظهار ما يخالف ما في الباطن (مروا أبا بكر فليصل بالناس) فأتى بلال إلى أبي بكر فقال له : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك أن تصلى بالناس ، فقال أبو بكر - وكان رجلاً رقيقاً - : يا عمر صل بالناس ، فقال له عمر : أنت أحق بذلك منى ، ولم يرد به ما أرادته عائشة . قال النووى : تأويله بعضهم على أنه قال ذلك تواضعاً وليس كذلك بل قاله للعذر المذكور

وهو أنه رقيق القلب ، كثير البكاء ، فخشى أن لا يسمع الناس . انتهى .
قال في الفتح : ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى
الإمامة الكبرى ، وعلم ما فى تحملها من الخطر ، وعلم قوة عمر على ذلك
فاختاره ، ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن
الجراح ، والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الأمر له بذلك
تفويض الأمر له بذلك ، سواء باشر بنفسه أو استخلف . قال القرطبي : يستفاد
منه أن للمستخلف فى الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك
(فخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصلى) وفى رواية : يصلى ، وظاهره
أنه شرع فى الصلاة ، أو المراد أنه تهيأ لها . وفى رواية أبي معاوية عن الأعمش
بلفظ : فلما دخل فى الصلاة وهو محتمل لأن يكون المراد دخل فى مكان الصلاة
أو دخل فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم من نفسه) المقدسة (خفة) فى تلك الصلاة بعينها ، لكن فى رواية
موسى بن أبى عائشة : فصلى أبو بكر تلك الأيام ، ثم إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وجد حين خفة ، وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة
المذكورة هى العشاء (فخرج يهادى) مبنياً للمفعول أى يمشى (بين رجلين)
أى يعتمد عليهما متميلاً فى مشيته من شدة الضعف . والتهادى : التمايل فى
المشى البطيء ، والرجلان هما العباس وعلى أو أسامة بن زيد والفضل بن
عباس أو بريرة وثوبة (كأتى أنظر رجله) ولابن عساکر : إلى رجله
(يخطان الأرض) أى يجرهما عليها غير معتمد عليهما (من الوجع) وعند ابن
ماجه وغيره من حديث ابن عباس بإسناد حسن : فلما أحس الناس به سبخوا
(فأراد أبو بكر) رضى الله عنه (أن يتأخر) زاد أبو معاوية عن الأعمش :
فلما سمع أبو بكر حسه ذهب يتأخر (فأومأ إليه النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم) لضعف صوته أو لأن مخاطبة من يكون فى الصلاة بالإيماء أولى
من النطق (أن مكانك) نصب بتقدير الزم ، وفى رواية عاصم أن اثبت
مكانك ، وفى رواية موسى بن أبى عائشة : فأومأ إليه بأن لا يتأخر ، والمعانى
متقاربة (ثم أتى به) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى جلس إلى جنبه) أى جنب
أبى بكر الأيسر ، وفى رواية موسى بن أبى عائشة : فقال أجلسانى إلى
جنبه فأجلساه ، وفى رواية الأعمش : حتى جلس عن يسار أبى بكر ، وهذا

هو مقام الإمام (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته والناس يصلون بصلاة أبي بكر) أى بصوته الدال على فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا أنهم مقتدون بصلاته لثلا يلزم الاقتداء بمأموم . وقد تظاهرت الروايات بالجزم بما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان هو الإمام فى تلك الصلاة وأن أبا بكر كان مأموماً (وفى رواية جلس عن يسار أبي بكر) وأغرب القرطبي شارح مسلم حيث قال : لم يقع فى الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم ، هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره . انتهى . فالعجب منه كيف يغفل عن ذلك فى حال شرحه له (فكان أبو بكر يصلى قائماً) وعند ابن المنذر ومن رواية مسلم ابن إبراهيم عن شعيب : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعند الترمذى والنسائى وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبى هند عن شقيق : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر . فن العلماء من رجح أن أبا بكر كان مأموماً لأن أبا معاوية أحفظ لحديث الأعمش من غيره ، واستدل الطبرى بهذا على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقتدى هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة ، وعلى جواز إنشاء القدوة فى أثناء الصلاة وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبا بكر كان دخل فى الصلاة ثم قطع القدوة واثم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ومنهم من رجح أنه كان إماماً لقول أبي بكر : ما كان لابن أبى قحافة أن يتقدم بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد جزم بذلك الضياء وابن ناصر وقال إنه صح وثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر مقتدياً به فى مرضه الذى مات فيه ، ولا ينكر هذا إلا جاهل . انتهى . وقد ثبت فى صحيح مسلم أنه صلى خلف عبد الرحمن بن عوف فى غزوة تبوك صلاة الفجر ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم قد خرج لحاجته فقدم الناس عبد الرحمن فصلى بهم فأدرك صلى الله عليه وآله وسلم إحدى الركعتين فصلى مع الناس الركعة الأخيرة ، فلما سلم عبد الرحمن قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتم صلاته ، فأفرغ ذلك المسلمين ، فأكثروا التسبيح ، فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته أقبل عليهم ثم قال : أحسنتم أو قال قد أصبتم ، يغبطهم أن صلوا لوقتها . ورواه أبو داود بنحوه أيضاً . وقد روى الدارقطنى من

طريق المغيرة بن شعبة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما مات نبي حتى يؤمه رجل من قومه ، قال فى الفتح : وفى هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبى بكر وترجيحه على جميع الصحابة ، وفضيلة عمر بعده ، وجواز الثناء فى الوجه لمن أمن عليه الإعجاب ، وملاطفة النبى صلى الله عليه وآله وسلم لأزواجه وخصوصاً لعائشة ، وجواز مراجعة الصغير للكبير ، والمشاورة فى الأمر العام ، والأدب مع الكبير لهم أبى بكر بالتأخر عن الصف وإلزام الفاضل ، لأنه أراد أن يتأخر حتى يساوى الصف ، فلم يتركه النبى صلى الله عليه وآله وسلم يترشح عن مقامه . وفيه أن البكاء ولو كثر لا يبطل الصلاة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن علم حال أبى بكر فى رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ولا نهاه عن البكاء ، وإنما الإيماء يقوم مقام النطق . وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان المرض يرخص فى تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى . وفيه اتباع صوت المكبر وصحة صلاة المسمع والسماع ، ومنهم من شرط فى صحته تقدم إذن الإمام ، وجواز استخلاف الإمام لغير ضرورة كصنيع أبى بكر وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ به ويلحق به من زحم على الصف ، وعلى جواز اتمام بعض المأمومين ببعض ، وهو قول الشعبي واختيار الطبرى ، وأوماً إليه البخارى ، وتعقب بأن أبى بكر إنما كان مبلغاً ، واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للمالكية مطلقاً . انتهى . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وفيه رواية الابن عن الأب ، والتحديث والنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم والنسائى وابن ماجه .

الحديث الحادى والثلاثون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ قَالَتْ : لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ ، أَسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذِنَ لَهُ ، وَبَاقِي الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ آتِئًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية) أخرى (قالت : لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشتد وجعه استأذن أزواجه) أى طلب منهن الإذن (أن يمرض فى بيتى فأذن) رضى الله عنهن (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وبقى الحديث تقدم آتياً) .

الحديث الثانى والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ خَطَبَ النَّاسَ فِي يَوْمٍ ذِي رَدْغٍ ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ : قُلِ الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ . فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا . فَقَالَ : كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا : إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي ، يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنَّهَا عَزْمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه خطب الناس فى يوم ذى ردغ) أى وحل (فأمر المؤذن لما بلغ حى على الصلاة ، قال : قل الصلاة فى الرحال) أى الصلاة رخصة (فى الرحال ، فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك (فقال) ابن عباس لهم (كأنكم أنكروتم هذا) الذى فعلته (إن هذا فعله من هو خير منى ، يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنها) أى الجمعة (عزمة) أى متحتمة (وإنى كرهت) مع كونها عزمة (أن أخرجكم) أى أوْثمكم وأضيق عليكم ، وفى رواية : أخرجكم .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ، رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ لِأَنَسٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ.

(عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال: قال رجل من الأنصار) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والرجل قيل هو عتب بن مالك أو بعض عمومة أنس، وقد يقال إن عتب بن أنس مجازاً لكونهما من الخزرج لكن كل منهما من بطن (إني لا أستطيع الصلاة معك) أي في الجماعة في المسجد، وزاد عبد الحميد عن أنس: وإني أحب أن تأكل في بيتي وتصلني (وكان رجلاً ضخماً) سميناً وأشار به إلى علة تخلفه (فصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فدعاه إلى منزله فبسط) بفتححات (له حصيراً ونضح طرف الحصير) تطهيراً أو تلييناً لها (فصلى عليه ركعتين) أي على الحصير، زاد عبد الحميد: وصلينا معه (فقال رجل من آل الجارود) وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصري، كما عند ابني ماجه وحبان من حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه عن أنس (لأنس) رضي الله عنه (أكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قال) أنس (ما رأيته صلاها إلا يومئذ) نفى رؤيته لا يستلزم نفى فعلها، فهو كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يصلها، وقولها: كان يصلها أربعاً، فالمنفى رؤيتها له والمثبت فعله لها بإخباره أو بإخبار غيره فروته. ورواته الأربعة ما بين عسقلاني وواسطي وبصري، وفيه التحديث والسمع والقول، وأخرجه أيضاً في الضحى والأدب وأبو داود في الصلاة.

الحديث الرابع والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَاِبْدَعُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إذا قُدِّمَ العشاء) وزاد ابن حبان والطبرانى فى الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب : وأحدكم صائم ، وموسى ثقة (فابدعوا به) أى بالعشاء (قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم) وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع فى الصلاة على فضيلة أول الوقت ، فإنهما لما تزاخما قدم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة فى أول الوقت ، وادعى ابن حزم أن فى الحديث دليلاً على امتداد الوقت فى حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود ، وقال فى مثل ذلك فى حق النائم والناسى ، واستدل النووى وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، واعترضه ابن دقيق العيد ، واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب ، لأن ظاهره أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة فى الجماعة، وفيه نظر ، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله: فابدعوا على تخصيص ذلك بمن لم يشرع فى الأكل، فأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة. قال ابن الجوزى: ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق فى عبادته بقلوب مقبلة . ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مصرى وأبلى ومدنى وفيه التحديث والعننة، وأخرجه البخارى فى موضع آخر .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 مَا كَانَ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ ، تَعْنِي فِي خِدْمَةِ
 أَهْلِهِ ، فَإِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت) والسائل الأسود بن يزيد النخعي
 (ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في بيته؟ قالت: كان يكون
 في مهنة أهله) قال آدم بن إياس في تفسيرها (تعني) عائشة (في خدمة أهله)
 نفسه أو أعم ، كتفليته ثوبه وحلبه شاته تواضعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم .
 وللمستملى وحده : في مهنة بيت أهله ، وإضافة البيت للأهل للملاسة السكتي ونحوها ،
 وإلا فالبيت له صلى الله عليه وآله وسلم ، وتفسير آدم للخدمة موافق للجوهري ،
 لكن فسرهما في المحكم بالخذق بالخدمة والعمل ، ووقع مبيناً في الشائل للترمذي
 عن عائشة بلفظ : ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بشراً من البشر
 يفلئ ثوبه ويحلب شاته ويخدم نفسه ، ولأحمد وابن حبان عنها : يخطئ ثوبه
 ويخصف نعله ، زاد ابن حبان : ويرقع دلوه ، وزاد الحاكم في الإكليل :
 ومارأيتُه صلى الله عليه وآله وسلم ضرب بيده امرأة ولا خادماً (فإذا حضرت
 الصلاة) ولا بن عرعة فإذا سمع الأذان وهو أخص (خرج إلى الصلاة)
 وترك حاجة أهله واستدل به على أنه لا يكره التشمير في الصلاة ، وأن
 النهي عن كف الشعر والثياب للتنزيه لكونها لم تذكر أنه أزارع عن نفسه
 هيئة المهنة . كذا ذكر ابن بطلال ومن تبعه وفيه نظر ، لأنه يحتاج إلى ثبوت
 أنه كان له هيتان ، ثم لا يلزم من ترك ذكر الهيئة للصلاة عدم وقوعه .
 وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله ، وترجم عليه
 البخاري في الأدب كيف يكون الرجل في أهله . وفي هذا الحديث التحديث
 والعننة والسؤال ، وأخرجه أيضاً في الأدب والنفقات والترمذي في الزهد
 وقال صحيح .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّيَ بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ ، أَصَلِّيَ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي .

(عن مالك بن الحويرث رضى الله عنه) قال أبو قلابة : جاءنا مالك في مسجدنا هذا ، أى مسجد البصرة (فقال إني لأصلى بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها ، لكنى أريد تعليمكم صفتها المشروعة بالفعل كما فعل جبريل عليه السلام ، إذا هو أوضح من القول مع نية التقرب بها إلى الله ، أو ما أريد الصلاة فقط ، بل أريدها وأريد معها قرابة أخرى وهى تعليمها ، فنية التعليم تبعاً ، فتجتمع نيتان صالحتان في عمل واحد ، كالغسل بنية الجنابة والجمعة ، وفيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة (أصلى) هذه الصلاة (كيف) أى على الكيفية التى (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى) أى لأريكم كيف رأيت ، لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يريهم إياها ، فالمراد لازمها وهو كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ، كما نبه عليه الكرمانى وأتباعه، وأخرج صاحب العمدة هذا الحديث ، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث ، ورواته الخمسة بصريون ، وفيه تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائى

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ : مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَالَتْ : قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قُولِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ . فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَهْ إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ : مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا .

(عن عائشة رضي الله عنها حديث : مروا أبا بكر فليصل بالناس تقدم) قريباً (وفي هذه الرواية قالت قلت : إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء) لركة قلبه وحزن فؤاده (فر عمر) بن الخطاب (فليصل بالناس ، فقالت عائشة : فقلت لحفصة) بنت عمر رضي الله عنهما (قولي له) صلى الله عليه وآله وسلم (إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فر عمر فليصل للناس ، ففعلت حفصة) ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مه) اسم فعل مبنى على السكون زجر بمعنى اكفئ (إنكن لأنتن صواحب) جمع صاحبة (يوسف) عليه السلام ، أى مثلهن . قال عز الدين بن عبد السلام : وجه التشبيه بهن وجود مكر في القصتين ، وهو مخالفة الظاهر لما في الباطن ، فصواحب يوسف أتين زليخا ليعتبنها ومقصودهن أن يدعون يوسف لأنفسهن ، وعائشة رضي الله عنها كان مرادها أن لا يتطير الناس بأبيها لوقوفه مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن تعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح بأن سياق الآية ليس فيه ما يساعد على ما قاله (مروا أبا بكر فليصل بالناس ، فقالت حفصة لعائشة) رضي الله عنهما (ما كنت لأصيب منك خيراً) .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ فَكَشَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتْرَ الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتِنَ مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ وَأَرْخِي السُّتْرَ ، فَتَوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ .

(عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستر الحجرة ينظر إلينا وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف) وجه التشبيه رقة الجلد وصفاء البشرة والجمال البارع (ثم تبسم) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يضحك) أي ضاحكاً فرحاً باجتماعهم على الصلاة واتفاق كلمتهم وإقامة شريعته، ولهذا استنار وجهه الكريم لأنه كان إذا سر استنار وجهه (فهممنا) أي قصدنا (أن نفتن) بأن نخرج من الصلاة (من الفرح برؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فنكص أبو بكر رضي الله عنه على عقبه (بالثنية أي رجع القهقري (ليصل الصف) أي ليأتي إليه (وظن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خارج إلى الصلاة ، فأشار إلينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أتموا صلاتكم ، وأرخي الستر فتوفي) صلى الله عليه وآله وسلم (من يومه) وفيه أن أبا بكر كان خليفة في الصلاة إلى موته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما زعمت الشيعة أنه عزل بخروجه صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه وتحلف أبي بكر . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وأخرجه مسلم في الصلاة .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمَ ؟ قَالَ نَعَمْ ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ اَلْتَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَمْكُثَ مَكَانَكَ ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ مَامَنْعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذَا أَمَرْتُكَ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ ؟ مَنْ رَأَيْتُهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ اَلْتَفَتَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ .

(عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم ذهب) في أناس من أصحابه بعد أن صلى الظهر (إلى بني عمرو ابن عوف) بن مالك بن الأوس ، والأوس أحد قبيلتي الأنصار وكانت منازلهم بقباء (ليصلح بينهم) لأنهم اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة (فحانت الصلاة) أي صلاة العصر (فجاء المؤذن) بلال (إلى أبي بكر) بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال له كما عند الطبراني : إن حضرت صلاة العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس (فقال) له (أتصلي بالناس) في أول الوقت ؟ أو تنتظر قليلا ليأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فرجع

أنى بكر المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمة (فأقيم) أى
فأنا أقيم أو بالنصب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضى الله عنه (نعم)
أقم الصلاة إن شئت (فصلى أبو بكر) أى دخل فى الصلاة (فجاء رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم والناس) دخلوا مع أبى بكر (فى الصلاة فتخلص)
من شق الصفوف (حتى وقف فى الصف) الأول وهو جائز للإمام مكروه
لغيره ، وفى رواية مسلم : فخرق الصفوف حتى قام عند الصف ، وفى
رواية عبد العزيز : يمشى فى الصفوف (فصفق الناس) أى ضرب كل
يده بالأخرى حتى سمع لها صوت ، لكن فى رواية عبد العزيز : فأخذ الناس
فى التصفيح بالحاء المهملة . قال سهل : أتدرون ما التصفيح ؟ هو التصفيق ،
وهو يدل على ترادفهما عنده (وكان أبو بكر) رضى الله عنه (لا يلتفت فى
صلاته) لأنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة الرجل ، رواه ابن خزيمة
(فلما أكثر الناس التصفيق التفت) رضى الله عنه (فرأى رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أن
امكث مكانك) أى أشار إليه بالملكث (فرفع أبو بكر رضى الله عنه يديه)
بالتثنية (فحمد الله) تعالى بلسانه (على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم من ذلك) أى من الوجاهة فى الدين (ثم استأخر) أى تأخر
(أبو بكر) من غير استدبار للقبلة ولا انحراف عنها (حتى استوى فى الصف
وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فصلى) بالناس ، واستنبط منه
أن الإمام الراتب إذا حضر بعد أن دخل نائبه فى الصلاة يتخير بين أن يأتى به
أو يؤم هو ، ويصير النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة ، ولا تبطل
بشيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين ، والأصل عدم الخصوصية ، خلافاً
للملكية ، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام وأن المرء قد يكون فى بعض
صلاته إماماً وفى بعضها مأموماً (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من
الصلاة (قال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت) فى مكانك (إذ) أى حين
(أمرتك ، فقال أبو بكر) رضى الله عنه (ما كان لابن أبى قحافة) عثمان
ابن عامر أسلم فى الفتح وتوفى سنة أربع عشرة فى خلافة عمر رضى الله عنه ،
وعبر بذلك دون أن يقول : ما كان لى أو لأبى بكر ، تحقيراً لنفسه واستصغاراً
لمرتبته (أن يصلى بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى قدمه

إماماً به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما لي رأيتمكم أكثرتم التصفيق) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة لا لمطلقه (من رابه) بالراء وللأربعة: نابه، أى أصابه (شئ في صلاته فليسبح) أى فليقل سبحان الله، كما في رواية يعقوب ابن أبي حازم (فإنه إذا سبح التفت إليه) مبنيًا للمفعول (وإنما التصفيق للنساء) زاد الحميدى: والتسبيح للرجال، وبهذا قال مالك والشافعى وأحمد وأبو يوسف والجمهور، وقال أبو حنيفة ومحمد: متى أتى بالذكر جواباً بطلت صلاته، وإن قصد به الإعلام بأنه في الصلاة لم تبطل، فحملنا التسبيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة، وحملنا قوله من نابه على نائب مخصوص وهو إرادة الإعلام بأنه في الصلاة، والأصل عدم هذا التخصيص لأنه عام لكونه في سياق الشرط فيتناول كلا منهما، فالحمل على أحدهما من غير دليل لا يصار إليه لا سيما التي هي سبب الحديث لم يكن القصد فيها إلا تنبيه الصديق على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم، فأرشدهم صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنه كان حقهم عند هذا النائب التسبيح، ولو خالف الرجل المشروع في حقه وصدق لم تبطل صلاته، لأن الصحابة صفقوا في صلاتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالإعادة، واستنبط منه أن التابع إذا أمره المتبوع بشئ يفهم منه إكرامه به لا يتحتم عليه، ولا يكون تركه مخالفة للأمر، بل أدباً وتحريماً في فهم المقاصد. قال الحافظ في الفتح: وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس، وجمع كلمة القبيلة، وحسم مادة القطيعة، وتوجه الإمام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك، وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمامة بنفسه، واستنبط منه توجيه الحاكم لسماع دعوى بعض الخصوم إذا رجع ذلك على استحضارهم، وفيه جواز الصلاة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام، وأن المرء قد يكون في صلاته إماماً وفي بعضها مأموماً، وأن من أحرم منفرداً ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته، كذا استنبطه الطبرى من هذه القصة، وهو مأخوذ من لازم إحرام الإمام بعد المأموم، وفيه فضل أنى بكر على جميع الصحابة، واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويانى على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم

إذا غاب إمامهم قالوا ومحل ذلك إذا أمنت الفتنة ، والإنكار من الإمام ،
وأن الذى يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به ،
وأن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل ، وأن الفاضل يوافقه بعد أن
يعلم أن ذلك برضا الجماعة . اهـ . وكل ذلك مبنى على أن الصحابة فعلوا ذلك
بالاجتهاد . وقد تقدم أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن وأنه لا يقيم إلا بإذن الإمام
وأن فعل الصلاة لا سيما العصر في أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل
وفيه جواز التسبيح والحمد في الصلاة ، لأنه من ذكر الله ولو كان مراد
المسبح لإعلام غيره بما صدر منه . وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء
والثناء ، واستحباب حمد الله لمن تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة ،
وجواز الالتفات للحاجة ، وأن مخاطبة المصلى بالإشارة أولى من مخاطبته
بالعبارة ، وأنها تقوم مقام النطق ، وجواز شق الصفوف والمشي بين المصلين
لقصد الوصول الى الصف الأول ، لكنه مقصور على من يليق ذلك به
كالإمام أو من كان بصدد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه ، ومن أراد سد
فرجة الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدوداً
من الأذى . قال المهلب : لا تعارض بين هذا وبين النهى عن التخطي ، لأن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كغيره في أمر الصلاة ولا غيرها ، لأن له أن
يتقدم بسبب ما يترل عليه من الأحكام ، وأطال في تقرير ذلك ، وتعقب
بأن هذا ليس من الخصائص ، وقد أشار هو إلى المعتمد في ذلك فقال :
ليس في ذلك شيء من الأذى والجفاء الذى يقع في التخطي ، وليس كمن شق
الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطية رقابهم ، وفيه كراهة التصفيق في
الصلاة ، وفيه الحمد والشكر على الوجهة في الدين ، وأن من أكرم بكرامة
يتخير بين القبول والترك إذا فهم ذلك الأمر على غير جهة اللزوم ، وكانت
القرينة التي بينت لأبي بكر ذلك هي كونه صلى الله عليه وآله وسلم شق
الصفوف إلى أن انتهى إليه فكأنه فهم أن مراده أن يؤم الناس وأن أمره إياه
بالاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتنويه بقدره ، وسلك هو طريق
الأدب والتواضع ، ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحى في حالة الصلاة
لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وآله وسلم

اعتذاره برده عليه . وفيه جواز إمامة المفضول للفاضل وسؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك . وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه ما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور . وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينحرف عنها . واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفتح على الإمام ، لأن التسبيح إذا جاز جازت التلاوة من باب أولى . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين تنيسى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري في الصلاة في موضع وفي الصلح والأحكام ، ومسلم وأبو داود والنسائي

الحديث الأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَأَغْتَسَلَ فَذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، قَالَتْ: فَفَعَدَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا - يَاعْمُرُ صَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ، وَبَاقِيَ الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ.

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا يا رسول الله ، هم ينتظرونك فقال : ضعوا لي ماء) وفي رواية : ضعوني ، أي أعطوني ماء ، أو على نزع الخافض أي ضعوني في ماء (في المِخْضَبِ) أي الإِجَانة ، وتقدم في أبواب الوضوء أن الماء الذي اغتسل به كان من سبع قرب ، وذكرت حكمة ذلك هناك (قالت) عائشة (ففعلنا) ما أمر به (فاغتسل فذهب لينوء) أي ينهض بجهد

ومشقة (فأعفى عليه) فيه أن الإنعاء جائز على الأنبياء لأنه شبيه بالنوم .
وقال النووي : لأنه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فإنه نفص . انتهى .
وقد كملهم الله تعالى بالكمال التام (ثم أفاق فقال صلى الله عليه وآله وسلم :
أصلى الناس ؟ قلنا : لا) أى لم يصلوا (هم ينتظرونك يا رسول الله . قال :
ضعوا لى ماء فى الخضب ، قالت) عائشة (فقعد فاغتسل ثم ذهب لينوء فأعفى
عليه ، ثم أفاق فقال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ،
فقال : ضعوا لى ماء فى الخضب ، فقعد فاغتسل ، ثم ذهب لينوء فأعفى عليه ،
ثم أفاق فقال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ،
والناس عكوف) مجتمعون (فى المسجد ينتظرون النبى صلى الله عليه وآله
وسلم لصلاة العشاء الآخرة ، فأرسل النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى
أبي بكر (رضى الله عنه (بأن يصلى بالناس ، فأتاه الرسول فقال : إن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك أن تصلى بالناس ، فقال أبو بكر ،
وكان رجلاً رقيقاً (لعمر بن الخطاب رضى الله عنه تواضعاً منه (ياعمر صل
بالناس) أو قال ذلك لأنه فهم أن أمر الرسول فى ذلك ليس للإيجاب أو للعذر
المذكور (فقال له عمر : أنت أحق بذلك) منى أى لفضيلتك أو لأمر الرسول
إياك (فصلى أبو بكر تلك الأيام) التى كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم
فيها مريضاً (وبقى الحديث تقدم) وفيه : فجعل أبو بكر يصلى وهو قائم
والنبى صلى الله عليه وآله وسلم قاعد ، فهو حجة واضحة إمامة القاعد المعذور
للقائم . وقد أطال الحافظ فى الفتح فى بيان ذلك وأدلته ، فإن شئت فراجع .
ورواة هذا الحديث خمسة والثلاثة الأول منهم كوفيون ، وفيه التحديث والعننة
والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الحادى والأربعون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى بيته وهو شاك ، تقدم ، وفى هذه الرواية قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وإذا صلى جالساً فصلوا جُلُوساً) والأمر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ، وتتمام هذا البحث فى الفتح ، قال الحميدى : هو فى مرضه القديم ، ثم صلى بعد ذلك جالساً والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالقعود ، وإنما يؤخذ بالآخر ، فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثاني والأربعون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا ، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ .

(عن البراء رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال : سمع الله لمن حمده) بكسر الميم (لم يحن) بفتح الياء وكسر النون وضمها ، يقال : حنيت العود وحنوته أى لم يقوَّس (أحد منا ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (ساجداً) وعن أبي إسحق : حتى تقع جبهته على الأرض (ثم نقع سجوداً بعده) جمع ساجد ، أى بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله ، ويتقدم ابتداء فعلهم على فراغه صلى الله عليه وآله وسلم من السجود ، لأنه لا يجوز التقدم على الإمام ولا التخلف عنه ، ولا دلالة فيه على أن المأموم لا يشرع فى الركن حتى يتمه الإمام ، خلافاً لابن الجوزى ، واستدل به على جواز النظر إلى الإمام لاتباعه فى انتقالاته . ورواة هذا الحديث ستة ، وفيه صحابي عن صحابي ابن صحابي ، كلاهما من الأنصار ، سكنا الكوفة ، وفيه التحديث جمعاً وإفراداً والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ، أَوْ أَلَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ
يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
أما يخشى أحدكم أو ألا يخشى أحدكم) الشك من الراوى (إذا رفع رأسه) من
السجود ، فهو نص فى السجود لحديث حفص بن عمر عن شعبة عند أبي داود :
الذى يرفع رأسه والإمام ساجد ، ويلتحق به الركوع لكونه فى معناه ، ونص على
السجود المنطوق به لمزيد مزية فيه ، لأن المصلى أقرب ما يكون فيه من ربه ،
ولأنه غاية الخضوع المطلوب ، كذا قرره فى الفتح ، وتعقبه صاحب العمدة
بأنه لا يجوز تخصيص رواية البخارى برواية أبي داود ، لأن الحكم فيهما
سواء ، ولو كان الحكم مقصوراً على الرفع من السجود لكان لدعوى التخصيص
وجه . قال : وتخصيص السجدة بالذكر فى رواية أبي داود من باب سراويل
تقيكم الحر ، ولم يعكس الأمر لأن السجود أعظم (قبل) رفع (الإمام أن
يجعل الله رأسه) التى جنت بالرفع (رأس حمار) حقيقة بأن يمسح ، إذ
لما نعت من وقوع المسخ فى هذه الأمة ، كما يشهد له حديث أبي مالك الأشعرى ،
ففيه ذكر الخسف ، وفى آخره : ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة ،
أو تحول هيئته الحسية أو المعنوية كالبلادة الموصوف بها الحمار ، فاستعير ذلك
لجاهل ، ورد بأن الوعيد بأمر مستقبل ، وهذه الصفة حاصلة فى فاعل ذلك
عند فعله ذلك (أو يجعل الله صورته صورة حمار) بالشك من الراوى ، ولمسلم :
أن يجعل الله وجهه وجه حمار ، ولابن حبان : أن يحول الله رأسه رأس كلب ،
والظاهر أن الاختلاف حصل من تعدد الواقعة أو هو من تصرف الرواة ،
ثم إن ظاهر الحديث يقتضى تحريم الفعل المذكور للتوعد عليه بالمسخ ، وبه
جزم النووى فى المجموع ، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم
وتجزئ الصلاة ، وقال ابن مسعود لرجل سبق إمامه : لا وحدك صليت ولا

بإمامك اقتديت . وعن ابن عمر : تبطل الصلاة ، وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد . وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام عند البزار من حديث أبي هريرة مرفوعاً : الذي يخفض فيرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان ، وعزاه في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الأوسط وقال إسناده حسن ، وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقوفاً . قال في الفتح : وهو المحفوظ ، وفي الحديث كمال شفقتك صلى الله عليه وآله وسلم بأمتك وبيانه لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب . واستدل به على جواز المقارنة ، ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها . وقال ابن بريزة : استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التناسخ . قال في الفتح وهو مذهب رديء مبنى على دعاوى بغير برهان ، والذي استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث . وقال صاحب القبس : ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال . انتهى .

وهي لطيفة نفيسة . وذكر الفقيه ابن حجر الهيتمي في مسانيد ما لفظه : إن بعض الأئمة تردد مدة مديدة إلى شيخه في بيته ليسمع عليه فكان دائماً بينه وبين الطلبة ستر منيع لا يستطيع أحد منهم رؤية شيء من بدن الشيخ ، فتخلف عن أصحابه مرة لحاجة ، فإن رأى الشيخ الحل خالياً فقال له : قد لازمني هذه المدة الطويلة ولم يقع بصرك عليّ ، فهل ترى أن أكشف لك الستر لتراني . قال نعم . فرأى ذلك الأمر المهول وهو أن الوجه أو الصورة كلها كالخمار في جميع صفاته وكيفياته ، ثم بين له سبب ذلك : إنه لما مر على قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أما يخشى الذي يتقدم على الإمام أن يحول الله وجهه وجه حمار أو صورته صورة حمار ، استبعد أن يكون هذا حقيقة ، واعتقد أنه يتغير فقط ، ثم سبق الإمام فحول لوقته فلزم هذه الستارة والاسماع من ورائها . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى وواسطى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه الأئمة الستة .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ حَبَشِيٌّ ، كَانَ رَأْسُهُ زَبِيبَةً .

(عن أنس رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اسمعوا وأطيعوا) فيما فيه طاعة الله (وإن استعمل) مبنياً للمفعول ، أى وإن جعل عاملاً عليكم عبد (حبشى كان رأسه زبيبة) فى شدة السواد أو لقصر الشعر وتفلقله ، وفيه أنه إذا أمر بطاعته أمر بالصلاة خلفه ، قاله ابن بطال ، ويحتمل أن يكون مأخوذاً من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذى يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه . وأخرج مسلم عن أبى ذر قال : إن خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أوصانى أن أتبع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف . وأخرجه الحاكم والبيهقي ، وفيه قصة أن أبا ذر انتهى إلى الربذة وقد أقيمت الصلاة فإذا عبد يؤمهم ، فقيل : هذا أبو ذر ، فذهب يتأخر ، فقال أبو ذر : أوصانى خليلي صلى الله عليه وآله وسلم . . . الخ . ففيه دلالة على صحة إمامة العبد ، وهو أصرح فى مقصود الباب ، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا ، لأن القيام عليهم غالباً يفضى إلى أشد مما ينكر عليهم ، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشى ، والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق فى قریش فيكون غيرهم متغلباً فإذا أمر بطاعته استلزم النهى عن مخالفته والقيام عليه ، ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والأحكام ، وابن ماجه فى الجهاد .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يُصَلُّونَ لَكُمْ ، فَإِنْ أَصَابُوا ، فَلَكُمْ وَلَهُمْ ، وَإِنْ أَخْطَأُوا ، فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يصلون) أى الأئمة (لكم) أى لأجلكم (فإن أصابوا) فى الأركان والشروط والسنن (فلكم) ثواب صلاتكم (ولهم) أى ثواب صلاتهم ، وهذه اللفظة ليست فى البخارى ، وهى فى مسند أحمد ، والمراد أن لهم ثواب صلاتهم . وزعم ابن بطال أن المراد بالإصابة هنا إصابة الوقت ، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً : لعلكم تدركون أقواماً يصلون الصلاة لغير وقتها ، فإذا أدركتموهم فصلوا فى بيوتكم فى الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة . وهو حديث حسن أخرجه النسائى وغيره . قال : فالتقدير على هذا : فإن أصابوا الوقت وإن أخطأوا الوقت فلكم ، يعنى الصلاة التى فى الوقت . وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كما فى رواية أحمد تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد ، وكذلك أخرجه الإسماعيلى وأبو نعيم فى مستخرجيهما ، وكذلك أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبى هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً بلفظ : من أمّ الناس فأصاب الوقت فله ولهم ، وفى رواية لأحمد فى هذا الحديث : فإن صلوا الصلاة لوقتها وأكملوا الركوع والسجود فهى لكم ولهم . قال فى الفتح : فهذا يبين أن المراد ما هو أعم من إصابة الوقت . قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه ، وقوله : وإن أخطأوا ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه ، قال المهلب : فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر ، واستدل به البغوى على أنه تصح صلاة المأمومين إذا كان إمامهم محدثاً وعليه الإعادة . قال فى الفتح : واستدل به غيره على أعم من ذلك ، وهو صحة الإتمام بمن بخل بشئ من الصلاة ركناً كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا لمن علم أنه ترك واجباً ،

ومنه من استدل به على الجواز مطلقاً وهو الظاهر من الحديث ويؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة الخلفاء رضى الله تعالى عنهم ، كذا في نيل الأوطار للشوكاني رحمه الله والذي ذكره صاحب المنتقى بقوله : وقد صح عن عمر أنه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد ولم يعيدوا ، وكذلك عثمان ، وروى عن عليّ . انتهى (وإن أخطأوا) ارتكبوا الخطيئة في صلاتهم ككونهم محدثين مثلاً (فلكم) ثوابها (وعليهم) عقابها . قال ابن تيمية رحمه الله في فتاويه : فجعل صلى الله عليه وآله وسلم خطأ الإمام عليه دون المأموم ، فلو نسي الإمام طهارة الحدث وصلى ناسياً فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا نزاع ، ولا إعادة على المأموم عند جمهور العلماء ، كمالك والشافعي وأحمد في المنصوص المشهور عنه ، كما جرى ذلك لعمر وعثمان . انتهى . ورواه هذا الحديث الستة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى . وفيه التحديث والعننة والقول ، وتفرد بإخراجه البخارى .

الحديث السادس والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ مَبِيتِهِ فِي بَيْتِ خَالَتِهِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ ، ثُمَّ أَنَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَخَرَجَ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما حديث مبيته في بيت خالته ، تقدم ، وفي هذه الرواية قال : ثم نام حتى نفخ وكان إذا نام نفخ ثم أناه المؤذن فخرج فصلى ، ولم يتوضأ) بالناس (فصلى) بالناس (ولم يتوضأ) لأنه كان لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجعا لاستيقاظ قلبه ، ولا يعارض هذا حديث نومه في الوادى حتى طلعت الشمس ، لأن رؤية الشمس والفجر بالعين لا بالقلب ، وهذا الحديث من السبايعات ، واستفاد منه عمرو بن الحارث برواية بكير العلوي برجل ، وفيه ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق واحد والتحديث والعننة .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمِهِ ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ . فَانْصَرَفَ رَجُلٌ ، فَكَانَ مُعَاذًا تَنَاوَلَ مِنْهُ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : فَتَّانُ فَتَّانُ فَتَّانُ ، ثَلَاثَ مَرَارٍ ، أَوْ قَالَ : فَاتِنًا فَاتِنًا فَاتِنًا : وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَلِ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه أن معاذ بن جبل) رضى الله تعالى عنه (كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشاء الآخرة ، كما زاده مسلم : فلعلها التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (ثم يرجع فيوم قومه) وللبخارى فى الأدب : فيصلى بهم الصلاة المذكورة ، وللشافعى : فيصليها بقومه فى بنى سلمة ، وفيه حجة للشافعى وأحمد أنه تصح صلاة المفترض خلف المتنفل كما تصح صلاة المتنفل خلف المفترض ، لأن معاذاً كان قد سقط فرضه بصلاته مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فكانت صلاته بقومه نافلة وهم مفترضون ، وهذا واضح جداً لا ريب فيه ، وقد وقع التصريح بذلك فى رواية الشافعى والبيهقى : هى له تطوع ولهم مكتوبة العشاء . قال الإمام الشافعى فى الأم : وهذه الزيادة صحيحة ، وخالف فى ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا : لا تصح ، والحديث حجة عليهما (فصلى) بهم (العشاء فقرأ بالبقرة) أى ابتدأ بقراءتها ، ولمسلم : فافتتح سورة البقرة (فانصرف الرجل) هو حزم بن أبى بن كعب كما رواه أبو داود وابن حبان أوحرام بن ملحان خال أنس ، قاله ابن الأثير ، أو هو سلم ابن الحارث ، حكاه الخطيب ، أو أبا الحسن أى واحد من الرجال ، والمعرف تعريف الجنس كالنكرة فى مؤداه ، وللنسائى : فانصرف الرجل فصلى فى ناحية المسجد ، وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة ، وفى مسلم : فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده ، وهو ظاهر فى أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها ، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطائها لعذر خلافاً للحنفية

والمالكية . قال فى الفتح : وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفرداً . قال فى شرح المهذب : له أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفرداً وإن لم يخرج منها . قال : وفى هذه المسألة ثلاثة أوجه : أحدها : أن يجوز لعذر ولغير عذر . والثانى : لا يجوز مطلقاً . والثالث : يجوز لعذر ولايجوز لغيره ، وتطويل القراءة عذر على الأصح . انتهى . (فكان معاذاً تناول منه) بسوء فقال كما لابن حبان والبخارى فى الأدب : إنه منافق (فبلغ) ذلك (النبى صلى الله عليه وآله وسلم) وللنسائى : فقال معاذ : لئن أصبحت لأذكرن ذلك للنبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر ذلك له فأرسل إليه فقال : ما الذى حملك على الذى صنعت ، فقال : يا رسول الله عملت على ناصح لى بالنهار فجئت وقد أقيمت الصلاة فدخلت المسجد فدخلت معه فى الصلاة ، فقرأ سورة كذا وكذا ، فانصرفت فصليت فى ناحية المسجد (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم : أنت (فتان) أنت (فتان) أنت (فتان) . قال ذلك (ثلاث مرار) ولابن عساكر مرات ، أى أنت منفر عن الجماعة ، صاد عنها ، لأن التطويل كان سبباً للخروج من الصلاة وترك الجماعة ، وفى الشعب للبيهقى بإسناد صحيح عن عمر : لا تبغضوا الله إلى عباده بكون أحدكم إماماً فيطول على القوم حتى يبغض إليهم ما هم فيه . ولابن عينة : أفتان بهمة الاستفهام الإنكارى والتكرار للتأييد (أو قال : فاتناً فاتناً) أى تكون فاتناً ، والشك من الراوى ، وقال البرماوى كالكرمانى : من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ (بسورتين من أوسط المفصل) يؤم بهما قومه ، قال عمرو بن دينار : لا أحفظهما . نعم فى رواية سليم بن حبان عن عمرو : اقرأ : والشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما . وللسراج : أما يكفئك أن تقرأ : بالساء والطارق ، والشمس وضحاها . وفى مسند وهب : اقرأ : سبح اسم ربك الأعلى ، والشمس وضحاها . ولأحمد بإسناد قوى : اقتربت الساعة . والسور التى مثل بهن من قصار المفصل ، فلعلة أراد المعتدل ، أى المناسب للحال منها ، وكأن قول عمرو الأول وقع منه فى حال تحديثه لشعبة ثم ذكره : وأول المفصل من الحجرات أو من القتال أو من الفتح أو من قـ ، وطواله إلى سورة عم ، وأوساطه إلى الضحى ، أو طواله إلى الصف ، وأوساطه إلى الانشقاق ، والقصار إلى آخره ، كلها

أقوال ، واستنبط من الحديث صحة اقتداء المفترض بالمتنقل ، لأن معاذاً كان فرضه الأولى والثانية نفل لزيادة في الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني : هي له تطوُّع ولهم فريضة ، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح ، وصرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماعه ، فانتفت تهمة تدليسه ، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة خلافاً للحنفية والمالكية ، واستنبط منه أيضاً تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين ، وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم مرتين وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ، وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلي فيه الجماعة إذا كان لعذر ، وفيه الإنكال بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزيز كل أحد بحسبه والاكتفاء في التعزير بالقول والإنكار في المكروهات ؛ وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ، كذا في الفتح ، واعترضه بعضهم بقوله : أما هذا فلا دليل فيه لأنه فعل صحابي ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم به وما هو إلا ما يتفق لكثير حال الغضب ولا دليل على جوازه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبي ذر : إنك امرؤ فيك جاهلية ، في كلام أقل من هذا ، فلو علم هذا لأنكره . انتهى . وهو اعتراض ناشئ عن عدم الاطلاع على طرق الحديث ، ففي رواية الإمام أحمد : فجاء حرام إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعاذ عنده فقال : يا نبي الله إني أردت أن أسقي نخلا لي فدخلت المسجد لأصلي مع القوم فلما طوّل تجوزت في صلاتي ولحقت بنخلي أسقية فزعم أني منافق ، فأقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى معاذ فقال : أفتان أنت ، أفتان أنت . . إلخ . ففي هذا الحديث تصريح بعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفِرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلَيَتَجَوَّزَ، فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ.

(عن أبي مسعود رضي الله عنه أن رجلا) قال في الفتح: لم أقف على تسميته، ووهم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب، لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبي بن كعب. انتهى. قالت: وكان أبي يصلي بأهل قبا، كذا بيته أبو يعلى في مسنده من حديث جابر، فعلم بهذا أن هذه القصة غير قصة معاذ (قال: والله يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة) أي لا أحضرها مع الجماعة واستدل به على تسمية الصبح بذلك (من أجل فلان مما يطيل بنا) أي من تطويله، وخص الغداة بالذكر لتطويل القراءة فيها غالباً (فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في موعظة أشد غضباً منه يومئذ) أي يوم أخبر بذلك للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه. كذا قال ابن دقيق العيد، وتعقبه تلميذه أبو الفتح البصري بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك، قال: ويحتمل أن يكون مظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يليق عليه السلام لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال لثلا يعود من فعل ذلك إلى مثله. قال في الفتح: هذا حسن في الباعث على أصل إظهار الغضب أما لكونه أشد فلاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقيب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن منكم منفرين) بصيغة الجمع، فيه تفسير للمراد بالفتنة في حديث معاذ: أفْتَنَّا أَنْتَ (فأيكم) أي أي واحد منكم (ما صلى بالناس) بزيادة ما لتأكيد التعميم وزيادتها مع أي الشرطية كثير، وفي رواية سفيان: فن أم الناس (فليتجوز) جواب الشرط، أي فليخفف بحيث لا يخل بشيء من الواجبات. قال ابن دقيق العيد: التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية، فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم، طويلاً بالنسبة إلى عادة آخرين. قال: وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع

أو السجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ماورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابي في الخير تقضى أن لا يكون ذلك تطويلاً . قال في الفتح : وأول ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : أنت إمام قومك وأقدر القوم بأضعفهم . وإسناده حسن ، وأصله في مسلم (فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة) تعليل للأمر المذكور ، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات أو كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم يضر التطويل لانتفاء العلة ، وفي رواية : السقيم ، وزاد مسلم : الصغير ، والطبراني : الحامل والمرضع ، وعنده أيضاً : والعابر السبيل وذا الحاجة يشمل الأوصاف المذكورة . وقد ذهب جماعة كابن حزم وابن عبد البر وابن بطال إلى الوجوب تمسكاً بظاهر الأمر في قوله : فليتجاوز . وعبارة ابن عبد البر في هذا الحديث أوضح الدلائل على أن أئمة الجماعة يلزمهم التخفيف لأمره صلى الله عليه وآله وسلم إياهم بذلك ، ولا يجوز لهم التطويل . لأن في الأمر لهم بالتخفيف نهياً عن التطويل ، والمراد بالتخفيف أن يكون بحيث لا يخل بسنتها ومقصدتها . قال القسطلاني : وقول ابن عبد البر إن العلة الموجبة للتخفيف عندى غير مأمونة لأن الإمام وإن علم قوة من خلفه فإنه لا يدرى ما يحدث بهم من حادث شغل وعارض من حاجة وآفة من حدث بول أو غيره تعقب بأن الاحتمال الذى لم يقم عليه دليل لا يترتب عليه حكم ، فإذا انحصر المأمونون ورضوا بالتطويل لا يؤمر إمامهم بالتخفيف لعارض لا دليل عليه وحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز كراهة أى أشق على أمه ، يدل على إرادته صلى الله عليه وآله وسلم أولاً التطويل فيدل على الجواز ، وإنما تركه للدليل قام على تضرر بعض المأمومين وهو بكاء الصبي الذى يشغل خاطر أمه . قال في الفتح : قال اليعمرى : الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة ، فينبغى للأئمة التخفيف مطلقاً ، وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعلل بالمشقة ، وهى مع ذلك تشرع ولو لم يفتى عملاً بالغالب ، لأنه لا يدرى ما يطرأ عليه ، وهنا كذلك . انتهى . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وفيه رواية تابعة عن تابعي ، والتحديث والإخبار والسماع والقول .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ مُعَاذٍ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : فَلَوْلَا صَلَّيْتُ : بِسَبِّحِ أَمَّمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَالشَّمْسِ وَضَحَاها ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه حديث معاذ) نحو ماتقدم آنفاً (أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال له) أى لمعاذ : أفنأنت (فلولا) أى فهلا (صليت بسبح اسم ربك الأعلى ، والشمس وضحاها ، والليل إذا يغشى) أى أو نحوها من قصار المفصل كما فى بعض الروايات .

الحديث الخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكَمِّلُهَا .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يوجز الصلاة) من الإيجاز ضد الإطناب (ويكملها) من غير نقص ، بل يأتي بأقل ما يمكن من الأركان والأبغاض . ورواة هذا الحديث بصريون ، وفيه التحديث والنعنة والقول ، وأخرجه مسلم وابن ماجه .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَاتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ .

(عن أبى قتادة) الحارث بن ربعى الأنصارى (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إني لأقوم فى الصلاة أريد أن أطول) أى التطويل (فيها) والجملة حالية (فأسمع بكاء الصبى) بالمد أى صوته الذى يكون معه (فاتجوز) أى فأخفف (فى صلاتى كراهية أن أشق على أمه) أى المشقة عليها ، ولا دلالة فيه على جواز إدخال الصبيان المسجد ، لاحتمال أن يكون الصبى فى بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه ، بل هو الظاهر . نعم فيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه ومرعاة أحوال الكبير والصغير وجواز صلاة النساء على الجماعة مع الرجال . وروى ابن أبى شعبة عن ابن سابط أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فى الركعة الأولى بسورة نحو ستين آية فسمع بكاء الصبى فقرأ فى الثانية بثلاث آيات . ورواة هذا الحديث الستة ما بين رازى ودمشق ويمانى ومدنى وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثاني والخمسون

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ .

(عن النعمان بن بشير رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : لتسَوَّنَّ صفوفُكم) باعتدال القائمِينَ بها على سمت واحد أو بسد الخلل
فيها (أوليخالفن الله) أى ليقعن المخالفة (بين وجوهكم) بتحويلها عن
مواضعها إن لم تقيموا الصفوف جزاءً وفاقاً ، فهو على هذا واجب والتفريط
فيه حرام . ولأحمد من حديث أبى أمانة بسند ضعيف : أو لتطمس الوجوه .
قال ابن الجوزى : الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور فى قوله تعالى : « من قبل
أن نطمس وجوهاً فتردها على أدبارها » أو المراد وقوع العداوة والبغضاء
واختلاف القلوب ، واختلاف الظاهر سبب لاختلاف الباطن . وفى رواية
أبى داود وغيره بلفظ : أو ليخالفن الله بين قلوبكم ، أو المراد : تفرقون
فيأخذ كل واحد وجهاً غير الذى يأخذه صاحبه ، لأن تقدم الشخص على غيره
مظنة للكبر المفسد للقلب ، الداعى للقطيعة ، وعزى هذا الأخير للقريبى ،
واحتج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المذكور لأنه يقتضيه ،
لكن قوله فى الحديث الآخر : فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة ،
يصرفه إلى السنة ، وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة ومالك ، فيكون الوعيد
للتغليظ ، والتشديد ، وقيل المراد المخالفة فى الجزاء فيجازى المسوى بخير
ومن لا يسوى بشر .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَقِيمُوا
صُفُوفَكُمْ وَتَرَاصُّوا ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِي .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أقيموا صفوفكم) أى سَوَّوها أيها الحاضرون للصلاة معي (وتراصوا) أى تضاموا وتلاصقوا حتى يتصل ما بينكم (فَإِنِّي أَرَاكُمْ) رؤية حقيقية (من وراء ظهري) أى من خلفي بخلق حاسة باصرة فيه كما يشعر به التعبير بمن ، فبدأ الرؤية ومنشؤها من خلفه ، وقيل إنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بين كتفيه عينان كسم الخياط يبصر بهما ولا يحجبهما الثياب . وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم ، وتحذيرهم من المخالفة ، وفي رواية أخرى عنه قال : وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه ، والمراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله ، وقد ورد الأمر بذلك والترغيب فيه في أحاديث كثيرة صحيحة منها حديث ابن عمر المروى عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل لاتذروا فرجات للشيطان ، ومن وصل صفّاً وصله الله ، ومن قطع صفّاً قطعه الله عز وجل .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَامَ أَنَسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ ، فَقَامَ مَعَهُ أَنَسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَخْرُجْ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ، ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ : إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ رِوَايَةٌ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زِيَادَةٌ أَنَّهُ قَالَ : قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل في حجرته) ظاهره أن المراد حجرة بيته ، ويدل عليه قوله (وجدار الحجرة قصير) وأوضح منه رواية أبي نعيم عن يحيى بلفظ : كان يصلي في حجرة من حجر أزواجه ، أو المراد الحجرة التي كان احتجرها في المسجد بالحصير ، كما في الرواية الثانية عند البخاري ولأبي داود عنها أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيته ، فإما أن يحمل على التعدد أو على المجاز في الجدار ، وفي نسبة الحجرة إليها (فرأى الناس شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من غير تمييز منهم لذاته المقدسة : لأنه كان ليلا فلم يبصروا إلا شخصه (فقام أناس يصلون بصلاته) صلى الله عليه وآله وسلم متلبسين بها أو مقتدين بها وهم خارج الحجرة وهو داخلها لا يضر ذلك ، وهذا مذهب المالكية . نعم إذا جمعهما مسجد وعلم بصلاة الإمام بسماع تكبيرة أو بتبليغ جاز عند الشافعية لإجماع الأمة على ذلك . وقال الحسن

البصري : لا بأس أن تصلى وبينك وبينه نهر أى سواء كان محوجاً إلى سباحة أم لا ، وهذا هو الصحيح عند الشافعية ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه فى الرجل يصلى خلف الإمام وهو فوق سطح ، يأتى به لا بأس بذلك . وقال أبو مجلز : يأتى أى المصلى بالإمام وإن كان بينهما طريق مطروق أو كان بينهما جدار إذا سمع تكبير الإمام ، ولهذا المسألة تفاريع ذكرها القسطلانى ، وفيه جواز الائتمام بمن لم ينو الإمامة (فأصبحوا) دخلوا فى الصباح وهى تامة (فتحدثوا بذلك فقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معه أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك) أى الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (ليلتين أو ثلاثة حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يخرج) إلى الموضع المعهود الذى صلى فيه تلك الصلاة الليلتين أو الثلاث (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وعن عائشة عند عبد الرزاق أن الذى خاطبه بذلك عمر رضى الله عنه (فقال : إني خشيت أن تكتب) أى تفرض (عليكم صلاة الليل) أى من طريق الأمر بالاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه كان يجب عليه التهجد لا من جهة إنشاء فرض آخر زائد على الخمسة ، ولا يعارضه قوله فى الإسراء : « لا يبدل القول لدى » فإن ذاك المراد به فى التنقيص كما دل عليه السياق (وفى هذا الحديث من رواية زيد بن ثابت) الأنصارى كاتب الوحى (رضى الله عنه زيادة أنه قال قد عرفت) ولابن عساكر : علمت (الذى رأيت من صنعكم) وفى لفظ : صنعكم بضم الصاد وسكون النون ، أى حرصكم على إقامة صلاة التراويح حتى رفعت أصواتكم وصحتم ، بل حصب بعضهم الباب لظنهم نومه صلى الله عليه وآله وسلم ، كما ذكر البخارى فى الأدب وفى الاعتصام ، فزاد فيه : حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قتم به . وقد استشكل الخطابى هذه الخشية كما أوضحه الحافظ فى كتاب التهجد فراجع (فصلوا أيها الناس فى بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء فى بيته) ولو كان المسجد فاضلاً ، والمراد بالمرء جنس الرجال ، ولا يرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تمنعوهن المساجد وبيوتهن خير لهن ، أخرجه مسلم (إلا) الصلوات الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشرع فيه التجميع ، وكذا ما لا ينخص المسجد كركعتي

التحية ، أو المراد ما يشرع في البيت وفي المسجد معاً فلا يدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع في البيت ، أو المراد ما يشرع فيه الجماعة كالعيد والتراويح ، فإن فعلها في المسجد أفضل منها في البيت ولو كان مفضولاً ، وهل يدخل ما وجب لعارض كالمندورة فيه نظر . قال النوى : إنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء وليتبرك البيت بذلك فتتزل فيه الرحمة وينفر منه الشيطان . وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو أمن فيه من الرياء . ورواة هذا الحديث ثلاثة مدنيون ، وعبد الأعلى أصله من البصرة وسكن بغداد ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه أيضاً في الاعتصام وفي الأدب ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضاً ، وَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ .

(عن عبد الله بن عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم كان يرفع يديه) استحباباً . قال النووي : أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام . وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على جوازه عند افتتاح الصلاة ، وكل من نقل عنه الإيجاب لا يبطل الصلاة بتركه . انتهى . وعن أبي حنيفة أنه يأثم تاركه (حذو منكبيه) أى إزاءهما ندباً لا فرضاً ، خلافاً لأحمد بن سيار المروزي ، ومن قال بالوجوب أيضاً الأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة ، والمراد بذلك كما قال النووي في شرح مسلم وغيره : أن تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه (إذا افتتح الصلاة) أى يرفعهما مع ابتداء التكبير ويكون انتهاءه مع انتهائه ، كما هو الأصح عند الشافعية ، ورجحه المالكية ، وقيل يرفع بلا تكبير ثم يبتدئ التكبير مع إرسال اليدين وقبل أن يرفع . وقال صاحب الهداية من الحنفية : الأصح يرفع ثم يكبر لأن الرفع صفة نفى الكبرياء عن غير الله والتكبير وإثبات ذلك له والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة ، وهذا مبنى على أن الحكمة في الرفع ما ذكر . وقد قال فريق من العلماء : في اقترانهما أن يراه الأصم ويسمعه الأعمى . وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر أوردتها في الفتح ، وقيل ليستقبل بجميع بدنه . قال القرطبي : وهذا أنسبها ، وتعقب ، وقال الربيع : قلت للشافعي : ما معنى رفع اليدين ؟ قال : تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم . قلت : وهذا أحسن من الجميع ، وفيه الأمان من تعلق عقلية وإبداء حكمة رأية وأقيسة واهية (وإذا كبر للركوع) رفعهما أيضاً . وقد صنف البخاري في هذه

المسألة جزءاً مفرداً وحكى فيه عن الحسن وأحمد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخارى : ولم يستثن الحسن أحداً . وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزي : أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة . وقال ابن الحكم : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم ، والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذى رواه ابن وهب وغيره عن مالك ، ولم يحك الترمذى عن مالك غيره ، ونقل الخطابى وتبعه القرطبى في المفهم أنه آخر قولى مالك وأصحهما ، ولم أر للملكية دليلاً على تركه ولا متمسك إلا بقول ابن القاسم ، وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالطعن في إسناده لأن أبا بكر بن عياش ساء حفظه بأخرة ، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه ، والعدد الكثير أولى من واحد ، لا سيما وهم مثبتون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروایتين ممكن ، وهو أنه لم يكن يراه واجباً فعله تارة وتركه أخرى . ومما يدل على ضعفه ما رواه البخارى في جزء رفع اليدين عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصا ، واحتجوا أيضاً بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود ورده الشافعى بأنه لم يثبت ، قال : ولو ثبت لكان المثبت مقدماً على النافى . وقد صححه بعض أهل الحديث ، لكنه استدلل به على عدم الوجوب ، والطحاوى إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعى وبعض أهل الظاهر ، ونقل البخارى عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه على بن المدينى قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر . وهذا في رواية ابن عساكر . وقد ذكره البخارى في جزء رفع اليدين ، وزاد : وكان على أهل زمانه . ويقابل هذا القول بعض الحنفية إنه يبطل الصلاة ، ونسب بعض متأخرى المغاربة فاعله إلى البدعة ، ولهذا قال بعض محققهم كما حكاه ابن دقيق العيد : إلى تركه درءاً لهذه المفسدة . وقد قال البخارى في جزء رفع اليدين : ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه ، قال : وأسانيد من

روى الرفع أصح من أسانيد عدم الرفع . وذكر البخارى أيضاً أنه رواه سبعة عشر من الصحابة . وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده ممن رواه العشرة المبشرة . قال فى الفتح : وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة قبلوا خمسين رجلاً . ١ هـ . وقال الريمى فى كتاب « المعانى البديعة فى معرفة اختلاف أهل الشريعة » ما لفظه : وعند الشافعى وابن عمر وابن عباس وأبى سعيد الخدرى وابن الزبير وأنس والأوزاعى والليث وأحمد وإسحق ومالك يستحب أن يرفع يديه فى تكبيرة الإحرام وعند الركوع والرفع منه ، وعند داود يجب ذلك ، وعند الثورى وابن أبى ليلى ومالك فى رواية أى واحدة لا يرفع فى الركوع ولا فى الرفع منه ١ هـ . (وإذا رفع رأسه) أى أراد رفعه (من الركوع رفعهما كذلك) أى حذو منكبيه (أيضاً) قال الشيخ مجد الدين الفيروزآبادى فى كتاب سفر السعادة : وكان إذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وقال سمع الله لمن حمده . وقد ثبت رفع اليدين فى هذه المواضع الثلاثة ، ولكثرة رواته شابه المتواتر ، فقد صح فى هذا الباب أربعمئة خبر وأثر ورواه العشرة المبشرة ، ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شئ غير هذا . ١ هـ . وقال الشوكانى فى شرح المنتقى : قال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة : لا يستحب أى رفع اليدين فى تكبيرة الإحرام ، قال النووى : وهو أشهر الروايات عن مالك ، واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبى داود والدارقطنى بلفظ : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لم يعد ، وهو من رواية زيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن ابن أبى ليلى عنه . وقد اتفق الحفاظ أن قوله : ثم لم يعد مدرج فى الخبر من قول يزيد بن أبى زياد . وقد رواه بدون ذلك شعبة والثورى وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ ، وقال الحميدى : إنما روى هذه الزيادة يزيد ويزيد ويزيد ، وقال أحمد بن حنبل : لا يصح ، وكذا ضعفه البخارى وأحمد ويحيى والدارمى والحميدى وغير واحد ، وقال يحيى سمعت أحمد يقول : هذا حديث واه كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه يعنى أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها هكذا . قال على بن عاصم وقال البيهقى : اختلف فيه على عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وقال البزار :

قوله ثم لم يعد لا يصح ، وقال ابن حزم : إن صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز ، فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره . واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال : لأصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة . ورواه ابن عدى والدارقطنى والبيهقى من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه بلفظ : صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند الاستفتاح . وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين ، والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندي ، وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وتضعيف أحمد وشيخه يحيى بن آدم له ، وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح ، وقول الدارقطنى إنه لم يثبت ، وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه لأن له عللاً تبطله ، قال الحافظ : وهؤلاء الأئمة إنما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب ، أما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزى في الموضوعات ، وقال عن أحمد ومحمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه إلا من هو شر منه ، واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن عمر عند البيهقى في الخلافات بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . قال الحافظ : وهو مقلوب موضوع واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن عباس أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك ، حكاه ابن الجوزى وقال : لا أصل له ولا أعرف من رواه ، والصحيح عن ابن عباس خلافة ، ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير ، قال ابن الجوزى : لا أصل له ولا أعرف من رواه ، والصحيح عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزى : وما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث ليعارض بها الأحاديث الثابتة . اهـ . ولا يخفى على المنصف أن هذه الحجج التي أوردها ، منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا ، ومنها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له ، لكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أولئك الأئمة

الأكابر فيه غاية الأمر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجباً لسقوط الاستدلال به ، ثم سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدر أولئك الأئمة فيه ، فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة ، فمن جملة من رواها ابن عمر وعمر ، كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلى ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخارى ومسلم وأنس بن مالك وأبو هريرة عند ابن ماجه وأبي داود وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه ، وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني ، وجابر عند ابن ماجه ، وعمر الليثي عنده أيضاً ، وابن عباس عنده أيضاً وله طريق أخرى عند أبي داود ، فهؤلاء الأربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة ، فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشار إليهم في رواية أبي حميد كما في بعض الروايات ، فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم . ١ هـ . وفي هذه المسألة كتاب « تنوير العينين وقرّة العينين » وغيرهما ، وقد حققنا ذلك في « مسك الختام شرح بلوغ المرام » بأزيد مما ذكر هنا ، وبالله التوفيق .

(وقال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك) أى رفع يديه (في) ابتداء (السجود) ولا في الرفع منه ، وهذا مذهب الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يرفع إلا في تكبيرة الإحرام ، وفيه ما فيه قال في الفتح : وهذا يشمل ما إذا نهض من السجود إلى الثانية والرابعة والتشهدين ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضاً لكن بدون تشهد لكونه غير واجب ، وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عن القيام منها إلى الثانية والرابعة ، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً هذا الحديث ، وفيه : ولا يرفع بعد ذلك ، أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة . ١ هـ . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه النسائي في الصلاة .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ
الرَّجُلُ الْيَمَنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ .

(عن سهل ابن سعد رضى الله عنه قال : كان الناس يؤمرون) الأمر لهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أن) أى بأن (يضع الرجل يده اليمنى على
ذراعه اليسرى فى الصلاة) أى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من الساعد
كما فى حديث واثلة المروى عند أبى داود والنسائى وصححه ابن خزيمة .
والرسغ هو المفصل بين الساعد والكف ، والحكمة فى ذلك أن القائم بين يدى
الملك الجبار يتأدب بوضع يده على يده أو هو أمتع للعبث وأقرب إلى الخشوع
والسنة أن يجعلهما تحت صدره لحديث عند ابن خزيمة أنه وضعهما تحت
صدره لأن القلب موضع النية ، والعادة أن من احترز على حفظ شىء جعل
يديه عليه ، وقال فى عوارف المعارف : إن الله تعالى بلطيف حكمته جعل
الآدمى محل نظره ومورد وحيه ونخبة ما فى أرضه وسمائه روحانياً جسمانياً
أرضياً سماوياً ، منتصب القامة ، مرتفع الهيئة ، فنصفه الأعلى من حد الفؤاد
مستودع أسرار السموات ، ونصفه التحتانى مستودع أسرار الأرض ،
فحمل نفسه ومركزها النصف الأسفل ، ومحل روحه الروحانى والقلب النصف
الأعلى ، فجواذب الروح مع جواذب النفس يتطاردان ويتجاذبان ويتحاربان ،
باعتبار تطاردهما وتغالبيهما لمة الملك ولمة الشيطان ، ووقت الصلاة يكثر
التطارد لوجود التجاذب بين الإيمان والطبع ، فيكشف المصلى الذى صار
قلبه سماوياً متردداً بين الفناء والبقاء بجواذب النفس ، متصاعداً من مركزها ،
وللجوارح وتصرفها وحركتها مع معانى الباطن ارتباط وموازنة ، فبوضع
اليمنى على الشمال حصر للنفس ومنع من صعود جواذبها ، وأثر ذلك يظهر برفع
الوسوسة وزوال حديث النفس فى الصلاة . اهـ . كما فى القسطلانى . قال
ابن عبد البر : لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف ، وهو

قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذى ذكره مالك فى الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال فصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة ، ومنهم من كره الإمساك ، ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معتمداً لقصد الراحة . اهـ . وعن الحنفية : يضع يديه تحت سرته إشارة إلى ستر العورة بين يدي الله تعالى ، وكان الأصل أن يقول يضعون فوضع المظهر موضع المضمّر .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر) رضى الله عنهما (كانوا يفتتحون الصلاة) أى قراءتها فلا دلالة فيه على دعاء الافتتاح (بالحمد لله رب العالمين) بضم الدال على الحكاية قال القسطلانى : لا يقال إنه صريح فى الدلالة على ترك البسملة أولها ، لأن المراد الافتتاح بالفاتحة ، فلا تعرض لكون البسملة منها أولاً ، ولمسلم : لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو محمول على نفي سماعها فيحتمل إسرارهم بها ، ويؤيده رواية النسائي وابن حبان ، فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، فنفي القراءة محمول على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيده رواية ابن خزيمة : كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، وقد قامت الأدلة والبراهين للشافعى على إثباتها ، ومن ذلك حديث أم سلمة المروى فى البيهقى وصحيح ابن خزيمة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم فى أول الفاتحة فى الصلاة وبعدها آية ، وفى سنن البيهقى عن علىّ وأبى هريرة وابن عباس وغيرهم : أن الفاتحة هى السبع المثانى وهى سبع آيات وأن البسملة هى السابعة ، وعن أبى هريرة مرفوعاً : إذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم ، وإنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثانى ، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها . قال الدارقطنى : رجال إسناده كلهم ثقات وأحاديث الجهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشرين صحابياً كأبى بكر الصديق وعلى بن أبى طالب وابن عباس وأبى هريرة وأم سلمة . اهـ . ما فى القسطلانى . وقد استوفى صاحب المنتقى أكثر ألفاظ حديث الباب ، وأطال الشوكانى فى شرحه بذكر الأدلة والمذاهب ، ثم قال : إن الأمة أجمعت أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها ، لاختلاف العلماء فيها ، بخلاف ما لو نفي حرفاً مجتمعاً عليه ، أو أثبت ما لم يقل به أحد ، فإنه يكفر بالإجماع ، ثم قال : فهذه الأحاديث فيها القوى والضعيف ، وقد عارضتها

الأحاديث الدالة على ترك البسملة ، وقد حملت روايات حديث أنس على ترك الجهر لا ترك البسملة مطلقاً لما في تلك الرواية بلفظ : فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وكذلك حملت رواية عبد الله بن المغفل حملاً لما أطلقته أحاديث نفي قراءة البسملة على تلك الرواية المقيدة بنفي الجهر فقط . وإذا كان محصل أحاديث نفي البسملة هو نفي الجهر بها فتي وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، قال الحافظ : لا بمجرد تقديم رواية المثبت على النافي ، لأن أنساً يبعد جداً أن يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ، ويصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمساً وعشرين سنة ، فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهراً ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر . ١ هـ . ثم ذكر ما يؤيد قول الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ، ثم قال : ولكنه لا يخفى عليك أن هذه الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالجهر ، منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر أنها آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الأمر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة ، وكذا ما كان مقيداً بالجهر بها بدون ذكر الصلاة ، لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة . قال : وحجج بقية الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والإسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة . وأما أدلة المثبتين لقرآنية البسملة والنافين لقرآنيها فهذه المسألة طويلة الذيل ، وقد أفردتها جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ، ومن آخر ما وقع رسالة جمعتها في أيام الطلب مشتملة على نظم ونثر أجبت بها عن سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر ، وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة ببطان بالإجماع ، فلا يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها ، ولقد بالغ بعضهم حتى عدها من مسائل الاعتقاد . ١ هـ .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ ؟ قَالَ : أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا ، كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسكت) بفتح أوله من السكوت ، وحكى الكرماني بضم أوله من الإسكات . قال الجوهري : يقال تكلم الرجل ثم سكت بغير ألف ، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت سكت (بين التكبير وبين القراءة إسكاته) بكسر الهمزة بوزن إفعالة ، وهو من المصادر الشاذة إذ القياس سكوتاً ، قال الخطابي : معناه سكوت يقتضى بعده كلاماً مع قصر المدة فيه . وسياق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر (فقلت بأبي وأمي) أى أنت مفدى أو أفديك بهما (يارسول الله ، إسكاتك) وفى نسخة : أسكوتك (بين التكبير والقراءة ما تقول) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أقول) فيه (اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت) أى كتبعيدك (بين المشرق والمغرب) هذا من المجاز لأن حقيقة المبالغة إنما هى فى الزمان والمكان ، أى امح ما حصل من خطاياى وحل بيني وبين ما يخاف من وقوعه حتى لا يبقى لها منى اقتراب بالكلية ، وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل المبالغة فى إظهار العبودية ، وقيل إنه على سبيل التعليم لأئمة ، وعورض بكونه لو أراد ذلك لجهر به ، وأجيب بورود الأمر بذلك فى حديث سمرة عند البزار وأعاد لفظ بين هنا ولم يقل وبين المغرب لأن المغرب على الضمير المخفوض يعاد معه العامل بخلاف الظاهر ، كذا قرره الكرماني ، لكن يرد عليه قوله بين التكبير وبين القراءة (اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب

الأبيض من الدنس) أى الوسخ ، وهذا مجاز عن إزالة الذنوب ومحو أثرها ، وشبه بالثوب الأبيض لأن الدنس فيه أظهر من غيره من الألوان (اللهم اغسل خطايى بالماء والثلج والبرد) وذكر الأخيرين بعد الأول للتأكيد أو لأنهما ماءان لم تمسهما الأيدي ولم يمتنهما الاستعمال . قاله الخطاطى . وقال ابن دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب الذى يتكرر عليه ثلاثة أشياء متقية يكون فى غاية النقاء ، ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو ، وكأنه كقوله تعالى : « واعف عنا واغفر لنا وارحمنا » . وأشار الطيبى إلى هذا بحثاً فقال : يمكن أن يقال المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرخمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التى هى فى غاية الحرارة ، ومنه قولهم : برد الله مضجعه ، أى رحمه ووقاه عذاب النار . انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون فى الدعوات الثلاثة إشارة إلى الأزمنة الثلاثة ، فالماعدة للمستقبل والتنقية للحال والغسل للماضى . انتهى . وكأن تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما يأتى قبل رفع ما حصل . واستدل بالحديث على مشروعية دعاء الافتتاح بين التكبير بالفرض أو النفل والقراءة خلافاً للمشهور عن مالك ، وورد فيه أيضاً حديث عن علىّ عند مسلم : وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ، إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . وزاد ابن حبان : مسلماً ، لكن قيده بصلاة الليل . وأخرجه الشافعى وابن خزيمة وغيرهما بلفظ : إذا صلى المكتوبة ، واعتمده الشافعى فى الأم ، وفى الترمذى وصحيح ابن حبان من حديث أبى سعيد : الافتتاح بسبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ونقل الساجى عن الشافعى استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح ، وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية ، ويسن الإسرار به فى السرية والجهرية ، وحديث أبى هريرة أصح ما ورد فى ذلك ، واستدل به على جواز الدعاء فى الصلاة بما ليس من القرآن ، خلافاً للحنفية ، وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى حركاته وسكناته وإسراره وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين ، واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج والبرد يطهران ، واستبعده ابن عبد السلام . قال الحافظ : وأبعد منه استدلال بعض الحنفية على نجاسة الماء المستعمل .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ الْكُسُوفِ وَقَدْ تَقَدَّمَ * وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَتْ : قَالَ : قَدْ دَنْتَ مِنِّي الْجَنَّةَ حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا ، وَدَنْتَ مِنِّي النَّارَ حَتَّى قُلْتُ : أَيْ رَبِّ أَوَأَنَا مَعَهُمْ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ ، قُلْتُ : مَا شَأْنُ هَذِهِ ؟ قَالُوا : حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعاً ، لَا أَطْعَمْتُهَا وَلَا أَرْسَلْتُهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشِيشٍ أَوْ خَشَاشِ الْأَرْضِ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما حديث الكسوف ، وقد تقدم ، وفي هذه الرواية قالت (أي أسماء) قال : قد دنت (أي قربت) مني الجنة حتى لو اجتريأت (من الجراءة ، وإنما قال ذلك لأنه لم يكن مأذوناً له من عند الله بأخذه) عليها (أي على الجنة) لجتكم بقطاف من قطافها) بكسر القاف فيهما ، أي بعنقود من عناقيدها أو اسم لكل ما يقطف ، قال العيني : وأكثر المحدثين يرونه بفتح القاف وإنما هو بالكسر (ودنت مني النار حتى قلت : أي رب أو أنا معهم) كذا للأكثر بهمزة الاستفهام ، ولكريمة : وأنا (فإذا امرأة) قال نافع بن عمر (حسبت أنه) أي ابن أبي مليكة (قال تخدشها) بفتح التاء وكسر الدال ، أي تقشر جلدها (هرة ، قلت : ما شأن هذه) المرأة (قالوا : حبستها حتى ماتت جوعاً لا أطعمتها) أي لا أطعمت الهرة ، وللأصيلي : لا هي أطعمتها بالضمير الراجع للمرأة (ولا أرسلتها) ولا ابن عساكر : ولا هي أرسلتها (تأكل من خشيش) بالمعجمة بوزن فاعيل ، أي حشرات الأرض (أو خشاش الأرض) كذا على الشك ، وأنكر الخطابي رواية خشيش ، وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير من لفظ خشاش ، فعلى هذا لا إنكار ، وروى بالمهملة ، قال عياض : هو تصحيف ، وفي الحديث : إن تعذيب الحيوانات غير جائز وأن من ظلم منها شيئاً يسلط على ظالمه يوم القيامة ، قال الكرماني : وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام ، وحديث الكسوف فيه تطويله ، وأحسن منه ما قال ابن

رشيد: يحتمل أن تكون المناسبة في قوله : حتى قلت أى رب وأنا معهم ، لأنه إن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف فيجمع مع الذى قبله ، وفيه جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع ، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافاً للحنفية . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى ومكى ، وفيه تابعى عن صحابة ، والتحديث بالجمع والإفراد والإخبار والنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الشرب ، والنسائى وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الستون

عَنْ خَبَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ لَهُ: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ .

(عن خباب) بفتح الخاء وتشديد الباء ابن الأرت (رضى الله عنه قيل له) القائل أبو معمر بفتح الميمين عبد الله بن سخرية الأزدي (أكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقرأ في) صلاة (الظهر و) صلاة (العصر) أى غير الفاتحة ، إذ لا شك في قراءتها (قال نعم ، قيل له : بم كنتم تعرفون ذلك) أى قراءته (قال) خباب (باضطراب لحيته) أى بتحريكها ، ويدل للمالكية حيث قالوا ينظر إلى الإمام وليس عليه أن ينظر إلى موضع سجوده . قاله ابن بطلال ، ومذهب الشافعية والحنفية يسن لإدامة النظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب إلى الخشوع ، وورد في ذلك حديث مرسل عند سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال المرسل هو المحفوظ ، وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى : « الذين هم في صلاتهم خاشعون » ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم ، فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه ، وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام . ورجال هذا الحديث ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث الحادى والستون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي
ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : لَيَنْتَهَنَنَّ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : ما بال أقوام) أبهم خوف كسر قلب من يعينه ، لأن النصيحة
في الملا فضيحة ، ومعنى بالهم : حالهم وشأنهم (يرفعون أبصارهم إلى السماء
في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة : عند الدعاء ، فإن حمل المطلق
على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة ،
قاله في الفتح ، وتعقبه العيني فقال : ليس الأمر كذلك بل المطلق يجرى على
المقيد والمقيد على تقييده ، والحكم عام في الكراهة ، سواء كان رفع بصره في
الصلاة عند الدعاء أو بدون الدعاء لما رواه الواحدى في أسباب النزول من
حديث أبي هريرة : إن فلاناً كان إذا صلى رفع رأسه إلى السماء فترلت :
« الذين هم في صلاتهم خاشعون » ورفع البصر مطلقاً ينافى الخشوع الذى
أصله السكون . انتهى . وهذا تعقب ساقط الاعتبار ، لأن الحافظ لم يقصر
الحكم على حالة الدعاء فقط بل قال عقب ذلك . وقد أخرجه ابن ماجه وابن
حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ، وأخرجه مسلم من حديث جابر إلى
آخره ، فلم يجزم الحافظ بحمل المطلق على المقيد ، بل صريح إirاده حديث
ابن ماجه وابن حبان ومسلم يؤيد جانب الإطلاق ، فتأمل ترشد . وقد أخرجه
ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه : لا ترفعوا
أبصاركم إلى السماء يعنى في الصلاة . وأخرجه بغير تقييد أيضاً مسلم من حديث
جابر بن سمرة ، والطبرانى من حديث أبي سعيد الخدرى وكعب بن مالك ،
وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى
نزلت : « قد أفلح المؤمنون » الآية فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم ،
وكانوا يستحبون أن لا يجاوز بصرهم موضع سجودهم ، ووصله الحاكم بذكر

أبى هريرة ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال في آخره :
 فطأ رأسه (فاشتد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك) أى فى رفع
 البصر إلى السماء فى الصلاة (حتى قال) والله (لينتهن عن ذلك أو لتخطفن)
 مبنياً للمفعول أى لتعمين (أبصارهم) وكلمة أو للتخيير تهديداً وهو خبر
 بمعنى الأمر ، أى ليكون منكم الانتفاء عن رفع البصر أو تخطف الأبصار
 عند الرفع من الله ، وهو كقوله تعالى : « تقاتلونهم أو يسلمون » أى يكون
 أحد الأمرين ، وفيه النهى الوكيد والوعيد الشديد ، وحملوه على الكراهة دون
 الحرمة للإجماع على عدمها ، وأما فى غير الصلاة فى دعاء ونحوه فجوز الأكثرون
 لأن السماء قبله الداعين كالكعبة قبله المصلين ، وكرهه آخرون . قال فى الفتح :
 ولمسلم من حديث جابر بن سمرة : ولا ترجع إليهم ، يعنى أبصارهم ، واختلف
 فى المراد بذلك ، فقليل وعيد ، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام ، وأفرط
 ابن حزم فقال : تبطل الصلاة . اهـ . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ،
 وفيه التحديث بالجمع والإفراد والقول ، وأخرجه أبو داود والنسائى
 وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثاني والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ
الْعَبْدِ.

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم عن الالتفات) بالرأس يميناً وشمالاً (في الصلاة فقال : هو
اختلاس) أى اختطاف بسرعة (يختلسه الشيطان) فيه الحض على إحضار
المصلى قلبه لمناجاة ربه ، ولما كان الالتفات فيه ذهاب الخشوع استعير
لذهابه اختلاس الشيطان تصويراً لقيح تلك الفعلة بالختلس ، لأن المصلى
مستغرق في مناجاة ربه والله مقبل عليه والشيطان مراصد له ينتظر فوات
ذلك ، فإذا التفت المصلى اغتتم الشيطان الفرصة فيختلسها منه . قاله الطيبي
في شرح المشكاة . وقال ابن بزيمة : أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعاً
من ملاحظة التوجيه إلى الحق سبحانه (من صلاة العبد) وفي الحديث دلالة
على الكراهة وهو إجماع لكن الجمهور على أنها للتنزيه . وقال المتولى يحرم
إلا للضرورة ، وهو قول أهل الظاهر ، وورد في كراهته صريحاً على غير
شرط البخارى عدة أحاديث منها حديث أنس عند الترمذى مرفوعاً وقال
حسن : يا بني إياك والالتفات في الصلاة فإن الالتفات في الصلاة هلكة ،
فإن كان ولا بد ففي التطوع لا في الفريضة . وحديث أبي داود والنسائي عنه
وصححه الحاكم : لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا
صرف وجهه انصرف عنه . وأخرج مثله أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر ،
ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد : فإذا صليت فلا تلتفتوا . وللبراز
من حديث جابر بسند فيه الفضل بن عيسى : إذا قام الرجل في الصلاة أقبل
الله عليه بوجهه ، فإذا التفت قال : يا ابن آدم إلى من تلتفت ، إلى من هو خير
منى ؟ أقبل إلى . فإذا التفت الثانية قال مثل ذلك . فإذا التفت الثالثة صرف
الله وجهه عنه . ولا بن حبان في الضعفاء عن أنس مرفوعاً : المصلى يتناثر على

رأسه الخير من عنان السماء إلى مفرق رأسه وملك ينادى : لو يعلم العبد من ينجى ما التفت ، والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة ب صدره أو كله ، وسبب كراهته نقص الخشوع أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن ، ولم يشرع سجود السهو للالتفات كما شرع للمشكوك فيه ، لأن السهو لا يؤخذ به المكلف ، فشرع له الجبر دون العمد ليتيقظ العبد فيتجنبه . ورواة هذا الحديث الستة كوفيون إلا شيخ البخارى فبصرى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى صفة إبليس اللعين ، وأبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثالث والستون

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَكَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمَ عَمَّارًا، فَشَكَّوْا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تَحْسِنُ تُصَلِّي؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَأَرْكُضُ فِي الْأَوَّلِينَ وَأُخِفُ فِي الْآخِرِينَ، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رَجُلَيْنِ إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَغْدُلُ فِي الْقَضِيَّةِ. قَالَ سَعْدُ، أَمَّا وَاللَّهِ لَأَدْعُوَنَّ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَاطْلُبْ عُمُرَهُ، وَاطْلُبْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالْفِتَنِ. وَكَانَ بَعْدَ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ الرَّأْوِيُّ عَنْ جَابِرٍ: فَأَنَّا رَأَيْنَاهُ بَعْدَ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ.

(عن جابر بن سمرة) بضم الميم بن جنادة العامري السوائي الصحابي ابن الصحابي، وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه قال: شكنا أهل الكوفة سعداً) هو ابن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهيب لما كان أميراً عليهم (إلى عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنه) والمراد شكنا بعضهم فهو من باب إطلاق الكل على البعض، ويدل لذلك ما في صحيح أبي عوانة من رواية زائدة عن عبد الملك: جعل ناس من أهل الكوفة، وسمى منهم عند سيف والطبراني: الجراح بن سنان وقبيصة وأريد الأسديون، وذكر

العسكري في الأوائل منهم الأشعث بن قيس ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر قال : كنت جالساً عند عمر إذ جاءه أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة (فعزله) عمر رضى الله عنه . قال في الفتح : كان عمر بن الخطاب أمراً سعيداً على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط ، وعند الطبري سنة عشرين ، فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر ، زاد ابن خليفة وابن مسعود : على بيت المال ، وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض . ١ هـ . وكأن تخصيص عمار بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى (فشكوا) منه في كل شيء (حتى ذكروا إنه لا يحسن يصلي) ظاهره أن جهات الشكوى كانت متعددة ، ومنها قصة الصلاة ، وصرح بذلك في رواية أبي عوانة ، فقال عمر : لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة (فأرسل إليه) عمر رضى الله عنه ، فوصل إليه الرسول ، فجاء إلى عمر (فقال) له (يا أبا إسحق) وهي كنية سعد (إن هؤلاء) أى أهل الكوفة (يزعمون أنك لا تحسن تصلي . قال أبو إسحق : أما) هم فقالوا ما قالوا وأما (أنا والله فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله) أى صلاة مثل صلاته (صلى الله عليه) وآله (وسلم ما أحرم) بكسر الراء أى أنقص (عنها) أى عن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي صلاة العشاء) وفي الرواية الأخرى : صلاتي العشي بالثنية ، وعينها إما لكونهم شكوه فيها أو لأنها في وقت الراحة ، فغيرها من باب أولى ، والأول أظهر لأنه يأتي مثله في الظهر والعصر لأنهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش (فأركد) بضم الكاف ، أى أطول القيام حتى تنقضي القراءة (في) الركعتين (الأوليين وأخف) بضم الهمزة أى أحذف التطويل (في) الركعتين (الأخريين) وليس المراد حذف أصل القراءة ، فكأنه قال أحذف الركود ، والركود يدل على القراءة عادة (قال) عمر رضى الله عنه (ذاك الظن بك) أى هذا الذى تقول هو الذى كنا نظنه ، زاد مسعر عن عبد الملك وأبي عون معاً : قال سعد : أتعلمني الأعراب الصلاة ؟ أخرجه مسلم . وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل

العلم وكأنهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة .
 فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذى لا يستند إلى أصل . وفيه أن القياس فى
 مقابلة النص فاسد الاعتبار . قال ابن بطلال : وجه دخول حديث سعد فى
 هذا الباب أنه لما قال : أركد وأخف ، علم أنه لا يترك القراءة فى شئ من
 صلاته ، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أبا
 إسحق فأرسل) عمر رضى الله عنه (معه) أى مع سعد (رجلاً) هو محمد
 ابن مسلمة بن خالد الأنصارى فيما ذكره الطبرى (أو رجلاً إلى الكوفة)
 جمع رجل ، فيحتمل أن يكونوا محمد بن مسلمة المذكور ومليح بن عوف
 السلمى وعبد الله بن أرقم ، والشك من الراوى ، وهذا يقتضى أنه أعاده
 إلى الكوفة ليحصل الكشف عنه بحضرته ليكون أبعد من التهمة (فسأل عنه)
 أى عن سعد (أهل الكوفة) كيف حاله بينهم (ولم يدع) أى لم يترك الرجل
 المرسل (مسجداً) من مساجد الكوفة (إلا سأل عنه) أى عن سعد (و)
 الحال أن أهل الكوفة (يثنون عليه معروفاً) أى خيراً (حتى دخل مسجد
 لبنى عبس) قبيلة كبيرة من قيس ، زاد سيف فى روايته : فقال محمد بن
 مسلمة : أنشد الله رجلاً يعلم حقاً إلا قال (فقام رجل منهم يقال له أسامة
 ابن قتادة ، يكنى أبا سعدة ، قال : أما) أى أما غيرى فأثنى عليه وأما نحن
 (إذ) أى حين (نشدتنا) أى سألتنا بالله (فإن سعداً كان لا يسير بالسرية)
 القطعة من الجيش والباء للمصاحبة ، أى لا يخرج بنفسه معها ، فنفى عنه
 الشجاعة التى هى كمال القوة الغضبية ، وفى رواية جرير وسفيان : لا ينفر
 فى السرية (ولا يقسم بالسوية) فنفى عنه العفة التى هى كمال القوة الشهوانية
 (ولا يعدل فى القضية) أى الحكومة والقضاء ، وفى رواية سيف : ولا يعدل
 فى الرعية ، فنفى عنه الحكمة التى هى كمال القوة العقلية ، وفيه سلب العدل
 عنه بالكلية ، وهو قدح فى الدين (قال سعد : أما والله لأدعون) عليك
 (بثلاث) من الدعوات (اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً) أى فيما نسبني إليه
 (قام رياء وسمعة) ليراه الناس ويسمعه فيشبهوا ذلك عنه ليذكر به ،
 وعلق الدعاء بشرط كذبه ، أو كون الحامل له على ذلك الغرض الدنيوى ،
 فراعى الإنصاف والعدل رضى الله عنه (فأطل عمره) بحيث يرد إلى أسفل
 سافلين ، ويصير إلى أرذل العمر ، ويضعف قواه ، وينتكس فى الخلق ، فهو

دعاء عليه لا له (وأطل فقره) وفي نسخة : وأقلل رزقه ، وفي رواية جرير :
وشدد فقره ، وفي رواية سيف : وأكثر عياله ، وهذه الحالة بثبت الحالة
وهي طول العمر مع الفقر وكثرة العيال ، فسأل الله العفو والعافية (وعرضه
بالفتن) وفي نسخة : للفتن ، أى اجعله عرضة لها ، وإنما ساغ لسعد أن يدعو
على أخيه المسلم بهذه الدعوات لأنه ظلمه بالافتراء عليه ، ومثل هذا الدعاء
جائز من حيث كون ذلك يؤدي إلى نكايه الظالم وعقوبته ، كتمنى الشهادة
المشروع ، وإن كان حاصله تمنى قتل الكافر للمسلم ، وهو معصية ووهن
في الدين لكن الغرض من تمنى الشهادة ثوابها لا نفسها . وقد وجد ذلك في
دعوات الأنبياء عليهم السلام ، كقول نوح : « ولا ترد الظالمين إلا ضلالا »
وإنما ثلث عليه الدعوة لأنه ثلث في نفي الفضائل عنه لا سيما الثلاث التي هي
أصول الفضائل كما مر ، والثلاث تتعلق بالنفس والمال والدين ، فقابلها
بمثلها ، فبالنفس طول العمر ، وبالمال الفقر ، وبالدين الوقوع في الفتن . قال
عبد الملك بن عمير : كما بينه جرير في روايته (وكان) أى أبو سعدة
(بعد) ذلك (إذا سئل) عن حال نفسه ، وفي رواية ابن عيينة : إذا
قيل له كيف أنت ؟ (يقول) أنا (شيخ كبير مفتون أصابتنى دعوة
سعد) أفرد الدعوة ، وهي ثلاثة على إرادة الجنس ، وفي رواية ابن
عيينة : ولا تكون فتنة إلا وهو فيها ، والدعوة الأخرى وهي الفقر وإن
كانت داخلة في قوله أصابتنى ، لكن وقع التصريح بذلك عند الطبراني
ولفظه : قال عبد الملك : فأنا رأيته يتعرض للإملاء في السكك فإذا سأله
قال : كبير فقير مفتون (قال الراوى) أى عبد الملك بن عمير (عن جابر
فأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه) أى شعرهما (على عينيه من الكبر) بكسر
الكاف وفتح الباء (وإنه) أى أبو سعدة (ليتعرض للجوارى في الطريق
يغمزهن) أى يعصر أعضاءهن بأصابعه . وفيه إشارة إلى الفتنة والفقر ،
إذ لو كان غنياً لما احتاج إلى ذلك . وفي رواية سيف : فعصى واجتمع عنده
عشر بنات ، وكان إذا سمع بحس المرأة تشبث بها ، فإذا أنكر عليه قال :
دعوة المبارك سعد . . . الحديث . وكان سعد معروفاً بإجابة الدعوة ، لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم دعا له فقال : اللهم استجب لسعد إذا دعاك . رواه
الترمذى وابن حبان والحاكم . وفي الحديث أن من سعى به من الولاة يسأل

عنه في موضع عمله أهل الفضل ، وأن الإمام يعزل من شكى وإن كذب عليه إذا رآه مصلحة . قال مالك : قد عزل عمر سعداً وهو أعدل ممن يأتي بعده إلى يوم القيامة ، والذي يظهر أن عمر عزله حسماً لمادة الفتنة ، ففي رواية سيف قال عمر : لولا الاحتياط وأن لا يبتقى من أمير مثل سعد لما عزلته ، وقيل : عزله إثارةً لقربه منه لكونه من أهل الشورى ، وقيل : لأن مذهب عمر أن لا يستمر العامل أكثر من أربع سنين ، وقال الماوردي : اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين ، أو لا يعزل حتى يجتمع الأكثر على الشكوى منه ، وفيه استفسار العامل على ما قيل فيه والسؤال عن يشكى في موضع عمله والاقصاء في المسألة على من يظن به الفضل ، وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون ممن يجاوره وأن تعريض العدل للكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال ، وفيه خطاب الرجل الجليل بكينته والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوءه ، وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السب والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر ، فيعزر قائل الأول دون الثاني ، ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم ، أو عفا عنهم ، واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره ، فإنه صار كالمنفرد بأذيته وقد جاء في الخبر : من دعا على ظالمه فقد انتصر ، فلعله أراد الشفقة عليه بأن عجل له العقوبة في الدنيا ، فانتصر لنفسه ، وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة ، ويقال إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة . فكأنه انتصر لصاحب الشريعة ، وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية ، ولكن من حيث يؤدي إلى نكايه الظالم وعقوبته . وفيه سلوك الورع في الدعاء . واستدل به على أن الأولين من الرباعية متساويتان . والحديث أخرجه البخاري أيضاً في الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الرابع والستون

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ .

(عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم قال : لا صلاة لمن لم يقرأ) زاد الحميدى عن سفيان : فيها ،
 كذا فى مسنده ، وهكذا رواه سفيان بن يعقوب عن الحميدى ، أخرجه
 البيهقى ، وكذا لابن عمر عند الإسماعيلى ، ولقنتية وعثمان بن أبى شيبة عند أبى
 نعيم فى المستخرج ، وهذا يعين أن المراد القراءة فى نفس الصلاة (بفاتحة
 الكتاب) أى فى كل ركعة منفرداً أو إماماً أو مأموماً ، سواء أسر الإمام أو
 جهر ، وإذا كان المنى الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات ، فعلى هذا
 لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال ، لأنه يؤدى إلى الإجمال ، كما نقل
 عن القاضى أبى بكر وغيره ، لأن نفي الكمال يشعر بحصول الإجزاء ، فلو
 قدر الإجزاء منتفياً لأجل العموم قدر ثابتاً لأجل إشعار الكمال بثبوته
 فيتناقض ، إلى إضمارهما معاً لأن الإضمار إنما يحتاج إليه للضرورة وهى مندفة
 فرد فلا حاجة إلى أكثر منه ، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر .
 قاله ابن دقيق العيد ، وفيه نظر ، لأننا إن سلمنا تعذر الحمل على الحقيقة
 فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفى
 الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة ، وهو السابق للفهم ، لأنه يستلزم نفي الكمال
 من غير عكس فيكون أولى ، ويؤيده رواية سفيان عند الإسماعيلى بلفظ :
 لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، وتابعه على ذلك زياد بن أيوب
 أحد الأثبات ، أخرجه الدارقطنى ، وله شاهد من حديث العلاء بن عبد الرحمن
 عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ ، أخرجه ابن خزيمة وابن حبان
 وغيرهما ، ولأحمد من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه
 مرفوعاً : لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأَم الكتاب . وقد أخرج ابن خزيمة عن
 محمد بن الوليد القرشى عن سفيان حديث الباب بلفظ : لا صلاة إلا بقراءة
 فاتحة الكتاب ، فلا يمتنع أن يقال إن قوله : لا صلاة نفي بمعنى النهى ، أى

لا تصلوا الصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، وهو نظير ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً : لا صلاة بحضرة الطعام ، وهو في صحيح ابن حبان بلفظ : لا يصلى أحدكم بحضرة الطعام . قال في الفتح : وإنها مع الوجوب ليست عند الحنفية شرطاً في صحة الصلاة ، والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، فالفرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً يأثم من يتركه وتجزى الصلاة بدونه ، وإذا تقرر ذلك لا ينقض عجي ممن يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطمأنينة ، فيصلى صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله وهو يتعمد ارتكاب الإثم فيها بمبالغة في تحقيق مخالفته للمذهب غيره . انتهى . قال الشيخ تقي الدين : غاية ما في هذا البحث أن في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في ركعة واحدة ، فإن ذل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً . انتهى . ودليل الجمهور قوله صلى الله عليه وآله وسلم : وافعل ذلك في صلاتك كلها ، بعد أن أمره بالقراءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان : ثم افعل ذلك في كل ركعة ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخارى له عقب حديث عبادة ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم لأن صلاته صلاة حقيقية فننتفى عند انتفاء القراءة ، إلا أن جاء دليل يقتضى تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم ، قاله الشيخ تقي الدين . واستدل الحنفية بحديث : من صلى خلف الإمام فقرأ الإمام له قراءة ، لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ ، وقد استوعب طرقة وعلمه الدارقطنى وغيره ، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كالمالكية بحديث : فإذا قرأ فأنصتوا ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبى موسى الأشعرى ، ولا دلالة فيه لإمكان الجمع بين الأمرين ، فینصت فيما عدا الفاتحة ، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت ، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقراً المأموم لئلا يوقعه في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام ، وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخارى في جزء القراءة والترمذى وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود ابن الربيع عن عبادة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ قال : لعلمكم تقرأون خلف إمامكم . قلنا نعم قال : فلا

تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها . والظاهر أن حديث الباب مختصر من هذا وكان هذا سببه ، وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ومن حديث أنس عند ابن حبان ، وروى عبد الرزاق عن سعيد ابن جبير قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الإمام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن ، وزاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب : فصاعداً . أخرجه النسائي وغيره . وهذا ورد لدفع توهم قصر الحكم على الفاتحة . قال البخاري في جزء القراءة : هو نظير قوله : تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً . وقال النووي : قوله ماتيسر محمول على الفاتحة فإنها متيسرة ، أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها ، أو على من عجز عن الفاتحة . وقد ورد في حديث المسىء صلاته تفسير ما تيسر بالفاتحة ، كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعة : إذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ . . . الحديث . ويحتمل في طريق الجمع أن يقال المراد بقوله : فاقراً ماتيسر معك من القرآن ، أى بعد الفاتحة ، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوى : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر . قال الشوكاني في شرح المنتقى : والحديث أى حديث الباب يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها . وإليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . والحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لامن واجباتها فقط ، لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة ، وهذا شأن الشرط . وقال الحنفية : تجزئ الصلاة بدونه . وهذا تعويل على رأى فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة نيرة . فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع : لا تجزئ كذا ، لا يقبل كذا ، لا يصح كذا . ويقول المتمسكون بهذا الرأى : يجزئ ويقبل ويصح . ومثل هذا حذر السلف من أهل الرأى . وأما قولهم : إن الحمل على توجه النفي إلى الصحة إثبات اللغة بالترجيح وإن تصحيح الكلام ممكن بتقدير الكمال ، فيكنى ، فيرده تصريح الشارع بلفظ الإجزاء ، وكونه من إثبات اللغة بالترجيح ممنوع بل هو من إلحاق الفرد المجهول بالأعم الأغلب المعلوم . وفي البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل

ركعة بفاتحة الكتاب . وهذا الدليل إذا ضمّمته إلى حمل قوله في حديث المسىء : ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة ، ينتهض ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة ، وكان قرينة الحمل قوله في حديث المسىء : ثم كذلك في كل صلاتك ، فافعل على المجاز وهو الركعة . وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة ، هل تصح صلاة من نسيها ؟ فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة ، وعن مالك أنه إن نسيها في ركعة من صلاة الركعتين فسدت صلاته ، وإن نسيها في ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيدها ولا تجزئه ، ومقتضى الشرطية التي نهى عن صلاحية الأحاديث للدلالة عليها أن الناسي يعيد الصلاة كمن صلى بغير وضوء ناسياً . ومحصل القول في هذه المسألة وجوب الفاتحة على كل إمام ومأموم في كل ركعة ، وأن تلك الأدلة صالحة للاحتجاج بها على أن قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة ، فمن زعم أنها تصح صلاة من الصلوات أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج إلى إقامة برهان يخص تلك الأدلة ، ومن ههنا يتبين لك ضعف ماذهب إليه الجمهور : إن من أدرك الإمام راعياً دخل معه واعتد بتلك الركعة وإن لم يدرك شيئاً من القراءة . اهـ .

حاصل ما في شرح المتقى . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم في الصلاة أيضاً ، وكذا أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

*

الحديث الخامس والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ
 الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ وَقَالَ:
 أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، ثَلَاثًا،
 فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى
 الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا،
 ثُمَّ أَرْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ أَسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ أَرْفَعْ حَتَّى
 تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، وَأَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 دخل المسجد فدخل رجل (هو خلاد بن رافع جد علي بن يحيى بن خلاد ،
 وفي رواية ابن نمير : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس في ناحية
 المسجد ، وللنسائي من رواية إسحاق بن أبي طلحة : بينا رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم جالس ونحن حوله ، وأما ما وقع عند الترمذي : إذ جاء
 رجل كالبدوي فصلى فأخف صلاته ، فهذا لا يمنع تفسيره بخلاد ، لأن
 رفاعه شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك (فصلی) زاد النسائي
 من رواية داود بن قيس : ركعتين ، وفيه إشعار بأنه صلى نفلا والأقرب
 أنها تحية المسجد ، وفي الرواية المذكورة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يرمقه في صلاته ، زاد في رواية إسحاق بن طلحة : ولا ندرى ما يعيب
 منها . وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد : يرمقه ونحن لانشعر . وهذا
 محمول على حالهم في المرة الأولى ، أو هو مختصر من الذي قبله ، كأنه قال :
 ولا نشعر ما يعيب منها (فسلم) في رواية أبي أسامة : فجاء فسلم ، وهو أولى
 لأنه لم يكن بين صلاته ومجيئه تراخ (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 (فرد) صلى الله عليه وآله وسلم ، عليه السلام في رواية مسلم ، وكذا في رواية
 (٥٠ - عون الباري - ج ١)

ابن نمير في الاستئذان فقال : وعليك السلام ، وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال : فيه إن الموعظة في وقت الحاجة أهم من ردّ السلام ، ولعله لم يرد عليه السلام تأديباً على جهله ، فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام . اهـ . قال في الفتح : والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره إلا الذي في الإيمان والنذور ، وقد ساقه صاحب العمدة بلفظ الباب إلا أنه حذف منه : فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ففعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العمدة . اهـ . (وقال : ارجع) وفي رواية ابن عجلان : فقال أعد صلاتك (فصل فإنك لم تصل) قال عياض : فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبني على أن المراد بالنبي نبي الإجزاء وهو الظاهر ، ومن حمله على نبي الكمال تمسك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بعد التعليم بالإعادة ، فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان . كذا قال بعض المالكية وهو المهلب ومن تبعه ، وفيه نظر ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم ، فعلمه ، فكأنه قال أعد صلاتك على هذه الكيفية . أشار إلى ذلك ابن المنير ، وفي القسطلاني : هذا نفي للصحة لأنها أقرب لنفي الحقيقة من نفي الكمال فهي أولى المجازين (فرجع يصلي كما صلى) أولاً (ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع فصل فإنك لم تصل ، ثلاثاً) أي ثلاث مرات ، وفي رواية ابن نمير : فقال في الثالثة أو في التي بعدها ، وفي رواية أبي أسامة : فقال في الثانية أو الثالثة ، وترجح الأولى بعدم وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان مراعاته استعمال الثلاثة في تعليمه غالباً (فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني) وفي رواية يحيى بن علي : فقال الرجل فأرني وعلمني فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ ، فقال : أجل ، قال الثوري بشتي : إنما سكنت عن تعليمه أولاً لأنه لما رجع ولم يستكشف الحال من مورد الوحي كأنه اغتر بما عنده من العلم ، فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تعليمه زجراً له وتأديباً وإرشاداً إلى استكشاف ما استبهم عليه ، فلما طلب كشف الحال من مورده أرشده إليه صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وفيه مناقشة لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ، لأنه صلى الله

عليه وآله وسلم بدأه لما جاء أول مرة بقوله : ارجع فصل فإنك لم تصل ،
فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى ، كيف لم ينكر عليه في
أثنائها ، لكن الجواب يصلح بياناً للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك ، والله أعلم .
كذا في الفتح (فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر) زاد ابن نمير : فأسبغ
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، وفي رواية يحيى ابن عليّ : فتوضأ كما أمرك
الله ثم تشهد وأقم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي : إنها لن تتم
صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ويديه إلى
المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده .
وعند أبي داود : ويثنى عليه ويمجده (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم
تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة ، وأما رواية رفاعه ففي رواية
إسحق : ويقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله . وفي رواية يحيى بن عليّ : فإن
كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهله . وفي رواية محمد بن عمر
وعند أبي داود : ثم اقرأ بأم القرآن أو بما شاء الله . ولأحمد وابن حبان من هذا
الوجه : ثم اقرأ بأم القرآن واقرأ بما شئت . ترجم له ابن حبان باب فرض
المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (ثم اركع حتى تطمئن) حال كونك
(راکعاً) وفي رواية أحمد : فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامتد
ظهرك وتمكن لركوعك . وفي رواية إسحق بن أبي طلحة : ثم يكبر فيركع حتى
تطمئن مفاصله وتسترخي (ثم ارفع حتى تعتدل قائماً) في رواية ابن نمير
عند ابن ماجه : حتى تطمئن قائماً . أخرجه ابن أبي شيبة عنه . وقد أخرج
مسلم إسناده بعينه في هذا الحديث ، لكن لم يسق لفظه . فهو على شرطه ، وقد
أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أمامة ، وهو في مستخرج أبي نعيم
من طريقه ، وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري .
قال الحافظ : ثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله
عند أحمد ، وابن حبان ، وفي لفظ أحمد : فأقم صليتك حتى ترجع العظام
إلى مفاصلها ، وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين أنها لم تذكر في حديث
المسيء صلاته دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة . قال القسطلاني :
فيه دليل على إيجاب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة في الركوع
والسجود ، فهو حجة على أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله : وليس عنه

جواب صحيح . انتهى (ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) ولفظ إسحق : ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخى (ثم ارفع حتى تطمئن) حال كونك (جالساً) في رواية إسحق : ثم يكبر فيرفع حتى يستوى قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه ، وفي رواية محمد بن عمرو : فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى ، وفي رواية إسحق : فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالساً ثم افرش فخذك اليسرى ثم تشهد ، ثم قال (وافعل ذلك) المذكور من التكبير وقراءة ما تيسر وهو الفاتحة أو ما تيسر من غيرها بعد قراءتها والركوع والسجود والجلوس على الوجه المسطور (في صلاتك كلها) فرضاً ونفلاً ، وفي رواية محمد بن عمرو : ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة ، وفي رواية ابن نمير في الاستئذان بعد أن ذكر السجود الثاني : ثم ارفع حتى تطمئن جالساً . وقد قال بعضهم : هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ، ولم يقل به أحد . وأشار البخاري إلى أن هذا اللفظ وهم ، فإنه عقبه بأن قال : قال أبو أسامة في الأخير : حتى يستوى قائماً ، ويمكن أن يحمل إن كان محفوظاً على الجلوس للشهادة . ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة بلفظ : ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اقعد حتى تطمئن قاعداً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اقعد حتى تطمئن قاعداً ثم افعل ذلك في كل ركعة . وأخرجه البيهقي أيضاً من طريقه . والصحيح عن أبي أسامة بلفظ : ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تستوى قائماً . قال الحافظ : واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة . وبه قال الجمهور ، واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفيه ، لكن كلام الطحاوي كالصريح في الوجوب عندهم ، فإنه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً في الركوع ، وذلك أدناه . قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود ولا يجزئ أدنى منه . قال : وخالفهم آخرون فقالوا : إن استوى راکعاً واطمأن ساجداً أجزأ . ثم قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى . قال ابن دقيق العيد : تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فلتعلق الأمر به ،

وأما عدمه فليس بمجرد كون الأصل عدم الوجوب ، بل لكون الموضوع موضع تعليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضى انحصار الواجبات فيما ذكر ، ويتقوى ذلك بكونه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ماتعلقت به الإساءة من هذا المصلى وما لم يتعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت فيه الإساءة . قال : فكل موضع اختلف العلماء فى وجوبه وكان مذكوراً فى هذا الحديث فلنا أن نتمسك به فى وجوبه وبالعكس ، لكن يحتاج أولاً إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والأخذ بالزائد فالزائد فإنه واجب ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر فى حديث آخر بشىء لم يذكر فى هذا الحديث قدمت . انتهى بمعناه ولفظه بتمامه فى نيل الأوطار . قال الحافظ فى الفتح : قد امتثلت ما أشار إليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبى هريرة ورفاعة ، وقد أملت الزيادات التى اشتملت عليها ، فما لم يذكر فيه صريحاً من الواجبات المتفق عليها النية والقعود الأخير ، ومن اختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام فى آخر الصلاة . قال النووى : وهذا محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل . انتهى . وهذا يحتاج إلى تكملة وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم ، وفيه بعد ذلك نظر . وقال القاضى محمد بن على الشوكانى اليمنى رضى الله عنه فى شرح المنتقى بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد : وفيه أنها تقدم صيغة الأمر إذا جاءت فى حديث آخر كما تقدم قريباً ما لفظه : أما اختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لانوافقه بل نقول : إذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد على ما فى هذا الحديث ، فإن كانت مقدمة على تاريخه كان صارفاً لها إلى الندب ، لأن اقتصراره صلى الله عليه وآله وسلم فى التعليم على غيرها وتركها لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنه ، لما نقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وإن كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفها ، لأن الواجبات الشرعية مازالت تتجدد وقتاً فوقتاً ، وإلا لزم قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة فى حديث ضام بن ثعلبة وغيره ، أعنى الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليها فى مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات ، واللازم باطل فالملزوم مثله

وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة ، فهذا محل الإشكال ومقام الاحتمال ، والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال عن الأصل والبراءة . ولاشك أن الدليل المفيد للزيادة على حديث المسىء إذا التبس تاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينتهض للاستدلال به على الوجوب . وهذا التفصيل لا بد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط والتفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسىء فقط وإهدار الأدلة الواردة بعده تخيلاً لصلاحيته لصرف كل دليل يرد بعده دالاً على الوجوب ، سد لباب التشريع ، ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ، ومنع للشارع من إيجاب شيء منها ، وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات ، والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث المسىء أو بعده ، لأنها بيان للأمر القرآني ، أعني قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي . وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهكذا الكلام في كل دليل يقضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسىء ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل . وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المسىء أو تحريمه إن فرضنا وجوده . اهـ . كلامه رحمه الله . قال النووي . وفيه دليل على أن الإقامة والقعود ، ودعاء الاستفتاح ، ورفع اليدين بالإحرام وغيره ، ووضع اليمنى على اليسرى ، وتكبيرات الانتقال ، وتسبيحات الركوع والسجود ، وهيئات الجلوس ، ووضع اليد على الفخذ ، ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ، ليس بواجب انتهى . وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه ، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه ، واستدل به على تعيين لفظ التكبير خلافاً لمن قال يجرى بكل لفظ يدل على التعظيم . قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات ، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى ، ونظيره

الركوع فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم يجز مع أنه غاية الخضوع ، واستدل به على أن قراءة الفاتحة لاتتعين . قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة . قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعيينها تقييد للمطلق في هذا الحديث ، وهو متعقب لأنه ليس بمطلق من كل وجه ، بل هو مقيد بقيد التيسر الذى يقتضى التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرأناً ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب . وقال بعضهم : هو بيان للمجمل ، وهو متعقب أيضاً لأن المجمل مالم تتضح دلالاته . وقوله ماتيسر متضح لأنه ظاهر في التخيير . قال : وإنما يقرب ذلك إن جعلت ما موصولة وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها فهمى المتيسرة . وقيل : هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ، ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفهما ، لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله : لاتجزئ صلاة لاتقرأ فيها بفاتحة الكتاب . وقيل : إن قوله ما تيسر محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة . ويؤيده رواية أحمد وابن حبان التى تقدمت حيث قال فيها : اقرأ بأمر القرآن ثم اقرأ بما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة فى الأركان . واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص ، لأن المأمور به فى القرآن مطلق السجود ، فيصدق بغير طمأنينة ، والطمأنينة زيادة ، والزيادة على المتواتر بالآحاد لاتعتبر ، وعورض بأنها ليست زيادة لكن بيان للمراد بالسجود ، وأنه خالف وضع السجود اللغوى لأنه مجرد وضع الجبهة ، فبينت السنة أن السجود الشرعى ماكان بالطمأنينة . ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بغير طمأنينة . اهـ . ما فى فتح البارى .

وللحديث فوائد كثيرة : قال أبو بكر بن العربى : فيه أربعون مسألة ثم سردها . وفى الفتح : وفى هذا الحديث من الفوائد وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة ، وفيه أن الشروع فى النافلة يلزم ، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقوى الاستدلال ،

وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسألة وتخليص المقاصد وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه ، وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال ، وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته وإنما يقصد للقراءة فيه ، وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه ، وفيه التسليم للعالم والانقياد له ، والاعتراف بالتقصير ، والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ ، وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ماورد به القرآن إلا ما زادته السنة فيندب ، وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ولطف معاشرته ، وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة . قال التوربشتي . وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما جهله مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسياً أو غافلاً فيتذكر فيفعله من غير تعليم ، وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقق الخطأ . وقال النووي نحوه . قال : وإنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة الحزئة . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون ترديده لتفخيم الأمر وتعظيمه عليه ورأى أن الوقت لم يفته فأراد إيقاظ الفطنة للمتروك . وقال ابن دقيق العيد : ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً بل لابد من انتفاء الموانع ، ولاشك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقى عليه بعد تكرار فعله واستجاء نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم لاسيما مع عدم خوف القوات إما بناء على ظاهر الحال أو بوحى خاص . وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآناً . قاله عياض . وقال النووي : فيه وجوب القراءة في الركعات كلها وأن المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره وإن لم يسأل عنه ويكون من النصيحة لامن الكلام فيما لामعنى له ، وموضع الدلالة من كونه قال : علمنى أى الصلاة فعلمه الصلاة ومقدماتها . اهـ . وفي هذا الحديث التحديث والعننة والقول ، أخرجه البخارى أيضاً في الصلاة والاستئذان ، ومسلم وأبو داود في الصلاة ، وكذا النسائي والترمذى وابن ماجه .

الحديث السادس والستون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيَقْصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أحياناً ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيَقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَيَقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ .

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربيع (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها (بفاتحة الكتاب وسورتين) في كل ركعة سورة (يطول في) قراءة الركعة (الأولى ويقصر في) قراءة الركعة (الثانية) لأن النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذراً من الملل . قاله الشيخ تقي الدين . وعند عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث : وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى . ولأبي داود وابن خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى في كل صلاة حتى يكثر الناس . واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية ، وجمع بينه وبين حديث سعد السابق حيث قال : أركد في الأوليين بأن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول . واستفيد من هذا أفضلية قراءة سورة كاملة ولو قصرت على قراءة قدرها من طويلة . قال النووي وزاد البغوى : ولو قصرت السورة عن المقروء . انتهى . وكأنه مأخوذ من قوله : كان يفعل ، لأنها تدل على الدوام والغالب . وقد ذكر البخارى في جزء القراءة كلاماً معناه إنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء ، والله أعلم . ولم يقع في هذا الحديث ذكر القراءة في الأخيرتين ، فتمسك به بعض الحنفية على إسقاطها فيهما ، لكنه ثبت من حديثه من وجه آخر كما عند البخارى بعد عشرة أبواب (ويسمع الآية أحياناً) جمع حين ،

وهو يدل على تكرار ذلك منه ، وللنسائي من حديث البراء : فنسمع منه الآية من سورة لقمان والذاريات ، ولابن خزيمة : بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أذاك حديث الغاشية . وهذا يحتمل أن يكون مأخوذاً من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها ، أو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخبرهم عقب الصلاة دائماً أو غالباً بقراءة السورتين ، وهو بعيد جداً . قاله ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى . واستدل بهذا الحديث على جواز الجهر في السرية ، وأنه لا سجود سهو على من فعل ذلك ، خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم ، سواء قلنا كان يفعل ذلك عمداً لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق في التدبر . وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط لصحة السرية (وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين) في كل ركعة سورة واحدة (وكان يطول) قراءة غير الفاتحة (في) الركعة الأولى منها (ويقصر في الثانية وكان يطول) في قراءة (الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية) ويقاس المغرب والعشاء عليها ، والسنة عند الشافعية أن يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوساطه ، وفي المغرب من قصاره . وقال الحنابلة : في الصبح من طوال المفصل ، وفي المغرب من قصاره ، وفي الباقي من أوساطه وقد أخرج مسلم في ذلك أحاديث مختلفة ويجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغيرة ، إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب . واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة ، وهو واضح فيما اختلف لأفهام لم يختلف كتتريل وهل أتى في صبح الجمعة . وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث السابع والستون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ :
وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ، فَقَالَتْ : يَا بَنِيَّ وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ ،
إِنَّهَا لَأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أمه (أم الفضل) لبابة بنت الحارث زوج العباس أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد (سمعته وهو) أي ابن عباس ، وفيه التفات من الحاضر إلى الغائب ، لأن السياق يقتضى أن يقول سمعني (يقرأ والمرسلات عرفاً ، فقالت : يا بني والله لقد ذكرتني) شيئاً نسبته ، وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولفظه : ما صلى بعدها حتى قبضه الله ، والصلاة التي حكته عائشة كانت في المسجد ، والتي حكته أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي . وأجيب عن قول أم الفضل عند الترمذي : خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب بالحمل على أنه خرج إليهم من المكان الذي كان راقداً فيه إلى الحاضرين في البيت فصلى بهم فيه . قال الحافظ : فهذا تلتّم الروايات (بقراءتك) وفي نسخة : بقراءتك (هذه السورة إنها) أي السورة (لآخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقرأ بها في) صلاة (المغرب) . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في المغازي ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود وابن ماجه ، والمراد بهذا تقدير القراءة في المغرب لا إثباتها لكونه جهر بها ، بخلاف ما تقدم في الظاهر من أن المراد لإثباتها .

الحديث الثامن والستون

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولِ الطُّوْلَيْنِ .

(عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بطول الطولين) أى بأطول السورتين الطويلتين ، وطول تأنيث أطول ، والطولين ثنية طولى ، وهذه رواية الأكثر ، ولم يقع تفسير هاتين السورتين فى رواية البخارى ، ووقع عند النسائى عن زيد بن ثابت «المص» ، ولأبى داود «الأعراف» ، لكن بين النسائى أن التفسير من قول عروة ، وزاد أبو داود قال : يعنى ابن جريج ، وسألت أنا ابن أبى مليكة فقال لى من قبل نفسه : «المائدة والأعراف» ، وعند الجوزقى مثله ، إلا أنه قال : الأنعام بدل المائدة ، وعند الطبرانى وأبى نعيم فى مستخرجه : بدل الأنعام يونس . واستنبط من الحديث امتداد وقت المغرب إلى غيبوبة الشفق الأحمر ، وعلى استحباب القراءة فيهما بغير قصار المفضل . وعند ابن ماجه بسند صحيح عن ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى المغرب « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » ، وكان الحسن يقرأ فيها بـ « إذا زلزلت » و « العاديات » ولا يدعهما . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث التاسع والستون

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ .

(عن جبير بن مطعم) بن عدى (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وكان سماعه لقراءته صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء فى أسارى بدر كما عند البخارى فى الجهاد ، وكان ذلك أول ما قرأ الإسلام فى قلبه كما فى المغازى عند البخارى أيضاً (يقرأ) وفى رواية قرأ (فى) صلاة (المغرب بالطور) أى بسورة الطور كلها . وقال ابن الجوزى : الباء بمعنى من . وفيه نظر بينه الحافظ فى الفتح ، واستدل به على صحة أداء ما يحمله الراوى فى حال الكفر وكذا الفسق إذا أداه فى حال العدالة . قال الترمذى : ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ فى المغرب بالسور الطوال نحو : الطور والمرسلات . وقال الشافعى : لا أكره ذلك بل أستحب . والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهة فى ذلك ولا استحباب . وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها . قال ابن دقيق العيد : استمر العمل على تطويل القراءة فى الصباح وتقصيرها فى المغرب ، والحق عندنا أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك وثبت مواظبته عليه فهو مستحب ، وما لم يثبت مواظبته عليه فلا كراهية له . قلت : الأحاديث التى ذكرها البخارى فى القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير ، لأن الأعراف من السبع الطوال ، والطور من طوال المفصل ، والمرسلات من أوساطه ، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل أحياناً القراءة فى المغرب إما لبيان الجواز وإما لعلمه بعدم المشقة على المؤمنين ، وليس فى حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه ، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل ، ولو كان مروان يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك لاحتج به على زيد ، لكن لم يرد زيد من مروان المواظبة على القراءة بالطوال فيما يظهر وإنما أراد زيد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفى حديث

أم الفضل إشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الصلوة بأطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه ، وهو مظنة التخفيف ، فهو يرد على أبي داود دعاء نسخ التطويل . وقال ابن خزيمة في صحيحه : هذا من الاختلاف المباح ، فجائز للمصلي أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب ، إلا أنه إذا كان إماماً استحب له أن يخفف في القراءة كما تقدم . انتهى . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنة والقول والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد والتفسير ومسلم ، وأبو داود في الصلاة ، وكذا النسائي فيها وفي التفسير ، وابن ماجه فيه .

الحديث السبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَتَمَةَ ، فَقَرَأَ : إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، فَسَجَدَ ، فَلَا أَزَالَ أُسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : صليت خلف أبي القاسم) رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم العتمة) أى صلاة العشاء (فقرأ : إذا السماء انشقت . فسجد) أى عند محل السجود منها سجدة (فلا أزال أَسجدُ بها) أى بالسجدة أو الباء ظرفية أى فيها يعنى السورة (حتى ألقاه) كناية عن الموت ، أى إلى أن أموت . والحديث حجة على مالك ، حيث قال لا يسجد فيها ، وحيث كره السجدة في الفريضة . ورواته الستة أربعة منهم بصريون ، وأبو رافع مدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعنة والقول ، وأخرجه البخارى في سجود القرآن ، ومسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة ، واستدل به على الجهر بالقراءة في صلاة العشاء ، وهو ظاهر بين .

الحديث الحادى والسبعون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ : وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر) زاد الإسماعيلي : فصلى العشاء ركعتين (فقرأ في) صلاة (العشاء في إحدى الركعتين) وللنسائي في الركعة الأولى (بالتين والزيتون) أى بهذه السورة ، وإنما قرأ في العشاء بقصار المفصل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف لأنه مظنة المشقة ، وحينئذ فيحمل حديث أبى هريرة السابق على الحضر ، فلذا قرأ فيها بأوساط المفصل . وفي هذا الحديث التحديث والعننة والقول والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في التفسير والتوحيد ، والخمسة في الصلاة (وفي رواية أخرى) عن البراء رضى الله عنه (قال : وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه أو) أحسن (قراءة) منه صلى الله عليه وآله وسلم ، شك الراوى .

الحديث الثاني والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَأَتْ وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: في كل صلاة يقرأ) القرآن وجوباً سواء كان سرّاً أو جهراً ، ويقرأ مبنياً للمفعول ، وللأصلي وابن عساكر : مبنياً للفاعل ، أى نحن نقرأ ، وعند مسلم من رواية أبي أسامة عن حبيب ابن الشهيد بلفظ : لاصلاة إلا بقراءة ، إلا أن الدارقطني أنكره على مسلم . وقال المحفوظ عن أبي أسامة وقفه ، كما رواه أصحاب ابن جريج ، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيد الحداد ، كلاهما عن حبيب المذكور موقوفاً ، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة ، لكن زاد في آخره : وسمعتة يقول : لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب . وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون مرفوعاً بخلاف رواية الجماعة . نعم قوله (فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم) يشعر بأن جميع ما ذكره متلق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون للجميع حكم الرفع ، وزاد مسلم في روايته عن أبي خيثمة وعمرو الناقد عن إسماعيل : فقال له الرجل : وإن لم أزد ، وكذا زاد يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخارى فيه ، أخرجه البيهقي ، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خيثمة بهذا السند : إذا كنت إماماً فخفف وإذا كنت وحدك فطوّل ما بدا لك ، وفي كل صلاة قراءة الحديث (وإن لم ترد على أم القرآن أجزأت) من الإجزاء وهو الأداء الكافي لسقوط التعبد ، وللقاسي : أجزت بغير همز ، ومفهومه أن الصلاة بغير الفاتحة لا تجزئ فهو حجة على الحنفية (وإن زدت) عليها (فهو خير) لك ، وفي رواية حبيب المعلم : فهو أفضل . قال في الفتح : وفي الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته ، وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم ، وفيه استحباب

السورة أو الآيات مع الفاتحة، وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأولين من غيرهما ، وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة وهو عثمان بن أبي العاص ، وقال به بعض الحنفية ، وابن كنانة من المالكية ، وحكاه القاضي الفراء الحنبلي في الشرح الصغير رواية عن أحمد ، وقيل يستحب في جميع الركعات ، وهو ظاهر حديث أبي هريرة . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والإخبار والسمع والقول ، وأخرجه مسلم أيضاً ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديث إسماعيل بن علي عن ابن جريج خاصة ، لكن تابعه عليه جماعة فقوى ، والله المعين .

الحديث الثالث والسبعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : انْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ ، فَارْجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ ، فَقَالُوا : مَا لَكُمْ ؟ فَقَالُوا : حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ قَالُوا : مَا حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ بِنَخْلَةِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ ، فَقَالُوا : هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، فَهَذَا لِكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ وَقَالُوا : يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ » وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قبل الهجرة بثلاث سنين (في طائفة) مافوق الواحد (من أصحابه) حال كونهم (عامدين) أي قاصدين (إلى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف بالصرف وعدمه . قال السفاقي : هو من إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن عكاظ اسم السوق للعرب بناحية مكة . قال في المصابيح : لعل العلم هو مجموع قولنا سوق عكاظ ، كما قالوا في شهر رمضان ، وإن قالوا عكاظ فهو على الحذف كقولهم رمضان (وقد حيل) أي حجز (بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت عليهم الشهب) بضم الهاء جمع شهاب ، وهو شعلة نار ساطعة ككوكب ينقض (فرجعت الشياطين إلى قومهم فقالوا : ما لكم ،

فقالوا : حيل بيننا وبين خبر السماء وأرسلت علينا الشهب قالوا (أى الشياطين)
(ما حال بينكم وبين خبر السماء إلا شئ حدث فاضربوا) أى سبروا (مشارق
الأرض ومغاربها) أى فيهما (فانظروا ما هذا الذى حال بينكم وبين خبر
السماء ، فانصرف أولئك) أى الشياطين (الذين توجهوا نحو تهامة) بكسر
التاء مكة وكانوا من جن نصيبين (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم وهو
بنخلة (غير منصرف للعلمية والتأنيث ، موضع على ليلة من مكة ، حال
كونهم) عامدين إلى سوق عكاظ وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى
بأصحابه صلاة الفجر (الصبح) فلما سمعوا القرآن استمعوا له (أى قصدوه
وأصغوا إليه) فقالوا : هذا والله الذى حال بينكم وبين خبر السماء ، فهناك
حين رجعوا إلى قومهم وقالوا : يا قومنا إنا سمعنا قرآنًا عجيباً (بديعاً مبيناً
لسائر الكتب من حسن نظمه وصحة معانيه ، وهو مصدر وصف به للمبالغة
(يهدى إلى الرشد) يدعو إلى الصواب (فأمنّا به) أى بالقرآن (ولن نشرك
بربنا أحداً ، فأنزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم : « قل أوحى
إلى ») أنه استمع نقر من الجن (وإنما أوحى إليه قول الجن) وأراد بقول الجن
الذى قصه ومفهومه أن الخيلولة بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة
محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذلك أنكرته الشياطين وضربوا مشارق
الأرض ومغاربها ليعرفوا خبره ، ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب حتى
قطع بينهم وبين خبر السماء فكان رميها من دلائل النبوة ، لكن في مسلم
ما يعارض ذلك ، فن ثمة وقع الاختلاف فقليل : لم تزل الشهب منذ كانت
الدنيا ، وقيل : كانت قليلة فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث ، وذكر المفسرون
أن حراسة السماء والرمي بالشهب كان موجوداً ، لكن عند حدوث أمر عظيم
من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول إليهم ، وقيل : كانت
الشهب مرئية معلومة ، ولكن رمى الشياطين بها وإحراقهم لم يكن إلا بعد
النبوة . واستدل البخارى بهذا الحديث على الجهر بقراءة صلاة الفجر .
ورواة هذا الحديث الخمسة مابين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث
والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في التفسير ، ومسلم في الصلاة ،
والترمذى والنسائى في التفسير . وهذا الحديث مرسل صحابي ، لأن ابن عباس
لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة .

الحديث الرابع والسبعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا أُمِرَ وَسَكَتَ فِيمَا أُمِرَ : « وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا » ، « وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى جهراً (فيما أمر وسكت) أى أسر (فيما أمر) والامر هو الله تعالى لا يقال معنى سكت ترك القراءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال إماماً ، فلا بد من القراءة سرّاً أو جهراً (وما كان ربك نسياً) حيث لم ينزل في بيان أفعال الصلاة قرآنًا يتلى ، وإنما وكل الأمر في ذلك إلى بيان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم الذى شرع لنا الاقتداء به ، وأوجب علينا اتباعه في أفعاله التى هى لبيان مجمل الكتاب (ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فتجهروا فيما جهروا وتسروا فيما أسر . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى وملى ، وفيه التحديث والنعنة والقول ، وهو من أفراد البخارى .

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : قَرَأْتُ الْمُفْصَلَ
الَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ . فَقَالَ : هَذَا كَهْدُ الشَّعْرِ ، لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ ، فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفْصَلِ ،
سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه جاءه رجل) هو نهيك بن سنان
البحلى (فقال) له (قرأت المفصل) كله ، وهو من ق- إلى آخر القرآن ،
وسمى مفصلاً لكثرة الفصل بين كل سورة بالبسملة على الصحيح (الليلة في
ركعة) واحدة (فقال) له ابن مسعود منكراً عليه عدم التدبر وترك الترتيل
لاجواز الفعل (هذا) أى أتهد هذا (كهذ الشعر) أى سرداً وإفراطاً في
السرعة ، لأن هذه الصفة كانت عادتهم في إنشاد الشعر ، زاد مسلم فيه من
رواية وكيع : أن أقواماً يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم . وزاد أحمد عن أبي
معاوية وإسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش : ولكن إذا وقع في القلب
فرسخ فيه نفع (لقد عرفت النظائر) أى السور المتأثلة في المعاني كالمواعظ
والحكم والقصص ، لا المتأثلة في عدد الآي ، أو هى المرادة من ذكرهن
لإرادة التقارب في المقدار . قال المحب الطبرى : كنت أظن أن المراد هنا أنها
متساوية في العدد حتى اعتبرتها فلم أجدها شيئاً متساوياً (التى كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يقرن بينهما ، فذكر عشرين سورة من المفصل ، سورتين
في كل ركعة) وهى : الرحمن والنجم في ركعة ، واقتربت والحاقة في ركعة ،
والذاريات والطور في ركعة ، والواقعة ون- في ركعة ، وسأل والنازعات
في ركعة ، وويل للمطففين وعيس في ركعة ، والمدثر والمزمل في ركعة ، وهل
أتى ولا أقسم في ركعة ، وعمّ والمرسلات في ركعة ، وإذا الشمس كورت
والدخان في ركعة . رواه أبو داود . وهذا على تأليف مصحف ابن مسعود ،
وهو يؤيد قول القاضي أبى بكر الباقلانى أن تأليف السور كان عن اجتهاد من
الصحابة ، لأن تأليف عبد الله مغاير لتأليف مصحف عثمان ، واستشكل عد

الدخان من المفصل . وأجيب بأن ذكرها معهن فيه تجوز . وفي الحديث ما ترجم له البخارى وهو الجمع بين السورتين ، لأنه إذا جمع بينهما جاز الجمع بين ثلاثة فصاعداً لعدم الفرق . وفي الحديث كراهية الإفراط فى سرعة التلاوة لأنه ينافى المطلوب من التدبر والتفكر فى معانى القرآن ، ولا خلاف فى جواز السرد بدون التدبر ، لكن القراءة بالتدبر أعظم أجراً . وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها . وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة عن عبد الله ابن شقيق قال : سألت عائشة : أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين السور ؟ قالت : نعم من المفصل ، ولا يخالف هذا ما فى التهجد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال لأنه يحمل على النادر ، وقال عياض فى حديث ابن مسعود : هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالباً ، وأما تطويله فإنما كان فى التدبر والترتيل ، وما ورد من غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها فى ركعة فكان نادراً . قلت : لكن ليس فى حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة بل فيه إنه كان يقرن بين هذه السورة وهذه السورة المعينات إذا قرأ من المفصل . وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس أن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى وواسطى وعسقلانى ، وفيه التحديث والسمع والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى فى الصلاة .

الحديث السادس والسبعون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ
 فِي الظَّهْرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ
 بِأَمِّ الْكِتَابِ ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ ، وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي
 الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ .

(عن أبي قتادة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يقرأ في الظهر) أى فى صلاة الظهر (فى) الركعتين (الأولين بأَمِّ الكتاب
 وسورتين) فى كل ركعة منهما بسورة ، فيه ما ترجم له وفيه التنصيص على قراءة
 الفاتحة فى كل ركعة ، وقد تقدم البحث فيه (وفى الركعتين الآخريين بأَمِّ الكتاب
 ويسمعنا) من الإسماع (الآية) من السورة أحياناً (ويطول فى الركعة الأولى
 ما لا يطول فى الركعة الثانية وهكذا) يقرأ فى الأولين بأَمِّ الكتاب وسورتين
 وفى الآخريين بها فقط ويطول فى الأولى (فى) صلاة (العصر وهكذا) يطيل
 فى الركعة الأولى (فى) صلاة (الصبح) فالتشبيه فى تطويل المقروء بعد
 الفاتحة فى الأولى فقط بخلاف التشبيه بالعصر فإنه أعم . وفى الحديث حجة للقول
 بوجوب الفاتحة ، ويؤيده التعبير بكان المشعر بالاستمرار مع قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتمونى أصلى .

الحديث السابع السبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ
مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
إذا أمن الإمام فأمنوا) أى إذا أراد الإمام التأمين أن يقول آمين مقارناً له ،
كما قاله الجمهور ، وعلمه إمام الحرمين بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه ،
فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح . وظاهر الحديث أن المأموم إنما يؤمن إذا
أمن الإمام لا إذا ترك ، وبه قال بعض الشافعية ، وهو مقتضى إطلاق الرافعى
الخلافاً ، وادعى النووي الاتفاق على خلافه ، ونص الشافعى فى الأم على أن
المأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمداً أو سهواً ، ثم إن هذا الأمر عند الجمهور
للندب ، وحكى ابن بزيمة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر
الأمر ، قال : وأوجه الظاهرية على كل مصل ، ثم فى مطلق أمر المأموم
بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشغلاً بقراءة الفاتحة ، وبه قال أكثر الشافعية ،
ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالة على وجهين ، أحدهما لا تنقطع لأنه مأمور
بذلك لمصلحة الصلاة ، بخلاف الأمر الذى لا يتعلق بها ، كالحمد للعاطس ،
والله أعلم . واستدل به على مشروعية التأمين للإمام ، وخالف مالك فقال :
لا يؤمن الإمام فى الجهرية ، وفى رواية لا يؤمن مطلقاً ، وقد ورد التصريح
بأن الإمام يقولها عند أبى داود والنسائى ولفظه : إذا قال الإمام « ولا الضالين »
فقولوا : آمين . فإن الملائكة تقول : آمين ، وإن الإمام يقول : آمين (فإنه من
وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد الجرجانى فى أماليه
عن يونس : وما تأخر ، لكن قال فى الفتح : إنها زيادة شاذة ، وظهره
يشمل الصغائر والكبائر ، لكن قد ثبت أن الصلاة إلى الصلاة كفر لما بينهما
ما اجتنبت الكبائر ، فإذا كانت الفرائض لا تكفر الكبائر فكيف تكفرها سنة
التأمين إذا وافقت التأمين . وأجيب بأن المكفر ليس التأمين الذى هو فعل

المؤمن بل وفاق الملائكة ، وليس ذلك إلى صنعه بل فضل من الله وعلامة على سعادة من وافق . قاله التاج ابن السبكي في الأشباه والنظائر . قال القسطلاني : والحق أنه عام خص منه ما يتعلق بحقوق الناس ، فلا تغفر بالتأمين للأدلة فيه ، لكنه شامل للكبائر إلا أن يدعى خروجها بدليل آخر . انتهى . ولمسلم : فإن الملائكة تؤمن قبل قوله فن وافق ، وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان ، خلافاً لمن قال : المراد الموافقة في الإخلاص والخشوع كابن حبان ، وكذا جنح إليه غيره أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين . وقال ابن المنير : الحكمة في ذلك أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها ، لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، فن وافقهم كان متيقظاً ، ثم ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم ، واختاره ابن بزيمة ، وقيل الحفظة منهم ، وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا أنهم غير الحفظة ، والذي يظهر أن المراد به من يشهد تلك الصلاة من الملائكة ممن في الأرض أو في السماء . وفي رواية الأعرج : وقالت الملائكة في السماء ، وفي رواية محمد بن عمرو : فوافق ذلك قول أهل السماء . ونحوه عند مسلم . وعن عكرمة قال : صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء ، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد . انتهى . قال في الفتح : ومثله لا يقال بالرأى فالمصير إليه أولى .

الحديث الثامن والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا قال أحدكم آمين) عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة أو فيها إماماً أو مأموماً كما أفهمه إطلاقه هنا أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم : إذا قال أحدكم في صلاته حملاً للمطلق على المقيد ، لكن في حديث أبي هريرة عند أحمد ما يدل على الإطلاق ولفظه : إذا أمن القارئ فأمنوا ، وحينئذ فيجرى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده ، إلا أن يراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة فيبقى التخصيص على حاله ، فإن الحديث واحد اختلفت ألفاظه ، ولا دلالة فيه على أن الملائكة أفضل من الآدميين كما استدل به بعض المعتزلة (وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت إحداهما) أى كلمة تأمين أحدكم (الأخرى) أى كلمة تأمين الملائكة في السماء ، وهو يقوى أن المراد بالملائكة لا يختص بالحفظة (غفر له) أى للقاتل منكم (ما تقدم من ذنبه) أى ذنبه المتقدم كله ، فمن بيانية لاتبعيضية ، وفيه دلالة على فضل التأمين ، أى دلالة . وهذا الحديث أخرجه النسائي أيضاً في الصلاة وفي الملائكة .

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ .

(عن أبي بكرة) بفتح الباء وسكون الكاف ، نفيق بن الحارث بن كلدة ، وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وهو الثقي (رضى عنه أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية : أنه دخل المسجد ، زاد الطبراني : وقد أقيمت الصلاة ، فانطلق يسعى ، وللطحاوي : وقد حفزه النفس (وهو) أى والحال أنه صلى الله عليه وآله وسلم (راكم فرقع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك) الذى فعله من الركوع دون الصف ، وفي رواية حماد عند الطبراني ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أيكم دخل الصف وهو راكم (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (زادك الله حرصاً) على الخير . قال ابن المنير : صوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل أبي بكرة من الجهة العامة ، وهى الحرص على إدراك فضيلة الجماعة ، وخطأه من الجهة الخاصة (ولا تعد) إلى الركوع دون الصف منفرداً ، فإنه مكروه لحديث أبي هريرة مرفوعاً : إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف ، والنهى محمول على التنزيه ، ولو كان للتحريم لأمر أبا بكرة بالإعادة ، وإنما نهاه عن العود لإرشاداً إلى الأفضل ، وذهب إلى التحريم أحمد وإسحق وابن خزيمة من الشافعية لحديث وابصة عند أصحاب السنن وصححة أحمد وابن خزيمة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة . زاد ابن خزيمة فى رواية له : لاصلاة لمنفرد خلف الصف . وأجاب الجمهور بأن المراد : لاصلاة كاملة ، لأن من سنة الصلاة مع الإمام اتصال الصفوف وسد الفرج . وقد روى البيهقي عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال : صلاته تامة ، أو المراد : لا تعد إلى أن تسعى إلى الصلاة سعيّاً بحيث يضيق عليك النفس لحديث الطبراني : أنه دخل المسجد وقد أقيمت

الصلاة فانطلق يسعى ، وللطحاوى : وقد حفزه النفس ، والمراد : لاتعد تمشى وأنت راكع إلى الصف لرواية حماد ، ولأبى داود : أيكم الذى ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف ، فقال أبو بكر . أنا ، وهذا وإن لم يفسد الصلاة لكونه خطوة أو خطوتين ، لكنه مثل بنفسه فى مشيه راكعاً لأنها كمشية البهائم . قال فى الفتح : قوله لا تعد ، ضبطناه فى جميع الروايات بفتح أوله وضم العين ، من العود . وحكى بعض الشراح للمصباح بضم أوله وكسر العين ، من الإعادة . ويرجح الرواية المشهورة الزيادة فى آخره عند الطبرانى : صل ما أدركت واقض ماسبقك . واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل الإمام على أى حال وجده عليه . وقد ورد الأمر بذلك صريحاً فى سنن سعيد بن منصور من رواية عبدالعزيز بن وكيع عن أناس من أهل المدينة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من وجدنى قائماً أو راكعاً أو ساجداً فليكن معى على الحال التى أنا عليها . وفى الترمذى نحوه عن علىّ ومعاذ بن جبل مرفوعاً وفى إسناده ضعف لكنه ينجبر بطريق سعيد ابن منصور المذكورة . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والقول والعننة ، وما فيه من عننة الحسن ، وأنه لم يسمع من أبى بكره وإنما يروى عن الأحنف عنه مردود بحديث أبى داود المصرح فيه بالتحديث ، وأخرجه أبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثمانون

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ ، فَقَالَ : ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ .

(عن عمران بن حصين رضى الله عنه أنه صلى مع عليّ) هو ابن أبي طالب (رضى الله عنه بالبصرة) بعد وقعة الجمل (فقال) أى عمران (ذكرنا) من التذكير (هذا الرجل) هو عليّ (صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر أنه كان يكبر كلما رفع وكلماً وضع) ليحصل تجدد العهد في أثناء الصلاة بالتكبير الذى هو شعار النية التى كان ينبغي استصحابها إلى آخر الصلاة . قاله ناصر الدين بن المنير . وهذا مفهومه العموم في جميع الانتقالات ، لكنه مخصوص بحديث : سمع الله لمن حمده عند الاعتدال . وفيه مشروعية التكبير في كل خفض ورفع لكل مصل . فالجمهور على نديته ماعدا تكبيرة الإحرام . وذهب أحمد وبعض أهل الظاهر إلى وجوب جميع التكبيرات . وقد قال الشافعية : لو ترك التكبير عمداً أو سهواً حتى ركع أو سجد لم يأت به لفوات محله ولا سجود . وقال المالكية : يجب السجود بترك ثلاث تكبيرات من أثنائها لأنه ذكر مقصود في الصلاة . ثم إن في قوله « ذكرنا » إشارة إلى أن التكبير الذى ذكره قد كان ترك . ويدل له حديث أبي موسى الأشعرى عند أحمد والطحاوى بإسناد صحيح قال : ذكرنا عليّ صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إما نسيناها أو تركناها عمداً ... الحديث . وأول من تركه عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته . وفي الطبرانى : معاوية وعن أبي عبيد زياد ، وكان زياداً تركه بترك معاوية ومعاوية بترك عثمان ، لكن يحتمل أن يراد بترك عثمان ترك الجهر به ، ولذلك حمل بعض العلماء فعل الأخيرين عليه ، لكن حكى الطحاوى أن قوماً كانوا يتركون التكبير في خفض دون الرفع ، قال : وكذلك كانت بنو أمية تفعل . وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر . وعن بعض السلف أنه كان

لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام . و فرق بعضهم بين المنفرد وغيره ، ووجهه بأن التكبير شرع للإيدان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد ، لكن استقر الأمر على مشروعيته في الخفض والرفع لكل مصل ، فالجمهور على ندبته ماعدا تكبيرة الإحرام كما تقدم . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى ، وفيه رواية الأخ عن الأخ ، والتحديث والإخبار والعننة والقول وشيخ البخارى من أفرادة .

الحديث الحادى والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام للصلاة يكبر حين يقوم) تكبيرة الإحرام ، وفيه التكبير قائماً وهو بالاتفاق فى حق القادر (ثم يكبر حين يركع) يبدأ به حين يشرع فى الانتقال إلى الركوع ويمده حتى يصل إلى حد الركوع ، وكذا فى السجود والقيام . قال النووى : فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها . قال الحافظ : ودلالة هذا اللفظ على البسط الذى ذكره غير ظاهرة (ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد) فيه أن التسميع ذكر النهوض والتحميد ذكر الاعتدال ، وفيه دليل على أن الإمام يجمع بينهما ، وهو قول الشافعى وأحمد وأبى يوسف ومحمد وفاقاً للجمهور . والأحاديث الصحيحة تشهد لذلك ، لأن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة محمولة على حالة الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله وخالف ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية عنه لحديث : إذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد . وهذه قسمة منافية للشركة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : البيئة على المدعى واليمين على من أنكر . وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على انفراده صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة النفل توفيقاً بين الحديثين . قال الحافظ الشوكانى فى « السيل » أقول : قد ورد مايدل على أنه يجمع بين التسميع والحمد كل مصلى إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، وقد أوضحت ذلك فى شرح المنتقى

والزيادة مقبولة . انتهى . وتام هذا الحديث هكذا : ثم يكبر حين يهوى ،
ثم يكبر حين يرفع رأسه أى من السجود ، ثم يكبر حين يسجد أى الثانية ،
ثم يكبر حين يرفع رأسه أى منها ، ثم يفعل ذلك فى الصلاة كلها حتى يقضيها ،
ويكبر حين يقوم من الثنتين ، أى الركعتين الأوليين بعد الجلوس أى للتشهد
الأول . وهذا الحديث مفسر لما سبق من قوله : كان يكبر فى كل خفض
ورفع . ورواته ستة ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والسمع والقول ،
ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى .

الحديث الثاني والثمانون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى جَنْبِهِ ابْنُهُ مُصْعَبٌ، قَالَ: فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخِذَيَّ، فَفَنَّهُانِي أَبِي وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ فَنُهِينَا عَنْهُ وَأُمِرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ.

(عن سعد بن أبي وقاص) المتوفى سنة خمس وخمسين (رضى الله عنه أنه صلى إلى جنبه) أى جنب سعد (ابنه مصعب) الملقب المتوفى سنة ثلاث ومائة (قال) أى مصعب (فطبقت بين كفى) أى بأن جمع بين أصابعهما (ثم وضعتهما بين فخذي فنهاني أبى) عن ذلك (وقال كنا نفعله) أى التطبيق (فنهينا عنه) بضم النون ، وفى كتاب الفتوح لسيف عن مسروق أنه سأل عائشة رضى الله عنها عن التطبيق ، فأجابته بما محصله أنه من صنيع اليهود ، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لذلك ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أمر فى آخر الأمر بمخالفتهم . وفى حديث ابن عمر عند ابن المنذر بإسناد قوى قال : إنما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعنى التطبيق . واستدل به على نسخه بناء على أن المراد بالأمر والنهى فى ذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه الصيغة تختلف فيها ، والراجح أن حكمها الرفع ، وهو مقتضى تصرف البخارى وكذا مسلم إذ أخرجه فى صحيحه ، وعند الدارمى : كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أفضادهم فصليت إلى جنب أبى فضرِب يدي ... الحديث . فأيدت هذه الزيادة مستند مصعب فى فعل ذلك ، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم ، قال الترمذى : التطبيق منسوخ عند أهل العلم ، لا خلاف بينهم فى ذلك إلا ما روى عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون . انتهى . وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلاً فى صحيح مسلم وغيره ، وفيه قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحمل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ . وروى عبد الرزاق عن علقمة والأسود قال : صلينا مع عبد الله فطبق ، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقتنا ، فلما انصرف قال : ذاك شيء كنا نفعله ثم ترك . وفى الترمذى عن عبد الرحمن السلمى قال : قال

(٥٢ - عون البارى - ج ١)

لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنة لكم فخذوا بالركب . ورواه البيهقي بلفظ : كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أفضادنا ، فقال عمر : إن من السنة الأخذ بالركب . وهذا أيضاً حكمه حكم الرفع ، لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو من السنة كذا ، كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا سيما إذا قاله مثل عمر رضى الله عنه (وأمرنا) مبنياً للمفعول كنهينا ، والفاعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه الذي يأمر وينهى فله حكم الرفع (أن نضع أيدينا) من إطلاق الكل على الجزء ، أى أكفنا (على الركب) شبه القابض عليها مع تفريق أصابعهما للقبلة حالة الوضع . ولمسلم عن أبي يعفور بلفظ : أمرنا أن نضرب بالأكف على الركب . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول وتابعى عن تابعى عن صحابي والابن عن الأب ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه .

الحديث الثالث والثمانون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، مَاخِلًا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : كان ركوع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وسجوده وبين السجدين) أى زمان ركوعه وسجوده وبين السجدين أى الجلوس بينهما (وإذا رفع) أى اعتدل (من الركوع) ولأبى ذر : إذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا هنا لجرد الزمان منسلخاً عن الاستقبال (ماخلاً) بمعنى إلا (القيامة) الذى هو للقراءة (و) إلا (القعود) الذى هو للشهد (قريباً من السواء) بالمد من المساواة ، والاستثناء هنا من المعنى كان معناه كأن أفعال صلاته كلها قريبة من السواء ماخلاً القيامة والقعود فإنه كان يطولها ، وفيه إشعار بالتفاوت والزيادة على أصل حقيقة الركوع والسجود وبين السجدين والرفع من الركوع ، وهذه الزيادة لا بد أن تكون على القدر الذى لا بد منه وهو الطمأنينة ، وقد جزم بعضهم بأن المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين ، وردّه ابن القيم فى حاشيته على السنن فقال : هذا سوء فهم من قائله ، لأنه قد ذكرهما بعينهما ، فكيف يستثنيهما ، وهل يحسن قول القائل : جاء زيد وعمر وبكر وخالد إلا زيداً وعمرأ ، فإنه متى أراد نقي الحجة عنهما كان متناقضاً . انتهى ، وتعقب بأن المراد بذكرها إدخالها فى الطمأنينة ، وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة . وقد وقع هذا الحديث فى باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع بغير استثناء ، وإذا جمع بين الروایتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة والقعود للقعود للشهد كما سبق . واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله فى حديث أنس : حتى يقول القائل قد نسى . وفى الجواب عنه تعسف . ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون إلا بدل بن الحبر فبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وشيخ البخارى من أفرادة ، ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي.
وَعَنْهَا أُخْرَى: يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم) بالنصب بفعل محذوف لزوماً : أى أصبح سبحانك اللهم (ربنا و) سبحت (بحمدك) أى بتوفيقك وهدايتك لا بحولى وقوتى ، ففيه شكر الله تعالى على هذه النعمة والاعتراف بها ، والمراد من الحمد لازمه مجازاً وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية (اللهم) أى يا الله (اغفر لى) فيه دلالة الحديث على الترخية ، قيل : وإنما نص فيها على الدعاء دون التسبيح ، وإن كان الحديث شاملاً لها لقصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء فى الركوع كمالك رحمه الله ، وأما التسبيح فاتفق عليه ، فاهتم هنا بالتنصيص على الدعاء لذلك ، واحتج المخالف بحديث ابن عباس عند مسلم مرفوعاً : فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه فى الدعاء فقم أن يستجاب لكم . وأجيب بأنه لا مفهوم له ، فلا يمتنع الدعاء فى الركوع ، كما لا يمتنع التعظيم فى السجود . وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله فى الركوع وكذا فى السجود ، وإنما سأل صلى الله عليه وآله وسلم المغفرة مع كمال عصمته لبيان الافتقار إلى الله تعالى والإذعان له وإظهاراً للعبودية ، أو كان عن ترك الأولى ، أو لإرادة تعليم أمته . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وشيخ البخارى فيه من إفراده ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى فى المغازى والتفسير ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى الصلاة .

(وعنها) أى عن عائشة فى رواية (أخرى يتأول القرآن) والمعنى يمثل أمر الله تعالى فى قوله تعالى : « فسبح بحمد ربك واستغفره » ، أى على أحسن الوجوه وأفضل الحالات فى فرض الصلاة ونقلها . وهذه الرواية مذكورة فى باب التسبيح والدعاء فى السجود من صحيح البخارى .

الحديث الخامس والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ،
 فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد (وللأصلي : ولك الحمد . قال فى الفتح : هكذا ثبت بزيادة الواو فى طرق كثيرة ، وفى بعضها بخذفها . قال النووى : المختار أن لاترجيح لأحدهما على الآخر . وقال ابن دقيق العيد : كأن إثبات الواو دال على معنى زائد ، لأنه يكون التقدير مثلاً : ربنا استجب ولك الحمد ، فيشمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر . انتهى . وهذا بناء على أن الواو عاطفة ، وقيل حالية ، وأن الأكثر رجحوا ثبوتها . وقال الأثرم : سمعت أحمد يثبت الواو فى ربنا ولك الحمد ، ويقول ثبت فيه عدة أحاديث ، وفيه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو فى ذلك . واستدل بهذا الحديث المالكية والحنفية على أن الإمام لايقول : ربنا لك الحمد ، وعلى أن المأموم لايقول : سمع الله لمن حمده ، لكون ذلك لم يذكر فى هذه الرواية ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد ، فجعل التسميع الذى هو طلب التحميد للإمام ، والتحميد الذى هو طلب الإجابة للمأموم ، ويدل له قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث أبى موسى الأشعرى عند مسلم : وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا لك الحمد ، يسمع الله لكم . ولا دليل لهم فى ذلك ، لأنه ليس فى حديث الباب مايدل على النفي ، بل فيه أن قول المأموم : ربنا لك الحمد ، يكون عقب قول الإمام : سمع الله لمن حمده ، ولا يمتنع أن يكون الإمام طالباً ومجيباً فهو كمسألة التأمين السابقة .

وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي ، فيجمع بينهما الإمام والمنفرد ، وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور ، والأحاديث الصحيحة تشهد لذلك ، وقدمنا قريباً عن الحافظ الشوكاني أنه ورد ما يدل على أنه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً (فإنه من وافق قوله قول الملائكة) أى حمده حمدهم (غفر له ماتقدم من ذنبه) وهو نظير ماتقدم في مسألة التأمين ، وظاهره أن الموافقة في الحمد في الصلاة لا مطلقاً .

الحديث السادس والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لِأَقْرَبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ ، بَعْدَ مَا يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : لأقربن) لكم (صلاة النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) من التقريب ، أى لأقربكم إلى صلاته ، أو لأقرب صلاته إليكم ، وللطحاوى : لأرينكم (فكان أبو هريرة رضى الله عنه يقنت في الركعة الأخرى من) ثلاث صلوات (صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة الصبح بعد مايقول : سمع الله لمن حمده) فيه القنوت بعد الركوع فى الاعتدال . وقال مالك : يقنت قبله دائماً . وظاهر سياق الحديث أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس موقوفاً على أبى هريرة لقوله : لأقربن لكم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم فسرہ الراوى بقوله : فكان أبو هريرة ... إلخ . وقيل : المرفوع منه وجود القنوت لاقوعه فى الصلوات المذكورة . ويدل له ما فى رواية شيبان عن يحيى عند البخارى فى تفسير سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ، لكن لاينفى هذا كونه صلى الله عليه وآله وسلم قنت فى غير العشاء ، فالظاهر أن جميعه مرفوع (فیدعو للمؤمنين ويلعن الكفار) الغير المعينين ، وأما المعين فلا يجوز لعنه حياً كان أو ميتاً إلا من علمنا بالنصوص موته على الكفر كأبى لهب . ورواة الحديث ما بين بصرى ودستوائى ويمانى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وشيخ البخارى فيه من أفراده ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث السابع والثمانون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ .

(وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان القنوت) فى أول الأمر أى فى الزمن النبوى صلى الله على صاحبه وآله وسلم فله حكم الرفع (فى) صلاة (المغرب و) صلاة (الفجر) ثم ترك . قال فى الفتح : وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث فى المسند الصحيح وليس فيه تقييد ، وسيأتى اختلاف النقل عن أنس فى القنوت ، ومحلّه فى الصلاة ، وفى أى الصلوات شرع ، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو فى حالة دون حالة ، فى آخر أبواب الوتر . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وشيخ البخارى فيه من أفرادّه ، وفيه التحديث والعنونة والقول .

الحديث الثامن والثمانون

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي يَوْمًا وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ: مَنِ الْمُتَكَلِّمُ؟ قَالَ أَنَا، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَذِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ.

(عن رفاعة بن رافع الزرقى رضى الله عنه أنه قال : كنا يوماً) من الأيام (نصلى وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المغرب (فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال . وقد مضى فى حديث أبى هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال وهو المعروف ، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله : فلما رفع رأسه ، أى فلما شرع فى رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل (قال رجل) هو رفاعة راوى هذا الحديث كما جزم به فى الفتح ، وكذا قال ابن بشكوال ، وهو فى الترمذى بلفظ : قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغطست فقلت الحمد لله ... إلخ . وحسنه . وإنما كنى عن نفسه لقصد إخفاء عمله . ونقل البرماوى عن ابن منده أنه جعله غير راوى الحديث وأن الحاكم جعله معاذ ابن رفاعة ، فوهم فى ذلك (ربنا ولك الحمد) بالواو (حمداً) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لك الحمد (كثيراً طيباً) خالصاً عن الرياء والسمعة (مباركاً) أى كثير الخير (فيه) زاد رفاعة بن يحيى : مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ، وفيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية فى القصد (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال : من المتكلم) بهذه الكلمات ، زاد رفاعة بن يحيى : فى الصلاة ، فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة (قال) رفاعة بن رافع (أنا) فقال : كيف قلت فذكره ، فقال : والذى نفسى بيده ... الحديث ، ولما لم يعين صلى الله عليه وآله وسلم واحداً بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، وكأنهم انتظروا بعضهم ليحيب ، وحملهم على ذلك خشية أن يبدو

في حقه شيء ظناً منهم أنه أخطأ فيما فعل ، ورجوا أن يقع العفو عنه ، ويدل له ما في رواية أخرى عند ابن قانع . قال رفاعه : فوددت أني خرجت من مالي وأنني لم أشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الصلاة ... الحديث ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك ، فعرفهم أنه لم يقل بأساً ، ويدل لذلك حديث مالك بن ربيعة عند أبي داود قال : من القائل الكلمة ، فلم يقل بأساً ، قال صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت بضعة) وفي رواية بضعة (وثلاثين ملكاً) أى على عدد حروف الكلمات أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين الثلاث والتسع ، ولا يختص بما دون العشرين ، خلافاً للجبهرى . والحديث يرد عليه ، فأنزل الله تعالى بعدد حروف الكلمات ملائكة في مقابلة كل حرف ملكاً تعظيماً لهذه الكلمات ، وأما ما وقع في حديث أنس عند مسلم فالموافقة فيه كما أفاده في الفتح بالنظر لعدد الكلمات على اصطلاح النحاة ولفظه : لقد رأيت اثني عشر ملكاً (يتتدرونها) أى يسارعون إلى الكلمات المذكورة (أيهم يكتبها أول) بالبناء على الضم لنية الإضافة ، ويجوز أن يكون معرباً بالنصب على الحال وهو غير منصرف ، والمعنى أن كل واحد يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى لعظم قدرها . وفي رواية رفاعه بن يحيى : أيهم يصعد بها أول . والطبراني من حديث أبي أيوب أيهم يرفعها ، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة . ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً : إن لله ملائكة يطوفون بالطرق يلتمسون أهل الذكر ... الحديث . واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة . والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولون مثله . واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور ، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه ، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة ، وأن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تشميت العاطس ، وعلى تطويل الاعتدال بالذكر . واستنبط منه ابن بطل جواز رفع الصوت للتبليغ خلف الإمام . وتعقبه الزين بن المنير بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ . وفي هذا التعقب نظر ، لأن غرض ابن بطل إثبات جواز الرفع في الجملة . وقد سبقه إليه ابن عبد البر ، واستدل له بإجماعهم على أن الكلام الأجنبي يبطل عمده الصلاة ولو كان سراً . قال : فكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهراً .

الحديث التاسع والثمانون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَعْتُ لَنَا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ يُصَلِّي ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى نَقُولَ قَدْ نَسِيَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه) قال ثابت البناني (إنه كان ينتعت) أى يصف (لنا صلاة النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم فكان يصلى ، فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول) أى إلى أن نقول (قد نسي) وجوب الهوى إلى السجود ، قاله الكرماني ، أو أنه في صلاة أو ظن أنه وقت القنوت من طول قيامه ، أو وقت التشهد حيث كان جالساً . قال ابن دقيق العيد : وهذا صريح في الدلالة على أن الاعتدال ركن طويل ، بل هو نص فيه ، فلا ينبغي العدول عنه للدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود ، ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص ، فهو فاسد الاعتبار ، وأيضاً الذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الركوع ، فتكرير سبحان ربى العظيم ثلاثاً يحىء قدر قوله : اللهم ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه . وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول كما أخرج مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبى سعيد الخدرى وابن عباس بعد قوله : حمداً كثيراً طيباً ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد . وزاد في حديث ابن أبي أوفى : اللهم طهرنى بالثلج والبرد ... إلخ . وزاد في حديث آخر : أهل الثناء والمجد إلى آخره . ومن ثم اختار النووى جواز تطويل الركن القصير خلافاً للمرجح في المذهب ، واستدل لذلك بحديث حذيفة عند مسلم : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعة بالبقرة وغيرها ثم ركع نحواً مما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك الحمد قياماً طويلاً قريباً مما ركع . قال النووى : الجواب عن هذا الحديث صعب والأقوى جواز الإطالة بالذكر . انتهى . وقد أشار الشافعى في الأم إلى عدم البطلان فقال في ترجمة : كيف القيام بعد الركوع ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساهياً وهو لا ينوى به القنوت كرهت له ذلك ولا إعادة ... إلى آخر كلامه في ذلك . فالعجب من يصحح هذا مع بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال

وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل انتفت الموالاة معترض فإن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها ، وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها ، والله أعلم . وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله : قريباً من السواء ليس أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال ، بل المراد أن صلاته كانت معتدلة ، وكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان ، وإذا أخفها أخف بقية الأركان ، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصفات ، وثبت في السنن عن أنس أنهم حزروا في السجود قدر عشر تسبيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصفات اقتصر على دون العشر وأقله ، كما ورد في السنن أيضاً ثلاث تسبيحات . قلت : ينظر في هذا الحمل فهو مترتب على كون السجود الذي حزروا فيه عشر تسبيحات هو في تلك الصلاة التي قرأ فيها بالصفات ، فإن صح ذلك صح الحمل المذكور ، والله أعلم .

الحديث التسعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، يَدْعُو لِرِجَالٍ وَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ أَشَدُّ وَطْأَتِكَ عَلَى مُضَرَ، وَأَجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَوْمَئِذٍ مِنْ مُضَرَ مُخَالِفُونَ لَهُ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم حين يرفع رأسه) من الركوع (يقول سمع الله لمن حمده) وفي الاعتدال (ربنا ولك الحمد) بالواو فيجمع بينهما (يدعو لرجال) من المسلمين (فيسميهم بأسمائهم) استدلل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع ، وعلى أن تسمية الرجال بأسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا يفسد الصلاة (فيقول) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أنج الوليد بن الوليد) ابن المغيرة المخزومي أخا خالد بن الوليد (و) أنج (سلمة بن هشام) بفتح اللام أخا أبي جهل بن هشام (و) أنج (عياش بن أبي ربيعة) أخا أبي جهل لأمه ، وكل هؤلاء الذين دعا لهم نجوا من أسر الكفار ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم (وأنج المستضعفين من المؤمنين) من باب عطف العام على الخاص ، ثم يقول صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم اشدد وطأتك) من الوطاء وهو شدة الاعتماد على الرجل ، والمراد اشدد بأسك أو عقوبتك (على) كفار قريش أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ، ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان (واجعلها) قال الزركشي : الضمير للوطاة أو للأيام وإن لم يسبق لها ذكر لما دل عليه المفعول الثاني الذي هو سنين . قال في المصابيح : ولا مانع من أن يجعل عائداً إلى السنين لا إلى الأيام التي دلت عليها سنين ، وقد نصوا على جواز عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة ، إذا كان مخبراً عنه بخبر

يفسره مثل « إن هي إلا حياتنا الدنيا » ومانحن فيه من هذا القبيل . انتهى .
 أى واجعل السنين (عليهم سنين) جمع سنة والمراد بها هنا زمن القحط (كسنى
 يوسف) الصديق عليه السلام السبع الشداد فى القحط وامتداد زمان المحنة
 والبلاء وبلوغ غاية الجهد والضراء ، وأسقط نون سنين للإضافة جرياً على
 اللغة الغالبة فيه وهى إجراؤه مجرى جمع المذكر السالم ، لكنه شاذ لكونه غير
 عاقل ولتغيير مفردة بكسر أوله ، ولهذا أعربه بعضهم بحركات على النون
 كالمفرد كقوله :

دعانى من نجد فإن سنينه لعين بنا شيئاً وشيئنا مردا
 (وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له) صلى الله عليه وسلم . ورواة
 هذا الحديث ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه
 أبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الحادى والتسعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُخْشِرُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُتَافِتُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا؟ فَيَدْعُوهُمْ، وَيُضْرِبُ الصِّرَاطَ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأَمَّتِهِ وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَالَامِ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ تَخَطَّفُ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَدَلُ، ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدْ أَمْتَحِشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا

الْجَنَّةَ مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ
 قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا ، وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا ، فَيَقُولُ : هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ
 بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ ، فَيُعْطِي اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْ
 عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ
 رَأَى بِهَجَّتِهَا ، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَبِّ قَدَّمْنِي عِنْدَ
 بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ
 غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ ، فَيَقُولُ :
 فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ ، فَيَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ
 لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى
 بَابِ الْجَنَّةِ ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا ، فَرَأَى زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النُّصْرَةِ وَالسُّرُورِ ،
 فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ ، فَيَقُولُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : وَيَحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ، أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ
 وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي
 أَشَقَى خَلْقِكَ ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ،
 فَيَقُولُ : تَمَنِّ ، فَيَتَمَنَّى ، حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ ، قَالَ اللَّهُ : زِدْ مِنْ كَذَا وَكَذَا
 أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ ، حَتَّى إِذَا أَنْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِي ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ
 وَمِثْلُهُ مَعَهُ ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
 لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلَهُ : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ
 مَعَهُ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ : ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن الناس قالوا : يارسول الله هل نرى) أى نبصر (ربنا يوم القيامة؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل تمارون) بضم التاء والراء من الممارسة وهى المجادلة ، وفى رواية الأصيلي : تمارون بفتح التاء والراء ، وأصله تمارون ، حذفت إحدى التائين ، أى هل تشكون (فى) (رؤية) القمر ليلة البدر ليس دونه سبحانه؟ قالوا : لا يارسول الله ، قال : فهل تمارون) بضم التاء والراء أو بفتحهما (فى) (رؤية) الشمس ليس دونها سبحانه؟ قالوا : لا يارسول الله ، قال : فإنكم ترونه (تعالى) (كذلك) بلا مرية ظاهراً جليلاً ينكشف سبحانه لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كنسبة الإبصار إلى هذه المبصرات المادية ، لكنه يكون مجرداً عن ارتسام صورة المرئى وعن اتصال الشعاع بالمرئى وعن المحاذاة والجهة والمكان ، لأنها وإن كانت أموراً لازمة للرؤية عادة فالعقل يجوز ذلك بدونها (يحشر الناس يوم القيامة فيقول) الله تعالى أو فيقول القائل (من كان يعبد شيئاً فليتبّع) بتشديد التاء وكسر الباء (فمنهم من يتبع الشمس ومنهم من يتبع القمر ومنهم من يتبع الطواغيت) جمع طاغوت الشيطان أو الصنم أو كل رأس فى الضلال أو كل ماعبد من دون الله وصدّ عن عبادته تعالى أو الساحر أو الكاهن أو مرده أهل الكتاب ، فعلوت من الطغيان قلب عينه ولامه (وتبقى هذه الأمة) الحمديّة (فيها منافقوها) يستترون بها كما كانوا فى الدنيا واتبعوهما لما انكشفت لهم الحقيقة لعلمهم ينتفعون بذلك حتى ضرب بينهم بسور له باب ، باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب (فيأتيهم الله عز وجل) أى يظهر لهم فى غير صورته ، أى صفته التى يعرفونها من الصفات التى تعبدهم بها فى الدنيا امتحاناً ليقع التمييز بينهم وبين غيرهم ممن يعبد غيره تعالى (فيقول أنا ربكم) فيستعيذون بالله منه ، لأنه لم يظهر لهم بالصفات التى يعرفونها بل بما استأثر بعلمه تعالى ، لأن معهم منافقين لا يستحقون الرؤية وهم عن ربهم محجوبون (فيقولون هذا مكاننا حتى يأتينا) يظهر لنا (ربنا فإذا جاء) أى ظهر (ربنا عرفناه فيأتيهم الله) عز وجل ، أى يظهر متجلياً بصفاته المعروفة عندهم ، وقد تميز المؤمن من المنافق (فيقول أنا ربكم) فإذا رأوا ذلك عرفوه به تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الأول قول المنافقين والثانى قول المؤمنين ، وقيل الآتى فى الأول ملك ، ورجحه (٥٣ - عون البارى - ج ١)

عياض ، وعورض بأن الملك معصوم فكيف يقول أنا ربكم . وأجيب بأننا لا نسلم عصمته من هذه الصغيرة ، وردّ بأنه يلزم منه أن يكون قول فرعون أنا ربكم من الصغار فالصواب ما سبق (فيدعوهم) ربهم (فيضرب) مبنياً للمفعول (الصراط بين ظهرائي جهنم) أى على وسط جهنم ، وأصله ظهري فزيدت الألف والنون للمبالغة (فأكون أول من يجوز) وفى لفظ يجيز ، وهى لغة فى جاز ، يقال : جاز وأجاز بمعنى أى يقطع مسافة الصراط (من الرسل) عليهم الصلاة والسلام (بأمته ولا يتكلم) لشدة الهول (يومئذ) أى حال الإجازة على الصراط (أحد إلا الرسل وكلام الرسل يومئذ) على الصراط (اللهم سلم سلم) شفقة منهم على الخلق ورحمة (وفى جهنم كالليب) جمع كلوب بفتح الكاف وضم اللام (مثل شوك السعدان) بفتح أوله نبت له شوك من جيد مراعى الإبل ، يضرب به المثل فيقال : مرعى ولا كالسعدان (هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا نعم) رأيناه (قال فإنها) أى الكلايب (مثل شوك السعدان ، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله) تعالى (تخطف) بفتح الطاء فى الأفصح وقد تكسر ، وللكشميينى : فتخطف أى تأخذ (الناس) بسرعة (بأعمالهم) أى بسبب أعمالهم السيئة أو على حسب أعمالهم أو بقدرها (فمنهم من يوبق) مبنياً للمفعول أى يهلك (بعمله) وقال الطبرى : يوثق من الوثاق (ومنهم من يخردل) بخاء معجمة ودال مهملة ، وعن أبى عبيد بالذال المعجمة ، أى يقطع صغاراً كالخردل ، والمعنى أنه تقطعه كالليب الصراط حتى يهوى إلى النار ، وللأصيل بالجم من الجرذلة بمعنى الإشراف على الهلاك (ثم ينجو حتى إذا أراد الله) عز وجل (رحمة من أراد من أهل النار) أى الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالص ، إذ الكافر لا ينجو منها أبداً (أمر الله الملائكة أن يخرجوا) منها (من كان يعبد الله) وحده (فيخرجونهم) منها (ويعرفونهم بآثار السجود ، وحرّم الله) عز وجل (على النار أن تأكل أثر السجود) أى موضع أثره وهى الأعضاء السبعة أو الجبهة خاصة ، لحديث : إن قومًا يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم . رواه مسلم . وهذا موضع الترجمة فى البخارى واستشهد له ابن بطال بحديث : أقرب ما يكون العبد إذا سجد ، وهو واضح ، وقال الله تعالى : « واسجد واقترب » . قال بعضهم : إن الله تعالى يباهى بالساجدين من عبيده ملائكته المقربين ، يقول لهم : ياملائكتى أنا قربتكم

ابتداء وجعلتكم من خواص ملائكتي ، وهذا عبدى جعلت بينه وبين القرية حجباً كثيرة وموانع عظيمة من أغراض نفسية وشهوات حسية وتدير أهل ومال وأهوال فقطع كل ذلك وجاهد حتى سجد واقترب فكان من المقربين . قال : ولعن الله إبليس لإبائه عن السجود ، لعنة أبلسه بها وآيسه من رحمته إلى يوم القيامة . انتهى . وعورض بأن السجود الذى أمر به إبليس لا تعلم هيئته ولا تقتضى اللعنة اختصاص السجود بالهيئة العرفية ، وأيضاً فإبليس إنما استوجب اللعنة بكفره ، وحيث جحد مانص الله عليه من فضل آدم ، فجنح إلى قياس فاسد يعارض به النص ويكذبه ، لعنه الله . قاله ابن المنير (فيخرجون من النار ، فكل ابن آدم تأكله النار) أى فكل أعضاء ابن آدم تأكلها النار (إلا أثر السجود) أى مواضع أثره (فيخرجون من النار قد امتحشوا) مبنياً للفاعل أو للمفعول أى احترقوا واسودوا (فيصب عليهم) مبنياً للمفعول (ماء الحياة) الذى من شرب منه أو صب عليه لم يمت أبداً (فينبئون كما تنبت الحبة) بكسر الحاء المهملة بزور الصحراء مما ليس بقوت (فى حميل السيل) بفتح الحاء وكسر الميم ، ماجاء به من طين ونحوه ، شبه به لأنه أسرع فى الإنبات (ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد) الإسناد فيه مجازى لأن الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن ، فالمراد إتمام الحكم بين العباد بالثواب والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة والنار ، وهو آخر أهل النار دخولا الجنة) حال كونه (مقبلاً بوجهه قبل النار) أى جهتها أى هو مقبل (فيقول يارب اصرف وجهى عن النار) ولحموى والمستملى : من النار (قد) ولأنى ذر : فقد (قشبنى) والذى فى اللغة بتشديد الشين أى سمنى وأهلكنى (ريحها) وكل مسموم قشيب ، أى صار ريحها كالسم فى أنفى (وأحرقنى ذكاؤها) بفتح المعجمة والمد ، أى أحرقنى لهبا واشتعالها وشدة وهجها (فيقول) الله تعالى (هل عسيت) بفتح السين وكسر ها (إن فعل ذلك) الصرف الذى يدل عليه قوله المذكور اصرف وجهى عن النار (بك أن تسأل غير ذلك ، فيقول) الرجل (لا) وحق (عزتك) لا أسأل غيره (فيعطى الله) أى الرجل (ما يشاء من عهد) يمين (وميثاق فيصرف الله) تعالى (وجهه عن النار ، فإذا أقبل به على الجنة رأى بهجتها) أى حسناتها ونضارتها (سكت ما شاء الله أن يسكت ثم قال يارب قدمنى عند باب الجنة فيقول الله) عز وجل له (أليس قد

أعطيت العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذى كنت سألت ، فيقول يارب (أعطيت العهود لكن كرمك يطمعنى (لا أكون أشقى خلقك) قال الكرمانى : أى لا أكون كافراً . وقال السفاسى : المعنى إن أنت أبقيتنى على هذه الحالة ولا تدخلنى الجنة لأكونن أشقى خلقك الذين دخلوها (فيقول) الله (فاعسيت إن أعطيت ذلك) التقديم إلى باب الجنة (أن لا تسأل غيره) وإنما قال الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان وما يكون إظهاراً للمعاهد من بنى آدم من نقض العهد وأنهم أحق بأن يقال لهم ذلك ، فعنى عسى راجع للمخاطب لا إلى الله تعالى (فيقول) الرجل (لا و) حق (عزتك لا أسأل غير ذلك فيعطى) الرجل (ربه ماشاء من عهد وميثاق فيقدمه) الله (إلى باب الجنة ، فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة) أى البهجة (والسرور) تحير (فيسكت ماشاء الله أن يسكت) أى ماشاء الله سكوته حياء من ربه ، وهو تعالى يحب سؤاله لأنه يحب صوته فيبسطه بقوله لعلك إن أعطيت هذا تسأل غيره ، وهذه حالة المقصر فكيف حالة المطيع ، وليس نقض هذا العبد عهده جهلاً منه ولا قلة مبالاة بل علماً منه ، إن نقض هذا العهد أولى من الوفاء لأن سؤاله ربه أولى من إبرار قسمه ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير (فيقول يارب أدخلنى الجنة ، فيقول الله عز وجل : ويحك) وهى كلمة رحمة ، كما أن ويلك كلمة عذاب (يا ابن آدم ما أغدرك) صيغة تعجب من الغدر وهو ترك الوفاء (أليس قد أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذى أعطيت) مبنياً للمفعول (فيقول : يارب لاتجعلنى أشقى خلقك ، فيضحك الله عز وجل منه) أى من فعل هذا الرجل ، والمراد من الضحك هنا لازمه وهو الرضا وإرادة الخير كسائر الإسنادات فى مثله مما يستحيل على البارى تعالى ، فإن المراد لوأزمها على ما قيل ، والحق أن الإيمان بذلك وتسليم كيفياتها إلى الله تعالى (ثم يأذن له) الله تعالى (فى دخول الجنة فيقول له تمن فيتمنى حتى إذا انقطع) ولأبى ذر وغيره : انقطعت (أمنيته قال الله عز وجل) له (زد من كذا وكذا) أى من أمانيك التى كانت لك قبل أن أذكرك بها (أقبل يذكره ربه عز وجل حتى إذا انتهت به الأمانى) جمع أمنية (قال الله تعالى) له (لك ذلك) الذى سألت من الأمانى (ومثله معه ، قال أبو سعيد الخدرى) رضى الله عنه

(لأبى هريرة) رضى الله عنه (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : قال الله عز وجل : « لك ذلك وعشرة أمثاله » (أى أمثال ما سألت) قال أبو هريرة : لم أحفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا قوله لك ذلك ومثله معه . قال أبو سعيد الخدرى : إني سمعته يقول لك ذلك وعشرة أمثاله) ولا تنافى بين الروایتين فإن الظاهر أن هذا كان أولاً ، ثم تكرم الله فأخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمعه أبو هريرة . ورواة هذا الحديث الستة مائة حمصى ومدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى صفة الجنة ، ومسلم فى الإيمان .

الحديث الثاني والتسعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رِوَايَةٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ : عَلَى الْجَبْهَةِ ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ، وَلَا تَكْفِتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما فى رواية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : أمرت أن أسجد على سبعة أعظم) أى أعضاء سمي كل واحد عظماً باعتبار الجملة ، وإن اشتمل كل واحد على عظام ، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها (على الجبهة وأشار بيده على أنفه) كأنه ضمن أشار معنى أمر ، وللنساءى : ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال : هذا واحد ، أى أنهما كالعضو الواحد ، لأن عظم الجبهة هو الذى منه عظم الأنف ، والإلزام أن تكون الأعضاء ثمانية . وعورض بأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الأنف ، كما يكتفى بالسجود على بعض الجبهة . وأجيب بأن الحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد ، فذاك فى التسمية والعبارة لافى الحكم الذى دل عليه الأمر . وعند أبى حنيفة : يجزئ أن يسجد عليه دون جبهته . وعند الشافعية والمالكية والأكثرين : يجزئ على بعض الجبهة ، ويستحب على الأنف . قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة هو الأصل فى السجود والأنف تبع له ، ونقل ابن المنذر لإجماع الصحابة على أنه لا يجزئ السجود على الأنف وحده . وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجبهة وحدها . وعن الأوزاعى وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكى وغيرهم : يجب أن يجمعهما وهو قول الشافعى أيضاً (واليدين) أى باطن الكفين . كذا عند مسلم . قال ابن دقيق العيد : المراد بهما الكفان لثلا يدخل تحت المنهى عنه من افتراش السبع والكلب . انتهى (والركبتين وأطراف) أصابع (القدمين) وفى رواية : الرجلين . قال ابن دقيق العيد : ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء . واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بحديث

المسئء صلاته حيث قال فيه : ويمكن جيبته . قال : وهذا غايته أنه مفهوم لقب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم . قال : وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجد وجهي ، فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه . وأضعف منه قولهم : إن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة ، لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى ، وأضعف منه المعارضة بقياس شبهي ، كأن يقال : الأعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها . قال : وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء ، لكن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة ، وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخفين بمدة يقع فيها الصلاة بالخف ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة . انتهى . وعورض بأن المخالف له أن يقول يخص لابس الخف لأجل الرخصة . قال في الفتح : والذي يظهر لي أن الأحاديث الواردة بالاختصار على ذكر الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة بل الاختصار على ذكر الجبهة إما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن ، وليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره . وقيل أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للندب ، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث ، والأول أليق بتصريف البخاري .

(ولا نكفت الثياب و) لا (الشعر) أى لا نضم ولا نجتمع شعر الرأس ولا الثوب بالأيدى عند الركوع والسجود في الصلاة . وهذا ظاهر الحديث ، وإليه مال الداودي ، ورده القاضي عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور ، فإنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو خارجها ، والنهي هنا محمول على التنزيه ، والحكمة فيه أن الشعر والثوب يسجد معه ، أو أنه إذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر .

الحديث الثالث والتسعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا آلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَاقِيَ الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : إني لا آلو أن أصلي بكم) أى لا أقصر (كما رأيت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) يصلى بنا (وباقى الحديث تقدم) ولفظه : قال ثابت : كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع ، قام حتى يقول القائل قد نسي ، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي . انتهى . واستدل به البخارى على أن المكث بين السجدين سنة . وقال فى الفتح : فيه إشعار بأن من خاطبهم ثابت كانوا لا يطيّلون الجلوس بين السجدين ، ولكن السنة إذا ثبتت لا يبالى من تمسك بها مخالفة من يخالفها ، والله المستعان . انتهى .

الحديث الرابع والتسعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَعْتَدِلُوا فِي السَّجُودِ ، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ أَنْبِطَ الْكَلْبِ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : اعتدلوا فى السجود) أى توسطوا بين الافتراش والقبض . قال ابن دقيق العيد : لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر ، لأن الاعتدال الحسى المطلوب فى الركوع لا يتأتى هنا ، فإنه هناك استواء الظهر والعنق ، والمراد ههنا ارتفاع الأسافل على الأعلى . قال : وقد ذكر الحكم هنا مقروناً بعلته ، فإن التشبيه بالأشياء الخسيسة يناسب تركه فى الصلاة . انتهى . زاد فى الفتح : والهيئة المنهى عنها أيضاً مشعرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة (ولا يبسط أحدكم ذراعيه) فينبسط (انبساط الكلب) والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجبهة من الأرض وأبعد من هيات الكسالى ، فإن المنبسط يشبه الكسالى وتشعر حالته بالتهاون ، لكن لو تركه صححت صلاته . نعم يكون مسيئاً مرتكباً لنهى التنزيه ، والله أعلم . والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الخامس والتسعون

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي ، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا .

(عن مالك بن الحويرث رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى ، فإذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض) إلى القيام (حتى يستوى قاعداً) للاستراحة ، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ، وبها أخذ الشافعى وطائفة من أهل الحديث ولم يستحبها الأئمة الثلاثة كالأكثر ، واحتج الطحاوى له بخلو حديث أبى حميد عنها ، فإنه ساقه بلفظ : قام ولم يتورك ، وكذا أخرجه أبو داود ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه كانت به علة ففقد لأجلها ، لا إن ذلك من سنة الصلاة ، ولو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص وأجيب بأن الأصل عدم العلة ، وأما الترك فليبان الجواز على أنه لم تتفق الرواة عن أبى حميد على نفيها ، بل أخرج أبو داود أيضاً من وجه آخر عنه إثباتها وبأنها جلسة خفيفة جداً فاستغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ، ولأن مالك بن الحويرث هو راوى حديث : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، فحكايته لصفات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخله تحت هذا الأمر ، وأما قول من قال : لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته فيقوى أنه فعلها للحاجة ، فقال فى الفتح : فيه نظر ، فإن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم . انتهى . قلت : ولا تعارض بينهما ، إذ يحملان على أنهما وقعا فى حالتين ، فيدل النفي على عدم الوجوب والإثبات على المشروعية ، والله أعلم ، ورواة هذا الحديث الخمسة مابين بغدادى وواسطى وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة والقول ، وأخرجه أبو داود والترمذى والنسائى فى الصلاة .

الحديث السادس والتسعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ، وَحِينَ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ، وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان يصلى بالناس فى إمارة مروان على المدينة ، وكان مروان وغيره من بنى أمية يسرون بالتكبير (فجهر بالتكبير) أى حين افتتح وحين ركع وحين سجد ، كما عند الإسماعيلى (حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع) رأسه (وحين قام من الركعتين) زاد الإسماعيلى : فلما انصرف قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك . فقام عند المنبر فقال : إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أو لم تختلف (وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى . قال فى الفتح : والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان فى الجهر بالتكبير والإسرار به ، وفيه أن التكبير للقيام يكون مقارناً للفعل وهو مذهب الجمهور ، خلافاً لمالك حيث قال : يكبر بعد الاستواء ، وكأنه شبهه بأول الصلاة من حيث أنها فرضت ركعتين ثم زيدت الرباعية فيكون افتتاح المزيّد كافتتاح المزيّد عليه . كذا قال بعض أتباعه ، لكن كان ينبغي أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ولا قائل به منهم . انتهى . ورواة هذا الحديث ما بين حمصى ومدنيين ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وتفرد به البخارى عن أصحاب الكتب الستة .

الحديث السابع والتسعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ ، وَأَنَّهُ رَأَى وَلَدَهُ فَعَلَ ذَلِكَ فَتَنَاهَا ، وَقَالَ : إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتُثْنِي الْيُسْرَى ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : إِنْ رِجْلِي لَا تَحْمِلَانِي .

(عن عبد الله بن عمر (بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (رضى الله عنهما أنه كان يرى) أباه (عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة إذا جلس للتشهد ففعلته) أى التربع (وأنا يومئذ حديث السن ، فنهاني) أبى عبد الله بن عمر (عنه) أى عن التربع (وقال إنما سنة الصلاة) أى التى سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أن تنصب رجلك اليمنى) أى لا تلصقها بالأرض (وتثنى) بفتح أوله أى تعطف رجلك (اليسرى ، فقلت : إنك تفعل ذلك) أى التربع (فقال إن رجلى) تثنية رجل ، ولأبى الوقت وابن عساكر : إن رجلاى ، على إجراء المثني مجرى المقصور ، كقوله : * إن أباه وأبأ أباه * .

أو أن إن بمعنى نعم ، ثم استأنف فقال رجلاى (لاحتلافى) بتخفيف النون ، ولأبى ذر بتشديدها ، وفى هذا بيان سنة الجلوس وهيئته فى التشهد ، ولم يبين فى هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها ، هل يجلس فوقها أو يتورك ، ووقع فى الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس فى التشهد ، فنصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ، ثم قال : أرانى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وحدثنى أن أباه كان يفعل ذلك ، فتبين من رواية القاسم ما أجمل فى رواية ابنه . قال ابن عبد البر : اختلفوا فى التربع فى النافلة وفى الفريضة للمريض ، فأما الصحيح فلا يجوز له التربع فى الفريضة بإجماع العلماء . كذا قال . وروى ابن أبى شيبة عن ابن مسعود أنه قال : لأن أقعد على رصفتين أحب إلى من أن أقعد متربعا فى الصلاة ، وهذا يشعر بتحريمه ، ولكن المشهور عند أكثر العلماء أن هيئة الجلوس فى التشهد سنة ، ففعل ابن عبد البر أراد بنى الجواز لإثبات الكراهة . وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائى .

الحديث الثامن والتسعون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِبُصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ أَسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا ، وَأَسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ ، قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ .

(عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال : أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد في رواية أبي داود : قالوا فلم؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ولا أقدمنا له صحبة ، وللطحاوي قالوا : من أين؟ قال : رقيت ذلك منه حتى حفظت صلاته . وزاد عبد الحميد : قالوا فأعرض . وفي رواية عند ابن حبان : استقبل القبلة ثم قال الله أكبر . وعند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء (رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه) ولأبي ذر : حذو منكبيه . زاد ابن إسحق : ثم قرأ بعض القرآن (وإذا رفع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره) بالصاد المهملة ، أى أماله في استواء من رقبته ومتن ظهره من غير تقويس . ذكره الخطابي . وفي رواية عيسى : غير مقنع رأسه ولا مصوبه . ونحوه لعبد الحميد وفي رواية فليح عند أبي داود : فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ووتر يديه فتحاهما عن جنبيه . وله في رواية ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب : وفرج بين أصابعه (فإذا رفع رأسه استوى) قائماً معتدلاً . زاد عيسى عند أبي داود . فقال : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه . ونحوه لعبد الحميد ، وزاد : حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والقاف جمع فقارة ، واستعمل الفقار للواحد تجوزاً وللأصيل فقار بتقديم القاف ، وهو تصحيف لأنه جمع قفر وهو المفازة

ولا معنى له هنا . والفقار بتقديم الفاء : ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب . قاله في المحكم ، وهو ما بين كل مفصلين . وقال صاعد : وهن أربع وعشرون : سبع في العنق وخمس في الصلب واثنى عشرة في أطراف الأضلاع . وقال الأصمعي : خمس وعشرون . وفي رواية الأصيلي : حتى يعود كل فقار إلى (مكانه) والمراد بذلك كمال الاعتدال . وفي رواية هشيم عن عبد الحميد : ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عضو موقعه (فإذا سجد وضع يديه) حال كونه (غير مفترش ساعديه) وغير حامل بطنه على شيء من فخذه (ولا قابضهما) أي يديه ، وهو أن يضمهما إليه . وفي رواية فليح بن سليمان : ونحى يديه عن جنبه ووضع يديه حنوا منكبيه (واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة ، فإذا جلس في الركعتين) الأوليين (للتشهد) (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الافتراش (وإذا جلس في الركعة الآخرة) (للتشهد الآخر) (قدّم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته) وهذا هو التورك ، وفيه دليل للشافعية قوى في أن جلوس التشهد الأخير مغاير لغيره . وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد . نعم في حديث عبد الله بن دينار المروى في الموطأ التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الأخير . وعند الحنفية يفترش في الكل . وعند المالكية يتورك في الكل . والمشهور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان . وقد قيل في حكمة المغيرة أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول تعقبه الحركة بخلاف الثاني ، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به ، واستدل به الشافعي أيضاً على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله الركعة الأخيرة . وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإعجاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعلم والأخذ عن الأعلم من الفضل ، وفيه إن كان يستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد : كنت أحفظكم ، وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن المنير ، وفيه أنه كان يخفى على الكبير من الصحابة بعض الأحكام المتلقاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وربما يذكره بعضهم إذا ذكر . ورواة هذا الحديث ما بين مصريين بالميم ومدنيين ، وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية ، ويزيد بن محمد من أفراد البخاري ، والتحديث والنعنة والقول ، وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، قال البخاري مقيداً : إن النعنة الواقعة في هذا الحديث بمنزلة السماع .

الحديث التاسع والتسعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَاةَ) وَهُوَ
 حَلِيفُ لِبْنَى عَبْدِ مَنَافٍ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ ، فَقَامَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ،
 لَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ
 تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

(عن عبد الله ابن بحنة) بضم الباء اسم أمه (وهو) أى ابن بحنة (من
 أزْدِشَنْوَاةَ) بوزن فعولة ، قبيلة مشهورة (وهو حليف لبني عبد مناف)
 لأن جده حالف المطلب ابن عبد مناف (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) هو مقول التابعي الراوى عنه (أن النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين) إلى الثالثة حال كونه (لم
 يجلس) للتشهد . قال ابن رشيد : إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة
 من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد (فقام الناس معه) زاد ابن خزيمة من
 طريق الضحاك بن عثمان عن الأعرج : فسبحوا له فضى (حتى إذا قضى
 الصلاة) أى فرغ منها (وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين)
 للسهو بعد التشهد (قبل أن يسلم ثم سلم) فيه ندية التشهد الأول ، لأنه لو كان
 واجباً لرجع وتداركه . وهذا مذهب الجمهور . خلافاً لأحمد حيث قال :
 يجب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله وداوم عليه وجبره بالسجود حين نسيه ،
 وقد قال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، والثاني ركن تبطل الصلاة بتركه ،
 وتعقب بأن جبره بالسجود دليل عليه لا له لأن الواجب لا يجبر بذلك كالركوع
 وغيره . ومن قال بالوجوب أيضاً إسحق وهو قول للشافعى ، ورواية عند
 الحنفية . قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى فى السيل : أقول : الأوامر
 بالتشهد لم تخص التشهد الأخير ، بل هى واردة فى مطلق التشهد ، فما تقدم
 فى التشهد الأخير من الاستدلال على وجوبه هو بعينه دليل على وجوب التشهد
 الأوسط ، ومع هذا فالتشهد الأوسط مذكور فى حديث المسئى الذى هو

مرجع الواجبات ، ولم يذكر التشهد الأخير في حديث المسىء ، فكان القول بإيجاب التشهد الأوسط أظهر من القول بإيجاب الأخير ، وأما الاستدلال على عدم وجوب الأوسط بكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركه سهواً ثم سجد للسهو ، فهذا إنما يكون دليلاً لو كان سجود السهو مختصاً بترك ما ليس بواجب ، وذلك ممنوع . انتهى . وفي الحديث مباحث ذكرها الحافظ وغيره في السهو ، ورواته ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة والسهو والنذور ، ومسلم والنسائى ، وابن ماجه في الصلاة .

الحديث المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولأبى داود عن مسدد : إذا جلسنا قلنا السلام على الله) من عباده (السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان وفلان) زاد ابن ماجه : يعنون الملائكة ، والأظهر كما قاله الأئمة أن هذا كان استحساناً منهم وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه إلا حين أنكره عليهم ، قال : ووجه الإنكار عدم استقامة المعنى لأنه عكس ما يجب أن يقال . وقوله كنا من قبيل المرفوع حتى يكون منسوخاً بقوله : إن الله هو السلام ، لأن النسخ إنما يكون فيما يصح معناه ، وليس تكرر ذلك منهم مظنة سماعه له منهم ، لأنه في التشهد والتشهد سر (فالتمت إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) ظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كما هم في أثناء الصلاة ، لكن في رواية حفص بن غياث أنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه : فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال (إن الله هو السلام) أى إنه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السلام من سمات الحدوث . قاله النووي . أو المسلم عباده من المهالك ، أو المسلم عليهم في الجنة ، أو أن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكهما ومعطيهما . قاله البيضاوى . وقال

التوريشى : وجه النهى عن السلام على الله لأنه المرجوع إليه بالمسائل المتعالى عن المعانى المذكورة ، فكيف يدعى له بها وهو المدعو في جميع الحالات . وقال ابن الأنبارى : أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة ، وغناه سبحانه عنها . وقال الخطابى : المراد أن الله هو ذو السلام ، فلا تقولوا السلام على الله ، فإن السلام منه بدأ وإليه يعود ، ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب (فإذا صلى أحدكم) قال ابن رشيد : أى أتم صلاته ، لكن تعذر الحمل على الحقيقة ، لأن التشهد لا يكون بعد السلام ، فلما تعين الحجاز كان حمله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه أقرب إلى الحقيقة . وقال العيني : إذا أتم صلاته بالجلوس في آخرها . وفي رواية حفص بن غياث : فإذا جلس أحدكم في الصلاة . وفي رواية حصين : إذا قعد أحدكم في الصلاة (فليقل) بصيغة الأمر المقتضية للوجوب . وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني بإسناد صحيح : وكنا لاندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (التحيات) جمع تحية وهو السلام أو البقاء أو السلامة من الآفات أو العظمة ، وجمع لأن الملوك كان كل واحد منهم يحياه أصحابه بتحية مخصوصة ، فقل جميعها لله ، وهو المستحق لها حقيقة . قاله ابن قتبية . وقال الخطابى ثم البغوى : لم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله فهذا أبهت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم . فقال قولوا : التحيات أى أنواع التعظيم له . وقال الحب الطبرى : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركاً بين المعانى المقدم ذكرها وكونها بمعنى السلام أنسب هنا . قال القرطبي : قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص في العبادة ، أى أن ذلك لا يفعل إلا لله ، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأنه ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر فكله في الحقيقة لله لا لغيره (والصلوات) أى الخمس واجبة لله لا يجوز أن يقصد بها غيره ، ففيه رد على من يصلى الصلاة لأحد غير الله تعالى سبحانه ، كالصلاة للشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى ، وهو فعل المشركين الذين قال الله تعالى فيهم : « وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون » أو هو إخبار عن قصد إخلاصنا له تعالى أو العبادات كلها أو الرحمة ، لأنه المتفضل بها . وقيل : هو أعم من الفرائض والنوافل في كل شريعة ، وقيل الدعوات (والطيبات) التى يصلح أن يثنى على الله بها دون ما لا يليق به مما كان الملوك يحيون به أو ذكر الله (٥٤ - من البارى - ج ١)

أو الأقوال الصالحة أو الأعمال الصالحة ، وهو أعم ، أو التحيات : العبادات
القولية ، والصلوات : العبادات الفعلية ، والطيبات : العبادات المالية (السلام)
أى السلامة من المكاره أو السلام الذى وجه إلى الرسل والأنبياء أو الذى سلمه
الله عليك ليلة المعراج ، أو الذى وجه إلى الأمم السالفة (عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته) قال للعهد التقريرى أو المراد حقيقة السلام الذى يعرفه
كل أحد وعمن يصدر وعلى من يتزل ، فتكون أَل للجنس أو هى للعهد الخارجى
إشارة إلى قوله تعالى : « وسلام على عباده الذين اصطفى » . قال فى الفتح :
ولا شك أن هذا التقدير أولى من تقدير النكرة . وحكى صاحب الإقليد
عن أبى حامد أن التنكير فيه للتعظيم ، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر
على الوجوه المتقدمة ، وأصل سلام عليك سلمت سلاماً عدل عن النصب
إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره . وإنما قال عليك
فعدل على الغيبة إلى الخطاب مع أن لفظ الغيبة يقتضيه السياق لأنه اتباع
لفظ الرسول بعينه حين علم الحاضرين من أصحابه . وقد وقع فى بعض حديث
ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ، فيقال
بلفظ الخطاب ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، ولفظه فى الاستئذان عند
البخارى بعد أن ساق حديث التشهد قال : وهو بين ظهرائنا فلما قبض قلنا :
السلام على النبي . كذا وقع فى البخارى ، وأخرجه أبو عوانة فى صحيحه
والسراج والجوزقى وأبو نعيم الأصفهاني والبيهقى من طرق متعددة إلى أبى نعيم
شيخ البخارى فيه بلفظ : فلما قبض قلنا : السلام على النبي . قال السبكي فى
شرح المنهاج : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب فى السلام بعد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب ، فيقال : السلام على النبي . قال
فى الفتح : قد صح بلا ريب ، وقد وجدت له متابعا . قال عبد الرزاق :
أخبرنى ابن جريج أخبرنى عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه
وآله وسلم حى : السلام عليك أيها النبي ، فلما مات قالوا : السلام على النبي .
هذا إسناد صحيح . وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبى عبيدة بن عبد الله
عن أبيه عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمهم التشهد ،
فذكره ، قال : فقال ابن عباس : إنما كنا نقول : السلام عليك أيها النبي إذ
كان حياً . فقال ابن مسعود : هكذا علمنا وهكذا نعلم ، فظاهره أن ابن عباس

قاله بحثاً وأن ابن مسعود لم يرجع إليه ، لكن رواية أبي معمر التي فيها : فلما قبض قلنا السلام على النبي أصبح ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، فالإسناد إليه مع ذلك ضعيف . انتهى . وفي هذا رد لما قاله بعض أهل العرفان أن المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حرم الحى الذى لا يموت ، فقرت أعينهم بالمناجاة ، فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتة ، فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه قائلين : السلام عليك أيها النبي . انتهى . قال البيضاوى : أمرهم أن يفردوه بالسلام عليه لشرفه ومزيد حقه عليهم ، ثم علمهم أن يخصصوا أنفسهم أولاً ، لأن الاهتمام بها أهم من أمرهم بتعميم السلام على الصالحين إعلالاً منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغى أن يكون شاملاً لهم . انتهى .

(السلام) الذى وجه إلى الأئمة السالفة من الصلحاء . وجوز النوى حذف اللام من السلام فى الموضوعين . قال : والإثبات أفضل وهو الموجود فى روايات الصحيحين . انتهى . وتعقبه الحافظ فى الفتح بأنه لم يقع فى شىء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام وإنما اختلف فى ذلك حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم (علينا) يريد به المصلى نفسه والحاضرين من الإمام والمؤمنين والملائكة . واستدل به على استحباب البداءة بالنفس فى الدعاء وفى الترمذى مصححاً من حديث أبي بن كعب : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه ، وأصله فى مسلم (وعلى عباد الله الصالحين) القائلين بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد ، وهو عموم بعد خصوص . قال الترمذى : الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذى يسلمه الخلق فى صلاتهم فليكن عبداً صالحاً وإلا حرم هذا الفضل العظيم . وقال الفكهانى : ينبغى للمصلى أن يستحضر فى هذا المحل جميع الملائكة والأنبياء والمؤمنين ، يعنى ليتوافق لفظه مع قصده . وفيه أن الجمع المحلى باللام للعموم وأن له صيغاً ، وهذه منها . قال ابن دقيق العيد : وهو مقطوع به عندنا فى لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة ، والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تحصى لا للاقتصار عليه . انتهى . وفيه خلاف عند أهل الأصول (فإنكم إذا قلموها) أى قوله : وعلى عباد الله الصالحين . وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وقوله أشهد ، إلى آخره ، وإنما قدمت

للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحداً واحداً ولا يمكن استيفاؤهم مع ذلك ، فعلمهم لفظاً يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة ، وهذا من جوامع الكلم التي أوتىها صلى الله عليه وآله وسلم (أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض) وفي رواية مسدّد عن يحيى : أو بين السماء والأرض . والشك فيه من مسدّد ، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ : من أهل السماء والأرض . أخرجه الإسماعيلي وغيره (أشهد أن لا إله إلا الله) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه : وحده لا شريك له ، وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم ، وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني إلا أن سنده ضعيف . وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد : أشهد أن لا إله إلا الله . قال ابن عمر : زدت فيها : وحده لا شريك له . وهذا ظاهره الوقف (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) بالإضافة إلى الضمير . وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن : وأشهد أن محمداً رسول الله بالإضافة إلى الظاهر ، وهو الذي رجحه الشيخان الرافعي والنووي ، وأن الإضافة للضمير لا تكفي ، لكن المختار أنه يجوز : ورسوله ، لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هنا . قال الترمذي : حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه ، وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ، قال : وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد . وقال البزار لما سئل عن أصح حديث في التشهد ، قال : هو عندى حديث ابن مسعود . وروى عن نيف وعشرين طريقاً . ثم سرد أكثرها ، قال : ولا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا . انتهى . قال الحافظ في الفتح : ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك . ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ، ومن مرجحاته أنه متفق عليه دون غيره وأن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره ، وأنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقيناً ، فروى الطحاوي عنه قال : أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقنيه كلمة كلمة . وفي رواية أبي معمر عنه : علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفي بين كفيه . ولا بن أبي شيبة

وغيره عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن . وقد وافق على هذا اللفظ أبو سعيد الخدرى وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوى ، لكن هذا الأخير ثبت مثله فى حديث ابن عباس عند مسلم ، ورجح أيضاً بأنه ورد بصيغة الأمر ، بخلاف غيره فإنه مجرد حكاية لغيره . ولأحمد من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ، ولم ينقل ذلك فى غيره ، ففيه دليل على مزيته . وقال الشافعى بعد أن أخرج حديث ابن عباس ولفظه عند الجماعة إلا البخارى : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : التحيات المباركات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله . رويت أحاديث فى التشهد مختلفة فكان هذا أحب إلى لأنه أكملها . وقال فى موضع آخر وقد سئل عن اختياره للتشهد ابن عباس : لما رأيته واسعاً وكان عندى أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف بمن يأخذ بغيره مما صح ، ورجحه بعضهم لكونه مناسباً للفظ القرآن فى قوله تعالى : تحية من عند الله مباركة طيبة ، ورجح الأخذ بها لكون أخذه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان فى الآخر . وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه الناس وهو على المنبر ولم ينكروه فيكون إجماعاً ، ولفظه عند الطحاوى عن عبد الرحمن بن عبد القارى : أنه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس التشهد على المنبر وهو يقول : التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك . إلى قوله : أن محمداً عبده ورسوله . وتعقب بأنه موقوف فلا يلحق بالمرفوع . وأجيب بأن ابن مردويه رواه فى كتاب التشهد مرفوعاً . وبالجملة فقد روى عن جماعة من الصحابة حديث التشهد ، منهم من تقدم ، ومنهم ابن عمر عند أبى داود والطبرانى فى الكبير ، ومنهم عائشة عند البيهقى ، ومنهم جابر بن عبد الله عند النسائى وابن ماجه والترمذى فى العلل ، ولفظه : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات... إلخ ، وصححه الحاكم ، لكن ضعفه البخارى والترمذى والنسائى والبيهقى ، كما قاله النووى فى الخلاصة ، ومنهم أبو سعيد الخدرى عند الطحاوى ، ومنهم

أبو موسى الأشعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ، ومنهم سلمان الفارسي عند البزار . قال في الفتح : ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل ، وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل مائت ، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجوب التشهد المروي عن عمر ، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود ، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح ، وعن المالكية أن التشهد مطلقاً غير واجب ، والمعروف عند الحنفية إنه واجب لا فرض ، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفهم . وقال الشافعي : هو فرض . انتهى . ورواة حديث الباب ما بين حمصي ومدني ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الحادى بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ : مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيزُ مِنَ الْمَغْرَمِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو في الصلاة) أى فى آخرها بعد التشهد قبل السلام ، وفى حديث أبى هريرة عند مسلم مرفوعاً : إذا تشهد أحدكم فليقل . وفيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد ، فيكون سابقاً على غيره من الأدعية ، وما ورد الإذن فيه أن المصلى يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام (اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكره (وأعوذ بك من فتنة) قال أهل اللغة : هى الامتحان والاختبار . قال عياض : واستعملها فى العرف لكشف ما يكره ، ويطلق على القتل والإحراق والنخبة وغير ذلك (المسيح الدجال) قيده بالدجال ليمتاز عن عيسى بن مريم عليه السلام . والدجل : الخلط وسمى به لكثرة خلطه الباطل بالحق ، أو من دجل : كذب ، والدجال : الكذاب ، والمسيح فعيل بمعنى مفعول ، لأن إحدى عينيه ممسوحة ، أو لأنه يمسح الأرض ، أى يقطعها فى أيام معدودة ، فهو بمعنى فاعل ، أو لأن الخير مسح منه ، فهو مسيح الضلال ، وقيل غير ذلك . قال فى الفتح : وذكر شيخنا مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس أنه جمع فى سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أوردها فى شرح المشارق . انتهى (وأعوذ بك من فتنة الحيا) ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان ، أى الابتلاء بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت . قاله ابن دقيق العيد (و) فتنة (الممات) ما يفتتن به عند الموت فى أمر الخاتمة ، أعاذنا الله من ذلك ، أضيفت إليه

لقربها منه أو فتنة القبر ، ولا تكرار مع قوله أولاً عذاب القبر ، لأن العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير المسبب ، وقيل فتنة الحيا : الابتلاء مع زوال الصبر ، وفتنة المات : السؤال في القبر مع الحيرة ، وهو من العام بعد الخاص ، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة المات ، وفتنة الدجال داخلة تحت فتنة الحيا . وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفیان الثوري : أن الميت إذا سئل عن ذلك تراءى له الشيطان ليشير إلى نفسه أن أنا ربك ، فلهذا ورد سؤال التثبث له حين يسأل . ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة : كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا : اللهم أعذه من الشيطان (اللهم إني أعوذ بك من المأثم) أى ما يَأْثُم به الإنسان أو هو الإثم نفسه وضعاً للمصدر موضع الاسم (و) أعوذ بك من (المغرم) أى الدين فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ، فأما دين احتاجه وهو قادر على أدائه فلا استعاذة منه ، والأول حق الله والثاني حق العباد . قال القرطبي : قد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم (فقال له) أى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (قائل) وعند النسائي : أن السائل عائشة ولفظها : فقلت يا رسول الله (ما أكثر) بفتح الراء على التعجب (ماتستعيز من المغرم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن الرجل إذا غرم) بكسر الراء (حدث فكذب) بأن يحتج بشيء في وفاء ما عليه ولم يقيم به فيصير كاذباً ، وذال كذب مخففة (ووعده فأخلف) كأن قال لصاحب الدين : أوفيك دينك في يوم كذا ولم يوف فيصير مخالفاً لوعده ، والكذب والخلف من صفات المنافقين . قال في الفتح : والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالباً . انتهى . وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التعليم لأمته ، وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من ذلك ، أو أنه سلك به طريق التواضع وإظهار العبودية والإلزام خوف الله تعالى والافتقار إليه ، ولا يمنع تكرار الطلب مع تحقق الإجابة ، لأن في ذلك تحصيل الحسنات ورفع الدرجات . وفي الحديث التحديث بالجمع والإخبار ورواية تابعي عن تابعي عن صحابييه ، ورواته ما بين حصي ومدني ، وأخرجه البخاري في الاستقراض ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث الثاني بعد المائة

عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . قَالَ : قُلِ : اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَارْحَمْنِي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

(عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علمني دعاء أدعوه به في صلاتي) أى في آخرها بعد التشهد الأخير قبل السلام (قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (قل : اللهم إني ظلمت نفسي) بارتكاب ما يوجب العقوبة (ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت) إقرار بالوحدانية واستجلاب للمغفرة ، وهو كقوله تعالى : « والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم » الآية فأثنى على المستغفرين ، وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لروح بالأمر به ، كما قيل : إن كل شيء أثنى الله على فاعله فهو أمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه (فاعفِرْ لِي مَغْفِرَةً) عظيمة لا يدرك كنهها (من عندك) تتفضل بها على ، لا تسبب لي فيها بعمل ولا غيره . قال ابن الجوزي : المعنى هب لي المغفرة تفضلاً وإن لم أكن أهلاً لها بعمل (وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم) في هاتين الصفتين مقابلة حسنة ، فالغفور مقابل لقوله اغفر لي ، والرحيم مقابل لقوله ارحمني . قال في الكواكب : وهذا الدعاء من جوامع الكلم ، إذ فيه الاعتراف بغاية التقصير وهو كونه ظالماً ظلماً كثيراً ، وطلب غاية الإنعام التي هي المغفرة والرحمة ، فالأول عبارة عن الزحزحة عن النار ، والثاني إدخال الجنة ، وهذا هو الفوز العظيم . اللهم اجعلنا من الفائزين بكرمك يا أكرم الأكرمين . وفي هذا الحديث استحباب طلب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . قال في الفتح : ولم يصرح في هذا الحديث بتعيين محله . وقال ابن دقيق العيد : هذا يقتضى الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ، ولعله يترجح كونه بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص

في هذا الحل . ونازعه الفاكهاني فقال : الأولى الجمع بينهما في المحلين المذكورين ، أى السجود والتشهد . وقال النووى : استدلال البخارى صحيح لأن قوله في صلاتي يعم جميعها ، ومن مظانه هذا الموطن ، وتعقب بأنه لا دليل له على دعوى الأولوية ، بل الدليل الصريح عام في أنه بعد التشهد قبل السلام . قال في الفتح : ويحتمل أن يكون سؤال أبى بكر عن ذلك عند قوله لما علمهم التشهد ثم يتخير من الدعاء ما شاء . ومن ثم أعقب المصنف يعنى البخارى الترجمة بذلك . انتهى . ورواة هذا الحديث سوى طرفيه مصريون وفيه تابعى عن تابعى ، وصحابى عن صحابى ، والتحديث والعنينة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الدعوات ، وكذا مسلم والترمذى وابن ماجه ، وأخرجه النسائى في الصلاة ، وزاد أبو ذر في نسخة عنه هنا بسم الله الرحمن الرحيم ، وهى ساقطة عند الكل .

الحديث الثالث بعد المائة

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّشْهَدِ تَقَدَّمَ قَرِيباً ، وَقَالَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ
بَعْدَ قَوْلِهِ : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ
إِلَيْهِ فَيَدْعُو .

(حديث ابن مسعود في التشهد تقدم قريباً ، وقال في هذه الرواية
بعد قوله : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يتخير) ولابن عساكر : ثم
ليتخير (من الدعاء أعجبه إليه) قال ابن رشيد : ليس التخيير في آحاد الشيء
بدال على عدم وجوبه ، فقد يكون أصل الشيء واجباً ويقع التخيير في وصفه .
وقال ابن المنير : قوله ثم ليتخير وإن كانت بصيغة الأمر لكنها كثيراً ما ترد
للندب . انتهى . وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب . قال في الفتح :
وفيه نظر فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى
وجوب الاستعاذة بالمأمور بها في حديث أبي هريرة ، وذلك أنه سأل ابنه :
هل قالها بعد التشهد ؟ فقال : لا . فأمره أن يعيد الصلاة . وبه قال بعض
أهل الظاهر . وأفرط ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضاً . وقال
ابن المنذر لولا حديث ابن مسعود : ثم ليتخير من الدعاء ، لقلت وجوبها .
وقد قال الشافعي أيضاً بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بعد التشهد . وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم
يسبق إلى ذلك (فيدعو) زاد أبو داود : به ، وللنسائي : فليدع به ، وإسحق :
يتخير من الدعاء ما أحب ، وللبخاري في الدعوات : من شاء ما شاء .
ونحوه لمسلم بلفظ : من المسألة . واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة
بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة . قال ابن بطال : خالف في ذلك
النخعي وطاوس وأبو حنيفة ، فقالوا : لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في
القرآن . كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . والمعروف
في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث
وعبارة بعضهم : ما كان مأثوراً . قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون
مرفوعاً أو غير مرفوع لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد

على قول ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة . واستثنى بعض الشافعية ما يقيح من أمر الدنيا ، فإن أراد الفاحش من اللفظ فمحتمل ، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقاً لا يجوز . انتهى . قال القسطلاني : وهذا الاستثناء ذكره أبو عبد الله الأبي وعبارته : واستثنى بعض الشافعية من مصالح الدنيا ما فيه سرء أدب كقوله : اللهم أعطني امرأة جميلة هها كذا وكذا ، ثم يذكر أوصاف أعضائها . انتهى . وقال ابن المنير : الدعاء بأمور الدنيا في الصلاة خطر ، وذلك أنه قد تلبس عليه الدنيا الجائزة بالمحظورة فيدعو بالمحظورة فيكون عاصياً متكلماً في الصلاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر . ألا ترى أن العامة يلبس عليها الحق بالباطل ، فلو حكم حاكم على عامي بحق فظنه باطلا فدعا على الحاكم باطلا بطلت صلاته ، وتميز الحظوظ الجائزة من المحرمة عسر جداً ، فالصواب أن لا يدعو بدنياء إلا على تثبت من الجواز . انتهى . واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس . وأجيب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : سلوا الله حوائجكم حتى الشسع لعالمكم والملاح لقدوركم . وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها مارواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمير بن سعد قال : كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يعلمنا التشهد في الصلاة ، ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل : اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم إني أسألك من خير ما سألك به عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه عبادك الصالحون ، «ربنا آتنا في الدنيا حسنة» ... الآية قال : ويقول لم يدع نبي ولا صالح بشيء إلا دخل في هذا الدعاء . وهذا من المأثور غير مرفوع ، وليس هو مما ورد في القرآن ، وقد استدلل عليه البيهقي بحديث الباب المتفق عليه ، وبحديث أبي هريرة رفعه : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله ... الحديث ، وفي آخره : ثم ليدع لنفسه بما بدا له . وأصل الحديث في مسلم ، وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطرق التي أخرجها مسلم .

الحديث الرابع بعد المائة

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَلَّمَ ، قَامَ النَّسَاءُ حِينَ يَقْضَى تَسْلِيمُهُ ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم) من الصلاة (قام النساء حين يقضى) أى يتم (تسليمه) ويفرغ منه (ومكث يسيراً قبل أن يقوم) قال ابن شهاب الزهري : فأرى والله أعلم أن مكثه يسيراً كان لكى ينفذ النساء أى يخرجن قبل أن يدركهن من انصرف من القوم المصلين ، وموضع الاستدلال قوله : كان إذا سلم ويمكن أن يستنبط الفرضية من التعبير بلفظ : كان المشعر بتحقيق مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو مذهب الجمهور ، فلا يصح التحلل من الصلاة إلا به لأنه ركن ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ، صلوا كما رأيتمونى أصلي . وفى حديث على بن أبى طالب عند أبى داود بسند حسن مرفوعاً : مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، وهو يحصل بالأولى أما الثانية فسنة . وقال الحنفية : يجب الخروج من الصلاة به ولا يفرضه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا قعد الإمام فى آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته . وهذا الحديث ضعفه الحفاظ ، قالوا : وما استدلل به الشافعية لا يدل على الفرضية لأنه خبر الواحد ، بل يدل على الوجوب ، وقد قلنا به . انتهى . وهذا جار على قاعدتهم . وقال المرداوى من الحنابلة فى مقنعه : يسلم مرتباً معروفاً وجوباً مبتدئاً عن يمينه جهراً مسراً به عن يساره . انتهى . ولم يذكر فى هذا الحديث التسليميتين ، لكن رواهما مسلم من حديث ابن مسعود وسعد ابن أبى وقاص ، بل ذكرهما الطحاوى من حديث ثلاثة عشر صحابياً ، وزاد غيره سبعة ، وبذلك أخذ الشافعى وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ، وقال المالكية : السلام واحدة ، واستدل له بحديث عائشة المروى فى السنن أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة : السلام عليكم ، يرفع بها صوته حتى يوقظنا به . وأجيب بأنه حديث معلول كما ذكره العقيلي ، وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك وبأنه فى قيام الليل ، والذين رووا عنه التسليميتين

رووا ما شهدوا في الفرض والتفل ، وحديث عائشة ليس صريحاً في الاختصار على تسليمه واحدة ، بل أخبرت أنه كان يسلم تسليمه يوقظهم بها ، ولم تنف الأخرى بل سكنت عنها ، وليس سكوتها عنها مقدماً على رواية من حفظها وضبطها وهم أكثر عدداً وأحاديثهم أصح وزيادتهم مقبولة .

الحديث الخامس بعد المائة

عَنْ عِثْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ .

(عن عثبان) بكسر العين الأنصاري الأعمى ابن مالك (رضى الله عنه قال : صلينا مع النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فسلمنا حين سلم) أى معه بحيث كان ابتداء سلامهم بعد ابتداء سلامه وقبل فراغه منه . وجوز الزين ابن المنير أن يكون المراد أن ابتداءهم بعد إتمامه . قال في الفتح : ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه ، وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل بها من الصلاة ، وإما هي وأخرى معها فيحتاج من استحج تسليمه ثالثة على الإمام بين التسليمتين ، كما يقوله المالكية ، إلى دليل خاص . وإلى رد ذلك أشار البخاري . وقال ابن بطال : أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمة الثانية . وقد نقله الطحاوى عن الحسن بن الحسن . انتهى . وفي هذا الظن بعد .

الحديث السادس بعد المائة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ
يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا أَنْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف
الناس من) الصلاة (المكتوبة كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أى على زمانه ، فله حكم الرفع ، خلافاً لمن شذ ومنع ذلك . وقد وافقه
مسلم والجمهور على ذلك : وفيه دليل على جواز الجهر بالذكر عقب الصلاة .
وحمل الشافعى هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتاً يسيراً لأجل تعليم صفة
الذكر لا أنهم داوموا على الجهر به . واختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر
إلا إن احتيج إلى التعليم (وقال ابن عباس) رضى الله عنه (كنت أعلم)
أى أظن ، وفيه إطلاق العلم على الأمر المستند فيه إلى الظن الغالب (إذا
انصرفوا بذلك) أى وقت انصرفهم برفع الصوت (إذا سمعته) أى الذكر
وظاهره أن ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات
لصغره أو كان حاضراً لكنه في آخر الصفوف ، فكان لا يعرف انقضاءها
بالسليم وإنما كان يعرفه بالتكبير . قال الشيخ تقي الدين : ويؤخذ منه أنه لم
يكن هناك مبلغ جهر الصوت يسمع من بعد . انتهى .

الحديث السابع بعد المائة

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء الفقراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعم المقيم ، يصلون كما نصلى ، ويصومون كما نصوم ، ولهم فضل أموال يحجون بها ويعتَمرون ، ويجاهدون ويتصدقون . فقال : ألا أحدثكم بما إن أخذتم أدر كنتم من سبقتكم ، ولم يدر كنتم أحد بعدكم ، وكنتم خير من أنتم بين ظهرائهم ، إلا من عمل مثله : تسبحون وتحمدون ، وتكبرون خلف كل صلاة ، ثلاثاً وثلاثين .

قال الراوى : فاختلفنا بيننا ، فقال بعضنا : نسبح ثلاثاً وثلاثين ، ونحمد ثلاثاً وثلاثين وتكبر أربعاً وثلاثين ، فرجعت إليه فقال : تقهأ سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر ، حتى يكون منهن كذا وثلاثين .

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء الفقراء (فيهم أبو ذر) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور (بضم الدال ، جمع دثر بفتح الدال وسكون التاء (من الأموال) بيان للدثور وتأكيده له ، لأن الدثور يحجى بمعنى المال وبمعنى الكثير من كل شيء (بالدرجات العلى) فى الجنة ، أو المراد علو القدر عنده تعالى (والنعم المقيم) الدائم المستحق بالصدقة (يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم) زاد فى حديث أبي الدرداء عند النسائي : فى اليوم والليلة ، ويذكرون كما نذكر . والبزار من حديث ابن عمر : وصدقوا تصديقنا وآمنوا إيماننا (ولهم فضل أموال) ولأبى ذر : فضل من أموال ، وللأصلي : فضل الأموال (يحجون بها ويعتَمرون ويجاهدون ويتصدقون)

وعند مسلم : ويتصدقون ولا نتصدق ويعتقون ولا نعتق (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا أحدثكم بما) أى بشيء (إن أخذتم أدركتم) بذلك الشيء (من سبقكم) من أهل الأموال فى الدرجات العلى والسبقية المذكور : رجح ابن دقيق العيد أن تكون معنوية ، وجوز غيره أن تكون حسية . قال الحافظ : والأول أولى . انتهى (ولم يدرككم أحد بعدكم) لامن أصحاب الأموال ولا من غيرهم (وكنتم خير من أنتم بين ظهرائيه إلا من عمل) من الأغنياء (مثله) فلمستم خيراً منه ، لأن هذا هو نقيض الحكم الثابت للمستثنى منه وانتفاء خيرية المخاطبين بالنسبة إلى من عمل مثل عملهم صادق بمساواتهم لهم فى الخيرية ، وبهذا يجاب عن استشكال ثبوت الأفضلية فى خير مع التساوى فى العمل المفهوم من قوله أدركتم ، وهو أحسن من التأويل بإلا من عمل مثله ، وزاد بغيره من فعل البر ، أشار إليه البدر الدماينى ، لكن لا يمتنع أن يفوق الذكر مع سهولته الأعمال الشاقة الصعبة من الجهاد ونحوه ، وإن ورد أفضل العبادات أحزمها لأن فى الإخلاص فى الذكر من المشقة ولاسيما الحمد فى حال الفقر ما يصير به أعظم الأعمال ، وأيضاً فلا يلزم أن يكون الثواب على قدر العبادات ، فإن ثواب كلمة الشهادتين مع سهولتها أكثر من العبادات . ولهذا قلنا إن الاستثناء يعود على كل من السابق والمدرک ، كما هو شأنه فى رحمته الله فى أن الاستثناء المتعقب للجمل عائد على كلها يلزم . فإن كان يكون الأغنياء أفضل ، إذ معناه إن أخذتم أدركتم إلا من عمل فلا يكونون (تسبحون وتحملون وتكبرون خلف كل صلاة) هذه يشمل الفرض والنفل ، لكن حمله أكثر العلماء على الفرض . وقد وقع فى حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، وكأنهم حملوا المطلقات عليها . وعند البخارى فى الدعوات : دبر كل صلاة . ورواية خلف مفسرة لرواية دبر ، وللغريبى من حديث أبى ذر : إثر كل صلاة . أى تقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثاً وثلاثين) فالجموع لكل فرد فرد ، والأفعال الثلاثة تنازعت فى الظرف وهو خلاف ، وفى ثلاثاً وثلاثين وهو مفعول مطلق وقيل المراد المجموع للجميع ، خلاف فإذا وزع كان لكل واحد من الثلاثة أحد عشر ، وبدأ بالتسبيح لأنه يتضمن نفي النقائص عنه تعالى ، ثم نفي بالتحميد لأنه يتضمن إثبات الكمال له ، إذ لا يلزم من نفي النقائص إثبات الكمال ، (٥٥ - عون البارى - ج ١)

ثم ثلث بالتكبير ، إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال نفي أن يكون هناك كبير آخر . وقد وقع في رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التحميد . ومثله لأبي داود من حديث أم حكيم . وله في حديث أبي هريرة : يكبر ويحمد ويسبح . وهذا الاختلاف يدل على أن لارتتيب فيه ، ويستأنس له بقوله في حديث الباقيات الصالحات : لا يضررك بأيهن بدأت ، لكن ترتيب حديث الباب الموافق لأكثر الأحاديث أولى لما مر (قال) سمي (الراوى فاختلفنا بيننا) أى أنا وبعض أهلى ، هل كل واحد ثلاثاً وثلاثين أو المجموع (فقال بعضنا : نسبح ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين) قال سمي (فرجعت إليه) أى إلى أبي صالح ، والقائل أربعاً وثلاثين بعض أهل سمي أو القائل فاختلفنا أبو هريرة ، والضمير في فرجعت له وفي إليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والخلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعاً وثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الأول أقرب لوروده في مسلم ولفظه : قال سمي : فحدثت بعض أهلى هذا الحديث فقال وهمت ، فذكر كلامه ، قال : فرجعت إلى أبي صالح ، إلا أن مسلماً لم يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون) العدد (منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين) وهل العدد للجميع أو المجموع ، ورواية ابن عجلان ظاهرها أن العدد للجميع ، ورجحه بعضهم للإتيان فيه بواو العطف ، واختار أن الأفراد أولى لتمييزه باحتياجه إلى العدد ، وله على كل حركة لذلك ، سواء كان بأصابعه أو بغيرها . لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلث ، ثم إن الأفضل الإتيان بهذا العدد متتابعاً في الوقت الذى عين فيه ، وهل إذا زيد على العدد المنصوص عليه من الشارع يحصل ذلك الثواب المترتب عليه أم لا ؟ قال بعضهم : لا يحصل لأن تلك الأعداد حكمة وخاصة وإن خفيت علينا ، لأن كلام الشارع لا يخلو عن حكم ، فربما يفوت بمجاوزة ذلك العدد ، والمعتمد الحصول لأنه قد أتى بالمقدار الذى رتب على الإتيان به ذلك الثواب ، فلا تكون الزيادة مزيلة له بعد حصوله بذلك العدد . أشار إليه الحافظ زين الدين العراقي . وقد بالغ القرافى في القواعد فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المنذوبات المحدودة شرعاً لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده ، ويعد الخارج عنه

مسيئاً للأدب . انتهى . وقد اختلفت الروايات في عدد هذه الأذكار الثلاثة : ففي حديث أبي هريرة : ثلاثاً وثلاثين كما مر . وعند النسائي من حديث زيد بن ثابت خمساً وعشرين ، ويزيدون فيها لا إله إلا الله خمساً وعشرين . وعند الزار من حديث ابن عمر إحدى عشرة . وعند الترمذى والنسائي من حديث أنس عشرأ . وفي حديث أنس في بعض طريقه ستاً وفي بعض طريقه أيضاً مرة واحدة . وعند الطبراني في الكبير من حديث زميل الجهني قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى الصبح قال وهو ثاب رجله : سبحان الله وبحمده وأستغفر الله إنه كان تواباً سبعين مرة ، ثم يقول سبعين بسبعائة ... الحديث . وعند النسائي في اليوم والليلة من حديث أبي هريرة مرفوعاً : من سبح دبر كل صلاة مكتوبة مائة ، وكبر مائة ، وحمد مائة ، غفرت له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر . وهذا الاختلاف يحتمل أن يكون صدر في أوقات متعددة . أو هو وارد على سبيل التخيير ، أو يختلف باختلاف الأحوال . وقد زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي : قال أبو صالح : فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا فقالوا مثله . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . قال المهلب في حديث أبي هريرة : فضل نصأ لا تأويلا إذا استوت أعمالهم المفروضة . فللغنى حينئذ من فضل عمل البر ما لا سبيل للفقير إليه . قال : ورأيت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم ، أى الفضل المرتب على الذكر المذكورة قال : وغفل عن قوله في نفس الحديث : إلا من صنع مثل ما صنعتهم فجعل الفضل لقائله كائناً من كان ، وتعقب المهلب ابن المنير بأن الفضل المذكور فيه ، خارج عن محل الخلاف ، إذ لا يختلفون في أن الفقير لم يبلغ فضل الصدقة ، وكيف يختلفون فيه وهو لم يفعل الصدقة ، وإنما الخلاف إذا قابلنا مزية الفقير بثواب الصبر على مصيبة شظف العيش ورضاه بذلك بمزية الغنى بثواب الصدقات ، أيهما أكثر ثواباً . اهـ . وقال القرطبي : تأول بعضهم قوله : ذلك فضل الله بأن قال : الإشارة راجعة إلى الثواب المرتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله ، فكأنه قال ذلك الثواب الذي أخبر تكم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة ، وإنما هو بفضل الله . قال : وهذا

التأويل فيه بعد ولكن اضطر إليه ما يعارضه ، وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى ، وبعض الناس أوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم قال : والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية إنه يكون الغنى أفضل ، فهذا لاشك فيه ، وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل . إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضى أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى ، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذى يحصل بها من التطهير بسبب الذكر أشرف ، فيترجح الفقر ، وفي الحديث من الفوائد أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أنه يجيب بما يلحق به المفضل درجة الفاضل ، وفيه التوسعة في الغبطة والمساابقة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بلغهم ، ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وآله وسلم ، فيؤخذ منها أن قوله : « إلا من عمل » عام للفقراء والأغنياء ، خلافاً لمن أوله بغير ذلك ، وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق ، وفيه فضل الذكر عقب الصلوات ، واستدل به البخارى على فضل الدعاء عقب الصلاة لأنه في معناه ولأنها أوقات فاضلة ترجى فيها إجابة الدعاء ، وفيه أن العمل القاصر قد يساوى المتعدى ، خلافاً لمن قال إن المتعدى أفضل مطلقاً ، نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم أيضاً في الصلاة ، والنسائي في اليوم والليلة .

الحديث الثامن بعد المائة

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

(عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة) بضم الدال والباء وقد تسكن ، أى عقب ، كل صلاة (مكتوبة : لا إله إلا الله) بالرفع على الخبرية للا ، وعليه جماعة أو على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدّر أو من اسم لا باعتبار محله قبل دخولها ، أو أن إلا بمعنى غير ، أى لا إله غير الله في الوجود ، لأننا لو حملنا إلا على الاستثناء لم تكن الكلمة توحيداً محضاً أو الأحرف استثناء ، والاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي . وعند الحنفية المستثنى غير محكوم عليه بشيء ، ومن حجج الجمهور الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا : لا إله إلا الله ، وذلك إنما يتمشى على قولنا إن المستثنى محكوم عليه لا على قولهم إنه مسكوت عنه . قاله ابن هشام . ثم أن هذا التركيب عند علماء المعاني يفيد القصر ، وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس فإن إله في معنى الوصف . وفي هذه المسألة مباحث ضربت عليها بعد أن أثبتنا خوف الإطالة (وحده) بالنصب على الحال أى لا إله منفرداً (لا شريك له) عقلاً ونقلاً . أما أولاً : فنسقط القسطلاني وغيره الكلام عليه ولا حاجة بنا إلى التطويل بذكره ، وأما ثانياً : فلقوله تعالى : « وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، قل هو الله أحد لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ، هو الأول والآخر » والأول هو الفرد السابق ، وذلك يقتضى أن لا شريك له ، وهو تأكيد لقوله وحده لأن المتصف بالوحدانية لا شريك له (له الملك) ، بضم الميم ، أى أصناف المخلوقات وأقسام الكائنات مما في الأرضين والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة : يحيى ويميت ،

وهو حي لا يموت ، بيده الخير (وهو على كل شيء قدير) قال الحافظ :
ورواته موثوقون . وثبت مثله عن البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف
بسند ضعيف ، لكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى (اللهم لا مانع لما أعطيت)
أى الذى أعطيته (ولا معطى لما منعت) أى الذى منعته ، وزاد عبد بن حميد
من رواية معمر عن عبد الملك بن عمير بهذا الإسناد : ولا راد لما قضيت
(ولا ينفع ذا الجد منك الجد) بفتح الجيم فيهما . قال الخطابي : الجد الغنى ،
ويقال الحظ ، ومعنى منك : عندك أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه ، وإنما
ينفعه العمل الصالح أو من فى منك بمعنى البدل كقوله تعالى : « أرضيتكم
بالحياة الدنيا من الآخرة » أى بدلها . قال الشاعر :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان
وهو قلة الجبل . وروى أبو عمرو بن الشيباني : الجد بالكسر ، وقال : أى
لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده . وأنكره الطبرى . وقال الراغب : الجد أبو
الأب ، أى لا ينفع أحداً نسبه . وقيل : معنى الكسر : السعى التام فى الحرص
أو الإسراع فى الحرب . قال النووى : الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور
أنه بالفتح ، وهو الحظ فى الدنيا بالمال أو الولد أو العظم أو السلطان ، والمعنى :
لا ينجيه حظ منك وإنما ينجيه فضلك ورحمتك . وفى الحديث استحباب
هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألفاظ التوحيد ، ونسبة
الأفعال إلى الله تعالى ، والمنع والإعطاء وتمام القدرة ، وفيه المبادرة إلى
امثال السنة واتباعها . ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون إلا محمد بن يوسف
وفيه التحديث والنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام
والرقاق والقدر والدعوات ، ومسلم وأبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث التاسع بعد المائة

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ .

(عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى صلاة) أى فرغ منها (أقبل علينا بوجهه) الشريف لضرورة أنه لا يتحول عن القبلة قبل فراغ الصلاة ، وظاهره أنه كان يواظب على ذلك ، قيل : الحكمة فى استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه ، فعلى هذا يختص بمن كان فى مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من قصد التعليم والموعظة ، وقيل : الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت ، إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه فى التشهد مثلاً . وقال ابن المنير : استدبار الإمام المؤمنين إنما هو لحق الإمامة ، فإذا انقضت الصلاة زال السبب ، فاستقبالهم حينئذ يرفع الخلاء والترفع على المؤمنين :

الحديث العاشر بعد المائة

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالحُدَيْبِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءَ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوَكِبِ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا ، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي ، مُؤْمِنٌ بِالْكَوَكِبِ .

(عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أنه قال : صلى لنا) أى لأجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالحديبية) مخففة الياء عند بعض المحققين ومشددة عند أكثر المحدثين ، موضع على نحو مرحلة من مكة ، سمى بئر هناك ، وبه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة (على إثر سماء كانت) أى مطر (من الليلة ، فلما انصرف) أى من الصلاة (أقبل على الناس) بوجهه الكريم (فقال) لهم (هل تدرّون ماذا قال ربكم ؟) استفهام على سبيل التنبيه (قالوا : الله ورسوله أعلم) بما قال ربنا (قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر) الكفر الحقيقي لأنه قابله بالإيمان حقيقة ، لأنه اعتقد مايفضى إلى الكفر ، وهو اعتقاد أن الفعل للكوكب ، وأما من اعتقد أن الله هو خالقه ومخترعه ، وهذا ميقات له وعلامة بالعادة ، فلايكفر ، أو المراد كفر النعمة لإضافة الغيث إلى الكوكب . قال الزركشي : والإضافة في عبادي للتغليب وليست للتشريف ، لأن الكافر ليس من أهله . وتعقبه في المصابيح فقال : التغليب على خلاف الأصل ، ولم لايجوز أن تكون الإضافة لمجرد الملك (فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته ، فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا) أى بكوكب كذا وكذا ، سمى نجوم منازل القمر أنواء وسمى نوءاً لأنه بنوء طالعاً عند مغيب

مقابلة بناحية المغرب وقال ابن الصلاح : النوء ليس نفس الكوكب بل مصدر ناء النجم إذا سقط ، وقيل نهض وطلع ، وبيانه أن ثمانية وعشرين نجماً معروفة المطالع في أزمنة السنة ، وهي المعروفة بمنازل القمر ، يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب مع طلوع مقابله في المشرق ، فكانوا ينسبون المطر للغارب . وقال الأصمعي : للمطالع . فتسمية النجم نوءاً تسمية للفاعل بالمصدر (فذلك كافر بنى ومؤمن بالكوكب) وقد أجاز العلماء أن يقال : مطرنا في نوء كذا ، وعدم القول بذلك أولى وإن كان له معنى صحيح .

الحديث الحادى عشر بعد المائة

عن عقبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرِ ، فَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ ، فَفَزَعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ ، فَقَالَ : ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرِّ عِنْدَنَا ، فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي ، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ .

(عن عقبه) بن الحارث النوفلى أبى سروعة بكسر السين وفتحها (رضى الله عنه قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العصر فسلم ثم قام) حال كونه (مسرعا فتخطى) أى تجاوز (رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه) فيه أن للإمام أن ينصرف متى شاء ، وأن التخطى لما لا غنى عنه مباح ، وأن من وجب عليه فرض فالأفضل مبادرته إليه (ففزع الناس) بكسر الزاى ، أى خافوا (من سرعته) وكانت هذه عادتهم إذا رأوا منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مايعهدونه خشية أن يتزل فيهم شيء فيسوءهم (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم من الحجرة (عليهم) ولابن عساكر : إليهم (فرأى أنهم عجبوا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأنا فى الصلاة (شيئاً من تبر) بكسر التاء أى ذهب أو فضة غير مصوغ أو من ذهب فقط . وفى الفتح : التبر . الذهب لم يصف ولم يضرب . وقال الجوهري : لا يقال إلا للذهب . وقد قاله بعضهم فى الفضة . اهـ . وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب . حكاه ابن الأنبارى عن الكسائى ، وكذا أشار إليه ابن دريد ، وقيل هو الذهب المكسور ، حكاه ابن سيده ، وفى رواية أبى عاصم : تبرأ من الصدقة (عندنا فكرهت أن يحبسنى) أى يشغلنى التفكير فيه عن التوحيد والإقبال على الله تعالى . وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه : إن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة (فأمرت بقسمته) ولأبى ذر : بقسمه ،

ولأبى عاصم : فقسّمته . ويؤخذ منه أن عروض الذكر في الصلاة في أجنبي عنها من وجوه الخير وإنشاء العزم في أثنائها على الأمور الحمودة لا يفسدها ولا يقدح في كمالها . وفيه أن المكث بعد السلام ليس بواجب ، وإطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان ، وجواز الاستنابة مع القدرة على المباشرة . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين كوفي ومكي ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وشيخ البخارى من إفراده ، وأخرجه أيضاً في الصلاة والزكاة والاستئذان ، والنسائي في الصلاة .

الحديث الثاني عشر بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئاً مِنْ صَلَاتِهِ ، يَرَى أَنَّ حَقّاً عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيراً يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً) ولمسلم : جزعاً (من صلاته يرى) بالفتح أى يعتقد ، وبالضم أى يظن (أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه) أى أن عدم الانصراف حق عليه . قاله البرماوى تبعاً للكرمانى ، وتعقبه العيني فقال : هذا تعسف ، والظاهر أن المعنى يرى واجباً عليه عدم الانصراف إلا عن يمينه ، والله (لقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرًا) حال كونه (ينصرف عن يساره) ولمسلم من حديث أنس : أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه . قال النووي : يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر . قال فى الفتح : ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث الباب على حالة الصلاة فى المسجد ، لأن حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب إلى موافقته فى الصلاة من أنس ، وبأن فى إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدى وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس فى الأمرين ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال ، لأن حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم ، ثم ظهر لى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو أن من قال : كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته فى حال الصلاة ، ومن قال : كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته فى حالة استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لا يختص الانصراف

بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته ، لكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصروفة بفضل التيامن . قال ابن المنير : فيه أن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها ، لأن التيامن مستحب في كل شيء من أمور العباد ، لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقد وجوبه أشار إلى كراهته . اهـ . قال أبو عبيدة لمن انصرف عن يساره : هذا أصاب السنة ، يريد ، والله أعلم ، حيث لم يلزم التيامن على أنه سنة مؤكدة أو واجب ، وإلا فما يظن أن التيسر سنة حتى يكون التيامن بدعة إنما البدعة في رفع التيامن عن رتبته . قاله في المصابيح ورواة هذا الحديث ما بين كوفي وواسطي وبصري ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة وثلاثة من التابعين ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الثالث عشر بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، يُرِيدُ الثُّومَ فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا ، قَالَ الرَّاوي : قُلْتُ لَجَابِرٍ : مَا يَعْنِي بِهِ ؟ فَقَالَ : مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نَيْثَهُ ، وَقِيلَ : إِلَّا نَتْنَهُ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : من أكل من هذه الشجرة) قال ابن بطال : هذا يدل على إباحة أكل الثوم ، لأن قوله أكل لفظ لإباحة . وتعقبه ابن المنير بأن الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم ، أي وجد منه الأكل ، وهو أعم من كونه مباحاً أو غير مباح ، وفي حديث ابن سعيد عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه ، وفي قوله شجرة مجاز ، لأن المعروف في اللغة أن الشجر ما كان له ساق ، وما لا ساق له يقال له نجم . وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى : « والنجم والشجر يسجدان » . قال القسطلاني : كما أن اسم كل منهما قد يطلق على الآخر ونطق أفصح الفصحاء من أقوى الدلائل . اهـ . ومن أهل اللغة من قال : كل ماثبت له أرومة أي أصل في الأرض فهو شجر والأنجم ، ومنهم من قال : بين الشجر والنجم عموم وخصوص ، فكل نجم شجر من غير عكس ، وقد بسطنا القول في ذلك في تفسيرنا « فتح البيان » .

(يريد الثوم) بضم الثاء . قال الحافظ في الفتح : لم أعرف الذي فسره ، وأظنه ابن جريج ، يعنى عبد الملك ، ورواه مسلم عن يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ : من أكل من هذه البقلة الثوم . وقال مرة : من أكل البصل والثوم والكراث . ورواه ابن الزبير عن جابر بلفظ : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل البصل والكراث ، ولم يكن يبلدنا يومئذ الثوم . هكذا أخرجه ابن خزيمة . قلت : وهذا لا ينافي إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب إليهم حتى لو امتنع هذا الحمل لكانت رواية المثبت مقدمة على رواية النافي . وعند السراج عن نافع بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم عن أكل الثوم يوم خير . زاد مسلم : حتى يذهب ريحها (فلا يغشانا)
أى فلا يأتنا . فالمراد بالغشيان الإتيان (فى مساجدنا) وللحموى : مسجدنا ،
والظاهر أن المراد بمسجد المدينة ، لكن حديث أبى سعيد عند مسلم دال
على أن القول المذكور صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم عقب فتح
خير ، فعلى هذا يريد بالمسجد المكان الذى أعد ليصلى فيه مدة إقامته هناك ،
أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين ، ويؤيده رواية أحمد عن يحيى
القطان بلفظ : فلا يقربن المساجد . ونحوه لمسلم . وهذا يدفع قول من خص
النهى بمسجد النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وحكاه ابن بطلان عن بعض
أهل العلم ووهاه . قال القسطلانى : وحكم رحبة المسجد حكمه لأنها منه ،
ولذا كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد ريحها فى المسجد أمر بإخراج
من وجدت منه إلى البقيع ، كما ثبت فى مسلم عن عمر رضى الله عنه . ويلحق
بالثوم كل ذي ريح كريه . وألحق بعضهم به من بفيه بخر أو لجرحه رائحه
وكالجنجوم والأبرص وأصحاب الصنائع الكريهة كالسماك وتاجر الكتان
والغزل . وعورض بأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ،
بخلاف الأبخر والجنجوم ، فكيف يلحق المضطر بالختار . اهـ . (قال الراوى)
يعنى عطاء (قلت لجابر : ما يعنى به) أى بالثوم أنضجاً أم نيئاً (قال) جابر
(ما أراه) بضم الهمزة أى ما أظنه صلى الله عليه وآله وسلم (يعنى) أى يقصد
(إلا نيئته) بكسر النون مع الهمزة والمد . وجزم الكرماني بأن السائل عطاء
والمستول جابر ، وتبعه البرماوى والعيني . وقال الحافظ فى الفتح : أظن
السائل ابن جريج والمستول عطاء . وفى مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك .
ومقتضى قوله : إلا نيئته أنه لا يكره المطبوخ . وفى حديث على عند أبى داود
قال : نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخاً . وفى حديث معاوية بن قرة عن أبيه
أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هاتين الشجرتين وقال : من أكلهما
فلا يقربن مسجدنا ، وقال : إن كنتم لابد آكليهما فأميتوهما طبخاً (وقيل
إلا ننته) أى قال مخلص بن يزيد عن ابن جريج : ما أراه يعنى إلا ننته ، أى
بدل نيئته ، والتن بفتح النون وسكون المثناة الفوقية الرائحة الكريهة . ورواة
هذا الحديث ما بين بخارى وبصرى ومكى ، وشيخ البخارى المسندى من
إفراده ، وفيه التحديث والإخبار والسمع والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى
فى الصلاة ، والترمذى فى الأطعمة .

الحديث الرابع عشر بعد المائة

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَكَلَ ثُومًا
 أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا ، أَوْ فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا ، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ . وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ،
 فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ ، فَقَالَ : قَرَّبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ ،
 فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا ، قَالَ : كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تُنَاجِي .
 * وَفِي رِوَايَةٍ : أَتَى بِبَدْرِ ، يَعْنِي طَبَقًا فِيهِ خَضِرَاتٌ .

(وعنه) أى عن جابر (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله)
 وآله (وسلم قال : من أكل ثومًا أو بصلا فليعتزلنا أو) قال (فليعتزل
 مسجدنا) شك من الزهري (وليقعد في بيته) وهو أخص من الاعتزال لأنه
 أعم من أن يكون في البيت أو غيره (وأن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم)
 لما قدم المدينة من مكة ونزل في بيت أبي أيوب الأنصاري في السنة الأولى
 من الهجرة (أتى) من عند أبي أيوب (بقدر) بكسر القاف : ما يطبخ
 فيه الطعام ، ويجوز فيه التأنيث والتذكير والتأنيث أشهر ، لكن الضمير
 في قوله فيه خضرات يعود إلى الطعام الذى فى القدر ، فالتقدير : أتى بقدر من
 طعام فيه خضرات ، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأنيث حيث قال :
 فأخبر بما فيها ، وحيث قال : قَرَّبُوهَا (فيه خضرات) بفتح الخاء وكسر
 الصاد أو بضم الخاء وفتح الصاد جمع خضرة (من بقول) أى مطبوخة (فوجد
 لها ريحًا) لأن الرائحة لم تمت منها بالطبخ فكأنها نيئة (فسأل فأخبر بما فيها) أى
 القدر (من البقول فقال قَرَّبُوهَا) أى القدر أو الخضرات أو البقول مشيرًا (إلى
 بعض أصحابه كان معه) هو أبو أيوب الأنصاري . واستدل فى فتح البارى
 لكونه أبا أيوب بحديث مسلم فى قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ،
 قال : وكان يقدم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم طعامًا ، فإذا جرىء به إليه ،
 أى بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه ، سأل عن موضع أصابع

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فصنع ذلك مرة ، فقليل له : لم يأكل ، وكان الطعام فيه ثوم ، فقال : أحرام هو يارسول الله ؟ قال : لا ولكن أكرهه . اهـ . أو هو وغيره لحديث أم أيوب المروى عند ابنى خزيمة وحبان : قالت : نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتكلفنا له طعاماً فيه بعض البقول ... الحديث . وفيه قال : كلوا فإنى لست كأحد منكم . فهذا أمر بالأكل للجماعة (فلما رآه) أى رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا أيوب أو غيره (كره أكلها ، قال : كل فإنى أناجى من لاتناجى) أى من الملائكة وعند ابنى خزيمة وحبان من وجه آخر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم يرفيه أثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأبى أن يأكل . فقال له : مامنعك أن تأكل . فقال : لم أر أثر يدك . قال : أستحي من ملائكة الله وليس بمحرم . وعندهما أيضاً : إني أخاف أن أؤذى صاحبي . واستدل به المهلب على أن الملائكة أفضل من الآدميين . وتعقب بأن لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس . واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو لا . والراجح الحل لعموم قوله : وليس بمحرم . ورواة هذا الحديث ، ما بين مصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والنعنة ، وأخرجه البخارى فى الاعتصام ، ومسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الأطعمة ، والنسائى فى الوليمة .

(وفى رواية : أتى بلدر) بفتح الباء وسكون الدال بدل قدر . قال ابن وهب فى تفسير بلدر (يعنى طبقاً) شبهه بالبلدر وهو القمر عند كماله لاستدارته (فيه خضرات) أى من بقول ، وظاهره أن البقول كانت فيه نيئة ، لكن لامانع من كونها كانت مطبوخة . وقد رجح جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه ، لكن ابن وهب فسر البلدر بالطبق ، فدل على أنه حدث به كذلك ، والذي يظهر أن رواية القدر أصح لما تقدم من حديث أبى أيوب وأم أيوب جميعاً ، فإن فيه التصريح بالطعام ، ولا تعارض بين امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من أكل الثوم وغيره مطبوخاً وبين إذنه لهم فى أكل ذلك مطبوخاً ، فقد علل ذلك بقوله : إني لست كأحد منكم . وقد ترجم ابن خزيمة على حديث أبى أيوب ذكر ماخص الله نبيه به من ترك أكل

الثوم ونحوه مطبوخاً . وقد جمع القرطبي في المفهم بين الروايتين بأن الذي كان في القدر لم ينضج حتى تضمحل رائحته فبقى في حكم النهي . واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين . قال ابن دقيق العيد : لأن اللازم من منعه أحد أمرين : إما أن يكون أكل هذه الأمور مباحاً فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين ، أو حراماً فتكون فرضاً ، وجهور الأمة على إباحة أكلها ، فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين . ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين ، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين . قال الخطابي : توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لآكله على فعله ، إذ حرم فضل الجماعة . اهـ .

الحديث الخامس عشر بعد المائة

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَفُّوا عَلَيْهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبر منبوذ) أى منفرد فى ناحية عن القبور . وفى رواية بإضافة قبر إلى منبوذ ، أى قبر لقيط ، أى قبر ولد مطروح (فأمهم وصفوا عليه) أى على القبر ، ولأبى ذر : وصفوا خلفه ، والغرض منه أن ابن عباس حضر صلاة الجماعة ولم يكن إذ ذاك بالغاً ، فهو مطابق للجزء الثالث وللجزء السادس فى قوله : وصفوفهم . وكذا فى الأول لأنه لم يكن يصلى إلا بوضوء . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه تابعى عن تابعى ، والتحديث والإخبار والسماع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الجنائز وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث السادس عشر بعد المائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ .

(عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الغسل يوم الجمعة واجب) أى كالواجب فى التوكيد (على كل محتلم) أى بالغ ، فوقت إيجاب الغسل على الصبي بلوغه ، وهو مطابق للجزء الثانى من الترجمة وهو قوله : ومتى يجب عليهم الغسل . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وفى الشهادات ، وكذا مسلم وأبو داود فى الطهارة ، والنسائى وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث السابع عشر بعد المائة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ الْخُرُوجَ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ لَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ، يَعْنِي
مِنْ صِغَرِهِ، أَتَى الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كُثَيْبِ بْنِ الصَّلْتِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى
النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَهْوِي
بِيَدِهَا إِلَى حَلْقِهَا تُلْقِي فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ.

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال له رجل) لم يسم أو هو الراوى
(شهدت الخروج) أى مصلى العيد (مع رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله
(وسلم) أى أحضرت خروج النساء معه صلى الله عليه وآله وسلم (قال
نعم) شهادته (ولولا مكانى منه) أى قربى منه صلى الله عليه وآله وسلم
(ماشهده) قال الراوى (يعنى من صغره أتى) عليه الصلاة والسلام (العلم)
أى الراية أو العلامة أو المنار (الذى عند دار كثير بن الصلت) بن معد يكرب
الكندى (ثم خطب ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن) من التذكير (وأمرهن
أن يتصدقن) لأنهن أكثر أهل النار ، أو أن الوقت كان وقت حاجة والمواساة
والصدقة كانت يؤمئذ أفضل وجوه البر (فجعلت المرأة تهوى) بضم أوله
من الرباعى وبفتحها من الثلاثى ، أى تومئ (بيدها إلى حلقها) بفتح الحاء
واللام وبكسر الحاء أيضاً : الخاتم لافص له ، أو القرط . وللأصيل بسكون
اللام مع فتح الحاء : أى الخل الذى يعلق فيه (تلقى) من الإلقاء أى ترمى
(فى ثوب بلال) الخاتم والقرط (ثم أتى) صلى الله عليه وآله وسلم (هو
وبلال البيت) ولأبى الوقت : إلى البيت ، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة
فى قوله : ماشهده ، يعنى من صغره . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى
وبصرى ، وفيه التحديث والسماع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى
العيدين والاعتصام ، وأبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثامن عشر بعد المائة

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأُذِّنُوا لَهُنَّ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد (للعبادة) فأذنوا لهن (قال القسطلاني : أى إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن . وذلك هو الأغلب في ذلك الزمان ، بخلاف زماننا هذا الكثير الفساد والمفسدين ، وهل الأمر للأزواج أمر ندب أو وجوب ؟ حمله البيهقي على الندب لحديث : وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في مسجد الجماعة . وقيده بالليل لكونه أسراً ، لكن لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل . وكذا رواه بقيد الليل مسلم وغيره والزيادة من الثقة مقبولة . اهـ . قال النووي : استدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن . وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف ، لكن يتقوى بأن يقال إن منع الرجال نساءهم أمر مقرر ، وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز ، فيبقى ماعداه على المنع ، وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الواجب ، لأنه لو كان واجباً لانتفى معنى الاستئذان ، لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن مخيراً في الإجابة والرد . وعند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة ، وعند ابن حبان من حديث زيد ابن خالد : لاتمنعوا إماء الله مساجد الله . ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود : إذا شهدت إحداكن المساجد فلا تمس طيباً . اهـ . ويلحق بالطيب ما في معناه ، لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة ، كحسّن الملبس والحلى الذى يظهر والزينة الفاخرة ، وكذا الاختلاط بالرجال . وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها . وفيه نظر ، إلا أن أخذ الخوف عليها من جهتها ، لأنها إذا عرت مما ذكر وكانت متسترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ، وذلك

في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ : لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن . أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة . ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية : أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله إني أحب الصلاة معك . قال : قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدا الجماعة . قال الحافظ : وإسناد أحمد حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود ، ووجه كون صلاتها في الأحنى أفضل تحقق الأمن فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ، ومن ثم قالت عائشة ما قالت . وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقاً ، وفيه نظر ، إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقته على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته ، فقالت : لو رأى لمنع فيقال عليه لم يرو لم يمنع ، فاستمر الحكم ، حتى إن عائشة لم تصرح بالمنع وأن كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع ، وأيضاً فقد علم الله سبحانه وتعالى ما سيحدثن ، فما أوحى إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بمنعهن ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن ، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت ، والأولى أن ينظر إلى ما ينحشى منه الفساد ، فيجتنب لإشارته صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك بمنع الطيب والزينة وكذا التقييد بالليل . اهـ . ما في الفتح . زاد القسطلاني : نعم صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد . واستنبط من قول عائشة هذا ، يعني لو أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدثت النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل الحديث أنه يحدث للناس فتاوى بقدر ما أحدثوا ، كما قاله الإمام مالك ، وليس هذا من التمسك بالمصالح المرسله المبينة للشرع كما توهمه بعضهم ، وإنما مراده كمراد عائشة أي يحدثون أمراً تقتضي أصول الشريعة فيه غير ما اقتضته قبل حدوث ذلك الأمر ، ولا غرو في تبعية الأحكام للأحوال . اهـ . ولي تحقيق في هذه المسألة في كتاب « هداية السائل إلى أدلة المسائل » بالفارسية ، بينت فيه ما هو الصواب في ذلك فراجع . وفي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه

مرفوعاً : إذا استأذنت امرأة أحدكم ، أى فى أن تخرج إلى المسجد أو ما فى معناه ، كشهود العيد وعبادة المريض فلا يمنعها . قال القسطلانى : وليس فى الحديث التقييد بالمسجد إنما هو مطلق يشمل مواضع العبادة وغيرها . نعم أخرجہ الإسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد ، وكذا أحمد عن عبد الأعلى عن معمر ، ومقتضاه أن جواز خروج المرأة يحتاج إلى إذن الزوج لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن . قاله النووى وتعقبه الشيخ تقي الدين كما تقدم . ٨١ . وبالله التوفيق .

تم - بحمد الله - الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى

وأوله : كتاب الجمعة

فهرس الجزء الأول

من كتاب عون البارى لحل أدلة البخارى

صفحة

مقدمة الناشر .

ترجمة المؤلف .

مقدمة الكتاب ١

مقدمة المؤلف ٤

كتاب بدء الوحي

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

- ٢٨ الحديث الأول : إنما الأعمال بالنيات وعلاقة الحديث بالوحي .
- ٣٦ الحديث الثاني : كيف كان يأتي الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٤٠ الحديث الثالث : الرؤيا الصالحة وأول نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم في غار حراء ، وحديث ورقة بن نوفل .
- ٤٢ خلوته صلى الله عليه وسلم في غار حراء .
- ٤٣ الخلوة وأنواعها .
- ٥٣ الحديث الرابع : من صور نزول الوحي : خوفه صلى الله عليه وسلم من صورة الوحي ، ونزول سورة « يا أيها المدثر » .
- ٥٥ الحديث الخامس : حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على العجلة في حفظ التنزيل ، ونزول قوله تعالى : « لا تحرك به لسانك لتعجل به » .
- ٥٦ الحديث السادس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود ما يكون حين يلقاه جبريل .
- ٦١ الحديث السابع : لقاء هرقل ملك الروم مع وفد قريش وسؤاله لهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عظيم بصرى .

كتاب الإيمان

- ٨٨ الحديث الأول : أركان الإسلام .
- ٩١ الحديث الثاني : الحياء من الإيمان .
- ٩٦ الحديث الثالث : أهمية حفظ اللسان وكف الأذى وهجر المحرمات .
- ٩٧ الحديث الرابع : تأكيد حفظ اللسان وكف الأذى .

- ٩٨ الحديث الخامس : فضل الضيافة وإفشاء السلام .
- ٩٩ الحديث السادس : من الإيمان أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك .
- ١٠٠ الحديث السابع والثامن : وجوب محبته صلى الله عليه وسلم .
- ١٠٣ الحديث التاسع : حب الله ورسوله والمؤمنين وكراهة الكفر .
- ١٠٦ الحديث العاشر : فضل الأنصار وحبيهم من علامات الإيمان .
- ١٠٨ الحديث الحادى عشر : بيعة الأنصار .
- ١١٤ الحديث الثانى عشر : العزلة والفرار من الفتن .
- ١١٥ الحديث الثالث عشر : الوقوف عند حد الشارع من العزيمة والرخصة .
- ١١٧ الحديث الرابع عشر : نجاة من كان فى قلبه مثقال حبة خردل من إيمان .
- ١١٩ الحديث الخامس عشر : التفاضل فى الإيمان وفضل أمير المؤمنين عمر .
- ١٢٠ الحديث السادس عشر : الحياء من الإيمان .
- ١٢١ الحديث السابع عشر : حقوق الإسلام .
- ١٢٥ الحديث الثامن عشر : أفضلية الأعمال وترتيبها .
- ١٢٦ الحديث التاسع عشر : حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على أمته .
- ١٢٩ الحديث العشرون : أكثر أهل النار النساء .
- ١٣٠ الحديث الحادى والعشرون : الإسلام والمساواة .
- ١٣٢ الحديث الثانى والعشرون : التحذير من أن يقاتل المسلم المسلم .
- ١٣٣ الحديث الثالث والعشرون : تفسير الآية (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) .
- ١٣٥ الحديث الرابع والعشرون والخامس والعشرون : من علامات المنافق .
- ١٣٨ الحديث السادس والعشرون : فضل قيام ليلة القدر .
- ١٣٩ الحديث السابع والعشرون : فضل الجهاد فى سبيل الله والشهادة .
- ١٤١ الحديث الثامن والعشرون والتاسع والعشرون : فضل قيام شهر رمضان .
- ١٤٣ الحديث الثلاثون : الدين يسر .
- ١٤٥ الحديث الحادى والثلاثون : تحويل القبلة من البيت المقدس إلى البيت الحرام .
- ١٤٨ الحديث الثانى والثلاثون : الإسلام يجب ما قبله وتيسير الله على الأمة .
- ١٥٢ الحديث الثالث والثلاثون : دوام العبادة وإن قلت .
- ١٥٤ الحديث الرابع والثلاثون : رحمة الله لعباده ولمن فى قلبه مثقال حبة من خير .
- ١٥٦ الحديث الخامس والثلاثون : آية « اليوم أكملت لكم دينكم » ونزولها يوم غرة .
- ١٥٨ الحديث السادس والثلاثون : الإسلام وأركانه .

- ١٦٢ الحديث السابع والثلاثون : فضل اتباع الجنائز .
- ١٦٤ الحديث الثامن والثلاثون : حرمة سباب المسلم وقتاله .
- ١٦٥ الحديث التاسع والثلاثون : الخصام بين المسلمين ربما رفع الخير وفيه التماس ليلة القدر .
- ١٦٧ الحديث الأربعون : حديث جبريل وتعليم الدين للمسلمين .
- ١٧٤ الحديث الحادى والأربعون : الحلال بين والحرام بين .
- ١٧٩ الحديث الثانى والأربعون : قدوم وفد عبد قيس إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
- ١٨٣ الحديث الثالث والأربعون : اقتران الإيمان بأعمال القلب .
- ١٨٤ الحديث الرابع والأربعون : فضل الإنفاق على أهل .
- ١٨٥ الحديث الخامس والأربعون : الإسلام والنصح لكل مسلم .

كتاب العلم

- ١٨٧ الحديث الأول : علامات الساعة .
- ١٨٩ الحديث الثانى : حديث ويل للأعقاب من النار .
- ١٩٠ الحديث الثالث : من صفات المسلم .
- ١٩١ الحديث الرابع : البحث عن العلم .
- ١٩٤ الحديث الخامس : ثبوت العلم بالمناولة .
- ١٩٦ الحديث السادس : اتخاذ الرسول صلى الله عليه وسلم خاتماً .
- ١٩٧ الحديث السابع : القرب من مجالس العلم .
- ٢٠٠ الحديث الثامن : حرمة المسلم على المسلم .
- ٢٠٣ الحديث التاسع : مراعاة الأوقات فى الموعظة .
- ٢٠٤ الحديث العاشر : يسروا ولا تعسروا .
- ٢٠٥ الحديث الحادى عشر : فضل الفقهاء على عامة الناس .
- ٢٠٨ الحديث الثانى عشر : رواية ثانية للحديث الثالث فى صفات المسلم .
- ٢٠٩ الحديث الثالث عشر : فضل العلم وتعليمه وفضل الإنفاق فى الخير .
- ٢١٠ الحديث الرابع عشر : دعاؤه صلى الله عليه وسلم لابن عباس .
- ٢١١ الحديث الخامس عشر : المرور بين يدى المصلى لا يقطع الصلاة .
- ٢١٣ الحديث السادس عشر : مداعبته صلى الله عليه وسلم للأطفال وجواز حضور مجالس العلم لابن خمس سنين .
- ٢١٦ الحديث السابع عشر : فضل تعلم العلم وتعليمه .
- ٢١٩ الحديث الثامن عشر والتاسع عشر : من علامات الساعة انتشار الجهل واقترب المنكرات .

- ٢٢٢ الحديث العشرون : فضل امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .
- ٢٢٣ الحديث الحادى والعشرون : عدم الحرج فى السهو والنسيان .
- ٢٢٥ — الحديث الثانى والعشرون : من علامات الساعة .
- ٢٢٦ الحديث الثالث والعشرون : تثبيت الله تعالى للمؤمن من فتنه القبر .
- ٢٢٩ الحديث الرابع والعشرون : حرمة الأخت من الرضاع .
- ٢٣٠ الحديث الخامس والعشرون : اهتمام الصحابة بالعلم والتناوب عليه .
- ٢٣٢ الحديث السادس والعشرون : كراهية تطويل الصلاة خشية التغير .
- ٢٣٤ الحديث السابع والعشرون : اللقطة ووجوب التعريف بها .
- ٢٣٦ الحديث الثامن والعشرون : حرص الصحابة على عدم سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم ما يغضبه وتوبتهم من ذلك .
- ٢٣٨ الحديث التاسع والعشرون : إعادة الرسول صلى الله عليه وسلم الكلام لاستيعاب الصحابة له .
- ٢٣٩ الحديث الثلاثون : الإيمان وحق العبد لسيدته وتأديب الأمة وأجره عند الله .
- ٢٤١ الحديث الحادى والثلاثون : أمر الرسول صلى الله عليه وسلم للنساء بالصدقة .
- ٢٤٢ الحديث الثانى والثلاثون : أسعد الناس بشفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .
- ٢٤٣ الحديث الثالث والثلاثون : إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً بل يقبض العلماء .
- ٢٤٤ الحديث الرابع والثلاثون : فضل الصبر على موت الأولاد الذين لم يبلغوا الحنث .
- ٢٤٥ الحديث الخامس والثلاثون : من حوسب عذب .
- ٢٤٧ الحديث السادس والثلاثون : حرمة القتال فى مكة المكرمة .
- ٢٤٩ الحديث السابع والثلاثون والثامن والثلاثون : عقاب الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٢٥٣ الحديث التاسع والثلاثون : رؤيا الرسول عليه الصلاة والسلام فى المنام .
- ٢٥٥ الحديث الأربعون : حرمة مكة المكرمة .
- ٢٥٧ الحديث الحادى والأربعون : لا ينبغي التنازع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٢٥٩ الحديث الثانى والأربعون : تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من الفتن .
- ٢٦١ الحديث الثالث والأربعون : وعظه صلى الله عليه وسلم بقصر أعمار الأمة للاهتمام بالعبادة .
- ٢٦٣ الحديث الرابع والأربعون : عبادته صلى الله عليه وسلم فى الليل .
- ٢٦٥ الحديث الخامس والأربعون : لماذا اهتم أبو هريرة برواية الحديث وحفظه .
- ٢٦٧ الحديث السادس والأربعون : طلب أبى هريرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ينسى ما يسمعه منه .

صفحة	
٢٦٩	الحديث السابع والأربعون : خاصية أبي هريرة رضى الله عنه بأشياء يحفظها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
٢٦١	الحديث الثامن والأربعون : من موعظته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع :
٢٧٢	الحديث التاسع والأربعون : قصة سيدنا موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام :
٢٧٩	الحديث الخمسون : علامة القتال في سبيل الله .
٢٨٠	الحديث الحادى والخمسون : سؤال اليهود للرسول صلى الله عليه وسلم عن الروح .
٢٨٢	الحديث الثانى والخمسون : حديث من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار :
٢٨٤	الحديث الثالث والخمسون : وجوب الاغتسال بالاحتلام .
٢٨٥	الحديث الرابع والخمسون : حكم المذى .
٢٨٦	الحديث الخامس والخمسون : الميقات المكافى للإحرام .
٢٨٧	الحديث السادس والخمسون : لباس الإحرام .

كتاب الوضوء

٢٨٨	الحديث الأول : الوضوء شرط صحة الصلاة .
٢٩٠	الحديث الثانى : ترغيبه صلى الله عليه وسلم في إسباغ الوضوء .
٢٩٢	الحديث الثالث : الشك في الصلاة .
٢٩٣	الحديث الرابع : التوم هل ينقض الوضوء ؟ .
٢٩٤	الحديث الخامس : استحباب دوام الطهارة .
٢٩٥	الحديث السادس : صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم .
٢٩٧	الحديث السابع : دعاؤه صلى الله عليه وسلم قبل دخول الخلاء .
٢٩٨	الحديث الثامن : دعاؤه صلى الله عليه وسلم لابن عباس اللهم فقهه في الدين .
٢٩٩	الحديث التاسع : كراهة استقبال القبلة واستدبارها عند الخلاء .
٣٠١	الحديث العاشر : رواية أخرى مخالفة لرواية الحديث التاسع .
٣٠٣	الحديث الحادى عشر : سبب نزول آية الحجاب .
٣٠٥	الحديث الثانى عشر : الاستنجاء .
٣٠٧	الحديث الثالث عشر : نهيه صلى الله عليه وسلم عن التنفس في الإناء وعدم التسح باليد اليمنى .
٣٠٨	الحديث الرابع عشر والخامس عشر : نهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالعظم والروث .
٣١٢	الحديث السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر : صور من وضوئه صلى الله عليه وسلم .

- ٣١٨ الحديث التاسع عشر : إسباغ الوضوء سبب من أسباب المغفرة .
- ٣١٩ الحديث العشرون : من مندوبات الطهارة والاستنجاء .
- ٣٢٠ الحديث الحادى والعشرون : من مندوبات الطهارة والاستنجاء وقبل الوضوء .
- ٣٢٣ الحديث الثانى والعشرون : حرص عبد الله بن عمر رضى الله عنهما باتباع السنة كاملة
- ٣٢٥ الحديث الثالث والعشرون : حبه صلى الله عليه وسلم للتيامن فى كل شىء .
- ٣٢٧ الحديث الرابع والعشرون : من معجزاته صلى الله عليه وسلم أن الماء ينبع من أصابعه الشريفة .
- ٣٢٩ الحديث الخامس والعشرون : خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم شعره .
- ٣٣٠ الحديث السادس والعشرون : حكم سؤر الكلب .
- ٣٣١ الحديث السابع والعشرون : مرور الكلاب لا ينجس الأرض .
- ٢٣٣ الحديث الثامن والعشرون : انتظار الصلاة فى المسجد عبادة .
- ٢٣٤ الحديث التاسع والعشرون : الجماع دون إنزال لا يوجب الغسل .
- ٢٣٦ الحديث الثلاثون : استحباب دوام الطهارة .
- ٢٣٧ الحديث الحادى الثلاثون : من صور طهارته صلى الله عليه وسلم ومسحه على الخفين .
- ٢٣٨ الحديث الثانى والثلاثون : من صور عبادته صلى الله عليه وسلم فى الليل .
- ٣٤١ الحديث الثالث والثلاثون : من صور وضوئه صلى الله عليه وسلم .
- ٣٤٤ الحديث الرابع والثلاثون : سترة المصلى وتبرك الصحابة رضى الله عنهم بفضل وضوئه .
- ٣٤٥ الحديث الخامس والثلاثون : تبركهم رضى الله عنهم بفضل وضوئه وذكر صفة خاتم النبوة .
- ٣٤٧ الحديث السادس والثلاثون : جواز الطهارة للجميع من إناء واحد .
- ٣٤٨ الحديث السابع والثلاثون : عيادته صلى الله عليه وسلم لأصحابه ونزول آية الفرائض .
- ٣٤٩ الحديث الثامن والثلاثون : من معجزاته صلى الله عليه وسلم .
- ٣٤٩ الحديث التاسع والثلاثون : جواز استعمال فضل الوضوء .
- ٣٥٠ الحديث الأربعون : الماء الطاهر وإراقته على البدن ترد القوة والحكمة :
- ٣٥٢ الحديث الحادى والأربعون : ينبع الماء من بين أصابعه الشريفة صلى الله عليه وسلم .
- ٣٥٣ الحديث الثانى والأربعون : كمية ماء الغسل والوضوء .
- ٣٥٥ الحديث الثالث والأربعون : المسح على الخفين وعدالة سعد بن أبى وقاص رضى رضى الله عنه :

- ٣٥٨ الحديث الرابع والأربعون والخامس والأربعون والسادس والأربعون : مسح صلى الله عليه وسلم عن عمامته وعلى خفيه .
- ٣٦٠ الحديث السابع والأربعون : مس الخوم لا ينقض الوضوء .
- ٣٦٢ الحديث الثامن والأربعون : الطعام لا ينقض الوضوء .
- ٣٦٤ الحديث التاسع والأربعون والخمسون : أكل الخوم لا ينقض الوضوء .
- ٣٦٥ الحديث الحادى والخمسون والثانى والخمسون : كراهية الصلاة لمن غلب عليه النوم .
- ٣٦٧ الحديث الثالث والخمسون : جواز أكثر من صلاة فى وضوء واحد .
- ٣٦٨ الحديث الرابع والخمسون : الحث على الطهارة وتحريم التيممة .
- ٣٧٣ الحديث الخامس والخمسون : وجوب الاستنجاء .
- ٣٧٤ الحديث السادس والخمسون : تطهير نجاسة الأرض .
- ٣٧٧ الحديث السابع والخمسون : طهارة بول الطفل الذى لم يقطم .
- ٣٧٨ الحديث الثامن والخمسون : عدم كراهية البول قائماً .
- ٣٧٩ الحديث التاسع والخمسون : عدم كراهية البول مع عدم الابتعاد عن الناس .
- ٣٨٠ الحديث الستون : تطهير الثوب من النجاسة .
- ٣٨١ الحديث الحادى والستون : حكم طهارة المستحاضة .
- ٣٨٣ الحديث الثانى والستون : تطهير المنى من الثوب .
- ٣٨٤ الحديث الثالث والستون : شرب أبوال الإبل للاستشفاء وحكم المرتدين .
- ٣٨٧ الحديث الرابع والستون : حكم الصلاة فى مرائب الغنم .
- ٣٨٨ الحديث الخامس والستون : تطهير النجاسات من الطعام .
- ٣٨٩ الحديث السادس والستون : دم الشهيد .
- ٣٩١ الحديث السابع والستون : النهى عن التبول فى الماء غير الجارى .
- ٣٩٢ الحديث الثامن والستون : حكم النجاسة الطارئة أثناء الصلاة — حديث الإيذاء .
- ٣٩٦ الحديث التاسع والستون : طهارة اللعاب .
- ٣٩٧ الحديث السبعون : كيفية تدأويه صلى الله عليه وسلم من الجراح .
- ٣٩٨ الحديث الحادى والسبعون والثانى والسبعون والثالث والسبعون : الحرص على استعمال السواك والمبالغة فى ذلك .
- ٤٠١ الحديث الرابع والسبعون : سنة الوضوء قبل النوم والدعاء قبل النوم .

كتاب الغسل

٤٠٤ أحكامه وآدابه وسننه ، وفيه ثمانية عشرة حديثاً

كتاب الحيض

٤٢٦ أحكامه وأحكام الاستحاضة والنفاس ، وفيه ثمانية عشرة حديثاً

كتاب التيمم

٤٥٢ وفيه خمسة أحاديث

كتاب الصلاة

- ٤٧٥ الحديث الأول : حديث المعراج وفرض الصلاة .
 ٣٨٣ الحديث الثاني : صلاة الحضر وصلاة السفر .
 ٤٨٥ الحديث الثاني إلى الثامن : جواز الصلاة في الثوب الواحد .
 ٤٩٢ الحديث التاسع إلى الثاني عشر : ستر العورة في الصلاة .
 ٤٩٦ الحديث الثالث عشر : النهي عن الاحتباء في الثوب الواحد .
 ٤٩٧ الحديث الرابع عشر : الأمر بستر العورة ومنع المشترك من الحج .
 ٤٩٩ الحديث الخامس عشر : وقت صلاة الصبح وذكر فتح خير وزواجه صلى الله عليه وسلم ومن السيدة صفية أم المؤمنين .
 ٥٠٣ الحديث السادس عشر : خروج النساء إلى صلاة الفجر .
 ٥٠٤ الحديث السابع عشر : كراهته صلى الله عليه وسلم لثياب المزر كشة والصلاة فيها .
 ٥٠٦ الحديث الثامن عشر : كراهة الصلاة وراء الأشياء التي تشغل عن الخشوع :
 ٥٠٧ الحديث التاسع عشر : تحريم لبس الحرير وأن الصلاة مكروهة فيه .
 ٥٠٨ الحديث العشرون : حكم المرور أمام المصلي وبين يديه .
 ٥١٠ الحديث الحادي والعشرون : جواز ارتفاع الإمام عن المأمومين .
 ٥١٣ الحديث الثاني والعشرون : تبرك الصحابة بصلاة الرسول عليه الصلاة والسلام في بيوتهم .
 ٥١٥ الحديث الثالث والعشرون : حكم لمس المرأة هل يفسد الصلاة .
 ٥١٦ الحديث الرابع والعشرون : جواز الصلاة مع وجود إنسان موضع القبلة لضيق المكان .
 ٥١٧ الحديث الخامس والعشرون : جواز السجود على طرف الثوب .
 ٥١٨ السادس والعشرون : حكم الصلاة بالنعل .
 ٥١٩ الحديث السابع والعشرون : المسح على الخفين .

- ٥٢٠ الحديث الثامن والعشرون : التفريع بين اليدين في الصلاة .
- ٥٢١ الحديث التاسع والعشرون : الصلاة واستقبال القبلة من صفات المسلم .
- ٥٢٣ الحديث الثلاثون : حكم التحلل من الإحرام في للعمرة قبل السعي بين المصفا والمروة .
- ٥٢٤ الحديث الحادى والثلاثون إلى الثالث والثلاثون : استقبال القبلة في الصلاة .
- ٥٢٥ الحديث الرابع والثلاثون : كيفية سجود السهو في الصلاة .
- ٥٣٠ الحديث الخامس والثلاثون : من مناقب سيدنا عمر رضى الله عنه .
- ٥٣٢ الحديث السادس والثلاثون إلى الثامن والثلاثون : كراهة التنخيم في المسجد وفي جهة القبلة .
- ٥٣٥ الحديث التاسع والثلاثون : إطلاع الله سبحانه وتعالى رسوله بما في نفوس أصحابه .
- ٥٣٧ الحديث الأربعون : رعاية الخيول وتدريبها في أوقات السلم .
- ٥٣٨ الحديث الحادى والأربعون : جوده صلى الله عليه وسلم وتوزيعه الأموال التي تأتيه .
- ٥٤٠ ————— الحديث الثانى والأربعون : من قال لا إله إلا الله حرم الله عليه النار .
- ٥٤٤ الحديث الثالث والأربعون : تحريم اتخاذ التماثيل والصور في أماكن العبادة .
- ٥٤٦ الحديث الرابع والأربعون : جواز الصلاة في مقابر المشركين وجواز نبش القبور الدارسة .
- ٥٤٩ الحديث الخامس والأربعون : جواز الصلاة على البعير .
- ٥٥١ الحديث السادس والأربعون : جواز الصلاة وقدام المصلى نار .
- ٥٥٢ الحديث السابع والأربعون : التدب للصلاة في البيوت .
- ٥٥٤ الحديث الثامن والأربعون : التحذير من اتخاذ قبور الأنبياء مساجد .
- ٥٥٦ الحديث التاسع والأربعون : جواز الهجرة من دار الهنة لعل في الخروج خيراً .
- ٥٥٩ الحديث الخمسون : جواز النوم في المسجد وملاطفته صلى الله عليه وسلم لصره .
- ٥٦١ الحديث الحادى والخمسون : سنة تحية المسجد .
- ٥٦٢ الحديث الثانى والخمسون : القصد في بنى المساجد وترك الغلو في تحسينه .
- ٥٦٤ الحديث الثالث والخمسون : مشاركة المسلمين في بناء المسجد .
- ٥٦٦ الحديث الرابع والخمسون : بناء المساجد وما فيها من الأجر عند الله تعالى .
- ٥٦٩ الحديث الخامس والخمسون والسادس والخمسون : التحرى في علم إلهاء المسلمين ولو عن غير قصد .
- ٥٧٠ الحديث السابع والخمسون : جواز رواية الشعر الذى فيه حق داخل المسجد .
- ٥٧٢ الحديث الثامن والخمسون : جواز للتدريب على الحرب داخل المسجد وجواز النظر إلى اللهو المباح .

- ٥٧٣ الحديث التاسع والخمسون : جواز رفع الصوت في المسجد إن كان لحن ، ما لم يكن فيه فحش .
- ٥٧٥ الحديث الستون : فضل تنظيف المسجد .
- ٥٧٦ الحديث الحادى والستون : تحريم الربا والتجارة بالخمير .
- ٥٧٧ الحديث الثانى والستون : جواز ربط الغريم في المسجد ، وأدبه صلى الله عليه وسلم مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .
- ٥٧٨ الحديث الثالث والستون : جواز تطيب المرضى في المسجد .
- ٥٧٩ الحديث الرابع والستون : جواز دخول الدواب - التى يؤكل لحمها - إلى المسجد .
- ٥٨٠ الحديث الخامس والستون : كرامة الله تعالى للصحابة رضى الله عنهم .
- ٥٨١ الحديث السابع والستون والثامن والستون : فضل أبى بكر رضى الله عنه ومترلته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٥٨٣ الحديث التاسع والستون والسبعون : تتبع الصحابة لعبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٥٨٦ الحديث الحادى والسبعون : جواز النوم في المسجد بأية كيفية .
- ٥٨٧ الحديث الثانى والسبعون : فضل الصلاة في المسجد عن الصلاة في أى مكان آخر .
- ٥٨٨ الحديث الثالث والسبعون والرابع والسبعون : جواز التشيلك بين الأصابع في المسجد .
- ٥٩١ الحديث الخامس والسبعون والسادس والسبعون : التبرك بآثار الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٥٩٨ الحديث السابع والسبعون إلى الثمانين : اتخاذ المصلى السترة أمامه .
- ٦٠١ الحديث الحادى والثمانون : الصلاة بين سوارى المسجد .
- ٦٠٣ الحديث الثانى والثمانون : الصلاة إلى مؤخرة الرجل .
- ٦٠٤ الحديث الثالث والثمانون : مرور الكلب والحمار لا يقطع الصلاة .
- ٦٠٥ الحديث الرابع والثمانون والخامس والثمانون : حرمة المرور بين يدى المصلى .
- ٦٠٨ الحديث السادس والثمانون : جواز الصلاة خلف النائم .
- ٦٠٩ الحديث السابع والثمانون : حكم الحركة في الصلاة .
- ٦١١ الحديث الثامن والثمانون : جواز لعن الكافر .

كتاب مواقيت الصلاة

- ٦١٢ الحديث الأول : المبادرة إلى الصلاة في أفضل أوقاتها .
- ٦١٤ الحديث الثانى : الجوء إلى الصلاة يطفىء الفتن .
- ٦١٦ الحديث الثالث إلى الخامس : الأمر بالصلاة في أوقاتها .
- ٦١٩ الحديث السادس : الصلاة مطهرة للذنوب .
- ٦٢١ الحديث السابع : الخشوع في الصلاة .

- ٦٢٢ الحديث الثامن إلى الحادى عشر : جواز الإبراد فى وقت الصلاة إلى ما قبل خروج الوقت .
- ٦٣٠ الحديث الثانى عشر : جواز الجمع التقديم والتأخير خوف المشقة .
- ٦٣١ الحديث الثالث عشر والرابع عشر : جواز الإبراد فى وقت الصلاة ، وكراهة النوم قبل الصلاة ، والحديث الدنيوى بعدها .
- ٦٣٢ الحديث الخامس عشر إلى السابع عشر : المبادرة إلى صلاة العصر فى أول وقتها والحرص عليها .
- ٦٣٧ الحديث الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون : المحافظة على الصلوات فى وقتها وتخصيص صلاة الفجر والعصر وفضلهما .
- ٦٤٣ الحديث الحادى والعشرون : فضل الله سبحانه على هذه الأمة .
- ٦٤٥ الحديث الثانى والعشرون : المبادرة إلى الصلاة فى وقتها .
- ٦٤٦ الحديث الثالث والعشرون : المبادرة إلى الصلاة فى وقتها وانتظار من تكثر بهم الجماعة .
- ٦٤٨ الحديث الرابع والعشرون : تمييز وقت صلاة المغرب من صلاة العشاء .
- ٦٤٩ الحديث الخامس والعشرون إلى السابع والعشرون : فضل انتظار صلاة العشاء .
- ٦٥٥ الحديث الثامن والعشرون : الحرص على صلاة الصبح والعصر .
- ٦٥٦ الحديث التاسع والعشرون والثلاثون : وقت صلاتى الفجر .
- ٦٥٨ الحديث الحادى والثلاثون : التنبه على الصلاة بعد صلاة الفجر ، وبعد صلاة العصر .
- ٦٦٠ الحديث الثانى والثلاثون والثالث والثلاثون : الأوقات التى تكره فيها الصلاة .
- ٦٦٢ الحديث الرابع والثلاثون والخامس والثلاثون : كراهة الصلاة بعد صلاة العصر .
- ٦٦٤ الحديث السادس والثلاثون : الحرص على صلاة سنة الفجر والعصر .
- ٦٦٥ الحديث السابع والثلاثون والثامن والثلاثون : مراعاة الإمام المصالح الدينية ، وجواز صلاة الفائتة جماعة .
- ٦٦٩ الحديث التاسع والثلاثون : كفارة من نسى الصلاة أن يصلبها عند ذكره لها .
- ٦٧٠ الحديث الأربعون والحادى والأربعون : انتظار الصلاة عبادة .
- ٦٧٢ الحديث الثانى والأربعون : من علامات النبوة والأدب مع الضيوف .

كتاب بدء الأذان

- ٦٧٦ الحديث الأول : حديث البدء بالأذان .
- ٦٧٩ الحديث الثانى : الأذان شفع والإقامة وتر .

- ٦٨٠ الحديث الثالث : فرار الشيطان عند سماع الأذان ، وطلب الخشوع في الصلاة .
- ٦٨٢ الحديث الرابع : شهادة من سمع المؤذن يوم القيامة .
- ٦٨٣ الحديث الخامس : لا يجوز ترك الأذان لأنه من شعائر الإسلام .
- ٦٨٤ الحديث السادس : سنة ترديد الأذان وراء المؤذن .
- ٦٨٦ الحديث السابع : كيفية الأذان .
- ٦٨٧ الحديث الثامن : فضل الدعاء بعد الأذان .
- ٦٨٨ الحديث التاسع : فضل المبادرة إلى الصلاة مع سماع الأذان .
- ٦٨٩ الحديث العاشر إلى الثاني عشر : دخول وقت الفجر .
- ٦٩٤ الحديث الثالث عشر : وقت صلاة السنة بعد الأذان وقبل الإقامة .
- ٦٩٥ الحديث الرابع عشر إلى التاسع عشر : حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على التذكير بالصلاة ، ورفقه صلى الله عليه وسلم بأصحابه .
- ٧٠٣ الحديث العشرون : تحذير رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك صلاة الجماعة .
- ٧٠٦ الحديث الحادى والعشرون إلى الرابع والعشرون : فضل صلاة الجماعة .
- ٧١١ الحديث الخامس والعشرون إلى الثامن والعشرون : فضل المشى إلى المسجد والحرص على صلاة الجماعة :
- ٧١٩ الحديث التاسع والعشرون : الحرص على تكبيرة الإحرام مع الإمام وإن كان فيها فوات السنة .
- ٧٢٣ الحديث الثلاثون والحادى والثلاثون : حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجماعة في مرضه ، وفضل أبي بكر رضى الله عنه .
- ٧٢٦ الحديث الثانى والثلاثون : مراعاة المصلحة مع تغير الجو :
- ٧٢٧ الحديث الثالث والثلاثون : سنة صلاة الضحى :
- ٧٢٨ الحديث الرابع والثلاثون : الخشوع في الصلاة أفضل من الصلاة في أول الوقت .
- ٧٢٩ الحديث الخامس والثلاثون : تواضعه صلى الله عليه وسلم مع أهله :
- ٧٣٠ الحديث السادس والثلاثون : حرص الصحابة على كيفية صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم :
- ٧٣١ الحديث السابع والثلاثون إلى الأربعين : تقديم أبي بكر على باقى الصحابة في الصلاة في مرضه صلى الله عليه وسلم :
- ٧٤٠ الحديث الحادى والأربعون : إمامة القاعد للقائم .
- ٧٤١ الحديث الثانى والأربعون والثالث والأربعون : عدم جواز التقدم على الإمام في أركان الصلاة والتحذير من سبق الإمام :
- ٧٤٤ الحديث الرابع والأربعون والخامس والأربعون : النهى عن مخالفة الأمير والقيام عليه .

- ٧٤٦ الحديث السادس والأربعون : هل ينتقض الوضوء بالنوم ؟ .
- ٧٤٧ الحديث السابع والأربعون إلى الحادى والخمسون : أمر الإمام بالتخفيف على المأمومين .
- ٧٥٤ الحديث الثانى والخمسون والثالث والخمسون : الأمر بتسوية الصفوف فى الصلاة .
- ٧٥٦ الحديث الرابع والخمسون : حرص الصحابة على متابعة عبادته صلى الله عليه وسلم .
- ٧٥٩ الحديث الخامس والخمسون إلى السابع والخمسون : صور من صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٧٦٨ الحديث الثامن والخمسون : الدعاء بين تكبيرة الإحرام والإقامة :
- ٧٧٠ الحديث التاسع والخمسون : دعاء الله بكل ما فيه من خضوع ، وتحريم تعذيب الحيوانات .
- ٧٧١ الحديث الستون : جواز نظر المأموم إلى الإمام فى الصلاة .
- ٧٧٢ الحديث الحادى والستون : النهى عن النظر إلى السماء فى الصلاة .
- ٧٧٤ الحديث الثانى والستون : النهى عن الالتفات فى الصلاة .
- ٧٧٦ الحديث الثالث والستون : حرص الصحابة رضى الله عنهم على الصلاة ، بصلاة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٧٨١ الحديث الرابع والستون : قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة .
- ٧٨٥ الحديث الخامس والستون : حكم الاطمئنان فى الصلاة .
- ٧٩٣ الحديث السادس والستون إلى الثانى والسبعون : تطويل القراءة وتقصيرها فى الصلوات .
- ٨٠٢ الحديث الثالث والسبعون : الجهد بالقراءة فى الفجر ونهى الجن من استراق السمع
- ٨٠٤ الحديث الرابع والسبعون : وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم فى أقواله وأفعاله .
- ٨٠٥ الحديث الخامس والسبعون : كراهة الإفراط فى سرعة التلاوة فى الصلاة .
- ٨٠٧ الحديث السادس والسبعون : تطويل القراءة وتقصيرها فى الصلوات .
- ٨٠٨ الحديث السابع والسبعون والثامن والسبعون : شهود الملائكة صلاة الجماعة .
- ٨١١ الحديث التاسع والسبعون : استحباب موافقة الداخل إلى الصلاة الإمام على أى حال كان عليها .
- ٨١٣ الحديث الثمانون والحادى والثمانون : التكبير مع كل انتقالات المصلى :
- ٨١٧ الحديث الثانى والثمانون : النهى عن تطبيق الكفين ووضعهما بين الفخذين فى الصلاة :
- ٨١٩ الحديث الثالث والثمانون : الاطمئنان فى الركوع والسجود .
- ٨٢٠ الحديث الرابع والثمانون إلى الثامن والثمانون : دعاء الركوع والسجود .
- ٨٢٧ الحديث التاسع والثمانون : صورة من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم واطمئنانه فى الصلاة .
- ٨٢٩ الحديث التسعون : الدعاء الخاص فى الصلاة .

صفحة

- ٨٣١ الحديث الحادى والتسعون : رحمة الله تعالى للمؤمنين .
- ٨٣٨ الحديث الثانى والتسعون والثالث والتسعون : الأمر بالسجود على سبعة أعضاء .
- ٨٤٠ الحديث الرابع والتسعون : كراهة بسط الذراعين أثناء السجود .
- ٨٤١ الحديث الخامس والتسعون : استقرار أعضاء الجسم بعد كل حركة فى الصلاة .
- ٨٤٢ الحديث السادس والتسعون : رفع الصوت بالتكبير .
- ٨٤٣ الحديث السابع والتسعون والثامن والتسعون : كيفية الجلوس فى الصلاة .
- ٨٤٦ الحديث التاسع والتسعون : كيفية سجود السهو .
- ٨٤٨ الحديث المائة : كيفية التشهد .
- ٨٥٥ الحديث الحادى إلى الثالث بعد المائة : دعاء الرسول عليه الصلاة والسلام فى الصلاة .
- ٨٦١ الحديث الرابع والخامس بعد المائة : كراهة المسارعة فى الخروج من المسجد بعد انتهاء الصلاة والتسليم .
- ٨٦٣ الحديث السادس بعد المائة : رفع الصوت بالذكر بعد الانتهاء من الصلاة .
- ٨٦٤ الحديث السابع والثامن بعد المائة : فضل التسبيح ودعاؤه صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة .
- ٨٧١ الحديث التاسع بعد المائة : استقبال الإمام للمؤمنين بعد الصلاة .
- ٢٧٢ الحديث العاشر بعد المائة : تحريم الاعتقاد بالطالع والنجم فى تغيرات الجو .
- ٨٧٤ الحديث الحادى عشر بعد المائة : المكث بعد السلام ليس بواجب .
- ٨٧٦ الحديث الثانى عشر بعد المائة : المستحبات قد تنقلب إلى مكروهات .
- ٨٧٨ الحديث الثالث عشر والرابع عشر بعد المائة : كراهة إيذاء الناس برائحة الفم من أكل الثوم أو البصل .
- ٨٨٣ الحديث الخامس عشر بعد المائة : حضور ابن عباس رضى الله عنه صلاة الجمعة قبل بلوغه الحلم .
- ٨٨٣ الحديث السادس عشر بعد المائة : وجوب الغسل عند بلوغ سن الحلم .
- ٨٨٤ الحديث السابع عشر بعد المائة : وعظه صلى الله عليه وسلم للنساء .
- ٨٨٥ الحديث الثامن عشر بعد المائة : حضور النساء الصلاة بالغسل .

عَوْنُ الْبَارِي

لِحَلِّ أَدَلَّةِ الْبُخَارِيِّ

للإمام العلامة

أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البخاري

شرح كتاب

التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

الجزء الأول

حقوق الطبع والنقل محفوظة للناسخ

الناسخ
دار الرشيد
حلب - سوريا

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالنطقة الصناعية بالعباسية

تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة



عون الباری
على أدلة البخاری

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وآله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد : فإن « الجامع الصحيح » للإمام البخارى أجلّ كتب السنة
المطهرة قدراً ، وأعلها ذكراً ، ولما تقاعست المهم عن حفظه واستظهاره ،
وصعب على كثير الوقوف على الحديث فيه ، نشط بعض العلماء لتلخيصه
واختصاره .

وإن من أجلّ هذه المختصرات إفادة واشتهاراً مختصر العلامة شهاب الدين
أبى العباس أحمد بن أحمد الزبيدى الحنفى ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ، المعروف
بـ « مختصر الزبيدى » .

وقد كتب على هذا المختصر المبارك عدة شروح ، من أجلها – أولعله أجلها
وأوسعها – شرح « عون البارى بحل أدلة البخارى » ، هذا الذى بين يديك .

ومؤلفه هو العلامة الفاضل المحدث السيد الشريف المشهور بـ « صديق
حسن خان » واسمه الكامل : على بن حسن بن على بن لطف الله الحسينى
البخارى القِنَّوجى ، المولود سنة ١٢٤٨ هـ ، والمتوفى سنة ١٣٠٧ هـ .
رحمه الله تعالى .

وهو معروف فى الأوساط العلمية فى حياته وبعد وفاته ، ومن العلماء
المشاركين فى فنون كثيرة ، وأكثر مؤلفاته فى علم الحديث الشريف .

ولعل أجلّ مؤلفاته وأنفعها : « أبجد العلوم » و « حسن الأسوة بما ثبت

(ب)

من الله ورسوله في النسوة » و « عون الباري بحل أدلة البخارى » . وكلها طبع في حياته وبعد وفاته .

و « عون الباري » هذا طبع طبعة قديمة في حياة مؤلفه على حاشية « نيل الأوطار » للقاضى الشوكانى أحد شيوخ شيوخ المؤلف ، ثم طبعت قطعة صغيرة منه مع ما يقابلها من شرح القسطلانى « إرشاد السارى » وشرح النووى على البخارى ، وذلك في المطبعة المنيرية .

والآن نجدد للقراء الكرام محبى السنة النبوية طباعة هذا الكتاب النفيس طباعة ناضرة ، بعد أن عمر منذ قرن كامل على حاشية « نيل الأوطار » حتى نسى ذكره ، راجين من الله تعالى العون والتوفيق .

ولا يفوتنا أن نقول للقارىء الكريم : إن الكتاب بين يديك ، وأنت تحكم عليه بعد اطلاعك عليه ، ونجتزئ بالإشارة إلى أن هذا الشرح لب اللباب ، وأنه جنى كتب وشروح للبخارى متعددة ، لا سيما « فتح البارى » و « إرشاد السارى » بل هو مستل منه ، بالإضافة إلى نقول كثيرة من كتب القاضى الشوكانى والأمير الصنعانى وأمثالهما ممن يعتمدهما الشارح .

والله تعالى هو المسئول أن يوفقنا لخدمة دينه ونشر كتبه المعتمدة . إنه ولى كل خير وتوفيق . والحمد لله رب العالمين .

الناشر

ترجمة المؤلف

هو السيد الإمام والعلامة الهام ، أبو السبطين ، الحائز الشرفين ، السامى على الفرقدين ، صدر العلماء الأعلام المسنين ، وعمدة الكرام المحدثين المعتمدين ، محيي السنة ، قاعم البدعة ، شريف النجار ، عظيم المقدار ، الذى افتخرت به بهوبال على جمع الأقطار ، وانتشرت بوجوده علوم السنة والآثار ، وصنف فى ذلك الأسفار الكبار ، مولانا ومن بالفضل والإحسان أولانا والاجاه أمير الملك السيد « صديق حسن خان بهادر » لازال مشرقاً بدر كماله الباهر ، فهو الأحق والأولى بقول القائل :

أنته الخلافة متقادة إليه تجرّر أذيالها
فلم تك تصلح إلا له ولم يك يصلح إلا لها

له النسب العالى على سائر النسب ، لأنه من سلالة سيد العجم والعرب ، تتصل سلسلة نسبه الشريف وعنصره اللطيف إلى حضرة سيد السادات وقذوة القادات : زين العابدين على بن الحسين السيط ابن على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

كان مولده ضحى يوم الأحد لعله التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم والتحية ، ببلدة بريلى موطن جده القريب من جهة الأم ، ثم جاءت به الكريمة من بريلى إلى بلدة قنوج موطن آبائه الكرام ، ذوى العلا والاحترام ، ولما طعن فى السنة السادسة انتقل والده الشريف إلى رحمة الله الكريم اللطيف ، وبقي فى حجر أمه يتيماً ونشأ على العفاف والطهارة ، ومازال يجمع النشاط ويحزم المكرمات ، له قراءة على المشايخ الكرام والأجلاء الأعلام ، منهم الشيخ الإمام محمد صدر الدين خان مفتى بلدة دهلى من تلامذة الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع الدين ابنى الشيخ التقى الأجل

مسند الوقت أحمد بن عبد الرحيم المدعو بشاه ولى الله المحدث الدهلوى رحمه الله ، ومنهم الشيخ التقي الصالح محمد يعقوب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ محمد إسحاق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى ، ومنهم الشيخ القاضي حسين بن محسن السبعى الأنصارى اليمنى الحيدى تلميذ الشريف الإمام محمد ابن ناصر الحازمى تلميذ الإمام الشوكانى ، ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندى تلميذ الإمام الشوكانى أيضاً ، وجدّه واجتهد فى إتقان علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما ، واشتغل بالدرس والتأليف ، وصار رأساً فى المعقول والمنقول ، وأحرز جميع المعارف ، واتفق على تحقيقه الموافق والمخالف ، وصار مشاراً إليه بالبنان ، والمجلى فى معرفة غوامض علوم الشريعة عند الرهان .

له عافاه الله فى كل فنّ يد صالحه وجارحة عاملة ، وفى الكتابة سرعة عجيبة ، وفى التأليف ملكة غريبة ، بحيث يكتب الكراريس العديدة فى يوم واحد ، ويصنف الكتب الضخمة فى أيام قليلة ، وطالع بفرط شوقه وصحيح ذوقه كتباً كثيرة ودواوين شتى فى العلوم المتعددة والفنون المتنوعة ، ومر عليها مروراً بالغاً على اختلاف أنحائها وتباين أنواعها ، وأتى عليهم بصميم همته بأحسن ما يكون ، حتى حصل منها على فوائد كثيرة وعوائد أثرية ، أغنته عن الاستفادة عن أبناء الزمان ، وأقنعتة عن مذاكرة فضلاء الأوان ، وجمع بعونه تعالى وحسن توفيقه ولطيف تيسيره من نفائس كتب العلوم والتفسير والحديث ما يعسر عدّه ويطول حدّه ، وأوعى من ضروب الفضائل العلمية والتحقيقات النفيسة ما قصرت عنه أيدي أبناء الزمان ، ويعجز دون بيانه ترجمان اليراع عن إبراز هذا الشأن .

ثم إنه عافاه الله ألقى عصا التسيار والترحال بمحروسة بهوبال من بلاد مالوة الدكن ، فزل بها نزول المطر على الدمن ، فأقام بها وتوطن ، وأخذ الدار والسكن ، وتمول وتولد واستوزر وناب وألف وصنف ، واشتغل بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء ، وتخليص أحكامها من شوب الآراء ومفاسد الأهواء . وهذا إن شاء الله تعالى خاص به فى هذا الزمن الأخير فيما أعلم ، والله يختص برحمته من يشاء .

وعلماء الأقطار الهندية وإن بالغ بعضهم في الإرشاد إلى اتباع السنة ، وقرر ذلك في مؤلفاته ، وحرره في مصنفاته على وجه ثبتت به المنتهى لهم على رقاب أهل الحق ، وثمر بعضهم عن ساق الجد والاجتهاد في الدعوة إلى اعتقاد التوحيد وردّ الشرك والتقليد باللسان ، بل بالسيف والسنان ، لكن لم يلدن أحد منهم أحكام الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملة وغيرها ، خالصة من آراء الرجال ، نقية عن أقوال العلماء ، على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة ، مما طبع واشتهر وشاع ، وسارت بها الركبان إلى أقطار العالم من العرب والعجم ، وذاع منها بالحجاز واليمن وما إليها ومصر والعراق والقدس وطرابلس وتونس ومدن الهند والسند وبلغار ومليبار وبلاد الفرس . وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده المؤمنين . وكتب علماء الآفاق إليه ومحدثوها ومفسروها رسائل جمة أثنوا فيها على تلك التأليف ، ودعوا له بخيرى الدنيا والآخرة ، تقبل الله ذلك منهم وأحسن إليه وإليهم . وهذه الرسائل موجود أكثرها في أواخر مؤلفات مولانا المترجم له ، فمن أرادها فليراجعها ليتضح له صدق القول فيما حكيناه عنهم .

ثم إن الله سبحانه وتعالى خوّله من المال الجمّ الكثير والحكم الكبير والأولاد السعداء والنسب الحميد والحسب المزيّد ، ما يقصر عن كشفه لسان اليراع ، ولو كشف عنه الغطاء ما ازداد الواقف عليه إلا يقيناً وإن أنكرته بعض الطباع ، وهو الذى يقول لأخلافه مقتدياً بأسلافه ، بقم الحال ولسان المقال : « اعملوا آل داود شكراً ، وقليل من عبادى الشكور ، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، إن الإنسان لظلوم كفار » .

وقد طعن الآن في عشر الخمسين من العمر المستعار مع ما هو مبتلى به من سياسة الرياسة وفقد الأحبة والأنصار وكثرة الأعداء الجاهلين بالقضايا والأقدار ، والمرجو من رب العالمين أن يجعله الله تعالى ممن قال فيهم : « وآتيناه في الدنيا حسنة وإنه في الآخرة لمن الصالحين » . والحمد لله الذى جعله محسوداً لا حاسداً ، وصابراً شاكراً ، ولم يجعله فظاً غليظ القلب معانداً ، ولله در الحسد ما أعد له ، بدأ بصاحبه فقتله . وهذه أسماء كتبه المؤلفة على ترتيب حروف المعجم المطبوعة في مطبعة رياسته بهوبال الحممية وغيرها من البلدان العظام ، ويزيد الله في الخلق ما يشاء ، وهو المتفضل ذو الإنعام .

• (حرف الألف) •

كتاب :

- أبجد العلوم .
- إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدثين ، بالفارسي .
- الاحتواء في مسألة الاستواء .
- الإدراك في تخريج أحاديث ردّ الإشراك .
- الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة .
- أربعون حديثاً في فضائل الحج والعمرة .
- إفادة الشيوخ في معرفة الناسخ والمنسوخ ، فارسي .
- الإكسير في أصول التفسير ، فارسي .
- إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة .
- الانتقاد الرجيع في شرح الاعتقاد الصحيح .

• (حرف الباء الموحدة) •

- بغية الرائد في شرح العقائد ، فارسي .
- البلغة في أصول اللغة .
- بلوغ السؤل من أقضية الرسول .

• (حرف التاء الفوقية) •

- تيممة الصبي في ترجمة الأربعين من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .

• (حرف الثاء المثلثة) •

- ثمار التنكيت في شرح أبيات التثبيت ، فارسي .

• (حرف الجيم) •

- اللجنة في الأسوة الحسنة بالسنة .

(ز)

* (حرف الحاء المهملة) *

- * حجج الكرامة في آثار القيامة ، فارسي .
- * الحرز المكنون من لفظ المعصوم المكنون .
- * حصول المأمول في علم الأصول .
- * الحطة في ذكر الصحاح الستة .
- * حل الأسئلة المشكلة .

* (حرف الخاء المعجمة) *

- * خبيئة الأكواف في افتراق الأمم على المذاهب والأديان .

* (حرف الدال المهملة) *

- * دليل طالب إلى أشرف المطالب ، فارسي .

* (حرف الذال المعجمة) *

- * ذخرف المحقق في آداب المفتي .

* (حرف الراء المهملة) *

- * رحلة الصديق إلى البيت العتيق .
- * الروضة الندية شرح الدرر البهية .
- * رياض الجنة في تراجم أهل السنة .

* (حرف الزاي) *

* (حرف السين المهملة) *

- * السحاب المركوم في بيان أنواع الفنون وأسماء العلوم ، وهو القسم الثاني من أبجد العلوم .
- * سلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند ، فارسي .

(ى)

هذا ما وقع فى الماضى وإلى الآن فى الزيادة والتوجه إلى تصنيف كتب
شنى ، وفى الحقيقة إن مثله لا يكون فى هذا الأوان مع ما هو فيه من
الامتحان ، وقد آن أن نقبض جواد المصلى عن الطراد فى وصفه ، فإن
الكلام فيه بحر تيار وعباب زخار ، وفيما ذكرنا كفاية لأولى الألباب ، والله
الموفق لإصابة الصواب ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

حرره الفقير إلى رحمة ربه الكريم البارى « حسين بن محسن السبعى
الأنصارى اليماني » الساكن حالا ببلدة بهوبال ، حرسها الله عن الزوال ،
وصلى الله على خير خلقه وخاتم رسله محمد وآله وصحبه من بعده ، وشرف
وكرم وسلم ، بتاريخ غرة ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ .

عَوْنُ الْبَخَارِيِّ

لِحَلِّ أَدَلَّةِ الْبُخَارِيِّ

لِلإمام العلامة

أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البخاري

شرح كتاب

التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

الجزء الثاني

حقوق الطبع والنقل محفوظة للناسخ

الناسخ

دار الرشيد

حلب - سوريا

كتاب الجمعة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، بَيِّدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَهَذَا نَا اللَّهُ لَهُ ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ : الْيَهُودُ غَدَاً ، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ .

* (كتاب الجمعة) *

بضم الميم اتباعاً لضممة الجيم ، اسم من الاجتماع أضيف إليه اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منه الصلاة ، وجواز إسكانها على الأصل في المفعول ، وهى لغة تميم ، والتاء فيه للمبالغة ، وذكر الحافظ في الفتح وجوهاً لتسمية هذا اليوم بالجمعة لانطول بذكرها .

بسم الله الرحمن الرحيم

وقدمت في رواية .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : نحن الآخرون (زماناً في الدنيا) السابقون (أهل الكتاب وغيرهم منزلة وكرامة) يوم القيامة) في الحشر والحساب والقضاء لهم قبل الخلائق وفي دخول الجنة . ورواه مسلم بلفظ : نحن الآخرون من أهل الدنيا ، والسابقون يوم القيامة ، المقضى لهم قبل الخلائق . وقيل المراد بالسبق لإحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة ، وهو وإن كان مسبوقاً بسبب قبله أو أحد ، لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون الجمعة سابقاً . وقيل المراد بالسبق أى إلى القبول والطاعة التى حرمها أهل الكتاب ، فقالوا سمعنا وعصينا ، والأول أقوى (بيد) بمعنى غير الاستثنائية ويوزنه ، وبه جزم الخليل والكسائى ، ورجحه ابن سيده ، وعن الشافعى أنه بمعنى

من أجل ، وكذا ذكره ابن حبان والبعثي عن المزني عن الشافعي ، وقد استبعده عياض ، وقال الحافظ : لا بعد فيه بل معناه إنا سبقنا الفضل أي هدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم . وقال الداودي : هي بمعنى على أو مع ، أي غير أن اليهود والنصارى . وقال الطبري : هي للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى : نحن السابقون للفضل غير (أنهم أوتوا الكتاب) أي التوراة والإنجيل (من قبلنا) ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخراً في الوجود . وبهذا التقرير يظهر موقع قوله : نحن الآخرون ، مع كونه أمراً واضحاً . اهـ . وزاد أبو زرعة الدمشقي عن أبي اليمان شيخ البخاري فيما رواه الطبراني في مسند الشاميين ، وكذا مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد : وأوتينا أي القرآن من بعدهم . وذكره البخاري من وجه آخر تاماً بعد أبواب عن أبي هريرة رضي الله عنه (ثم هذا) أي يوم الجمعة (يومهم الذي فرض عليهم) وعلينا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه . وروى مسلم عن أبي هريرة وحذيفة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ... الحديث . قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه ، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ، وإنما يدل والله أعلم أنه فرض عليهم يوم من الجمعة ووكل إلى اختيارهم ليقموا فيه شريعتهم ، فاختلّفوا في أي الأيام هو ، ولم يهتدوا ليوم الجمعة . ومال عياض إلى هذا ورشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقال : فخالّفوا بدل (فاختلّفوا فيه) وقال النووي : يمكن أن يكون أمروا به صريحاً ، فاختلّفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إيداله بيوم آخر ، فاجتهدوا في ذلك فأخطأوا . اهـ . ويشهد له ما رواه الطبري بإسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى : « إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه » وقال : أرادوا الجمعة فأخطأوا وأخذوا السبت مكانه ، ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك ، فقد روى ابن أبي حاتم عن السدي التصريح بأنه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ، ولفظه : إن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا : ياموسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئاً فاجعله لنا ، فجعل عليهم . وليس ذلك بعجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله

تعالى: « ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة » . وغير ذلك . وكيف لا وهم القائلون : « سمعنا وعصينا » . قال القسطلاني : وفي بعض الآثار بما نقله أبو عبد الله الأبي أن موسى عليه السلام عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم بفضيلته فناظروه بأن السبت أفضل ، فأوحى الله تعالى إليه : دعهم وما اختاروا . والظاهر أنه عينه لهم ، لأن السياق دل على ذمهم في العدول عنه . فيجب أن يكون قد عينه لهم ، لأنه لو لم يعينه لهم ووكل التعيين إلى اجتهدهم لكان الواجب عليهم تعظيم يوم لابعينه ، فإذا أدّى الاجتهاد إلى أنه السبت أو الأحد لزم المجتهد ما أدّى الاجتهاد إليه ولا يأثم ويشهد له قوله : هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فإنه ظاهر أو نص في التعيين (فهذانا الله له) بأن نص لنا عليه ولم يكن لنا إلى اجتهدنا ، لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علمه بالوحي وهو بمكة فلم يتمكن من إقامتها بها . وفيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني . ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما ذكره ابن إسحق وغيره . وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتين : البيان والتوفيق ، أو هداية الله بالاجتهاد كما يدل عليه مرسل ابن سيرين عند عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه : قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة : قالت الأنصار : إن لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، وللنصارى مثل ذلك ، فهل فلنجعل لنا يوماً نجتمع فيه ، فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره ، فجعلوه يوم العروبة ، واجتمعوا فيه إلى أسعد بن زرارة ، فصلى بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » الآية . وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بإسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال : كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أسعد بن زرارة . فرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد . وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة : وقوع خلق آدم عليه السلام فيه ، والإنسان إنما خلق للعبادة ، فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، لأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي ينتفع بها ، فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه (فالناس لنا فيه تبع : اليهود) أي تعبيد اليهود (غداً) يوم السبت

(و) تعييد (النصرارى بعد غد) يوم الأحد . كذا قدره ابن مالك ليسلم من الإخبار بظرف الزمان عن الجثة . وعند ابن خزيمة من رواية أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة : فهو لنا ، ولليهود يوم السبت ، وللنصارى يوم الأحد . والمعنى : أنه لنا بهداية الله تعالى ، ولهم باعتبار اختيارهم وخطئهم فى اجتهدهم . قال القسطلانى فى إرشاد السارى : ووجه اختيار اليهود يوم السبت لزعمهم أنه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق . قالوا : فنحن نستريح فيه عن العمل ونشتغل بالعبادة والشكر ، والنصارى الأحد لأنه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم . ١ هـ . وفى الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووى لقوله : فرض عليهم فهدانا الله ، فإن التقدير : فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا . ويؤيده رواية مسلم عن سفيان عن أبى الزناد : كتب علينا وفيه أن الهداية والإضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة ، وأن سلامة الإجماع من الخطأ مخصوصة بهذه الأمة ، وأن استنباط معنى الأصل يعود عليه بالإبطال باطل ، وإن القياس مع وجود النص فاسد ، وأن الاجتهاد فى زمن نزول الوحي جائز ، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعاً ، ويدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة ، وكانوا يسمون الأسبوع سبتاً كما سيأتى فى الاستسقاء فى حديث أنس ، وذلك أنهم كانوا مجاورين لليهود فتبعوهم فى ذلك ، وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الأمة على الأمم السابقة ، زادها الله تعالى شرفاً . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والسمع والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، وَأَنْ يَسْتَنْ ، وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّباً إِنْ وَجَدَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عبر بلفظ أشهد للتأكيد أنه (قال : الغسل يوم الجمعة) تمسك به من قال الغسل لليوم للإضافة إليه . وفي حديث أبي هريرة من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل ، وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره . واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة ، لأن الحديث واحد ومخرجه واحد . وقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في صحيحه ، فساقه من طريق سبعين نفساً رَوَاهُ عن نافع عن ابن عمر . وتتبع الحافظ ما فاتته في جزء مفرد فبلغت أسماء من رَوَاهُ مائة وعشرين نفساً ، وأطال في الفتح في بيان ذلك . وفي حديث ابن عمر : إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ، علم من تقييد الغسل بالمجيء أن الغسل للصلاة لا لليوم . قال ابن دقيق العيد : في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة ، وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله ، فلو اغتسل بعد الصلاة لم يكن للجمعة ، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع عليه ، وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين ، وأطال في تقرير ذلك ، ولو اغتسل بعد الفجر أجزأه عند الشافعية والحنفية ، خلافاً للمالكية والأوزاعي ، واستدل به المالكية في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلاً بالذهاب لثلاث يفوت الغرض وهو رعاية الحاضرين من التأذى بالروائح حال الاجتماع وهو غير مختص بمن تلزمه ، ووافقه الليث والأوزاعي قالوا : ومن اغتسل ثم اشتغل عن الرواح إلى أن بعد ما بينهما عرفاً فإنه يعيد الغسل لتزليل البعد منزلة الترك ، وكذا إذا نام اختياراً بخلاف من غلبه النوم أو أكل أكلاً كثيراً بخلاف القليل . انتهى . ومقتضى النظر أنه إذا عرف أن الحكمة في الأمر

بالغسل يوم الجمعة التنظيف رعاية الحاضرين ، فمن خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحسب له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ، ولعل هذا هو الذي لحظه مالك ، فشرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الأمن مما يغير التنظيف ، والجمهور قالوا يجزئ من بعد الفجر ، ويشهد له حديث ابن عباس ومفهوم الحديث أن الغسل لا يشرع لمن لا يحضرها كالمسافر والعبد ، وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي عوانة وابني خزيمة وجبان في صحاحهم ولفظه : من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل ، وهو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور ، خلافاً لأكثر الحنفية ، وذكر الحنفية للغالب ، وإلا فالحكم شامل لمجاور الجامع ومن هو مقيم به . واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقرينة وهذا بخلاف صيغة أفعل فإنها على الوجوب حتى تظهر قرينة التنبه . واستنبط من حديث الباب أيضاً أن ليوم الجمعة غسلًا مخصوصاً حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل يوم الجمعة إلا بالنية . وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة : إن كان غسلك عن جنابة فأعد غسلًا آخر للجمعة . أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما ووقع عند مسلم في حديث الباب أيضاً الغسل يوم الجمعة ، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كفي لكون اليوم جعل ظرفاً للغسل ، ويحتمل أن يكون اللام للعهد فتتفق الروايات .

(واجب) أى كالواجب في تأكيد الندبية أو واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة ، أو في الكيفية لافي الحكم . كذا قال القسطلاني . ولا ملجئ إلى هذا التأويل المتكلف . وقد استدل به على فرضية غسل يوم الجمعة ، وهو الحق المطابق لظاهر الحديث . وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما ، وهو قول أهل الظاهر ، ورواية عن أحمد وحكاها ابن حزم عن عمرو جمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم ، لكن قال الحافظ : ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة ، كقول سعد : ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة ، وحكاها ابن المنذر والخطابي عن مالك ، وقال عياض وغيره : ليس ذلك بمعروف مذهبه . قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على

وجوبه فحمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبى ذلك أصحابه . اه .
وحدث الباب يغني عن الاحتجاج بغيره من المذاهب . وقواه الشوكاني
رحمه الله في مؤلفاته تقوية بالغة . وصرح ابن خزيمة في صحيحه بأنه على الاختيار
واحج لكونه مندوباً بعدة أحاديث في عدة تراجم ، وكلها تعقبها في الفتح .
وفي الفتح أيضاً قال الشافعي : الواجب له معنيان : الظاهر منهما أنه واجب
فلا تجزئ الطهارة للصلاة الجمعة إلا بالغسل ، واحتمل أنه واجب في
الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة . ثم استدلل الثاني بقصة عثمان مع عمر ،
قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك
على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار . اه . قال في الفتح : وعلى هذا
الأخير عول أكثر المصنفين في هذه المسألة ، كالطبري والطحاوي
وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا . وزاد بعضهم فيه أن من حضر من
الصحابة وافقوهما على ذلك ، فكان إجماعاً منهم على أن الغسل ليس شرطاً
في صحة الصلاة ، وهو استدلال قوي . وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن
صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا
بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه ،
كأن أصله قصد التنظيف وإزالة الروائح الكريهة . قال ابن دقيق العيد :
ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن
مخالفة هذا الظاهر ، وقد أولوا صيغة الأمر على التدب وصيغة الوجوب
على التأكيد ، وهو تأويل ضعيف إنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً
على هذا الظاهر ، قال : وربما أولوه تأويلاً مستكراً ، كمن حل لفظ
الوجوب على السقوط . اه . وهو القدوري من الحنفية ، قال : واجب بمعنى
ساقط وعلى بمعنى عن . قال القسطلاني : فلا يخفى مافيه من التكلف . اه .
قلت : بل من التحريف بلا موجب قوي ، وقيل الوجوب منسوخ .
وعورض بأن النسخ لا يصار إليه إلا بدليل . ومجموع الأحاديث يدل على
استمرار الحكم ، ومع ذلك فقد سمع كل منه صلى الله عليه وآله وسلم الأمر
بالغسل والحث عليه والترغيب فيه ، فكيف يدعى النسخ مع ذلك .

(على كل محتلم) أي بالغ ، فخرج الصبي وذكر الاحتلام لكونه
الغالب . قال القسطلاني : بالغ مجاز ، لأن الاحتلام يستلزم البلوغ ، والقرينة

المانعة عن الحمل على الحقيقة أن الاحتلام إذا كان معه الإنزال وجب الغسل ، سواء كان يوم الجمعة أو لا (وأن يستن) أى بالسواك . قال القرطبي : ظاهرة وجوب الاستئنان لذكره بالعاطف وكذا الطيب ، والتقدير : الغسل واجب والاستئنان والطيب كذلك . قال : وليس بواجبين اتفاقاً . فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد . اهـ . وقد سبقه إلى ذلك الطبري والطحاوي . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لاسيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير في الحاشية : إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه ، لأن للقائل أن يقول خرج بدليل فبقى ماعداه بالأصل ، على أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة ، فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة ، وإسناده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر (وأن يمس طيباً إن وجد) بفتح الميم متعلق بالطيب ، أى إن وجد الطيب مسه ، ويحتمل تعلقه بما قبله أيضاً ، وعلى هذا فيه نفي للوجوب من الاستئنان والطيب لقوله : إن وجد ، بخلاف الغسل فإنه صريح في الوجوب لقوله : واجب على كل محتلم فافترقا . وفي رواية مسلم : ويمس من الطيب ما يقدر عليه . وفي رواية : ولو من طيب المرأة . وفي هذا رائحة الوجوب . قال عياض : يحتمل قوله : ما يقدر عليه إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه . ويحتمل إرادة الكثرة . والأول أظهر . ويؤيده قوله : ولو من طيب المرأة ، لأنه يكره استعماله للرجل وهو مظهر لونه وخفي ريحه ، فأباحته للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك . ويؤخذ من اقتصاره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك . قال ابن المنير : فيه تنبيه على الرفق وعلى تيسير الأمر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى إنه يجزئ مسه من غير تناول قدر ينقصه تحريضاً على امتثال الأمر فيه . انتهى . قال عمرو بن سليم الأنصاري التابعي الراوى لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عند البخاري : أما الغسل فأشهد أنه واجب ، وأما الاستئنان والطيب فالله أعلم أوجب هو أم لا ، ولكن هكذا في الحديث . انتهى . أشار به إلى أن العطف لا يقتضي التشريك من جميع الوجوه ، فكأن القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة .

وجزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث ، وتوقف فيما عداه
لوقوع الاحتمال فيه . ويلتحق بالاستئذان والطيب التزين باللباس واستعمال
الخمسة التي عدت من الفطرة . وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال :
يلزم الآتي الجمعة جميع ذلك . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى
ومدنى ، وفيه التحديث والقول ، ولفظ أشهد ، وأخرجه مسلم وأبو داود
في الطهارة .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ،
وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ
الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا
قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً ، فَإِذَا
خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الدُّكْرَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : من اغتسل يوم الجمعة) من ذكر أو أنثى ، حر أو عبد (غسل
الجنابة) أى غسلا كغسل الجنابة ، وعند عبد الرزاق من رواية ابن جريج
عن سمي : فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة ، فالتشبيه للكيفية لا للحكم ،
وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من
الجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه إلى الرواح إلى الصلاة ولا تمتد عينه
إلى شيء يراه ، وفيه حمل المرأة أيضاً على الاغتسال ذلك اليوم . وعليه حمل
قائل ذلك حديث : من غسل واغتسل ، المخرّج في السنن على رواية من روى
غسل بالتشديد . قال النووي : وذهب بعض أصحابنا إلى هذا ، وهو ضعيف
أو باطل ، والصواب الأول . انتهى . وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد ،
وثبت أيضاً عن جماعة من التابعين . وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال ،
فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح ، ولعله عنى أنه باطل في
المذهب (ثم راح) أى ذهب ، زاد في الموطأ : في الساعة الأولى ، وصحح
النووي وغيره أنها من طلوع الفجر لأنه أول اليوم شرعاً ، لكن يلزم منه
أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر . وقد قال الشافعي رحمه الله : يجزئ
الغسل إذا كان بعد الفجر ، فأشعر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك (فكأنما قرب
بدنة) من الإبل ، ذكرأ أم أنثى ، والتاء للوحدة لا للتأنيث ، أى تصدق بها

متقرباً إلى الله تعالى . وفي رواية ابن جريج عند عبد الرزاق : فله من الأجر مثل الجزور ، وظاهره أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور (ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة) ذكراً أو أنثى والتاء للوحدة (ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً) ذكراً (أقرن) وصفه به لأنه أكل وأحسن صورة ولأن قرنه ينتفع به . وفي رواية النسائي : ثم كالمهدي شاة (ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة) بتثليث الدال والفتح هو الفصيح (ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة) واستشكل التعبير بالدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهري : كالذي يهدي ، لأن الهدى لا يكون منهما . وأجيب بأنه من باب المشاكلة ، أي من تسمية الشيء باسم قرينه . وإلى ذلك أشار ابن العربي ، والمراد بالهدى هنا التصديق كما دل عليه لفظ : قرب ، وهو يجوز بهما ، والمراد بالساعات عند الجمهور من أول النهار ، وهو قول الشافعي وابن حبيب من المالكية ، وليس المراد بها الساعات الفلكية الأربعة والعشرين التي قسم عليها الليل والنهار ، بل ترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة لثلاثي يستوى فيه رجلان جاء في طرفي ساعة ، ولأنه لو أريد ذلك لاختلف الأمر في اليوم الثاني والصائف ، وقيل : بل المراد الفلكية وهي اثنتا عشرة زمانية صيفاً أو شتاء . وقد روى النسائي مرفوعاً : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة . وقال الماوردي : إنه من طلوع الشمس موافقة لأهل الميقات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب . واستشكل بأن الساعات ست لا خمس ، والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة . نعم عند النسائي بإسناد صحيح : بعد الكبش بطة ثم دجاجة ثم بيضة . وفي أخرى : دجاجة ثم عصفوراً ثم بيضة . ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة . وفي حديث واثلة عند الطبراني في الكبير مرفوعاً : إن الله تعالى يبعث الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم : الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس ، والسابع ، فإذا بلغوا السابع كانوا بمرتلة من قرب العصافير . وقال مالك رحمه الله تعالى وإمام الحرمين والقاضي حسين : إنها لحظات لطيفة بعد الزوال ، لأن الرواح لغة لا يكون إلا من الزوال ، والساعة في اللغة : الجزء من الزمان ، وحملها على الزمانية التي يقسم النهار فيها إلى اثني عشر جزءاً يبعد إحالة الشرع

عليه لاحتياجه إلى حساب ومراجعة آلات تدل عليه ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا كان يوم الجمعة قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الأول فالأول ، فالمتجهز إلى الجمعة كالمهدي بدنة ... الحديث فإن قالوا : قد تستعمل الهاجرة في غير موضعها فيجب الحمل عليه جمعاً . قلنا : ليس إخراجها عن ظاهرها بأولى من إخراج الساعة الأولى عن ظاهرها فإذا تساوى على ما زعمت فما أرجح . قلت : عمل الناس جيلاً بعد جيل لم يعرف أن أحداً من الصحابة رضى الله عنهم كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس ، ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة ، وأجيب بأن الرواح كما قاله الأزهري يطلق لغة على الذهاب ، سواء كان أول النهار أو آخره أو الليل . وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى . فدل على أنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال ، لأن التخلف بعد النداء حرام ، ولأن ذكر الساعات إنما هو للحث على التبكير إليها والترغيب في فضيلة السبق وتحصيل الصف الأول وانتظارها والاشتغال بالتفعل والذكر ونحوه . وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال . وحكى الصيدلاني أنه من ارتفاع النهار وهو وقت الهجير (فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة) الذين وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة وماتشتمل عليه من ذكر وغيره ، وهم غير الحفظة (يستمعون الذكر) أى الخطبة . وزاد في رواية الزهري : طووا صحفهم . ولمسلم من طريقه : فإذا جلس الإمام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر ، فكان ابتداء خروج الإمام وانتهاؤه بجلوسه على المنبر وهو أول سماعهم للذكر . وفي حديث ابن عمر عند أبي نعيم في الحلية مرفوعاً : إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور ... الحديث ، ففيه صفة الصحف وأن الملائكة المذكورين غير الحفظة ، والمراد بطي الصحف طي الفضائل المتعلقة بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة والذكر والدعاء ونحو ذلك ، فإنه يكتبه الحافظان قطعاً . وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة : فيقول بعض الملائكة لبعض : ما حبس فلاناً ؟ فيقول : اللهم إن كان ضالاً فاهده ، وإن كان فقيراً فأغنّه ، وإن كان مريضاً فعافه . وفي هذا الحديث من الفوائد : فضل الاغتسال يوم الجمعة والحض عليه ، وفضل التبكير إليها ،

وإن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعهما . وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التبكير من غير تقييد بالغسل ، ولو تعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل كما قال الزركشي أولى ، لأنه مختلف في وجوبه ولأن نفعه متعدد إلى غيره بخلاف التبكير ، وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم ، وأن القليل من الصدقة غير محتقر في الشرع ، وأن التقرب بالإبل أفضل من التقرب بالبقر ، وهو بالاتفاق في الهدى ، واختلف في الضحايا ، والجمهور على أنها كذلك ، واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال ، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ، ثم عقب بخروج الإمام وخروجه عند أول الوقت للجمعة ، فيقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال . والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار ، فلعل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاعتسال وغيره ، ويكون مبدأ المجيء من أول الثانية ، فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للنهار ، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الإشكال . قال القسطلاني : السنة في التبكير إنما هي لغير الإمام ، أما الإمام فيندب له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه . قاله الماوردي ، ونقله في المجموع وأقره ، والله أعلم .

الحديث الرابع

عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يَنْصَبُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غَفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى .

(عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يغتسل رجل يوم الجمعة) غسلًا شرعياً (ويتطهر ما استطاع من طهر) بالتنظيف للمبالغة أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة ، أو المراد بالغسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس وتنظيف الثياب . ولأبي ذر وابن عساكر : من الطهر (ويدهن من دهنه) من باب الافتعال ، أى يطلى بالدهن ليزيل شعث رأسه ولحيته به . وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة (أو يمس من طيب بيته) إن لم يجد دهنًا ، أو بمعنى الواو ، فلا ينافي الجمع بينهما ، وأضاف الطيب إلى البيت إشارة إلى أن السنة اتخاذ الطيب في البيت ، ويجعل استعماله له عادة . وفي حديث أبي داود عن ابن عمر : أو يمس من طيب امرأته ، أى إن لم يتخذ لنفسه طيباً فليستعمل من طيبها ، وزاد فيه : ويلبس من صالح ثيابه ، وفيه : إن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته (ثم يخرج) زاد ابن خزيمة عن أيوب : إلى المسجد ، ولأحمد من حديث أبي الدرداء : ثم يمشی وعليه السكينة (فلا يفرق بين اثنين) في حديث ابن عمر عند أبي داود : ثم لم يتخط رقاب الناس ، وهو كناية عن التبكير ، أى عليه أن يبكر فلا يتخطى رقاب الناس ، أو المعنى : لا يراحم رجلين فيدخل بينهما ، لأنه ربما ضيق عليهما خصوصاً في شدة الحر واجتماع الأنفاس . وفي حديث أبي الدرداء : ولم يتخط أحداً ولم يؤذ (ثم يصلي ما كتب له) أى فرض من صلاة الجمعة ، أو قدر فرضاً أو نفلاً . وفي حديث أبي الدرداء : ثم يركع ما قضى له . وفي حديث أبي أيوب :

فيركع إن بدا له . وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة (ثم ينصت) بضم أوله من أنصت ، وفتح من نصت ، أى يسكت (إذا تكلم الإمام) أى شرع فى الخطبة . زاد فى رواية قرئع عند ابن خزيمة : حتى يقضى صلاته . ونحوه فى حديث أبى أيوب (إلا غفر له ما بينه) أى بين الجمعة الحاضرة (وبين الجمعة الأخرى) الماضية أو المستقبل لأنها تأنيث الآخر بفتح الحاء لا بكسرهما ، والمغفرة تكون للمستقبل كما للماضى . قال تعالى : « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » وفى رواية قاسم بن يزيد : حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى . وفى رواية ابن عجلان عند ابن خزيمة : ما بينه وبين الجمعة التى قبلها . وزاد فى رواية أبى هريرة عند ابن حبان : وزيادة ثلاثة أيام من التى بعدها ، والمراد غفران الصغائر ، لما زاده فى حديث أبى هريرة عند ابن ماجه : ما لم تغش الكبائر ، ونحوه لمسلم ، فإنها إذا غشيت لا تكفر ، وليس المراد أن تكفير الصغائر مشروط باجتناى الكبائر ، إذ اجتناب الكبائر بمجردة يكفر الصغائر كما نطق به القرآن العزيز فى قوله تعالى : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه » أى كل ذنب فيه وعيد شديد نكفر عنكم سيئاتكم ، أى نمح عنكم صغائركم ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفر الصغائر إلا اجتناب الكبائر ، فإذا لم يكن صغائر تكفر رضى له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جائز فى جميع ماورد فى نظائر ذلك . قاله الحافظ فى الفتح . وقد تبين بمجموع ما ذكر من الغسل والتطيب إلى آخره أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميعها .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ ذَكِّرُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا، وَأَصِيبُوا مِنَ الطَّيِّبِ، فَقَالَ: أَمَّا الْغُسْلُ فَنَعَمْ، وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَلَا أَدْرَى.

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قيل له) القائل طاوس بن كيسان الحميرى الفارسى اليماني ، قيل اسمه ذكوان وطاوس لقبه (ذكروا) قال في الفتح : لم يسم طاوس من حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة ، فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوى من طريق عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة نحوه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اغتسلوا يوم الجمعة) إن كنتم جنباً (واغسلوا رؤوسكم) تأكيد لاغتسلوا من عطف الخاص على العام لينبه على أن المطلوب الغسل التام لئلا يتوهم أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة : كغسل الجنابة ، أو المراد بالثاني التنظيف من الأذى. واستعمال الدهن ونحوه (وإن لم تكونوا جنباً) فاغتسلوا الجمعة . قاله القسطلاني والظاهر أن إن هذه هي المتصلة دون الشرطية فتفيد وجوب الغسل لصلاة الجمعة ، وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجرى عن الجمعة ، سواء نواه للجمعة أم لا . وفي الاستدلال على ذلك نظر . نعم روى ابن حبان عن الزهرى في هذا الحديث : اغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً . وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . انتهى . قال في الفتح : والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب . واستدل به على أنه لايجزئ قبل طلوع الفجر لقوله : يوم الجمعة وطلوع الفجر أول يوم شرعاً . انتهى (وأصيبوا من الطيب أى بعضه) فقال (ابن عباس مجيباً لطاوس عن قوله ذكروا ... إلخ (أما الغسل) المذكور (فنعم) قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وأما الطيب فلا أدري) أى فلا أعلم قاله صلى الله عليه وآله وسلم أم لا ، لكن عند

ابن ماجه من رواية صالح ابن أبى الأخضر عن الزهرى عن عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً: من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه ، تخالف ذلك ، لكن صالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهرى عن عبيد بن السباق مرسلًا بمعناه ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك . قال فى الفتح : وكأنه أراد ، أى البخارى ، بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان ، الإشارة إلى أن ماعدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو فى التأكيد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد فى الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو يتأكد بعض المنسوب على بعض .

الحديث السادس

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ وَجَدَ حُلَّةً سِيرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ،
فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِستَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا
قَدِمُوا عَلَيْكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ
مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ » ، ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا
حُلَّةٌ ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً . فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
كَسَوْتَنِيهَا ، وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا » . فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ لَهُ بِمَكَّةَ
مُشْرِكاً .

(عن عمر رضى الله عنه أنه وجد حلة سيرة) بكسر السين وفتح الياء ،
أى حرير بحت ، وأهل العربية على إضافة حلة لتاليه كثوب خز . وذكر
ابن قرقول ضبطه كذلك عن المتنفين . ولأبوى ذر والوقت : حلة سيرة
بالتنوين على الصفة أو البدل ، وعليه أكثر المحدثين لكن قال سيويوه : لم
يأت فعلاء وصفاً والحلة لا تكون إلا من ثوبين ، وسميت سيرة لما فيها من
الخطوط التى تشبه السيور ، كما يقال ناقة عشرة إذا كمل حملها عشرة أشهر
(عند باب المسجد فقال) عمر (يارسول الله لو اشتريت هذه) الحلة
(فلبستها يوم الجمعة ، وللوفد إذا قدموا عليك) (لكان حسناً ، أو لو للتمنى
للالشرط فلا يحتاج للجزاء . وفى رواية البخارى أيضاً : فلبستها للعيد وللوفد
(فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم : إنما يلبس هذه) أى حلة
الحرير (من لاخلاق له) أى لاحظ له ولا نصيب له من الخير (فى الآخرة)
كلمة من تدل على العموم فيشمل الذكور والإناث ، لكن الحديث مخصوص
بالرجال لقيام دلائل أخر على إباحة الحرير للنساء (ثم جاءت رسول الله صلى
الله عليه وآله) (وسلم منها) أى من جنس الحلة السيرة (حلل فأعطى عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه منها) أى من الحلل (حلة ، فقال عمر : يارسول

الله كسوتنيها) أى الحلة (وقد قلت فى حلة عطارى) بضم العين وكسر الراء ، وهو ابن حاجب ابن زرارى التميمى ، قدم فى وفد بنى تميم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وله صحبة (ما قلت) من أنه إنما يلبسها من لاخلق له (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) له (إني لم أكسكها لتلبسها) بل لتنتفع بها فى غير ذلك . وفيه دليل على أنه يقال : كساه إذا أعطاه كسوة لبسها أم لا . ولمسلم : أعطيتكها تبعها وتصيب بها حاجتك . ولأحمد : أعطيتكها تبعه ، فباعه بألثى درهم ، لكنه يشكلم بماهنا من قوله (فكساها عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (أخاً له) من أمه عثمان بن حكيم . قاله المنذرى . أو هو أخو أخيه زيد بن الخطاب لأمه أسماء بنت وهب . قاله الدمشاقى . أو كان أخاه من الرضاعة (بمكة مشركاً) واختلف فى إسلامه . فإن قلت : الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ومقتضاه تحريم لبس الحرير عليهم ، فكيف كساها عمر أخاه المشرك . أجيب بأنه يقال : كساه إذا أعطاه كسوة لبسها أم لا ، فهو إنما أهدها له لينتفع بها ولا يلزم منه لبسها . وفى الحديث دلالة على استحباب التجميل يوم الجمعة ، والتجميل يكون بأحسن الثياب ، وإنكاره صلى الله عليه وآله وسلم على عمر رضى الله عنه لم يكن لأجل التجميل بل لكون تلك الحلة كانت حريراً . قال القسطلانى : وأفضل ألوان الثياب البياض لحديث : البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم . رواه الترمذى وغيره وصححه . ثم ماصبغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ماصبغ منسوجاً ، بل يكره لبسه كما صرح به البندنجى وغيره ، ولم يلبسه صلى الله عليه وآله وسلم ولبس البرود . فى البيهقى عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان له برد يلبسه فى العيدين والجمعة . اهـ . أقول : هذا عجيب من القسطلانى ، كيف حكم بكراهة لبس ماصبغ وأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه مع ثبوت لبسه ، لذلك فقد أخرج مسلم والترمذى وصححه وأحمد من حديث عائشة قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود . قال الحافظ الشوكانى فى نيل الأوطار : الحديث يدل على أنه لا كراهة فى لبس الأسود . وقد أخرج أبو داود والنسائى من حديث عائشة قالت : صبغت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بردة سوداء فلبسها ، فلما عرق فيها وجد

فيها ريح الصوف ففذفها . قالت : وكان تعجبه الرائحة الطيبة . اه . وقد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم الفتح وعليه عمامة سوداء ، والتفرقة بين ما صبغ قبل النسج فلا يكره لبسه ، وما صبغ بعد النسج فيكره لبسه ، لادليل عليها سوى الرأي المحض ، والله أعلم . ففي هذه الأحاديث التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لبس المصبوغ مطلقاً ولا يلزم من نزعه لذلك الكراهة . وروى الطبراني من حديث أم سلمة أنها قالت : ربما صبغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رداءه أو إزاره بزعفران أو ورس ثم يخرج فيهما . وفي البخاري من حديث ابن عمر : أما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ، فأنا أحب أن أصبغ بها . وفي سنن أبي داود : كان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامته . فتأمل . والسنة أن يزيد الإمام في حسن الهيئة والعمامة والارتداء للاتباع ويترك السواد لأنه أولى ، إلا إن خشي مفسدة ترتب على تركه من سلطان أو غيره . وقد أخرج البخاري الحديث في الهبة ، ومسلم في اللباس ، وأبو داود والنسائي في الصلاة .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ».

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لولا) مخافة (أن أشق على أمتي أو على الناس) شك من الراوى ولأبي ذر : أو لولا أن أشق على الناس بإعادة لولا أن أشق . قال الحافظ : ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره . وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الإسناد بلفظ : أو على الناس ، لم يعد قوله : لولا أن أشق . وكذا رواه كثير من رواة الموطأ : أى لولا المشقة موجودة (لأمرتهم) أمر إيجاب (بالسواك) أى باستعماله ، لأن السواك هو الآلة ، وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضاً ، فعلى هذا لا تقدير ، والسواك مذكر على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيته ، وأنكر ذلك الأزهرى (مع كل صلاة) فرضاً أو نفلاً ، فهو عام تدرج فيه الجمعة ، بل هى أولى لما اختصت به من طلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ، خصوصاً تطيب الفم الذى هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر بالملائكة وبنى آدم من تغير الفم . وفى حديث علىّ عند البزار : أن الملك لا يزال يدنو من المصلى يستمع القرآن حتى يضع فاه على فيه... الحديث . ولأحمد وابن حبان : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب . وله وابن خزيمة : فضل الصلاة التى يستاك لها على الصلاة التى لا يستاك لها سبعون ضعفاً . قال الشافعى فى حديث الباب : دليل على أن السواك ليس بواجب لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق . اهـ . وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع لكن حكى الشيخ أبو حامد وتبعه الماوردى عن ابن راهويه أنه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عمداً بطلت صلاته . وعن داود أنه قال :

و واجب لكن ليس شرطاً . واحتج القائل بوجوبه بورود الأمر به في حديث أمانة عند ابن ماجه مرفوعاً : تسوكوا ، ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وللموطأ : عليكم بالسواك ، ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة ، فالمننى في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيداً بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ، ولا من ثبوت المطلق التكرار . وقال الشيخ أبو إسحق في اللمع : فيه دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة ، لأن السواك عند كل صلاة مندوب . وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به . اهـ . والمرجح في الأصول أن المندوب مأمور به ، وفيه دليل على استحباب السواك للفرائض والنوافل لقوله : كل صلاة ، أو المراد المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد . وهذا اختيار أبي شامة . وذكر في الفتح لذلك مؤيدات . واستدل به أيضاً على أن الأمر يقتضى التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة عن الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه ، وإنما المشقة في وجوب التكرار . وفي هذا نظر ، لأن التكرار هنا لم يؤخذ من مجرد الأمر وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوب يرتفع إذا خشي منه الحرج ، وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه من الشفقة على أمته ، وفيه جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم فيما لم ينزل عليه فيه نص . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث . قال الحافظ : وهو كما قال ، ثم ذكره .

الحديث الثامن

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ » .

(عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم أكثرت عليكم في) استعمال (السواك) أى بالغت في تكرير طلبه منكم ،
أوفى إيراد الترغيب فيه . وقال ابن التين : معناه لقد أكثرت عليكم وحقيق
أن أفعل وحقيق أن تطيعوا . ووجه الاستدلال بهذا الحديث من جهة أن
الإكثار في السواك والحث عليه يتناول الفعل عند كل الصلوات والجمعة
أولاً لأنه يوم ازدحام ، فشرع فيه تنظيف الفم تطيباً للنكهة الذى هو
أقوى من الغسل على ما لا يخفى .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ : « أَلَمْ تَنْزِيلُ » ، وَ « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة « أَلَمْ تَنْزِيلُ » في الركعة الأولى (و « هل أتى على الإنسان ») في الركعة الثانية بكاملها ويسجد فيها ، كما في المعجم الصغير للطبراني من حديث علي أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة ، لكن في إسناده ضعف ، وزاد الأصيل : « حين من الدهر » والمراد أنه يقرأ في كل ركعة بسورة ، وكذا بينه مسلم من طريق إبراهيم ابن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ : ب « أَلَمْ تَنْزِيلُ » في الركعة الأولى ، وفي الثانية « هل أتى على الإنسان » ، والحكمة في قراءتهما الإشارة إلى ما فيهما من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة ، لأن ذلك كان ويكون في يوم الجمعة . ذكره ابن دحية وقرره تقريراً حسناً . والتعبير بكان يشعر بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك دائماً اقتضاء قوياً ، وأكثر العلماء على أن كان لا تقتضي المداومة . والجواب أنه ورد في حديث ابن مسعود التصريح بمداومته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك . أخرجه الطبراني بلفظ : يديم ذلك . وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ، ورجاله ثقات ، لكن صوب أبو حاتم إرساله ، وبالجملة فالزيادة نص في ذلك ، فدل على السنية ، وبه أخذ الكوفيون والشافعي وأحمد وإسحق ، وقال به أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ، وكره مالك رحمه الله في المدونة للإمام أن يقرأ بسورة فيها سجدة خوف التخليط على المصلين ، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية ، لأن الجهرية يؤمن معها التخليط . وأجيب بأنه صح من حديث ابن عمر عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد بهم فبطلت التفرقة . ومناسبة لإيراد البخاري هذا الحديث في الجمعة كما قال الزين بن المنير من جهة أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص صبحها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين . ورواة هذا الحديث ما بين كوفي ومدني ، وفيه رواية التابعي عن التابعي ، والتحديث والعننة ، وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة .

الحديث العاشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « كَلَّكُمُ رَاعٍ وَكُلُّكُم مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَكُلُّكُم رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : كللكم راع) أى حافظ ملتزم صلاح ماقام عليه وهو ماتحت نظره ، فكل من كان تحت نظره شئء فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه فى دينه ودنياه ومتعلقاته ، فإن وفى بما عليه من الرعاية حصل له الحظ الأوفر والجزاء الأكبر وإلا طالبه كل واحد من رعيته فى الآخرة بحقه (وكللكم) فى الآخرة (مسئول عن رعيته ، الإمام راع) فيمن ولى عليهم ، يقيم فيهم الحدود والأحكام على سنن الشرع ، وهذا موضع الترجمة لأنه لما كان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جملتها إقامة الجمعة فيجب عليه إقامتها وإن كانت فى قرية فهو راع عليهم (ومسئول عن رعيته ، والرجل راع فى أهله) يوفيههم حقوقهم من النفقة والكسوة والعشرة (وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها) بحسن تدبيرها فى المعيشة والنصح له والأمانة فى ماله وحفظ عياله وأضيافه ونفسها (ومسئولة عن رعيته ، والخادم راع فى مال سيده) يحفظه ويقوم بما يستحق من خدمته (ومسئول عن رعيته ، قال) ابن عمر : أو سالم أو يونس (وحسبت أن قد قال) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل راع فى مال أبيه) يحفظه ويدبر مصلحته (ومسئول عن رعيته وكللكم راع) أى مؤتمن حافظ ملتزم إصلاح ماقام عليه (ومسئول عن رعيته) وفى هذا الحديث من النكت أنه عم أولا

ثم خصص ثانياً ، وقسم الخصوصية إلى أقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسب ، ثم عمم ثالثاً وهو قوله : وكلكم راع تأكيداً ورداً للعجز إلى الصدر بياناً لعموم الحكم أولاً وآخرآ . قيل : وفي الحديث أن الجمعة تقام بغير إذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم . وهذا مذهب الشافعية ، إذ إذن السلطان عندهم ليس شرطاً لصحتها اعتباراً بسائر الصلوات ، وبه قال المالكية وأحمد في رواية عنه ، وقال الحنفية : وهو رواية عن أحمد أيضاً أنه شرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من ترك الجمعة وله إمام جائر أو عادل لاجمع الله له شمله ، رواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما ، فشرط فيه أن يكون له إمام ويقوم مقامه نائبه وهو الأمير والقاضي ، وحينئذ فلا دلالة فيه للشافعية ، لأن زريقاً كان نائب الإمام . كذا في القسطلاني . وقد أوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى ، ماهو الصواب في هذا الباب فراجع . وكذا حققنا الكلام على هذا في كتابنا « الروضة الندية في شرح الدرر البهية » فارجع إليه . ورواة هذا الحديث ما بين مدني ومروزي وأيلي ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول والسمع والكتابة ، وشيخ البخاري من أفراد ، وأخرجه البخاري أيضاً في الوصايا والنكاح ، ومسلم في المغازي ، وكذا الترمذي .

الحديث الحادى عشر

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ ،
تَقَدَّمَ قَرِيباً ، وَزَادَ هُنَا فِي آخِرِهِ : ثُمَّ قَالَ : حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ
يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا ، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ .

(حديث أبي هريرة رضى الله عنه : نحن الآخرون السابقون ، تقدم
قريباً ، وزاد هنا في آخره : ثم قال : حق على كل مسلم) محتمل حضر الجمعة
(أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً) زاد النسائي : هو يوم الجمعة (يغسل
فيه) أى فى اليوم (رأسه و) يغسل (جسده) ذكر الرأس وإن كان الجسد
يشمله للاهتمام به ، لأنهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما وكانوا
يغسلونه أولاً ثم يغتسلون ، وفيه دليل على وجوب غسل يوم الجمعة كما تقدم .
ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ويماني ، وفيه رواية الابن عن الأب ، وفيه
التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى ذكر بنى إسرائيل ،
ومسلم فى الجمعة ، وكذا النسائي .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَالْعَوَالِي فَيَأْتُونَ فِي الْغُبَارِ فَيُصِيبُهُمُ الْغُبَارُ وَالْعَرَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْعَرَقُ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا » .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الناس ينتابون الجمعة) يفتعلون من النوبة أى يحضرونها نوباً (من منازلهم) القرية من المدينة (و) من (العوالى) جمع عالية ، مواضع وقرى شرق المدينة ، وأدناها من المدينة على أربعة أميال أو ثلاثة وأبعدها ثمانية (فيأتون فى الغبار) وهو رواية الأكثرين ، وعند القابسي : فيأتون فى العباء بفتح العين المهملة والمدة ، جمع عباءة (يصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنسان منهم) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (وهو عندى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لو أنكم تطهروا) أى لو ثبت تطهرهم (ليومكم) أى فى يومكم (هذا) لكان حسناً . وقد وقع فى حديث ابن عباس عند أبى داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ، ولأبى عوانة من حديث ابن عمر نحوه ، وصرح فى آخره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حينئذ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل . واستدل به على أن الجمعة تجب على من كان خارج المصر ولا يشترط لها المصر الجامع . قال القرطبي : وهو يرد على الكوفيين حيث قالوا بعدم الوجوب . قال فى الفتح : وفيه نظر لأنه لو كان واجباً على أهل العوالى ماتنابوا وكانوا يحضرون جميعاً . وفيه ارتفاق العالم بالمتعلم ، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير ، واجتناب أذى المسلم بكل طريق ، وحرص الصحابة على امتثال الأوامر ولو شق عليهم . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية الرجل عن عمه ، والتحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة .

الحديث الثالث عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ مَهْنَةً أَنْفُسِهِمْ وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ ، فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ ؟

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كان الناس مهنة) بفتححات ، جمع ما هن ككتبة وكاتب ، أى خدمة (أنفسهم) وفى نسخة عزاها العيني كالحافظ ابن حجر لحكاية ابن التين : مهنة بكسر الميم وسكون الهاء مصدر ، أى ذوى مهنة أنفسهم (وكانوا إذا راحوا) أى ذهبوا بعد الزوال (إلى) صلاة (الجمعة راحوا فى هيتهم) من العرق المتغير الحاصل بسبب جهد أنفسهم فى المهنة (فقيل لهم : لو اغتسلتم) لكان مستحباً لتزول تلك الرائحة الكريهة التى يتأذى بها الناس والملائكة ، وتفسير الرواح هنا بالذهاب بعد الزوال هو على الأصل مع تخصيص القرينة له به . وفى قوله : من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فى الساعة الأولى ، القرينة قائمة فى إرادة مطلق الذهاب ، كما مر عن الأزهرى ، فلا تعارض . ورواة هذا الحديث ما بين مروذى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والسؤال والقول ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الطهارة .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي
الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ .

(عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس) أى تزول عن كبد السماء ، وأشعر التعبير بكان بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بعد الزوال . وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه : كنا نبكر بالجمعة ، أى نبادر بصلاتها قبل القيلولة ، ونفيل بعد الجمعة . وقد تمسك بظاهره الحنابلة فى صحة وقوعها باكر النهار . وأجيب بأن المراد به المبادرة من الزوال كما قرره البرماوى كغيره . قال ابن المنير فى الحاشية : فسر البخارى حديث أنس الثانى بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لاتعارض بينهما . وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة فى الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال ، لأنهم كانوا يتبادرون إلى الجمعة قبل القائلة . قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى فى السيل : اعلم أن الأحاديث الصحيحة قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت الزوال ، كحديث سلمة بن الأكوع فى الصحيحين وغيرهما قال : كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ، وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال ، كما فى حديث جابر عند مسلم وغيره : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الجمعة ثم يذهبون إلى جمالم فيرعونها حين تزول الشمس ، وبعضها محتمل لإيقاع الصلاة قبل الزوال وحاله ، كما فى حديث سهل بن سعد فى الصحيحين وغيرهما قال : ما كنا نقيل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة ، وكما فى حديث أنس عند البخارى وغيره قال : كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم نرجع إلى القائلة فنقيل . ومجموع هذه الأحاديث يدل على أن وقت الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب لتأويل بعضها . وقد وقع من جماعة من الصحابة التجميع قبل الزوال ، كما أوضحناه فى شرح المنتقى ، وذلك يدل على تقرر الأمر لديهم وثبوته . انتهى . وزاد فى الدرارى : وهو الحق ، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وذهب الجمهور إلى أن وقتها أول وقت الظهر . انتهى .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَدَّ
الْبُرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ ، يَعْنِي الْجُمُعَةَ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة) أى صلاحها فى أول وقتها على الأصل
(وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة) قال الراوى (يعنى الجمعة) قياساً على
الظهر لا بالنص ، لأن أكثر الأحاديث يدل على التفرقة فى الظهر وعلى التبكير فى
الجمعة مطلقاً من غير تفصيل ، والذي نحا إليه البخارى مشروعية الإبراد بالجمعة ،
ولم يثبت الحكم بذلك ، لأن قوله يعنى الجمعة يحتمل أن يكون قول التابعى
مما فهمه ، وأن يكون من نقله ، فرجح عنده إلحاقها بالظهر ، لأنها إما ظهر
وزيادة أو بدل عن الظهر . قاله ابن المنير : وإذا تقرر أن الإبراد يشرع
فى الجمعة أخذ منه أنها لا تشرع قبل الزوال ، لأنه لو شرع لما كان اشتداد
الحر سبباً لتأخيرها ، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال . واستدل به
ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر ، لأن أنساً سوى بينهما فى جوابه ،
خلافاً لمن أجاز الجمعة قبل الزوال . وقد تقدم آنفاً ما هو الحق فى ذلك ، وفيه
أن إزالة التشويش عن المصلى بكل طريق محافظة على الخشوع ، لأن ذلك
هو السبب فى مراعاة الإبراد فى الحر دون البرد . ورواة هذا الحديث كلهم
بصريون ، وفيه التحديث والسماع والقول .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ ذَاهِبٌ إِلَى الْجُمُعَةِ :
 سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ أَغْبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » .

(عن أبي عباس) بفتح العين وسكون الباء عبد الرحمن بن جبر الأنصاري
 (رضي الله عنه أنه قال) لعباية بن رفاعه لما أدركه في الطريق (وهو ذاهب
 إلى الجمعة : سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول من اغبرت قدماه)
 أى أصابهما غبار (في سبيل الله) اسم جنس مضاف يفيد العموم فيشمل
 الجمعة (حرمه الله) كله (على النار) قال ابن المنير في الحاشية : وجه دخول
 هذا الحديث في الجمعة قوله : أدركني أبو عباس ، لأنه لو كان يعد ولما احتمل
 الوقت المحاذية لتعذرهما مع العدو ، ولأن أبا عباس جعل حكم السعي إلى الجمعة
 حكم الجهاد ، وليس العلو من مطالب الجهاد ، فكذلك الجمعة . انتهى .
 ورواة الحديث ما بين مدني ودمشقي ، وليس لأبي عباس في البخاري إلا هذا
 الحديث الواحد ، ويزيد من أفراد ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ،
 والتحديث والسمع والقول ، وأخرجه البخاري في الجهاد ، وكذا الترمذي
 والنسائي :

الحديث السابع عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ ، قِيلَ : أَلْجُمُعَةُ ؟ قَالَ : الْجُمُعَةُ وَغَيْرَهَا .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : نهى النبي صلى الله عليه) وآله وسلم أن يقيم الرجل أخاه من مقعده (بفتح الميم ، موضع قعوده) ويجلس فيه (والمعنى أن كل واحد منبهى عنه ، وظاهر النهى التحريم ، فلا يصرف عنه إلا بدليل ، فلا يجوز أن يقيم أحداً من مكانه ويجلس فيه لأن من سبق إلى مباح فهو أحق به ، ولأحمد حديث : إن الذى يتخطى رقاب الناس أو يفرق بين اثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه فى النار ، وهو بضم القاف ، أى أمعاه ، والتفرقة صادقة بأن يزحزح رجلين عن مكانهما ويجلس بينهما . نعم لو قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة فى جلوس غيره ، ولو بعث من يقعد له فى مكان ليقوم عنه إذا جاء هو جاز أيضاً من غير كراهة ، ولو فرش له نحو سجادة فغيره تنحيتها والصلاة مكانها ، لأن السبق بالأجسام لا بما يفرش ، ولا يجوز له الجلوس عليها بغير رضاه . نعم لا يرفعها بيده أو غيرها لثلاث تدخل فى ضمانه . ولمسلم عن جابر : لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول تفسحوا . ويؤخذ منه أن الذى يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة . قال فى الفتح : ولا مفهوم لقوله : لا يقيم الرجل أخاه ، بل ذكر لمزيد التنفير عن ذلك لقبحه ، إن فعله من جهة الكبر كان قبيحاً ، وإن فعله من جهة الأثرة كان أقبح . انتهى . (قيل) أى قال ابن جريج : قلت لنافع (أَلْجُمُعَةُ ؟ قال : الجمعة وغيرها) يعنى هما متساويان فى النهى عن التخطى فى مواضع الصلوات . ورواة هذا الحديث ما بين بخارى وحرانى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والسماع والقول ، وشيخ البخارى رحمه الله من أفرادها ، وأخرجه مسلم فى الاستئذان .

الحديث الثامن عشر

عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النِّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النِّدَاءُ الثَّلَاثَ
عَلَى الزُّورَاءِ .

(عن السائب بن يزيد) الكندي (رضى الله عنه قال : كان النداء)
الذى ذكره الله تعالى في كتابة العزيز (يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على
المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وخلافة (أبى بكر وعمر)
رضى الله عنهما (فلما كان عثمان) رضى الله عنه خليفة (وكثر الناس) أى
المسلمون بمدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) بعد مضى مدة من
خلافته (النداء الثالث) عند دخول الوقت (على الزوراء) سماه ثالثاً باعتبار
كونه مزيداً على الأذنين بين يدي الإمام والإقامة للصلاة . وزاد ابن خزيمة
في رواية وكيع عن ابن أبى ذئب : فأمر عثمان بالأذان الأول ، ولا منافاة
بينهما ، لأنه أول باعتبار الوجود ، ثالث باعتبار مشروعية عثمان له باجتهاده
وموافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم الإنكار ، فصار إجماعاً سكوتياً .
وأطلق الأذان على الإقامة تغليياً بجامع الإعلام فيهما . ومنه قوله صلى الله عليه
وآله وسلم : بين كل أذانين صلاة لمن شاء . وزاد أبو ذر في روايته : قال
أبو عبد الله يعنى البخارى : الزوراء موضع بالسوق بالمدينة قيل : إنه مرتفع
كالمنارة ، وقيل حجر كبير عند باب المسجد . قال فى الفتح : والذى يظهر
أن الناس أخذوا بقول عثمان فى جميع البلاد إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر ،
لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة
زياد ، وبلغنى أن أهل المغرب الأدنى الآن لاتأذين للجمعة عندهم سوى مرة .
وروى ابن أبى شيبة من طريق ابن عمر قال : الأذان الأول يوم الجمعة بدعة ،
فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ، ويحتمل أن يراود أنه لم يكن
فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكل ما لم يكن فى زمنه يسمى بدعة ،

لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك ، وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات ، فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب . وفيه استنباط معنى من الأصل لا يبطله . وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء إليها بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو في بعض البلاد ، واتباع السلف الصالح أولى . انتهى . قلت : وما أشار إليه الحافظ من كون بعض البدع حسناً فيه نظر ، واستدل البخارى بهذا الحديث على الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافاً لبعض الحنفية ، واختلف من أثبته هل هو للأذان أو راحة الخطيب ، فعلى الأول لا يسن في العيد ، إذ لا أذان هناك . واستدل به أيضاً على التأذين قبل الخطبة وعلى ترك تأذين اثنين معاً وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة . ورواة هذا الحديث أربعة ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجمعة ، وأبو داود في الصلاة ، وكذا الترمذى وابن ماجه .

الحديث التاسع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : لَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤَذِّنٌ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَكَانَ التَّأْذِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمُنْبَرِ .

(وعنه) أى عن السائب بن يزيد (رضى الله عنه فى رواية قال : لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن غير واحد) يؤذن يوم الجمعة وإلا فله بلال وابن أم مكتوم وسعد القرظ . ومثله للنسائى وأبى داود من رواية صالح بن كيسان ، وهو ظاهر فى إرادة نفي تأذين اثنين معاً . أو المراد أن الذى كان يؤذن هو الذى كان يقيم . وقد نص الشافعى على كراهة التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام) يعنى (على المنبر) قبل الخطبة .

الحديث العشرون

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَلَمَّا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، قَالَ مُعَاوِيَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : وَأَنَا ، فَلَمَّا قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ مُعَاوِيَةُ : وَأَنَا ، فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ حِينَ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ يَقُولُ : مَا سَمِعْتُ مِنْي مِنْ مَقَالَتِي .

(عن معاوية بن أبي سفيان) صخر بن حرب بن أمية (رضى الله عنه أنه جلس على المنبر يوم الجمعة ، فلما أذن المؤذن قال : الله أكبر الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر الله أكبر ، قال) المؤذن (أشهد أن لا إله إلا الله ، فقال معاوية : وأنا) أى أشهد به أو أقول مثله (فلما قال) أى المؤذن (أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال معاوية : وأنا) أى أشهد أو أقول مثله (فلما أن قضى) المؤذن (التأذين) أى فرغ منه (قال) معاوية (يا أيها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني من مقالي) أى التى أجبت بها المؤذن . وفيه أن قول الحبيب : وأنا كذلك أو نحوه يكفي في إجابة المؤذن . وفي هذا الحديث تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر ، وأن الخطيب يجب المؤذن وهو على المنبر . وفيه إباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة ، وأن التكبير في أول الأذان غير مربع ، وفيه نظر ، وفيه الجلوس قبل الخطبة . ورواه ما بين مروزي ومثنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وشيخ البخارى من أفراد ، ورواية الرجل عن عمه ، والصحابي عن الصحابي ، وأخرجه النسائي في الصلاة وفي اليوم واليلة .

الحديث الحادى والعشرون

حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي أَمْرِ الْمَنْبَرِ تَقَدَّمَ ، وَذَكَرُ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ
وَرُجُوعُهُ الْقَهْقَرَى ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ
فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي .

(حديث سهل بن سعد في أمر المنبر ، تقدم . وذكر صلاته عليه
ورجوعه القهقري . وزاد في هذه الرواية : فلما فرغ) من الصلاة (أقبل
على الناس) بوجهه الشريف (فقال) مبيناً لأصحابه رضى الله عنهم حكمة
ذلك (أيها الناس إنما صنعت هذا لتأتُموا بي ولتعلموا صلاتي) عرف منه
أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد ينحني عليه رؤيته إذا صلى على
الأرض . ويستفاد منه أن من فعل شيئاً يخالف العادة فعليه أن يبين حكمته
لأصحابه . وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب ، خليفة كان أو غيره ،
وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل ، وجواز العمل اليسير
في الصلاة ، وكذلك الكثير وإن لم يتفرق ، كما هو الحق وجواز ارتفاع
الإمام على المأمومين . وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة
الخطيب والسماع منه ، واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل شيء جديد
إما شكراً وإما تبركاً . ورواة هذا الحديث واحد منهم بلخي ، وهو شيخ
البخاري ، والاثنان بعده مدنيان ، وفيه التحديث والقول ، وأخرجه مسلم
وأبو داود والنسائي .

الحديث الثاني والتسعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ جَذْعٌ يَقُومُ إِلَيْنِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجَذْعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : كان جذع) بكسر الجيم ، واحد جذوع النخل (يقوم إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) إذا خطب الناس (فلما وضع له المنبر) أى لأجل الخطبة وهو موضع الترجمة (سمعنا للجذع) المذكور صوتاً (مثل أصوات العشار) بكسر العين المهملة ، جمع عشاء بضم المهملة وفتح الشين ، الناقة الحاملة التى مضت لها عشرة أشهر أو التى معها أولادها (حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المنبر (فوضع يده) الشريفة (عليه) فسكن . وفى حديث أبى الزبير عن جابر عند النسائي فى الكبرى : اضطربت تلك السارية كحنين الناقة الخلوج أى التى انتزع منها ولدها ، والحنين هو صوت المتألم المشتاق عند الفراق . والله در السيد غلام على آزاد البلجرامى فى مخلصه ، فى قصيدة نبوية مدح بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، حيث قال مشيراً إلى هذه المعجزة العظيمة :
أحن شوقاً إلى الندامى حنين جذع إلى الحبيب

الحديث الثالث والتسعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائماً) قال ابن المنذر : الذي عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك . ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب . وعن مالك في رواية أنه واجب فإن تركه أساء وصحت الخطبة . وعند الباقيين أن القيام في الخطبة يشترط للقادر كالصلاة ، واستدل للأول بحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله . وبحديث سهل : مرى غلامك يعمل لى أعواداً أجلس عليها . وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة ، وعن الثاني احتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين . واستدل الجمهور بحديث جابر بن سمرة ، وبحديث كعب بن عجرة : أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعداً فأنكر عليه وتلا الآية : « وتركوك قائماً » وفي رواية ابن خزيمة : مارأيت كاليوم قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس ، يقول ذلك مرتين . وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس : خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية ، وبمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على القيام وبمشروعية الجلوس بين الخطبتين ، ولو كان القعود مشروعاً في الخطبتين ما احتيج إلى الفصل بالجلوس ، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذوراً . فعند ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه . وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ماصلي من أنكر ذلك مع القاعد ، فجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة أو أن الذي قعد قعد باجتهاد ، كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر . وقد أنكر ذلك ابن مسعود ، ثم إنه صلى خلفه ، ثم معه واعتذر بأن الخلاف شر .

(ثم) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يقعد) بعد الخطبة الأولى (ثم يقوم) للخطبة الثانية (كما تفعلون الآن) من القيام وكذا القعود . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَتَى بِمَالٍ أَوْ بِسَبِيٍّ ، فَقَسَّمَهُ ، فَأَعْطَى رِجَالًا وَتَرَكَ رِجَالًا ، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ
 تَرَكَ عَتَبُوا ، فَحَمَدَ اللَّهُ ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ ، فَوَاللَّهِ إِنِّي
 لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي ،
 وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَمًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ ، وَأَكِلُ
 أَقْوَمًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ
 تَغْلِبَ ، فَوَاللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُمْرَ
 النَّعَمِ .

(عن عمرو بن تغلب) غير مصروف العبدى التميمي البصري (رضى الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بمال أو سبي فقسمه فأعطى
 رجالا وترك رجالا ، فبلغه أن الذين تركهم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم (عتبوا) على الترك (فحمد الله) تعالى لما بلغه ذلك (ثم أثنى عليه)
 بما هو أهله (ثم قال : أما بعد) أى بعد حمد الله والثناء عليه ، وهذا موضع
 الترجمة ، وهو قول البخارى : باب من قال فى الخطبة بعد الثناء أما بعد .
 أى فقد أصاب السنة . قال سيبويه : أما بعد معناه مهما يكن من شىء . وقال
 الزجاج : إذا كان الرجل فى حديث فأراد أن يأتى بغيره قال : أما بعد ،
 وهو مبنى على الضم لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة . واختلف فى
 أول من قالها . فقيل داود لحديث أبى موسى عند الطبرانى مرفوعاً وفى إسناده
 ضعف . وقيل يعرب بن قحطان . وقيل كعب بن لؤى . وقيل سحبان بن وائل .
 وقيل قس بن ساعدة . وقيل يعقوب عليه السلام ، أو غيرهم . قال فى الفتح :
 الأول أشبه ، ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة والبقية
 بالنسبة إلى العرب خاصة ، أو يجمع بينهما بالنسبة إلى القبائل . انتهى .
 (فوالله إنى لأعطي الرجل وأدع الرجل) الآخر فلا أعطيه (والذى أدع)

إحِبَّ إِلَى مَنْ أَعْطَى ، وَلَكِنْ أَعْطَى أَقْوَاماً لَمَّا أَرَى) مِنْ نَظَرِ الْقَلْبِ لِمَنْ
نَظَرَ الْعَيْنَ (فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ الْجَزَعِ) بِالتَّحْرِيكِ ضِدَّ الصَّبْرِ (وَهَلْعٍ) بِالتَّحْرِيكِ
أَيْضاً أَفْحَشَ الْفَزَعِ (وَأَكَلَ أَقْوَاماً إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغَنَى)
النَّفْسَى (وَالْخَيْرِ) الْجَبَلِي الدَّاعِي إِلَى الصَّبْرِ وَالتَّعَفُّفِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَالشَّرِّهِ
(فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ) قَالَ عَمْرُو (فَوَاللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) وَآلِهِ (وَسَلَّم) هَذِهِ الْبَاءُ تَسْمَى بَاءَ الْمَقَابَلَةِ ، أَيْ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي
بِدَلِّ كَلِمَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم (حَمْرُ النِّعَمِ) بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ ،
وَكَيْفَ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى . وَرَوَاةُ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ ، وَفِيهِ التَّحْدِيثُ
وَالْعَنْتَةُ وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي
الْحَمْسِ وَفِي التَّوْحِيدِ .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ .

(عَنْ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ)
وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ :
أَمَّا بَعْدُ (كَذَا سَأَلَهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا مُخْتَصِراً ، وَفِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ مَطُولاً ، وَفِيهِ
قِصَّةُ ابْنِ اللَّتْبِيَةِ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّم عَلَى الصَّدَقَةِ فَقَالَ : هَذَا
لِي وَهَذَا لَكُمْ ، فَقَامَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّم عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ : أَمَّا بَعْدُ ...
إِلَخ . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْخَرَاجِ . وَأُورِدَ الْبُخَارِيُّ
فِي هَذَا الْبَابِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ فِيهَا ذِكْرُ لَفْظِ أَمَّا بَعْدُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُنَاسَبَةِ لَمَّا تَرَجَّمَ
لَهُ .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَعِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمِنْبَرَ وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا مِلْحَقَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعَصَابَةٍ دَسِمَةٍ ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ ، فَثَابُؤُوا إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقِيلُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ ، فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعَ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر ، وكان) أى صعوده (آخر مجلس جلسه متعطفاً) مرتدياً (ملحفة) إزاراً كبيراً (على منكبيه قد عصب رأسه) أى ربطه (بعصابة) أى عمامة (دسمة) سوداء أو كلون الدسم كالزيت من غير أن يخالطها دسم ، أو متغيرة اللون من الطيب والغالية (فحمد الله) تعالى (وأثنى عليه) ثم قال : أيها الناس) تقربوا (إلى ، فثابؤوا) أى اجتمعوا (إليه ، ثم قال : أما بعد) وفى الباب مما لم يذكره البخارى هنا عن عائشة فى قصة الإفك وعن أبى سفيان فى الكتاب إلى هرقل ، متفق عليهما . وعن جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته ... الحديث وفيه يقول : أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله . أخرجه مسلم . وفى رواية له عنه : كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة : يحمد الله ويثني عليه ، ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته . فذكر الحديث ، وفيه يقول : أما بعد فإن خير الحديث . وهذا أليق بمراد البخارى للتخصيص فيه على الجمعة ، لكنه ليس على شرطه . ويستفاد من هذه الأحاديث أن أما بعد لا تختص بالخطب بل تقال أيضاً فى صدور الرسائل والمصنفات ، والاقتصار عليها فى إرادة الفصل بين الكلامين ، بل ورد فى القرآن الكريم فى ذلك لفظ هذا . وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ : وبعد ، ومنهم من صدر بها

كلامه ، فيقول في أول الكتاب : أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا ، ولا حجر في ذلك . وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبيد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتباينة له : فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابياً ، منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور ابن مخرمة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب خطبة قال : أما بعد . ورجاله ثقات . وظاهره المواظبة على ذلك (فإن هذا الحى من الأنصار) الذين نصره صلى الله عليه وآله وسلم من أهل المدينة (يقلون) بفتح أوله وكسر ثانية (ويكثر الناس) هو من أخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات ، فإن الأنصار قلوا وكثر الناس كما قال (فمن ولى شيئاً من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فاستطاع أن يضر فيه) أى فى الذى ولىه (أحداً وينفع فيه أحداً فليقبل من محسنهم) الحسنة (ويتجاوز) بالجزم ، أى يعف (عن مسيئتهم) أى السيئة ، أى فى غير الحدود ، ومسيئتهم بالهمز وقد تبدل ياء مشددة . وشيخ البخارى من أفرادها ، وهو كوفى وبقيّة الرواة مدنيون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً فى علامات النبوة وفضائل الأنصار .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : قُمْ فَارْكَعْ ..

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : جاء رجل) هو سليك بضم السين وفتح اللام الغطفاني بفتححات (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب الناس يوم الجمعة) وزاد مسلم عن الليث عن أبي الزبير عن جابر : فقعد سليك قبل أن يصلى (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (أصليت يا فلان ؟ قال : لا . قال : قم فاركع) زاد المستمل والأصيلي : ركعتين ، وعند مسلم : وتجاوز فيهما ، ثم قال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما . واستدل به الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب يخطب على المنبر يندب له صلاة تحية المسجد إلا في آخر الخطبة ، ويخففها وجوباً ليسمع الخطبة . قال الزركشى : والمراد بالتخفيف فيما ذكر الاقتصار على الواجبات لا الإسراع . قال : ويدل له ما ذكره من أنه إذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات . انتهى . ومنع منهما المالكية والحنفية لحديث ابن ماجه : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال للذى دخل المسجد يتخطى رقاب الناس : اجلس فقد آذيت . وأجابوا عن قصة سليك بأنها واقعة عين لا عموم لها فتختص بسليك . ويؤيد ذلك حديث أبي سعيد في السنن : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال له صل ركعتين ، وحض على الصدقة ... الحديث ، فأمره أن يصلى ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه . ولأحمد : أن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بزة فأمرته أن يصلى ركعتين وأنا أرجو أن يتفطن له رجل فيتصدق عليه ، وبأن تحية المسجد تفوت بالجلوس . والجواب أن الأصل عدم الخصوصية ، والتعليل بقصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية ، فإن المانع منها لا يجوز التطوع لعله التصديق . قال ابن المنير في الحاشية : لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع

عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ، ولا قائل به . وقد ورد ما يدل لعدم الانحصار في قصد التصديق وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالصلاة في الجمعة الثانية بعد أن حصل في الأولى ثوبين ، فدخل في الثانية فتصدق بأحدهما . فنهأ صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، بل عند أحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث جمع ، وبأن التحية لاتفوت بالجلوس في حق الجاهل أو الناسي ، وحال هذا الرجل الداخل محمولة في الأولى على أحدهما وفي الأخرى على النسيان ، وبأن قوله للمتخطي : اجلس ، وترك أمره بالتحية لبيان الجواز ، فإنها ليست واجبة ، أو لكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية ، أو كان قد صلى التحية في مؤخر المسجد ، ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فأنكر عليه . والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب إنه ضعيف ، فيه أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث . قاله أبو زرعة أبو حاتم . والأحاديث الصحيحة لاتعارض بمثله . وأما قصة سليك فقد ذكر الترمذي أنها أصح شيء روى في هذا الباب وأقوى . قال في الفتح : وأجاب المانعون أيضاً بأجوبة غير ماتقدم ، اجتمع لنا منها زيادة على عشرة ، أوردناها ملخصة مع الجواب عنها ليستفاد . انتهى . ثم ساق ذلك ، لانطول بذكرها هنا . وفي هذا الحديث جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة ، لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع الأمر بالإنصات لها فغيرها أولى . وفيه أن التحية لاتفوت بالعود ، لكن قيده بعضهم بالجاهل والناسي كما تقدم ، وأن الخطيب أن يأمر في الخطبة وينهى ويبين الأحكام المحتاج إليها ولا يقطع ذلك التوالى المشروط فيها ، بل لقائل أن يقول كل ذلك يعد من الخطبة . واستدل به على أن المسجد شرط الجمعة للاتفاق على أنه لاتشرع التحية لغيرا المسجد . وفيه نظر . واستدل به على جواز رد السلام وتشميت العاطس في حال الخطبة ، لأن أمرهما أخف وزمنهما أقصر ، ولا سيما رد السلام فإنه واجب ، وقد يخص عموم حديث الباب بالدخل في آخر الخطبة . قال الشافعي رحمه الله : أرى للإمام أن يأمر الآتي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقامة الصلاة وإن لم يفعل كرهت ذلك .

وحكى النووى عن المحققين أن المختار إن لم يفعل أن يقف حتى تقام الصلاة لثلا يكون جالساً بغير تحية أو متنفلاً حال إقامة الصلاة ، واستثنى المحاملى المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ، وفيه نظر لطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين ، والذي يظهر من قولهم أن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو فى حق القادم ليكون أول شىء يفعله الطواف ، وأما المقيم فحكم المسجد الحرام وغيره فى ذلك سواء . ولعل قول من أطلق أنه يبدأ فى المسجد الحرام بالطواف لكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالصلاة غالباً وهو المقصود ، ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف ، والله أعلم .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَصَابَتِ النَّاسُ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَ الْمَالُ ، وَجَاعَ الْعِيَالُ ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَرْعَةً ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا وَضَعَهُمَا حَتَّى ثَارَ السَّحَابُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَنبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ ، فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ وَمِنَ الْعَدِ وَمِنَ بَعْدِ الْعَدِ ، وَالَّذِي يَلِيهِ حَتَّى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى ، وَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ أَوْ قَالَ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهْلِمُ الْبِنَاءَ ، وَغَرِقَ الْمَالُ ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ، فَمَا يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا أَنْفَرَجَتْ ، وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ مِثْلَ الْجَوْبَةِ ، وَسَالَ الْوَادِي قَنَاةً شَهْرًا ، وَلَمْ يَجِبْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجَوْدِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : أصابت الناس سنة) بفتح السين ، أى شدة وجهد من الجلبوبة (على عهد النبي) أى زمنه (صلى الله عليه) وآله (وسلم ، فبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب في يوم جمعة ، فقام أعرابي) من سكان البادية لا يعرف اسمه (فقال : يا رسول الله هلك المال) أى الحيوانات لفقد مآرعه (وجاع العيال) لعدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر (فادع الله لنا) أن يسقينا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه وما نرى في السماء قرعة) بالقف والزاي المفتوحات قطعة من سحاب أو رقيقه الذى إذا مر تحت السحب الكثيرة كان كأنه ظل . قال أنس (فوالذى نفسى بيده ما وضعها) أى يده (حتى ثار السحاب) أى (٤ - عون البارى - ج ٢)

هاج وانتشر (أمثال الجبال) من كثرته (ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت
 المطر يتحادر) ينحدر أى ينزل ويقطر (على لحيته) الشريفة صلى الله عليه
 وآله وسلم (فطرنا) أى حصل لنا المطر (يومنا) أى من يومنا (ذلك ومن
 الغد) ومن بمعنى فى أو للتبعيض (وبعد الغد) ولأبوى ذر والوقت والأصلي
 وابن عساكر : ومن بعد الغد (والذي يليه حتى الجمعة الأخرى ، وقام
 ذلك الأعرابي أو قال) قام (غيره فقال : يارسول الله ، تهدم البناء وغرق
 المال فادع الله لنا ، فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه فقال : اللهم
 حوالينا) بفتح اللام أى أنزل أو أمطر حوالينا (ولا) تنزله (علينا) أراد به
 الأبنية (فما يشير) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة (إلى ناحية من
 السحاب إلا انفرجت) أى انكشفت أو تلوّرت كما تدور جيب القميص
 (وصارت المدينة مثل الجوبة) بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الباء الفرجة
 المستديرة فى السحاب ، أى خرجنا والغيم والسحاب محيطان بأكناف المدينة
 (وسال الوادى قناة) غير منصرف للتأنيث والعلمية إذ هو اسم لواد معين
 من أودية المدينة ، أى جرى فيه المطر (شهراً ولم يجيء أحد من ناحية
 إلا حدث بالجود) بفتح الجيم أى بالمطر الغزير . واستدل بهذا الحديث
 البخارى على رفع اليدين فى الخطبة ، وفيه إشارة إلى أن حديث عمار بن روية
 الذى أخرجه مسلم فى إنكار ذلك ليس على إطلاقه ، ولكن قيد مالك الجواز
 بدعاء الاستسقاء كما فى هذا الحديث ، وكأنه أراد أن المراد بالرفع هنا
 المد لا كالرفع الذى فى الصلاة . قال فى الفتح : إن فى رفعهما فى دعاء
 الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما فى غيره . وعلى ذلك يحمل حديث أنس :
 لم يكن يرفع يديه فى شيء من دعائه إلا فى الاستسقاء ، وأنه أراد الصورة
 الخاصة بالاستسقاء . اهـ . ورواة هذا الحديث ما بين مدني ودمشق ، وفيه
 التحديث والعنونة والقول ، وشيخه من أفراده ، وأخرجه أيضاً فى الاستسقاء
 والاستئذان ، ومسلم والنسائي فى الصلاة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ » .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا قلت لصاحبك) الذى تخاطبه إذ ذاك أو جليستك (يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب) جملة حالية مشعرة بأن ابتداء الإنصات من الشروع فى الخطبة ، خلافاً لمن قال بخروج الإمام (فقد لغوت) أى تركت الأدب جمعاً بين الأدلة ، أو صارت جمعتك ظهراً ، لحديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً ومن تخطى رقاب الناس كانت له ظهراً . رواه أبو داود وابن خزيمة . ولأحمد من حديث عليّ مرفوعاً : ومن قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له والنفي للكمال ، وإلا فالإجماع على سقوط فرض الوقت عنه ، وزاد أحمد من رواية الأعرج عن أبي هريرة فى آخر حديث الباب بعد قوله فقد لغوت عليك بنفسك . واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، وبه قال الجمهور ، نعم لغير السامع عند الشافعية أن يشتغل بالتلاوة والذكر ، وكلام المجموع يقتضى أن الاشتغال بهما أولى وهو ظاهر خلافاً لمن منع ، ولو عرض مهم كتعليم خير ونهى عن منكر وتحذير إنسان عقرباً أو أعمى برأى لم يمنع من الكلام ، بل قد يجب عليه ، لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغتت . نعم منع المالكية نهى اللاغى بالكلام أو رمية بالحصا أو الإشارة إليه بما يفهم النهى حسماً للمادة . وقد استثنى من الإنصات ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع فى الخطبة كالدعاء للسلطان مثلاً ، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه . وقال النووى : محله إذا جازف وإلا فالدعاء لولاية الأمور مطلوب . اهـ . ومحل الترك إذا لم يخف الضرر ، وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه . قاله الحافظ فى الفتح . قلت : لم يرد الدعاء للسلطان فى شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فالإقتصار فى الخطبة على ماوردت به السنة أولى . ومراد البخارى من إيراد هذا الحديث الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب : وأطال الكلام الحافظ فى معنى قوله لغوت ، لانطول بذكره هنا .

الحديث الثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال : فيه ساعة) أبهما هنا ، كليله القدر والاسم الأعظم والرجل الصالح ، حتى تتوفر الدواعى على مراقبة ذلك اليوم . وقد روى : إن لربكم فى أيام دهركم نفحات ألا فتعرضوا لها ، ويوم الجمعة من تلك الأيام ، فينبغى أن يكون العبد فى جميع نهاره متعرضاً لها بإحضار القلب وملازمة الذكر والدعاء والزروع عن وساوس الدنيا ، فعساه يحظى بشيء من تلك النفحات ، وهل هذه الساعة باقية أو رفعت ، وإذا قلنا بأنها باقية وهو الصحيح ، فهل هى فى جمعة واحدة من السنة أو فى كل جمعة منها ؟ قال بالأول كعب الأخبار لأبى هريرة ، وردده عليه ، فرجع لما راجع التوراة إليه ، والجمهور على وجودها فى كل جمعة ، ووقع تعيينها فى أحاديث كثيرة أرجحها حديث مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه مرفوعاً : أنها ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود . وقول عبد الله بن سلام المروى عند مالك وأبى داود والترمذى والنسائى وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبى هريرة أنه قال لعبد الله بن سلام : أخبرنى ولا تضنّ علىّ . فقال عبد الله بن سلام : هى آخر ساعة يوم الجمعة . قال أبو هريرة فقلت : كيف تكون آخر ساعة فى يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى فيها . فقال عبد الله بن سلام : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو فى صلاة حتى يصلى ... الحديث . واختلف أى الحديثين أرجح ، فرجح مسلم فيما ذكره البيهقى حديث أبى موسى ، وبه قال جماعة منهم ابن العربى والقرطبى وقال : هو نص فى موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووى : هو الصحيح

بل الصواب . ورجحه بعضهم بكونه مرفوعاً صريحاً وبأنه في أحد الصحيحين .
وتعقب بأن الترجيح بما فيهما أو في أحدهما إنما هو حيث لم يكن مما انتقده
الحفاظ ، وهذا قد انتقد لأنه أعل بالانقطاع والاضطراب ، ورجح آخرون
كأحمد وإسحق قول ابن سلام . واختاره الطرطوشي وابن الزملكاني ، وحكاه
عن نص الشافعي ميلاً إلى أن هذه رحمة من الله تعالى للقائمين بحق هذا اليوم ،
فأوان إرسالها عند الفراغ من تمام العمل . وقال ابن عبد البر : إنه أثبت
شيء في هذا الباب . وقيل في تعيينها غير ذلك مما يبلغ نحو الأربعين تصدى
لذكرها الحفاظ في الفتح ، وعدّها واحداً واحداً حتى بلغ إلى القول الثاني
والأربعين ، أضربت عنها خوف الإطالة لاسيما وليست كلها متغيرة بل كثير
منها يمكن اتحاده مع غيره . وماعدا القولين المذكورين موافق لهما أو لأحدهما
أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف . قال في
الفتح : ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث
ابن سلام . قال المحب الطبري : أصبح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ،
وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام . اهـ . وحقيقة الساعة المذكورة
جزء من الزمان مخصوص ويطلق على جزء من اثني عشر من مجموع النهار أو
على جزء ما غير مقدر من الزمان فلا يتحقق أو على الوقت الحاضر . ووقع
في حديث جابر المروى عند أبي داود وغيره مرفوعاً بإسناد حسن ما يدل
للأول ولفظه : يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة . فيه ساعة ... إلخ . قال في
الفتح : سلك صاحب الهدى مسلكاً آخر ، فاختر أن ساعة الإجابة منحصرة
في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون
صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر ،
وهو كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين
المذكورين . وسبق إلى نحو ذلك الإمام أحمد ، وهو أولى من طريق الجمع .
قال الزين بن المنير في الحاشية : إذا علم أن فائدة الإيهام لهذه الساعة ولليلة
القدر بعث الدواعي على الإكثار من الصلاة والدعاء ، ولو بين لا تكل الناس
على ذلك وتركوا ماعداها ، فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديدها .

(لا يوافقها) أى لا يصادفها (عبد مسلم) قصدها أو اتفق له وقوع الدعاء
فيها (وهو قائم يصلي) جملة فعلية حالية والجملة الأولى خرجت مخرج الغالب لأن

الغالب في المصلى أن يكون قائماً فلا يعمل بمفهومها، وهو إن لم يكن قائماً لا يكون له هذا الحكم، أو المراد بالصلاة انتظارها أو الدعاء وبالقيام الملازمة والمواظبة لاحقيقة القيام، لأن منتظر الصلاة في حكم الصلاة جمعاً بينه وبين قوله إنها من العصر إلى الغروب (يسأل الله تعالى) فيها (شيئاً) مما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل فيه ربه تعالى. ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة كالبخارى في الطلاق من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة يسأل الله خيراً. ولابن ماجه من حديث أبي أمامة: ما لم يسأل حراماً. ولأحمد من حديث سعد ابن عباد: ما لم يسأل إثماً أو قطيعة رحم، وقطيعة الرحم من جملة الإثم، فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به (إلا أعطاه إياه، وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة حال كونه (يقللها) من التقليل خلاف التكثر. وللبخارى من روايه سلمة بن علقمة المذكورة: ووضع أناملته على بطن الوسطى أو الخنصر. قلنا: يزهدا. وبين أبو موسى الكجى أن الذى وضع هو بشر بن المفضل راوية عن سلمة وكأنه فسر الإشارة بذلك. وأنها ساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره. وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله يزهدا، أى يقللها، ولمسلم: وهى ساعة خفيفة. واستشكل حصول الإجابة لكل داع بشرطه مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصلى، فيتقدم بعض على بعض، وساعة الإجابة متعلقة بالوقت، فكيف يتفق مع الاختلاف. وأجيب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بفعل كل مصلى، كما قيل نظيره فى ساعة الكراهة، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هى خفيفة. قاله فى فتح البارى: ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك، والله أعلم. وفى هذا الحديث فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الإجابة، وفى مسلم: إنه خير يوم طلعت فيه الشمس، وفيه فضل الدعاء واستحباب الإكثار منه.

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَتْ عَيْرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا ، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا » .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : بينما نحن نصلى) أى الجمعة (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المراد بالصلاة هنا انتظارها ، جمعاً بينه وبين رواية عبد الله بن إدريس عن حصين عند مسلم : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فهو من باب تسمية الشيء باسم ما قاربه ، وهذا أليق بالصحابة ، تحسیناً للظن بهم ، سلمنا إنه كان فى الصلاة ، لكن يحتمل إنه وقع قبل النهى . نعم فى المراسيل لأبى داود عن مقاتل بن حبان : أن الصلاة حينئذ كانت قبل الخطبة ، فإن ثبت زال الإشكال ، لكنه مع شذوذه معضل ، وجواب بينا قوله (إذ أقبلت عير) بكسر العين بل (تحمل طعاماً) من الشام لدحية الكلبي أو لعبد الرحمن بن عوف ، روى الأول الطبراني والثانى ابن مردويه ، وجمع بينهما باحتمال أن تكون لعبد الرحمن ودحية سفيرا وكانا مشتركين (فالتفتوا إليها) أى انصرفوا إلى العير . وفى رواية ابن فضيل فى البيوع : فانفض الناس ، أى فتركوا ، وهو موافق للفظ الآية ودال على أن المراد بالالتفات الانصراف ، وفيه رد على من حمل الالتفات على ظاهره فقال : لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وإنما يفهم من التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم ، وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية ثم هو مبنى على أن الانفضاض وقع فى الصلاة ، وقد ترجح فيما مر أنه كان فى الخطبة فلو كان كما قيل لما وقع هذا الإنكار الشديد ، فإن الالتفات فيها لا ينافى الاستماع وفى قوله : فالتفتوا التفات ، لأن السياق يقتضى أن يقول : فالتفتنا ، وكأن النكتة فى عدول جابر عن ذلك أنه لم يكن هو ممن التفت (حتى مابق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم إلا اثنا عشر رجلا) وفى رواية على بن عاصم

عن حصين : حتى لم يبق معه إلا أربعون رجلاً . رواه الدارقطني . ولو سلم من ضعف حفظ علي بن عاصم وتفردته فإنه خالفه أصحاب حصين كلهم لكان من أقوى الأدلة للشافعية ، ورد المالكية على الشافعية والحنابلة حيث اشترطوا لصحة الجمعة أربعين رجلاً بقوله في حديث الباب : حتى مابق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا اثنا عشر رجلاً . وأجيب بأنه ليس فيه أنه ابتدأها باثني عشر ، بل يحتمل عودهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة . وقد اختلف فيما إذا انفضوا . وأما تسميتهم فعند مسلم أن جابر قال : أنا فيهم . وله أيضاً فيهم أبو بكر وعمر . وفي تفسير إسماعيل الشامي أن سالماً مولى أبي حذيفة منهم ، وعن ابن عباس أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأناساً من الأنصار . وحكى السهيلي بسند منقطع أن الاثني عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود (فنزلت هذه الآية) ظاهر ذلك أنها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة (وإذا رأوا تجارة أو لهواً) هو الطبل الذي يضرب لقدوم التجارة فرحاً بقدومها وأعلامها (انفضوا إليها وتركوك قائماً) لم يقل إليهما لأن الله لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما كان تبعاً للتجارة ، أو حذف للدلالة أحدهما على الآخر ، أو أعيد الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية أي انفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو والترديد للدلالة على أن منهم من انفض لمجرد سماع الطبل ورؤيته . وقد استشكل الأصيلي حديث الباب مع وصفة تعالى بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله . وأجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية . قال في الفتح : وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة ، وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم شيء عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذم ذلك اجتنبوه فوصفوا بما في آية النور . اهـ . وذكر الحميدى أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : لو تابعتهم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادي ناراً . قال : وهذا لم أجده في الكتابين ولا في مستخرجي الإسماعيلي والبرقاني . قال : وهي فائدة من أبي مسعود ، ولعلنا نجد بها بالإسناد فيما بعد . اهـ . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ولم أر هذه الزيادة في الأطراف لأبي مسعود ، ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكور ، وإنما

وقعت في مرسل الحسن وقتادة ، وكذا في حديث بن عباس عند ابن مردويه ، وفي حديث أنس عند إسماعيل بن أبي زياد وسنده ساقط . اهـ . وفي الحديث أن الخطبة تكون عن قيام وأنها تشترط في الجمعة ، حكاه القرطبي واستبعده ، وأن البيع وقت الجمعة ينعقد ، ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذه من كونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بفسخ ما تباعوا فيه من العير المذكورة ، ولا يخفى ما فيه ، وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد الشروع فيها . وقول البخارى : إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقى معه جائزة ، يؤخذ منه أنه يرى أن الجميع لو انفضوا في الركعة الأولى ولم يبق إلا الإمام وحده أنه لا تنصح له الجمعة ، وهو كذلك عند الجمهور ، وقيل يتمها ظهراً مطلقاً . قلت : شرط أكثر الفقهاء لصلاة الجمعة شروطاً : كالإمام العادل ومسجد الجامع والمصر الكبير وأعداد الجماعة وغير ذلك ، وليس عليها إثارة من علم ، بل لم يصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف ، فضلاً عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن طول المقال في هذا المقام فلم يأت بطائل قط ولا يستحق ما لا أصل له أن يشتغل برده ، بل يكفي فيه أن يقال : هذا كلام ليس من الشريعة ، وكل ما ليس هو منها فهو ردّ ، أى مردود على قائله ، مضروب في وجهه ، ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه بمراجعة كتب الشوكاني رحمه الله وأمثاله من المحققين الجامعين بين الفقه والحديث . ورواة هذا الحديث ما بين بغدادى وكوفى وواسطى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في البيوع والتفسير ، ومسلم في الصلاة ، والترمذى في التفسير وكذا النسائى فيه وفي الصلاة .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين ، وبعد المغرب ركعتين في بيته ، وبعد العشاء ركعتين ، وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف) من المسجد إلى بيته (فيصلي) فيه (ركعتين) لأنه لو صلاهما في المسجد ربما يتوهم أنهما اللتان حذفنا ، وصلاة النفل في الخلوة أفضل ، ولم يذكر شيئاً في الصلاة قبلها ، والظاهر أنه قاسها على الظهر . وأقوى ما يستدل به على مشروعيتهما عموم ما صححه ابن حبان من حديث ابن الزبير مرفوعاً : ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان . ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضي في وقت المغرب : بين كل أذانين صلاة . وأما احتجاج النووي في الخلاصة على إثباتها بما في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان عن نافع قال : كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ، ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك ، فتعقب بأن قوله : كان يفعل ذلك ، عائد على قوله : ويصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ، ويدل له رواية الليث عن نافع عن عبد الله : أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدتين في بيته ، ثم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك . رواه مسلم . وأما قوله : كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ، فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعاً ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة ، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذاك مطلق نافلة لاصلاة راتبة ، فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها ، بل هو تنفل مطلق

وقد وزد الترغيب فيه في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه : ثم صلى ما كتب له . قاله في الفتح : وينبغي أن يفصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو بنحو كلام أو تحوّل ، لأن معاوية أنكر على من صلى سنة الجمعة في مقامها وقال له : إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تخرج أو تتكلم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نخرج أو نتكلم . رواه مسلم . وقال أبو يوسف : تصلى بعدها ستاً . وقال أبو حنيفة ومحمد : أربعاً كالتى قبلها له إنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بعد الجمعة أربعاً ثم يصلى ركعتين إذا أراد الانصراف ، ولهما قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من شهد منكم الجمعة فليصل أربعاً قبلها وبعدها أربعاً . رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره . وقال الحافظ في الفتح : وورد في سنة الجمعة التى قبلها أحاديث ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ : كان يصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً ، وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره . وقال الأثرم : إنه حديث واه . ومنها عن ابن عباس مثله ، وزاد : لا يفصل فى شيء منهن . أخرجه ابن ماجه بسند واه . قال النووي فى الخلاصة : إنه حديث باطل . وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضاً مثله ، وفى إسناده ضعف وانقطاع . وقال المالكية : لا يصلى بعدها فى المسجد لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ينصرف بعد الجمعة ولم يركع فى المسجد . وقال صاحب تنقيح المقنع من الحنابلة : ولا سنة للجمعة قبلها نصاً ولا بعدها فى كلامه . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه . وهذا آخر حديث فى كتاب الجمعة . وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله فى الهدى ليوم الجمعة اثنتين وثلاثين خصوصية ، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفرداً ، وقراءة « ألم- تنزيل » و « هل أتى » فى صبحها ، والجمعة والمنافقين فيها والغسل فيها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب وتحية المسجد والتبكير والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب ، والخطبة والإنصات وقراءة الكهف ، ونفى كراهة النافلة وقت الاستواء ومنع السفر قبلها ،

وتضعيف أجر الذاهب إليها بكل خطوة أجر سنة ، ونقى سجر جهنم في يومها وساعة الإجابة وتكفير الآثام وإنها يوم المزيد والشاهد والمدخر لهذه الأمة وخير أيام الأسبوع وتجتمع فيه الأرواح إن ثبت الخير فيه . قال في الفتوح : وذكر أشياء آخر فيها نظر وترك أشياء يطول تتبعها . اهـ . قلت : وقد ذكر الشيخ مجد الدين الفيروز آبادي شيخ الحافظ صاحب القاموس أيضاً في كتابه « سفر السعادة » خصائص كثيرة ليوم الجمعة تبعاً لصاحب الهدى لانطول بذكرها .

باب صلاة الخوف

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ نَجْدٍ فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَا لَهُمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي لَنَا ، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ وَأَقْبَلَتِ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ فَجَاءُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (باب صلاة الخوف) *

أى كيفيتها من حيث أنه يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره . وقد جاءت في كيفيتها سبعة عشر نوعاً . قال في الفتح : وقد بينها شيخنا أبو الفضل في شرح الترمذى ، لكن يمكن تداخلها ، ومن ثم قال الحافظ ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد : أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو من اختلاف الرواة . قال في الفتح : وهذا هو المعتمد ، وإليه أشار شيخنا بقوله : يمكن أن تتداخل . وحكى ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها عشر مرات . وقال ابن العربي : صلاها أربعاً وعشرين مرة . وقال الخطابى : صلاها في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأحوط للصلاة وأبلغ للحراسة . فهى على اختلاف صورها متفقة المعنى . اهـ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل (أى جهة) نجد) بأرض غطفان ، وهو

كل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة إلى العراق ، وكانت الغزوة ذات الرقاع ، وأول ماصليت صلاة الخوف فيها سنة أربع أو خمس أو ست أو سبع وقول الغزالي في الوسيط وتبعه الرافعي أنها آخر الغزوات ليس بصحيح . وقد أنكره عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط (فوازينا العدو) بالزاي أى قابلناهم بالوحدة (فصافقنا لهم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يصلى لنا) أى لأجلنا أو بنا (فقامت طائفة معه) زاد في غير رواية أبي ذر : صلى ، أى إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو (وأقبلت طائفة على العدو ، وركع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بمن معه وسجد سجدتين) ثم ثبت قائماً (ثم انصرفوا) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم إلى الثانية منتصباً أو عقب رفعه من السجود (مكان الطائفة التي لم تصل) أى فقاموا في مكانهم في وجه العدو (فجاءوا) أى الطائفة الأخرى التي كانت تحرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ منتظر لها (فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم ، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين) وفي المغازي ما يدل على أنها كانت العصر ، وظاهر قوله : فقام كل واحد ... إلخ أنهم أتموا في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب ، وهو الراجح من حيث المعنى ، وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراغ الإمام وحده ، ويرجحه مارواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه . ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ، ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا . اهـ . وظهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعد . ووقع في الرافعي تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتموا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية وأتموا . قال الحافظ : ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق . وبهذه الكيفية أخذ الحنفية ، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهب والأوزاعي ، وهي موافقة لحديث سهل بن أبي حثمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد ، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد ، لكن لا بد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة بها في ذلك ، والطائفة

الحديث الثالث

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»، فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يَرُدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُعَنْفَ أَحَدًا مِنْهُمْ.

(وعنه) أى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنا لما رجع من الأحزاب) غزوة الخندق سنة أربع إلى المدينة ، ووضع المسلمون السلاح ، وقال جبريل عليه السلام : ما وضعت الملائكة السلاح بعد ، إن الله يأمرك أن تسير إلى بني قريظة ، فأنى عائداً إليهم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه (لا يصلي أحد) منكم (العصر إلا فى بني قريظة) (فرقة من اليهود) (فأدرك بعضهم العصر فى الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلى حتى نأتىها) عملاً بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يصلي أحد ، لأن النزول معصية للأمر الخاص بالإسراع فخصوا عموم الأمر بالصلاة أول وقتها بما إذا لم يكن عذر بدليل أمرهم بذلك (وقال بعضهم : بل نصلى) نظراً إلى المعنى لا إلى ظاهر اللفظ (لم يرد منا ذلك) مبنياً للمفعول كما ضبطه العينى والبرماوى ، ومبنياً للفاعل كما ضبطه فى المصابيح . قال القسطلانى : والمعنى أن المراد من قوله : لا يصلي أحدكم ، لازمه وهو الاستعجال فى الذهاب لبني قريظة لاحتياجه ترك الصلاة ، كأنه قال : صلوا فى بني قريظة إلا أن يدرككم وقتها قبل أن تصلوا إليها ، فجمعوا بين دليل وجوب الصلاة ووجوب الإسراع ، فصلوا ركبائاً لأنهم لو نزلوا للصلاة لكان فيه مضادة للأمر بالإسراع ، وصلاة الراكب مقتضية للإيماء ، فطابق الحديث الترجمة ، لكن عورض بأنهم لو تركوا الركوع والسجود لحالفوا قوله تعالى : «اركعوا واسجدوا» . وأجيب بأنه عام خص بدليل ، كما أن الأمر بتأخير الصلاة إلى إتيان بني قريظة خص بما إذا لم

ينحش القوات ، والقول بأنهم صلوا ركباناً لابن المنير . قال في الفتح :
وفيه نظر ، لأنه لم يصرح لهم بترك التزول ، فلعلهم فهموا أن المراد بأمرهم
أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة ، المبالغة في الأمر بالإسراع ، فبادروا
إلى امتثال أمره وخصوا وقت الصلاة من ذلك لما تقرر عندهم من تأكيد
أمرها ، فلا يمتنع أن يتزولوا فيصلوا ، ولا يكون في ذلك مضادة لما أمروا
به ، ودعوى أنهم صلوا ركباناً تحتاج إلى دليل ، ولم أره صريحاً في شيء
من طرق هذه القصة . اهـ .

(فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله (وسلم فلم يعنف واحداً) وفي
رواية أحداً (منهم) لا التاركين لأول الوقت عملاً بظاهر النهي ، ولا الذين
فهموا أنه كناية عن العجلة . قال النووي : لا احتجاج به على إصابة كل
مجتهد ، لأنه لم يصرح بإصابتها بل ترك التعنيف ، ولا خلاف أن المجتهد
لا يعنف ولو أخطأ إذا بذل وسعه ، قال : وأما اختلافهم فسيبه تعارض الأدلة
عندهم ، فالصلاة مأمور بها في الوقت ، والمفهوم من لا يصلين المبادرة ،
فأخذ بذلك من صلى لخوف فوات الوقت ، والآخرون أخروها عملاً بالأمر
بالمبادرة لبني قريظة . اهـ . قلت : ودل ترك التعنيف على صحة من عمل بظاهر
اللفظ ، وعلى أن أهل الظاهر الذين يعملون بظواهر الكتاب العزيز والسنة
المطهرة ولا يقولون بالقياس غير ملومين ، خلافاً لمن لا مهم وذمهم من المقلدة
واستشكل قوله هنا العصر مع مافى مسلم الظهر . والجواب أن ذلك كان بعد
دخول وقت الظهر ، فقبل لمن صلاها بالمدينة : لاتصل العصر إلا في بني
قريظة ، ولمن لم يصلها : لاتصل الظهر إلا فيهم . وبسط الكلام في ذلك
الحافظ في المغازي من فتح الباري ، والقسطلاني أيضاً فيها . ورواة هذا
الحديث ما بين بصرى ومدني ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه
مسلم كالبخاري في المغازي .

تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً ، لكن قال الشافعي : أكره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع في قوله أسلحتهم . ذكره النووي في شرح مسلم وغيره ، واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجوبها لارتكاب أمور كثيرة لا تغتفر في غيرها ، ولو صلى كل امرئ مفرداً لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك ، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد ولموافقة الأصول في أن المأموم لا تتم صلاته قبل سلام إمامه . وعن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المراء جاز . ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حثمة . وكذا رجحه الشافعية ، ولم يختر لإسحق شيئاً على شيء ، وبه قال الطبري وغير واحد ، منهم ابن المنذر ، وسرد ثمانية أوجه ، وكذا ابن حبان في صحيحه ، وزاد تاسعاً . وقال ابن حزم : صح فيها أربعة عشر وجهاً وبينها في جزء مفرد . وقال ابن العربي في القبس : جاء فيها روايات كثيرة أصحابها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها . وقال النووي في شرح مسلم نحوه ولم يبينها أيضاً ، وزاد أبو الفضل وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً كما تقدم . وذكر القسطلاني في الإرشاد تفرعات الفقهاء في ذلك ، وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة ، وفروع لا يحتمل هذا الشرح المختصر بسطها . قال الشوكاني رحمه الله في شرح الدرر : صلاة الخوف قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صفات مختلفة ، وقد صح منها أنواع ، ثم ذكرها ، قال : وكلها مجزئة لأنها وردت على أنحاء كثيرة ، وكل نحو روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو جائز ، يفعل الإنسان ما هو أخف عليه وأوفق بالمصلحة حالئذ ، وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلاها الرجل والراكب ولو إلى غير القبلة ولو بالإيماء ، ويقال لها عند التحام القتال : صلاة المساييف . اهـ . وقال في السيل الجرار : وردت على

أنحاء مختلفة وثبت فيها صفات ، فأبها فعل المصلون فقد أجزأهم . وقد ذكرنا ماورد فيها من الأنواع فى شرحنا للمنتقى ، وذكرنا جملة ماصح من ذلك فليرجع إليه ، فإن إيرادہ يحتاج إلى تطويل يخالف ما هو الغرض لنا من التنبيه على الصواب والإرشاد إلى الحق ، ولا وجه للاقتصار عليها ، أى على صفة دون صفة ، فإن ذلك تضيق لدائرة قد وسعها الله تعالى على عباده . اهـ . ورواة هذا الحديث الأربعة حمصيان ومدنيان ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والسؤال والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُصَلُّوا قِيَاماً وَرُكْبَاناً.

(وعنه) أى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه فى رواية قال : عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كانوا) أى العدو (أكثر) عند اشتداد الخوف (من ذلك) أى من الخوف الذى لا يمكن معه القيام فى موضع ولا إقامة صف (فليصلوا) حينئذ حال كونهم (قياماً) على أقدامهم (وركباناً) على دوابهم ، لأن فرض التزول سقط . ولمسلم فى آخر هذا الحديث قال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركباً أو قائماً يوشى إيماءً . وزاد مالك فى الموطأ فى آخره أيضاً : مستقبل القبلة أو غير مستقبلها ، والمراد أنه إذا اشتد الخوف والتحم القتال أو اشتد الخوف ولم يأمنوا أن يدركوهم لو ولوا أو انقسموا فليس لهم تأخير الصلاة عن وقتها بل يصلون ركباناً ومشاة ، ولهم ترك الاستقبال إذا كان بسبب القتال ، والإيماء عن الركوع والسجود عند العجز للضرورة ، ويكون السجود أخفض من الركوع لتمييزا ، فلو انحرف عن القبلة لجحاح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ، ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة ، ويعذر فى العمل الكثير لافى الصباح لعدم الحاجة إليه ، وحكم الخوف على نفس أو منفعة من سبع أو حية أو حرق أو غرق أو على مال ولو لغيره كما فى المجموع ، فكأن الخوف فى القتال ، ولا إعادة فى الجميع . قال الشوكانى فى السيل : الظاهر ثبوت مشروعية صلاة الخوف من كل أمر يخاف منه وفى السفر والحضر ، ولا يدل كونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها إلا من خوف خاص ، وفى أسفاره ، على أنها لاتصل من خوف من غير آدمى ولا تصل فى الحضر ، فإن العلة التى شرعت لها كائنة فى الجميع ، ولا يصح التمسك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها فى المدينة مع اشتداد الملاحمة والمدافعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم اشتغل هو وأصحابه بمدافعة الأحزاب حتى قال عمر : يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب ، (هـ - عون البارى - ج ٢)

وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : والله ما صليتها . قال جابر : فقمنا
ليطحان فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وتوضأنا ، فصلى العصر
بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب . هكذا في البخاري من حديث
جابر . وفي الموطأ أن الذي فاتهم الظهر والعصر والمغرب ، وأنهم صلوا
بعد هدوء من الليل . وأيضاً قد أخرج النسائي وابن حبان من حديث أبي سعيد :
أن ذلك كان قبل أن ينزل قوله تعالى : « فرجالاً أو ركباً » . وأما اشتراط
أن تكون صلاة الخوف في آخر الوقت فلا دليل على ذلك بل تفعل في أول
الوقت ووسطه وآخره على حسب ما يقتضيه الحال ، وأما اشتراط كونهم
محتمين وطالبيين غير مطلوبين ، فلم يرد ما يدل على ذلك . وقد صلاها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من المواطن وهو طالب للكفار وغير
مطلوب . اهـ . ورواة حديث الباب مابين بغدادى وكوفى ومكى ومدنى ،
وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم والنسائي ، والله أعلم .

كتاب العيدين

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بَغْنَاءَ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوْلَ وَجْهِهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاَنْتَهَرَنِي وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَاقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: دَعُهُمَا، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا.

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

ثبتت البسمة هنا لغير أبي ذر عن المستمل كما قال في الفتح .

* (كتاب العيدين) *

عيد الفطر وعيد الأضحى

مشتق من العود لتكرره كل عام ، وقيل لعود السرور بعوده ، وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه ، وجمعه أعياد ، وإنما جمع بالياء وإن كان أصله الواو للزومها في الواحد ، وقيل للفرق بينه وبين أعياد الخشب .
(عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) أيام منى (وعندى جاريتان) من جوارى الأنصار ، أى دون البلوغ . وللطبراني من حديث أم سلمة : إحداهما كانت لحسان بن ثابت وفي الأربعين للسلمي : إنها كانت لعبد الله بن سلام . وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة : وحمامة وصاحبها تغنيان ، وإسناده صحيح . قال الحافظ : ولم أقف على تسمية الأخرى ، لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب ، وقد نبه عليه في كتاب النكاح ، ولم يذكر حمامة الذين صنفوا في الصحابة وهى على شرطهم . اهـ . زاد القسطلاني : نعم ذكر الذهبي في التجريد : حمامة أم بلال ، اشتراها أبو بكر وأعتقها (تغنيان) أى ترفعان أصواتهما بإنشاء العرب ، وهو قريب من الخداء . وفي رواية

الزهرى : تدفان ، أى تضربان بالدف يضم الدال . ولمسلم يغنيان بدف .
وللنسائي : بدفين . ويقال للدف أيضاً : الكربال بكسر الكاف ، وهو الذى
لاجلجل فيه ، فإن كانت فيه فهو المزهر (بغناء) بكسر المعجمة والمد ،
يوم (بعث) بضم الباء وفتح العين بالصرف وعدمه . وقال عياض : أعجمها
أبو عبيد وحده . وقال ابن الأثير : أعجمها الخليل ، لكن جزم أبو موسى
فى ذيل الغريب ، وتبعه صاحب النهاية بأنه تصحيف . اهـ . وهو اسم حصن
وقع الحرب عنده بين الأوس والخزرج ، وكان به مقتلة عظيمة ، وانتصر
الأوس على الخزرج واستمرت المقتلة مائة وعشرين سنة حتى جاء الإسلام
فألف الله بينهم ببركة النبى صلى الله عليه وآله وسلم . كذا ذكره ابن إسحق .
وتبعه البرماوى وجماعة من الشراح . وتعقب بما رواه ابن سعد بأسانيده :
أن النضر السبعة أو الثمانية الذين لقوه صلى الله عليه وآله وسلم بمنى أول من لقيه
من الأنصار كان من جملة ما قالوه لما دعاهم إلى الإسلام والنصرة : إنما كانت
وقعة بعث عام الأول فموعدك الموسم القابل ، فقدموا فى السنة التى تليها
فبايعوه البيعة الأولى ، ثم قدموا الثانية فبايعوه ، وهاجر صلى الله عليه وآله
وسلم فى أوائل التى تليها ، فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة
بثلاث سنين وهو المعتمد ، وفى الفتح مزيد بيان لذلك (فاضطجع) صلى الله
عليه وآله وسلم (على الفراش) وفى رواية الزهرى : إنه تغشى بثوبه . وفى
رواية مسلم : تسجى أى التف بثوبه (وحول وجهه) للإعراض عن ذلك
لأن مقامه يقتضى أن يرتفع عن الإصغاء إليه ، لكن عدم إنكاره يدل على
تسويغ مثله على الوجه الذى أقره ، إذ أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر
على باطل ، والأصل التتره عن اللعب واللهو ، فيقتصر على ماورد فيه
النص وقتاً وكيفية تعليلاً لمخالفة الأصل (ودخل أبو بكر) الصديق رضى الله
عنه (فأنتهرنى) أى لتقريرها لهما على الغناء ، والزهرى : فأنتهرهما ، أى
الجاريتين لفعلهما ذلك ، والظاهر على طريق الجمع أنه شرك بينهما فى الزجر
(وقال : مزماره الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بكسر
الميم آخره هاء تأنيث ، يعنى الغناء أو الدف ، لأن المزمار والمزمار مشتق
من الزمير ، وهو الصوت الذى له صفير ، ويطلق على الصوت الحسن وعلى
الغناء ، وأضافها إلى الشيطان لأنها تلهى القلب عن ذكر الله تعالى ، وهذا

من الشيطان ، وهذا من الصديق رضى الله عنه إنكار لما سمع معتمداً على ما تقرر عنده من تحريم اللهو والغناء مطلقاً ، ولم يعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرهن على هذا القدر اليسير لكونه دخل فوجده مضطجعاً فظنه نائماً ، فتوجه له الإنكار . ولأحمد . فقال : يا عباد الله أمز مور الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال القرطبي : المزمر : الصوت ، ونسبته إلى الشيطان ذم على مظهر لأبي بكر ، وضبطه عياض بضم الميم ، وحكى فتحها (فأقبل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية الزهرى : فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه . وفى رواية فليح : فكشف رأسه . وقد تقدم أنه كان ملتفاً (فقال) يا أبا بكر (دعهما) أى الجاريتين . ولابن عساكر : دعهما ، أى عائشة . وزاد فى رواية هشام : يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا . فعرفه صلى الله عليه وآله وسلم الحال مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد ، أى يوم سرور وشرعى ، فلا ينكر فيه مثل هذا ، كما لا ينكر فى الإعراس . قال فى الفتح : ففيه تعليل الأمر بتركهما وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق أنهما فعلتا ذلك بغير علمه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائماً فتوجه الإنكار على ابنته من هذه الأوجه . وبهذا يرتفع الإشكال على من قال : كيف ساغ للصديق إنكار شيء أقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكلف جواباً لا يخفى تعسفه . وفى قوله : لكل قوم ، أى من الطوائف . وقوله : عيداً كالنيروز والمهرجان ، وفى النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال : قد أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما . يوم الفطر والأضحى . واستنبط منه كراهة الفرح فى أعياد المشركين والتشبه بهم . وبالحق الشيخ أبو حفص الكبير النسفى من الحنفية فقال : من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله . واستنبط من تسمية أيام منى أنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته . واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ، ويكفى فى رد ذلك تصريح عائشة بقوله : وليستا بمغنيات فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترنم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون

وسكون المهملة ، وعلى الحاء ، ولا يسمى فاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من يشد بتمطيط وتكسر وتهيج وتشويق لما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح . قال القرطبي : قولها ليستا بمغنيات ، أى ليستا ممن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات المعروفة بذلك ، وهذا منها تحرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به ، وهو الذى يحرك الساكن ويبعث الكامن ، وهذا النوع إذا كان فى شعر فيه وصف محاسن النساء والخمر وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف فى تحريمه ، قال : وأما ما ابتدعه الصوفية فى ذلك فن قبيل مالا يختلف فى تحريمه ، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن ينسب إلى الخير ، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجان والصبيان حتى رقصوا بحركات متطابقة وقطيعات متلاحقة ، وانتهى النواقح بقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القرب وصالح الأعمال وأن ذلك يثمر سنى الأحوال . وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل المخرقة ، والله المستعان . انتهى . وينبغى أن يعكس مرادهم ويقرأ سىء بالياء عوض النون ، وأما الآلات فالكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف فى كتاب الأشربة . وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها ، وحكى بعضهم عكسه ، ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف فى العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه . انتهى كلام الحافظ فى الفتح .

(فلما غفل) أبو بكر (غمزتهما فخرجتا) وفى الحديث من الفوائد مشروعية التوسعة على العيال فى أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم به بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة ، وأن الإعراض عن ذلك أولى ، وفيه أن إظهار السرور فى الأعياد من شعار الدين ، وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهى عند زوجها إذا كانت له بذلك عادة ، وتأديب الأب ابنته بحضرة الزوج وإن تركه الزوج ، لأن التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء ، وفيه الرفق بالمرأة واستجلاب مودتها ، وفيه أن التلميذ إذا رأى عند شيخه ما يستنكر مثله بادر إلى إنكاره ، ولا يكون فى ذلك افتيات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمته وإجلال لمنصبه ، وفيه فتوى التلميذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته . ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام فخشى أن يستيقظ فيغضب

على ابنته ، فبادر إلى سدة هذه الذريعة . وفي قول عائشة في آخر الحديث . فلما غفل غمزتهما فخرجتا ، دلالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها أو خشيت غضبه عليها فأخرجتهما وإقناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها ، واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على أبي بكر سماعه بل أنكر إنكاره ، واستمرنا إلى أن أشارت إليهما عائشة بالخروج . ولا يخفى أن محل هذا الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك . والله أعلم .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَأَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم) عيد (الفطر حتى يأكل تمرات) ليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته ، فإنه كان محرماً قبلها أول الإسلام ، وخص التمر لما في الحلو من تقوية النظر الذى يضعفه الصوم ويرق القلب ، ومن ثم استحب بعض التابعين كعواوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يفطر على الحلو مطلقاً كالعسل والشرب كالأكمل ، فإن لم يفعل ذلك قبل خروجه استحب له فعله في طريقه أو في المصلى إن أمكنه ، ويكره له تركه كما نقله في شرح المهذب عن نص الأم (وفي رواية عنه قال) أى عن أنس (ويأكلهن وتراً) إشارة إلى التوحيد ، كما كان يفعله في جميع أموره تبركاً بذلك . وزاد ابن حبان : ماخرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً . وزاد الحاكم : أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً ، وهى أصرح في المداومة .

الحديث الثالث

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فَقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا .

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال) لنا (إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا) أى يوم عيد الأضحى وكذا عيد الفطر (أن نصلي) الصلاة التي قدمنا فعلها ، فبعد بالمستقبل عن الماضي (ثم نرجع فننحر) والتعقيب بـ ثم لا يستلزم عدم تحلل أمر بين الأمرين (فمن فعل ذلك) أى البدء بالصلاة ثم رجع فنحر (فقد أصاب سنتنا) ، ومن نحر قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء... الحديث . وفيه قصة أبي بردة . وهذا الحديث وقع مؤخرآ في الترتيب عند البخارى وقدمه الماتن هنا ولاوجه لذلك . وفي حديث بريرة عند أحمد والترمذى وابن ماجه بأسانيد حسنة وصححه الحاكم وابن حبان قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ويوم النحر حتى يرجع فيأكل من نسكته .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسُكَ لَهُ . فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ ، خَالَ الْبَرَاءِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ شَاةٍ تُذْبَحُ فِي بَيْتِي ، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَغَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ . فَقَالَ : شَاةُكَ شَاةٌ لَحْمٌ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ ، أَفْتُجْزِي عَنْكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ .

(وعنه) أى عن البراء (رضى الله عنه قال : خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم) عيد (الأضحى بعد الصلاة) أى صلاة العيد (فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا) أى ضحى مثل ضحيتنا (فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه) أى النسك (قبل الصلاة) أى غير صحيحة أو غير مقبولة ، فالمراد به هنا التحقير وعدم الاعتماد بما قبل الصلاة ، إذ هو المقرر فى النفوس ، وحينئذ فيكون قوله (ولانسك له) كالتوضيح والبيان له . وقال فى الفتح : فإنه قبل الصلاة لايجزئ ولانسك له . وفى رواية النسفى . فإنه قبل الصلاة لانسك له بحذف الواو ، وهو أوجه وأوضح (فقال أبو بردة بن دinar) البلوى المدنى (خال البراء) بن عازب (يارسول الله فإنى نسكت شاتى قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل) بفتح الهمزة (وشرب) بضم المعجمة ، وجوز الزركشى فى تعليق العمدة فتحها ، كما قيل به فى أيام منى أيام أكل وشرب . وتعقبه فى المصابيح بأنه ليس محل قياس ، وإنما المعتمد فيه الرواية (وأحببت أن تكون شاتى أول

شاة تذبح في بيتي فذبحت شاتي وتغديت) من الغداء قبل أن آتي الصلاة (قال)
له صلى الله عليه وآله وسلم (شاتك شاة لحم) أى فليست أضحية ولا ثواب
فيها ، بل هي على عادة الذبوح للأكل المجرد من القرية ، فاستفيد من إضافتها
إلى اللحم نفي الإجزاء (قال : يارسول الله فإن عندنا عناقاً) بفتح العين (لنا
جذعة) أنثى ولد المعز (هي أحب إلى) لسمنها وطيب لحمها وكثرة قيمتها
(من شاتين أفتجزى) أى تكفى (أو تقضى عني ، قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (نعم) تجزى عنك (ولن تجزى) جذعة (عن أحد بعدك) أى غيرك ،
لأنه لا بد في تضحية المعز من الثني ، فهو مما اختص به أبو بردة ، كما اختص
خزيمة بقيام شهادته مقام شاهدين . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ،
وجرير أصله من الكوفة ، وفيه التحديث والعننة والقول ۝

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعِظُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قَطْعَهُ ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَجَبَذْتُ بِثَوْبِهِ ، فَجَبَذَنِي ، فَارْتَفَعَ فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَقُلْتُ لَهُ : غَيَّرْتُمْ وَاللَّهِ ، فَقَالَ : يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ ، فَقُلْتُ : مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ ، فَقَالَ : إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم) عيد (الفطر) ويوم عيد (الأضحى) إلى المصلى (موضع خارج باب المدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع . قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي غسان صاحب مالك . واستدل به على استحباب الخروج إلى الصحراء لأجل صلاة العيد ، وأن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد لمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجده . وهذا مذهب الحنفية . وقال المالكية والحنابلة : تسن في الصحراء إلا بمكة فبالمسجد الحرام لسعته . وقال الشافعية : وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل من الصحراء تبعاً للسلف والخلف وشرفهما ولسهولة الحضور إليهما ولوسعهما ، وفعلها في سائر المساجد إن اتسعت أو حصل مطر ونحوه كثلج أولى لشرفها وسهولة الحضور إليها مع وسعها في الأول ومع

العذر في الثاني ، فلو صلى في الصحراء كان تاركاً للأولى مع الكراهة في الثاني دون الأول وإن ضاقت المساجد ولا عذر ، كره فعلها فيها للمشفقة بالزحام وخرج إلى الصحراء ، واستخلف في المسجد من يصلي بالضعفاء كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء ، لأن علياً استخلف أبا مسعود الأنصاري في ذلك . رواه الشافعي بإسناد صحيح . قال الشافعي في الأم : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة وكذا من بعده إلا من عذر مطر ونحوه ، وكذا عامة كل البلدان إلا أهل مكة ، ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة ، قال : فلو عمر بلد وكان مسجد أهله يسعهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه ، فإن كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة ، ومقتضى هذا أن العلة تنور على الضيق والسعة لا لذات الخروج إلى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى (فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (فيقوم مقابل الناس) أى مواجهاً لهم ، ولا بن حبان من طريق داود بن قيس : فينصرف إلى الناس قائماً في مصلاه ، ولا بن خزيمة : خطب يوم عيد على رجله ، وفيه إشعار بأنه لم يكن إذ ذاك في المصلى منبر ، ويدل على ذلك قول أبي سعيد : فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ، ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان ، والمالك في المدونة من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين بناه كثير بن الصلت ، وهذا معضل ، وما في الصحيحين أصح ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ، ولم يطلع على ذلك أبو سعيد (والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم) أى يخوفهم عواقب الأمور (ويوصيهم) أى بما تنبغى الوصية به (ويأمرهم) بالحلل وبيناهم عن الحرام (فإن كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بعثاً) أى مبعوثاً ، أى يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات للغزو (قطعه أو) كان يريد أن (يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف) إلى المدينة (قال أبو سعيد) الخلدري (فلم يزل الناس على ذلك) الابتداء بالصلاة والخطبة بالصلاة (حتى خرجت مع مروان) بن الحكم (وهو أمير المدينة) من قبل معاوية (في) عيد (أضحى أو) في عيد (فطر فلما أتينا

المصلى (المذكورة) (إذا منبر بناه كثير ابن الصلت) بن معاوية الكندى التابعى الكبير المولود فى الزمن النبوى ، وإنما اختص كثير ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت فى قبلتها (فإذا مروان يريد أن يرتقيه) أى يصعده (قبل أن يصلى) قال أبو سعيد (فجذبت بثوبه) ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة (فجبذنى فارتفع) على المنبر (فخطب قبل الصلاة فقلت له) ولأصحابه (غيرئثم والله) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه ، لأنهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة ، فحمله أبو سعيد على التعيين وحمله مروان على الأولوية ، وهذا صريح أن أبا سعيد هو الذى أنكر ، ووقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال : أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان ، فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك ، فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه ، وهذا ظاهر فى أنه غير أبى سعيد ، فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذى وقع فى رواية عبد الرزاق أنه كان معهما . ويحتمل أن تكون القصة تعددت ، ويدل على ذلك المغيرة الواقعة بين روايتى عياض ورجاء ، فى رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى ، وفى رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه ، ففعل مروان لما أنكر عليه إخراج المنبر ترك إخراجه بعد وأمر ببنائه من لبن وطين بالمصلى ، ولا بعد فى أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ، ويدل على التغير أيضاً أن إنكار أبى سعيد وقع بينه وبينه وإنكار الآخر وقع على رموس الناس (فقال) مروان يا (أبا سعيد قد ذهب ماتعلم) قال أبو سعيد (فقلت ما أعلم) أى الذى أعلمه (والله خير مما لا أعلم) أى لأن الذى أعلمه طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه (فقال) مروان معذراً عن ترك الأولى (إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها) أى الخطبة (قبل الصلاة) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو استماع الخطبة أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها . قال فى الفتح : وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه ، وورد أن عثمان فعل ذلك أيضاً لكن لعله أخرى . انتهى . والحق أن الاجتهاد فيما ورد فيه نص من الشارع لا يسوغ ولا يجوز العمل به والسكوت عليه ، ولهذا أنكر أبو سعيد تقديم الخطبة على مروان ، ومذهب الشافعية : لو خطب قبلها لم يعتد بها رأساً ، وهو الحق .

وفي هذا الحديث من الفوائد ببيان المنبر . قال الزين بن المنير : وإنما اختاروا أن يكون باللبن لآمن الخشب لكونه يترك بالصحراء في غير جدر فيؤمن عليه النقل بخلاف خشب منبر الجامع . وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام في المصلى أولى من القيام على المنبر ، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء يتمكن من رؤيته كل من يحضر ، بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور فقد لا يراه بعضهم . وفيه الخروج إلى المصلى في العيد ، وأن صلاتها في المسجد لا تكون إلا عن ضرورة . وفيه إنكار العلماء على الأمراء إذا ضيعوا ما يخالف السنة . وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به ، والمباحثة في الأحكام ، وجواز عمل العالم بخلاف الأولى إذا لم يوافقه الحاكم على الأولى ، لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف ، فيستدل به على أن البداءة بالصلاة ليست بشرط في صحتها ، ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون .

الحديث السادس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : لَمْ يَكُنْ يُؤْذَنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى .

(عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما قالا : لم يكن يؤذن)
بفتح الذال (يوم) عيد (الفطر ولا يوم) عيد (الأضحى) في زمنه صلى
الله عليه وآله وسلم ، وفي رواية عن ابن عباس قال لابن الزبير : لا تؤذن
لها ولا تقم . أخرجه ابن أبي شيبة . ولمسلم عن جابر : فبدأ بالصلاة قبل
الخطبة بغير أذان ولا إقامة . وعنده أيضاً عن جابر قال : لا أذان للصلاة
يوم العيد ولا إقامة ولا شيء . واستدل المالكية والجمهور بهذا على أنه
لا يقال قبلها : الصلاة جامعة ولا الصلاة . واحتج الشافعية على استحباب
قوله بما روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال : كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في العيدين فيقول : الصلاة جامعة . وهذا مرسل
يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوته فيها . وعندى أن رواية البخاري
أصح ، فالعمل به أولى ولا يساويه ذلك المرسل وإن عضده القياس . قال
في إرشاد الساري : فليتوق ألفاظ الأذان كلها أو بعضها ، فلو أذن أو أقام
كره له ، نص عليه في الأم ، وأول من أحدث الأذان فيها معاوية . رواه
ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . زاد الشافعي في روايته عن الثقة عن الزهري :
فأخذ به الحجاج حين أمّر على المدينة أو زياد بالبصرة . رواه ابن المنذر
أو مروان . قاله الداودي أو هشام . قاله ابن حبيب أو عبد الله بن الزبير .
رواه ابن المنذر أيضاً .

الحديث السابع

وَعَنْهُ أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، وَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ
قَبْلَ الْخُطْبَةِ .

(وعنه) أى عن عبد الله بن عباس (رضى الله عنهما قال : شهدت
العيد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان
رضى الله عنهم . فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة) وهذا صريح فيما ترجم
له وهو الخطبة بعد صلاة العيد ، وشيخ البخارى بصرى ، والثانى والثالث
مكيان ، والرابع يمانى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه
البخارى فى التفسير ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أخرجه أبو داود .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي هَذَا الْعَشْرِ ، قَالُوا : وَلَا الْجِهَادُ ؟ قَالَ : وَلَا الْجِهَادُ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ .

(وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ما العمل) يشمل أنواع العبادات كالصلاة والتكبير والذكر والصوم وغيرها (في أيام) من أيام السنة (أفضل منها) أى من العمل بتقدير الأعمال ، كما في قوله تعالى : «أو الطفل الذين» كذا قرره البرماوى والزركشى ، وتعقبه الدمامينى فقال : هذا غلط ، والمعنى : ما القربة في أيام أفضل منها (في هذا العشر) الأول من ذى الحجة . كذا في رواية أبي ذر عن الكشميين بالتصريح بالعشر ، وكذا عند أحمد عن غندر عن شعبة بالإسناد المذكور ، بل في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ : عشر الحجة ، ومن صرح بالعشر أيضاً ابن ماجه وابن حبان وأبو عوانة . قال ابن أبي جرة : الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيرها ووجهه صاحب بهجة النفوس بأن أيام التشريق أيام غفلة ، والعبادة في أوقات الغفلة فاضلة عن غيرها ، كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام ، وبأنه وقع فيها محنة الخليل بولده ثم من عليه بالفداء ، وهو معارض بالنقول كما قاله في الفتح ، فالعمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيرها من أيام الدنيا من غير استثناء شيء ، لكن يعكر عليه ترجمة البخارى بأيام التشريق . وأجيب باشتراكهما في أصل الفضيلة لوقوع أعمال الحج فيهما ، ومن ثم اشتركا في مشروعية التكبير ، وإذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها من السنة لزم منه أن تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه في غيره لجمعه الفضيلتين . وخرج البزار وغيره عن جابر مرفوعاً : أفضل أيام الدنيا أيام العشر . وعند الطبراني من حديث ابن عمر : ليس يوم أعظم عند الله من يوم الجمعة ليس

العشر ، وهو يدل على أن أيام العشر أفضل من يوم الجمعة الذى هو أفضل الأيام ، وأيضاً فأيام العشر تشتمل على يوم عرفة ، وقد روى أنها أفضل أيام الدنيا ، والأيام إذا أطلقت دخلت فيها الليالي تبعاً ، وقد أقسم الله تعالى بها فقال : « والفجر وليال عشر » ، وقد زعم بعضهم أن ليالى عشر رمضان أفضل من لياليه لاشتمالها على ليلة القدر . قال الحافظ ابن رجب : وهذا بعيد جداً ، ولو صح حديث أبى هريرة فى الترمذى : قيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر . لكان صريحاً فى تفضيل لياليه على ليالى عشر رمضان ، فإن عشر رمضان فضل بليلة واحدة ، وهذا جميع لياليه متساوية ، والتحقيق ما قاله بعض أعيان المتأخرين من العلماء أن مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان ، وإن كان فى عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها . انتهى . واستدل به على فضل صيام عشر الحجة لاندراج الصوم فى العمل ، وعورض بتحريم صوم يوم العيد . وأجيب بحمله على الغالب . ولا ريب أن صيام رمضان أفضل من صوم العشر ، لأن فعل الفرض أفضل من النفل من غير تردد ، وعلى هذا فكل ما فعل من فرض فى العشر فهو أفضل من فرض فعل فى غيره ، وكذا النفل (قالوا) يارسول الله (ولا الجهاد) أفضل منه ، وزاد أبو ذر : فى سبيل الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا الجهاد) فى سبيل الله ، ثم استثنى جهاداً واحداً وهو أفضل الجهاد ، فقال (إلا رجل خرج) أى عمل رجل والاستثناء متصل وقيل منقطع ، أى لكن رجل ، فهو أفضل من غيره أو مساوٍ له (يخاطر) من المخاطرة وهى ارتكاب ما فيه خطر ، أى بقصد قهر عدوه ، ولو أدى إلى قتل نفسه (بنفسه وماله فلم يرجع بشئ) من ماله ، وإن رجع هو أو لم يرجع هو ولا ماله بأن ذهب ماله واستشهد . كذا قرره ابن بطال . وتعقبه الزين بن المنير بأن قوله : فلم يرجع بشئ ، يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بد . وأجيب بأن قوله : فلم يرجع بشئ نكرة فى سياق النفي فتعم ما ذكره ، ولا يبنى عوانة عن شعبة : إلا من عقر جواده وأهريق دمه . وعنده من رواية القاسم بن أيوب : إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله : وفى هذا الحديث أن العمل المفصول فى الوقت الفاضل يلتحق بالعمل الفاضل فى غيره ويزيد عليه لمضاعفة ثوابه وأجره . قال فى الفتح : وفى الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى

فيه بذل النفس لله ، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة ، وفضل أيام عشر ذى الحجة على غيرها من أيام السنة ، ويظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أو علق عملاً من الأعمال بأفضل الأيام ، فلو أفرد يوماً منها تعين يوم عرفه لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكورة ، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعين يوم الجمعة جمعاً بين أحاديث الباب . وحديث أبي هريرة مرفوعاً : خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة . رواه مسلم . أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه . ورواته كوفيون إلا شيخ البخاري فبصرى والثاني بسطامي ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه في الصيام ، وقال الترمذي : حسن صحيح غريب .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : كَانَ يُلَبِّي الْمُلَبِّي لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سئل) والسائل هو محمد بن أبي بكر الثقفى قال : سألت أنساً ونحن غاديان ، أى سائران من منى إلى عرفات (عن التلبية ، كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال : كان (كان) الشأن (يلبي الملبي لا ينكر عليه ، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) وظاهره أن أنساً احتج به على جواز التكبير فى موضع التلبية أو المراد إنه يدخل شيئاً من الذكر خلال التلبية لا إنه يترك التلبية بالكلية ، لأن السنة أن لا يقطع التلبية إلا عند رمى جمره العقبة . وهذا مذهب أبى حنيفة والشافعى ، وقال مالك : إذا زالت الشمس . وفى هذا الحديث التحديث والسؤال والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الحج ، ومسلم فى المناسك ، وكذا النسائى وابن ماجه .

الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْحَرُ وَيَذْبَحُ بِالمُصَلَّى .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينحر أو يذبح بالمصلى) يوم العيد للإعلام ليرتب عليه ذبح الناس ، ولأن الأضحية من القرب العامة فإظهارها أفضل لأن فيه إحياء سنتها . قال مالك : لا يذبح أحد حتى يذبح الإمام . نعم أجمعوا على أن الإمام لو لم يذبح حل الذبح للناس إذا دخل وقت الذبح ، فالمدار على الوقت لا الفعل ، وإنما عطف البخارى الذبح على النحر فى الترجمة ، وإن كان حديث الباب بأو المقضية للتردد ليفهم أنه لا يمتنع الجمع بين النساكين ما يذبح وما ينحر فى ذلك اليوم ، أو إشارة إلى أنه ورد فى بعض طرق الحديث بالواو ، وقد أخرجه النسائى فى الأضاحى والصلاة .

الحديث الحادى عشر

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ .

(عن جابر رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم عيد) أى إذا وقع يوم عيد الفطر ويوم عيد الأضحى (خالف الطريق) أى رجع فى غير طريق الذهاب إلى المصلى ، قال الترمذى : أخذ بهذا بعض أهل العلم فاستحبه للإمام ، وبه يقول الشافعى . انتهى . والذى فى الأثر إنه يستحب للإمام والمأموم ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال الرافعى : لم يتعرض فى الوجيز إلا للإمام . انتهى . وبالتعميم . قال أكثر أهل العلم : ومنهم من قال إن علم المعنى وبقيت العلة بقى الحكم وإلا انتفى بانقضاءها ، فإن لم يعلم المعنى بقى الاقتداء . وقال الأكثر : يبقى الحكم ولو انتفت العلة للاقتداء كما فى الرمل وغيره . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : وقد اختلف فى معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لى منها أكثر من عشرين ، وقد لحصتها وبينت الواهى منها . قال القاضى عبد الوهاب المالكى : ذكر فى ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة . انتهى . فمن ذلك أنه فعل ذلك لتشهد له الطريقان ، وقيل سكانهما من الجن والإنس ، وقيل ليسوى بينهما فى مزية الفضل بمروءه أو فى التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التى يمر بها ، لأنه كان معروفاً بذلك ، وقيل لأن طريقه إلى المصلى كانت إلى اليمين ، فلو رجع على جهة الشمال ، فرجع من غيرها ، وهذا يحتاج إلى دليل ، وقيل لإظهار شعار الإسلام فيها ، وقيل لإظهار ذكر الله ، وقيل ليغيب المنافقين واليهود ، وقيل ليرهبهم بكثرة من معه ، ورجحه ابن بطال ، وقيل حذراً من كيد الطائفتين أو إحداهما ، وفيه نظر ، لأنه لو كان كذلك لم يكرره . قال ابن التين . وتعقب بأنه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين ، لكن فى رواية الشافعى من طريق المطلب بن عبد الله ابن حنطب مرسل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغلو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق القصرى ، وهذا المرسل لو ثبت لقوى

بحث ابن التين ، وقيل ليعمهم في السرور به أو التبرك بمروره وبرؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعلم والاقتداء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك ، وقيل ليزور أقاربه الأحياء أو الأموات ، وقيل ليصل رحمه ، وقيل ليتفاعل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه بتصدق فإذا رجع لم يبق معه شيء فيرجع في طريق أخرى لئلا يرد من يسأله ، وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل ، وقيل لتخفيف الزحام ، وهذا رجحه الشيخ أبو حامد وأيده المحب الطبري بما رواه البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه ليسع الناس ، وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر ببركته وفضله ، وهذا الذي رجحه ابن التين ، وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي رجع فيها فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطأ في الذهاب ، وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله ، وهذا اختيار الرافعي ، وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضاً ، كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره : ولو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القريبة للمبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك فضيلة أول الوقت . وقيل لأن الملائكة تقف في الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم . وقال ابن أبي جرة : هو في معنى قول يعقوب لبنيه : « لا تدخلوا من باب واحد » ، فأشار إلى أنه فعل ذلك حذراً من إصابة العين ، وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع ماذكر من الأشياء المحتملة القريبة : انتهى . وهذا عندي أقوى الأقوال وأشملها ، والله أعلم . قال في المجموع : ثم من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب له ذلك ، وكذا من لم يشاركه في الأظهر تأسيساً به عليه الصلاة والسلام ، سواء فيه الإمام والقوم ، واستحب في الأم أن يقف الإمام في طريق رجوعه إلى القبلة يدعو ، وروى فيه حديثاً . انتهى . فليُنظر في ذاك الحديث وسنده ، ورواة الحديث الثاني مروزي والثالث والرابع مديان ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول .

الحديث الثاني عشر

حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي أَمْرِ الْحَبِشَةِ تَقَدَّمَ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ
الرُّوَايَةِ قَالَتْ : فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعَهُمْ
أَمْنًا بَنِي أَرْفَدَةَ .

(حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الحبشة ، تقدم ، وزاد في هذه
الرواية قالت : فزجرهم عمر ، فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : دعهم)
أى اتركهم من جهة أنا أمناهم (أمناً) أى للأمن أو العبوا آمنين يا (بنى
أرفدة) قال البخارى فى تفسير أمناً : يعنى من الأمن أى ضد الخوف ،
لأمن الأمان الذى للكفار ، واستشكل مطابقة الحديث للترجمة فى البخارى ،
لأنه ليس فيه للصلاة ذكر . وأجاب ابن المنير بأنه يؤخذ من قوله : أيام
عيد وتلك أيام منى ، فأضاف سنة العيد إلى اليوم على الإطلاق فيستوى فى
إقامتها الفذ والجماعة والنساء والرجال . وقال ابن رشيد : لما سمي أيام منى
عيد كانت محلاً لأداء هذه الصلاة ، أى فيؤديها فيها إذا فاتته مع الإمام لأنها
شرعت ليوم العيد ، ومقتضاه أنها تقع أداء ، وأن لوقت أدائها آخرأ ، وهو
آخر أيام منى . حكاه فى الفتح . ولا يخفى ما فيه من التكلف . فادركه

أبواب الوتر

الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب الوتر) *

بكسر الواو بمعنى الفرد ، واختلف فيه ، فقال أبو حنيفة رحمه الله بوجوبه لحديث : إن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر ، والزائد لا يكون إلا من جنس المزيد عليه فيكون فرضاً لكن لم يكفر جاحده ، لأنه ثبت بخبر الواحد . ولحديث أبي داود بإسناد صحيح : الوتر حق على كل مسلم ، والصارف له عن الوجوب عند الشافعية قوله تعالى : «والصلاة الوسطى» . ولو وجب لم يكن للصلوات وسطى . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن : فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . وليس قوله حق بمعنى واجب في عرف الشرع . وقال ابن التين : اختلف في الوتر في سبعة أشياء . في وجوبه وعدده واشتراط النية فيه واختصاصه بقراءة وفي اشتراط شفع قبله وفي آخر وقته وصلاته في السفر على الدابة . قلت : وفي قضائه والقنوت فيه ، وفي محل القنوت وفيما يقال فيه ، وفي فصله ووصله ، وهل تسن ركعتان بعده ، وفي صلاته عن قعوده ، لكن هذا الأخير ينبغي على كونه مندوباً أولاً . وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً وفي كونه أفضل صلاة التطوع ، أو الرواتب أفضل منه ، أو خصوص ركعتي الفجر ، كذا في الفتح .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلاً سأل) قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر ، وعورض

برواية مسلم عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا بينه وبين السائل ، وفيه : ثم سأله على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه ، قال : فما أدرى أهو ذاك الرجل أو غيره . وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل هو من أهل البادية . وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر ، وهو كتاب نفيس في مجلد من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابياً سأل فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل ، وعند البخاري في باب الخلق في المسجد أن السؤال المذكور وقع في المسجد وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم عن) عدد (صلاة الليل) أو عن الفصل والوصل (فقال صلى الله عليه وآله) (وسلم : صلاة الليل مثنى مثنى) غير منصرف للعدل والوصف والتكرير للتأكيد ، لأنه في معنى اثنين اثنين اثنين أربع مرات ، والمعنى يسلم من كل ركعتين كما فسر به ابن عمر في حديثه عند مسلم ، واستدل بمفهومه للحنفية على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً ، وعورض بأنه مفهوم لقب وليس حجة على الراجح ، ولئن سلمناه لانسم الحصر في الأربع على أنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، لكن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله والنهار بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من على الأزدي حتى أقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، لو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر ، يعني مع شدة اتباعه ، رواه عنه نصر بن محمد في سؤالاته ، لكن روى ابن وهب بإسناد قوى عن ابن عمر : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوف ، وأخرجه ابن عبد البر من طريقه ، فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع ، فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، وقد روى ابن أبي شبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعاً ، وهذا موافق لما نقله ابن معين ، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد : وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ، وحمله

الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بخلافه ، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك ، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها ، لما فيه من الراحة غالباً ، وقضاء ما يعرض من أمر مهم ، ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب صلى الله عليه وآله وسلم عليه ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان ، وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم الفصل كما صح عنه الوصل . فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ، وإسنادهما على شرط الشيخين ، واستدل به أيضاً على عدم النقصان عن ركعتين في النافلة ماعدا الوتر . قال ابن دقيق العيد : والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السفر إلى ركعة ، يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدلل على منع التنفل بركعة بذلك ، واستدل بعض الشافعية للجواز بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل » صححه ابن حبان . وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل . وقال الأثرم عن أحمد : الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس . وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها . إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل ، إلا أننا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجاب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقاً . وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين (فإذا خشي أحدكم الصبح) أي فوات صلاة الصبح استدلل به على خروج الوتر بطلوع الفجر ، وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره عن ابن عمر مرفوعاً : من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وترأ ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر . وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مرفوعاً : من أدرك

الصباح ولم يوتر فلا وتر له ، وهذا محمول على المتعمد أو على أنه لا يقع إذن لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً : من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره ، وقيل معنى قوله : إذا خشى أحدكم الصباح أى وهو فى شفع فليصرف على وتر ، وهذا ينبى على أن الوتر لا يفتقر إلى نية . وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذى يخرج وقته الاختيارى ويبقى وقت ضرورة إلى قيام صلاة الصباح . وحكاها القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد ، وإنما قال الشافعي فى القديم . وقال ابن قدامة : لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح . واختلف السلف فى مشروعية قضائه ، فنفاه الأكثر . وفى مسلم وغيره عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثنتى عشرة ركعة ، وقال محمد بن نصر : إنه لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ، ومن زعم أنه صلى الله عليه وآله وسلم فى ليلة نومهم عن الصباح فى الوادى قضى الوتر فلم يصب . وعن عطاء والأوزاعي : يقضى ولو طلعت الشمس إلى الغروب ، وهو وجه عند الشافعية ، حكاها النووى فى شرح مسلم . وعن سعيد بن جبير يقضى من القابلة . وعن الشافعية يقضى مطلقاً . ويستدل لم بحديث أبى سعيد المتقدم (صلى ركعة واحدة) فى رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكى ابن إبراهيم ، ثلاثهم عن مالك : فليصل ركعة . أخرجه الدارقطنى فى الموطآت هكذا بصيغة الأمر ، وهو كذلك أيضاً من طريق ابن عمر الثانية فى البخارى فى هذا الباب ، ولمسلم من طريق عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً نحوه (توتر له) تلك الركعة الواحدة (ما قد صلى) فيه أن أقل الوتر ركعة وأنها تكون مفصولة بالتسليم مما قبلها ، وبه قال الأئمة الثلاثة خلافاً للحنفية حيث قالوا يوتر بثلاث كالمغرب ، لحديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر بها ، كذلك رواه الحاكم وصححه . نعم قال الشافعية : لو أوتر بثلاث موصولة فأكثر وتشهد فى الأخيرتين أو فى الأخيرة جاز للاتباع . رواه مسلم ، لا أن تشهد فى غيرهما فقط أو معهما أو مع إحداهما ، لأنه خلاف المنقول بخلاف النقل المطلق ، لأنه لا حصر لركعاته وتشهداته ، لكن الفصل ولو بواحدة أفضل من الوصل ، لأنه أكثر إخباراً

وعملًا ثم الوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقاً بينه وبين المغرب . وروى الدارقطني بإسناد رواه ثقات حديث : لا توتروا بثلاث ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب . واحتج بعض الحنفية لما ذهبوا إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز ، واختلفوا فيما عداه ، قال : فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه . وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً بلفظ : لا توتروا بثلاث لتشبهوا بصلاة المغرب : وقد صححه الحاكم وإسناده على شرط الشيخين . وقد صححه ابن حبان والحاكم . وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث . وأخرجه النسائي أيضاً عن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر ، وقال : لا يشبه التطوع بالفريضة . فهذه الآثار تقدر في الإجماع الذي نقله ، وأما قول محمد بن نصر : لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة ، فقد قال في الفتح : ثبت عنه أنه أوتر بثلاث ، لكن لم يبين الراوى هل هي موصولة أو مفصولة . انتهى . فيرد عليه مارواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن . وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه : يوتر بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و« قل يا أيها الكافرون » و« قل هو الله أحد » ، ولا يسلم إلا في آخرهن ، وبين في عدة طرق أن السور الثلاث لثلاث ركعات ، ويحجب عنه باحتمال أنهما لم يثبتا عنده ، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهى عن التشبيه بصلاة المغرب بحمل النهى على صلاة الثلاث بتشهدين . وقد نقله السلف أيضاً ، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن ابن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير . ومن طريق المسور بن مخرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن . ومن طريق طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما . ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحماة بن زيد عن أيوب مثله . وعن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب وكأنهم لم يبلغهم النهى المذكور . ولا يخفى قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث ، ولكن النزاع في تعيين ذلك ، فإن الأخبار الصحيحة تأباه ، واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتر ، لأن المقصود من الوتر ، أن تكون

الصلاة كلها وترأ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى ركعة توتر له ما قد صلى . وأجيب بأن سبق الشفع شرط في الكمال لافي الصحة ، لحديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم عن أبي أيوب مرفوعاً : الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة . وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نفل قبلها ، ففي كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها . وفي المغازي عند البخاري حديث عبيد بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة . وفي المناقب أيضاً عن معاوية أنه أوتر بركعة ، وأن ابن عباس استصوبه ، وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك وكأنه أراد فقهاءهم . واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لاصلاة بعد الوتر . وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل ، هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل ما شاء ، أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ، ثم إذا فعل هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا ، فأما الأول فوقع عند مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس . وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله : اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ مختصاً بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل ذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر . وحمله النووي على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً . وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا وتران في ليلة . وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي . وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر ، وقد تقدم ما فيه . وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحارث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال : إذا كنت لاتخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر ، وإلا فصل على وترك الذي كنت أوترت . ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال : أما أنا فأصلي مثني فإذا انصرفت ركعت واحدة . فقيل : أرأيت إن أوترت قبل أن أنام ثم قمت من الليل فشفعت حتى أصبح ، قال : ليس بذلك بأس .

الحديث الثاني

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتَهُ ، تَعْنِي بِاللَّيْلِ ، فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدَرًا مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة) هي أكثر الوتر عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها : ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها ، فلو زاد لم يجز ولم يصح وتره بأن أحرم بالجميع دفعة واحدة ، فإن سلم من كل ثنتين صبح ، إلا الإحرام السادس فلا يصح وترًا ، فإن علم المنع وتعمده فالقياس البطلان وإلا وقع نفلا كإحرامه بالظهر قبل الزوال غلطًا . ولا تنافي بين هذا وحديث ابن عباس الذي فيه ثلاثة عشر ، فقد قيل أكثره ثلاثة عشر ، لكن تأوله الأكثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء . قال النووي : وهذا تأويل ضعيف منابذ للإخبار . قال السبكي : وأنا أقطع بحل الإيتار بذلك وصحته ، لكنني أحب الاختصار على إحدى عشرة فأقل لأنه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم . قال في الفتح : ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما إن زاد أو نقص ، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة انتهى (كانت تلك صلاته تعني) عائشة (بالليل فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر) سنته (ثم يضطجع على شقه الأيمن) لأنه كان يحب التيمن ، لا يقال حكمته أن لا يستغرق في النوم ، لأن القلب في اليسار ففي النوم عليه راحة له فيستغرق فيه ، لأننا نقول : صبح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان تنام عينه ولا ينام قلبه . نعم يجوز أن يكون فعله لإرشاد أمته وتعليمهم (حتى يأتيه المؤذن للصلاة) ولابن عساكر : بالصلاة .

الحديث الثالث

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُلَّ اللَّيْلِ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كل الليل) صالح لجميع أجزائه . ولمسلم : من كل الليل قد (أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولأبي داود عن مسروق : قلت لعائشة : متى كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقالت : أوتر أول الليل وأوسطه وآخره (و) لكن (انتهى وتره) حين مات (إلى السحر) أى قبيل الصبح ، فقد يكون أوتر من أوله لشكوى حصلت له ، وفى وسطه لاستيقاظه إذ ذاك ، وكان آخر أمره أن آخره إلى آخر الليل ، ويحتمل أن يكون فعله أوله وأوسطه لبيان الجواز وآخره إلى آخر الليل تنبيهاً على أنه الأفضل لمن يثق بالانتباه . ولمسلم : من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل . وورد عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم واستحبه مالك ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر : متى توتر ؟ قال : أول الليل . وقال لعمر : متى توتر ؟ قال : آخر الليل . فقال لأبي بكر : أخذت بالحزم ، وقال لعمر : أخذت بالقوة . واستشكل اختيار الجمهور لفعل عمر فى ذلك ، مع أن أبا بكر أفضل منه . وأجيب بأنهم فهموا من الحديث ترجيح فعل عمر لأنه وصفه بالقوة ، وهى أفضل من الحزم لمن أعطاها . وقد اتفق السلف والخلف على أن وقته من بعد صلاة العشاء إلى الفجر الثانى ، لحديث معاذ عند أحمد مرفوعاً : زادنى ربى صلاة وهى الوتر ، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر . قال الحاملى : ووقتها المختار إلى نصف الليل . وقال القاضى أبو الطيب وغيره : إلى نصفه أو ثلثه ، والأقرب فيهما أن يقال إلى بعيد ذلك ليجامع وقت العشاء المختار ، مع أن ذلك مناف لقولهم : يسن جعله آخر صلاة الليل . وقد علم أن التهجد فى النصف الثانى أفضل فيكون مستحباً ووقته المختار إلى ما ذكر . وحمل البلقينى ذلك على من لا يريد التهجد . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين ، يروى بعضهم عن بعض ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة .

الحديث الرابع

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءً».

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً) قيل : الحكمة فيه أن أول صلاة الليل المغرب وهي وتر وللابتداء والانتهاى اعتبار زائد على اعتبار الوسط ، فلو أوتر ثم تهجد لم يعده ، لحديث أبي داود والترمذى وحسنه : لاوتران في ليلة . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أثناء الحديث السابق . وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب أن صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله . وروى عن الصديق أنه قال : أما أنا فأنام على وتر ، فإن استيقظت صليت شفعا حتى الصباح ولأن إعادته تصير الصلاة كلها شفعا فيبطل المقصود منه ، وكان ابن عمر ينقض وتره بركعة ثم يصلى مثنى مثنى ثم يوتر ، وأما قوله في حديث أبي داود : فن أوتر فليس منا . فعناه ليس آخذاً بسنتنا .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على البعير) وعند البخارى أيضاً أن ابن عمر كان يصلى من الليل على دابته وهو مسافر ، فلو كان واجباً لما جازت صلاته على الدابة . وأما ما رواه عبد الرزاق عنه أنه كان يوتر على راحلته وربما نزل فأوتر بالأرض فلطلب الأفضل لا إنه واجب ، لكن يشكل على ما ذكر أن الوتر كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاه راكباً . وأجيب باحتمال الخصوصية أيضاً كخصوصية وجوبه عليه ، وعورض بأنه دعوى لادليل عليها ، لأنه لم يثبت وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجواب . انتهى . أو يقال كما فى اللامع : إنه تشريع للأمة بما يليق بالسنة فى حقهم ، فصلاه على الراحلة لذلك وهو فى نفسه واجب عليه ، فاحتمل الركوب فيه لمصلحة التشريع . قال الطحاوى : ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : أَقْنَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّبْحِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقِيلَ : أَوْ قُنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ؟ قَالَ : بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا .

(عن أنس رضي الله عنه أنه سئل : أقنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في) صلاة (الصبح ؟ قال : نعم) قنت فيها (فقيل : أو قنت قبل الركوع) زاد الإسماعيلي : أو بعد الركوع (قال : قنت بعد الركوع يسيراً) وقد بين عاصم في روايته مقدار هذا اليسير حيث قال فيها : إنما قنت بعد الركوع شهراً ، وهي ترد على البرماوى حيث قال كالكرمانى : أى زماناً قليلاً بعد الاعتدال التام . وقد صح أنه لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا . رواه عبد الرزاق والدارقطنى وصححه الحاكم . وثبت عن أبى هريرة أنه كان يقنت في الصبح في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته . وحكى العراقى أن ممن قال به من الصحابة في الصبح : أبابكر وعمر وعثمان وعلياً وأبا موسى الأشعرى وابن عباس والبراء ، ومن التابعين : الحسن البصرى وحيداً الطول والربيع بن خيثم وسعيد بن المسيب وطاوساً وغيرهم . ومن الأئمة : مالكاً والشافعى وابن مهدي والأوزاعى . فإن قلت : روى أيضاً عن الخلفاء الأربعة وغيرهم أنهم ماكانوا يقنتون ، أجيب بأنه إذا تعارض إثبات ونفى قدم الإثبات على النفى . وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لايقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم ، وكأنه محمول على ما بعد الركوع ، بناء على أن المراد بالحصص في قوله . إنما قنت شهراً ، أى متوالياً . كذا في القسطلانى . وأقول : إثبات هذا في سنن الصلاة لم يأت دليل يدل عليه ، فإن الأحاديث الواردة في هذا مصرحة باختصاصه بالنوازل ، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله إذا نزلت بالمسلمين نازلة ، فيدعو لقوم أو على قوم ، ولم يثبت غير هذا إلا الدعاء المروى عن الحسن بن عليّ مرفوعاً بلفظ : اللهم اهتدي إلخ . فإن ذلك دعاء علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أن يجعله في الوتر ، فهو من جملة الأدعية الواردة في الصلاة ، فينبغي فعله فهو حديث قد صححه جماعة من الحفاظ ولا مقال فيه بما يوجب قدحاً ، ولا يفعل هذا الدعاء إلا في الموضع لا كما يفعله طائفة بعد الركوع في الركعة الثانية من صلاة الفجر ، فإنه لم يدل على ذلك دليل . كذا في « السيل الجرار » للشوكاني . وقد أخرج الترمذی وصححه والنسائي وابن ماجه وأحمد من حديث أبي مالك الأشجعي قال : قلت لأبي : يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ ها هنا بالكوفة قريباً من خمس سنين ، أكانوا يفتنون ؟ قال : أي بني محدث ، وفي رواية : أكانوا يفتنون في الفجر ، والنسائي ولفظه : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفت ، وصليت خلف عليّ فلم يفت ، ثم قال : يا بني بدعة . قال الحفاظ في التلخيص : إسناده حسن . ومنها عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً ثم تركه . أخرجه أحمد وأخرج ابن خزيمة وصححه من حديثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم . وأخرج مثله ابن حبان من حديث أبي هريرة . وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس : قنت شهراً يدعو على حيّ من أحياء العرب ثم تركه . والأحاديث التي ذكر فيها القنوت مصرحة بأنه كان للنوازل كما في الصحيحين وغيرهما ، من غير فرق بين الفجر وبين سائر الصلوات . وأما حديث أنس الذي أخرجه البزار والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يفت في الصبح حتى فارق الدنيا . وأخرجه أيضاً من حديثه أحمد والبيهقي ، وأخرجه من حديثه عبد الرزاق والدارقطني ، وفي إسناده أبو جعفر الرازي ، وفيه مقال ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رجال حديث أنس المذكور موثقون ، وقال الحاكم صحيح ، لكن لا تقوم الحجة به لما تقدم ، وأيضاً فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به . وقد أوضحنا هذا في شرحنا للمنتقى . كذا في شرح الحصن الحصين للشوكاني . وقال في شرح المنتقى : واعلم أنه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير شك وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات ، فاحتج المثبتون له بحجج منها حديث البراء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفت في صلاة المغرب والفجر .

رواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه . وحديث أنس : كان القنوت في المغرب والفجر . رواه البخارى . ويحاجب بأنه لانزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما النزاع في استمرار مشروعيته ، فإن قالوا لفظ كان يدل على استمرار المشروعية . قلنا : قدمنا عن النووى ماحكاه عن جمهور المحققين أنه لا يدل على ذلك ، سلمنا ، فغايته مجرد الاستمرار ، وهو لا ينافي الترك آخراً ، كما صرحنا بذلك الأدلة بأنه تركه . على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب ، فما هو جوابكم عن المغرب ، فهو جوابنا عن الفجر . وأيضاً في حديث أبى هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح ، فما هو جوابكم عن مدلول كان ها هنا ، فهو جوابنا . قالوا : أخرج الدارقطنى وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقى والحاكم وصححه عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو على قاتلى أصحابه بئر معونة ثم ترك ، فأما الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا . وأول الحديث في الصحيحين ، ولو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع ، ولكنه من طريق أبى جعفر الرازى ، قال فيه عبد الله بن أحمد : ليس بالقوى ، وقال على بن المدينى : إنه يخلط ، وقال أبو زرعة : بهم كثيراً ، وقال عمرو بن على الفلاس : صدوق سيئ الحفظ ، وقال ابن معين : ثقة ولكنه يخطئ ، وقال الدورى : ثقة ولكنه يغلط ، وقد وثقه غير واحد ، ولحديثه شاهد ، ولكن في إسناده عمرو بن عبيد ، وليس بحجة . قال الحافظ : ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان : قلنا لأنس : إن قوماً يزعمون أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنت في الفجر ، فقال : كذبوا ، إنما قنت شهراً واحداً يدعو على أحياء من المشركين ، وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتهم بكذب . وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم ، فاختلقت الأحاديث عن أنس واضطربت ، فلا تقوم بمثل هذا حجة ، إذا تقرر لك هذا علمت أن الحق ما ذهب إليه من قال إن القنوت مختص بالنوازل ، وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لا تختص به صلاة دون صلاة . وقد ورد

مايدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة ، وقد تقدم ، ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ : لايقنت إلا أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد ، وأصله في البخارى ، وقد حاول جماعة من حذاق الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته ، وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائل ، وحاصله ما عرفناك . وقد ذهب إلى عدم مشروعيته في الصبح أكثر أهل العلم . كما حكاه الترمذى في جامعه . وقد طول المبحث لحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه : الإنصاف الذى يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله ، فإنه إنما قنت عند النوازل للدعاء لقوم وللدعاء على آخرين ، ثم تركه لما قدم من دعا لهم وخلصوا من الأسر ، وأسلم من دعا عليهم وجاءوا تائبين ، وكان قنوته لعارض ، فلما زال ترك القنوت . وقال فى غضون ذلك المبحث : إن أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضاً ولا تناقض ، وحمل قول أنس : ما زال يقنت حتى فارق الدنيا على إطالة القيام بعد الركوع ، وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل ، فإنه إنما سأله من قنوت الفجر ، فأجابه عما سأله عنه ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات ، قال : ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويثنى عليه ويمجده فى هذا الاعتدال ، وهذا قنوت منه بلا ريب ، فنحن لا نشك ولا نرتاب أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ، ولما صار القنوت فى لسان الفقهاء وأكثر الناس هو الدعاء المعروف : اللهم اهدنى فيمن هديت ... إلخ ، وسمعوا أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ، وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة حملوا القنوت فى لفظ الصحابة على القنوت فى اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك ، فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة ، وهذا هو الذى نازعهم فيه جمهور العلماء ، وقالوا : لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله ، وغاية ما روى فى هذا القنوت أنه علمه الحسن بن عليّ إلى آخر كلامه ، وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن . انتهى كلام شرح المنتقى .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقُنُوتِ فَقَالَ : قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ ،
فَقِيلَ لَهُ : قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ : قَبْلَهُ . قِيلَ : فَإِنَّ فُلَانًا أَخْبَرَ
عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ ، قَالَ : كَذَبَ إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا ، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ
الْقُرَاءُ زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا . إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلِيكَ ، وَكَانَ
بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدٌ ، فَقَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
قَنَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانٍ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل
عاصم بن سليمان الأحول عن القنوت ، الظاهر أن أنساً ظن أن عاصماً سألته
عن مشروعيته (فقال) له (قد كان القنوت) أى مشروعاً . قال عاصم
(قلت) له هل كان محله (قبل الركوع أو بعده؟ قال : قبله) أى لأجل
التوسعة لإدراك المسبوق . كذا قرأه المهلب ، وهو مذهب المالكية ، وتعقبه
ابن المنير بأن هذا يأباه نهي عن إطالة الإمام في الركوع ليدركه الداخل ،
ونوقض بالقد وأمام قوم محصورين (قال) أى عاصم (فإن فلاناً) قال فى
الفتح : لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحاً ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين
بدليل روايته المتقدمة ، فإن فيها سأل محمد بن سيرين أنساً رضى الله عنه
(أخبرنى) بالإفراد (عنك أنك) ولحموى كأنك (قلت) إنه (بعد الركوع
فقال كذب) أى أخطأ إن كان أخبرك أن القنوت بعد الركوع دائماً أو أنه
فى جميع الصلوات ، وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد
والخطأ . وعند ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال :
قبل الركوع وبعده . قال فى الفتح : إسناده قوى . وروى ابن المنذر من
طريق أخرى عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قننوا فى
صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع . وروى محمد بن نصر من

طريق أخرى عن حميد عن أنس أن أول من جعل القنوت قبل الركوع أى دائماً ، عثمان ، لكى يدرك الناس الركوع ، ومجموع ما جاء عن أنس من ذلك القنوت للحاجة بعد الركوع لاختلاف عنه فى ذلك ، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع . وقد اختلف عمل الصحابة فى ذلك ، والظاهر أنه من الاختلاف المباح ، كذا فى الفتح (إنما قنت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم بعد الركوع شهراً) ورجح الشافعى أنه بعد الركوع لحديث أبى هريرة : قال أنس (أراه) بالضم أى أظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم (كان بعث قوماً) من أهل الصفة (يقال لهم القراء) حال كونهم (زهاء) بضم الزاى وتخفيف الهاء ممدوداً ، أى مقدار (سبعين رجلاً إلى قوم مشركين) أهل نجد من بنى عامر ، وكان رأسهم أبو براء عامر بن مالك المعروف بملاعب الأستة ليدعوهم إلى الإسلام ويقرأوا عليهم القرآن ، فلما نزلوا بئر معونة قصدهم عامر بن الطفيل فى أحيائهم رعل وذكوان وعصية ، فقاتلوهم فلم ينج منهم إلا كعب بن زيد الأنصارى ، وذلك فى السنة الرابعة من الهجرة (دون أولئك) المدعو عليهم المبعوث إليهم (وكان بينهم) أى بين بنى عامر المبعوث إليهم (وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد) فغدروا وقتلوا القراء (فقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فى الصلوات الخمس (شهراً) متتابعاً (يدعو عليهم) أى فى كل صلاة إذا قال : سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة . رواه أبو داود والحاكم . واستنبط منه أن الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع الصلاة . ورواة هذا الحديث الأربعة كلهم بصريون ، وفيه التحديث والسؤال والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى والجنائز والجزية والدعوات ، ومسلم فى الصلاة .

(وفى رواية عنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه قال : قنت النبى صلى الله عليه وآله وسلم شهراً يدعو على رعل وذكوان) بكسر الراء وفتح الذال غير منصرف ، قبيلتان من سليم قتلوا القراء ، فقد صح قنوته صلى الله عليه وآله وسلم على قتلهم شهراً أو أكثر فى صلاة مكتوبة ، فإن نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو قحط أو وباء أو جراد أو نحوها استحب القنوت فى سائر المكتوبات . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وكوفى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، ومسلم والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ أَيْضاً قَالَ : الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ .

(وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه (أيضاً قال : كان القنوت) أى فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم (فى صلاة المغرب والفجر) لكونهما طرفى النهار لزيادة شرف وقتيهما رجاء إجابة الدعاء حتى نزل : « ليس لك من الأمر شيء » فترك إلا فى الصبح كما مر عن أنس . كذا قرره البرماوى كالكرمانى كما تقدم ، وتعقب بأن قوله : إلا فى الصبح ، يحتاج إلى دليل وإلا فهو نسخ فيهما ، وقال الطحاوى : أجمعوا على نسخه فى المغرب فيكون فى الصبح كذلك . انتهى . وقد عارضه بعضهم فقال : قد أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت فى الصبح ، ثم اختلفوا هل ترك ، فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه . وقد قدمنا ما هو الحق فى ذلك ، فليكن منك على بال . ولما ثبت أن المغرب وتر النهار ثبت القنوت فى وتر الليل بجامع ما بينهما من التورية . وهذا وجه لإيراد البخارى لهذا الحديث فى أبواب الوتر مع أنه قد ورد الأمر صريحاً فى الوتر ، فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن على قال : علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن فى قنوت الوتر : اللهم اهدنى فيمن هديت ، وعافنى فيمن عافيت ، وتولنى فيمن توليت ، وبارك لى فيما أعطيت ، وفقنى شراً قضيت ، فإنك تقضى ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت ... الحديث . وصححه الترمذى وغيره لكن ليس على شرط البخارى وقد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع أيضاً ، لكن رواة القنوت بعده أكثر وأحفظ ، فهو أولى ، وعليه درج الخلفاء الراشدون فى أشهر الروايات عنهم وأكثرها . وقال الكوفيون : لا قنوت إلا فى الوتر قبل الركوع . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وشامى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة . قال فى الفتح : وظهر لى أن الحكمة فى جعل قنوت النازلة فى الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة ، كما ثبت : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . وثبوت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام فى الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به ، بخلاف القنوت فى الصبح فاختلف فى محله وفى الجهر به .

أبواب الاستسقاء

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِدَاءَهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ .

* (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) *

* (أَبْوَابُ الاستسقاء) *

أى طلب سقى الماء من الغير للنفس أو الغير ، وشرعاً طلبه من الله ذى الكرم عند حصول الجذب على وجه مخصوص . والاستسقاء ثلاثة أنواع : أحدها : أن يكون بالدعاء مطلقاً فرادى ومجتمعين ، وثانيها : أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافلة ، خلافاً لما وقع للنوى فى شرح مسلم من تقييده بالفرائض وفى خطبة الجمعة ، وثالثها : وهو الأفضل أن يكون بالصلاة والخطبتين ، وبه قال الشافعى ومالك وأبو يوسف ومحمد . وعن أحمد : لاختطبة وإنما يدعو ويكثر الاستغفار ، والجمهور على سنية الصلاة وهو الحق ، خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله تعالى .

(عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فى شهر رمضان سنة ست من الهجرة إلى المصلى بالصحرَاء لأنه أبلغ فى التواضع وأوسع للناس . وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء والبروز إلى ظاهر المصر ، لكن حكى القرطبي عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يستحب الخروج وكأنه اشتبه عليه بقوله فى الصلاة (يستسقى) أى يريد الاستسقاء (وحول رداءه) عند استقباله القبلة فى أثناء الاستسقاء فجعل يمينه يساره وعكسه . قال فى الفتح : وقد اتفق علماء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء . وإنها ركعتان إلا ما روى عن أبى حنيفة أنه قال : يبرزون للدعاء والتضرع وإن خطب لهم فحسن ولم يعرف الصلاة . هذا هو المشهور عنه . ونقل أبو بكر الرازى عنه التخيير بين الفعل وتركه . انتهى . وليس فى هذا الحديث ذكر الصلاة . ورواته

مدينون إلا شيخ البخارى وشيخه فكوفيان ، وفيه تابعى عن تابعى
والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاستسقاء والدعوات ،
ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(وفى رواية عنه) أى عن عبد الله بن زيد (قال : وصلى) أى بالناس
(ركعتين) كما يصلى فى العيدين . رواه ابن حبان وغيره وقال الترمذى
حسن صحيح ، وقياسه أن يكبر فى أول الأولى سبعاً ، وفى الثانية خمساً ، ويرفع
يديه ، ويقف بين كل تكبيرتين مسبحاً حامداً مهللاً ، ويقرأ جهراً فى
الأولى « ق- » ، وفى الثانية « اقتربت الساعة » أو « سبح » و « الغاشية » .
واستدل الشيخ أبو إسحق فى المذهب له بما رواه الدارقطنى أن مروان أرسل إلى
ابن عباس يسأله عن سنة الاستسقاء فقال : سنة الصلاة كالصلاة فى العيدين ،
إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلب رداءه فجعل يمينه يساره ويساره يمينه
وصلى ركعتين ، كبر فى الأولى سبع تكبيرات وقرأ « سبح اسم ربك الأعلى » ،
وقرأ فى الثانية « هل أتاك » وكبر خمس تكبيرات . لكن قال فى المجموع : إنه
حديث ضعيف . نعم حديث ابن عباس عند الترمذى . ثم صلى ركعتين كما يصلى
فى العيدين . أخذ بظاهره الشافعى فقال : يكبر فيهما كما يكبر فى العيدين .
وزهد الجمهور إلى أن يكبر فيهما تكبيرة واحدة للإحرام كسائر الصلوات
وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد ، لحديث الطبرانى فى الأوسط
عن أنس : أنه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة ،
واستقبل القبلة وحول رداءه ، ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة .
وأجابوا عن قوله فى حديث الترمذى : كما يصلى فى العيدين ، يعنى فى العدد
والجهر بالقراءة ، وكون الركعتين فى الخطبة . ومذهب الشافعية والمالكية
أنه يخطب بعد الصلاة ، لحديث ابن ماجه وغيره : أنه صلى الله عليه وآله وسلم
خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَعَلَى مُضَرَ ، تَقَدَّمَ ، وَقَالَ فِي آخِرِ هَذِهِ
الرُّوَايَةِ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمَ
سَالَمَهَا اللَّهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم للمستضعفين من المؤمنين وعلى مضر تقدم) قبل حديث فضل السجود
الطويل (وقال في آخر هذه الرواية) هنا (أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال) قال في الفتح : هذا حديث آخر ، وهو عند المصنف ، يعني
البخاري ، بالإسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه . وقد أخرجه
أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ، ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من
جهة أن الدعاء على المشركين بالقحط ينبغي أن يخص بمن كان محارباً دون
من كان مسالماً (غفار) بكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء أبو قبيلة من كنانة
(غفر الله لها) فيه دعاء بما يشتق من الاسم كأن يقول لأحمد : أحمد الله عاقبتك ،
ولعليّ : أعلاك الله ، وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء ، بل يأتي
مثله في الخبر ، ومنه قوله تعالى : « وأسلمت مع سليمان » ، وفي المغازي عند
البخاري : عصية عصت الله ورسوله (وأسلم) قبيلة من خزاعة (سالمها الله)
تعالى من المسالمة ، وهي ترك الحرب أو بمعنى سلمها وهل هو إنشاء دعاء
أو خبر رأيان وإنما خص هاتين القبيلتين بالدعاء ، لأن غفاراً أسلموا قديماً
وأسلم سالموا النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال ابن أبي الزناد : هذا الدعاء
كله كان في صلاة الصبح .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْ بَارَأَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ سَبْعًا كَسَبَعَ يُوسُفَ ، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ وَالْجِيفَ ، وَيَنْظُرُ أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ ، فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصِلَةِ الرَّحِمِ ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا ، فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَأَرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ » إِلَى قَوْلِهِ : « عَائِدُونَ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى » ، فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ ، وَالْبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس) أى من قريش (إذ بارأ) عن الإسلام ، وفى تفسير الدخان : إن قريشاً لما أبطأوا عن الإسلام (قال : اللهم) ابعث أوسلط عليهم (سبعا) من السنين ، وروى بالرفع ، أى مطلوبى منك فيهم سبع (كسبع يوسف) التى أصابهم فيها القحط ، وأضيفت إلى يوسف لكونه الذى أُنذِر بها قومه أو لكونه قام بأمور الناس فيها (فأخذتهم) أى قريشاً (سنة) أى قحط وجذب (حصت) أى استأصلت وأذهبت (كل شيء) من النبات حتى تحلت الأرض منه (حتى أكلوا) وفى رواية : حتى أكلنا ، والأول هو الوجه (الجلود والميتة والجيف) بكسر الجيم وفتح الياء : جثة الميت إذا أراح ، فهو أخص من مطلق الميتة لأنها مالم تذك (وينظر أحدهم) وفى رواية : أحدهم ، والأول هو الصواب (إلى السماء فيرى الدخان من الجوع) لأن الجائع يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان من ضعف بصره (فأتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (أبو سفيان) صحز بن حرب (فقال : يا محمد إنك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وإن قومك) ذوى رحمك (قد هلكوا) أى من الجذب والجوع بدعائك (فادع الله لهم) لم يقع فى هذا

السياق التصريح بأنه دعا لهم . نعم وقع ذلك في سورة الدخان ولفظه : « فاستسقى لهم فسقوا » (قال الله تعالى : فارتقب) أى انتظر يا محمد عذابهم (يوم تأتى السماء بدخان مبين ، إلى قوله : عائدون) أى إلى الكفر (يوم نبطش البطشة الكبرى) زاد الأصيلي : إنا منتقمون (فالبطشة يوم بدر) لأنهم لما التجأوا إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا : ادع الله أن يكشف عنا فتؤ من بك . فدعا وكشف ولم يؤمنوا ، انتقم الله منهم يوم بدر . وعن الحسن : البطشة الكبرى يوم القيامة ، والأول أولى . قال ابن مسعود (وقد مضت الدخان) وهو الجوع (والبطشة واللزام) بكسر اللام القتل (وآية) أول سورة (الروم) ووجه إدخال هذا الحديث هنا التنبيه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين ، كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين ، لأن فيه إضعافهم وهو نفع للمسلمين ، فقد ظهر من ثمرة ذلك التجاؤهم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعو لهم برفع القحط . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون إلا جريراً أفرازى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى في الاستسقاء أيضاً وفي التفسير ، ومسلم في التوبة ، والترمذى والنسائى في التفسير .

الحديث الرابع

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ وَأَنَا
أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى
يَجِيْشَ كُلُّ مِيزَابٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ :
وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر
إلى وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يستسقى) زاد
ابن ماجه : على المنبر (فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب) من جاش يجيش
إذا هاج ، وهو كناية عن كثرة المطر ، والميزاب : ما يسيل منه الماء من
موضع عال (وهو قول أبي طالب ، وأبيض) بفتح الضاد تقديره رب
أبيض أو أعنى أبيض أو أخص ، والراجح أنه بالنصب عطفاً على قوله
سيداً في البيت الذى قبله (يستسقى) مبنياً للمفعول ، أى يستسقى الناس (الغمام)
أى السحاب أى المطر (بوجهه) الكريم (ثمال اليتامى) أى يكفيهم بأفضاله ،
أو يطعمهم عند الشدة ، أو عمادهم وملجؤهم أو مغيثهم ، وهو بكسر التاء
صفة لأبيض (عاصمة) أى مانع (للأرامل) يمنعهن مما يضرهن ، جمع أرملة
وهى الفقيرة التى لازوج لها ، والأرمل : الرجل الذى لازوج له . قال
الشاعر :

هدى الأرامل قد قضيت حاجتها فن حاجة هذه الأرمل الذكر
نعم استعماله فى الرجل مجاز لأنه لو أوصى للأرمل خص النساء دون
الرجال . قال ابن رشيد : يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق
الأولى ، لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال .
انتهى . قال فى الفتح : وهو حسن . وقال القسطلانى : مطابقة هذا للترجمة
من قوله يستسقى ، ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم إلا عن سؤال ،
وهذا مصرح بمباشرته صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه الشريفة .
وأصرح من ذلك رواية البيهقى فى دلائله عن أنس قال : جاء أعرابي

إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله أتيتك وما لنا بغير
يئس ولا صبي يغط . فقام صلى الله عليه وآله وسلم يجر رداءه حتى صعد
المنبر فقال : اللهم اسقنا ... الحديث . وفيه : ثم قال : لو كان أبو طالب
حيّاً لقرت عينه ، من ينشدنا قوله . فقام على فقال : يا رسول الله كأنك
أردت قوله : وأبيض .. إلخ . وهذا البيت من قصيدة جلييلة بليغة من بحر
الطويل وعدة أبياتها مائة بيت وعشرة أبيات ، قالها لما تمألاً قريش على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ونفروا عنه من يريد الإسلام . أخرج ابن عساكر
عن جلهمة بن عرفة قال : قدمت مكة وهم في قحط ، فقالت قريش :
يا أبا طالب أقحط الوادي وأجذب العيام فهل فاستسقى . فخرج أبو طالب
ومعه غلام ، يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كأنه شمس دجن تجلت
عن سحابة قماء وحوله أغيلمة ، فأخذه أبو طالب فألصق ظهره بالكعبة ،
ولاذ الغلام وما في السماء قرعه ، فأقبل السحاب من هاهنا وهاهنا ، وأغدق
واغلدوق ، وانفجر له الوادي ، وأخصب النادي والبادي . وفي ذلك يقول
أبو طالب : وأبيض ... إلخ . قال في الفتح : ويحتمل أن يكون أبو طالب
مدحه بذلك لما رأى من مخايل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه . وفي حديث ابن
مسعود : ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في
الاستسقاء وقع بمكة . وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه
كان يعرف نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما أخبره به
بحيرا وغيره من شأنه . وفيه نظر لما روى عن ابن إسحق أن إنشاد أبي طالب
لهذا الشعر كان بعد البعث ، ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم جاءت في كثير من الأخبار . وتمسك بها الشيعة في أنه كان مسلماً
ورأيت لعل بن حمزة البصري جزءاً جمع فيه شعر أبي طالب ، وزعم في أوله
أنه كان مسلماً وأنه مات على الإسلام ، وأن الحشوية تزعم أنه مات كافراً ،
وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ، ثم بالغ في سبهم والرد عليهم ، واستدل لدعواه
بملا لا دلالة فيه . وقد ثبت فساد ذلك في ترجمة أبي طالب في كتاب الإصابة .
انتهى .

الحديث الخامس

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى
بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ
إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا ، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا ، قَالَ :
فَيَسْقُونَ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان إذا قحطوا) بضم القاف
وكسر الحاء ، أى أصابهم القحط . هكذا ضبطه فى الفتح (استسقى) متوسلا
(بالعباس بن عبد المطلب) رضى الله عنه للرحم التى بينه وبين النبی صلى الله
عليه وآله وسلم ، فأراد عمر أن يصلها بمراعاة حقه إلى من أمر بصلة الأرحام
ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله (فقال : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا)
صلى الله عليه وآله وسلم فى حالة حياته (فتسقيننا وإنا) بعده (نتوسل إليك
بعم نبينا) العباس (فاسقنا . قال : فيسقون) . وقد حكى عن كعب الأحبار
أن بنى إسرائيل كانوا إذا قحطوا استسقوا بأهل بيت نبيهم . وقد ذكر
الزبير بن بكار فى الأنساب أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة ، أى بفتح
الراء وتخفيف الميم ، وسمى به العام لما حصل من شدة الجذب فاغبرت الأرض
جداً . وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمانى عشرة ، وكان ابتداءه مصدر
إلحاح منها ودام تسعة أشهر ، وكان من دعاء العباس ذلك اليوم فيما ذكره فى
الأنساب : اللهم إنه لم يزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف إلا بتوبة ، وقد
توجه فى القوم إليك لمكانى من نبيك صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه أيدينا
إليك بالذنوب ، ونواصينا إليك بالتوبة ، فأسقنا الغيث . فأرخت السماء
مثل الجبال حتى اخضبت الأرض وعاش الناس . وأخرج الزبير بن بكار
من طريق داود عن عطاء عن زيد عن ابن عمر قال : استسقى عمر بن الخطاب
عام الرمادة بالعباس ابن عبد المطلب ، فذكر الحديث ، وفيه : فخطب
الناس عمر فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس
ما يرى الولد للوالد ، فاقتدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله . وفيه : فما برحوا حتى سقاهم الله .
وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال : عن أبيه
بدل عن ابن عمر . فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان ، وابن حبان في صحيحه
قال في الفتح : ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير
والصلاح وأهل بيت النبوة . وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس
ومعرفته بحقه . انتهى . وفي هذا الحديث التحديث والنعنة والقول .

الحديث السادس

حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ ، فَسَأَلَهُ الدُّعَاءَ بِالْغَيْثِ ، تَكَرَّرَ كَثِيرًا .
وَفِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ : فَمَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا . قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ :
اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الْإِكَامِ وَالْجِبَالِ وَالْظَّرَابِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ . قَالَ : فَانْقَطَعَتْ ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ .

(حديث أنس) بن مالك (في الرجل الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فسأله الدعاء بالغيث تكرر كثيراً) وتقدم الكلام عليه (وفي هذه الرواية : فما رأينا الشمس ستاً) أى ستة أيام ، وفي رواية سبتاً أى أسبوعاً ، وعبر به لأنه أوله من باب تسمية الشيء باسم بعضه ، ولا تنافي بين الروایتين ، لأن من قال سبتاً بالموحدة أضاف إلى الستة يوماً ملفقاً من الجمعيتين كناية عن استمرار الغيم بالمطر ، وهذا في الغالب ، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية ، وقد تحجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك رواية إسحق بلفظ : فطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى ، وإنما سموا الأسبوع سبتاً لأنه أعظم الأيام عند اليهود (ثم دخل رجل) ظاهره أنه غير الأول لأن النكرة إذا تكررت دلت على التعدد ، وهذه القاعدة محمولة على الغالب . وقد قال شريك في آخر هذا الحديث : سألت أنساً أهو الرجل الأول؟ قال : لا أدري ، وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالغاير ، وفي رواية إسحق عن أنس : فقام ذلك الرجل أو غيره بالشك ، ولأبي عوانة عن أنس : فازلنا نمطر حتى جاء ذلك الأعرابي في الجمعة الأخرى ، وأصله في مسلم ، وهذا يقتضي الجزم بكونه

واحداً ، فلعل أنساً تذكره بعد أن نسيه أو نسيه بعد أن كان تذكره . ويؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد السلمي قال : لما قفل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة وفيهم خارجة بن حصن أخو عيينة بن حصن ، قدموا على إبل عجاف ، فقالوا : يا رسول الله ادع لنا ربك أن يغيثنا ، فذكر الحديث ، وفيه : فقال الرجل ، يعنى الذى سأله أن يستسقى لهم : هلكت الأموال ... الحديث . كذا فى الأصل ، والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفد ، ولذلك سمى من بينهم ، والله أعلم . وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذى وقع ذلك فيه . كذا فى الفتح (من ذلك الباب) الذى دخل منه السائل أولاً (فى الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم) حال كونه (يخطب فاستقبله قائماً ، فقال : يا رسول الله هلكت الأموال) أى المواشى بسبب كثرة المياه لأنه انقطع المرعى فهلكت المواشى من عدم الرعى (وانقطعت السبل) لتعذر سلوكها من كثرة المطر (فادع الله بمسكها) بالجزم جواباً للطلب والضمير للأمطار أو السحابة . وفى رواية : أن يمسك عنا الماء وعند أحمد أن يرفعها عنا . وفى الأدب : فادع ربك أن يحبسها عنا . فضحك وفى رواية ثابت . زاد خيد : لسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس (فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال : اللهم حوالينا) أى اجعل أو أمطر أو أنزل المطر حوالينا ، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور (ولا) تنزله (علينا) فيه بيان للمراد بقوله حوالينا ، لأنها تشمل الطرق التى حولهم ، فأراد إخراجها بقوله : ولا علينا ، وفى الواو من قوله : ولا علينا بحث لطيف ذكره فى الفتح (اللهم على الإكام) بكسر الهمزة ، جمع أكمة بفتحات : التراب المجتمع بكسر الهمزة ، على وزن جبال ، وقد تفتح وتمد أو أكبر من الكدية ، قاله الداودى ، أو الهضبة الضخمة ، قاله الخطابى أو الجبل الصغير أو ما ارتفع من الأرض . وقال القزاز : هى التى من حجر واحد ، وهو قول الخليل . وقال الثعالبي : الأكمة أعلى من الرابية (والجبال) وزاد فى رواية : والآجام بالمد والجيم (والظراب) بكسر الظاء جمع ظرب ككتف . قال القزاز هو الجبل المنبسط على الأرض ليس بالعالى . وقال الجوهري : الروابي الصغار دون الجبل ، أى أنزل المطر حيث لا تستضر به

قال البرماوى والزركشى : وخصت بالذكر لأنها أوفق للزراعة من رعوس الجبال : انتهى . وتعقبه فى المصاييح بأن الجبال مذكورة فى لفظ الحديث هنا ، فإله هذه الخصوصية بالذكر ، ولعله يريد الحديث الذى فى الترجمة الآتية ، فإنه لم يذكر فيه الجبال (والأودية) وفى رواية مالك : بطون الأودية ، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به ، قالوا : ولم يسمع أفعله جمع فاعل إلا أودية جمع واد ، وفيه نظر ، وزاد مالك فى رواية : رعوس الجبال (ومنابت الشجر) أى المرعى لافى الطرق المسلوكة ، فلم يدع صلى الله عليه وآله وسلم رفعه لأنه رحمة ، بل دعا بكشف ما يضرهم وتصويره إلى حيث يبقى نفعه وخصبه ولا يستضره ساكن ولا ابن سبيل ، وهذا من أدبه الكريم وخلقه العظيم . فينبغى التأدب بمثل أدبه . واستنبط من هذا أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغى له أن يتسخطها لعارض يعرض فيها ، بل يسأل الله تعالى رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة (قال) أنس (فانقطعت) أى الأمطار عن المدينة وفى رواية : فأقلعت ، أى السماء أو السحاب الماطر ، وفى رواية مالك : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب ، أى خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس . وفى رواية عن شريك : فإله إلا أن تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك تمرق السحاب حتى مانرى منه شيئاً ، أى فى المدينة . وذكر فى الفتح روايات وألفاظاً أخر لانطول بذكرها (وخرجنا نمشى فى الشمس) ولم يباشر سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ، ومنه قول أنس : كان يعجبني أن يجيء الرجل من البادية فيسأل . واستنبط منه أبو عبد الله الأئب أن الصبر على المشاق وعدم التسبب فى كشفها أرجح لأنهم إنما يفعلون الأفضل . وفى الحديث جواز مكالمة الإمام فى الخطبة للحاجة . وفيه القيام فى الخطبة ، وأنها لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالمطر . وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة . وفيه سؤال الدعاء من أهل الخير ومن يرجى منه القبول وإجابتهم لذلك ، ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقتضية لصحة التوجه فيه عنده . وفيه تكرار الدعاء ثلاثاً ، وإدخال دعاء الاستسقاء فى خطبة الجمعة ، والدعاء به على المنبر ، ولا تحويل فيه ولا استقبال ، والاجترأ بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس فى السياق ما يدل

على أنه نواها مع الجمعة . وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستحشاء وامتنال السحاب أمره بمجرد الإشارة . وفيه أن الدعاء بدفع الضرر لا ينافي التوكل ، وإن كان مقام الأفضل التفويض ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالماً بما وقع لهم من الجذب ، وآخر السؤال في ذلك تفويضاً لربه ، ثم أجابهم إلى الدعاء لما سأله في ذلك بياناً للجواز وتقريراً لسنة هذه العبادة الخاصة ، أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة نفع الله به . وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تعجباً من أحوال الناس ، وجواز الصباح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك . وفيه اليمين لتأكيد الكلام ، أو جرى ذلك على لسان أنس بغير قصد اليمين ، واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة ، وهذا لا ينافي مشروعية الصلاة لها وقد ثبت في واقعة أخرى ، وقد استدل به البخاري في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء . وفي الباب عدة أحاديث جمعها المنذري في جزء مفرد ، وأورد النووي منها في صفة الصلاة من شرح المهذب قدر ثلاثين حديثاً . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والسماع والقول ، وشيخ البخاري من أفرادوه وهو من الرباعيات ، وأخرجه أيضاً في الاستسقاء ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَالَ : اللَّهُمَّ
أَغِثْنَا ، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا ، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم) رفع يديه (زاد ابن خزيمة : حتى رأيت بياض إبطيه ، وللنساءى : ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون) ثم قال : اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا ، اللهم أغثنا (ثلاث مرات ، أى هب لنا غيثاً ، والهمزة فيه للتعدية ، وقيل صوابه غثنا من غاث ، قالوا : وأما أغثنا فإنه من الإغاثاة وليس من طلب الغيث . قال فى المصابيح : وعلى تقدير تسليمه لا يضر اعتبار الإغاثاة من الغوث فى هذا المقام ولا ثم ما ينافيه والرواية ثابتة به ولها وجه ، فلا سبيل إلى دفعها بمجرد ما قيل . انتهى . وأشار بقوله : ولها وجه إلى أنه يقال غاث وأغاث بمعنى . وقال ابن دريد : الأصل غاثه الله يغوثه غوثاً فأमित ، واستعمل أغاثه ، أو المعنى أعطنا غوثاً وغيثاً .

الحديث الثامن

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي الْأَسْتِسْقَاءِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ :
فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو ، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ ، ثُمَّ صَلَّى
لَنَا رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ .

(حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم) وتقدم الكلام عليه أيضاً
(وفي هذه الرواية قال : فحول) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إلى
الناس ظهره) عند إرادة الدعاء بعد فراغه من الموعظة ، فالتفت بجانبه
الأيمن ، لأنه كان يعجبه التيامن في شأنه كله (واستقبل القبلة) حال كونه
(يدعو ، ثم حول رداءه) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء ،
وهو ظاهر كلام الشافعي ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله
حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل
وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غايته فيصير مستقبلاً . كذا في
الفتح (ثم صلى لنا ركعتين) حال كونه (جهر فيهما بالقراءة) واستدل
ابن بطال بتم الأولى أن الخطبة قبل الصلاة لأن ثم للترتيب : وأجيب بأنه
معارض بقوله في الحديث : استسقى فصلى ركعتين وقلب رداءه ، لأنه اتفق
على أن قلب الرداء إنما يكون في الخطبة ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على
تقديم الصلاة لاحتمال أن يكون الواو في وقلب للحال أو للعطف ولا ترتيب
فيه . نعم في سنن أبي داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب
ثم صلى ، ويدل له ما وقع في حديث الباب ، فلو قدم الخطبة جاز ، لكن
رواية تأخير الخطبة أكثر رواة ومعتزدة بالقياس على خطبة العيد والكسوف .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاِسْتِسْقَاءِ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء ، وأنها كثيرة ، وقد أفردتها البخارى بترجمة في كتاب الدعوات ، وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى . وحمل حديث أنس على نفي رؤيته ، وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره . وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس هذا لأجل الجمع بأن يحيل النفي على صفة مخصوصة ، أما الرفع البليغ كما يدل عليه قوله (فإنه يرفع) أى يديه (حتى يرى بياض إبطيه) ويؤيده أن غالب الأحاديث التى وردت في رفع اليدين كما في الدعاء إنما المراد به مدّ اليدين وبسطهما عند الدعاء ، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه ، وبهذه حينئذ يرى بياض إبطيه ، وأما صفة اليدين في ذلك لما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ، ولأبي داود من حديث أنس أيضاً : كان يستسقى هكذا ، ومدّ يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض حتى رأيت بياض إبطيه قال الترمذى : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع بلاء أن يرفع يديه جاعلاً ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن يجعل بطن كفيه إلى السماء . انتهى . وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاؤل بتقلب الحال ظهراً لبطن ، كما قيل في تحويل الرءاء ، أو هو إشارة إلى صفة المسؤول ، وهو نزول السحاب إلى الأرض . قاله في الفتح . وفي رواية أخرى عن أنس قبل حديث الباب :

فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ، ورفع الناس أيديهم معه ... الحديث . قال القسطلاني : استدل به على استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء ، ولذا لم يرد عن مالك أنه رفع يديه إلا في دعاء الاستسقاء خاصة ، وهل نرفع في غيره من الأدعية أم لا ؟ الصحيح الاستحباب في سائر الأدعية . رواه الشيخان وغيرهما . وأما حديث أنس ، يعني حديث الباب ، فهوّل على أنه لا يرفعهما رفعاً بليغاً ، ولذا قال في المستثنى : حتى يرى بياض إبطيه . نعم ورد رفع يديه صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع كثيرة ، كرفع يديه حتى رؤى عفرة إبطيه حين استعمل ابن اللبينة على الصدقة كما في الصحيحين ، ورفعهما أيضاً في قصة خالد بن الوليد قائلاً : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد . رواه البخاري والنسائي . ورفعهما على الصفا . رواه مسلم وأبو داود . ورفعهما ثلاثاً بالبقيع مستغفراً لأهله . رواه البخاري في رفع اليدين ومسلم . وحين تلا قوله تعالى : « لهن أضللن كثيراً من الناس » الآية قائلاً : اللهم أمتي أمتي . رواه مسلم . ولما بعث جيشاً فيهم على قائلاً : اللهم لا تمنني حتى تريني علياً . رواه الترمذي . ولما جمع أهل بيته وألقى عليهم الكساء قائلاً : اللهم هؤلاء أهل بيتي . رواه الحاكم . قال الروياني : ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء . قال : ويحتمل أن يقال لا يكره بحائل . وفي مسلم وأبي داود عن أنس : كان يستسقي هكذا ، ومدّ يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض .. الحديث . انتهى . وقد جمع السيوطي نحواً من أربعين حديثاً في ذلك من الصحيحين وغيرهما . والحاصل استحباب الرفع في كل دعاء إلا ما جاء من الأدعية مقيداً بما يقتضي عدمه ، كدعاء الركوع والسجود ونحوهما . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والنسائي وابن ماجه في الاستسقاء .

الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ : اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا .

(عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال : اللهم) اسقنا أو اجعله (صيباً) وهو المطر الذي يصب ، أى ينزل ويقع ، وفيه مبالغات من جهة التركيب والبناء والتكثير فدل على أنه نوع من المطر شديد هائل ، ولذا تممه بقوله (نافعاً) صيانة عن الأضرار والفساد . ونحوه قول الشاعر :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الريح وديمة تهى
لكن نافعاً في الحديث أوقع وأحسن وأنفع من قوله غير مفسدها .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ
عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كانت الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ظهر فيه أثر الخوف ، مخافة أن يكون في ذلك الريح ضرر ، وحذر أن يصيب أمته العقوبة بذنوب العاصين منهم ، رأفة ورحمة منه صلى الله عليه وآله وسلم . ولمسلم من حديث عائشة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عصفت الريح قال : اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به . قال : وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر ، فإذا أمطرت سرى عنه ، فعرفت ذلك عائشة ، فسألته ، فقال : لعله يا عائشة كما قال قوم عاد ، فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا : هذا عارض ممطرنا . وعصف الريح : اشتداد هبوبها ، وريح عاصف شديدة الهبوب ، وتخيل السماء هنا بمعنى السحاب ، وتخيلت إذا ظهر في السحاب أثر المطر ، وسرى عنه : أى كشف عنه الخوف وأزيل والتشديد فيه للمبالغة ، وعارض : سحاب عرض ليمطر . وقوله في حديث الباب : الريح الشديدة مخرج للنفيفة . وروى الشافعى : ماهبت الريح إلا جثا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبتيه وقال : اللهم أجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً ، اللهم أجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً . وفى الحديث الاستعداد بالمراقبة لله والالتجاء إليه عند اختلاف الأحوال وحدث ما يخاف سببه .

الحديث الثاني عشر

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: نَصْرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلَكْتُ عَادَ بِالْذَّبُورِ.

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : نصرت بالصبا) الريح التي تهب من قبل ظهرك إذا استقبلت القبلة وأنت بمصر ، ويقال لها القبول بفتح القاف لأنها تقابل باب الكعبة ، إذ مهبها من مشرق الشمس . وقال ابن الأعرابي : مهبها من مطلع الثريا إلى بنات نعش . وفي التفسير : إنها التي حملت ريح يوسف إلى يعقوب قبل البشير إليه ، فلها يستريح كل محزون ، ونصرته صلى الله عليه وآله وسلم بالصبا كانت يوم الأحزاب ، وكانوا زهاء اثني عشر ألفاً حين حاصروا المدينة ، فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة في ليلة شاتية ، فسفت التراب في وجوههم وأطفأت نيرانهم وقطعت خيامهم فانهمزوا من غير قتال ، ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد ولم يستأصلهم لما علم الله من رافة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقومه رجاء أن يسلموا (وأهلك) بضم الهمزة وكسر اللام (عاد) قوم هود (بالذبور) بفتح الدال التي تهب من قبل وجهك إذا استقبلت القبلة أيضاً ، فهي تأتي من دبرها ، فهي ضد الصبا . ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول ، وكون الذبور أهلك أهل الإديار ، وأن الذبور أشد من الصبا لما في قصة عاد أنها لم يخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلهم ، قال تعالى : « فهل ترى لهم من باقية » . وكانت الصبا سبب رحيل أهل الأحزاب عن المسلمين ولم تستأصلهم كما مر . قال ابن الأعرابي : الذبور من مسقط النسر الطائر إلى سهيل ، وهي الريح العقيم ، وسميت عقيماً لأنها أهلكتهم وقطعت دابرهم ، ومن الرياح أيضاً الجنوب والشمال ، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع ، وأي ريح هبت من جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف . قال القسطلاني : أما الريح التي مهبها من جهة يمين القبلة فالجنوب ، والتي من جهة شمالها الشمال ، ولكل

من الأربعة طبع ، فالصبا حارة يابسة ، والدبور باردة رطبة ، والجنوب حارة رطبة ، والشمال باردة يابسة ، وهى ريح الجنة التى تهب عليهم . رواه مسلم . واستنبط منه ابن بطال تفضيل المخلوقات بعضها على بعض من جهة إضافة النصر للصبا والإهلاك للدبور . وتعقب بأن كل واحدة منهما أهلكت أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه . انتهى . وبالجمله لما كانت الصبا ناصرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكرها فى تغزلهم ونشيدهم ، وتعلقوا بها تعلقاً تاماً عاماً لا يخلو عنه غالب كلامهم .

الحديث الثالث عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا . قَالُوا : وَفِي نَجْدِنَا ، قَالَ : اللَّهُمَّ
بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا . قَالُوا : وَفِي : نَجْدِنَا . قَالَ : هُنَاكَ الزَّلَازِلُ
وَالْفِتَنُ ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
اللهم بارك لنا في شامنا وفي يميننا) والمراد الإقليمان المعروفان ، أو البلاد التي
عن يميننا أو شمالنا أعم منهما ، والأول أظهر (قالوا) أى بعض الصحابة
(وفي نجدنا) وهو خلاف الغور وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة
إلى أرض العراق (قال : اللهم بارك لنا في شامنا وفي يميننا . قالوا . وفي
نجدنا . قال : هناك الزلازل والفتن وبها) أن بنجد (يطلع قرن الشيطان)
أى أمته وحزبه ، وإنما ترك الدعاء لأهل المشرق لأنه علم العاقبة ، وأن القدر
سبق بوقوع الفتن فيها والزلازل ونحوها من العقوبات ، والأدب أن لا يدعى
بخلاف القدر مع كشف العاقبة ، بل يحرم حينئذ ، والله أعلم . قال القسطلاني
ويستحب لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل ونحوها كالصواعق
والريح الشديدة والخسف ، وأن يصلى منفرداً لثلاثين غافلاً ، لأن عمر
رضي الله عنه حث على الصلاة في زلزلة ، ولا يستحب فيها الجماعة ، وما روى
عن عليّ أنه صلى في زلزلة جماعة . قال النووي : لم يصح ولو صح قال
أصحابنا محمول على الصلاة منفرداً . قال الحلي : وصفها عند ابن عباس
وعائشة كصلاة الكسوف ، ويحتمل أن لا تغير عن المعهود إلا بتوقيف .
قال الزركشي : وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدنيا فقال : تكون كهثة
الصلوات ولا تصلى على هيئة الخسوف قولاً واحداً . ويسن الخروج إلى
الصحراء وقت الزلزلة . قاله العبادي : ويقاس بها نحوها . وتقدم ما كان
صلى الله عليه وآله وسلم يقوله إذا عصفت الريح قريباً ، والله أعلم . وسيأتى
الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن . قال الزين ابن المنير : وجه

إدخال هذا الحديث في باب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر . وقد تقدم لتزول المطر دعاء يخصه ، فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء ، وهل تصلى عند وجودها . حكى ابن المنذر فيه الاختلاف ، وبه قال أحمد وإسحق وجماعة . وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن عليّ وصح ذلك عن ابن عباس . أخرجه عبد الرزاق وغيره . وعن عائشة عند ابن حبان في صحيحه مرفوعاً : صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات وقيل : لما كانت هبوب الريح الشديدة توجب التخوف المفضى إلى الخشوع والإنابة ، كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك ، لاسيما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من أشراط الساعة ، والله أعلم .

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ : لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ ،
وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ،
وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ .

(وعنه) أى عن عمر (رضى الله عنهما) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله) قال الزجاج : فمن ادعى علم شيء منها فقد كفر بالقرآن العظيم . والمفتاح بكسر الميم ، وفي رواية : مفاتيح ، أن خزائن الغيب ، جمع مفتاح بفتح الميم ، وهو الخزن أو المراد ما يتوصل به إلى المغيبات ، مستعار من المفاتيح الذى هو جمع مفتاح بالكسر وهو المفتاح ، والمعنى أنه الموصل إلى المغيبات ، المحيط علمه بها ، لا يعلمها إلا هو ، فيعلم أوقاتها وما فى تعجيلها وتأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيئته . والحاصل أن المفتاح يطلق على ما كان محسوساً مما يحل غلقاً كالقفل ، وعلى ما كان معنوياً وذكر خمساً ، وإن كان الغيب لا يتناهى ، لأن العدد لا ينفى زائداً عليه ، أو لأن هذه الخمس هى التى كانوا يدعون علمها (لا يعلم أحد) غيره تعالى (ما يكون فى غد) شامل لعلم وقت قيام الساعة وغيره . وفي رواية سالم عن أبيه فى سورة الأنعام قال : مفاتيح الغيب خمس : « إن الله عنده علم الساعة » إلى آخر سورة لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون فى الأرحام) أذكر أم أنثى ، شقى أم سعيد إلا حين أمره الملك بذلك (ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً) من خير أو شر وربما تعزم على شيء وتفعل خلافه (وما تدرى نفس بأى أرض تموت) كما لا تدرى فى أى وقت تموت . قال القسطلانى : روى أن ملك الموت مر على سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه ، فقال الرجل : من هذا ؟ فقال : ملك الموت ، فقال : كأنه يريدنى ، فر الرياح أن تحملنى وتلقينى بالهند ، ففعل ، ثم أتى ملك الموت

سليمان فسأله عن نظره ذلك ، قال : كنت متعجباً منه إذ أمرت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك (وما يدري أحد متى يجيء المطر) زاد الإسماعيلي : إلا الله ، أى إلا عند أمر الله به ، فإنه يعلم حينئذ ، وهو يرد على القائل إن لتزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه ، وعبر بالنفس في موضعين . وفي الثلاثة الأخرى بلفظ أحد ، لأن النفس هي الكاسية وهي التي تموت ، قال تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة ، وكل نفس ذائقة الموت » . فلو عبر بأحد لاحتمل أن يفهم منه لا يعلم أحد ماذا تكسب نفسه أو بأى أرض تموت نفسه ، فتفتوت المبالغة المقصودة بنفى علم النفس أحوالها ، فكيف غيرها ، وعدل عن لفظ القرآن وهو تدرى إلى لفظ تعلم في ماذا تكسب غداً لإرادة زيادة المبالغة ، إذ نفي العام مستلزم نفي الخاص من غير عكس ، فكأنه قال : لا تعلم أصلاً ، سواء احتالت أم لا . والله تعالى أعلم .

كتاب الكسوف

الحديث الأول

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنكَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلْنَا ، فَصَلَّيْنَا بَيْنَا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى أَنْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْكُمْ ، رِوَايَةٌ عَنْهُ ، قَالَ : وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ ، وَتَكَرَّرَ حَدِيثُ الْكُسُوفِ كَثِيرًا ، فَقِي رِوَايَةٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ، فَقَالَ النَّاسُ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الكسوف) *

هو بالكاف للشمس والقمر ، أو بالخاء للقمر ، وبالكاف للشمس خلاف مشهور ، والكسوف هو التغير إلى السواد ، ومنه كسف وجهه إذا تغير ، والخسوف : النقصان . قاله الأصمعي . والخسف أيضاً : الدل . والجمهور على أنهما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكلية ، وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء ، وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه ، وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره . وفي أحكام الطبرى في الكسوف فوائد ظهور التصرف في هذين الخلقين العظيمين ، وإزعاج القلوب الغافلة وإيقاظها ، ولرى الناس نموذج القيامة ، وكونهما

يفعل بهما ذلك ثم يعادان ، فيكون تنبيهاً على خوف المكر ورجاء العفو والإعلام بأنه قد يؤخذ من لاذنب له ، فكيف من له ذنب .

(عن أبي بكرة) نفيح بن الحارث (رضى الله عنه قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فانكسفت الشمس) بوزن انفعلت ، وهو يرد على القزاز حيث أنكره (فقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يجرّ ردائه) من غير عجب ولا خيلاء ، حاشاه الله من ذلك : زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس : مستعجلاً ، وللنسائي : من العجلة ، ولمسلم : ففزع فأخطأ بدرع حتى أدرك بردائه ، يعنى إنه أراد لبس ردائه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك . واستدل به على أن جرّ الثوب لا يذم إلا ممن قصد به الخيلاء . ووقع في حديث أبي موسى بيان سبب الفزع (حتى دخل المسجد فدخلنا) معه (فصلى بنا ركعتين) زاد النسائي : كما تصلون . واستدل به الحنفية على أنها كصلاة النافلة ، وأيده صاحب عمدة القارى منهم بحديث ابن مسعود عند ابن خزيمة في صحيحه ، وابن سمرة عبد الرحمن عند مسلم والنسائي ، وسمرة بن جندب عند أصحاب السنن الأربعة ، وعبد الله ابن عمرو بن العاص عند الطحاوى ، وصححه الحاكم وغيرهم ، وكلها مصرحة بأنها ركعتان ، وحمله ابن حبان والبيهقى على أن المعنى كما كانوا يصلون في الكسوف ، لأن أبا بكرة خاطب بذلك أهل البصرة ، وقد كان ابن عباس علمهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعى وابن أبى شيبة وغيرهما ، ويؤيد ذلك أن في رواية أخرى عند البخارى أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله ، وقال فيه : إن في كل ركعة ركوعين ، فدل ذلك على اتحاد القصة ، وظهر أن رواية أبى بكرة مطلقة ، وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع ، والأخذ بها أولى ، ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً أن في كل ركعة ركوعين . كذا في الفتح . وتعبه العينى بأن حمل ابن حبان والبيهقى على أن المعنى كما يصلون في الكسوف بعيد ، وظاهر الكلام يردّه ، وبأن حديث أبى بكرة عن الذى شاهده من صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه خطاب أصلاً ، ولئن سلمنا أنه خاطب بذلك من الخارج فليس معناه كما حمله ابن حبان والبيهقى ، لأن المعنى كما كانت عادتكم فيما إذا صليتم

ركعتين بركوعين وأربع سجادات على ماتقرر من شأن الصلاة . نعم مقتضى كلام الشافعية كما في المجموع أنه لو صلاها كسنة الظهر صحت وكان تاركاً للأفضل ، أخذاً من حديث قبيصة أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بالمدينة ركعتين ، وحديث النعمان أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت . رواهما أبو داود وغيره بإسنادين صحيحين وكأنهم لم ينظروا إلى احتمال أنه صلاها ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة ، كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم ، حملاً للمطلق على المقيد ، لأنه خلاف الظاهر ، وفيه نظر ، فإن الشافعي لما نقل ذلك قال : يحمل المطلق على المقيد ، وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة وقال : الأحاديث على بيان الجواز ، ثم قال : وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات ، وحملوها على أنه صلاها مرات وأن الجميع جائز ، والذي ذهب إليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنها أشهر وأصح وأولى لما مرّ من أن الواقعة واحدة . اهـ . لكن روى ابن حبان في الثقات أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى لخسوف القمر ، فعليه الواقعة متعددة ، وجرى عليه السبكي والأذرعى ، وسبقهما إلى ذلك النووي في شرح مسلم ، فنقل فيه عن ابن المنذر وغيره أنه يجوز صلاتها على كل واحد من الأنواع الثابتة لأنها جرت في أوقات ، واختلاف صفاتها محمول على جواز الجميع ، قال : وهذا أقوى . اهـ . وقد وقع لبعض الشافعية كالبندينجي أن صلاتها ركعتين كالنافلة لا تجزئ . اهـ . قلت : وأصح ماورد في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان ، ورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات وخمسة ركوعات في كل ركعة يقرأ بين كل ركوعين ، وورد في كل ركعة ركوع فقط ، والأول أصح إسناداً وأسلم من العلة والاضطراب . ورواه من الصحابة أكثر وأحفظ وأجل من سمرة ونعمان ، وإنه متضمن لزيادة صح الأخذ بها وإن كان الكل يجزئ .

(حتى انجلت الشمس) بالنون ، أى صفت وعاد نورها ، واستدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ، ولا تكون الإطالة إلا بتكرار الركعات وعدم قطعها إلى الانجلاء . وزاد ابن خزيمة : فلما كشف عنا خطبنا . وأجاب الطحاوى بأنه قال فيه : فصلوا وادعوا فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل

الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي . وقرره ابن دقيق العيد بأن جعل الغاية لمجموع الأمرين ، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراده فجاز أن يكون الدعاء ممتداً إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة فتصير غاية للمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها ، وأما ما وقع عند النسائي من حديث النعمان بن بشير قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى ركعتين ركوعين . وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث انخسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركوعان . أخرجه الشافعي . وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار . وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت ، فنعين الاحتمال المذكور ، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً . كذا في الفتح .

(فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشمس والقمر) آيتان من آيات الله (لا ينكسفان) بالكاف (لموت أحد) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابنه إبراهيم . وقال الناس : إنما كسفت لموته إبطالاً لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض (فإذا رأيتموهما) أى الشمس والقمر ، وفي رواية بالإفراد ، أى الكسفة التى يدل عليها قوله ينكسفان أو الآية ، لأن الكسفة آية من الآيات (فصلوا وادعوا) الله (حتى ينكشف ما بكم) غاية للمجموع من الصلاة والدعاء ، وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، ورواته كلهم بصريون إلا خالداً ، وأخرجه البخارى أيضاً في صلاة الكسوف واللباس ، والنسائي في الصلاة والتفسير .

(وفي رواية عنه) أى عن أبي بكره رضى الله عنه (قال) أى أبو بكره (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولكن يخوف الله بهما) أى بالشمس والقمر ، وفي رواية بها ، أى بالكسفة (عباده) فالكسوف من آياته تعالى المخوفة ، أما كونه آية فلأن الخلق عاجزون عن ذلك ، وأما كونه مخوفاً فلأن تبديل النور بالظلمة تخويف ، والله تعالى إنما يخوف عباده لتركوا المعاصي ويرجعوا لطاعته التى بها فوزهم ، وأفضل الطاعات بعد

الإيمان الصلاة . وفيه ردّ على أهل الهيئة حيث قالوا إن الكسوف امر عادى
 لتأخير فيه ولا تقديم ، لأنه لو كان كما زعموا لم يكن فيه تخويف ولا فرع
 ولم يكن للأمر بالصلاة والصدقة معنى . ولئن سلمنا ذلك فالتخويف باعتبار
 زائد يذكر القيامة لكونه نموذجاً ، قال تعالى : « فإذا برق البصر وخسف
 القمر » الآية . ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فزعاً ، فعشى أن تكون
 الساعة ، كما في رواية أخرى : وكان إذا اشتد هبوب الريح تغير ودخل
 وخرج خشية أن تكون كريح عاد ، وإن كان هبوب الرياح أمراً عادياً ،
 وقد كان أرباب الخشية والمراقبة يفزعون من أقل من ذلك ، إذ كل مافي
 العالم ، علويه وسفليه ، دليل على نفوذ قدرة الله وتمايم قهره ، قال تعالى :
 « وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » (وتكرر حديث الكسوف) في صحيح البخارى
 (كثيراً) بالفاظ لانطوّل بذكر طرقه فراراً عن التكرار ، وهى أربعون
 حديثاً ، نصفها موصول ونصفها معلق ، والمكرر منها فيه وفيما مضى اثنان
 وثلاثون ، والخالص منها ثمانية ، وافقه مسلم على تحريجها ، سوى حديث
 أبى بكره وحديث أسماء فى العتاقة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين
 خمسة آثار . فيها أثر ابن الزبير وأثر عروة ، وهما موصولان (فى رواية
 عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه قال : كسفت الشمس على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات) ابنه من مارية القبطية (إبراهيم)
 بالمدينة فى السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جمهور أهل السير فى ربيع الأول
 أو فى رمضان أو ذى الحجة فى عاشر الشهر ، وعليه الأكثر أو فى رابعه
 أو رابع عشره ، ولا يصح شىء منها على قول ذى الحجة ، لأنه ثبت أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ، ولا ريب أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم كان إذ ذاك بمكة فى حجة الوداع ، لكن قيل إنه كان فى سنة
 تسع ، فإن ثبت صح ذلك . وجزم النووى بأنها كانت سنة الحديبية وبأنه
 كان حينئذ بالحديبية ، ويجاب بأنه رجع منها فى آخر ذى القعدة ، فلعلها
 كانت فى أواخر الشهر . وفيه ردّ على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع
 فى الأوقات المذكورة (فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشمس والقمر لا ينكسفان
 لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم شئنا من ذلك (فصلوا وادعوا الله) تعالى .

اتفقت الروايات على أنه صلى الله عليه وآله وسلم بادر إليها فلا وقت لها معين إلا رؤية الكسوف في كل وقت من النهار ، وبه قال الشافعي وغيره ، لأن المقصود إيقاعها قبل الانجلاء . وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء ، فلو انحصرت في وقت لأمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود . واستثنى الحنفية أوقات الكراهة ، وهو مشهور مذهب أحمد ، وعن المالكية : وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال كالعيدين ، فلا تصلى قبل ذلك لكراهة النافلة . حينئذ نص عليه الباجي ونحوه في المدونة . ورواة هذا الحديث ما بين بخارى وخراساني وبغدادى وبصرى وكوفى . وفيه التحديث والعننة والقول ، وشيخ البخارى من أفرادہ ، وأخرجه أيضاً في الأدب ، ومسلم في الصلاة .

الحديث الثاني

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ وَقَدْ أَنْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ : وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ : وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا .

(وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت : خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى زمنه يوم مات ابنه إبراهيم (فضلى) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بالناس) صلاة الخسوف (فقام فأطال القيام) لطول القراءة فيه ، وفي رواية : فقرأ قراءة طويلة (ثم ركع فأطال الركوع) بالتسبيح ، وقدروه بمائة آية من البقرة (ثم قام) من الركوع (فأطال القيام وهو دون القيام الأول) الذى ركع منه (ثم ركع) ثانياً (فأطال الركوع) بالتسبيح أيضاً (وهو دون الركوع الأول) وقدروه بثمانين آية (ثم سجد فأطال السجود) كالركوع (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) من إطالة الركوع ، لكنهم قدروه في الثالث بسبعين آية وفي الرابع بخمسين تقريباً في كلها لثبوت التطويل من الشارع بلا تقدير ، لكن قال الفاكهاني : إن في بعض الروايات تقدير القيام الأول بنحو سورة

البقرة ، والثاني بنحو سورة آل عمران ، والثالث بنحو سورة النساء ، والرابع بنحو سورة المائدة . واستشكل تقدير الثالث بالنساء ، مع كون المختار أن يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني ، والنساء أطول من آل عمران ، ولكن الحديث الذى ذكره غير معروف ، إنما هو من قول الفقهاء . نعم قالوا : يطول القيام الأول نحواً من سورة البقرة لحديث ابن عباس ، وإن الثاني دونه ، وأن القيام الأول من الركعة الثانية نحو القيام الأول ، وكذا الباقي . نعم فى الدارقطنى من حديث عائشة أنه قرأ فى الأولى بالعنكبوت والروم ، وفى الثانى بـ : يس . قال فى الفتح : إن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة ، فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وبهذا المعنى ردّ الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها ، وقد أشار الطحاوى إلى أن قول أصحابه أجرى على القياس فى صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يضمحل وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود ، وصلاة العيد بزيادة التكميرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل (ثم انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (وقد انجلت الشمس فخطب الناس) خطبتين كالجمعة .

(فحمد الله وأثنى عليه) زاد النسائى من حديث سمرة ، وشهد أنه عبد الله ورسوله (ثم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله) أى علامتان من علاماته الدالة على وحدانية الله وعظيم قدرته (لا ينخسفان لموت أحد) من الناس (ولا لحياته) وإنما يخوف الله بكسوفهما عباده (فإذا رأيتم ذلك) أى الكسوف فى أحدهما (فادعوا الله) ولحموى : فاذكروا الله (وكبروا وصلوا وتصدقوا) وهذا موضع الترجمة فى البخارى ، وهو الصدقة فى حالة الكسوف (ثم قال : يا أمة محمد والله ما من أحد أغير من الله أن يزنى عبده أو تزنى أمته) الغيرة هى فى اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة ، وأصلها فى الزوجين والأهلين ، وإطلاقه على الله سبحانه بطريق المجاز ، فهو

من باب تسمية الشيء مما يترتب عليه . قال ابن فورك : المعنى ما أحداً أكثر زجراً عن الفواحش من الله . وقال : غير الله ما يغير من حال العاصي بانتقامه منه في الدنيا والآخرة . قال ابن دقيق العيد : أهل التنزيه في مثل هذا على قولين : إما ساكت وإما مؤول فتأوله ابن فورك على الزجر والتحريم وابن دقيق العيد على شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة ومجاز الملازمة يحتمل كلا من التأويلين ، لأن ذلك إما من إطلاق اللازم على الملزوم أو الملزوم على اللازم ، وعلى كل حال فاستعمل هذا اللفظ جارياً على ما ألف من كلام العرب . قال الطيبي : ووجه اتصال هذا المعنى بما تقدم من قوله : فاذكروا الله .. إلخ هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خوّف أمته من الكسوفين وحرّضهم على الفزع والالتجاء إلى الله تعالى بالتكبير والدعاء والصلاة والصدقة ، أراد أن يردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب حدوث البلاء ، وخص منها الزنا لأنه أعظمها والنفس إليه أميل ، وخص العبد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتنزيهه عن الزوجة والأهل ممن تتعلق بهم الغيرة غالباً ، وصدر كلامه باليمين لإرادة التأكيد للخبير وإن كان لا يرتاب في صدقه ، ويؤخذ من قوله : يا أمة محمد أن الواضع ينبغي له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تفخيم نفسه بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من سمعه . وفيه أيضاً معنى الإشفاق ، كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله يا بني ، كذا قيل ، ولم يقل يا أمتي لما في الإضافة إلى المضمّر من الإشعار بالتكريم ، والمقام مقام تحذير وتخويف ، فناسب العدول إلى المظهر ، ثم كرر الندبة فقال (يا أمة محمد ، والله لوتعلمون ما أعلم) من عظمة الله وعظيم انتقامه من أهل الجرائم وشدة عقابه وأهوال القيامة وما بعدها ، وقيل معناه لودام علمكم كما دام علمي ، لأن علمه متواصل بخلاف غيره ، وقيل لو علمتم من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك مما أعلم (لضحكتم قليلاً) معنى القلة هنا العدم ، كما في قولهم : قليل التشكي أي عديمه ، والتقدير : لتركتم الضحك أو لم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الخوف واستيلاء الحزن (ولبيكن) على ما فاتكن من ذلك (كثيراً) ومثله قوله تعالى : « فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً » أي غير منقطع . وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الأنصار من محبة الله والغناء ،

وأطال في تقرير ذلك بما لاطائل تحته ولا دليل عليه ، ومن أين له أن المخاطب بذلك الأنصار دون غيرهم ، والقصة كانت في أواخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة بأهل مكة ووفود العرب . وقد بالغ ابن المنير في الردّ عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته . وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملاءمة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة ، والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيدها واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره من زيادة ركوع في كل ركعة . وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو ، متفق عليهما . ومثله عن أسماء بنت أبي بكر وعن جابر عند مسلم ، وعن عليّ عند أحمد ، وعن أبي هريرة عند النسائي ، وعن ابن عمر عند البزار ، وعن أم سفيان عند الطبراني ، وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات ، فالأخذ بها أولى من إلغائها ، وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى ، فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب والبزار من حديث عليّ أن في كل ركعة خمس ركوعات ، ولا يخلوا إسناد منها عن علة . وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ، ونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن ردّها بعضها إلى بعض ، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح ، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة ، وأن الكسوف وقع مراراً ، فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً ، وإلى ذلك نحا إسحق ، لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقوّاه النووي في شرح مسلم . وفي حديث الباب من الفوائد المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف ، والزجر عن كثرة الضحك ، والحث على كثرة البكاء ، والتحقق بما سيصير المرء إليه

من الموت والفناء ، والاعتبار بآيات الله . وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيراً في الأرض لانتفاء ذلك عن الشمس والقمر ، فكيف بما دونهما . وفيه تقديم الإمام في الموقف وتعديل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ، وبيان ما ينحشى اعتقاده على غير الصواب ، واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقترن به فيها . ومن حكمة وقوع الكسوف يتبين أنموذج ماسيقع في القيامة ، وصورة عقاب من لم يذنب ، والتنبيه على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ، ثم كشف عنه ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء . وفي الكسوف إشارة إلى تقييح رأى من يعبد الشمس والقمر ، وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى : « لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن » على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما يظهر فيهما من التغير والنقص المنزه عن المعبود جل وعلا سبحانه .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُودِيَ : أَنْ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ .

(عن عبد الله ابن عمرو رضى الله عنهما قال : لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نودى : أن الصلاة جامعة) وفى الصحيحين من حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث منادياً فنادى بذلك . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك . وقد اتفق على أنه لا يؤذن لها ولا يقام ، والتقدير أن الصلاة ذات جماعة حاضرة ، وظاهر الحديث ، أن ذلك كان قبل اجتماع الناس ، وليس فيه أنه بعد اجتماعهم نودى بالصلاة جامعة حتى يكون ذلك بمنزلة الإقامة التى يعقبها الفرض ، ومن ثم لم يعول فى الاستدلال على أنه لا يؤذن لها وأن يقال فيها الصلاة جامعة إلا على ما أرسله الزهرى . قال فى الأم : ولا أذان لكسوف ولا لعيد ولا لصلاة غير مكتوبة ، وإن أمر الإمام من يفتح الصلاة جماعة أحببت ذلك له ، فإن الزهرى يقول : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن فى صلاة العيدين أن يقول : الصلاة جامعة . وفى هذا الحديث رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث بالجمع والإفراد والإخبار بالإفراد والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الكسوف ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا النسائى .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا :
 أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَيُعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَائِذَاً
 بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ ذَكَرَتْ حَدِيثَ الْكُصُوفِ ، ثُمَّ قَالَتْ فِي آخِرِهِ ، ثُمَّ
 أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن) امرأة (يهودية) قال في الفتح : لم أقف
 على اسمها (جاءت تسألها) عطية (فقالت لها : أعاذك الله) أى أجارك
 (من عذاب القبر ، فسألت عائشة) رضى الله عنها (رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) مستفهمة منه عن قول اليهودية ذلك لكونها لم تعلمه قبل (أي عذاب
 الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عائذاً بالله)
 أى أعوذ حال كونى عائذاً به سبحانه (من ذلك) أى من عذاب القبر ،
 وفي رواية مسروق عنها عند البخارى في الجنائز : فقال : نعم عذاب القبر
 حق . قالت : فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلى صلاة
 إلا تعوذ من عذاب القبر . قال ابن المنير في الحاشية . ومناسبة التعوذ عند
 الكسوف أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وإن كان نهاراً ،
 والشئ بالشئ يذكر ، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا ، فيحصل
 الاتعاض بهذا في التمسك بما ينجى من غائلة الآخرة . اهـ . قال الطحاوى كما
 حكى عنه التوريشى : أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع اليهودية بذلك فارتاع
 ثم أوحى إليه بعد ذلك بفتنة القبر ، أو أنه لما رأى استغراب عائشة حين
 سمعت ذلك من اليهودية وسألته عنه أعلن به بعد ما كان يسرّ ليرسخ ذلك في
 عقائد أمته ويكونوا منه على خيفة . اهـ (ثم ذكرت) عائشة (حديث
 الكسوف ثم قالت في آخره : ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وهذا
 موضع الترجمة في البخارى على ما لا يخفى ، وهو التعوذ من عذاب القبر
 في الكسوف . وفي الحديث أن اليهودية كانت عارفة بعذاب القبر ، ولعله من

كونه في التوراة أو شيء من كتبهم ، وأن عذاب القبر حق يجب الإيمان به .
وقد دل القرآن في مواضع على أنه حق ، فخرج ابن حبان في صحيحه من
حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله : « فإن له معيشة
ضنكاً » قال : عذاب القبر . وفي الترمذي عن عليّ قال : مازلنا في شك
من عذاب القبر حتى نزلت : « ألهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر » . وقال
قتادة والربيع بن أنس في قوله تعالى : « سنعذبهم مرتين » : أحدهما في
الدنيا والآخر عذاب القبر . وأخرجه أيضاً البخاري في الجنائز ، وكذا
مسلم والنسائي .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَكَرُ حَدِيثِ الْكُشُوفِ بِطُولِهِ ، ثُمَّ قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعَكَعْتَ ، فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَتَنَاوَلْتُ عُتُقُودًا وَلَوْ أَصْبَتْهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا ، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاءً ، قَالُوا : بِمِ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بِكُفْرِهِنَّ ، قِيلَ : يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ : يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما ذكر حديث الكسوف بطوله ثم قال : قالوا) أى الصحابة ، وفي حديث جابر عند أحمد بإسناد حسن : فلما قضى الصلاة قال له أنى ابن كعب : شيئاً صنعته فى الصلاة لم تكن تصنعه .. الحديث . فذكر نحو حديث ابن عباس ، إلا أن فى حديث جابر أن ذلك كان فى الظهر أو العصر ، فإن كان محفوظاً فهى فى قصة أخرى ، ولعلها القصة التى حكاها أنس وذكر أنها وقعت فى صلاة الظهر ، وقد تقدم سياقه فى باب وقت الظهر إذا زالت الشمس من كتاب المواقيت ، لكن فيه عرضت على الجنة والنار فى عرض هذا الحائط حسب . وأما حديث جابر فهو شبيه بسياق ابن عباس فى ذكر العتقود وذكر النساء . كذا فى الفتح (يارسول الله رأيناك تناولت) كذا للأكثر بصيغة الماضى ، وفى رواية : تناول بصيغة المضارع بضم اللام وبجذف إحدى التائين (شيئاً فى مقامك ثم رأيناك كعكعت) وفى رواية : تكعكعت ، أى تأخرت أو تهقرت . وقال أبو عبيدة : كعكعته فتكعكع ، وهو يدل على أن كعكع متعد وتكعكع لازم وكعكع يقتضى مفعولاً ، أى رأيناك كعكعت نفسك ، ولمسلم : رأيناك كففت نفسك من الكف وهو المنع (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنى رأيت الجنة)

أى رؤيا عين ، كشف له عنها فرآها على حقيقتها ، وطويت المسافة بينهما
كبيت المقدس حيث وصفه لقريش . وفي حديث أسماء : دنت منى الجنة
حتى لو اجترأت عليها لجتكم بقطاف من قطافها . أو مثلت له في الحائط
كانطباع الصور في المرأة فرأى جميع ما فيها . وفي حديث أنس عند البخارى
في التوحيد : عرضت على الجنة والنار آنفاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلى .
وفي رواية : لقد مثلت . ولمسلم : صورت ، ولا يقال الانطباع إنما هو في
الأجسام الصقيلة لأن ذلك شرط عادى ، فيجوز أن تنخرق العادة خصوصاً
له صلى الله عليه وآله وسلم (فتناولت) أى في حال قيامه الثانى من الركعة
الثانية ، كما رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن زيد بن أسلم (عنقوداً)
منها ، أى من الجنة ، أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله ،
لكن لم يقدر لى قطفه (ولو أصبته) أى لو تمكنت من قطفه . وفي حديث
عقبة بن عامر عند ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل حيث قال فيه : أهوى
بيده ليتناول شيئاً (لأكلتم منه) أى من العنقود . حكى ابن العربى فى قانون
التأويل عن بعض شيوخه أنه قال : معنى قوله لأكلتم منه إلى آخر الدنيا :
أن يخلق فى نفس الآكل مثل الذى أكل دائماً بحيث لا يغيب عن ذوقه .
وتعقبه بأنه رأى فلسفى مبنى على أن دار الآخرة لاحقائق لها وإنما هى أمثال
الحق ، والحق أن ثمار الجنة لامقطوعة ولا ممنوعة ، وإذا قطعت خلقت
فى الحال ، فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك فى الدنيا إذا شاء ، والفرق بين
الدارين فى وجوب الدوام وجوازه (مابقيت الدنيا) أى إلى آخرها ، وجه
ذلك أنه يخلق الله تعالى مكان كل حبة تنقطع حبة أخرى كما هو المروى
فى خواص ثمر الجنة ، والخطاب عام فى كل جماعة يتأتى منهم السماع ،
والأكل إلى يوم القيامة لقوله : مابقيت الدنيا ، وسبب تركه تناول العنقود ،
قال ابن بطال : لأنه من طعام الجنة ، وهو لا يفنى ، والدنيا فانية لا يجوز
أن يؤكل فيها مالا يفنى . وقال صاحب المظهر : لأنه لو تناوله ورآه الناس
لكان إيمانهم بالشهادة لا بالغيب ، فيخشى أن يقع رفع التوبة . قال تعالى :
« يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل » . وقال
غيره : لأن الجنة جزاء الأعمال ، والجزاء لا يقع إلا فى الآخرة (وأريت
النار) مبنياً للمفعول ، وكانت رؤيته النار قبل رؤيته للجنة كما يدل له رواية

عبد الرزاق حيث قال فيها : عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم النار فتأخر عن مصلاه حتى أن الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشى حتى وقف في مصلاه . ويؤيده حديث مسلم حيث قال فيه : ولقد جئنا بالنار وذلك حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها . وفيه : ثم جئنا بالجنة وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت مقامى ... الحديث ، واللام في النار للعهد ، أى رأيت نار جهنم (فلم أر منظرأ كالיום) المراد باليوم الوقت الذى هو فيه (قط أقطع) أى أقبح وأشنع وأسوأ ، فحذف المثنى ، أى أر منظرأ مثل منظر رأيته اليوم ، وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه ، وبعده عن المنظر المألوف ، وقيل غير ذلك ، كما ذكره القسطلاني بالبسط (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لهن في خطبة العيد : تصدقن فإنى رأيتكن أكثر أهل النار ، واستشكل مع حديث أبى هريرة : إن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا . ومقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة . وأجيب بحمل حديث أبى هريرة على ما بعد خروجهن من النار ، أو أنه خرج مخرج التغليظ والتخويف . وعورض بإخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالرؤية الحاصلة . وفي حديث جابر : وأكثر من رأيت فيها النساء اللاتي إن اتمنن أفشين ، وإن سئلن بخن ، وإن سألن ألخن ، وإن أعطين لم يشكرن . فدل على أن المثنى في النار منهن من اتصف بصفات ذميمة (قالوا : بم يارسول الله ؟ قال : بكفرن . قيل : يكفرن بالله ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يكفرن العشير) الزوج أى إحسانه لا ذاته ، وعدى الكفر بالله بالباء ولم يعد كفر العشير بها ، لأن كفر العشير لا يقتضى معنى الاعتراف ، ثم فسر كفر العشير بقوله (ويكفرن الإحسان) وكفر الإحسان تغطيته وعدم الاعتراف به أو جحدته وإنكاره ، كما يدل عليه قوله (لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله) عمر الرجل أو الزمان جميعه لقصد المبالغة (ثم رأت منك شيئاً) قليلاً لا يوافق غرضها فى أى شئ كان (قالت : ما رأيت منك قط خيراً) وليس المراد من قوله أحسنت خطاب رجل بعينه بل كل من يتأتى منه الرؤية فهو خطاب خاص لفظاً ، عام معنى . واستدل بهذا الحديث البخارى على مشروعية صلاة الكسوف جماعة . قال فى الفتح : وإن لم يحضر الإمام الراتب فيؤم بهم بعضهم ، وبه قال الجمهور ، وعن الثورى : إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى .

الحديث السادس

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : لقد مرّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أمر ندب (بالعتاقة في كسوف الشمس) ليرفع الله بها البلاء عن عباده ، وهل يقتصر على العتاقة أو هي من باب التثنية بالأعلى على الأدنى الظاهر الثاني لقوله تعالى : « وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » وإذا كانت من التخويف فهي داعية إلى التوبة والمسارة إلى جميع أفعال البر ، كل على قدر طاقته ، ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء الندب بأعلى شيء يتقى به النار ، لأنه قد جاء : من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار ، فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : اتقوا النار ولو بشق تمرّة ، ويأخذ من وجوه البر ما أمكنه . قاله ابن أبي جرة .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرِعَا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ ، وَقَالَ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزِعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : خسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فرعاً) بكسر الزاى صفة مشبهة أو بفتحها مصدر بمعنى الصفة أو مفعول لمقدر (يخشى) أى يخاف (أن تكون الساعة) قد حضرت واستشكل هذا بكون الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن وقعت : كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج ، ثم الأشرار : كطلوع الشمس من مغربها والدابة والدجال والدخان وغير ذلك . ويجاب عن هذا باحتمال أن يكون هذا قبل أن يعلمه الله تعالى بهذه العلامة . أو لعله خشى أن يكون ذلك بعض المقدمات ، أو أن الراوى ظن أن الخشية لذلك وكانت لغيره كعقوبة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح . هذا حاصل ما ذكره النووى تبعاً لغيره . وزاد بعضهم : إن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أى الساعة التى جعلت علامة على أمر من الأمور . كموته صلى الله عليه وآله وسلم أو غير ذلك ، وفى الأول نظر ، لأن قصة الخسوف متأخرة جداً فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة ، كما اتفق عليه أهل الأخبار . وقد أخبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك . وأما الثالث فتحسين الظن بالصحابى يقتضى أنه لا يجوز بذلك إلا بتوقيف . وأما الرابع فلا يخفى بعده ، وأقربها الثانى ، فلعله خشى أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشرار كطلوع الشمس من مغربها ، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء مما ذكر ، وتقع متوالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى : « وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو

اقرب » . قال في الفتح : ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يخرج على مسأله دخول النسخ في الإخبار ، فإذا قيل بجواز ذلك زال الإشكال ، وقيل : لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعلمه الله تعالى بأنه لا يقع قبل الإشراف تعظيماً منه لأمر الكسوف ليبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع ، لاسيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشراف أو أكثرها ، وقيل : لعل حال استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير اشتراط لفقد الشرط ، والله أعلم . انتهى . وقيل : هو من باب التمثيل من الراوى كأنه قال فزعاً كالحاشى أن تكون القيامة ، وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم عالم بأن الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم (فأقى المسجد فصلى بأطول قيام وركوع وسجود رأيت قط يفعله) ولا تقع قط إلا بعد الماضي المنفى ، فحرف النفي هنا مقدر كقوله : « تفتأ تذكر يوسف » ، أى لا تفتأ ولا تزال تذكره تفجعاً ، فحذف لا أو أن لفظ أطول فيه معنى عدم المساواة أى بما لم يساو قط قياماً رأيت يفعله ، أو قط بمعنى حسب ، أى صلى ذلك اليوم فحسب بأطول قيام رأيت يفعله ، أو تكون بمعنى أبداً . وأطال القسطلاني في بيان معنى قط وتأويله . وفي أوائل الثقات لابن حبان : أن الشمس كسفت في السنة السادسة ، فصلى صلى الله عليه وآله وسلم الكسوف ، وقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ... الحديث . ثم كسفت في السنة العاشرة يوم مات ابنه إبراهيم (وقال هذه الآيات) أى كسوف النيرين والزلزلة وهبوب الريح الشديدة (التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ولكن يخوف الله به) أى بالكسوف ، وفي رواية بها ، أى بالكسفة أو الآيات (عباد) كما قال سبحانه وتعالى : « وما نرسل بالآيات إلا تحذيقاً » (فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا إلى ذكره) يفتح الزاى . ولحموى : إلى ذكر الله وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى ، وهو الذكر في الكسوف ، واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين ، لأن الآيات أعم من ذلك ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر الصلاة ، فلا حجة فيه لمن استحبها عند كل آية (ودعائه واستغفاره) وفيه التنبؤ إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه مما يدفع به البلاء .

الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَهَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاعَتِهِ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَاعَتِهِ كَبَّرَ فَرَكَعَ ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاعَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت : جهر النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم في صلاة الخسوف) بالخاء (بقراءته) حمل الشافعية والمالكية وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء هذا الإطلاق على صلاة خسوف القمر لا الشمس لأنها نهارية ، بخلاف الأولى فإنها ليلية . وتعقب بأن الإسماعيلي روى حديث الباب من وجه آخر عن الوليد بلفظ : كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر الحديث ، وفيه ، ثم قرأ فجهر بالقراءة ، ولأبي داود الطيالسي عن سليمان بن كثير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي والطحاوي بلفظ : صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها . وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي وإسحق بن راشد عند الدارقطني . وهذه طرق يعضد بعضها بعضاً ، يفيد مجموعها الجزم بذلك ، ولا معنى لتعليل من أعله بتضعيف سفيان ابن حسين وغيره ، فلو لم ترد في ذلك إلا رواية الأوزاعي لكانت كافية . وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعاً وموقوفاً ، أخرجه ابن خزيمة وغيره ، وقال به صاحباً أبي حنيفة وأحمد وإسحق وابن خزيمة وابن المنذور وغيرهما من محدثي الشافعية ، وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري : يخبر بين الجهر والإسرار ، وقال الأئمة الثلاثة : يسر في الشمس ويجهر في القمر . واحتج الشافعي بقول ابن عباس : قرأ نحواً من قراءة سورة البقرة ، لأنه لو جهر لم يحتاج إلى التقدير . وعورض باحتمال أن يكون بعيداً منه . وأجيب بأن الهافعي ذكر تعليقاً عن ابن عباس : أنه صلى بجنب النبي صلى الله عليه

وآله وسلم في الكسوف ولم يسمع منه حرفاً . ووصله البيهقي من ثلاثة طرق
أسانيداً واهية . وأجيب على تقدير صحتها بأن مثبت الجهر معه قدر زائد ،
فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك
لبيان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي
لم نسمع له صوتاً أنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر . قال ابن العربي : والجهر
عندي أولى لأنها صلاة جامعة ينادى لها ويخطب فأشبهت العيد والاستسقاء .
وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل : يجهر فيها . وتمسكوا
بهذا الحديث (فإذا فرغ من قراءته كبر فركع ، وإذا رفع) رأسه (من
الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد) بالواو (ثم يعاود القراءة
في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات) بنصب أربع
عطفاً على أربع السابق .

أبواب سجود القرآن

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجْمَ بِمَكَّةَ ، فَسَجَدَ فِيهَا ، وَسَجَدَ مَنْ مَعَهُ ، غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ ، وَقَالَ يَكْفِينِي هَذَا ، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبِيلَ كَافِرٍ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب سجود القرآن) *

الكريم والفرقان العظيم ، سقطت البسملة لأبي ذر ، ولغير المستملى : باب ماجاء فى سجود القرآن وسنتها أى سجدة التلاوة ، وهى من السنن المؤكدة عند الشافعية لحديث ابن عمر عند أبى داود والحاكم : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ علينا القرآن ، فإذا مرّ بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه . وقال المالكية : هل هى سنة أو فضيلة ؟ قولان مشهوران . وقال الحنفية : واجبة لقوله تعالى : « واسجدوا لله » وقوله : « واسجد واقرب » ومطلق الأمر للوجوب . وعورض بأن زيد بن ثابت قرأ على النبى صلى الله عليه وآله وسلم « والنجم » فلم يسجد . رواه الشيخان . وقول عمر : أمرنا بالسجود يعنى للتلاوة ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه . رواه البخارى . ووردت فى القرآن فى خمسة عشر موضعاً لحديث عمرو بن العاص عند أبى داود والحاكم بإسناد حسن : أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس عشرة سجدة فى القرآن : منها ثلاث فى المفصل ، وفى الحج سجدتان ، واتفقت الشافعية والحنفية على السجود فى أربع عشرة منها ، إلا أن الشافعية قالوا : فى الحج سجدتان وليس سجدة « ص » سجدة تلاوة ، والحنفية عدوها لا ثانية الحج ، فيسجد فى الأعراف عقب آخرها والرعد عقب والآصال ، وفى النحل : « ويفعلون ما يؤمرون » ، وفى الإسراء : « ويزيدهم خشوعاً » ، وفى

مریم: «وبكياً»، وأولى الحجج: «ويفعل ما يشاء»، وثانيتها: «لعلكم تفلحون»، وفي الفرقان: «وزادهم نفوراً»، وفي النمل: «العرش العظيم»، وعند الحنفية: «وما يعلنون»، وألّم السجدة: «لا يستكبرون»، وص: «وأنا ب»، وفصلت «يسأمون»، وعند المالكية: «تعبدون»، وآخر النجم، والانشقاق: «لا يسجدون»، والعلق آخرها، فلو سجد قبل تمام الآية ولو بحرف لم يصح لأن وقتها إنما يدخل بتمامها، والمشهور عند المالكية وهو القول القديم للشافعي إنها إحدى عشرة، فلم يعدوا ثانية الحج ولا ثلاثة الفصل لحديث: لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الفصل منذ تحول إلى المدينة. وأجيب بأنه ضعيف ونافٍ وغيره صحيح ومثبت. وفي حديث أبي هريرة عند مسلم: سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في: «إذا السماء انشقت» و«اقرأ باسم ربك»، وكان إسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة، وعبرة الفتح: قد أجمع العلماء على أن يسجد في عشرة مواضع وهي متوالية إلا ثانية الحج وص، وأضاف مالك ص فقط، والشافعي في القديم: ثانية الحج فقط، وفي الجديد هي ومافي الفصل، وهو قول عطاء، وعن أحمد مثله في رواية، وفي أخرى مشهورة زيادة ص، وهو قول الليث وإسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية، وابن المنذر وابن سريج من الشافعية، وعن أبي حنيفة مثله. لكن نفي ثانية الحج، وهو قول داود. ووراء ذلك أقوال أخرى: منها عن عطاء الخراساني: الجميع إلا ثانية الحج والانشقاق، وقيل بإسقاطهما وإسقاط ص أيضاً، وقيل الجميع مشروع، ولكن العزائم: الأعراف وسبحان وثلاث الفصل. وروى عن ابن مسعود وابن عباس: «ألّم تنزيل» وحم، تنزيل، والنجم وقرأ. وعن سعيد بن جبير مثله بإسقاط اقرأ. عن عبيد ابن عمير مثله لكن بإسقاط النجم وإثبات الأعراف وسبحان. وعن علي: ما ورد فيه الأمر بالسجود عزيمة، وقيل يشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو الحث عليه أو الثناء على فاعله، أو سيق مساق المدح، وهذا يبلغ عدداً كثيراً، وقد أشار إليه أبو محمد بن الحشاش في قصيدته إلا لغازية. انتهى.

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم بمكة فسجد فيها) أى في آخرها (وسجد من معه غير شيخ)

هو أمية بن خلف ، سماه البخارى فى تفسير سورة النجم ، أو الوليد بن المغيرة ، أو عتبة بن ربيعة كما فى سيرة ابن إسحق ، أو الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة بالشك كما فى تفسير سنيد ، وفيهما نظر ذكره . فى الفتح ، أو أبو أحيحة سعيد بن العاصى ، أو أبو لهب ، أو المطلب بن أبى وداعة ، والأول أصح (أخذ كفأ من حصى أو تراب ورفع به إلى جبهته) وفى سورة النجم : فسجد عليه (وقال يكفينى هذا) قال ابن مسعود (فرأيت) أى الشيخ المذكور (بعد ذلك قتل كافراً) أى ببدر ، وبدأ البخارى بالنجم لأنها أول سورة أنزلت فيها سجدة ، كما عنده فى رواية إسرائيل ، والسابق من اقرأ أوائلها وأما بقيتها فبعد ذلك بدليل قصة أبى جهل فى نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه رواية الرجل عن زوج أمه ، لأن غندراً ابن امرأة شعبة ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى هذا الباب ، وفى مبعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم والمغازى والتفسير ، وأبو داود والنسائى فيه أيضاً .

الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَ، لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِيهَا . وَحَدِيثُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بِالنَّجْمِ ، تَقَدَّمَ قَرِيباً مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ : وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) السجود في سورة (ص ليس من عزائم السجود) أى من المأمور بها ، والعزم في الأصل عقد القلب على الشيء ، ثم استعمل في كل أمر محتوم ، وفي الاصطلاح ضد الرخصة ، وهى ما ثبت على خلاف الدليل لعذر . وفي الفتح : المراد بالعزائم ماوردت العزيمة على فعلها كصيغة الأمر مثلاً بناء على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من لايقول بالوجوب . وقد روى ابن المنذر وغيره عن على بإسناد حسن أن العزائم : حَمَّ والنجم واقرأ وآلم تنزِيل . وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخر ، وقيل : الأعراف ، وسبحان ، وحَمَّ ، وآلم . أخرجه ابن أبي شيبة (وقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها) موافقة لأخيه داود عليه السلام وشكراً لقبول توبته : وللنسائي من حديث ابن عباس قال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صـ وقال سجدتها داود توبة ونسجدتها شكراً . وفي حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود بإسناد صحيح على شرط البخارى : خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فقرأ صـ ، فلما مر بالسجود تشزنا ، أى تهبأنا له ، فلما رأنا قال : إنما هى توبة نبيّ ولكن قد استعديتُم للسجود ، فنزل وسجد ، فيستحب السجود لصـ لما ذكر . وعند البخارى في تفسير سورة صـ من طريق مجاهد قال : سألت ابن عباس : من أين سجدت؟ فقال : أو ما تقرأ : « ومن ذريته داود وسليمان أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » . ففى هذا إنه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية . وفي حديث الباب أنه أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا تعارض بينهما

لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقتين. وزاد في أحاديث الأنبياء من طريق مجاهد أيضاً ، فقال ابن عباس : نبيكم ممن أمر أن يقتدى بهم . فاستنبط منه وجه سجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها من الآية . والمعنى : إذا كان نبيكم مأموراً بالافتداء بهم فأنت أولى ، وإنما أمره بالافتداء بهم ليستكمل بجميع فضائلهم الجميلة وخصائصهم الحميدة ، وهى نعمة ليس وراءها نعمة ، فيجب عليه الشكر لذلك . قال فى الفتح وسبب ذلك كون السجدة التى فى ص- إنما وردت بلفظ الركوع ، فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة . وفى الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً فى أحاديث الأنبياء ، وأبو داود والترمذى فى الصلاة ، والنسائى فى التفسير .

(وحديثه) أى حديث ابن عباس (رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالنجم تقدّم قريباً من رواية ابن مسعود ، وزاد فى هذه الرواية : وسجد معه المسلمون والمشركون) أى الحاضر منهم لما سمعوا ذكر طواغيتهم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، لا لما قيل مما لا يصح أنه أثنى على آلهتهم ، وكيف يتصور ذلك وقد أدخل همزة الإنكار على الاستخبار بعد الفاء فى قوله فى السورة « أفرأيتم » المستدعية لإنكار فعل الشرك . والمعنى : أتجعلون هؤلاء ، أى اللات والعزى ومناة ، شركاء ، فأخبرونى بأسماء هؤلاء إن كانت آلهة ، وماهى إلا أسماء سميتوها بمجرد الهوى لاعن حجة أنزل الله بها . قال القسطلانى : وفى كتابى « المواهب اللدنية » من ذلك ما يكتفى ويشفى (و) كذا سجد معه صلى الله عليه وآله وسلم (الجن والإنس) هو من باب الإجمال بعد التفصيل ، كما فى قوله تعالى : « تلك عشرة كاملة » . قاله الكرمانى ، وزاد صاحب اللامع الصبيح ، أو تفصيل بعد إجمال ، لأن كلا من المسلمين والمشركين شامل للإنس والجن . قال فى الفتح : وكأن ابن عباس استند فى ذلك إلى إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إما مشافهة له وإما بواسطة لأنه لم يحضر القصة لصغره ، وأيضاً فهو من الأمور التى لا يطلع عليها الإنسان إلا بتوقيف وتجويز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعاً . انتهى . والحديث أخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، والترمذى فى الصلاة .

الحديث الثالث

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالنَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا .

(عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم : والنجم فلم يسجد فيها) لبيان الجواز لأنه لو كان واجباً لأمره بالسجود . قال الحافظ : وهذا أرجح الاحتمالات ، وبه جزم الشافعي . وقد روى البزار والدارقطني بإسناد رجاله ثقات عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في سورة النجم وسجدنا معه . وعند ابن مردويه في التفسير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة يسجد في خاتمة النجم ، فسأله ، فقال إنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها ، وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة ، وأما قول ابن القصار : إن الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة ، فردد بفعله . ورواة هذا الحديث مدنيون إلا شيخ البخاري ، وفيه التحديث والإخبار والعتنة والسؤال ، وأخرجه البخاري في سيود القرآن ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ». فَسَجَدَ بِهَا. فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ لَمْ أَسْجُدْ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قرأ: «إذا السماء انشقت» . فسجد بها، فقيل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال : لو لم أَر النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يسجد لم أسجد) قال في الفتح : وعلى التثنية فيمكن أى يتمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة، أما تركها مطلقاً فلا ، ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا بأهريرة بعد أن أعلمهما بالسنة في هذه المسألة ولا احتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك . قال ابن عبد البر : وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ، وَنَسْجُدُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد) معه (حتى ما يجد أحدنا) أى بعضنا (موضع جبهته) لكثرة الساجدين وضيق المكان . وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ، أى ولو بغير إذنه ، مع أن الأمر فيه يسير ، قاله في المطلب ، ولا بد من إمكانه مع القدرة على رعاية هيئة الساجد بأن يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض . وبه قال أحمد والكوفيون . وقال مالك : يمسك فإذا رفعوا سجدوا وإذا قلنا بجواز السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه سنة وذلك فرض .

أبواب تقصير الصلاة

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَفْصُرُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب تقصير الصلاة) *

أى تقصير الفرض الرباعى إلى ركعتين فى كل سفر طويل مباح ، طاعة كان كسفر الحج أو غيرها ، ولو مكروهاً كسفر تجارة تخفيفاً على المسافر لما يلحقه من تعب السفر ، والأصل فيه قوله تعالى : « وإذا ضربتم فى الأرض » قال يعلى بن أمية : قلت لعمر : إنما قال الله تعالى « إن خفتهم » وقد أمن الناس ، فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته . رواه مسلم . فلا قصر فى الصبح والمغرب . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع عليه : ولا فى سفر معصية خلافاً لأبى حنيفة والثورى حيث أجازاه فى كل سفر ، وفى شرح المسند لابن الأثير : كان قصر الصلاة فى السنة الرابعة من الهجرة . وفى تفسير الثعلبى : قال ابن عباس : أول صلاة قصرت صلاة العصر ، قصرها صلى الله عليه وآله وسلم بعسفان فى غزوة أُنمار .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى فى فتح مكة (تسعة عشر) أى يوماً بليلاً ، زاد البخارى فى المغازى عن عاصم وحده بمكة ، وكذا رواه ابن المنذر عن عكرمة ، وقد رواه أبو داود من هذا الوجه بلفظ : سبعة عشر ، وله أيضاً من حديث عمران بن حصين : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين . قال فى المجموع : فى سنده من لا يحتج به ، لكن رجحه الشافعى على حديث ابن عباس : تسعة عشر . ولأبى داود أيضاً عن ابن عباس : أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة (١١ - عون البارى - ج ٢)

يقصر الصلاة . وضعفها النووي في الخلاصة . قال ابن حجر : وليس بجيد لأن روايات ثقات . ولم ينفرد بها ابن إسحق ، فقد أخرجها النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك . وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبع عشرة ، فحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر . انتهى . واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات . وبهذا أخذ إسحق بن راهويه . ويرجحها أيضاً أنها أكثر ماوردت به الروايات الصحيحة . وقال البيهقي : أصح الروايات فيه رواية ابن عباس ، وهى التى ذكرها البخارى ، ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ، ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن راوى تسعة عشر عدّ يومى الدخول والخروج ، وراوى سبعة عشر لم يعدهما ، وراوى ثمانى عشرة عدّ أحدهما ، وهذا الجمع يشكل على قولهم يقصر ثمانية عشر غير يومى الدخول والخروج . انتهى . وأخذ الثورى وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ماورد ، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً . وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين ، لكن محله عنده فيمن لم يجمع الإقامة ، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإتمام ، فإن أزمع الإقامة فى أول الحال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه فى دخول يومى الدخول والخروج فيها أولاً ، وحثه حديث أنس الذى يليه .

(يقصر) الصلاة الرباعية لأنه كان متردداً متى تهيأ له فراغ حاجته ، وهو انجلاء حرب هوازن ، ارتحل . ويقصر بضم الصاد ، وضبطها المنذرى بضم الياء وتشديد الصاد من التقصير (فنحن إذا سافرنا) فأقنا (تسعة عشر) يوماً (قصرنا) الصلاة الرباعية ، وذلك عند توقع الحاجة يوماً فيوماً (وإن زدنا) فى الإقامة على تسعة عشر يوماً (أتمنا) الصلاة أربعاً . قال فى الفتح : ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزمنا الإتمام ، وليس ذلك المراد ، وقد صرح أبو يعلى عن شيبان عن أبى عوانة فى هذا الحديث بالمراد ولفظه : إذا سافرنا فأقنا فى موضع تسعة عشر ، ويؤيده صدر الحديث وهو قوله : أقام . وللترمذى من وجه آخر عن عاصم : فإذا أقنا أكثر من ذلك صلينا أربعاً . انتهى . وفى الدرر البهية : وإذا أقام ببلد متردداً قصر إلى عشرين يوماً . انتهى . أى ثم يتم لأن من حط رحله بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر

وفارقتة المشقة ، فلولا أن الشارع سمي من أقام كذلك مسافراً فقال : أتموا
يا أهل مكة فإنما قوم سفر لما كان حكم السفر ثابتاً له ، فالواجب الاقتصار
في القصر على المقدار الذي سوّغه الشارع ، وما زاد عليه فللمسافر حكم المقيم
يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لا مسافر . وأخرج أحمد وأبو داود من
حديث جابر قال : أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة
يقصر الصلاة . وأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي
فوجب علينا أن تقتصر على هذا المقدار وتم بعد ذلك . قال الشوكاني في
الدرارى المضيئة : والله درّ الخبر ابن عباس رضى الله عنهما ، ما أفقهما
وما أفهمهما للمقاصد الشرعية ، ثم ذكر حديث الباب ، وقال : هذا هو الفقه
الدقيق والنظر المبني على تحقيق . ولو قال له جابر : أقننا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة تقصر الصلاة لقال بموجب ذلك ، قال :
وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لدى . انتهى . ورواة هذا الحديث ما بين
مصرى وواسطى وكوفى ومدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، وفيه التحديث
والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً في المغازى ، وأبو داود والترمذى وابن ماجه
في الصلاة .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، قِيلَ لَهُ : أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا ؟ قَالَ : أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا .

(عن أنس رضي الله عنه) قال (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) يوم السبت بين الظهر والعصر لخمس ليل بقين من ذى القعدة ، وعند مسلم : إلى الحج (إلى مكة فكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلي) الفرائض (ركعتين ركعتين) أى إلا المغرب رواه البيهقي (حتى رجعنا إلى المدينة ، قيل له) أى لأنس ، والقائل يحيى بن أبي إسحق الحضرمي (أقمت بمكة شيئاً ؟ قال : أقمنا بها) أى وبضواحيها (عشرًا) أى عشرة أيام ، ولا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور ، لأن حديثه كان في فتح مكة ، وهذا في حجة الوداع ، وفي حديث آخر عن ابن عباس : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لصبح رابعة ... الحديث . ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر . فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام كما قال أنس ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام ، سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن ، فصلى الظهر بمنى ، ومن ثم قال الشافعي : إن المسافرين إذا أقام ببلد قصر أربعة أيام ، وقال أحمد : لإحدى وعشرين ليلة ، واختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها في الفتح ، وقال أبو حنيفة يجوز القصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً ، والأولى ما ذكرناه ، وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة ، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها ، لأن منى وعرفة ليسا من مكة ، أما عرفة فلأنها خارج الحرم فليست من مكة قطعاً ، وأما منى ففيها احتمال ، والظاهر أنها ليست من مكة ، إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم . قال أحمد بن حنبل : ليس لحديث أنس وجه ، إلا أنه حسب أيام إقامته صلى الله عليه وآله وسلم في حجته منذ دخل مكة إلى أن خرج منها ، لاوجه له إلا هذا . وقال المحب الطبري :

أطلق على ذلك إقامته بمكة لأن هذه مواضع النسك وهى فى حكم التابع لمكة لأنها المقصودة بالأصالة ، لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد . وزعم الطحاوى أن الشافعى لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقيماً وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعى ، وهى رواية عن مالك . ورواة هذا الحديث الأربعة كلهم بصريون ، وفيه التحديث والسمع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى وابن ماجه ، وأخرجه النسائى فيها وفى الحج .

الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْى رَكْعَتَيْنِ ، وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ أَتَمَّهَا .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنى) أى وغيره كما فى مسلم الرباعية (ركعتين) للسفر (و) كذا مع (أبى بكر وعمر ومع عثمان) رضى الله عنهم (صدرًا من إمارته) أى من أول خلافته ، وكانت مدتها ثمان سنين أو ست سنين (ثم أتمها) بعد ذلك . وعند مسلم : ثم إن عثمان صلى أربعاً ، وكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده صلى ركعتين . قال القسطلانى : لأن الإتمام والقصر جائزان ، ورأى ترجيح طرف الإتمام لما فيه من المشقة . انتهى . واختلف السلف فى المقيم بمنى هل يقصر أو يتم بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ، واختار الثانى مالك حتى أهل مكة وعرفة ومزدلفة للسنة ، وتعقبه الطحاوى بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يقصرون ، ولا قائل بذلك . وقال بعض المالكية : لو لم يجز لأهل مكة القصر لقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أتموا ، وليس بين مكة ومنى مسافة للقصر ، فدل على أنهم قصروا للنسك . وأجيب بأن الترمذى روى حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بمكة ركعتين ويقول : يا أهل مكة أتموا فإنما قوم سفر ، وكأنه ترك إعلامهم بذلك بمنى استغناء بما تقدم بمكة ، وأجيب بأن الحديث من رواية على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ولو صح فالقصة كانت فى الفتح ، وقصة منى فى حجة الوداع ، فكان لابد من بيان ذلك لبعد العهد ، ولا يخفى أن أصل البحث مبنى على تسليم أن المسافة التى بين مكة ومنى لاتقصر فيها ، وهو من محال الخلاف .

الحديث الرابع

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آمَنَ مَا كَانَ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ .

(عن حارثة بن وهب) الخزاعي أخى عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضى الله عنه قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله) وسلم آمن ما كان بمنأى ركعتين) يعنى صلى بنا ، والحال أنا أكثر أكواننا فى سائر الأوقات أمناً من غير خوف ، والأمن ضد الخوف ، وإسناده إلى الأوقات مجاز ، ومنأى بكسر الميم ، يذكر ويؤنث ، فإن قصد الموضع فذكر ويكتب بالألف وينصرف ، وإن قصد البقعة فؤنث ولا ينصرف ويكتب بالياء ، والمختار تذكيره ، وسمى منأى لما يعنى فيه ، أى يراق من الدماء . والحديث دليل على جواز القصر فى السفر من غير خوف ، وإن دل ظاهر قوله تعالى : « إن خفتم » على الاختصاص ، لأن ما فى الحديث رخصة وما فى الآية عزيمة ، يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم : صدقة تصدق الله بها عليكم . قال فى الفتح : وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى المذكور ، ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم ، فقل إن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وقيل هو من الأشياء التى شرع الحكم فيها بسبب ثم زال ذلك السبب وبقي الحكم ، وقيل المراد بالقصر فى الآية قصر الصلاة فى الخوف إلى ركعة ، وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله صحبة : إنه سأل عمر عن قصر الصلاة فى السفر ، فقال : إنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم . فهذا ظاهر فى أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة فى السفر مطلقاً لا قصرها فى الخوف خاصة . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه التحديث والإنباء والسماع والقول ، وأخرجه أيضاً البخارى فى الحج ، ومسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الحج ، وكذا الترمذى والنسائى .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قِيلَ لَهُ: صَلَّى عُثْمَانُ بِمَنْىَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ اسْتَرْجَعَ ، ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْىَ رَكَعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه لما قيل له صلى عثمان) بن عفان رضى الله عنه (بمناً أربع ركعات استرجع) أى قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، لما رأى من تفويت عثمان لفضيلة القصر لالكون الإتمام لايجزى (ثم قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المكتوبة (بمناً ركعتين وصليت مع أبي بكر) الصديق (رضى الله عنه بمناً ركعتين ، وصليت مع عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه بمناً ركعتين) زاد الثورى عن الأعمش : ثم تفرقت بكم الطرق . أخرجه البخارى فى الحج من طريقه (فليت حظى) أن نصيبى (من أربع ركعات ركعتان متقبلتان) وفيه تعريض بعثمان ، أى ليته صلى ركعتين بدل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحباه ، وهو إظهار لكرهه مخالفتهم ، لايقال إن ابن مسعود كان يرى القصر واجباً ، كما قال الحنفية ووافقهم القاضى إسماعيل من المالكية ، وهى رواية عن مالك وعن أحمد ، وإلا لما استرجع ولا أنكر ، لأننا نقول : قوله ليت إلخ ، يرد ذلك لأن ما لا يجزئ لاحظ له فيه لأنه فاسد ، ولولا جواز الإتمام لم يتابع هو والملا من الصحابة عثمان عليه ، ويؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود صلى أربعاً ، فقيل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً . فقال : الخلاف شر ، إذ لو كان بدعة لكان مخالفته خيراً وصلاًحاً . وفى رواية للبيهقى : إني لأكره الخلاف . قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين . واحتج

الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً باتفاقهم ، ولو كان فرضه القصر لم يأتهم مسافر بمقيم . وقال الطحاوي : لما كان الفرض لا بد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخيير مختصاً بالتطوع دل على أن المصلي لا يتخير في الاثنتين والأربع . وتعقبه ابن بطال بأننا وجدنا واجباً يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمنى . انتهى . ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً ، وفيه نظر لما ذكرته ، ولو كان كذلك لما تعمد بترك الفرض حيث صلى أربعاً وقال : إن الخلاف شر . ويظهر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجمهور صحيحة وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس للشهد . وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الإتمام بالأدلة الصحيحة في أول كتاب الصلاة ، فارجع إليه إن أردته . ورواة هذا الحديث ما بين بلخي وبصرى وكوفي ، فيه التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه أيضاً في الحج ، ومسلم في الصلاة ، وأبو داود في الحج ، وكذا النسائي .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
 لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله)
 (وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) خرج مخرج الغالب وليس
 المراد إخراج سوى المؤمنة ، لأن الحكم يعم كل امرأة مسلمة أو كافرة ،
 كتابية كانت أو حربية . وقد قال بظاهر الحديث بعض أهل العلم . وقد
 أوجب بأن الإيمان هو الذي يستمر للمتصف به خطاب الشارع فينتفع به
 وينقاد له ، فلذلك قيد به ، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به
 إخراج ماسواه ، لأنه تعريض أنها إذا سافرت بغير محرم فإنها مخالفة شرط
 الإيمان ، لأن التعريض إلى وصفها بذلك إشارة إلى التزام الوقوف عند ما نهيت
 عنه ، وأن الإيمان بالله واليوم الآخر يقضي لها بذلك (أن تسافر) أى لا يحل
 لامرأة مسافرتها (مسيرة يوم وليلة) حال كونها (ليس معها حرمة) أى
 رجل ذو حرمة منها بنسب أو غير نسب ، ومسيرة مصدر رسمي بمعنى السير ،
 كالعيشة بمعنى العيش ، وليست التاء فيه للمرة كما زعم ابن الملقن تبعاً
 لمغلطاي . قال في الفتح : استدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم ،
 وهو إجماع ، في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك . اهـ . واستشكل
 قوله في بعض طرق الحديث : فوق ثلاثة أيام . حيث دل على عدم جواز
 سفرها وحدها فوق ثلاثة . وفي هذا الحديث على عدم جواز ثلاثة . وفي
 حديث آخر على عدم جواز يومين . فمفهوم كل واحد يناق الآخر ، والجواب
 أن مفهوم العدد لا اعتبار به . قاله الكرمانى . واختلاف الأحاديث لاختلاف
 جواب السائلين .

الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ فَيُصَلِّيْهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يُسَلِّمُ ، ثُمَّ قَلَمًا يَلْبِثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ فَيُصَلِّيْهَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم إذا أعجله السير في السفر) قيد يخرج به ما إذا أعجله السير في
 الحضر كأن كان خارج البلد في بستان مثلاً (يؤخر المغرب) أى صلاة المغرب
 (حتى يجمع بينها وبين العشاء) جمع تأخير وهو الأفضل للسائر ، وللمستملى :
 يعتم بدل يؤخر ، أى يدخل في العتمة ، وللأربعة : يقيم من الإقامة (فيصليها
 ثلاثاً) أى فيصلى صلاة المغرب ثلاث ركعات ، إذ لا يدخل القصر فيها . وقد
 نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع كما مر . وأما جواب أبى الخطاب بن دحية
 للملك الكامل حين سأله عن حكمها بجواز قصرها إلى ركعتين فباطل ، كالحديث
 الذى رواه له فيه ، بل قيل إنه واضعه والمختلق له . وقد رمى مع غزارة علمه
 وكثرة حفظه بالمجازفة في النقل وذكر أشياء لاحقيقة لها . كذا في القسطلاني
 (ثم يسلم) صلى الله عليه وآله وسلم منها (ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء
 فيصليها ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أى لا يتطوع بالصلاة (بعد
 العشاء حتى يقوم من جوف الليل) وإنما خص ابن عمر صلاة المغرب والعشاء
 بالذكر لوقوع الجمع له بينهما . واستدل البخارى به على عدم القصر في
 صلاة المغرب كالحضر لأنها وتر النهار ، وأنها لما كانت عقب آخر النهار
 ونذب إلى تعجيلها عقب الغروب أطلق عليها وتر النهار لقربها منه .

الحديث الثامن

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله) وسلم يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة (وهذا يتناول الدابة والراحلة والدابة أعم ، وفي المغازي أن ذلك كان في غزوة أُمّار وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد إليهم .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ : فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُ لَمْ أَفْعَلْهُ .

(عن أنس رضي الله عنه أنه صلى على حمار ووجهه عن يسار القبلة) وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد قال : رأيت أنساً وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع جبهته على شيء (فقيل له : تصلي لغير القبلة ، فقال : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم فعله (أي ترك الاستقبال أو الصلاة على الدابة ، والأول أولى (لم أفعله) وهل يؤخذ منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمار فيه احتمال . وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس بإسناد حسن أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خير . ولمسلم عن ابن عمر نحوه . وهذا يرجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري في الترجمة بقوله : صلاة التطوع على الحمار . وفي الحديث : أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه إن صلاته صحيحة ، لأن الدابة لا تخلو عن نجاسة ولو على منفذها . وفيه الرجوع إلى أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كالرجوع إلى أقواله من غير عرضة للاعتراض . وفيه تلقى المسافر وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل . وفيه التلطف بالسؤال والعمل بالإشارة لقوله في أصل الحديث : من ذا الجانب .

الحديث العاشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَحِبْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أراه يسبح في السفر) أى يصلى الرواتب التى قبل الفرائض وبعدها (وقال الله تعالى : لقد كان لكم فى رسول الله أسوة) أى قدوة (حسنة) وسنة صالحة فاقنطروا به ، وذلك يستفاد من قوله فى الرواية الثانية : فكان لايزيد فى السفر على ركعتين . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ يحتمل أن يريد به لايزيد فى عدد الركعات فى الفرض فيكون كناية عن نفي الإتمام ، أو المراد به الإخبار عن المداومة على القصر . ويحتمل أن يريد لايزيد نفلاً . ويمكن أن يريد ما هو أعم من ذلك . قال الحافظ ابن حجر : ويدل على الثانى رواية مسلم من الوجه الثانى الذى أخرجه المصنف ولفظه : صحبت ابن عمر فى طريق مكة يصلى لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه التفاتة فرأى ناساً قياماً ، فقال : ما يصنع هؤلاء . قلت : يسبحون . قال : لو كنت مسبحاً لأتممت ، فذكر المرفوع كما ساقه المصنف . وفيه صحبت أبا بكر وعمر وعثمان كذلك وكانوا لايزيدون فى السفر على ركعتين ، أى لا نفلاً ولا غيره ، ففيه أنه فهم من القصر التخفيف فلذلك كان لا يصلى الراتبة ولا يتم . وزواة هذا الحديث ما بين كوفى ومصرى ومدنى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى هذا الباب ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود وابن ماجه .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ .

(عن عامر بن ربيعة) العنزى (رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم صلى السبحة) النافلة (بالليل فى السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به) يومئ برأسه إلى الركوع والسجود وهو أخفض ، وهذا لا ينافى ما مر أنه لم يسبح ، إذ معناه لم أره يصلى النافلة على الأرض فى السفر ، لأنه روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم جوف الليل فى السفر ويتهجد فيه ، فغير ابن عمر رآه فيقدم المثلث على النافى ، ويحتمل أنه تركه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التخفيف فى نفل السفر . قال فى الفتح : وما جمعنا به تبعاً للبخارى أظهر فيما يظهر والذى جمع به تبعاً للبخارى عند قول البخارى باب من تطوع فى السفر عقب المكتوبة . قال الحافظ : هذا يشعر بأن نفي التطوع فى السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة ، فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق بها من النوافل المطلقة . كالتهجد والوتر والضحي وغير ذلك ، والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالإقامة وانتظاره الإمام غالباً ونحو ذلك ، بخلاف ما بعدها ، فإنه فى الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها .

الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر) جمع تأخير (إذا كان على ظهر سير) أى حال كونه يسير ، وفيه جناس التحريف بين الظهر والعصر (ويجمع بين المغرب والعشاء) أورد البخارى هنا ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير ، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائراً ، وحديث أنس وهو مطلق ، واستعمل الترجمة مطلقاً إشارة إلى العمل بالمطلق ، لأن المقيد فرد من أفرادهِ ، فكأنه رأى جواز الجمع بالسفر ، سواء كان سائراً أم لا ، وسواء كان سيره مجداً أم لا ، وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين ، ومن الفقهاء الثورى والشافعى وأحمد وإسحق وأشهب ، وقال قوم : لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة ، وهو قول الحسن والنخعى وأبى حنيفة وصاحبيه ، ووقع عند الثورى أن الصحابين خالفاً شيخهما ، ورد عليه السروجى فى شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وأجابوا على ما ورد من الأخبار فى ذلك أن الذى وقع جمع صورى ، وهو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها ، وعجل العشاء فى أول وقتها . وتعقبه الخطابى وغيره بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة فى وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة . ومن الدليل على أن الجمع للرخصة قول ابن عباس : أراد أن لا يخرج أمته . أخرجه مسلم . وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع فى وقت إحدى الصلاتين ، وذلك

هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ، ومما يرد الحمل على الجمع الصورى
 جمع التقديم ، وقيل يختص الجمع بمن يجد فى السير . قاله الليث ، وهو القول
 المشهور عن مالك ، وقيل يختص بالسائر دون النازل ، وهو قول ابن جبيب ،
 وقيل يختص بمن له عذر ، وحكى عن الأوزاعى وقيل يجوز جمع التأخير
 دون التقديم ، وهو مروى عن مالك وأحمد ، واختاره ابن حزم . وقال
 ابن بطلال : كل راوٍ يروى مارآه ، وكل سنة .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ ،
فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ
لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ .

(عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : كانت بي بواسير) وهى
فى عرف الأطباء نفاطات تحدث فى نفس المقعدة ينزل منها مادة . قال فى
الفتح : جمع باسورة ، والذى بالموحدة ورم فى باطن المقعدة ، والذى بالنون
قرحة فاسدة لا تقبل البرء مادام فيها ذلك الفساد (فسألت النبى صلى الله عليه
 وآله (وسلم عن الصلاة) أى صلاة المريض كما رواه الترمذى ، ودلّ عليه
 قوله فى أوله : وكانت بي بواسير ، وعند ابن ماجه وأحمد عنه قال : كنت
 رجلاً ذا أسقام كثيرة ، وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا مفهوم له ،
 بل الرجل والمرأة فى ذلك سواء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صلّ)
 حال كونك (قائماً ، فإن لم تستطع) بأن وجدت مشقة شديدة بالقيام
 أو خوف زيادة مرض أو هلاك أو غرق ودوران رأس لراكب السفينة
 (فقاعداً) أى صلّ حال كونك قاعداً كيف شئت . نعم قعوده مفترشاً
 أفضل لأن قعوده لا يعقبه سلام كالقعود للتشهد الأول ، والإقعاء وهو أن
 يجلس على وركيه وينصب فخذه ، وزاد أبو عبيدة : ويضع يديه على الأرض
 مكروه للنهى عنه فى الصلاة ، كما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط البخارى
 (فإن لم تستطع) أى القعود للمشقة المذكورة (فعلى) أى فصلّ على (جنب)
 وجوباً مستقبلاً القبلة بوجهك . رواه الدارقطنى من حديث على . واضطجاعه
 على الأيمن أفضل ، ويكره على الأيسر بلا عذر ، وزاد النسائى : فإن لم
 تستطع فستقيلاً ، أى وأخصاه للقبلة ، ويركع ويسجد بقدر إمكانه ، فإن
 قدر المصلّى على الركوع فقط كرره للسجود ، ومن قدر على زيادة أكمل
 الركوع تعيينت تلك الزيادة للسجود لأن الفرق بينهما واجب على المتمكن
 ولو عجز عن السجود إلا أن يسجد بمقدم رأسه أو صدغه ، وكان بذلك أقرب
 (١٢ - عون البارى - ج ٢)

إلى الأرض وجب لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، فإن عجز عن ذلك أيضاً
أوماً برأسه والسجود أخفض من الركوع ، فإن عجز عن إيمائه فيه فبصره ،
فإن عجز عن الإيماء ينصره إلى أفعال الصلاة أجراها على قلبه بسننها ، ولا إعادة
عليه ، ولا تسقط عنه الصلاة وعقله ثابت لوجود مناط التكليف . وهذا
الترتيب قال به معظم الشافعية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أمرتكم
بأمر فأتوا منه ما استطعتم . هكذا استدل به الغزالي ، وتعقبه الرافعي بأن
الخبر أمر بالإتيان بما يشتمل عليه المأمور ، والقيود لا يشتمل على القيام ،
وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكره . وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لانقول : إن
الآتي بالقيود آت بما استطاعه من القيام مثلاً ، ولكننا نقول : يكون آتياً
بما استطاعه من الصلاة ، لأن المذكورات أنواع للجنس الصلاة بعضها أدنى
من بعض ، فإذا عجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة .
وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع شرعية الصلاة بها وهو
محل النزاع . انتهى . واستدل بقوله في حديث النسائي : فإن لم تستطع فستلقياً
أنه لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة ، إلى
آخر ما مر ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية . قال ابن المنير في
الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل ، كثير في الوقوع ،
وهو أن يعجز المريض عن الذكر ويقدر على الفعل ، فألهمه الله أن اتخذ من
يلقنه ، فكأن يقول : أحرم بالصلاة ، قل الله أكبر ، اقرأ الفاتحة ، قل الله
أكبر للركوع إلى آخر الصلاة ، يلقنه ذلك تلقيناً ، وهو يفعل جميع ما يقول
له بالنطق والإيماء ، رحمه الله تعالى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا لَمْ تَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ .

(عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها لم تر النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم يصلى صلاة الليل) حال كونه (قاعداً قط حتى أسن) أى دخل
 فى السن . وفى رواية أخرى من هذا الوجه : حتى إذا كبر . وعند مسلم عنها
 أيضاً : لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً . وعنده أيضاً من حديث حفصة :
 ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى سبحة قاعداً حتى كان
 قبل وفاته بعام فكان يصلى فى سبحة قاعداً (فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد
 أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية) شك من الراوى أن
 عائشة قالت إحدهما أو هما معاً بحسب وقوع ذلك منه مرة كذا ومرة كذا
 أو بحسب طول الآيات وقصرها قائماً (ثم ركع) وزاد فى الطريق الثانية
 منهما أنه كان يفعل ذلك فى الركعة الثانية وفى الأولى منهما . قال ابن التين :
 قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة ، وبقولها حتى أسن ، ليعلم
 أنه إنما فعل ذلك إبقاء على نفسه ليستديم الصلاة ، وأفادت أنه كان يديم
 القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك . انتهى . ودل حديث عائشة
 المذكور فى البخارى بعد هذا الحديث على جواز القعود فى أثناء الصلاة
 النافلة لمن افتتحها قائماً بما يباح له أن يفتتحها قاعداً ثم يقوم ، إذ لافرق بين
 الحاليتين ، ولا سيما مع وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم فى الركعة
 الثانية ، خلافاً لمن أبى ذلك . واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجعا
 ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ ، فَإِنْ كُنْتُ يَقْضِي تَحَدَّثَ مَعِي ، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً أَضْطَجَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية : ثم يفعل فى الركعة الثانية مثل ذلك) المذكور كقراءة ما بقى قائماً وغيره (فإذا قضى صلاته) وفرغ من ركعتى الفجر (نظر فإن كنت يقضى تحدث معى وإن كنت نائمة اضطجع) للراحة من تعب القيام .

أبواب التهجد بالليل

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ وَقَوْلُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ . اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبْتُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

كذا بإثباتها في غير رواية أبي ذر .

* (باب التهجد بالليل) *

أى الصلاة فيها ، وأصله ترك الهجود وهو النوم . قال ابن فارس : التهجد : المصلى ليلاً . وفي رواية : من الليل ، وهو أوفق للفظ القرآن به . (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم إذا قام من الليل يتهجد) أى من جوف الليل ، كما في رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة . وظاهر السياق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة . وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام

للتَّهجد قال بعد ما يكبر : اللهم لك الحمد . . إلخ (قال : اللهم لك الحمد ، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن) أى القائم بأُمور الخلق ومدبرهم ومدبر العالم فى جميع أحواله ، وهو القائم بنفسه مطلقاً لا بغيره ، ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور وجود شىء ولا دوام وجوده إلا به . قال التوربشتى : المعنى أنت الذى تقوم بحفظها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه ، تؤتى كلاماً به قوامه وتقوم على كل شىء من خلقك بما تراه من تدبيرك ، وعبر بمن دون ما تعليلًا للعلاء على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن) وإضافة النور إلى السموات والأرض للدلالة على سعة إشراقه وفشواً لضاءته ، يعنى أن كل شىء استنار منهما واستضاء بفقدرك وجودك ، والأجرام المنيرة بدائع فطرتك ، والعقل والحواس خلقك وعطيتك . قال فى الفتح : وقيل المعنى : أنت المتزه عن كل عيب ، يقال : فلان منور أى مبرأ من كل عيب ، ويقال هو اسم مدح ، يقال : فلان نور البلد أى مزيّنه (ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن) ولك الحمد أنت الحق (المتحقق وجوده ، وكل شىء ثبت وجوده وتحقق فهو حق ، وهذا الوصف للرب جلّ جلاله بالحقيقة والخصوصية لا ينبغى لغيره ، إذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ، ومن عداه ممن يقال فيه ذلك فهو بخلافه (ووعدك الحق) الثابت المتحقق فلا يدخله خلف ولا شك فى وقوعه وتحققه (ولقاؤك حق) أى رؤيتك فى الدار الآخرة حيث لا مانع أو لقاء جزائك لأهل السعادة والشقاوة ، وهو داخل فيما قبله ، فهو من عطف الخاص على العام ، وقيل اللقاء الموت ، وأبطله النووى . قال فى الفتح : فيه جواز الإقرار بالبعث بعد الموت ، وهو عبارة عن حال الخلق فى الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال (وقولك حق) أى مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومفهومه لازم (واللجنة حق والنار حق) أى كل منهما موجود الآن (والنبون حق ومحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) خصه بالذكر تعظيماً له وعطفه على النبيين إيداناً بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجردّه عن ذاته كأنه غيره ، ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة فى إثبات نبوته كما فى التشهد (والساعة) أى القيامة (حق) وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعير للوقت الذى تقام فيه القيامة ، يريد

أنها ساعة خفيفة يحدث فيها أمر عظيم ، وتكرير الحمد للاهتمام بشأنه وليناط به كل مرة معنى آخر ، وفي تقديم الجار والمجرور إفادة التخصيص ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص الحمد بالله قيل : لم خصصتني بالحمد ؟ قال : لأنك أنت الذى تقوم بحفظ الكائنات ، إلى غير ذلك ، وعرف الحق فى أنت الحق ووعدك الحق ، ونكر فى البواقي . قال الطيبي : عرفها للخصر لأن الله هو الحق الثابت الدائم الباقي وماسواه فى معرض الزوال . قال لبيد ع :
* ألا كل شيء ما خلا الله باطل *

وكذا وعده مخصص بالإنجاز دون وعد غيره . وقال السبيلي : التعريف للدلالة على أنه المستحق لهذا الاسم بالحقيقة ، إذ هو مقتضى هذه الأداة ، وكذا فى وعده الحق ، لأن وعده كلامه ، وتركت فى البواقي لأنها أمور محدثة ، والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته ، وبقاء ما يدوم منه علم بالخبر الصادق لامن جهة استحالة فناءه . وتعقبه فى المصاييح بأنه يرد عليه قوله فى هذا الحديث : وقولك حق ، مع أن قوله كلامه القديم فينظر وجهه : انتهى . قال الطيبي : وها هنا سر دقيق وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نظر إلى المقام الإلهي ومقربي حضرة الربوبية عظم شأنه وفخم منزلته حيث ذكر النبيين وعرفها بلام الاستغراق ، ثم خص محمداً صلى الله عليه وآله وسلم من بينهم وعطفه عليهم إيداناً بالتغاير كما مر .. إلخ . ولما رجع إلى مقام العبودية ونظر إلى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب فى مطاوى الانكسار (اللهم لك أسلمت) أى انقدت لأمرك ونهيك وخضعت (وبك آمنت) أى صدقت بك وبما أنزلت (وعليك توكلت) أى فوضت أمري إليك (وإليك أنبت) رجعت إليه مقبلاً بقلبي عليك (وبك) أى بما آتيتني من البراهين والحجج (خاصمت) من خاصمتني من الكفار ، أو بتأييدك ونصرتك قاتلت (وإليك حاكمت) كل من أبى قبول ما أرسلتني به ، وجعلتك الحكم بيننا لا من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم جميع صلوات هذه الأفعال عليها إشعاراً بالتخصيص وإفادة للخصر (فاغفر لى ما قدمت) قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه (وما أسررت) أخفيت (وما أعلنت) أظهرت أى ما حدثت به نفسى وما تحرك به لسانى . قاله تواضعاً وإجلالاً لله تعالى ، أو تعليمياً لأمته ، وتعقب فى الفتح الأخير بأنه لو كان للتعليم فقط لكفى فيه

أمرهم بأن يقولوا فالأولى أنه للمجموع (أنت المقدم) لى فى البعث فى الآخرة (وأنت المؤخر) لى فى البعث فى الدنيا . وزاد ابن جريج فى الدعوات : أنت إلهى (لا إله إلا أنت أو لا إله غيرك ولا حول ولا قوة إلا بالله) . قال الكرماني : هذا الحديث من جوامع الكلم ، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه ، والنور إلى أن الإعراض أيضاً منه ، والملك إلى أنه حاكم عليها إيجاباً وإعداماً يفعل ما يشاء ، وكل ذلك من نعم الله على عباده ، فلهذا قرر كل منها بالحمد وخصص الحمد به ، ثم قوله : أنت الحق إشارة إلى المبدأ ، والقول ونحوه إلى المعاش ، والساعة ونحوها إلى المعاد . وفيه إشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثواباً وعقاباً ، ووجوب الإسلام والإيمان والتوكل والإنابة والتضرع إلى الله والخضوع له . انتهى . وفيه زيادة معرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعظمة ربه وعظيم قدرته ، ومواظبته على الذكر والدعاء ، والثناء على ربه ، والاعتراف لله بحقوقه ، والإقرار بصدق وعده ووعيده . وفيه استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقْصُصَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِثْرِ ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ ، وَإِذَا فِيهَا أَنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ، قَالَ : فَلَقِينَا مَلِكَ آخَرَ ، فَقَالَ نِي : لَمْ تُرْعَ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَكَانَ بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان الرجل) اللام للجنس ولا مفهوم له وإنما ذكره للغالب (في حياة النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم إذا رأى رؤيا) كفعلي بالضم من غير تنوين أى في النوم (قصها على رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فتمنيت أن أرى رؤيا) زاد في التفسير من وجه آخر : فقلت في نفسي : لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء . ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير رائيها (فأقصها) أى أخبره بها (على رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم وكنت غلاماً شاباً وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار فإذا هي مطوية) أى مبنية الجوانب (كطي البثر وإذا لها قرنان) أى جانبان (وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فجعلت أقول : أعوذ بالله من النار ، قال : فلقينا ملكاً آخر فقال لي لم ترع) أى لا تخف ، يعنى لاخوف عليك بعد هذا (فقصصتها على حفصة فقصصتها حفصة على رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : نعم الرجل عبد الله) وفي التعبير من رواية نافع عن ابن عمران : عبد الله رجل صالح (لو كان يصلي من الليل) لو للتمنى لا للشرط ، ولذا لم يذكر الجواب ، قال سالم (فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا) وفي الحديث أن قيام الليل ينجي من النار ، وفيه تمنى الخير والعلم ، وفيه كراهة النوم بالليل ، وفي مسلم من حديث أبي هريرة : أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل . وهو يدل على أنه أفضل من ركعتي الفجر . وقواه النووي في الروضة ، لكن الحديث اختلف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه ، ومن ثم لم يخرج به البخاري ، والمعتمد تفضيل الوتر على الرواتب وغيرها كالضحى ، إذ قيل بوجوبه ، ثم ركعتي الفجر لحديث عائشة في الصحيحين : لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر ، وحديث مسلم : ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل . وحملوا حديث أبي هريرة السابق على أن النقل المطلق المفعول في الليل أفضل من المطلق المفعول في النهار . وقد مدح الله المتجهدين في آيات كثيرة . كقوله تعالى : « كانوا قليلا من الليل ما يهجعون — والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً — تنجاني عنهم عن المضاجع » ويكفي « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » وهي الغاية ، فمن عرف فضيلة قيام الليل بسماع الآيات والأخبار والآثار الواردة فيه ، واستحكم رجاءه وشوقه إلى ثوابه ولذة مناجاة ربه وخلوته به ، هاجه الشوق وباعث التوق وطرد عنه النوم . وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في باب نوم الرجال في المسجد ، وفي باب فضل من تعار من الليل ، ومناقب ابن عمر ، ومسلم في فضائل ابن عمر .

الحديث الثالث

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْتَكِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ .

(عن جندب بن عبد الله) البجلي (رضى الله عنه قال : اشتكى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مرض (فلم يقيم) الصلاة الليل (ليلة أو ليلتين) هكذا اختصره البخارى هاهنا ، وقد ساقه فى فضائل القرآن تاماً ، فزاد : فأتته امرأة فقالت : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله تعالى « والضحي والليل » إلى قوله « وما قلى » ورواته الأربعة كوفيون ، وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه فى قيام الليل أيضاً وفضائل القرآن والتفسير ، ومسلم فى المغازى ، والترمذى والنسائى فى التعبير .

الحديث الرابع

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً ، فَقَالَ : أَلَا تُصَلِّيَانِ؟ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا ، فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٌّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَهُوَ يَقُولُ : « وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا » .

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طرقة وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) (وسلم طرقة وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي ذكرها تأكيداً ، وإلا فالطروق هو الإتيان ليلاً (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما حثاً وتحريضاً (ألا تصليان؟) قال ابن بطال : فيه فضيلة صلاة الليل وإيقاظ النائمين من الأهل والقراءة لذلك . ووقع في رواية ابن حكيم : ودخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على علي وفاطمة من الليل فأيقظنا للصلاة ثم رجع إلى بيته فصلى هويماً من الليل فلم يسمع لنا حساً فرجع إلينا فأيقظنا ... الحديث . قال الطبري . لولا ما علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعج ابنه وابن عمه في وقت جعله الله لخلقهم سكناً ، لكنه اختار لهما إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون امثالاً لقوله تعالى : « وأمر أهلك بالصلاة » الآية (فقلت : يا رسول الله أنفسنا بيد الله) تعالى ، وفيه طريقتان : التفويض والتأويل ، والأول أولى . قال في الفتح : اقتبس علي ذلك من قوله تعالى : « الله يتوفى الأنفس حين موتها » الآية . وفي رواية حكيم بن حكيم عند النسائي قال علي : فجلست وأنا أعرك عيني وأنا أقول : والله مانصلي إلا ما كتب الله لنا وإنما أنفسنا بيد الله . وفيه إثبات المشيئة لله ، فإن العبد لا يفعل شيئاً إلا ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى (فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا) أي أيقظنا ، وأصله إثارة الشيء من موضعه (فانصرف) صلى الله عليه وآله وسلم عنا معرضاً مدبراً (حين قلنا ذلك ولم يرجع إلى شيئاً) أي لم يجنبني بشيء . وفيه أن السكوت يكون جواباً والإعراض

عن القول الذى لا يطابق المراد وإن كان حقاً فى نفسه (ثم سمعته وهو مول)
معرض مدبر حال كونه (يضرب فخذَه) متعجباً من سرعة جوابه وعدم
موافقته له على الاعتذار بما اعتذر به . قاله النووى : وفيه جواز ضرب الفخذ
عند التأسف . وقال ابن التين : كره احتجاجه بالآية المذكورة وأراد منه
أن ينسب التقصير إلى نفسه . وفيه جواز الانتزاع من القرآن ، وترجيح
قول من قال إن اللام فى قوله « وكان الإنسان » للعموم لاختصاص الكفار .
وفيه منقبة لعلّ حيث نقل ما فيه عليه أدنى غضاضة ، فقدم مصلحة نشر
العلم وتبليغه على كتمه ، ونقل ابن بطلال عن المهلب قال : أنه فيه ليس للإمام
أن يشدد فى النوافل حيث قنع صلى الله عليه وآله وسلم بقول علىّ رضى الله
عنه : أنفسنا بيد الله ، لأنه كلام صحيح فى العذر عن التفتل ، ولو كان فرضاً
ما عذره ، قال : وأما ضربه فخذَه وقراءته الآية الكريمة فدالّ على أنه ظن
أنه أخرجهما فندم على إنباههما . كذا قال ، وأقره ابن بطلال ، وليس
بواضح ، وما تقدم أولى . كذا فى الفتح (وهو يقول : « وكان الإنسان أكثر
شيء جدلاً ») قيل : قاله تسليماً لعذره وأنه لا عتب عليه . ورواة هذا
الحديث الستة ما بين حمصى ومدنى ، وإسناد زين العابدين من أصح الأسانيد
وأشرفها الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده ، وفيه التحديث والإخبار
والعنفة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام والتوحيد ، ومسلم
فى الصلاة وكذا النسائى :

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ النَّاسُ بِهِ فَيُفَرِّضَ عَلَيْهِمْ ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبُّحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليدع العمل) أى ليركه (وهو يحب أن يعمل به خشية) أى لأجل خشية (أن يعمل به الناس فيفرض عليهم) ليس مرادها أنه كان يترك العمل أصلاً وقد فرضه الله عليه أو ندبه ، بل المراد ترك أمرهم أن يعملوه معه بدليل ما فى حديث آخر أنهم لما اجتمعوا إليه فى الليلة الثالثة أو الرابعة ليصلوا معه التهجّد لم يخرج إليهم ، ولاريب أنه صلى حزبه تلك الليلة (وماسبح) أى تنفل (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبحة الضحى قط وإنى لأسبّحها) أى لأصلها ، وفى رواية : إنى لأستحبها ، من الاستحباب . وذكر هذه الرواية العينية ولم يعزها والبرماوى والدماينى عن الموطأ . وهذا من عائشة لإخبار بما رأت . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح وأوصى بها أبوى ذر وهريرة ، بل عدّها العلماء من الواجبات الخاصة به . وفيه أن كل شىء أحبه استلزم التحريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض .

الحديث السادس

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَقُومُ لِيُصَلِّيَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ ، فَيُقَالُ لَهُ ، فَيَقُولُ : أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا .

(عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : إن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم ليصلي حتى ترم قدماه أو ساقاه) شك من الراوى ، وفي رواية : تنتفخ قدماه ، وعند الترمذى : حتى انتفخت قدماه ، وللبخارى فى التفسير : حتى تورمت ، وللنسائى من حديث أبى هريرة : حتى تزلع قدماه بزأى وعين مهملة . ولا اختلاف بين هذه الروايات ، فإنه إذا حصل الانتفاخ حصل الزلع والشقوق (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم القائل . وفى تفسير الفتح : فقيل له : قد غفر الله لك من ذنبك ماتقدم وما تأخر . وفى رواية أبى عوانة . فقيل له أتتكلف هذا ، وفى حديث عائشة : فقالت عائشة يا رسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لك ، وفى حديث أبى هريرة عند البزار : فقيل له تفعل هذا يا رسول الله وقد جاء من الله أن الله قد غفر لك (فيقول أفلا) أى أترك قيامى وتهجدى لما غفر لى أفلا (أكون عبداً شكوراً) يعنى غفران الله لى سبب لأن أقوم وأتهجد شكراً له ، فكيف أتركه ، كأن المعنى : ألا أشكره وقد أنعم علىّ وخصنى بخير الدارين ، فإن الشكور من أبنية المبالغة يستدعى نعمة خطيرة ، وتخصيص العبد بالذكر مشعر بغاية الإكرام والقرب من الله تعالى ، ومن ثم وصفه به فى مقام الإسراء ولأن العبودية تقتضى صحة النسبة ، وليست إلا العبادة ، والعبادة عين الشكر . قال ابن بطال : وفيه أخذ الإنسان على نفسه بالشدة فى العبادة وإن أضر ذلك ببدنه . انتهى . قال الحافظ : لكن ينبغى تقييد ذلك بما إذا لم يفض إلى الملل ، لأن حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت أكمل الأحوال ، فكان لا يمل من العبادة وإن أضر ذلك ببدنه ، بل صح أنه قال : وجعلت قرّة عينى فى الصلاة ، كما رواه النسائى ، فأما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فإذا خشى

الملل ينبغي له أن لا يكدر نفسه حتى يمل ، وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تعملوا . انتهى . قال القسطلاني : نعم الأخذ بالشدة أفضل لأنه إذا كان هذا فعل المغفور له ماتقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جهل حاله وأثقلت ظهره الأوزار ولا يأمن عذاب النار . انتهى . ومحل ذلك ما إذا لم يفض إلى اختيار عبادة لم يرد بها الشرع أو لم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم لم يخرج إلى حد الرهبانية والرياضة الشاقة والهيئة الكريهة وترك ما هو أفضل منها من المندوبات وصحيحات الأعمال وصالحات الأفعال ونفائس الأحوال وبدائع الحسنات . وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر ، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان ، كما قال تعالى : « اعملوا آل داود شكراً » والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة ، وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والحشية من ربه . قال العلماء : إنما ألزم الأنبياء أنفسهم شدة الخوف لعلمهم بعظيم نعمة الله عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها ، فبدلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكره ، مع أن حقوق الله أعظم من أن تقوم بها العبادة . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وهو من الرباعيات ، وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في الرقاق والتفسير ، ومسلم في أواخر الكتاب ، والترمذي في الصلاة ، وكذا النسائي وابن ماجه .

الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَيَصُومُ يَوْمًا ، وَيُفْطِرُ يَوْمًا .

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : أحب الصلاة) أى أكثر ما يكون محبوباً (إلى الله تعالى صلاة داود) وإنما كان ذلك أحب إليه تعالى من أجل الأخذ بالرفق للنفس التى تخشى منها السأمة التى هى سبب ترك العبادة ، والله تعالى يحب أن يديم إحسانه ويوالى فضله . قاله الكرمانى (وأحب الصيام) أى أكثر ما يكون محبوباً (إلى الله صيام داود) عليه السلام . واستعمال أحب بمعنى محبوب قليل ، لأن الأكثر فى أفعل التفضيل أن يكون بمعنى الفاعل ، ونسبة المحبة فيهما إلى الله تعالى على معنى إرادة الخير لفاعلهما (وكان) داود عليه السلام (ينام نصف الليل ويقوم ثلثه) فى الوقت الذى ينادى فيه الرب تعالى : هل من سائل ، هل من مستغفر (وينام سدسه) ليستريح من نصب القيام فى بقية الليل ، وإنما كان ذلك أرفق ، لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم بخلاف السهر إلى الصباح ، وفيه من المصلحة أيضاً استقبال صلاة الصبح وأذكار النهار بنشاط وإقبال ، ولأنه أقرب إلى عدم الرياء لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهر اللون ، سليم القوى ، فهو أقرب إلى أن يخفى عمله الماضى على من يراه ، أشار إليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوماً ويفطر يوماً) قال ابن المنير : كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه ، فأما الليل فاستقام له ذلك فى كل ليلة ، وأما النهار فلما تعذر عليه أن يجزئه بالصيام لأنه لا يتبعض جعل عوضاً من ذلك أن يصوم يوماً ويفطر يوماً فيتنزل ذلك منزلة التجزئة فى شخص اليوم . ورواة هذا الحديث مكيون إلا شيخ البخارى فلدنى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والإخبار ، وأخرجه أيضاً فى أحاديث الأنبياء ، ومسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائى فيه وفى الصلاة أيضاً .

الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّائِمَ ، قِيلَ لَهَا : مَتَى كَانَ يَقُومُ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ : مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا ، تَغْتَرِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدائم) الذي يستمر عليه عامله ، والمراد بالدوام العرفي لاشتمول الأزمنة لأنه متعذر . (قيل لها) القائل مسروق بن الأجدع (متى كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم (قالت : يقوم إذا سمع الصارخ) وهو الديك لأنه يكثر الصياح في الليل . قال ابن ناصر : وأول ما يصيح نصف الليل غالباً ، وهو موافق لقول ابن عباس : نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل . قال ابن بطلال : يصرخ عند ثلث الليل : وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لاتسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة . وإسناده جيد ، وفي لفظ : فإنه يدعو إلى الصلاة ، وليس المراد أن يقول بصراخه حقيقة الصلاة بل العادة جرت أنه يصرخ صرخات متتابعة عند طلوع الفجر وعند الزوال ، فطرة فطره الله عليها فيذكر الناس بصراخه الصلاة . وفي معجم الطبراني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فإن لله ديكاً أبيض جناحه موشيان بالزبرجد والياقوت واللؤلؤ جناح بالمشرق وجناح بالمغرب ، رأسه تحت العرش وقوائمه في الهواء ، يؤذن في كل سحر ، فيسمع تلك الصبيحة أهل السموات والأرضين إلا الثقلين الجن والإنس ، فعند ذلك تجيبه ديوك الأرض ، فإذا دنا يوم القيامة قال الله تعالى : ضم جناحك وغطص صوتك ، فيعلم أهل السموات والأرض إلا الثقلين أن الساعة قد اقتربت . وعند الطبراني والبيهقي في الشعب عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن لله ديكاً

رجلاه في التخوم وعنقه تحت العرش مطوية ، فإذا كان هنية من الليل صاح :
 سبوح قدوس ، فصاحت الديكة ، وهو في كامل ابن عدى في ترجمة عليّ
 ابن عليّ اللهي قال : وهو يروى أحاديث منكورة عن جابر . هكذا في
 القسطلاني . ولم يذكرها في الفتح . فليُنظر في إسناده . وفي هذا الحديث الحث
 على المداومة على العمل وإن قلّ ، وفيه الاقتصاد في العبادة وترك التعمق فيها ،
 لأن ذلك أنشط ، والقلب به أشد انشراحاً . ورواته مابين مروزي وواسطي
 وكوفي ، وفيه رواية الابن عن الأب والتابعي عن الصحابي ، والتحديث
 والإخبار والعنونة والسمع والقول ، وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرقاق ،
 ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي .

(وفي رواية : إذا سمع الصارخ) يعني الديك في نصف الليل أو ثلثه
 الأخير لأنه إنما يكثر الصياح فيه (قام فصلي) لأنه وقت نزول الرحمة
 والسكون وهدوء الأصوات . وفي رواية الحموي : ثم قام إلى الصلاة (وفي
 رواية عنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (قالت : ما ألفاه) أي وجده
 صلى الله عليه وآله وسلم (السحر عندي إلا نائماً) بعد القيام الذي مبدؤه عند
 سماع الصارخ ، جمعاً بينه وبين رواية مسروق السابقة . وهل المراد حقيقة
 النوم أو اضطجاعه على جنبه لقولها في الحديث الآخر : فإن كنت يقظي
 حدثني وإلا اضطجع ، أو كان نومه خاصاً بالليالي الطوال ، وفي غير رمضان
 دون القصار ، لكن يحتاج إخراجها إلى دليل (تعني) عائشة (النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم) وفي هذا الحديث رواية التابعي عن التابعي والتحديث
 والرواية بطريق الذكر والعنونة والقول ، ورواية الابن عن الأب ، وأخرجه
 مسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود وابن ماجه .

الحديث التاسع

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً ، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ ، قِيلَ : مَا هَمَمْتَ ؟ قَالَ : هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي (فلم يزل قائماً حتى هممت) قصدت (بأمر سوء) بفتح السين وإضافة أمر إليه (قيل) القائل أبو وائل شقيق ابن مسلمة الأزدي (ما هممت ، قال : هممت أن أقعد) من طول قيامه (وأذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى أتركه ، وإنما جعله سواء ، وإن كان القعود في النفل جائزاً ، لأن فيه ترك الأدب معه صلى الله عليه وآله وسلم وصورة مخالفته ، وقد كان ابن مسعود قوياً محافظاً على الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم ، فلولا أنه طول كثير لم يهتم بالقعود ، وقد اختلف هل الأفضل في صلاة النفل كثرة الركوع والسجود أو طول القيام ؟ فقال : بكل قوم فأما القائلون بالأول فتمسكوا بنحو حديث ثوبان عند مسلم : أفضل الأعمال كثرة الركوع والسجود . وتمسك القائلون بالثاني بحديث مسلم أيضاً : أفضل الصلاة طول القنوت ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وفي الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الليل وأن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ ، وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها ، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله : هممت بأمر سوء ، حتى استفهموه عنه ، ولم ينكر عليهم استفهامهم عن ذلك . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة ، وكان إذا مرّ بآية تسبيح سبّح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ ، ثم ركع نحواً مما قام ، ثم قام نحواً مما ركع ، ثم سجد نحواً مما قام ، وهذا إنما يتأتى في نحو ساعتين ، فلعله صلى الله عليه وآله وسلم أحيّا تلك الليلة كلها ، وأما

ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقوم قدر ثلث الليل ، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، فيقتضى ذلك تطويل الصلاة ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ، والترمذى في الشمائل .

الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ ، يَعْنِي بِاللَّيْلِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة ركعة ، يعنى بالليل) يسلم من كل ركعتين ، كما صرح به في رواية أخرى ، وأخرجه مسلم والترمذى بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ .

(وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة منها) أى من ثلاث عشرة (الوتر وركعتا الفجر) وفى رواية مسلم من هذا الوجه : كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ، وهذا كان غالب عادته صلى الله عليه وآله وسلم . قال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا إنما يتم لو كان الراوى عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة أو أحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز . قال فى الفتح : وظهر لى أن الحكمة فى عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التهجد والوتر مختص بصلاة الليل ، وفرائض النهار : الظهر وهى أربع ، والعصر وهى أربع ، والمغرب وهى ثلاث ، وتر النهار ، فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار فى العدد جملة وتفصيلا ، وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهارية إلى ما بعدها .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئاً ، وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّياً إِلَّا رَأَيْتَهُ ، وَلَا نَائِماً إِلَّا رَأَيْتَهُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفطر من الشهر حتى نظن أن لا يصوم منه) أى من الشهر ، وزاد الأصيل شيئاً (و) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يصوم) منه (حتى نظن أن لا يفطر) شيئاً (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلا رأيته) مصلياً (ولا) تشاء أن تراه من الليل (نائماً إلا رأيته) نائماً ، أى ما أردنا منه صلى الله عليه وآله وسلم أمراً إلا وجدناه عليه ، وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل ، وهذا سبيل التطوع ، فلو استمر الوجوب فى قوله : « قم الليل » لما أخل بالقيام . وفيه أيضاً أن صلاته ونومه كانا يختلفان بالليل ، وأنه لا يرتب وقتاً معيناً بل بحسب ما تيسر له من قيام الليل ، لا يقال يعارضه قول عائشة : كان إذا سمع الصارخ قام ، فإن كلا من عائشة وأنس أخبر بما اطلع عليه . ورواة هذا الحديث ما بين مدنى وبصرى ، وفيه التحديث والعنعنة والسماع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصوم .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ ، يَضْرِبُ
كُلَّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ وَذَكَرَ اللَّهُ أَنْحَلَّتْ
عُقْدَتُهُ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ أَنْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ ، فَإِنْ صَلَّى أَنْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ ، فَأَصْبَحَ
نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله)
(وسلم قال : يعقد الشيطان) أى إبليس أو أحد أعوانه (على قافية) أى
مؤخر عنقه ، وفى النهاية : القافية القفا ، وقيل مؤخر الرأس ، وقيل أوسطه
(رأس أحدكم) ظاهره التعميم فى المخاطبين ومن فى معناهم ، ويمكن أن يخص
منه من صلى العشاء فى جماعة ، ومن ورد فى حقه أنه يحفظ من الشياطين
كالأنبياء ، ومن يتناوله قوله : « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » . وكمن
قرأ آية الكرسي عند نومه ، فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح . وفيه
بحث ذكره فى الفتح (إذا هو نام) وفى رواية : نائم . قال الحافظ ابن حجر :
والأول أصوب ، وهو الذى فى الموطأ وتعقبه العيني بأن رواية الموطأ لاتدل
على أن ذلك أصوب ، بل الظاهر أن رواية المستملى أصوب لأنها جملة إسمية
والخبر فيها اسم (ثلاث عقد) جمع عقدة (يضرب) بيده (كل عقدة) منها ،
ولأبى ذر : على مكان كل عقدة ، وللأصيلي : عند مكان كل عقدة ،
تأكيداً وإحكاماً لما يفعله قائلها : باق (عليك ليل طويل فارقد) ولا تعجل
بالقيام فى الوقت متسع ، وهل هذه العقدة حقيقة ، فيكون من باب عقد
السواحر النفاثات فى العقد ، وذلك بأن يأخذن خيطاً فيعقدن عليه منه عقدة
ويتكلمن عليه بالسحر فيتأثر المسحور حينئذ بمرض أو تحريك قلب أو نحوه ،
وعلى هذا فالمعقود شيء عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها ، وهل العقد
فى شعر الرأس أو غيره ؟ الأقرب أنه فى غيره ، لأنه ليس لكل أحد شعر ،
ويؤيد كونه على الحقيقة ماورد فى بعض طرقه أن على رأس كل آدمى جبلا ،

وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً : على قافية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد ، ولأحمد : إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجريير وهو بفتح الجيم الحبل ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعاً : ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جريير معقود حين يرقد ... الحديث . وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازم . ويردّه هذا التصريح بأنها تحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها ، فأبهم فاعله في حديث جابر ، وفسره في حديث غيره ، وقيل العقد مجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور ، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم ، وقيل معنى يضرب يحجب الحس عن النائم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى : « فضربنا على آذانهم » ، أى حجبت الحس أن يلج في آذانهم فينبتها ، فالمراد تثقيله في النوم وإطالته ، فكأنه قد شد عليه شداً وعقد عليه ثلاث عقد ، والتقييد بالثلاث إما للتأكيد أو أن الذى ينحل به عقده ثلاثة : الذكر والوضوء والصلاة ، كما أشار إليه بقوله (فإن استيقظ) من نومه (فذكر الله) بكل ما صدق عليه الذكر كتلاوة القرآن وقراءة الحديث والاشتغال بالعلم الشرعى (انحلت عقدة) واحدة من الثلاث (فإن توضأ انحلت عقدة) أخرى ثانية (فإن صلى) الفريضة أو النافلة (انحلت عقدة) الثلاث كلها ، وظهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك فى حق من لم يحتج إلى الطهارة ، كمن نام متمكناً مثلاً ثم انتبه فصلى من قبل أن يذكر أو يتطهر ، لأن الصلاة تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر (فأصبح نشيطاً) أى لسروره بما وفقه الله له من الطاعة وما وعده به من الثواب وما زال عنه من عقد الشيطان (طيب النفس) لما بارك الله له فى نفسه من هذا التصرف الحسن . كذا قيل . قال فى الفتح : والظاهر أن فى صلاة الليل سرّاً فى طيب النفس وإن لم يستحضر المصلى شيئاً مما ذكر ، وكذا عكسه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى : « إن ناشئة الليل هى أشدّ وطأً وأقوم قبلاً » . وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً ، واستثنى بعضهم ممن يقوم ويتوضأ ويذكر ويصلى ، من لاينه ذلك عن الفحشاء ، بل يفعل ذلك من غير أن يقلع ، والذى يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الإقلاع وبين المصرّ

(وإلا) بأن ترك الذكر والوضوء والصلاة (أصبح خبيث النفس) بتركه ما كان اعتاده أو قصده من فعل الخير ووصف النفس بالخبيث ، وإن كان وقع النهي عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقولن أحدكم خبيث نفسي للتنفير والتحذير ، أو النهي لمن يقول ذلك ، وهنا إنما أخبر عنه بأنه كذلك فلا تضاد (كسلان) لبقاء أثر تثبيط الشيطان وشؤم تفريطه وظفر الشيطان به بتفويته الحظ الأوفر من قيام الليل فلا يكاد تحف عليه صلاة ولا غيرها من القربات ، وكسلان غير منصرف للوصف وزيادة الألف والنون ، ومقتضى قوله : وإلا أصبح ، أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثاً كسلان وإن أتى ببعضها ، ولكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فمن ذكر الله مثلاً كان في ذلك أخف ممن لم يذكر أصلاً . قال ابن عبد البر : وهذا الذم مختص بمن لم يقيم إلى الصلاة وضيعها ، أما من كانت له عادة فغلبته عينه فقد ثبت أن الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة ، ولا يبعد أن يجيء مثل ما ذكر في نوم النهار ، كالنوم حالة الإبراد مثلاً ، ولا سيما على تفسير البخارى من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة . قاله في الفتح . والمراد أن استدامة العقد إنما تكون على من ترك الصلاة ، وجعل من صلى وانحلت عقده كمن لم يعقد عليه لزوال أثره . قاله المازرى . وظاهر الحديث أن العقد تكون عند النوم سواء صلى قبله أم لم يصل . قاله في عمدة القارى راداً على صاحب الفتح حيث قال : ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير : إذا لم يصل العشاء فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها لاسياً في الجماعة ، فإنه كمن قام الليل في حل عقد الشيطان . وما تعقب به العينى ليس بشيء . ويبطله تفسير البخارى : من أن المراد بالحديث الصلاة المكتوبة لاسياً ورود من صلى العشاء في جماعة كان كمن قام نصف الليل ، لأن مسمى القيام يحصل للمؤمن بقيام بعضه ، فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل ، والعقد المذكورات تنحل بقيام الليل ، فصار من صلى العشاء كان كمن قام الليل في حل عقد الشيطان فسقط . تعقب العينى على الحفاظ بنص الحديث ، فتأمل ترشد . قال ابن عبد البر : شذ بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلبة شاة . والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه . وهذا الحديث أخرجه أبو داود أيضاً .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ ، فَقِيلَ : مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ مَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ .

(عن عبد الله) ابن مسعود (رضى الله عنه قال : ذكر عند النبي صلى صلى الله عليه وآله وسلم رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ، ولفظه بعد سياق الحديث بنحوه : وإيم الله لقد بال فى أذن صاحبكم ليلة ، يعنى نفسه (فقيل) أى قال رجل من الحاضرين (مازال) الرجل المذكور (نائماً حتى أصبح ماقام إلى الصلاة) اللام للجنس أو المراد المكتوبة فتكون للعهد ، ويدل عليه قول سفيان فيما أخرجه ابن حبان فى صحيحه : هذا عبد نام عن الفريضة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (بال) الشيطان فى أذنه) ولا استحالة أن يكون بوله حقيقة ، لأنه ثبت أنه يأكل ويشرب وينكح فلا مانع من بوله . قاله القرطبي وغيره : أو هو كناية عن صرفه عن الصارخ بما يقره فى أذنه حتى لا ينتبه ، فكأنه ألقى فى أذنه بوله فاعتل سمعه بسبب ذلك . وقال التوربشتي : يحتمل أن يقال إن الشيطان ملأ سمعه بالأباطيل فأحدث فى أذنه وقرأ عن استماع دعوة الحق . وقال فى شرح المشكاة : خص الأذن بالذكر والعين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم ، فإن المسامع هى موارد الانتباه بالأصوات ونداء حى على الصلاة . قال الله تعالى : « فضربنا على آذانهم فى الكهف » أى أمنأهم إنامة ثقيلة لاتنبههم فيها الأصوات ، وخص البول من بين الأخبثين لأنه مع خبائثه أسهل مدخلا فى تجاويف الخروق والعروق ونفوده فيها ، فيورث الكسل فى جميع الأعضاء . قال فى الفتح : قيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذى ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر ، وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به ، وقيل معناه

إن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذته كالكنيف المعد للبول ،
 إذ من عادة المستخف بالشئ أن يبول عليه . وعند أحمد عن أبي هريرة : إن
 بوله والله لثقل . وعن ابن مسعود : حسب رجل من الحبيبة والشر أن ينام
 حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه ، وهو موقوف صحيح الإسناد . ورواة
 هذا الحديث كوفيون إلا شيخ البخارى فبصرى ، وفيه التحديث والإخبار
 والعننة والقول ، وأخرجه البخارى في صفة إبليس ، ومسلم والنسائى
 وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ
الْآخِرُ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا) قال في الفتح :
استدل به من أثبت الجهة ، وقالوا هو في جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور
لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز ، تعالى الله عن ذلك . انتهى . قلت : المستدل
به على ذلك هو شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله ومن تبعه ، لكنه
لا يقول بالتحيز ، بل يقول : إن الله تعالى مستوٍ على عرشه ، بأئن من خلقه ،
كما نطق به القرآن الكريم ، وهو ظاهر حديث الباب وغيره من الأحاديث
الصحيحة الكثيرة ، وله رحمه الله كتاب « النزول » بسط فيه القول على معنى
ذلك طرداً وعكساً ورداً وتعارضاً وترجيحاً وتحقيقاً ، فراجعه يتضح لك
الحق . قال في الفتح : وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم من
حملة على ظاهره وحقيقته وهم المنبهة ، تعالى الله عن قولهم . ومنهم من أنكر
صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة ، وهو مكابرة
والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من ذلك ، وأنكروا ما في الحديث إما جهلاً
وإما عناداً ، ومنهم من أجراه على ماورد ، مؤمناً به على طريق الإجمال ،
منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه ، وهم جمهور السلف . ونقله البيهقي وغيره
عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم . ومنهم
من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب . ومنهم من أفرط في التأويل
حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف . ومنهم من فصل بين ما يكون
تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وبين ما يكون بعيداً مهجوراً ، فأول
في بعض وفوق في بعض ، وهو منقول عن مالك ، وجزم به من المتأخرين

ابن دقيق العيد . قال البيهقي : وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه . ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين ليس واجباً ، فحينئذ التفويض أسلم . وسيأتى مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد . وقال ابن العربي : حكى عن المبتدعة ردّ هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها ، وبه أقول : وأما قوله « ينزل » فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته ، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه ، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني ، فإن حملته في الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك ، وإن حملته على المعنوى بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل ، فسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة ، فهي قرينة صحيحة . انتهى . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه . وقد حكى أبو بكر بن فورك : أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله ، أى ينزل ملكاً ، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ : إن الله تعالى يمهّل حتى يمضى شطر الليل ثم يأمر منادياً يقول : هل من داع فيستجاب له ... الحديث . وفي حديث عثمان بن أبي العاص ينادى مناد : هل من داع يستجاب له ... الحديث . قال القرطبي : وكذا قيده بعضهم فيكون معدى إلى مفعول محذوف ، وبهذا يرتفع الإشكال ، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهنى : ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيقول : لا يسأل عبادى غيرى ، لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور . قال الزركشى : لكن روى ابن حبان في صحيحه ، ثم ذكر حديث رفاعة ، وأجاب عنه في المصابيح بأنه لا يلزم من إنزاله الملك أن يسأله عما صنع العباد ، ويجوز أن يكون الملك مأموراً بالمناداة ولا يسأل البتة عما كان بعدها فهو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وبما يكون ، لا تخفى عليه خافية . وقال البيضاوى : لما ثبت بالقواطع أنه تعالى منزّه عن الجسمية والتجيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه ، فالمراد نور رحمته ، أى ينتقل من مقتضى صفة الجلال التى تقتضى الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التى تقتضى الرأفة والرحمة . انتهى . وعبارة القسطلانى : نزول رحمة ومزيد لطف وإجابة دعوة وقبول معذرة ، كما هو ديدن الملوك

الكرماء والسادة الرحماء إذا نزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين لانزول حركة وانقال ، لاستحالة ذلك على الله ، فهو نزول معنوى . انتهى . وهذه التأويلات كلها ليست بشيء ويأبأها ظاهر هذا الحديث والأحاديث الأخرى الواردة في ذلك ، وفيما يقاربه من الصفات العليا ، والحق الحقيق بالاتباع ، الحرى بالاعتقاد ، النأى عن الابتداع ، إمرار النزول وغيره من الصفات وغيره من الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكييف ، بل تفويض ذلك إلى قائله جل جلاله وعم نواله ، ولم يأت عن أحد من سلف الأمة وأئمتها تأويل تلك الأخبار ، بل آمنوا بها وأجروها على ظاهرها وسكتوا عن بيان كيفياتها وفوضوها إلى الله سبحانه ، وقالوا : ليس كمثله شيء ، والرحمن على العرش استوى ، وهو فوق السموات بل فوق كل شيء بأئن عن خلقه بعلوه .

(حين يبقى ثلث الليل الآخر) منه بالرفع صفة لثلث وتخصيصه بالليل وبالثلث الأخير منه لأنه وقت التهجد وغفلة الناس عن يتعرض لنفحات رحمة الله ، وعند ذلك تكون النية خالصة والرغبة إلى الله وافرة صادقة ، وذلك مظنة القبول والإجابة ، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت ، واختلفت عن أبي هريرة وغيره ، فقال الترمذى : رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ، ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة له اختلفت فيها على روايتها ، وسلك بعضهم طريق الجمع ، وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء هذه أحدها . ثانيها : إذا مضى الثلث الأول . ثالثها : الثلث الأول أو النصف . رابعها : النصف . خامسها : النصف أو الثلث الأخير . سادسها : الإطلاق . فأما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيدة ، وأما التي بأو ، فإن كانت أو للشك فالجزم به مقدّم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردّد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآتات باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الأول ، والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني . وقيل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار ويحمل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر

به ، ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به ، فنقل الصحابة ذلك عنه ، والله أعلم .
كذا في الفتح .

(يقول : من يدعوني فأستجيب له) وليست السين للطلب ، بل أستجيب بمعنى أجب (من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له) وزاد حجاج ابن أبي منيع عن جدّه عن الزهري عند الدارقطني في آخر الحديث : حتى الفجر ، والثلاثة : الدعاء والسؤال والاستغفار ، إما بمعنى واحد فذكرها للتوكيد ، وإما لأن المطلوب لدفع المضار أو جلب المسار ، وهذا إما دنيوى أو ديني ، ففي الاستغفار إشارة إلى الأول ، وفي السؤال إشارة إلى الثاني ، وفي الدعاء إشارة إلى الثالث ، وإنما خص الله تعالى هذا الوقت بالترزيل الإلهي ، والتفضل على عباده باستجابة دعائهم وإعطائهم سؤالهم ، لأنه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ، ومفارقة اللذة والدعة صعب ، لاسيما أهل الرفاهية ، وفي زمن البرد ، وكذا أهل التعب ولاسيما في قصر الليل ، فمن أثر القيام لمناجاة ربه والتضرع إليه مع ذلك دلّ على خلوص نيته وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى . قال الكرماني : يحتمل أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو : يا الله ، والسؤال الطلب ، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ . انتهى . وزاد سعيد عن أبي هريرة . هل تائب فأتوب عليه . وزاد أبو جعفر عنه : من ذا الذي يسترزقني فأرزقه ، من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه . وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه : ألا سقيم يستشفى فيشفي . ومعانيها داخلة فيما تقدم . وزاد سعيد بن مرجانة عنه : من يقرض غير عديم ولا ظلوم . وفيه تحريض على عمل الطاعة وإشارة إلى جزيل الثواب عليها . وفي الحديث تفضيل صلاة آخر الليل على أوّله ، وتفضيل تأخير الوتر ، لكن ذلك في حق من طمع أن ينتبه ، وأن آخر الليل أفضل للدعاء والاستغفار ، ويشهد له قوله تعالى : « والمستغفرين بالأسحار » وأن الدعاء في ذلك الوقت يجاب ، ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين ، لأن سبب التخلف وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء ، كالاحتراز في المطعم والمشرب والملبس ، أو لاستعجال الداعي ، أو بأن يكون الدعاء بإثم أو قطيعة رحم ، أو تحصل الإجابة ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة العبد ، أو لأمر يريده الله تعالى . ورواة هذا الحديث مديون إلا أن ابن مسلمة سكن البصرة ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في التوحيد والدعوات ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ ، قَالَتْ : كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ فَيُصَلِّي ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا أَذِنَ الْمُؤَذِّنُ وَثَبَ ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل) والسائل عنها الأسود بن يزيد (قالت : كان ينام أوله ويقوم آخره فيصلى ثم يرجع إلى فراشه) فإن كانت به حاجة إلى الجماع جامع ثم ينام (فإذا أذن المؤذن وثب) أى نهض (فإن كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و (اغتسل وإلا) أى إن لم يكن جامع (توضأ وخرج) إلى المسجد للصلاة ، ولمسلم قالت : كان ينام أول الليل ويحيى آخره ، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام ، فإذا كان عند النداء الأول قالت وثب ، ولا والله ما قالت قام ، فأفاض عليه الماء ، ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ماتريد ، وإن لم يكن جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين ، فصرح بجواب أن الشرطية ، وفي التعبير بـ ثم في حديث الباب فائدة وهى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضى حاجته من نسائه بعد إحياء الليل بالتهجد ، فإن الجدير به صلى الله عليه وآله وسلم أداء العبادة قبل قضاء الشهوة . قال فى شرح المشكاة : ويمكن أن يقال إن ثم هنا لتراخى الإخبار ، أخبرت أولاً إن عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مستمرة بنوم أول الليل وقيام آخره . ثم إن اتفق أحياناً أن يقضى حاجته من نسائه ، يقضى حاجته ثم ينام فى كلتا الحالتين ، فإذا انتبه عند النداء الأول إن كان جنباً اغتسل وإلا توضأ . ورواة الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه حدثنا أبو الوليد ، وفى الرواية الأخرى قال لنا بصورة التعليق ، وقد وصله الإسماعيلى ، وفيه التحديث والسؤال والقول والعننة ، وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث السابع عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ ، فَقَالَتْ : مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ ، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا ، قَالَتْ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ ؟ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) أنها سئلت عن صلاته صلى الله عليه وآله (وسلم فى) ليلى (رمضان) والسائل أبو سلمة بن عبد الرحمن (فقالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة) أى غير ركعتى الفجر ، وأما ما رواه ابن أبى شيبه عن ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى رمضان عشرين ركعة والوتر ، فإسناده ضعيف ، وقد عارضه حديث عائشة هذا ، وهو فى الصحيحين ، مع كونها أعلم بحاله صلى الله عليه وآله وسلم ليلا من غيرها (يصلى أربعا) أى أربع ركعات ، وأما ماسبق من أنه كان يصلى مثنى مثنى ثم واحدة ، فمحمول على وقت آخر ، فالأمران جائزان (فلا تسأل عن حسنهن وطولهن) لأنهن فى نهاية من كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطولهن عن السؤال عنه والوصف (ثم يصلى أربعا) فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا ، قالت (عائشة رضى الله عنها) فقالت : يا رسول الله أتنام قبل أن توتر : فقال : يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي) ولا يعارض بنومه صلى الله عليه وآله وسلم بالوادى ، لأن طلوع الفجر متعلق بالعين لا بالقلب . وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك ، لأنه تقرر عندها منع ذلك ، فأجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو فى ذلك كغيره . وفيه دلالة على أن صلاته كانت متساوية فى جميع السنة . وهذا الحديث أخرجه البخارى فى أواخر الصوم وفى صفة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟ قَالُوا : هَذَا حَبْلٌ لِرِزْنَبَ ، فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا ، حُلُوهُ لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المسجد (فإذا حبل ممدود بين الساريتين) الأسطوانتين المعهودتين (فقال : ما هذا الحبل ؟ قالوا) أى الحاضرون من الصحابة (هذا حبل لزينب) بنت جحش أم المؤمنين رضى الله عنها (فإذا فترت) أى كسلت عن القيام (تعلق) به (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) يكون هذا الحبل أولاً يمدّ أو لا تفعلوه (حلوه ليصل أحدكم نشاطه) أى وقت نشاطه أو الصلاة التى نشط لها وقال بعضهم : يعنى ليصل الرجل عن كمال الإرادة والذوق فى مناجاته ، فلا يجوز له المناجاة عند الملال . انتهى (فإذا فتر) فى أثناء القيام (فليقعد) ويتم صلاته قاعداً ، فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والقعود فى أثنائها ، أو إذا فتر بعد فراغ بعض التسليمات فليقعد لإيقاع مابق من نوافله قاعداً ، أو إذا فتر بعد انقضاء البعض فليترك بقية النوافل جملة إلى أن يحدث له نشاط أو إذا فتر بعد الدخول فيها فليقطعها خلافاً للمالكية حيث منعوا من قطع النافلة بعد التلبس بها . وفى الحديث عن عائشة : إذا نعس أحدكم وهو يصلى فليرقد حتى يذهب عنه النوم . وفيه الحث على الاقتصاد فى العبادة والنهى عن التعمق فيها والأمر بالإقبال عليها بنشاط ، وفيه إزالة المنكر باليد واللسان ، وجواز تنفل النساء فى المسجد . واستدل به على كراهة التعلق بالحبل فى الصلاة . كذا فى الفتح . واستدل به البخارى على كراهة التشديد فى العبادة ، أى خشية الملال المفضى إلى تركها . قاله ابن بطال ، فيكون كأنه رجع فيما بذله من نفسه وتطوّل به .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ .

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عبد الله لا تكن مثل فلان) لم أقف على اسمه فى شيء من الطرق . قاله الحافظ . وكأن إبهام مثل هذا القصد الستر عليه كالذى تقدم قريئاً فى الذى نام حتى أصبح ، ويحتمل أن يكون النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد شخصاً معيناً وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنع المذكور (كان يقوم الليل) أى بعضه ، ولأبى ذر : من الليل أى فيه (فترك قيام الليل) قال ابن العربى : فى هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجباً لم يكتف لتاركه بهذا القدر ، بل كان ينذمه أبلغ الذم . وقال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صنيعه . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط . واستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة . قال فى الفتح : وما أحسن ما عقب به المصنف هذه الترجمة بالذى قبلها ، لأن الحاصل منها الترغيب فى ملازمة العبادة ، والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها ، لأن التشديد فيها قد يؤدى إلى تركها وهو مذموم . انتهى .

الحديث العشرون

عَنْ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، أَوْ دَعَا ، اسْتَجِيبَ لَهُ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ .

(عن عبادة) بن الصامت (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من تعارَّ من الليل) أى تيقظ (فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد) زاد أبو نعيم فى الحلية من وجهين عن عليّ ابن المدينى : يحى ويميت (وهو على كل شىء قدير ، الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائى وابن ماجه وابن السنى : العليّ العظيم (ثم قال : اللهم اغفر لى ، أو دعا ، استجيب له) وعند الإسماعيلى : ثم قال رب اغفر لى ، غفر له ، أو قال : فدعا استجيب له ، شك الوليد ، واقتصر النسائى على الشق الأول (فإن توضأ وصلى قبلت) صلاته ، وترك ذكر الثواب ليدل على مالا يدخل تحت الوصف ، كما فى قوله تعالى : « تتجافى جنوبهم عن المضاجع » إلى قوله : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » . وهذا إنما يتفق لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار الذكر له حديث نفسه فى نومه ويقظته ، فأكرم من اتصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلاته ، وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بجوامع كلمه التى أوتيتها حيث قال : من تعارَّ بالليل ... إلى آخره . قال فى الفتح : والذى يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة ، ومن ثم قال الداودى ما محصله : من قبل الله له حسنة لم يعذبه لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئاً ثم يحبطه ، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب ، ولهذا قال الحسن : وددت أن الله تعالى قبل لى سجدة واحدة .

قال الفربري : أجريت هذا الذكر على لساني عند انتباهي ثم نمت فأتاني
آت فقرأ : « وهدوا إلى الطيب من القول » الآية . وقال ابن بطال : وعد الله
تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن من استيقظ من نومه لهجاً
لسانه بتوحيد ربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمه يحمده عليها ويتزهد
عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن المقدرة
إلا بعونه ، إنه إذا دعاه أجابه وإذا صلى قبل صلاته ، فينبغي لمن بلغه هذا
الحديث أن يعتنم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ يَقُصُّ فِي قِصَصِهِ وَهُوَ
يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَخَا لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفَثَ ،
يَعْنِي بِذَلِكَ ابْنُ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ إِذَا أُنْشِقَ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعٌ
أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعٌ
يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَنْقَلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال وهو يقص في قصصه) بفتح
القاف أى مواظله (وهو) أى والحال أنه (يذكر رسول الله صلى
الله عليه وآله) (وسلم أن أخاً لكم) هو من قول أبي هريرة أو من قول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقول الرفث) يعنى الباطل من القول
والفحش . قال ابن بطال : فيه أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام .
انتهى . قال فى الفتح : وليس فى سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من
قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، بل هو ظاهر أنه من كلام أبى هريرة (يعنى
بذلك عبد الله بن رواحة) الأنصارى الخزرجى حيث قال يمدح النبى صلى
الله عليه وآله وسلم :

(وفينا رسول الله يتلو كتابه) أى القرآن العزيز

(إذا انشق معروف من الفجر ساطع)

أى أنه يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من الفجر .

(أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعٌ

يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ) كناية عن صلاته بالليل

(إذا استنقلت بالمشركين المضاجع)

فى هذا البيت الأخير معنى الترجمة ، لأن التعارّ هو السهر والتقلب على
الفراش ، وكان ذلك إما للصلاة أو للذكر أو القراءة ، وكان الشاعر أشار
إلى قوله تعالى فى صفة المؤمنين : « تتجافى جنوبهم عن المضاجع بدعون

ربهم خوفاً وطمعاً » الآية ، وهذه الأبيات من الطويل وأجزاؤه ثمانية :
 فعولن مفاعيلن إلى آخره . وفي البيت الأول الإشارة إلى علمه صلى الله عليه
 وآله وسلم ، وفي الثالث إلى عمله ، وفي الثاني إلى تكميله الغير ، فهو صلى الله
 عليه وآله وسلم كامل مكمل . قال في الفتح : وقعت لعبد الله بن رواحة في
 هذه الأبيات قصة أخرجها الدارقطني من طريق سلمة وهرام عن عكرمة
 قال : كان ابن رواحة مضطجعاً إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته ، فذكر
 القصة في رؤيتها إياه على الجارية ، وحجده ذلك ، والتاسها منه القراءة ،
 لأن الجنب لا يقرأ . فقال هذه الأبيات ، فقالت : آمنت بالله وكذبت
 بصرى . فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فضحك صلى الله عليه وآله وسلم
 حتى بدت نواجذه .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّ بِيَدَيَّ قِطْعَةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ، فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَيَانِي ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأن بيدي قطعة إستبرق) ديباج غليظ فارسي معرب (فكأنني لا أريد مكاناً من الجنة إلا طارت إليه) في التعبير : إلا طارت بي إليه (ورأيت كأن اثنين) وفي رواية : آتين من الإتيان (أتياي) أراد أن يذهبا بي إلى النار ، فتلقاهما ملك فقال : لم ترع ، أي لا يكون بك خوف ، خليا عنه ، فقصصتها على حفصة ، فقصت حفصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث ، وقد تقدم) وفيه : فكان ابن عمر يصلي من الليل .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا ، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، يَقُولُ : إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ . ثُمَّ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ، أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ، فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ، أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ ، قَالَ : وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة) أى صلاتها ودعائها ، وهو طلب الخيرة بوزن العنبة (فى الأمور كلها) جليلها وحقيقها ، كثيرها وقليلها ، ليسأل أحدكم حتى شسع نعله (كما يعلمنا السورة من القرآن) اهتماماً بشأن ذلك (يقول : إذا هم أحدكم بالأمر) أى قصد أمراً مما لا يعلم وجه الصواب فيه ، أما ما هو معروف خيره كالعبادات وصنائع المعروف فلا . نعم قد يفعل ذلك لأجل وقتها المخصوص كالحج فى هذه السنة لاحتفال عدو أو فتنه ونحوهما (فليركع) فليصل ندباً فى غير وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزء وإرادة الكل . واحترز بهما عن الواحدة فإنها لا تجزى ، وهل إذا صلى أربعاً بتسليمة يجزى ، وذلك لحديث أبى أيوب الأنصارى فى صحيح ابن حبان وغيره : ثم صل ما كتب الله لك . فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تنضر (من غير الفريضة) بالتعريف فلا تحصل سنتها بوقوع

دعائها بعد فرض (ثم ليقل) ندباً بكسر لام الأمر المعلق بالشرط وهو إذا هم أحدكم بالأمر (اللهم إني أستخيرك) أى أطلب منك بيان ما هو خير لى (بعلمك وأستقدرك بقدرتك) أى أطلب منك أن تجعل لى قدرة عليه ، والباء فيهما للتعليل ، أى بأنك أعلم وأقدر أو للاستعانة أو للاستعطف كما فى « رب بما أنعمت على » أى بحق علمك وقدرتك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) إذ كل عطائك فضل ليس لأحد عليك حق فى نعمة (فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت بها لا يعلمها غيرك ، وفيه إذعان بالافتقار إلى الله فى كل الأمور والتزام لذلة العبودية (اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر) وهو كذا وكذا ويسميه (خير لى فى دينى ومعاشى) حياتى (وعاقبة أمرى أو قال عاجل أمرى وآجله) الشك من الراوى (فاقدره لى) بضم الدال ، وحكى عياض كسرهما . قال القرافى فى آخر كتاب أنوار البروق : من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئناف المشيئة ، كمن يقول اقدر لى الخير ، لأن الدعاء بوضعه اللغوى إنما يتناول المستقبل دون الماضى ، لأنه طلب ، وطلب الماضى محال ، فيكون مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله فى المستقبل من الزمان ، والله تعالى يستحيل عليه استئناف المشيئة ، والتقدير : بل وقع جميعه فى الأزلى ، فيكون هذا الدعاء مقتضى مذهب من يرى أن لا قضاء وأن الأمر أنف ، كما أخرجه مسلم عن الخوارج ، وهو فسق بالإجماع ، وحينئذ فيجواب عن قوله هنا : فاقدره لى ، بأن يتعين أن يعتقد أن المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل الحجاز ، والداعى إنما أراد هذا الحجاز ، وإنما يحرم الإطلاق عند عدم النية (ويسره لى ثم بارك لى فيه) أدمه وضاعفه (وإن كنت تعلم أن هذا الأمر) وهو كذا وكذا ويسميه (شر لى فى دينى ومعاشى) أى حياتى (وعاقبة أمرى أو قال) شك من الراوى (فى عاجل أمرى وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه) فلا تعلق بالى بطلبه ، وفى دعاء بعض العارفين : اللهم لاتعب بدنى فى طلب ما لم تقدره لى ، ولم يكتف بقوله : فاصرفه عنى ، لأنه قد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الأمر ولا يصرف قلبه عنه ، بل يبقى متعلقاً متشوقاً إلى حصوله فلا يطيب له خاطر ، فإذا صرفه الله وأصرفه عنه كان ذلك أكمل ، ولذا قال (واقدر لى الخير حيث كان ثم أرضنى به) أى اجعلنى راضياً به لأنه إذا

قدر له الخير ولم يرفض به كان منكدر العيش آثماً بعدم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيراً له (قال ويسمى حاجته) أى فى أثناء دعائه عند ذكرها بالكناية عنها فى قوله : إن هذا الأمر كما مرّ . وشيخ البخارى يلخى ، وعبد الرحمن ومحمد مدنيان ، وتفرد ابن أبى الموالى بروايته ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً فى التوحيد ، وأبو داود فى الصلاة ، وكذا الترمذى وابن ماجه فيها ، والنسائى فى النكاح والبعوث واليوم والليلة .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُداً عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهداً أى تفقداً وتحفظاً) على ركعتي الفجر .

الحديث الخامس والعشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ؟

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح (قراءة وأفعالا) (حتى إني لأقول) بلام التأكيد (هل قرأ بأمر الكتاب) أم لا ، وفى رواية بأمر القرآن ، وحتى للابتداء ، وليس المعنى أنها شكت فى قراءته بالفتحة ، بل المراد إنه كان فى غيرها من النوافل يطيل وفى هذه يخفف أفعالها وقراءتها حتى إذا نسبت إلى قراءته فى غيرها كانت كأنها لم يقرأ فيها . ورواه ما بين بصرى وواسطى ومدنى وكوفى ، وفيه التحديث والعنونة والقول . وفى رواية عنها : كان يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين . رواه البخارى فى هذا الباب أيضاً . زاد مسلم : يقرأ فيها : بـ « قل يا أيها الكافرون » و« قل هو الله أحد » ، ولأبى داود : « قل آمنا بالله وما أنزل علينا » فى الركعة الأولى ، وفى الثانية : « ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول » .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ : صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَصَلَاةِ الضُّحَى ، وَنَوْمٍ عَلَى وَتَرٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أوصاني خليلي) صلى الله عليه وآله وسلم الذي تخللت محبته قلبي فصار في خلاله ، أى باطنه ، وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لو كنت متخذاً خليلاً غير ربى لا تتخذت أباً بكر خليلاً ، لأن الممتنع أن يتخذ هو صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى خليلاً ، لا أن غيره يتخذه هو (بثلاث لا أدعهن) بضم العين أى لا أتركهن (حتى) أى إلى أن (أموت) يحتمل أن يكون قوله : لا أدعهن ... إلخ ، من جملة الوصية ، أو يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه (صوم ثلاثة أيام) البيض (من كل شهر) لتمرين النفس على جنس الصيام ليدخل في واجبه بانسراح ، ويثاب ثواب صوم الدهر بانضمام ذلك لصوم رمضان إذ الحسنة بعشر أمثالها . قال في الفتح : الذى يظهر أن المراد بها البيض (وصلاة الضحى) في كل يوم ، كما زاده أحمد بلفظ ركعتين ، وهما أقلها ، ويجزئان عن الصدقة التى تصبح على مفاصل الإنسان في كل يوم وهى ثلثمائة وستون مفصلاً ، كما في حديث مسلم عن أبي ذر ، وقال فيه : ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى . قال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذى يوجد التأكيد بفعله ، وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها ألا يتنافى استحبابها ، لأنه حاصل بدلالة القول ، وليس من شرط الحكم أن تتظاهر عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه (ونوم على وتر) ليطمئن على جنس الصلاة في الضحى ، كالوتر قبل النوم في المواظبة إذ الليل وقت الغفلة والكسل فتطلب النفس فيه الراحة ، وقد روى أن أبا هريرة كان يختار

درس الحديث بالليل على التهجد ، فأمره بالضحي بدلا عن قيام الليل ، ولهذا أمره صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا ينام إلا على وتر ، ولم يأمر بذلك أبا بكر ولا عمر ولا غيرهما من الصحابة ، لكن قد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث أيضاً لأبي الدرداء كما عند مسلم ، ولأبي ذر كما عند النسائي ، فقليل : خصهم بذلك لكونهم فقراء لا مال لهم ، فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة وهما من أشرف العبادات البدنية ، ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة أنه يتناول حالتي الحضر والسفر ، كما يدل عليه قوله : لا أدعهن حتى أموت ، فحصل التطابق من أحد الجانبين وهو الحضر ، وذلك كاف في المطابقة . وفي الحديث استحباب تقديم الوتر على النوم ، لكنه في حق من لم يثق بالاستيقاظ ، أما من وثق به فالتأخير أفضل لحديث مسلم : من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن أوتر ثم تهجد لم يعده ، لحديث أبي داود وقال الترمذي حسن : لا وتران في ليلة . ورواة حديث الباب بصريون إلا شعبة فإنه واسطي ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في الصوم ، ومسلم والنسائي في الصلاة .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَدْعُ
أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ورَكَعتين قبل الغداة) ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر ، لأنه يحتمل أنه كان إذا صلى في بيته صلى أربعاً ، وإذا صلى في المسجد فرَكَعتين ، أو أنه كان يفعل هذا وهذا ، فحكى كل من ابن عمر وعائشة ما رأى أو كان الأربع ورداً مستقلاً بعد الزوال لحديث ثوبان عند البزار أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار ، وقال فيه : إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله إلى خلقه بالرحمة . وأما سنة الظهر فالركعتان التي قال ابن عمر ، نعم قيل في وجهه عند الشافعي أن الأربع قبلها راتبة عملاً بحديثها . قال في الفتح : والأولى أن يحمل على حالين ، فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً . وقال أبو جعفر الطبري : الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قليلها .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، قَالَ فِي الثَّالِثَةِ : لِمَنْ شَاءَ ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً .

(عن عبد الله المزني) ابن المغفل (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : صلوا قبل صلاة المغرب) أى ركعتين عند أبي داود ، قال ذلك ثلاثاً كما يدل عليه قوله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فى) المرة (الثالثة لمن شاء) صلاتهما (كراهية أن يتخذها الناس سنة) لازمة يواظبون عليها ، ولم يرد نفي استحبابها ، لأنه لا يأمر بما لا يستحب ، وكأن المراد انخراط رتبها عن رواتب الفرائض ، ومن ثم لم يذكرها أكثر الشافعية فى الرواتب ، ويدل له أيضاً حديث ابن عمر عند أبي داود بإسناد حسن قال : ما رأيت أحداً يصلى ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه معارض بحديث عقبة بن عامر التالى لهذا الحديث فى البخارى أنهم كانوا يصلونها فى العهد النبوى . قال أنس : وكان يرانا نصليها فلم ينهنا . وقد عدّها بعضهم من الرواتب . وتعقب بأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها ، والذي صححه النووى أنها سنة للأمر بها فى حديث الباب . وقال مالك بعدم السنية . وعن أحمد الجواز . قال فى المجموع : واستحبها قبل الشروع فى الإقامة ، فإن شرع فيها كره الشروع فى غير المكتوبة لحديث مسلم : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . اهـ . وقال النخعى : إنها بدعة لأنه يؤدى إلى تأخير المغرب عن أول وقتها . وأجيب بأنه منابذ للسنة وبأن زمنهما يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها . وحكمة استحبابهما رجاء إجابة الدعاء لأنه بين الأذنين لا يرد ، وكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر . ومجموع الأحاديث يدل على استحباب تخفيفهما كركعتي الفجر . قال فى الفتح : لم يذكر المصنف ، يعنى (١٥ - عون البارى - ج ٢)

البخارى ، الصلاة قبل العصر ، وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة مرفوع لفظه : رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً . أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وابن حبان . وورد من فعله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً حديث على بن أبى طالب أخرجه الترمذى والنسائى وفيه : إنه كان يصلى قبل العصر أربعاً . وليس على شرط البخارى . اهـ . ورواة حديث الباب بصريون إلا ابن بريده فإنه مروى ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام ، وأبو داود فى الصلاة .

باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ،
وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

كذا ثبتت البسمة في نسخة الصغاني قبل الباب ، وهي لأبي ذر مما صحح عليه .

* (باب فضل الصلاة) مطلقاً أو المكتوبة فقط

(في مسجد مكة) ومسجد (المدينة) *

قال ابن رشيد : لم يقل أى البخارى في الترجمة : وبيت المقدس ، وإن كان مجموعاً إليهما في الحديث لكونه أفرد بعد ذلك بترجمة . قال : وترجم بفضل الصلاة ، وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها ، لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة . اهـ . وظاهر إيراد البخارى لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة . ويحتمل أن يريد بها ما هو أعم من ذلك فتدخل النافلة ، وهذا أوجه ، وبه قال الجمهور في حديث الباب ، وذهب الطحاوى إلى أن التفضيل مختص بصلاة الفريضة . كذا في الفتح .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تشد الرحال) بضم الفوقية وفتح المعجمة ، والرحال : جمع رحل للبعير كالسرج للفرس ، وهو أصغر من القتب ، وشده كناية عن السفر لأنه لازم له ، والتعبير بشدها خرج نخرج الغالب في ركوبها للمسافر ، فلا فرق بين ركوب الرواحل وغيرها من الخيل والبغال والحمير والمشى في هذا المعنى ، ويدل لذلك قوله في بعض طرقه : إنما يسافر . أخرجه مسلم .

والنفي هنا بمعنى النهي عن السفر إلى غيرها ، أى لاتشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه . قال الطيبي : هو أبلغ من صريح النهي ، كأنه قال : لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به . اهـ . (إلا إلى ثلاثة مساجد) الاستثناء مفرغ ، والتقدير : لا تشد الرحال إلى موضع ، ولازمه منع السفر إلى كل موضع غيرها ، لأن المستثنى منه في المفرغ يقدر بأعم العام ، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع الخصوص وهو المسجد كما سيأتى (المسجد الحرام) أى المحرّم بمكة وهو كقولهم : الكتاب بمعنى المكتوب ، والمسجد بالخفض على البدلية وبالرفع على الاستثناء ، والمراد به جميع الحرم ، ولفظ القسطلاني : والمراد بالمسجد الحرام أرض الحرم كلها . اهـ . وقيل : يختص بالموضع الذى يصلى فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم . قال الطبرى : ويتأيد بقوله : مسجدى هذا : لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة ، فينبغى أن يكون المستثنى كذلك ، وقيل المراد به الكعبة ، حكاه المحب الطبرى ، وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي بلفظ : إلا الكعبة ، وفيه نظر ، لأن الذى عند النسائي : إلا مسجد الكعبة ، حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ، ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم ، قال : بل في الحرم لأنه كله مسجد (ومسجد الرسول) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطيبة ، عبر به دون مسجدى للتعظيم ، أو هو من تصرف الرواة . وروى أحمد بإسناد رواه روافد الصحيح من حديث أنس رفعه : من صلى في مسجدى أربعين صلاة لافوته صلاة ، كتبت له براءة من النار ، وبراءة من العذاب ، وبراءة من النفاق ، ويؤيده أيضاً قوله في حديث أبي سعيد : ومسجدى (ومسجد الأقصى) بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة عند الكوفيين ، واستشهدوا له بقوله تعالى : « وما كنت بجانب الغربى » والبصريون يؤولونه بإضمار المكان ، أى ومسجد المكان الأقصى ، وبجانب المكان الغربى ونحو ذلك ، وسمى الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة ، وقيل في الزمان ، وفيه نظر ، لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة ، وقال الزمخشري : سمي الأقصى لأنه لم يكن وراءه مسجد حينئذ ، وقيل لبعده عن الأقدار والخبث ، وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لأنه

بعيد من مكة ، وبيت المقدس أبعد منه ، وليت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين ، منها : إيلياء والمقدس بسكون القاف وبفتحها مع التشديد والقدس وشلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهمله وشلام بمعجمة وسلم بفتح المهمله وكسر للام الخفيفة وأورى سلم بسكون الواو وبكسر الراء بعدها تختانية ساكنة وكورة وبيت أيل وصيهون ومصروث وكورشيلابابوش .

قال في الفتح : وقد تتبع أكثر هذه الأسماء الحسين بن خالويه اللغوى في كتاب ليس ، وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الأول قبله الناس وإليه حجههم ، والثانى كان قبله الأمم السالفة ، والثالث أسس على التقوى ، واختلف في شكل الرجال إلى غيرها ، كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً ، وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها ، فقال الشيخ أبو محمد الجوينى : يحرم شد الرجال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث . وأشار القاضي حسين إلى اختياره ، وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفارى على أبى هريرة خروجه إلى الطور ، وقال : لو أدركتك قبل أن تخرج ماخرجت ، واستدل بهذا الحديث ، فدلّ على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ، ووافقه أبو هريرة ، والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة ، منها : أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هى فى شد الرجال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز . وقد وقع فى رواية لأحمد بلفظ : لا ينبغي للمطى أن تعمل ، وهو لفظ ظاهر فى غير التحريم . ومنها أن النهى مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة فى مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فإنه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطال ، وقال الخطابى : اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان من الصلاة فى البقاع التى يتبرك بها ، أى لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة . ومنها أن المراد حكم المساجد فقط ، وأنه لا تشد الرجال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة ، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل فى النهى . ويؤيده ما روى أحمد عن شهر بن خوشب قال : سمعت أبا سعيد . وذكرت عنده الصلاة فى الطور فقال : قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم : لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي . وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف . ومنها أن المراد قصدها بالاعتكاف فيها حكاية الخطابي عن بعض السلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها وهو أخص من الذي قبله ، ولم أر عليه دليلا . واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في البويطي واختاره أبو إسحق المروزي ، وقال أبو حنيفة : لا يجب مطلقاً ، وقال الشافعي في الأم : يجب في المسجد الحرام لتعليق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي . وقال ابن المنذر : يجب إلى الحرمين ، وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر : أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس . قال : صل هاهنا . وقال ابن التين : الحجة على الشافعي أن أعمال المطى إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى ، والصلاة فيها قرينة ، فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام . انتهى . وفيما يلزم من نذر إتيان مسجد من هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع ، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه ذلك ، لأنها لا فضل لبعضها على بعض ، فيكفي صلاته في أي مسجد كان . قال النووي : لا خلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال : يجب الوفاء به . وعن الحنابلة رواية : يلزمه كفارة يمين ولا ينعقد نذره . وعن المالكية رواية : إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا . وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد قبا ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتيه كل سبت . قال الكرماني : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة ، وصنف فيها رسائل من الطرفين . قلت : يشير إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية ، وما انتصر له الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية رحمه الله وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنكر ناصروه ذلك . وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي من أشنع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ،

ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مانقل عن مالك أنه كره أن يقول : زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة ، فإنها من أفضل الأعمال وأجل القرب الموصلة إلى ذى الجلال ، وإن مشروعتها محل إجماع بلا نزاع ، والله الهادى إلى الصواب . اهـ ما فى الفتح . وقال القسطلانى : وقد بطل بما مر من التقدير بلا تشدد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه المعتضد بحديث أبى سعيد المروى فى مسند أحمد بإسناد حسن مرفوعاً : لا ينبغي للمطى أن تشدد رحاله إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والأقصى ومسجدى . هذا قول ابن تيمية حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهى من أبشع المسائل المنقولة عنه . وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه أنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة ، فإنها من أفضل الأعمال وأجل القرب الموصلة إلى ذى الجلال ، وإن مشروعتها محل إجماع بلا نزاع . اهـ . فشد الرحال للزيارة أو نحوها كطلب علم ليس إلى المكان بل لمن فيه ... إلخ . وكذا طعن الشيخ ابن حجر المكي الشافعى فى الجوهر المنظم على شيخ الإسلام ابن تيمية فى هذه المسألة وطائفة من المتأخرين المقلدة للآراء . ومن نظر فى كلام ابن تيمية وما استدل به على منع السفر لزيارة القبور نظر إنصاف ، وفهم كلام ابن الهادى الناصر له رحمه الله ، علم أن الحق فى هذا الباب مع ابن تيمية ومن تبعه ، لأمع من رده وخذله تعصباً لا عدلاً . والشيخ ابن تيمية رحمه الله لا ينكر أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل هى عنده تشرع وتستحب لمن يمر على المدينة المكرمة ، وإنما يمنع عن شد الرحل إليها لذلك الغرض ، بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن صحابى ولا تابعى ، ولهذا تراه قد ذكر فى منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يقل فى شىء من فتاواه ومؤلفاته أن زيارته صلى الله عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مفسد التعصب كثيرة لا تحصى ، وله رحمه الله فى هذه المسألة سلف صالح ، كمالك والجوينى وعياض والقاضى حسين وطائفة ، كما أشار إليه فى الفتح ، بل هو فى ذلك تابع لبصرة الغفارى وأبى هريرة الصحابييين ، فكيف يجوز التحامل عليه دون هؤلاء مع إنه وإنهم سواء

في ذلك . ولا ريب أن الذين طعنوا فيه ونالوا منه وردّوا عليه لم يبلغوا معشار ما آتاه الله من العلم والعمل والفضل والتقوى ، ولم تؤثر عنه بدعة ولا فسق قط ، والكلام عليه وله يطول جداً ، ولا حاجة اليوم إلى بسط القول في ذلك ، فقد صنف في هذه المسألة كتب ورسائل جليلة ووقعت زلازل وقلقل كثيرة لا تخفى على المطلع المحصل . قال في الفتح : قال بعض المحققين قوله إلا إلى ثلاثة مساجد ، المستثنى منه محذوف ، فيما أن يقدر عاماً فيصير : لاتشد الرحال إلى مكان في أى أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أخص من ذلك لاسبيل إلى الأول لإفضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها ، فيتعين الثانى ، والأولى أن يقدر ماهو أكثر مناسبة وهو لاتشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين ، والله أعلم . وقال السبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها لذلك الفضل غير البلاد الثلاثة ، ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً ، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها ، بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات . قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع ، وهو خطأ ، لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فعنى الحديث : لاتشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة ، وشد الرحل إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان . انتهى . وقد بسطنا القول على هذه المسألة في كتاب « رحلة الصديق إلى البيت العتيق » و « مسلك الحتّام في شرح بلوغ المرام » وفي تخريج ردّ الإشرّاك ، فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع إليها . وفي هذا الحديث التحديث والعننة والقول ورواية تابعى عن تابعى عن صحابي ، وأخرج حديثه هذا مسلم ، وأبو داود في الحج ، والنسائي في الصلاة .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : صلاة) أى فرضاً أو نفلاً (فى مسجدى هذا) قال النووي : ينبغى للمصلى أن يحرص على الصلاة فى الموضع الذى كان فى زمانه صلى الله عليه وآله وسلم دون ما يزيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد فى مسجده ، وقد أكد به قوله هذا ، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة ، بل صحح النووي إنه يشمل جميع الحرم (خير) من جهة الثواب (من ألف صلاة) تصلى (فيما سواه) من المساجد (إلا المسجد الحرام) أى فإن الصلاة فيه خير من الصلاة فى مسجدى ، ويدل له حديث أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رفعه : صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى هذا . وعند البزار وقال إسناده حسن والطبرانى من حديث أبى الدرداء رفعه : الصلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة فى مسجدى بألف صلاة ، والصلاة فى بيت المقدس بخمسمائة صلاة : فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام . وأوله المالكية ومن وافقهم بأن الصلاة فى مسجده تفضله بدون الألف . قال ابن عبد البر : لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة فى مسجد المدينة أفضل من الصلاة فى مسجد مكة بتسعمائة وتسع وتسعين صلاة . وأوله بعضهم على التساوى . ورجحه ابن بطال معللاً بأنه لو كان مسجد مكة فاضلاً أو مفضولاً ، لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل بخلاف المساواة ، وأجيب بأن دليله قوله فى حديث أحمد وابن حبان السابق : وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى هذا ، وكأنه لم يقف عليه ، وهذا التضعيف

يرجع إلى الثواب كما مرّ ، ولا يتعدى إلى الإجزاء بالاتفاق كما نقله النووي وغيره . وعليه يحمل قول أبي بكر النقاش المفسر في تفسيره : حسبت الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة . وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعة وعشرين درجة ، قال البدر بن الصاحب الآثاري : إن كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى بمائة ألف صلاة ، وكل صلاة فيه جماعة بألف ألف صلاة وسبعمائة ألف صلاة ، والصلوات الخمس فيه بثلاثة عشر ألف ألف وخمسمائة ألف صلاة ، وصلاة الرجل منفرداً في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف وثمانين ألف صلاة ، وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمانمائة ألف صلاة ، فتلخص من هذا أن صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر نوح بنحو الضعف . انتهى . لكن هل يجتمع التضعيفان أو لا محل بحث . واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة ، لأن الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة ، وهو قول الجمهور ، وحكى عن مالك ، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه ، لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة . وقد رجع عن هذا القول أكثر المنصفين من المالكية ، لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فحكى الاتفاق على أنها أفضل بقاع الأرض ، بل قال ابن عقيل الحنبلي : إنها أفضل من العرش . وتعقب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور ، لأن محله ما يرتب عليه الفضل للعابد . وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها ، كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود . قال النووي في شرح المهذب : لم أر لأصحابنا نقلاً في ذلك . وقال ابن عبد البر : إنما يحتج بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أنكر فضلها ، أما من أقرّ به وأنه ليس بعد مكة أفضل منها فقد أترّلها منزلاً ، وقال غيره : سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضائه الشريفة أنه روى أن

المرء يدفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عندما يخلق . رواه ابن عبد البر في أواخر تمهيده من طريق عطاء الخراساني موقوفاً . وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة . فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضائه من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك . ورواة هذا الحديث الستة مدنيون إلا شيخ البخاري فأصله من دمشق وهو من أفراد ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم في المناسك ، والترمذي وابن ماجه في الصلاة ، والنسائي في الحج .

الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي مِنَ الضُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ، يَوْمٍ يَقْدَمُ مَكَّةَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُهَا ضُحَى، فَيَطُوفُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَيَوْمٍ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، وَكَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُهُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ صَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يصلي من الضحى) أى فى الضحى أو من جهة الضحى (إلا فى يومين يوم يقدم بمكة فإنه) أى ابن عمر (كان يقدمها) أى مكة (ضحى) أى فى ضحوة النهار (فيطوف بالبيت الحرام) ثم يصلى ركعتين (سنة الطواف) خلف المقام (أى مقام إبراهيم عليه السلام) ويوم يأتى بمسجد قبا (هو على ثلاثة أميال من المدينة ، يذكر ويؤنث . وقال ياقوت : على ميلين على يسار قاصد مكة ، وهو من عوالى المدينة ، وسمى باسم بئر هناك ، والمسجد المذكور هو مسجد بنى عمرو ابن عوف ، وهو أول مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فإنه كان يأتيه كل سبت (يزوره) فإذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلى فيه (ابتغاء الثواب . روى النسائى حديث سهل بن حنيف مرفوعاً : من خرج حتى يأتى مسجد قبا فيصلى فيه كان له عدل عمرة . وعند الترمذى من حديث أسيد بن حضير رفعه : الصلاة فى مسجد قبا كعمرة . وعند ابن أبى شيبة فى أخبار المدينة بإسناد صحيح عن سعد بن أبى وقاص قال : لأن أصلى فى مسجد قبا ركعتين أحب إلى من أن آتى بيت المقدس مرتين ، لو يعلمون ما فى قبا لضربوا إليه أكباد الإبل . وفى الحديث : فضل مسجد

قبا والصلاة فيه ، لكن لم يثبت فيه تضعيف ، كالمساجد الثلاثة (وكان) ابن عمر (يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان يزوره) أى مسجد قبا ، أى يوم السبت (راكباً ومشياً) أى بحسب ما تيسر ، واستدل به ابن حبيب من المالكية ، كما نقله العيني ، على أن المدنى إذا نذر الصلاة فى مسجد قبا لزمه ذلك ، وحكاه عن ابن عباس (وكان) أى ابن عمر (يقول : إنما أصنع كما رأيت أصحابي يصنعون ولا أمنع أحداً إن صلى) أى الصلاة (فى أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، غير أن لا تتحروا) أى لا تفصلوا (طلوع الشمس ولا غروبها) فتصلوا فى وقتيهما . وفى هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك ، وفيه أن النهى عن شد الرحل لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتى مسجد قبا راكباً ، وتعقب بأن مجيئه صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبا إنما كان لمواصلة الأنصار وتفقد حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ، وهذا هو السر فى تخصيص ذلك بالسبت ، وأيضاً المراد بشد الرحل اختيار السفر ، ولم يكن مجيئه إلى قبا من هذا القبيل ، بل هو من جنس التنزه ، ونقل الأقدام إلى مساجد المدينة وتفرج البساتين ، فلا يقاس هذا على ذاك ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى ومدنى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، ومسلم فى الحج وأبو داود .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) أورد بلفظ البيت لأن القر
صار في البيت ، وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر . قال القرطبي : الرواية
الصحيحة بيتي ، ويروى قبري ، وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه ،
والمعنى منقولة منها كالحجر الأسود ، أو تنقل بعينها إليها ، كالجدع الذي
حنّ إليه صلى الله عليه وآله وسلم أو توصل الملازم للطاعات فيها إليها ، فهو
مجاز باعتبار المال ، كقوله : الجنة تحت ظلال السيوف ، أى الجهاد ماله
الجنة . فهذه البقعة المقدسة روضة من رياض الجنة الآن وتعود إليها ويكون
للعامل فيها روضة بالجنة . ولم يثبت خبر عن بقعة أنها من الجنة بخصوصها
إلا هذه البقعة المقدسة ، والأولى القول بظاهر الحديث وحمله على الحقيقة
دون المجاز ، وقد استدل بهذا الحديث المالكية مع قوله : موضع سوط في
الجنة خير من الدنيا وما فيها ، على تفضيل المدينة على مكة المكرمة . قال
ابن عبد البر : هذا الاستدلال بالخبر في غير ماورد فيه ولا يقاوم النص
الوارد في فضل مكة ، ثم ساق حديث عبد الله بن عدى قال : رأيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً على الحزورة فقال : والله إنك لخير أرض
الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ماخرجت . وهو
حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان
 وغيرهم . قال ابن عبد البر : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول
 عنه . انتهى . قلت : الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضعين الكريمين
 كالاشتغال ببيان الأفضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله
 عليه وآله وسلم ، وكل ذلك من فضول العمل الذى لايتعلق به فائدة غير
 الجدل والخصومة والتعسف والتكلف التى ورد النهى عنها ، وقد أفضى
 النزاع والتشاجر في هذه المسألة وأشباهها إلى فتن كثيرة قوية وتلفيق أدلة

واهية ضعيفة ، ذكر البعض منها الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى راداً عليه ، ثم قال : وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ، ثم علىّ وطلحة والزبير وعمار وآخرون ، وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت ، وهو إنما يدل على أنها فاضلة . انتهى . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل (ومنبرى) هذا بعينه (على حوضى) نهر الكوثر الكائن داخل الجنة ، لاهوضه الذى خارجها بجانبها المستمد من الكوثر يعيده الله فيضعه عليه أو أن له هناك منبراً على حوضه يدعو الناس عليه إليه . وعند النسائي : ومنبرى على ترعة من ترع الجنة . ورواة هذا الحديث مدنيون إلا شيخ البخارى فبصرى من أفراد ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى أواخر الحج وفى الحوض والاعتصام ، ومسلم فى الحج .

باب الاستعانة في الصلاة

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا ، وَقَالَ : إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَحَدُنَا يُكَلِّمُ صَاحِبَهُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » . فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ .

* (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) *

(باب الاستعانة في الصلاة)

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ (وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ) وَزَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي وَائِلٍ : كُنَّا نُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ وَنَأْمُرُ بِحَاجَتِنَا ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ : خَرَجْتُ فِي حَاجَةٍ وَنَحْنُ يَسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الصَّلَاةِ (فَيَرُدُّ عَلَيْنَا) السَّلَامَ (فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ) بَفَتْحِ النُّونِ وَقِيلَ بِكَسْرِهَا : مَلِكُ الْحَبَشَةِ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْهَجْرَةِ الْأُولَى أَوْ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ يَتَجَهَّزُ لَغَزْوَةِ بَدْرٍ (سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا) أَيْ بِاللَّفْظِ ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ مَرْسَلِ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ السَّلَامَ بِالْإِشَارَةِ ، وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا ... الْحَدِيثُ (وَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ (إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا) عَظِيمًا ، لِأَنَّهَا مَنَاجَاةٌ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى تَسْتَدْعِي الْاسْتِغْرَاقَ فِي خِدْمَتِهِ فَلَا يَصْلَحُ فِيهَا الْإِسْتِغْلَالُ بِغَيْرِهِ مِنْ رَدِّ سَلَامٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ التَّنَوُّينَ لِلتَّنَوُّيعِ ، أَيْ كَقِرَاءَةِ

القرآن والذكر والدعاء ، وزاد في رواية أبي وائل أيضاً : إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، وزاد في رواية كلثوم الخزاعي : إلا بذكر الله ، وفي رواية أبي ذر وعزاه في الفتح لأحمد عن أبي فضيل : لشغلا بزيادة لام التأكيد (وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه) وليس للشيباني عن زيد غير هذا الحديث (قال : كان أحدنا يكلم صاحبه في الصلاة) والذي في البخارى : إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، يكلم أحدنا صاحبه بحاجته ، وهذا حكمه الرفع ، وكذا قوله : فأمرنا بالسكوت لقوله فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافياً في كونه مرفوعاً ، وفي لفظ : ويسلم بعضنا على بعض في الصلاة . قال في الفتح : والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه (حتى) إلى أن (نزلت) ظاهره أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية ، والآية مدنية ، فيقتضى أن النسخ وقع في المدينة فيستشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي ، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة ، فتعين أن المراد بقوله : فلما رجعنا من عند النجاشي في الهجرة الثانية ، ولم يكونوا يجتمعون بمكة إلا نادراً ، وقد جمع بينهما بجموعات ذكرها في الفتح (حافظوا) أى داوموا (على الصلوات) ولأبوى ذر والوقت (والصلاة الوسطى) أى العصر ، وعليه الأكثرون (وقوموا لله قانتين) أى ساكتين ، لأن لفظ الراوى يشعر به ، فحمله عليه أولى وأرجح ، لأن المشاهد للوحى والتنزيل يعلم سبب النزول ، وقال أهل التفسير : خاشعين وذليلين بين يديه . وحينئذ فالكلام منافي للخشوع إلا ما كان من أمر الصلاة (فأمرنا بالسكوت) أى عما كنا نفعله من ذلك . وزاد مسلم : ونهينا عن الكلام . ولم يقع في البخارى . وذكرها صاحب العمدة ، ولم ينبه أحد من شراحها عليها ، وليس المراد مطلقه ، فإن الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقة . قال ابن دقيق العيد : ويرجح ذلك بما دل عليه لفظ حتى التى للغاية والفاء التى تشعر بتعليل ماسبق عليها لما يأتى بعدها . انتهى . واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده ، إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله : ونهينا عن الكلام . وأجيب بأن دلالته على ضده دلالة التزام ، (١٦ - عون البارى - ج ٢)

ومن ثم وقع الخلاف ، فلعله ذكر لكونه أصرح . وقال ابن دقيق العيد :
هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ ، وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر ،
وليس كقول الراوى هذا منسوخ لأنه يطرقه احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد ،
وقيل ليس في هذه القضية نسخ لأن إباحة الكلام في الصلاة كان بالبراءة
الأصلية والحكم المزيل لها ليس نسخاً . وأجيب بأن الذى يقع في الصلاة
ونحوها مما يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكماً شرعياً ، فإذا ورد
ما يخالفه كان نسخاً ، وهو كذلك هنا . قال ابن دقيق العيد : وقوله : ونهينا
عن الكلام يقتضى أن كل شيء يسمى كلاماً فهو منهى عنه حملاً للفظ
على عمومه ، ويحتمل أن تكون اللام للعهد الراجع إلى قوله : يكلم الرجل
منا صاحبه بحاجته ، وقوله : فأمرنا بالسكوت ، أى عما كانوا يفعلونه
من ذلك . قال فى الفتح : أجمعوا على أن الكلام في الصلاة من عالم بالتحريم
عامد لغير مصلحتها أو لإنقاذ مسلم مبطل لها . واختلفوا فى السامى والجاهل ،
فلا يبطلها القليل منه عند الجمهور ، واختلفوا فى أشياء أيضاً ، كمن جرى
على لسانه بغير قصد أو تعمد لإصلاح الصلاة لسهو دخل على إمامه ، أو لإنقاذ
مسلم لثلا يقع فى مهلكة ، أو فتح على إمامه ، أو سبى مرّبه ، أو ردّ السلام ،
أو أجاب دعوة أحد والديه ، أو تقرب بقربة كأعتقت عبدى لله ، وفى
جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه . قال ابن المنير فى الحاشية : الفرق
بين قليل الفعل للعامد فلا يبطل وبين قليل الكلام إن الفعل لا تخلو منه الصلاة
غالباً لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنبى غالباً فطرده . ورواة هذا الحديث
الستة كوفيون إلا شيخ البخارى فروزى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة
والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ،
وكذا أبو داود والترمذى فيها وفى التفسير .

الحديث الثاني

عَنْ مُعَيْقِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ : إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً .

(عن معيقب) بن أبي فاطمة اللوسى المدينى (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى شأن الرجل) وذكره للغالب وإلا فالحكم جار فى جميع المكلفين حال كونه (يسوى التراب حيث) أى فى المكان الذى (يسجد) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن كنت فاعلا) أى مسوياً للتراب (فواحدة) أى فامسح أو افعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك ، أو المشروع فعلة واحدة ، وأبيح له المرة لثلاث يتأذى به فى سجوده . وفى حديث أبى ذر عند أصحاب السنن مرفوعاً ، إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى . وقوله : إذا قام أراد به الدخول فى الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منهياً عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو فى الصلاة . وحكاية النووى الاتفاق على كراهة مسح الحصى وغيره فى الصلاة معارضة بما فى المعالم للخطابى عن مالك أنه لم ير به بأساً وكان يفعله ، ولعله لم يبلغه الخبر ، وأفرط بعض أهل الظاهر فقال إنه حرام إذا زاد على واحدة بظاهر النهى ، ولم يفرق بين ما إذا توالى أو لا ، مع إنه لم يقل بوجوب الخشوع والذى يظهر أن علة كراهته المحافظة على الخشوع ، أو لثلاث يكثر العمل فى الصلاة لكن حديث أبى ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التى تواجهه حائلاً . وروى ابن أبى شيبه عن أبى صالح السمان قال : إذا سجدت فلا تمسح الحصى فإن كل حصاة تحب أن يسجد عليها . فهذا تعليل آخر . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى وبصرى ومدينى ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع والعنونة ، وليس لمعيقب فى هذا الكتاب غير هذا الحديث ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى يَوْمًا فِي غَزْوَةٍ وَلِحَامٍ دَابَّتْهُ بِيَدِهِ ، فَجَعَلَتِ الدَّابَّةُ تُنَازِعُهُ وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانٍ وَشَهِدْتُ تَيْسِيرَهُ وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أَنْ أُرَاجِعَ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَهَا تَرْجِعُ إِلَيَّ مَالُفِيهَا فَيَشُقُّ عَلَيَّ .

(عن أبي برزة الأسلمي رضى الله عنه صلى يوماً) العضر كما بيّن مهدي ابن ميمون في روايته (في غزوة ولحام دابته) أى فرسه أو حماره قولان (بيده فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها) قد أجمعوا أن المشى الكثير المتوالى في الصلاة المكتوبة يبطلها فيحمل حديث أبي برزة على القليل ، وفي رواية عمرو بن مرزوق ما يؤيد ذلك ، فإنه قال : فضت الدابة في قبلته ، فانطلق فأخذها ، ثم رجع القهقري ، فإن في هذا الرجوع ما يشعر بأن مشيه إلى قصدها ما كان كثيراً فهو عمل يسير ومشى قليل ليس فيه استدبار القبلة فلا يضر . قاله القسطلاني . وفي الفتح ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته . والحديث الثاني يدل على أنه تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها (فقيل له في ذلك) قال شعبة : فجعل رجل أى مجهول من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ ، أى يدعو عليه ويسبه . وفي رواية حماد : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس . وزاد عمرو بن مرزوق في آخره قال : فقلت للرجل : ما أرى الله إلا مخزبك ، شتمت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ : لم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت : أسكت فعل الله بك هل تدري من هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي : فإذا شيخ يصلى قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده ، فنكصت الدابة فنكص معها ومعنا رجل من الخوارج فجعل

يسبه ، فلما انصرف الشيخ : أى أبو برزة من صلاته (فقال : إني سمعت قولكم) أى الذى قلتموه آنفاً (وإني غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمان) وفي رواية عمرو بن مرزوق الجزم بسبع غزوات من غير شك (وشهدت تيسيره) أى تسهيله على أمته في الصلاة وغيرها ، وأشار به إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، ولا يجوز أن يفعله أبو برزة من رأيه دون أن يشاهده من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه حجة للفقهاء في قولهم : إن كل شيء يخشى تلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله (وإني إن كنت أن أراجع) وفي رواية أرجع (مع دابتي أحب إلى من أن أدعها) أى أتركها (ترجع إلى مألّفها) أى الذى ألفته واعتادته ، والمعنى : وإني وإن فعلت ما رأيتموه من اتباع الفرس لأجل كون رجوعها أحب إلى من تركها (فيشق على) لأن منزله كان بعيداً ، فلو تركها وصلى لم يأت أهله إلى الليل لبعده المسافة . وفي الحديث جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر :

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَتْ حَدِيثَ الْخُسُوفِ ، وَقَالَ فِي هَذِهِ
الرُّوَايَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّارَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَرَأَيْتُ فِيهَا
عَمْرُو بْنَ لُحَيٍّ ، وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ .

(عن عائشة رضي الله عنها ذكرت حديث الخسوف وقال) صلى الله
عليه وآله وسلم (في هذه الرواية بعد قوله : ولقد رأيت النار يحطم بعضها
بعضاً) حين رأيتموني تأخرت (ورأيت فيها) أى في جهنم (عمرو بن لحي)
بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الياء مصغراً (وهو الذي سيب) أى سمي
النوق التي تسمى (السوائب) جمع سائبة ، وهى ناقة لا تركب ولا تحبس
عن كلاً وماء لنذر صاحبها إن حصل ما أراد من شفاء المريض أو غيره
أنها سائبة . وفي هذا الحديث أن المشي القليل لا يبطل الصلاة وكذا العمل
اليسير ، وإن النار والجنة مخلوقتان موجودتان الآن ، وغير ذلك من فوائده
التي تقدمت مستقصاة في الكسوف ، ووجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر
من جهة جواز التقديم والتأخير اليسير ، لأن الذي تنفلت دابته يحتاج في
حال إمساكها إلى التقديم والتأخير كما وقع لأبي برزة ، وأغرب الكرماني
فقال : وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسبيب الدواب مطلقاً سواء كان في الصلاة
أم لا .

الحديث الخامس

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ ، فَأَنْطَلَقْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ بِهِ أَعْلَمُ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ فَقَالَ : إِنَّمَا مَنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي ، وَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة له) في غزوة بني المصطلق (فانطلقت ثم رجعت وقد قضيتها ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فلم يرد علي) السلام باللفظ ، وفي رواية مسلم : فقال لي بيده هكذا ، وفي رواية أخرى له : فأشار إلي ، وكأن جابرًا لم يعرف أولاً أن المراد بالإشارة الرد عليه ، فلذلك قال (فوقع في قلبي) من الحزن (ما الله أعلم به) مما لا أقدر قدره ولا يدخل تحت العبارة (فقلت في نفسي : لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله (وسلم وجد) أي غضب (علي أني أبطأت عليه ثم سلمت عليه فلم يرد علي) السلام باللفظ (فوقع في قلبي) من الحزن (أشد من) الذي وقع في (المرة الأولى ثم سلمت عليه فرد علي) السلام بعد أن فرغ من صلاته باللفظ (فقال : إنما منعني أن أرد عليك) أي مامنني من أن أرد عليك السلام إلا (أني كنت أصلي وكان) صلى الله عليه وآله وسلم يصلي نفلًا وهو راكب (علي راحلته) حال كونه (متوجهًا إلى غير القبلة) مستقبلًا صوب سفره ، ولمسلم فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه على غير القبلة . وفي الحديث كراهة ابتداء المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه ، وبذلك قال جابر راوي الحديث : وكرهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب ، وقال في المدونة لا يكره ، وبه قال أحمد والجمهور وقالوا يرد إذا فرغ من صلاته أو وهو فيها بالإشارة . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم في الصلاة .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلى الرجل مختصراً) ولفظ أبي داود عن الخضر فى الصلاة . وفى رواية مختصراً بالتشديد . وللنسائى مختصراً . قال ابن سيرين : هو أن يضع الرجل يده على خاصرته وهو يصلى ، وبذلك جزم أبو داود ونقله الترمذى عن بعض أهل العلم . وهذا هو المشهور فى تفسيره . وحكى المروى فى الغريبين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة ، وقيل أن تحذف الطمأنينة ، وهذان القولان وإن كان أحدهما من الاختصار ضد التطويل ممكناً ، لكن رواية التخصر والخصر تأباهما ، وقيل الاختصار أن تحذف الآية التى فيها السجدة إذا مر بها فى قراءته حتى لا يسجد فى الصلاة لتلاوتها . حكاه الغزالى . وحكى الخطابى أن معناه أن يمسك يده مخصرة ، أى عصاً يتوكأ عليها فى الصلاة . وأنكر هذا ابن العربى فى شرح الترمذى ، فأبلغ ، ويؤيد الأول ماروى أبو داود والنسائى من طريق سعيد بن زياد قال : صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدى على خاصرتى ، فلما صلى قال : هذا الصلب فى الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عنه . واختلف فى حكمة النهى عن ذلك ، فقيل : إن إبليس أهبط مختصراً . أخرجه ابن أبى شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً . وقيل : لأن اليهود تكثروا من فعله ، فنهى عنه كراهة للتشبه بهم . أخرجه البخارى فى ذكر بنى إسرائيل عن عائشة ، وزاد ابن أبى شيبة فيه فى الصلاة ، وفى رواية : لا تشبهوا باليهود . وقيل : لأنه راحة أهل النار . أخرجه ابن أبى شيبة أيضاً عن مجاهد قال : وضع اليد على الحقو استراحة أهل النار . وقيل : لأنها صفة الراجز حين ينشد . رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بإسناد حسن . وقيل : لأنه فعل المتكبرين . حكاه المهلب . وقيل : لأنه فعل أهل المصائب . حكاه الخطابى . وقول عائشة أعلى ماورد فى ذلك ، ولا منافاة بين الجميع .

أبواب السهو

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا ، فَقِيلَ لَهُ : أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُ خَمْسًا ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب السهو) *

والسهو : الغفلة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره ، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان . قال في الفتح : وليس بشيء .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمساً ، فقيل له) صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم (أزيد في الصلاة . فقال : وما ذاك) أى ماسؤالكم عن الزيادة في الصلاة (قال : صليت خمساً فسجد) صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن تكلم (سجدتين) للسهو (بعد ما سلم) أى بعد سلام الصلاة لتعذر السجود قبله لعدم علمه بالسهو . وظاهر صنيع البخارى يقتضى التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي النقصان يسجد قبل السلام ، وفي الزيادة يسجد بعده وبالتفرقة . هكذا قال مالك والمزنى وأبو ثور والشافعى فى القديم . وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين ، قال : وهو موافق للنظر ، لأنه فى النقص جبر ، فينبغى أن يكون من أصل الصلاة ، وفى الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجاً . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها كانت علة فيعم الحكم جميع محالها فلا يتخصص إلا بنص ، وتعقب بأن كون السجود فى الزيادة ترغيماً للشيطان فقط ممنوع بل هو جبر أيضاً لما وقع من الحلل ،

فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجود السهو ترغيباً للشيطان في حالة الشك ، كما في حديث أبي سعيد عند مسلم . وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضاً فقصة ذى الديدن وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان . قال في الفتح : وأما قول النووي أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد ، فقد قال غيره : بل طريق أحمد أقوى لأنه قال : يستعمل كل حديث فيما يرد فيه ومالم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام ، قال : ولولا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لرأيت كله قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة في فعله قبل التسليم . وقال أبو إسحق مثله ، إلا أنه قال : مالم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان فحرر مذهبه من قول أحمد ومالك وهو أعدل المذاهب فيما يظهر ، وأما داود فجري على ظاهره فقال : لا يشرع سجود السهو إلا في المواضع التي سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقط . وعند الشافعي : سجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية : كله بعد السلام . واعتمد الحنفية على حديث الباب . وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله : هل زيد في الصلاة . وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة بتجوزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع النسخ . وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي : إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين . وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم . وبه تمسك الشافعية . وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين . ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده . ونقل الماوردي وغيره الإجماع على جوازه . وإنما الخلاف في الأفضل . وكذا أطلق النووي ، وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الإجزاء عن المذهب ، واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم ، وهو مخالف لما قال ابن عبد البر أنه لا خلاف عن مالك إنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف

بين أصحابه والخلاف عند الحنفية . قال القدوري : لو سجد للسهو قبل السلام . روى عن بعض أصحابنا : لا يجوز لأنه أداه قبل وقته . وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية . وقال ابن قدامة في المقنع : من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن تعمد وإلا فيتداركه ما لم يطل الفصل . ويمكن أن يقال الإجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة . قال ابن خزيمة : لاحجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه . فقالوا : إن جلس المصلي في الرابعة بمقدار التشهد أضاف إلى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو ، وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ، ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ، ولا بد من أحدهما عندهم ، قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها .

الحديث الثاني

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا ، وَكَانَ عِنْدِي نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ ، فَقُلْتُ : قَوْمِي بِجَنْبِهِ قَوْلِي لَهُ تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا ، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ ، فَفَعَلَتِ الْجَارِيَةُ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ سَأَلْتُ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَأَنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيته يصليهما) أى الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلهما حينئذ بعد الدخول (وعندى نسوة من الأنصار) من بنى حرام (فأرسلت إليه الجارية) قال فى الفتح : لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون بنتها زينب ، لكن فى رواية البخارى فى المغازى : فأرسلت إليه الخادم (فقلت قومي بجانبه قولى له تقول لك أم سلمة يارسول الله سمعتك تنهى عن هاتين) الركعتين اللتين بعد العصر (وأراك تصليهما ، فإن أشار بيده فاستأخري عنه ، ففعلت الجارية) ما أمرت به من القيام والقول (فأشار بيده فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا بنت أبي أمية) هو والد أم سلمة ، واسمه سهيل أو حذيفة بن المغيرة المخزومي (سألت عن الركعتين) اللتين صليتهما الآن (بعد العصر وإنه أتاني أناس من عبد القيس) زاد فى المغازى : بالإسلام من قومهم (فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر) وعند الطحاوى من وجه آخر : قدم على قلائص من الصدقة ففسيتهما ثم ذكرتهما فكرهتا أن أصليهما فى المسجد والناس يرون فصليتهما عندك . وله من وجه آخر : فجاءنى مال فشغلنى . وله أيضاً : قدم على

وفد من بنى تميم وجاءتني صدقة . وقوله من بنى تميم وهم وإنما هو من عبد القيس ، وكأنهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين (فهما هاتان) الركعتان اللتان كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصلتيهما الآن . وقد كان من عادته صلى الله عليه وآله وسلم أنه إذا فعل شيئاً من الطاعات لم يقطعه أبداً . وفي رواية عن عروة عنها : ماترك ركعتين بعد العصر عندى قط . قال فى الفتح : ومن ثم اختلف نظر العلماء ، فقليل تقضى الفوائت فى أوقات الكراهة لهذا الحديث ، وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيل خاص بمن وقع له نظير ماوقع له ، وفى الحديث جواز استماع المصلى إلى كلام غيره وفهمه له ، ولا يقدح ذلك فى صلاته ، وأن الأدب فى ذلك أن يقوم المتكلم إلى جنبه لاخلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا يمكنه الإشارة إليه إلا بمشقة ، وجواز الإشارة فى الصلاة . وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله والترغيب فى علو الإسناد والفحص عن الجمع بين المتعارضين ، وأن الصحابى إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافياً فى الحكم بنسخ مرويه ، وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به ، وأن الأصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى أفعاله ، وأن الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره ، وأنه لا يعدل إلى الفتوى بالرأى مع وجود النص ، وأن العالم لا ينقص عليه إذا سئل عما لا يدرك فوكل الأمر إلى غيره . وفيه قبول أخبار الآحاد والاعتماد عليه فى الأحكام ولو كان شخصاً واحداً ، رجلاً أو امرأة ، لاكتفاء أم سلمة بإخبار الجارية . وفيه دلالة على فطنة أم سلمة وحسن تأنيها بملاطفة سؤالها واهتمامها بأمر الدين وكأنها لم تبأشر السؤال لحال النسوة اللاتي كنّ عندها ، فيؤخذ منه لإكرام الضيف واحترامه . وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها ، والتنفل فى البيت ولو كان فيه من ليس منهم ، وكراهة القرب من المصلى لغير ضرورة ، وترك نفويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه ، وجواز الاستنابة فى ذلك ، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله فى الفضل ، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان ممن يجهل ذلك . وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها : وأراك تصليهما ، والمبادرة إلى معرفة الحكم المشكل فراراً من الوسوسة ، وأن النسيان جائز على النبي ، لأن فائدة استفهام أم سلمة عن ذلك تجوزها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به ، فظهر وقوع الثالث ، والله أعلم .

باب في الجنائز

الحديث الأول

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي ، أَوْ قَالَ : بَشَّرَنِي ، أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي
لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ :
وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (باب في الجنائز) *

بفتح الجيم ، جمع جنازة بالفتح والكسر : اسم للميت في النعش ، أو
بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت ، وقيل عكسه ، وقيل
هما لغتان فيهما فإن لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش ، وهى من جزه
يحتزه إذا ستره . ذكره ابن فارس وغيره . وقال الأزهري : لا يسمى جنازة
حتى يشد عليه الميت مكفناً . وذكر هذا الباب هنا بين الصلاة والزكاة
لتعلقها بها ، ولأن الذى يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك المقصود
من ذلك الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ، ولا سيما
من عذاب القبر الذى سيدفن فيه :

(عن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم : أتاني آت من ربي) سماه في التوحيد جبريل ، أى أتى في المنام
(فأخبرني أو قال بشرني) جزم به في التوحيد (أنه من مات من أمتي) أى
من أمة الإجابة أو أمة الدعوة . قال في الفتح : وهو أى العموم متجه (لا يشرك
بالله شيئاً) أورده البخارى في اللباس بلفظ : مامن عبد قال لا إله إلا الله
ثم مات على ذلك ... الحديث ، وإنما لم يورده هنا جرياً على عادته في إثبات
الحق على الجلى ، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، ويشهد له
استنباط ابن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله : من مات يشرك

بالله شيئاً دخل النار . قال القرطبي : معنى نقي الشرك أن لا يتخذ مع الله شريكاً في الإلهية ، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي (دخل الجنة) قال أبو ذر (قلت) ولأبي ذر فقلت : أيدخل الجنة (وإن زنى وإن سرق) وللترمذى قال أبو ذر : يارسول الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وإن زنى وإن سرق) يدخل الجنة ، لا يقال مفهوم الشرط أنه إذا لم يزن ولم يسرق لا يدخل ، إذ انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ، لأنه على حدّ : نعم العبد صهيّب لو لم يخف الله لم يعصه ، فمن لم يزن ولم يسرق أولى بالدخول ممن زنى وسرق . واقتصر من الكبائر على نوعين ، لأن الحق إما لله أو للعباد ، فأشار بالزنا إلى حق الله ، وبالسرقعة إلى حق العباد . قال الزين بن المنير : حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الاتكال عليها ببعض الجهلة إلى الإقدام على الموبقات ، وليس هو على ظاهره ، لأن الذي استقرت عليه قواعد الشرع أن حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان . نعم لا يلزم من عدم سقوطها أن لا يتكفل الله بها عن يريده أن يدخله الجنة ، ومن ثم ردّ صلى الله عليه وآله وسلم على أبي ذر استبعاده ، أو المراد بقوله دخل ، أى صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة إنه مجيب قريب . وورد في هذا الحديث : من قال لا إله إلا الله نفعته يوماً من الدهر أصابه قبل ذلك ما أصابه . وفي الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار ، وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان ، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة وفاقاً ، وأنها لا تحبط الطاعات ، وكأنّ أبا ذر استحضر قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يزنى الزانى وهو مؤمن ، لأن ظاهره معارض لظاهر هذا الخبر ، لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة بحمل هذا على الإيمان الكامل ، ويحمل حديث الباب على عدم التخليد في النار .

الحديث الثانى

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ ، وَقُلْتُ أَنَا : مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ
بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) كلمة وهى (من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار)
وفى رواية عن الأعمش : من مات وهو يدعو من دون الله نداً (وقلت
أنا) كلمة أخرى وهى (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة) لأن انتفاء
السبب يوجب انتفاء المسبب ، فإذا انتفى الشرك انتفى دخول النار ، وإذا
انتفى دخول النار لزم دخول الجنة ، إذ لا دار بين الجنة والنار ، وأصحاب
الأعراف قد عرف استثناؤهم من العموم ، ولم تختلف الروايات فى الصحيحين
فى أن المرفوع : الوعيد ، والموقوف : الوعد . نعم قال النووى : وجد فى بعض
الأصول المعتمدة من صحيح مسلم عكس هذا ، وهكذا ذكره الحميدى فى
الجمع بين الصحيحين ، وكذا رواه أبو عوانة فى كتابه المخرّج على مسلم . قال
فى الفتح : إنه وهم ، وأن الإسماعيلى يسنّ أنه المحفوظ عن وكيع كما فى
البخارى ، وبذلك جزم ابن خزيمة فى صحيحه ، والصواب رواية الجماعة .
قال فى الفتح أيضاً : وهذا هو الذى يقتضيه النظر ، لأن جانب الوعيد ثابت
بالقرآن ، وجاءت السنة على وفقه ، فلا يحتاج إلى استنباط ، بخلاف جانب
الوعد فإنه من مقام البحث ، إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم ، وكان
ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذى أخرجه مسلم بلفظ : فقيل : يارسول
الله ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات
يشرك بالله شيئاً دخل النار . اه . وقال النووى : والجيد أن يقال إن ابن مسعود
نسئ مرة وهى الرواية الأولى ، وحفظ مرة وهى الأخرى ، فرواهما
مرفوعين كما رواهما جابر عند مسلم . اه . قال فى الفتح : وهذا الذى قاله
محمّد بلا شك لكن فيه بعد مع اتحاد مخرّج الحديث ، فلو تعدد مخرّجه إلى

ابن مسعود لكان احتمالاً قريباً مع أنه مستغرب من انفراد راوٍ من الرواة بذلك دون رفقته وشيخهم ومن فوقه ، فنسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف . اهـ . وتعقبه العيني وقال : كيف يكون وهماً وقد وقع عند مسلم كذا ، قال فليتأمل . قال في المصابيح : وكان البخارى أراد أن يفسر معنى قوله : من كان آخر كلامه بالموت على الإيمان حكماً أو لفظاً ولا يشترط أن يتلفظ بذلك عند الموت إذا كان حكم الإيمان بالاستصحاب وذكر قول وهب أيضاً تفسيراً لكون مجرد النطق لا يكفي ولو كان عند الخاتمة حتى يكون هناك عمل ، خلافاً للمرجئة ، وكأنه يقول : لا تعتقد الاكتفاء بالشهادة وإن قارنت الخاتمة ، ولا تعتقد الاحتياج إليها قطعاً إذا تقدمت حكماً . ورواة حديث الباب كلهم كوفيون ، وفيه رواية تابعة عن تابعي عن صحابي ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً في التفسير والإيمان والنذور ، ومسلم في الإيمان ، والنسائي في التفسير .

الحديث الثالث

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ : أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِرِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ ، وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ . وَنَهَانَا : عَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَالْحَرِيرِ ، وَالذِّيبَاجِ ، وَالْقَسِيِّ ، وَالْإِسْتَبْرَقِ .

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : أمرنا النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا باتباع الجنائر) وهو فرض كفاية ، وظاهر قوله اتباع أنه بالمشى خلفها ، وهو أفضل عند الحنفية ، والأفضل عند الشافعية المشى أمامها ، لحديث أبي داود وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز ، ولأنه شفيع وحق الشفيع أن يتقدم . وأما حديث امشوا خلف الجنائز ، فضعيف ، وأجابوا عن حديث الباب بأن الاتباع محمول على الأخذ في طريقها والسعى لأجلها ، كما يقال : الجيش يتبع السلطان ، أى يتوخى موافقته . وإن تقدم كثير منهم فى المشى والركوب . وعند المالكية ثلاثة أقوال : التقدم والتأخر ، وتقدم الماشى ، وتأخر الراكب ، وأما النساء فيتأخرن بلا خلاف . قلت : والراجح أن التقدم عليها والتأخر عنها سواء . قاله الشوكانى . وقال فى الحجة البالغة : والمختار أن الكل واسع وأنه قد صح فى الكل حديث أو أثر . اهـ . (وعيادة المريض) أى زيارة مسلم أو ذمى قريب للعائد أو جار له وفاء بصلة الرحم وحق الجوار ، وهى فضيلة لها ثواب ، إلا أن يكون للمريض متعهد فتعده لازم . وفى مسلم عن ثوبان : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل فى مخرفة الجنة حتى يرجع ، وأراد بالمخرفة البستان ، يعنى يستوجب الجنة ومخارفها . وفى البخارى عن أنس قال : كان غلام ليهودى يخدم النبي صلى

الله عليه وآله وسلم فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودوه ، فقعده عند رأسه فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال له : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول : الحمد لله الذى أنقذه من النار ، قال فى المجموع : وسواء الرمد وغيره ، وسواء الصديق والعدو ، ومن يعرفه ومن لا يعرفه لعموم الإخبار ، قال : والظاهر أن المعاهد والمستأمن كالدخى ، قال : وفى استحباب عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكوس إذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة نظر ، فإننا مأمورون بمهاجرتهم ، ولتكن العيادة غيباً ، فلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوباً ، ومحل ذلك فى غير القريب والصديق ونحوهما ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم ، أما هؤلاء فيواصلونها ما لم ينهوا أو يعلموا كراهته لذلك . وقول الغزالي : إنما يعاد بعد ثلاث لخبر ورد فيه ردّ بأنه موضوع ، ويدعو له وينصرف ، ويستحب أن يقول فى دعائه : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات . رواه الترمذى وحسنه ، ويخفف المكث عنده ، بل تكره إطالته لما فيه من إضجاره ومنعه من بعض تصرفاته (وإجابه الداعى) إلى وليمة النكاح ، وهى لازمة إذا لم يكن ثمة ما يتضرر به فى الدين من الملاحى ومفارش الحرير ونحوهما (ونصر المظلوم) مسلماً كان أو ذمياً بالقول أو بالفعل (وإبرار القسم) بفتحات وكسر همزة إبرار أفعال من البر خلاف الحنث ، ويروى المقسم بضم الميم وسكون القاف وكسر السين ، أى تصديق من أقسم عليك ، وهو أن يفعل ما سأله الملتمس وأقسم عليه أن يفعله ، يقال : برّ وأبرّ القسم إذا صدقه ، وقيل المراد من المقسم الخالف ، ويكون المعنى : أنه لو حلف أحد على أمر مستقبل وأنت تقدر على تصديق يمينه ، كما لو أقسم أن لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع فعله كى لا تحنث يمينه ، وهو خاص فيما يحمل من مكارم الأخلاق ، فإن ترتب على تركه مصلحة فلا ، ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبى بكر فى قصة تعبير الرؤيا : لا تقسم حين قال : أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرنى بالذى أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعى ، فإن انفرد المسلم عليه تعين عليه (وتشميت العاطس) إذا حمد الله ، فيقول : يرحمك الله ، وهو سنة على الكفاية ،

والتشميت بالشين المعجمة والمهمله ، والأول أعلاهما : مشتق من الشوامت
وهي القوائم ، كأنه دعا بالثبات على طاعة الله (ونهانا عن آنية الفضة) وهي
حرام على العموم للسرف والخيلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام
أيضاً (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرجال دون النساء كسابقه ،
فإطلاق النهي مع كونهن يباح لهنّ بعضها دخله التخصيص بدليل آخر ،
كحديث : هذان ، أي الذهب والحرير ، حرام على ذكور أمتي ، حل
لإنثائها (و) عن (الديباج) الثياب المتخذة من الإبريسم (و) عن (القسي)
بقاف مفتوحة فسين مهمله مشددة مكسورة ، وفسرت في كتاب اللباس
بأنها ثياب يؤتى بها من الشام أو مصر مضلعة فيها حرير أمثال الإترج ، أو كتان
مخلوط بحرير ، وقيل من القز وهو رديء الحرير (و) عن (الإستبرق)
بكسر الهمزة ، غليظ الديباج . وسقط من هذا الحديث الخصلة السابعة وهي
ركوب المياثر ، وقد ذكرها في الأشربة واللباس وهي الوطاء يكون على
السرّج من حرير أو صوف أو غيره ، لكن الحرمة متعلقة بالحرير ، وذكر
الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخاص بعد العام اهتماماً بحكمها أو دفعاً
لتوهم أن اختصاصها باسم يخرجها عن حكم العام أو أن العرف فرق أسماءها
لاختلاف مسمياتها ، فربما توهم متوهم أنها غير الحرير ، فإن قلت : قد تعمل
من غير الحرير مما يحل ، فما وجه النهي ، أجيب بأن النهي قد يكون للكرامة ،
كما أن المأمورات بعضها للوجوب وبعضها للندب ، وإطلاق النهي فيها استعمال
اللفظ في حقيقته ومجازه ، وهو جائز عند الشافعي ، ومن يمنع ذلك يجعله
لقدّر مشترك بينهما مجازاً ، ويسمى بعموم المجاز ، فإن قيل : كيف يقول
الشافعي ذلك مع أن شرط المجاز أن يكون معه قرينة تصرفه عن الحقيقة .
قيل : المراد قرينة تقتضي إرادة المجاز أو أن يصرف عن الحقيقة أولاً :
وقد جوزوا في الكناية نحو كثير الرماد إرادة المعنى الأصلي مع إرادة لازمه
فكذا المجاز . ورواة الحديث ما بين بصرى وواسطي وكوفي ، وفيه التحديث
والسمع والقول وأخرجه أيضاً البخاري في المظالم واللباس والطب والندور
والنكاح والاستئذان والأشربة ، ومسلم في الأطعمة ، والترمذي في الاستئذان
واللباس ، والنسائي في الجنائز والأيمان والندور والزينة ، وابن ماجه في الكفارات
واللباس ، وهذا يدل على أن الحديث من جوامع الكلم تستنبط منه كل
باب من تلك الأبواب مسائل وأحكام كثيرة .

الحديث الرابع

عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ ، أَمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَهِيَ مِنْ بَايَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ : إِنَّهُ أَقْتَسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً ، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ فَأَنْزَلَنَا فِي أَبِيَاتِنَا ، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ ؟ قُلْتُ : يَا أَبَايَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ ، وَاللَّهُ إِنِّي لَا أَرَجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا .

(عن أم العلاء) بنت الحارث بن ثابت (امرأة من الأنصار) عطف بيان أو رفع بتقدير هي امرأة (رضى الله عنها وهي ممن بايع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قالت : إنه اقتسم المهاجرون قرعة) أى اقتسم الأنصار المهاجرين بالقرعة فى نزولهم عليهم وسكناتهم فى منازلهم لما دخلوا عليهم المدينة (فطار لنا) أى وقع فى سهمنا ، وذكره بعض المغاربة بالصاد فصيره : فصار لنا ، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية (عثمان بن مظعون) الجمحى القرشى (فأنزلناه فى أبياتنا فوجع وجعه الذى توفى فيه ، فلما توفى وغسل وكفن فى أثوابه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عليه ، وفيه الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج ولف فى أكفانه (فقلت : رحمة الله عليك) يا (أبا السائب) وهى كنية عثمان (فشهادتى عليك) أى لك (لقد أكرمك الله) ومثل هذا التركيب يستعمل عرفاً ويراد به معنى القسم ، كأنها قالت : أقسم بالله لقد أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم : وما يدريك) أى من أين علمت (أن الله أكرمه) أى عثمان

(فقلت : يأبى أنت) مفدى أو أفديك به (يارسول الله ، فمن يكرمه الله ؟)
 أى إذا لم يكن هو من المكرمين مع إيمانه وطاعته الخالصة (فقال عليه السلام :
 أما هو) أى عثمان (فقد جاءه اليقين) أى الموت (والله إني لأرجو له الخير)
 وأما غيره فخاتمة أمره غير معلومة ، أهو ممن يرجى له الخير عند اليقين أم لا
 (والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بى) ولا بكم هو موافق لما فى سورة
 الأحقاف : « قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بى ولا بكم » وكان
 ذلك قبل نزول آية الفتح : « ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر » لأن
 الأحقاف مكية والفتح مدنية بلا خلاف فيهما ، وكان أولاً لا يدري لأن الله
 لم يعلمه ، ثم درى بأن أعلمه الله بعد ذلك ، أو المراد : ما أدري ما يفعل
 بى ، أى فى الدنيا من نفع وضر ، وإلا فاليقين القطعى بأنه خير البرية
 يوم القيامة وأكرم الخلق . قاله القرطبي والبرماوى . وقال البيضاوى : أى
 فى الدارين على التفصيل ، إذ لا علم بالغيب ولا لتأكيد النفى المشتمل على ما يفعل
 بى ، وما إما موصولة منصوبة أو استفهامية مرفوعة . اهـ . فأصل الإكرام
 معلوم . قال البرماوى : وكثير من التفاصيل أى معلوم أيضاً ، فالخفى بعض
 التفاصيل ، وأما قول البرماوى والكرمانى والزركشى أنها منسوخة بأول
 سورة الفتح ، فتعقبه فى المصابيح بأنه خبر ولا يدخله النسخ فلا يقال فيه
 منسوخ وناسخ . اهـ . ولأبى ذر : ما يفعل به ، أى بعثمان . قال فى الفتح :
 وهو غلط منه ، فإن المحفوظ فى رواية الليث هذا ، ولذا عقبه المصنف
 برواية نافع بن يزيد عن عقيل التى لفظها : ما يفعل به قال : وقد ثبت أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال : أنا أول من يدخل الجنة ، وغير ذلك من
 الأخبار الصحيحة الصريحة فى معناه ، فيحتمل أن يحمل الإثبات فى ذلك
 على العلم الجملى والنفى على الإحاطة من حيث التفصيل (قالت : فوالله
 لا أزكى أحداً بعده أبداً) وفى الحديث إنه لا يجزم فى أحد بأنه من أهل الجنة
 إلا إن نص الشارع عليه ، كالعشرة المبشرة ، لاسيما والإخلاص أمر قلبى
 لا يطلع عليه . وفيه نفي العلم بالغيب عن الأنبياء . ورواة هذا الحديث ما بين
 مصرى وأبلى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة وتابعى عن تابعى عن
 صحابه وأخرجه أيضاً فى الجنايز والشهادات والتفسير والهجرة والتعبير ،
 والنسائى فى الرؤيا .

الحديث الخامس

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ
أَكْشِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِهِ أَبْكِي وَيَنْهَوْنِي عَنْهُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا يَنْهَانِي ، فَجَعَلْتُ عَمَّتِي فَاطِمَةُ تَبْكِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : لما قتل أبى) عبد الله
ابن عمرو يوم أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة ، وكان المشركون مثلوا
به ، جدعوا أنفه وأذنيه (جعلت أكشف الثوب عن وجهه) حال كوفى
(أبكى) عليه (وينهونى عنه) أى عن البكاء ، وفى رواية ينهونى . قال
فى الفتح : وهو أوجه (والنبي صلى الله عليه وآله) (وسلم لاينهانى) عنه
(فجعلت عمتى) شقيقة أبى عبد الله بن عمرو (فاطمة تبكى ، فقال النبي
صلى الله عليه وآله) (وسلم) معزياً لها ومخبراً لها بما آل إليه من الخير (تبكين
أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها) مجتمعين عليه متزاحمين على المبادرة
لصعودهم بروحه وتبشيره بما أعد الله له من الكرامة ، أو أظلوه من الحرثلا
يتغير ، أو لأنه من السبعة الذين يظلهم الله تعالى فى ظله يوم لا ظل إلا ظله ،
وأو ليست للشك بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للتسوية بين البكاء
وعدمه ، أى فوالله إن الملائكة تظله ، سواء تبكين أم لا ، لكن قال فى الفتح :
يحتمل أن يكون شكاً من الراوى . اهـ . والأول أولى (حتى رفعتموه) من مقتله ،
وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوحي ، فلا يعارضه ما فى حديث
أم العلاء السابق ، لأنه أنكر عليها قطعها ، إذ لم تعلم هى من أمره شيئاً .
وقد أخرج هذا الحديث البخارى أيضاً فى الفضائل ، والنسائى فى الجنائز
والمناقب ، ومطابقته للترجمة فى قوله : جعلت أكشف الثوب عن وجهه ،
لأن الثوب أعم من أن يكون الذى سجد به ومن الكفن .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي) أى أخبر أصحابه بموت أخصمه ، وقد كانوا أهله أو بمثابة أهله ، ويستحقون أخذ عزائه ، ومن ثم أدخله البخارى فى الترجمة ، وقال الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ، أى لا يستنيب فيه أحداً ولو كان رفيقاً . وفائدة ذلك دفع توهم أن هذا من إيذاء أهل الميت وإدخال المساءة عليهم والإشارة إلى أنه مباح ، بل صرح النووي فى المجموع باستحبابه لحديث الباب ، ولنعيه جعفر بن أبى طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ، ولما يترتب عليه من المبادرة لشهود جنازته ، وتهيئة أمر الصلاة عليه ، والدعاء والاستغفار له ، وتنفيذ وصاياه وغير ذلك . نعم يكره نعى الجاهلية للنهى عنه . رواه الترمذى وحسنه وصححه وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره ، وكانوا يرسلون من يعلن بنجر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . قال ابن المرباط : مراده أن النعى الذى هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن فى تلك المفسدة مصالح جمة . قال المتولى وغيره : ويكره مريثة الميت وهى عد محاسنه للنهى عن المرائى . اهـ . والوجه حمل تفسيرها بذلك على غير صيغة النذب ، وإلا فيلزم اتحادها معه . وقد أطلقها الجوهري على عد محاسنه مع البكاء وعلى نظم الشعر فيه ، فيكره كل منها لعموم النهى عن ذلك ، والأوجه حمل النهى عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الإكثار منه أو على ما يجدد الحزن ، دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه ، وقد قالت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه :

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت على مصائب لوانها صبت على الأيام عدن لياليا

قال ابن عون : كانوا إذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس : أنعي فلاناً . وقال ابن سيرين : لا أعلم بأساً أن يؤذن الرجل صديقه وحميمه . قال في الفتح : وحاصله أن محض الإعلام بذلك لا يكره ، فإن زاد على ذلك فلا ، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول : لا تؤذنوا به أحداً ، إني أخاف أن يكون نعيّاً ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأذني هاتين ينهى عن النعي . أخرجه الترمذى وابن ماجه بإسناد حسن . قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات : الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح ، فهذا سنة . والثانية دعوة الجفلى للمفاخرة ، فهذا يكره . الثالثة الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك ، فهذا يحرم (في اليوم الذى مات فيه) في رجب في السنة التاسعة (خرج) بهم (إلى المصلى) وذكر السهيلي من حديث سلمة ابن الأكوع : صلى عليه بالبيع (فصف بهم) صلى الله عليه وآله وسلم ، صف هنا لازم والباء بمعنى مع ، أى صف معهم أو متعدياً والباء زائدة للتوكيد ، أى صفهم ، لأن الظاهر أن الإمام متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم إلا على المعنى الآخر ، وليس في هذا الحديث ذكرهم صفهم صفّاً ، لكنه يفهم من الرواية الأخرى : فكنت في الصف الثانى أو الثالث (وكبر أربعاً) منها تكبيرة الإحرام ، وفيه جواز الصلاة على الغائب عن البلد ولو كان دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها . قال ابن القطان لكنها لا تسقط الفرض . قال الزركشى : ووجهه أن فيه إزراء وتهاوناً بالميت ، لكن الأقرب السقوط لحصول الفرض . قال الأذرعى ، وينبغى أنها لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل ، إلا أن يقال تقديم الغسل شرط عند الإمكان فقط ، ولا تجوز على الغائب في البلد وإن كبرت لتيسير الحضور ، وقول من يمنع الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف له عنه فليس غائباً لو سلم صحته ، فهو غائب عن الصحابة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجنائز ، وكذا أبو داود والنسائى والترمذى مختصراً .

الحديث السابع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ ، وَإِنَّ عَيْنِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَذْرِفَانِ ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ لَهُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أخذ الراية زيد) هو ابن حارثة ، وقصته هذه فى غزوة مؤتة ، وهو موضع فى أرض البلقاء من أطراف الشام ، وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إليها سرية فى جمادى الأولى سنة ثمان واستعمل عليهم زيدا وقال : إن أصيب زيد فجعفر بن أبى طالب على الناس ، فإن أصيب جعفر فعبد الله بن رواحة ، فخرجوا وهم ثلاثة آلاف ، فتلاقوا مع الكفار فاقتتلوا (فأصيب) زيد أى قتل (ثم أخذها) أى الراية (جعفر فأصيب ، ثم أخذها) عبد الله بن رواحة (الأنصارى أحد النقباء ليلة العقبة) فأصيب ، وإن عيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتذرفان (أى لتسيلان بالدموع واللام للتأكيد) ثم أخذها خالد بن الوليد من غير امرأة (بكسر الهمزة وسكون الميم وفتح الراء ، أى تأمير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه رأى المصلحة فى ذلك لكثرة العدو وشدة بأسهم وخوف هلاك المسلمين ، ورضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما فعل ، فصار ذلك أصلا فى الضرورات ، إذا عظم الأمر واشتد الخوف سقطت الشروط (ففتح له) بضم الفاء الثانية . وقد أخرج البخارى أيضاً فى الجهاد وعلامات النبوة وفضل خالد والمغازى ، والنسائى فى الجنائز .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا مِنْ
النَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ
الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم : ما من الناس من مسلم) قيده به ليخرج الكافر . فهو مخصوص
بالمسلم ، لكن هل يحصل ذلك لمن مات له ولد أو أكثر في الكفر ثم أسلم ،
فيه نظر ، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال قلت : يا رسول
الله مات لي ولدان في الإسلام . قال : من مات له ولدان في الإسلام أدخله
الله الجنة . أخرجه أحمد والطبراني في المعجم الكبير . وعن عمرو بن عبس مرفوعاً
من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام فأتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة بفضل
رحمته إياهم . أخرجه أحمد أيضاً . وأخرج أيضاً عن رجاء الأسلمي قال :
جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : ادع الله لي في
ابني بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة . فقال : أمتد أسلمت ؟ قالت : نعم . فذكر
الحديث . قال القسطلاني : قد يدل للأول حديث : أسلمت على ما أسلفت
من خير . لكن جاءت أحاديث فيها تقييد ذلك بكونه في الإسلام ، فالرجوع
إليها أولى . ثم ذكر الأحاديث المذكورة ، ثم قال : وهل يدخل أولاد
الأولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات لصديق الاسم عليهم أو لا يدخلون
لأن إطلاق الأولاد عليهم ليس حقيقة . وقد ورد تقييد الأولاد بكونهم
من صلبه وهو مخرج أولاد الأولاد ، فإن صح فهو قاطع للنزاع . ففي حديث
عثمان بن أبي العاص في مسند أبي يعلى والمعجم الكبير للطبراني مرفوعاً بإسناد
فيه عبد الرحمن بن إسحق أبو شيبة القرشي وهو ضعيف : لقد استجن بجنة
حصينة من النار رجل سلف بين يديه ثلاثة من صلبه في الإسلام (يتوفى له)
بضم أوله مبنيًا للمفعول . وعند ابن ماجه : ما من مسلمين يتوفى لهما (ثلاثة)
كذا للأكثر بذكر الهاء وهو الموجود في غير البخاري . ووقع في رواية

الأصيل وكريمة ثلاث بحذف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفاً . قاله الحافظ في الفتح . وقد اختلف في مفهوم العدد هل هو حجة أم لا . فعلى قول من لا يجعله حجة لا يمتنع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة ، بل ولو جعلناه حجة فليس نصاً قاطعاً ، بل دلالة ضعيفة يقدم عليها غيرها عند معارضتها ، بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد : فأخرج الطبراني في الأوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً : من دفن ثلاثة فصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة . فقالت أم أيمن : أو اثنين . فقال : واثنين . فقالت : فواحداً . فسكف ثم قال : وواحداً . وعند الترمذى وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعاً : من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حصناً حصيناً من النار . قال أبو ذر : قدمت اثنين : قال : واثنين . قال أبي بن كعب : قدمت واحداً . قال : وواحد ، لكن قال في الفتح : ليس في ذلك ما يصلح للاحتجاج ، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف إسنادهما : ولم نسأله عن الواحد . نعم روى المؤلف يعنى البخارى كما سيأتى في الرقاق من حديث أبي هريرة مرفوعاً : يقول الله تعالى : ما لعبدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة . وهذا يدخل فيه الواحد وما فوقه . وهذا أصبح ماورد في ذلك (لم يبلغوا الحنث) بكسر الحاء : سن التكليف الذى يكتب فيه الإثم ، وخص الإثم بالذكر لأنه الذى يحصل بالبلوغ ، لأن الصبي قد يثاب . قال أبو العباس القرطبي : وإنما خصهم بهذا الحد لأن الصغير حبه أشد والشفقة عليه أعظم . اهـ . ومقتضاه أن من بلغ الحنث لا يحصل لمن فقدته ما ذكر من الثواب ، وإن كان في فقد الولد ثواب في الجملة . وبذلك صرح كثير من العلماء ، وفرقوا بين البالغ وغيره ، لكن قال الزين بن المنير والعراقي في شرح تقريب الأسانيد : إذا قلنا إن مفهوم الصفة ليس بحجة فتعلق الحكم بالذين لم يبلغوا الحلم لا يقتضى أن البالغين ليسوا كذلك ، بل يدخلون في ذلك بطريق الفحوى ، لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذى هو كل على أبويه ، فكيف لا يثبت في الكبير الذى بلغ معه السعى . ولاريب أن التفجع على فقد الكبير أشد والمصيبة به أعظم ، لاسيما إذا كان نجيباً يقوم عن أبيه بأموره ويساعده في معيشته ، وهذا معلوم مشاهد ، والمعنى الذى ينبغى أن يعلل به

ذلك قوله (إلا أدخله الله الجنة) في حديث عتبة بن عبد السلمي عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب ، لكن فيه : إلا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية ، من أيها شاء دخل ، وهذا زائد على مطلق دخول الجنة ، ويشهد له مارواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرّة عن أبيه مرفوعاً في أثناء حديث : ما يسرك أن لاتأتى باباً من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك؟ (بفضل رحمته إياهم) قال الكرمانى وتبعه البرماوى : الظاهر أن الضمير يرجع للمسلم الذى توفى أولاده لا إلى الأولاد ، وإنما جمع باعتبار أنه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم . اهـ . وعلة بعضهم بأنه لما كان يرهمهم في الدنيا جوزى بالرحمة في الآخرة . وقد تعقب الحافظ ابن حجر رحمه الله وتبعه العيني الكرمانى بأن ما قاله غير ظاهر وأن الظاهر رجوعه للأولاد بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة عند الطبرانى : إلا أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة . وحديث أبي ثعلبة الأشجعي : أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهما . قاله بعد قوله : من مات له ولدان ، فوضح بذلك أن الضمير في قوله إياهم للأولاد لا للآباء أى بفضل رحمة الله للأولاد . وعند ابن ماجه من هذا الوجه : بفضل رحمة الله إياهم . وللنسائي من حديث أبي ذر : إلا غفر الله لهما بفضل رحمته . وفي معجم الطبرانى من حديث حبيبة بنت سهل وأم مبشر : ومن لم يكتب عليه إثم فرحمته أعظم وشفاعته أبلغ . وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شراحيل المنقرى : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من توفى له أولاد في سبيل الله دخل بفضل حسبتهم الجنة . وهذا إنما هو في البالغين الذين يقتلون في سبيل الله ، والعلم عند الله تعالى . ورواة حديث الباب الأربعة بصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه للنسائي وابن ماجه في الجائز ، وكذا النسائي .

الحديث التاسع

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوُفِّيَتْ ابْنَتُهُ فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنْنِي ، فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ ، فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ وَقَالَ : أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ ، تَعْنِي إِزَارَهُ .

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ : أَبْدَأَنَّ بِمِيَامِنِهَا وَبِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا ، قَالَتْ : وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ .

(عن أم عطية الأنصارية) نسيبة بنت كعب ، وكانت تغسل الميتات (رضى الله عنها قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفيت ابنته) زينب زوج أبي العاص بن الربيع والدة أمانة كما في مسلم ، أو أم كلثوم كما في أبي داود . قال الحافظ عبد العظيم المنذرى : والصحيح الأول ، لأن أم كلثوم توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب ببدر . وتعقب بأن التي توفيت وهو صلى الله عليه وآله وسلم ببدر رقية لا أم كلثوم . وفي الفتح كلام طويل في ذلك (فقال اغسلنها) وجوباً مرة واحدة عامة لبدنها (ثلاثاً) ندباً فالأمر للوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل ، وللندب بالنسبة إلى الإيتار كما قرره ابن دقيق العيد . وقال المازرى : قيل الغسل سنة ، وقيل واجب ، وسبب الخلاف قوله الآتى : إِنْ رَأَيْتُنَّ هَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْغَسْلِ أَوْ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الْعَدَدِ ، وَفِي هَذَا الْأَصْلِ خِلَافٌ فِي الْأَصُولِ وَهُوَ أَنَّ الِاسْتِنَاءَ أَوْ الشَّرْطَ الْمَعْقَبَ جَمَلًا ، هَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ أَوْ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الدَّلِيلُ أَوْ إِلَى الْآخِرِ ، لَكِنْ قَالَ الْأَبِي : إِنْ الْقَوْلُ بِالسَّنَةِ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَالْأَكْثَرِ ، وَالْقَوْلُ بِالْوَجُوبِ ، أَيْ عَلَى الْكِفَايَةِ لِلْبَغْدَادِيِّينَ . اهـ . (أو خمساً) وفي رواية هشام بن حسان عن حفصة : اغسلنها وترّاً ثلاثاً أو خمساً (أو أكثر من ذلك) وفي رواية أيوب عن حفصة : ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً . قال في

الفتح: ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود ، وأما سواها فإما أو سبعا ، وإما أكثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع ، وبه قال أحمد ، وكره الزيادة على السبع . وقال الماوردي : الزيادة على السبع سرف . اه . وقال أبو حنيفة : لا يزداد على الثلاث (إن رأيت ذلك) بكسر الكاف لأنه خطاب لمؤنثة ، أى إن أداكن اجتهدا كن إلى ذلك بحسب الحاجة إلى الإنقاء لا التشهى ، فإن حصل الإنقاء بالثلاث لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترأ حتى يحصل الإنقاء ، وهذا بخلاف طهارة الحى فإنه لا يزداد على الثلاث ، والفرق أن طهارة الحى محض تعبد ، وهنا المقصود النظافة . وقول الحافظ ابن حجر كالطبيي فيما حكاه عن المظهرى في شرح المصابيح ، وأوهنا للترتيب لا للتخير ، تعقبه العيني بأنه لم ينقل عن أحد أن أو تجيء للترتيب والباء في قوله (بماء وسدر) متعلق بقوله اغسلنها ، ويقوم نحو السدر كالخطمى مقامه ، بل هو أبلغ في التنظيف . نعم السدر أولى للنص عليه ، ولأنه أمسك للبدن ، وظاهره تكرير الغسلات به إلى أن يحصل الإنقاء ، فإذا حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدر ، ويسمى ثانية وثالثة كغسل الحى (واجعلن فى) الغسلة (الآخرة كافورا أو شيئا من كافور) أى في غير المحرم للتطيب وتقويته للبدن ، والشك من الراوى ، أى اللفظين قال ، والأول محمول على الثانى لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه ، وظاهره جعل الكافور في الماء ، وبه قال الجمهور ، وقال النخعي والكوفيون : إنما يجعل الكافور في الحنوط ، أى بعد انتهاء الغسل والتجفيف (فإذا فرغت) من غسلها (فأذنى) أى أعلمنى (فلما فرغت) بصيغة الماضى لجماعة المتكلمين ، وللأصيلي : فرغن بصيغة الماضى للجمع المؤنث (آذناه) أى أعلمناه (فأعطانا حقوه) بفتح الحاء المهملة وقد تكسر وهى لغة هذيل بعدها قاف ، أى إزاره ، والحقو في الأصل : معقد الإزار ، فسمى به ما يشد على الحقو توسعا (فقال : أشعرنها إياه) أى اجعلنه شعارها ثوبها الذى يلى جسدها ، والضمير الأول للغاملات والثانى للميت والثالث للحقو (تعنى) أم عطية (إزاره) وإنما فعل ذلك لينالها بركة ثوبه ، وأخره ولم يناولهن إياه أولا ليكون قريب العهد من جسده المكرم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل ، لاسيما مع

قرب عهده بعرقه الكريم . قال فى الفتح : وهو أصل فى التبرك بآثار الصالحين . وفيه جواز تكفين المرأة فى ثوب الرجل . اهـ . ورواة هذا الحديث ما بين مدنى وبصرى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابية ، والتحديث والنعنة والقول ، وأخرجه مسلم فى الجنائز ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى .

(وفى رواية أخرى أنه قال : ابدأن بميامنها) جمع ميمنة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب التيامن فى شأنه كله (و) ابدأن أيضاً (بمواضع الوضوء منها) واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت ، خلافاً للحنفية ، بل قالوا : لا يستحب وضوءه أصلاً ، وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءاً حقيقياً بحيث يعاد غسل تلك الأعضاء فى الغسل أو جزءاً من الغسل بدئت به هذه الأعضاء تشريفاً ، الثانى أظهر من سياق الحديث . والبداة بالميامن وبمواضع الوضوء مما زادته حفصة فى روايتها عن أم عطية على أخيها محمد ، وكذلك المشط والضمير (وكان فيه) أيضاً أن أم عطية (قالت ومشطناها) أى سرحنا شعرها (ثلاثة قرون) أى ثلاثة ضفائر بعد أن خللناه بالمشط . وفى رواية : فضفرنا ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها ، وهذا مذهب الشافعية وأحمد ، وقال الحنفية : يجعل ضفيران على صدرها .

الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَةٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب يمانية) بتخفيف الياء نسبة إلى اليمن (بيض سحولية) بفتح السين وتشديد المثناة ، نسبة إلى السحول وهو القصار لأنه يسحلها أى يغسلها . أو إلى سحول قرية باليمن ، وقيل بالضم اسم لقرية أيضاً (من كرسف) أى قطن ، وصحح الترمذى والحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً : البسوا ثياب البيض فإنها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم . وفي مسلم : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه . قال النووى : المراد بإحسان الكفن بياضه ونظافته . قال البغوى : وثوب القطن أولى . وقال الترمذى : وتكفينه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض أصح ماورد في كفنه الشريف (ليس فيهن) أى في الثلاثة الأثواب (قميص ولا عمامة) أى ليس موجوداً أصلاً ، بل هى الثلاثة فقط . قال النووى : وهو مافسره به الشافعى والجمهور وهو الصواب الذى يقتضيه ظاهر الأحايث ، وهو أكمل الكفن للذكر ، ويحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة ، فيكون ذلك خمسة . وهو تفسير مالك ، ومثله قوله تعالى : « رفع السموات بغير عمد ترونها » يحتمل بلا عمد أصلاً أو بعمد غير مرئية لهم . ومذهب الشافعى جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب . وقال الحنابلة إنه مكروه . ورواة هذا الحديث ما بين مروذى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً فى باب الكفن بغير قميص ، وفى باب الكفن بلا عمامة ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث الحادى عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعِرْفَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ ، أَوْ قَالَ فَأَوْقَصَتْهُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّنُوهُ فِي ثَرْبَيْنِ وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : بينما رجل) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله اسمه (واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم بعرفة) للحج عند الصخرات ، وليس المراد خصوص الوقوف المقابل للقعود ، لأنه كان راكباً ناقته ، ففيه إطلاق الواقف على الراكب (إذ وقع عن راحلته) ناقته التي صلحت للرحل (فوقصته أو قال فأوقصته) شك من الراوى ، والمعروف عند أهل اللغة بدون الهزمة ، فالثانى شاذ ، أى كسرت عنقه ، والضمير المرفوع فى وقصته للراحلة والمنصوب للرجل (قال النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبين) غير الذى عليه . فيستدل به على إبدال ثياب المحرم . قال فى الفتح : وليس بشيء لأنه سيأتى فى الحج بلفظ : فى ثوبيه ، وللنساءى من طريق يونس ابن نافع عن عمرو بن دينار : فى ثوبيه اللذين أحرم فيهما ، وإنما لم يزد ثالثاً تكرامة له كما فى الشهيد حيث قال : زملوهم بدمائهم . قال النووى فى المجموع : لأنه لم يكن له مال غيرهما (ولا تحنطوه) بتشديد النون ، أى لا تجعلوا فى شيء من غسلاته أو فى كفنه حنوطاً (ولا تخمروا) أى لا تغطوا (رأسه) بل ابقوا له أثر إحرامه من منع ستر رأسه إن كان رجلاً ، ووجهه وكفيه إن كان امرأة ، ومن منع الخيط وأخذ ظفره وشعره (فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً) أى بصفة الملبين بنسكه الذى مات فيه من حج أو عمرة ، أوهما قائلًا : لبيك اللهم لبيك . قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المحرم إذا مات يبقى فى حقه حكم الإحرام ، وهو مذهب الشافعى رحمه الله ، وخالف فى ذلك مالك وأبو حنيفة ، وقالوا : يفعل به ما يفعل بالحلال ، لحديث :

إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، وليس هذا منها ، فعبادة الإحرام انقطعت عنه . قال ابن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس لانقطاع العبادة بزوال محل التكليف وهو الحياة ، لكن اتبع الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس ، وغاية ما اعتذر به عن الحديث ما قيل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علل هذا الحكم في هذا الإحرام بعله لا يعلم وجودها في غيره ، وهو أنه يبعث يوم القيامة ملبياً ، وهذا الأمر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والحكم إنما يعم في غير محل النص بعموم علته أو غيرها ، ولا يرى أن هذه العلة إنما ثبتت لأجل الإحرام فتعم كل محرم . اهـ . وقال بعض المالكية : حديث المحرم هذا خاص به ، وحينئذ فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل ، والجواب ما قاله ابن دقيق العيد وقد مر .

الحديث الثاني عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوُفِّيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفَنُهُ فِيهِ وَصَلَّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرَ لَهُ ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَمِيصَهُ وَقَالَ : آذِنِي أَصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَأَذَنَهُ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : أَلَيْسَ اللَّهُ نَهَكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ ؟ فَقَالَ : أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ ، قَالَ : « اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ » ، فَصَلَّى عَلَيْهِ . فَتَزَلَّتْ : « وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا » .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عبد الله بن أبي) مصغراً ابن سلول رأس المنافقين (لما توفى) في ذى القعدة سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تبوك ، وكانت مدة مرضه عشرين ليلة ابتداءوها من ليال بقيت من شوال (جاء ابنه) عبد الله ، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أكفنه فيه) بالجزم جواب الأمر والضمير لعبد الله بن أبي (وصل عليه واستغفر له) وكأنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام ، فلذلك التمس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر عنده ويصلى عليه ، لاسيما وقد ورد ما يدل على أنه فعل بعهد من أبيه كما عند عبد الرزاق والطبري ، وكأنه بذلك رفع العار عن ولده وعشيرته بعد موته ، فأظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، عليه ، وقد وقعت إجابته إلى سؤاله على حسب ما أظهر من حاله إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك ، وهذا من أحسن الأجوبة فيما يتعلق بهذه القصة (فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه) لإكراماً للولد أو مكافأة لأبيه لأنه لما أسر العباس بيدر ولم يجدوا له قميصاً يصلح له ، وكان رجلاً طويلاً ، فألبسه قميصه ، فكافأه صلى الله عليه وآله

وسلم بذلك ، كى لا تكون لمنافق عليه يد لم يكافئه عليها ، أو لأنه ماسئل شيئاً قط فقال لا ، أو أن ذلك كان قبل نزول الآية . وأما قول المهلب : رجاء أن يكون معتقد البعض ما كان يظهر من الإسلام فينفعه الله بذلك : فتعقبه ابن المنير فقال : هذه هفوة ظاهرة ، وذلك أن الإسلام لا يتبعض ، والعقيدة شيء واحد ، لأن بعض معلوماتها شرط في بعض والإخلال ببعضها إخلال بجملتها وقد أنكر الله تعالى على من آمن ببعض وكفر بالبعض كما أنكر على من كفر بالكل . انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (آذنى) بالمد وكسر اللذال المعجمة ، أى أعلمنى (أصلى عليه) بعدم الجزم على الاستئناف وبه جواباً للأمر (فأذنه) أعلمه (فلما أراد أن يصلى عليه جذبه عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه) بثوبه (فقال : أليس الله هناك أن تصلى) أى عن الصلاة (على المنافقين) وفهم ذلك عمر من قوله تعالى : « ما كان للنبي والذى آمنوا أن يستغفروا للمشركين » لأنه لم يتقدم نهى عن الصلاة على المنافقين ، بدليل أنه قال في آخر هذا الحديث : « فترلت : » ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » . وفى تفسير سورة براءة من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر فقال : تصل عليه وقد هناك الله أن تستغفر لهم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أنا بين خيرتين) أى أنا مخير بين الأمرين : الاستغفار وعدمه (قال الله تعالى : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم » قال البيضاوى : يريد التساوى بين الأمرين فى عدم الإفادة لهم كما نص عليه بقوله (« إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لأزيدن على السبعين . ففهم من السبعين العدد المخصوص لأنه الأصل (فصلى عليه) أى على عبد الله بن أبى (فترلت) آية (« ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ») لأن الصلاة دعاء للميت واستغفار له ، وهو ممنوع فى حق الكافر ، وإنما لم ينه عن التكفين فى قيضه ، ونهى عن الصلاة عليه ، لأن الضمة بالقميص كان مخلاً بالكرم ، ولأنه كان مكافأة لإلباسه العباس قيضه كما مر . وزاد أبو ذر فى روايته : ولا تقم على قبره أى لا تقف عليه للدفن أو الزيارة ، واستشكل تخييره بين الاستغفار لهم وعدمه مع قوله تعالى : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » الآية ، فإن هذه الآية نزلت بعد موت أبى طالب حين قال : والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ، وهو متقدم على الآية التى فهم

منها التخيير . وأجيب بأن المنهى عنه في هذه الآية استغفار . مرجو الإجابة حتى لا يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في أبي طالب ، بخلاف استغفاره للمنافقين فإنه استغفار لسان قصد به تطيب قلوبهم . وفي الحديث أنه تحرم الصلاة على الكافر الذمي وغيره . نعم يجب دفن الذمي وتكفينه وفاء بدمته ، كما يجب إطعامه وكسوته حياً ، وفي معناه المعاهد والمؤمنين ، بخلاف الحربى والمرتد والزنديق ، فلا يجب تكفينهم ولا دفنهم ، بل يجوز إغراء الكلاب عليهم ، إذ لا حرمة لهم ، وقد ثبت أمره صلى الله عليه وآله وسلم بإلقاء قتلى بدر في القليب بهيتهم . ولا يجب غسل الكافر لأنه ليس من أهل التطهير ، ولكنه يجوز ، وقريبه الكافر أحق به . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً ، في اللباس والتفسير ، ومسلم في اللباس وفي التوبة ، والترمذى في التفسير ، وكذا النسائي فيه وفي الجنائز ، وابن ماجه فيه .

الحديث الثالث عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَعْدَ مَا دُفِنَ ، فَأَخْرَجَهُ فَنَفَثَ فِيهِ مِنْ رِيْقِهِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ .

(عن جابر رضي الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن) أى دلى فى حفرة ، وكان أهله خشوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة فى حضوره ، فبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما وصل وجدهم قد دلوه فى حفرة ، فأمرهم بإخراجه (فأخرجه) منها (فنفث فيه) أى فى جلده (من ريقه وألبسه قميصه) لإنجاز ألوعده فى تكفينه فى قميصه كما فى حديث ابن عمر ، لكن استشكل هذا مع قول ابنه : اعطنى قميصك أكفنه فيه فأعطاه قميصه ، وأجيب بأن معنى قوله فأعطاه : أى أنعم له بذلك ، فأطلق على العدة اسم العطية مجازاً لتحقيق وقوعها ، وقيل : أعطاه أحد قميصه أولاً ثم لما حضر أعطاه الثانى بسؤال ولده . وفى الإكليل للحاكم ما يؤيد ذلك ، واستنبط منه الإسماعيلى جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنياً .

الحديث الرابع عشر

عَنْ خَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ ، فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا ، مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ نَجِدْ مَا نُكْفِنُهُ بِهِ إِلَّا بُرْدَةً ، إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُغَطِّيَ رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ .

(عن خباب) بتشديد الباء ابن الأرت (رضى الله عنه قال : هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كوننا (نلتمس وجه الله) أى ذاته لا الدنيا ، والمراد بالمعية الاشتراك فى حكم الهجرة ، إذ لم يكن معه صلى الله عليه وآله وسلم إلا أبو بكر وعامر بن فهيرة (فوقع أجرنا على الله) وفى رواية : وجب أى وجوباً شرعياً ، أى بما وجب بوعده الصديق لا عقلياً ، إذ لا يجب على الله شيء (فمننا من مات لم يأكل من أجره) من الغنائم التى تناولها من إدراك زمن الفتوح (شيئاً) بل قصر نفسه عن شهواتها لينالها موفرة فى الآخرة (منهم مصعب بن عمير) بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى قصي (ومنا من أينعت) أى أدركت ونضجت (له ثمرته فهو يهديها) أى ينجيها ، وعبر بالمضارع ليفيد استمرار الحال الماضية والآتية استحضاراً له فى مشاهدة السامع (قتل) أى مصعب (يوم أحد) قتله عبد الله بن قتيبة ، والجملة استثنائية (فلم نجد له ما نكفنه) زاد أبو ذر : به (إلا بردة إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطينا) بها (رجليه خرج رأسه) لقصرها (فأمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن نغطي رأسه) بطرف البردة (وأن نجعل رجليه من الإذخر) نبت حجازى طيب الرائحة . وفى الحديث من الفوائد أن الواجب من الكفن ما يستر العورة . قال فى المجموع : واحتمال أنه لم يكن له غير النمرة مدفوع

بأنه بعيد من خرج للقتال وبأنه لو سلم ذلك لوجب تتميمه من بيت المال ثم من المسلمين انتهى . وقد يقال أمرهم بتتميمه بالإذخر وهو سائر ، ويجاب بأن التكفين به لا يكفي إلا عند تعذر التكفين بالثوب لما فيه من الإضرار بالميت على أنه ورد في أكثر طرق الحديث أنه قتل يوم أحد ولم يخلف إلا نمرة ، وبالجملة فقد وقع الاتفاق على أن الواجب في الكفن ثوب واحد يستر جميع البدن ، وأن ذلك مقدم على ما يخرج من التركة من دين وغيره ، فإن ألجأت الضرورة إلى أن يكفن في ثوب لا يستر جميع بدنه فللضرورة حكمها ، كما وقع في الصحيحين وغيرهما أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك إلا نمرة إذا غطوا بها رأسه بدت رجلاه ، وإذا غطوا بها رجله بدا رأسه فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يغطوا بها رأسه ويجعلوا على رجله شيئاً من الإذخر ، وإذا كان للميت تركة كان على المتولى لتكفينه أن يحسن كفنه كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال : إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه . أخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث أبي قتادة ، وقال الترمذى : إسناده حسن وأيضاً رجال إسناده ثقات ، وهو أيضاً في صحيح مسلم من حديث جابر بلفظ : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه : وفي الحديث بيان فضيلة معصب بن عمير وأنه ممن لم ينقص له من ثواب الآخرة شيء .

الحديث الخامس عشر

عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُرْدَةٍ مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا ، أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ ؟ قَالُوا : الشَّمْلَةُ . قَالَ : نَعَمْ . قَالَتْ : نَسَجْتُهَا بِيَدَيَّ فَجِئْتُ لِأَكْسُو كَهَا ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتِاجًا إِلَيْهَا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا ، وَإِنَّهَا إِزَارَةٌ ، فَحَسَنَتَهَا فُلَانٌ ؛ فَقَالَ : أَكْسُنِيهَا مَا أَحْسَنَتَهَا ، فَقَالَ الْقَوْمُ : مَا أَحْسَنَتْ ، لَبِسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتِاجًا إِلَيْهَا ثُمَّ سَأَلَتْهُ وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ ، فَقَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهِ لِأَلْبَسَهَا إِنَّمَا سَأَلْتُهِ لِتَكُونَ كَفَنِي ، قَالَ سَهْلٌ : فَكَانَتْ كَفَنَهُ .

(عن سهل) ابن سعد الساعدي (رضي الله عنه قال : جاءت امرأة)
قال في الفتح : لم أقف على اسمها (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله)
(وسلم بريدة منسوجة فيها حاشيتها) قال الداودي : يعني إنها لم تقطع من
ثوب فيكون بلا حاشية . وقال غيره : إنها جديدة لم يقطع هديها ولم تلبس
بعد ، وقال القزاز حاشيتا الثوب ناحيتاه اللتان في طرفهما الهدب . قال سهل :
(أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة ، قال) سهل (نعم) هي وفي تفسيرها
بها تجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي أعم ، لكن لما كان أكثر
اشتمالهم بها أطلقوا عليها اسمها (قالت) أي المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
(نسجتها) أي البردة (بيدي) حقيقة أو مجازاً (فجئت لأكسوكها ، فأخذها
النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (محتاجاً إليها) وعرف ذلك
بقريئة حال أو تقدم قول صريح (فخرج إلينا وإنها إزاره) وعند ابن ماجه :
فخرج إلينا فيها ، وعند الطبراني : فاتزر بها ثم خرج (فحسنتها) أي نسبها
إلى الحسن ، وللبخاري في اللباس : فجسها بالجيم من غير نون (فلان)
هو عبد الرحمن بن عوف كما في الطبراني فيما ذكره المحب الطبري في الأحكام
له ، لكن قال صاحب الفتح : إنه لم يره في المعجم الكبير لا في مسند سهل

ولا عبد الرحمن ، أو هو سعد بن أبي وقاص ، أو هو أعرابي كما في الطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم ، لكن زمعة فيه ضعف ، أو يقال تعددت القصّة على ما فيه من بعد ، والله أعلم (فقال اكسنيها ما أحسنها) بالنصب على التعجب (قال القوم : ما أحسنت) نفى للإحسان (لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم محتاجاً إليها ثم سأله) إياها (وعلمت إنه لا يردّ) سائلاً بل يعطيه ما يطلبه ؟ وفي رواية : لا يسأل شيئاً فيمنعه (قال : إني والله ما سأله) صلى الله عليه وآله وسلم (لألبسها) أى لأجل أن ألبسها (إنما سأله) إياها (لتكون كفى) وفي طريق هشام بن سعد قال سهل : فقلت للرجل : لم سأله وقد رأيت حاجته إليها ؟ فقال : رأيت مارأيتم ولكني أردت أن أخبأها حتى أكفن فيها . أخرجه الطبراني . وفي رواية أبي غسان فقال : رجوت بركتها حين لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه التبرك بآثار الصالحين . قال ابن بطلال : وفيه جواز لإعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه . قال : وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه ابن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة : قال : فلو كان مستحباً لكثير فيهم (قال سهل : فكانت كفته) . وقال الشافعية : لا يندب أن يعد لنفسه كفناً لئلا يحاسب على اتخاذه ، أى على اكتسابه ، لأن ذلك ليس مختصاً بالكفن بل سائر أموره كذلك ، ولأن تكفينه من ماله واجب ، وهو يحاسب عليه بكل حال إلا أن يكون من جهة حل وأثر ذى صلاح ، فحسن إعدادها كما هنا لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب وغيره ، بل للوارث إبداله لأنه ينتقل للوارث ، فلا يجب عليه ذلك ، ولو أعدّ له قبراً يدفن فيه فينبغي أن لا يكره لأنه للاعتبار بخلاف الكفن . قاله الزركشى . قال فى الفتح : وفى الحديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسعة جوده وقبوله الهدية . واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته ، وليس ذلك بظاهر منه ، فإن المكافأة كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة ، فلا يلزم من السكوت هنا إنه لا يكون فعلها ، بل ليس فى سياق الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية ، فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشتريها منها . قال : وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم : فأخذها محتاجاً إليها ، وفيه

نظر لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم . وقال :
 فيه الترغيب في المصنوع بالنسبة إلى صناعه إذا كان ماهراً ، ويحتمل أن تكون
 أرادت بنسبتها إليها إزالة ما يخشى من التدليس ، وفيه جواز استحسان ما يراه
 الإنسان على غيره من الملابس ونحوها ، إما ليعرفه قدرها ، وإما ليعرض
 له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك . وفيه مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب
 ظاهراً وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة
 مدنيون إلا عبد الله بن مسلمة سكن البصرة ، وفيه التحديث والعنونة والقول ،
 وأخرجه ابن ماجه في اللباس .

الحديث السادس عشر

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا .

(عن أم عطية) اسمها نسبية (رضى الله عنها قالت : نهينا) وفي رواية ابن شاهين بإسناد صحيح : نهانا رسول الله صلى الله وآله وسلم (عن اتباع الجنائز) نهى تنزيه لا تحريم بدليل قولها (ولم يعزم علينا) مبيناً للمفعول ، أى نهينا غير متحتم ولم يؤكد علينا فى المنع كما أكد علينا فى غيره من المنهيات ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم . وهذا قول الجمهور ، ورخص فيه مالك ، وهو قول أهل المدينة ، وكرهه للشابة ، وقال أبو حنيفة لا ينعى . واستدل للجواز بما رواه ابن أبى شيبة عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان فى جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها ، فقال : دعها يا عمر ... الحديث . وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه ومن طريق أخرى برجال ثقات . وأما ما رواه ابن ماجه أيضاً وغيره مما يدل على التحريم فضعيف ، ولو صح حمل على ما يتضمن حراماً . قال المهلب : فيه ، أى فى حديث الباب ، دلالة على أن النهى من الشارع على درجات . وروى الطبرى عن أم عطية قالت : لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء فى بيت ثم بعث إلينا عمر فقال : إني رسول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إليكن ، بعثي لأباعدكن على أن لا تسرفن . وفى آخره : وأمرنا أن نخرج فى العيد العواتق ، ونهانا أن نخرج فى جنازة . قال فى الفتح : وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة .

الحديث السابع عشر

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

(عن أم حبيبة) رملة أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم
 ورضي عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : (وسلم يقول :
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفى بمعنى النهي على سبيل التأكيد ،
 وهو من خطاب التيسير ، لأن المؤمن هو الذي ينتفع بخطاب الشارع وينقاد له ،
 فهذا الوصف لتأكيد التحريم لما يقتضيه سياقه ، ومفهومه أن خلافه مناف
 للإيمان أن (تحدد) بضم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أى ثلاث
 ليال ، كما جاء مصرحاً به فى رواية ، والوصف بالإيمان فيه إشعار بالتعليل ،
 فإن من آمن بالله ولقائه لا يجترئ على مثله من العظام . قال ابن بطال :
 الإحداد امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب
 وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع . وأباح الشارع للمرأة أن تحدد على
 غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب عليها من لوعة الحزن ويهجم من أليم الوجد
 من غير وجوب ، لاتفاقهم على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منعه
 فى تلك الحال (إلا على زوج) فإنها تحدد عليه وجوباً للإجماع على إرادته
 (أربعة أشهر وعشراً) من الليالى بأيامها ، سواء فى ذلك الصغيرة والكبيرة
 والمدخول بها وذات الإقراء وغيرهما وكذا الذمية ، وتقييد المرأة فى الحديث
 بالإيمان بالله واليوم الآخر جرى على الغالب فإن الذمية كذلك ومثلها فيما
 يظهر المعاهدة والمستأمنة . وهذا مذهب الشافعية والجمهور ، وقال أبو حنيفة
 وغيره من الكوفيين وأبو ثور وبعض المالكية : لا يجب على الزوجة الكتابية
 بل يختص بالمسلمة لقوله « تؤمن » إلى آخره ، وقد خالف أبو حنيفة قاعدته
 فى إنكاره المفاهيم وكذا التقييد بأربعة أشهر وعشر ، خرج على غالب المعتدات
 وإلا فالحامل بالوضع وعليها الإحداد سواء قصرت المدة أو طالت . وهذا
 الحديث هو العمدة فى وجوب الإحداد على الزوج الميت ، ولا خلاف فيه
 فى الجملة إن اختلف فى بعض فروعه ، والإجماع على الوجوب يكتفى به .
 ورواته الثلاثة الأول مكيون والرابع مدنى ، وفيه التحديث والإخبار
 والعنونة والقول .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ : أَتَقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي ، فَقَالَتْ : إِيَّاكَ عَنِّي فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي ، وَلَمْ تَعْرِفْهُ ، فَقِيلَ لَهَا : إِنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَائِينَ ، فَقَالَتْ : لَمْ أَعْرِفْكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مرّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بامرأة تبكى عند قبر) قال فى الفتح : لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر ، وفى رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه : تبكى على صبي لها ، وصرح به فى مرسل يحيى بن أبى كثير عند عبد الرزاق ولفظه : قد أصيبت بولدها ، وفى كتاب الأحكام من طريق آخر عن شعبة وعن ثابت أن أنساً قال لامرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرّ بها . فذكر الحديث (فقال) لها : يا أمة الله ، هكذا فى مستخرج أبى نعيم (اتقى الله) تعالى : قال القرطبي : إنه كان بكائها قدر زائد من نوح أو غيره ، ، ولهذا أمرها بالتقوى : قلت : يؤيده أن فى مرسل يحيى بن أبى كثير المذكور : فسمع منها ما يكره فوقف عليها : وقال الطيبي : قوله « اتقى الله » توطئة لقوله (واصبرى) كأنه قيل لها : خافى غضب الله إن لم تصبرى ولا تجزعى ليحصل لك الثواب (قالت : إياك عنى) هى من أسماء الأفعال ، أى تنح وابتعد (فإنك لم تصب بمصيبتي) ومن وجه آخر عن شعبة بلفظ : فإنك خلو من مصيبتى . كذا عند البخارى فى الأحكام ولأبى يعلى من حديث أبى هريرة أنها قالت : يا عبد الله إني أنا الحزنى الثكلى ، ولو كنت مصاباً عذرتنى ، خاطبته بذلك (و) الحال أنها (لم تعرفه) إذ لو عرفته لم تخاطبه بذلك الخطاب (فقيل لها) وفى رواية عند البخارى فى الأحكام : فرّ بها رجل فقال لها : إنه رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم : فقالت : ما عرفته . وفي رواية أبي يعلى من حديث أبي هريرة قال :
 فهل تعرفينه ؟ قالت : لا . وللطبراني في الأوسط من طريق عطية عن أنس
 أن الذي سألها هو الفضل بن العباس (إنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 وزاد مسلم في رواية له : فأخذها مثل الموت ، أى من شدة الكرب الذي
 أصابها لما عرفت أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، خجلاً منه ومهابة ،
 وإنما اشتبه عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من تواضعه لم يكن
 يستتبع الناس وراءه إذا مشى كعادة الملوك والكبراء ، مع ما كانت فيه
 من شاغل الوجد والبكاء (فأتت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم
 تجد عنده بوابين) قال في الفتح في رواية في الأحكام : بواباً بالإنفراد . قال
 الطبري : فائدة هذه الجملة إنه لما قيل لها إنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشعرت
 خوفاً وهيبة في نفسها ، فتصوّرت أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع
 الناس من الوصول إليه ، فوجدت الأمر بخلاف ما تصوّرتة (فقالت) معذرة
 عما سبق منها حيث قالت : إليك عنى (لم أعرفك) فاعذرني من تلك الردّة
 وخشونتها (فقال) لها صلى الله عليه وآله وسلم (إنما الصبر) الكامل (عند
 الصدمة الأولى) الواردة على القلب ، وفي رواية الأحكام : عند أول صدمة
 ونحوه لمسلم . قال الطبري : هذا على أسلوب الحكم ، كأنه قال لها : دعى
 الاعتذار فإن من شيمتى أن لا أغضب إلا الله ، وانظري إلى تفويتك من
 نفسك الجزيل من الثواب بالجزع وعدم الصبر ، أول فجأة المصيبة .
 فاغتر لها صلى الله عليه وآله وسلم تلك الجفوة لصدورها منها في حال
 مصيبتها وعدم معرفتها به ، وبين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال
 فهو الذي يترتب عليه الثواب ، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على طول الأيام
 يسلو ، كما يقع لكثير من أهل المصائب ، بخلاف أول وقوع المصيبة فإنه
 يصدم القلب بغتة ، وقد قيل : إن المرء لا يؤثر على المصيبة لأنها ليست من
 صنعته وإنما يؤثر على حسن نيته وجميل صبره . قال ابن بطال : أراد أن
 لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر . وفي مرسل يحيى ابن أبي كثير :
 فقال : اذهبي إليك فإنما الصبر عند الصمة الأولى . وزاد عبد الرزاق فيه من
 مرسل الحسن : والعبرة لا يملكها ابن آدم . وفي رواية أبي هريرة : فقالت :
 أنا أصبر ، أنا أصبر . ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من حيث أنه صلى الله

عليه وآله وسلم لم ينه المرأة المذكورة عن زيارة قبر ميتها وإنما أمرها بالصبر والتقوى لما رأى من جزعها . فدلّ على الجواز . واستدل به على زيارة القبور ، وسواء كان الزائر رجلاً أو امرأة ، وسواء كان المزارع مسلماً أو كافراً لعدم الاستفصال في ذلك . قال النووي : وبالجواز قطع الجمهور . وقال صاحب الحاوي أى الماوردي : لا يجوز زيارة قبر الكافر ، وهو غلط . انتهى . وحجة الماوردي قوله تعالى : « ولا تقم على قبره » . وفي الاستدلال بذلك نظر لا يخفى ، وبالجملّة فيستحب زيارة قبور المسلمين للرجال لحديث مسلم : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكّر الآخرة . وسئل مالك عن زيارة القبور فقال : قد كان نهى عنه ثم أذن فيه ، فلو فعل ذلك إنسان ولم يقل إلا خيراً لم أر بذلك بأساً . وعن طاوس : كانوا يستحبون أن لا يتفرقوا عن الميت سبعة أيام ، لأنهم يفتنون ويحاسبون في قبورهم سبعة أيام ، وتكره للنساء لجزعهن ، وأما حديث أبي هريرة المروي عند الترمذي وقال حسن صحيح : لعن الله زوّارات القبور ، فحمول على ما إذا كانت زيارتهنّ للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهنّ . وقال القرطبي : حمل بعضهم حديث الترمذي في المنع على من تكرّر الزيارة لأن زوارات للمبالغة . انتهى . ولوقيل بالحرمة في حقهنّ في هذا الزمان ، لاسيما نساء مصر لما في خروجهنّ من الفساد ، ولا يكره لهنّ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب . وينبغي كما قال ابن الرفعة والقمولى أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك . قاله القسطلاني . وقال في الفتح : وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفيه أن القاضي لا ينبغي له أن يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس وأن من أمر بمعروف ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر . وفيه أن الجزع من المنهيات لأمره لها بالتقوى مقروناً بالصبر . وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة ، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المنوى لا أثر لها . انتهى . وفي الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً في الجنائز والأحكام ، ومسلم في الجنائز ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أُرْسِلَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ أَنْ أَبْنَأَ لِي قُبَيْضَ فَاتِنَا ، فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ : إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَنَهَا ، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرَجَالٌ ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ كَأَنَّهَا شَنْ ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا ؟ قَالَ : هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنَ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم إليه) هي زينب كما عند ابن أبي شيبة وابن بشكوال (أن ابناً لي قبض) أى في حال القبض ومعالجة الروح ، فأطلق القبض مجازاً باعتبار أنه في حالة كحالة النزاع . قيل الابن هو علي بن أبي العاص ابن الربيع . كذا كتب الدمياطي بخطه في الحاشية . وفيه نظر ، لأنه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث وذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم أن علياً عاش حتى ناهز الحلم وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أودعه على راحلته يوم الفتح فلا يقال فيه صبي عرفاً وإن جاز من حيث اللغة . أو هو عبد الله بن عثمان من رقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه البلاذري في الأنساب أنه لما توفي ووضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجره وقال : إنما يرحم الله من عباده الرحماء . أو هو محسن لما روى البزار في مسنده عن أبي هريرة قال : ثقل ابن لفاطمة رضي الله عنها ، فبعث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر نحو حديث الباب . قال في الفتح : وفيه مراجعة سعد بن عبادَةَ في البكاء ، فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن علي . وقد اتفق أهل العلم بالإخبار أنه مات صغيراً في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فهذا

أولى أن يفسر به الابن إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت أن الرسالة زينب . انتهى . أو هي أمامة بنت زينب لأبي العاص لما عند أحمد عن أبي معاوية بسند البخاري ، وصوبه الحافظ ابن حجر ، وأجاب عما استشكل من قوله « قبض » مع كون أمامة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها علي بن أبي طالب وقتل عنها بأن الظاهر أن الله أكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم لأمر ربه وصبر ابنته ، ولم يملك مع ذلك عينيه من الرحمة والشفقة بأن عافى ابنة ابنته ، فخلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة . وقال العيني : الصواب قول من قال ابني أي بالتذكير لا ابنتي بالتأنيث كما نص عليه في حديث الباب ، وجمع البرماوى بين ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة أو بنتين أرسلت زينب في علي أو أمامة أو رقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي (فائتنا فأرسل) صلى الله عليه وآله وسلم (يقرئ) عليها (السلام ويقول : إن لله ما أخذ وله ما أعطى) أى الذى أراد أن يأخذه هو الذى كان أعطاه ، فإن أخذه أخذ ما هو له ، فلا ينبغي الجزع ، لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يجزع إذا استعيدت منه أو المراد بالإعطاء الحياة لمن بقى بعد الموت أو ثوابهم على المصيبة ، أو ما هو أعم من ذلك ، وقدم الأخذ على الإعطاء وإن كان متأخراً في الواقع ، لأن المقام يقتضيه ، ولفظ ما في الموضعين مصدرية ، أى إن لله الأخذ والإعطاء ، أو موصولة ، والعائد محذوف للدلالة على العموم ، فيدخل فيه أخذ الولد وإعطاؤه وغيرهما (وكل عنده) أى وكل من الأخذ والإعطاء ، أو من الأنفس ، أو ما هو أعم من ذلك عند الله ، أى في علمه ، فهو من مجاز الملازمة (بأجل) والأجل يطلق على الجزء الأخير وعلى مجموع العمر (مسمى) أى معلوم مقدر مؤجل (فلتصبر ولتحتسب) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربها ليحسب لها ذلك من عملها الصالح (فأرسلت إليه) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونها (تقسم عليه ليأتيها) وفي رواية أنها راجعته مرتين (فقام) وإنما قام في ثالث مرة وكأنها ألحت عليه في ذلك دفعاً لما يظنه بعض أهل الجهل أنها ناقصة المكانة عنده ، أو ألهمها الله تعالى أن حضور نبيه عندها عنها يدفع ما هي فيه من الألم ببركة دعائه وحضوره ، فحقق الله ظنّها . والظاهر أنه امتنع أولاً مبالغة في إظهار التسليم لربه ، أو ليبين الجواز في أن من

دعى لمثل ذلك لم يجب عليه الإجابة ، بخلاف الوليمة مثلاً (ومعه) وفي رواية :
فقام وقام معه رجال (سعد بن عباد ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن
ثابت ورجال) آخرون ، ذكر منهم في غير هذه الرواية : عباد بن الصامت
وأسماء راوى الحديث ، فمشوا إلى أن دخلوا بيتها (فرفع إلى رسول الله
صلى الله عليه) وآله (وسلم الصبي) أو الصبية ، وفي رواية حماد دفع بالدال ،
وبين شعبه في روايته أنه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم (ونفسه
تتقعق) بتاءين ، أى تضطرب وتتحرك ، أى كلما صار إلى حالة لم يلبث
أن ينتقل إلى أخرى لقربه من الموت (قال : حسبته أنه قال كأنها شنّ) بفتح
المعجمة وتشديد النون : قرية خلقة يابسة : وجزم به في رواية حماد ولفظه :
ونفسه تتقعق كأنها في شنّ . والقعقة حكاية صوت الشيء اليابس إذا حرك
فعلى الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة الروح فيه بما يطرح
في الجلد من حصاة ونحوها . وأما الرواية الأولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد
وهو أبلغ في الإشارة إلى شدة الضعف ، وذلك أظهر في التشبيه ، (ففاضت
عيناه) صلى الله عليه وآله وسلم بالبكاء ، وهذا موضع الترجمة لأن البكاء العارى
عن النوح لا يؤاخذ به الباكي ولا الميت (فقال سعد) هو ابن عباد (يارسول الله
ما هذا) وفي رواية عبد الواحد : قال سعد : تبكى ، وزاد أبو نعيم في مستخرجه :
ونهى عن البكاء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أى الدمعة التى تراها
من حزن القلب بغير تعمد ولا استدعاء لا مؤاخذة عليها ، وإنما المنهى عنه
الجزع وعدم الصبر (رحمة جعلها الله) تعالى (فى قلوب عباده وإنما يرحم الله
من عباده الرحماء) جمع رحيم من صيغ المبالغة ، ومقتضاه أن رحمته تعالى تختص
بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها ، بخلاف من فيه أدنى رحمة ، لكن ثبت في
حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره : الراحمون يرحمهم الرحمن .
والراحمون جمع راحم ، فيدخل فيه كل من فيه أدنى رحمة ، وقد ذكر الخويزي
في حكمة إسناد فعل الرحمة في حديث الباب إلى الله ، وإسناده في الحديث الثانى
إلى الرحمن بما حاصله أن لفظ الجلالة دال على العظمة . وقد عرف بالاستقراء
أنه حيث ورد يكون الكلام مسوقاً للتعظيم ، فلما ذكرها ناسب ذكر من
كثرت رحمته وعظمت ليكون الكلام جارياً على نسق التعظيم ، بخلاف
الحديث الآخر فإن لفظ الرحمن دال على العفو ، فناسب أن يذكر معه كل

ذى رحمة وإن قلت . وفى حديث الباب من الفوائد جواز استحضار ذوى الفضل المحتضر لرجاء بركتهم ودعائهم ، وجواز القسم عليهم لذلك ، وجواز المشى إلى التعزية والعيادة بغير إذن ، بخلاف الوليمة ، وجواز إطلاق اللفظ الموهوم لما لم يقع بأنه وقع مبالغة فى ذلك لينبعث خاطر المستول فى المحىء للإجابة إلى ذلك . وفيه استحباب إيراد القسم ، وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضا ، مقاوماً للحزن بالصبر ، وإخبار من يستدعى بالأمر الذى يستدعى من أجله ، وتقديم السلام على الكلام ، وعيادة المريض ولو كان مفضولاً أو صبيّاً صغيراً . وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطع اليأس من فضلهم ولو ردّوا أول مرة ، واستفهام التابع من إمامه عما يشكل عليه مما يتعارض ظاهره ، وحسن الأدب فى السؤال لتقديمه قوله : يا رسول الله على الاستفهام . وفيه الترغيب فى الشفقة على خلق الله والرحمة لهم ، والترهيب من قساوة القلب وجمود العين ، وجواز البكاء من غير نوح ونحوه . ورواة الحديث الثلاثة الأول موزيون ، وعاصم وأبو عثمان بصرى ، وفيه التحديث . والإخبار والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطب ، والنذور والتوحيد ، ومسلم فى الجنائز ، وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه رحمهم الله .

الحديث العشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ ، قَالَ فَقَالَ : هَلْ فِيكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ ؟ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَنَا . قَالَ : فَأَنْزِلْ ، فَانْزِلْ فِي قَبْرِهَا .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : شهدنا بنتاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى جنازتها ، وكانت سنة تسع ، وهى أم كلثوم زوج عثمان بن عفان رضى الله عنه كما رواه الواقدي . وابن سعد فى الطبقات والدولابى والطبرى والطحاوى ، لا رقية ، لأنها توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بيدرس فلم يشهد جنازتها (قال : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على) جانب (القبر . قال : فرأيت عينيه تدمعان) بفتح الميم ، وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى (قال) أنس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل منكم رجل لم يقارف الليلة) بقاف ثم فاء . وزاد ابن المبارك عن فليح : أراه يعنى الذنب . ذكره المصنف ، يعنى البخارى ، تعليقاً فى باب من يدخل قبر المرأة ، ووصله الإسماعيلى ، وقيل لم يجامع تلك الليلة ، وبه جزم ابن حزم ، وقال : معاذ الله أن يتبجح أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : بأنه لم يذنب تلك الليلة . انتهى . ويقويه أن فى رواية ثابت عن أنس عند البخارى فى التاريخ الأوسط : لا يدخل القبر أحد قارف الليلة . فتنحى عثمان . ويحتمل أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ولم يكن يظن أنها تموت تلك الليلة ، وليس فى الحديث ما يقتضى أنه واقع بعد موتها ، بل ولا حين احتضارها ، والعلم عند الله تعالى (فقال أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصارى . (أنا) لم أقارف الليلة . قيل : والسر فى إثارة أبي طلحة على عثمان أن عثمان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة ، فتلطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى منعه من النزول فى قبر زوجته حيث لم يعجبه أنه اشتغل عنها تلك الليلة بذلك ، لكن يحتمل ما مرّ آنفاً

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لأبي طلحة (فانزل) قال (فنزل في قبرها)
وفي الحديث جواز البكاء كما ترجم له البخارى ، وإدخال الرجل المرأة قبرها ،
لكون الرجال أقوى على ذلك من النساء ، وإيثار البعيد العهد عن الملاذ في
موازاة الميت ولو كان امرأة على الأب والزوج . وقيل . إنما أثره بذلك
لأنها كانت صنعتة . وفيه نظر ، فإن ظاهر السياق أنه صلى الله عليه وآله وسلم
اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع . وعلل بعضهم ذلك بأنه
حينئذ لا يأمن أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة . وحكى عن
ابن حبيب أن السر في إيثار أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض
جواريه في تلك الليلة ، فتلطف في منعه من النزول في قبر زوجته بغير
تصريح . ووقع في رواية حماد المذكورة : فلم يدخل عثمان القبر . وفيه جواز
الجلوس على شفير القبر عند الدفن . واستدل به على جواز البكاء بعد الموت .
وحكى ابن قدامة في المغنى عن الشافعى أنه يكره لحديث جبير بن عتيك في
الموطأ فإن فيه : فإذا وجب فلا تبكين باكية ، يعنى إذا مات ، وهو محمول
على الأولوية ، والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ، ويمكن أن يفرق بين الرجل
والنساء في ذلك أن النساء قد يفضى بهن البكاء إلى ما يحذر من النوح لقلة صبرهن .
واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقاً . وفيه نظر . وفيه فضيلة
لعثمان لإيثاره الصدق ، وإن كان فيه عليه غضاضة ، وفي الحديث التحديث
والعنينة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجنائز .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَتْ : رَجِمَ اللَّهُ عُمَرَ وَاللَّهُ
 مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبَعْضِ
 بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ
 لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَاباً بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ
 « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

(عن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم : إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه) قيده ببعض البكاء ،
 فحمل على ما فيه نياحة جمعاً بين الأحاديث (فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها
 بعد موت عمر) قال ابن عباس : فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة (فقالت :
 رحم الله عمر) قال الطيبي : هذا من الآداب الحسنة على منوال قوله تعالى :
 « عفا الله عنك لم أذنت لهم » فاستغربت من عمر ذلك القول ، فجعلت قولها
 هذا تمهيداً ودفعاً لما يوحش من نسبته إلى الخطأ (والله ما حدث رسول الله
 صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم إن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه) يحتمل
 جزمها بذلك لكونها سمعت صريحاً من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختصاص
 العذاب بالكافر أو فهمت ذلك من القرآن (لكن رسول الله صلى الله عليه وآله)
 وآله (وسلم قال : إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه ، وقالت) فى
 تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر (حسبكم القرآن) أى كافيكم أيها المؤمنون
 قوله تعالى من الكتاب العزيز : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) أى لا تؤاخذ
 نفس بذنب غيرها . قال ابن عباس عند ذلك : والله هو أضحك وأبكى
 تقريراً لنفى ما ذهب إليه عمر من أن الميت يعذب ببكاء أهله ، وذلك أن
 بكاء الإنسان وضحكه وحزنه وسروره من الله يظهرها فيه فلا أثر لها
 فى ذلك . فعند ذلك سكوت ابن عمر . قال ابن أبي مليكة : والله ما قال ابن

عمر شيئاً بعد ذلك . قال الطيبي وغيره : ظهرت لابن عمر الحجة فسكت مدعناً ، لكن قال الزين بن المنير : سكوته لا يدل على الإذعان ، فلعله كره المجادلة . وقال القرطبي : ليس سكوته لشك طراً له بعد ما صرح برفع الحديث ، ولكن احتمل عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل ، ولم يتعين له محمل يحمله عليه إذا ذاك ، أو كان المجلس لا يقبل المارة ، ولم تتعين الحاجة إلى ذلك حينئذ ، أو أن ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس بالآية قبول روايته ، لأنها يمكن أن يتمسك بها في أن لله أن يعذب بلا إذن ويكون بكاء الحى علامة لذلك أشار إلى ذلك الكرمانى . وقال الخطائى : الرواية إذا ثبتت لم يكن في دفعها سبيل بالظن . وقد رواه عمرو ابنه . وليس فيما حكت عائشة ما يرفع روايتهما ، لجواز أن يكون الخبران صحيحين معاً ولا منافاة بينهما فالميت إنما تلزمه العقوبة بما تقدم من وصيته إليهم به وقت حياته ، وكان ذلك مشهوراً من مذاهبهم ، وهو موجود في أشعارهم ، كقول طرفة بن العبد :
إذا مت فانهينى بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنة معبد
وعلى ذلك حمل الجمهور قوله : إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ، وبه قال المزنى وإبراهيم الحربى وآخرون من الشافعية وغيرهم ، فإذا لم يوص به الميت لم يعذب . قال الرافعى : ولك أن تقول : ذنب الميت الأمر بذلك ، فلا يختلف عذابه بامثالهم وعدمه . وأجيب بأن الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب . وشاهده حديث : من سنّ سنة سيئة . وقيل : التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به ، كما روى أحمد من حديث أبى موسى مرفوعاً :
الميت يعذب ببكاء الحى إذا قالت النائحة : واعضدها ، وانصرها ، واكاسياها ، جبذ الميت ، وقيل له : أنت عضدها ، أنت ناصرها ، أنت كاسياها . وقال الشيخ أبو حامد : الأصح أنه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا ، فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّهَا
 لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : مرّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 على يهودية يبكي عليها أهلها . فقال : إنهم يبكون عليها وإنها لتعذب في
 قبرها) بكفرتها في حال بكاء أهلها لاسبب البكاء .

الحديث الثالث والعشرون

عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ ، مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ .

(عن المغيرة) بن شعبة (رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن كذباً على ليس ككذب على أحد) غيري . قال في الفتح : معناه أن الكذب على الغير قد ألف واستسهل خطبه ، وليس الكذب عليه بالغاً مبلغ ذلك في السهولة ، وإذا كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الإثم . وبهذا التقدير يندفع اعتراض من أورد أن الذي يدخل عليه الكاف أعلى ، وكذلك لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره مباحاً ، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدليل آخر ، والفرق بينهما أن الكذب عليه توعد فاعله يجعل النار عليه مسكناً بخلاف الكذب على غيره ، والله أعلم ، فإنه (من كذب على معتمداً فليتبوأ) فليتخذ (مقعده) مسكنه (من النار) فهو أشد في الإثم من الكذب على غيره لكونه مقتضياً شرعاً عاماً باقياً إلى يوم القيامة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من نيح عليه يعذب بما نيح عليه) أي بالنيابة . قال العيني : ما في هذه الرواية للمدة ، أي يعذب مدة النوح عليه ، ولا يقال ما ظرفية ، وفي تقديم المغيرة قبل تحديثه بتحريم النوح أن الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره إشارة إلى أن الوعيد على ذلك يمنعه أن يخبر عنه بما لم يقل . ورواته الأربعة كوفيون ، وفيه التحديث والعنونة والقول والسماع ، وأخرجه مسلم في الجنايز ، وكذا الترمذي .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ .

(عن عبد الله) (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم : ليس منا) أى ليس من أهل سنتنا وطريقتنا ولا من المهتدين
بهدينا ، وليس المراد إخراجه من الدين ، لأن المعاصى لا يكفر بها عند أهل
السنة . نعم يكفر باعتقاد حلها ، ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في
الردع عن الوقوع في مثل ذلك ، كما يقول الرجل لولده عند معاتبته :
لست منك ولست منى ، أى ماأنت على طريقي . وعن سفيان أنه كره
الخنوص في تأويله وقال : ينبغى أن يمسك عنه ليكون أوقع في النفوس وأبلغ
في الزجر . وقال ابن المنير : التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد
عن أمر وجودى ، وهذا أيضاً يأبى كلام الشارع عن الحمل عليه ، والأولى
أن يقال المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض لأن يهجر ويعرض عنه ،
فلا يختلط بجماعة السنة ، تأديباً له على استصحابه حالة الجاهلية التى قبعتها
الإسلام ، فهذا أولى من الحمل على ما يستفاد منه قدر زائد على الفعل الموجود
وقيل المعنى ليس على ديننا الكامل ، أى أنه خرج من فرع من فروع الدين
وإن كان معه أصله . حكاه ابن العربى . قال الحافظ : ويظهر لى أن هذا
النفى يفسره التبرى الوارد في حديث أبى موسى ، قال : برئ منه صلى الله
عليه وآله وسلم . وأصل البراءة الانفصال من الشيء ، فكأنه توعد به بأن
لا يدخله في شفاعته مثلاً ، وقال المهلب : قوله أنا برىء ، أى من فاعل ما ذكر
وقت ذلك الفعل . ولم يرد نفيه عن الإسلام . قلت : بينهما واسطة تعرف
بما تقدم أول الكلام . وهذا يدل على تحريم ماأتى من شق الجيب وغيره ،
وكان السبب في ذلك ماتضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء ، فإن وقع
التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخط مثلاً بما وقع فلا مانع
من حمل النفى على الإخراج من الدين (من لطم الخدود) جمع خد . قال في
العمدة : وإنما جمع وإن كان ليس للإنسان إلا خدان فقط باعتبار إرادة

الجمع ، فيكون من مقابلة الجمع بالجمع ، وأما على حدّ قوله تعالى : « وأطراف النهار » . وقول العرب : شابت مفارقة ، وليس إلا مفرق واحد . قال في الفتح : خص الخد بذلك لكونه الغالب ، وإلا فضرب بقية الوجه داخل في ذلك (وشق الجيوب) جمع جيب من جابه أى قطعه ، قال تعالى : « وثمود الذين جابوا الصخر بالواد » وهو مايفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس للبس ، والمراد إكمال فتحه إلى آخره ، وهى من علامات التسخط (ودعا بدعوى) أهل (الجاهلية) أى من النياحة ونحوها وكذا الندبة ، والجاهلية هى زمان الفترة قبل الإسلام بأن قال فى بكائه مايقولون مما لا يجوز شرعاً ، كوا جبلاه ، واضعده ، وكذا الدعاء بالويل والثبور . وخص البخارى الجيب بالذكر فى الترجمة دون أخويه تنبيهاً على أن النفي الذى حاصله التبرى يقع بكل واحد من الثلاثة ، ولا يشترط فيه وقوعها معاً ، ويؤيده رواية لمسلم بلفظ : أو شقّ الجيوب أو دعا ... إلخ . ولأن شقّ الجيب أشدها قبحاً مع ما فيه من خسارة المال فى غير وجه . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه أيضاً فى مناقب قريش والجنائز ، ومسلم فى الإيمان ، والترمذى فى الجنائز وكذا النسائى وابن ماجه .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْتَدَّ بِي ، فَقُلْتُ : إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ بِالشَّطْرِ ؟ فَقَالَ : لَا ، ثُمَّ قَالَ : الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجِرْتَ بِهَا ، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي أَمْرَاتِكَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي ؟ فَقَالَ : إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَغْقَابِهِمْ ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ يَرِثُنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة (من وجع) اسم لكل مرض (اشتد بي) أى قوى عليّ (فقلت : إني قد بلغ بي من الوجع) الغاية (وأنا ذو مال ولا يرثني) من الوالد (إلا ابنتي) بالتاء المحرورة لا بالهاء ، قيل هى عائشة ، وقيل لأنها أم الحكم الكبرى ، قيل ماكانت له عصبية ، وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض سواها ، وقيل من النساء ، وهذا قاله قبل أن يولد له الذكور (أفأتصدق بثلثي مالى ؟ قال : لا) تتصدق بالثلثين (فقلت) أتصدق (بالشطر) أى بالنصف (فقال : لا) تتصدق بالشطر (ثم قال : الثلث) أى يكفيك الثلث ، أو المشروع الثلث ، أو الثلث كاف ، والنصب على الإغراء أو بفعل مضمر ، أى أعط الثلث

(والثالث كبير) بالباء (أو) قال (كثير) بالثاء (إنك إن تذر) أى تترك (ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة) فقراً (يتكففون الناس) يطلبون الصدقة من أكف الناس أو يسألونهم بأكفهم ، ثم عطف على قوله « إن تذر » ما هو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث فقال (وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله) أى ذاته الشريفة (إلا أجرت) مبنياً للمفعول (بها) أى بتلك النفقة (حتى مانعجل) أى الذى يجعله (فى فى امرأتك) وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة ويثاب عليه ، وقد نبه عليه بأخس الحظوظ الدنيوية التى تكون فى العادة عند الملاعبة وهو وضع اللقمة فى فم الزوجة ، فإذا قصد بأبعد الأشياء عن الطاعة وجه الله ويحصل به الأجر فغيره بالطريق الأولى . قال سعد (فقلت : يارسول الله أخلف) مبنياً للمفعول ، يعنى بمكة بعد أصحابي المنصرفين معك (بعد أصحابي . قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنك لن تخلف) بعد أصحابك (فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به) أى بالعمل الصالح (درجة ورفعة ثم لعلك أن تخلف) أى بأن يطول عمرك أى إنك لن تموت بمكة ، وهذا من إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات ، فإنه عاش حتى فتح العراق . ولعل للترجي ، إلا إذا وردت عن الله ورسوله فإن معناها التحقيق . قال الدماميني : وفيه دخول أن على خبر لعل وهو قليل فيحتاج إلى التأويل (حتى ينتفع بك أقوام) من المسلمين بما يفتحه الله على يديك من بلاد الشرك ويأخذه المسلمون من الغنائم (ويضربك آخرون) من المشركين الهالكين على يديك وجندك (اللهم أمض) من الإمضاء وهو الإنفاذ ، أى أتمم (لأصحابي هجرتهم) أى التى هاجروها من مكة إلى المدينة (ولا تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم فيخيب قصدهم . قال الزهري فيما رواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم ابن سعيد عنه (لكن البائس) الذى عليه أثر البؤس ، أى شدة الفقر والحاجة (سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن) بفتح الهمزة (مات بمكة) أى لأجل موته بالأرض التى هاجر منها ، ولا يجوز الكسر على إرادة الشرط لأنه كان انقضى وتم ، وهذا موضع الترجمة ، لكن نازع الإسماعيلي البخاري بأن هذا ليس من مرأى الموتى وإنما هو من إشفاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من موته بمكة بعد هجرته منها ، وكان يهوى

أن يموت بغيرها ، وكراهة ما حدث عليه من ذلك كقولك : أنا أرثي لك
 بما جرى عليك ، كأنه يتحزن عليه . قال الزركشي : ثم هو بتقدير تسليمه
 ليس بمرفوع وإنما هو مدرج من قول الزهري . قال في الفتح : ويمكن
 أن يكون مراد البخاري هذا بعينه ، أي التحزن ، كأنه يقول : ما وقع
 من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو من التحزن والتوجع وهو مباح ، وليس
 معارضاً لنهي عن المراثي التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهيج
 الحزن وتجديد اللوعة ، وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه
 الحاكم من حديث ابن أبي أوفى قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن المراثي ، وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ : نهانا أن نراثي . ولا شك أن
 الجامع بين الأمرين التوجع والتحزن . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة إدخال
 هذه الترجمة في تضايع التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت . اهـ . وعبرة
 القسطلاني : المراد هنا توجعه صلى الله عليه وآله وسلم وتحزنه على سعد لكونه
 مات بمكة بعد الهجرة منها ، لامدح الميت وذكر محاسنه الباعث على تهيج
 الحزن ، إذ الأول مباح ، بخلاف الثاني فإنه منهي عنه . وقد أطلق الجوهري
 الرثاء على عد محاسن الميت مع البكاء وعلى نظم الشعر فيه ، والأوجه حمل
 النهي على مافيه تهيج الحزن كما مرّ أو على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع
 الاجتماع له أو على الإكثار منه ، دون ماعدا ذلك فما زال كثير من الصحابة
 وغيرهم من العلماء يفعلونه . وقد قالت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فيه ماتقدم في هذا الكتاب . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً
 في المغازي والدعوات والهجرة والطب والفرائض والوصايا والنفقات ، ومسلم
 في الوصايا وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ وَجَعَ وَجَعًا فَغَشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ فَبَكَتْ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه أنه وجع) أى مرض (وجعاً) شديداً (فغشى عليه ورأسه فى حجر امرأة من أهله) بتثليث جاء حجر كما فى القاموس ، أى حضنها . زاد مسلم : فصاحت . وله من وجه آخر : أنعمى على أبى موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة . وفى النسائى : هى أم عبد الله بنت أبى دومة . وفى تاريخ البصرة لعمر بن شبة أن اسمها صفية بنت دمون وأن ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه (فلم يستطع) أبو موسى (أن يردّ عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : أنا) وللحموى والمستملى : إني (برىء ممن برئ منه رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم برئ من الصالقة) بالصاد المهملة والقاف ، أى الرافعة صوتها فى المصيبة ، ويقال فيه بالسين بدل الصاد ، ومنه قوله تعالى : « سلقوكم بألسنة حداد » . وعن ابن الأعرابى : الصلق : ضرب الوجه . حكاه صاحب المحكم ، والأول أشهر (والحالقة) التى تحلق شعرها عند المصيبة (والشاقة) التى تشق ثوبها . ولفظ أبى صخرة عند مسلم : أنا برىء ممن حلق وسيق وخرق ، أى حلق شعره وسيق صوته أى رفعه وخرق ثوبه . وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل ذلك . وموضع الترجمة قوله « والحالقة » وخصها بالذكر دون غيرها لكونها أبشع فى حق النساء ، وبرئ بكسر الراء يبرأ بالفتح . قال القاضى : برئ من فعلهنّ ، أو مما يستوجب من العقوبة ، أو من عهدة مالزمنى من بيانه . وأصل البراءة الانفصال ، وليس المراد التبرى من الدين والخروج منه . قال النووى : ويحتمل أن يراد به ظاهره وهو البراءة من فاعل هذه الأمور . وعند ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبى أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لعن الخامشة وجهها ، والشاقة جيبها ، والداعية بالويل والثبور .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ ، جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ شَقَّ الْبَابِ ، فَاتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْتَهَاهُنَّ . فَذَهَبَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُنَّ لَمْ يُطِئْنَهُ . فَقَالَ : أَنَّهُنَّ ، فَاتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبَتْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَزَعَمَتْ أَنَّهُ قَالَ : فَاحْثٌ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل) زيد (بن حارثة و) قتل (جعفر) ابن أبي طالب (و) قتل عبد الله (ابن رواحة) في غزوة مؤتة (جلس) أى فى المسجد كما فى رواية أبى داود (يعرف فيه الحزن) قال الطيبى : أى جلس حزينا ، وعدل إلى قوله يعرف ليدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كظم الحزن كظما ، وكان ذلك القدر الذى ظهر فيه من جلبة البشرية ، وهذا موضع الترجمة ، وهو يدل على الإباحة لأن إظهاره يدل عليها . نعم إذا كان معه شيء من اللسان أو اليد حرم . قالت عائشة (وأنا أنظر من صائر الباب) كلا بن وتامر . كذا فى الرواية . قال المازرى : والصواب صير الباب وهو المحفوظ كما فى المجلد والصحيح والقاموس . وقال ابن الجوزى : صائر وصير بمعنى واحد . وفى كلام الخطابى نحوه . وفسرته عائشة أو من بعدها بقوله (شق الباب) بالفتح : أى الموضع الذى ينظر منه . وفى تجويز الكرماني كسر الشين نظر ، لأنه يصير معناه الناحية ، وليست بمرادة هنا كما نبه عليه ابن التين (فاتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (رجل) قال الحافظ : لم أقف على اسمه وكأنه أبهم عمداً لما وقع فى حقه من غمض عائشة منه (فقال : إن نساء جعفر) امرأته أسماء بنت عيسى الخثعمية ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربها ومن فى معناهن ، وليس لجعفر امرأة غير أسماء كما ذكره العلماء بالأخبار (وذكر بكاءهن) أى يبكين عليه برفع الصوت والنياحة أو ينحن ، ولو كان

مجرد بكاء لم ينه عنه لأنه رحمة . وفي لفظ : قد أكثرن بكاءهنّ (فأمره أن ينههنّ) عن فعلهنّ (فذهب) فنههنّ ، فلم يطعنه لكونه لم يسند النهي للرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أتاه) أى أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثانية) فقال : إنهنّ (لم يطعنه) حكاية قول الرجل ، أى نهيتنّ فلم يطعني (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انهض) فانههنّ . فذهب فنههنّ ، فلم يطعنه لحملهنّ ذلك على أنه من قبل نفس الرجل (فأتاه) أى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثالثة قال : والله غلبتنا يا رسول الله ، فرعمت) عائشة (أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) للرجل لما لم ينتهين (فاحت) أمر من حثا يحثو بضم الثاء وبكسر ها أيضاً من حثي يحثي (في أفواههنّ التراب) ليسد محل النوح فلا يتمكن منه ، أو المراد به المبالغة في الزجر .

قالت عائشة (فقلت ^(١)) للرجل (أرغم الله أنفك) أى ألصقه بالرغام وهو التراب إهانة وذلا ، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لفهمها من قرآن الحال أنه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكثرة ترده إليه في ذلك (لم تفعل ما أمرك) به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى من نهينّ ، وإن كان نههنّ ، لأنه لم يترتب على فعله الامتثال ، فكأنه لم يفعله أو لم يفعل الحثو بالتراب (ولم تترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من العناء) أى المشقة والتعب . قال النووي : معناه أنك قاصر عما أمرت به ، ولم تجربره صلى الله عليه وآله وسلم بأنك قاصر حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء . قال الحافظ : وفي الحديث جواز الجلوس للعرء بسكينة ووقار ، وجواز نظر النساء المحتجبات إلى الرجال الأجانب . وزاد في باب أحكام المساجد فقال : وأجاب من منع بأن عائشة كانت إذ ذاك صغيرة ، وفيه نظر ، لأن ذلك كان بعد نزول الحجاب . وادعى بعضهم النسخ بحديث : أفعمياً وإن أتما . وهو حديث مختلف في صحته . اهـ . وتأديب من نهى عما لا ينبغي له فعله إذا لم ينته ، وجواز اليمين لتأكيد الخبر . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجنائز والمغازي ومسلم في الجنائز ، وكذا أبو داود والنسائي .

(١) من هاهنا إلى آخر الرواية زاده الإمام الشارح - حفظه الله تعالى - عل ما في الزبيدي إتماماً للفائدة . اهـ .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَاتَ ابْنُ لَآبِي طَلْحَةَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ ، فَلَمَّا رَأَتْ أَمْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا وَنَحَّتُهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ : كَيْفَ الْغَلَامُ ؟ قَالَتْ : قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاحَ . فَبَاتَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتَيْكُمَا ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : فَرَأَيْتُ لَهُ تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : مات ابن لآبي طلحة) زيد بن سهل الأنصاري وابنه هو أبو عمير صاحب النفي كما قاله ابن حبان في روايته وغيره ، وكان غلاماً صبيحاً ، وكان أبو طلحة يحبه حباً شديداً ، فلما مرض حزن عليه حزناً شديداً حتى تضعضع (وأبو طلحة خارج ، فلما رأت امرأته) أم سليم وهي أم أنس بن مالك (أنه قد مات هيأت شيئاً) أعدت طعاماً وأصلحته أو هيأت شيئاً من حالها وتزينت لزوجها تعريضاً للجماع أو هيأت أمر الصبي بأن غسلته وكفنته وحنطته وسجت عليه ثوباً كما في بعض طرق الحديث ، فهو أولى (ونحته) أى جعلته (في جانب البيت ، فلما جاء أبو طلحة قال) لها (كيف الغلام ؟ قالت : قد هدأت) أى سكنت (نفسه) بسكون الفاء واحدة الأنفس ، تعنى أن نفسه كانت قلقة مترعجة لعارض المرض فسكنت بالموت . وظن أبو طلحة أن مرادها سكنت بالنوم لوجود العافية . ولأبى ذر : هداً نفسه بإسقاط التاء أى سكن ، لأن المريض يكون نفسه عالياً ، فإذا زال مرضه سكن . وكذا إذا مات . وفي رواية معمر عن ثابت : أسمى هادئاً (وأرجو أن يكون قد استراح) تعنى أم سليم من نكد الدنيا وتعبها ، ولم تجزم بكونه استراح أدباً ، أو لم تكن عالمة أن الطفل لاعذاب عليه ، ففوضت الأمر إلى الله تعالى مع وجود رجائها بأنه استراح

من نكد الدنيا . قال أنس (وظن أبو طلحة أنها صادقة) بالنسبة إلى ما فهمه من كلامها وإلا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت مما هو في نفس الأمر . ولذا ورد أن في المعاريض : لمدوحة عن الكذب . والمعارض مضاعف معنيين وهذا من أحسنها ، فإنها أخبرت بكلام لم تكذب فيه ، لكنها ورت به عن المعنى الذي كان يحزنها . ألا ترى أن نفسه قد هدأت كما قالت بالموت وانقطاع النفس ، وأوهمته أنه استراح من قلقه ، وإنما هو من هم الدنيا ، وفيه مشروعية المعاريض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها ، وشرط جوازها أن لا تبطل حق مسلم (قال) أنس (فبات) معها ، أى جامعها (فلما أصبح اغتسل) وفي رواية أنس بن سيرين : ففرت إليه فتعشى ثم أصاب منها . وفي رواية حماد بن ثابت : ثم تطيب . وزاد جعفر عن ثابت : فتعرضت له حتى وقع بها . وفي رواية سليمان عن ثابت : ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك ، فوقع بها ، وليس ما صنعت من التنطع وإنما فعلته إعانة لزوجها على الرضا والتسليم ، ولو أعلمته بالأمر في أول الحال لنتكد عليه وقته ولم يبلغ الغرض الذي أرادته منه ، ولعلها عند موت الطفل قضت حقه من البكاء اليسير (فلما أراد) أبو طلحة (أن يخرج أعلمته أنه قد مات) قال في الفتح : زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت كما عند مسلم : فقالت : يا أبا طلحة أرايت لو أن قوماً أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم ألهم أن يمنعوهم . قال : لا . قالت : فاحتسب ابنك . قال : فغضب وقال : تركتني حتى تلطخت ثم أخبرتني بابني . وفي رواية عبد الله : فقالت : يا أبا طلحة أرايت قوماً أعاروا متاعاً ثم بدا لهم فيه فأخذوه فكأنهم وجدوا في أنفسهم . زاد حماد في رواية عن ثابت : فأبوا أن يردوها . فقال أبو طلحة : ليس لهم ذلك ، إن العارية مؤداة إلى أهلها ، ثم اتفقا ، فقالت : إن الله أعارنا غلاماً ثم أخذه منا . زاد حماد : فاسترجع (فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ، ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لعل الله أن يبارك لكما في ليلتكما) لعل هنا بمعنى عسى ، وفي رواية ليلتهما ، وفي رواية أنس : اللهم بارك لهما ، وفيه تنبيه على أن المراد بقوله أن يبارك ، وإن كان لفظه لفظ الخبر الدعاء . وزاد في رواية أنس بن سيرين : فولدت غلاماً . وفي رواية عبد الله بن عبد الله :

فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة . فقال سفيان (فقال رجل من الأنصار) هو عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج كما عند البيهقي وسعيد بن منصور (فرأيت لها تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن) وفي رواية : لها ، أى من ولد ولدها عبد الله الذى حملت به تلك الليلة من أبي طلحة ، كما فى رواية عباية عند سعيد ابن منصور ومسدد والبيهقي بلفظ : فولدت له غلاماً ، قال عباية : فلقد رأيت لذلك الغلام سبعة بنين . قال فى الفتح : فى رواية سفيان تجوز فى قوله لها ، أى على رواية ثبوتها ، لأن ظاهره أنه من ولدها بغير واسطة ، وإنما المراد من أولاد ولدها المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة . وتعقبه العيني بعد أن ذكر عبارته بلفظ لها فقال : لا نسلم التجوز فى رواية سفيان لأنه ما صرح فى قوله قال رجل : فرأيت تسعة أولاد ... إلخ ، ولم يقل رأيت منهما أولها تسعة . اهـ . فانظر وتعجب من هذا التعقب . وفى رواية سفيان : تسعة بالتاء . وفى رواية عباية : سبعة بنين بتقديم السين على الموحدة كلهم قد ختم القرآن ، فقليل : لعل فى إحداهما تصحيفاً أو أن المراد بالسبعة من ختم القرآن كله ، وبالتسعة من قرأ معظمه . وذكر ابن المدينى من أسماء أولاد عبد الله بن أبي طلحة ، وكذا ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب من قرأ القرآن وحمل العلم : إسحق وإسماعيل ويعقوب وعمير وعمر ومحمد وعبد الله وزيد والقاسم . وزاد فى الفتح : عمارة وإبراهيم . وقال : أربع من البنات . وهذا الحديث أخرجه مسلم . قال فى الفتح : وفى قصة أم سليم هذه من الفوائد أيضاً جواز الأخذ بالشدة ، وترك الرخصة مع القدرة عليها ، والتسلية عن المصائب ، وتزيين المرأة لزوجها وتعرضها لطلب الجماع منه ، واجتهادها فى عمل مصالحه ، ومشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها ، وكأن الحامل لأم سليم على ذلك المبالغة فى الصبر ، والتسليم لأمر الله ، ورجاء إخلافه عليها مافات منها ، فلما علم الله صدق نيتها بلغها منها وأصلح لها ذريتها . وفيه إجابة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان حال أم سليم من الجلد وجودة رأى وقوة العزم . وفى المغازى : إنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين ، إلى غير ذلك مما أفردت به عن معظم النسوة ، وأن من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه ، وكان لها من قوة القلب وثبات الجنان الغاية القصوى ، فكانت تشهد الحرب وتداوى الجرحى . وفى كتاب الأدب بيان ما كان سمي به غير الكنية التى اشتهر بها .

الحديث التاسع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي سَيْفِ الْقَيْنِ ، وَكَانَ ظُفْرًا لِإِبْرَاهِيمَ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَذَرِفَانِ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ : يَا أَبْنَ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى فَقَالَ : إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضَى رَبَّنَا ، وَإِنَّا لِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : دخلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سيف) قال عياض : هو البراء بن أوس الأنصارى ، وأم سيف زوجته هى أم بردة واسمها خولة بنت المنذر (القين) وهو الحداد ، ويطلق على كل صانع . يقال : فإن الشيء إذا أصلحه (وكان ظفراً) أى زوج المرضعة (لإبراهيم) ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلبنه ، وأصل الظفر : من ظارت الناقة إذا عطفت على غير ولدها ، وأطلق ذلك على زوجها لأنه شاركها فى تربيته غالباً (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إبراهيم فقبله وشمه) فيه مشروعية تقبيل الولد وشمه ، وليس فيه دليل على فعل ذلك بالميت ، لأن هذه إنما وقعت قبل موت إبراهيم عليه السلام . نعم روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته ، وصححه الترمذى . وروى البخارى أن أبا بكر رضى الله عنه قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته . فلا صدقائه وأقاربه تقبيله (ثم دخلنا عليه) أى على أبي سيف (بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه) يخرجها ويدفعها كما يدفع الإنسان ماله يجود به (فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تذرِفان) أى يجرى دمعهما (فقال له) أى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه : وأنت) أى الناس لا يصبرون عند

المصائب ويتفجعون وأنت (يارسول الله) تفعل كفعلهم مع حثك على الصبر ونهيك عن الجزع . فأجابه صلى الله عليه وآله وسلم (فقال : يا ابن عوف إنها) أى الحالة التى شاهدها منى (رحمة) ورقة وشفقة على الولد تنبعث عن التأمل فيما هو عليه وليست بجزع وقلة صبر كما توهمت (ثم أتبعها بأخرى) أى أتبع الدمعة الأولى بدمعة أخرى ، أو أتبع الكلمة الأولى الجملة وهو قوله « إنها رحمة » بكلمة أخرى مفصلة (فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إن العين تدمع والقلب يحزن) لرقته من غير سخط لقضاء الله . وفيه جواز الإخبار عن الحزن وإن كان كتمه أولى ، وجواز البكاء على الميت قبل موته . نعم يجوز بعده أيضاً لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بكى على قبر بنت له . رواه البخارى . وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله . رواه مسلم . ولكنه قبل الموت أولى بالجواز : لأنه بعد الموت يكون أسفاً على ما فات ، وبعد الموت خلاف الأولى ، كذا نقله فى المجموع عن الجمهور ، لكنه نقل فى الأذكار عن الشافعى والأصحاب أنه مكروه لحديث : فإذا وجبت فلا تبكين باكية . قالوا : وما الوجوب يارسول الله ؟ قال : الموت . رواه الشافعى وغيره بأسانيد صحيحة . قال السبكي : وينبغى أن يقال إن كان البكاء الرقة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة فلا يكره ، ولا يكون خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم . وهذا كله فى البكاء بصوت ، أما مجرد دمع العين العارى عن القول والفعل الممنوعين فلا منع منه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (ولا نقول إلا ما يرضى ربنا) وفى رواية : لا نقول ما يسخط الرب وإنما أضاف الدمع والحزن إلى الجارحة تنبيهاً على أن مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد ولا يكلف الانكفاف عنه ، وكأن الجارحة امتنعت فصارت هى الفاعلة لا هو ، ولهذا قال (وإنا بفراقك يا إبراهيم نحزونون) فعبر بصيغة المفعول لا بصيغة الفاعل ، أى ليس الحزن من فعلنا ولكنه واقع بنا من غيرنا ، ولا يكلف الإنسان بفعل غيره . والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يملك بخلاف الدمع فهو للعين كالنظر ، ألا ترى أن العين إذا كانت مفتوحة نظرت شاء صاحبها أو أبى ، فالفعل لها ولا كذلك نطق اللسان فإنه لصاحب اللسان . قاله ابن المنير . وزاد فى حديث عبد الرحمن فى آخره : لولا أنه

أمر حق ووعد صدق وسبيل مآتية وإن آخرنا سيلحق أولنا لحزننا عليك حزناً هو أشد من هذا . ونحوه في حديث أسماء بنت يزيد ، ومرسل مكحول ، وزاد في آخره : وفصل رضاعه في الجنة . وفي آخر حديث محمود بن لبيد قال : إن له مرضعاً في الجنة ، ومات وهو ابن ثمانية عشر شهراً . وعند مسلم : قال عمر لما توفي إبراهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن إبراهيم ابني ، وإنه مات في الثدي ، وإن له ظئرين يكملان رضاعه في الجنة . وجزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة عشر . وقال ابن حزم : مات قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر . واتفقوا على أنه ولد في ذى الحجة سنة ثمان . قال ابن بطال وغيره : هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجائز ، وهو ما كان بدمع العين ورقة القلب من غير مخطط لأمر الله ، وهو أبين شيء وقع في هذا المعنى . وفيه مشروعية الرضاع ، وعيادة الصغير ، والحضور عند المحتضر ، ورحمة العيال ، وجواز الاعتراض على من خالف فعله ظاهر قوله ليظهر الفرق . وفيه وقوع الخطاب للصغير وإرادة غيره بذلك ، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولده ، مع أنه في تلك الحالة لم يكن ممن يفهم الخطاب لوجهين : أحدهما صغره والثاني نزاعه ، وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارة إلى أن ذلك لم يدخل في نهيه السابق . وفيه التحديث والعنونة والقول .

الحديث الثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اشْتَكَيْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : قَدْ قَضَى ؟ قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَبَكَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكَوْا ، فَقَالَ : أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا ، وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ ، أَوْ بِرَحْمٍ ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : اشتكى سعد بن عبادة شكوى له) أى مرض (فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يعوده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم . فلما دخل عليه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه . زاد مسلم : فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الذين معه (فوجده في غاشية أهله) أى الذين يغشونه للخدمة والزيارة ، لكن قال في الفتح : وسقط لفظ أهله من أكثر الروايات ، وعليه شرح الخطابي ، فيجوز أن يكون المراد بها الغشية من الكرب ، ويقويه رواية مسلم بلفظ : في غشيته . وقال التوربشتي في شرح المصابيح : المراد ما يتغشاه من كرب الوجع الذى فيه لا الموت ، لأنه برئ من هذا المرض وعاش بعده زماناً (فقال : قد قضى) أى قد خرج من الدنيا بأن مات (قالوا : لا يارسول الله . فبكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ، فلما رأى القوم (الحاضرون) (بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفى هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن عبد الرحمن ابن عوف كان معهم فى هذه ولم يعترض بمثل ما اعترض به هناك ، فدل على

أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا تسمعون) فيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار ، فبين لهم الفرق بين الحالتين (إن الله) بكسر الهمزة استثنافاً ، لأن قوله تسمعون لا يقتضى مفعولاً لأنه جعل كاللازم فلا يقتضى مفعولاً ، أى ألا توجدون السماع . كذا قرره البرماوى والحافظ ابن حجر كالكرماني . وقد تعقبه العيني فقال : ما المانع أن يكون أن بالفتح وهو الملائم لمعنى الكلام . اهـ . قال القسطلاني : لكن الذى فى روايتنا بالكسر (لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا) إن قال سوءاً (وأشار إلى لسانه أو يرحم) بهذا إن قال خيراً (وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) بخلاف الحى فلا يعذب ببكاء الحى عليه ، وإنما يعذب الميت ببكاء الحى إذا تضمن ما لا يجوز وكان الميت سبباً فيه كما مر . وكان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يضرب فيه ، أى فى البكاء بالصفة المنهى عنها بعد الموت ، بالعصا ويرمى بالحجارة ويحشى بالتراب ، تأسيماً بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فى نساء جعفر . وفيه استحباب عيادة المريض وعبادة الفاضل المفضول والإمام أتباعه مع أصحابه . وفيه النهى عن المنكر وبيان الوعيد عليه . وفى الحديث التحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه مسلم .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَنْ لَا نَنْوَحَ ، فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرُ خَمْسٍ : أُمُّ سُلَيْمٍ ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ ، وَأَبْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مُعَاذٍ ، وَأَمْرَاتَانِ ، أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ ، وَأَمْرَأَةٌ مُعَاذٍ ، وَأَمْرَأَةٌ أُخْرَى .

(عن أم عطية (نسية) قالت : أخذ علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيعة) أى لما بايعهن على الإسلام (أن لا ننوح) على ميت ، وهذا موضع الترجمة ، لأن النوح لو لم يكن منهيًا عنه لما أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهن في البيعة تركه (فما وفّت منا امرأة) بترك النوح ، أى ممن بايع معها في الوقت الذى بايعت فيه من النسوة المسلمات (غير خمس نسوة) وليس المراد أنه لم يترك النياحة من النساء المسلمات غير خمس (أم سليم) أى إحداهن أم سليم واسمها سهلة على اختلاف فيه ، وهى ابنة ملحان ووالدة أنس رضى الله عنه (وأم العلاء) الأنصارية (وابنة أبى سبرة) وهى (امرأة معاذ) أى ابن جبل (وامرأتين أو ابنة أبى سبرة وامرأة معاذ) شك من الراوى هل ابنة أبى سبرة هى امرأة معاذ أو غيرها . قال فى الفتح : والذى يظهر لى أن الرواية بواو العطف أصح ، لأن امرأة معاذ هى أم عمرو بنت خلاد ابن عمرو السلمية ، ذكرها ابن سعد ، وعلى هذا فابنة أبى سبرة غيرها (وامرأة أخرى) ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِياً مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يَخْلُفَهَا ،
 أَوْ تَخْلُفَهُ ، أَوْ تَوْضِعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْلُفَهُ .

(عن عامر بن ربيعة) صاحب المجرتين (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يخلفها أو تخلفه) شك من البخارى أو من قتبية بن سعيد حين حدثه به . وقد رواه النسائي عن قتبية ومسلم عن قتبية ومحمد بن رمح كلاهما عن الليث فقالا : حتى تخلفه من غير شك (أو توضع) أى الجنازة على الأرض من أعناق الرجال . وفيه إنه ينبغي لمن رأى الجنازة أن يقلق من أجلها ويضطرب ولا يظهر منه عدم الاحتفال (من قبل أن تخلفه) وقد اختلف فى القيام للجنازة . فذهب الشافعى إلى أنه غير واجب ، فقال كما نقله البيهقى فى سننه : هذا إما أن يكون منسوخاً أو يكون قام لعله ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله ، والحجة فى الآخر من أمره إن كان الأول واجباً فالآخر من أمره ناسخ ، وإن كان مستحباً فالآخر هو المستحب ، وإن كان مباحاً فلا بأس بالقيام والقعود ، والقعود أحب إلى . اهـ . وذهب إلى النسخ عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وأبو حنيفة ومالك ومحمد ، وهو الصواب .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ وَهُمَا فِي جَنَازَةٍ فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَعَ ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ : قُمْ فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صَدَقَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه أخذ بيد مروان وهما فى جنازة فجلسا قبل أن توضع) الجنازة فى الأرض (فجاء أبو سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضى الله عنه فأخذ بيد مروان فقال : قم فوالله لقد علم هذا) أى أبو هريرة (أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهانا عن ذلك) أى الجلوس قبل وضع الجنازة (فقال أبو هريرة) رضى الله عنه (صدق) أى أبو سعيد . وفى رواية عن أبى سعيد مرفوعاً عند البخارى فى هذا الباب : إذا رأيتم الجنازة فقوموا ، فن تبعها فلا يقعد حتى توضع أى على الأرض ، وأما من مرت به فليس عليه من القيام إلا بقدر ما تمر عليه أو توضع عنده . كأن يكون بالمصلى مثلاً . وفى الباب أحاديث كثيرة . قال فى الفتح : قد اختلف الفقهاء فى ذلك ، فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه ، كما نقله ابن المنذر ، وهو قول الأوزاعى وأحمد وإسحق ومحمد بن الحسن . وروى البيهقى عن أبى هريرة وابن عمر : إن القائم مثل الحامل ، يعنى فى الأجر . وقال الشعبى والنخعى : يكره القعود قبل أن توضع . وقال بعض السلف : يجب القيام . واحتج له برواية سعيد عن أبى هريرة وأبى سعيد قالا : مارأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع . أخرجه النسائى ولفظ الترجمة فى البخارى : من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ ، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُمْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ ، فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : مرّ بنا جنازة) بفتح الميم وضبطه الحافظ ابن حجر بضم الميم مبنياً للمفعول . وللكشميني : مَرَّتْ بفتحها (فقام لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقننا) أى لأجل قيامه (فقلنا : يا رسول الله إنها جنازة يهودى . قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا رأيتم الجنازة) أى سواء كانت لمسلم أو ذمى (فقوموا) زاد البيهقى من طريق أبى قلابة الرقاشى عن معاذ بن فضالة شيخ البخارى فيه فقال : إن الموت فزع . وكذا لمسلم من وجه آخر عن هشام ، وعند ابن ماجه من حديث أبى هريرة : إن للموت فزعاً . قال فى المجموع : وهو المختار ، فقد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام ، ولم يثبت فى القعود شيء إلا حديث علىّ وليس صريحاً فى النسخ لاحتمال أن القعود فيه لبيان الجواز . وذكر مثله فى شرح مسلم . وفى رواية البيهقى أن علياً رأى ناساً قياماً ينتظرون الجنازة أن توضع ، فأشار إليهم بدرة معه أو سوط أن اجلسوا ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جلس بعدما كان يقوم . قال الأذرعى : وفيما اختاره النووى من استحباب القيام نظر لأن الذى فهمه علىّ رضى الله عنه الترك مطلقاً وهو الظاهر ، ولهذا أمر بالقعود من رآه قائماً واحتج بالحديث . اهـ .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ : قَدُمُونِي ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ : يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا ، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ وَلَوْ سَمِعَهُ لَصَعِقَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا وضعت الجنازة) أى الميت على النعش (واحتملها الرجال على أعناقهم) هذا موضع الترجمة فى البخارى ولفظها : باب حمل الرجال الجنازة دون النساء ، لكنه استشكل لكونه إخباراً ، فكيف يكون حجة فى منع النساء . وأجيب بأن كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع لا مجرد الإخبار عن الواقع . وفى حديث أنس عند أبي يعلى قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة فرأى نسوة ، فقال : أتحملنه ؟ قلن : لا قال : أتدفنه ؟ قلن : لا . قال : فارجعن مأزورات غير مأجورات . فلعل البخارى أشار إليه بالترجمة ولم يخرججه لكونه على غير شرطه ، وحينئذ فالحمل خاص بالرجال وإن كان الميت امرأة لضعف النساء غالباً ، وقد ينكشف منهنّ شيء لو حملن ، فيكره لهنّ الحمل لذلك ، فإن لم يوجد غيرهنّ تعين عليهنّ (فإن كانت) أى الجنازة (صالحة قالت) قولاً حقيقياً (قدموني) لثواب العمل الصالح الذى عملته (وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها) أى يا حزنى أحضر هذا أوانك . وكان القياس أن يقول : يا ويلى ، لكنه أضيف إلى الغائب حملاً على المعنى ، كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر عنها وجعلها كأنها غيره ، أو كره أن يضيف الويل إلى نفسه ، قاله فى شرح المشكاة (أين تذهبون بها) قالته لأنها تعلم أنها لم تقدم خيراً وأنها تقدم على ما يسوءها فتكره القلوم عليه (يسمع صوتها) المنكر بذلك الويل (كل شيء) فيه دلالة على أن ذلك بلسان القال لا بلسان الحال (إلا الإنسان ولو

سمعه صعق) أى مات. قال ابن بطلال : وإنما يتكلم روح الجنازة لأن الجسد لا يتكلم بعد خروج الروح منه إلا أن يردّها الله إليه ، وهذا بناء منه على أن الكلام شرطه الحياة ، وليس كذلك إذا كان الكلام الحروف والأصوات ، فيجوز أن يخلق في الميت ويكون الكلام النفسى قائماً بالروح ، وإنما تسمع الأصوات ، وهو المراد بالحديث . وروى ابن منده هذا الحديث فى كتاب الأهوال بلفظ : لو سمعه الإنسان لصعق من الحسن والمسيء . واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق . لكن قال ابن بطلال : هو عام أريد به الخصوص ، وإنما المعنى يسمعه من له عقل كالملائكة والجن لأن المتكلم روح ، وإنما يسمع الروح من هو مثله . وتعقب بمنع الملازمة ، إذ لا ضرورة إلى التخصيص ، بل لا يستثنى إلا الإنسان كما هو ظاهر الخبر وإنما اختص الإنسان بذلك إبقاء عليه وبأنه لا مانع من إنطاق الله الجسد بغير روح . وهذا الحديث أخرجه النسائى أيضاً .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكَ
سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
أسرعوا بالجنائزة) إسرعاً خفيفاً بين المشى المعتاد والخب ، لأن ما فوق
ذلك يؤدي إلى انقطاع الضعفاء أو مشقة الحامل ، فيكره ، وهذا إن لم
يضره الإسراع فإن ضره فالتأني أفضل ، فإن خيف عليه تغير أو انفجار أو
انتفاخ زيد في الإسراع . نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف
بين العلماء . وشذ ابن حزم فقال بوجوبه . والمراد بالإسراع شدة المشى .
وعلى ذلك حمله بعض السلف ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال القرطبي :
مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لأن التباطؤ ربما أدى إلى
التباهي والاختيال (فإن تك) أى الجنائزة (صالحة فخير) أى فهو خير
(تقدمونها) زاد العيني كالحافظ ابن حجر : إليه ، أى إلى الخير باعتبار الثواب
أو الإكرام الحاصل له فى قبره فيسرع به ليلقاه قريباً (وإن تك) الجنائزة
(سوى ذلك) أى غير صالحة (فشر) أى فهو شر (تضعونه عن رقابكم) فلا
مصلحة لكم فى مصاحبته لأنها بعيدة من الرحمة . واستدل به على أن حمل
الجنائزة يختص بالرجال للإتيان فيه بضمير المذكر ، ولا يخفى ما فيه . وفيه
استحباب المبادرة إلى دفن الميت ، لكن بعد أن يتحقق أنه مات ، أما مثل
المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغى أن لا يسرع بتجهيزهم حتى يمضى يوم
وليلة ليتحقق موتهم ، نبه على ذلك ابن بزيمة ، ويؤخذ من الحديث ترك
صحبة أهل البطالة وغير الصالحين .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ :
 مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ ، فَقَالَ : أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا ، فَصَدَّقَتْ
 عَائِشَةُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَقَدْ فَرَطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قيل له إن أبا هريرة يقول :
 من تبع جنازة) وصلى عليها (فله قيراط) زاد مسلم : من الأجر ، أى المتعلق
 بالميت من تجهيزه وغسله ودفنه والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله وجميع
 ما يتعلق به ، فلامصلى عليه قيراط من ذلك ، ولمن يشهد الدفن قيراط ،
 وليس المراد جنس الأجر لأنه يدخل فيه ثواب الإيمان والأعمال كالصلاة
 والحج وغيره ، وليس فى صلاة الجنازة ما يبلغ ذلك ، وحينئذ فلم يبق
 إلا أن يرجع إلى المعهود وهو الأجر العائد على الميت . قاله أبو الوفاء بن
 عقيل ، وذكر القيراط تقريباً للفهم ، لما كان الإنسان يعرف القيراط
 ويعمل العمل فى مقابلته ، وعدة من جنس ما يعرف وضرب له المثل
 بما يعلم . قال فى الفتح : وليس الذى قال يبيعده ، ويؤيده حديث أبى هريرة :
 من أتى جنازة فى أهلها فله قيراط ، فإن تبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله
 قيراط ، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط . رواه البزار بسند ضعيف . فهذا
 يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنازة قيراطاً وإن اختلفت مقادير القيراط
 ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وأما مقدار القيراط فقال
 الجوهري : القيراط بكسر القاف : دائق ، والدائق سدس الدرهم . قال فى
 الفتح : فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم . وقال
 أبو الوفاء بن عقيل : نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار . وقال ابن الأثير
 صاحب النهاية : القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشر الدينار
 فى أكثر البلاد ، وفى الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً . وقد ورد لفظ
 القيراط فى عدة أحاديث ، فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ، ومنها

ما يحمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة . فمن الأول حديث كعب ابن مالك مرفوعاً : إنكم ستفتحون بلدأ يذكر فيها القيراط . وحديث أبي هريرة مرفوعاً : كنت أرعى الغنم لأهل مكة بالقراريط . ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة أعطوا قيراطاً . وحديث الباب وحديث أبي هريرة : فيمن اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قيراط . وقد جاء تعيين مقدار القيراط في الحديث الثاني بأنه مثل أحد . وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قالوا : يا رسول الله مثل قيراطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد . قال النووي وغيره : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما . وقال أبو بكر بن العربي القاضي المالكي : الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءاً من حبة ، والحبة ثلث القيراط ، والذرة تخرج من النار ، فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا . وقال غيره : القيراط في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم . وذهب الأكثر إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من أجزاء معلومة عند الله تعالى . وقد قربها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتمثيله القيراط بأحد . قال الطيبي : قوله مثل أحد تفسير للمقصود من الكلام لا لللفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بنصيب كبير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين : فبين الموزون بقوله من الأجر ، وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد . وقال ابن المنير : أراد تعظيم الثواب فمثله للعيان بأعظم الجبال خلقاً وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حباً ، لأنه الذي قال في حقه : إنه جبل يحبنا ونحبه . اهـ . ولأنه أيضاً قريب من مخاطبين يشترك أحدهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل العمل ، ويجوز أن يكون على حقيقته بأن يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسماً قدر أحد ويوزن . وفي حديث واثلة عند ابن عدى : كتب له قيراطان أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد ، فأفادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بأحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على العمل . واستدل بقوله : من تبع ، على أن المشي خلف الجنائز أفضل من المشي أمامها ، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع

حساً . قال ابن دقيق العيد : الذى رجحوا أمامها وحملوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوى ، أى المصاحبة ، وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك . وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم راجحاً . انتهى .

(فقال) ابن عمر رضى الله عنهما (أكثر أبو هريرة علينا) لم يهتم به ابن عمر بأنه روى ما لم يسمع بل جَوَّز عليه السهو والاشتباه لكثرة رواياته ، أو قال ذلك لأنه لم يرفعه ، فظن ابن عمر أنه قاله برأيه اجتهداً ، فأرسل ابن عمر إلى عائشة يسألها عن ذلك (فصدقت ، يعنى عائشة ، أبا هريرة وقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقوله ، فقال ابن عمر : لقد فرطنا في قرارات كثيرة) أى فى عدم المواظبة على حضور الدفن ، كما وقع مبيناً فى حديث مسلم ولفظه كان ابن عمر يصلى على الجنازة ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبي هريرة قال فذكره ، وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود أيضاً . وفى الباب عن أبي هريرة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من شهد الجنازة حتى يصلى فله قيراط ، ومن شهدها حتى تدفن كان له قيراطان . قيل له : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبلين العظيمين ، أخرجه البخارى . وأخص من ذلك تمثيله القيراط بأحد كما فى مسلم ، وهذا تمثيل واستعارة . قال القسطلانى : فلو تعددت الجنازات واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة ، هل تعدد القرايط بتعدد أو لا تعدد نظراً لاتحاد الصلاة ؟ قال الأذرعى : الظاهر التعدد ، وبه أجاب قاضى حمة البارزى . ومقتضى التقييد بقوله فى رواية أحمد وغيرها : فشى معها من أهلها ، أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، لكن ظاهر حديث البزار السابق حصوله أيضاً لمن صلى فقط ، لكن يكون قيراطه دون قيراط من شيع مثلاً وصلى . ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال : أصغرها مثل أحد ، ففيه دلالة على أن القرايط تتفاوت وفى مسلم أيضاً : من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط ، فظاهره حصول القيراط وإن لم يقع اتباع ، لكن يمكن حمل الاتباع على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البزار ضعيف . ومن شهدها حتى تدفن ، أى يفرغ من دفنها بأن يهال عليه التراب ، وعلى ذلك تحمل رواية مسلم : حتى توضع فى اللحد

كان له من الأجر المذكور قيراطان ، وهل ذلك بقيراط الصلاة أو بكونه فيكون ثلاثة قيراط فيه احتمال ، لكن سبق في كتاب الإيمان التصريح بالأول ، وحينئذ فتكون رواية الباب معناها كان له قيراطان أى بالأول ، ويشهد الثاني ما رواه الطبراني مرفوعاً : من تبع جنازة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قيراط ، وهل يحصل قيراط الدفن وإن لم يقع اتباع ، فيه بحث ، لكن مقتضى قوله في كتاب الإيمان : وكان معها حتى يصل على ويغفر من دفنها أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق وحضور الدفن ، فإن صلى مثلاً وذهب إلى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له إلا قيراط واحد ، صرح به النووي في المجموع وغيره ، لكن له أجر في الجملة . قال في فتح الباري : وما قاله النووي ليس في الحديث ما يقتضيه إلا بطريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط بشهود الدفن وحده كان مقدماً ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، والذين أبوا ذلك جعلوه من باب المطلق والمقيد ، لكن مقتضى جميع الأحاديث أن من اقتصر على التشيع ولم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له على طريقة ابن عقيل السابقة . وفي حديث الباب دلالة على تمييز أبي هريرة في الحفظ ، وأن إنكار العلماء بعضهم على بعض قديم . وفيه استغراب العالم ما لم يصل إلى علمه ، وعدم مبالاة الحافظ بإنكار من لم يحفظ . وفيه ما كان الصحابة عليه من الثبوت في الحديث النبوي والتحرز فيه والتنقيب عليه . وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم وتأسفه على ما فاتته من العمل الصالح . وقد وقع لصاحب الفتح حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة ، منها ما هو ضعيف ومنها ما هو قوى فلتراجعه .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، قَالَتْ : لَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ ، غَيْرَ أَنِّي أَخَشِي أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا .

(عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه الذي مات فيه : لعن الله اليهود والنصارى) أى أبعدهم عن رحمته (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) قال الكرمانى : مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً ومدلول الترجمة منع اتخاذ المسجد على القبر ، ومفهومهما متغاير ، ويجب أنهما متلازمان وإن تغاير المفهوم . انتهى . واستدل بهذا الحديث وما ورد في معناه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على منع السفر للزيارة إلى القبور ، وقال : بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة المسلمين ، بل الصلاة في المساجد التي على القبور إما محرمة وإما مكروهة . وكان جملة العلماء الذين يعتد بهم يعدّون السفر لقبور الأنبياء والصالحين من جملة البدع المنكرة . وهذا في أصح القولين غير مشروع ، ولم يثبت السفر للزيارة بفعله ولا قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يحصل الإجماع على جوازه بحمد الله تعالى إلى الآن ، بل نهي عنه أهل العلم قديماً وحديثاً وبعض الأسفار لها بل غالبها لا يخلو عن أحوال الشرك وأعمال الكفر وقد ورد حديث : لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، وهو في الصحيح ، وحديث : لاتخذوا قبرى عيداً ، وهو عند عبد الرزاق ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : لاتجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ، رواه مسلم . وقال : اللهم لاتجعل قبرى وثناً يعبد . وقال : لاتجعلوا قبرى عيداً . إلى غير ذلك من الأحاديث . والسفر لمجرد الزيارة فيه نزاع . ومن سافر لمجرد قبر لم يزر زيارة شرعية بل بدعية ، ولم يتنازعوا في استحباب السفر إلى مسجده ،

واستحباب الصلاة والسلام فيه عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحو ذلك مما شرعه الله تعالى في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يتنازع الأئمة الأربعة والجمهور في أن السفر إلى غير الثلاثة ليس بمستحب ، لا لقبور الأنبياء والصلحاء ولا لغير ذلك ، فإن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تشدّ الرّحال ، حديث متفق على صحته . انتهى . وذهب الجويني إلى حرمة ذلك ، واختاره عياض ومالك إمام دار الهجرة ، وبه قال بصرة الغفاري وأبو هريرة وطائفة من أهل العلم قديماً وحديثاً . وجميع الأحاديث التي استدلت بها السبكي في « شفاء الأسقام » وابن حجر المكي الشافعي في « الجوهر المنتظم » كلها ضعيفة منكرة واهية لا أصل لها . قال الحافظ ابن حجر : أكثر متون هذه الأحاديث موضوعة . انتهى . فظهر بهذا أن ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية هو الصواب ، وله في ذلك سلف صالح لم يتفرد هو بهذا القول ، وليس النزاع في نفس زيارة القبور فإنها مشروعة سنة ، بل في السفر إليها وشدّ الرّحال لها ، وهو مسألة غير هذه المسألة . قال في الفتح : وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : ما من أحد يسلم علىّ إلا ردّ الله علىّ روحى حتى أردّ عليه السلام . وبهذا الحديث صدر البيهقي الباب ، ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره ، بل ظاهره أعم من ذلك . انتهى ، وبسط القول على ذلك في كتابنا « رحلة الصديق إلى البيت العتيق » .

(قالت) عائشة رضي الله عنها (ولولا ذلك) أى خشية اتخاذ قبره مسجداً (لأبرزوا قبره) صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الجمع ، لكن لم يبرزوه ، أى لم يكشفوه ، بل بنوا عليه حائلاً لوجود خشية اتخاذ ، فامتنع الإبراز ، لأن لولا امتناع لوجود (غير أنى أخشى أن يتخذ مسجداً) وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد ، ولذا لما وسع جعلت الحجرة الشريفة — رزقنا الله العود إليها — مثلثة الشكل ، محدّدة ، حتى لا يتأتى لأحد أن يصل إلى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة . كذا في الإرشاد والفتح ، لكن اتخذ جهّال الناس في هذا الزمان ، بل من يسمون أنفسهم العلماء قبره الشريف عيداً بالاجتماع في كل عام عليه والاحتفال به ركعاً وسجداً ومعاذ الله منه ، وهذا من أعلام النبوة ، حيث منع من أن يتخذوا قبره المكرم عيداً ووثناً ، وقد وقع ما منع

وظهر ما خشيت عائشة عنه مع عدم بروزه ، ولو كان بارزاً لفعل به الناس ما فعلوه بقبور المشايخ من السجدة على ترابه والطواف به ، وهم مع ذلك لا يتركون شيئاً مما منع عنه صلى الله عليه وآله وسلم . فيا لله أين يذهب هؤلاء عقولهم الكاسدة وعقائدهم الفاسدة ، ويطرحهم في مهاوى الهلكة من حيث يشعرون ولا يشعرون . ولقد صدق الله تعالى : « وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون » ومن أسعد بحضور مسجد المدينة لا يخفى عليه هذا الحال ، ولا يرتاب في الإشرار والبدع الواقعة من هؤلاء الجهال ، « ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور » . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، وفيه أن شيخ البخارى بصرى سكن الكوفة ، وشيخان وهلال كوفيان ، وعروة مدنى ، وأخرجهم في الجنائز أيضاً والمغازى ، ومسلم فى الصلاة . قال فى الفتحة : المنع من ذلك : أى بناء المساجد على القبر إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا ، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع ، وقد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة ، وهو هنا متجه قوى . انتهى .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَمْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطُهَا .

(عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى خلفه ، وإن كان قد جاء بمعنى قدّام كما فى قوله تعالى : « وكان وراءهم ملك » أى أمامهم ، وهو ظرف مكان ملازم للإضافة ونصبه على الظرفية (على امرأة) هى أم كعب الأنصارية كما فى مسلم وفى بعض طرق الحديث أنها ماتت حاملاً النفساء وإن كانت معدودة من جملة الشهداء . فإن الصلاة عليها مشروعة بخلاف شهيد المعركة (ماتت فى نفاسها) فى هنا للتعليل كما فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن امرأة دخلت النار فى هرة (فقام عليها وسطها) بفتح السين ، أى محاذياً لوسطها ، وفى رواية بسكون السين ، فن سكن جعله ظرفاً ، ومن فتح جعله اسماً ، والمراد على الوجهين عجيزتها ، وكون هذه المرأة فى نفاسها وصف غير معتبر اتفاقاً وإنما هو حكاية أمر وقع ، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبراً ، فإن القيام عليها عند وسطها لسترها ، وذلك مطلوب فى حقها ، وأما الرجل فعند رأسه لئلا يكون ناظراً إلى فرجه ، بخلاف المرأة فإنها فى القبة كما هو الغالب ، ووقوفه عند وسطها لسترها عن أعين الناس . وفى حديث أبى داود والترمذى وابن ماجه عن أنس أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ، وعلى امرأة وعليها نعش أخضر فقام عند عجيزتها ، فقال له العلاء بن زياد : يا أبا حمزة أهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الجنائز ؟ قال : نعم . وبذلك قال أحمد وأبو يوسف . والمشهور عند الحنفية أن يقوم من الرجل والمرأة حذاء الصدر . وقال مالك : يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبها . والحديث يردّ عليهم .

الحديث الأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، قَالَ : لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب)
وهي من أركانها لعموم حديث : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وبه قال الشافعى وأحمد ، وقال مالك والكوفيون : ليس فيها قراءة . قال البدر الدماينى من المالكية : ولنا قول فى المذهب باستحباب الفاتحة فيها ، واختاره بعض الشيوخ ، وقال الحسن البصرى : يقرأ على الطفل الميت بفاتحة الكتاب . قال فى الفتح : هي من المسائل المختلف فيها . ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن على وابن الزبير والمسور بن مخرمة مشروعيها . وروى عبدالرزاق والنسائى عن أبى أمامة سهل بن حنيف قال : السنة فى الصلاة على الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بأَم القرآن ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم يخلص الدعاء للميت ، ولا يقرأ إلا فى الأولى ، وإسناده صحيح (قال لتعلموا أنها) أى قراءة الفاتحة فى الجنازة (سنة) أى طريقة للشارع فلا ينافى كونها واجبة ، وفى رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشار شيخ البخارى بلفظ : فأخذت بيده فسألته عن ذلك ، فقال : نعم يا ابن أخى إنه حق وسنة ، وقد علم أن قول الصحابى من السنة ، كذا حديث مرفوع عند الأكثر : وليس فى الحديث بيان محل القراءة . وقد وقع التصريح به فى حديث جابر عند البيهقى فى سننه عن الشافعى بلفظ : وقرأ بأَم القرآن بعد التكبيرة الأولى . وفى النسائى بإسناد على شرط الشيخين عن أبى أمامة الأنصارى قال : السنة فى صلاة الجنازة أن يقرأ فى التكبيرة الأولى بأَم القرآن مخافتة . وروى الحاكم عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالأبواء فكبر ثم قرأ الفاتحة رافعاً صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال : اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، إن كان زاكياً فزكه ، وإن كان مخطئاً فاغفر له ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده ، ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس إني لم أقرأ علناً ، أى جهراً ، ألا لتعلموا أنها

سنة . وفيه شرحبيل قال الحاكم : لم يحتج به الشيخان إنما أخرجه لأنه مفسر للطرق . انتهى . قال في الفتح : شرحبيل مختلف في توثيقه . انتهى . قال الشوكاني في السيل : قد ورد الجهر ، فأخرج البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال : لتعلموا أنها سنة . ومعلوم أن قراءته هذه لا تكون إلا جهرًا حتى سمع ذلك من صلى معه ، وزاد النسائي بعد فاتحة الكتاب سورة ، وذكر أنه جهر ولفظه هكذا : فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر . ويؤيد ذلك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فحفظنا من دعائه ... الحديث . فإن هذا يدل على أنه جهر بالدعاء فلا وجه لجعل المخافة مندوبة ، وإن وردت في حديث أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرًا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ، ولا يقرأ في شيء منها ثم يسلم سرًا في نفسه . أخرجه الشافعي في مسنده ، وفي إسناده اضطراب ، وعزاه البيهقي في المعرفة ، وأخرج عن الزهري معناه ، وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر ، وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق . قال ابن حجر في الفتح : وإسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبيرة الأولى ولا قوله سرًا في نفسه . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة والقول ، ورواته ما بين بصرى وواسطى ومدنى وكوفي ، وأخرجه أبو داود والترمذي بمعناه وقال حسن صحيح ، والنسائي ، كلهم في الجنائز .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ ، أَنَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، فَيُقَالُ : أَنْظِرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ ، أَبْذَلِكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا ، وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوْ الْمُنَافِقُ فَيَقُولُ : لَا أَدْرَى ، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ ، فَيُقَالُ : لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ ، إِلَّا الثَّقَلَيْنِ .

(عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : العبد المؤمن المخلص المتبع الموحد (إذا وضع في قبره وتولى) أى أدبر (وذهب أصحابه) ليس فيه تكرير اللفظ ، والمعنى لأن التولى هو الإعراض ولا يلزم منه الذهاب (حتى إنه) أى الميت (ليسمع قرع نعالهم) وهذا موضع الترجمة ، لأن الخفق والخفق والقرع بمعنى واحد ، وإنما ترجم البخارى لهذا الحديث بلفظ الخفق إشارة إلى وروده بلفظه عند أحمد وأبى داود من حديث البراء فى حديث طويل فيه : وإنه ليسمع خفق نعالهم . زاد ابن حبان فى صحيحه عن أبى هريرة إذا ولوا مدبرين . واستدل به على جواز المشى بين القبور بالنعال ، ولادلالة فيه . قال ابن الجوزى : ليس فى الحديث سوى الحكاية عن يداخل المقابر ، وذلك لا يقتضى إباحة ولا تحريماً . انتهى . وإنما استدل به على الإباحة أخذاً من كونه صلى الله عليه وآله وسلم قاله وأقره ، فلو كان مكروهاً لبيته لكن يعكر عليه احتمال أن يكون المراد بسماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة . ويدل على الكراهية حديث بشير بن الحصاصية أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم رأى رجلاً يمشى بين القبور عليه نعلان سبتيان فقال: يا صاحب السبتين ألق نعليك . أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم . وأغرب ابن الحزم فقال: يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتية دون غيرها ، وهو جمود شديد . وأما قول الخطابي : يشبه أن يكون النهى عنهما لما فيه من الخيلاء فإنه متعقب . بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتية ويقول : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها . وهو حديث صحيح . وقال الطحاوي يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر ، فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه ما لم يرفيهما أذى (أناه ملكان) بفتح اللام ، وهما المنكر والنكير ، وسما بذلك لأنهما لا يشبه خلقهما خلق آدميين ولا الملائكة ولا غيرهم ، بل لهما خلق منفرد بديع لا أنس فيهما للناظر إليهما ، أسودان أزرقان ، جعلهما الله تعالى تكملة للمؤمن يثبته ويبصره ، وهتكاً لستر المنافق في البرزخ من قبل أن يبعث حتى يحل عليه العذاب الأليم ، أعاذنا الله الرحيم من ذلك بوجهه الكريم ونبيه الرؤوف الرحيم (فأقعده) أى أجلساه غير فزع (فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يقولوا ما تقول في هذا النبي أو غيره من ألفاظ التعظيم لقصد الامتحان للمسئول إذ ربما تلقن تعظيمه من ذلك ، ولكن يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله ، فيقال) أى فيقول له الملكان المذكوران أو غيرهما (انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيراهما جميعاً) أى المقعدين اللذين أحدهما من الجنة والآخر من النار . أعاذنا الله منها (وأما الكافر أو المنافق) شك من الراوى ، لكن الكافر لا يقول المقالة المذكورة فتعين المنافق (فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس ، فيقال) أى فيقول المنكر والنكير أو غيرهما (لا دريت) بفتح الراء (ولا تليت) أى لا كنت دارياً ولا تالياً . وقال في الفائق أى لا علمت بنفسك بالاستدلال ، ولا اتبعت العلماء بالتقليد فيما يقولون ، أو لا تلوت القرآن ، أى لم تدر ولم تتل ، أى لم تنتفع بدرايتك ولا تلاوتك . وفي رواية لأبي ذر : ولا أتليت بهمة مفتوحة وسكون التاء . قال ابن الأنباري وهو الصواب ، دعا عليه بأن لا تتلى إيله ، أى لا يكون لها أولاد تتلوها ، أى تتبعها . وتعقبه ابن السراج بأنه بعيد في دعاء الملكين . قال : وأى مال للميت ؟

وأجاب عياض باحتمال أن ابن الأنباري رأى أن هذا أصل الدعاء استعمل في غيره كما استعمل غيره من أدعية العرب . وقال الخطابي وابن السكيت : الصواب اثليت بوزن افتعلت ، من قولك ما ألوته ما استطعته ، ولا آلو كذا بمعنى لا أستطيعه . قال صاحب اللامع الصبيح : لكن بقاء التاء مع ما قرره ، أي الخطابي ، آلو بمعنى أستطيع مشكل . وقال ابن بري : من روى تليت فأصله اثليت بهمزة بعد همزة الوصل فحذفت تخفيفاً فذهبت همزة الوصل ، وسهل ذلك لمزاوجة دريت (ثم يضرب) الميت (بمطرقة) بكسر الميم (من حديد) والضارب المنكر أو النكير أو غيرهما ، وفي حديث البراء بن عازب عند أبي داود : ويأتيه الملكان يجلسانه ... الحديث . وفيه : ثم يقبض له أعصى أبكم أصم بيده مرزبة من حديد لو ضرب بها جبل لصار تراباً . قال : فيضربه بها ضربة ... الحديث . وفي حديث أنس بن مالك عند أبي داود : أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل نخلاً لبني النجار فسمع صوتاً ففرغ ... الحديث . وفيه : فيقول له : ما كنت تعبد ؟ فيقول : لا أدري . فيقول : لا دريت ولا تليت ، فيضربه بمطراق من حديد بين أذنيه فيصيح . فالحديث الأول صريح أن الضارب غير منكر ونكير ، والثاني أنه الملك السائل له وهو إما المنكر أو النكير (ضربة بين أذنيه) أي أذن الميت (فيصيح صيحة يسمعها من يليه) أي يلي الميت (إلا الثقلين) الجن والإنس ، سمياً بذلك لثقلهما على الأرض والحكمة في عدم سماعهما الابتلاء ، فلو سمعا لكان الإيمان منهما ضرورياً ولأعرضوا عن التدبير والصنائع ونحوهما مما يتوقف عليه بقاؤهما ، ويدخل في قوله : من يليه الملائكة فقط ، لأن من للعاقل ، وقيل يدخل غيرهم أيضاً تغليياً وهو أظهر ، وإنما منعت الجن سماع هذه الصيحة دون سماع كلام الميت إذا حمل وقال قدموني قدموني ، لأنه لما كان كلام الميت إذ ذاك في حكم الدنيا وهو اعتبار لسماعه وعظة أسمعها الله الجن لما فيهم من قوة يثبتون بها عند سماعه ولا يصعقون ، بخلاف الإنسان الذي يصعق لو سمعه وصيحة الميت في القبر عقوبة وجزاء ، فدخلت في حكم الآخرة . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم والنسائي والترمذي وأبو داود رحمهم الله تعالى .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ،
فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ : أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ
الْمَوْتَ ، فَرَدَّ اللَّهُ لَهُ عَيْنَهُ وَقَالَ : أَرْجِعْ فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدُهُ عَلَى مَتْنِ
ثَوْرٍ ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ ، قَالَ : أَيُّ رَبِّ ثُمَّ مَاذَا ؟
قَالَ : ثُمَّ الْمَوْتُ ، قَالَ : فَالآنَ ، فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ
الْمُقَلَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَوْ
كُنْتُ ثُمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكُثَيْبِ الْأَخْمَرِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أرسل ملك الموت إلى موسى) عليه
السلام في صورة آدمي اختباراً وابتلاءً كابتلاء الخليل بالأمر بذبح ولده (فلما
جاءه) ظنه آدمياً حقيقة تسوّر عليه منزله بغير إذنه ليوقع به مكروها ، فلما
تصوّر ذلك (صكه) أى لطمه على عينه التى ركبت في الصورة البشرية التى
جاءه فيها دون الصورة الملكية ، ففققأها ، كما صرح به مسلم في روايته ،
ويدل عليه قوله الآتى هنا : فردّ الله عز وجل عليه عينه ، ويحتمل أن موسى
علم أنه ملك الموت وأنه دافع عن نفسه الموت باللطمه المذكورة ، وفيه بعد
شديد ووهن قوى ، والأول أولى ، ويؤيده أنه جاء إلى قبضه ولم يخيره ،
وقد كان موسى علم أنه لا يقبض حتى يخير ، ولهذا لما خيره في الثانية قال
الآن (فرجع) ملك الموت (إلى ربه فقال) : أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت فردّ
الله عز وجل عليه عينه) ليعلم موسى إذا رأى صحة عينه أنه من عند الله (وقال)
له (ارجع) إلى موسى (فقل له يضع يده على متن ثور) أى ظهره (فله بكل
ماغطت به يده بكل شعرة سنة قال) موسى (أى رب ثم ماذا) أى ماذا يكون
بعد هذه السنين (قال) الله تعالى (ثم) يكون بعدها (الموت قال) موسى (فالآن)
يكون الموت ، والآن اسم لزمان الحال ، وهو الزمان الفاصل بين الماضى
والمستقبل ، واختار موسى الموت لما خير شوقاً إلى لقاء ربه تعالى ، كنبينا

صلى الله عليه وآله وسلم لما قال الرفيق الأعلى (فسأل الله) موسى (أن يذنيه) أى يقربه (من الأرض المقدسة) أى المطهرة ، أى سأل الله الدنو من بيت المقدس ليدفن فيه . وهذا موضع الترجمة فى البخارى ، حيث قال من أحب الدفن فى الأرض المقدسة ، أى طلباً للقرب من الأنبياء الذين دفنوا به تيمناً بجوارهم وتعرضاً للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام ، أو ليقرب عليه المشى إلى الحشر ، وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه أو نحوها من بقية ما تشدد إليه الرجال من الحرمين الشريفين ، رزقنا الله الدفن بأحدهما ، مع الرضا عنا ، إنه الجواد الكريم والرعوف الرحيم . قال فى الفتح : وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمناً بالجوار . قاله ابن المنير (رمية بحجر) أى دنواً لو رمى رام حجراً من ذلك الموضع الذى هو موضع قبره لوصل إلى بيت المقدس ، وكان موسى إذ ذاك فى التيه ومعه بنو إسرائيل ، وكان أمرهم بالدخول إلى الأرض المقدسة ، فامتنعوا ، فحرّم الله عليهم دخولها أبداً غير يوشع وكالب ، وتيههم فى القفار أربعين سنة فى ستة فراسخ وهم ستمائة ألف مقاتل ، وكانوا يسرون كل يوم جادين ، فإذا أمسوا كانوا فى الموضع الذى ارتحلوا عنه إلى أن أفناهم الموت ، ولم يدخل منهم الأرض المقدسة أحد ممن امتنع أولاً أن يدخلها إلا أولادهم مع يوشع ، ولما لم يتهياً لموسى عليه السلام دخول الأرض المقدسة لغلبة الجبارين عليها ، ولا يمكن نبشه بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها ، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبى يدفن حيث يموت . وعورض بأن موسى قد نقل يوسف عليه السلام لما خرج من مصر ، وأجيب بأنه إنما نقله بوحى فتكون خصوصية له وإنما لم يسأل نفس بيت المقدس ليعمى قبره خوفاً من أن يعبد جهال ملته . قال ابن عباس : لو علمت اليهود قبر موسى وهرون لالتخذوهما إلهين من دون الله وقد اختلف فى جواز نقل الميت ومذهب الشافعية يحرم نقله من بلد إلى بلد آخر ليدفن فيه وإن لم يتغير لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتعجيله وتعريضه لهتك حرمة ، إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس ، فيختار أن ينقل إليه لفضل الدفن فيها ، والمعتبر فى القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله . قاله الزركشى . ولا ينبغى التخصيص بالثلاثة ، بل لو كان بقربه مقابر أهل الصلاح والخير

فالحكم كذلك ، لأن الشخص يقصد الجار الحسن ، وكان عمر موسى مائة وعشرين سنة . وقال وهب : خرج موسى لبعض حاجته فمرّ برهط من الملائكة يحفرون قبراً لم ير شيئاً قط أحسن منه ، فقال لهم : لمن تحفرون هذا القبر ؟ قالوا : أتحب أن يكون لك ؟ قال : وددت . قالوا : فأنزل واضطجع فيه وتوجه إلى ربك ، ففعل ، ثم تنفس أسهل نفس ، فقبض الله روحه ، ثم سوّت عليه الملائكة التراب . وقيل : إن ملك الموت أتاه بتفاحة من الجنة فشمها فقبض روحه (قال) أبو هريرة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فلو كنت ثم) أى هناك (لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر) أى الرمل المجتمع ، وهذا ليس صريحاً فى الإعلام بقبره الشريف ، ومن ثم حصل الاختلاف فيه ، فقيل بالثية ، وقيل بباب لدّ بيت المقدس ، أو بدمشق ، أو بواد بين بصرى والبلقاء ، أو بمدينة بين المدينة وبيت المقدس أو بأريحاء وهى من الأرض المقدسة . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة ، وشيخ البخارى مروذى ومعمّر بصرى ، وأخرجه مسلم فى أحاديث الأنبياء كالبخارى مرفوعاً ، والنسائى فى الجنائز .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُغَسِّلُوا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى غزوة (أحد في ثوب واحد) إما بأن يجمعهما فيه وإما بأن يقطعه بينهما ، وقال المظهرى : في ثوب واحد أى في قبر واحد ، إذ لا يجوز تجريدتهما في ثوب واحد بحيث تتلاقى بشرتاها ، بل ينبغى أن يكون على كل واحد منهما ثيابه الملطخة بالدم وغيرها ، ولكن يوضع أحدهما بجانب الآخر في قبر واحد . انتهى . وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصارى قال : جاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجه . قال : احفروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر . صححه الترمذى . قال في الفتح : ويؤخذ من هذا جواز دفن المرتأتين في قبر ، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثلة بن الأسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد ، فيقدّم الرجل ويجعل المرأة وراءه ، وكأنه كان يجعل بينهما حائلا من تراب ، ولا سيما إن كانا أجنيين ، والله أعلم ، انتهى (ثم يقول) صلى الله عليه وآله وسلم (أيهم) أى أى القتلى ، وللمستملى : أيهما ، أى أى الرجلين (أكثر أخذاً للقرآن ، فإذا أشير له) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أحدهما قَدَّمَهُ في اللحد وقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة) قال المظهرى أى أنا شفيع هؤلاء وأشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وتركوا حياتهم لله تعالى . انتهى . وتعقبه الطيبى بأن هذا الذى قاله لا يساعد عليه تعدية الشهيد بعل ، لأنه لو أريد ما قال لقليل أنا شهيد لهم ، فعدل عن ذلك لتضمنين شهيد معنى رقيب وحفيظ أى

أنا حفيظ عليهم ، أراقب أحوالهم ، وأصونهم من المكاره ، وشفيع لهم ،
ومنه قوله تعالى : «والله على كل شيء شهيد» ، «كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على
كل شيء شهيد» (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا
ولم يصلّ عليهم) أى لم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره . وعند أحمد أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال : لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كلم أو دم يفوح مسكاً
يوم القيامة . ولم يصلّ عليهم . والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم
لهم باستغنائهم عن دعاء القوم . وقد اختلف في الصلاة على الشهيد المقتول
في المعركة . فذهب الشافعية لأنها حرام . وبه قال مالك وأحمد ، وهو الحق .
وقال بعض الشافعية : معناه لا تجب عليهم ، لكن تجوز ، وفيه نظر . وفي هذا
الحديث التحديث والعننة والقول ، وشيخ البخارى تميمي ، والليث مصرى
وابن شهاب وشيخه مدنيان وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وأخرجه
أيضاً في الجنائز ، وكذا الترمذى وقال صحيح ، والنسائي وابن ماجه .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ ، فَقَالَ : إِنِّي فَرَطُكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ، أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي ، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا .

(عن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) خرج يوماً فصلى على أهل أحد (الذين استشهدوا في وقعته في شوال سنة ثلاث (صلاته على الميت) أى مثل صلاته عليه . زاد البخارى في غزوة أحد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد : بعد ثمان سنين ، كالمودع للأحياء والأموات ، لكن في قوله بعد ثمان سنين تجوز لأن وقعة أحد كانت في شوال سنة ثلاث كما مرّ ووفاته صلى الله عليه وآله وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ، وحينئذ فيكون بعد سبع سنين ودون النصف ، فهو من باب جبر الكسر ، والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بدعاء صلاة الميت ، وليس المراد صلاة الميت المعهودة ، كقوله تعالى : « وصلّ عليهم » والإجماع يدل له لأنه لا يصلى عليه عندنا . وعند أبي حنيفة : المخالف لا يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام . فإن قلت : حديث جابر لا يحتاج به لأنه نفي ، وشهادة النفي مردودة مع ما عارضها في خبر الإثبات . أجيب بأن شهادة النفي إنما تردّ إذا لم يحط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة ، وإلا فتقبل بالاتفاق . وهذه قضية معينة أحاط بها جابرو غيره علماً . وأما حديث الإثبات فتقدم الجواب عنه . وأجاب الحنفية بأنه تجوز الصلاة على القبر ما لم يتفسخ والشهداء لا يتفسخون ولا يحصل لهم تغير ، فالصلاة عليهم لا تمتنع أى وقت كان . وأول أبو حنيفة رحمه الله تعالى الحديث في ترك الصلاة عليهم يوم أحد على معنى اشتغاله عنهم

وقلة فراغه لذلك ، وكان يوماً صعباً على المسلمين ، فعذروا بترك الصلاة عليهم يومئذ . وقال ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى : إن صلى على الشهيد فحسن ، وإن لم يصل عليه فحسن . واستدل بحديثي جابر وعقبة وقال : ليس يجوز أن يترك أحد الأثرين المذكورين للآخر بل كلاهما حق مباح ، وليس هذا مكان نسخ ، لأن استعمالهما معاً ممكن في أحوال مختلفة (ثم انصرف إلى المنبر) وسلم كالبخاري في المغازي : ثم صعد المنبر كالمودع للأحياء ، والأموات (فقال إني فرط لكم) وهو الذي يتقدم الواردة ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوهما ، أى أنا سابقكم إلى الخوض كالمهيئ له لأجلسكم . وفيه إشارة إلى قرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه على أصحابه ، ولذا قال كالمودع للأحياء والأموات (وأنا شهيد عليكم) بأعمالكم ، فكانه باقٍ معهم لم يتقدمهم بل يبقى بعدهم حتى يشهد بأعمال آخرهم ، فهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته . وفي حديث ابن مسعود عند الزار بإسناد جيد رفعة : حياتي خير لكم ووفاتي خير لكم ، تعرض على أعمالكم ، فأرأيت من خير حدث الله عليه ، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم (وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن) نظراً حقيقياً بطريق الكشف (وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض أو مفاتيح الأرض) شك الراوى ، وفيه إشارة إلى ما فتح على أمته من الملك والخزائن من بعده (وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدى) أى ما أخاف على جميعكم الإشراف ، بل على مجموعكم ، لأن ذلك قد وقع من بعض ، أعاذنا الله تعالى (ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها) أى في خزائن الأرض المذكورة ، أو الدنيا المصرح بها في مسلم كالبخاري في المغازي ، ولكنى أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها . والمنافسة في الشيء الرغبة فيه والانفراد به . وهذا الحديث من أعلام النبوة ، وفيه الإخبار بالمغيبات ، وفيه معجزات للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذلك أورده البخاري في علامات النبوة ، ورواته كلهم بصريون ، وهو من أصح الأسانيد ، وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي وذكر الخوض ، ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبو داود في الجنائز ، وكذا النسائي .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَنْطَلَقَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ قَبْلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ عِنْدَ أَطْمٍ بَنَى مَغَالَةَ ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلْمَ ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ : تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَتَنْظَرُ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَرَفَضَهُ وَقَالَ : آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ ، فَقَالَ لَهُ : مَاذَا تَرَى ؟ قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ : يَا تَبِيبِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خُلِطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبَاءً ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ صَيَّادٍ : هُوَ الدُّخ ، فَقَالَ : أَحْسَأُ ، فَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ عَنْقَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ثُمَّ أَنْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بْنُ كَعْبٍ إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ وَهُوَ يَخْتَلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَّقَى بِجُدُوعِ النَّخْلِ ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ : يَا صَافٍ - وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ - هَذَا مُحَمَّدٌ ، فَتَارَ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ تَرَكَتَهُ بَيْنَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : انطلق عمر) بن الخطاب (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رهط) قال في الصحاح : رهط الرجل قومه وقبيلته ، والرهط ما دون العشرة من الرجال ولا يكون فيهم امرأة (قبل) أى جهة (ابن صياد) اسمه صافي كقاضى ، وقيل عبد الله وكان من اليهود ، وكانوا حلفاء بنى النجار ، وكان سبب انطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه ما رواه أحد من طريق جابر قال : ولدت امرأة من اليهود غلاماً ممسوحة عينه والأخرى طالعة ناتئة ، فأشفق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون هو الدجال (حتى وجدوه) أى الرسول ومن معه من الرهط والضمير لابن صياد حال كونه (يلعب مع الصبيان عند أطم) بضم الأول والثاني : بناء من حجر كالقصر ، وقيل هو الحصن ، ويجمع على أطام (بنى مغالة) بفتح الميم والمعجمة قبيلة من الأنصار (وقد قارب ابن صياد الحلم) بضم الحاء واللام ، أى البلوغ (فلم يشعر) أى ابن صياد (حتى ضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده ثم قال لابن صياد : تشهد أنى رسول الله) بخذف حرف الاستفهام فيه عرض الإسلام على الصبي الذى لم يبلغ ، ومفهومه أنه لو لم يصح إسلامه لما عرض صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام على ابن صياد وهو غير بالغ ، ففيه مطابقة الحديث لجزأى الترجمة كليهما (فنظر إليه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين) مشركى العرب وكانوا لا يكتبون أو نسبة إلى أم القرى ، وفيه إشعار بأن اليهود الذين كان منهم ابن صياد كانوا معترفين ببعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن يدعون أنها مخصوصة بالعرب ، وفساد حجتهم واضح لأنهم إذا أقرّوا برسائله استحال كذبه ، فوجب تصديقه في دعواه الرسالة إلى كافة الناس (فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : أشهد أنى رسول الله فرفضه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى ترك سؤاله أن يسلم ليأسه منه . وروى فرفضه بالصاد : قال المازرى : لعله رفضه بالسين ، أى ضربه برجله ، لكن قال عياض : لم أجدها بالصاد في جمahir اللغة . وقال الخطابي : رفضه بخذف الفاء بعد الراء أى ضغطه حتى ضم بعضه إلى بعض . ومنه بنيان مرصوص . وروى : فرقصه بالقاف بدل الفاء . وروى : فوقصه ، والأول أوضح (وقال : آمنت بالله وبرسله) قال البرماوى كالكرمانى : مناسبة هذا

الجواب لقول ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : أتشهد أنى رسول الله ، إنه لما أراد أن يظهر للقوم كذبه فى دعواه الرسالة أخرج الكلام مخرج الإنصاف ، أى آمنت برسول الله ، فإن كنت رسولا صادقا غير ملبس عليك الأمر آمنت بك ، وإن كنت كاذبا وخطط عليك الأمر فلا ، لكنك خطط عليك الأمر فاحسأ ثم شرع يسأله عما يرى (فقال له : ماذا ترى) وأراد باستنطاقه إظهار كذبه المنافى لدعواه الرسالة (قال ابن صياد : يأتينى صادق وكاذب) أى أرى الرؤيا ربما تصدق وربما تكذب . قال القرطبى : كان ابن صياد على طريق الكهنة ، يخبر بالخبر فيصبح تارة ويفسد أخرى : وفى حديث جابر عند الترمذى : فقال : أرى حقاً وباطلاً ، وأرى عرشاً على الماء (فقال) له (النبى صلى الله عليه وآله وسلم : خطط عليك الأمر) أى خطط عليك شيطانك ما يلقى إليك (ثم قال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم : وأله) أى قد خبأت لك (أى أضمرت لك فى صدرى) خبيئاً (بوزن فعيل ، ولأبى ذر : خبأ بفتح الخاء وسكون الموحدة وإسقاط التحتية ، أى شيئاً . وفى حديث زيد بن حارثة عند البزار والطبرانى فى الأوسط : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبأ له سورة الدخان ، وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها . فعند أحمد فى حديث الباب : وخبأ له « يوم تأتى السماء بدخان مبين » (فقال ابن صياد : هو الدخ) وفى حديث أبى ذر عند البزار وأحمد : وأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ : انتهى . أى لم يستطع أن يتم الكلمة ولم يهتد من الآية الكريمة إلا لهذين الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أولياتهم من الجن أو من هواجس النفس (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (احسأ) لفظ يزجر به الكلب ويطرد ، أى اسكت صاغراً مطروداً (فلن تعدو قدرك) أى لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيب من قبل الوحي الخصوص بالأنبياء عليهم السلام ، ولا من قبل الإلهام الذى يدركه الصالحون ، وإنما قال ابن صياد ذلك من شىء ألقاه الشيطان إليه إما لكون النبى صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك بينه وبين نفسه فسمعه الشيطان ، أو حدث صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه بما أضمره . ويدل لذلك قول عمر رضى الله عنه : وخبأ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يوم تأتى السماء بدخان مبين » (فقال عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه : دعنى يا رسول

الله (أضرب عنقه) يجزم أضرب جواب الطلب ويجوز الرفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن يكنه) بوصل الضمير ، وفي رواية إن يكن هو بانفصال الضمير ، وهو الصحيح ، لأن المختار في خبر كان الانفصال تقول : كان إياه ، وهو الذي اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه تبعاً لسيبويه ، واختار في ألفيته الاتصال ، وعلى رواية الفصل ، فلفظ هو تأكيد للضمير المستتر وكان تامة ، أو وضع هو موضع إياه أى إن يكن إياه . وفي مرسل عروة عند الحارث بن أبي أسامة : إن يكن هو الدجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر : فليست بصاحبه إنما صاحبه عيسى بن مريم (وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله) وإنما لم يأذن صلى الله عليه وآله وسلم في قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بحضرته ، لأنه كان غير بالغ ، أو من جملة أهل العهد ، وأنه لم يصرح بدعوى النبوة ، وإنما أوهم أنه يدعى الرسالة ، ولا يلزم من ذلك دعوى النبوة . قال تعالى : « إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين » الآية . وقد اختلف في أن المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره ، والناسي لكونه هو محتج بأن ابن صياد أسلم وولد له ، ودخل مكة والمدينة ، ومات بالمدينة ، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ، ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وأبلي ومدني ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، والتحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في بدء الخلق وأحاديث الأنبياء ، ومسلم في القتن .

(قال ابن عمر رضي الله عنه : ثم انطلق بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بن كعب) معه (إلى النخل التي فيها ابن صياد وهو يختل) أى يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيئاً) من كلامه الذي يقوله في خلوته ، ليعلم هو وأصحابه أهو كاهن أو ساحر (قبل أن يراه ابن صياد ، فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مضطجع ، يعنى في قطيفة) كساء له حمل (له فيها) أى في القطيفة (رمزة) براء مهملة مفتوحة فميم ساكنة فزاي معجمة (أو زمرة) بزاي ثم راء على الشك في تقديم أحدهما على الآخر . ول بعضهم رمزة أو زمرة على الشك ، ومعناها كلها متقارب . فالأولى من الرمز وهو الإشارة ، والثانية من المزار ، والتي بالمهملتين والميمين فاضلة من الحركة ، وهى هنا بمعنى الصوت الخفى ، وكذا التي بالمعجمتين

وفي القاموس : إنه تراطن العلوج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لساناً ولا شفة ، لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلقها ، فيفهم بعضها عن بعض (فرأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو) أى والحال إنه (يتق) أى يخفى نفسه (بجذوع النخل) حتى لا تراه أم ابن صياد (فقالت لابن صياد) أمه (يا صاف ، وهو اسم ابن صياد ، هذا محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (فثار ابن صياد) أى نهض من مضجعه بسرعة ، وفي رواية : فثاب أى رجع عن الحالة التي كان فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو تركته) أمه ولم تعلمه بمجيئنا (بين) أى أظهر لنا من حاله ما نطلع به على حقيقة أمره .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَرِضَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ : أَسْلِمَ ، فَتَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ : أَطِيعِ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَسْلَمَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ .

(عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال : كان غلام يهودي) قيل اسمه عبد القدوس فيما ذكره ابن بشكوال عن حكاية صاحب العتبية (يخدم النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ، فرض ، فأناه النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم يعوده ، فقعد عند رأسه فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم (أسلم) فعل أمر من الإسلام (فنظر) الغلام (إلى أبيه وهو عنده) وفي رواية أبي داود عند رأسه (فقال : له) أبوه (أطع أبا القاسم صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فأسلم) الغلام ، وللنسائي : فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (فخرج النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم من) عنده (وهو يقول : الحمد لله الذي أنقذه) أي خلصه ونجاه بي (من النار) والله در القائل : ومريض أنت عائده قد أتاه الله بالفرج

وفيه دليل على أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه يعذب ، وفيه ما ترجم له وهو عرض الإسلام على الصغير ، ولولا صحته منه ما عرضه عليه . وفي الحديث جواز استخدام المشرك وعيادته إذا مرض ، وفيه حسن العهد ، وفيه استخدام الصغير .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِبَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ ؟ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما من مولود) يولد من بني آدم (إلا يولد على الفطرة) الإسلامية (ومن زائدة ، ظاهرة تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين لكن حكى ابن عبد البر عن قوم إنه لا يقتضى العموم ، واحتجوا بحديث أبي بن كعب : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الغلام الذى قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافراً . وبما رواه سعيد بن منصور ويرفعه : إن بني آدم خلقوا طبقات ، فمنهم من يولد مؤمناً ويموت مؤمناً ، ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت كافراً ، ومنهم من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت كافراً ، ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً . قالوا : ففي هذا وفي غلام الخضر ما يدل على أن الحديث ليس على عمومه . وأجيب بأن حديث سعيد بن منصور فيه ابن جدعان ، وهو ضعيف ، ويكفى في الرد عليهم حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم : ليس مولود يولد إلا على الفطرة حتى يعبر عنه لسانه . وأصرح منه رواية جعفر بن ربيعة بلفظ : كل بني آدم يولد على الفطرة (فأبواه) أى إذا تقرر ذلك ، فمن تغير كان سبب تغيره أن أبويه (يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) إما بتعليمهما إياه وترغيبهما فيه أو كونه تبعاً لهما في الدين بكون حكمه حكمهما في الدنيا . فإن سبقت له السعادة أسلم وإلا مات كافراً . فإن مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح إنه من أهل الجنة . وقيل : لا عبرة بالإيمان الفطرى في الدنيا ، بل الإيمان الشرعى المكتسب بالإرادة والعقل ، فطفل اليهوديين مع وجود الإيمان الفطرى محكوم بكفره في الدنيا

تبعاً لأبويه (كما تنتج البهيمة) أى تلد (بهيمة جمعاء) لم يذهب من بدنهما شئ
سميت بذلك لاجتماع أعضائها (هل تحسون) أى تبصرون (فيها من جدعاء)
أى مقطوعة الأذن أو الأنف أو الأطراف ، أى بهيمة مقولاً فيها هذا القول ،
أى كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها (ثم يقول أبو هريرة
رضي الله عنه) مما أدرجه في الحديث كما بينه مسلم في رواية حيث قال :
ثم يقول أبو هريرة : اقرأوا إن شئتم (فطرة الله) أى خلقته نصب على الإغراء
أو المصدر لما دل عليه ما بعدها . قال الزمخشري : أى الزموا فطرة الله أو
عليكم فطرة الله ، أى خلقهم قابلين للتوحيد ودين الإسلام لكونه على مقتضى
العقل والنظر الصحيح ، حتى إنهم لو تركوا وطباعهم لما اختاروا عليه ديناً
آخر . انتهى . قال البرماوى : ولا يخفى ما فيه من نزغة اعتزالية . وقال
أبو حيان في البحر : قوله أو عليكم فطرة الله لا يجوز لأن فيه حذف كلمة
الإغراء ، ولا يجوز حذفها لأنه قد حذف الفعل وعوض عليك منه ، فلو
جاز حذفه لكان إحجافاً إذ فيه حذف العوض والمعوّض منه . انتهى (التى
فطر الناس عليها) أى خلقهم عليها ، وهى قبول الحق وتمكنهم من إدراكه ،
أو ملة الإسلام ، فإنهم لو خلوا وما خلقوا عليه أدامهم إليه ، لأن حسن هذا
الدين ثابت في النفوس . وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتقليد ،
قاله القسطلانى : وقيل العهد المأخوذ من آدم وذريته يوم : « أأست بر بكم ؟ » وقد
جزم البخارى في تفسير سورة الروم بأن الفطرة الإسلام . قال ابن عبد البر :
وهو المعروف عند عامة السلف . وهذا الحديث منقطع لأن ابن شهاب لم
يسمع من أبى هريرة بل لم يدركه ولم يذكره البخارى للاحتجاج بل لاستنباطه
منه ما سبق من الحكم (لا تبديل لخلق الله) استشكل هذا مع كون الأبوين
يهودانه . والجواب أنه مؤول ، فالمراد ما ينبغى أن تبدل تلك الفطرة أو من
شأنها أن لا تبدل ، أو الخبر بمعنى النهى (ذلك) إشارة إلى الدين المأمور
بإقامة الوجه له في قوله : « فأقم وجهك للدين » أو الفطرة إن فسرت بالملة (الدين
القيم) المستوى الذى لا اعوجاج فيه .

الحديث الثامن والأربعون

عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ بْنَ هِشَامٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي طَالِبٍ : أَيُّ عَمٍّ ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ . فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ : يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ : هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا وَاللَّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنُحِ عَنْكَ ، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ » الْآيَةَ .

(عن المسيب بن حزن) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى بعدها نون (رضى الله عنهما) هو وأبوه صحابيان هاجرا إلى المدينة (قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة) أى علاماتها قبل النزاع وإلا لما كان ينفعه الإيمان لو آمن ، ولهذا كان ما وقع بينهم وبينه من المراجعة . قاله البرماوى كالكرماني . وقال فى الفتح : ويحتمل أن يكون انتهى إلى النزاع ، لكن رجا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه إذا أقر بالتوحيد ولو فى تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه . ويؤيد الخصوصية أنه بعد أن امتنع شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره (وعبد الله بن أبى أمية بن المغيرة) أخى أم سلمة ، وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم عام الفتح ، ويحتمل أن يكون المسيب حضر هذه القصة حال كفره ، ولا يلزم من تأخر إسلامه أن لا يكون شهد ذلك ، كما شهدا عبد الله بن أبى أمية (قال رسول الله

صلى الله عليه وآله (وسلم لأبي طالب : يا عمّ قل لا إله إلا الله كلمة)
نصب على البدل أو الاختصاص (أشهد لك بها عند الله ، فقال أبو جهل
وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب أترغب) أى أتعرض (عن ملة عبد المطلب
فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يعرضها عليه ، ويعودان بتلك
المقالة) أترغب عن ملة عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم)
أى آخر أزمته تكليمه إياهم (هو على ملة عبد المطلب) أراد بقوله هو
نفسه ، أو قال أنا فغيره الراوى أنفة أن يحكى كلامه استقباحاً للفظ المذكور ،
وهو من التصرفات الحسنة (وأبى أن يقول لا إله إلا الله ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم : أما) حرف تنبيه أو بمعنى حقاً (والله لأستغفرن
لك) أى كما استغفر إبراهيم لأبيه (ما لم أنه عنك) وفى رواية عنه ، أى عن
الاستغفار الدال عليه قوله لأستغفرن لك (فأنزل الله تعالى فيه) أى فى أبى طالب
(ما كان للنبي .. الآية) خبر بمعنى النهى . ورواة هذا الحديث ما بين مروزي
ومدنى ، وفيه رواية الابن عن الأب والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه
البخارى أيضاً فى سورة القصص .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ ، فَاتَّانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ ، فَنَكَّسَ ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ : فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابَيْنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ . قَالَ : أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ، ثُمَّ قَرَأَ : « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ... » الْآيَةَ .

(عن علي رضي الله عنه) ابن أبي طالب (قال : كنا في جنازة في بقيق الغرقد) الغرقد : ما عظم من شجر العوسج ، كان ينبت فيه ، فذهب الشجر وبقى الاسم لازماً للمكان ، وهو مدفن أهل المدينة (فأتانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقعد وقعدنا حوله) هذا موضع الترجمة مع ما بعده (ومعه مخصرة) بالصاد المهملة . قال في القاموس : ما يتوكأ عليه كالعصا ونحوه وما يأخذه الملك يشير به إذا خاطب والخطيب إذا خطب ، وسميت بذلك لأنها تحمل تحت الحصر غالباً للاتكاء عليها (فنكس) أى خفض رأسه وطأطأ به إلى الأرض على هيئة المهوم المفكر ، كما هي عادة من يتفكر في شيء حتى يستحضر معانيه ، فيحتمل أن يكون ذلك تفكيراً منه صلى الله عليه وآله وسلم في أمر الآخرة لقرينة حضور الجنازة أو فيما أبداه بعد ذلك لأصحابه أو نكس المخصرة (فجعل ينكت) أى يضرب في الأرض (بمخصرته) ثم قال : ما منكم من أحد (أى (ما من نفس منفوسة) مصنوعة مخلوقة (إلا كتب مكانها) أى كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) ، وفي

رواية سفيان : إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار ، وكأنه يشير إلى حديث ابن عمر عند البخارى الدالّ على أن لكل أحد مقعدين ، لكن لفظه في القدر : إلا وقد كتب مقعده من النار أو من الجنة ، فأو للتنويع أو هي بمعنى الواو (وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة ، فقال رجل) هو على ابن أبي طالب ، ذكره البخارى في التفسير ، لكن بلفظ قلنا ، أو هو سراقه ابن مالك بن جعشم كما في مسلم ، أو هو عمر بن الخطاب كما في الترمذى ، أو من حديث أبي بكر الصديق كما عند أحمد والبخارى والطبرانى ، أو هو رجل من الأنصار ، وجمع بتعدد السائلين عن ذلك ، ففي حديث ابن عمر : فقال أصحابه (يا رسول الله : فلا نتكل) نعتمد (على كتابنا) أى ما كتب علينا وقدّر (وندع العمل) أى نتركه (فن كان منا من أهل السعادة فسيصير) أى فسيجره القضاء (إلى عمل أهل السعادة) قهراً ويكون مآل حاله ذلك بدون اختياره (وأما من كان منا من أهل الشقاوة فسيصير) أى فسيجره القضاء (إلى عمل أهل الشقاوة) قهراً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم : (أما أهل السعادة فييسرون لعمل) أهل (السعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل) أهل (الشقاوة) قال في شرح المشكاة : الجواب من الأسلوب الحكيم منعهم من الاتكال وترك العمل ، وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبودية ، يعنى أتم عبيد ولا بد لكم من العبودية ، فعليكم بما أمرتكم ، وإياكم والنصرف في أمور الربوبية لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » . ولا تجعلوا العبادة وتركها سبباً مستقلاً لدخول الجنة والنار ، بل هي علامات فقط . انتهى (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (« فأما من أعطى واتقى » . الآية) أى من أعطى الطاعة واتقى المعصية وصدق بالكلمة الحسنی ، وهى التى دلت على حق ككلمة التوحيد ، فسنيسره أى فسنهيئه للخلة التى تؤدى إلى يسر وراحة ، كدخول الجنة ، وأما من بخل بما أمر به ، واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم العقبي ، فسنيسره للخلة الموجبة إلى العسر والشدة ، كدخول النار . وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السعادة والشقاوة بتقدير الله القديم . واستدل به على إمكان معرفة الشقى من السعيد في الدنيا ، كمن اشتهر له لسان صدق ، وعكسه ، لأن العمل أماراة على الجزاء على ظاهر هذا الخبر ، والحق أن العمل علامة وأماراة فيحكم بظاهر الأمر وأمر الباطن إلى الله تعالى . وقال بعضهم

إن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال ، وغيب عنا المقادير لقيام الحجة ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته ، فمن عدل عنه ضلّ ، لأن القدر سر من أسرارهِ لا يطلع عليه إلا هو ، فإذا دخلوا الجنة كشف لهم . واستدل به البخاري على موعظة المحدث عند القبر ، وقعود أصحابه حوله ، كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود ، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحى أو الميت لم يكره ويحمل النهى الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك . ورواة هذا الحديث كوفيون إلا جريراً فرازى وأصله كوفى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير والقدر والأدب ، ومسلم فى القدر ، وأبو داود فى السنة، والترمذى فى القدر والتفسير ، وابن ماجه فى السنة .

الحديث الخمسون

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُدَّ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ .

(عن ثابت بن الضحاك) الأنصارى الأشعلى (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من حلف بملة غير ملة الإسلام) كاليهودية والنصرانية حال كونه (كاذباً) في تعظيم تلك الملة التي حلف بها أو كاذباً في المحلوف عليه ، لكن عورض بكون المحلوف عليه يستوى فيه كونه صادقاً أو كاذباً إذا حلف بملة غير ملة الإسلام ، فالذم إنما هو من جهة كونه حلف بتلك الملة الباطلة معظماً لها حال كونه (متعمداً) فيه دلالة لقول الجمهور أن الكذب الخبر غير المطابق للواقع سواء كان عمداً أو غيره ، إذ لو كان شرطه التعمد لما قيد به هنا (فهو كما قال) أى فيحكم عليه بالذى نسبته لنفسه ، وظاهره الحكم عليه بالكفر إذا قال هذا القول ، ويحتمل أن يعلق ذلك بالحنث لما روى بريدة مرفوعاً : من قال أنا برىء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال ، وإن كان صادقاً يرجع إلى الإسلام سالماً ، والتحقيق التفصيل ، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر ، وعليه يحمل قوله : من حلف بغير الله فقد كفر . رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ، وإن قصد حقيقة التعليق فينظر ، فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر ، لأن إرادة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيهاً ، الثانى هو المشهور ، وليقل ندباً : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ويستغفر الله ، ويحتمل أن يكون المراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بأنه صار يهودياً وكأنه قال فهو مستحق لمثل عذاب ما قال . ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من ترك الصلاة فقد كفر ، أى استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بحديدة) بآلة قاطعة كالسيف والسكين ونحوهما . وفى الإيمان : ومن قتل بشيء وهو أعم (عذب به) أى بالمذكور

(في نار جهنم) وهذا من باب مجانسة العقوبات الأخروية للجنايات الدنيوية . ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره في الإثم ، لأن نفسه ليست ملكاً له مطلقاً بل هي لله ، فلا يتصرف فيها إلا بما أذن له فيه ، ولا يخرج بذلك من الإسلام ، ويصلى عليه عند الجمهور خلافاً لأبي يوسف حيث قال : لا يصلى على قاتل نفسه ، وهو الصواب ، وقد نقل عن مالك : إن قاتل النفس لا تقبل توبته . ومقتضاه أن لا يصلى عليه . وروى أهل السنن من حديث جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصلى عليه . وفي رواية للنسائي : أما أنا فلا أصلى عليه . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الأدب والإيمان ، ومسلم في الإيمان ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الكفارات .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
كَانَ بَرَجُلٌ جِرَاحٌ ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : بَدَرْنِي عَبْدِي
بِنَفْسِهِ ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ .

(عن جندب) بن عبد الله بن سفيان البجلي (رضى الله عنه قال : قال
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : كان برجل) أى فيمن كان قبلكم . قال
فى الفتح : لم أقف على اسمه (جراح) بكسر الجيم (قتل نفسه) بسبب الجراح
(فقال الله عز وجل : بدرنى عبدى بنفسه) أى لم يصبر حتى أقبض روحه
من غير سبب له فى ذلك بل استعجل وأراد أن يموت قبل الأجل الذى لم
يطلعه الله تعالى عليه ، فاستحق المعاقبة المذكورة فى قوله (حرّمت عليه
الجنة) لكونه مستحلاً لقتل نفسه ، فعقوبته مؤبدة أو حرّمتها عليه فى وقت
ما ، كالوقت الذى يدخل فيه السابقون أو الوقت الذى يعذب فيه الموحدون
فى النار ثم يخرجون ، أو حرّمت عليه جنة معينة كجنة عدن مثلاً ، أو ورد على
سبيل التعليل والتخويف ، فظاهره غير مراد . قال النووي : أو يكون شرع
من مضى أن أصحاب الكبائر يكفرون بها . وهذا الحديث أورده البخارى هنا
مختصراً وذكره فى ذكر بنى إسرائيل مبسوطاً .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ ، وَالَّذِي يَطْعُنُ نَفْسَهُ يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم : الذي يخنق نفسه يخنقها في النار) بضم النون فيهما (والذي يطعنها)
بضم العين المهملة ، كذا ضبط في الأصول . قاله الحافظ في الفتح (يطعنها
في النار) لأن الجزء من جنس العمل . واستدل به على أن القصاص من
القاتل يكون بما قتل به اقتداء بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه . قال في الفتح :
وهو استدلال ضعيف . وهذا الحديث من أفراد البخارى من هذا الوجه ،
وأخرجه في الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولا ،
ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم ، وليس فيه ذكر الخنق ، وفيه من الزيادة
ذكر السم وغيره ولفظه : فهو في نار جهنم خالداً فيها مخلداً أبداً . وقد تمسك
به المعتزلة وغيرهم ممن قال بتخليد أصحاب المعاصي في النار . وأجاب أهل
السنة عن ذلك بأجوبة منها توهم هذه الزيادة . قال الترمذى بعد أن أخرجه :
رواه محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة فلم يذكر خالداً مخلداً .
وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، يشير إلى رواية الباب
قال : وهو أصح ، لأن الروايات قد صحت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون
منها ولا يخلدون . وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله ، فإنه يصير باستحلاله
كافراً والكافر مخلد بلا ريب . وقيل : ورد مورد الزجر والتغليظ ، وحقيقته
غير مرادة . وقيل المعنى : هذا جزاؤه ، لكن قد تكرّم الله تعالى على الموحدين
فأخرجهم من النار بتوحيدهم . وقيل : التقدير مخلد فيها إلا أن يشاء الله .
وقيل : المراد بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام ، كأنه يقول : يخلد مدة
معينة ، وهذا أبعداها .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَجِبَتْ ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا
شَرًّا ، فَقَالَ : وَجِبَتْ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، مَا وَجِبَتْ ؟ قَالَ :
هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا ، فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا ،
فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مرّوا بجنازة فاثنوا عليها خيراً)
وفى رواية النضر بن أنس عند الحاكم فقالوا : كان يحب الله ورسوله ويعمل
بطاعة الله ويسعى فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وجبت .
ثم مرّوا بأخرى فاثنوا عليها شراً) وقال فى رواية الحاكم المذكورة : فقالوا :
كان ييغض الله ورسوله ويعمل بمعصية الله ويسعى فيها (فقال) صلى الله
عليه وآله وسلم (وجبت) واستعمال الثناء فى الشر لغة شاذة ، لكنه استعمل
هنا للمشاكلة لقوله : فاثنوا عليها خيراً ، وإنما مكثوا من الثناء بالشر مع
الحديث الصحيح فى البخارى فى النهى عن سب الأموات ، لأنه فى حق غير
المنافقين والكفار وغير المتظاهرين فى الفسق والبدعة ، وأما هؤلاء فلا يحرم
سبهم للتحذير من طريقتهم ومن الاقتداء بآثارهم والتخلق بأخلاقهم . قاله
النووى . وفيه مشروعية ثناء الناس على الميت وجواز مطلقاً ، بخلاف الحى
فإنه منهى عنه إذا أفضى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو ، أشار إلى ذلك
ابن المنير (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله عنه لرسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم مستفهماً عن قوله (ما وجبت ؟ قال : هذا أثنتم عليه خيراً فوجبت
له الجنة ، وهذا أثنتم عليه شراً فوجبت له النار) والمراد بالوجوب الثبوت ،
أو هو فى صحة الوقوع كالشئ الواجب ، والأصل أنه لا يجب على الله شئ
بل الثواب فضله والعقاب عدله ، « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » . وفيه رد
على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيب أطلع الله نبيه عليه ،
ولأنما هو خبر عن حكم أعلمه الله به . قاله فى الفتح (أنتم شهداء الله فى الأرض)

المخاطبون بذلك الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان . وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم ، قال : والصواب أن ذلك مختص بالثقات والمتقين . انتهى . وفي الشهادات بلفظ : المؤمنون شهداء الله في الأرض . ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة : إن بعضكم على بعض لشهيد ، فالمعتبر شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة ، لأنهم قد يثنون على من كان مثلهم ، ولا من بينه وبين الميت عداوة ، لأن شهادة العدو لا تقبل . قاله الداودي . وقال المظهرى : ليس معناه أن ما يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصبر من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ولا العكس ، بل معناه أن الذى أثنوا عليه خيراً رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة وبالعكس . وتعقبه الطيبي في شرح المشكاة بأن قوله : وجبت ، بعد ثناء الصحابة حكم عقب وصفاً مناسباً فأشعر بالعلية ، وكذا الوصف بقوله : أنتم شهداء الله في الأرض ، لأن الإضافة فيه للتشريف ، فإنهم بمنزلة عالية عند الله ، فهو كالتزكية من الرسول لأمتهم وإظهار عدالتهم بعد شهادتهم لصاحب الجنازة . فينبغى أن يكون لها أثر ونفع في حقه ، قال : وإلى معنى هذا يوحى قوله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » . انتهى . وقال النووي : قال بعضهم : معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أنفى عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقاً للواقع فهو من أهل الجنة ، وإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه ، قال : والصحيح أنه على عمومه وإن مات فألهم الله الناس الثناء عليه بخير كان دليلاً على أنه من أهل الجنة ، سواء كانت أفعاله تقتضى ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا الإلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء . انتهى . وهذا في جانب الخير واضح ، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً : ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأدين أنهم لا يعلمون منه إلا خيراً إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون . ولأحمد من حديث أبي هريرة نحوه . وقال ثلاثة بدل أربعة . وفي إسناده : من لم يسم . وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب . أخرجه أبو مسلم الكجى . وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك ، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره . وقد وقع في

رواية في آخر حديث أنس : إن لله ملائكة تنطق على ألسنة بني آدم بما في
 المرء من الخير والشر . واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر المرء بما فيه
 من خير أو شر للحاجة ، ولا يكون ذلك من الغيبة ، وهو أصل في قبول
 الشهادة بالاستفاضة ، وإن أقل أصلها اثنان . وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة
 قبل الاستشهاد وقبولها قبل الاستفصال ، وفيه استعمال الثناء للمؤاخاة ،
 والمشاكلة ، وحقيقته إنما هي في الخير ، والله أعلم .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، فَقُلْنَا : وَثَلَاثَةٌ ؟ قَالَ :
وَوَثَلَاثَةٌ ، فَقُلْنَا : وَاثْنَانِ ؟ قَالَ : وَاثْنَانِ ، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ .

(عن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أيما مسلم شهد له أربعة) من المسلمين (بخير أدخله الله الجنة . فقلنا) أي عمر وغيره (وثلثة؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وثلثة) فيه اعتبار مفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة . ولم يسأل عما فوق الأربعة كالخمس مثلاً ، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلاً قطعياً بل هو في مقام الاحتمال (فقلنا : واثنان؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان . ثم لم نسأله عن الواحد) استبعاداً أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب ، واقتصر على الشق الأول اختصاراً أولاً لحالة السامع على القياس . قاله ابن المنير ، وقال أخوه في الحاشية : فيه إيماء إلى الاكتفاء في التزكية بواحد ، كذا قال ، وفيه غموض . وقد استدل به البخاري في الشهادات على أن أقل ما يكتفى به في الشهادة اثنان . وفي حديث أنس عند أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعاً : ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأدين أنهم لا يعلمون منه إلا خيراً إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون . وهذا يؤيد قول النووي السابق . وهل يختص الثناء الذي ينفع الميت بالرجال أو يشمل النساء أيضاً . وإذا قلنا إنهن يدخلن ، قيل يكتفى بامرأتين أو لا بد من رجل وامرأتين ، محل نظر ، وقد يقال لا يدخلن لقصة أم العلاء الأنصارية لما أثنت على عثمان بن مظعون بقولها : فشهادتي عليك لقد أكرمك الله تعالى . فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وما يدريك أن الله أكرمه فلم يكتف بشهادتها ، لكن يحاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنكر عليها القطع بأن الله أكرمه ، وذلك مغيب عنها ، بخلاف الشهادة للميت بأفعاله الحسنة التي يتلبس بها في الحياة الدنيا . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، لكن داود مروزي تحول إلى البصرة وهو من أفراد البخاري ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، والتحديث والنعنة والقول ، وأخرجه أيضاً في الشهادات ، والترمذي في الجنايز ، وكذا النسائي ، رحمهم الله تعالى .

الحديث الخامس والخمسون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا أَقْعَدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ : « يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ » .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه) وآله وسلم قال : إذا أقعد المؤمن في قبره أتى (أى حال كونه مأثياً إليه والآتى الملكان منكر ونكير) ثم شهد (بلفظ الماضى ، وفى رواية يشهد بلفظ المضارع) أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله (وفى رواية : المسلم إذا سئل فى القبر يشهد أن لا إله إلا الله ... الخ . (فذلك قوله) تعالى (« يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ») الذى ثبت بالحجة عندهم وهى كلمة التوحيد وثبوتها : تمكنها فى القلب واعتقاد حقيقتها واطمئنان القلب بها . زاد فى رواية : فى الحياة الدنيا وفى الآخرة . وتثبيتهم فى الدنيا أنهم إذا فتنوا فى دينهم لم يزالوا عنها وإن ألقوا فى النار ولم يرتابوا بالشبهات وتثبيتهم فى الآخرة أنهم إذا سئلوا فى القبر لم يتوقفوا فى الجواب ، وإذا سئلوا فى الحشر وعند موقف الأشهاد عن معتقدهم ودينهم لم تدهشهم أهوال القيامة . وبالجمله فالمرء على قدر ثباته فى الدنيا يكون ثباته فى القبر وما بعده ، وكلما كان أسرع إجابة كان أسرع تخلصاً من الأهوال . والمسؤول عنه فى قوله « إذا سئلوا » الثابت فى رواية أبى الوليد محذوف ، أى عن ربه ونبيه ودينه . قال القسطلانى : قد تظاهرت الدلائل من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر ، وأجمع عليه أهل السنة ، ولا مانع فى العقل أن يعيد الله الحياة فى جزء من الجسد وفى جميعه على الخلاف المعروف فيثيبه ويعذبه ، وإذا لم يمنع العقل وورد به الشرع وجب قبوله واعتقاده ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه ، كما يشاهد فى العادة أو أكلته السباع والطيور وحيثان البحر ، كما أن الله تعالى يعيده للحشر ، وهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك ، فلا يستبعد تعلق روح

الشخص الواحد في آن واحد بكل واحد من أجزائه المتفرقة في المشارق والمغارب ، فإن تعلقه ليس على سبيل الحلول حتى يمنعه الحلول في جزء من الحلول في غيره . قال في مصابيح الجامع : وقد كثرت الأحاديث في عذاب القبر حتى قال غير واحد : إنها متواترة لا يصح عليها التواطؤ ، وإن لم يصح مثلها لم يصح شيء من أمر الدين . انتهى . وقد ادعى قوم عدم ذكر عذاب القبر في القرآن ، وزعموا أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد ، فذكر البخاري آيات تدل لذلك ردّاً عليهم . نعم لم يتعرض لكون عذاب القبر يقع على الروح أو عليها وعلى الجسد . وفيه خلاف شهير عند المتكلمين ، وكأنه تركه لأن الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين ، فلم يتقلد الحكم في ذلك اكتفاء بإثبات وجوده ، خلافاً لمن نفاه من الخوارج وبعض المعتزلة ، كضرار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما ، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثروا من الاحتجاج له ، وذهب بعض المعتزلة كالجبائي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين ، وبعض الأحاديث ترد عليهم أيضاً . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، ورواته ما بين بصرى وكوفي ، وأخرجه البخاري أيضاً في الجنائز وفي التفسير ، ومسلم في صفة النار ، وأبو داود في السنة ، والترمذي في التفسير ، والنسائي في الجنائز وفي التفسير ، وابن ماجه في الزهد .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ فَقَالَ : هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟ فَقِيلَ لَهُ : أَتَدْعُو أَمْوَاتًا ؟ فَقَالَ : مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : اطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أهل القليب) قليب بدر ، وهم أبو جهل بن هشام وأمّية بن خلف وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة وهم يعذبون (فقال) لهم (وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ فقيل له) صلى الله عليه وآله وسلم والقائل عمر بن الخطاب كما في مسلم (أتدعو أمواتاً ؟ فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم بأسمع منهم) لما أقول (ولكن لا يجيبون) لا يقدرّون على الجواب ، وهذا يدل على وجود حياة في القبر يصلح معها التعذيب ، لأنه لما ثبت سماع أهل القليب كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وتوبيخه لهم دلّ على إدراكهم الكلام بحاسة السمع وعلى جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات . أورد البخاري هذا الحديث هنا مختصراً وفي المغازي مطولاً . ورواة هذا الحديث مدنيون ، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه أيضاً في المغازي ، ومسلم في الجنائز ، وكذا النسائي .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى».

(عن عائشة رضي الله عنها قالت) تردّ رواية ابن عمر: ما أنتم بأسمع منهم (إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق) ثم استدلت لما نفتته بقولها (وقد قال الله تعالى: «إنك لا تسمع الموتى») قالوا: ولا دلالة فيها على ما نفتته بل لا منافاة بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم الآن يسمعون وبين الآية، لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع، فالله تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلغ صوت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك. وقد قال المفسرون: إن الآية مثل ضربه الله للكفار، أي فكما أنك لا تسمع الموتى فكذلك لا تفقه كفار مكة لأنهم كالموتى في عدم الانتفاع بما يسمعون. وقد خالف الجمهور عائشة في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره، ولا مانع أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال للفظين معاً ولم تحفظ عائشة إلا أحدهما، وحفظ غيرها سماعهم بعد إحيائهم، وإذا جاز أن يكونوا عالمين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذان رؤسهم كما هو قول الجمهور أو بأذان الروح فقط. وقد قال قتادة كما عند البخاري في غزوة بدر: أحياهم الله تعالى حتى أسمعهم توبيخاً ونقمة. وقال ابن التين: لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى: «إنا عرضنا الأمانة» وقوله: «فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً». وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط وأن الله يخلق فيه إدراكاً بحيث يسمع ويعلم ويلد ويألم. وذهب ابن حزم وابن ميسرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسم. وخالفهم الجمهور فقالوا: تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث،

ولو كان على الروح فقط لم يكن للقبر بذلك اختصاص . وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله : إنه يسمع خفق نعالهم . وقوله : تختلف أضلاعه عند ضمة القبر . وقوله : يسمع صوته إذا ضرب بالمطرقة . وقوله : يضرب بين أذنيه . وقوله : فيقعدانه . وكل ذلك من صفات الأجساد .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيبًا ، فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيباً فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجعة عظيمة وزاد النسائي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري : حالت بيني وبين أن أفهم كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما سكنت ضجتهم قلت لرجل قريب مني : أي بارك الله فيك ، ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر كلامه ؟ قال : قال : قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة المسيح الدجال ، يريد فتنة عظيمة ، إذ ليس فتنة أعظم من فتنة الدجال .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ وَجِبَتْ الشَّمْسُ ، فَسَمِعَ صَوْتًا ، فَقَالَ : يَهُودُ تُعَذِّبُ فِي قُبُورِهَا .

(عن أبي أيوب رضى الله عنه قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة إلى خارجها (وقد وجبت الشمس) أى سقطت ، يريد غربت (فسمع صوتاً) إما صوت ملائكة العذاب أو صوت وقع العذاب أو صوت المعذنين . وفي الطبراني عن عون بهذا السند : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : أسمع صوت اليهود يعذبون في قبورهم (فقال يهود تعذب في قبورها) يهود مبتدأ وتعذب خبره . وقال في فتح الباري : يهود خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه يهود . وتعقبه العيني فقال : ظن أن يهود نكرة وليس كذلك بل هو علم للقبيلة ، وقد تدخله الألف واللام . قال الجوهري : الأصل اليهوديون ، فحذفت ياء الإضافة ، مثل زنج وزنجي ، ثم عرّف على هذا الحد ، فجمع على قياس شعير وشعيرة ، ثم عرّف الجمع بالألف واللام ، ولولا ذلك لم يجز دخولها عليه ، لأنه معرفة مؤنث ، فجرى مجرى القبيلة ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث . انتهى . وهذا نقله في فتح الباري عن الجوهري أيضاً ، وزاد في إعراب يهود أنه مبتدأ خبره محذوف ، فكيف يقول العيني إنه ظن أنه نكرة بعد قوله ذلك ، فليتأمل ، وإذا ثبت أن اليهود تعذب ثبت تعذيب غيرهم من المشركين ، لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود . ومناسبة الحديث للترجمة من حيث أن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوّذ من مثله .

الحديث الستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَدْعُو : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ
فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار) تعميم
بعد تخصيص بعد تعميم وهو قوله (ومن فتنة المحيا) الابتلاء مع عدم الصبر
والرضا والوقوع في الآفات والإصرار على الفساد وترك متابعة طريق الهدى
(و) من فتنة (الممات) سؤال منكر ونكير مع الحيرة والخوف وعذاب
القبر وما فيه من الأهوال والشدائد . قاله الشيخ أبو النجيب السهروردي :
والمحيا والممات مصدران ميميّان مفعّل من الحياة والموت (ومن فتنة المسيح
الدجال) فاعيل بمعنى مفعول ، لأن إحدى عينيه ممسوحة ، أو لأنه يمسح
الأرض أى يقطعها في أيام معدودة ، فيكون بمعنى فاعل . وصدور هذا
الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل العبادة والتعليم . وفي الحديث
إثبات عذاب القبر والتعوذ منه . وقد تقدّم الكلام عليه .

الحديث الحادى والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَيُقَالُ : هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي) أى فيهما ، ويحتمل أن يحيا منه جزء ليدرك ذلك ، وتصحح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط ، لكن ظاهر الحديث الأول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل غداة وكل عشي ، والأول موافق للأحاديث الواردة فى سياق المسألة وعرض المقعدين على كل واحد (إن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة) ظاهره اتخاذ الشرط والجزاء لكنهما متغايران فى التقدير ، ويحتمل أن يكون تقديره : فن مقاعد أهل الجنة ، أى فالمعروض عليه من مقاعد أهل الجنة . ولمسلم بلفظ : إن كان من أهل الجنة فالجنة ، وإن كان من أهل النار فالنار ، تقديره : فالمعروض الجنة أو المعروض النار ، فاقصر فيها على حذف المبتدأ فهى أقل حذفاً . أو المعنى : فإن كان من أهل الجنة فسيسر بما لا يدرك كنهه ويفوز بما لا يقدر قدره (وإن كان من أهل النار) زاد أبو ذر : فن أهل النار ، أى فقعه من مقاعد أهلها ، يعرض عليه أو يعلم بالعكس مما بسر به أهل الجنة ، لأن هذه المنزل طليعة تبشير السعادة الكبرى ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى ، لأن الشرط والجزاء إذا اتحدا دلّ الجزاء على الفخامة ، وفى ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار بمعاناة ما أعد له وانتظار ذلك إلى اليوم الموعود . وفى الحديث إثبات عذاب القبر وأن الروح لا تفنى بفناء الجسد ، لأن المعروض لا يقع إلا على حي . وقال ابن عبد البر : استدل به على أن الأرواح على أفنية القبور ، قال : والمعنى عندى إنها قد تكون على أفنية قبورها لا إنها

تفارق الأفنية ، بل هي كما قال مالك : إنه بلغه أن الأرواح تسرح حيث شاءت (فيقال) له (هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة) ولمسلم : حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة بزيادة لفظة إليه ، لكن حكى ابن عبد البر أن الأكثرين من أصحاب مالك روه كالبخارى وابن القاسم كرواية مسلم . نعم روى النسائي رواية ابن القاسم كلفظ البخارى ، واختلف في الضمير ، هل يعود على المقعد ، أى هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث إلى مثله من الجنة أو النار . ولمسلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه : ثم يقال هذا مقعدك الذى تبعث إليه يوم القيامة ، أو الضمير يرجع إلى الله تعالى ، أى إلى لقائه سبحانه ، أو إلى المحشر ، أى هذا الآن مقعدك إلى يوم المحشر ، فيرى عند ذلك كرامة أو هواناً ينسى عنده هذا المقعد ، كقوله تعالى : « وإن عليك لعنتى إلى يوم الدين » أى فإذا جاء ذلك اليوم عذبت بما تنسى اللعن معه . قال فى الفتح : والأول أظهر . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى صفة النار ، والنسائي فى الجنائز .

الحديث الثانى والستون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا تُوفِّيَ إِبْرَاهِيمُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ لَهُ مَرْضِعاً فِي الْجَنَّةِ .

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : لما توفى إبراهيم) ابن رسول الله (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن له مرضعاً فى الجنة) أى من يتم رضاعه . وعند الإسماعيلى : مرضعاً ترضعه فى الجنة . وفى مسند الفريابى : إن خديجة رضى الله عنها دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد موت القاسم وهى تبكى ، فقالت : يا رسول الله درت لبنية القاسم فلو كان عاش حتى يستكمل الرضاعة لهون علىّ ، فقال : إن له مرضعاً فى الجنة يستكمل رضاعته . فقالت : لو أعلم ذلك لهون علىّ . فقال : إن شئت أسمعك صوته فى الجنة . فقالت : بل صدق الله ورسوله . قال السهيلي : وهذا من فقهها رضى الله عنها ، كرهت أن تؤمن بهذا الأمر معاينة فلا يكون لها أجر الإيمان بالغيب . نقله فى المصابيح . والحديث استدل به على أن أولاد المسلمين فى الجنة . وبه قطع الجمهور . وحكى النووى الإجماع عليه ممن يعتدّ به من علماء الإسلام . وشدّت الجبرية فجعلوهم تحت المشيئة ، والسنة ترد عليهم . وروى عبد الله بن الإمام أحمد فى زيادات المسند عن علىّ مرفوعاً إن المسلمين وأولادهم فى الجنة وإن المشركين وأولادهم فى النار ، ثم قرأ : « والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم » الآية . وهذا أصح ما ورد فى تفسير هذه الآية . وبه جزم ابن عباس . ويستحيل أن يكون الله تعالى يغفر لأبائهم بفضل رحمته إياهم وهم غير مرحومين . وأما حديث عائشة فى صبي من الأنصار : طوبى له عصفور من عصافير الجنة ... الحديث . فالجواب عنه من وجهين : أحدهما إنه لعله نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع على ذلك ، كما أنكّر على سعد بن أبى وقاص فى قوله : إني لأراه مؤمناً ، فقال أو مسلماً . الوجه الثانى إنه صلى الله عليه وآله وسلم لعله لم يكن حينئذ اطلع على أنهم فى الجنة . ثم أعلم بعد ذلك ، ومحل الخلاف فى غير أولاد الأنبياء ، أما أولادهم فقال المازرى : الإجماع متحقق على أنهم فى الجنة .

الحديث الثالث والستون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ : اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين) لم يعلم الحافظ ابن حجر اسم السائل ، لكن يحتمل أن يكون عائشة ، لحديث أحمد وأبي داود عنها أنها قالت : قلت يارسول الله ذرارى المسلمين ... الحديث . وعند عبد الرزاق بسند ضعيف عنها أيضاً : سألت خديجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين ، فقال : هم مع آبائهم ، ثم سألته بعد ذلك ... الحديث (فقال الله إذ خلقهم) أى حين خلقهم (أعلم بما كانوا عاملين) أى أنه علم أنهم لا يعملون ما يقتضى تعذيبهم ضرورة ، لإنهم غير مكلفين . كذا فى القسطلانى . وقال ابن قتيبة : لو أبقاهم فلا تحكموا عليهم بشيء . وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة . وهذا يشعر بالتوقف وقد روى أحمد هذا الحديث بطريق عمار عنه وفيه قال : كنت أقول فى أولاد المشركين هم منهم حتى حدثنى رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقيته فحدثنى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ربهم أعلم بهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين ، فأمسكت عن قولى . قال فى الفتح : فبين أن ابن عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد احتج بقوله : الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال إنهم فى مشيئة الله ، وهو منقول عن الجادين وابن المبارك وإسحق ، ونقله البيهقى فى الاعتقاد عن الشافعى فى حق أولاد الكفار خاصة . قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنه فى هذه المسألة شيء مخصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين فى الجنة وأطفال الكفار خاصة فى المشيئة . قال : والحجة فيه حديث : الله أعلم بما كانوا عاملين ، وقيل إنهم تبع لآبائهم فى الجنة وفى النار . حكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج ، واحتجوا بقوله تعالى : « رب لا تنذر على الأرض من الكافرين دياراً » . وتعقبه بأن المراد قوم نوح خاصة ، وإنما دعا بذلك لما

أوحى الله إليه أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن . وأما حديث : هم من آبائهم أو منهم ، فذلك ورد في حكم الحرب ، وروى أحمد من حديث عائشة : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ولدان المسلمين . قال في الجنة ، وعن أولاد المشركين قال : في النار . فقلت يا رسول الله لم يدركوا الأعمال . قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أسمعك تضاعيمهم في النار . وهو حديث ضعيف جداً لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهيمة ، وهو متروك ، وقيل : إنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار ، وقيل هم خدم أهل الجنة . وفيه حديث أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبري والبخاري من حديث سمرة مرفوعاً : أولاد المشركين خدم أهل الجنة . وإسناده ضعيف وقيل : يصيرون تراباً . وروى عن ثمامة بن أشرس . وقيل : هم في النار . حكاه عياض عن أحمد وغلطه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلاً . وقيل : إنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار ، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن أبى عذب . أخرجه البخاري من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل . وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ، ومن مات في الفترة من طرق صحيحة . وحكى في كتاب الاعتقاد أنه المذهب الصحيح . وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال تعالى : « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون » . وفي الصحيحين : إن الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المنافق طبعاً فلا يستطيع أن يسجد . وقيل : إنهم في الجنة . قال النووي : وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون لقوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » . وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلا أن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى . ولحديث سمرة وحديث عمة خنساء وحديث عائشة في هذا الباب وقيل بالوقوف ، وقيل بالإسراك وفي الفرق بينهما دقة . وهذه مذاهب عشرة ذكرها الحافظ في الفتح . وبالجملة في حديث الباب إشعار بأن أولاد المشركين في الجنة ، وفي سنده التحديث ، والإخبار والعنعنة ، وفيه مروزيان وواسطيان وكوفي ، وأخرجه أيضاً في القدر ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الرابع والستون

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا ، فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا ، فَيَقُولُ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ : هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا ؟ فَقُلْنَا : لَا . قَالَ : لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدَيَّ فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَيَلْتَمِسُ شِدْقَهُ هَذَا ، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ . قُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَا أَنْطَلِقُ . فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفِهْرٍ أَوْ صَخْرَةٍ فَيَشْدُخُ بِهِ رَأْسَهُ ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهَّدَهُ ، فَاَنْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِسَ رَأْسَهُ ، وَعَادَ رَأْسَهُ كَمَا هُوَ ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَضَرَبَهُ . قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَا : أَنْطَلِقُ . فَاَنْطَلَقْنَا إِلَى ثَقَبٍ مِثْلِ التَّنُّورِ ، أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا ، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا ، فَإِذَا خَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا ، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ . فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَا : أَنْطَلِقُ ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ وَعَلَى وَسْطِ النَّارِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ . فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ لِلَّذِي فِي النَّهْرِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَا : أَنْطَلِقُ . فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَنْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصَبِيَانٌ وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنْ

الشَّجَرَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا ، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ وَأَدْخَلَانِي دَاراً
لَمْ أَرْ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا ، فِيهَا رِجَالٌ شُيُوخٌ وَشَبَابٌ وَنِسَاءٌ وَصَبِيَّانٌ ،
ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا ، فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَاراً ، هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ
مِنْهَا ، فِيهَا شُيُوخٌ وَشَبَابٌ ، قُلْتُ : طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ ، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا
رَأَيْتُ . قَالَا : نَعَمْ ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذِبَةِ
فَتَحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ فَيُضَنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَالَّذِي
رَأَيْتَهُ يُشَدِّخُ رَأْسَهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ
فِيهِ بِالنَّهَارِ ، يُفَعَّلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقَبِ فَهُمْ
الزُّنَاةُ ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرِّبَا ، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ
إِبْرَاهِيمُ وَالصَّبِيَّانُ حَوْلُهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنِ
النَّارِ ، وَالْدَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ
فَدَارُ الشُّهَدَاءِ ، وَأَنَا جِبْرِيلُ وَهَذَا مِيكَائِيلُ ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي ،
فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ . قَالَا : ذَلِكَ مَنْزِلُكَ . قُلْتُ : دَعَانِي أَدْخُلْ
مَنْزِلِي . قَالَا : إِنَّكَ بَقِيَ لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْكُمْلِهِ فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ
مَنْزِلَكَ .

(عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم إذا صلى صلاة الصبح أقبل علينا بوجهه) الكريم (فقال : من
رأى منكم الليلة رؤيا ، فإن رأى أحد قصها ، فيقول ما شاء الله . فسألنا يوماً
فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا ؟ قلنا لا . قال : لكنى رأيت الليلة رجلين)
قال الطبري : وجه الاستدراك أنه كان يحب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا :
ما رأينا ، كأنه قال : أنتم ما رأيتم شيئاً ، لكنى رأيت رجلين . وفي حديث
على عند أبي حاتم : رأيت ملكين (أتيا فأخذوا بيدي فأخرجاني إلى الأرض

المقدسة) وعند أحمد : إلى الأرض فضاء أو أرض مستوية . وفي حديث
عليّ : فانطلقا بي إلى السماء (فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده) شيء ، فسرّه
البخارى بقوله (كلوب) بفتح الكاف وتشديد اللام (من حديد) له شعب
يعلق بها اللحم ، ومن للبيان (يدخله في شدقه) بكسر المعجمة وسكون الدال
أى يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس . وهذا سياق
رواية أبى ذر . قال الحافظ ابن حجر : وهو سياق مستقيم . ولغيره : ورجل
قائم بيده كلوب من حديد إنه يدخل ذلك الكلوب في شدقه (حتى يبلغ
قفاه) وفي التعبير : فيشرشر شدقه إلى قفاه ومنحره إلى قفاه وعينه إلى قفاه
أى يقطعه شقاً . وفي حديث عليّ : فإذا أنا بملك وأمامه آدمى بيده كلوب من
حديد فيضعه في شدقه الأيمن فيشقه (ثم يفعل بشدقه الآخر) بفتح الحاء
المعجمة (مثل ذلك) أى مثل ما فعل بشدقه الأول (ويلتئم شدقه هذا فيعود)
وفي التعبير : فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصبح ذلك الجانب كما كان ،
فيعود ذلك الرجل (فيصنع مثله ، قلت) للملكين (ما هذا) أى ما حال هذا
الرجل (قالوا : انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع
على قفاه ورجل قائم على رأسه بفهر) بكسر الفاء وسكون الهاء : حجر
ملء الكف (أو صخرة) على الشك . وفي التعبير : وإذا آخر قائم عليه بصخرة
من غير شك (فيشدخ به) من الشدخ وهو كسر الشيء الأجوف ،
والضمير للفهر (رأسه) وفي التعبير : وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيثلغ
رأسه (فإذا ضربه تدهده الحجر) أى تدهرج . وفي حديث عليّ : ففررت
على ملك وأمامه آدمى ويبد الملك صخرة يضرب بها هامة الآدمى فيقع رأسه
جانباً وتقع الصخرة جانباً (فانطلق إليه) أى إلى الحجر (ليأخذه) فيصنع
به كما صنع (فلا يرجع إلى هذا) الذى شدخ رأسه (حتى يلتئم رأسه) وفي
التعبير : حتى يصح رأسه (وعاد رأسه كما هو فعاد إليه فضربه ، قلت) لهما
(من هذا ؟ قالوا : انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا إلى ثقب) وفي رواية بالنون
(مثل التنور) أى ما يجنز فيه (أعلاه مضيق وأسفله واسع يتوقد تحته) أى
تحت التنور (ناراً) بالنصب على التمييز ، وأسند يتوقد إلى ضمير عائد إلى
الثقب ، فكأنه قال : يتوقد ناره تحته . قال البدر الدمايني : وهو صريح في
أن تحته منصوب لا مرفوع ، وقال : إنه رآه في نسخة بضم التاء الثانية وفتح

عليها ، قال : وكان هذا بناء على أن تحته فاعل يتوقد ، ونصوص أهل العربية تأباه فقد صرحوا بأن فوق وتحت من الظروف المكانية العادمة التصرف . انتهى وقال ابن مالك : ويجوز أن يكون فاعل يتوقد موصولا بتحته فحذف وبقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى . والتقدير: يتوقد الذى تحته أو ماتحته ناراً وهو مذهب الكوفيين والأخفش ، واستصوبه ابن مالك ، ولأبوى ذر والوقت : يتوقد تحته نار بالرفع على أنه فاعل يتوقد (فإذا اقترَب) من القرب أى الوقود أو الحر الدال عليه قوله يتوقد ، وفى لفظ «أقترت» بهمزة قطع ففتناتين فوقيتين بينهما راء : من القتر ، أى التهب وارتفع نارها ، لأن القتر الغبار . وفى رواية «فترت» بفاء ومثناة فوقية مفتوحتين وتاء ساكنة بينهما راء : من الفتور ، وهو الانكسار والضعف واستشكل لأن بعده : فإذا خمدت رجعوا . ومعنى الفتور والحمود واحد وعند الحميدى : فإذا ارتقت : من الارتقاء وهو الصعود . قال الطيبي : وهو الصحيح دراية ورواية . كذا قال . وعند أحمد : فإذا أوقدت (ارتفعوا) الضمير فيه يرجع إلى الناس لدلالة سياق الكلام عليه (حتى كاد أن يخرجوا) أى كاد خروجهم يتحقق . ولأبوى ذر والوقت : كادوا يخرجون (فإذا خمدت) بفتح الخاء والميم ، أى سكن لهبها ولم يطفأ حرها (رجعوا فيها ، وفيها رجال ونساء عراة . فقلت) لها (من هذا ؟) قالوا : انطلق فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم) وفى التعبير : فأتينا على نهر حسبت أنه كاد يقول أحمر مثل الدم (فيه رجل قائم على وسط النهر) بفتح السين وسكونها . وفى صحيح أبى عوانة : وعلى شط النهر (رجل بين يديه حجارة ، فأقبل الرجل الذى فى النهر ، فإذا أراد أن يخرج) من النهر (رعى الرجل) الذى بين يديه الحجارة (بحجر فى فيه) أى فى فمه (فردّه حيث كان) من النهر (فجعل كلما جاء ليخرج) من النهر (رعى فى فيه بحجر فيرجع كما كان) فيه (فقلت : ما هذا ؟) قالوا : انطلق . فانطلقنا حتى انتهينا إلى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة) زاد فى التعبير : فيها من كل لون الربيع (وفى أصلها شيخ وصبيان) وفى التعبير : فإذا بين ظهرائى الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً فى السماء وإذا حوله من أكثر ولدان رأيتهم قط (وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها) وفى التعبير : فانطلقنا فأتينا على رجل كرىه المرأة كأكره ما أنت راء رجلاً مرآة وإذا عنده نار يحبها

ويسعى حولها (فصعدا بنى) بالصناد المهملة المفتوحة وكسر العين (فى الشجرة)
التي هى فى الروضة الخضراء (وأدخلانى داراً لم أر قط أحسن منها ، فيها
رجال شيوخ وشباب) وفى لفظ : وشبان (ونساء وصبيان ، ثم أخرجانى
منها) أى من الدار (فصعدا بنى الشجرة) أيضاً (فأدخلانى داراً هى أحسن ،
وأفضل) من الأولى (فيها شيوخ وشباب فقلت) لهما (طوفماني الليلة فأخبرانى
عما رأيتم قبلانعم) تخبرك (أما الذى رأيته يشق شذقه فكذاب يحدث بالكذبة
بفتح الكاف ويجوز كسرهما . قال فى القاموس : كذب يكذب كذباً وكذباً
وكذبة وكذبة (فتحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به ما رأيتم) من شق
شذقه (إلى يوم القيامة) لما ينشأ من تلك الكذبة من المفاصد (و) أما (الذى
رأيته يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن فنام عنه بالليل) أى أعرض عن
تلاوته (ولم يعمل فيه بالنهار) ظاهره أنه يعذب على ترك تلاوة القرآن بالليل ،
لكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين : ترك القراءة وترك العمل
(يفعل به) ما رأيتم من الشدخ (إلى يوم القيامة) لأن الإعراض عن القرآن
بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يؤهم أنه رأى فيه ما يوجب الإعراض عنه ، فلما
أعرض عن أفضل الأشياء عوقب فى أشرف الأعضاء وهو الرأس (و) أما
الفريق (الذى رأيته فى الثقب) أو فى الثقب كما فى رواية لأبى الوقت (فهم
الزناة و) الفريق (الذى رأيته فى النهر آكلوا الربا والشيخ) الكائن (فى أصل
الشجرة إبراهيم) الخليل (عليه السلام و) أما (الصبيان) الكاثنون (حوله)
أى إبراهيم (فأولاد الناس) وهذا موضع الترجمة ، فإن الناس عام يشمل
المؤمنين وغيرهم . وفى التعبير : وأما الولدان حوله فكل مولود مات على
الفطرة . قال فقال بعض المسلمين : يا رسول الله فأولاد المشركين . قال :
وأولاد المشركين . وهذا ظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم ألحقهم بأولاد
المسلمين فى حكم الآخرة ، ولا يعارضه قوله : هم مع آبائهم ، لأن ذلك فى
حكم الدنيا (والذى يوقد النار مالك خازن النار والدار الأولى التى دخلت)
فيها (دار عامة المؤمنين ، وأما هذه الدار فدار الشهداء) وهذا يدل على أن
منازل الشهداء أرفع المنازل ، لكن لا يلزم أن يكونوا أرفع درجة من الخليل
عليه السلام لاحتمال أن تكون إقامته هناك بسبب كفالتة الولدان ومترلته فى
الجنة أعلى من منازل الشهداء بلا ريب ، كما أن آدم عليه السلام فى السماء الدنيا

لكونه يرى نسيم بنيه من أهل الخير ومن أهل الشر ، فيضحك ويبكي مع أن منزله هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزله واكتفى في دار الشهداء بذكر الشيوخ والشباب ، لأن الغالب أن الشهيد لا يكون امرأة ولا صبيّاً (وأنا جبريل وهذا ميكائيل ، فارفع رأسك ، فرفعت رأسي فإذا فوق مثل السحاب) وفي التعبير : مثل الراية البيضاء (قالوا : ذاك منزلك قلت : دعاني) أي أتركاني (أدخل منزلي . قالوا : إنه بقي لك عمر لم تستكمله فلو استكملت) عمرك (أثبت منزلك) صدر البخاري الباب بالحديث الدال على التوقف : حيث قال فيه : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم ثنى بحديث أبي هريرة : كل مولود يولد على الفطرة ... إلخ . المرجح لكونهم في الجنة ، ثم ثلث بهذا الحديث المصرح بذلك حيث قال : وأما الصبيان حوله فأولاد الناس ، وهو عام يشمل أولاد المسلمين وغيرهم كما أشرنا إليه . وبقية مباحث الحديث بسطها صاحب الفتح والقسطلاني في التعبير . وفيه التحديث والعنونة ، وأبو رجاء مخضرم أدرك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فتح مكة ، لكنه لا رؤية له ، وأخرجه البخاري هنا تاماً ، وكذا في التعبير ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة في التهجد والبيوع وبدء الخلق والجهاد ، وفي أحاديث الأنبياء والتفسير والأدب أطرافاً منه ، ومسلم قطعة منه ، وقد أطال الحافظ ابن حجر الكلام على حديث أبي هريرة في الفطرة في هذا الباب ، ولا يخلو عن فوائد نفيسة وعوائد لطيفة .

الحديث الخامس والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
إِنْ أُمِّي أُفْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَأُظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ
تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

(عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً) هو سعد بن عباد (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: إن أمي) عمرة (افتلتت) أى ماتت فلتة يعنى فجأة (نفسها) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وأظنها لو تكلمت تصدقت، فهل لها أجر إن تصدقت عنها) بكسر إن على أنها شرطية. قال الزركشى: وهى الرواية الصحيحة، ولا يصح قول من فتحها لأنه إنما سأل عما لم يفعل، ويصح فتحها على مذهب الكوفيين على مجيء أن المفتوحة شرطية كإن المكسورة. ورجحه ابن هشام. والمعنى حينئذ صحيح بلا شك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) لها أجر إن تصدقت عنها. وأشار البخارى بهذا إلى أن موت الفجأة بمكروه، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه افتلتت نفسها، ونبه بذلك على أن معانى الأحاديث التى وردت فى الاستعاذة من موت الفجأة، كحديث أبى داود بإسناد رجاله ثقة، لكن راويه رفعه مرة ووقفه مرة أخرى: موت الفجأة أخذة أسف، وإنه لا ييأس من صاحبها، ولا يخرج بها عن حكم الإسلام ورجاء الثواب، وإن كان مستعاذاً منها لما يفوت بها من خير الوصية والاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الأعمال الصالحة. وفى مصنف ابن أبى شيبة عن عائشة وابن مسعود: موت الفجأة راحة للمؤمن وأسف على الفاجر ونقل النووى عن بعض القدماء أن جماعة من الأنبياء والصلحاء ماتوا كذلك. قال النووى: وهو محبوب للمراقبين. قال فى الفتح: وبذلك يجتمع القولان. ورواة هذا الحديث مدنيون إلا شيخ البخارى فبصرى، وفيه التحديث، والإخبار والعنونة والقول.

الحديث السادس والستون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَتَعَذَّرَ فِي مَرَضِهِ ، أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ ، أَيْنَ أَنَا غَدًا ، أَسْتَبِطَاءَ لِيَوْمٍ عَائِشَةَ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي وَدُفِنَ فِي بَيْتِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه) و له (وسلم ليتعذر في مرضه) بالعين المهملة والذال المعجمة أى يطلب العذر فيما يحاوله من الانتقال إلى بيت عائشة الصديقة . وعند القابسي يتقدّر بالقاف والذال المهملة ، أى يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها ليهون عليه بعض ما يجده ، لأن المريض يجد عند بعض أهله ما لا يجد عند بعض من الأنس والسكون والراحة والدعة (أين أنا اليوم) أى لمن النوبة (أين أنا غداً) أى لمن النوبة غداً ، أى أى امرأة أكون غداً عندها (استبطاء ليوم عائشة) اشتياقاً إليها وإلى يومها . قالت عائشة (فلما كان يومى قبضه الله بين سحري ونحري) بفتح أولهما وسكون ثانيهما، تريد بين جنبي وصدرى ، والسحر: الرثة ، فأطلقت على الجنب مجازاً من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ، والنحر: الصدر (ودفن في بيتي) وهذا هو المقصود من الحديث . وقولها « فلما كان يومى قبضه الله » تعنى لو روى الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتى المعهودة قبل الإذن . قال البخارى : وعن سفيان بن دينار التمار أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسنماً ، أى مرتفعاً . زاد أبو نعيم في مستخرجه : وقبر أبي بكر وعمر كذلك . واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزنى وكثير من الشافعية ، وقال أكثر الشافعية ونص عليه الشافعى : التسطیح أفضل من التسنيم ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم سطح قبر إبراهيم ، وفعله حجة لا فعل غيره ، وقول سفيان التمار لاحجة فيه ، كما قال البيهقي: لاحتمال أن قبره صلى الله عليه وآله وسلم وقبرى صاحبيه لم تكن في الأزمنة الماضية مسنمة . وقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : دخلت على عائشة فقلت لها : اكشفي

لى عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه ، فكشفت عن ثلاثة قبور
لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء ، أى لا مرتفعة كثيراً
ولا لاصقة بالأرض ، كما بينه فى آخر الحديث ، يقال : لطم بكسر الطاء ،
ولطاً بفتحها ، أى لصق ، ولا يؤثر فى أفضلية التسطيح كونه صار شعار
الروافض ، لأن السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها ، ولا يخالف ذلك قول
على رضى الله عنه : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا أدع
قبراً مشرفاً إلا سويته ، لأنه لم يرد تسويته بالأرض ، وإنما أراد تسطيحه
جمعاً بين الإخبار . نقله فى المجموع عن الأصحاب . قال فى الفتح : وزاد
الحاكم يعنى فى حديث القاسم السابق : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم مقدماً وأبا بكر رأسه بين كنفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعمر
رأسه عند رجلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا كان فى خلافة معاوية
فكانها كانت فى الأول مسطحة ثم لما بنى جدار القبر فى إمارة عمر بن
عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة . وقد روى
أبو بكر الآجرى فى كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق
إسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبى هند عن نعيم بن بسطام المدينى قال :
رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى إمارة عمر بن عبد العزيز
فرأيت مرتفعاً نحو من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبى بكر وراء قبره ، ورأيت
قبر عمر وراء أبى بكر أسفل منه ، ثم الاختلاف فى ذلك أيهما أفضل
لا فى أصل الجوار . ورجح المزنى التسليم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه
ما يصنع للجلوس بخلاف المسنم ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا
وهو من شعار أهل البدع ، فكان التسليم أولى ، ورجح التسطيح ما رواه
مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ، ثم قال : سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها . انتهى .

الحديث السابع والستون

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاضٍ عَنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ السَّتَةِ ، فَسَمَى السَّتَةَ ، فَسَمَى عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال) فى حديث طويل : إني لا أعلم أحداً أحق بهذا الأمر ، أى الخلافة ، من هؤلاء نفر الذين (توفى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم وهو راض عن هؤلاء نفر الستة) فمن استخلفوا ، أى من استخلفه هؤلاء نفر بعدى فهو الخليفة ، أى المستحق لها فاسمعوا له وأطيعوا (فسمى الستة عثمان وعلياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن ابن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم) ولم يذكر أباً عبيدة لأنه كان قد مات ولا سعيد بن زيد لأنه كان غائباً . وقال فى الفتح : لأنه كان ابن عم عمر فلم يذكره مبالغة فى التبرى من الأمر . نعم فى رواية المدائنى أن عمر عدّه فىمن توفى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض ، إلا أنه استثناه من أهل الشورى لقربته منه . انتهى . وفى الحديث صفة قبر عمر وأنه دفن مع صاحبيه النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر الصديق بعد ما استأذن عائشة رضى الله عنها فى ذلك ، فلما علمت عائشة فضل عمر آثرتة على نفسها وقالت : كنت أريده لنفسى فلاؤثرنه اليوم على نفسى . قال ابن المنير : الحظوظ المستحقة بالسوابق ينبغى فيها إثارة أهل الفضل ، كما ينبغى لصاحب المنزل إذا كان مفضولاً أن يؤثر بفضل الإمامة من هو أفضل منه إذا حضر منزله وإن كان الحق لصاحب المنزل . انتهى . ومطابقة الحديث للباب واضحة والله أعلم .

الحديث الثامن والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تسبوا الأموات) يحتمل أن اللام في الأموات عهدية ، والمراد بهم المسلمون لأن الكفار مما يتقرب إلى الله بسبهم ، ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي . قال ابن المنير : لفظ الترجمة تشعر بانقسام السب إلى منهي وغير منهي ، ولفظ الخبر مضمونه النهي عن السب مطلقاً . والجواب أن عمومه مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثنائهم بالخير وبالشر : وجبت وأتم شهاداء الله في الأرض ، ولم ينكر عليهم . وقال القرطبي في الكلام على حديث « وجبت » أنه يحتمل أجوبة : الأول : أن الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظفراً به فيكون من باب لا غيبة لفاسق وإن كان منافقاً . ثانيها : يحمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على ما قبله ليتعظ به من يسمعه . ثالثها : يكون النهي العام متأخراً فيكون ناسخاً . قال الحافظ : وهذا ضعيف . وقال ابن رشيد ما محصله أن السب ينقسم في حق الكافر وفي حق المسلمين ، أما الكافر فيمنع إذا تأذى به الحى المسلم ، وأما المسلم فحيث تدعو الضرورة إلى ذلك ، كأن يصير من قبيل الشهادة عليه ، وقد يجب في بعض المواضع ، وقد يكون مصلحة للميت ، كمن علم أنه أخذ مالا بشهادة زور ومات الشاهد ، فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد إلى صاحبه . قال : ولأجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم أن البخاري سها عن حديث الثناء بالخير والشر ، وإنما قصد البخاري أن يبين أن ذلك الجائز كان على معنى الشهادة ، وهذا الممنوع هو على معنى السب ، ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده ، وتأول بعضهم الترجمة الأولى على المسلمين خاصة ، والوجه عندى حملة على العموم إلا ما خصصه الدليل ، بل لقائل أن يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سباً في اللغة . وقال ابن بطال : سب الأموات يجري مجرى الغيبة ، فإن كان أغلب أحوال المرء

الخير ، وقد تكون منه الفتنة ، فالأغتياب له ممنوع ، وإن كان فاسقاً معلناً فلا غيبة له ، فكذلك الميت . ويتعقب بأن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون لقصد زجره وردعه عن المعصية أو لقصد تحذير الناس منه وتنفيرهم ، وبعد موته قد أفضى ، إلى ما قدّم فلا سواء ، وقد عملت عائشة رضي الله عنها رواية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلعنه وهو حيّ فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه ، كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة . ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه ، والمتحرى لدينه في اشتغاله بعيوب نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الأموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري البريات ، ولا ريب أن تمزيق عرض ما قدّم على ما قدّم وجثا بين يدي من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحتمل على ذلك من جرح أو نحوه أحموق لا تقع لمتيقظ ولا يصاب بمثلها متدين بمذهب ، نسأل الله السلامة بالحسنات ، اللهم اغفر لنا فلتات اللسان والقلم في هذه الشعاب والهضاب ، وجنينا عن سلوك هذه المسالك التي في الحقيقة مهالك ذوى الألباب (فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا) أى وصلوا إلى ما عملوا من خير أو شر ، فيجازى كل بعمله ، والربط بهذه العلة من مقتضيات الحمل على العموم . واستدل به على منع سب الأموات مطلقاً . وقد تقدّم أن عمومهم مخصوص . قال في الفتح : وأصح ما قيل في ذلك أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير والتنفير عنهم . وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتاً . انتهى ، وهذا الحديث رواه أحمد وأحمد والنسائي أيضاً . وفي حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا . رواه أحمد والنسائي ، وأخرجه عنه بمعناه الطبراني في الأوسط بإسناد فيه صالح بن نبهان وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قال شيخنا العلامة عز الإسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » قوله : فتؤذوا الأحياء ، أى فيتسبب عن سبهم أذية الأحياء من قراباتهم . ولا يدل هذا على جواز سب الأموات عند عدم تأذى الأحياء كمن لا قرابة له أو كانوا ولا يبلغهم ذلك ، لأن سب الأموات منهي عنه للعلة المتقدمة ، ولكونه من الغيبة التي وردت الأحاديث

بتحريمها ، فإن كان سبباً لأذية الأحياء فيكون محرماً من جهتين وإلا كان محرماً من جهة . وقد أخرج أبو داود والترمذى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذكروا محاسن أمواتكم وكفوا عن مساوئهم . وفي إسناده عمر أن ابن أنس المكي ، وهو منكر الحديث كما قال البخارى . وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . وقال الكراييسى : حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات صاحبكم فدعوه لا تقعوا فيه . وقد سكت أبو داود والمنذرى عن الكلام على هذا الحديث . وهذا آخر كتاب الجنائز .

تم الجزء الأول من عون البارى بحل أدلة البخارى على يد مؤلفه الفقير إلى رحمة الله البارى ، عبده وابن عبده وأمته ، أبى الطيب صديق بن حسن ابن على الحسينى القنوجى البخارى ، عفا الله تعالى عن ذنبه البارز والمتوارى ، يوم الجمعة سابع شهر جمادى الآخرة من سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ، فى بلدة بهوبال المحمية ، صانها الله وأهلها عن كل رزية وبلية ، ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثانى أوله « كتاب الزكاة » والحمد لله تعالى آخرأ ، كما بدأنا به أول مرة .

باب وجوب الزكاة

الحديث الأول

عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا إلى اليمن فقال : أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله أفترض عليهم خمس صلوات ، في كل يومٍ وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله أفترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

قال في الفتح : البسمة ثابتة في الأصل .

* (باب وجوب الزكاة) *

وهي في اللغة : التطهير والإصلاح والنماء والمدح ، ومنه : « فلا تزكوا أنفسكم » وفي الشرع : اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص ، سمي بها ذلك لأنها تطهر المال من الخبث وتقيه من الآفات ، والنفس من رذيلة البخل ، وتثمر لها فضيلة الكرم ، ويستجلب بها البركة في المال ، ويمدح المخرج عنه . قال ابن العربي : تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والحق والعفو ، وتعريفها في الشرايع : إعطاء جزء من النصاب الحولى إلى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطايبى ، ثم لها ركن وهو الإخلاص ، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولى ، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية ، ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة ، وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار . انتهى . وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف . والزكاة أمر مقطوع به في الشرع ، يستغنى عن تكلف الاحتجاج له ، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعه . وأما أصل فرضية الزكاة ، فمن جحدتها كفر ،

وهي أحد أركان الإسلام ، يقاتل الممتنعون من أدائها ، وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا قهراً كما فعل أبو بكر الصديق رضى الله عنه .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن) سنة عشر قبل حجة الوداع ، كما عند البخارى فى أواخر المغازى ، وقيل فى أواخر سنة تسع عند منصرفه من غزوة تبوك . رواه الواقدى وابن سعد فى الطبقات . وقد أخرجه الدارمى فى مسنده عن أبى عاصم ولفظه فى أوله : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : إنك ستأتى قوماً أهل كتاب (فقال : ادعهم) أولاً (إلى) شيثين (شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا) أى انقادوا (لذلك) أى الإتيان بالشهادتين (فأعلمهم) من الإعلام (أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة) فخرج الوتر (فإن هم أطاعوا لذلك) بأن أقروا بوجوبها أو بادروا إلى فعلها (فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة) أى زكاة (فى أموالهم تؤخذ من) مال (أغنيائهم) المكلفين وغيرهم (وترد على فقرائهم) وفى نسخة فى ، وبدأ بالأهم فالأهم ، وذلك من التلطف فى الخطاب ، لأنه لو طالبهم بالجميع فى أول الأمر لثغرت نفوسهم من كثرتها ، واقتصر على الفقراء من غير ذكر بقية الأصناف لمقابلة الأغنياء لأن الفقراء هم الأغلب ، والإضافة فى قوله « فقرائهم » تفيد منع صرف الزكاة للكافر ، وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال ، لأن الضمير فيه يعود على أهل اليمن ، وقيل يرجع إلى فقراء المسلمين ، وهم أعم من أن يكونوا فقراء أهل تلك البلد أو غيرهم . وأجيب بأن المراد فقراء أهل اليمن بقريئة السياق ، فلو نقلها عند وجوبها إلى بلد آخر مع وجود الأصناف أو بعضهم لا يسقط الفرض . وفى هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد والمظالم والمغازى ، ومسلم فى الإيمان ، وأبو داود فى الزكاة ، وكذا الترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ ، قَالَ : مَالَهُ مَالَهُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : أَرَبُّ مَالَهُ ، تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ ،
 وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ .

(عن أبي أيوب) بن خالد بن زيد الأنصاري (رضي الله عنه أن رجلا)
 قيل هو أبو أيوب الراوي ، ولا مانع أن يبهيم نفسه لغرض له ، وأما تسميته
 في حديث أبي هريرة الآتي بأعرابي فيحمل على التعدد ، أو هو ابن المنتفق
 كما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجى ، وزعم
 الصريفي أن ابن المنتفق اسمه لقيط بن صبرة وافد بني المنتفق (قال للنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم : أخبرني بعمل يدخلني الجنة) أى بعمل عظيم
 أو معتبر في الشرع (قال) القوم (ماله ماله) وهو استفهام والتكرير للتأكيد
 (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أرب ماله) أى حاجة جاءت به ،
 أى له أرب بفتح الهمزة والراء ، وما زائدة للتقليل ، أى له حاجة يسيرة . قاله
 الزركشى وغيره . وتعبه في المصاييح فقال : ليس مبتدأ محذوف الخبر بل
 مبتدأ مذكور الخبر ساغ لا ابتداء به وإن كان نكرة لأنه موصوف بصفة
 يرشد إليها ما الزائدة والخبر هو قوله (له) وأما قوله : أى حاجة له يسيرة
 وما للتقليل ، فليس كذلك ، بل ما زائدة منبهة على وصف لائق بالحل ،
 واللائق هنا أن يقدر عظيم ، لأنه سأل عن عمل يدخله الجنة ، ولا أعظم من
 هذا الأمر ، على أنه يمكن أن يكون له وجه . وروى أرب بلفظ الماضي
 كعلم ، أى احتاج فسأل لحاجته ، أو تفتن لما سأل عنه وعقل ، يقال : أرب
 إذا عقل فهو أريب ، وقيل تعجب من حرصه وحسن فطنته ، ومعناه لله دره ،
 وقيل هو دعاء عليه ، أى سقطت آراؤه وهى أعضاؤه ، كما قالوا : تريب
 يمينه ، وليس على معنى الدعاء بل على عادة العرب في استعمال هذه الألفاظ
 وروى أرب بكسر الراء مع التنوين ، مثل حذر أى حاذق فطن يسأل عما

يعنيه ، أى هو أرب ، فحذف المبتدأ ثم قال ما له ، أى ما شأنه . قال فى الفتح : ولم أقف على صحة هذه الرواية . وروى أرب بفتح الجميع . رواه أبو ذر . قال القاضى عياض : ولا وجه له . انتهى . والأول أولى .

(تعبد الله ولا تشرك به شيئاً) ولابن عساكر بإسقاط الواو (وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصل الرحم) تحسن لقرابتك ، وخص هذه الحصلة نظراً إلى حال السائل ، كأنه كان قاطعاً للرحم فأمره به لأنه المهم بالنسبة إليه ، وعطف الصلاة وما بعدها على سابقها من عطف الخاص على العام ، إذ العبادة تشمل ما بعدها . ودلالة هذا الحديث على الوجوب فيها غموض . وأجيب بأن سؤاله عن العمل الذى يدخل الجنة يقتضى أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض ، فيحمل على الزكاة الواجبة وبأن الزكاة قرينة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد ، وبأنه وقف دخول الجنة على أعمال من جملة أداء الزكاة ، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل الجنة ، ومن لم يدخل الجنة دخل النار ، وذلك يقتضى الوجوب . قال النووى : معناه أن تحسن إلى ذوى رحلك بما تيسر على حسب حالك من إنفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك . انتهى . ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالخص عليها بحسب حال المخاطب وافتقاره للتنبيه عليها أكثر مما سواها لمشقتها عليه وإما لتسهيله فى أمرها . وهذا الحديث رواه ما بين كوفى وواسطى ومدنى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى الإيمان ، والنسائى فى الصلاة والعلم .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ ؟ قَالَ : تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ . قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً) من سكن البادية ، وهل هو السائل في حديث أبي أيوب السابق أو غيره سبق ما فيه (أتى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال : دلني) (بضم الدال وتشديد اللام) (على عمل إذا عملته دخلت الجنة . قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تعبد الله) وحده (ولا تشرك به شيئاً) فيه أن المشرك لا يدخل الجنة ، كما أن الموحد يدخلها ، وقد قال تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » (وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة) غير بين القيد كراهة لتكرير اللفظ الواحد ، واحتراز به عن صدقة التطوع لأنها زكاة لغوية أو عن المعجلة قبل الحول فإنها زكاة لكن ليست مفروضة (وتصوم رمضان) ولم يذكر الحج اختصاراً أو نسياناً من الراوى . وقال في الفتح : لأنه كان حينئذ حاجاً (قال) الأعرابي (والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا) المفروض أو على ما سمعت منك في تأديته لقومى ، فإنه كان وافدهم وزاد مسلم : شيئاً أبداً ولا أنقص منه (فلما ولى) أى أدبر (قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا) الأعرابي ، أى إن داوم على فعل ما أمرته به لقوله في حديث أبي أيوب عند مسلم : إن تمسك بما أمر به دخل الجنة . قال في الفتح : أو يحمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك فأخبر به . قال القرطبي : هذا الحديث وكذا

حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما دالة على جواز ترك التطوعات ، لكن من دام على ترك السنن كان نقصاً في دينه ، فإن كان تركه تهاوناً بها ورغبة عنها كان ذلك فسقاً ، يعني لورود الوعيد عليه ، حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم : من رغب عن سنتي فليس مني . وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض ، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابهما ، وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ، ووجوب العقاب على الترك ونفيه . ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بإسلام ، فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لثلا يثقل عليهم فيملوا ، حتى إذا انشروا صدمهم للفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المنذوبات سهلت عليهم . انتهى . وفيه أن المبشر بالجنة أكثر من العشرة كما ورد النص في الحسن والحسين وأمهما وأمهاات المؤمنين ، فتحمل بشارة العشرة أنهم بشروا دفعة واحدة ، أو بلفظ بشره بالجنة ، أو أن العدد لا ينفي الزائد .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَكَفَرَ مِنْ كَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ
وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى
يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ
وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا ، قَالَ عُمَرُ : فَوَ اللَّهِ مَا هُوَ
إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : لما توفى رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم وكان أبو بكر) رضى الله عنه خليفة بعده (وكفر
من كفر من العرب) بعض عبادة الأوثان ، وبعض بالرجوع إلى اتباع
مسيلمة ، وهم أهل اليمامة وغيرهم ، واستمر بعض على الإيمان إلا أنه منع
الزكاة ، وتأول أنها خاصة بالزمن النبوى ، لأنه تعالى قال : « خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصلّ عليهم » الآية ، فغيره صلى الله عليه وآله
وآله وسلم : لا يطهرهم ولا يصلى عليهم فتكون صلاته سكناً لهم (فقال عمر)
ابن الخطاب رضى الله عنه لأبى بكر رضى الله عنه (كيف تقاتل الناس)
وفى حديث أنس : أتريد أن تقاتل العرب (وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم : أُمِرْتُ) أى أُمِرْنِي اللهُ (أن أُقاتل الناس حتى يقولوا
لا إله إلا الله) وكان عمر رضى الله عنه لم يستحضر من هذا الحديث إلا هذا
القدر الذى ذكره ، وإلا فقد وقع فى حديث ولده عبد الله زيادة : وأن محمداً
رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . وفى رواية العلاء بن عبد الرحمن :
حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما جئت به . وهذا يعم الشريعة كلها ،
ومقتضاه أن من جحد شيئاً مما جاء به صلى الله عليه وآله وسلم ودعى إليه

فامتنع ونصب القتال تجب مقاتلته وقتله إذا أصر (فن قالها) أى كلمة التوحيد مع لوازمها (فقد عصم منى ماله ونفسه) فلا يجوز هدر دمه واستباحة ماله بسبب من الأسباب (إلا بحقه) أى بحق الإسلام ، من قتل النفس المحرمة ، أو ترك الصلاة ، أو منع الزكاة ، بتأويل باطل (وحسابه على الله) فيما يسره ، فيثبت المؤمن ويعاقب المنافق ، فاحتج عمر رضى الله عنه بظاهر ما استحضره مما رواه من قبل أن ينظر إلى قوله « إلا بحقه » ويتأمل شرائطه (فقال) له أبو بكر رضى الله عنه (والله لأقاتلن من فرق) بتشديد الراء وقد تخفف (بين الصلاة والزكاة) أى قال أحدهما واجب دون الآخر أو منع من إعطاء الزكاة متأولاً كما مرّ (فإن الزكاة حق المال) كما أن الصلاة حق البدن ، أى فدخلت فى قوله : « إلا بحقه » فقد تضمنت عصمة دم ومال معلقة باستيفاء شرائطها ، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معلوم ، فكما لا تناول العصمة من لم يؤدّ حق الصلاة ، كذلك لا تناول العصمة من لم يؤدّ حق الزكاة ، وإذا لم تناولهم العصمة بقوا فى عموم قوله : أمرت أن أقاتل الناس ، فوجب قتالهم حينئذ ، وهذا من لطيف النظر أن يقلب المعارض على المستدلّ دليله فيكون أحقّ به ، ولذلك فعل أبو بكر فسلم له عمر ، وقاسه على الممتنع من الصلاة ، لأنها كانت بالإجماع من رأى الصحابة ، فردّ المختلف فيه إلى المتفق عليه ، فاجتمع فى هذا الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبى بكر بالقياس ، فدلّ على أن العموم يخص بالقياس . وفيه دلالة على أن العمرين لم يسمعا من الحديث الصلاة والزكاة كما سمعه غيرهما ، أو لم يستحضراه ، إذ لو كان ذلك لم يحتج عمر على أبى بكر ، ولو سمعه أبو بكر لردّ به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله « إلا بحقه » لكن يحتمل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل النظرى ، ويحتمل كما قال الطيبى أن يكون عمر ظنّ أن المقاتلة إنما كانت لكفرهم لا لمنعهم الزكاة ، فاستشهد بالحديث ، وأجابه الصديق بأنى ما أقاتلهم لكفرهم بل لمنعهم الزكاة (والله لو منعونى عناقاً) بفتح المهملة : الأنثى من المعز (كانوا يؤدّونها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر (رضى الله عنه) (فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبى بكر) رضى الله عنه (لقاتلهم فعرفت أنه الحق) بما ظهر من الدليل الذى أقامه

الصدّيق نصّاً وإقامة الحجة لا أنه قلده في ذلك ، لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً .
وذكر البغوى والطبرانى وابن شاهين والحاكم فى الإكليل من رواية حكيم
ابن حكيم بن عباد بن حنيف عن فاطمة بنت خشاف السلمية عن عبد الرحمن
الظفرى ، وكانت له صحبة ، قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إلى رجل من أشجع أن تؤخذ منه صدقته ، فأبى أن يعطيها ، فردّه إليه
الثانية ، فأبى ، ثم ردّه إليه الثالثة وقال : إن أبى فاضرب عنقه . اللفظ للطبرانى
ومداره عندهم على الواقدى عن عبد الرحمن بن عبد العزيز الإمامى عن حكيم .
وذكره الواقدى فى أول كتاب الردة وقال فى آخره : قال عبد الرحمن
ابن عبد العزيز : فقلت لحكيم بن حكيم : ما أرى أبابكر الصديق قاتل أهل
الردّة إلا على هذا الحديث . قال : أجل . وخشاف ضبطه ابن الأثير بفتح
المعجمة وتشديد الشين المعجمة وآخره فاء . وفى الحديث أن حول النتائج
حول الأمهات وإلا لم يجز أخذ العناق . وهذا مذهب الشافعية . وبه قال
أبو يوسف . وقال أبو حنيفة ومحمد : لا تجب الزكاة فى المسألة المذكورة ،
وحمل الحديث على المبالغة . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى استنباط
المرتدّين ، وفى الاعتصام ، ومسلم فى الإيمان ، وكذا الترمذى ، وأخرجه
النسائى أيضاً فى المحاربة . قال فى الفتح : واختلف فى أول وقت فرض
الزكاة ، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة ، فقل فى السنة الثانية قبل
فرض رمضان ، أشار إليه النووى فى باب السير من الروضة ، وجزم
ابن الأثير فى التاريخ بأن ذلك كان فى التاسعة . وفيه نظر . وفى حديث ضمام
ابن ثعلبة ، وحديث وفد عبد القيس ، وفى عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا
مخاطبة أبى سفيان مع هرقل ، وكانت فى أول السابعة ، وقال فيها يأمرنا
بالزكاة ، ومما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس فى قصة
ضمام بن ثعلبة المذكور فى البخارى فى كتاب العلم . وقوله : أنشدك الله : الله
أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ وكان قدوم
ضمام سنة خمس ، وإنما الذى وقع فى التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات ،
وذلك يستدعى تقديم فريضة الزكاة قبل ذلك . ومما يدل على أن فرض الزكاة
وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة ، لأن
الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف . وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً

والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوى له عن قيس بن سعد ، وهو كوفي اسمه عريب بالمهملة المفتوحة ابن حميد . وقد وثقه أحمد وابن معين ، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة ، فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان ، وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب . وادعى ابن خزيمة أنها فرضت قبل الهجرة . قال الحافظ : وفيه نظر . وقد بسط الحافظ في الفتح القول في ذلك فانظره .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا تَطَّاهُ بِأَخْفَافِهَا ، وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا تَطَّاهُ بِأَظْلَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا ، قَالَ : وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ قَالَ : وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارُ ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، قَدْ بَلَغْتُ ، وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، قَدْ بَلَغْتُ .

(وعنه) أى عن أنى هريرة (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : تأتى الإبل على صاحبها) أى يوم القيامة ، وعبر بعلى ليشعر باستعلائها وتسليطها عليه (على خير ما كانت) عنده فى القوة والسمن ليكون أثقل لوطنها وأشد لنكايتها ، فتكون زيادة فى عقوبته ، وأيضاً فقد كان يودّ فى الدنيا ذلك فيراها فى الآخرة أكمل (إذا هو لم يعط فيها حقها) أى لم يؤدّ زكاتها (تطأه بأخفافها) جمع خف ، وهو للإبل كالظلف للغنم والبقر ، والحافر للحمار والبغل والفرس ، والقدم للآدمى . ولمسلم من طريق أبى صالح عنه : ما من صاحب إبل لا يؤدى حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر أو فر ما كانت ، لا يفقد منها فصيلاً واحداً ، تطأه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كما مرت عليه أولاهها ردت عليه أخرهاها ، فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى الله بين العباد ، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار (وتأتى الغنم على صاحبها) أى يوم القيامة (على خير ما كانت) عنده فى القوة والسمن (إذا لم يعط فيها حقها) أى زكاتها (تطأه بأظلافها وتنطحه بقرونها) وفيه : إن الله يجي البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة . والحكمة فى كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو فى

بعضها ، لأن الحق في جميع المال غير متميز . زاد في رواية : ليس فيها عقصاء ولا جلهاء ولا عضباء . وزاد فيه ذكر البقر أيضاً . وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل : وتنطحه بفتح الطاء وبكسرها على الأشهر ، بل قال الزين العراقي : إنه المشهور في الرواية (قال : ومن حقها) يريد حق الكرم والمواساة وشرف الأخلاق لا إنه فرض . قال ابن بطلال (أن تحلب على الماء) يوم ورودها . كما زاد أبو نعيم وغيره : ليحضرها المساكين النازلون على الماء ، ومن لا لبن له فيها فيعطى من ذلك اللبن ، ولأن فيه رقفاً بالماشية . قال العلماء : وهذا منسوخ بآية الزكاة ، أو هو من الحق الزائد على الواجب الذي لاعتقابه بتركه ، بل على طريق المواساة وكرم الأخلاق كما مر . واستدل به من يرى أن في المال حقوقاً غير الزكاة ، وهو مذهب غير واحد من التابعين ، وفي الترمذى عن فاطمة بنت قيس عنه صلى الله عليه وآله وسلم : إن في المال حقاً سوى الزكاة . ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمرو الغداني ما يفهم أن هذه الجملة وهي « ومن حقها » إلخ مدرجة من قول أبي هريرة ، لكن في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر ، وفيه : فقلنا يارسول الله وما حقها ؟ قال : أطراق فحلها وإعارة ولدها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله . فبين أنها مرفوعة ، كما نبه عليه في الفتح ، لكن قال الزين العراقي : الظاهر أنها — أى هذه الزيادة — ليست متصلة كما بينه أبو الزبير في بعض طرق مسلم ، فذكر الحديث دون الزيادة ، ثم قال أبو الزبير : سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ، ثم سألت جابراً فقال مثل قول عبيد بن عمير . قال أبو الزبير : وسمعت عبيد بن عمير يقول : قال رجل : يارسول الله ما حق الإبل ؟ قال : حلبها على الماء . قال الزين العراقي : فقد تبين أن هذه الزيادة إنما سمعها أبو الزبير من عبيد بن عمير مرسلة لا ذكر لجابر فيها . انتهى . لكن وقعت هذه الجملة وحدها عند البخارى مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في الشرب في باب حلب الإبل على الماء . وهذا يقوى قول الحافظ ابن حجر أنها مرفوعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا يأتى) خبر بمعنى النهى (أحذكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته لها يعار) بضم المثناة التحتية أى صوت . قال ابن المنير : ومن لطيف الكلام أن النهى الذى أولنا به النهى يحتاج إلى تأويل أيضاً ، فإن

القيامة ليست دار تكليف ، وليس المراد نهيم عن أن يأتوا بهذه الحالة، إنما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأتوا كذلك، فالنهي في الحقيقة إنما باشر سبب الإتيان لا نفس الإتيان . وفي رواية « ثغاء » وهو صياح الغنم أيضاً ، ورجحه ابن التين (فيقول : يا محمد فأقول) له (لا أملك لك شيئاً) أى للتخفيف عنك (قد بلغت) إليك حكم الله (ولا يأتى) أحدكم يوم القيامة (ببيعير) ذكر الإبل وأنثاه (يحمله على رقبتة له رغاء) صوت الإبل (فيقول : يا محمد فأقول) له (لا أملك لك من الله شيئاً قد بلغت) إليك حكم الله تعالى .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ
 آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعاً أَقْرَعَ لَهُ
 زَيْبَتَانِ يُطَوِّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ ، يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ ،
 ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا مَالُكَ ، أَنَا كَنْزُكَ ، ثُمَّ تَلَا : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
 يَبْخُلُونَ » الْآيَةَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم : من آتاه الله) أى أعطاه (مالاً فلم يؤدّ زكاته مثل له)
 أى صور له (يوم القيامة) ماله الذى لم يؤدّ زكاته (شجاعاً) بضم الشين
 وهو الحية الذكر أو الذى يقوم على ذنبه ويواثب الرجل والفارس وربما
 بلغ الفارس (أقرع) لأشعر على رأسه لكثرة سمه وطول عمره (له زيبتان)
 أى زبدتان فى شدقيه ، يقال : تكلم فلان حتى زبد شدقاه ، أى خرج الزبد
 عليهما ، أو هما نابان يخرجان من فيه ، وردّ بعدم وجود ذلك كذلك ،
 أو هما النكتتان السوداءوان فوق عينيه ، وهو أوحش ما يكون من الحيّات
 وأخبيته (يطوّقه) ، أى يجعل طوقاً فى عنقه (يوم القيامة ثم يأخذ) الشجاع
 (بلهزمته ، يعنى شدقيه) أى جانبي الفم (ثم يقول) الشجاع له (أنا مالك ،
 أنا كنزك) يخاطبه بذلك ليزداد غصة وتهكماً عليه (ثم تلا) صلى الله عليه وآله
 وسلم : (لا يحسبن الذين يبخلون) الآية ، أى لا يحسبن الباخلون بخلهم خيراً
 لهم . وفى رواية الترمذى قرأ مصداقه « سيطوّقون ما بخلوا به يوم القيامة » .
 وفيه دلالة على أن المراد بالتطوّق حقيقة ، خلافاً لمن قال إن معناه سيطوّقون
 الإثم . وفى تلاوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة
 على أنها نزلت فى مانعي الزكاة . وعليه أكثر المفسرين . وقد أخرجه أيضاً
 فى التفسير ، والنسائى فى الزكاة .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس فيما دون خمس أواق) كجوار بغير ياء من الفضة (صدقة) فليس بكتر لأنه لا صدقة فيه ، فإذا زاد شيء عليها ولم تؤد زكاته فهو كثر ، والأوقية : أربعون درهماً بالنصوص المشهورة والإجماع ، كما قاله النووي في شرح المذهب . وروى الدارقطني بسند فيه ضعف عن جابر يرفعه . والوقية أربعون درهماً . وعند ابن عمر من حديثه مرفوعاً أيضاً : الدينار أربعة وعشرون قيراطاً . قال : وهذا وإن لم يصح سنده ففي الإجماع عليه ما يغني عن إسناده والاعتبار بوزن مكة تحديداً . والمثقال لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، وهو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها مادي وطال ، وأما الدراهم فكانت مختلفة الأوزان ، وكان التعامل غالباً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم والصدر الأول بعده بالدرهم البغلي نسبة إلى البغل لأنه كان عليها صورته ، وكان ثمانية دوانق ، والدرهم الطبري نسبة إلى طبرية قصبة الأردن بالشام وتسمى بنصيبين ، وهو أربعة دوانق ، فجمعاً وقسماً درهمين ، كل واحد ستة دوانق . وقيل إنه فعل زمن بني أمية ، وأجمع أهل ذلك العصر عليه . وروى ابن سعد في الطبقات أن عبد الملك بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها سنة خمس وسبعين . وقال الماوردي : فعله عمر ، ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ، ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً ، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان (وليس فيما دون خمس ذود) من الإبل (صدقة) قال ابن المنير : أضاف خمس إلى ذود وهو مذكور لأنه يقع على المذكر والمؤنث ، وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد

والجمع . وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع مانقله غيره
 إنه يقع على الجمع . انتهى . والأكثر على أن النود من الثلاثة إلى العشرة
 لا واحد له من لفظه . وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالنود الجمع ، وقال : لا يصح
 أن يقال خمس ذود ، كما لا يصح أن يقال خمس ثوب . وغلطه العلماء في ذلك ،
 لكن قال أبو حاتم السجستاني : تركوا القياس في الجمع فقالوا : خمس
 ذود لخمس من الإبل ، كما قالوا ثلثمائة على غير قياس . قال القرطبي : وهذا
 صريح في أن النود واحد في لفظه ، والأشهر ما قاله المتقدمون إنه لا يقصر
 على الواحد . وقال في القاموس : من ثلاثة أبرة إلى عشرة أو خمس عشرة
 أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين إلى التسع ، ولا يكون إلا من الإناث ،
 وهو واحد وجمع ، أو جمع لا واحد له ، أو واحد جمعه أذواد (وليس فيما دون
 خمسة أوسق) من تمر أو حب (صدقة) والأوسق : جمع وسق وهو مستون
 صاعاً . والصاع أربعة أمداد . والمد رطل وثلث بالبغدادى . فالأوسق
 الخمسة ألف وستائة رطل بالبغدادى . ورطل بغداد على الأظهر مائة
 وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ ،
فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يُرَبِّيْهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ ،
حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من تصدق بعدل تمرة) بسكون الميم ، والعدل عند الجمهور بفتح العين : المثل وبالكسر : الحمل بكسر الحاء ، أى بقية تمرة (من كسب طيب) حلال (ولا يقبل الله إلا الطيب) تأكيد لتقرير المطلوب فى النفقة (فإن الله يتقبلها بيمينه) قال الخطابى : ذكر اليمين لأنها فى العرف لما عزّ والأخرى لما هان . وقال ابن اللبان : نسبة الأيدى إليه تعالى استعارة لحقائق أنوار علوية يظهر عنها تصرفه وبطشه بدءاً وإعادة ، وتلك الأنوار متفاوتة فى روح القرب ، وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتبة التخصيص لما ظهر عنها ، فنور الفضل باليمين ونور العدل باليد الأخرى ، والله تعالى متعالٍ عن الجارحة . انتهى . ومذهب السلف أن اليمين واليد والقدم ونحوها مما ورد فى القرآن والسنة صفات له سبحانه وتعالى يجب إمرارها على ظاهرها من دون تأويل وتكييف وتعطيل وتخريف ، وهو الحق الأحق بالاتباع . ومذهب الخلف التأويل لذلك ، وهو ضعيف مرجوح لا يتشبه به إلا كل من لم يعترف من بحار العرفان ، ولم يشم من روائع السنة والقرآن ما يلتذ به قلبه ويرسخ به حلاوة الإيمان . وفى رواية سهيل : إلا أخذها بيمينه . وفى رواية مسلم : فيقبضها . وعند البزار من حديث عائشة : فيتلقاها الرحمن بيده (ثم يربّيها لصاحبها) بمضاعفة الأجر أو المزيد فى الكمية (كما يربى أحدكم فلوّه) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو المفتوحة : المهر ، لأنه يفلى أى يقطع ، وقيل : هو كل فطيم من ذات حافر والجمع أفلاء . قال أبو زيد : إذا فتحت الفاء شددت الواو ، وإذا كسرتها سكنت اللام كجرو ، وضرب به المثل لأنه

يزيد زيادة بينة ، ولأن الصدقة نتاج العمل ، وأحوج ما يكونحتاج إلى التربية إذا كان فطيماً ، فلو أحسن العناية به انتهى إلى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم لاسيا الصدقة ، فإن العبد إذ تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله إليها يكسبها نعت الكمال حتى ينتهي بالتضعيف إلى نصاب يقع لمناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين التمرة إلى الجبل . وفي رواية الترمذى من حديث أبي هريرة أيضاً : فلوه أو مهره . ولعبد الرزاق من وجه آخر عنه : مهره أو فصيله . وعند البزار من روايته أيضاً : مهره أو وصيفه أو فصيله . ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة : فلوه أو قال فصيله . وهذا يشعر بأن أو للشك . قال المازرى : هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه ، فكفى عن قبول الصدقة باليمن ، وعن تضعيف أجرها بالتربية . وقال عياض : لما كان الشيء الذى يرتضى يتلقى باليمن يؤخذ بها ، استعمل فى مثل هذا واستعير للمقبول لقول القائل :

* تلقاها عرابة باليمن *

أى هو مؤهل للمجد والشرف ، وليس المراد بها الجارحة . قال الترمذى فى جامعه : قال أهل العلم من السنة والجماعة : نؤمن بهذه الأحاديث ولا نتوهم فيها تشبيهاً ولا نقول كيف هذا ، هكذا روى عن مالك وابن عينة وابن المبارك وغيرهم ، وأنكرت الجهمية هذه الروايات . انتهى . قال فى الفتح : وسيأتى الرد عليهم - أى على الجهمية - فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى (حتى تكون مثل الجبل) يعنى التمرة . وعند الترمذى بلفظ : حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد . وقال : وتصديق ذلك فى كتاب الله : « يحق الله الربا ويربى الصدقات » وفى رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام أبي هريرة . ولمسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة : حتى تكون أعظم من الجبل . ولابن جرير من وجه آخر عن القاسم : حتى يوافى بها يوم القيامة وهى أعظم من أحد . وزاد عبد الرزاق فى روايته من طريق القاسم أيضاً : فتصدقوا . والظاهر أن المراد بعظمها أن عينها تعظم لتثقل فى الميزان . ويحتمل أن يكون ذلك معبراً به عن ثوابها .

الحديث التاسع

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تَصَدَّقُوا فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا ، يَقُولُ الرَّجُلُ : لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا .

(عن حارثة بن وهب) الخزاعي أخى عبد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمان يمشى الرجل فيه) بصدقته فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل (الذى يريد المتصدق أن يعطيه الصدقة) لو جئت بها بالأمس (حيث كنت محتاجاً إليها) لقبلتها فأما اليوم فلا حاجة لى بها (والظاهر أن ذلك يقع فى زمان كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطال . قال ابن المنير : والمقصود الحث على التحذير من التسويف بالصدقة ، لما فى المسارعة إليها من تحصيل النمو المذكور قبل ، لأن التسويف بها قد يكون ذريعة إلى عدم القابل لها ، إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج إليها . وقد أخبر الصادق إنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين إلى الصدقة بأن يخرج الغنى صدقته فلا يجد من يقبلها ، فإن قيل : من أخرج صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها ، فالجواب إن الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل ، والناوى يثاب ثواب الفضل فقط ، والأول أربع . وفى الحديث الحث على الصدقة والإسراع بها ، والتهديد مصروف لمن أخرها عن مستحقها ومطله بها حتى استغنى ذلك الفقير المستحق ، فغنى الفقير لا يخلص ذمة الغنى الماثل فى وقت الحاجة . وهذا الحديث من الرباعيات ، ورواته عسقلاني وواسطي وكوفي ، وفيه التحديث والسمع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الفتن ، ومسلم فى الزكاة .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ الْمَالِ ،
مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ وَحَتَّى يَعْرِضَهُ ، فَيَقُولَ الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ لَا أَرَبَ لِي .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض) بفتح الياء ، من فاض الإناء فيضاً إذا امتلأ (حتى يهتم رب المال من يقبل صدقته؟) من أهم ، والهم : الحزن ، ضبطوه بفتح أوله وضم الهاء ، من الهم وهو ما يشغل القلب من أمر يهم به ، وأسند الفعل إليه لأنه كان سبباً فيما حصل لصاحب المال ، وبضم الياء وكسر الهاء ، من أهمه الأمر إذا أقلقه . وقال النووي : ضبطوه بوجهين : أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء . والمعنى إنه يقلق صاحب المال ويحزنه أمر من يأخذ منه زكاة ماله لفقد المحتاج لأخذ الزكاة لعموم الغنى لجميع الناس ، والثاني بفتح أوله وضم الهاء : من هم بمعنى قصد ، ورب فاعل ومن مفعول أى يقصده فلا يجده . انتهى (وحتى يعرضه) بفتح أوله (فيقول الذى يعرضه عليه لا أرب لى) بفتححات ، أى لاجابة لى لاستغنائى عنه . قال الزركشى والكرمانى والبرماوى : كأنه سقط من الكتاب كلمة فيه . وقول البرماوى كالكرمانى وغيرهما . وقد وجد ذلك فى زمن الصحابة ، كأن تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها ، يشيرون به إلى نحو حكيم بن حزام إذ دعاه الصديق رضى الله عنه ليعطيه عطاء ، فأبى . وعرض عليه عمر ابن الخطاب قسمه من النى فلم يقبله . رواه الشيخان وغيرهما . ولكن هذا إنما كان لزهدهم وإعراضهم عن الدنيا ، مع قلة المال وكثرة الاحتياج ، ولم يكن لفيض المال ، وحينئذ فلا يستشهد به فى هذا المقام . وقال فى الفتح : إن ذلك يكون فى آخر الزمان .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ ، وَأَمَّا الْعِيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ ، ثُمَّ لِيَقْفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجُمَانٌ يُتَرْجَمُ لَهُ ، ثُمَّ لِيَقُولَنَّ لَهُ : أَلَمْ أُوتِكَ مَالًا ؟ فَلِيَقُولَنَّ : بَلَى ، ثُمَّ لِيَقُولَنَّ : أَلَمْ أُرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا ؟ فَلِيَقُولَنَّ : بَلَى ، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ ، فَلْيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ .

(عن عدى بن حاتم) الطائى (رضى الله عنه) والده الجواد المشهور أسلم سنة تسع أو عشر ، وتوفى بعد الستين . وقد أسن ، قيل : بلغ مائة وعشرين ، وقيل مائة وثمانين (قال : كنت عند رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم فجاءه رجلان) قال فى الفتح : لم أعرفهما (أحدهما يشكو العيلة) أى الفقر (والآخر يشكو قطع السبيل) أى الطريق من طائفة يترصدون فى المكامن لأخذ مال أو لقتل أو لإرعاب مكابرة اعتماداً على الشوكة مع البعد عن الغوث (فقال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : أما قطع السبيل فإنه لا يأتى عليك إلا قليل حتى تخرج العير) الإبل تحمل الميرة (إلى مكة بغير خفير) بزنة فاعيل ، الحجير : الذى يكون القوم فى خفارته وذمته (وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها) لاستغنائها عنها (منه ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله) عز وجل (ليس بينه وبينه حجاب) هذا

على سبيل التمثيل وإلا فالبارى سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يحجبه حجاب وإنما يستر تعالى عن أبصارنا بما وضع فيها من الحجب للعجز عن الإدراك في الدنيا ، فإذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معاينة كما نرى القمر ليلة البدر (ولا ترجمان) بفتح التاء وضمها وضم الجيم (يترجم له ثم ليقولنّ له ألم أوتك مالا ؟) زاد أبو الوقت : وولداً (فليقولنّ بلى ، ثم ليقولنّ : ألم أرسل إليك رسولاً ؟ فليقولنّ بلى ، فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ، فليتقينّ أحدكم النار ولو بشقّ تمرّة فإن لم يجد) شيئاً يتصدق به على المحتاج (فبكلمة طيبة) يردّها بها ويطيّب قلبه ليكون ذلك سبباً لنجاته من النار . قال في الفتح : وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان . وحديث أبي موسى الآتي بعده يشعر بذلك أيضاً . وقد أشار عدى بن حاتم كما في علامات النبوة إلى أن ذلك لم يقع في زمانه ، وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح ، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان . قال ابن التين : إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركاتها حتى تشبع الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الأرض كافر .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ، ثُمَّ
 لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ ، وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ أَمْرًا
 يَلْذَنُ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم قال : ليأتين على الناس زمان) قيل : هو زمان عيسى عليه
 السلام (يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم
 من يقبل الصدقة ، لأن الذهب أعزّ الأموال وأشرفها ، فإذا لم يوجد من
 يأخذه فغيره بطريق الأولى ، والقصد عدم حصول القبول مع اجتماع ثلاثة
 أشياء : طواف الرجل بصدقته وعرضها على من يأخذها وكونها من ذهب
 (ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ، ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة
 يلذن به) أى يلتجئ إليه (من قلة الرجال) بسبب كثرة الحروب والقتال
 الواقع في آخر الزمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر الهرج (وكثرة
 النساء) . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وأخرجه مسلم بسند البخارى .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَنَا بِالْصَّدَقَةِ أَنْطَلِقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيُحَامِلُ فَيُصِيبُ الْمُدَّ ، وَإِنْ لِبَعْضِهِمُ الْيَوْمَ لِمِائَةِ أَلْفٍ .

(عن أبي مسعود الأنصاري) عقبة بن عمرو بن ثعلبة البدرى مشهور بكنيته ، وجزم البخارى بأنه شهد بدرآ واستخلف مرة على الكوفة ، وتوفي قبل سنة أربعين أو فيها ، وصحح في الإصابة أنه مات بعدها لأنه أدرك إمارة المغيرة على الكوفة ، وذلك بعد سنة أربعين قطعاً (رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل) بضم الياء وكسر الميم فعلاً مضارعاً . وفي رواية « فتحامل » فعلاً ماضياً ، أى تكلف الحمل بالأجرة ليكسب ما يتصدق به (فيصيب المد) في مقابلة أجرته فيتصدق به (وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف) من الدراهم أو الدنانير أو الأمداد فلا يتصدق . زاد البخارى في التفسير : كأنه يعرض بنفسه . وأشار بذلك إلى ما كانوا عليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قلة الشيء وإلى ما صاروا إليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ، ومع ذلك فكانوا في العهد الأول يتصدقون بما يجدون ولو جهدوا ، والذين أشار إليهم آخرآ بخلاف ذلك . وفي الحديث الحث على الصدقة بما قلّ وبما جلّ ، وأن لا يحتقر ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَتْ أَمْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئاً غَيْرَ تَمْرَةٍ ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا ، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا ، فَأُخْبِرْتُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَبْتَلَى مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخلت امرأة : دخلت امرأة) قال الحافظ ابن حجر : لم أعرف اسمها ولا ابنتها (معها ابنتان) كائنتان (لها تسأل) عطاء (فلم تجد عندي شيئاً غير تمرة) واحدة (فأعطيتها إياها) لم تردّها خائبة وهي تجد شيئاً امثالاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لها : لا يرجع سائل من عندك ولو بشق تمرة . رواه البزار من حديث أبي هريرة (فقسمتها) السائلة (بين ابنتها ولم تأكل منها) شيئاً لما جعل الله في قلوب الأمهات من الرحمة (ثم قامت فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم علينا فأخبرته) بشأن السائلة (فقال : من ابتلى من هذه البنات) الإشارة إلى أمثال من ذكر في الفاقة أو إلى جنس البنات مطلقاً (بشيء) من أحوالهن أو من أنفسهن ، وسماه ابتلاء لموضع الكراهة لهن (كن له ستراً) لم يقل أستاراً بالجمع ، لأن المراد الجنس المتناول للقليل والكثير ، أى حجاباً (من النار) ومناسبة الحديث لترجمة البخارى من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت التمرة بين ابنتيها صار لكل واحدة منهما شق تمرة ، وقد دخلت في عموم كلام الصادق المصدوق : إنها ممن يستر من النار لأنها ممن ابتلى بشيء من البنات فأحسن إليهن . ومناسبة فعل عائشة لترجمة من قوله : والقليل من الصدقة . وللآية من قوله : « والذين لا يجحدون إلا جهم » لقولها في الحديث : فلم تجد عندي غير تمرة . وفيه شدة حرص عائشة امثالاً لوصيته صلى الله عليه وآله وسلم . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه أيضاً في الأدب ، وكذا مسلم ، وأخرجه أيضاً الترمذى في البر وقال حسن صحيح .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْراً ؟ قَالَ : أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ شَحِيحٍ ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى ، وَلَا تُمَهِّلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ، قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه . قيل : يحتمل أن يكون أبا ذر
 لأنه ورد فى مسند أحمد أنه سأل : أى الصدقة أفضل ؟ وكذا عند الطبرانى .
 لكنه أجيب : جهد من مقل أو سر إلى فقير (فقال : يا رسول الله أى الصدقة
 أعظم أجراً ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى)
 أى تطمع فى الغنى لمجاهدة النفس حينئذ على إخراج المال مع قيام المانع وهو
 الشح ، إذ فيه دلالة على صحة القصد وقوة الرغبة فى القربة (ولا تمهل حتى
 إذا بلغت) أى الروح ، أى قاربت (الحلقوم) مجرى النفس عند الغرغرة
 (قلت لفلان كذا ولفلان كذا) كناية عن الموصى له والموصى به فهما
 (وقد كان لفلان) أى وقد صار ما أوصى به للوارث فيبطله إن شاء إذا
 زاد على الثلث أو أوصى به لوارث آخر ، والمعنى : تصدق فى حال صحتك
 واختصاص المال بك ، وشح نفسك بأن تقول لا تلتف مالك لثلاث تصير
 فقيراً لافى حال سقمك وسباق موتك ، لأن المال حينئذ خرج منك وتعلق
 بغيرك . قال الخطاى : فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه ،
 وأن سخاوته بالمال فى مرضه لا تمحو عنه سمة البخل ، فلذلك شرط صحة البدن ،
 وشح بالمال لأنه فى الحالتين يجد للمال وقعاً فى قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر
 معه الفقر ، وأحد الأمرين للموصى والثالث للوارث ، لأنه إذا شاء أبطله .
 قال الكرماني : ويحتمل أن يكون الثالث للموصى أيضاً لخروجه عن الاستقلال
 بالتصرف فيما يشاء ، فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة . قال ابن بطال
 وغيره : لما كان الشح غالباً فى الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق فى النية
 وأعظم للأجر ، بخلاف من يشس من الحياة ورأى مصدر المال لغيره . وهذا
 الحديث أخرجه أيضاً فى الوصايا ، ومسلم والنسائى فى الزكاة .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لُحُوقًا ؟ قَالَ : أَطُولُكُمْ يَدًا ، فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذَرُغُونَهَا ، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا ، فَعَلِمْنَا بَعْدَ أَنَّمَا كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لُحُوقًا بِهِ ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلن) الضمير للبعض الغير المعين . قال في الفتح : ولم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الإسناد عن عائشة قالت فقلت . وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ فقلن بالنون (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) : أي أسرع بك لحوقاً ؟ (أي يدركك بالموت) قال : أطولكن يداً . فأخذوا قصبة يذرعونها (أي يقدرونها بذراع كل واحدة ، كي يعلموا أيهن أطول جارحة) فكانت سودة (بنت زمعة ، كما زاده ابن سعد) أطولهن يداً (من طريق المساحة) فعملنا بعد (أي بعد أن تقرر كون سودة أطولهن يداً بالمساحة) إنما كانت طول يدها الصدقة (أي علمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد باليد العضو وبالطول طولها ، بل أراد العطاء وكثرته ، فاليد هنا استعارة للصدقة ، والطول ترشيح لها ، لأنه ملائم للمستعار منه) وكانت أسرعنا لحوقاً به (صلى الله عليه وآله وسلم) (وكانت تحب الصدقة) واستشكل هذا بما ثبت من تقدم موت زينب وتأخر سودة بعدها . وأجاب ابن رشيد بأن عائشة لا تعني سودة بقولها : فعملنا بعد ، أي بعد أن أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي ، ولم تذكر سبباً للرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت ، فتعين الحمل على المجاز . انتهى . وحينئذ فالضمير في « وكانت » في الموضعين عائد على الزوجة التي عنها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : « أطولكن يداً » وإن كانت أبعد المذكور ، إذ هو متعين لقيام الدليل على أنها زينب بنت جحش ، كما في مسلم

من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ : فكانت أطولنا يداً زينب بنت جحش ، لأنها كانت تعمل وتصدق ، مع اتفاقهم على أنها أولهنّ موتاً ، فتعين أن تكون هي المرادة . وهذا من إضمار مالا يصلح غيره كقوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » . وعلى هذا فلم تكن سودة مرادة قطعاً ، وليس الضمير عائداً عليها ، لكن يعكز على هذا ما وقع من التصريح بسودة عند البخارى فى تاريخه الصغير عن موسى بن إسماعيل بهذا السند بلفظ : فكانت سودة أسرعنا . وقول بعضهم إنه يجمع بين روايتى البخارى ومسلم بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، فالأولوية لسودة باعتبار من حضر إذ ذاك معارض بما رواه ابن حبان أن نساء النبى صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فلم يغادر منهنّ واحدة ، وأجاب فى الفتح بأنه يمكن أن يكون تفسيره بسودة من أبى عوانة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر ، لأن ابن عيينة عن فراس قد خالفه فى ذلك . وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب . ويؤيده رواية الحاكم فى المناقب من مستدركه ولفظه : قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا فى بيت لإحدانا بعد وفاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم نمد أيدينا فى الجدار نتناول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش ، وكانت امرأة قصيرة ، ولم تكن أطولنا ، فعرّفنا حينئذ أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، تدبغ وتخرز ، وتتصدق فى سبيل الله . قال الحاكم على شرط مسلم : وهى رواية مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة فى أمر زينب ، وهى على شرط مسلم . وروى ابن أبى خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زينب أول نساء النبى صلى الله عليه وآله وسلم لحوقاً به . فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ، ويحصل من مجموعها أن فى أبى عوانة وهماً .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 قَالَ رَجُلٌ : لَأَتَصَدَّقَنَّ بِبَصْدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِبَصْدَقَتِهِ . فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ ،
 فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقَ عَلَى سَارِقٍ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ
 لَأَتَصَدَّقَنَّ بِبَصْدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِبَصْدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ ، فَأَصْبَحُوا
 يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى
 زَانِيَةٍ ، لَأَتَصَدَّقَنَّ بِبَصْدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِبَصْدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ ،
 فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقَ عَلَى غَنِيِّ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ : عَلَى
 سَارِقٍ ، وَعَلَى زَانِيَةٍ ، وَعَلَى غَنِيِّ ، فَأَتَى ، فَقِيلَ لَهُ : أَمَّا صَدَقْتُكَ عَلَى
 سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْعِفَ عَنْ
 زِنَاهَا ، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرُ ، فَيُنْفِقَ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : قال رجل (من بني إسرائيل كما عند أحمد) (لأتصدقن بصدقة) هو من
 باب الالتزام كالنذر مثلاً ، والقسم فيه مقدّر كأنه قال : والله لأتصدقن .
 وزاد في رواية أبي عوانة : الليلة . وكررها في المواضع الثلاثة ، وكذا مسلم ،
 وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة السرّ على رواية أبي ذر ،
 إذ لو كانت جهراً لما خفي عليه حال الغني ، لأنه في الغالب لا يخفى بخلاف الآخرين
 (فخرج بصدقته) ليضعها في يد مستحق (فوضعها في يد سارق) وهو لا يعلم
 أنه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين فيهم هذا المتصدق (يتحدثون :
 تصدّق) الليلة (على سارق) إخبار بمعنى التعجب أو الإنكار . ولابن لهيعة :
 على فلان السارق (فقال) المتصدق (اللهم لك الحمد) على تصدّقي على سارق
 حيث كان ذلك بإرادتك لا بإرادتي ، فإن إرادتك كلها جميلة ولا يحمد على
 المكروه سواك (لأتصدقن) الليلة (بصدقة) على مستحق (فخرج بصدقته)

ليضعها في يد مستحق (فوضعها في يد) امرأة (زانية فأصبحوا) أي بنو إسرائيل (يتحدون: تصدق الليلة على) امرأة (زانية فقال) المتصدق (اللهم لك الحمد) على تصدقي (على) امرأة (زانية) حيث كان بإرادتك . قال في الفتح: والذي يظهر أنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله ، فحمد الله على تلك الحال ، لأنه المحمود على جميع الحال ، لا يحمد على المكروه سواء ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى ما لا يعجبه قال : اللهم لك الحمد على كل حال (لأتصدقنّ) الليلة (بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني ، فأصبحوا يتحدثون : تصدّق) الليلة (على غني ، فقال : اللهم لك الحمد: على سارق وعلى زانية وعلى غني ، فأثى) في منامه (فقليل له) في رواية الطبراني في مسند الشاميين عند أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان بهذا الإسناد: فسأه ذلك فأثى في منامه . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عنه وكذا الإسماعيلي من طريق علي بن عياش عن شعيب . وفيه تعيين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره . قال الكرمانى: قوله «أثى في منامه» أى أرى في المنام ، أو سمع هاتفاً ملكاً أو غيره ، أو أخبره نبي أو أفتاه عالم . وقال غيره: أو أناه ملك فيكلمه ، فقد كانت الملائكة تكلم بعضهم في بعض الأمور ، وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا الأول . كذا في الفتح (أما صدقتك) زاد أبو أمية : فقد قبلت ، فأما (على سارق فلعله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها) بالقصر (وأما الغني فلعله يعتبر فينفق مما أعطاه الله) وفيه أن الصدقة كانت عندهم مخصصة بأهل الحاجات من أهل الخير ، ولهذا تعجبوا من الصدقة على هؤلاء الأصناف الثلاثة . وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع ، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع ، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء ، وبركة التسليم والرضا ، وذم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول . وهذا في صدقة التطوع . أما الواجبة فلا تجزى على غني وإن ظنه فقيراً ، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد حيث قالوا: تسقط ولا تجب عليه الإعادة . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في الزكاة .

الحديث الثامن عشر

عَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي ، وَخَطَبَ عَلِيٌّ فَأَنكَحَنِي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ ، أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ .

(عن معن بن يزيد) السلمي الصحابي (رضى الله عنه قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أنا وأبى) يزيد الصحابي (وجدى) الأحنس الصحابي ابن حبيب السلمي (وخطب عليّ) من الخطبة بكسر الخاء ، أى طلب من ولى المرأة أن يزوجه منى (فأنكحنى) أى طلب لى النكاح فأجبت (وخاصمت إليه) صلى الله عليه وآله وسلم . قال الزركشى والبرماوى : كأنه سقط هنا من البخارى ما ثبت فى غيره وهو : فأفلجنى ، يعنى حكم لى ، أى أظفرنى بمرادى ، يقال : فلج الرجل على خصمه إذا ظفر به (وكان أبى يزيد أخرج دنانير يتصدق بها فوضعها) أى الدنانير (عند رجل فى المسجد) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه . وفى السياق حذف تقديره وأذن له أن يتصدق بها على المحتاج إليها إذناً مطلقاً (فجئت فأخذتها) من الرجل الذى أذن له فى التصديق بها باختيار منه لا بطريق الغصب (فأتيتها بها) أى بالصدقة (فقال : والله ما إليك أردت) على الخصوص بالصدقة ، بل أردت عموم الفقراء ، أى من غير حجر على الوكيل أن يعطى الولد ، وقد كان الولد فقيراً (فخاصمته) يعنى أباه ، وهذه المحاصمة تفسير لخاصمت الأول (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقال : لك مانويت) من أجر الصدقة (يا يزيد) لأنك نويت الصدقة على محتاج وابنك محتاج إليها ، فوقعت الموقع ، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها

(ولك ما أخذت يامعن) لأنك أخذت محتاجاً إليها ، وإنما أمضاها صلى الله عليه وآله وسلم لأنه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف إليهم ، وكانت صدقة تطوع . قال في الفتح : وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق لو خطر بباله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به . واستدل به على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان ممن تلزمه نفقته ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال ، فاحتمل أن يكون معن كان مستقلاً لا يلزم أباه يزيد نفقته . وفيه جواز الافتخار بالمواهب الدنية والتحدث بنعم الله . وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن ، وأن ذلك بمجرد لا يكون عقوقاً . وجواز الاستخلاف في الصدقة ، ولا سيما صدقة التطوع ، لأن فيه نوع أسرار . وفيه أن للمتصدق أجر مانواه ، سواء صادف المستحق أو لا ، لأن الأب لارجوع له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة ، والله أعلم . وهذا الحديث من أفراد البخارى .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ ، وَلِلْمَخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجَرَ بَعْضٍ شَيْئًا .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أنفقت المرأة على عيال زوجها وأضيافه ونحو ذلك (من طعام) زوجها الذي في (بيتها) المتصرفه فيه إذا أذن لها في ذلك بالتصريح أو بالمفهوم من اطراد العرف ، فعلمت رضاه بذلك حال كونها (غير مفسدة) له بأن لم تتجاوز العادة ولا يؤثر نقصانه ، وقيد بالطعام لأن الزوج يسمح به عادة ، بخلاف الدراهم والدنانير فإن إنفاقها منه بغير إذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف أو شككت في رضاه أو كان شحيحاً يشح بذلك ، وعلمت ذلك من حاله أو شككت فيه ، حرم عليها التصديق من ماله إلا بصريح أمره . وليس في حديث الباب تصريح بجواز التصديق بغير إذنه . نعم في حديث أبي هريرة عند مسلم : وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له . لكن قال النووي : معناه من غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ، ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره إما بالصريح أو بالمفهوم كما مر . قال النووي وقال الخطابي : هو على العرف الجاري ، وهو إطلاق رب البيت لزوجته لإطعام الضيف والتصدق على السائل ، فندب الشارع ربة البيت لذلك ورغبها فيه على وجه الإصلاح لا الفساد والإسراف . وفي حديث أبي أمامة الباهلي عند الترمذي مرفوعاً وقال حسن : لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها . قيل : يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال : ذلك أفضل أموالنا . وفي حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود : لما بايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت : يا رسول الله إنا كل على آبائنا وأبنائنا . قال أبو داود : وأرى فيه أزواجنا ،

فما يحل لنا من أموالهم ؟ قال : الرطب تأكله وتهديه . قال أبو داود : الرطب أى بفتح الراء الخبز والبقل والرطب بضم الراء : التمر . ويحصل من هذا أن الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وحال الزوج من مسامحة وغيرها ، وباختلاف حال المنفق منه بين أن يكون يسيراً يتسامح به وبين أن يكون له خطر فى نفس الزوج يبخل بمثله ، وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فسادَه إن تأخر وبين غيره (كان لها أجرها بما أنفقت) غير مفسدة (ولزوجها أجره بما كسب) أى بسبب كسبه (وللخازن) الذى يكون بيده حفظ الطعام المتصدق منه (مثل ذلك) من الأجر (لا ينقص بعضهم أجر بعض) أى من أجر بعض (شيئاً) . وفى هذا الحديث التحديث والعننة وتابعى عن تابعى عن صحابى ، ورواته كلهم كوفيون ، وجريرو رازى أصله من الكوفة ، وأخرجه أيضاً فى الزكاة والبيوع ، ومسلم فى الزكاة ، وكذا أبو داود والترمذى ، وأخرجه النسائى فى عشرة النساء وابن ماجه فى التجارات .

الحديث العشرون

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنًى ، وَمَنْ يَسْتَعِفَّ يُعِفَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ .

(عن حكيم بن حزام) بالحاء والزاي الأسدي المكي ، ولد بجوف الكعبة فيما حكاه الزبير بن بكار ، وهو ابن أخي أم المؤمنين خديجة ، وعاش مائة وعشرين سنة ، شطرها في الجاهلية وشطرها في الإسلام ، وأعتق مائة رقبة ، وحج في الإسلام ومعه مائة بدنة ، ووقف بعرفة بمائة رقبة في أعناقهم أطواق الفضة منقوش فيها « عتقاء الله » عن حكيم بن حزام وأهدى ألف شاة . ومات بالمدينة سنة خمسين أو سنة أربع أو ثمان وخمسين أو سنة ستين (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : اليد العليا) المنفقة (خير من اليد السفلى) السائلة ، وهذا هو المعتمد ، وهذا هو قول الجمهور وقد بسط الحافظ ابن حجر الأقوال في بيان المراد من العليا والسفلى لانطول بذكرها . ثم قال : وكل هذه التأويلات المتعسفة تضحل عند الأحاديث المتقدمة المصرحة بالمراد ، فأولى ما فسر الحديث بالحديث ، ومحصل ما في الآيات المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة ثم المتعسفة عن الأخذ ثم الأخذ بغير سؤال ، وأسفل الأيدي السائلة والمانة ، والله أعلم (وابدأ بمن تعول) وفيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم . زاد النسائي من حديث طارق المحاربي : أملك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك . وروى النسائي أيضاً من حديث أبي هريرة : قال رجل : يا رسول الله عندي دينار . قال : تصدق به على نفسك . قال : عندي آخر . قال : تصدق به على زوجك . قال : عندي آخر . قال : تصدق به على ولدك . قال : عندي آخر . قال : تصدق به على خادمك . قال : عندي آخر . قال : أنت أبصر به . ورواه أبو داود والحاكم لكن بتقديم الولد على الزوجة (وخير الصدقة عن ظهر غنى) أى لاصدقة كاملة إلا عن ظهر غنى . قال في الفتح : معنى الحديث :

أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج إلى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . قال الخطابي : لفظ الظهر يرد في مثل هذا إشباعاً للكلام . والمعنى : أفضل الصدقة ما أخرجه الإنسان من ماله بعد أن يستبقي منه قدر الكفاية . ولذلك قال قبله : وابدأ بمن تعول . وقال البغوي : المراد غنى يستظهر به على النوائب التي تنوبه ، والتذكير للتعظيم . هذا هو المعتمد في معنى الحديث . قال النووي إن التصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ، ويكون هو ممن يصبر على الإضاعة والفقر ، فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . قال : والمختار أن معنى الحديث : أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته إلى أحد . فمعنى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه ، وستر العورة والحاجة ، لا ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله ، فلا يجوز الإيثار بل يحرم ، وذلك إنه إذا أثر غيره به أدى إلى إهلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته . فإعارة حقه أولى على كل حال . فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي أفضل لأجل ما يتحمله من غصص الفقر وشدة مشقته . وبهذا يندفع التعارض بين الأدلة . انتهى . (ومن يستعفف) يطلب العفة ، وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس (يعفه الله) أى يصيره عفيفاً (ومن يستغن يغنه الله) أى من يطلب الغنى يعطه الله ذلك .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْأَلَةَ : الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ ، وَالْيَدُ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر : فيه إباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة (وذكر الصدقة) وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة (والتعفف) أى كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على العفة . فيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر ، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى (والمسألة) ولمسلم : والتعفف عن المسألة . وفيه كراهية السؤال والتنفير عنه ، ومحله ما إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه . وقد روى الطبرانى من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعاً : ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً (اليد العليا خير من اليد السفلى ، فاليد العليا هي المنفقة) اسم فاعل من أنفق . ورواه أبو داود وغيره : المتعفة . ورجحه الخطابى قال : لأن السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها . وقال شارح المشكاة : تفسيره بالعفة يناسب الجمل ، وبالمنفقة غير مناسب له لكن إنما يتم هذا لو اقتصر على قوله : اليد العليا هي المتعفة ولم يعقبه بقوله (و) اليد (السفلى هي السائلة) لدالاتها على علو المنفقة وسفالة السائلة وردالتها وهي ما يستنكف منها ، فظهر بهذا أن مافى البخارى ومسلم أرجح من إحدى روايتى أبى داود نقلاً ودراية . ويؤيد ذلك رواية حكيم عند الطبرانى بإسناد صحيح مرفوعاً : يد الله فوق يد المعطى ، ويد المعطى فوق يد المعطى ، ويد المعطى أسفل الأيدي . وعند النسائى من حديث طارق الحاربى : قدمنا المدينة فإذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يد المعطى العليا . وهذا نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من

تعسف في تأويله ذلك ، كقول بعضهم : العليا الآخذة والسفلى المانعة ،
و العليا الآخذة والسفلى المنفقة . وقد كان إذا أعطى الفقير العطية يجعلها في
أيده نفسه ويأمر الفقير أن يتناولها لتكون يد الفقير هي العليا أدباً مع قول
تعالى : « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات » .
قال : فلما أضيف الأخذ إلى الله تعالى تواضع لله فوضع يده أسفل من يد
الفقير الآخذ . وقال ابن العربي . والتحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد
الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة ، وكلتاها عليا ،
وكلتاها يمين . انتهى . وعورض بأن البحث إنما هو في يد الآدميين ، وأما
يد الله عز وجل فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء ،
وباعتبار قبوله الصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الأخذ . وقد روى إسحق
في مسنده أن حكيم بن حزام قال : يارسول الله ما اليد العليا ؟ قال : التي تعطى
ولا تأخذ ، وهو صريح في أن الآخذة ليست بعليا . وقد ذكر أبو العباس
الداني في أطراف الموطأ أن هذا التفسير المذكور في حديث ابن عمر هذا
مدرج فيه ، ولم يذكر لذلك مستنداً . نعم في كتاب الصحابة للعسكري
بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان : إني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اليد العليا خير من اليد السفلى ،
ولا أحسب السفلى إلا السائلة ولا العليا إلا المعطية ، فهذا يشعر بأن التفسير
من كلام ابن عمر . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبه عن ابن عمر قال : كنا نتحدث
أن اليد العليا هي المنفقة . قاله في الفتح . وفي هذا الحديث التحديث والعنة
ورواته ما بين بصرى ومدنى ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الزكاة .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طُلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ : اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا ، وَيَقْضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاءه السائل أو طلبت إليه حاجة قال : اشفعوا تؤجروا) سواء قضيت الحاجة أم لا (ويقضى الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ما شاء) وهذا من مكارم أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم ليصلوا جناح السائل وطالب الحاجة ، وهو تخلق بأخلاق الله حيث يقول لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : اشفع تشفع ، وإذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالشفاعة عنده مع علمه بأنه مستغن عنها لأن عنده شافعاً من نفسه وباعثاً من جوده ، فالشفاعة الحسية عند غيره ممن يحتاج إلى تحريك ، داعية إلى الخير متأكدة بطريق الأولى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأدب والتوحيد ، ومسلم وأبو داود في الأدب ، والترمذى في العلم ، والنسائى في الزكاة .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُوَكِّيَ فَيُوكِيَ عَلَيْكَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : لَا تُحْصِيَ فَيُحْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ . وَفِي رِوَايَةٍ : لَا تُوعِيَ فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، أَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتَ .

(عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهما قالت : قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا توكي) يقال : أوكى مافى سقائه إذا شده بالوكاء ، وهو الخيط الذى يشده به رأس القربة ، أى لا تربطى على ماعندك وتمنعه (فيوكى عليك) أى لا تمنعى مالك عن الصدقة خشية نفاذه فتقطع عنك مادة الرزق (وفي رواية : لا تحصى فيحصى الله عليك) والإحصاء معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً ، وهو من باب المقابلة ، وإحصاء الله هنا المراد به قطع البركة ، أو حبس مادة الرزق ، أو المحاسبة عليه فى الآخرة . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة ، ورواية تابعة عن صحابية ، ورواته كلهم مدنيون إلا عبدة فكوفى ، وأخرجه البخارى فى الهبة ، ومسلم فى الزكاة ، وكذا النسائى .

(وفي رواية : لا توعى) من أوعيت المتاع فى الوعاء إذا جعلته فيه ، ووعيت الشيء : حفظته ، والمراد لازم الإيعاء وهو الإمساك (فيوعى الله عليك) وإسناده إلى الله مجاز عن الإمساك (ارضخى ما استطعت) فعل أمر من الرضخ ، وهو العطاء اليسير ، أى أنفق من غير إجحاف ، أى مادمت مستطاعة قادرة على الرضخ . وفى هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه أيضاً فى الزكاة والهبة ، ومسلم فى الزكاة ، والنسائى فيه وفى عشرة النساء .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاقَةٍ وَصَلَةٍ رَحِمٍ ، فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ .

(عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله أرايت أى أخبرنى عن حكم (أشياء كنت أتحنث) أى أتعبد أو أتقرب ، والحنث فى الأصل الإثم ، فكأنه أراد ألقى عنى الإثم . وعن ابن إسحق أن التحنث التبرر . وفى العتق بلفظ : كنت أتحنث بها ، يعنى أتبرر بها . قال عياض : رواه جماعة من الرواة فى البخارى بالمثلثة وبالمثناة ، وبالمثلثة أصح رواية ومعنى (بها فى الجاهلية) قبل الإسلام (من صدقة أو عتاقة) وكان أعتق مائة رقبة فى الجاهلية ، وحمل على مائة بعير (وصلة رحم فهل) لى (فيها من أجر ؟ فقال النبى صلى الله عليه وآله (وسلم : أسلمت على) قبول (ماسلف) لك (من خير) وقال الحر بنى : معناه ماتقدم لك من الخير الذى عملته هو لك . ويؤيد ظاهر هذا الحديث ما رواه الدارقطنى فى غرائب مالك من حديث أبى سعيد مرفوعاً : إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة كان زلفها ، ومحا عنه كل سيئة كان زلفها ، وكان عمله بعد ذلك الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها ، لكن هذا لايتخرج على القواعد الأصولية ، لأن الكافر لايتصح منه فى حال كفره عبادة ، لأن شرطها النية وهى متعذرة منه ، وإنما يكتب له ذلك الخير بعد إسلامه تفضلاً من الله مستأنفاً . قال فى الفتح : وأما من قال إن الكافر لايثاب فحمل معنى الحديث على وجوه أخرى ، منها أن يكون المعنى : إنك بفعلك ذلك اكتسبت طباعاً جميلة فانتفعت بتلك الطباع فى الإسلام ، أو تكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير ، أو إنك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً فهو باق لك فى الإسلام ، أو إنك ببركة الخير هديت إلى الإسلام

لأن المبادئ عنوان الغايات ، أو إنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع .
قال ابن الجوزى : قيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن جوابه ،
فإنه سأل : هل لى فيها من أجر ؟ فقال : أسلمت على ما أسلفت من خير .
والعتق : فعل خير ، فكأنه أراد إنك قد فعلت خيراً ، والخير يمدح فاعله
ويجازى عليه فى الدنيا ، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً : يثاب
فى الدنيا بالرزق على مايفعله من جنسه . قال ابن المنير : لم يثبت الحكم من
أجل قوة الاختلاف فيه . قال الحافظ ابن حجر : لا مانع من أن الله يضيف
إلى إحسانه فى الإسلام ثواب ما كان صدر منه فى الكفر تفضلاً وإحساناً .
انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والعننة ، ورواية تابعى عن تابعى عن
صحابى ، وأخرجه أيضاً فى البيوع والأدب والعتق ، وأخرجه مسلم فى الإيمان .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِذُ ، وَرُبَّمَا قَالَ : يُعْطَى مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا
مَوْفَرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ : أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
الخازن المسلم الأمين الذى ينفذ (بقاء مكسورة مثقلة ومخففة مضارع أنفذ
أو نفذ من الأفعال أو من التفعيل وهو الإمضاء) وربما قال يعطى ما أمر به)
من الصدقة (كاملاً موفراً طيب به نفسه فيدفعه إلى) الشخص (الذى أمر له)
مبنيًا للمفعول ، أى الذى أمر الأمر له (به) أى بالدفع (أحد المتصدقين)
بفتح القاف ، لكن أجره غير مضاعف له عشر حسنات ، بخلاف رب المال
فهو نحو قولهم فى المبالغة : القلم أحد اللسانين . وقيد الخازن بكونه مسلماً ،
لأن الكافر لانية له ، وبكونه أميناً لأن الخائن غير مأجور ، ورتب الأجر على
إعطاء ما أمر به لثلاث خائناً أيضاً ، وأن تكون نفسه بذلك طيبة لثلاث
يعدم النية فيفقد الأجر ، والبخيل كل البخيل من بخل بماله غيره وأن يعطى من
أمر بالدفع إليه لا لغيره . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الوكالة والإجارة ،
ومسلم فى الزكاة ، وكذا أبو داود والنسائى .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا :
اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما من يوم يصبح العباد فيه) ينزل فيه أحد (إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً) طاعتك (خلفاً) بفتح اللام ، أى عوضاً ، كقوله تعالى : « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه » . وقوله : ابن آدم أنفق ينفق عليك (ويقول) الملك (الآخر : اللهم أعط ممسكاً تلفاً) زاد ابن أبي حاتم عن أبي الدرداء : فأنزل الله تعالى في ذلك : « فأما من أعطى واتقى » إلى قوله « العسرى » وقوله « اللهم أعط ممسكاً تلفاً » هو من قبيل المشاكلة لأن التلف ليس بعطية . وظاهره كما قال القرطبي يعم الواجبات والمندوبات ، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق الدعاء بالتلف . نعم إذا غلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه بإخراج ما أمر به إذا أخرجه : ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون ، وأخرجه مسلم في الزكاة ، والنسائي في عشرة النساء ، وكذا أخرجه من حديث أبي الدرداء أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه والبيهقي من طريق الحاكم بلفظ : ما من يوم طلعت فيه شمسه إلا وكان يجنبتيها ملكان يناديان نداء يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين : « يا أيها الناس هلموا إلى ربكم » إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى . ولا آبت الشمس إلا وكان يجنبتيها ملكان يناديان نداء يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين : اللهم أعط منفقاً خلفاً وأعط ممسكاً تلفاً . وأنزل الله في ذلك قرآناً في قول الملكين : « يا أيها الناس هلموا إلى ربكم » في سورة يونس « والله يدعو إلى دار السلام ... ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » . وأنزل الله في قولها : اللهم أعط منفقاً ... إلخ : « والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى » إلى قوله « للعسرى » وقوله : يجنبتيها تثنية جنبة بفتح الجيم وسكون النون ، وهى

الناحية . وفي الحديث الترغيب في الإنفاق في وجوه البر ، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل ، وتضمنت الآية الكريمة الوعد بالتيسير لمن ينفق في وجوه البر ، والوعيد بالتيسير بعكسه ، والتيسير المذكور أعم من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة ، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين ، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال ، أو المراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها . قال النووي : الإنفاق المملوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيقات والتطوعات .

الحديث السابع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ جَبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ ، مِنْ
ثَدْيَيْهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبَغَتْ أَوْ وَفَرَتْ عَلَى
جِلْدِهِ حَتَّى تُحْفِيَ بَنَانُهُ ، وَتَعْفُو أَثَرُهُ ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ أَنْ
يُنْفِقَ شَيْئًا إِلَّا لَزَقَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَكَانَهَا ، فَهُوَ يُوسِعُهَا فَلَا تَتَّسِعُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم يقول : مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين جبتان من (حديد) الأكر أنها بالموحدة ، وفى رواية بالنون ، وهى بالموحدة : ثوب مخصوص ولا مانع من إطلاقه على الدرع (من ثديهما) جمع ثدى (إلى تراقيهما) جمع ترقوة : العظمين المشرفين فى أعلى الصدر من رأس المنكبين إلى طرف ثغرة النحر (فأما المنفق فلا ينفق) شيئاً (إلا سبغت) أى امتدت وغطت (أو وفرت) من الوفور ، والشك من الراوى ، أى كملت (على جلده حتى تحفى) أى تستر ، وفى رواية : تجن من أجنّ الشئ إذا ستره (بنانه) أى أصابعه ، وروى ثيابه وهو تصحيف ، وفى رواية : حتى تغشى أنامله (وتعفو أثره) تقول : عفّت الديار إذا درست ، وعفاها الريح إذا طمسها ، وهو فى الحديث متعلد ، أى تمحو أثر مشيه لسبوغها ، يعنى أن الصدقة تستر خطايا المتصدق كما يستر الثوب الذى يجر على الأرض أثر مشى لابس به بمرور الذيل عليه ، فضرِب المثل بدرع سابغة ، فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه ، والمراد أن الجواد إذا همّ بالصدقة انفسح لها صدره وطابت بها نفسه فتوسعت بالإنفاق (وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت) أى التصقت (كل حلقة) بسكون اللام (مكانها فهو يوسعها ولا تتسع) ضرب المثل برجل أراد أن يلبس درعاً يستجنّ به فحالت يداه بينها وبين أن تمر على سائر جسده ، فاجتمعت فى عنقه فلزمت ترقوته . والمعنى : أن البخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه وضاق صدره وانقبضت يداه .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ :
 عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ ، فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ :
 يَعْمَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ ، قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : يُعِينُ
 ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ . قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ؟ قَالَ : فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ
 وَلْيَمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 على كل مسلم صدقة) أى على سبيل الاستحباب المتأكد ، ولا حق في
 المال سوى الزكاة إلا على سبيل الندب ومكارم الأخلاق كما قاله الجمهور
 (فقالوا : يانبي الله فن لم يجد) مايتصدق به (قال : يعمل بيده فينفع نفسه
 ويتصدق . قالوا : فإن لم يجد . قال : يعين ذا الحاجة الملهوف) أى المظلوم
 والعاجز (قالوا : فإن لم يجد) أى لم يقدر (قال : فليعمل بالمعروف) وعند
 البخارى فى الأدب من وجه آخر عن شعبة : فليأمر بالخير أو بالمعروف .
 وزاد أبو داود والطيالسى : وينهى عن المنكر (ويمسك عن الشر فإنها)
 أى الخصلة التى هى الإمساك (له) أى للممسك (صدقة) وظاهره أن الأمر
 بالمعروف والإمساك عن الشر رتبة واحدة وليس كذلك بل الإمساك هو
 الرتبة الأخيرة . قال الزين بن المنير : إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا
 نوى بالإمساك القربة بخلاف محض الترك والإمساك أعم من أن يكون عن
 غيره ، فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه ، فإن كان شره لايتعدى نفسه
 فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الإثم . قال : وليس ماتضمنه الخير من
 قوله « فإن لم يجد » ترتيباً وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من
 الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصلة أخرى ، فمن أمكنه أن يعمل بيده
 فيتصدق ، وأن يغيث الملهوف ، وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ،
 ويمسك عن الشر ، فليفعل الجميع . ومقصود هذا الباب ينزل مترلة
 الصدقات فى الأجر ولاسيا فى حق من لايقدر عليها . ويفهم منه أن الصدقة

في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة . ومحصل ما ذكره في حديث الباب أنه لأبد من الشفقة على خلق الله ، وهي إما بالمال أو غيره ، والمال إما حاصل أو مكتسب ، وغير المال إما فعل وهو الإغاثة ، وإما ترك وهو الإمساك . انتهى . وبسط في الفتح في بيان ذلك . والذي ذكرناه فيه كفاية . ورواة هذا الحديث كوفيون إلا شيخ البخاري فبصري وشعبة فواسطي ، وفيه التحديث والعننة ورواية الابن عن أبيه عن جده ، وأخرجه مسلم والنسائي في الزكاة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ فَقُلْتُ : لَا ، إِلَّا مَا أَرْسَلْتُ بِهِ نُسَيْبَةَ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ ، فَقَالَ : هَاتِ ، فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا .

(عن أم عطية رضي الله عنها) أنها (قالت : بعث إلى نسيبة) أم عطية (الأنصارية بشاة) من الصدقة (فأرسلت) نسيبة (إلى عائشة رضي الله عنها) وقد كان مقتضى الظاهر أن تقول : بعث إلى بضمير المتكلم المجرور ، لكنها عبرت عن نفسها بالظاهر حيث قالت : إلى نسيبة موضع المضمر الذي هو ضمير المتكلم المجرور إما على سبيل الالتفات أو جردت من نفسها ذاتاً تسمى نسيبة ، وليس أم عطية غير نسيبة ، بل هي هي ، وخوف هذا التوهم زاد ابن السكن هنا عن الفربري : قال أبو عبد الله أي البخاري : نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : عندهم شيء) قالت عائشة (فقلت : لا) شيء عندنا (إلا ما أرسلت به) أم عطية (نسيبة من تلك الشاة ، فقال : هات فقد بلغت محلها) أي وصلت إلى الموضع الذي تحل فيه بصيرورتها ملكاً للمتصدق بها عليهم ، فصحت منها هديتها ، وإنما قال ذلك لأنه كان يحرم عليه أكل الصدقة . وترجم البخاري لهذا الحديث بلفظ : باب قدركم يعطى من الزكاة ومن الصدقة وحكم من أعطى شاة . انتهى . وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب ، وهو محكى عن أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : لا بأس به . وقال غيره : لفظ الصدقة يعم الفرض والنفل والزكاة كذلك ، لكنها لا تنطلق غالباً إلا على المفروض دون التطوع . فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه ، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض ترادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على النفل . وقد تكرر في الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ، ولكن الأغلب التفرقة ، والله أعلم .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : أَلَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ .

(عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له)
 الفريضة التي تؤخذ في زكاة الحيوان (التي أمر الله رسوله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) بها (ومن بلغت صدقته بنت مخاض) بأن كان عنده من الإبل
 خمس وعشرون إلى خمس وثلاثين ، وبنت المخاض الأنثى من الإبل وهي
 التي تم لها عام ، سميت به لأن أمها آن لها أن تلحق بالمخاض وهو وجع الولادة
 وإن لم تحمل (وليست عنده) أى بنت المخاض موجودة (وعنده بنت لبون)
 أنثى وهي التي آن لأمها أن تلد فتصير لبوناً (فإنها تقبل منه) أى من المالك
 من الزكاة (ويعطيه المصدق) كمحدث أخذ الصدقة وهو الساعى الذى يأخذ
 الزكاة (عشرين درهماً) فضة من النقرة الخالصة ، وهي المراد بالدراهم
 الشرعية حيث أطلقت (أو شاتين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل
 (فإن لم يكن عنده) أى المالك (بنت مخاض على وجهها) المفروض (وعنده
 ابن لبون) ذكر (فإنه يقبل منه) وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف
 تحصيلها (وليس معه شيء) وهذا طرف من حديث الصدقات ، ودلالته على
 الترجمة من جهة قبول ما هو أنفس مما يجب على المتصدق وإعطاؤه التفاوت
 من جنس غير جنس الواجب ، وكذا العكس . وأجيب بأنه لو كان كذلك
 لكان ينظر ما بين السنين في القيمة ، فكان الفرض يزيد تارة وينقص أخرى
 لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين
 لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في مثل ذلك . قاله في فتح الباري .
 ورواه بصريون ، وفيه التحديث ، وأخرجه البخارى في مواضع . قال
 صاحب التلويح : أى في عشرة مواضع بإسناد واحد مقطوعاً من حديث
 ثمامة عن أنس ، وأخرجه أبو داود في الزكاة ، وكذا النسائي وابن ماجه .

الحديث اخادى والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له : الفريضة (التى فرض رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية) المالك كثرة (الصدقة) فيقل ماله أو خشية المصدق قتلها ، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث فى المال شيئاً من الجمع والتفريق . وهذا التأويل قاله الشافعى . وقال مالك فى الموطأ : معناه أن يكون نفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقانهما حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة ، فصرف الخطاب للمالك . وقال أبو حنيفة : معنى لا يجمع بين متفرق أن يكون بين رجلين أربعون شاة ، فإذا جمعاها فشاة ، وإذا فرقاها فلا شيء ، ولا يفرق بين مجتمع أن يكون لرجل مائة وعشرون شاة ، فإذا فرقها المصدق أربعين أربعين فثلاث شياه . وقال أبو يوسف : معنى الأول أن يكون للرجل ثمانون شاة ، فإذا جاء المصدق قال هى بينى وبين إخوتى لكل واحد عشرون فلا زكاة ، أو يكون له أربعون وإخوته أربعون فيقول كلها لى فشاة (وفى رواية عنه) أى عن أنس رضى الله عنه (أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له) الفريضة (التى فرض رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية) يريد أن المصدق إذا أخذ من أحد الخليطين ماوجب أو بعضه من

مال أحدهما فإنه يرجع المخالط الذى منه الواجب أو بعضه بقدر حصة الذى خالطه من مجموع المالين مثلا فى المثل كالثمار والحبوب ، وقيمة فى المقوم كالإبل والبقر والغنم ، فلو كان لكل منهما عشرون شاة رجع الخليط على خليطه بقيمة نصف شاة لابنصف شاة لأنها غير مثلية ، ولو كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون فأخذ الساعى الشاتين الواجبتين من صاحب المائة رجع بثلاث قيمتهما . أو من صاحب الخمسين رجع بثلاثي قيمتهما ، أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلاث قيمة شاة ، وصاحب الخمسين بثلاثي قيمة شاة .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْهَجْرَةِ ، فَقَالَ : وَيَحْكُ إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أعرابياً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الهجرة) أى أن يبايعه على الإقامة بالمدينة ، ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ويحك) كلمة رحمة وتوجع لمن وقع في هلكة لا يستحقها (إن شأنها) أى القيام بحق الهجرة (شديد) لا يستطيع القيام بها إلا القليل ، ولعلها كانت متعذرة على السائل شاقة عليه فلم يجبه إليها (فهل لك من إبل تؤدّي صدقتها) زكاتها (قال : نعم) لى إبل تؤدّي زكاتها (قال : فاعمل من وراء البحار) أى القرى والمدن ، وكأنه قال : إذا كنت تؤدّي فرض الله عليك فى نفسك ومالك فلا تبالى أن تقيم فى بيتك ولو كنت فى أبعد مكان (فإن الله لن يترك) أى ينقصك (من) ثواب (عملك شيئاً) وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الهجرة والأدب والهبة ، ومسلم فى المغازى ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى البيعة والسير .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ :
 فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ
 مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ
 مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ،
 وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا
 تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ
 بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ
 بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ
 لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا
 أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ
 مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطَى مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا
 أَوْ شَاتَيْنِ .

(عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له : فريضة
 الصدقة التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم : من بلغت عنده
 من الإبل صدقة الجذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة التي لها أربع سنين
 وطعنت في الخامسة (وليست عنده جذعة وعنده حقة) بكسر الحاء وفتح
 القاف المشددة التي لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة (فإنها تقبل منه الحقة
 ويجعل معها شاتين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل يدفعهما للمصدق
 (إن استيسرتا له) أي وجدتا في ماشيته (أو عشرين درهماً) فضة من النقرة ،
 وكل منهما أصل في نفسه لا يبدل لأنه قد خير فيهما ، وكان ذلك معلوماً
 لا يجري مجرى تعديل القيمة لاختلاف ذلك في الأزمنة والأمكنة ، فهو تعويض

قدره الشارع كالصاع في المصرة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) بتخفيف الصاد ، أى الساعى (عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون) أنثى (فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى) المصدق بالتشديد وهو المالك (شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقته بنت لبون) وهى التى لها سنتان وطعنت فى الثالثة (وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق) بالتخفيف وهو الساعى (عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض) وهى التى لها سنة وطعنت فى الثانية (فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى) أى المالك (معها) المصدق (عشرين درهماً أو شاتين) فيه أن جبر كل مرتبة بشاتين أو عشرين درهماً ، وجواز النزول والصعود من الواجب عنده فقدته إلى سن آخر يليه ، والخيار فى الشاتين والدراهم لدافعها سواء كان مالكاً أو ساعياً ، وفى الصعود والنزول للمالك فى الأصح . وهذا الحديث طرف من حديث أنس .

الحديث الرابع والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا
الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هَذِهِ
فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ،
وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا
فَلْيُعْطِهَا ، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ ، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا
دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى
خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى
خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ
فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ
فَفِيهَا جَذَعَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ،
فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ ،
فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ
خَمْسِينَ حِقَّةٌ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي صَدَقَةِ
الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ
عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ
فَفِيهَا ثَلَاثٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ
سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ
يَشَاءَ رَبُّهَا وَفِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ
فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أن أباً بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين) أى عاملاً عليها ، وهو اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر ، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليها بحراني (بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة) أى نسخة فريضة (الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين) بفرض الله (والتي أمر الله بها رسوله) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى بتبليغها وأضيف الفرض إليه لأنه دعا إليه وحمل الناس عليه ، أو معنى فرض قدر ، لأن الإيجاب بنص القرآن على سبيل الإجمال ، وبين صلى الله عليه وآله وسلم مجمله بتقدير الأنواع والأجناس (فن سئله) أى فن سئل الزكاة (من المسلمين على وجهها فليعطها) أى على الكيفية المذكورة في الحديث من غير تعديل بدليل قوله (ومن سئل فوقها) أى زائداً على الفريضة المعينة في السن أو العدد (فلا يعط) الزائد على الواجب ، وقيل لا يعطى شيئاً من الزكاة لهذا المصدق لأنه خان بطلبه فوق الزائد ، فإذا ظهرت خيانتة سقطت طاعته ، وحينئذ يتولى إخراجها أو يعطيه لساع آخر * ثم شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها وبدأ بزكاة الإبل لأنها غالب أموالهم فقال (في أربع وعشرين من الإبل) زكاة (فما دونها) أى فما دون أربع وعشرين (من الغنم من كل خمس شاة) أى لأجل كل خمس من الإبل (إذا بلغت) إبله (خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى) قيد بالأنثى للتأكيد ، كما يقال : رأيت بعيني وسمعت بأذني (إذا بلغت) إبله (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى) أن لأمها أن تلد (إذا بلغت) إبله (ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل) أى استحقت أن يغشاها الفحل (إذا بلغت) إبله (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) سميت بذلك لأنها أجذعت مقدم أسنانها أى أسقطته وهي غاية أسنان الزكاة (إذا بلغت) إبله (يعنى ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون إذا بلغت) إبله (إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فإذا زادت) إبله (على عشرين ومائة) واحدة فصاعداً (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وهكذا (ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أى يتبرع ويتطوع (إذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة) وفرض

صلى الله عليه وآله وسلم (في صدقة الغنم في سائمتها) أى راعيها إلا المعلوفة وفي سائمتها كما قاله في شرح المشكاة بدل من الغنم بإعادة الجار المبدل في حكم الطرح ، فلا يجب في مطلق الغنم شيء . وهذا أقوى في الدلالة من أن لو قيل ابتداء في سائمة الغنم أو في الغنم السائمة ، لأن دلالة البدل على المقصود بالمنطوق ، ودلالة غيره عليه بالمفهوم ، وفي تكرار الجار إشارة إلى أن اللسوم في هذا الجنس مدخلا قوياً وأصلاً يقاس عليه بخلاف جنسى الإبل والبقرة . انتهى (إذا كانت) غنم الرجل ، وفي رواية : إذا بلغت (أربعين إلى عشرين ومائة) فزكاتها (شاة) جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية ، وقيل ستة أشهر ، أو ثنية معز لها سنتان ودخلت في الثالثة ، وقيل سنة (فإذا زادت) غنمه (على عشرين ومائة) واحدة فصاعداً (إلى مائتين) فزكاتها (شاتان فإذا زادت) غنمه (على مائتين) ولو واحدة (إلى ثلثمائة ففيها ثلاث) وللكشميني : ثلاث شياه (فإذا زادت) غنمه (على ثلثمائة) مائة أخرى لادونها (ففي كل مائة شاة) ففي أربعمائة أربع شياه ، وفي خمسمائة خمس ، وفي ستمائة ست ، وهكذا (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة) أى إذا كان عند الرجل سائمة تنقص واحدة من أربعين فلا زكاة عليه فيها ، وبطريق الأولى إذا نقصت زائداً على ذلك (فليس فيها) أى الناقصة عن الأربعين (صدقة إلا أن يشاء ربها) أن يتطوع (وفي) مائتي درهم من (الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف : الورق ، والهاء عوض عن الواو نحو العدة ، والوعد : الفضة المضروبة وغيرها (ربع العشر) خمسة دراهم ، وما زاد على المائتين فبحسابه ، فيجب ربع عشره . وقال أبو حنيفة : لها وقص فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين درهماً فضة ، ففيه حينئذ درهم واحد ، وكذا في كل أربعين (فإن لم تكن) أى الرقة (إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء) لعدم النصاب ، والتعبير بالتسعين يوهم إذا زادت على المائة والتسعين قبل بلوغ المائتين أن فيها زكاة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف ، فذكر التسعين ليدل على أن لاصدقة فيما نقص عن المائتين ولو بعض حبة لحديث الشيخين : ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (إلا أن يشاء ربها) وهذا كقوله في حديث الأعرابي في الإيمان : إلا أن تطوع .

الحديث الخامس والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : أَلَّتِي
أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرْمَةٌ
وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب
له) الصدقة (التى أمر الله رسوله صلى الله عليه) وآله (وسلم) بها (ولا يخرج
في الصدقة) المفروضة (هرمة) الكبيرة التى سقطت أسنانها (ولا ذات
عوار) بفتح العين ، أى معيبة بما تردّ به فى البيع ، وهو شامل للمريض
وغيره ، وبالضم : العور فى العين ، إلا من مثلها من الهرمات وذات العوار ،
وتكنى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط ، وكذا لا تؤخذ صغيرة لم تبلغ
سن الإجزاء (ولا تيس) وهو فحل الغنم أو مخصوص بالمعز لقوله تعالى :
« ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » (إلا ما شاء المصدق) كحدث آخذ
الصدقات الذى هو وكيل الفقراء فى قبض الزكوات بأن يؤدى اجتهاده إلى
أن ذلك خير لهم ، وحينئذ فلا استثناء راجع لما ذكر من الهرم والعور والذكورة .
نعم يؤخذ ابن اللبون أو الحق عن خمس وعشرين من الإبل عند فقد بنت
المخاض ، والذكر من الشياه فيما دون خمس وعشرين من الإبل ، والتبيع
فى ثلاثين من البقر للنص على الجواز فيها إلا فى الحق فللقياس ، وخروج يعيب
البيع عيب الأضحية ، ولو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض أو إلى سليمة
ومعيبة أخذ صحيحة وسليمة بالقسط ، ففى أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها
مراض ، وقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار ، تؤخذ صحيحة بقيمة
صحيحة ونصف مريضة وهو دينار ونصف ، وكذا لو كان نصفها سليما
ونصفها معيباً كما ذكر . ثم إن الأكثرين كما قاله الحافظ ابن حجر على تشديد
صاد المصدق أى المتصدق . وتقدير الحديث حينئذ : ولا تؤخذ هرمة
ولا ذات عوار أصلاً ، ولا يؤخذ التيس إلا برضا المالك لكونه محتاجاً إليه ،
فى أخذه بغير رضاه إضرار به ، وحينئذ فلا استثناء مختص بالتيس . واستدل
به للمالكية فى تكليف المالك سليماً وهو مذهب المدونة . وعن ابن عبد الحكم :
لا يؤخذ من المعيبة إلا أن يرى الساعى أخذ المعيبة لا الصغيرة .

الحديث السادس والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ بَعَثَ مُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ ،
تَقَدَّمَ . وَفِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ قَالَ : إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، وَذَكَرَ
بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ : وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما حديث بعث معاذ إلى اليمن تقدم . وفي
هذه الرواية قال : إنك تقدم على قوم أهل كتاب . وذكر باقى الحديث .
ثم قال فى آخره : وتوق (أى احذر) كرائم أموال الناس) أى
نفائسها من أى صنف كان ، جمع كريمة وهى العزيزة عند رب المال ،
إما باعتبار كونها أكلة ، أى مسمنة للأكل أو ربحى بضم الراء وتشديد الباء
أى قرية العهد بولادة . وقال الأزهري : إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها ،
لأن الزكاة لمواساة الفقراء ، فلا يناسب الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن
رضوا بذلك .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلِ ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ ، قَالَ أَنَسُ : فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ، قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَخْ ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ . فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان أبو طلحة) زيد الأنصاري رضي الله عنه (أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء) بكسر الباء أو بفتحها : اسم قبيلة أو امرأة أو بر أو بستان أو أرض ، وفيها لغات ذكرها في الفتح وغيره مع اختلاف في ذلك (وكانت) بيرحاء (مستقبلية المسجد) النبوي ، أي مقابلته قريبة منه (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها) أي في بيرحاء (طيب . قال أنس) رضي الله عنه (فلما أنزلت هذه الآية « لن تنالوا البر ») أي لن تبلغوا حقيقة البر الذي هو كمال الخير ، أو لن تنالوا برَّ الله الذي هو الرحمة والرضا والجنة (حتى تنفقوا مما تحبون) أي من بعض ما تحبون من المال

أو مما يعمه وغيره ، كبذل الجاه في معاونة الناس ، والبدن في طاعة الله ،
 والمهجة في سبيل الله (قام أبو طلحة) رضى الله عنه (إلى رسول الله صلى الله
 عليه) وآله (وسلم فقال : يارسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول : « لن
 تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » ، وإن أحب أموالى إلىَّ بيرحاء وإنها صدقة
 لله أرجو برّها) أى خيرها (وذخرها) بضم الذال المعجمة ، أى أقدمها
 فأدخرها لأجدها (عند الله ، فضعتها يارسول الله حيث أراك الله) فوَّض
 تعيين مصرفها إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن ليس فيه تصريح بأن
 أبا طلحة جعلها حبساً (قال : فقال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم :
 بَخْ) بفتح الباء وسكون المعجمة ، كهل وبلى ، غير مكررة هنا . قال
 فى القاموس : قل فى الأفراد : بخ ساكنة ، وبخ مكسورة ، وبخ منونة ،
 وبخ منونة مضمومة ، وتكرر بخ للمبالغة ، الأول منون والثانى مسكن ،
 ويقال : بخ بخ مسكين ، وبخ وبخ منونين ، وبخ بخ مشددين : كلمة
 تقال عند الرضا والإعجاب بالشئ أو الفخر والمدح . انتهى . فمن نونه
 شبهة بأسماء الأصوات كصه ومه (ذلك مال رابح ، ذلك مال رابح) أى
 ذو ربح ، كلابن وتامر ، أى يربح صاحبه فى الآخرة ، أو مال مربوح ،
 فاعل بمعنى مفعول (وقد سمعت ماقلت ، وإنى أرى أن تجعلها فى الأقربين .
 فقال أبو طلحة : افعل) برفع لام أفعل فعلا مستقبلا (يارسول الله ،
 فقسمها) أى بيرحاء (أبو طلحة فى أقاربه وبني عمه) من عطف الخاص
 على العام . وهذا يدل على أن إنفاق أحب الأموال على أقرب الأقارب
 أفضل ، وأن الآية تعم الإنفاق الواجب والمستحب . قاله البيضاوى ، لكن
 استشكل دلالة الحديث على الترجمة لأنها للزكاة على الأقارب ، وهذا ليس
 زكاة . وأجيب بأنه أثبت للزكاة حكم الصدقة بالقياس عليها . قاله الكرماني .
 فليتأمل . وقال ابن المنير : إن صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها
 بوقوعها موقع الصدقة والصلة معاً كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن
 لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المرء نفقته أن تكون الصدقة
 الواجبة كذلك .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُهُ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَصَلَّى ، تَقَدَّمَ . وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ زَيْنَبُ . فَقَالَ : أَيُّ الزَّيَانِبِ ؟ فَقِيلَ : امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَالَ : نَعَمْ أَتَذْنُوا لَهَا . فَأَذِنَ لَهَا . فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه حديثه في خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المصلى تقدم . وفي هذه الرواية قال : فلما صار إلى منزله جاءت زينب) بنت معاوية أو بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب الثقفية ، ويقال لها أيضاً ربيعة ، وقع ذلك في صحيح ابن حبان نحو هذه القصة ، ويقال : هما ثنتان عند الأكثر ، ومن جزم به ابن سعد . وقال الكلاباذي : ربيعة هي المعروفة بزینب . وبه جزم الطحاوي فقال : ربيعة هي زينب (امرأة ابن مسعود) عبد الله (تستأذن عليه ، فقيل : يارسول الله) القائل بلال (هذه زينب . فقال : أي الزيانب ؟) أي أي زينب منهن ، فعرف باللام مع كونه علماً لما نكر حتى جمع (فقيل : امرأة ابن مسعود . قال : نعم ائذنوا لها . فأذن لها . قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندى حلي) بضم الحاء وكسر اللام (لي فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صدق ابن مسعود) وجه مطابقته للترجمة شمول الصدقة للفرض والنفل ،

وإن كان السياق قد يرجح النفل ، لكن السياق يقتضى عمومه . قاله البرماوى كغيره . واحتج به على جواز دفع زكاة المرأة لزوجها الفقير ، وهو مذهب الشافعية وأحمد فى رواية ، ومنعه أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية . وأجابوا عن الحديث بأن قوله فى الرواية الثانية « ولو من حليكن » يدل على التطوع . وبه جزم النووى . واحتجوا أيضاً بظاهر قوله (زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم) لأنه يدل على أنها صدقة تطوع ، لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة إجماعاً . وأجيب بأن الذى يمتنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته ، والأم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه . وأجيب بأن الإضافة للتربية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها . وتعليل منعها من إعطاء الزوج بعود ماتعطيه له إليها فى النفقة ، فكأنها لم تخرج عنها معارض بوقوع ذلك فى التطوع ، ويلزم منه إبطاله . فتأمل .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ليس على المسلم) خصه وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لأنه مادام كافراً فلا يجب عليه الإخراج حتى يسلم ، فإذا أسلم سقطت ، لأن الإسلام يجب ما قبله (في فرسه) الشامل للذكر والأنثى ، وجمعه الخيل من غير لفظه (وغلامه) أى عبده (صدقة) خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله في إناثها أو ذكورها وإناثها حيث أوجب في كل فرس ديناراً أو ربع عشر قيمتها على التخيير . قال في الفتح : واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولو كانا للتجارة . وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ، فيخص به عموم هذا الحديث . انتهى . قلت : وهو الراجح . قال الشوكاني : وقد نقل ابن المنذر الإجماع على زكاة التجارة ، وهذا النقل ليس بصحيح ، فأول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الإسلام . قال : وقد كانت التجارة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يتجر به ، ولم ينقل عنه ما يفيد ذلك . ويؤيد عدم الوجوب حديث الباب . انتهى . وبسط القول على ذلك في شرحه للمنتقى ، فراجع .

الحديث الأربعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمُنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ ، فَقَالَ : إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يَفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقِيلَ لَهُ : مَا شَأْنُكَ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُكَلِّمُكَ ، فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، قَالَ : فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّخْصَاءُ ، فَقَالَ : أَيَنْ السَّائِلُ ؟ وَكَانَهُ حَمْدُهُ ، فَقَالَ : إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ ، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرَاءِ أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا أَمْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا ، اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ وَرَتَعَتْ ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، فَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينِ وَالْيَتِيمِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ، أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ وَيَكُونُ شَهِيداً عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم) أى قطعة من الزمان ، فذات يوم صفة للقطعة المقدرة ، ولم يتصرف لأن إضافتها من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم وليس له تمكن فى الظرفية الزمانية لأنه ليس من أسماء الزمان (على المنبر وجلسنا حوله ، فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى مايفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها) حسننها وبهجتها الفانية ، كمال الغنائم وغيرها (فقال رجل) لم أعرف اسمه (يارسول الله أو يأتى الخير بالشر) أى أتصير نعمة الله التى هى زهرة الدنيا عقوبة ووبالا (فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انتظاراً

الوحي (فقل له) أى للسائل (ماشأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم ولا يكلمك) ظنوا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أنكر مسأله . قال
أبو سعيد (فرأينا) من الرؤية ، وفي رواية : فأرينا بضم الهمزة ، أى فظننا
(أنه ينزل عليه الوحي) أى مبنيًا للمفعول (قال) أبو سعيد (ففسح) صلى الله
عليه وآله وسلم (عنه الرخصاء) العرق الكثير (فقال : أين السائل ؟ وكأنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (حمده) أى السائل ، فهموا أولاً من سكوته عند
سؤاله إنكاره ، ومن قوله « أين السائل » حمده لما رأوا فيه من البشرى ،
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سر استنار وجهه الكريم (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم (إنه لا يأتي الخير بالشر) أى ما قدر الله أن يكون خيراً
يكون خيراً وما قدر أن يكون شراً يكون شراً ، وإن الذى أخاف عليكم
تضييعكم نعمة الله وصرفكم إياها في غير ما أمر الله ، فلا يتعلق ذلك بنفس
النعمة (و) أضرب لكم مثلين : أحدهما مثل المفرط في جمع الدنيا هو (إن
ما ينبت الربيع) من الإنبات ، والربيع هو الجدول الذى يستسقى به
ما (يقتل) قتلاً (حبطاً أو يلم) بضم أوله وكسر اللام أى يقرب من القتل .
والحبط هو داء يصيب البعير من أحرار العشب أو من كلال طيب يكثر
منه فينتفخ فيهلك أو يقارب الهلاك ، فكذلك الذى يكثر من جمع الدنيا ،
لا سيما من غير حلها ، ويمنع ذا الحق حقه ، يهلك في الآخرة بدخوله النار ،
وفي الدنيا بأذى الناس له وحسد هم إياه ، وغير ذلك من أنواع الأذى ، وإسناد
الإنبات للربيع مجاز على رأى الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، إذ المسند
إليه ملابس للفعل وليس فاعلاً حقيقياً له ، إذ الفاعل هو الله تعالى . والسكاكي
يرى أن الإسناد ليس مجازياً وأن المجاز في الربيع ، فجعله استعارة بالكناية
على أن المراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الإسناد إليه (إلا) بالتشديد (آكلة
الخضراء) الاستثناء مفرغ ، والأصل مما ينبت الربيع ما يقتل آكله إلا آكل
الخضراء . وقال الطيبي : الأظهر أنه منقطع لوقوعه في الكلام المثبت ، وهو
غير جائز عند الزمخشري إلا بالتأويل ، ويجوز أن يكون متصلاً ، لكن يجب
التأويل في المستثنى . والمعنى : إن من جملة ما ينبت الربيع شيئاً يقتل آكله
إلا الخضراء منه إذا اقتصد فيه آكله وتحرى دفع ما يؤذيه إلى الهلاك . وفي
بعض النسخ إلا بالتخفيف ، كأنه قال : ألا انظروا آكلة الخضراء واعتبروا

بشأنها (أكلت) أى فإن آكلة الخضراء أكلت (حتى إذا امتدت خاصرتهاا)
أى جنبها ، أى امتلأت شعباً وعظم جنبها ، ثم أفلعت عنه سريعاً (استقبلت
عين الشمس) تستمرئ بذلك ما أكلت وتجتره (فثلطت) أى ألفت السرقين
سهلاً رقيقاً (وبالت) فيزول عنها الحبط ، وإنما تحبط الماشية لأنها تمتلىء
بطونها ولا تثلط ولا تبول فتنتفخ بطونها فيعرض لها المرض فتهلك (ورتعت)
اتسعت فى المرعى . وهذا مثل المقتصد فى جمع الدنيا ، المؤدى حقها ، الناجى
من وبائها ، كما نجت آكلة الخضراء التى ليست من أحرار البقول ، وجيدها
التي ينبت الربيع بتوالى أمطاره فتحسن وتنعم ، ولكنه من البقول التى ترعاها
المواشى بعد هيج البقول وينسها حيث لا تجد سواها ، فلا ترى الماشية تكثر
من أكلها ولا تستمرئها ، وقيل : الربيع قد ينبت أحرار العشب والكلاء ،
فهى كلها خير فى نفسها ، وإنما يأتى الشر من قبل آكل مستلذ منهك فيها
بحيث تنتفخ أضلاعه منه وتمتلىء خاصرتها ولا يقلع عنه فيهلك سريعاً ، فهذا
مثل الكافر ، ومن ثم أكد القتل بالحبط ، أى يقتل قتلاً حبطاً ، والكافر
هو الذى تحبط أعماله ، أو من قبل آكل كذلك فيشرفه إلى الهلاك . وهذا
مثال للمؤمن الظالم لنفسه ، المنهك فى المعاصى ، أو من آكل مسرف
حتى تنتفخ خاصرته ولكنه يتوخى إزالة ذلك ويتحيل فى دفع مضرته حتى
يهضم ما أكل . وهذا مثال المقتصد ، أو من آكل غير مفرط ولا مسرف
يأكل منها مايسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج إلى دفعه ، وهذا مثال
السابق ، الزاهد فى الدنيا ، الراغب فى الآخرة ، لكن هذا ليس صريحاً فى
الحديث ، لكنه ربما يفهم منه (وإن هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من
حيث المنظر (حلوة) من حيث النوق ، وخص الأخضر لأنه أحسن الألوان ،
ولما ذكرهم صلى الله عليه وآله وسلم ما يخاف عليهم من فتنة المال أخذ يعرفهم
دواء داء تلك الفتنة بقوله (فنعم صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين واليتيم
وابن السبيل ، أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شك من يحيى
الراوى . وفى الجهاد من طريق فليج بلفظ : فجعله فى سبيل الله واليتامى
والمساكين وابن السبيل (وإنه من يأخذه) أى المال (بغير حقه) بأن يجمعه
من الحرام أو من غير احتياج إليه ولم يخرج منه حقه فيه فهو (كالذى يأكل
ولا يشبع) لأنه كلما نال شيئاً ازدادت رغبته واستقل ماعنده ونظر إلى

ما فوقه (ويكون) ماله (شهيداً عليه يوم القيامة) بأن ينطق الله الصامت منه بما فعل به ، أو بمثل مثاله ، أو يشهد عليه الموكلون يكتب الكسب والإنفاق وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الرقاق ، ومسلم فى الزكاة ، وكذا النسائى ، واستدل به على الصدقة على اليتامى . قال ابن المنير : عبر بالصدقة دون الزكاة لتردد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع لكون ذكر اليتيم جاء متوسطاً بين المسكين وابن السبيل ، وهما من مصارف الزكاة . قال ابن رشيد : لما قال باب ليس على المسلم فى فرسه صدقة علم أنه يريد الواجبة ، إذ لا خلاف فى التطوع ، فلما قال الصدقة على اليتامى أحال على معهود .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ زَيْنَبَ أُمْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُهَا
الْمُتَقَدِّمُ قَرِيباً ، وَقَالَتْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ : أَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُ أُمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي ،
فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٌ ، فَقُلْنَا : سَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيَجْزِي عَنِّي
أَنْ أَتَفِيقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي ؟ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، لَهَا
أَجْرَانِ : أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ .

(عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما حديثها المتقدم
قريباً ، وقالت فى هذه الرواية : انطلقت إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم
فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتى) وهى زينب
امرأة أبى مسعود ، يعنى عقبة بن عمرو الأنصارى كما عند ابن الأثير فى أسد
الغابة (فر علينا بلال) المؤذن (فقلنا) له (سل النبى صلى الله عليه وآله
(وسلم : أىجزئ عني أن أففق على زوجى وأيتام لي فى حجرى) وللنسائى :
على أزواجنا وأيتام فى حجورنا . وللطيالسى : إنهم بنو أخيها وبنو أختها .
ولللنسائى أيضاً من طريق علقمة : لإحداهما فضل مال وفى حجرها بنو أخ لها
أيتام ، وللأخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد ، وهذا كناية عن
الفقر (فسأله . فقال : نعم) يجزئ عنها (ولها أجران : أجر القرابة) أى
صلة الرحم (وأجر الصدقة) أى ثوابها . قال المازرى : الأظهر حمله على
الصدقة الواجبة لسؤالها عن الإجزاء ، وهذا اللفظ إنما يستعمل فى الواجبة .
انتهى . وعليه يدل تبويب البخارى ، لكن ما ذكره من أن الإجزاء إنما
يستعمل فى الواجب إن أراد قولاً واحداً ، فليس كذلك ، لأن الأصوليين
اختلفوا فى المسألة ، فذهب قوم إلى أن الإجزاء يعم الواجب والمندوب ،
وخصه آخرون بالواجب ومنعوه فى المندوب ، واعتمده المازرى ، ونصره
القرافى والأصفهانى ، واستبعده الشيخ تقي الدين السبكي وقال : إن كلام

الفقهاء يقتضى أن المندوب يوصف بالإجزاء كالفرص . وقد تعقب القاضى عياض المازرى بأن قوله « ولو من حليكن » وقوله فيما ورد فى بعض الروايات عند الطحاوى وغيره إنها كانت امرأة صنعاء اليدى فكانت تنفق عليه وعلى ولده يدلان على أنها صدقة تطوع . وبه جزم النووى وغيره وتأولوا قوله « أتجزئ عنى » أى فى الوقاية من النار ، كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المراد . وقد سبق الحديث فى البخارى فى باب الزكاة على الأقارب ، وفيه : إنها شافهت النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالسؤال وشافهها وهاهنا لم تقع مشافهة فقيل : تحمل الأولى على المجاز وإنما هى على لسان بلال ، والظاهر أنهما قضيتان : إحداهما فى سؤالها عن تصدقها بجليها على زوجها وولدها ، والأخرى فى سؤالها عن النفقة . وفى الحديث الحث على الصدقة على الأقارب ، والحث على صلة الرحم ، وجواز تبرع المرأة بما لها بغير إذن زوجها . وفيه عظة النساء وترغيب ولى الأمر فى أفعال الخير للرجال والنساء والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة ، والتخويف من المؤاخذه بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب ، وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه ، وطلب الترقى فى تحمل العلم . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقبول ، ورواته كلهم كوفيون إلا عمرو بن الحارث وفيه رواية صحابى عن صحابية وتابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه مسلم فى الزكاة ، والنسائى فى عشرة النساء ، وابن ماجه فى الزكاة .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَلِي أَجْرُ
أَنْ أَنْفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ ، إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ . فَقَالَ : أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ ،
فَلَكِ أَجْرُ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ .

(عن ابنة أم سلمة) بفتح السين واللام ، وهى بنت أبي سلمة عبد الله
ابن عبد الأسد بن هلال الخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولدت بأرض الحبشة وحفظت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى
عنه وعن أزواجه ، وذكرها العجلي فى ثقات التابعين . قال فى الإصابة :
كأنه كان يشترط للصحة البلوغ . وذكرها ابن سعد فىمن لم يرو عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً وروى عن أزواجه ، وأم سلمة هى أم المؤمنين
هند (قالت) أى زينب ، ولأبى ذر : عن أم سلمة ، وهو الصواب كما لا يخفى
(قلت : يارسول الله ، ألى أجر أن أنفق على بنى أبي سلمة) بن عبد الأسد ، وكان
تزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده ولها من أبي سلمة : سلمة وعمر
ومحمد وزينب ودرة (إنما هم بنى) منه (فقال : أنفقى عليهم ، فلك أجر
ما أنفقت عليهم) . قال فى الفتح : وليس فى الحديث تصريح بأن الذى كانت
تنفقه عليهم من الزكاة ، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الإنفاق على
الأيتام . انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول ، ورواته
ما بين كوفى ومذى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى هشام وأبوه ، وصحابة
عن صحابة زينب وأُمها .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةٍ . فَقِيلَ : مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا ، قَدْ أَحْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالصدقة) الواجبة أو التطوع ، ورجحه بعضهم تحسیناً للظن بالصحابة ، إذ لا يظن بهم منع الواجب ، وعلى هذا فعذر خالد واضح لأنه أخرج ماله في سبيل الله فباقي له مال يحتمل المواساة . وتعقب بأنهم مامنوا جحداً ولا عناداً . أما ابن جميل قيل إنه كان منافقاً ثم تاب بعد ، كما حكاها المهلب ، قيل : وفيه نزلت : « ومانقموا » الآية إلى قوله : « فإن يتوبوا يك خيراً لهم » فقال : استتابني الله . فتاب وصلاح حاله ، والمشهور نزولها في غيره . وأما خالد فكان متأولاً بإجزاء ما حبسه عن الزكاة ، فالظاهر أنها الصدقة الواجبة لتعريف الصدقة باللام العهدية . وقال النووي : إنه الصحيح المشهور . ويؤيده ما في رواية مسلم عن أبي الزناد : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر ساعياً على الصدقة ، فهو مشعر بأنها صدقة الفرض ، لأن صدقة التطوع لا تبعث عليها السعاة (فقيل) القائل عمر رضي الله عنه لأنه (منع ابن جميل) بفتح الجيم وكسر الميم . قال ابن منده : لم يعرف اسمه ، ومنهم من سماه حميداً ، وقيل عبد الله ، وذكره الذهبي فيمن عرف بأبيه ولم يسم (وخالد بن الوليد وعباس بن عبد المطلب) أي منع هؤلاء الإعطاء (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بيان لوجه الامتناع ، ومن ثم عبر بالفاء (ما ينقم ابن جميل) أي ما يكره وينكر (إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله

(ورسوله) من فضله ، وإنما ذكر صلى الله عليه وآله وسلم نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام ، فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله ، وأباح لأمنته من الغنائم ببركته صلى الله عليه وآله وسلم ، والاستثناء مفرغ . ومعنى الحديث كما قاله غير واحد إنه ليس ثم شيء ينقم ابن جميل ، فلا موجب للمنع ، وهذا مما تقصد العرب في مثله تأكيد النفي والمبالغة فيه بإثبات شيء ، وذلك الشيء لا يقتضى إثباته ، فهو متنفذ أبداً ، ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تأكيد المدح بما يشبه الذم وبالعكس ، فمن الأول نحو قول الشاعر :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

ومن الثاني هذا الحديث وشبهه ، أى ما ينبغي لابن جميل أن ينقم شيئاً إلا هذا . وهذا لا يوجب له أن ينقم شيئاً ، فليس ثم شيء ينقمه ، فينبغي أن يعطى مما أعطاه الله ولا يكفر بالنعمة . قال في الفتح : وفيه التعريض بكفران النعمة وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الإحسان (وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً) عبر بالظاهر دون أن يقول تظلمونه بالضمير على الأصل ، تفخيماً لشأنه وتعظيماً لأمره . والمعنى : تظلمونه بطلبكم منه زكاة ما عنده فإنه (قد احتبس) أى وقف قبل الحول (أدراعه) جمع درع بكسر الدال وهو الزردية (وأعتده) التى كانت للتجارة على المجاهدين (في سبيل الله) فلا زكاة عليه فيها ، وأعتد بضم التاء جمع عتد بفتحتين : ما يعده الرجل من السلاح والدواب وآلات الحرب . قيل : ورواه بعض رواة البخارى . وأعبده بالوحدة ، جمع عبد ، حكاه عياض ، وهو موافق رواية « واحتبس رقيقه » ويحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل قول من أخبره بمنع خالد حملاً على أنه لم يصرح بالمنع وإنما نقله عنه بناء على ما فهمه ، ويكون قوله « تظلمون خالداً » أى بنسبتكم إياه إلى المنع ، وهو لم يمنع ، وكيف يمنع الفرض وقد تطوّع بوقف خيله وسلاحه ، أو يكون صلى الله عليه وآله وسلم احتسب له ما فعله من ذلك من الزكاة ، لأنه في سبيل الله ، وذلك من مصارف الزكاة ، لكن يلزم منه إعطاء الزكاة لصنف واحد ، وهو قول مالك وغيره ، خلافاً للشافعى في وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية . واستدل به البخارى على إخراج العروض في الزكاة ، واستشكله ابن دقيق العيد بأنه إذا حبس على جهة

معينة تعين صرفه إليها واستحققه أهل تلك الصفة مضافاً إلى جهة الحبس ، فإن كان قد طلب من خالد زكاة ماحبسه ، فكيف يمكن ذلك مع تعين ماحبسه لصرفه ، وإن كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرث والماشية ، فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك ، وقد تعين صرف ذلك الحبس إلى جهته ثم انفصل عن ذلك باحتمال أن يكون المراد بالتحبيس الإرصاء لذلك لا الوقف ، فيزول الإشكال ، لكن هذا الإشكال إنما يتأق على القول بأن المراد بالصدقة المفروضة ، أما على القول بأن المراد التطوع فلا إشكال كما لا يخفى (وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهي) أى الصدقة منه (عليه صدقة) ثابتة سيتصدق بها (ومثلها معها) أى ويضيف إليها مثلها كرماءً منه ، فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألزمه بتضعيف صدقته ليكون ذلك أرفع لقدره وأنبه لذكره وأنى للذنب عنه ، أو المعنى : إن أمواله كالصدقة عليه لأنه استدان في مفاداة نفسه وعقيل فصار من الغارمين الذين لا تلزمهم الزكاة . وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة صدقة ، واستبعادها البيهقي ، لأن العباس من بني هاشم فتحرم عليهم الصدقة ، أى وظاهر هذا الحديث أنها صدقة عليه ومثلها معها ، فكأنه أخذها منه وأعطائها له . وحمل غيره على أن ذلك كان قبل تحريم الصدقة على آل الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولمسلم من طريق ورقاء : وأما العباس فهي على ومثلها ، ثم قال : ياعمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه ، فلم يقل فيه صدقة ، بل فيه دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم التزم بإخراج ذلك عنه لقوله « فهي على » ويرجحه قوله : « إن عم الرجل صنو أبيه » أى مثله ، ففي هذه اللفظة إشعار بما ذكرنا ، فإن كونه صنو الأب يناسب أن يحمل عنه ، أى هي على إحساناً إليه وبراً به ، هي عندى قرض لأنى استلفت منه صدقة عامين . وقد ورد ذلك صريحاً في حديث على عند الترمذى لكن في إسناده مقال ، وفي حديث ابن عباس عند الدارقطنى بإسناد فيه ضعف : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر ساعياً ، فأتى العباس ، فأغلظ له ، فأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : إن العباس قد استلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل . وبسط القول على ذلك في الفتح ، ثم قال : وفي الحديث : بعث الإمام العمال لجباية الزكاة وتنبية الغافل

على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه ، والعتب على منع الواجب وجواز ذكره في غيبته بذلك ، وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ، حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن ناساً من الأنصار) قال الحافظ ابن حجر : لم أعرف اسمهم ، لكن في حديث النسائي ما يدل على أن أبا سعيد المذكور منهم (سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم) زاد أبو ذر : ثم سألوه فأعطاهم (حتى نفذ) بكسر الفاء وبالดาล ، أى فرغ وفقى (ما عنده ، فقال : ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم) أى لن أجعله ذخيرة لغيركم ، أو لن أحبسّه وأخبأه وأمنعكم إياه (ومن يستغف) أى يطلب العفة عن السؤال (يعفه الله) أى يرزقه العفة . أى الكف على الحرام (ومن يستغن) يظهر الغنى (يغنه الله ، ومن يتصبر) يعالج الصبر ويتكلفه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا . قال في شرح المشكاة : قوله « يعفه الله » يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال ولم يظهر الاستغناء يعفه الله ، أى يصبره عفيفاً ، ومن ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من إظهار الاستغناء عن الخلق ، لكن إن أعطى شيئاً لم يردّه يملأ الله قلبه غنى ، ومن فاز بالقدح المعلى وتصبر وإن أعطى لم يقبل فهو هو ، إذ الصبر جامع لمكارم الأخلاق (يصبره الله) يرزقه الله الصبر (وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر) لأنه جامع لمكارم الأخلاق ، أعطاهم صلى الله عليه وآله وسلم لحاجتهم ثم نبههم على موضع الفضيلة .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ
لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : والذى نفسى بيده) إنما حلف لتقوية الأمر وتأكيده (لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب) أى يجمع الحطب (على ظهره) فهو (خير له) ليست خير هنا من أفعال التفضيل ، إذ لاخير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذى يعطاه خيراً ، وهو فى الحقيقة شر ، والله أعلم (من أن يأتى رجلاً) أعطاه الله من فضله (فيسأله أعطاه) فحمله ثقل المنة مع ذل السؤال (أو منعه) فاكْتَسَبَ الذل والخيبة والحرمان ، أعاذنا الله من كل سوء . وفى الحديث الحث على التعفف عن المسألة والتنزه عنها ، ولو امتن المرء نفسه فى طلب الرزق وارْتَكَبَ المشقة فى ذلك . ولولا قبح المسألة فى نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها ، وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال وذل الردّ إذا لم يعط ، ولما يدخل على المستول من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل .

الحديث السادس والأربعون

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الزُّبَيْرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَيَأْتِي بِحُزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهَا فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعَوْهُ .

(وفي رواية عن الزبير) بن العوام (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتى بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها) أى يمنع (وجهه) من أن يريق ماءه بالسؤال . قاله المظهرى . ومن فوائد الاكتساب الاستغناء والتصدق كما فى مسلم ، فيتصدق به ويستغنى عن الناس فهو (خير له من أن يسأل الناس) أى من سؤلهم ، ولو كان الاكتساب بعمل شاق كالاختطاب . وقد روى عن عمر فيما ذكره ابن عبد البر : مكسبه فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس (أعطوه) ماسأل (أو منعوه) . وفى الحديث فضيلة الاكتساب بعمل اليد . وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب . وقال الماوردى : أصول المكاسب : الزراعة والتجارة والصناعة ، قال : ومذهب الشافعى أن التجارة أطيب ، والأشبه عندى أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل . قال النووى فى شرح المذهب فى صحيح البخارى عن المقدم بن معديكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ... الحديث . فالصواب مانص عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو عمل اليد ، فإن كان زارعاً فهو أطيب المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه توكلًا كما ذكره الماوردى ، ولأن فيه نفعاً عاماً للمسلمين والدواب ، ولأنه لا بد فى العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره ، وإن لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له غلامه وأجراؤه ، فاكسابه بالزراعة أفضل لما ذكرنا . وقال فى الروضة بعد حديث المقدم هذا : فهذا صريح فى ترجيح الزراعة والصناعة لكونهما من عمل يده ، ولكن الزراعة أفضلهما لعموم النفع بها للآدمى وغيره وعموم الحاجة إليها ، والله أعلم . وغاية ما فى هذا الحديث تفصيل الاحتطاب على السؤال ، وليس فيه إنه أفضل المكاسب ، فلعله ذكره لتيسره لاسيما فى بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَقَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَشْهَدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ أَنِّي أُعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ، فَلَمْ يَرْزَأُ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تُوَفِّيَ.

(عن حكيم بن حزام) رضى الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم سألته فأعطاني) بتكرير الإعطاء ثلاثاً (ثم قال: يا حكيم إن هذا المال) في الرغبة والميل إليه وحرص النفوس عليه كالفاكهة التي هي (خضرة) في المنظر (حلوة) في الذوق، وكل منهما يرغب فيه على انفراده، فكيف إذا اجتماعا. وقال في التنقيح: تأنيث الخير تنبيه على أن المبتدأ مؤنث. والتقديران صورة هذا المال، أو يكون التأنيث للمعنى لأنه اسم جامع لأشياء كثيرة، والمراد بالخضرة: الروضة الخضراء أو الشجرة الناعمة والحلوة المستحلاة الطعم (فن أخذه) أى المال (بسخاوة نفس) من غير حرص عليه، أو بسخاوة نفس المعطى (بورك له فيه، ومن أخذ بإشراف نفس) أى مكتسباً له بطلب النفس

وحرصها عليه وتطلعها إليه (لم يبارك له) أى الآخذ (فيه) أى فى المعطى (وكان) أى الآخذ (كالذى يأكل ولا يشبع) أى كذى الجوع الكاذب بسبب سقم من غلبة خلط سوداوى أو آفة يسمى جوع الكلب ، كلما ازداد أكلًا ازداد جوعاً ، فلا يجد شبعاً ولا ينجع فيه الطعام . وقال فى شرح المشكاة : لما وصف المال بما تميل إليه النفس الإنسانية بجبلتها رتب عليه بالفاء أمرين : أحدهما : تركه مع ماهى مجبولة عليه من الحرص والشره والميل إلى الشهوات ، وإليه أشار بقوله « ومن أخذه بإشراف نفس » وثانيهما : كفهها عن الرغبة فيه إلى ما عند الله من الثواب . وإليه أشار بقوله : « بسخاوة نفس » فكفى فى الحديث بالسخاوة عن كف النفس عن الحرص والشره كما كنى فى الآية بتوق النفس عن الشح والحرص المجبولة عليه عن السخاوة ، لأن من توقى عن الشح يكون سخيّاً مفلحاً فى الدارين (واليد العليا) المنفقة (خير من اليد السفلى) السائلة (فقال حكيم فقلت : يا رسول الله والذى بعثك بالحق لا أرزأ) أى لأنقص (أحداً بعدك) أى بعد سؤالك ، أو لا أرزأ غيرك (شيئاً) من ماله ، أى لا آخذ من أحد شيئاً بعدك . وفى رواية إسحق : قلت : فوالله لا تكون يدي بعدك تحت أيدي العرب (حتى أفارق الدنيا ، فكان أبو بكر) الصديق (رضى الله عنه يدعو حكيماً إلى العطاء فيأبى) أى يمتنع (أن يقبله منه) خوف الاعتياذ فتتجاوز به نفسه إلى ما لا يريد ، ففطمها عن ذلك وترك ما يريه إلى ما لا يريه (ثم إن عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى) أى امتنع (أن يقبل منه شيئاً ، فقال) عمر لمن حضره مبالغة فى براءة سيرته العادلة من الحيف والتخصيص والحرمان بغير مستند (إني أشهدكم معشر المسلمين على حكيم أنى أعرض عليه حقه من هذا النىء فيأبى أن يأخذه) فيه أنه لا يستحق من بيت المال شيئاً إلا بإعطاء الإمام ، ولا يجبر أحد على الآخذ ، وإنما أشهد عمر على حكيم لما مر (فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم حتى توفى) لعشر سنين من إمارة معاوية مبالغة فى الاحتراز إذ مقتضى الجبللة الإشراف والحرص والنفس سارقة ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه . قال النووى : اتفق العلماء على النهى عن السؤال من غير ضرورة . واختلف أصحابنا فى مسألة القادر على الكسب على وجهين :

أصحهما : أنها حرام لظاهر الأحاديث ، والثاني حلال مع الكراهة بثلاثة شروط : أن لا يذل نفسه ، ولا يلج في السؤال ، ولا يؤذى المسئول ، فإن فقد واحد من هذه الشروط فحرام بالاتفاق . انتهى . وقد مثل القاضي أبو بكر بن العربي للواجب بالمريدين في ابتداء أمرهم . ونازعه العراقي بأنه لا يطلق على سؤال المريدين في ابتدائهم اسم الوجوب ، وإنما جرت عادة الشيوخ في تهذيب أخلاق المبتدئين بفعل ذلك لكسر أنفسهم إذا كان في ذلك إصلاحهم ، فأما الوجوب الشرعي فلا . وعند أبي داود والنسائي من حديث ابن القراسي أنه قال : يارسول الله أسأل ؟ فقال : لا ، وإن كنت سائلاً لا بد فاسأل الصالحين ، أى من أرباب الأموال الذين لا يمنعون ما عليهم من الحق ، وقد لا يعلمون المستحق من غيره ، فإذا عرفوا بالسؤال المحتاج أعطوه مما عليهم من حقوق الله ، أو المراد من يتبرك بدعائهم وترجى إجابتهم .

وحيث جاز السؤال فيجتنب فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله لحديث المعجم الكبير عن أنى موسى بإسناد حسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ملعون من سأل بوجه الله ، وملعون من سئل بوجه الله فنع سائله ما لم يسأل هجرأ . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة وثلاثة من التابعين ، وأخرجه البخارى أيضاً في الوصايا وفي الخمس والرقاق ، ومسلم في الزكاة ، والترمذى في الزهد ، والنسائي في الزكاة . قال ابن أبي حمزة : في حديث حكيم فوائد : منها أنه يقع الزهد مع الأخذ ، فإن سخاوة النفس هو زهدها ، ومنها إن الأخذ مع سخاوة النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق . فتبين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة . وفيه ضرب المثل بما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير ، فبين بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله ، وضرب لهم المثل بما يعهدون ، فالأكل إنما يأكل لشبع ، فإذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة ، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم . وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسأله من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتقع موعظته له الموقع لئلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته . وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثاً وجواز المنع في الرابعة . وفيه أيضاً أن سؤال الأعلى ليس بعار . وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة . وزاد إسحق بن راهويه في مسنده من طريق معمر عن الزهري في آخره : فمات حين مات وإنه لمن أكثر قریش مالا .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ : أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي . فَقَالَ : خُذْهُ إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ وَمَالًا فَلَا تُتْبِعُهُ نَفْسَكَ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطينى العطاء) أى بسبب العالة كما فى مسلم لامن الصدقات فليست من جهة الفقر (فأقول أعطه من هو أفقر إليه منى) عبر بأفقر ليفيد نكته حسنة وهى كون الفقير هو الذى يملك شيئاً مّا لأنه إنما يتحقق فقير وأفقر إذا كان الفقير له شىء يقل ويكثر ، أما لو كان الفقير هو الذى لا شىء له البتة كان الفقراء كلهم سواء ليس فيهم فقر . قاله صاحب المصابيح (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (خذه) أى بالشرط المذكور بعد ، وزاد فى رواية شعيب عن الزهرى فى الأحكام : فتموله « وتصدق به » أى أقبله وأدخله فى ملكك ومالك ، وهو يدل على أنه ليس من أموال الصدقات ، لأن الفقير لا ينبغي أن يأخذ من الصدقات ما يتخذه مالا (إذا جاءك من هذا المال شىء) أى من جنس المال (وأنت غير مشرف) أى غير طامع ، والإشراف : أن يقول مع نفسه : يبعث إلى فلان بكذا ، من قولهم : أشرف على كذا إذا تطاول له ، وقيل للمكان المرتفع : شرف لذلك . قال أبو داود : سألت أحمد عن إشراف النفس ، فقال : بالقلب . وقال الأثرم : يضيق عليه أن يردّه إذا كان كذلك (ولا سائل) أى ولا طالب له (فخذه) قال الطبرى : اختلفوا فيه بعد إجماعهم على أنه أمر نذب ، فقيل : هو نذب لكل من أعطى عطية إلى قبولها كائناً من كان ، وهذا هو الراجح ، يعنى بالشرطين المتقدمين ، وأطلق الأخذ أولاً وعلقه ثانياً بالشرط ، فحمل المطلق على المقيد أيضاً بكونه حلالاً ، فلو شك فيه فالاحتياط الردّ وهو الورع . نعم يجوز أخذه عملاً بالأصل ، وقد رهن

الشارع درعه عند يهودى مع علمه بقوله تعالى فى اليهود : « سَمَاعُونَ للكذب أَكْثَالُونَ للسَّحْتِ » وكذلك أَخَذَ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ مَعَ الْعِلْمِ بِأَن أَكْثَرَ أُمَمَائِهِمْ مِنْ ثَمَنِ الْخَنْزِيرِ وَالْخَمْرِ وَالْمُعَامَلَةِ الْفَاسِدَةِ . وَقِيلَ : يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَ مِنَ السُّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ الْمُرَوِّى فِي السَّنَنِ : إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ ذَا سُلْطَانٍ (وَمَالًا) يَكُونُ عَلَى هَذَا الصِّفَةِ بِأَن لَمْ يَجِءْ إِلَيْكَ وَمَالَتَ نَفْسُكَ إِلَيْهِ (فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسُكَ) فِي الْطَلْبِ وَاتْرَكَهُ . قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ : يَحْرُمُ قَبُولُ الْعَطِيَّةِ مِنَ السُّلْطَانِ . وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : يَكْرَهُ . وَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْعَطِيَّةُ مِنَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ ، وَالْكِرَاهَةُ مُحْمُولَةٌ عَلَى الْوَرَعِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ تَصَرُّفِ السُّلْفِ ، وَالتَّحْقِيقُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مِنْ عِلْمِ كَوْنِ مَالِهِ حَالًا لَا تَرَدُّ عَطِيَّتُهُ ، وَمِنْ عِلْمِ كَوْنِ مَالِهِ حَرَامًا تَحْرُمُ عَطِيَّتُهُ ، وَمِنْ شَكِّ فِيهِ فَلَا حَتِيَاظَ رَدِّهِ وَهُوَ الْوَرَعُ ، وَمِنْ أَبَاحِهِ أَخَذَ بِالْأَصْلِ . وَفِي الْحَدِيثِ : إِنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطَى بَعْضُ رَعِيَّتِهِ إِذَا رَأَى لَذَلِكَ وَجْهًا وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنْهُ ، وَإِنْ رَدَّ عَطِيَّةَ الْإِمَامِ لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ وَلَا سِيَمَا مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ » .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ ، وَقَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْوَعْرَ نِصْفَ الْأُذُنِ ، فَبَيْنَمَا هُمُ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
 عليه) رآته (رسول : ما يزال الرجل يسأل الناس) أى تكثراً وهو غنى (حتى
 بأتى يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم) بل كله عظم ، والمزعة : القطعة
 من اللحم أو التفتة منه ، وخص الوجه لمشاكله العقوبة في موضع الجزاء من
 الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال أو أنه يأتي ساقط القدر والجاه . وقد
 يؤيده حديث مسعود بن عمرو عند الطبراني والبخاري مرفوعاً : لا يزال العبد
 يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه . وقال التوربشتي :
 قد عرفنا الله تعالى أن الصور في الدار الآخرة تختلف باختلاف المعاني ،
 قال الله تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » فالذى يبذل وجهه لغير
 الله في الدنيا من غير بأس وضرورة بل للتوسع والتكثر يصيبه شين في
 وجهه بإذهاب اللحم عنه ليظهر للناس عنه صورة المعنى الذى خفى عليهم
 منه . انتهى . ولفظ الناس يعم المسلم وغيره ، فيؤخذ منه جواز سؤال غير
 المسلم ، وكان بعض الصالحين إذا احتاج يسأل ذمياً ثلثا يعاقب المسلم بسببه
 لو رده . قاله ابن أبي حمزة . وظاهر الحديث الوعيد لمن يسأل سؤالاً كثيراً ،
 والبخاري فهم أنه وعيد لمن سأل تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، فقد يسأل
 الرجل دائماً وليس متكثرأ لدوام افتقاره واحتياجه ، لكن القواعد تبين
 أن المتوعد هو السائل عن غنى وكثرة ، لأن سؤال الحاجة مباح ، وربما
 ارتفع عن هذه الدرجة ، وعلى هذا نزل البخاري الحديث . كذا في المصابيح
 وسبقه إليه ابن المنير في الحاشية (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن

الشمس تدنو (أى تقرب) يوم القيامة) فيسخن الناس من دنوّها فيعرقون (حتى يبلغ العرق نصف الأذن) ووجه ذكر دنوّ الشمس هنا هو أن الشمس إذا دنت يكون أذاها لمن لالحم له في وجهه أكثر وأشد من غيره (فينما هم كذلك استغاثوا بآدم ثم) استغاثوا (بموسى ثم) استغاثوا (بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم) فيه اختصار ، إذ يستغاث أيضاً بغير من ذكر من الأنبياء كما لا يخفى .

الحديث الخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ
وَالتَّمْرَتَانِ ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ ، الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ ، وَلَا يُفْطِنُ
لَهُ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليس المسكين) بكسر الميم وقد تفتح ، أى الكامل فى المسكنة (الذى يطوف على الناس) ليسألهم صدقة عليه (ترده اللقمة واللقمتان ، والتمرة والتمرتان ، ولكن المسكين) الكامل فى المسكنة (الذى لا يجد غنى يغنيه) أى شيئاً يقع موقعاً من حاجته (ولا يفطن به) أى لا يعلم بحاله (فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محملى قوله تعالى : « لا يسألون الناس إلحافاً » أن معناه نفى السؤال أصلاً ، وقد يقال : لفظة « يقوم » تدل على التأكيد فى السؤال ، والتأكيد فى السؤال هو الإلحاف . وللترمذى من حديث ابن مسعود مرفوعاً : من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته فى وجهه خموش . قيل : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب وفى إسناده حكيم بن جبير ، وهو ضعيف وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، قال الترمذى : والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثورى وابن المبارك وأحمد وإسحق ، قال : ووسع قوم فى ذلك فقالوا : إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة . وهو قول الشافعى وغيره من أهل العلم . انتهى . وعن سهل ابن حنظلة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار . فقال : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يغنيه ويعيشه . أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان . قال الشافعى : قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه فى نفسه وكثرة عياله . وفى المسألة مذاهب أخرى : أحدها قول أبى حنيفة : إن الغنى من ملك نصاباً فيحرم عليه أخذ الزكاة . وقيل إن حده أربعون درهماً ، وهو قول ابن سلام ، وهو الظاهر من تصرف البخارى ، لأنه أتبع ذلك قوله تعالى : « لا يسألون الناس إلحافاً » .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ تَبُوكَ ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِىَ الْقُرَى إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : اخْرُصُوا ، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، فَقَالَ لَهَا : أَحْصِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ قَالَ : أَمَا إِنَّهَا سَتَهُبُ اللَّيْلَةَ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ ، فَعَقَلْنَاهَا ، وَهَبَتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْقَتْهُ بِجَبَلٍ طَيِّبٍ ، وَأَهْدَى مَلِكٌ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ ، وَكَسَاهُ بُرْدًا ، وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ ، فَلَمَّا أَتَى وَادِىَ الْقُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ : كَمْ جَاءَتْ حَدِيقَتُكَ ؟ قَالَتْ : عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّى مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِى فَلْيَتَعَجَّلْ ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : هَذِهِ طَابَةُ ، فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا ، قَالَ : هَذَا جُبَيْلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : دُورُ بَنَى النَّجَّارِ ، ثُمَّ دُورُ بَنَى عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، ثُمَّ دُورُ بَنَى سَاعِدَةَ ، أَوْ دُورُ بَنَى الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارِ ، يَعْنِى خَيْرًا .

(عن أبى حميد الساعدى رضى الله عنه قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم غزوة تبوك) غير منصرف ، وكانت فى رجب سنة تسع (فلما جاء وادى القرى) مدينة قديمة بين المدينة والشام (إذا امرأة) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله اسمها (فى حديقة لها) مبتدأ وخبر . قال

ابن مالك في التوضيح : لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق ، بل إذا لم تحصل فائدة نحو رجل يتكلم ، إذ لا تخلوا الدنيا من رجل متكلم ، فلو اقترن بالنكرة قرينة تحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها . ومن تلك القرائن الاعتماد على إذا الفجائية نحو : انطلقت فإذا سبيع في الطريق والحديقة . قال ابن سيده : هي من الرياض كل أرض استدارت ، وقيل البستان (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : اخرجوا) زاد سليمان ابن بلال عند مسلم : فخرصنا . قال في الفتح : ولم أقف على اسم من خرص منهم (وخرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة أوسق ، فقال لها : أحصى) من الإحصاء وهو العد ، أى احفظى قدر (ما يخرج منها) كيلا (فلما أتينا تبوك قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما إنها ستهب الليلة) زاد سليمان : عليكم (ريح شديدة فلا يقوم أحد) منكم (ومن كان معه بعير فليقلعه) أى يشده بالعقال وهو الحبل (فعقلناها ، وهبت ريح شديدة ، فقام رجل فألقته بجبل طيء) بتشديد الياء ، وفي رواية : جبل بالثنية ، أحدهما أجأ والآخر سلمى (وأهدى) يوحنا واسم أمه العلماء (ملك أيلة) بلدة قديمة بساحل البحر (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء) واسمها كما جزم به النووي « دلل » وقال : لكن ظاهر اللفظ هنا أنه أهداها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك وكانت سنة تسع من الهجرة ، وقد كانت هذه الغلة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ذلك وحضر عليها غزوة حنين كما هو مشهور في الحديث ، وكانت حنين عقب فتح مكة سنة ثمان . قال القاضي : ولم يرو أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغلة غيرها ، فيحمل قوله على أنه أهداها له قبل ذلك ، وقد عطف الإهداء على المجيء بالواو ، وهى لا تقتضى الترتيب . انتهى كلام النووي . وتعقبه الجلال البلقيني بأن الغلة التى كان عليها يوم حنين غير هذه . ففى مسلم أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة بيضاء أهداها له فروة الجذامى ، وهذا يدل على المغيرة ، قال : وفيما قاله القاضي من التوجيه نظر ، فقد قيل إنه كان له من البغال : دلل وفضة ، والتى أهداها ابن العلماء والأيلية والغلة التى أهداها له كسرى وأخرى من دومة الجندل ، وأخرى من عند النجاشى . كذا فى السيرة لمغلطاي . قال : وقد وهم فى تفريقه بين بغلة ابن العلماء والأيلية ، فإن

ابن العلماء هو صاحب أيلة ، ونقص ذكر البغلة التي أهداها له فروة الجذامى (وكساه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (برداً) الضمير عائد على ملك أيلة وهو المكسو (وكتب) صلى الله عليه وآله وسلم (له) أى للملك أيلة (ببحرهم) أى ببلدهم والمراد أهل بحرهم لأنهم كانوا سكاناً بساحل البحر . والمعنى : إنه أقره عليهم بما التزمه من الجزية . ولفظ الكتاب كما ذكره ابن إسحق بعد البسملة : هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ، ليوحنا بن روبة وأهل أيلة ، أساقفتهم وسائرهم فى البر والبحر ، لهم ذمة الله وذمة النبي ومن كان معه من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر ، فمن أحدث منهم حدثاً فإنه لا يحول ماله دون نفسه ، وأنه طيب لمن أخذه من الناس ، وأنه لا يحل أن يمنعه ماء يردونه من برّ أو بحر . هذا كتاب جهيم بن الصلت وشرحيل ابن حسنة بإذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فلما أتى) صلى الله عليه وآله وسلم (وادى القرى) المدينة السابق ذكرها قريباً (قال للمرأة) صاحبة الحديقة المذكورة قبل (كم جاءت) وجاء هنا بمعنى كان ، أى كم كان (حديقتك) أى ثمرها ولمسلم : فسأل المرأة عن حديقتها : كم بلغ ثمرها (قالت عشرة أوسق) بنصب عشرة على نزع الخافض ، أى بمقدار عشرة أوسق ، أو على الحال . وتعقبه فى المصابيح بأنه ليس المعنى على أن ثمر الحديقة جاء فى كونه عشرة أوسق ، بل لامعنى له أصلاً . انتهى . أى بمقدار ذلك (خرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وخرص) مصدر منصوب بدل من عشرة أوسق ، أو عطف بيان لها . ولأبى ذر : خرص بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى هى خرص ، ويجوز رفع عشرة وخرص على تقدير الحاصل عشرة أوسق ، وهى خرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . كذا قاله الكرماني والبرماوى والحافظ ابن حجر والعيني والزرکشى . وتعقبه الدمامينى بأنه مناف لتقديره أولاً جاءت بمقدار عشرة أوسق (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إني متعجل إلى المدينة ، فمن أراد منكم أن يتعجل) إليها (معى فليتعجل) وفى تعليق سليمان بن بلال الموصول عند أبى على بن خزيمة : أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لأنها أقرب إلى المدينة وترك الأخرى . قال فى الفتح : فيه بيان قوله : إني متعجل إلى المدينة ، أى إني سالك الطريق

القرية ، فمن أراد فليات معي ، يعني ممن له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش (فلما أشرف على المدينة قال : هذه طابة) غير منصرفة (فلما رأى أحداً قال : هذا جيبيل) مصغراً ، وللأربعة : جبل (يحبنا ونحبه) حقيقة ولا ينكر وصف الجهاد أنه يحب الرسول ، كما حنت الأسطوانة على مفارقتة صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمع القوم حنينها حتى سكنها ، وكما أخبر أن حجراً كان يسلم عليه قبل الوحي ، فلا ينكر أن يكون جبل أحد وجميع أجزاء المدينة تحبه وتحن إلى لقاءه حال مفارقتة إياها . وقال الخطابي : أراد به أهل المدينة وسكانها ، كقوله تعالى : « واسأل القرية » أي أهلها ، فيكون على حذف مضاف ، وأهل المدينة الأنصار ، ثم قال لمن كان معه من أصحابه (ألا أخبركم بخير دور الأنصار) ألا للتنبيه ، ودور : جمع دار ، يريد به القبائل الذين يسكنون الدور وهي المحال (قالوا : بلى) أخبرنا (قال : دور بني النجار) بفتح النون وتشديد الجيم : تيم بن ثعلبة ، وسمى بالنجار فيما قيل لأنه اختن بقدم (ثم دور بني عبد الأشهل ثم دور بني ساعدة أو دور بني الحارث بن الحرج ، وفي كل دور الأنصار ، يعني خيراً) أي كان لفظ « خيراً » محذوف من كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو مراد . وفي الحديث مشروعية الحرص ، واختلف القائلون به ، هل هو واجب أو مستحب ، فحكى الصيمري من الشافعية وجهاً بوجوبه ، وقال الجمهور : هو مستحب إلا إن تعلق به حق لمحجور مثلاً أو كان شركاؤه غير مؤتمنين ، فيجب لحفظ مال الغير . واختلف أيضاً هل يختص بالنخل ويلحق به العنب ؟ أو يعم كل ما ينتفع به رطباً وجافاً ، وبالأول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر ، والثاني قول الجمهور ، وإلى الثالث نحا البخاري . وهل يعمى قول الخارص أو يرجع إلى ما آل إليه الحال بعد الجفاف . الأول قول مالك وطائفة ، والثاني قول الشافعي ومن تبعه ، وهل يكفي خارص واحد عازف ثقة أو لا بد من اثنين ، وهما قولان للشافعي والجمهور على الأول . واختلف أيضاً هل هو اعتبار أو تضمين ؟ وهما قولان للشافعي أظهرهما الثاني ، وفائدته جواز التصرف في جميع الثرة ، ولو أئلف المالك الثرة بعد الحرص أخذت منه الزكاة بحسب ما خرص . وفيه أشياء من أعلام النبوة كالإخبار عن الربح ، وما ذكر في تلك القصة . وفيه تدريب الاتباع وتعليمهم

وأخذ الحذر مما يتوقع الخوف منه ، وفضل المدينة والأنصار ، ومشروعية
المفاضلة بين الفضلاء بالإجمال والتعيين ، ومشروعية الهدية والمكافأة عليها .
وفي السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل بن أبي خيثمة مرفوعاً : إذا
خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع . وقال
بظاهره الليث وأحمد وإسحق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في كتاب
الأموال أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم إليه ، فقال : يترك قدر
احتياجهم ، وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم شيء ، وهو المشهور عن
الشافعي . قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث ،
وهو قدر المؤونة ، ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يؤكل رطباً .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا الْعُشْرُ ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ
 نِصْفُ الْعُشْرِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : فيما سقت السماء) من باب ذكر المحل وإرادة الحال ، أى المطر
 (والعيون أو كان عشرياً) بفتح العين المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد
 التحتية : ما يسقى بالسيل الجارى فى حفر ، وتسمى الحفرة عاثوراء لتعثر
 المار بها إذا لم يعلمها . قاله الأزهرى ، وهو المسمى بالبعلى فى الرواية
 الأخرى . قال الخطابى : هو الذى يشرب بعروقه من غير سقى . زاد
 ابن قدامة عن القاضى أبى يعلى : وهو المستنقع فى بركة ونحوها ، يصب
 إليه ماء المطر فى سواق تشق له . قال : ومثله الذى يشرب من الأنهار بغير
 مؤنة أو يشرب بعروقه كأن يغرس فى أرض يكون الماء قريباً من وجهها
 فيصل إليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى . قال فى الفتح : وهذا التفسير
 أولى من إطلاق أبى عبيد أن العثرى ماسقته السماء ، لأن سياق الحديث يدل
 على المغايرة ، وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذى لاهل له ، لأنه لا زكاة
 فيه . قال ابن قدامة : لانعلم فى هذه التفرقة التى ذكرناها خلافاً (العشر) أى
 العشر واجب فيما سقت السماء (وماسقى بالنضح) بفتح النون وسكون المعجمة
 بعدها حاء مهملة : أى ماسقى من الآبار بالغرب أو بالسانية فواجهه (نصف
 العشر) والفرق ثقل المؤنة هنا وخفتها فى الأول . والناضح : اسم لما يسقى
 عليه من بعير أو بقرة ونحوهما .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ ، فَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ صَدَقَةً .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤتي بالتمر عند صرام النخل) أى قطع التمر عنه (فيجىء هذا بتمره وهذا من تمره حتى يصير عنده كوماً من تمر) أى حتى يصير التمر عنده كوماً ، وهو ما اجتمع كالعرمة . وفي رواية : كوم بالرفع على أنها تامة فلا تحتاج إلى خبر . وقال في المصابيح : الخبر عنده ومن للبيان (فجعل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضى الله عنهما) وعنها (يلعبان بذلك التمر فأخذ أحدهما) وهو الحسن بفتح الحاء (تمره فجعلها) أى المأخوذة (فى فيه ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) فأخرجها من فيه ، فقال : أما علمت أن آل محمد) هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعى . زاد فى الفتح : على الأرجح من أقوال العلماء . قال الشافعى : أشركهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى سهم ذوى القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش وغيرهم ، وتلك العطية عوض عوضوه بدلا عما حرموه من الصدقة . وعند أبى حنيفة ومالك : بنو هاشم فقط ، وقيل قريش كلها . وعن أحمد فى بنى المطلب روايتان (لا يأكلون الصدقة) وظاهره يعم الفرض والنقل ، لكن السياق يخصها بالفرض ، لأن الذى يحرم على آله إنما هو الواجب . قال فى الفتح : كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفرض والتطوع ، كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابى الإجماع ، لكن حكى غير واحد عن الشافعى

في التطوع قولاً ، وكذا في رواية عن أحمد ، ولفظه في رواية الميموني :
لا تحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صدقة الفطر . وزكاة الأموال
والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله ، فأما غير ذلك فلا ،
أليس يقال : كل معروف صدقة . قال ابن قدامة : وليس مانقل عنه من
ذلك بواضح الدلالة ، وإنما أراد ليس من صدقة الأموال كالقروض والهديات
وفعل المعروف وكان غير محرم . قال الماوردي : يحرم عليه كل ما كان
من الماء متقوماً . وقال غيره : لا تحرم عليه الصدقة العامة كماء الآبار وكالمساجد
واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء
في ذلك ؟ وهل يلتحق به آله في ذلك أم لا ؟ قال ابن قدامة : لانعلم خلافاً
في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة . كذا قال . وقد نقل الطبري
الجواز أيضاً على أبي حنيفة ، وقيل عنه : تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى
القربى . حكاه الطحاوى ، ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم ، وهو وجه
لبعض الشافعية . وعن أبي يوسف : يحل من بعضهم لبعض لامن غيرهم .
وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز ، المنع ، جواز التطوع
دون الفرض ، عكسه . وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب وغيره ، ولقوله
تعالى : « قل ما أسألكم عليه من أجر » ولو أحلها لآله أو شك أن يطعنوا فيه .
ولقوله : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » وثبت عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم : الصدقة أوساخ الناس . كما رواه مسلم . فيؤخذ
من هذا جواز التطوع دون الفرض . وهو قول أكثر الحنفية ، والصحيح
عن الشافعية والحنابلة ، وأما عكسه فقالوا : إن الواجب حق لازم لا يلحق
بأخذه ذلة بخلاف التطوع . ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب
المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجاز
مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبي حنيفة . انتهى . وفي الحديث أن الطفل يجنب
الحرام كالكبير ، ويعرف لأي شئ نهى عنه لينشأ على العلم ، فيأتى عليه
وقت التكليف ، وهو على علم من الشريعة .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ
الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرَخِصٍ ،
فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ
وَأِنْ أَعْطَاكَه بِدَرَاهِمٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْثِهِ .

(عن عمر رضي الله عنه قال : حملت) رجلا (على فرس في سبيل الله)
أى جعلته حولة من لم تكن له حولة من المجاهدين ملكه إياه ، وكان اسم
الفرس فيما ذكره ابن سعد في الطبقات « الورد » وكان تميم الدارى ، فأهداه
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاه لعمر ، ولم يعرف الحافظ ابن حجر
اسم الرجل (فأضاعه) الرجل (الذى كان عنده) بترك القيام عليه
بالخدمة والعلف والسقي وإرساله للرعى حتى صار كالشئء الهالك (فأردت
أن أشتريه ، فظننت أنه يبيعه برخص ، فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
(عن ذلك) فقال : لا تشتريه (وظاهر النهى التحريم ، لكن الجمهور على
أنه للتنزيه ، فيكره لمن تصدق بشئء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذراً
ونحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يهبه أو يملكه باختياره
منه ، فأما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه ، وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه
منه المتصدق فلا كراهة ، وحكى الحافظ العراقى فى شرح الترمذى
كراهة شرائه من ثالث انتقل إليه من المتصدق به عليه عن بعضهم لرجوعه
فما تركه الله ، كما حرم على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى .
قال ابن المنذر : ليس لأحد أن يتصدق بصدقة ثم يشتريها للنهى الثابت ، ويلزم
من ذلك فساد البيع إلا أن يثبت الإجماع على جوازه . وأشار صلى الله عليه وآله وسلم
على أن يبتاع بقره عن الابتياح بقوله (ولا تعد فى صدقتك) أى
بطريق الابتياح ولا غيره ، فهو من عطف العام على الخاص ، وفيه دلالة
على أنه حمل تملكك لاحبس (وإن أعطاكه بدرهم) أى لا ترغب فيه البتة
ولا تنظر إلى رخصه ولكن انظر إلى أنه صدقتك . وقد أورد ابن المنير هنا

سؤالاً وهو أن الإغياض في النهى عادته أن يكون بالأخف أو الأدنى ، كقوله تعالى : « فلا تقل لها أفّ » ولا خفاء أن إعطاءه إياه بدرهم أقرب إلى الرجوع في الصدقة مما إذا باعه بقيمته . وكلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الحجة في الفصاحة . وأجاب بأن المراد : لا تغلب الدنيا على الآخرة وإن وفرها معطيها ، فإذا زهد فيها وهي موفرة فلأن يزهد فيها وهي موفرة أخرى وأولى ، وهذا على وفق القاعدة . انتهى (فإن العائد في صدقته كالعائد في قيئه) الفاء للتعليل ، أى كما يقبح أن يقيء ثم يأكل ، كذلك يقبح أن يتصدق بشيء ثم يجره إلى نفسه بوجه من الوجوه . وفي رواية للشيخين : كالكلب يعود في قيئه ، فشبه بأخس الحيوان في أخس أحواله تصويراً للتهجين وتنفيراً منه . قال في المصابيح : وفي ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشتمل عليه من التنفير الشديد من حيث شبه الراجع بالكلب والمرجوع فيه بالقيء ، والرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قيئه . انتهى . وجزم بعضهم بالحرمة . قال قتادة : لا نعلم القيء إلا حراماً والصحيح إنه للتنزيه ، لأن فعل الكلب لا يوصف بتحريم ، إذ لا تكليف عليه ، فالمراد بالتنفير من العود بتشبيهه بهذا المستقذر . واستدل به على تحريم ذلك لأن القيء حرام . قال القرطبي : وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتنفير خاصة لكون القيء مما يستقذر ، وهو قول الأكثر . وفي الحديث كراهية الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإعانة على الغزو بكل شيء ، وأن الحمل في سبيله تمليك ، وأن للمحمول بيعه والانتفاع بثمرته .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلَّا أَنْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا ؟ قَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ، قَالَ : إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : وجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة ميتة أُعطيَتْها مولاة لميمونة) قال فى الفتح : لم أقف على اسم هذه المولاة ، وميمونة هى أم المؤمنين (رضى الله عنها من الصدقة) وهذا موضع الترجمة لأن مولاة ميمونة أُعطيت صدقة فلم ينكر عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فدلّ على أن موالى أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم تحل لهم الصدقة لمن " لأنهن " لسن من جملة الآل . ونقل ابن بطلال الاتفاق عليه ، لكن فيه نظر ، فقد روى الخلال فيما ذكره ابن قدامة من طريق ابن أبى مليكة عن عائشة قالت : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة . قال ابن قدامة : وهذا يدل على تحريمها . قال فى الفتح : وإسناده إلى عائشة حسن ، وأخرجه ابن أبى شيبة أيضاً . وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطلال . وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيره عن أبى رافع مرفوعاً : إنا لا تحل لنا الصدقة ، وإن موالى القوم من أنفسهم . وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية ، وقال الجمهور : تجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة ، ولذلك لم يعوّضوا الخمس . ومنشأ الخلاف قوله « منهم أو من أنفسهم » هل يتناول المساواة فى تحريم الصدقة أو لا . ورجح الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام ، فلا دليل فيه على تحريم الصدقة ، لكنه ورد على سبب الصدقة . وقد اتفقوا على أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا هل يخص به أو لا ، ويمكن أن يستدل لهم بحديث الباب لأنه يدل على جوازها لموالى الأزواج . وقد تقدم أن الأزواج لسن فى ذلك من جملة الآل ، فوالهين " أخرى بذلك . قال ابن المنير فى الحاشية : إنما أورد البخارى هذه الترجمة

ليحقق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهن الصدقة قولاً واحداً لثلاث يظن الظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين ، فبين أنه لا يطرد ، وإنما لم يترجم البخاري لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم ولا لمواليه ، لأنه لم يثبت عنده فيه شيء (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هلا انتفعتم بجلدها ؟ قالوا : إنها ميتة . قال : إنما حرم أكلها) أى اللحم حرام لا الجلد .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِلَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ ، فَقَالَ : هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ .

(عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلحم تصدق به على بريرة ، فقال : هو) أى اللحم (عليها صدقة) وهو (لنا هدية) قدم لفظ عليها على المبتدأ لإفادة الاختصاص ، أى لاعليتنا ، لزوال وصف الصدقة وحكمها لكونها صارت ملكاً لبريرة ثم صارت هدية . فالتحريم ليس لعين اللحم كما لا يخفى ، والصدقة منحة لثواب الآخرة ، والهدية تمليك الغير شيئاً تقريباً إليه وإكراماً له ، ففي الصدقة نوع ذل للآخذ ، فلذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية ، وقيل : لأن الهدية يثاب عليها في الدنيا فتزول المنة ، والصدقة يراد بها ثواب الآخرة فتبقى المنة ، ولا ينبغي أن يمن عليه غير الله . وقال البيضاوى : إذا تصدق على المحتاج بشيء ملكه وصار له كسائر ما يملكه فله أن يهدى به غيره ، كما له أن يهدى سائر أمواله بلا فرق . وهذا موضع الترجمة ، لأن بريرة من جملة مولات عائشة وتصدق عليها .

الحديث السابع والخمسون

حَدِيثُ مُعَاذٍ وَبَعَثُهُ إِلَى الْيَمَنِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : وَأَتَقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ .

(حديث معاذ) بن جبل (وبعثه إلى اليمن تقدم) في هذا الكتاب (وفي هذه الرواية : واتق دعوة المظلوم) أى تجنب جميع أنواع الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم ، وإنما ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم للإشارة إلى أن أخذها ظلم (فإنه ليس بينه) أى المظلوم ، وفي رواية بينها ، أى دعوة المظلوم (وبين الله حجاب) وإن كان المظلوم عاصياً ، لحديث أحمد عن أبى هريرة بإسناد حسن مرفوعاً : دعوة المظلوم مستجابة ، وإن كان فاجراً ففجوره على نفسه ، وليس لله حجاب يحجبه عن خلقه .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ ، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى .

(عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه) اسمه علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمى ، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين (قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم) أى بركة أموالهم (قال : اللهم صل على آل فلان) أى اغفر له وارحمه ، والآل يطلق على ذات الشيء ، كقوله فى قصة أبى موسى : لقد أوتى مزاراً من مزارمير آل داود ، يريد داود نفسه (فأباه) صلى الله عليه وآله وسلم (أبى) أبو أوفى (بصدقته فقال : اللهم صل على آل أبى أوفى) امثالاً لقوله تعالى : « وصل عليهم » وهذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ يكره لنا كراهة تنزيهه على الصحيح الذى عليه الأكثرون كما قاله النووى : إفراد الصلاة على غير الأنبياء لأنه صار شعاراً لهم إذا ذكروا فلا يلحق غيرهم ، فلا يقال : أبو بكر صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان المعنى صحيحاً ، كما لا يقال : قال محمد عز وجل وإن كان عزيزاً جليلاً ، لأن هذا من شعار ذكر الله تعالى . قال فى الفتح : واستدل به أى بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه مالك والجمهور . قال ابن التين : وهذا الحديث يعكر عليه . وقد قال جماعة من العلماء : يدعو آخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث . وأجاب الخطاى عنه قديماً بأن أصل الصلاة الدعاء ، إلا أنه يختلف بحسب المدعو له ، فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة ، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربة والزلفى ، ولذلك كان لا يلىق بغيره . انتهى . واستدل به على استحباب دعاء آخذ الزكاة لمعطيها . وأوجه بعض أهل الظاهر . وحكاها الخناطى وجهاً لبعض الشافعية . وأجيب بأنه لو كان واجباً لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الساعة ، ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيه الدعاء فكذلك الزكاة ، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصاً به لكون صلاته سكناً لهم بخلاف غيره .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا ، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَتَقَرَّهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أن رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه (من أسلف (ألف دينار) زاد في باب الكفالة : فقال : اتنى بالشهداء أشهدهم . قال : كفى بالله شهيداً . قال : فأتنى بالكفيل . قال : كفى بالله كفيلاً . قال : صدقت (فدفعها إليه) وزاد أيضاً فيه : إلى أجل مسمى (فخرج في البحر فلم يجد مركباً) أى سفينة يركب عليها ويحىء إلى صاحبه أو يبعث فيها قضاء دينه (فأخذ خشبة فتقراها) قورها (فأدخل فيها ألف دينار) وزاد أيضاً في الكفالة : وصحيفة منه إلى صاحبه (فرمى بها) أى بالخشبة (في البحر) بقصد أن الله تعالى يوصلها لرب المال (فخرج الرجل الذى كان أسلفه) الألف دينار (فإذا بالخشبة فأخذها لأهله حطباً) أى يستعملها استعمال الحطب في الوقود (فذكر الحديث) . بتامه ، وأتى به البخارى في باب الكفالة في القرض (فلما نشرها) أى قطع الخشبة بالمنشار (وجد المال) الذى كان أسلفه . وموضع الترجمة قوله : فإذا بالخشبة فأخذها لأهله حطباً . وأدنى الملايسة في التطابق كاف . وقال ابن المنير : موضع الاستشهاد إنما هو أخذ الخشبة على أنها حطب ، فدل على إباحة مثل ذلك مما يلفظه البحر ، أما مما ينشأ فيه كالعنبر أو مما سبق فيه ملك وعطب ، وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في تملك هذا مطلقاً أو مفصلاً ، وإذا جاز تملك الخشبة

وقد تقدم عليها ملك متملك فنحو العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى ، وكذلك ما يحتاج إلى معاناة وتعب في استخراجهِ أيضاً . وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالغوص ونحوه فلا شيء فيه . وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري ، وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الخمس ، وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد ، وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الكفالة والاستقراض واللقطة والشروط والاستئذان ، والنسائي في اللقطة .

الحديث الستون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ ، وَالْيَثَرُ جُبَارٌ ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ .

(وعنه أيضاً) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : العجماء جبار) أى البهيمة التى لاتتكلم هدر غير مضمون : ولمسلم : جرحها جبار . ولا بد فى رواية البخارى من تقدير ، إذ لا معنى لكون العجماء نفسها هدرأ . وقد دلت رواية مسلم على أن ذلك المقدر هو الجرح فوجب المصير له ، لكن الحكم غير مختص به ، بل هو مثال نبه به على غيره ، ولو لم تكن رواية أخرى على تعيين ذلك المقدر لم يكن لرواية البخارى عموم فى جميع المقدرات التى يستقيم الكلام بتقدير واحد منها . هذا هو الصحيح فى الأصول ، لأن مقتضى لا عموم له ، والمراد أنها إذا انفلتت وصدمت إنساناً فأتلفته أو أتلفت مالا فلا غرم على مالكها ، أما إذا كان معها فعليه ضمان ما أتلفته سواء أتلفته ليلاً أو نهاراً ، وسواء كان سائقها أو راكبها أو قائدها ، وسواء كان مالكها أو أجيره أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً ، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو عضها أو ذنبها . وقال مالك : السائق والراكب والسائق كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شئ ترمح له . وقال الحنفية : إن الراكب والقائد لا يضمنان مانفحت الدابة برجلها أو ذنبها إلا أن أوقفها فى الطريق . واختلفوا فى السائق ، فقال القدورى وآخرون : إنه ضامن لما أصابت بيدها ورجلها لأن النفحة بمرأى عينه فأمكنه الاحتراز عنها . وقال أكثرهم : لا يضمن النفحة أيضاً وإن كان يراها ، إذ ليس على رجلها ما يمنعها به ، فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكدم لإمكان كبحها بلجامها . وصححه صاحب الهداية ، وكذا قال الحنابلة : إن الراكب لا يضمن ماتلفه البهيمة برجلها . قلت : ولينظر فى أدلة هذه التفاصيل (والبئر) يحفرها الرجل فى ملكه أو فى موات فيسقط فيها رجل أو تنهار على من استأجره لحفرها فيهلك (جبار) لاضمان فيه ، ما إذا حفرها فى طريق المسلمين أو فى ملك غيره بغير إذنه فتلفت فيها لإنسان وجب ضمانه على

على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر ، وإن تلف بها غير الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر ، كذا في القسطلاني (والمعدن جبار) إذا حفره في ملكه أو في موات أيضاً لاستخراج ما فيه فوقع فيه إنسان أو انهار على حافره لاضمان فيه أيضاً (وفي الركاز) دفن الجاهلية (الخمس) في عطف الركاز على المعدن دلالة على تغايرهما ، وأن الخمس في الركاز لافي المعدن . واتفق الأئمة الأربعة وجمهور العلماء على أنه سواء كان في دار الإسلام أو دار الحرب ، خلافاً للحسن حيث فرق ، وشرطه النصاب والنقدان لا الحول . ومذهب أحمد أنه لا فرق بين النكدين فيه وغيرهما ، كالنحاس والحديد والجواهر ، لظاهر هذا الحديث ، وهو مذهب الحنفية أيضاً ، لكنهم أوجبوا الخمس وجعلوه فيئاً . والحنابلة أوجبوا ربع العشر وجعلوه زكاة . وعن مالك روايتان كالقولين . وحكى كل منهما عن ابن القاسم . قال في الفتح : الركاز بكسر الراء المال المدفون مأخوذ من الرکز ، يقال : ركزه يركزه ركزاً إذا دفنه فهو مركزوز ، وهذا متفق عليه ، واختلف في المعدن . وقال مالك وابن إدريس : الركاز : دفن الجاهلية . قال جمهور الأئمة : إن ذلك وجد في عبارة الشافعي ، وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة ، وجعله بمنزلة الركاز ، يؤخذ منه الخمس . وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة . وفي لفظ : إذا وجد الكثر في أرض العدو ففيه الخمس وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة . قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غير الحسن . قال البخاري : قال بعض الناس : المعدن ركاز . قال ابن التين : المراد به أبو حنيفة . قال الحافظ ابن حجر . وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك . قال ابن بطل : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز ، واحتج لهم بقول العرب : أركز الرجل إذا أصاب ركازاً ، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن . والحجة للجمهور تفرقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المعدن والركاز بواو العطف ، فصح أنه غيره ، قال : وما أُلزم به البخاري القائل المذكور ، قد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره : أركزت حجة بالغة ، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى ،

إلا أن أوجب ذلك من يجب التسليم له . وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس ، وإن كان يقال له ركاز فكذلك المعدن ، وأما قول البخارى : ثم ناقض ، أى بعض الناس ، وقال : لا بأس أن يكتمه أى عن الساعى ولا يؤدى الخمس فليس كما قال ، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه إذا كان محتاجاً ، بمعنى أنه يتأول أن له حقاً فى بيت المال ونصيبة فى النىء ، فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك لا إنه أسقط الخمس عن المعدن . انتهى . وقد نقل الطحاوى المسألة التى ذكرها ابن بطال ، ونقل أيضاً أنه لو وجد فى داره معدناً فليس عليه فيه شيء ، وبهذا يتجه اعتراض البخارى ، والفرق بين المعدن والركاز فى الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز ، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه فى قدر الركاز ، وما خفت زيد فيه ، وقيل إنما جعل فى الركاز الخمس لأنه مال كافر ، فتزل من وجده منزلة الغانم فكان له أربعة أخماسه . وقال ابن المنير : كان الركاز مأخوذ من أركزته فى الأرض إذا غرزته فيها ، وأما المعدن فإنه ينبت فى الأرض بغير وضع واضح ، هذه حقيقتهما ، وإذا افترقا فى أصلهما فكذلك فى حكمهما . انتهى ما فى الفتح . وقال : الركاز حصره الشافعية فيما يوجد فى الموات بخلاف ما إذا وجد فى طريق مسلوكة أو مسجد فهو لقطة . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : ومن قال من الفقهاء بأن فى الركاز الخمس إما مطلقاً أو فى أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث . وخصه الشافعى بالذهب والفضة . وقال الجمهور لا يختص . واختاره ابن المنذر ، واختلفوا فى مصرفه ، فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : مصرفه مصرف خمس النىء ، وهو اختيار المزنى . وقال الشافعى فى أصح قوليهِ : مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحمد روايتان ويبنى على ذلك ما إذا وجده الذمى . فعند الجمهور يخرج منه الخمس . وعند الشافعى لا يؤخذ منه شيء . واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب لإخراج الخمس فى الحال . وأغرب ابن العربى فى شرح الترمذى ، فحكى عن الشافعى الاشتراط ، ولا يعرف ذلك فى شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الحلود ، والنسائى فى الزكاة ، وأورده البخارى فى الأحكام .

الحديث الحادى والستون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبَهُ .

(عن أبى حميد الساعدى) عبد الرحمن أو المنذر (رضى الله عنه قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم رجلا من الأسد) ويقال الأزد بالزاي (على صدقات بنى سليم) بضم السين وفتح اللام (يدعى ابن اللتبية) بضم اللام وسكون التاء . قاله ابن دريد ، وحكى فتح اللام ، وحكاها المنذرى . قال فى الفتح : واسمه عبد الله ، ولم أعرف اسم أمه ، وكان من بنى لتب ، حى من الأزد ، وقيل اللتبية أمه (فلما جاء) من عمله (حاسبه) صلى الله عليه وآله وسلم لما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدى إليه ، كما يظهر من مجموع طرق الحديث وهذا طرف من حديث طويل أورده فى الأحكام وترك الحيل ، وأخرجه مسلم فى المغازى ، وأبو داود فى الخراج ، واستدل به على جواز تعيين السعاة والعاملين على الصدقات ، وهم الذين يبعثهم الإمام لقبضها ، وعلى جواز محاسبة المصدقين مع الإمام . قال ابن بطلال : اتفق العلماء على أن العاملين عليها السعاة والمتولون بقبض الصدقة . وقال المهلب : حديث الباب أصل فى محاسبة المؤتمن وأن المحاسبة تصحح أمانته . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئا من الزكاة فى مصارف فحوسب على الحاصل والمصرف .

الحديث الثاني والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَنِّكَهُ ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمُ يَسْمُ إِيلَ الصَّدَقَةِ .

(عن أنس رضى الله عنه قال : غدت إلى رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) أى رحت أول النهار (بعبد الله بن أبي طلحة) هو أخو أنس
 لأمه ، وهو صحابى ، وقال النووى : تابعى . قال البرماوى كالكرمانى :
 هو سهو (ليحنكه) تبركاً به وبريقه ويده ودعائه ، وهو أن يمزغ التمرة
 ويجعلها فى فم الصبي ويحك فى حنكه بسبابتها حتى تتحلل فى حنكه (فوافيته)
 أى أتيتته فى مربد الغنم (فى يده الميسم) بكسر الميم وفتح السين : حديدة يكوى
 بها (يسم) يعلم (إيل الصدقة) لتمييز عن الأموال المملوكة وليزدها من
 أخذها ومن التقطها وليعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلاً لثلاث
 يعود فى صدقته ، فهو مخصوص من عموم النهى عن تعذيب الحيوان . وقد
 نقل ابن الصباغ من الشافعية إجماع الصحابة على أنه يستحب أن يكتب
 فى ماشية الزكاة زكاة أو صدقة ، وفى الذبائح عن أنس أنه رآه يسم غنماً
 فى آذانها ولا يسم فى الوجه للنهى عنه . قال فى الفتح : ولم أقف على تصريح
 بما كان مكتوباً فى ميسم النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وفى حديث الباب
 حجة على من كره الوسم من الحنفية من الميسم لدخوله فى عموم النهى عن المثلة .
 وقد ثبت ذلك من فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فدل على أنه مخصوص
 من العموم المذكور للحاجة ، كالختان فى الآدمى . قال المهلب وغيره : فى هذا
 الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسماً وليس للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو
 كالخاتم ، وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، ويلتحق
 به جميع أمور المسلمين . وفيه جواز إيلاء الحيوان للحاجة ، وفيه قصد أهل
 الفضل لتحنيك المولود لأجل البركة ، وفيه جواز تأخير القسمة ، لأنها
 لو عجلت لاستغنى عن الوسم ، وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستعانة فيها
 للرغبة فى زيادة الأجر ونفى الكبر ، والله أعلم . انتهى . وفى هذا الحديث
 التحديث بالإنفراد والجمع والقول ، وأخرجه مسلم فى اللباس .

أبواب صدقة الفطر

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب) فرض (صدقة الفطر) *

أضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : المراد بها صدقة النفوس ، مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تعالى : « فطرة الله التي فطر الناس عليها » . قال في الفتح : والأول أظهر ، ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث : زكاة الفطر من رمضان . انتهى . قال في الكفاية : يقال للمخرج في زكاة الفطر : فطرة بضم الفاء ، وهو غريب ، والذي في شرح المذهب وغيره كسر الفاء لا غير ، قال : وهي مولدة لاعربية ولا معربة ، بل اصطلاحية للفقهاء . انتهى . فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة ، ويقال لها : صدقة الفطر ، وزكاة الفطر ، وزكاة رمضان ، وزكاة الصوم ، وصدقة الرعوس ، وزكاة الأبدان ، وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى أوجب وما أوجبه فأمر الله ، وما كان ينطق عن الهوى (زكاة الفطر) من صوم رمضان ، ووقت وجوبها غروب الشمس ليلة العيد ، لكونه أضافها إلى الفطر وذلك وقت الفطر ، وهذا قول الشافعي في الجديد وأحد وإحدى الروایتين عن مالك ، وقال أبو حنيفة : طلوع الفجر يوم العيد ، وهو قول الشافعي في القديم . قال البخاري : ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين أنها فريضة ، وهو مذهب الشافعية والجمهور ، وإنما

اقتصر البخارى على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفرضيتها وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، لكنه معارض بأن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض ، وهو مقتضى قاعدتهم فى أن الواجب ماثبت بدليل ظنى . وقال المرداوى من الحنابلة فى تنقيحه : وهى واجبة وتسمى أيضاً فرضاً نصاً . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة . قال بهرام : وروى ذلك عن مالك ، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وحملوا فرض فى الحديث على التقدير ، كقولهم : فرض القاضى نفقة اليتيم ، يعنى إن فرض بمعنى قدر ، وهو ضعيف مخالف للظاهر . قال ابن دقيق العيد : هو أصله فى اللغة ، لكن نقل فى عرف الشرع إلى الوجوب فالحمل عليه أولى . انتهى . قال فى الفتح : ويؤيده تسميتها زكاة قوله فى الحديث : « على كل حر وعبد » وبالتصريح بالأمر بها فى حديث قيس بن سعد وغيره ، ولدخلوها فى عموم قوله تعالى : « وآتوا الزكاة » . فبين صلى الله عليه وآله وسلم تفاصيل ذلك ومن جملتها زكاة الفطر ، وقال تعالى : « قد أفلح من تزكى » . وثبت أنها نزلت فى زكاة الفطر . وثبت فى الصحيحين إثبات حقيقة الفلاح لمن اقتصر على الواجبات . قيل : وفيه نظر ، لأن فى الآية : « وذكر اسم ربه فصلى » ، فيلزم وجوب صلاة العيد . ويحاج بأنه خرج بدليل عموم « هن خمس لا يبدل القول لدى » . انتهى . وقال إبراهيم بن عليه وأبو بكر بن كيسان الأصم : نسخ وجوبها ، واستدل لها بحديث النسائى وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، لكن فى إسناده راو مجهول ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ ، لأن الزيادة فى جنس العبادة لا توجب نسخ الأصل المزيده عليه لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ، ولأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ، غير أن محل سائر الزكوات الأموال ، ومحل زكاة الفطر الرقاب ، كما نبه عليه الخطابى (صاعاً من تمر) وهو خمسة أرتال وثلاث رطل بالبغدادى ، وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وعلماء الحجاز ، وهو مائة وثلاثون درهماً على الأصح عند الرافعى ، ومائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم على الأصح عند النووى . فالصاع على الأول ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهماً وثلاث درهم ، وعلى

الثاني ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم ، والأصل الكيل ، وإنما قدّر بالوزن استظهاراً . قال في الروضة : وقد يشكل ضبط الصاع بالأرطال ، فإن الصاع المخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكيال معروف ، ويختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرهما ، والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتماد على الكيل بصاع معيار بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن لم يجده لزمه إخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه . وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال وثلاث تقريب . وقال جماعة من العلماء : الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين . حكاه النووي في الروضة . وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنه ثمانية أرطال بالرطل المذكور ، وكان أبو يوسف يقول كقولهما ، ثم رجع إلى قول الجمهور لما تناظر مع مالك بالمدينة فأراه الصيعان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أو صاعاً من شعير) ظاهره أنه يخرج من أيهما شاء صاعاً ولا يجزئ غيرهما ، وبذلك قال ابن حزم ، لكن ورد في روايات أخرى ذكر أجناس أخر ، قاله القسطلاني . قال في الفتح : ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشئتين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع ، فزاد فيه السلت والزبيب . والسلت نوع من الشعير . انتهى . قلت : وهو ما يقال له بالفارسية جوبرمنه . قال الحافظ : أما الزبيب فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد ، وأما في حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز عن عبد العزيز فيه بالوهم (على العبد والحر) ظاهره أن العبد يخرج عن نفسه ، وهو قول داود الظاهري منفرداً به ، قال : يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكتساب لها ، كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة . وخالفه أصحابه والناس ، واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً : ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر . أخرجه مسلم . وفي رواية له : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق ، وذلك يقتضي أنها ليست على العبد بل على سيده . وقد تقدّم ما عند البخاري قريباً بغير الاستثناء ، ومقتضاه أنها على السيد ، وهل تجب عليه ابتداء أو تجب على العبد ثم يتحملها السيد وجهان للشافعي ، وإلى الثاني نحا البخاري ، وقال البيضاوي : وجعل وجوب زكاة

الفطر على السيد كالوجوب على العبد مجاز ، إذ ليس هو أهلاً لأن يكلف بالواجبات المالية ، ويؤيد ذلك عطف الصغير عليه (والذكر والأنثى) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق : تجب على زوجها إلحاقاً بالنفقة ، وفيه نظر ، لأنهم قالوا : إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا ، واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه ، وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلنا نحو حديث ابن عمر ، وزاد فيه : ممن تمونون . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، فزاد في إسناده ذكر عليّ ، وهو منقطع أيضاً ، وأخرجه من حديث ابن عمر ، وإسناده ضعيف أيضاً . ورواه الدارقطني أيضاً ، وقال إسناده غير قويّ . قال في المجموع : والحاصل أن هذه اللفظة « ممن تمونون » ليست بثابتة . وقال في السيل للشوكاني : ولا تقوم بذلك حجة (والصغير) وإن كان يتيماً خلافاً لمحمد بن الحسن وزفر (والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير ، لكن المخاطب عنه وليه ، فوجوبها على هذا في مال الصغير ، وإلا فعلى من تلزمه نفقته . وهذا قول الجمهور . وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقاً ، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه . وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري : لا تجب إلا على من صام . واستدل لها بحديث ابن عباس مرفوعاً : صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث . أخرجه أبو داود . وأجيب بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب ، كما أنها تجب على من لم يذنب كمحقق الصلاح ، أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة . ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين ، قال : وكان أحمد يستحبه ولا يوجبها . ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب . وبه قال ابن حزم ، لكن قيده بمائة وعشرين يوماً من يوم حمل أمه به . وتعقب بأن الحمل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيراً لغة ولا عرفاً ، واستدل بقوله في حديث ابن عباس : طهرة للصائم ، على أنها تجب على الفقير كما تجب على الغني . وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد ، وفي حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطني . وعن الحنفية : لا تجب إلا على من ملك نصيباً ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير . واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم : لا صدقة

إلا عن ظهر غنى . واشترط الشافعى ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلا عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته . قال ابن بزيمة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها ، لأنها زكاة بدنية لامالية . قال الحافظ الشوكانى فى السيل : وظاهر الأحاديث بأن الفطرة طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . وهكذا ماورد من الأمر بإغناء الفقراء فى هذا اليوم يدلان على أن المعتبر وجود قوت هذا اليوم ، فمن وجده ووجد زيادة عليه أخرجها عن الفطرة ، ومن لم يجد إلا قوت اليوم فلا فطرة عليه ، لأنه إذا أخرجها احتاج إلى النفقة فى هذا اليوم وصار مصرفاً للفطرة . وإذا صح ماورد من إيجابها على الغنى والفقير فقد عرفت ماهو الغنى وعرفت أن الفقير من لا يجد مايجده الغنى . فإيجاب الفطرة على الفقير لا يستلزم أن يخرج قوت يومه (من المسلمين) دون الكفار لأنها طهرة ، والكفار ليسوا من أهلها ، ذكر غير واحد أن مالكاً تفرد بها من بين الثقات ، وفيه نظر ، فقد رواها جماعة ممن يعتمد على حفظهم ، كما ذكرهم فى الفتح والقسطلافى ، فراجع إن شئت (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أى بالفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) أى صلاة العيد . وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطنى والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، فمن أدّاها قبل الصلاة فهى زكاة مقبولة ، ومن أدّاها بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات . قال الحافظ الشوكانى : فهذا يدل على أنه لا يكون إخراجها بعد الصلاة زكاة فطر بل صدقة من صدقات التطوّع ، والكلام فى زكاة الفطر ، فلا تجزئ بعد الصلاة . وفى الصحيحين من حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، فهذا يدل على أن وقتها يوم الفطر قبل الخروج إلى صلاة العيد ، ولكن قد روى البخارى وغيره من حديث ابن عمر أنهم كانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين ، فيقتصر على هذا القدر فى التعجيل ، وهو مستفاد أيضاً من حديث : « فمن أدّاها قبل الصلاة فهى صدقة مقبولة » فإن المراد القبلية القريبة لا القبلية البعيدة التى تنافى حديث : « إنها طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين » . انتهى . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أبو داود والنسائى والترمذى ، وقال حديث حسن صحيح .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ وَالزَّبِيبَ وَالْأَقِطَ وَالتَّمْرَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام) هو البر ، لقوله في الحديث الثاني ، أو صاعاً من شعير . قال التوربشقي : والبرُّ أعلى ما كانوا يقتاتونه في الحضر والسفر ، فلولا أنه أراد بالطعام البر لذكره عند التفصيل . وحكى المنذري في حواشي السنن عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد هنا . وقال بعضهم : كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق ، حتى إذا قيل : اذهب إلى سوق الطعام ، فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، لأن ماغلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب . وتعقبه ابن المنذر بما في حديث أبي سعيد المذكور في باب صاع من زبيب : فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، لأنه يدل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا . ثم قال : ولا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتمد عليه ، ولم يكن البر يومئذ بالمدينة إلا الشيء اليسير منه ، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً . وأما ما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما من طريق إسحق عن عبد الله بن عبد الله ابن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله ، قال : قال أبو سعيد : وذكر عنده صدقة رمضان ، فقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط . فقال له رجل من القوم : أو مدّين من قح . فقال : لا ، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها . فقال ابن خزيمة بعد أن ذكره ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم ، ويدل على أنه خطأ قوله فقال رجل إلخ ، إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً لما كان الرجل يقول له :

أو مدّين من قح . وقد أشار أيضاً أبو داود إلى رواية ابن إسحق هذه ، وقال : إن ذكر الحنطة فيها غير محفوظ (وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط) وهو لبن جامد فيه زبدة ، فإن أفسد الملح جوهره لم يجز ، وإن ظهر عليه ولم يفسده وجب بلوغ خالصه صاعاً (والتمر) زاد الطحاوي من طريق أخرى عن عياض : فلا نخرج غيره ، وهو يؤيد تغليط ابن المنذر لمن قال إن قوله صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من حنطة كما مرّ . وحمل البرماوى كالكرماني الطعام هنا على اللغوى الشامل لكل مطعوم ، قال : ولا ينافى تخصيص العام فيما سبق بالبرّ لأنه قد عطف عليه الشعير ، فدل على التغاير ، وليس هو من عطف الخاص على العام ، نحو : وفاكهة ونخل وملائكته وجبريل ، فإن ذلك إنما هو فيما إذا كان الخاص أشرف ، وهنا بالعكس . انتهى . فليتأمل مع ما سبق . قال النووى : تمسك بقول معاوية من قال بالمدّين من الحنطة ، وفيه نظر لأنه فعل صحابى قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا إنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفى حديث أبى سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك بالآثار وترك العلول إلى الاجتهاد مع وجود النص . وفى صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد ، وهو محمود ، لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار قال الحافظ الشوكانى فى الدرارى : وقد ذهب بعض الصحابة إلى أن الفطرة من البرّ نصف صاع . وقد حكاه ابن المنذر عن علىّ وعثمان وأبى هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبى بكر بأسانيد صحيحة كما قاله الحافظ ، وإليه ذهب أبو حنيفة ، وقد تمسكوا بحديث ابن عباس مرفوعاً : صدقة الفطر مدّان من قح . أخرجه الحاكم . وأخرج نحوه الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وفى الباب أحاديث تعضد ذلك . انتهى . وقال فى السيل : وقد ذكرت فى شرحى للمنتقى أن الأحاديث الواردة بأن الفطرة نصف صاع من الحنطة تنتهض للاحتجاج ، وذكرت الكلام على ما ذكره أبو سعيد ، فليرجع إليه . انتهى .

الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : فرض رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر) فعُدل الناس به أى بصاع التمر نصف صاع من برّ ، والمراد بالناس معاوية ومن معه كما مرّ لاجميع الناس حتى يكون إجماعاً ، كما نقل عن أبى حنيفة أنه استدل به . ولما لك عن نافع : فكان ابن عمر لا يخرج إلا التمر لا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً ، وهو يدل على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر . ومذهب الشافعية أن الواجب جنس القوت المعشر وكذا الأقط ، لحديث أبى سعيد السابق ، وفي معناه اللبن والجن ، فيجزئ كل من الثلاثة لمن هو قوته . وجاءت أحاديث أخرى بأجناس أخرى من قحح وسلت وزبيب وأقط ، وكلها محمولة على أنها غالب أقوات المخاطبين بها ، ويجزئ الأعلى عن الأدنى ولا عكس ، والاعتبار بزيادة الاقتيات في الأصح ، فالبرّ خير من التمر ، والأرز والشعير خير من التمر لأنه أبلغ في الاقتيات ، والتمر خير من الزبيب وقال الحنفية : يتخير بين البرّ والدقيق والسويق والزبيب والتمر ، والدقيق أولى من البرّ ، والدراهم أولى من الدقيق فيما يروى عن أبى يوسف . وقال المالكية : من أغلب قوت المزكى أو قوت البلد الذى هو فيه من معشر وهو القمح والشعير والأرز والذرة والدخن والتمر والزبيب والأقط غير العلس ، إلا أن يقتات غير المعشر ، والأقط كالتين والقطاني والسويق واللحم واللبن فإنه يخرج منه على المشهور . كذا في القسطلانى . والظاهر من الأحاديث أن أوّ للتخير . قال الحافظ في الفتح : وكان البخارى أراد بتفريق التراجع الإشارة إلى ترجيح التخير في هذه الأنواع . انتهى (على) ولّى (الصغير) الذى لم يحتلم من ماله إن كان له مال ، أو على من تلزمه نفقته . وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور ، خلافاً لمحمد بن الحسن حيث قال : على الأب مطلقاً (والكبير والحرّ والمملوك) وهذا آخر كتاب الزكاة . وبالله التوفيق .

كتاب وجوب الحج وفضله

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب وجوب الحج وفضله) *

قدمه على الصيام لمناسبة لطيفة ذكرها الحافظ « هدى السارى مقدمة فتح البارى » ورتبه على مقاصد متناسبة كما يتضح من أحاديث الباب . والحج بفتح الحاء وكسرهما ، وبهما قرئ ، فالفتح لغة أهل العالية والكسر لغة نجد وفرق سيبويه بينهما ، فجعل المكسور مصدراً واسماً للفعل ، ولمفتوح مصدراً فقط . وقال ابن السكيت : بالفتح القصد ، وبالكسر القوم الحجاج . وقال الجوهري : والحجة بالكسر المرة الواحدة ، وهو من الشواذ ، لأن القياس بالفتح ، وهو مبنى على اختياره أنه بالفتح الاسم . ومعنى الحج فى اللغة القصد . وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم . وفى الشرع : القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشر ذى الحجة وطواف ذى طهر اختص بالبيت عن يساره سبعا ، ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة ، وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنذر ، واختلف هل هو على الفور أو التراخى ، فعند الشافعية على التراخى ، وإليه ذهب الخمى وصاحب المقدمات ، والتلمسانى من المالكية . وحكى ابن القصار

عن مالك أنه على الفور . وتابعه العراقيون ، وشهره صاحب الذخيرة ، وصاحب العدة ، وابن بزيمة ، لكن القول بالتراخي مقيد بعدم خوف الفوات . واختلف في وقت ابتداء فرضه ، فقليل قبل الهجرة ، وهو شاذ ، وقيل بعدها ، ثم اختلف في سنته ، فالجمهور على أنها سنة ست ، كما صححه الرافعي في السير ، وتبعه عليه النووي في الروضة ، ونقله في شرح المذهب عن الأصحاب لأنها نزل فيها قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » وهذا مبنى على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض . ويؤيده قراءة « أقيموا » أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم . وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع . وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد أخره صلى الله عليه وآله وسلم إلى سنة عشر من غير مانع ، فدل على التراخي . وقد وقع في قصة ضهام ذكر الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل أن ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها ، وبه جزم الرافعي في كتاب الحج ، وأما فضله فهو مشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان الفضل بن العباس) وهو شقيق عبد الله ، أمهما أم الفضل لبابة الكبرى (رديف رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) راكباً خلفه على الدابة (فجاءت امرأة من خثعم) غير منصرفة . قال البرماوى كالزركشى للعلمية ووزن الفعل : كحى من بحيلة من قبائل اليمن . وتعبه في المصابيح فقال : إن لم يحمل هذا على سبق قلم من المصنف أو الغلط من الناسخ فهو عجيب ، إذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ، ولو قيل بأنه على وزن دحرج للزم منع صرف جعفر ، وهو باطل بالإجماع . انتهى (فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه) زاد البخارى في أبواب الاستئذان : وكان الفضل رجلاً وضيئاً ، أى جميلاً ، وأقبلت امرأة من خثعم وضيئة ، وطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسننها (وجعل النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر) بكسر الشين وفتح الحاء (فقالت) أى المرأة (يارسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبى) حال كونه (شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة) واختلفت طرق الأحاديث في السائل عن ذلك : هل هو امرأة أو رجل ، وفي المسؤول عنه أيضاً أن يحج عنه : هل هو أب أو أم أو أخ . فأكثر طرق الأحاديث الصحيحة دالة على أن السائل امرأة سألت عن أبيها كما هو فى أكثر طرق حديث الفضل ، وحديث عبد الله أخيه ، وحديث على . وفى النسائي

من حديث الفضل أن السائل رجل سأل عن أمه . وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن عباس أن السائل رجل يسأل عن أبيه . وعند النسائي أيضاً أن امرأة سألت عن أبيها . وفي حديث بريرة عند الترمذي أن امرأة سألت عن أمها . وفي حديث حصين بن عوف عند ابن ماجه أن السائل رجل سأل عن أبيه . وفي حديث سنان بن عبد الله أن عمته قالت : يا رسول الله توفيت أمي ، وهذا محمول على التعدد (أفأحج عنه) أى يجوز لى أن أنوب عنه فأحج عنه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) حجى عنه (وذلك فى حجة الوداع) وفيه جواز الحج عن الغير . وتمسك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالف الجمهور ، فخصوه بمن حج عن نفسه لحديث السنن وصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يلبي عن شبرمة ، فقال : أحججت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم أحجج عن شبرمة . قال الحافظ الشوكاني فى السيل : وظاهر الحديث أنه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ، وسواء كان مستطيعاً أو غير مستطيع ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هذا الرجل الذى سمعه يلبي عن شبرمة ، وهو ينزل منزلة العموم ، فينبغى الاعتماد على هذا الحديث . ومن زعم أن فى السنة ما يعارضه فليطلب منه التصحيح لدعاه . وأما ما استدل به صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : هذه عن نبيسة وحج عن نفسك ، فلا أدري من رواه ، ولم أقف عليه فى شيء من كتب الحديث المعتمدة . وقد روى الدارقطني حديث نبيسة موافقاً لحديث شبرمة لا مخالفاً له كما زعم صاحب البحر . وتقدم قول من قال إن اسم شبرمة نبيسة . انتهى . ومنع مالك الحج عن المعضوب مع أنه راوى الحديث . قال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن ، فرجح ظاهر القرآن ، ولا شك فى ترجحه من جهة تواتره . انتهى . ولكنه يقال هو عموم مخصوص بالأحاديث الواردة فى ذلك ، ولا تعارض بين عام وخاص . وقال الشافعى : لا يستنبط الصحيح لافى فرض ولا نفل . وجوزّه أبو حنيفة وأحمد فى النفل ، ومطابقة الحديث للترجمة تدرك بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيد الأمر بالحج حتى أن المكلف لا يعذر بتركه عند عجزه عن المباشرة بنفسه ، بل يلزم أن يستنبط غيره ، وهويدل على أن فى مباشرته فضلاً عظيماً . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى والاستئذان ، ومسلم فى الحج ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثانى

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ يُهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يركب راحلته بذي الحليفة) وهى أبعد المواقيت من مكة (ثم يهلّ) من الإهلال ، وهو رفع الصوت بالتلبية ، أى مع الإحرام (حتى تستوى) أى الراحلة (به قائمة) وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى . قال ابن المنير : أراد البخارى أن يردّ على من زعم أن الحج ماشياً أفضل ، لأن الله تعالى قدم الرجال على الركبان ، فبين أنه لو كان أفضل لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما حج صلى الله عليه وآله وسلم قاصداً لذلك ، ولذلك لم يحرم حتى استوت به راحلته : قال ابن المنذر : اختلف فى الركوب والمشى للحاج أيهما أفضل ، فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه أعون على الدعاء والابتهاال ولما فيه من النفقة . وقال إسحق ابن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . قال فى الفتح : ويحتمل أن يقال إنه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . انتهى . قلت : قول الجمهور أرحج وأوفق بالكتاب العزيز والسنة المطهرة ، لأن الله سبحانه قال : « من استطاع إليه سبيلاً » والاستطاعة : الزاد والراحلة ، كما فسرهُ صلى الله عليه وآله وسلم .

السؤال الثالث

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ .

(عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حج على رحل) بفتح الراء وسكون الحاء ، وهو للبعير كالسرج للفرس ، أشار بهذا إلى أن التقشف أفضل للحاج من الترفه (وكانت) أى الراحلة التى ركبها (زاملته) بالزاي ، أى حاملته وحاملة متاعه ، لأن الزاملة : البعير الذى يستظهر به الرجل لحمل متاعه وطعامه ، فاقتدى به صلى الله عليه وآله وسلم أنس . وقد روى : حج الأبرار على الرحال . وفيه ترك الترفه حيث جعل متاعه تحته وركب فوقه . وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال : كان الناس يحجون وتحتم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شيء عثمان بن عفان رضي الله عنه .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ ، أَفَلَا نُجَاهِدُ ؟ قَالَ : لَا ، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ ، حَجٌّ مَبْرُورٌ .

(عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل) أى نعتقد ، وذلك لكثرة مانسجم من فضائله فى الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن حبيب عند النسائي بلفظ : قال : فإنى لا أرى عملاً فى القرآن أفضل من الجهاد (أفلا نجاهد ؟ قال : لا) تجاهدن (لكن أفضل الجهاد حج مبرور) اختلف فى ضبط « لكن » فالأكثر بضم الكاف خطاباً للنسوة . قال القابسي : وهو الذى تميل إليه نفسى . وفى رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك . قال فى الفتح : والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهاداً لما فيه من مجاهدة النفس ، واحتاج إليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . ورواة هذا الحديث ما بين مروذى وبصرى وواسطى وكوفى ومدنى ، فيه رواية المرأة عن خالتها ، فإن عائشة أم المؤمنين خالة عائشة بنت طلحة ، لأن أمها أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق . وأخرجه أيضاً فى الحج والجهاد ، والنسائي فى الحج ، وكذا ابن ماجه .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من حج لله) وفى رواية عند البخارى : من حج هذا البيت . ولمسلم : من أتى هذا البيت ، وهو يشمل الإتيان للحج والعمرة . وللدارقطنى من طريق الأعمش عن أبي حازم بسند فيه ضعف إلى الأعمش : من حج أو اعتمر (فلم يرفث) بثلاث الفاء فى المضارع والماضى ، لكن الأفصح الضم فى المضارع والفتح فى الماضى ، أى الجماع أو الفحش فى القول ، أو خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع . وقال الأزهري : كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة . وكان ابن عباس يخصه بما خوطب به الناس . وقال عياض هذا من قول الله تعالى : « فلا رفث ولا فسوق » . والجمهور على أن المراد به فى الآية الجماع . انتهى . قال فى الفتح : والذى يظهر أن المراد به فى الحديث ما هو أعم من ذلك . وإليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله فى الصيام : « فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث » (ولم يفسق) أى لم يأت سيئة ولا معصية . وأغرب ابن الأعرابى أن لفظ الفسق لم يسمع فى الجاهلية ولا فى أشعارهم وإنما هو إسلامى . وتعقب بأنه كثر استعماله فى القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرطوبة إذا خرجت بغير ذنب ، فسمى الخارج عن الطاعة فاسقاً . قال سعيد بن جبير فى الآية : الرفث : إتيان النساء ، والفسوق : السباب ، والجدال : المراءى ، يعنى مع الرفقاء والمكاريين ، ولم يذكر فى الحديث الجدال فى الحج اعتماداً على الآية واكتفاء بذكر البعض ، وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه قصداً لأن وجوده لا يؤثر فى ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة فى أحكام الحج لما يظهر من الأدلة أو المجادلة بطريق التعميم لا تؤثر أيضاً لأن الفاحش منها دخل فى عموم الرفث ، والحسن منها ظاهر فى عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضاً : قاله فى الفتح (رجع) أى من ذنوبه (كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب ، بجر

يوم على الإعراب وبفتحه على البناء ، وهو المختار في مثله ، لأن صدر الجملة المضاف إليها مبنى ، أى رجع مشابهاً لنفسه في أنه يخرج بلا ذنب كما خرج بالولادة ، وهو يشمل الصغائر والكبائر والتبعات . قال في الفتح : وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرادس المصريح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبرى . انتهى . وللدارقطنى : رجع كهيئة يوم ولدته أمه ، لكن قال الطبرى : إنه محمول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها . وقال الترمذى : هو مخصوص بالمعاصى المتعلقة بحقوق الله خاصة دون العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها ، فمن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها حقوق لا ذنوب ، إنما الذنوب تأخرها فنفس التأخير يسقط بالحج لا هى أنفسها ، فلو أخرها بعده تجدد إثم آخر ، فالحج المبرور يسقط إثم المخالفة لا الحقوق .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَلِأَهْلِ نَجْدٍ
قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ هُنَّ لَهُنَّ وَلِيَمَنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ
يَمْنٌ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أُنْشَأَ حَتَّى
أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم وقت) أى حدد المواضع الآتية للإحرام وجعلها ميقاتاً وإن كان
مأخوذاً من الوقت ، إلا أن العرف يستعمله في مطلق التحديد اتساعاً ، ويحتمل
أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر ،
وقد يكون بمعنى أوجب كقوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتاً » ويؤيده الرواية الثانية بلفظ : فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (لأهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سفرهم ومر على ميقاتهم (ذا
الحليفة) تصغير حلقة : نبت معروف ، وهى قرية خربة ، وبها مسجد يعرف
بمسجد الشجرة خراب ، وبئر يقال لها بئر على . وقال فى القاموس : هو ماء
لبنى جشم ، على ستة أميال ، وهو الذى صححه النووى ، ووهى من قال :
بينهما ميل واحد ، وهو ابن الصباغ فى الشامل ، والرويانى فى البحر ، ويردّه
الحسن . وقال ابن حزم : بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين . وقال غيره :
بينهما عشر مراحل . قال القسطلانى : ولهم موضع آخر بين حاذة وذات
عرق ، وحاذة بالحاء المهملة والذال المعجمة المخففة ، وهو المراد فى حديث
رافع بن خديج : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذى الحليفة من
تهامة فأصبنا نهب إبل (ولأهل الشام) زاد النسائى فى حديث عائشة : ومصر ،
وزاد الشافعى فى روايته : والمغرب (الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء وهى
قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست . وقول النووى فى شرح
المهذب : ثلاث مراحل فيه نظر كما قال فى الفتح : وفى حديث ابن عمر أنها

مهية بوزن علقمة ، وقيل بوزن لطيفة ، وسميت الجحفة لأن السيل أجحف بها . قال ابن الكلبي : كان العماليق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عميل — وهم إخوة عاد — حرب فأخرجوهم من يثرب ، فزلوا مهية فجاء سيل فأجحفهم أى استأصلهم ، فسميت الجحفة ، والمكان الذى يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحمى ، فلا يترها أحد إلا حمّ (ولأهل نجد) أى نجد الحجاز أو اليمن ومن سلك طريقهم فى السفر . قال فى الفتح : هو كل مكان مرتفع ، وهو اسم لعشرة مواضع والمراد منها هنا التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق (قرن المنازل) بلفظ الجمع والمركب الإضافى هو اسم المكان ، ويقال له قرن بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء ، وغلطوه وبالفحوى فحكى الاتفاق على تخطئه فى ذلك ، لكن حكى عياض عن تعليق القاسبى أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ، ومن قاله بالفتح أراد الطريق ويسمى قرن الثعالب ، وسمى بذلك لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب . وحكى الرويانى عن بعض قدماء الشافعية أنهما موضعان : أحدهما فى هبوط وهو الذى يقال له قرن المنازل ، والآخر فى صعود وهو الذى يقال له قرن الثعالب ، والمعروف الأول ، لكن فى أخبار مكة للفاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى ، بينه وبين منى ألف وخمسمائة ذراع ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت . وقال فى الفتح : والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة الشرق مرحلتان (ولأهل اليمن) إذا قصدوا مكة طريقين : إحداهما طريق أهل الجبال وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه ، فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق ، والأخرى طريق أهل تهامة ، فيمرون بيلم أو يحاذونه ، وهو ميقاتهم لا يشاركونهم فيه إلا من أتى عليه من غيرهم (يللم) غير منصرف ، جبل من جبال تهامة ، ويقال له ألمم ، على مرحلتين من مكة فإن مرّ أهل اليمن من طريق الجبال فمقاتهم نجد . قال فى الفتح : بينهما ثلاثون ميلا . وحكى ابن السيد : فيه يرمم براعين بدل اللامين ، وأبعد الميقات من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة ، فقيل : الحكمة فى ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل رفقا بأهل الآفاق ، لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أى ممن له ميقات معين (هنّ) أى المواقيت المذكورة (هنّ) بضمير

المؤنثات ، وكان مقتضى الظاهر أن يكون لهم بضمير المذكرين . فأجاب ابن مالك بأنه عدل إلى ضمير المؤنثات لقصد التشاكل ، وكأنه يقول : ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكل . وأجاب غيره بأنه على حذف مضاف ، أى هنّ لأهلهنّ ، أى هذه المواقيت لأهل هذه البلدان ، بدليل قوله في حديث آخرهنّ (ولمن أتى عليهنّ) أى المواقيت من غير أهلهنّ ، فصرح بالأهل ثانياً ، ولأبى ذر : هنّ لهم ، وهو واضح (من غيرهنّ) أى غير أهل البلاد المذكورة ، فلو مرّ الشامي على ذى الحليفة كما يفعل الآن لزمه الإحرام منها وليس له مجاوزتها إلى الجحفة التي هي ميقاته ، فإن آخر أساء ولزمه دم عند الجمهور . وأطلق النووي الاتفاق ونفى الخلاف في شرحه لمسلم والمهذب في هذه المسألة ، فإن أراد نفي الخلاف في مذهب الشافعي فسلم ، وإن أراد نفي الخلاف مطلقاً فلا ، لأن مذهب مالك أن له مجاوزة ذى الحليفة إلى الجحفة إن كان من أهل الشام أو مصر ، وإن كان الأفضل خلافه . وبه قال الحنفية وابن المنذر من الشافعية . وأما استشكال ابن دقيق العيد قوله : ولأهل الشام الجحفة ، فإنه شامل من مرّ من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمرّ ، وقوله : لمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ ، فإنه شامل للشامي إذا مرّ بذى الحليفة وغيره ، فهما عموماً قد تعارضا ، فأجاب عنه الولى ابن العراق بأن المراد بأهل المدينة من سلك طريق سفرهم ومن مرّ على ميقاتهم ، وحينئذ فلا إشكال ولا تعارض ، ويترجح بهذا قول الجمهور (ممن أراد الحج والعمرة) معاً بأن يقرن بينهما أو الواو بمعنى أو ، وفيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام (ومن كان دون ذلك) أى بين الميقات ومكة (فمن) أى فيقاته من (حيث أنشأ) الإحرام أو السفر من مكانه إلى مكة ، وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد قال : ميقات هؤلاء نفس مكة . واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاته من حيث أنشأ ، ولا دلالة فيه ، لأنه يختص بمن كان دون الميقات . أى إلى جهة مكة . ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله : فمن حيث أنشأ (حتى أهل مكة) وغيرهم ممن هو بها يهلون ، ويجوز فيه الرفع والكسر (من مكة) أى لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام

منه بل يحرمون من مكة كالآفاقى الذى بين مكة والميقات فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه ، وهذا خاص بالحاج ، واختلف فى أفضل الأماكن التى يحرم منها ، وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل . قال الحب الطبرى : لا أعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة ، فتعين حمله على القارن . واختلف فى القارن ، فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج فى الإهلال من مكة . وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ووجهه أن العمرة إنما تندرج فى الحج فيما محله واحد كالطواف والسعى عند من يقول بذلك ، وأما الإحرام فمحله فيهما مختلف . وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل فى حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافداً عليه ، وهذا يحصل للقارن بخروجه إلى عرفة وهى من الحل ، ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة ، فحصل المقصود بذلك أيضاً ، واختلف فىمن جاوز المواقيت مريداً للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يأتى ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فترك الواجب . وقد تقدم فى حديث ابن عمر بلفظ فرضها وجاء بلفظ يهل ، وهو خبر بمعنى الأمر ، والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده وتأکید الأمر للوجوب . وفى كتاب العلم بلفظ : من أين تأمرنا أن نهل ؟ ولمسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل المدينة . وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ، ومقابله قول سعيد بن جبیر : لا يصح حجه ، وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم . وقال أبو حنيفة : بشرط أن يعود ملياً . وقال مالك : بشرط أن لا يبعد . وأحمد : لا يسقط شئ . والأفضل فى كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز .

الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أناخ) أى أبرك راحلته (بالبطحاء التي بذى الحليفة) ونزل عنها (فصلى بها) فى ذهابه ركعتي الإحرام أو العصر ركعتين أو فى الرجوع لحديث ابن عمر الثانى : وإذا رجع صلى بذى الحليفة ، ولا مانع من أنه كان يفعل ذلك ذهاباً وإياباً (وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يفعل ذلك) المذكور من الصلاة اتباعاً واقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِبَنِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي ، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ .

(وعنه) أي ابن عمر (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج من المدينة (من طريق الشجرة) التي عند مسجد ذي الحليفة (ويدخل) إلى المدينة (من طريق المعرّس) بتشديد الراء موضع نزول المسافرين آخر الليل أو مطلقاً وهو أسفل من مسجد ذي الحليفة ، فهو أقرب إلى المدينة منها . قال في الفتوح : وكل من الشجرة والمعرّس على ستة أميال من المدينة ، لكن المعرّس أقرب . قال ابن بطال : كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل في العيدين ، يذهب من طريق ويرجع من أخرى . وقد قال بعضهم : إن نزوله هناك لم يكن قصداً وإنما كان اتفاقاً . حكاه إسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن ، وتعقبه ، والصحيح أنه كان قصداً لثلا يدخل المدينة ليلاً ، ويدل عليه قوله الآتي : وبات حتى يصبح ، ولمعنى فيه وهو التبرك به (وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج إلى مكة يصلي) بلفظ المضارع (في مسجد الشجرة وإذا رجع) من مكة (صلى بنى الحليفة ببطن الوادي وبات) بنى الحليفة (حتى يصبح) ثم يتوجه إلى المدينة لثلا يفجأ الناس أهابهم ليلاً .

الحديث التاسع

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُؤَادِي الْعَقِيقَ يَقُولُ : أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ : صَلِّ فِي هَذَا
الْوَادِي الْمُبَارَكِ ، وَقُلْ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ .

(عن عمر رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم
بوادى العقيق) أى فيه وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (يقول :
أتانى الليلة آتٍ من ربى) هو جبريل عليه السلام (فقال : صلّ فى هذا الوادى
المبارك) أى وادى العقيق . وروى الزبير بن بكار فى أخبار المدينة أن تبعاً لما
رجع من المدينة انحدر فى مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسمى العقيق ،
لكن ليس هذا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يطابق الترجمة ، بل
حكاه عن قول الآتى الذى أتاه . وقد روى ابن عدى من طريق يعقوب بن
إبراهيم الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً : تختموا بالعقيق
فإنه مبارك . فكان البخارى أشار إلى هذا . وتخيّموا أمر بالتخيّم ، أى النزول
هناك ، لكن حكى ابن الجوزى فى الموضوعات إنه تصحيف وأن الصواب
بالمثناة الفوقية من الخاتم ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع فى معظم الطرق ما يدل على
أنه من التخم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه . وقد وقع فى
حديث عمر : « تختموا بالعقيق فإن جبريل أتانى به من الجنة . » الحديث وأسانيده
ضعيفة . قاله فى الفتح (وقل عمرة فى حجة) أى قل جعلتها عمرة ، وهذا دال
على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارئاً ، وأبعد من قال معناه عمرة بدرجة
فى حجة ، أى أن عمل العمرة يدخل فى عمل الحج فيجزئ لهما طواف واحد ،
ومن قال إن معناه أن يعتمر فى تلك السنة بعد فراغ حجه ، فهذا أبعد من
الذى قبله لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون
أمر بأن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله : دخلت
العمرة فى الحج . قاله الطبرى . واعترضه ابن المنير فى الحاشية فقال : ليس
نظيره ، لأن قوله « دخلت » ... إلخ تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرة فى حجة »

بالتنكير يستدعى الوحدة ، وهو إشارة إلى الفعل الواقع من القران إذ ذاك . قال الحافظ ابن حجر : ويؤيده ما في كتاب الاعتصام بلفظ : عمرة وحجة بواو العطف . وفي الحديث : فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجتمع إليهم من تأخر منهم ممن أراد مرافقتهم ، ولستدرك حاجته من نسيها مثلاً فيرجع إليها من قرب . وهذا الحديث أخرجه في المزارعة والاعتصام ، وأبو داود في الحج ، وكذا ابن ماجه .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى وَهُوَ مُعَرَّسٌ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بَيْطُنَ الْوَادِي . قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بَبْطَحَاءَ مُبَارَكَةٍ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى) بضم الهمزة ، أى فى المنام ، وفى رواية كريمة : رأى بتقديم الرائ ، أى رآه غيره (وهو معرّس) على لفظ اسم الفاعل من التعريس ، وفى رواية « فى معرس » بفتح الرائ لأنه اسم مكان (بذى الحليفة ببطن الوادى) أى وادى العقيق كما دل عليه حديثه السابق (قيل له : إنك ببطحاء مباركة) .

الحديث الحادى عشر

عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
 أَرِنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ . قَالَ : فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجِعْرَانَةِ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِطَيْبٍ ،
 فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةً ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ، فَأَشَارَ عُمَرُ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى ، فَجِئْتُ وَعَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبٌ
 قَدْ أَظْلَلَ بِهِ ، فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّرُ
 الْوَجْهِ وَهُوَ يَغِطُّ ، ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ فَقَالَ : أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ ،
 فَأَتَيْتَ بِرَجُلٍ ، فَقَالَ : اغْسِلِ الطَّيْبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَانْزِعْ
 عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَأَصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ ، كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ .

(عن يعلى بن أمية) التميمي المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون
 وفتح التحتية ، وهى أمه وقيل جدته (رضى الله عنه أنه قال لعمر) بن الخطاب
 (رضى الله عنه : أرني النبي صلى الله عليه وآله) وسلم (حين يوحى إليه ،
 قال : فبينما النبي صلى الله عليه وآله) وسلم (بالجعرانة) بكسر الجيم وإسكان
 العين وتخفيف الراء كما ضبطه جماعة من اللغويين ومحققى الحديثين ، ومنهم من
 ضبطه بكسر العين وتشديد الراء ، عليه أكثر الحديثين . قال صاحب المطالع :
 أكثر الحديثين يشددونها وأهل الأدب يخطئونهم ويخففونها وكلاهما صواب
 (ومعه) صلى الله عليه وآله وسلم (نفر من أصحابه) جماعة منهم ، وكان ذلك
 فى سنة ثمان (جاءه رجل) قال فى الفتح : لم أعرف اسمه ، لكن ذكر ابن
 فتحون فى الذيل عن تفسير الطرطوشى أن اسمه عطاء بن منية . قال ابن فتحون :
 فإن ثبت ذلك فهو أخو يعلى الراوى (فقال : يا رسول الله كيف ترى فى
 رجل أحرم بعمره وهو متضمخ) أى متلطخ (بطيب ، فسكت النبي صلى

الله عليه) وآله (وسلم ساعة فجاءه الوحي ، فأشار عمر رضي الله عنه إلى ، فجئت وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ثوب قد أظلم به) أى جعل الثوب له كالظلمة يستظل به (فأدخلت رأسى) ليراه صلى الله عليه وآله وسلم حال نزول الوحي ، وهو محمول على أن عمر ويعلى علما أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الاطلاع عليه فى ذلك الوقت ، لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حال الوحي الكريم (فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم محمر الوجه وهو يغط) من الغطيط ، وهو صوت النفس المتردد من النائم والمغمى عليه من شدة ثقل الوحي ، أى ينفخ . وعند الطبرانى فى الأوسط وابن أبى حاتم أن الآية التى أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » . ويستفاد منه أن المأمور به وهو الإتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة (ثم سرى عنه) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى كشف عنه شيئاً فشيئاً . وروى بتخفيف الراء ، أى كشف عنه ما يتغشاه من ثقل الوحي ، يقال : سروت الثوب وسريته : نزعته ، والتشديد أكثر لإفادة التدريج (فقال : أين السائل عن العمرة ، فأقى برجل فقال : اغسل الطيب الذى بك) وهو أعم من أن يكون بثوبه أو ببدنه ، واستدل به على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن لعموم قوله : اغسل الطيب الذى بك . وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة سنة ثمان بلا خلاف كما مر . وقد ثبت عن عائشة أنها طيبته صلى الله عليه وآله وسلم بيدها فى حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر (ثلاث مرات) هو نص فى تكرار الغسل أو المعنى ، قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات : اغسل الثوب ، فلا يكون فيه تنصيب على أمره بثلاث غسلات . وعلى الأول فهمه ابن المنير ، لكن لو كان فى الحديث ما يدل على أن الخلق كان فى الثوب أمكن ما قاله ، لكن ظاهره أن الخلق كان فى بدنه لا فى ثيابه لقوله « وهو متضمن بطيب » . وإذا كان الخلق فى البدن أمكن أن تزول رائحته ولونه بالكلية بغسله ثلاث مرات ، لأن علق الطيب بالبدن أخف من علقه بالثوب . قاله فى المصابيح (وانزع عنك الجبة واصنع فى عمرتك كما تصنع فى حجتك) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء فى هذا

الحديث فقال : ما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك . وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك . قال ابن العربي : كأنهم كانوا في الجاهلية يخلقون الثياب ويحتنبون الطيب والإحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة ، فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن مجرأهما واحد . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله « واصنع » معناه اترك ، لأن المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل ، قال : وأما قول ابن بطلال : أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ، ففيه نظر ، لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال ، فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده . وقال النووي كما قال ابن بطلال ، وزاد : ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي : المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لأنه صرح له بها فلم يبق إلا الفدية . كذا قال . ولا وجه لهذا الحصر ، بل الذي تبين من طريق أخرى أن المأمور به الغسل والترع ، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء في هذا الحديث فقال : ما كنت صانعاً في حجك ؟ قال : أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق ، فقال : ما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك . واستدل بهذا الحديث على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه . وقال مالك : إن طال ذلك لزمه دم . وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية : يجب مطلقاً وعلى أن المحرم إذا صار عليه خيط نزعته ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه ، خلافاً للبخعي والشعبي حيث قالوا : لا ينزعه من قبل رأسه لثلاثين يوماً لرأسه . أخرجه ابن شعبة عنهما وعن علي بن نوح . وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود : اخلع عنك الجبة ، فخلعها من قبل رأسه . وعلى أن المفتي أو الحاكم إذا لم يعلم الحكم يمسك حتى يبين له . وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن مما يتلى ، وعلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي ورواة حديث الباب مكيون إلا شيخ البخاري فبصرى وفي سنده انقطاع إلا إن كان صفوان حضر مراجعة يعلى وعمر فيكون متصلاً لأنه قال إن يعلى قال لعمر ولم يقل إن يعلى أخبره أنه قال لعمر . قال الحافظ في الفتح : لكن سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، فذكر الحديث ، وأخرجه أيضاً في فضائل القرآن والمغازي ، ومسلم في الحج ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
 كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ ، وَلِحُلِّهِ
 قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ بِالْبَيْتِ .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها قالت :
 كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإحرامه) أى لأجل
 إحرامه (حين يحرم) أى قبل أن يحرم كما هو لفظ رواية مسلم والترمذى ،
 لأنه لا يمكن أن يراد بالإحرام هنا فعل الإحرام ، فإن التطيب فى الإحرام
 ممتنع بلا شك وإنما المراد إرادة الإحرام . وقد دل على ذلك رواية النسائي
 حين أراد الإحرام . وحقيقة قولها « كنت أطيب » تطيب بدنة ، ولا يتناول
 ذلك تطيب ثيابه . وقد دل على اختصاصية بدنه الرواية الأخرى التى فيها
 كنت أجد ويص الطيب على رأسه ولحيته . وقد اتفق الشافعية على أنه
 لا يستحب تطيب الثياب عند إرادة الإحرام . وشذ المتولى فحكى قولاً باستحبابه
 نعم فى جوازه خلاف . والأصح الجواز ، فلو نزع ثم لبسه فى وجوب
 الفدية وجهان صحح البغوى وغيره الوجوب (ولحله) أى تحلله من محظورات
 الإحرام بعد أن يرمى ويحلق (قبل أن يطوف بالبيت) طواف الإفاضة ، وفيه
 استحباب الطيب عند الإحرام وجواز استدامته بعد الإحرام ، وأنه لا يضر
 بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءه فى الإحرام ، وهو قول الجمهور .
 وعن مالك يحرم لكن لا فدية . وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل
 الإحرام بما تبقى عينه بعده ، واستحباب التطيب أيضاً بعد التحلل الأول قبل
 الطواف . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم .
 قاله المهلب وابن القصار وأبو الفرج من المالكية ، ورجحه ابن العربى ، وتعقب
 بأن الخصائص لا تثبت بالقياس .

الحديث الثالث عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهَلُّ مُلَبِّدًا .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهلّ) أى يرفع صوته بالتلبية حال كونه (ملبداً) شعر رأسه بنحو الصمغ لينضم الشعر ويلتصق ببعضه ببعض احترازاً عن تمعطه وتقملة وإنما يفعل ذلك من يطول مكثه في الإحرام ، واستفيد منه استحباب التلبيد . وقد نص عليه الشافعي . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في اللباس ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضي الله عنه قال : ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من عند المسجد ، يعنى مسجد ذى الحليفة) ولفظ متن رواية سفيان الذى لم يذكره البخارى : هذه البيداء التى يكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من عند مسجد ذى الحليفة . أخرجه الحميدى فى مسنده . وكان ابن عمر ينكر على رواية ابن عباس بلفظ : ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل ، والبيداء هذه كما قاله أبو عبيد البكرى وغيره : فوق علمى ذى الحليفة لمن صعد من الوادى . وعند البخارى من طريق صالح ابن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال : أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين استوت به راحلته قائمة . فهذه ثلاث روايات ظاهرها التدافع ، لكن قد أوضح هذا ابن عباس فيما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى إهلاله . فذكر الحديث . وفيه : فلما صلى بمسجد ذى الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منهما فسمع منه قوم فحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا فى المرة الأولى ، فسمعوه حين ذاك ، فقالوا : إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى ، فلما علا شرف البيداء أهل . وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه ، فنقل كل واحد ما سمع وإنما كان إهلاله فى مصلاه وإيم الله ، ثم أهل ثانياً وثالثاً . وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف فى الأفضل : وحديث الباب أخرجه مسلم فى الحج ، كذا أبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الخامس عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أُسَامَةَ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنًى ، فَكَلَاهُمَا قَالَ : لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أسامة) بن زيد (كان ردف النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى رديفه ، وهو الذى يركب خلف الراكب (من عرفة) موضع الوقوف (إلى المزدلفة) بكسر اللام : اسم فاعل من الازدلاف وهو القرب ، لأن الحجاج إذا أفاضوا من عرفة يزدلفون إليها ، أى يقربون منها ويقدمون إليها ، أو لمحييهم إليها فى زلف من الليل (ثم أَرَدَفَ) صلى الله عليه وآله وسلم (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب (من المزدلفة إلى منى) تواضعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم وليحدثاً عنه بما يتفق له فى تلك الحالة من التشريع ، ولذا اختار أحداث الأسنان ، كما يختارون لتسميع الحديث . قاله ابن المنير (فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبي حتى) أى إلى أن (رمى جمرة العقبة) وهى حدمنى من جهة مكة من الجانب الغربى . وفى الحديث جواز الإرداف ، لكن إذا أطاقته الدابة ، وأن الركوب فى الحج أفضل من المشى ، وأخرجه مسلم .

الحديث السادس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَأَذْهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَّاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ تَلْبَسُ إِلَّا الْمَرْغَفَةُ الَّتِي تَرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ ، فَأَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَلَدَ بَدَنَتَهُ ، وَذَلِكَ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، فَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنَ الْحِجَّةِ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ بُدْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَدَهَا ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحَجُونِ وَهُوَ مُهْلٌ بِالْحَجِّ ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رُءُوسِهِمْ ثُمَّ يَحِلُّوا وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَدَهَا وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ أَمْرَأَتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ وَالطَّيْبُ وَالثِّيَابُ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : انطلق النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من المدينة) بين الظهر والعصر يوم السبت كما صرح به الواقدي (بعد ما ترجل) أى سرح شعره (وأذهن) استعمال الدهن. قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج ، وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعاً من استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه (ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه فلم يَنْهَ) (عن شيء من الأردية) (جمع رداء) (والأزر) بضم الزاى وإسكانها : جمع إزار (تلبس إلا المَرْغَفَةُ التي تردع) أى كثر فيها الزعفران حتى ينفضه على من يلبسها . قال عياض : الفتح أوجه ، ومعنى الضم أنها تبقى أثره (على الجلد) أى تصبغه

وعند البخارى عن ابن عمر مرفوعاً : ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران .
الحديث (فأصبح) صلى الله عليه وآله وسلم (بذى الحليفة) أى وصل إليها
نهاراً ثم بات بها . وفى مسلم : أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بها ثم
دعا بناقته فأشعرها فى صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها بنعلين ثم
(ركب راحلته حتى استوى على البداء) وعند النسائى أنه صلى الظهر ثم ركب
وصعد جبل البداء ثم (أهلّ هو وأصحابه) تقدم نقل الخلاف فى ذلك قريباً ،
وطريق الجمع بين المختلف فيه ، وهل كان صلى الله عليه وآله وسلم مفرد
الحج أو قارناً أو متمتعاً خلاف يأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى (وقلد بدنته)
بنعلين للإشعار بأنه هدى . قال الأزهري : تكون البدنة من الإبل والبقر
والغنم . وقال النووي : هى البعير ذكراً كان أو أنثى ، وهى التى استكملت
خمس سنين (وذلك) المذكور من الركوب والاستواء على البداء والإهلال
والتقليد (لخمس بقين من ذى القعدة) بفتح القاف وكسرهما أو الإشارة
 لخروجه من المدينة وهو الصواب ، لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس
 قطعاً لما ثبت وتواتر أن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين أن أول الحجة
الخميس ولا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس وإن جزم به ابن حزم ، بل
ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة ، لكن ثبت فى الصحيحين عن أنس أنهم
صلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة
ركعتين ، فدل على أن خروجهم لم يكن يوم الجمعة ، ويحمل قوله « لخمس
بقين » أى إن كان الشهر ثلاثين ، فاتفق أن جاء تسعاً وعشرين ، فيكون يوم
الخميس أول ذى الحجة بعد مضي أربع ليال لا خمس . ويؤيده قول جابر :
لخمس بقين من ذى الحجة أو أربع ، وإنما لم يقل الراوى إن بقين بحرف
الشرط ، لأن الغالب تمام الشهر ، وبه احتج من قال لا حاجة للإتيان به ،
والآخر راعى احتمال النقص ، فقال يحتاج إليه للاحتياط (فقدم) صلى الله
عليه وآله وسلم (مكة) من أعلاها (لأربع ليال خلون من ذى الحجة)
صبيحة يوم الأحد (فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يحلّ) بفتح
أوله وكسر ثانيه أى لم يصير حلالاً (من أجل بدنته) بسكون الدال (لأنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (قلدها) فصارت هدياً ، ولا يجوز لصاحب الهدى
أن يتحلل حتى يبلغ الهدى محله (ثم نزل بأعلى مكة عند الحجون) بفتح الحاء

المهملة وضم الجيم : الجبل المشرف على المحصب حذاء مسجد العقبة . وفي المشارق وغيرها : مقبرة أهل مكة على ميل ونصف من البيت (وهو) أى والحال أنه صلى الله عليه وآله وسلم (مهلّ بالحج ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها) لعله لشغل منعه من ذلك (حتى رجع من عرفة وأمر أصحابه) الذين لم يسوقوا الهدى (أن يطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يقصروا من رؤوسهم) لأجل أن يحلقوا بمنى (ثم يحلوا) لأنهم ممتنعون ولا هدى معهم كما قال (وذلك لمن لم يكن معه بدنة قلدها ومن كانت معه امرأته فهي له حلال والطيب والثياب) كسائر محرمات الإحرام حلال له . وموضع الترجمة قوله في هذا الحديث : « فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس » والحديث من أفراد البخارى ورواه أيضاً مختصراً .

الحديث السابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل فقال (لبيك اللهم لبيك لبيك) أى يا الله أجبناك فيما دعوتنا . قال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم : معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج . انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وغيرهما بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد ، والأسانيد إليهم قوية وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع فى مسنده وابن أبى حاتم من طريق قابوس بن أبى ظبيان عن أبيه عنه رضى الله عنه قال : لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل له : وأذن فى الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتى ؟ قال : أذن وعلى البلاغ . قال : فنادى إبراهيم : يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق . فسمعه ما بين السماء والأرض . ألا ترون الناس يخيئون من أقصى الأرض يلبون؟ ومن طريق ابن جريج عن ابن عباس ، وفيه : فأجابه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء ، وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم عليه السلام يومئذ . زاد غيره : فن لبي مرة حج مرة ومن لبي مرتين حج مرتين ومن لبي أكثر حج بقدر تلييته . قال ابن المنير فى الحاشية فى مشروعية التلبية : تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى . ووقع فى المرفوع تكرير لفظة : لبيك ثلاث مرات ، وكذا فى الموقوف ، إلا أن فى المرفوع الفصل بين الأولى والثانية بقوله : اللهم . وقد نقل اتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظى لا يزداد

على ثلاث مرات (لا شريك لك لبيك إن الحمد) بالكسر على الاستثناف ،
وبالفتح على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور . وحكاة الزمخشري عن
أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية
لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة ، فإن الحمد والنعمة لله على
كل حال ، والفتح يدل على التعليل ، لكن قال في اللامع : والعدة أنه إذا
كسر صار للتعليل أيضاً من حيث أنه استثناف جواباً عن سؤال عن العلة على
ما قرر في البيان حتى أن الإمام الرازي وأتباعه جعلوا «أن» تفيد التعليل نفسها
ولكنه مردود (والنعمة لك) بكسر النون : الإحسان والمنة مطلقاً والنصب
على الأشهر عطفاً على الحمد ، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر محذوف ،
أى أن الحمد لك والنعمة مستقرة لك (والمملك) لك بالنصب والرفع إذ التقدير
والمملك كذلك (لا شريك لك) في ملكك . وروى النسائي وابن ماجه وابن
حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة قال : كان من تلبية
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لبيك إله الخلق لبيك . وعند الحاكم عن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفات ، فلما قال : لبيك
اللهم لبيك ، قال : إنما الخير خير الآخرة ، وعند الدارقطني في العلل عن
أنس : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : لبيك حجاً حقاً تعبداً ورقاً . وزاد
مسلم في حديث الباب : فذكرها حتى قال نافع : وكان عبد الله بن عمر
يزيد فيها : لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير في يديك والرغبة إليك والعمل ،
ولم يذكر البخاري هذه الزيادة فهي من أفراد مسلم ، خلافاً لما توهمه عبارة
جامع الأصول والحافظ والمنذرى في مختصر السنن والنووى في شرح المذهب
وقوله « وسعديك » هو من باب لبيك فيأتى فيه ما سبق من التثنية والإفراد ،
ومعناه : أسعدنى إسعاداً بعد إسعاد ، فالمصدر فيه مضاف للفاعل ، وإن كان
الأصل في معناه : أسعدك بالإجابة إسعاداً بعد إسعاد ، على أن المصدر فيه
مضاف للمفعول لاستحالة ذلك هنا . وقيل : المعنى مساعدة على طاعتك بعد
مساعدة فيكون من المضاف للمنصوب . وقوله « والرغبة » بفتح الراء والمد
وبضمها مع القصر ، كالعلاء والعلاو ، بالفتح مع القصر ، ومعناه الطلب
والمسألة ، يعنى أنه تعالى هو المطلوب المستول منه ، فيبده جميع الأمور والعمل
له سبحانه ، لأنه المستحق للعبادة وحده ، وفيه حذف يحتمل أن تقديره :

والعمل إليك ، أى إليك القصد به والانتهاى به إليك لتجازى عليه . وأخرج ابن أبى شيبه من طريق المسور بن مخرمة قال : كانت تلبية عمر ، فذكر مثل المرفوع وزاد : لبيك مرغوباً ومرهوباً إليك يا ذا النعماء والفضل الحسن . وهذا يدل على جواز الزيادة على تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا استحباب ولا كراهة . وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، لكن قال ابن عبد البر قال مالك : أكره أن يزيد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وينبغي أن يفرد ما روى مرفوعاً ، ثم يقول الموقوف على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع . قال الشافعى رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقى فى المعرفة : ولا ضيق على أحد فى مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله ودعائه مع التلبية غير أن الاختيار عندى أن يفرد ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية . وفى سنن أبى داود وابن ماجه عن جابر قال : أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر التلبية ، قال : والناس يزيدون : ذا المعارج ، ونحوه من الكلام ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع ، فلم يقل لهم شيئاً . وفى تاريخ مكة للأزرقي بسند معضل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لقد مرّ بفج الروحاء سبعون نبياً تلييتهم شتى ، منهم يونس بن متى ، وكان يونس يقول : لبيك فراج الكرب لبيك ، وكان موسى يقول : لبيك أنا عبدك لديك لبيك . قال : وتلبية عيسى : أنا عبدك وابن أمتك بنت عبدك . قال فى الفتح : واستدل به ، أى بحديث ابن عمر السابق المشتمل على الزيادة المذكورة ، على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك . قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معديكرب : أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية ، غير أن قوماً قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثورى والأوزاعى ، واحتجوا بحديث أبى هريرة ، يعنى الذى أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال : كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لبيك إله الحق لبيك ، وبزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا : لا ينبغي أن يزاد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ، كما فى حديث ابن معديكرب ، ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو من جنس هذا ، بل

علمهم كما علمهم التكبير في الصلاة ، فكذا لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئاً مما علمه ، ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول : لبيك ذا المعارج ، فقال : إنه لذو المعارج ، وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية ، وبه نأخذ . انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : كان من تلبية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكره ففيه دلالة على أنه كان يلبى بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول : لبيك غفار الذنوب . وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج : حتى استوت به ناقته على البيداء أهلّ بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك ... إلخ ، قال : وأهلّ الناس بهذا الذي يهلون به فلم يردّ عليهم شيئاً منه ولزم تلبيته . وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ، قال : والناس يزيدون : ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً . وفي رواية البيهقي : ذا المعارج وذا الفواضل . وهذا يدل على أن الاقتصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو صلى الله عليه وآله وسلم عليها ، وأنه لا بأس بالزيادة لكونها لم يردّها عليهم وأقرّهم عليها ، وهو قول الجمهور ، وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة . انتهى . واستحب الشافعية أن يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراغ من التلبية ، ويسأل الله رضاه والجنة ، ويتعوّذ به من النار ، واستأنسوا لذلك بما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي من رواية صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاه برحمته من النار . وصالح هذا ضعيف عند الجمهور . وقال أحمد : لا أرى به بأساً .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا ، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ
بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ ، حَمِدَ
اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَهْلَ الْحَجِّ وَعُمْرَةَ ، وَأَهْلَ النَّاسِ بِهِمَا ، فَلَمَّا
قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ . قَالَ :
وَنَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ونحن معه بالمدينة حين أراد حجة الوداع (الظهر أربعاً) أى أربع ركعات (والعصر
بذى الحليفة ركعتين) قصرأ (ثم بات بها) أى بذى الحليفة (حتى أصبح)
دخل فى الصباح ، أى وصلى الظهر ، ثم دعا بناقته فأشعرها كما عند مسلم
(ثم ركب) أى راحلته (حتى استوت به) أى حال كونها متلبسة به (على
البداء) الشرف المقابل لذى الحليفة (حمد الله وسبح وكبر ثم أهل بالحج وعمره)
قارناً بينهما (وأهل الناس) الذين كانوا معه (بهما) اقتداء به صلى الله عليه
وآله وسلم . وفى الصحيحين عن جابر : أهل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم هو وأصحابه بالحج . وفيهما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لى
بالحج وحده . ولمسلم فى لفظ : أهل بالحج مفرداً . وعند الشيخين عن ابن
عمر أنه كان متمتعاً . وفيهما أيضاً عن عائشة رضى الله عنها قالت : تمتع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج وتمتع الناس معه . قال
النووى فى المجموع : والصواب الذى نعتقه أنه صلى الله عليه وآله وسلم
أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً . فمن روى أنه كان
مفرداً وهم الأكثرون اعتمدوا أول الإحرام . ومن روى أنه كان قارناً اعتمد
آخره . ومن روى أنه كان متمتعاً أراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع والالتذاذ ،

وقد انتفع بأن كفاه عن النسكين فعل واحد ولم يحتج إلى أفراد كل واحد بعمل . انتهى . قال الحافظ في الفتح : وهذا هو المعتمد في الجمع بين مختلف الروايات (فلما قدمنا) مكة (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (فحلوا) من إحرامهم ، وإنما أمرهم بالفسخ وهم قارنون ، لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية ، فأمرهم بالتحلل من حجهم والانفساخ إلى العمرة تحقيقاً لمخالفتهم وتصريحاً بجواز الاعتمار في تلك الأشهر ، وهذا خاص بتلك السنة عند الجمهور خلافاً لأحمد (حتى كان يوم التروية) وهو ثامن الحجة ، سمي به لأنهم كانوا يروون دوابهم بالماء فيه ويحملونه إلى عرفات (أهلوا بالحج) من مكة (قال) أنس (ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة (بدنان بيده) حال كونهن (قياماً) أى قائمات وهن المهداة إلى مكة (وذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة) يوم عيد الأضحى (كبشين أملحين) وهو الأبيض الذى يخالطه سواد . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الحج والجهاد ، وأبو داود بعضه في الأضاحى وبعضه في الحج .

الحديث التاسع عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُلَبِّي مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ،
فَإِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ أَمْسَكَ ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُؤَى بَاتَ فِيهِ ، فَإِذَا صَلَّى
الْغَدَاةَ اغْتَسَلَ ، وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ ذَلِكَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يلبي) بعد أن يركب راحلته
(من ذى الحليفة) ولا يقطع تلييته (فإذا بلغ الحرم) أى دخل فى أرض أدنى
الحرم (أمسك) عن التلية ، أو المراد بالحرم المسجد ، وبالإمساك عن التلية
التشاغل بغيرها من الطواف وغيره . وروى ابن خزيمة فى صحيحه من طريق
عطاء قال : كان ابن عمر يدع التلية إذا دخل الحرم ويراجعها بعد ما يقضى
طوافه بين الصفا والمروة ، فالأولى أن المراد إذا دخل الحرم كما فى رواية
إسماعيل بن علية ، ولقوله بعد (حتى إذا جاء ذا طوى) فى القاموس بتثليث
الطاء مقصوراً منوناً . وقال الكرماني : الفتح أفصح ، وهو واد معروف
بقرب مكة فى صوب طريق العمرة ومسجد عائشة ، ويعرف اليوم ببئر الزاهر
فجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذى طوى . ومذهب الشافعية والحنفية يمتد
وقت التلية إلى شروعه فى التحلل رمياً أو غيره . قال الرافعى : ولذلك نقول :
المعتمر يقطعها إذا افتتح الطواف . وفى الصحيحين عن الفضل بن عباس قال :
كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع إلى منى فلم يزل يلبي حتى
رمى جمرة العقبة . وروى أبو داود عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر . وعند المالكية خلاف ، هل
يقطع التلية حين يبتدئ الطواف أو إذا دخل مكة ؟ والأول فى المئونة ،
والثانى فى الرسالة ، وشهره ابن بثير (بات به) أى بذى طوى (حتى يصبح)
أى إلى أن يدخل فى الصباح (فإذا صلى الغداة) الصبح (اغتسل) لدخول
مكة (وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك) المذكور
من البيتوتة والصلاة والغسل ، وفيه إطلاق الزعم على القول الصحيح .

الحديث العشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا مُوسَى فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يَلْبِي .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أما موسى عليه السلام (فكأنني أنظر إليه) رؤيا حقيقة بأن يجعل الله لروحه مثالا يرى في اليقظة كما يرى في النوم كليلة الإسراء والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون . وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائماً في قبره يصلي ، كما رواه مسلم عن أنس ، أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك في المنام ، وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع ، ورؤيا الأنبياء حقٌ ووحى . قال في الفتوح : وهو المعتمد عندي ، أو أنه مثلت له حالة موسى التي كان عليها في الحياة وكيف يحج ويلبي ، أو أنه أخبر بالوحى عن ذلك ، فلشدة قطعه به قال : كأني أنظر إليه (إذا انحدر في الوادي) وادي الأزرق (يلبي) ولمسلم عنه بلفظ : كأني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية واضعاً إصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار إلى الله تعالى بالتلبية قاله لما مرّ بوادي الأزرق . وفي الحديث أن التنبيه في بطون الأودية من سنن المرسلين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في اللباس وفي أحاديث الأنبياء ، ومسلم في الإيمان .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَوْمِي بِالْيَمَنِ ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ : بِمَا أَهْلَلْتَ ؟ قُلْتُ : أَهْلَلْتُ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ ؟ قُلْتُ : لَا ، فَأَمَرَنِي فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَحْلَلْتُ ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَنِي أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي ، فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » . وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : بعثنى النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى قومى باليمن) فى العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع (فجئت وهو بالبطحاء) أى بطحاء مكة . زاد فى رواية : وهو منبىخ ، أى نازل بها (فقال : بما أهملت ؟ قلت : أهملت) وفى رواية : قلت لبيك بإهلال (كإهلال النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال) أحسنت (هل معك من هدى ؟ قلت : لا . فأمرنى فطفت بالبيت وبالصفا والمروة . ثم أمرنى فأحللت) من لإحرام (فأتيت امرأة من قومى) لم تسم المرأة ، لكن فى أبواب العمرة أنها امرأة من قيس ، ويحتمل أن تكون محرماً له (فشطنتى) أى سرحته بالمشط (أو غسلت رأسى) ولم يذكر الحلق إما لكونه معلوماً عندهم أو لدخوله فى أمره بالإحلال (فقدم) أى جاء (عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنه) أى زمان خلافته لا فى حجة الوداع ، كما بين فى مسلم ، واختصره البخارى ، ولفظ مسلم ، ثم أتيت امرأة من قيس فقلت رأسى ، ثم أهملت بالحج فكنت أفتى به الناس حتى كان فى خلافة عمر رضى الله عنه ، فقال له رجل : يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ، رويدك بعض فتياك فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى النسك بعدك . فقال : يا أيها الناس من كنا أفتيناه فتيا فليتئد فإن أمير

المؤمنين قادم إليكم فأتهموا به ، قال عمر ، فذكرت ذلك له (فقال : إن تأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام) أى بتمام أفعالها بعد الشروع فيهما (قال تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله ») وقيل : لإتمامهما الإحرام بهما من ديرة أهله ، وهو مروى عن عليّ وابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس ، وعند عبد الرزاق عن عمر من تمامهما أن يفرد كل واحد منهما من الآخر وأن يعتمر في غير أشهر الحج ، إن الله تعالى يقول : « الحج أشهر معلومات » (وإن تأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فإنه لم يحل) من إحرامه (حتى نحر الهدى) بمنى . وظاهر كلام عمر هذا إنكار فسخ الحج إلى العمرة ، وأن نهيه عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى ، لا إنه منع ذلك منع تحريم وإبطال . قاله عياض . وقال النووي : والمختار أنه ينهى عن المتعة المعروفة التى هى الاعتماد فى أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وهو على التنزيه للترغيب فى الأفراد ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة ، وبقي الخلاف فى الأفضل وإنما أمر أبا موسى بالإحلال لأنه ليس معه هدى بخلاف علىّ حيث أمره بالبقاء لأن معه الهدى ، مع أنهما أحرمّا كل إحرامه ، لكن أمر أبا موسى بالإحلال تشبيهاً بنفسه لو لم يكن معه هدى ، وأمر علياً تشبيهاً به فى الحالة الراهنة . وفى الحديث صحة الإحرام المعلق ، وهو موضع الترجمة ، وبه أخذ الشافعية وأهل الحديث ، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً ببناء على أن الحج لا ينعقد فى غير أشهره .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُهَا فِي الْحَجِّ قَدْ تَقَدَّمَ ، قَالَتْ فِي هَذِهِ
الرُّوَايَةِ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَيْلَى
الْحَجِّ وَحُرْمِ الْحَجِّ ، فَتَزَلْنَا بِسَرَفٍ ، قَالَتْ : فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ :
مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدًى فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ كَانَ
مَعَهُ الْهَدًى فَلَا ، قَالَتْ : فَلَاخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ . قَالَتْ :
فَإِنَّمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ
قُوَّةٍ وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدًى فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ . وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

(عن عائشة رضي الله عنها حديثها في الحج قد تقدم) قريباً (وقالت
في هذه الرواية : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم في أشهر
الحج (أجمع العلماء على أن المراد بها ثلاثة : أولها أول شوال ، لكن اختلفوا هل
هي ثلاثة بكمالها وهو قول مالك ورواية عن الشافعي ، أو شهران وبعض الثالث
وهو قول الباقيين ، ثم اختلفوا . فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون :
عشر ليالٍ من ذي الحجة ، وهل يدخل يوم النحر أو لا ؟ قال أبو حنيفة
وأحمد : نعم ، وقال الشافعي في المصحح عنه : لا . ثم اختلف العلماء في
اعتبار هذه الأشهر ، هل هو على الشرط أو الاستحباب ؟ فقال ابن عمر
وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح
الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعي (وليالي الحج وحرم الحج) بضم
الحاء والراء . أي أزمته وأمكنته وحالاته . وللزركشي كعياض حرم بفتح
الراء جمع حرمة أي ممنوعات الحج ومحرماته . وهذا موضع الترجمة ، فإنه يدل
على أنه كان مشهوراً عندهم معلوماً (فتزلنا بسرف) غير منصرف للعلمية
والتأنيث : اسم بقعة على عشرة أميال من مكة (قالت) عائشة (فخرج)
صلى الله عليه وآله وسلم من قبته التي ضربت له (إلى أصحابه فقال) لهم (من
لم يكن منكم معه هدى فأحب أن يجعلها) أي حجته (عمره فليفعل) أي العمره

(ومن كان معه الهدى فلا) يجعلها عمرة . ولمسلم : قالت : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأربع مضين من ذى الحجة أو خمس فدخل على ، وهو غضبان ، فقلت : من أغضبك أدخله الله النار . قال : أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون . وفي حديث جابر عند البخاري : فقال لهم : أحلوا من إحرامكم واجعلوا التي قدمتم بها متعة . فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج . فقال : افعلوا ما أقول لكم ، فلولا أني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ، ففعلوا . قال النووي : هذا صريح في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحريم ، بخلاف قوله : من لم يكن معه هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل . قال العلماء : خيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاطفة لهم وإيناساً بالعمرة في أشهر الحج ، لأنهم كانوا يرونها أفجر الفجور ، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ ، وأمرهم أمر عزيمة فألزمهم إياه وكره ترددهم في قبول ذلك ، ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدى (قالت) عائشة رضي الله عنها (فألتأخذ بها والتارك لها) أي للعمرة (من أصحابه) قالت : فأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجال من أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدروا على العمرة ، وذكر باقي الحديث) وفيه التحديث والعننة والسماع والقول ، ورواته الأولان بصريان والأخيران مدينان ، وأخرجه مسلم في الحج وكذا النسائي .

الحديث الثالث العشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ فَأَحْلَلْنَ قَالَتْ صَفِيَّةُ مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ فَقَالَ : عَقَرَى حَلَقَى ، أَوْ مَا طُفَّتِ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَتْ : قُلْتُ بَلَى . قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْفِرِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية قالت : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فى أشهر الحج (ولا نرى إلا أنه الحج) أى لا تظن (فلما قدمنا) مكة (تطوَّفنا بالبيت) تغى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه غيرها لأنها لم تطف بالبيت ذلك الوقت لأجل حيضها ، وهذا من العام الذى أُرِيد به الخاص (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يحل) من الحج بعمل العمرة ، وسبق أنه أمرهم بسرف ، فالثانى تكرار للأوّل وتأكيد له ، فلا منافاة بينهما ، وياء يحل مضمومة من الإحلال (فحل) بعمل العمرة (من لم يكن ساق الهدى) وهذا هو فسخ الحج المترجم به . وجوزّه أحمد وبعض أهل الظاهر ، وقوّاه ابن القيم فى الهدى وخصه الأئمة الثلاثة والجمهور بالصحابة فى تلك السنة (ونسأوه) صلى الله عليه وآله وسلم (لم يسقن) الهدى (فأحللن) وعائشة منهنّ ، لكن منعها من التحلل كونها أحاضت ليلة دخولها مكة وكانت محرمة بعمرة وأدخلت عليها الحج فصارت قارئة (قالت صفيّة) بنت حبيّ أم المؤمنين رضى الله عنها (ما أُراني) أى ما أظن نفسى (إلا حابستهم) أى القوم عن المسير إلى المدينة ، لأنى حضت ولم أطف بالبيت ، فلعلهم بسببى يتوقفون إلى زمان طوافى بعد الطهارة ، وإسناد الحبس إليها مجاز (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (عقراً حلقاً) بفتح الأول وسكون الثانى فيهما وألفهما مقصورة للتأنيث فلا ينوّنان ويكتبان بالألف هكذا يرويه المحدثون حتى لا يكاد يعرف غيره ، وفيه خمسة أوجه ذكرها

القسطلاني ، وهذا دعاء عليها ، وليس المراد حقيقة ذلك ، لا في الدعاء ولا في الوصف ، بل هي كلمة اتسعت فيها العرب فتطلقها ولا تريد حقيقة معناها فهي كتربت يدها ونحو ذلك (أو ما طفت يوم النحر) طواف الإفاضة (قالت) صفية (قلت : بلى) طفت (قال : لا بأس انفرى) أى ارجعى واذهبى ، إذ طواف الوداع ساقط عن الحائض .

الحديث الرابع والشرون

وَعَنْهَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية أخرى قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره) فقط (ومنا من أهل بحجة وعمره) جمع بينهما (ومنا من أهل بالحج) فقط ، وكانوا أولا لا يعرفون إلا الحج ، فبين لهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الإحرام ، وجوز لهم الاعتمار فى أشهر الحج . والحاصل من مجموع الأحاديث أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام : قسم أحرموا بحج وعمره أو بحج ومعهم الهدى ، وقسم بعمره ففرغوا منها ثم أحرموا بالحج ، وقسم بحج ولا هدى معهم ، فأمرهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبلوه عمره ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة . وأما عائشة رضى الله عنها فكانت أملت بعمره ولم تسق هدياً ، ثم أدخلت عليها الحج فصارت قارئة كما مر قريباً (وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج) مفرداً ثم أدخل عليه العمرة (فأما من أهل بالحج) فقط (أو جمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا ،
فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ أَهَلَ بِهِمَا لَبِيكَ بِعُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ . قَالَ :
مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ أَحَدٍ .

(عن عثمان رضي الله عنه أنه نهى عن المتعة) أى عن فسخ الحج إلى العمرة
لأنه كان مخصوصاً بتلك السنة التى حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أو عن التمتع المشهور ، والنهى للتنزيه ترغيباً فى الأفراد (و) نهى أيضاً
نهى تنزيه (أن يجمع بينهما) أى الحج والعمرة (فلما رأى على) رضى الله عنه
النهى الواقع من عثمان عن المتعة والقران (أهلّ بهما) أى بالحج والعمرة حال
كونه قائلاً (لبك بعمره وحجة) وإنما فعل ذلك خشية أن يحمل غيره النهى
على التحريم ، فأشاع ذلك ، ولم يخف على عثمان أن التمتع والقران جائزان ،
ولمّا نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر ، فكل مجتهد مأجور ، ولا
يقال أن هذه الواقعة دليل لمسألة اتفاق أهل العصر الثانى بعد اختلاف أهل
العصر الأول ، وإن ذكره ابن الحاجب وغيره ، لأن نهى عثمان عنه إن كان
المراد به الاعتماد فى أشهر الحج قبل الحج ، فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية
يخالفون فيه ، وإن كان المراد فسخ الحج إلى العمرة ، فكذلك لأن الحنابلة
يخالفون فيه . على أن الظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى الأفراد
أفضل منه . وفى رواية للنسائى ما يشعر بأن عثمان رجع عن النهى ، ولفظه :
نهى عثمان عن التمتع قلبى على ، وأصحابه بالعمرة ، فلم ينههم عثمان ، فقال له
على : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمتع ؟ قال : بلى . وزاد
مسلم هنا : فقال عثمان : ترانى أنهى الناس وأنت تفعله (قال) على (ما كنت
لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقول أحد) والله در القائل :

دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن فى دينه كمخاطر

وفى الحديث إشاعة العالم ماعنده من العلم وإظهاره ، ومناظرته ولالة
الأمر وغيرهم فى تحقيقه لمن قوى على ذلك لقصد مناخبة المسلمين والبيان
بالفعل مع القول وجواز الاستنباط من النص .

الحديث السادس والعشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْراً وَيَقُولُونَ إِذَا بَرَأَ الدَّبْرَ وَعَفَا الْأَثَرُ وَأَنْسَلَخَ صَفْرُ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ أَعْتَمَرَ ، قَدِيمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهْلَيْنَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : حِلُّ كُلِّهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانوا) أى أهل الجاهلية (يرون) بفتح الياء أى يعتقدون . وقال فى المصابيح كالتفتيح وغيره بضمها أى يظنون (أن العمرة) أى الإحرام بها (فى أشهر الحج) شوال وذى القعدة وتسع من ذى الحجة و ليلة النحر أو عشر ، أو ذى الحجة بكامله على الخلاف السابق فى ذلك (من أفجر الفجور) من باب جد جده وشعر شاعر ، والفجور الانبعاث فى المعاصى ، أى من أعظم الذنوب ، وهذا من تحكماهم الباطلة المأخوذة من غير أصل (فى الأرض) ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال : والله ما أعمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة فى ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر الشرك ، فإن هذا الحى من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه . قال فى الفتح : فعرف بهذا تعيين المعتقدين (ويجعلون) أى يسمون (المحرم صفرأ) أى أنهم يجعلون صفرأ من الأشهر الحرم ولا يجعلون الحرم منها لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ما اعتادوه من إغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله بذلك ، فقال : « إنما النسيء زيادة فى الكفر يضل به الذين كفروا... » الآية ، أى إنما تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر . قال المفسرون : كانوا إذا جاء شهر حرام وهم محاربون أحلوه وحرموا مكانه شهراً حتى رفضوا خصوص الأشهر واعتبروا بمجرد العدد ويحرمونه عاماً فيتركونه على حرمة . وقيل : إن أول من أحدث ذلك جنادة بن عوف الكنانى ، كان يقوم على جمل فى

المواسم فينادى : إن آهنتكم قد أحلت لكم المحرم فأحلوه ، ثم يعادى في القبائل :
 إن آهنتكم قد حرمت عليكم المحرم فحرموه . وقيل القلمس واسمه خليفة
 ابن عبيد الكنانى . وقيل غير ذلك . وقال ابن دريد : الصفران شهران من
 السنة ، سمي أحدهما في الإسلام المحرم ، وقد سمي بذلك لإصفرار مكة من
 أهلها . وقال الفراء : لأنهم كانوا يخلون البيوت فيه لخروجهم إلى البلاد .
 وقيل : كانوا يزيلون في كل أربع سنين شهراً يسمونه صفرأ الثاني فتكون
 السنة ثلاثة عشر شهراً ، ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم : السنة اثنا عشر
 شهراً ، وكانوا يتطيرون ويرون أن الآفات فيه واقعة (ويقولون إذا برأ)
 أفاق (الدبر) بفتح الدال المهملة والموحدة : الجرح الذى يكون في ظهر
 الإبل من اصطكاك الأتقاب والحمل عليه ومشقة السفر ، فإنه كان يبرأ
 بعد انصرافهم من الحج (وعفا الأثر) أى ذهب أثر سير الحاج من الطريق
 وانمحي بعد رجوعهم بوقوع الأمطار وغيرها لطول الأيام ، أو ذهب
 أثر الدبر ، ولأبى داود : وعفا الوبر بالواو ، أى كثُر وبر الإبل الذى خلق
 بالرحال (وانسلخ صفر) الذى هو المحرم في نفس الأمر وسموه صفرأ ،
 أى إذا انقضى وانفصل شهر صفر (حلت العمرة لمن اعتمر) وذلك لأنهم
 لما جعلوا المحرم صفرأ لزم منه أن تكون السنة ثلاثة عشر شهراً ، والمحرم الذى
 سموه صفرأ آخر السنة وآخر أشهر الحج على طريق التبعية ، إذ لا يبرأ دبر لإبلهم
 في أقل من هذه المدة ، وهى ما بين أربعين يوماً إلى خمسين يوماً غالباً ، وجعلوا
 أول أشهر الاعتمار شهر المحرم الذى هو فى الأصل صفر ، والراء التى تواطأت
 عليها الفواصل فى الدبر والثلاثة بعده ساكنة للسجع ولو حركت فالتغرض المطلوب
 من السجع (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة) ليلة (رابعة)
 من ذى الحجة يوم الأحد حال كونهم (مهلين بالحج) أى ملبين به كما فسر
 فى رواية إبراهيم بن الحجاج ، ولفظه : وهم يلبن بالحج . ولا يلزم من
 إهلاله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج أن لا يكون قارناً ، فلا حجة فيه لمن
 قال إنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مفرداً (فأمرهم) صلى الله عليه وآله
 وسلم (أن يجعلوها) أى يقلبوا الحجة (عمرة) ويتحللوا بعملها فيصبروا
 متمتعين ، وهذا الفسخ خاص بذلك الزمن ، خلافاً لأحمد كما مر (فتعاضم)
 وفى رواية إبراهيم : فكبر (ذلك) الاعتمار فى أشهر الحج (عندهم) لما كانوا

يعتقدونه أولاً من أن العمرة فيها من أفجر الفجور (فقالوا) بعد أن رجعوا عن اعتقادهم (يارسول الله ، أيّ الحلّ) أي هل هو الحلّ العام لكل ما حرم بالإحرام حتى الجماع ؟ أو حلّ خاص لأنهم كانوا محرمين بالحج وكأنهم كانوا يعرفون أنه له تحليلين (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حلّ كله) أي حلّ يحلّ فيه كل ما يحرم على المحرم حتى غشيان النساء ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد . وعند الطحاوي : أيّ الحلّ يحلّ ؟ قال : الحل كله . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في أيام الجاهلية ، ومسلم في الحج ، وكذا النساء . وقد بسط الحافظ ابن حجر في الفتح ذكر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم به محرماً ، واختلاف أهل العلم في ذلك ، وأدلتهم تعارضاً وجمعاً ؛ رجح رواية من روى القرآن وقال إنها جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جياد ، بخلاف روايتي الإفراد والتمتع . وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارئاً . وقد قدمنا حاصل ذلك مختصراً . وفي السيل الجرار للحافظ الشوكاني . واعلم أن حجة صلى الله عليه وآله وسلم وإن اختلفت الأحاديث في بيان نوعه ، فقد تواتر أنه صلى الله عليه وآله وسلم حج قارئاً ، وبلغت الأحاديث في ذلك زيادة على عشرين حديثاً من طريق سبعة عشر صحابياً ، ولم يرد ما يصلح لمعارضة بعض هذه الأحاديث ، فضلاً عن كلها ، فمن جعل وجه التفضيل لأحد أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم حج بنوع كذا وأن الله لا يختار لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما كان فاضلاً على غيره ، فقد كان حجة صلى الله عليه وآله وسلم قارئاً فيكون القرآن أفضل أنواع الحج ، ولكن قد ثبت من حديث جابر في الصحيحين وغيرهما : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماسقت الهدى ولجعلتها عمرة . فدل على أن التمتع أفضل من القرآن . وقد سقت المذاهب والأدلة في شرحي للمنتقى بما لا يحتاج الناظر إلى الرجوع إلى غيره ، فالإحالة عليه أولى ، لأن المقام طويل الذبول ، وكل أنواع الحج شريفة صحيحة ، وسنة ثابتة ، فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : من أراد أن يهملّ بحج وعمرة فليفعل ، ومن أراد أن يهملّ بحج فليفعل ، ومن أراد أن يهملّ بعمرة فليفعل . انتهى .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟
قَالَ : إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ .

(عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أنها قالت : يا رسول الله ما شأن الناس حلوا من الحج (بعمره) أى بعملها ، لأنهم فسخوا الحج إلى العمرة ، فكان إحرامهم بالعمرة سبباً لسرعة حلهم (ولم تحلل) بفتح أوله وكسر ثالثه (أنت من عمرتك) أى المضمومة إلى الحج فيكون قارناً كما هو في أكثر الأحاديث ، وحينئذ فلا تمسك به لمن قال إنه صلى الله عليه وآله وسلم كان متمتعاً لكونه صلى الله عليه وآله وسلم أقر على أنه كان محرماً بعمره ، لأن اللفظ محتمل للتمتع والقران ، فتعين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين « حتى أحل من الحج » أنه كان قارناً ، ولا يتجه القول بأنه كان متمتعاً ، لأنه لا جائز أن يقال إنه استمر على العمرة خاصة ولم يحرم بالحج أصلاً ، لأنه يلزم منه أنه لم يحج تلك السنة ، وهذا لا يقوله أحد . وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان قارناً سعيد بن المسيب كما في البخارى ، وأنس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم ، وعمر بن الخطاب في البخارى ، والبراء في سنن أبى داود ، وعلى في سنن النسائى ، وسراقة وأبو طلحة عند أحمد وأبو سعيد ، وقتادة عند الدارقطنى ، وابن أبى أوفى عند البزار . وروى الأفراد ابن عمر وجابر في الصحيحين ، وابن عباس في مسلم ، وجمع بين القولين بأنه كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج ، فعمدة رواية الأفراد أول الإحرام ، وعمدة رواية القران آخره ، وأما من روى أنه كان معتمراً كابن عمر وعائشة وأبى موسى الأشعرى وابن عباس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم ، فأراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع . وقد انتفع بالاكْتِفَاء بفعل واحد . ويؤيد ذلك أنه لم يعتمر في تلك السنة عمرة منفردة ، ولو جعلت حجته منفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل أحد أن

الحج وحده أفضل من القران . وبهذا الجمع تنتظم الأحاديث . وقال الحافظ في الفتح : وأما رواية من روى أنه كان متمتعاً فعناه أنه أمر به لأنه صرح بقوله : « ولولا أن معى الهدى لأحللت » فصح أنه لم يتحلل . انتهى (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنى لبدت رأسى) من التلبيد وهو أن يجعل المحرم فى رأسه شيئاً من نحو الصمغ ليجتمع الشعر ولا يدخل فيه قل . ويؤخذ منه استحباب ذلك للمحرم (وقلدت هدى) هو تعليق شئ فى عنق الهدى ليعلم (فلا أحل) من إحرامى (حتى أنحر) الهدى وهذا قول أبى حنيفة وأحمد ، لأنه جعل العلة فى بقاءه على إحرامه الهدى ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر . وأجاب الجمهور عنه بأنه ليس العلة فى ذلك سوق الهدى ، وإنما السبب فيه إدخال العمرة على الحج ، ويدل له قوله فى رواية ابن عمر : « حتى أحل من الحج » وعبر عن الإحرام بالحج بسوق الهدى لأنه كان ملازماً له فى تلك الحجة ، فإنه قال لهم : من كان معه هدى فليهلّ بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً . ولما كان صلى الله عليه وآله وسلم قد أدخل العمرة على الحج لم يفده الإحرام بالعمرة سرعة الإحلال لبقائه على الحج ، فشارك الصحابة فى الإحرام بالعمرة ، وفارقهم ببقائه على الحج وفسخهم له ، وليس التلبيد والتقليد من الحل ولا من علمه وإنما هو لبيان أنه من أول الأمر مستعد للنوام إحرامه حتى يبلغ الهدى محله ، والتلبيد مشعر بمدة طويلة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الحج واللباس والمغازى ، ومسلم فى الحج ، وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ التَّمَتُّعِ وَقَالَ :
نَهَانِي نَاسٌ عَنْهُ ، فَأَمَرَهُ بِهِ . قَالَ الرَّجُلُ : فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ
رَجُلًا يَقُولُ لِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ . قَالَ : فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ : سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سأله رجل) هو أبو جهمرة نصر
ابن عمران الضبيعي (عن التمتع وقال : نهاني ناس عنه) قال في الفتح : لم
أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن عبد الله بن الزبير ، وكان ينهى
عن المتعة كما رواه مسلم (فأمره به) أى بأن يستمر على التمتع (قال الرجل)
المذكور : (فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لى) هذا (حج مبرور) مقبول
(وعمره متقبلة ، فأخبرت ابن عباس) بما رأيته في المنام من قول الرجل :
حج مبرور وعمره متقبلة (فقال) لى هذه (سنة النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم) أى وافقت أو أتيت . وفى رواية النضر قال : الله أكبر سنة أبى
القاسم . وقال فى آخر هذا الحديث : فقال لى ابن عباس : أقم عندى فاجعل
لك سهماً ، أى نصيباً من مالى . قال المهلب : وفى هذا دليل على أنه يجوز
للعالم أخذ الأجرة على العلم . وفيه نظر ، إذ الظاهر أنه إنما عرض عليه ماله
رغبة فى الإحسان إليه لما ظهر أن عمله متقبل ووجه مبرور ، وإنما يتقبل
الله من المتقين . قاله فى المصابيح . قال شعبة الراوى : قلت لأبى جهمرة : لم ؟
فقال : للرؤيا التى رأيت أى ليقص الناس على هذه الرؤيا المبينة لحال المتعة .
قال المهلب : فى هذا دليل على أن الرؤيا الصادقة شاهد على أمور اليقظة .
وفيه نظر ، لأن الرؤيا الحسنة من غير الأنبياء ينتفع بها فى التأكيد لافى
التأسيس والتجديد ، فلا يسوغ لأحد أن يسند فتاه إلى منام ، ولا يتلقى من
غير الأدلة الشرعية حكماً من الأحكام . وموضع الترجمة قوله « تمتعت »
إلى قوله « فأمرنى » وأخرجه أيضاً مسلم . قال فى الفتح : ويؤخذ منه
لإكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقته الحق ، والاستئناس
بالرؤيا المناسبة للدليل الشرعى ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند
المسرة ، والعمل بالأدلة الظاهرة ، والتنبيه على اختلاف أهل العلم ليعمل
بالراجح منه الموافق للدليل .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : أَهَلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصَّروا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَعَةً ، فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ ، فَقَالَ : أَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَفَعَلُوا .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ساق البدن معه) وذلك في حجة الوداع (وقد أهلوا) أى الصحابة (بالحج مفرداً) بفتح الراء (فقال لهم) صلى الله عليه وآله وسلم : اجعلوا حجكم عمرة ثم (أهلوا من إحرامكم) بها (بطواف البيت و) السعى (بين الصفا والمروة وقصروا) لم يأمرهم بالحلق ليتوفر الشعر يوم الحلاق ، لأنهم يهلون بعد قليل بالحج ، لأن بين دخولهم مكة وبين يوم التروية أربعة أيام فقط (ثم أقيموا) حال كونكم (حلالاً) محلين (حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج) من مكة . وهاء أهلوا مكسورة (واجعلوا) الحجة المفردة (التى قدتمتم) مهلين (بها متعة) بأن تتحللوا منها فتصيروا متمتعين . وأطلق على العمرة متعة مجازاً ، والعلاقة بينهما ظاهرة . وقال النووى : قوله « وقد أهلوا بالحج » إلخ فيه تقديم وتأخير تقديره . وقد أهلوا بالحج مفرداً . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اجعلوا إحرامكم عمرة وتحللوا بعمل العمرة ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة (فقالوا : كيف نجعلها متعة وقد سميناهم الحج ؟ فقال : افعلوا ما أمرتكم) به (فلولا أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذى أمرتكم) به (ولكن لا يحل) بكسر الحاء (منى) شىء (حرام) أى ما حرم على (حتى يبلغ الهدى محله) أى إذا نحر يوم منى

ففعّلوا ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم . واستدل به على أن من اعتمر فساق هدياً لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر . وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه : ومن أحرم بعمره فأهدى فليهلّ بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه . قال في الفتح : ولا يخفى ما فيه فإنه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة . وهذا الحديث طرف من حديث جابر الطويل الذي انفرد به مسلم بسياقه . وفي هذه الطريق بيان زائد لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل .

الحديث الثلاثون

عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ .

(عن عمران) بن حصين (رضى الله عنه قال : تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ونزل القرآن) بجوازه . قال تعالى : « فن تمنع بالعمرة إلى الحج » الآية . وزاد مسلم : ولم يتزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات ، أى فلا نسخ (قال رجل برأيه ما شاء) هو عمر بن الخطاب ، لا عثمان بن عفان كما زعم الكرماني ، لأن عمر أول من نهى عنها فكان من بعده تابعاً له في ذلك . ففى مسلم أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها . فسألوا جابراً . فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم فى حديث عمر أن هذا ما يعكر على عياض وغيره فى جزمهم أن المتعة التى نهى عنها عمر وعثمان هى فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التى يحج بعدها ، فإن فى بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج . وفى رواية له أيضاً أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعمر بعض أهله فى العشر . وفى رواية له : جمع بين حج وعمرة ، ومراده التمتع المذكور ، وهو الجمع بينهما فى عام واحد . وفى الحديث أيضاً جواز نسخ القرآن بالقرآن ، ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسة ، وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله : ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن مفهومه أنه لو نهى عنها لامتنع ، ويستلزم رفع الحكم ، ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع فى نزول آية أو نهى من النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه وقوع الاجتهاد فى الأحكام بين الصحابة وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وأخرجه مسلم فى الحج أيضاً .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ
مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَاطِحَاءِ وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل مكة من كداء) بفتح الكاف والبدال المهملة ممدوداً منوناً على إرادة
الموضع . وقال أبو عبيد : لا يصرف ، أى على إرادة البقعة للعلمية والتأنيث
(من الثنية العليا التي بالباطحاء) بفتح الموحدة . قال الجوهري : الأبطح :
مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، والعليا بضم العين : تأنيث الأعلى ، وهذه
الثنية ينزل منها إلى الحجون بفتح الحاء وضم الجيم : مقبرة مكة . قال فى
الفتح : وكانت صعبة المرتقى ، فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على
ما ذكره الأزرقى ، ثم سهل فى عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة
موضع ، ثم سهلت كلها فى زمن سلطان مصر الملك المؤيد فى حدود العشرين
وثمانمائة ، وكل عقبة فى جبل أو طريق عال تسمى ثنية . انتهى . (ويخرج
من الثنية السفلى) التي بأسفل مكة عند باب شبكية بقرب شعب الشاميين
من ناحية جبل قعيقعان ، وكان بناء هذا الباب عليها فى القرن السابع . زاد
الإسماعيلي : يعنى ثنيتى مكة ، والمعنى فى ذلك : الذهاب من طريق والإياب
من أخرى ، كالعيد ، لتشهد له الطريقان ، وخصت العليا بالدخول مناسبة
للمكان العالى الذى قصده ، والسفلى للخروج مناسبة للمكان الذى يذهب إليه ،
ولأن إبراهيم عليه السلام حين قال : « فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم »
كان على العليا ، كما روى عن ابن عباس . قاله السهيلي .

الحديث الثاني والاثنون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ الْجَدْرِ أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : فَمَا لَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ
فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : إِنَّ قَوْمَكَ قَصَّرَتْ بِهِمُ التَّفَقُّةُ . قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ
مُرْتَفِعًا ؟ قَالَ : فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا ،
وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدُهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ
أَنْ أُدْخِلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال . وفي رواية المستمل : الجدار
قال الخليل : الجدر لغة في الجدار . انتهى . ووهم من ضبطه بضم الجيم لأن
المراد الحجر ، ولأبي داود الطيالسي : الجدر أو الحجر بالشك ، ولأبي
عوانة : الحجر بغير شك (أمن البيت هو ؟ قال : نعم) هو منه لما فيه من
أصول حائطه ، وظاهره أن الحجر كله من البيت ، وبذلك كان يفتي
ابن عباس . وقد روى عبد الرزاق عنه أنه قال : لو وليت من البيت ما ولي
ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ، فلم يطاف به إن لم يكن من البيت .
وروى الترمذي والنسائي عن عائشة قالت : كنت أحب أن أصلي في البيت ،
فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فأدخلني الحجر فقال : صلى
فيه فإنما هو قطعة من البيت ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه
من البيت . ونحوه لأبي داود وأبي عوانة وأحمد ، وفيه أنها أرسلت إلى شيبة
الحجبي ليفتح لها البيت في الليل . فقال : ما فتحناه في جاهلية ولا إسلام بليل .
وهذه الروايات كلها مطلقة . وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة منها
لمسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أزيد فيه من الحجر . وله من وجه آخر
عنها : فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلمى لأريك ما تركوا منه . فأراها
قريباً من سبعة أذرع . وله في هذا الحديث : وزدت فيها من الحجر ستة

أذرع . وعن عكرمة أنه أراه لجرير بن حازم ، فحزره ستة أذرع أو نحوها .
وعن مجاهد أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع أو نحوها ، وفي لفظ مما يلي
الحجر ، وعنه ستة أذرع . وهكذا ذكر الشافعي عن عدد لقيهم من أهل العلم
من قریش . وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الست ودون السبع .
وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعاً : لكنت أدخل فيها من الحجر
خمس أذرع ، فشاذة . والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات
قال الحافظ في الفتح : ثم ظهر لي لرواية عطاء وجه وهو أنه أريد بها ما عدا
الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فإن الذي
عند الفرجة أربعة أذرع وشيء . ولهذا وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو
ابن عدى بن الحمراء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه
القصة « ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع » فيحمل هذا على إلغاء
الكسر . ورواية عطاء على جبره ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ، ولم
أر من سبقني إلى ذلك . انتهى (قلت) أي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(فاهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال : إن قومك) قریشاً (قصرت) بتشديد
الصاد وتخفيفها (بهم النفقة) أي لم يتسعوا لإتمامه لقلة ذات يدهم . وقال في
الفتح : أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك ، كما جزم به الأزرق ،
ويوضحه ما ذكره ابن إسحق في السيرة أن أبا وهب بن عائذ بن عمران
ابن مخزوم قال لقریش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا طيباً ولا تدخلوا فيه
مهر بغى ولا بيع رباً ولا مظلمة أحد من الناس . وروى سفیان بن عيينة في
جامعه عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه شهد عمر بن الخطاب أرسل إلى شيخ
من بني زهدة أدرك ذلك ، فسأله عمر عن بناء الكعبة ، فقال : إن قریشاً
تقربت لبناء الكعبة ، أي بالنفقة الطيبة ، فعجزت ، فتركوا بعض البيت
في الحجر ، فقال عمر : صدقت . انتهى . قالت عائشة (قلت : فما شأن
بابه مرتفعاً ؟ قال : فعل ذلك قومك) بكسر الكاف فيهما لأن الخطاب
لعائشة (ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا) زاد مسلم : فكان الرجل إذا
أراد أن يدخلها يدعونه يرتقى حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط (ولولا
أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية) وفي لفظ : حديث عهد بشرك (فأخاف
أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر) أي أخاف إنكار قلوبهم لإدخال الجدر

(في البيت) أى لفعلت ذلك . ولمسلم بلفظ : إن تذكر قلوبهم لنظرت أن أدخل . ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم أن النفرة التى خشىها صلى الله عليه وآله وسلم أن ينسبوه إلى الانفراد بالفخر دونهم (وأن أُلصق بابيه بالأرض) فلا يكون مرتفعاً . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً وابن ماجه فى الحج . وفى هذا الحديث ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس ، وفيه اجتناب ولى الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم فى دين أو دنيا وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنهما إذا تعارضا بدئ بدفع المفسدة ، وإذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة . وحديث الرجل مع أهله فى الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فنأشده مالك فى ذلك وقال : أخشى أن تصيره ملعبة للملوك فتركه . قال فى الفتح : وهذا بعينه حشية جدهم الأعلى عبد الله بن العباس رضى الله عنهما . فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويحدد بناءها بأن يرمم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له : لا آمن أن يجيء من بعدك أمير فيغير الذى صنعت . أخرجه الفاكهى من طريق عطاء عنه . وذكر الأرزقى أن سليمان ابن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ثم ترك ذلك لما ظهر له أن فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف فى شيء من التواريخ على أن أحداً من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئاً مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا فى الميزاب والباب وعبته ، وكذا وقع الترميم فى جدارها غير مرة وفى سقفها وفى سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام . وما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج فى الكعبة إلى الإصلاح إلا فيما صنعه الحجاج ، إما من الجدار الذى بناه فى الجهة الشامية ، وإما فى السلم الذى جدده أو للعبه ، وما عدا ذلك مما وقع فإنما هو لزيادة محضة ، كالرخام أو التحسين ، كالباب والميزاب . الله وأعلم .

الحديث الثالث والثلاثون

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهْدَمَ ، فَأَذْخَلْتُ
فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ وَأَلْزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَاباً شَرْقِيّاً
وَبَاباً غَرْبِيّاً فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ .

(وفي رواية عنها) أى عن عائشة رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم قال : لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية) بإضافة حديث لعهد
عند جميع الرواة . قال المطرزي : وهو لحن ، إذ لا يجوز حذف الواو في
مثل هذا ، والصواب حديثو عهد بواو الجمع ، كذا نقله الزركشي
والحافظ ابن حجر والعيني ، وأقروه ، وأجاب صاحب المصابيح بأنه
لا لحن فيه ولا خطأ ، والرواية صواب ، وتوجه بنحو ماقلوه في قوله
تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به » حيث قالوا إن التقدير : أول فريق
كافر أو فوج كافر ، يعنون إن مثل هذه الألفاظ مفردة بحسب اللفظ وجمع
بحسب المعنى ، فيجوز لك رعاية لفظه تارة ومعناه أخرى كيف شئت .
فانقل هذا إلى الحديث تجده ظاهراً لا خفاء بصوابه . وقال صاحب اللامع :
قد يوجه بأن فعلاً يستعمل في المفرد والجمع والمؤنث والمذكر ، كما في
« أن رحمة الله قريب من المحسنين » . وخرج عليه خبر بنو لهب إذا قلنا إنه خبر
مقدم ، فإذا صحت الرواية وجب التأويل . انتهى (لأمرت بالبيت فهدم
فأدخلت فيه ما أخرج منه) أى من الحجر (وألزقته بالأرض) بحيث يكون
بابه على وجهها غير مرتفع عنها ، وألزقته بالزراى كألصقته بالصاد (وجعلت
له بابين : باباً شرقياً) مثل الموجود الآن (وباباً غربياً ، فبلغت به أساس
إبراهيم) عليه الصلاة والسلام ، فذلك الذى حمل ابن الزبير على هدمه وبنائه
مع عدم وجود ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يخافه من الفتنة وقصور النفقة
كما عند مسلم : فأنا اليوم أجد ما أنفق ولست أخاف الناس ... الحديث . وكان
هذا الهدم والبناء في سنة أربع والانتفاء في سنة خمس ، وأيدوه بأن في تاريخ

المسبحى أن الفراخ من بغائه كان في سنة خمس وستين . زاد الحب الطبرى :
 إنه كان في شهر رجب ، وأدخل فيه من الحجر خمسة أذرع . قال يزيد
 ابن رومان : وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كأسنمة الإبل . وفي كتاب
 مكة للفاكهي من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان . فكشفوا له . أى
 لابن الزبير ، عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل . ورأوه
 بنياناً مربوطاً بعضه ببعض . زاد عبد الرزاق : والحجارة مشتبك بعضها
 ببعض . قال عطاء : وكنت في الأبناء الذين جمعوا على حفرة ، فحفروا
 قائمة ونصفاً ، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرد عروق المروة
 فضربوه ، فارتجت قواعد البيت ، فكبر الناس ، فبنى عليه . وعند
 عبد الرزاق عن مرثد : فكشف عن ربط في الحجر آخذ بعضه ببعض فتركه
 مكشوفاً ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، فرأيت ذلك الربض مثل خلف الإبل ،
 وجه حجر ووجه حجر ووجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ
 العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتر الركن الآخر . وأطال في الفتح
 في بيان بناء ابن الزبير وتغيير الحجاج له وجمع الروايات وتحقيق ستة أذرع
 وفيما جدد في الكعبة من بعد عمارة الحجاج . وقال القسطلاني : وهل الصحيح
 أن الحجر كله من البيت حتى لا يصح الطواف في جزء منه أو بعضه ، فيصح
 جزم النووي بالأول كابن الصلاح لحديث الصحيحين : الحجر من البيت ،
 والجويني وولده لإمام الحرمين والبعوى بالثاني . وقال الرافعي : إنه الصحيح
 لحديث الباب . ونص الشافعي على إيجاب الطواف خارج الحجر . ونقل
 ابن عبد البر الاتفاق عليه ، لكن لا يلزم منه أن يكون كله من البيت ،
 وإنما طاف صلى الله عليه وآله وسلم خارجه ، وقال : خذوا عني مناسككم ،
 وكما لا يصح الطواف داخل البيت لا يصح داخل جزء منه ، فلا يصح على
 الشاذروان بفتح الذال المعجمة ، وهو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعاً
 عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع تركته قريش لضيق النفقة ، فلو كان في
 الطواف ومس جدار البيت في موازاة الشاذروان لا يصح على الأصح ،
 لأن بعض بدنه في البيت ، والصحيح من مذهب الحنابلة لا يجزئه وقطعوا به .
 وعند الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله أنه ليس من الكعبة . وقال الحنفية :
 يصح طواف من لم يحترز منه ، لكن قال ابن الهمام : وينبغي أن يكون طوافه

وراء الشاذروان لثلاث طوافه في البيت بناء على أنه منه ، ومشهور مذهب المالكية كالشافعية . وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حاصله أن لفظ الشاذروان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكر له عن فقهاء المالكية ، فلو كان الشاذروان من البيت لكان الركن الأسود داخلاً في البيت ولم يكن متمماً على قواعد إبراهيم ، فن أين نشأ الشاذروان وقد انعقد الإجماع على أن البيت متمم على قواعد إبراهيم حتى من جهة الركنين اليمنيين ، ولذلك استلمهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين ، وأن ابن الزبير لما هدمه حتى بلغ به الأرض وبناءه على قواعد إبراهيم إنما زاد فيه من جهة الحجر وأقامه على الأسس الظاهرة التي عاينها العلول من الصحابة وكبراء التابعين ، وأن الحجاج لما نقض البيت بأمر عبد الملك لم ينقضه إلا من جهة الحجر خاصة ، وهذا أمر معلوم مقطوع به مجمع عليه منقول بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد . انتهى . قلت : قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذروان عن أحد من السلف يقال عليه : قد قال ذلك الإمام الشافعي فيما نقله البيهقي في كتاب معرفة السنن والأخبار . وذكر القسطلاني عبارته قال : ولا ريب أن الشافعي من أجل السلف ، ثم تعقبه في المسألة . وهذا الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك ، فكان الذي تولى نقضها وبناءها ابن أختها عبد الله بن الزبير ، ولم ينقل أنه قال ذلك لغيرها من الرجال والنساء ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فإن بدا لقومك أن يبنوه فهلمى لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريباً من سبعة أذرع . رواه مسلم .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟ فَقَالَ : وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ أَوْ دُورٍ ؟ وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا ، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما) حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنه قال : يا رسول الله أين تنزل) زاد في المغازي : غداً (في دارك بمكة) قال في الفتح : حذفت أداة الاستفهام من قوله « في دارك » بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ : أتتزل في دارك ؟ فكأنه استفهمه أولاً عن مكان نزوله ثم ظن أنه يتزل في داره فاستفهمه عن ذلك . انتهى . وتعقبه العيني بأن أين كلمة استفهام ، فلم يبق وجه لتقدير حرف الاستفهام ، قال : وما وجه قوله « حذفت أداة الاستفهام » من قوله « في دارك » والاستفهام عن النزول في الدار لا عن نفس الدار . انتهى . قال القسطلاني : والذي قاله في الفتح هو الأظهر فليتأمل (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وهل ترك) زاد مسلم كالبخاري في المغازي : لنا (عقيل) بزنة فعيل (من رباع) بكسر الراء جمع ربع المحلة أو المنزل المشتمل على أبيات أودور ، وحينئذ فيكون قوله (أو دور) تأكيداً شكاً من الراوى ، وجمع النكرة وإن كانت في سياق الاستفهام الإنكارى يفيد العموم للإشعار بأنه لم يترك من الرباع المتعدد شيء ، ومن للتبعيض . قاله الكرماني . وقيل إن هذه الدار كانت لهاشم بن عبد مناف ثم صارت لابنه عبد المطلب فقسمها بين ولده ، فمن صار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وحق أبيه عبد الله ، وفيها ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قاله الفاكهاني وظاهر قوله « هل ترك لنا عقيل من رباع » أنها كانت ملكه وأضافها إلى نفسه فيحتمل أن عقيلاً تصرف فيها كما فعل أبو سفيان بلور المهاجرين ، ويحتمل غير ذلك ، وقد فسر الراوى ، ولعله أسامة ، المراد بما أدرجه هنا حيث قال

(وكان عقيل ورث) أباه (أبا طالب) اسمه عبد مناف (هو و) أخوه (طالب) المكنى به عبد مناف أبوه (ولم يرثه) أى ولم يرث أبا طالب ابنه (جعفر) الطيار ذو الجناحين (ولا على) أبو تراب (رضي الله عنهما شيئاً لأنهما كانا مسلمين) ولو كانا وارثين لنتزل صلى الله عليه وآله وسلم في دورهما وكانت كأنها ملكه لعلمه بإثارهما إياه على أنفسهما ، وكان قد استولى طالب وعقيل على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلماً أو باعتبار ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب ببدر ، فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهي أن الدار لم تنزل بيد أولاد عقيل إلى أن باعوها لمحمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار . قال الداودي وغيره : كان كل من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، فأمضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات الجاهلية تأليفاً لقلوب من أسلم منهم (وكان عقيل وطالب كافرين) فكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة والقول ، ورواته ما بين بصرى وأبلى ومدنى ، وأخرجه أيضاً في الجهاد والمغازي ، ومسلم في الحج ، وكذا أبو داود والنسائي ، وأخرجه ابن ماجه فيه وفي الفرائض .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ : مَنَزَلْنَا غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ
 حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ : يَعْنِي ذَلِكَ الْمُحَصَّبَ ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشاً وَكِنَانَةَ
 تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَنَّ لَا يَنَازِعُهُمْ وَلَا يُبَايِعُهُمْ
 حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أراد قديم مكة) بعد رجوعه من منى وتوجهه إلى البيت الحرام (منزلنا غداً) المراد بالغد هنا ثالث عشر ذى الحجة ، لأنه يوم التزول بالحصب ، فهو مجاز في إطلاقه ، كما يطلق أمس على الماضي مطلقاً وإلا فثاني العيد هو الغد حقيقة ، وليس مراداً . قاله البرماوى كالكرمانى (إن شاء الله تعالى بخيف بني كنانة) أى فيه ، وهو بفتح الخاء وسكون الياء آخره فاء : ما انحدر من الجبل وارتفع عن المسيل ، والمراد به الحصب (حيث تقاسموا) أى تحالفوا (على الكفر) وهو تبرؤهم من بنى هاشم وبنى المطلب أن لا يقبلوا لهم صلحاً (يعنى بذلك الحصب ، وذلك أن قريشاً وكنانة) قال فى الفتح : فيه إشعار بأن فى كنانة من ليس قرشياً إذ العطف يقتضى المغايرة ، فترجح القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة . نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر ، فقريش ولد النضر بن كنانة ، وأما كنانة فأعقب من غير النضر ، ولهذا وقعت المغايرة . انتهى . (تحالفت على بنى هاشم وبنى عبد المطلب أو بنى المطلب) بالشك فى جميع الأصول . وعند البيهقى من طريق أخرى بغير شك (أن لا يناكحوهم) فلا تزوج قريش وكنانة امرأة من بنى هاشم وبنى عبد المطلب ، ولا يزوجون امرأة منهم إياهم (ولا يبايعوهم) أى لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم . وعند الإسماعيلى : ولا يكون بينهم وبينهم شىء (حتى يسلموا إليهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم) وكتبوا بذلك كتاباً بخط منصور بن عكرمة العبدرى ، فشلت يده ، أو بخط

بغیض بن عامر بن هاشم ، وعلقوه فی جوف الکعبة ، فاشتد الأمر علی بنی هاشم وبنی المطلب فی الشعب الذی انحازوا إلیه ، فبعث الله الأرضة فلهست کل ما فیها من جور وظلم وبقي ما کان فیها من ذکر الله ، فأطلع الله رسوله علی ذلك ، فأخبر به عمه أبا طالب ، فقال أبو طالب لکفار قریش : إن ابن أخی أخبرنی — ولم یکذبنی قط — أن الله قد سلط علی صحیفتکم الأرضة فلهست ما فیها من ظلم وجور وبقي فیها ما کان من ذکر الله ، فإن کان ابن أخی صادقاً نزعتم عن سوء رأيکم ، وإن کان کاذباً دفعته إلیکم فقتلتموه أو استحييتموه . قالوا : قد أنصفتنا . فوجدوا الصادق المصدوق قد أخبر بالحق . فسقط فی أيديهم ، ونكسوا علی رؤوسهم ، وإنما اختار النزول هناك شکراً لله تعالى علی النعمة فی دخوله ظاهر ونقضاً لما تعاهدوه بینهم وتقاسموا علیه من ذلك .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يُخَرَّبُ الْكُعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : يخرب الكعبة (من التخريب (ذو السويقتين من الحبشة) تثنية سويق مصغر الساق ألحق بها التاء في التصغير لأن الساق مؤنثة والتصغير للتحقير ، وفي سيقان الحبشة دقة ، فلذا صغرها ، ومن للتبعيض ، أى يخربها ضعيف من هذه الطائفة ، والحبشة نوع من السودان . قال الرشاطى : وهم من ولد كوش بن حام ، وهم أكثر السودان وجميع ممالك السودان ، يعطون الطاعة للحبش ، ولا ينافى ما ذكرنا قوله تعالى : « أو لم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً » لأن الأمن إلى قريب القيامة وخراب الدنيا حينئذ ، فيأتى ذو السويقتين . وقال فى الفتح : إنه يقع حيث لا يبقى فى الأرض أحد يقول الله الله ، كما ثبت فى صحيح مسلم : لا تقوم الساعة حتى لا يقال فى الأرض : الله الله . ولهذا وقع فى رواية سعيد بن سمعان : لا يعمر بعده أبداً وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال وغزو أهل الشام له فى زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده فى وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة ، فقتلوا من المسلمين فى المطاف من لا يحصى كثرة ، وقلعوا الحجر الأسود ، فحولوه إلى بلادهم ، ثم عاودوه بعد مدة طويلة ، ثم غزى مراراً بعد ذلك ، وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى : « أنا جعلنا حرماً آمناً » لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين ، فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فوقع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو من علامات نبوته ، وليس فى الآية ما يبدل على استمرار الأمن المذكور فيها ، والله أعلم . انتهى . وفيه أن قوام أمور الناس وانتعاش أمر دينهم بالكعبة المشرفة ، فإذا زالت الكعبة على يد الرجل المذكور تختل أمور الناس . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفتن ، والنسائى فى الحج والتفسير .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ رَمَضَانُ ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُّ فِيهِ الْكَعْبَةُ ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كانوا) أى المسلمون (يصومون) يوم (عاشوراء) بالمد غير منصرف ، اليوم العاشر من المحرم (قبل أن يفرض رمضان) قال الكرمانى : فيه جواز نسخ السنة بالكتاب والنسخ بلا بدل . قال البرماوى : مذهب الشافعى وجمع أن عاشوراء لم يجب حتى ينسخ ، وبتقدير أنه كان واجباً فلا معارضة بينه وبين رمضان فلا نسخ ، وأما قوله : « بلا بدل » فعجيب ، فإنهم يمثلون به لما هو يبدل أثقل إذا قلنا بالنسخ . انتهى . (وكان) عاشوراء (يوماً تستر فيه الكعبة) لما بينهما من المناسبة فى الإعظام والإجلال . وهذا موضع الترجمة . قال فى الفتح : ويستفاد منه معرفة الوقت الذى كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة ، وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الواقلى بإسناده عن أبى جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك فى زمانهم ، وقد تغير ذلك بعده ، فصارت تكسى يوم النحر ، وصاروا يعملون إليه فى ذى القعدة فيعلقون كسوته إلى نحو نصفه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة المحرم ، فإذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة . انتهى . (فلما فرض الله) عز وجل صيام (رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه) .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : لِيُحَجَّزَ الْبَيْتُ وَلِيُعْتَمَرَ بَعْدَ خُرُجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : ليحجن البيت) مبنياً للمفعول (وليعتمر) زاد عبد بن حميد
 عن روح بن عباد : ويغرسون النخل (بعد خروج يأجوج ومأجوج) وفي
 رواية عن شعبة عند البخارى قال : لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت .
 وظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الأول أن البيت يحج بعد أشرار الساعة
 ومن الثانى أنه لا يحج بعدها ، لكن يمكن الجمع بين الحديثين بأنه لا يلزم من
 حج البيت بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحج في وقت ما عند قرب
 ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجن البيت » أى مكان
 البيت ، لأن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك . قاله فى الفتح .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدُ أَفْحَجُ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : كأنى به) قال فى الفتح : كذا فى جميع الروايات عن ابن عباس فى هذا الحديث ، والذى يظهر أن فى الحديث شيئاً حذف ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع فى حديث على عند أبى عبيد فى غريب الحديث من طريق أبى العالية قال : استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فكأنى برجل من الحبشة أصلع ، أو قال أصم ، حمش الساقين ، قاعد عليها وهى تهدم . رواه الفاكهى من هذا الوجه ولفظه : أصعل بدل أصلع . وقال : قائماً عليها يهدمها بمسحاته . ورواه يحيى الحمائى كما فى مسنده من وجه آخر عن على مرفوعاً . انتهى . وتعقبه العيني بأنه لا يحتاج إلى تقدير حذف ، لأنه إنما يقدر فى موضع يحتاج إليه الضرورة ، ولا ضرورة هنا ، قال : ودعواه الظهور غير ظاهرة ، لأنه لا وجه فى تقدير محذوف لا حاجة إليه بما جاء فى أثر عن صحابى ، ولا يقال : الأحاديث يفسر بعضها بعضاً ، لأننا نقول هذا إنما يكون عند الاحتياج إليه ، ولا احتياج هنا إلى ذلك ، والضمير فى به للقالع الآتى ذكره (أسود) نصب على الذم أو الاختصاص ، وليس من شرط المنصوب على الاختصاص أن لا يكون نكرة ، فقد قال الزمخشري فى قوله تعالى : «قائماً بالقسط» إنه منصوب على الاختصاص . كذا نقله البرماوى والعيني وغيرهما كالكرمانى (أفحج) بالحاء والجيم . قال فى القاموس : فحج كمنع : تكبر وفى مشيته تدانى صلور قدميه وتباعد عقباه ، كفحج فهو أفحج بين الفحج محركة ، والتفحج : التفريج بين الرجلين (يقلعها) أى يقلع الأسود الأفحج الكعبة حال كونها قلعة (حجراً حجراً) وفى هذا الحديث التحديث

بالجمع والإفراد والعننة ، وفيه بصريان وكوفي ومكي . وقد جاء في تخریب الكعبة أحاديث كحديث ابن عباس وعائشة عند البخاري ، وحديث ابن عمر عند أحمد : وروى ابن الجوزي عن حذيفة حديثاً طويلاً مرفوعاً فيه : وخراب مكة من الحبشة على يد حبشي أفحج الساقين ، أزرق العينين ، أفتس الأنف كبير البطن ، معه أصحابه ، ينقضونها حجراً حجراً ويتناولونها حتى يرموا بها يعني الكعبة ، إلى البحر ، وخراب المدينة من الجوع واليمن من الجراد. وذكر الحلبي أن خراب الكعبة يكون في زمن عيسى عليه السلام . وقال القرطبي : بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى وهو الصحيح .

الحديث الأربعون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ :
إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

(عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله)
بأن وضع فيه عليه من غير صوت (فقال) ليدفع توهم قريب عهد بالإسلام
ما كان يعتقد في حجارة أصنام الجاهلية من الضر والنفع (أنى أعلم أنك
حجر لا تضر ولا تنفع) أى بذاتك ، وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع
في الثواب ، لكن لا قدرة له عليه ، لأنه حجر كسائر الأحجار ، وأشاع
عمر هذا في الموسم ليشتهر في البلدان ويحفظه المتأخرون في الأقطار ، لكن
زاد الحاكم في هذا الحديث : فقال علي بن أبي طالب : بل يا أمير المؤمنين
يضر وينفع ، ولو علمت ذلك من تأويل كتاب الله تعالى لعلمت أنه كما أقول
قال الله تعالى : « وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم
على أنفسهم أليس بربكم ؟ قالوا : بلى » فلما أقرؤا أنه الرب عز وجل وأنهم
العبيد كتب ميثاقهم في رق وألقمه في هذا الحجر ، وأنه يبعث يوم القيامة
وله عينان ولسان وشفتان يشهد لمن وافى بالموافاة ، فهو أمين الله في هذا
الكتاب . فقال عمر : لا أبقانى الله بأرض لست فيها يا أبا الحسن . وقال :
ليس هذا على شرط الشيخين ، فإنهما لم يحتجا بأبى هرون العبدى . قال في
الفتح : وهو ضعيف جداً . وقد روى النسائى من وجه آخر ما يشعر بأن
عمر رفع له قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أخرجه من طريق
طاوس عن ابن عباس قال : رأيت عمر قبَّل الحجر ثلاثاً ثم قال : إنك
حجر لا تضر ولا تنفع ... الحديث . ثم قال عمر : رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فعل مثل ذلك . قال القسطلانى : ومن غرائب المتون ما في
ابن أبى شيبه في آخر مسند أبى بكر رضى الله عنه عن رجل رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقف عند الحجر فقال : إني لأعلم أنك حجر لا تضر

ولا تنفع ، ثم قبله ، ثم حجّ أبو بكر رضى الله عنه ، فوقف عند الحجر فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت ... إلخ ، فليراجع إسناده ، فإن صح يحكم ببطلان حديث الحاكم لبعد أن يصدر هذا الجواب عن عليّ ، أعنى قوله : « بل يضر وينفع » بعدما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا تضر ولا تنفع » لأن صورته صورة معارضة . لاجرم أن الذهبي قال في مختصره عن العبدى إنه ساقط (ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلتك) تنبيه على أنه لولا الاقتداء ماقبله . قال الطيبي : إنهم ينزلون نوعاً من أنواع الجنس بمنزلة جنس آخر باعتبار اتصافه بصفة مختصة به ، لأن تغاير الصفات بمنزلة التغاير في الذوات فقولهم « إنك حجر » شهادة له بأنه من هذا الجنس ، وقوله : « لا تضر ولا تنفع » تقرير وتأكيد بأنه حجر كسائر الأحجار ، وقوله « لولا أني رأيت » إلى آخره إخراج له عن هذا الجنس باعتبار تقييله صلى الله عليه وآله وسلم : انتهى . قال الطبري : إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام ، فخشى عمر أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل بالجاهلية ، فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أن الحجر ينفع ويضر بذاته ، كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان . قال الحافظ ابن حجر : وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها . وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يفعله ولو لم تعلم الحكمة فيه . وفيه دفع ما وقع لبعض الجاهل من أن في الحجر الأسود خاصية ترجع إلى ذاته . وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشى على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك . قال شيخنا في شرح الترمذى : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي : ومهما قبل من البيت فحسن لم يرد به الاستحباب ، فإن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين : انتهى : قلت : أورد البخارى حديث عمر في تقبيل الحجر . وقوله « لا تضر ولا تنفع » في باب ما ذكر في الحجر الأسود ، كأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك . وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمرو بن العاص مرفوعاً : أن الحجر والمقام

ياقوتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضاء ما بين المشرق والمغرب . أخرجه أحمد والترمذى وصححه وابن حبان وفى إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف . قال الترمذى : حديث غريب . وروى عن ابن عمرو موقوفاً . وقال ابن أبى حاتم عن أبيه وقفه أشبه ، والذي رفعه ليس بالقوى ، ومنها حديث ابن عباس مرفوعاً : نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن ، فسودته خطايا بنى آدم . أخرجه الترمذى وصححه ، وفيه عطاء بن السائب ، وهو صدوق ، لكنه اختلط ، وجريرو ممن يسمع عنه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى فى صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائى من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً ولفظه : الحجر الأسود من الجنة . وحماد ممن سمع عطاء قبل الاختلاط . وفى صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً : إن لهذا الحجر لساناً وشفتين يشهد لمن استلمه يوم القيامة بحق . وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم ، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضاً . قال المهلب : حديث عمر هذا - يعنى حديث الباب - يرد على من قال إن الحجر يمين الله فى الأرض يصافح بها عباده ، ومعاذ الله أن تكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبهه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابى : معنى كونه يمين الله فى الأرض أنه من صافحه فى الأرض كان له عند الله عهد . ووجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطابهم بما يعهدونه . وقال الحب الطبرى : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه ، فلما كان الحاج أول ما يقدم سن له تقبيله نزل منزلة يمين الملك ، والله المثل الأعلى . وقال فى الفتح : اعترض بعض الملحدین على الحديث الماضى فقال : كيف سودته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد . وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لكان ذلك ، وإنما أجرى العادة أن السواد يصبغ ولا ينصبغ ، على العكس من البياض . وقال الحب الطبرى : فى بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة ، فإن الخطايا إذا أثرت فى الحجر الصلد فتأثيرها فى القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس : إنما غيره بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة ، فإن ثبت هذا فهو الجواب . قلت : أخرجه الحميدى فى فضائل مكة بإسناد

ضعيف ، والله أعلم . انتهى . قال القسطلاني : ويسمى الحجر الأسود :
الركن الأسود ، وهو في ركن الكعبة الذي يلي الباب من جانب المشرق
وارتفاعه من الأرض الآن ذراعان وثلثا ذراع على ما قاله الأزرقى ، وبينه
وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعاً . وينبغي أن يتأمل كيف أبقاء الله تعالى
على صفة السواد أبداً مع مامسه من أيدي الأنبياء والمرسلين المقتضى تبييضه ،
ليكون ذلك عبرة لذوى الأبصار ، وواعظاً لكل من وافاه من ذوى الأفكار ،
ليكون ذلك باعثاً على مباينة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات ، وإنما أذهب
الله نورهما — أى نور الحجر والمقام — ليكون إيمان الناس بكونهما حقاً
إيماناً بالغيب ، ولو لم يطمس لكان الإيمان بهما إيماناً بالمشاهدة ، والإيمان
الموجب للثواب هو الإيمان بالغيب . انتهى .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَعْبَةَ ؟ قَالَ : لَا .

(عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة قبل الفتح (فطاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يستره من الناس ، فقال له) أى لابن أبي أوفى (رجل : أدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة) فى هذه العمرة ، والهمزة للاستفهام (قال) ابن أبي أوفى (لا) لم يدخلها فى هذه العمرة ، وسببه ما كان فيها حينئذ من الأصنام ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان فى الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها . قاله النووي . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع فى الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعه كما منعه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث ، فلم يقصد دخولها لثلاثا يمنعه . وفى السيرة عن على أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئاً من الأصنام . وفى الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول ، لأن ذلك الدخول كان لإزالة شيء من المنكرات ، لالقصده العبادة والإزالة فى الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح ، وكان البخارى أشار بإيراد هذا الحديث إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج : وكان ابن عمر رضى الله عنه يحج كثيراً ولا يدخل الكعبة ، فلو كان من المناسك لما أدخل به مع كثرة اتباعه ، واستدل المحب الطبرى به على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة فى حجة الوداع وفى فتح مكة . قال فى الفتح : ولا دلالة فيه على ذلك ، لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها فى عمرته أنه دخلها فى جميع أسفاره . انتهى . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، وأبو داود فى الحج ، وكذا النسائى وابن ماجه .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَلِمَ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِهَةُ ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ، أَمَا وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا قَطُّ ، فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم) أى مكة (أبى أن يدخل البيت) أى امتنع من دخوله (وفيه) أى والحال إن فيه (الآلهة) أى الأصنام التى لأهل الجاهلية ، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ماكانوا يزعمون (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أى بالآلهة (فأخرجت فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل) عليهما السلام (فى أيديهما الأزلام) جمع زلم بفتح الزاى وضمها ، وهى الأقلام أو القداح ، وهى أعواد نحتوها وكتبوا فى أحدها : افعل ، وفى الآخر : لا تفعل ، ولاشئء الآخر ، فإذا أراد أحدهم سفرأ أو حاجة ألقاها ، فإن خرج افعل فعل ، وإن خرج لا تفعل لم يفعل ، وإن خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له افعل أو لا تفعل ، فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لا ، نعم ، منهم ، من غيرهم ، ملصق العقل ، فضل العقل ، وكانت بيد السادن ، فإذا أرادوا خروجأ أو تزويجأ أو حاجة ضرب السادن ، فإن خرج نعم ذهب ، وإن خرج لا ، كف ، وإن شكوا فى نسب واحد أتوا به إلى الصنم فضرب بتلك الثلاثة التى هى ، منهم ، من غيرهم : ملصق ، فإن خرج منهم كان من أوسطهم نسبأ ، وإن خرج من غيرهم كان حليفأ ، وإن خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف ، وإن جنى أحد جناية واختلفوا على من العقل ضربوا ، فإن خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرى الآخرون ، وكانوا إذا عقلوا العقل وفضل الشئ منه واختلفوا فيه أتوا السادن فضرب ، فعلى من وجب أداه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قاتلهم الله) أى لعنهم

كما في القاموس وغيره (أما) حرف استفتاح (والله قد علموا) أهل الجاهلية قيل : وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام وهو عمرو بن لحي ، فكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها اقراء عليهما لتقدمهما على عمرو (أهما) أي إبراهيم وإسماعيل (لم يستقسما) أي لم يطلبيا القسم ، أي معرفة ما قسم لهما وما لم يقسم (بها) أي بالأزلام (قط) وقول الزركشي : إن معناها أبداً ، تعقبه الدماميني بأن قط مخصوص باستغراق في الماضي من الزمان ، وأما أبداً فيستعمل في المستقبل نحو : لا أفعل أبداً ، وخالدين فيها أبداً (فدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (البيت فكبر في نواحيه ولم يصل فيه) واحتج البخاري بهذا الحديث مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثباته الصلاة فيه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس ، فاحتج البخاري بزيادة ابن عباس وقدم إثبات بلال على نفي غيره ، لأنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ ، وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل ، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وأيضاً بلال مثبت ، فيقدم على النافي لزيادة علمه . وقد قرر البخاري مثل ذلك في باب العشر فيما يسقى من ماء السماء من كتاب الزكاة ، وذكر في الفتح قولاً أبسط من هذا في هذه المسألة وحاصله ما ذكرناه هنا موجزاً .

الحديث الثالث والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنْتُهُمْ حُمَى يَثْرِبَ ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ .

(وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه) فى عمرة القضية سنة سبع (فقال المشركون) من قريش (إنه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (يقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسرها ، أى يرد (عليكم و) الحال أنه قد وهنتهم (أى أضعفهم) حمى يثرب (غير منصرف اسم المدينة الشريفة فى الجاهلية) فأمرهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا (بضم الميم مضارع رمل بفتحها) (الأشواط الثلاثة) ليرى المشركون قوتهم بهذا الفعل ، لأنه أقطع فى تكذيبهم وأبلغ فى نكايتهم ، ولذا قالوا كما فى مسلم : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم ، هؤلاء أجلد من كذا وكذا ، الأشواط : جمع شوط بفتح المعجمة ، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة زادها الله شرفاً (و) أمرهم (أن يمشوا ما بين الركنين) اليمانيين حيث لا يراهم المشركون ، لأنهم كانوا مما يلى الحجر من قبل قعيقعان ، وهذا منسوخ . قال ابن عباس (ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها) أى بالرمل فى الطوفات كلها (إلا الإبقاء عليهم) مصدر أبى عليه إذا رفق به ، لكن الإبقاء لا يناسب أن يكون هو الذى منعه من ذلك ، إذ الإبقاء معناه الرفق كما فى الصحاح ، فلا بد من تأويله بإرادة ونحوها ، أى لم يمنعه من الأمر بالرمل فى الأربعة إلا إرادته صلى الله عليه وآله وسلم الإبقاء عليهم ، فلم يأمرهم به ، وهم

لا يفعلون شيئاً إلا بأمره ، والرمل هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العلو والوثوب فيما قاله الشافعي . وقال المتولي : تكره المبالغة في الإسراع في الرمل . وعند الحنفية : الرمل أن يهز كتفيه في مشيه كالمبتخر بين الصنفين ، وفي الحديث مشروعية الرمل ، وهو الذي عليه الجمهور . وقال ابن عباس : ليس هو سنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل ، والأول أصح . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في المغازي ، ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج .

الحديث الرابع والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ يَحُجُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود) افتعال من السلام بكسر السين وهى الحجارة . قاله ابن قتيبة . فلما كان لمسا للحجر قيل له استلام أو من السلام وهو التحية . قاله الأزهرى ، لأن ذلك الفعل سلام على الحجر ، وأهل اليمن يسمون الركن الأسود الحيا ، أو هو استلام مهموز من اللأمة وهى الاجتماع ، أو استفعل من اللأمة وهى الدرع ، لأنه إذا لمس الحجر تحصن بحصن من العذاب كما يتحصن بالألأمة من الأعداء (أول مايطوف يحجب) من الحجب ، ضرب من العدو ، أى يرمل (ثلاثة أطواف من) الطوافات (السبع) والمعنى أنه رمل فى طوافه أول قدومه فى حجة الوداع من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشى أربعاً فاستقرت سنة الرمل على ذلك من الحجر إلى الحجر ، لأنه المتأخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم . قال فى الفتح : لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه فى الثلاث لم يقضه فى الأربع ، لأن هيتها السكينة فلا تتغير ، ويختص بالرجال ، فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق فى استحبابه بين ماش وراكب ، ولا دم يتركه عند الجمهور ، واختلف عند المالكية ، وقال الطبرى : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة — يعنى فى حجة الوداع — فعلم أنه من مناسك الحج ، إلا أن تاركه ليس تاركاً لعمل بل طيئة مخصوصة ، فكان كرفع الصوت بالتلبية ، فن لبي خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل لصفها فلا شىء عليه .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : فَمَا لَنَا وَالرَّمْلَ ، إِنَّمَا كُنَّا رَايِنَا
بِهِ الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا نَحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ .

(عن عمر رضي الله عنه أنه قال : فما لنا والرمل إنما كنا راينا) بوزن
فاعلنا من الرؤية ، أى أريناهم بذلك أنا أقوياء لانعجز عن مقاومتهم ولا نضعف
عن محاربتهم ، وجعله ابن مالك من الرياء الذى هو إظهار المرأى خلاف
ما هو عليه ، فقال : معناه أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، وهو مثل قول
ابن المنير فى قوله : فأمرهم أن يرملوا لم يجوز لهم أن يقولوا ليس بنا حمى ، لكن
جوز لهم فعلا يفهم منه من لا يعلم الباطن أنه ليس بهم حمى ، وإن كان الفاهم
مغالطاً فى فهمه لمصلحة إفحام الخصم المبطل ، لكن هذا الذى قالاه يحتاج
إلى ثبوت نقل يدل عليه . وليس فى الحديث ما يقتضيه ، وعلى هذا
فتصويب العيني لقول مالك فيه نظر . نعم وقع فى رواية مايؤيده حيث روى
« راينا » من غير همز حملا له على الرياء (به المشركين وقد أهلكهم الله)
تعالى فلا حاجة لنا اليوم إلى ذلك ، فهم بتركه لفقد سببه (ثم قال) بعد أن
رجع عما هم به (هو شئ صنعته النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فلا نحب
أن نتركه) لعدم اطلاعنا على حكمته وقصور عقولنا عن إدراك كنهه ، وقد
يكون فعله سبباً باعثاً على تذكر نعمة الله تعالى على إعزازه الإسلام وأهله .
وزاد الإسماعيلي فى روايته « ثم رمل » . وقد أخرج البخارى هذا الحديث
أيضاً وكذا مسلم والنسائى . قال فى الفتح : استشكل قول عمر « راينا » مع أن
الرياء بالعمل مذموم . والجواب إن صورته وإن كانت صورة رياء لكنها
ليست مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ، ولا يعمل به
بعينه إذا لم يره أحد ، وما الذى وقع فى هذه القصة فإنما هو من قبيل
المخادعة فى الحرب ، لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لئلا يطمعوا فيهم ،
وثبت أن الحرب خدعة .

الحديث السادس والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَا تَرَكْتُ اسْتِلامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُمَا .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ما تركت استلام هذين الركنين)
اليمانيين (في شدة ولا رخاء منذ رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يستلمهما (وكان معاوية يستلم الأركان الأربعة ، فقال له ابن عباس : إنه لا يستلم هذان الركنان ، فقال : ليس شيء من البيت مهجوراً . رواه أحمد والترمذي والحاكم . والمراد الركنان اللذان يديان الحجر لأنهما لم يتما على قواعد إبراهيم فليسا بركنين أصليين . قال الشافعي : إنا لم ندع استلامهما هجرأ للبيت ، وكيف نهجره ونحن نطوف به ، ولكننا نتبع السنة فعلا وتركاً ، ولو كان ترك استلامهما هجرأ لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرأ له ولا قائل به . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركنتا البيت الذي وضع عليه من أول وليس كذلك ، وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن لأنه لما عمر الكعبة أتمها على قواعد إبراهيم ، كذا حملة ابن التين ، فزال مانع عدم استلام الآخرين ، ولم يزل على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلمها جميعاً حتى قتل ابن الزبير . وفي رواية عن ابن عمر قال : لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين رواه البخاري ، لأنهما على القواعد الإبراهيمية ، ففي الركن الأسود فضيلتان : كون الحجر فيه ، وكونه على القواعد ، وفي الثاني الثانية فقط ، ومن ثم خص الأول بمزيد تقبيله دون الثاني ، وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الركن اليماني ووضع خده عليه ، رواه جماعة منهم ابن المنذور والحاكم وصححه وضعفه بعضهم . وعلى تقدير صحته فهو محمول على الحجر الأسود ، لأن المعروف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن اليماني فقط ، وإذا استلمه قبل يده على الأصح عند الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وهو المنصوص في الأم للشافعي . وحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم استلم الحجر فقبله واستلم الركن اليماني فقبل يده ، وضعفه البيهقي وغيره ، وقال المالكية : يستلمه ويضع يده على فيه ولا يقبلها ، فإن لم يستطع كبر إذا حاذاه ، ولا يشير إليه بيده .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمخجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل : ويقبل المخجن . وهذا مذهب الشافعي عند العجز عن الاستلام باليد ، وإن استلم بيده لرحمة منعه من التقبيل قبلها كما في المجموع ، وعليه الجمهور ، لكن نازع العز بن جماعة في تخصيص تقبيل اليد بتعذر تقبيل الركن ، وعند الحنفية يضع يديه عليه ويقبلهما عند إمكان التقبيل ، فإن لم يمكنه وضع عليه شيئاً كعصاً ، فإن لم يتمكن من ذلك رفع يديه إلى أذنيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشيراً إليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما . وعند المالكية : إن زوحم لمسه بيده أو يعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل ، فإن لم يصل كبر إذا حاذاه ومضى ولا يشير بيده ، ومذهب الحنابلة كالشافعية . ورواة هذا الحديث ما بين مصري وكوفي ومدني وأبلي ، وفيه التحديث والإخبار بالجمع والإفراد والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج .

الحديث الثامن والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ اسْتِلامِ الْحَجَرِ ،
فَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ ، فَقَالَ
الرَّجُلُ : أَرَأَيْتَ إِنْ زُجِمْتُ ، أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ ، قَالَ : أَجْعَلْ أَرَأَيْتَ
بِالْيَمَنِ ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سأله رجل) هو الزبير بن عري
الراوى كما عند أبى داود الطيالسى عن حماد ، حدثنا الزبير ، سألت ابن عمر
ابن الخطاب (عن استلام الحجر) الأسود (فقال : رأيت رسول الله صلى
الله عليه) وآله (وسلم يستلمه) بأن يمسحه ويمسحه بيده (ويقبله) بفمه ،
ويستفاد منه استحباب الجمع بين الاستلام والتقبيل ، بخلاف الركن اليماني
فيستلمه فقط ، والاستلام المسح باليد والتقبيل بالضم (فقال الرجل : رأيت
إن زحمت ، رأيت إن غلبت) أى أخبرنى ما أصنع هل لابد من استلامى
له فى هذه الحالة (قال) ابن عمر (اجعل) لفظ (رأيت) حال كونك
(باليمن) أى اتبع السنة وارك الرأى ، وكأنه فهم منه من كثرة السؤال
التدريج إلى الترك المؤدى إلى عدم الاحترام والتعظيم المطلوب شرعاً ، ثم
قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم يستلمه ويقبله) ظاهره أن
ابن عمر لم ير الزحام عذراً فى ترك الاستلام . وروى سعيد بن منصور من
طريق القاسم بن محمد قال : رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى .
ونقل ابن الرفعة أنه تكره المزاحمة . قال ابن جماعة : وفى إطلاقه نظر فإن
الشافعى قال فى الأم : إنه لا يجب الزحام إلا فى بدء الطواف وآخره ، والذى
يظهر لى أنه أراد الزحام الذى لا يؤذى . وعن عبد الرحمن بن الحارث قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر رضي الله عنه : « يا أبا حفص
إنك رجل قوى فلا تزاحم على الركن فإنك تؤذى الضعيف ، ولكن إن
وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فكبر وامض » رواه الشافعى وأحمد وغيرهما ،
وهو مرسل جيد ، ولو أزيل الحجر والعياذ بالله قبل موضعه واستلمه .

قاله الدارمى . وتقبيل الحجر بوضع الشفة عليه من غير تصويت كما قاله الشافعى . وروى الفاكهى من طريق سعيد بن جبير قال : إذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء . قال فى الفتح : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمى وغيره . ونقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم ير به بأساً ، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك . ونقل ابن أبى الصيف اليمانى أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين . انتهى . وفيه أن ذلك يحتاج إلى نقل صحيح يدل على جواز ذلك ، والقياس على تقبيل الحجر الأسود الوارد به الحديث الصحيح لا يصح ولو كان صحيحاً لورد به النقل عن سلف الأمة وأئمتها ، وإذ ليس فليس ، وكاد تقبيل القبور يبلغ بصاحبه إلى الوقوع فى الحمى والطرح فى مهاوى الشرك والبدعة . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعننة والسؤال ، وأخرجه الترمذى والنسائى فى الحج .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ .

(عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فى حجة الوداع (أنه توضأ ثم طاف) بالبيت ولم يحل من حجه (ثم لم تكن) تلك الفعلة التى فعلها صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم من الطواف وغيره (عمرة) فعرف من هذا أن ماذهب إليه ابن عباس مخالف لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن أمره صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة خاص بهم ، وأن من أهل بالحج مفرداً لا يضره الطواف بالبيت كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك احتج عروة (ثم حج أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله) أى فكان أول شيء بدأ به الطواف ثم لم تكن عمرة . وفى الفتح تفصيل ذلك . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار بالافراد والعنونة والذكر ، وأخرجه مسلم فى الحج .

الحديث الخمسون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ طَوَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقْدَمَ قَرِيبًا ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم قريباً ، وزاد فى هذه الرواية أنه كان يسجد سجدتين بعد الطواف) أى يصلى ركعتين سنة الطواف (ثم يطوف بين الصفا والمروة) أى يسعى بينهما .

الحديث الحادي والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ بِسَيْرٍ أَوْ بِخَيْطٍ أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ بَيَّيْنَهُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرّ وهو يطوف بالكعبة بإنسان ربط يده إلى إنسان بسير) ما يقد من الجلد ، والقدر : الشق طولاً (أو بخيط أو بشيء غير ذلك) كمنديل ونحوه ، وكأنّ الراوى لم يضبط ذلك فلذا شك (فقطعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده) لأنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه (ثم قال) للقائد (قد بيده) بضم القاف وإسكان الدال ، قيل : وظهره أن المقود كان ضريراً ، وأجيب باحتمال أن يكون لمعنى آخر . قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً ، إلا أن في الطبراني ما يفهم منه أنهما بشر وابنه طلق ، وأغرب الكرمانى فقال : قيل اسم الرجل المقود هو نواب ضد العقاب . انتهى . ولم أر ذلك لغيره ولا أدرى من أين أخذه . انتهى . واستدل بهذا الحديث البخارى على إباحة الكلام بالخير في الطواف . وقد استحب الشافعية للطائف أنه لا يتكلم إلا بذكر الله تعالى ، وأنه يجوز الكلام في الطواف ولا يبطل ولا يكره ، لكن الأفضل تركه ، إلا أن يكون كلاماً في خير ، كأمر بمعروف ونهى عن منكر ، أو تعليم جاهل ، أو جواب فتوى . وعن إبراهيم بن نافع قال : كلمت طاوساً في الطواف فكلمنى . وفى الترمذى مرفوعاً : الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير . وفى النسائى عن ابن عباس : الطواف بالبيت صلاة ، فأقلوا به الكلام ، فليتأدب الطائف بأداب الصلاة ، خاضعاً حاضر القلب ، ملازم الأدب فى ظاهره وباطنه ، مستشعراً بقلبه عظمة من يطوف ببيته ، وليجنب الحديث فيما لا فائدة فيه لاسيما فى محرم كغيبة أو نسيئة . وقد رويناه عن وهيب بن الورد قال : كنت فى الحجر تحت الميزاب فسمعت من تحت الأستار :

إلى الله أشكو وإليك يا جبريل ما ألقى معي الناس من تفكهم حولي في الكلام .
أخرجه الأزرقي وغيره . قال ابن بطال في هذا الحديث : إنه يجوز للطائف
فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر ، وفيه الكلام في
الأمور الواجبة والمستحبة والمباحة . وقال ابن المنذر : ولا يحرم الكلام المباح
إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافاً في كراهة الكلام المباح . وعن
مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب . واختلفوا في القراءة ، فقال ابن المبارك
ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي
وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسري ، وروى عن عروة والحسن كراهته ،
وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك أنه لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثر
منه . قال ابن المنذر : من أباح القرآن في البوادي والطرق ومنعه في الطواف
لاحجة له .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى فِي رَهْطٍ يُؤْذَنُ فِي النَّاسِ إِلَّا لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس (قبل حجة الوداع يوم النحر بمنى في) جملة (رهط) وهو مادون العشرة من الرجال ، وقيل إلى الأربعين ولا تكون فيهم امرأة (يؤذن) أى يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى : « إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام » الآية ، والمراد به الحرم كله (ألا لا يحج بعد) هذا (العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) واحتج بهذا الشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة ، وعليه الجمهور ، والمخالف في ذلك الحنفية وأحمد في رواية حيث جوزاه للعاري وقالوا : من طاف عريانا أعاد مادام بمكة ، فإن خرج لزمه دم ، والصواب هو الأول .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ، فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ .

(عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه قال : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة فطاف) بالبيت للقدوم (وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه) هذا (بها حتى رجع من عرفة) خشية أن يظن وجوبه ، واجتزى عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف ، وكان يجب التخفيف على أمته ، وليس فيه دلالة لمذهب المالكية أن الحاج يمنع من طواف النفل قبل الوقوف بعرفة . وعن مالك : الطواف بالبيت أفضل من الصلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة . قال فى الفتح : وهو المعتمد . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى وهو من أفراد البخارى وفيه التحديث والإخبار بالافراد والعنونة والقول .

الحديث الرابع والخمسون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ
 الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْنِيَ بِمَكَّةَ
 لَيْلَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ فَأْذَنَ لَهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : استأذن العباس بن عبد المطلب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبني بمكة ليالى منى) ليلة الحادى
 عشر والثاني عشر والثالث عشر (من أجل سقايته) أى بسببها (فأذن له)
 وسقاية مصدر سقى ، والمراد ما كانت قریش تسقيه الحاج من الزبيب المنبوذ
 في الماء ، وكان يليها العباس بن عبد المطلب بعد أبيه في الجاهلية ، فأقرها
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم له في الإسلام ، فهي حق لآل العباس أبداً .
 وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى في الليالى الثلاث لغير معذور
 كأهل السقاية ، إلا أن ينفر في ثانی أيامها فيسقط مبيت الثالثة ، والمراد
 معظم الليل ، كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يحنث إلا بميئته معظم الليل فيجب
 بتركه دم ، وفي ترك مبيت الليلة الواحدة مدّة والليلتين مدّان من طعام ،
 أما أهل السقاية ولو كانوا غير عباسيين والرعاء فلمهم ترك المبيت من غير دم
 لأنه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعاء الإبل كما رواه الترمذى
 وقال حسن صحيح ، وقال الحنفية : المبيت بمنى سنة ، لأنه لو كان واجباً
 لما رخص في تركه لأهل السقاية ، وأجابوا عن قول الشافعية لولا أنه واجب
 لما احتاج إلى إذن بأن مخالفة السنة عندهم كان مجانباً جداً خصوصاً إذا انضم
 إليها الانفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فاستأذن
 لإسقاط الإساءة الكائنة بسبب عدم موافقته صلى الله عليه وآله وسلم ، لما فيه
 من إظهار المخالفة المستلزمة لسوء الأدب ، إذ أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يبيت بمنى ليالى أيام التشريق . وقال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى

قد ثبت المبيت بمنى من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بياناً لمجمل القرآن
 والسنة ، فأفاد ذلك فريضته ، ويؤيده ما ثبت من ترخيصه للرعاء في البيوت ،
 فإن الترخيص لم يدل على أنه عزيمة على غيرهم ، وهكذا ترخيصه صلى الله
 عليه وآله وسلم للعباس ، فإنه يدل على أنه عزيمة على غيره ، وبذلك تتأكد
 الفرضية . وأما إيجاب الدم بتركه أو المدّ بترك ليلة أو المدّين بترك ليلتين
 فقد عرفناك أن إيجاب مثل هذا في المناسك من القول على الشرع بما لم يقل .
 انتهى . كذا ذكره في السيل .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ ، فَاسْتَسْقَى ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا فَضْلُ أَذْهَبَ إِلَى أُمِّكَ فَأَتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا ، فَقَالَ : اسْقِنِي ، قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ ، قَالَ : اسْقِنِي ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا فَقَالَ : أَعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنْ تُغْلِبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْجَبَلَ عَلَى هَذِهِ ، يَعْنِي عَاتِقَهُ ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم جاء إلى السقاية) التي يسقى بها الماء في الموسم وغيره (فاستسقى) أي طلب الشراب (فقال العباس) لولده (يافضل اذهب إلى أمك) أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، وهي والددة عبد الله أيضاً (فأت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بشراب من عندها ، فقال) صلى الله عليه وآله (وسلم) اسقني ، قال : يارسول الله إنهم يجعلون أيديهم فيه) وفي رواية الطبري من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة في هذا الحديث أن العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا . قال : لا ، ولكن اسقوني مما تشرب منه الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم تواضعاً وإرشاداً إلى أن الأصل الطهارة والنظافة حتى يتحقق أو يظن ما يخالف الأصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب الذي غمست فيه الأيدي (اسقني) زاد أبو علي ابن السكن في روايته : فناوله العباس الدلو (فشرب منه) زاد الطبري : فذاقه فقطب ثم دعا بماء فكسره ، ثم قال : إذا اشتد نبذكم فاكسروه بالماء . وتقطيعه صلى الله عليه وآله وسلم منه إنما كان لحموضته فقط ، وكسره بالماء ليهون شربه عليه ، وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ ذاك . وعند مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : كنت جالساً مع ابن عباس

فقال : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفه أسامة فاستسقى ، فأثبناه بإناء من نبيذ ، فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا (ثم أتى زمزم وهم يسقون) الناس (ويعملون فيها) أى يتزحون منها (فقال : اعملوا فإنكم على عمل صالح ، ثم قال : لولا أن تغلبوا) مبنياً للمفعول ، أى لولا أن يجتمع عليكم الناس إذا رأوني قد عملته لرغبتهم فى الاقتداء بى فيغلبوكم بالمكاثرة (لتزلت) عن راحلتى (حتى أضع الحبل على هذه ، يعنى) صلى الله عليه وآله وسلم (عاتقه ، وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (إلى عاتقه) وفيه إشارة إلى أن السقايات العامة كالآبار والصحاريح يتناول منها الغنى والفقير ، إلا أن ينص على إخراج الغنى ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تناول من ذلك الشراب العام وهو لا يحل له الصدقة ، فيحمل الأمر فى هذه السقايات على أنها موقوفة للنفع العام ، فهى للغنى هدية وللفقير صدقة . قاله ابن المنير فى الحاشية . وفيه أيضاً كراهة التقذر والتكره للمأكولات والمشروبات . وموضع الترجمة منه قوله : جاء إلى السقاية . واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس . قال فى الفتح : وأما الرخصة فى المبيت ففيها أقوال للعلماء هى أوجه للشافعية ، أصحها لا تختص بهم ولا بسقايتهم . واستدل به الخطابى على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بزيمة : أراد بقوله « أن تغلبوا » قصر السقاية عليهم وأن لا يشركوا فيها . واستدل به على أن الذى أرصد للمصالح العامة لا يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث السادس والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ زَمْزَمَ ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَئِذٍ عَلَى بَعِيرٍ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنهما) قال : سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من زمزم فشرب وهو قائم) فيه الرخصة في الشرب قائماً واستحباب الشرب من ماء زمزم . قال ابن المنير : وكأنه عنوان عن حسن العهد وكمال الشوق ، فإن العرب اعتادت الحنين إلى مناهل الأحبة وموارد أهل المودة ، وزمزم هو منهل أهل البيت ، فالحترق عليها والمتعطش إليها قد أقام شعار المحبة وأحسن العهد للأحبة ، ولهذا جعل التضلع منها علامة فارقة بين الإيمان والنفاق . والله در القائل :

وما شرقى بالماء إلا تذكراً لماء به أهل الحبيب نزول
وقال آخر :

يقولون ملح ماء فجلة آجن أجل هو مملوح إلى القلب طيب
وقال آخر :

بالله قولوا لنيل مصر بأننى عنه فى غناء
بزمزم العذب عند بيت معلق الستر بالوفاء

وروى الفاكهي وغيره عن ابن عباس : صلوا في مصلى الأخيار واشربوا من شراب الأبرار . قيل : وما مصلى الأخيار ؟ قال : تحت الميزاب قيل : فما شراب الأبرار ؟ قال : زمزم . قاله القسطلاني . وسمى زمزم لكثرتها يقال : ماء زمزم أى كثير ، وقيل لاجتماعها ، وقيل غير ذلك . قال ابن بطال وغيره : أراد البخاري أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج . وعن طائوس قال : شرب نبيذ السقاية من تمام الحج . وعن عطاء : لقد أدركته وإن الرجل ليشربه فتلرز شفتاه من حلاوته . وعن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج ، وكأنه لم يثبت عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب منه ، لأنه كان كثير الاتباع للآثار ، أو خشى أن يظن

الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس (وفي رواية عنه) أى عن
عكرمة مولى ابن عباس (أنه ما كان يومئذ) أى يوم سقاه ابن عباس من ماء
زمزم (إلا) راكباً (على بعير) ولا بن ماجه من هذا الوجه : فحلف عكرمة
بالله ما فعل أى ما شرب من ماء زمزم قائماً لأنه كان راكباً ، لكن عند أبى
داود من رواية عكرمة عن ابن عباس : أناخ فصلى ركعتين ، فلعل شربه كان
بعد ذلك من ماء زمزم ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لئله عنه ، لكن
ثبت عن علىّ عند البخارى أنه صلى الله عليه وآله وسلم شرب قائماً فيحمل
على بيان الجواز . قاله فى الفتح . وأخرجه أيضاً فى الأشربة ، وكذا الترمذى .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَهَا ابْنُ أُخْتِهَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا » قَالَ : فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَتْ : بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي ، إِنَّ هَذِهِ لَوَكَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَطَوَّفَ بِهِمَا وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّ فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » الْآيَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا .

(عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت ابن أختها عروة بن الزبير (بن العوام) عن قول الله عز وجل : « إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ») وهما جبلا السعي اللذان يسعى من أحدهما إلى الآخر ، والصفا في الأصل : جمع صفاة ، وهي الصخرة والحجر الأملس ، والمروة في الأصل حجر أبيض براق (قال : فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة) إذ مفهومها أن السعي ليس بواجب لأنها دلت على رفع الجناح وهو الإثم عن فاعله ، وذلك يدل على إباحته ؛ ولو كان واجبا لما قيل فيه مثل هذا ، فردت عليه عائشة حيث (قالت بئس

ما قلت يا ابن أختي (أسماء (إن هذه (الآية (لو كانت كما أولتها عليه) من الإباحة (كانت لاجتراح عليه أن لا يتطوف بهما) فإنها كانت حينئذ تدل على رفع الإثم عن تاركه ، وذلك حقيقة المباح ، فلم يكن في الآية نص على الوجوب ولا عدمه ، ثم بينت عائشة أن الاختصار في الآية على نفي الإثم له سبب خاص فقالت (ولكنها) أى الآية (أنزلت في الأنصار) الأوس والخزرج (كانوا قبل أن يسلموا يهلون) أى يحجون (لمناة الطاغية) غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وسميت مناة لأن النسائك كانت تمنى ، أى تراق عندها ، وهى اسم صنم كان في الجاهلية ، والطاغية صفة إسلامية لمناة (التى كانوا يعبدونها عند المشلل) بضم الميم وفتح الشين وتشديد اللام : ثنية مشرفة على قديد . زاد سفيان عن الزهرى : بالمشلل من قديد . أخرجه مسلم . وكان لغيرهم صنمان : بالصفاء إساف ، وبالمروة نائلة ، وقيل لإنهما كانا رجلا وامرأة ، فزنا داخل الكعبة ، فسسخهما الله تعالى حجرين ، فنصبا عند الكعبة ، وقيل على الصفا والمروة ، ليعتبر الناس بهما ويتعظوا ، ثم حولها قصي ابن كلاب فجعل أحدهما ملاصق الكعبة والآخر بززم ونحر عندهما وأمر بعبادتهما ، فلما فتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة كسرهما (فكان من أهل) من الأنصار (يتخرج) أى يحترز من الإثم (أن يطوف بالصفاء والمروة) كراهية لذنيك الصنمين وحبهم صنمهم الذى بالمشلل ، وكان ذلك سنة في آبائهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة (فلما أسلموا) أى الأنصار (سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك) أى عن الطواف بهما (قالوا : يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : « إن الصفا والمروة من شعائر الله » الآية) إلى آخرها ، فقد بين أن الحكمة في التعبير بذلك في الآية مطابقة جواب السائلين ، لأنهم توهوا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه يستمر في الإسلام ، فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد أنه منع من إيقاعه على صفة مخصوصة ، كمن عليه صلاة ظهر مثلا فظن أنه لا يجوز فعلها عند الغروب ، فسأل ، فقيل في جوابه : لاجتراح عليك إن صليتها في هذا الوقت ، فالجواب صحيح ، ولا يستلزم ذلك الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك (قالت عائشة

رضي الله عنها : وقد سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بينهما (أى بين الصفا والمروة . قال الحافظ : وقول عائشة : سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة ، أى فرضه بالسنة ، وليس المراد نفي فرضيتهما . ويؤيدها ما في مسلم من حديثها : ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة . واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي وغيرهم على ذلك أيضاً بكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسعى بينهما في حجه وعمرته ، وقال : خذوا عني مناسككم (فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما) وهو ركن عند الجمهور والشافعية والمالكية والحنابلة . وقال الحنفية : واجب يصح الحج بدونه ويجبر بالدم ، وبه قال الثوري في الناسي لافي العامد ، وبه قال عطاء ، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وبه قال أنس ، وأغرب ابن العربي فحكى الإجماع على أن السعي ركن في العمرة وإنما الاختلاف في الحج ، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة ، وهي إحدى نساء بني عبد الدار قالت : دخلت مع نسوة من قريش دار أبي الحسين فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسعى وإن مئزره ليدور من شدة السعي ، وسمعتة يقول : اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي . أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما . وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل ، وفيه ضعف ، ومن ثم قال ابن المنذر : إن ثبت فهو حجة في الوجوب ، وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس . قال في الفتح : وإذا انضمت إلى الأولى قويت ، قال : واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به ، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها أخبرتنى نسوة من بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف ، والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم . انتهى . قال في نيل الأوطار : قلت : وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم : ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم ، وقوله : حجوا كما رأيتموني أحج . يستلزم وجوب كل فعل أدخله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه إلا ما خصه دليل ، فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك ، وهذه كلية فعليكم بملاحظتها في جميع الأبحاث التي ستمر بك . انتهى .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إذا طاف الطواف الأول) طواف القدوم وكذا الركن (خب ثلاثاً) أى رمل ، وهو المشى مع تقارب الخطأ (ومشى أربعاً) من غير رمل (وكان يسعى) جهده بأن يسرع فوق الرمل (بطن المسيل) أى المكان الذى يجتمع فيه السيل ، ولم يبق اليوم بطن المسيل لأن السيول كبسته ، فيسعى حين يدنو من الميل الأخضر المعلق بجدار المسجد قدر ستة أذرع حتى يقابل الميلين الأخضرين اللذين أحدهما بجدار المسجد والآخر بدار العباس ثم يمشى على هيئته (إذا طاف بين الصفا والمروة) يفعل ذلك ذاهباً وراجعاً . وفي رواية أخرى عنه رضى الله عنه عند البخارى بلفظ : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة فطاف بالبيت ، أى سبعاً ، ثم صلى ركعتين خلف المقام ، أى سنة الطواف ، ثم سعى بين الصفا والمروة ، أى سبعاً ، يعنى يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ، يحسب الذهاب من الصفا مرة والعود من المروة مرة ثانية . قال النووي فى الإيضاح : وهذا هو المذهب الصحيح الذى قطع به جماهير العلماء من الشافعية وغيرهم ، وعليه عمل الناس فى الأزمنة المتقدمة والمتأخرة . وذهب جماعة من الشافعية إلى أنه يحسب الذهاب والعود مرة واحدة . قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعى ، وأبو حفص بن الوكيل ، وأبو بكر الصيدلانى . وهذا قول فاسد لا اعتداد به ولا نظر إليه . انتهى .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَهْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةَ ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ هَدْيٌ ، فَقَالَ : أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحِلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : نَنْطَلِقُ إِلَى مِنًى ، وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مَنًى ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهَدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَلْتُ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : أهل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى أحرم (هو وأصحابه بالحج) فيه دليل على أنه كان مفرداً ، وإطلاق لفظ الأصحاب محمول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وطلحة ، وقدم على) بن أبي طالب (من اليمن ومعه هدى) وفي رواية : من سعايته أى من عمله فى السعى فى الصدقات ، لكن قال بعضهم : إنما بعثه أميراً ، إذ لا يجوز استعمال بنى هاشم على الصدقة . وأجيب بأن سعايته لا تتعين للصدقة ، فإن مطلق الولاية يسمى سعاية سلمنا ، لكن يجوز أن يكون ولاه الصدقات محتسباً أو بعالة من غير الصدقة (فقال : أهللت بما أهل به النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) ولم يذكر فى هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال له ذلك . وفى رواية أنس : فقال أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . لولا أن معى الهدى لأحللت . وعن ابن جريج قال : فأهل وامكث حراماً كما أنت . وهذا غير ما أجاب به أبا موسى فإنه قال له كما فى الصحيحين : بما أهللت ؟ قال : بإهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال : هل سقت الهدى ؟ قال : لا . قال : فطف بالبيت وبالصفاء والمروة ، ثم أحل الحديث ، وإنما أجابه بذلك لأنه ليس معه

هدى ، فهو من المأمورين بفسخ الحج ، بخلاف على فإن معه هدياً وفيه صحة الإحرام المعلق على ما أحرم به فلان ، وينعقد ويصير محرماً بما أحرم به فلان . وأخذ بذلك الشافعي فأجاز الإهلال بالنية المبهمة ، ثم له أن ينقلها إلى ما شاء من حج أو عمرة (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه) ممن ليس معه هدى (أن يجعلوها) أي الحجة التي أهلوا بها (عمرة) وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة (ويطوفوا) هو من عطف المفصل على المجرى ، مثل توضأ وغسل وجهه ، والمراد بالطواف هنا ما هو أعم من الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة ، قال تعالى : « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » أو اقتصر على الطواف بالبيت لاستلزامه السعى بعده ، والتقدير : فيطوفوا ويسعوا ، فحذف اكتفاء على أنه قد جاء في رواية التصريح بهما (ثم يقصروا ويحلوا) أي يصيروا حللاً (إلا من كان معه الهدى ، فقالوا) أي المأمورون بالفسخ (ننطلق إلى منى ، وذكر أحدنا يقطر منياً) هو من باب المبالغة ، أي أنه يفيض بنا إلى مجامعة النساء ثم نحرم بالحج عقب ذلك فنخرج ، وذكر أحدنا لقربه من الجماع يقطر منياً ، وحالة الحج تنافي الترفه وتناسب الشعث فكيف يكون ذلك (فبلغ ذلك) أي قولهم هذا (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية : فما ندرى أشيء بلغه من السماء أم شيء من قبل الناس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو استقبلت من أمري ما استدبرت) أي لو كنت الآن مستقبلاً من الأمر الذي استدبرته (ما أهديت) أي ماسقت الهدى (ولولا أن معي الهدى لأحللت) أي بالفسخ ، لأن وجوده مانع من فسخ الحج إلى العمرة والتحلل منها ، والأمر الذي استدبره صلى الله عليه وآله وسلم هو ما حصل لأصحابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسخ حتى إنهم توقفوا وترددوا وراجعوه ، والمعنى : لو أن الذي رأيت في الآخر وأمرتكم به من الفسخ عن لي في أول الأمر ماسقت الهدى ، لأن سوقه يمنع منه ، لأنه لا ينحر إلا بعد بلوغه محله يوم النحر ، قال في المعالم : إنما أراد صلى الله عليه وآله وسلم تطيب قلوب أصحابه ، لأنه كان يشق عليهم أن يحلوا وهو محرم ، ولم يعجبهم أن يرغبوا بأنفسهم ويتركوا الاقتداء به ، فقال ذلك لئلا يجدوا في أنفسهم وليعلموا أن الأفضل في حقهم مادعاهم إليه ، ولا يقال إن الحديث يدل على أن التمتع

أفضل ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يتمنى إلا الأفضل ، لأننا نقول التمنى هنا ليس لكونه أفضل مطلقاً بل لأمر خارج فلا يلزم من ترجيحه من وجه ترجيحه مطلقاً كما ذكره ابن دقيق العيد . قاله القسطلاني . أقول : هذه المسألة قد طال فيها التراع واضطربت فيها الأقوال ، فمنهم من قال بأن أفضل الأنواع القران لكونه صلى الله عليه وآله وسلم حج قراناً على ما هو الصحيح . وقد ذهب إلى حديث الباب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد ، وهو الحق ، لأنه لم يعارض هذه الأدلة معارض . وقد أوضح فيها صلى الله عليه وآله وسلم أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القران . وقد أوضح الشوكاني رحمه الله حجج الأقوال وما احتج به كل فريق في « نيل الأوطار » وقرر أن التمتع أفضل الأنواع . وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في « أعلام الموقعين » : أفتى صلى الله عليه وآله وسلم بجواز فسخهم الحج إلى العمرة ، ثم أفتاهم باستحبابه ثم أفتاهم بفعله حتماً ولم ينسخه شيء بعده ، وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه ، وقد صح عنه صحة لا شك فيها أنه قال : من لم يكن أهدي فليهل بعمره ومن أهدي فليهل بحج ثم عمرة . انتهى . وقد بسطت القول على ذلك في كتاب « الروضة الندية شرح الدرر البهية » فراجعته تجد ما يشفي العليل ويروى الغليل ، والله الموفق ، وهو يهدي إلى سواء السبيل . وهذا الحديث أخرجه أبو داود ، وفيه التجديد والعننة والقول ، ورواته كلهم بصريون إلا عطاء فكي .

الحديث الستون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ : أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؟ قَالَ : بِمَنَى ، قَالَ : فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ ؟ قَالَ : بِالْأَبْطَحِ ، ثُمَّ قَالَ أَنَسُ : أَفَعَلَ كَمَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سأله رجل) هو عبد العزيز ابن ربيع الراوى (فقال له أخبرنى بشيء عقلته عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية) أى الثامن من ذى الحجة ، وسمى التروية لأنهم كانوا يروون فيه إبلهم ويتروون من الماء ، لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جداً واستغنوا عن حمل الماء (قال) أنس : صلاهما (بمنى) اتفق الأربعة على استحبابه (قال : فأين صلى العصر يوم النفر) الأول الرجوع من منى (قال) أنس : صلاها (بالأبطح) هو المحصب (ثم قال) أنس (افعَل كما يفعل أُمَرَاؤُكَ) صل حيث يصلون ، وفيه إشارة إلى الجواز وأن الأمراء إذ ذاك ما كانوا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين ، فأشار أنس إلى أن الذى يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل . وفى هذا الحديث التحديث بلفظ الأفراد والجمع والعننة والقول والسؤال ، ورواته ما بين بخارى وواسطى وكوفى ، وليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس فى الصحيحين إلا هذا الحديث ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الحج ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى ، وقد قال الترمذى بعد أن أخرجه : صحيح مستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثورى . قال فى الفتح : إن إسحق تفرد به ، وله شواهد منها فى حديث جابر الطويل عند مسلم ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ولأبى داود والترمذى وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس : صلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر

يوم عرفة بمنى ، ولا بن خزيمة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال : من سنة الحج أن يصلى الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدون إلى عرفة . قال ابن المنذر : وفي حديث ابن الزبير أن من السنة أن يصلى الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى . قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً ، ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج عن مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه . قال ابن المنذر : والخروج إلى منى فى كل وقت مباح ، إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين ، وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا أن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصلّيها قبل أن يخرج . وفي حديث الباب إشارة إلى متابعة أولى الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة وأن ذلك ليس بنسك واجب . نعم المستحب ما فعله الشارع ، وبه قال الأئمة الأربعة ، قال النووي : وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعى ، وفيه قول ضعيف أنه يصلى الظهر بمكة ثم يخرج إلى منى .

الحديث الحادى والستون

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ .

(عن أم الفضل رضى الله عنها) لبابة أم عبد الله بن عباس رضى الله عنه (قالت : شك الناس) واختلفوا ، وهو معنى قوله فى كتاب الصوم : وتمازوا (يوم عرفة) وهم معروفون (فى صوم النبى صلى الله عليه وآله وسلم) فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم ، فيه إشعار بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً لهم فى الحضر ، فمن قال بصيامه له أخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادته ، ومن نفاه أخذ بكونه مسافراً . قالت أم الفضل (فبعثت) وفى كتاب الصوم : فأرسلت ، وفى حديث آخر أن الرسالة هى ميمونة بنت الحارث ، فيحتمل أنهما معاً أرسلتا ، فنسب ذلك إلى كل منهما ، فتكون ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال فى ذلك ، ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة (إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم بشراب) وفى باب الوقوف على الدابة بعرفة ، وفى كتاب الصوم بقدر لبن (فشربه) زاد فيهما : وهو واقف على بعيره ، وزاد أبو نعيم : وهو يخطب الناس بعرفة ، وفيه استحباب فطر يوم عرفة للحاج ، وفى سنن أبى داود نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفة ، وهذا وجه للشافعية ، والصحيح أنه خلاف الأولى لامكروه ، وعلى كل حال يستحب فطره للحاج للاتباع كما دل عليه حديث الباب وليقوى على الدعاء . وأما حديث أبى داود فضعف بأن فى إسناده مجهولاً . قال فى المجموع . قال الجمهور : وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا . وقال المتولى : إن كان ممن لا يضعف بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له وإلا فالفطر . انتهى . قلت : وهذا مضادة للحديث الصحيح ، والحديث أحق بالاتباع ، ولا عبرة بآراء القوم فى أمثال ذلك . هذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الصوم ، وكذا مسلم وأبو داود .

الحديث الثاني والستون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَتَى يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعْصَفَرَةٌ ، فَقَالَ : مَالِكُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ : الرُّوَّاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ ، قَالَ : هَذِهِ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجْ ، فَتَزَلَّ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ ، فَقَالَ لَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَ مَعَ أَبِيهِ : إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : صَدَقَ ، وَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ قَدْ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس) قال سالم : وأنا معه (فصاح عند سرادق الحجاج) بن يوسف الثقفي عام نزل بابن الزبير بمكة لمحاربتة سنة ثلاث وسبعين . قال البرماوى والحافظ ابن حجر وغيرهما كالكرمانى : السرادق بضم السين : الخيمة ، وتعقبه العيني بأنه إنما هو الذى يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه إلى الخيمة ، قال : ولا يعملها غالباً إلا الملوك الأكابر . انتهى . وفى القاموس : إنه الذى يمدّ فوق صحن البيت والبيت من الكرسف . انتهى . قلت : وهو معرب سرا برده ، وما فسر به العيني هو الصحيح ، وزاد الإسماعيلي : أين هذا ؟ يعنى الحجاج ، وفيه تحقير له ، ولعله لتقصيره فى تعجيل الرواح ونحوه (فخرج) من سرادقه (وعليه ملحفة معصفرة) مصبوغة بالعصفر ، والمحفة : الإزار الكبير (فقال) أى الحجاج (مالك يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (فقال) له ابن عمر : عجل أو رح (الرواح إن كنت تريد) أى تصيب (السنة) النبوية (قال) الحجاج (هذه الساعة) وقت الهاجرة (قال) ابن عمر (نعم ، قال) الحجاج (فانظرني) من الإنظار وهو المهلة (حتى أفيض على رأسي) أى اغتسل لأن إفاضة الماء على الرأس غالباً إنما تكون فى الغسل (ثم أخرج ،

فتزل) ابن عمر عن مركوبه وانتظر (حتى خرج الحجاج ، فسار ، فقال له سالم بن عبد الله ، وكان مع أبيه : إن كنت تريد السنة (النبوية) فاقصر الخطبة وعجل الوقوف) وعن مالك : فقالوا وعجل الصلاة ، وغلظ ابن عبد البر الرواية الأولى ، لأن أكثر الرواة عن مالك على خلافها ، ووجهت بأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة (فجعل) الحجاج (ينظر إلى عبد الله) ابن عمر كأنه يستدعى معرفة ما عنده فيما قاله ابنه سالم ، هل هو كذا أم لا (فلما رأى ذلك عبد الله قال : صدق) وموضع الترجمة منه قوله « هذه الساعة » لأنه أشار به إلى وقت زوال الشمس عند الهجرة ، وهو وقت الرواح إلى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود وقال : غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل نمرة ، وهو منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف وحديث الباب قد أخرجه النسائي في الحج . قال القسطلاني : وفي هذا الحديث فوائد جمة تظهر عند التأمل لانطيل بها . انتهى . قلت : ومن فوائد الغسل للوقوف بعرفة ، وأهل العلم يستحبونه ، وكان ابن عمر يغتسل لوقوفه عشية عرفة ، وقال الطحاوي : فيه حجة لمن أجاز المعصفر للمحرم ، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصفر ، وإنما لم ينه ابن عمر لعلمه أنه لا ينجع فيه النهي ، ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى . قال في الفتوح : وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو لعدم إنكار ابن عمر ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس في اعتقاد الجواز . انتهى . وفيه أن إقامة الحج إلى الخلفاء وأن الأمير يعمل في الدين بقول أهل العلم ويصير إلى رأيهم ، وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا نقيصة عليهم في ذلك ، وفيه فتوى التلميذ بحضرة معلمه عند السلطان وغيره ، وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنها ، وفيه الفهم بالإشارة والنظر لقول سالم : فجعل الحجاج ينظر إلى عبد الله ، فلما رأى ذلك قال صدق ، وفيه طلب العلو في العلم لتشوف الحجاج إلى سماع ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر ولم ينكر ذلك ابن عمر ، وفيه تعليم الفاجر السنن لمنفعة الناس ، وفيه احتمال المفسدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة ،

يؤخذ ذلك من مضمي ابن عمر إلى الحجاج وتعليمه ، وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به ، وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق وأن التوجه إلى المسجد الذي بعرفة حين تزول الشمس للجمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه (وكان عبد الملك) ابن مروان (قد كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر في الحج) أي أحكامه .

الحديث الثالث والستون

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واقِفًا بِعَرَفَةَ ، فَقُلْتُ : هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْحُمْسِ فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا .

(عن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : أضللت بعيراً لى) أى أضاعته أو ذهب هو . زاد إسحق بن راهويه فى مسنده : فى الجاهلية (فذهبت أطلبه يوم عرفة) وفى رواية الحميدى فى مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم : أضللت بعيراً لى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة ، فعلى هذا فقله « يوم عرفة » متعلق بأضللت ، فإن جبيراً إنما جاء إلى عرفة ليطلب بعيره لا ليقف بها (فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً بعرفة) وهذا موضع الترجمة ، واستدل به على أن الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الأماكن ، قال جبير (فقلت هذا) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والله من الخمس) بضم الحاء وسكون الميم . قال فى القاموس : الخمس الأمانة الصلبة ، جمع أحمس ، وبه لقبت قريش وكنانة وجديلة ، ومن تابعهم لتحمسهم فى دينهم أو لالتجأهم للمساء وهى الكعبة ، لأن حجرها أبيض يميل إلى السواد . انتهى . وهذا الأخير رواه إبراهيم الجرمى فى غريب الحديث من طريق عبد العزيز بن عمر ، والأول أكثر وأشهر ، وقال ابن إسحق : كانت قريش — لا أدرى قبل الفيل أو بعده — ابتدعت أمر الخمس رأياً فتركوا الوقوف على عرفة والإفاضة منها ، وهم يعرفون ويقرون أنها من المشاعر والحج ، إلا أنهم قالوا نحن أهل الحرم ونحن الخمس ، والخمس أهل الحرم ، قالوا : ولا ينبغى للخمس أن يتأقطوا الأقط ولا يسألوا السمن وهم حرم ، ولا يدخلوا بيتاً من شعر ، ولا يستظلوا إن استظلوا إلا فى بيوت الأدم ما كانوا حرمًا ، ثم قالوا : لا ينبغى لأهل الحل أن يأكلوا من طعام جاءوا به معهم من الحل إلى الحرم إذا جاءوا حجاجاً أو عماراً ، ولا يطوفوا بالبيت إذا قدموا أول طوافهم إلا فى ثياب الخمس (فما شأنه هاهنا) تعجب من جبير وإنكار منه لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً بعرفة ، فقال : هو من الخمس

فما باله يقف بعرفه ، والحمس لا يقفون بها لأنهم لا يخرجون من الحرم . وعند الحميدى عن سفيان : وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم : إنكم إن عظمتكم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم ، فكانوا لا يخرجون من الحرم . وعند الإسماعيلي : وكانوا يقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم ، وكان سائر الناس يقف بعرفة ، وذلك قوله تعالى : « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس » . قال الكرمانى : وقفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة كانت سنة عشر ، وجبير كان حينئذ مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح ، فإن كان سؤاله عن ذلك إنكاراً وتعجباً فلعله لم يبلغه نزول الآية المذكورة ، وإن كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الخمس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفة قبل الهجرة . انتهى . قال فى الفتح : وهذا الأخير هو المعتمد ، وكأنه تبع السهيلي فى ظنه أنها حجة الوداع أو وقع له اتفاقاً . وقد روى ابن خزيمة وإسحق بن راهويه فى مسنده موصولاً من طريق ابن إسحق : حدثنى عبد الله بن أبى بكر عن عثمان بن أبى سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال : كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الخمس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا عرفة ، قال : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا . ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق فى المغازى مختصراً : وفيه توفيقاً من الله له ، وأخرجه إسحق أيضاً عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال : أضللت حماراً فى الجاهلية فوجدته بعرفة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً بعرفة مع الناس ، فلما أسلمت عرفت أن الله وفقه لذلك . انتهى . ودل هذا الحديث على أن المراد بالآية الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياقها أنها الإفاضة من مزدلفة . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى فى الحج .

الحديث الرابع والستون

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ سَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ، قَالَ : كَانَ بِسَيْرِ الْعَنْقِ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ .

(عن أسامة بن زيد رضى الله عنه أنه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حجة الوداع حين دفع) أى انصرف من عرفات إلى المزدلفة ، وسمى دفعاً لازدحامهم إذا انصرفوا فيدفع بعضهم بعضاً) (قال) أسامة (كان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يسير العنق) بفتح العين والنون ، وهو السير بين الإبطاء والإسراع (فإذا وجد فجوة) بفتح الفاء وسكون الجيم أى متسعاً (نص) بفتح النون وتشديد الصاد ، أى سار سيراً شديداً يبلغ به الغاية . قال ابن عبد البر : فى هذا الحديث كيفية السير فى الدفع من عرفة إلى المزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لاتصلى إلا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الإسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله صلى الله عليه وآله وسلم فى جميع حركاته وسكونه ليقنتلوا به فى ذلك . انتهى . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً فى الجهاد والمغازى ، ومسلم فى المناسك ، وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث الخامس والستون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلَّيْلِ ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ وَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ أَيْسَنُ بِالْإِيضَاعِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة) من عرفات (فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وراءه زجراً) بفتح الزاى وسكون الجيم : صياحاً (شديداً وضرباً لليل ، فأشار بسوطه إليهم وقال : أيها الناس عليكم بالسكينة) أى الزموا الرفق وعدم المزاحمة فى السير ، ثم علل ذلك بقوله (فإن البر) بكسر الموحدة ، أى الخير (ليس بالإيضاع) بكسر الهمزة وبالفصاد المعجمة وآخره عين مهملة ، وهو حمل الدابة على إسراعها فى السير ، يقال : وضع البعير وغيره : أسرع فى سيره ، وأوضعه راكبه ، أى ليس البر بالسير السريع ، ويقال : هو سير مثل الخبب . فبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الإسراع ليس مما يتقرب به ، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة : ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ولكن السابق من غفر له . وقال المهلب : إنما نهاهم عن الإسراع إبقاء عليهم لئلا يحجفوا بأنفسهم مع بعد المسافة . وهذا الحديث من أفراد البخارى .

الحديث السادس والستون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ ، فَقَامَتْ تُصَلِّي فَصَلَّتْ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَتْ : يَا بُنَيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قَالَ : لَا ، فَصَلَّتْ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَتْ : هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَتْ : فَارْتَحِلُوا ، قَالَ : فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهَا : يَا هَتَّاهُ مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا ، قَالَتْ : يَا بُنَيَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لِلظُّعْنِ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى ، فصلت ساعة ثم قالت) لعبد الله بن كيسان (يابني) مصغراً (هل غاب القمر ؟) قال ابن كيسان (قلت : لا ، فصلت ساعة ثم قالت) له (هل غاب القمر ؟ قال : نعم . قالت : فارتحلوا) بكسر الحاء : أمر من الارتحال (قال : فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة) الكبرى (ثم رجعت) إلى منزلها بمنى (فصلت الصبح في منزلها) وفي أبي داود بإسناد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت ، واستدل به على أنه يدخل وقت الرمي بنصف ليلة النحر ، ووجهه أنه صلى الله عليه وآله وسلم علق الرمي بما قبل الفجر ، وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له ، فجعل النصف ضابطاً لأنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت به للدفع من مزدلفة ولأذان الصبح ، فكان وقت الرمي كما بعد الفجر ، ومذهب المالكية والحنفية يحل بطلوع الفجر وقبله لغو حتى للنساء والضعفة ، والرخصة في الدفع ليلاً إنما هي في الدفع خوف الزحام ، والأفضل الرمي من طلوع الشمس . وفي سنن أبي داود بإسناد حسن من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لغلمان بني عبد المطلب : لا ترموا حتى تطلع الشمس . وأخرجه

أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والترمذي وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح . وإذا كان من رخص له منع أن يرمى قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى . واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا . وقد جمعوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الأمر في حديث ابن عباس على الندب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وأمرني أن أرمي مع الفجر . وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر ، لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رماها حينئذ فلا إعادة عليه ، إذ لا أعلم أحداً قال لا يجزئه . وقال الإمام الحافظ الشوكاني : الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه رمى ضحى . وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أغيلمة بنى عبد المطلب أن يرموا الجمار حتى تطلع الشمس . وصححه الترمذي وابن حبان وحسنة ابن حجر في الفتح . وهكذا أخرج الترمذي من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى ضعفة أهله أن يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس ، فدل على أن أول وقت الرمي من طلوع الشمس لامن فجر النحر ، ولا يعارض هذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة أنها رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح ، لأنها استدلت على ذلك بقولها إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن فكان ذلك خاصاً بهنّ (فقلت لها ياهنتاه) أى ياهذه (ما أُرانا) بضم الهمزة ، أى ما أظن (إلا قد غلسنا) بفتح المعجمة وتشديد اللام وسكون السين ، أى تقدمنا على الوقت المشروع (قالت : يابني إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن) بضم الظاء المعجمة والعين المهملة ويجوز إسكانها ، جمع ظعينة : المرأة في الهودج . وفي رواية أبي داود : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية مالك : لقد كنا نفعل ذلك مع من هو خير منك ، يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . واستدل بقولها إذن على عدم وجوب المبيت بالمزدلفة ، إذ لو كان واجباً لم يسقط بعذر الضعف ، كالوقوف بعرفة ، وهو مذهب المالكية . قال الشيخ خليل : وندب بيانه بها وإن لم ينزل فالدم ، أى على الأشهر ،

وهذا صححه الرافعي ، وصحح النووي وجوبه على غير المعذور كالرعاء وأهل سقاية العباس ، أو له مال يخاف تلفه بالمبيت ، أو مريض يحتاج إلى تعهده ، أو أمر يخاف فوته . قال النووي : ويحصل المبيت بالمزدلفة بحضورها لحظة في النصف الثاني كالوقوف بعرفة ، نص عليه في الأم ، وبه قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين ، وقيل يشترط معظم الليل ، كما لو حلف لا يبيتن بموضع لا يحنث إلا بمعظم الليل . وقال أبو حنيفة بوجوب المبيت أيضاً . قال الشوكاني في السيل الجرار : قد صح المبيت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بياناً لحمل القرآن والسنة ، فأفاد ذلك فرضيته ، وانضم إلى ذلك ما ثبت من حديث عقبة بن مضرس . والحاصل أن الأدلة قد دلت على وجوب المبيت بمزدلفة ، فهو واجب من واجبات الحج وفرض من فرائضه لاسيما صلاة الفجر بها . وفي حديث عروة بن مضرس : من شهد صلاتنا هذه ووقف يفيد أنه لا يتم حج من لم يصل الفجر بالمزدلفة . انتهى .

قال في الفتح : واختلف السلف في هذه المسألة ، فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقناة والزهري والثوري : من لم يقف بها فقد ضيع نسكاً وعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور ، وروى عن عطاء وقال الأوزاعي : لادم عليه مطلقاً وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبراني بسند فيه ضعف عن ابن عمر مرفوعاً : إنما جمع منزل للدلج المسلمين وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله عن علقمة والنخعي . والعجب أنهم قالوا : من لم يقف بها فاته الحج ويجعل إحرامه عمرة . واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال : « واذكروا الله عند المشعر الحرام » . وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالموطن الذي يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضاً . وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم أن من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام يفوته الحج التزاماً لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه ، فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاها الطحاوي . انتهى .

الحديث السابع والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : نَزَلْنَا الْمَزْدَلِفَةَ ، فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَكَانَتْ أَمْرَأَةً بَطِيئَةً فَأَذِنَ لَهَا ، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ وَأَقْمَنَّا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ ، فَلَأَنَّ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اسْتَأْذَنْتِ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودة) بنت زمعة رضي الله عنها (أن تدفع) أى أن تتقدم إلى منى (قبل حطمة الناس) أى زحمتهم ، لأن بعضهم يحطم بعضاً من الزحام (وكانت) سودة (امرأة بطيئة ، فأذن لها) صلى الله عليه وآله وسلم (فدفعت) إلى منى (قبل حطمة الناس وأقمنا حتى أصبحنا نحن ثم دفعنا بدفعه) صلى الله عليه وآله وسلم . قالت عائشة (فلأن أكون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سودة أحب إلى من) كل شيء (مفروح به) وأسرّه ، وهذا كقوله فى الحديث الآخر : أحب إلى من حمر النعم . وعند ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : وددت أنى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته سودة فأصلى الصبح بمنى فأرمى الجمرة قبل أن يأتى الناس ... الحديث . وكانت عائشة لاتفيض إلا مع الإمام . قال أبو عبد الله الأئبى : الشائع فى كلام الأصوليين أن ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه علة فيه ، وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة لأنه لو أشعر بكونه علة لم ترد ذلك لاختصاص سودة بذلك الوصف ، إلا أن يقال إن عائشة نقحت المناط ورأت أن العلة إنما هى الضعف ، والضعف أعم من أن يكون لثقل الجسم أو غيره كما قال أذن لضعفة أهله ، ويحتمل أنها قالت ذلك لأنها شركتها فى الوصف ، لما روى أنها قالت : سابت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسبقتة ، فلما ربيت اللحم سبقتنى .

الحديث الثامن والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَدِمَ جَمْعًا فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ كُلَّ صَلَاةٍ وَخَدَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَالْعِشَاءُ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، قَائِلٌ يَقُولُ طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَقَائِلٌ يَقُولُ لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلَتَا عَنْ وَقْتِهِمَا فِي هَذَا الْمَكَانِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَلَا يَقْدُمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُعْتَمِرَا وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ ، ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَ . ثُمَّ قَالَ : لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ السُّنَّةَ ، فَمَا أَذْرَى أَقْوَلُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه أنه قدم جمعاً) أى المزدلفة من عرفات (فصلى الصلاتين) المغرب والعشاء (كل صلاة) منهما (وخدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما) المراد به الطعام ، أى أنه تعشى بين الصلاتين ، وقد وقع ذلك مبيتاً كما فى رواية أخرى : أنه دعا بعشائه فتعشى ثم صلى العشاء . قال عياض : وإنما فعل ذلك لينبه على أن يغتفر الفصل اليسير بينهما (ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر ، وقائل يقول لم يطلع الفجر ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال : إن هاتين الصلاتين حولتا) أى غيرتا (عن وقتها) المعتاد (فى هذا المكان) المزدلفة . قال البلقينى فيما نقله عنه صاحب اللامع : لعل هذا مدرج من كلام ابن مسعود ، ففى باب من أذن وأقام قال عبد الله : هما صلاتان محولتان قال : وحكى البيهقى عن أحمد : ترددا فى أنه مرفوع أو مدرج ، ثم جزم البيهقى بأنه مدرج . وأجاب البرماوى بأنه لاتنافى بين الأمرين ، فمرة رفع ومرة وقف (المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعاً) أى المزدلفة (حتى يعتموا) من الإعتام ، أى يدخلوا فى العتمة وهو وقت العشاء الأخيرة

(وصلاة الفجر هذه الساعة) أى بعد طلوع الصبح قبل ظهوره للعامة (ثم وقف) ابن مسعود رضى الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حتى أسفر) أضياء الصبح وانتشر ضوؤه (ثم قال : لو أن أمير المؤمنين) عثمان رضى الله عنه (أفاض الآن) عند الإسفار قبل طلوع الشمس (أصاب السنة) التى فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لما كانت عليه الجاهلية من الإفاضة بعد طلوع الشمس . قال عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود (فما أدرى أقوله) أى أقول ابن مسعود لو أن أمير المؤمنين أفاض إلخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه) أسرع . وقال الكرمانى وتبعه البرماوى : إن القائل فما أدرى إلخ هو ابن مسعود نفسه ، هو خطأ كما قاله فى الفتح . قال : ووقع فى رواية جرير بن حازم عن أبى إسحق عند أحمد من الزيادة فى هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضاً ولفظه : فلما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما أدرى أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ... الحديث (فلم يزل يلبي) أى ابن مسعود (حتى رمى جرة العقبة يوم النحر) أى ابتداء الرمي لأخذه فى أسباب التحلل .

الحديث التاسع والستون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ :
إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُونَ : أَشْرَقَ
ثَبِيرٌ ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَفَهُمْ ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ
تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

(عن عمر رضى الله عنه أنه صلى بجمع) أى بالمزدلفة (الصبح ثم وقف) بالمشعر الحرام (فقال إن المشركين كانوا لا يفيضون) من الإفاضة ، أى لا يدفعون من المزدلفة إلى منى (حتى تطلع الشمس) وعند الطبرى من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان : حتى يروا الشمس على ثبير (ويقولون أشرق ثبير) وزاد الإسماعيلي : كما نغير . قال النووى : هو جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذهاب إلى منى ويمين الذهاب إلى عرفات ، وأنه المذكور فى صفة الحج ، والمراد فى مناسك الحج . انتهى . قال القسطلانى : ومراده ما ذكر فى المناسك أنه يستحب المبيت بمنى ليلة تاسع ذى الحجة ، فإذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يسيرون إلى عرفات . قال صاحب تحصيل المرام فى تاريخ البلد الحرام : وهذا غير مستقيم لأنه يقتضى أن ثبير المذكور فى صفة الحج بالمزدلفة وإنما هو بمنى على ما ذكره المحب الطبرى فى شرح التنبية ، بل قال المجد الشيرازى فى كتاب الوصل والمنى فى بيان فضل منى : إن قول النووى مخالف لإجماع أئمة اللغة والتواريخ . وقال فى القاموس : وثبير الأثيرة وثبير الخضراء والنصع والزنج والأعرج والأحذب وغيناء جبال بظاهر مكة . انتهى . وسمى برجل من هذيل اسمه ثبيرة دفن به ، والمعنى : لتطلع عليك الشمس وكما نغير ، أى نذهب سريعاً ، يقال : أغار بغير إذا أسرع فى العدو ، وقيل : نغير على لحوم الأضاحى ، أى نهبها (وأن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم خالفهم) فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس (ثم أفاض) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر ، والمعتمد الأول ، لعطفه على قوله خالفهم . وفى حديث جابر الطويل عند مسلم :

فلم يزل واقفاً أى عند المشعر الحرام ، حتى أسفر جداً فدفع (قبل أن تطلع الشمس) ولا بن خزيمة عن ابن عباس : فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس ، وهذا مذهب الشافعي والجمهور ، وقال مالك في المدونة : ولا يقف أحد به ، أى بالمشعر الحرام ، إلى طلوع الفجر والإسفار ، ولكن يدفع قبل ذلك ، وإذا أسفر ولم يدفع الإمام دفع الناس وتركوه . واحتج له بعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعجل الصلاة مغلساً إلا ليدفع قبل الشمس ، فكلما بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى ، وهذا موضع الترجمة .

الحديث السبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : أَرْكَبُهَا ، فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، فَقَالَ : أَرْكَبُهَا ، فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : أَرْكَبُهَا ، وَيَلْكَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً قال في الفتح : لم أقف على اسمه بعد طول البحث (يسوق بدنة) زاد مسلم : مقلدة ، والبدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة ، وهي بالإبل أشبه ، وكثر استعمالها فيما كان هدياً (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اركبها) لتخالف بذلك الجاهلية في ترك الانتفاع بالسائبة والوصيلة والحام . وأوجب بعضهم ركوبها لهذا المعنى عملاً بظاهر هذا الأمر ، وحمله الجمهور على الإرشاد لمصلحة دنيوية ، واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدى ولم يركب ولم يأمر الناس بركوب الهدايا . وجزم به النووي في الروضة كأصلها في الضحايا . ونقل في المجموع عن القفال والماوردي جواز الركوب مطلقاً . ونقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة . قال الروياني : تجوزيه بغير حاجة يخالف النص ، وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحق . وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وإسحق : له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها ، ثم قال : ودليلنا على عروة وموافقيه رواية جابر عند مسلم : اركبها بالمعروف إذا أُلجئت إليها حتى تجد ظهراً . انتهى . يعني لأنه مقيد ، والمقيد يقضى على المطلق ، ولأنه شيء خرج عنه الله فلا يرجع فيه ، ولو أبيع النفع لغير ضرورة أبيع استجاره ، ولا يجوز باتفاق ، والذي رأيته في تنقيح المنع من كتب الحنابلة وعليه الفتوى عندهم : وله ركوبها لحاجة فقط بلا ضرر ويضمن نقصها ، وهو مذهب الحنفية أيضاً . قاله القسطلاني (فقال) الرجل (إنها بدنة) أى هدى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اركبها ، فقال : إنها بدنة ، فقال : اركبها ، ويلك) نصب أبدأً على المفعول المطلق بفعل من معناه محذوف وجوباً ، أى ألزمه الله ويلا ، وهي كلمة

تقال لمن وقع في الهلاك أو لمن يستحقه ، أو هي بمعنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الحزن ، أو واد في جهنم أو بئر أو باب لها أقوال ، فيحتمل إجراؤها على هذا المعنى هنا لتأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وآله وسلم لقول الراوى (فى) المرة (الثالثة أو فى) المرة (الثانية) قال القرطبي وغيره : قالها - أى ويلك - تأديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ، ويحتمل أن لا يراد بها موضوعها الأصلي ، ويكون مما جرى على لسان العرب في مخاطبة من غير قصد لموضوعه ، كما فى تربت يداك ونحوه ، وقيل : كان أشرف على هلكة من الجهد ، وويل كلمة تقال لمن وقع فى هلكة كما مر ، فالمعنى : أشرفت على الهلاك فاركب ، فعلى هذا هي إخبار . قال فى الفتح : استدل به ، أى بهذا الحديث ، على جواز ركوب الهدى ، سواء كان واجباً أو متطوعاً به ، لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث على أنه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ قال : لا بأس ، قد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هديه ، أى هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإسناده صالح ، وبالجواز مطلقاً . قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وأطلق ابن عبد البر ركوبها بغير حاجة عن الأئمة الثلاثة غير أحمد وعن أكثر الفقهاء ، وقيده صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة فإذا استراح نزل ، قال : وفى المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً . نقله ابن العربي عن أبى حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذى نقله الطحاوى وغيره الجواز بقدر الحاجة ، إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن مانقص منها ، ومذهب سادس وهو وجوب ذلك ، نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر . واختلف المجيزون : هل يحمل عليها متاعه ؟ فمنعه مالك وأجازه الجمهور ، وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازته الجمهور أيضاً على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤثرها . وقال الطحاوى : فإذا احتلب

منها شيئاً تصدق به ، فإن أكله تصدق بثمره . وقال مالك : لا يشرب من لبنه ، فإن شرب لم يغرم . انتهى . وفي الحديث تكرير الفتوى والندب إلى المبادرة إلى امتثال الأمر وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسابقة الأكابر في السفر ، وأن الكبير إذا رأى المصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه البخارى جواز انتفاع الواقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة ، وأما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم .

الحديث الحادى والسبعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِشَيْءٍ حُرْمٍ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَضُمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج) التمتع بلغة القرآن الكريم ، وعرف الصحابة أعم من القرآن كما ذكره غير واحد ، وإذا كان أعم منه احتمل أن يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث وأن يراد به الخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح ، لكن يبقى النظر في أنه أعم في عرف الصحابة أم لا ، ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع على عثمان بعسفان فكان عثمان ينهى عن المتعة ، فقال على : ماتريد إلى أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنهى عنه ، فقال عثمان : دعنا منك . فقال : إني لا أستطيع أن أدعك . فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعاً . فهذا يبين أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارناً ، ويفيد أيضاً أن الجمع بينهما تمتع ، فإن عثمان كان ينهى عن المتعة ، وقصد على إظهار مخالفته تقريراً لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنه لم ينسخ فقرن ، وإنما تكون مخالفة

إذا كانت المتعة التي نهى عنها عثمان ، فدل على الأمرين اللذين عيناها ،
وتضمن اتفاق عليّ وعثمان على أن القران من مسمى التمتع ، وحينئذ يجب
حمل قول ابن عمر : تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع الذي نسميه
قراناً لو لم يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ ، فكيف وقد وجد عنه ما يفيد
ما قلنا ، وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر أنه قرن الحج مع العمرة وطاف
لهما طوافاً واحداً ثم قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،
فظهر أن مراده بلفظ المتعة في هذا الحديث الفرد المسمى بالقران (وأهدى)
صلى الله عليه وآله وسلم ، أى تقرب إلى الله تعالى بما هو مألوف عندهم من
سوق شيء من النعم إلى الحرم ليدبح ويفرق على مساكينه تعظيماً له (فساق
معه الهدى) وكان أربعاً وستين بدنة (من ذى الحليفة) ميقات أهل المدينة .
قال المهلب : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل
إلى الحرم ، فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حج إلى عرفة ، وهو قول
مالك ، قال : فإن لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث ، وقال الجمهور :
إن وقف به بعرفة فحسن وإلا فلا بدل عليه ، وقال أبو حنيفة : ليس سنة
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان
خارج الحرم ، وهذا كله في الإبل ، فأما البقر فقد تضعف عن ذلك والغنم
أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها
تضعف عن قطع طويل المسافة (وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم فأهل) أى لبي (بالعمرة ثم أهل) أى لبي (بالحج) قد استشكل هنا
قوله بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، لأن جميع الأحاديث الكثيرة في هذا
الباب دلت على أنه بدأ أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس .
وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال ، أى لما أدخل العمرة على الحج
لبي بهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معاً ، وهذا مطابق لحديث أنس ، لكن
قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه
لكونه أطلق أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما في ابتداء الأمر . ويؤيد هذا
التأويل قوله في نفس الحديث (فتمتع الناس) في آخر الأمر (مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج) لأنه معلوم أن كثيراً منهم
أو أكثرهم أحرموا أولاً بالحج مفردين ، وإنما فسخوا إلى العمرة آخرأ

فصاروا متمتعين (فكان من الناس من أهدي ، فساق) زاد في بعض الأصول معه (الهدى) من ذى الخليفة أى من الميقات ، وفيه الندب إلى سوق الهدى من المواقيت ، ومن الأماكن البعيدة . قال في الفتح : وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس . انتهى (ومنهم من لم يهد فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم مكة قال للناس) فى رواية عن عائشة رضى الله عنها ما يقتضى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم ذلك بعد أن أهلوا بذى الخليفة ، لكن الذى تدل عليه الأحاديث فى الصحيحين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أنه إنما قال لهم ذلك فى منتهى سفرهم ودنوهم من مكة وهم بسرف ، كما فى حديث عائشة ، أو بعد طوافه كما فى حديث جابر ، ويحتمل تكرار الأمر بذلك فى الموضوعين ، وأن العزيمة كانت آخرأ حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة (من كان منكم أهدي فإنه لا يحل لشيء حرم منه) أى من أفعاله (حتى يقضى حجه) إن كان حاجاً فإن كان معتمراً فكذلك لما فى الرواية الأخرى : ومن أحرم بعمرة فلم يهد فليحلل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه (ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر) من شعر رأسه وإنما لم يقل : وليحلق وإن كان أفضل ليبقى له شعر يحلقه فى الحج ، فإن الحلق فى تحلل الحج أفضل منه فى تحلل العمرة . قال النووى : معناه أنه بفعل الطواف والسعى والتقصير يصير حلالاً ، وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك ، وهو الصحيح ، وقيل استباحة محظور (وليحلل) أمر معناه الخبر ، أى صار حلالاً ، فله فعل كل ما كان محظوراً عليه فى الإحرام ، ويحتمل أن يكون أمراً على الإباحة كقوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » والمراد فسخ الحج عمرة وإتمامها حتى يحل منها ويفعل ما كان عليه حراماً قبل الإحرام (ثم ليحلّ بالحج) أى يحرم فى وقت خروجه إلى عرفات ، لا أنه يهلّ عقب التحلل من العمرة ، ولذا قال « ثم ليحلّ » فعبر بتم المقتضية للتراخي والمهلة (فمن لم يجد هدياً) فى ذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعدم وجوده أو ثمنه أو يجد ثمنه ، لكن احتاج إليه لأهم من ذلك ، أو زاد على ثمن المثل ، أو كان صاحبه لا يريد بيعه ، فينتقل إلى الصوم كما هو نص القرآن (فليصم ثلاثة أيام فى الحج) أى

بعد الإحرام به والأولى تقديمها قبل يوم عرفة ، لأن الأولى فطره ، فيندب أن يحرم المتمتع العاجز عن الدم قبل سادس ذى الحجة ، ويمتنع تقديم الصوم على الإحرام . كذا في القسطلاني . قال في السيل الشوكاني : والمراد أنها تصام في أيام الحج أو مع أعمال الحج . انتهى (وسبعة إذا رجع إلى أهله) ببلده أو بمكان توطن به كمكة ، ولا يجوز صومها في توجهه إلى أهله ، لأنه تقديم للعبادة البدنية على وقتها ، ويندب تتابع الثلاثة أو السبعة . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج .

الحديث الثاني والسبعون

عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَذَى الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ .

(عن المسور) بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ابن مخرمة) بفتح الميمين وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء ، أمه عاتكة أخت عبد الرحمن ابن عوف القرشي الزهري ، وكان مولده بعد الهجرة بسنتين ، وقدم المدينة بعد الفتح سنة ثلاث ابن ست سنين . قال البغوي : حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث ، وحديثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في بعض طرقه عند مسلم : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا محتلم ، وهذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة ، لكنهم أطبقوا على أنه ولد بعدها ، وقد تأول بعضهم أن قوله « محتلم » من الحلم بالكسر ، لا من الحلم بالضم ، يريد أنه كان عاقلا ضابطاً لما يتحمله ، وفيه بعد ، وتوفي في حصار ابن الزبير الأول ، أصابه حجر من حجارة المنجنيق وهو يصلي ، فأقام خمسة أيام ، ومات يوم أتي بنعي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لا في سنة ثلاث وسبعين ، لأن ذلك الحصار كان من الحجاج ، وفيه قتل ابن الزبير ، ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم ابن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكتبه في خلافته ، ولد بعد الهجرة بسنتين ، وقيل بأربع ، وقال ابن أبي داود : كان في الفتح مميزاً وفي حجة الوداع ، لكن لا أدري أسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً أم لا . قال في الإصابة : ولم أر من جزم بصحبته ، فكأنه لم يكن حينئذ مميزاً ، ومن بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائف وهو معه ، فلم يثبت له أزيد من الرؤية ، وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقرنه البخاري بالمسور بن مخرمة في روايته عن الزهري عنهما في قصة الحديبية ، وفي بعض

طرقه عنده أنهما رويَا ذلك عن بعض الصحابة ، وفي أكثرها أرسلَا الحديث ، وولى مروان الخلافة سنة أربع وستين ، ومات في رمضان سنة خمس ، وله ثلاث أو إحدى وستون سنة . قال في التقريب : ولم تثبت له صحبة . وقال الحافظ صفي الدين الساعدي في الخلاصة : لا يصح له سماع . روى عن عثمان وعلى ، وعنه ابنه عبد الملك ، وسهل بن سعد أكبر منه في صحيح البخاري ، استولى على مصر والشام ، ومات بدمشق سنة خمس وستين .

(قالا) أى المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديدية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبضع بكسر الباء وقد تفتح : مابين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذى الحليفة) ميقات أهل المدينة المشهور (قلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى) ظاهره البداءة بالتقليد (وأشعره) وعند الدارقطني : أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديدية سبعين بدنة عن سبعائة رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه أن السنة لمريد النسك أن يشعر ويقلد بدنه عند الإحرام من الميقات ، وهل الأفضل تقديم الإشعار أو التقليد ، قال في الروضة : صح في الأول خبر في صحيح مسلم ، وصح في الثاني عن فعل ابن عمر ، وهو المنصوص . وزاد في المجموع أن الماوردي حكى الأول عن أصحابنا كلهم ولم يذكر فيه خلافاً . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً لاتباعها من يحتاج إلى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها ، مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه ، وأبعد من منع من الإشعار ، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهى عن المثلة ، فإن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع ، وذلك بعد النهى عن المثلة بزمان . قاله في الفتح .

الحديث الثالث والسبعون

عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها أن ابن عباس رضي الله عنهما يقول : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى نحر الهدى .

(عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها أن ابن عباس رضي الله عنهما يقول : من أهدى هدياً) أى بعث إلى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الإحرام (حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها فتلت بأمرها (ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيديه) الشريفتين (ثم بعث بها) أى بالبدن إلى مكة (مع أبى) أبى بكر الصديق رضي الله عنه لما حج بالناس سنة تسع . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك عملها بجميع القصة (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله حتى نحر الهدى) وقد وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلى وعمر والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون قالوا : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرماً . وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار وحجة الأولين ، مارواه الطحاوى وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال : كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قيضه من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال : إني أمرت ببدي التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قيصى ونسيت فلم أكن أخرج قيصى من رأسي . لكن قال في الفتح : وهذا لاحجة فيه لضعف إسناده . انتهى . قال الشوكاني في السيل : وحديث

ابن جابر أخرج معناه أحمد من طريقين ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه أيضاً
 البزار ، ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة ، ويمكن
 الجمع بتعدد القصة ، ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي من حديث جابر :
 أنهم إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالمدينة بعث الهدى ، فمن شاء أحرم ومن شاء ترك ، وقد كان ابن عمر
 وابن عباس يبعثان بالهدى ويمسكان عما يمسك عنه المحرم : انتهى . قال
 ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتجت عائشة
 بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ،
 ولعل ابن عباس رجع عنه . انتهى . وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه
 لا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع وسنده صحيح . وجاء عن
 الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، قال :
 فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس . وذهب جماعة
 من الفقهاء إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرماً . حكاه
 ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال : وقال أصحاب الرأي : من ساق
 الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام ، وقال الجمهور : لا يصير
 بتقليد الهدى محرماً ولا يجب عليه شيء . قال في الفتح : وحاصل اعتراض
 عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياساً للتولية في أمر الهدى على
 المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة
 الطاهرة . وفي الحديث من الفوائد تناول الشيء الكبير بنفسه وإن كان له
 من يكفيه إذا كان مما يهتم به ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة ،
 وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الأصل في
 أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التأسي به حتى تثبت الخصوصية . وهذا الحديث
 أخرجه البخاري في الوكالة ، ومسلم والنسائي في الحج .

الحديث الرابع والسبعون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى غَنَمًا . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلَدَ الْغَنَمَ وَأَقَامَ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ : فَتَلْتُ فَلَائِدَهَا مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أهدى غنماً) أى بعث إلى مكة مرة . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى الحج (وفى رواية عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلد الغنم وأقام فى أهله حلالاً) وفى رواية عنها : كنت أفتل قلائد الغنم للنبى صلى الله عليه وآله وسلم فيبعث بها — أى إلى مكة — ثم يمكث — أى بالمدينة — حلالاً . وقد احتج الشافعى بهذا على أن الغنم تقلد وبه قال أحمد والجمهور خلافاً لمالك وأبى حنيفة حيث منعاه لأنها تضعف عن التقليد . قال عياض : المعروف من مقتضى الرواية أنه كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يهدى البدن لقوله فى بعض الروايات : قلد وأشعر ، وفى بعضها لم يحرم عليه شيء حتى نحر الهدى ، لأن ذلك إنما يكون فى البدن ، وإنما الغنم فى رواية الأسود هذه ولانفراده بها نزلت على حذف مضاف ، أى من صوف الغنم ، كما قال فى الأخرى : من عهن ، والعهن : الصوف لكن جاء فى بعض روايات حديث الأسود هذا : كنا نقلد الشاة ، وهذا يرفع التأويل . انتهى . قال أبو عبد الله الألبى : وأحاديث الباب ظاهرة فى تقليد الغنم . انتهى . وقال المنذرى : والإعلال بتفرد الأسود عن عائشة ليس بعلّة لأنه ثقة حافظ لا يضره التفرد ، وقد وقع الاتفاق على أنها لاتشعر لضعفها ، ولأن الإشعار لا يظهر فيها لكثرة شعرها وصوفها فتقلد بما لا يضعفها كالحیوط المفتولة ونحوها . قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأى تقليدها زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث ، ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم : إنها تضعف عن التقليد ، وهى حجة ضعيفة (وفى رواية عنها قالت : فتلت لهدى النبى صلى الله عليه وآله وسلم القلائد قبل أن يحرم)

ولفظ الهدى شامل للغنم وغيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدى . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدى الإبل وأهدى البقر ، فمن ادعى اختصاص الإبل بالتقليد فعليه البيان (وفي رواية : قتلت قلائدها) أى البدن والهدايا . وفي رواية أنها قتلت تلك القلائد . وزاد مسلم : فأصبح فينا حلالا ، يأتى ما يأتى الحلال من أهله (من عهن) أى صوف ، وأكثر ما يكون مصبوغاً ليكون أبلغ فى العلامة (كان عندي) وفيه رد على من قال : تكره القلائد من الأوبار . واختار أن يكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك قال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى مع القول بجواز كونها من الصوف . ونقل ابن فرحون فى مناسكه عن ابن عبد السلام أنه قال : والمذهب أن ماتنتبه الأرض مستحب على غيره . وقال ابن حبيب : يقلدها بما شاء .

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا .

(عن علي رضي الله عنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أتصدق بجلال البدن التي نحرت ويجلودها) وفي هذا الحديث وأمثاله استحباب تجليل البدن والتصدق بذلك الجل . ونقل عياض عن العلماء أن التجليل يكون بعد الإشعار لئلا يتلطح بالدم ، وأن تشق الجلال عن الأسنمة إن كانت قيمتها قليلة ، فإن كانت نفيسة لم تشق . قال صاحب الكواكب : وفيه أنه لا يجوز بيع الجلال ولا جلود الهدايا والضحايا كما هو ظاهر الحديث ، إذ الأمر حقيقة في الوجوب . انتهى . وتعقبه في اللامع فقال . فيه نظر ، فذلك صيغة أفعل لالفظ أمر . انتهى . وهذا الحديث أخرجه في الحج أيضاً وكذا مسلم وابن ماجه . قال في الفتح : وفي هذه الأحاديث استحباب التقليد والإشعار وغير ذلك ، يعني التجليل والتصدق بالجلال ، وذلك يقتضى أن إظهار التقرب بالهدى أفضل من إخفائه ، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره ، فإما أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالإحرام والطواف والوقوف ، فكأن الإشعار والتقليد والتجليل كذلك ، فيخص الحج من عموم الإخفاء . وإما أن يقال : لا يلزم من التقليد والإشعار والتجليل إظهار العمل الصالح ، لأن الذي يهديها يمكنه أن يبعثها مع من يقلدها ويشعرها ويجللها ولا يقول إنها لفلان فيحصل سنة التقليد وغيره مع كتمان العمل . وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضاً . وإما أن يقال إن التقليد جعل عملاً لكونها هدياً حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها .

الحديث السادس والسبعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ زِيَادَةٌ : فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : نَحْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَزْوَاجِهِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة عشر من الهجرة (لخمس بقين من ذى القعدة) وسمى بذلك لأنهم كانوا يقعدون فيه عن القتال ، وقولها «لخمس بقين» يقتضى أن تكون قالتها بعد انقضاء الشهر ، ولو قالت قبله لقالت إن بقين (لانرى) بضم النون ، أى لانظن (إلا الحج) أى حين خروجهم من المدينة ، أو لم يقع فى نفوسهم إلا ذلك لأنهم كانوا لا يعرفون العمرة فى أشهر الحج (فلما دنونا) قربنا (من مكة) أى بسرف ، كما جاء عنها ، أو بعد طوافهم بالبيت وسعيهم كما فى رواية جابر ، ويحتمل تكريره الأمر بذلك مرتين فى الموضعين ، وأن العزيمة كانت آخراً حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف) بالبيت (وسعى بين الصفا والمروة أن يحل) أى يصير حلالاً بأن يتمتع (تقدم) هذا الحديث (وفى هذه الرواية زيادة) وهى : قالت عائشة (فدخل) مبنياً للمفعول (علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت : ما هذا؟ قال : نحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه) عبر فى الترجمة بلفظ الذبح ، وفى الحديث بلفظ النحر ، إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ : فقلت : ما هذا ؟ فقيل : ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه ، ونحر البقر جائز عند العلماء ، لكن الذبح مستحب لقوله تعالى : «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة» واستفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها استدلال به البخارى أمره "لأنه لو كان الذبح بعلمها لم تحتج إلى الاستفهام ، لكن ذلك ليس دافعاً لاحتمال أن يكون تقدم علمها بذلك فيكون وقع استئذانهم فى ذلك

لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل أن يكون هو الذى وقع الاستئذان فيه وأن
 يكون غير ذلك ، فاستفهمت عنه لذلك . قاله فى الفتح . وقال النووى :
 هذا محمول على أنه استأذنهن " ، لأن التضحية عن الغير لا تجوز إلا بإذنه . وقال
 البرماوى : وكأن البخارى عمل بأن الأصل عدم الاستئذان . قال ابن بطال :
 أخذ بظاهر هذا الحديث جماعة ، فأجازوا الاشتراك فى الهدى والأضحية ،
 ولا حجة فيه ، لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة ، وأما رواية
 يونس عن الزهرى عن عمرة عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر
 عن أزواجه بقرة واحدة ، فقد قال الإسماعيلى : تفرد يونس بذلك وخالفه
 غيره . انتهى . قال فى الفتح : ورواية يونس أخرجها النسائى وأبو داود
 وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائى أيضاً ، ولفظه
 أصرح من لفظ يونس ، قال : ما ذبح عن آل محمد فى حجة الوداع إلا بقرة .
 وللنسائى عن أبى هريرة قال : ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمن
 اعتمر من نسائه فى حجة الوداع بقرة بينهن " . صححه الحاكم ، وهو شاهد
 قوى لرواية الزهرى . وأما مارواه عمار الذهبى عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عائشة قالت : ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 حجنا بقرة بقرة . أخرجه النسائى أيضاً ، فهو شاذ مخالف لما تقدم . وقد
 رواه البخارى فى الأضاحى ومسلم أيضاً من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن
 ابن القاسم بلفظ : ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه
 بالبقر ، ولم يذكر مارواه عمار الذهبى . وأخرجه مسلم أيضاً من طريق
 عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن ، لكن بلفظ « أهدى » بدل « ضحى »
 والظاهر أن التصرف من الرواة ، لأنه ثبت فى الحديث ذكر النحر ، فحمله
 بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبى هريرة صريحة فى أن ذلك كان عمن
 اعتمر من نسائه ، فقويت رواية من رواه بلفظ « أهدى » وتبين أنه هدى
 التمتع ، فليس فيه حجة لما لك فى قوله « لأضحيا على أهل منى » وتبين توجيه
 الاستدلال به على جواز الاشتراك فى الهدى والأضحية . واستدل به على أن
 الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ماعمله عنه بغير أمره ولا علمه . وفيه جواز
 الأكل من الهدى والأضحية .

الحديث السابع والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ ،
يَعْنِي مَنْحَرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينحر) هديه (في المنحر ،
يعني منحر رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم) ومنى كلها منحر ، فليس
في تخصيص ابن عمر بمنحره صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على أنه من المناسك
لكنه كان شديد الاتباع للسنة . نعم في منحره صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة
على غيره . قال ابن التين : منحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الجمرة
الأولى التي تلى المسجد . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم من حديث جابر
ولفظه : نحرنا هاهنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم . وهذا ظاهره أن
نحره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك المكان وقع عن اتفاق لالشيء يتعلق
بالنسك ، ولكن كان ابن عمر شديد الاتباع . وعن عطاء : كان ابن عمر
لا ينحر إلا بمنى . وحكى ابن بطال قول مالك في النحر بمنى للحاج والنحر
بمكة للمعتمر ، وأطال في تقرير ذلك وترجيحه ، ولا خلاف في الجواز
وإن اختلف في الأفضل .

الحديث الثامن والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا ، فَقَالَ :
أَبْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أنه رأى رجلاً) لم يسم (قد
أناخ بدنته) أى بركها حال كونه (ينحرها) بمنى (قال) ابن عمر (ابعتها)
أى أثرها حال كونها (قياماً) مصدر بمعنى قائمة ، أى معقولة اليسرى . رواه
أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم ، وقيل معنى «أبعثها» أبقها (مقيدة)
نصب على الحال من الأحوال المتداخلة أو المترادفة (سنة محمد صلى الله عليه)
وآله (وسلم) وقول الصحابي من السنة ، كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما
بهذا الحديث في صحيحيهما . وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائي في الحج .

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئاً فِي جِزَارَتِهَا .

(عن علي رضي الله عنه قال : أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على البذن) وكانت مائة ، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر منها ثلاثاً وستين بدنة ، ثم أعطى علياً فنحر ماغبر وأشركه في هديه (ولا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئاً فِي) أجرة (جزارتها) بكسر الجيم اسم للفعل ، يعني عمل الجزار . وجوز ابن التين ضمها ، وهو اسم للسواقط ، فإن صحت الرواية بالضم جاز أن يكون المراد أن لا يعطى من بعض الجزور أجرة للجزار . نعم يجوز إعطاؤه منها صدقة إذا كان فقيراً واستوفى أجرته كاملة ، وهذا موضع الترجمة ، لكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا يقع مساححة في الأجرة لأجل ما يأخذه فيرجع إلى المعاوضة قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . واستدل به على منع بيع الجلد ، ففيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها الاتباع لعطفها على اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع ، فكذلك الجلود والجلال ، وأجازوه الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وهو وجه عند الشافعية ، قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية . وأخرج أحمد عن قتادة بن النعمان مرفوعاً : لا تتبعوا الأضاحي والهدى ، وتصدقوا واكلوا واستمتعوا بجلودها ولا تتبعوها ، وإن أطعتم من لحومها فكلوا إن شئتم . والحديث أخرجه البخاري أيضاً في الوكالة ، ومسلم وأبو داود في الحج ، وابن ماجه في الأضاحي .

الحديث الثمانون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ
لَحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى ، فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَقَالَ : كُلُوا وَتَزَوَّدُوا ، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهما قال : كنا لا نأكل
من لحوم بدننا فوق ثلاث منى) بإضافة ثلاث إلى منى ، أى الأيام الثلاثة
التي يقام بها بمنى ، وهى الأيام المعدودات (فرخص لنا النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال : كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا) وهذا الحديث ناسخ
للنهي الوارد في حديث علىّ عند مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
نهانا أن نأكل من لحوم نسكنها بعد ثلاث وغيره ، وهو من نسخ السنة بالسنة .
قال في الفتح : وهو من الحكم المتفق على نسخه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الأضاحي ، والنسائي في الحج .

الحديث الحادى والثمانون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : حلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رأسه (فى حجته) أى حجة الوداع ، وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير . . . الحديث ، وفيه : ولم يحلل من شئ حتى كان يوم النحر فحصر وحلق . وفيه دليل على أن الحلق نسك لاستباحة محظور للدعاء لفاعله بالرحمة ، والدعاء ثواب ، والثواب إنما يكون على العبادات لاعلى المباحات ، ولتفضيله أيضاً على التقصير ، إذ المباحات لا تتفاضل . قاله ابن المنير . ولا تحلل للحج والعمرة بدونه كسائر أركانها إلا لمن شعر برأسه فيتحلل منهما بدونه . والحلق أفضل للرجال . والقول بأن الحلق نسك قول الجمهور إلا رواية ضعيفة عن الشافعى أنه استباحة محظور . وحكى أيضاً عن عطاء وأبى يوسف ورواية عن أحمد وعن بعض المالكية .

الحديث الثانی والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُمَّ
 أَرْحَمْ الْمُخَلَّقِينَ . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : اللَّهُمَّ أَرْحَمْ
 الْمُخَلَّقِينَ ، قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَالْمُقَصِّرِينَ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) فى حجة الوداع أو فى الحديبية أو فى الموضعين جمعاً بين الأحاديث (اللهم ارحم المخلقين ، قالوا) أى الصحابة ، قال فى الفتح : لم أقف فى شيء من الطرق على الذين تولوا السؤال فى ذلك بعد البحث الشديد انتهى . وفى رواية ابن سعد فى الطبقات فى غزوة الحديبية أن عثمان وأبا قتادة هما اللذان قصرا ولم يخلقا فى عام الحديبية . قال الجلال ابن البلقنى : فيحتمل أن يكونا هما اللذان قالوا (والمقصرين) أى قل وارحم المقصرين (يارسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارحم المخلقين ، قالوا) قل (و) ارحم (المقصرين) يارسول الله (قال و) ارحم (المقصرين) وفيه تفضيل الحلق للرجال على التقصير الذى هو أخذ أطراف الشعر لقوله تعالى : «مخلقين رهوسكم ومقصرين» إذ العرب تبدأ بالأهم والأفضل . ويستحب لمن لا شعر برأسه أن يمر موسى عليه تشبيهاً بالخالفين ، وليس بفرض عند الحنفية بل هو واجب وقيل مستحب . واستدل بقوله «المخلقين» على مشروعية حلق جميع الرأس ، لأنه الذى تقتضيه الصيغة ، وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد ، وأقل ما يجزى عند الشافعية ثلاث شعرات ، وعند أبى حنيفة ربع الرأس ، وعند أبى يوسف النصف ، وعند أحمد أكثرها ، وعند المالكية جميع شعر رأسه ، ويستوعبه بالتقصير من قرب أصله . وأما النساء فالمشروع فى حقهن التقصير بالإجماع . وفيه حديث لأبى داود بإسناد حسن عن ابن عباس : ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير . وللمزنى من حديث على : نهى أن تحلق المرأة رأسها ، فيكره لها الحلق لنهيها عن التشبه

بالرجال . وفي الحديث من الفوائد أن الخلق أفضل من التقصير ، ووجهه أنه أبلغ في العبادة ، وأبين في الخضوع والذلة ، وأدلّ على صدق النية . والذي يقصر يبقى على نفسه شيئاً مما يتزين به ، بخلاف الخالق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحباب الصلحاء إلقاء الشعر عند التوبة ، وفيه مشروعية الدعاء لمن فعل ما يشرع له ، وتكرير الدعاء لمن فعل الراجح من الأمرين الخير فيهما ، والتنبيه بالتكرار على الرجحان ، وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحاً .

الحديث الثالث والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : أَغْفِرُ بَدَلَ
أَرْحَمَ . قَالَهَا ثَلَاثًا ، قَالَ : وَلِلْمُقَصِّرِينَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل ذلك) أى حديث ابن عمر المتقدم (إلا أنه قال اغفر بدل ارحم) فيحتمل أن يكون بعض الرواة رواه بالمعنى أو قالها جميعاً (قالها ثلاثاً) أى قال : اغفر للمحلقين ثلاث مرات ، وفى الرابعة (قال : وللمقصرين) وفيه تفضيل الحلق على التقصير . نعم إن اعتمر قبل الحج فى وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل ، نص عليه الشافعى فى الإملاء ، وقد تعرض النووى فى شرح مسلم للمسألة ، لكنه أطلق أنه يستحب للمتمتع أن يقصر فى العمرة ويحلق فى الحج ليقع الحلق فى أكمل العبادتين . قال الزركشى : ويؤخذ من قول الشافعى أن مثله يأتى فيما لو قدم الحج على العمرة ، وإنما لم يؤمر فى ذلك بحلق بعض رأسه فى الحج ويحلق بعضه فى العمرة ، لأنه يكره القرع . وفى الحديث أن التقصير مجزئ عن الحلق وإن لبس رأسه ، ولا عبرة بكون التلبيد لايفعله إلا العازم على الحلق غالباً ، لكن لو نذر الحلق وجب عليه لأنه فى حقه قربة ، بخلاف المرأة والخنثى ، ولم يجزه عنه القص ونحوه مما لا يسمى حلقاً كالنتف والإحراق إذا حلق استئصال الشعر بالموسى ، وإذا استأصله بما لا يسمى حلقاً هل يبقى الحلق فى ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تداركاً لما التزمه أولاً ، لأن النسك إنما هو إزالة شعر اشتمل عليه الإحرام المتجه الثانى ، لكن يلزمه لفوات الوصف دم . قاله القسطلانى .

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَصَّصْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَشْقَصٍ .

(عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه قال : قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى أخذت من شعر رأسه (بمشقص) بكسر الميم : سهم فيه نصل عريض ، وقال القزاز : نصل عريض يرمى به الوحش ، وقال صاحب المحكم : هو الطويل من النصال وليس بعريض . زاد مسلم : وهو على المروة ، وهو يعين كونه فى عمرة ، ويحتمل أن يكون فى عمرة القضية أو الجعرانة ، ورجح النووى الثانى ، لكن فى رواية أحمد : أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى أيام العشر بمشقص وهو محرم ، يدل على أن ذلك فى حجة الوداع ، لأنه لم يحج غيرها ، وفيه نظر ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يحلّ حتى بلغ الهدى محله ، كما فى الأحاديث الصحيحة وغيرها . وقد بالغ النووى فى الرد على من زعم أن ذلك فى حجة الوداع ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى حجة الوداع كان قارناً وثبت أنه حلق بمنى . وفرّق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حمله على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع ، لأن معاوية لم يكن حينئذ مسلماً إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان متمتعاً ، لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظافرت الأحاديث فى مسلم وغيره أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قيل له : ماشأان الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : إني لبدت رأسى وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر . قال الحافظ متعباً لقوله « لا يصح حمله على عمرة القضاء » مالفظه : قلت : يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر فى تاريخ دمشق فى ترجمة معاوية تصريحاً بأنه أسلم بين الحديبية والقضية ، وأنه كان يخنى إسلامه خوفاً من أبويه . ولا يعارضه قول سعد : فعلناها ،

يعنى العمرة ، وهذا يعنى معاوية كافر بالعرش ، لأنه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ولا ينافيه أيضاً ما رواه الحاكم فى الإكليل أن الذى حلق رأس النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى عمرته التى اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة ، لأنه يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولاً ، وكان الحلاق غائباً فى بعض حاجاته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ، ولا يعكر على كون ذلك فى عمرة الجعرانة إلا رواية أحمد أن ذلك كان فى أيام العشر ، إلا أنها كما قال ابن القيم معلولة أو وهم من معاوية . وقد قال قيس بن سعد راوينا عن عطاء عن ابن عباس عنه : والناس ينكرون هذا على معاوية . قال ابن القيم : وصدق قيس ، فنحن نحلف بالله أن هذا ما كان فى العشر قط . وقال فى الفتح : إنها شاذة ، قال : وأظن بعض راوينا حدث بالمعنى فوقع له ذلك . انتهى .

وأيضاً قد ترك ابن الجوزى رواية أحمد هذه . وقد وافق النووى على ترجيح كون ذلك فى عمرة الجعرانة المحب الطبرى والحافظ ابن القيم ، وتعقبه فى الفتح بأنه جاء أنه حلق فى الجعرانة ، ويحاج عنه بأن الجمع ممكن كما سلف . انتهى من نيل الأوطار للشوكانى رحمه الله . وفى هذا الحديث رواية صحابى عن صحابى ، ورواته كلهم مكيون سوى أبى عاصم فبصرى .

الحديث الخامس والثمانون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ : مَتَى أَرْمِي الْجِمَارَ ؟
 قَالَ : إِذَا رَمَى إِمَامُكَ فَارْمِهِ ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ ، قَالَ : كُنَّا نَتَحَيَّنُ ،
 فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سأله رجل) هو وبرة بن عبد الرحمن
 المسلى الراوى (متى أرمى الجمار) أيام التشريق غير يوم النحر (قال : إذا
 رمى إمامك) يعنى أمير الحاج (فارمه) بهاء ساكنة ، وهى للسكت ، وزاد
 ابن عينية عن مسعر بهذا الإسناد ، فقلت له : أ رأيت إن أخر إمامى ، أى
 الرمى (فأعاد عليه المسألة ، قال : كنا نتحين) من الحين وهو الزمان ،
 أى نراقب الوقت (فإذا زالت الشمس رمينا) أى الجمار الثلاث فى أيام
 التشريق ، وكان ابن عمر خاف على وبرة أنه يخالف الأمير فيحصل له منه
 ضرر ، فلما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتان ، فأعلمه بما كانوا يفعلونه فى
 زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويشترط أن يبدأ بالجمرة الأولى ثم
 الوسطى ثم جمرة العقبة للاتباع . رواه البخارى مع قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم : خذوا عني مناسككم . ولأنه نسل متكرر فيشترط فيه الترتيب كما فى
 السعى ، فلا يعتد برمى الثانية قبل تمام الأولى ، ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين ،
 وقال الحنفية بسقوط الترتيب ، فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتى
 تلى مسجد الخيف جاز ، لأن كل جمرة قرينة بنفسها فلا يكون بعضها تابعا
 للآخر . انتهى . وإذا ترك رمى يوم النحر ورمى أيام التشريق ولو سهو ألزمه
 الدم . قال فى السيل : وأما لزوم الدم فلا دليل على ذلك إلا قول ابن عباس
 إن صح عنه . وقد عرفت أن قول الصحابى ليس بحجة على أحد من العباد .
 ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وأخرجه أبو داود .

الحديث السادس والثمانون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، فَقِيلَ لَهُ :
 إِنَّ نَاساً يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا ، فَقَالَ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي
 أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه أنه رمى) جمرة العقبة (من
 بطن الوادى) فتكون مكة على يساره وعرفة عن يمينه ويكون مستقبل الجمرة ،
 ولفظ الترمذى : لما أتى عبد الله جمرة العقبة استبطن الوادى (فقيل له)
 القائل عبد الرحمن بن يزيد النخعى (إن ناساً يرمونها) أى جمرة العقبة يوم
 النحر (من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه
 سورة البقرة صلى الله عليه) وآله (وسلم) خص سورة البقرة لمناسبتها للحال ،
 لأن معظم المناسك المذكور فيها ، خصوصاً ما يتعلق بوقت الرمي ، وهو قول
 الله تعالى : « واذكروا الله فى أيام معدودات » وهو من باب التلميح ، فكأنه
 قال من هنا رمى من أنزلت عليه أمور المناسك وأخذ عنه أحكامها ، وهو
 أولى وأحق بالاتباع ممن رمى الجمرة من فوقها . ورواة هذا الحديث كلهم
 كوفيون إلا شيخ البخارى فبصرى وسفيان مكي ، وفيه رواية الرجل عن
 خاله ، وفيه ثلاثة من التابعين ، وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه فى الحج .

الحديث السابع والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى . فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنْهُ عَنْ يَمِينِهِ وَرَمَى بِسَبْعٍ ، وَقَالَ : هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنه) أى عن ابن مسعود (رضى الله عنه أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى) وهى جمره العقبة (جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه) واستقبل الجمره (ورمى) الجمره (بسبع) من الحصيات فلا يجزى بست ، وهذا قول الجمهور خلافاً لعطاء فى الإجزاء بالخمسة ومجاهد بالست ، وبه قال أحمد لحديث النسائى عن سعد بن مالك قال : رجعنا فى الحجة مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول : رميت بسبع ، وبعضنا يقول : رميت بست ، فلم يعب بعضهم على بعض . وحديث أبى داود والنسائى أيضاً عن أبى مجلز قال : سألت ابن عباس عن شىء من أمر الجمار ، قال : لا درى رماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست أو سبع وأجيب بأن حديث سعد ليس بمسند ، وحديث ابن عباس ورد على الشك ، وشك الشاك لا يقدر فى جزم الجازم ، وحصى الرمى جميعه سبعون حصاة : لرمى يوم النحر سبع ، ولكل يوم من أيام التشريق إحدى وعشرون ، لكل جمره سبع ، فإن نفر فى اليوم الثانى قبل الغروب سقط رمى اليوم الثالث وهو إحدى وعشرون حصاة ، ولادم عليه ولا إثم فيطرحها ، وما يفعله الناس من دفنها لا أصل له ، وهذا مذهب الأئمة الأربعة ، وعليه أصحاب أحمد ، لكن روى عنه أنها ستون ، فيرمى كل جمره بستة . وعنه أيضاً خمسون ، فيرمى كل جمره بخمسة ، وإذا ترك رمى يوم أو يومين عمداً أو سهواً تداركه فى باقى الأيام ، فيتدارك الأول فى الثانى أو الثالث والثانى أو الأولين فى الثالث ، ويكون ذلك أداء . وفى قول قضاء لمجاوزه للوقت المضروب له ، وعلى الأداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار ، كوقت الاختيار للصلاة ، وجملة الأيام فى حكم الوقت الواحد ، ويجوز تقديم رمى التدارك على الزوال ، ويجب الترتيب بينه وبين رمى يوم التدارك بعد الزوال ، وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ،

ويجوز التدارك بالليل ، لأن القضاء لا يتأقت ، وقيل لا يجوز ، لأن الرمي عبادة النهار كالصوم . ذكره كله الرافعي في الشرح ، وتبعه في الروضة والمجموع . كذا في القسطلاني . قال في السيل : أقول لم يرد ما يدل على هذه الكلية . وأما حديث عاصم بن عدي عند أحمد وأهل السنن ومالك والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاء الإبل في البيتوتة عن منى ، يرمون يوم النحر ، ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر ، فهو على فرض أن بعض هذا الرمي وقع قضاء مختص بأهل الأعذار . نعم حديث « فدين الله أحق أن يقضى » يدل بعمومه على وجوب القضاء لكل عبادة ورد بها الشرع إلا ما خصه دليل . انتهى (وقال) ابن مسعود (هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا إنما يندب في رمي يوم النحر ، أما رمي أيام التشريق فن فوقها ، وقد امتازت جرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر وأن لا يوقف عندها وترمي ضحى ومن أسفلها استحباباً . وقد اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز ، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها . والاختلاف في الأفضل . وفي الحديث جواز أن يقال سورة البقرة وسورة آل عمران ونحوهما ، وهو قول كافة العلماء إلا ما حكى عن بعض التابعين من كراهة ذلك ، وأنه ينبغي أن يقال السورة التي يذكر فيها كذا .

الحديث الثامن والثمانون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسْهَلَ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يرمي الجمرة الدنيا) أى القرية إلى جهة مسجد الخيف (بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة) من السبع ، وإثر بكسر الهمزة وسكون أثاء : أى عقب كل حصاة . واستدل به على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم . وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه (ثم يتقدم) عنها (حتى يسهل) ينزل إلى السهل من بطن الوادى بحيث لا يصيبه المتطائر من الحصى الذى يرمى به (فيقوم مستقبل القبلة) مستدبر الجمرة (فيقوم طويلا ويدعو) قال الحافظ : وقد وقع تفسير طول القيام فيما رواه ابن أبى شيبه بإسناد صحيح عن عطاء : كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة . انتهى . وقال القسطلانى : بقدر سورة البقرة . رواه البيهقى : مع حضور قلبه وخشوع جوارحه (ويرفع يديه) فى الدعاء (ثم يرمى) الجمرة (الوسطى) ثم يأخذ عنها (ذات الشمال) أى يمشى إلى جهة شماله (فيسهل) أى ينزل إلى السهل من بطن الوادى كما فعل فى الأولى (ويقوم مستقبل القبلة) فى مكان لا يصيبه الرمي (فيقوم) قياماً (طويلا) كما وقف فى الأولى (ويدعو ويرفع يديه) فى دعائه (ويقوم) قياماً (طويلا) ثم يرمى جمره ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها (للدعاء) (ثم ينصرف) عقب رميها (ويقول) ابن عمر (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم يفعله) أى جميع ما ذكر .

الحديث التاسع والثمانون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا آخِرَ
عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أُمِرَ الناس) أى أمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس أمر وجوب أو ندب إذا أرادوا سفراً
(أن يكون آخر عهدهم) طواف الوداع (بالبيت) ولمسلم عنه : كان
الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا ينفرون أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت ، أى الطواف به ، كما رواه
أبو داود (إلا أنه خفف عن الحائض) فلم يجب عليها ، واستيفيد الوجوب على
غيرها من الأمر المؤكد ، والتعبير في حق الحائض بالتخفيف ، والتخفيف
لا يكون إلا من أمر مؤكد . قال في الفتح القدير : لا يقال أمر ندب بقريئة
المعنى وهو أن المقصود الوداع ، لأننا نقول : ليس هذا يصلح صارفاً عن
الوجوب لجواز أن يطلب حتماً لما في عدمه من شائبة عدم الأسف على الفراق
وعدم المبالاة به ، على أن معنى الوداع ليس مذكوراً في النصوص ، بل
أن يجعل آخر عهدهم بالطواف ، فيجوز أن يكون معلوماً بغيره مما لم نقف
عليه ، ولو سلم فإنما نعتبر دلالة القرينة إذا لم يقر منها ما يقتضى خلاف مقتضاها
وهنا كذلك فإن لفظ الترخيص يفيد أنه حتم في حق من لم يرخص له ، لأن
معنى عدم الترخيص في الشيء هو تحميم طلبه ، إذ الترخيص فيه هو إطلاق
تركه ، فعدمه عدم إطلاق تركه . وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله
عليه وآله وسلم به ونهيه عن تركه وفعله الذى هو بيان للمجمل الواجب . ولا شك
أن ذلك يفيد الوجوب ، ولا وداع على مرید الإقامة وإن أراد السفر بعده ،
قاله الإمام ، ولا على مرید السفر قبل فراغ الأعمال ، ولا على المقيم بمكة
الخارج للتنعيم ونحوه ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن أخا عائشة
بأن يعمرها من التنعيم ولم يأمرها بوداع ، فلو نفر من منى ولم يطف للوداع
جبر بدم لتركه نسكاً واجباً ، ولو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه
طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عوده من مكة إلى منى كما صرح به

في المجموع ، فإن عاد بعد خروجه من مكة أو منى بلا وداع قبل مسافة القصر وطاف للوداع سقط عنه الدم ، لأنه في حكم المقيم لا إن عاد بعدها فلا يسقط لاستقراره بالسفر الطويل ، ولا يلزم الطواف حائضاً طهرت خارج مكة ولو في الحرم . ذكره كله القسطلاني . واستدل بهذا الحديث على أن الطهارة شرط لصحة الطواف . وأخرجه مسلم والنسائي في الحج .

الحديث التسعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ .

(عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء) بعد أن رمى الجمار ونفر من منى (ثم رقد رقدة بالمحصب) اسم مكان متسع بين مكة ومنى ، وهو أقرب إلى منى ، ويقال له الأبطح ، والبطحاء ، وخيف بنى كنانة ، وحدّه ما بين الجبلين إلى المقبرة (ثم ركب إلى البيت فطاف به) طواف الوداع . وقوله « الظهر لا ينافي » أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرم إلا بعد الزوال ، لأنه رمى فنفر فترل المحصب فصلى به الظهر .

الحديث الحادى والتسعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَنَفَّرَ إِذَا أَفَاضَتْ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : إِنَّهَا لَا تَتَنَفَّرُ ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لَهُنَّ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت) طافت للإفاضة قبل أن تحيض (قال) طاوس (وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر) أى حتى تطهر وتطوف للوداع (ثم سمعته يقول بعد : إن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم رخص لهن) أى للحيض فى ترك طواف الوداع بعد أن طفن طواف الإفاضة . قال فى الفتح : وهذا من مراسيل الصحابة ، لأن ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويبين ذلك ما رواه النسائي والطحاوى عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسأل عن النساء إذا حضن قبل النفرة وقد أفضن يوم النحر ، فقال : إن عائشة كانت تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لهن قبل موته بعام . وفى رواية الطحاوى : قبل موت ابن عمر بعام . قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالأمصار : ليس على الحائض التى قد أفاضت طواف وداع . وروينا عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر أنهم أمروها بالمقام ، فكأنهم أوجبوه عليها ، كما يجب عليها طواف الإفاضة . وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقي عمر ، فخالفناه لثبوت حديث عائشة ، واستدل به الطحاوى ، وبحديث أم سليم على نسخ حديث الحارث فى حق الحائض الذى رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوى ، واللفظ لأبى داود من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفى ، قال : أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض ، قال : ليكن آخر عهدها بالبيت فقال الحارث : كذلك أفئانى . وفى رواية أبى داود : هكذا حدثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثاني والتسعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَا هُوَ مَنَزَلٌ
نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : ليس التحصيب) أى التزول فى المحصب وهو الأبطح كما مر (بشئ) من أمر المناسك الذى يلزم فعله (إنما هو منزل نزل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) للاستراحة بعد الزوال ، فصلى فيه العصرين والمغربين ، وبات فيه ليلة الرابع عشر ، لكن لما نزل به كان التزول به مستحباً اتباعاً لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده . رواه مسلم عن ابن عمر بلفظ : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يتزلون الأبطح ، قال نافع : وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده ، وهذا مذهب الشافعية والمالكية والجمهور ، وفى حديث عائشة عند البخارى : إنما كان منزل يتزله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون - أى التزول به - أسمع لخروجه ، أى أسهل ، راجعاً إلى المدينة ليستوى فى ذلك البطيء والمعتدل ، ويكون مبيتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة . قال فى الفتح : والحاصل أن من نفى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبته كابن عمر أراد دخوله فى عموم التأسي بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم ، لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل ، كما دل عليه حديث أنس وابن عمر . انتهى .

الحديث الثالث والتسعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طَوًى ، وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا أقبل) من المدينة إلى مكة (بات بذى طوى حتى إذا أصبح دخل) مكة (وإذا نفر) من منى (مرّ بذى طوى وبات بها حتى يصبح ، وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك) قال ابن بطال : ليس هذا من مناسك الحج . قال فى الفتح : قلت : وإنما يؤخذ منه أما كن نزوله صلى الله عليه وآله وسلم ليتأذى به فيها ، إذ لا يخلو شيء من أفعاله من حكمة ، والمقصود بهذا الحديث مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة ، وغفل الداودى فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت فى المحصب ، فجعل ذا طوى هو المحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالمحصب فى الليلة التى تلى يوم النفر من منى ، فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذى طوى فينزل بها ويبيت ، فهذا الذى يدل عليه سياق حديث الباب . انتهى . والله أعلم .

أبواب العمرة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ
إِلَّا الْجَنَّةُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب العمرة) *

بضم العين مع ضم الميم وإسكانها وفتح العين وإسكان الميم ، وهي
في اللغة : الزيادة ، وقيل : القصد إلى مكان عامر ، وقيل : مشتق من عمارة
المسجد الحرام . وفي الشرع : قصد الكعبة للذسك بشروط مخصوصة .
(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : العمرة إلى العمرة) قال ابن التين : إلى بمعنى مع ، كقوله تعالى :
« إلى أموالكم » (كفارة لما بينهما) من الذنوب ، والظاهر أن العمرة الأولى
هي المكفرة لأنها هي التي وقع الخبر عنها أنها تكفر ، ولكن الظاهر من جهة
المعنى أن العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها إلى العمرة السابقة ، فإن التكفير
قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر ، واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة
مع أن اجتناب الكبائر مكفر ، فإذا تكفر العمرة ؟ وأجيب بأن تكفير
العمرة مقيد بزمانها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتغايروا
من هذه الحثية ، وأشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر ،
قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ثم بالغ في الإنكار
عليه (والحج المبرور) الذي لا يخالطه إثم أو المتقبل الذي لارياء فيه ولا سمعة
ولا رفث ولا فسوق (ليس له جزاء إلا الجنة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء
على تكفير بعض ذنوبه . قال في الفتح : أما مناسبة الحديث لأحد شقي
الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل بخلاف الشق الآخر وهو فضلها فإنه
واضح ، وكأن المصنف والله أعلم أشار إلى ماورد في بعض طرق الحديث

المذكور وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً : « تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة ، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة » فإن ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ، فيوافق قول ابن عباس : إنها لقرينتها في كتاب الله ، يريد قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » . وأما إذا اتصف بكونه مبروراً فذلك قدر زائد . ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعاً : قيل : يا رسول الله ما برّ الحج ؟ قال : إطعام الطعام وإفشاء السلام . ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور . ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم في حديث أبي هريرة : وفي حديث الباب دلالة على استحباب الإكثار من الاعتار ، خلافاً لقول من قال : يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة ، كالمالكية ، ولمن قال : مرة في الشهر ، من غيرهم . واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجوب أو الندب . وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته . وقد ندب إلى ذلك بلفظه ، فثبت الاستحباب من غير تقييد ، واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن أبي حنيفة أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق . ونقل الأثر عن أحمد : إذا اعتمر فلا بد أن يحلق رأسه أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ، فيمكن حلق الرأس فيها . قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتار عنده في دون عشرة أيام . وفي الحديث أيضاً إشارة إلى جواز الاعتار قبل الحج ، وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه من عند الترمذى . وهذا الحديث رواه مسلم والترمذى أيضاً . وجزم البخارى بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعى وأحمد وغيرهما عن أهل الأثر ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع ، وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الترمذى من طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر : أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة ، أواجبة هي ؟ فقال : لا ، وأن تعتمر خير لك . وقال الترمذى : حسن صحيح ، لكن قال في شرح المذهب : اتفق الحفاظ على أنه حديث

ضعيف ، ولا يغتر بقول الترمذى فيه حسن صحيح . وقال ابن الهمام فى فتح
 القدير : إنه لا ينزل عن كونه حسناً ، والحسن حجة اتفاقاً ، وإن قال
 الدارقطنى الحجاج بن أرطاة يعنى الراوى فيه لا يحتج به فقد اتفقت الروايات
 عن الترمذى على تحسين حديثه هذا ، وقد رواه ابن جريج عن محمد
 ابن المنكدر عن جابر ، وأخرجه الطبرانى فى الصغير والدارقطنى بطريق
 آخر عن جابر فيه يحيى بن أيوب وضعفه ، وقد روى ابن لميعة عن عطاء عن
 جابر : الحج والعمرة فريضتان . أخرجه ابن عدى أيضاً ، ونحوه عند الحاكم
 والدارقطنى عن زيد بن ثابت ، لكن قال : الحاكم الصحيح عن زيد من
 قوله . انتهى . وفيه إسماعيل بن مسلم ضعفه ، ولا يثبت عن جابر فى هذا
 الباب شىء . بل روى ابن الجهم المالكى بإسناد حسن : ليس مسلم . إلا عليه
 عمرة موقوف على جابر . واستدل الأولون بقول الضبى بن معبد : رأيت
 الحج والعمرة مكتوبتين على فأهللت بهما . فقل له : هديت سنة نبيك .
 أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره فى حديث عمر فى سؤال جبريل
 عن الإيمان والإسلام فوقع فيه : وأن تحج وتعمر ، وإسناده قد أخرجه مسلم ،
 لكن لم يسق لفظه . قال الدارقطنى : وإسناده صحيح ، وبأحاديث أخرى
 وبقوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » أى أقيمواهما . وذهب ابن عباس
 وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم .
 ومذهب الحنابلة الوجوب كالحج . قال الزركشى منهم ، وبه جزم جمهور
 الأصحاب ، وعنه أنها سنة ، وعن عائشة عند ابن ماجه والبيهقى وغيرهما
 بأسانيد صحيحة قالت : قلت : يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال :
 نعم جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة . وروى الترمذى وصححه أن أبا رزين
 لقبط بن عامر العقيلي أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول
 الله إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظعن . قال : حج عن
 أبيك واعتمر . وروى عبد الباقي بن قانع عن أبى هريرة قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم : الحج جهاد والعمرة تطوع . وهو أيضاً حجة
 للقائل بسنيتهما . وأخرج ابن أبى شيبه عن عبد الله بن مسعود : الحج فريضة
 والعمرة تطوع . قال ابن الهمام : وكفى بعبد الله قدوة . وتعدد طرق حديث
 الترمذى الذى اتفقت الروايات على تحسينه يرفعه إلى درجة الصحيح ، كما أن

تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن ، فقام ركن المعارضة والافتراض لا يثبت مع المعارضة ، لأن المعارضة تمنعه من إثبات مقتضاه ، ولا يخفى أن المراد من قول الشافعي الفرض الظني هو الوجوب عندنا ، ومقتضى ما ذكرناه أن لا يثبت مقتضى ما روينا أيضاً للاشتراك في موجب المعارضة ، فحاصل التقرير حينئذ تعارض مقتضيات الوجوب والنقل فلا يثبت ويبقى مجرد فعله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه والتابعين ، وذلك يوجب السنة ، فقلنا بها . انتهى . قال الإمام الشوكاني في السيل : ولم يرد دليل صحيح يدل على وجوب العمرة المفردة ، وما ورد مما فيه دلالة على الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح تقوم به الحجة ، وأما قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » فليس هذا في العمرة المفردة بل في العمرة التي مع الحج ، وقد لزم بالدخول فيها والتزاع في وجوب العمرة المفردة من الأصل . ويؤيد عدم الوجوب ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه البيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمرة : أواجبة هي ؟ قال : لا . وفي إسناده الحجاج بن أرطاة ، وفيه ضعف . ويؤيد عدم الوجوب قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت » ولم يذكر العمرة . وفي الأحاديث الصحيحة التي فيها بيان أركان الإسلام الاقتصار على الحج ولم يذكر العمرة . انتهى .

الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ فَقَالَ :
لَا بَأْسَ ، وَقَالَ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ .

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعًا ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . قَالَ السَّائِلُ : فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ :
يَا أُمَّاهُ أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ : مَا يَقُولُ ؟ قَالَ
يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ فِي
رَجَبٍ ، قَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا اعْتَمَرَ عُمْرَةً إِلَّا وَهُوَ
شَاهِدُهُ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل عن العمرة) السائل عكرمة
ابن خالد المخزومي (قبل الحج ، فقال) ابن عمر (لابأس) زاد أحمد وابن خزيمة
لابأس على أحد أن يعتمر قبل الحج (وقال : اعتمر النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم قبل أن يحج * وعنه) أى عن ابن عمر رضى الله عنهما (أنه
قيل له : كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) القائل عروة بن الزبير
كما فى مسلم (قال : أربع) بالرفع أى عمره أربع ، ولأبى ذر : أربعاً
بالنصب ، أى اعتمر أربعاً (إحداهن) أى العمرات كانت (فى رجب)
فكرهنا أن نردّ عليه (قال السائل : فقلت لعائشة) أم المؤمنين رضى الله
عنها (يا أمّاه ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن) عبد الله بن عمر رضى الله
عنها (قالت) عائشة (ما يقول) عبد الله (قال) عروة (يقول : إن رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم) اعتمر أربع عمرات إحداهن فى) شهر (رجب
قالت) عائشة (يرحم الله أبا عبد الرحمن ، ما اعتمر) النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (عمرة إلا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه (وما اعتمر)

صلى الله عليه وآله وسلم (في) شهر (رجب قط) قالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ولم تنكر عليه إلا قوله « إحداهن » في رجب » وزاد مسلم عن عطاء عن عروة : وابن عمر يسمع ، فما قال لا ، ولا نعم ، سكت . قال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان اشتبه عليه أو نسي أو شك . انتهى . وبهذا يجاب عما استشكل من تقديم قول عائشة النافي على قول ابن عمر المثبت ، وهو خلاف القاعدة المقررة .

الحديث الثالث

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعًا ، عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَدَّهَ الْمُشْرِكُونَ ، وَعُمْرَةً مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَالَحَهُمْ ، وَعُمْرَةَ الْجِعْرَانَةِ إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةَ أَرَاهُ حُسَيْنٍ ، قُلْتُ : كَمْ حَجَّ ؟ قَالَ : وَاحِدَةً ، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ رَدُّوهُ ، وَمِنَ الْقَابِلِ عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَعُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أنه سئل : كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله) وسلم) السائل قتادة بن دعامة (قال أربعاً : عمره الحديبية في ذى القعدة) سنة ست (حيث صدّه المشركون) فنحر الهدى بها وحلق هو وأصحابه ورجع إلى المدينة (وعمره من العام المقبل في ذى القعدة حيث صالحهم) يعنى قريشاً ، وهى عمره القضاء والقضية ، وإنما سميت بهما لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قاضى قريشاً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التى صد عنها ، إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة . وهذا مذهب الشافعية والمالكية . وقال الحنفية : هى قضاء عنها . قال فى الفتح القدير : وتسمية الصحابة وجميع السلف إياها بعمره القضاء ظاهر فى خلافه ، وتسمية بعضهم إياها عمرة القضية لاينفيه ، فإنه اتفق فى الأولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل مكة على أن يأتى من العام المقبل فيدخل مكة بعمره ويقم ثلاثاً وهذا الأمر قضية تصح إضافة هذه العمرة إليها فإنها عمرة كانت عن تلك القضية ، فهى قضاء عن تلك القضية ، فتصح إضافتها إلى كل منهما ، فلا تستلزم الإضافة إلى القضية نفي القضاء ، والإضافة إلى القضاء تفيد ثبوته ، فيثبت مفيد ثبوته بلا معارض . انتهى (وعمره الجعرانة) وهى ما بين الطائف ومكة (إذ) أى حين (قسم غنيمة ، أراه) أى أظنه ، وهو اعترض

بين المضاف وبين (حنين) المضاف إليه ، وكان الراوى طراً عليه شك فأدخل لفظ أراه بينهما . وقد رواه مسلم عن همام بغير شك . وحنين واد بينه وبين مكة ثلاثة أميال ، وكانت في سنة ثمان في زمن غزوة الفتح ، ودخل صلى الله عليه وآله وسلم بهذه العمرة إلى مكة ليلاً وخرج منها ليلاً إلى الجعرانة فبات بها فلما أصبح وزالت الشمس خرج في بطن سرف حتى جاء مع الطريق ، ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس . قال قتادة (قلت) لأنس (كم حج) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) حج (واحدة وفي رواية أنه قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث ردّوه ومن القابل عمرة الحديبية) قال ابن التين : هذا أراه وهماً لأن التي ردّوه فيها هي عمرة الحديبية ، وأما التي من قابل فلم يرّده منها . قال الحافظ : قلت لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرة الحديبية » يتعلق بقوله « حيث ردّوه » انتهى (وعمرة في ذى القعدة) وهي عمرة الجعرانة (وعمرة مع حجته) وهي الرابعة .

الحديث الرابع

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ مَرَّتَيْنِ .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في ذى القعدة قبل أن يحج مرتين) وهذا لا يدل على نفي غيره ، لأن مفهوم العدد لا اعتبار له ، وقيل : إن البراء لم يعد الحديبية لكونها لم تتم والتي مع حجته لأنها دخلت في أفعال الحج ، وكلهن أى الأربعة في القعدة في أربعة أعوام على ما هو الحق ، كما ثبت عن عائشة وابن عباس : « لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا في ذى القعدة ، ولا يتأفیه كون عمرته التي مع حجته في ذى الحجة ، لأن مبدأها كان في ذى القعدة ، لأنهم خرجوا الخمس بقين من ذى القعدة كما في الصحيح ، وكان إحرامه بها في وادى العقيق قبل أن يدخل ذو الحجة ، وفعلها كان في ذى الحجة ، فصح طريقاً للإثبات والنفي ، وأما ما رواه الدارقطنى عن عائشة : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة رمضان » فقد حكم الحفاظ بغلط هذا الحديث ، إذ لا خلاف أن عمره لم تزد على أربع ، وقد عينها أنس وعدّها وليس فيها ذكر شيء منها في غير ذى القعدة سوى التي مع حجته ، ولو كانت له عمرة في رجب وأخرى في رمضان لكانت ستاً ، ولو كانت أخرى في شوال كما هو في سنن أبى داود عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في شوال كانت سبعاً والحق في ذلك أن ما أمكن فيه الجمع وجب ارتكابه دفعاً للمعارضة ، وما لم يمكن فيه حكم بمقتضى الأصح والأثبت . وهذا أيضاً ممكن الجمع بإرادة عمرة الجعرانة ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى حنين في شوال وأحرم بها في ذى القعدة ، فكان مجازاً للقرب . هذا إن صح وحفظ وإلا فالمعول عليه الثابت . والله أعلم . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهداً فكيان ، وفيه التحديث والعنونة والسؤال والسماع والقول .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ وَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ ، وَأَنَّ سُرَاقَةَ بِنَ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا ، فَقَالَ : أَلَكُمْ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ لِلْأَبَدِ .

(عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يردف (أى بإرداف (عائشة) أخته ، أى يركبها ورائه على ناقته (ويعمرها) من الإعمار (من التنعيم) إنما عين التنعيم لأنه أقرب إلى الحل من غيره ، وهو موضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة أقرب أطراف الحل إلى البيت ، سمي به لأنه على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي اسمه نعان . قاله فى القاموس . وقال الحب الطبرى فيما قرأته فى تحصيل المرام : هو أمام أدنى الحل وليس بطرف الحل ، ومن فسره بذلك فقد تجاوز وأطلق اسم الشيء على ما قرب منه . انتهى . وروى الأزرقي من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذى اعتمدت منه عائشة ، قال : فأشار إلى الموضع الذى ابتنى فيه محمد بن على بن شافع المسجد الذى وراء الأكمة ، وهو المسجد الحرب ، وهو أفضل مواقيت العمرة بعد الجعرانة عند الأربعة إلا أبا حنيفة رحمه الله . انتهى . واستدل بالحديث على تعيين الخروج إلى أدنى الحل لمريد العمرة ، فيلزمه الخروج من الحرم ولو بقليل من أى جانب شاء ، للجمع فيها بين الحل والحرم ، كالجمع فى الحج بينهما بوقوفه بعرفة ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر عائشة بالخروج إلى الحل للإحرام بالعمرة ، فلو لم يجب الخروج لأحرمت من مكانها لضيق الوقت ، لأنه كان عند رحيل الحاج ، وأفضل بقاع الحل للإحرام بالعمرة الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية ، ولو أحرم بها من مكة وتم أفعالها ولم يخرج إلى الحل قبل تلبسه بفرض منها أجزأه ما أحرم به ولزمه الدم ، لأن الإساءة بترك الإحرام من الميقات إنما تقتضى لزوم الدم لاعدم

الإجزاء ، فإن عاد إلى الحل قبل التلبس بفرض سقط عنه الدم . ذكره القسطلاني . قال في الفتح : هل يتعين التنعيم لمن كان بمكة أم لا ، وإذا لم يتعين ، هل لها فضل على الاعتمار من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب الهدى ، يعنى الحافظ ابن القيم رحمه الله : لم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة إلا داخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ، ولا يثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم إلا عائشة وحدها . انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها . واختلفوا أيضاً هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ، فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت لأهل مكة التنعيم . ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم أو إلى الجعرانة فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي ميقاتاً من مواقيت الحج . قال الطحاوى : ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم ، ولا ينبغي مجاوزته ، كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج . وخالفهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل ، وإنما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بالإحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت : فكانت أدنانا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه ، قال : فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء . انتهى . قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله : لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لعذر لا في رمضان ولا في غيره ، والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة إلا عائشة ، ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين . انتهى . وقد تقدم ما قاله صاحب الهدى نقلاً عن الفتح ، وزاد : وقد قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الوحي ثلاث عشرة سنة لم ينقل أنه اعتمر خارجاً من مكة ، ولم يفعله أحد على عهده قط إلا عائشة ، لأنها أهلت بالعمرة فحاضت ، فأمرها فقرنت فوجدت في نفسها أن ترجع صواحبا بحجة وعمرة مستقلتين ، فإنهن كن متمتعات ولم يحضن ، وترجع هي بعمرة

فى ضمن حجتها ، فأمر أخاها أن يعمرها من التمتع مطيباً لقلبها . انتهى .
 وتدل له رواية البخارى عن جابر رضى الله عنه وفيها قالت : يارسول الله
 أنتطلقون بعمره ؟ أى منفردة عن حجة ، وحجة ، أى منفردة عن عمرة ،
 وأنطلق بالحج ؟ أى من غير عمرة منفردة . فأمر صلى الله عليه وآله وسلم
 عبد الرحمن بن أبى بكر أن يخرج معها إلى التمتع . قال القسطلانى : أى لتعتمر
 منه تطيباً لقلبها . فاعتمرت منه بعد الحج فى ذى الحجة ، أى ليلة المحصب
 (وأن سراقه بن مالك بن جعشم) بضم الجيم المدلجى الكنانى (لقي النبى صلى
 الله عليه) وآله (وسلم بالعقبة وهو) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 (يرميها) أى يرمى جمرة العقبة (فقال) أى سراقه (ألستم هذه) الفعلة وهى
 فسخ الحج إلى العمرة أو القران أو العمرة فى أشهر الحج (خاصة يارسول
 الله ؟) أى هل مخصوصة بكم فى هذه السنة ، أو لكم ولغيركم أبداً (قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له (لا ، بل للأبد) وفى رواية جعفر عند مسلم :
 فقام سراقه فقال : يارسول الله ألعامنا هذا أم للأبد ؟ فشبك أصابعه واحدة
 فى أخرى وقال : دخلت العمرة فى الحج مرتين ، لا بل للأبد أبداً . ومعناه
 كما قال النووى عند الجمهور : أن العمرة يجوز فعلها فى أشهر الحج إبطالا
 لما كان عليه أهل الجاهلية ، وقيل معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة ،
 قال : وهو ضعيف ، وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل
 الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ ، وهو مذهب الحنابلة ، بل قال المرداوى
 فى كتابه «الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف» ، وهو شرح المقنع لشيخ
 الإسلام موفق الدين بن قدامة : إن فسخ القارن والمفرد حجها إلى العمرة
 مستحب بشرطه نص عليه وعليه الأصحاب قاطبة ، قال : وهو من مفردات
 المذهب ، لكن المصنف ، أى ابن قدامة هنا ذكر الفسخ بعد الطواف والسعى
 وقطع به الخرق ، وقدمه الزركشى وقال هذا ظاهر الأحاديث ، وعن
 ابن عقيل : الطواف بنية العمرة هو الفسخ ، وبه حصل رفض الإحرام لاغير ،
 قال : فهذا تحقيق فسخ الحج وما يفسخ به . وقال فى الكافى : يسنّ لها
 إذا لم يكن معها هدى أن يفسخا نيتهما بالحج وينويا عمرة مفردة ويحلا من
 إحرامهما بطواف وسعى وتقصير ليصيرا متمتعين . وقال فى الانتصار :
 لو ادعى مدع وجوب الفسخ لم يبعد . وقال الشيخ تقي الدين : يجب على من

اعتقد عدم مساعه أن يعتقده ولو ساق هدياً فهو على إحرامه لا يصح فسخه الحج إلى العمرة على الصحيح عندهم ، وحيث صح الفسخ لزم دم على الصحيح من مذهبهم نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . انتهى . وقال بعض الحنابلة : نحن نشهد الله أنا لو أحرمنا بحج لرأينا فرضاً فسخه إلى عمرة تفادياً من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك أن في السنن عن البراء ابن عازب : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فأحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال : اجعلوها عمرة ، فقال الناس : يا رسول الله قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة ؟ قال : انظروا ما أمركم به فافعلوا ، فردوا عليه القول ، فغضب ... الحديث . وقال سلمة بن شبيب لأحمد : كل أمرك عندي حسن إلا خلة واحدة . فقال : وما هي ؟ قال : تقول بفسخ الحج إلى العمرة . فقال : ياسلمة كنت أرى لك عقلاً ، عندي في ذلك أحد عشر حديثاً صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتركها لقولك ؟ وقال في الفتح : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ وَقَعَ عَنِ الْأَمْرَيْنِ لَتَعَدُّدِ الْمَكَانَيْنِ . انتهى . وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف : هو مختص بهم تلك السنة لا يجوز بعدها ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج . وفي حديث أبي ذر عند مسلم : كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، يعني فسخ الحج إلى العمرة . وعند النسائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : لا بل لنا خاصة . وهذا لا يعارضه حديث سراقه ، لأن سبب الأمر بالفسخ ما كان إلا تقرير الشرع العمرة في أشهر الحج مالم يكن مانع من سوق الهدى ، وذلك أنه كان مستعظماً عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من أفجر الفجور ، فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من إنكاره بحملهم على فعله بأنفسهم فلو لم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتاً كما قال الإمام أحمد حيث قال : لا يثبت عندي ولا يعرف هذا الرجل ، كان حديث ابن عباس : كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ... الحديث ، صريحاً في كون سبب الأمر بالفسخ هو قصد محو ما استمر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه . وقال ابن المنير : ترجم على أن العمرة من التمتع ،

ثم ذكر حديث سراقه ، وليس فيه تعرض لميقات ، ولكن الأصل العمرة في أشهر الحج . وأجاب بأن وجه ذكره في الترجمة الرد على من لعله يزعم أن التنعيم كان خاصاً باعتمار عائشة حينئذ ، فقرر بحديث سراقه أنه غير خاص وأنه عام أبداً . انتهى . وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسوخ الحج إلى العمرة في كتابه الهدى وكتاب أعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه . ولا شك أن الحجة معه لأمع غيره ، يتضح ذلك بعد النظر الصحيح في كتبه ، وقد جنح إلى مارجحه الإمام ابن القيم الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار ، وبسط القول في ذلك وقوى دعائمه بالأدلة الصحيحة ، فراجعته تجد ما يشفي ويكفي ، وبالله التوفيق . وحديث الباب أخرجه البخاري في التني ، وأبو داود في الحج . وحديث سراقه هذا طرف من حديث جابر الطويل لامن حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فكان على صاحب التجريد أن يقول : وفي رواية عن جابر أن سراقه ، إلخ ، رفعا لهذا الوهم ، لكن قصرت عبارته في هذا المقام ، أو هو سهو من قلم الناسخ أو الطابع ، والله أعلم .

الحديث السادس

حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْحَجِّ تَكَرَّرَ كَثِيرًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَمَامِهِ .

(حديث عائشة رضي الله عنها في الحج) أى في ذكر قصة حج الوداع (تكرار كثيراً ، وقد تقدم بتامه) فلا حاجة إلى العود بذكره .

الحديث السابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا فِي الْعُمْرَةِ : وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَفَقَتِكَ أَوْ نَصَبِكَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها في العمرة : ولكنها) أى عمرتك (على قدر نفقتك أو نصبك) تعبك ، لما في إنفاق المال في الطاعات من الفضل ووقع النفس عن شهواتها من المشقة ، وقد وعد الله الصابرين أن يوفيهم أجرهم بغير حساب ، لكن قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام : إن هذا ليس بمطرد ، فقد تكون بعض العبادات أخف من بعض وهى أكثر فضلاً بالنسبة إلى الزمان ، كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام الليل من رمضان في غيرها ، وبالنسبة للمكان ، كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره . وأجيب بأن الذى ذكره لا يمنع الاطراد ، لأن الكثرة الحاصلة فيما ذكره ليست من ذاتها وإنما هى بحسب ما يعرض لها من الأمور المذكورة . و «أو» فى قوله «أو نصبك» قال الكرماني : إما للشك وإما للتنويع . وفى رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن منيع عن إسماعيل مایؤید الأول ولفظه : على قدر نصبك أو تعبك . وفى لفظ : على قدر نفقتك أو نصبك ، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفى رواية الطبرانی والحاكم مایؤید الثانى ولفظه . إن لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك بواو العطف . وقد استدل بظاهر هذا الحديث على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجراً من جهة الحل البعيدة ، وهذا ليس بشيء ، لأن الجعرانة والحديبية مسافتهما إلى مكة واحدة ستة فراسخ ، والتنعيم مسافته إليها فرسخ واحد ، فهو أقرب إليهما منهما . وقد قال الشافعى : أفضل بقاع الحل للاعتبار الجعرانة ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحرم منها ، ثم التنعيم ، لأنه أذن لعائشة ، قال : وإذا تنحى عن هذين الموضعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب إلى . انتهى . وعن أحمد أن المكى كلما تباعد في العمرة كان أعظم للأجرة . وقال الحنفية : أفضل بقاع الحل للاعتبار التنعيم . ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة ،

ووجهه أنه لم ينقل أن أحداً من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج من مكة إلى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة ، وأما اعتباره من الجعرانة فكان حين رجوع من الطائف مجتازاً إلى المدينة ، ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل في زيادة التعب والنفقة ، وإنما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى الحل ، لا من جهة أنه أبعد منه .
قاله في الفتح .

الحديث الثامن

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا كَانَتْ كُلَّمَا مَرَّتْ
بِالْحَجُّونِ تَقُولُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، لَقَدْ نَزَّلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا ، وَنَحْنُ
يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ ، قَلِيلٌ ظَهَرْنَا ، قَلِيلَةٌ أَزْوَادُنَا ، فَأَعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي
عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَقُلَانٌ وَقُلَانٌ ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَخْلَلْنَا ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا
مِنَ الْعِشِيِّ بِالْحَجِّ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها كانت كلما مرت بالحجون)
بفتح الحاء وضم الجيم المخففة وسكون الواو آخره نون . قال التقى القاسي في تاريخ
البلد الحرام : هو جبل بالمعل ، مقبرة أهل مكة على يسار الداخل إلى مكة
ويمين الخارج منها إلى منى ، على مقتضى ما ذكره الأزرقى والفاكهى في تعريفه
لأنهما ذكراه في شق معل مكة اليماني ، وهو الجهة التي ذكرناها ، وإذا
كان كذلك فهو يخالف ما يقوله الناس من أن الحجون الثانية التي يهبط منها
إلى مقبرة المعل . وكلام الحب الطبري يوافق ما يقوله الناس . قال القسطلاني :
وكنت قلدته في ذلك ثم ظهر لي أن ما قاله الأزرقى والفاكهى أولى ، لأنهما
بذلك أدرى ، وقد وافقهما على ذلك إسحق الخزاعي راوى تاريخ الأزرقى .
ولعل الحجون على مقتضى قول الأزرقى والفاكهى والخزاعي : الجبل الذي
يقال فيه قبر ابن عمر أو الجبل المقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب
الجرارين . انتهى . قال في الفتح : حجون : جبل معروف بمكة ، وقد
تكرر ذكره في الأشعار عند المقبرة المعروفة بالمعلاة على يسار الداخل إلى مكة
ويمين الخارج منها إلى منى ، قال : وهذا الذي ذكرناه محصل ما قاله الأزرقى
والفاكهى وغيرهما ، وذكر الأزرقى أنه شعب أبي دب : رجل من بني عامر .
قال الحافظ ابن حجر : قد جهل هذا الشعب الآن ، إلا أن بين سور مكة
الآن وبين الجبل المذكور مكاناً يشبه الشعب فعله هو . انتهى . وأغرب
السهيلى فقال : الحجون على فرسخ وثلث من مكة ، وهو غلط واضح كما بينه
في الفتح .

(تقول : صلى الله على محمد ، لقد نزلنا معه هاهنا ونحن يومئذ خفاف)
بكسر الخاء ، جمع خفيف . ولمسلم : خفاف الحقائق ، جمع حقيقة بفتح
المهملة وبالقاف والموحدة : ما احتجب الراكب خلفه من حوائجه في موضع
الرديف (قليل ظهرنا) أى مراكبنا (قليلة أزوادنا ، فاعتمرت أنا وأختي
عائشة) أى بعد أن فسخنا الحج إلى العمرة (والزبير بن العوام وفلان وفلان)
قال في الفتح : لم أقف على تعيينهما وكأنها سمت بعض من عرفته ممن لم يسق
الهدى (فلما مسحنا البيت) أى بركته ، وكنت بذلك عن الطواف ، إذ هو من
لوازم المسح عليه عادة ، والمراد غير عائشة لأنها كانت حائضاً (أهللنا)
أى بعد السعى ، وحذف اختصاراً ، فلا حجة فيه لمن لم يوجب السعى ،
لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع . وقد جاء من طريق أخرى
صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجمل على ما يبين ، ولم تذكر الحلق
ولا التقصير ، فاستدل به على أنه استباحة محظور . وأجيب بأن عدم ذكره
هنا لا يلزم منه ترك فعله ، فإن القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير
في عدة أحاديث ، وهذا كقوله : لما زنى فلان رجم ، والتقدير : لما أحصن
وزنى رجم ، فإن قلت في مسلم : وكان مع الزبير هدى فلم يحل ، وهو
مغاير لما هنا لذكرها الزبير مع من أحل ، أجاب النووي بأن إحرام الزبير
بالعمرة وتحللها منها كان في غير حجة الوداع (ثم أهللنا من العشي بالحج)
وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج أيضاً . قال في الفتح : واختلفوا فيمن
جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى ، فقال : الأكثر عليه الهدى ، وقال
عطاء : لاشيء عليه ، وقال الشافعي : تفسد عمرته وعليه المضى في فاسدها
وقضاؤها . واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم
لا شيء عليه ، بخلاف من قال عليه دم .

الحديث التاسع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قفل (من غزو أو حج أو عمرة يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتحيتين مكان عال (من الأرض ثلاث تكبيرات ، ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) قال القرطبي : في تعقيب التكبير بالتهليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاب جميع الموجودات ، وأنه المعبود في جميع الأماكن (آيبون) أي نحن آيبون ، جمع آيب ، أي راجع ، وزنه ومعناه أي راجعون إلى الله ، وليس المراد الإخبار بمجرد الرجوع فإنه تحصيل الحاصل ، بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالأوصاف المذكورة (تائبون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعاً إلى ما هو محمود شرعاً ، وفيه إشارة إلى التقصير في العبادة ، قاله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعليماً لأمته (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كلها رفع بتقدير نحن ، والجار والمجرور متعلق بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وعده به من إظهار دينه بقوله تعالى : « وعدكم الله مغنم كثيرة » . وقوله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض » الآية ، وهذا في الغزو ، ومناسبتة للحج قوله تعالى : « لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين » (ونصر عبده) محمداً صلى الله عليه وآله وسلم (وهزم الأحزاب) يوم الأحزاب أو أحزاب الكفر في جميع

الأيام والمواطن (وحده) من غير فعل أحد من الآدميين ، ويحتمل أن يكون خبراً بمعنى الدعاء ، أى اللهم اهزم الأحزاب ، والأول أظهر ، وظاهر قوله « من غزو أو حج أو عمرة » اختصاصه بها ، والذي عليه الجمهور أنه يشرع فى كل سفر طاعة كطلب علم ، وقيل يتعدى إلى المباح ، لأن المسافر فيه لأثواب له فلا يمتنع عليه ما يحصل له الثواب ، وقيل يشرع فى سفر المعصية أيضاً ، لأن مرتكب المعصية أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره . وتعقب بأن الذى يخصه بسفر الطاعة لا يمنع المسافر فى مباح ولا معصية من الإكثار من ذكر الله تعالى ، وإنما التزاع فى خصوص هذا الذكر فى هذا الوقت المخصوص . فخصه قوم به كما يختص الذكر المأثور عقب الأذان والصلاة ، وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الدعوات ، ومسلم فى الحج ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى السير .

الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ أُغَيْلِمَةُ بَنَى عَبْدَ الْمُطَّلِبِ فَحَمَلَ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة) في الفتح (استقبله أُغَيْلِمَةُ بَنَى عَبْدَ الْمُطَّلِبِ) بضم الهمزة من أُغْلِمَ وفتح الغين المعجمة . قال في الصحاح : الغلام معروف وتصغيره غليم والجمع غلمة وغللمان ، واستغنوا بغلمة عن أغلمة ، وتصغير الغلمة أُغَيْلِمَةُ على غير مكبره ، كأنهم صغروا أغلمة ، وإن كانوا لم يقولوه ، كما قالوا : أُصْدِيَّةٌ في تصغير صبية ، وبعضهم يقول غلِمة على القياس . وقال في القاموس : الغلام الطار الشارب ، والكهل ضده ، أو من حين يولد إلى أن يشب ، جمعه أغلمة وغلمة وغللمان وهى غلامه . انتهى . ومراده صبيان بنى عبد المطلب ، وإضافتهم إليه لكونهم من ذريته (فحمل) صلى الله عليه وآله وسلم (واحداً) منهم (بين يديه) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب (وآخر خلفه) وهو قثم بن العباس بن عبد المطلب . كذا قاله الحافظ ابن حجر ، لكن لا أعلم هل خرج عبد الله بن جعفر من المدينة إلى مكة بعد أن دخلها مع أبيه من الحبشة حتى استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه مكة في الفتح ، فليُنظر . وقول الحافظ ابن حجر : وكون الترجمة لتلقى القادم من الحج . والحديث دال على تلقي القادم للحج ليس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى . تعقبه العين فقال : لانسلم أن كون الترجمة لتلقى القادم من الحج بل هى لتلقى القادم للحج . والحديث يطابقه . وهذا القائل ذهل وظن أن الترجمة وضعت لتلقى القادم من الحج ، وليس كذلك ، وذلك لأنه لو علم أن لفظ الاستقبال في الترجمة مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل ذكره مطوى لما احتاج إلى قوله : وكون الترجمة إلى آخره . انتهى . ولعله أخذ من كلام ابن المنير حيث تعقب ابن بطلال لما قال في الحديث : من الفقه جواز تلقي القادمين من الحج ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر ذلك ، بل سرّ به

لحملة لها بين يديه وخلفه ، فقال : هذا ليس تلقياً للقادم من الحج ولكنه تلقى القادم للحج ، قال : وتلك العادة إلى الآن يتلقى المجاورون وأهل مكة القادمين من الركبان . انتهى . نعم يؤخذ منه بطريق القياس تلقى القادمين من الحج ، بل ومن في معناهم ، كمن قدم من جهاد أو سفر ، تأنيساً لهم وتطييباً لقلوبهم . وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قدم من سفر تلقى بصبيان أهل بيته ، وأنه قدم من سفر فسبق بي إليه فحملني بين يديه ثم جرى بأحد ابني فاطمة فأردفه خلفه فدخلنا المدينة ثلاثة على دابة . وفي المسند وصحيح الحاكم عن عائشة قالت : أقلبنا من مكة في حج أو عمرة فتلقانا غلمان من الأنصار كانوا يتلقون أهاليهم إذا قدموا . وذكر ابن رجب في لطائفه عن أبي معاوية الضرير عن حجاج عن الحكم قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما : لو يعلم المقيمون ما للحاج عليهم من الحق لأتوهم حين يقدمون حتى يقبلوا رواحلهم لأنهم وفد الله في جميع الناس وما للمنقطع حيلة سوى التعلق بأذيال الواصلين . وفي حديث الباب التحديث والعنونة والقول ، ورواته الثلاثة الأول بصريون ، وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس ، والنسائي في الحج .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُدُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يطرق أهله) بضم الراء من الطروق ، أى لا يأتيهم ليلاً إذا رجع من سفره ، ولا يكون الطروق إلا ليلاً . قيل : إن أصل الطروق من الطرق وهو الدق ، وسمى الآتى بالليل طارفاً لحاجته إلى دق الباب (كان لا يدخل إلا غدوة أو عشية) لكراهته لطروق أهله .

الحديث الثاني عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا .

(عن جابر رضى الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق) أى المسافرين (أهله ليلا) يعنى كراهة أن يهجم منها على مايقبح عند اطلاعه عليه فيكون سبباً إلى بغضها وفراقها ، فنهى صلى الله عليه وآله وسلم على ماتدوم به الألفة وتتأكد به المحبة ، فينبغى أن يحتنب مباشرة أهله فى حال البذاذة وغير النظافة ، وأن لايتعرض لرؤية عورة يكرهاها منها .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَاقَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ : مِنْ حُبِّهَا .

(عن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة) أى طرقها المرتفعة . وفى رواية المستملى : دوحات أى شجرها العظام . وفى رواية : جذرات . وفى أخرى : جذران ، جمع جدار . قال صاحب المطالع : جذرات أرجح من دوحات . قلت : وهى رواية الترمذى أيضاً (أوضع ناقته) أى حملها على السير السريع (وإن كانت) أى المركوبة (دابة) وهى أعم من الناقة (حركها ، وزاد فى رواية : من حبها) أى بسبب حبه المدينة . وفى الحديث دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَنَوْمُهُ ، فَإِذَا
قَضَى نَهْمَتَهُ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
السفر قطعة من العذاب) أى جزء منه بسبب الألم الناشئ عن المشقة فيه ،
لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف . قال ابن المنير : أشار
البخارى بهذا إلى أن الإقامة في الأهل أفضل من المجاهدة . انتهى . قال في
الفتح : وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون البخارى أشار بإبراده في
الحج إلى حديث عائشة بلفظ : إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله .
انتهى (يمنع أحدكم طعامه وشرايه ونومه) وليس المراد بالمنع منع حقيقتها
بل منع كمالها . وفي حديث أبي سعيد المقبرى : السفر قطعة من العذاب ،
لأن الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه . وللطبرانى : لا يهتأ أحدكم نومه
ولا طعامه ولا شرايه . وفي حديث ابن عمر عند ابن عدى : وإنه ليس له دواء
إلا سرعة السير ، أو المراد يمنعه ذلك في الوقت الذى يريده لاشتغاله بالمسير .
قال القسطلانى وهو في الفتح أيضاً : ولما جلس إمام الحرمين موضع أبيه
سئل : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق
الأحباب . ولا يعارض ما ذكر حديث ابن عباس وابن عمر مرفوعاً : سافروا
تغنموا . وفي رواية : ترزقوا . ويروى : سافروا تصحوا ، لأنه لا يلزم من
الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة والغنمة والرزق أن لا يكون قطعة من العذاب
لما فيه من المشقة . فصار كاللدواء المر المعقب للصحة ، وإن كان في تناوله
الكرهية (فإذا قضى نهيمته) أى رغبته وشهوته وحاجته (فليعجل) الرجوع
(إلى أهله) زاد في حديث عائشة عند الحاكم : فإنه أعظم لأجره . قال
ابن عبد البر : وزاد فيه بعض الضعفاء عن مالك : وليتخذ لأهله هدية وإن
لم يجد إلا حجراً ، يعنى حجر الزناد . ثم قال : وهى زيادة منكرة . قال

فى الفتح : وفى الحديث كراهة التغرب عن الأهل بغير حاجة واستحباب
استعجال الرجوع ولاسيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة ، ولما فى الإقامة فى
الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما فى الإقامة من تحصيل
الجماعات والقوة على العبادات . واستنبط منه الخطابى تغريب الزانى ، لأنه
قد أمر بتعذيبه ، والسفر من جملة العذاب . قال الحافظ ابن حجر : ولا يخفى
مافيه .

أبواب المحصر

الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدْ أُحْصِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ حَتَّى أَعْتَمَرَ عَاماً قَابِلاً .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب المحصر) *

بضم الميم وسكون الحاء وفتح الصاد ، وهو الممنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت ، كالمعتمر الممنوع منه .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قد أحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين صدّه المشركون عن البيت في الحديبية (فحلق رأسه وجامع نساءه ونحر هديه حتى اعتمر عاماً قابلاً) تمسك به من قال : لافرق بين الإحصار بالعدو وبغيره . قال عطاء : الإحصار من كل شيء يحبس به فهو عام في كل حابس من عدو ومرض وغيرهما . وبه قال الحنفية ، ككثير من الصحابة وغيرهم ، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدخ بانه محصر . أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح عنه والطحاوي ، قالوا : وإذا قامت الدلالة على أن شرعيته للحابس مطلقاً استفيد جوازه لمن سرقت ناقته ولا يقدر على المشي . وقال مالك والشافعي وأحمد : لا إحصار إلا بالعدو ، لأن الآية ، يعني قوله تعالى : « فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وردت لبيان حكم انحصاره صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكان بالعدو . وقال في سياق الآية « فإذا أمنتم » فعلم أن شرعية الإحصار في العدو كانت لتحصيل الأمن منه ، وبالإحصار لا ينجو من المرض ، فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه ، فلا يكون النص الوارد في العدو وارداً في المرض فلا يلحق به دلالة ولا قياساً ، لأن شرعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الإحصار على خلاف القياس فلا يقاس عليه . وفي الموطأ عن سالم عن أبيه قال : من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت . واحتج الحنفية بأن الإحصار هو

المنع ، والاعتبار بعموم اللفظ لاختصاص السبب ، وبأن إجماع أهل اللغة على أن مدلول لفظ الإحصار بالعمرة المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ . وبحث فيه ابن الهمام بأنه ظاهر في أن الإحصار خاص بالمرض ، والحصر خاص بالعدو ، ويحتمل أن يراد كون المنع بالمرض من صدقات الإحصار ، فإن أراد الأول ، ورد عليه كون الآية لبيان حكم الحادثة التي وقعت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضى الله عنهم ، واحتاج إلى جواب صاحب الأسرار ، وحاصله كون النص الوارد لبيان حكم حادثة قد ينتظمها لفظاً ، وقد ينتظم غيرها مما يعرف به حكمها دلالة ، وهذه الآية كذلك ، إذ يعلم منها حكم منع العدو بطريق الأولى ، لأن منع العدو حسي لا يتمكن معه من المضى ، بخلافه في المرض ، إذ يمكن بالمحمل والمركب والخدم ، فإذا جاز التحلل مع هذا فمع ذلك أولى . وفي نهاية ابن الأثير يقال : أحصره المرض أو السلطان إذا منعه من مقصده فهو محصر ، وحصره إذا حبسه فهو محصور . وقال تعالى : « للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله » والمراد منعهم الاشتغال بالجهاد ، وهو أمر راجع إلى العدو أو المراد أهل الصفة منعهم تعلم القرآن ، أو شدة الحاجة ، والجهاد عن الضرب في الأرض للتكسب وليس هو بالمرض . انتهى . وغرض البخارى من هذا الحديث الرد على من قال : إن التحلل بالإحصار خاص بالحاج ، بخلاف المعتمر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت ، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا ينحشى فواتها بخلاف الحج ، وهو محكى عن مالك .

الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلََّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَاماً قَابِلاً فَيَهْدِيَ أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدِيًّا .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يقول : أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إن حبس أحدكم عن الحج) بأن منع من الوقوف بعرفة (طاف بالبيت وبالصفا والمروة) أى إذا أمكنه ذلك تفسير للسنة (ثم حلّ من كل شيء) حرم عليه (حتى يحج عاماً قابلاً فيهدى) بذبح شاة ، إذ التحلل لا يحصل إلا بنية التحلل والذبح والحلق (أو يصوم إن لم يجد هدياً) حيث شاء ويتوقف تحلله على الإطعام كتوقفه على الذبح لأعلى الصوم ، لأنه يطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه . وعند الترمذى عن معمر بلفظ : كان ينكر الاشتراط ويقول : « أليس حسبكم سنة نبيكم » . وأخرجه عبد الرزاق بتمامه وكذا النسائى . وإنكار ابن عمر الاشتراط ثابت فى رواية يونس أيضاً ، إلا أنه حذف فى رواية البخارى هذه . وأخرجه البيهقى من طريق السراج عن أبى كريب عن ابن المبارك عن يونس . وفى كتاب معرفة السنن والآثار له عن ابن عمر أنه كان ينكر الاشتراط فى الحج ، ولو بلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ضباعة بنت الزبير لم ينكره . انتهى . وحديث ضباعة أخرجه الشافعى عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرّ بضباعة بنت الزبير فقال : أما تريدان الحج؟ فقالت : إني شاكية . فقال لها : حجى واشترطى ، إن محلى حيث حبستنى . وأخرجه البخارى فى النكاح . وقول الأصيلي فيما حكاه عياض عنه لا يثبت فى الاشتراط إسناد صحيح . تعقبه النووى بأن الذى قاله غلط فاحش ، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة ، وهذا مذهب الشافعية ، وقيس بالحج العمرة ،

فإذا شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى عملاً بشرطه ، وكذا لو أطلق لعدم الشرط ولظاهر حديث ضباعة ، فالتحلل فيهما يكون بالنية فقط ، فإن شرطه بهدى لزمه عملاً بشرطه ، ولو قال : إن مرضت فأنا حلال ففرض صار حلالاً بالمرض من غير نية . وعليه حملوا حديث « من كسر أو عرج فقد حل » وعليه الحج من قابل » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ، وإن شرط قلب الحج عمرة بالمرض أو نحوه جاز كما لو اشترط التحلل به بل أولى . ولقول عمر لأبي أمية سويد بن غفلة : حج واشترط وقل : اللهم الحج أردت وله عمدت ، فإن تيسر وإلا فعمرة . رواه البيهقي بإسناد حسن . ولقول عائشة لعروة : هل تستثنى إذا حججت ؟ فقال : ماذا أقول ؟ قالت : قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فهو عمرة . رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط الشيخين .

قال في الفتح : والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها : مشروعيته ، ثم اختلف من قال به ، فقليل واجب لظاهر الأمر وهو قول الظاهرية ، وقليل مستحب وهو قول أحمد ، وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقليل جائز وهو المشهور عند الشافعية ، وقطع به الشيخ أبو حامد ، والحق أن الشافعي نص عليه في القديم ، وعلق القول بصحته في الجديد ، فصار الصحيح عنه القول به ، وبذلك جزم الترمذي ، وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث ، والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها أنه خاص بضباعة ، حكاه الخطابي ثم الروياني ، قال النووي : وهو تأويل باطل ، وقليل معناه محلي حيث حبسني الموت ، أى إذا أدركتني الوفاة انقطع إحرامى ، حكاه إمام الحرمين وأنكره النووي وقال إنه ظاهر الفساد ، وقليل إن الشرط خاص بالمتحلل من العمرة لامن الحج ، حكاه المحب الطبري ، وقصة ضباعة ترده ، وقد أطنب ابن حزم في التعقيب على من أنكروا الاشتراط بما لا مزيد عليه . انتهى .

السؤال الثالث

عَنِ الْمِسْوَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ .

(عن المسور) بن مخزومة بن نوفل القرشي الزهري ، له ولأبيه صحة (رضى الله عنه) وعن أبيه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحر) الهدى بالحديبية (قبل أن يخلق وأمر أصحابه) الذين كانوا معه (بذلك) وهذا طرف من الحديث الطويل الذى أخرجه البخارى فى الشروط ، وآخر الحديث : فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا ، فذكر بقية الحديث ، وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، فنحر بدنه ودعا حالقه فحلقه ، وعرف بهذا أن البخارى أورد القدر المذكور هنا بالمعنى ، وأشار إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ولم يتعرض لما يجب على من حلق قبل أن ينحر ، وقد روى ابن أبى شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : عليه دم . قال إبراهيم حدثني سعيد ابن جبير عن ابن عباس مثله . وقوله تعالى : « ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله » فى غير الإحصار ، أما نحر هدى المحصر فحيث أحصر ، وهناك قد بلغ محله ، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم تحلل بالحديبية ونحر بها بعد الحلق ، وهى من الحل لامن الحرم . وفى الحديث أن المحصر إذا أراد التحلل يلزمه دم يذبحه . وقال المالكية : لا هدى عليه إذا تحلل ، وهو مذهب ابن القاسم . وأجاب عن قوله تعالى : « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » بأن أحصر الرباعى فى الحصر بالمرض ، وحصر الثلاثى فى الحصر بالعدو . قال القاضى : ونقل بعض أئمة اللغة يساعدهم . انتهى . والحديث حجة عليهم لأنه نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب الحصر والحكم النحر ، فاقتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب . قاله التيمى .

الحديث الرابع

عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمَلًا ، فَقَالَ : يُؤْذِيكَ هَوَامُكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَاحْلِقْ رَأْسَكَ ، قَالَ : فِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ » إِلَى آخِرِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ بَيْنِ سِنْتَيْ ، أَوْ أَنْسُكْ بِمَا تَيَسَّرَ

(عن كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء ابن أمية البلوى حليف الأنصار ، شهد الحديبية ونزلت فيه قصة الفدية ، وأخرج ابن سعد بسند جيد عن ثابت بن عبيد أن يد كعب قطعت في بعض المغازي : ثم سكن الكوفة ، وتوفي بالمدينة سنة إحدى وخمسين ، وله في البخارى حديثان (رضى الله عنه قال : وقف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحديبية) وهى داخلة فى الحرم ، وقيل هى فى الحل ، وقيل بعضها فى الحل وبعضها فى الحرم (ورأسى يتهافت قملا) أى يتساقط شيئاً فشيئاً وعن مجاهد فى المغازي : أتى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أرقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسى . زاد فى رواية : فقال ادن ، فدنوت . ولأحمد من وجه آخر : وقع القمل فى رأسى ولحيتى حتى حاجبى وشاربى ، فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : لقد أصابك بلاء . ولأبى داود : أصابنى هوام حتى تخوفت على بصرى . وفى رواية عند الطبرى : فحك رأسى بإصبعه فانتثر منه القمل . زاد الطبرانى من طريق الحكم : إن هذا الأذى ، قلت : شديد يارسول الله . ولابن خزيمة : رآه وقله يسقط على وجهه (فقال : يؤذيك هوامك) قال القرطبي : هذا سؤال عن تحقيق العلة التى يترتب عليها الحكم ، فلما أخبره بالمشقة التى نالته خفت عنه . والهوام بتشديد الميم ، جمع هامة ، وهى مايدب من الأحناش ، والمراد

بها ما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف ، وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل . واستدل به على أن الفدية مترتبة على قتل القمل . وتعقب بذكر الحلق . فالظاهر أن الفدية مترتبة عليه ، وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل قملًا (قلت : نعم) يارسول الله (قال : فاحلق رأسك) أو قال : احلق . قال ابن قدامة : لا أعلم خلافاً في إلحاق الإزالة بالحلق ، سواء كان بموسى أو بمقص أو نورة أو غير ذلك . وأغرب ابن حزم فأخرج التتف عن ذلك ، فقال : يلحق جميع الإزالات بالحلق إلا التتف (قال) أى كعب (في نزلت هذه الآية : « فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه » إلى آخرها . فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن . قاله ابن فارس . وقال الأزهرى : بالفتح فى كلام العرب ، والمحدثون يسكنونه ، والمنقول جواز كل منهما ، وهو مكىال معروف بالمدينة ، وهو ستة عشر رطلا (بين ستة) من المساكين (أو انسك) بصيغة الأمر (بما تيسر) من أنواع الهدى . وفى الحديث التخيير وإنما يكون عند وجود الشاة ، وأما عند عدمها فالتخيير بين أمرين لا بين الثلاثة . وقال النووى : ليس المراد أن الصوم لا يجزئ إلا لعادم الهدى ، بل هو محمول على أنه سأل عن النسك ، فإن وجده أخبره بأنه مخير بين الثلاث ، وإن عدمه فهو مخير بين اثنين .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةٌ وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ .

(وعنه) أى عن كعب بن عجرة بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء (رضي الله عنه في رواية قال : نزلت) أى الآية المرخصة لحلق الرأس (فيَّ خاصة وهي لكم عامة) فيه دليل على أن العام إذا ورد على سبب خاص فهو على عمومه لا يخص السبب ، ويدل أيضاً على تأكده في السبب حيث لا يسوغ إخراجهم بالتخصيص ، ولهذا قال : نزلت فيَّ خاصة ، وقال في آخر هذا الحديث : أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث فهو موافق لرواية الفرق الذي هو ستة عشر رطلاً . وزاد الطبراني : نصف صاع تمر ، ولأحمد : طعام ، ولشعبة : حنطة . وعن ابن أبي ليلى : من زبيب . قال الحافظ : والاختلاف عليه في كونه تمرأ أو حنطة ، لعله من تصرفات الرواة ، وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم أخرجها أبو داود وفي إسنادها ابن إسحق ، وهو حجة في المغازي لافي الأحكام إذا خالف ، والمحفوظ رواية التمر ، فقد وقع الجزم بها عند مسلم ، وعرف بذلك قوة قول من قال : لافرق في ذلك بين التمر والحنطة ، وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع . انتهى . قال ابن التين وغيره : جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاع ، وفي الفطر من رمضان عدل مد ، وكذا في الظهار والجماع في رمضان ، وفي كفارة اليمين بثلاثة أمداد وثلاث ، وذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات .

باب جزاء الصيد ونحوه

الحديث الأول

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : انْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أُحْرَمِ أَنَا ، فَأَنْبِئْنَا بِعِدُوٍّ بَغِيْقَةٍ فَتَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَخَشٍ ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ ، فَنَظَرْتُ فَرَأَيْتُهُ ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتُهُ ، فَاسْتَعْنَتْهُمْ ، فَأَبَاؤُا أَنْ يُعِينُونِي ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ ، ثُمَّ لَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ أَرْفَعُ فَرَسِي شَأْوًا وَأَسِيرُ عَلَيْهِ شَأْوًا ، فَلَتَمَيْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ ، فَقُلْتُ لَهُ : أَيْنَ تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : تَرَكْتُهُ بِتَعْنٍ ، وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَا ، فَلَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَصْحَابَكَ أَرْسَلُوا يَقْرَأُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْتَطِعَهُمُ الْعَدُوُّ دُونَكَ فَاَنْظُرْهُمْ ، فَفَعَلَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَصَدْنَا حِمَارَ وَخَشٍ ، وَإِنَّ عِنْدَنَا مِنْهُ فَاضِلَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُّوْا وَهُمْ مُحْرِمُونَ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْفَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَمِائَةِ الْمُحْرِمِ ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

* (باب جزاء الصيد ونحوه) *

إذا باشر المحرم قتله (ونحوه) كتنفير صيد الحرم وعضد شجره .
(عن أبي قتادة رضى الله عنه قال : انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عام الحديبية) في عمرتها ، وهذا أصح من رواية الواحدى من

وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك كان في عمرة القضية (فأحرم أصحابه ولم أحرم أنا فأنبئنا) أى أخبرنا (بعدو) للمسلمين (بغيقة) بغين معجمة فثناة ساكنة فقاق مفتوحة : موضع من بلاد بني غفار بين الحرمين . وقال في القاموس : موضع يظهر حرة النار لبني ثعلبة بن سعد (فتوجهنا نحوهم) بأمره صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رجعنا إلى القاحة (فبصر أصحابي) الذين كانوا معي في كشف العدو (بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض) تعجباً لا إشارة (فنظرت فرأيتة فحملت عليه الفرس قطعته فأثبتته) أى حبسته مكانه (فاستعنتهم) في حملة (فأبوا أن يعينوني) فحملته حتى جئت به إليهم (فأكلنا منه ، ثم لحقت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخشنا أن نقتطع) أى يقطعنا العدو دونه صلى الله عليه وآله وسلم حال كوني (أرفع) أى أكلف (فرسى شأواً) دفعة (وأسير عليه) بسهولة (شأواً) أخرى (فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل ، فقلت : أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : تركته بتعهن) بفتح التاء والهاء وبكسرهما وفتح فكسر . قال القاضي عياض : هي عين ماء على ثلاثة أميال من السقيا بطريق مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (قائل السقيا) أى قال : اقصداوا السقيا أو من القيلولة ، أى تركته بتعهن وعزمه أن يقبل بالسقيا (فلحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتيت ، فقلت : يا رسول الله إن أصحابك أرسلوا يقرأون عليك السلام ورحمة الله) زاد في رواية : وبركاته (وأنهم قد خشوا أن يقطعهم العدو دونك فانظرهم) بهزة وصل وظاء معجمة مضمومة ، أى انتظرهم (ففعل) ما سأله من انتظارهم (فقلت : يا رسول الله إنا أصدنا حمار وحش) أصله اصطدنا ، من باب الافتعال ، وأخطأ من قال أصله اصطدنا (وإن عندنا منه) قطعة (فاضلة) فضلت منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : كلوا) من القطعة الفاضلة (وهم محرمون) والأمر بالأكل للإباحة ، والمحرم تحرم عليه الإعانة على قتل الصيد . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء . وخالفه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في الخطي وتسكوا بقوله تعالى : « متعمداً » فإن مفهومه أن الخطي بخلافه ،

وهو رواية عن أحمد ، وعكس الحسن ومجاهد فقالا : يجب الجزاء في الخطأ دون العمد ، فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد ، وعنهما يجب الجزاء على العائد أول مرة ، فإن عاد كان أعظم لإثمه وعليه النقمة لا الجزاء . قال الموفق في المغني : لانعلم أحداً خالف في وجوب الجزاء على العائد غيرهما . واختلفوا في الكفار ، فقال الأكثر : هو غير كما هو ظاهر الآية . وقال الثوري : يقدم المثل فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد صام . وقال سعيد بن جبير : إنما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن الصيد . واتفق الأكثر على تحريم أكل ماصاده المحرم . وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة : يجوز أكله ، وهو كذبيحة السارق ، وهو وجه للشافعية . وقال الأكثر أيضاً : إن الحكم في ذلك ماحكم به السلف لا يتجاوز ذلك ، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم ، وما اختلفوا فيه فيجتهد فيه . وقال الثوري : الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن . وقال مالك : يستأنف الحكم . والخيار إلى المحكوم عليه ، وله أن يقول للحكمين : لاتحكما عليّ إلا بالإطعام . وقال الأكثر : الواجب في الجزاء نظير الصيد من النعم . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل . وقال الأكثر : في الكبير الكبير ، وفي الصغير الصغير ، وفي الصحيح الصحيح ، وفي الكبير الكبير ، وفي الصغير الصغير ، وفي الصحيح الصحيح . واتفقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي ، وأن لا شيء فيما يجوز قتله . واختلفوا في المتولد ، فألحقه الأكثر بالمأكول . ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً ، فلنقتصر على هذا القدر هنا ، وتنقيحها على الوجه المأثور مذكور في شرح المنتقى للشوكاني رحمه الله ، وفي كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام .

(وفي رواية عنه) أي عن أبي قتادة رضي الله عنه (قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقاحه) وهي (من المدينة على ثلاث) من المراحل قبل السقيا بنحو ميل ، وبها وقع الصيد المذكور (ومنا المحرم ومنا غير المحرم) يعني نفسه فقط ، بدليل الأحاديث الدالة على الانحصار (فذكر الحديث) بتأمه .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُمْ لَمَّا اتَّوَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ :
 فَكُلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا .

(وعنه) أى عن أبى قتادة رضى الله عنه (فى رواية : أنهم لما اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها) ولمسلم عن عثمان : هل أشرت أم أعنتم أو اصطدتم (قالوا : لا . قال : فكلوا ما بقى من لحمها) وصيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز ، ولم يذكر فى هذه الرواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل منها ، لكن فى الهبة : فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها ، وفى الجهاد قال : معنا رجلها فأخذها فأكلها . وفى رواية المطلب : قد رفعنا لك الذراع فأكل منها . وفى رواية عند أحمد وأبى داود الطيالسى وأبى عوانة فقال : كلوا وأطعموني . وعند الدارقطنى وابن خزيمة والبيهقى أن أبا قتادة ذكر شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه إنما اصطاده له ، قال : فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حين أخبرته أنى اصطدته له . قال ابن خزيمة وغيره : تفرد بهذه الزيادة معمر . قال النووى : يحتمل أنه جرى لأبى قتادة فى تلك السفرة قضيتان جمعاً بين الروایتين . وفى هذا الحديث من الفوائد جواز أكل المحرم لحم الصيد إذا لم تكن منه دلالة ولا إشارة . واختلف فى أكل المحرم لحم الصيد ، فذهب مالك والشافعى أنه ممنوع إن صاده أو صيد لأجله ، سواء كان بإذنه أو بغير إذنه ، لحديث جابر مرفوعاً : لحم الصيد لكم فى الإحرام حلال ما لم تصيده أو يصد لكم . رواه أبو داود والترمذى والنسائى . وفى مختصر الشيخ خليل : وما صاده محرم أو صيد له ميتة . قال شارحه : أى فلا يأكله حلال ولا حرام . قال المرداوى من الحنابلة فى كتاب الإنصاف له : ويحرم ما صيد لأجله على الصحيح من المذهب . نقله الجماعة عن أحمد ، وعليه الأصحاب ، قال : وفى الانتصار احتمال بجواز أكل ما صيد لأجله . وقال

صاحب الهداية : ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه له إذا لم يدلله المحرم عليه ولا أمره بصيده ، خلافاً لما لك رحمه الله فيما إذا اصطاده لأجل المحرم ، يعنى بغير أمره * له أى لما لك رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد ما لم يصبه أو يصبه له . ولنا ما روى أن الصحابة رضى الله عنهم تذاكروا لحم الصيد في حق المحرم فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا بأس به . قال في فتح القدير : أما إذا اصطاد الحلال للمحرم صيداً بأمره فاختلف فيه عندنا ، فذكر الطحاوى تحريمه على المحرم ، وقال الجرجاني : لا يحرم . وأما الحديث الذى استدلل به لما لك فهو حديث جابر عند أبى داود والترمذى والنسائى : لحم الصيد حلال لكم وأنتم حرم . وقد سبق قريباً . وقد عارضه المصنف ثم أوله دفعاً للمعارضة بكون اللام للملك . والمعنى أن يصاد بأمره ، وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان لغيره أن يكون بطلب منه ، فليكن . محله هذا دفعاً للمعارضة ، والأولى في الاستدلال على أصل المطلوب بحديث أبى قتادة على وجه المعارضة على ما فى الصحيحين : فإنهم لما سألوه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن موانع الحل : أكانت موجودة أم لا ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها ؟ قالوا : لا . قال : فكلوا إذن . فلو كان من الموانع أن يصطاد لهم لتنظمه في سلك ما يسأل عنه هنا في التفحص عن الموانع ليجيب بالحكم عند خلوه عنها . وهذا المعنى كالصریح فى نفي كون الاصطياد للمحرم مانعاً ، فيعارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته ، إذ هو فى الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل فى حديث جابر : لحم الصيد ... إلخ ، انقطاع لأن المطلب بن حنطب لم يسمع من جابر عند غير واحد ، وكذا فى رجاله من فيه لين . انتهى . ولا جزاء عليه بدلالة ولا بإعانة ، ولا يأكله من صيد له عند الشافعية ، لأن الجزاء تعلق بالقتل ، والدلالة ليست بقتل ، فأشبهت دلالة الحلال حلالاً . وقالت الحنفية : إذا قتل المحرم صيداً أو دل عليه من قتله فعليه الجزاء ، أما القتل فلقوله تعالى : « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » الآية . وأما الدلالة فلحديث أبى قتادة ، قال ابن الهمام : وليس فى حديث أبى قتادة « هل دلتم » بل قال صلى الله عليه وآله وسلم : هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قال : لا . قال : فكلوا ما بقى ،

وجه الاستدلال به على هذا أنه علق الحل على عدم الإشارة ، وهى تحصل الدلالة بغير اللسان ، فأحرى أن لا يحل إذا دله باللفظ ، فقال : هناك صيد ونحوه . قالوا : الثابت بالحديث حرمة اللحم على المحرم إذا دل . قلنا : ثبت أن الدلالة من محظورات الإحرام بطريق الالتزام لحرمة اللحم ، فثبت أنه محظوراً حرام ، وهو جناية على الصيد . فنقول حينئذ : جناية على الصيد بتفويت الأمن على وجه اتصل قتله عنها ، ففيه الجزاء كالقتل ، وهذا هو القياس ، ولا يجوز عطفه على الحديث ، لأن الحديث لم يثبت الحكم المتنازع فيه وهو وجوب الكفارة بل محل الحكم ثم بثبت الوجوب المذكور في الحل إنما هو بالقياس على القتل . انتهى . وقال المالكية : إن صيد لأجل المحرم فعلم به وأكل ، عليه الجزاء لا في أكلها . وقال الحنابلة : إن أكله كله فعليه الجزاء ، وإن أكل بعضه ضمنه بمثله من اللحم . قال في الفتح : وفي حديث أبي قتادة ، أى بطرقه المذكورة في هذه الأبواب جميعاً ، من الفوائد أن تمنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل المحرم منه لا يقدح في إحرامه ، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده . وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى : « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً » على الاصطيد . وفيه الاستيهاب من الأصدقاء وقبول الهدية من الصديق . وقال عياض : عندى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييباً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التي حصلت لهم . وفيه تسمية الفرس ، وألحق به البخارى الحمار ، فترجم له في الجهاد . قال ابن العربى : تجوز التسمية لما لا يعقل إذا دعى به . وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب مما يتعين احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسألة بخصوصها . وفيه تفريق الإمام أصحابه للمصلحة ، واستعمال الطليعة في الغزو ، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد ، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه ، لأنه يحتمل أن يكون وقع ، وليس في الخبر ما ينفى . وفيه أن عقر الصيد ذكائه ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال ابن العربى : هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لافى حضرته . وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد الاجتهادان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله : فلم يعب ذلك علينا ، وكأن الآكل تمسك بأصل

الإباحة ، والممتنع نظر إلى الأمر الطارئ . وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة ، وركض الفرس في الاصطياد ، والتصيد في الأماكن الوعرة والاستعانة بالفارس ، وحمل الزاد في السفر ، والرفق بالأصحاب والرفقاء بالسير ، واستعمال الكناية في الفعل كما تستعمل في القول ، لأنهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة بما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل . وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله : وأسير شأواً ، ونزول المسافر وقت القيلولة . وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله : « إنما هي طعمة أطعمكموه الله » ولا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه فقتله دفعاً للضرر فيجوز ولا ضمان عليه . اهـ في الفتح .

الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارًا وَحَشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ ، قَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ ، إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن الصعب بن جثامة) بفتح الجيم والثناء المشددة ابن قيس بن ربيعة (الليثي) من بني ليث بن بكر بن عبد مناة ابن كنانة ، وكان حليف قريش ، وأمه أخت أبي سفيان بن حرب واسمها فاختة وقيل زينب ، ويقال إنه أخو محلم بن جثامة ، مات في خلافة أبي بكر أو آخر خلافة عمر ، قاله ابن حبان ، أو في خلافة عثمان ، والأول خطأ ، قاله يعقوب بن سفيان (أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم حماراً وحشياً) وفي رواية : لحم حمار وحشى ، وفي أخرى : رجل حمار ، وفي لفظ آخر : عجز حمار وحشى يقطر دماً ، وفي أخرى : شق حمار وحشى . قال النووي : وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبوح وأنه إنما أهدى له بعض لحم صيد لأكله انتهى . ولا معارضة بين رجل حمار وعجزه وشقه ، إذ يندفع بإرادة رجل الفخذ وبعض جانب الذبيحة ، فوجب حمل حماراً على أنه من إطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع العكس ، إذ إطلاق الرجل على كل الحيوان غير معهود (وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (بالأبواء) جبل من عمل الفرع بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً ، وسمى بذلك لما فيه من الوباء . قاله في المطالع . ولو كان كما قيل لكان الأبواء ، أو هو مقلوب عنه ، والأقرب أنه سمي به لتبوء السيول به (أو بودان) بفتح الواو وتشديد الدال : موضع بقرب الجحفة ، أو قرية جامعة من ناحية الفرع ، وودان أقرب إلى الجحفة من الأبواء ، فإن من الأبواء إلى الجحفة للآتي من المدينة ثلاثة وعشرين ميلاً ، ومن وودان إلى الجحفة ثمانية أميال ، والشك من الراوى (فرده عليه) أى رد صلى الله عليه

وآله وسلم الحمار على الصعب ، وعليه اتفقت الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام رده عليه ، إلا مارواه ابن وهب والبيهقي بإسناد حسن ولفظه : إن الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عجز حمار وحشي وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم . قال البيهقي : إن كان هذا محفوظاً فلعله رد الحى وقبل اللحم . قال فى الفتح : وفى هذا الجمع نظر ، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رده حياً لكونه صيد لأجله ، ورد اللحم تارة لذلك وقبله أخرى حيث علم أنه لم يصد له . ونقل الترمذى عن الشافعى أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه ، ويحتمل أن يحمل القبول على وقت آخر وهو حال رجوعه من مكة ، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة ، وفى غيرها من الروايات بالأبواء أو بودان . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبحاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له ، فمن قال « أهدى حماراً » أراد بتمامه مذبحاً لا حياً ، ومن قال « لحم حمار » أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : ويحتمل أن يكون من قال حماراً أطلق وأراد بعضه مجازاً ، قال : ويحتمل أن يكون أهداه له حياً ، فلما رده عليه ذكاه وأثاه بعضه منه ظاناً أنه إنما رده عليه لمعنى يختص بجملته ، فأعلمه بامتناعه وأن حكم الجزء حكم الكل ، قال : والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات (فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (مافى وجهه) أى وجه الصعب من الكراهة لما حصل له من الكسر فى رد هديته (قال) تطيباً لقلبه (إنا لم نرده) بفتح الدال ، وهو رواية المحدثين ، وذكره ثعلب فى الفصيح ، ولكن قال المحققون من النحاة إنه غلط ، والصواب ضم الدال ، ولم يحفظ سيبويه فى نحو هذا إلا الضم ، كما أفاده السمين ، وصرح جماعة منهم ابن الحاجب بأنه مذهب البصريين ، وجوز الكسر أيضاً وهو أضعفها . والمعنى : إنا لم نرده عليك لعله من العلل (إلا أنا حرم) أى محرمون . زاد النسائى : لأننا أكل الصيد . وفى لفظ : لولا أنا محرمون لقبناه منك . وهذا يقتضى تحريم أكل المحرم لحم الصيد مطلقاً ، سواء صيد له أو بأمره ، لأنه اقتصر فى التعليل على كونه محرماً ، فدل على أنه سبب الامتناع خاصة ، وهو مذهب نقل عن جماعة من السلف منهم على وابن عباس وابن عمرو الليث والثورى وإسحق ، والذى عليه أكثر علماء

الصحابه والتابعين التفرقة بين ماصاده أو صيد له وغيره ، وأولوا حديث الصعب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما رده عليه لما ظن أنه صيد من أجله ، وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر : لحم الصيد لكم في الإحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم . وحديث أبي قتادة السابق ، ولا يقال إنه منسوخ بحديث الصعب ، لأن حديث أبي قتادة كان عام الحديبية وحديث الصعب كان في حجة الوداع ، لأن النسخ إنما يصار إليه إذا تعذر الجمع ، كيف والحديث المتأخر محتمل لا دلالة فيه على الحرمة العامة صريحاً ولا ظاهراً حتى يعارض الأول فينسخه وبالجواز مطلقاً . قال الكوفيون وطائفة من السلف : قال القسطلاني : وقول ابن الهمام في فتح القدير : أما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وإنما ذكره الطبري وبعضهم ولم نعلم لهم فيه ثبناً صحيحاً ، وأما حديث أبي قتادة فإنه وقع في مسند عبد الرزاق عنه : انطلقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم . ففي الصحيحين عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجاً فخرجوا معه ، فصرف طائفة فيهم أبو قتادة ... الحديث . ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحج بعد الهجرة إلا حجة الوداع . انتهى . يقال عليه : قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال : انطلق أبي عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم يحرم .. الحديث . وكذا في باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ، وأما قوله في الحديث الذي ساقه خرج حاجاً فهو من المجاز ، وأن المراد أنه خرج معتمراً ، أو المراد معنى الحج في الأصل ، وهو قصد البيت أو الراوى : خرج محرماً ، فعبّر عن الإحرام بالحج غلطاً منه . انتهى . وفي هذا الحديث جواز رد الهدية لعله . وفيه الاعتذار عن ردها تطيباً لقلب المهدي ، وأن الهبة لا تدخل في الملك إلا بالقبول ، وأن قدرته على تملكها لاتصيره مالكاً ، وأن على المحرم أن يرسل ما في يده من الصيد الممتنع عليه اصطياًده . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الهبة ، ومسلم في الحج ، وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : حَمْسٌ مِنْ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : خمس من الدواب (جمع دابة ، وهو مادب من الحيوان ، وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى : « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم » الآية . وهذا الحديث يرد عليه لذكر الغراب والحداة فيه ، ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » . وقوله تعالى : « وكأين من دابة لا تحمل رزقها » الآية . وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس : ولم يفرد الطير بذكر ، وقد تصرف أهل العرف في الدابة ، فمنهم من يخصها بالحمار ، ومنهم من يخصها بالفرس ، وفائدة ذلك تظهر في الحلف (كلهن فاسق يقتلن) المرء (في الحرم) وفي رواية : يقتلن فيه ، وفي رواية نافع : ليس على الحرم في قتلن جناح ، وعرف بذلك أن لإثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم . ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل من باب الأولى ، وقد وقع ذكر الحل صريحاً عند مسلم بلفظ : يقتلن في الحل والحرم ، ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الإحرام فهو بالجواز أولى . قال النووي : هي تسمية صحيحة جارية على وفاق اللغة ، فإن أصل الفسق الخروج ، فهو خروج مخصوص ، والمعنى في وصف هذه بالفسق لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع ، وقيل لأنها عمدت إلى حبال سفينة نوح فقطعتها ، وقيل غير ذلك . انتهى . والتقييد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك ، لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر ، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك

معها في الحكم ، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ أربع ، وفي بعضها بلفظ ست ، والأولى عند مسلم ، والثانية عند أبي عوانة ، وزاد الحية ، وزاد نافع الأفعى موقوفاً فصارت سبعاً ، وعند أبي داود السبع العادى ، وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والنمر على الخمس فصارت تسعاً ، لكن ذكرهما من تفسير الراوى للكلب العقور . قال في الفتح : فهذا جميع ما وقفت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ، ولا يخلو شيء من ذلك عن مقال . انتهى (الغراب) وهو ينقر ظهر البعير ويتزع عنه ويختلس أطعمة الناس . وفي رواية الأبقع : وهو الذى في ظهره وبطنه بياض ، وقيل سمي غراباً لأنه نأى واغترب لما أنفذه نوح عليه السلام يستخبر أمر الطوفان (والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال مهموز ، وهى أخس الطير وتخطف أطعمة الناس . قال في الفتح : ويلتبس بالحدأة الحدأة بفتح أوله : فأس له رأسان (والعقرب) واحدة العقارب ، وهى مؤنثة ، والأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف ، ولها ثمان أرجل وعيناها في ظهرها ، تلدغ وتؤلم إيلاماً شديداً وربما لسعت الأفعى فتموت ، ومن عجيب أمرها أنها مع صغرها تقتل الفيل والبعير بلسعتها ، وأنها لا تضرب الميت ولا النائم حتى يتحرك شيء من بدنه فتضربه عند ذلك ، وتأوى إلى الخنافس وتسالمها . وفي ابن ماجه عن عائشة قالت : لدغت النبى صلى الله عليه وآله وسلم عقرب وهو فى الصلاة ، فلما فرغ قال : لعن الله العقرب ، ماتدع مصلياً ولا غيره ، اقتلوا فى الحل والحرم (والفأرة) أى فأرة البيت وهى الفويسقة . قال أبو سعيد الخدرى : استيقظ النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة وقد أخذت فأرة فتيلة لتحرق على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت ، فقام إليها فقتلها وأحل قتلها للحلال والمحرم . رواه الطحاوى فى أحكام القرآن عن يزيد بن أبى نعيم أنه سأل أبا سعيد الخدرى : لم سميت الفأرة فويسقة ؟ فقال : استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... إلخ . وفى سنن أبى داود عن ابن عباس قال : جاءت فأرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فألقمتها بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخمرة التى كان قاعداً عليها فأحرقت منها موضع درهم . زاد الحاكم : فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فأطفتوا سرجكم فإن الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتحرقكم ، ثم

قال صحيح الإسناد ، وليس في الحيوان أفسد من الفأر ، لا يبقى على خطير ولا جليل إلا أهلكه وأتلفه . ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا إبراهيم النخعي فإنه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم . أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال : لما ذكروا هذا القول : ما كان بالكوفة أفحش ردأً للآثار من إبراهيم النخعي لقلة ماسمع منها ، ولا أحسن اتباعاً لها من الشعبي لكثرة ماسمع . ونقل ابن شاس عن المالكية خلافاً في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى . قال في الفتح : والفأر أنواع منها : الجرذ والخلد وفأرة الإبل وفأرة المسك وفأرة الغيظ ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز قتلها سواء (والكلب العقور) الجارح وهو معروف ، وفي الكلب بهيمية وسبعية كأنه مركب منهما ، وفيه منافع للحراسة والصيد ، وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره ، يقال : أول من اتخذ للحراسة نوح عليه السلام . واختلف العلماء في المراد به هنا ، وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوماً أولاً ، فروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة بإسناد حسن قال : الكلب العقور الأسد ، وعن زيد بن أسلم : أنهم لما سألوه عن الكلب العقور قال : وأى كلب أعقر من الحية ، وقال زفر : هو الذئب خاصة ، وقال مالك في الموطأ : كل ماعقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو العقور ، وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : هو الكلب خاصة ، ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك ، فقتله الأسد » أخرجه الحاكم بسند حسن من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه . وبقوله تعالى : « وما علمتم من الجوارح مكلبين » فاشتقها من اسم الكلب ، فلهذا قيل لكل جارح : عقور ، واحتج الطحاوي للحنفية بأن العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وهما من سباع الطير ، فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة . فكذلك ينخص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب . وتعقب برد الاتفاق ، فإن مخالفهم أجازوا قتل كل ماعدا وإفترس ، فدخل فيه الصقر وغيره ، بل قال بعضهم : يلتحق

بالخمس كل مانهى عن أكله إلا مانهى عن قتله . واختلف العلماء فى غير
العقور مما لم يؤمر باقتنائه ، فصرح بتحريم قتله القاضيان الحسين والماوردى ،
ووقع فى الأم للشافعى الجواز ، واختلف كلام النووى فقال فى البيع من شرح
المهذب : لاخلاف بين أصحابنا فى أنه محترم لايجوز قتله ، وقال فى التيمم
والغصب : إنه غير محترم ، وقال فى الحج : يكره قتله تنزيهاً ، وهذا اختلاف
شديد ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعى ، وتبعه فى الروضة ، وزاد : إنها
كراهة تنزيه ، والله أعلم . وذهب الجمهور كما تقدم إلى إلحاق غير الخمس بها
فى هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا فى المعنى ، فقليل لكونها مؤذية ، فيجوز
قتل كل مؤذ ، وهذه قضية مذهب مالك ، وقيل كونها مما لم يؤكل ، فعلى
هذا كل مايجوز قتله لافدية على المحرم فيه ، وهذه قضية مذهب الشافعى .
وخالف الحنفية فاقترضوا على الخمس ، إلا أنهم ألحقوا بها الحية والذئب
ومن ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، واستدل به على جواز قتل من لجأ
إلى الحرم من وجب عليه القتل ، لأن إباحة قتل هذه الأشياء معللة بالفسق ،
والقاتل فاسق فيقتل ، بل هو أولى لأن فسق المذكورات طبيعى ، والمكلف
إذا ارتكب الفسق هاتك لحرمة نفسه ، فهو أولى بإقامة مقتضى الفسق عليه .
وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث قابل للنزاع . وفى حديث الباب رواية
التابعى عن التابعى ، والصحابى عن الصحابة ، والأخ عن أخته .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَارِ بَمْنَى إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ « وَالْمُرْسَلَاتِ » وَإِنَّهُ لَيَتْلُوهَا ، وَإِنِّي لَأَتْلَقُهَا مِنْ فِيهِ ، وَإِنَّ فَاهُ لَرَطْبُ بِهَا إِذْ وَثَبَتْ عَلَيْنَا حَيَّةٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَقْتُلُوهَا ، فَاثْبَدْرْنَاهَا ، فَذَهَبَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَقَيْتُ شَرَّكُمْ كَمَا وَقَيْتُمْ شَرَّهَا .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه) أنه (قال : بينما نحن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غار بمنى) أى ليلة عرفة كما عند الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث ، وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للمحرم ، كما دل قوله بمنى على أن ذلك كان في الحرم ، وعرف بذلك الرد على من قال : ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الإفاضة (إذ نزل عليه) سورة (« والمرسلات ») ، وإنه ليتلوها وإني لأتلقاها (وأخذها) (من فيه) أى فيه الكريم (وإن فاه) فيه (لרטب بها) أى لم يحف ريقه بها (إذ وثبت علينا حية ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لمن معه من أصحابه (اقتلوه) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ له : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محرماً بقتل حية في الحرم بمنى (فاثبدرناها) أى أسرنا إليها (فذهبت ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وقيت) أى حفظت ومنعت (شركم كما وقيت شرها) أى لم يلحقها ضرركم كما لم يلحقكم شرها ، وهو من مجاز المقابلة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير ، ومسلم في الحيوان والحج ، والنسائي في الحج والتفسير .

الحديث السادس

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْوَزْغِ فُؤَيْسِقٌ وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَأْمُرُنَا بِقَتْلِهِ .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للوزغ) بفتح الواو والزاي وآخره غين معجمة واللام فيه بمعنى عن (فويسق) مصغراً للتحقير والذم ، واتفقوا على أنه من الحشرات المؤذيات . قالت عائشة (ولم أسمعهُ يأمرنا بقتله) قضية تسميته إياه فويسقاً أن يكون قتله مباحاً ، وكون عائشة لم تسمعه لا يدل على منعه ، فقد سمعه غيرها . وفي الصحيحين والنسائي وابن ماجه عن أم شريك أنها استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغات ، فأمرها بذلك . وفيهما أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً . وفي مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من قتل وزغة من أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الأولى . وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً : اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة ، لكن في إسناده عمر بن قيس المكّي وهو ضعيف . ومن غرائب أمر الوزغ ما قيل أنه يقيم في جحره من الشتاء أربعة أشهر لا يطعم شيئاً ، ومن طبعه أن لا يدخل بيتاً فيه رائحة الزعفران .

الحديث السابع

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَ أَفْتَتَحَ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم افتتح مكة) سنة ثمان من الهجرة (لاهجرة) واجبة من مكة إلى المدينة بعد الفتح لأنها صارت دار إسلام . زاد في كتاب الجهاد : والهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة (ولكن) لكم (جهاد) في الكفار (ونية) صالحة في الخير تحصلون بهما الفضائل التي في معنى الهجرة التي كانت مفروضة لمفارقة الفريق الباطل فلا يكثر سوادهم ، ولإعلاء كلمة الله وإظهار دينه . قال أبو عبد الله الأبي : اختلف في أصول الفقه في مثل هذا التركيب ، يعنى قوله : « لاهجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية » هل هو لنفي الحقيقة أو لنفي صفة من صفاتها كالوجوب وغيره ، فإن كان لنفي الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الأعيان ، لأن المستدرك هو النفي ، والمنفي وجوب الهجرة على الأعيان ، فيكون المستدرك وجوب الجهاد على الأعيان ، وعلى أن المنفي في هذا التركيب الحقيقة ، فالمعنى أن الهجرة بعد الفتح ليست بهجرة ، وإنما المطلوب الجهاد الطلب الأعم من كونه على الأعيان أو على الكفاية ، قال : والمذهب أن الجهاد اليوم فرض كفاية ، إلا أن يعين الإمام طائفة فيكون عليها فرض عين . انتهى . قال الطيبي : المعنى أن الهجرة من الأوطان إما هجرة إلى المدينة للفرار من الكفار ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وإما إلى الجهاد في سبيل الله ، وإما إلى غير ذلك من تحصيل الفضائل كطلب العلم ، فانقطعت الأولى وبقيت الآخرين ، فاغتنموها ولا تقاعدوا عنهما (وإذا استنفرتم فانفروا) أى إذا دعاكم الإمام إلى الخروج إلى الغزو فاخرجوا إليه .

الحديث الثامن

عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَحْتَجِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلَحْيِ جَمَلٍ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ .

(عن ابن بحنة) عبد الله بن مالك ، وبحنة أمه ، وهى بنت الأرت (رضى الله عنه قال : احتجم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وهو محرم) أى فى حجة الوداع كما جزم به الحازمى وغيره (بلحى جمل) بفتح اللام وسكون الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية ، وجمل بفتح الجيم والميم : اسم موضع بين مكة والمدينة ، إلى المدينة أقرب (فى وسط رأسه) بفتح السين من وسط أى متوسطه ، وهو مافوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين . قال الليث : كانت هذه الحجامة فى فاس الرأس ، وأما التى فى أعلاه فلا لأنها ربما عمت . انتهى . ويؤخذ من هذا أن للمحرم الاحتجام والفصد مالم يقطع بهما شعراً ، فإن كان يقطعه بهما حرماً ، إلا أن يكون به ضرورة إليهما . قاله القسطلانى . وزاد فى الفتح : وكرهها مالك . وعن الحسن : فيها الفدة وإن لم يقطع شعراً ، وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية ، وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس ، قال الداودى : إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق . واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوى إذا لم يكن فى ذلك ارتكاب مانهى المحرم عنه من تناول الطيب وقطع الشعر ، ولا فدية فى شىء من ذلك ، والله أعلم .

الحديث التاسع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة) بنت الحارث الهلالية (وهو محرم) بعمره ستة سبع ، وهذا هو المشهور عنه رضى الله عنه ، وصح نحوه عن عائشة وأبى هريرة ، لكن جاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا ، وعن أبى رافع مثله ، وأنه كان الرسول إليها ، فترجح روايته على رواية ابن عباس هذه ، لأن رواية من كان له مدخل في الواقعة من مباشرة أو نحوه أرجح من الأجنبية ، ورجحت أيضاً بأنها مشتملة على إثبات النكاح لمدة متقدمة على زمن الإحرام والأخرى نافية لذلك ، والمثبت مقدم على النافي . قاله فى المصابيح . وقيل : يحمل قوله هنا « وهو محرم » أى داخل الحرم ، ويكون العقد وقع بعد انقضاء العمرة ، والجمهور على أن نكاح المحرم وإنكاحه محرم لا ينعقد ، لحديث عثمان رضى الله عنه عند مسلم : لا يُنكح المحرم ولا يُنكح ، وكما لا يصح نكاحه ولا إنكاحه لا يصح إذنه لعبده الحلال فى النكاح . كذا قاله ابن القطان ، وفيه كما قاله المرزبان نظر . وحكى الدارمى كلام ابن القطان ثم قال : ويحتمل عندى الجواز ، ولا فدية فى عقد النكاح فى الإحرام ، فيستثنى من قولهم : من فعل شيئاً يحرم بالإحرام لزمه فدية ، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف فى الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتل الخصوصية فكان الحديث فى النهى عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال الكوفيون : يجوز للمحرم أن يتزوج ، كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء . وتعقب بأنه قياس فى معارضة السنة فلا يعتبر ، وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح فيه بقوله : ولا يُنكح بضم أوله ، وبقوله فيه : ولا يخطب .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ ، اضْبُئْ ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ .

(عن أبي أيوب الأنصاري) خالد بن زيد (رضى الله عنه أنه قيل له)
القاتل عبد الله بن حنين المتوفى في أول خلافة يزيد بن عبد الملك في أوائل
المائة الثانية ، وأول الحديث أن ابن عباس ومسور بن حمزة اختلفا بالأبواء ،
فقال ابن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور : لا يغسل المحرم رأسه ،
فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري ، فوجدته يغتسل بين القرنين ، أي
قرني البئر ، وهما جانبا البناء الذى على رأس البئر يجعل عليهما خشبة تعلق بها
البكرة وهو يستر بثوب ، فسلمت عليه ، فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا عبد الله
ابن حنين أرسلنى إليك ابن عباس أسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه
عليه) وآله (وسلم يغسل رأسه وهو محرم ، فوضع أبو أيوب يده على الثوب)
الذى ستر به (فطاطاه) أى خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حتى بدا لى)
أى ظهر لى (رأسه ، ثم قال لإنسان) لم يسم (يصب عليه : اصب ، فصب
على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر) فيه جواز ذلك شعر المحرم
بيده إذا أمن تناثره (وقال) أبو أيوب (هكذا رأيتُه صلى الله عليه وآله
(وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان بالفعل ، وهو أبلغ من القول . زاد ابن عيينة
فرجعت إليهما فأخبرتهما ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً ،
أى لا أجادلك . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج ، وكذا النسائي وابن
ماجه . قال في الفتح : وفي هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة في
الأحكام ، ورجوعهم إلى النصوص ، وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعياً ،
وأن قول بعضهم ليس حجة على بعض . قال ابن عبد البر : لو كان معنى

الاقتداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أصحابي كالنجوم » يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه ، بل كان يقول للمسور : أنا نجم وأنت نجم ، فبأينا اقتدى من بعدنا كفاه . ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النقل لأن جميعهم عدول . وفيه اعتراف للفاضل بفضله ، وإنصاف الصحابة بعضهم بعضاً . وفيه استتار الغاسل عند الغسل والاستعانة في الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حال الطهارة ، وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء ودلكه بيده إذا أمن تناثره ، واستدل به على أن تخليل شعر الحية في الوضوء باق على استحبابه ، خلافاً لمن منعه كالمثولي من الشافعية خشية انتتاف الشعر ، لأن في الحديث « ثم حرك رأسه بيديه » ولا فرق بين شعر الرأس والحية ، إلا أن يقال إن شعر الرأس أصلب ، والتحقيق أنه خلاف الأولى في بعض دون بعض . قاله السبكي الكبير .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ أَبْنَ حَظَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : أَقْتُلُوهُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم دخل عام الفتح) مكة المكرمة (وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، أو رفراف البيضة ، أو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة . وفي المشارق : هو ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة . وعند الدارقطني والحاكم في الإكليل : وعليه مغفر من حديد . ولا تعارض بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر : وعليه عمامة سوداء ، فإنه يحتمل أن يكون المغفر فوق العمامة السوداء وقاية لرأسه المكرم من صدم الحديد ، أو هي فوق المغفر فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متأهباً للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه غير محرم ، أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك ، فحكى كل منهما ما رآه ، وستر الرأس يدل على أنه دخل غير محرم ، لكن قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون محرمًا وغطى رأسه لعذر ، وتعقب بتصريح جابر وغيره بأنه لم يكن محرمًا . واستشكل في المجموع ذلك ، لأن مذهب الشافعي أن مكة فتحت صلحاً ، خلافاً لأبى حنيفة في قوله : إنها فتحت عنوة ، وحينئذ فلا خوف ، ثم أجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صالح أبا سفيان ، وكان لا يأمن غدر أهل مكة ، فدخلها صلحاً متأهباً للقتال إن غدروا (فلما نزعه) أى نزعه صلى الله عليه وآله وسلم المغفر (جاء رجل) وهو أبو برزة نضلة بن عبيد الأسلمى كما جزم به الفاكهاني في شرح العمدة والكرمانى ، قال البرماوى : وكذا ذكره ابن طاهر وغيره ، وقيل سعيد بن حريث . قال في الفتح : لم أقف على اسمه ، إلا أنه يحتمل أنه هو الذى باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا (فقال) يارسول الله

(إن ابن خطل) بفتح الخاء والطاء المهملة ، وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله ، وليس اسمه هلالاً بل هو اسم أخيه ، واسم خطل عبد مناف ، وخطل لقب له ، لأن أحد لحنيه كان أنقص من الآخر ، فظهر أنه مصروف ، وهو من بني تميم بن فهر بن غالب (متعلق بأستار الكعبة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقتلوه) فقتله أبو برزة . قال في الفتح : وهو أصح ماورد في تعيين قاتله ، وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار تحمل بقية الروايات على أنهم ابتدروا قتله وكان المباشر له منهم أبو برزة ، ويحتمل أن يكون شاركه فيه سعيد بن حريث ، وبه جزم ابن هشام في السيرة ، وقيل القاتل له سعيد بن ذؤيب ، وقيل الزبير بن العوام قاله المحب الطبري . وكان قتله بين المقام وزمزم . حكاه الحاكم ، واستدل به القاضي عياض في الشفاء وغيره من المالكية على قتل من آذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تنقصه ، ولا تقبل له توبة ، لأن ابن خطل كان يقول الشعر يهجو به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأمر جاريته أن تغنيا به ، ولا دلالة في ذلك أصلاً ، لأنه إنما قتل ولم يستتب للكفر والزيادة فيه بالأذى مع ما اجتمع فيه من موجبات القتل ، ولأنه اتخذ الأذى ديدناً فلم يتحتم أن سبب قتله الدم ، فلا يقاس عليه من فرط منه فرطة وقلنا بكفره بها وتاب ورجع إلى الإسلام فالفرق واضح . وفي كتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية مزيد بحث لذلك ، وإنما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لأنه كان مسلماً ، فبعثه مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه وكان مسلماً فنزل منزلاً ، فأمر المولى أن يذبح تيساً ويصنع له طعاماً ، ونام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً ، وكانت له قينتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان ممن أهدر دمه يوم الفتح . قال الخطابي : قتله بما جناه في الإسلام . وقال ابن عبد البر : قوداً من دم المسلم الذي قتله ثم ارتد . قال في الفتح : جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح ، وأمر بقتله عشرة أنفس ، ستة رجال وأربع نسوة ، منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقينتا ابن خطل ، واستدل بقصته على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة . وقال أبو حنيفة : لا يجوز . وتأول الحديث بأنه كان في الساعة التي أبيحت له . وأجيب بأنه

إنما أُبِيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وقتل ابن خطل بعد ذلك ، وتعقب بأن الساعة المذكورة ما بين أول النهار ودخول وقت العصر وقتله كان قبل ذلك قطعاً ، لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزعه المغفر وذلك عند استقراره بمكة ، وحينئذ فلا يستقيم الجواب المذكور . وقال ابن خزيمة : قد أباح الله له القتال والقتل معاً في تلك الساعة ، واستدل به على جواز قتل الذمي إذا سب الرسول ، وفيه نظر كما قال ابن عبد البر ، لأن ابن خطل كان حربياً ، ولم يدخله صلى الله عليه وآله وسلم في أمانه لأهل مكة ، بل استثناه مع من استثنى ، وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره مخرجاً واحداً ، فلا دلالة فيه لما ذكر . انتهى . واستدل به على جواز قتل الأسير صبراً ، لأن القدرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الإمام ، وهو مخير فيه بين القتل وغيره : واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام . ترجم بذلك أبو داود . وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو ، وأنه لا ينافي التوكل . وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاية الأمر ، ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النميمية . وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في اللباس والجهاد والمغازي ، ومسلم في المناسك ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الجهاد ، والنسائي في الحج ، وليس من أفراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره . وقد تعقب الزين العراقي ذلك بأنه ورد من طرق متعددة ثم ذكرها .

الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ ، إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمْلِكٍ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَةً عَنْهَا ، أَفَضُّوا اللَّهَ ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة من جهينة) هى امرأة سنان ابن سلمة الجهنى كما فى النسائى ، ولأحمد : سنان بن عبد الله ، وهو أصح . وفى الطبرانى إنها عمته . قاله الحافظ فى المقدمة . وقال فى الفتح : إن مافى النسائى لا يفسر به المبهم فى حديث الباب ، لأن فيه أن المرأة سألت بنفسها ، وفى النسائى أن زوجها سأل لها ، ويمكن الجمع بأن نسبة السؤال إليها مجازية ، وإنما الذى تولى لها السؤال زوجها ، لكن فى حرف الغين لابن منده من الصحابييات أن غاثية بالغين المعجمة وبعد الألف مثلثة ، وقيل نون وقبل الهاء مثناة تحته سألت عن نذر أمها . وجزم ابن طاهر فى المبهمات بأنه اسم الجهينية المذكورة فى حديث الباب ، لكن قال الذهبي : أرسله عطاء ولا يثبت (جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت) يارسول الله (إن أمي) لم تسم (نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟) أى أبيضح منى أن أكون ناثبة عنها فأحج عنها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم حجى عنها) وفيه دليل على أن من مات وفى ذمته حق الله تعالى من حج أو كفارة أو نذر فإنه يجب قضاؤه (أ رأيت) أى أخبريني (لو كان على أملك دين) لمخلوق (أكنت قاضية) ذلك الذين عنها (اقضوا الله) أى حق الله (فالله أحق بالوفاء) من غيره . وهذا الخطاب دخل فيه الرجال والنساء ، فللرجل أن يحج عن المرأة ولها أن تحج عنه ، واستدل به على صحة نذر الحج ممن لم يحج ، فإذا حج أجزأ عن حجة الإسلام عند الجمهور ، وعليه الحج عن النذر ، وقيل يجزئ عن النذر ثم يحج حجة الإسلام ، وقيل يجزئ عنهما . وفيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع فى نفس السامع

وأقرب إلى سرعة فهمه . وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه .
 وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة ،
 وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لإذعانه . وفيه أن وفاء الدين المالى عن
 الميت كان معلوماً عندهم مقررأ ، ولهذا حسن الإلحاق به . وفيه أجزاء
 الحج عن الميت . وفيه اختلاف ، فعن ابن عمر بإسناد صحيح : لا يحج أحد
 عن أحد . ونحوه عن مالك والليث ، وعن مالك أيضاً : إن أوصى بذلك
 فليحج عنه وإلا فلا ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام والنذور والنسائي
 فى الحج

الحديث الثالث عشر

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حُجَّ بِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ .

(عن السائب بن يزيد) الكندي ، ويقال الأسدي ، وهو جد محمد ابن يوسف لأمه (رضى الله عنه قال : حج بى) مبنياً للمفعول ، وعن حاتم : حجت بى أُمى ، وعند الفاكهى : حج بى أبى ، وجمع بأنه حج معهما (مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وأنا ابن سبع سنين) استدلل به البخارى على مشروعية حج الصبيان . قال ابن بطلال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبى حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج به كان له تطوعاً عند الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام وإنما يحج به على جهة التدريب . وهذا نقله النووى وسبقه إليه الخطابى ، وهذا فيه نظر ، إذ لا أعلم أحداً من أئمة مذهب أبى حنيفة نص على ذلك ، بل قال السرخسى فيما نقله عنه الزيلعى فى شرح الكتر : لو أحرم الصبى بنفسه وهو يعقل ، أو أحرم عنه أبوه صار محرماً . وقال فى الكتر : لو أحرم الصبى أو العبد فبلغ أو عتق فمضى لم يجز عن فرضه ، لأن إحرامه انعقد لأداء النقل فلا ينقلب للفرض . وفى عمدة المفتى : حسنات الصبى له ولأبويه أجر التعليم والإرشاد . انتهى . ولكن هذا التفصيل يحتاج إلى صحة الدليل وثبوته . وشذ بعضهم فقال : إذا حج الصبى أجزأه ذلك عن حجة الإسلام لظاهر قوله نعم فى جواب : ألهذا حج ؟ وقال الطحاوى : لاحتجاجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لاحتج له ، لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، ثم ساقه بإسناد صحيح .

الحديث الرابع عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لِأُمِّ سِنَانِ الْأَنْصَارِيَّةِ : مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ ؟ قَالَتْ : أَبُو فَلَانٍ - تَعْنِي زَوْجَهَا - كَانَ لَهُ نَاضِحَانِ ، حَجَّ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَالْآخَرَ يَسْقِي أَرْضاً لَنَا ، قَالَ : فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً مَعِيَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجته) إلى المدينة المنورة (قال لأم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج) معنا (قالت) يارسول الله (أبو فلان) أي أبو سنان (تعني زوجها ، كان له ناضحان : حج على أحدهما و) الناضج (الآخر يسقي أرضاً لنا ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإن عمرة في رمضان تقضي حجة معي) يعني في الثواب ، وليس المراد أن العمرة يقضي بها فرض الحج وإن كان ظاهره يشعر بذلك ، بل هو من باب المبالغة وإلحاق الناقص بالكامل للترغيب فيه . وفيه دلالة على أن النساء يحججن ، والترجمة في حج النساء ، أي هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أولا .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً ، قَالَ : أَرْبَعٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَعْجَبْنِي وَأَنْقَنِي : أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ ، وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ : الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى .

(عن أبي سعيد) الخدرى (رضى الله عنه ، وقد غزا مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ثنتى عشرة غزوة ، قال : أربع) من الحكمة (سمعتن من رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) وفى رواية : أخذتهن (فأعجبني وأنقني) بصيغة جمع المؤنث . قال فى القاموس : الآنق محرقة الفرح والسرور ، أولها (أن لا تسافر امرأة) وهذا اللفظ عام يشمل الشابة والعجوز ، لكن خص أبو الوليد الباجى المنع لغير العجوز التى لا تشتهى ، أما هى فتسافر كيف شاءت فى كل الأسفار بلا زوج ولا محرم ، وتعتقب بأن المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة ، وقد قالوا لكل ساقطة لاقطة ، وأجيب بأنه ما لنا لاقطة لهذه الساقطة ، ولو وجد خرجت عن فرض المسألة ، لأنها تكون حينئذ مشتبهة فى الجملة ، وليس الكلام فيها إنما الكلام فىمن لا تشتهى أصلاً ورأساً ، ولا نسلم أن من هى بهذه المثابة مظنة الطمع والميل إليها بوجه . قال ابن دقيق العيد : والذى قاله الباجى تخصيص العموم بالنظر إلى المعنى . وقد اختار الشافعى أن المرأة تسافر فى الأمن ولا تحتاج لأحد ، بل تسير وحدها فى جملة القافلة وتكون آمنة ، قال : وهذا مخالف لظاهر الحديث . انتهى . وهذا الذى قاله من جواز سفرها وحدها نقله الكرابيصى ، ولكن المشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات ،

ولا يشترط أن يخرج معهن محرم أو زوج لإحداهن لانقطاع الأطماع
 باجماعهن ، ولها أن تخرج مع الواحدة لفرض الحج على الصحيح في شرحي
 المذهب ومسلم ، ولو سافرت لنحو زيارة أو تجارة لم يجز مع النسوة لأنه
 سفر غير واجب . قال في المجموع : والخنثى المشكل يشترط في حقه من
 المحرم ما يشترط في المرأة ، ولم يشترطوا في الزوج والمحرم كونهما ثقتين ،
 وهو في الزوج واضح ، وأما في المحرم فسيبه كما في المهمات أن الوازع
 الطبيعي أقوى من الشرعي ، وكالمحرم عبدها الأمين ، صرح به المرعشي
 وابن أبي الصيف ، والمحرم أيضاً عام فيشمل محرم النسب كأبيها وابنها وأخيها ،
 ومحرم الرضاع ومحرم المصاهرة كأبي زوجها وابن زوجها . واستثنى بعضهم
 وهو منقول عن مالك : ابن الزوج ، فقال : يكره سفرها معه لغلبة الفساد
 . الناس بعد العصر الأول ، ولأن كثيراً من الناس لا ينزل زوجة الأب
 في النفرة عنها منزلة محارم النسب ، والمرأة فتنة إلا فيما جبل الله النفوس عليه
 من النفرة عن محارم النسب .

(مسيرة يومين) وفي حديث ابن عمر التقييد بثلاثة أيام ، وفي حديث
 أبي هريرة بيوم وليلة ، وفي حديث عائشة أطلق السفر ، وقد أخذ أكثر
 العلماء بالمطلق لاختلاف التقييدات . قال النووي : ليس المراد من التحديد
 ظاهره بل كل ما يسمى سفراً ، فالمرأة منبهة عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع
 التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن دقيق العيد : وقد حملوا
 هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين والمواظن ، وأنه متعلق بأقل
 ما يقع عليه اسم السفر ، وعلى هذا يتناول السفر الطويل والقصير ، ولا يتوقف
 امتناع سفر المرأة على مسافة القصر ، خلافاً للحنفية وحجتهم أن المنع المقيد
 بالثلاث متحقق وماعدها مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ، وتعقب بأن الرواية
 المطلقة شاملة لكل سفر ، فينبغي الأخذ بها وطرح ماعدها فإنه مشكوك فيه .
 ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد ،
 وقد خالفوا ذلك هنا ، وقال صاحب العمدية في شرح العمدية : وليس هذا من
 المطلق والمقيد الذي وردت فيه قيود متعددة وإنما هو من العام لأنه نكرة في
 سياق النفي فيكون من العام الذي ذكرت بعض أفرادها ، فلا تخصيص بذلك
 على الراجح في الأصول (ليس معها زوجها أو ذو محرم) وزاد في رواية :

محرم . قال ابن دقيق العيد : الحديث عام فإن عني بالكراهة التحريم فهو مخالف لظاهر الحديث ، وإن عني كراهة التنزيه فهو أقرب . واختلفوا : هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها ، أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة . والذين ذهبوا إلى الأول استدلوا بهذا الحديث ، فإن سفرها للحج من جملة الأسفار الداخلة تحت الحديث ، فتمتنع إلا مع المحرم . والذين قالوا بالثاني جوزوا سفرها مع رفقة مأمونين إلى الحج رجالاً أو نساء ، وهو مذهب الشافعية كما مر والمالكية ، والأول مذهب الحنفية والحنابلة . قال الشيخ تقي الدين : وهذه المسألة تتعلق بالنصين إذا تعارضا وكان كل منهما عاماً من وجه ، خاصاً من وجه ، فإن قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » يدخل تحته الرجال والنساء ، فيقتضي ذلك أنه إذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب الحج . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لامرأة ... الحديث ، خاص بالنساء عام في الأسفار فيدخل فيه الحج ، فنأخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث ، فإذا قيل به وأخرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت » قال المخالف : بل يعمل بقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت » فتدخل المرأة فيه ويخرج سفر الحج عن النهي ، فيقوم في كل واحد من النصين عموم وخصوص ، ويحتاج إلى الترجيح من خارج ، قال : وذكر بعض الظاهرية أنه يذهب إلى دليل من خارج وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله . ولا يتجه ذلك فإنه عام في المساجد ، فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر في الخروج إليه بحديث النهي . انتهى . وقال المرداوي من الحنابلة : المحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة وغيرها ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وهو ظاهر كلام الخرقى وقدمه في المحرر والفروع والحاويين والرعائيتين ، وجزم به في المنهاج والإفادات . قال ابن منجاف في شرحه هذا المذهب : وهو من المفردات وعنه أن المحرم من شرائط لزوم الحج ، وجزم به في الوجيز ، وأطلقه الزركشي . انتهى . وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الإيصاء به (و) الثانية من الأربعة (لا صوم يومين) عيد (الفطر والأضحى و) الثالثة (لا صلاة بعد صلاتين

بعد) صلاة (العصر حتى تغرب الشمس وبعد) صلاة (الصبح حتى تطلع الشمس و) الرابعة (لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام) بمكة (ومسجدى) بطيبة (ومسجد الأقصى) الأبعد عن المسجد الحرام في المسافة ، أو عن الأقدار وهو مسجد بيت المقدس .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى شَيْخًا يَهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ ، قَالَ : مَا بَالُ هَذَا ؟ قَالُوا : نَذَرُ أَنْ يَمْشِيَ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنَى ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيخاً) قيل هو أبو إسرائيل ، نقله مغطاي عن الخطيب وتبعه ابن الملقن ، لكن قال في الفتح : إنه ليس في كتاب الخطيب ، وقيل اسمه قيس وقيل قيصر (يهادى) مبنياً للمفعول من المهادة وهو أن يمشى معتمداً على غيره . ولترمذى : يتهادى (بين ابنيه) قال في الفتح : لم أقف على اسم هذا الشيخ واسم ابنه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بال هذا ؟) أى يمشى هكذا (قالوا) ولمسلم من حديث أبى هريرة : قال ابنه : يا رسول الله (نذر أن يمشى) إلى الكعبة (قال : إن الله) عز وجل (عن تعذيب هذا نفسه لغنى ، وأمره أن يركب) أى أمره بالركوب ولم يأمره بالوفاء بالنذر ، إما لأن الحج راكباً أفضل من الحج ماشياً فنذر المشى يقتضى التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره ، وهذا هو الأظهر . قاله في الفتح .

الحديث السابع عشر

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَفْتَيْتُ لَهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِيَتَمَشَّ وَلِتَرْكَبَ .

(عن عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه قال : نذرت أختي) هي أم حبان بنت عامر الأنصاري كما قاله المنذري والقطب القسطلاني والحلي كما نقلوه عن ابن مأكولا ، وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال : لا يعرف اسم أخت عقبة هذا ، ومانسبه هؤلاء لابن مأكولا وهم ، فإنه إنما نقله عن ابن سعد وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بنون موحدية ابن زيد بن حرام الأنصارية وأنه شهد بدرآ ، وهو مغاير للجهني (أن تمشي إلى بيت الله) الحرام ، ولأحمد وأصحاب السنن : إن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مختمرة (وأمرتني أن أستفتي لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (واستفتيته) وفي رواية أبي ذر : فاستفتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وزاد الطبراني : إنه شكأ إليه ضعفها (فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ليمشي ولتركب) وفي رواية ابن مالك : مرها فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام . وفي رواية عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود : فلتركب ولتهد بدنة . قال القسطلاني : وقد اختلف فيما إذا نذر أن يحج ماشياً هل يلزمه المشي بناء على أن المشي أفضل من الركوب . قال الرافعي : وهو الأظهر . وقال النووي : الصواب أن الركوب أفضل وإن كان الأظهر لزوم المشي بالنذر لأنه مقصود ، ثم إن صرح الناذر بأنه يمشي من حيث سكنه لزمه المشي من مسكنه ، وإن أطلق فن حيث أحرم ولو قبل الميقات ، ونهاية المشي فراغه من التحليلين ، فلو فاته الحج لزمه المشي في قضائه لافي تحلله في سنة

القوات لخروجه بالقوات عن إجزائه عن النذر ولا في المضي في فاسده لو أفسده ، ولو ترك المشى لعذر أو غيره أجزأ مع لزوم الدم فيهما والإثم في الثاني ، ولو نذر الحج حافياً لم ينعقد نذر الحفاء لأنه ليس بقربة فله لبس التعلين وكالحج في ذلك العمرة . وقال أبو حنيفة : من نذر المشى إلى بيت الله فعجز عنه فإنه يمشی ما استطاع ، فإذا عجز ركب وأهدى شاة ، وكذا إن ركب وهو غير عاجز ، وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النور وكذا أبو داود والله أعلم .

فضائل المدينة

الحديث الأول

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا ، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ .

(بسم الله الرحمن الرحيم - فضائل المدينة)

النبوية التي اختارها الله تعالى لخيرته وصفوته من خلقه ، وجعلها دار هجرته وتربته . قال في الفتح : المدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها . قال تعالى : « يقولون لئن رجعنا إلى المدينة » ، فإذا أطلقت تبادر إلى الفهم أنها المراد ، وإذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد ، فهي كالنجم للثريا ، وكان اسمها قبل ذلك يثرب ، قال تعالى : « وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب » ويثرب اسم موضع منها سميت كلها به ، وقيل سميت بيثرب بن قانية من ولد أرم بن سام بن نوح لأنه أول من نزلها ، حكاه أبو عبيد البكري ، وقيل غير ذلك ، ثم سماها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطابة ، وكان سكانها العامليق ، ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل ، قيل أرسلهم موسى عليه السلام ، كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ، ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) أنه (قال : المدينة حرم) محرمة لانتهاك حرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جاء مبهمًا كناية عن اسمي مكانين ، وفي حديث علي : ما بين عائر إلى كذا وهو جبل بالمدينة ، واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إبهام الثاني ، وفي حديث ابن سلام عند أحمد والطبراني ما بين عير إلى أحد ، وفي مسلم : إلى ثور ، لكن قال أبو عبيد : أهل المدينة لا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة ، وقيل إن البخاري إنما أبهمه عمدًا لما وقع عنده

أنه وهم ، لكن قال صاحب القاموس : ثور جبل بمكة وجبل بالمدينة ، ومنه الحديث الصحيح : المدينة حرم ما بين غير إلى ثور . قال القسطلاني : وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من أكابر الأعلام أن هذا تصحيف والصواب إلى أحد لأن ثوراً إنما هو بمكة ، فغير جيد لما أخبرني الشجاع البعلی عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد جانحاً إلى ورائه جبلا صغيراً يقال له ثور ، وتكرر سؤاله عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض ، فكل أخبر أن اسمه ثور ، ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ الثقة قال : إن خلف أحد عن شماله جبلا صغيراً مدوراً يسمى ثوراً يعرفه أهل المدينة خلفاً عن سلف ، ونحو ذلك قال صاحب تحقيق النصرة : فعلم أن ذكر ثور في الحديث صحيح وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه . قال المحب الطبري : وهذه فائدة جليلة . قال ابن قدامة : يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لا أنهما بعينهما في المدينة ، أو سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة غيراً وثوراً ارتجالاً ، ومما يدل على أن المراد من قوله : « من كذا إلى كذا جبلان » لفظ مسلم عن أنس مرفوعاً : اللهم إني أحرم ما بين جبليها . وعند أحمد والبيهقي والطبراني بلفظ : ما بين لابتها ، واللاية : الحرة ، وهي الحجارة السود (لا يقطع شجرها) وفي رواية : لا يختل خلاها ، وفي مسلم من حديث جابر : لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ، وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح : لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها ، ففي ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها كما في حرم مكة ، لكن لاضمان في ذلك لأن حرم المدينة ليس محلاً للنسك بخلاف حرم مكة ، وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف : ليس للمدينة حرم كما لمكة ، فلا يمنع أحد من أخذ صيدها وقطع شجرها . وأجابوا عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بقوله ذلك بقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها . وقال ابن قدامة : يحرم صيد المدينة وقطع شجرها ، وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم . وقيل : الجزء في حرم المدينة أخذ السلب ، لحديث سعد بن أبي وقاص عند مسلم وأبي داود : من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليسلبه . قال القاضي عياض : لم يقل أحد بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم . قلت : واختاره

جماعة معه وبعده لصحة الخبر فيه ، ومن قال به اختلف في كيفيته ومصرفه ، والذي دل عليه صنيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسلب القليل وأنه للسالب ، لكن لا يخمس . وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على ترك الأخذ بحديث السلب ، ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ، ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها . قال ابن عبد البر : لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة ، ويجوز أخذ العلف بحديث أبي سعيد في مسلم : ولا تحبظ فيها شجرة إلا لعلف . ولأبي داود عن عليّ نحوه . قال المهلب في حديث أنس : هذا دلالة على أن المنهى عنه في الحديث مقصور على القطع الذي يحصل به الإفساد ، فأما من يقصد الإصلاح كمن يغرس مثلاً يستأنناً فلا يمتنع عليه قطع ما كان بتلك الأرض من شجر يضر بقاؤه ، قال : وقيل : بل فيه دلالة على أن النهى إنما يتوجه إلى ما أنبته الله من الشجر مما لا صنيع للآدمي فيه ، كما حمل عليه النهى عن قطع شجر مكة ، وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وآله وسلم النخل وجعله قبله المسجد ، ولا يلزم منه النسخ المذكور ، واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير : ما فعل النغير ؟ قال : لو كان صيدها حراماً ما جاز حبس الطير . وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل . قال أحمد : من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله ، لحديث أبي عمير ، وهذا قول الجمهور ، ولكن لا يرد ذلك على الحنفية ، لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير قبل التحريم ، واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد : ولو كان قطع شجرها حراماً ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم . وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما ورد واضحاً في أول المغازي ، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر كما في الجهاد وفي غزوة أحد واضحاً . قال الطحاوي : ويحتمل أن يكون سبب النهى عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو إلى ألفتها ، كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هدم أطام المدينة فإنها من زينة المدينة ، فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، وما قال ليس بواضح ، لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل ، وقد ثبت على الفتوى

بتحريمها سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم (ولا يحدث فيها حدث) مبنى للمفعول . قال القسطلاني : أى لا يعمل فيها عمل مخالف للكتاب والسنة . انتهى (من أحدث فيها حدثاً) قال القسطلاني : مخالفاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وزاد شعبة فيه عن عاصم عند أبي عوانة : أو آوى محدثاً . قال في الفتح : وهى زيادة صحيحة ، إلا أن عاصم لم يسمعه من أنس (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) وعيد شديد لا يقادر قدره ولا يتصور فوقه ، لكن قال القسطلاني : المراد باللعن هنا العذاب الذى يستحقه على ذنبه ، لا كلعن الكافر المبعد عن رحمة الله كل الإبعاد انتهى . وفى الفتح : فيه جواز لعن أهل المعاصى والفساد ، ولكن لادلالة فيه على لعن الفاسق المعين . وفيه أن المحدث والمؤوى للمحدث فى الإثم سواء ، والمراد بالحدث وبالمحدث الظلم والظالم على ما قيل أو ما هو أعم من ذلك . قال عياض : واستدلوا بهذا على أن الحدث فى المدينة من الكبار ، والمراد بلعنة الملائكة والناس : المبالغة فى الإبعاد عن رحمة الله . انتهى . قلت : والمراد بالحدث هنا أيضاً البدعة والمبتدع ، ففيه جواز اللعن على أهل البدع والمحدثات . وهذا الحديث من الرباعيات ، وأخرجه أيضاً فى الاعتصام ، ومسلم فى المناسك .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
حُرَّمْ مَا بَيْنَ لَابَتَيِ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي ، قَالَ : وَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ : أَرَأَيْكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنْ
الْحَرَمِ ، ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ : بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : حرم ما بين لابتي المدينة على لساني (وهي الحرة ذات الحجارة السود ،
والمدينة بين حرتين عظيمتين ، إحداهما شرقية ، والأخرى غربية . ووقع عند
أحمد من حديث جابر : وأنا أحرم ما بين حرتيها . وزعم بعض الحنفية أن
الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية « ما بين جبليها » وفي رواية « ما بين
لابتيها » وأجيب بأن الجمع واضح ، وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ،
ولو تعذر الجمع أمكن الترجيح . ولا ريب أن رواية « لابتيها » أرجح لتوارد
الرواة عليها ، ورواية « جبليها » لاتنافيها ، فيكون عند كل لابة جبل أو
لابتيها من جهة الجنوب والشمال ، وجبليها من جهة المشرق والمغرب ، وتسمية
الجبليين في رواية أخرى لاتضر ، وزاد مسلم في بعض طرقه : وجعل اثني
عشر ميلا حول المدينة حمى . وعند أبي داود من حديث عدى بن زيد قال :
حمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل ناحية من المدينة بريداً بريداً
وفي هذا بيان ما أجمل من حد حرم المدينة (قال : وأتى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بني حارثة) بطن من الأوس ، وكانوا إذ ذاك غربي مشهد حمزة ،
زاد الإسماعيلي : وهي في سند الحرة ، أى في الجانب المرتفع منها (فقال :
أراكم يا بني حارثة قد خرجتم من الحرم) جزم بما غلب على ظنه (ثم التفت)
صلى الله عليه وآله وسلم فرآهم داخلين في الحرم (فقال : بل أنتم فيه) فرجع
عن الظن إلى اليقين . واستنبط منه المهلب أن للعالم أن يعول على غلبة الظن ثم
ينظر فيصح النظر .

الحديث الثالث

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَقَالَ : ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ .

(عن عليّ رضي الله عنه قال : ما عندنا شيء) أى مكتوب من أحكام الشريعة وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب ، أو المننى شيء اختصوا به عن الناس (إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وسبب قول عليّ كرم الله وجهه هذا يظهر بما رويناه في مسند أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له : قد فعلناه ، فيقول صدق الله ورسوله ، فقال له الأشر : هذا الذى تقول شيء عهده إليك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : ما عهد إلى شيئاً خاصاً دون الناس إلا شيئاً سمعته منه ، فهو فى صحيفة فى قراب سنى ، فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة ، فإذا فيها (المدينة حرم) محرمة (ما بين عائر) جبل بالمدينة (إلى كذا) فى مسلم : إلى ثور ، وقد تقدم ما فيه قريباً ، وزاد أحمد فى روايته : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد فى عهده . وقال فيها : إن إبراهيم حرم مكة ، وإنى أحرم ما بين حرتيها وحماها كلها ، لا يختل خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، ولا تقطع منها شجرة ، إلا أن يعلف رجل بغيره ، ولا يحمل فيها السلاح

لقتال . وأخرجه الدارقطني والنسائي وغيره (من أحدث فيها حديثاً) مخالفاً
للكتاب والسنة ، وابتدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله (أو آوى محدثاً)
بمدحهمزة آوى على الأفصح في المتعدي ، وعكسه في اللازم وكسر دال محدثاً ،
أى من نصر جانياً وآواه وأجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتص
منه ، ويجوز فتح الدال ، ومعناه الأمر المبتدع نفسه ، وإذا رضى بالبدعة
وأقر فاعلمها ولم ينكرها عليه فقد آواه (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)
ومسلم من طريق أبي الطفيل : كنت عند عليّ فأتانا رجل فقال : ما كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسرّ إليك ؟ فغضب ثم قال : ما كان يسرّ إلى
شيئاً يكتمه عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع ، وفي رواية : ما خصنا
بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيني هذا ، فأخرج صحيفة
مكتوب فيها : « لعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الأرض ،
ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوى محدثاً » وفي كتاب العلم من
طريق أبي جحيفة : قلت لعليّ : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب
الله أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو مافى هذه الصحيفة . قال : قلت : ومافى
هذه الصحيفة ؟ قال : « العقل وفكك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر » ، والجمع
بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر ،
فنقل كل راوٍ بعضها ، وأتمها سياقاً طريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه
صرف ولا عدل) قال في القاموس : الصرف في الحديث : التوبة ، والعدل :
الفدية ، أو هو النافلة ، والعدل : الفريضة أو بالعكس أو هو الوزن ، والعدل :
الكيل أو هو الاكتساب ، والعدل : الفدية أو الحيلة ، ومنه : « فما يستطيعون
صرفاً ولا نصراً » معناه : فما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب .
انتهى . وقال البيضاوي : الصرف : الشفاعة ، والعدل : الفدية . وقال
عياض : معناه لا يقبل منه قبول رضاء وإن قبل منه قبول جزاء . وقد يكون
معنى الفدية : لا يجد في القيامة فداء يفتدى به ، بخلاف غيره من المذنبين
الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يفديه من النار بيهودي
أو نصراني كما في الصحيح . وفي الفتح : الصرف عند الجمهور : الفريضة ،
والعدل : النافلة . ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري . وعن الحسن
بعكسه . وعن الأصمعي : الصرف : التوبة ، والعدل : الفدية . وعن يونس

مثله، لكن قال: الصرف: الاكتساب. وعن أبي عبيدة مثله، لكن قال: العدل: الحيلة، وقيل: المثل، وقيل: الصرف: الدية، والعدل: الزيادة عليها، وقيل بالعكس، وقيل: الصرف: القيمة، والعدل: الاستقامة، وقيل: الصرف: الدية، والعدل: البذل، وقيل: الصرف: الرشوة، والعدل: الكفيل، فحصل أكثر من عشرة أقوال. وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة ويزعمونه ويفترونه بأنه كان عند علي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم أمور كثيرة أعلمه بها سرّاً وأوصى إليه بها، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم خص أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم، تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمور الإمارة. قال النووي: فهذه دعاوى باطلة واختراعات فاسدة. وفيه دليل على جواز كتابة العلم (وقال: ذمة المسلمين واحدة) أى أمانهم صحيح، سواء صدر من واحد أو أكثر، شريف أو ضيع، فإذا أمن الكافر واحد منهم بشروطه المعروفة فى كتب الفقه لم يكن لأحد نقضه، ويستوى فى ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد، لأن المسلمين كنفس واحدة، والذمة: العهد، سمي بها لأنها يذم متعاطيها على إضاعتها (فمن أخفر مسلماً) أى نقض عهد المسلم وذمامه، يقال: خفرت به غير ألف: أمنت، وأخفرت: نقضت عهده (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوماً) أى اتخذهم أولياء (بغير إذن مواليه) ليس بشرط لتقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه، وإنما هو إيراد الكلام على ما هو الغالب. قال الخطابى وغيره: إنما هو لتأكيد التحريم، لأنه إذا استأذنهم فى ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك، ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن بيعه، فإذا وقع بيعه جاز له الاتيأ إلى مولاة الثانى وهو غير مولاة الأول، أو المراد مولاة الحلف، فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا بإذن. وقال البيضاوى: الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لعطفه على قوله «من ادعى إلى غير أبيه» والجمع بينهما بالوعيد، فإن العتق من حيث أنه لحمه كلحمه النسب، فإذا نسب إلى غير من هو له كان كالمدعى الذى تبرأ عن من هو منه وألحق نفسه بغيره، فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والإبعاد عن الرحمة. قال القسطلانى: وبالجملته فإن أريد ولاء الحلف فهو سائغ، وإن أريد ولاء العتق فلا مفهوم له، وإنما هو للتنبيه على المانع. وهو إبطال حق المولى (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل) وفى هذا الحديث التحديث والعننة، وثلاثة من التابعين فى نسق واحد، ورواته كلهم كوفيون إلا شيخه وشيخه فبصريان.

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى ، يَقُولُونَ يَثْرِبَ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي
النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ) أى أَمَرَنِي رَبِّي بِالْهَجْرَةِ إِلَى قَرْيَةٍ أَوْ سَكَنَاهَا ،
فَالْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ بِمَكَّةَ ، وَالثَّانِي عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ بِالْمَدِينَةِ (تَأْكُلُ الْقُرَى)
أَي تَغْلِبُهَا وَتُظْهِرُ عَلَيْهَا ، يَعْنِي أَنَّ أَهْلَهَا تَغْلِبُ أَهْلَ سَائِرِ الْبِلَادِ فَتَفْتَحُ مِنْهَا ،
يُقَالُ : أَكَلْنَا بَنِي فُلَانٍ ، أَيْ غَلَبْنَاهُمْ وَظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ الْغَالِبَ الْمُسْتَوِلِي
عَلَى الشَّيْءِ كَالْمَغْنَى لَهُ إِفْنَاءَ الْآكِلِ إِيَّاهُ . وَفِي الْمَوْطِئِ لِابْنِ وَهْبٍ : قُلْتُ لِلْمَالِكِ :
مَا تَأْكُلُ الْقُرَى ؟ قَالَ : تَفْتَحُ الْقُرَى . وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ : قَالَ
السَّهِيلِيُّ : فِي التَّوْرَةِ يَقُولُ اللَّهُ : يَاطَابَةُ يَامَسْكِينَةَ إِنِّي سَأَرْفَعُ أَجَاجِيرَكَ عَلَى
أَجَاجِيرِ الْقُرَى . وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ : أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى لِأَنَّهَا
إِذَا عَلَتْ عَلَيْهَا عَلَوُ الْغَلْبَةِ أَكَلَتْهَا ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِأَكْلِ فَضْلِهَا الْفَضَائِلَ ،
أَي يَغْلِبُ فَضْلُهَا الْفَضَائِلَ ، حَتَّى إِذَا قَبِستْ بِفَضْلِهَا تَلَاسَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ،
فَهُوَ الْمُرَادُ بِالْأَكْلِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي مَكَّةَ : إِنَّهَا أُمُّ الْقُرَى ، كَمَا جَاءَ فِي الْمَدِينَةِ :
تَأْكُلُ الْقُرَى ، لَكِنْ الْمَذْكُورُ لِلْمَدِينَةِ أَبْلَغُ مِنَ الْمَذْكُورِ لِمَكَّةَ ، لِأَنَّ الْأُمُومَةَ
لَا يَمْحَى بِوُجُودِهَا وَوُجُودُ مَا هِيَ أُمُّ لَهُ ، لَكِنْ يَكُونُ حَقُّ الْأُمِّ أَظْهَرَ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ « تَأْكُلُ الْقُرَى » فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْفَضَائِلَ تَضْمَحِلُ فِي جَنْبِ فَضْلِهَا
حَتَّى تَكَادُ تَكُونُ عَدَمًا ، وَمَا يَضْمَحِلُ لَهُ الْفَضَائِلُ أَفْضَلُ وَأَعْظَمُ مِمَّا تَبْقَى
مَعَهُ الْفَضَائِلُ . انْتَهَى . وَهُوَ يَنْزِعُ إِلَى تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَكَّةَ . قَالَ الْمُهَلَّبُ :
لِأَنَّ الْمَدِينَةَ هِيَ الَّتِي أَدْخَلَتْ مَكَّةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْقُرَى فِي الْإِسْلَامِ فَصَارَ الْجَمِيعُ
فِي صَحَائِفِ أَهْلِهَا . وَأُجِيبَ بِأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ فَتَحُوا مَكَّةَ مَعْظَمُهُمْ مِنْ
أَهْلِ مَكَّةَ . فَالْفَضْلُ ثَابِتٌ لِلْفَرِيقَيْنِ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَفْضِيلُ إِحْدَى الْبَقْعَتَيْنِ
وَقَدْ اسْتَنْبَطَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ
إِلَّا سَيَطُوهُ الدِّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ » التَّسَاوِيَّ بَيْنَ فَضْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ .

ومباحث التفضيل بين الموضوعين مشهورة، وماهى عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم إلا من فضول الكلام ولغو المرام ، وليس الخوض فى ذلك فى شىء من ورد الإسلام وصدره كما تقدم منا الإشارة إلى ذلك فى هذا الكتاب. وقال الأئبى من المالكية : واختار ابن رشد وشيخنا أبو عبد الله ، أى ابن عرفة ، تفضيل مكة ، واحتج ابن رشد لذلك بأن الله تعالى جعل بها قبلة الصلاة وكعبة الحج ، وجعل لها مزية بتحریم الله تعالى إياها أن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس . وأجمع أهل العلم على وجوب الجزاء على من صاد بحرمها ولم يجمعوا على وجوبه على من صاد بالمدينة ، ومن دخله كان آمناً ، ولم يقل أحد بذلك فى المدينة، والذنب فى حرم مكة أغلظ منه فى حرم المدينة ، فكان ذلك دليلاً على فضلها عليها ، قال : ولا حجة فى الأحاديث المرغبة فى سكنى المدينة على فضلها عليها ، قال : ولا دليل فى قوله : « أُمِرَتْ بِقَرِيَةِ تَأْكُلُ الْقَرْيَ » لأنه إنما أُخْبِر أنه أُمر بالهجرة إلى قرية تفتح منها البلاد (يقولون) أى بعض المنافقين للمدينة (يثرب) يسمونها باسم واحد من العالقة نزلها ، أو هو اسم كان لموضع منها سميت كلها به ، وكرهه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من التثريب الذى هو التوبيخ والملامة ، أو من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما قبيح ، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح ، ولذا بدله بطابة والمدينة ، ولذلك قال : يقولون ذلك (وهى المدينة) أى الكاملة على الإطلاق ، كالبیت للكعبة والنجم للثرياً ، فهو اسمها الحقيقى بها ، لأن التركيب يدل على التفعخم ، كقول الشاعر :

* هم القوم كل القوم يا أم خالد *

أى هى المستحقة لأن تتخذ دار إقامة ، وأما تسميتها فى القرآن يثرب فإنما هو حكاية عن المنافقين . وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه : « من سمى المدينة يثرب فليستغفر الله ، هى طابة ، هى طابة » . وروى عمر ابن شبة عن أبى أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال للمدينة يثرب ، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سمى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة ، لكن فى الصحيحين فى حديث الهجرة : « فإذا هى يثرب » . وفى رواية : « لا أراها إلا يثرب » . وقد يجاب بأنه قبل النهى (تنفى) المدينة (الناس) أى الخبيث الردىء منهم . قال عياض : وهذا

يُخصّص بزمته صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه لم يكن يصبر على التمرة والمقام معه بها إلا من ثبت إيمانه . وقال النووي : ليس هذا بظاهر لأن عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد . وهذا والله أعلم زمن الدجال . انتهى . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون كلا الزمنين وكان الأمر في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب المذكور ، ويؤيده قصة الأعرابي الآتية بعد أبواب ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الأعرابي وسؤاله الإقالة عن البيعة ، ثم يكون ذلك أيضاً في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فترجف بأهلها ثلاث رجفات ، فلا يبقى منافق ولا كافر إلا خرج إليه ، وأما بين ذلك فلا . انتهى (كما ينفي الكير) بكسر الكاف وسكون الياء . قال في القاموس : زق ينفخ فيه الحداد ، وأما المبنى من الطين فكور (خبث الحديد) بفتح الخاء والباء ، أى وسخه الذى تخرجه النار ، أى إنها لا تترك فيها من فى قلبه دغل ، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما تميز النار ردىء الحديد من جيده ، ونسب التمييز للكير لكونه السبب الأكبر فى اشتعال النار التى وقع التمييز بها . وقد خرج من المدينة بعد الوفاة النبوية : معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ، ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون ، وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت . واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد . قال ابن حزم : لو فتحت بلد من بلد فتبت بذلك الفضل للأولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرهما مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك . انتهى .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَبُوكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : هَذِهِ طَابَةُ .

(عن أبي حميد) عبد الرحمن الساعدي (رضى الله عنه) أنه (قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من) غزوة (تبوك) سنة تسع من الهجرة (حتى أشرفنا على المدينة ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) اسمها (طابة) كشامة ، وفي بعض طرقه : طيبة كهيبة . ولمسلم عن جابر : إن الله تعالى سمي المدينة طابة . وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب خرص التمر من باب الزكاة ، وليس فيه ما يدل على أنها لا تسمى بغير ذلك ، ولها أسماء كثيرة ، وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى ، فمن أسمائها : طيبة كصيبة ، وطائب ككاتب ، فهذه الثلاثة مع طابة أخوات لفظاً ومعنى ، مختلفات صيغة ومبنى ، وذلك لطيب رائحتها وأمورها كلها ، ولطهارتها من الشرك والكفر ، وحلول الطيب بها صلى الله عليه وآله وسلم ، ولطيب العيش بها ، ولكونها تنفي خبثها وتنضع طيبها . والله در الإشبيلي حيث قال : لتربة المدينة نفحة ليس كما عهد من الطيب ، بل هو عجب من الأعاجيب . قال في الفتح : وقال بعض أهل العلم : وفي طيب ترابها وهوائها دليل على صحة هذه التسمية ، لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا يكاد يجدها في غيرها . انتهى . ولعل الله تعالى ممن بوجدان تلك الطيبة على بعض الفقراء مع قلة زمن الإقامة بها ، على ساكنها أفضل التسليم والتحية . ولنعم ما قيل : بطيب رسول الله طاب نسميها فما المسك والكافور والمنديل الرطب ومن أسمائها الشريفة : بيت الرسول ، قال تعالى : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق » أى من المدينة لاختصاصها به اختصاص البيت بساكنه ، والحرم لتحريمها كما تقدم ، والحبيبة لحبه صلى الله عليه وآله وسلم لها ودعائه به ، وحرم الرسول لأنه الذى حرمها . وفي الطبرانى بسند رجاله ثقات : حرم إبراهيم مكة وحرمى المدينة وحسنة ، قال تعالى : « لنبؤأنهم فى الدنيا حسنة » أى مباءة حسنة ، وهى المدينة ، ودار الأبرار ، ودار الأخيار ،

لأنها دار المختار والمهاجرين والأنصار وثني شرارها ، ومن أقام بها منهم فليست له في الحقيقة بدار ، وربما نقل منها بعد الإقبار ، ودار الإيمان ، ودار السنة ، ودار السلامة ، ودار الفتح ، ودار الهجرة ، فمنها فتحت سائر الأمصار وإليها هجرة السيد المختار ، ومنها انتشرت السنة والكتاب في جميع الأقطار ، والشافية الحديث : « تراها شفاء من كل داء » وقبة الإسلام ، والمؤمنة لتصديقها بالله حقيقة بخلفة قابلية ذلك فيها كما في تسييح الحصا ، أو مجاز لاتصاف أهلها به وانتشاره منها . وفي خبر : « والذي نفسى بيده إن تربتها المؤمنة » . وفي آخر : « إنها لمكتوبة في التوراة مؤمنة » . ومباركة لأن الله تعالى بارك فيها بدعائه صلى الله عليه وآله وسلم وحلوله فيها . والمختارة لأن الله تعالى اختارها للمختار من خلقه . والمحفوفة لحفظها من الطاعون والدجال وغيرهما ومدخل صدق . والمرزوقة ، أى المرزوق أهلها . والمسكنة . وروى مرفوعاً إن الله تعالى قال : يا طيبة يا طابة يا مسكنة لا تقبلى الكفور ، أرفع أجاجيرك على أجاجير القرى . والمسكنة الخضوع والخشوع خلقه الله فيها ، أو هي مسكن الخاشعين ، أسأل الله العظيم بوجهه الوجه الكريم ونبهه النبيه الرؤوف الرحيم أن يجعلنى من ساكنيها المقربين حياً وميتاً ، إنه جابر المنكسرين وواصل المنقطعين . ومنها : المقدسة لتزهرها عن الشرك وكونها تنفى الذنوب وأكالة القرى لغلبتها الجميع فضلاً وتسلطها عليها وافتتاحها بأيدي أهلها فغنموها وأكلوها . وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة عن عبد العزيز الدراوردي أنه قال : بلغنى أن للمدينة في التوراة أربعين اسماً .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِ ، يُرِيدُ عَوَافِيَ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ ، وَآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةَ يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ ، يَنْعِقَانِ بَغْنَمِهِمَا فَيَجِدَانِهَا وَحُوشًا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ خَرَا عَلَى وَجُوهِهِمَا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يتركون المدينة) الأكثر على الخطاب ، والمراد بذلك غير المخاطبين ، لكنهم من أهل البلد ، أو من نسل المخاطبين ، أو من نوعهم . قال فى الفتح : وروى بالغيبة ورجحه القرطبي (على خير ماكانت) من العمارة وكثرة الأشجار وحسنها . وفى أخبار المدينة لعمر بن شبة : أن ابن عمر أنكر على أبي هريرة قوله : خير ماكانت ، وقال : إنما قال صلى الله عليه وآله وسلم : أعمر ماكانت ، وأن أبا هريرة صدقه على ذلك . قال القرطبي وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم ، وحملت إليها خيرات الأرض ، وصارت من أعمر البلاد ، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق ، وتغلبت عليها الأعراب ، وتعاورتها الفتن ، وخلت من أهلها ، قصدتها عوافى الطير والسباع ، وهذا معنى قوله (لا يغشاهما) أى لا يسكنها (إلا العواف) جمع عافية التى تطلب أقواتها . ولأبى ذر : العوافى . قال ابن الجوزى : اجتمع فى العوافى شيئان أحدهما إنها طالبة لأقواتها من قولك : عفوت فلاناً أعفوه فأنا عاف والجمع عفاة ، أى أتيت أطلب معروفه ، والثانى من العفاة وهو الموضع الخالى الذى لا أنيس به ، فإن الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه . قال القاضى عياض : هذا جرى فى العصر الأول وانقضى ، وقد تركت المدينة على أحسن ماكانت حين انتقلت الخلافة منها إلى الشام ، وذلك خير ماكانت للدين لكثرة العلماء بها وللدنيا لعمارتها واتساع حال أهلها . وذكر الإخباريون فى

بعض الفتن التي جرت في المدينة أنه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر ثمارها للعوافي وخلت مدة ثم تراجع الناس إليها (يريد عوافي السباع والطيور) قال النووي : المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ، ويوضحه قصة الراعيين ، فقد وقع عند مسلم بلفظ : ثم يحشر راعيان . وفي البخاري : إنهما آخر من يحشر . وقال أبو عبد الله الأبي : وهذا لم يقع ، ولو وقع لتواتر ، بل الظاهر إنه لم يقع بعد ، ودليل المعجزة يوجب القطع بوقوعه في المستقبل إن صح الحديث ، وأن الظاهر أنه بين يدي نفخة الصعق كما يدل عليه موت الراعيين . انتهى . قال في الفتح . ويؤيده ما رواه مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف السين عن عمه عن أبي هريرة رفعه : « لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر . قالوا : فلمن يكون ثمارها ؟ قال : للعوافي الطير والسباع » . أخرجه معن بن عيسى في الموطأ عن مالك . ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ . ويشهد لذلك أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مجعن ابن الأدرع الأسلمي قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة ، ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة ، فأخذ بيدي حتى أتينا أحداً ، ثم أقبل على المدينة فقال : ويل أمها قرية يوم يدعها أهلها كأنيع ماتكون . قلت : يارسول الله من يأكل ثمرها ؟ قال : عافية الطير والسباع . وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر إلينا فقال : أما والله ليدعها أهلها مذلة أربعين عاماً للعوافي ، أتدرون ما العوافي ؟ الطير والسباع . قلت : وهذا لم يقع قطعاً . وقال المهلب في هذا الحديث : إن المدينة تسكن إلى يوم القيامة ، وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمهما إلى المدينة . انتهى . ومراده بالراعيين المذكوران في قوله (وآخر من يحشر) أي يموت فيحشر ، لأن الحشر بعد الموت ، أو يتأخر حشرهما لتأخر موتهما ، أو يحشر بمعنى يساق إليها ، كما في لفظ رواية مسلم (راعيان من مزينة) بضم الميم والزاى : قبيلة من مضر ، وهذا يحتمل أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا تعلق له بالذي قبله ، وأن يكون من تنمة الحديث الذي قبله ، وعليهما يترتب الاختلاف السابق عن عياض والنووي ، والثاني أظهر كما قال النووي (يريدان المدينة ينعان)

أى يصيحان ، والنعيق : زجر الغنم ، يقال : نعى ينقى ، بكسر العين وفتحها ، نعيقاً ونعاقاً ونعقاً ونعقائاً إذا صاح بالغنم . وأغرب الداودى فقال : معناه يطلب الكلاً ، فكأنه فسره بالمقصود من الزجر ، لأنه يزجرها عن المرعى الويل إلى المرعى الوسيم (بغنمهما) ليسوقاها ، وذلك عند قرب الساعة وصعقة الموت (فيجدانها) أى المدينة (وحوشاً) بالجمع أى ذات وحوش ، لخلوها من سكانها ، وفى رواية : وحشاً ، أى خالية ليس بها أحد . والوحش من الأرض الخلاء ، وقد يكون بمعنى وخوش ، وأصل الوحش : كل شيء توحش من الحيوان ، وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحدة عن جمعه ، وحينئذ فالضمير للمدينة ، وعن ابن المراتب : إنه للغنم ، أى انقلب الغنم وحوشاً والقدرة صالحة لذلك ، أو المعنى : إن الغنم صارت متوحشة تنفر من أصوات الرعاة . وأنكره القاضي ، وصوب النووى الأول (حتى إذا بلغا) الراعيان (ثنية الوداع) التى كان يشيع إليها ويودع عندها ، وهى من جهة الشام (خراً) أى سقطاً (على وجوههما) ميتين . قال فى الفتح : ويؤيده أن فى بقية الحديث أنهما يخرّان على وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الوداع وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك ، فبدل على أنهما وجدا التوحش المذكور قبل دخولهما ، فيقوى أن الضمير يعود على غنمهما ، وكان ذلك من علامات القيامة ، ويوضح هذا رواية عمر بن شبة فى أخبار المدينة من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبى هريرة موقوفاً ، قال : آخر من يحشر رجلاً : رجل من مزنية وآخر من جهينة ، فيقولان : أين الناس ، فيأتیان المدينة فلا يريان إلا الثعالب ، فينزل إليهما ملكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلحقانهما بالناس . وعنده أيضاً من حديث حذيفة ابن أسيد : أنهما يفقدان الناس فيقولان : ننطلق إلى بنى فلان ، فيأتونهم فلا يجدان أحداً ، فيقولان : ننطلق إلى المدينة ، فينطلقان فلا يجدان بها أحداً فينطلقان إلى البقيع فلا يجدان إلا السباع والثعالب . وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة . وروى ابن حبان عن أبى هريرة رفعه : « آخر قرية فى الإسلام خراباً المدينة » وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها ، وقد أخرج الحديث مسلم .

الحديث السابع

عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ، تَفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، وَتَفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، وَتَفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

(عن سفيان بن أبي زهير) مصغراً الأزدي من أزد شنوءة النمرى ، ويلقب بابن القرد ، بفتح القاف وكسر الراء بعدها دال مهملة ، صحابي يعد في أهل المدينة (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : تفتح اليمن) مبنى للمفعول ، وسمى اليمن لأنه عن يمين القبلة ، أو عن يمين الشمس ، أو بيمن بن قحطان . قال ابن عبد البر وغيره : افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي أيام أبي بكر ، والشام بعدها والعراق بعدها . وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم (فيأتى قوم) من الذين حضروا فتحها وأعجبهم حسنها ورخاؤها (يبسون) بفتح الياء وكسر الباء وتشديد السين ثلاثياً ، وعن ابن القاسم ضم الموحدة ، من باب ضرب وباب نصر ، وبضم الياء وكسر الباء أيضاً من الثلاثي المزيد . أى يسوقون دوابهم إلى المدينة سوقاً ليناً . قال أبو عبيد : البس : سوق الإبل ، يقول : بس بس عند السوق وإرادة السرعة . قال الداودي : معناه يزجرون دوابهم فيفتتون ما يطأون عليه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً ، قال تعالى : « وبست الجبال بساً » أى سالت سيلاً ، وقيل معناه سارت سيراً ، وقال ابن القاسم : البس : المبالغة في الفت ، ومنه

قيل للدقيق المصنوع بالدهن : يسيس . وأنكر ذلك النووى وقال إنه
 ضعيف أو باطل : قال ابن عبد البر : وقيل معنى ييسون : يسألون عن البلاد
 ويستقرأون أخبارها ليسيروا إليها ، قال : وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة ،
 وقيل معناه : يزينون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكنها فيتحملون
 بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها . وشهد لهذا حديث أبى هريرة عند مسلم :
 « يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء والمدينة
 خير لهم » . وعلى هذا الذين يتحملون غير الذين ييسون ، وكأن الذى حضر
 الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى الحجى إليها ، لذلك فيتحمل
 المدعو بأهله وأتباعه . لكن صوب النووى أن فى حديث الباب الإخبار
 عن خرج من المدينة متحملا بأهله بأساً فى سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصا
 المفتحة . ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبى معاوية عن هشام بن عروة
 فى هذا الحديث ما يؤيده ، ولفظه : « تفتح الشام فيخرج الناس إليها ييسون
 والمدينة خير لهم » . ويوضح ذلك حديث جابر عند أحمد مرفوعاً : « ليأتين
 على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون
 رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلمون » . وقال المنذرى : رجاله رجال الصحيح . وقال فى الفتح : وفى
 إسناد ابن لهيعة ، ولا بأس به فى المتابعات . والأرياف : جمع ريف بكسر
 الراء ، وهو ما قارب المياه فى أرض العرب ، وقيل هو الأرض التى فيها
 الزرع والخصب ، وقيل غير ذلك (فيتحملون) منها أى من المدينة (بأهلهم
 ومن أطاعهم) من الناس راحلين إلى اليمن (والمدينة خير لهم) منها ، لأنها
 حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات ومحل الصلوات (لو كانوا
 يعلمون) بما فيها من الفضائل ، كالصلاة فى مسجدتها وثواب الإقامة فيها ،
 وغير ذلك من الفوائد الدنيوية والأخروية التى يستحقرونها ما يجدونه من
 الحظوظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة فى غيرها ما ارتحلوا منها . قاله البيضاوى ،
 وقواه الطيبي ، قالوا : والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها ، كارهين
 لها ، وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل فى معنى
 الحديث . وفى هذا الحديث فضل المدينة على البلاد ، وهو أمر مجمع عليه .
 وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض . قال الحافظ ابن حجر :

ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها ، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة (وتفتح الشام) وسمى به لأنه عن شمال الكعبة (فيأتى قوم يبسون) بفتح أوله وضمه وكسر الباء وضمها (فيتحملون) من المدينة (بأهلهم ومن أطاعهم) من الناس راحلين إلى الشام (والمدينة خير لهم) منها لما ذكر (لو كانوا يعلمون) بفضلها ، فالجواب محذوف كما في السابق واللاحق ، دل عليه ما قبله ، وإن كانت « لو » بمعنى « ليت » فلا جواب لها ، وعلى كلا التقديرين ففيه تجهيل لمن فارقها لتفويته على نفسه خيراً عظيماً . قال الطيبي : الذى يقتضيه هذا المقام أن ينزل لايعلمون منزلة اللازم لينتفى عنهم المعرفة بالكلية ، ولو ذهب مع ذلك إلى التنى لكان أبلغ ، لأن التنى طلب مالا يمكن حصوله ، أى ليتهم لو كانوا من أهل العلم تغليظاً وتشديداً . انتهى . وفيه إشعار بأنهم ممن ركن إلى الحظوظ البهيمية والحطام الفانى ، وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ، ولهذا كرر « قوماً » ووصفه في كل قرية بقوله « يبسون » استحضاراً لتلك الهيئة القبيحة ، والله أعلم (وتفتح العراق فيأتى قوم يبسون فيتحملون بأهلهم) من المدينة (ومن أطاعهم) من الناس راحلين إلى العراق (والمدينة خير لهم) من العراق (لو كانوا يعلمون) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في البلاد بعد الفتوحات ورغبوا عن الإقامة في المدينة ، ولو صبروا على الإقامة فيها لكان خيراً لهم . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون إلا شيخه . وفيه التحديث والإخبار والعنونة والسماع والقول ، ورواية تابعي عن تابعي ، وصحابي عن صحابي ، وأخرجه مسلم في الحج ، وكذا النسائي .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرُزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : (إن الإيمان ليأرز) اللام في قوله « ليأرز » للتوكيد ، أى أن أهل الإيمان لتتجمع (إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها) أى كما تنتشر الحية من جحرها في طلب ماتعيش به ، فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها ، كذلك الإيمان انتشر من المدينة ، فكل مؤمن له من نفسه سائق إليها لمحبهته في ساكنها صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا شامل لجميع الأزمنة ، أما زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فالتعلم منه ، وأما زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم فلاقتداء بهديهم ، وأما بعدهم فلزيارة قبره الشريف بشد الرحل إلى مسجده المنيف والصلاة فيه والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه ، رزقني الله ذلك والمات على محبته هنالك ، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك سيد الرسل وأكرم الأنبياء في ذلك وفي جميع أمورى وأمور أخلاقي من الرجال والنساء والصبيان فشفعه فيّ وفي سلفي وخلفي ، إنك أنت الجواد الكريم . قال الداودي : كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم خاصة . انتهى . والله دره فما أفقهه للمقصود . وقال القرطبي : فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواه مالك . قال في الفتح : وهذا إن سلم اختص بعصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين . وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ، لاسيما في أواخر المائة الثانية وهلم جرا ، فهو بالمشاهدة بخلاف ذلك . انتهى ، خصوصاً في زماننا هذا ، فقد كثرت الفتن وعمت البلوى بالبدع والمنكرات ، وأطيع الهوى والمحدثات ، وصار المعروف منكراً وعاد المنكر معروفاً ، ودرج أهل التقوى وظهر أصحاب الفتوى وكان ما كان .

الحديث التاسع

عَنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا أَنْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ .

(عن سعد) بن أبي وقاص (رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله) وسلم يقول : لا يكيد أهل المدينة أحد (أى لا يفعل بهم كيداً من مكر وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر بغير حق) (إلا انماع) أى ذاب (كما ينماع) يذوب (الملح فى الماء) ولمسلم : لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله فى النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح فى الماء . وهذا صريح فى الترجمة ، لأنه لا يستحق هذا العذاب إلا من ارتكب إثماً عظيماً ؛ قال عياض : هذه الزيادة تدفع إشكال الأحاديث الأخر وتوضح أن هذا حكمه فى الآخرة أو المراد : من أرادها فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسوء اضمحل أمره كما يضمحل الرصاص فى النار ، أو المراد : من أرادها فى الدنيا بسوء فإنه لا يمهل بل يذهب سلطانه عن قرب ، كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره ، فإنه عوجل عن قرب ، وكذلك الذى أرسله ، أو المراد : من كادها اغتيالاً وطلباً لغرتها فى غفلة فلا يتم له أمر ، بخلاف من أتى ذلك جهاراً ، كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره . وروى النسائى من حديث السائب بن خلاد رفعه : من أخاف أهل المدينة ظالماً لهم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله .. الحديث . ولا بن حبان نحوه من حديث جابر .

الحديث العاشر

عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى
 أُطَمٍّ مِنْ آطَامِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ، إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ
 الْفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ .

(عن أسامة) بن زيد (رضي الله عنه قال : أشرف النبي صلى الله عليه وآله
 وآله (وسلم) نظر من مكان مرتفع (على أطم من آطام المدينة) وهي الحصون
 التي تبني بالحجارة ، وقيل : هو كل بيت مربع مسطح ، وهو جمع قلة ،
 وجمع الكثرة : أطوم ، والواحدة أطمه كالأكمة . وقد ذكر الزبير بن بكار
 في أخبار المدينة ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ،
 ثم ما كان بها بعد حلولهم ، وأطال في بيان ذلك (فقال : هل ترون ما أرى ؟
 إني لأرى) بالبصر (مواقع) أي مواضع سقوط (الفتن خلال بيوتكم)
 أي نواحيها بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها (كمواقع القطر) وهذا كما
 مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآهما وهو يصلي ، أو تكون الرؤية بمعنى
 العلم . وشبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم .
 وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولاسيما
 يوم الحرة ، وهذا من أعلام النبوة ، وأخرجه البخاري ومسلم في الفتن أيضاً .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ، عَلَى
كُلِّ بَابٍ مَلَكٌ .

(عن أبى بكره) نفيح بن الحارث بن كلدة الثقفى (رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله) وسلم قال : لا يدخل المدينة رغب المسيح الدجال)
أى ذعره وخوفه ، والدجال : من الدجل وهو الكذب والحلط ، لأنه كذاب
خلاط ، وإذا لم يدخل رعبه فبالأولى أن لا يدخل (لها) أى للمدينة (يومئذ
سبعة أبواب ، على كل باب ملكان) يحرسانها منه . ورواة هذا الحديث
كلهم مدنيون ، وفيه تابعى عن تابعى ، والتحديث والعنونة والقول ، وأخرجه
أيضاً فى الفتن وهو من أفرادة .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : على أنقاب المدينة) جمع نقب بفتح النون وسكون القاف ، وهو جمع قلة ، وجمع الكثرة نقاب . قال ابن وهب : يعنى مداخل المدينة ، وهى أبوابها وفوهات طرقها التى يدخل إليها منها ، كما جاء فى حديث آخر : على كل باب منها ملك ، وقيل طرقها . وفى القاموس : النقب : الطريق فى الجبل . انتهى . وقيل : الطرق التى يسهلها الناس ، ومنه قوله تعالى : « فنقبوا فى البلاد » (ملائكة) يحرسونها (لا يدخلها الطاعون) الموت الذريع الفاشى ، أى لا يكون بها مثل الذى يكون بغيرها ، كالذى وقع فى طاعون عمواس والجارف ، وقد أظهر الله تعالى صدق رسوله فلم ينقل قط أنه دخلها الطاعون ، وذلك ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم ، اللهم صححها لنا . قاله القسطلانى . والكلام فى الفرق بين الطاعون والوباء يطول جداً (ولا) يدخلها (الدجال) وهذا الحديث الذى قبله يدل على فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكروه العظيمة التى تعترى غيرها من البلاد العجمية وغيرها . وأخرجه أيضاً فى الفتن والطب ، ومسلم فى الحج ، والنسائى فىهما .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نِقَابِهَا
نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِّينَ يَحْرُسُونَهَا ، ثُمَّ تَرْجِفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا
ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : ليس من بلد (أى من البلدان يسكن الناس فيه وله شأن) إلا سيطوه
(الدجال) أى سيدخله المسيح الأعور . قال فى الفتح : هو على ظاهره وعمومه
عند الجمهور . وشذ ابن حزم فقال : المراد لا يدخله بعثه وجنوده ، وكأنه
استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته ، وغفل عما ثبت فى
صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة . انتهى . قال العيني : يحتمل أن
يكون إطلاق قدر السنة على بعض أيامه ليس على حقيقته ، بل لكون الشدة
العظيمة الخارجة عن الحد فيه ، أطلق عليه كأنه قدر السنة . انتهى . وأقول :
لا وجه لذلك التأويل البعيد ولا ملجأ إلى صرف الحديث الصحيح عن ظاهره
والقدرة صالحة لذلك . وقد أحدث فى هذا الزمان قوم من البرطانية عجلة
تسير بتحريك الدخان والنار تقطع المسافة البعيدة فى أقل القليل من الزمان
حتى تطوى مسيرة شهر وشهرين فى يوم ويومين ، فكيف بالقادر الذى
لاتقادر قدرته (إلا مكة والمدينة) لا يطوهما ، وهو مستثنى من المستثنى لامن
بلد ، أى فى اللفظ وإلا فى المعنى منه لأن الضمير فى « سيطوه » عائد على
البلد . وعند الطبرى من حديث ابن عمر : وإلا الكعبة وبيت المقدس . وزاد
الطحاوى : ومسجد الطور . وفى بعض الروايات : فلا يبقى له موضع
إلا ويأخذه غير مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور ، فإن الملائكة
تطرده عن هذه المواضع (ليس له من نقابها) أى نقاب المدينة (نقب إلا عليه
الملائكة) حال كونهم (صافين يحرسونها) منه وهو من الأحوال المتداخلة
(ثم ترجف المدينة) أى تزلزل (بأهلها) لتنعق إلى الدجال الكافر والمنافق .

وقال المظهرى : أى تحركهم ، وتلقى ميل الدجال فى قلب من ليس بمؤمن خالص (ثلاث رجفات) بفتحات ، أى يحصل بها زلزلة بعد أخرى ثم الثالثة (فيخرج الله كل كافر ومنافق) منها ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال . وفى لفظ : فيخرج الله إلى الدجال كل كافر ومنافق وهذا لا يعارضه ما فى حديث أبى بكر الماضى : إنه لا يدخل المدينة رعب الدجال ، لأن المراد بالرعب ما يحصل من الفزع من ذكره والخوف من عتوه لا الرجفة التى تقع بالزلزلة لإخراج من ليس بمخلص . وحمل بعض العلماء الحديث الذى فيه : إنها تنفى الحبث على هذه الحالة دون غيرها . وقد تقدم أن الصحيح فى معناه إنه خاص بناس وزمان ، فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ، ولا يلزم من كونه مراداً نفي غيره . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفتن ، والنسائى فى الحجج .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ ، فَكَانَ فِيهِ حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ : يَأْتِي الدَّجَالُ ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ ، فَيَنْزِلُ بِبَعْضِ السَّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ ، أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ ، فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثْنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُ ؛ فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ ، هَلْ تَشْكُونَ فِي الْأَمْرِ ؟ فَيَقُولُونَ : لَا ، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ ، فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ مِثِّي بِصِيرَةً الْيَوْمَ ، فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَقْتُلْهُ فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً طويلاً عن الدجال) عن حاله وفعله (فكان فيما حدثنا به أن قال : يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة ، ينزل بعض السباخ التي بالمدينة) بكسر السين ، جمع سبخة ، وهي الأرض تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت شيئاً ، أى أنه ينزل خارج المدينة على أرض سبخة من سباخها (فيخرج إليه) أى إلى الدجال (يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس) شك من الراوى . وذكر إبراهيم بن سفيان عن مسلم كما في صحيحه أنه يقال إنه الخضر ، وكذا حكاه معمر في جامعه ، وهذا إنما يتم على القول ببقاء الخضر كما لا يخفى ، لكن فيه بعد وبحث يطول ، ويحتمل أن يكون اسم هذا الرجل الخارج خضراً وليس بذلك الخضر (فيقول) الرجل (أشهد أنك الدجال الذى حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثه ، فيقول الدجال) لمن معه من أوليائه (أرايت) أى أخبرنى (إن قتلت هذا) الرجل (ثم أحْيَيْتُهُ ، هل تشكون فى الأمر ؟

فيقولون : لا) أى اليهود ومن يصدقه من أهل الشقاوة أو العموم ، يقولون ذلك خوفاً منه لاتصديقاً له ، أو يقصدون بذلك عدم الشك فى كفره وأنه دجال ، والأول أظهر وأوضح (فيقتله ثم يحييه) بقدرة الله تعالى ومشيئته . وفى مسلم : فيأمر الدجال به فيشبح ، فيقول : خذوه ، فيوجع ظهره وبطنه ضرباً فيقول : أو ماتؤمن بى ؟ قال فيقول : أنت المسيح الكذاب . فينشر بالمنشار من مفرقه حتى يفرق بين رجليه ، قال : ثم يمشى الدجال بين القطعتين ، ثم يقول له : قم ، فيستوى قائماً (فيقول حين يحييه : والله ماكنت قط أشد بصيرة منى اليوم) لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن علامة الدجال أنه يحيى المقتول . فزادت بصيرته بتلك العلامة (فيقول الدجال : أقتله فلا يسلط عليه) أى على قتله ، لأن الله تعالى يعجزه بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ، وحينئذ يبطل أمره . وفى مسلم : ثم يقول ، أى الرجل : ياأيها الناس إنه لايفعل بعدى بأحد من الناس ، قال : فيأخذه الدجال حتى يذبجه فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاساً فلايستطيع إليه سييلا ، قال : فيأخذ بيديه ورجليه فيقذف به ، فيحسب الناس أنه قذفه إلى النار ، وإنما أُلقي فى الجنة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً فى الفتن ، وكذا مسلم ، وأخرجه النسائى فى الحج .

الحديث الخامس عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَجَاءَ مِنَ الْغَدِ مَحْمُومًا فَقَالَ : أَقْلِنِي ، فَأَبَى ثَلَاثَ مَرَارٍ ، فَقَالَ : الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفَى خَبْثَهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا .

(عن جابر رضي الله عنه قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح : لم أقف على اسمه إلا أن الزمخشري ذكر في ربيع الأبرار أنه قيس بن أبي حازم ، وهو مشكل ، لأنه تابعي كبير مشهور ، وصرحوا بأنه هاجر ، فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد مات ، فإن كان محفوظاً فلعله آخر وافق اسمه واسم أبيه . وفي الذيل لأبي موسى : في الصحابة قيس بن حازم المنقري ، فيحتمل أن يكون هو هذا (فبايعه على الإسلام ، فجاء من الغد) حال كونه (محموماً فقال) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : (أقلني) أي من المبايعة على الإسلام . قاله عياض . وقال غيره : إنما استقاله على الهجرة ولم يرد الارتداد عن الإسلام . قال ابن بطال : بدليل أنه لم يرد حل ماعقده إلا بموافقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو أراد الردة ووقع فيها لقتله إذ ذاك ، وحمله بعضهم على الإقالة من المقام بالمدينة (فأبى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبله (ثلاث مرار) أي قال ذلك ثلاث مرار ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم يأبى من إقالته ، وإنما لم يقبله بيعته لأنها إن كانت بعد الفتح فهي على الإسلام ، فلم يقبله ، إذ لا يحل الرجوع إلى الكفر ، وإن كانت قبله فهي على الهجرة والمقام معه بالمدينة ، ولا يحل للمهاجر أن يرجع إلى وطنه (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (المدينة كالكبير) المنفخ الذي تنفخ به النار أو الموضع المشتمل عليها (تنفي خبثها) ما تبرزه النار من الوسخ والقذر (وينصع طيبها) بفتح الطاء وتشديد الياء . والنصوع هو الخلوص ، وهذا تشبيه حسن ، لأن الكبر لشدة نفخه ينفي عن النار السخام والدخان والرماد حتى لا يبقى إلا خاص الجمر ، وهذا إن أريد بالكبر المنفخ الذي ينفخ به النار ، وإن أريد به الموضع فيكون المعنى : إن ذلك الموضع لشدة حرارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب

ويخرج خلاصة ذلك ، والمدينة كذلك تنفي شرار الناس بالحمى والوصب
وشدة العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات
وتطهر خيارهم وتزكّيهم ، وليس الوصف عاماً لها في جميع الأزمنة ، بل هو
خاص بزمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه لم يكن يخرج عنها رغبة
في عدم الإقامة معه إلا من لاخير فيه ، وقد خرج منها بعده جماعة من خيار
الصحابة وقطنوا غيرها وماتوا خارجاً عنها ، كابن مسعود وأبي موسى وعليّ
وأبي ذر وعمار وحذيفة وعبادة بن الصامت وأبي عبيدة ومعاذ وأبي الدرداء
وغيرهم . فدلّ على أن ذلك خاص بزمنه صلى الله عليه وآله وسلم بالقيّد
المذكور .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُمَّ
اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفَيَّ مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم) أنه (قال : اللهم اجعل بالمدينة ضعفى) تثنية ضعف بالكسر . قال
في القاموس : مثله ، وضعفاه : مثلاه ، أو الضعف : المثل إلى ما زاد ،
ويقال لك ضعفه : يريدون مثليه وثلاثة أمثاله ، لأنه زيادة غير محصورة ،
وقول الله تعالى : « يضاعف لها العذاب ضعفين » أى ثلاثة أعذبة ، ومجاز
يضاعف : يجعل إلى الشيء شيئان حتى يصير ثلاثة . انتهى . وقال الفقهاء
فى الوصية : بضعف نصيب ابنه : مثلاه ، وبضعفيه : ثلاثة أمثاله ، عملا
بالعرف فى الوصايا ، وكذا فى الأقارير نحو : له على ضعف درهم فيلزمه
درهمان لا العمل باللغة ، والمعنى هنا : اللهم اجعل بالمدينة مثلى (ماجعلت
بمكة من البركة) أى الدنيوية ، إذ هو مجمل فسرہ الحديث الآخر : اللهم
بارك لنا فى صاعنا ومدنا ، فلا يقال : إن مقتضى إطلاق البركة أن يكون
ثواب صلاة المدينة ضعفى ثواب الصلاة بمكة ، أو المراد عموم البركة ،
لكن خصت الصلاة ونحوها بدليل خارجى ، فاستدل به على تفضيل المدينة
على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة ، لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل
فى شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية على الإطلاق ، وأيضاً لا دلالة فى
تضعيف الدعاء للمدينة على فضلها على مكة ، إذ لو كان كذلك للزم أن يكون
الشام واليمن أفضل من مكة لقوله فى الحديث الآخر : اللهم بارك لنا فى
شامنا ويمنا ، أعادها ثلاثاً ، وهو باطل لما لا يخفى ، فالتكرير للتأكيد ، والمعنى
واحد . قال ابن حزم : لاحجة فى حديث الباب لهم ، لأن تكثر البركة بها
لا يستلزم الفضل فى أمور الآخرة . وردة عياض بأن البركة أعم من أن تكون
فى أمور الدين أو الدنيا ، لأنها بمعنى النماء والزيادة ، فأما فى الأمور الدينية
فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكوات والكفارات ولا سيما فى وقوع

(م ٤٨ - عون البارى - ج ٢)

البركة في الصاع والمد . وقال النووي : الظاهر أن البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكفي المد فيها من لا يكفيه في غيرها ، وهذا أمر محسوس عند من سكنها . وقال القرطبي : إذا وجدت البركة فيها وقد حصلت إجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص . وقال الآبي : ومعنى ضعف ما بمكة أن المراد ما أشبع بغير مكة رجلا أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة ، فالأظهر في الحديث أن البركة إنما هي في الاقتيات . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج .

الحديث السابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَوَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ :

كُلُّ أَمْرِي مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِيهِ وَالْمَوْتُ أَذْنِي مِنْ شِرَاكِ نَعْلِي
وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ الْحُمَّى يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوَّلِي إِذْخِرُ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِيسَاهَ مَجْنَنَةٍ وَهَلْ يَبْلُثُونَ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ
قَالَ : اللَّهُمَّ الْعَنُ شَيْبَةَ بَنَ رَبِيعَةَ وَعُتْبَةَ بَنَ رَبِيعَةَ وَأُمَيَّةَ بَنَ خَلْفٍ كَمَا
أَخْرَجُونَا مِنْ أَرْضِنَا إِلَى أَرْضِ الْوَبَاءِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا
فِي صَاعِنَا وَفِي مُدُنَا وَصَحْحِهَا لَنَا وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ ، قَالَتْ :
وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَا أَرْضِ اللَّهِ ، قَالَتْ : فَكَانَ بَطْحَانُ يَجْرِي نَجْلًا
تَعْنِي مَاءً آجِنًا .

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ) يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول كما جزم به النووي في كتاب السير من الروضة (وعك) أى حم (أبو بكر) الصديق (وبلال) رضى الله عنهما (فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول : * كل امرئ مصبح) بضم الميم وفتح الصاد والباء المشددة ، أى يقال له أنعم صباحاً أو يستقي صبحه وهو شرب الغداة (فى أهله * والموت أذن) أى أقرب (من شراك نعليه) بكسر الشين : أحد سيور النعل التى تكون على وجهها (وكان بلال) رضى الله عنه (إذا أقلع) أى كف (عنه الحمى يرفع عقيرته)

بفتح العين ، أى صوته ، باكياً ، فعيلة بمعنى مفعولة ، حال كونه (يقول :
 ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة * بواد) ويروى : بفتح (وحولاً لإذخر)
 بكسر الهمزة : الحشيش المعروف (وجيليل) بفتح الجيم : نبت ضعيف وهو
 الثمام . وأنشده الجوهري فى مادة جلل : بمكة حولى بلا واو (وهل أردن
 يوماً مياه مجنة *) بفتح الميم وكسرها وفتح الجيم والنون المشددة : موضع على
 أميال يسيرة من مكة بناحية مر الظهران . وقال الأزرقي : على بريد من مكة
 وهو سرق هجر (وهل يبدون) أى يظهرن (لى شامة) بالشين المعجمة
 (وطفيل) بفتح الطاء وكسر الفاء : جبلان على نحو ثلاثين ميلاً من مكة ،
 أو الأول جبل من حدود هرثى مشرف هو وشامة على مجنة أو عينان .
 قيل : وليس هذان اليبتان لبلا بل لبكر بن غالب بن عامر بن الحارث
 ابن مضاخ الجرهني ، أنشدهما عندما نفقتهن خزاعة من مكة . وتأمل كيف
 تعزى أبو بكر رضى الله عنه عند أخذ الحمى بما ينزل به من الموت الشامل
 للأهليل والغريب ، وبلا رضى الله عنه تمنى الرجوع إلى وطنه على عادة
 الغرباء ، يظهر لك فضل أبى بكر على غيره من الصحابة رضى الله عنهم (قال)
 أى بلال (اللهم العن شيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأمىة بن خلف كما
 أخرجونا) أى اللهم أبعدهم من رحمتك كما أبعدونا (من أرضنا) مكة (إلى
 أرض الوباء) بالهمزة والمد وقد يقصر : الموت الذريع ، يريد المدينة (ثم
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا
 مكة أو أشد) حباً من حبنا لمكة (اللهم بارك لنا فى صاعنا وفى مدناً)
 صناع المدينة ، وهو كيل يسع أربعة أمداد ، والمد : رطل وثلاث عند أهل
 الحجاز ، ورطلان فى غيرها ، والثانى قول أبى حنيفة ، وقيل : يحتمل أن
 ترجع البركة إلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمراتها (وصححها) أى المدينة
 (لنا) من الأمراض (وانقل حماها إلى الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء :
 ميقات أهل مصر ، وخصها لأنها كانت إذ ذاك دار شرك ليشغلوا بها عن
 معونة أهل الكفر ، فلم تزل من يومئذ أكثر بلاد الله حمى ، لا يشرب أحد
 من ماءها إلا حمّ (قالت) عائشة رضى الله عنها (وقدمنا المدينة وهى أوبأ
 أرض الله) على وزن أفعل التفضيل ، أى أكثر وباء وأشد من غيرها (قالت :
 فكان بطحان) بضم الباء : واد فى صحراء المدينة (يجرى نجلاً) بفتح النون

وسكون الجيم : ماء يجرى على وجه الأرض . قال الراوى (تعنى) عائشة (ماء آجناً) أى متغيراً ، وغرضها بذلك بيان السبب فى كثرة الوباء بالمدينة ، لأن الماء الذى هذه صفته يحدث عنه المرض . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً فى الحج .

وهذا آخر كتاب الحج . وقد بسطنا القول على أحكام الحج ومسائله والعمرة وما يتصل بها فى كتابنا « رحلة الصديق إلى البيت العتيق » ونقحنا فيه السنن المأثورة فى ذلك عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا آخر أبواب فضائل المدينة المكرمة . وقد ورد عن عمر بن الخطاب عند البخارى فى هذا الباب أنه قال : اللهم ارزقنى شهادة فى سبيلك ، واجعل موتى فى بلد رسولك صلى الله عليه وآله وسلم . وفى هذا طلب الموت بالمدينة لإظهاراً لمحبتة إياها كمحبة مكة وأعلى ، وهما أنا أدعو بهذا الدعاء أيضاً ، وإن الله يأتى بأمره إذا شاء . وفى هذا إشارة إلى حسن الختام ، فנסأل الله تعالى أن يختم لنا بالحسنى وأن يعين على ختم هذا الشرح ، ويرفعنا به إلى المحل الأسنى ، إنه على كل شىء قدير وبالإجابة جدير .

كتاب الصوم

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الصَّيَامُ جُنَّةٌ فَلَا يَرْفُثُ وَلَا يَجْهَلُ ، وَإِنْ أَمَرُوا قَاتِلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي
صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِّ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ
مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِ ، الصَّيَامِ لِي
وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا .

* (كتاب الصوم) *

ذكر الصوم متأخراً عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة . لاشتغال كل
منها على بذل المال . فلم يبق للصوم موضع إلا التأخير ، وهو ربيع الإيمان ،
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الصوم نصف الصبر » . وقوله : « الصبر
نصف الإيمان » .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم .

والصيام في اللغة : الإمساك ، وفي الشرع : إمساك مخصوص عن أشياء
مخصوصة في زمن مخصوص بشروط مخصوصة . وقال صاحب المحكم :
الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام . وقال الراغب : هو الإمساك
عن الفعل ، ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير : صائم . وفي الشرع :
إمساك المكلف بالنية عن تناول المطعم والمشرب والاستمناء والاستقاءة
من الفجر إلى المغرب . ولفظ الطيبي : من الخيط الأبيض إلى الخيط الأسود
عن تناول الأطيين ، فهو وصف سلبي ، وإطلاق العمل عليه تجوز ، وشرعه
سبحانه لفوائد أعظمها : كسر النفس وقهر الشيطان ، فالشبع نهر في النفس
يرده الشيطان ، والجوع نهر في الروح ترده الملائكة ، ومنها أن الغنى يعرف

قدر نعمة الله عليه بإقداره على مامنع منه كثير من الفقراء من فضول الطعام والشراب والنكاح، فإنه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة له بذلك يتذكر به من منع ذلك على الإطلاق، فيوجب ذلك شكر نعمة الله عليه بالغنى، ويدعوه إلى رحمة أخيه المحتاج ومواساته بما يمكن من ذلك.

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الصيام جنة) بضم الجيم وتشديد النون ، أى وقاية وسترة من المعاصي ، لأنه يكسر الشهوة ويضعفها ، وقيل من النار ، لأنه إمساك عن الشهوات ، والنار محفوفة بالشهوات . وعند الترمذى وسعيد بن منصور : جنة من النار وللنسائي من حديث عائشة مثله . وله من حديث عثمان بن أبي العاص : الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال . ولأحمد من حديث أبي هريرة : جنة وحصن حصين من النار . وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح : الصيام جنة مالم يخرقها . وزاد الدارمى : بالغية . وبذلك ترجم له أبو داود ، وفيه تلازم الأمرين ، لأنه إذا كف نفسه عن المعاصي فى الدنيا كان سترًا له من النار ، وكان وجوب صوم شهر رمضان فى شعبان من السنة الثانية من الهجرة . قال تعالى : « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » . وعن ابن عمر مرفوعاً : « صيام رمضان كتبه الله على الأمم قبلكم » رواه ابن أبى حاتم ، وفى إسناده مجهول ، وقيل : المراد مطلق الصوم دون قدره ووقته ، فيكون التشبيه واقعاً على مطلق الصوم وهو قول الجمهور (فلا يرفث) أى لا يفحش الصائم فى الكلام ، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقاً ، ويحتمل أن يكون النهى لما هو أعم منها (ولا يجهل) أى لا يفعل فعل الجاهل كالصياح والسخرية ، أو يسفه على أحد . وعند سعيد بن منصور : فلا يرفث ولا يجادل ، وهذا ممنوع فى الجملة على الإطلاق ، لكنه يتأكد بالصوم كما لا يخفى (وإن امرؤ قاتله أو شتمه) قال عياض : قاتله أى دافعه ونازعه ولا عنه . وقد جاء القتل بمعنى اللعن . وفى رواية أبى صالح فإن سابه أحد أو قاتله ، والمراد بالمفاعلة : التهيؤ لها . ولسعيد بن منصور : فإن سابه أحد أو ماراه ، يعنى جادله ، وفى لفظ : وإن شتمه إنسان فلا يكلمه . ونحوه عند أحمد . ولابن خزيمة عن أبى هريرة : فإن شاتمك أحد فقل إني صائم ، وإن كنت قائماً فاجلس . ولأحمد والترمذى عن أبى هريرة : فإن

جهل على أحدكم جاهل وهو صائم . وللنساء عن عائشة : وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه (فليقل) له بلسانه أو بقلبه (إني صائم مرتين) فإنه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه وإلا دفعه بالأخف فالأخف . والظاهر كما قاله في المصباح أن هذا القول علة لتأكيد المنع ، فكأنه يقول لخصمه : إني صائم ، تحذيراً وتهديداً بالوعيد الموجه على من انتهك حرمة الصائم ، وتذرع إلى تنقيص أجره بإيقاعه بالمشاتمة ، أو يذكر نفسه شديد المنع المعلن بالصوم . ويكون من إطلاق القول على الكلام النفسى . وظاهر كون الصوم جنة أن يبق صاحبه من أن يؤذى كما يقيه أن يؤذى . قال فى الفتح : واتفقت الروايات كلها على أنه يقول إني صائم ، والمعنى : فليقل ذلك ولا يخاطب الذى يكلمه ، أو يقولها فى نفسه ، وبالثانى جزم المتولى ، ونقله الرافعى عن الأئمة ، ورجح النووى الأول فى الأذكار ، وقال فى شرح المذهب : كل منهما أحسن ، والقول باللسان أقوى ، ولو جمعهما لكان حسناً ، وقال الرويانى : إن كان رمضان فليقله بلسانه ، وإن كان غيره فليقله فى نفسه . وادعى ابن عربى أن موضع الخلاف فى التطويع ، وأما فى الفرض فيقله بلسانه قطعاً ، وأما تكرير قوله « إني صائم » فلتأكيد الانترجار منه أو ممن يخاطبه بذلك . وقال الزركشى :

معنى مرتين : أى يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه (و) الله (الذى نفسى بيده) أقسم على ذلك تأكيداً (خلوف فم الصائم) بضم الخاء على الصحيح المشهور ، وبالفتح ، وخطأه الخطابى ، وقال فى المجموع : إنه لا يجوز ، والمراد به تغير رائحة فم الصائم لخلو معدته من الطعام ، وفيه رد على من قال : لا تثبت الميم فى الفم عند الإضافة إلا فى ضرورة الشعر لثبوته فى هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله من ريح المسك) وزاد مسلم والنسائى : يوم القيامة ، وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح وابن عبد السلام فى أن طيب رائحة الخلوف هل هى فى الدنيا والآخرة أو فى الآخرة فقط ، فذهب ابن عبد السلام إلى أنه فى الآخرة كما فى دم الشهداء ، واستدل براوية مسلم والنسائى هذه . وروى أبو الشيخ بإسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعاً : يخرج الصائمون من قبورهم يعرفون بريح أفواههم ، أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك . وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك فى الدنيا ، واستدل بحديث جابر مرفوعاً : وأما الثانية فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك . وهذه المسألة

إحدى المسائل التي تنازعا فيها ، واستشكل هذا من جهة أن الله تعالى منزّه عن استطابة الروائح الطيبة واستقذار الروائح الخبيثة ، فإن ذلك من صفات الحيوان ، مع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه . والجواب عنه على وجه : قال المازرى : هو مجاز واستعارة ، لأنه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا ، فاستعير ذلك من الصوم لتقريبه من الله تعالى ، فالمعنى : إنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم ، أى يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم . وإلى ذلك أشار ابن عبد البر ، وقيل المراد أن ذلك فى حق الملائكة ، وأنهم يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون ريح المسك . وقال ابن بطال : أى أركى عند الله إذ هو سبحانه لا يوصف بالشم . قال ابن المنير : لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الإدراك ، وكذلك بقية المدركات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لأنه خالقها ، ألا يعلم من خلق . وهذا مذهب الأشعرى . وقيل إنه تعالى يجزيه فى الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك ، أو أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا ، وقال الدراوردي وجماعة : المعنى أن الخلوف أكثر ثواباً من المسك المندوب إليه فى الجمع ومجالس الذكر . ورجح النووي هذا الأخير ، وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا . وبه قال القدورى من الحنفية ، والداودى وابن العربى من المالكية ، وأبو عثمان الصابونى وأبو بكر السمعانى وغيرهم من الشافعية . وقد نقل القاضى حسين فى تعليقه : إن الطاعات يوم القيامة ريحاً يفوح ، قال : فرائحة الصيام بين العبادات كالمسك . ويؤخذ من هذا الحديث أن الخلوف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ريحه بريح المسك ، والخلوف وصف بأنه أطيب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى . ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما ، فإن أصل الخلوف طاهر وأصل الدم بخلافه ، فكان ما أصله طاهر أطيب ريحاً . وقال القسطلانى : أثر الصوم أطيب من أثر الجهاد ، لأن الصوم أحد أركان الإسلام المشار إليها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : بنى الإسلام على خمس ، وبأن الجهاد فرض كفاية والصوم فرض عين ، والعين أفضل من الكفاية كما نص عليه الشافعى . وروى أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « دينار تنفقه على أهلك ودينار تنفقه فى سبيل الله ، أفضلهما الذى تنفقه على أهلك » . وجه الدليل أن النفقة على الأهل التى هى فرض عين أفضل من

النفقة في سبيل الله ، وهو الجهاد الذي هو فرض كفاية . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأله عن أفضل الأعمال : « عليك بالصوم فإنه لا مثل له » زاد أحمد عن مالك : يقول الله تعالى (يترك) الصائم (طعامه وشرابه وشهوته من أجلي) أى شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب ، ويحتمل أن يكون من ذكر العام بعد الخاص ، لكن وقع عند ابن خزيمة : ويدع زوجته من أجلي . فهو صريح في الأول ، وأصرح منه ما وقع عند الحافظ سمويه من الطعام والشراب والجماع . وقد روى أحمد هذا الحديث فقال بعد قوله « أطيب عند الله من ريح المسك » يقول الله عز وجل : إنما يذر شهوته إلى آخره . وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث : يقول الله عز وجل : « كل عمل ابن آدم هو له إلا الصيام فهو لى وأنا أجزي به ، وإنما يذر ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي » الحديث . وقد يفهم من الإتيان بصيغة الحصر في قوله « إنما يذر » إلى آخره التنبيه على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتخمة ، لا يحصل للصائم الفضل المذكور ، لكن المدار في هذه الأشياء على الداعى القوى الذى يدور معه الفعل وجوداً وعدماً . ولا شك أن من لم يعرض في خاطره شهوة شئ من الأشياء طول نهاره إلى أن أفطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه (الصيام لى) من بين سائر الأعمال ليس للصائم فيه حظ ، أو لم يعبد به أحد غيرى أو هو سر بينى وبين عبدى يفعله خالصاً لوجهى (وأنا أجزي) بفتح الهمزة (به) صاحبه وفيه دلالة على أن ثواب الصوم أفضل من سائر الأعمال ، لأنه تعالى أسند إعطاء الجزاء إليه وأخبر أنه يتولى ذلك بنفسه . وقد علم أن الكريم إذا تولى الإعطاء بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفخيمه ، ففيه مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب . وهذا كما روى : أن من أدمن قراءة آية الكرسي عقب كل صلاة فإنه لا يتولى قبض روحه إلا الله تعالى . قال في الفتح : واختلف العلماء في المراد بهذا مع أن الأعمال كلها له وهو الذى يجزى بها على أقوال :

أحدها : أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره . حكاه المازرى ، ونقله عياض عن أبي عبيد ، ولفظ أبي عبيد في غريبه : قد علمنا أن أعمال البر كلها لله وهو الذى يجزى بها ، فترى والله أعلم أنه إنما خص الصيام لأنه

ليس يظهر من ابن آدم بفعله وإنما هو شيء في القلب . ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس في الصوم رياء » حدثني شبابة عن عقيل عن الزهري فذكره ، يعني مرسلًا ، قال : وذلك لأن الأعمال لا تكون إلا بالحركات إلا الصوم فإنما هو بالنية التي تخفى على الناس . هذا وجه الحديث عندي . انتهى . وروى الحديث المذكور البيهقي في الشعب من طرق عن عقيل ، وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة وإسناده ضعيف ولفظه : الصيام لا رياء فيه . قال الله عز وجل : « هو لي وأنا أجزي به » . وهذا لو صح كان قاطعاً للنزاع . وقال الطبري : لما كانت الأعمال يدخلها الرياء ، والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فأضافه إلى نفسه ، ولهذا قال في الحديث : « يدع شهوته من أجلى » . وقال ابن الجوزي : جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم . وارتضى هذا الجواب المازري ، وأقره القرطبي .

والثاني : أن المراد بقوله : « وأنا أجزي به » أنني أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته ، وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس . قال القرطبي : أي أجازي عليه جزاء كثيراً من غير تعيين لمقداره . ويشهد له رواية أبي صالح عند سمويه : إلا الصوم فإنه لا يدري أحد ما فيه .
الثالث : أن معناه أنه أحب العبادات إلى والمقدم عندي . وللنساء من حديث أبي أمامة مرفوعاً : عليك بالصوم فإنه لا مثل له .

الرابع : أن هذه الإضافة إضافة تشريف وتعظيم . قال ابن المنير : التخصيص في موضع التفهيم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التشريف والتعظيم .

الخامس : قال القرطبي : معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصائم فإنه مناسب بصفة من صفات الحق ، يعني أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله ، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه .

السادس : أن جميع العبادات توفي منها مظالم العباد إلا الصيام ، ويؤيده رواية أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً : « كل العمل كفارة إلا الصوم لي وأنا أجزي به » . ونحوه عند أبي داود الطيالسي .

وأقرب الأجوبة التي ذكرتها إلى الصواب الأول والثاني ، وقال الحافظ الشوكاني في فتاويه : قد اختلف في تفسير معنى هذا اللفظ الوارد في الحديث اختلافاً طويلاً حتى بلغت الأقوال إلى خمسة وخمسين قولاً ، أقواها ستة :

أحدها : أن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلا الصوم فإنه أكثر ، ويؤيد هذا سياق الحديث فإن لفظه في الأمهات هكذا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمئة ضعف . قال الله تعالى : « إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به ، يدع شهوته وطعامه من أجلي » .

الثاني : أنه يوم القيامة يأخذ خصماؤه جميع أعماله إلا الصوم فلا سبيل لهم عليه ، قال بهذا ابن عيينة ، وهو محتاج إلى دليل .

الثالث : أن الصوم لم يعبد به غير الله وماعده من العبادات قد تقرّب به إلى غيره ، ويعترض عليه بمثل ما ذكره السائل من أن أهل الملل الآخرة يصومون لاستخدام الأفلاك وللارتياض . ويجاب عنه بأن ذلك ليس على طريقة العبادة بل هو لقصد تخفيف الأخلاط وتقليلها ، كما يفعله أهل الرياضات ، ويزعمون أن له أثراً في إدراك الحقائق . ولم يكن في قصدهم التقرب بذلك إلى الكواكب ونحوها .

الرابع : أن الصوم صبر فيدخل تحت قوله تعالى : « إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب » . ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك يشاركه كل ما يصدق عليه أنه صبر .

الخامس : أن هذه العبادة لا يمكن إطلاع الغير عليها ، إنما هي عبادة يؤتمن عليها العبد بخلاف غيرها .

السادس : أن هذه العبادة لا تحصل بها المباهاة لكونها غير ظاهرة الأثر .

واعترض على هذين بما ذكره السائل من أن الإيمان أخفى من الصوم . ويجاب عنه بأن الإيمان فعل من أفعال القلوب لا من أفعال الجوارح ، والمقصود هنا أعمال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث : كل عمل ابن آدم . ولكن هذا الاعتراض إنما يتم بعد تسليم أنه لا يصدق على أفعال القلوب أنها أعمال ، وفيه نزاع . وعندى جواب لم أجده من تعرض له وهو أن قوله

تعالى : « الصوم لى » لا يدل على أن ماعداه من العبادات ليس له إلا بمفهوم القلب ، ومفهوم القلب غير معمول به كما تقرر عند أئمة الأصول ، ولم يخالف فى ذلك إلا الدقاق . والسؤال إنما يرد على فرض أنه يدل على أن سائر العبادات ليست له ، وليس الأمر كذلك ، فوزانه وزان قول من قال : وله من أنواع المال أنواع كثيرة ، من غم وبقر وخيل وبغال وغير ذلك ، الغنم لى أو البقر لى ، أبيعها كيف شئت ، فإن ذلك لا يدل على أن ماعدا الغنم أو البقر لغيره إلا بمفهوم لقبه الساقط ، وحينئذ لا يحتاج إلى طلب النكتة فى تخصيص الصوم بكونه لله ، بل المراد إنه لما كان الصوم له تعالى كان له أن يجزى فاعله بأى جزاء شاء ، وليس أمر ذلك إلينا كسائر الأمور المتعلقة . انتهى .

(و) سائر الأعمال (الحسنة بعشر أمثالها) زاد فى الموطأ : إلى سبعمائة ضعف ، واتفقوا على أن المراد بالصائم هنا من سلم صيامه من المعاصى . وحديث الغيبة تفطر الصائم على ما فى الإحياء للغزالي . قال العراقى : ضعيف ، بل قال أبو حاتم : كذب ، نعم يأثم ويمنع ثوابه إجماعاً ذكره السبكي فى شرحه ، وفيه نظر لمشقة الاحتراز ، لكن إن أكثر توجهت المقالة لانصحاء وتظلماً ، ونحوهما لحاكم ، ونحوه : وأدنى درجات الصوم الاقتصار على الكف عن المفطرات ، وأوسطها أن يضم إليه كف الجوارح عن الجرائم ، وأعلىها أن يضم إليهما كف القلب عن الوسوس . وقال بعضهم : معناه الصوم لى لا لك ، أى أنا الذى لا ينبغي لى أن أأطعم وأشرب ، وإذا كان بهذه المثابة وكان دخولك فيه لكونى شرعته لك فأنا أجزى به ، كأنه يقول : أنا جزاؤه ، لأن صفة التنزيه عن الطعام والشراب تطلبنى . وقد تلبست بها ، وليست لك ، لكنك اتصفت بها فى حال صومك ، فهى تدخل على ، فإن الصبر حبس النفس بأمرى عما تعطيه حقيقتها من الطعام والشراب ، فلهذا قال : للصائم فرحتان : فرحة عند فطره ، وتلك الفرحة لروحه الحيوانى لا غير ، وفرحة عند لقاء ربه ، وتلك الفرحة لنفسه الناطقة الطبيعية الربانية ، فأورثه الصوم لقاء الله وهو المشاهدة . ذكره القسطلانى . وهذا الحديث أخرجه أبو داود ، وكذا النسائى والترمذى .

الحديث الثاني

عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ، فَيَقُومُونَ ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ .

(عن سهل) بن سعد الساعدي (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إن في الجنة باباً يقال له الريان) نقيض العطشان ، وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظ ومعناه ، فإنه مشتق من الرى ، وهو مناسب لحال الصائمين ، لأنهم بتعطيشهم أنفسهم في الدنيا يدخلون من باب الريان ليأمنوا من العطش . وقال ابن المنير : إنما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليشعر أن في الباب المذكور من النعم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه . وزاد النسائي وابن خزيمة : من دخل شرب ومن شرب لا يظمأ أبداً . وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ : « إن للجنة ثمانية أبواب ، منها باب يسعى الريان ، لا يدخله إلا الصائمون » أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم ، وهو للبخارى من هذا الوجه في بدء الخلق ، لكن قال : في الجنة ثمانية أبواب (يدخل منه الصائمون يوم القيامة) إلى الجنة (لا يدخل منه أحد غيرهم ، يقال أين الصائمون فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم ، فإذا دخلوا) منه (أغلق) الباب (فلم يدخل منه أحد) كرر نفي دخول غيرهم منه تأكيداً . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا
 خَيْرٌ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ
 أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ
 بَابِ الرِّيَّانِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ
 أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمَى يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ
 مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا ؟
 قَالَ : نَعَمْ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : (من أنفق زوجين) اثنين من أى شىء كان صنفين أو متشابهين ،
 وقد جاء مفسراً مرفوعاً « بعيرين ، شاتين ، حمارين ، درهمين » زاد إسماعيل
 القاضي عن أبي مصعب عن مالك : من ماله (فى سبيل الله) عام فى أنواع
 الخير أو خاص بالجهاد (نودى من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير) من
 الخيرات وليس المراد به أفعال التفضيل والتنوين للتعظيم (فمن كان من أهل
 الصلاة) المؤدين للفرائض المكثرين من النوافل ، وكذا ما يأتى فيما قيل (دعى
 من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد ، ومن
 كان من أهل الصيام) أى الذى غلب عليه الصيام وإلا فكل المؤمنين أهل
 لكل (دعى من باب الريان) وعند أحمد : لكل أهل عمل باب يدعون منه
 بذلك العمل ، فلأهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان (ومن كان
 من أهل الصدقة) المكثرين منها (دعى من باب الصدقة) وليس هذا تكراراً
 لما فى صدر الحديث حيث قال : من أنفق زوجين ، لأن الإنفاق ولو بالقليل
 خير من الخيرات العظيمة ، وذلك حاصل من كل أبواب الجنة ، وهذا

استدعاء خاص . وفي نواذر الأصول : من أبواب الجنة باب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو باب الرحمة ، وهو باب التوبة ، وسائر الأبواب مقسومة على أعمال البر : باب الزكاة ، باب الحج ، باب العمرة . وعند عياض : باب الكاظمين الغيظ ، باب الراضين ، الباب الأيمن الذى يدخل منه من لاحساب عليه . وعند الآجرى عن أبي هريرة مرفوعاً : إن فى الجنة باباً يقال له الضحى . فإذا كان يوم القيامة ينادى مناد : أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى ، هذا بابكم فادخلوا منه . وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه : للجنة باب يقال له الفرح لا يدخل منه إلا مفرح الصبيان . وعند الترمذى باب للذكر . وعند ابن بطل : باب للصابرين . والحاصل أن كل من أكثر نوعاً من العبادة خص بباب يناسبها ينادى منه : جزاء وفاقاً ، وقل من يجتمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ، ثم إن من يجتمع له ذلك إنما يدعى من جميع الأبواب على سبيل التكريم ، وإلا فلدخوله إنما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذى يكون أغلب عليه (فقال أبو بكر رضى الله عنه : بأبى أنت) أى مفدى بأبى (وأمى يارسول الله ماعلى من دعى من تلك الأبواب من ضرورة) أى ليس على المدعو من كل الأبواب ضرر ، بل له تكرمة وإعزاز . وقال ابن المنير وغيره : يريد من أحد تلك الأبواب خاصة دون غيره من الأبواب ، فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد . وقال ابن بطل : يريد أن من لم يكن إلا من أهل خصلة واحدة من هذه الخصال ودعى من بابها لا ضرر عليه ، لأن الغاية المطلوبة دخول الجنة . وقال فى شرح المشكاة : لما خص كل باب بمن أكثر نوعاً من العبادة ، وسمع الصديق رضى الله عنه رغب فى أن يدعى من كل باب ، وقال : ليس على من دعى من تلك الأبواب ضرر ، بل شرف وإكرام ، ثم سأله فقال (فهل يدعى أحد من تلك الأبواب) ويختص بهذه الكرامة (كلها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يدعى منها كلها على سبيل التخيير فى الدخول من أيها شاء لاستحالة الدخول من الكل معاً (وأرجو أن تكون منهم) الرجاء منه صلى الله عليه وآله وسلم واجب ، ففيه أن الصديق رضى الله عنه من أهل هذه الأعمال كلها . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى فضائل أبى بكر ، ومسلم فى الزكاة ، والترمذى فى المناقب ، والنسائى فيه وفى الزكاة والصوم والجهاد .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُتَحَّتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ ، فَتُتَحَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ ، وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا جاء رمضان) بدون شهر ، واحتج البخارى لجواز ذلك ، لكن رواه الترمذى بذكر الشهر ، وزيادة الثقة مقبولة ، فتكون رواية البخارى مختصرة منه ، فلا تبقى له حجة فيه على إطلاقه بدون شهر (فتحت أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملاً لا يفسد عليه ، أو هو علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ، ولمنع الشياطين من أذى المؤمنين . قال ابن العربى : وهو يدل على أنها كانت مغلقة ، ويدل عليه أيضاً حديث : « فأتى باب الجنة فتقعقع ، فيقول الخازن : من ؟ فأقول : محمد ، فيقول : بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك » . قال : وزعم بعضهم أنها مفتوحة دائماً من قوله تعالى : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » وهذا اعتداء على كتاب الله وغلط ، إذ هو جواب للجزء . انتهى . وتعقبه أبو عبد الله الآبى بأنه إنما يكون جواباً إذا كانت الواو زائدة ، وكذا أعربه الكوفيون . وقال المبرد : الجواب محذوف ، تقديره سعدوا ، والواو للحال ، ولم يشك أن الحال لا تقتضى أنها مفتوحة دائماً ، ولا يستقيم مع الحديث المذكور إلا أن يقال : تفتح له أولاً ثم يأتون فيجدونها مفتوحة . انتهى . أو مجاز لأن العمل يؤدي إلى ذلك أو لكثرة الثواب والمغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم : فتحت أبواب الرحمة إلا أن يقال الرحمة من أسماء الجنة . وهذا الحديث أخرجه هنا مختصراً ، وقد أخرجه مسلم والنسائى من هذا الوجه بتمامه ، ورواه مديون إلا شيخ البخارى قبله ، وأخرجه البخارى فى الصوم وفى صفة إبليس ، ومسلم فى الصوم ، وكذا النسائى .

(وفي رواية عنه) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم : إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء) قيل : هذا من تصرف الرواة ، والأصل أبواب الجنة ، وكذا وقع فى باب صفة إبليس وجنوده من بدء الخلق بلفظ أبواب الجنة فى غير رواية أبيّ : وله أبواب السماء . وقال ابن بطال : المراد من السماء الجنة بقريئة قوله (وغلقت أبواب جهنم) يحتمل أن يكون الفتح على ظاهره وحقيقته . وقال التوربشتى : هو كناية عن تنزيل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد ، تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول ، وغلق أبواب جهنم عبارة عن تنزه أنفس الصوّام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على المعاصى بقمع الشهوات ، فإن قيل : مامنعكم أن تحملوه على ظاهر المعنى ؟ قلنا : لأنه ذكر على سبيل المنّ على الصوّام وإتمام النعمة عليهم فيما أمروا به وندبوا إليه حتى صار الجنان فى هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونعيمها هبى ، والنيران كأن أبوابها غلقت وأنكأها عطلت ، وإذا ذهبنا إلى الظاهر لم تقع المنة موقعها وتخلو عن الفائدة ، لأن الإنسان مادام فى هذه الدار فإنه غير ميسر لدخول إحدى الدارين . ورجح القرطبي حمله على ظاهره . إذ لا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره . وقرره ابن المنير . قال الطيبي : فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحسان فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة . ويؤيده حديث : إن الجنة لتزخرف لرمضان ... الحديث (وسلسلت الشياطين) أى شدّت بالسلاسل حقيقة ، والمراد مسترقو السمع منهم ، وإن تسلسلهم يقع فى أيام رمضان دون لياليه ، لأنهم كانوا منعوا زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة فى الحفظ أو هو مجاز على العموم ، والمراد أنهم لا يصلون من إفساد المسلمين إلى ما يصلون إليه فى غيره لاشتغالهم فيه بالصيام الذى فيه قمع الشيطان ، وإن وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة إلى غيره ، وهذا أمر محسوس . وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة بلفظ : إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن . وفى لفظ عند النسائى : مردة الشياطين . وفى رواية أبى صالح : غلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب ، وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ، ونادى مناد : يا باغى الخير أقبل ويا باغى الشر أقصر ، ولله عتقاء من النار ، وذلك كل ليلة .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمُ فَقَادَرُوا لَهُ ، يَعْنِي هِلَالَ رَمَضَانَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا) الضمير راجع إلى الهلال وإن لم يسبق له ذكر لدلالة السياق عليه (فإن غم عليكم) من غمت الشيء إذا غطيته ، أي غطى الهلال بغيمة (فاقدروا له) أي قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً من التقدير (يعنى هلال رمضان) والحديث ورد بألفاظ مختلفة .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ
وَشَرَابَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : من لم يدع قول الزور) أى من لم يترك الكذب والميل عن الحق
(والعمل به) وزاد في الأدب عن أبي ذئب : والجهل ، وفي رواية ابن وهب
والجهل في الصوم . ولابن ماجه : من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به ،
والضمير في به يعود على الجهل لكونه أقرب مذكوراً وعلى الزور فقط
وإن بعد لاتفاق الروايات عليه أو عليهما ، وأفرد الضمير لاشتراكهما في
تنقيص الصوم . قاله العراقي : وفي الأولى يعود على الزور فقط ، والمعنى
مقارب . وفي الأوسط للطبراني بسند رجاله ثقات : من لم يدع الخنى
والكذب . والجمهور : على أن الكذب والغيبة والنميمة لا تفسد الصوم . وعن
الثوري : أن الغيبة تفسده . وعن مجاهد : خصلتان تفسدان الصوم : الغيبة
والكذب . والصواب الأول . نعم هذه الأفعال تنقص الصوم . وقول بعضهم :
إنها صغائر تكفر باجتناب الكبائر ، أجاب عنه الشيخ تقي الدين السبكي بأن
في حديث الباب : والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية لذلك ، لأن الرفث
والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النهي عنه مطلقاً ، والصوم مأمور
به مطلقاً ، فلو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها
فيه مشروطة به معنى نفهمه ، فلما ذكرت في هذا الحديث نبهتنا على أمرين :
أحدهما : زيادة قبحها في الصوم على غيره . والثاني : الحث على سلامة الصوم
عنها ، وأن سلامته عنها صفة كمال فيه ، وقوة الكلام تقتضي أن يقبح ذلك
لأجل الصوم ، فقتضى ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها ، فإذا لم يسلم
عنها نقص . ثم قال : ولا شك أن التكليف قد ترد بأشياء وينبه بها على أخرى
بطريق الإشارة ، وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات ، لأنه

يشترط له النية بالإجماع ، ولعل القصد به في الأصل الإمساك عن جميع المخالفات ، لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالإمساك عن المفطرات ، ونبه العاقل بذلك على الإمساك عن المخالفات . وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده ، فيكون اجتناب المفطرات واجباً واجتناب ماعداها من المخالفات من المكملات . ذكره في فتح الباري (فليس لله حاجة في أن يدع) أى يترك (طعامه وشرابه) هو مجاز عن عدم الالتفات والقبول ، فنفي السبب وأراد المسبب ، وإلا فالله لا يحتاج إلى شيء . نقله الطيبي عن البيضاوى . وقال ابن بطلال : معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه ، وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من باع الخمر فليشقص الخنازير ، أى يذبحها ، فلم يأمر بشقصها ، ولكنه على التحذير والتعظيم لإثم شارب الخمر ، وكذلك حذر الصائم من الكذب والعمل به لئيم له أجر صيامه . وقال ابن المنير : هو كناية عن عدم الرضا ، والمراد رد الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه . وقال ابن العربي : مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب عليه ، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم بالموازنة بإثم الزور ، وما ذكر معه . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الأدب ، وأبو داود والترمذى في الصوم ، وكذا النسائى وابن ماجه .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثُ الْمَتَقَدِّمُ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَّامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه الحديث المتقدم) ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال الله (كل عمل ابن آدم له) فيه حظ ومدخل لاطلاع الناس عليه ، فهو يتعجل به ثواباً من الناس (إلا الصيام فإنه) خالص (لى) لا يعلم ثوابه المترتب عليه غيرى ، أو وصف من أوصافى ، لأنه يرجع إلى صفة الصمدية ، لأن الصائم لا يأكل ولا يشرب ، فتخلق باسم الصمد ، أو أن كل عمل ابن آدم مضاف له لأنه فاعله ، إلا الصوم فإنه مضاف لى لأنى خالقه له على سبيل التشریف والتخصيص . فيكون كتخصيص آدم بإضافته إليه أن خلقه بيده ، وكل مخلوق بالحقيقة مضاف إلى الخالق ، لكن إضافة التشریف خاصة بمن شاء الله أن يخصه بها ، أو كأنه تعالى يقول : هو لى فلا يشغلك ما هو لك عما هو لى ، ولأن فيه مجمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر ، وهما حاصلان فيه ، ولما كان ثواب الصيام لا يخصه إلا الله تعالى لم يكله سبحانه إلى ملائكته بل تولى جزاءه بنفسه المقدسة ، فقال (وأنا أجزى به) والصيام جنة ، أى وقاية من المعاصى ومن النار ، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ، أى لا يصيح ولا يخاصم ، فإن سابه أحد أو قاتله فليقلل إلى امرؤ صائم ، والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك (وقال فى آخره : للصائم فرحتان يفرحهما) أى بهما (إذا أفطر فرح) زاد مسلم : بفطره ، أى لزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر ، وهذا الفرح الطبيعى . قال القرطبي : وهو السابق للفهم أو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه . قال فى الفتح : ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكر ففرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس فى ذلك ، فمنهم من

يكون فرحه مباحاً وهو الطبيعي ، ومنهم من يكون فرحه مستحباً وهو من يكون سببه شيئاً مما ذكره (وإذا لقي ربه) عز وجل (فرح بصومه) أى بجزائه وثوابه أو بقاء ربه ، وعلى الاحتمالين فهو مسرور بقبول صومه .

الحديث الثامن

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنَ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : من استطاع) منكم (الباءة) بالمد على الأفصح لغة الجماع ، والمراد به هنا ذلك ، وقيل مؤن النكاح ، والقائل بالأول رده إلى المعنى الثانى ، إذ التقدير عنده : من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤن النكاح (فليتزوج فإنه) أى التزوج (أغضى للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع) أى الباءة لعجزه عن المؤن (فعليه بالصوم) وإنما قد رواه بذلك لأن من لم يستطع الجماع لعدم شهوته لاحتاج إلى الصوم لدفعها ، وهذا فيه كلام للنحاة ذكره القسطلانى (فإنه له وجاء) أى أن الصوم للصائم قاطع للشهوة ، والوجاء بكسر الواو والمد : هو رض الخصيتين ، وقيل : رض عروقهما ، ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ، ومقتضاه أن الصوم قاطع لشهوة النكاح . واستشكل بأن الصوم يزيد فى تهييج الحرارة ، وذلك مما يثير الشهوة . والجواب أن ذلك إنما يكون فى مبدئ الأمر ، فإذا تهادى عليه واعتاده سكن ذلك . قاله فى الفتح : وفى الروضة : فإن لم تنكس به لم يكسرهما بكافور ونحوه بل ينكح . قال ابن الرفعة نقلاً عن الأصحاب : إنه نوع من الاختصاص .

الحديث التاسع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الشهر تسع وعشرون ليلة) يعنى أن العبرة بالهلال ، فتارة يكون ثلاثين ، وتارة تسعة وعشرين ، وقد لا يرى (فلا تصوموا حتى تروه) أى الهلال ، وليس المراد رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد إلى رؤيته ، بل المعتبر رؤية بعضهم ، وهو العدد الذى ثبتت به الحقوق ، وهو عدلان إلا أنه يكتفى في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد يشهد عند القاضي . وقالت طائفة منهم البغوى : ويجب الصوم أيضاً على من أخبره موثوق به بالرؤية وإن لم يذكره عند القاضي ، ويكتفى في الشهادة : أشهد أنى رأيت الهلال . واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنن . قال : جاء أعرابى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنى رأيت الهلال . فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . يابلل ، أذن فى الناس أن يصوموا غداً . وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنى رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه . وهذا أشهر قولى الشافعى عند أصحابه وأصحهما ، لكن آخر قوليه أنه لا بد من عدلين . قال فى الأم : لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان ، لكن قال الصيمرى إن صح أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة الأعرابى وحده أو شهادة ابن عمر وحده قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين ، وقد صح كل منهما . وعندى أن مذهب الشافعى قبول الواحد وإنما رجع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده فى المسألة سنة فإنه تمسك بالواحد بأثر عن على . ولهذا قال فى المختصر : ولو شهد برؤيته عدل واحد رأيت أن أقبله للأثر فيه . وقد ذهب إلى العمل بشهادة واحد أحمد وابن المبارك .

قال النووي : وهو الأصح . واختاره الشوكاني . وذهب مالك والليث والأوزاعي والثوري إلى اعتبار الاثنين . وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية بلد غيرها ومن لم يذهب إلى ذلك ، لأن قوله « حتى تروه » خطاب لأناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ، ولكنه مصروف عن ظاهره ، فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يتقيد بالبلد . وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها في الفتح وأرجحها ما ذكره الشوكاني في شرح الدرر ، وهو إذ رآه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة للأحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والإفطار لرؤيته ، وهى خطاب لجميع الأمة ، فمن رآه منهم في أى مكان كان ذلك رؤية لجميعهم . انتهى . قال فى المسوى : والأقوى عند الشافعى إنه يلزم حكم البلد القريب دون البعيد . وعند الحنفية يلزم مطلقاً . انتهى وهو الحق (فإن غم عليكم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم ، أى إن حال بينكم وبين الهلال غيم فى صومكم أو فطرتم (فأكملوا العدة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين يوماً ، وهذا مفسر ومبين لقوله فى الحديث الآخر « فاقدروا له » . وأولى مافسر الحديث بالحديث ، فيجب إكمال العدة ثلاثين ، وقد يقع النقص متوالياً فى شهرين وثلاثة ولا يقع فى أكثر من أربعة أشهر .

الحديث العاشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آتَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا . فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا أَوْ رَاحَ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا ؟ فَقَالَ : إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا .

(عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم آتى من نسائه) أى حلف لا يدخل عليهن (شهراً) وفى مسلم من حديث عائشة : أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهراً ، ففيه التصريح بأن حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليهن شهراً ، فتبين أن المراد بقوله هنا « آتى » حلف لا يدخل ، ولم يرد الحلف على الوطء . والروايات يفسر بعضها بعضاً ، فإن الإيلاء فى اللغة : مطلق الحلف ، ويستعمل فى عرف الفقهاء فى حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً أو مدة تزيد على أربعة أشهر ، وتعديته بمن فى قوله « من نساء » تدل على ذلك ، لأنه راعى المعنى وهو الامتناع من الدخول ، وهو يتعدى بمن (فلما مضى تسعة وعشرون يوماً) وفى حديث عائشة عند مسلم : فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على ، واستشكل لأن مقتضاه أنه دخل فى اليوم التاسع والعشرين ، فلم يكن تم شهر لا على الكمال ولا على النقصان . وأجيب بأن المراد تسع وعشرون ليلة بأيامها ، فإن العرب تؤرخ بالليالي ، وتكون الأيام تابعة لها ، ويدل له حديث أم سلمة هذا : فلما مضى تسعة وعشرون يوماً (غدا) أى ذهب أول النهار (أو راح) أى ذهب آخره ، والشك من الراوى (فقيل له) وفى مسلم من حديث عائشة : بدأ بى ، فقلت : يا رسول الله (إنك حلفت أن لا تدخل) علينا (شهراً ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهراً بعينه بالهلال ، وجاء ذلك الشهر ناقصاً ، فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لمكث ثلاثين يوماً ، أما لو حلف على ترك الدخول عليهن شهراً مطلقاً لم يبر إلا بشهر تام بالعدد . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى النكاح ، ومسلم فى الصوم ، والنسائى فى عشرة النساء ، وابن ماجه فى الطلاق .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ : شَهْرَا عِيدِ رَمَضَانَ وَذُو الْحِجَّةِ .

(عن أبى بكره رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال :
شهران لا ينقصان) قال ابن المنير : المراد أن النقص الحسى باعتبار العدد
ينجبر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم ، فلا يتبغى وصفهما بالنقصان بخلاف
غيرهما من الشهور . وقال البيهقى فى المعرفة . إنما خصهما بالذكر لتعلق حكم
الصوم والحج بهما . وبه جزم النووى وقال : إنه الصواب المعتمد ، وإن
كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل ، سواء كان رمضان ثلاثين
أو تسعاً وعشرين ، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ، ولا يخفى
أن محل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير فى ابتغاء الهلال . وفائدة الحديث رفع
مايقع فى القلوب من شك لمن صام تسعاً وعشرين أو وقف فى غير يوم عرفة .
وقال الطنبى : ظاهر سياق الحديث فى بيان اختصاص الشهرين بمنزلة ليست فى
سائرهما ، وليس المراد أن ثواب الطاعة فى سائرهما قد ينقص دونهما ، وإنما
المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ فى الحكم لاختصاصهما بالعيدين
وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ، ومن ثم لم يقتصر على قوله « رمضان وذو
الحجة » بل قال (شهرًا عيد) أى هما شهرًا عيد : أحدهما (رمضان) والآخر
(ذو الحجة) واستشكل ذكر الحجة لأنه إنما يقع الحج فى العشر الأول منه ،
فلا دخل لنقصان الشهر وتمامه . وأجيب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص إذا
وقعا فى ذى القعدة يلزم منهما نقص عشر ذى الحجة الأول أو زيادته ،
فيقفون الثامن أو العاشر ، فلا ينقص أجر وقوفهم عما لا غلط فيه . قاله
الكرمانى ، لكن قال البرماوى : وقوف الثامن غلطاً لا يعتبر على الأصح .
قال فى الفتح : قد اختلف العلماء فى معنى هذا الحديث ، فمنهم من حمله على
ظاهره فقال : لا يكونان أبداً إلا ثلاثين . وهذا مردود ومعااند للموجود
المشاهد ، ويكنى فى رده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « صوموا لرؤيته
وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة » . فإنه لو كان رمضان أبداً

ثلاثين لم يحتاج إلى هذا ، ومنهم من تأول له معنى الإيفاء ، وقال الحسن : كان إسحق بن راهويه يقول : لا ينقصان في الفضيلة إن كان تسعة وعشرين أو ثلاثين . انتهى . وقيل لا ينقصان معاً إن جاء أحدهما تسعاً وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد ، وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما ، وهذان القولان مشهوران ، وقد ثبتا منقولين في أكثر الروايات في البخاري . قال الترمذي : قال أحمد : لا ينقصان معاً في سنة واحدة ، وذكر القرطبي فيه خمسة أقوال . فذكر نحو ما تقدم ، وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بعينه ، وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة : وقيل : المعنى لا ينقصان في الأحكام . وبه جزم البيهقي وقبله الطحاوي . وقيل : لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع . وإليه أشار ابن حبان ، ولا يخفى بعده . قال الطحاوي : الأخذ بظاهره أو حملة على نقص أحدهما يدفعه العيان ، لأنه قد وجدناهما ينقصان معاً في أعوام . وقال ابن المنير : لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض ، وأقربها أن النقصان الحسى باعتبار العدد ينجبر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور ، وحاصله يرجع إلى تأييد قول إسحق . وفي الحديث حجة لمن قال : إن الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً ، بل لله أن يتفضل بإلحاق الناقص بالتام في الثواب . واستدل به بعضهم لمالك في اكتفائه لرمضان بنية واحدة ، لأنه جعل الشهر بمجملته عبادة واحدة فاكتفى له بالنية . وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الناقص وبين التام إنما هو بالنظر إلى جعل الثواب معلقاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الأيام . انتهى ملخصاً . وهذا الحديث موافق للفظ الترجمة ، وأطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد أو لكون هلال العيد ربما رؤى في اليوم الأخير من رمضان . قاله الأثرم . والأول أولى . ونظيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر . وصلاة المغرب ليلية جهرية ، وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه . وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس .

الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
 إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ، يَعْنِي مَرَّةً
 تِسْعَةً وَعِشْرِينَ ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إنا) أى العرب أو نفسه المقدسة (أمة) جماعة (أُمِّيَّة) بلفظ النسبة إلى الأم ، أى الباقون على الحالة التى ولدتنا عليها الأمهات . قال فى الفتح : وقيل : أراد أمة العرب لأنها لا تكتب والكاتب فيهم نادر ، وإنهم ليسوا أهل كتاب ، وقيل : منسوبون إلى أم القرى (لا تكتب) بيان لكونهم كذلك (ولا نحسب) بضم السين . أى لانعرف فى حساب النجوم وتسييرها ، فلم نكلف فى تعريف مواقيت صومنا ولا عبادتنا ما يحتاج فيه إلى معرفة حساب ولا كتابة ، إنما ربطت عبادتنا بأعلام واضحة وأمور ظاهرة لانتحة يستوى فى معرفتها الحساب وغيرهم . قال فى الفتح : والمراد بالحساب هنا حساب النجوم ، ولم يكونوا يعرفون من ذلك إلا التمر اليسير ، فعلق الحكم فى الصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم فى معاناة حساب التسيير ، واستمر الحكم ولوحدث بعدهم من يعرف ذلك ، بل ظاهر السياق يشعر بنفى تعليق الحكم بالحساب أصلاً ، ويوضحه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » ولم يقل فاسألوا أهل الحساب ، والحكمة فيه كون العدد عند الإغماء يستوى فيه المكلفون فيرتفع الخلاف والنزاع عنهم . وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير فى ذلك وهم الروافض . ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم . قال الباجي : وإجماع السلف الصالح حجة عليهم . وقال ابن بريزة : هو مذهب باطل . وقد نهت الشريعة عن الخوض فى علم النجوم لأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب ، مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق ، إذ لا يعرفها إلا القليل . انتهى . ثم تم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها الأخرس والأعرجى

(الشهر هكذا وهكذا) وفيه مستند لمن رأى الحكم بالإشارة . قال الراوى (يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) قال فى الفتح : هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصراً ، ورواه غندر عن شعبة تماماً ، أخرجه مسلم عن ابن المثنى وغيره عنه بلفظ : الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام فى الثالثة . والشهر هكذا وهكذا وهكذا ، يعنى تمام ثلاثين ، أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام فى المرة الثالثة . وهذا هو المعبر عنه بقوله : تسع وعشرون . وأشار بهما مرة أخرى ثلاث مرات ، وهو المعبر عنه بقوله « ثلاثون » قال ابن بطال : فى الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل وإنما المعول على رؤية الأهلة ، وقد نهينا عن التكلف . ولاشك أن فى مراعاة ما غرض حتى لا يدرى إلا بالظنون غاية التكلف . انتهى . وقد ذكرت فى كتابى « الروضة الندية فى شرح الدرر البهية » نقلاً عن صاحب « سبل السلام » شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام « ما نصه : التوقيت فى الأيام والشهور والسنوات بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الأمة ، فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعى أن ذلك كان فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين ، وإنما هو بدعة لعلها ظهرت فى عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعربها ومنها النجوم والمنطق ، فإنه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم : « فلما جاءتهم رسلنا بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم » . فأقل أحوال المقرين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة . ولقد عظمت هذه البدعة فى الحرمين الشريفين ، فإنهم فى مكة المكرمة لا يعتمدون إلا على ذلك ، ولهم فيه أنواع مؤلفات ، مثل الربع الحبيب ونحوه ، يدرسونه ويقرعون ويهتمون به ، وهو من العلم الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علم لا ينفع وجهل لا يضر . وهو من علم أهل الكتاب ، فإن أعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس ، ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ، ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أنزل الله تعالى عليه : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » . وكان أهل بيته وأصحابه على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شيئاً من هذه الأمور التى صار ذلك التكليف المؤقت عليها يدور . انتهى . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود والنسائى .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ
كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين) أى بنية الرضائية احتياطاً . ولكراهة التقدم معان : أحدها خوفاً من أن يزداد في رمضان ما ليس منه ، كما نهى عن صيام يوم العيد لذلك حذراً مما وقع فيه أهل الكتاب في صيامهم فزادوا فيه بأرائهم وأهوائهم ، وأخرج الطبراني عن عائشة أن ناساً كانوا يتقدمون الشهر فيصومون قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأنزل الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » ولهذا نهى عن صوم يوم الشك . والمعنى الثانى : الفصل بين صيام الفرض والنفل ، فإن جنس الفصل بينهما مشروع . ولذا حرم صيام يوم العيد ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن توصل صلاة مفروضة بصلاة حتى يفصل بينهما بسلام أو كلام خصوصاً سنة الفجر . وفى المسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله ، وهذا فيه نظر ، لأنه يجوز لمن له عادة كما سيأتى . والمعنى الثالث : أنه للتقوى على الصيام لرمضان فإن مواصلة الصيام تضعف عن صيام الفرض ، فإذا حصل الفطر قبله بيوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان . وفيه نظر ، لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام فصاعداً جاز . وسنذكر ما فيه قريباً . المعنى الرابع : أن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن فى ذلك الحكم ، وهذا هو المعتمد (إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه) المعتاد من ورد كان اعتاد صوم الدهر ، أو صوم يوم وفطر يوم ، أو يوم معين كالاثنتين فصادفه ، أو نذر أو قضاء (فليصم ذلك اليوم) فإنه مأذون له فيه ويجب عليه النذر وما بعده فهو مستثنى من الأدلة القطعية ولا يبطل القطعى بالظنى . ومفهوم الحديث

الجواز إذا كان التقدم بأكثر من يومين ، وقيل يمتد المنع لما قبل ذلك ، وبه قطع كثير من الشافعية ، وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقدم بالصوم ، فحيث وجد منع ، وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ممن يقصد ذلك ، وقالوا : أمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا . رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان ، وظاهره أنه يحرم الصوم إذا انتصف وإن وصله بما قبله ، وليس مراداً حفظاً لأصل مطلوبة الصوم . وقد قال النووي في المجموع : إذا انتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب إن لم يصله بما قبله على الصحيح . وقال جمهور العلماء بجواز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان . وضعف الحديث الوارد فيه . وقال أحمد وابن معين : إنه منكر . وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال : الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء . وكذا صنع قبله الطحاوي ، واستظهر بحديث أنس مرفوعاً : أفضل الصيام بعد رمضان شعبان . لكن إسناده ضعيف . واستظهر أيضاً بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل : هل صمت من شهر شعبان شيئاً ؟ قال : لا . قال : فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين . ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم . وحديث أبي هريرة مخصوص بمن يحتاج بزعمه لرمضان . وهو جمع حسن . قال في الفتح : وفي الحديث ردّ على من يرى تقدم الصوم على الرؤية كالرافضة ، ويرد على من قال بجواز صوم النفل المطلق ، وأبعد من قال المراد بالنفل المتقدم بنية رمضان ، واستدل بلفظ التقدم ، لأن التقدم بالشئ على الشئ إنما يتحقق إذا كان من جنسه ، فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق ، لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الرابع عشر

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَضَرَ الْإِفْطَارُ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُمَسِيَ ، وَإِنْ قَبَسَ بَنَ صِرْمَةً الْأَنْصَارِيِّ كَانَ صَائِمًا فَلَمَّا حَضَرَ الْإِفْطَارُ أَتَى امْرَأَتَهُ فَقَالَ لَهَا : أَعِنْدِكَ طَعَامٌ ؟ قَالَتْ : لَا ، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ ، وَكَانَ يَوْمُهُ يَعْمَلُ فَعَلَبَتُهُ عَيْنَاهُ ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ : خَبِيَّةٌ لَكَ ، فَلَمَّا أَنْتَصَفَ النَّهَارُ غُشِيَ عَلَيْهِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » ، فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا ، وَنَزَلَتْ : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ » .

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم) فى أول ما افترض الصيام (إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي) وفى رواية زهير عند النسائي : كان إذا نام قبل أن يتعشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليلته ويومه حتى تغرب الشمس . ولأبى الشيخ من طريق زكريا بن أبى زائدة عن أبى إسحق : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا ، فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها . فاتفقت الروايات على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم ، وهذا هو المشهور فى حديث غيره . وقيد المنع من ذلك فى حديث ابن عباس بصلاة العشاء أخرجه أبو داود بلفظ : كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة . ونحوه فى حديث أبى هريرة . وهذا أخص من حديث البراء . ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالباً ، والتقييد فى الحقيقة إنما (م . ٥٠ - عون البارى - ج ٢)

هو بالنوم كما في سائر الأحاديث . وقد بين السدي أن هذا الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير ولفظه : كتب على النصارى الصيام ، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا بعد النوم ، وكتب على المسلمين أولاً مثل ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار فذكر القصة . ويؤيده حديث عمرو عند مسلم مرفوعاً : فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور (وأن قيس بن صرمة) بكسر الصاد (الأنصارى) قال في الإصابة : ووقع عند أبي داود من هذا الوجه : صرمة بن قيس ، وفي رواية النسائي : أبو قيس بن عمرو ، فإن حمل هذا الاختلاف على تعدد أسماء من وقع له ذلك ، وإلا فيمكن الجمع برد جميع الروايات إلى واحد . ونحوه في الفتح ، وزاد : والصواب صرمة بن أبي أنس (كان صائماً فلما حضر الإفطار أتى امرأته) لم تسم (فقال لها : أعتدك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك) وظاهره أنه لم يجيء معه بشيء ، لكن في مرسل السدي : أنه أتاها بتمر فقال : استبدلي به طحيناً واجعليه سخيماً فإن التمر أحرق جوفى . وفي مرسل ابن أبي ليلى : فقال لأهله : أطعموني . فقالت : حتى أجعل لك شيئاً سخيماً (وكان يومه يعمل) أى فى أرضه كما صرح به أبو داود فى روايته (فغلبته عيناه) فنام (فجاءته امرأته فلما رآته) نائماً (قالت : خيبة لك) حرماناً . وفى مرسل السدى : فأيقظته ، فكره أن يعصى الله ، وأبى أن يأكل . زاد أحمد . فأصبح صائماً (فلما انتصف النهار غشى عليه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) بضم الذال وكسر الكاف زاد أحمد وأبو داود والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ابن جبل : وكان عمر أصاب النساء بعد مانام . ولابن جرير وابن أبي حاتم عن كعب بن مالك قال : كان الناس فى رمضان إذا صام الرجل فأمسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد ، فرجع عمر من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سمر عنده ، فأراد امرأته ، فقالت : إني قد نمت ، فقال : ما نمت ، ووقع عليها ، وصنع كعب بن مالك مثل ذلك (فتزلت هذه الآية : « أحل لكم ليلة الصيام » التى تصبحون منها صائمين) (الرث إلى نسائكم » ففرحوا بها فرحاً شديداً ، ونزلت : وكلوا واشربوا) جميع الليل (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض) بياض الصبح (من الخيط الأسود)

من سواد الليل ، وهذا البيان يحصل بطلوع الفجر الصادق ، ففيه دلالة على أن ما بعد الفجر من النهار . وقال أبو عبيد : المراد بالخييط الأسود : الليل ، وبالخييط الأبيض : الفجر الصادق . والخييط هو اللون . وقيل المراد بالأبيض : أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق كالخييط المملود ، وبالأسود : ما يمتد معه من غيش الليل تشبيهاً بالخييط . قاله الزمخشري . قال الكرمانى : لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان حراماً كان الأكل والشرب بطريق الأولى ، فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة . هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبي قيس . ثم لما كان حلها بطريق المفهوم نزل بعد ذلك قوله تعالى : « كلوا واشربوا » ليعلم بالمنطوق تسهيل الأمر عليهم صريحاً أو المراد نزول الآية بتامها . قال في الفتح : وهذا هو المعتمد ، وبه جزم السهيلي وقال : إن الآية نزلت في الأمرين معاً ، فقدم ما يتعلق بعمر رضى الله عنه لفضله . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم ، والترمذى في التفسير .

الحديث الخاءس عشر

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : « حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ
الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ » عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ ، وَإِلَى
عِقَالٍ أَبْيَضَ ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وَسَادَتِي فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ فَلَا
يَسْتَبِينُ لِي ، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ ،
فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ .

(عن عبد بن حاتم) الصحابي (رضي الله عنه قال : لما نزلت : « حتى
يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ») ثم قدمت وأسلمت وتعلمت
الشرائع . ولأحمد من طريق مجاهد : علمني رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الصلاة والصيام ، وقال : صلّ كذا وصم كذا ، فإذا غابت الشمس
فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود (عمدت) بفتح الميم
(إلى عقال) بكسر العين : حبل (أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت
وسادتي فجعلت أنظر) إليهما (في الليل فلا يستبين لي) أي فلا يظهر لي .
وفي رواية مجاهد : فلا أستبين الأبيض من الأسود (فغدوت على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(إنما ذلك) أي قوله تعالى المذكور (سواد الليل وبياض النهار) ويستفاد منه
كما قال عياض وجوب التوقف على الألفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها
وأنها لا تحمل على أظهر وجوهها وأكثر استعمالها إلا عند عدم البيان . وقال
ابن بزيمة في شرح الأحكام : وليس هذا من باب تأخير المجملات ، لأن
الصحابة عملوا أولا على ماسبق إلى أفهامهم بمقتضى اللسان ، فعلى هذا فهو
من باب تأخير ماله ظاهر أريد به خلاف ظاهره . واستدل بالآية والحديث
على أن غاية الأكل والشرب طلوع الفجر ، فلو طلع الفجر وهو يأكل أو
يشرب فترع تم صومه . وفيه اختلاف بين العلماء . ولو أكل ظاناً أن الفجر
لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور ، لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن
يحصل التبين . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : أحل

الله لك الأكل والشرب ماشككت . قال ابن المنذر : وإلى هذا القول صار أكثر العلماء . وقال مالك : يقضى . وفي التفسير : قلت : يارسول الله ، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، أهما الخيطان ؟ قال : إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين . ثم قال : لا بل هما سواد الليل وبياض النهار . وزاد أبو عبيد : إن وسادك إذن لعريض . وكذا لأحمد عن هشيم ، وإسماعيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال : فضحك وقال : إن وسادك إذن لعريض . وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة . وعند مسلم : إن وسادك لطويل عريض . قال الخطابي في المعالم : فيه قولان : أحدهما : يريد أن نومك لكثير ، وكفى بالوسادة عن النوم ، لأن النائم يتوسد ، أو أراد أن ليلك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقل . والقول الآخر : إنه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام ، والعرب تقول : فلان عريض القفا إذا كانت فيه غباوة وغفلة . وقد روى في هذا الحديث من طريق آخر : إنك لعريض القفا ، وجزم الزمخشري بالثاني فقال : إنما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قفا عدى لأنه غفل عن البيان ، وتعريض القفا مما يستدل به على قلة الفطنة . وأنشد في ذلك شعراً . وقد أنكر ذلك غير واحد منهم القرطبي فقال : حمله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم ، كأنهم فهموا أنه نسبه إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه ، وعضدوا ذلك بقوله : إنك عريض القفا . وليس الأمر على ما قالوه ، لأن من حمل اللفظ على حقيقته اللسانية التي هي الأصل إذا لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذمًا ولا ينسب إلى جهل ، وإنما عني والله أعلم أن وسادك إن كان يغطي الخيطين اللذين أراد الله فهو إذن عريض واسع ، ولهذا قال في إثر ذلك : إنما هو سواد الليل وبياض النهار . فكأنه قال : فكيف يدخلان تحت وسادتك . وقوله « إنك لعريض القفا » أي أن الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفًا عريضًا للمناسبة . قال في الفتح : وترجم عليه ابن حبان ذكر البيان بأن العرب تتفاوت لغاتها ، وأشار بذلك إلى أن عدياً لم يكن يعرف في لغته أن سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخيط

الأسود والخيوط الأبيض ، وساق هذا الحديث . انتهى . أقول : المعنى الذى ذكره القرطبي فيه من التكلف وأبعاد النجعة مالا يخفى على من له لب صحيح وقلب سليم ، ولا حرج فى كون هذه المقالة قد صدرت على سبيل الذم أو الإشارة إلى قلة الفطنة ، كما فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبى ذر الصحابى : إنك امرؤ فيك جاهلية . ولهذا قال ابن المنير فى الحاشية : فى حديث عدى جواز التوبيخ بالكلام النادر الذى يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد ووجود الشرط عند أمن الغلو فى ذلك ، فإنه مزية قدم إلا لمن عصمه الله تعالى . والله أعلم . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، ومسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود والترمذى وقال حسن صحيح :

الحديث السادس عشر

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقِيلَ لَهُ : كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ ؟ قَالَ : قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً .

(عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام إلى الصلاة ف قيل له) القائل أنس ، قال قلت لزيد (كم كان بين الأذان والسحور ؟ قال) زيد هو (قدر خمسين آية) أى قدر قراءتها . قال فى الفتح : أى متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ولا سريعة ولا بطيئة . قال المهلب : فيه تقدير الأوقات بأعمال البدن ، وكانت العرب تقدر الأوقات بالأعمال ، كقولهم : قدر حلب شاة ، وقدر نحر جزور ، فعدل زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ، ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلاً : درجة أو ثلث خمس ساعة . وقال ابن أبى جمرة : فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة . وفيه دليل على تأخير السحور إلى قرب طلوع الفجر الصادق لكونه أبلغ فى المقصود . قال ابن أبى جمرة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ما هو الأرقق بأتمته فيفعله ، لأنه لو لم يتسحر لاتبعوه ، فشق على بعضهم ، ولو تسحر فى جوف الليل لشق أيضاً على بعضهم ممن يغلب عليه النوم ، فقد يفضى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر . قال : وفيه أيضاً تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ، ولو ترك لشق على بعضهم ، ولا سيما من كان صفراً وياً ، فقد يغشى عليه فيفضى إلى الإفطار فى رمضان قال : وفى الحديث تأنيس الفاضل أصحابه بالمؤاكلة وجواز المشى بالليل للحاجة ، لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه الاجتماع على السحور . وفيه حسن الأدب فى العبارة لقوله : تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولم يقل : نحن ورسول الله ، لما يشعر لفظ المعية بالتبعية . وقال القرطبي : فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع الفجر ، فهو معارض لقول حذيفة « هو النهار » إلا أن الشمس لم تطلع . انتهى . والجواب أن لامعارضة بل يحمل على اختلاف الحال ، فليس فى رواية واحد منهما ما يشعر بالمواظبة ، فتكون قصة حذيفة سابقة .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : تسحروا) تفعل من السحر وهو قبيل الصبح . وقال في الروضة :
ويدخل وقته بنصف الليل . قال السبكي : وفيه نظر ، لأن السحر لغة قبيل
الفجر ، ومن ثم خصه ابن أبي الصيف اليمنى بالسدس الأخير ، والمراد الأكل
في ذلك الوقت ، وذلك على معنى أن التفعل هنا في الزمن المصوغ من لفظه ،
فإنه من معاني تفعل كما ذكره ابن مالك في التسهيل ، أو الأخذ في الأمر
شيئاً فشيئاً . ويحصل السحور بقليل المطعوم وكثيره ، والأمر به للندب (فإن
في السحور) بفتح السين : اسم لما يتسحر به ، وبالضم الفعل (بركة) وفي
معنى كونه بركة وجوه : أن يبارك في السير منه بحيث تحصل به الإعانة على
الصوم . وفي حديث عليّ عند ابن عدى مرفوعاً : تسحروا ولو بشربة من
ماء . زاد في حديث أبي أمامة عند الطبراني مرفوعاً : ولو بتمررة ، ولو بحبات
زبيب ... الحديث . ويكون ذلك بالخاصية ، كما بورك في الثريد ، والاجتماع
على الطعام ، أو المراد بالبركة نفي التبعة . وفي حديث أبي هريرة مما ذكره في
الفردوس : ثلاثة لا يحاسب عليها العبد : أكلة السحور ، وما أفطر عليه ،
وما أكل مع الإخوان ، أو المراد به التقوى على الصيام وغيره من أعمال النهار
وفي حديث جابر عند ابن ماجه والحاكم مرفوعاً : استعينوا بطعام السحر على
صيام النهار وبالقيلوله على قيام الليل ، ويحصل به النشاط ومدافعة سوء الخلق
الذى يثيره الجوع ، أو المراد بها الأمور الأخروية ، فإن إقامة السنة توجب
الأجر وزيادة . وقال القاضي عياض : قد تكون هذه البركة ما يتفق للمتسحر
من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادات الأعمال التي لولا القيام
للسحور لكان الإنسان نائماً عنها وتاركاً ، وتجديد النية للصوم ليخرج من
خلاف من أوجب تجديدها إذا نام بعدها . وقال ابن دقيق العيد : ومما يعلل
به استحباب السحور المخالفة لأهل الكتاب لأنه ممتنع عندهم . وهذا أحد

الوجوه المقنضية للزيادة في الأجور الأخروية . وعبارة الفتح : السحور بفتح السين وضمها ، لأن المراد بالبركة الأجر والثواب ، فناسب الضم لأنه مصدر بمعنى التسحر أو البركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه ، فيناسب الفتح لأنه ما يتسحر به . وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر ، والأولى أن البركة في السحور تحصل بجهات متعددة ، وهي اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب ، والتقوى به على العبادة ، والزيادة في النشاط ، والتسبب في الصدقة على من يسأل إذ ذاك أو يجتمع معه على الأكل ، والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الإجابة ، وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينأى . قال ابن دقيق العيد : وقع للمتصوفة في مسألة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة النفس والبطن والفرج ، والسحور قد يبين ذلك ، قال : والصواب أن يقال : ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكلية ، فليس بمستحب كالذى يصنعه المترفون من التأفف في المأكل وكثرة الاستعداد لها ، وماعدا ذلك تختلف مراتبه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه :

الحديث الثامن عشر

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: إِنَّ مَنْ أَكَلَ فَلْيُتِمَّ أَوْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ.

(عن سلمة بن الأكوع) واسم الأكوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بعث رجلاً) هو هند بن أسماء بن حارثة الأسلمي كما عند أحمد وابن أبي خيثمة (ينادي في الناس يوم عاشوراء: أن من أكل فليتم) أي يمسك بقية يومه حرمة للوقت، كما يمسك لو أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قال (فليصم) شك من الراوى (ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم ينوه من الليل، سواء كان رمضان أو غيره، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالصيام في أثناء النهار، فدل على أن النية لا تشترط من الليل. وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجباً، والذي يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضاً، وعلى تقدير أنه كان فرضاً فقد نسخ بلا ريب فنسخ حكمه وشرائطه، بدليل قوله «فليتم». ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار. وصرح ابن حبيب من المالكية بأن ترك التبيت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء، وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالإمساك لا يستلزم الإجزاء. واحتج الجمهور لاشتراط النية من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث حفصة: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له. وهذا لفظ النسائي. ولأبي داود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له. ورجحا وقفه. وقد أطنب النسائي في تخريج طريقه. وحكى الترمذي في العلل عن البخارى ترجيح وقفه، وعمل بظاهر الإسناد جماعة من الأئمة فصحبوا الحديث، منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم. وروى له الدارقطني طريقاً أخرى وقال رجالها ثقات وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر. وأبعد من ذلك تفرقة

الطحاوى بين صوم الفرض إذا كان فى يوم بعينه كعاشوراء ، فتجزئ
 النية فى النهار أولاً فى يوم بعينه كرمضان فلا تجزئ إلا بنية من الليل وبين
 صوم التطوع فيجزئ فى الليل وفى النهار . وقد تعقبه إمام الحرمين بأنه كلام
 غث لا أصل له . وقال ابن قدامة : تعتبر النية فى رمضان لكل يوم فى قول
 الجمهور . وعن أحمد : أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر ، كقول مالك
 وإسحق . وقال زفر : يصح صوم رمضان فى حق المقيم الصحيح بغير نية .
 وبه قال عطاء ومجاهد . واحتج زفر بأنه لا يضح فيه غير صوم رمضان لبعينه
 فلا يفتقر إلى نية لأن الزمان معيار له ، فلا يتصور فى يوم واحد إلا صوم
 واحد . وقال أبو بكر الرازى : يلزم قائل هذا أن يصحح صوم المغنى عليه
 فى رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الإمساك بغير نية ، فإن التزمه كان
 مستبشعاً . وقال غيره : يلزمه أن من آخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها
 إلا قدرها فصلى حينئذ تطوعاً أنه يجزئه الفرض . واستدل ابن حزم بحديث
 الباب على أن من ثبت له هلال رمضان جازت له النية حينئذ ويجزئه ، وبناءه
 على أن عاشوراء كان فرضاً أولاً ، وقد أمروا أن يمسكوا فى أثناء النهار .
 قال : وحكم الفرض لا يتغير ولا يخفى ما يرد عليه ، وألحق بذلك من نسى أن
 ينوى من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسى . كذا فى الفتح . وهذا الحديث
 من الثلاثيات . وأخرجه البخارى أيضاً فى الصيام وفى خبر الواحد ، ومسلم
 والنسائى فى الصوم .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ .

(عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم كان يدركه الفجر وهو) أى والحال إنه (جنب من) جماع (أهله) وفى رواية عن عائشة : كان يدركه الفجر من رمضان من غير حلم : وللنساء عنها : من غير احتلام . وفى لفظ له : كان يصبح جنباً منى (ثم يغتسل ويصوم) بياناً للجواز ، وإلا فالأفضل الغسل قبل الفجر . والاحتلام يطلق على الإنزال ، وقد يقع الإنزال من غير رؤية شيء فى المنام . وأرادت بالتقييد بالجماع من غير احتلام المبالغة فى الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمداً مفطر . قال فى الفتح : هل يصبح صوم الصائم يصبح جنباً أو لا ؟ وهل يفرق العامد والناسى وبين الفرض والتطوع ؟ وفى كل ذلك خلاف للسلف والجمهور على الجواز مطلقاً . قال القرطبي : فى هذا الحديث فائدتان : إحداهما : أنه كان يجامع فى رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز . والثانية : أن ذلك كان من جماع لا من احتلام ، إذ الاحتلام من الشيطان ، وهو معصوم منه . وقال غيره فى قولها « من غير احتلام » إشارة إلى جواز الاحتلام عليه وإلا لما كان لاستثنائه معنى . ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه . وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال . قال ابن دقيق العيد : لما كان الاحتلام يأتى للمرء على غير اختياره فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد للجماع . فبين فى هذا الحديث أن ذلك من جماع لإزالة هذا الاحتمال . وفى معنىجنب الحائض والنفساء إذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها . قال النووي فى شرح مسلم : مذهب العلماء كافة صحة صومها إلا ما حكى عن بعض السلف مما لا نعلم صح عنه أو لا . انتهى . وقد أطلال القول فى الفتح فى مباحث هذا الحديث ومسائله ، فراجع .

الحديث العشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِزَوْجِهِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل) بعض أزواجه (ويباشر) بعضهن من عطف العام على الخاص ، لأن المباشرة أعم من التقبيل ، والمراد غير الجماع كما مر ، وأصل المباشرة التقاء البشريتين ، ويستعمل في الجماع سواء أولج أو لم يولج ، وليس الجماع مراداً هنا (وهو صائم) وفي رواية عنها : كان يقبل في شهر الصوم . أخرجه مسلم والنسائي . وفي رواية لمسلم : يقبل في رمضان وهو صائم . فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل . وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم ، فكرها قوم مطلقاً ، وهو المشهور عند المالكية . وروى عن ابن عمر بإسناد صحيح . أنه كان يكره القبلة والمباشرة . ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها ، واحتجوا بقوله تعالى : « فالآن باشروهن » الآية ، فمنع من المباشرة في هذه الآية نهائياً . والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المبين عن الله ، وقد أباح المباشرة نهائياً ، فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها ، والله أعلم . ومن أفتى بإفطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة . ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم . وألزم ابن حزم أهل القياس أن يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على إبطالها بالجماع . وأباح القبلة قوم مطلقاً ، وهو المنقول عن أبي هريرة ، وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة ، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها ، وفرق آخرون بين الشيخ والشاب ، فكرها للشاب وأباحها للشيخ ، وهو مشهور عن ابن عباس ، أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما ، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف : أحدهما عند أبي داود من حديث أبي هريرة ، والآخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص . وفرق آخرون بين من يملك نفسه وبين من لا يملك كما أشارت إليه عائشة . قال الترمذي : ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا

ملك نفسه أن يقبل وإلا فلا ليسلم له صومه ، وهو قول سفيان والشافعي .
ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق ابن أبي سلمة وهو ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أيقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه أُم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك . فقال : يا رسول الله قد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وما تأخر . فقال : أما والله إنى لأتقاكم لله وأخشاكم له . فدل ذلك على أن الشاب والشيخ سواء ، لأن عمرًا حينئذ كان شاباً لأنه كان أول ما بلغ . وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم ، فأمر امرأته أن تسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فسألته ، فقال : إنى أفعل ذلك ، فقال زوجها : يرخص الله لنبيه في أشياء ، فرجعت ، فقال : أنا أعلم بحدود الله وأتقاكم . وأخرجه مالك ، لكنه أرسله عن عطاء أن رجلاً ، فذكر نحوه مطولاً ، واختلفوا فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى ، فقال الكوفيون والشافعي : يقضى إذا أنزل في غير النظر ، ولا قضاء في الإمضاء ، وقال مالك وإسحق : يقضى في كل ذلك ويكفر ، إلا في الإمضاء فيقضى فقط . واحتج له بأن الإنزال أقصى ما يطلب بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك . وتعقب بأن الأحكام علفت بالجماع ولو لم يكن إنزال فافترقا (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (أملككم لإربه) بكسر الهمزة وإسكان الراء ، أى عضوه ، وعنت الذكر خاصة للقرينة الدالة عليه ، ويروى بفتح الهمزة والراء ، وقدمه في فتح الباري وقال إنه أشهر ، وإلى ترجيحه أشار البخاري بما أورده من التفسير ، أى أغلبكم لهواه وحاجته . وقال الثوري شتى : حمل الإرب ساكن الراء على العضو في هذا الحديث غير سديد ، لا يغتر به إلا جاهل بوجوه حسن الخطاب ، مائل عن سنن الأدب ونهج الصواب . وأجاب الطيبي بأنها ذكرت أنواع الشهوة مترقية من الأدنى إلى الأعلى ، فبدأت بمقدمتها التي هي القبلة ثم نلت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعانقة وأرادت أن تعبر عن الجماع ، فكتبت عنها بالإرب ، وأى عبارة أحسن منها . انتهى . وفي الموطأ : أيكم أملك لنفسه . وبذلك فسره الترمذي في جامعه فقال : معنى لإربه : لنفسه . قال الحافظ الزين العراقي : وهو أولى الأقوال بالصواب ، لأن أولى ما فسر به الغريب

ماورد فى بعض طرق الحديث . وقد أشارت عائشة رضى الله عنها بقولها « وكان أملككم لإربه » إلى أنه تباح القبلة والمباشرة بغير الجماع لمن يكون مالكا لإربه دون من لا يأمن من الإنزال أو الجماع . وظاهره أنها اعتقدت خصوصية النبى صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، لكن ثبت عنها صريحا إباحة ذلك حيث قالت فى حديث آخر : يحل له كل شىء إلا الجماع فيحمل النهى هنا على كراهة التنزيه لأنها لاتنافى الإباحة . قال القسطلانى : ولا يخفى أن محل هذا مع الأمن ، فإن حرك ذلك شهوة حرم لأن فيه تعريضا لإفساد العبادة لحديث الصحيحين : من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطَعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا نسى) الصائم (فأكل وشرب) سواء كان قليلاً أو كثيراً كما رجحه النووى لظاهر إطلاق الحديث (فليتم صومه) سعى الذى يتم صوماً وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية ، وإذا كان صوماً وقع مجزئاً ، ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء . قاله ابن دقيق العيد . وهذا الحديث دليل على مالك حيث قال : إن الصوم يبطل بالنسيان ويجب القضاء . وأخرج ابن خزيمة وحبان والحاكم والدارقطنى عن أبى هريرة : من أفطر فى شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة . فصرح بشهر رمضان ، وبإسقاط الكفارة والقضاء . قال الدارقطنى : تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصارى . وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضاً عن إبراهيم بن محمد الباهلى وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبى حاتم الرازى ، كلاهما عن الأنصارى ، فهو المنفرد به كما قاله البيهقى ، وهو ثقة ، والمراد أنه انفرد بذكر إسقاط القضاء فقط لابتعيين رمضان . فإن النسائى أخرجه الحديث من طريق على بن بكار عن محمد بن عمرو لفظه : فى الرجل يأكل فى شهر رمضان ناسياً ، قال : الله أطعمه وسقاه . وقد ورد إسقاط القضاء من وجه آخر عن أبى هريرة أخرجه الدارقطنى من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين ولفظه : فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه . وقال بعد تخريجه : هذا إسناد صحيح وكلهم ثقات . قال الحافظ : لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علية وليس فيه هذه الزيادة . وروى الدارقطنى أيضاً إسقاط القضاء من رواية أبى رافع وأبى سعيد المقبرى والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبى هريرة . وأخرج أيضاً من حديث أبى سعيد رفعه : من أكل فى شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه . وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة ، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصح الاحتجاج به ،

وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة . ويعتضد أيضاً بأنه أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم ، ثم هو موافق لقوله تعالى : « ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » . فالنسيان ليس من كسب القلب ، ويوافق القياس في إبطال الصلاة بعمد الكلام لالنسيان ، فكذلك الصيام . وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ، ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ، فليس بمسلم لأنه قاعدة مستقلة في الصيام ، فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل . قاله الحافظ في الفتح . وقال الحسن ومجاهد : إن جامع ناسياً فلا شيء عليه . وقال عطاء : عليه القضاء . وبه قال الأوزاعي والليث ومالك . وقال أحمد : يجب عليه الكفارة . والبحث في ذلك يطول ، ومحله كتب الفروع (فإنما أطعمه الله وسقاه) ليس له فيه مدخل . وفي رواية الترمذي : فإنما هو رزق رزقه الله . وللدارقطني : رزق ساقه الله إليه . قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث . وتطلع مالك إلى المسألة من أصلها ، فأشرف عليه ، لأن الفطر ضد الصوم والإمساك ركن للصوم ، فأشبه ما لونسى ركعة من الصلاة قال : وقد روى الدارقطني فيه : لا قضاء عليك . فتأوله علماؤنا على أن معناه : لا قضاء عليك الآن . وهذا تعسف وإنما أقول : ليته صح فنتبعه ونقول به إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به ، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الإثم عملنا به . وأما الثاني فلا يوافقها ولا نعمل به . قال الطيبي : إنما للحصر فدل على أن هذا النسيان من الله تعالى ، ومن لطفه في حق عباده تيسيراً عليهم ودفعاً للخرج . وقال الخطابي : النسيان ضرورة والأفعال الضرورية غير مضافة في الحكم إلى فاعلها ولا يؤاخذ بها ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثاني والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ ، قَالَ : مَا لَكَ ؟ قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى أَمْرَاتِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَمَكَثَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ ، وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ ، قَالَ : أَيَنْ السَّائِلُ ؟ فَقَالَ : أَنَا ، قَالَ : خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : أَعَلَى أَفْقَرٍ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ ، أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيه حسن الأدب فى التعبير لما تشعر به العنودية بالتعظيم بخلاف ما لو قال « مع » ، لكن فى رواية الكشميين : مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذ جاءه رجل) قال فى الفتح : لم أقف على تسميته إلا أن عبد الغنى فى المبهمات ، وتبعه ابن بشكوال جزماً بأنه سلمان أو سلمة بن صخر البياضى . واستند إلى ما رواه ابن أبى شبة وغيره من طريق سليمان بن يسار أو سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته فى رمضان وأنه وطئها . فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : حرر رقبة ... الحديث . قال الحافظ : والظاهر أنهما واقعتان ، فإن فى قصة المجامع فى حديث الباب أنه كان فى

رمضان . وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلاً فافترقا ، ولا يلزم من ذلك اتحاد القصتين . وأطال الكلام على ذلك فراجعه (فقال : يارسول الله هلك) وزاد في لفظ : وأهلك ، أى فعلت ما هو سبب هلاكى وهلاك غيرى وهو زوجته التى وطئها . وفي حديث عائشة : احترقت . واستدل به على أنه كان عامداً ، لأن الهلاك والاحتراق مجاز عن العصيان المؤدى إلى ذلك فكأنه جعل المتوقع كالواقع . وبالحق فيه فعبر عنه بلفظ الماضى . وعلى هذا ليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناسى (قال مالك) أى شئ كائن أو حاصل لك . وعند ابن خزيمة : ويحك ، ما شأنك . وعند أحمد : وما الذى أهلكك (قال : وقعت على امرأتى) وعند البزار : أصبت أهلى . وفي حديث عائشة : وطئت امرأتى (وأنا صائم) قال فى الفتح : يؤخذ منه أنه لا يشترط فى إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً مجامعاً فى حالة واحدة . فعلى هذا قوله « وطئت » أى شرعت فى الوطء ، أو أراد « جامعاً » بعد إذا أنا صائم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : هل تجد رقبة تعتقها) أى تقدر ، فالمراد الوجود الشرعى ليدخل فيه القدرة بالشراء ونحوه ، ويخرج عنه مالك الرقبة المحتاج إليها بطريق معتبر شرعاً . وعند أحمد : أتستطيع أن تعتق رقبة (قال) الرجل (لا) أجل رقبة . وفى رواية : ليس عندى . وعند الطحاوى : فقال : لا والله يارسول الله . وفى حديث ابن عمر : فقال : والذى بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا) وفى حديث سعد : لا أقدر . وعند البزار : هل لقيت مألقت إلا من الصيام (فقال : فهل تجد إطعام ستين مسكيناً ؟ قال : لا) والمسكين مأخوذ من السكون ، لأن المعدم ساكن الحال عن أمور الدنيا ، والمراد به هنا أعم من الفقير ، لأن كلا منهما حيث أفرد يشمل الآخر ، وإنما يفترقان عند اجتماعهما نحو : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » . والخلاف فى معناهما حينئذ معروف . قال ابن دقيق العيد : هذا يدل على وجوب إطعام هذا العدد ، لأنه أضاف الإطعام الذى هو مصدر أطعم إلى ستين ، فلا يكون ذلك موجوداً فى حق من أطعم عشرين مسكيناً ثلاثة أيام مثلاً ، ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال .

والمشهور عن الحنفية الإجزاء حتى لو أطمع الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفى . انتهى . والمراد به بالإطعام الإعطاء ، لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع المطعوم في الفم ، بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف . وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الإطعام من غير اشتراط مناوله ، بخلاف زكاة الفرض فإن فيها النص على الإيتاء ، وصدقة الفطر فإن فيها النص على الأداء . وفي الحديث أنه لا مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة . وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عند تعذر الرقبة ، وفيه بعد . وفي رواية ابن أبي حفصة : أفستطيع أن تطعم ستين مسكيناً . وفي حديث ابن عمر قال : والذي بعثك بالحق ما أشيع أهلى . والحكمة في ترتيب هذه الكفارة على ما ذكر أن من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية ، فناسب أن يعتق رقبة فيفدى نفسه . وقد صح : من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار . وأما الصيام فإنه كالمقاصة بجنس الجناية وكونه شهرين لأنه لما أمر بمصاربة النفس في حفظ كل يوم من شهر على الولاء ، فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله من حيث أنه عبادة واحدة بالنوع ، وكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده . وأما الإطعام فناسبته ظاهرة ، لأنه مقابل كل يوم إطعام مسكين . وإذا ثبت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهل هي على الترتيب أو التخيير . قال البيضاوى : رتب الثاني بالفاء على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني ، فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فيترل منزلة الشرط للحكم . وقال مالك بالتخيير (قال) أى أبو هريرة (فكث) بضم الكاف وفتحها (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ابن عينة : فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اجلس . قيل : وإنما أمره بالجلوس لانتظار الوحى في حقه ، أو كان عرف أنه سيؤتى بشيء يعينه به (فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم الآتى لكن عند البخارى في الكفارات : فجاء رجل من الأنصار (بعرق) بفتح العين والراء (فيه تمر) قال القاضى عياض : المكتل والقفة والزنبيل سواء . زاد ابن أبى حفصة فيه خمسة عشر صاعاً . وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة : فأتى بعرق فيه عشرون صاعاً . وفي مرسل عطاء عند مسدد : فأمر له ببعضه ،

وهو يجمع بين الروايات ، فمن قال عشرين أراد أصل ما كان ، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة . قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكتل) بفتح الراء وبكسر الميم : الزنبيل الكبير يسع خمسة عشر صاعاً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين السائل) زاد ابن مسافر : آنفاً ، وسماه سائلاً لأن كلامه متضمن للسؤال ، فإن مراده هلكت فما ينبغي أو ما يخلصني مثلاً (فقال) الرجل (أنا . قال : خذها) أى القفة (فتصدق به) أى بالتمر الذى فيها (فقال الرجل) أتصدق (على) شخص (أفقر منى يارسول الله) بالاستفهام التعجبي . وفى حديث ابن عمر عند البزار والطبرانى . إلى من أدفعه ؟ قال : إلى أفقر من تعلم . وفى رواية إبراهيم بن سعد : أعلى أفقر من أهلى . وعند الطحاوى : أعلى أهل بيت أفقر منى . وللأوزاعى : على غير أهلى . والمنصور : أعلى أحوج منا . ولابن إسحق : وهل الصدقة إلا لى وعلى (فوالله ما بين لابتها) تثنية لابة ، قال بعض رواة (يريد) باللابتين (الحرتين) أرض ذات حجارة سود ، والمدينة المنورة بين حرتين (أهل بيت أفقر من أهل بيتى) وفى رواية عقيل : ما أجد أحق به من أهلى ما أحد أحوج إليه منى . وعن عائشة عند ابن خزيمة : مالنا عشاء ليلة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أنيابه) تعجباً من حال الرجل فى كونه أولاً هالكاً محترقاً خائفاً على نفسه ، راغباً فى فداها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل ما أعطيه فى الكفارة . والأنياب : جمع ناب ، وهى الأسنان الملاصقة للرباعيات وهى أربعة . والضحك غير التبسم . وقد ورد أن ضحكه كان تبسماً ، أى فى غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (أطعمه) أى ما فى المكتل من التمر (أهلك) من تلزمك نفقته أو زوجتك أو مطلق أقاربك ، والأول أظهر ، والثانى أقرب ، والثالث أوسع . ولابن عيينة فى الكفارات : أطعمه عيالك . وفى رواية ابن جريج : فقال : كله . ولابن إسحق : خذها وكلها وأنفقها على عيالك ، أى لاعتن الكفارة ، بل هو تمليك مطلق بالنسبة إليه وإلى عياله ، وأخذهم إياه بصفة الفقر ، وذلك لأنه لما عجز عن العتق لإعساره ، وعن الصيام لضعفه ، فلما حضر ما يتصدق به ذكر أنه هو وعياله محتاجون ، فتصدق به صلى الله عليه وآله وسلم عليه ، وكان من مال الصدقة ، وصارت الكفارة فى ذمته ، وليس استقرارها فى

ذمته مأخوذاً من هذا الحديث . وأما حديث علي بلفظ : فكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك . فضعيف لا يحتج به . قال الحافظ : وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم . وهذا هو ظاهر الحديث . وقد ورد الأمر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري . وحديث ابن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة . وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها . ووقعت الزيادة أيضاً في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب . وبمجموع هذه الطرق يعرف أن لهذه الزيادة أصلاً . ويؤخذ من قوله « صم يوماً » عدم اشتراط الفورية للتنكير في قوله « يوماً » . قال البرماوى كالكرمانى . وقد استنبط بعض العلماء من هذا الحديث ألف مسألة وأكثر انتهى . وقال الحافظ بن حجر : وقد اعتنى به بعض المتأخرين ممن أدركه شيوخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة . ومحصله إن شاء الله تعالى فيما لخصته مع زيادات كثيرة عليه ، فـلله الحمد على ما أنعم . انتهى . قال القسطلانى : فمن ذلك أن من ارتكب معصية لاحد فيها وجاء مستفتياً أنه لا يعاقب ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية ، لأن معاقبة المستفتى تكون سبباً لترك الاستفتاء من الناس عند وقوعهم في ذلك . وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها . واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوعة . وكذا قوله في المراجعة « هل تستطيع . وهل تجد » وغير ذلك ، وهو الأصح من قول الشافعية ، وبه قال الأوزاعى ، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر : تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف ، وتفصيل لهم في الحرية والأمة والمطاوعة والمكرهة ، وهل هى عليها أو على الرجل . واستدل الشافعى بسكوته عن إعلام المرأة في وقت الحاجة وتأخير البيان عنها لايحوز ، ورد بأنها لم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سيما مع احتمال أن تكون مكرهة ، كما يرشد إلى ذلك قوله في رواية الدارقطنى : هلكت وأهلك . قال القرطبي : ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة ، فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائغة لعذر من الأعذار . انتهى . والقائل

بوجوب الكفارة يقول يعتبر حالها ، فإن كانا من أهل العتق أجزأت رقبة ، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ماسبق ، وإن كانا من أهل الصيام صاماً جميعاً ، فإن اختلف حالها ففيه تفريع محله كتب الفروع . قال ابن دقيق العيد : تباينت في هذه القصة المذاهب ، فقليل إنها دلت على سقوط الكفارة بالإعسار المقارن لجوبها ، وهو أحد قولي الشافعي ، وجزم به عيسى ابن دينار من المالكية . وقال الأوزاعي : يستغفر الله ولا يعود . وليس في الخبر ما يدل على إسقاطها ، بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز . وقال الجمهور : لا تسقط بالإعسار . وأقوى من ذلك أن يجعل الإعطاء لآعلى جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وأما الكفارة فلا تسقط بذلك . قال في الفتح : وفي الحديث السؤال عن حكم ما يفعل المرء مخالفاً للشرع ، والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم ، واستعمال الكناية فيما يستقبح ظهوره بصريح لفظه . وفيه الرفق بالمعلم ، والتلطف في التعليم ، والتألف عن الدين ، والندم على المعصية ، واستشعار الخوف . وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم ، وجواز الضحك عند وجود سببه ، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة . وفيه الحلف لتأكيد الكلام ، وقبول قول المكلف فيما لا يطلع عليه إلا من جهته لقوله في جواب قوله « أفقرمنا : أطعمه أهلك » ويحتمل أن تكون هناك قرينة تصدقه . وفيه التعاون على العبادة ، والسعى في خلاص المسلم ، وإعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة ، وإعطاء الكفارة لأهل بيت واحد، وأن المضطر إلى ما بيده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر . انتهى . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعنونة والقول ، ورواه ما ينيف على أربعين نفساً عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة يطول ذكرهم ، وقد أخرجه البخاري أيضاً في الصوم والأدب والنفقات والذنوب والمحاريب ، ومسلم في الصوم ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَأَحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم أيضاً) وهو صائم) وهذا ناسخ لحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع ، وسبق إلى ذلك الشافعي . قاله ابن عبد البر . واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائماً محرماً ، وليس فيه ما يدل على إفطار المحجوم فضلاً عن الحاجم . وتعقب بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة ، فالظاهر أنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر . وقد أخرج الحديث الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم ، ولفظ البيهقي : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو صائم . قال الشافعي : ذكر ابن عباس حجامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الإسلام سنة عشر . وحديث : أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بسنتين ، فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » منسوخ . انتهى . وقال ابن حزم : صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم بلاريب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد : أرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجامة للصائم ، وإسناده صحيح ، فوجب الأخذ به ، لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة ، سواء كان حاجماً أو محجوماً . قال في الفتح : والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ، ولكن اختلف في رفعه ووقفه ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ولفظه : أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أفطر هذا ، ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواته كلهم من رجال البخاري إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح ، وجعفر كان قتل قبل ذلك ، وأطال في بيان الاختلاف في ذلك .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ ، قَالَ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ ، قَالَ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . فَتَنَزَّلَ فَجَدَحَ لَهُ فَشَرِبَ ، ثُمَّ رَمَى بِيَدِهِ هَاهُنَا ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ .

(عن) عبد الله (ابن أبي أوفى رضى الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو صائم (في سفر) في شهر رمضان كما في مسلم في غزوة الفتح لافي بدر ، لأن ابن أبي أوفى لم يشهدا (فقال لرجل) هو بلال كما في رواية أبي داود وابن بشكوال . ولمسلم : فلما غابت الشمس . وللبخارى : فلما غربت الشمس قال (انزل فاجدح لي) من الجدح وهو الخلط ، أى اخلط السويق بالماء أو اللبن بالماء وحركه لأفطر عليه . وقول الداودي : إن معناه احلب رده عياض (قال) بلال (يارسول الله الشمس) باقية ، أى نورها ، أو هذه الشمس ، أو انظر الشمس ، ظن أن بقاء النور وإن غاب القرص مانع من الإفطار (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انزل فاجدح لي) لأفطر (قال) بلال (يارسول الله الشمس) بالرفع أو النصب (قال : انزل فاجدح لي ، فتزل فجدح له فشرب) وكرر « انزل فاجدح لي » ثلاث مرات ، وتكرير المراجعة من بلال للرسول صلى الله عليه وآله وسلم لغلبة اعتقاده أن ذلك نهياً يحرم فيه الأكل مع تجويزه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر إلى ذلك الضوء نظراً تاماً فقصده زيادة الإعلام ، فأجابه صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك لا يضر ، وأعرض عن الضوء واعتبر غيبوبة الجرم ، ثم بين ما يعتبره من لم يتمكن من رؤية جرم الشمس كما حكاه الراوى عنه بقوله (ثم رمى) أى أشار صلى الله عليه وآله وسلم (بيده هاهنا) أى إلى المشرق ، وإنما أشار إليه لأن أول الظلمة لا تقبل منه إلا وقد سقط القرص

(ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا رأيتم الليل أقبل من هاهنا) أى من جهة المشرق (فقد أفطر الصائم) أى دخل وقت إفطاره . واستنبط من هذا الحديث أن صوم رمضان فى السفر أفضل من الإفطار ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان صائماً فى شهر رمضان فى السفر ، ولقوله تعالى : « وإن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون » . ولبراءة الذمة وفضيلة الوقت وفارق ذلك أفضلية القصر فى السفر بأن فى القصر براءة الذمة ومحافظة على أفضلية الوقت بخلاف الفطر ، وبأن فيه خروجاً من الخلاف ، وليس هنا خلاف يعتد به فى إيجاب الفطر ، فكان الصوم أفضل . نعم إن خاف من الصوم ضرراً فى الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل . ويحمل عليه الحديث الآتى : ليس من البر الصوم فى السفر . وقال المالكية : يجوز الفطر فى سفر القصر إذا شرع فى السفر قبل الفجر ولم ينو الصيام فى السفر . وقال الحنابلة : يستحب له الفطر . قال المرداوى : وهذا هو المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، وهو من المفردات ، وسواء وجد مشقة أم لا . وفى وجه : إن الصوم أفضل . قال فى الفتح : وفى الحديث دليل على أنه لا كراهة فى الصوم فى السفر لمن قوى عليه ولم تصبه منه مشقة شديدة . وهذا الحديث من الرباعيات ، وأخرجه أيضاً فى الصوم والطلاق ، ومسلم فى الصوم ، وكذا أبو داود والنسائى .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَامِ ، فَقَالَ : إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ .

(عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي) رضي الله عنه (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟ (وكان) حمزة (كثير الصيام ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ) وعند مسلم من رواية أبي مرواح أنه قال : يارسول الله أجدني قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه . وهذا مشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة ، لأن الرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب . وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم عن حمزة بن عمرو أنه قال : يارسول الله إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه وإنه ربما صادفني هذا الشهر - يعني رمضان - وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون ديناً علي . فقال : أي ذلك شئت يا حمزة .

الحديث السادس والعشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى مكة في) غزوة الفتح يوم الأربعاء بعد العصر لعشر مضي من (رمضان فصام حتى بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال ، وهو موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها ، وبينه وبين مكة نحو مرحلتين (أفطر فأفطر الناس) معه ، وكان بعد العصر كما في مسلم عن جابر في هذا الحديث ولفظه : فقليل له : إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر . ففيه أن المسافر له أن يصوم بعض رمضان ويفطر بعضه ، ولا يلزمه بصوم بعضه تمامه . وأنه إذا نوى السفر ليلاً فإنه يباح له الفطر لدوام العذر ولا يكره كما في المجموع . وكذا يباح له الفطر إذا كان مقيماً ونوى ليلاً ثم حدث له السفر قبل الفجر ، فلو حدث بعده فلا تغليبا للحضر . وقال الحنابلة : إن نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثنائه فله الفطر . قال في الإنصاف : وهذا هو المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب ، سواء كان طوعاً أو كرهاً وهو من مفردات المذهب ، ولكن لا يفطر قبل خروجه ، وعنه لا يجوز له الفطر مطلقاً ، ولو نوى الصوم في سفره فله الفطر ، وهذا هو المذهب مطلقاً وعليه الأصحاب وهذا الحديث فيه التحديث والإخبار والعننة . وقال القابسي : إنه من مراسلات الصحابة ، لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيماً مع أبويه بمكة فلم يشاهد هذه القصة ، فكأنه سمعها من غيره من الصحابة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الجهاد والمغازي ، ومسلم في الصوم وكذا النسائي .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ حَتَّى يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْنِ رَوَاحَةَ .

(عن أبي الدرداء رضى الله عنه) عويمر بن مالك الأنصارى الخزرجى أنه (قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في بعض أسفاره) زاد مسلم : في شهر رمضان ، وليس ذلك في غزوة الفتح ، لأن عبد الله ابن رواحة المذكور في هذا الحديث كان صائماً ، استشهد بمؤتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف ولا في غزوة بدر ، لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار) ولمسلم : في حر شديد (حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر ، وما فينا صائم إلا ما كان من النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وابن رواحة) عبد الله ، وبهذا يتم المراد من الاستدلال ، ويتوجه به الرد على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم كان تطوعاً ، وأيضاً مما يؤيد أن هذه السفرة لم تكن في غزوة الفتح أن الذين استمروا على الصيام من الصحابة كانوا جماعة ، وفي هذا أنه ابن رواحة وحده ، ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة أن الصوم والإفطار لو لم يكونا مباحين في السفر لما صام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن رواحة وأفطر الصحابة . ورواته كلهم شاميون إلا شيخ البخارى وقد دخل الشام ، وأخرجه مسلم وأبو داود في الصوم .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : صَائِمٌ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) في غزوة الفتح كما في الترمذى (فرأى زحاما) بكسر الزاى : اسم للزحمة ، والمراد هنا الوصف لمخدوف ، أى فرأى قوماً مزدحمين (ورجلا) قيل هو أبو إسرائيل العامرى واسمه قيس ، وعزاه مغلطاي لمبهمة الخطيب ، ونوزع في نسبة ذلك للخطيب (قد ظلل عليه) أى جعل عليه شىء يظله من الشمس لما حصل له من شدة العطش وحرارة الصوم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا ؟) وللنسائى : ما بال صاحبكم هذا (فقالوا) أى من حضر من الصحابة (صائم ، فقال : ليس من البر) بكسر الباء ، أى ليس من الطاعة والعبادة (الصوم في السفر) إذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة . قال في الفتح : والحاصل أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم ، وأن من لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والفطر . وقد اختلف السلف في هذه المسألة ، فقالت طائفة : لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض ، بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى : « فعدة من أيام أخر » ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس من البر الصوم في السفر . ومقابلة البر الإثم . وإذا كان آثماً بصومه لم يجزئه . وهذا قول بعض أهل الظاهر . وحكى عن عمرو بن عمر وأبى هريرة والزهرى وإبراهيم النخعى وغيرهم ، واحتجوا بقوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » قالوا ظاهره : فعليه عدة ، أو فالواجب عدة . وتأوله الجمهور بأن التقدير : فافطر فعدة . وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعى وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه . وقال كثير منهم : الفطر أفضل عملاً بالرخصة . وهو الأوزاعى وأحمد

وإسحق . وقال آخرون : هو خير مطلقاً . وقال آخرون : أفضلهما أيسرهما ، لقوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه ، وإن كان الصيام أيسر ، كمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك ، فالصوم في حقه أفضل ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، واختاره ابن المنذر ، والذي يترجح قول الجمهور ، لكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به ، وكذلك من ظن به الإعراض عن قبول الرخصة . وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال : قال رجل لابن عمر : إني أقوى على الصوم في السفر . فقال له ابن عمر : من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفه . وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من رغب عن سنتي فليس مني . وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له . وقد أشار لذلك ابن عمر ، فروى الطبراني من طريق مجاهد قال : إذا سافرت فلا تصم فإنك إن تصم قال أصحابك : اكفوا للصائم ، ارفعوا للصائم ، وقاموا بأمرك ، وقالوا فلان صائم ، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك . وعن أبي ذر نحو ذلك . وسيأتي في الجهاد من طريق مورق العجلي عن أنس هذا مرفوعاً حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم للمفطرين لما خدموا الصوَّام : ذهب المفطرون اليوم بالأجر . قال الحافظ في الفتح : وقال ابن المنير : هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل إنه يساويه في الحكم ، وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله ، والله أعلم . وحمل الشافعي نفي البر على من أبي قبول الرخصة وقال الطحاوي : المراد البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر ، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برّاً ، لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى عن لقاء العدو مثلاً . قال : وهو نظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس المسكين بالطواف ... الحديث . فإنه لم يرد إخراجُه من أسباب المسكنة كلها ، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن يسأل ولا يفطن له . انتهى ملخصاً . وأما رواية إبدال اللام ميماً في لغة أهل اليمن فهي في مسند أحمد لابي البخاري . وحديث الباب رواه مسلم في الصوم ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَعْجِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطَرِ ، وَلَا الْمُفْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كنا نساfer مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم) فيه رد على من أبطل صوم المسافر ، لأن تركهم لإنكار الصوم والفطر يدل على أن ذلك عندهم من المتعارف الذى تجب الحجة به . وفى حديث أبى سعيد عند مسلم : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن . وهذا التفصيل هو المعتمد ، وهو نص رافع للنزاع . قاله فى الفتح . وحديث الباب أخرجه مسلم أيضاً .

الحديث الثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : (من مات) من المكلفين (وعليه صيام صام عنه وليه) ولو بغير
إذنه أو أجنبي بالإذن من الميت أو من القريب بأجرة أو دونها . وهذا مذهب
الشافعى القديم ، وصوبه النووى ، بل قال : يسن له ذلك ويسقط وجوب
الفدية . والجديد وهو مذهب مالك وأبى حنيفة عدم الجواز لأنه عبادة
بدنية ، ولا يسقط وجوب الفدية . قال النووى : وليس للجديد حجة .
والحديث الوارد بالإطعام ضعيف ، ومع ضعفه فالإطعام لا يمتنع عند القائل
بالصوم ، وهل يعتبر على القديم الولاية كما فى الحديث أم مطلق القرابة ،
أم يشترط الإرث أم العصوبة فيه احتمالات للإمام . قال الرافعى : والأشبه
اعتبار الإرث . وقال النووى : المختار اعتبار مطلق القرابة . وصححه فى
المجموع ، قال : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى خبر مسلم لامرأة قالت
له : إن أمى ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ صومى عن أمك ، يبطل
احتمال ولاية المال والعصوبة . انتهى . قال فى الفتح : واختلف المجيزون فى
المراد بقوله « وليه » فقيل : كل قريب ، وقيل : الوارث خاصة ، وقيل :
عصبته . والأول أرجح . ويختص ذلك بالولى لأن الأصل عدم النيابة فى
العبادة البدنية إلا ماورد فيه الدليل ، فيقتصر على ماورد فيه ، ويبقى الباقي
على الأصل . وهذا هو الراجح . وقيل : يصح استقلال الأجنبي بذلك .
وذكر الولى لكونه أغلب . وظاهر صنيع البخارى اختيار هذا الأخير ، وبه
جزم أبو الطيب الطبرى ، وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين ،
والدين لا يختص بالقريب . انتهى . قال الشوكانى فى النيل : وظاهر الأحاديث
أنه يصوم عنه وليه وإن لم يوص بذلك ، وأن من صدق عليه اسم الولى لغة
أو شرعاً أو عرفاً صام عنه ، ولا يصوم عنه من ليس بولى . ومجرد التثليل

بالدين لا يدل على أن حكم الصوم كحكمه في جميع الأمور . انتهى . وأجاب المالكية عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة . واحتج الحنفية بعدم الاحتجاج بهذين الحديثين بأن عائشة سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، قالت : يطعم عنها . وعن ابن عباس قال : لاتصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم . أخرجه البيهقي . وعن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان ، قال : يطعم عنه ثلاثون مسكيناً . أخرجه عبد الرزاق . وعن ابن عباس : لا يصوم أحد عن أحد . أخرجه النسائي . فلما أفق ابن عباس وعائشة بخلاف ما رواه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما رواه ، لأن فتوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ ، ونسخ الحكم يدل على إخراج المناط عن الاعتبار . وهذه قاعدة لهم معروفة مصادمة للنص الصحيح فلا يعول عليها ولا يلتفت إليها . وقد قال الحافظ في الفتح : إن في الآثار المذكورة مقالا وليس فيها ما يمنع من الصيام إلا الأثر الذى عن عائشة وهو ضعيف جداً ، والراجح أن المعبر ما رواه لا ما رآه لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ، ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده ، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للمظنون ، والمسألة مشهورة في الأصول . قال الشوكاني في النيل : وهذا بناء من صاحب الفتح على أن لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذى ذكره هناك وهو أنه قال : كان لا يصوم أحد عن أحد . ولكنه ذكره فى التلخيص بلفظ : لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد . أخرجه النسائي بإسناد صحيح . والحق أن الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رآه . والكلام مبسوط فى الأصول . والذى روى مرفوعاً صريح فى الرد على المانعين . وقد اعتدروا بأن المراد بقوله « صام عنه وليه » أى فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام . وهذا عذر بارد لا يتمسك به منصف فى مقابلة الأحاديث الصحيحة . ومن جملة أعذارهم أن عمل أهل المدينة على خلاف ذلك ، وهو عذر أبرد من الأول . ومن أعذارهم أن الحديث مضطرب . وهذا إن تم لهم فى حديث ابن عباس لم يتم فى حديث عائشة ، فإنه لا اضطراب فيه بلا ريب . وتمسك القائلون بأنه يجوز فى النذر دون غيره بأن حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد ، فيحمل عليه ، ويكون المراد بالصيام صيام النذر ، وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما . فحديث ابن عباس صورة

مستقلة سأل عنها من وقعت له . وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة . وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قال في آخره : فدين الله أحق أن يقضى . انتهى . وإنما قال أن حديث ابن عباس صورة مستقلة ، يعنى أنه من التنصيص على بعض أفراد العام ، فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرر في الأصول . انتهى . وقد اختلف أهل السلف في هذه المسألة ، فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث ، وعلق الشافعى القول به على صحة الحديث ، كما نقله البيهقى في المعرفة ، وهو قول أبى ثور وجماعة من محدثى الشافعية . قال البيهقى في الخلافات . هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق سنده إلى الشافعى قال : كل ما قلت وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني . وقال الحنابلة : ولا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر ، فإن فعل فعليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم ، ولا يصام عنه على المذهب ، وهو الصحيح ، وعليه الأصحاب ، وإن مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شيئاً سنّ لوليه فعله ، ويجوز لغيره فعله بإذنه وبغيره ، ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد . وقد رد الحافظ ابن القيم رحمه الله في « أعلام الموقعين عن رب العالمين » ردّاً مشبعاً على من أنكر صوم الولي عن الميت . ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نقلناه عنه في بعض مؤلفاتنا . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرِ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : جاء رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، وفى رواية : جاءت امرأة ، وفى رواية : إنها خثعمية (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم فقال : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ قال : نعم (فدين الله أحق أن يقضى) أى حق العبد يقضى ، فحق الله أحق . والغرض من هذا الحديث مشروعية الصوم وكذا الحج عن الميت . ولا اضطراب فى ذلك كما زعم بعضهم . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصوم ، وأبو داود فى الإيمان والنذور ، والترمذى فى الصوم ، وكذا النسائى وابن ماجه .

الحديث الثاني والثلاثون

حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ : أَنْزَلَ فَاجْدَحْ لَنَا ، تَقَدَّمَ قَرِيباً ، وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ .

(حديث ابن أبي أوفى ، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم له : انزل فاجدح لنا . تقدم قريباً . وقال في هذه الرواية : إذا رأيتم الليل (أى ظلامه) قد أقبل من هاهنا) أى من جهة المشرق (فقد أفطر الصائم) أى دخل وقت إفطاره أو صار مفطراً حكماً ، لأن الليل ليس ظرفاً للصوم الشرعى قال ابن خزيمة : لفظه خبر ومعناه الإنشاء ، أى فليفطر الصائم ، ثم قال : ولو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوَّام واحداً ولم يكن للترغيب فى تعجيل الإفطار معنى . ولم يذكر هنا ما ذكر فى حديث عمر بلفظ : وأدبر النهار من هاهنا . أى من المغرب وغربت الشمس فقد أفطر الصائم . فيحتمل أن يتزل على حالين : فحيث ذكر ذلك فى حال الغيم مثلاً ، وحيث لم يذكر فى حال الصحو ، أو كانا فى حالة واحدة ، وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر (وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بإصبعه قبل المشرق) وفى هذا الحديث إيماء إلى الزجر عن متابعة أهل الكتاب ، فإنهم يؤخرون الفطر عن الغروب . وفيه أن الأمر الشرعى أبلغ من الحسى ، وأن العقل لا يقضى على الشرع . وفيه البيان بذكر اللازم والمنزوم جميعاً لزيادة الإيضاح .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ .

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) أى إذا تحققت الغروب بالرؤية ، أو بإخبار عدلين أو عدل على الأرجح . زاد أبو داود : وأخروا السحور ، وما ظرفية ، أى مدة فعلهم ذلك امثالاً للسنة ، واقفين عند حدودها ، غير منتطعين بعقولهم ما يغير قواعدها . وزاد أبو هريرة فى حديثه : لأن اليهود والنصارى يؤخرون . أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما . وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجم . وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً : لا تزال أمتى على سنتى ما لم تنتظر بفطرها النجوم . ويكره له أن يؤخره إن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة وإلا فلا بأس به . نقله فى المجموع عن نص الأم . وخرج بقيد تحقق الغروب ، ما إذا ظنه فلا يسن له تعجيل الفطر به ، وما إذا شك فيحرم به . قال القسطلانى : وأما ما يفعله الفلكيون أو بعضهم من التمكن بعد الغروب بدرجة فخالف للسنة ، فلذا قل الخير . انتهى . قال ابن عبد البر : أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة . وعند عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأزدي قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أسرع الناس فطاراً وأبطأهم سحوراً . قال المهلب : والحكمة فى ذلك أن لايزاد فى النهار من الليل ، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى على العبادة . قال ابن دقيق العيد : فى هذا الحديث رد على الشيعة فى تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ، ولعل هذا هو السبب فى وجود الخير بتعجيل الفطر ، لأن الذى يؤخره يدخل فى فعل خلاف السنة . انتهى . قال الحافظ ابن حجر : وما تقدم من الزيادة عند أبى داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث ، فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديده صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . قال الشافعى فى الأم : تعجيل الفطر مستحب ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه ، ومقتضاه أن

التأخير لا يكره مطلقاً ، وهو كذلك ، إذ لا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً . واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لثلاثين الجاهل أنها ملحقة برمضان ، وهو ضعيف ، ولا يخفى الفرق . قال الحافظ ابن حجر : ومن البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان ، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام ، زعماً من أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ، ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس . وقد جرهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا فأخروا الفطر وعجلوا السحور فخالفوا السنة ، فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر ، والله المستعان .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَيْمٍ ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضى الله عنهما قالت : أفطرننا على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى زمنه وأيام حياته (يوم غيم ثم طلعت الشمس) قال الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين : ولم يثبت فى الحديث أنهم أمروا بالقضاء ، ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال : لا بد من القضاء . وأبوه عروة أعلم منه . وكان يقول : لا قضاء عليه . وثبت فى الصحيحين أن بعض الصحابة أكلوا حتى ظهر الحبل الأسود من الأبيض ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء وكانوا مخطئين . وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم تبين النهار ، فقال : لا نقضى لأننا لم نتجاف لإثم . وروى عنه أنه قال : نقضى ، وإسناد الأول أثبت . وصح عنه أنه قال : الخطب يسير فتأول ذلك من تأوله أنه أراد خفة أمر القضاء . واللفظ لا يدل على ذلك . قال شيخنا : وبالجمله فهذا القول أقوى أثراً وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس . انتهى . وقال الحافظ فى الفتح : وقد اختلف فى هذه المسألة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء ، واختلف عن عمر ، فروى ابن أبى شيبة وغيره عنه ترك القضاء . وروى زيد عنه فقال : قال عمر : لم نقض والله ما تجانفنا الإثم . وفى رواية أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس : الخطب يسير وقد اجتهدنا . وفى رواية : نقضى يوماً . وفى رواية : من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه . وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه . وقد روى عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء ، وجعلوه بمنزلة من أكل ناسياً . وبه قال الحسن وإسحق وأحمد فى رواية ، واختاره ابن خزيمة . والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة . وعليه أن يمسك بقية النهار لحزمة الوقت ولا كفارة عليه . وحكى فى الرعاية من كتب الحنابلة أنه لا قضاء على من جامع يعتقد ليلاً فبان نهار ، لكن الصحيح من مذهبهم وجزم به الأكثر أنه يجب القضاء والكفارة . قال ابن المنير فى الحاشية : إن المكلفين إنما خاطبوا بالظاهر ، فإذا اجتهدوا فأخطأوا فلا حرج عليهم فى ذلك . وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه فى الصوم .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ الرَّبِيعِ بْنِتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ : مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلْيُتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيَصُمْ . قَالَتْ : فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدَ وَنُصُومِ صَبِيَانَنَا وَنَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ .

(عن الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء (بنت معوذ) بضم الميم وفتح العين وتشديد الواو المكسورة الأنصارية ، من المبايعات تحت الشجرة ، ابن عفراء (رضى الله عنهما) أنها (قالت : أرسل النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار) زاد مسلم : التي حول المدينة (من أصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، ومن أصبح صائماً فليصم) أى فليستمر على صومه (قالت) أى الربيع (فكنا نصومه) أى عاشوراء (بعد ونصوم صبياننا) زاد مسلم : الصغار ، ونذهب بهم إلى المسجد ، وهذا تمرين للصبيان على الطاعات وتعويدهم العبادات ، والمراد بالصبيان : الجنس الصادق بالذكر والإناث . وفي حديث رزينة بفتح الراد وكسر الزاى عند ابن خزيمة بإسناد لا بأس به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضاعته فى عاشوراء ورضعاء فاطمة فيتفل فى أفواههم ، ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن إلى الليل . وهو يرد على القرطبي حيث قال فى حديث الربيع : هذا أمر فعله النساء بأولادهن ولم يثبت علمه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، ويعيد أن يأمر بتعذيب صغير بعبادة شاقة ، انتهى . ومما يقوى الرد عليه أيضاً أن الصحابي إذا قال فعلنا كذا فى عهده صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمة الرفع لأن الظاهر إطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، وتقريهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام ، مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه ، فما فعلوه إلا بتوقيف . واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان

فرضاً قبل أن يفرض رمضان (ونجعل لهم اللعبة) بضم اللام : ما يلعب به
 (من العهن) الصوف المصبوغ (فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذلك)
 الذى جعلناه من العهن ليلتهى به (حتى يكون عند الإفطار) وهذا الحديث
 أخرجه مسلم أيضاً فى الصوم ، والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ
 واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى . وقال به الشافعى أنهم
 يؤمرون به للتمرين عليه إذا أطاقوه وحده أصحابه بالسبع والعشر ، ويضربون
 على تركه قياساً على الصلاة . ويجب على الولى أن يأمرهم به ويضربهم على تركه
 وعن أحمد فى رواية أنه يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه كالصلاة .
 وحده إسحق بائنتى عشرة سنة . وأحمد فى رواية بعشر سنين . والصحيح من
 مذهبه عدم وجوبه عليه ، وعليه جماهير أصحابه ، لكن يؤمر به إذا أطاقه
 ويضرب عليه ليعتاده . وقال الأوزاعى : إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعاً
 لا يضعف فيه من حمل على الصوم . والأولى قول الجمهور . والمشهور عن المالكية
 أنه لا يشرع فى حق الصبيان ، فيضربون على الصلاة ولا يكلفون الصيام .
 وهو مذهب المدونة . وقد تطف البخارى فى التعقب عليهم بإيراد أثر عمر
 فى صدر الترجمة ، لأن أكثر ما يعتمدونه فى معارضة الأحاديث دعوى عمل
 أهل المدينة على خلافها ، ولا عمل يسند إليه أقوى من العمل فى عهد عمر
 ابن الخطاب ، مع شدة تحريه ووفور الصحابة فى زمانه . وقد قال للذى
 أفطر فى رمضان موبخاً له : كيف تفطر وصبياننا صيام . وأغرب ابن
 الماجشون من المالكية فقال : إذ أطاق الصبيان الصيام ألزموه ، فإن أفطروا
 لغير عذر فعليهم القضاء .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
لَا تُوَاصِلُوا ، فَأَيُّكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ .

(عن أبي سعيد رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : (لا تواصلوا) والواصل : أن تصوم فرضاً أو نفلاً يومين فأكثر ، ولا تتناول بالليل مطعوماً عمداً بلا عذر ، وقضيته أن الجماع والاستقاء وغيرهما من المفطرات لا تخرجه عن الوصال . قال الإسنوي في المهمات : وهو ظاهر من جهة المعنى ، لأن النهى عن الوصال إنما هو لأجل الضعف ، والجماع ونحوه يزيده أو لا يمنع حصوله ، لكن قال الرويانى فى البحر : هو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين . وقال الجرجاني فى الشافعى : أن يترك ما أبيض له من غير إفطار . وقال فى الفتح : الوصال هو الترك فى ليالى الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد ، فيخرج من أمسك اتفاقاً ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه ، ولم يجزم البخارى بحكمه لشبهة الاختلاف فيه ، والراجح أنه من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم (فأياكم إذا أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر) وفيه رد على من قال : إن الإمساك بعد الغروب لا يجوز . وفى الباب أحاديث كثيرة فى الصحيح وغيره . وآخر هذا الحديث قالوا : فإنك تواصل يارسول الله . قال : إني لست كهيتكم ، إني أبيت لى مطعم يطعمنى وساق يسقبنى . واستدل بمجموع الأحاديث على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلى أن غيره ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر . ثم اختلف فى المنع المذكور . فقيل على سبيل التحريم ، وقيل على سبيل الكراهة ، وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه . وقد اختلف السلف فى ذلك ، فنقل التفصيل عن عبد الله ابن الزبير . وروى ابن أبى شيبه بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً . وذهب إليه جماعة من الصحابة والتابعين ، وحجتهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم واصل بأصحابه بعد النهى ، فلو كان النهى للتحريم لما أقرهم على فعله ، فعلم أنه أراد بالنهى الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرحت به عائشة فى حديثها .

وهذا مثل مانهاهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ، ولم ينكر على من بلغه ممن لم يشق عليه . ونظير ذلك من صام الدهر ممن لم يشق عليهم ، ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ، ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال وذهب الأكثرون إلى تحريمه . وعن الشافعية في ذلك وجهان : التحريم والكراهة . هكذا اقتصر عليه النووي . ونص الشافعي في الأم أنه محظور . وصرح ابن حزم الظاهري بتحريمه . وصححه ابن العربي من المالكية . وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر لحديث الباب . وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما ترتب على غيره ، لأنه في الحقيقة بمنزلة عشائه إلا أنه يؤخره لأن الصائم له في اليوم والليلة أكلة ، فإذا أكلها في السحر كان قد نقلها من أول الليل إلى آخره ، وكان أخف لجسمه في قيام الليل . ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم وإلا فلا يكون قرينة . وفي هذا الحديث استواء المكلفين في الأحكام ، وأن كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل . وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر المخالفة . وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي . وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن عموم قوله تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » مخصوص . وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته ، ويبادرون إلى الاتساع به ، إلا فيما نهاهم عنه . وفيه أن خصائصه لا يتأذى به في جميعها . وقد توقف في ذلك إمام الحرمين . وقال أبو شامة : ليس لأحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة . ويستحب التنزه عن المحرم عليه ، والتشبه به في الواجب عليه كالضحى . وأما المستحب فلم يتعرض له والوصال منه . فيحتمل أن يقال إن لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به فيه . وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الحديث الذي بعده ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود من رواية ابن الهاد ، ولم يخرجهم مسلم ، ووهم صاحب العمدة فزاه له ، وإنما هو من أفراد البخاري كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا صاحب المنتقى وصاحب الضياء في المختارة ، والحافظ عبد الغني بن سرور في عمدته الكبرى عزا ذلك للبخاري فقط . فعله وقع له في عمدته الصغرى سبق قلم . والله أعلم .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّكَ تَوَاصِلُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَأَيُّكُمْ مِثْلِي ، إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي ،
فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ ،
فَقَالَ : لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ كَالْتَّنْكِيلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا ، وَفِي
رَوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ لَهُمْ : فَاسْكُفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
(أصحابه رضي الله عنهم) (عن الوصال في الصوم) فرضاً أو نفلاً
(فقال له رجل من المسلمين) كذا للأكثر ، وفي رواية عقيل في التعزير :
فقال له رجال ، ولم تسم (إنك تواصل يا رسول الله) أى ووصلك دالاً
على إباحته ، فأجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك من خصائصه حيث
(قال : وأيكم مثلي) استفهام يفيد التوبيخ ويشعر بالاستبعاد (إني أبيت
يطعمني ربي ويسقيني) حقيقة ، فيؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له
في ليالي صومه . ورد بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً . والجمهور على أنه
مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة ، أو أن الله تعالى يخلق فيه من
الشيء والرى ما يغنيه عن المطعوم والمشروب فلا يحس بجوع ولا عطش .
والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شيء ورى بل مع
الجوع والظمأ ، وعلى الثاني يعطى القوة مع الشيء والرى . ورجح الأول
فإن الثاني يتنافى حال الصائم ويفوت المقصود من الصوم والوصال ، لأن
الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها . وقال النووي : معناه : محبة الله
تشغلى عن الطعام والشراب ، والحب البالغ يشغل عنهما ، وآثر اسم الرب
دون اسم الذات المقدسة في قوله « يطعمني ربي » دون أن يقول « يطعمني
الله » لأن التجلى باسم الربوبية أقرب إلى العباد من الألوهية لأنها تجلى عظمة

لا طاقة للبشر بها ، وتجلى الربوبية تجلى رحمة وشفقة ، وهى أليق بهذا المقام .
قال الشيخ محمد الدين فى سفر السعادة : وللعلماء فى هذا الطعام والشراب أقوال :
أحدها : أنه طعام وشراب محسوس ، فإن هذا حقيقة اللفظ ، وليس فى
الظاهر ما يوجب العدول عن الحقيقة ، فتعين الحمل على الحقيقة . الثانى :
أن المراد غذاء روحانى يحصل من المعارف ولذة المناجاة وفيضان اللطائف
الإلهية الواردة على قلبه الكريم وتوابعها من نعيم الأرواح ومسرة النفس
والروح والقلب ونور البصر ، ويحصل بذلك من القوة والقدرة والمسرة
ما يستغنى به عن الغذاء الجسمانى .

لها أحاديث من ذكراك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد
لها بوجهك نور تستضيء به ومن حديثك فى أعقابها أحاديث
إذا اشتكت من كلال السير واعدتها روح القدوم فتحيا عند ميعاد
وهذا القول الثانى هو المختار ، لأنه لا يتصور الوصال لو حمل على حقيقة
الطعام والشراب ، بل يبطل الصيام . انتهى . قال فى الفتوح : إن ما يؤتى
به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجرى عليه أحكام
المكلفين فيه ، كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم فى طست الذهب ،
مع أن استعمال أواني الذهب الدنيوية حرام . قال ابن المنير فى الحاشية : الذى
يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد ، وأما الخارق للعادة كالحضر من الجنة
فعلى غير هذا المعنى ، وليس تعاطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس
الثواب كأهل أهل الجنة فى الجنة ، والكرامة لا تبطل العبادة . وقال غيره :
لأمانع من حمل الطعام والشراب على حقيقتيهما ، ولا يلزم شئ مما تقدم
ذكره ، بل الرواية الصحيحة : أبيت وأكله وشربه فى الليل مما يؤتى به
من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك ، فكأنه قال لما قيل له إنك
تواصل ، قال : إني لست فى ذلك كهيتكم ، أى على صفتكم ، فإن من أكل
منكم وشرب انقطع وصاله ، بل إنما يطعمنى ربى ويسقئنى ، ولا تنقطع
بذلك مواصلى ، فطعمى وشرابى على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى .
وقال ابن المنير : هو محمول على أن أكله وشربه فى تلك الحالة كحال النائم الذى
يحصل له الشبع والرى بالأكل والشرب ، ويستمر له بذلك حتى يستيقظ ، ولا يبطل
بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره . وحاصله أن يحمل ذلك على

حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية . وتمسك ابن حبان بظاهر الحال ، فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع . قال : لأن الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه إذا واصل ، فكيف يتركه جائعاً حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه . ثم قال : وماذا يغني الحجر عن الجوع . ثم ادعى أن ذلك تصحييف ممن رواه ، وإنما هي الحجز بالزأى ، جمع حجرة . وقد أكثر الناس عليه من الرد في جميع ذلك . وأبلغ ما يردّ به عليه أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر ، فقال : ما أخرجكما ؟ قالا : ما أخرجنا إلا الجوع . فقال : وأنا والذي نفسى بيده ما أخرجنى إلا الجوع الحديث . فهذا الحديث يرد ما تمسك به . وأما قوله : ماذا يغني الحجر من الجوع فجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لانشاء بطنه ، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام ، حتى قال بعض من وقع له ذلك : كنت أظن أن الرجلين يحملان البطن فإذا البطن يحمل الرجلين ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « يطعمنى ويسقيني » أى يشغلنى بالتفكر في عظمته والتقى بمشاهدته والتغذى بمعارفه . وقرة العين بمحبته والاستغراق في مناجاته ، والإقبال عليه عن الطعام والشراب . وإلى هذا جنح الحافظ ابن القيم وقال : قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد ، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بعد القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرح والسرور بمطلوبه الذى قرت عينه بمحبوبه . انتهى . وهذا كالذى قاله المجد كما تقدم عنه ، بل أخذه المجد من كتاب الهدى . وقد أخذ مجد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله ، وكتابه سفر السعادة مأخوذ من كتاب الهدى بحذف الأدلة والمباحث والاقتصار على نفس المطالب .

(فلما أبوا) أى امتنعوا (أن ينتهوا عن الوصال) لظنهم أن نهيهم صلى الله عليه وآله وسلم نهي تنزيه لانهى تحريم (واصل بهم يوماً ثم يوماً) أى يومين لأجل المصلحة ليبين لهم الحكمة في ذلك (ثم رأوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو تأخر) الشهر (لزدتكم) في الوصال إلى أن تعجزوا عنه

ففسألوا التخفيف منه بالترك (كالتنكيل لهم) وفي رواية : كالمنكل لهم . .
وعند المستمل : كالمنكر لهم من الإنكار . وللمموى : كالمنكى من الإنكاء .
والأول هو الذى تظاهرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حين أبوا)
أى امتنعوا (أن ينتهوا) أى عن الانتهاء عن الوصال . وهذا الحديث أخرجه
أيضاً النسائى (وفي رواية عنه) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه (قال :
فاكلفوا) من كلفت بهذا الأمر ، من باب علم يعلم ، أى تكلفوا (من العمل
ما تطيقون) ولا تتكلفوا فوق ما تطيقونه فتعجزوا .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَخَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً ، فَقَالَ لَهَا : مَا شَأْنُكِ ؟ قَالَتْ : أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا ، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ : كُلْ ، قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ ، قَالَ : مَا أَنَا بِأَكِلٍ حَتَّى تَأْكُلِ ، فَأَكَلَ ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ ، قَالَ : نَمْ ، فَتَنَامَ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ ، فَقَالَ : نَمْ ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ : قُمْ الْآنَ ، فَصَلِّ يَا سَلْمَانُ ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ : إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَاتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ سَلْمَانُ .

(عن أبي جحيفة رضى الله عنه) وهب بن عبد الله السوائي (قال :
 أخى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بين سلمان) بن عبد الله الفارسي ، ويقال
 له سلمان ابن الإسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز ، وقيل من أصبهان ،
 عاش فيما رواه أبو الشيخ في طبقات الأصهبانيين ثلثمائة وخمسين سنة ، ويقال
 إنه أدرك عيسى بن مريم عليهما السلام ، وقيل : بل أدرك وصي عيسى ، وكان
 أول مشاهدته الخندق . وقال ابن عبد البر : يقال إنه شهد بدرًا (و) بين
 (أبي الدرداء) عويمر أو عامر بن قيس الأنصاري ، أول مشاهدته أحد (فزار
 سلمان أبا الدرداء) في عهده صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان أبو الدرداء غائبًا
 (فرأى) سلمان (أم الدرداء) هي خيرة بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتانية
 بنت أبي حنبلد الأسلمية ، صحابية بنت صحابي ، وحديثها عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في مسند أحمد وغيره ، وماتت قبل أبي الدرداء ، ولأبي الدرداء
 (م ٥٥ - مؤن الباري - ج ٢)

أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء ، تابعة اسمها هجيمة ، عاشت بعده دهرآ وروت عنه ، وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة . قاله الحافظ في الفتح (متبذلة) أى لابسة ثياب البذلة بكسر الباء وسكون المعجمة ، أى المهنة وزناً ومعنى ، أى تاركة للباس الزينة ، وفي رواية : متبذلة ، ولأبي نعيم : أن سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيثة (فقال) سلمان (لها : ماشأنك) يا أم الدرداء متبذلة (قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا) وللدارقطني من وجه آخر عن محمد بن عون : في نساء الدنيا . وزاد ابن خزيمة : يصوم النهار ويقوم الليل (فجاء أبو الدرداء) زاد الترمذي : فرحب بسلمان (فصنع له طعاماً) وقربه إليه ليأكل (فقال) سلمان لأبي الدرداء (كل . قال) أبو الدرداء (فإني صائم . قال) سلمان لأبي الدرداء (ما أنا بأكل) من طعامك (حتى تأكل) أراد سلمان أن يصرف أبا الدرداء عن رأيه فيما يصنعه من جهد نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته إليه زوجته (قال : فأكل) أبو الدرداء معه . وفي رواية البزار عن محمد بن بشار فقال : أقسمت عليك لتفطرن . وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خيثمة ، كلهم عن جعفر بن عون به ، فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري ، وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته . وقد أعاد البخاري الحديث في كتاب الأدب عن محمد بن بشار بهذا الإسناد ولم يذكرها أيضاً وأغنى ذلك عن قول بعض الشراح كابن المنير : أن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ « ما أنا بأكل » كما هو مقدر في قوله تعالى : « وإن منكم إلا واردها » . وهذا موضع الترجمة ، وهو من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له أو أرفق ، ومفهومه وجوب القضاء على من تعمد بغير سبب . قال البرماوى كالكرمانى : المعنى : يفطر إذا كان الإفطار أرفق للمقسم الذى هو صاحب الطعام . قال الشافعية : ولا تسقط إجابة بصوم فإن شق على الداعى صوم نفل فالفطر أفضل من إتمام الصوم ، وإن لم يشق عليه فالإتمام أفضل ، أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه مضيقاً كان أو موسعاً

كاننذر المطلق (فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم) يعنى يصلى . وقد روى الطبرانى هذا الحديث من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلًا ، فعين الليلة التى بات سلمان فيها عند أبى الدرداء ، ولفظه : كان أبو الدرداء يحبى ليلة الجمعة ويصوم يومها (قال) سلمان له (نم ، فنام) أبو الدرداء (ثم ذهب يقوم فقال) له سلمان (نم ، فلما كان من آخر الليل) عند السحر (قال) له (سلمان : قم الآن) فقام أبو الدرداء وسلمان وتوضأ (فصليا ، فقال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً) زاد الترمذى وابن خزيمة : وإن لضيفك عليك حقاً (فأعط كل ذى حق حقه) وللدارقطنى : فصم وافطر ونم وأت أهلك (فأتى) أبو الدرداء (النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم ، فذكر ذلك) الذى قاله سلمان (له) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صدق سلمان) وللترمذى : فأتيا بالثنية . وفيه أنه لا يجب إتمام صوم التطوع إذا شرع فيه كصلاته واعتكافه لثلاثا يغير الشروع حكم المشروع فيه . والحديث الترمذى وصححه الحاكم : الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء أفطر . ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها ، لكن يكره الخروج منه لظاهر قوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » وللخروج من خلاف من أوجب إتمامه إلا بعذر ، كمساعدة ضيف فى الأكل إذا عز عليه امتناع مضيفه منه أو عكسه ، فلا يكره الخروج منه ، بل يستحب لحديث الباب مع زيادة الترمذى : وإن لضيفك عليك حقاً . أما إذا لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه . ويستحب قضاؤه . سواء خرج بعذر أو بغيره . وهذا مذهب الشافعية والحنابلة والجمهور . وقال المالكية : يجب القضاء فى صوم النفل بالفطر إذا كان عمداً حراماً فلا قضاء على من أفطر ناسياً ولا على من أفطر لعذر من مرض أو غيره ، فلو شرع فى صوم نفل وجب عليه إتمامه وحرم عليه الفطر من غير عذر . وقال الحنفية : يلزمه القضاء مطلقاً أفسد عن قصد أو غير قصد . قال فى الفتح : وقد أنصف ابن المنير فى الحاشية فقال : ليس فى تحريم الأكل فى صوم النفل من غير عذر إلا الأدلة العامة . كقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » إلا أن الخاص يقدم على العام ، كحديث سلمان ونحوه ، فذهب الشافعية فى هذه المسألة أظهر . وقد قال ابن عبد البر : ومن احتج فى هذا

بقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » فهو جاهل بأقوال أهل العلم . قال الأكثر : إن المراد بذلك النهى عن الرياء : أى لا تبطلوها بالرياء ، بل أخلصوها لله . وقال آخرون : المراد بارتكاب الكبائر ، ولو كان المراد بذلك النهى عن إبطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر وغيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب ، وهم لا يقولون بذلك . انتهى . وفى الإفطار عن صوم التطوع أخبار وآثار صحيحة كثيرة . والراجح فى المسألة ما ذهب إليه الجمهور . وفى الحديث من الفوائد : مشروعية المؤاخاة فى الله ، وزيارة الإخوان والمبيت عندهم ، وجواز مخاطبة الأجنبية للحاجة ، والسؤال عما تترتب عليه المصلحة ، وإن كان فى الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه النصيح للمسلم وتنبه من أغفل ، وفضل قيام آخر الليل ، ومشروعية تزيين المرأة لزوجها ، وثبوت حق المرأة على الزوج فى حسن العشرة . وقد يؤخذ منه ثبوت حقها فى الوطء لقوله : « وإن لأهلك عليك حقاً » . ثم قال : وأتِ أهلك . وقرره النبى صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك . وفيه جواز النهى عن المستحبات إذا خشى أن ذلك يفضى إلى السامة والملل وتفويت الحقوق المطلوبة الواجبة والمندوبة الراجح على فعل المستحب المذكور ، وأن الوعيد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة مخصوص بمن نهاه ظلماً وعدواناً . وفيه كراهة الحمل على النفس فى العبادة . وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له البخارى رحمه الله تعالى ، وهو قول الجمهور ، ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك . وفيه من الفوائد غير ما ذكرته مما يطول استقصاؤه ولا يخفى على متأمل . وأخرجه البخارى فى الأدب وكذا الترمذى .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم) أى ينتهى صومه إلى غاية. نقول إنه لا يفطر ، ويفطر فينتهى إفطاره إلى غاية حتى نقول إنه لا يصوم (فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم استكمل صيام شهر إلا رمضان) وذلك لثلاثي يظن وجوبه (وما رأيتُهُ أكثر صياماً منه في شعبان) أى كان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه . ووجه تخصيص شعبان بذلك لكون أعمال العباد ترتفع فيه . ففي النسائي من حديث أسامة قلت : يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان . قال : ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترتفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم . فبين وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله : إنه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، يشير إلى أنه لما اكتنفه شهران عظيمان : الشهر الحرام وشهر الصيام ، اشتغل الناس بهما فصار مغفولاً عنه . وكثير من الناس يظن أن صيام رجب أفضل من صيامه لأنه شهر حرام ، وليس كذلك . وقيل في وجه تخصيصه غير ذلك . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصيام .

الحديث الأربعون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ : وَكَانَ يَقُولُ : خُذُوا مِنْ
الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دُوِّمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى
صَلَاةً دَاوَمَ عَلَيْهَا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية زيادة : وكان)
صلى الله عليه وآله وسلم (يقول : خذوا من العمل ما تطيقون) المداومة عليه
بلا ضرر (فإن الله) عز وجل (لا يمل) لا يمل (قال النووي : الملل : السآمة ، وهو
بالمعنى المتعارف فى حقنا محال فى حق الله تعالى ، فيجب تأويله ، فقال
المحققون : أى لا يعاملكم معاملة الملل فيقطع عنكم ثوابه وفضله ورحمته
(حتى تملوا) أى تقطعوا أعمالكم . وقال الكرمانى : هو إطلاق مجازى
عن ترك الجزاء . وقال بعضهم : معناه لا تتكلفوا حتى تملوا ، فإن الله جل جلاله
منزه عن الملالة ، ولكنكم تملون قبول فيض الرحمة (وأحب الصلاة إلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية : إلى الله (ما دووم عليه)
من المداومة . وفى نسخة : ما ديم عليه من دام ، والأول من داوم (وإن
قلت ، وكان إذا صلى صلاة داوم عليها) وفى الإدامة والمواظبة فوائد منها :
تخلق النفس واعتيادها . والله در القائل :

* هى النفس ما عودتها تتعود *

والمواظب يتعرض لنفحات الرحمة ، قال صلى الله عليه وآله وسلم :
إن لربكم فى أيام دهركم نفحات ألا فتعرضوا لها . وفى الحديث إشارة إلى أن
صيامه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يتأسى به فيه إلا من أطاق ما كان
يطيقه ، وأن من أجهد نفسه فى شىء من العبادة خشى عليه أن يمل فيفيض
إلى تركه . والمداومة على العبادة وإن قلت أولى من جهد النفس فى كثرتها إذا
انقطعت ، فالقليل الدائم أكثر من الكثير المنقطع غالباً ، وما قل وكفى خير
مما كثر وألهى .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مَفْطَرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مَسِسْتُ خِزَّةً وَلَا حَرِيرَةً أَلَيْنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا شَمِمْتُ مِسْكَةً وَلَا عَبِيرَةً أَطِيبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس رضى الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) السائل حميد الطويل (قال : ما كنت أحب أن أراه من الشهر) حال كونه (صائماً إلا رأيته) صائماً (ولا) كنت أحب أن أراه من الشهر حال كونه (مفطراً إلا رأيته) مفطراً (ولا) كنت أحب أن أراه (من الليل) حال كونه (قائماً إلا رأيته) قائماً (ولا) كنت أحب أن أراه من الليل حال كونه (نائماً إلا رأيته) نائماً ، يعنى أنه كان تارة يقوم من أول الليل ، وتارة من وسطه ، وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه فى وقت من أوقات الليل قائماً أو فى وقت من أوقات الشهر صائماً فراقبه المرة بعد المرة ، فلا بد أن يصادفه قائماً أو صائماً أو نائماً ، على وفق ما أراد أن يراه ، وليس المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قائماً . وأما قول عائشة : وكان إذا صلى صلاة داوم عليها . وكذا قول أنس فى الراوية الأخرى : كان عمله ديمة . فالمراد به ما اتخذه راتباً لا مطلق النافلة ، فلا تعارض . قاله فى الفتح وهذا وجه الجمع بين الحديثين ، وإلا فظاهرهما التعارض (ولا مسست خزة) بفتح الخاء والزاي المشددة : هو فى الأصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خزاً (ولا حريرة ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا شممت) بكسر الميم الأولى وفتحها لغتان (مسكة ولا عبيرة) والعبير : طيب معمول من أخلاط . ولابن عساكر : ولا عنبرة ، القطعة من

العنبر المعروف (أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كان على أكمل الصفات خلقاً وخلقاً ، فهو كل الكمال وجملة الجمال . وفي حديثي الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر ، وأن صوم النفل المطلق لا يختص بزمان إلا ما نهى عنه ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصم الدهر ولا قام كل الليل ، ولعله إنما ترك ذلك لثلاث يقتدى به فيشق على أمته ، وإن كان قد أُعطي من القوة ماله التزم ذلك لاقتدر عليه ، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى ، فصام وأفطر وقام ونام ليقتدى به العابدون ، صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً . أشار إلى ذلك المهلب .

الحديث الثاني والأربعون

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَقَدَّمَ ،
وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبِرَ : يَا لَيْتَنِي
قَبِلْتُ رُخْصَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ
صِيَامَ دَاوُدَ قَالَ : وَكَانَ لَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : مَنْ لِي بِهِ
يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا صَامَ مَنْ صَامَ
الْأَبَدَ مَرَّتَيْنِ .

(حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، تقدم ، وقال
في هذه الرواية : فكان عبد الله يقول بعد ما كبر) بكسر الباء أى عجز عن
المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه وشق عليه (ياليتنى قبلت رخصة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذت بالأخف (وفي رواية عنه : أنه
لما ذكر صيام داود) يعنى كان يصوم يوماً ويفطر يوماً (قال : وكان لا يفر)
أى لا يهرب (إذا لاقى) العدو ، أشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا ينهك
البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو ، بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم ،
فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق . وفي الباب أحاديث تفيد أن صيام
داود عليه السلام أفضل الصيام . وفي لفظ : لا أفضل من ذلك ، فهو أفضل
من صوم الدهر . وقد نقل الترمذى عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم
ويأمن مع ذلك من تفويت الحقوق . وقال ابن عبد السلام : إن صوم الدهر
أفضل . وبه جزم الغزالي ، لكن تعقبه ابن دقيق العيد بأن الأفعال متعارضة
المصالح والمفاسد ، وليس كل ذلك معلوماً لنا ومستحضرأ ، وإذا تعارضت
المصالح والمفاسد فمقدار ما بين كل واحد منها فى الحث أو المنع غير محقق
لنا . فالطريق حينئذ أن نفوض الأمر إلى صاحب الشرع ، ونجرب ما دل
عليه ظاهر الشرع مع قوة الظاهر هنا ، وأما زيادة الأجر بسببه فيعارضه
اقتضاء العادة والجليلة للتقصير فى حقوق يعارضها الصوم الدائم ومقادير ذلك

الفائت ، مع أن تقادير الحاصل من الصوم غير معلومة لنا (قال عبد الله من لى بهذه) الخصلة الأخيرة وهى عدم الفرار ، أى من يتكفل لى بها (يا نبي الله ؟ قال وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا صام من صام الأبد مرتين) استدلل به من قال بكراهة صوم الدهر . قال ابن العربي : إن كان معناه الدعاء فيأويح من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان معناه الخبر فيأويح من أخبر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعاً فلم يكتب له ثواب ، لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه نفي عنه الصوم . وقد نفي عنه الفضل ، فكيف يطلب الفضل فيما نفيه صلى الله عليه وآله وسلم . وقال ابن التين : استدلل على كراهته من هذه القصة من أوجه : نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة ، وأمره بأن يصوم ويفطر ، وقوله : لا أفضل من ذلك ، ودعاؤه على من صام الأبد . وفى حديث أبى قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر : لا صام ولا أفطر . وللترمذى : لم يصم ولم يفطر . والمعنى : أنه لم يحصل له أجر الصوم لمخالفته ولم يفطر لأنه أمسك . وإلى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب إسحق وأهل الظاهر وأحمد ، وشد ابن حزم فقال : يحرم ، وبلغ عمر أن رجلاً يصوم الدهر ، فأتاه فعلاه بالدرة وجعل يقول : كل يادهر . رواه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح . وفى حديث أبى موسى رفعه : من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد يده . أخرجه أحمد والنسائى وابن خزيمة وابن حبان . وظهره أنها تضيق عليه حصراً له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ، ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، واعتقاده أن غير سنته أفضل منها ، وهذا الوعيد الشديد فيكون حراماً . وإلى الكراهة مطلقاً ذهب ابن العربي المالكي ، وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر ، وحملوا أخبار النهى على من صامه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين . وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة . وروى عن عائشة نحوه . وفيه نظر ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد قال جواباً لمن سألته عن صوم الدهر : لا صام ولا أفطر . وهو يؤذن بأنه ما أجز ولا أثم . وأيضاً فإن أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعاً ، فلم تدخل فى السؤال عند من علم تحريمها . وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقاً . وإلى ذلك ذهب الجمهور . وذكر فى الفتح أدلتهم وتكلم عليها . والراجح هو الأول . والله أعلم .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ ، قَالَ : أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي سِقَائِهِ وَتَمْرَكُمْ فِي وَعَائِهِ فَإِنِّي صَائِمٌ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ ، فَدَعَا لَأُمِّ سُلَيْمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا ، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خُوَيْصَةً ، قَالَ : مَا هِيَ ؟ قَالَتْ : خَادِمُكَ أَنَسٌ ، فَمَا تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ ، اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ فَإِنِّي لَمَنْ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ مَالًا . وَحَدَّثَنِي أَبْنَتِي أُمَيَّةُ أَنَّهُ دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ حَجَّاجِ الْبَصْرَةِ بِضْعٍ وَعِشْرُونَ وَمِائَةً .

(عن أنس رضي الله عنه قال : دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أم سليم) والدة أنس المذكور واسمها الغميصاء أو الرميضاء أو سهلة . وعند أحمد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم حرام ، وهي خالة أنس ، لكن في بقية الحديث ما يدل على أنهما معاً كانتا مجتمعتين (فأتته بتمر وسمن) على سبيل الضيافة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعيدوا سمنكم في سقائه) بكسر السين ، ظرف الماء من الجلد ، وربما جعل فيه السمن والعسل (و) أعيدوا (تمركم في وعائه ، فإن صائم ، ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) وعند أحمد : فصل ركعتين وصلينا معه (فدعا لأم سليم وأهل بيتها ، فقالت أم سليم : يا رسول الله إن لي خويصة) بضم الخاء وفتح الواو وسكون الياء وتشديد الصاد ، تصغير خاصة ، وهو مما اغتفر فيه التقاء الساكنين ، أي الذي يختص بخدمتك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الخويصة (قالت) هو (خادمك أنس) فادع له دعوة خاصة ، وصغرت له لصغر سنه . ولفظ أحمد : خويدمك أنس ادع الله له . قال أنس (فما ترك خير آخرة ولا) خير (دنيا إلا دعا لي به) وفي حديث عمر : لاني أمر دنيا ولا في أمر آخرة . وعند أحمد : فكان من قوله صلى الله عليه وآله

وسلم (اللهم ارزقه مالا وولداً وبارك له فإني لمن أكثر الأنصار مالا) لم يذكر الراوى ما دعا له به من خير الآخرة اختصاراً . ويدل له مارواه ابن سعد بإسناد صحيح عن أنس قال : اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه ، أو أن لفظ بارك إشارة إلى خير الآخرة ، أو المال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهما يستلزمانهما . قاله البرماوى كالكرمانى . وعند الترمذى : كان لأنس بستان يحمل فى السنة مرتين ، وكان فيه ريحان يجىء منه ريح المسك . ولأبى نعيم : إن أرضي لتثمر فى السنة مرتين ومافى البلد شئ يشمر مرتين غيرها . قال أنس (وحدثتني ابنتي أمينة) بضم الهمزة وسكون الياء وفتح النون ، تصغير آمنة (أنه دفن) بضم الدال من ولدى (لصلى) أى غير أسباطه وأحفاده (مقدم) مصدر ميمى ، أى أن الذى مات من أول أولاده إلى مقدم (حجاج) بن يوسف الثقفى (البصرة) سنة خمس وسبعين ، وكان عمر أنس إذ ذاك نيفاً وثمانين سنة ، وقد عاش أنس بعد ذلك إلى سنة ثلاث ، ويقال اثنتين ، ويقال إحدى وتسعين ، وقد قارب المائة (بضع وعشرون ومائة) بكسر الباء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى التسع . وفى ذكر هذا دلالة على كثرة ماجاء من الولد ، فإن هذا القدر هو الذى مات منهم ، وأما الذين بقوا فعند مسلم ، وإن ولدى وولد ولدى يتعادون على نحو المائة . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وترجم البخارى هذا الحديث بلفظ : من زار قوماً ، أى وهو صائم فى التطوع ، فلم يفطر عندهم . قال فى الفتح : هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية ، وهى من أقسم على أخيه ليفطر فى التطوع وموقعها أن لا يبين أن فطر المرء من صيام التطوع لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه ، بل المرجع فى ذلك إلى من علم حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام ، ففى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يستمر على صومه . انتهى . وفى هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التحقير ، وتحفة الزائر بما حضر بغير تكلف ، وجواز رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى ، وإن أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود فى الهبة . وفيه حفظ الطعام وترك التفريط فيه وجبر خاطر المزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له ، ومشروعية الدعاء عقب الصلاة ، وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، والدعاء بكثرة المال والولد ، وأن ذلك لا يتنافى الخير الأخروى

وأن فضل التقليل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص . وفيه زيارة الإمام بعض رعيته ، ودخول بيت الرجل في غيبته ، لأنه لم يذكر في طرق هذه القصة أن أبا طلحة كان حاضراً . وفيه إثارة الولد على النفس ، وحسن التلطف في السؤال ، وأن كثرة الموت في الأولاد لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم ، لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما في إجابة دعوته من الأمر النادر ، وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد ، وكون بستان المدعو له يثمر مرتين في السنة دون غيره . وفيه التاريخ بالأمر الشهير ، ولا يتوقف ذلك على صلاح المؤرخ به . وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر ، خلافاً لمن قصره على مافيه عقد العشرين .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا فَقَالَ : يَا أَبَا فَلَانٍ ، أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ ، قَالَ الرَّجُلُ : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ .

(عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً) أى عمران أو رجلاً من أصحابه وعمران يسمع (فقال : يا أبا فلان أما صمت سرر هذا الشهر) بفتح السين وكسرها ، وحكى عياض ضمها وقال : هو جمع سريرة ، يقال : سرار الشهر وسراره بكسر السين وفتحها . ذكره ابن السكيت وغيره ، قيل : والفتح أفصح . قاله الفراء . واختلف فى تفسيره ، والمشهور أنه آخر الشهر ، وهو قول الجمهور من أهل اللغة والغريب والحديث ، وسمى بذلك لاستسرار القمر فيها ، وهى ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين ، يعنى استناره ، وهذا موافق لما ترجم له البخارى هنا ، واستشكل بقوله عليه الصلاة والسلام فى حديث أبى هريرة : لا تقدموا رمضان بيوم أو يومين إلا من كان يصوم صوماً فليصمه . وأجيب بأن الرجل كان معتاد الصيام سرر الشهر أو كان قد نذره فلذلك أمره بقضائه . وقالت طائفة : سرر الشهر أوله . وبه قال الأوزاعى وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود . وأجيب بأنه لا يصح أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله ، لأن أول الشهر يشتهر فيه الهلال ويرى من أول الليل ، ولذلك سمي الشهر شهراً لاشتهاره وظهوره عند دخوله ، فتسمية ليالى الاشتهار ليالى السرار قلب للغة والعرف . وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الأوزاعى منهم الخطابى . وقيل : السرر وسطه . حكاه أبو داود أيضاً ورجحه بعضهم ، ووجهه بأن السرر : جمع سريرة ، وسريرة الشيء وسطه . وأيدوه بما ورد من استحباب صوم أيام البيض . ولمسلم عنه : هل صمت من سريرة هذا الشهر . وفسر بالأيام البيض . وأجيب بأن الأظهر أنه الآخر كما قال الأكثر لقوله : فإذا

أفطرت فصم يومين من سرر هذا الشهر . والمشار إليه شعبان . ولو كان السرر أوله أو أوسطه لم يفته (قال الرجل : لا يارسول الله) ما صمته (قال : فإذا أفطرت) أى من رمضان كما عند مسلم (فصم يومين) بعد العيد عوضاً عن سرر شعبان (وفي رواية عنه : من سرر شعبان) وليس هو بـرمضان كما ظنه أبو النعمان . ونقل الحميدى عن البخارى أنه قال شعبان أصح . وقال الخطابى : ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتعين صوم جميعه . ورواة الحديث الأول بصريون ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى أيضاً .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(عن جابر رضى الله عنه أنه قيل له) القائل محمد بن عباد الخزومى بفتح العين وتشديد الموحدة (أنمى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم) زاد مسلم : ورب هذا البيت . وللنسائى : ورب الكعبة . وعزاها فى العمدة لمسلم فوهم ، والظاهر أنه نقله بالمعنى . والمعنى أن يتفرد بصومه . والحكمة فى كراهة إفراده بالصوم خوف أن يضعف إذا صامه عن الوظائف المطلوبة منه فيه ، ومن ثم خصصه البيهقى والماوردى وابن الصباغ والعمرانى نقلاً عن مذهب الشافعى بمن يضعف به عن الوظائف وتزول الكراهة بجمعه مع غيره ، لكن التعليل بأن الصوم يضعف عن الوظائف المطلوبة يوم الجمعة يقتضى أنه لا فرق بين الأفراد والجمع . وأجاب فى شرح المذهب بأنه إذا جمع الجمعة وغيرها حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيها من النقص . وقيل : الحكمة فيه أنه لا يتشبه باليهود فى إفرادهم صوم يوم الاجتماع فى معبدهم . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه فى الصوم .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ جَوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ ، فَقَالَ : أَصُمْتَ أَمْسٍ ؟ قَالَتْ : لَا ، قَالَ : أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا ؟ قَالَتْ : لَا ، قَالَ : فَأَفْطِرِي .

(عن جويرية بنت الحارث) تصغير جارية ، المصطلقية ، زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس لها في البخارى من روايتها سوى هذا الحديث (رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة ، فقال) لها (أصمت أمس) بكسر سين أمس على لغة الحجاز ، أى يوم الخميس (قالت) جويرية (لا : قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تريدن أن تصومين غداً) أى يوم السبت (قالت : لا ، قال صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم : فافطرى) وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي . وعن أبى هريرة رضى الله عنه عند البخارى قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يصوم يوماً بعده . والحديث له طرق وألفاظ . واختلف في صوم هذا اليوم على أقوال : كراهته مطلقاً وإباحته مطلقاً ، وهو قول مالك وأبى حنيفة ومحمد بن الحسن ، وكراهة إفراده وهو مذهب الشافعية ، والرابع : أن النهى مخصوص بمن يتحرى صيامه ويخضعه دون غيره ، وهذا يردده حديث الباب . والخامس : أنه يحرم إلا لمن صام قبله أو بعده أو وافق عادته ، وهو قول ابن حزم لظواهر الأحاديث . قال فى الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف والخلف فى هذه المسألة وذكر أدلتهم مانصه : وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها ، يعنى منع إفراذ يوم الجمعة بصوم ، قال : وفيه صريحاً حديثان : أحدهما رواه الحاكم وغيره عن أبى هريرة مرفوعاً : يوم الجمعة يوم عيدكم فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده . والثانى رواه ابن أبى شيبة بإسناد حسن عن على قال : من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر . انتهى .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ : هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْتَصُّ مِنَ الْأَيَّامِ شَيْئاً ؟ قَالَتْ : لَا ، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً ، وَأَيْكُمْ يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطِيقُ .

(عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت) السائل علقمة بن قيس النخعي (هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يختص من الأيام شيئاً) بالصوم كالسبت مثلاً (قالت : لا) ويشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان عنها . وأجيب بأنه استثناء من عموم قول عائشة : لا . وأجاب في الفتح باحتمال أن يكون المراد بالأيام المستؤل عنها الثلاثة من كل شهر ، فكان السائل لما سمع أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأل عائشة : هل كان يختصها بالبيض ؟ فقالت : لا (كان عمله ديمة) بكسر الدال وسكون الياء ، أى دائماً (وأيكم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيق) وفي رواية جرير : وأيكم يستطيع في الموضعين معناه أن اختلاف حاله في الإكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستداماً مستمراً ، وقيل : إنه كان لا يقصد ابتداء إلى يوم بعينه فيصومه ، بل إذا صام يوماً بعينه كالخميس مثلاً داوم على صومه . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون إلا الأولين فبصريان ، وإسناده مما عدوه من أصح الأسانيد . وأخرجه البخاري في الرقاق ، ومسلم في الصوم ، وأبو داود في الصلاة .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ .

(عن عائشة وابن عمر رضى الله عنهم قالا : لم يرخص) مبنياً للمفعول ولم يضيفاه إلى الزمن النبوى ، فهو موقوف كما جزم به ابن الصلاح فى نحوه مما لم يصف . والمعنى حينئذ : لم يرخص من له مقام الفتوى فى الجملة ، لكن جعله الحاكم من المرفوع . قال النووى فى شرح المذهب : وهو القوى ، يعنى من حيث المعنى . وهو ظاهر استعمال كثير من المحدثين وأصحابنا فى كتب الفقه . واعتمده الشيخان فى صحيحيهما . وأكثر منه البخارى . وقال التاج بن السبكى : إنه الأظهر . وإليه ذهب الإمام فخر الدين الرازى . وقال ابن الصباغ فى العدة : إنه الظاهر . والمعنى هنا : لم يرخص النبى صلى الله عليه وآله وسلم (فى أيام التشريق) وهى الأيام الثلاثة التى بعد يوم النحر (أن يصمن) أى يصام فيهن ، ولذا بعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم من ينادى : « إنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل فلا يصومن » أحد » رواه أصحاب السنن . وروى أبو داود عن عقبة بن عامر مرفوعاً : « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهى أيام أكل وشرب » . وفى حديث عمرو بن العاصى عند أبى داود وصححه ابن خزيمة والحاكم أنه قال لابنه عبد الله فى أيام التشريق : إنها الأيام التى نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومهن وأمر بفطرهن . وقد قال الطحاوى بعد أن أخرج أحاديث النهى عن ستة عشر صحابياً : فلما ثبت بهذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن صيام أيام التشريق ، وكان نهيه عن ذلك بمنى والحاج مقيمون بها وفيهم المتمتعون والقارنون ، ولم يستثن منهم متمتعاً ولا قارناً ، دخل المتمتعون والقارنون فى ذلك . انتهى . قال فى الفتح : وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالإذن وعموم الحديث المشعر بالنهى وفى تخصيص عموم المتواتر بعموم الآحاد نظر لو كان الحديث مرفوعاً فكيف ، وفى كونه مرفوعاً نظر ، فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، وإلى

هذا جنح البخارى . انتهى . وتقدم آنفاً أن الصحيح أن الحديث له حكم المرفوع حكماً . وقال الشوكاني في نيل الأوطار : وقد استدلل القائلون بجواز صوم أيام التشريق للتمتع بحديث عائشة وابن عمر . وهذه الصيغة لها حكم الرفع . وقد أخرجه الدارقطني والطحاوى بلفظ : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق . وفي إسناد يحيى ابن سلام ، وليس بالقوى ، ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية . قالوا : وحمل المطلق على المقيّد واجب ، وكذا بناء العام على الخاص . وهذا أقوى المذاهب . وأما القائلون بالجواز مطلقاً فأحاديث الباب جميعها ترد عليه . انتهى . وذكر القسطلاني في النهى عن صيام هذه الأيام والأمر بالأكل والشرب فيها سرّاً حسناً لم يطول بذكره هنا (إلا لمن لم يجد الهدى) وفي رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوى : إلا لمتنع أو محصر ، أى فيجوز له صيامها وهذا مذهب مالك . والرواية الثانية عن أحمد ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وصححه في الفائق ، وقدمه في الحرر والرعاية الكبرى . وقال ابن منجا في شرحه : إنه المذهب ، وهو قول الشافعى القديم لحديث الباب . قال في الروضة : وهو الراجح دليلاً والصحيح من مذهب الشافعى وهو القول الجديد . ومذهب الحنفية أنه يحرم صومها لعموم النهى . وهو الرواية عن أحمد . قال الزركشى الحنبلى : وهى التى ذهب إليها أحمد أخيراً . قال فى المبهج : وهى الصحيحة . انتهى .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية) يحتمل أنهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ، ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم يصومه) أى عاشوراء . زاد أبو الوقت وذو وابن عساكر : في الجاهلية . قال في القاموس : هو عاشر المحرم أو تاسعه . انتهى . والأول هو قول الخليل ، والاشتقاق يدل عليه ، وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وذهب ابن عباس إلى الثانى . وقال الضحاك : عاشوراء يوم التاسع ، قيل : لأنه مأخوذ من العشر بالكسر فى أوراد الإبل ، تقول العرب : وردت الإبل عشراً إذا وردت ربعاً وإن رعت ثلاثاً وفى الرابع وردت قالوا وردت خساً لأنهم حسبوا فى كل هذه بقية اليوم الذى وردت فيه قبل الرعى وأول اليوم الذى ترد فيه بعده ، وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء ، وهذا كقوله : « الحج أشهر معلومات » على القول بأنها شهران وعشرة أيام . وفى الفتح اختلف أهل الشرع فى تعيينه ، فقال الأكثر : هو اليوم العاشر . قال القرطبي : صار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر . وقال ابن المنير : الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم ، وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية ، وقيل : هو اليوم التاسع . وعن ابن عباس مثله . انتهى . والراجح هو الأول كما يظهر من الفتح (فلما قدم المدينة) وكان قدومه بلا ريب فى ربيع الأول (صامه) على عادته وأمر (الناس) بصيامه (

في أول السنة الثانية (فلما فرض رمضان) أى صيامه في الثانية في شهر شعبان
(ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه) فعلى هذا لم يقع الأمر
بصومه إلا في سنة واحدة ، وعلى تقدير صحة القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو
أنه صلى الله عليه وآله وسلم جدد للناس أمراً بصيامه بعد فرض رمضان ، بل
تركهم على ما كانوا عليه من غير نهى عن صيامه ، فإن كان أمره صلى الله عليه
وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فإن بنى على أن الوجوب
إذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا ، فيه اختلاف مشهور ، وإن كان أمره
للاستحباب فيكون باقياً على الاستحباب . وهذا الحديث أخرجه النسائي .

الحديث الخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ ، فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : يَوْمٌ صَالِحٌ ، هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ فَصَامَهُ مُوسَى ، قَالَ : فَإِنَّا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ ، فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة) فأقام إلى يوم عاشوراء من السنة الثانية (فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهم (ما هذا) الصوم (قالوا : هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل) ولمسلم : موسى وقومه (من عدوهم) فرعون حيث أغرق في النيم (فصامه موسى) زاد مسلم فى روايته : شكراً لله تعالى ، فنحن نصومه . وعند البخارى فى الهجرة : ونحن نصومه تعظيماً . وزاد أحمد من حديث أبى هريرة : وهو اليوم الذى استوت فيه السفينة على الجودى فصامه نوح شكراً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإننا أحق بموسى منكم ، فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال : كان قبل النسخ واجباً ، لكن أوجب بحمل الأمر هنا على الاستحباب ، وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقاً لليهود بمجرد قولهم ، بل كان يصومه قبل ذلك ، كما وقع التصريح به فى حديث عائشة . وجوز المازرى نزول الوحي على وفق قولهم ، أو تواتر عنده الخبر ، أو صامه باجتهاده ، أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ، والأحقية باعتبار الاشتراك فى الرسالة والأخوة فى الدين والقرابة الظاهرة دونهم ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم أطوع وأتبع للحق منهم .

وهذا آخر كتاب الصوم ، ولم يذكر المأثن فيه حديث صوم أيام البيض ، مع أنه موجود فى الصحيح ، وبوب له البخارى ، فأقول البيض صفة لمحذوف وهو الليالى ، وسميت بذلك لأنها مقمرة لا ظلمة فيها ، وهى ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ليلة البدر وما قبلها وما بعدها لكون

القمر فيها من أول الليل إلى آخره ، ويقال الأيام البيض أيضاً . وفيه بحث ذكره القسطلاني وغيره . وفي هذه المسألة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال : أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام . وليست الوصية بذلك خاصة بأبي هريرة ، فقد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث أيضاً لأبي ذر كما عند النسائي ، ولأبي الدرداء كما عند مسلم ، وقيل في تخصيص الثلاثة بالثلاثة لكونهم فقراء لامال لهم ، فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة ، وهما من أشرف العبادات البدنية ، ولم يعين في هذا الحديث الأيام بل أطلقها . وورد التقييد في الأحاديث الأخرى ، منها عند النسائي وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة : إن كنت صائماً فصم الغر ، أي البيض . وفيه موسى بن طلحة . واختلف فيه اختلافاً كثيراً بينه الدارقطني . وفي بعض طرقه : فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة . وعنده أيضاً من حديث جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر وأيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة . وإسناده صحيح . قال السبكي : والحاصل أنه يسنّ صوم ثلاثة أيام من كل شهر وأن تكون أيام البيض ، فإن صامها أتى بالسنتين ، وترجح البيض بكونها وسط الشهر ، ووسط الشيء أعذله ، ولأن الكسوف غالباً يقع فيها . وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع . وسئل الحسن البصري : لم صام الناس الأيام البيض وأعرابي يسمع . فقال الأعرابي : لأنه لا يكون الكسوف إلا فيهنّ ، ويجب الله أن لا تكون في السماء آية إلا كان في الأرض عبادة . والاحتياط صوم الثاني عشر مع أيام البيض ، لأن في الترمذي أنها الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر . ورجح بعضهم صيام الثلاثة في أول كل شهر ، لأن المرء لا يدرى ما يعرض له من الموانع . وفي حديث ابن مسعود عند أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر . وقال بعضهم : يصوم من أول كل عشرة أيام . وفي حديث ابن عمرو عند النسائي : صم من كل عشرة أيام يوماً . وروى أبو داود والنسائي من حديث حفصة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام : الاثنين والخميس

والاثنين من الجمعة الأخرى . وروى الترمذى عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر : السبت والأحد والاثنين . ومن الشهر الآخر : الثلاثاء والأربعاء والخميس . وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين ما قبله بما فى مسلم عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، ما يبالي من أى الشهر صام . قال : فكل من رآه فعل نوعاً ذكره . وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت . وروى أبو داود عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنى أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر أولها الاثنين والخميس . والمعروف من قول مالك كراهة تعيين أيام النفل ، أو يجعل لنفسه شهراً أو يوماً يلتزم صومه . وروى عنه كراهة تعمد صيام أيام البيض ، وقال : ما كان ببلدنا وروى عنه أنه كان يصومها وأنه كتب إلى الرشيد يحضه على صومها . قال ابن رشد : إنما كرهها لسرعة أخذ الناس بمذهبه ، فيظن الجاهل وجوبها ، والمشهور من مذهبه استحباب ثلاثة أيام من كل شهر ، وكراهة كونها البيض ، لأنه كان يفر من التحديد . وقال الماوردى : ويسنّ صوم أيام السود الثامن والعشرين وتالييه . وينبغى أيضاً أن يصام معها السابع والعشرون احتياطاً . وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك لتعميم ليالى الأولى بالنور وليالى الثانية بالسواد ، فناسب صوم الأولى شكراً والثانية لطلب كشف السواد ، ولأن الشهر ضيف قد أشرف على الرحيل فناسب تزويده بذلك . والحاصل مما سبق أقوال : استحباب ثلاثة أيام من الشهر غير معينة . الثانى : استحباب الثالث عشر وتالييه ، وهو مذهب الشافعى وأصحابه وابن حبيب المالكى وأبى حنيفة وصاحبيه وأحمد . والثالث : استحباب الثانى عشر وتالييه ، وهو فى الترمذى . الرابع : استحباب ثلاثة أيام من أول الشهر . الخامس : السبت والأحد والاثنين من أول شهر ، ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من أول الشهر الذى يليه . السادس : استحبابها فى آخر الشهر . السابع : أولها الخميس والاثنين والخميس . الثامن : الاثنين والخميس والاثنين . من الجمعة الأخرى . والتاسع : أن يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً . ذكره

القسطلاني آخذاً من فتح الباري من غير عزو إليه كما هو عادته في غالب المواضع من كتابه هذا مع تصرف فيه . قال الحافظ : قال شيخنا في شرح الترمذي : حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال . ثم ذكر ما ذكرنا ، ثم قال : بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فتمت عشرة . انتهى . وهذا كالقول السادس الماضي . وذكر الحافظ عوضه أول يوم والعاشر والعشرون .

كتاب صلاة التراويح

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ لَيْلَةً فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ وَصَلَّى رِجَالُ بِصَلَاتِهِ ، تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَبَيَّنَّهُمَا مُخَالَفَةً فِي اللَّفْظِ ، وَقَالَ فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ : فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب صلاة التراويح) *

في ليالى رمضان ، جمع ترويجة ، وهى المرة الواحدة من الراحة ، كتسليمة من السلام ، وهى في الأصل اسم للجلسة ، وسميت الصلاة في الجماعة في ليالى رمضان « التراويح » لأنهم كانوا أول ما اجتمعوا عليها يستريحون بين كل تسليمتين . وقد عقد محمد بن نصر في قيام الليل بابين لمن استحب التطوع لنفسه بين كل ترويختين ولمن كره ذلك . وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث : أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلى الرجل كذا وكذا ركعة .

(عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج) من حبرته إلى المسجد (ليلة) من ليالى رمضان (من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته ، تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة ، وبينهما مخالفة في اللفظ) ولفظ هذا الحديث : فأصبح الناس فتحدثوا ، فاجتمع أى في الليلة الثانية أكثر منهم فصلوا معه ، فأصبح الناس فتحدثوا ، أى بذلك ، فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله ، أى ضاق ، حتى خرج لصلاة الصبح ، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ، أى في صدر الخطبة ، ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ولكنى خشيت أن تفرض - أى صلاة التراويح في جماعة - عليكم فتعجزوا عنها ، أى فتتركوها مع القدرة . وظاهر قوله هذا أنه توقع ترقب

افتراض قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم عليه ، وفي ارتباط افتراض العبادة بالمواظبة عليه أشكال . قال أبو العباس القرطبي : معناه تظنونه فرضاً للمداومة ، فيجب على من يظنه كذلك كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه وجب عليه العمل بذلك . وقيل : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب واقتدى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم . ولذا قال : خشيت أن تفرض عليكم . انتهى . واستبعد ذلك في شرح التقريب وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتهم ويستعذبونها ويستسهلون الصعب منها ، فإذا فعل أمراً سهلاً عليهم فعله لمتابعتهم فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت ، فإذا توفي زال عنهم ذلك النشاط وحصل لهم الفتور ، فشق عليهم ما كانوا استسهلوه لا إنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي ، وغايته أن يصير ذلك الأمر مرتقباً متوقفاً ، قد يقع وقد لا يقع . واحتمال وقوعه هو الذي منعه صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك ، قال : ومع هذا فالمسألة مشكلة ولم أر من كشف الغطاء في ذلك . وأجاب في الفتح بأن الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل في الليل ، ويؤى إليه قوله في حديث زيد بن ثابت : « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فنعمهم من التجميع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه ، وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم (وقال في آخر هذه الرواية : فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأمر على ذلك) أن كل أحد يصلي قيام رمضان في بيته منفرداً ، حتى جمع عمر رضي الله عنه الناس على أبي بن كعب فصلى بهم جماعة ، واستمر العمل على ذلك . وعن عائشة عند البخاري في باب تحريض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب من أبواب التهجد بلفظ : فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم . قالت عائشة : وذلك في رمضان . واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة لكونه صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه ناس في تلك الليالي وأقرهم على ذلك ، وإنما تركه لمعنى قد أمن بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم

وهو خشية الافتراض . وبهذا قال الشافعي وجمهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية . وقد روى ابن أبي شيبه فعله عن عليّ وابن مسعود وأبي ابن كعب وسويد بن غفلة وغيرهم ، وأمر به عمر بن الخطاب ، واستمر عليه عمل الصحابة وسائر المسلمين ، وصار من الشعار الظاهر كصلاة العيد . وذهب آخرون إلى أن فعلها فرادى في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك ، وتوفي والأمر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر . وقد اعترف عمر بأنها منفضولة . وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية . وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان لمعنى ، وقد زال ، وبأن عمر لم يعترف بأنها منفضولة . وقوله : « والى ينامون عنها أفضل » ليس فيه ترجيح الانفراد ولا ترجيح فعلها في البيت ، وإنما فيه ترجيح آخر الليل على أوله كما صرح به الراوى بقوله : يريد آخر الليل . وفرق بعضهم بين من يثق بانتباهه وبين من لا يثق به . كذا في القسطلاني . وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين ، ولفظه بتمامه هكذا أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد ، أى النبوى ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الزهط ، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، فقال عمر رضى الله عنه : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان ، أى ذلك أمثل ، أى أفضل من تفرقهم ، لأنه أنشط لكثير من المصلين . واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كرهه لهم خشية افتراضه عليهم . ثم عزم — أى عمر — على ذلك ، فجمعهم ، يعنى سنة أربع عشرة من الهجرة على أبي بن كعب أى يصلى بهم ، إما لكونه أقرأهم ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : يؤمهم أقرأهم لكتاب الله . وعند سعيد بن منصور أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلى بالرجال ، وكان تميم الداري يصلى بالنساء . وعند البيهقي : وعلى النساء سلمان بن أبي حثمة . وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري : ثم خرجت معه — أى عمر — ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، أى إمامهم . وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ، ولعله كان يرى أن فعلها في بيته ، ولا سيما في آخر الليل ،

أفضل . قال عمر لما رآهم : نعم البدعة هذه . قال القسطلاني : سماها بدعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنّ لهم الاجتماع لها ، ولا كانت في زمن الصديق ، ولا أول الليل ولا كل ليلة ، ولا هذا العدد ، وقيام رمضان ليس بدعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر . وإذا اجتمع الناس مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة والفرقة التي ينامون عنها ، أي عن صلاة التراويح أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل . هذا تصريح منه رضى الله عنه بأفضلية صلاتها في أول الليل على آخره ، لكن ليس فيه أن فعلها فرادى أفضل من التجميع ، وكان الناس يقومون أوله . انتهى . ولم يذكر في هذا الحديث عدد الركعات التي كان يصلي بها أي . والمعروف وهو الذي عليه الجمهور أنه عشرون ركعة بعشر تسليمات وذلك خمس ترويحات ، كل ترويجة أربع ركعات بتسليمتين غير الوتر وهو ثلاث ركعات . وفي سنن البيهقي بإسناد صحيح كما قال ابن العراقي في شرح التقريب عن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال : كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي الموطأ عن يزيد بن رومان قال : كان الناس يقومون في زمن عمر رضى الله عنه بثلاث وعشرين . وفي رواية : بإحدى عشرة . وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يقومون بإحدى عشرة ثم قاموا بعشرين وأوتروا بثلاث . وقد عدوا ما وقع في زمن عمر رضى الله عنه كالإجماع . وفي مصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر . لكن ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي شيبة جد ابن أبي شيبة . قال الحافظ في الفتح : وقد عارضه حديث عائشة الصحيح : ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، مع كون عائشة أعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلا من غيرها . وفيه أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة . ولا يناق ذلك حديثها : كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر يتهجد فيسه ما لا يتهجد في غيره ، لأنه يحمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في العدد . انتهى . قال الحلبي : والسر في كونها عشرين أن الرواتب في غير رمضان عشر ركعات فضوعفت لأنه وقت جلدٍ وتشمير . وفهم مما سبق من أنها بعشر تسليمات

أنه لو صلاها أربعاً أربعاً بتسليمة لم يصح . وبه صرح الإمام النووي في الروضة لشبهها بالفرض في طلب الجماعة ، فلا تغير عما ورد بخلاف نظيره في سنة الظهر والعصر . واختار مالك أن تصلي ستاً وثلاثين ركعة غير الوتر ، وقال : إن عليه العمل بالمدينة . وقد قال المالكية : كانت ثلاثاً وعشرين ثم جعلت تسعاً وثلاثين ، أى بالشفع والوتر فيهما . وذكر في النوادر عن ابن حبيب أنها كانت أولاً إحدى عشرة ركعة ، إلا أنهم كانوا يطيلون القراءة ، فثقل عليهم ذلك فزادوا في أعداد الركعات وخففوا القراءة وكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القراءة وجعلوا عدد ركعاتها ستاً وثلاثين غير الشفع والوتر ، قال : ومضى الأمر على ذلك . انتهى . وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال : أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث ، وإنما فعل أهل المدينة هذا لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة ، فإنهم كانوا يطوفون سبعا بين كل ترويختين ، فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات . وقد حكى الولي بن العراقي أن والده الحافظ لما ولي إمامة مسجد المدينة أحيا سنتهم القديمة في ذلك ، مع مراعاة ما عليه الأكثر ، فكان يصلي التراويح أول الليل بعشرين ركعة على المعتاد ، ثم يقوم آخر الليل في المسجد بست عشرة ركعة ، فيختم في الجماعة في شهر رمضان ختمتين . واستمر على ذلك عمل أهل المدينة ، فهم عليه إلى الآن . فنسأل الله الكريم المنان أن يبلغنا صلاتها كذلك في ذاك المكان في عافية وأمان ، استودعه تعالى ذلك ونعمة الإسلام . وقد قال النووي : قال الشافعي والأصحاب : لا يجوز ذلك ، أى صلاتها ستاً وثلاثين ركعة لغير أهل المدينة ، لأن لأهلها شرفاً بهجرته صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا يخالفه قول الشافعي المروي عنه في المعرفة للبيهقي : وليس في شيء من هذا ضيق ولا حرج ينتهي إليه لأنه نافلة ، فإن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن ، وهذا أحب إليّ ، وإن أكثروا الركوع والسجود فحسن . وقول الحليمي : ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضاً لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم . قال : والاقتصار على عشرين مع القراءة فيها بما يقرؤه غيره في

ست وثلاثين ركعة أفضل لفصل طول القيام على كثرة الركوع والسجود .
وعن الشافعي أيضاً فيما رواه عنه الزعفراني : رأيت الناس يقومون بالمدينة
بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق . انتهى .
وقال الحنابلة : والتراويح عشرون ولا بأس بالزيادة نصاً عن الإمام أحمد .
انتهى كلام القسطلاني بتمامه على حديث عمر بن الخطاب .

وفي الفتح : وفي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها
إحدى عشرة . ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر ، وزاد فيه : وكانوا
يقرأون بالمئين ويقومون على العصي من طول القيام . ورواه محمد بن نصر
المروزي من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن يوسف فقال : ثلاث عشرة .
ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال : إحدى وعشرين .
وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد : عشرين ركعة .
وهذا محمول على غير الوتر . وعن يزيد بن رومان قال : كان الناس في زمان
عمر يقومون بثلاث وعشرين . وروى محمد بن نصر عن عطاء : أدركتهم
في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر . والجمع بين هذه
الروايات ممكن باختلاف الأحوال . ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل
القراءة وتخفيفها ، فحيث تطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس . وبذلك
جزم الداودي وغيره . والعدد الأول موافق لحديث عائشة ، والثاني قريب
منه ، والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر ، فكان
تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث . وقال الترمذي : أكثر ما قيل فيه أنها تصلى
إحدى وأربعين ركعة ، يعني بالوتر ، كذا قال . وقد نقل ابن عبد البر عن
الأسود بن يزيد : يصلى أربعين ويوتر بسبع ، وقيل ثمان وثلاثين . وهذا
يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر ، لكن صرح في رواية بأنه يوتر
بواحدة فتكون أربعين إلا واحدة . قال مالك : وعلى هذا العمل منذ بضع
ومائة . وعن مالك : ستة وأربعين وثلاث الوتر ، وهو المشهور عنه .
وروى ابن وهب عن العمري عن نافع قال : لم أدرك الناس إلا وهم يصلون
تسعاً وثلاثين ويوترون بثلاث . وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصلى بهم
بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر . وعن سعيد بن جبير : أربعاً وعشرين ، وقيل
ست عشرة غير الوتر . وروى عن أبي مجلز عن محمد بن نصر . وأخرج

من طريق محمد بن إسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال : كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة . قال ابن إسحق : وهذا أثبت ما سمعت في ذلك ، وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل . انتهى كلام الفتح . وقال شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله تعالى في بعض فتاواه : إن نفس قيام رمضان لم يؤقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عدداً معيناً ، بل هو كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة ، كان يطيل الركعات ، فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث ، وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ، لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ، ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ويوترون بثلاث ، وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث ، وهذا شائع ، فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن ، والأفضل يختلف باختلاف أحوال المصلين ، فإن كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الأفضل ، وإن كانوا لا يحملون فالقيام بعشرين هو الأفضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين ، فإنه وسط بين العشر والأربعين ، وإن قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ، ولا يكره شيء من ذلك . وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره . ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد مؤقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزداد عليه ولا ينقص فقد أخطأ ، فإذا كانت هذه السعة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه ، كل ذلك سائغ حسن ، وقد ينشط الرجل فيكون الأفضل في حقه تطويل العبادة ، وقد لا ينشط فيكون الأفضل في حقه تخفيفها . انتهى كلامه . وهذا الكلام أعدل الكلمات وأقربها إلى الإنصاف وأبعدها عن الاعتساف .

قال السيد العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير النجفي رحمه الله في « سبل السلام شرح بلوغ المرام » : إن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدلل بحديث جابر بن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة القابلة فلم يخرج وقال : « إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر » رواه ابن حبان ، وليس فيه دليل على

كيفية ما يفعلونه ولا كميته ، فإنهم يصلونها جماعة عشرين ركعة يتروحون بين كل ركعتين ، ثم رد على ذلك ، ثم قال : إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذى جعلها جماعة على معين وسماها بدعة ، وقوله : نعم البدعة ، فليس فى البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة . ويتعين حمل قوله « بدعة » على جماعة لهم معينين وإلزامهم بذلك ، لا إنه أراد أن الجماعة بدعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم . وليس فى العشرين رواية مرفوعة ، بل حديث عائشة المتفق عليه : إنه ما كان يزيد فى رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة . فعرفت من هذا أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذى اتفق عليه الأكثر بدعة . نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف ، والجماعة فى نافلته لا تنكر ، فقد ائتم ابن عباس وغيره به صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة الليل ، لكن جعل هذه الكيفية والكمية والمحافظة عليها هو الذى نقول إنه بدعة . انتهى . وقد بسطت القول على ذلك فى كتابى « الانتقاد الرجح لشرح الاعتقاد الصحيح » وشرحى على بلوغ المرام المسمى بمسك الختام . وفى البخارى : قال ابن شهاب : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك فى خلافة أبى بكر وصدرأ من خلافة عمر رضى الله عنهما . قال القسطلانى : أى على ترك الجماعة فى التراويح . ولفظ الفتح : ولأحمد فى رواية ابن أبى ذئب عن الزهرى فى هذا الحديث : ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع الناس على القيام . وأما مارواه ابن وهب عن أبى هريرة : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الناس فى رمضان يصلون فى ناحية المسجد ، فقال : ما هذا ؟ فقيل : ناس يصلى بهم أبى بن كعب ، فقال : أصابوا ونعم ما صنعوا . ذكره ابن عبد البر ، وفيه مسلم بن خالد . والمحفوظ أن عمر هو الذى جمع الناس على أبى بن كعب ، وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارىء واحد فى رمضان . وأما مارواه ابن أبى شيبه من حديث ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى رمضان عشرين ركعة والوتر . فإسناده ضعيف ، وقد عارضه حديث عائشة هذا الذى فى الصحيحين ، مع كونها أعلم بحال النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليلاً من غيرها . قال ابن التين وغيره : استنبط عمر ذلك من تقرير النبى صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه فى تلك الليالى ، وإن كان كره ذلك لهم فإنما كرهه خشية أن يفرض عليهم ،

وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر ، فلما مات حصل الأمن من ذلك ، ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين . وإلى قول عمر « جنح الجمهور » قال ابن بطال : قيام رمضان سنة ، لأن عمر أخذه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم . انتهى . وقال عمر : نعم البدعة . وفي بعض الروايات : نعمت البدعة . والبدعة أصلها ما حدث على غير مثال سبق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة ، والتحقيق أنها إن كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة ، وإن كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة ، وإلا فهي من قسم المباح ، وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة . انتهى كلام الفتح . زاد القسطلاني : وهي خمسة : واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة . وحديث « كل بدعة ضلالة » من العام المخصوص . وقد رغب فيها عمر بقوله : نعم البدعة . وهي كلمة تجمع المحاسن كلها . كما أن « بشئ » تجمع المساوي كلها . وقيام رمضان ليس بدعة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر . وإذا اجتمع الصحابة مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة . انتهى . وهذا كلام متعقب ، لأن الأحاديث الصحاح الواردة في ذم البدع مطلقة عامة لم تنقيد ولم تنخص بشيء في رواية ولا طريق ، وليس لأحد أن يخص ويقيّد مطلقات الشرع وعمومات الأدلة الصحيحة برأى يراه واجتهاد يجتهد ، والزم لها يقتضي أن لا يكون شيء منها مستحسناً أبداً ، ولهذا لم يقل جماعة من السلف والخلف والمحدثين بتقسيم البدع إلى خمسة أنواع أو ما يزيد عليها أو ينقص منها ، بل صرحوا صراحة لا مزيد عليها بأن كل بدعة ضلالة . وليس الكلام في كون قيام رمضان سنة ، بل في صلاة التراويح بتلك الكيفية والكمية المعروفة الآن المعمولة بين المسلمين من العوام والأعيان ، وهي لم تثبت بوجه من الوجوه المعتمد عليها ، وليس فعل عمر رضي الله عنه ولا غيره من الصحابة بحجة شرعية حتى يدل له نص صحيح عن الشارع . وإذا كان عمر نفسه قال بأنها بدعة فلا ينبغي لأحد أن يقول إن الجماعة فيها يتعين عدد الركعات والمواظبة عليها بلا زيادة ونقصان سنة أو مستنبطة من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأما حديث : « عليكم

بسنّي سنة الخلفاء الراشدين من بعدى .» وحديث : « اقتتلوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر » فهو فى السنن بألفاظ وطرق صححه أهل الآثار كالحاكم وابن حبان وغيرهما ، لكن ليس المراد بسنتهم إلا طريقتهم الموافقة لطريقة النبى صلى الله عليه وآله وسلم من جهاد الكفار والأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها . والحديث الأول عام لكل خليفة راشد لا يختص بالشيخين . ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبى صلى الله عليه وآله وسلم . ثم إن هذا عمر نفسه خليفة راشد سمى مارآه من جمع صلاة ليل رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة . والصحابة قد خالفوا الشيخين فى مسائل ومواضع ، فدل أنهم لم يحملوا حديث الاقتداء على أن ما قبلوه أو فعلوه حجة . وقد حقق البرماوى الكلام فى شرح ألفية أصول الفقه وقال : إن الحديث الأول إنما يدل على أنه إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة ، لا إذا انفرد واحد منهم أو منهما . والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد المحض بل هو غيره كما حقق شارح نظم الكافل فى بحث الإجماع . نعم تجوز صلاة التراويح وعدد الركعات فيها بزيادة ونقصان ، لكن لا يقال إنها سنة على هذه الحالة الطارئة ، بل السنة الصحيحة المحكمة ماورد فى حديث عائشة المذكور المروى فى الصحيح . وحاصل المقال فى هذا الموضوع بلا تعصب فى الإنكار ما قال الشوكانى رحمه الله فى السيل الجرار فى هذه المسألة ما لفظه : أقول : أما التراويح فقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى فى ليلالى رمضان وأتمّ به جماعة وعلم بهم ، فترك ذلك مخافة أن تفرض عليهم . وهذا ثابت فى أحاديث صحيحة فى الصحيحين وغيرهما ، وبهذا يتقرر أن صلاة النوافل فى ليلالى رمضان جماعة سنة لا بدعة ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك ذلك إلا لذلك العذر . وثبت أيضاً عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى ورجاله رجال الصحيح عن أبى ذر رضى الله عنه قال : صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يصل بنا حتى بقى سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ، ثم لم يقم بنا فى السادسة وقام بنا فى الخامسة حتى ذهب شطر الليل . فقلنا : يا رسول الله لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه . فقال : إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ، ثم لم يقم بنا حتى بقى ثلاث من الشهر فصلى بنا فى الثانية ودعا أهله ونساءه

فقام بنا حتى تخوفنا الفلاح . قلت له : وما الفلاح ؟ قال : السحور . ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في النافلة في ليالي رمضان ، فكيف تكون الجماعة بدعة ، ولم يقع من عمر رضى الله عنه إلا لما خرج إلى المسجد فوجد الناس أوزاعاً متفرقين ، يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط . فقال : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أولى . ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، فقد كانت الجماعة في المسجد موجودة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن يجمعهم عمر . وبهذا تعرف أن التجميع في النوافل في ليالي رمضان سنة لا بدعة ، وأما ما استحسنته جماعة من أهل العلم من جعل هذه الصلاة عشرين ركعة وجعل القراءة في كل ركعة شيئاً معيناً ، فهذا لم يكن ثابتاً بخصوصه ، لكنه من جملة ما يصدق عليه أنه صلاة وأنه جماعة وأنه في رمضان . انتهى .

باب فضل ليلة القدر

الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتُ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (باب فضل ليلة القدر) *

بفتح القاف وإسكان الدال ، سميت بذلك لعظم قدرها ، أى ذات القدر العظيم لتزول القرآن فيها ، ووصفها بأنها خير من ألف شهر ، أو لما يحصل لحييها بالعبادة من القدر الجسيم ، أو لأن الأشياء تقدر فيها وتقضى لقوله تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم » . وتقدير الله تعالى سابق ، فهي ليلة إظهار الله تعالى ذلك التقدير للملائكة . ويجوز فتح الدال على أنه مصدر قدر الله الشيء قدراً وقدراً ، لغتان ، كالنهر والنهر . وقال سهل بن عبد الله : لأن الله يقدر الرحمة فيها على عبادة المؤمنين . وعن الخليل بن أحمد : لأن الأرض تضيق فيها على الملائكة من قوله : « ومن قدر عليه رزقه » . وعن مالك كما في الموطأ قال : سمعت من أثق به يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك ، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل ما بلغ غيرهم في طول العمر ، فأعطاه الله تعالى ليلة القدر وجعلها خيراً من ألف شهر . قال : وقد خص الله تعالى بها هذه الأمة ، فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور . وهل هي باقية أو رفعت ؟ حكى الثانى المتولى عن الروافض . وحكى الفاكهاني أنها خاصة بسنة واحدة ، ووقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم . وهل هي ممكنة في جميع السنة . وهو قول مشهور عن الحنفية . أو مختصة برمضان ، ممكنة في جميع لياليه . رواه

ابن أبي شيبة عن عمر بإسناد صحيح . ورواه عنه أبو داود مرفوعاً . ورجحه السبكي في شرح المنهاج . أو هي أول ليلة من رمضان . رواه أبو عاصم من حديث أنس . أو ليلة النصف منه . حكاه ابن الملقن في شرح العمدة . وفي قول حكاة القرطبي في المفهم : إنها ليلة نصف شعبان ، أو هي ليلة سبع عشرة . رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم . أو مبهمة في العشر الأوسط منه . حكاه النووي . أو ليلة ثمانى عشرة . ذكره ابن الجوزى . أو ليلة تسع عشرة . رواه عبد الرزاق عن علي . أو أول ليلة من العشر الأخير وإليه مال الشافعى . أو هي ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين . رواه مسلم . أو ليلة أربع وعشرين . رواه الطيالسى عن أبي سعيد مرفوعاً . أو خمس وعشرين . رواه ابن العري في العارضة . أو سبع وعشرين . رواه مسلم وغيره . أو تسع وعشرين ، أو ليلة الثلاثين ، أو في أوتار العشر ، أو تنتقل في العشر الأخير كان . قاله أبو قلابة . وقيل غير ذلك .

قال في الفتح : وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً وتحصل لنا من مذاهبتهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً ، كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة . وقد اشرطنا في إخفاء كل منهما ليقع الجدل في طلبهما . ثم تلك الأقوال واحداً واحداً ، وبلغ إلى القول الخامس والأربعين . ثم قال : وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فهلم جراً على ذكر إمكان حصولها والحث على التماسها . اهـ . قال الشوكاني في نيل الأوطار : وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون ، أعني أنها في أوتار العشر الأواخر . قال الحافظ في الفتح : ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر . وإليه ذهب أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذهب ، وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرون . اهـ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) قال في الفتح : لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء (أروا ليلة القدر في المنام في) ليالى (السبع الأواخر) ظاهر الحديث أن رؤياهم كانت قبل دخول السبع الأواخر . كقوله : فليتحرها في السبع الأواخر . ثم يحتمل أنهم رأوا ليلة القدر وعظمتها وأنوارها ونزول الملائكة فيها ، وأن ذلك كان في ليلة من السبع الأواخر . ويحتمل أن قائلها قال لهم هي في كذا . وعين

ليلة من السبع الأواخر ونسيت ، أو قال إن ليلة القدر في السبع ، فهي ثلاثة احتمالات (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : أرى) أى أعلم (رؤياكم قد تواطأت) أى توافقت (فى) رؤيتها فى ليالى (السبع الأواخر (فن كان متحريها) أى طالبها وقاصدها (فليتحرها فى) ليالى (السبع الأواخر) من رمضان من غير تعيين ، وهي التى آخره ، أو السبع بعد العشرين . والحمل على هذا أولى لتناوله إحدى وعشرين وثلاثاً وعشرين ، بخلاف الحمل على الأول فإنهما لا يدخلان ، ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين على الثانى وتدخل على الأول . وفى حديث على مرفوعاً عند أحمد : فلا تغلبوا فى السبع البواقى . ولمسلم عن ابن عمر : التمسوها فى العشر الأواخر ، فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقى . وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع . وظاهر الحديث أن طلبها فى السبع مستنده الرؤيا ، وهو مشكل ، لأنه إن كان المعنى أنه قيل لكل واحد : هى فى السبع ، فشرط التحمل التمييز وهم كانوا نياماً ، وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التى تكون فيها فى منامه فى السبع فلا يلزم منه أن تكون فى السبع . كما لو رؤيت حوادث القيامة فى المنام فى ليلة فإنه لا تكون تلك الليلة محلاً لقيامها . وأجيب بأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودى غير مخالف لقاعدة الاستدلال . والحاصل أن الاستناد إلى الرؤيا هنا فى أمر ثبت استحبابه مطلقاً وهو طلب ليلة القدر ، وإنما ترجح السبع الأواخر لسبب الرؤيا الدالة على كونها فى السبع الأواخر ، وهو استدلال على أمر وجودى لزمه استحباب شرعى مخصوص بالتأكيد بالنسبة إلى هذه الليالى ، لا إنها ثبت بها حكم وأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وآله وسلم لها كأحد ما قيل فى رؤيا الأذان . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصوم ، والنسائى فى الرؤيا . قال فى الفتح : وفى هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها فى الاستدلال على الأمور الوجودية به شرط أن لا يخالف القواعد الشرعية . اهـ .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا وَقَالَ : إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْسِيْتُهَا أَوْ نَسِيْتُهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي الْوَتْرِ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، فَمَنْ كَانَ أَعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَرْجِعْ ، فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً ، فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضى الله عنه قال : اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم العشر الأوسط من رمضان) ذكره ، وكان حقه أن يقول الوسطى بالتأنيث ، إما باعتبار لفظ العشر من غير نظر إلى مفرداته ولفظه مذكر فيصح وصفه بالأوسط ، وإما باعتبار الوقت أو الزمان ، أى ليلالى العشر التى هى الثلث الأوسط من الشهر (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (صبيحة عشرين ، فخطبنا وقال : إني أريت ليلة القدر) من الرؤيا ، أى أعلمت بها ، أو من الرؤية ، أى أبصرتها (ثم أنسيتها) أى أنساه الله إياها (أو نسيتها) والشك من الراوى ، والمراد أنه نسى علم تعيينها فى تلك السنة لأرفع وجودها ، لأنه أمر بالتماسها حيث قال (فالتمسوها) أى ليلة القدر (فى العشر الأواخر فى الوتر) أى فى أوتار تلك الليالى وأولها ليلة الحادى والعشرين إلى آخر ليلة التاسع والعشرين ، لا ليلة إشفاعها ، وهذا لا ينافى قوله : التمسوها فى السبع الأواخر ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بميقاتها جازماً به ، والأول وهو انحصارها فى أوتار

العشر الأخير قول حكاه القاضى عياض وغيره . قال الحنابلة : وتطلب
 فى ليلالى النشر الأخير وليالى الوتر أكد . قال الشيخ تقي الدين بن تيمية
 رحمه الله : الوتر يكون باعتبار الماضى ، فتطلب ليلة القدر ليلة إحدى وعشرين
 وليلة ثلاث وعشرين ... إلخ . وتكون باعتبار الباقى لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم . التاسعة تبقى فإن كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليلالى الإشفاع . فليلة
 الثانية تاسعة تبقى ، وليلة الرابعة سابعة تبقى ، كما فسرهُ أبو سعيد . وإن كان
 الشهر ناقصاً كان التاريخ بالباقى كالتاريخ بالماضى . اهـ . وأما القول بانحصارها
 فى السبع الأواخر فلا يعرف قائل به . وميل الشافعى إلى أنها ليلة الحادى
 والعشرين أو الثالث والعشرين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث أبى
 سعيد وفيه : فوكف المسجد فى مصلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليلة
 إحدى وعشرين . وحديث عبد الله بن أنيس عند مسلم : أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم قال : أريت ليلة القدر ثم أنسيته وأراني فى صبيحتها أعبد فى ماء
 وطين . قال : فطرت ليلة ثلاث وعشرين . وعبارة الشافعى فى الأم كما نقله
 البيهقى فى المعرفة : وتطلب ليلة القدر فى العشر الأواخر من شهر رمضان .
 قال : وكأنى رأيت - والله أعلم - أقوى الأحاديث فيه ليلة إحدى وعشرين وليلة
 ثلاث وعشرين . وقال الحنابلة : وأرجى الأوتار ليلة سبع وعشرين .
 قال فى الإنصاف : وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وهو من المفردات
 اهـ . وبه جزم أبى بن كعب ، وحلف عليه كما فى مسلم . وفى حديث ابن عمر
 عند أحمد مرفوعاً : ليلة القدر ليلة سبع وعشرين . وحكاة الشاشى من الشافعية
 فى الحلية عن أكثر العلماء . وبه قال ابن عباس ، واستحسنه عمر . وقال ابن قدامة :
 إن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة . وقد وافقه أن قوله
 « فيها » هى سابع كلمة بعد العشرين . واستنبطه بعضهم من وجه آخر فقال :
 ليلة القدر تسعة أحرف ، وقد أعيدت فى السورة ثلاث مرات ، وذلك سبع
 وعشرون . وعن مالك أنها تنتقل فى العشر الأواخر من رمضان . وعن
 أبى حنيفة أنها فى رمضان تتقدم وتتأخر . وعن أبى يوسف ومحمد : لا تتقدم
 ولا تتأخر ، لكن غير معينة ، وقيل : هى عندهما فى النصف الأخير من
 رمضان . وقال أبو بكر الرازى : هى غير مخصوصة بشهر من الشهور .
 وبه قال الحنفية . وفى فتاوى قاضى خان المشهور عن أبى حنيفة : أنها

تدور في السنة كلها . وقد تكون في رمضان وفي غيره . وصح ذلك عن ابن مسعود . وعن ابن خزيمة أنها تنتقل في كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر الأخير . واختاره النووي . وقيل غير ذلك مما يطول استقصاؤه . وذكر طرفاً منها القسطلاني في هذا المقام وغيره في غيره .

(وإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فليرجع) إلى معتكفه ، وفيه التفات ، إذ الأصل أن يقول اعتكف معي (فرجعنا) إلى معتكفنا (وما نرى في السماء قرعة) بفتح القاف ، أي قطعة رقيقة من السحاب (فجاءت سحابة فطرت) بفتحات (حتى سال سقف المسجد) من باب ذكر المحل وإرادة الحال ، أي قطر الماء من سقفه (وكان) السقف (من جريد النخل) سعه الذي جرد عنه خوصه (وأقيمت الصلاة) صلاة الصبح (فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم . زاد في رواية : على الأنف في الطين تصديق رؤياه . وحمله الجمهور على الأثر الخفيف ، لكن يعكر عليه قوله في بعض طرقه : ووجهه ممتلئ طيناً . وفي الحديث : ترك مسح جبهة المصلي ، والسجود على الحائل ، والأمر بطلب الأولى ، والإرشاد إلى تحصيل الأفضل ، وأن النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا نقص ولا تقصير عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه ، وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة ، وبالاجتهد في العبادة كما في هذه القصة ، لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففادت العبادة في غيرها . وفيه استحباب الاعتكاف في رمضان ، وترجيح اعتكاف العشر الأخير ، وأن من الرؤيا ما يقع تعبير مطابقاً ، وترتب الأحكام على رؤيا الأنبياء .

قال في الفتح : ليلة القدر منحصرة في رمضان ، ثم في العشر الأخير منه ، ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها . وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الأخبار الواردة فيها . وقد ورد لليلة القدر علامات كثيرة أكثرها لا يظهر إلا بعد أن تمضي ، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أن الشمس تطلع في صبيحتها

لأشعاع لها . وفي رواية لأحمد : مثل الطست . ونحوه لأحمد عن ابن مسعود ، وزاد : صافية . وعن ابن عباس عند ابن خزيمة مرفوعاً : ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة ، تصبح شمس يومها حمراء ضعيفة . ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً : إنها صافية بلجة كأن فيها قرراً ساطعاً ، ساكنة صاخية ، لاخر فيها ولا برد ، ولا يحل لكوكب يرمى به فيها ، وأن من أول أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ، لا يحل للشیطان أن يخرج معها يومئذ . ولابن أبي شبة من حديث ابن مسعود أيضاً : إن الشمس تطلع كل يوم بين قرني الشيطان إلا صبيحة ليلة القدر . وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً : ليلة القدر ليلة مطر وريح . ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعاً في ليلة القدر : وهي ليلة طلقة بلجة ، لاحارة ولا باردة ، تتضح كواكبها ، ولا يخرج شيطانها حتى يمضي فجرها . ومن طريق أبي قتادة عن ابن ميمونة عن أبي هريرة مرفوعاً : وإن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصى . وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد : لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء . ومن طريق الضحاك : يقبل الله التوبة فيها من كل تائب ، وتفتح فيها أبواب السماء ، وهي من غروب الشمس إلى طلوعها . وذكر الطبري عن قوم : إن الأشجار تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها ، وإن كل شيء يسجد فيها ، وإن المياه المالحة تعذب تلك الليلة . انتهى . وقال القسطلاني : وقد جاء أن الليلة القدر علامات تظهر ، فقليل : يرى كل شيء ساجداً ، وقيل : ترى الأنوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ، وقيل : يسمع سلاماً من الملائكة ، وقيل : علامتها استجابة دعاء من وقعت له ، ولا يلزم من تخلف العلامة عدمها ، فرب قائم فيها لم يحصل له منها إلا العبادة ولم ير شيئاً من كرامة علاماتها ، وهو عند الله أفضل ممن رآها . وأى كرامة أفضل من الاستقامة التي هي عبارة عن اتباع الكتاب والسنة وإخلاص النية . انتهى بلفظه . وأما قول ابن العربي : الصحيح أنها لا تعلم ، فأنكره النووي بأن الأحاديث قد تظاهرت بإمكان العلم بها ، وأخبر به جماعة من الصالحين ،

فلا معنى لإنكار ذلك . وقد جزم ابن حبيب من المالكية ، ونقله الجمهور ،
وحكاه صاحب العمدۃ من الشافعية ورجحه : أن ليلة القدر خاصة بهذه
الأمۃ ولم تكن في الأمم قبلهم ، وهو معترض بحديث أبي ذر عند النسائي حيث
قال فيه : قلت : يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رفعت ؟ قال :
بل هي باقية . وعمدتهم قول مالك السابق : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم تقاصر أعمار أمته إلى آخره . وهذا محتمل للتأويل فلا يدفع
الصريح في حديث أبي ذر كما قاله الحافظان ابن حجر في فتح الباري وابن
كثير في تفسيره .

الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى فِي
سَابِعَةٍ تَبْقَى فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : (التمسوها) أى ليلة القدر (فى العشر الأواخر من رمضان) أى (ليلة
القدر فى تاسعة تبقى) وهى ليلة إحدى وعشرين ، لأن المحقق المقطوع بوجوده
بعد العشرين تسعة أيام لاحتمال أن يكون الشهر تسعة وعشرين ، وليوافق
الأحاديث الدالة على أنها فى الأوتار (فى سابعة تبقى) وهى ليلة ثلاث وعشرين
(فى خامسة تبقى) وهى ليلة خمس وعشرين ، وإنما يصح معناه ويوافق ليلة
القدر وتراً من الليالى على ما ذكر فى الأحاديث إذا كان الشهر ناقصاً ، فأما
إذا كان كاملاً فلا تكون إلا فى شفع ، لأن الذى يبقى بعسدها ثمان ،
فتكون التاسعة الباقية ليلة اثنتين وعشرين ، والسابعة الباقية بعد ست ليلة
أربع وعشرين ، والخامسة الباقية بعد أربع ليال ليلة السادس والعشرين . وهذا
على طريقة العرب فى التاريخ إذا جاوزا نصف الشهر فإنما يؤرخون بالباقي
منه لا بالماضى منه .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَوَايَةٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هِيَ
فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي تِسْعٍ يَمْضِينَ أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ ، يَعْنِي لَيْلَةَ
الْقَدْرِ .

(وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه في رواية : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : هي) أي ليلة القدر (في العشر) ولأبوي ذر
والوقت زيادة : الأواخر (هي في تسع يمضين) من المضي وهو بيان للعشر
أي هي في ليلة التاسع والعشرين (أو في سبع يبقين) من البقاء ، أي في ليلة
الثالث والعشرين ، أو مبهمة في ليالي السبع . وللكشيميني : يمضين ، فتكون
ليلة السابع والعشرين (يعنى ليلة القدر) واختلف في رفع هذه الجملة ووقفها
فرجح عند البخاري المرفوع فأخرجه وأعرض عن الموقوف . وقد أطل
الحافظ ابن حجر في هذا المقام في بيان أقوال أهل العلم في تعيين ليلة القدر
وحكمة إخفائها وذكر علاماتها ، طولا جداً ، لانطول بذكرها هنا ، فمن
شاء الاطلاع على تفاصيل ذلك فليراجع فتح الباري يتضح له ما قيل له فيها
وما لها وما عليها .

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ ، وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر) أى الأخير كما صرح به فى حديث علىّ عند ابن أبى شيبة ، من رمضان (شدّ مئزره) بكسر الميم ، أى إزاره . ولمسلم : جد وشد المئزر ، وهو كناية عن شدة الجِد والاجتهاد فى العبادة ، كما يقال : فلان يشد وسطه ويسعى فى كذا ، وفيه نظر ، فإنها قالت : جد وشد المئزر ، فعطفت شدّ المئزر على الجِد ، والعطف يقتضى التغاير ، والصحيح أن المراد به اعتزاله للنساء ، وبذلك فسرّه السلف والأئمة المتقدمون ، وجزم به سيد الرراق حن الثورى ، واستشهد بقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شلبوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بإطهار
وعن أبى بر بن عياش نحوه . وقال الخطابى : المعنى : شمر للعبادة .
ويحتمل أن يراد الاعتزال والتشمير معاً ، فلا ينافى شدّ المئزر حقيقة . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أهله فى العشرين من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطالب ليلة القدر فى العشر الأواخر . وعند ابن أبى عاصم بإسناد مقارب عن عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان رمضان قام ونام ، فإذا دخل العشر شدّ المئزر واجتنب النساء . وفى حديث أنس عند الطبرانى : كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر الأواخر من رمضان طوى فراشه واعتزل النساء (وأحيا ليله) استغرقه بالسهر فى الصلاة وغيرها أو أحيا معظمه لقولها فى الصحيح : ما علمته قام ليلة حتى الصباح وهذا من باب الاستعارة ، شبه القيام فيه بالحياة فى حصول الانتفاع التام ، أى أحيا ليله بالطاعة أو أحيا نفسه بالسهر فيه ، لأن النوم أخو الموت ، وأضافه إلى الليل اتساعاً لأن النائم إذا أحيى باليقظة حيى ليلته بحياته ، وهو نحو قوله : لاتجعلوا بيوتكم قبوراً ، أى لاتناموا فتكونوا كالأموات فتكون بيوتكم كالقبور (وأيقظ أهله) أى للصلاة والعبادة وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً فى الصوم ، وأبو داود فى الصلاة ، وكذا النسائى ، وأخرجه ابن ماجه فى الصوم .

أبواب الاعتكاف في المساجد كلها

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

أبواب الاعتكاف في المساجد كلها

قيده بها ، إذ لا يصح في غيرها ، وجمع المساجد وأكدها بلفظ بكملها ليعم جميعها ، خلافاً لمن خصه بالمساجد الثلاثة ، ومن خصه بمسجد نبي ، ومن خصه بمسجد تقام فيه الجمعة ، وهذا الأخير قول مالك في المدونة ، وهو مذهب الحنابلة . وعن أبي حنيفة : لا يجوز إلا في مسجد تصلي فيه الصلوات الخمس ، لأن الاعتكاف عبارة عن انتظار الصلاة ، فلا بد من اختصاصه بمسجد تصلي فيه الصلوات الخمس ، والأول هو قول الشافعي في الجديد ، ومالك في الموطأ ، وهو المشهور من مذهبه . وبه قال محمد وأبو يوسف صاحباً أبي حنيفة رحمهم الله تعالى . قال في الفتح : الاعتكاف لغة : لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعاً : المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ، وليس بواجب إجماعاً إلا على من نذره ، وكذا من شرع فيه ، فقطعه عامداً عند قوم . واختلف في اشتراط الصوم له . وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى) وفيه دليل على أنه لم ينسخ وأنه من السنن المؤكدة ، خصوصاً في العشر الأواخر من رمضان لطلب ليلة القدر ، الجهد والجهاد في العبادة . وزوى أبو الشيخ ابن حبان من حديث حسين بن علي مرفوعاً : اعتكاف عشر في رمضان بحجتين وعمرتين ، وهو ضعيف (ثم اعتكف أزواجه من بعده) فيه دليل

على أن النساء كالرجال في الاعتكاف . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم
أذن لبعضهن ، وأما إنكاره عليهن الاعتكاف بعد الإذن كما في الحديث الصحيح
فلمعنى آخر ، فقيل : خوف أن يكنّ غير مخلصات في الاعتكاف ، بل
أرذن القرب منه لغيرتهنّ عليه ، أو ذهاب المقصود من الاعتكاف بكونهنّ
معه في المعتكف ، أو لتضييقهنّ المسجد بأبنيتهنّ . وعند أبي حنيفة : إنما يصح
اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وهو الموضع المهيأ في بيتها لصلاتها . واتفق
العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي
فأجازه في كل مكان . وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد إلا لمن تلزمه
الجمعة ، فاستحب له الشافعي في الجامع ، واتفقوا على أنه لا أحد لأكثره ،
واختلفوا في أقله ، فمن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ، وقال بعضهم : يصح
في دون اليوم . وعن مالك : يشترط عشرة أيام . وعنه : يوم أو يومان .
ومن لم يشترط الصوم قال أقله ما ينطبق عليه اسم لبث ، ولا يشترط القعود .
وقيل : يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة . وروى عبد الرزاق عن يعلى
ابن أمية الصبحاني قال : إني لأمكث في المسجد الساعة ما أمكث إلا لأعتكف .

الحديث الثاني

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَدْخُلَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : وإن كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ليدخل على رأسه (وفي رواية عنها : يصغى إلى رأسه ، أى يثنى ويميل (وهو) مجاور ومعتكف (في المسجد) وأنا في الحجرة . وعند أحمد : كان يأتيني وهو معتكف في المسجد فيتكئ على باب حجرتي فأغسل رأسه وسأثره في المسجد (فأرجله) أى فأمشط شعره وأسرحه . وفي رواية : وأنا حائض . وفيه أن إخراج البعض لا يجزئ مجرى الكل ، ويبتنى عليه ما لو حلف لا يدخل بيتاً ، فأدخل بعض أعضائه كـرأسه ، لم يحث . وبه صرح الشافعية . وفيه جواز التنظيف والتطيب والغسل والحلق والترين إلخ إلخ بالترجيل . والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد . وعن مالك : تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم . وفي الحديث : استخدام الرجل امرأته برضاها ، وفي إخراج رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة) فسرهما الزهري راويه بالبول والغائط . واتفق على استثنائهما ، واختلفوا في غيرهما من الحاجات ، كالأكل والشرب ، ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ، ويلتحق بهما القيء والفصد لمن احتاج إليه . وعند أبي داود عن عائشة قالت : السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج إلا لحاجة إلا لما لا بد له منه . وعن عليّ والنخعي والحسن البصري : إن شهد جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه . وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة . وقال الثوري والشافعي وإسحق : إن شرط شيئاً من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله ، وهو رواية عن أحمد (إذا كان معتكفاً) فيه أنه يخرج لحاجته ، قربت داره أو بعدت ، ولا يكلف فعل ذلك في سقاية المسجد ، لما فيه من حرم المروءة ، ولا في دار صديقه بجوار المسجد للمنة .

الحديث الثالث

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؟ قَالَ :
فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ .

(عن عمر رضى الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
كنت نذرت في الجاهلية) لم يذكر مكان السؤال . وفي النذر من وجه آخر أن
ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا من حنين . ويستفاد منه الرد على من زعم أن
اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل ، لأن غزوة حنين متأخرة عن
ذلك . وزاد مسلم : فلما أسلمت سألت . وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية
ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الإسلام . وأصرح من ذلك ما أخرجه
الدارقطني عن عبيد الله بلفظ : نذر عمر أن يعتكف في الشرك (أن أعتكف ليلة)
استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن الليل ليس ظرفاً للصوم ،
فلو كان شرطاً لأمره صلى الله عليه وآله وسلم به . وتعقب بأن في رواية شعبة
عن عبيد الله عند مسلم : يوماً بدل ليلة . وجمع ابن حبان بين الروایتين بأنه
نذر اعتكاف يوم وليلة ، فن أطلق ليلة أراد بيومها ، ومن أطلق يوماً أراد
بليته . وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً ،
لكن إسناده ضعيف . وقد زاد فيها : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له :
اعتكف وصم . أخرجه أبو داود والنسائي . وفيه عبد الله بن بديل ، وهو
ضعيف . وذكر ابن عدى والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار .
ورواية من روى يوماً شاذة . وقد وقع في رواية سليمان بن بلال : فاعتكف
ليلة ، فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً ، وأن الاعتكاف لا صوم فيه ،
وأنه لا يشترط له حد معين (في المسجد الحرام) أى حول الكعبة ، ولم يكن
في عهده صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبى بكر جدار ، بل الدور حول البيت
وبينها أبواب لدخول الناس ، فوسعه عمر رضى الله عنه بدور اشتراها وهدمها
واتخذها للمسجد جداراً قصيراً دون القامة ، ثم تتابع الناس على عمارته

وتوسعته حتى بلغ الآن إلى ما بلغ وزاد عمرو بن دينار في روايته : عند الكعبة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (أوف بنذكرك) الذى نذرته في الجاهلية ، أى على سبيل الندب ، وليس الأمر للإيجاب لعدم أهلية الكافر للتقرب ، فحمله على الندب أولى ، إذ لا يحسن تركه بالإسلام ما عزم عليه في الكفر من الخير . وعند الحنابلة : يصح النذر من الكافر . ومذهب الشافعية والحنابلة أن الاعتكاف لا صوم فيه . وعن أحمد أيضاً : لا يصح بغير صوم . والأول هو الصحيح عندهم ، وعليه أصحابهم . وقال المالكية والحنفية : لا يصح إلا بصوم واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف إلا بصوم . وفيه نظر لما في لفظ آخر عند البخارى : أنه اعتكف في شوال . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الإيمان والنذور ، وكذا أبو داود والترمذى ، وأخرجه النسائي فيه وفي الاعتكاف ، وابن ماجه في الصيام .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ إِذَا أَخِيَّةٌ : خِباءُ عَائِشَةَ وَخِباءُ حَفْصَةَ وَخِباءُ زَيْنَبَ ، فَقَالَ : أَلَبَرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى أَعْتَكِفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعتكف) فى العشر الأواخر من رمضان (فلما انصرف إلى المكان الذى أراد أن يعتكف) فيه (إذا أخية) مضروبة فى المسجد أحدها (خباء عائشة و) الثانى (خباء حفصة و) الثالث (خباء زينب ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألبر تقولون) أى تظنون (بهن) فأجرى فعل القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة ، أى أتظنون أنهن طلبن البر وخالص العمل ، والخطاب للحاضرين شامل للنساء والرجال (ثم انصرف فلم يعتكف) ذلك الشهر (حتى اعتكف عشراً من شوال) أول يوم العيد قضاء عما تركه من الاعتكاف فى رمضان على سبيل الاستحباب ، لأنه إذا عمل عملاً أثبتته ، ولو كان للجواب لاعتكف معه نساؤه أيضاً فى شوال ، ولم ينقل . وفى رواية عند مسلم : حتى اعتكف الأول من شوال . قال الإسماعيلي : فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام . واعترض بأن المعنى كان ابتداءه فى العشر الأول ، وهو صادق بما إذا ابتداء باليوم الثانى ، فلا دليل فيه لما قاله . قال ابن المنذر وغيره : فى الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها ، وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها ، وإن كان بإذنه فله أن يرجع فيمنعها . وعن أهل الرأى : إن أذن لها الزوج ثم منعها أثم بذلك وامتنعت . وعن مالك : ليس له ذلك . وهذا الحديث حجة عليهم . وفيه جواز ضرب الأخية فى المسجد ، وأن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن فى المسجد . وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه ، وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه . ويستنبط منه سائر التطوعات ، خلافاً

لمن قال بالزوم . وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح . وهو قول الأوزاعي والليث والثوري . وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل قبيل غروب الشمس . وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن إنما يحتل بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح . وهذا الجواب يشكل على منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها . وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف ، وإنما همّ به ثم عرض له المانع المذكور فتركه . فعلى هذا فاللزام أحد الأمرين : إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدل على جواز الخروج منه ، وإما أن لا يكون شرع فيدل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح . وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف ، لأن النساء شرعنّ لهنّ الاحتجاب في البيوت ، فلو لم يكن المسجد شرطاً لما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولا كتفأهنّ بالاعتكاف في مساجد بيوتهنّ . وقال إبراهيم بن عليّة : في قوله « آلبر ترون » دلالة على أنه ليس لهنّ الاعتكاف في المسجد ، إذ مفهومه أنه ليس ببرهنّ ، وليس ما قاله بواضح . وفيه شؤم الغيرة ، لأنها ناشئة عن الحسد المنفصلي إلى ترك الأفضل لأجله . وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة : وأن من خشى على عمله الرياء جاز له تركه وقطعه . وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية . وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحب لها أن تجعل لها ما يسترها ، ويشترط أن تكون إقامتها في مكان لا يضيق على المصلين . وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستأذن إلا بواسطتها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة .

الحديث الخامس

عَنْ صَفِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً ، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا يَقْلِبُهَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ مَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلَى رِسْلِكُمَا ، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حِمْيٍ ، فَقَالَا : سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا .

(عن صفيّة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوره في اعتكافه) وفي رواية البخاري في صفة إبليس : فأتيته أزوره ليلا (في المسجد في العشر الأواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة) زاد في الأدب : من العشاء (ثم قامت تنقلب) أي ترد إلى منزلها (فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها يقلبها) أي يردها إلى منزلها (حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجلان من الأنصار) في الفتح : لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث ، إلا أن ابن العطار قال في شرح العمدة : هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ، ولم يذكر لذلك مستنداً . وفي رواية هشام : كان بيتها في دار أسامة ، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها فلقيه رجلان من الأنصار ، وظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من باب المسجد ، وإلا فلا فائدة في قوله لها في حديث هشام هذا : لاتعجلي حتى أنصرف معك ، ولا فائدة لقلبها لباب المسجد فقط ، لأن قلبها إنما كان لبعد بيتها . وعند عبد الرزاق : فذهب معها

حتى أدخلها في بيتها (فسلم على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وفي رواية معمر : فنظرا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم أجازا ، أي مضيا ، وعند ابن حبان : فلما رأياه استحيا فرجعا (فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) امشيا (على رسلكما) بكسر الراء ، أي على هينكما ، فليس شيء تكرهانه . وفي رواية معمر : فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم : تعاليا . قال الداودي : أي قفا . وأنكره ابن التين وقال : أخرجه عن معناه بغير دليل . وفي رواية سفيان : فلما أبصره دعاه فقال : تعال . قال ابن التين : إنه وهم ، ثم قال : يحتمل تعدد القصة . قال في الفتح : والأصل عدله ، بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعا للآخر ، أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر . ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه ، فيقول تارة رجل ، وتارة رجلا ، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري . فلقبه رجل أو رجلا بالشك ، وليس لقوله رجل مفهوم . نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالإفراد ، ووجهه ما تقدم من أن أحدهما كان تبعا للآخر ، فحيث أفرد ذكر الأصل وحيث ثنى ذكر الصورة (إنما هي صفة بنت حيي) مصغرا ابن أخطب ، وكان أبوها رئيس خبير ، وكانت تكنى أم يحيى ، والصحيح أنها ماتت سنة خمسين ، وقيل بعدها ، وكان علي بن الحسين حين سمع منها هذا الحديث صغيرا ، وفي رواية : هذه صفة (فقالا) أي الرجلان (سبحان الله يا رسول الله) أي تنزه الله عن أن يكون رسوله متهما بما لا ينبغي ، أو كناية عن التعجب من هذا القول (ركبر عليهما) أي عظم وشق عليهما ما قال صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية هشيم : فقالا : يا رسول الله وهل نظن بك إلا خيرا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وآله (وسلم) : إن الشيطان يبلغ من الإنسان) الرجال والنساء فالمراد الجنس (مبلغ الدم) أي كملغه ، ووجه الشبه شدة الاتصال وعدم المفارقة ، وهو كناية عن الوسوسة . وفي رواية معمر : يجري من الإنسان مجرى الدم . وكذا لابن ماجه : زاد عبد الأعلى فقال : إني خفت أن يظننا ظنا أن الشيطان يجري ... إلخ . وفي رواية ابن إسحق : ما أقول لكما هذا أن تكونا تظنان شرأ ولكن قد علمت أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم (وإني خشيت أن يقذف) الشيطان (في قلوبكما شيئا) ولمسلم : شرأ ، ولم يكن صلى الله عليه وآله عليه

وآله وسلم نسبهما أنهما يظنان به سواءً لما تقرر عنه من صدق إيمانهما ، ولكن خشي عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ، ذلك لأنهما غير معصومين ، فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك ، فبادر إلى إعلامهما حسماً للمادة وتعليماً لمن بعده إذا وقع له مثل ذلك . وقد روى الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث ، فقال الشافعي : إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر إن ظنا به التهمة ، فبادر إلى إعلامهما ، نصيحة لهما قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما شيئاً يهلكان به . قال في الفتح : وهو بين من الطرق التي أسلفها ، وغفل البزار في حديث صفية هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل .

١ هـ . وفي طبقات العبادي : أن الشافعي سئل عن خبر صفية ، فقال : إنه على سبيل التعليم علمنا إذا حدثنا محارمنا أو نساءنا على الطريق أن نقول هي محرمة حتى لا تنهم . وقال ابن دقيق العيد : فيه دليل على التحرز مما يقع في الوهم نسبة الإنسان إليه مما لا ينبغي . وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدى بهم ، فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب ظن السوء بهم وإن كان لهم فيه مخلص ، لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعلمهم . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله : فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقلها . وفي رواية هشام الدلالة على جواز خروج المعتكف لحاجته من أكل وشرب وبول وغائط وأذان على منارة المسجد إذا كان راتباً ومرض تشق الإقامة معه في المسجد ، وخوف سلطان وصلاة جمعة ، لكن الأظهر بطلانه بخروجه لها ، لأنه كان يمكنه الاعتكاف في الجامع ، ودفن ميت تعين عليه كغسله ، وأداء شهادة تعين أدائها عليه ، وخوف عدو قاهر ، وغسل من احتلام ، قال في الفتح : وفي الحديث من الفوائد جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره ، وإباحة خلوة المعتكف بالزوجة ، وزيارة المرأة للمعتكف ، وبيان شفقتة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ، وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم . وفيه التحرز من التعرض لسوء الظن والاحتياط من كيد الشيطان والاعتذار . ومن ثم قال بعض العلماء : ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إن كان خافياً نفيًا للتهمة ، ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر السوء ويعتذر بأنه يجرب بذلك على نفسه ، وقد عظم البلاء بهذا الصنف ، والله أعلم . وفيه إضافة بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله

وسلم إليهنّ . وفيه جواز خروج المرأة ليلاً . وفيه قول « سبحان الله » عند التعجب . وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتهويله وللحياء من ذكره ، كما في حديث أم سليم . واستدل به لأبي يوسف ومحمد في جواز تمادى المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً يسيراً زائداً عن الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ، ولا دلالة فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد . وقد حد بعضهم السير بنصف يوم ، وليس في الخبر ما يدل عليه . اهـ . وهذا الحديث أخرجه البخاري في الأدب وفي صفة إبليس اللعين وفي الأحكام ، وأخرجه مسلم في الاستئذان ، وأبو داود في الصوم وفي الأدب ، والنسائي في الاعتكاف ، وابن ماجه في الصوم .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ أَعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف في كل رمضان عشرة أيام) وعند النسائي : يعتكف العشر الأواخر من رمضان (فلما كان العام الذى قبض فيه اعتكف عشرين يوماً) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم علم بانقضاء أجله فأراد أن يستكثر من الأعمال الصالحة ، تشريعاً لأُمَّته أن يجتهدوا في العمل إذا بلغوا أقصى العمر ليلقوا الله على خير أعمالهم ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتاد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن في كل عام مرة واحدة ، فلما عارضه في العام الأخير مرتين اعتكف فيه مثلى ما كان يعتكف . وهذا موضع الترجمة ، لأن الظاهر من إطلاق العشرين أنها متوالية والعشر الأخير منها ، فيلزم دخول العشر الأوسط فيها . قال ابن بطال : مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة . وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول : عجباً للمسلمين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله . اهـ . وقال مالك : إنه لم يعلم أحداً من السلف اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن ، وأن تركهم لذلك لما فيه من الشدة .

وهذا آخر ربع العبادات وتمام الجزء الثالث من فتح البارى من تجزئة عشرة ، ويتلوه الجزء الرابع أوله « كتاب البيوع » فرغت منه يوم الأربعاء رابع رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية ، على صاحبها الصلاة والتحية .

فهرس الجزء الثانى

من كتاب عون البارى على أدلة البخارى

كتاب الجمعة

صفحة	
٣	الحديث الأول : يوم الجمعة هو يوم كل الأديان .
٧	الحديث الثانى : الغسل والتطيب للجمعة .
١٢	الحديث الثالث : فضل غسل يوم الجمعة والذهاب مبكرًا إلى صلاة الجمعة .
١٦	الحديث الرابع : من آداب الجمعة .
١٨	الحديث الخامس : غسل الجمعة .
٢٠	الحديث السادس : تحريم لبس الحرير .
٢٣	الحديث السابع والثامن : سنة السواك .
٢٦	الحديث التاسع : قراءة سورتي السجدة والإنسان في صلاة فجر الجمعة .
٢٧	الحديث العاشر : حديث كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته .
٢٩	الحديث الحادى عشر إلى الثالث عشر : وجوب غسل الجمعة .
٣٢	الحديث الرابع عشر والخامس عشر : الإبراد في صلاة الجمعة في الحر .
٣٤	الحديث السادس عشر : فضل السعى إلى صلاة الجمعة .
٣٥	الحديث السابع عشر : النبى عن أن يقيم المسلم المسلم من مقعده ليجلس مكانه في المسجد .
٣٦	الحديث الثامن عشر : اجتهاد سيدنا عثمان رضى الله عنه بزيادة النداء الأول للجمعة .
٣٧	الحديث التاسع عشر : أذان الجمعة على عهد النبى صلى الله عليه وسلم كان بين يدى الإمام .
٣٨	الحديث العشرون : إجابة المؤذن .
٣٩	الحديث الحادى والعشرون : جواز ارتفاع الإمام على المأمومين .
٤٠	الحديث الثانى والعشرون : حنين الجذع للرسول صلى الله عليه وسلم .
٤١	الحديث الثالث والعشرون : حكم قيام الخطيب في الخطبة .
٤٢	الحديث الرابع والعشرون : الحمد والثناء في الخطبة وتقسيمه صلى الله عليه وسلم الأموال على المسلمين .
٤٣	الحديث الخامس والسادس والعشرون : الحمد لله والثناء عليه في الخطبة .
٤٦	الحديث السابع والعشرون : تحية المسجد أثناء خطبة الجمعة .
٤٩	الحديث الثامن والعشرون : رفع اليدين في الدعاء أثناء الخطبة .

- ٥١ الحديث التاسع والعشرون : النهى عن الكلام أثناء الخطبة .
 ٥٢ الحديث الثلاثون : يوم الجمعة فيها ساعة إجابة للدعاء .
 ٥٥ الحديث الحادى والثلاثون : النهى عن ترك الجمعة للتجارة وغيرها ونزول آية :
 « وإذا رآوا تجارة ... » الآية .
 ٥٨ الحديث الثانى والثلاثون : سنة صلاة ركعتين قبل فرض الجمعة وركعتين بعدها :

باب صلاة الخوف

- ٦١ الحديث الأول : كيفية صلاة الخوف .
 ٦٥ الحديث الثانى : زيادة فى رواية الحديث الأول .
 ٦٧ الحديث الثالث : اجتهاد الصحابة رضى الله عنهم فى تنفيذ أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كتاب العيدين

- ٦٩ الحديث الأول : الغناء المباح فى العيد .
 ٧٣ الحديث الثانى : حرصه صلى الله عليه وسلم على الإفطار قبل صلاة العيد :
 ٧٤ الحديث الثالث : وجوب ذبح الأضحية بعد صلاة العيد .
 ٧٥ الحديث الرابع : لا تقبل الأضحية بذبحها قبل الصلاة وخاصة أحد الصحابة بقبولها .
 ٧٧ الحديث الخامس : استحباب الخروج إلى الفلاة لصلاة العيد .
 ٨١ الحديث السادس : عدم الأذان لخطبة العيد .
 ٨٢ الحديث السابع : صلاة العيد قبل الخطبة .
 ٨٣ الحديث الثامن : فضل العبادة فى أيام العشر الأولى من ذى الحجة .
 ٨٦ الحديث التاسع : التكبير والتلبية فى الحج .
 ٨٦ الحديث العاشر : إظهار ذبح الأضحية للإمام ليقنتدى به الناس .
 ٨٧ الحديث الحادى عشر : سنة مخالفة الطريق فى الذهاب إلى صلاة العيد والرجوع منها .
 ٨٩ الحديث الثانى عشر : جواز اللهو المباح أيام العيد .

أبواب الوتر

- ٩٠ الحديث الأول : وجوب صلاة الوتر .
 ٩٦ الحديث الثانى : مقدار صلاة الليل والوتر .
 ٩٧ الحديث الثالث : جواز صلاة الوتر فى كل أوقات الليل .
 ٩٨ الحديث الرابع : ختم اليوم بصلاة الوتر .
 ٩٩ الحديث الخامس : صحة صلاة الوتر على الدابة .

- ١٠٠ الحديث السادس : دعاء القنوت بعد الركوع .
- ١٠٤ الحديث السابع : جواز الدعاء على المشركين أثناء دعاء القنوت :
- ١٠٦ الحديث الثامن : قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة المغرب والفجر :
- أبواب الاستسقاء
- ١٠٧ الحديث الأول : الاستسقاء صلاة ودعاء .
- ١٠٩ الحديث الثاني : جواز تخصيص الدعاء في الصلاة .
- ١١٠ الحديث الثالث : جواز الدعاء على الكفار في الصلاة .
- ١١٢ الحديث الرابع : استجابة الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم :
- ١١٤ الحديث الخامس : استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح :
- ١١٦ الحديث السادس : جواز دعاء الاستسقاء مع خطبة الجمعة .
- ١٢٠ الحديث السابع والثامن : التضرع إلى الله في الاستسقاء والصلاة بعد الدعاء :
- ١٢٢ الحديث التاسع : رفع اليدين في دعاء الاستسقاء .
- ١٢٤ الحديث العاشر : من دعاه صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء :
- ١٢٥ الحديث الحادي عشر : الريح الشديدة وخوف رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن تكون عذاباً .
- ١٢٦ الحديث الثاني عشر : ريح الصبارحة وريح الدبور عذاب :
- ١٢٨ الحديث الثالث عشر : دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلاد الشام واليمن :
- ١٣٠ الحديث الرابع عشر : مفاتيح الغيب خمس .
- كتاب الكسوف
- ١٣٢ الحديث الأول : صلاة الكسوف وفيها بعض الروايات .
- ١٣٨ الحديث الثاني : صلاة الكسوف والموعظة بعدها .
- ١٤٣ الحديث الثالث : المناداة على صلاة الكسوف .
- ١٤٤ الحديث الرابع : الدعاء عند كسوف الشمس .
- ١٤٦ الحديث الخامس : أكثر أهل النار من النساء .
- ١٤٩ الحديث السادس : أمره صلى الله عليه وسلم بالعتق في كسوف الشمس :
- ١٥٠ الحديث السابع : خوف الرسول صلى الله عليه وسلم من كسوف الشمس وخشية أن تكون الساعة .
- ١٥٢ الحديث الثامن : كيفية صلاة الكسوف .
- أبواب سجود القرآن
- ١٥٤ الحديث الأول : سجود الرسول صلى الله عليه وسلم في قراءة سورة والنجم والتحذير من عدم السجود وشرح أقوال الفقهاء في ذلك .

- ١٥٧ الحديث الثاني : سجود القراءة في سورة (ص) والخلاف فيها بين المذاهب :
- ١٥٩ الحديث الثالث : عدم الوجوب في السجود .
- ١٦٠ الحديث الرابع والخامس : حرص الصحابة على اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم :
- أبواب تقصير الصلاة**
- ١٦١ الحديث الأول والثاني : قصره صلى الله عليه وسلم للصلاة .
- ١٦٦ الحديث الثالث والرابع : قصر الصلاة بمضى .
- ١٦٨ الحديث الخامس : كراهة الصحابة لخالفه السنة الشريفة .
- ١٧٠ الحديث السادس : سفر المرأة مع المحرم .
- ١٧١ الحديث السابع : جمع الصلاة وقصرها .
- ١٧٢ الحديث الثامن والتاسع : جواز الصلاة في النافلة إلى غير القبلة للراكب .
- ١٧٣ الحديث العاشر : تركه صلى الله عليه وسلم لصلاة النافلة في السفر .
- ١٧٤ الحديث الحادي عشر : صلاة النافلة إلى غير القبلة جائزة .
- ١٧٥ الحديث الثاني عشر : جمع الصلوات في السفر .
- ١٧٧ الحديث الثالث عشر : صلاة المعذور .
- ١٧٩ الحديث الرابع والخامس عشر : كيفية صلاة الليل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم :
- أبواب التهجد بالليل**
- ١٨١ الحديث الأول : دعاءه صلى الله عليه وسلم في صلاة التهجد .
- ١٨٥ الحديث الثاني : حرص الصحابة على الاحتكاك برسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث معه ، وفضل صلاة التهجد .
- ١٨٧ الحديث الثالث : مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم صلاة التهجد فيها .
- ١٨٨ الحديث الرابع : حرصه صلى الله عليه وسلم على إيقاظ أهل بيته لصلاة الليل .
- ١٩٠ الحديث الخامس : تركه صلى الله عليه وسلم لبعض النوافل خشية أن تفرض علينا :
- ١٩١ الحديث السادس : تورم قدماء الشريقتين من كثرة صلاة الليل .
- ١٩٣ الحديث السابع : صلاة وصيام داود عليه السلام .
- ١٩٤ الحديث الثامن : نومه صلى الله عليه وسلم في جزء من الليل .
- ١٩٦ الحديث التاسع : عدم تحمل الصحابة طول التهجد كرسول الله صلى الله عليه وسلم :
- ١٩٧ الحديث العاشر والحادي عشر : عدد ركعات صلاة الليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ١٩٩ الحديث الثاني عشر : قيامه ونومه صلى الله عليه وسلم وحرص الصحابة على سنته وأخباره .
- ٢٠٠ الحديث الثالث عشر : حديث يعقده الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام .

- ٢٠٣ الحديث الرابع عشر : ثقل النوم الذى يؤدى لضياح الصلاة من الشيطان .
- ٢٠٥ الحديث الخامس عشر : تجلى الله سبحانه على عباده فى ثلث الليل الأخير :
- ٢٠٩ الحديث السادس عشر : تقسيم أوقات الليل بين الله وبين الأهل وبين النفس :
- ٢١٠ الحديث السابع عشر : حسن صلاته صلى الله عليه وسلم ويقظة قلبه وهو نائم .
- ٢١١ الحديث الثامن عشر : حديث ليصل أحدكم نشاطه فإذا فتر فليقعد .
- ٢١٢ الحديث التاسع عشر : عدم محبته صلى الله عليه وسلم لترك العمل بعد المحافظة عليه .
- ٢١٣ الحديث العشرون : دعاء الليل مستجاب وصورة من صور دعائه صلى الله عليه وسلم :
- ٢١٥ الحديث الحادى والعشرون : شعر أبى رواحة فى وصف النبي صلى الله عليه وسلم وفى صلاته بالليل .
- ٢١٧ الحديث الثانى والعشرون : زيادة فى رواية للحديث الثانى من هذا الباب .
- ٢١٨ الحديث الثالث والعشرون : صلاة الاستخارة ودعاءها .
- ٢٢٠ الحديث الرابع والخامس والعشرون : حرصه صلى الله عليه وسلم على صلاة ركعتى السنة قبل فرض الفجر .
- ٢٢٢ الحديث السادس والعشرون : فضل صيام النافلة وصلاة الضحى والوتر :
- ٢٢٤ الحديث السابع والعشرون : حرصه صلى الله عليه وسلم على صلاة النوافل الراقية .
- ٢٢٥ الحديث الثامن والعشرون : النافلة قبل صلاة الفرض فى المغرب .
- باب فضل الصلاة فى مسجد مكة والمدينة**
- ٢٢٧ الحديث الأول : حديث لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد .
- ٢٣٣ الحديث الثانى : الصلاة فى المسجد الحرام ومسجده صلى الله عليه وسلم بألف صلاة .
- ٢٣٦ الحديث الثالث : بعض صلوات النوافل عند النبي صلى الله عليه وسلم وأماكنها .
- ٢٣٨ الحديث الرابع : حديث ما بين روضتى ومنبرى .
- باب الاستعانة فى الصلاة**
- ٢٤٠ الحديث الأول : الأمر بالصمت فى الصلاة .
- ٢٤٣ الحديث الثانى : تسوية التراب مكان السجود أثناء الصلاة .
- ٢٤٤ الحديث الثالث : الصلاة على الدابة .
- ٢٤٦ الحديث الرابع : زيادة فى حديث صلاة الكسوف .
- ٢٤٧ الحديث الخامس : الصلاة على الدابة وإلى غير وجهه القبلة .
- ٢٤٨ الحديث السادس : النهى عن الاختصار فى الصلاة .
- أبواب السهو**
- ٢٤٩ الحديث الأول : سبب السهو .
- ٢٥٢ الحديث الثانى : جواز قضاء صلاة السنة .

باب الجنائز

صفحة	
٢٥٤	الحديث الأول والثاني : من مات على غير الشرك دخل الجنة .
٢٥٨	الحديث الثالث : الأمر بما يشد أزر المجتمع والنهي عن استعمال بعض الأواني واللباس :
٢٦١	الحديث الرابع : النهي عن تركية الإنسان بعد موته والاكتفاء بالدعاء له .
٢٦٣	الحديث الخامس : إكرام الله تعالى للشهيد .
٢٦٤	الحديث السادس : صلاة الغائب — صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي بعد موته .
٢٦٦	الحديث السابع : كشف الله سبحانه للرسول عليه الصلاة والسلام في غزوة مؤتة :
٢٦٧	الحديث الثامن : من مات له ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة بصبره على موتهم .
٢٧٠	الحديث التاسع : كيفية غسل الميت :
٢٧٣	الحديث العاشر : صفة كفنه صلى الله عليه وسلم .
٢٧٤	الحديث الحادي عشر : في كيفية غسل الميت .
٢٧٦	الحديث الثاني عشر : نهى الله سبحانه الرسول في الاستغفار والصلاة على المنافقين .
٢٧٩	الحديث الثالث عشر : التبرك بآثار النبي صلى الله عليه وسلم .
٢٨٠	الحديث الرابع عشر : ستر جميع جسد الميت .
٢٨٢	الحديث الخامس عشر : التبرك بثياب الرسول عليه الصلاة والسلام :
٢٨٥	الحديث السادس عشر : نهى النساء عن اتباع الجنائز .
٢٨٦	الحديث السابع عشر : نهى النساء عن الحداد على الميت أكثر من ثلاث أيام إلا على الزوج .
٢٨٧	الحديث الثامن عشر : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر على المصائب .
٢٩٠	الحديث التاسع عشر : جواز البكاء على الميت من غير صوت .
٢٩٤	الحديث العشرون : جواز البكاء على الميت وجواز إدخال الرجل المرأة قبرها .
٢٩٦	الحديث الحادي والثاني والعشرون : حديث إن الميت يعذب ببكاء أهله ورواية أخرى تعارضها .
٢٩٩	الحديث الثالث والعشرون : جريمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمة النواح على الميت .
٣٠٠	الحديث الرابع والعشرون : تحريم لطم الخدود وشق الجيوب على الميت .
٣٠٢	الحديث الخامس والعشرون : الوصية .
٣٠٥	الحديث السادس والسابع والعشرون : النهي عن البكاء على الميت .
٣٠٨	الحديث الثامن والعشرون : صورة من صبر نساء الصحابة على الميت .
٣١١	الحديث التاسع والعشرون : صورة من حزن النبي صلى الله عليه وسلم على ابنه .

- ٣١٤ الحديث الثلاثون والحادي والثلاثون : حرمة ندب الميت والنواح عليه :
- ٣١٧ الحديث الثاني والثالث والرابع والثلاثون : تكريم الجنازة والقيام لها .
- ٣٢٠ الحديث الخامس والثلاثون : روح الميت تتكلم ورحمة الله لعباده في عدم سماعهم الكلام .
- ٣٢٢ الحديث السادس والثلاثون : الإسراع بالجنازة .
- ٣٢٣ الحديث السابع والثلاثون : ثواب اتباع الجنازة .
- ٣٢٧ الحديث الثامن والثلاثون : تحريم اتخاذ المساجد على القبور .
- ٣٣٠ الحديث التاسع والثلاثون : صلاة الرسول عليه الصلاة والسلام على امرأة .
- ٣٣١ الحديث الأربعون : قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة .
- ٣٣٣ الحديث الحادي والأربعون : سؤال الملكين بعد الموت .
- ٣٣٦ الحديث الثاني والأربعون : سيدنا موسى عليه السلام وملك الموت .
- ٣٣٩ الحديث الثالث والأربعون : لا غسل للشهيد ودفنه يدمه وفضل حفظ القرآن .
- ٣٤١ الحديث الرابع والأربعون : صلاته صلى الله عليه وسلم على أهل أحد وخوفه على أمته من التنافس في الدنيا .
- ٣٤٣ الحديث الخامس والأربعون : لقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بـابن صياد وادعائه النبوة .
- ٣٤٨ الحديث السادس والأربعون : عيادته صلى الله عليه وسلم لخادمه اليهودي ودعوته إلى الإسلام .
- ٣٤٩ الحديث السابع والأربعون : حديث ما من مولود يولد إلا على الفطرة .
- ٣٥١ الحديث الثامن والأربعون : دعوته صلى الله عليه وسلم لأبي طالب في مرض موته .
- ٣٥٣ الحديث التاسع والأربعون : مواعظته صلى الله عليه وسلم للصحابه وهم في جنازة ، وكل ميسر لما خلق له .
- ٣٥٦ الحديث الخمسون : التحذير من الحلف بغير ملة الإسلام والانتحار :
- ٣٥٨ الحديث الحادي والثاني والخمسون : تحريم الجنة على المنتحر .
- ٣٦٠ الحديث الثالث والخمسون : عدالة الصحابة وحملهم لهذه المسئولية .
- ٣٦٣ الحديث الرابع والخمسون : رحمة الله للمؤمنين بشهادتهم لبعضهم بالخير .
- ٣٦٤ الحديث الخامس والخمسون : سؤال القبر — والآية : « يثبت الله الذين آمنوا » .
- ٣٦٧ الحديث السادس والسابع والخمسون : كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قتلى مشركي بدر وأن الميت يسمع ما يدور حوله .
- ٣٦٨ الحديث الثامن والخمسون : ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لفتنة القبر .
- ٣٦٩ الحديث التاسع والخمسون : كشف الله سبحانه للرسول عليه الصلاة والسلام لأحوال أهل القبور .

- ٣٧٠ الحديث الستون : تعوذ الرسول صلى الله عليه وسلم من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن الفتن .
- ٣٧١ الحديث الحادى والستون : صورة من حياة البرزخ من رؤية الميت مقعده في الآخرة .
- ٣٧٣ الحديث الثانى والستون : وفاة إبراهيم ولد الرسول صلى الله عليه وسلم وأن له مرضعاً في الجنة .
- ٣٧٤ الحديث الثالث والستون : سؤال الصحابة رضى الله عنهم عن موت أولاد المشركين وحسابهم .
- ٣٧٦ الحديث الرابع والستون : صور من عذاب العصاة وإكرام الله سبحانه للشهداء .
- ٣٨٢ الحديث الخامس والستون : جواز التصديق عن الميت .
- ٣٨٣ الحديث السادس والستون : وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام في بيت عائشة .
- ٣٨٥ الحديث السابع والستون : رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعض الصحابة قبل موته وذكرهم بأسماءهم .
- ٣٨٦ الحديث الثامن والستون : النهى عن سب الأموات .
- باب وجوب الزكاة**
- ٣٨٩ الحديث الأول : بعث معاذ إلى اليمن ودعوتهم إلى الإسلام وفيه فرض الزكاة .
- ٣٩١ الحديث الثانى والثالث : من أعمال الإسلام وفيها إيتاء الزكاة .
- ٣٩٥ الحديث الرابع : قتال أبى بكر رضى الله عنه لمائى الزكاة .
- ٣٩٩ الحديث الخامس والسادس : عقوبة مانعى الزكاة يوم القيامة .
- ٤٠٣ الحديث السابع : نصاب الزكاة في الفضة والإبل والحيوب .
- ٤٠٥ الحديث الثامن : عظم أجر الصدقة وإن قلت .
- ٤٠٧ الحديث التاسع : إخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستقبل وغنى المسلمين .
- ٤٠٨ الحديث العاشر : كثرة المال من علامات الساعة .
- ٤٠٩ الحديث الحادى عشر : بشارته صلى الله عليه وسلم بالناس بالأمان وكثرة المال .
- ٤١١ الحديث الثانى عشر : كثرة المال وقلة الرجال وكثرة النساء يسبب الحروب .
- ٤١٢ الحديث الثالث عشر : حرص الصحابة على الصدقة والزكاة والمبادرة إلى إخراجها .
- ٤١٣ الحديث الرابع عشر : تربية البنات الصالحة ستر من النار .
- ٤١٤ الحديث الخامس عشر : فضل إخراج الصدقة في حياة الإنسان وهو صحيح الجسم .
- ٤١٥ الحديث السادس عشر : حث الرسول صلى الله عليه وسلم نساءه على الصدقة .
- ٤١٨ الحديث السابع عشر : جواز الصدقة على غير من يستحقونها إن كان حال من يأخذونها مجهولاً .
- ٤١٩ الحديث الثامن عشر : النية تجزى في الصدقة وإن لم يدر صاحبها لمن أعطها .
- ٤٢١ الحديث التاسع عشر : جواز تصدق المرأة من مال زوجها من غير إفساد .

- ٤٢٣ الحديث العشرون والحادى والعشرون : الأولى فى الصدقة وحث رسول الله صلى الله عليه وسلم على العفة .
- ٤٢٧ الحديث الثانى والعشرون : استجابته صلى الله عليه وسلم لحاجة السائل وحث الصحابة على الصدقة إن لم يكن عنده شئ .
- ٤٢٨ الحديث الثالث والعشرون : الحث على الصدقة دون معرفة كميتها .
- ٤٢٩ الحديث الرابع والعشرون : قبول صدقة المسلم فى الجاهلية .
- ٤٣١ الحديث الخامس والعشرون : للموكل بدفع الصدقة أجر .
- ٤٣٢ الحديث السادس والعشرون : دعاء الملائكة للمتصدق ودعاءهم على البخيل .
- ٤٣٤ الحديث السابع والعشرون : تشبيه البخيل والمنفق .
- ٤٣٥ الحديث الثامن والعشرون : الأمر بالصدقة حتى عمل المعروف .
- ٤٣٧ الحديث التاسع والعشرون : تصدقه صلى الله عليه وسلم بما عنده .
- ٤٣٨ الحديث الثلاثون : نصاب الزكاة .
- ٤٣٩ الحديث الحادى والثلاثون : عدم الجمع بين نوعين من المال ليبلغ النصاب ليتصدق به .
- ٤٤١ الحديث الثانى والثلاثون : الاهتمام بالزكاة وفرضيتها .
- ٤٤٢ الحديث الثالث والثلاثون : جواز دفع الزكاة من غير المال الذى يجب فيه :
- ٤٤٤ الحديث الرابع والثلاثون : كتاب أبى بكر رضى الله عنه إلى أنس بتحديد الزكاة ونصابها .
- ٤٤٧ الحديث الخامس والثلاثون : عدم جواز إخراج الزكاة من الأموال التى فيها عيوب :
- ٤٤٨ الحديث السادس والثلاثون : زيادة فى الحديث الأول بتوجيه كرائم أموال الناس .
- ٤٤٩ الحديث السابع والثلاثون : حب الصحابة للإنفاق فى سبيل الله ... « لن تنالوا البر حتى تنفقوا » الآية .
- ٤٥١ الحديث الثامن والثلاثون : أفضل الصدقة على الأقربين .
- ٤٥٣ الحديث التاسع والثلاثون : حديث ليس على المسلم فى فرسه وغلामه صدقة :
- ٤٥٤ الحديث الأربعون : موعظته صلى الله عليه وسلم وخوف فتنة الدنيا على أصحابه وسؤال أحد الصحابة هل يأتى الخير بالشر ؟
- ٤٥٨ الحديث الحادى والثانى والثالث والأربعون : الصدقة على الأقارب وأجرها .
- ٤٦٤ الحديث الرابع والأربعون : كرم الرسول عليه الصلاة والسلام وخصه على العفة والصبر .
- ٤٦٥ الحديث الخامس والسادس والأربعون : أمره صلى الله عليه وسلم بالعمل والتعفف عن سؤال الناس .

- ٤٦٧ الحديث السابع والأربعون : موعظته صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام في العفة وعفته رضى الله عنه .
- ٤٧٠ الحديث الثامن والأربعون : أخذ المال من غير إشراف نفس ولا سؤال .
- ٤٧٢ الحديث التاسع والأربعون : السؤال مذلة يوم القيامة .
- ٤٧٤ الحديث الخمسون : من هو المسكين .
- ٤٧٥ الحديث الحادى والخمسون : مشروعية الخرص .
- ٤٨٠ الحديث الثانى والخمسون : زكاة ما سقته السماء وما سقى بمياه الآبار .
- ٤٨١ الحديث الثالث والخمسون : منع أكل أموال الصدقة لأهل البيت .
- ٤٨٣ الحديث الرابع والخمسون : كراهة شراء ما خرج صدقة .
- ٤٨٥ الحديث الخامس والخمسون : الانتفاع بجلد الحيوانات الميتة .
- ٤٨٦ الحديث السادس والخمسون : أكله صلى الله عليه وسلم من الهدية .
- ٤٨٧ الحديث السابع والخمسون : اتقاء دعوة المظلوم .
- ٤٨٨ الحديث الثامن والخمسون : دعاءه صلى الله عليه وسلم للمتصدقين :
- ٤٨٩ الحديث التاسع والخمسون : حديثه صلى الله عليه وسلم عن قصة وقعت فى بنى إسرائيل :
- ٤٩١ الحديث الستون : زكاة الركائز :
- ٤٩٤ الحديث الحادى والستون : محاسبته صلى الله عليه وسلم لمن يرسلهم لجبى الزكاة :
- ٤٩٥ الحديث الثانى والستون : وسمه صلى الله عليه وسلم لإبل الصدقة .

أبواب صدقة الفطر

- ٤٩٦ الحديث الأول والثانى والثالث : مقدار صدقة الفطر ووقتها .

كتاب وجوب الحج وفضله

- ٥٠٤ وفيه ثلاثة وتسعون حديثاً فى مختلف أبواب الحج وأحكامه .

أبواب العمرة

- ٦٥٦ وفيه أربعة عشر حديثاً فى العمرة وأدبه صلى الله عليه وسلم لدى العودة من سفره .

أبواب الإحصر

- ٦٨١ وفيه خمسة أحاديث .

باب جزاء الصيد ونحوه

- ٦٨٩ وفيه قتل الحيوانات الضاربة والنهى عن سفر المرأة إلا مع محرم ، والنهى عن تعذيب النفس وإن كان لطاعة .

فضائل المدينة

- ٧٢٣ وفيها سبعة عشر حديثاً .

كتاب الصوم

صفحة

- ٧٥٨ الحديث الأول إلى الرابع : فضل الصائم عند الله وأدب الصائم وفضل رمضان :
- ٧٧١ الحديث الخامس : أول رمضان برؤية الهلال .
- ٧٧٢ الحديث السادس : خروج الصوم عن كونه امتناع عن الأكل والشرب بل الامتناع عن المعاصي .
- ٧٧٤ الحديث السابع : فرحتان للصائم .
- ٧٧٥ الحديث الثامن : الصوم حصن للمسلم من المعاصي .
- ٧٧٦ الحديث التاسع : آخر رمضان برؤية الهلال .
- ٧٧٨ الحديث العاشر والحادي عشر والثاني عشر : رؤية الهلال تحديد للشهر بين الثلاثين وتسع وعشرين .
- ٧٨٣ الحديث الثالث عشر : كراهة صيام يوم الشك إلا أن يكون عادة كصوم الاثنين والخميس .
- ٧٨٥ الحديث الرابع عشر : أول مشروعية الصيام وتيسير الله سبحانه على عباده .
- ٧٨٨ الحديث الخامس عشر : تفسير الآية « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » .
- ٧٩١ الحديث السادس عشر : إمساكه صلى الله عليه وسلم قبل الأذان .
- ٧٩٢ الحديث السابع عشر : أمره صلى الله عليه وسلم بالسحور لما فيه من تقوى على طاعة الله .
- ٧٩٤ الحديث الثامن عشر : في صيام عاشوراء .
- ٧٩٦ الحديث التاسع عشر : الجنابة لا تمنع الصوم .
- ٧٩٧ الحديث العشرون : في قبلة الصائم .
- ٨٠٠ الحديث الحادي والعشرون : الأكل والشرب لنسيان .
- ٨٠٢ الحديث الثاني والعشرون : كفارة الإفطار العمد .
- ٨٠٨ الحديث الثالث والعشرون : الحجامة لا تفسد الصيام .
- ٨٠٩ الحديث الرابع والعشرون : صيامه صلى الله عليه وسلم في السفر .
- ٨١١ الحديث الخامس والعشرون : رخصة الإفطار في السفر .
- ٨١٢ الحديث السادس والعشرون إلى التاسع والعشرين : الفطر في السفر .
- ٨١٧ الحديث الثلاثون والحادي والثلاثون : في قضاء الصيام عن الميت .
- ٨٢١ الحديث الثاني والثلاثون : وقت الإفطار .
- ٨٢٢ الحديث الثالث والثلاثون : تعجيل الفطر .
- ٨٢٤ الحديث الرابع والثلاثون : الإفطار خطأ .
- ٨٢٥ الحديث الخامس والثلاثون : في صيام عاشوراء ،

- ٨٢٧ الحديث السادس والسابع والثلاثون : المنع من صيام الوصال .
 ٨٣٣ الحديث الثامن والثلاثون : توازن الحقوق بين الله والنفس والأهل .
 ٨٣٧ الحديث التاسع والثلاثون : صومه وفطره صلى الله عليه وسلم في النوافل .
 ٨٣٨ الحديث الأربعون : إن الله لا يمل حتى تملوا .
 ٨٣٩ الحديث الحادى والأربعون : بعض شمائله الشريفة صلى الله عليه وسلم .
 ٨٤١ الحديث الثانى والأربعون : حديث لاصام من صام الأبد .
 ٨٤٣ الحديث الثالث والأربعون : تخصيصه الدعاء صلى الله عليه وسلم لأم سليم ولأنس
 رضى الله عنهما وهو صائم .
 ٨٤٦ الحديث الرابع والأربعون : أمره صلى الله عليه وسلم عمران رضى الله عنه بصوم
 النفل .
 ٨٤٧ الحديث الخامس والسادس والأربعون : النهى عن صوم يوم الجمعة منفرداً .
 ٨٤٩ الحديث السابع والأربعون : كثرة عبادته صلى الله عليه وسلم .
 ٨٥٠ الحديث الثامن والأربعون : صيام أيام التشريق لمن لم يجد الهدى .
 ٨٥٢ الحديث التاسع والأربعون والحديث الخمسون : في صيام عاشوراء .

كتاب صلاة التراويح

- ٨٥٨ مشروعية سنة صلاة التراويح .

باب فضل ليلة القدر

- ٨٦٩ وفيه خمسة أحاديث .

أبواب الاعتكاف في المساجد كلها

- ٨٨٠ الحديث الأول : اعتكافه صلى الله عليه وسلم في العشر الأواخر من رمضان .
 ٨٨٢ الحديث الثانى : دخول البيت لحاجة أثناء الاعتكاف .
 ٨٨٣ الحديث الثالث : نذر الاعتكاف في الجاهلية والوفاء به في الإسلام .
 ٨٨٥ الحديث الرابع : اعتكاف النساء .
 ٨٨٧ الحديث الخامس : جواز خروج المعتكف وقيامه بالأمور المباحة من الحديث
 مع زائر أو توديعه .
 ٨٩١ الحديث السادس : اعتكافه صلى الله عليه وسلم .

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالنقطة الصناعية بالعباسية

تليفون " ٨٢٦٢٨ القاهرة

عَوْنُ الْبَارِي

لِحَلِّ أَدَلَّةِ الْبُخَارِيِّ

لِلإمام العلامة

أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البخاري

شرح كتاب

التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

الجزء الثالث

حقوق الطبع والنقل محفوظة للناسخ

الناسخ

دار الرشيد

حلب - سوريا

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيوع

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب البيوع) *

جمع بيع ، وجمع لاختلاف أنواعه ، كبيع العين وبيع الدين وبيع المنفعة ، والصحيح والفساد وغير ذلك ، وهو نقل ملك إلى الغير بثمن ، والشراء قبوله ، ويطلق كل منهما على الآخر ، وأجمع المسلمون على جواز البيع ، والحكمة تقتضيه ، لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً ، وصاحبه قد لا يبدل له . ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج . وقوله سبحانه : « أحل الله البيع » أصل في جوازه . وللعلماء فيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص ، فإن اللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع ، فيقتضى إباحة الجميع ، لكن قد منع الشارع بيوعاً أخرى وحرّمها ، فهو عام في الإباحة ، مخصوص بما يدل الدليل على منعه ، وقيل عام أريد به الخصوص وقيل مجمل بينته السنة . وكل هذه الأقوال تقتضى أن المفرد المحلى بالألف واللام يعم . وقوله تعالى : « إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم » أولها دال على إباحة البيوع المؤجلة ، وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحالية ، والمعتبر فيه مجرد التراضي ، وحقيقته لا يعلمها إلا الله تعالى ، والمراد هنا أمارته ، كالإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه ، وكالتعاطى عند القائل به . وعليه أهل العلم . وينعقد بالإشارة والكناية من قادر على النطق . ولم يرد ما يدل على ما اعتبره بعض الفقهاء والعلماء من ألفاظ مخصوصة وأنه لا يجوز البيع بغيرها . وفي قوله تعالى : « تجارة عن تراض » دلالة على أن مجرد التراضي هو المناط فلا يعتبر غير ذلك ، ولا بد من الدليل عليه بلفظ أو تلميح بأي لفظ وقع ، وعلى أى صفة كان ، وبأى لحظة مفيدة حصل .

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ : إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالاً فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي وَأَنْظُرُ أَىَّ زَوْجَتِي هَوَيْتَ نَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا ، فَإِذَا حَلَّتْ تَزَوَّجْتُهَا . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ ، هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ ؟ قَالَ : سُوقُ قَيْنُقَاعَ ، فَغَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، فَاتَى بِأَقِطٍ وَسَمْنٍ ، ثُمَّ تَابَعَ الْغَدُو ، فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَثَرُ الصُّفْرَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَزَوَّجْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : وَمَنْ ؟ قَالَ : امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ : كَمْ سَقَّتَ إِلَيْهَا ؟ قَالَ : زِنَةَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ ، أَوْ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ .

(عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال : لما قدمنا المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيني وبين سعد بن الربيع) الأنصارى الخزرجى النقيب البدرى ، وآخى بالمد ، أى جعلنا أخوين ، وكان ذلك بعد قتلومه المدينة بخمسة أشهر ، وكانوا يتوارثون بذلك دون القرابة حتى نزلت : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض » (فقال سعد بن الربيع) لعبد الرحمن ابن عوف (إني أكثر الأنصار مالا فأقسم لك نصف مالى وانظر أى زوجتى هويت) بلفظ المثني المضاف إلى ياء المتكلم ، واسم إحدى زوجتيه عمرة بنت حزم كما سماها إسماعيل القاضى فى أحكامه ، والأخرى لم تسم ، وهويت بمعنى أحييت (نزلت لك عنها) أى طلقها لأجلك (فإذا حلت) أى انقضت عدتها . قال ابن التين : كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم الأنصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة (تزوجتها ، فقال له عبد الرحمن : لا حاجة لى فى ذلك ، هل من سوق فيه تجارة) هذا

موضع الترجمة ، والسوق يذكر ويؤنث (قال) سعد (سوق قينقاع) غير مصروف على إرادة القبيلة ، وبالصرف على إرادة الحى . وحكى فى التنقيح تثليث نونه ، وهم بطن من اليهود أضيف إليهم السوق ، قال (فغدا إليه) أى إلى السوق (عبد الرحمن فأنى بأقط) لبن جامد معروف (وسمن) اشتراهما منه ، قال (ثم تابع الغلو) بلفظ المصدر ، أى تابع الذهاب إلى السوق للتجارة (فما ليث أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة) أى الطيب الذى استعمله عند الزفاف (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) له (تزوجت ؟ قال نعم ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن) أى من التى تزوجتها (قال) تزوجت (امرأة من الأنصار) هى ابنة أبى الحيسر أنس بن رافع الأنصارى الأوسى ولم تسم (قال : كم سقت إليها) أى كم أعطيت لها مهراً (قال) سقت (زنة نواة) أى خمسة دراهم (من ذهب) وعن بعض المالكية : هى ربع دينار : وعن أحمد : ثلاثة دراهم وثلاث (أو نواة من ذهب) شك الراوى (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أولم) اتخذ وليمة ، وهى الطعام للعرس ندباً قياساً على الأضحى وسائر الولائم . وفى قول « وجوباً » لظاهر الأمر (ولو بشاة) أى مع القدرة ، وإلا فقد أولم صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير كما فى البخارى ، وعلى صفية بتمر وسمن وأقط . والغرض من هذا الحديث هنا اشتغال بعض الصحابة بالتجارة فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره على ذلك . وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها . ورواة هذا الحديث كلهم مدينون ، وظاهره الإرسال ، لكنه متصل على الصحيح .

الحديث الثاني

عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْحَلَالُ بَيْنٌ وَالْحَرَامُ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شَبَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتَرَكَ ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ ، وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ مَنْ يَرْتَعِ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ .

(عن الثعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الحلال بين (واضح لا يخفى حله ، وهو ما علم ملكه يقيناً) والحرام بين (واضح لا يخفى حرمة ، وهو ما علم ملكه لغيره) وبينهما (أى الحلال والحرام الواضحين) أمور مشتبهة (بفتح التاء وكسر الباء بلفظ التوحيد ، أى مشتبهة على بعض الناس لا يدرى أهى من الحلال أم من الحرام لا إنها فى نفسها مشتبهة ، لأن الله تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم مبيناً للأمة جميع ما يحتاجونه فى دينهم . كذا قرره البرماوى كالكرمانى . قال فى الفتح : فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء ، وهو صحيح ، لأن الشيء إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله ، أو لا ينص على واحد منهما ، فالأول : الحلال البين ، والثانى : الحرام البين ، فعنى قوله « بين » أى لا يحتاج إلى بيانه أو يشترك فى معرفته كل أحد . والثالث مشتبهة لخفائه ، فلا يدرى هل هو حرام أو حلال ، وما كان هذا سبيله ينبغى اجتنابه ، لأنه إن كانت فى نفس الأمر حراماً فقد برىء من تبعها ، وإن كانت حلالاً فقد أجز على تركها بهذا القصد ، لأن الأصل فى الأشياء مختلف فيه حظراً وإباحة ، والأولان قد يردان جميعاً ، فإن علم المتأخر منهما وإلا فهو من حيز القسم الثالث ، والمراد أنها مشتبهة على بعض الناس بدليل قوله : لا يعلمها كثير من الناس ، وقد توارد أكثر الأئمة المخرجين له على إirاده فى كتاب البيوع ، لأن الشبهة فى المعاملات تقع فيها كثيراً ، وله تعلق أيضاً بالنكاح وبالصيد والذبائح والأطعمة والأشربة وغير

ذلك مما لا يخفى . وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل . قاله البغوى فى شرح السنة : واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه ، لأنه من جملة ما لم يستبين ، لكن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يعلمها كثير من الناس » يشعر بأن منهم من يعلمها . ١ هـ . وقال ابن المنير : فيه دليل على بقاء الجماعات بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، خلافاً لمن منع ذلك . وتأول ذلك من قوله تعالى : « ما فرطنا فى الكتاب من شئ » وإنما المراد أن أصول البيان فى كتاب الله تعالى ، فلا مانع من الإجمال والاشتباه حتى يستنبط له البيان ، ومع ذلك قد يتعذر البيان ويبقى التعارض فلا يطلع على ترجيح فيكون البيان حينئذ الاحتياط والاستبراء للعرض والدين ، والأخذ بالأشد على قول ، أو يتخير المجتهد على قول ، أو يرجع إلى البراءة الأصلية . وكل ذلك بيان يرجع إليه عند الاشتباه من غير أن يمحذ الإجمال أو الإشكال ، قال الحافظ ابن حجر : وفى الاستدلال بذلك نظر ، إلا أن أراد به مجمل فى حق بعض دون بعض ، أو أراد الرد على منكرى القياس ، فيحتمل ما قاله ، والله أعلم .

(فن ترك ماشبه عليه من الإثم) بضم الشين وكسر الباء المشددة (كان لما استبان) أى ظهر تحريمه (أترك ، ومن اجتراً) من الجراءة (على ما يشك) بفتح أوله وضم ثانيه وبالعكس مبيناً للمفعول (فيه من الإثم أو شك) أى قرب (أن يواقع ما استبان) أى ظهر حرمة ، فينبغى اجتناب ما اشتبه . قال فى الفتح : إن الشئ إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه ، فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته ، فإذا شك لم يزل التحريم لإيقين والثانى كالطهارة إذا حصلت لا ترتفع إلا بيقين الحدث . ومن أمثلته : من له زوجة أو عبد وشك هل طلق أو أعتق فلا عبدة بذلك وهما على ملكه . والثالث ما لا يتحقق أصله وتردد بين الحظر والإباحة فالأولى تركه . ١ هـ .

وزاد فى حديث : ألا وإن لكل ملك حمى (والمعاصى) التى حرمها كالقتل والسرقة (حمى الله ، من يرتع حول الحمى يوشك) أى يقرب (أن يواقع) أى يقع فيه ، لأن متعاطى الشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يعتمد ، أو يقع فيه لاعتياده التساهل ، شبه المكلف بالراعى ، والنفس البهيمية بالأنعام ، والمشبهات بما حول الحمى والمعاصى بالحمى ، وتناول المشبهات بالرتع حول الحمى فهو تشبيه بالحسوس الذى لا يخفى حاله ، ووجه التشبيه حصول العقاب

بعدم الاحتراز فى ذلك ، كما أن الراعى إذا جره رعيه حول الحمى إلى وقوعه استحق العقاب لذلك ، فكذا من أكثر من الشبهات وتعرض لمقدماتها وقع فى الحرام فاستحق العقاب . قال فى فتح البارى : واختلف فى حكم المشبهات ، فقليل التحريم وهو مردود ، وقيل الوقف وهو كالخلاف فيما قبل الشرع .

وحاصل ما فسر به العلماء أن المشبهات أربعة أشياء ، أحدها : تعارض الأدلة . ثانيها : اختلاف العلماء ، وهى منتزعة من الأولى . ثالثها : أن المراد بها قسم المكروه لأنه يجتذبه جانب الفعل والترك . رابعها : المراد بها المباح . ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على تساوى الطرفين من كل وجه ، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج . وقد كان بعضهم يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام . والمباح عقبة بين العبد وبين المكروه ، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومكى وكوفى وبخارى ، وإنما كرر طريقه رداً على ابن معين حيث حكى عن أهل المدينة أن النعمان لم يصح له سماع من النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وقد أخرج حديثه هذا الحميدى فى مسنده عن ابن عيينة ، فصرح فيه بتحديث أبى فروة له ، وسمع أبى فروة من الشعبى ، وسمع الشعبى من النعمان ، وسمع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ
إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مَنَى فَأَقْبَضَهُ ، قَالَتْ :
فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ : ابْنُ أَخِي قَدْ عَهَدَ
إِلَيَّ فِيهِ ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ : أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي ، وَلِدَ عَلَى
فِرَاشِهِ ، فَتَسَاوَقَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
ابْنُ أَخِي كَانَ قَدْ عَهَدَ إِلَيَّ فِيهِ ، فَقَالَ : عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ
أَبِي ، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ لَكَ
يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ
وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَخْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ لِمَا رَأَى مِنْ شَبهِهِ بِعُتْبَةَ ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عتبة بن أبي وقاص) هو الذي
كسر ثنية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وقعة أحد . فأتى على شركه ، وقد
ذكر ابن الأثير في أسد الغابة ما يقتضي أنه أسلم ، فإله أعلم . قاله الحافظ زين الدين
العراقي : وقال في الإصابة : لم أر من ذكره في الصحابة إلا ابن منده . وقد
اشتد إنكار أبي نعيم عليه في ذلك ، قال : ما علمت له إسلاماً ، بل روى
عبد الرزاق عن مقسم أن عتبة لما كسر رباعية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دعا عليه أن لا يحول عليه الحول حتى يموت كافراً ، فإله أعلم . فإله أعلم .
مات كافراً إلى النار ، وحينئذ فلا معنى لإيراده في الصحابة (عهد) أي
أوصى (إلى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد العشرة ، وهو أول من رمى بسهم
في سبيل الله ، وأحد من فداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبيه وأمه

(أن ابن وليدة زمعة) بن قيس العامري ، أى جاريته ، ولم تسم ، واسم ولدها صاحب القصة عبد الرحمن . وزمعة بفتح الزاى وسكون الميم . ولأبى ذر بفتحيتين . قال الوقشي : وهو الصواب (منى فاقبضه) وأصل هذه القصة كما فى القسطلانى : أنه كانت لهم فى الجاهلية إماء يزنين ، وكانت السادة تأتين فى خلال ذلك ، فإذا أتت إحداهن بولد فربما بدعيه السيد وربما يدعيه الزانى ، فإذا مات السيد ولم يكن ادعاه ولا أنكره فادعاه ورثته لحق به ، إلا أنه لا يشارك مستلحقه فى ميراثه إلا أن يستلحقه قبل القسمة ، وإن كان السيد أنكره لم يلحق به ، وكان لزمعة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعليها ضريبة وهو يلم بها ، فظهر بها حمل كان سيدها يظن أنه من عتبة أخى سعد ، فعهد عتبة إلى أخيه سعد قبل موته أن يستلحق الحمل الذى بأمة زمعة (قالت) عائشة (فلما كان عام الفتح أخذه) أى الولد (سعد بن أبى وقاص وقال) أى سعد : هو (ابن أخى) عتبة (قد عهد إلى فيه) أن أستلحقه به (فقام عبد بن زمعة) بغير إضافة ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامري ، أسلم يوم الفتح ، وهو أخو سودة أم المؤمنين (فقال) هو (أخى وابن وليدة أبى) أى جاريته (ولد على فراشه ، فتساوقا) أى فتدافعا بعد تخاصمهما وتنازعهما فى الولد (إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال سعد : يا رسول الله) هو (ابن أخى) عتبة ، كان (قد عهد إلى فيه) أن أستلحقه به (فقال عبد بن زمعة) هو (أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هو) أى الولد (لك يا عبد بن زمعة) وفيه قولان : أحدهما : معناه هو أخوك إما بالاستلحاق وإما من القضاء يعلمه ، لأن زمعة كان صهره صلى الله عليه وآله وسلم ، والد زوجته . ويؤيده ما فى المغازى عند البخارى : هو لك فهو أخوك يا عبد . وأما ما عند أحمد فى مسنده والنسائى فى سننه من زيادة : ليس لك بأخ فاعلها البيهقى : وقال المنذرى : إنها زيادة غير ثابتة . والثانى : أن معناه هو لك ملكاً لأنه ابن وليدة أبيك من غيره ، لأن زمعة لم يقرّ به ولا شهد عليه ، فلم يبق إلا أنه عبد تبعاً لأمة . وهذا قاله بن جرير (ثم قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : الولد) تابع (للفراش) أى لصاحب الفراش ، زوجاً أو سيداً ، وهو لفظ عام ورد على سبب خاص ، وهو معتبر العموم عند الأكثر نظراً لظاهر اللفظ .

وقيل هو مقصور على السبب لوروده فيه . والأول أولى . ثم إن صورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول فيه عند الأكثر من العلماء لوروده فيها فلا يخص منه بالاجتهاد . قال الشيخ تقي الدين السبكي : وهذا عندي ينبغي أن يكون إذا دلت قرائن حالية أو مقالية على ذلك أو على أن اللفظ العام يشمل بطريق لاحالة ، وإلا فقد ينازع الخصم في دخوله وضعاً تحت اللفظ العام ويدعى أنه قد يقصد المتكلم باللفظ العام إخراج السبب وبيان أنه ليس داخلاً في الحكم . فإن للحنفية القائلين : إن ولد الأمة المستفرشة لا يلحق سيدها ما لم يقرّ به نظراً إلى أن الأصل في إلحاق الإقرار أن يقولوا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الولد للفراش . وإن كان وارداً في أمة فهو وارد لبيان حكم ذلك الولد ، وبيان حكمه إما بالثبوت أو بالانتقاء ، فإذا ثبت أن الفراش هي الزوجة لأنها هي التي يتخذ لها الفراش غالباً ، وقال : « الولد للفراش » كان فيه حصر أن الولد للحرّة ، وبمقتضى ذلك لا يكون للأمة ، فكان فيه بيان الحكمين جميعاً : نفى السبب عن المسبب وإثباته لغيره ، ولا يليق به دعوى القطع ها هنا ، وذلك من جهة اللفظ . وهذا في الحقيقة نزاع في أن اسم الفراش هل هو موضوع للحرّة والأمة الموطوءة أو للحرّة فقط : فالحنفية يدعون الثاني فلا عموم عندهم له في الأمة فتخرج المسألة حينئذ من باب العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب . نعم قوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث : هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش (وللعاهر الحجر) أي للزاني الخفية . بهذا التركيب يقتضى أنه ألحقه به على حكم السبب فيلزم أن يكون مراداً من قوله للفراش ، فليتنبه لهذا البحث فإنه نفيس جداً . وبالجمله فهذا الحديث أصل في إلحاق الولد بصاحب الفراش وإن طرأ عليه وطء محرّم ، والزاني لا حق له في الولد . والعرب تقول في حرمان الشخص : له الحجر وله التراب . وقيل : هو على ظاهره ، أي الرجم بالحجارة . وضعف بأنه ليس كان زان يرجم بل المحصن ، وأيضاً فلا يلزم من رجمه نفى الولد ، والحديث إنما هو في نفيه عنه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لسودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم : احتجبي منه) أي من ابن زمعة المتنازع فيه (يا سودة) والأمر للنذب والاحتياط ، وإلا فقد ثبت نسبه وأخوته لها في ظاهر الشرع (لما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (من شبهه) أي الولد

المتخاصم فيه (بعتبة) بن أبي وقاص (فما رآها) عبد الرحمن المستلحق (حتى لقي الله عز وجل) أى مات ، والاحتياط لا ينافي ظاهر الحكم . وفيه جواز استلحاق الوارث نسباً للمورث ، وأن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفراش ، فلذلك لم يعتبر الشبه الواضح ، وهذا موضع الترجمة ، لأن إلحاقه بزمعة يقتضى أن لا تحتجب منه سودة ، والشبه بعتبة يقتضى أن تحتجب ، والمشبهات ما أشبهت الحلال من وجه والحرام من وجه ، فاندفع اعتراض الداودي حيث قال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء . وقال ابن القصار : إنما حجب سودة منه لأن للزوج أن يمنع زوجته من أخيها وغيره . وقال غيره : بل وجب ذلك لغلظ أمر الحجاب فى حق أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع فى حق الأعرابي الذى قال له : لعله نزع عرق . وهذا الحديث أخرجه البخارى فى مواضع ، ومسلم والنسائى فى الطلاق ، والله أعلم .

الحديث الرابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنَّ قَوْمًا قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُّوهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها قالت : إن قوماً قالوا : يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه) عند الذبح (أم لا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : سموا الله عليه وكلوه) واستدل به على أن التسمية ليست شرطاً لصحة الذبح . وغرض البخارى هنا بيان ورع الموسوسين ، كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم انفلت منه ، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدرى أماله حرام أم حلال . وليست هناك علامة تدل على الحرمة ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ، ويكون دليل الإباحة قوياً وتأويله ممتنع أو مستبعد . وهذا الحديث أصل فى تحسين الظن بالمسلم ، وأن أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر . قال الغزالي : الورع أقسام : ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ، وورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام ، وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين . قال : ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة ، أى أعم من أن يكون ذلك المتروك حراماً أم لا . ٥١ .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ أَمِنَ الْحَلَالَ أَمْ مِنَ
الْحَرَامِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أنه (قال : يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه ، أمن الحلال أم من
الحرام) ولأحمد : ليأتين على الناس زمان . وللنسائي من وجه آخر : يأتي
على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال ، من حل أو حرام ،
قال ابن التين : أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بهذا تحذيراً من فتنة المال ، وهو
من بعض دلائل نبوته صلى الله عليه وآله وسلم لإخباره بالأمور التي لم تكن
في زمنه . ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين ، وإلا فأخذ المال من الحلال
ليس مذموماً من حيث هو ، والله أعلم . كذا في الفتح ونسب القسطلاني هذا
القول إلى السفاقي . وبالجملة في الحديث ذم ترك التحري في المكاسب .

الحديث السادس

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : كُنَّا تَاجِرَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّرْفِ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ يَدًا يَبِيدُ فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ كَانَ نِسَاءً فَلَا يَصْلُحُ .

(عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهما قالا : كننا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فسألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصرف) وهو بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، أو أحدهما بالآخر (فقال : إن كان يداً بيد) أى متقايضين فى المجلس (فلا بأس) به (وإن كان نساء) بفتح النون والسين ممدوداً ، وفى رواية : نسيئاً بكسر السين ثم ياء مهموزاً ، أى متأخراً (فلا يصلح) واشترط القبض فى الصرف متفق عليه ، وإنما الاختلاف فى التفاضل بين الجنس الواحد . وموضع الترجمة قوله : وكنا تاجرين . والحديث رواه مسلم والنسائى فى البيوع .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا فَرَجَعْتُ ، فَفَرَّغَ عُمَرُ ، قَالَ : أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَيْسٍ ، ائْذَنُوا لَهُ ، قِيلَ : قَدْ رَجَعَ ، فَدَعَانِي ، فَقُلْتُ : كُنَّا نُوْمِرُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَسَأَلْتُهُمْ ، فَقَالُوا : لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، فَذَهَبْتُ بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، فَقَالَ عُمَرُ : أَخْفِي عَلَى هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَلَهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، يَغْنَى الْخُرُوجَ إِلَى التَّجَارَةِ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : استأذنت على عمر) بن الخطاب رضى الله عنه . وفي رواية ذكرها البخارى فى الاستئذان : ثلاثاً (فلم يؤذن لى وكأنه) أى عمر (كان مشغولاً) بأمر من أمور المسلمين (فرجعت ففرغ عمر) من شغله (فقال : ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس) أبى موسى الأشعرى (ائذنوا له) بالدخول (قيل : قد رجع) فبعث عمر ورائى فحضرت (فدعانى) وقال : لم رجعت (فقلت : كنا نؤمر بذلك) أى بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن (فقال) عمر (تأتيني على ذلك) أى على الأمر بالرجوع (بالبينة) زاد مالك فى الموطأ : فقال عمر لأبى موسى : أما إني لم أتهمك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحينئذ فلا دلالة فى طلبه البينة على أنه لا يحتج بخبر الواحد ، بل أراد سد الباب خوفاً من غير أبى موسى أن يختلق كذباً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الرغبة والرغبة (فانطلقت إلى مجلس الأنصار فسألته) عن ذلك (فقالوا : لا يشهد لك على هذا) الذى أنكره عمر (إلا أصغرنا أبو سعيد) سعد بن مالك (الخدرى) أشاروا إلى أنه حديث مشهور بينهم حتى إن أصغرهم سمعه من النبى صلى الله

عليه وآله وسلم (فذهبت بأبي سعيد الخدري) إلى عمر فأخبره أبو سعيد بذلك (فقال عمر : أخفى عليّ هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفيه أن بعض الأحكام قد كان يخفى على بعض كبراء الصحابة كالخليفة الراشد ، فكيف بمن دونه من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين . وقد ذكرت في كتابي الجنة بالأسوة الحسنة طرفاً من هذا الباب فراجعه (ألهاني) أى شغلني (الصفق بالأسواق ، يعنى) عمر رضى الله عنه بذلك (الخروج إلى تجارة) وفي رواية : إلى التجارة ، أى شغله ذلك ، وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة هوأ لأنها ألهته عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الأوقات حتى حضر من هو أصغر منى ما لم أحضره من العلم . وفيه أن طلب الدنيا يمنع من استفادة العلم . وقد كان احتياج عمر إلى السوق لأجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس . وهذا موضع الترجمة . وفي ذلك رد على من ينتطح في التجارة فلا يحضر الأسواق ويتخرج منها ، لكن يحتمل أن تخرج من يتخرج لغلبة المنكرات في الأسواق في هذه الأزمنة بخلاف الصدر الأول ، ويؤيده قوله تعالى : « فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » وهو طلب الرزق . واللهو مطلقاً : ما يلهي ، سواء كان حراماً أو حلالاً . وفي الشرع ما يحرم فقط . وفي الحديث إباحة الخروج للتجارة . وأن قول الصحابي : كنا نؤمر بكذا ، له حكم الرفع . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الاعتصام ، ومسلم في الاستئذان ، وأبو داود في الأدب .

الحديث الثامن

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من سره) أى أفرحه (أن يبسط له فى رزقه أو ينسأ) أى يؤخر (له فى أثره) أى فى بقية عمره (فليصل رحمه) أى كل ذى رحم محرم أو الوارث أو القريب ، وقد يكون بالمال وبالخدمة وبالزيارة . قال العلماء : معنى البسط فى الرزق : البركة فيه ، وفى العمر حصول القوة فى الجسد ، لأن صدقة أقاربه صدقة والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ويزكو ، لأن رزق الإنسان يكتب وهو فى بطن أمه ، فلذلك احتيج إلى هذا التأويل ، أو المعنى : أنه يكتب مقيداً بشرط ، كأن يقال : إن وصل رحمه فله كذا وإلا فكذا . والمعنى بقاء ذكره الجميل بعد الموت فكأنه لم يميت وأعرب الحكيم الترمذى فقال : المراد بذلك قلة البقاء فى البرزخ . وقال ابن قتيبة : يحتمل أن يكتب أجل العبد مائة سنة وتركية عشرين ، فإن وصل رحمه زاده التركية . وقال غيره : المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل ، فالأول يدخل فيه التغيير وتوجيهه أن المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن حتى لا يعلق عليه الحكم فذلك الظاهر الذى اطلع عليه الملك هو الذى تدخله الزيادة والنقص والحو والإثبات ، والحكمة فيه إبلاغ ذلك إلى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة . وفى كتاب الترغيب والترهيب للحافظ أبى موسى المدبني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إن الإنسان ليصل رحمه وما بقى من عمره إلا ثلاثة أيام فيزيد الله تعالى فى عمره ثلاثين سنة ، وإن الرجل ليقطع رحمه وقد بقى من عمره ثلاثون سنة فينقص الله تعالى من عمره حتى لا تبقى منه إلا ثلاثة أيام » ثم قال : هذا حديث حسن . ومن حديث إسماعيل بن عياش عن داود بن عيسى قال : مكتوب فى التوراة : صلة الرحم وحسن الخلق وبر القرابة يعمر الديار ويكثر الأموال ويزيد فى الآجال ، وإن كان القوم كفاراً . قال أبو موسى : يروى هذا من طريق أبى سعيد الخدرى مرفوعاً عن التوراة .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنْخَةٍ ، قَالَ : وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرْعاً لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعيراً لِأَهْلِهِ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعٌ بُرٌّ وَلَا صَاعٌ حَبٌّ ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَتَسْعَ نِسْوَةٌ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أنه مشى إلى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم بخبز شعير وإهالة) بكسر الهمزة : الإلية ، أو ما أذيب من الشحم ، أو كل ما يؤتدم به من الأدهان أو الدسم الجامد على المرقعة (سنخة) بفتح السين وكسر النون وفتح المعجمة ، أى متغيرة الرائحة من طول المكث . وروى : زنتحة بالزاي ، كذا في القسطلاني ، قال (ولقد رهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعاً له) من حديد تسمى ذات الفضول ، وهى ما يلبس في الحرب (بالمدينة عند يهودى) هو أبو الشحم كما في مسند الشافعى ومبهمات الخطيب ، ورواه البيهقي ، قيل وإنما لم يرهنه عند أحد من مياسير الصحابة حتى لا يبقى لأحد عليه منة لو أبرأ منه (وأخذ منه شعيراً) ثلاثين صاعاً أو عشرين أو أربعين ، أو وسقاً واحداً من شعير ، والأول عند البخارى من حديث عائشة ، والثاني فى أخرى عنده ، والثالث عند البزار عن ابن عباس ، والرابع عند عبد الرزاق (لأهله) أى لأزواجه المطهرات وكنّ تسعاً . قال أنس (ولقد سمعته) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) وهذا من كلام أنس ، قاله فى الفتح ، وقيل من كلام قتادة ، والضمير فى سمعته لأنس ، قاله البرماوى كالكرماني ، وانتصر له العيني ، لأن فى نسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوع إظهار بعض الشكوى وإظهار الفاقة على سبيل المبالغة ، وليس ذلك يذكر فى حقه صلى الله عليه وآله وسلم . وأقول : قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مظهراً للسبب فى شرائه إلى أجل كذا ، وذكر حقيقة الحال ولم يرد

به الشكوى حتى يرد عليه ما قاله العيني ، وهو إخراج للسياق عن ظاهره بغير دليل (ما أمسى عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم صاع بر ولا صاع حب) تعميم بعد تخصيص . قال البرماوى : وآل مقحمة (وإن عنده لتسع نسوة) ، وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من التقلل من الدنيا اختياراً منه . وفي الحديث جواز البيع إلى أجل ، ومعاملة اليهود وإن كانوا يأكلون أموال الربا ، كما أخبر الله تعالى عنهم ، ولكن مبايعتهم وأكل طعامهم مأذون لنا فيه بإباحة الله تعالى . وفيه معاملة من يظن أن أكثر ماله حرام ما لم يتيقن أن المأخوذ بعينه حرام . وجواز الرهن في الحضر وإن كان في التنزيل مقيداً بالسفر . ورجال هذا الحديث كلهم بصريون .

الحديث العاشر

عَنِ الْمُقَدَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ
دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ .

(عن المقدام) بكسر الميم وسكون القاف ابن معد يكرب الكندي
(رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : ما أكل
أحد طعاماً) وعند الإسماعيلي : ما أكل أحد من بني آدم طعاماً (قط خيراً)
أى أكلاً خيراً (من أن يأكل من عمل يده) فيكون أكل من طعام ليس من
كسب يده منى التفضيل على أكله من كسب يده ، وهو واضح ، ويحتمل
أن يكون صفة لطعاماً فيحتاج إلى تأويل أيضاً ، وذلك لأن الطعام في هذا
التركيب مفضل على نفس أكل الإنسان من عمل يده بحسب الظاهر ، وليس
المراد ، فيقال في تأويله الحرف المصدرى وصلته بمعنى مصادر مراد به المفعول ،
أى من مأكوله من عمل يده ، فتأمل ، ووجه الخيرية ما فيه من إيصال النفع
إلى الكاسب وإلى غيره وللسلامة عن البطالة المؤدية إلى الفضول ولكسر النفس
به وللتعفف عن السؤال (وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل
يده) في الدروع من الحديد ويبيعه لقوته ، وخص داود بالذكر لأن اقتصراره
في أكله على ما يعمل بيده لم يكن من الحاجة ، لأنه كان خليفة في الأرض ،
ولما ابتغى الأكل من طريق الأفضل ، ولهذا أورد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد ،
وهذا بعد تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا ، ولا سيما إذا ورد في شرعنا مدحه
وتحسينه مع عموم قوله تعالى : « فبهذا هم اقتده » . وقد كان نبينا صلى الله عليه
وآله وسلم يأكل من سعيه الذى يكسبه من أموال الكفار بالجهاد ، وهو أشرف
المكاسب على الإطلاق ، لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى وخذلان أعدائه
والنفع الأخرى . ووقع في المستدرک عن ابن عباس بسندواه : كان داود
زراداً ، وكان آدم حرثاً ، وكان نوح نجاراً ، وكان إدريس خياطاً ، وكان

موسى راعياً . وفي هذا الحديث فضل العمل باليد وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره غيره . وفيه أن التكسب لا يقدح في التوكل ، وأن ذكر الشيء بدليله أوقع في نفس سامعه . قال في الفتح : وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب . قال الماوردي : أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة ، قال والأرجح عندي أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل . وتعقبه النووي بحديث المقدام الذي في الباب وإن الصواب أن أطيب المكسب ما كان بعمل اليد ، قال : فإن كان زراعاً فهو أطيب المكاسب ، لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ، وأنا فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام للآدمي والدواب ، ولأنه لا بد فيه في العادة أن يؤكل بغير عوض . قلت : وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد ، وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله وخذلان أعدائه والنفع الآخروي قال : ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا . قلت : وهو مبني على ما بحث فيه من النفع المتعدي ، ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة ، بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعدي لما فيه من تهيئة أسباب ما يحتاج الناس إليه . والحق أن ذلك مختلف المراتب ، وقد تختلف الأحوال والأشخاص ، والعلم عند الله تعالى : قال ابن المنذر : إنما يفضل عمل اليد على سائر المكاسب إذا نصح العامل كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة . قلت : ومن شرطه أن لا يعتقد أن الرزق من الكسب ، بل من الله تعالى بهذه الوساطة ، ومن فضل العمل باليد الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللغو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة إلى الغير .

الحديث الحادى عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : رحم الله رجلاً سمحاً) بإسكان الميم ، من السماحة وهى الجود قال فى الفتح : المراد بالسماحة ترك المضاجرة ونحوها كالماكسة فى ذلك (إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى) أى طلب قضاء حقه بسهولة ، وهذا يحتمل الدعاء والخير ، وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ، ورجحه الداودى ويؤيد الثانى ما روى الترمذى عن زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكر فى هذا الحديث بلفظ : غفر الله لرجل كان قبلكم ، كان سهلاً إذا باع . . . الحديث . وهذا يشعر بأنه قصد رجلاً بعينه فى حديث الباب . قال الكرماني : ظاهره الإخبار ، لكن قرينة الاستقبال المستفاد من « إذا » تجعله دعاء ، وتقديره رجلاً يكون سمحاً . وقد يستفاد العموم من تقييده بالشرط . قال القسطلانى : قاله البرماوى وغيره . وفى رواية حكاه ابن التين : وإذا قضى ، أى أعطى الذى عليه بسهولة من غير مطل . وهذا الحديث أخرجه الترمذى ، وكذا ابن ماجه فى التجارات . ١ هـ . وللترمذى والحاكم من حديث أبى هريرة مرفوعاً : إن الله يحب سمح البيع ، سمح الشراء ، سمح القضاء . وللنسائى من حديث عثمان رفعه : أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً مشترياً وبائعاً وقاضياً ومقتضياً . ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو نحوه . وفيه الحض على السماحة فى المعاملة واستعمال معالى الأخلاق ، وترك المشاححة والحض على ترك التضييق على الناس فى المطالبة وأخذ العفو منهم .

الحديث الثاني عشر

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، قَالُوا : أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئاً ؟ قَالَ : كُنْتُ أَمُرُّ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ ، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ .

(عن حذيفة) بن اليمان (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : تلقت الملائكة) أى استقبلت (روح رجل ممن كان قبلكم) عند الموت (قالوا) أى الملائكة (أعملت من الخير شيئاً) زاد فى رواية : فقال : ما أعلم ، قيل : انظر (قال : كنت آمر فتيانى) جمع فتى وهو الخادم حراً كان أو مملوكاً (أن ينظروا) أى يمهلوا من الإنظار (المعسر ويتجاوزوا) أى يتسامحوا فى الاستيفاء (عن الموسر) واختلف فى حد الموسر ، فقيل : من عنده مؤنته ومؤونة من تلزمه نفقته . وقال الثورى وابن المبارك وأحمد وإسحق : من عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب فهو موسر . وقال الشافعى : قد يكون الشخص بالدرهم غنياً مع كسبه ، وقد يكون بالألف فقيراً مع ضعفه فى نفسه وكثرة عياله . وقيل : الموسر والمعسر يرجعان إلى العرف ، فمن كان حاله بالنسبة إلى مثله يعد يساراً فهو موسر وعكسه ، وهذا هو المعتمد . قاله فى الفتح (قال : فتجاوزوا عنه) بفتح الواو ، وفى رواية بكسر الواو على الأمر ، وهذا من قول الله للملائكة . كذا فى القسطلانى . ولعل الصواب أنه على رواية الكسر بدون تاء ، أما بها فبالفتح لا غير . وفى لفظ لمسلم من حديث حذيفة بلفظ : أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالا فقال له : ماذا عملت فى الدنيا ؟ قال : « ولا يكتمون الله حديثاً » قال : يا رب آتيتنى مالا فكنت أبايع الناس ، وكان من خلقى الجواز ، فكنت أيسر على الموسر وأنظر المعسر . فقال الله تعالى : أنا أحق بهذا منك ، تجاوزوا عن عبدى . قال عقبة بن عامر الجهنى وأبو مسعود الأنصارى : هكذا سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وللبخارى فى بنى إسرائيل

ومسلم أيضاً : « أن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه ، فقيل له : هل عملت من خير ؟ قال : ما أعلم شيئاً غير أني كنت أبايع الناس في الدنيا فأجازيهم ، فأنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر . فأدخله الله الجنة » . قال المظهرى : هذا السؤال منه كان في القبر . وقال الطيبي : يحتمل أن يكون ، فقيل مسنداً إلى الله تعالى والفاء عاطفة على مقدر ، أى أتاه الملك ليقبض روحه ، فقبض ، فبعثه الله تعالى ، فقال له ، فأجابه ، فأدخله الله الجنة . وعلى قول المظهرى : فقبض وأدخل القبر فتنازع ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فيه ، فقيل له ذلك . وينصر هذا قوله في الرواية الأخرى : تجاوزوا عن عبدى . وحديث الباب أخرجه البخارى في الاستقراض وفي ذكر بنى إسرائيل ، ومسلم في البيوع وابن ماجه في الأحكام .

الحديث الثالث عشر

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : **الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، فَإِنَّ صَدَقَا وَبَيِّنًا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا .**

(عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : البيعان) بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المثناة التحتية (بالخيار) فى المجلس (ما لم يتفرقا أو قال : حتى يتفرقا) أى بأبدانهما عن مكانهما الذى تباعا فيه ، والشك من الراوى (فإن صدقا) كل واحد منهما عما يتعلق به من الثمن ووصف المبيع ونحو ذلك (وبيننا) ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه فى السلعة والتمن (بورك لهما فى بيعهما) أى كثر نفع المبيع والتمن (وإن كتما) أى كتم البائع عيب السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذبا) فى وصف السلعة والتمن (محقت بركة بيعهما) أى ذهبت زيادته ونماؤه فإن فعله أحدهما دون الآخر محقت بركة بيعه وحده . ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من البيع إذا وجد الكذب أو الكتم . قال ابن بطال : أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة . وهذا الحديث أخرجه فى البيع ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فيه وفى الشروط .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُرْزَقُ تَمَرَ الْجَمْعِ وَهُوَ
الْخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ ، وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ .

(عن أبي سعيد رضى الله عنه قال : كنا نرزق تمر الجمع) بفتح الجيم
وسكون الميم ، أى نعطى ، وكان هذا العطاء مما كان صلى الله عليه وآله وسلم
يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير (وهو الخلط من التمر) أى من أنواع
متفرقة ، وإنما خلط لرداءته ، ففيه دفع توهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز
بيعه لاختلاط جيده برديته ، لأن هذا الخلط لا يقدر في البيع لأنه متميز
ظاهر فلا يعد غشاً ، بخلاف ما لو خلط في أوعية من جهة يرى جيدها وينفى
رديتها ، وبخلاف خلط اللبن بالماء فإنه لا يظهر (وكنا نبيع صاعين) من التمر
(بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) تبيعوا (صاعين)
من التمر (بصاع) منه (ولا) تبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل في معنى التمر
جميع الطعام ، فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل ولا النساء . والحديث
أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي ، وأخرجه ابن ماجه في التجارات .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى عَبْدًا حَجَّامًا فَأَمَرَ بِمَحَاجِمِهِ
فَكُسِرَتْ ، وَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَثَمَنِ
الدِّمِّ ، وَنَهَى عَنِ الْوَاشِمَةِ وَالْمَوْشُومَةِ ، وَآكِلِ الرَّبَا وَمُوكِلِهِ ، وَلَعَنَ
الْمُصَوِّرَ .

(عن أبي جحيفة رضى الله عنه أنه اشترى عبداً حججاً) لم يسم (فأمر
بمحاجمه فكسرت) فستل عن كسر المحاجم وهي الآلة التي يحجم بها (وقال :
نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب) ولو معلماً لنجاسته ،
فلا يصح بيعه كخنزير وميتة ونحوهما . وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وأكل
ثمنها وأنها تضمن بالقيمة عند الإتلاف . وعن مالك روايتان . وقال الحنابلة :
لا يجوز بيعه مطلقاً . قال الشوكاني في نيل الأوطار : وظاهر الحديث عدم الفرق
بين المعلم وغيره ، سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز . وإليه ذهب
الجمهور . وقال أبو حنيفة : يجوز . وقال عطاء والنخعي : يجوز بيع كلب
الصيد دون غيره . ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد . قال في
الفتح : رجال إسناده ثقات إلا أنه طعن في صحته . وأخرج نحوه الترمذى من
حديث أبي هريرة ، لكن من رواية أبي المهزم وهو ضعيف ، فيزبغى حمل
المطلق على المقيد ويكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد إن صلح هذا المقيد
للاحتجاج به . وقد اختلفوا أيضاً : هل تجب القيمة على متلفه ؟ فن قال
بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب ، ومن قال بجوازه قال بالوجوب ، ومن
فصل في البيع فصل في لزوم القيمة . اهـ . وقال في السيل : وفي إسناده الحسن
ابن أبي جعفر . قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وضعفه أحمد ، وقال ابن حبان :
لا أصل له . وأخرج نحوه الترمذى من حديث أبي هريرة ، وفي إسناده
أبو المهزم وهو ضعيف متروك فلم يصح الاستثناء بدليل تقوم به الحجة . اهـ .
(وثن الدِّم) أى أجرة الحجامة ، وأطلق عليه الثمن تجوزاً . قال الحافظ

الشوكاني : وقد استدل بذلك من قال بتحريم كسب الحجام . ويؤيد هذا تسمية ذلك سحتاً كما في حديث أبي هريرة بلفظ : من السحت مهر البغي وأجرة الحجام . وأخرجه الحازمي في الناسخ والمنسوخ . وذهب الجمهور إلى أنه حلال ، واحتجوا بحديث أنس وابن عباس الآتين قريباً ، وحملوا النهي على التنزيه ، لأن في كسب الحجام دناءة ، والله يحب معالي الأمور ، ولأن الحجامة من الأشياء التي تجب للمسلم على المسلم للإعانة له عند الاحتياج إليها . ويؤيد هذا إذنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله عن أجرة الحجامة أن يطعم منها ناضجه ورقيقه ، ولو كانت حراماً لما جاز الانتفاع بها بحال ، ومن أهل هذا القول من زعم أن النهي منسوخ ، وجنح إلى ذلك الطحاوي ، وقد عرفت أن صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر الناسخ وعدم إمكان الجمع بوجه ، والأول غير ممكن هنا والثاني ممكن بحمل كراهة التنزيه بقريئة إذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع بها في بعض المنافع وبإعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الأجر لمن حجمه ، ولو كان حراماً لما مكنته منه . ويمكن أن يحمل النهي عن كسب الحجام على ما يكتسبه من بيع الدم ، فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه ، ولا يبعد أن يشتروه للأكل فيكون ثمنه حراماً ، ولكن الجمع بهذا الوجه بعيد ، فيتعين المصير إلى الجمع بالوجه الأول ، ويبقى الإشكال في صحة إطلاق اسم الخبث والسحت على المكروه تنزيهاً . قال في القاموس : الخبيث ضد الطيب . وقال : السحت بالضم وبضميتين : الحرام أو ما خبث من المكاسب فلزم عنه العار . انتهى . وهذا يدل على جواز إطلاق اسم الخبث والسحت على المكاسب الدنية وإن لم تكن محرمة ، والحجامة كذلك ، فيزول الإشكال . انتهى .

ويطرد ذلك في كل ما يشبهه من كناس وغيره (ونهى) صلى الله عليه وآله وسلم نهى تحريم (عن الواشمة) الفاعلة للوشم (والموشومة) أى عن فعلهما . والوشم : أن يغرز الجلد بإبرة ثم يحشى بكحل أو نيلة فيزرق أثره أو يخضر ، وإنما نهى عن ذلك لما فيه من تغيير خلق الله تعالى . قال في الروضة : لو شق موضعاً في بدنه وجعل فيه دماً أو وشم يده أو غيرها فإنه ينجس عند الغرز . وفي تعليق الفراء : إنه يزال الوشم بالعلاج ، فإن كان لا يمكن إلا بالجرح لا حرج ولا إثم عليه بعد (و) نهى أيضاً عن فعل (أكل الربا و) عن فعل (موكله) لأنهما شريكان في الفعل (ولعن المصور) للحيوان لا الشجر ، فإن الفتنة فيه أعظم ، وهو حرام بالإجماع . وهذا الحديث من إفراده وأخرجه أيضاً في البيوع والطلاق واللباس .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلْسُّلْعَةِ ، مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَاتِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الحلف) بفتح الحاء وكسر اللام اليمين الكاذبة (منفقة) بفتح الأول والثالث وسكون الثاني : من نفق البيع إذا راج ، ضد كسد ، أى مزيدة (للسلعة) بكسر السين : المتاع وما يتجر به (ممحقة) من المحق ، أى مذهبة (للبركة) وأسند الفعل إلى الحلف إسناداً مجازياً لأنه سبب في رواج السلعة ونفاقها . وفي الحديث : أن الحلف الكاذب وإن زاد في المال فإنه يمحو البركة والنماء والزيادة ، وكذلك قوله تعالى : « يمحق الله الربا » أى يمحق البركة من البيع الذى فيه الربا ، وإن كان العدد زائداً ، لكن يمحق البركة يفضى إلى اضمحلال العدد في الدنيا أو اضمحلال الأجر في الآخرة ، فأمره يؤول إلى قلة ونقص . وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث السابع عشر

عَنْ خَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَيْنٌ فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضَاهُ ، فَقَالَ : لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ، فَقُلْتُ : لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ ثُمَّ تَبَعْتُ ، فَقَالَ : دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأُبْعَثَ . فَسَأَوْتَنِي مَا لَأُوتِينَ مَالًا ، وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ ، فَتَزَلْتُ : « أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا » .

(عن خباب رضى الله عنه قال : كنت قيناً فى الجاهلية) القين : الحداد . قال ابن دريد : ثم صار كل صانع عند العرب قيناً . وقال الزجاج : القين الذى يصلح الأسته . وأما قول أم أيمن : أنا قينت عائشة ، فعناه زينتها . قال الخليل : التقيين : التزيين ، ومنه سميت المغنية قينة ، لأن من شأنها الزينة (وكان لى على العاص بن وائل) هو والد عمرو بن العاص الصحابى المشهور (دين فأتيته أنقاضاه) أى أطلب منه دينى ، وبين فى رواية أنه أجرة سيف (قال : لا أعطيك) حقق (حتى تكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم . قال خباب (فقلت) له (لا أكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى يميتك الله ثم تبعث) زاد فى رواية الترمذى : قال : وإنى لميت ثم مبعوث . فقلت : نعم . واستشكل كون خباب علق الكفر ، ومن علق الكفر كفر . والجواب أن الكفر لا يتصور حينئذ بعد البعث لمعاينة الآيات الباهرة الملقنة إلى الإيمان إذ ذاك ، فكأنه قال : لا أكفر أبداً ، أو أنه خاطب العاصى بما يعتقد من كونه لا يقر بالبعث ، فكأنه علق على محال (قال) العاصى (دعنى حتى أموت وأبعث) على البناء للمفعول (فسأوتى مالا وولداً فأقضيك ، فتزلت) هذه الآية (« أفرايت الذى كفر بآياتنا وقال لأوتين مالا وولداً أطلع الغيب »)

أى أقدر بلغ من شأنه إلى أن ارتقى إلى علم الغيب الذى توحد به الواحد القهار حتى ادعى أن يؤتى فى الآخرة مالا وولداً (« أم اتخذ عند الرحمن عهداً ») بذلك فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقين . وقيل : العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح ، فإن وعد الله بالثواب عليهما كالعهد عليه . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى المظالم والتفسير والإجارة ، ومسلم فى ذكر المنافقين والترمذى فى التفسير وكذا النسائى . والغرض من هذا الحديث هنا أن فيه ذكر القين والحداد .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَطْنِ لَطْعَامٍ صَنَعَهُ ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبْزًا وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ ، قَالَ : فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن خياطاً) لم يسم (دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لطعام صنعه : قال أنس بن مالك : فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك الطعام فقرّب) الخياط (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبزاً) قال الإسماعيلي : كان من شعير (ومرقاً فيه دبء) بضم الدال وتشديد الباء مملوداً ، الواحدة دبءة ، فهمزته منقلبة عن حرف علة ، وخطأ المجذ الجوهري حيث ذكره في المقصور ، أى فيه قرع (وقديد ، فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة) بفتح القاف (قال) أنس (فلم أزل أحب الدباء من يومئذ) قال الخطابي : فيه جواز الإجارة على الخياطة رداً على من أبطلها بعله أنها ليست بأعيان مرئية ولا صفات معلومة . وفي صناعة الخياطة معنى ليس في سائر ما ذكره البخارى من ذكر القين والصائغ والنجار ، لأن هؤلاء الصناع إنما تكون منهم الصناعة المحضة فيما يستصنعه صاحب الحديد والخشب والفضة والذهب ، وهى أمور من صناعة يوقف على حدها ولا يخلط بها غيرها والخياط إنما يخط الثوب فى الأغلب بخيوط من عنده فيجتمع إلى الصناعة الآلة ، وإحداهما معناها التجارة ، والأخرى الإجارة ، وحصّة إحداهما لا تتميز من الأخرى ، وكذلك هذا فى الخراز والصباغ إذا كان بخيوطه ، ويصبغ هذا (٣ - عون البارى - ج ٣)

بصبغه على العادة المعتادة فيما بين الصنائع ، وجميع ذلك فاسد في القياس ،
إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن الشريعة
فلم يغيرها ، إذ لو طولبوا بغيره لشق عليهم ، فصار بمعزل من موضع
القياس ، والعمل به ماض صحيح لما فيه من الإرقاق . انتهى . قال في الفتاح :
وفيه دلالة على أن الخياطة لاتنافى المروءة . انتهى . والحديث أخرجه أيضاً
في الأطعمة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح .

الحديث التاسع عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا ، فَأَتَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : جَابِرُ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ قُلْتُ : أَبْطَأَ عَلَى جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ ، فَنَزَلَ يَحْجُنُهُ بِمِحْجَنِهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَرْكَبُ ، فَرَكِبْتُ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَكْفَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : تَزَوَّجْتَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : بِكَرًّا أَمْ ثِيْبًا ؟ قُلْتُ : بَلْ ثِيْبًا ، قَالَ : أَفَلَا جَارِيَّةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ قُلْتُ : إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ أَمْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْشُطُهُنَّ فَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ ، قَالَ : أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَئِيسَ الْكَئِيسَ ، ثُمَّ قَالَ : أَتَبِيعُ جَمَلَكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلِي وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ، قَالَ : الْآنَ قَدِمْتَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَدَعِ جَمَلَكَ وَأَدْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ، فَأَمَرَ بِإِلَالٍ أَنْ يَزِنَ لِي أُوقِيَّةً ، فَوَزَنَ لِي بِإِلَالٍ فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ ، فَاِنْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ ، فَقَالَ : آذِعْ لِي جَابِرًا ، فَقُلْتُ : الْآنَ يَرُدُّ عَلَى الْجَمَلِ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ ، قَالَ : خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة) قيل هي ذات الرقاع كما في طبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن سيد الناس ، وفي البخاري : كانت في غزوة تبوك ، وفي مسلم من حديث جابر قال : أقبلنا من مكة إلى المدينة فيكون بالحديبية أو عمرة

القضية أو في الفتح أو حجة الوداع ، لكن حجة الوداع لا تسمى غزوة بل ولا عمرة القضية ولا الحديبية على الراجح ، فتعين الفتح ، وبه قال البلقيني (فأبطأ بنى جملى وأعيا) أى تعب وكل ، يقال : أعيا الرجل أو البعير في المشى ، ويستعمل لازماً ومتعدياً ، تقول : أعيا الرجل وأعياه الله (فأتى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : جابر ؟ فقلت : نعم . قال : ما شأنك) أى ما حالك وما جرى لك حتى تأخرت عن الناس (قلت : أبطأ على جملى وأعيا فتخلفت) عنهم (فنزل) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يحججه) مضارع حجج ، أى يجذبه (بمحججه) أى بعصاه المعوجة من رأسها كالصولجان معد لأن يلتقط به الراكب ما يسقط منه (ثم قال : اركب ، فركبت ، فلقد رأيته) أى الجمل (أكفه) أمنعه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حتى لا يتجاوز (قال : تزوجت ؟ قلت : نعم . قال : بكرة) تزوجت (أم ثيباً) بالثلثة وقد تطلق على البالغة وإن كانت بكرة مجازاً واتساعاً والمراد هنا العذراء (قلت : بل) تزوجت (ثيباً) هى سهيلة بنت مسعود الأويسية (قال : أفلا) تزوجت (جارية) بكرة (تلاعبها وتلاعبك) وفى رواية قال : أين أنت من العذراء ولعابها . وفى أخرى فهلا تزوجت بكرة تضاحكك وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها ، وقوله : لعابها بكسر اللام ، وضبطه بعض رواة البخارى بضمها . وقد فسر الجمهور قوله « تلاعبها وتلاعبك » باللعب المعروف ، ويؤيده رواية الضحك ، وجعله بعضهم من اللعب وهو الرقيق . وفيه حض على تزويج البكر وفضيلة تزويج الأبقار وملاعبة الرجل أهله (قلت : إن لى أخوات) ولمسلم : إن عبد الله هلك وترك تسع بنات ، وإنى كرهت أن آتين أو أجيئن بمثلهن (فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن وتمشطهن) بضم الشين ، أى تسرح شعرهن (وتقوم عليهن) زاد مسلم : وتصلحن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف تنبيه (إنك قادم) على أهلك (فإذا قدمت) عليهم (فالكيس الكيس) بفتح الكاف والنصب على الإغراء ، والكيس : الجماع . قال ابن الأعرابي : فيكون قد حضه عليه لما فيه وفى الاغتسال منه من الأجر ، لكن فسره البخارى فى موضع آخر من جامعه هذا بأنه الولد . واستشكل وأجيب بأنه إما أن يكون قد حضه على طلب الولد واستعمال الكيس والرفق فيه ، إذ كان جابر لا ولد له إذ ذاك ،

أو يكون قد أمره بالتحفظ والتوقي عند إصابة الأهل مخافة أن تكون حائضاً فيقدم عليها لطول الغيبة وامتداد الغربة . والكيس : شدة المحافظة على الشيء . قاله الخطابي . وقيل : الولد العقل لما فيه من تكثير جماعة المسلمين ، ومن الفوائد الكثيرة التي يحافظ على طلبها ذوو العقل (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أتبيع جملك ؟ قلت : نعم ، فاشتره مني بأوقية) وكانت في القديم بأربعين درهماً وزنها أفعولة والجمع الأواق مشدداً وقد تخفف ، ويجوز فيها وقية بغير ألف ، وهي لغة عامرية . وفي رواية : بخمس أواق وزادني أوقية . وفي أخرى : بأوقيتين ودرهم أو درهمين . وفي أخرى : بأوقية ذهب . وفي أخرى : بأربعة دنانير . وفي أخرى : بعشرين ديناراً . قال البخاري : وقول الشعبي بوقية أكثر . قال عياض : سبب اختلاف الروايات أنهم رَوَوْه بالمعنى ، فالمراد أوقية ذهب كما فسره سالم بن أبي الجعد عن جابر ، ويحمل عليها رواية من روى أوقية وأطلق ومن روى خمسة أواق ، فالمراد من الفضة ، فهي قيمة ذهب ذلك الوقت ، فالإخبار عن وقية الذهب هو إخبار عما وقع به العقد ، وأواق الفضة إخبار عمل حصل به الوفاء ، ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما جاء في رواية : فما زال يزيدي . وأما أربعة دنانير فيحتمل أنها كانت يومئذ أوقية . ورواية أوقيتين يحتمل أن إحداهما ثمن والأخرى زيادة كما قال : وزادني أوقية . وقوله : ودرهماً أو درهمين موافق لقوله في بعض الروايات : وزادني قيراطاً . ورواية عشرين ديناراً محمولة على دنانير صغار كانت لهم . على أن الجمع بهذا الطريق فيه بعد ، ففي بعض الروايات مالا يقبل شيئاً من هذا التأويل . وقال الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار : وقد جمع بين هذه الروايات بما لا يخلو عن تكلف . قال السهيلي : وروى من وجه صحيح أنه كان يزيده درهماً درهماً ، وكلما زاده درهماً يقول : قد أخذته بكذا والله يغفر لك ، فكأن جابراً قصد بذلك كثرة استغفار النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية قال : بعنيه بأوقية ، فبعته ، واستثنيت حملانه إلى أهلي . وفي أخرى : أفقرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظهره إلى المدينة . وفي أخرى : لك ظهره إلى المدينة . قال البخاري : الاشتراط أكثر وأصح عندى . واحتج به أحمد على جواز بيع دابة يشترط البائع لنفسه ركوبها إلى موضع معلوم . قال المرداوي

وعليه الأصحاب ، وهو المعمول به في المذهب ، وهو من المفردات ، وعنه لا يصح . وقال مالك : يجوز إذا كانت المسافة قريبة . وقالت الشافعية والحنفية : لا يصح سواء بعدت المسافة أو قربت ، لحديث النبی عن بیع وشرط . وأجابوا عن حديث جابر بأنه واقعة عين تنطرق إليه الاحتمالات ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعطيه الثمن هبة ، ولم يرد حقيقة البيع ، بدليل آخر القصة ، أو أن الشرط لم يكن في نفس العقد بل سابقاً فلم يؤثر . ويجاب بأن حديث النبی عن بیع وشرط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقاً ، فيبنى العام على الخاص . انتهى . وفي رواية النسائي : أخذته بكذا وأعرتك ظهره إلى المدينة ، فزال الإشكال ، ولكن انتصر الحافظ ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين لظاهر حديث الباب ، وأجاب عن أجوبة المخالفين له جواباً شافياً لا يحتمل هذا المقام بسطه ، فراجعه يتضح لك الحق الأحق بالاتباع (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (قبلى وقدمت بالغداة فجئنا) أى هو وغيره من الصحابة (إلى المسجد فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (على باب المسجد ، قال : الآن قدمت ؟ قلت : نعم ، قال : فدع) أى اترك (جملك فادخل) أى المسجد (فصل ركعتين) فيه (فدخلت) المسجد (فصليت) فيه ركعتين . وفيه استحبابهما عند القلوم من سفر (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بلالا أن يزن لى أوقية ، فوزن لى بلال فأرجح) لى (فى الميزان) وهو محمول على إذنه صلى الله عليه وآله وسلم له فى الإرجاح له ، لأن الوكيل لا يرجح إلا بالإذن (فانطلقت حتى وليت) أى أدبرت (فقال : ادع لى جابراً . قلت : الآن يرد على الجمل ، ولم يكن شئ أبغض إلى منه) أى من رد الجمل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (خذ جملك ولك ثمنه) وفى هذا الحديث مباشرة الكبير والشریف شراء الحوائج وإن كان له من يكفيه إذا فعل ذلك على سبيل التواضع ، وللاقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلا يشك أحد أنه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ، ولكنه كان يفعله تعليماً وتشريعاً . كذا فى الفتح . وهذا الحديث أخرجه البخارى فى نحو عشرين موضعاً ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائي ، بألفاظ مختلفة وأسانيد متغيرة .

الحديث العشرون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَى إِبِلًا هَيْمًا مِنْ رَجُلٍ وَلَهُ فِيهَا شَرِيكَ ، فَجَاءَ شَرِيكُهُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّ شَرِيكِي بِاعَكَ إِبِلًا هَيْمًا وَلَمْ يُعَرِّفَكَ ، قَالَ : فَاسْتَقَّهَا ، فَلَمَّا ذَهَبَ يَسْتَأْقُهَا ، قَالَ : دَعَهَا ، رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا عَدْوَى .

(عن) عبد الله (بن عمر رضي الله عنه أنه اشترى إبلا هيمًا) بكسر الهاء وسكون الياء ، جمع أهيم وهيماء ، وهي الإبل التي بها الهيام ، وهو داء يشبه الاستسقاء تشرب منه فلا تروى . وقال في القاموس : الهيم : الإبل العطاش ، والهيام : العشاق الموسوسون ، وكسحاب ما لا يتالك من الرمل فهو ينهار أبدًا ، أو هو من الرمل ما كان ترابًا دقاقًا يابسًا ويضم . ورجل هائم وهيوم : متحير وهيان : عطشان ، والهيام بالضم كالجنون من العشق ، والهيام : المفازة بلا ماء ، واليهام : داء يصيب الإبل من ماء تشربه مستنقعًا فهو هيمان وهي هيماء (من رجل) اسمه نؤاس بفتح النون وتشديد الواو وبعد الألف سين مهملة . وللقاسي كما في الفتح بكسر النون والتخفيف (وله فيها شريك) قال في الفتح : لم أقف على اسمه (فجاء شريكه إلى ابن عمر فقال له : إن شريكى باعك إبلا هيمًا ولم يعرفك) بسكون العين أو بتشديد الراء : من التعريف ، أى لم يعلمك أنها هيم (قال) أى ابن عمر لنؤاس (فاستقها) فعل أمر من الاستيق ، وزاد في رواية ابن أبي عمر قال : فاستقها إذن ، أى إن كان الأمر كما تقول فارتجعها ، قال (فلما ذهب) أى نؤاس (يستاقها) أى ليرتجعها استترك ابن عمر (قال : دعها) أى اتركها (رضىنا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى بحكمه (لا عدوى) قال الخطابي : لا أعرف للعدوى هنا معنى إلا أن يكون الهيام داء من شأنه أن من وقع به إذا رعى مع الإبل حصل لها مثله . وقال غيره : لها معنى ظاهر ، أى رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا أعدى على البائع حاكمًا . واختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه . قال الداودى : معناه النهى عن الاعتماد والظلم . وقال أبو على الهجرى فى النوادر : الهيام داء من أدواء الإبل

يحدث عن شرب الماء النجل إذا كثّر طحله ، ومن علامة حدوثه إقبال البعير على الشمس حيث دارت واستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالدائب ، فإذا أراد صاحبه استبانة أمره استبان له ، فإن وجد ريحه مثل ريع الحمرة فهو أهيم ، فمن شم بوله أو بعره أصابه الهيام . انتهى . قال في الفتح : وبهذا يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وأبداه احتمالاً . والحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ، أى لا عدوى ولا طيرة . وعلى تأويل ابن التين يصير موقوفاً من كلام ابن عمر ، وعلى الذي اخترته جرى الحميدى في جمعه . وفي الحديث جواز بيع الشيء المعيب إذا بينه البائع ورضى به المشتري ، سواء بينه قبل العقد أو بعده ، لكن إذا أخر بيانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري . وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه وتوقى ظلم الرجل الصالح . وذكر الحميدى في آخر الحديث قصة قال : وكان نواس يجالس ابن عمر وكان يضحكه ، فقال له يوماً : وددت أن لى أبا قيس ذهباً . فقال له ابن عمر : ما تصنع به ؟ قال : أموت عليه .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَجَّمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفَّفُوا مِنْ خَرَجِهِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : حجّم أبو طيبة) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية وفتح الموحدة ، واسمه نافع على الصحيح ، فعند أحمد وابن السكن والطبرانى من حديث محيصة بن مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة ، فانطلق إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن خراجِهِ ... الحديث . وحكى ابن عبد البر أنه اسمه دينار ، وهو هو في ذلك ، لأن ديناراً الحجام تابعى . فعند ابن منده من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال : حجمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الحديث . وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم فى الكنى أن ديناراً الحجام يروى عن أبي طيبة لأنه طيبة نفسه . وذكر البغوى فى الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة . وقال العسكرى : الصحيح أنه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله) وفى رواية : وكلم موالیه وهم بنو حارثة على الصحيح ، ومولاه منهم محيصة بن مسعود ، وإنما جمع على طريق المجاز ، كما يقال : بنو فلان قتلوا رجلاً ، ويكون القاتل واحداً . وأما ما وقع فى حديث جابر أنه مولى بنى بياضة فهو وهم ، فإن مولاهم آخر يقال له أبو هند (أن يخففوا من خراجِهِ) بفتح الخاء المعجمة ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك ، وكان خراجِهِ ثلاثة أصبع ، فوضع عنه صاعاً كما فى حديث رواه الطحاوى وغيره . وفيه جواز الحجامة وأخذ الأجرة عليها . وحديث النهى عن كسب الحجام محمول على التنزيه والكراهة ، إنما هى على الحجام لاعلى المستعمل له لضرورته إلى الحجامة وعدم ضرورة الحجام لكثرة غير الحجامة من الصنائع ، ولا يلزم من كونها من المكاسب الدنيئة أن لا تشرع . فالكساح : أى الكناس ،

أسوأ حالا من الحجام ، ولو تواطأ الناس على تركه لأضرَّ بهم . قاله الحافظ في الفتح ، وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك . وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ يُعْطِهِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي حجمه) أى صاعاً من تمر كما في الحديث السابق (ولو كان) أى الذى أعطاه من الأجرة (حراماً لم يعطه) وهو نص في إباحة أجرة الحجام ، وفيه استعمال الأجير من غير تسمية أجره وإعطاؤه قدرها وأكثر أو كان قدرها معلوماً فوق العمل على العادة . وأخرجه أيضاً في الإجارة ، وأبو داود في البيوع .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَتْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، قَالَتْ : فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهَةَ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، مَاذَا أَذْنَبْتُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا بَالَ هَذِهِ النُّمْرُقَةُ ؟ قُلْتُ : اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعَدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ، وَقَالَ : إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها اشترت نمركة) بضم النون والراء وبكسرهما وبالقاف المفتوحة وسادة صغيرة (فيها تصاوير) حيوان (فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام على الباب فلم يدخل ، قالت : فعرفت في وجهه) صلى الله عليه وآله وسلم (الكراهة ، فقلت : يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذنبت) فيه جواز التوبة كلها إجمالاً وإن لم يستحضر التائب خصوص الذنب حصلت به مؤاخذته (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما بال هذه النمركة ؟ قلت اشتريتها لك لتقعدها عليها وتوسدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن أصحاب هذه الصور) المصورين ماله روح على أى وجه كان كالتصاوير العكسية الحادثة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل التهكم والتعجيز (أحيوا) بفتح الهزمة (ما خلقتكم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن البيت الذى فيه) هذه (الصور لا تدخله الملائكة) عام مخصوص ، فالمراد غير الحفظة ، أما الحفظة فلا يفارقون الإنسان إلا عند الجماع والخلاء ، كما عند ابن عدى وضعفه ، والمراد بالصورة صورة الحيوان ، فلا بأس بصورة الأشجار والجبال ونحو ذلك مما لاروح له .

ويدل له قول ابن عباس في مسلم لرجل : إن كنت ولابد فاعلا فاصنع الشجر وما لانفس له ، وأما الصورة التي تمتن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمتنع دخول الملائكة بسببها لكن قال الخطابي : إنه عام في كل صورة . اهـ . وإذا حصل الوعيد لصانعها فهو حاصل لمستعملها ، لأنها لاتصنع إلا لتستعمل ، فالصانع سبب والمستعمل مباشر ، فيكون أولى بالوعيد ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون صورة لها ظل أو لا ، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة أو معكوسة ، خلافاً لمن استثنى النسيج وادعى أنه ليس بتصوير ، ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من جهة أن الثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء ، فحديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة ، وحديث عائشة على جميعها . وقال الكرماني : الاشترا ، أعم من التجارة فكيف يدل على الخاص الذي هو التجارة التي عقد عليها عقد الباب . وأجاب بأن حرمة الجزء مستلزمة لحرمة الكل ، فهو من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء . وقال ابن المنير : الظاهر أن البخاري أراد الاستشهاد على صحة التجارة في النمارق المصورة وإن كان استعمالها مكروهاً ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها بفسخ البيع ، والحديث أخرجه أيضاً في النكاح واللباس وبدء الخلق ومسلم في اللباس . قال في الفتح : وفي بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توكأ عليها بعد ذلك ، والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَغْبٍ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ: بِعْنِيهِ، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِعْنِيهِ، فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ.

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قال في الفتح : لم أقف على تعيينه (فكنت على بكر) بفتح الباء وسكون الكاف : ولد الناقة أول ما يركب (صعب) أى نفور لكونه لم يذلل ، وكان (لعمر) بن الخطاب رضى الله عنه (فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم فيزجره عمر ويردّه ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده) ذكر ذلك بياناً لصعوبة هذا البكر ، فلذا ذكره بالفاء (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر : بعنيه ، قال) عمر : (هولك يا رسول الله ، قال : بعنيه ، فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد في الهبة : فاشتراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هو) أى الجمل (لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت) من أنواع التصرفات . وهذا موضع الترجمة ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم وهب ما ابتاعه من ساعته ولم ينكر البائع ، فكان قاطعاً لخياره ، لأن سكوته نزل منزلة قوله أمضيت . وقال ابن التين : هذا تعسف من البخارى ، ولا يظن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار ، لأنه إنما بعث مبيعاً ، وجوابه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين ذلك بالأحاديث المصرحة بخيار المجلس . والجمع بين حديث الباب وبين الأحاديث المصرحة بخيار المجلس ممكن بأن

يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب . وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ينفيه ، فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس ، فإنها إن كانت متقدمة على حديث البيعان بالخيار ، فحديث البيعان قاض عليها ، وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بالبيان السابق ، واستفيد منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري . والله أعلم . وقال ابن بطال : أجمعوا على أن البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أحدثه من الهبة والعق أنه يبيع جائز . واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض ، فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفرق بالأبدان يجيزون ذلك ، ومن يرى التفرق بالأبدان لا يجيزه ، والحديث حجة عليهم . ١ هـ . وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق ، بل فرقوا بين المبيعين ، واتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه ، واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب : أحدها : لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً ، وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن . ثانيها : يجوز مطلقاً إلا الدور والأرض ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . ثالثها : يجوز مطلقاً إلا المكمل والموزون ، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق . رابعها : يجوز مطلقاً إلا المأكول والمشروب ، وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنير . واختلفوا في الإعتاق . فالجمهور على أنه يصح الإعتاق ويصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع له أم لا ، والأصح في الوقف أيضاً صحته . وفي الهبة والرهن خلاف . والأصح عند الشافعية أنهما لا يصحان . وحديث الباب حجة لمقابله . ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر وكيلاً في القبض قبل الهبة ، وهو اختيار بغوى ، قال : إذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفى وتم البيع وحصلت الهبة بعده ، لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبوض ، لأن ابن عمر كان راكب البعير حينئذ . وقد احتج به المالكية والحنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخيلة ، وإليه أوماً البخاري ، وعند الشافعية والحنابلة تكفي التخيلة في الدور والأراضي وما أشبههما دون المنقولات . وقال ابن قدامة : ليس في الحديث تصريح بالبيع ، فيحتمل أن يكون قول عمر : هو لك أي هبة ، وهو الظاهر ، فإنه

لم يذكر ثمناً . قلت : وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب : فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي بعض طرق هذا الحديث عند البخارى فاشتراه . فعلى هذا هو بيع ، وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء ، وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن يكون القبض المشروط وقع وإن لم ينقل . قال المحب الطبرى : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساقه بعد العقد كما ساقه أولاً ، وسوقه قبض له ، لأن قبض كل شيء بحسبه . كذا في الفتح . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الهبة .

الحديث الخامس والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ ، فَقَالَ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضي الله عنه أن رجلاً) هو حبان بن منقذ كما رواه ابن الجارود والحاكم وغيرهما ، وجزم به النووى فى شرح مسلم ، وهو بفتح الحاء وتشديد الباء الموحدة ، ومنقذ بكسر القاف ، الصحابى ابن الصحابى الأنصارى ، وقيل هو منقذ بن عمرو كما وقع فى ابن ماجه وتاريخ البخارى وصححه النووى فى مبهماته ، وكان حبان قد شهد أحداً وما بعدها ، وتوفى فى زمن عثمان رضى الله عنه (ذكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يخدع فى البيوع) على البناء للمفعول . وعند الشافعى وأحمد وابن خزيمة والدارقطنى : أن حبان بن منقذ كان ضعيفاً وقد شج فى رأسه مأمومة ، وقد ثقل لسانه . وفى رواية : وكان فى عقده ، يعنى فى عقله ، ضعف . رواه الخمسة وصححه الترمذى . قال الحافظ الشوكانى فى نيل الأوطار : العقدة : العقل ، كما يشعر بذلك التفسير المذكور فى الحديث . وفى التلخيص : العقدة : الرأى ، وقيل : هى العقدة فى اللسان ، كما يشعر بذلك ما فى رواية ابن عمر : أنها خبلت لسانه ، وكذلك قوله : فكسرت لسانه . وعدم إفصاحه بلفظ الخلالة حتى كان يقول : لاختابة بإبدال اللام ذالا معجمة . وفى رواية لمسلم : أنه كان يقول لاختابة ، بإبدال اللام نوناً . ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : « واحلل عقدة من لساني » ولم يذكر فى القاموس إلا عقدة اللسان (فقال) له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا بايعت فقل لا خلالة) بكسر الحاء وتخفيف اللام ، أى لاختديعة فى الدين لأن الدين النصيحة ، فلا لنى الجنس وخبرها محذوف . قال التوريشتى : لقنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع ليطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر من معرفة السلع ومقادير القيمة فيها ليرى له كما يرى لنفسه ، وكان الناس فى ذلك أحقاء لا يغبنون أخاهم المسلم ، وكانوا ينظرون له كما

ينظرون لأنفسهم . ١ هـ . واستعماله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث . وقد زاد البيهقي في هذا الحديث بإسناد حسن : ثم أتت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال . وفي رواية الدارقطني عن عمر : فجعل له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهدة ثلاثة أيام . زاد ابن إسحق في رواية يونس بن بكير : فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فاردد . فبقى حتى أدرك زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة . فكثر الناس في زمن عثمان ، فكان إذا اشترى شيئاً فقليل له : إنك غبت فيه رجع به ، فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثاً ، فتد له دراهمه . واستدل به لأحمد على أنه يرد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة وحده بعض الحنابلة بثلاث القيمة . وقيل بسدسها . وأجاب الشافعية والحنفية والجمهور بأنها واقعة عين وحكاية حال ، فلا تصح دعوى العموم فيها عند أحد . وقال البيضاوي : حديث ابن عمر هذا يدل على أن الغبن لا يفسد البيع ولا يثبت الخيار ، لأنه لو أفسد البيع أو أثبت الخيار لبينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأمره بالشرط . ١ هـ . وفيه اشتراط الخيار من المشتري فقط ، وقيس به البائع ، ويصدق ذلك باشتراطهما معاً . قال في الفتح : واستدل به على أن أمد الخيار المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة ، لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ، ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع النص ، وجاز أقل منها بالأولى . واستدل به على أن من قال عند العقد « لا خلافة » أنه يصير في تلك الصفقة بالخيار ، سواء وجد فيه عيباً أو غبناً أم لا . وبالحق ابن حزم في جوده فقال : لو قال : لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك ، لم يكن له الخيار حتى يقول « لا خلافة » ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول « لا خيانة » وكأنه كان لا يفصح باللام للثغة لسانه ، ومع ذلك يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بالخيار ، فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمعنى ، واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولو تبين سفهه ، وفيه نظر ، واستدل به على البيع بشرط الخيار ، وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في ترك الحيل ، وأبو داود والنسائي في البيوع .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ
وَأَخْرِهِمْ . قَالَتْ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ
وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ؟ قَالَ : يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ ثُمَّ
يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم . يغزو جيش) أى يقصد (الكعبة) لتخريبها (فإذا كانوا ببيداء من
الأرض) ولمسلم عن أبى جعفر الساقر : هى بيداء بالمدينة . ١ هـ . والبيداء :
مكان معروف بين مكة والمدينة . وفى رواية أخرى : أن أم سلمة قالت :
ذلك زمن ابن الزبير . وفى أخرى : أن عبد الله بن صفوان ، أحد رواة
الحديث عن أم سلمة قال : والله ما هو هذا الجيش (يخسف بأولهم وآخرهم)
وزاد الترمذى فى حديث صفية : ولم ينج أوسطهم . ولمسلم فى حديث حفصة :
فلا يبق إلا الشريد الذى يخبر عنهم . واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن
حكم الأوسط ، وأن العرف يقضى بدخوله فىمن هلك أو لكونه آخرًا بالنسبة
إلى أول وأولاً بالنسبة للآخر فيدخل (قالت) عائشة (قلت : يا رسول الله
كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم) جمع سوق ،
وعليه ترجم البخارى ، والتقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما فى
المدن . وفى مستخرج أبى نعيم : وفيهم أشرافهم بالمعجمة والراء والفاء . وفى
رواية محمد بن بكر الإسماعيلي : وفيهم سواهم بدل أسواقهم . وقال رواة
البخارى : أسواقهم أى بالقاف ، وأظنه تصحيفاً ، فإن الكلام فى الخسف
بالناس لا بالأسواق . وتعقبه فى فتح البارى بأن لفظ « سواهم » تصحيف فإنه
بمعنى قوله : ومن ليس منهم ، فيلزم منه التكرار ، بخلاف رواية البخارى .
نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبى النعيم ، وليس فى لفظ « أسواقهم »

ما يمنع أن يكون الخسف بالناس لا بالأسواق ، والمراد بالأسواق أهلها ، أى يخسف بالمقاتلة ومن ليس من أهل القتال كالبيعة ، ويحتمل أن يكون المراد بالأسواق هنا الرعايا . قال ابن الأثير : السوق من الناس : الرعية من دون الملك ، وكثير من الناس يظنون السوق أهل الأسواق . اهـ . قال في اللامع كالتنقيح : لكن هذا يتوقف على أن السوق يجمع على أسواق . وذكر صاحب الجامع أنها تجمع على سوق كقثم . قال في المصاييح : لكن البخارى إنما فهم منه أنه جمع سوق الذى هو محل البيع والشراء ، فينبغى أن يحمر النظر فيه . اهـ . ونبه به على أن حديث : أبغض البلاد إلى الله أسواقها . المروى فى مسلم من شرطه . وفى رواية لمسلم : فقلنا إن الطريق يجمع الناس . قال : نعم فيهم المستبصر ، أى المستبين لذلك ، القاصد للمقاتلة ، والمجبور ، أى المكره ، وابن السبيل ، أى سالك الطريق معهم وليس منهم . والغرض كله أنه استشكل وقوع العذاب على من لا إرادة له فى القتال الذى هو سبب العقوبة ، فوقع الجواب بأن العذاب يقع عاماً لحضور آجالهم كما (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يخسف بأولهم وآخرهم) لشؤم الأشرار (ثم يبعثون) بعد ذلك (على نياتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده . وفى رواية مسلم : يهلكون مهلكاً واحداً ويصلدون مصادر شتى . وفى حديث أم سلمة عند مسلم : فقلت : يا رسول الله كيف بمن كان كارهاً ؟ قال : يخسف به ، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته . قال المهلب : فى هذا الحديث أن من كثر سواد قوم فى المعصية مختاراً أن العقوبة تلزمه معهم . اهـ . وفيه التحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكثير سوادهم . وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة . وفيه أن الأعمال تعتبر بنية العامل . ويتردد النظر فى مصاحبة التاجر لأهل الفتنة ، هل هى إعانة على ظلمهم أو هى من ضرورة البشرية ، ثم يعتبر كل أحد بنيته . وعلى الثانى يدل ظاهر الحديث . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا الجيش الذين يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم . وتعقب بأن فى بعض طرقه عند مسلم : أن أناساً من أمتى والذين يهدمونها من كفار الحبشة . وأيضاً فقتضى كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموها ويرجعوا . وظاهر الخبر أنهم يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّوقِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُتُوا بِكُنْيَتِي .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق ، فقال رجل) لم يسم (يا أبا القاسم ، فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال (الرجل) إنما دعوت هذا) أى شخصاً آخر غيرك (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم : سموا) وفى نسخة : تسموا (باسمي) محمد وأحمد (ولا تكنوا) بالنون المشددة (بكنتي) أبى القاسم ، هو من باب عطف المنفى على المثبت ، والأمر والنهى هنا ليسا للوجوب والتحريم ، فقد جوزّه مالك مطلقاً ، لأنه إنما كان فى زمنه للالتباس ثم نسخ فلم يبق التباس ، وقال جمع من السلف : النهى مختص بمن اسمه محمد وأحمد ، للحديث النهى أن يجمع بين اسمه وكنيته . والغرض من الحديث هنا قوله : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى السوق . وقد أخرجه أيضاً فى كتاب الاستئذان .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةٍ مِنَ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أَكَلُّمُهُ حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ ، فَجَلَسَ بِفِنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقَالَ : أَثَمَ لُكْعُ ، أَثَمَ لُكْعُ ؟ فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تَلْبِسُهُ سَخَابًا أَوْ تُغَسِّلُهُ ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ وَقَبَّلَهُ وَقَالَ : اللَّهُمَّ أَحْبِبْهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طائفة من النهار) أى في قطعة منه . وقال البرماوى كالكرماني . وفي بعضها صائفة النهار أى حر النهار ، يقال : يوم صائف ، أى حار . قال العيني : وهو الأوجه . كذا قاله . والمدار على المروى . لكن حكاها في الفتح عن الكرماني ولم ينكره ، فالله أعلم (لا يكلمني) لعله كان مشغولا بوحى أو غيره (ولا أكلمه) توقيراً له وهيبة منه ، وكان ذلك شأن الصحابة إذا لم يروا منه نشاطاً (حتى أتى سوق بني قينقاع) ثم انصرف منه (فجلس بفناء بيت فاطمة) ابنته . والفناء بكسر الفاء : اسم للموضع المتسع الذى أمام البيت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أَثَمَ لُكْعُ أَثَمَ لُكْعُ) اسم يشار به للمكان البعيد ، وهو ظرف لا يتصرف ، فلذا غلط من أعربه مفعولاً لقوله : رأيت ثم رأيت . قال الخطابي : اللكع على معنيين : أحدهما الصغير ، والآخر اللثيم . والمراد هنا الأول ، والمراد بالثاني ما ورد في حديث أبي هريرة أيضاً : يكون أسعد الناس بالدينيا لُكْعُ بن لُكْع . قال ابن التين : زاد ابن فارس : إن العبد أيضاً يقال له لُكْع . انتهى . ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين . وعن الأصمعي : اللكع : الذى لا يهتدى لمنطق ولا غيره ، مأخوذ من الملاكيع ، وهى التى تخرج من السلى . قال الأزهري : وهذا القول أرجح الأقوال هنا ، لأنه أراد أن الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ، ولم يرد أنه لثيم ولا عبد (فحبسته) أى منعت فاطمة الحسن من المبادرة إلى الخروج إليه

صلى الله عليه وآله وسلم (شيئاً) قال أبو هريرة (فظننت أنها تلبسه) أى أن فاطمة تلبس الحسن (سخاباً) بكسر السين . قال الخطابي : قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة ، أو هي من قرنفل أو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري . قاله الداودي . وقال ابن أبي عمر أحد رواة الحديث : السخاب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح (أو تغسله) بالتشديد والتخفيف (فجاء) الحسن (يشتد) يسرع (حتى عانقه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وقبله) وفي رواية ورقاء : فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده هكذا ، أى مدها ، فقال الحسن بيده هكذا ، فالتزمه (وقال اللهم أحبيه وأحب من يحبه) وفي الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشى معه ، وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق ، والجلوس بفناء الدار ، ورحمة الصغير والمزاح معه ومعانقته وتقبيله ، ومثقة للحسن بن علي . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في اللباس ، ومسلم في الفضائل ، والنسائي في المناقب ، وابن ماجه في السنة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنََّّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ طَعَاماً مِنَ الرُّكَبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَبِيعُ إِلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ ، حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهم كانوا يشترون طعاماً من الركبان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) جمع راكب ، والمراد به جماعة أصحاب الإبل في السفر (فيبيع إليهم من يمنعه أن يبيعه حيث) أى من البيع في مكان (اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام) في الأسواق ، لأن القبض شرط ، وبالنقل المذكور يحصل القبض ، ووجه نهيه عن بيع ما يشتري من الركبان إلا بعد التحويل ، وفي موضع يريد أن يبيع فيه الرق بالناس . ولذلك ورد النهى عن تلقى الركبان ، لأن فيه ضرراً لغيرهم من حيث السعر ، فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركبان ليوسعوا على أهل الأسواق (وقال ابن عمر : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه) أى يقبضه . وفيه أنه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة .

الحديث الثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّوْرَةِ . فَقَالَ : أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا » ، وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي ، سَمِيْتُكَ الْمُتَوَكَّلُ ، لَيْسَ بِفِظٍّ وَلَا غَلِيظٍ ، وَلَا سَخَّابٍ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَلَا يَنْدَفِعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ ، وَلَكِنْ يَغْفُو وَيَغْفِرُ ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعُوجَاءَ بِأَنْ يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيَفْتَحَ بِهَا أَعْيُنًا عُمَيًّا ، وَآذَانًا صُمًّا ، وَقُلُوبًا غُلْفًا .

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أنه سئل عن صفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التوراة) لأنه كان قد قرأها (فقال) عبد الله (أجل) حرف جواب مثل نعم ، فيكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب ، فيقع بعد نحو : قام ، ونحو : أقام زيد ، ونحو : ضرب زيداً ، أى فيكون بعد الخبر وبعد الاستفهام والطلب ، وقيل يختص بالخبر ، وهو قول الزنجشري وابن مالك ، وقيد المألوق الخبر بال مثبت والطلب بغير النهى . قال فى القاموس : هى جواب كنعم إلا أنه أحسن منه فى التصديق ، ونعم أحسن منه فى الاستفهام . انتهى . وهذا قاله الأخفش كما فى المغنى لابن هشام . قال الطيبي : وفى الحديث جاء جواباً للأمر على تأويل : قرأت التوراة ، هل وجدت صفته صلى الله عليه وآله وسلم فيها ، فأخبرنى . قال : أجل (والله إنه لموصوف فى التوراة ببعض صفته فى القرآن) أكد كلامه بمؤكدات الحلف بالله والجملة الاسمية ودخول إن عايتها ودخول لام التأكيد على الخبر (يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً) لأمتك المؤمنين بتصديقهم وعلى الكافرين بتكذيبهم (ومبشراً) للمؤمنين الموحدن المتبعين (ونذيراً)

للكافرين المشركين المقلدين ، أو مبشراً للمطيعين بالجنة ونذيراً للعصاة بالنار ، أو شاهداً للرسل قبله بالبلاغ . وهذا كله في القرآن في سورة الأحزاب (وحرزاً) أى حصناً (للأمينين) للعرب يتحصنون به من غوائل الشيطان أو من سطوة العجم وتغلبهم ، وسموا أميين لأن أغلبهم لا يقرءون ولا يكتبون (أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل) على الله لقناعته باليسير من الرزق واعتماده على الله فى النصر والصبر على انتظار الفرج والأخذ بمحاسن الأخلاق واليقين بتمام وعد الله ، فتوكل عليه فسماه المتوكل (ليس بفظ) سبىء الخلق جاف (ولا غليظ) قاسى القلب ، وهذا موافق لقوله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك » . وهذا لا يعارض قوله سبحانه وتعالى : « واغظ عليهم » لأن النفي محمول على طبعه الذى جبل عليه ، والأمر محمول على المعالجة أو النفي بالنسبة للمؤمنين والأمر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به فى نفس الآية . ويحتمل أن تكون هذه آية أخرى فى التوراة لبيان صفته (ولا سخاب) بتشديد الخاء ، وهى لغة أثبتتها القراء . والصخاب بالصاد أشهر ، أى لا يرفع صوته على الناس لسوء خلقه ولا يكثر الصياح عليهم (فى الأسواق) بل يلين جانبه لهم ويرفق بهم . وفيه ذم أهل السوق الذين يكونون بالصفة المذمومة من الصخب والغط والزيادة فى المدحة والذم لما يتبايعونه والأيمان الخائثة . ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم : « شر البقاع الأسواق » لما يغلب على أهلها من هذه الأحوال المذمومة (ولا يدفع بالسيئة السيئة) هو كقوله تعالى : « ادفع بالتي هى أحسن السيئة » (ولكن يعفو ويغفر) ما لم تنتهك حرمان الله تعالى (ولن يقبضه الله) يميته (حتى يقيم به الملة العوجاء) ملة إبراهيم ، فإنها قد اعوجت فى أيام الفترة فزيدت ونقصت وغيرت عن استقامتها وأمليت بعد قوامها ، وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فأقامها بنفى ما كان عليه العرب من الشرك وإثبات التوحيد ، جزاه الله عن أمته خيراً وافراً (بأن يقولوا لا إله إلا الله ويفتح بها) أى بكلمة التوحيد الخالص (أعيناً عمياً) ولا تنافى بين هذا وبين قوله تعالى : « وما أنت بهادى العمى عن ضلالتهم » لأنه دل إيلاء الفاعل المعنوى حرف النفى على أن الكلام فى الفاعل ، وذلك أنه تعالى نزل له لحرصه على إيمان القوم منزلة من يدعى استقلاله بالهداية : فقال له : أنت لست بمستقل فيه ، بل إنك

لتهدى إلى صراط مستقيم بإذن الله تعالى وتيسيره . وعلى هذا فيفتح معطوف على قوله « يقيم » أى يقيم الله تعالى بواسطة الملة العوجاء بأن يقولوا لا إله إلا الله . ويفتح بواسطة هذه الكلمة أعيناً عمياً (وآذاناً صماً وقلوباً غلفاً) واستدل به المؤلف على كراهية السخب في السوق ، وهو رفع الصوت بالخصام وغيره قال في الفتح : وأخذت الكراهة من نفي الصفة المذكورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما نفيت عنه صفة الفظاظة والغلظة . ويستفاد منه أن دخول الإمام الأعظم في السوق لا يحط عن مرتبته ، لأن النفي إنما هو في ذم السخب فيها لا عن أصل الدخول . ١ هـ .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : تُوُفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَاسْتَعْنَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى غُرْمَائِهِ أَنْ يَضَعُوا مِنْ دَيْنِهِ ، فَطَلَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَفْعَلُوا ، فَقَالَ لِى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَذْهَبَ فَصَنَّفَ تَمْرَكَ أَصْنَافاً : الْعَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ وَعَذَقَ زَيْدٌ عَلَى حِدَةٍ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَىَّ ، فَفَعَلْتُ ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَ فَجَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ أَوْ فِي وَسْطِهِ ، ثُمَّ قَالَ : كُلْ لِلْقَوْمِ ، فَكَلَّتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ الَّذِى لَهُمْ وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ .

(عن جابر رضى الله عنه قال : توفى عبد الله بن عمرو بن حرام) وهو أبو جابر وهذا (وعليه دين فاستعنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من الاستعانة . وفي رواية : فاستشفعت من الشفاعة (على غرمائه أن يضعوا) أى يتركوا (من دينه) شيئاً (فطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم فلم يفعلوا) أى لم يتركوا شيئاً (فقال لى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اذهب فصنف تمرَكَ أصنافاً) أى اعزل كل صنف على حدة ، اجعل (العجوة) وهى ضرب من أجود التمر بالمدينة (على حدة ، وعذق زيد على حدة) بفتح العين وسكون الدال مضافاً إلى شخص يسمى زيداً وهو نوع من التمر ردىء . قال الجوهري : العذق بالفتح : النخلة ، وبالكسر : الكباسة . فأصناف تمر المدينة كثيرة جداً . فذكر أبو محمد الجويني فى الفروق أنه كان بالمدينة فبلغه أنهم عدوا عند أميرها صنوف الأسود خاصة فزادت على الستين ، قال : والتمر الأحمر أكثر عندهم من الأسود (ثم أرسل إلى) بلفظ الأمر ، قال جابر (ففعلت) ما أمرنى به صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم فجلس) أى فجاء وجلس (على أعلاه)

أى أعلى التمر (أو فى وسطه ، ثم قال : كل للقوم) أمر من كان يكيل
 (فكلتهم حتى أوفيتهم الذى لهم وبقي تمرى كأنه لم ينقص منه شيء) وفيه
 معجزة ظاهرة له صلى الله عليه وآله وسلم ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الكيل
 على المعطى بائعاً كان أو موفياً للدين أو غير ذلك . وهذا قول أبى حنيفة ومالك
 والشافعى . قال فى الفتح : ويلتحق فى ذلك بالكيل الوزن فيما يوزن من
 السلع ، وهو قول فقهاء الأمصار ، وكذلك مؤونة وزن الثمن على المشتري
 إلا نقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية . اهـ . وأخرجه أيضاً فى
 الاستقراض والوصايا والمغازى وعلامات النبوة ، والنسائى فى الوصايا .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ .

(عن المقدام بن معديكرب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : كيلوا طعامكم) أى عند البيع (يبارك لكم) أى فيه بالجرم جواباً للأمر . قال ابن بطال : الكيل مندوب إليه فيما ينفقه المرء على عياله . ومعنى الحديث : أخرجوا بكيل معلوم يبلغكم إلى المدة التى قدرتم مع ما وضع الله من البركة فى مدّ أهل المدينة بدعوته صلى الله عليه وآله وسلم . وقال ابن الجوزى : يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل . ولا معارضة بين هذا وحديث عائشة : كان عندى شطر شعير آكل منه حتى طال على فكلته ففنى ... الحديث ، لأن معناه أنها كانت تخرج قوتها ، وهو شئ يسير بغير كيل ، فبورك لها فيه ، فلما كالتة فنى . وعند ابن ماجه : فإز لنا نأكل منه حتى كالتة الجارية ، فلم يلبث أن فنى ، ولو لم تكله لرجوت أن يبقى أكثر ، لأن حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل ، وحديثها عند الإنفاق منه ، فالكيل الأول ضرورى لدفع الغرر فى البيع ونحوه ، والثانى لمجرد القنوط والاستكثار لما خرج منه . ذكره القسطلانى . وقال المحب الطبرى : لما أمرت عائشة بكيل الطعام ناظرة إلى مقتضى العادة ، غافلة عن طلب البركة فى تلك الحالة ، ردت إلى مقتضى العادة . اهـ . قال فى الفتح : والذى يظهر لى أن حديث المقدام محمول على الطعام الذى يشتري ، فالبركة تحصل فيه لامتنال أمر الشارع ، وإذا لم يمثل الأمر فيه بالاكتيال نزعته منه لشؤم العصيان . وحديث عائشة محمول على أنها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص ، وهو شبيه بقول أبى رافع لما قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الثالثة : ناولنى الذراع ، فقال : وهل للشاة إلا ذراعان ؟ فقال : لو لم تقل هذا لناولتنى مادمت أطلب منك . فخرج من شؤم المعارضة . ويشهد لما قلته حديث : لا تحصى فيحصى الله عليك . والحاصل أن الكيل بمجرده لا تحصل به البركة مالم ينضم إليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه

الكيل ، ولا تنزع البركة من الكيل بمجرد الكيل مالم ينضم إليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار ، والله أعلم . ويحتمل أن يكون معنى قوله : كيلوا طعامكم ، أى إذا ادخرتموه طالبين من الله البركة ، واثقين بالإجابة ، وكان من كاله بعد ذلك إنما يكيله ليتعرف مقداره ، فيكون ذلك شكاً فى الإجابة ، فيعاقبه بسرعة نفاذه . قال المحب الطبرى : ويحتمل أن تكون البركة التى تحصل بالكيل سبب السلامة من سوء الظن بالخادم ، لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرجوه وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه ، وقد يكون بريئاً ، وإذا كاله أمن من ذلك . اهـ . قلت : ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعانى ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوفى جوامع الكلم . وقد قيل فى مسند البزار : إن المراد بكيل الطعام تصغير الأربعة . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ولم أتتحقق ذلك ولا خلافه . اهـ . وهذا الحديث من أفراد البخارى وأكثر رجاله شاميون ، ورواه ابن ماجه أيضاً .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا وَحَرَّمَتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ
 وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مَدِّهَا وَصَاعِهَا مِثْلَ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِمَكَّةَ .

(عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : إن إبراهيم) الخليل عليه الصلاة والسلام (حرّم مكة) بتحريم الله (ودعا لها ، وحرّمت المدينة) أن يصاد فيها (كما حرّم إبراهيم مكة ، ودعوت لها فى مدّها وصاعها) أن يبارك فيها كيل فيها (مثل مادعا إبراهيم) عليه السلام (لمكة) قال فى الفتح : لإيراد المصنف هذه الترجمة ، أى باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقب التى قبلها يشعر بأن البركة المذكورة فى حديث مقدم مقيدة بما إذا وقع بمدّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاعه ، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقاً لها لا إلى ما يخالفهما ، والله أعلم .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازَفَةً يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُوْثُوهُ إِلَى رِجَالِهِمْ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت الذين يشترون الطعام) شراء (مجازفة) أى حال كونهم مجازفين ، أى من غير كيل ولا وزن ولا تقدير (يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كراهة (أن يبيعوه حتى يوثوه إلى رجالهم) أى يقبضوه . وعن الشافعى : بيع الصبرة من الحنطة والتمر مجازفة ، صحيح وليس بحرام ، وهل هو مكروه ، فيه قولان : أحسهما مكروه كراهة تنزيه ، لأنه قد يوقع فى الندم ، وعن مالك : لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها . قال الشوكاني فى نيل الأوطار : وفى هذا الحديث وكذا حديث مسلم : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفى . وكذلك بقية ما فيه التصريح بمطلق الطعام دليل على أنه لا يجوز لمن اشترى طعاماً ، أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره . وإلى هذا ذهب الجمهور . وروى عن عثمان البسى : أنه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه . والأحاديث ترد عليه ، فإن النهى يقتضى التحريم بحقيقته . ويدل على الفساد المرادف للبطلان كما تقرر فى الأصول . وحكى فى الفتح عن مالك فى المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره ، فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه . وبه قال الأوزاعى وإسحق ، واحتجوا بأن الجزاف يرى فيكفى فيه التخلية ، والاستيفاء إنما يكون فى مكيل أو موزون . وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً : من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه . رواه أبو داود والنسائى بلفظ : نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه . وللدارقطنى من حديث جابر : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشتري . ونحوه للبخاري من حديث أبى هريرة . قال فى الفتح بإسناد حسن

قالوا : وفي ذلك دليل على أن القبض إنما يكون شرطاً في المكيل والموزون دون الجزاف . واستدل الجمهور بإطلاق الأحاديث ، وينص حديث ابن عمر ، فإنه صرح فيه بأنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافاً . ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام قال : قلت : يا رسول الله إني أشتري بيوعاً فما يحل لي منها وما يحرم عليّ . قال : إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه . رواه أحمد . لأنه يعم كل بيع . ويجاب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بأن التنصيص على كون الطعام المنهى عن بيعه مكيلاً أو موزوناً لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره . نعم لو لم يوجد في الباب إلا الأحاديث التي فيها إطلاق لفظ الطعام لأمكن أن يقال : يحمل المطلق على المقيد بالكيل والوزن . وأما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر . فيتحتم المصير إلى أن حكم الطعام متحد من غير فرق بين الجزاف وغيره . انتهى . وهذا الحديث أخرجه البخاري في المحارِبين ، ومسلم في البيوع ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَاماً حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ، قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : كَيْفَ ذَاكَ ؟ قَالَ : ذَاكَ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه) أي يقبضه (قيل) القائل طاوس (لابن عباس : كيف ذاك ؟) أي ما سبب هذا النهي (قال : ذاك دراهم بدراهم) أي إذا باع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم بدراهم (والطعام مرجأ) أي مؤخر . والمعنى : أن يشتري من إنسان طعاماً بدينار إلى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه بدينارين مثلاً ، فلا يجوز لأنه في التقدير بيع ذهب بذهب والطعام غائب ، فكأنه قد باعه ديناره الذي اشتري به الطعام بدينارين ، فهو رباً ، ولأنه بيع غائب بناجز .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَلْذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالْبَرُّ بِالْبَرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالتَّمَرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الذهب بالذهب) ولأبوى ذر والوقت : بالورق بفتح الواو وكسر الراء ، هى رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه ، وهى رواية أكثر أصحاب الزهرى ، أى بيع الذهب بالذهب أو بالورق (رباً) بالتثنية من غير همز (إلا هاء وهاء) بالمد وفتح الهمزة فيهما على الأفصح الأشهر ، وهى اسم فعل بمعنى خذ ، تقول : هاء درهماً ، أى خذ درهماً . والمعنى : بيع الذهب بالذهب رباً فى جميع الحالات إلا حال الحضور والتقابض ، فكفى عن التقابض بقوله : هاء وهاء ، لأنه لازمه . قاله الطيبي : وعبر بذلك لأن المعطى قائل : خذ بلسان الحال ، سواء وجد معه بلسان المقال أو لا ، فالاستثناء مفرغ من الخير (والبر بالبر) وهو الحنطة ، أى بيع أحدهما بالآخر (رباً إلا) مقولاً عنده من المتعاقدين (هاء وهاء) أى خذ (والتمر بالتمر) أى بيع أحدهما بالآخر (رباً إلا) مقولاً عنده من المتبايعين (هاء وهاء ، والشعير بالشعير) بفتح الشين على المشهور وقد تكسر . قال ابن مكى الصقلى : كل فعيل وسطه حرف حلق مكسور يجوز كسر ما قبله فى لغة تميم ، قال : وزعم الليث أن قوماً من العرب يقولون ذلك ، وإن لم تكن عينه حرف حلق نحو : كبير وجليل وكريم . والمعنى أن يبيع الشعير بالشعير (رباً إلا) مقولاً عنده من المتعاقدين (هاء وهاء) أى يقول كل واحد منهما للآخر خذ . ويؤخذ منه أن البر والشعير صنفان . وبه قال الشافعى وأبو حنيفة وفقهاء الحديث وغيرهم . قال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام وغيرهم من المتقدمين : إنهما صنف واحد . واتفقوا على أن النرة صنف والأرز صنف . إلا الليث بن سعد وابن وهب المالكي فقالا : إن هذه الثلاثة صنف واحد . ولم يذكر البخارى فى شيء (٥ - عون البارى - ج ٣)

من هذه الأحاديث التي أوردها الحكرة المترجم بها الباب . قال في الفتح : وكأنه استنبط من الأمر بنقل الطعام إلى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه ، فلو كان الاحتكار حراماً لم يأمر بما يؤول إليه ، وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر ابن عبد الله مرفوعاً : لا يحتكر إلا خاطئ . أخرجه مسلم : لكن مجرد إيواء الطعام إلى الرحال لا يستلزم الاحتكار ، لأن الاحتكار الشرعي إمساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه ، وقيل غير ذلك . وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث كحديث عمر مرفوعاً : من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والإفلاس . أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن . وعنده والحاكم بإسناد ضعيف عنه مرفوعاً : الجالب مرزوق والمحتكر ملعون .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَتَنَاجَشُوا وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنْائِهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد) متاعاً يقدم به من البادية ليبيعه بسعر يومه بأن يقول له - أى الحاضر - : اتركه عندى لأبيعه لك عن التدرج بأعلى (و) قال (لاتناجشوا) من النجش وهو أن يزيد في الثمن بلا رغبة بل ليغر غيره (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط : افسخ لأبيعتك خيراً منه بمثل ثمنه أو مثله بأنقص ، فإنه حرام ، وكذا الشراء على شرائه بأن يقول للبائع : افسخ لأشترى منك بأزيد . وكذا السوم على سومه بأن يقول لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعقده : أنا اشتريه بأزيد ، أو أنا أبيعك خيراً منه بأرخص منه ، فيحرم بعد استقرار الثمن بالتراضى صريحاً وقبل العقد ، فلو لم يصرح له المالك بالإجابة بأن عرض بها أو سكت ، أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن بأن كان المبيع إذ ذاك ينادى عليه لطالب الزيادة لم يحرم حتى يأذن له البائع أو يترك اتفاه مع المشتري ، فلا تحريم لأن الحق لهما أن قد أسقطاه ، هذا إن كان الآذن مالكاً فإن كان ولياً أو وصياً أو وكيلاً فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك . ذكره الأذرعى . قال في الفتح : وقد استثنى بعض الشافعية في تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشتري مغبوناً غبناً فاحشاً ، وبه قال ابن حزم ، واحتج بحديث : الدين النصيحة ، لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم ، فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وأنتك إن بعته بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها ، فيجمع بذلك بين المصلحتين . وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأثم فاعله . وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان . وبه جزم أهل الظاهر ،

والله أعلم (ولا يخطب على خطبة أخيه) بكسر الخاء المعجمة ، وصورته
أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ، ويتفقا على صداق معلوم ويتراضيا ولم
يبق إلا العقد ، فيجىء آخر ويخطب ويزيد في الصداق . والمعنى في ذلك الإيذاء
وهو خبر بمعنى النهى (ولا تسأل المرأة طلاق أختها) خبر بمعنى النهى ،
أو النهى على الحقيقة ، أى لا تسأل امرأة زوج امرأة أن يطلق زوجته ويتزوج
بها ويكون لها النفقة والمعاشرة ما كان لها ، وهو معنى قوله (لتكفأ) أى تقلب
(مائى إنائها) والحديث أخرجه البخارى في النكاح والبيوع ، وكذا أبو داود
فيهما ببعضه ، والترمذى والنسائى وابن ماجه في النكاح والتجارات .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ فَاحْتِجَاجٌ ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ، فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر) اسم الرجل أبو مذكور الأنصارى كما فى مسلم ، واسم الغلام يعقوب كما فى مسلم والنسائى . والدبر : بضم الدال ، أى قال له أنت حر بعد موتى (فاحتاج) الرجل إلى ثمنه (فأخذه النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : من يشتريه منى) فعرضه للزيادة ليستقضى فيه للمفلس الذى باعه عليه (فاشتراه نعيم بن عبد الله) بضم النون النحام العدوى القرشى ، ووصف بالنحام لأن النبى صلى الله وآله وسلم قال : دخلت الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها . والنعمة : السعلة ، أسلم قديماً وأقام بمكة إلى قبيل الفتح ، وكان قومه يمنعون من الهجرة لشرفه فيهم ، لأنه كان ينفق عليهم ، فقالوا : أقم عندنا على أى دين شئت ، ولما قدم على النبى صلى الله عليه وآله وسلم اعتنقه وقبله ، واستشهد يوم اليرموك سنة خمس عشرة (بكذا وكذا) ثمانمائة درهم (فدفعه إليه) أى دفع صلى الله عليه وآله وسلم الثمن الذى بيع به المدبر المذكور لمدبره ، أو دفع المدبر لمشتريه نعيم . وفى الحديث جواز بيع المدبر ، وهو قول الشافعى وأحمد ، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى المنع ، والحديث حجة عليهما ، وفيه جواز بيع المزايدة . وورد فى البيع فيمن يزيد حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم باع حبساً وقدحاً ، وقال : من يشتري هذا المجلس والقدح ؟ فقال رجل : أخذتهما بدرهم ، فقال : من يزيد على درهم ؟ فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه . أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولاً ومختصراً . واللفظ للترمذى وقال حسن وأما حديث سفيان بن وهب : سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المزايدة . فقد أخرجه البزار وفى إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . وقال الترمذى عقب حديث أنس المذكور . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم

لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم والموايرث . قال ابن العربي : لامعنى للاختصاص ، فإن الباب واحد والمعنى مشترك . ١ هـ . قال في الفتح : ويلتحق بهما غيرهما للاشتراك في الحكم . وقد أخذ بظاهره الأوزاعى وإسحق ، فخصا الجواز ببيعهما . وعن إبراهيم النخعى أنه كره بيع من يزيد . ١ هـ . والحديث حجة على كل من ينكر جوازه أو يرى كراهته . وأخرجه البخارى أيضاً فى الاستقراض ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ بَيْعًا يَتَّبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، كَانَ الرَّجُلُ
يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ السَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجَ الْتَبَى فِي بَطْنِهَا .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم نهى عن بيع حبل الحبلية) أى نهى تحريم . قال نافع أو ابن عمر كما جزم به
ابن عبد البر (وكان) بيع حبل الحبلية (بيعاً يتبابعه أهل الجاهلية كان الرجل)
منهم (يبتاع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاى ، وهو البعير ذكرًا كان أو أنثى
(إلى أن تنتج الناقة) مبنيًا للمفعول من الأفعال التى لم نسمع إلا كذلك نحو جن
وزهى علينا ، أى تكبر ، أى تضع ولدها ، فولدها نتاج بكسر النون من تسمية
المفعول بالمصدر ، يقال : نتجت الناقة بالبناء للمفعول نتاجاً أى ولدت (ثم تنتج
التى فى بطنها) ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وصفته عند الشافعى ومالك
أن يقول البائع : بعتك هذه السلعة بثمن مؤجل إلى أن تنتج هذه الناقة . ثم
تنتج التى فى بطنها ، لأن الأجل فيه مجهول ، وقيل : هو بيع ولد الناقة فى
الحال بأن يقول : إذا نتجت هذه الناقة ثم نتجت التى فى بطنها فقد بعتك
ولدها ، لأنه بيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، فيدخل
فى بيع الغرر . وهذا الثانى تفسير أهل اللغة وهو أقرب لفظاً وبه قال أحمد .
والأول أقوى لأنه تفسير الراوى وهو ابن عمر ، وهو أعرف وليس مخالفاً
للظاهر ، فإن ذلك هو الذى كان فى الجاهلية . والنهى وارد عليه . قال
النووى : ومذهب الشافعى ومحقق الأصوليين أن تفسير الراوى مقدم
إذا لم يخالف الظاهر . ومحصل الخلاف ، كما قاله ابن التين ، هل المراد
البيع إلى أجل أو بيع الجنين . وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم
أو ولادة ولدها . وعلى الثانى هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين
الجنين ، فصارت أربعة أقوال . ١ هـ . ولم يذكر البخارى بيع الغرر صريحاً ،
لكن بيع حبل الحبلية نوع منه ، وهو أنواع كثيرة ، فهو من باب التنبيه بنوع

مخصوص معلول بعللة على كل نوع توجد فيه تلك العلة . وقد وردت أحاديث كثيرة في النهى عن بيع الغرر من حديث أبي هريرة وابن عباس عند ابن ماجه وسهل بن سعد عند أحمد وحديث الباب أخرجه أبو داود والنسائي في البيوع . قال النووي : النهى عن بيع الغرر ، أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جداً . ويستثنى من بيع الغرر أمران : أحدهما ما يدخل في البيع تبعاً فلو أفرد لم يصح بيعه كبيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل . والثاني : ما يتسامح الناس بمثله إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه وتعيينه ، كالجبة المحشوة والشراب من السقاء . قال : ومن يبيع الغرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالأوراق مثلاً ، فإنه لا يصح لأن الثمن ليس حاضراً فيكون من المعاطاة ، ولم توجد صيغة يصح بها العقد : اهـ .

الحديث الأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاً فَاحْتَلَبَهَا ، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا
فَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم : من اشترى غنماً مصراً) أى التى صرى لبنها وحقن فى الثدي وجمع
فلم يحلب ، وأصل التصرية حبس الماء ، وهذا قول أبى عبيد وأكثر أهل
اللغة . وقال الشافعى : هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع
لبنها فيكثر ، فيظن المشتري أن ذلك عادتها ، فيزيد فى ثمنها لما يرى من كثرة
لبنها (فاحتلبها) ظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب . والجمهور على
أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب ، لكن لما كانت التصرية لا تعرف
غالباً إلا بعد الحلب ذكر قيداً فى ثبوت الخيار ، فلو ظهرت التصرية بعد الحلب
فالخيار ثابت (فإن رضيها أمسكها) أى أبقاها على ملكه ، وهو مقتضى صحة بيع
المصرأة وإثبات الخيار للمشتري ، فلو اطلع على غيب بعد الرضا بالتصرية فردها ،
هل يلزم الصاع فيه خلاف . والأصح عند الشافعية وجوب الرد . وعند
المالكية قولان (وإن سخطها فى حلبتها) بسكون اللام (صاع من تمر) ظاهره
أن الصاع فى مقابلة المصرأة سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله : « من اشترى
غنماً » لأنه اسم مؤنث موضوع للجنس . ثم قال : « فى حلبتها صاع من تمر » .
ونقل ابن عبد البر عن استعمل الحديث ، وابن بطال عن أكثر العلماء ، وابن
قدامة عن الشافعية والحنابلة ، وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعاً .
واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فسخ البيع ، ولو كان اللبن
باقياً ولم يتغير فأراد رده ، هل يلزم البائع قبوله ، فيه وجهان : أحدهما
لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عنه المتباع ، والتنصيص على التمر يقتضى
تعيينه . وقال الحنفية : لا يجوز رد المصرأة مع لبنها ولا مع صاع تمر . قالوا :
وهذا الحديث مخالف لقوله تعالى : « فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل

ما اعتدى عليكم». قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري : وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم ، وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ، ولا يخالف لهم من الصحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصى عدده ، ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن احتلب قليلاً أو كثيراً ، ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا . وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية ، وفي فروعها آخرون ، وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور ، إلا أنه قال : يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع برّ ، وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية ، إلا أنهما قالوا : لا يتعين صاع التمر بل قيمته . وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك ، لكن قالوا : يتعين قوت البلد قياساً على زكاة الفطر . واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى ، فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ، ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة ، فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلي ، وهو كلام آذى قائله به نفسه ، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه . وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله ، كما في الوضوء بنبذ التمر ، ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك . وأظن لهذه النكتة أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة ، فلولا أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي . قال ابن السمعاني في الاصطلاح : التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله ، بل هو بدعة وضلالة . وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ، يعنى قوله : إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا الحديث . وهو في كتاب العلم وأول البيوع أيضاً عند البخاري . ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الأصل ، فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر والطبراني من وجه آخر عنه ، وأبو يعلى من حديث لين ، والبيهقي من حديث عمرو بن عوف المزني وأحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم . وقال ابن عبد البر : هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل . واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة لها ، ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن أخرى ، واعتباره بالصاع تارة أو بالمثل أو المثلين تارة

بالإناء أخرى . والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها ، والضعيف لا يعمل به الصحيح . ومنهم من قال : هو معارض لعموم القرآن بقوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » . وأجيب بأنه من ضمان المتلفات والعقوبات ، والمتلفات تضمن بالمثل وبغير المثل . ومنهم من قال هو منسوخ . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا دلالة على النسخ مع مدعيه ، لأنهم اختلفوا في النسخ ما هو اختلافاً كثيراً وكله متعقب ، ومنهم من قال : هو خبر واحد لا يفيد إلا الظن ، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به ، فلم يلزم العمل به . وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول . وهذا الخبر إنما خالف قياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والآخرا ن مردودان إليهما ، فالسنة أصل والقياس فرع ، فكيف يرد الأصل بالفرع ، بل الحديث الصحيح أصل بنفسه ، فكيف يقال إن الأصل بخلاف نفسه . وعلى تقدير التسليم يكون قياس الأصول يفيد القطع وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن ، فتناول الأصل لما يخالفه هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الأصل . قال ابن دقيق العيد : وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام . وقال ابن السمعاني : متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر ، لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه لم يجز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس ، وهو مردود بالاتفاق . فإن السنة مقدمة على القياس بلا خلاف . اهـ . وقد بسط الحافظ ابن حجر رحمه الله القول في بيان هذه المسألة وأدلتها ورد من خالفها بسطاً يطول ذكره ، وكذا الحافظ ابن القيم رحمه الله في الأعلام ، وجاء بما يدهش المناظر ويسر خاطر المنصف الناظر ، وكذا الشوكاني رحمه الله في نيل الأوطار ، وكذا غير هؤلاء . ولا ريب أن حديث أبي هريرة في المصرة المروى في الصحيح حجة على المخالف ، ولا قول لأحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كائناً من كان وأينما كان ومن كان ، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل . وأين القياس ، وإن كان جلياً من السنة المطهرة إنما يصار إليه عند فقد الأصل من الكتاب والخبر لأمع وجود واحد منهما . فبالله العجب من آراء هؤلاء ، قابلوا السنة بالقياس ولم يستحيوا من الله تعالى ورسوله في هذه المخالفة . أين تذهب بهم عقولهم ؟ إلى الحق أم إلى الباطل ؟

دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر

الحديث الحادى والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ
فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةُ فَلْيَعْرِهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا زنت الأمة فتبين زناها) بالبينة أو بالحمل أو بالإقرار (فليجلدها) سيدها . ففيه أن السيد يقيم الحد على رقيقه ، خلافاً لأئى حنيفة رحمه الله وزاد أيوب بن موسى الحد ، لكن قال أبو عمر : لا نعلم أحداً ذكر فيه الحد غيره (ولا يثرب) أى يوبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد لارتفاع اللوم بالحد : قال فى المصابيح : وفيه نظر . وقال الخطائى : معناه أنه لا يقتصر على التثريب ، بل يقام عليها الحد (ثم إن زنت) ثانياً (فليجلدها ولا يثرب ، ثم إن زنت الثالثة فليعنها) بعد جلدها حد الزنا استحباباً ، ولم يذكره اكتفاء بما قبله (ولو) كان البيع (بحبل من شعر) وهذا مبالغة فى التحريض على بيعها ، وقيده بالشعر لأنه الأكثر فى حياهم . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الحدود والنسائى . وشاهد الترجمة آخر الحديث : فليعنها ... إلخ . فإنه يدل على جواز بيع الزانى ، ويشعر بأن الزنا عيب فى المبيع . قال ابن بطال : فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة فى تقبيح فعلها والإعلام بأن الأمة الزانية لاجزاء لها إلا البيع أبداً ، وأنها لا تبقى عند سيدها زجراً لها عن معاودة الزنا ، ولعلها أن تستعف عند المشتري بأن يزوجه ، أو يعفها بنفسه ، أو يصونها بهيئته أو بالإحسان إليها . كذا فى الفتح . وقال شريح بن الحارث الكندى القاضى : إن شاء المشتري رد الرقيق المبتاع ، ذكراً كان أو أنثى ، ولو صغيراً من الزنا الصادر منهما قبل العقد وإن لم يتكرر لنقص القيمة به وواو تاب ، لأن تهمة الزنا لا تزول . ومذهب الحنفية : الزنا عيب فى الأمة دون العبد ، فترد الأمة لأن الغالب أن الافتراض مقصود فيها ، وطلب الولد والزنا يخل بذلك . وفى الأمانى : الزنا فى الجارية عيب وإن لم يعد عند المشتري للحقوق العار بأولادها وفى حديث

آخر عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني الصحابي المدني رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن . قال : إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فبيعوها ولو بضعفیر . رواه البخاری . والضعفیر : حبل مفتول أو منسوج من الشعر . وهذا على جهة التزهيد فيها ، وليس من إضاعة المال ، بل هو حث لهما على مجانبة الزنا والمباعدة ، إنما توجهت على البائع ، لأنه الذى لدغ فيها مرة بعد أخرى ، ولا يلدغ المؤمن من حجر واحد مرتين ، ولا كذلك المشتري فإنه بعد لم يجرب منها سوءاً فليست وظيفته فى المباعدة كالبائع ، فلا يقال : كيف يتصور نصيحة الجانبيين ، وكيف يقع البيع إذا انتصحا معاً .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ : لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ؟ قَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تلقوا الركبان) جمع راكب أى ، لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع إلى البلد للاشتراء منهم قبل أن يقدموا الأسواق ويعرفوا الأسعار (ولا يبيع حاضر لباد) هو أن يقول الحاضر لمن يقدم من البادية بمتاع ليبيعه بسعر يومه : اتركه عندى لأبيعه لك بأعلى (قال) طاوس بن كيسان (قلت لابن عباس ما) معنى (قوله : لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمساراً) بكسر السين ، أى دلالا ، وهو فى الأصل القيم بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل فى متولى البيع والشراء لغيره . وظاهر الحديث يدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى قريباً له أو أجنبياً ، وسواء كان فى زمن الغلاء أو لا ، وسواء كان يحتاج إليه أهل البلد أو لا ، وسواء باعه له على التدرج أم دفعة واحدة . واستنبط البخارى منه تخصيص ، النهى عن بيع الحاضر للبادى إذا كان بالأجر ، وقوى ذلك بعموم حديث النصيحة لكل مسلم ، لأن الذى يبيع بالأجر لا يكون غرضه نصيح البائع غالباً وإنما غرضه تحصيل الأجرة ، فاقضى ذلك إجازة بيع الحاضر للبادى بغير أجرة من باب النصيحة قال الحافظ : ويؤيده ما فى بعض طرق الحديث المعلق فى البخارى ، وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه قدم بجلوبة له على طلحة بن عبيد الله فقال له : إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبايعك ، فشاورنى حتى أمرك وأنهاك . وخصه الحنفية بزمن القحط ، لأن فيه إضراراً بأهل البلد فلا يكره زمن الرخص . وتمسكوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الدين النصيحة . وزعموا أنه ناسخ الحديث النهى . وحل الجمهور حديث

«الدين النصيحة» على عمومته إلا في بيع الحاضر للبادى ، فهو خاص يقضى على العام . قال الشوكانى في نيل الأوطار : واستظهر الحنفية بالقياس على توكيل البادى للحاضر فإنه جائز ، ويحجب عن تمسكهم بأحاديث النصيحة بأنها عامة مخصصة بأحاديث الباب ، فإن قيل : إن أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه ، لأن بيع الحاضر للبادى قد يكون على غير وجه النصيحة ، فيحتاج حينئذ إلى الترجيح من خارج ، كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين ، فيقال : المراد بيع الحاضر للبادى الذى جعلناه أخص مطلقاً هو البيع الشرعى ، بيع المسلم للمسلم الذى بينه الشارع للأمة وليس بيع الغش والخداع داخلاً فى مسمى هذا البيع الشرعى ، كما أنه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يحل شرعاً ، فلا يكون البيع باعتبار ما ليس بيعاً شرعياً أعم من وجه حتى يحتاج إلى طلب مرجح بين العمومين ، لأن ذلك ليس هو البيع الشرعى . ويجانب عن دعوى النسخ بأنها إنما تصح عند العلم بتأخر الناسخ ولم ينقل ذلك ، وعن القياس بأنه فاسد الاعتبار لمصادمته النص على أن أحاديث الباب أخص من الأدلة القاضية بجواز التوكيل مطلقاً فينبى العام على الخاص . اهـ . وصورة بيع الحاضر للبادى عند الشافعية والحنابلة أن يمنع الحاضر البادى من بيع متاعه بأن يأمره بتركه عنده ليدعه له على التدرج بثمان غال والمبيع مما نعم حاجة أهل البلد إليه ، فلو انتفى عموم الحاجة إليه كأن لم يحتاج إليه إلا نادراً أو عمت ، وقصد البدوى بيعه بالتدرج ، فسأله الحاضر أن يفوضه إليه أو قصد بيعه بسعر يومه ، فقال : أتركه عندى لأبيعه . كذلك لم يحرم لأنه لم يضر بالناس ، ولا سبيل إلى منع المالك منه لما فيه من الإضرار به . ولو قال البدوى للحاضر ابتداء : أتركه عندك لتبيعه بالتدرج ، لم يحرم أيضاً . وجعل المالكية البدواة قيداً ، فجعلوا الحكم منوطاً بالبادى ومن شاركه فى معناه لكونه الغالب ، فألحق به من يشاركه فى عدم معرفة السعر الحاضر ، فإضرار أهل البلد بالإشارة عليه بأن لا يبادر بالبيع . وعن مالك . لا يلتحق بالبدوى فى ذلك إلا من كان يشبهه ، قال : فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين فى ذلك : وحكى ابن المنذر عن الجمهور أن النهى للتحريم إذا كان البائع عالماً والمبتاع مما تعم الحاجة إليه ، ولم يعرضه البدوى على الحضرى .

قال الشوكاني في نيل الأوطار : ولا ينبغي أن تخصيص العموم بمثل هذه الأمور من التخصيص بمجرد الاستنباط . وقد ذكر ابن دقيق العيد تفصيلاً حاصله أنه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لاحت كان خفياً ، فاتباع اللفظ أولى ، ولكنه لا يطمئن الخاطر إلى التخصيص به مطلقاً . فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى ، فيكون بيع الحاضر للبادي محرماً على العموم ، سواء كان بأجرة أم لا . وروى عن البخاري أنه حمل النهي على البيع بأجرة لا بغير أجرة ، فإنه باب النصيحة . اهـ . وقال الحافظ في الفتح : قال ابن دقيق العيد : أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع اللفظ والمعنى ، والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء ، فحيث يظهر فتخصيص النص أو تعميمه ، وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى ، فأما اشتراط أن يلتمس البدوى ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه ، فإن الضرر الذي علل به النهي لا يفرق الحال فيه بين سؤال البدوى وعدمه ، وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتوسط في الظهور وعدمه ، وأما اشتراط ظهور السلعة في البلد فكذلك أيضاً لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تقريب الربح والرزق على أهل البلد ، وأما اشتراط العلم بالنهي فلا إشكال فيه . وقال السبكي : شرط حاجة الناس إليه معتبر ولم يذكر جماعة عمومها وإنما ذكره الرافعي تبعاً للبعوى ويحتاج إلى دليل . واختلفوا أيضاً فيما إذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة ، هل يصح مع التحريم أو لا يصح على القاعدة المشهورة . كذا في الفتح وغيره . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الإجارة ومسلم وأبو داود في البيوع وابن ماجه في التجارات .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَلْقَوْا السَّلْعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال : لا يبيع بعضكم على بيع بعض) عدى بعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء (ولا تلقوا السلع) بكسر السين : جمع سلعة وهى المتاع (حتى يهبط) أى ينزل (بها إلى السوق) ومطلق النهى يتناول طول المسافة وقصرها ، وهو ظاهر إطلاق الشافعية . وقيد الملكية محل النهى بحد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ميل ، وقيل فرسخان ، وقيل يومان ، وقيل مسافة القصر ، وهو قول الثورى . وأما ابتداءها فالتقى إلى أعلى السوق جائز ، فإن خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل فى النهى . وحد الابتداء عندهم الخروج من البلد . والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطلقاً كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول أحمد وإسحق . وعن الليث : كراهة التلقى ولو فى الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق : وقال الباجى : يمنع قريباً وبعداً . وإذا وقع بيع التلقى على الوجه المنهى عنه لم يفسخ البيع ، فقد ورد من حديث أبى هريرة عند الجماعة إلا البخارى : فإن تلقاه إنسان فصاحبه بالخيار إذا ورد السوق . قال فى المنتقى : وفيه دليل على صحة البيع . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : اختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقاً أو بشرط أن يقع له فى البيع غبن . ذهبت الحنابلة إلى الأول ، وهو الأصح عند الشافعية ، وهو الظاهر ، وظاهره أن النهى لأجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصيانته ممن يخدعة ، قال ابن المنذر : وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي ، قال : والحديث حجة للشافعى لأنه (٦ - عون للهارى - ج ٣)

أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق . ا هـ . وقد احتج مالك ومن معه بما وقع في رواية من النهى عن تلقى السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق . وهذا لا يكون دليلاً لمدعاهم ، لأنه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع ، لأنها إذا هبطت الأسواق عرف مقدار السعر فلا يخدع ، ولا مانع من أن يقال العلة في النهى مراعاة نفع البائع ونفع أهل السوق . ا هـ . ومن مرت به سلعة ومنزله على نحو ستة أميال من المصر التي تجلب إليها تلك السلع فإنه يجوز له شراؤها إذا كان محتاجاً إليها لا للتجارة . ا هـ . وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في التجارات .

الحديث الرابع والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمَزَابِنَةِ ، وَالْمَزَابِنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ كَيْلًا .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) نهى تحريم (عن المزابنة) مفاعلة الزبن ، وهو الدفع الشديد لأن كل واحد من المتبايعين يزبن صاحبه عن حقه ، أى يدفعه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع عن نفسه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع . وفى الجامع للقرائين : المزابنة : كل بيع فيه غرر ، وأصله أن المغبون يريد أن يفسخ البيع ، ويريد الغابن أن لا يفسخه ، فيتزبانان عليه ، أى يتدافعان ، قال ابن عمر (والمزابنة بيع الثمر) بالثلثة وفتح الميم ، أى الرطب على النخل ، وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالثلاثة وسكون الميم (كيلاً) أى من حيث الكيل . وذكر الكيل ليس قيداً فى هذه الصورة ، بل جرى على ما كان من عاداتهم ، فلا مفهوم له أو له مفهوم ولكنه مفهوم موافقة ، لأن المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلاً) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه . وفى رواية مسلم : وبيع العنب بالزبيب كيلاً . وفى الحديث جواز تسمية العنب كرمًا بفتح الكاف وسكون الراء . وحديث النهى عن تسميته به محمول على التثنية ، وذكره هنا لبيان الجواز ، وهذا على تقدير أن تفسير المزابنة صادر عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم ، أما على القول بأنه من الصحابي فلا حجة على الجواز ويحمل النهى على الحقيقة ، وهذا أصل المزابنة ، وألحق الشافعى بذلك بيع كل مجهول بمجهول أو بمعلوم من جنس يجرى الربا فى نقده . ومن صور المزابنة أيضاً بيع الزرع بالحنطة . وقال مالك : المزابنة : كل شيء من الجزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره ، سواء كان يجرى الربا فى نقده أو لا ، وسبب النهى عنه ما يدخله من القمار والغرر . قال ابن عبد البر : نظر مالك إلى معنى المزابنة وهى المدافعة ، ويدخل فيها القمار والمخاطرة . وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وهو غلط ، فالمغايرة بينهما ظاهرة . وقيل : هى المزارعة على الجزء . وقيل غير ذلك . والذى تدل عليه الأحاديث فى تفسيرها أولى . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى أيضاً .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ ،
 قَالَ : فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ ، فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى أَصْطَرَفَ مِنِّي ،
 فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ ،
 وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْمَعُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ
 مِنْهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ
 وَهَاءَ ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(عن مالك بن أوس) بن الحدثان المدني له رواية (رضى الله عنه أنه التمس صرفاً) من الدراهم (بمائة دينار) ذهباً كانت معه (قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله) بالتصغير أحد العشرة (فتراوضنا) أى تجارينا حديث البيع والشراء ، وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان ، لأن كل واحد منهما يروض صاحبه ، وقيل هى المواضعة بالسلعة بأن يصف كل منهما سلعته للآخر (حتى اصطرف منى) ما كان معى (فأخذ الذهب يقلبها فى يده) ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأنته لذلك (ثم قال) اصبر (حتى يأتى خازنى من الغابة) وكان لطلحة بها مال من نخل وغيره ، وإنما قال ذلك لظنه جوازه كسائر البيوع ، وما كان بلغه حكم المسألة (وعمر) ابن الخطاب رضى الله عنه (يسمع ذلك ، فقال) عمر لمالك بن أوس (والله لا تفارقه حتى تأخذ منه) عوض الذهب . وفى رواية الليث : والله لتعطينه ورقه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم : الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء) أى إلا حال الحضور والتقابض بقوله : هاء وهاء ، لأنه لازمه . قال الحافظ : ويدخل فى الذهب جميع أصنافه : من مضروب ومنقوش ، جيد وردى ، وصحيح ومكسر ، وحلى وتبر ، وخالص ومغشوش . ونقل النووي تبعاً لغيره فى ذلك الإجماع . اهـ (وذكر باقى الحديث ، وقد تقدم) ولفظه : والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير رباً إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً
بِسَوَاءٍ ، وَيَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ ، وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ .

(عن أبي بكره) نفيح بن الحارث الثقفي (رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تبيعوا الذهب بالذهب) مضروباً كان أو غير مضروب (إلا سواء بسواء) أي إلا متساويين كطعام بطعام مع باقي الشروط ، وهما الحلول والتقابض قبل التفرق . وهذا قول أبي حنيفة والشافعي . وعن مالك : لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام ، ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما ، فلا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف ، سواء كانا في المجلس أو تفرقا ، ولا يصح بيع مائتي دينار جيدة أو رديئة أو وسط بمائة دينار جيدة ، ومائة دينار رديئة أو وسط أو بمائة رديئة ومائة وسط . وهذا من قاعدة مدّ عجوة ودرهم بمدّ عجوة ودرهم ، وهو أن تشتمل الصفقة على ربوي من الجانبين يعتبر فيه التماثل ومعه غيره ولو من غير نوعه (و) لا تبيعوا (الفضة بالفضة) سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة (إلا سواء بسواء) متساويين مع الحلول والتقابض في المجالس (و) يبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب (وغير ذلك مما يختلف فيه الجنس كحنطة بشعير (كيف شئتم) أي متساوياً ومتفاضلاً بعد التقابض في المجلس . والحاصل حل التفاضل مع الحلول والتقابض ، فلو اختلفت العلة في الربويين كالذهب والحنطة ، أو كان أحد العوضين أو كلاهما غير ربوي كذهب وثوب وعبد وثوب حل التفاضل والنساء والتفرق قبل القبض . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي أيضاً .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل) أى إلا حال كونهما متماثلين ، أى متساويين موزوناً بموزون . وزاد مسلم ، إلا وزناً بوزن ، سواء بسواء ، أى ومع الحلول والتقابض فى المجلس (ولا تشفوا) بضم التاء وكسر الشين وضم الفاء : من الإشفاف ، أى لا تفضلوا . قال فى الفتح : وهو رباعى من أشف ، والشف بالكسر : الزيادة ، وتطلق على النقص (بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق) بكسر الراء فيهما الفضة بالفضة (إلا) حال كونهما (مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً) أى مؤجلاً (بناجز) أى بحاضر أى فلا بد من التقابض فى المجلس . والحديث أخرجه مسلم فى البيوع ، وكذا الترمذى والنسائى . قال ابن بطال : فيه حجة للشافعى فيمن كان له على رجل دراهم ولاخر عليه دنائير لم يجوز أن يقاص أحدهما الآخر بماله ، لأنه يدخل فى معنى الذهب بالورق ديناً ، لأنه إذا لم يجوز غائب بناجز فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب .

الحديث الثامن والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ ،
فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ لِابْنِ عَبَّاسٍ :
سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ،
قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي
وَلَكِنِّي أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا رَبَّاءَ إِلَّا فِي
النَّسِئَةِ .

(وعنه) أى عن أبى سعيد الخدرى (رضى الله عنه قال : الدينار بالدينار
والدرهم بالدرهم) زاد مسلم : مثلاً بمثل ، من زاد وازداد فقد أربى (فقيـل
له) القائل أبو صالح ذكوان الزيات (إن ابن عباس لا يقوله) أى لا يقول
بهذا إنما يقول بأن الربا إنما هو فيما إذا كان أحد العوضين بالنسيئة ، وأما إذا
كانا متفاضلين فلا ربا فيه ، أى لا يشترط عنده المساواة فى العوضين ، بل
يجوز بيع الدرهم بالدرهمين (فقال أبو سعيد لابن عباس : سمعته من النبي
صلى الله عليه وآله) وسلم أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ
لَا أَقُولُ (برفع كل أى لم يكن السماع ولا الوجدان ، وقيل بالنصب . قال
فى الفتح : فالنفي هو المجموع . انتهى . وحينئذ فيكون لسلب الكل بخلاف
وجه الرفع فإنه لعموم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على ما لا يخفى .
وهو مراد ابن عباس ، لأنه ليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى
يكون البعض ثابتاً ، بل مراده نفي كل واحد من الأمرين ، أى لم أسمع من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا وجدته فى كتاب الله . وفيه دلالة
على أن القرآن والحديث هما الأصل فى الأحكام ، فإذا وجد الحكم فى واحد
منهما فهو حجة ، وإن لم يوجد فى أحدهما فليس بحجة (وأنتم أعلم برسول
الله صلى الله عليه وآله) وسلم مني (أى لأنكم كنتم بالغين كاملين عند
ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا كنت صغيراً . وهذا فيه غاية

الإنصاف منه رضى الله عنه ، وهو اللائق بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم بإحسان . قال فى الفتح : وفى السياق دليل على أن أباسعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب والسنة . انتهى (ولكننى أخبرنى أسامة) بن زيد (أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لا رباً إلا فى النسيئة (أى لا فى التفاضل . قال القسطلانى : وقد أجمع على ترك العمل بظاهره ، وقيل إنه محمول على الأجناس المختلفة ، فإن التفاضل فيها لا رباً فيه ولكنه مجمل ، فينبه حديث أبى سعيد ، أو أنه منسوخ . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقال الخطابى يحتمل أنه سمع كلمة من آخر الحديث ولم يذكر أوله ، كأن سئل عن التمر بالشعير أو الذهب بالفضة متفاضلا ، فقال : إنما الربا فى النسيئة ، وهو صحيح لاختلاف الجنس . وقد رجع ابن عباس عن ذلك ، فروى الحاكم من طريق حيان العدوى وهو بالحاء المهملة والتحتية ، قال : سألت أبا مجلز عن الصرف ، فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ، ما كان منه عيناً بعين ، يبدأ بيد ، وكان يقول إنما الربا فى النسيئة . فلقبه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث . وفيه : التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة ، يبدأ بيد ، مثلاً بمثل ، فن زاد فهو رباً . فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه أشد النهى . انتهى . والصرف : دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه . قال فى الفتح : وله شرطان : منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجموع عليه ، ومنع التفاضل فى النوع الواحد منهما . وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن عباس ، واختلف فى رجوعه . انتهى . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : قال الحافظ فى الفتح : وافق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا فى الجمع بينه وبين حديث أبى سعيد ، فقيل : إن حديث أسامة منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل : المعنى فى قوله إلا الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد ، كما تقول العرب : لا عالم فى البلد إلا زيد . مع أن فيها علماء غيره . وإنما القصد نقي الأكمل لا نقي الأصل ، وأيضاً نقي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبى سعيد لأن دلالة بالمنطوق ، وحديث أسامة عام لأنه يدل على نقي ربا الفضل عن كل شيء ، سواء كان من الأجناس

المذكورة في أحاديث الباب أم لا ، فهو أعم مطلقاً ، فيخص هذا العموم منطوقها . وأما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال : لا رباً فيما كان يداً بيد فليس ذلك مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفى ربا الفضل منطوقة . ولو كان مرفوعاً لما رجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد . وقد روى الحازمي رجوع ابن عباس واستغفاره عند ما سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم الفضل ، وقال : حفظا من رسول الله ما لم أحفظ . وقد روى عنه الحازمي أيضاً أنه قال : كان ذلك برأى . وهذا أبو سعيد الحاذري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فتركت رأى إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وعلى تسليم أن ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصص بأحاديث ربا الفضل لأنها أنخص منه مطلقاً . انتهى . قال في السيل : ولو سامنا التعارض تنزلاً لكانت الأحاديث المصرحة بتحريم ربا الفضل أرجح لثبوتها في الصحيحين وغيرهما من طريق جماعة من الصحابة . قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد المصرح بالأجناس المثبت لربا الفضل : وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن أرقم وفضالة بن عبيد وأبي بكرة وابن عمر وأبي الدرداء وبلال وبما ذكرناه يرتفع الإشكال على كل تقدير . انتهى . وفي هذا الحديث ثلاثة من الصحابة . وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في البيوع .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا سُئِلَا عَنْ الصَّرْفِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، يَقُولُ : هَذَا خَيْرٌ مِنِّي ، وَكَلاَهُمَا يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا.

(عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضى الله عنهما أنهما سُئِلَا عن الصرف) السائل يسار بن سلامة الرياحى البصرى المكنى بأبي المنهال. والصرف: بيع أحد النقدين بالآخر ، وسمى به لصرفه عن مقتضى البياعات في جواز التفاضل فيه ، وقيل من الصريف وهو تصويتهما في الميزان (فكل واحد منهما) أى من البراء وزيد (يقول هذا خير مني ، فكلاهما يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً) أى غير حال حاضر في المجلس . قال في الفتح : البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلاً ، فهى أربعة أقسام : فبيع النقد إما بمثله وهو المرافطة ، أو بنقد غيره وهو الصرف ، وبيع العرض بالنقد يسمى النقد ثمنًا والعرض عوضاً ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فإن كان النقد بالنقد مؤخرًا فلا يجوز ، وإن كان العرض ثمنه مؤجلاً جاز ، وإن كان العرض مؤخرًا فهو السلم ، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول : إنها بيع العرض حال ، والله أعلم . وفي الحديث ما كان الصحابة عليه من التواضع وإنصاف بعضهم بعضاً ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم الفتيا بنظيره في العلم .

الحديث الخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ ، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ ، قَالَ : وَأَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ ذَابِثٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالثَّمَرِ وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي غَيْرِهِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال : لا تبيعوا الثمر) بالثلثة وفتح الميم (حتى يبدو صلاحه) أى يظهر ، وبدو الصلاح فى كل شىء هو صيرورته إلى الصفة التى يطلب فيها غالباً (ولا تبيعوا الثمر بالتمر) الأول بالثلثة والثانى بالمشاة (قال) سالم (وأخبرنى عبد الله) ابن عمر بن الخطاب (عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم رخص بعد ذلك) أى بعد النهى عن بيع الثمر بالتمر (فى بيع العرية) بكسر الراء وتشديد الياء ، واحد العرايا ، وهى أن تخرص نخلات فيكون رطبها إذا جفت ثلاثة أوسق مثلاً (بالرطب) على الأرض (أو بالتمر) بالمشاة ، وهذا أصرح ما ورد فى الرد على من حمل من الحنفية النهى على عمومه ، ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه ، وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا فى سياق واحد ، وكذلك من زعم أن بيع العرايا منسوخ بالنهى عن بيع الثمر بالتمر ، لأن المنسوخ لا يكون بعد الناسخ (ولم يرخص فى غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض ، وهو وجه عند الشافعية ، فتكون أو للتخيير ، والجمهور على المنع ، فيتأولون هذه الرواية بأنها شك من الراوى ، أيهما قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وما فى أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمر فلا يعول على غيره . وقد وقع عند النسائى والطبرانى عن الزهرى ما يدل على أن أو للتخيير لا للشك ، ولفظه : بالرطب وبالتمر ، وقيس العنب بالرطب ، بجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويدخر يابسه ، كالرطب البسر بعد بدو صلاحه ، لأن الحاجة إليه كهى إلى الرطب . ذكره الماوردى والرويانى . وأما غير الرطب والعنب من الثمار التى تجفف كالشمش وغيره فلا يجوز لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الخرص فيها ، بخلاف ثمرة النخل والكرم فإنها متدلية ظاهرة . وهذا الحديث أخرجه مسلم .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْيَبَ وَلَا يُبَاعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالْدرْهَمِ إِلَّا الْعُرَايَا .

(عن جابر رضى الله عنه قال : نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب) بفتح المثلثة وهو الرطب ، ولمسلم : حتى يبلو صلاحه (ولا يباع شيء منه) أى من الثمر (إلا بالدينار والدرهم) وكذا يجوز بالعروض بشرطه ، واقتصر على الذهب والفضة لأنهما جل ما يتعامل به . قاله ابن بطال (إلا العرايا) أى فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن ينخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من التمر . قال ابن المنذر : ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالتمر . وهذا مردود ، لأن الذى روى النهى عن بيع الثمر بالتمر هو الذى روى الرخصة فى العرايا ، فأثبت النهى والرخصة معاً . قال الحافظ فى الفتح : ورواية سالم الماضية فى الباب الذى قبل هذا تدل على أن الرخصة فى بيع العرايا وقع بعد النهى عن بيع الثمر بالتمر ، ولفظه عن ابن عمر مرفوعاً : ولا تبيعوا الثمر بالتمر ، قال : وعن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وآله وسلم رخص بعد ذلك فى بيع العرية . وهذا هو الذى يقتضيه لفظ الرخصة ، فإنها تكون بعد المنع ، وكذلك بقية الأحاديث التى وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى البيوع وابن ماجه فى التجارات .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رخص) من الترخيص . وفي رواية : أرخص من الإرخاص . والمعنى واحد
(في بيع) تمر (العرايا) وهي النخل (في خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو
على الأفصح ، وهو ستون صاعاً ، والصاع خمسة أرتال وثلاث بتقدير الجفاف
بمثله (أو دون خمسة أوسق) شك من الراوى ، وبين مسلم أن الشك فيه من
دواوين الحصين . وللبخارى في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله .
وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ، ومنعوا ما زاد عليه ،
واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور . والخلاف عند المالكية
والشافعية . والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة وما دونها . وعند الشافعية
الجواز فيما دون الخمسة ، ولا يجوز في الخمسة ، وهو قول الحنابلة وأهل
الظاهر ، فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة ، فيؤخذ بما
يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك . وسبب الخلاف أن النهى عن
المزابنة هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا ، أو وقع النهى عن بيع
المزابنة مقروناً بالرخصة في بيع العرايا . فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك
في رفع التحريم ، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ، والأول أرجح .
وحكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم ، قال : واحتجوا بحديث جابر ،
ثم قال : ولا اختلاف بين الشافعى ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في
أكثر من أربعة أوسق ما لم يبلغ خمسة أوسق ، ولم يثبت عندهم حديث جابر :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن
يبيعوها بخمرها يقول : الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة . انتهى . قلت :
حديث جابر أخرجه الشافعى وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ،
وترجم عليه ابن حبان الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق . قال فى الفتح :
وهذا الذى قاله يتعين المصير إليه ، وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس
بالبواضح ، ومن فروع هذه المسألة ما لو زاد فى صفقة على خمسة أوسق فإن
البيع يبطل فى الجميع . انتهى .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْتَاعُونَ الثَّمَارَ ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَصَرَ تَقَاضِيهِمْ قَالَ الْمُبْتَاعُ : إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمَانُ ، أَصَابَهُ مُرَاضٌ ، أَصَابَهُ قُشَامٌ ، عَاهَاتٌ يَحْتَجُّونَ بِهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ : فَإِمَّا لَا فَلَا تَتَّبَاعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ الثَّمَرِ كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ .

(عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى فى زمنه وأيامه (يبتاعون الثمار) بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك ، وهى أعم من الرطب وغيره ، ولم يجزم البخارى بحكم المسألة ، أى بيع الثمار قبل بدو صلاحها لقوة الخلاف فيها . وقد اختلف فى ذلك على أقوال ، فقليل : يبطل مطلقاً ، وهو قول ابن أبى ليلى والثورى ، ووهم من نقل الإجماع على البطلان . وقيل : يجوز مطلقاً ولو بشرط التبقية ، وهو قول يزيد بن أبى حبيب ، ووهم من نقل الإجماع فيه . وقيل : إن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل ، وهو قول الشافعى وأحمد والجمهور ورواية عن مالك . وقيل : يصح إن لم يشترط التبقية ، والنهى محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلاً ، وهو قول أكثر الحنفية . وقيل : هو على ظاهره ، لكن النهى فيه للتزيه . وحديث زيد هذا يدل على الأخير . وقد يحمل على الثانى . قال الشوكانى فى نيل الأوطار . وظاهر الأحاديث المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وأن وقوعه فى تلك الحالة باطل كما هو ممتضى النهى ، ومن ادعى أن مجرد شرط القطع يصحح البيع قبل الصلاح فهو محتاج إلى دليل يصلح لتقييد أحاديث النهى . ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة لها . وقد عول المجوزون مع شرط القطع على علل مستنبطة ، فجعلوها مقيدة للنهى ، وذلك مما لا يفيد من لم يسمع بمفارقة النصوص بمجرد خيالات عارضة وشبه واهية تنهار بأيسر

تشكيك . فالحق ما قاله الأولون من عدم الجواز مطلقاً (فإذا جدد الناس) بفتح الجيم والذال المهملة ، وقال الحافظ ابن حجر والعيني : بالذال المعجمة ، أى قطعوا ثمر النخل . وهذا قاله فى الصحاح فى باب الذال المعجمة . وقال فى باب الذال المهملة : جدد النخل يجده أى صرمه ، وأجد النخل : حان له أن يجدد ، وهذا زمن الجدد ، والجدد مثل الصرم والصرام . وللحموى والمستملى : أجد . قال السفاقسى : أى دخل فى الجدد ، كأظم إذا دخل فى الظلام ، وهو أكثر الروايات (وحضر تقاضيه) بالضاد المعجمة أى طلبهم (قال المبتاع) أى المشتري (إنه أصاب الثمر) بالمثلثة (الدمان) بفتح الدال وتخفيف الميم ، هكذا ضبطه أبو عبيد والصغاني والجوهري وابن فارس فى المجمل ، وضبطه الخطابي بضم أوله . قال عياض : وهما صحیحان ، والضم رواية القابسى والفتح رواية السرخسى ، قال : ورواها بعضهم بالكسر . وقال ابن الأثير : وكان الضم أشبه ، لأن ما كان من الأدوية والعاهات فهو بالضم كالسعال والزكام . وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتعفنه وسواده . وقال القزاز : فساد النخل قبل إدراكه ، وإنما يقع ذلك فى الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفوناً (أصابه مراض) بضم الميم ، كصداع ، اسم لجميع الأمراض ، وهو داء يقع فى الثمر فيهلك (أصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين . قال الطحاوى : شئ يصيبه حتى لا يرطب . وقال الأصمعى : هو أن ينقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحاً . وهذه الأمور الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب الثمر ، جمع عاهة . والعاهة : العيب والآفة ، والمراد بها هنا ما يصيب الثمر مما ذكر (يحتجون بها) قال البرماوى كالكرمانى : جمع الضمير باعتبار جنس المبتاع الذى هو مفسره . وقال العيني : فيه نظر لا يخفى . وإنما جمعه باعتبار المبتاع ومن معه من أهل الحصومات بقرينة يتناعون (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كثرت عنده الحصومة فى ذلك : فلما لا) أى فألا تركوا هذه المبيعة (فلا تتابعوا حتى يبدو صلاح الثمر) بأن يصير على الصفة التى تطلب فيها غالباً ، فى الثمار ظهور أول الحلاوة ، فى غير المتلون بأن يتموه ويلين ، وفى المتلون بانقلاب اللون كأن احمر أو اصفر أو اسود . وفى نحو القشاء بأن يجنى مثله غالباً للأكل ، وفى الحبوب باشتدادها ، وفى ورق التوت بتناهيه (كالمشورة) بفتح الميم وضم الشين وإسكان الواو على وزن فعولة ويجوز

سكون الشين وفتح الواو . قال ابن سيده : هى على وزن مفعلة لاعلى وزن فعولة ، لأنها مصدر ، والمصادر لا تجيء على مثال فعول . وزعم صاحب التثقيف والعلامة الحريرى أن الإسكان من لحن العامة . وفى ذلك نظر ، فقد أثبتها الجامع والصحيح والمحكم . والمراد بهذه المشورة أن لا يشتروا شيئاً حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لثلاث تقع المنازعة . قال فى الفتح : وهذا التعليق لم أره موصولاً من طريق الليث . وقد رواه سعيد بن منصور عن أبى الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ، وأخرجه أبو داود والطحاوى من طريق يونس ابن يونس عن أبى الزناد ، وأخرجه البيهقى من طريق يونس (يشير بها) عليهم (لكثرة خصومتهم) قال أبو الزناد : وأخبرنى خارجة بن زيد بن ثابت أن أباه زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا النجم المعروف ، وهى تطلع مع الفجر أول فصل الصيف عند اشتداد الحر فى بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار ، والمعتبر فى الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له ، وقد بينه بقوله : فيتبين الأصفر من الأحمر . وفى حديث أبى هريرة عند أبى داود مرفوعاً : إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهات عن كل بلد . وقوله : كالمشورة يشير بها . قال الداودى : هذا تأويل بعض نقلة الحديث وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت ، فلعل ذلك كان فى أول الأمر . ثم ورد الجزم بالنهى كما بينه حديث ابن عمر وغيره . قال ابن المنير : فيه إيماء إلى أن النهى لم يكن عزيمة وإنما كان مشورة ، وذلك يقتضى الجواز ، إلا أنه أعقبه بأن زيدا راوى الحديث كان لا يبيعها حتى يبدو صلاحها . وأحاديث النهى بعد هذا مبنوتة ، فكأنه قطع على الكوفيين احتجاجهم بحديث زيد بأن فعله يعارض روايته ولا يرد عليهم ، وذلك أن فعل أحد الجائزين لا يدل على منع الآخر ، وحاصله أن زيدا امتنع من بيع ثماره قبل بدو صلاحها ولم يفسر امتناعه هل كان لأنه حرام أو كان لأنه غير مصلحة فى حقه . انتهى .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقَّحَ ، فَقِيلَ : وَمَا تُشَقَّحُ ؟ قَالَ : تَحْمَارُ وَتَصْفَارُ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تباع الثمرة حتى تشقق) بضم التاء وفتح الشين وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة ، وضبطه العيني كالبر ماوى بسكون الشين وتخفيف القاف . قال فى الفتح : من الرباعى ، يقال : أشقح ثمر النخلة يشقح إشقاحاً إذا احمرَّ أو اصفرَّ ، والإسم الشقحة بضم المعجمة وسكون القاف . وقال الكرماني : التشقيق : تغير اللون إلى الصفرة أو الحمرة ، فجعله فى الفتح من باب الأفعال ، والكرماني من باب التفعيل . وقال فى التوضيح واللامع : وضبطه أبو ذر بفتح القاف . قال عياض : فإن كان هذا فيجب أن تكون القاف مشددة والتاء مفتوحة تفعل منه (فقيل : وما تشقق ؟ قال) سعيد ابن ميناء أو جابر (تحمارّ وتصفارّ) من باب الأفعال من الثلاثى الذى زيدت فيه الألف والتضعيف ، لأن أصلهما حمر و صفر . قال الجوهرى : احمرّ الشيء واحمارّ بمعنى . وقال فى القاموس : احمرّ احمراراً : صار أحمر كاحمارّ . وفرق المحققون بين اللون الثابت واللون العارض كما نقله فى المصاييح كالتنقيح ، فقالوا : احمرّ فيما ثبتت حمرة واستقرت ، واحمارّ فيما تتحول حمرة ولا تثبت انتهى . وقال الخطابى : أراد بالاحمرار والاصفرار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن يشبع ، وإنما يقال : تفعل من اللون الغير المتمكن . قال العيني : وفيه نظر ، لأنهم إذا أرادوا فى لفظ « حمر » مبالغة يقولون « أحمر » فيزيدون على أصل الكلمة الألف والتضعيف ، ثم إذا أرادوا المبالغة فيه يقولون « احمارّ » فيزيدون فيه ألفين والتضعيف ، واللون الغير المتمكن هو (٧ - عون البارى - ج ٣)

الثلاثي المجرد ، أعنى حر ، فإذا تمكن يقال احمرّ ، وإذا ازداد في التمكن يقال احمرار ، لأن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (ويؤكل منها) وهذا التفسير من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث . وعند الإسماعيلي : أن السائل سعيد والمفسر جابر ، وفيه دليل على أن المراد يبدوّ الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة . وسبب النهي عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوائح فيها . وقد بين ذلك في حديث أنس : فإذا احمرّت وأكل منها أمنت العاهة عليها ، أي غالباً .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ ، فَقِيلَ لَهُ : وَمَا تُزْهِى ؟ قَالَ : حَتَّى تَحْمَرَ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتى تزهى) من أزهى يزهى ، وصوبها الخطأى ونقى تزهو بالواو ، وأثبت بعضهم ما نقاه فقال : زها إذا طال واكتمل ، وأزهى إذا احمر واصفر (فقيل له : وما تزهى) زاد النسأى والطحاوى : يا رسول الله . وهذا صريح فى الرفع ، لكن رواه إسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً على أنس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أو أنس (حتى تحمر ، فقال : أ رأيت) أى أخبرنى ، وهو من باب الكناية حيث استفهم وأراد الأمر (إذا منع الله الثمرة) بالمثلثة بأن تلفت (بم يأخذ أحدكم مال أخيه) باطلاً لأنه إذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري فى مقابلة ما دفعه شيء ، وفيه إجراء الحكم على الغالب ، لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه ممكن وعدم تطرقه إلى ما لم يبد صلاحه ممكن ، فنيط الحكم على الغالب فى الحالين واختلف فى هذه الجملة ، هل هى مرفوعة أو موقوفة ، فصرح مالك بالرفع . وقال الدارقطنى : خالف مالك جماعة منهم ابن المبارك . قال فى الفتح : وليس فى جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً لأن مع الذى رفعه زيادة علم على ما عند الذى وقفه ، وليس فى رواية الذى وقفه ما يننى قول من رفعه . وقد روى مسلم ما يقوى رواية الرفع من حديث أنس ولفظه : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لو بعث من أخيك ثمراً فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق . واستدل بهذا على وضع الجوائح فى الثمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة . فقال مالك : يضع عنه الثلث . وقال أحمد وأبو عبيد : يضع الجميع . وقال الشافعى

والليث والكوفيون: لا يرجع على البائع بشيء، وقالوا: إنما ورد وضع الجائحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع . فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد به في حديث أنس ، والله أعلم . واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد : أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك . أخرجه مسلم وأصحاب السنن . قال : فلما لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم باعها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومه . كذا في الفتح . وذهب الشوكاني في الدرر البهية والنيل إلى وجوب وضع الجوائح مطلقاً من غير فرق بين القليل والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده . واحتج بحديث جابر وعائشة في الصحيحين ، وهو عند أبي حنيفة على الاستحباب ، وكذا عند الشافعي في الجديد وفي القديم على الوجوب ، وهو ظاهر الأحاديث .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ ، فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكُلْتُ تَمَرٍ خَيْبَرَ هَكَذَا ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَفْعَلْ ، رُبْعَ الْجَمْعِ بِالْدَّرَاهِمِ ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالْدَّرَاهِمِ جَنِيبًا .

(عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل) أى أمر (رجلاً) هو سواد بن غزية ، بوزن عطية ، كما سماه أبو عوانة والدارقطني (على خيبر فجاء بتمر جنيب) بوزن عظيم بالجيم وكسر النون وبعد التحتانية الساكنة موحدة ، نوع جيد من أنواع التمر . قال مالك : هو الكبيس ، وقال الطحاوي : هو الطيب ، وقيل : الصلب ، وقيل : الذى أخرج منه حشفه ورديته ، وقيل : هو الذى لا يخلط بغيره بخلاف الجمع (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) : أَكُلْتُ تَمَرٍ خَيْبَرَ هَكَذَا ؟ قَالَ (الرجل) لا والله يا رسول الله ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا) أى من الجنيب (بالصاعين) زاد فى رواية : من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم : التمر الرديء (والصاعين) من الجنيب (بالثلاثة) من الجمع . وفى رواية بالثلاث ، وهما جائزان لأن الصاع يذكر ويؤنث (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) : لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ (أى التمر الرديء (بالدراهم ثم ابتع) اشتر (بالدراهم) تمرأً (جنياً) ليكونا صفتين فلا يدخله الربا . وبه استدلل الشافعية على جواز الحيلة فى بيع الربوى بجذسه متفاضلاً ، كبيع ذهب بذهب متفاضلاً بأن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ، ويشتري منه بالدراهم أو بالعرض الذهب بعد التقابض ، أو أن يقرض كل منهما صاحبه ويبرئه ، أو أن يتواها أو يهب الفاضل مالكة لصاحبه بعد شرائه منه

ما عداه بما يساويه . وكل هذا جائز إذا لم يشترط في بيعه وإقراضه وهبته ما يفعله الآخر . نعم هي مكروهة إذا نوي ذلك ، لأن كل شرط أفسد التصريح به العقد إذا نواه كره . كما لو تزوجها بشرط أن يطلقها لم ينعقد أو يقصد ذلك كره . ثم إن هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوى بجنسه متفاضلا ، لأنه حرام بل حيل في تملكه لتحصيل ذلك ، ففي التعبير بذلك تسامح . وقد زاد سليمان في روايته لهذا الحديث بعد قوله : لا تفعل ولكن مثلاً بمثل ، أى بيع المثل بالمثل ، وزاد في آخره : وكذلك الميزان ، أى في بيع ما يوزن من المقنات بمثله . قال ابن عبد البر : كل من روى عن عبد الحميد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك ، وهو أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه ، كل يقول على أصله أن كل ما دخل الربا من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ، لكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلاً وكذا الوزن ، ثم ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل ، بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يميز فيه الوزن ويقول إن المائلة تدرك بالوزن في كل شيء . قال : وأجمعوا على أن التمر بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل وسواء فيه الطيب والدون ، وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد . وأما سكوت من سكنت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما ذهولاً وإما اكتفاء بأن ذلك معلوم . وقد ورد الفسخ من طرق أخرى عند مسلم بلفظ : فقال : هذا الربا فردوه . ويحتمل تعدد القصة وأن التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل ، والله أعلم . وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع العينة وهو أن يبيع الطعام من رجل نقداً أو يبتاع منه طعاماً قبل الافتراق وبعده ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص فيه بائع الطعام ولا مبتاعه من غيره . وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ، ومنعه المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن المطلق لا يشمل ولكن يشيع ، فإذا عمل به في صورة فقط سقط الاحتجاج به فيما عداها بإخاع من الأصوليين ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل : وابتع ممن اشتري الجمع ، بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو ، فلا يدل ولا يصح الاستدلال به على جواز الشرط ممن باعه تلك السلعة بعينها . وقيل : وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى ما فيه ، وقال القرطبي : استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع ، إلا أن بعض صور هذا البيع

يؤدى إلى بيع التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغواً ، ولا حجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على شراء التمر الثانى ممن باعه التمر الأول ، ولا يتناول ظاهر السياق بعمومه بل بإطلاقه . والمطلق يحتمل التقييد إجمالاً ، فوجب الاستفسار ، وإذا كان كذلك فتقييده بأدنى دليل كاف . وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتكن هذه الصورة ممنوعة . واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد ابن منصور من طريق ابن سيرين أن عمر خطب فقال : إن الدرهم بالدرهم سواء بسواء ، يبدأ بيد . فقال له ابن عوف : فيعطى الجنيب ويأخذ غيره . قال : لا ، ولكن ابتع بهذا عرضاً ، فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ما شئت وخذ أى نقد شئت . واستدل أيضاً بالاتفاق على أن من باع السلعة التى اشتراها ممن اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح ، فلا فرق بين التعجيل فى ذلك والتأجيل فدل على أن المعتبر فى ذلك وجود الشرط فى أصل العقد وعدمه ، فإن تشارطاً على ذلك فى نفس العقد فهو باطل ، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ، ولا يخفى الورع ، قال بعضهم : ولا تضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط ، وهو كمن أراد أن يزنى بامرأة ثم عدل عن ذلك وخطبها وتزوجها ، فإنه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التى أباحها ، وكذلك البيع ، والله أعلم . وفى الحديث جواز اختيار طيب الطعام وجواز الوكالة فى البيع وغيره ، وفيه أن البيوع الفاسدة ترد ، وفيه حجة على من قال إن بيع الربا جائز بأصله من حيث أنه بيع ممنوع بوصفه من حيث أنه ربا ، فعلى هذا سقط الربا ويصح البيع . قاله القرطبي ، قال : ووجه الرد أنه لو كان كذلك لما رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصفقة ولأمره برد الزيادة على الصاع . وفى الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه ، وفيه جواز الفرق بالنفس وترك الحمل على النفس لاختيار أكل الطيب على الردى ، خلافاً لمن منع ذلك من المترهدين .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاضِرَةِ وَالْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَالْمُزَابَنَةِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم عن المحاقلة) من الحقل : جمع حقلة ، وهى الساحة الطيبة التى لا بناء فيها ولا شجر ، وهى يبيع الحنطة فى سنبلها بكيل معلوم من الحنطة الخالصة . والمعنى فيه عدم العلم بالمائلة ، وأن المقصود من المبيع مستور بما ليس من صلاحه . قال فى الفتح : قال أبو سعيد : هو بيع الطعام فى سنبله بالبر . وقال الليث : الحقل : الزرع إذا شعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزرع قبل إدراكه ، وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقيل يبيع ما فى رعوس النخل بالتمر . وعن مالك : هى إكراء الأرض بالحنطة أو بكيل طعام أو دابة ، والمشهور أن المحاقلة كراء الأرض ببعض ما ينبت . اهـ .
 (و) نهى أيضاً عن (المخاضرة) وهى مفاعلة من الخضرة ، والمراد بيع الثمار والحبوب قبل بدو صلاحها . قال يونس بن القاسم : هو بيع الثمار قبل أن تطعم ، وبيع الزرع قبل أن يشتد ويفرك منه . وحكى الطحاوى عن عمر ابن يونس . قال : فسر لى أبى قال : لا أشتري ثمر النخل حتى يوقع محمراً أو مصفراً ، وبيع الزرع الأخضر مما يحصد بطناً بعد بطن مما يهتم بمعرفة الحكم فيه . وقد أجازته الحنفية مطلقاً ، ويثبت الخيار إذا اختلف . وعند مالك : يجوز إذا بدا صلاحه ، وللمشتري ما يتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع . ويغتفر الغرر فى ذلك للحاجة ، وشبهه جواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وكراء المرضعة مع أن لبنها يتجدد ، ولا يدري كم يشرب منه الطفل . وعند الشافعية : يصح بعد بدو الصلاح مطلقاً وقبله يصح بشرط القطع ، ولا يصح بيع الحب فى سنبله كالجوز واللوز . وقال القسطلانى : لا يجوز بيع زرع لم يشتد حبه ، ولا يبيع بقول وإن كانت تجذ مراراً إلا بشرط القطع أو القلع أو مع الأرض كالتمر مع الشجر ، فإن اشتد حب الزرع لم يشترط القطع ولا القلع كالتمر بعد بدو صلاحه . قال الزركشى : وقياس ما مر من الاكتفاء فى

التأبير بطلع واحد ، وفي بدو الصلاح بحبة واحدة الاكتفاء هنا باشتداد سنبله واحدة ، وكل ذلك مشكل . ١ هـ . وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الأرض لاستتار مقصودها ، ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط القطع كالبقول . قال الإمام الشوكاني في السيل والنيل : وأما بيع الزرع الأخضر قبل أن يسنبل ويظهر فيه الحب ، وهو الذي يقال له القصيل ، فقال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود : اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل بشرط القطع . وخالف سفيان الثوري وابن أبي ليلى فقالا : لا يصح بيعه بشرط القطع . قال : وقد اتفق الكل على أنه لا يصح بيع القصيل من غير شرط القطع . وخالف ابن حزم الظاهري فأجاز بيعه من غير شرط القطع . ١ هـ . ولا يصدق على بيع القصيل أنه يبيع المخاضرة الذي ورد النهي عنه ، لأن النهي إنما ورد عن السنبل ، قال : ولم يأت في منع بيع الزرع مذنبت إلى أن يسنبل نص أصلاً ، ولأن في كتب اللغة ما يدل على أن المخاضرة يبيع الثمار قبل بدو صلاحها ، والثمار هي حمل الشجر ، فلا يتناول الزرع كما في كتب اللغة أيضاً . وقد فسر بعض أهل العلم المخاضرة ببيع الزرع قبل أن يغلظ سوقه ، فإن صح ذلك كان دليلاً على المنع وإلا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقاً . زاد في النيل : وروى عن إسحق الشيباني قال : سألت عكرمة عن بيع القصيل ، فقال : لا بأس به . والحاصل أن الذي في الأحاديث النهي عن بيع الحب حتى يشتد ، وعن بيع السنبل حتى يبيض ، فما كان من الزرع قد سنبل أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غير جائز ، وأما قبل أن يظهر فيه الحب والسنابل فإن صدق على بيعه حينئذ أنه مخاضرة كما قال البعض إنها يبيع الزرع قبل أن يشتد لم يصح بيعه لورود النهي عن المخاضرة ، لأن التفسير المذكور صادق على الزرع الأخضر قبل أن يظهر فيه الحب والسنابل ، وهو الذي يقال له القصيل ، ولكن الذي في القاموس . إن المخاضرة يبيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وكذا في كثير من شروح الحديث ، فلا يتناول الزرع حمل الشجر كما في القاموس (و) نهى عن (الملامسة) بأن يلمس ثوباً مطوياً في ظلمة ثم يشتريه ، على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا لمسته فقد بعته (والمناذرة) بالذال المعجمة بأن يجعل التبديعاً (والمزابنة) يبيع التمر اليابس بالرطب كيلاً ، وبيع الزبيب بالعنب كيلاً . وهذا الحديث من إفراد البخاري .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : قَالَتْ هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ فَهَلْ عَلَى
جَنَاحٍ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا ؟ قَالَ : خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ
بِالْمَعْرُوفِ .

(عن عائشة رضى الله عنها : قالت هند) بالصرف ودونه (أم معاوية)
ابن أبي سفيان رضى الله عنهم (لرسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : إن
أبا سفيان رجل شحيح) بخيل حريص (فهل على جناح) بضم الجيم : إثم
(أن آخذ من ماله سرا ؟ قال : خذى أنت وبنوك ما يكفيك) لنفسك وبنيك
(بالمعروف) اقتصر عليها لأنها الكافلة لأموالهم ، وأحالتها صلى الله عليه وآله
وسلم على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعى ، وكان قوله صلى الله عليه وآله
وسلم : هذا فنياً لا حكماً لأن أبا سفيان كان بمكة ، فلا يستدل به على الحكم على
الغائب ، بل قال السهيلي : إنه كان حاضراً سؤاها ، فقال : أنت فى حل مما
أخذت . قال ابن المنير : المقصود بهذا إثبات الاعتماد على العرف وأنه يقضى
به على ظواهر الألفاظ ، ولو أن رجلاً وكل رجلاً على بيع سلعة فباعها بغير
النقد الذى هو عرف الناس لم يجز ، وكذا لو باع موزوناً أو مكيلاً بغير الكيل
أو الوزن المعتاد . وذكر القاضى حسين أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد
الخمسة التى يبنى عليها الفقه ، فمنها الرجوع إلى العرف فى معرفة أسباب
الأحكام من الصفات الإضافية ، كصغر ضبة الفضة وكبرها ، وغالب
الكثافة فى اللحية ونادرها ، وقرب منزله وبعده ، وكثرة فعل أو كلام وقلته
فى الصلاة ، وثمن مثل ومهر مثل ، وكفء نكاح ومؤونة كسوة وسكنى ،
وما يليق بحال الشخص من ذلك . ومنها : الرجوع إليه فى المقادير ، كالحيض
والطهر ، وأكثر مدة الحمل ، وسن اليأس . ومنها : الرجوع إليه فى فعل غير

منضبط تترتب عليه الأحكام ، كإحياء الموات ، والإذن في الضيافة ودخول بيت قريب ، وتبسط مع صديق ، وما يعد قبضاً وإيداعاً ، وهدية وغصباً ، وحفظ وديعة ، وانتفاعاً بعارية . ومنها : الرجوع إليه في أمر مخصص ، كألفاظ الإيمان ، وفي الوقف والوصية والتفويض ، ومقادير المكاييل والموازين والنقود ، وغير ذلك . اهـ . وترجم البخاري لحديث الباب بلفظ : من أجرى أمر أهل الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والمكيال والوزن وسنتهم على حسب نياتهم ومذاهبهم المشهورة ، أى فيما لم يأت فيه نص من الشارع .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ يُقَسَّمُ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ .

(عن جابر رضى الله عنه قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة) بضم الشين ، من شفعت الشيء إذا ضممته ، وسميت شفعة لضم نصيب إلى نصيب (في كل مال لم يقسم) عام مخصوص ، لأن المراد العقار المحتمل للقسمة ، وهذا كالإجماع ، وشذ عطاء فأجرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب ، وأما ما لا يحتمل القسمة كالحمام ونحوه فلا شفعة فيه ، لأنه بقسمته تبطل المنفعة ، ولا شفعة إلا للشريك لم يقاسم ، فلا شفعة لجار ، خلافاً للحنفية . واحتج لهم بما رواه الطحاوى بإسناد صحيح من حديث أنس مرفوعاً : جار الدار أحق بالدار . وفيه بحث ونظر بطول ذكرهما . وللشوكاني في ذلك رسالة مستقلة حقق فيها الحق وأبطل شفعة الجار . وكذا في نيل الأوطار والسيل الجرار (فإذا وقعت الحدود) أى صارت مقسومة (وصرفت الطرق) أى بنيت مصارف الطرق وشوارعها (فلا شفعة) حينئذ لأنها بالقسمة تكون غير مشاعة . قال ابن المنير : أدخل في هذا الباب حديث الشفعة لأن الشريك يأخذ النقص من المشتري قهراً بالثمن ، فأخذه له من شريكه مبايعة جائز قطعاً . وهذا الحديث أخرجه في الشركة والشفعة وترك الخيل ، وأبو داود في البيوع ، والترمذى في الأحكام ، وكذا ابن ماجه .

الحديث الستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةَ فَلَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ
 أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَابِرَةِ ، فَقِيلَ : دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ بِأَمْرَافٍ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ
 النِّسَاءِ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ مَنْ هَذِهِ النِّسَى مَعَكَ ؟ قَالَ : أُخْتِي ،
 ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ : لَا تُكْذِبِي حَدِيثِي فَإِنِّي أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّكِ أُخْتِي ،
 وَاللَّهِ إِنْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ ، فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ ، فَقَامَ
 إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوْضًا وَتُصَلِّي ، فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ
 وَبِرَسُولِكَ وَأَخَصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى الْكَافِرِ ،
 فَعُطِّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قَالَتْ : اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتُ
 يُقَالُ هِيَ قَتَلْتُهُ ، فَأَرْسَلَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوْضًا وَتُصَلِّي وَتَقُولُ :
 اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَخَصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي
 فَلَا تُسَلِّطْ عَلَى هَذَا الْكَافِرِ ، فَعُطِّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
 فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتُ فَيُقَالُ هِيَ قَتَلْتُهُ ، فَأَرْسَلَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي
 الثَّالِثَةِ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا ، أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَعْطُوهَا آجَرَ ، فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَتْ :
 أَشْعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَبِتَ الْكَافِرَ وَأَخْلَدَ وَلِيدَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
 هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة) بتخفيف الراء وقيل بتشديدها ، أى سافر بها
 (فدخل بها قرية) هى مصر ، وقال ابن قتيبة : الأردن (فيها ملك من الملوك)
 هو صارق ، وقيل : سنان بن علوان ، وقيل : عمرو بن امرئ القيس بن سبأ ،

وكان على مصر (أو جبار من الجبابرة) شك من الراوى (فقيل) له (دخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء) وقال ابن هشام : وشئ به حناط ، كان إبراهيم يمتار منه (فأرسل) الملك (إليه أن يا إبراهيم من هذه) المرأة (التي معك ؟ قال : أختي) (يعنى فى الدين (ثم رجع) إبراهيم عليه السلام (إليها فقال : لا تكذبى حديثى فلانى أخبرتهم أنك أختي) (اختلف فى السبب الذى حمل إبراهيم على هذه التوصية ، مع أن ذلك الجبار كان يريد اغتصابها على نفسها ، أختاً كانت أو زوجة ، فقيل : كان من دين ذلك الجبار أن لا يتعرض إلا للدوات الأزواج ، أى فيقتلهم ، فأراد إبراهيم عليه السلام دفع أعظم الضررين بارتكاب أخفهما ، وذلك أن اغتصابه إياها واقع لا محالة ، لكن إن علم أن لها زوجاً فى الحياة حملته الغيرة على قتله وإعدامه أو حبسه وإضراره ، بخلاف ما إذا علم أن لها أخاً ، فإن الغيرة حينئذ تكون قبل الأخ خاصة لا من قبل الجبار فلا يبالى به . وقيل : المراد إن علم أنك امرأتى ألزمنى بالطلاق (والله إن على وجه الأرض) هذه التى نحن عليها (مؤمن) أى من مؤمن (غيرى وغيرك) واستشكل بكون لوط كان معه ، كما قال تعالى : « فآمن له لوط » والجواب لم يكن معه لوط إذ ذاك بالأرض التى وقع له فيها ما وقع كما قدرته بهذه التى نحن فيها ، ولم يكن معه لوط إذ ذاك (فأرسل) الخليل عليه السلام (بها إليه) أى بسارة إلى الجبار (فقام إليها) بعد أن دخلت عليه (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) وفيه أن الضوء ليس من خصائص هذه الأمة (وتصلى فقالت : اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك) إبراهيم ولم تكن شاكة فى الإيمان ، بل كانت قاطعة به ، وإنما ذكرته على سبيل الفرض هضماً لنفسها . وقال فى اللامع : الأحسن أن هذا ترحم وتوسل بإيمانها لقضاء سؤلها (وأحصنت فرجى إلا على زوجى) إبراهيم (فلا تسلط علىّ) هذا (الكافر فقط) بضم الغين ، أى أخذ بمجارى نفسه حتى سمع له غطيظ (حتى ركض برجله) أى حركها وضرب بها الأرض . وفى رواية مسلم : فقام إبراهيم إلى الصلاة ، فلما دخلت عليه ، أى على الملك ، لم يتمالك أن بسط يده إليها ، فقبضت يده قبضة شديدة . وقد روى أنه كشف لإبراهيم عليه السلام حتى رأى حالهما لثلاً يخامر قلبه أمر . وقيل : صار قصر الجبار لإبراهيم كالقارورة الصافية ، فرأى الملك وسارة وسمع كلامهما ، والله أعلم (قال أبو هريرة) ظاهره أنه

موقوف عليه (قالت : اللهم إن يمت) هذا الجبار (يقال هي قتلتها) وذلك موجب لتوقعها مساءة خاصة الملك (فأرسل) الجبار ، أى أطلق مما عرض له (ثم قام إليها) ثانياً (فقامت توضاً وتصلى وتقول : اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك) إبراهيم (وأحصنت فرجى إلا على زوجى) إبراهيم (فلا تسلط على هذا الكافر فغط) الجبار يعنى اختنق حتى صار كالمصروع (حتى ركض) ضرب (برجله) الأرض (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (فقالت : اللهم إن يمت) هذا الجبار (فيقال هي قتلتها ، فأرسل) أى أطلق الجبار (فى الثانية أو فى الثالثة) شك الراوى (فقال) الجبار عقب إطلاقه فى المرأة الثانية أو الثالثة لجماعته (والله ما أرسلتم إلى إلا شيطاناً) أى متمرداً من الجن ، وكانوا قبل الإسلام يعظمون أمر الجن جداً ويرون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم وتصرفهم . وهذا يناسب ما وقع له من الخلق الشبيه بالصرع (أرجعوها) أى ردوها (إلى إبراهيم عليه السلام) ورجع يأتى لازماً ومتعدياً (وأعطوها) أمر ، أى أعطوا سارة (آجر) وكان أبو آجر من ملوك القبط من حتن قرية بمصر (فرجعت إلى إبراهيم عليه السلام) زاد فى أحاديث الأنبياء : فأتته أى إبراهيم وهو قائم يصلى ، فأوماً بيده مهيم ، أى ما الخبر (فقالت : أشعرت) أى أعلمت (أن الله كبت الكافر) أى صرعه لوجهه ، أو أخزاه أو رده خائباً أو أغاظه وأذله (وأخدم وليدة) الوليدة : الجارية للخدمة ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة . وفى الأصل : الوليد : الطفل ، والأنثى وليدة ، والجمع ولائد . وموضوع الترجمة قوله : أعطوها آجر . وقبول سارة منه ، وإمضاء إبراهيم ذلك . ففيه صحة هبة الكافر ، وقبول هدية السلطان الظالم ، وابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم . وفيه إباحة المعارض وأنها مندوحة عن الكذب . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الهبة والإكراه وأحاديث الأنبياء .

الحديث الحادى والستون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا ، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الْخَنزِيرَ ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ ، وَيَفِيضَ الْمَالَ ، حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفسى بيده ليوشكنَّ) بلام التوكيد المفتوحة (أن ينزل فيكم) أى فى هذه الأمة (ابن مريم) أى ليسرعنَّ أو ليقربنَّ نزول ابن مريم من السماء ينزل عند المنارة البيضاء شرقى دمشق ، واضعاً كفيه على أجنحة ملكين (حكماً) بفتححتين ، أى حاكماً (مقسطاً) عادلاً ، يقال : أقسط إذا عدل ، وقسط إذا جار ، أى حاكماً من حكام هذه الأمة ، بهذه الشريعة المحمدية ، لا نبياً برسالة مستقلة وشريعة ناسخة (فيكسر الصليب) الذى تعظمه النصارى (ويقتل الخنزير) أى يأمر بإعدامه مبالغه فى تحريم أكله . وفيه بيان أنه نجس ، لأن عيسى عليه السلام إنما يقتله بحكم هذه الشريعة المحمدية ، والشئ الطاهر المتفجع به لا يباح لإتلافه . وهذا هو وضع الترجمة على ما لا يخفى . كذا فى القسطلانى . قال الإمام الشوكانى فى السيل الجرار : استدل القائلون بنجاسته بقوله تعالى : « أو لحم خنزير فإنه رجس » . ويجاب عنه بأن المراد بالرجس هنا الحرام كما يفيد سياق الآية والمقصود منها ، فإنها وردت فيما يحرم أكله لا فيما هو نجس ، فإن الله سبحانه قال : « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس » أى حرام . ولا تلازم بين التحريم والنجاسة ، فقد يكون الشئ حراماً وهو طاهر كما فى قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » . ونحو ذلك . واستدلوا أيضاً بحديث أبى ثعلبة الخشنى . وفيه الأمر بغسل آتية أهل الكتاب ، معللاً ذلك بأنهم يطبخون فيها الخنزير ويشربون فيها الخمر . وقدمنا أن إيجاب الغسل لإزالة ما يحرم أكله وشربه لا لكونه نجساً ، فإن ذلك حكم آخر غير

مقصود للشارع . وعلى تقدير الاحتمال تنزلا فلا ينتهض المحتمل للاحتجاج به على محل النزاع . اهـ . فكذا الأمر بقتله لا يدل على نجاسته ، فليتأمل . وقال جابر : حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الخنزير (ويضع الجزية) عن ذمتهم ، أى يرفعها ، وذلك بأن يحمل الناس دين الإسلام فيسلمون وتسقط عنهم الجزية ، وقيل : يضعها : يضربها عليهم ويلزمهم إياها من غير محاباة وهذا قاله عياض احتمالا . وتعقبه النووى بأن الصواب أن عيسى عليه السلام لا يقبل إلا الإسلام والجزية ، وإن كانت مشروعة في هذه الشريعة إلا أن مشروعيها تنقطع بزمن عيسى عليه السلام ، وليس عيسى بناسخ حكمها ، بل نبينا هو المبين للنسخ بقوله هذا (ويفيض) أى يكثر (المال حتى لا يقبله أحد) لكثرتة واستغناء كل أحد بما فى يده بسبب نزول البركات وتوالى الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم ، وتخرج الأرض كنوزها ، وتقل الرغبات فى اقتناء المال ، لعلمهم بقرب الساعة . وهذا الحديث أخرجه فى أحاديث الأنبياء ، ومسلم فى الإيمان ، والترمذى فى الفتن وقال حسن صحيح .

الحديث الثاني والستون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ إِنِّي
 إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدِي وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ ، فَقَالَ ابْنُ
 عَبَّاسٍ : لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
 سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَنْ صَوَّرَ صُورًا فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ
 وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا ، فَرَبَا الرَّجُلُ رَبْوَةً شَدِيدَةً وَأَصْفَرَ وَجْهَهُ ،
 فَقَالَ : وَيَحْكُ ، إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ كُلُّ شَيْءٍ
 لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أتاه رجل) لم يسم (فقال : يا ابن
 عباس إني إنسان إنما معيشتي من صنعة يدي وإني أصنع هذه التصاوير ،
 فقال) له (ابن عباس : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ، سمعته يقول : من صور صورة فإن الله معذبه) بها (حتى ينفخ
 فيها) أى فى الصورة (الروح وليس بنافخ فيها) الروح (أبداً) فهو يعذب أبداً
 (فربا الرجل) أصابه الربو ، وهو مرض يعلو منه النفس ويضيق الصدر ،
 أو ذعر وامتلاً خوفاً أو انتفخ (ربوة شديدة) بتثليث الراء (واصفر وجهه)
 بسبب ما عرض له (فقال) له ابن عباس (ويحك) كلمة ترحم ، كما أن
 « ويلك » كلمة عذاب (أن أبيت إلا أن تصنع) ما ذكرت من التصاوير
 (فعليك بهذا الشجر) ونحوه (كل شيء ليس فيه روح) لا بأس بتصويره .
 وكذا فى صحيح مسلم : فاصنع الشجر وما لا نفس له . وهذا هو مذهب
 الجمهور . واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فإن الله معذبه
 حتى ينفخ . فدل على أن المصور إنما يستحق هذا العذاب لكونه قد باشر
 تصوير حيوان يختص بالله عز وجل ، وتصوير جماد ليس فى معنى ذلك لا بأس
 به . ووجه استدلال البخارى به على كراهة بيع التصاوير وغيرها ، واضح ،
 وليس لسعيد بن الحسن الراوى عن ابن عباس ، وهو أخو الحسن البصرى ،
 فى البخارى موصول سوى هذا الحديث .

الحديث الثالث والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ ،
 وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ
 يُعْطِهِ أَجْرَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 قال الله عز وجل : ثلاثة) أى من الناس (أنا خصمهم يوم القيامة : رجل
 أعطى بى) أى أعطى العهد باسمى واليمين بى . قال ابن التين : وذكر الثلاثة
 ليس للتخصيص لأنه سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين ، ولكنه أراد التشديد
 على هؤلاء الثلاثة . والخصم يقع على الواحد فما فوقه ، والمذكر والمؤنث بلفظ
 واحد (ثم غدر) نقض العهد الذى عليه ولم يف به (ورجل باع حراً) عالماً
 متعمداً (فأكل ثمنه) وخص الأكل بالذكر لأنه أعظم مقصود وفى حديث
 عبد الله بن عمر عند أبي داود مرفوعاً : ورجل اعتبد محرراً . وهو أعم من
 الأول فى الفعل وأخص منه فى المفعول به . واعتباد الحر كما قاله الخطابى يقع
 بأمرين : إما بأن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجحده ، وإما بأن يستخدمه كرهاً بعد
 العتق . والأول أشدهما . قال فى الفتح : قلت : وحديث الباب أشد ، لأن
 فيه مع كتم العتق أو جحده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن ، فمن ثم
 كان الوعيد عليه أشد . وقال المهلب : إنما كان إثمه شديداً لأن المسلمين أكفاء
 فى الحرية ، فمن باع حراً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذى أنقذه
 الله منه . قال ابن الجوزى : الحر عبد الله ، فمن جنى عليه فخصمه سيده . قال
 ابن المنذر : لم يختلفوا فى أن من باع حراً أنه لا قطع عليه ، يعنى إذا لم يسرقه
 من حرز مثله إلا ما يروى عن على تقطع يد من باع حراً . قال : وكان فى
 جواز بيع الحر خلاف قديم . ثم ارتفع فروى عن على قال : من أقر على
 نفسه بأنه عبد فهو عبد . قلت : يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حرية ،
 لكن روى عن قتادة أن رجلاً باع نفسه ، ففضى عمر بأنه عبد ، وجعل ثمنه

في سبيل الله . وعن زرارة بن أبي أوفى أحد التابعين : أنه باع حراً في دين .
ونقل ابن الحزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت : « وإن كان ذو عسرة
فنظرة إلى ميسرة » ونقل عن الشافعي مثل قول زرارة ، ولا يثبت ذلك أكثر
الأصحاب ، واستفسر الإجماع على المنع (ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه)
العمل (ولم يعطه أجره) وهذا كاستخدام الحر لأنه استخدمه بغير عوض ، فهو
عين الظلم . وهذا الحديث من أفراد البخاري .

الحديث الرابع والستون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّنُّ ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ، فَقَالَ : لَا هُوَ حَرَامٌ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة) سنة ثمان من الهجرة (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر و) (حرم بيع) (الميتة والخنزير) لنجاستهما فيتعدى إلى كل نجاسة ، والميتة ما زالت عنها الحياة لا بذكاة شرعية . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيعها ، ويستثنى من ذلك السمك والجراد عند جمهور العلماء فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة ، ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير . ١ هـ . والذي حققه في السيل طهارة الخنزير ، ولا يلزم من عدم صحة بيعه النجاسة (و) (حرم بيع) (الأصنام) جمع صنم . قال الجوهرى : هو الوثن . وقال في النهاية : الوثن : كل ما له جثة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب أو من الحجارة ، كصورة آدمى تعمل وتنصب فتعبد ، والصنم الصورة بلا جثة ، قال : وقد يطلق الوثن على غير الصورة . وقال في الفتح . بينهما عموم وخصوص من وجه ، فإن كان مصوراً فهو وثن وصنم لعدم المنفعة المباحة فيها ، فيتعدى إلى معلوم الانتفاع شرعاً ، فبيعها حرام ما دامت على صورتها فلو كسرت وأمكن الانتفاع برضاها جاز بيعها عند الشافعية وبعض الحنفية . نعم في بيع الأصنام والصور المتخذة من جوهر نفيس وجه عند الشافعية بالصحة والمذهب المنع مطلقاً ، وبه أجاب عامة الأصحاب (فقيل) لم يسم القائل ،

وفي رواية : فقال رجل (يا رسول الله أرأيت) أخبرني (شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس) أى يجعلونها في سرجهم ومصابيحهم يستضيئون بها فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع ، فإنها مقتضية لصحة البيع ، كالحمر الأهلية فإنها وإن حرم أكلها يجوز بيعها لما فيها من المنافع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) تبيعوها (هو) أى بيعها (حرام) وقال الشوكاني في نيل الأوطار : قوله : « لا هو حرام » الأكثر على أن الضمير راجع إلى البيع ، وجعله بعض العلماء راجعاً إلى الانتفاع ، فقال : يحرم الانتفاع بها ، وهو قول أكثر العلماء ، فلا ينتفع من الميتة بشيء إلا ما خصه دليل كالجلد المدبوغ : والظاهر أن مرجع الضمير البيع ، لأنه المذكور صريحاً والكلام فيه . ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث « فباعوها » . وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث : « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » . والمعنى : لا تظنوا أن هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فإن بيعها حرام . ونقل ابن المنذر أيضاً الإجماع على تحريم بيع الميتة . والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها ، وأما المتنجس الذي يمكن تطهيره كالثوب والخشب فيجوز بيعه لأن جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك (أى عند قوله حرام) (قاتل الله اليهود) أى لعنهم (إن الله لما حرم) عليهم (شحومها) أى أكل شحوم الميتة (جملوه) أى المذكور . عند الصغاني أجملوه . والأولى أفصح ، أى أذابوه واستخرجوا دهنه (ثم باعوه فأكلوا منه) وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازي ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه . قال في الفتح : قال جمهور العلماء : العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة ، ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير . والظاهر أن النهي عن بيعها للمبالغة في التوفير عنها ، ويلتحق بها في الحكم الصلبان التي يعظمها النصارى ويحرم نحت جميع ذلك وصنعتة ، ورخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للفرز . حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تخله الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه . وهو قول أكثر المالكية والحنفية . وزاد بعضهم : العظم والسن والقرن والظاف . وقال بن جاسة الشعور : الحسن والليث والأوزاعي ولكنها تطهر عندهم بالغسل ، وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات

الميتة لا نجسة العين . ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل : إنه يظهر إذا سلق بالماء . وفي الحديث : لعن العاصي . وفيه إبطال الحيل والوسائل إلى المحرم . وفيه دليل على أن بيع المسلم الخمر من الذمي لا يجوز ، وكذا توكيل المسلم الذمي في بيع الخمر ، وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبنى على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع . وفيه استعمال القياس في الأشباه والنظائر . واستدل به على تحريم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وأراد الكفار شراءه . وعلى تحريم بيع كل نجس ولو كان فيه كالسارقين . ومنفعة أجاز ذلك الكوفيون . وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه .

الحديث الخامس والستون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ .

(عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم نهى عن ثمن الكلب) المعلم وغيره مما يجوز اقتناؤه ولا يجوز . وظاهر النهي التحريم . ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه . وبذلك قال الجمهور . وقال مالك : لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه . وعنه كالجمهور وعنه كقول أبي حنيفة : يجوز وتجب القيمة . وقال عطاء والنخعي : يجوز بيع كلب الصيد دون غيره . وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ، وقال : « إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً » وإسناده صحيح . وروى أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً . « لا يحل ثمن الكلب » . والعلة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسة الكلب مطلقاً وهي قائمة في المعلم وغيره . وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذه والأمر بقتله ، ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه . ويدل عليه حديث جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد » أخرجه النسائي بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته . قال القسطلاني : الحديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث كما بينه النووي في شرح المهذب كغيره . ١ هـ . وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بلفظ : « نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضارياً ، يعني مما يصيد » وسنده ضعيف قال أبو حاتم : هو منكر . وفي رواية لأحمد : نهى عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية . ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد . وقال القرطبي : مشهور مذهب مالك جواز اتخاذ الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع ، لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الأخلاق (و) نهى عن (مهر البغي) أي ما تأخذه الزانية على الزنا ، وسماه مهراً لكونه على صورته ، وهو حرام بالإجماع . وجمع البغي بغايا . والبغاء : الزنا والفجور . وأصل البغي :

الطلب . غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد . واستدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها . وفي وجهه للشافعية : يجب للسيد الحكم (و) نهى عن (حلوان الكاهن) بضم الحاء وسكون اللام : مصدر حلوته حلواناً إذا أعطيته ، وأصله من الخلاوة ، وشبهه بالشئء الحلو من حيث أخذه حلواً سهلاً بلا كلفة ومشقة ، يقال : حلوته إذا أطعمته الحلو ، والمراد هنا ما يأخذه الذى يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن ، وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور ، فمنهم من كان يزعم أن له رؤياً من الجن وتابعه يلقي إليه الأخبار . ومنهم من كان يدعى أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه . ومنهم من كان يسمى عرافاً وهو الذى يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات يستدل بها على مواقعها ، كالشئء يسرق فيعرف المظنون به السرقة ، وتتهم المرأة فيعرف من صاحبها . ومنهم من يسمى المنجم كاهناً . فالحديث شامل هؤلاء كلهم . قاله القسطلاني قال الخطابي : وأخذ العوض على مثل هذا وإن لم يكن منهيّاً عنه فهو من أكل المال بالباطل ، ولأن الكاهن يقول ما لا ينتفع به ويعان بما يعطاه على ما لا يحل . قال القرطبي : وأما التسوية في النهي بين ثمن الكلب وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذى لم يؤذن في اتخاذه ، وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة للقدر المشترك من الكراهة ، وهو أعم من التحريم والتنزيه ، إذ كل واحد منها منهي عنه . ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دليل آخر ، فإننا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الإجماع لا من مجرد النهي ، ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه ، إذ قد يعطف الأمر على النهي والإيجاب النفي . اهـ . وهذا بناء على ما قاله من أن المشهور جواز اتخاذه مطلقاً . أما على ما شهره الشيخ خليل فلا . قال في الفتح : حلوان الكاهن حرام بالإجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل ، وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعاناها العرافون من استطلاع الغيب ، والحلوان أيضاً : أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه . اهـ . قلت : ومثله ما يأخذه المشايخ من مريديهم على التعاويذ والتأتم والرقى ونحوها . وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن حال هؤلاء فقال : « إن كثيراً من الأخبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل » الآية . ونحوه ما يأخذه الوعاظ على وعظهم وتذكيرهم وأكلهم الضيافات بهذا

التقريب ، فكل ذلك لا يخلو عن كراهة تحريم أو تنزيه على اختلاف الأحوال والأفعال والأشخاص . وما هذا عند إمعان النظر إلا حلوان الكاهن أو أكل الخبز والراهب أموال الناس بالباطل . فما أشبه الليلة بالبارحة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الإجازة والطلاق والطب ، ومسلم في البيوع ، وكذا أبو داود ، وأخرجه الترمذى فيه وفي النكاح ، والنسائى فيه وفي الصيد ، وابن ماجه في التجارات . والله أعلم .

كتاب السلم

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَرِ ، الْعَامَ وَالْعَامَيْنِ ، فَقَالَ : مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ ، فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ : إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب السلم) *

بفتح السين واللام : السلف وزناً ومعنى . وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز ، وقيل : السلف : تقديم رأس المال ، والسلم : تسليمه في المجلس ، فالسلف أعم . قال النووي : ذكروا في حد السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلاً بمجلس البيع ، سمي سلفاً لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفاً لتقديم رأس المال . وأورد عليه أن اعتبار التعجيل شرط لصحة السلم لا ركن فيه . وأجيب بأن ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكر ، وأجمع المسلمون على جواز السلم . اهـ . قال في الفتح : اتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب ، واختلفوا في بعض شروطه ، واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع ، وعلى تسليم رأس المال في المجلس ، واختلفوا هل هو عقد غرر يجوز للحاجة أم لا . انتهى . قال القسطلاني : وفيه نظر ، فإن في مذهب المالكية : يجوز تأخير كله أو بعضه إلى ثلاثة أيام على المشهور لخفة الأمر في ذلك . وقيل : لا يجوز للدين بالدين . وفي التلويح : كرهت طائفة السلم . وروى عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود أنه كان يكرهه . والأصل في جوازه قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » . قال ابن عباس : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ، ثم تلا الآية . وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا » . وهذا في البيع الناجز ، فدل على أن ما قبله في الموصوف غير الناجز .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم المدينة والناس يسلفون) من أسلف (فى الثمر) بالمثلثة وفتح الميم
(العام والعامين) بالنصب على الظرفية ، أو قال عامين أو ثلاثة ، شك
إسماعيل بن عليّة ولم يشك سفيان ، فقال : وهم يسلفون السنتين والثلاثة
(فقال : من أسلف) وفى رواية : من سلف بتشديد اللام ، والأول أشمل
لدخول الحيوان ، فيصح السلم فيه خلافاً للحنفية . وقد ثبت فى حديث مسلم أنه
صلى الله عليه وآله وسلم اقترض بكراً وقيس عليه السلم وعلى البكر غيره من
سائر الحيوانات . وحديث التميمى عن السلف فى الحيوان ، قال ابن السمعاني :
غير ثابت وإن أخرجه الحاكم (فى تمر) بالمثلثة . وقال البرماوى والعيني
كذلكرماني : تمر بالمثلثة . والظاهر أنهم اتبعوا فى ذلك قول النووى فى شرح
مسلم . وفى بعضها بالمثلثة وهو أعم . لكن الكلام فى رواية البخارى هل فيها
بالمثلثة ؟ قاله أعلم . وفى رواية زيادة : كيل (فليسلف فى كيل معلوم) فيما
يكال كالقمح والشعير (ووزن معلوم) فيما يوزن ، وكذا عدّ فيما يعدّ
كالحيوان ، وذرع فيما يذرع كالثوب . انظر فى جوابه صلى الله عليه وآله
وسلم هذا ، مع أن المعيار الشرعى فى التمر بالمثلثة الكيل لا الوزن ، قاله فى
المصابيح . والجواب أن الواو بمعنى أو ، والمراد اعتبار الكيل فيما يكال
والوزن فيما يوزن . وقال النووى فى شرح مسلم : معناه إن أسلم كيلاً أو وزناً
فليكن معلوماً . وفيه دليل لجواز السلم فى المكيل وزناً ، وهو جائز بلا
خلاف . وفى جواز السلم فى الموزون كيلاً وجهان للشافعية : أحدهما جوازه
كعكسه ، وهذا بخلاف الربويات ، لأن المقصود هنا معرفة القدر . وهناك
المائلة بعبادة عهده صلى الله عليه وآله وسلم . وحمل الإمام إطلاق الأصحاب
جواز كيل الموزون على ما يعد الكيل فى مثله ضابطاً حتى لو أسلم فى فئات
المسك والغنبر ونحوهما كيلاً لم يصح ، لأن للقدر اليسير منه مالية كثيرة
لا يعد ضابطاً فيه . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى السلم ، ومسلم فى البيوع ،
وكذا أبو داود والترمذى ، وأخرجه النسائى فيه وفى الشروط ، وابن ماجه
فى التجارات ، ولو أسلم فى مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح لأن
ذلك يغير وجوده ، ويشترط الوزن فى البطيخ والباذنجان والقثاء والسفرجل
والرمان ، فلا يكفي فيه الكيل لأنها تتجافى فى المكيال ولا العد لكثرة التفاوت

فيها ، والجمع فيها بين العد والوزن مفسد ، ويصح السلم في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه بغلظ قشوره ورقتها ، بخلاف مايكثر اختلافه بذلك فلا يصح ، ويجمع في اللبن بكسر الموحدة بين العد والوزن بأن يقول مائة لبنة وزن كل لبنة واحدة رطل (وفي رواية عنه) أى عن ابن عباس (إلى أجل معلوم) قال النووى : وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل ، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً .

الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُسَلِّفُ نَبِيْطَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، فَقِيلَ لَهُ : إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ ؟ قَالَ : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

(عن ابن أبي أوفى) عبد الله (رضى الله عنهما) قال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى فى زمن حياته وأيام حياته الشريفة (و) على عهد (أبى بكر وعمر) الخليفين من بعده صلى الله عليه وآله وسلم (رضى الله عنهما) فى الحنطة والشعير والزيب والتمر (بالمشاة . وذكر أربعة أشياء من المكيلات ، ويقاس عليها سائرهما مما يدخل تحت الكيل . وسئل ابن أبى أبزى أحد صغار الصحابة عن ذلك ، فقال مثل ما قال ابن أبى أوفى ، وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ، وكأنه لم يذكر فى الحديث ، لأنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض لذكر ما كانوا يهملونه .

(وفى رواية عنه) أى عن عبد الله بن أبى أوفى (قال : كنا نسلف نبيط) بفتح النون وكسر الباء وسكون التحتية : أهل الزراعة ، وقيل : قوم ينزلون البطائح ، سموا به لاهتدائهم إلى استخراج المياه من الينابيع لكثرة معالجتهم الفلاحة ، وقيل : نصارى الشام الذين عمروها (أهل الشام) وفى رواية سفيان : أنباط من أنباط الشام . قال فى الفتح : وهم قوم من العرب دخلوا فى العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ، وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون بين العراقيين ، والذين اختلطوا بالروم ينزلون بوادى الشام ويقال لهم النبط بفتحيتين والنبيط والأنباط (فى الحنطة والشعير) مما يكال (والزيت) مما يوزن ، وهذا يدل قوله فى الرواية السابقة :

الزبيب ، ويقاس عليه السيرج والسمن ونحوهما (في كيل معلوم إلى أجل معلوم) قال ابن بطال : أجمعوا على أنه إن كان في السلم ما يكال ويوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل المعلوم والوزن المعلوم ، فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم . قلت : أو ذرع معلوم ، والعدد والذرع يلحقان بالكيل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ويجرى في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن (فليل له) أي لابن أبي أوفى ، والقائل محمد بن أبي مجالد (إلى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه (قال : ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال ، وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، وآخر هذا الحديث ، ولم نسألهم : ألهم حرث أم لا حرث لهم . واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض ، وهو قول أحمد وإسحق وأبي ثور ، وبه قال مالك ، وزادوا : يقبضه في مكان السلم ، فإن اختلفا فالقول قول البائع . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي : لا يجوز السلم فيما له حمل ومثونة ، إلا أن يشترط في تسليمه مكاناً معلوماً . واستدل به على جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم ، وهو قول الجمهور ، ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عندهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله لم ينفسخ البيع عند الجمهور . وفي وجه للشافعية ينفسخ . واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ، وهو قول مالك إذا كان بغير شرط ، وقال الشافعي والكوفيون : يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب الدين بالدين . وفي حديث ابن أبي أوفى : جواز مبيعة أهل الذمة والسلم إليهم ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة ، والاحتجاج بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً برأسه لا يعتبر مخالفه أصلاً آخر . كذا في الفتح . قال القاضي محمد الشوكاني في المختصر وشرحه : السلم أن يسلم رأس المال في مجلس العقد على أن يعطيه ما يتراضيان عليه معلوماً إلى أجل معلوم ، ولا يأخذ إلا ما سماه أو رأس ماله ، ولا يتصرف فيه قبل قبضه . وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطاً لم يدل عليها دليل . اهـ .

كتاب الشفعة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَقَالَ لَهُ : ابْتَغِ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ ، فَقَالَ سَعْدٌ : وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةٍ أَوْ مُقْطَعَةٍ ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ : لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهِمَا خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ ، وَلَوْ لَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ مَا أُعْطِيَتْكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَأَنَا أُعْطِيَ بِهَا خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الشفعة) *

بضم المعجمة وسكون الفاء ، وحكى ضمها ، وقال بعضهم : لا يجوز غير السكون ، وهي في اللغة الضم على الأشهر ، من شفعت الشيء ضمته ، فهي ضم نصيب إلى نصيب ، ومنه شفع الأذان ، وفي الشرع : حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض ، واتفق على مشروعيتها ، خلافاً لما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكارها والمعنى في الشفعة : دفع ضرر مؤونة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة إليه ، كصعد ومنور وبالوعة ، وسببها الاشتراك في شيء ولو منقولاً ، فإذا وقعت القسمة والحدود وصرفت الطرق وشوارعها فلا شفعة ، لأنه لا مجال لها بعد أن تميزت الحقوق بالقسمة . وحديث جابر أصل في ثبوت الشفعة . وقد أخرجه مسلم بلفظ : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم أربعة أو حائط ، ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به .

(عن أبي رافع) أسلم القبطي (رضي الله عنه مولى النبي صلى الله عليه)

وآله (وسلم أنه جاء إلى سعد بن أبي وقاص فقال له) أى لسعد (ابتع)
أى اشتر (منى بيتي فى دارك ، فقال سعد) لأبى رافع (والله لا أزيدك على
أربعة آلاف منجمة أو) قال (مقطعة) وهما بمعنى ، أى مؤجلة والشك من
الراوى . وفى رواية سفيان : أربعمائة مثقال ، وهو يدل على أن المثقال
إذ ذاك كان بعشرة دراهم (قال أبو رافع : لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ،
ولولا أنى سمعت النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم يقول : الجار أحق بسقبة)
بفتح السين المهملة والقاف ، ويجوز إبدال السين صاداً : القرب والملاصقة
أو الشريك . وفى حديث عند الترمذى : ينتظر به إذا كان غائباً إذا كان
طريقهما واحداً . قال ابن بطلال : استدل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات
الشفعة للجار ، وأوله غيرهم على أن المراد الشريك ، بناء على أن أبا رافع كان
شريك سعد فى البيتين ، لذلك دعاه إلى الشراء منه . قال : وأما قولهم : إنه
ليس فى اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جاراً فردود ، فإن كل شىء قارب
شيئاً قبل له جار . وقد قالوا للمرأة جارة لما بينهما من المخاطلة . اهـ . وقواه
الشوكانى فى الدرارى المضيئة ، ثم فى شرح المنتقى ، ثم فى رسالة مستقلة ،
وهو الحق . والأحاديث الواردة فى مطلق شفعة الجار مقيدة بعدم القسمة ،
لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخاطل ، وأما تقيد شفعة
الجار باتحاد الطريق فهو يؤيد ما قلناه من أنه لاشفعة إلا للخيط ، لأن الطريق
إذا كانت واحدة فالخطة كائنة فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم
تصريف الطريق ، فالحق أن سبب الشفعة واحد وهو الشركة قبل القسمة ، فما
 قيل من أن من أسبابها الاشتراك فى الطريق ، والاشتراك فى قرار النهر أو مجارى
الماء ، هو راجع إلى السبب الذى ذكرناه ، لأن الاشتراك فى طريق الشىء
أو فى سواقيه هو اشتراك فى بعض ذلك الشىء ، وقد حققنا ذلك المقام فى
كتابنا هداية السائل إلى أدلة المسائل بالفارسية ، فراجع ، وبسط الكلام
هنا على ذلك يستدعى طولاً مفرطاً (ما أعطيتها) أى البقعة الجامعة للبيتين
(بأربعة آلاف وأنا أعطى بها خمسمائة دينار فأعطاها إياه) قال فى معالم السنن :
وقد احتج بهذا من يرى الشفعة بالحوار ، وأوله غيره على أن المراد الجار
أحق بسقبة إذا كان شريكاً . فيكون معنى الحديثين على الوفاق دون الاختلاف
واسم الجار قد يقع على الشريك لأنه قد يجاور شريكه ويساكنه فى الدار

(٩- عون للبارى - ج ٣)

المشتركة بينهما ، كالمرأة تسمى جارة لهذا المعنى . قال : ويحتمل أنه أراد أحق بالبر والمعونة وما في معناهما . اه . وإنما عدل عن الحقيقة في تفسير السقب إلى المجاز ، لأن لفظ « أحق » في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة ، والذي له حق الشفعة الشريك والجار على مذهب القائل به ، ولا ريب أن الشريك أحق من غيره ، فكيف يرجح الجار عليه مع ورود تلك النصوص الصحيحة ، فيحمل الجار على الشريك جمعاً بين حديث جابر المصرح باختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع ، إذ هو مصروف الظاهر اتفاقاً ، لأن الذين قالوا بشفعة الجوار قدموا الشريك مطلقاً ثم المشارك في الطريق ثم من ليس بمجاور ، ومن ثم تعين التأويل ، وقال الخطابي بعد أن ساق حديث أبي رافع عند أبي داود : تكلم بعضهم في إسناد هذا الحديث واضطراب الرواة فيه ، ثم ذكر وجود الاضطراب ، قال : والأحاديث التي جاءت في أن لا شفعة إلا للشريك أسانيداً جيداً وليس في شيء منها اضطراب . اه . قلت : ولا يضر الاضطراب ، حيث رواه البخاري في جامعه الصحيح ، فالأولى حمل الجار على معنى الشريك ، وهو الذي ذهب إليه المحققون من أهل الحديث ، وقال به الفقهاء المعول عليهم في القديم والحديث ، واحتج من لم يقل بشفعة الجوار أيضاً بأن الشفعة بنيت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فدعت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه ، وهذا لا يوجد في المقسوم ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً البخاري في ترك الخيل ، وأخرجه أبو داود في البيوع ، وابن ماجه في الأحكام .

الحديث الثاني

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَأَيُّهُمَا أَهْدَى ؟ قَالَ : إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَاباً .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله إن لي جاريتين فألى أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقربهما منك باباً) وليس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الحوار ، لأن عائشة رضي الله عنها إنما سألت عن تبدأ به من جيرانها بالهدية ، فأخبرها بأن من قرب أولى من غيره ، لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها ، فإذا رأى ذلك أحب أن يشاركه فيه وأنه أسرع إجابة لجاره عند النوائب العارضة له في أوقات الغفلة ، فلذلك بدىء به على من بعد ، قال ابن بطال : لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة لما يحصل من الضرر بمشاركة الغير الأجنبي ، بخلاف الشريك في نفس الدار واللصيق للدار . اهـ . وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله : أى الجوار أقرب . وفيه إشعار إلى أن البخاري يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالحوار ، لكنه لم يترجم له وإنما أعقب بهذا الحديث ليدل بذلك على أن الأقرب جواراً أحق من الأبعد ، لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة . واستدل التوربشتي بإيراد البخاري حديث « الجار أحق بسقبة » على تقوية شفعة الجار وإبطال ما تأوله الخطابي مشنعاً عليه .

كتاب الإجارة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَقُلْتُ : مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ فَقَالَ : لَنْ أَوْ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الإجارة) *

بكسر الهمزة على المشهور ، وحكى الرافعي ضمها ، وصاحب المستعذب فتحها ، وهى لغة اسم للأجرة والإثابة ، يقال : أجرته بالمد وغير المد إذا أثبته ، وشرعاً : عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم ، فخرج بمنفعة العين وبمقصودة التافه كتفاحه للشم ، وبمعلومة القراض والجعالة على عمل مجهول ، وبقابلة للبذل والإباحة البضع ، وبعوض هبة المنافع والوصية بها والشركة والإعارة ، وبمعلوم المساقاة والجعالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالخج بالرزق . نعم يرد عليه بيع حق الممر ونحوه ، والجعالة على عمل معلوم بعوض معلوم . وفي الفتح : الإجارة اصطلاحاً : تملك منفعة رقبة بعوض .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضى الله عنه قال : أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعى رجلان من الأشعريين) لم يسميا ، وقد سمي من الأشعريين الذين قدموا مع أبي موسى فى السفينة : كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم (فقلت : ما علمت أنهما يطلبان العمل) كذا ساقه مختصراً ولفظه فى استتابة المرتدين فى باب حكم المرتد والمرتدة : ومعى رجلان من الأشعريين أحدهما عن يمينى والآخر عن يسارى ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستاك ، فكلاهما سأل : أى العمل . فقال : يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس . قال : قلت : والذى بعثك

بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعرت أنهما يطلبان العمل ، فكأنني
أنظر إلى سواكه تحت شفته قلصت ، أى انزوت (فقال : لن أو) قال
(لا) بالألف ، شك من الراوى (نستعمل على عملنا من أراده) لما فيه
من التهمة بسبب حرصه ، ولأن من سأل الولاية وكل إليها ولا يعان عليها ،
ولما كان فى الغالب أن الذى يطلب العمل إنما يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له .
وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الإجارة والأحكام وفى استتابة المرتدين ،
ومسلم فى المغازى ، وأبوداود فى الحدود ، والنسائى فى القضاء .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ : وَأَنْتَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ،
كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم فقال أصحابه : وأنت ؟ أى وأنت أيضاً
رعيتهما (فقال : نعم كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة) قال سويد
شيخ ابن ماجه : يعنى كل شاة بقيراط ، يعنى القيراط الذى هو جزء من
الدينار أو الدرهم ، وهو نصف الدانق أو نصف عشر الدينار أو جزء من
أربعة وعشرين جزءاً . وقال أبو إسحاق الحرنى : قراريط اسم موضع
بمكة . وصححه ابن الجوزى كابن ناصر . وأيده مغلطى بأن العرب لم تكن
تعرف القيراريط . قال فى الفتح : لكن الأرجح الأول ، لأن أهل مكة
لا تعرف بها مكاناً يقال له قراريط . اهـ . وقال بعضهم : لم تكن العرب
تعرف القيراط الذى هو من النقد ، ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم كما فى
الصحيح : تفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط . لكن لا يلزم من عدم معرفتهم
لها أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف ذلك . والحكمة فى إلهامهم
رعى الغنم قبل النبوة ليحصل لهم الثمن برعيها على ما يكلفونه من القيام
بأمر أمتهم ، ولأن فى مخالطتها زيادة العلم والشفقة ، لأنهم إذا صبروا
على مشقة الرعى ودفعوا عنها السباع الضارية والأيدى الخاطفة ، وعلموا
اختلاف طباعها وتفاوت عقولها ، وعرفوا ضعفها واحتياجها إلى النقل
من مرعى إلى مرعى ومن مسرح إلى مراح ، رفقوا بضعيفها وأحسنوا
تعاهدها ، فهو توطئة لتعريفهم سياسة أمهم ، وخص الغنم لأنها أضعف
من غيرها ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط الإبل
والبقر بالربط دونها . وفى الحديث دليل على جواز الإجارة على رعى الغنم ،
ويلحق بها فى الجواز غيرها من الحيوانات ، وفى ذكره صلى الله عليه وآله وسلم
لذلك بعد أن علم إنه أشرف خلق الله مافيه من التواضع والتصريح
بمتمته عليه . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه فى التجارات .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَفْعَلُوا ، اكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا ، فَأَبَوْا وَتَرَكَوا ، وَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ بَعْدَهُمْ ، فَقَالَ : اكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : اكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ ، فَإِنَّ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ ، فَأَبَوْا ، فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، فَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا ، فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمَثَلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا النُّورِ .

(عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا (هُمُ الْيَهُودُ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ ، أَيْ كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَأْجَرَهُمْ رَجُلٌ ، أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِهِ الْمَرْكَبَ بِالْمَرْكَبِ لَا تَشْبِيهِهِ الْمَفْرَدَ بِالْمَفْرَدِ ، فَلَا اعْتِبَارَ إِلَّا بِالْمَجْمُوعِينَ ، إِذِ التَّقْدِيرُ : مَثَلُ الشَّارِعِ مَعَكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ مَعَ آخَرٍ (يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ) أَيْ عَلَى قِيرَاطَيْنِ (فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ كَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَهَذَا مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ وَإِرَادَةِ لَزَمِهِ ، لِأَنَّهُ لَزَمَهُ تَرْكُ الْعَمَلِ الْمَعْبُورِ بِهِ عَنْ تَرْكِ الْإِيمَانِ (وَمَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ) إِشَارَةٌ

إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى ، إذ لا ينفعهم الإيمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى (فقال لهم : لا تفعلوا) لإبطال العمل وترك الأجر المشروط (أكملوا بقية عملكم وخذوا أجركم كاملاً ، فأبوا وتركوا ، واستأجر آخرون) وهم النصارى (بعدهم ، فقال) لهم (أكملوا بقية يومكم هذا ولكم الذى شرطت لهم) أى لليهود (من الأجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا له : لك ما عملنا باطل ولك الأجر الذى جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم : أكملوا بقية عملكم فإن ما بقى من النهار شئ يسير) بالنسبة لما مضى منه ، والمراد ما بقى من الدنيا (فأبوا) أن يعملوا وتركوا أجرهم . وفى حديث ابن عمر : أنه استأجر من اليهود من أول النهار إلى نصفه ، والنصارى منه إلى العصر . فبين الحديثين مغايرة . وأجيب بأن ذلك بالنسبة إلى من عجز عن الإيمان بالموت قبل ظهور دين آخر ، وهذا بالنسبة إلى من أدرك دين الإسلام ولم يؤمن به ، والظاهر أنهما قضيتان . وقال ابن رشيد ما حصله أن حديث ابن عمر سيق مثالا لأهل الأعدار لقوله « فعجزوا » فأشار إلى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع فى ذلك يحصل له الأجر تماماً بفضل الله ، قال : وذكر حديث أبى موسى مثالا لمن أخر لغير عذر ، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم : لا حاجة لنا إلى أجرك . فأشار بذلك إلى أن من أخره عامداً لا يحصل له ما حصل لأهل الأعدار . اهـ . وفى رواية أخرى عن ابن عمر فى باب من أدرك ركعة من العصر ما يوافق رواية أبى موسى ، وهو يدل على أن مبلغ الأجر لليهود لعمل النهار كله قيراطان ، وأجر النصارى للنصف الباقي قيراطان ، فلما عجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا إلا قدر عملهم وهو قيراط (واستأجر قوماً) هم المسلمون (أن يعملوا له بقية يومهم ، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس فاستكملوا أجر الفريقين) اليهود والنصارى (كليهما) بإيمانهم بالأنبياء الثلاثة : محمد وموسى وعيسى (فذلك مثلهم) أى المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) المحمدى . ولإسماعيل : فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ، ومثل اليهود والنصارى مثل الذين تركوا ما أمرهم الله به . واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الألف ، لأنه

يقتضى أن مدة اليهود نظير مدتي النصارى والمسلمين . وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى البعثة المحمدية كانت أكثر من ألفي سنة ، ومدة النصارى من ذلك ستمائة سنة ، وقيل أقل مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعاً . قاله في الفتح وقد حققنا ذلك المقام في كتابنا « لقطه العجلان بما تمس إليه حاجة الإنسان » بما لا يتصور المزيد عليه . وفي الحديث تفضيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة عملها .

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : انْطَلَقَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى أَوُوا الْمَبِيتَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ ، فَأَنحَدَرَتْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارَ ، فَقَالُوا إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ ، وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا ، وَلَا مَالًا ، فَتَأَيَّبَ فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا ، فَلَمْ أُرِحْ عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا ، فَحَلَبْتُ لَهُمَا غُبُوقَهُمَا فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ ، فَكَبَّرْتُ أَنْ أَغْبِقَ قَبْلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا ، فَلَبِثْتُ وَالْقَدَحُ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِيقَاطَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الْفَجْرُ ، فَاسْتَيْقَظَا فَشَرِبَا غُبُوقَهُمَا ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ أَبْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ ، فَانْفَرَجَتْ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَمْتَنَعَتْ مِنِّي حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السِّنِينَ فَجَاءَتْنِي فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِائَةَ دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِهَا ، فَفَعَلَتْ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا ، قَالَتْ : لَا أُحِلُّ لَكَ أَنْ تَفْضُصَ الْحَاتِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَتَحَرَّجْتُ مِنَ الْوُقُوعِ عَلَيْهَا ، فَانْصَرَفْتُ عَنْهَا ، وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ، وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أَعْطَيْتُهَا ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ أَبْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرِجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنْهَا ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَقَالَ الثَّلَاثُ : اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءَ فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ

وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ ، فَشَمَرْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَمْوَالُ ،
فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ ، فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ : أَدِّ إِلَيَّ أَجْرِي ، فَقُلْتُ لَهُ :
كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالرَّقِيقِ ، فَقَالَ :
يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي ، فَقُلْتُ : إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ ، فَأَخَذَهُ كُلَّهُ
فَاسْتَأَقَهُ فَلَمْ يَتْرُكْ مِنْهُ شَيْئًا ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ
فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَأَنْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ ، فَخَرَجُوا يَمْشُونَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى
صلى الله عليه) وآله (وسلم يقول : انطلق ثلاثة رهط) قال الجوهري :
الرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة . قال تعالى : « وَكَانَ
فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ » فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود (ممن
كان قبلكم حتى أووا المبيت) موضع البيتوة (إلى غار) كهف في جبل
(فدخلوه فانحدرت) هبطت (صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار ،
فقالوا : إنه لا ينجيكم) من الإنجاء ، أى لا يخلصكم (من هذه الصخرة
إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم ، فقال رجل منهم : اللهم كان لى أبوان
شيخان كبيران) هو من باب التغليب ، إذ المراد الأب والأم (وكنت
لا أغبق قبلهما) والغبق : شرب العشى ، أى ما كنت أقدم عليهما فى
شرب نصيبهما من اللبن (أهلاً) أقارب (ولا مالا) رقيقاً (فنأى) كسعى
أى بعد (بى فى طلب شئ) بعد (يوماً فلم أرح) من أراح رباعياً ، أى لم
أرجع (عليهما) أى على أبوى (حتى ناما ، فحلبت) وفى رواية :
فحملت بالميم (لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين وكرهت أن أغبق قبلهما
أهلاً أو مالا فلبثت والقدح على يدي) على التثنية (أنتظر استيقاظهما حتى
برق الفجر) أى ظهر ضياؤه (فاستيقظا فشربا غبوقهما ، اللهم إن كنت
فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة ، فانفرجت
شيئاً لا يستطيعون الخروج) منه (قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم :
وقال الآخر : اللهم كانت لى بنت عم كانت أحب الناس إلى فأردتها عن

نفسها) أى بسبب نفسها أو من جهتها . وللحموى والمستملى : على نفسها ،
أى مستعالية عليها ، وهو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت منى حتى أملت)
أى نزلت (بها سنة من السنين) المقحظة فأحوجتها (فجاءتنى فأعطيتها
عشرين ومائة دينار) وفى البيوع : مائة دينار ، والتخصيص بالعدد
لا ينافى الزيادة أو المائة كانت بالتماسها والعشرون تبرعاً منه كرامة لها (على
أن تخلى بينى وبين نفسها ، ففعلت) ذلك (حتى إذا قدرت عليها) وفى
رواية : فلما قعدت بين رجلها (قالت : لا أحل لك) بفتح الهمزة وبضمها
من الإحلال (أن تفض الخاتم إلا بحقه) أى لا يحل لك إزالة البكارة إلا
بالحلال ، وهو النكاح الشرعى المسوغ للوطء (فتخرجت) أى تجنبنت
واحترزت من الإثم الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت
عنها وهى أحب الناس إلى وتركت الذهب الذى أعطيتها) قال العينى :
وفى رواية أبى ذر : التى والذهب يذكر ويؤنث (اللهم إن كنت فعلت
ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) أى من هذه الصخرة (فانفرجت
الصخرة ، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها . قال النبى صلى الله عليه)
وآله (وسلم : وقال الثالث : اللهم إنى استأجرت أجراً) بضم الهمزة ،
جمع أجير (فأعطيتهم أجراً غير رجل واحد) منهم (ترك) أجره (الذى
له وذهب ، فثمرت) أى كثرت (أجره حتى كثرت منه الأموال ،
فجاءنى بعد حين فقال : يا عبد الله أدى إلى أجرى) بياء ثابتة بعد الدال ،
والصواب حذفها (فقلت له : كل ماترى من أجرى) وفى رواية : من
أجلك : (من الإبل والبقر والغنم والرقيق) بيان لقوله ماترى (فقال :
يا عبد الله لا تستهزئ بى) مجزوماً على النهى (فقلت) له (إنى لا أستهزئ
بك ، فأخذته كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً ، اللهم فإن كنت فعلت ذلك
ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) من هذه الصخرة (فانفرجت الصخرة ،
فخرجوا) من الغار (يمشون) وقد تعقب المهلب البخارى بأنه ليس فى
الحديث دليل لما ترجم له ، فإن الرجل إنما اتجر فى أجر أجيره ثم أعطاه له
على سبيل التبرع ، فإنه إنما كان يلزمه قدر العمل خاصة . انتهى

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، فَاسْتَضَافُوهُمْ ، فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ ، فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ ؟ فَاتَوَهُمْ فَقَالُوا : يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدَغَ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : نَعَمْ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا ، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا ، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قِطْعٍ مِنَ الْغَنَمِ ، فَأَنْطَلَقَ يَتَنَفَّلُ عَلَيْهِ ، وَيَقْرَأُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ ، فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ ، قَالَ : فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اقْسِمُوا ، فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ : لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَذَكَّرَ لَهُ الَّذِي كَانَ فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا بِهِ ، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَّرُوا لَهُ ، فَقَالَ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ أَصَبْتُمْ ، اقْسِمُوا وَأَضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي سعيد رضي الله عنه) سعد بن مالك الخدري (قال : انطلق نفر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال ، لكن عند ابن ماجه أنهم كانوا ثلاثين ، وكذا عند الترمذي ، ولم يسم أحد منهم . وعند أحمد : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين رجلا (من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم في سفرة سافروها) أي في سرية عليها

أبو سعيد الخدرى . كما عند الدارقطنى ، ولم يعينها أحد من أهل المغازى فيما وقف عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله (حتى نزلوا) أى ليلاً ، كما فى الترمذى (على حى من أحياء العرب) قال فى الفتح : ولم أقف على تعيين الحى الذى نزلوا به من أى القبائل هم (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ) أى لسع مبنيّاً للمفعول (سيد ذلك الحى) أى بعقرب كما فى الترمذى ، ولم يسم سيد الحى (فسعوا له بكل شىء) مما جرت العادة أن يتداووا به من لدغة العقرب . وفى رواية الكشمينى : فشفوا ، أى طلبوا له الشفاء ، أى عاجلوه بما يشفيه . وقد زعم السفاقسى أنها تصحيف (لا ينفعه شىء ، فقال بعضهم) لبعض (لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا) عندهم (لعله أن يكون عند بعضهم شىء) يداويه (فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شىء لا ينفعه) وفى رواية معبد بن سيرين : أن الذى جاءهم جارية منهم فيحمل على أنه كان معها غيرها (فهل عند أحد منكم من شىء ؟) زاد أبو داود من هذا الوجه : ينفع صاحبنا ، وزاد البزار : فقالوا لهم : قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء . قالوا : نعم (فقال بعضهم) هو أبو سعيد الخدرى كما فى بعض روايات مسلم (نعم والله إنى لأرقى ، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا ، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً) بضم الجيم وسكون العين : ما يعطى على العمل (فصالحوهم) أى وافقوهم (على قطع من الغنم) وفى رواية النسائى : ثلاثون شاة ، وهو مناسب لعدد السرية كما مر ، فكأنهم اعتبروا عددهم فجعلوا لكل واحد شاة (فانطلق) الراقى إلى الملدوغ وجعل (يتفل عليه) أى ينفخ نفخاً معه أدنى براق . قال ابن أبى جمرة فى بهجة النفوس : محل التفل فى الرقية بعد القراءة لتحصل بركة الريق فى الجوارح التى يمر عليها فتحصل البركة فى الريق الذى يتفله (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) الفاتحة إلى آخرها . وفى رواية جابر : ثلاث مرات وفى رواية الأعمش : سبع مرات والحكم للزائد (فكأنما نشط) أى حل (من عقال) بكسر العين : حبل يشد به ذراع البهيمة . لكن قال الخطابى : إن المشهور أن يقال فى الحل أنشط بالهمزة ، وفى العقد نشط . وقال ابن الأثير : وكثيراً ما يجرى فى الرواية : كأنما نشط من عقال . وليس بصحيح . يقال : نشطت العقدة

إذا عقدتها ، وأنشطتها إذا حللتها . وفي القاموس كالصحيح كنصر عقده كنشطه وأنشطه حاه . ونقل في المصابيح عن الهروي أنه رواه : كأنما أنشط . وعن السفاقسي أنه كذلك في بعض الروايات هاهنا (فانطلق) الملدوغ حال كونه (يمشي وما به قلبة) بحركات ، أى علة ، وسمى بذلك لأن الذي تصيبه يتقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء منه . ونقل عن خط الدمياطي أنه داء مأخوذ من القلاب ، يأخذ البعير فيشتكى منه قلبه فيموت من يومه (قال : فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو الثلاثون شاة (فقال بعضهم : اقساموا ، فقال الذي رقى لا تفعلوا) ما ذكرتم من القسمة (حتى نأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذكر له الذي كان) من أمرنا هذا (فننظر ما يأمرنا به) فتنبه . وفي رواية الأعمش : فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء (فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم للراقي (وما يدريك أنها) أى الفاتحة (رقية) بضم الراء وسكون القاف . وعند الدارقطني : وما علمك أنها رقية ؟ قال : حق ألقي إلى في روعي (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قد أصبتم) في الرقية أو في توقفكم عن التصرف في الجعل حتى استأذنتموني أو أعم من ذلك (اقساموا) الجعل بينكم (واضربوا) أى اجعلوا (لى معكم) منه (سهماً) أى نصيباً ، والأمر بالقسمة من باب مكارم الأخلاق ، وإلا فالجميع للراقي ، وإنما قال « اضربوا » تطييباً لقلوبهم ومبالغة في أنه حلال لاشبهة فيه (فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ومطابقته للترجمة واضحة . قال ابن عباس مرفوعاً : أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله . وبهذا تمسك الجمهور في جواز الأجرة على تعاليم القرآن . ومنع ذلك الحنفية في التعليم لأنه عبادة والأجر فيها على الله تعالى ، وهو القياس في الرقى ، إلا أنهم أجازوه في الرقى لهذا الخبر . وقال الشعبي : لا يشترط المعلم على من يعلمه أجرة إلا أن يعطى شيئاً فليقبله . وقال الحكم : لم أسمع أحداً من الفقهاء كره أجر المعلم ، وأعطى الحسن البصري دراهم عشرة أجرة المعلم ، ولم ير ابن سيرين بأجر القسم بأساً ، أى إذا كان بغير اشتراط ، أما مع الاشتراط فكان يكرهه . وقال ابن سيرين : كان يقال : السحت : الرشوة في الحكم ، وكانوا يعطون الأجرة على الخرص ، أى

لخارص الثمرة . وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب . وسياق القصة التي في الحديث يأبى هذا التأويل . وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن . وقد رواها أبو داود وغيره . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وبأن الأحاديث القاضية بالمنع وقائع محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديث الباب ، وبأنها مما لا تقوم به الحجة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح . وقد عرفت مما سبق أنها تنتهض للاحتجاج على المطلوب ، والجمع ممكن إما بحمل الأجر المذكور على الثواب ، ويرد بأن سياق القصة يأبى ذلك ، أو المراد أخذ الأجر على الرقية فقط كما يشعر به السياق ، فيكون مخصصاً للأحاديث القاضية بالمنع ، أو يحمل الأجر هنا على عمومها ، فيشمل الأجر على الرقية والتلاوة والتعليم ، ويخص أخذها على التعليم بالأحاديث المتقدمة ، ويجوز ما عدها ، وهذا ما أظهر وجود الجمع ، فينبغي المصير إليه . قاله الإمام في نيل الأوطار والسيل الجرار . وفي هذا الحديث أن رجاله كلهم مذكورون بالكنى ، وهو غريب جداً ، وكلهم بصريون غير أبي عوانة فواسطى ، وأخرجه البخارى أيضاً في الطب وكذا مسلم ، وأخرجه أبو داود فيه وفي البيوع والترمذى فيه ، وكذا النسائي وابن ماجه في التجارات . قال الحافظ بن حجر : وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ، ويلتحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور ، وأما الرقى بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ينفيه . وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والتزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء . وفيه مقابلة من امتنع من المكرمة بنظير صنعه لما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم . وهذه طريقة موسى عليه السلام في قوله : « لو شئت لاتخذت عليه أجراً » ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجي عن ذلك . وفيه أيضاً ما يلتزمه المرء على نفسه ، لأن أبا سعيد التزم أن يرقى وأن يكون الجعل له ولأصحابه ، وأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوفاء بذلك . وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوماً ، وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وإجابته إليه . وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه

شبهة . وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصاً الفاتحة . وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه ممن قسم له ، لأن أولئك منعوا الضيافة ، وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيباً فمنعواهم فسبب لهم لدغ العقرب حتى سيق لهم ما قسم لهم . وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأساً في المنع ، لأن عادة الناس الاتجار بأمر كبيرهم ، فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاقاً . انتهى .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عسب الفحل) بفتح العين وسكون السين . والفحل : الذكر من كل حيوان ، فرساً كان أو تيساً أو جملاً أو غير ذلك . والمعنى : نهى عن كرائه . والمشهور في كتب الفقه أن عسب الفحل ضرابه ، وقيل أجرة ضرابه ، وقيل ماؤه . وعلى الثاني ، أى أجرة الجماع ، جرى المؤلف ، ويؤيده حديث جابر : نهى عن بيع ضراب الفحل . رواه مسلم والنسائي . وفي رواية الشافعي : نهى عن ثمن عسب الفحل . والحاصل أن بذل المال عوضاً عن الضراب إن كان بيعاً فباطل قطعاً ، لأن ماء الفحل غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وكذا إن كان إجارة على الأصح . ويجوز أن يعطى صاحب الأنثى صاحب الفحل شيئاً على سبيل الهدية ، لما روى الترمذي وقال حسن غريب من حديث أنس : أن رجلاً من كلاب سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عسب الفحل ، فقال : يا رسول الله : إنا نطرق الفحل فنكرم فرخص في الكرامة . وهذا مذهب الشافعي والجمهور . وقال المالكية : حمله أهل المذهب على الإجارة المجهولة وهو أن يستأجر منه فحله ليضرب الأنثى حتى تحمل . ولانشكل في جهالة ذلك ، لأنها قد تحمل من أول مرة فيغبن صاحب الأنثى ، وقد لا تحمل من عشرين مرة فيغبن صاحب الفحل ، فإن استأجره على نزوات معلومة ومدة معلومة جاز . قال في نيل الأوطار : والأحاديث ترد عابهم لأنها صادقة على الإجارة . قال صاحب الأفعال : أعسب الرجل عسباً : اكرى منه فحلاً يتزوجه . ولا يصح القياس على تلقيح النخل ، لأن ماء الفحل صاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح . انتهى . قال في الفتح : وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازه ، فإن أهدي للمعير هدية من المستعير بغير شرط جاز . انتهى . وقد ورد الترغيب في إطراق الفحل . أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث

أبى كبشة مرفوعاً : من أطرق فرساً فأعقب كان له كأجر سبعين فرساً .
وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى البيوع .
أقول : هذا آخر كتاب الإجارة . وفى قوله تعالى فى قصة موسى وشعيب
عليهما السلام : « يا أبت استأجره » دلالة على مشروعية الإجارة مطلقاً ،
ومشروعيتها بتسايم نفسه للخدمة . وتدل أيضاً على أنه إن أطلق الخدمة فهى
محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهالة فى الجملة ، وهى تجوز على كل
عمل لم يمنع منه مانع شرعى لإطلاق الأدلة الواردة فى ذلك ، وتكون الأجرة
معلومة عند الاستئجار لحديث أبى سعيد المتقدم ، فإن لم تكن أجرته معلومة
استحق الأجير مقدار عمله عند أهل ذلك العمل ، وهو الأقرب إلى العدل .
وقد ورد النهى عن كسب الحجام ومهر البغى وحلوان الكاهن وأجرة المؤذن
وقفيز الطحان ، ويجوز الاستئجار على تلاوة القرآن ، ويجوز أن يكرى
العين مدة معلومة بأجرة معلومة ، ومن ذلك الأرض بشرط ما يخرج منها ،
ومن أفسد ما استؤجر عليه أو أتلف ما استأجره ضمن لحديث : « على اليد
ما أخذت حتى تؤديه » أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم وصححه . ومحل
بسط ذلك الفروع . والله أعلم .

كتاب الحوالات

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
* (كتاب الحوالات) *

بالجمع وفتح الحاء وقد تكسر : جمع حوالة مشتق من التحويل أو من الخوول ، يقال : حال عن العهد إذا انتقل عنه خوؤلا ، وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى ، واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من الزهبي عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ، وقيل هي عقد إرفاق مستقل ، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والاحتمال عند الأكثر ، والاحمال عليه عند بعض من شذ . ويشترط أيضاً تماثل الحقيين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ، ومنهم من خصها بالتقدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوفي .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله)
(وسلم قال : مطل) المديات (الغنى) القادر على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه (ظلم) محرم عليه ، وخرج بالغنى العاجز عن الوفاء . والمطل : أصله المد ، والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر . ولفظ المطل يشعر بتقدم الطلب ، فيؤخذ منه أن الغنى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالماً . قال إمام الحرمين والسمعاني وعز الدين ابن عبد السلام : لا يجب الأداء إلا بعد الطلب . وهو مفهوم تقييد النووي في التفليس بالطلب ، والجمهور على أنه من إضافة المصدر للفاعل . والمعنى : أنه يحرم على الغنى القادر أن يمتل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز . وقيل : هو من إضافة المصدر للمفعول . والمعنى : أنه يجب وفاء الدين وإن كان مستحقه غنياً ، ولا يكون سبباً لتأخير حقه عنه . وإذا كان كذلك

في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى . قال الحافظ زين الدين العراقي : وهذا فيه تعسف وتكلف . وقال الحافظ بن حجر : ولا يخفى بعد هذا التأويل : قال الحافظ في الفتح : وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضراً عنده ، لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً ، أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب ، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً ، وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب وإلا فلا . انتهى . قال الشوكاني في نيل الأوطار : والظاهر الأول لأن القادر على التكسب ليس بمليء والوجوب إنما هو عليه فقط لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعاية : انتهى . وعند النسائي وابن ماجه : المطل ظلم . والمعنى : أنه من الظلم ، وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن المطل (فإذا أتبع أحدكم) مبنياً للمفعول (على ملي) قال الكرماني : الملي كالغنى لفظاً ومعنى . وقال الخطابي : إنه في الأصل بالهمز ، وضبطها الزركشي أيضاً بالهمز من الملاءة . قال في المصاييح : وظاهره أن الرواية كذلك فينبغي تحريرها ولم أظفر بشيء . قال القسطلاني : والذي في الفرع وجميع ما وقفت عليه من الأصول المعتمدة بدون الهمز وهو الذي رويناه . وقال الحافظ في الفتح : والمليء بالهمز مأخوذ من الإملاء ، يقال : ملأ الرجل بضم اللام ، أى صار مليئاً . وقال الكرماني : الملي كالغنى لفظاً ومعنى ، فاقضى أنه بغير همز ، وليس كذلك ، فقد قال الخطابي : إنه في الأصل بالهمز ، ومن رواه بتركها فقد سهله . انتهى . وقال الشوكاني في نيل الأوطار : قيل هو بالهمز ، وقيل بغير همز . ويدل على ذلك قول الكرماني : الملي كالغنى لفظاً ومعنى . وقال الخطابي . . . إلخ . وذكر هذه الجملة عقب ما قبلها يشعر بأن الأمر بقبول الحوالة معلل بكون مطل الغنى ظلاماً . قال ابن دقيق العيد : ولعل السبب فيه أنه إذا تقرر كونه ظلاماً . والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه ، فيكون ذلك سبباً للأمر بقبول الحوالة عليه . لأن به يحصل المقصود من غير ضرر المطل . ويحتمل أن يكون ذلك لأن المليء لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع ، بل يأخذه الحاكم قهراً ويوفيه ، ففي قبول الحوالة عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق . قال : والمعنى الأول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل يكون المطل ظلاماً . وعلى هذا المعنى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق

لا الظلم . انتهى . وعلى المعنى الأول اقتصر الرافي . وقال ابن الرفعة في المطلب : وهذا إذا كان الوصف بالغنى يعود إلى من عليه الدين ، وقد قيل إنه يعود إلى من له الدين ، وعلى هذا لا يحتاج أن يذكر في التقديرين الغنى . انتهى . قال البرماوى : وقد يدعى أن فى كل منهما بقاء التعليل بكون المطل ظلماً ، لأنه لا بد فى كل منهما من حذف بذكره يحصل الارتباط ، فيقدر فى الأول مطل الغنى ظلم ، والمسلم فى الظاهر يجتنبه ، فمن اتبع على غنى فينبغى أن يتبعه . وفى الثانى مطل الغنى ظلم ، والظلم تزييله الحكام ولا تقره ، فمن أتبع على ملىء فليتبّع ولا يخش من المطل . ويشبه كما قال الأذرى أنه يعتبر فى استحباب قبولها على ملىء كونه وفيّاً وكون ماله طيباً ليخرج الماطل ومن فى ماله شبهة (فليتبّع) إذا أحيل بالدين الذى له على موسى فليحتل ندباً . قال فى الفتح : الأمر للاستحباب عند الجمهور ، ووهم من نقل فيه الإجماع . وقيل : هو أمر إباحة وإرشاد ، وهو شاذ . وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره . وعبارة الخرقى : ومن أحيل بحقه على ملىء فواجب عليه أن يحتال . وإليه مال البخارى حيث قال : إذا أحال على ملىء فليس له رد . وقوله « ظلم » يشعر بكونه كبيرة ، والجمهور على أن فاعله يفسق ، لكن هل يثبت فسقه بمرة واحدة أم لا ؟ قال النووى : مقتضى مذهبنا التكرار . ورده السبكى فى شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبنا عدمه . واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر عن أدائه كالغضب والغضب كبيرة ، وتسميته ظلماً يشعر بكونه كبيرة ، والكبيرة لا يشترط فيها التكرار ، لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره . انتهى . واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا ؟ قال فى الفتح : والذى يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب ، لأن المطل يشعر به ، ويدخل فى المطل كل من لزمه حق ، كالزوجة لزوجته ، والسيد لعبده ، والحاكم لرعيته ، وبالعكس . واستنبط منه أن المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر . قال الشافعى : لو جازت مؤاخذته لكان ظلماً . والفرض أنه ليس بظالم لعجزه . وقال بعض العلماء : أن يحبس . وقال آخرون : له أن يلزمه . واستدل به على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بحدوث حادث ، كموت أو فلس ، لم يكن للمحتال الرجوع على

المحيل ، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة ، فلما شرطت علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين فليس له رجوع . وقال الحنفية : يرجع عند التعذر ، وشهوه بالضم . واستدل به على ملازمة المماطل والإلزامه بدفع الدين والتوصل إليه بكل طريق وأخذه منه قهراً . واستدل به على اعتبار رضا المحيل والمحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث . وبه قال الجمهور . وعن الحنفية أيضاً وبه قال الإصطخري من الشافعية . وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب ، لأنه زجر عن المماطلة ، وهي تؤدي إلى ذلك . والله أعلم . والحديث أخرجه أيضاً في الحوالة ، ومسلم في البيوع ، وكذا النسائي والترمذي وابن ماجه .

الحديث الثاني

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا جُلُوساً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ ، فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دِينَ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئاً ؟ قَالُوا : لَا . فَصَلَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دِينَ ؟ قِيلَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئاً ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ ، فَصَلَّى عَلَيْهَا ، ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، قَالَ : هَلْ تَرَكَ شَيْئاً ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَهَلْ عَلَيْهِ دِينَ ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ ، قَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ .

(عن سلمة بن الأكوع) اسمه سنان المدني ، شهد بيعة الرضوان (رضي الله عنه) أنه (قال : كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ أتى بجنازة ، فقالوا : صل عليها) يارسول الله . قال في الفتح : لم أقف على اسم صاحب الجنازة ولا على الذي بعده . وفي حديث جابر عند الحاكم : مات رجل فغسلناه وكفنناه وحنطناه ووضعناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل ، ثم آذنا رسول الله عليه وآله وسلم به (فقال : هل عليه) أي على الميت (دين) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل أن تفتح عليه الفتوح إذا أتى بمدين لا وفاء لدينه ، قال لأصحابه : صلوا عليه ولا يصلي هو عليه تحذيراً عن الدين وزجراً عن المماثلة (قالوا : لا) دين عليه (قال : فهل ترك شيئاً قالوا : لا) أي لم يترك شيئاً (فصلى عليه) زاده الله شرفاً لديه (ثم أتى بجنازة أخرى فقالوا : يارسول الله صل عليها . قال : هل عليه دين ؟ قيل : نعم . قال : فهل ترك شيئاً) لدينه (قالوا : ترك (ثلاثة دنانير) وللحاكم عن جابر : ديناران . وعند الطبراني عن أسماء

بنت يزيد : كانا دينارين وشرطاً . وجمع في الفتح بين هذا بأن من قال ثلاثة جبر الكسر ، ومن قال دينارين ألغاه ، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقى عليه ديناران ، فمن قال ثلاثة فباعته الأصل ، ومن قال ديناران فباعته ما بقي (فصلى عليها) ولعله صلى الله عليه وآله وسلم علم أن هذه الدنانير الثلاثة تبقى بدينه بقرائن الحال أو بغيرها (ثم أتى بالثلاثة فقالوا : صل عليها) يارسول الله (قال : هل ترك) الميت (شيئاً ؟ قالوا : لا . قال : فهل عاياه دين ؟ قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنانير . قال : صلوا على صاحبكم . قال أبو قتادة) الحارث بن ربيع الأنصاري (صل عليه يارسول الله وعلى دينه ، فصلى عليه) ولفظ ابن ماجه : فقال أبو قتادة : أنا أتكفل به . وزاد الحاكم في حديث جابر : فقال : هما عليك . وفي مالك والميت منهما برىء . قال : نعم ، فصلى عليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لقي أبا قتادة يقول : ما صنعت الديناران ؟ حتى كان آخر ذلك أن قال : قد قضيتهما يارسول الله . قال : الآن حين بردت عليه جلده . وقد ذكر في هذا الحديث ثلاثة أحوال وترك الرابع ، وهو من لا دين عاياه وله مال ، وحكم هذا أنه كان يصلى عليه ، ولعله إنما لم يذكر لكونه كان كثيراً لا لكونه لم يقع ، ولم يسم أحد من الموتى الثلاثة . ومطابقته للترجمة ظاهرة من قول أبي قتادة : على دينه . وفي الرواية الأخرى : أنا أتكفل به . وقوله عليه الصلاة والسلام : هما عليك وفي مالك والميت منهما برىء . وإلى هذا ذهب الجمهور ، فصححوا هذه الكفالة من غير رجوع في مال ميت . وعن مالك : له أن يرجع إن قال : إنما ضمننت لأرجع ، فإن لم يكن للميت مال وعلم الضمان بذلك فلا رجوع له . وعن أبي حنيفة : إن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ماترك ، وإن لم يترك وفاء لم يصح . وهذا الحديث حجة للجمهور ، وصلاته صلى الله عليه وآله وسلم عليه وإن كان الدين باقياً في دمة الميت لكن صاحب الحق عاد إلى الرجاء بعد اليأس واطمأن بأن دينه صار في مأمن فخفف سخطه وقرب من الرضا . وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين ، وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة . وفيه وجوب الصلاة على الجنائز . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الكفالة وهو سابع ثلاثياته ، وأخرجه النسائي أيضاً في الجنائز .

الحديث الثالث

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ . فَقَالَ : قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قيل له) القائل عاصم بن سليمان المعروف بالأحول (أبلغك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا حلف) بكسر الحاء ، أى لا عهد (فى الإسلام) على الأشياء التى كانوا يتعاهدون عليها فى الجاهلية (فقال) أنس له (قد حالف) أى آخى (النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين قريش والأنصار فى دارى) أى بالمدينة على الحق والنصرة والأخذ على يد الظالم ، كما قال ابن عباس رضى الله عنه : إلا النصر والنصيحة والرفادة أى المعاونة ويوصى له وقد ذهب الميراث . قال الطبرى : ما استدلل به أنس على إثبات الحلف لا ينافى حديث جبير ابن مطعم فى نفيه ، فإن الإخاء المذكور كان فى أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث ، وبقي ما لم يبطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والأخذ على يد الظالم ، وبطل منه ما خالف حكم الإسلام مما كانوا يتواضعونه بينهم بأرائهم الفاسدة فى الجاهلية ، وبقي ما عده على حاله . واختلف الصحابة فى الحد الفاصل بين الحلف الواقع فى الجاهلية والإسلام ، فقال ابن عباس : ما كان قبل نزول الآية جاهلى وما بعده إسلامى ، يعنى قوله تعالى : «والذين عاهدت أيمانكم فاتوهم نصيهم» . وعن على : ما كان قبل نزول « لإيلاف قريش » جاهلى . وعن عثمان : كل حلف كان قبل الهجرة جاهلى وما بعده إسلامى . وعن عمر : كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشلود ، وكل حلف بعدها منقوض . قال فى الفتح : ويمكن الجمع بأن المذكورات فى رواية غير عمر مما يدل على تأكيد حلف الجاهلية ، والذي فى حديث عمر مما يدل على نسخ ذلك . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الاعتصام ، ومسلم فى الفضائل ، وأبو داود فى الفرائض .

الحديث الرابع

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيَتْكَ هَكَذَا وَهَكَذَا ، فَلَمْ يَجِءْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى : مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةٌ أَوْ دِينَ فُلْيَاتِنَا ، فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا ، فَحَثَا لِي حَثِيَّةً ، وَقَالَ : عُدَّهَا ، فَعَدَدْتُهَا ، فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ ، وَقَالَ : خُذْ مِثْلَهَا .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لو قد جاء مال البحرين (موضع بين البصرة و عمان ، أى لو تحقق المحبىء) قد أعطيتك هكذا وهكذا) زاد فى الشهادات : فبسط يديه ثلاث مرات (فلم يحبىء مال البحرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ، فلما جاء مال البحرين (هو مال الجزية ، وكان عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البحرين العلاء بن الحضرمي (أمر أبو بكر) الصديق رضى الله عنه رجلا (فنادى : من كان له عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم عِدَّةٌ (أى وعد (أو دين فليأتنا) قال جابر (فأتيته) ومطابقته للترجمة من جهة أن أبا بكر رضى الله عنه لما قام مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع ، فلما التزم ذلك لزمه أن يوفى جميع ما عليه من دين أو عِدَّةٌ ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب الوفاء بالوعد ، فنفذ أبو بكر ذلك . وقد عد بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وجوب الوفاء بالوعد أخذاً من هذا الحديث ، ولا دلالة فى سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب (فقلت) لأبى بكر (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لى كذا وكذا ، فحثى لى) أبو بكر رضى الله عنه (حثية) بفتح الحاء . قال ابن قتيبة : هى الحفنة . وقال ابن فارس : ملء الكفين . وفيه قبول خبر

الواحد العدل من الصحابة ، ولو جر ذلك نفعاً لنفسه ، لأن أبا بكر لم يلتبس من جابر شاهداً على صحة دعواه . ويحتمل أن يكون أبو بكر علم ذلك فقضى له بعلمه ، فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم (فعددها فإذا هي خمسمائة ، وقال خذ مثليها) أى مثلى خمسمائة ، فالجماعة ألف وخمسمائة وذلك لأن جابراً لما قال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لى كذا وكذا وكذا — ثلاث مرات — حثاً له أبو بكر حشية فجاءت خمسمائة ، فقال : خذ مثليها لتصير ثلاث مرات ، كما وعده صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الخمس والمغازى والشهادات ، ومسلم فى فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم . واستدل البخارى بهذا الحديث على أن من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع عن الكفالة لأنها لازمة له ، واستقر الحق فى ذمته . ثم أورد حديث سلمة بن الأكوع المتقدم ، ثم حديث الباب . واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولو لم يترك وفاء ، وهو قول الجمهور خلافاً لأبى حنيفة . وقد بالغ الطحاوى فى نصرة قول الجمهور ، والكفالة كما قاله الماوردى تكون فى النفوس ، والضمان فى الأموال ، والحالة فى الديات ، والزعامة فى الأموال العظام . قال ابن حبان فى صحيحه : الزعيم لغة أهل المدينة ، والحميل لغة أهل مصر ، والكفيل لغة أهل العراق ، وهى التزام حق ثابت فى ذمة الغير أو إحضار من هو عليه أو عين مضمونة . والله أعلم .

كتاب الوكالة

الحديث الأول

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ، فَبَقِيَ عَتُودٌ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : ضَحَّ بِهِ أَنْتَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الوكالة) *

بفتح الواو ويجوز كسرهما ، وهى فى اللغة : التفويض والحفظ ، تقول : وكلت فلاناً إذا استحفظته ، ووكلت الأمر إليه بالتخفيف إذا فوضته إليه . وفى الشرع : إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً . وقال القسطلانى : تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى : « فابعثوا أحداكم بورقكم هذه » . وقوله تعالى : « اذهبوا بقميصي هذا » . وهو شرع من قبلنا . وورد فى شرعنا ما يقرره كقوله تعالى : « فابعثوا حكماً من أهلهم » الآية .

(عن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه غنماً) للضحايا (يقسمها على صحابته) بعد أن وهب جملتها لهم (فبقى عتود) بفتح العين . وضم التاء : الصغير من المعز إذا قوى أو إذا أتى عليه حول ، وقيل : إذا قدر على السفاد (فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ضح به أنت) وعلم منه أنه كان من جملة من كان له نصيب من هذه القسمة ، فكأنه كان شريكاً لهم ، وهو الذى تولى القسمة بينهم . وفى الأضاحى من طريق أخرى بلفظ : إنه قسم بينهم ضحايا . فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا ، فوهب لهم جملتها ، ثم أمر عقبة بقسمتها فيصح الاستدلال به لما ترجم له . قال فى المصاييح : ينبغى أن يضاف إلى ذلك أن عقبة كان وكيلاً على القسم بتوكيل شركائه فى تلك الضحايا التى قسمها حتى يتوجه إدخال حديثه فى ترجمة وكالة الشريك لشريكه فى القسم . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الضحايا والشركة ، ومسلم فى الضحايا ، والترمذى والنسائى وابن ماجه فيها أيضاً .

الحديث الثاني

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى بِسَلْعٍ ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا ، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسِلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ يَسْأَلُهُ وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسِلَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا .

(عن كعب بن مالك) الأنصاري أحد الثلاثة الذين تيب عليهم (رضى الله عنه أنه كانت لهم غنم) شامل للضأن والمعز (ترعى بسلع) بفتح السين : جبل بطيبة (فأبصرت جارية لنا) لم يعرف اسمها (بشاة من غنمنا موتاً فكسرت حجراً) يجرح كالسكين (فذبحتها به) فيه جواز ذبيحة الحرة والأمة ، والذبح بكل جراح إلا السن والظفر فورد استثناؤهما (فقال لهم كعب) لا تأكلوا منها شيئاً (حتى أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أو (قال حتى) أرسل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وأسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، شك الراوى) وأنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وأسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذبح الشاة) أو أرسل) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يسأله ، فسأله (فأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (يأكلها) وفي هذا الحديث تصديق الراعى والوكيل فيما ائتمنا عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة والكذب . قال في عمدة القارى : وهو قول مالك وجماعة . وقال ابن القاسم : إذا خاف الموت على شاة فذبحها لم يضمن ويصدق إن جاء بها مذبوحة . وقال غيره : يضمن حتى يبين ما قال . وقال ابن القاسم : إذا أنزى على إناس الماشية بغير إذن مالكةا فهلك فلا ضمان عليه ، لأنه من صلاح المال ونمائه . وقال أشهب عليه الضمان . ومطابقة الترجمة للحديث فى مسألة الراعى ، لأن الجارية كانت راعية للغنم ، فلما رأت أن شاة منها تموت ذبحتها ، ولما رفع أمرها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأكلها ولم ينكر على من ذبحها ، وأما مسألة الوكيل فلحقة بها ، لأن يد كل من الراعى والوكيل يد أمانة فلا يعملان إلا بما فيه مصلحة ظاهرة ، ولا يمنع من ذلك كون الجارية كانت ملكاً لصاحب الغنم ، لأن الكلام فى جواز الذبح الذى تضمنته الترجمة لا فى الضمان . والحديث أخرجه أيضاً فى الذبائح ، وكذا ابن ماجه .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَقَاضَاهُ ، فَأَغْلَظَ ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا ، ثُمَّ قَالَ : أَعْطُوهُ سِنًا مِثْلَ سِنِّهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا نَجِدُ إِلَّا أَمْثَلَ مِنْ سِنِّهِ ، فَقَالَ : أَعْطُوهُ ، فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً) لم يسم (أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يتقاضاه) أى يطلب منه قضاء دين وهو بغير له سنّ معين (فأغلظ) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لكونه كان يهودياً أو كان مسلماً ، وشدد في المطالبة من غير قدر زائد يقتضى كفوّاً ، بل جرى على عادة الأعراب من الجفاء في المخاطبة ، وهذا أولى . ويدل له ما رواه أحمد عن عبد الرزاق عن سفيان : جاء أعرابى يتقاضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغيراً . ووقع في ترجمة بكر بن سهل من المعجم الأوسط للطبرانى عن العرباض بن سارية ما يفهم أنه هو ، لكن روى النسائى والحاكم الحديث المذكور ، وفيه ما يقتضى أنه غيره ، وكأن القصة وقعت للأعرابى ، ووقع للعرباض نحوها (فهم به أصحابه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضى الله عنهم ، أى أرادوا أن يؤذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل ، لكنهم لم يفعلوا ذلك أدباً معه صلى الله عليه وآله وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) : دعوه (أى اتركوه ولا تتعرضوا له . وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وكرمه وقوة صبره على الجفاء ، مع قدرته على الانتقام منهم) (فإن لصاحب الحق مقالا) أى صولة الطالب وقوة الحجّة ، لكنه على من يطله أو يسيء المعاملة ، لكن مع رعاية الأدب المشروع (ثم قال : أعطوه سنّاً مثل سنّه . قالوا : يا رسول الله لا نجد) سنّاً (إلا أمثلاً) أى أفضل (من سنّه ، فقال : أعطوه فإن خيركم أحسنكم قضاءً)

ترجم له البخارى بالوكالة فى قضاء الديون ، ومطابقته لها ظاهرة . وفيه أيضاً جواز وكالة الحاضر بالبلد بغير عذر ، وهو مذهب الجمهور ، ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم ، واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة . وهذا توكيل منه صلى الله عليه وآله وسلم لمن أمره بالقضاء عنه ، ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً ولا غائباً . قال الحافظ ابن حجر : وموضع الترجمة منه لوكالة الحاضر واضح ، وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الأولى . وقال الكرماني : لفظ « أعطوه » يتناول وكلاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضوراً وغيباً . وقال ابن المنير : فقه هذه الترجمة أنه ربما توهم أن قضاء الدين لما كان واجباً على الفور امتنعت الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل ، فيبين أن ذلك جائز ولا يعد مطلاً .

الحديث الرابع

عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ ، وَقَدْ كُنْتُ أَسْتَأْنِيتُ بِكُمْ ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَظَرَهُمْ بَضْعَ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، قَالُوا فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبِينَا ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُونَا تَائِبِينَ ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيَّبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ ، فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا لَا نَذَرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ ، فَارْجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا .

(عن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم قام حين جاءه وفد هوازن) حال كونهم (مسلمين) لم يتعرض
 الحافظ ابن حجر ولا القسطلاني لهذا القيام لأى معنى كان وعلى أى جهة
 (١١ عون البارى - ج ٣)

وقع ، والظاهر أنه كان لإسماع الكلام وسماعه ، لا للتعظيم والإكرام ،
لورود النهى عنه في أحاديث ، وكونه من ديدن العجم وكرهته صلى الله عليه
 وآله وسلم له ، ولهذا كان الصحابة لا يقومون له في المجلس ، وبالجملية كان
فيهم تسعة نفر من أشrafهم (فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم) وعند
الواقدي : كان فيهم أبو برقان السعدي فقال : يارسول الله إن في هذه
الخطائر إلا أمهاتك وخالاتك وحواضنك ومرضعاتك فامنن علينا من الله
عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أحب الحديث إلى
أصدقه فاختاروا) أن أرد إليكم (إحدى الطائفتين إما السبي وإما المال ، وقد
كنت استأنيت) أى انتظرت (بكم) وفى لفظ : بهم (وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انتظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم
السبي وتركه بالجرعانة (حين قفل) أى رجع (من الطائف) إلى الجعرانة
فقسم الغنائم بها ، وكان توجه إلى الطائف فحاصرها ثم رجع عنها ، فجاءه
وفد هوازن بعد ذلك ، فبين لهم أنه أخر القسم ليحضروا فأبطأوا (فلما تبين
لهم) أى ظهر لوفد هوازن (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير
راد إليهم إلا إحدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا : فإننا نختار سبيننا) وفى
مغازي ابن عقبة : قالوا : خيرتنا يارسول الله بين المال والحسب ، فالحسب
أحب إلينا ولا نتكلم فى شاة ولا بغير (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم فى المسلمين ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فإن
إخوانكم هؤلاء) وفد هوازن (قد جاءونا تائبين ، وإنى قد رأيت أن أرد
إليهم سبيهم) هذا موضع الترجمة ، لأن الوفد كانوا وكلاء شفعاء فى رد
سبيهم ، فشفعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم ، فإذا طلب الوكيل أو
الشفيع لنفسه ولغيره فأعطى ذلك فحكمه حكمهم . قاله ابن بطال . وقال
الخطابى : فيه أن إقرار الوكيل على موكله مقبول ، لأن العرفاء بمنزلة
الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم . وبهذا قال أبو يوسف وقيدته أبو حنيفة ومحمد
بالحكم . وقال مالك والشافعي وابن أبى ليلى : لا يصح إقرار الوكيل عن الموكل
وليس فى الحديث حجة للجواز ، لأن العرفاء ليسوا وكلاء وإنما هم كالأمراء
عليهم ، فقبول قولهم فى حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم فى حق من هو حاكم
عليه (فن أحب منكم أن يطيب بذلك) من التطيب أو من طاب يطيب :

والمعنى : من أحب أن يطيب بدفع السبي إلى هوازن نفسه مجاناً من غير عوض (فليفعل ، ومن أحب منكم أن يكون على حظه) أى نصيبه من السبي (حتى نعطيه إياه) أى عوضه (من أول ما ينفع الله علينا فليفعل) من أفاء نفع : ما يحصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد . وأصل النفع الرجوع كأنه كان فى الأصل لهم فرجع إليهم . ومنه قيل للظل الذى بعد الزوال : نفع ، لأنه يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق : واستدل به على القرض إلى أجل مجهول (فقال الناس : قد طيبنا ذلك) بتشديد التحتية أى جعلناه طيباً من حيث كونهم رضوا بذلك وطابت نفوسهم به (لرسول الله) أى لأجله (صلى الله عليه) وآله (وسلم لهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم : إنا لاندري من أذن منكم فى ذلك ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفعوا) بالواو على لغة : أكلوني البراغيث (إلينا عرفاؤكم أمركم) جمع غريف ، وهو الذى يعرف أمور القوم ، وهو النقيب ودون الرئيس ، وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بذلك التقصى عن أمرهم استطابة لنفوسهم (فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم) فى ذلك فطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) أى العرفاء (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم فأخبروه أنهم) أى القوم (قد طيبوا) ذلك (وأذنوا) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرد السبي إليهم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الخمس والمغازى والعق والهبة والأحكام ، وأخرجه أبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى السير بقصة العرفاء .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَخْثُو مِنْ الطَّعَامِ ، فَأَخَذْتُهُ وَقُلْتُ : لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : إِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ . قَالَ : فَخَلَّيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ ؟ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَأَ حَاجَةٌ شَدِيدَةً وَعِيَالًا ، فَرَحِمْتُهُ ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ ، قَالَ : أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ سَيَعُودُ ، فَرَصَدْتُهُ ، فَجَعَلَ يَخْثُو مِنْ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ : لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ ، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ ، فَأَصْبَحْتُ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَأَ حَاجَةٌ شَدِيدَةً وَعِيَالًا ، فَرَحِمْتُهُ ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ ، قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ ، فَرَصَدْتُهُ الثَّلَاثَةَ ، فَجَعَلَ يَخْثُو مِنْ الطَّعَامِ ، فَأَخَذْتُهُ ، فَقُلْتُ : لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَاتٍ أَنَّكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ، ثُمَّ تَعُودُ قَالَ : دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا ، قُلْتُ : مَا هُنَّ ؟ قَالَ : إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ ، وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ ، فَأَصْبَحْتُ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ ؟ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ

زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: مَا هِيَ؟
 قُلْتُ: قَالَ لِي: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا
 حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»، وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَالَ
 عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَكَ الشَّيْطَانُ حَتَّى تُصْبِحَ، وَكَانُوا أَخْرَصَ
 شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ
 وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قُلْتُ:
 لَا، قَالَ: ذَاكَ شَيْطَانٌ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ زكاة رمضان) أي فطر الصوم (فأتاني آت) كقراض (فجعل يحثو) أي يأخذ بكفيه (من الطعام) وعند النسائي: إنه كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كأنه قد أخذ منه. وفي رواية: فإذا التمر قد أخذ منه ملء كف (فأخذته) أي الذي حثا من الطعام. زاد في رواية أبي المتوكل: إن أبا هريرة شكّا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً، فقال له: إن أردت أن تأخذه فقل: سبحان من سخرك لمحمد. قال: فقلتها، فإذا أنا به قائم بين يدي فأخذته (وقلت: والله لأرفعنك) من رفع الخصم إلى الحاكم، أي لأذهبن بك (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ليحكم عليك بقطع اليد لأنك سارق (قال: إني محتاج) لما أخذه (وعلى عيال) أي نفقة عيال، أو على بمعنى لى. وفي رواية: فقال: إنما أخذته لأهل بيت فقراء من الجن (ولى حاجة شديدة، قال) أبو هريرة (فخليت عنه، فأصبحت، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لما أتيته (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة) سمى أسيراً، لأنه كان ربطه بسير، لأن عادة العرب يربطون الأسير بالقد. قال الداودي: وفيه اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على المغيبات. وفي حديث معاذ عند الطبراني: أن جبريل جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعلمه بذلك (قال) أبو هريرة (قلت: يا رسول الله شكّا حاجة شديدة وعيالا فرحمته فخليت

سبيله ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (إنه قد كذبك)
 فى قوله : إنه محتاج (وسيعود) إلى الأخذ (فعرفت أنه سيعود لقول رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنه سيعود ، فرصدته) أى ترقبته (فجاء
 يحثو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله (وسلم ، قال : دعنى فإنى محتاج) للأخذ (وعلى عيال لا أعود ، فرحمته
 فخليت سبيله فأصبحت ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
 يا أبا هريرة ما فعل أسيرك) البارحة (قال : يا رسول الله شكنا حاجة شديدة
 وعيالا ، فرحمته فخليت سبيله ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما إنه قد
 كذبك وسيعود ، فرصدته) المرة (الثالثة ، فجاء يحثو من الطعام ، فأخذته
 فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا آخر
 ثلاث مرات ، إنك تزعم لاتعود ثم تعود ، قال : دعنى) وفى رواية : خل
 عنى (أعلمك) بالجزم (كلمات ينفعك الله بها) قال الطيبى : وهو مطلق لم
 يعلم منه أى النفع ، فيحمل على المقيد فى حديث على عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم : « من قرأها - يعنى آية الكرسي - حين يأخذ مضجعه ،
 أمنه الله تعالى على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله » رواه البيهقى فى
 شعب الإيمان . انتهى . وفى رواية : إذا قلتين لم يقربك ذكر ولا أنثى من
 الإنس ولا من الجن (قلت : ما هو) أى الكلام ، وفى لفظ : ما هن ،
 أى الكلمات (قال : إذا أويت) أتيت (إلى فراشك) للنوم وأخذت مضجعك .
 وفى رواية : عند الصباح والمساء (فاقرأ آية الكرسي : « الله لا إله إلا هو
 الحى القيوم » حتى تحتم الآية) زاد معاذ بن جبل فى روايته عند الطبرانى :
 وخاتمة سورة البقرة : « آمن الرسول » إلى آخرها (فإنك لن يزال عليك
 من الله) أى من عنده أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله
 ونقمته (حافظ) يحفظك (ولا يقربنك شيطان حتى تصبح ، فخليت سبيله ،
 فأصبحت ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما فعل أسيرك
 البارحة ؟ قلت : يا رسول الله زعم أنه يعلمنى كلمات ينفعنى الله بها ، فخليت
 سبيله ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هى) الكلمات (قلت : قال لى :
 إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تحتم : « الله لا إله
 إلا هو الحى القيوم » . وقال لى : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك

شيطان حتى تصبح ، وكانوا) أى الصحابة (أحرص شيء على) تعلم
 (الخير) وفعله ، وكان الأصل أن يقول « وكنا » لكنه على طريق الالتفات ،
 وقيل : هو مدرج من كلام بعض رواه ، وبالجمله فهو مسوق للاعتذار
 عن تخليه سبيله بعد المرة الثالثة حرصاً على تعلم ما ينفع (فقال النبي صلى الله
 عليه) وآله (وسلم : أما إنه قد صدقك) بتخفيف الدال فى نفع آية الكرسى
 ولما أثبت الصدق أوهم المدح فاستدركه بصيغة تفيد المبالغة فى الذم بقوله
 (وهو كذوب) وفى حديث معاذ بن جبل : صدق الحديث وهو كذوب
 (تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة ؟ قال : لا) أعلم (قال : ذاك
 شيطان) من الشياطين ، وكان على صفة الآدميين ، فلم يكن فى إمساكه مضاهاة
 للملك سليمان ولا منافاة لحديث : « إن شيطاناً تفلت على البارحة .. » الحديث
 لاحتمال أن الذى هم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يوثقه رأس الشياطين
 وقد وقع لأبى بن كعب عند النسائي ، وأبى أيوب الأنصارى عند الترمذى ،
 وأبى أسيد الأنصارى عند الطبرانى ، وزيد بن ثابت عند ابن أبى الدنيا ، قصص
 فى ذلك ، إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبى هريرة إلا قصة معاذ ، وهو محمول
 على التعدد . وموضع الترجمة قوله : فخليت سبيله ، لأن أبا هريرة وإن لم
 يكن وكيلاً فى الإعطاء فهو وكيل فى الجملة ضرورة أنه وكيل بحفظ الزكاة ،
 وقد ترك مما وكل بحفظه شيئاً ، وأجاز صلى الله عليه وآله وسلم فعله ، فقد
 طابقت الترجمة قطعاً . نعم فى أخذ إقراض الوكيل إلى أجل مسمى من هذا الحديث
 نظر . ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف والضعف . وفى الحديث : أن الشيطان
 قد يعلم ما ينتفع به المؤمن ، وأن الحكمة قد يتلقاها الكافر الفاجر فلا ينتفع
 بها وتؤخذ عنه فينتفع بها ، وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به ، وأن
 الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمناً ، وأن
 الكذوب قد يصدق ، وأن الشيطان من شأنه أن يكذب وأنه قد يتصور ببعض
 الصور فتمكن رؤيته ، وأن من أقیم فى حفظ شيء يسمى وكيلاً ، وأن الجن
 يأكلون من طعام الإنس ، وأنهم يظهرون للإنس ، وأنهم يتكلمون بكلام

الإنس ، وأنهم يسرقون ويخدعون . وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة . وأن الجنَّ يصيبون من الطعام الذي لا يذكر اسم الله عليه . وفيه أن السارق لا يقطع في المجاعة . ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب . ولذلك جاز للمصحبى العفو عنه قبل تبليغه إلى الشارع . وفيه قبول العذر والستر من يظنَّ به الصديق . وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المغيبات بإعلام الله سبحانه إلهاماً أو وحياً . ووقع في حديث معاذ أن جبريل جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعلمه بذلك . وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَيْنَ هَذَا ؟ قَالَ بِلَالٌ كَانَ عِنْدِي تَمْرٌ رَدِيءٌ ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِيَطْعَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : أَوْهٌ أَوْهٌ ، عَيْنُ الرَّبَا ، عَيْنُ الرَّبَا ، لَا تَفْعَلْ ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِيعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : جاء بلال) رضي الله عنه (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم بتمر برني (قال الجوهرى : ضرب من التمر . زاد في المحكم : إنه أصفر مدور وهو أجود التمر . وفي مسند أحمد مرفوعاً : خير تمر كمر البرني يذهب الداء) فقال له النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : من أين هذا) التمر البرني (قال بلال : كان عندنا تمر رديء) بزنة فعيل من ردأ الشيء يردأ أرداءة فهو رديء ، أى فاسد ، وأردأته : أفسدته . قاله الجوهرى (فبعث منه صاعين بصاع ليطعم) بلال (النبي صلى الله عليه وآله) وسلم (وفي لفظ : لنطعم بالنون . وفي بعضه : لمطعم بالميم) فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وآله (وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال المؤذن (أَوْهٌ أَوْهٌ) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا ، لا تفعل) بتكرير أَوْهٌ وعين الربا . وأَوْهٌ بتشديد الواو بمعنى التحزن . قال السفاقسي : وإنما تأوّه ليكون أبلغ في الزجر . وقاله إما للتألم من هذا الفعل ، وإما من سوء الفهم . زاد مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة : فردّوه . ومعلوم أن بيع الربا مما يجب ردّه (ولكن إذا أردت أن تشتري) التمر الجيد (فبيع التمر) الرديء (ببيع آخر ثم اشتر) الجيد (به) أى بثمر الرديء حتى لا تقع في الربا . وفي الحديث البحث عما يسر به الشخص حتى ينكشف حاله . وفيه النص على تحريم ربا الفضل ، واهتمام الإمام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه ، وإرشاده إلى التوصل إلى المباحات وغيرها ، واهتمام التابع بأمر متبوعه ، وانتفاء الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها . وفيه أن صفقة الربا لا تصح . وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع ، وكذا النسائي .

الحديث السابع

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جِئْتُ بِالنُّعْمَانِ أَوْ ابْنِ
النُّعْمَانِ شَارِبًا ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ
أَنْ يَضْرِبُوا ، قَالَ : فَكُنْتُ أَنَا فَيَمَنْ ضَرَبَهُ ، فَضَرَبْنَاهُ بِالنُّعَالِ وَالْجَرِيدِ .

(عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه قال : جئني بالنعمان أو ابن النعمان)
وهو ممن شهد بدرًا وكان مزاحًا جئني به (شاربًا) مسكرًا ، أي متصفًا
بالشرب ، لأنه حين جئني به لم يكن شاربًا حقيقة بل كان سكران . ويدل
له في الحدود بلفظ : وهو سكران (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم : من كان في البيت أن يضربوا . قال) عقبة بن الحارث (فكنت
أنا فيمن ضربه فضربناه بالنعال والجريد) وفيه أن الإمام لما لم يتول إقامة
الحد بنفسه وولى غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته ، ولا يصح عند
الشافعية التوكيل في إثبات الحدود لبنائها على الدرء . نعم قد يقع إثباتها
بالوكالة تبعًا بأن يقذف شخص آخر فيطالبه بحد القذف ، فله أن يدرأه عن
نفسه بإثبات زناه بالوكالة ، فإذا ثبت أقم عليه الحد . ويستفاد من الحديث
كما قال الخطابي : أن حد الحمر لا يستأني به الإفاقة كحد الحامل لتضع
حملها ، قاله الحافظ ابن حجر في الفتح .

ما جاء في الحرث والمزارعة

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً ، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعاً ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (ما جاء في الحرث) *

أى الزرع (والمزارعة) وهى المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالها ، فإن كان من العامل فهى مخبرة ، وهما إن أفردتا عن المساقاة باطلتان ، للنهى عن المزارعة فى مسلم ، وعن المخبرة فى الصحيحين ولأن تحصيل منفعة الأرض ممكنة بالإجارة ، فلم يجز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشى ، بخلاف الشجر فإنه لا يمكن عقد الإجارة عليها فجوزت المساقاة . واختار فى الروضة تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابى صحتهما : وحمل أخبار النهى على ما إذا شرط لأحدهما زرع قطعة معينة وللآخر أخرى . وقد ذكر البخارى فى صحيحه عن السلف آثاراً ، ولعله أراد بذلك الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف فى الجواز ، خصوصاً أهل المدينة .

وقد تمسك بالأحاديث المذكورة فى بابها جماعة من السلف .

قال الحازمى : روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وهب الله ابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وسعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن أبى ليلى ، وابن شهاب الزهري . ومن أهل الرأى أبو يوسف القاضى ، ومحمد بن الحسن ، فقالوا : تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر أو الزرع . قالوا : ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعين فبإساقية على النخل ، ويزارعه على الأرض ، كما جرى فى خيبر . ويجوز العقد على كل واحدة منهما منفردة . وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنهى

عن المزارعة بأنها محمولة عن التنزيه ، أو على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية معينة منها ، أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض ، لما في كل ذلك من الغرر والجهالة . وعليه تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن المخابرة ، كما هو شأن حمل المطلق على المقيد . ولا يصح حملها على المخابرة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خير لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم استمر عليها إلى موته . واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة . ويؤيد هذا تصريح رافع بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون . ولا يشكل على جواز المزارعة بجزء معلوم حديث أسيد بن ظهير ، فإن النهي فيه ليس بمتوجه إلى المزارعة بالنصف والثلث والرابع فقط ، بل إلى ذلك مع اشتراط ثلاثة جداول والقصار وما يسقى الربيع . ولا شك أن مجموع ذلك غير المخابرة التي أجازها صلى الله عليه وآله وسلم وفعلها في خير . نعم حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ : من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها ولا يكارها بثلث ولا ربع ولا بطعام مسمى : وكذلك حديثه أيضاً عند أبي داود بإسناد فيه بكر بن عامر البجلي الكوفي ، وهو متكلم فيه ، قال : إنه زرع أرضاً ، فمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسقيها ، فسأله : لمن الزرع ولمن الأرض ؟ فقال : زرعى بيزرى وعملى ، ولى الشطر ولبنى فلان الشطر ، فقال : أربيتما ، فردّ الأرض على أهلها وخذ نفقتك . ومثله حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المخابرة . قلت : وما المخابرة ؟ قال : أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع ، فيها دليل على المنع من المخابرة بجزء معلوم . ومثل هذه الأحاديث حديث أسيد بن ظهير ، على فرض أنه نهى عن المزارعة بجزء معلوم ، وعدم تقيده بما فيه من كلام أسيد من قوله : بالنصف والثلث والرابع ويشترط ثلاثة جداول والقصار وما يسقى الربيع . ولكنه لاسبيل إلى جعلها ناسخة لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خير لموته وهو مستمر على ذلك ، وتقريره لجماعة من الصحابة عليه ، ولا سبيل إلى جعل هذه الأحاديث المشتبهة على النهي منسوخة بفعله وتقريره لصدور النهي عنه في أثناء مدة معاملته ، ورجوع جماعة من الصحابة إلى رواية من روى النهي ، والجمع ما أمكن هو الواجب . وقد أمكن هنا بحمل النهي على ما إذا كان مع اشتراط

جزء معين من الأرض والجداول والقصارة وما يسقى الربيع . ولا شك أن مجموع ذلك غير المخبرة التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولا يمكن الجمع بحمل النهى على الكراهة ، لأننا نقول الحديث لا ينتهز للاحتجاج به للمقال الذى فيه ، ولا سيما مع معارضته للأحاديث الصحيحة الثابتة من طرق متعددة الواردة بجواز المعاملة بجزء معلوم . وكيف يصح أن يكون ذلك رباً وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجلاء الصحابة ، بل يبعد أن يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويموت عليها ، ولكنه ألجأنا إلى القول بذلك الجمع بين الأحاديث . وهذا ما نرجحه في هذه المسألة . ولا يصح الاعتذار عن الأحاديث القاضية بالجواز بأنها مختصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقرر من أنه صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهى عن شئ نهياً مختصاً بالامة وفعل ما يخالفه كان ذلك مختصاً به ، لأننا نقول : أولاً: النهى غير مختص بالامة . وثانياً : إنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر جماعة من الصحابة على مثل معاملته في خير إلى عند موته : وثالثاً : قد استمر على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجلاء الصحابة ، فيبعد كل البعد أن يخفى عليهم مثل هذا . اهـ . ملخصاً من نيل الأوطار للحفاظ الشوكا رحمه الله . ومثله في السيل .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما من مسلم يغرس غرساً ، بمعنى المغروس ، أى شجراً (أو يزرع زرعاً) أى مزروعاً ، أو للتنوع ، لأن الزرع غير الغرس (فياً كل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) والتعبير بالمسلم يخرج الكافر ، فيختص الثواب في الآخرة بالمسلم دون الكافر ، لأن القرب إنما تصح من المسلم ، فإن تصدق الكافر أو فعل شيئاً من وجوه البر لم يكن له أجر في الآخرة . نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا ، كما ثبت دليله . وأما من قال : يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة ، فيحتاج إلى دليل . وفي حديث عائشة عند مسلم : قلت يا رسول الله : ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين ، فهل ذلك نافعه ؟ قال : لا ينفعه ، إنه لم يقل يوماً رب اغفر لى خطيئتي يوم الدين ، يعنى لم يكن مصداقاً بالبعث ، ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه عمل . ونقل عياض الإجماع ، على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم

ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب ، لكن بعضهم أشد عذاباً من بعضهم بحسب جرائمهم . وأما حديث أبي أيوب الأنصاري عند أحمد مرفوعاً : « ما من رجل يغرس غرساً » . وحديث : « ما من عبد » ، فظاهرهما يتناول المسلم والكافر ، لكن يحمل المطلق على المقيد ، والمراد بالمسلم الجنس ، فتدخل المرأة المسلمة . قال في الفتح : وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الأرض ، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها . وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المترهدة ، وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا أشغل عن أمر الدين ، فنه حديث ابن مسعود مرفوعاً : لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا... الحديث . قال القرطبي : يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين . وحمل حديث الباب على اتخاذها بالكفاف ولنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها . وفي رواية لمسلم : إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة . ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولاً منه ، ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه إلى غيره . وظاهر الحديث أن الأجر يحصل للمتاعى الزرع والغرس ولو كان عمله لغيره لأنه أضافها إلى أم مبشر ثم سألها عن غرسه . وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع . انتهى . قال ابن العربي : في سعة كرم الله أن يثيب على ما بعد الحياة كما كان يثيب ذلك في الحياة ، وذلك في ستة : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ، أو غرس أو زرع أو رباط ، فللمرابط ثواب عمله إلى يوم القيامة . اهـ . قال القسطلاني : ثم إن حصول هذه الصدقة المذكورة يتناول حتى من غرسه لعياله أو لنفقته ، لأن الإنسان يثاب على ما سرق له وإن لم ينو ثوابه ولا يختص حصوله ذلك بمن يباشر الغرس أو الزراعة بل يتناول استأجر لعمل ذلك ، والصدقة حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه ، كالسنابل المعجوز عنه بالحصيدة فيأكل منه حيوان ، فإنه مندرج تحت مدلول الحديث واستدل به على أن الزراعة أفضل المكاسب . وقال به كثيرون . وقيل الكسب باليد . وقيل التجارة . وقد يقال : كسب اليد أفضل من حيث الحل ، والزرع من حيث عموم الانتفاع . وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال ، فحيث احتيج إلى الأقوات أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس ، وحيث احتيج إلى المتجر لانقطاع الطرق تكون التجارة أفضل ، وحيث احتيج إلى الصنائع تكون أفضل . والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الأدب ، والترمذي في الأحكام .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنْ آلَةِ الْحَرْثِ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الدُّلَّ .

(عن أبي أمامة الباهلي) صدى بن عجلان ، آخر من مات من الصحابة بالشام ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الأطعمة والجهاد (رضي الله عنه أنه رأى سكة) بكسر السين وتشديد الكاف : الحديدة التي يحراث بها الأرض (وشئاً من آلة الحرث ، فقال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بها بأنفسهم (إلا أدخله الله الدل) فلو كان لهم من يعمل لهم وأدخلت الآلة دارهم لحفظ فليس مراداً أو هو على عمومته ، فإن الدل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له ، ولا سيما إذا كان المطالب من ظلمة الولاية ، وفي مستخرج أبي نعيم : إلا أدخلوا على أنفسهم ذلاً لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة . أي لما يلزمهم من حقوق الأرض التي يزرعونها ويطالبهم بها الولاية ، بل ويأخذون منهم الآن فوق ما عليهم بالضرب والحبس ، بل ويجعلونهم كالعبيد أو أسوأ من العبيد ، فإن مات أحد منهم أخذوا ولده عوضه بالغصب والظلم ، وربما أخذوا الكثير من ميراثه ويحرمون ورثته ، بل ربما أخذوا من ببلد الزرع فجعلوه زراعاً ، وربما أخذوا ماله كما شاهدنا ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . وكان العمل في الأراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان أصحابه يكرهون تعاطي ذلك : قال ابن التين : هذا من إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات ، لأن المشاهد الآن أكثر الظلم إنما هو على أهل الحرث . قال في الفتح : وقد أشار البخاري بالترجمة إلى الجمع بين حديث أمامة والحديث السابق في فصل الزرع والغرس ، وذلك بأحد أمرين : إما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومحله إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه ، وإما أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنه جاوز الحد فيه . وهذا الحديث من أفراد البخاري .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ
أَوْ مَاشِيَةٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من) أجر (عمله قيراط) وعند مسلم : قيراطان ، والحكم للزائد لأنه حفظ ما لم يحفظه الآخر ، أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أولاً بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الأول ، ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في التأكيد للتنفير عن ذلك فسمعه الثاني ، أو ينزل على حالين ، فنقص القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ، ونقص الواحد باعتبار قلته . قال ابن عبد البر : فيه ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم لأن ما كان اتخاذها محرماً امتنع اتخاذها على كل حال ، سواء نقص الأجر أو لم ينقص ، فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام . ١ هـ . قال في الفتح : يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لو لم يتخذ الكلب ، ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراماً ، والمراد بالنقص أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجره فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطين وقيل : يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراطان بما عداها . وقيل : يلتحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ، ويختص القيراط بأهل البوادي ، وهو يلتفت إلى معنى كثرة التأذى وقلته . وقيل غير ذلك . وقد حكى الرويانى في البحر اختلافاً في الأجر ، هل ينقص من العمل الماضى أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين . فقول : من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر . وقيل : من الفرض قيراط ومن النفل آخر . والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى ، والمراد نقص جزء وجزأين من أجزاء عمله وهل إذا تعددت الكلاب تعدد القيراط ، وسبب النقص امتناع الملائكة

من دخول بيته ، أو لما يلحق المارين من الأذى ، أو ذلك عقوبة لهم لاتخاذهم ما نهى عن اتخاذه ، أو لأن بعضها شياطين ، أو لولوجها في الأواني عند غفلة صاحبها (إلا كلب حرث أو ماشية) فيجوز ، وأو للتنويع لا للترديد ، والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدور والدروب ، قياساً على المنصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر . واستدل المالكية بجواز اتخاذها على طهارتها ، فإن ملابتها مع الاحتراز عن مس شيء منها أمر شاق ، والإذن في الشيء إذن في مكملات مقصودة ، كما أن في المنع من لوازمه مناسبة للمنع منه . وأجيب بعموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل . وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه للدليل . قال ابن المنير : أراد البخاري إباحة الحرث بدليل إباحة اقتناء الكلاب المنهى عن اتخاذها لأجل الحرث ، فإذا رخص من أجل الحرث في الممنوع من اتخاذها كان أقل درجاته أن يكون مباحاً .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : إِلَّا كَلَبَ غَنَمٍ أَوْ حَرَثٍ أَوْ صَيْدٍ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه فى رواية : إلا كلب غنم أو حرث صيد) وعند مسلم عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم ، فقيل لابن عمر : إن أبى هريرة يقول : أو كلب زرع . فقال ابن عمر : إن لأبى هريرة زرعاً . قال فى الفتح : ويقال : إن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تثبيت رواية أبى هريرة ، وأن سبب حفظه لهذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع ، ومن كان مشغولاً بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه . وقد وافق أبى هريرة على ذكر الزرع سفيان بن زهير وعبد الله بن مغفل ، وهو عند مسلم . اهـ . قال ابن عبد البر : فى هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ وكراهة اتخاذها لغير ذلك ، إلا أنه يدخل فى معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لطلب المنافع ودفع المضار قياساً فيختص كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من - ويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذى هى فيه . قال : ووجه الحديث عندى أن المعانى المتعبد بها فى الكلاب من غسل الإناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها ، فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك اهـ .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : إِلَّا كَلْبٌ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ .

(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه في رواية أخرى : إلا كلب صيد أو ماشية) واتفقوا على أن المأذون في اتخاذ ما لم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور ، وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أم لا . واستدل على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤول أمره إليها إذا كبر ، ويكون القصد لذلك قائماً مقام وجود المنفعة ، كما يجوز بيع ما لا ينتفع به في الحال . وفي هذا الحديث أيضاً الحث على تكثير الأعمال الصالحة والتحذير من العمل بما ينقصها ، والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها لتجنب أو ترتكب ، وبيان لطف الله تعالى بخلقه في إباحة ما لهم به نفع ، وتبليغ نبيهم لهم أمور معاشهم ومعادهم . وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذ .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقْرَةٍ التَفَتَتْ إِلَيْهِ . فَقَالَتْ : لِمَ أُخْلِقَ لِهَذَا ، خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ . قَالَ : آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَأَخَذَ الذَّنْبُ شَاةً ، فَتَبِعَهَا الرَّاعِي ، فَقَالَ الذَّنْبُ : مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ ، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي ، قَالَ : آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، قَالَ الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : وَمَا هُمَا يَوْمَئِذٍ فِي الْقَوْمِ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : بينما رجل) لم يسم (راكب على بقرة التفتت إليه) أى البقرة ، وفي رواية أخرى : فتكلمت (فقال : لم أخلق لهذا) أى للركوب بقرينة قوله راكب (خلقت للحراثة) وفي ذكر بنى إسرائيل عن سفيان : بينما رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضر بها فقالت : إنا لم نخلق لهذا ، إنما خلقنا للحرث . فقال الناس : سبحان الله ، بقرة تتكلم (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (آمنت به) أى بنطق البقرة . وفي ذكر بنى إسرائيل : فإنى أومن بهذا ، أى إذا كان يستغربونه ويعجبون منه فإنى لا أستغربه وأومن به (أنا وأبو بكر وعمر) واستدل به على أن الدواب لا تستعمل إلا فيما جرت العادة باستعمالها فيه . ويحتمل أن يكون قولها : إنما خلقنا للحرث ، إشارة إلى تعظيم ما خلقت له ، ولم يرد الحصر فى ذلك ، لأنه غير مراد اتفاقاً ، لأن من جملة ما خلقت له أنها تذبح وتؤكل بالاتفاق . قال ابن بطال : فى هذا الحديث حجة على منع أكل الخيل مستدلاً بقوله تعالى : « لتركبوها وزينة » ، فإنه لو كان ذلك دالاً على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر لقوله : إنما خلقنا للحرث ، وقد اتفقوا على جواز أكلها ، فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الامتنان فى قوله « لتركبوها » . والمستفاد من صيغة إنما عموم مخصوص (وأخذ الذئب شاة فتبعها الراعى) لم يسم ، وإيراد البخارى للحديث فى ذكر بنى

إسرائيل فيه إشعار بأنه عنده ممن كان قبل الإسلام . نعم وقع كلام الذئب لإيهان بن أوس كما عند أبي نعيم في الدلائل (فقال الذئب) وفي ذكر بني إسرائيل : بينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة فطلبه حتى كأنه استنقذها منه ، فقال له الذئب : هذا استنقذتها مني (من لها يوم السبع) أى للشاة ، والسبع : المفترس من الحيوان ، وجمعه أسبع وسباع كما في القاموس (يوم لا راعى لها غيرى) أى إذا أخذها السبع لم تقدر على خلاصها منه فلا يرعاها حينئذ غيرى ، أى إنك تهرب منه وأكون أنا قريباً منه أراعى مايفضل لى منها ، أو أراد من لها عند الفتن حتى تترك بلا راع نهبة للسباع ، فجعل السبع لها راعياً ، إذ هو منفرد بها ، أو أراد يوم أكلى لها ، يقال : سبيع الذئب الغنم ، أى أكلها . والسبع بضم الباء ويجوز فتحها وسكونها . وقال ابن العربي : هو بالإسكان والضم تصحيف . وقال ابن الجوزى : هو بالسكون والمحدثون يروونه بالضم . وقال في القاموس : السبع بسكون الموحدة : الموضع الذى يكون فيه الحشر ، أى من لها يوم القيامة . ويعكر على هذا قول الذئب : لا راعى لها غيرى . والذئب لا يكون راعياً يوم القيامة أو يوم السبع عيد لهم في الجاهلية كانوا يشتغلون فيه بلهوهم عن كل شيء . قال : وروى بضم الباء . انتهى . أى يغفل الراعى عن غنمه فيتمكن الذئب منها ، وإنما قال : ليس لها راع غيرى ، مبالغة . تمكنه منها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما تعجب الناس حيث قالوا : سبحان الله ، ذئب يتكلم ، كما في ذكر بني إسرائيل (آمنت به) أى بتكلم الذئب (أنا وأبو بكر وعمر . قال الراوى عن أبى هريرة) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن (وما هما) أى العمران (يومئذ في القوم) أى لم يكونا حاضرين . قال القسطلانى : ونطق البقر والذئب جائز عقلاً ، أعنى النطق اللفظى والنفسى معاً ، غير أن النفسى يشترط فيه العقل ، وخلقته في البقر والذئب جائز ، وكل جائز أخبر به صاحب المعجزة أنه واقع علمنا أنه واقع ، ولا يحمل توقف المتوقفين على أنهم شكوا في الصدق ولكن استبعدوه استبعاداً عادياً ولم يعلموا علماً مكيناً أن خرق العادة في زمن النبوة يكاد أن يكون عادة ، فلا عجب إذن . وهذا الحديث أخرجه أيضاً . المناقب ، وبني إسرائيل ، ومسلم في الفضائل ، والترمذى في المناقب مقطوعاً .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَقْسِمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ . قَالَ : لَا . فَقَالُوا : تَكْفُونَا الْمُؤْنَةَ
 وَنَشْرَكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ . قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين قدم المدينة . يارسول الله (اقسام بيننا وبين إخواننا) أى المهاجرين (النخيل) بكسر الخاء جمع نخل ، كالعبيد جمع عبد ، وهو جمع نادر (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أقسم ، وإنما أبى ذلك لأنه علم أن للفتوح ستفتح عليهم فكره أن يخرج عنهم شيئاً من رقة نخيلهم التى بها قوام أمرهم شفقة عليهم ، فلما فهم الأنصار ذلك جمعوا بين المصلحتين امثال ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم وتعجيل مواساة إخوانهم المهاجرين (فقالوا) أى الأنصار للمهاجرين (تكفوننا المؤنة) فى النخل بتعهده بالسقى والتربية (ونشرككم) بفتح أوله وثالثه . قال فى الفتح : حسب (فى الثمرة) أى ويكون المتحصل من الثمرة مشتركاً بيننا وبينكم قال المهلب : وهذه هى المساواة بعينها . وتعقبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الأنصار نصيباً من الأرض والمال باشرط النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الأنصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة . قال : فليس ذلك من المساواة فى شيء قال الحافظ : وما ادعاه مردود لأنه شيء لم يقم عليه دليلاً ، ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك فى الأرض ، ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى . قال : هذا واضح بحمد الله تعالى . انتهى . وزاد القسطلانى : لكن لم يبينوا مقدار الأنصبة التى وقعت ، والمقرر أن الشركة إذا أبهمت ولم يكن فيها جزء معلوم كانت نصفين أو كان نصيب العامل فى المساواة معلوماً بالعرف المنضبط ، فتركوا النص عليه اعتماداً على ذلك العرف (قالوا) أى الأنصار والمهاجرون كلهم (سمعنا وأطعنا) أى امثلنا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أشار إليه . قاله العيني . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الشروط ، وكذا النسائي .

الحديث الثامن

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا ، كُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ ، قَالَ : فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ وَمِمَّا يُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ ، فَتَنْهَيْنَا ، وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ .

(عن رافع بن خديج) بفتح الخاء الأنصاري رضي الله عنه (قال : كنا أكثر أهل المدينة مزدرعاً) هو مكان الزرع ، أو مصدر ، أي كنا أكثر أهل المدينة زرعاً (كنا نكري الأرض) من الإكراء (بالناحية منها مسمى) القياس مسماة ، لكن ذكره باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لسيد الأرض) أي مالِكها ، تنزيلاً لها منزلة العبد ، وأطلق السيد عليه (قال) رافع بن خديج (فمما) أي كثيراً ما ، وللكشميني : فهما ، والأول أولى ، والثاني لا يناسب إلا بالتعسف (يصاب ذلك) البعض ، أي تقع عليه مصيبة ويتلف ذلك (وتسلم الأرض) أي باقيةا (ومما يصاب الأرض ويسلم ذلك) البعض (فنهينا) عن هذا الإكراء على هذا الوجه لأنه موجب لحرمان أحد الطرفين فيؤدي إلى الأكل بالباطل (وأما الذهب والورق) بكسر الراء : الفضة (فلم يكن يومئذ) يكرى بهما ولم يرد نفى وجودهما ، ووجه الحديث من حيث أن من اكرت أرضاً لمدة فله أن يزرع ويغرس فيها ما شاء ، فإذا تمت المدة فلصاحب الأرض طلبه بقلعها فهو من إباحة قطع الشجر ، وهذا كاف في المطابقة ، وفيه أن كراء الأرض بجزء مما يخرج منها منهي عنه ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . وفي هذا الحديث رواية تابعي عن تابعي عن الصحابي ، وأخرجه البخاري أيضاً في المزارعة والشروط ، ومسلم في البيوع وكذا أبو داود ، وأخرجه النسائي في المزارعة ، وابن ماجه في الأحكام .

الحديث التاسع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
عَامِلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ ، وَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجَهُ
مِائَةَ وَسْقٍ ، ثَمَانِينَ وَسْقٍ ثَمَرٍ وَعِشْرِينَ وَسْقٍ شَعِيرٍ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل (خيبر بشطر) بنصف (ما يخرج منها من ثمر) بالثلثة ، إشارة إلى المساقاة (أو زرع) إشارة إلى المزارعة (فكان يعطى أزواجه) رضى الله عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسرها كما فى التالين . والوسق : ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، منها (ثمانون وسق تمر و) منها (عشرون وسق شعير) الحديث . وهذا الحديث عمدة من أجاز المزارعة والمخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك ، واستمراره فى عهد أبى بكر ، إلى أن أجلاهم عمر رضى الله عنه . وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابى ، وصنف فيهما ابن خزيمة جزءاً بين فيه علل الأحاديث الواردة بالنهى عنهما ، وجمع بين أحاديث الباب . ثم تابعه الخطابى وقال : ضعف أحمد بن حنبل حديث النهى وقال : هو مضطرب . وقال الخطابى : وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعى لأنهم لم يقفوا على علته ، قال : فالمزارعة جائزة ، وهى عمل المسلمين فى جميع الأمصار ، لا يبطل العمل بها أحد . قال القسطلانى : والمختار جواز المزارعة وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولآخر أخرى . والمعروف فى المذهب إبطالها . فتنى أفردت الأرض بمخابرة أو مزارعة بطل العقد ، وإذا بطلنا فتكون الغلة لصاحب البذر لأنها نماء ماله ، فإن كان البذر للعامل فلصاحب الأرض أجرتها أو المالك فللعامل عليه أجره مثل عمله وعمل ما يتعلق به من آلاته كالقبر إن حصل من الزرع شيء أولها فعلى كل منهما أجره مثل عمل الآخر بنفسه وآلاته فى حصته لذلك ، فإن أراد أن يكون الزرع بينهما على وجه مشروع بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر بشيء فليستأجر العامل من المالك نصف الأرض بنصف منافعه ومنافع

آلاته ونصف البذر إن كان منه ، وإن كان البذر من المالك استأجر المالك العامل بنصف البذر ليزرع له نصف الأرض ويعيره نصف الأرض الآخر ، وإن شاء استأجره بنصف البذر ونصف منفعة تلك الأرض ليزرع له باقيه في باقيها ، وإن كان البذر لها آجره نصف الأرض بنصف منفعته ومنفعة آله أو أعاره نصف الأرض وتبرع العامل بمنفعة بدنه وآله فيما يخص المالك أو أكراه نصفها بدينار مثلاً واكثرى العامل ليعمل على نصيبه بنفسه وآله بدينار وتقاصا . وفي الحديث أيضاً جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يثمر كالخوخ والمشمش بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة . وبه قال الجمهور ، وخصه الشافعي في الجديد بالنخل ، وكذا شجر العنب لأنه في معنى النخل بجامع وجوب الزكاة ، وتأق الخرص في ثمرتها فجوزت المساقاة فيهما سعياً في ثمرتهما وفقاً للمالك والعامل والمساكين . واختار النووي في تصحيحه صحتها على سائر الأشجار المثمرة وهو القول القديم . واختاره السبكي فيها أن احتاجت إلى عمل ، ومحل المنع أن تفرد بالمساقاة فإن ساقاه عليها تبعاً لنخل أو عنب صحت كالمزارعة ، وألحق المقل بالنخل لشبهه ، وخصه داود بالنخل . وقال أبو حنيفة وزفر : لا تجوز لمساقاة بحال لأنها إجازة بثمر معلومة أو مجهولة . وجوزها أبو يوسف ومحمد ، وبه يفتي ، لأنها عقد على عمل في المال ببعض نمائه ، فهو كالمضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من نمائه وهو معلوم ومجهول . وقد صح عقد الإجارة مع أن المنافع معلومة ، وكذلك هنا ، وأيضاً فالقياس في مقابلة نص أو إجماع على من يرى حججه مردود .

الحديث العاشر

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنِ الْكِرَاءِ ، وَلَكِنْ قَالَ : أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن الكراء) أى عن الزرع على طريق المخابرة ، ولا يقال : هذا يعارض النهى عنه ، لأن النهى كان فيما يشترطون فيه شرطاً فاسداً ، وعدمه فيما لم يكن كذلك ، أو المراد بالإثبات نهى التنزيه ، وبالنفي نهى التحريم (ولكن قال : إن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خرجاً معلوماً) أى أجرة معلومة ومناسبة الحديث للباب من جهة أن فيه للعامل جزءاً معلوماً ، وهنا لو ترك مالك الأرض هذا الجزء للعامل كان خيراً له من أن يأخذ منه . وفيه جواز أخذ الأجرة لأن الأولوية لاتنافي الجواز . وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب بما فيه مقنع لمن تأمله . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المزارعة والهبة ، ومسلم وأبو داود في البيوع ، والترمذى وابن ماجه في الأحكام ، والنسائى في المزارعة .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَتَحْتُ قَرْيَةً إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ أَهْلِهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ .

(عن عمر رضى الله عنه قال : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها) الغانمين . وفى رواية : افتتح المسلمون قرية من قرى الكفار إلا قسمتها سهماناً (كما قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر) لكن النظر لآخر المسلمين يقتضى أن لا أقسمها بل أجعلها وقفاً على المسلمين ، ومذهب الشافعية فى الأرض المفتوحة عنوة أنه يلزم قسمتها إلا أن يرضى بوقفيتها من غنمها . وعن مالك : تصير وقفاً بنفس الفتح . وعن أبى حنيفة والثورى : يتخير الإمام بين قسمتها ووقفيتها . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى والجهاد ، وأبو داود فى الخراج .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ أَعْمَرَ أَرْضاً لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
من أعمر أرضاً) من الثلاثي المزيد . قال عياض : كذا رواه أصحاب البخاري ،
والصواب عمر من الثلاثي . قال تعالى : « وعمروها أكثر مما عمروها » إلا أن
يريد أنه جعل فيها عماراً . قال ابن بطلال : ويمكن أن يكون أصله اعتمر أرضاً
اتخذها وسقطت التاء من الأصل . قال في المصابيح : وهذا رد لاتفاق الرواة
بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون ، وأكثر ما يعتمد هو وغيره على
مثل هذا ، وأنا لا أرضى لأحد أن يقع فيه . اهـ . وأجيب بأن صاحب
العين ذكر أنه يقال : أعمرت الأرض ، أى وجدتها عامرة . ويقال : أعمر
الله بك منزلك ، وعمر الله بك منزلك . وعورض بأن الجوهرى بعد أن ذكر :
عمر الله بك منزلك وعمر الله بك . ذكر أنه لا يقال : أعمر الرجل منزله بالألف .
وقال الزركشي : ضم الهمزة أجود من الفتح . قال في المصابيح : يفتقر
ذلك إلى ثبوت رواية فيه . وظاهر كلام القاضى أن جميع رواة البخارى على
الفتح . اهـ . وعن أبى ذر : أعمر بضم الهمزة ، أى أعمره غيره ، وكان المراد
بالغير الإمام ، والمعنى من أعمر أرضاً (ليست لأحد) بالإحياء (فهو أحق)
بها من غيره ، والمراد أرض موات غير معمورة فى الإسلام أو عمرت جاهلية
ولا هى حريم لمعمور بالزراع أو الغرس أو السقى أو البناء فهى له ، وسميت
مواتاً تشبيهاً لها بالميتة الغير المنتفع بها ، ولا يشترط فى نفى العماره التحقيق بل
يكفى عدم تحققها بأن لا يرى أثرها ، ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر
وجدر وأوتاد ونحوها . ورأى إحياء الموات على بن أبى طالب فى أرض
الخراب بالكوفة . وقال عمر بن الخطاب : من أحيا أرضاً ميتة فهى له ، أى
بمجرد الإحياء ، سواء أذن له الإمام أم لا ، اكتفاء بإذن الشارع صلى الله
عليه وآله وسلم . وهذا قول الجمهور ومذهب الشافعى وأبى يوسف ومحمد .

نعم يستحب استئذانه خروجاً من خلاف أبي حنيفة حيث قال : ليس له أن يحيي مواتاً مطلقاً إلا بإذنه ، وسواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد . وعن مالك : فيما قرب ، وضابط القرب ما بأهل العمران إليه حاجة من رعى أو نحوه . واحتج الطحاوى للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان ، فإنهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعد ، أذن الإمام أو لم يأذن . وهذا الحديث من أفراد البخارى ، ونصف إسناده الأول مصريون بالميم والثانى مدنيون .

الحديث الثالث عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : أَجَلِي عُمَرُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا ، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَأَرَادَا إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا ، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُقِرَّهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نُقِرَّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا ، فَفَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجَلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : أجلى عمر) بالجيم ، أى أخرج (اليهود والنصارى من أرض الحجاز) لأنه لم يكن لهم عهد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بقائهم في الحجاز دائماً ، بل كان موقوفاً على مشيئته . والحجاز كما قاله الواقدي من المدينة إلى تبوك ومن المدينة إلى طريق الكوفة . وقال غيره : مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها . وقال ابن عمر : مما هو موصول له (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر) أى غلب (على خيبر أراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض حين ظهر) أى غلب صلى الله عليه وآله وسلم (عليها لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وللمسلمين) كانت خيبر فتح بعضها صلحاً وبعضها عنوة ، فالذى فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسلمين ، والذى فتح صلحاً كان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح (وأراد إخراج اليهود منها) أى من خيبر (فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليقرهم بها) أى ليسكنهم بخيبر (أن) أى بأن (يكفوا عملها) أى بكفاية عمل نخلها ومراعيها والقيام بتعهداتها وعماراتها فإن مصدرية (ولهم نصف الثمر) الحاصل من الأشجار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى (ونقرم بها على ذلك) الذى ذكرتموه من كفاية العمل ونصف الثمرة لكم (ماشئنا) استدل به الظاهرية على جواز المساقاة مدة

مجهولة ، وأجاب عنه الجمهور بأن المراد أن المساقاة ليست عقداً مستمراً كالبيع ، وبعد انقضاء مدتها إن شئنا عقدنا عقداً آخر وإن شئنا أخرجناكم (ففروا بها) أى سكنوا بخير (حتى أجلاهم) أى أخرجهم (عمر) ابن الخطاب رضى الله عنه منها (إلى طيء) قرية من أمهات القرى على البحر من بلاد طيء (وأريحاء) بسكون التحتية : قرية من الشام سميت بأريحاء ابن الملك بن أرفخشذ بن سام بن نوح ، وإنما أجلاهم عمر لأنه صلى الله عليه وآله وسلم عهد عند موته أن يخرجوا من جزيرة العرب . ومناسبة الحديث للباب فى قوله : « نقرم بها على ذلك ما شئنا » .

الحديث الرابع عشر

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ عَمِّي ظَهْرُ بْنُ رَافِعٍ :
لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِقًا . قُلْتُ :
مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حَقٌّ ، قَالَ : دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ ؟ قُلْتُ : نَوَاجِرُهَا
عَلَى الرَّبْعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ ، قَالَ : لَا تَفْعَلُوا ، أَزْرَعُوهَا
أَوْ أَزْرَعُوهَا أَوْ أَمْسِكُوهَا ، قَالَ رَافِعٌ : قُلْتُ : سَمِعًا وَطَاعَةً .

(عن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : قال عمى ظهير بن رافع :
لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمر كان بنا رافقاً) أى
ذا رفق (قلت) لظهير (ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو
حق) لأنه ما ينطبق عن الهوى (قال : دعانى رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) فلما أتيت (قال : ما تصنعون بمحافلكن) أى بجزائركن . قال ظهير
(قلت : نؤاجرها على الربع) بضم الراء . وفى لفظ : على الربع تصغير
الربع . وفى رواية : على الربع بفتح الراء وهو النهر الصغير ، أى على الزرع
الذى هو عليه . قال الحافظ : وهذا هو المشهور فى حديث رافع . والمعنى :
أنهم كانوا يكرون الأرض ويشترون لأنفسهم ما ينبت على النهر (وعلى
الأوسق من التمر والشعير) والواو بمعنى أو (قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(لا تفعلوا) وهذه صيغة النهى المذكور أول الحديث حيث قال : لقد نهانا
(ازرعوها) أنتم (أو أزرعوها) أى أعطوها لغيركم يزرعها بغير أجره
(أو أمسكوها) أى اتركوها معطلة ، وأو للتخيير لا للشك (قال رافع :
قلت : سمعاً وطاعة) أى أسمع كلامك سمعاً وأطيعك طاعة ، أى كلامك
وأمرك سمع ، أى مسموع ، وفيه مبالغة وكذلك طاعة ، يعنى مطاع ، أو أنت
مطاع فيما تأمر به . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى البيوع ، والنسائى فى المزارعة ،
وابن ماجه فى الأحكام .

الحديث الخامس عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُكْرِى مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا نَكْرِى مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَا عَلَى الْأَرْبَعَاءِ وَبِشَىءٍ مِنَ التَّبَنِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يكرى (من أكرى أرضه يكرىها) مزارعه على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان) أى أيام خلافتهم (وصدرًا من إمارة معاوية) ولم يقل خلافته ، لأن ابن عمر كان لا يبيع لمن لم يجتمع عليه الناس ومعاوية كذلك ، ولذا لم يبيع لابن الزبير ولا لعبد الملك فى حال اختلافهما ولم يذكر على ابن أبى طالب ، فيحتمل أن يكون لأنه لم يزرع فى أيامه (ثم حدث) ابن عمر (عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم نهى عن كراء المزارع ، فذهب ابن عمر إلى رافع فسأله ، فقال) رافع (نهى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عن كراء المزارع ، فقال ابن عمر : قد علمت) يارافع (أننا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بما) تنبت (على الأربعاء) جمع ربيع وهو النهر الصغير (وبشَىء من التبن) وحاصل حديث ابن عمر أنه ينكر على رافع إطلاقه فى النهى عن كراء الأراضى ، ويقول : الذى نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد ، وهو أنهم يشترطون ما على الأربعاء وطائفة من التبن وهو مجهول ، وقد يسلم هذا وتصيب غيره آفة أو بالعكس فتقع المزارعة ويبقى المزارع أو رب الأرض بلا شىء . ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن رافع بن خديج لما روى النهى عن كراء المزارع يلزم منه عادة أن أصحاب الأرض إنما يزرعون بأنفسهم أو يمنحون بها لمن يزرع من غير بدل فتحصل فيه المواساة .

الحديث السادس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى ، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئاً لَمْ يَعْلَمْهُ ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه قال : كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الأرض تكرى) بضم أوله وفتح الراء (ثم خشى عبد الله) بن عمر (أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أحدث في ذلك شيئاً لم يكن يعلمه) أى حكم بما هو ناسخ لما كان يعلمه من جواز الكراء (فترك كراء الأرض) وقد احتج بهذا من كره إجارة الأرض بجزء مما يخرج منها . وهذا الحديث ساقه مختصراً ، وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي مطولاً .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ ، فَقَالَ لَهُ : أَلَسْتَ فِيهَا شَيْئًا ؟ قَالَ : بَلَى ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ ، قَالَ : فَبَذَرَ فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاوَهُ وَاسْتَحْصَادُهُ ، فَكَانَ أَمْثَالَ الْجِبَالِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : وَاللَّهِ لَا تَجِدُهُ إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا ، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ ، وَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوماً يحدث) أصحابه (وعنده رجل من أهل البادية) لم يسم (أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه) عز وجل ، أى يستأذن ربه ، فأخبر عن الأمر المحقق الآتى بلفظ الماضى (فى) أن يباشر (الزرع) يعنى سأله تعالى أن يزرع (فقال) ربه تعالى (له : ألسنت فيما شئت) من المشتميات (قال : بلى) الأمر كذلك (ولكنى أحب أن أزرع) فأذن له (قال : فبذر) أى ألقى البذر على أرض الجنة (فبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده) من الحصد وهو قلع الزرع (فكان أمثال الجبال) يعنى أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاز أمره كله من الحصد والتذرية والجمع إلا كلمح البصر ، وكأن كل حبة منه مثل الجبل . وفيه أن الله تعالى أغنى أهل الجنة فيها عن تعب الدنيا ونصبها (فيقول الله تعالى : دونك) أى خذ (يا ابن آدم فإنه) أى فإن الشأن (لا يشبعك شيء ، فقال الأعرابي) أى ذلك الرجل الذى من أهل البادية (والله لا تجده إلا قرشياً أو أنصارياً ، فإنهم) أى قرشياً والأنصار (أصحاب زرع ، وأما نحن) أى أهل البادية (فلسنا بأصحاب زرع ، فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ابن المنير : إدخال هذا الحديث هنا للتنبيه على أن

أحاديث المنع من الكراء إنما جاءت على النذب لاعلى الإيجاب ، لأن العادة فيما يحرص عليه ابن آدم أشد الحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به ، وبقاء حرص هذا الحريص من أهل الجنة على الزرع وطلب الانتفاع به حتى فى الجنة دليل على أنه مات على ذلك ، لأن المرء يموت على ما عاش عليه ويبعث على ما مات عليه ، فدل ذلك على أن آخر عهدهم من الدنيا جواز الانتفاع بالأرض واستثمارها ، ولو كان كراؤها محرماً عليه لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر فى ذهنه هذا الثبوت . اهـ . وفى هذا الحديث من الفوائد أن كل ما انتهى فى الجنة من أمور الدنيا ممكن فيها . قال المهلب : وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم . قاله ابن بطال . وفيه أن النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا . وفيه إشارة إلى فضل القناعة ودم الشره . وفيه الإخبار عن الأمر المحقق الآتى بلفظ الماضى .

كتاب الشرب

الحديث الأول

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ الْقَوْمِ ، وَالْأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَقَالَ : يَا غُلَامُ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاخَ ؟ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَوْثَرَ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الشرب) *

بكسر الشين المعجمة ، أى كتاب الحكم فى قسمة الماء ، والشرب فى الأصل : النصيب والحظ من الماء .

(عن سهل بن سعد) الساعدى (رضى الله عنه قال : أتى النبى صلى الله عليه وآله (وسلم بقدح) فبه ماء أو لبن شيب به (فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم) هو ابن عباس كما فى مسند ابن أبى شيبه (والأشياخ) وفيهم خالد بن الوليد (عن يساره ، فقال : يا غلام أتأذن لى أن أعطيه الأشياخ ؟ قال) الغلام (ما كنت لأوثر بفضلى منك أحداً يا رسول الله ، فأعطاه إياه) وفى الحديث مشروعية قسمة الماء وأنه يملك ، إذ لو يملك لما جازت فيه القسمة .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : حَلَبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةَ دَاجِنٍ فِي دَارِي وَشَيْبَ لَبَنُهَا بِسَاءٍ مِنَ الْبُئْرِ الَّتِي فِي دَارِي ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ حَتَّى إِذَا نَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فَمِهِ وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ ، فَقَالَ عُمَرُ وَخَافَ أَنْ يُعْطِيَهُ الْأَعْرَابِيُّ : أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَكَ ، فَأَعْطَاهُ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ ، ثُمَّ قَالَ : الْإِيْمَنَ فَلَا إِيْمَنَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال : حلبت لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم شاة داجن) هي التي تألف البيوت وتقيم بها ، ولم يقل داجنة اعتباراً بتأنيث الموصوف ، لأن الشاة تذكر وتؤنث ، وفي النهاية هي التي تعلق في المنزل (وهي) أي الداجن (في دار أنس بن مالك) رضى الله عنه (وشيب) أي خلط (لبنها بماء من البئر التي في دار أنس ، فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم القدح فشرب منه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى إذا نزع القدح) أي قلعه (عن فيه) عن بمعنى من (وعلى يساره أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (وعن يمينه أعرابي) قيل : إنه خالد ابن الوليد ، ورد بأنه لا يقال له أعرابي (فقال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (وخاف أن يعطيه) أي يعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القدح (الأعرابي : أعط أبا بكر يارسول الله عندك) قاله تذكيراً لارسول صلى الله عليه وآله وسلم وإعلاماً للأعرابي بجلالة الصديق (فأعطاه) صلى الله عليه وآله وسلم (الأعرابي الذي على يمينه ، ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم : قدموا (الأيمن فالأيمن) قال أنس : فهي سنة ، فهي سنة ، أي تقدمة الأيمن وإن كان مفضولاً ، لاختلاف في ذلك . نعم خالف ابن حزم فقال : لا يجوز مناولة غير الأيمن إلا بإذن الأيمن . وأما حديث ابن عباس عند أبي يعلى الموصلى بإسناد صحيح قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا

سقى قال : ابدعوا بالكبراء أوقال بالأكابر . فحمول على ما إذا لم يكن على جهة يمينه أحد ، بل كان الحاضرون تلقاء وجهه مثلاً ، وإنما استأذن صلى الله عليه وآله وسلم الغلام فى الحديث السابق ، ولم يستأذن الأعرابى هنا اثتلافاً لقلب الأعرابى وتطيباً لنفسه ، وشفقة أن يسبق إلى قلبه شىء يملك به لقرب عهده بالجاهلية ، ولم يجعل للغلام ذلك لأن قرابته وسنه دون المشيخة ، فاستأذنه عليهم تأديباً ولثلاً يوحشهم بتقديمه عليهم ، وتعليماً بأنه لا يدفع إلى غير الأيمن إلا بإذنه . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأشربة ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء (بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة : العشب يابس ورطبه ، واللام فى ليمنع لام العاقبة ، ومعنى الحديث : أن من شق ماء بفلاة وكان حول ذلك الماء كلاً ليس حوله ماء غيره ولا يوصل إلى رعيه إلا إذا كانت المواشى ترد ذلك فهى صاحب الماء أن يمنع فضل مائه ، لأنه إذا منعه منع رعى ذلك الكلاء ، والكلاء لا يمنع لما فى منعه من الإضرار بالناس ويلتحق به الرعاء إذا احتاجوا إلى الشرب ، لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا عن الرعى هناك . ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلّة ما يحتاجون إليه منها بخلاف البهائم ، والصحيح الأول ، ويلتحق بذلك الزرع عند المالكية ، والصحيح عند الشافعية ، وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ، وفرق الشافعى فيما حكاه المزنى عنه بين المواشى والزرع بأن الماشية ذات أرواح نخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع . وبهذا أجاب النووى وغيره . واستدل مالك بحديث جابر عند مسلم : نهى عن بيع فضل الماء لإطلاقه وعدم تقييده . وتعقب بأنه يحمل على المقيد . وعلى هذا لو لم يكن كلاً رعى فلا يمنع من المنع لانقضاء العلة . قال الخطابى : والنهى عند الجمهور للتنزيه ، وهو محتاج إلى دليل يصرف النهى عن معناه الحقيقى وهو التحريم . قال فى الفتح : وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً ، وبه قال الجمهور ، وقيل : لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما فى طعام المضطر . وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ، ورد بمنع الملازمة ، فيجوز أن يقال : يجب عليه البذل وتثبت له القيمة فى ذمة المبدول له فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك . اهـ . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : ولكنه لا يخفى

أن رواية « لا يباع فضل الماء » ورواية « النهى عن بيع فضل الماء » يدلان على تحريم المنع ، ولو جاز له أخذ العوض لجاز له البيع . اهـ . وهذا محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم على ماء البئر المحفورة في الملك أو في الموات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة . فالأولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد التملك يملك ماؤها على الصحيح عند الشافعية ، ونص عليه الشافعي في القديم . والثانية وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ماءها . نعم هو أولى به إلى أن يرتحل ، فإذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك ، وفي كلا الحالين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته ، والمراد بحاجته نفسه وعياله وماشيته وزرعه ، لكن قال إمام الحرمين : وفي الزرع احتمال على بعد ، أما البئر المحفورة للمارة فإؤها مشترك بينهم والحافر كأحدهم ، ويجوز الاستقاء منها للشرب وسقى الزرع ، فإن ضاق عنهما فالشرب أولى ، وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند الشافعية ، وأما المحرز في إناء فلا يجب بذل فضله على الصحيح لغير المضطر ويملك بالإحراز . هذا كلام الشافعية . وكلام الحنفية والحنابلة في ذلك متقارب في الأصل والمدرک وإن اختلفت تفاصيلهم وجعل المالكية هذا الحكم في البئر المحفورة في الموات ، وقالوا في المحفورة في الملك : لا يجب عليه بذل فضله ، وقالوا في المحفورة في الموات : لا تبع وصاحبها وورثته أحق بكفائتهم . وهذا النهى للتحريم عند مالك والشافعي والأوزاعي والليث ، وقال غيرهم : هو من باب المعروف . ومطابقة الحديث للباب من حيث أن فضل الماء يدل على أن صاحب الماء أحق به عند عدم الفضل . وأخرجه البخاري أيضاً في ترك الحيل ، ومسلم في البيوع ، والنسائي في إحياء الموات ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه .

(وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلاء) والمنهى عنه منع الفضل لا منع الأصل ، وهل يجب عليه بذل الفاضل عن حاجته لزرع غيره ؟ الصحيح عند الشافعية ، وبه قال الحنفية : لا يجب ، وقال المالكية : يجب عليه إذا خشى عليه الهلاك ولم يضر ذلك بصاحب الماء . قال الأئمة أبو عبد الله : والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع ، لأنه إنما نهى عن منع فضل الماء لما يؤدي إليه من منع الكلاء . اهـ . وقد ورد النهى

عن منع الكلاً صريحاً في بعض طرق الحديث ، وصححه ابن حبان من رواية
أبي سعيد مولى بنى غفار عن أبي هريرة ولفظه : لاتمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا
الكلأ فيهنل المال ويجوع العيال . وهو محمول على غير المملوك ، وهو الكلأ
النابت فى الموات ، فمنعه مجرد ظلم إذ الناس فيه سواء ، أما الكلأ النابت
فى أرضه المملوكة له بالإحياء فذهب الشافعية جواز بيعه ، وفيه خلاف عند
المالكية ، صحح ابن العربى الجواز .

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » الْآيَةَ ، فَجَاءَ الْأَشْعَثُ ، فَقَالَ : مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَيُأْنِزِلَتِ هَذِهِ الْآيَةُ ، كَانَتْ لِي بِشْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي ، فَقَالَ لِي : شُهُودَكَ ، قُلْتُ : مَالِي شُهُودٌ ، قَالَ : فَيَمِينُهُ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : من حلف على يمين) أى على محلوف يمين حال كونه (يقطع بها) أى بسبب اليمين (مال امرئ) مسلم (هو عليها) أى فى الإقدام عليها (فاجر) أى كاذب ، ويحتمل أن تكون جملة يقطع صفة ليمين ، والتقييد بالمسلم جرى على الغالب ، وإلا فلا فرق بين المسلم والذى والمعاهد وغيرهم ، كما جرى على الغالب فى تقييده بمال ، ولا فرق بين المال وغيره فى ذلك . وفى مسلم من حديث إياس بن ثعلبة الحارثى : من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه (لقي الله) يوم القيامة (وهو عليه غضبان) فيعامله معاملة المغضوب عليه من كونه لا ينظر إليه ولا يكلمه . ولمسلم من حديث وائل بن حجر : وهو عنه معرض . وعند أبى داود من حديث عمران : فليتبوأ مقعده من النار (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ) يستبدلون (بعهد الله) بما عاهدوا الله عليه من الإيمان بالرسول والوفاء بالأمانات (وأيمانهم) وبما حلفوا عليه (ثمنًا قليلًا » الْآيَةَ ، فَجَاءَ الْأَشْعَثُ) بن قيس الكندى من المكان الذى كان فيه إلى المجلس الذى كان عبد الله يحدثهم فيه (فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن)

يعنى ابن مسعود . وفى رواية : قال فحدثناه ، قال فقال : صدق (فى أنزلت هذه الآية ، كانت لى بئر فى أرض ابن عم لى) اسمه معدان بن الأسود ابن معد يكرب الكندى ولقبه الجفشيىش (فقال لى) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (شهودك) أى أقم شهودك على حقك (قلت : مالى شهود ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فيمينه) أى فاطلب يمينه ، أى فالحجة القاطعة بينكما يمينه (قلت : يارسول الله إذن يحلف ، فذكر النبى صلى الله عليه وآله وسلم (وهذا الحديث) وهو قوله : « من حلف على يمين » إلى آخره (فأنزل الله ذلك) أى قوله تعالى : « إن الذين يشترون بعهده الله » الآية (تصديقاً له) صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأشخاص والشهادات والأيمان والنذور والتفسير والشركة ، ومسلم فى الأيمان ، وكذا أبو داود والنسائى فى القضاء ، وابن ماجه فى الأحكام .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ : رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامَهُ لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا ، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخِطَ ، وَرَجُلٌ أَقَامَ سِلْعَتَهُ بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا كَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاثة) من الناس (لا ينظر الله إليهم يوم القيامة) فإن من سخط على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا يزكيهم) ولا يثنى عليهم ولا يطهرهم (ولهم عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه (رجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالطريق فمنعه) أى الفاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر (و) الثانى من الثلاثة (رجل بايع إماماً) أى عاقد الإمام الأعظم (لا يبايعه إلا لدنيا فإن أعطاه منها رضى) الفاء تفسيرية (وإن لم يعطه منها سخط) الثالث (رجل أقام سلعته) من قامت السوق إذا نفقت (بعد العصر) ليس بقيد ، بل خرج مخرج الغالب ، لأن الغالب أن مثله كان يقع فى آخر النهار حيث يريدون الفراغ عن معاملتهم . نعم يحتمل أن يكون تخصيص العصر لكونه وقت ارتفاع الأعمال (فقال : والله الذى لا إله غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهمزة ، أى دفعت لبائعها بسببها . وفى نسخة : أعطيت بضم الهمزة مبنياً للمفعول ، أى أعطاني من يريد شراءها (كذا وكذا) ثمناً عنها (فصدقه رجل) واشتراها بذلك الثمن الذى حلف أنه أعطاه أو أعطيه اعتماداً على حلفه الذى أكدته بالتوحيد واللام وكلمة قد التى هى هنا للتحقيق (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم الآية (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً) والتنصيص على العدد فى قوله ثلاثة لا ينفى الزائد .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَنَزَلَ بِئْرًا فَشَرِبَ مِنْهَا ، ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا هُوَ يَكْلَبُ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ بِي قَمَلًا خُفِّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ ثُمَّ رَقَى فَسَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّا لَنَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا ؟ قَالَ : فِي كُلِّ كَبِيدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : بينا رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (يمشى) زاد مالك : بفلاة . وفى رواية : يمشى بطريق مكة (فاشتد عليه العطش فنزل بئراً فشرب منها ثم خرج) من البئر (فإذا هو بكلب) حال كونه (يلهث) أى يرتفع نفسه بين أضلاعه ، أو يخرج لسانه من العطش حال كونه (يأكل الثرى) أى يكدم بفيه الأرض الندية (من العطش) وفى رواية : من العطاش بالضم . قال فى القاموس : هو داء لا يروى صاحبه . وقال السفاقسى : داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى . وهذا موضع ذكر هذه الرواية ، وسها الحافظ ابن حجر فذكرها فى فتح البارى ، وتبعه العيني عند اشتداد العطش على الرجل . وعبارته فى قوله : فاشتد عليه العطش . كذا للأكثر . وكذا هو فى الموطأ . ووقع فى رواية المستملى : العطاش . قال ابن التين : هو داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى . وهو غير مناسب هنا . قال : وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث عنه هذا الداء كالزكام . قلت : وسياق الحديث يأباه ، فظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ، ولذلك جوزى بالمغفرة . اهـ . فتأمل (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أى الكلب (مثل الذى بلغ بى) أى من شدة العطش . وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبى صالح : فرحمه (فلأخفه) ولا بن حبان . فترع أحد خفيه (ثم أمسكه بفيه) ليصعد من البئر لعسر المرتقى منها (ثم رقى) منها كصعد وزناً ومعنى . وذكره ابن التين بوزن

مضى وأنكره . وقال عياض فى المشارق : وهى لغة طيء مثل بقى يبقى
ورضى يرضى يأتون بالفتحة مكان الكسرة فتقلب الياء ألفاً ، وهذا دأبهم
فى كل ماهو من هذا الباب . اهـ . قال فى الفتح : والأول أفصح وأشهر
(فسق الكلب) حتى أرواه ، أى جعله ريان (فشكر الله له) أنفى عليه ،
أو قبل عمله ذلك ، أو أظهر ما جازاه به عند ملائكته (فغفر له) وفى رواية
فأدخله الجنة بدل فغفر له (قالوا) أى الصحابة ، وسى منهم سراقه بن مالك
فما رواه أحمد وأبنا ماجه وحبان (يارسول الله) الأمر كما ذكرت (وإن لنا
فى سقى (البهائم) أو الإحسان إليها (أجرأ ؟) أتوا بالاستفهام المؤكدة للتعجب
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فى) إرواء (كل) ذى (كبد) بفتح
الكاف وكسر الباء ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الباء (رطبة) برطوبة
الحياة من جميع الحيوانات ، أو هو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤول
إليه ، فيكون معناه : فى كل كبد حراء لمن سقاها حتى تصير رطبة ، والكبد
يذكر ويؤنث (أجر) حاصل أو كائن . قال النووى : إن عمومه مخصوص
بالحيوان المحترم ، وهو مالم يؤمر بقتله ، فيحصل الثواب بسقيه ، ويلتحق به
إطعامه وغير ذلك من وجوه الإحسان إليه . اهـ . وقال الداودى : هو عام فى
جميع الحيوان . وقال أبو عبد الملك : هذا الحديث كان فى بنى إسرائيل ،
وأما الإسلام فقد أمر بقتل الكلاب . قال ابن التين ، لا يمتنع إجراؤه على
عمومه فيسقى ثم يقتل ، لأننا أمرنا بأن نحسن القتلة ونهينا عن المثلة . واستدل به
على طهارة سؤر الكلب . والجواب أنه فعل بعض الناس ، ولا يدرى هل هو
من كان يقتدى به أم لا . وأجيب بأنه إذا ساقه إمام شرعنا مساق المدح
ولم يقيده بقيد صح الاستدلال به . وفى الحديث جواز السفر منفرداً أو بغير
زاد . ومحل ذلك فى شرعنا ما إذا لم يخف على نفسه الهلاك . وفيه الحث على
الإحسان إلى الناس ، لأنه إذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب فسقى المسلم
أعظم أجراً . واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشرىكين ، وينبغى أن
يكون محله ما إذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم أحق ، وكذا إذا دار الأمر بين
البيمة والآدمى المحترم واستويا فى الحاجة فالآدمى أحق . قال القسطلانى :
وفيه أن الماء من أعظم القربات ، وعن بعض الصالحين : من كثرت ذنوبه
فعليه بسقى الماء . والحديث أخرجه أيضاً فى المظالم والأدب ، ومسلم فى
الحيوان ، وأبو داود فى الجهاد .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي
بِيَدِهِ لَا ذُودَنَّ رِجَالًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : والذي نفسى بيده لأذودن) أى لأطردن (رجالا عن حوضى) المستمد من نهر الكوثر (كما تذاد) أى تطرد الناقة (الغريبة من الإبل عن الحوض) إذا أرادت الشرب . والحكمة فى الذود أنه صلى الله عليه وآله وسلم يريد أن يرشد كل أحد إلى حوض نبيه لما ورد : إن لكل بنى حوضاً . أو أن المنودين هم المنافقون أو المبتدعون أو المرتدون الذين بدلوا . ومناسبة الحديث بالباب قوله « حوضى » فإنه يدل على أنه أحق بحوضه وبما فيه . وهذا الحديث ذكره البخارى معلقاً ، وأخرجه مسلم موصولاً فى فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ : رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَا فِيهِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ : الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : ثلاثة) من الناس (لا يكلمهم الله يوم القيامة) عبارة عن غضبه عليهم وتعريض بحرمانهم حال مقابلتهم فى الكرامة والزلفى من الله ، وقيل : لا يكلمهم بما يحبون ولكن بنحو قوله : « اخسأوا فيها ولا تكلمون » (ولا ينظر إليهم) نظر رحمة ، أو لهم (رجل حلف على سلعة لقد أعطى) بفتح الهمزة ، أى لمن اشتراها منه (بها) أى بسببها . وفى رواية لأبى ذر : أعطى بضم الهمزة وكسر الطاء مبنياً للمفعول ، أى أعطاه من يريد شراءها (أكثر مما أعطى) أى دفع له أكثر مما أعطى زيد الذى استامه (وهو كاذب) جملة حالية (و) الثانى (رجل حلف على يمين كاذبة) أى محلوف يمين فسمى يميناً مجازاً للملابسة بينهما ، والمراد ما شأنه أن يكون محلوفاً عليه وإلا فهو قبل اليمين ليس محلوفاً عليه فيكون من مجاز الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابى : خصه بتعظيم الإثم فيه وإن كانت اليمين الفاجرة محرمة كل وقت ، لأن الله عظم هذا الوقت . وقد روى أن الملائكة تجتمع فيه ، وهو ختام الأعمال والأمور بنحواتها ، فغلظت العقوبة فيه لئلا يقدم عليها (ليققطع بها مال رجل مسلم) أى ليأخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع فضل ماء) زائد عما يحتاج إليه (فيقول الله : اليوم أمنعك فضلى كما منعت فضل ما لم تعمل يداك) ومناسبة الحديث الترجمة من حيث أن المعاقبة وقعت على منع الفضل ، فدل على أنه أحق بالأصل . وهذا الحديث قد تقدم .

الحديث التاسع

عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ .

(عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا حمى) لأحد ، يخص نفسه به ، يرعى فيه ماشيته دون سائر الناس (إلا لله) عز وجل (ولرسوله) ومن قام مقامه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة إذا احتيج إلى ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل العمران وعثمان رضى الله عنهم ، وإنما يحمى الإمام ما ليس بمملوك ، كبطون الأودية والجبال والموات . وفي النهاية قيل : كان الشريف في الجاهلية إذا نزل أرضاً في حيه استعوى كلباً فحمى مدى عواء الكلب لا يشركه فيه غيره ، وهو يشارك القول في سائر ما يرعون فيه ، فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وأضاف الحمى إلى الله ورسوله ، أى ما يحمى للخيال التى ترصد للجهاد والإبل التى يحمل عليها فى سبيل الله تعالى وإبل الزكاة وغيرها . والحمى : هو المكان المحمى ، وهو خلاف المباح ، والمراد بالحمى : منع الرعى فى أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الإمام مخصوصة برعى بهائم الصدقة مثلاً . واستدل به الطحاوى لمذهبه فى اشتراط إذن الإمام فى إحياء الموات ، وتعقب بالفرق بينهما ، فإن الحمى أخص من الإحياء .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ
 فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ فَمَا أَصَابَتْ
 فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٍ ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ
 طِيلُهَا فَاسْتَنْتَتْ شَرْفًا أَوْ شَرْفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَرَوَّاءُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ ، وَلَوْ أَنَّهَا
 مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرَبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ يَسْقَى كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ فَهِيَ
 لِذَلِكَ أَجْرٌ ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَقُّفًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا
 وَلَا ظُهْرِهَا فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فخرًا وَرِيَاءً وَنِوَاءً لِأَهْلِ
 الْإِسْلَامِ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ ، وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ
 الْحُمْرِ ، فَقَالَ : مَا أُنْزِلَ عَلَى فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ :
 « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : الخيل لرجل أجر (أى ثواب) ولرجل ستر (أى ساتر لفقره وحاله)
 (وعلى رجل وزر) أى إثم . ووجه الحصر فى هذه أن الذى يقتنى الخيل
 إما أن يقتنيها للركوب أو للتجارة ، وكل منهما إما أن يقتن بها فعل طاعة الله
 وهو الأول ، أو معصيته وهو الأخير ، أو يتجرد عن ذلك وهو الثانى (فأما)
 الأول (الذى) هى (له) أجر فرجل ربطها فى سبيل الله (أى أعدها للجهاد)
 (فأطال بها فى مرج) أرض واسعة فيها كالأكثر (أو روضة) شك من
 الراوى (فما أصابت فى طيلها ذلك) بكسر الطاء وفتح الياء : الحبل الذى يربط
 به ويطول لها الترعى ، ويقال طول بالواو المفتوحة بدل الياء (من المرج
 أو الروضة كانت له) أى لصاحبها (حسنات ولو أنه انقطع طيلها فاستنت)
 أى عدت بمرح ونشاط ، أو رفعت يديها وطرحتهما معاً (شرفاً أو شرفين)

أى شوطاً أو شوطين ، وسمى به لأن الغازى يشرف على ما يتوجه إليه .
وقال فى المصابيح : كالتنقيح الشرف العالى من الأرض (كانت آثارها)
فى الأرض بحوافرها عند خطواتها (وأروائها حسنات له) أى لصاحبها (ولو
أنها مرت بنهر) بفتح الهاء وسكونها ، لغتان فصيحتان (فشربت منه ولم
يرد أن يسقى كان ذلك) أى شربها وعدم إرادته أن يسقيها (حسنات له فهى
لذلك أجر) لرباطها . وهذا موضع الترجمة ، وهى شرب الناس وسقى الدواب
من الأنهار (و) الثانى الذى هو له ستر (رجل ربطها تغنياً) أى استغناء عن
الناس بطلب نتائجها (وتعففاً) عن سؤالهم فيتجر فيها أو يتردد عليها متاجرة
أو مزارعة (ثم لم ينس حق الله) المفروض (فى رقابها) فيؤدى زكاة تجارتها
عند من يقول بالزكاة فيها (ولا) فى (ظهورها) فيركب عليها فى سبيل الله
ولا يحملها ما لا تطيقه (فهى لذلك) المذكور (ستر) لصاحبها ، أى ساترة
لفقره وحاله (و) الثالث الذى هى له وزر (رجل ربطها فخراً) أى لأجل
الفخر ، أى تعظماً (ورياء) أى إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك (ونواء)
بكسر النون وفتح الواو ممدوداً ، أى عداوة لأهل الإسلام (فهى على ذلك)
الرجل (وزر ، وسئل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن الحمير)
أى عن صدقتها كما قال الخطابى ، والسائل هو صعصعة بن ناجية جد الفرزدق
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنزل على فيها شئ) منصوص (إلا هذه الآية
الجامعة) أى العامة الشاملة (الفاذة) بالذال المعجمة ، أى القليلة المثل المنفردة
فى معناها ، فإنها تقتضى أن من أحسن إلى الحمير رأى إحسانه فى الآخرة ، ومن
أساء إليها وكلفها فوق طاقتها رأى إساءته لها فى الآخرة (فمن يعمل مثقال
ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) والذرة : النملة الصغيرة ، وقيل
الذر ما يرى فى شعاع الشمس من الهباء . وقال الزركشى : قوله « الجامعة »
حجة لمن قال بالعموم فى من ، وهو مذهب الجمهور . قال فى المصابيح :
وهو حجة أيضاً فى عموم النكرة الواقعة فى سياق الشرط نحو : « من عمل صالحاً
فلنفسه » . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الجهاد وفى علامات النبوة والتفسير
والاعتصام ، ومسلم فى الزكاة ، والنسائى فى الخيل .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : أَصَبْتُ شَارِفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَغْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ ، قَالَ : وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَارِفًا أُخْرَى فَأَنْخَتُهُمَا يَوْمًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحْمِلَ عَلَيْهِمَا إِذْخِرًا لِأَيِّعُهُ وَمَعِيَ صَائِغٌ مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ فَاسْتَعِينَ بِهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ ، وَحَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مِنْهُ قَيْنَةٌ فَقَالَتْ : * أَلَا يَا حَمْزُ لِّلشُّرْفِ النَّوَاءُ *
فَنَارَ إِلَيْهِمَا حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ ، فَجَبَّ أَسْمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا . قَالَ عَلِيٌّ : فَتَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي ، فَاتَّيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ ، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ ، فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ ، فَرَفَعَ حَمْزَةَ بَصَرَهُ وَقَالَ : هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدٌ لِأَبَائِي ، فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَهِّقِرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ ، وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ .

(عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : أصبت شارفاً)
المسنة من النوق . قاله الجوهري وغيره . وعن الأصمعي : يقال للذكر شارف ،
والأنثى شارفة (مع رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم في مغنم يوم بدر)
في السنة الثانية من الهجرة (قال : وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله)
(وسلم شارفاً) مسنة (أخرى) من النوق ، قبل يوم بدر من الخمس من
غنيمة عبد الله بن جحش (فأنختهما يوماً عند باب رجل من الأنصار وأنا
أريد أن أحمل عليهما إذخراً) بكسر الهمزة : نبت معروف طيب الرائحة
يستعمله الصواغون ، واحدته إذخرة (لأبيعه ومعى صائغ) من الصياغة .
وفي لفظ : طابع . وفي آخر : طالع ، أى ومعه من يده على الطريق . قال
الكرمانى : وقد يقال إنه اسم الرجل (من بنى قينقاع) غير منصرف على
إرادة القبيلة أو منصرف على إرادة الحى ، وهم رهط من اليهود (فاستعين)

به) أى بثمان الإذخر (على وليمة فاطمة) بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وحمة بن عبد المطلب يشرب) خمرآ (فى ذلك البيت معه قينة) أى مغنية (فقالت : ألا) للتنبيه (يا حمز) منادى مرخم مفتوح الزاى على لغة من نوى ، وبضمها على لغة من لم ينو (للشرف) بضم الشين والراء ، جمع شارف (النواء) بكسر النون ، جمع ناوية ، وهى السنية ، وفى جمعهما « وهما شارفان » دليل على إطلاق الجمع على الاثنين (فتار) أى قام حمزة (إليهما) أى إلى الشارفين (حمزة بالسيف) لما سمع مقالة القينة (فجب) بتشديد الباء ، أى قطع (أسنمتها) جمع سنام ، وهو ما على ظهر البعير (وبقر) أى شق (خواصرهما) أى خصريهما (ثم أخذ من أكبادهما) لأن السنام والكبد أطايب الجزور عند العرب (قال على) (رضى الله عنه) فنظرت إلى منظر (بفتح الميم والمعجمة (أفظعننى) أى خوفنى لتضرره بتأخر الابتداء بفاطمة رضى الله عنهما بسبب فوات ما يستعين به . قال (فأتيت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم وعنده زيد بن حارثة) حبه صلى الله عليه وآله وسلم (فأخبرته الخبر ، فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (ومعه زيد فانطلقت معه فدخل على حمزة) البيت الذى هو فيه (فغيظ) أى أظهر صلى الله عليه وآله وسلم الغيظ (عليه فرفع حمزة بصره وقال : هل أنتم إلا عبيد لآبائى) أراد به التفاخر عليهم بأنه أقرب إلى عبد المطلب ومن فوقه ، لأن عبد الله أبا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا طالب عمه كانا كالعبد بن لعبد المطلب فى الخضوع لحرمة وجواز تصرفه فى ما لها ، وقد قاله قبل تحريم الخمر وفى حالة السكر فلم يؤاخذ به (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (حال كونه) (يقهقر) أى إلى ورائه . زاد فى آخر الجهاد : ووجهه لحمزة خشية أن يزداد عيبه فى حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل ، فأراد أن يكون مايقع منه بمراى منه ليدفعه إن وقع منه شيء . وعند ابن أبى شيبة أنه أغرم حمزة ثمنهما ، ومحل النهى عن القهقرى إن لم يكن عذر (حتى خرج عنهم) أى عن حمزة ومن معه (وذلك) أى المذكور من هذه القصة (قبل تحريم الخمر) فلذلك عذره صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال وفعل ، ولم يؤاخذ به رضى الله عنه وموضع الترجمة منه قوله : « وأنا أريد أن أحمل عليهما إذخرآ لأبيعه » فإنه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش . وهذا الحديث أخرجه فى المغازى واللباس والخمس ، ومسلم وأبو داود . واستنبط منه فوائد كثيرة .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَطَعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَقَالَتْ الْأَنْصَارُ : حَتَّى تُقَطَعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي تُقَطَعُ لَنَا ، قَالَ : سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةَ فَاصِبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي .

(عن أنس رضي الله عنه قال : أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقطع (من البحرين) بلفظ التثنية : ناحية معروفة . قال الخطابي : يحتمل أنه أراد الموات منها ليملكوه بالإحياء ، أو أراد أن يخصهم بتناول جزيتها . وبه جزم إسماعيل القاضي وابن قرقول . قال الحافظ : والذي يظهر لي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يخص الأنصار بما يحصل من البحرين . أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم وهو الجزية لأنهم كانوا صالحوا عليها . وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضاً . وقد وقع منه ذلك صلى الله عليه وآله وسلم في عدة أراضي بعد فتحها وقبل فتحها ، منها إقطاعه تيمما الداري بيت إبراهيم فلما فتحت في عهد عمر نجز ذلك لتيمم ، واستمر في أيدي ذريته من ابنته رقية وبيده كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الأموال وغيرها . اهـ . (فقلت الأنصار) لاتقطع لنا (حتى تقطع لإخواننا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا) زاد البيهقي في روايته : فلم يكن ذلك عنده ، أي ليس عنده ما يقطع منه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سترون بعدي أثره) بفتح الهمزة والثاء وبضم الأولى وسكون الأخرى ، أي يستأثر عليكم بأمور الدنيا ويفضل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم في الأمر نصيباً . وهذا من أعلام نبوته ، فإن فيه إشارة إلى ما وقع من استئثار الملوك من قريش على الأنصار بالأموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك (فاصبروا حتى تلقوني) أي يوم القيامة . زاد في غزوة الطائف . على الحوض . وفي الحديث أن للإمام أن يقطع من الأراضي التي تحت يده لمن يراه أهلاً لذلك . قال في الفتح : المراد بالقطع ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات ، فيختص به ويصير أولى

بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه ، واختصاص الإقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية . وحكى أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك . قال : وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه مما يحوزه ، إما بأن يملكه إياه فيعمره ، وإما بأن يجعل له غلته مدة . انتهى . قال السبكي : والثاني هو الذي يسمى في زماننا إقطاعاً ، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره ، وتخريجه على طريق فقهي مشكل . قال : والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ، ولكنه لا يملك الرقبة بذلك . انتهى . وبهذا جزم المحب الطبري ، وادعى الأذرعى نقي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك . والله أعلم . انتهى . والحديث أخرجه أيضاً في الجزية وفضل الأنصار . قال القسطلاني : قيل في الحديث : إن الأنصار لا تكون فيهم الخلافة لأنه جعلهم تحت الصبر إلى يوم القيامة ، والصبر لا يكون إلا من مغلوب محكوم عليه . وفيه فضيلة ظاهرة للأنصار حيث لم يستأثروا بشيء من الدنيا دون المهاجرين .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع) فله حق الاستطراق لاقتطافها وليس للمشتري أن يمنع من الدخول إليها ، لأن له حقاً لا يصل إليه إلا به (إلا أن يشترط المبتاع) أن تكون الثمرة له ويوافقه البائع فتكون للمشتري (ومن ابتاع) اشترى (عبداً وله) أى للعبد (مال) فماله للذى باعه (لأن العبد لا يملك شيئاً أصلاً) لأنه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكاً . وبه قال أبو حنيفة ، وهو رواية عن أحمد . وقال مالك وأحمد وهو القول القديم للشافعى : لو ملكه سيده مالا ملكه لقوله « وله مال » فأضافه إليه ، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع . وتأول المانعون قوله « وله مال » بأن الإضافة للاختصاص والانتفاع لا للملك ، كما يقال : جل الدابة وسرج الفرس . ويدل له قوله « فماله للبائع » فأضاف المال إليه وإلى البائع فى حالة واحدة ، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله ملكاً لاثنتين فى حالة واحدة فثبت أن إضافة المال إلى العبد مجاز ، أى للاختصاص ، وإلى المولى حقيقة ، أى للملك . وقال الشوكانى فى نيل الأوطار : وفى الحديث دليل على أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه . وبه قال مالك والشافعى فى القديم ، وقال فى الجديد وأبو حنيفة والهادوية : إن العبد لا يملك شيئاً أصلاً ، والظاهر الأول ، لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضى أنه يملك ، وتأويله بأن المراد أن يكون شيء فى يد العبد من مال سيده ، وأضيف إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك ، كما يقال : الجمل للفرس ، خلاف الظاهر . انتهى (إلا أن يشترط المبتاع) كون المال جميعه أو جزء معين منه له فيصح لأنه يكون قد باع شيئين :

العبد والمال الذى فى يده بثمان واحد ، وذلك جائز ، ولو باع عبداً وعليه ثيابه لم تدخل فى البيع ، بل تستمر على ملك البائع ، إلا أن يشترطها المشتري ، لاندرج الثياب تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم « وله مال » ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب . وهذا أصح الأوجه عند الشافعية . والثاني : أنها تدخل . والثالث : أنه يدخل سائر العورة فقط . وقال المالكية : تدخل ثياب المهنة التي عليه . وقال الحنابلة : يدخل ما عليه من الثياب المعتادة . قال الشوكاني فى النيل : والمذهب الأول هو الأولى والتخصيص بالعادة مذهب مرجوح . انتهى . ولو كان مال العبد دراهم وثمان دراهم أو دنائير واشترط المشتري أن ماله له ووافقه البائع ، فقال أبو حنيفة والشافعي : لا يصح هذا البيع لما فيه من الربا ، وهو من قاعدة مدعجوة ، ولا يقال : هذا الحديث يدل للصحة ، لأننا نقول : قد علم البطلان من دليل آخر . وقال مالك : يجوز لإطلاق الحديث ، وكأنه لم يجعل لهذا المال حصة من الثمن . ثم إن ظاهر قوله فى مال العبد : « إلا أن يشترط المبتاع » أنه لا فرق بين أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، لكن القياس يقتضى أنه لا يصح الشرط إذا لم يكن معلوماً . وقد قال المالكية : إنه يصح اشتراطه ولو كان مجهولاً . وكذا قال الحنابلة : إن فرعنا على أن العبد يملك بتمليك السيد صح الشرط وإن كان المال مجهولاً ، وإن فرعنا على أنه لا يملك اعتبر علمه وسائر شروط البيع إلا إذا كان قصده العبد لا المال فلا يشترط . ومقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة أنه لا بد أن يكون معلوماً .

كتاب الاستقراض والحجر والتفليس

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يَرِيدُ أَدَاءَهَا آدَى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَهَا يَرِيدُ
إِتْلَافَهَا ، أَتْلَفَهُ اللَّهُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الاستقراض) *

وهو طلب القرض ، وهو بفتح القاف أشهر من كسرهما ، ويطلق اسماً بمعنى الشيء المقرض ، ومصدره الإقراض ، وهو تملك الشيء على أن ترد بدله ، وسمى بذلك لأن المقرض يقطع للمقرض قطعة من ماله ، ويسميه أهل الحجاز سلفاً (والحجر) بفتح الحاء وسكون الجيم ، وهو في الشرع : منع التصرف في المال (والتفليس) وهو في اللغة : النداء على المفلس وشهرته بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال . وشرعاً : حجر الحاكم على المفلس . والمفلس لغة : المعسر . ويقال : من صار ماله فلوساً . وشرعاً : من حجر عليه ليقضى ماله عن دين لآدمي . وجمع المؤلف بين هذه الأمور الثلاثة لقلة الأحاديث الواردة فيها ولتعلق بعضها ببعض .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من أخذ أموال الناس) بطريق القرض أو غيره بوجه من وجوه المعاملات (يريد أداؤها أدى الله عنه) أى يسر له ما يؤديه من فضله لحسن نيته . وروى ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة مرفوعاً : « ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله أنه يريد أداؤه إلا أداه الله عنه في الدنيا ، (ومن أخذ) أى أموال الناس (يريد إتلافها) على صاحبها (أتلفه الله) في معاشه ، أى يذهب من يده فلا ينتفع به لسوء نيته ويبقى عليه الدين فيعاقبه به يوم القيامة » . وعن أبي أمامة مرفوعاً : « من تداين بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى

غريمه بما شاء ، ومن تداين بدين وليس في نفسه وفاؤه ثم مات اقتصر الله تعالى لغريمه يوم القيامة » رواه الحاكم عن بشر بن نمير ، وهو متروك عن القاسم عنه . ورواه الطبراني في الكبير أطول منه ولفظه قال : « من أدان ديناً وهو ينوى أن يؤديه أداه الله عنه يوم القيامة ، ومن استدان ديناً وهو لا ينوى أن يؤديه فمات قال الله عز وجل يوم القيامة : ظننت أني لا آخذ لعبدي بحقه فيؤخذ من حسناته فتجعل في حسنات الآخر ، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات الآخر فتجعل عليه » . وعن عائشة مرفوعاً : « من حمل من أمتي ديناً ثم جهد في قضائه ثم مات قبل أن يقضيه فأنا وليه » رواه أحمد بإسناد جيد . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الأحكام ، وفيه علم من أعلام النبوة لما نراه بالمعانيمة ممن تعاطى شيئاً من الأمور . وقيل : المراد بالإتلاف عذاب الآخرة . وقال ابن بطال : فيه الحض على ترك استئصال أموال الناس ، والترغيب في حسن التادية إليهم عند المداينة ، وأن الجزاء قد يكون من جنس العمل . وقال الداودي : فيه أن من عليه دين لا يعتق ولا يتصدق وإن فعل رد . انتهى . قال في الفتح : وفي أخذ هذا من هذا بعد كبير . وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك ، فإن مدار الأعمال عليها ، وفي الترغيب في الدين لمن ينوى الوفاء . وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيما رواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه أنه كان يستدين ، فيسأل ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن الله مع الدائن حتى يقضى دينه » إسناده حسن ، لكن اختلف فيه على محمد بن علي ، فرواه الحاكم أيضاً من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ : « ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عون . قالت : فأنا ألتمس ذلك العون » . وساق له شاهداً من وجه آخر عن القاسم عن عائشة ، وفيه « أن من اشترى شيئاً بدين وتصرف فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يرد ، بل ينتظر به حلول الأجل لاقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على الدعاء عليه ولم يلزمه برد البيع » . قاله ابن المنير .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا أَبْصَرَ ، يَعْنِي أَحَدًا ، قَالَ : مَا أُحِبُّ أَنَّهُ تَحَوَّلَ لِي ذَهَبًا يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا دِينَارًا أُرْصِدُهُ لِدَيْنٍ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ، وَقَالَ : مَكَانَكَ ، وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ : مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْكَ ، فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي سَمِعْتُ ، أَوْ قَالَ : الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ ، قَالَ ، وَهَلْ سَمِعْتَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَقَالَ : مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(عن أبي ذر) جندب بن جنادة (رضى الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما أبصر ، يعنى أحداً) الجبل المشهور (قال : ما أحب أنه) أى أن أحداً (تحول لى ذهباً يمكث عندى منه) أى من الذهب (دينار فوق ثلاث) من الليالى (إلا ديناراً أُرصده) من الإرصاء ، أى أَعده أو من رصده أى رقبته (لدين ، ثم قال : إن الأكثرين) مالا (هم الأقلون) ثواباً (إلا من قال بالمال) أى إلا من صرف المال على الناس فى وجوه البر والصدقة (هكذا وهكذا) وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله . وفيه التعبير عن الفعل بالقول نحو قولهم : قال بيده : أى أخذ أو رفع ، وقال برجله : أى مشى (وقليل ما هم) وقال (صلى الله عليه وآله وسلم (مكانك) أى الزم مكانك حتى آتيك (وتقدم غير بعيد ، فسمعت صوتاً فأردت أن آتيه) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذكرت قوله) الزم (مكانك حتى آتيك ، فلما جاء قلت : يا رسول الله (ما هو) الذى سمعت أو قال)

ماهو (الصوت الذى سمعت) شك من الراوى (قال : وهل سمعت) استفهام على سبيل الاستخبار (قلت : نعم) سمعت (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أثنى جبريل عليه السلام فقال : من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت : وإن فعل كذا وكذا) أى وإن زنى وإن سرق كما جاء فى الرقاق مفسراً (قال : نعم) ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله « إلا ديناراً أرصده لدين » من حيث أن فيه ما يدل على الاهتمام بأداء الدين . قال ابن بطال : فيه إشارة إلى عدم الاستغراق فى كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذاً من اقتصاره على ذكر الدينار الواحد ، ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لأدائها ديناراً واحداً . انتهى . قال فى الفتوح : ولا يخفى ما فيه . وفيه الاهتمام بأمر وفاء الدين ، وما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من الزهادة فى الدنيا . انتهى . وفيه البشارة لأهل التوحيد على ما كان منهم من العصيان . وفيه رواية التابعى عن التابعى عن الصحابى . وأخرجه أيضاً فى الاستئذان والرقاق وبدء الخلق ، ومسلم فى الزكاة ، والترمذى فى الإيمان ، والنسائى فى اليوم والليلة .

السؤال الثالث

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ضُجْحِي ، فَقَالَ : صَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد) بالمدينة . قال مسعر الراوى : أراه أى أظن أنه قال (ضحى ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل ركعتين) تحية المسجد (وكان لى عليه دين) وهو ثمن الجمل الذى اشتراه صلى الله عليه وآله وسلم منه لما رجع من غزوة تبوك أو ذات الرقاع ، واستثنى حملانه إلى المدينة وكان أوقية (فقضاني) أى أدانى ذلك (وزادنى) عليه قيراطاً . وروى أن جابراً قال قلت : هذا القيراط الذى زادنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفارقنى أبداً ، فجعلته فى كيس ، فلم يزل عندى حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأخذوه فيما أخذوا . ومطابقة الحديث لما ترجم به من حسن القضاء واضحة ، والحديث له ألفاظ وطرق . وقد سبق حديث نحوه فى قصة الأعرابي وفى بعضها : أعطوه ، أى من الأفضل ، فإن من خيار الناس أحسنهم قضاء . وهذا من مكارم أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس هو من قرض جر منفعة إلى المقرض المنهى عنه ، لأن المنهى عنه ما كان مشروطاً فى القرض كشرط رد صحيح عن مكسر أو رده بزيادة فى القدر أو الصفة أو المعنى فيه أن موضوع القرض الإرفاق ، فإذا شرط فيه لنفسه حقاً خرج عن موضوعه فنفع صحته ، فلو فعل ذلك بلا شرط كما هنا استحب ولم يكره ، ويجوز للمقرض أخذها ، لكن مذهب المالكية أن الزيادة فى العدد منهى عنها .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوَّلِي بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَقْرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ :
 « النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ » ، فَإِذَا مَاتَ مُؤْمِنٌ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا
 فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا
 مَوْلَاهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 ما من مؤمن إلا وأنا أولى (به في) كل شيء من أمور (الدنيا
 والآخرة ، اقرءوا إن شئتم) قوله تعالى (« النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم »)
 قال بعض الكبراء : إنما كان صلى الله عليه وآله وسلم كذلك ، لأن أنفسهم
 تدعوهم إلى الهلاك وهو يدعوهم إلى النجاة . قال ابن عطية : ويؤيده قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم : أنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تقتحمون فيها . ويرتب
 على كونه أولى بهم من أنفسهم أنه يجب عليهم إيثار طاعته على شهوات أنفسهم
 وإن شق ذلك عليهم ، وأن يحبوه أكثر من محبتهم لأنفسهم . ومن ثم قال
 صلى الله عليه وآله وسلم : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه وولده
 ... الحديث . واستنبط بعضهم من الآية أن له صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ
 الطعام والشراب من مالكهما المحتاج إليهما إذا احتاج صلى الله عليه وآله وسلم
 إليهما ، وعلى صاحبهما البذل ويفدى بمهجته مهجة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ، وأنه لو قصده صلى الله عليه وآله وسلم ظالم وجب على من حضره أن
 يبذل نفسه دونه ، ولم يذكر صلى الله عليه وآله وسلم عند نزول هذه الآية ما له
 في ذلك من الحظ وإنما ذكر ما هو عليه فقال (فأإذا مؤمن مات وترك مالا)
 أى أو حقاً ، وذكر المال خرج مخرج الغالب فإن الحقوق تورث كالمال
 (فليرثه عصبته من كانوا) عبر بمن الموصولة ليعم أنواع العصبية ، والذي
 عليه أكثر الفرضيين أنهم ثلاثة أقسام : عصبية بنفسه وهو من له ولاء وكل
 ذكر نسب يلى إلى الميت بلا واسطة أو بتوسط محض الذكور ، وعصبية

بغيره وهو كل ذات نصف معها ذكر يعصبها ، وعصبة مع غيره وهو أخت
فأكثر لغير أم معها بنت أو بنت ابن فأكثر (ومن ترك ديناً أو ضياعاً) بفتح
المعجمة مصدر أطلق على اسم الفاعل للمبالغة كالعدل والصوم . وجوز
ابن الأثير الكسر على أنه جمع ضائع ، كجياح في جمع جائع . وأنكره الخطابي
أى من ترك عيالا محتاجين (فليأتني فأنا مولاه) أى وليه أتولى أموره ، فإن
ترك ديناً وفите عنه ، أو عيالا فأنا كافلهم وإنى ملجؤهم ومأواهم . وقد كان
صلى الله عليه وآله وسلم فى صدر الإسلام لا يصلى على من عليه دين ، فلما
فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلى عليه ويوفى دينه ، فصار ذلك ناسخاً
لفعله الأول ، وهل كان ذلك محرماً عليه أم لا ؟ فيه خلاف للشافعية حكاه
الرويانى فى الجرجانيات ، وحكى خلافاً أيضاً فى أنه هل كان يجوز له أن
يصلى مع وجود الضامن . قال النووى : الصواب الجزم بجوازه مع وجود
الضامن . انتهى . قال فى شرح تقريب الأسانيد : والظاهر أن ذلك لم يكن
محرماً عليه وإنما كان يفعله ليحرض الناس على قضاء الدين فى حياتهم والتوصل
إلى البراءة منه ، لثلاث تفوتهم صلاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم عليهم ، فلما فتح
الله تعالى عليه الفتوح صار يصلى عليهم ويقضى دين من لم يخلف وفاء كما مر ،
وهل كان واجباً عليه أو يفعله تكملاً وتفضلاً ، فيه خلاف عند الشافعية أيضاً ،
والأشهر عندهم وجوبه وعدّوه من الخصائص . وعند ابن حبان وصححه :
أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه . فهو صلى الله عليه وآله وسلم
لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى التفسير .

الحديث الخامس

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتٍ ،
 وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ .

(عن المغيرة بن شعبة) بن مسعود الثقفي الصحابي المشهور ، أسلم قبل
 الحديبية وولى إمرة البصرة ثم الكوفة ، المتوفى سنة خمسين على الصحيح أنه
 (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله حرم
 عليكم عقوق الأمهات) وكذا حرم عقوق الآباء ، وخص الأمهات بالذكر
 لأن برهنّ مقدم على برّ الأب في التلطف والحنو لضعفهنّ ، فهو من
 تخصيص الشيء بالذكر إظهاراً لتعظيم موقعه (ووآد البنات) أى دفنهنّ
 أحياء حين يولدن ، وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهية فيهنّ . وقيل :
 إن أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التيمي ، وكان بعض أعدائه أغار عليه
 فأسر ابنته فاتخذها لنفسه ، ثم حصل بينهم صلح ، فخير ابنته فاختارت زوجها
 فألى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حية ، فتيعه العرب على ذلك
 (ومنع) بفتحات بغير صرف . وفي رواية « منعاً » بسكون النون مع تنوين
 العين ، أى حرم عليكم منع الواجبات من الحقوق (وهات) بالبناء على حذف
 حرف العلة . قال القسطلاني : فعل أمر من الإيتاء . انتهى : وفيه نظر فلي تأمل
 أى وحرّم أخذ ما لا يحل من أموال الناس ، أو يمنع الناس رفده ويأخذ رفدهم
 (وكره لكم قيل) كذا (وقال) فلان كذا مما يتحدث به من فضول الكلام
 (وكثرة السؤال) فى العلم للامتحان وإظهار المراء أو مسألة الناس أموالهم
 أو عما لا يعنى ، وربما يكره المسؤول الجواب فيقضى إلى سكوته فيحقد
 عليه أو يلتجئ إلى أن يكذب ، وعدم منه قول الرجل لصاحبه : أين كنت .
 وأما المسائل المنهى عنها فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فكان ذلك خوف
 أن يفرض عليهم مالم يكن فرضاً وقد أمنت الغائلة (و) كره أيضاً (إضاعة
 المال) السرف فى إنفاقه ، كالتوسع فى الأطعمة اللذيذة والملابس الحسنة

وتمويه الأواني والسقوف بالذهب والفضة لما ينشأ عن ذلك من القسوة وغلظ الطبع . وقال سعيد بن جبير : إنفاقه في الحرام . والأقوى أنه ما أنفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً ، سواء كانت دينية أو دنيوية فنزع منه ، لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد ، وفي تبذيرها تفويت تلك المصالح إما في حق مضيعها وإما في حق غيره ، ويستثنى من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقاً أخروياً هو أهم منه . والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة أوجه ، الأول : إنفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً ، فلا شك في منعه . والثاني : إنفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً ، فلا ريب في كونه مطلوباً بالشرط المذكور . والثالث : إنفاقه في المباحات بالأصالة كملاذاً لنفس ، فهذا ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله ، فهذا ليس بإسراف . والثاني : ما لا يليق به عرفاً ينقسم أيضاً إلى قسمين : ما يكون لدفع مفسدة ناجزة أو متوقعة ، فليس هذا بإسراف . والثاني : ما لا يكون في شيء من ذلك . والجمهور على أنه إسراف . وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بإسراف . قال : لأنه تقوم به مصلحة البدن ، وهو غرض صحيح ، وإذا كان في غير معصية فهو مباح . قال ابن دقيق العيد : وظاهر القرآن يمنع ما قاله . انتهى . وقد صرح بالمنع القاضي حسين ، وتبعه الغزالي ، وجزم به الرافعي ، وصحح في الشرح الصغير والمحرم أنه ليس بتبذير ، وتبعه النووي ، والذي يترجح أنه ليس مذموماً لذاته ، لكنه يفضي غالباً إلى ارتكاب المحذور كسؤال الناس ، وما أدى إلى المحذور فهو محذور . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وفيه ثلاثة تابعيون .

كتاب في الخصومات

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ آيَةً سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ خِلَافَهَا ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ ، كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ ، لَا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب في الخصومات) *

جمع خصومة .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : سمعت رجلا يقرأ) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة : لم أعرف اسمه . وقال في الفتح : يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه (آية) في صحيح ابن حبان أنها من سورة الرحمن (سمعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافها ، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد في رواية أخرى : فأخبرته ، فعرفت في وجهه الكراهية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كما محسن) ومعنى الإحسان راجع إلى ذلك الرجل لقراءته وإلى ابن مسعود لسماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تحريه في الاحتياط ، والكراهية راجعة إلى جداله مع ذلك الرجل كما فعل عمر رضى الله عنه بهشام ، لأن ذلك مسبوق بالاختلاف وكان الواجب عليه أن يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها . وقال المظهرى : الاختلاف في القرآن غير جائز ، لأن كل لفظ منه إذا جاز قراءته على وجهين أو أكثر ، فلو أنكر أحد واحداً من ذينك الوجهين أو الوجوه فقد أنكر القرآن ، ولا يجوز في القرآن القول بالرأى ، لأن القرآن سنة متبعة ، بل عليهما أن يسألا عن ذلك ممن هو أعلم منهما (لا تختلفوا) في القرآن ، وفي معجم

البغوى عن أبي جهيم بن الحارث بن الصمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلا تماروا في القرآن فإن المراء فيه
 كفر (فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا) وفيه أن الاختلاف يورث
 الهلاك . ومطابقة الحديث للترجمة . قال العيني في قوله « لا تختلفوا » : لأن
 الاختلاف الذى يوجب الهلاك هو أشد الخصومة . وقال الحافظ ابن حجر
 في قوله : « فأخذت بيده فأثبت به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .
 قال : فإنه المناسب للترجمة . اهـ . وما قاله الحافظ هو الصواب ، لأنه شامل
 للخصومة وللأشخاص الذى هو إحضار الغريم من موضع إلى آخر . والله أعلم .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اسْتَبَّ رَجُلَانِ ، رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ : وَالَّذِي أَصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : وَالَّذِي أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيْقُ إِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فَيَمُنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ يَمُنْ اسْتَنْتَنِي اللَّهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : استب رجلان : رجل من المسلمين) هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه كما أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه وابن أبي الدنيا في كتاب البعث ، لكن في تفسير سورة الأعراف مع حديث أبي سعيد الخدري التصريح بأنه من الأنصار ، فيحمل على تعدد القصة أو على أنه من الأنصار بالمعنى الأعم (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال أنه فنحاص بكسر الفاء وسكون النون ، وعزاه لابن إسحق . قال في الفتح : والذي ذكره ابن إسحق لفنحاص مع أبي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى : « لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء » (قال المسلم) أبو بكر رضي الله عنه أو غيره (والذي اصطفى محمداً على العالمين ، فقال اليهودي : والذي اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية : بينما يهودي يعرض سلعته أعطى بها شيئاً كرهه ، فقال : لا والذي اصطفى موسى على البشر (فرفع المسلم يده عند ذلك) أي عند سماع قول اليهودي : والذي اصطفى

موسى ، لما فهمه من عموم لفظ العالمين ، فدخل فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تقرر عند المسلم أن محمداً أفضل (فلطم وجه اليهودى) عقوبة له على كذبه عنده (فذهب اليهودى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم ، فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسلم فسأله عن ذلك فأخبره) وفى رواية : فقال اليهودى : يا أبا القاسم إن لى ذمة وعهداً فما بال فلان لطم وجهى ، فقال : لم لطمت وجهه ، فذكره ، فغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى رأى فى وجهه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تخيرونى على موسى) تخيراً يؤدى إلى تنقيصه ، أو تخيراً يفضى بكم إلى الخصومة أو قاله تواضعاً أو قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم (فإن الناس يصعقون) بفتح العين ، من صعق بكسرها إذا أغمى عليه من الفزع (يوم القيامة فأصعق معهم فأكون أول من يفيق) لم يبين فى رواية الزهرى محل الإفاقة من أى الصعقتين وفى رواية عبد الله بن الفضل : فإنه ينفخ فى الصور فيصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ثم ينمخ فيه أخرى فأكون أول من بعث (فإذا موسى باطش بجانب العرش) أخذ بناحية منه بقوة (فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلى) فيكون ذلك فضيلة ظاهرة (أو كان ممن استثنى الله) فى قوله : « فصعق فى من السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله » فلم يصعق ، فهى فضيلة أيضاً ، والذى حققه الحافظ ابن حجر فى باب أحاديث الأنبياء أن الصعق المذكور يكون فى موقف الحشر ، وهو الغشيان من شدة الهول يعترى أهل الموقف فى ذلك اليوم ، ففيه يكون أول من يفيق ، ولا يلزم من ذلك فضله على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ قد يكون فى المفضول مزية ليست فى الفاضل لا تقتضى تفضيله بها على الفاضل . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى التوحيد وفى الرقاق ، ومسلم فى الفضائل ، وأبو داود فى السنة ، والنسائى فى النعوت .

الحديث الثالث

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ ،
 قِيلَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ ؟ أَفُلَانُ أَفُلَانُ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ ، فَأَوْمَتَ
 بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ ، فَأَعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
 فَرَضَّ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن يهودياً رضى رأس جارية)
 أى دق ، ولم تسم هى ولا اليهودى . نعم فى رواية أبى داود أنها كانت من
 الأنصار (بين حجرين) وعند الطحاوى : عدا يهودى فى عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم على جارية ، فأخذ أوضاحاً كانت عليها ورضخ رأسها .
 والأوضح : نوع من الحلّى يعمل من الفضة . ولمسلم : فرضخ رأسها بين
 حجرين . وللترمذى : خرجت جارية عليها أوضاح فأخذها يهودى فرضخ
 رأسها وأخذ ما عليها من الحلّى . قال : فأدركت وبها رمق ، فألقى بها النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم (قيل : من فعل هذا) الرضّ (بك ، أفلان ؟) فعله
 استفهام استخبارى (أفلان ؟) فعله ، قاله مرتين ، وفائدته أن يعرف المتهم
 ليطالب (حتى سمي) القاتل (اليهودى فأومت) أى أشارت (برأسها) أى : نعم
 (فأخذ اليهودى فاعترف) أنه فعل بها ذلك (فأمر به النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فرضّ رأسه بين حجرين) احتج به المالكية والشافعية والحنابلة
 والجمهور على أن من قتل بشيء يقتل بمثله ، وعلى أن القصاص لا يختص
 بالحد بل يثبت بالمثل ، خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله حيث قال : لا قصاص
 إلا فى القتل بمحدد . وتمسك المالكية بهذا الحديث لمذهبهم فى ثبوت القتل
 على المتهم بمجرد قول المجروح ، وهو تمسك باطل ، لأن اليهودى اعترف
 كما ترى وإنما قتل باعترافه . قاله النووى . وقد تعقب بعض المالكية ماشع
 به النووى بأن المالكية لا يثبتون القتل بمجرد قول المجروح ، بل إنما اعتبروه لوثاً
 لا بد معه من قسامة ، فصح الاستدلال على اعتباره ، إذ لو كان لغواً لما كان
 لسؤالها معنى ولا طلب الخصم بسببه ، وأما اعترافه فقد أغنى عن القسامة ،
 وحينئذ فدعوى البطلان هى الباطلة . اهـ . وهذا الحديث أخرجه البخارى
 أيضاً فى الوصايا والديات ، ومسلم فى الحدود ، وابن ماجه فى الديات .

الحديث الرابع

حَدِيثُ الْأَشْعَثِ ، تَقَدَّمَ قَرِيباً وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ اخْتَصَمَ هُوَ وَرَجُلٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : إِنَّهُ هُوَ وَيَهُودَى .

(حديث الأشعث تقدم قريباً) في المساقاة (وذكر فيه أنه اختصم هو ورجل من أهل حضرموت . وفي هذه الرواية قال : إنه هو ويهودى) اسمه الجشيش بالجمع .

كتاب في اللفظة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : عَرَّفُهَا حَوْلًا ، فَعَرَّفْتُهَا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ، فَقَالَ : عَرَّفُهَا حَوْلًا ، فَعَرَّفْتُهَا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَالِثًا ، فَقَالَ : أَحْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب في اللفظة) *

وهي الشيء الذي يلتقط ، وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين . وقال عياض : لا يجوز غيره . وقال الزمخشري في الفائق : اللفظة بفتح القاف والعامية يسكنونها ، وبه جزم الخليل قال : وأما بالفتح فهو اللاقط . وقال الأزهرى : هذا الذى قاله هو القياس ، ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح ، ويقال : لقاطه بضم اللام ، ولقط بفتحها بلاهاء . وقال ابن برى : التحريك للمفعول نادر ، فاقضى أن الذى قاله الخليل هو القياس ، قال فى إرشاد السارى : وهى فى اللغة الشيء الملقوط ، وشرعاً : ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا ممتنع بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه ، وفى الالتقاط معنى الأمانة والولاية من حيث أن الملتقط أمين فيما التقطه ، والشرع ولاه : حفظه كالولى فى مال الطفل ، وفيه معنى الاكتساب من حيث أن له التملك بعد التعريف . انتهى .

(عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال : وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت بها (النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال) لى (عرفها حولاً)

أمر من التعريف ، كأن ينادى : من ضاع له شيء فليطلبه عندي ، ويكون في الأسواق ومجامع الناس وأبواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها لأن ذلك أقرب إلى وجود صاحبها إلا في المساجد ، كما لا تطالب اللقطة فيها . نعم يجوز تعريفها في المسجد الحرام اعتباراً بالعرف ولأنه مجمع الناس ، وقضية التعليل أن مسجد المدينة والأقصى كذلك ، وقضية كلام النووي في الروضة تحريم التعريف في بقية المساجد ، قال في المهمات : وليس كذلك فالمنقول الكراهة . وقد جزم به في شرح المذهب ، قال الأذرعى وغيره : بل المنقول والصواب التحريم للأحاديث الظاهرة فيه . وبه صرح الماوردى وغيره . ولعل النووي لم يرد بإطلاق الكراهة كراهة التنزيه . ويجب أن يكون محل التحريم أو الكراهة إذا وقع ذلك برفع الصوت كما أشارت إليه الأحاديث أما لو سأل الجماعة في المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة ، ويجب التعريف في محل اللقطة ولو التقط في الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها ، وإلا ففي بلد يقصدها ، قربت أم بعدت ، ويجب التعريف حولا كاملا إن أخذها للتملك بعد التعريف وتكون أمانة ولو بعد السنة حتى يملكها ، والمعنى في كون التعريف سنة أنها لا تتأخر فيها القوافل وتمضى فيها الأزمنة الأربعة ، ولو التقط اثنان لقطة عرف كل منهما سنة . قال ابن الرفعة : وهو الأشبه لأنه في النصف كلمتقط واحد . وقال السبكي : بل الأشبه أن كلاهما يعرفها نصف سنة لأنها لقطة واحدة ، والتعريف من كل منهما لكلها لالنصفها ، وإنما تقسم بينهما عند التملك ، ولا يشترط الفور للتعريف ، بل المعتبر تعريف سنة متى كان ولا الموالاة ، فلو فرق السنة كأن عرف شهرين وترك شهرين كفاه ذلك لأنه عرف سنة ، ولا يجب الاستيعاب للسنة ، بل يعرف على العادة فينادى في كل يوم مرتين في طرفيه في الابتداء ، ثم في كل يوم مرة ، ثم في كل أسبوع مرتين أو مرة ، ثم في كل شهر . قال أبي بن كعب (فعرفتها) أى الصرة (حولها) بالهاء . وفي بعض النسخ « حولا » بإسقاط الهاء بدل حولها (فلم أجد من يعرفها) بالتخفيف (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال : عرفها حولا ، فعرفتها فلم أجد) من يعرفها (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً) أى مجموع إتيانه ثلاث مرات لا إنه أتى بعد المرتين الأوليين ثلاثاً ، وإن كان ظاهر اللفظ يقتضيه ، لأن « ثم » إذا تخلفت عن معنى التشريك في

الحكم والترتيب والمهلة تكون زائدة لاعاطفة ألينة . قاله الأخفش والكوفيون (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (احفظ وعاءها) الذى تكون فيه اللقطة من جلد أو خرقة أو غيرهما ، وهو بكسر الواو وبالهزمة ممدوداً (وعددها ووكاءها) بزنة وعاء الحيط الذى يشد به رأس الصرة أو الكيس أو نحوهما ، والمعنى فيه ليعرف صدق مدعيها ، ولئلا تختلط بماله ، وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره ، لأن العادة جارية بإلقائه إذا أخذت النفقة ، وهل الأمر للوجوب أو الندب . قال ابن الرفعة بالأول ، وقال الأذرعى وغيره للندب ، وكذا يندب كتب الأوصاف المذكورة . قال الماوردى : وإنه التقطها من موضع كذا فى وقت كذا (فإن جاء صاحبها) أى فارددها إليه . وعند أحمد والترمذى والنسائى من طريق الثورى وأبى داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل فى هذا الحديث : فإن جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فاعطها إياه أى على الوصف من غير بينة . وبه قال المالكية والحنابلة . وقال الحنفية والشافعية : يجوز للملتقط دفعها إليه على الوصف ، ولا يجبر على الدفع لأنه يدعى مالا فى يد غيره ، فيحتاج إلى البينة لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « البينة على المدعى » فيحتمل الأمر بالدفع فى الحديث على الإباحة جمعاً بين الحديثين . قال الخطابى : إن صححت هذه اللفظة ، يعنى فإن جاء صاحبها يخبرك فعرف عفاصها وعددها ووكاءها فاعطها إياه وإلا فهى لك لم تجز مخالفتها ، وهى فائدة قوله « اعرف عفاصها » إلخ ، وإلا فالاحتياط مع من لم ير الرد إلا بالبينة قال الحافظ : قد صححت هذه الزيادة فتعين المصير إليها . اهـ . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : وهذا هو الحق فترد اللقطة لمن وصفها بالصفات التى اعتبرها الشارع ، وأما إذا ذكر صاحب اللقطة بعض الأوصاف دون بعض ، كأن يذكر العفاص دون الوكاء والعفاص دون العدد ، فقد اختلف فى ذلك فقيل : لا شيء له إلا بمعرفة جميع الأوصاف المذكورة ، وقيل : تدفع إليه إذا جاء ببعضها . وظاهر الحديث الأول وظاهره أن مجرد الوصف يكتفى ولا يحتاج إلى البين ، وهذا إذا كانت اللقطة لها عفاص ووكاء وعدد ، فإن كان لها البعض من ذلك فالظاهر أنه يكتفى ذكره ، وإن لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكر أوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالأمر التى اعتبرها الشارع ، فإن أقام شاهدين بها وجب الدفع ، وإلا لم يجب ، ولو أقام مع

الوصف شاهداً بها ولم يخلف معه لم يجب الدفع إليه ، فإن قال له : يلزمك تسليمها إلى فله إذا لم يعلم صدقه الحلف أنه لا يلزمه ذلك ، ولو قال : تعلم أنها ملكي فله الحلف أنه لا يعلم ، لأن الوصف لا يفيد العلم كما صرح به في الروضة ، لكن يجوز له بل يستحب ، كما نقل عن النص الدفع إليه إذ ظن صدقه في وصف لها عملاً بظنه ، ولا يجب لأنه مدع فيحتاج إلى حجة ، فإن لم يظن صدقه لم يجز ذلك ، ويجب الدفع إليه إن علم صدقه ويلزمه الضمان لا إن ألزمه بتسليمها إليه بالوصف حاكم يرى ذلك كمالك وحنبلي فلا تلزمه العهدة لعدم تقصيره في التسليم ، وإن سلمها إلى الواصف باختياره من غير إلزام حاكم له ثم تلفت عند الواصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بندها رجع الملتقط بما غرمه على الواصف إن سلم اللقطة له ولم يقر له الملتقط بالملك لحصول التلف عنده ، ولأن الملتقط سلمه بناء على ظاهر وقد بان خلافه ، فإن أقر له بالملك لم يرجع عليه مؤاخذه له بإقراره (وإلا) بأن لم يحمى صاحبها (فاستمتع بها) أى بعد التملك باللفظ كتملكت ، وتكفي إشارة الآخرس كسائر العقود ، وكذا الكناية مع النية ، كذا قيل ، ولكن لم أجد عليه دليلاً قال أنى : فاستمعت أى بالصرة . وهذا الحديث أخرجه مسلم في اللقطة ، وكذا أبو داود والترمذى في الأحكام ، والنسائي في اللقطة ، وابن ماجه في الأحكام . قال الشوكاني : ولقطة مكة المكرمة أشد تعريفاً من غيرها ، ولا بأس بأن ينتفع الملتقط بالشئ اليسير كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثاً ، وتلتقط ضالة الدواب إلا الإبل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مالك ولها معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر » رواه البخارى عن زيد بن خالد الجهني . اهـ . ويلحق بالإبل ما يمتنع بقوته من صغار السباع كالبقرة والفرس ، أو بعدوه كالأرنب والظبي ، أو بطيرانه كالحمام ، فهذا ونحوه لا يحل التقاطه بمفازة لأنه مصون بالامتناع عن أكثر السباع ، مستغن بالرعى إلى أن يجده مالكة إذا كان التقاطه له للتملك ، ويجوز للحفظ صيانة له عن الخونة .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَّا أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي ، فَأَرْفَعُهَا
 لِأَكْلِهَا ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأُلْقِيهَا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : إني لأنقلب إلى أهلي فأجد التمرة (بسكون الميم ، وأتى بلفظ المضارع
 استحضاراً للصورة الماضية) ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلها ثم أخشى أن
 تكون صدقة فألقيها (ظاهره أنه تركها تورعاً خشية أن تكون من الصدقة ،
 فلو لم يخش ذلك لأكلها ، ولم يذكر تعريفاً ، فدل على أن مثل ذلك من
 المحقرات يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف ، لكن هل يقال إنها لقطة رخص
 في ترك تعريفها أو ليست لقطة ، لأن اللقطة له من شأنه أن يملك دون
 ما لا قيمة له .

كتاب المظالم

الحديث الأول

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نُقُوا وَهَدَّبُوا أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ لِأَحَدِهِمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدَلُّ بِمَسْكَنِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب المظالم) *

جمع مظلمة بكسر اللام وفتحها ، حكاة الجوهرى وغيره ، والكسر أكثر ، ولم يضبطها ابن سيده فى سائر تصرفها إلا بالكسر . وفى القاموس : والمظلمة بكسر اللام ، وكثامة : ما يظلمه الرجل ، فلم يذكر فيه غير الكسر . ونقل أبو عبيد عن أبى بكر بن القوطية : لا تقول العرب مظلمة بفتح اللام ، إنما هى مظلمة بكسرها ، وهى اسم لما أخذ بغير حق ، والظلم بالضم . قال صاحب القاموس وغيره : وضع الشيء فى غير موضعه .

(عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إذا خلص المؤمنون) نجوا (من) الصراط المضروب على (النار) حبسوا بقنطرة (كائنة) بين الجنة و (الصراط الذى على متن) النار فيتقاصون (من القصاص ، والمراد به تتبع ما بينهم من المظالم وإسقاط بعضها ببعض . وفى لفظ بالضاد المعجمة المفتوحة المخففة (مظالم كانت بينهم فى الدنيا) من أنواع المظالم المتعلقة بالأبدان والأموال فيتقاصون بالحسنات والسيئات ، فمن كانت مظلمته أكثر من مظلمة أخيه أخذ من حسناته ، ولا يدخل أحد الجنة ولأحد عليه تباعة (حتى إذا نقوا) بضم النون والقاف

المشددة ، من التنقية ، وفي لفظ : تقصوا ، أى أكملوا التقاص (وهذبوا)
أى خلصوا من الآثام بمقاصصة بعضها ببعض (أذن لهم بدخول الجنة)
ويقتطعون فيها المنازل على قدر ما بقى لكل واحد من الحسنات (فو) الله (الذى
نفس محمد بيده لأحدهم بمسكنه فى الجنة أدل بمسكنه كان فى الدنيا) وإنما كان
أدل لأنهم عرفوا مساكنهم بتعريضها عليهم بالغداة والعشى . والحديث
أخرجه البخارى أيضاً فى الرقاق .

الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ ، فَيَقُولُ : أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ، فَيَقُولُ : نَعَمْ ، أَيْ رَبِّ حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ ، قَالَ : سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ ، وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُ ، فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ ، أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الله يدني المؤمن) أى يقربه (فيضع عليه كنفه) بفتح الكاف والنون ، أى حفظه وستره . قاله ابن المبارك . والأولى إجراء الكنف على مجاء من غير تأويل ولا تكليف ولا تعطيل ولا تشبيه كما هو مذهب سلف الأمة وأئمتها (ويستره) عن أهل الموقف (فيقول) تعالى له (أتعرف ذنب كذا ، أتعرف ذنب كذا) مرتين (فيقول) المؤمن (نعم أى رب) أعرفه (حتى إذا قرره بذنوبه) جعله مقراً بأن أظهر له ذنوبه وأجأه إلى الإقرار بها حتى يعرف منة الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي عفو عنه في الآخرة (ورأى في نفسه أنه هلك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له (سترتها) أى الذنوب (عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم ، فيعطى) حينئذ (كتاب حسناته ، وأما الكافر) بالإنفراد (والمنافقون) وفي لفظ : المنافق (فيقوم الأشهاد) جمع شاهد أو شهيد من الملائكة والنبیین وسائر الإنس والجن (هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين) وفيه إشارة إلى أن عموم قوله « أغفرها لك » مخصوص بحديث أبى سعيد الماضى .

السؤال الثالث

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : المسلم : سواء كان حراً أو عبداً بالغاً أو لا (أخو المسلم) أى فى الإسلام (لا يظلمه) خبر بمعنى النهى ، لأن ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسلمه) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه : لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه . وزاد الطبرانى : ولا يسلمه فى مصيبة نزلت به (ومن كان فى حاجة أخيه) المسلم (كان الله فى حاجته) وعند مسلم من حديث أبى هريرة : والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه (ومن فرّج عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء ، وهى الغم الذى يأخذ النفس ، أى من كرب الدنيا (فرّج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء ، جمع كربة (ومن ستر مسلماً) رآه على معصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس ، فلو رآه حال تلبسه بها وجب عليه الإنكار لاسيما إن كان مجاهراً بها ، فإن انتهى وإلا رفعه إلى الحاكم ، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفى حديث أبى هريرة عند الترمذى : ستره الله فى الدنيا والآخرة . وفيه إشارة إلى ترك الغيبة ، لأن من أظهر مساوى أخيه فلم يستره . وفى الحديث حض على التعاون وحسن التعاشر والألفة . وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعة ، وأن من حلف أن فلاناً أخوه وأراد إخوة فى الإسلام لم يحنث . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الإكراه ومسلم وأبو داود والترمذى فى الحدود ، والنسائى فى الرجم .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْصِرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا ، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا ؟ قَالَ : تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : انصر أخاك) أى فى الإسلام (ظالماً) كان (أو مظلوماً) زاد فى باب الإكراه عن عبيد الله : وحده ، فقال رجل : يارسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال : تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصره ، أى منعك إياه من الظلم نصره إياه على شيطانه الذى يغويه وعلى نفسه التى تأمره بالسوء وتطغيه (قال) رجل (يارسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أى الرجل الذى (ننصره) حال كونه (مظلوماً فكيف ننصره) حال كونه (ظالماً ؟ قال : تأخذ فوق يديه) بالثنية ، وهو كناية عن منعه عن الظلم بالفعل إن لم يمتنع بالقول ، وعنى بالفوقية الإشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة . وقد ترجم البخارى بلفظ الإعانة ، وساق الحديث بلفظ النصر ، فأشار إلى ماورد فى بعض طرقه ، وذلك فيما رواه خديج بن معاوية ، وهو بالمهملة وآخره جيم مصغراً ، عن أبى الزبير عن جابر مرفوعاً : « أَعْنُ أَخَاكَ ظَالِمًا » الحديث أخرجه ابن عدى وأبو نعيم فى المستخرج من الوجه الذى أخرجه منه البخارى . قال ابن بطلال : النصر عند العرب الإعانة ، وقد فسر صلى الله عليه وآله وسلم أن نصر الظالم منعه من الظلم ، لأنك إذا تركته على ظلمه أدّاه ذلك إلى أن يقتص منه ، فنعك له من وجوب القصاص نصرة له . وهذا من باب الحكم بالشئ وتسميته بما يؤول إليه ، وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة . وقد ذكر مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر سبباً لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ولفظه : اقتتل رجل من المهاجرين و غلام من الأنصار ، فنادى المهاجرى : يا للمهاجرين ، ونادى الأنصارى : يا للأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ما هذا دعوى الجاهلية ؟

قالوا : لا إن غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الآخر ، فقال : لا بأس ولينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً ... الحديث . وذكر المفضل الضبي في كتابه « المفاهر » أن أول من قال « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » جندب بن العنبر التميمي ، وأراد بذلك ظاهره ، وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية ، لا على ما فسرہ النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي ذلك يقول شاعرهم :

إذا أنا لم أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

قال ابن المنير : في الحديث إشارة إلى أن الترك كالفعل في باب الضمان ، وتحتة فروع كثيرة .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
الظلم ظلمات يوم القيامة) أى بأخذ مال الغير بغير حق ، أو التناول من عرضه ،
أو نحو ذلك ، ظلمة على صاحبه ، فلا يهتدى يوم البعث بسبب ظلمه في الدنيا
فربما وقع قدمه في ظلمة ظلمه فهوت في حفرة من حفر النار ، وإنما ينشأ
الظلم من ظلمة القلب ، لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر ، فإذا سعى المتقون
بنورهم الذى حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى
عنه ظلمه شيئاً . قال ابن مسعود : يؤتى بالظلمة فيوضعون في تابوت من نار
ثم يزجون فيها . وهذا الحديث أخرجه الترمذى في البر ، ومسلم في الأدب ،
ولفظه من حديث جابر : اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا
الشح ... الحديث . قال ابن الجوزى : الظلم يشتمل على معصيتين : أخذ
حق الغير بغير حق ، ومبارزة الرب بالمخالفة والمعصية فيه أشد من غيرها ،
لأنه لا يقع غالباً إلا بالضعيف الذى لا يقدر على الانتصار .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من كانت له مظلمة لأخيه) وفي رواية : لأحد (من عرضه) بكسر العين المهملة ، موضع الذم والمدح منه ، سواء كان في نفسه أو أصله أو فرعه (أو شيء) من الأشياء كالأموال والجراحات حتى اللطمة ، وهو من عطف العام على الخاص (فليتحلله منه اليوم) أى من أيام الدنيا لمقابلته بقوله (قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل مظلمته وهو يوم القيامة ، والمراد بالتحلل أن يسأله أن يجعله في حل ، وليطلبه ببراءة ذمته ، وقال الخطابي : معناه يستوهبه ويقطع دعواه عنه ، لأن ما حرّم الله من الغيبة لا يمكن تحليله . وجاء رجل إلى ابن سيرين فقال : اجعلنى في حل فقد اغتبتك ، فقال : إني لا أحل ما حرّم الله ولكن ما كان من قبلنا فأنت في حلّ ، ولما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كأنه قيل فما يؤخذ عنه بدل مظلمته فقال (إن كان له) أى الظالم (عمل صالح أخذ منه) أى من ثواب عمله الصالح (بقدر مظلمته) التى ظلمها لصاحبه (وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه) الذى ظلمه (فحمل عليه) أى على الظالم عقوبة سيئات المظلوم . قال المازرى : زعم بعض المبتدعة أن هذا الحديث معارض لقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وهو باطل وجهالة بينة ، لأنه إنما عوقب بفعله ووزره ، فتوجه عليه حقوق لغريمه ، فدفعت إليه من حسناته ، فلما فرغت حسناته

أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه ، فحقيقة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير جناية منه . وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر ، وهو واضح سياقاً من هذا ولفظه : « المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي قد شتم هذا ، وسفك دم هذا ، وأكل مال هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار » .

الحديث السابع

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ .

(عن سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة المبشرة بالجنة (رضى الله عنه) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : من ظلم من الأرض شيئاً قليلاً أو كثيراً . وفي رواية : من أخذ شبراً من الأرض ظلماً . ولأحمد من حديث أبي هريرة : من أخذ من الأرض شبراً بغير حقه) طوقه من سبع أرضين (أى يوم القيامة . قيل : أراد طوق التكليف وهو أن يطوق حملها يوم القيامة . ولأحمد من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً : « من أخذ أرضاً بغير حقه كلف أن يحمل تراها إلى الحشر » . وفي رواية للطبراني في الكبير : « من ظلم من الأرض شبراً كلف أن يحفره حتى يبلغ به الماء ثم يحمله إلى الحشر » . وقيل : إنه أراد أن يخسف به الأرض فتصير الأرض المغصوبة في عنقه كالطوق ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك ، كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره . قال البغوي : وهذا أصح . ويؤيده حديث ابن عمر المسوق في هذا الباب ولفظه : خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين . وفي حديث ابن مسعود عند أحمد بإسناد حسن والطبراني في الكبير . قلت : يارسول الله أى الظالم أظلم ؟ فقال : ذراع من الأرض ينتقصها المرء المسلم من حق أخيه فليس حصاة من الأرض يأخذها إلا طوقها يوم القيامة إلى قعر الأرض ولا يعلم قعرها إلا الله الذى خلقها . أو المراد بالتطويق الإثم ، فيكون الظلم لازماً في عنقه لزوم الإثم عنقه . ومنه قوله تعالى : « ألزمناه طائرته في عنقه » . وهذا تهديد عظيم للغاصب ، خصوصاً ما يفعله بعضهم من بناء المدارس والربط ونحوهما مما يظنون به القرب والذكر الجميل من غصب الأرض لذلك وغصب الآلات ، واستعمال العمال ظلماً ، وعلى تقدير أن يعطى فإنما يعطى من المال الحرام الذى اكتسبه ظلماً الذى لم يقل أحد بجواز أخذه ، ولا الكفار على اختلاف مللهم ، فيزداد هذا الظالم بإرادته الخير على زعمه من الله بعداً ، أما سمع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من ظلم من الأرض شيئاً

طوقه من سبع أرضين . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي العهد ثم غدر ، ورجل باع حراً وأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره » رواه البخارى . فى الحديث تحريم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته ، وإمكان غصب الأرض ، وإنه من الكبائر . قاله القرطبي : وكأنه فرعه على أن الكبيرة ماورد فيه وعيد شديد ، خلافاً لأبي حنيفة وأبي يوسف حيث قالوا : الغصب لا يتحقق إلا فيما ينقل ويحول ، لأن إزالة اليد بالنقل ولا نقل فى العقار ، وإذا غصب عقاراً فهلك فى يده لم يضمه . وقال محمد : يضمه ، وهو قول أبى يوسف الأول ، وبه قال الشافعى لتحقيق إثبات اليد ، ومن ضرورته زوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد فى حالة واحدة . فيتحقق الوصفان وهو الغصب ، فصار كالمقول وجحود الوديعة . ولأبى حنيفة وأبى يوسف : أن الغصب إثبات اليد بإزالة يد المالك بفعل فى العين ، وهذا لا يتصور فى العقار لأن يد المالك لا تزول بإخراجه عنها ، وهو فعل فيه لا فى العقار . قاله فى الهداية . قال ابن المنير : وفيه دليل على أن الحكم إذا تعلق بظاهر الأرض تعلق بباطنها إلى التخوم ، فمن ملك ظاهر الأرض ملك باطنها من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك ، وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى منتهى الأرض ، فله أن يمنع من حفر تحتها سرباً وبئراً بغير رضاه ، ومن حبس أرضاً مسجداً أو غيره يتعلق التحبيس بباطنه حتى لو أراد إمام المسجد أن يحتفر تحت أرض المسجد ويبنى مطامير تكون أبوابها إلى جانب المسجد تحت مصطبة له أو نحوها أو جعل المطامير حوانيت ومخازن ، لم يكن ذلك لأن باطن الأرض تعلق به الحبس كظاهاها ، فكما لا يجوز اتخاذ قطعة من المسجد حانوتاً كذلك لا يجوز ذلك فى باطنه . قال فى الفتح : وفيه أن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لاكتفى فى حق هذا الغاصب بتطويق الذى غصبها لانفصالها عما تحتها . أشار إلى ذلك الداودى . وفيه أن الأرضين السبع طباق كالسموات ، وهو ظاهر قوله تعالى : « ومن الأرض مثلهن » خلافاً لمن قال : إن المراد بقوله « سبع أرضين » سبعة أقاليم ، لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبراً من إقليم آخر . قاله ابن التين .

الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ
 أَرْضِينَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 من أخذ من الأرض شيئاً (قل أو كثر) بغير حقه خسف به (أى بالآخذ
 غصباً تلك الأرض المغصوبة) يوم القيامة إلى سبع أرضين (فتصير له
 كالطوق في عنقه بعد أن يطوله الله تعالى ، أو أن هذه الصفات تنوع لصاحب
 هذه الجناية على حسب قوة المفسدة وضعفها ، فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم
 بهذا .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ يَأْكُلُونَ تَمْرًا فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْإِقْرَانِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ .

(وعنه) أى وعن ابن عمر (رضى الله عنه أنه مر بقوم يأكلون تمرًا فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينهى عن الإقران) من الثلاثي المزيد فيه . قال عياض : والصواب الإقران ، وهو أن تقرن ثمرة بثمرة عند الأكل ، لأن فيه إجحافاً برفيقه مع مافيه من الشره المزرى بصاحبه . نعم إذا كان التمر ملكاً له فله أن يأكل كيف شاء ، وكذلك إن أذن له فى ذلك جاز لأنه حقه فله أن يسقطه . وهذا يقوى مذهب من يصحح هبة المجهول (إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه) فيأذن له ، فإنه يجوز لأنه حقه فله إسقاطه ، وهل النهى للتحريم أو للتنزيه ، فنقل عياض عن أهل الظاهر أنه للتحريم ، وعن غيرهم أنه للتنزيه . وصوب النووى التفصيل ، فإن كان مشتركاً بينهم حرم إلا برضاهم وإلا فلا . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأطعمة والشركة ، ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الأطعمة ، والنسائى فى الويلمة .

الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ .

(عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال : إن أبغض الرجال إلى الله) عز وجل (الألد الخصم) أفعل تفصيل ، من اللدد وهو شدة الخصومة ، والخصم بفتح الخاء وكسر الصاد : المولع بالخصومة ، الماهر فيها ، واللام فى الألد للعهد ، فالمراد الأخنس وهو منافق أو المراد الألد فى الباطل ، المستحل له ، أو هو تغليظ فى الزجر . والحديث أخرجه أيضاً فى الأحكام والتفسير ، ومسلم فى القدر ، والترمذى والنسائى فى التفسير .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةً بِيَابِ حُجْرَتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِيَنِى الْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ فَأَخْشِبَ أَنَّهُ صَدَقَ فَأَقْضَى لَهُ بِذَلِكَ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِىَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَشْرُكْهَا .

(عن أم سلمة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أنه سمع خصومة بباب حجرته) التى هى سكن أم سلمة (فخرج إليهم) أى إلى الخصوم ولم يسموا (فقال : إنما أنا بشر) من باب الحصر المجازى ، لأنه حصر خاص ، أى باعتبار علم البواطن ، ويسمى عند علماء البيان قصر القلب ، لأنه أتى به للرد على من زعم أن من كان رسولا يعلم الغيب فيطلع على البواطن ولا يخفى عليه المظلوم ، ونحو ذلك ، فأشار إلى أن الوضع البشرى يقتضى أن لا يلترك من الأمور إلا ظواهرها ، فإنه خلق خلقاً لا يسلم من قضايا تحجبه عن حقائق الأشياء ، فإذا ترك على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم يؤيد بالوحي الساموى طرأ عليه ما يطرأ على سائر البشر (وإنه يأتينى الخصم) وفى الأحكام : وإنكم تختصمون إلى (فلعل بعضكم أن يكون أبلاغ) أى أحسن إيراداً للكلام (من بعض) أى وهو كاذب . وفى الأحكام : ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، أى ألسن وأفصح وأبين كلاماً وأقدر على الحجة ، وفيه اقتران خبر لعل التى اسمها جثة بأن المصدرية (فأخشب) بفتح السين وكسرهما ، لغتان ، أى فأظن لفصاحته ببيان حجته (أنه صدق فأقضى له بذلك) الذى سمعته منه (فمن قضيت) أى حكمت (له بحق مسلم) أى أو ذمى أو معاهد ، فالتعبير بالمسلم لامفهوم له وإنما خرج مخرج الغالب (فإنما هى) أى القصة أو الحالة (قطعة) طائفة (من النار) أى من قضيت له بظاهر يخالف الباطن فهو حرام ، فلا يأخذن ما قضيت له ، لأنه يأخذ ما يؤول به إلى قطعة من

النار ، فوضع السبب وهو قطعة من النار موضع السبب وهو ما حكم له به (فليأخذها أو فليتركها) قال النووي : ليس معناه التخيير بل هو للتهديد والوعيد ، كقوله تعالى : « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » وكقوله تعالى : « اعملوا ما شئتم » . اهـ . ويحتمل أن الصيغة الأولى للتهديد وأو للإضراب ، والثانية على حقيقتها من الإيجاب ، أى بل وليدعها . والحديث أخرجه أيضاً في الأحكام والشهادات وترك الخيل ، ومسلم في القضاء ، وأبو داود في الأحكام .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْنَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكَ تَبْعُنَا ، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ ، فَقَالَ لَنَا إِذَا نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمِّرْ لَكُمْ بِمَا يَتَّبِعِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبِلُوا ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ .

(عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : قلنا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنك تبعنا فنزل بقوم لا يقروننا) أى لا يضيفونا (فما ترى فيه ؟ فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا : إن نزلتم بقوم فأمر لكم) بضم الهمزة وكسر الميم (بما يتبعنى للضيف فأقبلوا) ذلك منهم (فإن لم يفعلوا فخذوا منهم) أى من مالهم (حق الضيف) ظاهره الوجوب بحيث لو امتنعوا من فعله أخذ منهم قهراً . وقال به الليث مطلقاً . وقال أحمد بالوجوب على أهل البادية دون القرى . ومذهب أبى حنيفة ومالك والشافعى والجمهور أن ذلك سنة مؤكدة ، وأجابوا عن حديث الباب بحمله على المضطرين ، فإن ضيافتهم واجبة تؤخذ من مال الممتنع بعوض عند الشافعى ، أو هذا كان فى أول الإسلام حيث كانت المواصلة واجبة ، فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : جائزته يوم وليلة . والجائزة تفضل وليست بواجبة . وهذا ضعيف لاحتمال أن يراد بالتمنصل تمام اليوم والليلة لأصل الضيافة ، أو المراد العمال المبعوثون من جهة الإمام بدليل قوله : « إنك تبعنا » فكان على المبعوث إليهم طعامهم ومركبهم وسكناتهم ، يأخذونه على العمل الذى يتولونه ، لأنه لا مقام لهم إلا بإقامة هذه الحقوق . حكاه الخطائى ، وقال : وكان هذا فى ذلك الزمان ، إذ لم يكن للمسلمين بيت مال ، فأما اليوم فأرزاق العمال من بيت المال ، قال : وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف فى الضيافة على أهل نجران خاصة . وتعقب بأن فى رواية الترمذى : إنما تمرّ بقوم . وأشار الترمذى إلى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجاً فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذ منه كرهاً . قال : وروى نحو ذلك فى بعض الحديث مفسراً ، وقيل إنه خاص بأهل

الذمة . وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم . وتعقب بأنه تخصيص يحتاج إلى دليل خاص . ولا حجة في ذلك فيما صنعه عمر لأنه متأخر عن سؤال عقبة . أشار إلى ذلك النووى . وعن الشيخ أبى الحسن المالكى : أن المراد أن لكم أن تأخذوا من أعراضهم بالسنتكم وتذكروا للناس عيهم . وتعقبه المازرى بأن الأخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع إلى تركه لا إلى فعله . وأقوى الأجوبة الأول . واستدل به البخارى على مسألة الظفر ، وترجم بلفظ قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه ، هل يأخذ منه بقدر الذى له ولو بغير حكم حاكم وهى مسألة الظفر . والمفتى به عند المالكية أنه يأخذ بقدر حقه إن أمن فتنة أو نسبة إلى رذيلة . وهذا فى الأموال ، وأما فى العقوبات البدنية فلا يقتص منها لنفسه وإن أمكنه لكثرة الغوائل وبمسألة الظفر . قال الشافعى . فعزم بالأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضى بأن يكون غريمه منكراً ، ولا بينة لصاحب الحق عند وجود الجنس ، فيجوز عنده أخذه إن ظفر به ، فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز أخذه بقدره ، ويجتهد فى التقويم ولا يحيف ، فإن أمكن تحصيل الحق بالقاضى بأن كان مقرراً مماطلاً أو منكراً وعليه بينة أو كان يرجو لإقراره لو حضر عند القاضى وعرض عليه اثنين ، فهل يستقل بالأخذ أم يجب الرفع إلى القاضى ، فيه وجهان . والأصح عند أكثرهم جواز الأخذ . وعند المالكية الخلاف . كما مرّ وجوزة الحنفية فى المثل دون المتقوم لما ينخشى فيه من الحيف ، يعنى يأخذ من الذهب الذهب ، ومن الفضة الفضة ، ومن المكيل المكيل ، ومن الموزون الموزون ، ولا يأخذ غير ذلك . وفى سنن أبى داود من حديث المقدام بن معدى كرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «أبما رجل ضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زرعه وماله » ورواه ابن ماجه بلفظ : « ليلة الضيف واجبة ، فمن أصبح بفنائهم فهو دين عليه ، فإن شاء اقتضى وإن شاء ترك » . فظاهره أنه يقتضى ويطالب ، وينصره المسلمون ليصل إلى حقه ، لا إنه يأخذ ذلك بيده من غير علم أحد . قال فى الفتحة : واتفقوا على أن محل الجواز فى الأموال لا فى العقوبات البدنية لكثرة الغوائل فى ذلك . ومحل الجواز فى الأموال أيضاً ما إذا أمن الغائلة كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك . اهـ .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ ، ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَالِي
أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ، وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَفَيْكُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : (لا يمنع) بالجزم على أن لانهية وبالرفع على أنه خبر بمعنى النهي .
ولأحمد : لا يمنعن . وهي تؤيد رواية الجزم ، أي لا يمنع (جار جاره)
الملاصق له (أن يغرز خشبة) وفي لفظ : خشبه بالجمع (في جداره) واستدل
به على أن الجدار إذا كان لوأحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جاز ،
سواء أذن المالك أم لا ، فإن امتنع أجبر ، وبه قال أحمد وإسحق وغيرهما من
أصحاب الحديث ، وابن حبيب من المالكية ، والشافعي في القديم . ولا فرق
في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب إلى نقب الجدار أم لا ، لأن
رأس الخشب يسد المنفتح ويقوى الجدار . وعنه في الجديد قولان : أشهرهما
اشتراط إذن المالك ، فإن امتنع لم يجبر ، وهو قول الحنفية ، وحملوا الأمر
في الحديث على التدب والنهي على التنزيه جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على
تحريم مال المسلم إلا برضاه . قال الحافظ : وفيه نظر . وجزم الترمذي
وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصه في البويطي . قال البيهقي :
لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا تستنكر أن
تخصها . وقد حمله الراوى على ظاهره ، وهو أعلم بالمراد بما حدث به ،
يشير إلى قوله (ثم يقول أبو هريرة) أي بعد روايته لهذا الحديث محافظة على
العمل بظاهره وتحضيضاً على ذلك لما رأهم توقفوا عنه (مالى أراكم عنها) أي
عن هذه المقالة (معرضين) وعند أبي داود . إذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز
خشبة في جداره فلا يمنعه . فنكسوا رءوسهم . فقال أبو هريرة : مالى أراكم
قد أعرضتم . ولأحمد : فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأوا رءوسهم (والله
لأرمن بها) أي بهذه السنة (بين أكتافكم) جمع كتف . وفي رواية أبي
داود : لألقينها ، أى لأصرخن بالسنة المطهرة الثابتة أو بالمقالة الحققة فيكم

ولأوجعكم بالتقريع بها ، كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه ليستيقظ من غفلته ، أو الضمير للخشبة . والمعنى : إن لم تقللوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجعلن الخشبة على رقابكم كارهين . وقصد بذلك المبالغة . قاله الخطابي . وبهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعاً لغيره . وقال : إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلي إمرة المدينة . وقال الطيبي : هو كناية عن إلزامهم الحجة القاطعة على ما ادعاه ، أى لا أقول الخشبة ترمى على الجدار بل بين أكتافكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبر والإحسان في حق الجار وحمل أثقاله . وقال ابن عبد البر : رويناه في الموطأ بالنون ، جمع كنف بفتحها وهو الجانب . وقد وقع عند ابن عبد البر من أوجه آخر : لأمرين بها بين أعينكم وإن كرهتم . وهذا يرجح التأويل المتقدم . واستدل المهلب من المالكية بقول أبي هريرة هذا بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة . قال : لأنه لو كان على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به ، فلولا أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه الفريضة ، فدل على أنهم حملوا الأمر في ذلك على الاستحباب . اهـ . قال في الفتح : وما أدري من أين له أن المعرضين كانوا صحابة وأنهم كانوا عدداً لا يجهل مثلهم الحكم ، ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء ، بل ذلك هو المتعين ، وإلا فلو كانوا صحابة أو فقهاء ما واجههم بذلك . وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بأن عمر قضى به ولم يخالفه أحد من عصره فكان اتفاقاً منهم على ذلك . اهـ . ودعوى الاتفاق هنا أقوى من دعوى المهلب لأن أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة ، وغالب أحكامه منتشرة لطول ولايته ، وأبو هريرة إنما كان على إمرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الأحيان . وأشار الشافعي إلى ما أخرجه مالك ورواه هو بسند صحيح : أن الضحاك ابن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً فيمر به في أرض محمد بن مسلمة فامتنع محمد بن مسلمة ، فكلمه عمر في ذلك ، فأبى ، فقال : والله يمرن به ولو على بطنك . فحمل عمر الأمر على ظاهره وعدها إلى كل ما يحتاج إليه الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه . وفي دعوى العمل على خلافه نظر بينه في الفتح . وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع ، وأبو داود في القضاء ، والترمذي في الأحكام ، وأخرجه ابن ماجه أيضاً .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرَقَاتِ ، فَقَالُوا : مَا لَنَا بُدٌّ إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا ، قَالَ : فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجَالِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا ، قَالُوا : وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ ؟ قَالَ : غَضُّ الْبَصَرِ ، وَكَفُّ الْأَذَى ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله)
 (وسلم قال : إياكم والجلوس على الطرقات) لأن الجالس بها لا يسلم غالباً من رؤية ما يكره وسماع ما لا يحل ، إلى غير ذلك ، وترجم بالصعوبات ، ولفظ المتن « الطرقات » ليفيد تساويهما في المعنى . نعم ورد بلفظ « الصعوبات » عند ابن حبان من حديث أبي هريرة . وزعم ثعلب أن المراد بالصعوبات وجه الأرض ، ويلتحق بها ما في معناه من الجلوس في الحوانيت وفي الشبايبك المشرفة على المارة حيث يكون في غير المعلوم (فقالوا : ما لنا بد) أى غنى عنها (إنما هي) أى الطرقات (مجالسنا نتحدث فيها ، قال) عليه الصلاة والسلام (فإذا أبيتم إلا المجالس) من الإباء (فأعطوا الطريق حقها . قالوا) يارسول الله (وما حق الطريق ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (غض البصر) عن الحرام (وكف الأذى) عن الناس ، فلا تحتقرنهم ولا تغتابنهم ، إلى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المارة (وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر) ونحوهما مما نذب إليه الشارع من المحسنات ، ونهى من المقبحات . وزاد أبو داود : وإرشاد السبيل وتشميت العاطس . والطبرى من حديث عمر : وإغاثة الملهوف . وقد تبين من سياق الحديث أن النهى للتنزيه لئلا يضعف الجالس عن أداء هذه الحقوق المذكورة . وفيه حجة لمن يقول : إن سد الذرائع بطريق الأولى لا على الحتم ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة ، فلما قالوا « ما لنا بد » فسمح لهم في الجلوس بها على شريطة أن يعطوا

(١٧ - عون البارى - ج ٣)

الطريق حقها ، وفسرها لم يذكر المقاصد الأصلية ، فرجح أولاً عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة ، لأن القاعدة تقتضي تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الاستئذان ، ومسلم فيه وفي اللباس ، وأبو داود في الأدب .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا تشاجروا) أى تخاصموا (فى الطريق الميتاء) بكسر الميم ، وهى الرحبة الواسعة تكون بين الطريق ثم يريد أهلها البنيان فيترك منها الطريق (بسبعة أذرع) ليسلكها الأحمال والأثقال دخولا وخروجاً وتسع ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب ، ويلتحق بأهل البنيان من قعد للبيع فى حافة الطريق ، فإن كان الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود فى الزائد ، وإن كان أقل منه منع لثلا يضيق الطريق على غيره . وعند عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إذا اختلفتم فى الطريق الميتاء فاجعلوها سبعة أذرع ، أى يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء فى الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره . قال الزركشى تبعاً للأذرعى : ومذهب الشافعى اعتبار قدر الحاجة ، والحديث محمول عليه ، فإن ذلك عرف المدينة . صرح بذلك المواردى والرويانى . قال فى الفتح : والذى يظهر أن المراد بالذراع قدر ذراع الآدمى ، فيعتبر ذلك بالمعتدل ، وقيل : المراد ذراع البنيان المتعارف .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التُّهْبَى وَالْمُثَلَّةِ .

(عن عبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التُّهْبَى من النُّهْب ، وهو أخذ مال المرء الذي ليس له جهاراً ونُهْب مال الغير غير جائز (والمثلة) العقوبة الفاحشة في الأعضاء كجذع الأنف وقطع الأذن ونحوهما . قال عبادة بن الصامت الأنصاري : بايعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نتُهَب ، لأنه كان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات ، ف وقعت البيعة على الزجر عن ذلك .

الحديث السابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : من قتل دون ماله فهو شهيد) ولفظ النسائي : من قتل دون ماله مظلوماً فله الجنة . وعند الترمذى وبقيّة أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد مرفوعاً : من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد ، ثم قال : حديث صحيح . وعند ابن ماجه : من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد . قال النووي : فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق ، سواء كان المال قليلاً أو كثيراً . وهو قول الجمهور . وشذ من أوجبه . وقال بعض المالكية : لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف . وقال القرطبي : سبب الخلاف عندنا هل الإذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفترق الحال بين القليل والكثير ، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال . وحكى ابن المنذر عن الشافعى قال : من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث ، فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله ، وإلا فله أن يدفعه عن ذلك ، ولو أتى على نفسه ، وليس عليه عقل ولادية ولا كفارة ، ولكن ليس له عمد قتله . قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه . وفرق الأوزاعى بين الحال التى للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها . وأما فى حال الاختلاف والفرقة فليستسلم ولا يقاتل أحداً . ويرد عليه ماوقع فى حديث أبى هريرة عند مسلم بلفظ : أ رأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالى ؟ قال : فلا تطعه . قال : أ رأيت إن قاتلتى ؟ قال : قاتله . قال : أ رأيت إن قاتلتى . قال : فأنت شهيد . قال : أ رأيت إن قاتلته . قال : فهو فى النار . قال ابن بطال : إنما أدخل البخارى هذا الحديث فى هذا الباب ليبين أن للإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه ، فإنه إذا كان شهيداً إذا قتل لذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا فَكَسَرَتِ الْقِصْعَةَ فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ : كُلُوا ، وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقِصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا ، فَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نساءه) هي عائشة . قال الطيبي : وإنما أهتم تفصيلاً لشأنها وإنه مما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي ، لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيتها (فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) هي صفية كما رواه أبو داود والنسائي . أو حفصة . رواه الدارقطني وابن ماجه . أو أم سلمة . رواه الطبراني في الأوسط ، وإسناده أصح من إسناده الدارقطني ، وساقه بسند صحيح ، وهو أصح ما ورد في ذلك ، ويحتمل التعدد (مع خادم) قال في الفتح : لم أقف على اسم الخادم ، وأما المرسلة فهي زينب بنت جحش : ذكره ابن حزم في المحلى (بقصعة فيها طعام) وفي الأوسط للطبراني : بصحفة فيها خبز ولحم من بيت أم سلمة (فضربت) عائشة (بيدها فكسرت القصعة) زاد أحمد : نصفين : وعند النسائي من حديث أم سلمة : فجاءت عائشة ومعها فھر ففلقت الصحفة (فضمها) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى القصعة . وفي رواية : فجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلق الصحفة ثم جعل يجعل فيها الطعام الذى كان فى الصحفة ويقول : غارت أمكم . ولأحمد : فأخذ الكسرتين فضم إحداهما إلى الأخرى (وجعل فيها الطعام) الذى انتثر منها (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه الذين كانوا معه (كلوا ، وحبس الرسول) الذى جاء بالطعام (والقصعة حتى فرغوا) من الأكل ، وأتى بقصعة من عند عائشة (فدفع القصعة الصحيحة) إلى الرسول ليعطيها للتي كسرت صحفتها (وحبس) القصعة (المكسورة) فى بيت التي كسرت . زاد الثورى وقال : إناء كإناء ، وطعام كطعام .

قال ابن بطال : احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضاً أو حيواناً فعليه مثل ما استهلك . قال : ولا يقضى بالقيمة إلا عند عدم المثل . وذهب مالك إلى القيمة مطلقاً . وعنه في رواية كالأول . وعنه ما صنعه الآدمي فالمثل ، وأما الحيوان فالقيمة وإلا فالمثل ، وهو المشهور عندهم ، وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر ، وإنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان متساوياً الأجزاء . وأما القصعة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها . والجواب ما حكاه البيهقي بأن القصعتين كانتا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت زوجته ، فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها ، وجعل الصحيحة في بيت صاحبها ، ولم يكن هنا تضمين . ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما أنه رأى في ذلك سداداً بينهما فرضيتا بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال ، فعاقب الكاسرة بإعطاء قصعتها للأخرى . قلت : ويبعد هذا التصريح بقوله « إناء كإناء » وأما التوجيه الأول فيعكر عليه قوله في رواية ابن أبي حاتم : من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله . زاد في رواية الدارقطني : فصارت قضية ، وذلك يقتضي أن يكون حكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك . ويبقى دعوى من اعتذر عن القول به بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، لكن محل ذلك ما إذا فسد المكسور ، أما إذا كان الكسر خفيفاً يمكن إصلاحه فعلى الجاني أرش . والله أعلم . وأما مسألة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والإصلاح دون بث الحكم بوجوب المثل فيه ، لأنه ليس له مثل معلوم . وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وأن الطعامين كانا مختلفين . واحتج به الحنفية لقولهم إذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المغصوب عنها وملكها الغاصب وضمنها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى . وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وإنصافه وحلمه . قال ابن العربي : كأنه إنما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم من أن التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها ، فاقصر على تغريمها للقصعة ، قال : وإنما لم يغررها الطعام لأنه كان مهدى لهم ، فإتلافه قبول أو في حكم القبول ، وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الأخرى . والله المستعان وبه التوفيق .

في الشركة في الطعام والنهد والعروض

الحديث الأول

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَفَّتْ أَزْوَدَةُ الْقَوْمِ - وَأَمْلَقُوا ، فَاتَّوَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ: مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ ؟ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَادِ فِي النَّاسِ يَأْتُونَ بِفَضْلِ أَزْوَادِهِمْ ، فَبُسْطَ لِيذَلِكَ نِطْعٌ وَجَعَلُوهُ عَلَى النَّطْعِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا وَبَرَكَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَّتِهِمْ فَاخْتَنَى النَّاسُ حَتَّى فَرَعُوا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (في الشركة في الطعام) *

بفتح الشين وكسر الراء ، وهى لغة : الاختلاط ، وشرعاً : ثبوت الحق فى شىء لاثنتين فأكثر على جهة الشيوخ . وقد تحدث الشركة قهراً كالإرث أو باختيار كالشراء ، وهى أنواع أربعة : شركة الأبدان كشركة الحمالين وسائر المحترفة ليكون كسبهما متساوياً أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة واختلافها ، وشركة الوجوه كأن يشترك وجهان عند الناس لىبتاع كل منهما بمؤجل ويكون المبتاع لهما ، فإذا باعا كان الفاضل على الأثمان بينهما ، وشركة المفاوضة بأن يشترك اثنان بأن يكون بينهما كسبهما بأموالهما أو أبدانهما وعليهما ما يعرض من مغرم ، وسميت مفاوضة من تفاوضا فى الحديث : شرعا فيه جميعاً ، وشركة العنان بكسر العين : من عن الشىء ظهر ، إما لأنها أظهر الأنواع أو لأنه

ظهر لكل منهما مال الآخر ، وكلها باطلة إلا شركة العنان ، لخلو الثلاثة الأول عن المال المشترك ولكثرة الغرر فيها ، بخلاف الأخيرة فهي الصحيحة ولها شروط العاقدان ، وشرطهما أهلية التوكيل والتوكل والصيغة ، ولا بد فيها من لفظ يدل على الإذن من كل منهما للآخر في التصرف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه ، وتجاوز الشركة في الدراهم والدنانير بالإجماع ، وكذا في سائر المثليات كالبر والحديد ، لأنها إذا اختلطت بجنسها ارتفع التمييز فأشبهت النقدين ، وأن يخلط قبل العقد ليتحقق معنى الشركة كذا في القسطلاني . قال الشوكاني في السيل الجرار : وقد وقعت الشركة بين جماعة من الصحابة ، وهي مما قرره الإسلام مما كان في الجاهلية ، ولكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل الفروع وقالوا بمفاوضة وعنان وأبدان ووجوه ليست إلا أسامي اصطلاحوا عليها وجعلوا لكل واحد منها ماهية وقيدوها بقيود ، وليس هذا العلم علم مواضعة ولا علم اصطلاح ، بل هو علم مبين فيه ما شرعه الله عز وجل لعباده من العبادات والمعاملات ، والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر ، على أن يدفع كل واحد منهم من ماله مقداراً معلوماً ثم يطلبون به المكاسب والأرباح ، على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفعه من ماله مما حصل لهم من الربح ، وعلى كل منهم بقدر ذلك مما لزم في المؤن التي تخرج من مال الشركة ، فإذا قد حصل التراضي الذي هو المناط في كل المعاملات فليس من شرط هذه الشركة أن يكون مال كل واحد منهم مساوياً لمال من شاركه ، فإن العلم بنصيب كل واحد منهم وإن كان بعضها حقيراً وبعضها كثيراً يحصل به المطلوب من التجانس في الغنم والغرم . وهكذا لا وجه لاشتراط إخراج المال بادئ بدا ، وخالطه في تلك الحال ، بل المقصود الاتجار بمجموعه حتى لو اشترى أحدهم بنقده نوعاً من أنواع العروض وفعل الآخرون مثله ، وقد حصل التراضي على أن أرباح تلك العروض المشتركة تكون للجميع بحسب الحصص والخسر على الجميع كانت هذه شركة صحيحة . وهكذا لو أخرج كل واحد منهم عروضاً وقد عرف مقدار قيمة كل نوع من أنواع هذه العروض التي أخرجها كل واحد منهم وتراضوا على الاشتراك فيما حصل في المجموع من الأرباح والأغرام كانت هذه شركة صحيحة . وهكذا لو حصل التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يطلبوا أسباب الرزق من مجموع ما رزقهم

الله كان بينهما على كذا فإن هذه شركة صحيحة . ولو اتجر بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم في مغاربها . وقد اشترك ابن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص فيما يصيبون من المغنم في يوم بدر كما أخرج ذلك أبو داود والنسائي وابن ماجه . ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة المغنم لا تخفى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل ورد ما يدل على أنه كان يقع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه ، كما أخرج أحمد وأبو داود والنسائي عن روفيع بن ثابت قال : إن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نضو أخيه على أن له النصف مما يغنم ، وإن كان أحدنا ليطير له النصل والريش وللآخر القدح ، وإذا تقرر لك هذا أغناك عن هذا الكلام المدون في كتب الفروع . والحاصل أن التراضي على الاشتراك سواء تعلق بالنقود والأعراض أو الأبدان هو كله شركة شرعية ولا يعتبر إلا مجرد التراضي مع العلم بمقدار حصة كل واحد من الربح والخسر ، فإن كان الخسر باعتبار مقادير مال الشركة أو مقادير قيمة العروض فلا بد من معرفة المقدار لترتب الربح عليه ، فإن حصل التراضي على الاستواء في الربح مع اختلاف مقادير الأموال كان ذلك جائزاً سائغاً ولو كان مال أحدهم يسيراً ومال غيره كثيراً ، وليس في مثل هذا بأس في الشريعة فإنها تجارة عن تراض ومساحة بطيبة نفس . اهـ .

وقال في نيل الأوطار : والحاصل أن الأصل جواز الشركة في جميع أنواع الأموال ، فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو بأنواع مخصوصة ونفى جواز ما عداها فعليه الدليل ، وهكذا الأصل جواز جميع أنواع الشرك المفصلة في كتب الفقه ، فلا يقبل دعوى الاختصاص بالبعض إلا بدليل . اهـ .

(والنهد) بكسر النون وبفتحها وهو إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة وخططها عند المرافقة في السفر . وقد يتفق رفقة فيصنعونه في الحضر ، يقال : تناهدوا وناهد بعضهم بعضاً . قاله الأزهرى . وقال الجوهري نحوه ، لكن قال : على قدر نفقة صاحبه . ونحوه لابن فارس . وقال ابن سيده : النهدي : العون ، وطرح نهده مع القوم : أعانهم وخارجهم ، وذلك يكون في الطعام والشراب . وقيل : فذكر قول الأزهرى . وقال عياض مثل قول الأزهرى ، إلا أنه قيده بالسفر والخلط ولم يقيده بالعدد . وقال ابن التين : قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره . والذي يظهر أن أصله في السفر ،

وقد تتفق في الحضر رفقة فيصنعونه ، وأنه لا يتقيد بالتسوية إلا في القسمة ، وأما في الأكل فلا تسوية لاختلاف حال الآكلين . وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك . وقال ابن الأثير : هو ما يخرج الرفقة عند المناهدة إلى العدو ، وهو أن نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل ، فزاده قيدا آخر وهو سفر الغزو ، والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقاً وأشار إلى ذلك البخاري حيث قال : يأكل هذا بعضاً وهذا بعضاً . وقال القابسي : هو طعام الصلح بين القبائل . وهذا غير معروف ، فإن ثبت فعله أصله . وذكر محمد بن عبد الملك التاريخي أن أول من أحدث « النهدي » حضين بمهملة ثم معجمة مصغراً الرقاشي . قلت : وهو بعيد لثبوته في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وحضين لا صحبة له ، فإن ثبت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة .

(والعروض) بضم العين ، جمع عرض بسكون الراء : مقابل النقد ، وأما بفتحها فجميع أصناف المال ، وما عدا النقد ، ويدخل فيه الطعام فهو من ذكر العام بعد الخاص ، ويدخل فيه الربويات ، ولكنه اغتفر في النهدي لثبوت الدليل على جوازه . واختلف العلماء في صحة الشركة :

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : خفت أزودة القوم) أى في غزوة هوازن كما عند الطبراني (وأملقوا) أى افتقروا (فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نحر إبلهم فأذن لهم) في نحرها ، وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية (فلقبهم عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (فأخبروه) بذلك (فقال : ما بقاؤكم بعد إبلكم) إذا نحرتموها ، لأن توالى المشى قد يفضى إلى الهلاك (فدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يارسول الله ما بقاؤهم بعد إبلهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ناد في الناس) فهم (يأتون بفضل أزوادهم ، فبسط لذلك نطع) بكسر النون وفتح الطاء ، ويجوز فتح النون وسكون الطاء (وجعلوه) أى فضل الأزواد (على النطع ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا وبرك) بتشديد الراء (عليه) أى على ما على النطع (ثم دعاهم بأوعيتهم) جمع وعاء (فاحتى الناس) أى أخذوا حثية حثية ، وهى الأخذ بالكفين (حتى فرغوا ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله) إشارة إلى أن ظهور المعجزة مما يؤيد به الرسالة . وقد أخرج في الجهاد وهو من أفراد .

الحديث الثانى

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا
 مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِئَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوْيَةِ
 فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ .

(عن أبى موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم : إن الأشعريين) نسبة إلى الأشعر قبيلة من اليمن (إذا أرملوا في الغزو)
 أى فنى أزوادهم وأصله من الرمل ، كأنهم لصقوا بالرمل من القلة ، كما قيل :
 ترب الرجل إذا افتقر كأنه لصق بالتراب ، قال تعالى : « مسكيناً ذا متربة »
 (أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه
 بينهم في إئاء واحد بالسوية ، فهم منى وأنا منهم) أى متصلون ، أو فعلوا
 فعلى في هذه المواصلة . وقال النووى : معناه المبالغة في اتحاد طريقتهم واتفاقهما
 في طاعة الله تعالى . وفيه منقبة عظيمة للأشعريين . وفي الحديث استحباب خلط
 الزاد سفرأ وحضرأ . وقول الحافظ ابن حجر : فيه جواز هبة المجهول ،
 تعقبه العيني بأنه ليس في الحديث ما يدل له ، وليس فيه إلا مواصلة بعضهم
 بعضاً والإباحة ، وهذا لا يسمى هبة ، لأن الهبة تمليك المال ، والتمليك غير
 الإباحة ، وأيضاً الهبة لا تكون إلا بالإيجاب والقبول ، ولا بدفعها من القبض
 عند جمهور العلماء ، ولا تجوز فيما يقسم إلا محوزة مقسومة . قال الشوكاني في
 السيل الجرار : الهبة هى أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس ،
 فإذا وقع هذا فهو الهبة الشرعية ، ولا يشترط في ذلك إيجاب ولا قبول
 ولا مجلس ، بل إن قبله الموهوب له ورضى بمصيره إليه ولو بعد مدة مهما
 كان الواهب باقياً على ذلك العزم ، فهذه هبة صحيحة ، وليس في الشرع ما يدل
 على ألفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ، ومن زعم أن في الشريعة
 ما يدل على شئ من ذلك فهو مطالب بالبيان . اهـ . ومطابقة الحديث للترجمة
 ظاهرة . والحديث أخرجه مسلم في الفضائل ، والنسائي في السير . وفي الحديث
 أيضاً فضيلة الإيثار والمواصلة : كذا في الفتح .

السؤال الثالث

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَذَى الْحُلَيْفَةِ فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا . قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ فَعَجَلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِئَتْ ثُمَّ قَسِمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا فَقُلْتُ : إِنَّا نَرْجُو الْعُدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدَى أَفَنْذَبِحُ بِالْقَصَبِ ، فَقَالَ : مَا أَنْهَرَ أَلَدَمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ ، أَمَا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ .

(عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ببذى الحليفة) زاد مسلم : من تهامة ، وهو يرد على النووى حيث قال تبعاً للقباسى : إنه المهمل الذى بقرب المدينة . قال السفاقي : وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة فى قضية حنين (فأصاب الناس جوع فأصابوا إبلًا وغنمًا) لا واحد له من لفظه بل واحده بعير (قال) رافع (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى أخريات القوم) بضم الهمزة لارفق بهم وحمل المنقطع (فعجلوا وذبحوا) مما أصابوه (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا اللحم فيها للطبخ (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله) (وسلم بالقدور) أن تكفأ (فأكفئت) أى أميلت ليفرغ مافيها ، يقال : كفأت الإناء وأكفأته إذا أملته ، وإنما أكفئت لأنهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم ولم يكن لهم ذلك . قال النووى : لأنهم كانوا قد انتهوا إلى دار الإسلام والحل الذى لا يجوز الأكل فيه من مال الغنيمة المشتركة ، فإن الأكل منها قبل القسمة إنما يباح فى دار الحرب ، والمأمور به

من الإراقة إنما هو إتلاف المرق عقوبة لهم ، وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغنم ، ولا يظن بأنه أتلّف مال الغانمين ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن إضاعة المال . نعم في سنن أبي داود بسند جيد : أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكفأ القلدور بقوسه ثم جعل يزيل اللحم بالتراب ، ثم قال : إن النهية ليست بأحل من الميتة ، أو أن الميتة ليست بأحل من النهية : شك هنا أحد رواته . وقد يجاب بأنه لا يلزم من تزييله إتلافه لإمكان تداركه بالغسل ، لكنه بعيد . ويحتمل أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لأنه أبلغ في الزجر ، ولو ردها إلى المغنم لم يكن فيها كبير زجر ، إذ ما ينوب الواحد منهم من ذلك نزر يسير ، فكان إفسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وغلبة شهواتهم أبلغ في الزجر (ثم قسم) صلى الله عليه وآله وسلم (فعدل عشرة) والصواب عشراً (من الغنم بغير) أى سواها به ، وهو محمول على أنه كان بحسب قيمتها يومئذ ، ولا يخالف هذا قاعدة الأضحية من إقامة بغير مقام سبع شياه ، لأنه الغالب في قيمة الشياه والإبل المعتدلة ، وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى (فند) أى هرب وشرّد (منها بغير فطلبوه فأعياهم) أى أعجزهم (وكان في القوم خيل يسيرة) أى قليلة (فأهوى) أى مال وقصد (رجل منهم) إليه (بسهم) أى فرماه به (فحبسه الله) أى بذلك السهم (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن لهذه البهائم) أى الإبل (أوابد) جمع أبدّة بالمد وكسر الباء ، أى نواقر وشوارد (كأوابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا) أى ارموه بالسهم كالصيد . قال رافع بن خديج (فقلت) يا رسول الله (إنا نرجو أو نخاف العدو غداً) والشك من الراوى ، والرجاء هنا بمعنى الخوف (وليست مدى) أى معنا كما في نسخة ، والمدى بضم الميم وبالبدال المهملة مقصورة منونة جمع مدية سكين ، أى وإن استعملنا السيوف في الذبائح تكل وتعجز عند لقاء العدو عن المقاتلة بها (أفنديح بالقصب) ولمسلم : فندكى بالليط بكسر اللام وسكون الياء : قطع القصب أو قشوره (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنهر الدم) أى صبه بكثرة ، وهو مشبه بجرى الماء في النهر ، وروى بالزاي ، حكاه القاضى عياض وهو غريب . قال في المصابيح : وهذا تحريف في النقل ، فإن القاضى قال في المشارق : ووقع للأصيلي في كتاب الصيد : أنهر بالزاي وليس بشيء ، والصواب ما لغيره أنهر بالراء كما في

سائر المواضع . فالقاضي إنما حكى هذا عن الأصيلي في كتاب الصيد لا في المكان الذي نحن فيه وهو كتاب الشركة . وكلام الزركشي ظاهر في روايته في هذا المحل الخاص ، وهو تحريف بلا شك . اهـ . (وذكر اسم الله عليه فكلوه) هذا تمسك به من اشترط التسمية عند الذبح وهم المالكية والحنفية ، فإنه علق الإذن في الأكل بمجموع أمرين ، والمعلق على شيئين ينتفي بانتفاء أحدهما . وأجاب الشافعية بأن هذا معارض بحديث عائشة رضي الله عنها : إن قوماً قالوا إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : سمو أنتم وكلوا فهو محمول على الاستحباب . قال الشوكاني في السيل الجرار : ولا يخفى أن الأحاديث الصحيحة دلت على ترتيب جواز الأكل على أنهار الدم وذكر اسم الله تعالى عليه ، فإن ذلك يفيد أن التسمية شرط لاتحل الذبيحة بدونها ، ولكنه قد ورد ما يدل على أنه إذا التبس على الآكل هل ذكر اسم الله على الذبيحة أم لا فإنه يسمى عليها ويأكل كما في البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها أن قوماً قالوا : يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : سمو عليه أنتم وكلوا . قالت : وكانوا حديث عهد بالكفر ، فهذا يدل دلالة بيينة على أنه إذا التبس على الآكل هل وقعت التسمية من الذابح أم لا ؟ أنه يكتفي بالتسمية منه عند الأكل . فالحاصل أن التسمية فرض على الذابح وإعادتها عند الأكل فرض على المتردد ، وليس في الأدلة ما يدل على أن التسمية سنة فقط كما قاله جماعة . اهـ . والضمير في « كلوه » يعود على المذكى المفهوم من الكلام ، لأن لإنهار الآلة للدم يدل على شيء أنهر دمه ضرورة وهو المذكى ، ولكن لا بد من رابط يعود على « ما » من الجملة أو ملابسها فيقدر محذوف ملابس ، أى فكلوه مذبوحه ، أو يقدر ذلك مضافاً إلى « ما » ولكنه حذف ، فالتقدير : مذبوح ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه (ليس السن والظفر) قال الزركشي والبرماوى والكرمانى والعينى : ليس هنا للاستثناء بمعنى إلا وما بعدها نصب على الاستثناء . قال في المصابيح : والصحيح أنها ناسخة وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب (وسأحدثكم عن ذلك) أى سأبين لكم علته وحكمته لتفقهوا في الدين (أما السن فعظم) لا يقطع غالباً وإنما يجرح ويدعى فتزهق النفس من غير تيقن الذكاة ، وهذا يدل على

أن النهى عن الذكاة بالعظم كان متقدماً فأحال بهذا القول على معلوم قد سبق .
قال ابن الصلاح : ولم أجد بعد البحث أحداً ذكر ذلك بمعنى يعقل ، قال :
وكأنه عندهم تعبدى ، وكذا نقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال :
للشرع علل تعبد بها ، كما أن له أحكاماً تعبد بها ، أى وهذا منها . وقال
النووى : المعنى : لا تدبجوا بالعظام لأنها تنجس بالدم ، وقد نهيت عن تنجيس
العظام فى الاستنجاء لكونها زاد إخوانكم من الجن . اهـ . قال فى جمع العدة :
وهو ظاهر . قلت : وتفويض العلة إلى الشارع أولى وأحوط (وأما الظفر
فدى الحبشة) ولا يجوز التشبه بهم ولا بشعارهم لأنهم كفار ، وهم يدمون
المذبح بأظفارهم حتى ترهق النفس خنقاً وتعدياً ، ويحلونها محل الذكاة ،
فلذلك ضرب المثل بهم ، وأل فى الظفر للجنس ، فلذلك وصفها بالجمع .
ونظيره قولهم : أهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر . قال النووى :
ويدخل فيه ظفر الآدمى وغيره متصلاً ومنفصلاً ، طاهراً أو نجساً وكذا السن .
وجوزّه أبو حنيفة وصاحباؤه بالمنفصلين . اهـ . والحديث حجة عليهم ، لأنه
ليس فيه ذلك التفصيل ، ولا مخصص لعمومه من النص . والحديث أخرجه
أيضاً فى الجهاد والذبائح ، ومسلم فى الأضاحى ، وأبو داود فى الذبائح ،
والترمذى فى الصيد والأضاحى ، وابن ماجه فى الأضاحى والذبائح .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
 مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيمَةً عَدَلَ ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : (من أعتق شقيصاً) بفتح الشين ، أى نصيباً وزناً ومعنى (من مملوكه)
 أى من عبد مشترك بينه وبين آخر ، قليلاً كان أو كثيراً ذكر أ كان أو أنثى
 (فعلية خلاصه في ماله) أى فعلية أداء قيمة الباقي من ماله ليتخلص من الرق
 (فإن لم يكن له مال قوم المملوك) أى كله (قيمة عدل) أى استواء لازيادة
 فيها ولا نقص (ثم استسعى) على البناء للمفعول ، أى ألزم العبد الاكتساب
 لقيمة نصيب الشريك ليفك بقية رقبته من الرق (غير مشقوق) أى مشدد
 (عليه) في الاكتساب إذا عجز ، ولم يذكر بعض الرواة السعاية ، فقليل : هى
 مدرجة في الحديث من قول قتادة ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم ،
 وبذلك صرح النسائي وغيره . والقول بالسعاية مذهب أبي حنيفة ، وخالفه
 أصحابه والجمهور . ومطابقة الحديث للترجمة لا تخفى ، وهى تقويم الأشياء
 بين الشركاء بقيمة عدل . وقد أخرج أيضاً فى العتق ، وكذا مسلم فيه . فى
 النذور ، وأبو داود فيه ، والترمذى فى الأحكام ، والنسائي فى العتق ، وابن
 ماجه فى الأحكام . قال ابن بطلان : لا خلاف بين العلماء أن قسمة العروض
 وسائر الأمتعة بعد التقويم جائز ، وإنما اختلفوا فى قسمتها بغير تقويم ، فأجازها
 الأكثر على سبيل التراضى ، ومنعه الشافعى وحجته حديث ابن عمر فيمن
 أعتق بعض عبده فهو نص فى الرقيق وألحق الباقي به .

الحديث الخامس

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلُهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا : لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا ، فَإِنْ تَرَكَوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا ، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا .

(عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : مثل القائم على حدود الله) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (والواقع فيها) أى فى الحدود ، التارك للمعروف والمتركب للمنكر (كمثل قوم استهموا) أى اقتصروا من القرعة (على سفينة) مشتركة بينهم بالإجارة أو الملك ، تنازعوا فى المقام بها علواً أو سفلاً (فأصاب بعضهم بالقرعة) أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم (وفى الشهادات : فكان الذى فى أسفلها يمرّون بالماء على الذين فى أعلاها فتأذوا به) فقالوا : لو أنّا خرّقنا فى نصيبنا خرقاً ولم نؤذِ أى لم نضر (من فوقنا) وفى الشهادات : فأخذ فأساً فجعل ينقر أسفل السفينة ، فأتوه فقالوا : مالك . قال : تأذيتم بى ولا بدلى من الماء (فإن يتركوهم وما أرادوا) من الخرق فى نصيبهم (هلكوا جميعاً) أهل العلو والسفل لأنه من لازم خرق السفينة غرقها وأهلها (وإن أخذوا على أيديهم) منعهم من الخرق (نجوا) أى الآخذون (ونجوا جميعاً) أى جميع من فى السفينة ، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه ، وإلا هلك العاصى بالمعصية والساکت بالرضا بها . ومطابقة الحديث للترجمة غير خفية ، وهى هل يقرع فى القسمة والاستهام فيه ، أى فى أخذ السهم وهو النصيب أو القسمة بمعنى القسم . والقسم اسم من أسماء الاقتسام ، وفيه وجوب الصبر على (١٨ - عون البارى - ج ٣)

أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضرراً ، وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلو ما يضر به ، وأنه إن أحدث عليه ضرراً لزمه إصلاحه ، وأن لصاحب العلو منعه من الضرر . وفيه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة ، قال ابن بطال : والعلماء متفقون على القول بالقرعة إلا الكوفيين فإنهم قالوا : لا معنى لها لأنها تشبه الأضرار التي نهى الله عنها . والجواب أن الذي نهى عن الأضرار هو الذي أجاز وقرر القرعة ، فلا معنى لإنكارها بناء على قياس يصادم النص الصحيح الصريح ، فهو فاسد الاعتبار في مقابلة الدليل الواضح الذي ليس به خفاء . وقد أخرج الترمذى هذا الحديث في الفتن وقال حسن صحيح .

الحديث السادس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايِعْهُ ، فَقَالَ : هُوَ صَغِيرٌ ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ ، وَكَانَ يَخْرُجُ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيَقُولَانِ لَهُ : أَشْرَكْنَا فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ ، فَيَشْرِكُهُمْ ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَبِيعُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ .

(عن عبد الله ابن هشام رضى الله عنه ، وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قبل موته بست سنين فيما ذكره ابن منده (وذهبت به أمه زينب بنت حميد) الصحابة (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في الفتح (فقالت : يا رسول الله بايعه ، فقال : هو صغير ، فمسح رأسه ودعا له) بالبركة (وكان يخرج إلى السوق فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير رضى الله عنهم فيقولان له) أى لابن هشام (أشركنا) أى اجعلنا شريكين لك في الطعام الذى اشتريته (فإن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قد دعا لك بالبركة ، فيشركهم) فى ذلك (فربما أصاب) أى من الربح (الراحلة كما هى) أى بتمامها (فيبعث بها إلى المنزل) والراحلة يحتمل أن يراد بها المحمول من الطعام وأن يراد بها الحامل ، والأول أولى ، لأن سياق الكلام وارد فى الطعام . وقد ذهب المظهرى إلى المجموع حيث قال : يعنى ربما يجد دابة متاع على ظهرها فيشتريها من الربح ببركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله « أشركنا » لكونهما طلبا منه الاشتراك فى الطعام الذى اشتراه ، فأجابهما إلى ذلك وهم من الصحابة ، ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة ، والجمهور على صحة الشركة فى كل ما يملك . وعن المالكية : تكره الشركة فى الطعام ، والراجح عندهم الجواز . كذا فى الفتح .

كتاب الرهن

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَلَكِنْ أَلَدَّرَ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا
كَانَ مَرْهُونًا ، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الرهن) *

في الحضر ، والرهن لغة الثبوت ، ومنه الحالة الراهنة ، أى الثابتة ، وقال الإمام : الاحتباس ، ومنه : « كل نفس بما كسبت رهينة » . وشرعاً جعل عين متمولة وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه . ويطلق أيضاً على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر . قاله القسطلاني . فأما الرهن بضممتين فالجمع ، ويجمع أيضاً على رهان ، ككتب وكتاب . وقيد الحضر للإشارة إلى أن التقيد بالسفر في الآية الكريمة خرج للغالب ، فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر ، وهو قول الجمهور ، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توثقه على الدين لقوله تعالى : « فإن أمن بعضكم بعضاً » فإنه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق ، وإنما قيده بالسفر لأنه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب ، وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري فقالا : لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب ، وبه قال داود وأهل الظاهر . وقال ابن حزم : إن شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وإن تبرع به الراهن جاز . وحمل حديث ارتهان النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعه عند اليهودى على ذلك ، وحديث رهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعه بالمدينة عند يهودى يرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
(الظاهر يركب) أى الظهر المرهون (بنفقته) أى يركب وينفق عليه

(إذا كان مرهوناً ولبن الدر) أى ذات الضرع (يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً) أى يركبه الراهن ويشرب اللبن لأن له رقبته ، أو المراد المرتهن . وهذا الأخير قول أحمد . واحتج له فى المغنى بأن نفقة الحيوان واجبة على المرتهن للمرتهن فيه حق ، وقد أمكنه استيفاء حقه من نماء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه ، فجاز ذلك ، كما يجوز للمرأة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه والنيابة عنه فى الإنفاق عليها . وقد قيل : إن فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجملاً . وأجيب بأنه لا إجمال ، بل المراد المرتهن بقرينة أن انتفاع الراهن بالعين المرهونة لأجل كونه مالكاً ، والمراد هنا الانتفاع فى مقابلة النفقة ، وذلك يختص بالمرتهن كما وقع التصريح بذلك فى الرواية الأخرى . قال فى الفتح : وفى الحديث حجة لمن قال : يجوز للمرتهن من الرهن الانتفاع بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما لمفهوم الحديث ، وأما دعوى الإجمال منه فقد دل منطوقه على إباحة الانتفاع فى مقابلة الإنفاق ، وهذا يختص بالمرتهن ، لأن الحديث وإن كان مجملاً لكن يختص بالمرتهن ، لأن انتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالكاً رقبته لا لكونه منفقاً عليه . وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من المرهون بشيء . وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين : أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه . والثانى تضمينه ذلك بالنفقة . قال ابن عبد البر : هذا عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف فى صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر فى أبواب المظالم : لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه . اهـ . قال فى النيل : ويحجب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بمعارض أرجح منها بعد تعذر الجمع ، وعن حديث ابن عمر بأنه عام ، وحديث الباب خاص فيبنى العام على الخاص ، والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقتضى تأخر الناسخ على وجه يتعذر معه الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الإمكان . اهـ . وقال فى السيل : وقد ورد إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذى يشرب نفقته ، فكانت هذه الرواية معينة للمراد بالحديث وهو أن الفوائد للمرتهن والمؤمن عليه . ومما يؤيد هذا أنه لا معنى لكون الراهن يركب ويشرب فى مقابل

النفقة ، فإن الرهن ملكه فلا ينفق على ملكه بعوض ، ولا يعارض هذا حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لا يغلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه . أخرجه الشافعى والدارقطنى وحسن إسناده والحاكم والبيهقى وابن حبان فى صحيحه وله طرق ، ولكن محل الحجة منه قوله « له غنمه وعليه غرمه » وقد اختلف فى رفع هذه الزيادة ووقفها . وصرح ابن وهب راوى هذه الزيادة بأنها من قول سعيد بن المسيب . وهكذا صرح أبو داود فى المراسيل أنه من كلام سعيد ، فالرجوع إلى الحديث الأول مع صحته هو المتعين ، فتكون الفوائد المنصوص عليها فى الحديث للمرتهن ، ويلحق غيرها من الفوائد بها بالقياس لعدم الفارق والكسب من جملتها ، فلا وجه للفرق بينه وبينها ، فتكون كلها للمرتهن والمؤن عليه من نفقة وغيرها مما تدعو إليه حاجة المرتهن . اهـ . وقال الشافعى : يشبه أن يكون المراد من رهن ذات درّ وظهر لم يمنع الراهن من درّها وظهرها ، فهى مجلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن . اهـ . فيجوز للراهن انتفاع لا ينقص المرهون ، كركوب وسكنى واستخدام ولبس وإنزاء فحل لا ينقصانه . وقال الحنفية ومالك وأحمد فى رواية عنه : ليس للراهن ذلك لأنه ينافى حكم الرهن وهو الحبس الدائم . واحتج الطحاوى فى شرح الآثار بأن هذا الحديث مجمل لم يبين فيه من الذى يشرب اللبن ويركب ، فمن أين جاز لهم أن يجعلوه للراهن دون أن يجعلوه للمرتهن ، إلا أن يقارنه دليل من كتاب أو سنة أو إجماع ، قال : ومع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ : إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها وثنم الذى يشرب وعلى الذى يشرب نفقتها ويركب ، فدل هذا الحديث أن المعنى بالركوب ويشرب اللبن فى الحديث الأول هو المرتهن لا الراهن ، فجعل ذلك له وجعلت النفقة عليه بدلا مما يتعوض منه مما ذكرنا ، وكان هذا عندنا فى الوقت الذى كان الربا مباحاً ، فلما حرم الربا حرمت أشكاله وردّت الأشياء المأخوذة إلى أبدالها المساوية لها ، وحرم بيع اللبن فى الضرع ، فدخل فى ذلك النهى عن النفقة التى يملك بها المنفق لبناً فى الضرع ، وتلك النفقة غير موقوف على مقدارها واللبن أيضاً كذلك ، فارتفع بنسخ الربا أن تجب النفقة على المرتهن بالمنافع التى تجب له عوضاً منها وباللبن الذى يحتلبه ويشربه . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ فى هذا متعذر ، والجمع بين

الأحاديث ممكن ، وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن إسماعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها من تخليطه . وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم ، وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم . وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون ، فيباح حينئذ للمرتن الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته ولإبقاء المالية فيه ، وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن ، بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وهي من جملة مسألة الظفر ، وقيل : إن الحكمة في العدول عن اللبن إلى الدرّ للإشارة إلى أن المرتن إذا حلب جاز له ، لأن الدرّ ينتج من العين ، بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مثلاً ورهنه ، فإنه لا يجوز للمرتن أن يأخذ منه شيئاً أصلاً ، كذا قال (وعلى الذى يركب) الظهر (ويشرب) لبن الدارة (النفقة) عليهما كائناً من كان . هذا ظاهر الحديث . وفيه حجة لمن قال : يجوز للمرتن من الرهن الانتفاع بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما لمفهوم الحديث . قاله الحافظ في الفتح . وقال القاضى الشوكانى فى المختصر وشرحه : يجوز رهن ما يملكه الراهن فى دين عليه ، والظهر يركب واللبن يشرب بنفقة المرهون . وما قالوا إن الحديث ورد على خلاف القياس ، فيجيب بأن القياس فاسد الاعتبار مبنى على شفا جرف هار لا يصح الاحتجاج به ، لأن العام لا يرد به الخاص بل يبنى عليه . انتهى . وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى : أخذ أحمد وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب وقال فى أعلام الموقعين : وهذا الحكم من أحسن الأحكام وأعدلها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر ، ثم أطال فى تخريج القياس على وفق حديث الباب إلى ما لا يسعه المقام . ومن مسائل هذا الباب أنه لا يغلق الرهن بما فيه لحديث أبى هريرة عند الشافعى والدارقطني وحسنه والحاكم والبيهقى وابن حبان فى صحيحه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يغلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه » : قال الحافظ فى بلوغ المرام : رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبى داود وغيره إرساله . انتهى .

الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه) أورده البخارى فى باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ، أى فى أصل الرهن ونحوه ، فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، وأراد البخارى الحمل على عمومه ، خلافاً لمن قال : إن القول فى الرهن قول المرتهن ما لم يتجاوز قدر الرهن ، إذ هو كالشاهد للمرتهن . قال ابن التين : جنح البخارى إلى أن الرهن لا يكون شاهداً . قال العلماء : والحكمة فى ذلك أن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر ، فكلف الحجة القوية وهى البينة ، وهى لا تجلب لنفسها نفعاً ولا تدفع عنها ضرراً ، فيقوى بهذا ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوى ، لأن الأصل فراغ ذمته ، فاكتفى فيه بحجة ضعيفة وهى اليمين ، لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك فى غاية الحكمة . نعم قد تجعل اليمين فى جانب المدعى فى مواضع تستثنى لدليل كأيمان القسامة ودعوى القيمة فى المتلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط فى كتب الفقه . ومذهب الشافعية فى مسألة الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا بينة ، لأن الأصل عدم رهن ما ادعاه المرتهن ، فإن قال الراهن : لم تكن الأشجار موجودة عند العقد بل أحدثتها ، فإن لم يتصور حدوثها بعده فهو كاذب وطولب بحجوب الدعوى ، فإن أصر على إنكار وجودها عند العقد جعل ناكلاً وحلف المرتهن ، وإن لم يصبر عليه واعترف بوجودها وأنكر رهنها قبلنا منه إنكاره لجواز صدقه فى نفي الرهن وإن كان قد بان كذبه فى الدعوى الأولى وهى نفي الوجود ، وأما إذا تصور حدوثها بعد العقد ، فإن لم يمكن وجودها عنده صدق بلا يمين ، وإن أمكن وجودها

وعدمه عنده فالقول قوله بيمينه لما مرّ ، فإن حلف فهي كالأشجار الحادثة بعد الرهن في القلع وسائر الأحكام ، وقد مرّ بيانها هذا إن كان رهن تبرع ، فإن اختلفا في رهن مشروط في بيع بأن اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق تحالفا كسائر صور البيع إذا اختلف فيها . نعم إن اتفقا على اشتراط فيه واختلفا في أصله فلا تحالف لأنهما لم يختلفا في كيفية البيع ، بل يصدق الراهن والمرتهن الفسخ إن لم يرهن . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الشهادات وتفسير آل عمران ، ومسلم والترمذى وابن ماجه في الأحكام ، وأبو داود والنسائي في القضايا .

كتاب في العتق وفضله

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب في العتق وفضله) *

والعتق بكسر المهملة بمعنى الإعتاق وهو إزالة الملك عن الآدمي ، قال الأزهري : هو مشتق من قولهم : عتق الفرس إذا سبق ، وعتق الفرج إذا طار ، لأن الرقيق يخلص بالعتق ويذهب حيث شاء .
(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : أيما رجل) وأي كلمة شرط دخلت عليها ما . وفي لفظ : أيما مسلم (أعتق امرأة مسلماً استنقذ الله تعالى) أي خلاص الله (بكل عضو منه عضواً منه من النار) زاد في كفارات الأيمان : حتى فرجه بفرجه ، وخص الفرج لأنه محل أكبر الكبائر بعد الشرك . وللنسائي من حديث كعب بن مرة : « وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار عظيمين منهما بعظم ، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار » إسناده صحيح . ومثله للترمذي من حديث أبي أمامة . وللطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات . وفي الحديث فضل العتق ، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى ، خلافاً لمن فضل عتق الأنثى محتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر ، ومقابله في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ، ولأن في عتق الذكر من المعاني العامة ما ليس في الأنثى ، كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكر دون الإناث . قال الخطابي : ويستحب عند بعض العلماء أن لا يكون

العبد المعتق ناقص العضو بالعمور أو الشلل ونحوهما ، بل يكون سليماً ليكون معتقه قد نال الموعود في عتق أعضائه كلها من النار بإعتاقه إياه من الرق في الدنيا : وقال : وربما كان نقصان الأعضاء زيادة في الثمن كالخصي إذا صلح لما لا يصلح له غيره من حفظ الحريم وغيره . انتهى . ففيه إشارة إلى أنه يغتفر النقص المجبور بالمنفعة ، وما قاله في مقام المنع . وقد استنكره النووي وغيره ، وقال : لا شك أن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة ، لكن الكامل أولى . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون لكفارة أن تكون مؤمنة ، لأن الكفارة منقذة من النار ، فينبغي أن لا يقع إلا بمنقذة من النار . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في كفارات الأيمان ، ومسلم في العتق ، وكذا النسائي والترمذي .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : إِيْمَانُ بِاللَّهِ ، وَجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ ، قُلْتُ : فَأَيُّ
 الرِّقَابِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : أَغْلَاهَا ثَمَنًا ، وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا ، قُلْتُ :
 فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ ، قَالَ : تُعِينُ صَانِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقَ ، قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ
 أَفْعَلْ ؟ قَالَ : تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ .

(عن أبي ذر رضى الله عنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم : أى العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد فى سبيله) قرنهما لأن
 الجهاد كان إذ ذاك أفضل الأعمال (قلت : فأى الرقاب أفضل ؟) أى للعتق
 (قال : أغلاها) بالمعجمة ، وروى بالمهملة (ثمنًا) ولمسلم عن هشام : أكثرها
 ثمنًا وهو يبين المراد . قال النووى : محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة
 واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة
 يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين فائتنتان أفضل . قال : وهذا
 بخلاف الأضحية ، فإن الواحدة السميينة أفضل ، لأن المطلوب هنا فك الرقبة
 وهناك طيب اللحم . انتهى . قال فى الفتح : والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص ، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف
 ما يحصل من النفع بعتق أكثر عدداً منه ، ورب محتاج إلى كثرة اللحم ليفرقه
 على المحاويج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم ، والضابط أن
 أيهما كان أكثر نفعاً كان أفضل ، سواء قل أو كثر . واحتج به مالك فى أن عتق
 الرقبة الكافرة إذا كانت أغلى ثمنًا أفضل من المسلمة . وخالفه أصبغ وغيره ،
 وقال : المراد بقوله « أغلاها ثمنًا » من المسلمين . وقد تقدم تقييده بذلك
 فى الحديث الأول (وأنفسها عند أهلها) أى أكثرها رغبة عند مالكيها لمحبتهم
 فيها ، لأن عتق مثل ذلك لا يقع إلا خالصاً (قلت : فإن لم أفعل) أى إن
 لم أفعل على العتق . وللدارقطنى فى الغرائب : فإن لم أستطع (قال : تعين
 صانعاً) من الصنعة ، أو ضائعاً بالضاد من الضياع ، أى تعين ذا ضياع من فقر

أو عيال أو حال قصر عن القيام بها . وأطال القسطلاني في تصحيح الروايات بالمعجمة والمهملة ، وما قيل فيهما جداً فراجع (أو تصنع لأخرق) وهو من لا يحسن صنعة ولا يهتدى إليها (قال : فإن لم أفعل ؟ قال : تدع الناس من الشر) أى تكف عنهم شرك ، فيه دليل على أن الكف عن الشيء داخل في فعل الإنسان وكسبه حتى يؤجر عليه ويعاقب ، غير أن الثواب لا يحصل مع الكف إلا مع النية والقصد لأمع الغفلة والذهول . قاله القرطبي (فإنها صدقة تصدق بها على نفسك) وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد الإيمان ، والأجوبة اختلفت باختلاف أحوال السائلين . وفيه حسن المراجعة في السؤال ، وصبر المفتي ، والحلم على التلميذ ورفقه به . وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما عن أبي ذر حديثاً طويلاً فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها ، يشتمل على فوائد كثيرة ، منها سؤاله : أى المؤمنين أكمل ، وأى المسلمين أسلم ، وأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل . وفيه ذكر الأنبياء وعددهم وما أنزل عليهم ، وآداب كثيرة من أوامر ونواه وغير ذلك . قال ابن المنير : وفي الحديث إشارة إلى أن إعانة الصانع أفضل من إعانة الضائع ، لأن غير الصانع مظنة الإعانة ، فكل أحد يعينه غالباً ، بخلاف الصانع فإنه لشهرته بصنعتة يغفل عن إعانتته ، فهو من جنس الصدقة على المستور . انتهى . وهذا الحديث من أعلى حديث وقع عند البخاري ، وهو في حكم الثلاثيات ، وأخرجه مسلم في الإيمان ، والنسائي في العتق والجهاد ، وابن ماجه في الأحكام .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من أعتق شركاء له في عبد) أى نصيباً سواء كان قليلاً أو كثيراً ، والشرك فى الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو المشترك ، ولا بد من إضمار أى جزء مشترك ، لأن المشترك فى الحقيقة الجملة (فكان له) أى للذى أعتق (مال يبلغ) أى شئ يبلغ (ثمن العبد) أى قيمة بقيته (قوم العبد قيمة عدل) بأن لا يزداد من قيمته ولا ينقص . ولمسلم والنسائى : لا وكس ولا شطط . والوكس : النقص ، والشطط : الجور (فأعطى شركاءه حصصهم) أى قيمة حصصهم ، أى إن كان له شريك ، فإن كان أعطاه جميع الباقي ، وهذا لاخلاف فيه ، فلو كان مشتركاً بين ثلاثة فأعتق أحدهم حصته وهى الثلث ، والثانى حصته وهى السدس ، فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص الجمهور على الثانى . وعند المالكية والحنابلة خلاف كالخلاف فى الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك (وعتق عليه) العبد (وإلا) بأن لم يكن موسراً (فقد عتق منه ما عتق) أى حصته . وظاهر الحديث العموم فى كل رقيق ، لكن يستثنى الجانى والمرهون ، ففيه خلاف ، والأصح فى الرهن والجنابة منع السراية لأن فيها إبطال حق المرتهن والمجنى عليه . الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى فى العتق .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسَّوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورها) أى ما حدثت به أنفسها ، وهو ما يخطر بالبال . والوسوسة : الصوت الخفي ، ومنه وسواس الحلى لأصواتها ، وقيل ما يظهر في القلب من الخواطر إن كانت تدعو إلى الرذائل والمعاصي تسمى وسوسة ، فإن كانت تدعو إلى الخصال المرضية والطاعات تسمى إلهاماً ، ولا تكون الوسوسة إلا مع التردد والتزلزل من غير أن يطمئن إليه أو يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالجوارح (أو تكلم) في القوليّات باللسان على وفق ذلك . ومطابقة الحديث للترجمة من قوله : « ماوسوست » لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن ، فكذلك المخطيء والناسي لا توطن لها .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا أَقْبَلَ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ وَمَعَهُ غُلَامُهُ ضَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، فَأَقْبَلَ بَعْدَ ذَاكَ . وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ ، فَقَالَ : أَمَّا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ حُرٌّ ، قَالَ فَهُوَ حِينَ يَقُولُ :

يَا لَيْلَةَ مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتْ

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أنه لما أقبل يريد الإسلام) وكان مقدمه فيما قاله الفلاس عام خيبر ، وكان فى المحرم سنة سبع ، وكان إسلامه بين الحديبية وخيبر (ومعه غلامه) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (ضل) أى تاه (كل واحد منهما من صاحبه) فذهب إلى ناحية (فأقبل) أى الغلام (بعد ذلك وأبو هريرة جالس مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : يا أبا هريرة هذا غلامك قد أتاك : فقال : أما) أى حقاً (إنى أشهدك أنه حر ، قال : فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه إلى المدينة :

(* يا ليلية من طولها وعنائها *)

أى تعبها ومشقتها (على أنها من دارة الكفر) أى الحرب (نجت) وهذا من بحر الطويل ، وفيه الخرم وهذا الشعر لأبى هريرة أو لغلامه أو لأبى مرثد الغنوى ، تمثل به أبو هريرة ، وفيه التألم من النصب والسفر .

الحديث السادس

عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ وَأَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ ، قَالَ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ .

(عن حكيم بن حزام رضى الله عنه أنه أعتق في الجاهلية) وهو مشرك (مائة رقبة وحمل على مائة بعير ، فلما أسلم حمل على مائة بعير وأعتق مائة رقبة) في الحج لما روى أنه حج في الإسلام ومعه مائة بدنة جللها بالحبرة ، ووقف بمائة عبد وفي أعناقهم أطواق الفضة ، فنحر وأعتق الجميع (قال) أى حكيم (فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقلت : يا رسول الله ، وذكر الحديث) أى باقيه وهو : أرأيت أى أخبرنى أشياء كنت أصنعها في الجاهلية ، كنت أتحنث بها ، يعنى أتبرر ، أى أطلب بها البر والإحسان إلى الناس والتقرب إلى الله تعالى . قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أسلمت على ما سلف لك من خير (وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به صحة التقرب في حال الكفر ، بل إذا أسلم ينتفع بذلك الخير الذى فعله ، أو أنك بفعل ذلك اكتسبت طباعاً جميلة فانتفعت بتلك الطباع في الإسلام ، وتكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير أو أنك ببركة فعل الخير هديت إلى الإسلام ، لأن المبادئ عنوان الغايات .

الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَقَتَلَ
مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ ، وَأَصَابَ يَوْمئِذٍ جَوِيرِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أغار على بني المصطلق) بطن من خزاعة (وهم غارون) جمع غار ، أى
غافلون ، أى أخذهم على غرة (وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم) أى
الطائفة الباغية (وسبى ذراريهم) وفى هذا جواز الإغارة على الكفار الذين
بلغتهم الدعوة من غير إنذار بالإغارة ، لكن الصحيح استحباب الإنذار . وبه
قال الشافعى والليث وابن المنذر والجمهور ، وقال مالك : يجب الإنذار
مطلقاً . وفيه جواز استرقاق العرب ، لأن بني المصطلق عرب من
خزاعة . وهذا قول الشافعى فى الجديد ، وبه قال مالك وجمهور أصحابه
وأبو حنيفة ، وقال جماعة من العلماء : لا يسترقون لشرفهم ، وهو قول الشافعى
فى القديم ، والأول أرجح (وأصاب يومئذ جويرية) بنت الحارث بن أبى
ضرار ، وكان أبوها سيد قومه ، وقيل : وقعت فى سهم ثابت بن قيس
وكاتبته نفسها ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابتها وتزوجها ،
فأرسل الناس ما فى أيديهم من السبايا المصطلقية ببركة مصاهرة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ، فلا تعلم امرأة أكثر بركة على قومها منها (رضى الله عنها) .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا زِلْتُ أَحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ مُنْذُ ثَلَاثٍ ، سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِيهِمْ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَالِ ، قَالَ : وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا وَكَانَتْ سَبِيَّةً مِنْهُمْ عَائِشَةُ ، فَقَالَ : أَعْتَقِيهَا ، فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ما زلت أحب بني تميم (بن مرة ابن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر (منذ ثلاث) أي ثلاث خصال (سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فيهم) أي في بني تميم (سمعته يقول : هم أشد أمتي على الدجال) وعند مسلم : هم أشد الناس قتلا في الملاحم ، فيكون المراد بالملاحم أكثرها وهو قتال الدجال أو ذكر الدجال ليدخل غيره بطريق الأولى (قال : وجاءت صدقاتهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذه صدقات قومنا) لاجتماع نسبهم بنسبة الشريف في إلياس بن مضر (وكانت سبية منهم عند عائشة) وعند الإسماعيلي : وكانت على عائشة نسمة من بني إسماعيل . قال في الفتح : لم أقف على اسمها . وعند أبي عوانة من رواية الشعبي : وكان على عائشة محرر . وبين الطبراني في الأوسط من رواية الشعبي المراد بالذي كان عليها وأنه كان نذراً ، وعنده في الكبير أنها قالت : يا نبي الله إني نذرت عتيقاً من ولد إسماعيل ، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اصبري حتى يجيء في بني العنبر غداً ، فجاء في بني العنبر ، فقال لها : خذي منهم أربعة ، فأخذت منهم رويحاً وزيباً وزخياً وسمرة ، فسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رعوهم وبرك عليهم قال في الفتح : والذي تعين لعتق عائشة من هؤلاء الأربعة ، أما رويح وأما زخي ، ففي سنن أبي داود من حديث الزبيب ما يرشد إلى ذلك . انتهى . (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعتقها) أي النسمة (فإنها من ولد إسماعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتملكهم كسائر فرق العجم ، إلا أن

عتقهم أفضل ، لكن قال ابن المنير : تملك العرب لا بد عندي فيه من تفصيل وتخصيص للشرفاء ، فلو كان العربي مثلاً من ولد فاطمة رضى الله عنها ، فلو فرضنا أن حسيناً أو حسينياً تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده . قال : وإذا أفاد كون المسي من ولد إسماعيل يقتضى استحباب إعتاقه فالذى بالثابة التى فرضناها يقتضى وجوب حريته حتماً . قال فى الفتح : وفى الحديث أيضاً فضيلة ظاهرة لبني تميم ، كان فيهم فى الجاهلية وصدر الإسلام جماعة من الأشراف والرؤساء . وفيه الإخبار عما سيأتى من الأحوال الكائنة فى آخر الزمان . وفيه الرد على من نسب جميع اليمن إلى بنى إسماعيل لتفرقة صلى الله عليه وآله وسلم بين خولان وهم من اليمن وبين بنى العنبر وهم من مضر ، والمشهور فى خولان أنهم من ولد كهلان بن سبأ . وقال ابن الكلبي : خولان من قضاة . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفضائل عن زهير .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ : أَطْعِمُ رَبَّكَ ، وَضِيءُ رَبِّكَ ، أَسْقِي رَبَّكَ ، وَلَيَقُلَّ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ : عَبْدِي ، أَمَتِي ، وَلَكِنْ فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يقل أحدكم) لمملوك غيره (أطعم ربك) أمر من الإطعام (وضيئ ربك) أمر من وضأه يوضئه (اسق ربك) أمر من سقاه يسقيه ، وسبب النهي عن ذلك أن حقيقة الربوبية لله تعالى ، لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء ، ولا يوجد هذا حقيقة إلا له تعالى . قال الخطابي : سبب المنع أن الإنسان مريب متعبد بإخلاص التوحيد لله تعالى وترك الإشراك معه ، فكره له المضاهاة بالاسم لئلا يدخل في معنى الشرك ، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد ، وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند الإضافة كقوله : رب الدار والثوب ، ورب النوع . وأما قوله تعالى : « اذكرني عند ربك » فإنه ورد لبيان الجواز والنهي للأدب والتنزيه دون التحريم ، أو النهي عن الإكثار من ذلك واتخاذ هذه اللفظة عادة ، ولم ينه عن إطلاقها في نادر من الأحوال . وهذا اختاره القاضي عياض . وتخصيص الإطعام وما بعده بالذكر لغلبة استعمالها في المخاطبات ، ويدخل في النهي أن يقول السيد ذلك عن نفسه ، فإنه قد يقول لعبده « اسق ربك » فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه ، بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الأجنبي ذلك عن السيد . قال في مصابيح الجامع : ساق البخاري في الباب قوله تعالى : « والصالحين من عبادكم وإمائكم » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « قوموا إلى سيدكم » تنبيهاً على أن النهي إنما جاء متوجهاً على جانب السيد ، إذ هو في مظنة الاستطالة ، وأن قول الغير : هذا عبد زيد ، وهذه أمة خالد ، جائز لأنه يقوله إخباراً وتعريفاً ، وليس في مظنة الاستطالة والآية والحديث مما يؤيد هذا الفرق . وفي الحكايات المأثورة : أن سائلاً وقف

ببعض الأحياء فقال : من سيد هذا الحى ؟ فقال رجل : أنا . فقال : لو كنت سيدهم لم تقله . وقال النووى : المراد بالنهى من استعماله على جهة التعظيم لا من أراد التعريف . انتهى . ومجمله كما قال فى الفتح : إذا لم يحصل التعريف بدون ذلك استعمالاً للأدب فى اللفظ كما دل عليه الحديث .

(وليقل سيدى ومولائى) وإنما فرق بين السيد والرب ، لأن الرب من أسماء الله تعالى اتفاقاً . واختلف فى السيد ، هل هو من أسماء الله تعالى ، ولم يأت فى القرآن أنه من أسماء الله تعالى . نعم روى البخارى فى الأدب المفرد وأبو داود والنسائى وأحمد من حديث عبد الله بن الشخير عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : السيد الله ، فإن قلنا إنه ليس من أسماء الله فالفرق واضح ، إذ لا التباس ، وإن قلنا إنه من أسماء الله تعالى فليس فى الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك ، وأما من حيث اللغة فالسيد من السؤدد وهو التقدم ، يقال : ساد قومه إذا تقدم عليهم ، ولا شك فى تقدم السيد على غلامه ، فلما حصل الاقتراق جاز الإطلاق . وأما المولى فقال النووى : يقع على ستة عشر معنى منها : الناصر والولى والمالك . وحينئذ فلا بأس أن يقول مولائى أيضاً ، لكن يعارضه حديث مسلم والنسائى من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة فى هذا الحديث : لا يقل أحدكم مولائى فإن مولاكم الله . وأجيب بأن مسلماً قد بين الاختلاف فى ذلك على الأعمش ، وأن منهم من ذكر هذه الزيادة ، ومنهم من حذفها . قال عياض : وحذفها أصح . وقال القرطبى : روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكوراً فيها ، فظهر أن اللفظ الأول أرجح ، وإنما صرنا للترجيح للتعارض بينهما ، والجمع متعذر ، والعلم بالتاريخ مفقود ، فلم يبق إلا الترجيح . وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره أن يخاطب أحداً بلفظ السيد أو كتابته . قال فى الفتح : ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير تقي ، فعند أبى داود والبخارى فى الأدب المفرد من حديث بريدة مرفوعاً : لا تقولوا للمنافق سيد ... الحديث . ونحوه عند الحاكم (ولا يقل أحدكم عبدى أمتى) لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ، ولأن فيها تعظيماً لا يليق بالخلق . وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم العلة فى ذلك حيث قال فى هذا الحديث عند مسلم والنسائى فى عمل اليوم والليلة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة : لا يقولنَّ

أحدكم عبدى فإن كلكم عبيد الله وكل نسائكم إماء الله . وعند أبى داود والنسائى فى عمل اليوم واليلة أيضاً من طريق محمد بن سيرين عن أبى هريرة : فإنكم المملوكون والرب الله . فنهى عن التطاول فى اللفظ ، كما نهى عن التطاول فى الفعل (وليقل فتاى وفتاى وغلامى) لأنها ليست دالة على الملك كدلالة عبدى ، فأرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما يؤدى إلى المعنى مع السلامة من التعاضم ، مع أنها تطلق على الحر والمملوك ، لكن إضافته تدل على الاختصاص ، قال الله تعالى : « وإذ قال موسى لفتهاه » . وهذا النهى للتنزيه دون التحريم كما مر . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأدب .

الحديث العاشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ فَإِنَّهُ وَلِيَّ عِلَاجِهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه) وعند مسلم : فليقلعه معه فليأكل . وعند أحمد والترمذى : فليجلسه معه فإن لم يجلسه معه . ولا بن ماجه : فليدعه فليأكل معه فإن لم يفعل (فليناوله) من الطعام (لقمة أو لقمتين) شك من الراوى ، ورواه الترمذى بلفظ لقمة فقط . وفى رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا (أو أكلة أو أكلتين) يعنى لقمة أو لقمتين (فإنه) أى الخادم (ولى علاجه) أى الطعام عند تحصيل آلاته وتحمل مشقة حره ودخانه عند الطبخ وتعلقت به نفسه وشم رائحته . واختلف فى حكم الأمر بالإجلاس ، فقال الشافعى : إنه أفضل ، فإن لم يفعل فليس بواجب ، أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يناوله ، وقد يكون أمره اختياراً غير ختم . ورجح الرافعى الاحتمال الأخير ، وحمل الأول على الوجوب ، ومعناه أن الإجلاس لا يتعين ، لكن إن فعله كان أفضل ولا تتعين المناولة ، ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه ، والثانى أن الأمر للندب مطلقاً . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأطعمة .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه) ولفظ مسلم : فليقت بدل فليجتنب ، وقاتل بمعنى قتل . فالمفاعلة ليست على ظاهرها . ويؤيده حديث مسلم بلفظ : إذا ضرب . ومثله للنسائى وأبى داود . وفى الأدب المفرد : إذا ضرب أحدكم خادمه . ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول مايقع عند دفع الصائل مثلاً ، فينتهى دافعه عن القصد بالضرب إلى وجهه ، ويدخل فى النهى كل من ضرب فى حد أو تعزيز أو تأديب . وفى حديث أبى بكره وغيره عند أبى داود وغيره فى قصة التى زنت فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجمها وقال : ارجوها واتقوا الوجه . وإذا كان ذلك فى حق من تعين هلاكه فن دونه أولى . وقد وقع فى مسلم تعليل اتقاء الوجه . وفى حديث أبى هريرة من طريق أبى أيوب : فإن الله خلق آدم على صورته . والأكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه . ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها . وقيل يعود على آدم ، أى على صفته ، فأمر بالاجتناب لإكراماً لآدم ، لمشابهته لصورة المضروب ومراعاة لحق الأبوة . وظاهر النهى التحريم . ويؤيده حديث سويد بن مقرن عند مسلم : أنه رأى رجلاً لطم غلامه فقال : أم علمت أن الصورة محرمة . قال النووى : قال العلماء : إنما نهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف مجمع المحاسن ، وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه فيخشى من ضربه أن تبطل أو تشوه كلها أو بعضها ، والشين فيها فاحش لبروزها وظهورها . بل لايسلم إذا ضرب غالباً من شين . اهـ . وهذا التعليل حسن ، ولكن الذى تقدم من رواية مسلم أولى . وقال القرطبى : أعاد بعضهم الضمير على الله ، متمسكاً بما ورد فى بعض طرقه أن الله خلق آدم على صورة الرحمن ،

قال : كأن من رواه رواه بالمعنى متمسكاً بما توهمه فغلط في ذلك . وقد أنكر المازرى ومن تبعه صحة هذه الزيادة . ثم قال : وعلى تقدير صحتها فتحمل على ما يليق بالبارى سبحانه وتعالى . قال الحافظ : قلت : وهذه الزيادة أخرجها ابن أبى عاصم في السنة والطبرانى من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات ، وأخرجها أيضاً ابن أبى عاصم من طريق أبى يونس عن أبى هريرة بلفظ يرد التأويل ولفظه : من قاتل فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن . فتعين إجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه ، أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله . وقال المازرى : غلط ابن قتيبة فأجرى الحديث على ظاهره . وقال : صورة كالصور . اهـ . وقال حرب للكرمانى في كتاب السنة : سمعت إسحق بن راهويه يقول : صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن . وقال إسحق الكوسج : سمعت أحمد يقول : هو حديث صحيح . وقال الطبرانى في كتاب السنة : حدثنا عبد الله بن أحمد قال : قال رجل لأبى : إن رجلاً قال : خلق الله آدم على صورته ، أى صورة الرجل ، فقال : كذب ، هذا قول الجهمية . اهـ . وعند البخارى في الأدب وأحمد عن أبى هريرة مرفوعاً : لا تقولنّ قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له .

كتاب في المكاتب

الحديث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا ، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : أَرْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ ، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا ، وَقَالُوا : إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ ، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لَنَا ، قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرُطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَإِنْ أَشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ ، شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب في المكاتب) *

أَيُّ الرقيق الذي يكتابه مولاه على مال يؤديه إليه ، فإذا أداه أعتق ، فإن عجز ردُّ إلى الرق ، وبكسر التاء : السيد الذي تقع منه المكاتب ، والكتابة عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر ، وهي خارجة عن قواعد المعاملات عند من يقول : إن العبد لا يملك لدورانها بين السيد ورقيقه ، ولأنها بيع ماله بماله ، وكانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها الشارع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . وقال الروياني : إنها إسلامية لم تكن في الجاهلية . والأول هو الصحيح . وأول من كوتب في الإسلام بريرة ، ومن الرجال سلمان ، وهي لازمة من جهة السيد ، إلا إن عجز العبد ، وجائزة له على الراجح . وأول من كوتب بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أبو أمية مولى

عمر ثم سيرين مولى أنس . قال في الفتح : واختلف في تعريف الكتابة ، وأحسنه تعليق عتق بصفة معلومة على جهة مخصوصة .

(عن عائشة رضی الله عنها أن بريرة) وكانت تخدم عائشة قبل أن تشتريها ، فلما كاتبها أهلها (جاءت) إليها (تستعينها في) مال (كاتبها ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً) وعليها خمسة أواق نجمت في خمس سنين كما في رواية أخرى عند البخاري (قالت لها عائشة : ارجعي إلى أهلك) ساداتك (فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت) ظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا أدت جميع مال الكتابة ، وليس ذلك مراداً ، وكيف تطلب ولاء من أعتقه غيرها ، وقد أزال هذا الإشكال ما في رواية أبي أسامة عن هشام حيث قال بعد قوله : إن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت ، فتبين أن غرضها أن تشتريها شراء صحيحاً ثم تعتقها ، إذ العتق فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بريرة لأهلها فأبوا) أي فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (وقالوا : إن شئت) عائشة (أن تحتسب) الأجر (عليك) عند الله (فلتفعل ويكون ولاؤك لنا) لا لها (فذكرت) بريرة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي الشروط : فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا عليها ، فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ، فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فاعتقني فإنما الولاء لمن أعتق) ، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عليه) وآله (وسلم فقال : ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) قال ابن خزيمة : أي ليس في حكم الله جوازها أو وجوبها ، إلا إن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب باطل ، لأنه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ، ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو نجومه ونحو ذلك فلا تبطل ، فالشروط المشروعة صحيحة وغيرها باطل (من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله) عز وجل (فليس له ، وإن شرط) وفي لفظ : وإن اشترط (مائة مرة) توكيد ، لأن العموم في قوله « من اشترط » دال على بطلان جميع الشروط المذكورة ، فلا حاجة إلى تقييدها بالمائة ، فلو زادت

عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليه الصيغة (شرط الله أحق وأوثق) ليس
أفعل تفضيل فيهما على بابه ، فالمراد أن شرط الله هو الحق والقوى وما سواه
واه . قال القرطبي : قوله « ليس في كتاب الله » أى ليس مشروعاً فيه
تأصيلاً ولا تفصيلاً ، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يوجد تفصيله في كتاب
الله كالوضوء ، ومنها ما يوجد تأصيله دون تفصيله كالصلاة ، ومنها ما أصل
أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع وكذلك القياس الصحيح ،
فكل ما يقيس من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تعالى
تأصيلاً . وقوله « ولو كان مائة شرط » خرج مخرج التكرير ، يعنى أن الشروط
الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ، ويستفاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة
كذا في فتح الباري .

كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَخْفِرْنَ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَيْنِ شَاةٍ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) *

والهبة بالكسر : مصدر من وهب يهب ، ومعناها في اللغة إيصال الشيء للغير بما ينفعه ، مالا كان أو غير مال ، وهي في الشرع : تملك بلا عوض في الحياة ، وهي شاملة للهدية والصدقة ، فأما الهدية فهي تملك ما يبعث غالباً بلا عوض إلى المهدي إليه إكراماً له ، فلا رجوع فيها إذا كانت لأجنبي ، فإن كانت من الأب لولده فله الرجوع فيها بشرط بقاء الموهوب في سلطنة المتهب ، ومنها الهدى المنقول إلى الحرم ، ولا يقع اسم الهدية على العقار لامتناع نقله ، فلا يقال : أهدي له داراً ولا أرضاً ، بل على المنقول كالثياب والعبيد ، وأما الصدقة فهي تملك ما يعطى بلا عوض للمحتاج لثواب الآخرة ، وأما الهبة فهي تملك بلا عوض خال عما ذكر في الصدقة والهدية بإيجاب وقبول لفظاً بأن يقول نحو : وهبت لك هذا ، فيقول : قبلت . كذا في القسطلاني . قال الشوكاني في السيل : الهبة هو أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس ، فإذا وقع هذا القدر فهو الهبة الشرعية ، ولا يشترط في ذلك إيجاب ولا قبول ولا مجلس ، بل إن قبله الموهوب له ورضى بمصيره إليه ولو بعد مدة مهما كان الواهب باقياً على ذلك العزم فهو هبة صحيحة ، وليس في الشرع ما يبدل على وجود ألفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ، ومن زعم أن في الشريعة ما يبدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان . اهـ . ولا يشترطان في الهدية على الصحيح ، بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذاك ، وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس ،

فلو حلف لا يهب له فتصدق عليه أو أهدي له حنث ، والاسم عند الإطلاق ينصرف إلى الأخير ، واستعمل البخارى المعنى الأعم فإنه أدخل فيها الهدايا .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : يانساء المسلمات) وفى لفظ : المؤمنات . وقد رواه الطبرانى من حديث عائشة بلفظ : يانساء المؤمنين (لا تحقرن جارة) هدية مهداة (لجارتها ولو) أنها تهدي (فرسن شاة) عظم قليل اللحم ، وهو للبعير موضع الحافر من الفرس ، ويطلق على الشاة مجازاً ، وأشار بذلك إلى المبالغة فى إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن ، لأنه لم تجر العادة بإهدائه ، أى لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله ، بل ينبغى أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلا فهو خير من العدم ، وإذا تواصل القليل صار كثيراً . وفى حديث عائشة المذكور : يانساء المؤمنين تهادوا ولو فرسن شاة . فإنه يثبت المودة ويذهب الضغائن . وحديث الباب أخرجه مسلم أيضاً والترمذى من طريق أبى معشر عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة ولم يقل عن أبيه . وزاد فى أوله : تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر ... الحديث . وقال غريب . وأبو معشر فيه ضعف . ويحتمل أن يكون النهى إنما وقع للمهدى إليها وأنها لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلا . قال فى الفتح : وخمله على الأعم من ذلك أولى ، وفيه استجلاب المودة وإسقاط التكلف .

الحديث الثاني

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ : يَا ابْنَ أُخْتِي إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهِلَالِ ثُمَّ الْهِلَالِ ثُمَّ الْهِلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارٌ ، فَقُلْتُ : يَا خَالَهَ مَا كَانَ يَعْيشُكُمْ ؟ قَالَتْ : الْأَسْوَدَانِ : التَّمْرُ وَالْمَاءُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَلْبَانِهَا فَيَسْقِينَا .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لعروة) بن الزبير (يا ابن أختي) وأُم عروة هي أسماء بنت أبي بكر (إن كنا لننظر إلى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلثة أهلة) نكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال في أول الشهر الأول ، ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ، ثم رؤيته في أول الشهر الثالث ، فالمدة ستون يوماً ، والمرئي ثلاثة أهلة (وما أُوقِدَتْ في أبيات رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نار) وفي رواية أخرى عند البخارى في الرقاق بلفظ : كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً ولا منافاة بينها وبين رواية الباب . وعند ابن ماجه عنها بلفظ : لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما نرى في بيت من بيوته الدخان ... الحديث . قال عروة (فقلت) لعائشة رضى الله عنها (ياخاله ما كان يعيشكم من أعاشه الله عيشة . قال الحافظ ابن حجر : وفي بعض النسخ : ما كان يغنيكم بسكون الغين المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتية ، وهو بمعنى ما يعيشكم . وما تعقب به العيني ليس في محله (قالت : الأسودان) أى كان يعيشنا (التمر والماء) من باب التغليب كالعمرين والقمرين ، وإلا فالماء لا لون له ، ولذلك قالوا : الأبيضان اللبن والماء ، وإنما أُطلقت على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة (إلا أنه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم جيران من الأنصار) سعد بن عباد وعبدة الله بن عمرو بن حرام وأبو أيوب خالد بن زيد وسعد بن زرارة وغيرهم (كانت لهم منائح) جمع منيحة ، أى غنم فيها لبن

(وكانوا يمنحون) أى يعطون (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ألبانهم فيسقيناً) وهذا موضع الترجمة ، وفي الهدية معنى الهبة . وفي هذا الحديث ما كان للصحابة من التقليل من أمر الدنيا في أول الأمر . وفيه فضل الزهد وإيثار الواجد للمعتمد والاشتراك فيما في الأيدي . وفيه جواز ذكر المرء وما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه ، تذكيراً بنعمه ، وليتمأسى به غيره ، وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، ورواته كلهم مدنيون ، ورواية الراوى عن حالته وثلاثة من التابعين على نسق واحد ، وأخرجه أيضاً مسلم .

السؤال الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لو دعيت إلى ذراع (وهو الساعد ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب أكله لأنه مبادئ الشاة وأبعد عن الأذى) (أو كراع) بضم الكاف ، ما دون الركبة من الساق (لأجبت) الداعى (ولو أهدى إلى ذراع أو كراع لقبلت) وهذا يدل على جواز القليل من الهدية وأنه لا يرد ، والهدية في معنى الهبة لما فيه من التألف ، وخصهما بالذكر للجمع بين الحقيق والخطير .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا فَأَذْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَرَكِهَا أَوْ فَخِذَيْهَا فَقَبِلَهُ ، وَفِي رَوَايَةٍ : وَأَكَلَ مِنْهُ .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال : أنفجنا) أى أثرنا ونفرنا (أرنباً) من موضعه (بمر الظهران) وهو على مثال ثنية ظهر من العلم المضاف والمضاف إليه : موضع قريب من مكة على خمسة أميال إلى جهة المدينة ، وقيل : هو واد ، وتقول العامة : بطن مر وبينهما ستة عشر ميلاً ، وبه جزم البكرى . والأرنب واحد الأرناب اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى (فسعى القوم) نحوه ليصطادوه (فلغبوا) بفتح الغين ، وفي لفظ : فتعبوا ، وهو معنى لغبوا ، أى أعيوا . قال أنس (فأذركها) أى الأرنب (فأخذتها فأتيت بها أبا طلحة) زوج أم أنس واسمها أم سليم (فذبحها وبعث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوركها) مافوق الفخذ (أو فخذها) الشك من الراوى (فقبله) أى قبل المبعوث إليه (وفي رواية : وأكل منه) وفيه جواز قبول هدية الصيد . وهذا الحديث أخرجه البخارى ، ومسلم في الذبائح ، وأبو داود في الأطعمة ، والترمذى والنسائى وابن ماجه في الصيد .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَهْدَتْ أُمُّ حُفَيْدٍ خَالَתُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقِطًا وَسَمْنًا وَأَضْبًا ، فَأَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَقِطِ وَالسَّمْنِ وَتَرَكَ الْأَضْبَ تَقْدُرًا ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَأُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أهدت أم حفيد مصغراً واسمها هزيلة ، تصغير هزلة ، وهي أخت أم المؤمنين ميمونة (خالة ابن عباس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بفتح الهمزة وكسر القاف : لبناً مجففاً (وسمناً وأضباً) بتشديد الباء ، جمع ضب : دويبة لا تشرب الماء وتعيش سبعة سنة فصاعداً ، ويقال إنها تبول في كل أربعين يوماً قطرة ولا يسقط لها سن (فأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم من الأقط والسمن وترك الضب تقدرًا) أى لأجل الكراهة (قال ابن عباس : فأكل) أى الضب (على مائدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال الشافعي : هذا الحديث موافق لحديث ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع عن أكل الضب لأنه عافه لا لأنه حرمه ، فأكل الضب حلال . اهـ . قال في الفتح : استدلال ابن عباس صحيح من جهة التقرير ، أى تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ومطابقة الحديث للترجمة من قوله « فأكل من الأقط والسمن » لأن أكله دليل على قبول الهدية . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأطعمة والاعتصام ، ومسلم في الذبائح ، وأبو داود في الأطعمة ، والنسائي في الصيد .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ ؟ فَإِنْ قِيلَ صَدَقَةٌ ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُّوا وَلَمْ يَأْكُلْ ، وَإِنْ قِيلَ هَدِيَّةٌ ضَرَبَ بِيَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلَ مَعَهُمْ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى بطعام) زاد أحمد وابن حبان : من غير أهله (سأل عنه : أهدية أم صدقة ؟ فإن قيل صدقة ، قال لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل) لأنها حرام عليه (وإن قيل هدية ضرب بيده) أى شرع فى الأكل مسرعاً (صلى الله عليه وآله وسلم فأكل معهم) وأكله معهم يدل على قبول الهدية . ويؤخذ منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين . وفى قصة شاة أم عطية قال : إنها — أى الشاة — قد بلغت محلها ، أى صارت حلالا بانتقالها من الصدقة إلى الهدية . ويؤيده الحديث الآتى بعد ذلك .

الحديث السابع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَحْمٍ فَقِيلَ : تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ ، فَقَالَ : هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلحم) فسأل عنه (فقيل : تصدق) به (على بريرة ، قال : هو لها صدقة ولنا هدية) أى حيث أهدته بريرة لنا ، لأن الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالبيع وغيره كتصرف سائر الملاك فى أملاكهم . وأخرج هذا الحديث أيضاً فى الزهد ، ومسلم فى الزكاة ، وأبو داود والنسائى .

الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّ حَزْبَيْنِ ، فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسَوْدَةُ ، وَالْحِزْبُ الْآخَرُ فِيهِ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَامُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةً يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَرَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعَثَ صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ ، فَقُلْنَ لَهَا : كُلِّمِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمُ النَّاسَ ، فَيَقُولُ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً فَلْيُهْدِهَا إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ نِسَائِهِ ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ لَهَا ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا ، فَسَأَلْنَهَا ، قَالَتْ : مَا قَالَ لِي شَيْئًا ، فَقُلْنَ لَهَا : فَكَلِّمِيهِ ، قَالَتْ : فَكَلَّمْتُهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا ، فَسَأَلْنَهَا ، فَقَالَتْ : مَا قَالَ لِي شَيْئًا ، فَقُلْنَ لَهَا : كُلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكَ ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ ، فَقَالَ لَهَا : لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ ، قَالَتْ فَقُلْتُ ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدُنَكَ اللَّهُ الْعَدْلَ ، فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَلَّمَتْهُ ، فَقَالَ : يَا بُنَيَّةُ أَلَا تُحِبِّينِ مَا أُحِبُّ ؟ فَقَالَتْ : بَلَى ، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرَتْهُنَّ ، فَقُلْنَ : ارْجِعِي إِلَيْهِ ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ ، فَأَرْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ ، فَأَتَتْهُ فَأَغْلَظَتْ وَقَالَتْ : إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدُنَكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي قُحَافَةَ ، فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا حَتَّى تَنَاولَتْ عَائِشَةَ وَهِيَ قَاعِدَةٌ ، فَسَبَّتَهَا حَتَّى

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ ، قَالَ : فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَتَتْهَا ، قَالَتْ : فَتَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَائِشَةَ ، وَقَالَ : إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنَّ حزبين) أى طائفتين (فحزب فيه عائشة) بنت أبي بكر (وحفصة) بنت عمر (وصفية) بنت حيي (وسودة) بنت زمعة (والحزب الآخر أم سلمة) بنت أبي أمية (وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زينب بنت جحش وميمونة بنت الحارث وأم حبيبة بنت أبي سفيان وجويرية بنت الحارث (وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة ، فإذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرها حتى إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت عائشة) يوم نوبتها (بعث صاحب الهدية إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم في بيت عائشة فكلَّم حزب أم سلمة ، فقلن لها : كلّمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم يكلم الناس فيقول : من أراد أن يهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هدية فليهدده) أى الشيء المهدى إليه (حيث كان) صلى الله عليه وآله وسلم (من نسائه) أى من بيوت نسائه (فكلّمته أم سلمة بما قلن) لها (فلم يقل لها) صلى الله عليه وآله وسلم (شيئاً ، فسألنها) عما أجابها (فقالت) أم سلمة (ما قال لى شيئاً ، فقلن لها : فكلّميه ، قالت) أى عائشة (فكلّمته) أى أم سلمة (حين دار إليها) أى يوم نوبتها (أيضاً فلم يقل لها شيئاً ، فسألتها ، فقالت : ما قال لى شيئاً ، فقلن لها : كلّميه حتى يكلمك ، فدار إليها ، فكلّمته ، فقال لها : لا تؤذيني فى عائشة) لفظة « فى » هنا للتعليل كقوله تعالى : « فذلكن الذى لمتننى فيه » (فإن الوحى لم يأتنى وأنا فى ثوب امرأة إلا عائشة ، قالت) أى أم سلمة (فقلت : أتوب إلى الله من أذاك يارسول الله ، ثم إنهن) أى أمهات المؤمنين الذين هم حزب أم سلمة (دعون) أى طلبن (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم ، فأرسلت) أى فاطمة (إلى رسول الله صلى

الله عليه) وآله (وسلم) وهو عند عائشة (تقول) له صلى الله عليه وآله وسلم (إن نساءك ينشدنك الله) أى يسألنك بالله ، وفى لفظ يناشدنك الله (العدل فى بنت أبى بكر) عائشة . قال فى الفتح : أى التسوية بينهن فى كل شىء من المحبة وغيرها . وقال الكرماني : فى محبة القلب فقط ، لأنه كان يسوى بينهن فى الأفعال المقدورة . وقد اتفق على أنه لا يلزمه التسوية فى المحبة لأنها ليست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضى الله عنها فى ذلك . وعند ابن سعد من مرسل على بن الحسين : أن التى خاطبت فاطمة بذلك منهن زينب بنت جحش ، وأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم سألها : أرسلتك زينب ؟ قالت : زينب وغيرها . قال : أهى التى وليت ذلك ؟ قالت : نعم (فقال : يا بنية ألا تحبين ما أحب ؟ قالت : بلى) زاد مسلم : قال فأجبنى هذه أى عائشة (فرجعت) فاطمة (إليهن فأخبرتهن) الذى قاله (فقلن : ارجعى إليه ، فأبت) فاطمة (أن ترجع) إليه (فأرسلن زينب بنت جحش ، فأتته) صلى الله عليه وآله وسلم (فأغلظت) فى كلامها (وقالت : إن نساءك ينشدنك الله العدل فى بنت ابن أبى قحافة) هو والد أبى بكر الصديق واسمه عثمان رضى الله عنهما (فرفعت) زينب (صوتها حتى تناولت عائشة) أى منها (وهى قاعدة ، فسبها) أى سبت زينب عائشة رضى الله عنهما (حتى إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينظر إلى عائشة هل تكلم ، قال : فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتها ، قالت : فنظر النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى عائشة وقال : إنها بنت أبى بكر) أى أنها شريفة عاقلة عارفة كأبيها ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار إلى أن أبا بكر كان عالماً بمناقب مضر ومثاليها ولا يستغرب من بنته تاتى ذلك عنه .

* ومن يشابه أباه فما ظلم *

والولد سر أبيه . قال المهلب : فى الحديث أنه لا حرج على الرجل فى إثارة بعض نسائه بالتحف والطرف من المآكل . واعترضه ابن المنير . بأنه لا دلالة فى الحديث على ذلك وإنما الناس كانوا يفعلون ذلك ، والزواج وإن كان مخاطباً بالعدل بين نسائه فالمهلون الأجانب ليس أحدهم مخاطباً بذلك ، فلهذا لم يتقدم صلى الله عليه وآله وسلم إلى الناس بشىء فى ذلك ، وأيضاً فليس من مكارم الأخلاق أن يتعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض

لطلب الهدية ، ولا يقال إنه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى يقبل الهدية فيملكها فيلزم التخصيص من قبله ، لأننا نقول : المهدي لأجل عائشة كأنه ملك الهدية بشرط تخصيص عائشة ، والتمليك يتبع فيه تحجير المالك ، مع أن الذى يظهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشركهن في ذلك ، وإنما وقعت المنافسة لكون العطية تصل إليهن من بيت عائشة ، ولا يلزم في ذلك تسوية . قال فى الفتح : وفى الحديث منقبة ظاهرة لعائشة . وفيه قصد الناس بالهدايا أوقات المسرة ومواضعها ليزيد ذلك فى سرور المهدي إليه . وفيه تنافس الضرائر وتغايرهن على الرجل ، وأن الرجل يسعه السكوت إذا تقاولن ، ولا يميل مع بعض على بعض . وفيه جواز التشكى والترسل فى ذلك ، وما كان عليه أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مهابته والحياء منه حتى راسلنه بأعز الناس عنده فاطمة . وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن إلى الحق والوقوف عنده . وفيه إيدال زينب بنت جحش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكونها كانت بنت عمته ، كانت أمها أميمة بنت عبد المطلب . قال الداودى : وفيه عذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزينب . قال ابن التين : ولا أدرى من أين أخذه ؟ قلت : كأنه أخذه من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطلب العدل مع علمها بأنه أعدل الناس ، لكن غلبت عليها الغيرة ، فلم يؤاخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإطلاق ذلك ، وإنما خص زينب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام حاملة رسالة خاصة ، بخلاف زينب فإنها شريكتهن فى ذلك بل رأسهن ، لأنها هى التى ترلت إرسال فاطمة أولاً ثم سارت بنفسها . واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه . اهـ . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون . وفيه رواية الأخ عن أخيه والابن عن أبيه .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرُدُّ
الطَّيِّبَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم لا يرد الطيب) لأنه ملازم لمناجاة الملائكة ، ولذا كان لا يأكل
الثوم ونحوه . كذا قاله ابن بطال . ومفهومه أنه من خصائصه وليس كذلك .
وقد اقتدى به أنس في ذلك ، والحكمة فيه ما جاء في حديث أبي هريرة بإسناد
صحيح عند أبي داود والنسائي مرفوعاً : من عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه
خفيف الحمل طيب الرائحة . وعند الترمذى بإسناد حسن من حديث ابن عمر
مرفوعاً : ثلاثة لا ترد : الوسائد والدهن واللبن . قال الترمذى : يعنى بالدهن
الطيب . وحديث الباب أخرجه أيضاً فى اللباس ، والترمذى فى الاستئذان
وقال حسن صحيح ، والنسائي فى الوليمة والزينة .

الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها) أى يعطى الذى يهدى له بدلها . واستدل به بعض المالكية على وجوب الثواب على الهدية إذا أطلق الواهب ، وكان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى . ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، ومن حيث المعنى أن الذى يهدى قصد أن يعطى أكثر مما أهدى فلا أقل أن يعوض بنظير هديته . وبه قال الشافعى فى القديم . وقال فى الجديد كالحنفية : الهبة للثواب باطلة لا تتعقد لأنها بيع بضمن مجهول ، ولأن موضوع الهبة التبرع ، فلو أبطلناه لكان فى معنى المعاوضة . وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة ، فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة . وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تقتض الثواب أصلاً لكانت بمعنى الصدقة ، وليس كذلك ، فإن الأغلب من حال الذى يهدى أن يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيراً . كذا فى الفتح . وعبرة القسطلانى : ومذهب الشافعية لا يجب بمطلق الهبة والهدية ، إذ لا يقتضيه اللفظ ولا العادة ، ولو وقع ذلك من الأدنى إلى الأعلى كما فى إعارته له إلحاقاً للأعيان بالمنافع ، فإن أنابه المتب على ذلك فهبة مبتدأة ، وإذا قيدها المتعاقدان بثواب معلوم لا مجهول صح العقد بيعاً نظراً للمعنى فإنه معاوضة مال بمال معلوم كالبيع بخلاف ما إذا قيدها بمجهول لا يصح لتعذر بيعاً وهبة . نعم المكافأة على الهدية والهبة مستحبة اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الحادى عشر

عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً ، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَآتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا ؟ قَالَ : لَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ ، قَالَ : فَارْجِعْ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ .

(عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : أعطاني أبى) بشير بن سعد ابن ثعلبة الأنصارى الخزرجى (عطية) وكانت العطية غلاماً سألت أم النعمان أباه أن يعطيه إياه من ماله . كما فى مسلم (فقالت عمرة) بفتح المهملة وسكون الميم (بنت رواحة) الأنصارية أم النعمان لأبيه (لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنك أعطيته ذلك على سبيل الهبة ، وغرضها بذلك تثبيت العطية (فأتى) بشير (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) فقال : إني أعطيت ابني (النعمان) من عمرة بنت رواحة عطية ، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله (على ذلك) قال (صلى الله عليه وآله وسلم) أعطيت سائر ولدك مثل هذا (الذى أعطيته النعمان) قال : لا (وعند ابن حبان والطبرانى عن الشعبي : لا أشهد على جور . وتمسك به أحمد فى وجوب العدل فى عطية الأولاد ، وأن تفضيل أحدهم حرام وظلم . وأجيب بأن الجور هو الميل عن الاعتدال ، والمكروه أيضاً جور . وقد زاد مسلم : أشهد على هذا غيرى . وهو إذن بالإشهاد على ذلك . وحيث فامتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من الشهادة على وجه التنزه . واستضعف هذا ابن دقيق العيد بأن الصيغة وإن كان ظاهرها الإذن بهذا إلا أنها مشعرة بالتنفير الشديد عن ذلك الفعل ، حيث امتنع صلى الله عليه وآله وسلم من مباشرة هذه الشهادة ، معللاً بأنها جور ، فتخرج الصيغة عن ظاهر الإذن بهذه القرائن . وقد استعملوا مثل هذا اللفظ فى مقصود التنفير .

قلت : ظاهر الحديث وجوب التسوية في عطية الأولاد . وبه صرح البخارى حيث قال : إذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجوز له ذلك حتى يعدل بينهم ويعطى الآخرين مثله ولا يشهد عليه . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : أعدلوا بين أولادكم في العطية . اهـ . وهو مذهب طاوس والثوري وأحمد وإسحاق . وقال به بعض المالكية ، والأحاديث دالة على وجوب التسوية ، وأن التفضيل باطل جور يجب على فاعله استرجاعه . وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة فقط ، وأجابوا عن الأحاديث بما لا ينبغي الالتفات إليه . كذا في الدرارى للشوكاني . وقال في السيل : والحاصل أنه ليس في المقام ما يدفع ما ذكرناه من الروايات الدالة على تحريم التخصيص وأنه باطل مردود غير حق . اهـ . وهو الحق الراجح . وخملوا الأمر على الندب والنهي على التنزيه ، فيكره عندهم للوالد وإن علا أن يهب لأحد ولديه أكثر من الآخر ولو ذكراً لثلاث يفضى ذلك إلى العقوق ، وفارق الإرث بأن الوارث راض بما فرض الله له بخلاف هذا ، وبأن الذكر والأنثى إنما يختلفان في الميراث بالعصوبة ، أما بالرحم المجردة فهما سواء كالإخوة والأخوات من الأم ، والهبة للأولاد أمر بها صلة للرحم . نعم إن تفاوتوا حاجة . قال ابن الرفعة : فليس من التفضيل والتخصيص المحذور السابق ، وإذا ارتكب التفضيل المكروه فالأولى أن يعطى الآخرين ما يحصل به العدل ، ولو رجع جاز ، بل حكى في البحر استحبابه . قال الإسئوى : ويتجه أن يكون محل جوازه أو استحبابه في الزائد . وعن أحمد : تصح التسوية ويجب أن يرجع . وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب ، كأن يحتاج الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي . وقال أبو يوسف : تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار (قال : فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم . قال : فرجع) بشير من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي أعطاها للنعمان . واستدل به على أن للأب أن يرجع فيما وهب لابنه وكذلك الأم . وهو قول أكثر الفقهاء ، إلا أن المالكية فرقوا بين الأب والأم ، فقالوا : للأب أن يرجع إن كان الأب حياً دون ما إذا مات ، وقيلوا رجوع الأب بما إذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح . وبذلك قال إسحاق . وقال الشافعى : للأب الرجوع مطلقاً . وقال أحمد : لا يحل للواهب أن يرجع في هبته مطلقاً . وقال الكوفيون : إذا كان الموهوب صغيراً لم يكن للأب الرجوع

وكذا إن كان كبيراً وقبضها ، قالوا : وإن كان الهبة لزوج من زوجة أو بالعكس أو لذى رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك . ووافقهم إسحاق في ذى الرحم ، وقال : للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج . والاحتجاج لكل ذلك يطول . وحجة الجمهور في استثناء الأب أن الولد وماله لأبيه فليس في الحقيقة رجوع ، وعلى تقدير كونه رجوعاً فربما اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك . وفي الحديث أيضاً النذب إلى التألف بين الإخوة وترك ما يوقع بينهم الشحنة ويورث العقوق للآباء ، وأن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا يحتاج إلى قبض وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض . وقيل : إن كانت الهبة ذهباً أو فضة فلا بد من عزلها وإفرادها . وفيه كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح ، وأن الإشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب . وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك . وفيه أن للإمام الأعظم أن يتحمل الشهادة ويظهر فائدتها ، إما ليحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه أو يؤديها عند بعض نوابه . وفيه مشروعية استفصال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستفصال لقوله : ألك ولد غيره ؟ فلما قال : نعم ، قال : أفكلهم أعطيت مثله ؟ فلما قال : لا ، قال : لا أشهد . فيفهم منه أنه لو قال نعم لشهد . وفيه تسمية الهبة صدقة ، وأن للأُم كلاماً ، والمبادرة إلى قبول قول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله تعالى في كل حال . وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع ، لأن عمرة لورضيت بما وهبه زوجها لولده لما رجع فيه ، فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه . وتعقبه في المصاييح بأن إبطالها ارتفع به جور وقع في القضية ، فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء . وقال المهلب : فيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروباً عن بعض الورثة . اهـ .

الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقْبِئُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : العائد) زوجاً أو غيره (في هيبته كالكلب يقبئ ثم يعود في قيئه) زاد أبو داود قال : ولا نعلم القىء إلا حراماً . واحتج به الشافعي وأحمد على أنه ليس للواهب أن يرجع فيما وهبه إلا الذي ينحله الأب لابنه . وعند مالك : له أن يرجع في الأجنبي الذي قصد منه الثواب ولم يثبه . وبه قال أحمد في رواية . وقال أبو حنيفة : للواهب الرجوع في هيبته من الأجنبي ما دامت قائمة ولم يعوض منها . وأجاب عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العائد في هيبته كالعائد في قيئه ، فالتشبيه من حيث أنه ظاهر القبح مروءة وخلقاً لا شرعاً ، والكلب غير متعبد بالحرام والحلال ، فيكون العائد في هيبته عائداً في أمر قدر كالقدر الذي يعود فيه الكلب ، فلا يثبت بذلك منع الرجوع في الهبة ، ولكنه يوصف بالقبح . قال في السيل : ولا يخفى أن هذا الحديث الذي أخرجه البخاري المشتمل على هذا التشبيه المفيد للتكرية للرجوع بأبلغ مايكرهه الإنسان وأعظم ما تنفر عنه نفوس بني آدم ، يدل أبلغ دلالة على عدم جواز الرجوع فيها . ومما يدل على عدم الجواز ما أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما رفعاه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده . والحلال ضد الحرام كما في كتب اللغة . فالرجوع عن الهبة حرام إلا هبة الوالد لولده ، فإن الشرع قد سوغ له الرجوع كما في الحديث . ويؤيده حديث عائشة عند أحمد وأهل السنن : ولد الرجل من أطيّب كسبه ، فكلوا من أموالهم هنيئاً . وصححه ابن حبان وأبو زرعة . ويؤيده أيضاً ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن أباي

يريد أن يحتاج مالى ، فقال : أنت ومالك لوالدك ، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً . وأخرجه أيضاً ابن ماجه وابن الجارود . ويؤيده أيضاً ما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر أن رجلاً قال : يا رسول الله إن لى مالا ووالداً وإن أبى يريد أن يحتاج مالى ، فقال : أنت ومالك لأبيك . قال ابن القطان : إسناده صحيح . وقال المنذرى : رجاله ثقات . وفى الباب أحاديث . قال ابن حجر فى الفتح : وإلى القول بتحريم الرجوع فى الهبة بعد أن تقبض ذهب الجمهور إلا هبة الوالد لولده . قال الطبرى : يخص من عموم الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والداً والموهوب له ولده ، والهبة التى لم تقبض والتى ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الإخبار باستثناء كل ذلك . ا هـ .

الحديث الثالث عشر

عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ : أَشْهَرْتُ بِأَرْسُولِ اللَّهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي ، قَالَ : أَوْ فَعَلْتِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخَوَالَكَ ، كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ .

(عن ميمونة بنت الحارث) أم المؤمنين الهلالية (رضى الله عنها أنها أعتقت وليدة) أى أمة ، وللنساءى : أنها كانت لها جارية سوداء . قال فى الفتح : لم أقف على اسمها (ولم تستأذن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما كان يومها الذى يدور عليها فيه قالت : أشعرت) أى أعلمت (يارسول الله أنى أعتقت وليدتى ؟ قال : أو فعلت) أى العتق (قالت : نعم) فعلته (قال : أما إنك لو أعطيتها) أى الوليدة (أخوالك) من بنى هلال . قال العيني : وفى رواية : أخواتك بالتاء بدل اللام . قال عياض : ولعله أصح من رواية أخوالك بدليل رواية مالك فى الموطأ : فلو أعطيتها أختيك . ولا تعارض . فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كله (كان) إعطاؤك لهم (أعظم لأجرك) من عتقها ، ومفهومة أن الهبة لذوى الرحم أفضل من العتق ، كما قاله ابن بطال . وليس ذلك على إطلاقه ، بل يختلف باختلاف الأحوال . وقد وقع فى رواية النساءى بيان وجه الأفضلية فى إعطاء الأخوال وهو احتياجهم إلى من يخدمهم ولفظه : أفلا فديت بها بنت أختك من رعاية الغنم . على أنه ليس فى الحديث نص على أن صلة الرحم أفضل من العتق ، لأنها واقعة عين . وحمل الترجمة أنها أعتقت قبل أن تستأمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وكانت رشيدة فلم يستترك ذلك عليها ، بل أرشدها إلى ما هو الأولى ، فلو كان لا ينفذ لها تصرف فى مالها لأبطله . قاله فى الفتح . وفى هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسق واحد ، ونصف رجاله الأول مصريون والآخر مدنيون ، وأخرجه مسلم فى الزكاة ، والنسائى فى العتق .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا ، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، فأيتن (أى أى امرأة منهن) خرج سهمها (الذى باسمها) خرج) صلى الله عليه وآله وسلم (بها معه) فى صحبته (وكان يقسم لكل امرأة منهن يومها وليلتها ، غير أن سودة بنت زمعة) أم المؤمنين (وهبت يومها وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونها (تبتغى) تطلب (بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وموضوع الترجمة قوله « وهبت يومها وليلتها لعائشة » إذ لو قلنا إن الهبة كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تقع المطابقة . قاله الكرماني . وقال ابن بطلال : إن هذا الحديث ليس من هذا الباب ، لأن للسفينة أن تهب يومها لضررتها ، وإنما السفه فى إفساد المال خاصة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الشهادات ، وأبو داود فى النكاح ، والنسائي فى عشرة النساء .

الحديث الخامس عشر

عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئًا ، فَقَالَ مَخْرَمَةُ : يَا بُنَيَّ أَنْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ : ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي ، قَالَ : فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا ، فَقَالَ : خَبَانَا هَذَا لَكَ ، قَالَ : فَنَظَرَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : رَضِيَ مَخْرَمَةُ .

(عن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما أنه قال : قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقبية) جمع قباء : جنس من الثياب ضيقة من لباس العجم معروف (ولم يعط مخرمة منها) أى من الأقبية (شيئاً) أى فى حال تلك القسمة (فقال مخرمة) للمسور (يابنى انطلق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية حاتم فى الشهادات : عسى أن يعطينا منها شيئاً . قال المسور (فانطلقت معه فقال : ادخل فادعه) صلى الله عليه وآله وسلم (لى) زاد فى رواية : فأعظمت ذلك . فقال : يابنى إنه ليس بجبار (قال : فدعوته له فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (إليه وعليه قباء منها) أى من الأقبية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (خباناً هذا) القباء (لك ، قال) المسور (فنظر إليه) أى إلى القباء مخرمة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضى مخرمة) أى هل رضى . ويحتمل كما قال ابن التين أن يكون من قول مخرمة . ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن نقل المتاع إلى الموهوب له قبض . واختلف هل من شرط صحة الهبة القبض أم لا ، فالجمهور وهو قول الشافعى الجديب والكوفيون أنها لا تملك إلا بالقبض لقول أبى بكر الصديق لعائشة رضى الله عنهما فى مرضه فيما نحلها فى صحته من عشرين وسقاً : وددت أنك حزته أو قبضته وإنما هو اليوم مال الوارث ، ولأنه عقد إرفاق كالقرض فلا يملك إلا بالقبض . وفى القديم : تصح بنفس العقد ، وهو مشهور مذهب المالكية ، وقالوا : تبطل إن لم يقبضها الموهوب له حتى وهبها الواهب لغيره وقبضها

الثاني . وهو قول أشهب ومحمد . وعن ابن القاسم مثله . وهو قول الغير في المدونة . ولابن القاسم : إنها للأول . قال محمد : وليس بشيء والحائز أولى . وقال المرداوى من الحنابلة : وتصح بعقد وتملك به أيضاً ولو بمعاطاة بفعل فتجهيز بنته بجهاز إلى الزوج تملك ، وهو كبيع في تراخي قبوله وتقديمه وغيرهما ، وتلزم بقبض كبيع بإذن واهب إلا ما كان في يد منتهبه فيلزم بعقد ولا يحتاج إلى مضي مدة يتأق قبضه فيها . وعن أحمد : يلزم في غير مكمل وموزون ومعدود ومنذروع بمجرد الهبة ، ولا يصح قبض إلا بإذن واهب . اهـ . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في اللباس والشهادات والخمس والأدب ، ومسلم في الزكاة ، وأبو داود في اللباس ، والترمذي في الاستئذان .

الحديث السادس عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ بِنْتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا ، وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْرًا مَوْشِيًّا ، فَقَالَ لِي : مَا لِي وَلِلدُّنْيَا ، فَأَتَاهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا ، فَقَالَتْ : لِيَأْمُرَنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ ، قَالَ : تُرْسِلِي بِهِ إِلَى فُلَانٍ أَهْلَ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيت فاطمة بنته رضي الله عنها فلم يدخل عليها) وعند أبي داود وابن حبان ، قال : وقلمًا كان يدخل إلا بإذنها (وجاء عليٌّ) زوجها فرآها مهتمة (فذكرت له ذلك) الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم دخوله عليها (فذكره) عليٌّ (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية : فقال : يا رسول الله اشتد عليا ، إنك جئت فلم تدخل عليها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنى رأيت على بابها سترًا موشياً) بفتح الميم وسكون الواو وكسر المعجمة وبعدها تحتية ، أى مخططاً بألوان شتى (فقال : ما لى والدنيا ، فأتاها عليٌّ) رضى الله عنه (فذكر ذلك) الذى قاله صلى الله عليه وآله وسلم (لها ، فقالت : ليأمرنى فيه) أى فى الستر (بما شاء ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغه قولها هذا (ترسل به) أى بالستر الموشى (إلى فلان أهل بيت بهم حاجة) وليس ستر الباب حراماً ، لكنه صلى الله عليه وآله وسلم كره لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات . قال الكرماني : أو لأن فيه صوراً ونقوشاً . واستدل به البخارى على جواز هدية ما يكره لبسه . وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى اللباس .

الحديث السابع عشر

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةً سِيرَاءَ فَلَبِسْتُهَا ، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي .

(عن عليّ) بن أبي طالب (رضي الله عنه قال : أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة سیراء) بكسر السين وفتح الياء . قال الخليل : ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع المدسوى سیراء وحولاء وهو الماء الذي يخرج على رأس الولد ، وعنباء لغة في العنب . وقوله « حلة » بالتنوين . وقال عياض : ضبطناه على الإضافة . قال النووي : إنه قول المحققين ومتقني العربية وإنه من إضافة الشيء لصفته ، كما قالوا : ثوب خز . قال مالك : والسیراء هو الوشي من الحرير . وقال الأصمعي : ثياب فيها خطوط من حرير أو قز ، وإنما قيل لها سیراء لتسير الخطوط فيها ، وقيل : الحرير الصافي ، وقيل : نوع من البرد يخالطه حرير (فلبستها فرأيت الغضب في وجهه) زاد مسلم : فقال : إني لم أبعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشقها خيراً بين النساء (فشققتها بين نسائي) أي قطعها ففرقتها ، عليهنّ خمرًا ، جمع خمار : ماتغطي به المرأة رأسها ، والمراد بقوله « نسائي » ما فسرته في رواية أبي صالح حيث قال « بين الفواطم » قال ابن قتيبة : المراد بها فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة عليّ ، ولا أعرف الثالثة . وذكر أبو منصور الأزهري أنها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب . وزاد عياض : فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وهي بنت شيبه بن ربيعة ، وقيل : بنت عتبة بن ربيعة ، وقيل : بنت الوليد بن عتبة . وموضع الترجمة قوله « فرأيت الغضب في وجهه » فإنه دال على أنه كره لبسها مع كونه أهداها له ، وهذه الحلة كان أهداها له صلى الله عليه وآله وسلم أكيدر دومة كما في مسلم . والحديث أخرجه أيضاً في النفقات واللباس ، ومسلم في اللباس ، والنسائي في الزينة .

الحديث الثامن عشر

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ ، فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ ، فَعُجِنَ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَغْنَمٍ يَسُوقُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً ، أَوْ قَالَ : أَمْ هِبَةً ، قَالَ : لَا بَلْ بَيْعٌ ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصْنَعَتْ ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يُشَوَّى ، وَأَيُّمُ اللَّهِ مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ إِلَّا وَقَدْ حَزَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ حَزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا ، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ لَهُ ، فَجَعَلَ مِنْهَا قَصْعَتَيْنِ ، فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا ، فَفَضَلَتِ الْقَصْعَتَانِ فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

(عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين ومائة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هل مع أحد منكم طعام ، فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فعجن ، ثم جاء رجل مشرك) قال في الفتح : لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع (مشعان) بضم الميم (طويل) زاد المستمل : جداً فوق الطول ، ويحتمل أن يكون تفسيراً للمشعان . وقال القزاز : المشعان : الجاني الثائر الرأس . وقال غيره : طويل شعر الرأس جداً ، البعيد العهد بالدهن ، الشعث . وقال القاضي : ثائر الرأس متفرقه (بغنم يسوقها ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) له (بيعاً) أى أتبيع بيعاً أو أتدفعها بائعاً (أم عطية ، أو قال أم هبة) والشك من الراوى (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (بيع) أى مبيع ، وأطلق عليه بيعاً باعتبار ما يؤول إليه (فاشترى) صلى الله عليه وآله وسلم (منه) أى من المشرك (شاة) أى من الغنم شاة (فصنعت)

أى ذبحت (وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسواد البطن) منها وهو كبدها أو كل ما فى بطنها من كبد وغيرها لكن الأول أبلغ فى المعجزة (أن يشوى ، وإيم الله ما فى الثلاثين والمائة) الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (إلا وقد حز النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى قطع (له جزء) بضم الحاء ، أى قطعة (من سواد بطنها ، إن كان شاهداً أعطاها إياه) قال فى الفتح : أى أعطاه إياها ، فهو من القلب . وقال العيني : أى أعطى الحزة الشاهد ، أى الحاضر ، ولا حاجة إلى دعوى القلب ، بل العبارتان سواء فى الاستعمال (وإن كان غائباً خبأ له) منها (فجعل منها) أى من الشاة (قصعتين فأكلوا أجمعون) فيكون فيه معجزة أخرى لكونهما وسعتا أيدي القوم كلهم ، أو المراد أنهم أكلوا منهما فى الجملة أعم من الاجتماع والافتراق (وشبعنا ، ففضلت القصعتان ، فحملناه) أى الطعام الذى فضل (على البعير أو كما قال) شك من الراوى . وفى هذا الحديث معجزة تكثير سواد البطن حتى وسع هذا العدد ، وتكثير الصاع ولحم الشاة حتى أشبعهم أجمعين وفضلت منهم فضلة حملوها لعدم حاجة إليها . أورده البخارى فى باب جواز قبول الهدية من المشركين ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم سأله : هل يبيع أو يهدى . وفيه فساد قول من حمل رد الهدية على الوثنى دون الكتابى ، لأن هذا الأعرابى كان وثنياً . وفيه المواساة عند الضرورة ، وظهور البركة فى الاجتماع على الطعام . قال فى الفتح : ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن . وقد ورد تكثير الطعام فى الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة ، ومحل الإشارة إليها علامات النبوة . اهـ .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قُلْتُ : إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، أَفَأَصِلُ أُمِّي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، صِلِي أُمَّكِ .

(عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق رضى الله عنهما قالت : قدمت على أمي (اسمها قتيلة مصغراً بنت عبد العزى بن سعد . زاد في الأدب : مع ابنها واسمه كما ذكره الزبير : الحارث بن مدركة . قال في الفتح : ولم أر له ذكراً في الصحابة ، فكأنه مات مشركاً ، وفي رواية أخرى : قدمت في الهدنة وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، بهدايا زبيب وسمن وقرظ ، فأبت أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتها (وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) أي في زمنه (فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ، قلت : إن أمي قدمت وهي راغبة) في شيء تأخذه أو عن ديني أو في القرب مني ومجاورتي والتودد إلى ، لأنها ابتدأت أسماء بالهدية ورغبت منها في المكافأة لا الإسلام ، لأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على إسلامها ، ولو حمل قوله « راغبة » أي في الإسلام ، لم يستلزم إسلامها ، فلذا لم يصب من ذكرها في الصحابة . وأما قول الزركشي : وروى راعمه بالميم ، أي كارهة للإسلام ، ساخطة له ، فيوهم أنه رواية في البخاري ، وليس كذلك ، بل هي رواية عند أبي داود والإسماعيلي (أفأصل أمي ؟ قال : نعم صلى أملك) زاد في الأدب : فأنزل الله فيها : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين » . وعن السدي : أنها نزلت في ناس من المشركين : قلت : ولا منافاة بينهما ، فإن السبب خاص واللفظ عام ، فيتناول كل من كان في معنى والده أسماء . وقيل : نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا ، والأول أولى . وقال الخطابي : فيه أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة . ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلماً . وفيه موادة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة ، والسفر في زيارة القريب ، وتحري أسماء في أمر دينها ، وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضى الله عنهم .

الحديث العشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَ مَرْوَانَ ابْنَ صُهَيْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى صُهَيْبًا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً ، فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه شهد عند مروان لبني صهيب)
بضم الصاد وفتح الهاء ابن سنان الرومى ، لأن الروم سبوه صغيراً ، وبنوه هم حمزة وحبيب وسعد وصالح وصيني وعباد وعثمان ومحمد (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى صهيباً بيتين وحجرة) وهى التى ادعى بها (فقضى مروان بشهادته لهم) أى بشهادة ابن عمر وحده . قال ابن بطال : قضى لهم بشهادته ويمينهم . وتعقب بأنه لم يذكر ذلك فى الحديث ، بل عبر عن الخبر بالشهادة ، والخبر يؤكد بالقسم كثيراً وإن كان السامع غير منكر ، ولو كانت شهادة حقيقية لاحتاج إلى شاهد آخر ، ولا يخفى ما فى هذا فليتأمل . والقاعدة المستمرة تنفى الحكم بشهادة الواحدة ، فلا بد من اثنين أو شاهد ويمين ، فالحمل على هذا أولى من حمله على الخبر وكون الشهادة غير حقيقية . وهذا الحديث تفرد به البخارى ، واستدل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشريح : إنه يكفى الشاهد الواحد إذا انضمت إليه قرينة تدل على صدقه . وترجم له أبو داود فى السنن ، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم . وساق قصة خزيمة بن ثابت فى سبب تسميته ذا الشهادتين ، وهى مشهورة ، والجمهور على أن ذلك خاص بخزيمة ، والله أعلم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله تعالى ، فإن كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه كان تنفيذاً له ، فإن لم يكن كان هو المنشئ للعطاء . قال : وقد يكون ذلك خاصاً بالغنى ، كما وقع فى قصة أبى قتادة حيث قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب . كذا فى الفتح .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمَرَى أَنَّهَا لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ .

(عن جابر رضى الله عنه قال : قضى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم بالعمرى) بضم العين وسكون الميم ، مأخوذة من العمر (أنها) أى العمرى (لمن وهبت له) زاد مسلم : لا ترجع إلى الذى أعطها ، لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث وله وهى لمن أعمار ولعقبه ، فلو قال : إن مت عاد إلى ، أو إلى ورثتي إن مت ، صحت الهبة ولغا الشرط لأنه فاسد . ولإطلاق الحديث قال النووى : للعمرى ثلاثة أحوال : أحدها : أن يقول : أعمرتك هذه الدار ، فإذا مت فهى لورثتك أو لعقبك ، فتصح بلا خلاف ويملك رقبة الدار وهى هبة ، فإذا مات فالدار لورثته وإلا فليت المال ، ولا تعود إلى الواهب بحال . ثانيها : أن يقتصر على قوله جعلتها لك عمرى ولا يتعرض لما سواه فى صحته قولان للشافعى أحصهما وهو الجديد صحته . ثالثها : أن يزيد عليه بأن يقول : فإن مت عادت إلى ولورثتي إن مت صح ولغا الشرط . وقال أحمد : تصح العمرى المطلقة دون المؤقتة . وقال مالك : العمرى فى جميع الأحوال تملك لمنافع الدار مثلاً ، ولا تملك فيها رقبته بحال . ومذهب أبى حنيفة كالشافعية ، ولم يذكر البخارى فى الرقبى فى هذا الباب شيئاً ، فلعله يرى اتحادهما فى المعنى كالجمهور . وقد روى النسائى بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً : العمرى والرقبى سواء . وقد منعها مالك وأبو حنيفة ومحمد خلافاً للجمهور ووافقهم أبو يوسف ، وللنسائى عن عطاء قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمرى والرقبى . قلت : وما الرقبى ؟ قال : يقول الرجل للرجل : هى لك حياتك فإن فعلتم فهو جائز . أخرجه مرسلًا . وعن ابن عمر مرفوعاً : لا عمرى ولا رقبى ، فمن أعمار شيئاً أو أرقبه فهو له حياته ومماته . ورجاله ثقات ، لكن اختلف فى سماع حبيب له من ابن عمر ، فصرح به النسائى فى طريق ونفاه فى أخرى . وأجيب بأن معناه

لا عمرى بالشروط الفاسدة على ما كانوا يفعلونه فى الجاهلية من الرجوع ،
أى فليس لهم العمرى المعروفة عندهم المقتضية للرجوع ، فأحاديث النهى
محمولة على الإرشاد . قال الشوكانى فى السيل الجرار : أقول الأحاديث
الواردة فى العمرى والرقبى تدل على أنها هبة للمعمر والمرقب وتورث عنه ،
فمن ذلك ما ثبت فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة رضى الله عنه
عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : العمرى ميراث لأهلها . أو قال
جائزة . وفى الصحيحين أيضاً من حديث جابر قال : قضى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالعمرى لمن وهبت له . وفى مسلم وغيره من حديث جابر :
أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها ، فمن أعمار عمرى فهى للذى أعمار حياً
وميتاً . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى من حديث زيد بن ثابت قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من أعمار عمرى فهى لمعمره بحياه
ومماته ، لا ترقبوا من أرقب شيئاً فهو سبيل الميراث . وأخرجه أيضاً ابن
ماجه وابن حبان . وفى لفظ لأحمد والنسائى من هذا الحديث : جعل الرقبى
للذى أرقبها . وفى لفظ لأحمد : جعل الرقبى للوارث . وأخرج أحمد والنسائى
من حديث ابن عباس بإسناد صحيح : العمرى جائزة لمن أعمارها ، والرقبى
جائزة لمن أرقبها : وأخرج أحمد والنسائى أيضاً بإسناد رجاله ثقات من حديث
ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تعمرُوا ولا ترقبُوا ،
فمن أعمار شيئاً أو أرقبه فهو له حياته ومماته . فهذه الأحاديث تدل على أن العمرى
المؤبدة والمطلقة وكذا الرقبى تقتضى الملك وتورث عن جعلت له . وورد
ما يدل على أن العمرى التى تكون للمعمر ولعقبه هى التى يقال فيها له ولعقبه .
أخرجه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه . وفى لفظ لأبى داود والنسائى والترمذى
وصححه من حديث جابر : أيا رجل أعمار عمرى له ولعقبه فإنها الذى يعطاها
لا ترجع إلى الذى أعطاها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث . وفى لفظ
لأحمد ومسلم وأبى داود عن جابر قال : إنما التى أجازها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن يقول : هى لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هى لك ما عشت
فإنها ترجع إلى صاحبها . وفى رواية للنسائى عن جابر : أن النبى صلى الله عليه
وآله وسلم قضى بالعمرى أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى إن حدث
بك حدث وبعقبك فهى إلى وإلى عقبى ، إنها لمن أعطىها ولعقبه . وأخرج أحمد

بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث جابر : أن رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخيل حياتها ، فماتت ، فنجاء لإخوته فقالوا : نحن فيه شرع سواء . قال : فأبى ، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقسمها بينهم ميراثاً . فهذه الروايات كلها من حديث جابر ومن قوله قد اختلفت كما ترى ، فإن الروايات الأولى عنه دلت على أن العمرى التى تورث هى ما قيل فيها له ولعقبه ، والحديث الآخر المروى من طريقه فى الرجل الذى جعل لأمه الحديقة حياتها ، فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنها لورثتها ، يدل على خلاف ذلك ، فالحاصل أنه إذا قيل فى العمرى والرقبى : لك ولعقبك ، كانت تملكاً لمن وقعت له ولمن بعده ، وإن قال : أعمرتك أو أرقبتك ، فظاهر الأحاديث التى ذكرناها أنها التملك له وتورث عنه . وما روى عن جابر فقد اختلف ماهو مرفوع منه وما كان مدرجاً فلا حجة فيه ، فيجب الرجوع إلى سائر الأحاديث ، وهى كما عرفت مصرحة بأنها ملك له ولورثته ، فكأن حكم هذه المطلقة عن ذكر العقب حكم ما ذكر فيها العقب ، وهكذا المؤبدة إذا قال : أعمرتك أبداً أو أرقبتك أبداً ، فإنها تملك كما يدل عليه لفظ التأبيد ، وأما إذا كانت مقيدة بمدة معلومة كأن يقول : أعمرتك أو أرقبتك هذا عشر سنين أو عشرين سنة ، فإنه لا يستحق إلا ذلك المقدار ، لأنها لم تطب نفسه إلا بذلك القدر ، وهكذا لو اشترط كأن يقول : أعمرتك هذا ما عشت ، فإذا مت رجع إلى ، فإنه يرجع إليه عند موت المعمر . فهذا حاصل ما ينبغى أن يقال فى العمرى والرقبى ، والعمرى المؤقتة يستحق صاحبها جميع الفوائد الحاصلة فى العين . اهـ .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا دَخَلَ عَلَيْهَا أَيُّمَنُ وَعَلَيْهَا دِرْعٌ مِنْ قَطْرِ ، وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ قُطْنٍ ثَمْنُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، فَقَالَتْ : أَرْفَعُ بَصْرَكَ إِلَى جَارِيَتِي ، أَنْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا تُزْهِى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي الْبَيْتِ ، وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَا كَانَتْ أَمْرَأَةً نَقِيْنُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلْتُ إِلَيَّْ تَسْتَعِيرُهُ .

(عن عائشة رضى الله عنها أنه دخل عليها أيمن) المخزومي المكي الحبشى (وعليها درع) بكسر الدال : قميص المرأة وهو مذكر ، قال الجوهرى : ودرع الحديد مؤنث . وحكى أبو عبيدة أنه يذكر ويؤنث (من قطر) بكسر القاف وسكون الطاء : ضرب من برود اليمن غليظ فيه بعض الخشونة : قال الأزهرى : الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية من البحرين (وفي رواية من قطن ثمنه خمسة دراهم ، فقالت : ارفع بصرك إلى جاريتي) قال فى الفتح : لم أعرف اسمها (انظر إليها) بلفظ الأمر (فلإنها تزهى) بضم الأول وفتح الثالث : تتكبر (إن تلبسه فى البيت) يقال : زهى الرجل إذا تكبر وأعجب بنفسه ، وهو من الأفعال التى لم ترد إلا مبنية لما لم يسم فاعله وإن كان بمعنى الفاعل ، مثل : عنى بالأمر وتنجت الناقة ، لكن قال فى الفتح : إنه رآه فى رواية أبى ذر « تزهى » بفتح أوله ، وقد حكاه ابن دريد ، لكن قال الأصمعى : لا يقال بالفتح (وقد كان لى منهن) أى من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى فى زمنه وأيامه (فما كانت امرأة تقين) مبيتاً للمفعول ، أى تزين ، يقال : فإن الشيء قيانه : أصله ، وقيل : تجلى على زوجها (بالمدينة إلا أرسلت إلى تستعيره) أى ذلك الدرع ، لأنهم كانوا إذ ذاك فى حال ضيق ، فكان الشيء الخسيس عندهم نفيساً .

وفى الحديث جواز الاستعارة للعروس عند البناء . وقال فى الفتح : فيه أن عارية الثياب للعرس أمر معمول به ، مرغّب فيه ، وأنه لا يعد من التشبّع . وفيه تواضع عائشة ، وأمرها فى ذلك مشهور . وفيه حلم عائشة عن خدمها ، ورفقها فى المعاتبة ، وإيثارها بما عندها مع الحاجة إليه ، وتواضعها يأخذها بالبلغة فى حال اليسار مع ما كان مشهوراً عنها من الجود رضى الله عنها . اهـ . وهذا الحديث تفرد به البخارى . قال القسطلانى : وفيه من الفوائد ما لا يخفى فتأمله ، والله أعلم .

فصل المنيحة

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَار ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطُوهُمْ ثِمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمُؤْنَةَ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كَانَتْ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِذَاقًا لَهَا ، فَأَعْطَاهُنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاتُهُ أُمُّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : فَلَمَّا فَرَّغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ خَيْبَرَ ، فَانْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاقِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ ، فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أُمِّهِ عِذَاقَهَا ، وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ .

* (فضل المنيحة) *

بفتح الميم والحاء المهملة : الناقة أو الشاة تعطيها غيرك يحتلبها ثم يردها عليك . والمنحة بالكسر : العطية .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم) يعنى شيئاً (وكانت الأنصار أهل الأرض والعقار فقاسمهم الأنصار على أن يعطوهم ثمار أموالهم كل عام ويكفوهم العمل والمؤنة) فى الزراعة ، والمنفى فى حديث أبى هريرة المروى فى البخارى فى المزارعة حيث قالوا : اقسم بيننا وبين إخواننا النخل . قال : لا مقاسمة الأصول ، والمراد هنا مقاسمة الثمار (وكانت أمه أم أنس) بدل من أمه واسمها سهلة وهى (أم سليم) مصغراً و (كانت أم عبد الله بن أبى طلحة) أيضاً ، فهو

أخو أنس لأمه . قال في الفتح : والذي يظهر أن قائل ذلك الزهرى عن أنس ، لكن بقية السياق تقتضى أنه من رواية الزهرى عن أنس ، فيكون من باب التجريد ، كأنه ينتزع من نفسه شخصياً فيخاطبه (وكانت أعطت) أى وهبت (أم أنس رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم عذاقاً) بكسر العين ، جمع عذق بفتح العين وسكون الذال المعجمة : النخلة نفسها أو إذا كان حملها موجوداً ، والمراد ثمرها (فأعطاهن) أى النخلات (النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم أم أيمن) بركة (مولاته) وحاضنته (أم أسامة بن زيد) مولاه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو أخو أيمن بن عبيد الحبشى لأمه . وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازى ، والنسائي في المناقب ، واستدل به على فضل المنيحة ، وهو واضح ظاهر الدلالة ليس به خفاء (قال أنس بن مالك : فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قتال أهل خيبر فانصرف إلى المدينة ردّ المهاجرون إلى الأنصار منائحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم) لاستغنائهم بغنيمة خيبر (فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أمه) هى أم أنس أم سليم (عذاقها) الذي كانت أعطته وأعطاها هو لأم أيمن (وأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم أيمن) مولاته (مكانهن) أى بلدن (من حائطه) أى بستانه . وفي رواية : من خالصة ، أى خالص ماله . وفي مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس : أن الرجل كان يجعل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم النخلات من أرضه حتى فتحت عليه قريظة والنضير ، فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان أعطاها . قال أنس : وإن أهلى أمروني أن آتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه ، وكان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاها أم أيمن ، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعطانيهن ، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي وقالت : والله لا أعطيكنهن وقد أعطانيهن ، فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا أم أيمن اتركيه ولك كذا وكذا . وتقول : كلا والله الذى لا إله إلا هو ، فجعل يقول : كذا وكذا حتى أعطاها عشرة أمثاله أو قريباً من عشرة أمثاله ، وإنما فعلت ذلك لأنها ظنت أنها هبة مؤبدة وتمليك لأصل الرقبة ، فأراد صلى الله عليه وآله وسلم استطابة قلبها في استرداد ذلك ، فما زال يزيدها فى العوض حتى رضيت تبرعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم وإكراماً لها من حق الحضانة ، زاده الله شرفاً وتكريماً .

الحديث الثاني

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ ، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءً ثَوَابِهَا وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ .

(غن عبد الله بن عمرو) هو ابن العاصي (رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أربعون خصلة) ولأحمد « حسنة » بدل خصلة (أعلاه من منيحة العنز) الأنثى من المعز (ما من عامل يعمل بخصلة منها) أى من الأربعين (رجاء ثوابها وتصديق موعودها إلا أدخله الله) عز وجل (بها الجنة) جاء ما معناه أن دخول الجنة ليس بالأعمال بل بمحض فضل الله ، وحينئذ فيكون المراد من الدخول نيل الدرجات والمنازل ، فيكون كقوله تعالى : « أُوْرثتموها بما كنتم تعملون » فأطلق هنا السبب وهو الدخول وأريد المسبب وهو نيل المنازل وفوز الدرجات . وخلاصة المقصود أن أصل دخول الجنة بمحض فضل الله تعالى ، إذ لا عمل للعبد أصلاً في الحقيقة ، ونيله القصور والمنازل والخور بسبب نسبة العمل في الظاهر إليه من فضله ومنه عليك أن خلق العمل ونسبه إليك . وآخر هذا الحديث في البخارى : قال حسان : فعددت ما دون منيحة العنز من رد السلام وتشميت العاطس وإمالة الأذى عن الطريق ونحوه ، أى مما وردت به الأحاديث ، فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة . اهـ . قال ابن بطال : ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك ، وقد حض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أبواب من الخير والبر لا تخصي كثرة . ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالماً بالأربعين المذكورة ، وإنما لم يذكرها وأبهمها صلى الله عليه وآله وسلم : لمعنى هو أنفع من ذكرها ، وذلك والله أعلم خشية أن يكون التعيين والترغيب فيها مزهداً في غيرها من أبواب الخير ، قال : وقد بلغنى أن بعضهم تطلبها فوجدوها تزيد على أربعين ، فما زاده : إعانة الصانع والصنعة للأخرق ، وإعطاء شسع النعل ، والستر على المسلم ، والذب عن عرضه ،

وإدخال السرور عليه ، والتفسيح في المجلس ، والدلالة على الخير ، والكلام الطيب ، والغرس والزرع والشفاعة ، وعيادة المريض ، والمصافحة والمحبة في الله ، والبغض لأجله ، والمجالسة لله ، والتراور والنصح والرحمة . وكلها في الأحاديث الصحيحة ، وفيها ما قد ينازع في كونه دون منيحة العنز . قال الحافظ : وحذفت مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها فقال : الأولى أن لا يعتنى بعدها لما تقدم ، وقال الكرمانى : جميع ما ذكر رجم بالغيب . ثم من أين عرف أنها أدنى من المنيحة . قلت : وإنما أردت بما ذكرته منها تقريب الخمس عشرة التي عدها حسان بن عطية ، وهى إن شاء الله تعالى لا تخرج عما ذكرته ، ومع ذلك فأنا موافق لابن بطلال في إمكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أذناها منيحة العنز ، وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطلال مما هو ظاهر أنه فوق المنيحة ، والله أعلم . اهـ . وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الزكاة .

وهذا آخر النصف الأول من كتاب « التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح » للإمام العلامة الحسين بن المبارك الزبيدى رحمه الله تعالى . ويليه النصف الآخر أوله كتاب الشهادات . هذا ونسأل الله الكريم الوهاب أن يدخلنا الجنة بلا سابقة عذاب بجاه سيد الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين . وكان الفراغ من زبر هذا الشرح المسمى بعون البارى بحل أدلة البخارى ، على يد مؤلفه أبى الطيب صديق بن حسن بن على الحسينى القنوجى البخارى ، كان الله له في الدنيا والآخرة ، وجاهه بنعمه الآخرة ، يوم الثلاثاء لعله سابع عشر من شهر الله رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية ، على صاحبها الصلاة والتحية ، في بلدة بهوبال المحمية ، صانها الله وأهلها عن كل رزية وبلية ، بجاه خير البرية ، بدارة المليكة العظمى والسيدة الكبرى حضرتنا نواب شاهجان بيكم ، أصلىح الله تعالى حالها وآملها ، وعليها في الدارين أنعم . وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، أولا وآخرآ ، وظاهرآ وباطناً ، قائماً وقاعداً ، سافراً وحاضراً .

كتاب الشهادات

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الشهادات) *

جمع شهادة ، وهى مصدر شهد يشهد . قال الجوهرى : الشهادة خبر قاطع ، والمشاهدة : المعاينة ، مأخوذة من الشهود ، أى الحضور ، لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره . وقيل : مأخوذة من الإعلام . كذا فى الفتح . وفى القاموس : الشهادة خبر قاطع ، وقد شهد كعلم وكرم ، وقد تسكن هاؤه ، وشهده كسمعه شهوداً حضرة ، فهو شاهد ، الجمع شهود وشهد ، وشهد لزيد بكذا شهادة : أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد . اهـ . قال السيد مرتضى فى تاج العروس على القاموس : قوله : وقد تسكن هاؤه ، للتخفيف عن الألف . قال شيخنا : لأن الثلاثى الحلقى العين الذى على فعل بالضم أو فعل بالكسر يجوز تسكين عينه تخفيفاً مطلقاً ، كما فى الكافية المالكية والتسهيل وشروحهما وغيرها ، بل جوزوا فى ذلك أربع لغات : شهد كفرح ، وشهد بسكون الهاء مع فتح الشين ، وشهد بكسرها أيضاً مع سكون الهاء ، وشهد بكسرتين . اهـ . والفرق بين الشهادة والرواية مع أنهما خبران كما فى شرح البرهان للمازرى أن المخبر عنه فى الرواية أمر عام لا يختص بمعين نحو : الأعمال بالنيات ، والشفعة فيما لم يقسم فإنه لا يختص بمعين ، بل عام فى كل الخلق والأعصار ، بخلاف قول العدل لهذا عند هذا دينار فإنه إلزام لمعين لا يتعداه . وتعقبه الإمام ابن عرفة بأن الرواية تتعلق بالجزئى كثيراً كحديث : يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة . انتهى . وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة

كالاخبار عن رؤية هلال رمضان ، فإنه من جهة أن الصوم لا يختص بشخص معين بل عام على من دون مسافة القصر رواية ، ومن جهة أنه مختص بأهل المسافة ، ولهذا العام شهادة . قاله الكرمانى .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : خير الناس) أهل (قرنى) أى عصرى ، مأخوذ من الاقتران فى الأمر الذى يجمعهم ، والمراد هنا الصحابة . قيل : والقرن ثمانون سنة أو أربعون أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين يلونهم) أى يقربون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم أتباع التابعين ، وهذا يقتضى أن الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعون أفضل من أتباع التابعين ، لكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد محل بحث ، وإلى الثانى ذهب الجمهور ، والأول قول ابن عبد البر والشيخ أحمد ولى الله المحدث الدهلوى . وفى كتاب « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » مباحث ذلك ، وزاد عمران بن حصين فى حديثه عند البخارى فى هذا الباب : لا أدرى أذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قرنين أو ثلاثة أن بعدكم قومًا يخونون ولا يؤتمنون ، ويشهدون ولا يستشهدون ، وينذرون ولا يوفون ، ويظهر فيهم السمن بكسر السين وفتح الميم . وعند الترمذى : ثم يجىء قوم يتسمنون ويحبون السمن (ثم يجىء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته) أى فى حالين لا فى حالة واحدة ، لأنه دور . قال البيضاوى وتبعه الكرمانى : هم الذين يحرصون على الشهادة ، مشغوفين بترويجها ، يحلفون على ما يشهدون به ، فتارة يحلفون قبل أن يأتوا بالشهادة ، وتارة يعكسون . ويحتمل أن يكون مثلاً فى سرعة الشهادة واليمين وحرص الرجل عليهما والتسرع فيهما حتى لا يدري بأيهما يبتدئ ، فكأنه يسبق أحدهما الآخر من قلة مبالاته بالدين . قال النووى : واحتج به المالكية فى رد شهادة من حلف معها ، والجمهور على أنها لا ترد . قال ابراهيم النخعى : وكانوا يضرّبوننا ونحن صغار على الشهادة والعهد ، أى حتى لا يصير ذلك لهم عادة فيحلفون فى كل ما يصلح وما لا يصلح . والله أعلم . قال ابن بطال : يستدل به على أن الحلف فى الشهادة يبطلها . وقال فى الفتح : يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل ، أو الأداء بدون طلب ، والثانى أقرب . ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعاً : ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذى يأتى بالشهادة قبل أن يسألها . قال فى نيل الأوطار للشوكانى : وقد اختلف

أهل العلم في ذلك ، فبعضهم جنح إلى الترجيح ، فرجع ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة ، فقدمه على حديث عمران لكونه من رواية أهل العراق ، وبالغ فزعم أن حديث عمران المذكور لا أصل له . وجنح غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم بإخراج حديث زيد . وذهب آخرون إلى الجمع ، فمنهم من قال : إن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي إليه فيخبر بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف ورثة ، فيأتي الشاهد إليهم فيعلمهم بذلك . قال الحافظ : وهذا أحسن الأجوبة . وبه أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما . ثانيها : إن المراد بحديث زيد شهادة الحسبة ، وهي ما لا يتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً ، ويدخل في الحسبة مما يتعلق بحق الله ، أو فيه شائبة منة العتاق والوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك . وحاصله أن المراد بحديث زيد الشهادة في حقوق الله . وبحديث عمران وأبي هريرة الشهادة في حقوق الآدميين . ثالثها : إنه محمول على المبالغة في الإجابة إلى الأداء ، فيكون لشدة استعدادها كالأذى أداها قبل أن يسألها . وهذه الأجوبة مبنية على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم أنه لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق ، فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد من ذكر ممن يخبر بشهادته ولا يعلم بها صاحبها . وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد ، وتأولوا حديث عمران بتأويلات : أحدها : إنه محمول على شهادة الزور ، أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها . وهذا حكاة الترمذى عن بعض أهل العلم . ثانيها : المراد بها الشهادة في الحلف ، يدل عليه قول إبراهيم في آخر حديث ابن مسعود بلفظ : وكانوا يضربوننا على الشهادة ، أى قول الرجل : أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الحلف ، فكره ذلك ، كما كره الإكثار من الحلف ، واليمين قد تسمى شهادة ، كما قال تعالى : « فشهادة أحدهم » . وهذا جواب الطحاوى . ثالثها : المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس ، فيشهد على قوم أنهم في النار ، وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل ، كما يصنع ذلك أهل الأهواء . حكاة الخطابى . رابعها : المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهل الشهادة . خامسها : المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها بها عالم من قبل أن يسأله . والحاصل أن الجمع مهما أمكن فهو مقدم على الترجيح ، فلا يصار إلى الترجيح في أحاديث الباب . وقد أمكن الجمع بهذه الأمور . اهـ .

الحديث الثاني

عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ (ثَلَاثًا) قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ :
 الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا ، فَقَالَ : أَلَا وَقَوْلُ
 الزُّورِ ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ .

(عن أبي بكرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر) قال ذلك (ثلاثاً) تأكيداً لتنبيه السامع على إحصاء فهمه (قالوا : بلى يا رسول الله) أى أخبرنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم : أكبر الكبائر (الإشراك بالله) يحتمل مطلق الكفر ، ويكون تخصيصه بالذكر لغلبته في الوجود ، لا سيما في بلاد العرب ، فذكر تنبيهاً على غيره ، ويحتمل أن يكون المراد به خصوصيته ، إلا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قبحاً من الإشراك وهو التعطيل لأنه نفي مطلق والإشراك إثبات مقيد ، فيترجح الاحتمال الأول (وعقوق الوالدين) وهذا يدل على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأكبر ، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر ، لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها . وأما ما وقع لأبي إسحاق الإسفراييني والقاضي أبي بكر الباقلاني وابن القشيري والإمام ، من أن كل ذنب كبيرة ، ونفيهم الصغائر نظراً إلى عظمة من عصي بالذنب ، فقد قالوا كما صرح به الزركشي أن الخلاف بينهم وبين الجمهور لفظي . قال القرافي : وكأنهم كرهوا تسمية معصية الله صغيرة لإجلالها له عز وجل ، مع أنهم وافقوا في الجرح على أنه لا يكون بمطلق المعصية ، وأن من الذنوب ما يكون قادحاً في العدالة وما لا يقادح ، هذا يجمع عليه ، وإنما الخلاف في التسمية والإطلاق ، والصحيح التغير لورود القرآن والأحاديث به ، ولأن ما عظم مفسدته أحق باسم الكبيرة ، بل قوله تعالى : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه » صريح في انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ، ولذا قال الغزالي : لا يليق إنكار الفرق بينهما وقد عرف من مدارك الشرع . اهـ . والكلام في تعريف الكبائر مبسوط في « إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من

علم الأصول « للشوكاني . وفي « الزواجر عن اقتراف الكبائر » للشيخ ابن حجر الفقيه المكي . قال في الفتح : يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قيل في عددها إن شاء الله تعالى . ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استواء رتبها في نفسها ، كما إذا قلت : زيد وعمرو أفضل من بكر ، فإنه لا يقتضى استواء زيد وعمرو في الفضيلة ، بل يحتمل أن يكونا متفاوتين فيها ، وكذلك هنا فإن الإشراف أكبر الذنوب المذكورة . أفاده القسطلاني ، كما أن التوحيد رأس الطاعات (وجلس وكان متكئاً) تأكيداً للحرمة وعظماً للقبح (فقال : ألا وقول الزور) فصل بين المتعاطفين بحرف التنبيه والاستفتاح تعظيماً لشأن الزور ، لما يترتب عليه من المفساد ، وإضافة القول إلى الزور من إضافة الموصوف إلى صفته . وزاد في رواية : وشهادة الزور . قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون من ذكر الخصاص بعد العام ، لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد ، فإننا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة ، وليس كذلك . ومراتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفسده ، ومنه قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً » : قال في الفتح وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقوعاً على الناس والتهاون بها أكثر ، فإن الإشراف ينبو عنه قلب المسلم ، والعقوق يصرف عنه الطبع ، وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة ، كالعداوة والحسد وغيرهما . فاحتج إلى الاهتمام بتعظيمه ، حتى جلس ، وكان متكئاً ، وليس ذلك لعظمها بالنسبة إلى ما ذكر معها من الإشراف قطعاً ، بل لكون مفسدة الزور متعددة إلى غير الشاهد ، بخلاف الشرك ، فإن مفسدته قاصرة غالباً . اهـ (فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت) قال في الفتح : أى شفقة عليه وكرهية لما يزعجه . وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه صلى الله عليه وآله وسلم والمحبة له والشفقة عليه . اهـ . وقال في جمع العدة : هو تعظيم لما حصل لمرتكب هذا الذنب من غضب الله ورسوله ، ولما حصل للسامعين من الرعب والخوف من هذا المجلس . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في استنباط المرتدين والاستثنان والأدب ، ومسلم في الإيمان ، والترمذي في البر والشهادات والتفسير .

السؤال الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ : رَحِمَهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً) هو عبد الله بن يزيد الأنصارى القارى ، وزعم عبد الغنى أنه الخطمى . قال الحافظ ابن حجر : وليس فى روايته التى ساقها نسبته كذلك . وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمى فأصاب ، والمعنى هنا سمع صوت رجل (يقرأ فى المسجد ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رحمه الله) أى القارئ (لقد أذكرنى كذا وكذا آية أسقطتهن) أى نسيتهن (من سورة كذا وكذا) كلمة مبهمه يكتفى بها عن العدد وغيره ، وهى فى الأصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة . قال فى الفتح : لم أقف على تعيين الآيات المذكورة . وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية ، لأن ابن عبد الحكم قال فيمن أقرآن عليه كذا وكذا درهماً أنه يلزمه أحد وعشرون درهماً . قال الداودى : يكون مقرأ بدرهمين لأنه أول ما يقع عليه ذلك . ا هـ . وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل : وكذا درهماً عشرون ، وكذا وكذا أحد وعشرون ، وكذا كذا أحد عشر . وقال الشافعية : ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم لكون الدرهم تفسيراً لما أبهمه بقوله : كذا وكذا لو نصب الدرهم أو خفض أو سكن أو كرر كذا بلا عاطف فى الأحوال الأربعة لذلك ، ولاحتمال التوكيد فى الأخيرة ، وإن اقتضى النصب لزوم عشريين لكونه أول عدد مفرد ينصب الدرهم عقبه ، إذ لا نظرى فى تفسير المبهم إلى الإعراب ، ومتى كررها وعطف بالواو أو بتم ونصب الدرهم كقوله : له على كذا وكذا درهماً أو كذا ثم كذا درهماً ، تكرر الدرهم بعدد كذا ، فيلزمه فى كل من المثلين درهمان ، لأنه أقر بمبهمين وعقبهما بالدرهم منصوباً ، فالظاهر أنه تفسير لكل منهما بمقتضى العطف ، غير أننا نقدره فى صناعة الإعراب تمييزاً لأحدهما ، ونقدر مثله للآخر ، فلو خفض الدرهم أو رفعه أو سكنه لا يتكرر لأنه لا يصلح تمييزاً لما قبله .

الحديث الرابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رَوَايَةٍ قَالَتْ : تَهَجَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِي ، فَسَمِعَ صَوْتَ عَبَادٍ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ أَصَوْتُ عَبَادٍ هَذَا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ عِبَادًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) فى رواية قالت : تهجد النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى بيتى ، فسمع صوت عباد (هو ابن بشر الأنصارى الأشهل الصبحانى) يصلى فى المسجد ، فقال : يا عائشة أصوت عباد هذا ؟ قلت : نعم . قال : اللهم ارحم عباداً) وظاهره أن المبهم فى الرواية السابقة هو هذا المفسر فى هذه ، لكن جزم عبد الغنى بن سعيد فى مبهماته بأن المبهم فى الأولى هو عبد الله بن يزيد كما مر ، فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع صوت رجلين ، فعرف أحدهما ، فقال : هذا صوت عباد ، ولم يعرف الآخر ، فسأل عنه ، والذي لم يعرفه هو الذى تذكر بقراءته الآيات التى نسيها ، وفيه جواز النسيان عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيما ليس طريقه البلاغ . ومطابقة الحديث لما ترجم له هنا من كونه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد على صوت الرجل من غير رؤية شخصه .

حديث الافك

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ ، فَأَيُّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ، فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا ، فَخَرَجَ سَهْمِي ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ ، فَأَنَا أُحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ وَأُنْزَلُ فِيهِ ، فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَتِهِ تِلْكَ وَقَفَلْ وَدَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ آذَنَ لَيْلَةً بِالرَّحِيلِ ، فَقُمْتُ حِينَ آذَنُوا فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الْجَيْشَ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحْلِ فَلَمَسْتُ صَدْرِي فَإِذَا عِقْدٌ لِي مِنْ جَزَعِ ظَفَارٍ قَدْ انْقَطَعَ ، فَارْجَعْتُ فَالْتَمَسْتُ عِقْدِي فَحَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ ، فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يُرَحِّلُونَ لِي فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أُرْكَبُ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنِّي فِيهِ ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِفَافًا لَمْ يَثْقُلْنَ وَلَمْ يَخْشَهُنَّ اللَّحْمُ ، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْعُلُقَةَ مِنَ الطَّعَامِ ، فَلَمْ يَسْتَنْكِرِ الْقَوْمُ حِينَ رَفَعُوهُ ثِقَلَ الْهُودَجِ فَاحْتَمَلُوهُ وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ ، فَبَعَثُوا الْجَمَلَ وَسَارُوا ، فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَمَا اسْتَمَرَّ الْجَيْشُ ، فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ فَأَمَمْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ وَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونَنِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ غَلَبَنِي عَيْنَايَ فَنِمْتُ ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ السُّلَمِيُّ ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْجَيْشِ ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ ، فَاتَّانِي ، وَكَانَ يَرَانِي قَبْلَ الْحِجَابِ ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، فَوَطِئَ يَدَهَا فَرَكِبْتُهَا ، فَاَنْطَلَقَ يَقُودُ بِي الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الْجَيْشَ

بَعْدَ مَا نَزَلُوا مُعْرِسِينَ فِي نَحْرِ الظُّهَيْرَةِ ، فَهَلَكَ مِنْ هَلَكٍ ، وَكَانَ الَّذِي
تَوَلَّى الْإِفْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَبْنٍ سَلُولَ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَاشْتَكَيْتُ
بِهَا شَهْرًا وَالنَّاسُ يُفِيضُونَ فِي قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِفْكِ وَيَرِيبُنِي فِي وَجَعِي أَنِّي
لَا أَرَى مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّطْفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ
أَمْرُضُ ، إِنَّمَا يَدْخُلُ فَيُسَلِّمُ فَيَقُولُ : كَيْفَ تَيْكُمُ ، لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ حَتَّى نَقُتْ ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مُسْطَحٍ قِبَلَ الْمَنَاصِعِ مُتَبَرِّزًا
لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُتَّخَذَ الْكُنْفُ قَرِيبًا مِنْ
بُيُوتِنَا ، وَأَمَرْنَا أَمْرَ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ فِي الْبَرِّيَّةِ أَوْ فِي التَّنْزِهِ ، فَأَقْبَلْتُ أَنَا
وَأُمُّ مُسْطَحٍ بَنْتُ أَبِي رُحْمٍ نَمْشِي فَعُثِرْتُ فِي مِرْطِهَا ، فَقَالَتْ ، تَعَسَ
مُسْطَحٌ ، فَقُلْتُ لَهَا : بِشَيْءٍ قُلْتُ ، أَتَسْبِيحِينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا ، فَقَالَتْ :
يَا هَنْتَاهُ أَكَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا ؟ فَخَبَّرْتَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِفْكَ ، فَازْدَدْتُ
مَرَضًا عَلَى مَرَضِي ، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمَ فَقَالَ : كَيْفَ تَيْكُمُ ، فَقُلْتُ : ائْذَنْ لِي إِلَى أَبَوَيَّ ،
قَالَتْ : وَأَنَا حِينَئِذٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الْخَبَرَ مِنْ قِبَلِهِمَا ، فَأَذِنَ لِي رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاتَيْتُ أَبَوَيَّ ، فَقُلْتُ لِأُمِّي : مَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ
بِهِ ، فَقَالَتْ : يَا بَنِيَّةُ هَوْنِي عَلَى نَفْسِكَ الشَّانَ ، فَوَاللَّهِ لَقَلَّمَا كَانَتْ
أَمْرًا قَطُّ وَضِئَةً عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا وَلَهَا ضَرَائِرُ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا ، فَقُلْتُ :
سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَقَدْ تَحَدَّثَ النَّاسُ بِهَذَا ، قَالَتْ : فَبِتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى
أَصْبَحْتُ لَا يَرْقَأُ لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَجِلُ بِنَوْمٍ ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ فَدَعَا رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبِثَ
الْوَحْيُ ، يَسْتَسِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَاشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ

فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ ، فَقَالَ أُسَامَةُ : أَهْلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا
 خَيْرًا ، وَأَمَّا عَلَى فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ يُضَيِّقُ اللَّهُ عَلَيْكَ وَالنِّسَاءُ
 سِوَاهَا كَثِيرٌ ، وَسَلَى الْجَارِيَةَ تَصَدَّقَكَ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ بَرِيرَةَ فَقَالَ : يَا بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا يَرِيْبُكَ ؟ فَقَالَتْ بَرِيرَةُ .
 لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ
 أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنِ الْعَجِينِ فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَنَأْكُلُهُ ، فَقَامَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَعَذَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنْ
 سَلُولَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ يَغْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ
 بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا ، وَقَدْ ذَكَرُوا
 رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا ، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِيَ ،
 فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا وَاللَّهُ أَعْذِرُكَ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنَ
 الْأَوْسِ ضَرْبَنَا عَنْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا
 فِيهِ أَمْرَكَ ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ
 رَجُلًا صَالِحًا ، وَلَكِنْ أَحْتَمَلْتُهُ الْحَمِيَّةَ ، فَقَالَ : كَذَبْتَ وَاللَّهِ لَا تَقْتُلُهُ
 وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ ، فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ فَقَالَ : كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ ،
 وَاللَّهِ لَنَقْتُلَنَّهُ فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ ، فَثَارَ الْحَيَّانِ الْأَوْسُ
 وَالْخَزْرَجُ حَتَّى هَمُّوا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنبَرِ ، فَنَزَلَ
 فَخَفَضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَسَكَتَ ، وَبَكَيْتُ يَوْمِي لَا يَرِفَأُ لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ
 بَنَوْمٍ فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبَوَايَ وَقَدْ بَكَيْتُ لَيْلَتَيْنِ وَيَوْمًا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ
 الْبُكَاءَ فَالِقُ كَبْدِي . قَالَتْ : فَبَيْنَمَا هُمَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي إِذِ
 اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنْتُ لَهَا فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِيَ ، فَبَيْنَمَا

نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ
عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلَ لِي مَا قَبْلَ قَبْلَهَا ، وَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيهِ
فِي شَأْنِي بِشَيْءٍ ، قَالَتْ : فَتَشْهَدُ ثُمَّ قَالَ : يَا عَائِشَةُ لَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذًا
وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ بَرِيئَةً فَسَيَبْرُثُكَ اللَّهُ ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمْتَ بِذَنْبٍ
فَاسْتَعْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ
اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتهُ قَلَصَ دَمْعِي
حَتَّى مَا أَحْسُ مِنْهُ قَطْرَةً ، وَقُلْتُ لِأَبِي : أَجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : وَاللَّهِ مَا أَذْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَقُلْتُ لِأُمِّي : أَجِيبِي عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا قَالَ ، قَالَتْ :
وَاللَّهِ مَا أَذْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ : وَأَنَا
جَارِيَةٌ حَدِيثَةَ السَّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَقَدْ
عَلِمْتُ أَنَّكُمْ سَمِعْتُمْ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ وَوَقَرَ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَّقْتُمْ بِهِ ،
وَلَكِنْ قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي بَرِيئَةٌ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنِّي لَبَرِيئَةٌ ، لَا تُصَلِّقُونِي
بِذَلِكَ ، وَلَكِنْ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنِّي لَبَرِيئَةٌ لَتُصَدِّقَنِي ،
وَاللَّهُ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ . ثُمَّ تَحَوَّلْتُ عَلَى فِرَاشِي وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يُبَرِّتَنِي
اللَّهُ ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُنْزَلَ فِي شَأْنِي وَحْيًا يُنْذِرُ وَلَا أَنَا أَخْقَرُ
فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ فِي أَمْرِي ، وَلَكِنْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبَرِّتُنِي اللَّهُ بِهَا ، فَوَاللَّهِ
مَارَامَ مَجْلِسُهُ وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ
فَلَا حُدَّةَ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبُرْحَانِ حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الْجَمَانِ مِنْ

الْعَرَقُ فِي يَوْمٍ شَاتٍ ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ لِي : يَا عَائِشَةُ أَحْمَدِي اللَّهَ فَقَدْ بَرَأَكَ اللَّهُ ، فَقَالَتْ لِي أُمِّي : قُومِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : لَا وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ وَلَا أَحْمَدُ إِلَّا اللَّهَ ، فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ » الْآيَاتِ ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذَا فِي بَرَاءَتِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أَثَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ : وَاللَّهِ لَا أُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئاً بَعْدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ ، فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى » إِلَى قَوْلِهِ : « وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي ، فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحِ الَّذِي كَانَ يُجْرِي عَلَيْهِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي فَقَالَ : يَا زَيْنَبُ مَا عَلِمْتُ مَا رَأَيْتِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْمِي سَمْعِي وَبَصَرِي ، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْراً ، قَالَتْ : وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي ، فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ .

* (حديث الإفك) *

هذا ساقط عند أبي الوقت ، وترجم له بلفظ : تعديل النساء بعضهم بعضاً .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يخرج سفراً) أى إلى سفر أو مضمن معنى ينشئ (أقرع بين أزواجه) تطيباً لقلوبهن (فأيتهن) أى أزواجه (خرج سهمها خرج بها معه ، فأقرع بيننا في غزاة غزاها) هى غزوة بنى المصطلق من خزاعة (فخرج سهمي) فيه إشعار بأنها كانت في تلك الغزاة وحدها ، وأما خروج

أم سلمة معه أيضاً في هذه الغزوة كما ذكره الواقدي فضيف . قالت عائشة (فخرجت معه) صلى الله عليه وآله وسلم (بعدما أنزل الحجاب) أى الأمر به (فأنا أحمل في هودج وأنزل فيه) والهودج : محمل له قبة تستر بالثياب ونحوها يوضع على ظهر البعير ، يركب فيه النساء ليكون أستر لهنّ (فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوته تلك وقفل) أى رجع من غزوته (ودنونا) أى قربنا (من المدينة آذن) بالمد ، أى أعلم (ليلة بالرحيل) وفي رواية ابن إسحق عند أبي عوانة : فتزل منزلاً فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل (فقمنا حين آذنوا بالرحيل فمشيت) أى لقضاء حاجتي منفردة (حتى جاوزت الجيش ، فلما قضيت شأني) أى الذى توجهت له (أقبلت إلى الرحل) إلى المنزل (فلمست صدرى فإذا عقد لى) بكسر العين قلادة : (من جزع أظفار) بفتح الجيم وسكون الزاى : خرز معروف ، في سواده بياض كالعروق . وقد قال التيفاشى : لا يتيمن بلبسه ، ومن تقلده كثرت همومه ورأى منامات رديئة ، وإذا علق على طفل سال لعابه ، وإذا لف على شعر المطلقة سهلت ولادتها ، والصواب : ظفار مدينة باين وأظفار وهم ، وعلى تقدير صحة الرواية فيحتمل أنه كان من الظفر أحد أنواع القسط ، وهو طيب الرائحة ، يتبخر به ، فلعلمه عمل مثل الخرز ، فأطلقت عليه جزعاً تشبيهاً به ، ونظمته قلادة ، إما لحسن لونه أو لطيب ريحه . وفي رواية الواقدي : فكان في عنقي عقد من جزع ظفار كانت أمي قد أدخلته به على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن إسحق عند أبي عوانة : قد انسل من عنقي وأنا لا أدري (فرجعت) إلى المكان الذى ذهبت إليه (فالتمت عقدي ، فحبسني ابتغاؤه) أى طلبه . وعند الواقدي : وكنت أظن أن القوم لو لبثوا شهراً لم يبعثوا بعيرى حتى أكون في هودجى (فأقبل الذين يرحلون لى) أى يشدون الرحل على بعيرى ، ولم يسم أخذاً منهم نعم ذكر منهم الواقدي أبا مويهبة . وقال البلاذرى : إنه شهد غزوة المريسيع ، وكان يخدم بعير عائشة (فاحتملوا هودجى فرحلوه) بالتخفيف ، والتشديد ، أى وضعوا هودجى (على بعيرى الذى كنت أركب) أى عليه . وفي قوله : « فرحلوه على بعيرى » تجوز ، لأن الرحل هو الذى يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهم يحسبون أنى فيه) أى فى الهودج (وكان النساء

إذ ذاك خفافاً لم يثقلن) بكثرة الأكل (ولم يغشنهن اللحم) لم يكثر عليهن (وإنما يأكلن العلقمة) بضم العين وسكون اللام ، أى القليل (من الطعام ، فلم يستنكر القوم حين رفعوه ثقل الهودج) أى الذى اعتادوه منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه من خشب وحبال وستور وغيرها ، ولشدة نحافة عائشة ، لا يظهر لوجودها فيه زيادة ثقل . وفى تفسير سورة النور من طريق يونس : خفة الهودج . وهذا أوضح لأن مرادها إقامة عذرهم فى تحميل هودجها وهى ليست فيه ، فكأنها لخفة جسمها بحيث أن الذين يحملون هودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها ، ولهذا أردفت ذلك بقولها : (فاحتملوه وكنت جارية حديثة السن) لم تكمل إذ ذاك خمس عشرة سنة (فبعثوا الجمل) أى آثاره (وساروا فوجدت عقدى بعد ما استمر الجيش) أى ذهب ماضياً وهو استفعل من مرّ (فبحث منزلهم وليس فيه أحد) وفى التفسير : فبحث منازلهم وليس بها داع ولا مجيب (فأمت) بالتخفيف ، أى فقصدت (منزلى الذى كنت فيه فظننت) أى علمت (أنهم سيفقدونى فيرجعون إلى ، فبينما أنا جالسة غلبتنى عيناي فنمت) أى من شدة الغم الذى اعترأها ، أو أن الله تعالى لطف بها فألقى عليها النوم لتستريح من وحشة الانفراد فى البرية بالليل (وكان صفوان بن المعطل) بفتح الطاء المشددة (السلمى) بضم السين وفتح اللام (ثم الذكوانى) منسوب إلى ذكوان بن ثعلبة ، وكان صحابياً فاضلاً (من وراء الجيش) وفى حديث ابن عمر عند الطبرانى : أن صفوان كان سأل النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه يجعله على الساقة ، فكان إذا رحل الناس قام يصلى ثم أتبعهم ، فن سقط له شيء . أتاه به . وفى حديث أبى هريرة عند البزار : وكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدح والجراب والإداوة . وفى مرسل مقاتل بن حيان فى الإكليل : فيحمله فيقدم به فيعرفه فى أصحابه (فأصبح عند منزلى) كأنه تأخر فى مكانه حتى قرب الصبح ، فركب ليظهر له ما يسقط من الجيش مما يخفيه الليل ، أو كان تأخره مما جرت به عادته من غلبة النوم عليه (فرأى سواد إنسان) أى شخص إنسان (نائم) لا يدرى أرجل أم امرأة (فأتانى) زاد فى التفسير : فعرفنى حين رأتى (وكان يرانى قبل الحجاب) أى قبل نزوله (فاستيقظت) من نومي (باسترجاعه) أى بقوله : إنا لله وإنا إليه راجعون

(حين أناخ راحلته) وكأنه شقّ عليه ماجرى لعائشة فلذا استرجع (فوطئ يدها) أى وطئ صفوان يد الراحلة ليسهل الركوب عليها فلا تحتاج إلى مساعد (فركبتها فانطلق) صفوان حال كونه (يقود بى الراحلة حتى أتينا الجليش بعد ما نزلوا) حال كونهم (معرسين) نازلين (فى نحر الظهيرة) حتى بلغت الشمس منهاها من الارتفاع وكأنها وصلت إلى النحر وهو أعلى الصدر أو أولها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك) زاد أبو صالح : فى شأنى (وكان الذى تولى الإفك) أى تصدى له ، وتقلده رأس المنافقين (عبد الله بن أبى بن سلول) وأتباعه مسطح بن أثاثه وحسان بن ثابت وحمنة بنت جحش . وفى حديث ابن عمر : فقال عبد الله ابن أبى : فجربها ورب الكعبة وأعانه على ذلك جماعة ، وشاع ذلك فى العسكر (فقدمنا المدينة فاشتكت) مرضت (بها شهراً) زاد فى التفسير : حين قدمتها (والناس يفيضون) يشيعون (من قول أصحاب الإفك ويربني) أى يشككنى ويوهمنى (فى وجعى أنى لا أرى من النبى صلى الله عليه وآله (وسلم اللطف) أى الرفق (الذى كنت أرى منه حين أمرض إنما يدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (فيسلم ثم يقول : كيف تيكم) بكسر التاء الفوقية ، وهى فى الإشارة للمؤنث مثل ذاكم فى المذكور . قال فى التنقيح : وهى تدل على لطف من حيث سؤالها عنها وعلى نوع جفاء من قوله تيكم (لا أشعر بشئ من ذلك) الذى يقوله أهل الإفك (حتى نقهت) أى أفقت من مرضى ولم تتكامل لى الصحة (فخرجت أنا وأم مسطح قبل المناصع) موضع خارج المدينة (متبرزنا) أى موضع قضاء حاجتنا (لا نخرج إلا ليلاً إلى ليل ، وذلك قبل أن نتخذ الكنف) جمع كنيف وهو الساتر ، والمراد به هنا المكان المتخذ لقضاء الحاجة (قريباً من بيوتنا ، وأمرنا أمر العرب الأول) أى لم يتخلقوا بأخلاق أهل الحاضرة والعجم فى التبرز (فى البرية) خارج المدينة (أو فى التنزه) أى طلب النزاهة ، والمراد البعد من البيوت ، والشك من الراوى (فأقبلت أنا وأم مسطح) سلمى (بنت أبى رهم) حال كوننا (نمشى) أى ماشين ، ورهم اسمه أنيس (فعثرت) أى أم مسطح (فى مرطها) بكسر الميم : كساء من صوف أو خز أو كتان . قاله الخليل (فقالت : تعس مسطح) أى كب لوجهه أو هلك أو لزمه الشر (فقلت لها : بشس ما قلت ، أتسبين رجلاً شهد بدمراً) وعند

الطبراني : أتسبين ابنك وهو من المهاجرين الأولين (فقالت : ياهنتاه)
أى يا هذه ، نداء للبعيد ، فخاطبتها خطاب البعيد لكونها نسبتها للبله وقلة المعرفة
بمكايد النساء (ألم تسمعى ما قالوا ، فأخبرتني بقول الإفلك) أى أهل الإفلك
(فازددت مرضاً إلى مرضى) أى معه . قال فى الفتح :

وعند سعيد بن منصور من مرسل أبى صالح : فقالت : ماتدرين ما قال ؟
قلت : لا والله . فأخبرتها بما خاض فيه الناس ، فأخذتها الحمى . وعند
الطبراني بإسناد صحيح عن أيوب عن ابن مليكة عن عائشة قالت : لما بلغنى
ما تكلموا به هممت أن آتى قليلاً فأطرح نفسى فيه (فلما رجعت إلى بيتى دخل
على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فسلم فقال : كيف تيكم ؟
فقلت : ائذن لى (أن آتى (إلى أبوى ، قالت : وأنا حينئذ أريد أن أستيقن
الخبر من قبلهما) أى من جهتهما (فأذن لى رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) فى ذلك (فأتيت أبوى فقلت لأمى) أم رومان : زاد فى التفسير :
يا أمتاه (ما يتحدث به الناس . فقالت : يا بنينة هوّنى على نفسك الشأن ،
فوالله لقلما كانت امرأة قط وضيئة) على وزن عظيمة ، من الوضاعة ، وهى
الحسن والجمال ، وكانت عائشة رضى الله عنها كذلك . ولمسلم من رواية ابن
ماهان : حظية من الخطوة ، أى وجية رفيعة المنزل (عند رجل يحبها ولها
ضرائر) جمع ضرة ، وزوجات الرجل ضرائر ، لأن كل واحدة يحصل لها
الضرر من الأخرى بالغيرة (إلا أكثرن) أى نساء ذلك الزمان (عليها)
القول فى عيها ونقصها ، فالاستثناء منقطع ، أو بعض أتباع ضرائرها كحمنة
بنت جحش أخت زينب أم المؤمنين ، فالاستثناء متصل ، والأول هو
الراجح ، لأن أمهات المؤمنين لم يعينها ، سلمنا أنه متصل ، لكن المراد بعض
أتباع الضرائر . وأرادت أمها بذلك أن تهوّن عليها بعض ما سمعت ، فإن
الإنسان يتأسى بغيره فيما يقع له ، وطيب خاطرها بإشارتها بما يشعر بأنها
فائقة الجمال والخطوة عنده صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت : سبحان الله)
تعجباً من وقوع مثل ذلك فى حقها مع براءتها المحققة عندها . وقد نطق
القرآن الكريم بما تلفظت به ، فقال تعالى عند ذكر ذلك : « سبحانك هذا
بهتان عظيم » (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالمضارع المفتوح الأول . ولأبى
ذر تحدث بالماضى . وفى رواية هشام بن عروة عند البخارى : فاستعبرت
(٢٣ - عون البارى - ج ٣)

فبكيت ، فسمع أبو بكر صوتي وهو فوق البيت يقرأ ، فقال لأخي : ما شأنها ؟
 قالت : بلغها الذي ذكر من شأنها ، ففاضت عيناه ، فقال : أقسمت عليك
 يا بنية إلا رجعت إلى بيتك ، فرجعت (قالت) عائشة (فبت تلك الليلة حتى
 أصبحت لا يرقأ لي دمع) أى لا ينقطع (ولا أكتحل بنوم) لأن الهموم
 موجبة للسهر وسيلان الدموع . وفي المغازي عن مسروق عن أم رومان ،
 قالت عائشة : سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قالت : نعم . قالت :
 وأبو بكر . قالت : نعم . فخرت مغشياً عليها ، فما أفاقت إلا وعليها حمى ينافض
 فطرحت عليها ثيابها فغطتها (ثم أصبحت ، فدعا رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم عليّ بن أبي طالب) رضى الله عنه (وأسماء بن زيد حين استلبث
 الوحى) أى طال لبث نزوله ، أو استبطأ الوحى حال كونه (يستشيرهما)
 لعلمه بأهليتهما للمشورة (فى فراق أهله) لم تقل فى فراق لكراتها التصريح
 بإضافة الفراق إليها (فأما أسماء فأشار عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (بالذى
 يعلم فى نفسه من الود لهم ، فقال أسماء) هم (أهلك) العفائف اللاتقات
 بك ، وعبر بالجمع إشارة إلى تعميم أمهات المؤمنين بالوصف المذكور
 أو أراد تعظيم عائشة ، وليس المراد أنه تبرأ من الإشارة ووكّل الأمر فى
 ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما أشار وبرأها (يارسول الله
 ولا نعلم والله إلا خيراً) إنما حلف ليقوى عنده صلى الله عليه وآله وسلم
 براءتها ولا يشك (وأما عليّ بن أبي طالب) رضى الله عنه (فقال : يارسول
 الله لم يضيّق الله عليك والنساء سواها كثير) بصيغة التذكير للكل على إرادة
 الجنس . وللوافدى : قد أحل الله لك وأطاب ، طلقها وأنكح غيرها ، وإنما
 قال ذلك لما رأى عنده صلى الله عليه وآله وسلم من القلق والغم لأجل ذلك ،
 وكان شديد الغيرة صلى الله عليه وآله وسلم ، فرأى على أن بفراقها يسكن
 ما عنده صلى الله عليه وآله وسلم بسببها ، إلى أن يتحقق براءتها فيراجعها
 فبذل النصيحة لإراحته لاعداء لعائشة ، وقال فى بهجة النفوس مما قرأته :
 لم يحزم عليّ بالإشارة بفراقها ، لأنه عقب ذلك بقوله (وسل الجارية) بريرة
 (تصدقك) بالجزم على الجزاء ، ففوض عليّ الأمر فى ذلك إلى نظره صلى الله
 عليه وآله وسلم ، فكأنه قال : إن أردت تعجيل الراحة ففارقها ، وإن أردت
 خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الأمر إلى أن تطلع على براءتها ، لأنه كان

يتحقق أن بريرة لا تخبره إلا بما علمته ، وهى لم تعلم عن عائشة إلا البراءة المحضة (فعدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة) قال الزركشى : قيل : إن هذا وهم ، فإن بريرة إنما اشترتها عائشة وأعتقتها قبل ذلك . ثم قال : والخلص من هذا الإشكال أن تفسير الجارية ببريرة مدرج فى الحديث من بعض الرواة ظناً منه أنها هى . قال فى المصابيح : وهذا — أى الذى قاله الزركشى — ضيق عطن ، فإنه لم يرفع الإشكال إلا بنسبة الوهم إلى الراوى ، قال : والخلص عندى الرافع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون إطلاق الجارية على بريرة وإن كانت معتقة إطلاقاً مجازياً باعتبار ما كانت عليه ، فاندفع الإشكال والله الحمد . اهـ . وهذا الذى قاله فى المصابيح بناء على سببية عتق بريرة ، وفيه نظر ، لأن قصتها إنما كانت بعد فتح مكة ، لأنها لما خيرت فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها فى سكك المدينة يبكى عليها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للعباس : يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ففيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة فى السنة التاسعة أو العاشرة ، لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف ، وكان ذلك فى أواخر سنة ثمان . ويؤيد ذلك قول ابن عباس : إنه شاهد ذلك ، وهو إنما قدم المدينة مع أبيه . وأيضاً فقول عائشة : « إن شاء مولىك أن أعدها لهم عدة واحدة » فيه إشارة إلى وقوع ذلك فى آخر الأمر ، لأنهم كانوا فى أول الأمر فى غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح . وقصة الإفك فى مريسيح سنة ست أو سنة أربع . وفى ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الإفك . وحمله على ذلك قوله هنا . فعدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة . وأجيب باحتمال أنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها ، أو اشترتها وأخرت عتقها إلى بعد الفتح ، أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة ، أو كان حصل لها الفسخ وطلبت أن ترده بعقد جديد ، أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة ، والله أعلم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بريرة هل رأيت فيها شيئاً يريبك) يعنى من جنس ما قيل فيها ، فأجابت على العموم ونفت عنها كلما كان من النقائص من جنس ما أراد صلى الله عليه وآله وسلم السؤال عليه وغيره (فقالت بريرة : لا . والذى بعثك بالحق إن رأيت) أى ما رأيت (منها أمراً أنعمه) أى أعيبه (عليها) فى كل أمورها قط (أكثر

من أنها جارية حديثة السن تنام عن العجين (لأن الحديث السنّ يغلبه النوم ويكثر عليه) (فتاوى الداجن فتأكله) الشاة التي تألف البيوت ولا تخرج إلى المرعى . وعند الطبراني : ما رأيت منها شيئاً منذ كنت عندها إلا أني عجت عجيناً لي ، فقلت ، احفظي هذه العجينة حتى أقتبس ناراً لأخبزها ، ففعلت ، فجاءت الشاة فأكلتها ، وهو تفسير المراد بقوله : فتاوى الداجن . وهذا موضع الترجمة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم سأل بريرة عن حال عائشة وأجاب ببراءتها ، واعتمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قولها حين خطب ، فاستعذر من ابن أبيّ ، لكن قال القاضي عياض : وهذا ليس ببين ، إذ لم تكن شهادة ، والمسألة المختلف فيها إنما هي في تعديلهن للشهادة ، فمنع من ذلك مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ، وأجازوه أبو حنيفة في المرأتين والرجل لشهادتهما في المال . واحتج الطحاوي لذلك بقول زينب في عائشة وقول عائشة في زينب ، فعصمها الله بالورع ، قال : ومن كانت بهذه الصفة جازت شهادتها . وتعقب بأن إمامه أبا حنيفة لا يجوز شهادة النساء إلا في مواضع مخصوصة ، فكيف يطلق جواز تركيتهن (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يومه) على المنبر خطيباً (فاستعذر من عبد الله بن أبيّ بن سلول ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من يعذرني) أي من يقوم بعذري إن كافأته على قبيح فعله ولا يلومني أو من ينصرنى (من رجل بلغني أذاه في أهلي ، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً وقد ذكروا رجلاً) زاد الطبراني : صالحاً (ما علمت عليه إلا خيراً وما كان يدخل على أهلي إلا معي ، فقام سعد بن معاذ) وهو سيد الأوس . واستشكل ذكر سعد هنا بأن حديث الإفك كان سنة ست في غزوة المريسيع كما ذكره ابن إسحق . وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرمية التي رميها بالخنديق . وأجيب بأنه اختلف في المريسيع . وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة أنها كانت سنة أربع وكذلك الخندق ، فتكون المريسيع قبلها ، لأن ابن إسحق جزم بأنها كانت في شعبان وأن الخندق كانت في شوال ، فإن كانا في سنة استقام ذلك ، لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن المريسيع سنة خمس فما في البخاري عنه من أنها سنة أربع سبق قلم ، والراجح أن الخندق أيضاً في سنة خمس خلافاً لابن إسحق فيصح الجواب (فقال : يا رسول الله أنا والله

أعذرك منه) بكسر الذال (إن كان من الأوس) قبيلتنا (ضربنا عنقه)
وإنما قال ذلك لأنه كان سيدهم كما مر ، فجزم بأن حكمه فيهم نافذ ، ومن
آذاه صلى الله عليه وآله وسلم وجب قتله (وإن كان من إخواننا من الخزرج
أمرتنا ففعلنا فيه أمرك) وإنما قال ذلك لما كان بينهم من قبل ، فبقيت فيهم
بعض أنفة أن يحكم بعضهم في بعض ، فإذا أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم
بأمر امثلوا أمره (فقام سعد بن عباد) شهد العقبة وكان أحد النقباء ودعا له
صلى الله عليه وآله وسلم فقال : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد
ابن عباد . رواه أبو داود (وهو سيد الخزرج) بعد أن فرغ سعد بن معاذ
من مقالته (وكان قبل ذلك رجلا صالحاً) أى كاملاً في الصلاح (ولكن
احتملته) من مقالة سعد بن معاذ (الحمية) أى أغضبته (فقال) لابن معاذ
(كذبت) زاد في التفسير : أما والله لو كان من الأوس ما أحببت أن تضرب
أعناقهم (لعمر الله) بفتح العين أى وبقاء الله (لا تقتله) وفسر قوله هذا بقوله
(ولا تقدر على ذلك) لأننا نمنعك منه ، ولم يرد سعد بن عباد الرضا بما نقل
عن عبد الله بن أبي ، ولم ترد عائشة أنه ناضل عن المنافقين ، وأما قولها قبل
ذلك « وكان رجلاً صالحاً » أى لم يتقدم منه ما يتعلق بالوقوف مع أنفة الحمية
ولم تغمصه في دينه ، لكن كان بين الحيين مشاحنة قبل الإسلام ثم زالت
بالإسلام وبقى بعضها بحكم الأنفة ، فتكلم سعد بن عباد بحكم الأنفة ، ونفى أن
يحكم فيهم سعد بن معاذ . وقد وقع في بعض الروايات بيان السبب الحامل لسعد
ابن عباد على مقالته هذه لابن معاذ ، ففي رواية ابن إسحاق : فقال سعد بن
عباد : ما قلت هذه المقالة إلا أنك علمت أنه من الخزرج . وفي رواية يحيى
ابن عبد الرحمن بن حاطب عند الطبراني : فقال سعد بن عباد : يا ابن معاذ
والله ما بك نصرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولكنها قد كانت بيننا
ضغائن في الجاهلية وإحن لم تحلل لنا من صدوركم . فقال ابن معاذ : الله أعلم
بما أردت . وقال في بهجة النفوس : إنما قال سعد بن عباد لابن معاذ : كذبت
لا تقتله ، أى لا تجد لقتله من سبيل لمبادرتنا قبلك لقتله ، ولا تقدر على ذلك ،
أى لو امتنعنا من النصرة فأنت لا تستطيع أن تأخذه من بين أيدينا لقوتنا .
قال : وهذا في غاية النصرة ، إذ أنه يخبر أنه في القوة والتمكين بحيث لا تقدر

له الأوس مع قوتهم وكثرتهم ، ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فحملته الحمية مثل ما حملت الأول أو أكثر ، فلم يستطع أن يرى غيره قام في نصرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو قادر عليها . فقال لابن معاذ ما قال ، وإنما قالت عائشة « ولكن احتملته الحمية » لتبين شدة نصرته في القضية مع إخبارها بأنه صالح ، لأن الرجل الصالح أبداً يعرف منه السكون والناموس ، لكنه زال عنه ذلك من شدة ما توالى عليه من الحمية لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم . اه . قال القسطلاني : وهو محمل حسن ينفي ما في ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام أسيد بن حضير) مصغر بن . زاد في التفسير : وهو ابن عم سعد بن معاذ ، أى من رهطة (فقال) لابن عباد (كذبت لعمر الله والله لنقتله) أى ولو كان من الخزرج إذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، وليست لكم قدرة على منغنا ، قابل قوله لابن معاذ : كذبت لا تقتله ، بقوله : كذبت لنقتله (فإنك منافق) قال له ذلك مبالغة في زجره عن القول الذى قاله ، أى إنك تصنع صنيع المنافقين ، وفسره بقوله (تجادل عن المنافقين) قال المازرى : لم يرد نفاق الكفر ، وإنما أراد أنه يظهر الود للأوس ، ثم ظهر منه في هذه القضية ضد ذلك ، فأشبهه حال المنافقين ، لأن حقيقته إظهار شيء وإخفاء غيره . وقال ابن أبى جرة : وإنما صدر ذلك منهم ، لأجل قوة حال الحمية التى غطت على قلوبهم حين سمعوا ما قال صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يتمالك أحد منهم قام في نصرته ، لأن الحال إذا ورد على القلب ملكه فلا يرى غير ما هو لسبيله ، فلما غلبهم حال الحمية لم يراعوا الألفاظ ، فوقع منهم السباب والتشاجر لغيتهم لشدة انزعاجهم في النصر (فثار الحيان الأوس والخزرج) أى نهض بعضهم إلى بعض من الغضب (حتى هموا) زاد في المغازى والتفسير : أن يقتلوا (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فنزل فخفضهم حتى سكتوا وسكت) صلى الله عليه وآله وسلم (وبكى يومى لا يرقأ) أى لا يسكن ولا ينقطع (لى دمع ولا أكتحل بنوم) لأنهم يوجب السهر وسيلان الدمع (فأصبح عندى أبوإى) أبو بكر الصديق وأم رومان ، أى جاءوا إلى المكان الذى هى فيه من بيتهما (وقد بكيت ليلتين ويوماً) قال الحافظ ابن حجر : أى الليلة التى أخبرتها فيها أم مسطح الخبر واليوم الذى خطب فيه صلى الله عليه وآله وسلم

الناس والتي تليه (حتى أظن أن البكاء فالتكبدى . قالت : فيينا هما) أى أبواها (جالسان عندى وأنا أبكى إذ استأذنت امرأة من الأنصار) لم تسم (فأذنت لها فجلست تبكى معى) تفجعاً لما نزل بعائشة وتحزناً عليها (فيينا نحن كذلك إذ دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفى التفسير : فأصبح أبوإى عندى فلم يزالا حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلى العصر ، ثم دخل وقد اكتنفنى أبوإى عن يمينى وشمالى (فجلس) صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يجلس عندى من يوم قيل فى ما قيل قبلها ، وقد مكث شهراً لا يوحى إليه فى شأنى) أمرى وحالى (شئ) ليعلم المتكلم من غيره (قالت) عائشة (فتشهد) صلى الله عليه وآله وسلم . وفى رواية هشام بن عروة : فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال : يا عائشة فإنه بلغنى عنك كذا وكذا) كناية عما رميت به من الإفك (فإن كنت بريئة فسيبرئك الله) بوحى ينزله (وإن كنت أملت) بذنب ، أى وقع منك على خلاف العادة (فاستغفرى الله وتوبى إليه) وفى رواية أبى أويس عند الطبرانى : إنما أنت من بنات آدم ، إن كنت أخطأت فتوبى (فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب) منه إلى الله (تاب الله عليه ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقالته قلص دمعى) أى انقطع ، لأن الحزن والغضب إذا أخذ أحدهما فقد الدمع لفرط حرارة المصيبة (حتى ما أحس منه قطرة ، وقلت لأبى : أجب عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : والله ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقلت لأبى : أجبى عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم فيما قال . قالت : والله ما أدرى ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : (وآله وسلم) عائشة : (وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن ، فقلت : إني والله لقد علمت أنكم سمعتم ما يتحدث به الناس ووقروا أنفسكم وصدقتم به ، ولئن قلت لكم إني بريئة ، والله يعلم أنى بريئة ، لا تصدقونى بذلك ، ولئن اعترفت لكم بأمر ، والله يعلم إني بريئة لتصدقن ، والله ما أجدلى ولكم مثلاً إلا أبا يوسف) يعقوب عليهما السلام (إذ) أى حين (قال : فصبر جميل) أى فأمرى صبر جميل لا جزع فيه على هذا الأمر . وفى مرسل حبان بن أبى جبلة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله «فصبر جميل» فقال : صبر لا شكوى فيه ، أى إلى الخلق .

قال صاحب المصابيح : أنه رأى في بعض النسخ صبر بغير فاء مصححاً عليه
 كرواية ابن إسحاق في سيرته (والله المستعان على ما تصفون) أى على ما تذكرون
 عنى مما يعلم الله براءتى منه (ثم تحولت على فراشى) زاد ابن جرير : ووليت
 وجهى نحو الجدار (وأنا أرجو أن يبرئنى الله ، ولكن والله ما ظننت أن ينزل)
 الله (فى شأنى وحيّاً) زاد فى رواية يونس : يتلى (ولأنا أحقر فى نفسى من
 أن يتكلم بالقرآن فى أمرى) يقرأ فى المساجد ويصلى به (ولكنى كنت أرجو
 أن يرى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فى النوم رؤيا يبرئنى الله ،
 فوالله مارام) أى ما فارق صلى الله عليه وآله وسلم (مجلسه ولا خرج أحد من
 أهل البيت) أى الذين كانوا إذ ذاك حضوراً (حتى أنزل عليه) زاده الله
 شرفاً لديه (فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء) العرق من شدة ثقل الوحي
 (حتى إنه لينحدر) أى ينزل ويقطر منه (مثل الجمان) أى اللؤلؤ (من العرق
 فى يوم شات ، فلما سرى) أى كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم وهو يضحك) سروراً (فكان أول كلمة تكلم بها أن قال لى : عائشة
 احدى الله) ولفظ الترمذى : أبشرى يا عائشة ، احدى الله (فقد برأك الله)
 أى مما نسبته أهل الإفلك إليك بما أنزل من القرآن (فقالت لى أمى : قومى إلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لأجل ما بشرك به (فقلت : لا والله
 لا أقوم إليه ولا أحد إلا الله) الذى أنزل براءتى وأنعم على بما لم أكن أتوقعه
 من أن يتكلم الله فى بقرآن يتلى . وقالت ذلك إدلالاً عليهم وعتباً ، لكونهم
 شكوا فى حالها ، مع علمهم بحسن طرائقها وجميل أحوالها وارتفاعها عما نسب
 إليها مما لا حجة فيه ولا شبهة (فأنزل الله تعالى : « إن الذين جاءوا بالإفك »
 بأبلغ ما يكون من الكذب (عصابة منكم ») جماعة من العشرة إلى الأربعين ، والمراد
 عبد الله بن أبى وزيد بن رفاعه وحسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحمنة بنت
 جحش ومن ساعدهم (الآيات) فى براءتها وتعظيم شأنها وتهويل الوعيد لمن
 تكلم فيها والثناء على من ظن فيها خيراً (فلما أنزل الله) عز وجل (هذا فى
 براءتى) وطابت النفوس المؤمنة ، وتاب إلى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين
 فى ذلك ، وأقيم الحد على من أقیم عليه (قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه
 وكان ينفق على مسطح بن أثانة) بضم الهمزة (لقرباته) أى لأجلها (منه) وكان
 ابن خالة الصديق وكان مسكيناً لا مال له (والله لا أنفق على مسطح شيئاً أبداً)

بعد ما قال لعائشة (أى عنها من الإفك) (فأنزل الله تعالى) يعطف الصديق عليه (« ولا يأتل » أى لا يحلف) (أولوا الفضل منكم) أى من الطول والإحسان والصدقة (والسعة) فى المال (إلى قوله : « غفور رحيم ») فإن الجزاء من جنس العمل ، فكما تغفر يغفر لك ، وكما تصفح يصفح عنك (فقال أبو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله إني لأحب أن يغفر الله لى ، فرجع إلى مسطح الذى كان يجرى عليه) من النفقة (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل زينب بنت جحش) أم المؤمنين (عن أمرى ، فقال : يازينب ما علمت) على عائشة (مارأيت) منها (فقالت : يارسول الله أحى سمعى) من أن أقول سمعت ولم أسمع (وبصرى) من أن أقول أبصرت ولم أبصر (والله ما علمت عليها إلا خيراً . قالت) أى عائشة (وهى) أى زينب (التى كانت تسامينى) أى تضاهينى وتفاخرنى بجمالها ومكانتها عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، مفاعلة من السمو وهو الارتفاع (فعصمها الله) أى حفظها ومنعها (بالورع) أى بالمحافظة على دينها أن تقول بقول أهل الإفك . قال الصفدى : رأيت بخط ابن خلكان أن مسلماً ناظر نصرانياً ، فقال له النصرانى فى خلال كلامه محتقناً فى خطابه بقبيح آثامه : يامسلم ، كيف كان وجه زوجة نبيكم عائشة فى تخلفها عن الركب عند نبيكم معتذرة بضياح عقدها ؟ فقال له المسلم : يانصرانى ، كان وجهها كوجه بنت عمران لما أتت بعيسى تحمله من غير زوج ، فهما اعتقدت فى دينك من براءة مريم اعتقدنا مثله فى ديننا من براءة زوج نبينا . فانقطع النصرانى ولم يحر جواباً . ذكره القسطلانى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى والتفسير والأيمان والندور والجهاد والتوحيد والشهادات ، ومسلم فى التوبة ، والنسائى فى عشرة النساء والتفسير ، وبقية ما فيه من المباحث والفوائد ذكرها الحافظ فى الفتح فى كتاب التفسير .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتْنِي رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : وَيْلَكَ ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ مِرْرًا ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ : أَحْسِبُ فَلَانًا وَاللَّهُ حَسِيبُهُ ، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا ، أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا ، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ .

(عن أبي بكرة) نفيح بن الحارث الثقفي أنه (قال : أتني رجل على رجل) لم يسميا ، ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح أن يسمى المثني بمحجن بن الأدرع ، والمثني عليه بعبد الله ذى البجادين كما في الأدب (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ، فقال : ويملك ، قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك) مرتين ، وهو استعارة من قطع العنق الذى هو القتل لاشتراكهما فى الهلاك (قالها مراراً ، ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان منكم مادحاً أخاه لا محالة) أى لا بد (فليقل : أحسب) أى أظن (فلاناً والله حسيبه) أى كافيه ، فاعل بمعنى فاعل (ولا أزكى على الله أحداً) أى لا أقطع له على عاقبته ولا على ما فى ضميره لأن ذلك مغيب عنا (أحسبه) أى أظنه (كذا وكذا إن كان يعلم ذلك) أى يظنه (منه) . فلا يقطع بتزكيته ، لأنه لا يطلع على باطنه إلا الله تعالى . ووجه المطابقة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر تزكية الرجل إذا اقتصد لأنه لم يعب عليه إلا الإسراف والتعالى فى المدح . والحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى آخر الكتاب ، وأبو داود وابن ماجه فى الأدب . قال فى الفتح : وفيه أن الثناء على الرجل فى وجهه عند الحاجة لا يكره ، وإنما يكره الإطناب فى ذلك ، ولهذا النكتة ترجم البخارى عقب هذا بحديث أبى موسى فقال : باب ما يكره من الإطناب فى المدح ، وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلاً يثنى على رجل ويطويه فى مدحه فقال : أهلكتم أو قطعتم ظهر الرجل . اهـ . لأن الذى يطنب لا بد أن يقول ما لا يعلم والذى ينبغى أن يقول المادح فى الممدوح ما يعلم ولا يتجاوزه .

الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي ، ثُمَّ عَرَضَنِي
يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عرضه يوم أحد) في شوال سنة ثلاث (وهو ابن أربع عشرة سنة ، فلم يجزني)
من الإجازة . قال الكرمانى : فلم يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدر لي رزقاً
مثل أرزاق الأجناد ، وفيه التفات أو تجريد (ثم عرضني يوم الخندق) سنة
خمس كما قال ابن إسحاق وأكثر أهل السير (وأنا ابن خمس عشرة) سنة .
قال البيهقي : إنه كان في أحد دخل في أربع عشرة سنة ، وفي الخندق تجاوزها .
فألغى الكسر في الأولى وجبره في الثانية (فأجازني) استدلل بذلك على أن من
استكمل خمس عشرة سنة قصرية تحديدية ابتداءها من انفصال جميع الولد يكون
بالغاً بالسن فيجوز عليه أحكام البالغين وإن لم يحتلم ، فيكلف بالعبادات
 وإقامة الحدود ، ويستحق سهم الغنيمة وغير ذلك من الأحكام . وقال المالكية :
بلوغه ثمان عشرة . وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم إلا
بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده » فسرّه ابن عباس بثمان عشرة سنة ، والجارية
سبع عشرة ، لأن نشوء الإناث وبلوغهنّ أسرع ، فنقص عن ذلك سنة .
وقال أبو يوسف ومحمد : بخمس عشرة في الغلام والجارية ، وهى رواية عن
أبي حنيفة . قال ابن فرشتاه : وعليه الفتوى ، لأن العادة جارية على أن البلوغ
لا يتأخر عن هذه المدة . وأجاب بعض المالكية عن قصة ابن عمر بأنها واقعة
عين لا عموم لها ، فيحتمل أن يكون صادف أنه كان عند ذلك السن قد احتلم
فأجازه . وقال آخر : الإجازة المذكورة حكم منوط بإطاعة القتال والقدرة
عليه ، فإجازته صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر في الخمس عشرة لأنه رآه
مطيقاً للقتال في هذا السن ، ولما عرضه وهو ابن أربع عشرة لم يره مطيقاً
للقاتل ، فردّه ، فليس فيه دليل على أنه رأى عدم البلوغ في الأول ورآه في

الثاني . ١٥ . وهذا مردود بما أخرجه أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع بلفظ : عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورآني بلغت . قال الحافظ ابن حجر : وهذه زيادة صحيحة لا يطعن فيها لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع . وقد صرح بالتحديث فانتفى ما يخشى من تدليس . وقد نص ابن عمر بقوله « ولم يرني بلغت » . وابن عمر أعلم بما روى من غيره لا سيما في قصة تتعلق به . ١٥ . قال نافع : فقدمت على عمر ابن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث ، فقال : إن هذا السنّ — أي خمس عشرة سنة — لحدّ بين الصغير والكبير ، وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة سنة رزقاً في ديوان الجند . وفي الحديث أن الإمام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن يقع الحرب ، فمن وجده أهلاً استصحبه وإلا رده . ووقع ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بدر وأحد وغيرهما . وعند المالكية والحنفية : لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ ، بل للإمام أن يجيز من الصبيان من فيه قوة ونجدة ، فرب مرأهق أقوى من بالغ . وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرت عن ابن جريج ، وأخرجه ابن ماجه في الحدود .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَيُّهُمْ يَخْلِفُ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم) تنازعوا عيناً ليست في يد واحد منهم ولا بينة (اليمين فأسرعوا) أى إلى اليمين (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يسهم) أى يقرع (بينهم فى اليمين ، أيهم يخلف) قبل الآخر . هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضاً عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق ، وقال فيه : فأسرع الفريقان . وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخارى فيه بلفظ: إذا أكره الإثنان على اليمين أو استحباها فليستهما عليها . قال الخطابى وغيره : الإكراه هنا لا يراد به حقيقته ، لأن الإنسان لا يكره على اليمين ، وإنما المعنى : إذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف ، سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الإكراه ، أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستحباب ، وتنازعا أيهما يبدأ ، فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهى بل بالقرعة ، وهو المراد بقولها « فليستهما » أى فليقرعاً . وقيل : صورة الاشتراك فى اليمين أن يتنازع اثنان عيناً ليست فى يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما ، فيقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة حلف واستحقها . ويؤيد ذلك ما روى النسائي وأبو داود من طريق أبى رافع عن أبى هريرة : أن رجلين اختصما فى متاع ليس لواحد منهما بينة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : استهما على اليمين ما كانا أحبا ذلك أو كرها . وأما اللفظ الذى ذكره البخارى فيحتمل أن يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور . ويؤيده رواية أبى رافع المذكورة فلنبا بمعناها ، ويحتمل أن تكون قصة أخرى بأن يكون القوم المذكرون مدعى عليهم بعين فى أيديهم مثلاً وأنكروا ، ولا بينة للمدعى عليهم ، فتوجهت اليمين عليهم ، فتسارعوا إلى الحلف ، والحلف لا يقع معتبراً إلا بتلقين الحلف ، فقطع النزاع بينهم بالقرعة ، فمن خرجت له بدئ به فى ذلك . قاله الحافظ فى الفتح . قال الشوكانى

في نيل الأوطار : قال البيهقي في بيان معنى الحديث : إن القرعة في أيهما يقدم عند إرادة تحليف القاضي لهما ، وذلك أنه يحلف واحداً ثم يحلف الآخر ، فإن لم يحلف الثاني بعد حلف الأول قضى بالعين كلها للخالف أولاً ، وإن حلف الثاني فقد استويا في اليمين ، فتكون العين بينهما كما كانت قبل أن يحلفا . وهذا يشهد له رواية أبي هريرة المذكورة في الباب . وقد حمل ابن الأثير في جامع الأصول الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة ، وهو بعيد . ويرده رواية « فليستهما عليهما » أي على اليمين ، ووجهه أنه إذا تساوى الخصمان فترجح أحدهما بدون مرجح لا يسوغ ، فلم يبق إلا المصير إلى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة ، وهذا نوع من التسوية المأمور بها بين الخصوم . اهـ .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من كان حالفًا فليحلف بالله) أي باسم الله أو صفة من صفاته (أو ليصمت) أي ليسكت ، يقال : صمت يصمت صمتاً وصموتاً وصماتاً : سكت واصمت مثله ، والمعنى : فلا يحلف أصلاً . وفيه أن الحلف بالخلق لا يسبق لسان مكروه ممنوع ، كالنبي والكعبة وجبرائيل والصحابة . وفي الصحيحين : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم . وعند النسائي وصححه ابن حبان : لا تحلفوا بأبائكم ولا بأمهاتكم ولا تحلفوا إلا بالله . قال الإمام : وقول الشافعي : أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية ، محمول على المبالغة في التنفير من ذلك ، ، فلو حلف به لم يتعقد يمينا كما صرح به في الروضة ، فإن اعتقد في الحلوف بغير الله ما يعتقده في الله كفر ، أما إذا سبق لسانه إليه بلا قصد فلا كراهة بل هو لغو يمين ، وعليه يحمل حديث الصحيحين في قصة الأعرابي الذي قال : لا أزيد على هذا ولا أنقص : « أفلح وأبيه إن صدق » أو هو على حذف مضاف ، أي ورب أبيه ، أو هو قبل النهي ، وضعف لأنه يحتاج إلى التاريخ . فإن قلت : قد أقسم الله تعالى ببعض مخلوقاته ، كالليل والشمس وغيرهما ، أوجب بأن الله تعالى له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفها .

كتاب الصلح

ما جاء في الإصلاح بين الناس

الحديث الأول

عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

*(كتاب الصلح) *

(ما جاء في الإصلاح بين الناس)

والصلح لغة : قطع النزاع ، وشرعاً : عقد يحصل به ذلك . وهو أنواع : فنه ما يكون بين المتداعيين ، وتارة يكون على إقرار ، وتارة على إنكار ، والأول يكون على عين كدار أو حصّة منها ، وعلى منفعة في دار ، ويكون الصلح أيضاً بين الزوجين عند الشقاق . وفي الجراح كالعفو على مال ، وبين الفئة الباغية والعادلة ، وصلح المسلم مع الكافر .

(عن أم كلثوم) بضم الكاف (بنت عقبة) بن أبي معيط أخت عثمان بن عفان لأمه (رضي الله عنها) قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس (من الإصلاح) (فينمي خيراً) يقال : نميت الحديث بالتخفيف أنميّه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغته على وجه الإفساد والنيمة قلت نميته بالتشديد . كذا قال أبو عبيدة وابن قتيبة والجمهور . قال الحرابي : هي مشددة ، وأكثر الحديثين يخففها ، وهذا لا يجوز ، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلحن ، ومن خفف لزمه أن يقول خير ، يعني بالرفع . قال ابن الأثير : وهذا ليس بشيء فإن خيراً ينتصب بينمي كما ينتصب بقال (أو يقول خيراً) شك من الراوي ، وليس المراد نفي ذات الكذب بل نفي إثمه ، فالكذب كذب ، سواء كان للإصلاح أو لغيره ، وقد يرخص في بعض الأوقات في الفساد القليل الذي يؤمل فيه الإصلاح الكثير . وعند مسلم والنسائي من رواية يعقوب

عن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخر الحديث : ولم أسمع به يرخص في شيء مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث ، يعني الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته ، لكن هذه الزيادة مدرجة كما بينه مسلم من طريق يونس عن الزهري ، فجوز قوم الكذب في هذه الثلاثة ، وقاس بعضهم عليها أمثالها ، وقالوا إن الكذب مذموم فيما فيه مضرة أو ما ليس فيه مصلحة ، ومنعه بعضهم مطلقاً ، وحملوا المذكور هنا على التورية ، كأن يقول للظالم : دعوت لك أمس ، يعني اللهم اغفر للمسلمين ، ويعمد امرأته بعطية شيء ويريد إن قدر الله ، وأن يظهر من نفسه قوة في الحرب . وبالأول جزم الخطابي ، وبالثاني جزم الأصيلي . قال المهلب : وإنما أطلق صلى الله عليه وآله وسلم للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين ويسكت عما سمع من الشر بينهم ، لا إنه يخبر بالشيء على خلاف ما هو عليه . قال في المصابيح : وليس في تبويب البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الإصلاح ، وذلك أنه قال : ليس بالكاذب الذي يصلح بين الناس ، وسلب الكاذب عن الإصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذباً ، لجواز أن يكون صدقاً بطريق التصريح أو التعريض ، وكذا الواقع في الحديث ، فإنه ليس فيه الكذاب الذي يصلح بين الناس . واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يسقط حقاً عليه أو عليها ، أو أخذ ما ليس لها أو له ، وكذا في الحرب في غير التأمين ، وعلى جواز الكذب عند الاضطرار ، كما لو قصد ظالم قتل رجل هو محتف عنده فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم .

الحديث الثاني

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا
بِالْحِجَارَةِ ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : اذْهَبُوا
بِنَا نَصْلِحْ بَيْنَهُمْ .

(عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن أهل قباء) بالصرف ، وفي أول
كتاب الصلح أن ناساً من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ،
فأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، فقال) لبعض أصحابه ،
وسمى منهم أبي بن كعب وسهيل بن بيضاء كما في الطبراني (اذهبوا بنا نصلح
بينهم) وفي الحديث خروج الإمام بأصحابه للإصلاح بين الناس عند شدة
تنازعهم .

الحديث الثالث

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذِي الْقِعْدَةِ ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ كَتَبُوا : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : لَا نُقِرُّ بِهَا ، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ ، وَلَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ : أَنَا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ : أَمَحُ رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا أَمَحُوكَ أَبَدًا ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ فَكَتَبَ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَابِ ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهُ ، وَأَنْ لَا يَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا : فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلُ أَتَوْا عَلِيًّا ، فَقَالُوا : قُلْ لِصَاحِبِكَ أَخْرُجْ عَنَّا فَقَدْ مَضَى الْأَجَلُ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَبِعَتْهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ : يَا عَمَّ يَا عَمَّ ، فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِبَيْدِهَا وَقَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : دُونَكِ ابْنَةَ عَمِّكِ أَحْمِلِيهَا ، قَالَ : فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : أَنَا أَحَقُّ بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي ، وَقَالَ جَعْفَرٌ : ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي ، وَقَالَ زَيْدٌ : ابْنَةُ أَخِي ، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِخَالَتِهَا ، وَقَالَ : الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ ، وَقَالَ لِعَلِيٍّ : أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ ، وَقَالَ لِجَعْفَرٍ : أَشْبَهْتَ خَلْقِي ، وَخَلَقِي ، وَقَالَ لِزَيْدٍ : أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في ذى القعدة ، فأبى أهل مكة أن يدعوه) أى امتنعوا أن يتركوه (يدخل مكة حتى قاضاهم) من القضاء ، وهو إحكام الأمر وإمضاؤه (على أن يقيم بها ثلاثة أيام) فقط (فلما كتبوا الكتاب) بخط على بن أبى طالب رضى الله عنه (كتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا) أى المشركون (لا نقر بها) أى بالرسالة (فلونعلم أنك رسول الله ما منعناك) من دخول مكة (لكن أنت محمد بن عبد الله . قال : أنا رسول الله وأنا محمد بن عبد الله . ثم قال لعلى : امح رسول الله . قال) على (لا والله لا أحملك أبداً) لعلمه بالقرائن أن الأمر ليس للإيجاب (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب فكتب) إسناد الكتابة إليه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل المجاز لأنه الأمر بها ، وقيل : كتب وهو لا يحسن بل أطلقت يده بالكتابة ، ولا ينافي هذا كونه أمياً لا يحسن الكتابة ، لأنه ما حرك يده تحريك من يحسن الكتابة ، إنما حركها فجاء المكتوب صواباً من غير قصد ، فهو معجزة ، ودفع بأن ذلك مناقض لمعجزة أخرى وهو كونه أمياً لا يكتب . وفى ذلك إفحام الجاحد وقيام الحجة والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضاً أو قيل لما أخذ القلم أوحى الله إليه فكتب . وقيل : ما مات حتى كتب (هذا) إشارة إلى ما فى الذهن (ما قاضى) عليه (محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح إلا فى القراب وأن لا يخرج من أهلها بأحد) أى من الرجال (إن أراد أن يتبعه وأن لا يمنع أحداً من أصحابه أراد أن يقيم بها) أى بمكة (فلما دخلها) أى مكة فى العام القابل (ومضى الأجل) وهو الأيام الثلاثة ، أى قرب انتقضاؤها ، كقوله تعالى : « فإذا بلغن أجلهن » . قال الكرماني : ولا بد من هذا التأويل لثلا يلزم عدم الوفاء بالشرط (أتوا علياً) رضى الله عنه (فقالوا : قل لصاحبك) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اخرج عنا فقد مضى الأجل) زاد البيهقي : فحدثه بذلك على ، فقال : نعم (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، تبعهم ابنة حمزة) اسمها عمارة أو أمانة (ياعم ياعم) مرتين ، أى تقول له صلى الله عليه وآله وسلم : يا عم ، لأنه عمها من الرضاعة (فتناولها على) بن أبى طالب (فأخذ بيدها ، وقال لفاطمة عليها عليها السلام : دونك) أى خذى (ابنة عمك احمليها) وفى رواية عند الحاكم

من مرسل الحسن : فقال عليّ لفاطمة وهي في هودجها : أمسكها عندك (فاختصم فيها) أي بعد أن قدموا المدينة كما في حديث عليّ عند أحمد والحاكم (عليّ وزيد) هو ابن حارثة (وجعفر) أخو عليّ ، في أيهم تكون عنده (فقال عليّ : أنا أحق بها وهي ابنة عمي) زاد في حديث عليّ عند أبي داود : ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي أحق بها (وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها) أي أسماء بنت عميس (تحتي) زوجتي (وقال زيد : ابنة أخي) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخى بين زيد وأبيها حمزة (فقضى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لخالتها) زوجة جعفر . وفي حديث ابن عباس عند ابن سعد في شرف المصطفى بسند ضعيف فقال : جعفر أولى بها . قرجح جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الخالدة بمنزلة الأم) في الحضانة ، لأنها تقرب منها في الخنو والشفقة والاهتداء إلى ما يصلح الولد ، ولم يقدح في حضانتها كونها متزوجة بمن له مدخل في الحضانة بالعصوبة وهو ابن العم . واستنبط منه أن الخالدة مقدمة في الحضانة على العمة ، لأن صفة بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ ، وإذا قدمت على العمة مع كونها أقرب العصابات من النساء فهي مقدمة على غيرها ، وفيه تقديم أقارب الأم على أقارب الأب وغير ذلك (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لعلّي : أنت مني وأنا منك) أي في النسب والسابقة والمحبة وغيرها (وقال لجعفر : أشبهت خلقي وخلقي) وهي منقبة جلييلة لجعفر (وقال لزيد : أنت أخونا) في الإيمان (ومولانا) من جهة أنه أعتقه ، فطيب صلى الله عليه وآله وسلم قلوبهم بنوع من التشريف على ما يليق بالخال ، وإن كان قضى لجعفر فقد بين وجه ذلك . وهذا الحديث أخرجه الترمذي أيضاً .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَنْبَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ : إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يُضْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

(عن أبي بكر رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه ، وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ، ويقول : إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به فئتين (عظيمتين من المسلمين) ترجم البخاري الباب بقوله : باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسن بن علي : إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . وقوله تعالى : « فأصلحوا بينهما » . قال في الفتح : لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة ، إلا إن كان يريد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان حريصاً على امتثال أمر الله تعالى ، وقد أمر بالإصلاح ، وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن . وأخرجه المؤلف أيضاً في الفتن وفي علامات النبوة وفضل الحسن ، وأبوداود في السنة ، والترمذي في المناقب ، والنسائي فيه ، وفي الصلاة واليوم والليلة .

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَتَيْنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ ، فَقَالَ : أَنَا يَارَسُولَ اللَّهِ ، فَلَهُ أَيْ ذَلِكَ أَحَبُّ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم صوت خصوم) بضم الخاء ، جمع خصم (بالباب عالية أصواتهما) قال في الفتح : ولم أقف على تسمية واحد منهم (وإذا أحدهما) أحد الخصمين (يستوضع الآخر) يطلب منه أن يضع من دينه شيئاً (ويسترفقه في شيء) يطلب منه أن يرفق به في الاستبقاء والمطالبة (وهو يقول : والله لا أفعل) ما سألته من الخطيئة (فخرج عليهما) أى على المتخاصمين (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال : أين المتألى على الله) أى الحالف المبالغ في الإيمان (لا يفعل المعروف ، فقال : أنا يارسول الله) المتألى (وله) أى لخصمى (أى ذلك أحب) من وضع المال والرفق . واستنبط من الحديث فوائد لا تحصى على المتأمل . وفيه ثلاثة من التابعين ، وكل رجاله مدنيون ، وأخرجه مسلم في الشركة . قاله القسطلاني : واستدل به على جواز إشارة الإمام لأحد الخصمين أولهما جميعاً بالصلح ، وفيه خلاف ، فالجمهور استحجوا الحاكم أن يشير بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ، ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية ، وزعم ابن التين أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به ، وإنما فيه الحض على ترك بعض الحق . وتعقب بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح ، على أن البخارى ماجزم بذلك ، فكيف يعترض عليه . وفي هذا الحديث الحض على الرفق بالغريم والإحسان إليه بالوضع عنه ، والزجر عن الحلف على ترك فعل الخير . قال الداودي : إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر

الله وقوعه . وعن المهلب نحوه . وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعلن خيراً ، وليس كذلك ، بل الذى يظهر أنه كره قطع نفسه عن فعل الخير . قال : ويشكل على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي الذى قال : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص : « قد أفلح إن صدق » . ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهى من فعل الخير . ويمكن الفرق بأنه فى قصة الأعرابي كان فى مقام الدعاء إلى الإسلام والاستمالة إلى الدخول فيه ، فكان يحرص على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن ، بخلاف من تمكن فى الإسلام ، فيحضه على الازدياد من نوافل الخير . وفيه سرعة فهم الصحابة لمراد الشارع وطواعيتهم لما يشير وحرصهم على فعل الخير . وفيه الصفح عما يجرى بين المتخاصمين من اللفظ ورفع الصوت عند الحاكم . وفيه جواز سؤال المدين الحطيطة من صاحب الدين ، خلافاً لمن كرهه من المالكية . واعتل بما فيه من تحمل المؤنة . وقال القرطبي : لعل من أطلق كراهيته أراد أنه خلاف الأولى . وفيه هبة المجهول . كذا قال ابن التين . وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان . والله أعلم .

كتاب الشروط

الحديث الأول

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تَوْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ .

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •
• (كتاب الشروط) •

جمع شرط ، وهو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، وهو عقلي كالحياة للعلم ، وشرعي كالطهارة للصلاة ، وعادي كنصب السلم لصعود السطح ، ولغوي وهو المخصص كما في : أكرم بني إن جاءوا ، أى الجائين منهم ، فيعدم الإكرام المأمور به بانعدام المحبىء ويوجد بوجوده إذا امتثل الأمر . قاله الجلال الحلى . والمراد بالشروط هنا : ما يصح منها مما لا يصح .

(عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج) معناه عند الجمهور أولى الشروط . وحمله بعضهم على الوجوب . قال أبو عبد الله الأئبي : وهو الأظهر لأنه على الأول يلزم أن لا يجب شرط مطلقاً ، لأنه إذا كان الشرط الذى تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره أحرى . ومعلوم أن لنا فى البياعات وغيرها شروطاً لازمة ، لأن لفظ الشروط هنا عام ، وإنما كان النكاح كذلك ، لأن أمره أحوط وبابه أضيق ، والمراد شروط لاتتافى عقد النكاح بل تكون من مقاصده ، كاشتراط العشرة بالمعروف ، وأن لا يقصر فى شىء من حقوقها ، أما شرط يخالف مقتضاه ، كشرط أن لا يتسرى عليها ولا يسافر بها ، فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ، ويصح النكاح بمهر المثل ، فهو عام مخصوص ، لأنه يخرج منه الشروط الفاسدة . وقال أحمد : يجب الوفاء بالشرط مطلقاً لحديث الباب . قاله النووى فى شرح مسلم ، لكن رأيت فى تنقيح المرداوى من الحنابلة تفصيلاً فى ذلك . وقد أخرج هذا الحديث أبو داود والترمذى وابن ماجه فى النكاح ، والنسائى فيه وفى الشروط .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا : إِنَّ رَجُلًا
 مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَشُدُّكَ
 إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ : نَعَمْ
 فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَثْنِ لِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 قُلْ ، قَالَ : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِأَمْرَاتِهِ ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ
 أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَأَفْتَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ ، فَسَأَلْتُ
 أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي مِائَةَ جَلْدَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَأَنَّ
 عَلَى أَمْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالَّذِي
 نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، أَلَوْلِيدَةٌ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ ،
 وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، أَعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى أَمْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ
 اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا : قَالَ : فَعَدَا عَلَيْهَا ، فَاعْتَرَفَتْ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَتْ .

(عن أبي هريرة وزيد بن خالد) الجهني (رضى الله عنهما أنهما قالا :
 إن رجلا من الأعراب) لم يسم (أتى رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم
 فقال : يا رسول الله أتشدك الله) أى سألتك الله ، أى بالله ، ومعنى السؤال
 هنا القسم ، كأنه قال : أقسمت عليك بالله أو ذكرتك الله (إلا قضيت) أى
 ما أطلب منك إلا قضاءك (لى بكتاب الله) أى بحكم الله ، أو المراد به ما كان
 من القرآن متلوًا ، فنسخت تلاوته وبقي حكمه ، وهو الشيخ والشيخة إذا زنيا
 فارجموهما البتة نكالا من الله (فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه) أى يحسن
 مخاطبته وأدبه أو أفقه منه فى هذه القصة لوصفها على وجهها (نعم فاقض
 بيننا بكتاب الله واثن لى) فى أن أقول ، وهذا الاستئذان من حسن الأدب

في مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قل . قال :
 إن ابني كان عسيفاً) أى أجيراً ، القائل هو الخصم الثاني كما هو ظاهر السياق ،
 وجزم الكرماني بأنه الأول ، والأول أولى (على هذا فزنى) ابنه (بامرأته)
 أى بامرأة الرجل (وإني أخبرت أن على ابني الرجم) لكونه كان بكراً
 واعترف (فافتديت ابني بمائة شاة) من الغنم (ووليدة) جارية (فسألت
 أهل العلم) أى الصحابة الذين كانوا يفتون في العصر النبوي ، وهم الخلفاء
 الأربعة وأبني بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الأنصاريون ، وزاد
 ابن سعد : عبد الرحمن بن عوف (فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب
 عام) من البلد الذي وقع فيه ذلك (وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب
 الله) أى بحكمه أو بما كان قرآناً قبل نسخ لفظه (الوليدة والغنم رد) أى
 مردود (عليك) أطلق المصدر على المفعول مثل نسج اليمن ، أى يجب ردهما
 عليك (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) لأنه كان بكراً واعترف هو
 بالزنا ، لأن إقرار الأب عليه لا يقبل . نعم إن كان هذا من باب الفتوى ،
 فيكون المعنى : إن كان ابنك زنى وهو بكر فحده ذلك (اغد يا أنيس)
 مصغراً (إلى امرأة هذا فإن اعترفت) بالزنا وشهد عليها اثنان (فارجمها) لأنها
 كانت محصنة (قال : فغدا عليها) أنيس (فاعترفت) بالزنا (فأمر بها
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجمت) يحتمل أن يكون هذا الأمر
 هو الذي في قوله « فإن اعترفت فارجمها » وأن يكون ذكر له أنها اعترفت
 فأمره ثانياً أن يرجمها . قال في نيل الأوطار : وقد استشكل بعثه صلى الله عليه
 وآله وسلم إلى المرأة مع أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن أتى الفاحشة بالستر .
 وأجيب بأن بعثه صلى الله عليه وآله وسلم إليها لم يكن لأجل إثبات الحد عليها ،
 بل لأنها لما قذفت بالزنا بعث إليها لتنكر فتطالب بحد القذف أو تعفو أو
 تقرر بالزنا فيسقط حد القذف . انتهى . قال النووي : ولا بد من هذا التأويل
 لأن ظاهره أنه بعث ليطلب إقامة حد الزنا ، وهذا غير مراد ، لأن حد الزنا
 لا يحتاج له بالتجسس بل لو أقر الزاني استحسب أن يعرض له بالرجوع .

الأحاديث ممكن ، وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن إسماعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها من تخليطه . وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم ، وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم . وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون ، فيباح حينئذ للمرتين الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته ولإبقاء المالية فيه ، وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن ، بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وهي من جملة مسألة الظفر ، وقيل : إن الحكمة في العدول عن اللبن إلى الدر للإشارة إلى أن المرتين إذا حلب جاز له ، لأن الدر ينتج من العين ، بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مثلاً ورهنه ، فإنه لا يجوز للمرتين أن يأخذ منه شيئاً أصلاً ، كذا قال (وعلى الذى يركب) الظهر (ويشرب) لبن الدارة (النفقة) عليهما كائناً من كان . هذا ظاهر الحديث . وفيه حجة لمن قال : يجوز للمرتين من الرهن الانتفاع بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما المفهوم الحديث . قاله الحافظ في الفتح . وقال القاضي الشوكاني في المختصر وشرحه : يجوز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه ، والظهر يركب واللبن يشرب بنفقة المرهون . وما قالوا إن الحديث ورد على خلاف القياس ، فيجانب بأن القياس فاسد الاعتبار مبنى على شفا جرف هار لا يصح الاحتجاج به ، لأن العام لا يرد به الخاص بل يبني عليه . انتهى . وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى : أخذ أحمد وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب وقال في أعلام الموقعين : وهذا الحكم من أحسن الأحكام وأعدلها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر ، ثم أطال في تخريج القياس على وفق حديث الباب إلى ما لا يسعه المقام . ومن مسائل هذا الباب أنه لا يغلق الرهن بما فيه لحديث أبي هريرة عند الشافعي والدارقطني وحسنه والحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يغلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه » : قال الحافظ في بلوغ المرام : رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله . انتهى .

الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه) أورده البخارى فى باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ، أى فى أصل الرهن ونحوه ، فالبيئنة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، وأراد البخارى الحمل على عموميه ، خلافاً لمن قال : إن القول فى الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الرهن ، إذ هو كالشاهد للمرتهن . قال ابن التين : جنح البخارى إلى أن الرهن لا يكون شاهداً . قال العلماء : والحكمة فى ذلك أن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر ، فكلف الحجة القوية وهى البيئنة ، وهى لا تجلب لنفسها نفعاً ولا تدفع عنها ضرراً ، فيقوى بهذا ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوى ، لأن الأصل فراغ ذمته ، فاكتفى فيه بحجة ضعيفة وهى اليمين ، لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك فى غاية الحكمة . نعم قد تجعل اليمين فى جانب المدعى فى مواضع تستثنى للدليل كإيمان القسامة ودعوى القيمة فى المتلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط فى كتب الفقه . ومذهب الشافعية فى مسألة الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا بيئنة ، لأن الأصل عدم رهن ما ادعاه المرتهن ، فإن قال الراهن : لم تكن الأشجار موجودة عند العقد بل أحدثتها ، فإن لم يتصور حدوثها بعده فهو كاذب وطولب بجواب الدعوى ، فإن أصر على إنكار وجودها عند العقد جعل ناكلاً وحلف المرتهن ، وإن لم يصر عليه واعترف بوجودها وأنكر رهنها قبلنا منه إنكاره لجواز صدقه فى نفي الرهن وإن كان قد بان كذبه فى الدعوى الأولى وهى نفي الوجود ، وأما إذا تصور حدوثها بعد العقد ، فإن لم يمكن وجودها عنده صدق بلا يمين ، وإن أمكن وجودها

وعنده عنده فالقول قوله يمينه لما مرّ ، فإن حلف فبهي كالأشجار الحادثة
بعد الرهن في القلع وسائر الأحكام ، وقد مرّ بيانها هذا إن كان رهن تبرع ،
فإن اختلفا في رهن مشروط في بيع بأن اختلفا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه
واختلفا في شيء مما سبق تحالفا كسائر صور البيع إذا اختلف فيها . نعم
إن اتفقا على اشتراط فيه واختلفا في أصله فلا تحالف لأنهما لم يختلفا في كيفية
البيع ، بل يصدق الراهن والمرتهن الفسخ إن لم يرهن . وهذا الحديث أخرجه
أيضاً في الشهادات وتفسير آل عمران ، ومسلم والترمذي وابن ماجه في
الأحكام ، وأبو داود والنسائي في القضايا .

كتاب في العتق وفضله

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ أَمْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب في العتق وفضله) *

والعتق بكسر المهملة بمعنى الإعتاق وهو إزالة الملك عن الآدمي ، قال الأزهري : هو مشتق من قولهم : عتق الفرس إذا سبق ، وعتق الفرج إذا طار ، لأن الرقيق يخلص بالعتق ويذهب حيث شاء .
(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : أيما رجل) وأي كلمة شرط دخلت عليها ما . وفي لفظ : أيما مسلم (أعتق أَمْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ تَعَالَى) أي خلص الله (بكل عضو منه عضواً منه من النار) زاد في كفارات الإيمان : حتى فرجه بفرجه ، وخص الفرج لأنه محل أكبر الكبائر بعد الشرك . وللنسائي من حديث كعب بن مرة : « وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه من النار عظيمين منهما بعظم ، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاهها من النار » إسناده صحيح . ومثله للترمذي من حديث أبي أمامة . وللطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات . وفي الحديث فضل العتق ، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى ، خلافاً لمن فضل عتق الأنثى محتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر ، ومقابله في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ، ولأن في عتق الذكر من المعاني العامة ما ليس في الأنثى ، كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الإناث . قال الخطابي : ويستحب عند بعض العلماء أن لا يكون

الحديث الرابع

عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ قَالَا : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ بِالْعَمِيمِ فِي خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةً فَخَذُوا ذَاتَ الْيَمِينِ ، فَوَاللَّهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَتَرَةِ الْجَيْشِ ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشٍ ، وَسَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكَتٌ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، فَقَالَ النَّاسُ : حَلِّ حَلِّ ، فَالْحَحْتُ ، فَقَالُوا : خَالَاتِ الْقَصَوَاءُ ، خَالَاتِ الْقَصَوَاءُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا خَالَاتِ الْقَصَوَاءُ وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ ، ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا ، ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ ، قَالَ : فَعَدَلَ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلٍ الْمَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا فَلَمْ يُلْبِثْهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ ، وَشَكَّى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَطَشَ ، فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ ، فَوَاللَّهِ مَا زَالَ يَجِيئُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الْخُزَاعِيُّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خُزَاعَةَ وَكَانُوا عَيْبَةً نُصَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ نِهَامَةَ ، فَقَالَ : إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤْيٍ وَعَامَرَ بْنَ لُؤْيٍ نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحُدَيْبِيَّةِ وَمَعَهُمُ الْعُوذُ الْمَطَافِيلُ وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ ، وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ ، وَإِنْ قُرَيْشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ وَأَضْرَتْ بِهِمْ ، فَإِنْ شَاءُوا مَا دَدْتُهُمْ مَدَّةً وَيَخْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ فَإِنْ أَظْهَرَ ، فَإِنْ شَاءُوا أَنْ يَدْخُلُوا فَمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ فَعَلُوا وَإِلَّا فَقَدْ جَمُّوا وَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ

لَأَقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي وَلِيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ ، فَقَالَ
بُدَيْلٌ : سَأَبْلُغُهُمْ مَا تَقُولُ . قَالَ : فَأَنْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا ، قَالَ :
إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ
عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا ، فَقَالَ سَفَهَاؤُهُمْ : لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْءٍ .
وَقَالَ ذُو الرُّأْيِ مِنْهُمْ : هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ
كَذًا وَكَذًا ، فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ
مَسْعُودٍ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ أَلَسْتُمْ بِالْوَالِدِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : أَوَلَسْتَ
بِالْوَلَدِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَهَلْ تَتَّهِمُونِي ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : أَلَسْتُمْ
تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظٍ فَلَمَّا بَلَغُوا عَلَى جِئْتِكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي
وَمَنْ أَطَاعَنِي ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خِطَّةَ رُشْدٍ
أَقْبِلُوهَا وَدَعُونِي آتِيهِ ، قَالُوا : آتِيهِ ، فَأَتَاهُ ، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ
لِبُدَيْلٍ ، فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ : أَيُّ مُحَمَّدٍ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتَ أَمْرَ قَوْمِكَ
هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ اجْتَنَحَ أَهْلَهُ قَبْلَكَ ، وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى
فَأِنِّي وَاللَّهِ لَأَرَى وَجُوهًا وَإِنِّ لَأَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أَنْ يَفِرُّوا
وَيَدْعُوكَ . فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : امْصُصْ بَظَرِ اللَّاتِ أَنْحَنُ
نَفِيرٌ عَنْهُ وَتَدْعُهُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟ قَالَ : أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ : أَمَا وَاللَّهِ
نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا يَدٌ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبِتُكَ ، قَالَ :
وَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكُلَّمَا تَكَلَّمَ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ
وَالْمَغِيرَةَ بْنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ السَّيْفُ
وَعَلَيْهِ الْمَغْفَرُ ، فَكُلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةُ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ صَرَبَ يَدَهُ بَتَعْلٍ السَّيْفِ وَقَالَ لَهُ : أَخَرُ يَدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا :

الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، فَقَالَ : أَيُّ غُدْرٍ أَلَسْتُ أَسْعَى فِي غُدْرِكَ ؟ وَكَانَ
 الْمُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ، ثُمَّ جَاءَ
 فَاسْأَلَمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا الْإِسْلَامُ فَاقْبَلُ ، وَأَمَّا الْمَالُ
 فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ ، ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَيْنَيْهِ ، قَالَ : فَوَ اللَّهِ مَا تَنْخَمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهُهُ وَجِلْدُهُ ، وَإِذَا
 أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا
 تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ ،
 فَارْجِعْ عُرْوَةَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ ، وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ
 وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالنَّجَاشِيِّ ، وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ
 أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدًا ، وَاللَّهِ إِنْ يَتَنَخَّمُ نُخَامَةً
 إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهُهُ وَجِلْدُهُ ؛ وَإِذَا أَمَرَهُمْ
 ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمَ
 خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ ، وَإِنَّهُ
 قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةٌ رُشِدٍ فَاقْبَلُوهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ :
 دَعُونِي آتِيهِ ، فَقَالُوا : ائْتِهِ ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَأَصْحَابِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا فُلَانٌ وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ
 يُعَظِّمُونَ الْبُذْنَ فَاْبْعَثُوهُمَا لَهُ ، فَبُعِثَتْ لَهُ ، وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلَبُّونَ ،
 فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يُصَلُّوا عَنِ الْبَيْتِ
 فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ : رَأَيْتُ الْبُذْنَ قَدْ قُلِدَتْ وَأَشْعِرَتْ فَمَا أَرَى
 أَنْ يُصَلُّوا عَنِ الْبَيْتِ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مِكْرَزُ بْنُ حَنْصِ فَقَالَ :
 دَعُونِي آتِيهِ ، فَقَالُوا : ائْتِهِ ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 : هَذَا مِكْرَزُ وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ ، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَبَيْنَمَا هُوَ يُكَلِّمُهُ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 قَدْ سَهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ ، فَقَالَ : هَاتِ أَكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا ،
 فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَاتِبَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فَقَالَ سُهَيْلُ : أَمَّا الرَّحْمَنُ فَوَاللَّهِ
 مَا أَدْرَى مَا هُوَ ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ ، فَقَالَ
 الْمُسْلِمُونَ : وَاللَّهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ
 مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَقَالَ سُهَيْلُ : وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ
 مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ وَلَا قَاتَلْنَاكَ ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ : مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ،
 فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ إِنِّي لِرَسُولِ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي
 أَكْتُبْ : مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلَى
 أَنْ تَخْلُؤَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَتَطُوفَ بِهِ ، فَقَالَ سُهَيْلُ : وَاللَّهِ لَا تَتَحَدَّثُ
 الْعَرَبُ أَنَا أَخَذْنَا ضَغْطَةً وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ ، فَكَتَبَ ، فَقَالَ
 سُهَيْلُ : وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ
 إِلَيْنَا ، قَالَ الْمُسْلِمُونَ : سُبْحَانَ اللَّهِ كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ
 مُسْلِمًا ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو
 يَرْسُفُ فِي قَبُودِهِ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ
 الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ سُهَيْلُ : هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أَقَاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ
 تَرُدَّهُ إِلَيَّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ
 قَالَ : فَوَاللَّهِ إِذَنْ لَمْ أَصَالِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 فَأَجِزْهُ لِي ، قَالَ : مَا أَنَا بِمُجِيزُهُ لَكَ ، قَالَ : بَلَى ، فَافْعَلْ ، قَالَ : مَا أَنَا
 بِفَاعِلٍ ، قَالَ مِكْرَزُ : بَلْ قَدْ أَجَزْنَاهُ لَكَ ، قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ : أَيْ مَعْشَرَ
 الْمُسْلِمِينَ أَرَدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا ، أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ ،

وَكَانَ قَدْ عَذَّبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللَّهِ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَاتَيْتُ
نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ؟ قَالَ بَلَى ،
قُلْتُ : أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ ، وَعَدُّونَا عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قَالَ : بَلَى ، قُلْتُ :
فَلِمَ نُعْطَى الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَنْ ، قَالَ : إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أَعْصِيهِ
وَهُوَ نَاصِرِي ، قُلْتُ : أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَاتِي الْبَيْتَ فَتُطَوَّفُ
بِهِ ؟ قَالَ : بَلَى ، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا نَاتِيهِ الْعَامَ ، قُلْتُ : لَا ، قَالَ : فَإِنَّكَ
آتِيهِ ، وَمُطَوَّفٌ بِهِ ، قَالَ : فَاتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا بَكْرٍ
أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ؟ قَالَ : بَلَى ، قُلْتُ : أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّونَا
عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قَالَ : بَلَى ، قُلْتُ : فَلِمَ نُعْطَى الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَنْ ،
قَالَ أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ وَهُوَ نَاصِرُهُ ، فَاسْتَمْسَكَ
بِعِزِّهِ ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ ، قُلْتُ : أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَاتِي
الْبَيْتَ وَتُطَوَّفُ بِهِ ؟ قَالَ : بَلَى ، فَأَخْبَرَكَ أَنَّكَ تَاتِيهِ الْعَامَ ؟ قُلْتُ :
لَا ، قَالَ : فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوَّفٌ بِهِ ، قَالَ عُمَرُ : فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا ،
قَالَ : فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِأَصْحَابِهِ : قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ أَحْلِقُوا ، قَالَ : فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ
حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ
سَلَمَةَ فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَتُحِبُّ
ذَلِكَ ، اخْرُجْ ثُمَّ لَا تُكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً حَتَّى تَنْحَرُ بِذَلِكَ وَتَدْعُو
حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ ، فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ نَحَرَ
بُذْنَهُ ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَانْحَرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ
يَحْلِقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا ، ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ ،
فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ
فَامْتَحِنُوهُنَّ » حَتَّى بَلَغَ « بَعْصَمَ الْكُوفِرِ » . فَطُلِقَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ أَمْرًا تَيْنِ

كَانَتْ لَهُ فِي الشَّرِكِ ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَالْأُخْرَى صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ ، رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَهُوَ مُسْلِمٌ ، فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ فَقَالُوا : الْعَهْدَ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا ، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحُلَيْفَةِ ، فَتَزَلُّوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمَرٍ لَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَأْفُلَانُ جَيْدًا ، فَاسْتَلَّهُ الْآخَرُ ، فَقَالَ : أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَيْدٌ ، لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ ثُمَّ جَرَّبْتُ ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ : أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ ، فَأَمَّا كُنْهُ مِنْهُ ، فَضْرَبَهُ بِهِ حَتَّى بَرَدَ ، وَفَرَّ الْآخَرُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْذُو فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَاهُ : لَقَدْ رَأَى هَذَا دُغْرًا ، فَلَمَّا أَنْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ وَاللَّهِ أَوْفَى اللَّهِ ذِمَّتَكَ قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ثُمَّ أَنْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَيْلَ أُمِّهِ مِسْعَرٌ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سِيرُودُهُ إِلَيْهِمْ ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ ، قَالَ : وَيَتَفَلَّتُ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلُ بْنُ سُهَيْلٍ ، فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ ، فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ ، حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ ، فَوَاللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا ، فَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ ، فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُنَاشِدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ لَمَّا أَرْسَلَ ، فَمَنْ أَتَاهُ فَهُوَ آمِنٌ ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَوْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ » حَتَّى بَلَغَ « الْحَيَّةَ حَيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ » . وَكَانَتْ

حَمِيَّتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُقِرُّوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ ، وَلَمْ يُقِرُّوا بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَحَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَيْتِ .

(عن المسور بن مخرمة ومروان) بن الحكم ، وقد سمعا من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة ، كعمر وعثمان وعليّ والمغيرة وأم سلمة وسهل ابن حنيف وغيرهم (قالوا : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من المدينة (زمن الحديبية) يوم الاثنين لهلل ذى القعدة سنة ست من الهجرة في بضع عشرة مائة ، فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعمره ، وبعث بسر بن سفيان عيناً لخبر قريش (حتى) إذا (كانوا ببعض الطريق) اختصر البخارى صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسقه بطوله إلا في هذا الموضع ، وبقيته عنده في المغازى . كذا في الفتح ، وذكر المحذوف فراجع (قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : إن خالد بن الوليد بالغيم) بوزن عظيم بالغين المعجمة ، وفي المشارق مصغراً : قال ابن حبيب : موضع قريب من مكة بين رابغ والجحفة (في خيل لقريش) وكانوا — كما عند ابن سعد — مائتي فارس ، فيهم عكرمة بن أبي جهل ، حال كونهم (طليعة) وهى مقدمة الجيش (فخذوا ذات اليمين) وهى بين ظهري الحمض في طريق تخرجه على ثنية المارار بكسر الميم ، مهبط الحديبية من أسفل مكة . قال ابن هشام : فسلك الجيش ذلك الطريق ، فلما رأت خيل قريش قفرة الجيش قد خالفوا عن طريقهم ركضوا راجعين إلى قريش ، وهو معنى قوله (فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقفرة الجيش) أى غباره الأسود (فانطلق) خالد (يركض) يضرب برجله دابته استعجالاً للسير (نذيراً) منذراً (لقريش) بمجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وآله (وسلم حتى إذا كان بالثنية) أى ثنية المارار (التى يهبط عليهم) أى على قريش (منها بركت به) صلى الله عليه وآله وسلم (راحلته ، فقال الناس : حلّ حلّ) بفتح الحاء وسكون اللام ، زجر للرحلة إذا حملها على السير . وقال الخطابي : إن قلت حل واحدة فبالسكون وإن أعدتها نونت الأولى وسكنت الثانية . وحكى السكون فيهما والتنوين كتنظيره في بنخ يخ ، يقال : حلحلت فلاناً إذا

أزعجته عن موضعه (فألحلت) أى تمادت فى البروك وعدم القيام فلم تبرح من مكانها ، وهو من الإلحاح (فقالوا : خلأت القصواء ، خلأت القصواء) : مرتين ، أى حرنت وتصبعت ، والخلاء للإبل كالخران للخيول . وقال ابن قتيبة لا يكون الخلاء إلا للنوق خاصة . وقال ابن فارس : لا يقال للجمل خلأ ، لكن ألح . والقصواء : اسم لناقته صلى الله عليه وآله وسلم . وقيل : كان طرف أذنها مقطوعاً (فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : ما خلأت القصواء) أى ما حرنت (وما ذاك لها بخلق) أى ليس الخلاء لها بعادة كما حسبت . قال ابن بطال : فى هذا جواز الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم الجيش طلباً لغرتهم ، وجواز السفر وحده للحاجة ، وجواز التنكب عن طريق سهلة إلى الوعرة لمصلحة ، وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن يطرأ عليه غيره ، وإذا وقع من شخص هفوة ولا يعهد منه مثلها لا ينسب إليها ويرد على من نسبه إليها ومعذرة من نسبه إليها من لا يعرف صورة حاله ، لأن خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان مآظنه الصحابة صحيحاً ولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لعذرهم فى ظنهم . وفيه جواز التصرف فى ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك ، لأنهم لما قالوا « حل حل » فزجروها بغير إذن لم يعاتبهم عليه . ذكره فى الفتح (ولكن حبسها) أى القصواء (حابس الفيل) عن مكة ، أى دخولها ، لأنهم لو دخلوا مكة على تلك الهيئة وصددهم قریش عن ذلك لوقع بينهم ما يفضى إلى سفك الدماء ونهب الأموال ، لكن سبق فى العلم القديم أنه يدخل فى الإسلام منهم جماعات ، وسيخرج من أصلابهم ناس يسلمون ويجاهدون ، وكان بمكة فى الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، فلو طرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب منهم ناس بغير عمد ، كما أشار إليه تعالى فى قوله : « ولولا رجال مؤمنون » الآية . وفى هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وإن اختلفت الجهة الخاصة ، لأن أصحاب الفيل كانوا على باطل محض ، وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض ولكن جاء التشبيه من جهة إرادة الله منع الحرم مطلقاً ، أما من أهل الباطل فواضح ، وأما من أهل الحق فلمعنى الذى تقدم ذكره ، وفيه ضرب المثل واعتبار من بقى بمن مضى (ثم قال : والذى نفسى

بيده) فيه تأكيد القول باليمين ليكون أدعى إلى القبول . قال في الفتح : وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحلف في أكثر من ثمانين موضعاً ، قاله الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في الهدى (لايسألوني) أى قریش (خطة) بضم المعجمة ، أى خصلة (يعظمون فيها حرمان الله) يكفون بسببها عن القتال في الحرم تعظيماً له (إلا أعطيتهم إياها) أى أجبتهم إليها وإن كان في ذلك تحمل مشقة . قال السبيل : لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال : إن شاء الله تعالى ، مع أنه مأمور بها في كل حاله . والجواب أنه كان أمراً واجباً حتماً فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء . كذا قال . وتعقب أنه تعالى قال في هذه القصة : « لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين » مع تحقق وقوع ذلك تعليماً وإرشاداً ، فالأولى الحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى ، أو كانت القصة قبل نزول الأمر بذلك ، ولا يعارضه كون الكهف مكية ، إذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أى الناقة (فوثبت) أى قامت (فعدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفي رواية سعد : فولى راجعاً : وفي رواية ابن إسحق : فقال للناس : انزلوا . قالوا : يا رسول الله ما بالوادي من ماء ننزل عليه (حتى نزل بأقصى الحديبية) وأكثرها من الحرم (على ثمد) قال في القاموس : الثمد ويحرك وكتتاب : الماء القليل لا مادة له ، أو ما يبقى في الجلد ، أو ما يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف . انتهى . وقوله (قليل الماء) قيل : تأكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول : إن الثمد الماء الكثير . وعورض بأنه إنما يتوجه أن لو ثبت في اللغة أن الثمد الماء الكثير . واعترض في المصابيح قوله تأكيد بأنه لو اقتصر على قليل أمكن ، أما مع إضافته إلى الماء فيشكل ، وذلك لأنك لا تقول : هذا ماء قليل الماء . نعم قال الداودي : الثمد : العين . وقال غيره : حفرة فيها ماء ، فإن صح فلا إشكال (يتبرضه) أى يأخذه (الناس تبرضاً) من باب التكلف ، أى قليلاً قليلاً . قال صاحب العين : التبرض : جمع الماء بالكفين (فلم يلبثه) بضم أوله وسكون اللام ، من الإلباث . وقال ابن التين : بفتح اللام وكسر الموحدة المثقلة ، أى لم يتركوه يلبث ، أى يقيم (الناس حتى نزحوه) لم يبقوا منه شيئاً . يقال : نزحت البئر على صيغة واحدة في التعدى والزوم (وشكى)

مبنياً للمفعول (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العطش ، فانتزع
سهماً من كنانته) بكسر الكاف : جعبته التي فيها النبل (ثم أمرهم أن يجعلوه)
أى السهم (فيه) أى فى الثمد . وروى ابن سعد من طريق أبى مروان : حدثنى
أربعة عشر رجلاً من الصحابة أن الذى نزل البئر ناجية بن الأعجم . وقيل :
هو ناجية بن جندب . وقيل : البراء بن عازب . وقيل : عباد بن خالد .
حكاه عن الواقدى . ووقع فى الاستيعاب : خالد بن عباد . قاله فى المقدمة .
وقال فى الفتح : ويمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (فوالله
ما زال يبحش) أى يفور ويرتفع (لهم بالرى) بكسر الراء (حتى صدروا عنه)
أى رجعوا رواء بعد ورودهم عطاشاً . وزاد ابن سعد : حتى اغترفوا بأنيتهم
جلوساً على شفير البئر (فبينما هم كذلك إذ جاء بديل بن ورقاء الخزاعى)
الصحابى المشهور (فى نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم ، وخراش
ابن أمية فيما قاله الواقدى ، وخارجة بن كرز ، ويزيد بن أمية كما فى رواية
عروة (وكانوا) أى بديل والنفر الذين معه (عيبة نصيح رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أى موضع سره وأمانته ، فشبه الصدر الذى هو مستودع
السرى بالعبية التى هى مستودع خير الثياب ، وكانت خزاعة (من أهل تهامة)
بكسر الفوقية : مكة وما حولها ، لا يخفى مسلمهم ولا مشركهم عنه شيئاً كان
بمكة ، وكان الأصل فى موالاته خزاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن بنى
هاشم فى الجاهلية كانوا تحالفوا مع خزاعة فاستمروا على ذلك فى الإسلام .
وفيه جواز الاستنصاح من بعض المعاهدين وأهل الذمة إذ دلت القرائن على
نصحهم وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الإسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل
دينهم . ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو واستظهاراً على غيرهم
ولا يعد ذلك من موالاته الكفار ، ولا من موادة أعداء الله ، بل من قبيل
استخدامهم ، وتقليل شوكة جمعهم ، وإنكاء بعضهم ببعض ، ولا يلزم من
ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الإطلاق (فقال) بديل (إني تركت
كعب بن لؤى وعامر بن لؤى نزلوا أعداد مياه الحديبية) جمع عد بالكسر
والتشديد ، وهو الماء الذى لا انقطاع لمادته كالعين والبئر ، وفيه أنه كان
بالحديبية مياه كثيرة وأن قريشاً سبقوا إلى النزول عليها ، ولذا عطش المسلمون
حين نزلوا على الثمد المذكور (ومعهم العوذ) بضم العين وسكون الواو ، وجمع

عائذ ، أى النوق الحديدات التناج ذات اللبن (المطافيل) الأمهات التى معها أطفالها ، ومراده أنهم خرجوا معهم بذوات الألبان من الإبل ليتزودوا بألبانها ولا يرجعوا حتى يمنعوه . وقال ابن قتيبة : يريد النساء والصبيان ، ولكنه استعار ذلك ، يعنى أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام وليكون أدعى إلى عدم الفرار ، ويحتمل إرادة المعنى الأعم . وعند ابن سعد : معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان (وهم مقاتلون وصادوك) أى مانعوك (عن البيت) الحرام (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنا لم نجىء لقتال أحد ولكننا جئنا معتمرين وإن قريشاً قد نهكتهم الحرب) أى أبلغت فيهم حتى أضعفت قوتهم وهزتهم وأضعفت أموالهم (وأضرت بهم ، فإن شاءوا ماددتهم) أى جعلت بينى وبينهم (مدة) معينة أترك قتالهم فيها (ويخلوا بينى وبين الناس) أى من كفار العرب وغيرهم (فإن أظهر فإن شاءوا أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس) من طاعنى (فعملوا وإلا) أى وإن لم أظهر (فقد جوا) أى استراحوا من جهد القتال . ولابن عائذ من وجه آخر عن الزهرى : فإن ظهر الناس على ذلك الذى يرغبون ، فصرح بما حذفه هنا من القسم الأول ، والتردد فى قوله « فإن أظهر » ليس شكاً فى وعد الله أنه سينصره ويظهره ، بل على طريق التنزل وفرض الأمر على مازعم الخصم (وإن هم أبوا) أى امتنعوا (فوالذى نفسى بيده لأقاتلنهم على أمرى هذا حتى تنفرد سالفتى) والسالفة : صفحة العنق ، وكفى بذلك عن القتال ، لأن القاتل تنفرد مقدمة عنقه . قال الداودى : أى تنفصل رقبتى ، أى حتى أموت أو أبقى منفرداً فى قبرى (ولينفذن الله أمره) أى ليضمينه فى نصرة دينه وحسن الإتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتنبيه على أنه لم يورده إلا على سبيل الفرض . قال ابن المنير : لعله صلى الله عليه وآله وسلم نبه بالأدنى على الأعلى ، أى أن لى من القوة بالله والحوال به ما يقتضى أنى أقاتل عن دينه لو انفردت ، فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونفاذ بصائرهم فى نصر دين الله تعالى وهو مضمض أمره . وفى هذا الفصل النذب على صلة الرحم ، والإبقاء على من كان من أهلها ، وبذل النصيحة للقرابة ، وما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة والثبات فى تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره (فقال بديل : سأبلغهم ما تقول . قال : فانطلقى) بديل (حتى أتى قريشاً ، قال : إنا قد

جئناكم من هذا الرجل) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسمعناه يقول
 قولاً ، فإن شئتم أن نعرضه عليكم فعلنا ، فقال سفهاؤهم (سمي الواقدي منهم :
 عكرمة بن أبى جهل والحكم بن أبى العاص) لا حاجة لنا أن نخبرنا عنه بشيء
 وقال ذو الرأى منهم : هات) بكسر التاء ، أى أعطنى (ما سمعته يقول ، قال :
 سمعته يقول كذا وكذا ، فحدثهم بما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 زاد ابن إسحق فى روايته : فقال لهم بديل : إنكم تعجلون على محمد أنه لم
 يأت لقتال إنما جاء معتمراً ، فاتهموه ، أى بديلاً ، لأنهم كانوا يعرفون ميله
 إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالوا : إن كان كما يقول فلا يدخلها
 علينا عنوة (فقام عروة بن مسعود) بن معتب الثقفى ، أسلم ورجع إلى قومه
 ودعاهم إلى الإسلام فقتلوه (فقال : أى قوم أستم بالوالد) أى مثل الأب
 فى الشفقة لولده (قالوا : بلى . قال : أو لست بالولد) مثل الابن فى النصيح
 لوالده (قالوا : بلى . قال : فهل تهمونى) أى تنسبوننى إلى التهمة (قالوا :
 لا) نتهمك (قال : أستم تعلمون أنى استنفرت أهل عكاظ) أى دعوتهم
 للقتال نصرة لكم (فلما يلحوا على) امتنعوا وعجزوا (جئتمكم بأهلى وولدى
 ومن أطاعنى . قالوا : بلى . قال : فإن هذا) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (قد عرض لكم خطة رشد) أى خصلة خير وصلاح وإنصاف (اقبلوها
 ودعونى) اتركونى (آتية) أى أجيء إليه (قالوا : ائنه) أمر من أتى يأتى
 (فأتاه) صلى الله عليه وآله وسلم عروة (فجعل يكلم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لعروة) نحواً من قوله
 لبديل (السابق وأخبره أنه لم يأت يريد حرباً كما زاد ابن إسحق) فقال عروة
 عند ذلك (أى عند قوله : لأقاتلهم) (أى محمد وأتيت) أخبرنى (إن استأصلت
 أمر قومك) أى استهلكتهم بالكلية (هل سمعت بأحد من العرب اجتاحت)
 أهلك (أهله قبلك) بالكلية (وإن تكن الأخرى) أى الدولة لقومك فلا يخفى
 ما يفعلون بكم . قاله الكرماني وتبعه العيني ، فجواب الشرط محذوف .
 وفيه رعاية الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يصرح
 إلا بشق غالبيته . وقال فى المصابيح : التقدير : وإن تكن الأخرى لم ينفعك
 أصحابك . وأما قول الزركشى : التقدير : وإن كانت الدولة للعدو وكان
 الظفر لهم عليك وعلى أصحابك . فقال فى المصابيح : هذا التقدير غير مستقيم

لا يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزاء ، لأن الأخرى هي انتصار العدو وظفرهم
فيؤول التقدير إلى أنه إن انتصراً عداؤك وظفروا كانت الدولة لهم وظفروا (فإني
والله لا أرى وجوهاً) أى أعيان الناس (وإني لأرى أشواً من الناس) أى
أخلاقاً من قبائل شتى . ويروى «أوباشاً» أى من السفلة ، فالثاني أخص
من الأول (خليقاً) أى حقيقاً (أن يفروا ويدعوك) يتركوك ، لأن العادة جرت
أن الجيوش المجمع لا يؤمن عليها الفرار ، بخلاف من كان من قبيلة واحدة
فلنهم يأنفون الفرار في العادة ، وما علم عروة أن مودة الإسلام أبلغ من مودة
القرابة ، كما قيل :

القوم إخوان صدق بينهم سبب من المودة لم يعدل به نسب
(فقال له أبو بكر رضى الله عنه) وكان خلف رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قاعداً (امصص) أمر من مصص يمصص ، من باب علم يعلم (بظر
 اللات) قطعة تبقى بعد الختان في فرج المرأة . وقال الداودي : البظر : فرج
 المرأة . قال السفاسي : والذي عند أهل اللغة أنه ما ينخفض من فرج المرأة ،
 أى يقطع عند خفافها . وقال في القاموس : البظر : ما بين اسكتى المرأة .
 الجمع بظور كالبيظر والبنظر بالنون كقنفذ ، والبظارة وتفتح ، وأمة بظراء :
 طوليلته ، والاسم البظر محركة ، واللات : اسم أحد الأصنام التي كانت
 قريش وثقيف يعبدونها ، وقد كانت عادة العرب الشتم بذلك ، تقول :
 يمصص بظر أمه ، فاستعار ذلك أبو بكر رضى الله عنه في اللات لتعظيمهم
 إياها ، فقصد المبالغة في سب عروة بإقامة من كان يعبد مقام أمه ، وحمله على
 ذلك ما أغضبه به من نسبته إلى الفرار . قال في الفتح : وفيه جواز النطق
 بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك . وقال
 ابن المنير : في قول أبي بكر تخسيس للعدو ولوثنهم وتعرض لإلزامهم من
 قولهم : إن اللات بنت الله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً بأنها لو كانت
 بنتاً كان لها ما يكون للإناث (أنحن نفر عنه وندعه) استفهام إنكارى (فقال)
 أى عروة (من ذا) أى المتكلم (قالوا: أبو بكر . قال) عروة (أما والذي
 نفسى بيده لولا يد) أى نعمة ومنة (كانت لك عندي لم أجرك) أى أكافئك
 (بها لأجبتك) وبين الزهري أن هذه اليد أن عروة كان تحمل بدية فأعانه
 أبو بكر بعون حسن . وعند الواقدي : عشر قلائص (قال : وجعل) عروة

(يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فكلما تكلم كلمة أخذ بلحيته) الشريفة على عادة العرب من تناول الرجل لحيته من يكلمه لاسياً عند الملاحظة . قال في الفتح : وفي الغالب إنما يصنع ذلك النظير بالنظير ، لكن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغضى لعروة عن ذلك استمالة له وتأليفاً (والمغيرة ابن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم ومعه السيف) قصداً لحراسته (وعليه) أى على المغيرة (المغفر) ليستخفى من عروة عمه (فكلما أهوى عروة بيده إلى لحيته النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب يده) لإجلالاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيماً (بنعل السيف) وهو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها (وقال له : أخر يدك عن لحيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد عروة بن الزبير : فإنه لا ينبغي لمشرك أن يمسسه (فرفع عروة رأسه فقال : من هذا) الذى يضرب يدى (قالوا : المغيرة بن شعبة) وعند ابن إسحق : فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له عروة : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة . قال في الفتح : وكذا أخرجه ابن أبي شيبه من حديث المغيرة نفسه بإسناد صحيح ، وأخرجه ابن حبان (فقال) عروة مخاطباً للمغيرة (أى غدر) بزنة عمر معدول عن غادر مبالغته في وصفه بالغدر (أأست أسعى في غدرتك) أى في دفع شر خيانتك ببذل المال (وكان المغيرة) قبل إسلامه (صحب قوماً في الجاهلية) من ثقيف من بنى مالك لما خرجوا زائرين المقوقس بمصر فأحسن إليهم وقصر بالمغيرة ، فحصلت له الغيرة منهم لأنه ليس من القوم ، فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر ، فلما سكروا وناموا غدر بهم (فقتلهم) جميعاً (وأخذ أموالهم) فلما بلغ ثقيفاً فعل المغيرة تداعوا للقتال ، فسعى عروة عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفساً واصطلحوا ، فهذا هو سبب قوله : أى غدر (ثم جاء) إلى المدينة (فأسلم) فقال له أبو بكر : ما فعل المالكيون الذين كانوا معك ؟ قال : قتلتهم وجئت بأسلاهم إلى رسول الله لتخمس أو ليرى رأيه فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم : أما الإسلام فأقبل) أى أقبله (وأما المال فلست منه فى شيء) أى لا أتعرض له لكونه أخذه غدرأ ، لأن أموال المشركين وإن كانت مغنومة عند القهر فلا يحل أخذها عند الأمن ، فإذا كان الإنسان مصاحباً لهم فقد أمن كل واحد منهما صاحبه ، فسفك الدماء وأخذ

الأموال عند ذلك غدر ، والغدر بالكفار وغيرهم محظور ، وإنما تحل أموالهم بالمحاربة والمغالبة ، ولعله صلى الله عليه وآله وسلم ترك المال في يده لإمكان أن يسلم قومه فيرد إليهم أموالهم . ويستفاد من القصة أن الحربى إذا أتلّف مال الحربى لم يكن عليه ضمانه ، وهو أحد الوجهين للشافعية (ثم إن عروة جعل يرمق) أى يلحظ (أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينه) بالثنية (قال : فوالله ما تنخم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخامة) ما يصعد من الصدر إلى الفم (إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها) أى بالنخامة (وجهه وجلده) تبركاً بفضلاته ، وزاد ابن إسحق : ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه (وإذا أمرهم ابتدروا أمره) أى أسرعوا إلى فعله (وإذا ترضأ كادوا يقتتلون على وضوئه) بفتح الواو : وفضلة الماء الذى ترضأ به أو على ما يجتمع من القطرات وما يسيل من الماء الذى باشر أعضاءه الشريفة عند الوضوء (وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون) من الإحداد (إليه النظر) أى ما يتأملونه ولا يديمون النظر إليه (تعظيماً له) قال في الفتح : فيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ، ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة ، وبالغوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيه من فرارهم ، فكأنهم قالوا بلسان الحال : من يحب إمامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به أنه يفرّ عنه ويسلمه لعدوه ، بل هو أشد اغتباطاً به وبدينه ونصره من القبائل التى يراعى بعضها بعضاً بمجرد الرحم . ويستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق سائغ (فرجع عروة إلى أصحابه فقال : أى قوم ، والله لقد وفدت على الملوك ووفدت على قيصر) غير منصرف للعجمة ، وهولقب لكل من ملك الروم ، هو من الخاص بعد العام (وكسرى) بكسر الكاف وفتح : اسم لكل من ملك الفرس (والنجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم : لقب من ملك الحبشة ، وخص الثلاثة بالذكر لأنهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان (والله إن) بكسر الهمزة نافية ، أى ما (رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم محمداً ، والله إن تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده ، وإذا أمرهم ابتدروا أمره ، وإذا ترضأ كادوا يقتتلون على وضوئه ، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده ، وما يحدون إليه النظر تعظيماً له ، وإنه قد عرض

عليكم خطة رشد فاقبلوها) قال في الفتح : وفي مرسل علي بن زيد عند ابن أبي شيبه : قال عروة : أي قوم قد رأيت الملوك وما رأيت مثل محمد وما هو بملك ولكن رأيت الهدى معكوفاً وما أراكم إلا تصيبكم قارعة ، فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف . وفي قصة عروة هذه من الفوائد ما يدل على جودة عقله وتفطنه ، وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك بآثاره (فقال رجل من بني كنانة) هو الحليس مصغراً ابن علقمة سيد الأحابيش كما ذكره الزبير بن بكار (دعوني آتية ، فقالوا : آتته) فأتى (فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن) بضم الباء ، جمع بدنة ، وهي من الإبل والبقر (فابعثوها) أي أثيروها (له ، فبعثت له واستقبله الناس يلبنون) بالعمرة . زاد ابن إسحق : فلما رأى يسيل عليه من عرض الوادي بقلائده قد حبس عن محله رجع ولم يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . لكن في مغازي عروة عند الحاكم : فصاح الحليس وقال : هلك قريش ورب الكعبة إن القوم إنما أتوا عماراً ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أجل يا أخا بني كنانة فعلمهم بذلك ، فيحتمل أن يكون خاطبهم على بعد (فلما رأى) الكناني (ذلك) المذكور من البدن واستقبال الناس له بالتلبية (قال) متعجباً (سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا) أي يمنعوا (عن البيت ، فلما رجع إلى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد قلدت) أي علق في عنقها شيء ليعلم أنها هدى (وأشعرت) أي طعن في سنامها بحيث سال دمها ليكون علامة للهدى أيضاً (فما أرى أن يصدوا عن البيت) زاد ابن إسحق : وغضب وقال : يامعشر قريش ما على هذا عاقدناكم ، أيصد عن بيت الله من جاء معظماً له ؟ فقالوا : كف عنا يا حليس حتى نأخذ لأنفسنا ما نرضى . وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب وإظهار لإرادة الشيء والمقصود غيره . وفيه أن كثيراً من المشركين كانوا يعظمون حرمة الإحرام والحرم وينكرون على من يصد عن ذلك تمسكاً منهم ببقايا دين إبراهيم عليه السلام (فقام رجل منهم يقال له مكرز ابن حفص) بن الأخيف من بني عامر بن لؤي (فقال : دعوني آتية ، فقالوا :

الله ، فلما أشرف عليهم) أى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : هذا مكرز وهو رجل فاجر) أى غادر ، لأنه كان مشهوراً بالغدر ولم يصدر منه فى قصة الحديدية فجور ظاهر . وذكر الواقدي أنه أراد أن يبيت المسلمين بالحديدية فخرج فى خمسين رجلاً ، فأخذه محمد بن مسلمة وهو على الحرس فانفلت منهم مكرز ، فكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار إلى ذلك (فجعل) أى مكرز (يكلمه) صلى الله عليه وآله وسلم (إذ جاء سهيل بن عمرو) مصغراً (قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : لقد سهل لكم من أمركم) وعند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال : بعثت قريش بسهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصالحوه ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهيلاً قال : سهل لكم من أمركم . وهذا من باب التفاؤل . وكان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه الفأل الحسن . وأتى بمن التبعية فى قوله « من أمركم » إيداناً بأن السهولة الواقعة فى هذه القصة ليست عظيمة . قيل : ولعله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ ذلك من التصغير الواقع فى سهيل ، فإن تصغيره يقتضى كونه ليس عظيماً (فقال) سهيل (هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً) وفى رواية ابن إسحق : فلما انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهم عشر سنين ، وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً ، وأن يرجع عنهم عامهم هذا . قال فى الفتح : وهذا القدر الذى ذكره ابن إسحق أنه مدة الصلح هو المعتمد . وبه جزم ابن سعد . وأخرجه الحاكم من حديث على نفسه . وأما ما وقع فى كامل ابن عدى ومستدرك الحاكم والأوسط للطبرانى من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فإسناده ضعيف منكر مخالف للصحيح . وقد اختلف العلماء فى المدة التى تجوز المهادنة فيها مع المشركين ، فقيل : لا تجاوز عشر سنين على ما فى هذا الحديث ، وهو قول الشافعى والجمهور ، وقيل : تجوز الزيادة ، والأول هو الراجح (فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكاتب) هو على بن أبى طالب (فقال) له (النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم . قال سهيل : أما الرحمن فوالله ما أدرى ما هو ، ولكن اكتب

باسمك اللهم كما كنت تكتب) وكان صلى الله عليه وآله وسلم يكتب كذلك في بدء الإسلام كما كانوا يكتبونها في الجاهلية ، فلما نزلت آية النمل كتب : بسم الله الرحمن الرحيم ، فأدركتهم حمية الجاهلية (فقال المسلمون : والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) على رضى الله عنه (اكتب باسمك اللهم ، ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم : اكتب (هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ، فقال سهيل : والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ، ولكن اكتب : محمد ابن عبد الله ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : والله إني لرسول الله ، وإن كذبتهموني اكتب : محمد بن عبد الله) قال الزهري : وذلك أى إجابته صلى الله عليه وآله وسلم لسؤال سهيل حيث قال : اكتب باسمك اللهم واكتب محمد بن عبد الله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرمان الله إلا أعطيتهم إياها ، (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : على أن تخلوا بيننا وبين البيت) العتيق (فنطوف به ، فقال سهيل : والله لا) نخلى بينك وبين البيت الحرام (تتحدث العرب أنا أخذنا ضغطة) بضم الضاد ، أى قهراً . وفى رواية : إنك دخلت علينا غنوة (ولكن ذلك) أى التخيلة (من العام المقبل ، فكتب) على ذلك (فقال سهيل : وعلى أنه لا يأتيك منا رجل وإن كان على دينك إلا رددته إلينا) وفى رواية « أحد » وهى تعم الرجال والنساء فيدخلن فى هذا الصلح ، ثم نسخ ذلك الحكم فيهن ، أو لم يدخلن إلا بطريق العموم فخصصن (قال المسلمون) قال فى الفتح : وقائل ذلك يشبه أن يكون عمر ، وممن قال أيضاً : أسيد بن حضير وسعد بن عباد كما قاله الواقدي ، وسهيل بن حنيف (سبحانه الله كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلماً ، فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل ابن سهيل بن عمرو) واسمه العاص ، وكان حبس حين أسلم وعذب فخرج من السجن وتنكب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين حال كونه (يرسف) أى يمشى (فى قيوده) مشى المقيد المثقل (وقد خرج من أسفل مكة حتى رعى بنفسه بين أظهر المسلمين ، فقال) أبوه (سهيل : هذا يا محمد أول ما أقاضيك عليه أن ترده إلى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إننا لم نقض الكتاب بعد) أى لم نفرغ من كتابته (قال) سهيل

(فوالله إذن لم أصالحك على شيء أبداً ، قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : فأجزه) أى امض (لى) فعلى فيه فلا أردّه إليك (قال) سهيل (ما أنا بمجيزه لك ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بل فافعل ، قال) سهيل (ما أنا بفاعل ، قال مكرز) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء ابن حفص ، وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو فى التماس الصلح (بل قد أجزناه ذلك ، قال أبو جندل : أى معشر المسلمين أرد إلى المشركين وقد جئت) حال كوفى (مسلماً ؟ ألا ترون ما قد لقيت ، وكان قد عذب عذاباً شديداً فى الله) زاد ابن إسحق : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا أبا جندل اصبر واحتسب فإننا لا نغدر وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً . قال الخطابى : تأول العلماء ما وقع فى قصة أبى جندل على وجهين : أحدهما : أن الله قد أباح التقية للمسلم إذا خاف الهلاك ، ورخص له أن يتكلم بالكفر مع إضمار الإيمان إن لم تمكنه التورية ، فلم يكن رده إليهم إسلاماً لأبى جندل إلى الهلاك مع وجود السبيل إلى الخلاص من الموت بالتقية . الثانى : إنما رده إلى أبيه ، والغالب أن أباه لا يبلغ به الهلاك ، وإن عذبه أو سجنه فله مندوحة بالتقية أيضاً ، وأما ما يخاف عليه من الفتنة فإن ذلك امتحان من الله يبتلى به خير عباده من المؤمنين . واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد إليهم من جاء مسلماً من عندهم إلى بلاد المسلمين أم لا ؟ فقليل : نعم على ما دلت عليه قصة أبى جندل وأبى بصير . وقيل : لا ، وأن الذى وقع فى القصة منسوخ وأن ناسخه حديث : أنا برىء من مسلم يقيم بين مشركين . وهو قول الحنفية . وعند الشافعية تفصيل بين العاقل وبين المجنون والصبي ، فلا يردّان . وقال بعض الشافعية : ضابط جواز الردّ أن يكون المسلم بحيث لا تجب عليه الهجرة من دار الحرب ، والله أعلم (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فأتيت نبي الله صلى الله عليه وآله (وسلم فقلت) له (أأنت نبي الله حقاً ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى . قلت : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى . قلت : فلم نعطى الدنية (أى الحالة الدنية الرديئة الخبيثة) (فى ديننا إذن) أى حينئذ (قال : إني رسول الله ولست أعصيه وهو ناصرى) فيه تنبيه لعمر على إزالة ما حصل عنده من القلق ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك إلا لأمر أطلعه الله عليه من حبس الناقة ، وأنه لم يفعل ذلك إلا بوحي (٢٦ - عون البارى - ج ٣)

من الله . قال عمر (قلت) له صلى الله عليه وآله وسلم (أو ليس كنت تحدثنا أنا سنأتى البيت فنطوف به) وعند الواقلى : إنه صلى الله عليه وآله وسلم كان رأى فى منامه قبل أن يعتمر أنه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى ، فأخبرتكم أنا نأتية العام) هذا (قال) عمر (قلت : لا ، قال : فإنك آتية ومطوف به ، قال) عمر (فأتيت أبا بكر فقلت : يا أبا بكر أليس هذا نبي الله حقاً ؟ قال : بلى ، قلت : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل قال : بلى : قلت : فلم نعطى) الخصلة (الدنية) الخبيثة (فى ديننا إذن) أى حينئذ (قال) أبو بكر رضى الله عنه مخاطباً لعمر (أيها الرجل إنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس يعصى ربه وهو ناصره ، فاستمسك بغرزه) وهو للإبل بمنزل الركاب للفرس ، أى فتمسك بأمره ولا تخالفه كما يتمسك المرء بركاب الفارس فلا يفارقه (فوالله إنه على الحق) قال عمر (قلت : أليس كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحدثنا أنا سنأتى البيت ونطوف به ، قال) أبو بكر (بلى ، فأخبرك أنك نأتية العام) هذا ؟ قال عمر (قلت : لا ، قال : آتية ومطوف به) وفى ذلك دلالة على فضيلة أبى بكر ووفور علمه وقوة إيمانه لكونه أجاب بما أجاب به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . قال فى الفتح : لم يذكر عمر أنه راجع أحداً فى ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير أبى بكر الصديق ، وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده . وفى جواب أبى بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سواء دلالة على أنه أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال الرسول وأعلمهم بأمور الدين وأشدّهم موافقة لأمر الله تعالى . وقد وقع التصريح فى هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأى عمر فى ذلك ، وظهر من هذا الفصل أن الصديق لم يكن فى ذلك موافقاً لهم ، بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء . وفى الهجرة أن ابن الدغنة وصف أبا بكر بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على نوائب الحق وغير ذلك ، فلما كانت صفاتهما متشابهة من الابتداء استمر ذلك إلى الانتهاء . وأخرج البزار من حديث عمر نفسه مختصراً قال عمر : اتهموا الرأى على الدين فلقد رأيتنى أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

برأى وما علوت عن الحق (قال عمر) رضى الله عنه (فعملت لذلك) التوقف في الامتثال ابتداء (أعمالا) صالحة ، أى من الذهاب والمجيء والسؤال والجواب ، ولم يكن ذلك شكاً من عمر ، بل طلباً لكشف ما خفى عليه ، وحشاً على إذلال الكفار ، لما عرفت من قوته في نصرته الدين . وعند ابن إسحاق : فكان عمر يقول : ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به . وعند الواقدي من حديث ابن عباس : قال عمر رضى الله عنه : لقد أعتقت بسبب ذلك رقاباً وصمت دهرأ.... الحديث . وقد قال السهيلي : هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه وإنما هو من باب الوسوسة . كذا قال . والذى يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة في القضية وتنكشف عنه الشبهة . ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن أبى ، وإن كان في الأولى لم يطابق اجتهاده الحكم ، بخلاف الثانية وهى هذه القصة ، وإنما عمل الأعمال لهذه وإلا فجميع ما صدر عنه كان معذوراً فيه ، بل هو فيه مأجور لأنه مجتهد فيه (قال : فلما فرغ من قضية الكتاب) وأشهد على الصلح رجالا من المسلمين منهم أبو بكر وعمر وعلى ورجالا من المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : قوموا فأنحروا) الهدى (ثم أحلقوا) رءوسكم (قال : فوالله ما قام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور ليم لهم قضاء نسكهم ، ولاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضى الفور ، ولا احتمال أن يكون الأمر بذلك للندب ، ويحتمل أن يكون بهتهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة ، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم ، وليس فيه حجة لمن أثبت أن الأمر للفور ولا لمن نفاه ولا لمن قال إن الأمر للوجوب ولا للندب لما يطرُق القصة من الاحتمال (حتى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يقيم منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس) من كونهم لم يفعلوا . وفي رواية ابن إسحاق : فقال لها : ألا ترين إلى الناس إني أمرهم بالأمر فلا يفعلونه . وفي رواية أبى المليلح : فاشتد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال : هلك المسلمون أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا . قال : فجلا الله عنهم يومئذ بأمر سلمة (فقالت أم سلمة : يا نبي الله أتحب ذلك)

وعند ابن إسحاق : قالت أم سلمة : يا رسول الله لا تلمهم فإنهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح . ويحتمل أنها فهمت من الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالتحلل أخذاً بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الإحرام أخذاً بالعزيمة في حق نفسه ، فأشارت عليه أن يتحلل لينفي عنهم هذا الاحتمال ، فقالت (اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك وتدعو حالقك فيحلقك) وعرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم صواب ما أشارت به (فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك ، نحر بدنه) وكانوا سبعين بدنة فيها جمل لأبي جهل في رأسه برّة من فضة ليغيظ به المشركين وكان غنمه في غزوة بدر (ودعا حالقه) هو خراش بن أمية بن الفضل الخزاعي الكعبي (فحلقه ، فلما رأوا) الصحابة (ذلك) بادروا إلى فعل ما أمرهم به ، إذ لم يبق ذلك غاية تنتظر (قاموا فنحروا) وفيه فضل المشورة وأن الفعل إذا انضم للقول كان أبلغ من القول المجرد ، وليس فيه أن الفعل مطلقاً أبلغ من القول ، وجواز مشاورة المرأة الفاضلة ، وفضل أم سلمة ووفور عقلها ، حتى قال إمام الحرمين : لا نعلم امرأة أشارت برأى فأصابته إلا أم سلمة . كذا قال . وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب عليه السلام في أمر موسى . وما أبعد هذا الاستدراك والكلام في أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانساء الدنيا ، وإلا فنهى بلقيس ملكة سبأ ، فقد أصابت في رأيها في ترك القتال مع سليمان عليه السلام . ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح من أمره لهم بالفطر في رمضان ، فلما استمروا على الامتناع تناول القدح فشرب فلما رأوه شرب شربوا (وجعل بعضهم يخلق بعضاً حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً نغماً) أي ازدحاماً . قال الزهري ثم انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قافلاً حتى إذا كان بين مكة والمدينة نزلت سورة الفتح . فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال : فما فتح في الإسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية ، إنما كان القتال حيث التقى الناس ، فلما كانت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها وأمن الناس كلهم بعضهم بعضاً والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئاً في تلك المدة إلا دخل فيه ، ولقد دخل في تينك السنتين مثل من كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر ، يعنى من صناديد قريش ، ومما ظهر من

مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهرى أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذى دخل الناس عقبه فى دين الله أفواجاً ، وكانت الهدنة مفتاحاً لذلك . ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحاً ، فإن الفتح فى اللغة : فتح المغلق ، والصلح كان مغلقاً حتى فتحه الله .

وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت ، فكان فى الصورة الظاهرة ضيماً للمسلمين ، وفى الصورة الباطنة عزاً لهم ، فإن الناس لأجل الأمن الذى وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير نكير ، وأسمع المسلمون المشركين القرآن ، وناظروهم على الإسلام جبهة آمنين ، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية ، وظهر من كان يخفى إسلامه ، فدل المشركون من حيث أرادوا العزة ، وقهروا من حيث أرادوا الغلبة (ثم جاءه) صلى الله عليه وآله وسلم (نسوة مؤمنات) بعد ذلك فى أثناء مدة الصلح ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج ، ويقال إنها كانت تحت عمرو بن العاص (فأُنزل الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ») فاختبروهن بما يغلب على ظنكم موافقة قلوبهن (حتى بلغ : بعصم الكوافر) بما تعتصم به الكافرات من عقد ونسب ، جمع عصمة ، والمراد نهى المؤمنين عن المقام على نكاح المشركات ، وبقية الآية : « الله أعلم بآيمانهن » فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار « أى إلى أزواجهن الكفرة لقوله : « لهن حل لهم ولا هم يحلون لهن » وآتوهن ما أنفقوا « أى ما دفعوا إليهن من المهور . وهذه الآية على رواية : لا يأتيك أحد وإن كان على دينك إلا رددته ، تكون مخصصة للسنة ، وهذا من أحسن أمثلة ذلك ، وعلى طريقة بعض السلف ناسخة من قبيل نسخ السنة بالكتاب . أما على رواية : لا يأتيك منا رجل ، فلا إشكال فيه (فطلق عمر) رضى الله عنه (يومئذ امرأتين) قريبة بنت أبى أمية وابنة جرويل الخزاعى (كانتا له فى الشرك) وقد كان ذلك جائزاً فى ابتداء الإسلام (فتزوج إحداهما) وهى قريبة (معاوية بن أبى سفيان ، والأخرى صفوان بن أمية) وفى رواية : وتزوج الأخرى أبو جهم (ثم رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة فجاءه أبو بصير) بفتح الباء (رجل من قريش) هو عتبة أو عبيد مصغراً ، وهو وهم ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح بن جارية الثقفى حليف بنى زهرة (وهو مسلم فأرسلوا) أى قريش

(في طلبه رجلين) هما خنيس مصغراً ابن جابر وأزهر بن عبد عوف الزهرى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا : العهد الذى جعلت لنا) يوم الحديبية أن ترد إلينا من جاء منا وإن كان على دينك ، وسألوه أن يرد إليهم أبا بصير كما وقع فى الصلح (فدفعه) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى الرجلين) وفاء بالعهد (فخرجا به حتى بلغا ذا الخليفة فترلوا يأكلون من تمر لهم ، فقال أبو بصير لأحد الرجلين) وهو خنيس بن جابر ، كما عند ابن سعد ولا بن إسحاق للعامرى (والله إنى لأرى سيفك هذا يا فلان جيداً فاستله الآخر) أى أخرج السيف صاحبه من غمده (فقال : أجل) نعم (والله إنه لجيد ، لقد جربت به ثم جربت ، فقال أبو بصير : أرنى أنظر إليه ، فأمكنه منه ، فضربه) أبو بصير (حتى برد) أى مات (وفر الآخر) وعند ابن إسحاق : وخرج المولى يشتد ، أى هرب ، وهو مولى خنيس واسمه كوثر (حتى أتى المدينة فدخل المسجد يعلو ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رآه : لقد رأى هذا ذعراً) بالضم أى خوفاً (فلما انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : قتل) مبنياً للمفعول ، وفى لفظ : قتل ، أى أبو بصير (والله صاحبي وإنى لمقتول) أى إن لم تردوه عني (فجاء أبو بصير فقال : يا نبي الله قد والله أوفى الله ذمتك) فليس عليك منهم عتاب فيما صنعت أنا . وعن الزهرى : فقال أبو بصير : يا رسول الله عرفت أنى قدمت عليهم فتنونى عن ديني ، فعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد . اهـ . وفيه أن للمسلم الذى يحىء من دار الحرب فى زمن الهدنة قتل من جاء فى طلب رده إذا شرط لهم ذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على أبى بصير قتله العامرى ولا أمر فيه بقود ولا دية ، والله أعلم (قد رددتنى إليهم ثم أنجاني الله منهم ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ويل أمه) كلمة ذم تقولها العرب فى المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم ، لأن الويل الهلاك ، فهى كقولهم لأمة الويل . وقيل كلمة تعجب ، وهى من أسماء الأفعال (مسعر حرب) أى موقد لنار الحرب (لو كان له أحد) ينصره لإسعار الحرب لأثار الفتنة وأفسد الصلح . وفيه إشارة إليه بالفرار لثلاثا يرده إلى المشركين ، ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به . قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم : يجوز التعريض بذلك لا التصريح كما فى القصة ، والله أعلم (فلما سمع) أبو بصير

(ذلك عرف أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (سيرده إليهم ، فخرج حتى أتى سيف البحر) بكسر السين ، أى ساحله فى موضع يسمى العيص بكسر العين على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام . قال الحافظ : وهو يحاذى المدينة إلى جهة الساحل ، وهو قريب من بلاد بنى سليم (قال : ويتفلى) أى يتخلص (منهم أبو جندل بن سهيل) أى من أبيه وأهله من مكة . وفى رواية : انفلت فى سبعين راكباً مسلمين (فلحق بأبى بصير) بسيف البحر (فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبى بصير حتى اجتمعت منهم عصابة) جماعة لا واحد لها من لفظها ، وهى تطلق على الأربعين فما دونها ، لكن عند ابن إسحاق : إنهم بلغوا نحواً من سبعين ، بل جزم به عروة فى المغازى ، وزاد : وكرهوا أن يقدموا المدينة فى مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين . وسمى الواقدى منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (فوالله ما يسمعون بعير) أى بخبر قافلة (خرجت) من مكة (لقريش إلى الشام إلا اعتراضوا لها) وقفوا لها فى طريقها بالعرض ، وذلك كناية عن منعهم لها من المسير (فقتلوهم وأخذوا أموالهم ، فأرسلت قريش) أبا سفيان بن حرب (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تناشده بالله والرحم) تقول له : سألتك بالله وبحق القرابة (لما أرسل) إلى أبى بصير وأصحابه بالامتناع عن إيذاء قريش (فمن أتاه) منهم مسلماً (فهو آمن) من الرد إلى قريش (فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم) فقدموا عليه ، فعلم الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبا جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير مما كرهوه (فأنزل الله تعالى : « وهو الذى كف أيديهم عنكم) أى أيدي كفار مكة (وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ») أى أظهركم عليهم (حتى بلغ الحمية ، حمية الجاهلية) أى التى تمنع الإذعان للحق (وكانت حميتهم أنهم لم يقرؤا أنه نبي الله ، ولم يقرؤا ببسم الله الرحمن الرحيم ، وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله : فأنزل الله : « وهو الذى كف أيديهم » أنها نزلت فى شأن أبى بصير ، وفيه نظر ، والمشهور أنها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المسلمين غرة فظفروا بهم فعفا عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت . رواه مسلم وغيره . وفى هذا الحديث فوائد كثيرة ذكرها فى الفتح ، منها أن ذا الحليفة ميقات أهل المدينة للحاج والمعتمر ، وأن تقليد الهدى وسوقه سنة

لها ، فرضاً كان أو سنة ، وأن الإشعار سنة لا مثله ، وأن الحلق أفضل من التقصير ، وأنه نسك في حق المعتمر ، محصوراً كان أو غير محصور ، وأن المحصور ينحر هديه حيث أحصر ولو لم يصل إلى الحرم ، ويقاتل من صده عن البيت ، وأن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسالمة طريقاً . ومنها جواز سبي ذراري الكفار إذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال . وفيه الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش لطلب غرتهم ، وجواز التنكب عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع الفسدة وتحصيل المصلحة ، واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش ، والأخذ بالحزم في أمر العدو لئلا ينالوا غرة المسلمين ، وجواز الخدع في الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان من خصائصه أنه منهي عن خائنة الأعين . وفيه أيضاً فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الأتباع ، وجواز بعض المساعدة في أمر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن قادحاً في أصله إذا تعين ذلك طريقاً للسلامة في الحال والصلاح في المال ، سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم ، وأن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال ، بل عليه التسليم ، لأن المتبوع أعرف بمآل الأمور غالباً بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي . وفيه جواز الاعتماد على خبر الكافر إذا قامت القرينة على صدقه . قاله الخطابي مستدلاً بأن الخزاعي الذي بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيناً له ليأتيه بخبر قريش كان حينئذ كافراً . قال : وإنما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والاطلاع على أسرارهم ، قال : ويستفاد من ذلك جواز قول الطبيب الكافر . قلت : ويحتمل أن يكون الخزاعي المذكور كان أسلم ولم يشتهر إسلامه حينئذ ، فليس فيما قاله دليل على ما ادعاه . والله أعلم .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا ، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن لله تسعة وتسعين اسماً) مشهورة وليس فيه نبي غيرها . وقد نقل ابن العربي أن لله ألف اسم ، قال : وهذا قليل فيها ، ولو كان البحر مدداً لأسماء ربى لفد البحر قبل أن تنفد أسماء ربى ولو جثنا بسبعة أبحر مثله مدداً . وفي الحديث : أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، وإنما خص هذه لشهرتها ، ولما كانت معرفة أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية إنما تعلم من طريق الوحي والسنة ، ولم يكن لنا أن نتصرف فيها بما لم يهتد إليه مبلغ علمنا ومنتهى عقولنا ، وقد منعنا عن إطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وإن جَوَّزه العقل وحكم به القياس ، كان الخطأ في ذلك غير هين ، والمخطيء فيه غير معذور ، والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضى ، وكان الاحتمال في رسم الخط واقعاً باشتباه تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين ، أو سبعة وتسعين ، أو تسعة وسبعين ، فينشأ الاختلاف في المسموع من المسطور أكده حسماً للمادة وإرشاداً إلى الاحتياط بقوله (مائة) بدل مقصود به دفع احتمال الخطأ في الرسم باشتباه المبدل منه بسبعة وسبعين ولئلا يزداد على ماورد (إلا واحداً) في الاستثناء إشارة إلى أن الوتر أفضل من الشفع وأن الله وتر يحب الوتر ، والمراد بالاسم هنا اللفظ ، ولاخلاف في ورود الاسم بهذا المعنى ، إنما النزاع في أنه هل يطلق ويراد به المسمى عينه ، ولا يلزم من تعدد الأسماء تعدد المسمى ، وكل واحد من الألفاظ المطلقة على الله تعالى يدل على ذاته باعتبار صفة حقيقية أو غير حقيقية ، وذلك يستدعى التعدد في الاعتبار والصفات دون الذات ، ولا استحالة في ذلك ، وفيه كما قاله الخطابي دليل على أن أشهر أسمائه تعالى « الله » لإضافة هذه الأسماء إليه . وقد روى أنه الاسم الأعظم . وقال ابن مالك : ولكون الله اسم

علم وليس بصفة ، قيل في كل اسم من أسمائه تعالى سواه اسم من أسماء الله . وهو من قول الطبري على ما رواه النووي : إلى الله ينسب كل اسم له ، فيقال : الكريم من أسماء الله ، ولا يقال : من أسماء الكريم الله (من أحصاها) أي حفظها كما فسر به البخاري والأكثر ، ويؤيده ما في الدعوات ولفظه : لا يحفظها أحد عن ظهر قلبه إلا (دخل الجنة) أو المعنى : ضبطها حصراً أو تعداداً لها حتى يستوفيا ، فلا يقتصر على بعضها ، بل يثنى على الله ويدعوه جميعها ، أو من عقلها وأحاط بمعانيها أو حفظها أو علماً وإيماناً وذكر الجزاء بلفظ الماضي تحقيقاً لوقوعه أو بمعنى الإطاعة ، أي أطاق القيام بحقها والعمل بمقتضاها ، وذلك بأن يعتبر معانيها ، فيطالب نفسه بما تتضمنه من صفات الربوبية وأحكام العبودية فيخلق بها . وقال الطيبي : إنما أكد الأعداد دفعاً للتجاوز واحتمال الزيادة والنقصان . وقد أرشدنا الله تعالى بقوله : « والله الأسماء الحسنى فادعوه بها » وذروا الذين يلحدون في أسمائه إلى عظم الخطب في الإحصاء بأن لا يتجاوز المسموع والأعداد المذكورة وأن لا يلحد منها إلى الباطل . اهـ . ثم إن مفهوم الاسم قد يكون نفس الذات والحقيقة ، وقد يكون مأخوذاً باعتبار الأجزاء ، وقد يكون مأخوذاً باعتبار الصفات والأفعال والسلوب والإضافات ، ولا خفاء في تكثر أسماء الله تعالى بهذا الاعتبار وامتناع ما يكون باعتبار الجزء لتنزهه تعالى عن التركيب . وقد دل الدعاء المشهور عنه صلى الله عليه وآله وسلم على أن لله تعالى تسعة أسماء لم يعلمها أحداً من خلقه ، واستأثر بها في علم الغيب عنده . وورد في الكتاب والسنة أسام خارجة عن التسعة والتسعين كالكافي والدائم والصادق وذو المعارج وذو الفضل والغالب ، إلى غير ذلك . والجواب أن التنصيص على العدد لا ينفي الزيادة بل لغرض آخر كزيادة الفضيلة مثلاً . وقيل : إن لهذه زيادة قرب واشتغال بالمهمات ، ويحتمل أن يكون الاسم الأعظم خارجاً عن هذه الجملة ، وتكون زيادة شرف تسعة وتسعين وجلالتها بالإضافة إلى ما عداه وأن يكون داخلاً مبهماً لا يعرفه بعينه إلا نبي أو ولي . ومنها أن الأسماء منحصرة في تسعة وتسعين . والرواية المشتملة على تفصيلها غير مذكورة في الصحيح ولا خالية عن الاضطراب والتغيير . وقد ذكر كثير من المحدثين أن في إسناده ضعفاً . قاله في شرح المقاصد . كذا في القسطلاني ملخصاً . وكان البخاري

أورد هذا الحديث ليستدل به على أن الكلام إنما يتم بآخره ، فلماذا كان فيه استثناء أو شرط عمل به ، وأخذ ذلك من قوله « مائة إلا واحداً » وهو في الاستثناء مسلم ، فلو قال في البيع : بعث من هذه الصبرة مائة صاع إلا صاعاً ، صح وعمل به ، وكان بائعاً لتسعة وتسعين صاعاً ، وكذا في الإقرار ، ولا يؤخذ بأول كلامه ويلغى آخره ، لكن في استنباط ذلك من هذا الحديث نظر ، لأن قوله « مائة إلا واحداً » إنما ذكر تأكيداً لما تقدم ، فلم يستفيد به فائدة مستأنفة حتى يستنبط منه هذا الحكم لحصول هذا المقصود بقوله « تسعة وتسعين اسماً » وأما الشروط فليست صورة الحديث . قاله الولي بن العراق . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في التوحيد ، والترمذي في الدعوات ، والنسائي في النعوت ، وابن ماجه في الدعاء ، وابن خزيمة وأبو عوانة وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني وابن منده وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقي من حديث أبي هريرة مثله ، وزاد : إنه وتر يحب الوتر . وفي لفظ ابن مردويه وأبي نعيم : من دعا بها استجاب الله دعاءه . وفي لفظ للبخاري : ولا يحفظها أحد إلا دخل الجنة . وهذا اللفظ تفسير معني أحصاها ، فالإحصاء هو الحفظ . وهكذا قال الأكثرون . وقيل أحصاها : قرأها كلمة كلمة كأنه يعدها . والتفسير الأول هو الراجح للمعنى اللغوي . وقد فسرت الرواية المصرحة بالحفظ . وهذا الحديث قد ورد من طريق جماعة من الصحابة خارج الصحيحين ، والحجة بما فيهما على انفراده كافية ، وحديث أبي هريرة عند الترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي في الشعب ، وقال الترمذي بعد إخرجه : هذا حديث غريب . وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة . ولا يعلم في شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث . اهـ . وسرد الأسماء بزيادة ونقصان . وقال النووي في الأذكار : إنه حديث حسن . وقال ابن كثير في تفسيره : والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء مدرج في هذا الحديث وأنهم جمعوها من القرآن ، وأن الأسماء الحسنى ليست منحصرة في التسعة والتسعين ، بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند أحمد مرفوعاً : أسألك بكل اسم هو لك ... إلخ كما تقدم . قال الشوكاني في « تحفة الذاكرين » شرح عدة الحصن الحصين » : ولا يخفك أن هذا العدد قد صححه إمامان وحسنه إمام فالقول بأن بعض أهل العلم جمعها من القرآن غير سديد ، ومجرد

بلوغ واحد أنه رفع له ذلك لا ينتهض لمعارضة الرواية ولا تدفع الأحاديث بمثله ، وأما الحديث الذى ذكره عن أحمد فغاياته أن الأسماء الحسنى أكثر من هذا المقدار ، وذلك لا ينافى كون هذا المقدار هو الذى ورد الترغيب فى إحصائه وحفظه ، وهذا ظاهر مكشوف لا يخفى ، ومع هذا فقد أخرج سرد الأسماء بهذا العدد الذى ذكره الترمذى ابن مردويه وأبو نعيم من حديث ابن عباس وابن عمر قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكره . وقد أطال أهل العلم الكلام على الأسماء الحسنى . قال ابن حزم : جاءت فى إحصائها أحاديث مضطربة لا يصح منها شيء أصلا ، وبالغ بعضهم فى تكثيرها كما تقدم عن ابن العربى ، وأنهض ماورد فى إحصائها الحديث الذى ذكره المصنف رحمه الله . اهـ . يعنى حديث الترمذى .

كتاب الوصايا

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ .

* (كتاب الوصايا) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الوصايا: جمع وصية، كالهدايا: جمع هدية، وتطلق على فعل الموصي وعلى الموصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه، فتكون بمعنى المصدر، وهو الإيضاء، وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم، وهي لغة: الإيصال من وصى الشيء بكذا أوصله به، لأن الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه، وهي في الشرع: تبرع بحق مضاف إلى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع. قال الأزهري: الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصيه إذا وصلته، وسميت وصية لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بما بعد مماته، ويقال: وصية بالتشديد، ووصاة بالتخفيف بغير همز، وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهات والحث على المأمورات. وقال القسطلاني: ليس بتدبير ولا تعليق عتق وإن التحق بهما حكماً في حسابهما من الثلث، كالتبرع المنجز في مرض الموت أو الملحق به.

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ما (ما) أى ليس (حق امرئ) رجل (مسلم) أو ذمى . ولمسلم عن أيوب عن نافع : ما حق امرئ يؤمن بالوصية . قال ابن عبد البر : فسرّه ابن عيينة ، أى يؤمن بأنها حق . قال فى الفتح : والوصف بالمسلم خرج من خرج الغالب ، فلا مفهوم له أو ذكر للتهييج ، أى الذى يمثّل أمر الله ويحتنب نواهيه إنما هو المسلم ، ففيه إشعار بنى الإسلام عن تارك ذلك . ووصية الكافر

جائزة في الجملة . وحكى ابن المنذر فيه الإجماع . وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح ، والكافر لا عمل له بعد الموت . وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالإعتاق ، وهو يصح من الذمي والحربي ، والله أعلم (له شيء يوصى فيه) ولفظ يافع : « له شيء يريد أن يوصى فيه » أخرجه مسلم . ولفظ أحمد : « حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصى فيه » الحديث . ولفظ الشافعي : « ما حق امرئ يؤمن بالوصية » . ولفظ أبي عوانة : « لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين » . ولفظ الطبراني والإسماعيلي : « ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصى فيه » . ولفظ ابن عبد البر : « لا يحل لامرئ مسلم له مال » . وأخرجه الطحاوي أيضاً . قال ابن عبد البر : قوله « له مال يوصى فيه » أولى عندي من قول من روى « له شيء » لأن الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال . قال الحافظ ابن حجر : وهي دعوى لا دليل عليها وعلى تسليمها ، فرواية « شيء » أشمل لأنها تعم ما يقول وما لا يتمول كالمختصات ، والله أعلم (يبيت) أى أن يبيت . وجزم الطيبي بأن « يبيت » صفة لمسلم ، ومعمول الفعل محذوف ، أى آمناً أو ذا كراً . وقال ابن التين : أى موعوفاً ، والأول أولى ، لأن استحباب الوصية لا يختص بالمريض . نعم قال العلماء : لا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب ، والله أعلم (ليلتين) وعند البيهقي : ليلة أو ليلتين . ولمسلم والنسائي : ثلاث ليال . وذكر ذلك لدفع الحرج لتزاحم أشغال المرء التي يحتاج إلى ذكرها ، ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه ، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا للتحديد ، والمعنى لا يمضي عليه زمان وإن كان قليلاً (إلا ووصيته) أى ما حقه إلا المبيت ووصيته (مكتوبة عنده) مشهود بها ، فإن الغالب إنما يكتب العلول . قال تعالى : « شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم » . ولأن أكثر الناس لا يحسن الكتابة فلا دلالة فيه على اعتماد الخط . قال الشافعي : معنى الحديث : ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده . واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية . وبه قال الزهري وأبو مجلز وعطاء وطلحة بن مصرف في آخرين . وحكاها البيهقي عن الشافعي في القديم . وبه قال إسحاق وداود . واختاره أبو عوانة

الأسفرائيني وابن جرير وآخرون . ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب إلى الإجماع سوى من شذّب . واستدل له من حيث المعنى بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع . فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية . وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس . وأجاب من قال بالوجوب بأن الذى نسخ الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون ، وأما من لا يرث فليس فى الآية ولا فى تفسير ابن عباس ما يقتضى النسخ فى حقه . والكلام فى هذا يطول ، ثم اختلف القائلون بالوجوب فى الجملة . وعن طاوس وقتادة والحسن وجابر بن زيد : تجب للقرابة الذين لا يرثون خاصة . قالوا : فإن أوصى لغير قرابة لم تنفذ ويرد الثلث كله إلى قرابته . هذا قول طاوس . وقال الحسن وجابر بن زيد : ثلثا الثلث . وقال قتادة : ثلث الثلث . وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعى من حديث عمران بن حصين فى قصة الذى أعتق عند موته ستة أعبد لم يكن له مال غيرهم ، فدعاهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم فجزأهم ستة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة فجعل عتقه فى المرض وصية ، فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت فى هؤلاء . وهو استدلال قوى . قال فى الفتح : إن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر ، ومكرهه فى عكسه ، ومباحة فيمن استوى الأمران فيه ، ومحرمه فيما إذا كان فيها إضرار ، كما ثبت عن ابن عباس أن الوصية بالإضرار من الكبائر . رواه سعيد بن منصور موقوفاً بإسناد صحيح . ورواه النسائي مرفوعاً ورجاله ثقات . واستدل بقوله « مكتوبة عنده » على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولو لم يقتض ذلك بالشهادة . وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام . وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به . قالوا : ومعنى قوله « مكتوبة عنده » بشرطها . قال القرطبي : ذكر الكتابة مبالغة فى زيادة التوثق وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة . واستدل به أيضاً على أن الوصية تنفذ وإن كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجعها . قال القسطلاني : قد أجمع على الأمر بها ، لكن مذهب الأربعة أنها مندوبة لا واجبة . ولا دلالة فى حديث الباب لمن قال بالوجوب . نعم تجب الوصية

على من عليه حق لله كزكاة وحج أو حق لآدمي بلا شهود ، بخلاف ما إذا كان به شهود فلا تجب . وهذا الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . ١ هـ . وفي الحديث منقبة لابن عمر لمبادرته لامثال قول الشارع ومواظبته عليه . وفيه التذنب إلى التأهب للموت والاحتراز قبل الفوت ، لأن الإنسان لا يدري متى يفجؤه الموت ، لأنه ما من سن يفرض إلا وقد مات فيه جمع جم ، فكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال ، فينبغي أن يكون متأهباً لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له به الأجر ويحط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده . واستدل بقوله « له شيء أوله مال » على صحة الوصية بالمنافع . وهو قول الجمهور . ومنعه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود وأتباعه . واختاره ابن عبد البر . وفي الحديث الخض على الوصية ومطلقها يتناول الصحيح ، لكن السلف خصوها بالمريض ، وإنما لم يقيد به في الخبر لاطراد العادة به . وفي قوله « مكتوبة » أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه . ويستفاد منه أن الأشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لأنها أضبط من الضبط بالحفظ لأنه يخون غالباً ، والله أعلم .

الحديث الثاني

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ خَتَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخِي
جَوَيْرِيَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ قَالَ : مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ
مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغَلْتَهُ الْبَيْضَاءَ
وَسَلَّاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً .

(عن عمرو بن الحارث) بن أبي ضرار الخزاعي (ختن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرأة مثل الأب والأخ (أخى جويرية بنت الحارث) أم المؤمنين رضى الله عنها (قال : ما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته درهما ولا دينارا ولا عبدا ولا أمة) فى الرق ، فيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى جميع الأخبار كان إما مات أو أعتقه . واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإما على قول من قال إنها ماتت فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم فلا حجة (ولا شيئاً) من عطف العام على الخاص . وفى لفظ : ولا شاة . قال فى الفتح : الأول أصح . وزاد مسلم وأبو داود والنسائى : ولا بغيراً ولا أوصى بشيء (إلا بغلته البيضاء وسلاحه) الذى أعده للحرب كالسيوف (وأرضاً جعلها صدقة) قال ابن التين فيما نقله العيني : هى فذلكم التى بخير ، وإنما تصدق بها فى صخته ، وأخبر بالحكم عند وفاته . وإليه أشارت عائشة رضى الله عنها بقولها فى حديثها الذى رواه مسلم وغيره المذكور : ولا أوصى بشيء . وقال الكرماني : الضمير فى « جعلها » راجع إلى الثلاث ، أى البغلة والسلاح والأرض ، لا إلى الأرض فقط . ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن فيه التصديق بما ذكر وحكمه حكم الوقف ، وهو فى معنى الوصية لبقائها بعد الموت . قاله العيني . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الخمس والجهاد والمغازى ، والنسائى فى الإحباس .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ : هَلْ كَانَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى ؟ فَقَالَ : لَا ، فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ كَتَبَ
عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةَ ، أَوْ أَمَرُوا بِالْوَصِيَّةِ ؟ قَالَ : أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ .

(عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهما أنه سئل (السائل طلحة بن
مصرف الياضى من بنى يام من همدان (هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أوصى ؟ فقال : لا) أى لم يوص وصية خاصة ، فالنبي ليس للعموم لأنه
أثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله ، والمراد أنه لم يوص بما يتعلق بالمال
(فقيل له) أى لابن أبي أوفى ، والقائل طلحة المذكور ، أى لما فهم منه عموم
النبي (كيف كتب على الناس الوصية) فى قوله تعالى : « كتب عليكم إذا
حضر أحدكم الموت » الآية (أو أمروا بالوصية) اشك من الراوى (قال)
فى الجواب (أوصى بكتاب الله) أى بالتمسك به والعمل بمقتضاه ، ولعله
أشار إلى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن
تضلوا : كتاب الله ، واقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ،
ولأن فيه بيان كل شيء إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط ، فإن اتبعوا
ما فى الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم به لقوله تعالى :
« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . وأما ما صح فى مسلم وغيره
أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاثة : لايقين بجزيرة العرب
دينان . وفى لفظ آخر : أخرجوا اليهود من جزيرة العرب . وقوله : أجزوا
الوفد بما كنت أجزهم به . ولم يذكر الراوى الثالثة ، وغير ذلك . فالظاهر
أن أبى أوفى لم يرد نفيه . قال النووى : لعل ابن أبى أوفى أراد : لم يوص بثلاث
ماله لأنه لم يترك بعده مالا ، وأما الأرض فقد سبلها فى حياته ، وأما السلاح
والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بأنها لا تورث عنه ، بل جميع ما يخلفه صدقة ،
فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية . وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد
نفيها . اهـ . قال فى الفتح : والأولى أنه أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمال ،

وساغ إطلاق النفي ، أما في الأول فبقريئة الحال ، وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفاً . وقد صح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص ، مع أنه رضى الله عنه هو الذى روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بثلاث ، والجمع بينهما على ما تقدم . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله « فكيف كتب على الناس ... إلخ » . والحديث أخرجه البخارى في المغازى وفضائل القرآن ، و لم في الوصايا ، وكذا الترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : أَنْ تَتَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ حَرِيصٍ تَأْمُلُ الْغَنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ ، وَلَا تُمْهِلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْحُلُقُومَ ، قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا ، وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رجل) لم يسم (للنبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ؟ قال) أفضلها (أن تتصدق وأنت صاحب حريص) وفي رواية : وأنت شحيح بدل حريص كما ذكرها في باب الزكاة (تأمل الغنى) تطمع فيه (وتخشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت) الروح ، أى قاربت (الحلقوم) مجرى النفس عند الغرغرة (قلت لفلان كذا ولفلان كذا) مرتين كناية عن الموصى له والموصى به فيهما (وقد كان لفلان) أى وقد صار مأوصى به للوارث فيبطله إن شاء إذا زاد على الثلث أو أوصى به لوارث آخر ، يحتمل أن يراد بالثلاثة من يوصى له ، وإنما أدخل كان في الأخير إشارة إلى تقدير القدر له بذلك . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقراراً . وفي الحديث أن التصديق في الصحة ثم في الحياة أفضل من صدقته مريضاً وبعد الموت . وفي الترمذى بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً : مثل الذى يعتق ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع . وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعاً : لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدينار خير له من أن يتصدق عند موته بمائة . وعن بعض السلف أنه قال فى بعض أهل الترفه : يعصون الله فى أموالهم مرتين : يبخلون بها وهى فى أيديهم ، يعنى فى الحياة ، ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم ، يعنى بعد الموت ، فإن الشيطان ربما زين لهم الحيف فى الوصية .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » . قَالَ : يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَلِيْنِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أنزل الله عز وجل : « وأنذر عشيرتك الأقربين ») أى الأقرب فالأقرب منهم ، فإن الاهتمام بشأنهم أهم (قال : يامعشر قريش أو كلمة نحوها ، اشترُوا أنفسكم) من الله بأن تخلصوها من العذاب بإسلامكم (لا أُغْنِي) لا أدفع (عنكم من الله شيئاً ، يابنى عبد مناف لا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، يا عباس ابن عبد المطلب لا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، يا صفية عمة رسول الله لا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، يا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم سَلِيْنِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً) وفيه دلالة على دخول النساء فى الأقارب وكذا الفروع ، وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً . قاله فى الفتح . ولكن مذهب الشافعية كالحنفية أنه لا يدخل فى الوصية للأقارب الأبوان والأولاد ويدخل الأجداد ، لأن الوالد والولد لا يعرفان بالقرب فى العرف ، بل القريب من ينتمى بواسطة ، فندخل الأحفاد والأجداد . وقيل : لا يدخل أحد من الأصول والفروع . وقيل : يدخل الجميع . وبه قطع المتولى . قال ابن المنير : لعله كان هناك قرينة فهم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعميم الإنذار ولذلك عمهم .. اهـ . ويحتمل أن يكون أولاً خص أتباعاً لظاهر القراءة ، ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة . وفى الحديث فوائد كثيرة لا تحفى .

الحديث السادس

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَاهُ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ ثَمَغٌ وَكَانَ نَخْلًا ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْتَفِدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ ، فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ ، فَصَدَقَتْهُ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْمَسَاكِينِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُؤْكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ بِهِ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن أباه) عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تصدق بمال له) أى بأرض له ، فهو من إطلاق العام على الخاص (على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى زمنه (وكان يقال له) أى للمال المذكور (ثمغ) بفتح الثاء وسكون الميم . وحكى المنذرى فتح الميم : أرض تلتقاء المدينة كانت لعمر (وكان نخلا ، فقال عمر : يا رسول الله إِنِّي أَسْتَفِدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ) أى جيد (فأردت أن أتصدق به ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : تصدق بأصله) بالجزم على الأمر (لا يباع ولا يوهب ولا يورث) هذا حكم الوقف ويخرج به التملك المحض (ولكن ينفق ثمره ، فتصدق به عمر ، فصدقته ذلك) المذكور ، ولأبى ذر وغيره : تلك (في سبيل الله) الغزاة الذين لا رزق لهم في النية (وفي الرقاب) أى وفي الصرف في فكها (والمساكين) الذين لا يملكون ما يقع موقعاً من كفايتهم (والضيف) الذى يتزل بالقوم للقرى (وابن السبيل) المسافر وجميع هؤلاء الأصناف هم المذكرون في آية الزكاة (ولذى القربى) الشامل لجهة الأب والأم ، والمراد بهم قربى الواقف . وبهذا جزم القرطبي (ولا جناح) أى إثم (على من وليه) ولى التحديث عليه (أن يأكل منه بالمعروف) بقدر أجرة عمله . قال القرطبي :

جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه لاستتبع ذلك منه ، والمراد بالمعروف : القدر الذى جرت به العادة . وقيل : القدر الذى يدفع الشهوة . وقيل : المراد أن يأخذ منه بقدر عمله . والأول أولى (أو يؤكل صديقه) أى يطعم حبيبه (غير متمول به) أى بالمال الذى تصدق به عمر وهو الأرض . قاله الكرماني . ومطابقة الحديث من جهة أن المقصود جواز أخذ الأجرة من مال اليتيم لقول عمر : ولا جناح .. إلخ . ومذهب الشافعية أن يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب رده على الصحيح . وقال سعيد بن جبير : إذا أكل ثم أيسر قضى . وعن ابن عباس : إن كان ذهباً أو فضة لم يجز له أن يأخذ منه شيئاً إلا على سبيل القرض ، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة . قال فى الفتح : غير متمول به المعنى : غير متخذ منها مالا أى ملكاً ، والمراد أنه لا يملك شيئاً من رقابها . وقال ابن سيرين : غير متأثر مالا ، والمتأثر المتخذ ، والتأثر : اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم . وأتلة كل شيء أصله . واشترط نفي التأثر بقوى ما ذهب إليه من قال : المراد من قوله « يأكل بالمعروف » حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر الحاجة . قاله القرطبي . وزاد أحمد وغيره عن ابن عون فى آخر هذا الحديث : وأوصى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكابر من آل عمر . ونحوه عند الدارقطني . وفى رواية عند أحمد : يليه ذو رأى من آل عمر ، فكأنه كان أولاً شرط أن النظر فيه لذوى رأى من أهله ثم عينه لحفصة . وقد بين عمر بن شبة عن أبى غسان المدنى قال : هذه نسخة صدقة عمر ، أخذتها من كتابه الذى عند آل عمر ، نسختها حرفاً حرفاً : هذا كتاب عبد الله عمر أمير المؤمنين فى ثمنغ أنه إلى حفصة ما عاشت تنفق ثمره حيث أراها الله ، فإن توفيت فى ذوى رأى من أهلها ، والمائة وسق الذى أطعمنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنها مع ثمنغ على سننه الذى أمرت به ، وإن شاء ولى ثمنغ أن يشتري من ثمره رقيقاً يعملون فيه فعل . وكتب معيقيب : وشهد عبد الله بن الأرقم . وكذا أخرج أبو داود فى روايته نحو هذا . وحديث عمر هذا أصل فى مشروعية الوقف ، وأول صدقة موقوفة كانت فى الإسلام صدقة عمر . قاله المهاجرون . وقال الأنصار : صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال الواقدي : أى أراضى بخيريق . قال الترمذى :

لأنعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين . وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ، ومنهم من تأوله . وقال أبو حنيفة : لا يلزم . وخالفه جميع أصحابه إلا زفر . وبلغ أبا يوسف حديث عمر هذا فقال : لا يسمع أحد أخلافه ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به ، فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد . اهـ . قال القرطبي : رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه . وأشار الشافعي إلى أن الوقف من خصائص أهل الإسلام ، أى وقف الأراضي والعقار . قال : ولا يعرف أن ذلك في الجاهلية . وحقيقة الوقف شرعاً : ورود صيغة تقطع تصرف الواقف في رقبة الموقوف الذى يلدوم الانتفاع به وتثبت صرف منفعته في جهة خير . وفي الحديث جواز إسناد الوصية والنظر على الوقف للمرأة وتقدمها على من هو من أقرانها من الرجال . وفيه إسناد النظر إلى من لم يسم إذا وصف بصيغة معينة تميزه ، وأن الواقف يلي النظر على وقفه إذا لم يسنده لغيره . قال الشافعي : لم يزل العدد الكثير من الصحابة فمن بعدهم يلون أوقافهم . نقل ذلك الكواف عن الكواف لا يختلفون فيه . وفي الحديث فضيلة الصدقة الجارية وصحة شروط الواقف واتباعه فيها ، وأنه لا يشترط تعيين المصرف لفظاً . وفيه أن الوقف لا يكون إلا فيما له أصل يلدوم الانتفاع به ، فلا يصح وقف الطعام ونحوه مما لا يلدوم الانتفاع به . وفيه أنه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة ، سواء قال : تصدقت بكذا أو جعلته صدقة ، حتى يضيف إليها شيئاً آخر ، لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقبة أو وقف المنفعة ، فإذا أضاف إليها ما يعين أحد المحتملين . صح ، بخلاف ما لو قال : وقفت أو حبست ، فإنه صريح في ذلك على الراجح . وتمسك من أجاز الاكتفاء بقوله « تصدقت بكذا » بما وقع في حديث الباب من قوله « فتصدق بها عمر » . ولا حجة في ذلك لأنه أضاف إليها « لا تباع ولا توهب » كما تقدم . وفيه جواز الوقف على الأغنياء ، لأن ذوى القرى والضياف لم يقيدوا بالحاجة ، وهو الأصح عند الشافعية . وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف ، لأن عمر شرط أن لمن وقفه أن يأكل بالمعروف ، ولم يستثن إن كان هو الناظر أو غيره ، فدل على صحة الشرط ، وإذا جاز في المبهم الذى تعينه العادة كان فيما لا تعينه أجوز . ويستنبط منه صحة الوقف على النفس ، وهو قول ابن أبى ليلي وأبى يوسف

وأحمد في الأرجح عنه . وقال به من المالكية ابن شعبان وجمهورهم على المنع ،
إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً يسيراً بحيث لا يهتم أنه قصد حرمان ورثته . ومن
الشافعية ابن سريج وطائفة . وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ
البخاري جزءاً ضخماً استدلل له بقصة عمر هذه ، وبقصة راكب البدنة ،
وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفيية وجعل عتقها صداقها .
ووجه الاستدلال أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردّها إليه بالشرط . وبقية
فوائد حديث الباب مذكورة في الفتح .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : الشُّرْكُ
 بِاللَّهِ ، وَالسُّحْرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَأَكْلُ الرِّبَا ،
 وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّخْفِ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ
 الْغَافِلَاتِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : اجتنبوا السبع الموبقات (أى المهلكات) قالوا : يا رسول الله وما هن ؟
 قال (أحدها) الشرك بالله (بأن يتخذ معه إله ورب غيره (و) الثانى (السحر)
 وهو لغة صرف الشيء عن وجهه (و) الثالث (قتل النفس التى حرم الله)
 قتلها (إلا بالحق) (و) الرابع (أكل الربا) وهو لغة الزيادة (و) الخامس
 (أكل مال اليتيم) الذى مات أبوه وهو دون البلوغ (و) السادس (التولى
 يوم الزحف) أى الفرار عن القتال يوم ازدحام الطائفتين (و) السابع (قذف
 المحصنات) اللاتى أحصنهن الله تعالى وحفظهن من الزنا (المؤمنات) احرز به
 عن قذف الكافرات (الغافلات) عما نسب إليهن من الزنا ، والتنصيص على
 عدد لا ينافى أزيد منه فى غير هذا الحديث ، كالزنا بحليلة الجار ، وعقوق
 الوالدين ، واليمين الغموس ، وغير ذلك . وقد تصدى لبيانها الفقيه الشافعى
 ابن حجر المكي فى « الزواجر عن اقتراف الكبائر » وغيره فى غيره . وهذا
 الحديث رواه كلهم مدنيون ، وأخرجه أيضاً فى الطب والمحاريب ، ومسلم
 فى الأيمان ، وأبو داود فى الوصايا ، والنسائى فيه وفى التفسير .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَقْتَسِمَ
وَرَثَتِي دِينَاراً وَلَا دِرْهَمًا ، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْئِنَةِ عَامِلِي فَهُوَ
صَدَقَةٌ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم قال : لا تقسم ورثتى ديناراً ولا درهماً) بالجزم عن النبى وبالرفع
على الخبر ، وسماهم ورثة مجازاً ، وإلا فقد قال : إنا معاشر الأنبياء لا نورث .
وقال الحافظ : سماهم ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة ، لكن منعهم الدليل الشرعى
من الميراث وهو قوله : لا نورث ما تركنا صدقة (ما تركت بعد نفقة نسائى)
احتج له ابن عيينة فيما قاله الخطائى بأنهنّ فى معنى المعتدات ، لأنهنّ لا يجوز
لهنّ أن ينكحن أبداً ، فجرت لهنّ النفقة وترك حجرهنّ لهنّ يسكنها (ومؤنة
عاملى فهو صدقة) وهو القيم على الأرض أو الخليفة بعده صلى الله عليه وآله
وسلم ، ففيه دليل على مشروعية أجرة العامل على الوقف . والحديث أخرجه
أيضاً فى الفرائض ، ومسلم فى المغازى ، وأبو داود فى الخراج .

الحديث التاسع

عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ حِينَ حُوصِرَ : أُنْشِدُكُمْ اللَّهَ
وَلَا أُنْشِدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، فَحَفَرْتُهَا ،
أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، فَجَهَّزْتُهُمْ ،
فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ .

(عن عثمان رضي الله عنه أنه قال : حين حوصر) أى لما حاصره أهل
مصر في داره لأجل تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح واجتمع الناس فأشرف
عليهم وقال (أنشدكم الله) وزاد النسائي من رواية الأحنف : الذى لا إله إلا
هو . وزاد الترمذى والنسائي من رواية ثمامة بن حرب عن عثمان :
والإسلام (ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ألسن تعلمون
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من حفر رومة فله الجنة ،
فحفرتها (قال ابن بطال : هذا وهم من بعض رواة ، والمشهور أنه اشتراها
لأنه حفرها كما في الترمذى بلفظ : هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ، فقال : من يشتري
بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ، فاشتريتها من
صلب مالى . الحديث . وعند النسائي أنه اشتراها بعشرين ألفاً أو بخمسة وعشرين
ألفاً ، لكن روى البغوى الحديث في الصحابة بلفظ : وكانت لرجل من بنى
غفار عين يقال لها رومة ، وإذا كانت عيناً فيحتمل أن يكون عثمان حفر فيها
بئراً ، أو كانت العين تجرى إلى بئر فوسعها عثمان أو طواها ، فنسب حفرها
إليه . قاله في الفتح (ألسن تعلمون أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال : من
جهز جيش العسرة) بضم العين ، وهى غزوة تبوك (فله الجنة ، فجهزتهم
فصداقوه بما قال) الضمير للصحابة . وقد استدلل البخارى بهذا الحديث على
جواز اشتراط الواقف لنفسه منفعة من وقفه ، وهو مقيد بما إذا كانت المنفعة

عامة كالصلاة في بقعة جعلها مسجداً والشرب من بئر وقفها ، وكذا كتاب وقفه على المسلمين للقراءة فيه ، ونحوها ، وقدر للطبخ فيها ، وكيزان للشرب ، ونحو ذلك . والفرق بين العامة والخاصة أن العامة عادت إلى ما كانت عليه من الإباحة بخلاف الخاصة . وهذا الحديث له طرق وألفاظ . وفي الباب أحاديث ذكرها في الفتح . وفيها مناقب ظاهرة لعثمان رضى الله عنه . وجواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة ، وإنما يكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والتعجب . ووقف أنس داراً بالمدينة ، فكان إذا قدم المدينة ماراً بها للحج نزلها . وتصدق الزبير بن العوام ببلوره وقال للمردودة المطلقة من بناته : أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها ، فإن استغنت بزوج فليس لها حق في السكنى . وجعل ابن عمر نصيبه من دار أبيه التي تصدق بها وقال : لا تباع ولا توهب ، سكنى لذوى الحاجة من آل عبد الله كبارهم وصغارهم .

الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ
مَعَ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ وَعَدِيٍّ بْنِ بَدَاءٍ ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا
مُسْلِمٌ ، فَلَمَّا قَدِمَا بِتَرَكَّتِهِ فَقَدُوا جَاماً مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصاً مِنْ ذَهَبٍ ،
فَأَخْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ وَجَدَ الْجَامَ بِمَكَّةَ ، فَقَالُوا :
أَبْتَعْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيٍّ ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ ، فَحَلَفَا لَشَهَادَتِنَا
أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَإِنَّ الْجَامَ لِصَاحِبِهِمْ ، قَالَ : وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ » .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج رجل من بني سهم) هو
بزيل بالموحدة المضمومة وفتح الزاي مصغراً عند ابن ما كولا ، ولابن منده ،
بديل بن أبي مارية بالدال المهملة بدل الزاي ، وليس هو بديل بن ورقاء
فإنه خزاعي وهذا سهمي . وفي رواية ابن جريج : إنه كان مسلماً (مع تميم
الداري) الصحابي المشهور ، وكان نصرانياً وكان ذلك قبل أن يسلم (وعدى
ابن بداء) وكان نصرانياً . قال الذهبي : لم يبلغنا إسلامه من المدينة للتجارة
إلى أرض الشام (فمات) بزيل (السهمي بأرض ليس بها مسلم) وكان لما
اشتد وجعه أوصى إلى تميم وعدى وأمرهما أن يدفعا متاعه إذا رجعا إلى أهله
(فلما قدما) عليهم (بتركته فقدوا جاماً) أى إناء . قاله في الفتح . وتعقبه العيني
فقال : هذا تفسير الخاص بالعام ، وهو لا يجوز لأن الإناء أعم من الجام ،
والجام هو الكأس . اهـ . والذي ذكره البغوي وغيره من المفسرين أنه إناء
من فضة منقوش بالذهب فيه ثمانية مثقال . وكذا في رواية عن عكرمة :
إناء من فضة منقوش بذهب (من فضة مخصوصاً من ذهب) أى فيه خطوط
طوال كالخوص كانا أخذاه من متاعه . وفي رواية ابن جريج عن عكرمة :
أن السهمي مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى إليهما ،
فلما مات فتحا متاعه ، ثم قدما على أهله فدفعوا إليهم ما أرادا ، ففتح أهله متاعه

فوجدوا الوصية ، وفقدوا أشياء فسألوهما عنها ، فوجدوا ، فرفعوهما إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فنزلت هذه الآية إلى قوله « لمن الآثمين » (فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، ثم وجد الجاهل بمكة ، فقالوا) أى الذين وجد الجاهل معهم (ابتعناه من تميم وعدى ، فقام رجلان) عمرو بن العاص والمطلب بن أبى وداعة (من أوليائه) أى من أولياء بزيل السهمى (فحلفا لشهادتنا أحق من شهادتهما) يعنى يميننا أحق من يمينهما (وإن الجاهل لصاحبهم ، قال : وفيهم نزلت هذه الآية : « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم) إذا حضر أحدكم الموت » زاده أبو ذر . واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى فيحلف ويستحق . واستدل به ابن سريج الشافعى للحكم بالشاهد واليمين ، وتكلف فى انتزاعه ، وهو متعقب كما ذكره فى الفتح : واستدل به على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار ، والمعنى منكم أى من أهل دينكم أو آخران من غيركم ، أى من غير أهل دينكم . وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه . وتعقب بوجوه منها أن الدليل دل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة . فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها . وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية ويفقد المسلم حينئذ ، منهم ابن عباس وأبوموسى الأشعرى وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعى والثورى وأبو عبيد وأحمد ، وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية ، وقوى ذلك عندهم حديث الباب ، فإن سياقه مطابق لظاهر الآية . وقيل : المراد بالغير العشيرة وهو قول الحسن ، وفيه نظر . وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ناسخها قوله تعالى : « ممن ترضون من الشهداء » واحتجوا بالإجماع على رد شهادة الفاسق ، والكافر شر من الفاسق . والجواب أن النسخ لا يثبت بالاحتمال وأن الجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل القرآن ، حتى صح عن جمع من السلف أن سورة المائدة محكمة . وعن ابن عباس : أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين فإن اتهم ما استحلفا . أخرجه الطبرى بإسناد رجاله ثقات . وأنكر أحمد على من قال : إن هذه الآية منسوخة . وصح عن أبى موسى الأشعرى أنه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فروى أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال : حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة بدقوقاً فلم يجد أحداً

من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقدما الكوفة بتركته ووصيته ،
فأخبر الأشعري فقال : هذا لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ، فأحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا كتما ولا بدلا
وأمضى شهادتهما . رجحه الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك بأن قوله تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا » خطاب للمؤمنين ، فلما قال « أو آخران من غيركم » صح
أنه أراد غير المخاطبين ، فتعين أنهما من غير المؤمنين . وأيضا فجواز استشهاد
المسلم ليس مشروطا بالسفر وأن أبا موسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من
الصحابه فكان حجة . وذهب الكراييسي ثم الطبري وآخرون إلى أن المراد
بالشهادة في الآية اليمين . قال : وقد سمي الله اليمين شهادة في آية اللعان . وأيدوا
ذلك بالإجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول : أشهد بالله ، وأن الشاهد
لا يمين عليه أنه شهد بالحق ، وهو متعقب كما بينه في الفتح . قال الشوكاني في
في تفسيره قوله تعالى : « وآخران من غيركم » ، أى من الأجانب . وقيل : إن
الضمير في « منكم » للمسلمين ، وفي « من غيركم » للكفار ، وهو الأنسب
بسياق الآية . وبه قال أبو موسى الأشعري وابن عباس وغيرهما ، فيكون في
الآية دليل على جواز شهادة أهل الذمة على المسلمين في السفر في خصوص
الوصايا كما يفيد النظم القرآني . ويشهد له سبب النزول ، فإذا لم يكن مع
الموصي من يشهد على وصيته من المسلمين فليشهد رجلان من أهل الكفر ،
فإذا قدما وأديا الشهادة على وصيته حلفا بعد الصلاة أنهما ما كذبا ولا بدلا وأن
ما شهدا به حق فيحكم حينئذ بشهادتهما ، فإن عثر بعد ذلك على أنهما كذبا أو
خانا حلف رجلان من أولياء الموصي وغرم الشاهدان الكافران مظهر عليهما
من خيانة أو نحوها . هذا معنى الآية عند من تقدم ذكره . وبه قال سعيد بن
المسيب ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبير وأبو مجلز والنخعي وشريح وعبيدة
السلماني وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري وأبو عبيد وأحمد بن
حنبل . وذهب إلى الأول ، أعنى تفسير ضمير « منكم » بالقرابة أو العشرة ،
وتفسير « من غيركم » بالأجانب الزهري والحسن وعكرمة ، وذهب مالك
والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم من الفقهاء إلى أن الآية منسوخة ، واحتجوا

بقوله : « ممن ترضون من الشهداء » . وقوله : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » .
والكفار ليسوا بمرضيين ولا عدول : وخالفهم الجمهور فقالوا : الآية محكمة
وهو الحق ، لعدم وجود دليل صحيح يدل على النسخ . وأما قوله تعالى :
« ممن ترضون من الشهداء » . وقوله : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فهما عامان
فى الأشخاص والأزمان والأحوال . وهذه الآية خاصة بحالة الضرب فى
الأرض وبالوصية وبحالة عدم وجود الشهود المسلمين ، ولا تعارض بين
خاص وعام . اهـ .

فضل الجهاد والسير

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ ، قَالَ : لَا أَجِدُهُ . قَالَ : بَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ وَلَا تَفْتُرَ ، وَتَصُومَ وَلَا تُفْطِرَ ، قَالَ : وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(فضل الجهاد والسير)

بكسر الجيم أصله لغة المشقة ، يقال : جهدت جهاداً : بلغت المشقة . وشرعاً : بذل الجهد في قتال الكفار لنصرة الإسلام وإعلاء كلمة الله . ويطلق أيضاً على مجاهدة النفس والشيطان والفساق : وأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل ثم على تعليمهما ، وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشبهات وما يزينه من الشهوات ، وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب ، وأما الفساق فباليد ثم بالمال ثم اللسان ثم القلب . واختلف في جهاد الكفار : هل كان أولاً فرض عين أو كفاية ؟ والسير : جمع سيرة ، وهى الطريقة ، وأطلق ذلك على أبواب الجهاد ، لأنها متلقاة من أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزواته .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فقال : دلى) بفتح اللام (على عمل يعدل الجهاد) أى يساويه ويمائله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا أجده) أى لا أجد العمل الذى يعدل الجهاد ، وفيه أن الجهاد فى سبيل الله أفضل الأعمال (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مستأنفاً (هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر وتصوم ولا تفطر ؟ قال) الرجل (ومن يستطيع ذلك) قال أبو هريرة : إن فرس المجاهد ليستن

في طوله فيكتب له حسنات . وهذا الحديث أخرجه النسائي في الجهاد أيضاً .
وهذه فضيلة ظاهرة للمجاهد في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجهاد شيء من
الأعمال . قال عياض : اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد ، لأن
الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صارت
جميع حالات المجاهد وتصرفاته المباحة معادلة لأجر المواظب على الصلاة وغيرها
ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم : لا تستطيع ذلك . وفيه أن الفضائل لا تدرك
بالقياس وإنما هي إحسان من الله لمن شاء . واستدل به على أن الجهاد أفضل
الأعمال مطلقاً . وقال ابن دقيق العيد : القياس يقتضي أن يكون الجهاد أفضل
الأعمال التي هي وسائل ، لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخم
الكفر ودحضه ، ففضيلته بحسب فضيلة ذلك . اهـ . قال الفتح : لكن يشكل
على ذلك ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم من حديث أبي
الدرداء مرفوعاً : ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم ، وأرفعها في
درجاتكم ، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق ، وخير لكم من أن تلقوا
عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا : بلى . قال : ذكر الله .
فإنه ظاهر في أن الذكر بمجرد أفضل من أبلغ ما يقع للمجاهد وأفضل من
الإنفاق ، مع ما في الجهاد والنفقة من النفع المتعدى .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ . قَالُوا : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَتَّقِي اللَّهَ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ .

(عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : يا رسول الله أي الناس أفضل ؟)
قال في الفتح : لم أقف على اسم السائل . وقد ورد أن أبا ذر سأل عن نحو ذلك .
وللحاكم : أي الناس أكمل إيماناً ؟ وكأن المراد بالمؤمن من قام بما تعين عليه القيام به ، ثم حصل هذه الفضيلة ، وليس المراد من اقتصر على الجهاد وأهمل الواجبات العينية . وحينئذ فيظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تبارك وتعالى ، ولما فيه من النفع المتعدى ، وإنما كان المؤمن المعتزل تلوه في الفضيلة ، لأن الذي يخالط الناس لا يسلم من ارتكاب الآثام ، فقد لا يفي هذا بهذا ، أو هو مقيد بوقوع الفتن (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مؤمن) أي أفضل الناس مؤمن (يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله) لما فيه من بذلها مع النفع المتعدى . وعند النسائي : إن من خير الناس رجلاً عمل في سبيل الله على ظهر فرسه ، بمن التبعية ، وذلك يقوى قول من قال : إن قوله : « مؤمن يجاهد » المقدر بقوله « أفضل الناس مؤمن يجاهد » عام مخصوص ، وتقديره : من أفضل الناس ، لأن العلماء الذين حملوا الناس على الشرائع والسنن وقادوهم إلى الخير أفضل ، وكذا الصديقون (قالوا : ثم من) يلي المؤمن المجاهد في الفضل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مؤمن) أي ثم يليه مؤمن (في شعب من الشعاب) بكسر الشين وسكون العين في الأول وفتحها في الثاني آخره موحدة : هو ما انفرج بين الجبلين ، وليس بقيد بل على سبيل المثال . قال ابن عبد البر : إنما وردت الأحاديث بذكر الشعب والجبل لأن الغالب على الشعاب الخلو عن الناس ، فلذا مثل بما للعزلة والانفراد ، فكل مكان يبعد عن الناس فهو داخل في هذا المعنى . زاد القسطلاني : كالمساجد والبيوت .

والمسلم : رجل معتزل (يتقى الله ويدع الناس من شره) والمسلم : يعبد ربه .
وفي حديث ابن عباس : معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل
شروع الناس . وللترمذى وحسنه والحاكم وصححه عن أبي هريرة : إن رجلاً
مر بشعب فيه عين عذبة فأعجبه ، فقال : لو اعتزلت ، ثم استأذن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم : فقال : لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل
من صلاته في بيته سبعين عاماً . وفي الحديث فضلل الانفراد والعزلة لما فيها
من السلامة من الغيبة واللغو ونحوهما ، وأما اعتزال الناس أصلاً فقال
الجمهور : محل ذلك عند وقوع الفتن . ويؤيد ذلك حديث بعجة بن عبد الله
عن أبي هريرة مرفوعاً : يأتي على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة
من أخذ بعنان فرسه في سبيل الله يطلب الموت في مظانه ، ورجل في شعب
من هذه الشعاب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خير . رواه
مسلم وابن حبان . وروى البيهقي في الزهد عن أبي هريرة مرفوعاً . يأتي على
الناس زمان لا يسلم لذي دين دينه إلا من هرب بدينه من شاهر إلى شاهر
ومن حاجر إلى حاجر ، فإذا كان ذلك لم تنل المعيشة إلا بسخط الله ، فإذا
كان ذلك كذلك كان هلاك الرجل على يد زوجته وولده ، فإن لم يكن له
زوجة ولا ولد كان هلاكه على يد أبويه ، فإن لم يكن له أبوان كان هلاكه
على يد قرابته أو الجيران . قالوا : كيف ذلك يا رسول الله ؟ قال : يعيرونه
بضيق المعيشة . فعند ذلك يورد نفسه الموارد التي يهلك فيها نفسه ، أما عند
عدم الفتنة فذهب الجمهور أن الاختلاط أفضل لحديث الترمذى : المؤمن
الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أعظم أجراً من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر
على أذاهم . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً في الرقاق ، ومسلم وأبوداود
في الجهاد ، وابن ماجه في الفتن .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ ، كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ وَتَوَكَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ بِأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ يُرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : مثل المجاهد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله) أى الله أعلم بعقد نيته إن كانت خالصة لإعلاء كلمته ، فذلك المجاهد في سبيله ، وإن كان في نيته حب المال والدنيا واكتساب الذكر فقد أشرك مع سبيل الله الدنيا . قال في الفتح : فيه إشارة إلى اعتبار الإخلاص (كمثل الصائم) نهاره (القائم) ليله ، زاد مسلم : القانت بآيات الله لا يفتر من صيام ولا صلاة . وزاد النسائي من هذا الوجه : الخاشع الراكع الساجد ، ومثل بالصائم لأن الصائم ممسك لنفسه من الأكل والشراب والذات ، وكذلك المجاهد ممسك لنفسه على محاربة العدو وحابس نفسه على من يقاتله ، وكما أن الصائم القائم الذى لا يفتر ساعة من العبادة مستمر الأجر ، كذلك المجاهد لا يضيع ساعة من ساعاته بغير أجر ، قال تعالى : « ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة » إلى قوله « إلا كتب لهم به عمل صالح ، إن الله لا يضيع أجر المحسنين » (وتوكل الله) أى تكفل على وجه الفضل منه (للمجاهد في سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة) فى الحال ساعة موته بغير حساب ولا عذاب ، كما ورد أن أرواح الشهداء تسرح فى الجنة . وبهذا التقرير يندفع إيراد من قال : ظاهر الحديث التسوية بين الشهيد والراجع سالماً ، لأن حصول الأجر يستلزم دخول الجنة ، ومحصل الجواب أن المراد بدخول الجنة دخول خاص (أو يرجعه) إلى مسكنه (سالماً مع أجر) وحده (أو غنيمة) خالصة مع أجر

وحذف الأجر من الثاني للعلم به ، إذ لا يخلو المجاهد عنه ، فالقضية مانعة
الخلو لا مانعة الجمع أو لنقصه بالنسبة إلى الأجر الذي بدون الغنيمة ،
إذ القواعد تقتضي أنه عند عدم الغنيمة أفضل منه وأتم أجراً عند وجودها .
قال في الفتح : فالحديث صريح في نفي الحرمان وليس صريحاً في نفي الجمع .
وقيل : أو بمعنى الواو . وبه جزم ابن عبد البر والقرطبي ، ورجحها
التوربشتي . والتقدير : بأجر وغنيمة . وقد وقع ذلك في رواية لمسلم بالواو
في بعض رواياته . ورواه القرياني وجماعة عن يحيى بن يحيى بصيغة أو ، وكذا
مالك في الموطأ ، ولم يختلف عليه إلا في رواية يحيى بن بكير عنه فبالواو ،
لكن في رواية ابن بكير عن مالك مقال ، وكذا وقع عند النسائي وأبي داود
بإسناد صحيح ، فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن أوفي هذا
الحديث بمعنى الواو ، كما هو مذهب نخاة الكوفة ، لكن فيه إشكال صعب
كما قال ابن دقيق العيد ، من حيث أنه إذا كان المعنى يقتضي اجتماع الأمرين
كان ذلك داخلاً في الضمان ، فيقتضي أنه لا بد من حصول الأمرين لهذا
المجاهد ، وقد لا يتفق له ذلك ، فما فر منه الذي ادعى أن أو بمعنى الواو وقع
في نظيره ، لأنه يلزم على ظاهرها أن من رجع بغنيمة رجع بغير أجر ، كما
يلزم على أنها بمعنى الواو أن كل غازي يجمع له بين الأجر والغنيمة معاً . وأجاب
في المصابيح بأنه إنما يرد الإشكال إذا كان القائل بأنها للتقسيم قد فسر المراد
بما ذكره هو من قوله : فله أجران فأتته الغنيمة ، إلى آخره ، وأما إن سكت
عن هذا التفسير فلا يتجه الإشكال ، إذ يحتمل أن يكون التقدير : أو يرجعه
سائلاً مع أجر وحده أو غنيمة وأجر كما مر ، والتقسيم بهذا الاعتبار صحيح
والإشكال ساقط ، مع أنه لو سلم أن القائل بأنها للتقسيم صرح بأن المراد :
فله الأجر إن فأتته الغنيمة ، وإن حصلت فلا ، لم يرد الإشكال المذكور عليه
لاحتمال أن يكون تنكير الأجر لتعظيمه ويراد به الأجر الكامل ، فلا يلزم انتفاء
مطلق الأجر عنه . اهـ . وقد روى مسلم من حديث عمرو بن العاص مرفوعاً :
ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم ويبقى
لهم الثلث ، فإن لم يصبوا غنيمة تم لهم أجرهم . وهذا صريح ببقاء بعض الأجر
مع حصول الغنيمة ، فتكون الغنيمة في مقابلة جزء من ثواب الغزو . وفي
التعبير بثلثي الأجر حكمة لطيفة ، وذلك أن الله تعالى أعد للمجاهد ثلاث

كرامات : دنيويتان وأخروية : فالدنيويتان : السلامة والغنيمة ، والأخروية : دخول الجنة ، فإذا رجع سالماً غانماً فقد حصل له ثلثا ما أعد الله له وبقي له عند الله الثلث ، وإن رجع بغير غنيمة عوضه الله عن ذلك ثواباً في مقابلة مافاته . وليس المراد ظاهر حديث الباب أنه غم لا يحصل له أجر . اهـ . وفيه أن الفضائل لا تدرك دائماً بالقياس . وفيه استعمال التمثيل في الأحكام ، وأن الأعمال الصالحة لا تستلزم الثواب لأعيانها وإنما تحصل بالنية الخالصة إجمالاً وتفصيلاً . وهذا الحديث أخرجه النسائي في الجهاد أيضاً .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، جَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وَلَدَ فِيهَا .
 قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ ، قَالَ : إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ أَرَاهُ ، قَالَ : وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان) قال ابن بطال : لم يذكر الزكاة والحج ولعله سقط من أحد رواته . وقد ثبت الحج فى الترمذى من حديث معاذ بن جبل وقال فيه : ولا أدرى أذكر الزكاة أم لا ؟ وأيضاً فإن الحديث لم يذكر لبيان الأركان ، فكان الاختصار على ما ذكر إن كان محفوظاً لأنه هو المتكرر غالباً ، وأما الزكاة فلا تجب إلا على من له مال بشرطه ، والحج إلا مرة على التراخى (كان حقاً على الله) بطريق الفضل والكرم لا بطريق الواجب ، فإنه سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء (أن يدخله الجنة ، جاهد فى سبيل الله أو جلس فى أرضه التى ولد فيها) وفى نسخة : فى بيته الذى ولد فيه . وفيه تأنيس لمن حرم الجهاد ، وأنه ليس محزوماً من الأجر ، بل له من الإيمان والتزام الفرائض ما يوصله إلى الجنة وإن قصر عن درجة المجاهدين . قاله فى الفتح (فقالوا : يا رسول الله) فى الترمذى : أن الذى يطالبه بذلك هو معاذ بن جبل أو أبو الدرداء كما عند الطبرانى ، وأصله فى النسائى ، لكن قال فيه : فقلنا (أفلا نبشر الناس) بذلك

(قال : إن في الجنة مائة درجة أعدها الله تعالى للمجاهدين في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض) قال الطيبي في شرح المشكاة : هذا الجواب من الأسلوب الحكيم ، أى بشرهم بدخول الجنة بما ذكر من الأعمال ، يعنى الإيمان والصوم والصلاة ، ولا تكتف بذلك بل زد على تلك البشارة بشارة أخرى وهى الفوز بدرجات الشهداء فضلاً من الله ، ولا تقنع بذلك أيضاً بشرهم بالفردوس الذى هو أعلى . وتعقبه فى الفتح فقال : لو لم يرد الحديث إلا كما وقع هنا لكان ما قال متجهاً ، لكن ورد فى الحديث زيادة دلت على أن قوله : إن فى الجنة مائة درجة ، تعليل لتلك البشارة المذكورة . بعد الترمذى من رواية معاذ : قلت : يا رسول الله ألا أخبر الناس ، قال : ذر الناس يعملوا فإن فى الجنة مائة درجة . فظهر أن المراد : لا تبشر الناس بما ذكرته من دخول الجنة لمن آمن وعمل الأعمال المفروضة عليه ، فيقفوا عند ذلك ولا يتجاوزوه إلى ما هو أفضل منه من الدرجات التى تحصل بالجهاد . وهذه هى النكتة فى قوله : « أعدها الله للمجاهدين » . وتعقبه العيني بأن قوله : « لكن وردت فى الحديث زيادة » إلخ ، غير مسلم ، لأن الزيادة المذكورة فى حديث معاذ وكلام الطيبي وغيره فى حديث أبى هريرة ، وكل واحد من الحديثين مستقل بذاته والراوى مختلف ، فكيف يكون ما فى حديث معاذ تعليلاً لما فى حديث أبى هريرة . على أن حديث معاذ لا يعادل حديث أبى هريرة ولا يدانيه ، فإن عطاء بن يسار لم يدرك معاذاً . اهـ . قال القسطلانى : وهذا الذى قاله العيني ليس مانعاً مما ذكره الحافظ ابن حجر ، فالحديث يبين بعضه بعضاً وإن تباينت طرقه واختلفت مخارجه ورواته على ما لا يخفى . قال فى الفتح : وإذا تقرر هذا كان فيه تعقب أيضاً على قول بعض شراح المصابيح : سوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الجهاد فى سبيل الله وبين عدمه وهو الجلوس فى الأرض التى ولد المرء فيها . ووجه التعقب أن التسوية ليست على عمومها وإنما هو فى أصل دخول الجنة لا فى تفاوت الدرجات ، كما قررته ، والله أعلم . وليس فى هذا السياق ما ينبنى أن يكون فى الجنة درجات أخرى أعدت لغير المجاهدين دون درجات المجاهدين . اهـ . قلت : المراد بالبعض الطيبي وتبعه الكرمانى (فإذا سألتهم الله فاسألوه الفردوس فإنه أوسط الجنة) أى أفضلها (وأعلى الجنة) يعنى أرفعها .

وقال ابن حبان : المراد بالأوسط السعة ، وبالأعلى الفوقية . وقال الحافظ : المراد بالأوسط هنا الأعدل والأفضل لقوله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » . فعلى هذا فعطف الأعلى عليه للتأكيد . وقال الطيبي : المراد بأحدهما العلو الحسى وبالأخر العلو المعنوى . ١ هـ . قال يحيى ابن صالح شيخ البخارى (أراه) بضم الهمزة ، أى أظنه (قال : وفوقه عرش الرحمن) بفتح القاف ، قبل : وقيدته الأصيلي بضمها ، ولم يصححه ابن قرقول ، بل قال : إنه وهم عليه . قال فى المصابيح : ووجهه أن « فوق » من الظروف الملازمة للظرفية ، فلا تستعمل غير منصوبة أصلاً ، والضمير المضاف إليه « فوق » ظاهر التركيب عوده إلى الفردوس . وقال السفاقي : راجع إلى الجنة كلها . قال فى المصابيح : والتذكير حينئذ باعتبار كون الجنة مكاناً ، وإلا فقتضى الظاهر على ذلك أن يقال فوقها (ومنه) أى من الفردوس (تفجر أنهار الجنة) الأربعة المذكورة فى قوله تعالى : « فيها أنهار من ماء غير آسن ، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهار من خمر لذة للشاربين ، وأنهار من عسل مصفى » . قال فى الفتوح : ووهم من زعم أن الضمير للعرش ، فقد وقع حديث عبادة بن الصامت عند الترمذى : والفردوس أعلاها درجة ، ومنها — أى من الدرجة التى فيها الفردوس — تفجر أنهار الجنة الأربعة ، ومن فوقها يكون عرش الرحمن . ١ هـ . و« الرحمن على العرش استوى » كما نطق بذلك القرآن ، وأفصح به آيات الفرقان ، ودلت عليه أحاديث سيد الإنس والجان . وذهب إليه العدد الكثير والجم الغفير من السلف الصالحين وعصابة من الأئمة المجتهدين الأعيان ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . والفردوس هو البستان الذى يجمع كل شئ ، وقيل : هو الذى فيه العنب ، وقيل : هو بالرومية ، وقيل بالنبطية ، وقيل بالسريانية ، وبه جزم أبو إسحق الزجاج . وقيل الفردوس منزه أهل الجنة . وفى الترمذى : هو ربوة الجنة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى التوحيد والترمذى . وفيه فضيلة ظاهرة للمجاهدين . وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها . وفيه إشارة إلى أن درجة المجاهد قد ينالها غير المجاهد إما بالنية الخالصة أو بما يوازيه من الأعمال الصالحة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع بالدعاء بالفردوس بعد أن أعلمهم أنه أعد للمجاهدين . وقيل فيه جواز الدعاء لما لا يحصل للداعى لما ذكرته ، والأول أولى ، والله أعلم .

الحديث الخامس

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : لغدوة) بفتح الغين ، المرة الواحدة من الغدو ، وهو الخروج في أى وقت كان من أول النهار إلى انتصافه ، واللام للتأكيد . وقال في الفتح : للقسم (في سبيل الله) أى كائنة فيه (أو روحة) بفتح الراء ، المرة الواحدة من الرواح ، وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها ، وأو للتقسيم ، أى لخرجة واحدة في الجهاد من أول النهار أو آخره (خير من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحقيقاً له في النفس ، لكون الدنيا محسوسة في النفس ، مستعظمة في الطباع ، فلذلك وقعت المفاضلة بها ، وإلا فمن المعلوم أن جميع مافى الدنيا لا يساوى ذرة مما في الجنة . والثانى : أن المراد أن هذا القدر من الثواب خير من الثواب الذى يحصل لمن لو حصلت له الدنيا كلها أنفقها في طاعة الله تعالى : قال في الفتح : ويؤيد هذا الثانى ما رواه ابن المبارك فى كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشاً فيهم عبد الله بن رواحة ، فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : والذى نفسى بيده لو أنفقت ما فى الأرض وما أدركت فضل غدتهم . والحاصل أن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الجهاد ، وأن من حصل له من الجنة قدر سوط يصير كأنه حصل له أعظم من جميع مافى الدنيا . فكيف بمن حصل له منها أعلى الدرجات . والنكته فى ذلك أن سبب التأخير عن الجهاد الميل إلى سبب من أسباب الدنيا ، فنبه هذا المتأخر أن هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما فى الدنيا . وهذا الحديث من هذا الوجه من أفراد البخارى .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لِقَابُ قَوْسٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرُبُ ، وَقَالَ :
لِغَدُوَّةٍ أَوْ رَوْحَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرُبُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لقاب قوس (أى ما بين الوتر والقوس ، أو قدر طولها ، أو ما بين
السبة والمقبض ، أو قدر ذراع أو ذراع يقاس به ، فكأن المعنى بيان فضل
قدر الذراع من الجنة (فى الجنة) أى ما صغر فى الجنة من المواضع كلها :
بساتينها وأرضها ، فأخبر أن قصير الزمان وصغير المكان فى الجنة خير من
طويل الزمان وكبير المكان فى الدنيا ، تزهيداً وتصغيراً لها ، وترغيباً فى
الجهاد ، فينبغى أن يغتبط صاحب الغدوة والروحة بغدوته وروحته أكثر
مما يغتبط إن لو حصلت له الدنيا بخدافيرها نعيماً محضاً ، غير محاسب عليه ،
مع أن هذا لا يتصور (خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب) وهو المراد
بقوله فى الذى قبله « خير من الدنيا وما فيها » ولا تدخل الجنة مع الدنيا
تحت أفضل إلا كما يقال : العسل أحلى من الخل . والغدوة أو الروحة فى
سبيل الله وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها وتصور تنعمه بها كلها ،
لأنه زائل ونعيم الآخرة باق (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لغدوة أو روحة
فى سبيل الله خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب) وفى حديث سهل بن سعد
الساعدى عند البخارى مرفوعاً : الروحة والغدوة فى سبيل الله أفضل من الدنيا
وما فيها . وهو معنى تطلع عليه الشمس وتغرب . وقد يقال : إن بينهما
تفاوتاً ، فإن حديث « وما فيها » يشمل ما تحت طباقها مما أودعه الله تعالى فيها
من الكنوز وغيرها ، وحديث « ما طلعت عليه الشمس وغربت » يشمل
ما تطلع وتغرب عليه من بعض السموات ، لأنها فى الرابعة أو السابعة على
الخلاف . وللمتكلمين قولان فى حقيقة الدنيا : أحدهما : إنها ما على الأرض
من الهواء والجو . والثانى : إنها كل المخلوقات من الجواهر والأعراض
الموجودة قبل الدار الآخرة .

الخور العين وصفتهن

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ لِأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا
وَلَمَّأَتْهُ رِيحاً وَلَنْصِيفُهَا عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا .

* (الخور العين وصفتهن) *

الخور : بضم الخاء وسكون الواو وتحرك . قال في القاموس : أن يشتد
بياض بياض العين وسواد سوادها ، وتستدير حدقتها ، وترق جفونها ،
ويبيض ما حولها ، أو شدة بياضها وسوادها في شدة بياض الجسد ، أو
اسوداد العين كلها مثل الظباء ، ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها . والعين
بكسر العين : جمع عينا . وقال البخاري : الخور يحار فيها الطرف ، أي
يتحير فيها البصر لحسنها ، شديدة سواد العين ، شديدة بياض العين .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لو أن امرأة من أهل الجنة اطلعت (بتشديد الطاء المفتوحة وفتح
وفتح اللام) إلى أهل الأرض لأضاءت ما بينهما (أي بين السماء والأرض
(ولما أتته ريحاً) وعن ابن عباس فيما ذكره ابن الملقن في شرحه : خلقت
الخوراء من أصابع رجلها إلى ركبتيها من الزعفران ، ومن ركبتيها إلى ثديها
من المسك الإذفر ، ومن ثديها إلى عنقها من العنبر الأشهب ، ومن عنقها
من الكافور الأبيض (ولنصيفها) أي خمارها (على رأسها خير من الدنيا وما فيها)
وعند الطبراني من حديث أنس مرفوعاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل :
لو أن بعض بناتها بدا لغلب ضوءه ضوء الشمس والقمر ، ولو أن طاقة من
شعرها بدت للملأت ما بين المشرق والمغرب من طيب ريحها ... الحديث .
قال المهلب : أورد البخاري هذا الحديث ليبين المعنى الذي من أجله يتمنى
الشهيد أن يرجع إلى الدنيا ليقول مرة أخرى في سبيل الله في كونه يرى من

الكرامة بالشهادة فوق ما في نفسه ، إذ كل واحد يعطى من الحور العين لو اطلعت على الدنيا لأضاعت كلها . اهـ . وعند ابن ماجه عن أبى هريرة قال : ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : لاتجف الأرض من دم الشهيد حتى يبتدره زوجته من الحور العين ، بيد كل واحدة منهما حلة خير من الدنيا وما فيها . ولأحمد والطبراني من حديث عباد بن الصامت مرفوعاً : للشهيد عند الله سبع خصال . فذكر الحديث . وفيه : ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين . قال فى الفتح : إسناده حسن وأخرجه الترمذى من حديث المقدام بن معد يكرب وصححه .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْوَاماً مِنْ
 بَنِي سُلَيْمٍ إِلَى بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْعِينَ ، فَلَمَّا قَدِمُوا قَالَ لَهُمْ خَالِي :
 أَتَقَدَّمُكُمْ ، فَإِنْ آمَنُونِي حَتَّى أُبَلِّغَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 وَإِلَّا كُنْتُمْ مِنِّي قَرِيباً ، فَتَقَدَّم ، فَأَمَّنُوهُ ، فَبَيْنَمَا يُحَدِّثُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَوْمَأُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَطَعَنَهُ بِرُمَحٍ فَأَنْفَذَهُ فَقَالَ :
 اللَّهُ أَكْبَرُ ، فُزْتُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى بَقِيَّةِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلُوهُمْ
 إِلَّا رَجُلًا أَعْرَجَ صَعِدَ الْجَبَلَ ، فَأَخْبَرَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ قَدْ لَقُوا رَبَّهُمْ ، فَرَضِيَ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ ، فَكُنَّا نَقْرَأُ :
 أَنْ بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ
 فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً عَلَى رَعْلٍ وَذَكَوَانٍ وَبَنِي لِحْيَانٍ وَبَنِي عُصَيَّةَ
 الَّذِينَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقواماً من بني سليم إلى بني عامر في سبعين) وهم المشهورون بالقراءة ، لأنهم كانوا أكثر قراءة من غيرهم ، وسليم مصغر ، وقدهم الدمياطى هذه الرواية بأن بني سليم مبعوث إليهم ، والمبعوث هم القراء وهم من الأنصار . وقال في الفتح : قلت : التحقيق أن المبعوث إليهم بنو عامر ، وأما بنو سليم فغدروا بالقراء المذكورين . والوهم في هذا السياق من حفص ابن عمر شيخ البخارى (فلما قدموا) بئر معونة (قال لهم خالي) حرام بن ملحان (أتقدمكم) أى إلى بني سليم (فإن آمنوني حتى أبلغهم) بتشديد اللام المكسورة (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه يدعوهم إلى الإيمان (وإلا) أى وإن لم يؤمنوني (كنتم مني قريباً فتقدم) إليهم (فأمنوه ، فبينما يحدثهم)

أى يحدث بنى سليم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ أومأوا) أى أشاروا (إلى رجل منهم) هو عامر بن الطفيل (فطعنه برمح فأنفذه) فى جنبه حتى خرج من الشق الآخر (فقال) أى حرام المطعون (الله أكبر ، فزت) بالشهادة (ورب الكعبة ، ثم مالوا على بقية أصحابه) أى أصحاب حرام (فقتلوهم إلا رجلاً أعرج) وهو كعب بن يزيد الأنصارى من بنى أمية كما عند الإسماعيلي . وفى لفظ بدون ألف على اللغة الربيعية . قاله الكرمانى (صعد الجبل ، فأخبر جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم قد لقوا ربهم فرضى عنهم وأرضاهم ، فكنا نقرأ) أى فى جملة القرآن (أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا ثم نسخ) لفظه (بعد) من التلاوة .

وههنا تنبيه : وهو هل يجوز بعد نسخ تلاوة الآية أن يمسه المحدث ويقرأها الجنب . قال الآمدى : تردد فيه الأصوليون والأشبهه المنع من ذلك . وكلام السهيلي يقتضى خلاف ذلك ، فإنه قال : إن هذا المذكور ليس عليه رونق الإعجاز . ويقال : إنه لم ينزل بهذا النظم ولكن بنظم معجز كنظم القرآن ، فإن قيل إنه خبر فلا ينسخ . قلنا : لم ينسخ منه الخبر وإنما نسخ منه الحكم ، فإن حكم القرآن يتلى فى الصلاة ، وأن لا يمسه إلا طاهر ، وأن يكتب بين الدفتين ، وأن يكون تعلمه فرض كفاية ، وكل ما نسخ رفعت منه هذه الأحكام ، وإن بقى محفوظاً فهو منسوخ ، فإن تضمن حكماً جاز أن يبقى ذلك الحكم معمولاً به . انتهى . وزاد ابن جرير عن أنس : وأنزل الله : « ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون » .

(فدعا عليهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أربعين صباحاً) فى القنوت (على رعل) بكسر الراء ، بطن من بنى سليم . (وذكوان) بفتح الذال وسكون الكاف (وبنى لحيان) بكسر اللام (وبنى عصية) بضم العين (الذين عصوا الله ورسوله) صلى الله عليه وآله وسلم . وفى أواخر الجهاد : أنه دعا على أحياء من بنى سليم حيث قتلوا القراء . قال فى الفتح : وهو أصرح فى المقصود . وفى الحديث فضل من ينكب فى سبيل الله .

الحديث الثالث

عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ فِي بَعْضِ الْمَشَاهِدِ وَقَدْ دَمِيَتْ إِبْصَعُهُ ، فَقَالَ :
هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِبْصَعٌ دَمِيَتْ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ

(عن جندب بن سفيان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في بعض المشاهد) أى أمكنة الشهادة ، قيل : كان في غزوة أحد (وقد دميت إصبعة) بفتح الدال ، أى جرحت إصبعة فظهر منها الدم (فقال) مخاطباً لها لما توجهت على سبيل الاستعارة أو حقيقة على سبيل المعجزة تسلية (هل أنت إلا إصبع دميت) أى ما أنت بإصبع موصوفة بشيء إلا بأن دميت فتشبتى فإنك ما ابتليت بشيء من الهلاك أو القطع إلا أنك دميت ، ولم يكن ذلك هدرأ (و) لكنه (فى سبيل الله) ورضاه (مالقيت) وهذا مما تعلق به الملحدون فى الطعن ، فقالوا : هذا شعر نطق به ، والقرآن ينفى عنه أن يكون شاعراً . والجواب إنه رجز والرجز ليس بشعر على مذهب الأخفش ، وإنما يقال لصاحبه : فلان الراجز لا الشاعر ، إذ الشعر لا يكون إلا بيتاً تاماً مقفى على أحد أنواع العروض المشهورة ، وبأن الشعر لا بد فيه من قصد ذلك ، فما لم يكن مصدره عن نية له وروية فيه وإنما هو اتفاق كلام يقع موزوناً ليس منه ، فالمنفى صفة الشاعرية لا غير . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى المغازى ، والترمذى فى التفسير ، والنسائى فى اليوم والليلة ، واستدل به على فضل من ينكب فى سبيل الله تعالى ورضاه .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي
سَبِيلِهِ ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ دَمًا ، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ ،
وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : (و) الله (الذى نفسى بيده) الكريمة (لا يكلم) بضم الياء ، أى لا يجرح
(أحد) مسلم (فى سبيل الله) أى فى الجهاد ، ويشمل من جرح فى ذات الله ،
وكل ما دافع المرء فيه بحق فأصيب فهو مجاهد ، كقتال البغاة وقطاع الطريق ،
 وإقامة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ولفظ مسلم : كل كلم يكلمه
المسلم (والله أعلم بمن يكلم) يجرح (فى سبيله) معناه : والله أعلم بعظيم شأنه .
قال فى الفتح : جملة معترضة قصد بها التنبيه على شرطية الإخلاص فى نيل
هذا الثواب . انتهى . ويجوز أن يكون تسميماً للصيانة عن الرياء والسمعة
(إلا جاء يوم القيامة وجرحه يثعب) أى يجرى (دمًا) وفى رواية ذكرها
البخارى فى كتاب الطهارة : تكون يوم القيامة كهيئتها إذا طعنت تنفجر دمًا
(اللون لون الدم والريح ريح المسك) أى كريح المسك ، إذ ليس هو مسكًا
حقيقة بخلاف اللون لون الدم ، فلا حاجة فيه لتقدير ، ذلك لأنه دم حقيقة ،
فليس له من أحكام الدنيا والصفات فيها إلا اللون فقط . وفى رواية : والعرف
وهى الرائحة . ولأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث
معاذ بن جبل : من جرح جرحاً فى سبيل الله أو نكب نكبة فإنها تجيء يوم
القيامة كأغزر ما كانت ، لونها الزعفران وريحها المسك . وعرف بهذه
الزيادات أن الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد ، بل هى حاصلة لكل من
جرح . ويحتمل أن يكون المراد بهذا الجرح هو ما يموت صاحبه بسببه قبل
اندماله لاما يندمل فى الدنيا ، فإن أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ، ولا ينفى
ذلك أن يكون له فضل فى الجملة ، لكن الظاهر أن الذى يجيء يوم القيامة

جرحه يشعب دماً من فارق الدنيا وجرحه كذلك ، ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور عليه طابع الشهداء . وقوله : « كأغزر ما كانت » لا ينافي قوله « كهيئتها » لأن المراد أنها لا تنقص شيئاً بطول العهد . قاله العلماء الحكمة في بعثه كذلك أن يكون معه شاهد فضيلته ببذله نفسه في طاعة الله تعالى . كذا في الفتح . وقال النووي : قالوا : وهذا الفضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار ، فيدخل فيه من جرح في سبيل الله ، في قتال البغاة وقطاع الطريق ، والأمر والنهي ونحو ذلك . وكذا قال ابن عبد البر ، واستشهد على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل دون ماله فهو شهيد . لكن قال الولي بن العراقي : قد يتوقف في دخول المقاتل دون ماله في هذا الفضل لإشارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اعتبار الإخلاص في ذلك بقوله والله أعلم بمن يكلم في سبيله ، والمقاتل دون ماله لا يقصد بذلك وجه الله ، وإنما يقصد صون ماله وحفظه ، فهو يفعل ذلك بداعية الطبع لا بداعية الشرع ، ولا يلزم من كونه شهيداً أن يكون دمه يوم القيامة كريح المسك ، وأى بذل بذل نفسه فيه لله حتى يستحق هذا الفضل . قال في الفتح : واستدل بهذا الحديث على أن الشهيد يدفن بدمائه وثيابه ولا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره ليجيء يوم القيامة كما وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه نظر ، لأنه لا يلزم من غسل الدم في الدنيا أن لا يبعث كذلك . ويغنى عن الاستدلال بترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله في شهداء أحد : زملوهم بدمائهم . انتهى . وهذا الحديث أورده البخاري في باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء من كتاب الطهارة .

الحديث الخامس

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قِتَالِ بَدْرٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ غِيبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ ، لَيْتَنِي اللَّهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ لَيَرَيْنَّ اللَّهُ مَا أَصْنَعُ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ وَانْكَشَفَ الْمُسْلِمُونَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ، يَعْنِي أَصْحَابَهُ ، وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ ، يَعْنِي الْمُشْرِكِينَ ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، فَقَالَ : يَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ الْجَنَّةُ ، وَرَبُّ النَّضْرِ إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا مِنْ دُونِ أُحُدٍ ، قَالَ سَعْدُ : فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا صَنَعَ ، قَالَ أَنَسُ : فَوَجَدْنَا بِهِ بَضْعًا وَثَمَانِينَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَوْ طَعْنَةً بِرُمَحٍ أَوْ رَمِيَّةً بِسَهْمٍ ، وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ وَقَدْ مَثَلَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ ، فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أُخْتَهُ بَيْنَانِيهِ ، قَالَ أَنَسُ : كُنَّا نَرَى أَوْ نَظْنُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَشْبَاهِهِ : « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، وَقَالَ : إِنَّ أُخْتَهُ - وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى الرَّبِيعَ - كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ امْرَأَةٍ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقِصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسِرُ ثَنِيَّتَهَا ، فَرَضُوا بِالْأَرْضِ وَتَرَكَوا الْقِصَاصَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : غاب عني أنس بن النضر رضي الله عنه عن قتال بدر ، فقال : يا رسول الله غيبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ) لِأَنَّ غَزْوَةَ بَدْرٍ هِيَ أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وآله وسلم وكانت في السنة الثانية من الهجرة (لئن الله أشهدني) أى أحضرنى (قتال المشركين ليرين الله ما أصنع) ولمسلم: ليرانى الله. وفي رواية: ما أجد مأخوذ من الجلد ضد الهزل. وزاد ثابت: وهاب أن يقول غيرها، أى خشى أن يلتزم شيئاً يعجز عنه فأبهم، وعرف من السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار (فلما كان يوم أحد) وأطلق اليوم وأراد الواقعة فهو إضمار أو مجاز. قاله الكرماني (وانكشف المسلمون) وفي رواية الإسماعيلي وانهزم الناس، وهو معنى انكشف (قال) أنس بن النضر (اللهم إني أعتذر إليك مما صنع هؤلاء، يعنى أصحابه) المسلمين من الفرار (وأبرأ إليك مما صنع هؤلاء، يعنى المشركين) من القتال، فاعتذر عن الأولياء وتبرأ من الأعداء مع أنه لم يرض الأمرين جميعاً (ثم تقدم) نحو المشركين (فاستقبله) أى استقبل أنس بن النضر (سعد بن معاذ) بضم الميم. وزاد في مسند الطيالسي عن أنس: منهزماً (فقال: ياسعد بن معاذ) أريد (الجنة) أو هى مطلوبى (ورب النضر) أى والده، ويحتمل أن يريد ابنه، فإنه كان له ابن يسمى النضر وكان إذ ذاك صغيراً. وفي رواية: والله. وفي أخرى: والذى نفسى بيده. والظاهر أنه قال: بعضها والبقية بالمعنى (إني أجد ريحها) أى ريح الجنة (من دون أحد) وفي رواية ثابت: فأهاأ لريح الجنة أجدها دون أحد. قال ابن بطال وغيره يجوز أن يكون على الحقيقة وأنه وجد ريح الجنة حقيقة أو وجد ريحاً طيبة، ذكره طيبها بطيب ريح الجنة. ويجوز أن يكون أراد أنه استشعر الجنة التى أعدت للشهيد فتصور أنها في ذلك الموضع الذى يقاتل فيه، فيكون المعنى: إني لأعلم أن الجنة تكتسب في هذا الموضع فأشتاق لها. وقوله «وأهاأ» قالها إما تعجباً وإما تشوقاً، فكأنه لما ارتاح لها واشتاق إليها صارت له قوة من استشعرها حقيقة (قال سعد) بن معاذ (فما استطعت يارسول الله ما صنع) من إقدامه ولا صنيعه في المشركين من القتل، مع أنى شجاع كامل القوة، ولا ما وقع له من الصبر بحيث وجد في جسده ما يزيد على الثمانين من ضربة وطعنة ورمية كما (قال أنس) بن مالك (فوجدنا به) أى بابن النضر (بضعاً) قال في الفتح: لم أر في شيء من الروايات بيان هذا البضع، وتقدم أنه ما بين الثلاث والتسع (وثمانين ضربة بالسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم) قال العيني: كلمة أو في الموضعين للتنويع. وفي الفتح أنها للتقسيم أو بمعنى الواو.

وتفصيل كل واحدة من المذكورات غير معين . وفي رواية قال أنس : فوجدناه بين القتلى (ووجدناه قد قتل وقد مثل به المشركون) من المثلة . أى قطعوا أعضائه من أنف وأذن وغيرهما (فما عرفه أحد إلا أخته بينانه) بإصبعه أو بطرف إصبعه . زاد النسائي : وكان حسن البنان . قالت عمته الربيع بنت النضر أخته . فما عرفت أخى إلا بينانه ، والبنان : الأصابع . وفي رواية : أو شامة ، والأول أكثر (قال أنس) بن مالك (كنا نرى أو نظن) شك من الراوى ، وهما بمعنى واحد . ولأحمد : كنا نقول . وعنده أيضاً : فكانوا يقولون (إن هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه من المؤمنين » رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » إلى آخر الآية ، وقال : إن أخته) أى أخت أنس بن النضر وهى عمة أنس بن مالك (وهى تسمى الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الباء (كسرت ثنية امرأة) زاد فى الصلح : فطلبوا الإرش طلبوا العفو ، فأبوا ، فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقصاص فقال أنس) هو ابن النضر المستشهد يوم أحد (يارسول الله والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما) قاله توقعاً ورجاء من فضله تعالى أن يرضى خصمها ليعفو عنها ابتغاء مرضاته (فرضوا بالإرش) عوضاً عن القصاص (وتركوا القصاص ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) فى قسمه ، وهو ضد الحنث . وفى قصة أنس بن النضر جواز بذل النفس فى الجهاد وفضل الوفاء بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل إلى إهلاكها وإن طلب الشهادة فى الجهاد لا يتناوله النهى عن الإلقاء إلى التهلكة . وفيه فضيلة ظاهرة لأنس ابن النضر وما كان عليه من صحة الإيمان وكثرة التوقى والتورع وقوة اليقين . قال الزين بن المنير : من أبلغ الكلام وأفصحه قول أنس بن النضر فى حق المسلمين : أعتذر إليك ، وفى حق المشركين : أبرأ إليك ، فأشار إلى أنه لم يرض الأمرين جميعاً مع تفاوتهما فى المعنى .

الحديث السادس

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَسَخْتُ الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ
فَفَقَدْتُ آيَةَ مِنَ الْأَحْزَابِ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقْرَأُ بِهَا ، فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ : « مِنْ الْمُؤْمِنِينَ
رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » .

(عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : نسخت الصحف في المصاحف ،
ففقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يقرأ بها ، فلم أجدها إلا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل
رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم شهادته شهادة رجلين) خصوصية له
رضي الله عنه لما كلم صلى الله عليه وآله وسلم رجلا في شيء فأنكره ، فقال
خزيمة : أنا أشهد ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أتشهد ولم تستشهد ؟
فقال : نحن نصدقك على خبر السماء فكيف بهذا ، فأمضى شهادته وجعلها
بشهادتين ، وقال : لاتعد (وهو قوله) تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا
ما عاهدوا الله عليه) واستشكل كونه أثبتها في المصحف بقول واحد أو اثنين
إذ شرط كونه قرآناً التواتر . والجواب أنه كان متواتراً عندهم ، ولذا
قال : كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها . وقد روى
أن عمر قال : أشهد لسمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وكذا
عن أبي بن كعب وهلال بن أمية ، فهؤلاء جماعة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً
في التفسير وفي فضائل القرآن ، والترمذي والنسائي في التفسير .

الحديث السابع

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ بِالْحَدِيدِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلْ وَأَسْلِمْ ، قَالَ : أَسْلِمَ ثُمَّ قَاتِلْ ، فَاسْلَمْ ثُمَّ قَاتِلْ فَقَاتِلَ فَقَاتِلَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَمِلَ قَلِيلًا وَأَجَرَ كَثِيرًا .

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، ووقع عند مسلم أنه من الأنصار ثم من بنى النبيت ، ولولا ذلك لأمكن تفسيره بعمر بن ثابت ابن وقش ، وهو المعروف بأصيرم بن عبد الأشهل ، فإن بنى عبد الأشهل بطن من الأنصار من الأوس ، وهم غير بنى النبيت ، ويمكن أن يحمل على أن له فى بنى النبيت نسبة ، فإنهم إخوة بنى عبد الأشهل يجمعهم الانتساب إلى الأوس (مقنع بالحديد) وهو كناية عن تغطية وجهه بآلة الحرب (فقال : يا رسول الله أقاتل وأسلم . قال : أسلم ثم قاتل . فأسلم ثم قاتل . فقتل . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : عمل قليلا وأجر) كثير (كثير) وفى الحديث أن الأجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلا من الله وإحسانا . وأخرج ابن إسحق فى المغازى بإسناد صحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه كان يقول : أخبرونى عن رجل دخل الجنة لم يصل صلاة ، ثم يقول : هو عمرو بن ثابت .

الحديث الثامن

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُمَّ الرُّبَيْعِ بِنْتَ الْبَرَاءِ ، وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بِنِ سُرَاقَةَ ، أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ - وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرَبٌ - فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ صَبِرْتُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَجْتَهَدْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ ، قَالَ : يَا أُمَّ حَارِثَةَ إِنَّهَا جَنَّاتٌ فِي الْجَنَّةِ وَإِنَّ ابْنَكَ أَصَابَ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن أم الربيع بنت البراء) وهذا وهم ، والصواب المعروف أن الربيع بنت النضر بن ضمضم عمه أنس بن مالك . وقال ابن الأثير في جامعه : إنه الذى وقع فى كتب النسب والمغازى وأسماء الصحابة . قال فى الفتح : وليس هذا بقادح فى صحة الحديث ولا فى ضبط رواته (وهى أم حارثة بن سراقه) الأنصارى (أتت النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم فقالت : يا نبى الله ألا تحادثنى عن حارثة ، وكان قتل يوم) وقعة (بدر ، أصابه سهم غرب) لا يعرف راميه أو لا يعرف من أين أتى أو جاء على غير قصد من راميه . وحكى الهروى عن أبى زيد : إن جاء من حيث لا يعرف فهو بالتنوين والإسكان ، وإن عرف راميه لكن أصاب من لم يقصد فهو بالإضافة وفتح الراء وأنكر ابن قتيبة السكون ونسبه لقول العامة ، وجوز الفتح وإضافة سهم لغرب (فإن كان فى الجنة صبرت) قال ابن المنير : إنما شككت فيه لأن العدو لم يقتله قصداً ، وكأنها فهمت أن الشهيد هو الذى يقتل قصداً لأنه الأغلب ، فنزلت الكلام على الغالب حتى بين لها الرسول العموم (وإن كان غير ذلك اجتهدت عليه فى البكاء) نقل فى الفتح وتبعه العيني عن الخطابى ما نصه : أقرها النبى صلى الله عليه وآله وسلم على هذا ، فيؤخذ منه الجواز . ثم تعقبه بأن ذلك كان قبل تحريم النوح ، فلا دلالة فيه ، فإن تحريمه كان فى غزوة أحد . وهذه القصة كانت عقب غزوة بدر . وفى هذا نظر

لا يخفى ، فإنها لم تقل اجتهدت عليه فى النوح ، ولا يلزم من الاجتهاد فى البكاء النوح ، وليس فيما نقله عن الخطابى ما يفهم ذلك ، بل قوله « أقرها على هذا » . إشارة إلى البكاء المذكور فى الحديث . ولا ريب أن البكاء على الميت قبل الدفن وبعده جائز اتفاقاً ، فليتأمل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا أم حارثة إنها جنان) أى درجات ، والضمير مبهم يفسره ما بعده ، كقولهم : هى العرب تقول ما تشاء ، أو الضمير للشأن ، وجنان مبتدأ ، والتنكير فيه للتعظيم ، والمراد بذلك التفخيم والتعظيم (فى الجنة وإن ابنك أصاب الفردوس الأعلى) فرجعت وهى تضحك وتقول : بخ بخ لك يا حارثة .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانَهُ ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : جاء رجل) هو لاحق بن ضمير الباهلي كما عند أبي موسى المديني في الصحابة (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل للذكر) بين الناس وليشتهر بالشجاعة (والرجل يقاتل ليرى مكانه) أى مرتبته في الشجاعة . وفي رواية : ويقاتل رياء . وفي أخرى : ويقاتل حمية . وفي أخرى : غضباً . فتحصل أن أسباب القتال خمسة : طلب المغنم ، وإظهار الشجاعة ، والرياء ، والحمية ، والغضب . وكل منها يتناوله المدح والذم ، فلهذا لم يحصل الجواب بالإثبات ولا بالنفي (فمن في سبيل الله ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل لتكون كلمة الله) أى كلمة التوحيد (هى العليا ، فهو) المقاتل (فى سبيل الله) عز وجل لا طالب الغنيمة والشهرة ، ولا مظهر الشجاعة ولا الحمية ولا الغضب ، فلو أضاف إلى الأول غيره أدخل بذلك . نعم لو حصل ضمناً لا أصلاً ومقصوداً لا يخل . وبذلك صرح الطبري قال : إذا كان أصل الباعث هو الأول لا يضر ما عرض له بعد ذلك . وبذلك قال الجمهور . لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة بإسناد جيد قال : جاء رجل فقال : يا رسول الله أرايت رجلاً غزاً يلتمس الأجر والذكر ماله ؟ قال : لا شيء له . فأعادها ثلاثاً ، كل ذلك يقول : لا شيء له . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتغى به وجهه . ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الأمرين معاً على حد واحد ، فلا يخالف المرجح ، وإلا فتصير المراتب خمساً : أن يقصد الشيثين معاً أو يقصد أحدهما صرفاً ، أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمناً . فالحذور أن يقصد غير

الإعلاء ، فقد يحصل الإعلاء ضمناً ، وقد لا يحصل ، وتدخل تحته مرتبتان . وهذا ما دل عليه حديث أبي موسى ، ودونه أن يقصدهما معاً ، فهو محذور أيضاً على ما دل عليه حديث أبي أمامة . والمطلوب أن يقصد الإعلاء صرفاً . وقد يحصل غير الإعلاء وقد لا يحصل . ففيه مرتبتان أيضاً . قال ابن أبي جرة : ذهب المحققون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه . انتهى . ويدل على أن دخول غير الإعلاء ضمناً لا يقدح إذا كان الإعلاء هو الباعث الأصلي مارواه أبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أقدامنا لنغم ، فرجعنا ولم نغم شيئاً ، فقال : اللهم لا تكلهم إليّ الحديث . وفي إجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكر غاية البلاغة والإيجاز ، وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه لو أجابه بأن جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احتمل أن يكون ماعداً ذلك كله في سبيل الله ، وليس كذلك ، فعدل إلى لفظ جامع عدل به عن الجواب عن ماهية القتال إلى حال المقاتل ، فتضمن الجواب وزيادة . ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « فهو راجع إلى القتال » الذي في ضمن قاتل ، أى فقتاله قتال في سبيل الله . واشتمل طلب إعلاء كلمة الله على طلب رضاه وطلب ثوابه وطلب دحض أعدائه ، وكلها متلازمة والحاصل مما ذكر أن القتال منشؤه القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله إلا الأول . وقال ابن بطال : إنما عدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لفظ جواب السائل ، لأن الغضب والحمية قد يكونان لله تعالى ، فعدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك إلى لفظ جامع ، فأفاد رفع الإلباس وزيادة الإفهام . وفيه بيان أن الأعمال إنما تحسب بالنية الصالحة وأن الفضل الذي ورد في المجاهد يختص بمن ذكر . وفيه جواز السؤال عن العلة ، وتقديم العلم على العمل ، ودم الحرص على الدنيا ، وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة . قاله في فتح الباري .

الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَجَعَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَوَضَعَ السَّلَاحَ وَاغْتَسَلَ فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ وَقَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ الْغُبَارُ فَقَالَ : وَضَعْتَ السَّلَاحَ فَوَاللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَأَيْنَ ؟ قَالَ : هَا هُنَا ، وَأَوْمَأَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ ، قَالَتْ : فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع يوم الخندق) الذي حفره الصحابة لما تحزبت عليهم الأحزاب بالمدينة سنة أربع أو سنة خمس (ووضع السلاح واغتسل) فيه جواز الغسل بعد الحرب والغبار . وهو موضع الترجمة . وعند البخاري عن عبد الرحمن بن جبر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار . قال في الفتح : ففسر صلى الله عليه وآله وسلم أن النار لا تمس من عمل بذلك . قال : والمراد بسبيل الله جميع طاعاته . انتهى . قاله ابن بطال : وهو كما قال ، إلا أن المتبادر عند الإطلاق من لفظ « سبيل الله » الجهاد . وقد أورد البخاري هذا الحديث في فضل المشي إلى الجمعة استعمالا للفظ في عمومه ، ولفظه هناك : حرمه الله على النار . قال ابن المنير : دل الحديث على أن من اغبرت قدمه في سبيل الله حرمه الله على النار ، سواء باشر القتال أم لا . انتهى . وفيه أن الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغيير القدم ولا سيما في ذلك الزمان (فأتاه جبريل) عليه السلام ، والحال أنه (قد عصب رأسه الغبار) أي ركب على رأسه الغبار وعلق به كالعصابة تحيط بالرأس (فقال) له (وضعت السلاح ، فوالله ما وضعت ، فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فأين) وفي المغازي عن هشام : والله ما وضعناه ، فأخرج إليهم ، قال : فإلى أين (قال : ها هنا ، وأومأ إلى بني قريظة) قبيلة من اليهود (قالت عائشة : فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازي .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُ
هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يضحك الله) عز وجل ، أى يقبل بالرضا (إلى رجلين) أى مسلم وكافر . وعند النسائى : إن الله ليعجب من رجلين . قال الخطابى : الضحك الذى يعتري البشر عندما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى ، وإنما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذى يحل محل الإعجاب عند البشر ، فإذا رأوه أضحكهم . ومعناه الإخبار عن رضا الله تعالى بفعل أحدهما وقبول الآخر ، ومجازاتهما على صنيعهما بالجنة مع اختلاف حالهما . قال : وقد تأول البخارى الضحك فى موضع آخر على معنى الترجمة ، وهو قريب ، وتأويله على معنى الرضا أقرب ، فإن الضحك يدل على الرضا والقبول . قال : والكرام موصوفون عندما يسألهم السائل بالبشر وحسن اللقاء ، فيكون المعنى فى قوله « يضحك الله » أى يجزل العطاء . وقد يكون معنى ذلك : وأن يعجب الله ملائكته ويضحكهم من صنيعهما . وهذا يخرج على المجاز . ومثله فى الكلام كثير . وقال ابن الجوزى : كان أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ويمرونه كما جاء . وينبغى أن يراعى فى مثل هذا الإمرار اعتقاد أنه لا تشبه صفات الله تعالى صفات الخلق . ومعنى الإمرار : عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه . قال فى الفتح : قلت : ويدل على أن المراد بالضحك الإقبال بالرضا تعديته بلى ، تقول : ضحك فلان إلى فلان إذا توجه إليه طلق الوجه مظهرأ للرضا عنه (يقتل أحدهما الآخر ، يدخلان الجنة) زاد مسلم : قالوا : كيف يارسول الله قال (يقاتل هذا) أى المسلم (فى سبيل الله) عز وجل (فيقتل) أى فيقتله الكافر . زاد مسلم : فيلج الجنة . قال ابن عبد البر : معنى هذا الحديث عند أهل العلم أن القاتل الأول كان كافراً

قال في الفتح : قلت : وهو الذى استنبطه البخارى في ترجمته ، ولكن لا مانع من أن يكون مسلماً لعموم قوله (ثم يتوب الله على القاتل) فلو قتل مسلم مسلماً عمداً بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد في سبيل الله . فظاهر الحديث أنه يدخل الجنة ، وإنما يمنع دخول مثل هذا من يذهب إلى أن قاتل المسلم عمداً لا تقبل له توبة . ويؤيد الأول أنه وقع في رواية همام : ثم يتوب الله على الآخر فيهديه إلى الإسلام ، ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد . وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد عن أبي هريرة بلفظ : قيل كيف يا رسول الله ؟ قال : يكون أحدهما كافراً فيقتل الآخر ثم يسلم فيغزو فيقتل ويستشهد . قال ابن عبد البر : يستفاد من هذا الحديث أن كل من قتل في سبيل الله فهو في الجنة . انتهى . ومطابقة الحديث للترجمة على ما سبق ظاهرة .

الحديث الثاني عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ مَا افْتَتَحُوهَا فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْهَمَ لِي ، فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ : لَا تُسْهِمَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ ، فَقَالَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ : وَأَعْجَبًا لِيُؤْبَرِ تَدْلَى عَلَيْنَا مِنْ قُدُومِ ضَاْنٍ يَنْعَى عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدَيَّ وَلَمْ يُهْنَى عَلَى يَدَيْهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وهو بخيبر) سنة سبع (بعد ما افتتحوها ، فقلت : يا رسول الله أسهم لى) من غنائم خيبر (فقال بعض بنى سعيد بن العاص) هو أبان بن سعيد بكسر العين (لاتسهم له يا رسول الله ، فقال أبو هريرة : هذا) أى أبان بن سعيد (قاتل ابن قوقل) بزنة جعفر واسمه النعمان بن مالك بن ثعلبة ابن أصرم بوزن أحمد ، الأوسى الأنصارى ، وقوقل لقب ثعلبة أو لقب أصرم ، وعند البغوى فى الصحابة : أن النعمان بن قوقل قال يوم أحد : أقسمت عليك يارب أن لاتغيب الشمس حتى أظأ بعرجتى فى الجنة ، فاستشهد ذلك اليوم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : رأيتك فى الجنة وما به عرج (فقال ابن سعيد بن العاص) أبان (واعجباً) اسم فعل بمعنى أعجب ، ووا مثل واهأ وعجباً للتوكيد ، وإن لم ينون فأصله « واعجبى » وفيه شاهد على استعمال « وا » فى منادى غير مندوب كما هو رأى المبرد . واختار ابن مالك نصب عجباً بواو فى لفظ واعجياه (لوبر) قال الكمال الدميرى فى كتابه حياة الحيوان : دويبة أصغر من السنور ، طحلاء اللون ، لاذنب لها ، أى طويل ، يحل أكلها ، والناس يسمونها غم بنى إسرائيل ويزعمون أنها مسخت (تدلى) أى انحدار (علينا من قنوم ضأن) اسم جبل فى أرض دوس قوم أبى هريرة ، وقيل : هو رأس الجبل ، لأنه فى الغالب مرعى الغنم . قال الخطابى : أراد أبان تحقير أبى هريرة وأنه ليس فى قدر من (٣٠ - عون البارى - ج ٣)

يشير بعباء ولا منع ، وأنه قليل القدرة على القتال (ينعى) أى يعيب (على قتل رجل مسلم أكرمه الله) عز وجل بالشهادة (على يدي ولم يهني) بأن لم يقدر موتى كافراً (على يديه) فأدخل النار . وقد عاش أبان حتى تاب وأسلم قبل خيبر وبعد الحديبية . قال عنبسة : أو من دونه فلا أدرى أسهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبى هريرة أم لم يسهم . ورواه أبو داود فقال : ولم يقسم له . وقال أبان ذلك الكلام بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأقره عليه ، وهو موافق لما تضمنته الترجمة وهى : الكافر يقتل المسلم ثم يسلم ، أى القاتل ، فيسدد ، أى يعيش على سداد ، أى استقامة فى الدين . وكأنه نبه بذلك على أن الشهادة ذكرت للتنبيه على وجوه التسديد ، وأن كل تسديد كذلك وإن كانت الشهادة أفضل ، لكن دخول الجنة لا يختص بالشهيد قال فى الفتح : ويظهر لى أن البخارى أشار فى الترجمة إلى ما أخرجه أحمد والنسائى والحاكم عن أبى هريرة مرفوعاً : لا يجتمعان فى النار مسلم قتل كافراً ثم سدد المسلم . وقارب الحديث . واحتج به من قال : إن من حضر بعد فراغ الواقعة لو كان خرج مدداً إنه لا يشارك من حضرها . وهذا قول الجمهور ، وعند الكوفيين وأجاب عنهم الطحاوى بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسل إلى نجد قبل أن يشرع فى التجهز إلى خيبر ، فلذلك لم يقسم له . وأما من أراد الخروج مع الجيش فعاقه عائق ثم لحقهم فإنه يقسم له ، كما أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان وغيره ممن لم يحضر الواقعة ، لكن كانوا ممن أراد الخروج معه فعاقهم عن ذلك عوائق شرعية . انتهى . وقال ابن عباس : لا تقبل توبة مسلم قتل مسلماً عمداً أخذاً بظاهر قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » وفى رواية النسائى وأحمد وابن ماجه عن سالم بن أبى الجعد عنه أنه قال : إن الآية نزلت فى آخر ما نزل ولم ينسخها شئ حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد روى أحمد والنسائى عن معاوية : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافراً والرجل يقتل مؤمناً متعمداً . لكن ورد عن ابن عباس خلاف ذلك . فالظاهر أنه أراد بقوله الأول التشديد والتغليظ . وعليه جمهور السلف وجميع أهل السنة ، وصححو توبة القاتل كغيره ، وقالوا : المراد بالخلود : المكث الطويل ، فإن الدلائل متظاهرة على أن عصاة المؤمنين لا يدوم عذابهم .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَبُو طَلْحَةَ لَا يَصُومُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَجْلِ الْغَزْوِ ، فَلَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أَرَهُ مُفْطِراً إِلَّا يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كان أبو طلحة) زيد ابن سهل (لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أجل) التقوى على (الغزو ، فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكثر الإسلام واشتدت وطأة أهله على عدوهم ورأى أن يأخذ بحظه من الصوم (لم أراه مفطراً إلا يوم فطر أو أضحي) أى فكان لا يصومهما ، والمراد بيوم الأضحى : ما تشرع فيه الأضحية فتدخل أيام التشريق . وفي هذه القصة إشعار بأن أبا طلحة لم يكن يلزم الغزو بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما ترك التطوع بالصوم لأجل الغزو ، خشية أن يضعفه عن القتال ، مع أنه فى آخر عمره رجع إلى الغزو ، فقد روى ابن سعد والحاكم وغيرهما من طريق حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس أن أبا طلحة قرأ : « انفروا خفافاً وثقالاً » فقال : استنفرنا الله شيوخاً وشباباً ، جهزوني . فقال له بنوه : نحن نغزو عنك ، فأبى ، فجهزوه ، فغزا فى البحر ومات ، فدفنوه بعد سبعة أيام ولم يتغير . قال المهلب : مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المجاهد بالصائم لا يفطر فلذلك قدمه أبو طلحة على الصوم . وفيه أنه كان لا يرى بأساً بصيام الدهر . ووقع عند الحاكم عن أنس أن أبا طلحة أقام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين سنة لا يفطر إلا يوم فطر أو أضحي . قال الحافظ : وعلى الحاكم فيه مأخذان : أحدهما : أن أصله فى البخارى فلا يستدرك . ثانيهما : أن الزيادة فى مقدار حياته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلط ، فإنه لم يقم بعده سوى ثلاث أو أربع وعشرين سنة ، فلعلها كانت أربعاً وعشرين فتغيرت . انتهى .

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : الطاعون شهادة لكل مسلم) وزاد أحمد مرفوعاً من حديث أبي عسيب : ورجز على الكافر . وعند الطبرانى فى الكبير بإسناد لا بأس به من حديث عتبة بن عبد مرفوعاً : تأتى الشهداء والمتوفون بالطاعون ، فيقول أصحاب الطاعون : نحن شهداء ، فيقال : انظروا ، فإن كان جراحتهم كجراح الشهداء تسيل دماً كريح المسك فهم شهداء ، فيجدونهم كذلك . وعند البخارى فى حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الشهداء خمسة : المطعون ، أى الذى يموت بالطاعون ، وهو غدة كغدة البعير تخرج فى الآباط والمراق ، والمبطون ، أى المريض بالبطن ، والغرق ، أى الذى مات بالغرق فى البحر والنهر وغيرهما ، وصاحب الهدم ، أى الذى يموت تحته ، والشهيد ، أى الذى قتل فى سبيل الله . وزاد جابر بن عتيك فى حديثه : الحريق ، وصاحب ذات الجنب ، والمرأة تموت بجمع ، أى التى تموت حاملاً جامعة ولدها فى بطنها ، أو هى البكر ، أو هى النفساء . ولأحمد : والسل . وفى السنن وصححه الترمذى من حديث سعيد بن زيد مرفوعاً : من قتل دون ماله فهو شهيد . وقال فى الدين والدم والأهل مثل ذلك . وللنسائى من حديث سويد بن مقرن مرفوعاً : من قتل دون مظلمته فهو شهيد . وعند الدارقطنى وصححه من حديث ابن عمر : موت الغريب . وفى حديث أبي هريرة عنسند ابن حبان : المرابط . وللطبرانى من حديث ابن عباس اللديغ والذى يفترسه السبع . ولأبى داود فى حديث أم حرام : المائد فى البحر الذى يصيبه القيء له أجر شهيد . ومن قال حين يصبح ثلاث مرات : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر ، فإن مات من يومه مات شهيداً . قال الترمذى : حديث حسن غريب

وعند أبي نعيم عن ابن عمر : من صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر كتب له أجر شهيد . وعن أبي ذر وأبي هريرة : إذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيداً . رواه ابن عبد البر في كتاب العلم . وعند الخطيب في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الأصهباني من حديث ابن عباس مرفوعاً : من عشق وكنم فمات فهو شهيد . ورواه السراج في مصارع العشاق : من عشق فظفر فعف ومات مات شهيداً . وفيهما ضعف شديد ، بل لم يصح ، كما بينه الحافظ ابن القيم رحمه الله . والمراد بشهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله أن يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء فضلاً منه سبحانه وتعالى . وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام : شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار ، وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون هنا ، وشهيد في الدنيا دون الآخرة وهو من غل في الغنيمة أو قتل مدبراً . والشهيد : فعيل من الشهود بمعنى مفعول ، لأن الملائكة تحضره وتبشره بالفوز والكرامة ، أو بمعنى فاعل ، لأنه يلقي ربه ويحضر عنده ، كما قال تعالى : « والشهداء عند ربهم » أو من الشهادة ، فإنه بين صدقه في الإيمان والإخلاص في الطاعة ببذل النفس في سبيل الله ، أو يكون تلو الرسل في الشهادة على الأئمة يوم القيامة ، ومن مات بالطاعون أو بوجع البطن أو نحوهما مما مر يلحق بمن قتل في سبيل الله لمشاركته إياه في بعض ما ينال من الكرامة بسبب ما كابده من الشدة لافي جملة الأحكام والفضائل . وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في الطب ، ومسلم في الجهاد . وذكر في الفتح في وجه تسمية الشهيد شهيداً وجوهاً عديدة ، ثم قال : يحتمل أن يكون البخاري أراد التنبيه على أن الشهادة لا تنحصر في القتل بل لها أسباب أخر ، وتلك الأسباب اختلفت الأحاديث في عددها ، ففي بعضها خمسة وفي بعضها سبعة ، والذي وافق شرط البخاري الخمسة ، فنبه بالترجمة بقوله « باب الشهادة سبع سوى القتل » على أن العدد الوارد ليس على معنى التحديد . قال : والذي يظهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بالأقل ، ثم علم زيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد الحصر في شيء من ذلك . وقد اجتمع لنا من الطرق الجيدة أكثر من عشرين خصلة ، ومجموع ما تقدم أربع عشرة خصلة . وفي حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً : من وقصه فرسه أو بعيره أو لدغته هامة أو مات على فراشه على أي

وصف شاء الله فهو شهيد . وللطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً : المرء يموت على فراشه في سبيل الله فهو شهيد . وقال ذلك أيضاً في المبطلون واللدني والغريق والشرقي والذي يفتريه السبع والخار عن دابته وصاحب الهدم وذات الجنب . ولأبي داود من حديث أم حرام : المائد في البحر الذي يصيبه القى له أجر شهيد . ووردت أحاديث فيمن طلب الشهادة بنية صادقة أن يكتب شهيداً . وعند الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح : أن من يتردى من رموس الجبال وتأكله السباع ويغرق في البحر لشهيد عند الله . ووردت أحاديث أخرى في أمور أخرى لم أعرج عليها لضعفها . قال ابن التين : هذه كلها ميتات فيها شدة تفضل الله على أمة محمد بأن جعلها تمحيصاً لذنوبهم وزيادة في أجورهم ، يبلغهم بها مراتب الشهداء . قلت : والذي يظهر أن المذكورين ليسوا في المرتبة سواء ، ويدل عليه ما روى أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث جابر والدارمي وأحمد والطحاوي من حديث عبد الله ابن حبشي وابن ماجه من حديث عمرو بن عبسة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل : أي الجهاد أفضل ؟ قال : من عقر جواده وأهريق دمه . وروى الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة له بإسناد حسن من حديث علي ابن أبي طالب قال : كل موة يموت بها المسلم فهو شهيد . غير أن الشهادة تتفاضل . وإذا تقرر ذلك فيكون إطلاق الشهيد على غير المقتول في سبيل الله مجاز ، فيحتاج به من يميز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه . والمانع يحجب بأنه من عموم المجاز ، فقد يطلق الشهيد على من قتل في حرب الكفار ، لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لعارض يمنعه ، كالانهزام وفساد النية . والله المستعان . انتهى .

الحديث الخامس عشر

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَلَى عَلَيَّ : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمْلِيهَا عَلَيَّ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ - وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى - فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَحَذُّهُ عَلَى فَخِذِي ، فَثَقُلْتُ عَلَى حَتَّى خِفْتُ أَنْ تُرَضَّ فَخِذِي ، ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ فَأَنْزَلَ عَزَّ وَجَلَّ : « غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ » .

(عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أملى علىّ : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله » قال : فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملئها علىّ) ويملى ويملل بمعنى ولعل الياء منقلبة عن إحدى اللامين (فقال : يا رسول الله لو أستطيع الجهاد لجاهدت) أى لو استطعت ، وعبر بالمضارع إشارة إلى الاستمرار واستحضاراً لصورة الحال (وكان رجلاً أعمى) وهذا يفسر قوله فى الرواية الأخرى : وشكا ضرارته (فأنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وفحذه على فخذي فثقلت على) فحذه الشريفة من ثقل الوحي (حتى خفت أن ترض) بضم المثناة الفوقية وبعد الراء المفتوحة ضاد معجمة مثقلة ، أى تدق (فخذي ، ثم سرى) أى كشف (عنه ، فأنزل الله عز وجل : « غير أولى الضرر ») وفى رواية خارجة بن زيد عند أحمد وأبى داود : قال زيد بن ثابت : فوالله لكأنى أنظر إلى ملحقتها عند صدع كان بالكثف . وحديث الباب من إفراد البخارى ومسلم .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْخَنْدَقِ فَإِذَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفِرُونَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَبِيدٌ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَهُمْ . فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنَ النَّصَبِ وَالْجُوعِ قَالَ :

اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ فَقَالُوا مُجِيبِينَ لَهُ :

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقَيْنَا أَبَدًا

(عن أنس رضي الله عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الخندق) في شوال سنة خمس من الهجرة (فإذا المهاجرون والأنصار يحفرون) فيه حال كونهم (في غداة باردة ، فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك) الحفر (لهم ، فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بهم) أى الأمر المتلبس بهم (من النصب) أى التعب (والجوع قال) صلى الله عليه وآله وسلم محرضاً لهم على عملهم الذى هو سبب الجهاد (اللهم إن العيش) الاعتبار أو الباقي المستمر (عيش الآخرة) لاعيش الدنيا (فاعفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ) وهذا من قول ابن رواحة تمثل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال الداودي : وإنما قال ابن رواحة : لا هم بغير ألف ولام ، فأتى به بعض الرواة على المعنى وإنما يتزن هكذا . وتعبه في المصاييح فقال : هذا توهم للرواة من غير داع إليه ، فلا يمتنع أن يكون ابن رواحة قال « اللهم » على جهة الخزم وهو الزيادة على أول البيت حرفاً فصاعداً إلى أربعة ، وكذا على أول النصف الثاني حرفاً أو اثنين على الصحيح . هذا أمر لانزاع فيه بين العروضيين ، ولم يقل أحد منهم بامتناعه وإن لم يستحسنوه ، ولا قال أحد : إن الخزم يقتضى إلغاء ما هو فيه حتى إنه لا يعد شعراً . نعم الزيادة لا يعتد بها في الوزن ويكون ابتداء النظم ما بعدها ، فكذا ما نحن فيه . انتهى . وقال ابن بطال : ليس هو من قوله

صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو كان لم يكن به شاعراً ، وإنما يسمى به من قصد صناعته وعلم السبب والوتد وجميع معانيه من الزحاف والخرم والقبض ونحو ذلك . انتهى . وفيه نظر ، لأن شعراء العرب لم يكونوا يعلمون ما ذكره من ذلك (فقالوا) الأنصار والمهاجرة حال كونهم (مجبيين له) صلى الله عليه وآله وسلم :

(نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً)
وانتزع الترجمة من هذا الحديث من جهة أن في مباشرته صلى الله عليه وآله وسلم الحفر بنفسه تحريض للمسلمين على العمل ليتأسوا في ذلك .

الحديث السابع عشر

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ :

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِيَْنَا أَبَدًا
وَهُوَ يُجِيبُهُمْ :

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَبَارِكْ فِي الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه في رواية) أخرى (أنهم) أى المهاجرين والأنصار في غزوة الأحزاب (كانوا) يحفرون الخندق حول المدينة وينقلون التراب على متونهم و (يقولون : نحن الذين بايعوا محمداً على الإسلام ما بقينا أبداً) ولأبي ذر عن الحموى والمستملى : على الجهاد ، ويتزن البيت بهذه الرواية . وقال الزركشى : هو الصواب . وتعقبه الدماميني بأن كونه غير موزون لا يعد خطأ ، فلم لا يجوز أن يكون هذا الكلام نثراً مسجعاً وإن وقع بعضه موزوناً بحيث إذا روى أحد فيها شيئاً لا يدخل في الوزن حكم بخطئه (وهو) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يجيبهم ويقول : اللهم إنه لاخير) مستمر (إلاخير الآخرة ، فبارك في الأنصار والمهاجرة) وكان تارة يجيبهم وتارة يجيبونه .

الحديث الثامن عشر

عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ التُّرَابَ ، وَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ وَهُوَ يَقُولُ :

لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا
إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَنَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَتَهُ أَبَيْنَا

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يوم الأحزاب) سمي به لاجتماع القبائل واتفاقهم على محاربتة صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو يوم الخندق (ينقل التراب) من الخندق (وقد وارى) أى ستر (التراب بياض بطنه وهو يقول : لولا أنت ما اهتدينا) قال الزركشى : هكذا روى « لولا » وصوابه فى الوزن : لا هم أو تالله لولا أنت ما اهتدينا . قال فى المصابيح : وهذا عجيب فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المتمثل بهذا الكلام ، والوزن لا يجرى على لسانه الشريف غالباً (ولا تصدقنا ولا صلينا ، فأنزل السكينة) أى الوقار (علينا ، وثبت الأقدام إن لاقينا) الكفار (إن الألى) هو من الألفاظ الموصلات لا من أسماء الإشارة جمعاً للمذكر (قد بغوا علينا) من البغى وهو الظلم ، وهذا أيضاً غير متزن ، فيترن بزيادة هم فيصير ان : الألى هم قد بغوا علينا (إذا أرادوا فتنة أبينا) من الإباء .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ : إِنَّ أَقْوَاماً بِالمَدِينَةِ خَلَفْنَا مَا سَلَكْنَا شِعْباً وَلَا وادياً إِلَّا وَهُمْ مَعَنَا فِيهِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزاة) هي غزوة تبوك كما في رواية زهير (فقال : إن أقواماً بالمدينة خلفنا) بسكون اللام ، أي وراءنا (ما سلكنا شعباً) طريقاً في الجبل (ولا وادياً إلا وهم معنا فيه) أي في ثوابه . ولا بن حبان وأبي عوانة من حديث جابر : إلا شركوكم في الأجر ، يدل قوله : إلا وهم معكم . وللإسماعيلي : إلا وهم معكم فيه بالنية . ولأبي داود عن حماد : لقد تركتم بالمدينة أقواماً ، ما سرتهم من مسير ولا أنفقتم من نفقة ولا قطعتم وادياً إلا وهم معكم فيه . قالوا يارسول الله : وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة ؟ قال (حبسهم العذر) هو أعم من المرض ، فيشمل عدم القدرة على السفر وغيره . وفي مسلم من حديث جابر : حبسهم المرض . وهو محمول على الغالب . قال في الفتح : والعذر : الوصف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه . ولم يذكر الجواب . وتقديره : فله أجر الغازي إذا صدقت نيته . قال المهلب : يشهد لهذا الحديث قوله تعالى : « لا يستوى القاعدون » الآية ، فإنه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ، ثم استثنى أولى الضرر من القاعدين ، فكأنه ألحقهم بالفاضلين . وفيه أن المرء يبلغ بنيته أجر العامل إذا منعه العذر عن العمل .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا .

(عن أبي سعيد رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من صام يوماً في سبيل الله) قال ابن الجوزى : إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد . وقال القرطبي : سبيل الله طاعة الله . فالمراد من صام قاصداً وجهه الله . قال الحافظ ابن حجر : قلت : ويحتمل ما هو أعم من ذلك . ثم وجدته في فوائد أبي الطاهر الذهلي من طريق عبد الله بن عبد العزيز الليثي عن المقبرى عن أبي هريرة بلفظ : ما من مرابط يربط في سبيل الله فيصوم يوماً في سبيل الله الحديث . قال ابن دقيق العيد : العرف الأكثر استعماله في الجهاد ، فإن حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين . قال : ويحتمل أن يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت ، والأول أقرب . ولا يعارض ذلك أن الفطر في الجهاد أولى ، لأن الصيام يضعف عن اللقاء ، لأن الفضل المذكور محمول على من لم يخش ضعفاً ولا سبياً من اعتاده ، فصار ذلك من الأمور النسبية ، فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم في حقه أفضل ليجمع بين الفضيلتين (بعد الله) من التباعد (وجهه) أى ذاته كلها (عن النار سبعين خريفاً) أى سنة . وعند أبي يعلى من حديث معاذ بن أنس : بعد من النار مائة عام سير المضمهر الجواد . وعند الطبراني في الصغير والأوسط بإسناد حسن عن أبي الدرداء : جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض . وفي كامل ابن عدى عن أنس : تباعدت منه جهنم خمسمائة عام . قيل : ظاهرها التعارض . وأجيب بالاعتماد على رواية سبعين للاتفاق عليها ، فما في الصحيح أولى ، أو أن الله أعلم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بالأدنى ثم بما بعده على التدرج ، أو أن ذلك بحسب اختلاف أحوال الصائمين في كمال الصوم ونقصانه .

قال فى الفتح : الخريف زمان معلوم من السنة والمراد به هنا العام ، وتخصيص
 الخريف بالذكر دون بقية الفصول : الصيف والشتاء والربيع ، لأن الخريف
 أزكى الفصول لكونه تجنى فيه الثمار . ونقل الفاكهاني أن الخريف تجتمع فيه
 الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة دون غيره . ورد بأن الربيع كذلك .
 قال القرطبي : ورد ذكر السبعين لإرادة التكثير كثيراً . انتهى . ويؤيده أن
 النسائي أخرج الحديث المذكور عن عقبة بن عامر ، والطبراني عن عمرو بن
 عنبة ، وأبو يعلى عن معاذ بن أنس ، فقالوا جميعاً فى روايتهم : مائة عام .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا ، وَمَنْ خَلَّفَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا .

(عن زيد بن خالد) أبو عبد الرحمن الجهني (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من جهز غازياً في سبيل الله) بخير بأن هياً له أسباب سفره من ماله أو من مال الغازي (فقد غزا) قال ابن حبان : أى فله مثل أجر الغازي وإن لم يغز حقيقة . ثم أخرجه من وجه آخر عن بسر بن سعيد بلفظ : كتب له مثل أجره ، غير أنه لا ينقص من أجره شيء . ولا ابن ماجه وابن حبان من حديث عمر نحوه بلفظ : من جهز غازياً حتى يستقل كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع . فأفادت فائدتين : إحداهما : أن الوعد المذكور مرتب على تمام التجهيز وهو المراد بقوله : حتى يستقل . ثانيهما أنه يستوى معه في الأجر إلى أن تنقضى تلك الغزوة (ومن خلف غازياً في سبيل الله بخير) في أهله ومن يتركه بأن أناب عنه في مراعاتهم وقضاء مآربهم زمان غيبته (فقد غزا) أى شاركه في الأجر من غير أن ينقص من أجره شيء ، لأن فراغ الغازي له واشتغاله به بسبب قيامه بأمر عياله ، فكأنه مسبب عن فعله . وفي الطبراني والأوسط برجال الصحيح مرفوعاً : من جهز غازياً في سبيل الله فله مثل أجره ، ومن خلف غازياً في أهله بخير وأنفق على أهله فله مثل أجره . وفي حديث عمر بن الخطاب في صحيح ابن حبان مرفوعاً : من أظل رأس غازي أظله الله يوم القيامة ... الحديث . قال ابن أبي جمرة : ظاهر اللفظ يفيد أن له أجر غازيين ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل كل فعل مستقل بنفسه غير مرتبط بغيره . قال في الفتح : وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثاً وقال : ليخرج من كل رجلين رجل والأجر بينهما . وفي رواية له : ثم قال للقاعد : أيكم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج . ففيه إشارة إلى أن الغازي إذا

جهاز نفسه أو قام بكفالة من يخلفه كان له الأجر مرتين . قال القرطبي : لفظة « نصف » يشبه أن تكون مقحمة أى مزيدة من بعض الرواة . وقد احتج بها من ذهب إلى أن المراد بالأحاديث التى وردت بمثل ثواب الفعل حصول الأجر له بغير تضعيف ، وأن التضعيف يختص بمن باشر العمل . قال القرطبي : ولا حجة له فى هذا الحديث لوجهين : أحدهما : أنه لا يتناول محل النزاع لأن المطلوب إنما هو أن الدال على الخير مثلاً ، هل له أجر مثل أجر فاعله مع التضعيف أو بغير تضعيف ، وحديث الباب إنما يقتضى المشاركة والمشاطرة فافترقا . ثانيهما : احتمال كون لفظة نصف زائدة . قلت : ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها فى الصحيح ، والذي يظهر فى توجيهها أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع الثواب الحاصل للغازى والخالف له بخير ، فإن الثواب إذا انقسم بينهما نصفين كان لكل منهما مثل ما للآخر ، فلا تعارض بين الحديثين ، وأما من وعد بمثل ثواب العمل وإن لم يعمل له إذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو نية صالحة فليس على إطلاقه فى عدم التضعيف لكل أحد ، وصرف الخبر عن ظاهره يحتاج إلى مستند ، وكأن المستند للقائل أن العامل يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه ، لكن من يجهز الغازى بماله مثلاً ، وكذا من يخلفه فيمن يترك بعده يباشر شيئاً من المشقة أيضاً فإن الغازى لا يتأتى منه الغزو إلا بعد أن يكفى ذلك العمل ، وكأنه يباشر معه الغزو ، بخلاف من اقتصر على النية مثلاً . اهـ .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ بَيْتًا بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِ ، فَقِيلَ لَهُ . فَقَالَ : إِنِّي أَرْحَمُهَا ، قُتِلَ أَخُوهَا مَعِي .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يدخل بيتاً) أى يكثر دخوله (بالمدينة غير بيت أم سليم) سهلة أو اسمها رميلة أو الغيصاء ، وهى أم أنس (إلا على أزواجه) أمهات المؤمنين رضي الله عنهن (فقيل له) لم تخص أم سليم بكثرة الدخول إليها ، ولم يسم القائل (فقال : إني أرحمها ، قتل أخوها) حرام بن ملحان يوم بئر معونة (معي) أى فى عسكرى أو على أمرى وفى طاعتي ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد بئر معونة . وغفل القرطبي فقال : قتل أخوها معه فى بعض حروبه وأظنه فى يوم أحد . قال فى الفتح : ولم يصب فى ظنه . والله أعلم . وتعليل الكرماني دخوله صلى الله عليه وآله وسلم عليها بأنها كانت خالته من الرضاة أو النسب ، وأن المحرمية سبب لجواز الدخول لا يحتاج إليه ، لأن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز الخلوة بالأجنبية لثبوت عصمته . وقد ظهرت مطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه صلى الله عليه وآله وسلم خلف أخاها فى أهله بغير بعد وفاته ، وحسن العهد من الإيمان ، وكفى بجبر الخاطر والتردد خيراً لاسيما من سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفضائل .

الحديث الثالث والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى يَوْمَ الْيَمَامَةِ إِلَى ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ وَقَدْ حَسَرَ عَنْ فَخْذَيْهِ وَهُوَ يَتَحَنَّطُ ، فَقَالَ : يَا عَمُّ مَا يَجْبِسُكَ أَنْ لَا تَجِيءَ ؟ فَقَالَ : الْآنَ يَا ابْنَ أَخِي ، وَجَعَلَ يَتَحَنَّطُ - يَعْنِي مِنَ الْحَنُوطِ - ثُمَّ جَاءَ فَبَجَسَ فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ انْكِشَافاً مِنَ النَّاسِ ، فَقَالَ : هَكَذَا عَنْ وُجُوهِنَا حَتَّى نَضَارِبَ الْقَوْمَ ، مَا هَكَذَا كُنَّا نَفْعَلُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِئْسَمَا عَوَّدْتُمْ أَقْرَانَكُمْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أنه أتى يوم اليمامة) أى الواقعة التى كانت بين المسلمين وبين بنى حنيفة أصحاب مسيلمة فى ربيع الأول سنة اثنتى عشرة فى خلافة أبى بكر . واليمامة بتخفيف الميم : مدينة من اليمن على مرحلتين من الطائف ، سميت بامرأة زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام (إلى ثابت بن قيس) هو ابن شماس الخزرجى خطيب الأنصار (وقد حسر) أى كشف (عن فخذه) واستدل به على أن الفخذ ليس بعورة (وهو يتحنط) يستعمل الحنوط فى بدنه (فقال) أى أنس لثابت (يا عم) دعاه بذلك لأنه كان أسنّ منه ولأنه من قبيلة الخزرج (ما يجبسك) أى ما يؤخرك (أن لا تجيء) وفى رواية الأنصارى : فقلت : يا عم ألا ترى ما يلقى الناس . زاد ابن معاذ عن ابن عون عند الإسماعيلى : ألا تجيء . وكذلك أخرجه خليفة فى تاريخه عن معاذ (فقال) فى جوابه : بلى (الآن يا ابن أخى) أجىء (وجعل يتحنط ، يعنى من الحنوط) بفتح الحاء كذا فى الأصل . قال فى الفتح : وكأن قائلها أراد دفع من يتوهم أنها من الحنطة (ثم جاء) زاد الطبرانى : وقد تحنط ونشر أكفانه (فجلس فذكر) أنس (فى الحديث انكشافاً) أى نوع انهزام (من الناس) وعند الطبرانى : فجاء حتى جلس فى الصف والناس ينكشفون (فقال : هكذا عن وجوهنا) أى أفسحوا لنا (حتى نضارب القوم ، ما هكذا كنا نفعل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بل كان

الصف لا ينحرف عن موضعه (بئسما عودتم أقرانكم) من الفرار من عدوكم حتى طمعوا فيكم . وزاد ابن أبي زائدة : فتقدم فقاتل حتى قتل . والأقران : جمع قرن بكسر القاف : وهو الذى يعادل الآخر فى الشدة . وأراد ثابت بقوله هذا توبيخ المنهزمين ، أى عودتم نظراءكم فى القوة من عدوكم الفرار منهم حتى طمعوا فيكم . ولفظ الطبراني : إن ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم الإمامة وقد تحنط ولبس ثوبين أبيضين تكفن فيهما ، وقد انهزم القوم ، فقال : اللهم إني أبرأ إليك مما جاء به هؤلاء ، وأعتذر إليك مما صنع هؤلاء ، ثم قال : بئسما عودتم أقرانكم اليوم ، خلوا بيننا وبينهم ساعة ، فحمل فقاتل حتى قتل ، وكان درعه قد سرقت ، فرآه رجل فيما يرى النائم فقال : إنها فى قدر تحت إكاف بمكان كذا ، فأوصاه بوصايا ، فوجدوا الدرع وأنفذوا وصاياه . وعند الحاكم : إنه أوصى بعنق بعض رقيقه . وسمى الواقدى من أوصى بعنقه وهم سعد وسالم وأفاد أن الرائي فى المنام هو بلال . قال المهلب وغيره : فيه جواز استهلاك النفس فى الجهاد وترك الأخذ بالرخصة والتهيئة للموت بالتحنط والتكفين . وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة يقينه ونيته . وفيه التداعى إلى الحرب والتحريض عليها وتوبيخ من يفر . وفيه الإشارة إلى ما كان الصحابة عليه فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشجاعة والثبات فى الحرب .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا ، ثُمَّ قَالَ :
مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضى الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم : من يأتيني بخبر القوم) بنى قريظة (يوم الأحزاب)
لما اشتد الأمر ، وذلك أن الأحزاب من قريش وغيرهم لما جاءوا إلى المدينة
وحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخندق بلغ المسلمين أن بنى قريظة
من اليهود نقضوا العهد الذى كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشاً على
حرب المسلمين (قال الزبير) بن العوام القرشى أحد العشرة (أنا) أتيتك
بخبرهم (ثم قال : من يأتيني بخبر القوم ؟ قال الزبير : أنا) مرتين . وعند
النسائي من رواية وهب بن كيسان : أشهد سمعت جابرأ يقول ، لما اشتد الأمر
يوم بنى قريظة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من يأتينا بخبرهم ؟
فلم يذهب أحد ، فذهب الزبير فجاء بخبرهم ، ثم اشتد الأمر أيضاً فقال صلى
الله عليه وآله وسلم : من يأتينا بخبرهم ؟ فلم يذهب أحد ، فذهب الزبير . وفيه
أن الزبير توجه إليهم ثلاث مرات (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
إن لكل نبي حواريًا) بفتح الحاء وتشديد الياء ، أى خاصة من أصحابه . وقال
الترمذى : الناصر ، ومنه الحواريون أصحاب عيسى بن مريم عليهما السلام ،
أى خالصاؤه وأنصاره (وحواريّ الزبير) أضافه إلى ياء المتكلم . وقد استشكل
ذكر الزبير هنا ، فقال ابن الملقن فى التوضيح المشهور ، كما قاله فتح الدين
اليعمرى : إن الذى توجه لىأتى بخبر القوم حذيفة بن اليمان . قال الحافظ
ابن حجر رحمه الله تعالى : وهذا الحصر مردود ، فإن القصة التى ذهب
لكشفها غير القصة التى ذهب حذيفة لكشفها . فقصة الزبير كانت لكشف
خبر بنى قريظة ، هل نقضوا العهد الذى كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا

قريشاً على محاربة المسلمين . وقصة حذيفة كانت لما اشتد الحصار على المسلمين بالخندق وتمالأت عليهم الطوائف ، ثم وقع بين الأحزاب الاختلاف ، وحذرت كل طائفة من الأخرى ، وأرسل الله عليهم الريح ، واشتد البرد تلك الليلة ، فانتدب صلى الله عليه وآله وسلم من يأتيه بخبر قريش ، فانتدب له حذيفة بعد تكراره طلب ذلك . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً في المغازى ، ومسلم في الفضائل ، والترمذى في المناقب ، والنسائى فيه وفي السير ، وابن ماجه في السنة . واستدل به هنا على فضل الطليعة : اسم جنس يشمل الواحد فأكثر ، وهو من يبعث إلى العدو ليطلع على أحوالهم . وفيه جواز استعمال التجبيش في الجهاد . وفيه منقبة للزبير وقوة قلبه وصحة يقينه . وفيه جواز سفر الرجل وحده ، وأن النهى عن السفر وحده إنما هو حيث لا تدعو الحاجة إلى ذلك . واستدل به المالكية على أن طليعة اللصوص المحاربين تقتل وإن كان لم تباشر قتلاً ولا سلباً ، وفي أخذه من هذا الحديث تكلف .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ : الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ .

(عن عروة) بن الجعد أو ابن أبي الجعد (البارقي رضي الله عنه) نسبة إلى بارقي : جبل باليمن أو قبيلة من ذى رعين (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) لفظ عام ، والمراد به الخصوص ، أى الخيل الغازية في سبيل الله ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر : الخيل لثلاثة . والمراد جنس الخيل ، أى أنها بصدد أن يكون فيها الخير ، فأما من ارتبطها لعمل غير صالح فحصول الوزر لطريان ذلك الأمر العارض . ومعنى معقود : ملازم لها كأنه معقود فيها ، والخير هو (الأجر) أى الثواب فى الآخرة (والغنم) أى الغنمة فى الدنيا ، وهو استعارة مكنية ، لأن الخير ليس بشىء محسوس حتى يعقد عليه الناصية ، لكنه شبهه لظهوره وملازمته بشىء محسوس معقود يحل على مكان مرتفع ، فنسب الخير إلى لازم المشبه به ، وذكر الناصية تجريد للاستعارة . والحاصل أنهم يدخلون العقول فى جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكم به على المحسوس مبالغة فى اللزوم . والمراد بالناصية هنا : الشعر المسترسل من مقدم الفرس . وقد يكتفى بالناصية عن جميع ذات الفرس . قال الولي بن العراقى : ويمكن أنه أشير بذكر الناصية إلى أن الخير إنما هو فى مقدمها للإقدام به على العدو دون مؤخرها لما فيه من الإشارة إلى الإدبار . وفى هذا الحديث كما قاله القاضى عياض مع وجيز لفظه من البلاغة والعذوبة مالا مزيد عليه فى الحسن مع الجناس الذى بين الخيل والخير . وقال ابن عبد البر : فيه تفضيل الخيل على سائر الدواب ، لأنه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم فى غيرها مثل هذا القول . وروى النسائى عن أنس رضي الله عنه : لم يكن شىء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد النساء من الخيل . وفى طبقات ابن سعد عن عريب المليكى : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن قوله تعالى : « الذين ينفقون أموالهم

بالليل والتهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم » الآية ، من هم ؟ قال : هم أصحاب الخيل . ثم قال : إن المنفق على الخيل كباسط يده بالصدقة لا يقبضها ، وأبواها وأرواها كذكى المسك يوم القيامة . وروى أن الفرس أشد الدواب عدواً ، وفي طبعه الخيلاء في مشيه والسرور بنفسه والمحبة لصاحبه ، وربما عمر إلى تسعين سنة . وذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة ، وفسره بالأجر والمغنم ، والمغنم المقترن بالأجر إنما يكون من الخيل بالجهاد ، ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلاً ، فدل على أنه لا فرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر ، وأن الإسلام باق وأهله إلى يوم القيامة ، لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون . وفي حديث أبي داود عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً : الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برّاً أو فاجراً وإن عمل الكبائر . وإسناده لا بأس به . إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة . وفي حديث أنس عنده أيضاً مرفوعاً : والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل . وفي حديث جابر عند الإمام أحمد من الزيادة على حديث الباب : في نواصيها الخير والنيل وأهلها معانون عليها ، فخذوا بنواصيها وادعوا بالبركة . . وروى أحمد من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً : الخيل في نواصيها الخير معقود أبداً إلى يوم القيامة ، فمن ربطها عدة في سبيل الله وأنفق عليها احتساباً كان شعبها وجوعها وريها وأرواها وأبواها فلاحاً في موازينه يوم القيامة . واستدل به على أن الذي ورد فيه من الشؤم على غير ظاهره . ويحتمل أن يكون في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد ، وأن الخيل التي أعدت له هي المخصوصة بالخير والبركة ، أو يقال : الخير والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة ، فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم ، ولا يمنع ذلك أن يكون ذلك الفرس مما يتشام به . قال الخطابي : وفيه إشارة إلى أن المال الذي يكتسب باتخاذ الخيل من خير وجوه الأموال وأطيبها ، والعرب تسمى المال خيراً كما في قوله تعالى : « إن ترك خيراً » .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : البركة في نواصي الخيل) أى تنزل فيها ، ولم يقل في هذا الحديث « إلى يوم القيامة » وقد يراد بالبركة هنا الزيادة بما يكون من نسلها والكسب عليها والمغانم والأجر . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في علامات النبوة ، ومسلم في المغازي ، والنسائي في الخيل .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ أَحْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيمَانًا بِاللَّهِ ، وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ ، فَإِنَّ شِبَعَهُ
وَرِيَّهُ وَرَوْتَهُ وَبَوَلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم : من احتبس فرساً في سبيل الله) بنية جهاد العدو لا لقصد الزينة والترفيه
والتفاخر (إيماناً بالله) أى ربطه خالصاً لله تعالى امتثالاً لأمره (وتصديقاً
بوعده) الذى وعده به من الثواب على ذلك . وفيه إشارة إلى المعاد ، كما أن
فى لفظ الإيمان إشارة إلى المبدأ (فإن شبعه) أى ما يشبع به (وريه) بكسر
الراء أى ما يرويه من الماء (وروته وبوله) ثواب (فى ميزانه يوم القيامة)
وعند ابن ماجه من حديث تميم الدارى رضى الله عنه مرفوعاً : من ارتبط
فرساً فى سبيل الله ثم عالج علفه بيده كان له بكل حبة حسنة . قال المهلب
وغيره : فى هذا الحديث جواز وقف الخيل للمدافعة عن المسلمين . ويستنبط
منه جواز وقف غير الخيل من المنقولات ومن غير المنقولات من باب أولى ،
وروته يريد ثواب ذلك لا إن الأرواث بعينها توزن . وفيه أن المرء يؤجر
بنيته كما يؤجر العامل ، وأنه لا يأس بذكر الشيء المستقدر بلفظه للحاجة لذلك .
وقال ابن أبى جمره : يستفاد من هذا الحديث أن هذه الحسنات تقبل من
صاحبها لتنصيب الشارع على أنها فى ميزانه بخلاف غيرها ، فقد لا يقبل فلا
يدخل الميزان .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللَّحِيفُ أَوْ اللَّحِيفُ .

(عن سهل رضي الله عنه قال : كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حائطنا فرس) أى فى بستاننا (يقال له اللخيف) بالمهملة مصغراً وقيل على زنة رقيق . ورجحه الهمياطى . وجزم به الهروى . وقيل : سمي به لطول ذنبه ، فعيل بمعنى فاعل ، كأنه يلحف الأرض بذيبه . وقال بعضهم : اللخيف أى بضم اللام وفتح الخاء المعجمة . قال عياض : وبالأول ضبطناه عن عامة شيوخنا ، وبالثانى عن أبى الحسين اللغوى . وقيل : لا وجه لضبطه بالخاء . وفى النهاية بالجيم . وعند ابن الجوزى بالنون ، من التحاقة . وهذا الحديث من أفراد البخارى . وفيه مشروعية تسمية الفرس وغيره من الدواب بأسماء تخصها لتمييزها عن غيرها من جنسها .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ عَفِيرٌ ، فَقَالَ : يَا مُعَاذُ ، وَهَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى
 عِبَادِهِ . وَسَرَدَ الْحَدِيثَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(عن معاذ) بن جبل الأنصاري (رضي الله عنه قال : كنت ردف النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) أى راكباً خلفه (على حمار) له صلى الله عليه
 وآله وسلم (يقال له عفير) تصغير أعفر ، أخرجوه عن بناء أصله ، كما قالوا
 في تصغير أسود ، مأخوذ من العفرة ، وهى حمرة يخالطها بياض . ووهم
 عياض في ضبطه له بالغين المعجمة ، وهو غير الحمار الآخر الذى يقال له يعفور
 وابن عبدوس ، حيث قال إنهما واحد ، فإن عفيراً أهداه المقوقس له صلى
 الله عليه وآله وسلم ، ويعفور أهداه فروة بن عمرو ، وقيل بالعكس (فقال :
 يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده . وسرد الحديث) وهو : وما حق العباد
 على الله ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : فإن حق الله على العباد أن يعبدوه
 ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً .
 فقلت : يا رسول الله أفلا أبشر به الناس ؟ قال : لا تبشرهم فيتكلموا (وقد
 تقدم) ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله « على حمار يقال له عفير » لأن الحمار
 اسم جنس سمى ليتميز به عن غيره . والحديث أخرجه أيضاً فى الرقاق ، لكن
 لم يسم فيه الحمار .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ فَرْعٌ بِالمَدِينَةِ ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا لَنَا يُقَالُ لَهُ مَنْدُوبٌ ، فَقَالَ : مَا رَأَيْنَا مِنْ فَرْعٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان فرع (أى خوف) بالمدينة) أى ليلاً (فاستعار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرساً لنا يقال له مندوب) وكان بطيء المشى (فقال) حين استبرأ الخبر ورجع (مارأينا من فرع وإن وجدناه) أى الفرس (لبحراً) شبه جريه لما كان كثيراً بالبحر لكثرة مائه وعدم انقطاعه . وقال الخطابي : أى ما وجدناه إلا ببحراً . ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة . وقد كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة وعشرون فرساً ، لكل واحد منها اسم مخصوص بعينه ، ويميزه عن غيره من جنسه ، وكان له بغلة تسمى دلدل ، وناقة تسمى القصواء ، وأخرى تسمى العضباء ، وغير ذلك .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الْفَرَسِ ، وَالْمَرْأَةِ ، وَالْدارِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إنما الشؤم) كائن (فى ثلاثة : فى الفرس) إذا لم يغز عليه أو كان شמושاً (والمرأة) إذا كانت غير ولود أو غير قانعة أو سليطة (والدار) ذات الجار السوء أو الضيقة أو البعيدة من المسجد لا تسمع الأذان ، وقد يكون الشؤم فى غير هذه الثلاثة ، فالخسر فيها كما قال ابن العربى بالنسبة إلى العادة لا بالنسبة إلى الحلقة . وقال الخطابى : اليمن والشؤم علامتان لما يصيب الإنسان من الخير والشر ، ولا يكون شيء من ذلك إلا بقضاء الله تعالى ، وهذه الأشياء الثلاثة ظروف جعلت مواقع لاقضية ليس لها بأنفسها وطبائعها فعل ولا تأثير فى شيء ، إلا أنها لما كانت أعم الأشياء التى يقتنيتها الإنسان ، وكان فى غالب أحواله لا يستغنى عن دار يسكنها وزوجة يعاشرها وفرس مرتبطة ، ولا يخلو عن عارض مكروه فى زمانه ، أضيف اليمن والشؤم إليها لإضافة مكان ، وهما صادران عن مشيئة الله عز وجل . اهـ .

وقد روى الحديث مالك وسفيان وسائر الرواة بدون « إنما » واتفقت الطرق كلها على الاختصار على الثلاثة المذكورة . نعم زادت أم سلمة فى حديثها المروى فى ابن ماجه : السيف . ولمسلم من طريق يونس عن ابن شهاب : لا عدوى ولا طيرة وإنما الشؤم فى ثلاثة : المرأة والفرس والدار . وظاهره أن الشؤم والطيرة فى هذه الثلاثة . وعند أبى داود من حديث سعد بن مالك مرفوعاً : لا هامة ولا عدوى ولا طيرة ، وإن تكن الطيرة فى شيء ففى الدار والفرس والمرأة . قال الخطابى وكثيرون : هو فى معنى الاستثناء من الطيرة ، أى الطيرة منهى عنها إلا فى هذه الثلاثة . وقال الطيبي فى شرح المشكاة : يحتمل أن يكون معنى الاستثناء على حقيقته وتكون هذه الثلاثة خارجة عن حكم المستثنى منه ، أى الشؤم ليس فى شيء من الأشياء إلا فى هذه الثلاثة . قال : ويحتمل أن ينزل على قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لو كان شيء سابق

القدر سبقه العين . والمعنى : أن لو فرض شيء له قوة وتأثير عظيم يسبق
القدر لكان عيناً والعين لا تسبق ، فكيف بغيرها . وعليه كلام القاضي عياض
حيث قال : وجه تعقيب قوله « ولا طيرة بهذه الشريطة » يدل على أن الشؤم
أيضاً منفي عنها . والمعنى : أن الشؤم لو كان له وجود في شيء لكان في هذه
الأشياء ، فإنها أقبل الأشياء له ، لكن لا وجود له فيها ، فلا وجود له أصلاً .
قال الطيبي : فعلى هذا الشؤم في الأحاديث المستشهد بها محمول على الكراهة
التي سببها ما في الأشياء من مخالفة الشرع أو الطبع ، كما قيل : شؤم الدار
ضيقها وسوء جيرانها ، وشؤم المرأة عدم ولادتها وسلطانها لسانها ونحوهما ،
وشؤم الفرس أن لا يغزى عليها ، فالشؤم فيها عدم موافقتها له شرعاً أو طبعاً
ويؤيده ما ذكر في شرح السنة كأنه يقول : إن كان لأحدكم دار يكره سكنها
أو امرأة يكره صحبتها أو فرس لا تعجبه فليفارقها بأن ينتقل عن الدار ويطلق
المرأة ويبيع الفرس ، حتى يزول عنه ما يجده في نفسه من الكراهة ، كما قال
صلى الله عليه وآله وسلم في جواب من قال : يارسول الله إنا كنا في دار كثير
فيها عددنا وأموالنا فتحولنا إلى أخرى فقلّ فيها ذلك : ذروها ذميمة .
رواه أبو داود وصححه الحاكم ، فأمرهم بالتحول عنها لأنهم كانوا فيها على
استئصال واستيحاش ، فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالانتقال عنها ليزول
عنهم ما يجلبون من الكراهة لأنها سبب في ذلك . وقيل : يحمل الشؤم هنا
على معنى قلة الموافقة وسوء الطباع ، كما في حديث سعد بن أبي وقاص عند
أحمد مرفوعاً : من سعادة المرء : المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب
الهنئ ، ومن شقاوة المرء : المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء .
وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكرت على أبي هريرة تحديثه بذلك .
فعند أبي داود الطيالسي في مسنده عن مكحول قال : قيل لعائشة : إن
أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الشؤم في ثلاثة .
فقلت : لم يحفظ أنه دخل وهو يقول : قاتل الله اليهودية ، يقولون : الشؤم
في ثلاثة . فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله ، لكنه منقطع لأن مكحولا لم
يسمع من عائشة . نعم روى أحمد وابن خزيمة وصححه الحاكم من طريق قتادة
عن أبي حسان أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة فقلا : إن أبا هريرة
قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الطيرة في الفرس والمرأة

والدار . فغضبت غضباً شديداً وقالت : ما قاله ، وإنما قال : إن أهل الجاهلية كانوا يتطرون من ذلك فأخبرت أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال ذلك حكاية عن أهل الجاهلية فقط ، لكن لا معنى لإنكار ذلك عن أبي هريرة ، مع موافقة من ذكر من الصحابة له في ذلك . وهذا الحديث أخرجه النسائي في عشرة النساء . قال في الفتح : مشى ابن قتيبة على ظاهر هذا الحديث ، ويلزم على قوله : من تشاءم بشيء منها نزل به ما يكره . وقال القرطبي : لا يظن به أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقد بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته ، فإن ذلك خطأ ، وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس ، فمن وقع في نفسه منها شيء أبيع له أن يتركه ويستبدل به غيره . وقال ابن العربي : معناه : إن كان خلق الله الشؤم في شيء فيما جرى من بعض العادة فإنما يخلقه في هذه الأشياء . وقال المازري : تحمل هذه الرواية : إن يكن الشؤم حقاً فهذه الثلاث أحق به ، بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها . وأما ما أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا شؤم ، وقد يكون اليمن في المرأة والدار والفرس . ففي إسناده ضعف مع مخالفته للأحاديث الصحيحة . وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك أنه سئل عنه ، فقال : كم من دار سكنها ناس فهلكوا ؟ قال المازري : فحمله مالك على ظاهره . والمعنى : إن قدر الله ربما اتفق ما يكره عند سكنى الدار فيصير ذلك كالسبب فيتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعاً . وقال ابن العربي : ولم يرد مالك إضافة الشؤم إلى الدار وإنما هو عبارة عن جرى العادة فيها . فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عنها صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل . وقيل : معنى الحديث : إن هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها لملازمتها بالسكنى والصحبة ، ولو لم يعتقد الإنسان الشؤم فيها ، فأشار الحديث إلى الأمر بفراقها ليزول التعذيب . قال الحافظ ابن حجر : وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى ، وهو نظير الأمر بالفرار من المجنوم مع صحة نفي العدوى ، والمراد بذلك حسم المادة وسد الذريعة لئلا يوافق شيء من ذلك القدر ، فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة ، فيقع في اعتقاد ما نهى عن اعتقاده ، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك ،

والطريق ممن وقع له ذلك في الدار مثلاً أن يبادر إلى التحول منها ، لأنه متى استمر فيها ربما حمد له ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم . وقال المهلب ما حاصله أن المخاطب بقوله « الشؤم في ثلاثة » من التزم التطير ولم يستطع صرفه عن نفسه ، فقال لهم : إنما يقع ذلك في هذه الأشياء التي تلازم في غالب الأحوال ، فإذا كانت كذلك فاتركوها عنكم ولا تعذبوا أنفسكم بها . ويدل على ذلك تصديره الحديث بنى الطيرة ، وهذا تخصيص ببعض أنواع الأجناس المذكورة دون بعض . وقال ابن عبد البر : هذا يكون لقوم دون قوم ، وذلك كله بقدر الله . وعند البخاري عن سهل بن سعد الساعدي أيضاً بلفظ : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن كان في شيء ففى المرأة والفرس والمسكن . اهـ . وأخرجه أيضاً في النكاح والطب ، ومسلم في الطب ، وابن ماجه في النكاح . وفيه إخبار بأنه ليس فيهن شؤم ، وإذا لم يكن في هذه الثلاثة فلا يكون في شيء . واتفقت النسخ على إسقاط قوله « الشؤم » وكذا هو في الموطأ . نعم زاد في آخره - يعنى الشؤم - وكذا رواه مسلم . ورواه الدارقطني عن مالك بلفظ : إن كان الشؤم في شيء ففى المرأة إلخ .

الحديث الثاني والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا .

(وعنه) أى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهماً) أى غير سهمى الفرس ، فيصير للفارس ثلاثة أسهم ، ولا يزداد الفارس على ثلاثة وإن حضر بأكثر من فرس ، كما لا ينقص عنها . وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يسهم للفارس إلا سهم واحد ولفرسه سهم . وقال : أكره أن أفضل بهيمة على مسلم . وهذه تعلقة عقلية فاسدة الاعتبار بمقابلة نص الشارع المختار . واحتجوا له في ذلك بظاهر ما رواه الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادى عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة وابن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بلفظ : أسهم للفارس سهمين . والجواب أن المعنى : أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به ، فلا حجة فيه . واحتجوا له أيضاً بما رواه أبو داود من حديث مجمع بن جارية في حديث طويل في قصة خيبر ، قال : فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهماً . وفي إسناده ضعف . ولو ثبت يحمل على ما تقدم ، لأنه يحتمل الأمرين . والجمع بين الروایتين أولى ، ولا سيما والأسانيد الأولى أثبت ومع روايتها زيادة علم . وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى للفارس سهمين ولكل إنسان سهماً ، فكان للفارس ثلاثة أسهم . وللنسائي من حديث الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم . سهمين لفرسه وسهماً له وسهماً لقرباته . قال محمد بن سحنون : انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الأمصار . ونقل عنه أنه قال : أكره أن أفضل بهيمة . وهى شبهة ضعيفة ، لأن السهام في الحقيقة كلها للرجل . قلت : لو لم يثبت الخبر لكانت الشبهة قوية ، لأن المراد المفاضلة بين الراجل والفارس ، فلو لا الفرس ما ازداد الفارس سهمين عن الراجل ، فمن جعل للفارس سهمين فقد سوى بين الفرس وبين الرجل . وقد تعقب هذا أيضاً ، لأن الأصل عدم المساواة (٣٢ - عون البارى - ج ٣)

بين البهيمة والإنسان ، فلما خرج هذا عن الأصل بالمساواة فلتكن المفاضلة كذلك . وقد فضل الحنفية الدابة على الإنسان في بعض الأحكام ، فقالوا : لو قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف أداها ، فإن قتل عبداً مسلماً لم يؤد فيه إلا دون عشرة آلاف درهم . والحق أن الاعتماد في ذلك على الخبر ، ولم ينفرد أبو حنيفة بما قال ، بل جاء عن عمر وعلى وأبي موسى ، لكن الثابت عن عمر وعلى كالجُمهور . واستدل الجمهور من حيث المعنى بأن الفرس تحتاج إلى مؤنة لخدمتها وعلفها ، وبأنه يحصل بها من الغناء في الحرب ما لا يخفى . واستدل به على أن المشرك إذا حضر الواقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له . وبه قال بعض التابعين كالشعبي . ولا حجة فيه إذ لم يرد هنا صيغة عموم . واستدل للجمهور بحديث « لم تحل الغنائم لأحد قبلنا » . وفي الحديث حضض على اكتساب الخيل واتخاذها للغزو لما فيها من البركة وإعلاء كلمة الله وإعظام الشوكة ، كما قال تعالى : « ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » . واختلف فيمن خرج إلى الغزو ومعه فرس فمات قبل حضور القتال ، فقال مالك : يستحق سهم الفرس . وقال الشافعي والباقون : لا يسهم له إلا إذا حضر القتال ، فلو مات الفرس في الحرب استحق صاحبه ، وإن مات صاحبه استمر استحقاؤه وهو للورثة . وعن الأوزاعي : فيمن وصل إلى موضع القتال فباع فرسه يسهم له ، لكن يستحق البائع فيما غنموا قبل العقد والمشتري فيما بعده وما اشتبه قسم . وقال غيره : يوقف حتى يصطلحا . وعن أبي حنيفة : من دخل أرض العدو راجلاً لا يقسم له إلا سهم رجل ولو اشترى فرساً وقاتل عليه . واختلف في غزاة البحر إذا كان معهم خيل ، فقال الأوزاعي والشافعي : يسهم لهم . وهذا الحديث يذكره الأصوليون في مسائل القياس في مسألة الإيماء ، أي إذا اقترن الحكم بوصف ، لولا أن ذلك الوصف للتعليل لم يقع الاقتران ، فلما جاء في سياق أحد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً دلّ على اقتران الحكم .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَفَرَرْتُمْ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ ؟ قَالَ : لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَفِرَّ ، إِنَّ هَوَازِنَ كَانُوا قَوْمًا رُمَاءً ، وَإِنَّا لَمَّا لَقِينَاهُمْ
حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ فَانْهَزُمُوا ، فَأَقْبَلَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْغَنَائِمِ وَاسْتَقْبَلُونَا
بِالسَّهَامِ ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَفِرَّ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَإِنَّهُ
لَعَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ ، وَإِنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخِيذُ بِلِجَامِهَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ . أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما أنه قال له رجل) من قيس
(أفررتم) وفي رواية : أوليتم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم
يوم) وقعة (حنين) وكانت لست خلت من شوال سنة ثمان (قال) أى
نحن فررنا و (لكن رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم لم يفر) ومعلوم
من حال الأنبياء ونبيينا صلى الله عليه وآله وسلم عدم الفرار لفرط إقدامهم
وشجاعتهم وثقتهم بوعده الله فى رغبتهم فى الشهادة ، ولم يثبت عن أحد منهم
أنه فر ، ومن قال ذلك فى النبى صلى الله عليه وآله وسلم قتل ، ولم يستتب
عند مالك (أن هوازن) هى قبيلة كبيرة من العرب ينسبون إلى هوازن
ابن منصور (كانوا قوماً رماة) جمع رام (وأنا لما لقيناهم حملنا عليهم فانهمزوا
فأقبل المسلمون على الغنائم واستقبلونا) أى هوازن (بالسهم ، فأما رسول الله
صلى الله عليه وآله) وسلم فلم يفر (أى فأما نحن فقد فررنا ، وأما رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر ، وبين شعبة أن فرار من فر لم يكن على نية
الاستقرار فى الفرار ، وإنما انكشفوا من وقع السهام ، والفرار المتوقع عليه
هو أن ينوى عدم العود ، وأما من تحيز إلى فئة أو كان فراراً لكثرة عدد
العدو بأن كان ضعفهم أو أكثر أو نوى العود إذا أمكنه فليس داخلا فى
الوعيد (فلقد رأيته) صلى الله عليه وآله وسلم (ولنه لعل بغلته البيضاء) التى

أهداها ملك أيلة أو فروة الجذامي (وإن أبا سفيان) بن الحارث بن عبد المطلب (أخذ بلجامها) وهذا موضع الترجمة ، حيث قال : من قاد دابة غيره في الحرب (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : أنا النبي لا كذب) أي أنا النبي والنبي لا يكذب ، فلست بكاذب فيما أقول حتى أنهزم ، وأنا متيقن أن الذي وعدني الله به من النصر حق فلا يجوز عليّ الفرار . وقوله « لا كذب » بسكون الباء . وحكى ابن التين عن بعض أهل العلم فتحها ليخرجه عن الوزن . قال في المصابيح : وهذا تغيير للرواية الثابتة بمجرد خيال يقوم في النفس . وقد سبق ما يدفع كون هذا شعراً ، فلا حاجة إلى إخراج الكلام عما هو عليه في الرواية (أنا ابن عبد المطلب) انتسب إلى جده لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر ، بخلاف عبد الله أبيه ، فإنه مات شاباً ، ولأنه اشتهر أنه يخرج من ذرية عبد المطلب من يدعو إلى الله ويهدي الله الخلق به ، وأنه خاتم الأنبياء ، فانتسب إليه ليتذكر ذلك من كان يعرفه . وفيه جواز انتساب الرجل إلى جده ، كأحمد بن حنبل وغيره ، وهو نوع من أنواع علوم الحديث كما بينه ابن الصلاح وغيره من أهل الحديث في كتب أصول الحديث .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةٌ يُقَالُ لَهَا الْعَضْبَاءُ لَا تُسَبِّقُ ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ فَسَبَقَهَا ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى عَرَفَهُ ، فَقَالَ : حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقة يقال لها العضباء لا تسبق) أولاً تكاد تسبق (فجاء أعرابي) قال في الفتح : لم أقف على اسم هذا الأعرابي بعد التتبع الشديد (على قعود) بفتح القاف ، وهو ما استحق الركوب من الإبل ، وأقل ذلك أن يكون ابن سنتين إلى أن تدخل السادسة فيسمى جملاً ، ولا يقال إلا للذكر (فسبقها ، فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه) أى عرف صلى الله عليه وآله وسلم كونه شاقاً عليهم (فقال : حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه) ومطابقة الترجمة من حيث أن ذكر الناقة يشمل القصواء وغيرها . واستدل به على جواز اتخاذ الإبل للركوب والمسابقة عليها . وفيه التزهيد في الدنيا للإشارة إلى أن كل شيء منها لا يرتفع إلا اتضع . وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَسَمَ مَرُوطاً عَلَى نِسَاءٍ مِنْ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ فَبَقِيَ مَرُطٌ جَيِّدٌ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَعْطِ هَذَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي عِنْدَكَ ، يُرِيدُونَ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ ، فَقَالَ عُمَرُ : أُمُّ سَلَيْطٍ أَحَقُّ بِهِ - وَأُمُّ سَلَيْطٍ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ عُمَرُ : فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا الْقَرَبَ يَوْمَ أُحُدٍ .

(عن عمر رضى الله عنه أنه قسم مروطاً) أى أكسية من صوف أو خز كان يؤتزرها (بين نساء من نساء المدينة فبقى) منها (مرط جيد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال له بعض من عنده) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (يا أمير المؤمنين أعط) بهمة قطع مفتوحة (هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التى عندك يريدون) زوجته (أُم كُلْثُومَ بِنْتُ عَلِيٍّ) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولاد بناته صلى الله عليه وآله وسلم ينسبون إليه (فقال عمر : أُم سَلَيْطٍ) بفتح السين وكسر اللام (أحق به ، وأُم سَلَيْطٍ) هى كما ذكره ابن سعد أُم قيس بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة من بنى مازن ، تزوجها أبو سَلَيْطٍ بن أبى حارثة عمرو بن قيس من بنى عدى بن النجار فولدت سَلَيْطاً وفاطمة ، فكنيت بأُم سَلَيْطٍ ، لذا فهى (من نساء الأنصار ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال عمر : فإنها كانت تزفر (بفتح التاء ، أى تحمل) لنا القرب يوم أُحُدٍ (وشهدت أيضاً خيبر وحنيناً ، وفيه حمل النساء القرب إلى الناس فى الغزو ، وجواز ذلك .

الحديث السادس والثلاثون

عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْقِي الْقَوْمَ وَنَخْدِمُهُمْ وَنَرُدُّ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ .

(عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت : كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنسقى القوم) أى الصحابة (ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى) منهم (إلى المدينة) قال السفاحسى : كانوا يوم أحد يجعلون الرجلين والثلاثة من الشهداء على دابة وتردهم النساء إلى موضع قبورهم . وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الأجنبي للضرورة . قال ابن بطال : ويختص ذلك بذوات المحارم ثم بالمتجالات منهن ، ولأن موضع الجرح لا يلتذ بلمسه بل يقشعر منه الجلد ، فإن دعت الضرورة لغير المتجالات فليكن بغير مباشرة ولا مس . ويدل على ذلك اتفاقهم على أن المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأة تغسلها أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس بل يغسلها من وراء حائل فى قول بعضهم كالزهرى . وفى قول الأكثر تيمم . وقال الأذرعى : تدفن كما هى . قال ابن المنير : الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت أن الغسل عبادة والمداواة ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْرًا ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ قَالَ : لَيْتَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِي صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ ، إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ سِلَاحٍ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : أَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، جِئْتُ لِأَحْرُسَكَ ، وَنَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهر) بفتح السين المهملة وكسر الهاء (فلما قدم المدينة) بعد زمان السهر (قال : ليت رجلا من أصحابي صالحاً يحرسني الليلة) وعند مسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد : سهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال : ليت رجلا صالحاً إلخ . وظاهره أن السهر والقول معاً كانا بعد قدومه المدينة ، بخلاف رواية الباب فإن ظاهرها أن السهر كان قبل القدوم والقول بعده ، وهو محمول على التقديم والتأخير ، أى سمعت عائشة تقول : لما قدم سهر وقال ليت . ويؤيده رواية النسائي : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما قدم المدينة سهر ، وليس المراد بقدومه المدينة أول قدومه إليها من الهجرة ، لأن عائشة إذ ذاك لم تكن عنده (إذ سمعنا صوت سلاح ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : من هذا ؟ فقال : أنا سعد بن أبي وقاص جئت لأحرسك) وفي رواية مسلم المذكورة : فقال : وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجئت أحرسه ، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ونام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد البخاري في التتبع من طريق سليمان بن بلال عن يحيى ابن سعيد : حتى سمعنا غطيظه . وفي الترمذي عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية : « والله يعصمك من الناس » إسناده حسن ، لكنه اختلف في وصله وإرساله ، وهو يقتضي أنه لم يحرس بعد ذلك بناء على سبق نزول الآية ، لكن ورد في عدة أخبار أنه يحرس في بدر وأحد والخندق ، ورجوعه من خيبر ، وفي وادي القرى

وعمرة القضية ، وفي حنين ، فكأن الآية نزلت متراخية عن وقعة حنين .
ويؤيده ما في المعجم الصغير للطبراني عن أبي سعيد : كان العباس فيمن يحرس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما نزلت هذه الآية ترك ، والعباس إنما لازمه
بعد فتح مكة ، فيحمل على أنها نزلت بعد حنين . وحديث حراسته ليلة
حنين أخرجه أبو داود والنسائي . وقد تتبع بعضهم أسماء من حرسه صلى الله
عليه وآله وسلم ، فجمع منهم : سعد بن معاذ ، ومحمد بن مسلمة ، والزبير ،
وأبا أيوب ، وذكوان بن عبد قيس ، والأدراع السلمي ، وابن الأدرع
اسمه محجن ، ويقال سلمة ، وعباد بن بشر ، والعباس ، وأبا ربحانة . وفي
اللباب أحاديث كحديث عثمان مرفوعاً : حرس ليلة في سبيل الله خير من ألف
ليلة يقام ليلها ويصام نهارها . رواه الحاكم وصححه ابن ماجه . وحديث أنس
مرفوعاً عند ابن ماجه أيضاً : حرس ليلة في سبيل الله أفضل من صيام رجل
وقيامه في أهله ألف سنة ، السنة ثلثمائة يوم ، اليوم كألف سنة . لكن قال
المنذرى : ويشبه أن يكون موضوعاً . وحديث ابن عمر مرفوعاً : « ألا أنبئكم
بليلة أفضل من ليلة القدر ، ليلة حارس حرس في أرض خوف لعله أن
لا يرجع إلى أهله » . أخرجه الحاكم ، وقال على شرط البخارى . وبالجمله فيه
فضل الحراسة والحفظ في الغزو في سبيل الله . قال في الفتح : وفي الحديث
الأخذ بالحذر والاحتراش من العدو ، وأن على الناس أن يحرسوا سلطانهم
خشية القتال . وفيه الثناء على من تبرع بالخير وتسميته صالحاً ، وإنما عانى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع قوة توكله للاستئنان به في ذلك ، وقد
ظاهر بين درعين مع أنه كان إذا اشتد البأس كان أمام الكل ، وأيضاً
فالتوكل لا ينافى تعاطي الأسباب ، لأن التوكل عمل القلب . وهى عمل البدن .
وقد قال إبراهيم عليه السلام : « ولكن ليطمئن قلبي » . وقال صلى الله عليه
وآله وسلم : اعقلها وتوكل . وقال ابن بطال : نسخ ذلك كما دل عليه حديث
عائشة . وقال القرطبي : ليس في الآية ما ينافى الحراسة ، كما أن لإعلام الله
تعالى بنصر دينه وإظهاره ما يمنع الأمر بالقتال وإعداد العدد ، وعلى هذا
فالمراد بالعصمة من الفتنة والإضلال أو إزهاق الروح ، والله أعلم .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ ، وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ ، وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ ،
 وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ ، تَعَسَّ وَأَنْتَكَسَ ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا أَنْتَقَشَ ، طَوْبِي
 لِعَبْدٍ آخِذٌ بِعَنَانٍ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَشَعَثَ رَأْسُهُ ، مُغَبَّرَةٌ قَدَمَاهُ ،
 إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي
 السَّاقَةِ ، إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَعْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : تعس (أى إنكب على وجهه أو بعد أو هلك أو شقي) عبد الدينار
 وعبد الدرهم وعبد الخميصة ، إن أعطى رضى ، وإن لم يعط سخط ، تعس
 وانتكس (أى عاوده المرض كما بدأ به أو انقلب على رأسه ، وهو دعاء عليه
 بالخيبة ، لأن من انتكس فقد خاب وخسر) (وإذا شيك) أصابته شوكة
 (فلا انتقش) أى فلا خرجت شوكته بالمنتقاش ، يقال : نقشت الشوك إذا
 استخرجته (طوبى) اسم الجنة أو لشجرة فيها (لعبد آخذ) بمد الهمزة اسم
 فاعل من الأخذ ، فيمتنع من السعى للدينار والدرهم (بعنان فرسه) أى
 لجامها فى الجهاد (فى سبيل الله ، أشعث رأسه ، مغبرة قدماه ، إن كان فى
 الحراسة) أى حراسة العدو خوفاً من هجومه (كان فى الحراسة) وهى
 مقدمة الجيش ، وهو موضع الترجمة (وإن كان فى الساقة) مؤخر الجيش
 (كان فى الساقة) وفى اتحاد الشرط والجزاء دلالة على فخامة الجزاء وكماله ،
 أى فهو أمر عظيم ، فهو نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فمن كانت هجرته
 إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » . وقال ابن الجوزى : المعنى إنه
 خامل الذكر لا يقصد السمو ، فأى موضع اتفق له كان فيه ، فمن لزم هذه
 الطريقة كان حربياً (إن استأذن لم يؤذن له وإن شفع) عند الناس (لم يشفع)
 أى لم تقبل شفاعته ، فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الحمول والتواضع .

وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الرقاق ، وابن ماجه في الزهد . قال في الفتح : وردت في فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخارى ، منها حديث سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعاً : « من حرس وراء المسلمين متطوعاً لم ير النار بعينه إلا تحلة القسم » . أخرجه أحمد . وحديث ربحانة مرفوعاً : « حرمت النار على عين سهرت في سبيل الله » أخرجه النسائي . ونحوه للترمذى عن ابن عباس والطبرانى من حديث معاوية بن حيدة . ولأبى يعلى من حديث أنس وإسنادها حسن . ولحاكم عن أبى هريرة نحوه .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَيْبَرَ أَخْدِمُهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاجِعاً وَبَدَأَ لَهُ أَحَدٌ ، قَالَ : هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى خيبر) أى إلى غزوته سنة ست أو سبع ، حال كوفى (أخدمه فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (راجعاً) إلى المدينة (وبدا) أى ظهر (له أحد) الجبل المعروف (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) مشيراً إلى أحد (جبل يحبنا) حقيقة (ونحبه) فما جزاء من يحب إلا أن يحب ، ولا مانع من وقوع مثل ذلك بأن يخلق الله المحبة لبعض الجمادات . وقيل : هو على الحجاز ، أو المراد يجب أحد حب أهل المدينة وسكانها له ، كقوله تعالى : « واسئل القرية » . قال الشاعر :

وماحب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا
والأول أولى : ويؤيده حنين الأسطوانة على مفارقتها صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في أحاديث الأنبياء ، ومسلم في المناسك والترمذى في المناقب . واستدل به على فضل الخدمة في الغزو ، سواء كانت من صغير لكبير أو عكسه أو مع المساواة . وأحاديث الباب يؤخذ منها حكم هذه الأقسام .

الحديث الأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرْنَا ظِلًّا الَّذِي يَسْتَظِلُّ بِكِسَائِهِ ، فَأَمَّا الَّذِينَ صَامُوا فَلَمْ يَعْمَلُوا شَيْئًا ، وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا فَبَعَثُوا الرُّكَّابَ وَآمَتَهُنَا وَعَالَجُوا ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ذَهَبَ الْمُفْطَرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد مسلم من وجه آخر عن عاصم : فى سفر ، فمنا الصائم ومنا المفطر ، قال : فترلنا منزلاً فى يوم حار (أكثرنا ظلاً من يستظل) من الشمس (بكسائه) زاد مسلم : ومنا من يتقى الشمس بيده (فأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئاً) لعجزهم (وأما الذين أفطروا فبعثوا الركاب) بكسر الراء : الإبل التى يسار عليها ، وأحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها ، أى أثاروها إلى الماء للسقى وغيره (وآمتهنوا وعالجوا) أى خدموا الصائمين وتناولوا السقى والعلف . وفى رواية مسلم : فضرَبوا الأبنية ، أى البيوت التى يسكنها العرب فى الصحراء كالخباء والقبة وسقوا الركاب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ذهب المفطرون اليوم بالأجر) الوافر ، وهو أجر ما فعلوه من خدمة الصائمين بضرَب الأبنية والسقى وغير ذلك ، لما حصل منهم من النفع المتعدى ، ومثل أجر الصوَّام لتعاطيهم أشغالهم وأشغال الصوَّام ، فلذلك قال «بالأجر» لوجود الصفات المقتضية لتحصيل الأجر منهم ، وأما الصائمون فحصل لهم أجر صومهم القاصر عليهم ولم يحصل لهم من الأجر ما حصل للمفطرين من ذلك ، ولم تظهر لى المطابقة بين الترجمة والحديث . نعم يحتمل أن تكون مما زاده مسلم حيث قال فى سفر الشامل لسفر الغزو وغيره مع قوله «فبعثوا الركاب وآمتهنوا وعالجوا» المفسر بالخدمة . قال فى الفتح : وهذا الحديث من الأحاديث التى أوردها المصنف أيضاً فى غير مظنتها لكونه لم يذكره فى الصيام واقتصر على إيرادها هنا ، والله أعلم . قال ابن أبى صفرة : فيه أن أجر الخدمة فى الغزو أعظم وأفضل من أجر الصيام . قلت : وليس ذلك على العموم . وفيه الحصر على المعاونة فى الجهاد ، وعلى أن الفطر فى السفر أولى من الصيام ، وأن الصيام فى السفر جائز ، خلافاً لمن قال : لا ينعقد . وليس فى الحديث بيان كونه إذ ذاك كان صوم فرض أو تطوع .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ : رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ، وَالرُّوحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا .

(عن سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : رباط يوم) أى ثواب رباط ، وهو مراقبة العدو فى الثغور المتاخمة لبلادهم بحراسة من بها من المسلمين ، وهو فى الأصل الإقامة على الجهاد ، وقيل : الرباط بالكسر ، مصدر رابط . ووجه المفاعلة فى هذا أن كلا من الكفار والمسلمين ربطوا أنفسهم على حماية طرف بلادهم من عدوهم . وقيل : رباط بمعنى لازم . وقيل : هو اسم لما يربط به الشيء ، أى يشد ، فكأنه يربط نفسه عما يشغله عن ذلك ، أو أنه يربط فرسه التى يقاتل عليها . وقول ابن حبيب المالكي : ليس من سكن الرباط بأهله وماله وولده مرابطاً ، بل من يخرج عن أهله وماله وولده قاصداً للرباط . تعقبه فى الفتح فقال : فى إطلاقه نظر ، فقد يكون وطنه وينوى بالإقامة فيه دفع العدو . ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور (فى سبيل الله خير من) النعيم الكائن فى (الدنيا وما عليها) كله لو ملكه إنسان وتنعم به لأنه نعيم زائل ، بخلاف نعيم الآخرة فإنه باق . وعبر بعلبها دون فيها لما فيه من الاستعلاء ، وهو أعم من الظرفية وأقوى . وفيه دليل على أن الرباط يصدق بيوم واحد ، وكثيراً ما يضاف السبيل إلى الله ، والمراد به كل عمل خالص يتقرب به إلى الله تعالى ، كأداء الفرائض والثوافل ، لكنه غلب إطلاقه على الجهاد حتى صار حقيقة شرعية فيه فى مواضع (وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها) عبر بالسوط دون سائر ما يقاتل به ، لأنه الذى يسوق به الفرس للزحف ، فهو أقل آلات الجهاد ، ومع كونه تافهاً فى الدنيا فحلّه فى الجنة أو ثواب العمل به (والروحة) بفتح الراء : المرة الواحدة من الرواح ،

وهو السير فيما بين الزوال إلى الليل (يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة)
بفتح الغين : المرة من الغدو ، وهو السير من أول النهار إلى الزوال (خير من
الدنيا وما عليها) وأو هنا للتقسيم لا للشك . وهذا شامل لقليل السير وكثيره في
الطريق إلى الغزو أو في موضع القتال . وهذا الحديث أخرجه الترمذى أيضاً .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم : هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم) زاد النسائي :
بصومهم وصلاتهم ودعائهم . ووجه بأن عبادة الضعفاء أشد إخلاصاً ،
تخلو قلوبهم من التعلق بالدنيا ، وصفاء ضمائرهم مما يقطعهم عن الله ، فيجعلوا
همهم واحداً ، فزكت أعمالهم وأجيب دعاؤهم . قال ابن بطال : وفيه جواز
الاستعانة بالضعفاء والصالحين في الحرب . وقال المهلب : أراد بذلك صلى الله
عليه وآله وسلم حض سعد على التواضع ، ونفى الزهو عن غيره ، وترك
احتقار المسلم في كل حاله .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِثَامٌ مِنَ النَّاسِ ، فَيُقَالُ : هَلْ فِيكُمْ مَنْ
صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَيُقَالُ : نَعَمْ ، فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ ،
ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ : فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وسلم ؟ فَيُقَالُ : نَعَمْ ، فَيُفْتَحُ ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ : فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ
صَاحِبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَيُقَالُ : نَعَمْ ، فَيُفْتَحُ .

(عن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
يأتى على الناس زمان يغزو فثام) أى جماعة (من الناس) والثناء لا واحد له
من لفظه (فيقال : فيكم) بحذف همزة الاستفهام (من صحب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) ؟ فيقال : نعم ، فيفتح عليه ، ثم يأتى زمان ، فيقال :
فيكم من صحب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فيقال : نعم ،
فيفتح) أى عليه (ثم يأتى زمان ، فيقال : فيكم من صحب صاحب أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ؟ فيقال : نعم ، فيفتح) أى عليه ، وحذفت
منهما الدلالة الأولى ، والمراد من الثلاثة : الصحابة والتابعون وأتباع التابعين .
وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى علامات النبوة وفضائل الصحابة ، ومسلم فى
الفضائل . قال ابن بطال : هو كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث
الآخر : « خيركم قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » لأنه يفتح للصحابة
لفضلهم ثم التابعين لفضلهم ثم لتابعيهم لفضلهم . قال : ولذلك كان الصلاح
والفضل والنصر للطبقة الرابعة أقل ، فكيف بمن بعدهم ، والله المستعان .
انتهى . قلت : فكيف بزماننا هذا وقد مضى عليه قرون متطاولة بعيدة من
عصر النبوة والزمان المشهود له بالخير ، ولذلك لا ترى أحداً من ملوك
الإسلام يجاهد لله وفى الله ، وإنما يحاربون للملك والدولة ، فأين هذا من ذاك؟
نعم صار الإسلام غربياً وعاد ضعيفاً كما بدأ ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

وما الإسلام إلا في الكتب ، والمسلمون إلا في الأجداث ، ولم يبق من الدين إلا رسمه ، ومن العمل إلا اسمه ، وملئ الزمان والمكان بالجور والعدوان ، وآذنت الدنيا بالانصرام ، واقتربت الساعة ، وكثرت الفتن والحوادث ، والناس المتبعون من شواذ قبائل وغرباء الخلق ينتظرون لمحمد بن عبد الله المهدي الموعود . والله أعلم متى يظهر وينفي الظلم ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، فقد خرج أمر الإسلام اليوم من أيدي المسلمين وصاروا كأنهم أهل الجاهلية الأولى على يقين ، وبالله العصمة والتوفيق .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ حِينَ صَفَفْنَا لِقُرَيْشٍ وَصَفُّوا لَنَا : إِذَا أَكْتُبُوكُمْ فَعَلَيْكُمْ بِالنَّبْلِ .

(عن أبي أسيد) بضم الهمزة وفتح السين المهملة وسكون التحتية ، مالك بن ربيعة الأنصاري الساعدي ، شهد بدرًا وأُحدًا وما بعدها وهو آخر البدرين موتًا (رضى الله عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر حين صففنا لقريش وصفوا لنا : إذا أكتبوكم) أى دنوا منكم وقاربوكم قريباً نسبياً بحيث تنالهم السهام لا قريباً تلتحمون معهم به (فعليكم) أن ترموهم (بالنبل) بفتح النون وسكون الباء : جمع نبله وهى السهام العربية اللطاف . وفي رواية « اكتبوكم » بالمشناة الفوقية بدل المثلثة . والكتيبة : القطعة العظيمة من الجيش ، والجمع الكتائب . ولعل الداودي شرح على هذه الرواية فقال : المعنى كاثروكم ، فليتأمل ، وإنما أمرهم بالرمى عند القرب لأنهم إذا رموهم على بعد قد لا يصل إليهم ويذهب في غير منفعة . وإلى ذلك الإشارة بقوله في رواية أبي داود « واستبقوا نبلكم » وليس المراد الدنو الذى لا يليق به إلا المطاعنة بالرماح والمضاربة بالسيوف كما لا يخفى . وفي الحديث التحريض على الرمي بالسهام . وقد قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » . وفي حديث عقبة بن عامر مرفوعاً عند مسلم : إلا أن القوة الرمي . قالها ثلاثاً .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً ، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

(عن عمر رضى الله عنه قال : كانت أموال بني النضير) بطن من اليهود (مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أى أعاده الله ، بمعنى صيره له ، فإنه كان حقيقاً بأن يكون له ، لأنه تعالى خلق الناس لعبادته ، وخلق ما خلق لهم ليتوسلوا به إلى طاعته ، وهو جدير بأن يكون للمطيعين منهم من بني النضير (مما لم يوجف المسلمون عليه) بكسر الجيم : ما لم يعملوا في تحصيله (بخيل ولا ركاب) أى إبل . والمعنى : لأنهم لم يقاتلوا الأعداء فيها بالمبارزة والمصاولة ، بل حصل ذلك بما نزل عليهم من الرعب الذى ألقى الله في قلوبهم من هيبته رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (فكانت) أموال بني النضير أى معظمها بسبب ذلك (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خاصة (فالأمر فيها مفوض إليه يضعها حيث شاء ، فلا تقسم قسمة الغنائم التى قوتل عاها (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (ينفق) منها (على أهله نفقة سنة ثم يجعل ما بقى) منها (فى السلاح) الشامل للمجن وغيره من آلات الحرب . وبه تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة حيث قال : باب ذكر المجن ومن يتترس بترس صاحبه (والكراع) بضم الكاف : الخيل حال كونه (عدة) بضم العين استعداداً (فى سبيل الله) عز وجل . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى المغازى ، وأبو داود فى الخراج ، والترمذى فى الجهاد ، والنسائى فى عشرة النساء .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَدِّي رَجُلًا بَعْدَ سَعْدٍ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : أَرَمَ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي .

(عن عليّ رضي الله عنه قال : ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفدّي رجلاً بعد سعد) بن أبي وقاص واسمه مالك بن وهيب أحد العشرة المبشرة (سمعته يقول) أي يوم أحد (أرم فداك أبي وأُمِّي) قال ابن الزملكاني : الحق أن كلمة التفدية نقلت بالعرف عن وضعها وصارت علامة على الرضا ، فكأنه قال : أرم مرضياً عنك . وزعم المهلب أن هذا مما خص به سعد . وعورض بأن في الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم فدى الزبير وجمع له بين أبيه يوم الخندق ، لكن ظاهر هذا وحديث الباب التعارض ، وجمع بينهما باحتمال أن يكون عليّ رضي الله عنه لم يطلع على ذلك ، أو مراده ذلك بقبيل يوم أحد وغزوة الأحزاب المفدى فيها الزبير كانت سنة أربع أو خمس ، وأحد المفدى فيها سعد كانت سنة ثلاث اتفاقاً ، فوقع ذلك للزبير كان بعد سعد بلا خلاف كما لا يخفى . وهذا الحديث أخرجه في المغازي ، ومسلم في الفضائل ، والترمذي في المناقب ، وابن ماجه في السير .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَقَدْ فَتَحَ الْفُتُوحَ قَوْمٌ مَا كَانَتْ حَلِيَّةُ سَيُوفِهِمُ الذَّهَبَ وَلَا الْفِضَّةَ إِنَّمَا كَانَتْ حَلِيَّتُهُمُ الْعَلَابِيُّ وَالْآنَكَ وَالْحَدِيدَ .

(عن أبي أمامة) صدى بن عجلان الباهلي الصحابي (رضى الله عنه يقول : لقد فتح الفتوح قوم) من الصحابة (ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا الفضة ، إنما كانت حليتهم العلابي) بفتح العين ، جمع علباء بكسر العين ، عصب في عنق البعير ، يشقق ثم يشد به أسفل جفن السيف وأعلاه ، ويجعل في موضع الحلية منه . وفسره الأوزاعي بالجلود التي ليست بمذبوغة . وقال الداودي : هي ضرب من الرصاص ، ولذلك قرن بالآنك . وخطأه في الفتح . ولعله لقول القزاز : إنه غير معروف . وأجيب بأن كونه غير معروف عند القزاز لا يستلزم تحطئة القائل به ، لا سيما وقد قال الجوهري : هو الرصاص أو جنس منه . لكن قال في المصابيح : إن قرانه بالآنك يشبه أن يكون مانعاً من تفسيره بالرصاص لامقتضياً . ووقع عند ابن ماجه لتحديث أبي أمامة بذلك سبب وهو : دخلنا على أبي أمامة فرأى في سيوفنا شيئاً من حلية فضة ، فغضب وقال : لقد فتح قوم الفتوح فذكره (والآنك) الرصاص وهو واحد لا جمع له (والحديد) ولا يلزم من كون حلية سيوفهم ما ذكر عدم جواز غيره ، فيجوز للرجل تحلية السيف وغيره من آلات الحرب بالفضة ، كالسيف والرمح وأطراف السهام والدرع والمنطقة والراين : خف يلبس الساق ليس له قدم بل يكون ما بين الركبة والكعبين ، وكذا الخف ، لأنه يغيظ الكفار . وقد كان للصحابة رضى الله عنهم غنية عن ذلك لشدتهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم ، ولا يجوز تحلية شيء مما ذكر بالذهب قطعاً ، ويحرم على النساء تحلية آلات الحرب بالفضة والذهب جميعاً ، لأن في استعمالهن ذلك تشبيها بالرجال ، وليس لهن التشبيه بالرجال . كذا قاله الجمهور فيما حكاه في الروضة وصوبه . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الجهاد .

الحديث الثامن والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ ، اللَّهُمَّ إِن شِئْتَ لَمْ تُعْبَدْ بَعْدَ الْيَوْمِ ، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِيَدِهِ فَقَالَ : حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ أَلْحَدْتَ عَلَى رَبِّكَ وَهُوَ فِي الدَّرْعِ ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ : « سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ بَلَى السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ » . وَفِي رَوَايَةٍ : وَذَلِكَ يَوْمَ بَدْرٍ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى يوم غزوة بدر (وهو فى قبة) كالخيمة من بيوت العرب (اللهم) إني أسألك (أى أسألك) أى بالنصر لرسلك (ووعدك) بإحدى الطائفتين ، وهزم حزب الشيطان (اللهم إن شئت) هلاك المؤمنين (لم تعبد بعد اليوم) وهذا تسليم لأمر الله فيما يشاء أن يفعله ، وفيه رد على المعتزلة القائلين بأن الشر غير مراد لله تعالى ، وإنما قال ذلك لأنه علم أنه خاتم النبيين ، فلو هلك ومن معه حينئذ لم يبعث أحد ممن يدعو إلى الإيمان . وفيه أن نفوس البشر لا يرتفع الخوف عنها والإشفاق جملة واحدة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان وعد النصر ، وهو الوعد الذى نشده ، ولذا قال تعالى عن موسى عليه السلام حين ألقى السحرة جبالهم وعصبيهم ، فأخبر الله تعالى بعد أن أعلمه أنه ناصره وأنه معهما يسمع ويرى : « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » (فأخذ أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (بيده) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال : حسبك يا رسول الله) أى يكفيك مناشدتك (فقد ألححت على ربك) أى داومت على الدعاء ، أو بالغت وأطلت فيه (وهو فى الدرع) وهى موضع الترجمة (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم ، لما علم أنه استجيب له لما وجد أبو بكر فى نفسه من القوة والطمأنينة (وهو يقول : سيهزم الجمع) أى سيفرق شملهم (ويولون الدبر) أى الإدبار ، وإفراده لإرادة الجنس ،

أو لأن كل واحد يولى دبره . وعند أبي حاتم عن عكرمة : لما نزلت هذه الآية قال عمر : أى جمع يهزم ؟ أى جمع يغلب ؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يثب فى الدرع وهو يقول : « سيهزم الجمع ويولون الدبر » فعرفت تأويلها يومئذ (بل الساعة موعدهم) أى موعد عذابهم الأصلي وما يحيق بهم فى الدنيا ، فمن طلائعه (والساعة أدهى) أشد ، والداهية أمر فظيع لا يهتدى لدوائه (وأمر) مذاقاً من عذاب الدنيا (وفى رواية : وذلك يوم بدر) والحديث أخرجه أيضاً فى المغازى والتفسير ، والنسائى فى التفسير .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَمِيصٍ مِنْ حَرِيرٍ مِنْ حَكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا .

(عن أنس رضي الله عنه قال : رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الزهري القرشي (والزبير) بن العوام (في) لبس (قميص من حرير من) أجل (حكة كانت بهما) قال النووي كغيره : والحكمة في لبس الحرير للحكمة لما فيه من البرودة . وتعقب بأن الحرير حار ، فالصواب فيه إنه لخاصية فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكة كالقمل . ولمسلم : رخص لها في قميص الحرير في السفر من حكة كانت بهما أو وجع كان بهما . أخرجه مسلم في اللباس ، وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الزينة . وفيه جواز لبس الحرير في الحرب وفي نسخة : الجرب بالجيم . والأولى أولى بأبواب الجهاد على ما لا يخفى . وجعل الطبري جوازه في الغزو مستنبطاً من جوازه للحكة ، فقال : دلت الرخصة في لبسه لسبب الحكة ، أي أن من قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكة كدفع سلاح العدو ونحوه فإن ذلك يجوز . وقد تبع الترمذي البخاري فقال : باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب . ثم المشهور عن القائلين بالجواز أنه لا يختص بالسفر . وعن بعض الشافعية يختص . وقال القرطبي : الحديث حجة على من منع إلا أن يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ، ولا تصح تلك الدعوى . قلت : قد جنح إلى ذلك عمر رضي الله عنه ، فروى ابن عساكر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن عمر رأى على خالد بن الوليد قميص حرير فقال : ما هذا ؟ فذكر له خالد قصة عبد الرحمن . فقال : وأنت مثل عبد الرحمن ، أو لك مثل ما لعبد الرحمن ؟ ثم أمر من حضر فزقوه . رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً . وقد اختلف السلف في لباسه ، فنع مالك وأبو حنيفة مطلقاً ، ولعل الحديث لم يبلغهما . وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة . وعن ابن الماجشون :

إنه يستحب في الحرب والصلاة به . وقال المهلب : لباسه في الحرب لإرهاب العدو . وهو مثل الرخصة في الاختيال في الحرب . اهـ . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبى دجانة وهو يتبختر في مشيته : إنها المشية يبغضها الله إلا في هذا الموطن . قال القسطلاني : وكالحكمة فيما ذكر الحر والبرد ودفع القمل ، وسواء ذلك في الحضر والسفر . وقيل : يجوز في السفر دون الحضر لورود الرخصة فيه ، والمقيم تمكنه المداواة .

الحديث الخمسون

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : أَنَّهُمَا شَكَوَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
- يَغْنَى الْقَمَلُ - فَأَرْخَصَ لَهُمَا فِي الْحَرِيرِ .

(وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه (فى رواية أنهما) أى عبد الرحمن ابن عوف والزبير (شكوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ، يعنى القمل (وكان الحكمة نشأت عن أثر القمل ، فنسبت العلة إلى السبب أو العلة بأحد الرجلين) فأرخص (بهمزة مفتوحة فراء ساكنة) لهما فى (لبس) الحرير (قال أنس : فرأيته عليهما فى غزاة .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ أُمِّ حَرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا ، قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنَا فِيهِمْ ؟ قَالَ : أَنْتِ فِيهِمْ . قَالَتْ : ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ ، فَقُلْتُ : أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا .

(عن أم حرام) بنت ملحان (رضى الله عنهما أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : أول جيش من أمتي يغزون البحر) هو جيش معاوية (قد أوجبوا) لأنفسهم المغفرة والرحمة بأعمالهم الصالحة (قالت : قلت : يا رسول الله أنا فيهم؟ قال : أنت فيهم . قالت : ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيسر) ملك الروم ، يعنى القسطنطينية (مغفور لهم) قالت أم حرام (فقلت : أنا فيهم يا رسول الله؟ قال : لا) فركبت البحر زمن معاوية لما غزا قبرس سنة ثمان وعشرين ، فلما رجعت قربت دابة لتركبها فوقعت فاندقت عنقها فماتت ، وكان أول من غزا مدينة قيسر يزيد بن معاوية ومعه جماعة من سادات الصحابة كابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبي أيوب الأنصارى ، وتوفى بها سنة اثنتين وخمسين من الهجرة . واستدل به المهلب على ثبوت خلافة يزيد وأنه من أهل الجنة لدخوله في عموم قوله « مغفور لهم » وأجيب بأن هذا جار على طريق الحمية لبني أمية ، ولا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص ، إذ لا خلاف أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « مغفور لهم » مشروط بكونه من أهل المغفرة حتى لو ارتد واحد ممن غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم اتفاقاً . قاله ابن المنير . وقد أطلق بعضهم فيما نقله سعد الدين التفتازانى اللعن على يزيد لما أنه كفر حين أمر بقتل الحسين ، واتفقوا على جواز اللعن على من قتله أو أمر به أو أجازه أو رضى به . والحق أن رضا يزيد بقتل

الحسين واستبشاره بذلك وإهانة أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما تواتر معناه وإن كان تفاصيلها آحاداً فنحن لانتوقف في شأنه بل في إيمانه ، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه . اهـ . ومن يمنع يستدل بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لعن المصلين ومن كان من أهل القبلة . واستدل بهذا الحديث على فضل قتال الروم . قال في الفتح : واختلف في الروم ، فالأكثر أنهم من ولد عيص بن إسحق بن إبراهيم ، واسم جدهم فيما قيل روماني ، وقيل : هو ابن ليوط بن يونان بن يافث بن نوح .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تُقَاتِلُونَ الْيَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِيَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الْحَجَرِ ، فَيَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأَيْتُ فَاقْتُلْهُ ، وَفِي رَوَايَةٍ : لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا الْيَهُودَ ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطباً للحاضرين ، والمراد غيرهم من أُمته (تقاتلون اليهود) لأن هذا إنما يكون إذا نزل عيسى عليه السلام ، فإن المسلمين يكونون معه واليهود مع الدجال (حتى يختبئ) أي يختفي (أحدهم وراء الحجر فيقول) أي الحجر حقيقة (يا عبد الله هذا يهودي ورأيت فاقته . وفي رواية : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود) الذين يكونون مع الدجال عند نزول عيسى عليه السلام (وذكر باقي الحديث) وهو حتى يقول الحجر وراء اليهودي : يا مسلم ، هذا يهودي ورأيت فاقته . وفيه إشارة إلى بقاء دين المسلمين إلى أن ينزل عيسى عليه السلام ، فإنه الذي يقاتل الدجال ويستأصل اليهود الذين معه .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا التُّرْكَ صِغَارَ الْأَعْيُنِ ، حُمْرَ الْوُجُوهِ ،
ذُلْفَ الْأَنْوَفِ ، كَأَنَّ وَجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى
تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك) هم كما قال ابن عبد البر
بولد يافث ، وهم أجناس كثيرة أصحاب مدن وحصون ، ومنهم قوم فى رعوس
الجبال والبرارى ليس لهم عمل سوى الصيد ، ويأكلون الرخم والغربان وليس
لهم دين ، ومنهم من يتدين بدين المجوس وهم الأكثرون ، ومنهم من يهود ،
وفيهم سحرة . وحكى فى الفتح عن الخطابى أنه قال : وهم بنو قنطوراء أمة
كانت لإبراهيم . وقال كراع : هم الديلم . وتعقب بأنهم جنس من الترك
وكذلك الغز . وقال وهب بن منبه : هم بنو عمة يأجوج ومأجوج ، لما بنى
ذو القرنين السد كان بعض يأجوج ومأجوج غائبين فتركوا لم يدخلوا مع
قومهم فسموا الترك . وقيل : لأنهم من نسل تبع . وقيل : من ولد أفريدون
ابن سام بن نوح . وقيل : ابن يافث لصلبه . وقيل : ابن كرمى بن يافث
(صغار الأعين ، حمر الوجوه) بإسكان الميم ، أى بيض الوجوه مشربة
بحمرة لغلبة البرد على أجسامهم (ذلف الأنوف) جمع أذلف ، أى فطس
الأنوف قصارها مع انبطاح . وقيل : غلظ فى الأرنبه . وقيل : تطامن
وكل متقارب (كأن وجوههم المجان) أى التروس (المطرقة) أى التى
يطرق بعضها على بعض ، كالنعل المطرقة المخصوصة إذا طرق بعضها فوق
بعض . ولأبى ذر : المطرقة بتشديد الراء ، أى التى ألبشت الأشرطة من الجلود
وهى الأغشية ، تقول : طارقت بين النعلين ، أى جعلت إحداهما على
الأخرى ، (ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر) ولمسلم :
يلبسون الشعر ويمشون فى الشعر . قال محمد بن عباد : بلغنى أن أصحاب بابك

كان نعالهم الشعر . وبابك بموحدتين مفتوحتين وآخره كاف ، يقال له
الخرمى بضم المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ، وكان من طائفة من الزنادقة
استباحوا المحرمات وقامت لهم فتنة كبيرة في أيام المأمون ، غلبوا على كثير
من بلاد العجم كطبرستان والرى إلى أن قتل بابك المذكور في أيام المعتصم ،
وكان خروجه في سنة إحدى ومائتين أو قبلها ، وقتله في سنة اثنتين وعشرين
كذا في الفتح . استدل به البخارى على قتال المسلمين مع الترك الذى هو من
أشراط الساعة . وعند البيهقي : إن أمتي يسوقها قوم عراض الوجوه كأن
وجوههم الجحف - ثلاث مرات - حتى يلحقوهم بجزيرة العرب . قالوا :
يا نبي الله من هم ؟ قال : الترك ، والذى نفسى بيده لتربطن خيولهم إلى
سوارى مساجد المسلمين .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ ، سَرِيعَ الْحِسَابِ ، اللَّهُمَّ أَهْزِمِ الْأَحْزَابَ ، اللَّهُمَّ أَهْزِمْنَهُمْ وَزَلِّزْلَهُمْ .

(عن عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد الأسلمي (رضى الله عنهما) قال : دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأحزاب على المشركين ، فقال : اللهم (أى يا الله) منزل الكتاب (القرآن) ياسريع الحساب (قال الكرمانى : إما أن يراد به سريع حسابه بمجىء وقته ، وإما أنه سريع فى الحساب) اللهم اهزم الأحزاب (أى اكسرهم وبدد شملهم) اللهم اهزمهم وزلزلهم (فلا يثبتوا عند اللقاء ، بل تطيش عقولهم وترتعد أقدامهم . ومطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة ، وإنما خص الدعاء عليهم بالهزيمة والزلزلة دون أن يدعو عليهم بالهلاك ، لأن الهزيمة فيها سلامة نفوسهم ، وقد يكون ذلك رجاء أن يتوبوا من الشرك ويدخلوا فى الإسلام ، والإهلاك المالحق لهم مفوت لهذا المقصد الصحيح . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى والتوحيد والدعوات ومسلم فى المغازى ، والترمذى وابن ماجه فى الجهاد ، والنسائى فى السير .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ الْيَهُودُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : السَّامُ عَلَيْكَ ، فَلَعَنَتْهُمْ ، فَقَالَ : مَا لَكَ ؟ قُلْتُ : أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ : أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قُلْتُ ؟ وَعَلَيْكُمْ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل اليهود على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : السام عليك ، فلعنهم ، فقال : مالك) أى أى شىء حصل لك حتى لعنتهم ، فأجابت بقولها (قلت : أو لم تسمع ما قالوا ؟ قال : أو لم تسمعى ما قلت ؟ وعليكم) أى السام ، فرددت عليهم ما قالوا . فإن ما قلت يستجاب لى ، وما قالوا يرد عليهم . قال الخطابى : رواية المحدثين : وعليكم بالواو . وكان ابن عيينة يرويه بحذفها ، وهو الصواب . قال الزركشى : وفيه نظر ، إذ المعنى : ونحن ندعو عليكم بما دعوتهم به علينا . على أنا إذا فسرنا السام بالموت فلا إشكال لاشتراك الخلق فيه . اهـ . والحديث أخرجه أيضاً فى الأدب والدعوات .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ طَفِيلُ بْنُ عَمْرِو الدَّوْسِيُّ وَأَصْحَابُهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ دَوْساً عَصَتْ وَأَبَتْ ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا ، فَقِيلَ : هَلَكْتُ دَوْسٌ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْساً وَأَنْتِ بِهِمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قدم طفيل بن عمرو الدوسي وأصحابه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو بنخير ، وكان أصحابه ثمانين أو تسعين ، وهم الذين قدموا معه ، وهم أهل بيت من دوس ، وكان قدم قبلها بمكة وأسلم وصدق (فقالوا : يا رسول الله إن دوساً عصت وأبت) أن تسمع كلام طفيل حين دعاهم إلى الإسلام (فادع الله عليها) أي بالهلاك (فقيل : هلكت دوس ، قال : اللهم اهد دوساً) إلى الإسلام (واثبت بهم) مسلمين ، وهذا من كمال خلقه العظيم ورحمته ورأفته بأمته ، جزاه الله عنا أفضل ما جزى نبياً عن أمته ، وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم . وأما دعاؤه على بعضهم فذلك حيث لا يرجو ويخشى ضررهم وشوكتهم .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ : لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ ، فَقَامُوا يَرْجُونَ لِذَلِكَ أَيُّهُمْ يُعْطَى ، فَغَدَوْا وَكُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَى ، فَقَالَ : أَيُّنَ عَلِيٍّ ؟ فَقِيلَ : يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ ، فَأَمَرَ فَدُعِيَ لَهُ فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ مَكَانَهُ ، حَتَّى كَانَهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ ، فَقَالَ : نُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا ؟ فَقَالَ : عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ .

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم خيبر) في أول سنة سبع (لأعطين الراية) أى العلم (رجلاً يفتح الله على يديه) زاد ابن إسحق عن عمرو بن الأكوع في رواية : ليس بفزار (فقاموا) أى الصحابة الحاضرون (يرجون لذلك أيهم يعطى) أى راجين لإعطاء الراية له حتى يفتح الله على يديه (فغدوا وكلهم) أى كل واحد منهم (يرجو أن يعطى ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين على) أى مالى لا أراه حاضراً ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم استبعد غيبته عن حضرته في مثل هذا الموطن ، لاسيما وقد قال : لأعطين الراية إلخ ، وحضر الناس كلهم طمعاً أن يفوزوا بذلك الوعد (فقيل) على سبيل الاعتذار عن غيبته (يشتكى عينيه) من الرمذ (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم بإحضاره (فدعى له) مبنياً للمفعول (فبصق في عينيه ، فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء) من الرمذ (فقال) على : يا رسول الله (نقاتلهم حتى يكونوا) مسلمين (مثلنا ؟ فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (على رسلك) بكسر الراء ، أى اتشد فيه وكن على الهينة (حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام) أى قبل القتال . وهذا موضع الترجمة (وأخبرهم بما يجب عليهم ، فوالله لأن يهدى بك رجل واحد

خير لك من حمر النعم) بضم الحاء وسكون الميم ، والنعم بفتح النون : أى حمر الإبل ، وهى أحسنها وأعزها ، أى خير لك من أن تكون لك فتتصدق بها وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى فضل علىّ ، ومسلم فى الفضائل .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ إِذَا خَرَجَ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ .

(عن كعب بن مالك رضى الله عنه قال : لقلما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج) فى يوم من الأيام (إذا خرج فى سفر إلا يوم الخميس) فإن أكثر خروجه فى السفر فيه ، وقد وهم من زعم أن هذا الحديث معلق وفى رواية عنه : وكان أحب أن يخرج أى فى السفر جهاداً وغيره يوم الخميس .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْثٍ فَقَالَ لَنَا : إِنْ لَقِيتُمْ فَلَانًا وَفُلَانًا - لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ سَمَاهُمَا - فَحَرِّقُوهُمَا بِالنَّارِ ، قَالَ : ثُمَّ أَتَيْنَاهُ نُودِّعُهُ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ ، فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحَرِّقُوا فَلَانًا وَفُلَانًا بِالنَّارِ ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يَعْذِبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ ، فَإِنْ أَخَذَ تُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعث) أى جيش أميره حمزة بن عمرو الأسلمى (فقال لنا : إن لقيتم فلاناً وفلاناً ، لرجلين من قريش سماهما) صلى الله عليه وآله وسلم (فحرقوهما بالنار) هما هبار بن الأسود ونافع بن عبد عمرو ، كما عند ابن بشكوال من طريق ابن لهيعة عن بكير ، أو هبار وخالد بن عبد قيس كما فى سيرة ابن هشام ومسند البزار ، أو هبار ونافع بن قيس بن لقيط الفهرى ، وهو والد عقبة كما حرره البلاذرى ، وهو الذى نخس بزنب بنت النبى صلى الله عليه وآله وسلم بغيرها وكانت حاملا فألقت ما فى بطنها ، وكان هو وهبار معه ، فلذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقهما (قال) أبو هريرة (ثم أتيناها) صلى الله عليه وآله وسلم (نودعه) وهذا موضع الترجمة ، وهى التوديع عند السفر (حين أردنا الخروج) للسفر ، ففيه توديع المسافرين للمقيم ، فتوديع المقيم للمسافر بطريق الأولى ، وهو أكثر فى الوقوع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً بالنار ، وإن النار لا يعذب بها إلا الله) عز وجل ، خبر بمعنى النهى ، وظاهره التحريم (فإن أخذتموها فاقتلوهما) قاله بعد أمره بإحراقهما . ففيه النسخ قبل العمل أو قبل التمكن من العمل به . ولا حجة فى قصة العرنين حيث سمل صلى الله عليه وآله وسلم أعينهم بالحديد الحصى ، لأنها كانت قصاصاً أو منسوخة . كذا قاله ابن المنير . وفيه كراهة قتل مثل البرغوث بالنار .

الحديث الستون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ
وَلَا طَاعَةَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
السمع) لأولى الأمر بإجابة أقوالهم (والطاعة) لأوامرهم (حق) واجب ،
وهو شامل لأمراء المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعده ،
ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة (ما لم يؤمر) أحدكم (بمعصية) لله تعالى (فإذا
أمر) أحدكم (بمعصية فلا سمع) لهم (ولا طاعة) إذ لا طاعة لمخلوق في
معصية الخالق ، وإنما الطاعة في المعروف ، والمراد نفي الحقيقة الشرعية
لا الوجودية . وهذا الحديث أصل من أصول الدين ، وقاعدة من قواعد
الشرع المبين ، وتحتة فروع كثيرة نفيسة جداً . وفيه دليل على رد التقليد ،
ومحل البسط في فوائده كتاب الأحكام .

الحديث الحادى والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ ، وَيَقُولُ : مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي ، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي ، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ ، فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا ، وَإِنْ قَالَ بِخَيْرِهِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : نحن الآخرون) فى الدنيا (السابقون) فى الآخرة . وهذا طرف من حديث طويل سبق فى الجمعة ، ومطابقته لما ترجم له هنا غير بينة ، لكن قال ابن المنير : إن معنى « يقاتل من ورائه » أى من أمامه ، فأطلق الورا على الأمام ، لأنهم وإن تقدموا فى الصورة فهم أتباعه فى الحقيقة ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم غيره عليه بصورة الزمان ، لكن المتقدم عليه مأخوذ عهده أن يؤمن به وينصره كأحد أئمة ، ولذلك ينزل عيسى بن مريم عليه السلام مأموماً ، فهم فى الصورة أمامه وفى الحقيقة خلفه ، فناسب ذلك قوله « يقاتل من ورائه » وهذا كما تراه فى غاية من التكلف . والظاهر إنه إنما ذكره جرياً على عادته أن يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقية مقصوداً (ويقول) صلى الله عليه وآله وسلم (من أطاعنى) فيما أمرت به (فقد أطاع الله) لأنه فى الحقيقة مبلغ والأمر هو الله عز وجل (ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير) أمير السرية أو الأمراء مطلقاً فيما يأمرونه به (فقد أطاعنى ، ومن يعص الأمير فقد عصانى) قيل : وسبب قوله ذلك أن قريشاً ومن يليهم من العرب لا يعرفون الإمارة ولا يطيعون غير رؤساء قبائلهم ، فأعلمهم صلى الله عليه وآله وسلم أن طاعة الأمراء حق واجب (وإنما الإمام) القائم بحقوق الأنام (جنة) بضم

الجيم وتشديد النون ، أى ستره ووقاية يمنع العدو من أذى المسلمين ويحمي
بيضة الإسلام (يقاتل) بضم أوله مبنياً للمفعول معه الكفار والبيعاة (من
ورائه) أى أمامه ، فعبر بالوراء عنه ، كقوله تعالى : « وكان وراءهم ملك »
أى أمامهم ، فالمراد المقاتلة للدفع عن الأمام ، سواء كان ذلك من خلفه
حقيقة أو قدامه ، فإن لم يقاتل من ورائه وأبى عليه مرج أمر الناس وسطا
القوى على الضعيف وضيعت الحدود والفرائض (ويتقى به) مبنياً للمفعول ،
فلا يعتقد من قاتل عنه أنه حماه ، بل ينبغى أن يعتقد أنه احتسمى به لأنه فتنه وبه
قويت همته . وفيه إشارة إلى صحة تعدد الجهات وأن لا يعد من التناقض وإن
توهم فيه ذلك ، لأن كونه جنة يقتضى أن يتقدم ، وكونه يقاتل من أمامه
يقتضى أن يتأخر ، فجمع بينهما باعتبارين وجهتين (فإن أمر) رعيته (بتقوى
الله وعدل) فيهم (فإن له بذلك) الأمر والعدل (أجراً وإن قال بغيره) أى
أمر أو حكم بغير تقوى الله وعدله (فإن عليه منه) وزراً ، كما ثبتت هذه فى
بعض طرق الحديث ، وحذفت هنا لدلالة مقابلة السابق عليه . ومن للتبعيض
فيكون المراد أن بعض الوزر عليه ، أو المراد أن الوبال الحاصل منه عليه لاعلى
المأمور . وحكى صاحب الفتح أنه وقع فى رواية أبى زيد المروزى : فإن عليه
منة بضم الميم وتشديد النون بعدها هاء تأنيث . قال : وهو تصحيف بلا ريب
وبالأولى جزم أبو ذر .

الحديث الثاني والستون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَجَعْنَا مِنَ الْعَامِ الْمُتَقْبِلِ فَمَا
اجْتَمَعَ مِنَّا اثْنَانِ عَلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي بَايَعْنَا تَحْتَهَا كَانَتْ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ ،
فَقِيلَ لَهُ : عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمُ ، عَلَى الْمَوْتِ ؟ قَالَ : لَا ، بَايَعْتُمُ عَلَى
الصَّبْرِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : رجعنا من العام المقبل) الذى بعد
صلح الحديبية إليها (فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التى بايعنا تحتها) أى
ما وافق منا رجلان على هذه الشجرة أنها هى التى وقعت المبايعة تحتها ، بل
خفى مكانها أو اشتبهت عليهم لثلاث يحصل بها افتتان لما وقع تحتها من الخير .
فلو بقيت لما أمن من تعظيم الجهال لها حتى ربما يفضى بهم إلى اعتقاد أنها تضر
وتنفع ، فكأن فى إخفاؤها رحمة . وإلى ذلك أشار ابن عمر بقوله (كانت رحمة
من الله ، فقيل له) القائل جويرية (على أى شيء بايعهم ، على الموت ؟ قال :
لا ، بايعهم على الصبر) أى على الثبات وعدم الفرار ، سواء أفضى بهم ذلك
إلى الموت أم لا .

الحديث الثالث والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ زَمَنُ الْحَرَّةِ أَتَاهُ
 آتٍ فَقَالَ لَهُ : إِنَّ ابْنَ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ عَلَى الْمَوْتِ ، فَقَالَ : لَا أَبَايِعُ
 عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال : لما كان زمن الحرة) بفتح
 الحاء وتشديد الراء : أى زمن وقعة الحرة ، وهى حرة زهرة أو واقم بالمدينة
 فى زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين ، وسببها أن عبد الله بن حنظلة وغيره
 من أهل المدينة وفلوا إلى يزيد بن معاوية ، فرأوا منه مالا يصلح ، فرجعوا
 إلى المدينة فخلعوه وبايعوا عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما ، فأرسل يزيد
 ابن معاوية مسلم بن عقبة ، فأوقع بأهل المدينة وقعة عظيمة ، قتل من وجوه
 الناس ألفاً وسبعمائة ، ومن أخلاط الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان
 (أتاه آت فقال له : إن ابن حنظلة) هو عبد الله بن أبى عامر الذى يعرف
 أبوه بغسيل الملائكة ، وكان أميراً على الأنصار (يبايع الناس على الموت ،
 فقال) عبد الله بن يزيد (لا أبايع على هذا أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) والفرق أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستحق على كل مسلم أن يفديه
 بنفسه بخلاف غيره ، وهل يجوز لأحد أن يستهدف عن أحد لقصده وقايته ،
 ويكون ذلك من إلقاء اليد إلى التهلكة . تردد فيه ابن المنير ، قال : لاخلاف أنه
 لا يؤثر أحد أحداً بنفسه لو كانا فى محمصة ومع أحدهما قوت نفسه خاصة .
 قاله فى المصابيح . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى ، وكذا مسلم .

الحديث الرابع والستون

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَايَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ شَجَرَةٍ ، فَلَمَّا خَفَ النَّاسُ قَالَ : يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ أَلَا تُبَايِعُ ؟ قَالَ : قُلْتُ قَدْ بَايَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَأَيْضاً فَبَايَعْتُهُ الثَّانِيَةَ ، فَقِيلَ لَهُ : عَلَى أَى شَيْءٍ كُنْتُمْ تُبَايِعُونَ يَوْمَئِذٍ ؟ قَالَ : عَلَى الْمَوْتِ .

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) بيعة الرضوان بالحديبية تحت الشجرة (ثم عدلت إلى ظل الشجرة) المعهودة (فلما خف الناس قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابن الأكوع ألا تبايع ؟ قال : قلت : قد بايعت يا رسول الله ، قال : و) (بايع أيضاً) مرة أخرى (فبايعته الثانية) وإنما بايعه مرة ثانية لأنه كان شجاعاً بذلاً لنفسه ، فأكد عليه العقد احتياطاً حتى يكون بذله لنفسه عن رضاً متأكداً . وفيه دليل على أن إعادة لفظ النكاح وغيره ليس فسخاً للعقد الأول خلافاً لبعض الشافعية . قاله ابن المنير (فقيلاً له) القائل يزيد بن أبى عبيد يا أبا مسلم . وهى كنية سلمة (على أى شىء كنتم تبايعون يومئذ ؟ قال) كنا نبايع (على الموت) أى على أن لا نفر ولومتنا . وفى هذا الحديث الثلاثى التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى ، والترمذى والنسائى فى السير .

الحديث الخامس والستون

عَنْ مُجَاشِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَخِي ، فَقُلْتُ : بَايَعُنَا عَلَى الْهَجْرَةِ ، فَقَالَ : مَضَتِ الْهَجْرَةُ لِأَهْلِهَا ، فَقُلْتُ : عَلَامَ تَبَايَعُنَا ؟ قَالَ : عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ .

(عن مجاشع) بن مسعود السلمي ، قتل يوم الجمل (رضي الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الفتح (أنا وأخي) مجالد بن مسعود (فقلت) يا رسول الله (بايعنا على الهجرة ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لأهلها) الذين هاجروا قبل الفتح ، فلا هجرة بعده ، ولكن جهاد ونية (فقلت) يا رسول الله (علام) بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقيم للفرق بين الاستفهام والخبر ، أي على أي شيء (تابيعنا ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم : أبايحكم (على الإسلام والجهاد) إذا احتيج إليه ، وقد كان من بايع قبل الفتح لزمه الجهاد أبداً ما عاش إلا لعذر ومن أسلم بعده فله أن يجاهد وله التخلف عنه بنية صالحة ، إلا إن احتيج كنزول عدو فيلزم كل أحد . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي . وفي هذه الأخبار دلالة على أن البيعة أقسام ، وهي سنة مأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا خلاف .

الحديث السادس والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ أَتَانِي الْيَوْمَ رَجُلٌ فَسَأَلَنِي
عَنْ أَمْرٍ مَا دَرَيْتُ مَا أَرَدْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا مُؤَدِّيًا نَشِيطًا يَخْرُجُ
مَعَ أَمْرَائِنَا فِي الْمَغَازِي فَيَعِزُّمُ عَلَيْنَا فِي أَشْيَاءَ لَا نُحْصِيهَا ، فَقُلْتُ لَهُ :
وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكَ إِلَّا أَنَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَسَى
أَنْ لَا يَعِزُّمَ عَلَيْنَا فِي أَمْرٍ إِلَّا مَرَّةً حَتَّى نَفْعَلَهُ ، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَنْ يَزَالَ
بَخِيرٍ مَا أَتَى اللَّهَ ، وَإِذَا شَكَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَجُلًا فَشَفَّاهُ مِنْهُ
وَأَوْشَكَ أَنْ لَا تَجِدُوهُ ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا أَذْكَرُ مَا غَبَرَ مِنَ الدُّنْيَا
إِلَّا كَالثَّغْبِ شَرِبَ صَفْوَهُ ، وَبَقِيَ كَدْرُهُ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه قال : لقد أتاني اليوم رجل) قال في الفتح : لم أقف على اسمه (فسألني عن أمر ما دريت ما أرد عليه ، فقال : أ رأيت رجلا مؤدياً) أى قوياً ، من أودى الرجل قوى . وقيل : مؤدياً كامل الأداة ، أى السلاح ، ومنه : عليه أداة الحرب ، وأداة كل شيء آتته وما يحتاج إليه . وقال النضر : المؤدى القادر على السفر . وقيل : المتهيء المعد لذلك أدواته . والمعنى : أخبرني ، ففيه أمران : إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار ، وإطلاق الاستفهام وإرادة الأمر ، كأنه قال : أخبرني عن أمر هذا الرجل (نشطاً) من النشاط ، وهو الذى ينشط لعمله (يخرج) أى الرجل (مع أمرائنا في المغازي) فيه التفات ، وإلا فكان يقول «مع أمرائه» ليوافق رجلاً . وضبط الحافظ ابن حجر نخرج بالنون ، قال : وكذا في الرواية ، ثم قال : أو المراد بقوله «رجلاً» أحدنا ، أو هو محذوف الصفة ، أى رجلاً منا ، وفيه حينئذ التفات (فيعزم علينا) الأمير ، أى يشد علينا (في أشياء لا نحصىها) أى لا نطيقها ، وهو مطابق لما فهمه البخارى فترجم به ، أو لاندري أطاعة هى أم معصية ، أوجب على هذا الرجل طاعة الأمير أم لا؟ وهذا موافق لقول ابن مسعود : فإذا شك في نفسه شيء إلخ كما سيأتى . قال

ابن مسعود (فقلت له) أى للرجل (والله ما أدري ما أقول لك) سبب توقفه أن الإمام إذا عين طائفة للجهاد أو لغيره من المهمات تعينوا وصار ذلك فرض عين عليهم ، فلو استفتى أحدهم وادعى أنه كلفه ما لا طاقة له به بالتشهي ، أشكلت الفتيا حينئذ ، لأننا إن قلنا بوجوب طاعة الإمام عارضنا فساد الزمان ، وإن قلنا بجواز الامتناع فقد يفضى ذلك إلى الفتنة ، فالصواب التوقف ، لكن الظاهر أن ابن مسعود بعد أن توقف أفاته بوجوب الطاعة بشرط أن يكون المأمور به موافقاً للتقوى كما علم ذلك من قوله (إلا أنا كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعسى أن لا يعزم علينا في أمر إلا مرة) إذ لولا صحة الاستثناء لما أوجه الرسول (حتى نفعله) غاية لقوله «لا يعزم» أو للعزم الذى يتعلق به المستثنى وهو مرة (وإن أحدكم لن يزال بخير ما اتقى الله) عز وجل (وإذا شك في نفسه شيء) مما تردد فيه أنه جائز أم لا ، وهو من باب القلب ، أى شك نفسه في شيء أو ضمن شك معنى لصق (سأل) الشاك (رجلاً) عالماً (فشفاه منه) بأن أزال مرضه عنه بإجابته له بالحق ، فلا يقدم المرء على ما يشك فيه حتى يسأل عنه من عنده علم (وأوشك) أى كاد (أن لا تجدوه) في الدنيا لذهاب الصحابة رضى الله عنهم ، ففقدوا من يفتى بالحق ويشفي القلوب عن الشبه والشكوك (والذى لا إله إلا هو ما أذكر ما غير) أى بقى أو مضى . قال ابن الجوزى : هو بالماضى هنا أشبه (من الدنيا إلا كالثغب) الماء المستنقع في الموضع المطمئن . قال القزاز : هو الغدير يكون في ظل فيبرد ماءه ويروق . وقيل : هو ما يحتفره السيل في الأرض المنخفضة فيصير مثل الأخلود فيبقى الماء فيها فيصفقه الريح فيصير صافياً بارداً . وقيل هو نقرة في صخرة بقى فيها الماء كذلك (شرب صفوه وبقى كدره) شبه ما مضى من الدنيا بما شرب من صفوه ، وما بقى منها بما بقى من كدره . قال في الفتح : وإذا كان هذا في زمان ابن مسعود ، وقد مات هو قبل مقتل عثمان رضى الله عنه ووجود تلك الفتن العظيمة ، فإذا يكون اعتقاده فيما جاء بعد ذلك ثم بعد ذلك وهلم جرا . وفي هذا الحديث أنهم كانوا يعتقدون وجوب طاعة الإمام .

الحديث السابع والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا أَنْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا ، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ إِلَى آخِرِهِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ بَاقِي الدُّعَاءِ .

(عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أيامه) أى غزواته (التى لقي فيها) العدو أو الحرب ، واللفظ يحتملها (انتظر حتى مالت الشمس) أى زالت (ثم قام في الناس) خطيباً (قال : أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو) لأن المرء لا يعلم ما يؤول إليه الأمر ، ويؤيده قوله (وسلوا الله العافية) أى من هذه المحذورات المتضمنة للقاء العدو ، ثم أمرنا بالصبر عند وقوع الحقيقة فقال (فإذا لقيتموهم فاصبروا) فإن النصر مع الصبر (واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف) أى السبب الموصل إلى الجنة عند الضرب بالسيف فى سبيل الله ، وهو من الحجاز البليغ ، لأن ظل الشيء لما كان ملازماً له وكان ثواب الجهاد الجنة كان ظلال السيوف المشهورة فى الجهاد تحتها الجنة ، أى يلازمها استحقاق ذلك . ومثله : الجنة تحت أقدام الأمهات . أو هو كناية عن الحظ على مقاربة العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تصير السيوف تظل المقاتلين . قال ابن الجوزى : إذا تدانى الخصمان صار كل منهما تحت ظل صاحبه لحرصه على رفعه عليه ، ولا يكون ذلك إلا عند التحام القتال (ثم قال : اللهم منزل الكتاب) أى القرآن الموعود فيه بالنصر على الكفار ، قال تعالى : « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم » والمراد الجنس ، فيشمل سائر الكتب المنزلة على الأنبياء ، فيكون المراد شدة الطلب للنصر ، كنصرة هذا الكتاب بخذلان من يكفر به ويحجده (إلى آخره ، وقد تقدم باقى الدعاء)

وهو : ومجرى السحاب وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم ، وقد وقع هذا السجع اتفاقاً من غير قصد . وترجم البخارى لهذا الحديث بقوله : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس . اهـ . لأن رياح النصر تهب حينئذ غالباً ويتمكن من القتال بتبريد حدة السلاح وزيادة النشاط ، لأن الزوال وقت هبوب الصبا التي اختص صلى الله عليه وآله وسلم بالنصر بها ، والمطابقة واضحة في قوله « حتى مالت الشمس » .

الحديث الثامن والستون

عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا
فَقَاتَلَ رَجُلًا فَعَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ فَاَنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ وَنَزَعَ ثَنِيَّتَهُ ،
فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْدَرَهَا وَقَالَ : أَيْدِفُ يَدَهُ إِلَيْكَ فَتَقْضِمَهَا
كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ ؟

(عن يعلى بن أمية رضى الله عنه قال : استأجرت أجيراً) لم يسم ، وفى رواية أبى داود : أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الغزو وأنا شيخ ليس لى خادم ، فالتمت أجيراً يكفينى وأجرى له سهمين ، فوجدت رجلاً فلما دنا الرحيل أتانى فقال : ما أدرى ما السهمان قسم لى شيئاً كان السهم أو لم يكن ، فسميت له ثلاثة دنانير (فقاتل) الأجير (رجلاً) هو يعلى بن أمية نفسه (فعض أحدهما يد الآخر) فى مسلم أن العاض هو يعلى بن أمية (فانتزع) العضوض (يده من فيه) أى من فى العاض (ونزع ثنيته) واحدة الثنايا من الأسنان (فأتى) العاض الذى نزع ثنيته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فأهلهها (أى أسقطها) فقال : أيدفع يده إليك فتقضمها (من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان ، يقال : قضمت الدابة بالكسر تقضم بالفتح) كما يقضم الفحل (بالحاء المهملة ، والغرض منه قوله « فاستأجرت أجيراً » وفيه جواز أخذ الأجير فى الغزو . قال الحسن وابن سيرين : يقسم للأجير من المغنم . وخصه الشافعية بالأجير لغير الجهاد كسياسة الدواب وحفظ الأمتعة ونحوهما مع القتال ، لأنه شهد الواقعة وتبين بقتاله أنه لم يقصد بخروجه محض غير الجهاد ، بخلاف ما إذا لم يقاتل . ومحل ذلك فى « أجير » وردت الإجارة على عينه ، فإن وردت على ذمته أعطى وإن لم يقاتل ، سواء تعلقت بمدة معينة أم لا ، أما الأجير للجهاد فإن كان ذمياً فله الأجرة دون السهم والرضخ إذ لم يحضر مجاهداً لإعراضه عنه بالإجارة أو مسلماً فلا أجرة له لبطلان إجارته له ، لأنه بحضور الصف يتعين عليه ، وهل يستحق السهم فيه وجهان ،

أحدهما : نعم لشهود الواقعة . والثاني لا ، وبه قطع البغوى ، سواء قاتل أم لا ، إذ لم يحضر مجاهداً لإعراضه عنه بالإجارة . وكلام الرافعى يقتضى ترجيحه . وقال المالكية والحنفية : إذا استؤجر لأن يقاتل لا يسهم له . وقال الأكثر : له سهم . وقال أحمد : لو استأجر الإمام قوماً على الغزو لم يسهم لهم سوى الأجرة . وأخذ عطية بن قيس الكلاعى الحمصى الدمشقى المتوفى سنة عشر ومائة فرساً على النصف مما يخص غيرها من الكراع وقت القسمة ، فبلغ سهم الفرس أربعائة دينار ، فأخذ مائتين وأعطى صاحبه النصف مائتين . وقد وافقه على ذلك الأوزاعى وأحمد خلافاً للأئمة الثلاثة . والحاصل أن للأجير للغزو حالين : إما أن يكون استؤجر للخدمة أو استؤجر ليقاتل . فالأول قال الأوزاعى وأحمد وإسحاق : لا يسهم له . وقال الأكثر : يسهم له لحديث سلمة : « كنت أجيراً لطلحة أسوس فرسه » أخرجه مسلم . وفيه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أسهم له . وقال الثورى : لا سهم للأجير إلا أن يقاتل . كذا فى الفتح وغيره . واستنبط البخارى من هذا الحديث جواز استئجار الحر فى الجهاد . وقد خاطب الله تعالى المؤمنين بقوله الكريم : « واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة » الآية . فدخل الأجير فى هذا الخطاب .

الحديث التاسع والستون

عَنْ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِلزُّبَيْرِ : هَاهُنَا أَمْرُكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَرْكَزَ الرَّايَةَ .

(عن العباس) ابن عبد المطلب (رضى الله عنه أنه قال للزبير) بن العوام رضى الله عنه (ها هنا) أى بالجحون (أمرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تركز الراية) وتماه : قال : نعم . وفيه أن الراية لا تركز إلا بإذن الإمام لأنها علامة عليه وعلى مكانه ، فلا ينبغي أن يتصرف فيها إلا بإذنه وأمره . واللواء الراية ، وهى العلم أيضاً أو هى غيرها ، وهى ثوب يجعل فى طرف الرمح ويخلى كهيشته تصفقه الرياح . والعلم يعقد أو هو دونها ، وهو العلم الضخم . وعلى التفرقة قوم كالتزمذى . ويؤيده حديث ابن عباس المروى عنده وعند أحمد : كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولواؤه أبيض . ومثله عند الطبرانى عن بريدة . وعند ابن عدى عن أبى هريرة ، وزاد : مكتوب فيه لا إله إلا الله محمد رسول الله . وهو ظاهر فى التغير والذى صرح به غير واحد من أهل اللغة ترادفهما ، فلعل التفرقة بينهما عرفية . وقد كانت الراية يمسكها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه . وأما العلم فعلمة محل الأمير يدور معه حيث دار . وكان اسم رايته صلى الله عليه وآله وسلم « العقاب » وقال أبو بكر بن العربى : اللواء غير الراية ، فاللواء ما يعقد فى طرف الرمح ويلوى عليه ، والراية : ما يعقد فيه ويترك حتى يصفقه الرياح . وقيل : اللواء دون الراية . وقيل : اللواء العلم الضخم ، والراية يتولاها صاحب الحرب . وجنح الترمذى إلى التفرقة فترجم الألوية ، أورد فيه حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض ، ثم ترجم بالرايات ، وأورد حديث البزار : إن راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء مربعة من نمرة . وروى أبو داود : كانت رايته صلى الله عليه وآله وسلم صفراء ، ويجمع بينهما باختلاف الأوقات . وروى أبو يعلى عن أنس رفعه : إن الله عز وجل أكرم أمتى بالألوية . وسنده ضعيف . ولأبى الشيخ من حديث ابن عباس : كان مكتوباً على رايته : لا إله إلا الله محمد رسول الله . وسنده واه .

الحديث السبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، فَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أُوتِيْتُ بِمِفْتَاحِ
خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَقَدْ
ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْتُمْ تَنْتَلُونَهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : بعثت بجوامع الكلم (من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وهي الكلمة
الموجزة لفظاً ، المتسعة معنى . وهذا شامل للقرآن والسنة ، فقد كان صلى الله
عليه وآله وسلم يتكلم بالمعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة (ونصرت) على الأعداء
(بالرعب) أي الخوف . زاد في رواية في التيمم : مسيرة شهر . وللطبراني من
حديث السائب بن يزيد : شهراً أمامي وشهراً خلفي . ولا تنافي بينه وبين
حديث جابر على ما لا يخفى . ووقع في الطبراني أيضاً من حديث أبي أمامة :
شهراً أو شهرين . قال في الفتح : وظهر لي أن الحكمة في الاختصار على الشهر أنه
لم يكن بينه وبين الممالك الكبار التي حوله أكثر من ذلك ، كالشام والعراق
واليمن ومصر ، وليس بين المدينة النبوية للواحدة منها إلا الشهر فما دونه ،
وليس المراد بالخصومية مجرد حصول الرعب ، بل هو وما ينشأ عنه من
الظفر بالعدو (فبينما أنا نائم أُوتيت مفاتيح خزائن الأرض) كخزائن كسرى
وقيصر ونحوهما أو معادن الأرض التي منها الذهب والفضة . وقال في الفتح :
المراد بها ما يفتح لأمته من بعده من الفتوح (فوضعت في يدي) كناية عن وعد
ربه له بما ذكر أنه يعطيه أتمته . وكذا وقع ، ففتح لأمته ممالك كثيرة ، فغنموا
أموالها واستباحوا خزائن ملوكها . وقد حمل بعضهم ذلك على ظاهره فقال : هي
خزائن أجناس أرزاق العالم ليخرج لهم بقدر ما يطلبونه لذواتهم ، فكل ما ظهر
من رزق العالم فإن الاسم الإلهي لا يعطيه إلا عن محمد صلى الله عليه وآله وسلم
الذي بيده المفاتيح ، كما اختص تعالى بمفاتيح الغيب فلا يعلمها إلا هو ، وأعطى

هذا السيد الكريم منزلة الاختصاص بإعطائه مفاتيح الخزائن . اه . ما فى القسطلانى . وعندى أن الأول أظهر وأرجح ، والثانى أبعد . وقد ذكر السيوطى فى تاريخ الخلفاء : ما فتح من المدائن والبلاد فى مشارق الأرض ومغاربها على أيدى ملوك الإسلام على التدريج ، وما حصل لهم من الخزائن والأموال وما بلغ إليه ملكهم (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم وأنتم تنتحلونها) أى تستخرجونها ، أى الأموال من مواضعها ، يشير إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذهب ولم ينل منها شيئاً . وهذا يؤيد التأويل الأول ويرجح .

الحديث الحادى والسبعون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : صَنَعْتُ سَفْرَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ حِينَ أَرَادَ أَنْ يُهَاجِرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، قَالَتْ : فَلَمْ نَجِدْ لِسُفْرَتِهِ وَلَا لِسِقَائِهِ مَا نَرِبُطُهُمَا بِهِ ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ : وَاللَّهِ مَا أَجِدُ شَيْئًا أَرِبُطُ بِهِ إِلَّا نِطَاقِي ، قَالَ فَشَقَّيْهِ بِاثْنَيْنِ فَارِبِطِي بِوَاحِدِ السَّقَاءِ وَبِالْآخِرِ السَّفْرَةَ ، فَفَعَلْتُ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ ذَاتُ النَّطَاقَيْنِ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت : صنعت سفرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بضم السين وسكون الفاء : طعام يتخذه المسافرين ، وأكثر ما يحمل في جلد مستدير ، فنقل اسم الطعام إلى الجلد وسمى به كما سميت المزايدة راوية (في بيت أبي بكر) رضى الله عنه (حين أراد أن يهاجر) من مكة (إلى المدينة ، قالت) أسماء (فلم نجد لسفرتيه ولا لسقائيه) ظرف الماء من الجلد (ما نربطهما به) وهذا موضع الترجمة ، لأنه يدل على حمل الزاد ، لأجل السفر ، وأنه ليس منافياً للتوكل ، لكنه استشكل لكونه لم يكن سفر غزو . وأجيب بالقياس عليه (فقلت لأبى بكر : والله ما أجد شيئاً أربط به إلا نطاقى) بكسر النون : ما تشد به المرأة وسطها ليرتفع به ثوبها من الأرض عند المهنة ، أو إزار فيه تكة ، أو ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل ثم ترسل الأعلى على الأسفل (قال) لها أبو بكر (فشقيه باثنين فاربطيه) وللأصيلي : فاربطى (بواحد السقاء وبالآخر السفرة ، ففعلت ، فلذلك سميت) أى أسماء (ذات النطاقين) وقيل : لأنها كانت تجعل نطاقاً على نطاق ، أو كان لها نطاقان ، تلبس أحدهما وتحمل في الآخر الزاد ، والمحفوظ الأول .

الحديث الثاني والسبعون

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكَافٍ عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار على إكاف) بكسر الهمزة ، ويقال « وكاف » بالواو ، وهو ما يشد على الحمار كالسرج للفرس (عليه) أى على الإكاف (قطيفة) دثار مخمل (وأردف أسامة) بن زيد (ورائه) وفيه جواز الردف على الحمار . وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في اللباس وفي التفسير والأدب والاستئذان والطب ، ومسلم في المغازي ، والنسائي في الطب .

الحديث الثالث والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُرْدِفًا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَمَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ مِنَ الْحِجْبَةِ حَتَّى أَنَاخَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِفْتَاحِ الْبَيْتِ ، فَفَتَحَ وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَاقِي الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم أقبل يوم الفتح) في رمضان سنة ثمان من الهجرة (من أعلى مكة على راحلته) حال كونه (مردفاً أسامة بن زيد) خادمه ، وهذا موضع الترجمة ، ويلحق الارتداد على الراحلة بالارتداد على الحمار . نعم هو عليه أقوى في التواضع (ومعه بلال) مؤذنه (ومعه عثمان بن طلحة) بن أبي طلحة ابن عبد العزى لكونه (من الحجة) أى حجة الكعبة وسدنتها الذين بيدهم مفتاحها (حتى أناخ) صلى الله عليه وآله وسلم راحلته (في المسجد) الحرام . (فأمره أن يأتي بمفتاح البيت) العتيق ، فأتى به من عند أمه سلافة بضم السين المهملة (ففتح) صلى الله عليه وآله وسلم به الكعبة (ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، وبقى الحديث قد تقدم (مع شرحه في محله فراجعه .

الحديث الرابع والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ .

(وعنه) (أى عن بن عمر) (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو) خوفاً من الاستهانة به . قال القسطلاني : فالنهي عن السفر بالقرآن إنما المراد به السفر بالمصحف خشية أن يناله العدو ، ولا السفر بالقرآن نفسه ، لأن القرآن المنزل لا يمكن السفر به ، فدل على أن المراد به المصحف المكتوب فيه القرآن . اهـ . وقد سافر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن . واستدل به على منع بيع المصحف من الكافر لوجود العلة وهي التمكن من الاستهانة به . ولا خلاف في تحريم ذلك ، وإنما وقع الخلاف هل يصح لو وقع ويؤمر بإزالة ملكه أم لا . وكذا كتب فقه فيها آثار السلف ، بل قال السبكي : الأحسن أن يقال : كتب علم ، وإن خلت عن الآثار تعظيماً للعلم الشرعى . قال ولده الشيخ تاج الدين : وقوله : تعظيماً للعلم الشرعى ، يفيد جواز بيع الكافر كتب علوم غير شرعية ، وينبغى المنع من بيع ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة . اهـ . وأما كتابته صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل فالجمع بينه وبينها بأن المراد بالنهي حمل المجموع أو المتميز والمكتوب لهرقل إنما هو في ضمن كلام آخر غير القرآن . قال ابن عبد البر : أجمع الفقهاء على أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه . واختلفوا في الكبير المأمون عليه ، فنفع مالك مطلقاً ، وفصل أبو حنيفة ، وأدار الشافعى الكراهة مع الخوف وجوداً وعدماً . وقال بعضهم كالمالكية . قال في الفتح : واستدل به أيضاً على منع تعليم الكافر القرآن ، فنفع مالك مطلقاً ، وأجاز الحنفية مطلقاً ، وعن الشافعى قولان ، وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم ، فأجازه وبين الكثير فنهى . ويؤيده قصة هرقل حيث كتب إليه صلى الله عليه وآله وسلم ببعض الآيات . وقد نقل النووى الاتفاق على جواز الكتابة إليهم بمثل ذلك .

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ هَلَلْنَا وَكَبَّرْنَا أَرْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا ، إِنَّهُ مَعَكُمْ وَإِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ .

(عن أبي موسى رضي الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فكنا إذا أشرفنا) أى اطلعنا (على واد هللنا وكبرنا) قد ارتفعت أصواتنا (جملة فعلية حالية) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا أيها الناس إربعوا (بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، أى ارفقوا أو انتظروا أو أمسكوا عن الجهر وقفوا عنه) على أنفسكم (أى اعطفوا عليها بالرفق بها والكف عن الشدة) فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً . إنه معكم إنه سميع) فى مقابلة أصم (قريب) فى مقابلة غائباً . زاد فى غير رواية أبى ذر : تبارك اسمه وتعالى جده . قال الطبرى : وفيه كراهة رفع الصوت بالدعاء والذكر . وبه قال عامة السلف من الصحابة والتابعين . وموضع الترجمة من معنى الحديث ، لأن حاصل المعنى فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره رفع الصوت بالذكر والدعاء . قال فى الفتح : وتصرف البخارى يقتضى أن ذلك خاص بالتكبير عند القتال . وأما رفع الصوت فى غيره فقد تقدم فى كتاب الصلاة من حديث ابن عباس : إن رفع الصوت بالذكر كان على العهد النبوى إذا انصرفوا من المكتوبة . اهـ .

الحديث السادس والسبعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبَرْنَا ، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا .

(عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال : كنا إذا صعدنا)
 أى إذا طلعنا موضعاً عالياً كجبل أو تل (كبرنا) استشعاراً لكبرياء الله تعالى
 عندما يقع البصر على الأمكنة العالية ، لأن الارتفاع محبوب للنفوس لما فيه
 من استشعار أنه أكبر من كل شيء (وإذا نزلنا) إلى مكان منخفض كواد
 (سبَّحنا) أى استنباطاً من قصة يونس وتسييحه في بطن الحوت لننجو من
 بطن الأودية كما نجا يونس بالتسييح من بطن الحوت . وقيل : مناسبة التسييح
 في الأماكن المنخفضة من جهة أن التسييح هو التنزيه ، فناسب تنزيه الله
 عز وجل عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ،
 ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالين على الله أن لا يوصف بالعلو ، لأن
 وصفه بالعلو من جهة المعنى ، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ، ولذلك
 ورد في صفاته : العالى والعلى والمتعالى ، ولم يرد ضد ذلك ، وإن كان قد
 أحاط بكل شيء علماً جل وعز . كذا في الفتح . وعبارة ابن المنير : فالعلو وإن
 كان معنوياً لا جسمانياً فقد وصف به ، ولم يؤذن في وصفه بالانخفاض البتة ،
 ولا له اسم مشتق من ذلك . وقد ورد : ينزل ربنا إلى سماء الدنيا . وأولناه
 بالمعنى ، لكنه لم يشتق له منه اسم المتزل بخلاف اسمه المتعالى . اهـ . ونحوه في
 المصاييح . والمعاني متقاربة بل متحدة .

الحديث السابع والسبعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : إذا مرض العبد) المؤمن ، وكان يعمل عملاً قبل مرضه ومنعه منه المرض ونيته ، لولا المانع مداومته عليه (أو سافر) سفر طاعة ومنعه السفر مما كان يعمل من الطاعات ونيته المداومة (كتب له مثل ما كان يعمل) حال كونه (مقيماً صحيحاً) فهما حالان مترادفان أو متداخلان . وفيه اللف والنشر الغير المرتب ، لأن مقيماً يقابل أو سافر ، وصحيحاً يقابل إذا مرض . وحمل ابن بطال الحكم المذكور على النوافل لا الفرائض فلا تسقط بالسفر والمرض . وتعقبه ابن المنير بأنه حجر واسع ، بل تدخل فيه الفرائض التي شأنه أن يعمل بها وهو صحيح ، إذا عجز عن جملتها أو بعضها بالمرض كتب له أجر ما عجز عنه فعلاً ، لأنه قام به عزمًا أن لو كان صحيحاً ، حتى صلاة الجالس في الفرض لمرضه يكتب له أجر صلاة القائم . اهـ . وهذا ذكره في المصابيح من غير عز وساكناً عليه . وتعقبه صاحب الفتح فقال : وليس اعتراضه بجيد لأنهما لم يتواردا على محل واحد . واستدل به على أن المريض والمسافر إذا تكلف العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقيم . وفي هذه الأحاديث تعقب على من زعم أن الأعذار المرخصة لترك الجماعة تسقط الكراهة أو الإثم خاصة من غير أن تكون محصلة للفضيلة . وبذلك جزم النووي في شرح المذهب . وبالأول جزم الروياني في التلخيص . ويشهد لما قال حديث أبي هريرة رفعه : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر لا ينقص ذلك من أجره شيئاً » أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وإسناده قوى . قال السبكي الكبير في الحلبيات : من كانت عادته أن يصلي جماعة فتعذر فانفرد كتب له ثواب الجماعة ، ومن لم يكن له عادة لكن أراد الجماعة فتعذر يكتب له ثواب قصده لا ثواب الجماعة ، لأنه وإن كان قصده

الجماعة لكنه قصد مجرد ، فلو كان يتنزل منزلة من صلى جماعة كان دون من جمع والأولى سبقها فعل . ويدل للأول حديث الباب ، وللثاني أن أجر الفعل يضاعف وأجر القصد لا يضاعف ، بدليل من همّ بحسنة كتبت له حسنة واحدة ، قال : ويمكن أن يقال : إن الذي صلى منفرداً ولو كتب له أجر صلاة الجماعة لكونه اعتادها فيكتب له ثواب صلاة منفرد بالأصالة وثواب مجمع بالفضل . اهـ . ملخصاً . اهـ .

الحديث الثامن والسبعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ مَا سَارَ رَاكِبٌ بَلِيلٍ وَحْدَهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب) وكذا ماش فالأول خرج مخرج الغالب (بليل وحده) وفيه كراهة السير وحده من غير رفيق معه . ويؤخذ من حديث جابر جواز السفر منفرداً للضرورة والمصلحة التي لا تنتظم إلا بالانفراد ، وكإرسال الجاسوس والطليلة والكراهة لما عدا ذلك . ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الأمن ، وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة . وقد وقع في كتب المغازي : بعث كل من حذيفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس وخوات بن جبير وعمرو بن أمية وسالم بن عمير وبسيسة في عدة مواضع ، وبعضها في الصحيح .

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ ، فَقَالَ : أَحَىُّ وَالِدَاكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هو جاهمة بن العباس بن مرداس كما عند النسائي وأحمد ، أو معاوية بن جاهمة كما عند البيهقي (يستأذنه في الجهاد ، فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (أحى والدك ؟ قال : نعم) حيان (قال : ففيهما فجاهد) أى فى الوالدين ، جىء به للمشكلة ، وهذا ليس ظاهره مراداً لأن ظاهر الجهاد إيصال الضرر للغير ، وإنما المراد القدر المشترك من كلفة الجهاد ، وهو بذل المال وتعب البدن ، فيأول المعنى : أبذل مالك وأتعب بدنك فى رضا والدك وخدمتهما . والمطابقة بين الحديث والترجمة مستنبطة من قوله « ففيهما فجاهد » لأن أمره بالمجاهدة فيهما يقتضى رضاها عليه ، ومن رضاها الإذن له عند الاستئذان . وفى حديث أبى سعيد عند أبى داود : فارجع فاستأذنهما ، فإن أذنا لك فجاهد ، وإلا فبرهما . وصححه ابن حبان والجمهور على حرمة الجهاد إذا منعا أو أحدهما بشرط إسلامهما ، لأن برهما فرض عين ، والجهاد فرض كفاية ، فإذا تعين الجهاد فلا إذن . وهل يلتحق الجد والجدة بهما فى ذلك . الأصح نعم لشمول طلب البر ، والأصح أيضاً أن لا فرق بين الحر والرقيق فى ذلك لشمول طلب البر ، فلو كان الولد رقيقاً فأذن له سيده لم يعتبر إذن أبويه ولهما الرجوع فى الإذن إلا إن حضر الصف وكذا لو شرطاً أن لا يقاتل فحضر الصف فلا أثر للشرط . واستدل به على تحريم السفر بغير إذن ، لأن الجهاد إذا منع منه مع فضيلته ، فالسفر المباح أولى . نعم إن كان سفره لتعلم فرض عين حيث يتعين السفر طريقاً عليه فلا منع وإن كان فرض كفاية ، ففيه خلاف . وفى الحديث فضل بر الوالدين وتعظيم حقهما وكثرة الثواب على برهما .

الحديث الثمانون

عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا : لَا تَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةً إِلَّا قُطِعَتْ .

(عن أبي بشير) قيل اسمه قيس الأكبر بن حرير بمهمات بين الأخيرتين مثناة تحتية ساكنة وأوله مضموم مصغراً المازني ، عاش إلى بعد الستين ، وشهد الحرة وجرح بها ، ومات من ذلك ، وليس له في هذا الكتاب سند غير هذا (الأنصاري رضى الله عنه أنه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) قال في الفتح : لم أقف على تعيينها (والناس في مبيتهم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسولاً) هو زيد بن حارثة . رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (لا تبقين في رقبة بعير قِلادة من وتر) بالمشناة الفوقية لا بالموحدة (أو) قال (قِلادة إلا قطعت) كذا بلفظ أو للشك أو للتنويع . وقيل في حكمة النهي خوف اختناق الدابة بها عند شدة الركض . وبه قال محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وكلام أبي عبيد يرجحه ، أو لأنهم كانوا يعلقون بها الأجراس . حكاه الخطابي . وفي حديث أبي داود والنسائي عن أم حبيبة مرفوعاً : لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس أو أنهم كانوا يقلدونها أوتار القسي خوف العين فأمرُوا بقطعها إعلماً بأن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئاً . وهذا الأخير قاله مالك . وبه قال ابن عبد البر وابن الجوزي . قال ابن عبد البر : إذا اعتقد الذي قلدها أنها ترد العين فقد ظن أنها ترد القدر ، وذلك لا يجوز اعتقاده . وأما المطابقة فمن جهة أن الجرس لا يعلق في أعناق الإبل إلا بقِلادة وهي الوتر ونحوه فذكر المؤلف الجرس الذي يعلق بالقِلادة ، فإذا أورد النهي عن تعليق القلائد في أعناق الإبل دخل فيه النهي عن الحرس ضرورة . والأصل في النهي عن الجرس الحديث المذكور : لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس . فافهم . والجرس معروف

بفتح الجيم والراء . وحكى عياض إسكان الراء . والتحقيق أن الذى بالفتح اسم الآلة ، وبالإسكان اسم الصوت . وعند مسلم عن أبي هريرة رفعه : الجرس مزمار الشيطان . وهو دال على أن الكراهة فيه لصوته ، لأن فيه شبهاً بصوت الناقوس وشكله . قال النووي وغيره : الجمهور على أن النهى للكراهة وأنها كراهة تنزيه . وقيل للتحريم . وقيل يمنع منه قبل الحاجة ، ويجوز إذا وقعت الحاجة . وعن مالك : تختص الكراهة من القلائد بالوتر . ويجوز غيرها إذا لم يقصد دفع العين . وهذا كله فى تعليق البهائم وغيرها مما ليس فيه قرآن ونحوه . فأما ما فيه ذكر الله فلا نهى عنه ، فإنه إنما يجعل للتبرك به والتعوذ بأسمائه وذكره . وكذلك لانهى عما يعلق لأجل الزينة مالم يبلغ الخيلاء والسرف . ورواة هذا الحديث ثلاثة مدنيون وثلاثة أنصاريون . وفيه تابعيان والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه مسلم فى اللباس ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائي فى السير .

الحديث الحادى والثمانون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ، وَلَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحَرَّمٌ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكُتِّبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا ، وَخَرَجْتُ امْرَأَتِي حَاجَةً ، فَقَالَ : أَذْهَبَ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة) سفرأ طويلاً أو قصيراً (إلا ومعها محرم) بنسب أو غيره أو زوج لها لتأمن على نفسها ، ولم يشترطوا في المحرم والزوج كونهما ثقتين ، وهو في الزوج واضح ، وأما في المحرم ففسببه كما في المهمات أن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعى ، وكالمحرم عبداها الأمين ، والاستثناء من الجملتين كما هو مذهب الشافعى لا من الجملة الأخيرة . لكنه منقطع ، لأنه متى كان معها محرم لم تبق خلوة ، فالتقدير : لا يقعدن رجل مع امرأة إلا ومعها محرم ، والواو للحال ، أى لا يخلون في حال إلا في مثل هذا الحال . والحديث مخصوص بالزوج ، فإنه لو كان معها زوجها كان كالمحرم بل أولى بالجواز (فقام رجل) لم يعرف اسمه (فقال : يا رسول الله اكتب في غزوة كذا وكذا) أى أثبت اسمي في جملة من يخرج فيها ، من قولهم : اكتب الرجل إذا كتب نفسه في ديوان السلطان ، ولم تعين الغزوة (وخرجت امرأتى) حال كونها (حاجه) ولم يعرف اسم المرأة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فحج مع امرأتك) فقدم الأهم ، فإن الغزو يقوم فيه غيره مقامه ، بخلاف الحج معها وليس لها محرم غيره . قال في الفتح : ويستفاد منه أن الحج في حق مثله أفضل من الجهاد ، لأنه اجتمع له مع حج التطوع في حقه تحصيل الفرض لامرأته ، فكان اجتماع ذلك له أفضل من مجرد الجهاد الذى يحصل المقصود منه بغيره . وفيه مشروعية كتابة الجيش ونظر الإمام لرعيته بالمصلحة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجهاد .

الحديث الثاني والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : عجب الله من قوم يدخلون الجنة (وكانوا في الدنيا (في السلاسل) حتى
دخلوا في الإسلام . وبهذا التقدير يكون المراد حقيقة وضع السلاسل في
الأعناق ، ويقع التطابق بين الترجمة والحديث . ويؤيد أن المراد الحقيقة ما عند
البخارى في تفسير آل عمران من وجه آخر عن أبي هريرة في قوله تعالى :
« كنتم خير أمة أخرجت للناس » . قال : خير الناس للناس يأتون بهم في
السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام . ولفظ أبي داود عن محمد
ابن زياد بلفظ : يقادون إلى الجنة بالسلاسل . وقد تقدم توجيه العجب في حق
الله عز وجل في أوائل الجهاد ، وأن معناه الرضا ونحو ذلك . قال ابن الجوزي :
معناه أنهم أسروا وقيدوا ، فلما عرفوا صحة الإسلام دخلوا طوعاً فدخلوا
الجنة ، فكان الإكراه على الأسر والتقييد هو السبب الأول ، فكانه أطلق
على الإكراه التسلسل ، ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام السبب مقام
المسبب ، وحمله جماعة على المجاز . قال المهلب : المعنى يدخلون في الإسلام
مكرهين ، وسمى الإسلام بالجنة لأنه سببها . اهـ . وقال الطيبي : يحتمل أن
يكون المراد بالسلسلة الجذب الذي يجذبه الحق من خلص عباده من الضلالة إلى
الهدى ، ومن الهبوط في مهاوى الطبيعة إلى العروج إلى الدرجات العلا ، لكن
الحديث في تفسير آل عمران يدل على الحقيقة كما تقدم . ونحوه ما أخرج
الطبراني من طريق أبي الطفيل رفعه : رأيت ناساً من أمتي يساقون إلى الجنة
في السلاسل كرهاً . قلنا : يارسول الله من هم ؟ قال : قوم من العجم
تسبيهم المهاجرون فيدخلونهم الإسلام مكرهين . وأما إبراهيم الحربي فنع

حمله على حقيقة التقييد ، وقال : المعنى : يقادون إلى الإسلام مكرهين ، ويكون ذلك سبب دخولهم الجنة ، وليس المراد أن ثم سلسلة . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد المسلمين المأسورين عند أهل الكفر ، يموتون على ذلك أو يقتلون فيحشرون كذلك . وعبر عن الحشر بدخول الجنة لثبوت دخولهم فيها عقبه . قلت : ولا ضرورة تدعو إلى القول بالمجاز ونفى الحقيقة . وقد فسر الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بما تقدم . فالمصير إليه متعين ، ولا قول لأحد عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، والله أعلم .

السؤال الثالث والثمانون

عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ ، وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَيُصَابُ مِنْ نِعَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ ، قَالَ : هُمْ مِنْهُمْ ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ .

(عن الصعبد بن جثامة رضى الله عنه قال : مرَّ بى النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم بالأبواء) بفتح الهمزة وإسكان الموحدة ممدوداً ، من عمل الفرع من المدينة ، بينه وبين الجحفة مما إلى المدينة ثلاثة وعشرون ميلا ، وسميت بذلك لتبوء السبيل بها (أو بودان) بفتح الواو بعد الموحدة وتشديد المهملة وبعد الألف نون ، قرية جامعة ، بينها وبين الأبواء ثمانية أميال ، وهى أيضاً من عمل الفرع . والشك من الراوى (وسئل) قال فى الفتح : لم أقف على اسم السائل ثم وجدت فى صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهرى بسنده عن الصعبد قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين أنقتلهم معهم ؟ قال : نعم . فظهر أن الراوى هو السائل (عن أهل الدار) أى المنزل الحربيين . ولفظ مسلم : سئل عن الذرارى . قال عياض : الأول هو الصواب ، ووجه النووى الثانى ، وهو واضح (يبيتون) مبنياً للمفعول ، أى يغار عليهم ليلاً بحيث لا يعرف رجل من امرأة (من المشركين) بيان لأهل الدار ، أى المنزل (فيصاب من نساءهم وذرائعهم) قال (صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له) هم (أى النساء والذرارى) منهم (أى من أهل الدار من المشركين فى الحكم فى تلك الحالة ، وليس المراد إبادة قتلهم بطريق القصد إليهم ، بل إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية ، فإذا أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم وإلا فلا تقصد الأطفال والنساء بالقتل مع القدرة على ترك ذلك جمعاً بين الأحاديث المصرحة بالنهى عن قتلهم ، وما هنا قال الصعبد بن جثامة (وسمعت) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول : لا حى إلا لله ورسوله صلى الله عليه) وآله (وسلم) ومن يقوم

مقامه من خلفائه . وهذا حديث مستقل ذكره البخارى فيما سبق فى كتاب الشرب ، ووجه دخوله هنا كونه تحمل ذلك كذلك . وفى الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص لأن الصحابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ، ثم نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان والذرارى والأطفال ، وخص ذلك العموم . ويحتمل أن يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة . ويستنبط منه الرد على من يتخلى عن النساء وغيرهن من أصناف الأموال زهداً ، لأنهم وإن كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين ، لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر ، فتنى حصل اجتناب ، وإلا فليتناول من ذلك بقدر الحاجة .

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَمْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُولَةً ، فَأَنكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن امرأة) لم تسم (وجدت في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) هي غزوة الفتح كما في المعجم الأوسط للطبراني (مقتولة ، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قتل النساء والصبيان) قال مالك والأوزاعي : لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو ترس أهل الحرب بهنّ أو تحصنوا بحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا تحريقهم . وقد أخرج ابن حبان في حديث الصعب زيادة في آخره : ثم نهى عنهم يوم حنين . وفي رواية قال : ما كانت هذه تقاتل ، ونهى ... فذكر الحديث . وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة في الطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ؟ من صاحبها ؟ فقال : أنا يا رسول الله ، أردفتها فأرادت أن تصرعني فقتلني فقتلتها ، فأمر بها أن توارى ، وهو قول الشافعي والكوفيين . وقالوا : إذا قاتلت المرأة جاز قتلها . وقال ابن حبيب إلا إن باشرت القتل أو قصدت إليه ، وكذلك الصبي المراهق . واتفق الجميع كما نقل ابن بطال على منع القصد إلى قتل النساء والولدان ، أما النساء فلضعفهنّ ، وأما الولدان فلقصورهنّ عن فعل الكفر ولما في استبقائهم جميعاً من الانتفاع بهم إما بالرق وإما بالفداء فيمن يجوز أن يفادى به . وحكى الحازمي قولاً يجوز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب ، وزعم إنه ناسخ لأحاديث النهي ، وهو غريب .

الحديث الخامس والثمانون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
حَرَّقَ قَوْمًا بِالنَّارِ ، فَقَالَ : لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقْهُمْ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ ، وَلَقَتَلْتُمْهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما لما بلغه أن علياً رضى الله عنه حرق قوماً بالنار) هم السبئية أتباع عبد الله بن سبأ ، كانوا يزعمون أن علياً ربههم .
وعند ابن أبي شيبة : كانوا قوماً يعبدون الأصنام (فقال : لو كنت أنا لم
أحرقهم لأن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال : لا تعذبوا بعذاب الله)
وهذا أصرح في النهي (ولقتلتهم كما قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم :
من بدل دينه) الحق وهو دين الإسلام (فاقتلوه) وفي شرح السنة : فبلغ
ذلك علياً فقال : صدق ابن عباس ، وإنما حرقهم على " بالرأى والاجتهاد ،
وكأنه لم يقف على النص في ذلك قبل ، فجوز ذلك للتشديد بالكفار والمبالغة
في النكايه والنكال . قال في الفتح : واختلف السلف في التحريق ، فكره ذلك
عمرو ابن عباس وغيرهما مطلقاً ، سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال مقاتلة
أو كان قصاصاً ، وأجازه على " وخالد بن الوليد وغيرهما . وقال المهلب :
ليس هذا النهي على التحريم بل على سبيل التواضع . ويدل على جواز التحريق
فعل الصحابة . وقد سمل صلى الله عليه وآله وسلم أعين العرنيين بالحديد
الحمي ، وحرق أبو بكر اللائط بالنار بحضرة الصحابة ، وحرق خالد ناساً
من أهل الردة . وأكثر علماء المدينة يجوزون تحريق الحصون والمراكب على
أهلها . وبه قال الثوري والأوزاعي . وقال ابن المنير وغيره : لا حجة فيما ذكر
للجواز ، لأن قصة العرنيين كانت قصاصاً أو منسوخة ، وتجويز الصحابي
معارض بمنع صحابي آخر ، وقصة الحصون وغيرها مقيدة بالضرورة إلى ذلك
إذا تعين طريقاً للظفر بالعدو . ومنهم من قيده بأن لا يكون معهم نساء ولا صبيان
وأما حديث الباب فظاهر النهي فيه التحريم ، وهو نسخ لأمره المتقدم ، سواء

كان يوحى إليه أو باجتهاد منه . وهو محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه . وقد اختلف في مذهب مالك في أصل المسألة في التدخين وفي القصاص بالنار . وفي الحديث جواز الحكم بالشئ اجتهداً ثم الرجوع عنه ، واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الإلباس والاستتابة في الحدود ونحوها ، وأن طول الزمان لا يرفع العقوبة عمن استحقها . وفيه كراهة مثل قتل البرغوث بالنار . وفيه نسخ السنة بالسنة ، وهو اتفاق . وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به ، وهو اتفاق إلا عن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربي . وهذه المسألة غير المسألة المشهورة في الأصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العلم به . وقد اتفقوا على أنهم إن تمكنوا من العلم به ثبت حكمه في حقهم اتفاقاً ، فإن لم يتمكنوا فالجمهور على أنه لا يثبت ، وقد يثبت بالذمة كما لو كان نائماً ولكنه معذور . وفي رواية الحميدى : أن علياً أحرق المرتدين ، يعنى الزنادقة . وقال عمار : لم يحرقهم ولكن حفر لهم حفائر وخرق بعضها إلى بعض ثم دخن عليهم ، فقال عمرو بن دينار الشاعر :

لترم بنى المنايا حيث شئت إذا لم ترم بنى فى الحفرتين

إذا ما أججوا خطباً وناراً هناك الموت نقد غير دين

وعند البخارى عن عكرمة قال : أتى على بزنادقة فأحرقهم ، ولأحمد : إن علياً أتى بقوم من هؤلاء الزنادقة معهم كتب فأمر بنار فأججت ثم أحرقهم وكتبهم . وروى ابن أبى شيبه من طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال : كان أناس يعبدون الأصنام فى السر ويأخذون العطاء ، فأتى بهم على فوضعهم فى السجن ، واستشار الناس فقالوا . اقتلهم ، فقال : بل أصنع بهم كما صنع بأبينا إبراهيم ، فحرقهم بالنار : وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى استتابة المرتدين ، وأبو داود وابن ماجه فى الحدود ، وكذا الترمذى والنسائى فى المحاربة .

الحديث السادس والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَأَمَرَ بِقَرِيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ اللَّهَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : قرصت) أى لدغت (نملة نبياً من الأنبياء) هو عزيز . وعند الترمذى الحكيم إنه موسى (فأمر بقرية النمل) موضع اجتماعهن (فأحرقت) أى القرية ، لجواز التعذيب بالنار ، وإحراق النمل قصاصاً ، وهو غير مكلف فى شرعه . واستدل به على جواز حرق الحيوان المؤذى ، لأن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يأت فى شرعنا ما يرفعه . نعم ورد فيه النهى عن التعذيب بالنار إلا فى القصاص بشرطه ، وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل لحديث ابن عباس فى السنن : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل النملة والنحلة (فأوحى الله إليه) إلى ذلك النبي (أن قرصتك نملة أحرقت أمة من الأمم تسبح الله) تعالى فى بدء الخلق ، فهلا نملة واحدة وهى التى آذنتك بخلاف غيرها فلم يصدر منها جناية . وفيه إشارة إلى أنه لو أحرق التى قرصته لما عوتب . وقيل : لم يقع عليه العتب فى أصل القتل ولا فى الإحراق ، بل فى الزيادة على النملة الواحدة ، وهو يدل لجوازه فى شرعه . وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يعاتب أصلاً ورأساً ، أو أنه من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الحيوان ، وأبو داود فى الأدب ، والنسائى فى الصيد ، وابن ماجه .

الحديث السابع والثمانون

عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ - وَكَانَ بَيْتًا فِي خَثْعَمَ يُسَمَّى كَعْبَةَ الْيَمَانِيَّةِ - قَالَ : فَانْطَلَقْتُ فِي خَمْسِينَ وَمِائَةَ فَارِسٍ مِنْ أَحْمَسَ - وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ - قَالَ : وَكُنْتُ لَا أَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ ، فَضْرَبَ فِي صَدْرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ أَصَابِعِهِ فِي صَدْرِي ، وَقَالَ : اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهَا فَكَسَرَهَا وَحَرَّقَهَا ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخْبِرُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا كَأَنَّهَا جَمَلٌ أَجْوَفَ أَوْ أَجْرَبُ ، قَالَ : فَبَارَكَ فِي خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ .

(عن جرير) بن عبد الله الأحمسي (رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ألا تريحني) طلب يتضمن الأمر بإراحة قلبه المقدس (من ذي الخلصة) بفتححات هو الأشهر ، لأنه لم يكن شيء أتعب لقلبه صلى الله عليه وآله وسلم من بقاء ما يشرك به من دون الله ، وخص جريراً بذلك لأنها كانت في بلاد قومه وكان هو من أشرفهم (وكان) ذو الخلصة (بيتاً) لصنم (في خثعم) كجعفر ، قبيلة شهيرة ينتسبون إلى خثعم بن أنمار بن أراش ، أو اسم البيت الخلصة ، واسم الصنم ذو الخلصة . وضعفه الزمخشري بأن ذو لاتضاف إلا إلى أسماء الأجناس (يسمى) أي ذو الخلصة (كعبة اليمانية) لأنه بأرض اليمن ، ضاهوا به الكعبة البيت الحرام من إضافة الموصوف إلى الصفة . وجوزة الكوفيون . وهو عند البصريين بتقدير كعبة الجهة اليمانية (قال) جرير (فانطلقت) أي قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين (في خمسين ومائة فارس من أحمس) قبيلة من العرب ، وهم إخوة بجيلة رهط جرير ، ينتسبون إلى أحمس بن الغوث بن أنمار ، وبجيلة امرأة تنسب إليها القبيلة المشهورة (وكانوا أصحاب خيل) أي يثبتون عليها لقوله (قال : وكنت لا أثبت على الخيل ، فضرب) صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم (في صدرى) لأن فيه القلب (حتى رأيت أثر أصابعه) الشريفة (في صدرى ، وقال : اللهم ثبته) على الخيل (واجعله هادياً) لغير حال كونه (مهدياً) في نفسه (فانطلق) جرير (إليها) أى إلى ذى الخلصة (فكسرها) أى هدم بناءها (وحرّقها) بأن رمى النار فيما فيها من الخشب (ثم بعث) جرير (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يخبره) بتكسيها وتحريقها (فقال رسول جرير) هو أبو أرطاة حصين بن ربيعة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والذي بعثك بالحق ماجئتك حتى تركتها كأنها جمل أجوف) بالهمزة والجيم والفاء ، أى صارت كالبعير الخالى الجوف (أو) قال (أجرب) بالراء والموحدة ، كناية عن نزع زينتها وإذهاب بهجتها . وقال الخطابى : مثل الجمل المطلق بالقطران من جربه إشارة إلى ما حصل لها من سواد الإحراق (قال : فبارك) صلى الله عليه وآله وسلم (فى خيل أحسن ورجالها) أى دعا لها بالبركة (خمس مرات) مبالغة ، واقتصر على الوتر لأنه مطلوب . قال فى الفتح : ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتخريب فى بلاد العدو . وكرهه الأوزاعى والليث وأبو ثور ، واحتجوا بوصية أبى بكر لجيوشه أن لا تفعلوا شيئاً من ذلك . وأجاب الطبرى بأن النهى محمول على القصد لذلك ، بخلاف ما إذا أصابوا ذلك فى خلال القتال ، كما وقع فى نصب المنجنيق على الطائف ، وهو نحو ما أجاب به فى النهى عن قتل النساء والصبيان وبهذا قال أكثر أهل العلم . ونحو ذلك القتل بالتغريق . وقال غيره : إنما نهى أبو بكر جيوشه عن ذلك لأنه علم أن تلك البلاد ستفتح فأراد بقاءها على المسلمين . والله أعلم .

الحديث الثامن والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
هَلَكَ كِسْرَى ، ثُمَّ لَا يَكُونُ كِسْرَى بَعْدَهُ ، وَقَيْصَرٌ لِيَهْلِكَ ثُمَّ لَا يَكُونُ
قَيْصَرٌ بَعْدَهُ ، وَلَتَقْسَمَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
هلك) أى مات (كسرى) بكسر الكاف وقد تفتح ، معرب خسرو ، أى
واسع الملك ، وهو اسم لكل من ملك الفرس (ثم لا يكون كسرى بعده)
بالعراق (وقيصير) بغير صرف للعجمية والعلمية (ليهلكن) ثم لا يكون قيصر
بعده) بالشام . قال الشافعى : وسبب الحديث أن قريشاً كانت تأتى الشام
والعراق كثيراً للتجارة فى الجاهلية ، فلما أسلموا خافوا انقطاع سفرهم إليهما
لخالفتهما بالإسلام ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا كسرى ولا قيصر
بعدهما بهذين الإقليمين ولا ضرر عليكم . فلم يكن قيصر بعده بالشام ولا كسرى
بالعراق ولا يكون (ولتقسمن كنوزهما) أى مالهما المدفون وكل ما يجمع
ويدخر (فى سبيل الله) عز وجل . وهذا الحديث أخرجه مسلم .

الحديث التاسع والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَرْبَ
خِدْعَةً .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة) فى غزوة الخندق لما بعث نعيم بن مسعود يخذل بين قريش وغطفان واليهود . قاله الواقدي . وتكون بالتورية وبالكمين وبخلف الوعد ونحو ذلك . قاله ابن العربى . وذلك من المستثنى الجائز المخصوص من المحرم . وقال النووى : اتفقوا على جواز خداع الكفار فى الحرب كيفما أمكن إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يجوز . قال فى الفتح : وفى الحديث الإشارة إلى استعمال الرأى فى الحرب ، بل الاحتياج إليه أكد من الشجاعة ، ولهذا وقع الاختصار على ما يشير إليه هذا الحديث ، وهو كقوله « الحج عرفه » . وقد قال ابن المنير : معنى الحرب خدعة : أى الحرب الجيدة لصاحبها ، الكاملة فى مقصودها ، إنما هى الخداعة لا المواجهة ، وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع الخداعة بغير خطر . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى المغازى ، وأبو داود الترمذى فى الجهاد ، والنسائى فى السير .

الحديث التسعون

عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الرَّجَالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ - وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا - عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جُبَيْرٍ ، فَقَالَ : إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخْطِفُنَا الطَّيْرُ فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ ، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا هَزَمْنَا الْقَوْمَ وَأَوْطَانَاهُمْ فَلَا تَبْرَحُوا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ ، فَهَزَمُوهُمْ ، قَالَ : فَأَنَا وَاللَّهِ رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ قَدْ بَدَتْ خِلَافُهُنَّ وَأَسْوَقُهُنَّ رَافِعَاتٍ ثِيَابَهُنَّ ، فَقَالَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جُبَيْرٍ : الْغَنِيمَةُ أَى قَوْمٍ الْغَنِيمَةُ ، ظَهَرَ أَصْحَابُكُمْ فَمَا تَنْتَظِرُونَ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُبَيْرٍ : أَنْسَيْتُمْ مَا قَالَ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالُوا : وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنَّ النَّاسَ ، فَلَنُصِيبَنَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، فَلَمَّا أَتَوْهُمْ صُرِفَتْ وُجُوهُهُمْ فَأَقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ ، فَذَلِكَ إِذْ يَدْعُوهُمْ الرَّسُولُ فِي أَخْرَاهُمْ ، فَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، فَأَصَابُوا مِنَّا سَبْعِينَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ أَصَابُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً : سَبْعِينَ أَسِيرًا وَسَبْعِينَ قَتِيلًا ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ : أَفَى الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ، فَتَنَاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُجِيبُوهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَفَى الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ، ثُمَّ قَالَ : أَفَى الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : أَمَّا هَؤُلَاءِ فَقَدْ قُتِلُوا ، فَمَا مَلَكَ عُمَرُ نَفْسَهُ ، فَقَالَ : كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا عَدُوَّ اللَّهِ ، إِنَّ الَّذِينَ عَدَدْتَ لِأَخِيَاءِ كُلُّهُمْ ، وَقَدْ بَقِيَ لَكَ مَا يَسْؤُوكَ ، قَالَ : يَوْمَ بَيْعِ بَدْرٍ وَالْحَرْبُ سِجَالٌ ، إِنَّكُمْ سَتَجِدُونَنِي فِي الْقَوْمِ مِثْلَةَ لَمْ أَمْرُ بِهَا وَلَمْ تَسْؤُنِي ، ثُمَّ أَخَذَ يَرْتَجِزُ : أَعْلَى هُبْلٍ ، أَعْلَى هُبْلٍ ،

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا تُجِيبُونَا لَهُ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقُولُ ؟ قَالَ : قُولُوا : اللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلٌ ، قَالَ : إِنَّ لَنَا الْغُزَى ، وَلَا غُزَى لَكُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا تُجِيبُونَا لَهُ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقُولُ ؟ قَالَ : قُولُوا : اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : جعل النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم على الرجال) جمع راجل على خلاف القياس ، وهم الذين لا خيل
 معهم (يوم أحد وكانوا خمسين رجلا : عبد الله بن جبير) بضم الجيم وفتح
 الموحدة الأنصارى ، استشهد يوم أحد (فقال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم
 (إن رأيتمونا نخطفنا الطير) أى إن رأيتمونا قد زلنا من مكاننا وولينا منهزمين
 أو إن قتلنا وأكلت الطير لحومنا (فلا تبرحوا مكانكم هذا حتى أرسل إليكم)
 وعند ابن إسحاق قال : انفضحوا الخيل عنا بالنبل لا يأتونا من خلفنا (وإن
 رأيتمونا هزمنا القوم وأوطأناهم) أى مشينا عليهم وهم قتلى على الأرض
 (فلا تبرحوا) أى فلا تزالوا مكانكم (حتى أرسل إليكم) وعند أحمد والحاكم
 والطبرانى من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقامهم
 فى موضع ثم قال : احموا ظهورنا ، فإن رأيتمونا نقتل فلا تنصرونا ، وإن
 رأيتمونا قد غنمنا فلا تتركونا (فهزموهم) أى هزم المسلمون الكفار (قال)
 أى البراء (فأنا والله رأيت النساء) المشركات (يشتددن) أى يسرعن المشى
 أو يشتددن على الكفار ، يقال : شد عليه فى الحرب ، أى حمل . وللقاسى :
 يسندن ، أى يمشين فى سند الجبل يردن أن يصعدنه حال كونهن (قد بدت)
 أى ظهرت (خلاخلهن وأسوقهن) جمع ساق ليعينهن ذلك على الهرب
 (رافعات ثيابهن) وسى ابن إسحاق النساء المذكورات وهن : هند بنت عتبة
 خرجت مع أبى سفيان ، وأم حكيم بنت الحارث بن هشام خرجت مع
 زوجها عكرمة بن أبى جهل ، وفاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحارث
 ابن هشام ، وبرزة بنت مسعود الثقفية مع صفوان بن أمية ، وهى أم
 ابن صفوان ، وريطة بنت شيبه السهمية مع زوجها عمرو بن العاص ، وهى

أم ابنه عبد الله ، وسلافة بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الحجبي ،
وخناش بنت مالك أم مصعب بن عمير ، وعمرة بنت علقمة . وعند غيره :
كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة ، وإنما
خرجت قريش بنسائها لأجل الثبات (فقال أصحاب عبد الله بن جبير) وهم
الرجال (الغنيمة ، أى قوم الغنيمة ظهر) أى غلب (أصحابكم) المؤمنون
الكفار (فما تنتظرون ؟ فقال عبد الله بن جبير : أنسيتم ما قال لكم رسول
الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ؟ قالوا : والله لنأتين الناس فلنصين من الغنيمة
فلما أتوهم صرفت وجوههم) أى قلبت وحولت إلى الموضع الذى جاءوا منه
(فأقبلوا منهزمين) عقوبة لعصيانهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تبرحوا
(فذاك إذ) حين (يدعوهم الرسول فى أخرهم) فى جماعتهم المتأخرة : إلى
عباد الله ، أنا رسول الله ، من يكره له الجنة (فلم يبق مع النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم غير اثني عشر رجلاً) منهم أبو بكر وعمر وعلى وعبد الرحمن
ابن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وأبو عبيدة
ابن الجراح وحباب بن المنذر وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير (فأصابوا منا)
أى طائفة من المسلمين (سبعين) منهم حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير
(وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أصابوا من المشركين يوم
بدر أربعين ومائة : سبعين أسيراً وسبعين قتيلاً ، فقال أبو سفيان) صخر
ابن حرب (أفى القوم محمد ؟ ثلاث مرات ، فنهاهم النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم أن يجيبوه ، ثم قال : أفى القوم ابن أبي قحافة) أبو بكر الصديق ؟
(ثلاث مرات ، ثم قال : أفى القوم ابن الخطاب ؟) عمر (ثلاث مرات)
ونبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن إجابة أبي سفيان تصاوناً عن الخوض فيما
لا فائدة فيه وعن خصام مثله . وكان ابن قتيبة قال لهم : قتلته (ثم رجع)
أبو سفيان (إلى أصحابه فقال : أما هؤلاء فقد قتلوا ، فما ملك عمر نفسه فقال : كذبت
والله ياعدو الله ، إن الذين عددت لأحياء كلهم) وإنما أجابه بعد النهى حماية
للظن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قتل وأن بأصحابه الوهن ، فليس
فيه عصيان له فى الحقيقة (وقد بقى لك ما يسوءك) يعنى يوم الفتح (قال) أى
أبو سفيان (يوم بيوم بدر) أى هذا اليوم فى مقابلة يوم بدر (والحرب
سجال) أى دول مرة لهؤلاء ومرة لهؤلاء (إنكم ستجدلون فى القوم مثله) أى

أنهم جددوا أنوفهم وبقروا بطونهم ، وكان حمزة رضى الله عنه ممن مثل به (لم آمر بها) يعنى أنه لم يأمر بفعل قبيح لا يجلب لفاعله نفعاً (ولم تسؤنى) أى لم أكرهها وإن كان وقوعها بغير أمرى . وعند ابن إسحق : والله ما سخطت وما نهيت وما أمرت وإنما لم تسؤه ، لأنهم كانوا أعداء له ، وقد كانوا قتلوا ابنه يوم بدر (ثم أخذ يرتجز) بقوله (أعل هبل ، أعل هبل) اسم صنم كان فى الكعبة ، أى علا حزبك يا هبل (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ألا تجيبوا له) أى لأبى سفيان (قالوا : يا رسول الله ما نقول ؟ قال : قولوا : الله أعلى وأجل . قال) أبو سفيان (إن لنا العزى) صنم كان لهم (ولا عزى لكم . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ألا تجيبوا له ؟ قالوا : يا رسول الله ما نقول ؟ قال : قولوا : الله مولانا ولا مولى لكم) أى الله ناصرنا . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى والتفسير ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى السير والتفسير . والغرض منه هنا أن الهزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه كراهة التنازع والتخاصم والتجادل والاختلاف فى المقاتلة فى أحوال الحرب بأن يذهب كل واحد منهم . إلى رأى ، وبيان عقوبة من عصى إمامه بالهزيمة . وقال الله تعالى : « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » قال قتادة : الريح : الحرب .

الحديث الحادى والتسعون

عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ ذَاهِباً نَحْوَ الْغَابَةِ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِثَنِيَةِ الْغَابَةِ لَقِيَنِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، قُلْتُ : وَيْحَكَ مَا بِكَ ؟ قَالَ : أَخَذْتُ لِقَاحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قُلْتُ : مَنْ أَخَذَهَا ؟ قَالَ : غَطَفَانُ وَفَزَارَةُ ، فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ أَسَمِعْتُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا : يَا صَبَاحَاهُ ، يَا حَبَاحَاهُ . ثُمَّ أُنْدَفَعْتُ حَتَّى أَلْقَاهُمْ ، وَقَدْ أَخَذُوهَا ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَقُولُ : أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ * وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ * فَاسْتَنْقَذْتُهَا مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبُوا . فَأَقْبَلْتُ بِهَا أَسْوَقُهَا ، فَلَقِيَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْقَوْمَ عِطَاشٌ وَإِنِّي أَعْجَلْتُهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا سَقِيَهُمْ فَأَنْعَثُ فِي إِثْرِهِمْ ، فَقَالَ : يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ مَلَكَتَ فَاسْجَحْ ، إِنَّ الْقَوْمَ يُقْرُونَ فِي قَوْمِهِمْ .

(عن سلمة بن الأكوع) سنان بن عبد الله (رضى الله عنه قال : خرجت من المدينة ذاهباً نحو الغابة) وهى على بريد من المدينة فى طريق الشام (حتى إذا كنت بثنية الغابة) هى كالعقبة فى الجبل (لقينى غلام لعبد الرحمن بن عوف) لم يسم الغلام ، ويحتمل أنه رياح الذى كان يخدم النبى صلى الله عليه وآله وسلم (قلت) له (ويحك ما بك ؟ قال : أخذت) بضم الهمزة آخره مثناة فوقية ساكنة مبنيًا للمفعول (لِقَاحِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وهى الحلوب ، وكانت عشرين لقحة ترعى بالغابة ، وكان فيهم عيينة بن حصن الفزارى (قلت : من أخذها ؟ قال : غطفان وفزارة) قبيلتان من العرب فيها أبو ذر (فصرخت ثلاث صرخات أسمعت ما بين لابتَيْها) أى لابتى المدينة ، واللاية : الحرة (يا صباحاه ، يا صباحاه) مرتين بفتح الصاد : هو منادى مستغاث والألف للاستغاثة والهاء للسكت ، وكأنه نادى الناس استغاثة بهم فى وقت

الصباح . وقال ابن المنير : إنها للتدبة وربما سقطت في الوصل ، وقد ثبتت في الرواية فيوقف عليها بالسكون . وقال القرطبي : معناه الإعلام بهذا الأمر المهم الذي دهمهم في الصباح ، وهي كلمة يقولها المستغيث ، وكانت عاداتهم يغيرون في وقت الصباح ، فكأنه قال : تأهبوا لما دهمكم صباحاً . قال ابن المنير : إن الدعوة ليست من دعوى الجاهلية المنهى عنها ، لأنها استغاثة على الكفار (ثم اندفعت) أى أسرع في السير وكان ماشياً على رجله (حتى ألقاهم وقد أخذوها فجعلت أرميهم) بالنبل (وأقول : أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد الضاد المعجمة ، أى يوم هلاك اللثام ، من قولهم : لثيم راضع ، وهو الذى رضع اللؤم من ثدى أمه . وكل من نسب إلى لؤم فإنه يوصف بالمص والرضاع . وفي المثل : ألأم من راضع . وأصله أن رجلاً من العالقة طرقه ضيف ليلاً فص ضرع شاته لثلاً يسمع الضيف صوت الحلب ، فكثر حتى صار كل لثيم راضعاً ، سواء فعل ذلك أو لم يفعله . وقيل : اليوم يعرف من رضع كريمة فأنجبته أو لثيمة فهجنته ، أو اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّب بها من غيره (فاستنقذتها منهم) أى استخلصت اللقاح من غطفان وفزارة (قبل أن يشربوا) أى الماء (فأقبلت بها) حال كونى (أسوقها فلقيني النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وكان قد خرج إليهم غداة الأربعاء في الحديد متقنعاً في خمسة ، وقيل سبعة ، بعد أن جاء الصريخ ونودى : يا خيل الله اركبي . وعقد للمقداد بن عمرو لواء وقال له : امض حتى تلحقك الخيول وأنا على إثرك (فقلت : يا رسول الله إن القوم) يعنى غطفان وفزارة (عطاش) بكسر العين (وأنى أعجلتهم أن يشربوا) أى كراهة شربهم (سقيهم) بكسر السين وسكون القاف ، أى حظهم من الشرب (فابعت في إثرهم) بكسر الهمزة وسكون المثلثة . وعند ابن سعد : فلو بعثتني في مائة رجل استنقذت ما بأيديهم من السرح وأخذت بأعناق القوم (فقال : يا ابن الأكوع ملكت) أى قدرت عليهم فاستعبدتهم وهم في الأصل أحرار (فاسبيح) أى فارفق وأحسن العفو ولا تأخذ بالشدة (إن القوم) غطفان وفزارة (يقرون) أى يضافون (في قومهم) يعنى أنهم صلوا إلى غطفان وهم يضيفونهم ويساعدونهم ، فلا فائدة في البعث في

الإثر لأنهم لحقوا بأصحابهم . وزاد ابن سعد : فجاء رجل من غطفان فقال :
مرّوا على فلان الغطفاني ، فبحر لهم جزوراً فلما أخذوا يكشطون جلودها
رأوا غيرة فتركوها وخرجوا هرباً . . . الحديث . وفيه معجزة حيث
أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، وكان كما قاله . وفي بعض أصول
البخارى : يقرون : بضم الراء مع فتح أوله ، أى ارفق بهم فلمهم يضيفون
الأضياف ، فراعى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بهم رجاء توبتهم وإنابتهم .
وهذا الحديث الثانى عشر من ثلاثيات البخارى ، وأخرجه أيضاً فى المغازى ،
وكذا مسلم ، وأخرجه النسائى فى اليوم والليلة .

الحديث الثانى والتسعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
فُكُّوا الْعَانِيَّ - يَعْنِي الْأَسِيرَ - وَأَطْعِمُوا الْجَائِعَ ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ .

(عن أبى موسى) الأشعرى (رضى الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : فكوا العانى) بالعين المهملة وبعد الألف نون
على وزن القاضى (يعنى الأسير) أى من المسلمين من بيت المال (وأطعموا
الجائع) آدمياً أو غيره (وعودوا المريض) وهذه الأخيرة سنة مؤكدة ،
والأوليان فرض كفاية ، كما نبه عليه كافة العلماء . وفيه وجوب فكاك
الأسير من أيدى العدو بمال أو بغير مال .

الحديث الثالث والتسعون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمُ يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ ، قُلْتُ : وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ ؟ قَالَ : الْعَقْلُ ، وَفِكَائِكَ الْأَسِيرِ ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ .

(عن أبي جحيفة) وهب بن عبد الله السوائي (رضى الله عنه) أنه (قال : قلت لعلی) رضى الله عنه (هل عندكم) أهل البيت النبوی (شىء من الوحي) خصكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيركم كما تزعم الشيعة (إلا ما في كتاب الله ؟ قال) على (لا والذي فلق الحبة) أى شقها فى الأرض حتى نبتت ثم أثمرت فكان منها حب كثير (وبرأ النسمة) أى خلقها (ما أعلمه) عندنا (إلا فهماً يعطيه الله رجلاً فى القرآن) فيه جواز استخراج العالم من القرآن بفهمه ما لم يكن منقولاً عن المفسرين إذا وافق أصول الشريعة . وهذا فيه تأييد لقول إمام دار الهجرة مالك رحمه الله : ليس العلم بكثرة الرواية وإنما هو نور وفهم يضعه الله فى قلب من يشاء (وما فى هذه الصحيفة) وهى الورقة المكتوبة ، وكانت معلقة بقبضة سيفه . وعند النسائي فأخرج كتاباً من قراب سيفه . قال أبو جحيفة (قلت) لعلی رضى الله عنه (وما) أى أى شىء (فى هذه الصحيفة ؟ قال) فيها (العقل) أى حكم العقل ، وهو الدية ، أى أحكامها ومقاديرها وأصنافها وأسنانها (وفكائك الأسير) وهو ما يحصل به خلاصه (وأن لا يقتل مسلم بكافر) أى وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر . وهذا مذهب الجمهور خلافاً للحنيفة ، مستدلين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بمعاهد . رواه الدارقطني ، لكنه حديث ضعيف لا يحتج به ، وهذا الحديث سبق فى كتاب العلم .

الحديث الرابع والتسعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَئِذَنْ لَنَا فَلَنَتْرُكَ
لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاهُ ، فَقَالَ : لَا تَدْعُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رجلا من الأنصار) لم يسموا
(استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : يا رسول الله
ائذن فلنترك لابن أختنا عباس) بن عبد المطلب ، وليسوا بأخواله ، بل
أخوال أبيه ، لأن أمه سلمى بنت عمرو من بنى النجار ، وليست نتيلة
أم عباس أنصارية اتفاقاً ، وقالوا « ابن أختنا » لتكون المنة عليهم فى إطلاقه ،
بخلاف ما لو قالوا ائذن لنا فلنترك لعمك (فداءه) أى المال الذى يستنقذ به
نفسه من الأسر (فقال : لا تدعون منها) أى لا تتركوا من فديته (درهماً)
وإنما لم يجبههم صلى الله عليه وآله وسلم إلى الترك لئلا يكون فى الدين نوع
محاباة ، وكان العباس ذا مال فاستوفيت الفدية وصرفت إلى الغانمين . وعند
ابن إسحق أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا عباس افد نفسك وابنى
أخيك عقيل بن أبى طالب ونوفل بن الحارث وحليفك عتبة بن عمرو . وعند
موسى بن عقبة أن فداءهم كان أربعين أوقية ذهباً .

الحديث الخامس والتسعون

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ ، فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ ثُمَّ أَنْفَتَلَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَطْلُبُوهُ فَأَقْتُلُوهُ ، فَقَتَلُوهُ ، فَفَنَفَلَهُ سَلْبَهُ .

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عين من المشركين) أى جاسوس ، وهو صاحب سر الشر ، وسمى عيناً لأن جل عمله بعينه أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأنه جميع بدنه صار عيناً . قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (وهو فى سفر) وعند مسلم أن ذلك كان فى غزوة هوازن (فجلس عند أصحابه يتحدث ثم انفتل) أى انصرف (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اطلبوه واقتلوه ، فقتله) سلمة بن الأكوع (فنفله) بتشديد الفاء ، أى أعطاه (سلبه) نافلة زائدة على ما يستحقه بالغنيمة وهو الشيء المسلوب ، سمي به لأنه يسلب عن المقتول ، والمراد به ثياب القتل والخلف وآلات الحرب والسر والنجاة والسوار والمنطقة والخاتم والقصعة معه ونحو ذلك مما هو مبسوط فى الفقه ، وهذا السلب الذى أعطيه سلمة من مقتوله جل أحر عليه رحله وسلاحه كما وقع مبيناً فى مسلم . وفى الحديث قتل الجاسوس الحربى الكافر باتفاق ، وأما المعاهد والذى فقال مالك : ينتقض عهده بذلك . وعند الشافعية خلاف ، أما لو شرط عليه ذلك فى عهده فينتقض اتفاقاً ، وقد استدلل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب ، لأن قوله تعالى : « أنما غنمتم من شيء » عام فى كل غنيمة ، فبين صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بزمان طويل أن السلب للقاتل سواء قيدنا ذلك بقول الإمام أم لا . قال القرطبي : فيه أن للإمام أن ينفذ جميع ما أخذته السرية من الغنيمة لمن يراه منهم . وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى الجهاد ، والنسائي فى السير .

الحديث السادس والتسعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : يَوْمُ الْخَمِيسِ ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ ؟ ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ الْحَصْبَاءَ ، فَقَالَ : أَشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، فَقَالَ : أَتُتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا ، فَتَنَازَعُوا ، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ ، فَقَالُوا : هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : دَعُونِي فَإِنِّي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ ، وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ : أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بَنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ ، وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : يوم الخميس وما يوم الخميس) أى أى يوم هو ؟! تعجب منه لما وقع فيه من وجعه صلى الله عليه وآله وسلم . قال الكرماني : الغرض منه تفخيم أمره في الشدة والمكروه ، وهو امتناع الكتاب فيما يعتقده ابن عباس (ثم بكى حتى خضب) أى رطب وبلل (دمعته الحصباء فقال : اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعه) الذى توفى فيه (يوم الخميس ، فقال : اتئونى بكتاب) أى بأدوات كتاب كالقلم والدواة ، أو أراد بالكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو الكاغد والكتف (أكتب لكم) بالجزم جواباً للأمر ، وبالرفع على الاستئناف وهو من باب المجاز أى أمر أن يكتب لكم (كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فتنازعوا) في باب كتابة العلم . قال عمر : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلبه الوجد وعندنا كتاب الله حسبنا ، فاختلفوا وكثر اللغط (ولا ينبغي عند نبي) من الأنبياء (تنازع) في كتاب العلم . قال : أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوموا عني ، ولا ينبغي عندى التنازع . ففيه التصريح بأنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا من قول ابن عباس . والظاهر أن هذا

الكتاب الذى أرادہ إنما هو فى النص على خلافة أبى بكر ، لكنهم لما تنازعوا واشتد مرضه صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك معولاً على ما أصله من استخلافه فى الصلاة . وعند مسلم عن عائشة : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : أدعى لى أبا بكر وأخاك أكتب كتاباً ، فإنى أخاف أن يتمنى متمنٌ ، ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر . وعند البزار من حديثها لما اشتد وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال : اثبتوني بدواة وكتف أو قرطاس أكتب لأبى بكر كتاباً لا يختلف الناس عليه . ثم قال : معاذ الله أن يختلف الناس على أبى بكر . فهذا نص صريح فيما ذكرناه ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما ترك كتابه معولاً على أنه لا يقع إلا كذلك . وهذا يبطل قول من قال إنه كتاب بزيادة أحكام وتعليم ، وخشى عمر عجز الناس عن ذلك (فقالوا : هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) بلفظ الماضى . وقد ظن ابن بطال أنها بمعنى اختلط ، وابن التين أنها بمعنى هذى . وهذا غير لائق بقدره الرفيع ، إذ لا يقال إن كلامه غير مضبوط فى حالة من الحالات ، بل كل ما يتكلم به حق صحيح لا خلف فيه ولا غلط ، سواء كان فى صحة أو مرض أو نوم أو يقظة أو رضا أو غضب . ويحتمل أن يكون المراد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هجركم من الهجر الذى هو ضد الوصل ، لما قدر ورد عليه من الواردات الإلهية ، ولذا قال : فى الرفيق الأعلى . وقال النووى : وإن صح بدون الهمزة فهو لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظم المصيبة أجرى الهجر مجرى شدة الوجع . قال الكرماني : فهو مجاز ، لأن لهُذيان الذى للمريض مستلزم لشدة وجعه ، فأطلق الملزوم وأراد اللزوم . وفى رواية « اهجر » بهمزة الاستفهام الإنكارى ، أى هذى إنكاراً على من قال : لا تكتبوا ، أى لا تجعلوه كأمر من هذى فى كلامه ، أو على من ظنه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك الوقت لشدة المرض عليه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (دعونى) أى اتركونى (فالذى أنا فيه) من المراقبة والتأهب للقاء الله تعالى والتفكر فى ذلك (خير مما تدعونى إليه) من الكتابة ونحوها (وأوصى عند موته بثلاث) فقال (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) وعند أحمد من حديث عائشة : آخر ما عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم أن قال : لا يترك بجزيرة العرب دينان . وعنده أيضاً من حديث أبي عبيدة قال : آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب . وعن عمر رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلماً . رواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه . وفى البخارى عن ابن عمر : أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وذكر يهود خير ، إلى أن قال : أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء .

قال الأصمعى : جزيرة العرب ما بين أقصى عدن أبين إلى ريف العراق طولاً ، ومن جدة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً ، وسميت جزيرة لإحاطة البحار بها ، يعنى بحر الهند وبحر فارس والحبشة ، وأضيفت إلى العرب لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام وبها أوطانهم ومنازلهم . قال فى القاموس : وجزيرة العرب : ما أحاط بها بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات ، أو ما بين عدن إلى أطراف الشام طولاً ، ومن جدة إلى ريف العراق عرضاً . اهـ . وقال النووى فى شرح مسلم : قال أبو عبيدة : هى ما بين حفر أبى موسى إلى أقصى اليمن فى الطول ، وأما فى العرض فما بين رمل يربن إلى منقطع السماوة . وقوله « حفر أبى موسى » هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء أيضاً . قالوا : وسميت جزيرة لإحاطة البحار بها من نواحيها وانقطاعها عن المياه العظيمة . وأصل الجزر فى اللغة : القطع . وأضيفت إلى العرب لأنها الأرض التى كانت بأيديهم قبل الإسلام ، وديارهم التى هى أوطانهم وأوطان أسلافهم . وحكى الهروى عن مالك : أن جزيرة العرب هى المدينة ، والصحيح المعروف عن مالك أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن . اهـ .

وظاهر حديث ابن عباس أنه يجب إخراج كل مشرك من جزيرة العرب ، سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً . ويؤيد هذا ما فى حديث عائشة المذكور بلفظ : لا يترك بجزيرة العرب دينان . وكذلك حديث عمر وأبي عبيدة بن الجراح لتصريحهما بإخراج اليهود والنصارى . قال فى نيل الأوطار : وبهذا يعرف أن ما وقع فى بعض ألفاظ الحديث من الاقتصار

على الأمر بإخراج اليهود لا ينافي الأمر العام لما تقرر في الأصول أن التنصيص على بعض أفراد العام لا يكون مخصصاً للعام المصرح به في لفظ آخر وما نحن فيه من ذلك .

وظاهر الحديث أنه يجب إخراج المشركين من كل مكان داخل في جزيرة العرب . وحكى الحافظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور أن الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة ، قال : وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها ، لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب ، لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يمنعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب . قال : وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد الحرام . وعن مالك : يجوز دخولهم الحرم للتجارة . وقال الشافعي : لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام لمصلحة المسلمين . ١ هـ . قال ابن عبد البر في الاستذكار ما لفظه : قال الشافعي : جزيرة العرب التي أخرج عمر اليهود والنصارى منها مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها ، فأما اليمن فليس من جزيرة العرب . ١ هـ . وفي القسطلاني : وكذا لا يمنع من الإقامة في اليمن لأنه ليس من جزيرة العرب ، لأن عمر أجلى أهل الذمة من الحجاز وأقرهم فيما عداه من اليمن ، ولم يخرجهم هو ولا أحد من الخلفاء وإنما أخرج أهل نجران من جزيرة العرب وليست من الحجاز لتقصهم العهد بأخذهم الربا المشروط عليهم تركه . ١ هـ . ولم يتفرغ أبو بكر رضي الله عنه لذلك فأجلهم عمر رضي الله عنه . وقيل : إنهم كانوا أربعين ألفاً . وقد استدلل بهذا الحديث الشافعي وغيره من العلماء على منع إقامة الكافر - ذمياً كان أو حريباً - بمكة والمدينة واليمامة وقراهن وما تخلل ذلك من الطرق ، فلا يقر في شيء منها بجزية ولا غيرها لشرفها . قال النووي : وأخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء ، فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب ، وقالوا : لا يجوز تمكينهم من سكناها . ولكن قال الشافعي : خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز ، وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه . قال بعضهم : وإنما قلنا بجواز تقريرهم في غير الحجاز ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال : أخرجوهم من جزيرة العرب ، ثم قال : أخرجوهم

من الحجاز ، عرفنا أن مقصوده بجزيرة العرب الحجاز فقط ، ولا مخصص للحجاز عن سائر البلاد إلا برعاية أن المصلحة في إخراجهم منه أقوى ، فوجب مراعاة المصلحة إذا كانت في تقريرهم أقوى منها في إخراجهم . اهـ . قال الشوكاني في نيل الأوطار : وقد أُجيب عن هذا الاستدلال بأجوبة منها : أن حمل جزيرة العرب على الحجاز وإن صح مجازاً من إطلاق اسم الكل على البعض فهو معارض بالقلب ، وهو أن يقال : المراد بالحجاز جزيرة العرب ، إما لانحجازها بالبحار كأنحجازها بالحرار ، وإما مجازاً من إطلاق اسم الجزء على الكل ، فترجيح أحد المجازين مفتقر إلى دليل ، ولا دليل إلا ما ادعاه من فهم أحد المجازين ، ومنها أن في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم الخبر ، والزيادة كذلك مقبولة . ومنها أن استنباط كون علة التقرير في غير الحجاز هي المصلحة فرع ثبوت الحكم ، أغنى التقرير لما علم من أن المستنبطة إنما تؤخذ من حكم الأصل بعد ثبوته ، والدليل لم يدل إلا على نفي التقرير لا ثبوته ، لحديث : المسلم والكافر لا تترأى نارهما . وحديث لا يترك بجزيرة العرب دينان . ونحوهما . فهذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العلة كراهة اجتماع دينين ، فلو فرضنا أنه لم يقع النص إلا على إخراجهم من الحجاز لكان المتعين إلحاق بقية جزيرة العرب به لهذه العلة ، فكيف والنص الصريح مصرح بالإخراج من جزيرة العرب . وأيضاً هذا الحديث الذي فيه الأمر بالإخراج من الحجاز فيه الأمر بإخراج أهل نجران كما تقدم ، وليس نجران من الحجاز ، فلو كان لفظ الحجاز مخصصاً للفظ جزيرة العرب على انفراده ، أو دالا على أن المراد بجزيرة العرب الحجاز فقط ، لكان في ذلك إهمال لبعض الحديث وإعمال لبعض ، وهو باطل . وأيضاً غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بلفظ « أهل الحجاز » مفهومه معارض لمنطوق ما في حديث ابن عباس المصرح فيه بلفظ « جزيرة العرب » والمفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق ، فكيف يرجح عليه . فإن قلت : فهل يخصص لفظ « جزيرة العرب » المنزل منزلة العام لما له من الأجزاء بلفظ « الحجاز » عند من جوز التخصيص بالمفهوم . قلت : هذا المفهوم من مفاهيم اللقب ، وهو غير معمول به عند المحققين من أئمة الأصول ، حتى قيل : إنه لم يقل به إلا الدقاق . وقد تقرر عند فحول

أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيل يجعل من قبيل التخصيص على بعض الأفراد لا من قبيل التخصيص إلا عند أبي ثور . اهـ . وقال في السيل الجرار : الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قد تضمنت الأمر للأمة بإخراج اليهود من جزيرة العرب ، فلا وجه لمنعهم من سكنى غيرها وإلزامهم أن يسكنوا في خططهم ، فإنهم قد صاروا بتسليم الجزية والتزام الصغار أهل ذمة ، ووجب على المسلمين رعايتهم وحفظ دمائهم وأموالهم وتركهم يسكنون حيث أرادوا في غير جزيرة العرب . ولا ينافي الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب ما ورد في حديث آخر من الأمر بإخراجهم من الحجاز ، كما أخرجه أحمد من حديث أبي عبيدة بلفظ : أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب . فإن ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام . وقد تقرر في الأصول أنه لا يصلح للتخصيص وهو الحق . وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الأمر في ذلك الخاص لتخصيصه بالنص عليه وحده . ومثل هذا لا يوجب إهمال دلالة الدليل على ما عداه . انتهى .

(وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم) قال ابن المنير : والذي بقي من هذا الرسم ضيافات الرسل وإقطاعات الأعراب ورسومهم في أوقات ، ومنه إكرام أهل الحجاز إذا وفدوا . وقال ابن عيينة كما عند الإسماعيلي هنا والبحارى في الجزية ، أو سليمان الأحوال كما في مسند الحميدى ، أو معبد بن جبير كما عند النووى في شرح مسلم (ونسيت الثالثة) هى إنفاذ جيش أسامة ، وكان المسلمون يختلفوا في ذلك على أبي بكر فأعلمهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد بذلك عند موته ، أو هى قوله « لا تتخذوا قبرى وثناً » قال الشوكانى في نيل الأوطار : وفى الموطأ ما يشير إلى ذلك . وقال فى المقدمة : ووقع فى صحيح ابن حبان ما يرشد إلى أنها الوصية بالأرحام .

الحديث السابع والتسعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَقَالَ : إِنِّي أَنْذِرُكُمْوه ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ ، لَقَدْ أَنْذَرَ نُوحٌ قَوْمَهُ ، وَلَكِنْ سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ ، تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعُورٌ ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعُورَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس) خطيباً (فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال فقال : إني أنذركموه ، وما من نبي إلا قد أنذر قومه ، لقد أنذر نوح قومه) خص نوحاً بالذكر لأنه أبو البشر الثاني أو أنه أول مشرع (ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه ، تعلمون أنه أعور وأن الله ليس بأعور) أورد هذا الحديث في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي . وذكر في هذا الحديث ثلاث قصص ، اقتصر منها في الشهادات على الثانية ، وفي الفتن على الثالثة . وقد اختلف في أمر ابن صياد اختلافاً كثيراً . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم له : أتشهد أني رسول الله ، وهو غلام يلعب مع الغلمان ، وكان إذ ذاك غلاماً لم يحتلم ، فإنه يدل على المدعى ويدل على صحة إسلام الصبي ، فإنه لو أقر لقبل ، لأنه فائدة العرض :

الحديث الثامن والتسعون

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 اَكْتُبُوا لِي مَنْ تَلَفَّظَ بِالْإِسْلَامِ مِنَ النَّاسِ ، فَكَتَبْنَا لَهُ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةَ
 رَجُلٍ ، فَقُلْنَا : نَخَافُ وَنَخْشُ أَلْفٌ وَخَمْسِمِائَةٍ ؟ فَلَقَدْ رَأَيْنَا ابْتُلِينَا
 حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَحْدَهُ وَهُوَ خَائِفٌ .

(عن حذيفة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
 اكتبوا لى من تلفظ بالإسلام من الناس ، فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل) ولعله
 كان عند خروجهم إلى أحد ، أو عند حفر الخندق ، وبه جزم السفاقيسى ،
 أو بالحديبية ، لأنه اختلف فى عددهم ، هل كانوا ألفاً وخمسمائة أو ألفاً
 وأربعمائة . وفيه مشروعية كتابة الإمام الناس عند الحاجة إلى الدفع عن المسلمين
 (فقلنا : نخاف) أى هل نخاف (ونحن ألف وخمسمائة؟) وعند مسلم : فقال :
 إنكم لا تدرون لعل أن تبتلوا (فلقد رأيتنا) بضم التاء للمتكلم ، أى لقد رأيت
 انفسنا (ببلينا) مبنيّاً للمفعول ، بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حتى
 إن الرجل ليصلى وحده وهو خائف) أى مع كثرة المسلمين ، ولعله أشار إلى
 ما وقع فى خلافة عثمان رضى الله عنه من ولاية بعض أمراء الكوفة ، كالوليد
 ابن عتبة ، حيث كان يؤخر الصلاة أو لا يقيمها على وجهها ، فكان بعض
 الورعين يصلى وحده سرّاً ثم يصلى معه خشية الفتنة . وفى ذلك علم من أعلام
 النبوة من الإخبار بالشىء قبل وقوعه . وقد وقع أشد من ذلك بعد حذيفة فى
 زمن الحجاج وغيره . وفى الحديث مشروعية كتابة دواوين الجيوش وقد يتعين
 ذلك عند الاحتياج إلى تمييز من يصلح للمقاتلة ممن لا يصلح .

الحديث التاسع والتسعون

عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ .

(عن أبي طلحة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا ظهر على قوم أقام بالعرصة) التى لهم ، وهى بفتح المهملتين وسكون الراء بينهما : البقعة الواسعة التى لا بناء بها من دار وغيرها (ثلاث ليال) لأن الثلاث أكثر ما يستريح المسافر فيها . قال المهلب : حكمة الإقامة لإراحة الظهر والأنفس . قال الحافظ : ولا يخفى أن محله إذا كان فى أمن من طارق والاقتصار على ثلاث يؤخذ منه أن الأربعة إقامة . وقال ابن الجوزى : إنما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الأحكام وقلة المبالاة ، فكأنه يقول : نحن مقيمون فإن كانت لكم قوة فهلموا إلينا . قال ابن المنير : ولعل المقصود بالإقامة تبديل السيئات وإذهابها بالحسنات ، وإظهار عز الإسلام فى تلك الأرض ، كأنه يضيفها بما يوقعه فيها من العبادات والأذكار لله تعالى وإظهار شعائر المسلمين . وإذا تأملت البقاع وجدتها تشقى كما تشقى الأنام وتسعد وإذا كان ذلك فى حكم الضيافة ناسب أن يقيم عليها ثلاثاً ، لأن الضيافة ثلاث .

الحديث المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ فَأَخَذَهُ
الْعَدُوُّ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَبَقَ عَبْدٌ لَهُ فَلَحِقَ بِالرُّومِ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ ،
فَرَدَّهُ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، يَعْنِي بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : ذهب فرس له فأخذه العدو)
من أهل الحرب (فظهر عليهم المسلمون ، فرد عليه) الفرس (في زمن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبق) أى هرب (عبد له) أى لابن عمر يوم
اليرموك كما عند عبد الرزاق (فلحق بالروم ، فظهر عليهم المسلمون ، فرده)
أى العبد (عليه) على ابن عمر (خالد بن الوليد ، يعنى بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
(وسلم) في زمن أبى بكر والصحابة متوافرون من غير نكير منهم . وفيه
دليل للشافعية وجماعة على أن أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئاً من مال
المسلمين ، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها . وعند مالك وأحمد وآخرين :
إن وجده مالكة قبل القسمة فهو أحق به ، وإن وجده بعدها فلا يأخذه إلا
بالقيمة . رواه الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً ، لكن إسناده ضعيف
جداً . وبذلك قال أبو حنيفة ، إلا فى الآبق فقال : مالكة أحق به مطلقاً .

الحديث الحادى بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: ذَبَحْنَا بُهَيْمَةً لَنَا وَطَحْنَتْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ فَتَعَالَ أَنْتَ وَنَفَرٌ، فَصَاحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا أَهْلَ الْخَنْدَقِ إِنْ جَابِراً قَدْ صَنَعَ سُوراً فَحَى هَلَايَكُم.

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: قلت (يا رسول الله ذبحنا بهيمة لنا) بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون التحتية ، مصغر بهيمة بإسكان الهاء : ولد الضأن الذكر والأنثى (وطحنت صاعاً من شعير) أى امرأته أو أمرتها أن تطحن (فتعال أنت ونفر) أى ومعك نفر (فصاح النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سوراً) بضم السين وإسكان الواو من غسير همز ، أى طعاماً دعا إليه الناس ، وهو بالفارسية . قاله الطبرى والإسماعيلى ، وقيل بالحشية والأول أولى (فحى هلا بكم) أى فأقبلوا وأسرعوا أهلاً بكم أتيتم أهلكم . وهذا موضع الترجمة ، وهى التكلم باللغة الفارسية . والرطانة هى التكلم بلسان العجم . ويدل قوله تعالى : « واختلاف ألسنتكم » أى لغاتكم أو أجناس نطقكم وأشكاله ، خالف جل وعلا بين هذه الأشياء حتى لا تكاد تسمع منطقين متفقين فى همس واحد ، ولا جهازة ولا حدة ولا رخاوة ولا فصاحة ولا لكنة ولا نظم ولا أسلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله . وقال تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » . وفيه إشارة إلى أن نبينا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم كان عارفاً بجميع الألسنة لشمول رسالته الثقلين على اختلاف ألسنتهم ليفهم عنهم ويفهموا عنه . والفارسية لسان الفرس . قيل : إنهم ينسبون إلى فارس بن كيومرت . واختلف فى كيومرت ، قيل : إنه من ذرية سام بن نوح ، وقيل : من ذرية يافث بن نوح ، وقيل : إنه ولد آدم لصلبه ، وقيل : إنه آدم نفسه ، وقيل لهم الفرس لأن جدهم الأعلى ولد له سبعة عشر ولداً كان كل منهم شجاعاً فارساً ، فسموا الفرس . وفيه نظر ، لأن الاشتقاق يختص باللسان العربى . والمشهور أن إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام أول من ذلت له الخيل . والفروسية ترجع إلى الفرس من الخيل ، وأمة الفرس كانت موجودة . قال فى الفتح : قالوا : فقه هذا الباب يظهر فى تأمين المسلمين لأهل الحرب بألسنتهم .

الحديث الثاني بعد المائة

عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي وَعَلَى قَمِيصٍ أَصْفَرُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَنَهُ سَنَهُ ، وَهِيَ بِالْحَبَشِيَّةِ حَسَنَةٌ ، قَالَتْ : فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النَّبُوءَةِ فزَبَرَنِي أَبِي ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعَهَا ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَبْلِي وَأَخْلِقِي ، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي .

(عن أم خالد) اسمها أمة (بنت خالد بن سعيد) الأموية أنها (قالت : أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي) هو خالد (وعلى قميص أصفر ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سَنَهُ سَنَهُ) (وهي بالحبشية حسنة) (قالت : فذهبت ألعب بخاتم النبوة) لأنه أرسل إلى الأمم كلها على اختلاف ألسنتهم ، فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته ، فافتضى أن يعرف ألسنتهم ليفهم عنهم ويفهموا عنه . ويحتمل أن يقال لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الألسنة لإمكان الترجمان الموثوق به عندهم . قال ابن المنير : وجه مناسبتها أنه صلى الله عليه وآله وسلم خاطبه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل فهو كمخاطبة العجمي بما يفهم من لغته . انتهى . والأحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث كلام أهل النار بالفارسية ، وحديث من يتكلم بالفارسية زادت في خبثه ونقص من مروءته . أخرجه الحاكم في المستدرک ، فقال في الفتح : سندها واه . وأخرج فيه أيضاً عن عمر رفعه : من أحسن العربية فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث النفاق ... الحديث ، وسنده واه أيضاً (قالت) أم خالد (فذهبت ألعب بخاتم النبوة) الذي بين كتفيه صلى الله عليه وآله وسلم

(فزبرني) أى نهزني (أبى ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : دعها) أى اتركها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أبلى وأخلق) من أبليت الثوب إذا جعلته عتيقاً ، وأخلق أيضاً من باب الأفعال ، وهو بمعناه أيضاً ، وجاز أن يكونا من الثلاثي ، وليس في قوله «أخلق» بعد «أبلى» عطف الشيء على نفسه ، لأن في المعطوف تأكيداً وتقوية ليس في المعطوف عليه ، كقوله : «كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون». أو معنى أخلق : خرق ثيابك وارقعها . وروى «أخلق» بالفاء . قال ابن الأثير : بمعنى العوض والبدل ، أى اكتسى خلفه بعد بلائه ، يقال : خلف الله وأخلف ، أى جعلك الله ممن يخلفه عليك بعد ذهابه وتمزقه (ثم أبلى وأخلق ، ثم أبلى وأخلق) ثلاثاً . قال ابن المبارك : فبقيت أم خالد حتى دكن ، أى الثوب ، أى اسود لونه من كثرة ما لبس من الدكنة ، وهى غبرة كسرة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في اللباس والأدب ، وأخرجه أبو داود في اللباس .

الحديث الثالث بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَامَ فِينَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْغُلُولَ ، فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ ، فَقَالَ : لَا أَلْقِينَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةً لَهَا ثَغَاءٌ ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ يَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا ، قَدْ أَبْلَغْتُكَ . وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ يَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا ، قَدْ أَبْلَغْتُكَ . وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ ، فَيَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا ، قَدْ أَبْلَغْتُكَ . وَيَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا ، قَدْ أَبْلَغْتُكَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الغلول) مطلق الخيانة ، أو في النفي خاصة . قال في المشارق : كل خيانة غلول ، لكنه صار في عرف الشرع الخيانة في المغنم . وزاد في النهاية : قبل القسم . انتهى . فإن كان الغلول مطلق الخيانة فهو أعم من السرقة وإن كان من المغنم خاصة فينبه وبينها عموم وخصوص من وجه . ونقل النووي الإجماع على أنه من الكبائر . قال تعالى : « ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة » . وهذا وعيد شديد وتهديد أكيد . قال ابن قتيبة : سمى بذلك لأن أخذه يغله في متاعه ، أى يخفيه فيه (فعظمه وعظم أمره ، قال : لا ألقين أحداكم) من اللقاء ، وبالفاء من الإلقاء ، وهو الوجدان ، وهو بلفظ النفي المؤكد بالنون ، والمراد به النفي ، وهو مثل قولهم : لا أرينك ها هنا ، وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والأصل : لا تكن ها هنا فأراك ، وتقديره في الحديث : لا يغفل أحدكم فألقيه ، أى أجده (يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء) بمثابة مضمومة فعين معجمة مخففة فألف ممدودة : صوت الشاة . وقول ابن المنير : وما أظن أهل السياسة فهموا تجريس السارق وعلمته على رقبته ونحو هذا ، إلا من هذا الحديث ، تعقبه في المصابيح بأنه لا يلزم من وقوع ذلك في الدار الآخرة

جواز فعله في الدنيا لتباين الدارين ، وعدم استواء المنزلتين (على رقبته فرس له حممة) بفتح الحاءين المهملتين بينهما ميم ساكنة وبعد الحاء الأخيرة ميم أخرى مفتوحة : صوت الفرس إذا طلب علفه ، وهو دون الصهيل (يقول : يارسول الله أغثنى ، فأقول) له (لا أملك لك شيئاً) من المغفرة . ولا بن عساكر : لا أملك لك من الله شيئاً (قد أبلغتك) حكم الله فلا عذر لك بعد الإبلagh ، وهذا غاية في الزجر ، وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم صاحب الشفاعة في المذنبين (وعلى رقبته بغير له رغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة ممدوداً : صوت البعير (يقول : يارسول الله أغثنى ، فأقول) له (لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك) حكم الله (وعلى رقبته صامت) أى ذهب أو فضة ، وقيل ما لا روح فيه من أصناف المال (فيقول : يارسول الله أغثنى ، فأقول) له (لا أملك لك شيئاً ، قد أبلغتك) حكم الله (وعلى رقبته رقا) جمع رقعة (تخفق) بكسر الفاء ، أى تتققع وتضطرب إذا حركتها الرياح أو تلمع ، يقال : أخفق الرجل بثوبه إذا لمع . وقال الحميدى وتبعه الزركشى وغيره : أراد ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقا . وتعبه ابن الجوزى بأن الحديث سبق لذكر الغلول الحسى ، فحمله على الثياب أنسب . وزاد مسلم : نفس لها صياح ، فكأنه أراد بالنفس ما يغله من الرقيق من امرأة أو صبي (فيقول : يارسول الله أغثنى ، فأقول) له (لا أملك لك شيئاً ، قد أبلغتك) وحكمة الحمل المذكور فضيحة الحامل على رءوس الأشهاد في ذلك الموقف العظيم . وقال بعضهم : هذا الحديث يفسر قوله تعالى : « ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة » أى يأت به حاملاً له على رقبته . قال المهلب : هذا الحديث وعيد لمن أنقذه الله عليه من أهل المعاصي ، ولا يقال أن بعض ما يسرق من النقد أخف من البعير مثلاً ، والبعير أرخص ثمناً ، فكيف يعاقب الأخف جناية بالأثقل ، وعكسه ، لأن الجواب أن المراد بالعقوبة بذلك فضيحة الحامل على رءوس الأشهاد في ذلك الموقف العظيم لا بالأثقل والخفة . قال ابن المنير : أجمعوا على أن على الغال أن يعيد ما غل قبل القسمة ، وأما بعدها فقال النووي والأوزاعي والليث ومالك : يرفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي . وكان الشافعى لا يرى بذلك ، ويقول : إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به ، وإن لم يكن يملكه فليس له الصدقة بمال غيره . قال : والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة .

الحديث الرابع بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ عَلَى ثَقَلٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرَةٌ ، فَمَاتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ فِي النَّارِ ، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عِبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما قال : كان على ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى على عياله وما يثقل حمله من الأمتعة (رجل يقال له كركرة) بكسر الكافين فى هذه الرواية بينهما راء ساكنة والراء الأخرى مفتوحة . وقال عياض : هو بفتحهما وبكسرهما . وقال النووى : إنما اختلف فى كافة الأولى ، وأما الثانية فكسورة اتفاقاً . انتهى . والذي رأيت فى الفرع كأصله كسرهما فى الطريق الأولى وفتحهما فى الثانية ، والله أعلم . وكان أسود يمسك دابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى القتال ، وفى شرف المصطفى أنه كان نوبياً أهده له هودة بن على الحنفى صاحب الإمامة (فمات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هو فى النار) على معصيته إن لم يعف الله عنه (فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها) من المغنم . وهذا موضع الترجمة . وفيه أن القليل من الغلول فى حكم الكثير منه ، لأن العبادة قليل بالنسبة إلى غيرها من الأمتعة والنقدين .

الحديث الخامس بعد المائة

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة : لا هجرة) أى بعد الفتح (ولكن جهاد ونية . وإذا استنفرتم فانفروا) أى طلب منكم الخروج إلى الغزو فاخرجوا . قال فى الفتح : أى لا هجرة بعد فتح مكة منها ، أو المراد ما هو أعم من ذلك إشارة إلى أن حكم غير مكة فى ذلك حكمها ، فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه المسلمون ، أما قبل فتح البلد فن به من المسلمين أحد ثلاثة : الأول قادر على الهجرة منها ، لا يمكنه إظهار دينه بها ولا أداء واجباته ، فالهجرة منها واجبة . الثانى : قادر لكنه يمكنه إظهار دينه وأداء واجباته ، فستحبه لتكثير المسلمين ومعونتهم وجهاد الكفار والأمن من غدرهم والراحة من رؤية المنكر منهم . الثالث : عاجز بعذر من أسر أو مرض أو غيره ، فتجوز له الإقامة ، فإن حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجر . انتهى . وفى حديث عائشة عند البخارى : انقطعت الهجرة ، أى من مكة ، منذ فتح الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مكة . انتهى . لأن المؤمنين كانوا يفرون بدينهم إلى الله وإلى رسوله مخافة أن يفتنوا فى دينهم ، وأما بعد فتحها فقد أظهر الله الإسلام ، والمؤمن يعبد ربه حيث شاء ، ولكن جهاد ونية . وهذا الحديث زده فى هذا الموضع لزيادة الفائدة .

الحديث السادس بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ جَعْفَرٍ :
أَتَذْكُرُ إِذْ تَلَقَّيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَنْتَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ؟
قَالَ : نَعَمْ ، فَحَمَلْنَا وَتَرَكَكَ .

(عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابن جعفر) واسمه
عبد الله (أتذكر إذ) أى حين (تلقينا رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم
أنا وأنت وابن عباس ؟ قال : نعم) أذكر ذلك (فحملنا) أى أنا وابن عباس
(وتركك) وعند مسلم وأحمد : إن عبد الله بن جعفر قال ذلك لابن الزبير .
قال ابن الملقن : والظاهر أنه انقلب على الراوى ، كما نبه عليه ابن الجوزى
فى جامع المسانيد . وفى الحديث جواز استقبال الغزاة عند رجوعهم من غزاهم .

الحديث السابع بعد المائة

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ذَهَبْنَا نَتَلَقَّى رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الصَّبْيَانِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ .

(عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال : ذهبنا نتلقى رسول الله صلى الله
عليه وآله) (وسلم مع الصبيان إلى ثنية الوداع) أى لما قدم من تبوك كما عند
الترمذى . وحديث الباب أخرجه أيضاً فى المغازى ، وأبو داود والترمذى فى
الجهاد . وفيه استقبال الغزاة عند القدوم .

الحديث الثامن بعد المائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْفَلَهُ مِنْ عُسْفَانَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَقَدْ أَرْدَفَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حِمْيَرٍ ، فَعَثَرَتْ نَاقَتُهُ فَصُرِعَا جَمِيعاً ، فَاقْتَحَمَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، فَقَالَ : عَلَيْكَ الْمَرْأَةُ ، فَقَلَبَ ثَوْباً عَلَى وَجْهِهِ وَأَتَاهَا فَأَلْقَاهُ عَلَيْهَا وَأَصْلَحَ لَهُمَا مَرْكَبَهُمَا فَرَكِبَا ، فَاسْتَقْتَفْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : آيِبُونَ تَائِبُونَ ، عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقفله) أى مرجعه (من عسفان) بضم العين ، موضع على مرحلتين من مكة المكرمة (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته) أى ناقته (وقد أردف صافية بنت حيمي ، فعثرت ناقته فصرعا) أى فوقعا (جميعاً) قال الحافظ الدمياطي : ذكر عسفان مع قصة صافية وهم ، وإنما هو عند مقفله من خيبر ، لأن غزوة عسفان إلى بني لحيان كانت في سنة ست ، وغزوة خيبر كانت في سنة سبع ، وإرداف صافية مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووقوعهما كان فيها (فاقتحم) أى رمى نفسه (أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصاري عن بغيره (فقال : يا رسول الله جعلني الله فداك . فقال : عليك المرأة) أى الزمها (فقلب) أبو طلحة (ثوباً على وجهه) حتى لا ينظر إلى صافية (وأتاها فألقاه) أى الخميصة التي ألقاها على وجهه المسماة بالثوب (عليها) أى على صافية فسترها عن الأعين (وأصلح لهما مركبهما ، فركبا ، فاكتنفنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى أحطنا به (فلما أشرفنا) أى اطلعنا (على المدينة ، قال) نحن (آيبون) راجعون إلى الله (تائبون) إليه (عابدون لربنا حامدون) وسقط من هذه الرواية قوله : ساجدون (فلم يزل يقول ذلك حتى دخلنا المدينة) شكر الله تعالى وتعليماً لأمته . وفيه ذكر الغازي إذا رجع من الغزو .

الحديث التاسع بعد المائة

عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضَحَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ .

(عن كعب رضى الله عنه) فى حديثه الطويل فى قصة تخلفه عن غزوة تبوك (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قدم من سفر ضحى دخل المسجد فصلى ركعتين قبل أن يجلس) تبركاً أول ما يبدأ فى الحضر . واستنبط منه الابتداء بالمسجد قبل بيته وجلوسه للناس عند قدومه ليسلموا عليه . والحديث أخرجه مسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى السير . وفيه الصلاة إذا قدم الغازى أو المسافر من غزو أو سفر .

الحديث العاشر بعد المائة

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا نُورَثُ ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ ، وَكَانَ يُنْفِقُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتِهِمْ ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ : أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بَاذَنَهُ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، وَكَانَ فِي الْمَجْلِسِ عَلِيُّ وَعَبَّاسٌ وَعُثْمَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ عَلِيٍّ وَالْعَبَّاسِ وَمُنَازَعَتَهُمَا ، وَلَيْسَ الْإِثْنَانُ بِهِ مِنْ شَرَطِنَا .

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا نورث) وفي حديث الزبير عند النسائي : إنا معاشر الأنبياء لا نورث (ما تركنا صدقة) وصدقة بالرفع خبر المبتدأ الذي هو ما تركناه ، والكلام جملتان الأولى فعلية والثانية إسمية . قال في الفتح : ويؤيده وروده في بعض طرق الصحيح : ما تركناه فهو صدقة ، وحرفه الإمامية ، فقالوا : لا يورث بالياء بدل النون ، وصدقة بالنصب على الحال ، وما تركنا مفعول لما لم يسم فاعله ، فجعلوا الكلام جملة واحدة . ويكون المعنى : إن ما ترك صدقة لا يورث . وهذا تحريف يخرج الكلام عن نمط الاختصاص الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الطرق : نحن معاشر الأنبياء لا نورث . ويعود الكلام بما حرفوه إلى أمر لا يختص به الأنبياء ، لأن آحاد الأمة إذا وقفوا أموالهم أو جعلوها صدقة انقطع حق الورثة عنها ، فهذا من تعاملهم أو تجاهلهم . وقد أورده بعض أكابر الإمامية على القاضي شاذان صاحب القاضي أبي الطيب ، فقال شاذان ، وكان ضعيف العربية قوياً في علم الخلاف : لا أعرف نصب « صدقة » من رفعها ولا أحتاج إلى علمه ، فإنه لا خفاء بي ولا بك أن فاطمة وعلياً من أفصح العرب ، لا تبلغ أنت ولا أمثالك إلى ذلك

ما ، فلو كانت لها حجة فيما لحظته لأبديها حينئذ لأبى بكر ، فسكت ولم يجر جواباً وإنما فعل الإمامية ذلك لما يلزمهم على رواية الجمهور من فساد مذهبهم ، لأنهم يقولون بأنه صلى الله عليه وآله وسلم يورث كما يورث غيره من عموم المسلمين لعموم الآية الكريمة . وذهب النحاس إلى أنه يصح النصب على الحال . وأنكره القاضى لتأييده مذهب الإمامية ، لكن قدره ابن مالك « ما تركناه صدقة » فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه . ونظيره قراءة بعضهم : « ونحن عصابة » كذا فى القسطلانى . ونقل هذا الكلام من الفتح بمعناه لا بلفظه مع زيادة . قال فى الفتح : وهذا واضح لمن أنصف (وكان) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (ينفق من المال الذى أفاء الله عليه) أى من بنى النضير وخيبر وفدك ، وكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لاحق لأحد فيها غيره ، فكان ينفق منها (على أهله نفقة سنتهم) ويصرف الباقي فى مصالح المسلمين ، كما يشير إليه قوله (ثم يأخذ مابقى فيجعله يجعل مال الله) فى السلاح والكراع ومصالح أهل الإسلام . وهذا مذهب الجمهور . وقال الشافعى يقسم النىء خمسة أقسام : قسم له صلى الله عليه وآله وسلم ، وقسم لذوى القربى من بنى هاشم وبنى المطلب ، وقسم لليتامى والفقراء ، وقسمان للمساكين وابن السبيل . وتأول قول عمر هذا بأنه يريد الأخماس الأربعة . والنىء : ما أخذ من الكفار على سبيل الغلبة بلا قتال ولا إيجاف ، أى إسراع خيل أو ركاب أو نحوهما من جزية ، أو ما هربوا عنه لخوف أو غيره ، أو صولحوا عليه بلا قتال . وسمى فيثاً لرجوعه من الكفار إلى المسلمين . والغنيمة : ما أخذ من الكفار بقتال أو إيجاف ولو بعد انهزامهم ، وما أخذ من دراهم اختلاساً أو سرقة أو لقطة ، ولم تحل الغنيمة إلا لنا ، وقد كانت فى أول الإسلام له صلى الله عليه وآله وسلم خاصة يصنع فيها ما يشاء ، وعليه يحمل إعطاؤه صلى الله عليه وآله وسلم من لم يشهد بدرأ ، ثم نسخ بعد ذلك فخمسة كالنّىء لآية : « واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسة » وسميت بذلك لأنها فضل وفائدة محضة ، والمشهور تغاير النّىء والغنيمة . وقيل : يقع اسم كل منهما على الآخر إذا أفرد ، فإن جمع بينهما افتقرا كالفقير والمساكين . وقيل : اسم النّىء يقع على الغنيمة دون العكس . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخمس النّىء خمسة أخماس لآية : « ما أفاء الله على رسوله » ويقسم خمسة

على خمسة أسهم كما تقدم ، وأما الأربعة الأخماس فهي للمرتزقة ، وهم المرصدون للجهاد بتعيين الإمام ، وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته مضمومة إلى خمس الخمس ، فجملة ما كان له من النىء أحد وعشرون سهماً ، سهم منها للمصالح كما مر ، والمراد أنه كان يجوز له أن يأخذ ذلك ، لكنه لم يأخذه وإنما كان يأخذ خمس الخمس . وأما الغنيمة فلخمسها حكم النىء فيخمس خمسة أسهم للآية : « وأربعة أخماسها للغانمين » . قال الحافظ : اختلف العلماء في مصرف النىء ، فقال مالك : النىء والغنيمة سواء يجعلان في بيت المال ويعطى الإمام أقارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتهاده . وفرق الجمهور بين خمس الغنيمة وبين النىء فقالوا : الخمس موضوع فيما عينه الله فيه من الأصناف المسمين في آية الخمس من سورة الأنفال لا يتعدى به إلى غيرهم ، وأما النىء فهو الذى يرجع النظر في مصرفه إلى رأى الإمام بحسب المصلحة . وانفرد الشافعى كما قال ابن المنذر وغيره بأن النىء يخمس وأن أربعة أخماسه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وله خمس خمس كما في الغنيمة وأربعة أخماس الخمس لمستحق نظيرها من الغنيمة . اهـ . واستدل الشافعية بآية : « ما أفاء الله على رسوله » الآية . قالوا : وهى إن لم يكن فيها تخميس فإنه مذكور في آية الغنيمة ، فحمل المطلق على المقيد . اهـ . وقال الجمهور : مصرف النىء كله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرفه بحسب المصلحة لقول عمر هذا ، فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا لا يعارضه حديث عائشة « إنه صلى الله عليه وآله وسلم توفى ودرعه مرهونة على شعير » لأنه يجمع بينهما بأنه كان يدخر لأهله قوت سنتهم ، ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرفه إلى إخراج شىء منه فيخرجه فيحتاج إلى تعويض ما أخذ منها ، فلذلك استدان (ثم قال لمن حضر من الصحابة : أنشدكم بالله الذى يأذنه تقوم السماء) فوق رؤوسكم بغير عمد (والأرض) على الماء تحت أقدامكم (هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم ، وكان في المجلس على وعباس وعثمان) بن عفان (وعبد الرحمن بن عوف والزبير) بن العوام (وسعد بن أبى وقاص) رضى الله عنهم (وذكر حديث على وعباس ومنازعهما) فيما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من بنى النضير (وليس الإتيان به من شرطنا) في هذا التجريد . والغرض من هذا الحديث هنا قوله صلى الله عليه

وآله وسلم : « لا نورث ما تركنا صدقة » . وتام الكلام على هذا الحديث وشرحه المذكور في فتح الباري . وللسيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني رحمه الله رسالة مستقلة في ذلك سماها « رفع الالتباس عن تنازع الوصي والعباس » جاء فيها بتحقيق نفيس جلدًا ، فراجعه . وهذه القصة من مزائق الأقدام بين أهل السنة والرافضة ، والأمر هين ليس مافيه ما زعمه الشيعة من المخالفة والعصبية من الشيخين الكريمين رضى الله عنهما .

الحديث الحادى عشر بعد المائة

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَخْرَجَ إِلَى الصَّحَابَةِ نَعْلَيْنِ جَرْدَاوَيْنِ لَهُمَا قِبَالَانِ ، فَحَدَّثَ أَنَّهُمَا نَعْلَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس رضى الله عنه أنه أخرج إلى الصحابة نعلين جرداوين) تثنية جرداء ، مؤنث الأجرد ، أى خلقين بحيث لم يبق عليهما شعر (لهما قبالات) بكسر القاف تثنية قبالات ، وهو زمام النعل ، وهو السير الذى يكون بين الإصبعين (فحدث أنهما نعلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرج هذا الحديث أيضاً فى اللباس هـ

الحديث الثاني عشر بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَخْرَجَتْ كِسَاءً مُلَبَّدًا ، وَقَالَتْ : فِي هَذَا نُزْعَ رُوحُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي رَوَايَةٍ : أَنَّهَا أَخْرَجَتْ إِزَارًا غَلِيظًا مِمَّا يُصْنَعُ بِالْيَمَنِ ، وَكِسَاءً مِنْ هَذِهِ الَّتِي يَدْعُونَهَا الْمُلَبَّدَةَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها أخرجت كساء) من صوف (ملبدأ) مرقعاً (وقالت : فى هذا نزاع روح رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وكان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم له تواضعاً أو اتفاقاً لا عن قصد ، إذ كان يلبس ما وجد . والحديث أخرجه أيضاً فى اللباس ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه (وفى رواية : أنها أخرجت إزاراً غليظاً مما يصنع باليمن وكساء من هذه التى يدعونها) أى يسمونها (الملبدة) بضم الميم وفتح اللام والموحدة المشددة .

الحديث الثالث عشر بعد المائة

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكَسَرَ فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ .

(عن أنس رضى الله عنه أن قدح النبى صلى الله عليه وآله (وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب) أى الصدع (سلسلة من فضة) وفاعل اتخذ أنس أو النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، والثانى أرجع . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأشربة .

الحديث الرابع عشر بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : وَلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ ، فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : لَا نَكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ ، وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ لِي غُلَامٌ فَسَمَّيْتُهُ الْقَاسِمَ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : لَا نَكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ ، وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحْسَنَتِ الْأَنْصَارُ ، سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ .

(عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال : ولد لرجل منا) اسمه أنس بن فضالة (غلام فسماه القاسم ، فقالت الأنصار : لا نكنيك أبا القاسم ولا ننعملك عيناً) أى لا نكرمك ولا نقر عينك بذلك (فأتى) الأنصاري (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : يا رسول الله ولد لي غلام فسميته القاسم ، فقالت الأنصار : لا نكنيك أبا القاسم ولا ننعملك عيناً ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أحسنتم الأنصار ، سموا باسمي ولا تكتنوا بكنتي ، فإنما أنا قاسم) أعطى كل واحد ما يليق به . واستشكل بأداة الحصر ، وله صفات أخرى كالرسول والمبشر والنذير . والجواب أن الحصر إنما هو بالنسبة إلى اعتقاد السامع . وهذا ورد في مقام كان السامع معتقداً كونه معطياً فلا يبقى إلا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات . وحينئذ إن اعتقد أنه معطى لا قاسم فيكون من باب قصر القلب ، أى ما أنا إلا قاسم ، أى لا معطى ، وإن اعتقد أنه قاسم ومعطى أيضاً فيكون من قصر الأفراد ، أى لا شركة في الوصفين ، بل أنا قاسم فقط . ويؤيده حديث معاوية عند البخاري : والله المعطى وأنا القاسم .

الحديث الخامس عشر بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا أُعْطِيَكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ ، أَنَا قَاسِمٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : ما أعطيتكم ولا أمنعكم) وإنما الله المعطي في الحقيقة وهو المانع (أنا قاسم
أضع حيث أمرت) لا برأى ، فمن قسمت له قليلا فذلك بقدر الله له ، ومن
قسمت له كثيرا فبقدر الله أيضاً .

الحديث السادس عشر بعد المائة

عَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ رَجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن خولة الأنصارية رضى الله عنها) بنت قيس بن فهد زوج حمزة ابن عبد المطلب أو زوج حمزة ، هى خولة بنت ثائر ، أو ثائر لقب لقيس ابن فهد ، وبه جزم ابن المديني (قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن رجالا يتخوضون) من الخوض وهو المشى فى الماء وتحريكه ثم استعمل فى التصرف فى الشيء ، أى يتصرفون (فى مال الله) الذى جعله لمصالح المسلمين (بغير) قسمة (حق) بل بالباطل ، واللفظ وإن كان أعم من أن يكون بالقسمة أو بغيرها ، لكن تخصيصه بالقسمة لتفهم منه الترجمة صريحاً كما قاله الكرمانى . قال فى الفتح : ولا يحتاج إلى قيد الاعتذار ، لأن قوله « بغير حق » يدخل فى عموم الصورة المذكورة ، فيصح الاحتجاج به على شرطية القسمة فى أموال النىء والغنيمة بحكم العدل واتباع ما ورد فى الكتاب والسنة . وكان المصنف أراد بإيراده تخويف من يخالف ذلك . ويستفاد من هذه الأحاديث أن بين الاسم والمسمى به مناسبة ، لكن لا يلزم اطراد ذلك ، وأن من أخذ من الغنائم شيئاً بغير قسم الإمام كان عاصياً (فلهم النار يوم القيامة) فيه ردع الولاة أن يتصرفوا فى بيت مال المسلمين بغير حق ويمنعوه أهلهم . ولفظ الترمذى عن خولة « قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أصابه بحقه بورك له فيه ، ورب متخوض فيما شاءت نفسه من مال الله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار » قال الترمذى : حسن صحيح ، وأنت خضرة على تأويل الغنيمة بدليل قوله فى مال الله ، ويحتمل ما هو أعم من ذلك ، ومعناها مشتة ، والنفوس تميل إلى ذلك . وفى قوله « مال الله » إشارة إلى أنه لا ينبغي التخوض فى مال الله ورسوله والتصرف فيه بمجرد التشهى . وقوله « إلا النار » حكم مترتب على الوصف المناسب وهو الخوض فى مال الله ، ففيه إشعار الغلبة .

الحديث السابع عشر بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ
 يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا وَلَا أَحَدٌ بَنَى بَيْتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا
 وَلَا آخَرَ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَادَهَا ، فَغَزَا فَدَنَا مِنَ
 الْقَرْيَةِ صَلَاةَ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ : إِنَّكَ مَأْمُورَةٌ ،
 وَأَنَا مَأْمُورٌ ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيْنَا ، فَحُبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ ،
 فَجَمَعَ الْغَنَائِمَ ، فَجَاءَتْ - يَعْنِي النَّارُ - لِتَأْكُلَهَا ، فَلَمْ تَطْعَمْهَا ، فَقَالَ :
 إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا فَلْيَبَايِعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ ،
 فَقَالَ : فِيكُمْ الْغُلُولُ فَلْيَبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ
 بِيَدِهِ ، فَقَالَ : فِيكُمْ الْغُلُولُ ، فَجَاءُوا بِرَأْسٍ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ
 فَوَضَعَهَا ، فَجَاءَتْ النَّارُ فَأَكَلَتْهَا ، ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَائِمَ ، رَأَى
 ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَأَحْلَاهَا لَنَا.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم : غزا نبي من الأنبياء) أى أراد أن يغزو . وعند الحاكم عن كعب
 الأحبار أن هذا النبي هو يوشع بن نون ، وكان الله قد نبأه بعد موسى وأمر
 بقتال الجبارين . وعند أحمد عنه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم : إن الشمس لم تحبس لبشر إلا ليوشع بن نون ليأى
 سار إلى بيت المقدس . قال في الفتوح : والحصار محمول على ما مضى للأنبياء
 قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم تحبس الشمس إلا ليوشع ، وليس
 فيه نفي أنها قد تحبس بعد ذلك لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم . وروى الطحاوى
 والطبرانى فى الكبير ، والحاكم والبيهقى فى الدلائل عن أسماء بنت عميس أنه صلى

الله عليه وآله وسلم دعا لما نام على ركة على "ففاتته صلاة العصر فردت الشمس حتى صلى على" ثم غربت . وهذا أبلغ في المعجزة . وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده في الموضوعات . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب الرد على الرافضي : والله أعلم . وأما ما حكى عياض أن الشمس ردت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق لما شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى العصر . كذا قال . وعزاه للطحاوي . والذي رأيت في مشكل الآثار للطحاوي ما قدمت ذكره من حديث أسماء ، فإن ثبت ما قال فهذه قصة ثالثة . وجاء أنها حبست لموسى لما حمل تابوت يوسف ، وسليمان بن داود . ذكره الثعلبي ثم البغوي عن ابن عباس قال : قال لي علي : ما بلغك من قول الله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام : ردوها علي ؟ فقلت : قال لي كعب : كانت أربعة عشر فرساً عرضها فغابت الشمس قبل أن يصلي العصر ، فأمر بردوها فضرب سوقها وأعناقها بالسيف فقتلها ، فسلبه الله ملكه أربعة عشر يوماً لأنه ظلم الخليل بقتلها ، فقال علي : كذب كعب ، وإنما أراد سليمان جهاد عدوه فتشاغل بعرض الخليل حتى غابت الشمس ، فقال للملائكة الموكلين بالشمس : بإذن الله لهم ردوها علي ، فردوها عليه حتى صلى العصر في وقتها ، وأن أنبياء الله تعالى لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم . قال الحافظ : أورد هذا الأثر جماعة ساكتين عليه جازمين بقولهم . قال ابن عباس : قلت لعلي : وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره . والثابت عند جمهور أهل العلم بالتفسير من الصحابة ومن بعدهم أن الضمير المؤنث في قوله «ردوها للخليل» والله أعلم . اهـ .

(فقال لقومه) بني إسرائيل (لا يتبعني) بالجزم عن النهي وبالرفع على النفي (رجل ملث بضع امرأة) أو عقد نكاح (وهو يريد أن يبنى بها) أي يدخل عليها وتزف إليه (ولما بين بها) أي والحال أنه لم يدخل عليها لتعلق قلبه غالباً بها فيشتغل عما هو عليه من الطاعة ، وربما ضعف فعل جوارحه بخلاف ذلك بعد الدخول (ولا) يتبعني (أحد بني بيوتاً) بالجمع (ولم يرفع سقفها ولا أحد) وفي لفظ : ولا آخر (اشترى غنماً) أي حوامل (أو خلفات) بفتح الخاء وكسر اللام بعدها فاء مخففة ، جمع خلفه : وهي الحامل من النوق ، وقد تطلق على غير النوق (وهو) أي والحال أنه (ينتظر ولادها) والمراد أن (٣٩ - عون الباري - ج ٣)

لا تتعلق قلوبهم بإنجاز ما تركوه معوقاً (فغزا) يوشع بمن تبعه من بنى إسرائيل ممن لم يتصف بتلك الصفة (فلدنا من القرية) هى أريحاء (صلاة العصر أو قريباً من ذلك) وعند الحاكم عن كعب : وقت عصر يوم الجمعة فكادت الشمس أن تغرب ويدخل الليل . وعند ابن إسحاق : فتوجه بنى إسرائيل إلى أريحاء فأحاط بها ستة أشهر ، فلما كان السابع نفخوا فى القرون فسقط سور المدينة ، فدخلوها وقتلوا الجبارين ، وكان القتال يوم الجمعة فبقيت منهم بقية وكادت الشمس تغرب وتدخل ليلة السبت ، فعخاف يوشع عليه السلام أن يعجزوا ، لأنه لا يحل لهم قتالهم فيه (فقال للشمس : إنك مأمورة) أمر تسخير بالغروب (وأنا مأمور) أمر تكليف بالصلاة أو القتال قبل غروبك . ومخاطبته للشمس يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن الله تعالى خلق فيها تمييزاً وإدراكاً ، ويدل لذلك سجودها تحت العرش واستئذانها من حيث تطلع . ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل استحضاره فى النفس لما تقرر أنه لا يمكن تحولها عن عاداتها إلا بخرق العادة ، ومن ثم قال (اللهم احبسها علينا) حتى نفرغ من قتالهم . قال الحافظ : ويؤيد الاحتمال الثانى أن فى رواية سعيد بن المسيب : قال : اللهم إنها مأمورة وإني مأمور ، فاحبسها على حتى تفضى بينى وبينهم (فحبست) أى ردت على أدرأجها أو وقفت أو بطئت حركتها ، أى حبسها الله عز وجل . وكل ذلك محتمل . والثالث أرجح عند ابن بطال وغيره . وكان ذلك فى رابع عشرين من حزيران ، وحينئذ يكون النهار فى غاية الطول (حتى فتح الله عليه فجمع) يوشع (الغنائم) وعند النسائى وابن حبان : وكانوا إذا غنموا غنيمة بعث الله عليها النار فتأكلها (فجاءت — يعنى النار — لتأكلها فلم تطعمها) أى لم تذوق طعمها ، وهو على طريق المبالغة ، إذ كان الأصل أن يقال « فلم تأكلها » وكان الحجب علامة القبول وعدم الغلول (فقال) يوشع عليه السلام (إن فيكم غلولا) أى سرقة من الغنيمة (فليبايعنى من كل قبيلة رجل) فبايعوه (فلزقت يد رجل بيده ، فقال) يوشع (فيكم الغلول فليبايعنى قبيلتك) فبايعته (فلزقت يد رجلين أو ثلاثة بيده ، فقال : فيكم الغلول ، فجاءوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوها ، فجاءت النار فأكلتها) قال ابن المنير : جعل الله علامة الغلول إلزاق يد الغال ، وأهم ذلك يوشع فدعاهم للمبايعة حتى تقوم له العلامة المذكورة . قال فى الفتح : وفيه تنبيه على أنها يد عليها حق

يطلب أن يتخلص منه ، أو أنها يد يدبغى أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدي الحق إلى الإمام ، وهو من جنس شهادة اليد على صاحبها يوم القيامة . اهـ . قال في القسطلاني : وكذلك يوفق الله تعالى خواص هذه الأمة من العلماء لمثل هذا الاستدلال ، فقد روى في الحكايات المسندة عن الثقات أنه كان بالمدينة محمة يغسل فيها النساء وأنه جرى إليها بامرأة ، فبينما هي تغسل إذ وقفت عليها امرأة فقالت : إنك زانية ، وضربت يدها على عجز المرأة الميتة فألزقت يدها ، فحاولت وحاول النساء نزع يدها فلم يمكن ذلك فرفعت إلى وإلى المدينة ، فاستشار الفقهاء ، فقال قائل : تقطع يدها ، وقال آخر : تقطع بضعة من الميتة ، لأن حرمة الحي أكد ، فقال الوالي : لا أبرم أمراً حتى أوامر أبا عبد الله ، فبعث إلى مالك رحمه الله ، فقال : لا تقطع من هذه ولا من هذه ، ما أرى هذه إلا امرأة تطلب حقها من الحد ، فحدوا هذه القاذفة ، فضربها تسعة وسبعين سوطاً ويدها ملتصقة ، فلما ضربها تكلمة الثمانين . انحلت يدها .

فإما أن يكون مالك رحمه الله اطلع على هذا الحديث فاستعمله بنور التوفيق في مكانه ، وإما أن يكون وفق فوافق : واستنبط من هذا الحديث أن أحكام الأنبياء قد تكون بحسب الأمر الباطن كما في هذه القصة ، وقد تكون بحسب الأمر الظاهر كما في حديث « إنكم تختصمون إلي » ... الحديث (ثم أحل الله لنا الغنائم) خصوصية لنا ، وكان ابتداء ذلك من غزوة بلر . وفي رواية النسائي : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك : إن الله أطعنا الغنائم رحمة رحمتها وتخفيفاً خففه عنا (رأى) سبحانه وتعالى (ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا) رحمة بنا لشرف نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يحلها لغيرنا لثلاث يكون قتالهم لأجل الغنيمة لقصورهم في الإخلاص ، بخلاف هذه الأمة الحمدية فإن الإخلاص فيهم غالباً ، جعلنا الله من المخلصين بمنه وكرمه . وفي التعبير بـ « لنا » تعظيم حيث أدخل صلى الله عليه وآله وسلم نفسه الكريمة معنا . وفي قوله « رأى عجزنا » إشارة إلى أن الفضيلة عند الله تعالى هي إظهار الضعف والعجز بين يديه تعالى . قال في الفتح : فيه اختصاص هذه الأمة بحل الغنيمة ، وكان ابتداء ذلك من غزوة بلر ، وفيها نزل قوله تعالى : « فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً » فأحل الله لهم الغنيمة . وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس . وأول غنيمة خمس غنيمة السرية التي خرج فيها عبد الله بن

جحش ، وذلك قبل بدر بشهرين ، ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
أخر غنيمة تلك السرية حتى رجع من بدر وقسمها مع غنائم أهل بدر . قال
المهلب في هذا الحديث : إن قتن الدنيا تدعو النفس إلى الهلع ومحبة البقاء ،
لأن من ملك بضع امرأة ولم يدخل بها أو دخل وكان على قرب من ذلك فإن
قلبه متعلق بالرجوع إليها ويجد الشيطان السبيل إلى شغل قلبه عما هو عليه من
الطاعة ، وكذلك غير المرأة من أحوال الدنيا ، وهو كما قال ، لكن يعكر على
إلحاقه ما بعد الدخول وإن لم يطل بما قبله . ويدل على التعميم في الأمور الدنيوية
ما وقع في رواية ابن المسيب من الزيادة أو له حاجة في الرجوع . وفيه أن
الأمور المهمة لا تنبغي أن تفوض إلا لحازم فارغ البال لها ، لأن من له تعلق
ربما ضعفت عزيمته وقلت رغبته في الطاعة ، والقلب إذا تفرق ضعف فعل
الجوارح ، وإذا اجتمع قوى . وفيه أن من مضى كانوا يغزون ويأخذون
أموال أعدائهم وأسلاهم لكن لا يتصرفون فيها بل يجمعونها ، وعلامة قبول
غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتأكلها ، وعلامة عدم قبوله أن لا تنزل ،
ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الغلول ، وقد من الله على هذه الأمة
ورحمها لشرف نبيها ، فأحل لهم الغنيمة ، وستر عليهم الغلول ، وطوى عنهم
فضيحة أمر عدم القبول . فله الحمد على نعمه تترى . وفيه معاقبة الجماعة بفعل
مفهاها . واستدل به ابن بطال على جواز إحراق أموال المشركين . وتعقب
بأن ذلك كان في تلك الشريعة ، وقد نسخ بحل الغنائم لهذه الأمة . وأجيب
بأنه لا يخفى عليه ذلك ، ولكنه استنبط من إحراق الغنيمة بأكل النار جواز
إحراق أموال الكفار إذا لم يوجد السبيل إلى أخذها غنيمة ، وهو ظاهر ، لأن
هذا القدر لم يرد التصريح بنسخه ، فهو مشتمل على أن شرع من قبلنا شرع
لنا ما لم يرد ناسخه . واستدل به أيضاً على أن قتال آخر النهار أفضل من أوله .
وفيه نظر ، لأن ذلك في هذه القصة إنما وقع اتفاقاً . نعم في قصة النعمان بن مقرن
مع المغيرة بن شعبه في قتال الفرس التصريح باستحباب القتال حين تزول
الشمس وتهب الرياح ، فالاستدلال به يغنى عن هذا .

الحديث الثامن عشر بعد المائة

عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ سَرِيَّةً قَبْلَ نَجْدٍ وَهُوَ فِيهَا ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً ، وَكَانَتْ سِيَاهُكُمْ اثْنَى عَشَرَ بَعِيرًا ، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث سرية) فيها عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، قال ابن عبد البر : إن ذلك الجيش كان أربعة آلاف (قبل نجد) أي جهتها (فغنموا إبلا كثيرة) وزاد مسلم : غنمًا (وكانت سياهم) وفي لفظ : سبهانهم ، جمع سهم ، أي نصيب كل واحد (اثني عشر بعيرًا أو أحد عشر بعيرًا) بالشك من الراوى (ونفلوا) أي أعطى كل واحد منهم زيادة على السهم المستحق له . والنفل : زيادة يزاها الغازي على نصيبه من الغنيمة . ومنه نفل الصلاة ، وهو ما عدا الفرض (بعيرًا بعيرًا) وعند أبي داود : إن التنفيل كان من الأمير والقسم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعند مسلم : إن ذلك صدر من أمير الجيش ، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقررًا لذلك ومجيزًا له ، لأنه قال فيه ولم يغيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتقريره بمنزلة فعله . واختلف هل النفل يكون من أصل الغنيمة أو من أربعة أخماسها أو من خمس الخمس ، والأصح عند الشافعية أنه من خمس الخمس . وحكاها النووي عن مالك وأبي حنيفة . وأطال الحفاظ في الفتح في بيان مسائل النفل واختلاف العلماء فيها ، فراجعه .

الحديث التاسع عشر بعد المائة

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ غَنِيمَةً بِالْجِعْرَانَةِ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : اْعْدِلْ ، فَقَالَ : لَقَدْ شَقِيتَ إِنْ لَمْ اْعْدِلْ .

(عن جابر رضي الله عنه قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم غنيمة بالجرعانة) وهذه القسمة كانت غنيمة هوازن (إذ قال له رجل) هو ذو الخويصرة التميمي (اعدل ، فقال له : شقيت) بفتح الشين والتاء (إن لم أعدل) أي ضللت أنت أيها التابع إذا كنت لا أعدل لكونه تابعاً ومقتدياً بمن لا يعدل ، أو حيث تعتقد في نبيك هذا القول ، لأنه لا يصدر عن مؤمن ، لكن لا يلائمه حينئذ قوله « إن لم أعدل » إلا أن يقدر له جواب محذوف . وفي رواية : قال : لقد شقيت ، بحذف فاء فقال ، ولفظ له ، وزيادة لقد ، وضم تاء شقيت ، ومعناه ظاهر ولا محذور فيه ، والشرط لا يستلزم الوقوع ، لأنه ليس ممن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء ، بل هو عادل ، فلا يشقى ، حاشاه الله مما يكره .

الحديث العشرون بعد المائة

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبَى حُنَيْنٍ فَوَضَعَهُمَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ مَكَّةَ ، قَالَ : فَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَبَى حُنَيْنٍ فَجَعَلُوا يَسْعَوْنَ فِي السَّكَكِ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أَنْظِرْ مَا هَذَا ؟ قَالَ : مَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّبَى ، قَالَ : أَذْهَبَ فَأَرْسِلِ الْجَارِيَتَيْنِ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر أصاب جارتين) لم يسميا (من سبي حنين ، فوضعهما في بعض بيوت مكة ، فنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سبي حنين) أى أطلقهم (فجعلوا يسعون في السكك ، فقال عمر : يا عبد الله انظر ما هذا ؟) أى فنظر وسأل عن سبب سعيهم في السكك (فقال : منَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السبي) أى أطلق . وعند الإسماعيلي : قلت : ما هذا ؟ قالوا : السبي ، أسلموا فأرسلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال) عمر لابنه (اذهب فأرسل الجاريتين) ويستفاد منه العمل بخبر الواحد ، أراد البخارى بهذا الحديث أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم أن يتصرف في الغنيمة بما يراه مصلحة ، فينقل من رأس الغنيمة وتارة من الخمس . واستدل على الأول بأنه كان يمنَّ على الأسارى من رأس الغنيمة ، فدل على أنه كان له أن ينقل . قال ابن بطال : للإمام أن يمنَّ على الأمارى بغير فداء ، خلافاً لمن منع ذلك . واستدل به على أن الغنائم لا يستقر ملك الغانمين عليها إلا بعد القسمة . وبه قال المالكية والحنفية . وقال الشافعي : يملكون بنفس الغنيمة . وللفريقين احتجاجات أخرى وأجوبة تتعلق بهذه المسألة ، لم أطل بها هنا لأنها لا تؤخذ من حديث الباب لا نفيّاً ولا إثباتاً .

الحديث الحادى والعشرون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي فَإِذَا أَنَا بِغُلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ حَدِيثَةٍ أَسْنَانُهُمَا تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَضْلَحَ مِنْهُمَا ، فَعَمَزَنِي أَحَدُهُمَا ، فَقَالَ : يَا عَمُّ هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، مَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي ؟ قَالَ أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادُهُ ، حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا ، فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ ، فَعَمَزَنِي الْآخَرُ فَقَالَ لِي مِثْلَهَا ، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَجُولُ فِي النَّاسِ ، فَقُلْتُ : أَلَا إِنَّ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي سَأَلْتُمَانِي ، فَابْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا فَضَرَبَاهُ حَتَّى قَتَلَاهُ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَاهُ ، فَقَالَ : أَيُّكُمَا قَتَلَهُ ، قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَا قَتَلْتُهُ . قَالَ : هَلْ مَسَخْتُمَا سَيْفَيْكُمَا ؟ قَالَا : لَا ، فَتَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ ، فَقَالَ : كِلَاكُمَا قَتَلَهُ ، فَأَعْطَى سَلْبَهُ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ ، وَكَانَا مُعَاذَ بْنَ عَفْرَاءَ وَمُعَاذَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ .

(عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال : بينا أنا واقف في الصف يوم) وقعة (بدر فنظرت عن يميني وشمالى فإذا أنا بغلامين من الأنصار حديثه أسنانهما) والغلامان : معاذ بن عمرو ، ومعاذ بن عفراء كما في الحديث (تمنيت أن أكون بين أضلع) بفتح الهمزة وسكون الضاد المعجمة وبعد اللام المفتوحة غير مهملة : أى أشد وأقوى (منهما) أى من الغلامين ، لأن الكهل أصبر في الحروب . وفي رواية « أضلع » بصاد وحاء مهملتين (فعمزني أحدهما)

أى الغلامين (فقال : يا عم هل تعرف أبا جهل) هو عمرو بن هشام فرعون هذه الأمة (قلت : نعم ، ما حاجتك إليه يا ابن أخي ؟ قال : أخبرت أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ، والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سوادى سواده) أى شخصى شخصه (حتى يموت الأعجل منا) أى الأقرب أجلاً (فتعجبت لذلك ، فغمزنى الآخر فقال لى مثلها ، فلم أنشب) أى لم ألبث (أن نظرت إلى أبى جهل يحول) بالجيم (فى الناس) وفى مسلم : يزول ، أى يضطرب فى المواضع لا يستقر على حال (قلت : ألا إن هذا صاحبكما الذى سألتانى) عنه (فابتدأه بسيفيهما) أى سبقاه مسرعين (فضرباه) بهما (حتى قتلاه ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فأخبراه) بقتله (فقال : أيكما قتله ؟ قال كل واحد منهما : أنا قتلته . فقال : هل مسحتما سيفيكما) ، أى من الدم (قالوا : لا) لم نمسحهما (فنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (فى السيفين) ليرى مبلغ الدم من سيفيهما ، ومقدار عمق دخولهما فى جسد المقتول ، ليحكم بالسلب لمن كان أبلغ ، ولو مسحاه لما تبين المراد بذلك (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كما قتله ، فأعطى سلبه) أى سلب أبى جهل (لمعاذ بن عمرو بن الجموح) لأنه هو الذى أئخنه (وكانا) أى الغلامان (معاذ بن عفراء) وهى أمه ، واسم أبيه الحارث بن رفاعه (ومعاذ بن عمرو بن الجموح) وإنما قال « كلا كما قتله » وإن كان أحدهما هو الذى أئخنه تطييباً لقلب الآخر . وقال المالكية : إنما أعطاه لأحدهما ، لأن الإمام بخير فى السلب يفعل فيه ما يشاء . وقال الطحاوى : لو كان يجب للقاتل لكان السلب مستحقاً بالقتل ولكان جعله بينهما لا شتر اكهما فى قتله ، فلما خص به أحدهما دل على أنه لا يستحق بالقتل وإنما يستحق بتعيين الإمام . اهـ . وجوابه أنه إنما حكم به له لأنه هو الذى أئخنه . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى ، وكذا مسلم .

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي أُعْطِيَ قُرَيْشًا أَتَأَلَّفُهُمْ لِأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
 إني أعطيت قريشاً أتألفهم) أى أطلب إلفهم (لأنهم حديث عهد بجاهلية) أى
 قريب عهد بكفر ، وهم من أسلم ونيته ضعيفة أو كان يتوقع بإعطائه إسلام
 نظرائه وغيرهم ممن تظهر له المصلحة في إعطائه من الخمس ونحوه ، كانخراج
 والنفء والجزية . قال إسماعيل القاضي : في إعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 للمؤلفة من الخمس دلالة على أن الخمس إلى الإمام يفعل فيه ما يرى من
 المصلحة .

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَفَاءَ ، فَجَعَلَ يُعْطِي رِجَالًا مِنْ قُرَيْشِ الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ ، فَقَالُوا : يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَدْعُنَا وَسَيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ ، قَالَ أَنَسٌ : فَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَقَالَتِهِمْ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ آدَمَ وَلَمْ يَدْعُ مَعَهُمْ أَحَدًا غَيْرَهُمْ ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا كَانَ حَدِيثُ بَلْعَنِي عَنْكُمْ ؟ فَقَالَ لَهُ فَقَهَاؤُهُمْ : أَمَّا ذُؤُورَا رَأَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ بِطُولِهِ .

(وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه قال : إن ناساً من الأنصار قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من أموال هوازن : ما أفاء ، فجعل) أي أخذ (يعطي رجالاً من قريش المائة من الإبل) يتألفهم ، وهم فيما ذكره ابن إسحاق : أبوسفیان وابنه معاوية ، وحكيم بن حزام ، والحارث بن الحارث بن كلدة والحارث بن هشام ، وسهل بن عمرو ، وحويطب بن عبد العزى ، والعلاء بن حارثة الثقفي ، وعيينة بن حصن ، وصفوان بن أمية ، والأقرع بن حابس ، ومالك بن عوف النصرى (فقالوا : يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يعطي قريشاً ويدعنا وسيوفنا تقطر من دمائهم . قال أنس : فحدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمقاتلتهم) أي أخبر . وعند ابن إسحاق أن الذي أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمقاتلتهم سعد بن عباد (فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم) جلد تم دباغه (ولم يدع معهم أحداً غيرهم ، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) لهم (ما كان حديث

بلغنى عنكم . قال له فقهاؤهم (أى أصحاب الفهم منهم) (أما ذوو رأينا) ،
أى أصحاب رأينا الذى مرجع أمورنا إليهم (فلم يقولوا شيئاً) من ذلك (وقصد
تقدم الحديث بطوله) وهو : « وأما أناس منا حديثه أسنانهم ، أى شبان لم يدروا
الصواب ، فقالوا : يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يعطى
قريشاً ويترك الأنصار وسيوفنا تقطر من دمائهم ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : إني أُعطى رجلاً حديث عهدهم بكفر ، أما ترضون أن
يذهب الناس بالأموال وترجعوا إلى رجالكم ، جمع رحل : ما يسكنه الشخص
أو ما يستصعبه من المتاع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فوالله ما تنقلبون
به ، وهو رسول الله خير مما ينقلبون به من المال . قالوا : بلى يا رسول
الله قد رضينا ، فقال لهم : إنكم سترون بعدى أثره شديدة ، أى استقلال
الأمراء بالأموال وحرمانكم منها ، فاصبروا حتى تلقوا الله يوم القيامة ورسوله
صلى الله عليه وآله وسلم على الحوض فتظفروا بالثواب الجزيل على الصبر .
قال أنس : فلم نصبر . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى غزوة حنين من أربعة
أوجه .

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ النَّاسُ مُقْبِلًا مِنْ حُنَيْنٍ عَلِقَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ حَتَّى اضْطَرُّوهُ إِلَى سَمَرَةٍ ، فَخَطَفَتْ رِدَائَهُ ، فَوَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَعْطُونِي رِدَائِي فَلَوْ كَانَ عِنْدَ هَذِهِ الْعِضَاءِ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بِخِيَلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا .

(عن جبير بن مطعم رضى الله عنه : أنه بينا هو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه الناس مقبلا من حنين ، علقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأعراب يسألونه) أن يعطيهم من الغنيمة (حتى اضطروه) أى ألبأوه (إلى سمرة) شجرة لها نور أصفر (فخطفت رداءه) أى الشجرة على سبيل المجاز أو الإعراب (فوقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أعطوني ردائي ، فلو كان عند هذه العضاء) شجر عظيم له شوك (نعماً) لبلا أو البقر (لقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا كذوباً ولا جباناً) فيه ذم الخصال المذكورة وهى البخل والكذب والجبن ، وأن إمام المسلمين لا يصلح أن يكون فيه خصلة منها . وفيه ما كان فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفأة الأعراب . وفيه جواز وصف المرء نفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة ، كخوف ظن أهل الجهل به خلاف ذلك ، ولا يكون ذلك من الفخر المذموم . وفيه رضا السائل للحق بالوعد إذا تحقق من الواعد التنجيز . وفيه أن الإمام مخير فى قسم الغنيمة ، إن شاء قبل فراغ الحرب وإن شاء بعده .

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ ، فَأَدْرَكَهُ أَغْرَابِيٌّ فَجَذَبَهُ جَذْبَةً شَدِيدَةً حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَثَرَتْ بِهِ حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَذْبَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَضَحِكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كنت أمشى مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وعليه برد) نوع من الثياب معروف (نجراني) : نسبة إلى نجران بلدة باليمن (غليظ الحاشية ، فأدركه أعرابي) من أهل البادية لم يسم (فجذبته جذبة شديدة حتى نظرت إلى صفحة عاتق النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى ناحية عاتقه الشريف ، وهو ما بين المنكب والعنق (قد أثرت به حاشية الرداء) وفي رواية همام : حتى انشق البرد وذهبت حاشيته في عنقه (من شدة جذبته ، ثم قال : مر لي) وفي رواية : أعطني (من مال الله الذى عندك ، فالتفت إليه) صلى الله عليه وآله وسلم (فضحك ، ثم أمر له بعطاء) وفيه مزيد حلمه وصبره على الأذى فى النفس والمال ، والتجاوز عن يريد تألفه على الإسلام .

الحديث السادس والعشرون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ آثَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْسَاءً فِي الْقِسْمَةِ ، أَعْطَى الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَأَعْطَى عُمَيْيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَأَعْطَى أَنْسَاءً مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ ، فَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ لَقِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا ، أَوْ مَا أُرِيدُ فِيهَا وَجْهَ اللَّهِ . فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أَخْبِرَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ ، قَالَ : فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ .

(عن عبد الله) ابن مسعود (رضى الله عنه قال : لما كان يوم حنين آثر) أى خصص (النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم أناساً في القسمة) بالزيادة (فأعطى) بيان للقسمة المذكورة (الأقرع بن حابس) الجاشعي أحد المؤلفين قلوبهم (مائة من الإبل وأعطى عُمَيْيْنَةَ) بن حصن الفزارى (مثل ذلك) أى مائة (وأعطى أنسَاءً) آخرين (من أشرف العرب ، فَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ) على غيرهم (قال رجل) هو معتب بن قشير المنافق فيما ذكره الواقدي : (والله إن هذه القسمة ما عدل فيها) بضم العين وكسر الدال (وما أريد بها) أى بهذه القسمة (وجه الله ، فقلت : والله لأخبرن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم ، فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم ينقل أنه عاقبه فيحتمل كما قاله المازرى أنه لم يفهم منه الطعن في النبوة وإنما نسب لترك العدل في القسمة ، فلعلة لم يعاقبه لأنه لم يثبت عليه ذلك ، وإنما نقل عنه واحد وبشهادة واحد لا يراق الدم (رحم الله موسى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا) الذى أُوذيت (فصبر) وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازى ، ومسلم في الزكاة .

الحديث السابع والعشرون بعد المائة

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا نَصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنْبَ فَتَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب) زاد أبو نعيم : والفواكه . وفي لفظ : العسل والسمن (فنأكله ولا نرفعه) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولاً نحمله للادخار . قال في الفتح وهي : مسألة خلاف ، والجمهور على جواز أخذ الغنمين القوت وما يصلح به وكل طعام يعتاد أكله عموماً ، وكذا علف الدواب ، سواء كان قبل القسمة أم بعدها بإذن الإمام وبغير إذنه . والمعنى فيه أن الطعام يعز في دار الحرب فأبيح للضرورة ، والجمهور أيضاً ، على جواز الأخذ ولو لم تكن الضرورة ناجزة ، واتفقوا على جواز ركوب دوابهم ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب ، ورد ذلك بعد انقضاء الحرب . وشرط الأوزاعي فيه لإذن الإمام ، وعليه أن يرده كلما فرغت حاجته ، ولا يستعمله في غير الحرب ، ولا ينتظر برده انقضاء الحرب لئلا يعرضه للهلاك . وحجته حديث رويفع بن ثابت مرفوعاً : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من المغنم فيركبها حتى إذا أعجزها ردها إلى المغنم . وذكر في الثوب كذلك . وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والطحاوي . ونقل عن أبي يوسف أنه حمله على ما إذا كان الآخذ غير محتاج يستبق به دابته به أو ثوبه ، بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة ، قال الزهرى : لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام . وقال سليمان بن موسى : يأخذ إلا إن نهى الإمام . وقال ابن المنذر : قد وردت الأحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول . واتفق علماء الأمصار على جواز أكل الطعام . وجاء الحديث بنحو ذلك ، فليقتصر عليه . وأما العلف فهو في معناه . وقال مالك : يباح ذبح الأنعام للأكل ، كما يجوز أخذ الطعام ، وقيده الشافعي بالضرورة إلى الأكل حيث لا طعام .

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة

عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ : فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب إلى أهل البصرة قبل موته) أى موت عمر (بسنة) سنة اثنتين وعشرين (فرقوا بين كل ذى محرم) بينهما زوجية (من المجوس) والمراد كما قال الخطابي : أن يمنعوا من إظهاره للمسلمين والإشارة به في مجالسهم التى يجتمعون فيها للملاك ، كما يشترط على النصرارى أن لا يظهروا صليهم ولا يفشوا عقائدهم (ولم يكن عمر) رضى الله عنه (أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أخذها من مجوس هجر) قال الجوهري : اسم بلد مذكر مصروف بفتح الهاء والجيم . وقال الزجاجي : يذكر ويؤنث . وفي الترمذى : فجاءنا كتاب عمر : انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية ، فإن عبد الرحمن بن عوف أخبرنى ، فذكره . وفي الموطأ بإسناد رواته ثقات إلا أنه منقطع عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر قال : لا أدري ما أصنع بالمجوس ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : سنوا بهم سنة أهل الكتاب . قال ابن عبد البر : أى فى الجزية فقط . واستدل بقوله « سنة أهل الكتاب » على أنهم ليسوا أهل كتاب . نعم روى الشافعى وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن عليّ : كان المجوس أهل كتاب يقرأونه وعلم يدرسونه ، فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته ، فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال : إن آدم كان ينكح أولاده بناته فأطاعوه ، وقتل من خالقه ، فأسرى على كتابهم وعلى ما فى قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء . وحديث الباب أخرجه أبو داود أيضاً فى الخراج ، والترمذى فى السير ، وكذا النسائى . (٤٠ - عون البارى - ج ٣)

قال في الفتح : وفي الحديث قبول خبر الواحد ، وأن الصحابي الجليل قد يغيب عنه علم ما اطلع عليه غيره من أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه ، وأنه لا نقص عليه من ذلك . وفيه التمسك بالمفهوم ، لأن عمر فهم من قوله « أهل الكتاب » اختصاصهم بذلك ، حتى حدث عبد الرحمن ابن عوف بإلحاق المجوس بهم فرجع إليه . قال : وفرق الحنفية فقالوا : يؤخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب . وحكى الطحاوي عنهم تقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كفار العجم ، ولا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف . وعن مالك : تقبل من جميع الكفار إلا من ارتدوا به . قال الأوزاعي وفقهاء الشام وحكى ابن القاسم عنه : لا تقبل من قريش . وحكى ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من المجوس ، لكن حكى ابن التين عن عبد الملك أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط . ونقل أيضاً الاتفاق على أنه لا يحل نكاح نسائهم ولا أكل ذبائهم ، لكن حكى غيره عن أبي ثور حل ذلك . قال ابن قدامة : وهذا خلاف إجماع ما تقدمه . قلت : وفيه نظر ، فقد حكى ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب أنه لم يكن يرى بذبيحة المجوس بأساً إذا أمره المسلم بذبحها . وروى ابن أبي شيبه عنه . وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار أنهم لم يكونوا يرون بأساً بالتسرى بالمجوسية . وقال الشافعي : تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماً ويتلحق بهم المجوس في ذلك . واحتج بالآية فإن مفهومها أنها لا تقبل من غير أهل الكتاب . وقد أخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المجوس ، فدل على إلحاقهم بهم واقتصر عليه . وقال أبو عبيد : ثبتت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى المجوس بالسنة ، واحتج غيره بعموم قوله في حديث بريدة وغيره : فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى الإسلام فإن أجابوا وإلا فالجزية . واحتجوا أيضاً بأن أخذها من المجوس يدل على ترك مفهوم الآية . فلما انتفى تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على أن لا مفهوم لقوله « من أهل الكتاب » وأجيب بأن المجوس كان لهم كتاب ثم رفع . وروى الشافعي وغيره في ذلك حديثاً عن عليّ كما تقدم . وتعقب

بقوله تعالى : « إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا » . وأجيب بأن المراد مما اطلع عليه القائلون وهم قريش ، لأنه لم يشتهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب إلا اليهود والنصارى ، وليس في ذلك نفي بقية الكتب المنزلة كالزبور وصحف إبراهيم وغير ذلك . ا هـ . وتمام الكلام على أحكام الجزية في رسالة إفادة الأمة بأحكام أهل الذمة للسيد الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله . وقد ذكرنا خلاصتها في تفسيرنا « فتح البيان في مقاصد القرآن » فراجعته تجده مغنياً عن غيره إن شاء الله تعالى .

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ حَلِيفُ لِبْنِي
 عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجَزِيرَتَيْهَا ، وَكَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ صَالِحَ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءُ بْنَ
 الْخَضَرَمِيِّ ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَسَمِعَتِ الْأَنْصَارُ
 بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ ، فَوَافَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
 فَلَمَّا صَلَّى بِهِمُ الْفَجْرَ أَنْصَرَفَ فَتَعَرَّضُوا لَهُ ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَوْهُمْ وَقَالَ : أَظَنُّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ
 بِشَيْءٍ ؟ قَالُوا : أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَأَبَشِرُوا وَأَمْلُوا مَا يَسُرُّكُمْ ،
 فَوَاللَّهِ لَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمْ
 أَلْدُنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا ،
 وَتُهْلِكُكُمْ كَمَا أَهْلَكَتَهُمْ .

(عن عمرو بن عوف الأنصاري رضي الله عنه) عده ابن إسحق وابن
 سعد ممن شهد بدراً من المهاجرين ، وهو موافق لقوله هنا (وهو حليف
 لبني عامر بن لؤي) لأنه يشعر بكونه مكياً ، ويحتمل أن يكون أصله
 من الأوس والخزرج ثم نزل مكة وحالف بعض أهلها ، فهذا الاعتبار
 يكون أنصاريًا مهاجريًا (وكان قد شهد بدراً ، أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح) هو عامر بن عبد الله بن الجراح
 أمين هذه الأمة (إلى البحرين) البلد المشهور بالعراق ، وهي بين البصرة
 وهجر (يأتي بجزيرتها) أي بجزية أهلها ، وكان أكثر أهلها إذ ذاك المجوس .
 وفيه تقوية للحديث الذي قبله ، ومن ثم ترجم عليه النسائي أخذ الجزية من

المجوس (وكان رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم هو صالح أهل البحرين) في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة (وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي) الصحابي المشهور (فقدم أبو عبيدة) بن الجراح (بمال من البحرين) وكان فيما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه عن حميد بن هلال مائة ألف ، وهو أول خراج قدم به عليه (فسمعت الأنصار بقدم أبي عبيدة ، فوافقت) من الموافقة ، وفي رواية : فوافقت : من الموافقة (صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) يؤخذ منه أنهم كانوا لا يجتمعون في كل الصلوات إلا لأمر يطرأ ، وكانوا يصلون في مساجدهم أو كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه ، فلأجل ذلك عرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم اجتمعوا لأمر ، ودلت القرينة على تعيين ذلك الأمر وهو احتياجهم إلى المال للتوسعة عليهم ، فأبوا إلا أن يكون للمهاجرين مثل ذلك ، ويحتمل أن يكون وعدهم بأن يعطيهم منه إذا حضر ، وقد وعد جابرأ بعد هذا أن يعطيهم من مال البحرين فوفى له أبو بكر (فلما صلى بهم الفجر انصرف فتعرضوا له ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم حين رآهم وقال : أظنكم قد سمعتم أن أبا عبيدة قد جاء بشيء ؟ قالوا : أجل) أى نعم (يا رسول الله ، قال : فأبشروا وأملوا) من التأمل . وقال الزركشي : الأمل : الرجاء ، يقال : أملتة فهو مأمول . قال الدماميني : مقتضاه أن تكون « وأملوا » بهزمة وصل وميم مضمومة . اهـ . وضبطها الصغاني بالوجهين (ما يسركم) ، ففيه البشرى من الإمام لأتباعه وتوسيع أملهم (فوالله لا الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم ، فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم) فيه أن المنافسة في الدنيا قد تجر إلى الهلاك في الدين وفيه مشروعية أخذ الجزية : قال العلماء : والحكمة في وضعها أن الذل الذي يلحقهم يحملهم على الدخول في الإسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاطلاع على مجالس الإسلام . واختلف في سنة مشروعيتهما ، فقليل : في سنة ثمان ، وقيل : في سنة تسع . وقول الله عز وجل : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » هو الأصل في مشروعية

الجزية . وأقل الجزية عند الجمهور دينار لكل سنة . وخصه الحنفية بالفقير ، وأما المتوسط فعليه ديناران ، وعلى الغنى أربعة ، وهو موافق لأثر مجاهد ، كما دل عليه حديث عمر ، وعند الشافعية : أن للإمام أن يماكس حتى يأخذها منهم ، وبه قال أحمد ، وروى أبو عبيد عن عمر : أنه بعث عثمان بن حنيف بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين وأربعة وعشرين وإثنى عشر ، وهذا على حساب الدينار بإثنى عشر . وعن مالك : لا يزداد على الأربعين وينقص منها عمن لا يطيق . وهذا يحتمل أن يكون جعله على حساب الدينار بعشرة ، والقدر الذى لا بد منه دينار . وفيه حديث مسروق عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه إلى اليمن قال : « خذ من كل حالم ديناراً » أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى والحاكم . واختلف السلف فى أخذها عن الصبى ، فالجمهور لا على مفهوم حديث معاذ ، وكذا لا يؤخذ من شيخ فان ، ولا من زمن ، ولا من امرأة ، ولا مجنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجير ، ولا من أصحاب الصوامع والديارات فى قول . والأصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخرأ . اهـ . وفى هذا الحديث أن طلب العطاء من الإمام لا غضاضة فيه . وفيه من أعلام النبوة لإخباره صلى الله عليه وآله وسلم بما يفتح عليهم . ووقع عند مسلم فى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً : يتنافسون ثم يتحاسدون ثم يتدابرون ثم يتباغضون ، أو نحو ذلك . وفيه إشارة إلى أن كل خصلة من المذكورات مسببة عن التى قبلها .

الحديث الثلاثون بعد المائة

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَعَثَ النَّاسَ فِي أَفْنَاءِ الْأَمْصَارِ يُقَاتِلُونَ
 الْمُشْرِكِينَ ، فَاسْلَمَ الْهَرْمُزَانُ ، فَقَالَ : إِنِّي مُسْتَشِيرُكَ فِي مَعَارِي هَذِهِ .
 فَقَالَ : نَعَمْ ، مِثْلُهَا وَمِثْلُ مَنْ فِيهَا مِنَ النَّاسِ مِنْ عَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُ
 طَائِفٍ لَهُ رَأْسٌ وَلَهُ جَنَاحَانِ وَلَهُ رِجْلَانِ ، فَإِنْ كُسِرَ أَحَدُ الْجَنَاحَيْنِ
 نَهَضَتِ الرَّجْلَانِ بِجَنَاحٍ وَالرَّأْسُ ، فَإِنْ كُسِرَ الْجَنَاحُ الْآخَرُ نَهَضَتِ
 الرَّجْلَانِ وَالرَّأْسُ ، فَإِنْ شُدَّ الرُّأْسُ ذَهَبَتِ الرَّجْلَانِ وَالْجَنَاحَانِ وَالرَّأْسُ ،
 فَالرَّأْسُ كِسْرَى وَالْجَنَاحُ قَيْصَرُ وَالْجَنَاحُ الْآخَرُ فَارِسٌ ، فَمُرِ الْمُسْلِمِينَ
 فَلْيَنْفِرُوا إِلَى كِسْرَى ، فَتَدَبَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ
 وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمُ النُّعْمَانَ بْنَ مِقْرَنٍ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِأَرْضِ الْعَلُوِّ خَرَجَ
 عَلَيْهِمْ عَامِلُ كِسْرَى فِي أَرْبَعِينَ أَلْفًا ، فَقَامَ تَرْجُمَانُ فَقَالَ : لِيُكَلِّمْنِي
 رَجُلٌ مِنْكُمْ ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ : سَلْ عَمَّ شِئْتَ ، فَقَالَ : مَا أَنْتُمْ ؟ قَالَ :
 نَحْنُ أَنْاسٌ مِنَ الْعَرَبِ كُنَّا فِي شَقَاءٍ شَدِيدٍ وَبَلَاءٍ شَدِيدٍ ، نَمُصُّ الْجِلْدَ
 وَالتَّوَى مِنَ الْجُوعِ وَنَلْبِسُ الْوَبَرَ وَالشَّعْرَ وَنَعْبُدُ الشَّجَرَ وَالْحَجَرَ ، فَبَيْنَا
 نَحْنُ كَذَلِكَ ، إِذْ بَعَثَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِينَ ، تَعَالَى ذِكْرُهُ وَجَلَّتْ
 عَظَمَتُهُ ، إِلَيْنَا نَبِيًّا مِنْ أَنْفُسِنَا نَعْرِفُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ ، فَأَمَرَنَا نَبِيُّنَا رَسُولُ
 رَبِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ أَوْ تُؤَدُّوا
 الْجِزْيَةَ ، وَأَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا عَنْ رَسُولِ رَبِّنَا أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ
 فِي نَعِيمٍ لَمْ يَرِ مِثْلُهُ قَطُّ ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا مَلَكَ رِقَابَكُمْ . فَقَالَ النُّعْمَانُ :
 رَبِّمَا أَشْهَدُكَ اللَّهُ مِثْلَهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَنْدَمْكَ وَلَمْ
 يُخْزِكَ وَلَكِنِّي شَهِدْتُ الْقِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا لَمْ
 يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أَنْتَظَرَ حَتَّى تَهَبَّ الْأَرْوَاحُ وَتَحْضُرَ الصَّلَوَاتُ .

(عن عمر رضى الله عنه أنه بعث الناس في أفناء الأمصار) أى في مجموع البلاد الكبار والأفناء بالفاء والنون ممدوداً : جمع فنو بكسر الفاء وسكون النون ، ويقال : فلان من أفناء الناس إذا لم تعين قبيلته . والمصر : المدينة العظيمة (يقاتلون المشركين) فلما كانوا بالقادسية أتاها في الجيش الذى أرسلهم يزدجرد إلى قتال المسلمين ، فوقع بينهم قتال عظيم لم يعهد مثله مستهل المحرم سنة أربع عشرة ، وأبلى في ذلك اليوم جماعة من الشجعان كطليحة الأسدى ، وعمرو بن معديكرب ، وضرار بن الخطاب ، وأرسل الله تعالى في ذلك اليوم ريحاً شديدة أرمت خيام الفرس من أماكنها ، وهرب رستم مقدم الجيش وأدركه المسلمون وقتلوه ، وانهمز الفرس ، وقتل المسلمون منهم خلقاً كثيراً ، ولم يزل المسلمون وراءهم إلى أن دخلوا مدينة الملك وهى المدائن التى فيها إيوان كسرى ، وكان الهرمزان واسمه رستم من جملة الهاربين ، ووقعت بينه وبين المسلمين وقعة ، ثم وقع الصلح بينه وبينهم ثم نقضه فجمع أبو موسى الأشعرى الجيش وحاصروه ، فسأل الأمان إلى أن يحمل إلى عمر رضى الله عنه ، فوجهه أبو موسى مع أنس إليه (فأسلم الهرمزان) طائعاً ، وصار عمر يقربه ويستشير به ، ثم اتفق أن عبيد الله ابن عمر اتهمه بأنه واطأ أبا لؤلؤة على قتل عمر ، فعدا على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر (فقال) له (إني مستشيرك فى مغازى هذه) أى فارس وأصهبان وأذربيجان كما عند ابن أبى شيبه ، أى بأيهما نبداً ، لأن الهرمزان كان أعلم بشأنها من غيره (قال) الهرمزان (نعم مثلها) أى الأرض التى دل عليها السياق (ومثل من فيها من الناس من عدو المسلمين مثل طائر له رأس وله جناحان وله رجلان ، فإن كسر) مبنياً للمفعول (أحد الجناحين نهضت الرجلان بجناح والرأس ، فإن كسر الجناح الآخر نهضت الرجلان والرأس ، فإن شدخ) أى كسر (الرأس ذهبت الرجلان والجناحان والرأس) فإذا فات الرأس فات الكل (فالرأس كسرى) بكسر الكاف وتفتح (والجناح قيصر) غير منصرف صاحب الروم (والجناح الآخر فارس) غير منصرف : اسم الجليل المعروف من المعجم . وتعقب هذا بأن كسرى لم يكن رأساً للروم . والجواب أنه كان رأساً للكل ، لأنه لم يكن فى زمانه ملك أكبر منه ، لأن سائر ملوك البلاد كانت تهادنه وتهاديه ، ولم يقل فى الحديث « والرجلان » ،

اكتفاء بالسابق للعلم به ، فرجل قيصر الفرنج مثلاً لاتصالها به ورجل كسرى ،
الهند مثلاً . قاله الكرمانى (فمر المسلمين فلينفروا إلى كسرى) فإنه الرأس ،
ويقطعها يبطل الجناحان (فندب عمر جماعة من الناس واستعمل عليهم النعمان
ابن مقرن) المزنى الصحابى أميراً (حتى إذا كانوا بأرض العدو) وهى
نهاوند ، وكان قد خرج معهم فيما رواه ابن أبى شيبه : الزبير وحذيفة
وابن عمر والأشعث وعمرو بن معديكرب (خرج عليهم عامل كسرى)
بندار كما عند الطبرانى . وعند ابن أبى شيبه : ذو الجناحين . قال الحافظ :
فلعل أحدهما لقبه (فى أربعين ألفاً) من أهل فارس وكرمان ومن غيرهما ،
كنهاوند وأصبهان ، مائة ألف وعشرة آلاف (فقام ترجمان) لم يسم (فقال :
ليكلمنى رجل منكم) بالجزم على الأمر (فقال المغيرة) بن شعبة الصحابى
(سل عما شئت ، فقال) أى الترجمان (ما أتم ؟) بصيغة من لا يعقل احتقاراً
(قال) أى المغيرة (نحن أناس من العرب كنا فى شقاء شديد وبلاء شديد ،
نمصر) قال فى المصباح : بضم الميم ، من باب قتل ومن باب تعب لغة ،
ومنهم من يقتصر عليها . ا هـ . (الجلد والنوى من الجوع ، ونلبس الوب
والشعر ونعبد الشجر والحجر ، فبينما نحن كذلك إذ بعث رب السموات
 ورب الأرضين ، تعالى ذكره وجلت عظمتة ، إلينا نبياً من أنفسنا نعرف أباه
وأمه) زاد فى رواية ابن أبى شيبه : فى شرف منا ، أوسطنا حسباً وأصدقنا
حديثاً (فأمرنا نبينا رسول ربنا صلى الله عليه) وآله (وسلم أن نقاتلكم
حتى تعبوا الله وحده أو تؤدوا الجزية) وهذا موضع الترجمة . وفيه دلالة
على جواز أخذها من المجوس لأنهم كانوا مجوساً (وأخبرنا نبينا صلى الله عليه)
 وآله (وسلم عن رسالة ربنا أنه من قتل منا) أى فى الجهاد (صار إلى الجنة
 فى نعيم لم ير مثلاً) أى الجنة (قط ، ومن بقى منا ملك رقابكم) بالأسر . وفيه
كما قاله الكرمانى فصاحة المغيرة من حيث أن كلامه مبين لأحوالهم فيما
يتعلق بدينهم من المطعوم والملبوس ، وبدنهم من العبادة ، وبمعاملتهم
من الأعداء من طلب التوحيد أو الجزية ، ولمعاذهم فى الآخرة إلى كونهم
 فى الجنة ، وفى الدنيا إلى كونهم ملوكاً ملاكاً للرقاب . وفى رواية ابن
 أبى شيبه : فقال : إنكم معشر العرب أصابكم جوع وجهد وجثم ، فإن
 شتم مرناكم بكسر الميم ، من الميرة . أى أعطيناكم الميرة ، أى الزاد ورجعتم .

وفى رواية الطبرى : إنكم معشر العرب أطول الناس جوعاً وأبعد الناس من كل خير ، وما معنى أن أمر هؤلاء الأساورة أن ينتظموكم بالنشاب إلا تنجساً لحيفتكم . قال : فحمدت الله عز وجل وأثنت عليه ، ثم قلت : ما أخطأت شيئاً من صفتنا ، كذلك كنا حتى بعث الله عز وجل إلينا رسوله (فقال النعمان) بن مقرن للمغيرة بن شعبة لما أنكز عليه تأخير القتال ، وذلك أن المغيرة كان قصد الاشتغال بالقتال أول النهار بعد الفراغ من المكاملة مع الترجمان (ربما أشهدك الله) أى أحضرك (مثلها) أى مثل هذه الشدة أو الواقعة (مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وانتظر بالقتال إلى الهبوب (فلم يندمك) على التأني والصبر (ولم يخزك) بالخلاء المعجزة بغير نون . قال الحافظ : وهو أوجه لوفاق ما قبله ، وهو نظير ما تقدم فى وفد عبد القيس : غير خزايا ولا ندأى (ولكنى شهدت القتال مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وضبطت (كان إذا لم يقاتل فى أول النهار انتظر) بالقتال (حتى تهب الأرواح) جمع ريح ، وأصله روح بالواو ، بدليل الجمع الذى غالب حاله أن يرد الشيء إلى أصله فقلبت واو المفرد ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وحكى ابن جنى فى جمعه أرياح (وتحضر الصلوات) بعد زوال الشمس كما عند ابن أبى شيبة . وزاد فى رواية الطبرى : ويطيب القتال . وعند ابن أبى شيبة أيضاً : وينزل النصر . وزاد معاً عن زياد بن جبير : فقال النعمان : اللهم إني أسألك أن تقرر عيني اليوم بفتح يكون فيه عز الإسلام وذل الكفر والشهادة لى . ثم قال : إني هاز اللواء فتيسروا للقتال : وفى رواية : فليقبض الرجل حاجته ويتوضأ ، ثم هازه الثانية فتأهبوا . وفى رواية : فلينظر الرجل إلى نفسه ويرم من سلاحه ، ثم هاز الثالثة فاحملوا ولا يلوين أحد على أحد ولو قتلت ، فإن قتلت فعلى الناس حذيفة . قال : فجعل وحمل الناس ، فوالله ما علمت أن أحداً يومئذ يريد أن يرجع إلى أهله حتى يقتل أو يظفر ، فثبتوا النائم ، ثم انهزموا ، فجعل الواحد يقع على الآخر فيقتل سبعة ، وجعل الحسك . الذى جعلوه خلفهم يعقرهم . وفى رواية ابن أبى شيبة : وقع ذو الجناحين عن بغلة شهاء فشق بطنه ففتح الله على المسلمين . وفى رواية الطبرى : فجعل النعمان يتقدم باللواء فلما تحقق الفتح جاءته نشابة فى خاصرته فصرخته فسجاه أخوه معقل ثوباً واحداً وأخذ

اللواء ورجع الناس ، فبايعوا حذيفة ، فكتب بالفتح إلى عمر مع رجل من المسلمين ، وسماه سيف في الفتوح طريف بن مسم . وعند ابن أبي شيبة من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي عثمان النهدي : أنه ذهب بالبشارة إلى عمر فيمكن أن يكونا توافقا . وذكر الطبري أن ذلك كان سنة تسع عشر . وقيل سنة إحدى وعشرين . وفي الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة بالحرب وقوة نفسه وشهامته وفصاحته وبلاغته . وفيه فضل المشورة ، وأن الكبير لا نقص عليه في مشاورة من هو دونه ، وأن المفضل قد يكون أميراً على الأفضل ، لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقاً ، ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر . وفيه ضرب المثل وجودة تصور الهرمزان ، ولذلك استشاره عمر ، وتشبيه الغائب المحسوس بحاضر محسوس لتقريبه إلى الفهم . وفيه البداءة بقتال الأهم فالأهم وبيان ما كان العرب عليه في الجاهلية من القهر ومظلف العيش والإرسال إلى الإمام للبشارة ، وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله ، ولا يعارضه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغير صباحاً ، لأن هذا عند المصافقة وذلك عند الغارة ، وبالله التوفيق .

الحديث الحادى والثلاثون بعد المائة

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَبُوكَ ، وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ ، وَكَسَاهُ بُرْدًا ، وَكَتَبَ لَهُ بِيحْرِهِمْ .

(عن أبى حميد الساعدى رضى الله عنه قال : غزونا مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم تبوك وأهدى ملك أيلة) هو ابن العلماء كما فى مسلم واسمه يوحنا بن روية ، والعلماء اسم أمه ، وأيلة : مدينة على ساحل البحر آخر الحجاز وأول الشام (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء) هى دلدل (وكساه) أى كسا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملك أيلة (برداً وكتب له ببحرهم) أى ببلدتهم . وعند ابن إسحق لما انتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبوك أتى يوحنا بن روية صاحب أيلة ، فصالحه وأعطاه الجزية وكتب له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتاباً فهو عندهم : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ، ليحنه بن روية وأهل أيلة . قال ابن بطال : وقد أجمع العلماء على أن الإمام إذا صالح ملك القرية يدخل فى ذلك الصلح بقيتهم . واختلفوا فى عكس ذلك ، وهو ما إذا استأمن لطائفة معينة هل يدخل هو فيهم ، فذهب الأكثر إلى أنه لا بد من تعيينه لفظاً . وقد قال أصبغ وسحنون : لا يحتاج إلى ذلك ، بل يكتفى بالقرينة ، لأنه لا يأخذ الأمان لغيره إلا وهو يقصد إدخال نفسه ، وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى كتاب الزكاة فى باب خرص التمر .

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا يُوجَدُ مِنْ
 مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَاماً .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال : من قتل معاهداً) ذمياً . وفى رواية : بغير حق (لم يرح) أى لم يشم (رائحة الجنة) أول ما يجدها سائر المؤمنين الذين لم يقترفوا الكبائر (وأن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً) وعند الترمذى من حديث أبى هريرة : سبعين خريفاً . وفى الموطأ : خمسمائة . وجمع بينها ابن بطال بأن الأربعين أقصى أشد العمر ، وفيها يزيد عمل الإنسان ويقينه ويندم على سالف ذنوبه ، فهذا يجد ريحها على مسيرة أربعين عاماً ، وأما السبعون فحد المعتكف وفيها تحصل الخشية والندم لاقتراب الأجل ، فيجد ريح الجنة من مسيرة سبعين ، وأما الخمسمائة فهي زمن الفترة ، فيكون من جاء فى آخر الفترة واهتدى باتباع النبي الذى كان قبل الفترة ولم يضره طولها ، فيجد ريح الجنة على خمسمائة عام . كذا قال . ولا يخفى ما فيه من البعد والتكلف . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الدييات ، وكذا ابن ماجه .

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ أُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةٌ فِيهَا سُمٌّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَجْمَعُوا لِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ يَهُودَ ، فَجُمِعُوا لَهُ ، فَقَالَ : إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقٌ عَنْهُ ، فَقَالُوا : نَعَمْ ، فَقَالَ لَهُمْ : مَنْ أَبُوكُمْ ، قَالُوا : فُلَانٌ ، فَقَالَ : كَذَبْتُمْ بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ ، قَالُوا : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقٌ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُ عَنْهُ ، فَقَالُوا : نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، وَإِنْ كَذَبْنَا عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فِي آيِنَا ، فَقَالَ لَهُمْ : مَنْ أَهْلُ النَّارِ ؟ قَالُوا : نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا ثُمَّ تَخْلِفُونَا فِيهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخْسَأُوا فِيهَا ، وَاللَّهِ لَا نَخْلِفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا ، ثُمَّ قَالَ : هَلْ أَنْتُمْ صَادِقٌ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ ، فَقَالُوا : نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، قَالَ : هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمًّا ، قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ ؟ قَالُوا : أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا نَسْتَرِيحُ ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما فتحت خيبر أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم شاة) أهدتها له زينب بنت الحارث اليهودية (فيها سم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أجمعوا لي من كان هاهنا من يهود ، فجمعوا له ، فقال لهم : إني سألتكم عن شيء فهل أنتم صادق عنه ؟ فقالوا : نعم ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم : من أبوكم ؟ قالوا : فلان ، فقال) عليه الصلاة والسلام (كذبتكم بل أبوكم فلان) قال في المقدمة : ما أدرى من عني بذلك (قالوا : صدقت . قال : فهل أنتم صادق عن شيء إن سألت عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، وإن

كذبنا عرفت كذبنا كما عرفت في أبينا فقال لهم : من أهل النار ؟ قالوا : نكون فيها يسيراً ثم تخلفونا فيها . فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : اخسأوا فيها) زجر لهم بالطرد والإبعاد ودعاء عليهم بذلك ، ويقال لطرده الكلب : اخسأ (والله لا تخلفكم فيها أبداً) لا يقال : عصاة المؤمنين يدخلون النار ، لأن يهود لا يخرجون منها ، بخلاف عصاة المسلمين فلا يتصور معنى الخلافة (ثم قال : هل أنتم صادقون عن شيء إن سألتكم عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، قال : هل جعلتم في هذه الشاة سمّاً ؟ قالوا : نعم ، قال : فما حملكم على ذلك ؟ قالوا : أردنا إن كنت كاذباً نستريح ، وإن كنت نبياً لم يضرك) وفي مسلم : أنهم قالوا : ألا نقتلها ؟ قال : لا . وعن جابر قال : فلم يعاقبها . وقال الزهري : أسلمت فتركها . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون تركها أولاً ثم لما مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها ، وبذلك أجاب السهيلي ، وزاد إنه تركها لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ثم قتلها ببشر قصاصاً . وهذا الحديث أخرجه في المغازي والطب أيضاً ، والنسائي في التفسير . ومطابقة الحديث للترجمة واضحة ، وهي إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم ؟

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ فَتَفَرَّقَا ، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ قَتِيلًا فَدَفَنَهُ ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ ، فَاَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ وَحُويصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ : كَبَّرَ كَبَّرَ ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ ، فَسَكَتَ فَتَكَلَّمَا ، فَقَالَ : أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ قَاتِلِكُمْ أَوْ صَاحِبِكُمْ ، قَالُوا : وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرِ ، قَالَ : فَتُبِّرُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ ، فَقَالُوا : كَيْفَ نَأْخُذُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ ، فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ .

(عن سهل بن أبي حثمة رضى الله عنه قال : انطلق عبد الله بن سهل) الحارثي (ومحبيصة بن مسعود بن زيد) الأنصاري ، وقيل الصواب ابن كعب بدل زيد (إلى خيبر) في أصحاب لها يمتارون تمرأ (وهي يومئذ صلح فتفرقا) أي ابن سهل ومحبيصة (فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل) فوجده في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها (وهو يتشحط) أي يضطرب (في دمه) حال كونه (قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة ، فانطلق عبد الرحمن بن سهل) أخو عبد الله ابن سهل (ومحبيصة و) أخوه (حويصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ليخبروه بذلك (فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كبر ، كبر) بالجزم على الأمر ، وكرره للمبالغة ، أي قدم الأسن يتكلم (وهو) أي عبد الرحمن (أحدث القوم) سنأ (فسكت ، فتكلما) أي محبيصة وحويصة بقضية قتل عبد الله (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أتخلفون) أطلق الخطاب للثلاثة بعرض اليمين عليهم ، ومراده من يختص به وهو أخوه ، لأنه كان معلوماً عندهم أن اليمين مختص بالوارث ، وإنما

أمر أن يتكلم الأكبر لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى ، لأنه لاحق لابنى العم فيها ، بل المراد سماع صورة الواقعة وكيفيتها . ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وكل الأكبر أو أمره بتوكيله فيها (وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم) قال النووي : المعنى يثبت حقكم على من حلفتكم عليه ، وذلك الحق أعم من أن يكون قصاصاً أو دية (قالوا : وكيف نحلف ولم نشهد) قتله (ولم نر) من قتله (قال : فتبرئكم) أى تبرأ إليكم (يهود) من دعواكم (بخمسين) أى يمينا (فقالوا : كيف نأخذ أيمان قوم كفار) قال الخطابي : بدأ صلى الله عليه وآله وسلم بالمدعين فى اليمين ، فلما نكلوا ردها على المدعى عليهم فلم يرضوا بأيمانهم (فعقله) أى أدى ديتة (النبى صلى الله عليه وآله وسلم من عنده) من خالص ماله أو من بيت المال ، لأنه عاقلة المسلمين وولى أمرهم . وفيه أن حكم القسامة مخالف لسائر الدعاوى من جهة أن اليمين على المدعى وأنها خمسون يمينا . واللوث هنا هو العداوة الظاهرة بين المسلمين واليهود . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الصلح والأدب والديات والأحكام ، ومسلم فى الحلود ، وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الديات ، والنسائى فى القضاء والقسامة ، والغرض منه هنا قوله : « انطلق إلى خير » وهى يومئذ صلح . ولفظ الترجمة : المودعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره . وأصل المسألة اختلف فيه . قال الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعى عن مودعة أهل الإسلام أهل الحرب على مال يؤديه إليهم ، فقال : لا يصلح ذلك إلا عن ضرورة كشغل المسلمين عن حربهم . قال : ولا بأس أن يصالحهم على غير شئ يؤديه إليهم كما وقع فى الحديبية . وقال الشافعى : إذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين جازت لهم مهادنتهم على غير شئ ، لأن القتل للمسلمين شهادة ، وأن الإسلام أعز من أن يعطى المشركين على أن يكفوا عنه إلا فى حالة مخافة اصطلام المسلمين كثرة العدو ، لأن ذلك من معانى الضرورات ، وكذلك إذا أسر رجل مسلم فلم يطلق إلا بفدية جاز . والبحث فى مسألة القسامة له موضع آخر فى كتاب الديات .

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَرَ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَلَمْ يَصْنَعْهُ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم سحر)
والذى سحره لبيد بن الأعصم اليهودى فى مشط ومشاطة ودسها فى بئر ذروان
(حتى كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يخيل إليه أنه صنع شيئاً ولم يصنعه)
ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه عفا عن اليهودى الذى سحره . وقال
فى الفتح : أشار بالترجمة إلى ما وقع فى بقية القصة ، أى وهى قوله :
يا عائشة أعلمت أن الله أفتانى فيما استفتيته فيه ، أتانى رجلان ، فقعد أحدهما
عند رأسى والآخر عند رجلى ، فقال الذى عند رأسى للآخر : ما بال
الرجل ؟ قال : مطبوب . قال : ومن طبه ؟ قال : لبيد بن الأعصم . قال :
وفيم ؟ قال : فى مشط ومشاطة . قال : وأين ؟ قال : فى جف طلعة ذكر
تحت رعوفة فى بئر ذروان . قالت عائشة فأتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم
البئر حتى استخرجه ، فقال : هذه البئر التى أريتها ؟ قال : فاستخرج ،
فقلت : أفلا أى تنشرت . فقال : أما والله قد شفانى وأنا أكره أن أثير
على أحد من الناس شراً . اهـ . قال ابن بطال : لا يقتل ساحر أهل العهد
ولكن يعاقب ، إلا إن قتل بسحره فيقتل ، أو أحدث حدثاً فيؤخذ به .
وهو قول الجمهور . وقال مالك : إذا أدخل سحره ضرراً على مسلم نقض
عهده بذلك . وقال أيضاً : فيقتل الساحر ولا يستتاب . وبه قال أحمد وجماعة
وهو عندهم كالزندق .

الحديث السادس والثلاثون بعد المائة

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ ، فَقَالَ : أَعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ : مَوْتِي ، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، ثُمَّ مَوْتَانُ يَأْخُذُ فِيكُمْ كَقُعَاصِ الْغَنَمِ ، ثُمَّ اسْتِيفَاضَةِ الْمَالِ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِائَةَ دِينَارٍ فَيَظِلُّ سَاحِطًا ، ثُمَّ فِتْنَةٌ لَا يَبْقَى بَيْتٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ ، ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ فَيَغْدِرُونَ فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً ، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا .

(عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك وهو في قبة من آدم) جلد مدبوغ (فقال : اعدد ستاً) من العلامات (بين يدي الساعة) لقيامها أو لظهور أشراتها المقتربة منها (موتى ، ثم فتح بيت المقدس ثم موتان) بضم الميم وسكون الواو : الموت أو الكثير الوقوع والمراد به الطاعون (يأخذ) أى الموتان (فيكم كقُعَاصِ الغنم) بضم القاف بعدها عين مهملة فألف فصاد مهملة : داء يأخذ الدواب فيسيل من أنوفها شيء فتموت فجأة . ويقال : إن هذه الآية ظهرت في طاعون عمواس في خلافة عمر ، ومات منه سبعون ألفاً في ثلاثة أيام ، وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس (ثم استفاضة المال) أى كثرته ، ووقع ذلك في خلافة عثمان رضى الله عنه عند فتح تلك الفتوح العظيمة المذكورة في كتب التواريخ والسير (حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً) استقلالاً لذلك المبلغ وتحقيراً له (ثم فتنه لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته) أولها قتل عثمان (ثم هدنة) بضم الهاء وسكون الدال ، أى صلح على ترك القتال بعد التحرك فيه (تكون بينكم وبين بني الأصفر) وهم الروم (فيغدرون) بكسر الدال المهملة (فيأتونكم تحت ثمانين غاية) بغين معجمة وتحتية أى راية قال الجواليقي : لأنها غاية المتبع إذا وقفت وقف وإذا مشت تبعها (تحت

كل غاية اثنا عشر ألفاً) فجملة ذلك تسعمائة ألف وستون ألف رجل . وعند بعضهم فيما حكاه ابن الجوزى « غابة » بموحدة بدل التحتية ، وهى الأجمة ، فشبه كثرة الرماح بالأجمة . وفى حديث ذى مخبر عند أبى داود فى نحو هذا الحديث : راية بدل غاية . وفى أوله : ستصالحون الروم صلحاً أمناً ثم تغزون أتم وهم فتنصرون ثم تنزلون مرجاً ، فيرفع رجل من أهل الصليب فيقول : غلب الصليب ، فيغضب رجل من المسلمين ، فيقوم إليه فيدفع ، فعند ذلك تغدر الروم ويحتمون للملحمة فيأتون ، فذكره . وعند ابن ماجه مرفوعاً من حديث أبى هريرة : إذا وقعت الملاحم بعث الله بعثاً من الموالى يؤيد الله بهم الدين . وله من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً : الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال فى سبعة أشهر . وله من حديث عبد الله بن سبر رفعه : بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ويخرج الدجال فى السابعة . وإسناده أصح من إسناده حديث معاذ . ورواة حديث الباب كلهم شاميون إلا شيخ المؤلف فكى . قال المهلب : فيه أن الغدر من أشرار الساعة . وفيه أشياء من علامات النبوة قد ظهر أكثرها . قال ابن المنير : أما قصة الروم فلم تجمع إلى الآن ولا بلغنا أنهم غزوا فى البر فى هذا العدد ، فهو من الأمور التى لم تقع بعد . اهـ . قلت : نعم لم تقع إلى الآن ولكن الآثار وأحوال الملوك اليوم تدل على أنها ستقع عن قريب ، فقد عزلوا فى شهر جمادى الأولى من هذه السنة ، وهى سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية ، على صاحبها الصلاة والتحية ، سلطان القسطنطينية المسمى بعبد العزيز خان . ويقال : إنه قتل نفسه بعد العزل وأقيم مقامه السلطان مراد خان الخامس ابن أخيه عبد الحميد خان . والقتال يجرى فى هذا الزمان بينه وبين أهل الصرب والجبل الأسود . ورفعت الفتن رأسها وقرب انصرام هذه المائة وبقي منها سبع سنين ثم تبدئ المائة الرابعة عشرة . والله أعلم بما يقع على رأسه وبما يؤول الأمر إليه . وأظن أن زمان ظهور المهدي الموعود المنتظر الذى دلت عليه الأحاديث النبوية وما يليه قد اقترب . وقد حققنا هذا المقام فى كتابنا « حجج الكرامة فى آثار القيامة » بما لا مزيد عليه . وبالجمله فقد قال فى فتح البارى بعد ما نقل عن ابن المنير : وفى هذا الحديث بشارة ونذارة ، وذلك أنه دل على أن العاقبة للمؤمنين مع كثرة الجيش . وفيه إشارة إلى أن عدد جيوش

المسلمين سيكون أضعاف ما هو عليه . ووقع في رواية للحاكم عن عوف ابن مالك في هذا الحديث أنه قال لمعاذ في طاعون عمواس : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي : اعدد ستاً بين يدي الساعة ، فقد وقع منهم ثلاث ، يعنى موته صلى الله عليه وآله وسلم ، وفتح بيت المقدس ، والطاعون ، وبقي ثلاث . فقال له معاذ : إن لها أهلاً . ووقع في الفتن لنعيم بن حماد : إن هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل . اهـ . ولعل الفتن التي ترى الآن في الدنيا مقدمة لتلك القصة ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَيْفَ بِكُمْ إِذَا لَمْ تَجْتَبُوا دِينَاراً وَلَا دِرْهَمًا ، فَقِيلَ لَهُ : وَكَيْفَ تَرَى ذَلِكَ كَائِنًا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : إِيَّيْ وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ عَنْ قَوْلِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ . قَالُوا : عَمَّ ذَلِكَ ، قَالَ : تُنْتَهَكُ ذِمَّةُ اللَّهِ ، وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَشُدُّ اللَّهُ قُلُوبَ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيَمْنَعُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كيف بكم إذا لم تجتبا) من الجباية ، أى لم تأخذوا من الجزية والخراج (ديناراً ولا درهماً ؟ فقيل له : وكيف ترى ذلك كائناً يا أبا هريرة ؟ قال : إى والذى نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق) الذى لم يقل له إلا الصدق ، يعنى أن جبريل مثلاً لم يخبره إلا بالصدق (قالوا : عَمَّ ذَلِكَ ؟ قال : تنتهك ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه) وآله (وسلم) أى يتناول مالا يحل من الجور والظلم (فيشد الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيمنعون ما فى أيديهم) من الجزية . وفى هذا الحديث التوصية بأهل الذمة لما فى الجزية التى تؤخذ منهم من نفع المسلمين . وفيه التحذير من ظلمهم ، وأنه متى وقع ذلك نقضوا العهد ، فلم يجتب المسلمون منهم شيئاً فتضيق أحوالهم . وفيه علم من أعلام النبوة . والحاصل أن فيه الإنذار من سوء العاقبة ، وأن المسلمين يمنعون حقوقهم فى آخر الأمر . قال فى الفتح : وكذلك وقع . ا هـ . أى منذ أيام كثيرة ، فكيف بهذا اليوم والغدر بعد العهد حرام ، سواء كان فى حق المسلم أو الذمى . قال تعالى : « الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم فى كل مرة وهم لا يتقون » . والآية وإن نزلت فى يهود قريظة ، لكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، والله المستعان ، وعليه التكلان .

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 قَالَ : لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قَالَ أَحَدُهُمَا يُنْصَبُ ، وَقَالَ
 الْآخَرُ يُرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ .

(عن عبد الله) بن مسعود (وأنس) بن مالك (رضى الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال : لكل غادر لواء) أى علم (يوم
 القيامة . قال أحدهما) أى أحد الراويين (ينصب) أى اللواء (وقال الآخر :
 يرى يوم القيامة يعرف به) ولمسلم عن شعبة يقال : هذه غدرة فلان . وله من
 حديث أبي سعيد : يرفع له بقدر غدوته ، وله من حديثه من وجه آخر :
 عند استه . قال ابن المنير : كأنه عومل بضد قصده ، لأن عادة اللواء أن
 يكون على الرأس فنصب عند أسفل زيادة فى فضيحته ، لأن الأعين غالباً
 تمتد إلى الألوية ، فيكون ذلك سبباً لامتدادها للتي بدأت له ذلك اليوم فيزداد
 بها فضيحة . وعن ابن عمر عند البخارى فى هذا الباب رفعه بلفظ : لكل غادر
 لواء ينصب لغدوته : زاد أبو ذر : يوم القيامة ، أى لأجل غدوته فى الدنيا
 أو بقدرها . وفى لفظ : بغدوته ، أى بسببها والمراد شهرته فى القيامة بصفة
 الغدر ليذمه أهل الموقف . وفيه غلظ تحريم الغدر ، لا سيما من صاحب الولاية
 العامة ، لأن غدوره يتعدى ضرورة إلى كثير ، ولأنه غير مضطر إلى الغدر
 لقدرته على الوفاء . وقال عياض : المشهور أن هذا الحديث ورد فى ذم
 الإمام إذا غدر فى عهوده لرعيته ، أو لمقاتلته أو للأمانة التى يتقلدها والتزم
 القيام بها . فتى خان فيها أو ترك الرفق فقد غدر . وقيل : المراد نهى الرعية
 عن الغدر بالإمام ، فلا يخرج عليه ولا يتعرض لمعصيته ، لما يترتب على ذلك
 من الفتنة . قال : والصحيح الأول . قال الحافظ : ولا أدرى ما المانع من
 حمل الخبر على أعم من ذلك . والذى فهمه ابن عمر راوى الحديث هو هذا ،
 والله أعلم . وهذا الحديث الأخير أخرجه أيضاً فى الفتن ، ومسلم فى المغازى .
 قال القرطبي : هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل ، فإنهم كانوا

يرفعون للوفاء راية بيضاء ، وللغدر راية سوداء ليلوموا الغادر فيذموه ، فاقترضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر وليشتهر بصفته في القيامة ، فيذمه أهل الموقف . وأما الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يبعد أن يقع كذلك . وقد ثبت لواء الحمد لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم . وفي الحديث أن الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم لقوله في رواية ابن عمر في الفتن : هذه غدره فلان بن فلان . قال ابن دقيق العيد : وإن ثبت أنهم يدعون بأمهاتهم فقد يقال : يخص هذا من العموم . وتمسك به قوم في ترك الجهاد مع ولادة الحرب الذين يغدرون كما حكاه الباجي رحمه الله تعالى .

* وهذا آخر كتاب الجهاد ، نجزت كتابته على يد مؤلفه الفقير المحتاج إلى رحمة ربه الباري : أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري ، كان الله له في الدنيا والآخرة ، وحباه فيهما بنعمه الذائخة الفاخرة ، في غرة شهر الله تعالى شعبان سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف ، ببلدة بهوبال المحمية ، صانها الله وأهلها عن كل وصمة ورزية . وبتمامه تم النصف الأول من كتابة هذا الشرح المسمى بعون الباري لحل أدلة البخاري . وهذا التصنيف من تجزئة هذا العبد الضعيف ، عفا الله عنه ما جناه ، واستعمله فيما يحب ويرضاه . ويتلوه كتاب « بدء الخلق » أعانه الله تعالى على تكميل الباقي من النصف الآخر ، وجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ونفع به جيلاً بعد جيل ، بمنه وكرمه آمين ، ولا أحد أصدق من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث والقيـل . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين إلى يوم البعث والدين .

فهرس الجزء الثالث
من كتاب
عون الباری لحل أدلة البخاری

فهرس الجزء الثالث

من كتاب « عون البارى لحل أدلة البخارى »

كتساب البيوع

صفحة

- ٣ الحديث الأول : فضل التجارة .
- ٦ الحديث الثانى : الحلال بين والحرام بين .
- ٩ الحديث الثالث : حضانة الأولاد .
- ١٣ الحديث الرابع : التسمية قبل الأكل ليست شرطاً لصحة الذبيح .
- ١٤ الحديث الخامس : الأمر بالورع وتحريم المشتبهات .
- ١٥ الحديث السادس : بيع الذهب بالذهب .
- ١٦ الحديث السابع : حرص الصحابة على متابعة الصبغة فى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ١٨ الحديث الثامن : فضل صلة الرحم .
- ١٩ الحديث التاسع : رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند يهودى .
- ٢١ الحديث العاشر : فضل العمل والكسب .
- ٢٣ الحديث الحادى عشر : السباحة فى الأعمال التجارية والمعاملة .
- ٢٤ الحديث الثانى عشر : فضل السباحة فى التقاضى وأجر المتسامح عند الله سبحانه .
- ٢٦ الحديث الثالث عشر : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا والصدق فى المبايعه .
- ٢٧ الحديث الرابع عشر : النهى عن بيع الجنس الواحد بنفس الجنس مع التفاضل .
- ٢٨ الحديث الخامس عشر : النهى عن بيع بعض الأشياء ولعن آكل الربا .
- ٣٠ الحديث السادس عشر : النهى عن الخلف فى البيع .
- ٣١ الحديث السابع عشر : التظلم فى التقاضى ونزول آية « أفرأيت الذى كفر بآياتنا » الآية .
- ٣٣ الحديث الثامن عشر : جواز أخذ الأجر على الخياطة لعدم إنكاره صلى الله عليه وسلم وقبول دعوة خياط .
- ٣٥ الحديث التاسع عشر : مباشرته صلى الله عليه وسلم البيع بنفسه وتواضعه .
- ٣٩ الحديث العشرون : جواز قبول المشتري للسلعة المعيبة مع معرفته بالعيب .
- ٤١ الحديث الحادى والثانى والعشرون : جواز أخذ الأجر على الحجامة .
- ٤٣ الحديث الثالث والعشرون : تحريم التصوير .
- ٤٥ الحديث الرابع والعشرون : جواز التصرف فى المشتري فى نفس مجلس الشراء .
- ٤٨ الحديث الخامس والعشرون : النصيحة فى البيع وحديث : لا خلافة .

- ٥٠ الحديث السادس والعشرون : أهمية النية في جميع أعمال المسلم .
- ٥٢ الحديث السابع والعشرون : حديث سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي .
- ٥٣ الحديث الثامن والعشرون : محبته صلى الله عليه وسلم لأولاد ابنته فاطمة رضي الله عنها
- ٥٥ الحديث التاسع والعشرون : النهي عن تلقى الركبان واتحاد مكان البيع والشراء .
- ٥٦ الحديث الثلاثون : صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة وذكر أنه ليس بنفخ في الأسواق .
- ٥٩ الحديث الحادي والثلاثون : دعوته إلى التسامح مع الغرماء ومعجزة من معجزاته صلى الله عليه وسلم .
- ٦١ الحديث الثاني والثلاثون : الأمر بكيل الطعام ليبارك الله فيه .
- ٦٢ الحديث الثالث والثلاثون : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بلداً حراماً ودعاؤه للمدينة بالبركة .
- ٣٦ الحديث الرابع والخامس والثلاثون : منع بيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه ويصير في حوزته .
- ٦٥ الحديث السادس والثلاثون : بيع الصنف للصنف المائل رباً إن لم يكن فيه تقابض .
- ٦٧ الحديث السابع والثلاثون : تحريم بيع النجش .
- ٦٩ الحديث الثامن والثلاثون : جواز بيع المدبر .
- ٧١ الحديث التاسع والثلاثون : النهي عن شراء ما في بطن الحيوانات من حمل .
- ٧٣ الحديث الأربعون : جواز رد المشتري للحيوانات المضرة بعد حلبها .
- ٧٦ الحديث الحادي والأربعون : جواز بيع الأمة الزانية .
- ٧٨ الحديث الثاني والثالث والأربعون : النهي عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للبادي .
- ٨٣ الحديث الرابع والأربعون : النهي عن بيع المزانية .
- ٨٤ الحديث الخامس والسادس والسابع والأربعون : بمعنى الحديث السادس والثلاثون .
- ٨٧ الحديث الثامن والأربعون : لا ربا إلا في النسئة .
- ٩٠ الحديث التاسع والأربعون : نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً .
- ٩١ الحديث الخمسون والحادي والثاني والثالث والخمسون : النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وحكم بيع العرايا .
- ٩٧ الحديث الرابع والخامس والخمسون : النهي عن بيع الثمر حتى ينضج .
- ١٠١ الحديث السادس والخمسون : النهي عن بيع السلعة بنفس السلعة مختلفة الجودة بالتفاضل .
- ١٠٤ الحديث السابع والخمسون : النهي عن بيع المحاقلة والمخاضرة والملامسة والمناذرة والمزانية .

١٠٦ الحديث الثامن والخمسون : جواز الأخذ من مال الزوج ما يكفي البيت إذا كان الزوج شحيحاً .

١٠٨ الحديث التاسع والخمسون : جواز الشفعة إلا في الحدود .

١٠٩ الحديث الستون : جواز قبول هدية السلطان الكافر والظالم .

١١٢ الحديث الحادى والستون : نزول سيدنا المسيح عليه السلام في آخر الزمن .

١١٤ الحديث الثانى والستون : تحريم الكسب من التصوير وجواز تصوير الشجر وما ليس فيه روح .

١١٥ الحديث الثالث والستون : حديث ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة .

١١٧ الحديث الرابع والستون : تحريم بيع الخمر والخنزير والميتة والأصنام .

١٢٠ الحديث الخامس والستون : النهى عن أكل ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن .

كتاب السلم

١٢٣ الحديث الأول : مشروعية السلف وشروطه .

١٢٦ الحديث الثانى : تعامل الصحابة بالسلف .

كتاب الشفعة

١٢٨ الحديث الأول : صورة من صور أحقية الجار ببيع الشفعة بين الصحابة .

١٣١ الحديث الثانى : أى الجيران أحق بالشفعة .

كتاب الإجارة

١٣٢ الحديث الأول : حديثه صلى الله عليه وسلم لا نستعمل على عملنا من أراد .

١٣٤ الحديث الثانى : جواز الإجارة على رعى الغنم .

١٣٥ الحديث الثالث : الإجارة فى العمل .

١٣٨ الحديث الرابع : حديث الصخرة والثلاثة رهط .

١٤١ الحديث الخامس : جواز أخذ الأجر على الرقية .

١٤٦ الحديث السادس : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن أخذ أجر تلقيح الحيوانات .

كتاب الحوالات

١٤٨ الحديث الأول : جواز إحالة الدين على موسر .

١٥٢ الحديث الثانى : جواز تحمل الإنسان ديناً كان على ميت .

١٥٤ الحديث الثالث : الحلف فى الإسلام .

١٥٥ الحديث الرابع : وفاء أبى بكر رضى الله عنه بوعد الرسول صلى الله عليه وسلم لصحابى .

كتاب الوكالة

١٥٧ الحديث الأول : توكيل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة بتوزيع الأموال .

١٥٨ الحديث الثانى : تصديق الوكيل فيما ائتمن عليه حتى يظهر دليل الخيانة .

١٥٩ الحديث الثالث : توكليل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة بأن يقاضوا عنه وأمره لهم بحسن القضاء .

١٦١ الحديث الرابع : إقرار الوكيل على موكله مقبول .

١٦٤ الحديث الخامس : جواز التصرف بالجزء اليسير من مال الصدقة للوكيل .

١٦٩ الحديث السادس : تحريم ربا الفضل .

١٧٠ الحديث السابع : جواز توكيل الحاكم بإقامة الحدود .

ما جاء في الحرث والمزراعة

١٧١ الحديث الأول : الكسب من الزراعة والثواب فيها .

١٧٥ الحديث الثاني : كراهة إدخال آلة الحرث إلى البيوت لمن لا يعملون بالزراعة .

١٧٦ الحديث الثالث والرابع والخامس : كراهة اتخاذ الكلب لإلحراسة والحرث والصيد .

١٨٠ الحديث السادس : تحريم استعمال الدابة لغير ما خلقت له .

١٨٢ الحديث السابع : المساقاة وجوازها .

١٨٣ الحديث الثامن : جواز زراعة الأراضي للمستأجر بما شاء وللمؤجر حق طلب القلع

بنهاية الإجارة .

١٨٤ الحديث التاسع : جواز المزارعة في شتى الزروع .

١٨٦ الحديث العاشر : جواز الكراء .

١٨٧ الحديث الحادي عشر : وقف الأراضي التي وقع عليها الفتح .

١٨٨ الحديث الثاني عشر : استصلاح الأراضي وأعمارها .

١٩٠ الحديث الثالث عشر : الأراضي المفتوحة عنوة وجواز بقاءها مع أهلها بالاتفاق

مع الحاكم مزارعة .

١٩٢ الحديث الرابع عشر : صورة من صور المزارعة .

١٩٣ الحديث الخامس والسادس عشر : كراء المزارع .

١٩٥ الحديث السابع عشر : أغنى الله سبحانه أهل الجنة عن التعب فيها .

كتاب الشرب

١٩٧ الحديث الأول والثاني : التيامن في الشرب .

٢٠٠ الحديث الثالث : النهي عن منع فضل الماء .

٢٠٣ الحديث الرابع : حرمة مال المسلم وحرمة حلف اليمين الكاذب .

٢٠٥ الحديث الخامس : تحريم منع فضل المياه ومبايعة الإمام لندنيا وترويج السلعة بالحلف .

٢٠٦ الحديث السادس : أجر الإنسان حتى في سقى البهائم والحيوانات .

٢٠٨ الحديث السابع : من شأئله صلى الله عليه وسلم .

٢٠٩ الحديث الثامن : تحريم الحلف على السلع لترويجها ومنع فضل الماء .

- ٢١٠ الحديث التاسع : لاحى إلا لله ولرسوله .
 ٢١١ الحديث العاشر : حكم تربية الخيول .
 ٢١٣ الحديث الحادى عشر : جواز الاحتطاب والاحتشاش .
 ٢١٥ الحديث الثانى عشر : أمره صلى الله عليه وسلم الأنصار بالصبر لعظم أجرهم يوم القيامة .
 ٢١٧ الحديث الثالث عشر : حكم البيع بالشرط .

كتاب الاستقراض والحجر والتفليس

- ٢١٩ الحديث الأول : القرض ونية الوفاء .
 ٢٢١ الحديث الثانى : حرصه صلى الله عليه وسلم على وفاء الدين .
 ٢٢٣ الحديث الثالث : حسن مقاضاته صلى الله عليه وسلم .
 ٢٢٤ الحديث الرابع : النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم حتى فى سداد الديون .
 ٢٢٦ الحديث الخامس : من المحرمات والمكروهات .

كتاب الخصومات

- ٢٢٨ الحديث الأول : حرص الصحابة على الاتباع الكامل واختصاصهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 ٢٣٠ الحديث الثانى : فضائل بعض الأنبياء .
 ٢٣٢ الحديث الثالث والرابع : حكم الرسول صلى الله عليه وسلم فى القصاص .
 كتاب اللقطة

٢٣٤ - ٢٣٨ وفيه حديثان .

كتاب المظالم

- ٢٣٩ - ٢٦٢ وفيه ثمانية عشر حديثاً .
 تقاضى المظالم يوم القيامة ورحمة الله للمؤمنين وحقوق المسلم على المسلم ونصرة الأخ .

فى الشركة فى الطعام والنهد والعروض

- ٢٦٣ الحديث الأول : من معجزاته صلى الله عليه وسلم وتقسيم الطعام بين الناس .
 ٢٦٧ الحديث الثانى : حبه صلى الله عليه وسلم للذين يقتسمون الطعام إن كان هناك جماعة .
 ٢٦٨ الحديث الثالث : تقسيمه صلى الله عليه وسلم للغنائم .
 ٢٧٢ الحديث الرابع : إعتاق الرقيق المشترك بين أكثر من واحد .
 ٢٧٣ الحديث الخامس : الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأن عدم ضرر الغير شرط للقسمة .

٥٨٢ الحديث السادس : جواز الشركة وصحتها .

كتاب الرهن

٢٧٦ الحديث الأول : النفقة على الحيوانات المرهونة شرط للاستفادة منها .

٢٨٠ الحديث الثاني : حلف اليمين على المدعى عليه .

كتاب في العتق وفضله

٢٨٢ — ٢٩٧ وفيه أحد عشر حديثاً عن فضل عتق الرقيق ومعاملتهم بالحسنى وعدم إهانتهم :
٢٩٨ حديث في المكاتب .

كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها

٣٠١ — ٣٠٧ سبعة أحاديث فيهم الحث على الهبة وقبوله صلى الله عليه وسلم للهبة .

٣٠٨ الحديث الثامن : محبة الصحابة إهداء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت عائشة لمحبتها لها .

٣١٢ الحديث التاسع والعاشر : قبوله صلى الله عليه وسلم الهدية ويثيب عليها .

٣١٤ الحديث الحادى عشر : العدل في الهدايا للأولاد .

٣١٧ الحديث الثانى عشر : كراهة العودة في الهبة .

٣١٩ الحديث الثالث عشر : إرشاده صلى الله عليه وسلم إلى ما هو أولى .

٣٢٠ الحديث الرابع عشر : عدله صلى الله عليه وسلم بين نسائه .

٣٢١ الحديث الخامس عشر : عدله في القسمة بين الصحابة .

٣٢٣ الحديث السادس عشر : توجيهه صلى الله عليه وسلم أهل بيته في الزهد .

٣٢٤ الحديث السابع عشر : جواز إهداء أثواب نهي عن لبسها كالحرير بقصد الانتفاع بها وليس لبسها .

٣٢٥ الحديث الثامن عشر : تكثير الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم .

٣٢٧ الحديث التاسع عشر : جواز صلة الرحم المشترك .

٣٢٨ الحديث العشرون والحادى والعشرون : توريث الهبة وثبوت ملكيتها .

٣٢٩ الحديث الثانى والعشرون : جواز الاستعارة للعروس

فصل المنيحة

٣٣٤ وفيه حديثان في فضلها .

كتاب الشهادات

٣٣٨ الحديث الأول : إقرار النبي صلى الله عليه وسلم بعدالة الصحابة والتابعين .

٣٤١ الحديث الثانى : الشرك والعقوق وشهادة الزور واعتبارهم من أكبر الكبائر .

٣٤٣ الحديث الثالث والرابع : عدالة الصحابة ودعائه صلى الله عليه وسلم لهم .

حديث الإفك

٣٤٥ الحديث الأول : حديث الإفك ونزول القرآن ببراءة السيدة عائشة رضى الله عنها .

- ٣٦٢ الحديث الثاني : النهى عن المبالغة في المدح .
 ٣٦٣ الحديث الثالث : توقف إجازة القتال للأولاد على الإمام .
 ٣٦٥ الحديث الرابع : حلف اليمين والقرعة في حلف اليمين بين المتخاصمين :
 ٣٦٦ الحديث الخامس : لا يجوز الحلف بغير الله .

كتاب الصلح

٣٦٧ - ٣٧٤ وفيه خمسة أحاديث فيما جاء في الإصلاح بين الناس .

كتاب الشروط

- ٣٧٦ الحديث الأول : الوفاء بالشروط واجب .
 ٣٧٧ الحديث الثاني : لا صلح في الحدود .
 ٣٨٠ الحديث الثالث : إجلاء عمر رضى الله عنه اليهود من الجزيرة العربية .
 ٣٨٣ الحديث الرابع : حديث صلح الحديبية .
 ٤٠٩ الحديث الخامس : إن لله تسعاً وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة .

كتاب الوصايا

- ٤١٣ الحديث الأول : الأمر بوجوب الوصية .
 ٤١٧ الحديث الثاني : وصيته صلى الله عليه وسلم بأن ما يملكه صدقة .
 ٤١٨ الحديث الثالث : وصيته صلى الله عليه وسلم بكتاب الله .
 ٤٢٠ الحديث الرابع : الصدقة في حال الصحة أفضل من الوصية قبل الموت .
 ٤٢١ الحديث الخامس : إنذاره صلى الله عليه وسلم عشيرته الأقربين .
 ٤٢٢ الحديث السادس : وقف الأراضي .
 ٤٢٦ الحديث السابع : السبع الموبقات .
 ٤٢٧ الحديث الثامن : لم يورث رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهماً .
 ٤٢٨ الحديث التاسع : من مناقب عثمان رضى الله عنه .
 ٤٣٠ الحديث العاشر : الإشهاد على الوصية .

فضل الجهاد والسير

- ٤٣٤ الحديث الأول : فضل الجهاد عن باقي العبادات .
 ٤٣٦ الحديث الثاني : أفضل الناس المجاهد .
 ٤٣٨ الحديث الثالث : أجر المجاهد والإخلاص في الجهاد .
 ٤٤١ الحديث الرابع : فضل الإيمان بالله والقيام بالأوامر .
 ٤٤٤ الحديث الخامس والسادس : فضل السير في سبيل الله .

الخور العين وصفتهن

- ٤٤٦ الحديث الأول : الخور العين وصفتهن .
- ٤٤٨ الحديث الثاني : رضوان الله على من قتل في سبيله والدعاء على العاصين .
- ٤٥٠ الحديث الثالث والرابع : شكل الجروح يوم القيامة .
- ٤٥٣ الحديث الخامس : استشهد أنس بن النضر ونزول آية : «من المؤمنين» رجال .. الآية .
- ٤٥٦ الحديث السادس : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين .
- ٤٥٧ الحديث السابع : الإسلام يجب أن يسبق الجهاد حتى يسمى جهاداً .
- ٤٥٨ الحديث الثامن : مكانة حارثة بن سراقة في الجنة .
- ٤٦٠ الحديث التاسع : الإخلاص لله في الجهاد .
- ٤٦٢ الحديث العاشر : وحى الله لرسوله صلى الله عليه وسلم في قتال بني قريظة .
- ٤٦٣ الحديث الحادي والثاني عشر : فضل الشهيد وأن الإسلام يجب ما قبله .
- ٤٦٧ الحديث الثالث عشر : عدم صوم أبي طلحة النافلة كي لا تضعفه عن الجهاد .
- ٤٦٨ الحديث الرابع عشر : الموت بمرض الطاعون كالشهادة .
- ٤٧١ الحديث الخامس عشر : ابن أم مكتوم ونزول آية غير أولى الضرر .
- ٤٧٢ الحديث السادس والسابع عشر : دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم للصحابه في حفر الخندق .
- ٤٧٥ الحديث الثامن عشر : شعر البراء وهو يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل التراب يوم الخندق .
- ٤٧٦ الحديث التاسع عشر : أجر الذين حبسهم العذر عن الجهاد كالمجاهد .
- ٤٧٧ الحديث العشرون : فضل اجتماع عبادة الجهاد بالصوم .
- ٤٧٩ الحديث الحادي والعشرون : أجر تجهيز المجاهد والإتفاق على أهل المجاهد .
- ٤٨١ الحديث الثاني والعشرون : حسن عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالشهداء .
- ٤٨٢ الحديث الثالث والعشرون : كراهة الصحابة الفرار في الحرب .
- ٤٨٤ الحديث الرابع والعشرون : مكانة الزبير رضي الله عنه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٤٨٦ الحديث الخامس والسادس والعشرون : الخيل معقود في نواصيها الخير يوم القيامة .
- ٤٨٩ الحديث السابع والثامن والعشرون : فضل التصديق بالخيال في سبيل الله وفضل العناية بها .
- ٤٩١ الحديث التاسع والعشرون : حقوق الله على العباد .
- ٤٩٢ الحديث الثلاثون : خروجه صلى الله عليه وسلم أول الناس في يوم خزاع .

- ٤٩٣ الحديث الحادى والثلاثون : الشؤم فى ثلاثة .
- ٤٩٧ الحديث الثانى والثلاثون : إسهامه صلى الله عليه وسلم للفرس .
- ٤٩٩ الحديث الثالث والثلاثون : جرأته صلى الله عليه وسلم فى وقت فرار الناس يوم هوازن .
- ٥٠١ الحديث الرابع والثلاثون : الترهيد فى الدنيا .
- ٥٠٢ الحديث الخامس والثلاثون : فضل النساء المرافقات فى الحرب .
- ٥٠٣ الحديث السادس والثلاثون : مشاركة النساء فى الخدمة فى الحروب .
- ٥٠٤ الحديث السابع والثلاثون : حرص الصحابة على حماية رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٥٠٦ الحديث الثامن والثلاثون : الامتثال فى الحرب .
- ٥٠٧ الحديث التاسع والثلاثون : حديث هذا جيل يحبنا ونحبه .
- ٥٠٨ الحديث الأربعون : فضل الخدمة والنشاط فى السفر عن الصوم .
- ٥٠٩ الحديث الحادى والأربعون : فضل الرباط فى سبيل الله .
- ٥١٠ الحديث الثانى والثالث والأربعون : التبرك بالصالحين وكبار السن .
- ٥١٢ الحديث الرابع والأربعون : توجيهه صلى الله عليه وسلم فى الحروب .
- ٥١٣ الحديث الخامس والأربعون : تجهيزه صلى الله عليه وسلم للجيش والصلاح .
- ٥١٤ الحديث السادس والأربعون : رضاه صلى الله عليه وسلم عن سعد بن أبى وقاص .
- ٥١٥ الحديث السابع والأربعون : تخلية السيوف وآلات الحرب .
- ٥١٦ الحديث الثامن والأربعون : دعائه صلى الله عليه وسلم ربه يوم بدر .
- ٥١٨ الحديث التاسع والأربعون : جواز لبس الحرير لمن به حكمة .
- ٥١٩ الحديث الخمسون : جواز لبس الحرير لعذر .
- ٥٢٠ الحديث الحادى والثانى والثالث والخمسون : إخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عن بعض المغيبات .
- ٥٢٤ الحديث الرابع والخمسون : دعاءه صلى الله عليه وسلم على الأحزاب يوم الخندق .
- ٥٢٥ الحديث الخامس والخمسون : أدبه صلى الله عليه وسلم وحلمه .
- ٥٢٦ الحديث السادس والخمسون : دعاءه صلى الله عليه وسلم على قبيلة دوس .
- ٥٢٧ الحديث السابع والخمسون : على رضى الله عنه وفتح خيبر .
- ٥٢٨ الحديث الثامن والخمسون : أكثر خروجه صلى الله عليه وسلم للحرب يوم الخميس .
- ٥٢٩ الحديث التاسع والخمسون : عدم جواز إحراق الأسير بالنار .
- ٥٣٠ الحديث الستون والحادى والستون : أمره صلى الله عليه وسلم بالطاعة فى غير معصية للأمر
- ٥٣٣ الحديث الثانى والستون : تفسير بيعته صلى الله عليه وسلم للصحابة عند الشجرة .

- ٥٣٤ الحديث الثالث والرابع والستون : البيعة .
- ٥٣٦ الحديث الخامس والستون : البيعة على الإسلام والجهاد .
- ٥٣٧ الحديث السادس والستون : طاعة الأمراء .
- ٥٣٩ الحديث السابع والستون : الأمر بالصبر والجهاد .
- ٥٤١ الحديث الثامن والستون : القصاص .
- ٥٤٣ الحديث التاسع والستون : الراية في الحروب .
- ٥٤٤ الحديث السبعون : من ثمأله الشريفة جوامع الكلم والنصر بالرعب .
- ٥٤٦ الحديث الحادى والسبعون : هجرته صلى الله عليه وسلم وتسميته أسماء بذات النطاقين .
- ٥٤٧ الحديث الثانى والثالث والسبعون : جواز الردف على الحمار .
- ٥٤٨ الحديث الرابع والسبعون : النهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو .
- ٥٥٠ الحديث الخامس والسبعون : كراهة رفع الصوت بالدعاء والذكر .
- ٥٥١ الحديث السادس والسبعون : التكبير والتسبيح .
- ٥٥٢ الحديث السابع والسبعون : أجر المسافر والمريض .
- ٥٥٣ الحديث الثامن والسبعون : كراهة سفر المنفرد .
- ٥٥٤ الحديث التاسع والسبعون : خدمة الوالدين وبرهما أفضل الجهاد .
- ٥٥٥ الحديث الثمانون : النهى عن إبقاء القلائد في رقبة البعير في المبيت .
- ٥٥٧ الحديث الحادى والثمانون : النهى عن سفر المرأة إلا ومعها محرم .
- ٥٥٨ الحديث الثانى والثمانون : قوم يدخلون الجنة في السلاسل .
- ٥٦٠ الحديث الثالث والثمانون : لا حى إلا لله ولرسوله .
- ٥٦٢ الحديث الرابع والثمانون : النهى عن قتل النساء والصبيان في الحرب .
- ٥٦٣ الحديث الخامس والثمانون : النهى على الإحراق بالنار .
- ٥٦٥ الحديث السادس والثمانون : النهى عن الإحراق بالنار حتى الحيوانات .
- ٥٦٦ الحديث السابع والثمانون : رواية في الحرق أثناء الحروب .
- ٥٦٨ الحديث الثامن والثمانون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن بعض المغيبات .
- ٥٦٩ الحديث التاسع والثمانون : الحرب خدعة .
- ٥٧٠ الحديث التسعون : غزوة أحد .
- ٥٧٤ الحديث الحادى والتسعون : أمره صلى الله عليه وسلم بالرفق حتى مع الأعداء .
- ٥٧٦ الحديث الثانى والتسعون : أدب الإسلام في الأسرى .
- ٥٧٧ الحديث الثالث والرابع والتسعون : فكالك الأسير بالمال .
- ٥٧٩ الحديث الخامس والتسعون : قتل الجاسوس الحربى الكافر .

٥٨٠ الحديث السادس والتسعون : وصيته صلى الله عليه وسلم بإخراج المشركين من جزيرة العرب .

٥٨٦ الحديث السابع والتسعون : وصفه صلى الله عليه وسلم الدجال وأنه أغور .

٥٨٧ الحديث الثامن والتسعون : تدوين أسماء المسلمين عند الحاجة إلى الحرب .

٥٨٨ الحديث التاسع والتسعون : إظهار غزاة الإسلام في الأرض التي دخلها الإسلام بالحرب .

٥٨٩ الحديث المائة : إعادة ما سلب من المسلم إذا أعيدت قبل قسمة الغنائم .

٥٩٠ الحديث الحادى بعد المائة : دعوة جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام يوم الخندق .

٥٩١ الحديث الثانى بعد المائة : حبه صلى الله عليه وسلم للأطفال وكرهه نهرهم .

٥٩٣ الحديث الثالث والرابع بعد المائة : تنبيه صلى الله عليه وسلم من الغلول والخيانة وأنه موجب للنار .

٥٩٦ الحديث الخامس بعد المائة : لا هجرة بعد فتح مكة .

٥٩٧ الحديث السادس والسابع بعد المائة : جواز استقبال المجاهدين عند القدوم .

٥٩٨ الحديث الثامن والتاسع بعد المائة : هديه صلى الله عليه وسلم عند العودة من سفر أو غزو .

٦٠٠ الحديث العاشر بعد المائة : تقسيمه صلى الله عليه وسلم لأموال النعم .

٦٠٣ الحديث الحادى عشر والثانى عشر بعد المائة : في صفته بعض لباسه صلى الله عليه وسلم .

٦٠٤ الحديث الثالث عشر بعد المائة : مدح النبي صلى الله عليه وسلم .

٦٠٥ الحديث الرابع والخامس عشر بعد المائة : منع أن نسمى بأبى القاسم .

٦٠٧ الحديث السادس عشر بعد المائة : التحذير من التصرف في أموال المسلمين بغير حق .

٦٠٨ الحديث السابع عشر بعد المائة : حل الغنائم للأمة الإسلامية وحدهم دون الأمم السابقة .

٦١٣ الحديث الثامن عشر بعد المائة : جواز النفل بعد تقسيم الغنائم من أمير الجيش .

٦١٤ الحديث التاسع عشر بعد المائة : حلمه صلى الله عليه وسلم على أصحابه .

٦١٥ الحديث العشرون بعد المائة : جواز إطلاق الأسرى دون فداء برأى الأمير .

٦١٦ الحديث الحادى والعشرون بعد المائة : قتل غلامين من المسلمين لأبى جهل في غزوة بدر .

٦١٨ الحديث الثانى والعشرون بعد المائة : إعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤلفة قلوبهم .

٦١٩ الحديث الثالث والعشرون بعد المائة : يجوز للإمام التصرف بالنعم بما يرى فيه مصلحة .

- ٦٢١ الحديث الرابع والعشرون بعد المائة : الإمام مخير في قسم الغنيمة بعد الحرب أو بعد العودة منها .
- ٦٢٢ الحديث الخامس والعشرون بعد المائة : حلمه صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى؛
- ٦٢٣ الحديث السادس والعشرون بعد المائة : حلمه صلى الله عليه وسلم .
- ٦٢٤ الحديث السابع والعشرون بعد المائة : جواز أخذ الغنائم القوت ولا يدخل في الغنيمة عند القسمة .
- ٦٢٥ الحديث الثامن والعشرون بعد المائة : جواز أخذ الجزية من المجوس .
- ٦٢٨ الحديث التاسع والعشرون بعد المائة : خوف الرسول صلى الله عليه وسلم على أصحابه من التنافس على الدنيا .
- ٦٣١ الحديث الثلاثون بعد المائة : قتال الأهم فالأهم من أعداء المسلمين .
- ٦٣٦ الحديث الحادى والثلاثون بعد المائة : يجوز للإمام أن يصالح أهل بلده إذا رأى ذلك .
- ٦٣٧ الحديث الثانى والثلاثون بعد المائة : تحريم قتل المعاهد وشدة النهى عنها ؛
- ٦٣٨ الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة : دس اليهود السم للرسول صلى الله عليه وسلم فى الطعام .
- ٦٤٠ الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة : دية القتل .
- ٦٤١ الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة : جواز وقوع السحر على الأنبياء .
- ٦٤٣ الحديث السادس والثلاثون بعد المائة : من علامات الساعة .
- ٦٤٦ الحديث السابع والثلاثون بعد المائة : التحذير من ظلم أهل الذمة .
- ٦٤٧ الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة : التحذير من الغدر .

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالعباسية

تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة

عَوْنُ الْبَارِي

لِحَلِّ أَدَلَّةِ الْبُخَارِيِّ

للإمام العلامة

أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البهاري

شرح كتاب

التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

المجلد الرابع

حقوق الطبع والنقل محفوظة للناسخ

الناسخ

دار الرشيد

حلب - سوريا

١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٧ بالمنطقة الصناعية بالعباسية
تليفون : ٨٢٦٢٨ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب بدء الخلق

الحديث الأول

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ نَفَرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا بَنِي تَمِيمٍ أَبْشِرُوا ، فَقَالُوا : بَشَرْتَنَا فَأَعْطِنَا ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ ، فَجَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : يَا أَهْلَ الْيَمَنِ أَقْبِلُوا الْبُشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ . قَالُوا : قَبِلْنَا . فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ بَدْءَ الْخَلْقِ وَالْعَرْشِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا عِمْرَانُ رَا حِلَّتْكَ تَفَلَّتْ لَيْتَنِي لَمْ أَقُمْ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب بدء الخلق) *

بفتح أوله وبالهمز ، أى ابتداءه . وفى القاموس : بدأ به كمنع ابتداء . والشئ فعله ابتداء كابتهأه وأبدأه . والخلق بمعنى المخلوق . وقال العيني كالحافظ ابن حجر : وقع فى رواية النسبى : ذكر بدء الخلق بدل كتاب بدء الخلق .

(عن عمران بن حصين) بضم أوله (رضى الله عنه) أنه (قال : جاء نفر) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة سنة تسع (من بني تميم) يعنى وفدهم (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم فقال : يا بني تميم أبشروا) بما يقتضى دخول الجنة ، وذلك حيث عرفهم أصول العقائد التى هى المبدأ والمعاد وما بينهما ولما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا والاستعطاء (قالوا : بشرتنا) القائل ذلك منهم الأقرع بن حابس ، ذكره ابن الجوزى ، زاد القسطلانى : كان فيه بعض أخلاق البادية (فأعطنا) أى إنما جئنا للاستعطاء (فتغير وجهه) صلى الله عليه وآله وسلم ، إما للأسف عليهم كيف آثروا

الدنيا ، وإما لكونه لم يحضره ما يعطيهم ، فيتألفهم به أو لكل منهما (فجاءه أهل اليمن) وهم الأشعريون قوم أبو موسى . كذا قيل . قال في الفتح : وقد أورد البخارى حديث عمران هذا وفيه ما يستأنس به لذلك ، ثم ظهر لى أن المراد بأهل اليمن هنا نافع بن يزيد الحميرى مع وفد له من أهل حمير ، وقد ذكرت مستند ذلك فى باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن ، وأن هذا هو السر فى عطف أهل اليمن على الأشعريين ، مع أن الأشعريين من جملة أهل اليمن ، لما كان زمان قدوم الطائفتين مختلفاً ، ولكل منهما قصة غير قصة الآخرين ، ولذا وقع العطف (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا أهل اليمن اقبلوا البشرى ، إذ لم يقبلها بنو تميم) وحكى عياض : اليسرى بالتحانية والمهملة . قال : والصواب الأول (قالوا : قبلنا) ها (فأخذ) أى شرع (النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحدث بدء الخلق) أى بحديثه (و) حال (العرش) وكأنه ضمن يحدث معنى يذكر ، وكأنهم سألوا عن أحوال هذا العالم وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكونوا سألوا عن أول جنس المخلوقات ، فعلى الأول يقتضى السياق أنه أخبر أن أول شىء خلق منه السموات والأرض ، وعلى الثانى يقتضى أن العرش والماء تقدم خلقهما قبل ذلك (فجاء رجل) لم يسم (فقال : يا عمران) يعنى ابن الحصين (راحلتك تفلت) أى تشردت ، قال عمران (ليتنى لم أقم) من مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى لم يفتنى سماع كلامه . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى المغازى وبدء الخلق والتوحيد ، والنسائى فى التفسير ، والترمذى فى المناقب . وفيه منقبة لأهل اليمن ظاهرة .

الحديث الثاني

وفى رواية عنه رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان الله ولم يكن شئ غيرهُ ، وكان عرشهُ على الماء ، وكتب فى الذَّكر كُلِّ شئ ، وخلقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فتنادى مُناد : ذَهَبَتْ نَافَتُكَ يَا ابْنَ الحُصَيْنِ ، فأنطلقتُ فإذا هى يَقْطَعُ دُونَهَا السَّرَابُ ، فوالله لوِ دِدْتُ أَنى كُنْتُ تَرَكَتُهَا .

(وفى رواية عنه) أى عن عمران ابن حصين (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : كان الله) فى الأزل منفرداً متوحداً (ولم يكن شئ غيرهُ) وهذا مذهب الأخفش ، فإنه يجوز دخول الواو فى خبر كان وأخواتها ، نحو : كان زيد وأبوه قائم ، على جعل الجملة خبراً مع الواو أو ولم يكن شئ غيرهُ حال أى كان الله حال كونه لم يكن شئ غيرهُ ، وأما ما وقع فى بعض الكتب فى هذا الحديث : كان الله ولا شئ معه ، وهو الآن على ما عليه كان ، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : هذه زيادة ليست فى شئ من كتب الحديث . قال فى الفتح : وهو مسلم فى قوله « وهو الآن » إلى آخره ، وأما لفظ « ولا شئ معه » فرواية الباب بلفظ « ولا شئ غيرهُ » بمعناها . ووقع فى ترجمة نافع بن يزيد الحميرى : كان الله لا شئ غيرهُ ، بغير واو . انتهى . وفى رواية للبخارى فى التوحيد : ولم يكن شئ قبله . وفى رواية غير البخارى : ولم يكن شئ معه . والقصة متحدة ، فافترضى ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى ، ولعل راويها أخذها من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى دعائه فى صلاة الليل من حديث ابن عباس : « أنت الأول فليس قبلك شئ » لكن رواية الباب أصرح فى العدم . وفيه دلالة على أنه لم يكن شئ غيرهُ ، لا الماء ولا العرش ولا شئ غيرهما ، لأن كل ذلك غير الله تعالى ، ويكون قوله (وكان عرشهُ على الماء) معناه أنه خلق الماء سابقاً ثم خلق العرش على الماء . وقد وقع فى قصة نافع بن يزيد الحميرى بلفظ : كان عرشهُ على الماء ، ثم خلق القلم فقال : اكتب ما هو

كائن ، ثم خلق السموات والأرض وما فيهن ، فصرح بترتيب المخلوقات بعد الماء والعرش . وقد استشكل بأن الجملة الأولى تدل على عدم من سواه ، والثانية على وجود العرش والماء ، فالثانية مناقضة للأولى . وأجيب بأن الواو في « وكان » بمعنى « ثم » فليس الثانية من تمام الأولى بل مستقلة بنفسها ، وكان فيهما بحسب مدخولهما ، ففي الأولى بمعنى الكون الأزلي ، وفي الثانية بمعنى الحدوث بعد العدم . وعند الإمام أحمد عن أبي رزين لقيط بن عامر العقيلي أنه قال : « يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض ؟ قال : في عماء ما فوقه هواء ، ثم خلق عرشه على الماء » ورواه الترمذى عن أحمد بن منيع وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح ثلاثهم عن يزيد بن هارون ، وقال الترمذى : حسن ، ورواه أحمد عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة ولفظه : أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه ، وباقيه سواء . وقد ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه ، محيط بالعالم من كل جهة ، وربما سموه الفلك التاسع والفلك الأطلس . قال ابن كثير : وهذا ليس بجيد ، لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة ، والفلك لا تكون له قوائم ولا يحمل ، وأيضاً أن العرش في اللغة عبارة عن السرير الذي للملك ، وليس هو ذلك ، والقرآن إنما نزل بلغة العرب ، فهو سرير ذو قوائم تحمله الملائكة ، وكالقبة على العالم ، وهو سقف المخلوقات . انتهى . وفي قوله : « وكان عرشه على الماء » إشارة إلى أنهما كانا مبدأ العالم لكونهما خلقاً قبل كل شيء ، ولم يكن تحت العرش إذ ذاك إلا الماء . وفي حديث أبي رزين العقيلي مرفوعاً عند الإمام أحمد وصححه الترمذى : إن الماء خلق قبل العرش . وعن ابن عباس : كان الماء على متن الريح . وعند أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة قلت : يا رسول الله إني إذا رأيتك طابت نفسي وقرت عيني ، أنبتني عن كل شيء . قال : كل شيء خلق من الماء . وهذا يدل على أن الماء أصل لجميع المخلوقات ومادتها ، وأن جميع المخلوقات خلقت منه . قال تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء » . ومن قال : إن المراد بالماء النطفة فقد أبعد لوجهين : أحدهما : أن النطفة لا تسمى ماء مطلقاً بل مقيداً ، كقوله : « خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب » . والثاني : أن من

الحيوانات ما يتولد من غير نقطة ، كدود الخلل والفاكهة ، فليس كل حيوان مخلوقاً من نقطة ، فدل القرآن على أن كل ما يدب وكل ما فيه حياة من الماء ، ولا ينافي هذا قوله : « والجان خلقناه من قبل من نار السموم » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خلقت الملائكة من نور » فقد دل ما سبق أن أصل النور والنار الماء ، ولا يستنكر خلق النار من الماء ، فإن الله تعالى جمع بقدرته بين الماء والنار في الشجر الأخضر . وذكر الطبايعيون أن الماء بانحداره يصير بخاراً والبخار يتقلب هواء والهواء يتقلب ناراً . قال الحافظ : وأما ما روى أحمد والترمذي وصححه من حديث عباد بن الصامت مرفوعاً : أول ما خلق الله القلم ، ثم قال : اكتب ، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة ، فيجمع بينه وبين ما قبله بأن أولية القلم بالنسبة إلى ما عدا الماء والعرش أو بالنسبة إلى ما صدر من الكتابة ، أى أنه قيل له : اكتب أول ما خلق . وأما حديث « أول ما خلق الله العقل » فليس له طريق يثبت ، وعلى تقدير ثبوته فهذا التقدير الأخير هو تأويله ، والله أعلم . وللعلماء قولان في أيهما خلق أولاً : العرش أو القلم ؟ قال أبو العلاء الهمداني : والأكثر على سبق خلق العرش . واختار ابن جرير ومن تبعه الثاني . وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « خلق الله اللوح المحفوظ كسيرة خمسمائة عام ، فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق وهو على العرش : اكتب ، فقال : وما أكتب ؟ قال : علمي في خلقي إلى يوم القيامة » ذكره في تفسير سبحة ، وليس فيه سبق خلق القلم على العرش ، بل فيه سبق العرش . وأخرج البيهقي في الأسماء والصفات من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : أول ما خلق الله القلم فقال : اكتب ، فقال : يا رب وما أكتب ؟ قال : اكتب القدر ، فجرى بما هو كائن من ذلك اليوم إلى قيام الساعة . وروى سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد قال : بدى خلق العرش والماء والهواء وخلقت الأرض من الماء ، والجمع بين هذه الآثار واضح . انتهى (وكتب) أى قدر (فى) محل (الذكر) وهو اللوح المحفوظ (كل شيء) من الكائنات (وخلق السموات والأرض) هكذا جاءت هذه الأمور الثلاثة معطوفة بالواو . ووقع في الرواية التي في التوحيد « ثم خلق » ولم يقع بلفظ « ثم » إلا في ذكر خلق السموات والأرض .

وقد روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : إن الله قدّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء . وهذا الحديث يؤيد رواية من روى : « ثم خلق السموات والأرض » باللفظ الدال على الترتيب . وفي الحديث جواز السؤال عن مبدأ الأشياء والبحث عن ذلك ، وجواز جواب العالم بما يستحضره من ذلك ، وعليه الكف إن خشي على السائل ما يدخل على معتقده . وفيه أن جنس الزمان ونوعه حادث ، وأن الله أوجد هذه المخلوقات بعد أن لم تكن ، لا عن عجز عن ذلك بل مع القدرة . واستنبط بعضهم من سؤال الأشعريين عن هذه القصة أن الكلام في أصول الدين وحدث العالم مستمران في ذريتهم حتى ظهر ذلك منهم في أبي الحسن الأشعري . أشار إلى ذلك ابن عساكر (فنادى مناد) وفي الرواية الأخرى : فجاء رجل فقال : يا عمران . قال في الفتح : لم أقف على اسمه في شيء من الروايات (ذهبت ناقتك يا ابن الحصين) أي انفلتت (فانطلقت) خلفها (فإذا هي يقطع دونها السراب) الذي تراه نصف النهار في الفلاة كأنه ماء . والمعنى : فإذا هي يحول بيني وبين رؤيتها السراب (فوالله لو ددت) بكسر الدال الأولى (أني كنت تركتها) وفي التوحيد : إنها ذهبت ولم أقم لأنه قام قبل أن يكمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثه في ظنه ، فتأسف على ما فاتته من ذلك . وفيه ما كان عليه من الحرص على تحصيل العلم . قال في الفتح : وقد كنت كثير التطلب لتحصيل ما ظنّ عمران أنه فاتته من هذه القصة إلى أن وقفت على قصة نافع ابن يزيد الحميري ، فقوى في ظني أنه لم يفته شيء من هذه القصة بخصوصها لخلو قصة نافع بن يزيد عن قلندر زائد على حديث عمران ، إلا أن في آخره بعد قوله : وما فيهنّ : واستوى على عرشه . . . الحديث .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يَشْتَمُنِي ابْنُ آدَمَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَمُنِي ، وَيُكَذِّبُنِي وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ، أَمَا شَتَمُهُ فَقَوْلُهُ : إِنَّ لِي وَلَدًا ، وَأَمَا تَكْذِيبُهُ فَقَوْلُهُ : لَيْسَ يُعِيدُنِي كَمَا بَدَأَنِي .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : قال الله تعالى) عز وجل (شتمني) بلفظ الماضي ، ولابن عساكر بلفظ المضارع (ابن آدم) والشم : الوصف بما يقتضي النقص (وما ينبغي له أن يشتمني ، ويكذبني وما ينبغي له) أن يكذبني (أما شتمه فقوله : إن لي ولداً) لاستلزامه الإمكان المتداعي للحدوث ، وذلك غاية النقص في حق الباري ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً (وأما تكذيبه فقوله : ليس يعيدني كما بدأني) وهذا قول منكري البعث من عباد الأوثان ، وهو موضع الترجمة ، وهو من الأحاديث الإلهيات .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ : أَنَّ
رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لما قضى الله الخلق) أى خلقه كقوله تعالى : « فقضاهن سبع سموات » أو أوجد جنسه . قال ابن عرفة : قضاء الشيء : إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه . ولفظ الفتح : وقضى ، يطلق بمعنى حكم وأتقن وفرغ وأمضى (كتب) أى أمر القلم أن يكتب (فى كتابه) أى فى اللوح المحفوظ ، وقد تقدم فى حديث عبادة قزيباً ، فقال للقلم : اكتب ، فجرى بما هو كائن ، ويحتمل أن يكون المراد بالكتاب اللفظ الذى قضاه ، وهو كقوله تعالى : « كتب الله لأغلبن أنا ورسلى » (فهو عنده فوق العرش) قيل : معناه دون العرش ، وهو كقوله تعالى : « بعوضة فما فوقها » والحامل على هذا التأويل استبعاد أن يكون شيء من المخلوقات فوق العرش ، ولا محذور فى إجراء ذلك على ظاهره ، لأن العرش خلق من خلق الله ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « فهو عنده » أى ذكره أو علمه ، فلا تكون العندية مكانية ، بل هى إشارة إلى كمال كونه مخفياً عن الخلق ، مرفوعاً عن حيز إدراكهم ، وحكى الكرماني أن بعضهم زعم أن لفظ « فوق » زائد ، كقوله : « فإن كنّ نساء فوق اثنتين » والمراد اثنتان فصاعداً . ولم يتعقبه ، وهو متعقب ، لأن محل دعوى الزيادة ما إذا بقى الكلام مستقيماً مع حذفها كما فى الآية ، وأما فى الحديث فإنه يبقى مع الحذف « فهو عنده العرش » وذلك غير مستقيم . قال القسطلانى : ولا تعلق لهذا بما يقع فى النفوس من تصوّر المكانية ، تعالى الله عن صفات المحدثات ، فإنه المبين عن جميع خلقه ، المتسلط على كل شيء بقهره وقدرته (أن رحمتى) بفتح أن على أنها بدل من مفعول كتب ، وبكسرهما على أنها حكاية مضمون الكتاب (غلبت) وفى

التوحيد : تغلب (غضبي) والمراد من الغضب لازمه ، وهو إرادة إيصال العذاب إلى من يقع عليه الغضب ، لأن السبق والغلبة باعتبار التعلق ، أى تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب ، لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة ، وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث . وبهذا التقرير يندفع استشكل من أورد وقوع العذاب قبل الرحمة في بعض المواطن ، كمن يدخل النار من الموحدين ثم يخرج بالشفاعة . وقيل : معنى الغلبة : الكثرة والشمول ، يقول : غلب على فلان الكرم ، أى أكثر أفعاله . وهذا كله بناء على أن الرحمة والغضب من صفات الذات . وقال بعض العلماء : الرحمة والغضب من صفات الفعل لا من صفات الذات . ولا مانع من تقديم بعض الأفعال على بعض ، فتكون الإشارة بالرحمة إلى إسكان آدم الجنة أول ما خلق مثلاً ، ومقابلها ما وقع من إخراجها منها . وعلى ذلك استوت أحوال الأمم بتقدم الرحمة في حقهم بالتوسع عليهم من الرزق وغيره ثم يقع بهم العذاب على كفرهم . وأما ما أشكل من أمر من يعذب من الموحدين فالرحمة سابقة في حقهم أيضاً ، ولولا وجودها لخلدوا أبداً . وقال الطيبي : في سبق الرحمة إشارة إلى أن قسط الخلق منها أكثر من قسطهم من الغضب وأنها تنالهم من غير استحقاق ، وأن الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق . ألا ترى أن الرحمة تشمل الإنسان جنيئاً ورضيعاً وفطيماً وناشئاً من غير أن يصدر منه شيء من الطاعة ، ولا يلحقه الغضب إلا بعد أن يصدر عنه من المخالفات ما يستحق معه ذلك . كذا في الفتح . ونسبه في القسطلاني إلى التوربشتي وزاد . وقال في المصابيح : الغضب إرادة العقاب ، والرحمة إرادة الثواب ، والصفات لا توصف بالغلبة ولا يسبق بعضها بعضاً ، لكن جاء هذا على الاستعارة ، ولا يمتنع أن تجعل الرحمة والغضب من صفات الفعل إلا الذات ، فالرحمة هي الثواب والإحسان ، والغضب هو الانتقام ، فتكون الغلبة على بابها ، أى إن رحمتي أكثر من غضبي ، فتأمله . وقال الطيبي : وهو على وزان قوله تعالى : « كتب على نفسه الرحمة » أى أوجب ووعد أن يرحمهم قطعاً ، بخلاف ما يترتب عليه مقتضى الغضب والعقاب ، فإن الله تعالى كريم يتجاوز عنه بفضلته ، وأنشد :

وإني إذا أوعدته أو وعدته لخلف إيعادى ومنجز موعدى

وفى هذا الحديث تقدم خلق العرش على القلم الذى كتب المقادير ، وهو مذهب الجمهور ، ويؤيده قول أهل اليمن فى الحديث الثانى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : جئنا نسألك عن هذا الأمر ، فقال : كان الله ولم يكن شئ غيرہ وكان عرشه على الماء . وروى الطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعاً فى صفة اللوح أثراً طويلاً ذكره القسطلانى لم أقف على سندہ . وحديث الباب أخرجه مسلم فى التوبة ، والنسائى فى النعوت .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، السَّنَةُ
اَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ، ثَلَاثٌ مِنْهَا مُتَوَالِيَاتٌ : ذُو الْقِعْدَةِ
وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ .

(عن أبي بكره) نفيح بن الحارث الثقفي (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الزمان قد استدار) قال التوربشتي الزمان اسم لقليل الوقت وكثيره ، وأراد به ها هنا السنة ، ومعنى استدار : عاد إلى زمنه المخصوص (كهيئته) الهيئة : صورة الشيء وشكله وحالته (يوم خلق الله السموات والأرض) ولا بن عساكر : والأرضين بالجمع (السنة اثنا عشر شهراً) جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى ، وأراد أن الزمان في انقسامه إلى الأعوام والأشهر عاد إلى أصل الحساب والوضع الذي ابتدأ منه ، وذلك أن العرب كانوا إذا جاء شهر حرام وهم محاربون أحلوه وحرموا مكانه شهراً آخر ، حتى رفضوا خصوص الأشهر ، واعتبروا مجرد العدد وهي النسيء المذكور في قوله تعالى : « إنما النسيء » أى تأخير حرمة الشهر إلى آخر زيادة في الكفر ، لأنه تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرمه ، فهو كفر آخر ضمموه إلى كفرهم ، قيل : أول من أحدث ذلك جنادة بن عوف الكناني ، كان يقوم على جمل في الموسم فينادى : إن آهتكم قد أحلت لكم المحرم فأحلوه ثم ينادى في القابل : إن آهتكم قد حرمت عليكم المحلل فحرموه ، يفعل ذلك كل سنة بعد سنة ، فينتقل المحرم من شهر إلى شهر حتى جعلوه في جميع شهور السنة ، فلما كانت تلك السنة عاد إلى زمنه المخصوص به قبل ، ودارت السنة كهيئتها الأولى ، فافتضى الدور أن يكون الحج في ذى الحجة كما شرعه الله تعالى . وقول الزمخشري : وقد وافقت حجة الوداع ذا الحجة ، وكانت حجة أبي بكر قبلها في ذى القعدة . قاله مجاهد ، فيه نظر ، إذ كيف تصح حجة أبي بكر ، وقد وقعت في ذى القعدة ، وأنى هذا وقد قال تعالى : « وأذان من

الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر « الآية ، وإنما نودى بذلك في حجة
أبي بكر ، فلو لم يكن في ذى الحجة لما قال الله تعالى : « يوم الحج الأكبر » .
قاله الحافظ ابن كثير . ونقل الحافظ ابن حجر أن يوسف بن عبد الملك
زعم في كتابه « تفصيل الأزمنة » أن هذه المقالة صدرت من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في شهر مارس ، وهو آدار بالرومية ، وهو برمهات بالقبطية
(منها) أى من السنة (أربعة حرم : ثلاثة متواليات) هى (ذو القعدة
وذو الحجة والمحرم ورجب مضر) إضافة إلى مضر ، لأنها كانت تحافظ
على تحريمه أشد من محافظة سائر العرب ، ولم يكن يستحله أحد من العرب
(الذى بين جمادى وشعبان) ذكره تأكيداً وإزاحة للريب الحادث فيه من
النسب ، وقيل الأشبه أنه تأسيس ، وذلك أنهم كما مر كانوا يؤخرون
الشهر من موضعه إلى شهر آخر فينقل عن وقته الحقيقى ، فقال صلى الله عليه
وآله وسلم : رجب مضر الذى بين جمادى وشعبان لا رجب الذى هو عنكم
وقد أنسأتموه . قيل : والحكمة في جعل المحرم أول السنة ليحصل الابتداء
بشهر حرام ، وانختم بشهر حرام ، والتوسط بشهر حرام وهو رجب ،
وأما توالى شهرين في الآخر لإرادة تعضيد الختام ، والأعمال بخواتيمها .
وأما مطابقة الحديث الترجمة فقال العينى : تتأني بالتعسف ، لأن الأحاديث
المذكورة فيها التصريح بسبع أرضين ، وهنا المذكور لفظ الأرض فقط ،
ولكن المراد منه سبع أرضين أيضاً . انتهى . قال القسطلانى : ولا تعسف
فقد سبق أن رواية ابن عساكر في هذا الحديث هنا : والأرضين بالجمع .
قال الحافظ ابن كثير : ومراد البخارى بذكر هذا الحديث هنا تقرير معنى
قوله تعالى : « الله الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن » أى في العدد
كما أن عدة الشهور الآن اثنا عشر شهراً مطابقة لعدة الشهور عند الله في كتابه
الأول ، فهذه مطابقة في الزمان ، كما أن تلك مطابقة في المكان . انتهى .
وعن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في الآية قال : في كل
أرض مثل إبراهيم ونحو ما على الأرض من الخلق . هكذا أخرجه ابن جرير
مختصراً وإسناده صحيح . وأخرجه الحاكم في المستدرک ، والبيهقى من طريق
عبيد بن غنم النخعى عن على بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن
أبي الضحى عن ابن عباس مطولاً ، وأوله سبع أرضين ، في كل أرض

آدم كآدمكم ، ونوح كنوحكم ، وإبراهيم كإبراهيمكم ، وعيسى كعيساكم ،
ونبي كنبئكم . قال البيهقي : إسناده صحيح إلا أنه شاذ بمرة لا أعلم لأبي الضحى
عليه متابعا . انتهى . قال السيوطي : لم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم لهذا
الحديث حتى رأيت البيهقي قال : وإسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة . انتهى .
قال الحافظ ابن حجر : وقولهم بمرة : أى قولاً واحداً لا ترد فيه . انتهى .
قال القسطلاني : ففيه أنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن كما هو معروف
عند أهل هذا الشأن ، فقد يصح الإسناد ويكون في المتن شذوذ أو علة
تقدح في صحته ، ومثل هذا لا يثبت بالحديث الضعيف . انتهى . وأقول :
لا يخفى أن مدار ، إسناده هذا الحديث على شريك ، وهو من روى عن عطاء
ابن السائب بعد الاختلاط كما يعلم من كلام النووى والحافظ ابن حجر ، قال
النوى في شرح مسلم : أما عطاء بن السائب فيكنى أبا السائب ، ويقال أبو يزيد ،
ويقال أبو محمد ، ويقال أبو زيد الثقفي الكوفي التابعي ، وهو ثقة ، لكنه
اختلط في آخر عمره ، قال أئمة هذا الفن : اختلط في آخر عمره ، فن
سمع منه قديماً فهو صحيح السماع ، ومن سمع منه متأخراً فهو مضطرب الحديث
فن السامعين أولاً : سفيان الثوري وشعبة ، ومن السامعين آخراً : جرير
وخالد بن عبد الله وإسماعيل وعلي بن عاصم . هكذا قال أحمد بن حنبل ،
وقال يحيى بن معين : جميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط
إلا شعبة وسفيان . وفي رواية عن يحيى قال : وسمع أبو عوانة من عطاء في
الصحة والاختلاط جميعاً فلا يحتج بحديثه . انتهى . وقال الحافظ ابن حجر
في مقدمة فتح الباري : عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي وقيل : اسم
جده يزيد من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط فضعفوه بسبب ذلك .
وتحصل لى من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة وسفيان الثوري وزهير بن
معاوية وزائدة وأيوب وحامد بن زيد قبل الاختلاط ، وأن جميع من روى
عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف ، لأنه بعد اختلاطه . انتهى المقصود . فقول
الحافظ ابن حجر : جميع من روى عنه غير هؤلاء نص صريح في سماع
شريك منه بعد الاختلاط ، لأن الاستثناء معيار العموم . وقال في البداية :
وهذا محمول إن صح نقله على أن ابن عباس أخذه من الإسرائيليات . انتهى .
وأقول : هذا أقوى الأقوال وأرجحها في النظر الصحيح ، والذي تحمل

المشاق في إثبات هذا الموقوف الذي ليس بحجة فقد أبعد النجعة ، وذهب كل مذهب ردي ، ولبس على كل غبي . والخوض في أمثال هذه المسائل وإضاعة الوقت العزيز في إثباتها من الفضول الذي لا يعنى ، وقد صان الله سبحانه وتعالى علماء الحديث والكتاب من الكلام على هذه الخزعبلات ، وابتلى به من ليس يحسن العلم ، وإنما فخاره بالفقه الرسمي والعقل الكليل . هذا وقد ذكر القسطلاني في حديث الباب فائدة وهي أن السنة مشتملة على ثلثائة وأربعة وخمسين يوماً وخمس وسدس يوم . كذا ذكره صاحب المذهب من الشافعية في الطلاق ، قالوا : لأن شهراً منها ثلاثون وشهراً تسعة وعشرون إلا إذا الحججة فإنه تسعة وعشرون يوماً وخمس يوم وسدس يوم . واستشكله بعضهم وقال : لا أدري ما وجه زيادة الخمس والسدس . وصحح بعضهم أن السنة الهلالية ثلثائة وخمسة وخمسون يوماً . وبه جزم ابن دحية في كتاب التنوير وذلك مقدار قطع البروج الاثنى عشر التي ذكرها الله تعالى في كتابه ، وسمى العام عاماً لأن الشمس عامت فيه حتى قطعت جملة الفلك ، لأنها تقطع الفلك كله في السنة مرة ، وتقطع في كل شهر برجاً من البروج الاثنى عشر ، قال تعالى : « وكل في فلك يسبحون » . وفرق بعضهم بين السنة والعام بأن العام من أول المحرم إلى آخر ذى الحجة ، والسنة من كل يوم إلى مثله من القابلة . نقله ابن الخباز في شرح اللمع له . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في حجة الوداع آخر المغازي .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ ؟ قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ،
قَالَ : فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَتَسْتَأْذِنُ فَيُؤْذَنُ لَهَا
وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا ، وَتَسْتَأْذِنُ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا ، يَقَالُ لَهَا
ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى :
« وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ » .

(عن أبي ذر) جندب بن جنادة (رضى الله عنه قال : قال لى النبى
صلى الله عليه) وآله (وسلم حين غربت الشمس : تدرى أين تذهب) هذه
(قلت : الله ورسوله أعلم . قال : فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش)
منقادة لله تعالى انقياد الساجد من المكلفين ، أو تشبهاً لها بالساجد عند
غروبها . قال ابن الجوزى : ربما أشكل هذا الحديث على بعض الناس من
حيث أنا نراها تغيب فى الأرض ، وفى القرآن العظيم أنها تغيب فى عين
حمئة ، أى ذلك حمأة ، أى طين ، فأين هى من العرش . والجواب : إن الأرضين
السبع فى ضرب المثل كقطب رحى والعرش العظيم ذاته بمثابة الرحى ،
فأينما سجدت الشمس سجدت تحت العرش وذلك مستقرها . وقال ابن العربى :
أنكر قوم سجودها وهو صحيح ممكن لا يحيله العقل . وتأوله قوم على التسخير
الدائم ، ولا مانع أن تخرج عن مجراها فتسجد ثم ترجع . انتهى . وتعقبه فى
الفتح بأنه إن أراد بالخروج الوقوف فواضح وإلا فلا دليل على الخروج .
قال : ويحتمل أن يكون المراد بالسجود سجود من هو موكل بها من الملائكة
أو تسجد بصورة الحال ، فيكون عبارة عن زيادة فى الانقياد والخضوع
فى ذلك الحين . انتهى . قال ابن كثير : وقد حكى ابن حزم وابن المنأوى
وغير واحد من العلماء ، الإجماع على أن السموات كرية مستديرة . واستدل
لذلك بقوله : « فى فلك يسبحون » . قال الحسن : يلورون . وقال ابن
عباس : فى فلكة مثل فلكة المغزل . ولا تعارض بين هذا وبين الحديث ،
(٢ - عون البارى - ج ٤)

وليس فيه أن الشمس تصعد إلى فوق السماوات حتى تسجد تحت العرش ، بل هي تغرب عن أعيننا وهي مستمرة في فلكها الذي هي فيه ، وهو الرابع فيما قاله غير واحد من علماء التسيير ، وليس في الشرع ما ينفيه بل في الحس وهو الكسوفات ما يدل عليه ويقتضيه ، فإذا ذهب فيه حتى تتوسطه وهو وقت نصف الليل مثلاً في اعتدال الزمان فإنها تكون أبعد ما يكون تحت العرش ، لأنها تغيب من جهة وجه العالم ، وهذا محل سجودها كما يناسبها ، كما أنها أقرب ما يكون من العرش وقت الزوال من جهتنا ، فإذا كانت في محل سجودها (فتستأذن) أي في الطلوع من المشرق على عاداتها (فيؤذن لها) فتبدل من جهة المشرق ، وهي مع ذلك كارهة لعصاة بني آدم أن تطلع عليهم ، وهو يدل على أنها تعقل كسجودها (ويوشك) بكسر المعجمة ، أي ويقرب (أن تسجد فلا يقبل منها) أي لا يؤذن لها أن تسجد (وتستأذن) في المسير إلى مطلعها (فلا يؤذن لها ، يقال لها : ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فذلك) أي قوله « فإنها تذهب » إلى آخره (قوله تعالى : والشمس تجري لمستقر لها) لحد معين ينتهي إليه دورها ، فشبه بمستقر المسافر إذا قطع مسيره ، أو لكبد السماء فإن حركتها فيه يوجد فيها إبطاء يظن أن لها هناك وقفة . وقال ابن عباس : لا تبلغ مستقرها حتى ترجع إلى منازلها ، وقيل : إلى انتهاء أمرها عند خراب العالم ، وقيل : لحد لها من مسيرها كل يوم في مرأى عيوننا وهو المغرب ، وقيل : لمنتهى أمرها لكل يوم من المشارق والمغارب ، فإن لها في دورها ثلثائة وستين مشرقاً ومغرباً ، تطلع كل يوم من مطلع وتغرب من مغرب ثم لا تعود إليهما إلى العام القابل (ذلك) الجري على هذا التقدير والحساب الدقيق الذي يكل الفطن عن إحصائه (تقدير العزيز) الغالب بقدرته على كل مقدور (العليم) المحيط علمه بكل معلوم . وظاهر هذا أنها تجري في كل يوم وليلة بنفسها ، كقوله تعالى في الآية الأخرى : « وكل في فلك يسبحون » أي يلورون ، وهو مغاير لقول أصحاب الهيئة إن الشمس مرصعة في الفلك ، إذ مقتضاه أن الذي يسير هو الفلك ، وهذا منهم على طريق الحسد والتخمين ، فلا عبرة به . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في التفسير والتوحيد ، ومسلم في الإيمان ، وأبو داود في الحروب ، والترمذي في الفتن والتفسير ، والنسائي في التفسير .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يُكْوَرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم
قال : الشمس والقمر مكوران) بتشديد الواو المفتوحة ، أى مطويان ذاهبا
الضوء . وزاد البزار وابن أبي شيبة فى مصنفه والإسماعيلى فى مستخرجه :
فى النار (يوم القيامة) لأنهما عبدا من دون الله ، وليس المراد من تكويرهما
فيها تعذيبهما بذلك ، لكنه زيادة تبكيث لمن كان يعبدهما فى الدنيا ليعلموا
أن عبادتهم لها كانت باطلة . قاله الخطابى . وقيل : لإنهما خلقا من النار فأعيدا
فيها . وقال الإسماعيلى : لا يلزم من جعلهما فى النار تعذيبهما ، فإن الله فى النار
ملائكة وحجارة وغيرهما لتكون لأهل النار عذاباً وآلة من آلات العذاب ،
وما شاء الله من ذلك فلا تكون هى معذبة . وقال أبو موسى المدينى : إن كل
من عبد من دون الله إلا من سبقت له الحسنى يكون فى النار ، فكانا فى النار
يعذب بهما أهلها بحيث لا يبرحان منها ، فصارا كأنهما زمتان عقيران .

الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً فِي السَّمَاءِ أَقْبَلَ وَأَذْبَرَ وَدَخَلَ وَخَرَجَ وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ ، فَإِذَا أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ سُرِّيَ عَنْهُ ، قَالَتْ : فَعَرَفْتُهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَمَا أَدْرَى لَعَلَّهُ كَمَا قَالَ قَوْمٌ : « فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ » الْآيَةَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى مخيلة في السماء) بفتح الميم وكسر المعجمة ، أى سحابة يخال فيها المطر (أقبل وأدبر ودخل وخرج وتغير وجهه) خوفاً أن يحصل من تلك السحابة ما فيه ضرر بالناس (فإذا أمطرت السماء) فيه ردّ على من زعم أنه لا يقال أمطرت إلا في العذاب ، وأما الرحمة فيقال مطرت (سرى) أى كشف (عنه) الخوف وأزيل (فعرفته) بتشديد الراء من التعريف ، أى عرفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عائشة ذلك) الذى عرض له (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وما أدرى لعله كما قال قوم) هم عاد (فلما رأوه عارضاً) سحاباً عرض في أفق السماء (مستقبل أوديتهم) متوجه أوديتهم (الآية) وهذا الحديث أخرجه الترمذى في التفسير ، وكذا النسائى ، وفيه التذكير بما يذهل المرء عنه مما وقع للأمم الخالية والتحذير من السير في سبيلهم خشية من وقوع مثل ما أصابهم . وفيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ورأفته بهم كما وصفه الله تعالى ، يقال : خشى على من ليس هو فيهم أن يقع بهم العذاب ، أما المؤمن فشفقته عليه لإيمانه ، وأما الكافر فلرجاء إسلامه ، وهو بعث رحمة للعالمين .

الحديث التاسع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ، قَالَ : إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ
أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ عِلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ،
ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ وَيُقَالُ لَهُ أَكْتُبْ عَمَلَهُ
وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ
لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيَسْقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ
فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ ،
فَيَسْقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله صلى
الله عليه) وآله (وسلم وهو الصادق) فى قوله (المصدق) فيما وعده به
ربه تعالى : قال فى شرح المشكاة : الأولى أن تجعل الجملة اعتراضية لا حالية
لتعم الأحوال كلها وأن يكون من عادته ودأبه ذلك ، فما أحسن موقعها (قال :
إن أحدكم يجمع) بضم الياء وسكون الجيم وفتح الميم مبنياً للمفعول (خلقه فى
بطن أمه أربعين يوماً) أى يضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار ، يتخمر فيها
حتى يتهاى للخلق . وفى قوله « خلقه » تعبير بالمصدر عن الجنة ، وحمل على
أنه بمعنى المفعول ، كقولهم : هذا ضرب الأمير ، أى مضروبه . قال الخطابى :
روى عن ابن مسعود فى تفسيره أن النطفة إذا وقعت فى الرحم فأراد الله أن
يخلق منها بشراً طارت فى بشرة المرأة تحت كل ظفر وشعر ثم تمكث أربعين
ليلة ثم تنزل دماً فى الرحم فذلك جمعها . وهذا رواه ابن أبى حاتم فى تفسيره
وقد رجح الطيبى هذا التفسير فقال : والصحابة أعلم الناس بتفسير ما سمعوه ،
وأحقهم بتأويله ، وأولاهم بالصدق فيما يتحدثون به ، وأكثرهم احتياطاً
للتوقى عن خلافه ، فليس لمن بعدهم أن يرد عليهم . قال فى الفتح : وقد
وقع فى حديث مالك بن الحويرث رفعه وظاهره يخالف ذلك ولفظه :

إذا أراد الله خلق عبد جامع الرجل المرأة طار ماؤه في كل عرق وعضو منها ، فإذا كان يوم السابع جمعه الله ثم أحضره كل عرق له دون آدم : « في أى صورة ما شاء ركبك » (ثم يكون علقه) دماً غليظاً جامداً (مثل ذلك) الزمان (ثم يكون مضغاً) قطعة لحم قدر ما يمضغ (مثل ذلك) الزمان . واختلف في أول ما يتشكل من الجنين ، فقيل : قلبه ، لأنه الأساس ومعدن الحركات الغريزية . وقيل : الدماغ ، لأنه مجمع الحواس ومنه تنبعث . وقيل : الكبد ، لأن فيه النمو والاعتناء الذى هو قوام البدن . ورجحه بعضهم بأنه مقتضى النظام الطبيعى ، لأن النمو هو المطلوب أولاً ، ولا حاجة له حينئذ إلى حس وحركة إرادية ، وإنما يكون له قوة الحس والإرادة عند تعلق النفس به بتقديم الكبد ثم القلب ثم الدماغ (ثم يبعث الله ملكاً) إليه في الطور الرابع حين يتكامل بنيانه وتتشكل أعضاؤه (فيؤمر) مبنياً للمفعول (بأربع كلمات) يكتبها كما قال (ويقال له اكتب عمله ورزقه) غذاءه حلالاً أو حراماً ، قليلاً أو كثيراً ، أو كل ما ساقه الله تعالى إليه ينتفع به كالعلم وغيره (وأجله) طويلاً أو قصيراً (وشق أو سعيد) حسبما اقتضته حكمته وسبقت كلمته . والظاهر أن الكتابة هى الكتابة المعهودة في صحيفته ، وقد جاء ذلك مصرحاً به في رواية لمسلم في حديث حذيفة بن أسيد : ثم تطوى الصحيفة فلا يزداد فيها ولا ينقص . ووقع في حديث أبى ذر عنده : فيقضى الله ما هو قاض فيكتب ما هو لاق بين عينيه (ثم) بعد كتابة الملك هذه الأربعة (ينفخ فيه الروح) بعد تمام صورته ، ثم إن حكمة تحول الإنسان في بطن أمه حالة بعد حالة ، مع أن الله تعالى قادر على أن يخلقه في أقل من لحظة ، أن في التحويل فوائد : منها أنه لو خلقه دفعة واحدة لشق على الأم ، فجعله أولاً نطفة لتعتاد بها مدة ثم علقه كذلك وهلم جرّاً . ومنها إظهار قدرته تعالى حيث قلبه من تلك الأطوار إلى كونه إنساناً حسن الصورة متحلياً بالعقل . ومنها التنبيه والإرشاد على كمال قدرته على الحشر والنشر ، لأن من قدر على خلق الإنسان من ماء مهين ثم من علقه ثم من مضغه ، قادر على إعادته وحشره للحساب والجزاء . قاله المظهرى (فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون) وعن الأعمش : إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون (بينه وبين الجنة إلا ذراع) أى ما يبقى بينه وبين أن يصل إليها إلا كمن بقى بينه وبين موضع من الأرض

ذراع ، فهو تمثيل بقرب حاله من الموت ، وضابط ذلك بالغرغرة التي جعلت علامة لعدم قبول التوبة (فيسبق عليه كتابه) الذي كتبه الملك وهو في بطن أمه ، والفاء للتعقيب الدال على حصول السبق بغير مهلة (فيعمل) عند ذلك (بعمل أهل النار) أى فيدخلها ، أعاذنا الله منها (ويعمل) أى بعمل أهل النار (حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة) أى فيدخلها ، وفيه أن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء وجرى به القدر . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التوحيد والقدر ، ومسلم في القدر ، وكذا أبو داود والترمذي وابن ماجه . وفيه دلالة على وجود الملائكة ، خلافاً لمن أنكره من ملاحدة هذا الزمان ، قال جمهور أهل الكلام من المسلمين : الملائكة أجسام لطيفة أعطيت قدرة على التشكيل بأشكال مختلفة ، وكان الرسل يرونهم كذلك ومسكنها السماوات ، وأبطل من قال إنها الكواكب أو أنها الأنفس الخيرة التي فارقت أجسادها ، وغير ذلك من الأقوال التي لا يوجد في الأدلة السمعية شئ منها . وقد جاء في صفة الملائكة وكثرتهم أحاديث ذكر الحافظ بعضها في الفتح ، ثم قال : وفي هذا وما ورد من القرآن ردّاً على من أنكرو وجود الملائكة من الملاحدة ، قال : وقد اشتمل كتاب العظمة لأبى الشيخ من ذكر الملائكة على أحاديث وآثار كثيرة ، فليطلبها منه من أراد الوقوف على ذلك . انتهى . وزعم الحكماء أنها جواهر ومجردة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة ، وهم قسمان : قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحق والنتزه عن الاشتغال بغيره كما وصفهم الله في محكم التنزيل فقال : « يسبحون الليل والنهار لا يفترون » وهم العلويون والملائكة المقربون وقسم يدبر الأمر من السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء وجرى به القلم الإلهي ، « لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون » ، وهم المدبرات أمراً ، فمنهم سماوية ومنهم أرضية ، وهم أنواع أشار إليها القسطلاني ، قال : واتفق على عصمة الرسل منهم كعصمة رسل البشر ، وإنهم معهم ، كهم مع أمهم في التبليغ وغيره . واختلف في غير الرسل منهم ، فذهب بعضهم إلى القول بعدم عصمتهم بقصة هاروت وماروت وما روى عنهما من شرب الخمر والزنا والقتل مما رواه أحمد مرفوعاً وصححه ابن حبان . والذي عليه المحققون عصمة الملائكة مطلقاً . انتهى حاصله . وفيه نظر ، لأن المحققين من أهل العلم بالحديث النبوي والكتاب الإلهي على خلاف ذلك ، والله أعلم .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأُحِبُّهُ ، فَيُحِبُّهُ
 جِبْرِيلُ ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأُحِبُّوهُ ،
 فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : إذا أحب الله عبداً نادى جبريل : إن الله يحب فلاناً فأحبه ، فيحبه
 جبريل ، فينادى جبريل في أهل السماء : إن الله يحب فلاناً فأحبوه فيحبه أهل
 السماء ثم يوضع له القبول في أهل الأرض (الأرض) ممن يعرفه من المسلمين .
 وزاد روح بن عبادة عن ابن جريح عند الإسماعيلي : وإذا أبغض عبداً
 نادى جبريل عليه السلام : إني أبغض فلاناً فأبغضه ، قال : فيبغضه جبريل ،
 ثم ينادي في أهل السماء : إن الله يبغض فلاناً فأبغضوه ، فيبغضونه ، ثم يوضع
 له البغض في الأرض . وفيه : إن محبوب القلوب محبوب الله ، ومبغضها
 مبغوض الله . ومتن الحديث الذي ساقه البخاري بلفظ الرواية الثانية المعلقة .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ وَهُوَ السَّحَابُ فَتَذْكُرُ الْأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ فَتَسْتَرْقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ فَتُوحِيهِ إِلَى الْكُهَّانِ فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الملائكة تنزل في العنان) بفتح العين المهملة والنون المخففة (وهو السحاب) وزناً ومعنى ، وواحد عنانة كسحابة ، وهو تفسير بعض الرواة أدرجه في الخبر ، فالسحاب مجاز عن السماء ، كما أن السماء مجاز عن السحاب في قوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهوراً » في وجه (فتذكر) الملائكة (الأمر) الذى (قضى في السماء) وأصل ذلك أن الملائكة تسمع في السماء ما قضى الله تعالى في كل يوم من الحوادث فيحدث بعضهم بعضاً (فتسترق الشياطين السمع) أى تختلسه منهم (فتسمعه فتوحيه إلى الكهان) بضم الكاف وتشديد الهاء ، جمع كاهن : من يخبر بالمغيبات المستقبلية (فيكذبون معها) أى مع الكلمة المسموعة من الشياطين (مائة كذبة) بفتح الكاف وسكون المعجمة ، وروى بكسرها (من عند أنفسهم) .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ
 يَكْتُبُونَ : الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأَ الصُّحُفَ وَجَاءَهُوا
 يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم : إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد الملائكة
 يكتبون) الداخل (الأول فالأول) الفاء لترتيب النزول من الأعلى إلى الأدنى
 وللتعاقب الذي ينتهي إلى أعداد كثيرة (فإذا جلس الإمام) على المنبر (طووا
 الصحف) التي كتبوا فيها المبادرين إلى الجمعة (وجاءوا يستمعون الذكر) أى
 الخطبة .

الحديث الثالث عشر

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَسَّانَ :
اهْجُئْهُمْ أَوْ هَاجِئْهُمْ وَجِبْرِيلُ مَعَكَ .

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه) أنه (قال : قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لحسان) بن ثابت ، يفهم منه أنه من مسند البراء ، وعند الترمذى أنه من رواية البراء عن حسان كما أفاده في الفتحة (اهجههم) بضم الهمزة والجيم : أمر من هجا يهجو هجواً وهو نقيض المدح (أو هاجهم) من المهاجاة ، والشك من الراوى ، أى جازهم بهجومهم (وجبريل معك) بالتأييد والمعونة ، والغرض من هذه الأحاديث ذكر الملائكة وإثبات وجودهم فى الخارج . وعليه يدل القرآن . وفيه جواز هجو الكفار وأذاهم ما لم يكن لهم أمان ، لأن الله تعالى قد أمر بالجهاد فيهم والإغلاظ عليهم ، لأن فى الإغلاظ بياناً لبغضهم والانتصار منهم بهجاء المسلمين ، ولا يجوز ابتداء لقوله تعالى : « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم » .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا :
يَا عَائِشَةُ هَذَا جِبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، فَقَالَتْ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، تَرَى مَا لَا أَرَى ، تُرِيدُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها :
يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام) بفتح الياء من الثلاثي (فقالت :
وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ترى ما لا أرى ، تريد النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
والمرئي واجتماع سائر الشرائط الرؤية ، كما لا يلزم من عدمها عدمها . قاله
في الكواكب ، وإنما لم يواجهها جبريل كما واجه مريم احتراماً لمقام سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً
في الاستئذان والرقاق وفي فضل عائشة ، ومسلم في الفضائل ، والترمذي
في المناقب ، والنسائي في عشرة النساء . وفيه منقبة عظيمة لعائشة الصديقة ،
ويا لها من فضيلة .

الحديث الخامس عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَجَبْرِيلَ : أَلَا تَزُورُنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا ؟ قَالَ : فَتَزَلَّتْ : « وَمَا نَنْتَزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ، لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا » . الْآيَةُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لجبريل : ألا تزورنا أكثر مما تزورنا) بتخفيف اللام للعرض أو التحضيض أو التنى (قال : فتزلت) آية (« وما نتزل إلا بأمر ربك ») . والتزل : النزول على مهل لأنه مطاوع نزل ، وقد يطلق بمعنى النزول مطلقاً ، كما يطلق نزل بمعنى أنزل . والمعنى : وما نتزل وقتاً غب وقت إلا بأمر الله تعالى على ما تقتضيه حكمته (له ما بين أيدينا وما خلفنا . . الآية) وهو ما نحن فيه من الأماكن والأحياء ، لا ننتقل من مكان إلى مكان ، أو لا نتزل في زمان دون زمان إلا بأمره ومشيبته . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير والتوحيد وبدء الخلق ، والترمذى في التفسير ، وكذا النسائى .

الحديث السادس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أقرأنى جبريل القرآن على حرف) أى لغة أو وجه من الإعراب (فلم أزل أستزيده) أطلب منه أن يطلب من الله الزيادة على الحرف توسعة وتخفيفاً ، ويسأل جبريل ربه تعالى ويزيده (حتى انتهى إلى سبعة أحرف) وليس المراد أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه ، والاختلاف اختلاف تنوع وتغاير لاتضاد وتناقض ، إذ هو محال فى القرآن وذلك يرجع إلى سبعة ، وذلك إما فى الحركات من غير تغير فى المعنى والصورة ، نحو : البخل ومحسب بوجهين . أو بتغير فى المعنى فقط نحو : « فتلقي آدم من ربه كلمات » ، وإما فى الحروف بتغير فى المعنى لا الصورة نحو : تبلو وتتلو ، أو عكس ذلك نحو : السراط والصراط ، أو بتغيرهما نحو : يأتل ويتأل ، وإما فى التقديم والتأخير نحو : فيقتلون ويقتلون ، أو فى الزيادة والنقصان نحو : أوصى ووصى ، وأما نحو الاختلاف فى الإظهار والإدغام وغيرهما مما يسمى بالأصول فليس من الاختلاف الذى يتنوع فيه اللفظ والمعنى ، لأن هذه الصفات المتنوعة فى أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً ، ولئن فرض فيكون من الأول . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى فضائل القرآن ، ومسلم فى الصلاة .

الحديث السابع عشر

عَنْ يَعْلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ : وَنَادُوا يَا مَال .

(عن يعلى) بن أمية التميمي (رضى الله عنه) أنه (قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقرأ على المنبر : ونادوا يا مال) وهو اسم خازن النار . وعن الحموي والمستمل : يا مال مرخاً . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في صفة النار والتفسير ، ومسلم في الصلاة ، وأبو داود والنسائي في الحوب ، وزاد النسائي في التفسير .

الحديث الثامن عشر

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمِ أُحُدٍ ؟ قَالَ : لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ مَالِقِيْتُ ، وَكَانَ أَشَدُّ مَالِقِيْتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعُقَبَةِ ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ ، فَاِنْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِ ، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا وَأَنَا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي ، فَانْظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ ، فَنَادَانِي فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَكَّبُوا بِهِ عَلَيْكَ ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ ، فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ ، فَسَلَّمَ عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، فَقَالَ ذَلِكَ فَمَا شِئْتَ إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَخْشَبِينَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أنها قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أُحُدٍ ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لقد لقيت من قومك) قريش (ما لقيت وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة) التي بمنى (إذ) أى حين (عرضت نفسي) فى شوال سنة عشر من المبعث بعد موت أبى طالب وخديجة وتوجهه إلى الطائف (على ابن عبد ياليل بن عبد كلال) بضم الكاف وتخفيف اللام وبعد الألف لام أخرى ، واسمه كنانة ، وهو من أكابر أهل الطائف من ثقيف ، لكن الذى فى السير أن الذى كلمه هو عبد ياليل نفسه لا ابنه ، وعند أهل النسب أن عبد كلال أخوه لا أبوه ، وأنه عبد ياليل ابن عمرو بن عمرو بن عوف (فلم يجبنى إلى ما أردت) وعند موسى بن عقبة : أنه صلى الله عليه وآله وسلم توجه إلى الطائف رجاء أن يؤووه ، فعمد إلى

ثلاثة نفر من ثقيب وهم سادتهم وهم إخوة عبد ياليل وحييب ومسعود بنو عمرو ، فعرض عليهم نفسه وشكا إليهم ما انتهك منه قومه ، فردّوا عليه أقبح ردّ ، ورضخوه بالحجارة حتى أدموا رجله (فانطلقت وأنا مهموم على وجهي) أى الجهة المواجهة لى . وقال الطيبي : أى انطلقت حيران هائماً لا أدري أين أتوجه من شدة ذلك (فلم أستفق) مما أنا فيه من الغم (إلا وأنا بقرن الثعالب) بالثلثة ، جمع ثعلب : الحيوان المعروف ، وهو ميقات أهل نجد ، ويسمى قرن المنازل أيضاً ، وهو على يوم وليلة من مكة . والقرن : كل جبل صغير منقطع من جبل كبير . وحكى عياض أن بعض الرواة ذكره بفتح الراء ، قال : وهو غلط . وحكى القابسي : أن من سكن الراء أراد الجبل ، ومن حركها أراد الطريق التى تتفرق منه . وأفاد ابن سعد أن مدة إقامته صلى الله عليه وآله وسلم بالطائف كانت عشرة أيام (فرفعت رأسى فإذا أنا بسحابة قد أظلنتنى فنظرت) إليها (فإذا فيها جبريل) عليه السلام (فنادانى فقال : إن الله قد سمع قول قومك لك وما ردوا به عليك ، وقد بعث إليك ملك الجبال) الذى سخرت له ويده أمرها . وفى الفتح : أى الموكل بها (لتأمره بما شئت فيهم) قال صلى الله عليه وآله وسلم (فنادانى ملك الجبال ، فسلم على ثم قال : يا محمد ، فقال : ذلك) كما قال جبريل أو كما سمعت منه (فاشئت) أى فعلت (إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين) بالمعجمتين : هما جبلا مكة أبو قبيس والذى يقابله وكأنه قيعقان . وقال الصغاني : بل هو الجبل الأحمر الذى يشرف على قيعقان . ووهم من قال : هو ثور ، كالكرمانى . وسميا بذلك لصلابتهما وغلظ حجارتهما ، والمراد بإطباقهما أن يلتقيا على من بمكة ، ويحتمل أنهما يصيران طبقاً واحداً (فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : بل أرجو أن يخرج الله) بضم الياء من الإخراج (من أصلاهم من يعبد الله) أى يوحد ، وقوله (وحده لا يشرك به شيئاً) تفسيره ، وهذا من مزيد شفقتة على أمته وكثرة حلمه وصبره ، جزاه الله عنا ما هو أهله وصلى الله عليه وآله وسلم ، وهو موافق لقوله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم » . وقوله : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد ، ومسلم فى المغازى ، والنسائى فى البعث .

الحديث التاسع عشر

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » قَالَ : رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتْمَاةٌ جَنَاح .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه في قول الله عز وجل : « فأوحى إلى عبده ما أوحى » قال : رأى جبريل) عليه السلام في صورته التي خلق عليها (له ستمائة جناح) بين كل جناحين كما بين المشرق والمغرب . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في سورة النجم من التفسير .

الحديث العشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى » ، قَالَ : رَأَى رَفْرَفًا أَخْضَرَ سَدَّ أَفْقَ السَّمَاءِ .

(وعنه) أى ابن مسعود (رضى الله عنه في قوله تعالى : « لقد رأى من آيات ربه الكبرى » قال : رأى رفرفاً) بساطاً (أخضر) قال بعضهم : إنه جمع رفرقة ، فعلى هذا يتجه قول الكرماني تبعاً للخطابي ، يحتمل أن يكون جبريل بسط أجنحته كما يبسط الثوب ، وهذا لا يخفى بعده (سد أفق السماء) أى أطرافها . وعند النسائي والحاكم من حديث ابن مسعود : أبصر نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم جبريل عليه السلام على رفرف قد ملأ ما بين السماء والأرض . وهذا الحديث ذكره أيضاً في سورة النجم .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ ، وَلَكِنْ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ وَخَلْقِهِ سَادًّا مَا بَيْنَ الْأُفُقِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : من زعم أن محمداً صلى الله عليه وآله (وسلم رأى ربه) بعينى رأسه يقظة (فقد أعظم) أى دخل فى أمر عظيم . وفى مسلم : فقد أعظم على الله الفرية ، أى الكذب (ولكن قد رأى جبريل فى صورته) فى هيئته (وخلقته) الذى خلق عليه حال كونه (ساداً ما بين الأفق) والجمهور على ثبوت رؤيته عليه السلام لربه بعين رأسه ، ولا يقدح فى ذلك حديث عائشة رضى الله عنها ، إذ لم تخبر أنها سمعته عليه السلام يقول : لم أرى ، وإنما ذكرت متأولة لقوله تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب » ولقوله تعالى : « لا تدركه الأبصار » .

الحديث الثانى والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا لَعَنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه) كناية عن الجماع (فأبت) أن تجىء (فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح) ظاهره كما قال ابن أبى جمرة اختصاص اللعن بما إذا وقع ذلك ليلاً ، لقوله « حتى تصبح » وكأن السر فيه تأكيد ذلك الشأن فى الليل وقوة الباعث إليه ، ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع فى النهار ، وإنما خص الليل بالذكر لأنه المنظنة لذلك .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرَى بِي مُوسَى رَجُلًا آدَمَ طَوَالًا جَعْدًا كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ
شَنْوَةَ ، وَرَأَيْتُ عِيسَى رَجُلًا مَرْبُوعًا مَرْبُوعَ الْخَلْقِ إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ
سَبْطَ الرَّأْسِ ، وَرَأَيْتُ مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ وَالْدَّجَالَ فِي آيَاتِ أَرَاهَنَ اللَّهِ
إِيَّاهُ ، فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : رأيت ليلة أُسرى بي (موسى) عليه السلام (رجلا
أدم) بقصر الهمزة أسمر ، والذي في اليونانية بمد الهمزة فقط . والأدمة :
هي لون بين البياض والسواد (طوالا) بضم الطاء (جعداً) بفتح الجيم ، ليس
بسيط (كأنه من رجال شنوءة) أى فى طوله وسمرته ، وشنوءة بهاء تأنيت :
قبيلة فى قحطان (ورأيت عيسى) ابن مريم (رجلا مربوعاً) لا طويلاً
ولا قصيراً (مربوع الخلق) معتدله حال كونه مائلاً لونه (إلى الحمرة
والبياض) فلم يكن شديدتهما (سبط الرأس) بفتح السين وسكون الموحدة
وكسرهما وفتحها : مسترسل الشعر (ورأيت مالِكاً خازن النار والدجال)
الأعور (فى) جملة (آيات) آخر (أراهن الله إياه) صلى الله عليه وآله وسلم ،
ولعله أراد قوله تعالى : «لقد رأى من آيات ربه الكبرى» وحينئذ فيكون
فى الكلام التفات حيث وضع إياه موضع إياى ، والراوى نقل معنى ما تلفظ
به (فلا تكن فى مرية) شك (من لقائه) يعنى موسى ، فيكون كما فى
الكشاف ذكر عيسى وما يتبعه من الآيات مستطرداً لذكر موسى ، وإنما قطعه
عن متعلقه وأخره ليشمل معناه الآيات على سبيل التبعية والإدماج ، أى لا تكن
يا محمد فى رؤية ما رأيت من الآيات فى شك ، فعلى هذا الخطاب فى قوله
«فلا تكن» للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والكلام كله متصل ليس فيه
تغيير من الراوى إلا لفظة «إياه» . وقيل : قوله «أراهن الله» . إلخ .
من كلام الراوى أدرجه بالحديث دفعاً لاستبعاد السامعين وإمالة لما عسى أن
يختلج فى صدورهم . وقال المظهرى : الخطاب فى «فلا تكن» خطاب عام لمن
سمع هذا الحديث إلى يوم القيامة ، والضمير فى لقائه عائداً إلى الدجال ، أى إذا
كان خروجه موعوداً فلا تكن فى شك من لقائه . ذكره فى شرح المشكاة .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا مات أحدكم فإنه يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي) أى فيهما بأن يحى منه جزء ليدرك ذلك أو العرض على الروح فقط (فإن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة) أى فالمعروض عليه من مقاعد أهل الجنة (وإن كان من أهل النار فن أهل النار) أى فمقعده من مقاعد أهلها يعرض عليه . أشار البخارى بإيراد هذا الحديث إلى الرد على من زعم من المعتزلة أنها لا توجد إلا يوم القيامة . وقد ذكر فى الباب أحاديث كثيرة دالة على ما ترجم به ، فمنها ما يتعلق بكونها موجودة الآن ، ومنها ما يتعلق بصفاتها ، وأصرح مما ذكره فى ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد قوى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : لما خلق الله الجنة قال لجبريل : ذهب فانظر إليها . الحديث . وقد أطل الحافظ ابن القيم رحمه الله فى بيان ذلك فى كتاب « حاوى الأرواح إلى بلاد الأفراح » .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 قَالَ : أَطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ ، وَأَطَّلَعْتُ فِي النَّارِ
 فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ .

(عن عمران بن حصين رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : اطلعت في الجنة) بتشديد الطاء ، أى أشرفت ليلة الإسراء
 أو في المنام لا في صلاة الكسوف ، والغرض منه هنا أنها موجودة حالة
 اطلاعه ، وهو مقصود الترجمة (فرأيت أكثر أهلها الفقراء ، واطلعت في
 النار فرأيت أكثر أهلها النساء) أى لما يغلب عليهن من الهوى والميل إلى عاجل
 زينة الدنيا والإعراض عن الآخرة لنقص عقلهن وسرعة انخداعهن . قاله
 القرطبي . وقال المهلب : لكفرهن العشير . والحديث أخرجه أيضاً في
 الرقاق والنكاح ، والترمذى في صفة جهنم والنسائي في عشرة النساء والرقاق .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا أَمْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ ؟ قَالُوا : لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ : أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة) (في الجنة) وهذا موضع الترجمة ، وهذا وإن كان مناماً ، لكن رؤيا الأنبياء حق (فإذا امرأة) هي أم سليم (تتوضأ) وضوءاً شرعياً ، فيؤول بكونها محافظة في الدنيا على العبادة ، أو لغوياً لتزداد وضاعة وحسناً ، لا لتزِيل وسخاً لتتزيه الجنة عنه (إلى جانب قصر) زاد الترمذي من حديث أنس : من ذهب (فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا) يحتمل أنه جبريل ومن معه (لعمر بن الخطاب) زاد في النكاح : فأردت أن أدخله (فذكرت غيرته) بفتح الغين المعجمة (فوليت مدبراً ، فبكى عمر) لما سمع ذلك سروراً به وتشوقاً إليه (وقال) عمر (أعليك أغار يا رسول الله ؟) هذا من القلب ، والأصل : أعليك أغار منك ، وقد روى أحمد من حديث معاذ قال : إن عمر من أهل الجنة ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ما رأى في يقظته أو نومه سواء ، وأنه قال : بينا أنا في الجنة إذ رأيت فيها جارية ، فقلت : لمن هذه ؟ فقيل : لعمر بن الخطاب . وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في مناقب عمر رضي الله عنه .

الحديث السابع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ صُورَتُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، لَا يَبْصُقُونَ
فِيهَا وَلَا يَمْتَخِطُونَ وَلَا يَنْغَوِّطُونَ ، آتَيْنَتْهُمْ فِيهَا الذَّهَبُ ، أَمْشَاطُهُمْ مِنَ
الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَمَجَامِرُهُمُ الْأُلُوءَةُ ، وَرَشْحُهُمُ الْمِسْكُ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ ، يُرَى مِخُّ سَوْقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْحُسْنِ ، لَا اخْتِلَافَ
بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاغُضَ ، قُلُوبُهُمْ قَلْبُ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، يُسَبِّحُونَ اللَّهَ بُكْرَةً
وَعَشِيًّا .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم : أول زمرة (أى جماعة) تلج الجنة) تدخلها
(صورتهم على صورة القمر ليلة البدر) فى الإضاءة والحسن . وفى الرقاق
بلفظ : يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفاً تضىء وجوههم إضاءة القمر
ليلة البدر . وفى الرواية الثانية : والذين على إثرهم كأشد كوكب إضاءة .
وزاد مسلم فى رواية أخرى : ثم هم بعد ذلك منازل (لا يبصقون فيها) أى
فى الجنة (ولا يمتخطون ولا يتغوطون) زاد جابر فى حديثه المروى فى مسلم :
طعامهم ذلك جشاء كريج المسك . وكأنه مختصر مما أخرجه الترمذى من
حديث زيد بن أرقم ، قال : جاء رجل من أهل الكتاب فقال : يا أبا القاسم
ترعم أن أهل الجنة يأكلون ويشربون . قال : نعم إن أحدهم ليعطى قوة مائة
رجل فى الأكل والشرب والجماع . قال : الذى يأكل ويشرب تكون له
الحاجة وليس فى الجنة أذى ، قال : تكون حاجة أحدهم رشحاً يفيض من
جلودهم كرشح المسك . وسمى الطبرانى فى روايته هذا السائل ثعلبة بن الحارث
قال ابن الجوزى : لما كانت أغذية أهل الجنة فى غاية اللطافة والاعتدال ، لم يكن
فيها أذى ولا فضلة مستقدر بل يتولد عن تلك الأغذية أطيب ريح وأحسنه .
وزاد البخارى فى صفة آدم : ولا يبولون ولا يتفلون . وفى الرواية الثانية :
لا يسقمون ، ففيه سلب صفات النقص عنهم (آتيتهم فيها) أى فى الجنة (الذهب)

زاد في الرواية الثانية : والفضة (أمشاطهم من الذهب والفضة) يمتشطون بها لا لاتساخ شعورهم بل للتلذذ . وفي الرواية الثانية : وأمشاطهم الذهب . قال الحافظ : فكأنه اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر ، فإنه يحتمل أن يكون الصنفان لكل منهم ، ويحتمل أن يكون أحد الصنفين لبعضهم والآخر للبعض الآخر . ويؤيده ما في حديث أبي موسى المتفق عليه مرفوعاً : جنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما ، وجنتان من فضة آتيتهما وما فيهما.... الحديث . ويؤيد الأول ما أخرجه الطبراني بإسناد قوى عن أنس مرفوعاً : إن أدنى أهل الجنة درجة لمن يقوم على رأسه عشرة آلاف خادم ، بيد كل واحد صحفتان ، واحدة من ذهب والأخرى من فضة . والمشط : بتثليث الميم ، والأفصح ضمها (ومجامرهم) بفتح الميم الأولى (الألوة) بفتح الهمزة وتضم وبضم اللام وتشديد الواو . وحكى كسر الهمزة وتخفيف الواو . وفي اليونانية : وتسكن اللام . قال الأصمعي : أراها فارسية عربت : العود الهندى الذى يتبخربه ، أو المراد عود مجامرهم الألوة ، قيل : جعلت مجامرهم نفس العود ، لكن في الرواية الثانية : وقود مجامرهم الألوة ، فعلى هذا في رواية الباب تجوز ، وفي رواية الصغاني بعد قوله « الألوة » قال أبو اليمان : يعنى العود ، والمجامر : جمع مجمرة وهى المبخرة ، سميت مجمرة لأنها يوضع فيها الجمر ليفوح به ما يوضع فيها من البخور . وقد يقال : إن رائحة العود إنما تفوح بوضعه في النار ، والجنة لا نار فيها . ويحاج باحتمال أن تشتعل بغير نار ، بل بقوله « كن » وإنما سميت مجمرة باعتبار ما كان في الأصل . ويحتمل أن تشتعل بنار لا ضرر فيها ولا إحراق أو يفوح بغير اشتعال . ونحو ذلك ما أخرجه الترمذى من حديث ابن مسعود مرفوعاً : إن الرجل في الجنة ليشتهى الطير فيخر بين يديه مشوياً . وفيه الاحتمالات المذكورة . وقد ذكر نحو ذلك الحافظ ابن القيم في الباب الثانى والأربعين من حادى الأرواح . وزاد في الطير : أو يشوى خارج الجنة أو بأسباب قدرت لإنضاجه ولا يتعين النار . قال : وقريب من ذلك قوله تعالى : « هم وأزواجهم في ظلال » أكلها دائم وظلها ممدود وهى لا شمس فيها . وقال القرطبي : قد يقال : أى حاجة لهم في المشط وهم مرد وشعورهم لا تتسخ ، وأى حاجة لهم إلى البخور وريحهم أطيب من المسك . قال : ويحاج بأن نعيم أهل الجنة من أكل وشرب

وكسوة وطيب ليس عن ألم وجوع أو ظمأ أو عرى أو تنن ، وإنما هي لذات متتالية ونعم متوالية . والحكمة في ذلك أنهم يتنعمون بنوع ما كانوا يتنعمون به في الدنيا . وقال النووي : مذهب أهل السنة أن تنعم أهل الجنة على هيئة تنعم أهل الدنيا إلا ما بينهما من التفاضل في اللذة ، ودل الكتاب والسنة على أن نعيمهم لا انقطاع له (ورشحهم المسك) أى عرقهم كالمسك في طيب ريحه (ولكل واحد منهم زوجتان) أى من نساء الدنيا ، فقد روى أحمد من وجه آخر عن أبى هريرة مرفوعاً في صفة أدنى أهل الجنة منزلة : وإن له من الحور العين لاثنتين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا . وفي سنده شهر بن حوشب . وفيه مقال . ولأبى يعلى في حديث الصور الطويل من وجه آخر عن أبى هريرة في حديث مرفوع : فيدخل الرجل على ثنتين وسبعين زوجة مما ينشئ الله ، وزوجتين من ولد آدم . وأخرجه الترمذى من حديث أبى سعيد رفعه : إن أدنى أهل الجنة الذى له ثمانون ألف خادم وثلثان وسبعون زوجة . وقال غريب : ومن حديث المقدم بن معديكرب : للشهيد ست خصال . . . الحديث . وفيه : ويتزوج ثنتين وسبعين زوجة من الحور العين . وفي حديث أبى أمامة عند ابن ماجه والدارمى رفعه : ما أحد يدخل الجنة إلا زوجه الله ثنتين وسبعين من الحور العين وثلثين من أهل الدنيا . وسنده ضعيف جداً . وعند الفريابى عن أبى أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما من عبد يدخل الجنة إلا يزوج ثنتين وسبعين زوجة من الحور العين وسبعين من أهل ميراثه من أهل الدنيا ، ليس منهن امرأة إلا لها قبل شئى وله ذكر لا ينثنى . وفيه خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الدمشقى ، وهاه ابن معين وقال : ليس بشئى ، وقال النسائى : ثقة ، وقال الدارقطنى : ضعيف ، وذكر له ابن عدى هذا الحديث مما أنكره عليه . وعند أبى نعيم عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : للمؤمن في الجنة ثلاث وسبعون زوجة ، فقلنا : يا رسول الله أو له قوة ذلك؟ قال : إنه يعطى قوة مائة . وفيه أحمد بن حفص السعدى له مناكير والحجاج ابن أرتاة . قال في الفتحة : وأكثر ما وقفت عليه من ذلك ما أخرجه أبو الشيخ في العظمة والبيهقى في البعث من حديث عبد الله بن أبى أوفى رفعه : إن الرجل أهل الجنة ليزوج خمسمائة حوراء أو إنه ليفضى إلى أربعة آلاف بكر

وثمانية آلاف ثيب . وفيه راو لم يسم . وفي الطبراني من حديث ابن عباس : إن الرجل ليفضى إلى مائة عذراء . وفي حديث أبي موسى : إن في الجنة للمؤمن خيمة من لؤلؤ له فيها أهلون يطوف عليهم . والحديث الأخير صححه أيضاً . وفي حديث أبي سعيد عند مسلم في صفة أدنى أهل الجنة : ثم يدخل عليه زوجته . والذي يظهر أن المراد أن أقل ما لكل واحد منهم زوجتان . وقد أجاب بعضهم باحتمال أن تكون الثنية تنظيراً لقوله « جنتان وعينان » ونحو ذلك ، أو المراد ثنية الكثير والتعظيم نحو : لبيك وسعديك ، ولا يخفى ما فيه . واستدل أبو هريرة بهذا الحديث على أن النساء في الجنة أكثر من الرجال كما أخرجه مسلم من طريق ابن سيرين عنه وهو واضح ، لكن يعارضه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الكسوف : رأيتكن أكثر أهل النار . ويجاب بأنه لا يلزم من أكثرتهن في النار نفي أكثريتهن في الجنة ، لكن يشكل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر : اطلعت في الجنة فرأيت أقل ساكنيها النساء . ويحتمل أن يكون الراوى رواه بالمعنى الذى فهمه من أن كونهن أكثر ساكني النار ، يلزم منه أن يكن أقل ساكني الجنة ، وليس ذلك بلازم . ويحتمل أن يكون ذلك في أول الأمر قبل خروج العصاة من النار بالشفاعة . وعبرة القسطلاني : قال ابن القيم : والأحاديث الصحيحة إنما فيها أن لكل منهم زوجتين . وليس في الصحيح زيادة على ذلك . فإن كانت هذه الأحاديث محفوظة ، فلما أن يراد بها ما لكل واحد من السرارى زيادة على الزوجتين ، ولما أن يراد أنه يعطى قوة من يجمع هذا العدد ، ويكون هذا هو المحفوظ ، فرواه هؤلاء بالمعنى ، فقال : له كذا وكذا زوجة ، ويحتمل أن يكون تفاوتهم في عدد النساء بحسب تفاوتهم في الدرجات . قال : ولا ريب أن للمؤمن في الجنة أكثر من اثنتين لما في الصحيحين من حديث أبي عمران الجوفى عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن للمؤمن في الجنة خيمة من لؤلؤ مجوفة طولها ستون ميلاً ، للعبد المؤمن فيها أهلون يطوف عليهم لا يرى بعضهم بعضاً . انتهى . قال النووى : وقوله « زوجتان » بناء التأنيث وهى لغة قد تكررت في الحديث ، والأشهر خلافها ، وبه جاء القرآن . وذكر أبو حاتم السجستاني أن الأصمعى كان ينكر زوجة ويقول : إنما

هي زوج . قال : فأئشدها قول الفرزدق :

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي لساع إلى أسد الشرى يستنيلها

قال : فسكت ولم يحرج جواباً ، ثم ذكر له شواهد أخرى .

(يرى) مبنياً للمفعول (مخ سوقهما) ما في داخل العظم (من وراء اللحم) والجلد ، والمراد به وصفها بالصفاء البالغ وأن ما في داخل العظم لا يستتر بالعظم واللحم والجلد (من الحسن) والصفاء البالغ ورقة البشرة ونعومة الأعضاء . وفي حديث أبي سعيد المروى عند أحمد : ينظر وجهه في خدها أصبى من المرأة . وفي حديث ابن مسعود عند ابن حبان في صحيحه مرفوعاً : إن المرأة من نساء أهل الجنة ليرى بياض ساقها من وراء سبعين حلة حتى يرى مخها ، وذلك أن الله تعالى يقول : كأنهن الياقوت والمرجان فأما الياقوت فإنه حجر لو أدخلت فيه سلكاً ثم استصفيته لرأيته من ورائه (لا اختلاف بينهم) بين أهل الجنة (ولا تباعض) لصفاء قلوبهم ونظافتها من الكدورات وطهارتها عن مدموم الأخلاق (قلوبهم قلب واحد) أى كقلب واحد (يسبحون الله) مثل الذين به لا متعبدين (بكرة وعشياً) أى مقدارهما . قال القرطبي : هذا التسبيح ليس عن تكليف وإلزام . وقد فسره جابر في حديثه عند مسلم بقوله : يلهمون التسبيح والتكبير كما تلهمون النفس . ووجه التشبيه أن تنفس الإنسان لا كلفة عليه فيه ولا بد له منه ، فجعل تنفسهم تسبيحاً ، وسببه أن قلوبهم تنورت بمعرفة الرب سبحانه وامتلاأت بحبه ، ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره . وقد وقع في خبر ضعيف : إن تحت العرش ستارة معلقة فيه ، فإذا نشرت كانت علامة البكور ، وإذا طويت كانت علامة العشى ، أو المراد الديمومة ، كما تقول العرب : أنا عند فلان صباحاً ومساءً ، لا تقصد الوقتين المعلومين بل الديمومة ، قاله في شرح المشكاة . وهذا الحديث أخرجه الترمذى في صفة أهل الجنة أيضاً .

الحديث الثامن والعشرون

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَالَّذِينَ عَلَى أَثَرِهِمْ كَأَشَدُّ كَوْكَبَ إِضَاءَةً ، قُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاغُضَ ، لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا يُرَى مُخٌ سَاقِهَا مِنْ وَرَاءَ لَحْمِهَا مِنَ الْحُسْنِ ، يُسَبِّحُونَ اللَّهَ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ، لَا يَسْقَمُونَ وَلَا يَمْتَخِطُونَ . وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

(وفي رواية عنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال : والذين) يدخلون الجنة (على إثرهم) أى عقبهم أو بعدهم (كأشد كوكب إضاءة) بإفراد المضاف إليه ليفيد الاستغراق في هذا النوع من الكواكب ، يعنى إذا انقضت كوكباً كوكباً رأيتم كأشده إضاءة . قاله في شرح المشكاة (قلوبهم على قلب رجل واحد ، لا اختلاف بينهم ولا تباغض ، لكل امرئ منهم زوجتان) وفي حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً في صفة أدنى أهل الجنة منزلة : وإن له من الخور اثنتين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا . ولمسلم من حديث أبي سعيد في صفة الأدنى أيضاً : ثم تدخل عليه زوجاته (كل واحدة منهما يرى مخ) بضم الميم وتشديد الخاء المعجمة (ساقها من وراء اللحم من الحسن) تتميم صوناً من توهم ما يتصور في تلك الرؤية مما ينفر عنه الطبع (يسبحون الله بكرة وعشيّاً) أى في مقدارهما ، إذ لا بكرة ثمّة ولا عشية ، إذ لا طلوع ولا غروب . قال مجاهد : الإبكار أول الفجر ، والعشى : ميل الشمس إلى أن أراه تغرب . قال الطبري : الإبكار مصدر وتقول : أبكر فلان في حاجته يبكر إبكاراً إذا خرج من بين طلوع الفجر إلى وقت الضحى . وأما العشى فمن بعد الزوال ، قال الشاعر :

فلا الظل من برد الضحى يستطيعه ولا الفء من برد العشى يذوق

قال : والفء يكون من عند زوال الشمس ويتناهى بمغيبها (لا يسقمون) إذ هي دار صحة لاسقم (ولا يمتخطون ولا يبصقون) لكألمهم فليس لهم فضلة تستقدر (آتيتهم الذهب والفضة) في الطبراني بإسناد قوى من حديث أنس مرفوعاً : إن أدنى أهل الجنة لمن يقوم على رأسه عشرة آلاف خادم ، بيد كل واحد صفتان ، واحدة من ذهب والأخرى من فضة (وذكر باقى الحديث) وهو قوله : وأمشاطهم الذهب ، وقود مجامرهم الألوة ورشحهم المسك .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَيَدْخُلَنَّ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا أَوْ سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ ، لَا يَدْخُلُ أَوْلَهُمْ حَتَّى
يَدْخُلَ آخِرُهُمْ ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ .

(عن سهل بن سعد) الساعدي (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم) أنه (قال : ليدخلن من أمتي) الجنة (سبعون ألفاً أو سبعمائة
ألف) وفي حديث ابن عباس في الرقاق : وصفهم بأنهم كانوا لا يكتبون
ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون . وفي حديث أبي أمامة عند
الترمذي مرفوعاً : وعدني ربي أن يدخل من أمتي سبعين ألفاً لا حساب عليهم
ولا عقاب ، مع كل ألف سبعون ألفاً وثلاث حثيات من حثيات ربي
عز وجل ، والمراد بالمعية في قوله : « مع كل ألف سبعون ألفاً » مجرد
دخولهم الجنة بغير حساب ، وإن دخلوها في الزمرة الثانية أو التي بعدها .
وفي حديث جابر عند الحاكم والبيهقي في البعث مرفوعاً : من زادت حسناته
على سيئاته فذلك الذي يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته
وسيئاته فذلك الذي يحاسب حساباً يسيراً ، ومن أوبق نفسه فهو الذي يشفع
فيه بعد أن يعذب . وفي التقييد بقوله « أمتي » إخراج غير الأمة المحمدية من
العدد المذكور . فإن قلت : هذا معارض بحديث أبي برزة الأسلمي مرفوعاً
عند مسلم : لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره
فيما أفناه ، وعن جسده فيما أبلاه ، وعن علمه ما عمل فيه ، وعن ماله من
أين اكتسبه وفيما أنفقه . إذ هو عام لأنه نكرة في سياق النفي . أجب بأنه
مخصوص بمن يدخل الجنة بغير حساب ومن يدخل النار من أول وهلة .
وزاد في رواية أبي غسان : متماسكين آخذاً بعضهم ببعض (لا يدخل أولهم)
الجنة (حتى يدخل آخرهم) بأن يدخلوا صفواً واحداً ، دفعة واحدة
(وجوهمهم على صورة القمر ليلة البدر) ليس فيه نفي دخول أحد من هذه
الأمة المحمدية الذي ليس على الصفة المذكورة من الشبه بالقمر ، والجملة
حالية بلون الواو .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُبَّةً
سُنْدُسٍ ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا ، فَقَالَ : وَالَّذِي
نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا .

(عن أنس رضي الله عنه قال : أهدى للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم جبة سندس) وهو مارق من الديباج ، وهو ما نحن وغلظ من ثياب
الحرير ، وكان الذي أهداها أكيد ردومة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم
(ينهى عن) استعمال (الحرير ، فعجب الناس منها) أى من الجبة . زاد فى
اللباس : فقال : أتعجبون من هذا ؟ قلنا : نعم (فقال : والذي نفس محمد
بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة لأحسن من هذا) الثوب ، وهذا موضع
الترجمة . قال الخطابى : إنما ضرب المثل بالمناديل لأنها ليست من علية الثياب ،
بل تبتذل فى أنواع من المرافق ، فيمسح بها الأيدي ، وينفض بها الغبار عن
البدن ، ويغطى بها ما يهدى فى الأطباق ، وتتخذ لفاقاً للثياب ، فصار سبيلها
سبيل الخادم ، وسبيل سائر الثياب سبيل المخدوم ، فإذا كان أذناها هكذا
فما ظنك بعليةا . انتهى .

الحديث الحادى والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاکِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا .
 وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، قَالَ : وَأَقْرَأُوا
 إِنْ شِئْتُمْ : « وَظِلٌّ مَمْدُودٌ » .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : إن في الجنة لشجرة) هى طوبى كما عند أحمد والطبرانى وابن
 حبان من حديث عتبة بن عبد السلمي (يسير الراكب) الجواد المضممر السريع
 (في ظلها) أى ناحيتها أو في نعيمها وراحتها ، ومنه قولهم : عيش ظليل .
 وأشار بذلك إلى امتدادها ، ومنه قولهم ، أنا في ظلك ، أى في ناحيتك .
 قال القرطبي : والمحوج إلى هذا التأويل أن الظل في عرف أهل الدنيا ما بقى
 حر الشمس وأذاها ، وليس في الجنة شمس ولا أذى (مائة عام لا يقطعها .
 وفي رواية عن أبي هريرة رضى الله عنه مثل ذلك ، قال : واقرءوا إن شئتم :
 وظل ممدود) وعند ابن جرير عن أبي هريرة قال : إن في الجنة لشجرة
 يسير الراكب في ظلها مائة سنة ، اقرءوا إن شئتم : « وظل ممدود » . وبلغ ذلك
 كعباً فقال : والذي أنزل التوراة على موسى والفرقان على محمد لو أن رجلاً
 ركب حقة أو جدعة ثم دار بأصل تلك الشجرة ما بلغها حتى يسقط هرماء ،
 إن الله غرسها بيده ونفخ فيها من روحه ، وإن أفنانها لمن وراء سور الجنة
 وما في الجنة نهر إلا وهو يخرج من أصل تلك الشجرة . وفي حديث ابن
 عباس موقوفاً عند ابن أبي حاتم : فيشتمى بعضهم ويذكره الله الدنيا فيرسل الله
 ريحاً من الجنة فتحرك تلك الشجرة بكل هو في الدنيا . قال ابن كثير :
 أثر غريب وإسناده جيد قوى (ولقاب قوس أحدكم) أى قدره (في الجنة
 خير مما طلعت عليه الشمس) في الدنيا من متاعها (أو تغرب) عليه . وفي
 حديث سهل بن سعد : موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها . رواه
 البخارى . لأن نعيم الجنة دائم لا انقضاء له ، مع ما اشتمل عليه من البهجة
 التي يعجز الوصف عنها . وخص السوط بالذكر . قال التوربشتي : لأن من
 شأن الراكب إذا أراد النزول في منزل أن يلتقى سوطه قبل أن يتزل معلماً
 بذلك المكان الذى يريده لئلا يسبقه إليه أحد .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ الْغُرَفِ مِنْ فَوْقِهِمْ كَمَا يَتَرَاءَوْنَ الْكَوْكَبَ الدَّرِّيَّ الْغَابِرَ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ مِنَ الْمَشْرِقِ أَوِ الْمَغْرِبِ لِتَفَاضُلِ مَا بَيْنَهُمْ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ تِلْكَ مَنَازِلُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَبْلُغُهَا غَيْرُهُمْ . قَالَ : بَلَى ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ رِجَالٌ آمَنُوا وَصَدَّقُوا الْمُرْسَلِينَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إن أهل الجنة يترءون) بوزن يتفاعلون ، وفي رواية المسلم : يرون ، والمعنى : إن أهل الجنة تتفاوت منازلهم بحسب درجاتهم في الفضل ، حتى إن أهل الدرجات العلى ليراهم من هو أسفل منهم كالنجوم . وقد بين ذلك في الحديث بقوله : التفاضل ما بينهم (أهل الغرف من فوقهم كما يترءون الكوكب الدرّي) هو النجم الشديد الإضاءة . وقال الفراء : هو النجم العظيم المقدار ، وهو بضم المهملة وكسر الراء المشددة بعدها تحتانية ثقيلة وقد تسكن وبعدها همزة ومد ، وقد يكسر أوله على الحالين ، فتلك أربع لغات ، ثم قيل : إن المعنى مختلف ، فبالتشديد كأنه منسوب إلى الدر لبياضه وضياؤه ، وبالهمز كأنه مأخوذ من درأ ، أى دفع لاندفاعه عند طلوعه . ونقل ابن الجوزي عن الكسائي تثليث الدال ، قال : فبالضم نسبة إلى الدر ، وبالكسر الجارى ، وبالفتح : اللامع (الغابر) بالموحدة بعد الألف ، أى الباقي في الأفق بعد انتشار ضوء الفجر ، وإنما يستتير في ذلك الوقت الكوكب الشديد الإضاءة ، وفي الموطأ : الغابر بالتحية ، يريد انحطاطه من الجانب الغربى . قال التوربشتي : وهو تصحيف . وفي الترمذى : الغارب بتقديم الراء . قال الحافظ : والرواية الأولى هي المشهورة ، ومعناه هنا : هو الزهاب . وقد فسر في الحديث بقوله : من المشرق إلى المغرب (في الأفق) أى طرف السماء (من المشرق أو المغرب) وفائدة التقييد بالدرى ثم بالغابر : الإيذان بأنه من باب التمثيل الذى وجهه منتزع من عدة أمور متوهمة في المشبه ، شبه رؤية الرأى في الجنة صاحب الغرفة برؤية الرأى الكوكب المستضىء الباقي في جانب المشرق أو المغرب في الاستضاءة (٤ - عون البارى - ج ٤)

مع البعد ، فلو اقتصر على الغابر لم يصح ، لأن الإشراق يفوت عند الغور ، اللهم إلا أن يقدّر المستشرف على الغور ، كقوله تعالى : « فإذا بلغن أجلهن » أى شارفن بلوغ أجلهن ، لكن لا يصح هذا المعنى فى الجانب الشرقى . نعم على التقدير كقولهم : متقلداً سيفاً وريحاً ، وعلفتها تبناً وماء بارداً ، أى طالعا فى الأفق من المشرق ، وغابراً فى المغرب (لتفاضل ما بينهم ، قالوا : يا رسول الله تلك) الغرف المذكورة (منازل الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام (لا يبلغها غيرهم ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى والذى نفسى بيده) أى نعم هى منازل الأنبياء بإيجاب الله تعالى لهم ذلك ، ولكن قد يتفضل الله تعالى على غيرهم بالوصول إلى تلك المنازل . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون « بلى » جواب النفي فى قولهم « لا يبلغها غيرهم » فكأنه قال : بلى يبلغها رجال غيرهم . ولأبى ذر فيما حكاه السفاقسى : بل التى للإضراب . قال القرطبى : والسياق يقتضى أن يكون الجواب بالإضراب ، وإيجاب الثانى : أى بل هم (رجال آمنوا بالله) حق إيمانه (وصدقوا المرسلين) حق تصديقهم وإلا لكان كل من آمن بالله وصدق رسوله وصل إلى تلك الدرجة وليس كذلك . ويحتمل أن يكون التنكير فى قوله « رجال » يشير إلى ناس مخصوصين موصوفين بالصفة المذكورة لا يلزم أن يكون كل من وصف بها كذلك لاحتمال أن يكون لمن بلغ تلك المنازل صفة أخرى ، وكأنه سكت عن الصفة التى اقتضت لهم ذلك ، والسير فيه أنه قد يبلغها من له عمل مخصوص ، ومن لا عمل له كان بلوغها إنما هو برحمة الله تعالى . قال القسطلانى : وكل أهل الجنة مؤمنون مصدقون ، لكن امتياز هؤلاء بالصفة المذكورة . وفى حديث أبى سعيد عند الترمذى من وجه آخر : وإن أبا بكر وعمر منهم وأنما . وعنده أيضاً عن على مرفوعاً : إن فى الجنة غرفاً يرى ظهورها من بطونها وبطونها من ظهورها ، فقال أعرابى : لمن هى يا رسول الله ؟ قال : هى لمن ألان الكلام وأدام الصيام وصلى بالليل والناس نيام . وقال الكرمانى : المصدقون بجميع الرسل ، ليس إلا أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيبقى مؤمنو سائر الأمم فيها . انتهى . فالغرف لهذه الأمة ، إذ تصديق جميع الرسل إنما يتحقق لها بخلاف غيرهم من الأمم ، وإن كان فيهم من صدق بمن سيجىء من بعده من الرسل ، فهو بطريق التوقع لا بطريق الواقع . قاله فى الفتح . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى صفة الجنة .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحمى من فيح جهنم) من حرارتها ، حقيقة أرسلت إلى الدنيا نذيراً للمجاهدين وبشيراً للمقربين ، إنها كفارة لذنوبهم ، أو حر الحمى شبيه بجر جهنم (فأبردوها بالماء) كما أن النار تزال بالماء كذلك حرارة الحمى . وصيغة الجمع في أبردوها ، هو الصحيح المشهور في الرواية ، وليس في الأحاديث الواردة في ذلك كيفية التبريد المذكور ، وأولى ما يحمل عليه ما فعلته أسماء بنت أبي بكر كما في مسلم : أنها كانت تؤقى بالمرأة الموعوكة فتصب الماء في جيبها . وفي غيره : أنها كانت ترش على بدن المحموم شيئاً من الماء بين تدييه وثوبه . فالصحابي ولا سيما أسماء التي هي ممن كان يلزم بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بالمراد من غيرها ، والأطباء يسلمون أن الحمى الصفراوية يبرد صاحبها بسقى الماء البارد الشديد البرودة ، ويسقونه الثلج ويغسلون أطرافه بالماء البارد . ويحتمل أن يكون ذلك لبعض الحميات دون بعض . قال في الفتح : وهذا أوجه فإن خطابه صلى الله عليه وآله وسلم قد يكون عاماً وهو الأكثر ، وقد يكون خاصاً فيحتمل أن يكون هذا مخصوصاً بأهل الحجاز ومن والاهم ، إذ كانت أكثر الحميات التي تعرض لهم من العفونة الحادثة عن شدة الحرارة ، وهذه ينفعها الماء شرباً واغتسالا .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَتْ
لَكَافِيَةً . قَالَ : فَضُلَّتْ عَلَيْهِنَّ بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهُنَّ مِثْلُ حَرِّهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ناركم) هذه التي توقدونها في جميع الدنيا (جزء) واحد (من سبعين جزءاً من نار جهنم) وفي رواية لأحمد : من مائة جزء ، ويجمع بأن المراد المبالغة في الكثرة لا العدد الخاص والحكم للزائد . وزاد الترمذى من حديث أبي سعيد : لكل جزء منها مثل حرها . وعند ابن ماجه من حديث أنس مرفوعاً : وإنما — يعنى نار الدنيا — لتدعو الله أن لا يعيدها فيها (قيل يا رسول الله) لم أعرف القائل (إن كانت) هذه النار (الكافية) في إحراق الكفار وتعذيب الفجار فهلا اكتفى بها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له : إنها (فضلت عليهن) أى على نيران الدنيا (بتسعة وستين جزءاً كلهنّ مثل حرها) أعاد صلى الله عليه وآله وسلم حكاية تفضيل نار جهنم على نار الدنيا لتمييز عذاب الله من عذاب الخلق ، وإشارة إلى المنع من دعوى الإجزاء . قال حجة الإسلام : نار الدنيا لا تناسب نار جهنم ، ولكن لما كان أشدّ عذاب فى الدنيا عذاب هذه النار عرف عذاب نار جهنم بها ، وهيهات لو وجد أهل الجحيم مثل هذه النار لخاضوها هرباً مما هم فيه . انتهى . وفي رواية أحمد وابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة : وضربت بالبحر مرتين ولولا ذلك ما انتفع بها أحد . ونحوه للحاكم وابن ماجه . وفي الجامع لابن عيينة عن ابن عباس رضي الله عنهما : هذه النار ضربت بماء البحر سبع مرات ، ولولا ذلك ما انتفع بها أحد .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ فِي النَّارِ فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِرَحَاهُ ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ : يَا فُلَانُ مَا شَأْنُكَ أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ ؟ قَالَ : كُنْتُ أَمُرُّكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ ، وَأَنْهَاكُمُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ .

(عن أسامة) بن زيد (رضى الله عنهما) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : يجاء بالرجل) بضم الياء وفتح الجيم) يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق أفتابه (جمع قتب بكسر القاف : الأعماء ، والاندلاق بالذال : الخروج بسرعة ، أى تنصب أعمأؤه من جوفه وتخرج من دبره) في النار فيدور كما يدور الحمار برحاه ، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون (له) أى فلان ، ما شأنك ؟ (الذى أنت فيه) أليس كنت تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر (استفهام استخبارى) قال : كنت آمركم بالمعروف ولا آتية ، وأناكم عن المنكر وآتية (وفيه وعيد شديد لمن علم ولم يعمل وأرشد ولم يرشد وهدى ولم يهتد .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سُحِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَانَ يُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ ، حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا ، ثُمَّ قَالَ : أَشْعِرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي : أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : مَا وَجَعُ الرَّجُلِ ؟ قَالَ : مَطْبُوبٌ ، قَالَ : وَمَنْ طَبَّهُ ؟ قَالَ : لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ ، قَالَ : فِيمَاذَا ؟ قَالَ : فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ وَجُفٍّ طَلَعَةٍ ذَكَرٍ ، قَالَ : فَأَيْنَ هُوَ ؟ قَالَ : فِي بَشْرِ ذُرْوَانَ ، فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ : نَخَلُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ، فَقُلْتُ : أَسْتَخْرِجْتَهُ ؟ فَقَالَ : لَا ، أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ ، وَخَشِيتُ أَنْ يُبَيِّرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا ، ثُمَّ دَفَنْتُ الْبَشَرَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لما رجع من الحديبية (حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء) من أمور الدنيا . وفي الطب : حتى كان يرى أنه يأتي النساء (وما يفعله) وفي جامع معمر عن الزهري أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبث كذلك ستة (حتى كان ذات يوم) ينصب ذات ويجوز رفعها ، وقد قيل : إنها مقحمة ، وقيل : بل هي من إضافة الشيء إلى نفسه على رأى من يحيزه (دعا ودعا) مرتين . ولمسلم من رواية ابن نمير : فدعا ثم دعا بالتكرير ثلاثاً ، وهو المعهود من عادته (ثم قال) لعائشة (أشعرت) أى أعلمت (أن الله) عز وجل (أفتانى فيما فيه شفاى) وللحميدى : أفتانى فى أمر استفتيته فيه ، أى أجابنى فيما دعوته ، فأطلق على الدعاء استفتاء ، لأن الداعى طالب والحبيب مفت ، أو المعنى أجابنى عما سأله عنه ، لأن دعاءه كان أن يطلعه الله على حقيقة ما هو فيه لما اشتبه عليه من الأمر (أتانى رجلان) وعند الطبرانى من طريق مرجان بن مرجا عن هشام : أتانى ملكان . وعند ابن سعد فى رواية منقطعة أنهما جبريل

وميكايل (ففعد أحدهما) هو جبريل كما جزم به النعماني في السيرة (عند رأسى و) قعد (الآخر) وهو ميكايل (عند رجلى) بالثنائية (فقال أحدهما) وهو ميكايل (للآخر) وهو جبريل (ما وجع الرجل) فيه إشعار بوقوع ذلك فى المنام ، إذ لو كان يقظة لخطابه وسألاه . وفى رواية ابن عينة عند الإسماعيلي : فانتبه من نومه ذات يوم . لكن فى حديث ابن عباس بسند ضعيف عند ابن سعد : فهبط عليه ملكان وهو بين النائم واليقظان (قال) أى جبريل لميكايل (مطبوب) أى مسحور ، كنوا عن السحر بالطب ، كما كنوا عن اللدغ بالسليم تفاؤلا (قال) أى ميكايل لجبريل (ومن طبه ؟ قال) جبريل لميكايل : طبه (لبيد بن الأعصم) اليهودى (قال : فى ماذا ؟ قال : فى مشط) بضم الميم وإسكان الشين وقد يكسر أوله مع إسكان ثانيه ، وقد يضم ثانيه مع ضم أوله فقط ، واحد الأمشاط : الآلة التى يمشط بها الشعر . وفى حديث عمرة عن عائشة أنه مشطه صلى الله عليه وآله وسلم (ومشاقة) بالقف : ما يستخرج من الكتان (وجف طلعة) بضم الجيم وتشديد الفاء والإضافة وتنوين طلعة (ذكر) بالتنوين أيضاً صفة لجف ، وهو وعاء الطلع وغشاؤه إذا جف (قال) ميكايل لجبريل (فأين هو ؟ قال) جبريل (فى بئر ذروان) بزال معجمة مفتوحة وراء ساكنة : بالمدينة فى بستان لبني زريق من اليهود . وقال البكرى والأصمعي : بئر أروان . وغلط القائل بالأول ، وكلاهما صحيح (فخرج إليها) أى إلى البئر المذكورة (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد فى الطب : فى أناس من أصحابه (ثم رجع فقال لعائشة حين رجع نخلها) التى إلى جانبها (كأنها) أى نخلها فى قبج المنظر . ولأبى ذر : كأنه أى النخل (رءوس الشياطين) كذا وقع هنا ، والتشبيه إنما هو لرءوس النخل . وفى الطب : وكأن رءوس نخلها من الشياطين ، أى فى قبج المنظر (فقلت : استخرجته ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) لم أستخرجه (أما أنا فقد شفانى الله وخشيت أن يثير ذلك) أى استخرجه (على الناس شراً) كتذكر السحر ونعلمه ، وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة . وفى الطب من طريق سفيان بن عينة عن ابن جريج عن آل عروة عن عروة فأنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم البئر حتى استخرجه ، ثم قال : فاستخرج ، قال فقلت : ألا تنشرت ؟ فقال : أما والله قد شفانى وأكره أن أثير على

أحد من الناس شراً فأثبت استخراج السحر وجعل سؤال عائشة عن النشرة ،
 وزيادته مقبولة ، لأنه أثبت من بقية من روى هذا الحديث ، لا سيما وقد
 كرر استخراج السحر مرتين كما ترى ، فبعد من الوهم ، وزاد ذكر النشرة ،
 وجعل جوابه صلى الله عليه وآله وسلم عنها . وفي رواية عمرة عن عائشة أنه
 وجد في الطلعة تمثالاً من شمع ، تمثال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا فيه
 إبر مغروزة وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة ، فنزل جبريل بالمعوذتين ،
 فكلما قرأ آية انحلت عقدة ، وكلما نزع إبرة وجد لها ألماً ثم يجد بعدها راحة
 (ثم دفنت البئر) مبنياً للمفعول . ومطابقة الحديث لما ترجم به من جهة أن
 السحر إنما يتم باستعانة الشياطين على ذلك . وأخرجه في الطب أيضاً ، وكذا
 النسائي .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ : مَنْ خَلَقَ كَذَا ، مَنْ خَلَقَ كَذَا ، حَتَّى يَقُولَ : مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ ، فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتِهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يأتى الشيطان أحداكم) يوسوس في صدره (فيقول : من خلق كذا ؟ من خلق كذا ؟) بالتكرار مرتين (حتى يقول : من خلق ربك ؟ فإذا بلغه) أى إذا بلغ قوله : من خلق ربك (فليستعذ بالله) من وسوسته بأن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، قال تعالى : « وإما يترغبك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله » (ولينته) عن الاسترسال معه فى ذلك ، بل يلجأ إلى الله فى دفعه ويعلم أنه يريد إفساد دينه وعقله بهذه الوسوسة ، فينبغى أن يجتهد فى دفعها بالاشتغال بغيرها . وفى الحديث إشارة إلى ذم كثرة السؤال عما لا يعنى المرء وعما هو مستغن عنه . وفيه علم من أعلام النبوة لإخباره بوقوع ما سيقع فوقه . وفى رواية لمسلم عن أبي هريرة قال : سألتى عنها اثنان . قال المازرى : الخواطر على قسمين : فالتى لا تستقر ولا يجلبها شبهة هى التى تدفع بالإعراض عنها ، وعلى هذا يتزل الحديث ، وعلى مثلها ينطبق اسم الوسوسة . وأما الخواطر المستقرة الناشئة عن الشبهة فهى التى لا تدفع إلا بالنظر والاستدلال . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأيمان ، وأبو داود فى السنن ، والنسائى فى اليوم والليلة .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُشِيرُ إِلَى الْمَشْرِقِ ، فَقَالَ هَا هَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَاهُنَا ، إِنَّ الْفِتْنَةَ هَاهُنَا ، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) أنه (قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشير إلى المشرق ، فقال : ها) بالقصر من غير همز ، حرف تنبيه (إن الفتنة ها هنا ، إن الفتنة ها هنا) مرتين . وفى رواية يونس : إن الفتنة ها هنا ، أعادها ثلاث مرات (من حيث يطلع قرن الشيطان) نسب الطلوع لقرن الشيطان مع أن الطلوع للشمس لكونه مقارناً لطلوعها ، ومراده صلى الله عليه وآله وسلم أن منشأ الفتنة من جهة المشرق ، وهذا من إعلام نبوته صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد وقع ذلك كما أخبر . وللحديث طرق وألفاظ ذكرها فى الفتح فى كتاب الفتن .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا اسْتَجَنَحَ اللَّيْلُ ، أَوْ كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ ، فَكُفُّوا صَبِيَانَكُمْ ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ الْعِشَاءِ فَحُلُوهُمْ وَأَغْلِقْ بَابَكَ ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَأَطْفِئْ مِصْبَاحَكَ ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَأَوَّلُكِ سِقَاكَ ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَخَمَرُ إِنَاءِكَ ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَلَوْ تَعَرَّضَ عَلَيْهِ شَيْئًا .

(عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا استجنع الليل) أى أقبل ظلامه حين تغيب الشمس ، وحكى عياض : استنجع ، وهو تصحيف (أو كان جنح الليل) بضم الجيم وكسرهما وسكون النون ، أى طائفة منه ، وكان تامة ، أى حصل (فكفوا صبيانكم) أى ضمومهم وامنعوهم من الانتشار ذلك الوقت (فإن الشياطين تنتشر حينئذ) لأن حركتهم فى الليل أمكن منها لهم فى النهار ، لأن الظلام أجمع للقوى الشيطانية من غيره ، وكذلك كل سواد ، وإنما خيف على الصبيان فى تلك الساعة ، لأن النجاسة التى تلوذ بها الشياطين موجودة معهم غالباً ، والذكر الذى يحرق منهم مفقود من الصبيان غالباً والشياطين عند انتشارهم يتعلقون بما يمكنهم التعلق به ، فلذا خيف على الصبيان من إيذائهم فى ذلك الوقت . قال ابن الجوزى (فإذا ذهب ساعة من العشاء) أى بعض الظلمة لامتدادها (فحلومهم) بالخاء المهملة المضمومة ولأبى ذر : بالخاء المعجمة المفتوحة (وأغلق بابك) خطاب لمفرد والمراد به كل أحد ، فهو عام بحسب المعنى ، ولا شك أن مقابلة المفرد بالمفرد تفيد التوزيع (وادكر اسم الله) عليه (وأطفئ) بالهمز أمر من الإطفاء خوفاً من الفويسقة أن تجر الفتيلة فتحرق البيت ، وفى سنن أبى داود من حديث ابن عباس : جاءت فأرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها وألقته بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخمرة التى كان قاعداً عليها فأحرقت منها موضع درهم (مصباحك) المصباح عام يشمل

السراج وغيره . نعم القنديل المعلق إن أمن منها فلا بأس لانتفاء العلة . ذكره القسطلاني (واذكر اسم الله) عليه (وأوك سقاءك) بالكسر والمد ، أى اشدد فم قربتك بخيط أو غيره (واذكر اسم الله) عليه (وخر) أى غط (إناءك) صيانة من الشيطان ، لأنه لا يكشف غطاء ولا يحل سقاء ولا يفتح باباً ولا يؤذى صبيلاً ، وفي تغطية الإناء أيضاً أمن من الحشرات وغيرها ، ومن الوباء الذى ينزل فى ليلة من السنة ، إذ ورد أنه لا يمر بإناء ليس عليه غطاء أو شيء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه . وعن الليث : والأعاجم يتقون ذلك فى كانون الأول (واذكر اسم الله) عليه (ولو تعرض) بضم الراء وتكسر ، من باب قتل وضرب (عليه) أى على الإناء (شيئاً) عوداً أو نحوه تجعله عليه عرضاً بخلاف الطول إن لم تقلد على ما تغطيه به ، والأمر فى كلها للإرشاد . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأشربة ، وكذا مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي فى اليوم والليلة .

الحديث الأربعون

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجُلَانِ يَسْتَبَانِ ، فَأَحَدُهُمَا أَحْمَرَّ وَجْهَهُ ، وَأَنْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ ، لَوْ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ . فَقَالُوا لَهُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ . فَقَالَ : وَهَلْ بِي جُنُونٌ .

(عن سليمان بن صرد) بضم الصاد المهملة وبعد الراء المفتوحة دال مهملة الخراعى ، (رضى الله عنه قال : كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجلان) قال فى الفتح : لم أعرف اسمهما (يستبان) يتشامان (فأحدهما أحمر وجهه وانتفخت أوداجه) من شدة الغضب . والودج : عرق فى المذبح من الحلق ، وعبر بالجمع على حدة قوله : أزج الحواجب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إني لأعلم كلمة لو قالها ذهب عنه ما يجد) من الغضب (لو قال : أعوذ بالله من الشيطان) لم يقل الرجيم (ذهب عنه ما يجد) لأن الغضب من نزغات الشيطان (فقالوا له : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : تعوذ بالله من الشيطان) فى سنن أبي داود : إن الذى قال له ذلك معاذ بن جبل (فقال : وهل بى جنون ؟) ظن أنه لا يستعيز من الشيطان إلا من به جنون ، ولم يعلم أن الغضب نوع من مس الشيطان ، ولهذا يخرج به عن صورته ، ويزين له إفساد ماله ، كتقطيع ثوبه وكسر آنيته . وعند أبى داود من حديث عطية السعدى يرفعه : إن الغضب من الشيطان . وقال النووى : هذا كلام من لم يفقه فى دين الله ولم يتهذب بأنوار الشريعة المطهرة ، ولعله كان من المنافقين أو من جفاة العرب . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأدب ، وكذا مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائى فى اليوم والليلة .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّ
أَحَدَكُمْ إِذَا قَالَ هَا ضَحِكَ الشَّيْطَانُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم
قال : التثاؤب من الشيطان) وهو التنفس الذى يفتح منه الفم لدفع البخارات
المحتقنة فى عضلات الفك ، ينشأ من الامتلاء وثقل النفس وكدورة الحواس ،
ويورث الغفلة والكسل وسوء الفهم ، وذلك كله بواسطة الشيطان ، لأنه
هو الذى يزين للنفس شهواتها ، فلذا أضيف إليه (فإذا تثاءب أحدكم فليرده
ما استطاع) قال فى الفتح : أى يأخذ فى أسباب رده وليس المراد أنه يملك
رده ، لأن الذى وقع لا يرد حقيقة . وقيل المعنى : إذا أراد أن يتثاءب .
وقال الكرماني : أى ليكظم وليضع يده على الفم لئلا يبلغ الشيطان مراده من
تشويه صورته ودخوله فيه (فإن أحدكم إذا قال ها) مقصور من غير همز
حكاية : صوت المتثائب (ضحك الشيطان) فرحاً بذلك . وأخرج ابن
أبى شيبة والبخارى فى التاريخ من مرسل يزيد بن الأصم : ما تثاءب النبى
صلى الله عليه وآله وسلم قط . وعند الخطابى من طريق مسلمة بن عبد الملك
ابن مروان : ما تثاءب نبى قط .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ حُلُمًا
يَخَافُهُ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ .

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربعي الأنصاري (رضى الله عنه قال :
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الرؤيا الصالحة من الله) الصالحة
صفة موضحة للرؤيا ، لأن غير الصالحة تسمى بالحلم أو مخصصة ، والصالح
إما باعتبار صورتها أو باعتبار تعبيرها (والحلم بضم) المهملة واللام ، وهو
الرؤيا الغير الصالحة (من الشيطان) لأنه هو الذى يريها للإنسان ليحزنه ويسىء
ظنه بربه (فإذا حلم أحدكم) بفتح الحاء واللام (حلمًا) بضم الحاء وسكون
اللام (يخافه) صفة لحلمًا (فليبصق عن يساره) طردًا للشيطان (وليتعوذ بالله
من شرها) أى الرؤية السيئة (فإنها لا تضره) وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى
التعبير ، والنسائي فى اليوم والليلة .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ
يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أنه (قال : إذا استيقظ) أراه أى أظنه (أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر
ثلاثاً) بأن يخرج ما فى أنفه من أذى بنفسه بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية
يجرى النفس الذى به تلاوة القرآن ، وبإزالة ما فيه تصح مجارى الحروف .
وقوله : « فليستنثر » أكثر فائدة من قوله « فليستنشق » لأن الاستنثار يقع
على الاستنشاق بغير عكس ، فقد يستنشق ولا يستنثر . والاستنثار من
تمام فائدة الاستنشاق ، لأن حقيقة الاستنشاق جذب الماء بريح الأنف
إلى أقصاه . والاستنثار إخراج ذلك الماء ، والمقصود من الاستنشاق
تنظيف داخل الأنف ، والاستنثار يخرج ذلك الوسخ مع الماء ، فهو من
تمام الاستنشاق . وقيل : إن الاستنثار مأخوذ من الثرة ، وهى طرف
الأنف ، وقيل الأنف نفسه . فعلى هذا فن استنشق فقد استنثر ، لأنه يصدق
أنه تناول الماء بأنفه أو بطرف أنفه ، وفيه نظر (فإن الشيطان يبيت على
خيشومه) حقيقة ، لأن الأنف أحد المنافذ التى يتوصل منها إلى القلب ،
لا سيما وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين .
وقد جاء فى الثاؤب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ فى الفم .
ويحتمل أن يكون على الاستعارة ، فإنه ينعقد من الغبار ورطوبة الخياشيم قدر
يوافق الشيطان . قاله القاضى عياض . والخيشوم بالفتح : هو الأنف ، وقيل
المنخر . وقال التوربشتى والبيضاضى : هو أقصى الأنف المتصل بالبطن
المقدم من الدماغ الذى هو موضع الحس المشترك ومستقر الخيال ، فإذا نام
تجتمع فيه الأخلاط وييس عليه المخاط ويكل الحس ويتشوش الفكر ،
فيرى أضغاث أحلام ، فإذا قام من نومه وترك الخيشوم بحاله استمر الكسل
والكلال ، واستعصى عليه النظر الصحيح ، وعسر الخضوع والقيام على

حقوق الصلاة وأدائها . ثم قال التوربشتى : ما ذكر هو من طريق الاحتمال وحق الأدب دون الكلمات النبوية التي هي مخازن لأسرار الربوبية ومعادن الحكم الإلهية أن لا يتكلم في هذا الحديث وأخواته بشيء فإن الله تعالى خص رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بغرائب المعاني وكاشفه عن حقائق الأشياء ما يقصر عن بيانه باع الفهم ويكل عن إدراكه بصر العقل . انتهى . وظاهر الحديث أن هذا يقع لكل نائم ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن لم يحترم من الشيطان بشيء من الذكر لحديث أبي هريرة : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، في يوم مائة مرة ، كانت له عدل عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة . وفيه : وكانت له حرزاً من الشيطان . وكذلك آية الكرسي . ففيه . ولا يقربك شيطان ، ويحتمل أن يكون المراد بنبي القرب هنا أنه لا يقترب من المكان الذي يوسوس فيه وهو القلب فيكون مبيتة على الأنف ليتوصل منه إلى القلب إذا استيقظ ، فن استنثر منعه من التوصل إلى ما يقصد من الوسوسة ، فحينئذ فالحديث متناول لكل مستيقظ ، ثم إن الاستنشاق من منن الوضوء اتفاقاً لكل من استيقظ أو كان مستيقظاً . وقالت طائفة بوجوبه في الغسل وطائفة بوجوبه في الوضوء ، وهل تنادي السنة بمجرد غير استنثار أم لا خلاف ، وهو محل بحث وتأمل ، والذي يظهر أنها لا تتم إلا به . قاله في الفتح : وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في الطهارة .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ : أَقْتُلُوا الْحَيَّاتِ وَأَقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ ، فَإِنَّهُمَا يُطْمَسَانِ الْبَصَرَ وَيُسْقِطَانِ الْجَبَلَ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَبَيْنَمَا أَنَا أَطَارِدُ حَيَّةً لِأَقْتُلَهَا فَتَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ : لَا تَقْتُلْهَا ، فَقُلْتُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ . فَقَالَ : إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ ، وَهِيَ الْعَوَامِرُ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم يخطب على المنبر يقول : اقتلوا الحيات واقتلوا ذا الطفتين)
 بضم الطاء وسكون الفاء ، ثنية طفية : وهو الذى على ظهره خطان أبيضان .
 والطفى : خوص المقل . والطفية : خوصة المقل ، شبه به الخط الذى على
 ظهر الحية (والأبتر) الذى لا ذنب له أو قصيره أو الأفعى التى قدر شبر
 أو أكبر قليلا . وقال النضر بن شميل : إنه أزرق اللون لا تنظر إليه حامل إلا
 ألقت . وقوله « الأبتر » يقتضى التغاير بين ذى الطفتين والأبتر . ووقع
 فى الطريق الثانية : لا تقتلوا الحيات إلا كل أبتر ذى طفتين وظاهره اتحادهما
 (فإنهما يطمسان البصر) أى يحوان نوره . وفى رواية : يذهب البصر .
 وفى حديث عائشة : فإنه يلتمس البصر (ويسقطان الجبل) أى الولد إذا
 نظرت إليهما الحامل . وفى رواية : إنه يسقط الولد . وفى حديث عائشة :
 فإنه يصيب الجبل . وفى أخرى : ويذهب الجبل . وكلها بمعنى . قال القسطلانى :
 ومن الحيات نوع إذا وقع نظره على إنسان مات من ساعته ، وآخر إذا سمع
 صوته مات . وإنما أمر بقتلهما لأن الشيطان لا يتمثل بهما . قاله الداودى ،
 وهو متعقب . (قال عبد الله) ابن عمر رضى الله عنهما (فيينا) بغير ميم
 (أنا أطارد) أى أتبع وأطلب (حية لأقتلها) أى لأن أقتلها (فتادانى أبو لبابة)
 بضم اللام وتخفيف الموحدة ، صحابى مشهور اسمه بشير : بفتح الموحدة وكسر
 المعجمة ، وقيل : مصغر ، وقيل : بتحتية ومهملة مصغر ، وقيل : رفاعه ،

وقيل : بل اسمه كنيته ، وشذ من قال : اسمه مروان ، وقال الكرمانى : اسمه رفاعه على الأصح ابن عبد المنذر الأوسى النقيب . قال فى الفتح : وليس له فى الصحيح إلا هذا الحديث ، وكان أحد النقباء ، وشهد أحداً ويقال بدرأ واستعمله النبى صلى الله عليه وآله وسلم على المدينة ، وكانت معه راية قومه يوم الفتح ، ومات فى أول خلافة عثمان على الصحيح (لا تقتلها ، فقلت) له (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر بقتل الحيات ، قال : لأنه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت) أى اللاتى يوجدن فى البيوت ، لأن الجنى يتمثل بها ، وظاهره التعميم فى جميع البيوت . وعن مالك : تخصيصه ببيوت أهل المدينة ، وقيل : يختص ببيوت المدن دون غيرها . وعلى كل قول فتقتل فى البرارى والصحارى من غير إنذار . وروى الترمذى عن ابن المبارك أنها الحية التى تكون كأنها فضة ولا تلتوى فى مشيتها . وفى مسلم : إن بالمدينة جناً قد أسلموا ، فإذا رأيتم منهم شيئاً فأذنوه ثلاثة أيام ، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان (وهى العوامر) هو كلام الزهرى أدرج فى الخبر ، قال أهل اللغة : عمار البيوت : سكانها من الجن ، وتسميتهن عوامر لطول لبهن فى البيوت ، مأخوذ من العمر وهو طول البقاء . وعند مسلم من حديث أبى سعيد مرفوعاً : إن لهذه البيوت عوامر ، فإذا رأيتم منها شيئاً فخرجوا عليه ثلاثاً فإن ذهب وإلا فاقتلوه . واختلف فى المراد بالثلاث ، فقليل : ثلاث مرات ، وقيل : ثلاثة أيام . قال فى الفتح : معنى خرجوا عليه : أن يقال له أنت فى ضيق وحرَج إن لبثت عندنا أو ظهرت لنا أو عدت إلينا . وفى الحديث النهى عن قتل الحيات التى فى البيوت بغير الإيدان إلا أن يكون أبتراً أو ذا طفيتين ، فيجوز قتله من غير إيدان . قال القرطبي : والأمر فى ذلك للإرشاد . نعم ما كان منها محقق الضرر وجب دفعه . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ ،
وَالْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبَرِ ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ .

عن (أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم قال : رأس الكفر نحو المشرق) وفي رواية : قبل المشرق ، أى من
جهته . قال في الفتح : وفي ذلك إشارة إلى شدة كفر المجوس ، لأن مملكة
الفرس ومن أطاعهم من العرب كانت من جهة المشرق بالنسبة إلى المدينة ،
وكانوا في غاية القوة والتكبر والتجبر حتى مزق ملكهم كتاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ، واستمرت الفتن من قبل المشرق . وقال القسطلاني : أى
أكثر الكفرة من جهة المشرق وأعظم أسباب الكفر منشؤه منه ، ومنه يخرج
الدجال (والفخر) معروف ومنه الإعجاب بالنفس (والخيلاء) مملوداً :
الكبر واحتقار الغير (في أهل الخيل والإبل والفدادين) بتشديد الدال عند
الأكثر . وعن أبي عمرو الشيباني أنه خففها وقال : إنه جمع فدان ، والمراد به
البقر التي يحرق عليها . وقال الخطابي : الفدان آلة الحرث والسكة . فعلى الأول
الفدادون : جمع فداد ، وهو من يعلو صوته في إبله وخيله ونحو ذلك .
والفديد : هو الصوت الشديد . وعن معمر بن المثنى : إن الفدادين هم
أصحاب الإبل الكثيرة من المائتين إلى الألف . وقال أبو العباس : هم الرعاة
والجمالون . قال الخطابي : إنما ذم هؤلاء لاشتغالهم بمعالجة ما هم فيه عن أمور
دينهم ، وذلك يفضي إلى قساوة القلب . قال القرطبي : ليس في رواية الحديث
إلا التشديد ، وهو الصحيح على ما قاله الأصمعي وغيره . وقال ابن فارس :
في الحديث الجفاء والقسوة في الفدادين ، أى أصحاب الحرث والمواشي
(أهل الوبر) بيان للفدادين ، أى ليسوا من أهل الحضر ، بل من أهل البدو ،

ولأن العرب تعبر عن أهل الحضر بأهل المدر ، وعن أهل البادية بأهل الوبر .
قال في القاموس : المدر محرمة المدن والحضر (والسكينة) تطلق على الطمأنينة
والسكون والوقار والتواضع . قال ابن خالويه : لا نظير لها ، أى فى وزنها ،
إلا قولهم : على فلان ضريبة ، أى خراج معلوم (فى أهل الغنم) لأنهم فى
الغالب دون أهل الإبل فى التوسع والكثرة ، وهما من سبب الفخر والخيلاء .
وفى حديث أم هانئ المروى فى ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لها : اتخذى الغنم فإن فيها بركة . وقيل أراد بأهل الغنم أهلى اليمن ، لأن
غالب مواشيهم الغنم ، بخلاف ربيعة ومضر ، فإنهم أصحاب إبل .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْيَمَنِ فَقَالَ : الْإِيمَانُ يَمَانٌ هَاهُنَا ، أَلَا إِنَّ الْقَسْوَةَ وَغَلْظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ فِي رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ .

(عن عقبة بن عمرو أبي مسعود) الأنصاري البدرى (رضى الله عنه) أنه (قال : أشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده نحو اليمن فقال : الإيمان يمان) أصله يمنى بياء النسبة ، فحذفوا الياء للتخفيف وعوضوا الألف بدلها ، أى الإيمان منسوب إلى أهل اليمن . وفيه تعقب على من زعم أن المراد بقوله « يمان » الأنصار لكون أصلهم من أهل اليمن ، لأن فى إشارته إلى جهة اليمن ما يدل على أن المراد به أهلها حينئذ لا الذين كان أصلهم منها ، وسبب الثناء على أهل اليمن إسراعهم إلى الإيمان وحسن قبولهم له ، وقد تقدم قبولهم البشرى حين لم يقبلها بنو تميم فى أول بدء الخلق . وحمل ابن الصلاح هذا الحديث على ظاهر حقيقته لإذعانهم إلى الإيمان من غير كبير مشقة على المسلمين ، بخلاف غيرهم ، ومن اتصف بشيء وقوى إيمانه به نسب ذلك الشيء إليه إشعاراً بكمال حاله فيه ، فكذا حال أهل اليمن حينئذ وحال الوافدين منهم فى حياته وفى أعقابه ، كأويس القرنى وأبى مسلم الخولانى وشبههما ممن سلم قلبه وقوى إيمانه كالشوكانى فى زماننا هذا وأمثاله ، فكانت نسبة الإيمان إليهم بذلك إشعاراً بكمال إيمانهم من غير أن يكون فى ذلك نقي له عن غيرهم ، فلا منافاة بينه وبين قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الإيمان فى أهل الحجاز ، ثم المراد بذلك الموجودون منهم حينئذ لا كل أهل اليمن فى كل زمان ، فإن اللفظ لا يقتضيه . قاله القسطلانى . ولكن اللفظ يشمل الصلحاء من أهلها فى كل زمان ، وصرفه بعضهم عن ظاهره من حيث أن مبدأ الإيمان من مكة ثم من المدينة ، حرصهما الله تعالى وردنى إليهما رداً جيلاً . وحكى أبو عبيد فى ذلك أقوالاً : فقيل : مكة لأنها من تهامة وتهامة من أرض اليمن ، وقيل :

مكة والمدينة ، فإنه يروى فى هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قاله وهو بتبوك ومكة والمدينة حينئذ بينه وبين اليمن ، وأشار إلى ناحية اليمن وهو يريد مكة والمدينة ، فقال : الإيمان يمان ، فنسبهما إلى اليمن لكونهما حينئذ من ناحية اليمن (ها هنا إلا أن القسوة وغلظ القلوب فى الفدادين) أى المصوتين قال فى القاموس : الفداد : مالك المئين من الإبل إلى الألف والمتكبر ، والجمع الفدادون ، وهم أيضاً الجمالون والرعيان والبقارون والحمارون والفلاحون وأصحاب الوبر والذين تعلو أصواتهم فى حروثهم ومواشيهم والمكثرون من الإبل . انتهى (عند أصول أذنان الإبل) عند سوقهم لها (حيث يطلع قرنا الشيطان) بالثنية ، أى جانباً رأسه ، لأنه ينتصب فى محاذة مطلع الشمس ، حتى إذا طلعت كانت بين قرنى رأسه ، أى جانبيه ، فتقع السجدة له حين يسجد عبدة الشمس . قال الخطابى : ضرب المثل بقرنى الشيطان فيما لا يحمد من الأمور (فى ربيعة ومضر) متعلق بالفدادين . وقال الكرماني : بدل منه . وقال النووى : أى القسوة فى ربيعة ومضر الفدادين والمراد اختصاص المشرق بمزيد من تسلط الشيطان ومن الكفر كما قال فى الحديث الآخر : رأس الكفر نحو المشرق ، وكان ذلك فى عهده صلى الله عليه وآله وسلم حين قال ذلك ، ويكون حين يخرج الدجال من المشرق ، وهو فيما بينهما منشأ الفتن العظيمة ومثار الكفرة : الترك العاتية الشديدة البأس . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الطلاق والمناقب والمغازى ، ومسلم فى الإيمان .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاخَ الدِّيَكَةِ فَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا ، وَإِذَا
سَمِعْتُمْ نَهيقَ الْجِمَارِ فَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
إذا سمعتم صياح الديكة) بكسر الدال المهملة وفتح التحتية : جمع ديك ،
وهو ذكر الدجاج ، ويجمع في القلة على أديك ، وفي الكثرة على ديوك
وديكة ، وللديك خصيصة ليست لغيره من معرفة الوقت الليلي ، فإنه يقسط
فيها أصواته تقسيطاً لا يكاد يتفاوت ، ويوالى صياحه قبل الفجر وبعده ،
فلا يكاد يخطئ سواء طال الليل أم قصر ، فسبحان من هداه لذلك . ومن ثم
أفتى بعض الشافعية ^(١) باعتماد الديك المحرب في الوقت ، ويؤيده الحديث
الذي سأذكره عن زيد بن خالد (فاسألوا الله من فضله فإنها رأت ملكاً)
بفتح اللام ، رجاء تأمينه على دعائكم واستغفاره لكم وشهادته لكم بالتضرع
والإخلاص فتحصل الإجابة . قال في الفتح : ويؤخذ منه استحباب الدعاء
عند حضور الصالحين تبركاً بهم . وأخرج أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان
من حديث زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تسبوا
الديك فإنه يدعو إلى الصلاة . وعند البزار من هذا الوجه : سبب قوله صلى
الله عليه وآله وسلم ذلك أن ديكاً صرخ فلعه رجل ، فقال صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك . قال الحليمي : فيه دليل على أن كل من استفيد منه خير لا ينبغي
أن يسب ويستهان بل حقه أن يكرم ويشكر ويتلق بالإحسان ، وليس معنى
دعاء الديك إلى الصلاة أنه يقول بصراخه : صلوا أو حانت الصلاة ، بل
معناه أن العادة جرت أنه يصرخ بصرخات متتابعة عند طلوع الفجر وعند
الزوال ، فطرة فطره الله عليها ، فيذكر الناس بصراخه للصلاة ، ولا يجوز
لهم أن يصلوا بصراخه من غير دلالة سواها إلا من جرب منه ما لا يخلف ،

(١) هو القاضي حسين والمتولي والرافعي . ٥١ .

فيصير ذلك له إشارة (وإذا سمعتم نهيق الحمار) جمعه حمير وحمير وأحمره . زاد النسائي والحاكم من حديث جابر : ونباح الكلب (فتعوذوا بالله من الشيطان) من شره وشر وسوسته (فإنه رأى شيطاناً) روى الطبراني من حديث أبي رافع رفعه : لا ينهق الحمار حتى يرى شيطاناً أو يتمثل له الشيطان ، فإذا كان كذلك فاذكروا الله وصلوا على . قال عياض : وفائدة الأمر بالتعوذ لما يخشى من شر الشيطان وشر وسوسته ، فيلجأ إلى الله في دفع ذلك . قال الداودي : يتعلم من الديك خمس خصال ، حسن الصوت ، والقيام في السحر ، والغيرة ، والسخاء وكثرة الجماع . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الدعوات ، وأبو داود في لأدب ، والترمذي في الدعوات ، والنسائي في التفسير واليوم والليلة .

الحديث الثامن والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَقِدْتُ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يُدْرَى مَا فَعَلْتُ ، وَإِنِّي لَا أَرَاهَا إِلَّا الْفَارَ إِذَا وُضِعَ لَهَا أَلْبَانُ الْإِبِلِ لَمْ تَشْرَبْ ، وَإِذَا وُضِعَ لَهَا أَلْبَانُ الشَّاءِ شَرِبَتْ ، فَحَدَّثْتُ كَعْبًا فَقَالَ : أَنْتَ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَقَالَ لِي مِرَارًا ، فَقُلْتُ : أَفَأَقْرَأُ التَّوْرَةَ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال : فقدت) مبنياً للمفعول (أمة) طائفة (من بني إسرائيل لا يدري) بضم الياء وفتح الراء (ما فعلت وإنى لا أراها) بضم الهمزة ، لا أظنها (إلا الفار) بإسكان الهمزة . وعند مسلم من طريق أخرى عن ابن سيرين بلفظ : الفارة مسخ وآية ذلك (إذا وضع لها ألبان الإبل لم تشرب) لأن لحوم الإبل وألبانها حُرمت على بني إسرائيل (وإذا وضع لها ألبان الشاء) أى الغنم (شربت) لأنها حلال لهم كلحمها ، وهو دليل على المسخ (فحدثت كعباً) هو كعب الأحبار بذلك (فقال) لى (أنت سمعت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يقولُهُ؟) قال أبو هريرة (قلت) له (نعم) سمعته (فقال) أى كعب (لى) أنت سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ (مراراً) قال أبو هريرة (فقلت) له (أفأقرأ التوراة؟) بهمة الاستفهام الإنكارى . وفى رواية مسلم : أفأنزلت على التوراة ، أى أنا لا أقول إلا ما سمعته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أنقل عن التوراة . وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب وأن الصحابى الذى يكون كذلك إذا أخبر بما لا مجال للرأى والاجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع . وفى سكوت كعب عن الرد على أبى هريرة دلالة على تورعه ، وكأنهما جميعاً لم يبلغهما حديث ابن مسعود ، قال : وذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم القردة والخنازير فقال : إن الله لم يجعل لمسيخ نسلا ولا عقباً ، وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك ، وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

ولا أراها إلا الفأرة ، فكأنه كان يظن ذلك ثم أعلم بأنها ليست هي .
قال ابن قتيبة إن صح هذا الحديث وإلا فالقردة والخنازير هي المسوخ
بأعيانها توالدت . قال في الفتح : قلت الحديث صحيح انتهى . وذهب أبو
إسحق الزجاج وابن العربي أبو بكر إلى أن الموجود من القردة من نسل المسوخ
تمسكاً بحديث الباب . وقال الجمهور : لا ، وهو المعتمد لحديث ابن مسعود
المتقدم . وأجابوا عن حديث الباب بأنه قاله قبل أن يوحى إليه بحقيقة الأمر
في ذلك ، ولذا لم يجزم به ، بخلاف النفي فإنه جزم به كما في حديث ابن مسعود
وهذا الحديث أخرجه مسلم في أواخر صحيحه .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى
جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْأُخْرَى شِفَاءٌ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : إذا وقع الذباب) واحده ذبابة (في شراب أحدكم) هو شامل لكل
مائع . وعند ابن ماجه من حديث أبي سعيد : فإذا وقع في الطعام . وعند
أبي داود من حديث أبي هريرة : فإذا وقع في إناء أحدكم . والإناء يكون
فيه كل شيء من مأكول ومشروب (فليغمسه) زاد في الطب : كله . وفيه
رفع توهم الحمار في الاكتفاء بغمس بعضه ، والأمر للإرشاد لمقابلة الداء
بالدواء (ثم لينزعه) وفي رواية : لينزعه . وفي الطب ثم ليطرحه . وفي
البيزار رجال ثقات ، إنه يغمس ثلاثاً مع قول بسم الله (فإن في إحدى جناحيه)
وهو الأيسر كما قيل . والجناح يذكر ويؤنث ، فإنهم قالوا في جمعه : أجنحة
وأجنح ، فأجنحة : جمع المذكر كقذال وأقذلة ، وأجنح : جمع المؤنث
كشمال وأشمل . والحديث هنا جاء على التأنيث (داء والأخرى) وهو الأيمن
وحذف هنا حرف الجر في قوله « والأخرى » وفيه شاهد لمن يميز العطف
على معمولي عاملين كالأخفش (شفاء) واستنبط من الحديث أن الماء القليل
لا ينجس بوقوع ما لانفس له سائلة فيه . قال الإسنوي : المتجه اختصاص
الغمس بالذباب ، لأن غمسه لتقديم الداء ، وهو مفقود في غيره ، وهذا
الحديث أخرجه أيضاً في الطب ، وابن ماجه أيضاً . وفيه عن الصحابة ومن
بعدهم أربعون أثراً . كذا في الفتح .

الحديث الخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 غُفِرَ لِمَرْأَةٍ مُومِسَةٍ مَرَّتْ بِكَلْبٍ عَلَى رَأْسِ رَكْبٍ يَلْهَثُ قَدْ كَادَ يَقْتُلُهُ
 الْعَطَشُ فَتَنَزَعَتْ خُفَّهَا فَأَوْثَقَتْهُ بِخِمَارِهَا ، فَتَنَزَعَتْ لَهُ مِنَ الْمَاءِ ، فَغُفِرَ
 لَهَا بِذَلِكَ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم : غفر) مبنياً للمفعول ، أى غفر الله (لامرأة) لم
 تسم (مومسة) زانية (مرت بكلب على رأس ركب) بئر لم تطو (يلهث)
 يخرج لسانه عطشاً (قال : قد كاد يقتله العطش فتزعّت خفها) من رجلها
 (فأوثقت بخمارها) بنصيفها (فتزعّت له من الماء) استقت للكلب بنصفها من
 الركبة (فغفر لها بذلك) أى بسبب سقيها الكلب . وفيه أن الله تعالى يتجاوز عن
 الكبيرة بالعمل اليسير ، تفضلاً منه من غير توبة كما هو الظاهر . وهذا
 الحديث أخرجه أيضاً فى الطهارة والشرب والنسائي .

الحديث الحادى والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خَلَقَ اللَّهُ
آدَمَ وَطَوَّلَهُ سِتُونَ ذِرَاعاً ، ثُمَّ قَالَ : أَذْهَبَ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَيْكَ الْمَلَائِكَةِ
فَاسْتَمِعْ مَا يُحْيُونَكَ ، تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ،
فَقَالُوا : السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَزَادُوهُ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فَكُلُّ مَنْ
يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فَلَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يُنْقَضُ حَتَّى الْآنَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه)
وآله (وسلم) أنه (قال : خلق الله) عز وجل (آدم) عليه الصلاة والسلام .
زاد عبد الرزاق عن معمر : على صورته ، والضمير لآدم ، أى أوجده
على الهيئة التى خلقه عليها ، لم ينتقل فى النشأة أحوالا ولا تردد فى الأرحام
أطواراً كذريته ، بل خلقه كاملاً سوياً من أول ما نفخ فيه الروح . وعورض
هذا التفسير بقوله فى حديث آخر : خلق آدم على صورة الرحمن ، وهى
إضافة تشريف وتكريم ، لأن الله خلقه على صورة لم يشاكلها شئ من
الصور فى الكمال والجمال لإبطالا لقول أهل الطبائع . وخص بالذكر تنبيهاً
بالأعلى على الأدنى (وطوله ستون ذراعاً) بقدر ذراع نفسه أو بقدر الذراع
المتعارف يومئذ عند المخاطبين . ورجح الأول بأن ذراع كل أحد مثل ربعه ،
فلو كان بالذراع المعهود لكانت يده قصيرة فى جنب طول جسده . وزاد
أحمد من حديث سعيد بن المسيب عن أبى هريرة مرفوعاً : فى سبعة أذرع
عرضاً (ثم قال) تعالى له (اذهب فسلم على أولئك الملائكة فاستمع
ما يحيونك) من التحية (وهذه تحيتك وتحية ذريتك) من بعدك . وفى الترمذى
من حديث أبى هريرة : لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح عطس فقال :
الحمد لله ، فحمد الله بإذنه الحديث إلى قوله : اذهب إلى أولئك
الملائكة ، إلى ملائمتهم جلوس (فقال : السلام عليكم ، فقالوا : السلام
عليك ورحمة الله ، فزادوه : ورحمة الله) وهذا أول مشروعية السلام وتخصيصه
بالذكر ، لأنه فتح لباب المودة وتأليف لقلوب الإخوان المؤدى إلى استكمال

الإيمان ، كما في حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ؟ : أفشوا السلام بينكم (فكل من يدخل الجنة) يدخلها وهو (على صورة آدم) عليه السلام في الحسن والجمال والطول ، ولا يدخلها على صورته من السواد أو بوصف من العاهات (فلم يزل الخلق ينقص) في الجمال والطول (حتى الآن) فأنتهى التناقص إلى هذه الأمة واستقر الأمر على ذلك . قال ابن التين : أى كما يزيد الشخص شيئاً فشيئاً ولا يتبين ذلك فيما بين الساعتين ولا اليومين ، حتى إذا كثرت الأيام تبين كذلك هذا الحكم في النقص . قال في الفتح : ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم السالفة كديار ثمود ، فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق ، ولا شك أن عهدهم قديم وأن الزمان الذى بينهم وبين آدم دون الزمان الذى بينهم وبين أول هذه الأمة ، ولم يظهر لى الآن ما يزيل هذا الإشكال . انتهى . وحديث الباب أخرجه أيضاً في الاستئذان ، ومسلم في صفة الجنة ، وصححه ابن حبان ، ورواه البزار والترمذى والنسائى من حديث سعيد المقبرى وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً : إن الله خلق آدم من تراب فجعله طيناً ثم تركه حتى إذا كان حماً مسنوناً خلقه وصوره ثم تركه حتى إذا كان صلصالاً كالفضار كان إبليس يمر به فيقول : خلقت لأمر عظيم ، ثم نفخ الله فيه من روحه ، فكان أول ما جرى فيه الروح بصره وخياشيمه ، فعضس فقال : الحمد لله ، فقال الله : يرحمك ربك ... الحديث . وفى حديث أبى موسى مما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان مرفوعاً : إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض فجاء بنو آدم على قدر الأرض . ففى هذا أن الله تعالى لما أراد إبراز آدم من العدم إلى الوجود قلبه فى ستة أطوار : طور التراب ، وطور الطين اللزب ، وطور الحما ، وطور الصلصال ، وطور التسوية وهو جعل الخزفة التى هى الصلصال عظماً ولحماً ودماً ثم نفخ فيه الروح . وقد خلق الله تعالى الإنسان على أربعة أضرب : إنسان من غير أب ولا أم وهو آدم ، وإنسان من أب لا غير وهو حواء ، وإنسان من أم لا غير وهو عيسى ، وإنسان من أب وأم وهو الذى خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ، يعنى من صلب الأب وترائب الأم ، وهذا

الضرب يتم بعد ستة أطوار أيضاً : النطفة ، ثم العلقة ، ثم المضغة ، ثم العظام ، ثم كسوة العظام لحماً ثم نفخ الروح فيه ، وقد شرف الله تعالى هذا الإنسان على سائر المخلوقات ، فهو صفوة العالم وخلاصته وثمرته ، قال الله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم وسخر لکم ما فی السموات وما فی الأرض جميعاً منه » . ولا ريب أن من خلقت لأجله وسببه جميع المخلوقات ، علویها وسفلیها ، خلقت بأن يرفل فی ثياب الفخر علی من عداه ، وتمتد إلى اقتطاف زهرات النجوم يداه ، وقد خلقه الله تعالى واسطة بين شريف وهو الملائكة ، ووضيع وهو الحيوان ، ولذلك كان فيه قوى العالمين وأهل سكنى الدارين ، فهو كالحيوان فی الشهوة وكالملائكة فی العلم والعقل والعبادة ، وخصه برتبة النبوة ، واقتضت الحکمة أن تكون شجرة النبوة صنفاً مفرداً ونوعاً واقعاً بين الإنسان والمملك ، ومشاركاً لكل واحد منهما علی وجهه ، فإنه كالملائكة فی الاطلاع علی ملکوت السموات والأرض ، وكالبشر فی أحوال المطعم والمشرب ، وإذا طهر الإنسان من نجاسته النفسية وقاذوراته البدنية وجعل فی جوار الله كان حیثئذ أفضل من الملائكة ، قال تعالى : « والملائكة يدخلون علیهم من کل باب » .

وفی الحديث : الملائكة خدّم أهل الجنة

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَلَغَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ مَقْدَمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ ، فَأَتَاهُ فَقَالَ : إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ ، قَالَ : مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ، وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزِعُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ ، وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزِعُ إِلَى أَخَوَالِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَبَّرَنِي بِهِنَّ آدَمُ بْنُ جَبْرِيلَ ، قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : ذَلِكَ عَلَوُ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَنَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ ، وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فزِيَادَةُ كَبِدِ الْحَوْتِ ، وَأَمَّا الشَّيْبُ فِي الْوَلَدِ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَشِيَ الْمَرْأَةَ فَسَبَقَهَا مَائِدُهُ كَانَ الشَّيْبُ لَهُ ، وَإِذَا سَبَقَ مَائِدُهَا كَانَ الشَّيْبُ لَهَا ، قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهَتُوا إِنْ عَلِمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ بِهَتُونِي عِنْدَكَ ، فَجَاءَتِ الْيَهُودُ وَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ الْبَيْتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ رَجُلٍ فِيكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ؟ قَالُوا : أَعْلَمْنَا وَابْنُ أَعْلَمِنَا ، وَأَخِيرْنَا وَابْنُ أَخِيرِنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ ، قَالُوا : أَعَادَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَقَالُوا : شَرْنَا وَابْنُ شَرِّنَا ، وَوَقَعُوا فِيهِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : بلغ عبد الله بن سلام) بتخفيف اللام الإسرائيلى (مقدم رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم المدينة) أى قدمه (فأتاه فقال : إني سألتك عن ثلاث) من المسائل (لا يعلمهنَّ إلا نبي : (٦ - عون البارى - ج ٤)

ما أول أشراف الساعة) أى علاماتها (وما أول طعام يأكله أهل الجنة) فيها
(ومن أى شئ ينتزع الولد إلى أبيه) أى يشبه أباه (ومن أى شئ ينتزع
إلى أخواله) يشبههم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : خبرنى)
بتشديد الموحدة (بهن) بالمسائل المذكورة (آنفاً جبريل) عليه السلام (قال)
أنس (فقال عبد الله) بن سلام (ذاك) يعنى جبرئيل (عدو اليهود من الملائكة
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) مجيباً له (أما أول أشراف الساعة
فإنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة
فزيادة كبده حوت) وهى القطعة المنفردة المتعلقة بالكبد وهى أطيبها وهى
فى غاية اللذة ، وقيل : هى أهنأ طعام وأمرؤه ، وقيل : إن الحوت هو
الذى عليه الأرض ، والإشارة بذلك إلى نفاذ الدنيا (وأما الشبه فى الولد فإن
الرجل إذا غشى المرأة) أى جامعها (فسبقها ماؤه كان الشبه له ، وإذا
سبق ماؤها كان الشبه لها) وفى حديث عائشة عند مسلم : إذا علا ماء الرجل
ماء المرأة أشبه أعمامه ، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أشبه أخواله ، والمراد
بالعلو هنا السبق ، لأن كل من سبق فقد علا شأنه ، فهو علو معنوى ، وقيل
غير ذلك (قال) ابن سلام (أشهد أنك رسول الله ، ثم قال : يا رسول الله
إن اليهود قوم بهت) بضم الموحدة وسكون الهاء وتضم ، جمع بهيت كقضيبي
وقضب ، وهو الذى تبته العقول له بما يفتره من الكذب ، أى كذابون
ممارون لا يرجعون إلى الحق (إن علموا بإسلامي قبل أن تسألهم) عنى (بهتوني)
كذبوا على (عندك ، فجاءت اليهود) إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(ودخل عبد الله) بن سلام (البيت) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وآله
(وسلم) لليهود (أى رجل فيكم عبد الله بن سلام ، فقالوا : أعلمنا وابن أعلمنا
وأخبرنا وابن أخبرنا) أفعل تفضيل من الخير (فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم : أفرأيتم) أى أخبروني (إن أسلم عبد الله) تسلموا (قالوا :
أعاده الله من ذلك ، فخرج عبد الله) من البيت (إليهم فقال : أشهد أن
لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، فقالوا : شرنا وابن شرنا : ووقعوا
فيه) ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله « وأما الشبه » لأن الترجمة فى خلق آدم
وذريته .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْزِ اللَّحْمُ ، وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لولا بنو إسرائيل لم يخز اللحم) بخاء معجمة ساكنة ونون مفتوحة فزاي :
لم ينتن ، وأصل ذلك فيما روى عن قتادة أن بنى إسرائيل ادخروا اللحم السلوى ،
وكانوا نهوا عن ذلك ، فعوقبوا بذلك ، فاستمر نتن اللحم من ذلك الوقت
(ولولا حواء) بالهمز ممدوداً ، سميت بذلك لأنها أم كل حي (لم تخن
أنثى زوجها) حيث زينت لزوجها آدم الأكل من الشجرة ، فسرى في
أولادها مثل ذلك ، فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو القول .
قال في الفتح : وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفاحشة ، حاشا وكلا ،
ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عد ذلك
خيانة له ، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها .
وقريب من هذا حديث : جحد آدم فجحدت ذريته . وفي الحديث إشارة إلى
تسلية الرجال مما يقع لهم من نساءهم بما وقع من أمهن الكبرى ، وأن ذلك من
طبعهن ، فلا يفرط في لوم من يقع منها شيء من غير قصد إليه ، أو على
سبيل النور ، وينبغي لمن أن لا يتمكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع ،
بل يضبطن أنفسهن ويجاهدن هواهن ، والله المستعان .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : لَأَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَقَدْ سَأَلْتُكَ مَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ : أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي ، فَأَبَيْتَ إِلَّا الشِّرْكَ .

(عن أنس رضى الله عنه يرفعه) هى لفظة يستعملها المحدثون فى موضع قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحو ذلك (إن الله تعالى يقول) يوم القيامة (لأهون أهل النار عذاباً) يقال : هو أبو طالب (لو أن لك ما فى الأرض من شىء كنت تفتدى به) من الافتداء وهو خلاص نفسه مما وقع فيه بدفع ما يملكه (قال : نعم ، قال) الله تعالى (فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت فى صلب آدم) حين أخذت الميثاق ، وهذا موضع الترجمة ، فإن فيه إشارة إلى قوله تعالى : « وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم » (أن لا تشرك بى فأبيت) إذ أخرجتك إلى الدنيا (إلا الشرك) وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى صفة الجنة والنار ، آخر الأفاق ، ومسلم فى التوبة .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا ، لِأَنَّهُ
أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ .

(عن عبد الله) هو ابن مسعود (رضى الله عنه) أنه (قال : قال رسول
الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : لا تقتل نفس) من بنى آدم مبنياً للمفعول
(ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول) قابيل حيث قتل أخاه هابيل (كفلاً)
بكسر الكاف وإسكان الفاء : نصيب (من دمها ، لأنه أول من سنّ القتل)
على وجه الأرض من بنى آدم . قال فى الفتح : أورده هنا ليلج بقصة ابني آدم
حيث قتل أحدهما الآخر ولم يصح على شرطه شيء من قصتهما ، وفيما قصه
الله علينا فى القرآن من ذلك كفاية عن غيره . واختلف فى اسم القاتل ،
فالمشهور قابيل ، وقيل : اسم المقتول « فين » بلفظ الحداد ، وقيل « قايين »
وفى القسطلانى : ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن القاتل قابيل ولد آدم
من صلبه ، فهو داخل فى لفظ الذرية فى الترجمة . والحديث أخرجه أيضاً
فى الدييات والاعتصام ، ومسلم فى الحدود والترمذى فى العلم ، والنسائى فى
التفسير ، وابن ماجه فى الدييات . انتهى . وذكر السدى فى تفسيره عن مشايخه
بأسانيد أنه سبب قتل قابيل لأخيه هابيل أن آدم كان يزوج ذكر كل بطن
من ولده بأنثى الآخر ، وأن أنثى قابيل كانت أحسن من أنثى هابيل ،
فأراد قابيل أن يستأثر بأخته ، ففنع آدم ، فلما ألح عليه أمرهما أن يقرّبا قرباناً
فقرّب قابيل حزمة من زرع ، وكان صاحب زرع ، وقرّب هابيل جذعة
سمينة ، وكان صاحب مواش ، فترلت نار فأكلت قربان هابيل دون قابيل ،
وكان ذلك سبب الشر بينهما ، وهذا هو المشهور .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرِعَا يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ، مِثْلُ هَذِهِ ، وَحُلِقَ بِإِصْبَعِيهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا . قَالَتْ زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ ؟ قَالَ : نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْعَبَثُ .

(عن زينب ابنة جحش رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها) الضمير لزينب حال كونه (فرعاً) بكسر الزاى : خائفاً (يقول : لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شر قد اقترب) قيل : خص العرب بالذكر لإشارة إلى ما وقع من قتل عثمان منهم ، وأراد ما يقع من مفسدة يأجوج ومأجوج ، أو من الترك من المفاصد العظيمة فى بلاد الإسلام (فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج) أى من سدهما ، وهما قبيلتان من ولد يافث بن نوح . روى ابن مردويه والحاكم من حديث حذيفة مرفوعاً : يأجوج أمة ومأجوج أمة ، كل أمة أربعمئة ألف رجل ، لا يموت أحدهم حتى ينظر إلى ألف رجل من صلبه ، كلهم قد حمل السلاح ، لا يمرون على شىء إذا خرجوا إلا أكلوه ، ويأكلون من مات منهم . وقد أشار النووى وغيره إلى حكاية من زعم أن آدم نام فاحتلم فاختلط منيه بالتراب فتوالد منه يأجوج ومأجوج من نسله . قال ابن كثير : وهذا القول غريب جداً ثم لا دليل عليه لا من عقل ولا من نقل ، ولا يجوز الاعتماد ها هنا على ما يحكيه بعض أهل الكتاب لما عندهم من الأحاديث المفتعلة . وذكر ابن هشام فى التيجان أن أمة منهم آمنوا بالله فتركهم ذو القرنين لما بنى السد بأرمينية ، فسموا الترك . لذلك قال ابن كثير : ذكر ابن جرير هنا عن وهب بن منبه أثراً فيه ذكر ذى القرنين ويأجوج ومأجوج ، فيه طول وغرابة ونكارة فى أشكالهم وصفاتهم وطولهم وقصر بعضهم وآذانهم . وكذا روى ابن أبى حاتم فى ذلك أحاديث لا تصح أسانيدھا (مثل هذه ، وحلق) بتشديد اللام وبالقفاف

(بإصبعيه الإبهام والتي تليها) وللبخارى فى الفتن من طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى : وعقد سفيان تسعين أو مائة . ولمسلم من حديث أبى هريرة من طريق وهيب : وعقد وهيب بيده تسعين فاختلف فى العاقد . وأجاب ابن العربى بأن العقد مدرج ليس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما الرواة عبروا عن الإشارة فى قوله « مثل هذه » بذلك (قالت زينب ابنة جحش : فقلت : يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث) بفتح الخاء : الفسوق والفجور أو الزنا خاصة أو أولاده . قال فى الكواكب والظاهر أنه المعاصى مطلقاً . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الفتن ، وأخرجه مسلم أيضاً واتفقا على إخراجه من طريق الزهرى ، لكن رواه مسلم عن زينب بنت أبى سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة بنت أبى سفيان عن أمها أم حبيبة ، والبخارى أسقط حبيبة . وفى الإسناد على هذا من الغرائب نادرة عزيزة الوقوع ، من ذلك رواية الزهرى عن عروة وهما تابعيان ، واجتماع أربع نسوة فى سنده كلهن يروى بعضهن عن بعض ثم كل منهن صحابية ، ثم ثنتان ربيبتان وثنان زوجتان ، رضى الله عنهن .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : يَا آدَمَ . فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ ، فَيَقُولُ : أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ ، قَالَ : وَمَا بَعَثَ النَّارَ ؟ قَالَ : مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ ، فَعِنْدَهُ يَشِيبُ الصَّغِيرُ ، « وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ » ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّا ذَلِكَ الْوَاحِدُ ، قَالَ : أَبْشِرُوا فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلًا وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا ، ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَكَبَّرْنَا ، فَقَالَ : أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَكَبَّرْنَا ، فَقَالَ : أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَكَبَّرْنَا ، فَقَالَ : مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدٍ ثَوْرٍ أَبْيَضَ ، أَوْ كَشَعْرَةِ بَيْضَاءٍ فِي جِلْدٍ ثَوْرٍ أَسْوَدَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يقول الله تبارك وتعالى) زاد في سورة الحج : يوم القيامة (يا آدم فيقول : لبيك) أى إجابة لك بعد إجابة ولزوماً لطاعتك ، فهو من المصادر المثناة لفظاً ومعناه التكرير بلا حصر ، ومثله (وسعديك) أى أسعدنى لإسعاداً بعد إسعاد (والخير في يديك ، فيقول) الله تعالى له (أخرج) من الناس (بعث النار) أى مبعوثها وهم أهلها (قال) يارب (وما بعث النار) أى وما مقدار مبعوث النار (قال) تعالى (من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ، فعنده) أى عند قوله تعالى لآدم : أخرج بعث النار (يشيب الصغير) من شدة الهول لو تصور وجوده ، لأن الهل يضعف القوى ويسرع بالشيب ، أو هو محمول على الحقيقة ، لأن كل أحد يبعث على ما مات عليه ، فيبعث الطفل طفلاً ، فإذا وقع ذلك يشيب الطفل من شدة الهول (وتضع كل ذات حمل حملها) لو فرض وجودها أو إن من ماتت حاملاً بعثت حاملاً فتضع

حملها من الفزع (وترى الناس سكارى) من الخوف (وما هم بسكارى) من الشراب ، أو المعنى : كأنهم سكارى من شدة الأمر الذى أدهش عقولهم ، وما هم بسكارى على الحقيقة ، كذا قرروه (ولكن عذاب الله شديد) تعليل لإثبات السكر المجازى لما نفي عنهم السكر الحقيقى ، وهل هذا الخوف لكل أحد أو لأهل النار خاصة ؟ قال قوم : الفزع الأكبر وغيره يختص بأهل النار ، أما أهل الجنة فيحشرون آمنين ، قال تعالى : « لا يحزنهم الفزع الأكبر » . وقال آخرون : الخوف عام والله يفعل ما يشاء (قالوا) أى من حضر من الصحابة (يا رسول الله وأينا ذلك الواحد ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أبشروا) بقطع الهمة وكسر الشين (فإن منكم رجل ومن يأجوج ومأجوج ألف) وفى سورة الحج : من يأجوج ومأجوج تسعمائة وتسعة وتسعين ومنكم واحد ... الحديث ، والحكم للزائد (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) الله (الذى نفسى بيده إني أرجو أن تكونوا) أى أمته المؤمنون به (ربيع أهل الجنة ، فكبرنا) سروراً بهذه البشارة العظيمة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أرجو أن تكونوا ثلث أهل الجنة ، فكبرنا) سروراً لذلك (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة) ولا يعارض هذا ما فى الترمذى وحسنه عن بريدة مرفوعاً : أهل الجنة عشرون ومائة صف ، ثمانون منها من هذه الأمة وأربعون منها من سائر الأمم ، لأنه ليس فى حديث الباب الجزم بأنهم نصف أهل الجنة فقط ، وإنما هو رجاء رجاء لأمته ثم أعلمه الله بعد ذلك أن أمته ثلث أهل الجنة (فكبرنا) سروراً بما أنعم به تعالى ، وتكرير الإعطاء رباعاً ثم نصفاً لأنه أوقع فى النفس وأبلغ فى الإكرام مع الحمل لهم على تجديد الشكر (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم فى الناس) فى المحشر (إلا كالشعرة السوداء) بفتح العين (فى جلد ثور أبيض أو كشعرة بيضاء فى جلد ثور أسود) وأو للتنويع أو شك من الراوى ، وهذا فى المحشر كما مر ، وأما فى الجنة فهم نصف الناس هناك أو ثلثاهم كما مر . ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله « فإن منكم رجل ومن يأجوج ومأجوج ألف » إذ فيه الإشارة إلى كثرتهم ، وأن هذه الأمة بالنسبة إليهم نحو عشر عشر العشر وأنهم من ذرية آدم ، رداً على من قال بخلاف ذلك . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى التفسير .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرُلًا ، ثُمَّ قَرَأَ : « كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ ،
 وَعدَاً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ » . وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ ،
 وَإِنَّ أَنَسًا مِنْ أَصْحَابِي يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ ، فَأَقُولُ : أَصْحَابِي
 أَصْحَابِي ، فَيَقَالُ : إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ ،
 فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ : « وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ »
 إِلَى قَوْلِهِ : الْحَكِيمُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 أنه (قال : إنكم تحشرون) عند الخروج من القبور حال كونكم (حفاة)
 بضم الحاء المهملة وتخفيف الفاء ، جمع حاف : أى بلا خف ونعل (عراة)
 أى لا ثياب عليهم جميعهم ، أو بعضهم يحشر عارياً وبعضهم كاسياً للحديث
 سعيد عند أبى داود وصححه ابن حبان مرفوعاً : إن الميت يبعث فى ثيابه
 التى يموت فيها (غرلاً) بضم الغين المعجمة وإسكان الراء ، أى غير مخنونين .
 والغرلة : ما يقطعه الخاتن وهى الغلفة (ثم قرأ « كما بدأنا أول خلق نعيده »)
 أى نوجده بعينه بعد إعدامه مرة أخرى ، أو نعيد تركيب أجزائه بعد تفريقها
 من غير إعدام ، والأول أوجه ، لأنه تعالى شبه الإعادة بالابتداء ، والابتداء
 ليس عبارة عن تركيب الأجزاء المتفرقة بل عن الوجود بعد العدم ، فوجب
 أن تكون الإعادة كذلك (وعداً علينا إنا كنا فاعلين) الإعادة والبعث .
 قال ابن عبد البر : يحشر الآدمى عارياً ولكل من الأعضاء ما كان له يوم ولد ،
 فن قطع منه شئ يرد إليه حتى الأكلف . وقال أبو الوفاء بن عقيل : حشفة
 الأكلف موقاة بالقلفة فتكون أرق ، فلما أزالوا تلك القطعة فى الدنيا أعادها
 الله تعالى ليذيقها من حلاوة فضله . قال فى شرح المشكاة : فإن قلت : سياق
 الآية فى إثبات الحشر والنشر ، لأن المعنى : نوجدكم عن العدم كما أوجدناكم
 أولاً عن العدم ، فكيف يستشهد بها للمعنى المذكور ، أى من كونهم غرلاً .

وأجاب بأن سياق الآية وعبارتها دل على إثبات الحشر وإشارتها على المعنى المراد من الحديث ، فهو من باب الإدماج (وأول من يكسى) من الأنبياء (يوم القيامة إبراهيم) عليه الصلاة والسلام بعد حشر الناس كلهم عراة أو بعضهم كاسياً ، أو بعد خروجهم من قبورهم بأثوابهم التي ماتوا فيها ، ثم تتناثر عنهم عند ابتداء الحشر فيحشرون عراة ، ثم يكون أول من يكسى من الجنة إبراهيم عليه السلام . وزاد البيهقي في الأسماء والصفات من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً : أول من يكسى إبراهيم من الجنة حلة ويؤتى بكرسى فيوضع عن يمين العرش ويؤتى بي فأكسى حلة من الجنة لا يقوم لها البشر . ويقال : إن الحكمة في خصوصية إبراهيم بذلك لكونه ألقى في النار عرياناً . وقيل : لكونه أول من لبس السراويل . ولا يلزم من خصوصيته بذلك تفضيله على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن المفضل قد يمتاز بشيء يختص به ولا يلزم منه الفضيلة المطلقة ، ويمكن أن يقال : لا يدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك على القول بأن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه . كذا في الفتح . وعبارة القسطلاني : ولا يلزم من تخصيص إبراهيم بأولية الكسوة هناك أفضليته على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن حلة نبينا أعلى وأكمل فتجبر بنفاستها ما فات من الأولوية ، وكما لنبينا من فضائل مختصة به لم يسبق إليها ولم يشارك فيها ، ولو لم يكن له سوى خصوصية الشفاعة العظمى لكفى . انتهى . وقد ثبت لإبراهيم أوليات أخرى كثيرة : منها أنه أول من ضاف الضيف وقص الشارب واختتن ورأى الشيب ، وغير ذلك . قال الحافظ ابن حجر : وقد أثبت على ذلك بأدلة في كتابي « إقامة الدلائل على معرفة الأوائل » . انتهى . قلت : وقد ذكر السيوطي أوائل كثيرة في كتابه « تاريخ الخلفاء » واستوفى الحافظ شرح حديث الباب في أواخر الرقاق من فتح الباري ، فراجع (وإن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال) وهي جهة النار (فأقول : أصحابي أصحابي) أي هؤلاء أصحابي . وفي رواية : أصبحاني أصبحاني مصغرين إشارة إلى قلة عددهم ، والتكرير للتأكيد (فيقال : إنهم لم) بالميم ، وفي لفظ لن (يزالوا مرتدين على أعقابهم) بالكفر (منذ فارقتهم) قيل : المراد بهم قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصره له في الدين ممن ارتد بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يقدر ذلك في

الصحابة المشهورين ، فإن أصحابه وإن شاع استعماله عرفاً فيمن لازمه من المهاجرين والأنصار شاع استعماله في كل من تبعه أو أدرك حضرته ووفد عليه ولو مرة ، أو المراد بالارتداد إساءة السيرة والرجوع عما كانوا عليه من الإخلاص وصدق النية (فأقول كما قال العبد الصالح) عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام (وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم) أى رقيباً عليهم أمنعهم من الارتداد ، أو مشاهداً لأحوالهم من كفر وإيمان (إلى قوله : الحكيم) وهذا الحديث أخرجه في التفسير والرقاق وأحاديث الأنبياء ، ومسلم في صفة القيامة والتفسير ، والنسائي في الجنائز والتفسير .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَعَلَى وَجْهِهِ آزَرٌ قَتَرَةٌ وَغَبَرَةٌ ،
فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ : أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لَا تَعْصِنِي ، فَيَقُولُ أَبُوهُ : فَالْيَوْمَ
لَا أَعْصِيكَ ، فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ : يَا رَبُّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِيَنِي
يَوْمَ يُبْعَثُونَ ، فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الْأَبْعَدِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
لَئِنْ حَرَمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ ، ثُمَّ يُقَالُ : يَا إِبْرَاهِيمُ مَا تَحْتَ رَجُلَيْكَ ؟
فَيَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ بِذِيخٍ مُتَلَطِّخٍ ، فَيُؤْخَذُ بِقَوَائِمِهِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه
(قال : يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجهه آزر قتره) سواد كاللدخان
(وغبرة) غبار ، وتقديم الظرف للاختصاص (فيقول له إبراهيم : ألم أقول
لك لا تعصني) مجزوم على النهي بحذف حرف العلة (فيقول أبوه : فاليوم
لا أعصيك ، فيقول إبراهيم : يارب إنك وعدتني أن لا تخزيني) أى
لا تهينني ولا تذللني (يوم يبعثون ، فأى خزى أخزى من) خزى (أبى)
آزر (الأبعد) من رحمة الله وعبر بأفعل التفضيل لأن الفاسق بعيد والكافر
أبعد منه (فيقول الله تعالى : إني حرمت الجنة على الكافرين) أى وإن أباك
كافر فهي حرام عليه (ثم يقال) له (يا إبراهيم ما تحت رجلَيْك ؟ فينظر
فإذا هو بذِيخٍ) بذال وخاء معجمتين بينهما تحتية ساكنة : ذكر ضبع كثير
الشعر والأنثى ذِيخَةٌ ، والجمع ذيوخ وأذياخ وذِيخَةٌ (متلطخ) بالرجيع أو
بالدم صفة لذِيخٍ . وعند الحاكم من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة : فيمسح
الله أباه ضبعاً (فيؤخذ بقوائمه) مبنياً للمفعول (فيلقى في النار) وعند ابن
المنذر : فإذا رآه كذلك تبرأ منه ، قال : لست أبى ... الحديث وكان قبل
حملته الرأفة على الشفاعة له فظهر له في هذه الصورة المستبشرة ليتبرأ منه ،
والحكمة في كونه مسح ضبعاً دون غيره من الحيوان أن الضبع أحمق الحيوان ،
ومن حقّه أنه يغفل عما يجب التيقظ له ، فلما لم يقبل آزر النصيحة من أشفق
الناس عليه وقبل خديعة الشيطان أشبه الضبع الموصوف بالحمق . قاله الكمال
الدميرى . وفي هذا الحديث دليل على أن شرف الولد لا ينفع الوالد إذا لم
يكن مسلماً . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في تفسير سورة الشعراء .

الحديث الستون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ ؟
قَالَ : أَتَقَاهُمْ ، فَقَالُوا : لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ ، قَالَ : فَيُوسُفُ نَبِيُّ اللَّهِ
أَبْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنُ خَلِيلِ اللَّهِ ، قَالُوا : لَيْسَ عَنْ هَذَا
نَسْأَلُكَ ، قَالَ : فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونَ ؟ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قيل : يا رسول الله)
لم يسم السائل (من أكرم الناس ؟) عند الله تعالى (قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(أتقاهم) أشدهم لله تقوى (فقالوا : ليس عن هذا نسألك ، قال : فيوسف
نبي الله ابن نبي الله) يعقوب (ابن نبي الله) إسحق (ابن خليل الله) إبراهيم
أشرفهم . والجواب الأول من جهة الشرف بالأعمال الصالحة ، والثاني من
جهة الشرف بالنسب الصالح (قالوا ليس عن هذا نسألك ، قال : فعن
معادن العرب) أى أصولهم التى ينسبون إليها ويتفاخرون بها (تسألون ؟) وإنما
جعلت معادن لما فيها من الاستعدادات المتفاوتة ، فمنها قابلة لفيض الله تعالى
على مراتب المعادن ، ومنها غير قابلة لها (خيارهم في الجاهلية خيارهم في
الإسلام) جملة مبينة بعد التفاوت الحاصل بعد فيض الله تعالى عليها من العلم
والحكمة ، قال الله تعالى : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » شبههم
بالمعادن في كونها أوعية للجواهر النفيسة المعنى بها في الإنسان كونه أوعية
العلوم والحكمة ، فالتفاوت في الجاهلية بحسب الأنساب وشرف الآباء وكرم
الأصل ، وفي الإسلام بحسب العلم والحكمة ، فالشرف الأول موروث والثاني
مكتسب . قاله الطيبي . والخيار إما جمع خير أو أفعال التفضيل ، تقول في
الواحد : خير وأخير (إذا فقهاوا) بضم القاف ، من فقه يفقه إذا صار
فقيهاً كظرف . ولأبى ذر : إذا فقهاوا بكسرها يفقه بالفتح ، بمعنى فهم ،
فهو متعدد ، والمضموم القاف لازم قال أبو البقاء : وهو الجيد هنا ثم
القسمه كما في الفتح رباعية ، فإن الأفضل من جمع بين الشرف في الجاهلية

والشرف في الإسلام ، ثم أرفعهم مرتبة من أضاف إلى ذلك التفقه في الدين ، ويقابل ذلك من كان مشروفاً في الجاهلية واستمر مشروفاً في الإسلام ، فهذا أدنى المراتب ، والثالث من شرف في الإسلام وفقه ولم يكن شريفاً في الجاهلية ، ودونه من كان كذلك لكنه لم يتفقه ، والرابع من كان شريفاً في الجاهلية ثم صار مشروفاً في الإسلام ، فهذا دون الذي قبله ، فإن تفقه فهو أعلى رتبة من الشريف الجاهل . انتهى . فالإيمان يرفع التفاوت المعتبر في الجاهلية ، فإذا تحلى الرجل بالعلم والحكمة استجلب النسب الأصلي ، فيجتمع شرف النسب مع شرف الحسب ، ومفهومه أن الوضع المسلم المتحلى بالعلم أرفع منزلة من الشريف المسلم العاقل . وما أحسن ما قال الأحنف :

كل عز إن لم يوطد بعلم فإلى الذل ذات يوم يصير
وقال آخر :

وما أشرف الموروث لا در دره بمحتسب إلا بآخر مكتسب
وقول الآخر :

إن السرى إذا سرى فبنفسه وابن السرى إذا سرى أسراها
ذكر ذلك القسطلاني . والمراد بالفقه في حديث الباب وغيره من الأحاديث فهم الكتاب العزيز والسنة المطهرة دون العلم بالطلاق والعتاق والبيوع والإجازات وما شابه ذلك مما اصطلاح عليه فقهاء الأمصار ، وكان السلف لا يعرفون من الفقه إلا ما ذكرنا ، ولفظ الفقه مما يدل وغير من معناه اللغوي الحقيقي إلى الاصطلاح العرفي ، كما أبان ذلك الغزالي في أوائل إحياء علوم الدين . وهذا العبد في بعض مؤلفاته .

الحديث الحادى والستون

عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتِيَانِ ، فَاتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ طَوِيلٍ لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طَوْلًا
وَأَنَّهُ إِبْرَاهِيمُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن سمرة) بن جندب (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم : أتاني الليلة) فى منامى (آتيان) جبريل وميكائيل
(فأتينا) أى فذهبا بى حتى أتينا (على رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولا
طولا) فى المنام (وإنه إبراهيم) الخليل (صلى الله عليه) وآله (وسلم)
مقطت التصلية لأبى ذر .

الحديث الثانى والستون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَاَنْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ ، وَأَمَّا مُوسَى فَجَعَدُ آدَمُ عَلَى
جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَنْحَدَرَ فِي الْوَادِي .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم : أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم) أشار بذلك إلى نفسه المقدسة
فإنه كان أشبه الناس بإبراهيم عليه السلام (وأما موسى فجعد) بفتح الأول
وسكون الثانى ، وليس المراد جعودة شعره ، إذ فى بعض الروايات أنه
رجل أشعر (آدم) من الأدمة وهى السمرة (على جمل أحمر مخطوط)
بالمعجمة ، أى مزوم (بخلبة) ليفة (كأنى أنظر إليه) حقيقة كليلة الإسراء
أو فى المنام ، ورؤيا الأنبياء حق (انحدر فى الوادى) أى وادى الأزرق ،
وزاد فى الحج : يلبي .

الحديث الثالث والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقُدُومِ * وَفِي رِوَايَةٍ
عَنْهُ بِالْقُدُومِ مُخَفَّفَةً .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقُدوم) بفتح
القاف وتشديد الدال . وفي الفتح : رويناه بالتشديد عن الأصيلي والقاسبي .
ووقع في رواية غيرهما بالتخفيف . قال النووي : لم تختلف الرواة على مسلم
في التخفيف ، وأنكر يعقوب بن شعبة التشديد أصلاً ، واختلف في المراد به ،
ف قيل : هو اسم قرية بالشام أو ثنية بالسراة ، وقيل : آلة النجار ، وهي
بالتخفيف ، وأما اسم الموضع ففيه الوجهان . قال في القاموس : والقُدوم
يعنى بالتخفيف آلة ينحت بها ، مؤنثة ، الجمع قدام وقُوم : قرية بحلب ،
وموضع بنعمان ، وجبل بالمدينة ، وثنية بالسراة ، موضع اختتن فيه إبراهيم ،
وقد تشدد داله ، وثنية في جبل ببلاد دوس وحصن باليمن ، انتهى . فمن
رواه بالتشديد أراد الموضع ، ومن رواه بالتخفيف فيحتمل القرية والآلة ،
والأكثر على التخفيف وإرادة الآلة ، وهو الراجح . كذا في الفتح .
وقد روى أبو يعلى من طريق علي بن رباح قال : أمر إبراهيم بالختان فاختن
بقُدوم ، فاشتد عليه ، فأوحى الله إليه : عجلت قبل أن تأمرك ، فقال :
يا رب كرهت أن أؤخر أمرك . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الاستئذان ،
ومسلم في أحاديث الأنبياء (وفي رواية عنه بالقُدوم مخففة) وعليه الأكثر ،
والمراد به الآلة .

الحديث الرابع والستون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ : ثُنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، قَوْلُهُ : إِنِّي سَقِيمٌ ، وَقَوْلُهُ : « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا » ، وَقَالَ : بَيْنَنَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ وَسَارَةٌ إِذْ آتَى عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَابِرَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ هَاهُنَا رَجُلًا مَعَهُ أَمْرَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ فَأَرْسَلْ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا ، قَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَ : أُخْتِي ، فَأَتَى سَارَةً ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أُمِّ شَرِيكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الزَّوْغِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَزَادَ هُنَا : وَكَانَ يَنْفُخُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات) بسكون الذال وبفتحتها . وعن أبى البقاء أنه الجيد ، لأنه جمع كذبة بسكون الذال ، وهو اسم لا صفة ، وليس هذا من الكذب الحقيقى الذى يذم فاعله ، حاشا وكلا ، وإنما أطلق عليه الكذب تجوزاً ، وهو من باب المعارض المحتملة للأمرين لمقصد شرعى دينى ، كما جاء فى الحديث المروى سند البخارى فى الأدب المفرد من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين أن فى معارضض الكلام منلوحة عن الكذب . ورواه أيضاً البيهقى فى الشعب ، والطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات ، وهو عند ابن السنى من طريق الفضل بن سهل مرفوعاً . قال البيهقى : والموقوف هو الصحيح . وروى أيضاً من حديث على مرفوعاً وسنده ضعيف جداً . وعند ابن أبى حاتم عن أبى سعيد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فى كلمات إبراهيم الثلاث التى قال ما منها كلمة إلا ما حل بها عن دين الله ، أى جادل . ودافع . وفى حديث ابن مسعود عند أحمد : والله إن جادل بهن

إلا عن دين الله . وقال ابن عقيل : دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاق الكذب عن إبراهيم ، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثقاً به ليعلم صدق ما جاء به عن الله ، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه ، فكيف مع وجود الكذب منه ، وإنما أطلق عليه ذلك لأنه بصورة الكذب عند السامع ، وعلى كل تقدير فلم يصدر من إبراهيم عليه السلام إطلاق الكذب على ذلك ، أى حيث يقول في حديث الشفاعة : وإني كنت كذبت ثلاث كذبات إلا في حال شدة الخوف لعلو مقامه وإلا فالكذب في مثل تلك المقامات يجوز وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعاً لأعظمهما ، وقد اتفق الفقهاء فيما لو طلب ظالم وديعة عند إنسان ليأخذها غصباً وجب على المودع عنده أن يكذب بمثل أنه لا يعلم موضعها ، بل يحلف على ذلك ، ولما كان ما صدر من الخليل عليه السلام مفهوم ظاهره خلاف باطنه أشفق أن يؤاخذ به لعلو حاله ، فإن الذى كان يليق بمرتبته في النبوة والخلقة أن يصدع بالحق ويصرح بالأمر كيفما كان ، ولكنه رخص له فقيل الرخصة ، ولذا يقول عندما يسأل في الشفاعة : إنما كنت خليلاً من وراء وراء . ويستفاد منه أن الخلقة لم تكن بكاملها إلا لمن صح له في ذلك اليوم المقام المحمود . وأما قول الإمام فخر الدين لا ينبغي أن ينقل هذا الحديث لأن فيه نسبة الكذب إلى إبراهيم . وقول بعضهم له : فكيف يكذب الراوى العدل . وجواب الإمام له بأنه لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوى ونسبة الكذب إلى الخليل كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوى أولى فليس بشيء ، إذ الحديث صحيح ثابت وليس فيه نسبة محض الكذب إلى الخليل ، وكيف السبيل إلى تخطئة الراوى مع قوله : إني سقيم ، وبل فعله كبيرهم هذا ، وعن سارة أختي . إذ ظاهر هذه الثلاثة بلا ريب غير مراد (ثنتين منهن) أى من الثلاث (في ذات الله) لأجله (عز وجل) محضاً من غير حظ لنفسه ، بخلاف الثالثة وهي قصة سارة فإنها تضمنت حظاً ونفعاً له ، فالأولى (قوله) تعالى حاكياً عنه لما طلبه قومه ليخرج معهم إلى عيدهم ، وكان أحب أن يخلو بأنهم ليكسرها (إني سقيم) مريض القلب بسبب إطباقكم على الكفر والشرك أو سقيم بالنسبة إلى ما يستقبل ، يعنى مرض الموت ، واسم الفاعل يستعمل بمعنى المستقبل كثيراً أو خارج المزاج عن الاعتدال خروجاً قل من يخلو منه . وقال سفيان : سقيم : أى

طعين ، وكانوا يفرون من المطعون . وعن ابن عباس في رواية العوفي : قالوا له وهو في بيت آلهتهم : اخرج ، فقال : إني مطعون ، فتركوه مخافة الطاعون فإنه كان غالب أسقامهم الطاعون ، وكانوا يخافون العدوى . وأما قول بعضهم : إنه كان تأتية الحمى في ذلك الوقت فبعيد ، لأنه لو كان كذلك لم يكن كذباً لا تصريحاً ولا تلويحاً (و) الثانية (قوله) لما كسر آلهتهم كسراً وقطعاً « إلا كبيراً لهم » فاستبقاه ، وكانت فيما قيل : اثنين وسبعين صنماً بعضها من ذهب ، وبعضها من فضة ، وبعضها من حديد ، وبعضها من رصاص وحجر وخشب ، وكان الكبير من الذهب مرصعاً بالجواهر ، وفي عينيه ياقوتتان تتقدان ، وجعل الفأس في عنقه لعلهم إليه يرجعون ، فيسألونه : ما بال هؤلاء مكسرين وأنت صحيح والفأس في عنقك ، إذ من شأن المعبود أن يرجع إليه ، أو المراد أنهم يرجعون إلى إبراهيم لتفرده واشتغاره بعبادة آلهتهم فيحاجهم أو يرجعون إلى توحيد الله عند تحققهم عجز آلهتهم ، فلما رجعوا من عيدهم إلى بيت آلهتهم ورأوا أصنامهم مكسرة وقالوا لإبراهيم : « أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم ؟ قال (بل فعله كبيرهم هذا) » أى لم أفعله إنما الفاعل حقيقة هو الله ، وإسناد الفعل إلى كبيرهم من أبلغ المعارض ، وذلك أنهم لما طلبوا منه الاعتراف ليقدّموا على إيدائه قلب الأمر عليهم وقال : بل فعله كبيرهم هذا ، لأنه عليه السلام غاظته تلك الأصنام حين أبصرها مصطفة ، وكان غيظه من كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له ، فأسند الفعل إليه لأنه هو السبب في استهانتها لها ، والفعل كما يسند إلى مباشرة يسند إلى الحامل عليه ، أو أن إبراهيم عليه السلام قصد تقرير الفعل لنفسه على أسلوب تعريضى ، وليس قصده نسبة الفعل إلى الصنم ، وهذا كما لو قال لك من لا يحسن الخط فيما كتبت : أنت كتبت هذا ؟ فقلت له : بل كتبت أنت ، قاصداً بذلك تقريره لك مع الاستهزاء لا نفيه عنك وإثباته له . ذكرهما الزمخشري . وتعقب الأول منهما صاحب الفرائد بأنه إنما يستقيم إذا كان الفعل دائراً بين إبراهيم وبين الصنم الكبير ، لاحتمال أن يكون كسرها غير إبراهيم . والثاني منهما بأنه ضعيف ، لأن غيظه من عبادة غير الله يستوى فيه الكبير والصغير . والجواب أنه دل تقديم الفاعل المعنوى في قوله : « أنت فعلت هذا ؟ » على أن الكلام ليس في الفعل لأنه معلوم ، بل في الفاعل كقوله تعالى : « وما أنت علينا بعزيز »

ودل قولهم : « سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم » . وقولهم : « قالوا فأتوا به على أعين الناس » . على أنهم لم يشكوا أن الفاعل هو ، فإذا لا يكون قصدهم في قولهم : أأنت فعلت هذا ؟ إلا بأن يقر بأنه هو ، فلما رد بقوله : بل فعله كبيرهم ، تعريضاً ، دار الأمر بين الفاعلين . أو المعنى على التقديم والتأخير ، أى بل فعله كبيرهم ، إن كانوا ينطقون فاسألوهم ، فجعل النطق شرطاً للفعل ، أى إن قدروا على النطق قدروا على الفعل ، فأراهم عجزهم ، وفي ضمنه : أنا فعلت ذلك (وقال بينا) بغير ميم (هو) أى إبراهيم (ذات يوم وسارة) بنت هاران ملك حران زوجته معه . وزاد مسلم : وكانت من أحسن الناس ، وجواب بينا قوله (إذ أتى) أى مرّ (على جبار من الجبابرة) اسمه صادق فيما ذكره ابن قتيبة ، وهو ملك الأردن ، أو سنان أو سفيان ابن علوان فيما ذكره الطبرى ، أو عمرو بن امرئ القيس بن سبأ وكان على مصر . ذكره السهيلي (فقيل له : إن ها هنا رجلا معه امرأة من أحسن الناس ، فأرسل) الجبار (إليه) أى الخليل (فسأله عنها ، فقال : من هذه؟) المرأة (قال) الخليل (هى) أختى (أى فى الإسلام ، ولعله أراد بذلك دفع أحد الضررين بارتكاب أخفهما ، لأن اغتصاب الملك إياها واقع لا محالة ، لكن إن علم أن لها زوجاً حملته الغيرة على قتله أو حبسه وإضراره ، بخلاف ما إذا علم أن لها أخاً ، فإن الغيرة حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لا من قبل الملك فلا يبالي به . وقيل : خاف أنه إن علم أنها زوجته ألزمه بطلاقها (فأتى) الخليل (سارة ، وذكر باقى الحديث) وهو « قال : يا سارة ليس على وجه الأرض » التى وقع بها ذلك « مؤمن غيرى وغيرك ، وإن هذا » الجبار « سألتى عنك فأخبرته أنك أختى » فى الإيمان « فلا تكذبنى » بقولك له : هو زوجى « فأرسل » الجبار « إليها ، فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده ، فأخذ « مبنياً للمفعول ، أى اختنق حتى ركض برجله كأنه مصروع . وعند مسلم : أنه لما أرسل إليها قام إبراهيم يصلى ، وفى رواية الأعرج فى البيوع فى باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعتقه : فأرسل بها إليه ، فقام إليها ، فقامت تنوضاً وتصلى ، فقالت : اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على الكافر ، فغط حتى ركض برجله . وفى مسلم : لما دخلت عليه لم يتألك أن بسط يده فقبضت يده قبضة

شديدة « فقال » لها « ادعى الله لى » وعند مسلم : ادعى الله أن يطلق يدى « ولا أضرك ، فدعت الله ، فأطلق ، ثم تناولا الثانية ، فأخذ مثلها » أى الأولى « أو أشد » منها « فقال » لها « ادعى الله لى » بأن يخلصنى « ولا أضرك فدعت الله ، فأطلق ، فدعا بعض حجبه » جمع حاجب . ولمسلم : ودعا الذى جاء بها . قال الحافظ ابن حجر : ولم أقف على اسمه « فقال : إنكم لم تأتونى بإنسان إنما أتيتمونى بشيطان » أى متمرد من الجن ، وهو مناسب لما وقع له من الصرع . زاد الأعرج : أرجعوها لى إبراهيم « فأخدمها هاجر » أى وهبها لها لتخدمها ، لأنه أعظمها أن تخدم نفسها ، وكان أبو هاجر من ملوك القبط « فأتته » أى أتت سارة إبراهيم « وهو قائم يصلى ، فأومأ بيده مهياً » أى ما حالك أو ما شأنك « قالت » سارة « رد الله كيد الكافر أو الفاجر فى نحره » هو مثل تقوله العرب لمن رام أمراً باطلا فلم يصل إليه « وأخدم هاجر » . وفى حديث مسلم عن أبى زرعة عن أبى هريرة فى حديث الشفاعة الطويل : فقال فى قصة إبراهيم ، وذكر كذباته ، ثم ساقه من طريق أخرى من هذا الوجه ، وقال فى آخره : وزاد فى قصة إبراهيم ، وذكر قوله فى الكوكب : « هذا ربى » وقوله لأهتهم : « بل فعله كبيرهم هذا » . وقوله : « إنى سقيم » قال . القرطبي فيما قرأته فى تفسيره : فعلى هذا تكون الكذبات أربعة ، إلا أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نفى تلك بقوله : لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات : « إنى سقيم » وقوله : « بل فعله كبيرهم هذا » . وواحدة فى شأن سارة . ولم يعد عليه قوله فى الكوكب : « هذا ربى » كذبة ، وهى داخلة فيه ، لأنه والله أعلم كان حين قوله ذاك فى حال الطفولية ، وليست حالة تكليف . انتهى . وهذا الذى قاله القرطبي نقله عنه فى فتح البارى وأقره . وقد اتفق أكثر المحققين على فساده محتجين بأنه لا يجوز أن يكون لله رسول يأتى عليه وقت من الأوقات إلا وهو موحد عابد وبه عارف ، ومن كل معبود سواه برىء ، وكيف يتوهم هذا على من عصمه وطهره وآتاه رشده من قبل وأراه ملكوت السموات والأرض ، أفتراه أراه الملكوت ليوقن ، فلما أيقن رأى كوكباً ، قال « هذا ربى » معتقداً ، فهذا لا يكون أبداً . وأيضاً فالقول بربوبية الجهاد أيضاً كفر بالإجماع ، وهو لا يجوز على الأنبياء بالإجماع ، أو قاله بعد بلوغه على سبيل الوضع ، فإن المستدل على فساد قول يحكيه على

ما يقول الخصم ثم يكر عليه بالإفساد ، كما يقول الواحد منا إذا ناظر من يقول بقدم الجسم ، فيقول « الجسم قديم » فإن كان كذلك فلم نشاهده مركباً متغيراً . فقله « الجسم قديم » إعادة لكلام الخصم حتى يلزم المحال عليه . فكذا هنا قال « هذا ربى » حكاية لقول الخصم . ثم ذكر عقبه ما يدل على فسادِه وهو قوله « لا أحب الآفلين » . ويؤيد هذا أنه تعالى مدحه في آخر هذه الآية على هذه . انتهى . كذا في القسطلاني . وهو بحث نفيس ، غير أن ما ذكره من أن الحافظ ابن حجر نقل كلام القرطبي وأقره غير صحيح ، بل حكاية الحافظ ناقلاً له عن الغير بلفظ يقال ، ثم أعقبه آخرّاً باعتماد خلافه . وعبرة الحافظ في الفتح : هكذا قال القرطبي ، ذكر الكوكب يقتضى أنها أربع . وقد جاء في رواية ابن سيرين بصيغة الحصر ، فيحتاج في ذكر الكوكب إلى تأويل ، قلت : الذى يظهر أنها وهم من بعض الرواة فإنه ذكر قوله في الكوكب بدل قوله في سارة . والذى اتفقت عليه الطرق ذكر سارة بدون الكوكب ، وكأنه لم يعد مع أنه أدخل من ذكر سارة لما يقال إنه قاله في حال الطفولية ، فلم يعد لها لأن حال الطفولية ليست بحال تكليف . وهذه الطريق لابن إسحاق . وقيل : إنما قال ذلك بعد البلوغ ، لكنه قاله على طريق الاحتجاج على قومه ، تنبيهاً على أن الذى يتغير لا يصلح للربوبية . وهذا قول الأكثر أنه قاله توبيخاً لقومه أو تهكماً بهم ، وهو المعتمد ، ولهذا لم يعد ذلك في الكذبات . انتهى . فتأمل قول الحافظ . وهذا قول الأكثر وهو المعتمد ، فإنه صريح في خلاف ما فهمه القسطلاني . وزعم أن الحافظ أقر القرطبي عليه ، فسقط جميع ما رد به من حاول المناظرة بقوله : وتلك حججتنا آتيناها إبراهيم على قومه . ولذا لم تعد هذه مع تلك الثلاث المذكورة (قال أبو هريرة : تلك) يعنى هاجر (أمكم يا بنى ماء السماء) لكثرة ملازمتهم الفلوات التى بها مواقع المطر لرعى دوابهم . وقال الخطابي : وقيل : إنما أراد زمزم أنبعها الله لهاجر فعاشوا بها فصاروا كأنهم أولادها . وذكر ابن حبان في صحيحه أن كل من كان من ولد هاجر يقال له « ولد ماء السماء » لأن إسماعيل ولد هاجر وقد ربي بماء زمزم ، وهى ماء السماء الذى أكرم الله به إسماعيل حين ولدته هاجر ، فأولادها أولاد ماء السماء . وقيل : ماء السماء هو عامر جد الأوس والخزرج ، سمي بذلك لأنه كان إذا قحط الناس أقام لهم ماله مقام المطر .

وهذا الحديث أخرجه في البيع والنكاح أيضاً ، ومسلم في الفضائل . وفي الحديث مشروعية أخوة الإسلام وإباحة المعاريض ، والرخصة في الانقياد للظالم والغاصب ، وقبول صلة الملك الظالم ، وقبول هدية المشرك ، وإجابة الدعاء بإخلاص النية ، وكفاية الرب لمن أخلص في الدعاء بعمله الصالح . ونظيره قصة أصحاب الغار . وفيه ابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم . ويقال : إن الله كشف لإبراهيم حتى رأى حال الملك مع سارة معانية ، وأنه لم يصل منها إلى شيء . ذكر ذلك في التيجان . وفيه أن من نابه أمر مهم من الكرب ينبغي له أن يفزع إلى الصلاة . وفيه أن الوضوء كان مشروعاً للأثم قبلنا وليس مختصاً بهذه الأمة ولا بالأنبياء لثبوت ذلك عن سارة ، والجمهور على أنها ليست نبيه . كذا في الفتح .

(وقد تقدم حديث أم شريك) غزية أو غزيلة العامرية ، ويقال الأنصاري (رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أمر بقتل الوزغ) بفتحيتين (وقد تقدم ، وزاد هنا : وكان ينفخ) النار (على إبراهيم عليه السلام) حين أُلقي فيها ، وكل دابة في الأرض كانت تطفئها عنه . وفي حديث عائشة : لما أحرق بيت المقدس . كانت الأوزاغ تنفخه . ذكره الكمال الدميري . وفي الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً : اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة . وفي إسناده عمر بن قيس المكي وهو ضعيف . ووقع في حديث عائشة عند ابن ماجه وأحمد أن إبراهيم لما أُلقي في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه إلا الوزغ فإنها كانت تنفخ عليه ، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها . قال في الفتح : ذكر بعض الحكماء أن الوزغ أصم ، وأنه لا يدخل بيتاً فيه زعفران ، وأنه يلقح بفيه ، وأنه يبيض ، ويقال لكبارها سام أبرص ، وهو بتشديد الميم .

الحديث الخامس والستون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَوَّلُ مَا اتَّخَذَ النَّسَاءُ الْمِنْطَقَ مِنْ قَبْلِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ ، اتَّخَذَتْ مِنْطَقًا لِتُعْفَى أَثَرَهَا عَلَى سَارَةِ ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ وَبَابِنَهَا إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُرْضِعُهُ حَتَّى وَضَعَهُمَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دَوْحَةٍ فَوْقَ زَمْزَمَ فِي أَعْلَى الْمَسْجِدِ ، وَلَيْسَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ ، فَوَضَعَهُمَا هُنَالِكَ وَوَضَعَ عِنْدَهُمَا جِرَابًا فِيهِ تَمْرٌ ، وَسِقَاءٌ ، فِيهِ مَاءٌ ، ثُمَّ قَفَى إِبْرَاهِيمُ مُنْطَلِقًا ، فَتَبِعَتْهُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ فَقَالَتْ : يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْنَ تَذْهَبُ وَتَتْرُكُنَا بِهَذَا الْوَادِي الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ ، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ مِرَارًا ، وَجَعَلَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا ، فَقَالَتْ لَهُ : اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَتْ : إِذْنٌ لَا يُضِيعُنَا ، ثُمَّ رَجَعَتْ ، فَانْطَلَقَ إِبْرَاهِيمُ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الثَّنِيَّةِ حَيْثُ لَا يَرُونَهُ اسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الْبَيْتَ ، ثُمَّ دَعَا بِهِؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ : « رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ » ، حَتَّى بَلَغَ « يَشْكُرُونَ » ، وَجَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تُرْضِعُ إِسْمَاعِيلَ وَتَشْرَبُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ حَتَّى إِذَا نَفِدَ مَا فِي السَّقَاءِ عَطِشَتْ وَعَطِشَ ابْنُهَا وَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتَلَوَّى ، أَوْ قَالَ يَتَلَبَّطُ ، فَانْطَلَقَتْ كَرَاهِيَةً أَنْ تَنْظُرَ إِلَيْهِ ، فَوَجَدَتْ الصِّفَا أَقْرَبَ جَبَلٍ فِي الْأَرْضِ يَلِيهَا فَقَامَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْ الْوَادِي تَنْظُرُ ، هَلْ تَرَى أَحَدًا ، فَلَمْ تَرَ أَحَدًا ، فَهَبَطَتْ مِنَ الصِّفَا حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْوَادِي رَفَعَتْ طَرَفَ دِرْعِهَا ، ثُمَّ سَعَتْ سَعَى الْإِنْسَانِ الْمَجْهُودِ حَتَّى جَاوَزَتْ الْوَادِي ، ثُمَّ أَتَتْ الْمَرْوَةَ فَقَامَتْ عَلَيْهَا ، وَنَظَرَتْ هَلْ تَرَى أَحَدًا فَلَمْ تَرَ أَحَدًا ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلِذَلِكَ سَعَى النَّاسُ بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا أَشْرَفَتْ عَلَى الْمَرْوَةِ سَمِعَتْ صَوْتًا ، فَقَالَتْ : صِهْ ، تُرِيدُ نَفْسَهَا ، ثُمَّ تَسَمِعَتْ فَسَمِعَتْ أَيْضًا ، فَقَالَتْ :

قَدْ أَسْمَعْتَ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ غَوَاثُ فَإِذَا هِيَ بِالْمَلِكِ عِنْدَ مَوْضِعِ زَمْزَمَ
 فَحَسَّحَتْ بَعْقِيهِ ، أَوْ قَالَ بِجَنَاحِهِ ، حَتَّى ظَهَرَ الْمَاءُ ، فَجَعَلَتْ تُخَوِّضُهُ
 وَتَقُولُ بِيَدِهَا هَكَذَا ، وَجَعَلَتْ تَغْرِفُ مِنَ الْمَاءِ فِي سِقَائِهَا ، وَهُوَ يَفُورُ
 بَعْدَ مَا تَغْرِفُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ ،
 لَوْ تَرَكَتْ زَمْزَمَ ، أَوْ قَالَ لَوْ لَمْ تَغْرِفْ مِنَ الْمَاءِ ، لَكَانَتْ زَمْزَمُ عَيْنًا
 مَعِينًا ، قَالَ : فَشَرِبْتُ وَأَرْضَعْتُ وَلَدَهَا ، فَقَالَ لَهَا الْمَلِكُ : لَا تَخَافُوا
 الضَّيْعَةَ فَإِنَّ هَاهُنَا بَيْتَ اللَّهِ يَبْنِي هَذَا الْغُلَامُ وَأَبُوهُ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ
 أَهْلَهُ ، وَكَانَ الْبَيْتُ مُرْتَفِعًا مِنَ الْأَرْضِ كَالرَّابِيَةِ تَأْتِيهِ السُّيُولُ فَتَأْخُذُ
 عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ، فَكَانَتْ كَذَلِكَ حَتَّى مَرَّتْ بِهِمْ رُفْقَةٌ مِنْ جُرْهُمَ
 أَوْ أَهْلُ بَيْتٍ مِنْ جُرْهُمَ مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ فَتَزَلُّوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ
 فَرَأَوْا طَائِرًا عَائِفًا ، فَقَالُوا : إِنَّ هَذَا الطَّائِرَ لَيَدُورُ عَلَى مَاءٍ لَعَهْدُنَا هَذَا
 الْوَادِي وَمَافِيهِ مَاءٌ ، فَأَرْسَلُوا جَرِيًّا أَوْ جَرِيَيْنِ فَإِذَا هُمُ بِالْمَاءِ ، فَارْجِعُوا
 فَأَخْبِرُوهُمْ بِالْمَاءِ فَاقْبَلُوا . قَالَ : وَأُمُّ إِسْمَاعِيلَ عِنْدَ الْمَاءِ ، فَقَالُوا :
 أَتَأْذِينِ لَنَا أَنْ نَنْزَلَ عِنْدَكَ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، وَلَكِنْ لَا حَقَّ لَكُمْ فِي
 الْمَاءِ ، قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَأَلْفَى ذَلِكَ أُمَّ
 إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُحِبُّ الْأَنْسَ ، فَتَزَلُّوا وَأَرْسَلُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ ، فَتَزَلُّوا
 مَعَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ بِهَا أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْهُمْ ، وَشَبَّ الْغُلَامُ وَتَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ
 مِنْهُمْ وَأَنْفَسَهُمْ وَأَعْجَبَهُمْ حِينَ شَبَّ ، فَلَمَّا أَدْرَكَ الْحُلُمَ زَوَّجُوهُ امْرَأَةً
 مِنْهُمْ ، وَمَاتَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ ، فَجَاءَ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ إِسْمَاعِيلُ
 يُطَالِعُ تَرِكَتَهُ فَلَمْ يَجِدْ إِسْمَاعِيلَ ، فَسَأَلَ امْرَأَتَهُ عَنْهُ ، فَقَالَتْ : خَرَجَ
 يَبْتَغِي لَنَا ، ثُمَّ سَأَلَهَا عَنْ عَيْشِهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ ، فَقَالَتْ : نَحْنُ بِشَرٍّ ، نَحْنُ
 فِي ضَيْقٍ وَشِدَّةٍ ، فَشَكَتْ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَإِذَا جَاءَ زَوْجُكَ فَأَقْرَأِي عَلَيْهِ
 السَّلَامَ ، وَقُولِي لَهُ يُغَيِّرُ عَتَبَةَ بَابِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ كَأَنَّهُ آنَسَ

شَيْئاً ، فَقَالَ : هَلْ جَاءَ كُمْ مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، جَاءَنَا شَيْخٌ كَذَا وَكَذَا فَسَأَلَنَا عَنْكَ فَأَخْبَرْتُهُ ، وَسَأَلَنِي كَيْفَ عَيْشُنَا ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَا فِي جَهْدٍ وَشِدَّةٍ ، قَالَ : فَهَلْ أَوْصَاكَ بِشَيْءٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، وَيَقُولُ غَيْرَ عَتَبَةَ بَابِكَ ، قَالَ : ذَلِكَ أَبِي ، وَقَدْ أَمَرَنِي أَنْ أَفَارِقَكَ ، الْحَقُّ بِأَهْلِكَ ، فَطَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ أُخْرَى ، فَلَبِثَ عَنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أَتَاهُمْ بَعْدُ فَلَمْ يَجِدْهُ ، فَدَخَلَ عَلَى أُمِّهِ فَسَأَلَهَا عَنْهُ ، فَقَالَتْ : خَرَجَ يَبْتَغِي لَنَا ، قَالَ : كَيْفَ أَنْتُمْ ، وَسَأَلَهَا عَنْ عَيْشِهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ ، فَقَالَتْ : نَحْنُ بِخَيْرٍ وَسَعَةٍ وَأَنْتِ عَلَى اللَّهِ ، فَقَالَ : مَا طَعَامُكُمْ ؟ قَالَتْ : اللَّحْمُ ، قَالَ : فَمَا شَرَابُكُمْ ؟ قَالَتْ : الْمَاءُ ، قَالَ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي اللَّحْمِ وَالْمَاءِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ حَبٌّ وَلَوْ كَانَ لَهُمْ دَعَا لَهُمْ فِيهِ ، قَالَ : فَهُمَا لَا يَخْلُو عَلَيْهِمَا أَحَدٌ بِغَيْرِ مَكَّةَ إِلَّا لَمْ يُوَافِقَاهُ ، قَالَ : فَإِذَا جَاءَ زَوْجُكَ فَاقْرَأْنِي عَلَيْهِ السَّلَامَ وَمُرِّيهِ يُثَبِّتُ عَتَبَةَ بَابِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ قَالَ : هَلْ أَتَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، أَتَانَا شَيْخٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ وَأَنْتِ عَلَيْهِ ، فَسَأَلَنِي عَنْكَ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَسَأَلَنِي كَيْفَ عَيْشُنَا فَأَخْبَرْتُهُ أَنَا بِخَيْرٍ ، قَالَ : فَأَوْصَاكَ بِشَيْءٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، هُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَيَأْمُرُكَ أَنْ تُثَبِّتَ عَتَبَةَ بَابِكَ ، قَالَ : ذَلِكَ أَبِي ، وَأَنْتِ الْعَتَبَةُ ، أَمَرَنِي أَنْ أُمْسِكَ ، ثُمَّ لَبِثَ عَنْهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِسْمَاعِيلُ يَبْرِي نَبْلًا لَهُ تَحْتَ دَوْحَةٍ قَرِيبًا مِنْ زَمْزَمَ ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَامَ إِلَيْهِ فَصَنَعَا كَمَا يَصْنَعُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ وَالْوَلَدُ بِالْوَالِدِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا إِسْمَاعِيلُ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِأَمْرٍ ، قَالَ : فَاصْنَعْ مَا أَمَرَكَ رَبُّكَ ، قَالَ : وَتُعِينُنِي ، قَالَ : وَأُعِينُكَ ، قَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَبْنِيَ هَاهُنَا بَيْتًا ، وَأَشَارَ إِلَى أَكْمَةِ مُرْتَفِعَةٍ عَلَى مَا حَوْلَهَا ، قَالَ : فَعِنْدَ ذَلِكَ رَفَعَا الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ،

فَجَعَلَ إِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ وَإِبْرَاهِيمُ يَبْنِي حَتَّى إِذَا أَرْتَفَعَ الْبِنَاءُ جَاءَ
بِهَذَا الْحَجَرِ فَوَضَعَهُ لَهُ فَقَامَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبْنِي وَإِسْمَاعِيلُ يُنَاوِلُهُ الْحِجَارَةَ
وَهُمَا يَقُولَانِ : « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أول ما اتخذ النساء المنطق) بكسر
الميم وفتح الطاء بينهما نون ساكنة : ما تشده المرأة على وسطها عند الشغل
لثلاث تعثر في ذيلها (من قبل) بكسر القاف وفتح الباء من جهة (أم إسماعيل
اتخذت منطقاً) وذلك أن سارة وهبتها للخليل عليه السلام فحملت منه بإسماعيل ،
فلما وضعت غارت ، فحلفت لتقطعن منها ثلاثة أعضاء ، فاتخذت هاجر منطقاً
فشدت به وسطها وهربت وجرت ذيلها (لتعنى) لتخفى (أثرها) وتمحوه
(على سارة) قال الكرمانى : معناه أنها تزيت بزى الخدم إشعاراً بأنها خادمتها
لتستميل خاطرها وتصلح ما فسد ، يقال : عفى على ما كان منه إذا أصلح
بعد الفساد . انتهى . ويقال : إن إبراهيم شفع فيها وقال لسارة : حللى يمينك
بأن تثقبي أذنيها وتخفضيها ، فكانت أول من فعل ذلك . وفي رواية ابن عليه
عند الإسماعيلي : أول ما اتخذت العرب جرّ الذبول عن أم إسماعيل . وذكر
الحديث . ويقال : إن سارة اشتدت بها الغيرة فخرج إبراهيم بإسماعيل وأمه
إلى مكة كذلك . وعن مجاهد وغيره أن الله لما بوأ إبراهيم مكان البيت خرج
إسماعيل وهو طفل صغير . وأنه قال : وخملوا فيما حدثت على البراق . كذا
في الفتح (ثم جاء بها) بهاجر (إبراهيم وبانها إسماعيل) على البراق (وهى
ترضعه) الواو للحال (حتى وضعهما عند) موضع (البيت) الحرام قبل أن
يبنيه (عند دوحة) شجرة عظيمة (فوق زمزم في أعلى) مكان (المسجد
وليس بمكة يومئذ أحد) ولا بناء (وليس بها ماء ، فوضعهما هنالك ووضع
عندهما جراباً) بكسر الجيم ، من جلد (فيه تمر وسقاء فيه ماء) بكسر السين ،
قربة صغيرة (ثم قفى لإبراهيم) بالفاء المشددة ، أى ولى راجعاً إلى الشام
(منطلقاً) وفي رواية ابن إسحق : فانصرف إبراهيم إلى أهله بالشام ، ونزل
إسماعيل وأمه إلى البيت (فبعثته أم إسماعيل فقالت) له (يا إبراهيم أين تذهب
وتركنا بهذا الوادى الذى ليس فيه إنس) بكسر الهمزة ، ضد الجن (ولا شيء

فقلت له ذلك مراراً) وفي رواية : فأدركته بكداء . وعن سعيد بن جبير أنه نادته بأعلى صوتها ثلاثاً ، فأجابها في الثالثة ، فقلت له : من أمرك بكذا ؟ قال : الله (وجعل) إبراهيم . (لا يلتفت إليها ، فقلت له : آله الذي أمرك بهذا ؟ قال) إبراهيم (نعم ، قالت إذن لا يضيعنا) وفي رواية ابن جريج : فقلت : حسبي . وفي رواية : فقلت : رضيت بالله رباً (ثم رجعت) إلى موضع الكعبة (فانطلق إبراهيم حتى إذا كان عند الثنية) بأعلى مكة حيث دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة (حيث لا يرونه استقبل بوجهه البيت) أى موضعه (ثم دعا بهؤلاء الكلمات) أى الدعوات (ورفع يديه فقال : رب) وفي رواية : ربنا ، وهو الموافق للتنزيل (إني أسكنت ذرية (من ذريتي) المراد بها إسماعيل ومن ولد منه ، فإن إسماعيل متضمن لإسكانهم (بواد) أى في واد هو مكة (غير ذى زرع) قال الزمخشري : لا يكون فيه شيء من زرع قط ، كقوله : « قرآناً عربياً غير ذى عوج » بمعنى لا يوجد فيه اعوجاج ، ما فيه إلا الاستقامة لا غير . انتهى . قال الطيبي : هذه المبالغة يفيدها معنى الكتابة ، لأن نفي الزرع لا يستلزم كون الوادى غير صالح للزراعة ، ولأنه نكرة في سياق النفي (عند بيتك المحرم) الذى يحرم عنده ما لا يحرم عند غيره ، أو حرمت التعرض له والتهاون به ، أو لم يزل معظماً يهابه كل جبار ، أو حرم من الطوفان ، أى منع منه ، كما يسمى عتيقاً لأنه أعتق من الطوفان ، أو لأن موضع البيت حرم يوم خلق السموات والأرض وحف بسبعة من الملائكة (حتى بلغ : يشكرون) قال في الكشف : فأجاب الله دعوة خليله ، فجعله حراماً آمناً تجي إليه ثمرات كل شيء ، رزقاً من لدنه ، ثم فضله في وجود أصناف الثمار فيه على كل ريف وعلى أخصب البلاد وأكثرها ثماراً ، وفي أى بلد من بلاد الشرق والغرب ترى الأعجوبة التى يريكها الله بواد غير ذى زرع ، وهى اجتماع البواكير والفواكه المختلفة الأزمان من الربيعية والصيفية والخريفية في يوم واحد ، وليس ذلك من آياته بعجب ، أعادنا الله تعالى إلى حرمة بمنه وكرمه ، ووفقنا لشكر نعمه (وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل وتشرب من ذلك الماء حتى إذا نفذ) بكسر الفاء ، أى فرغ (ما فى السقاء عطشت) زاد الفاكهى من حديث أبى جهنم : فانقطع لبنها . وفي رواية : كان

إسماعيل حينئذ ابن سنتين ، (وعطش ابنها وجعلت تنظر إليه يتلوى)
يتقلب ظهراً لبطن (أو قال يتلبط) أى يتمرغ ويضرب بنفسه على الأرض
من لبط به إذا صرع . وقال الداودى : يحرك لسانه وشفتيه كأنه يموت .
وفى رواية : يتلمظ . وفى رواية عطاء بن السائب : فلما ظمىء إسماعيل جعل
يضرب الأرض بعقبه . وفى رواية إبراهيم بن نافع : كأنه يتشع للموت ،
أى يشق ويعلو صوته ويخفض كالذى ينازع (فانطلقت) هاجر (كراهية
أن تنظر إليه) فى هذه الحالة الصعبة (فوجدت الصفا) بالقصر (أقرب جبل
فى الأرض يليها ، فقامت عليه ثم استقبلت الوادى تنظر) وفى رواية عطاء
ابن السائب : والوادى يومئذ عميق . وفى حديث أبى جهم : تستغيث ربها
وتدعوه (هل ترى أحداً ، فلم تر أحداً فهبطت من الصفا) بفتح الباء ،
من هبطت (حتى إذا بلغت الوادى رفعت طرف درعها) بكسر الدال ،
أى قيصها ، لثلاث تعثر فى ذيله (ثم سعت سعى الإنسان المجهود) أى الذى
أصابه الجهد وهو الأمر الشاق (حتى جاوزت الوادى ، ثم أتت المروة
فقامت عليها ونظرت هل ترى أحداً ، فلم تر أحداً ، ففعلت ذلك سبع
مرات) فى حديث أبى جهم : وكان ذلك أول ما سعى بين الصفا والمروة .
وفى رواية إبراهيم بن نافع : إنها كانت فى كل مرة تتفقد إسماعيل وتنظر
ما حدث له بعدها . وقال فى روايته : فلم تقرها نفسها ، أى لم تتركها نفسها
مستقرة فتشاهده فى حال الموت ، فرجعت ، وهذا فى المرة الأخيرة (قال
ابن عباس : قال النبى صلى الله عليه وآله (وسلم : فذلك سعى الناس
بينهما) بين الصفا والمروة (فلما أشرفت على المروة سمعت صوتاً ، فقالت :
صه) أى اسكتى (تريد نفسها) لتسمع ما فيه فرج لها (ثم تسمعت) أى
تكلفت السماع واجتهدت فيه (فسمعت أيضاً ، فقالت : قد أسمعت) بفتح
الثاء (إن كان عندك غواث) بكسر المعجمة وفتح الواو مخففة . ولأبى ذر
بضم الغين . وفى الفتح : غواث بفتحها للأكثر . قال فى المصابيح : وبذلك
قيده ابن الخشاب وغيره من أئمة اللغة . قيل : وليس فى الأصوات فعال
بفتح أوله غيره وإنما يأتى بالضم مثل البكاء والدعاء ، وبالكسر مثل النداء
والصياح . وحكى ابن الأثير ضم أوله ، والمراد به على هذا المستغيث . وحكى
ابن قرقول كسره أيضاً . وفى الصحاح : غوَّث الرجل إذا قال : واغوثاء ،

والاسم الغوث والغوث والغوث . قال الفراء : يقال : أجاب الله دعاءه وغواثه وغواثه . وفي القاموس : الاسم الغوث والغوث بالضم وفتح شاذ ، واستغاثني فأغثته لإغاثة ومغوثة ، والاسم الغياث بالكسر ، وبالجمله فجزاء الشرط محذوف تقديره فأغثني (فإذا هي بالملك) جبريل عليه السلام (عند موضع زمزم) وفي حديث عليّ عند الطبري بإسناد حسن : فناداها جبريل فقال : من أنت ؟ قالت : أنا هاجر أم ولد إبراهيم ، قال : فإلى من وكلكما ؟ قالت : إلى الله ، قال : وكلكما إلى كاف (فبحث بعقبه) أي حفر بمؤخر رجله . قال السهيلي : في تفجيرها إياها بالعقب دون أن يفجرها باليد . أو غيرها إشارة إلى أنها العقب لإسماعيل وارثة وهو محمد وأمه ، كما قال تعالى : « وجعلها كلمة باقية في عقبه » أي في أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم (أو قال : يحنّاه) شك من الراوي . وفي رواية إبراهيم بن نافع : فقال بعقبه هكذا ، أو نغمز عقبه على الأرض ، وهي تعين أن ذلك كان بعقبه . وفي رواية ابن جريج : فركض برجله جبريل . وفي حديث عليّ : فحفّض الأرض بإصبعه فنبعت زمزم . وقال ابن إسحق في روايته : فزعم العلماء أنهم لم يزالوا يسمعون أنها همزة جبريل عليه السلام (حتى ظهر الماء) وفي رواية ابن جريج : ففاض الماء . وفي رواية ابن نافع : فانبثق الماء أي تفجر (فجعلت) هاجر (نحوّضه) أي تصيره مثل الحوض لثلاث يذهب الماء وفي رواية ابن نافع : فدهشت أم إسماعيل فجعلت تحفر . وفي رواية عطاء ابن السائب : فجعلت تحفض الأرض بيديها (وتقول بيدها هكذا) هو حكاية فعلها وهو من إطلاق القول على الفعل (وجعلت تغرف من الماء في سقائها وهو يفور بعد ما تغرف) أي ينبع كقوله تعالى : « وفار التنور » قال ابن عباس (قال : النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم : يرحم الله أم إسماعيل لو تركت زمزم ، أو قال : لو لم تغرف من الماء) شك من الراوي . وهذا القدر صرح ابن عباس برفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه إشعار بأن جميع الحديث مرفوع (لكانت زمزم عيناً معيناً) بفتح الميم جارياً على وجه الأرض ، لأنها لما داخلها كسب هاجر قصرت على ذلك (قال : فشربت) هاجر (وأرضعت ولدها ، فقال لها الملك) جبريل (لا تخافوا الضيعة) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية الهلاك . وعبر بالجمع على القول بأن

أقل الجمع اثنان أو هما وذرية إسماعيل أو أعم . وفي حديث أبي جهم : لا تخاف أن ينفد الماء . وعند الفاكهي من رواية عليّ بن الوازع عن أيوب : لا تخاف على أهل هذا الوادي ظمأ فإنها عين يشرب منها ضيفان الله . وزاد في حديث أبي جهم : فقالت : بشرك الله بخير (فإن ها هنا بيت الله) أشار لها إلى البيت وهو يومئذ هدره حمراء فقال : هذا بيت الله العتيق ، واعلمى أن إبراهيم وإسماعيل يرفعانه . وفي رواية : فإن هذا بيت الله (يبنى هذا الغلام وأبوه وأن الله لا يضيع أهله ، وكان البيت) الحرام (مرتفعاً من الأرض كالراية) ما ارتفع من الأرض . وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص قال : لما كان زمن الطوفان رفع البيت فكان الأنبياء يحجونه ولا يعلمون مكانه حتى بوأه الله لإبراهيم وأعلمه مكانه . وروى البيهقي في الدلائل من طريق أخرى عن عبد الله بن عمر مرفوعاً : بعث الله جبريل إلى آدم فأمره ببناء الكعبة فبناه آدم ثم أمر بالطواف به ، وقيل له : أنت أول الناس وهذا أول بيت وضع للناس . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : إن آدم أول من بنى البيت . وقيل : بنته الملائكة قبله . وعن وهب بن منبه : أول من بناه شيث بن آدم ، والأول أثبت (تأتبه السيول فتأخذ عن يمينه وشماله ، فكانت) هاجر (كذلك) تشرب وترضع ولدها ، ولعلها كانت تعتذى بماء زمزم فيكفيها عن الطعام والشراب (حتى مرت بهم رفقة) بضم الراء : جماعة مختلطون ، سواء كانوا في سفر أم لا (من جرهم) بضم الجيم والهاء : حى من اليمن ، وكانت جرهم يومئذ قريباً من مكة . قال في الفتح : هو ابن قحطان بن عامر بن شالخ بن أرفخشذ ابن سام بن نوح . وقيل : ابن يقطن . قال ابن إسحق : وكان جرهم وأخوه قطور أول من تكلم بالعربية عند تبليل الألسن ، وكان رئيس جرهم مضاض ابن عمرو ، ورئيس قطور السميدع ، ويطلق على الجميع جرهم . وقيل : إن أصلهم من العالقة (أو أهل بيت من جرهم) حال كونهم (مقبلين) متوجهين (من طريق كداء) بفتح الكاف ممدوداً . قال في الفتح : وهو في جميع الروايات كذلك ، وهو أعلى مكة . قال القسطلاني : نعم في رواية ابن عساكر بضم الكاف والقصر ، ولعل الحافظ لم يقف عليها (فترلوا في أسفل مكة فرأوا طائراً عاثفاً) وهو الذي يتردد على الماء ويحوم حوله ولا يمضي

عنه (فقالوا : إن هذا الطائر ليدور على ماء لعهدنا) بلام مفتوحة للتأكيد (بهذا الوادى وما فيه ماء ، فأرسلوا جرياً) بفتح الجيم وكسر الراء وتشديد الياء : رسولا واحداً ينظر هل هناك ماء أم لا (أو جريين) رسولين اثنين ، وقد يطلق على الوكيل وعلى الأجير ، وسمى الرسول جرياً لأنه يجرى مجرى مرسله ، أو يجرى مسرعاً فى حاجته ، والشك من الراوى (فإذا هم) الجرى أو الجريان ومن تبعهما (بالماء فرجعوا) إلى جرهم (فأخبروهم بالماء ، فأقبلوا) إلى جهة الماء (قال : وأم إسماعيل) كائنة (عند الماء ، فقالوا) لها (أتأذنين لنا أن ننزل عندك ؟ فقالت : نعم) أذنت لكم فى النزول (ولكن لاحق لكم فى الماء . قالوا : نعم) قال ابن عباس (قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : فألقى) أى وجد (ذلك) الحى الجرهمى (أم إسماعيل) أى ألقى استئذان جرهم بالنزول أم إسماعيل (وهى تحب الأنس) أى جنسها (فتزلوا) عندها (وأرسلوا إلى أهلهم فتزلوا معهم) بمكة (حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم ، وشب الغلام) وفى حديث أبى جهم : ونشأ إسماعيل بين ولدانهم (وتعلم العربية منهم) فيه إشعار بأن لسان أمه وأبيه لم يكن عربياً ، وفيه تضعيف لقول من روى . أنه أول من تكلم بالعربية . وقد وقع ذلك من حديث ابن عباس عند الحاكم فى المستدرک بلفظ : أول من نطق بالعربية إسماعيل . وروى الزبير بن بكار فى النسب من حديث على بإسناد حسن : أول من فثق الله لسانه بالعربية البينة إسماعيل . وبهذا القيد يجمع بين الخبرين ، فيكون أوليته فى ذلك بحسب الزيادة فى البيان لا الأولية المطلقة ، فيكون بعد تعلمه أصل العربية من جرهم ألهمه الله تعالى العربية الفصيحة المبينة فنطق بها . ويشهد لهذا ما حكى ابن هشام عن الشرقى بن قطاما أن عربية إسماعيل كانت أفصح من عربية يعرب بن قحطان وبقياء حير وجرهم . ويحتمل أن تكون الأولية فى الحديث مقيدة بإسماعيل بالنسبة إلى بقية إخوته من ولد إبراهيم ، فإسماعيل أول من نطق بالعربية من ولد إبراهيم . وقال ابن دريد فى كتاب الوشاح : أول من نطق بالعربية يعرب بن قحطان ثم إسماعيل : قال فى الفتح : وهذا لا يوافق من قال : إن العرب كلها من ولد إسماعيل (وأنفسهم) . بفتح الفاء والسين ، أى رغبهم فيه وفى مصاهرته ، يقال : أنفستى فلان فى كذا ، أى رغبتى فيه . وقال فى المصابيح : أى صار

(٨ - عون البارى - ج ٤)

نفيساً فيهم رفيعاً يتنافس في الوصول إليه . وفي الفتح : أنفسهم بفتح الفاء بلفظ أفعل التفضيل : من النفاسة . تعقبه في العمدة فقال : إنه غلط ، وليس هو إلا فعلاً ماضياً من الإنفاس ، والفاعل فيه إسماعيل (وأعجبهم حين شب ، فلما أدرك) الحلم (زواجه امرأة منهم) اسمها عمارة بنت سعد بن أسامة فيما قاله ابن إسحق ، أو هي الخداء بنت سعد فيما قاله السهيلي والمسعودي ، أو حي بنت أسعد بن عملق فيما قاله عمر بن شبة . وعند الفاكهي عن ابن إسحق أنه خطبها إلى أبيها فزوجها منه (وماتت أم إسماعيل) هاجر في خلال ذلك . قيل : ولها من العمر تسعون سنة ، ودفنها بالحجر (فجاء إبراهيم) عليه الصلاة والسلام (بعد ما تزوج إسماعيل) في رواية عطاء بن السائب : فقدم إبراهيم وقد مات هاجر (يطالع تركته) بكسر الراء ، أى يتفقد حال ما تركه هناك . وضبطها بعضهم بالسكون ، وقال : التركة بالكسر : ببيض النعام ، ويقال لها التريكة ، وقيل لها ذلك لأنها حين تبيض تترك ببيضها وتذهب ثم تعود تطلبه ، فتحضن ما وجدت ، سواء كان هو أو غيره . كذا في الفتح . قال ابن التين : هذا يشعر بأن الذبيح إسحق ، لأن المأمور بذبحه كان عند ما بلغ السعى . وقد قال في هذا الحديث : إن إبراهيم ترك إسماعيل رضيعاً وعاد إليه وهو متزوج ، فلو كان هذا المأمور بذبحه لذكر في الحديث أنه عاد إليه في خلال ذلك بين زمان الرضاع والتزويج . وتعقب بأنه ليس في الحديث نفي هذا المجيء ، فيحتمل أن يكون جاء فأمر بالذبح ، ولم يذكر في الحديث . قال في الفتوح : قلت : وقد جاء ذكر مجيئه بين الزمانين في خبر آخر ، ففي حديث أبي جهم : كان إبراهيم يزور هاجر كل شهر على البراق ، يغلو غدوة فيأتى مكة ثم يرجع فيقيم في منزله بالشام . وروى الفاكهي من حديث عليّ نحوه ، وأن إبراهيم كان يزور إسماعيل وأمه على البراق ، فعلى هذا فقله : فجاء إبراهيم بعد ما تزوج إسماعيل ، أى بعد مجيئه قبل ذلك مراراً ، والله أعلم (فلم يجد إسماعيل ، فسأل امرأته عنه ، فقالت : خرج يبتغي لنا) أى يطلب لنا الرزق . وفي رواية ابن جريج : وكان عيش إسماعيل الصيد ، يخرج فيصيد . وفي حديث أبي جهم : وكان إسماعيل يرعى ما شئته ، ويخرج متنكباً قوسه فيرمى الصيد . وفي حديث ابن إسحق : وكانت مسارحه التي يرعى فيها السدرة : إلى السر من نواحي مكة (ثم سألتها عن عيشهم وهيئتهم) وفي

رواية عطاء بن السائب : وقال : وهل عندك ضيافة (فقالت) له (نحن في شر ، نحن في ضيق وشدة ، فشكت إليه) وفي حديث أبي جهم : فقال لها : هل من منزل ؟ قالت : لا هال الله إذا . قال : فكيف عيشكم ؟ قال : فذكرت جهداً ، فقالت : أما الطعام فلا طعام ، وأما الشاء فلا يحلب إلا المصّر ، أى الشخب ، وأما الماء فعلى ما ترى من الغلظ . انتهى . والشخب بفتح المعجمة وسكون الخاء ثم موحدة : أى السيلان (قال) إبراهيم عليه السلام لها (فإذا جاء زوجك) إسماعيل (فاقرئي) بفتح الراء (عليه السلام) وقولى له يغير عتبة بابي . بفتح العين ، كناية عن المرأة ، وسماها بذلك لما فيها من الصفات الموافقة ، وهو حفظ الباب وصون ما هو داخله ، وكونها محل الوطء . ويستفاد منه أن تغيير عتبة الباب يصح أن يقع من كنايات الطلاق ، كأن يقول مثلاً : غيرت عتبة بابي ، أو عتبة بابي مغيرة ، وينوى بذلك الطلاق ، فيقع . قال في الفتح : أخبرت بذلك عن شيخنا شيخ الإسلام البلقيني ، وتماه التفریع على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكره (فلما جاء إسماعيل كأنه آنس شيئاً) وفي رواية : فلما جاء إسماعيل وجد ريح أبيه (فقال : هل جاءكم من أحد ؟ قالت : نعم جاءنا شيخ كذا وكذا) وفي رواية عطاء بن السائب عند عمر بن شبة : كالمستخفة بشأنه (فسألنا عنك) بفتح اللام (فأخبرته) أنك خرجت تبتغي لنا (وسألني كيف عيشنا فأخبرته أنا في جهد) بفتح الجيم (وشدة ، قال) إسماعيل (فهل أوصاك بشيء ؟ قالت : نعم أمرني أن أقرأ عليك السلام ويقول) لك (غير عتبة بابك ، قال : ذاك) بكسر الكاف (أبني) إبراهيم (وقد أمرني أن أفارقك الحق بأهلك) بفتح الخاء المهملة (فطلقها وتزوج منهم) أى من جرهم (أخرى) اسمها شامة بنت مهلهل فيما قاله المسعودي تبعاً للواقدي ثم السهيلي ، أو عاتكة . قال الحافظ : ورأيت في نسخة قديمة من كتاب مكة لعمر بن شبة أنها بشامة بنت مهلهل بن سعد بن عوف وهى مضبوطة بشامة بموحدة ثم معجمة خفيفة ، قال : وقيل اسمها حلة بنت الحارث بن مضاض ، وعن أبي إسحق فيما حكاه ابن سعد أن اسمها ويلة بنت مضاض بن عمرو الجرهمية . وعن ابن الكلبي أنها ريلة بنت يشجب بن يعرب بن لؤذان بن جرهم . وذكر الدارقطني في المختلف أن اسمها السيدة بنت مضاض . وحكاها السهيلي أيضاً . وفي حديث

أبى جهم : ونظر إسماعيل إلى بنت مضاض بن عمرو فأعجبته فخطبها إلى أبيها فتزوجها . وحكى محمد بن أسعد الحراني أن اسمها هالة بنت الحارث ، وقيل الحفء ، وقيل سلمى ، فحصلنا من اسمها على ثمانية أقوال ، ومن اسم أبيها على أربعة (فلبث) بكسر الموحدة (عنهم إبراهيم ما شاء الله ثم أتاهم بعد فلم يجدوه) أى إسماعيل (فدخل على امرأته فسألها عنه ، فقالت : خرج يبتغى لنا) الرزق (قال : كيف أنتم ، وسألها عن عيشهم وهيتهم ، فقالت : نحن بخير وسعة) بفتح السين . وفى رواية ابن سعد : نحن فى خير عيش بحمد الله ، ونحن فى لبن كثير ولحم كثير وماء طيب (وأئنت على الله) عز وجل خيراً بما هو أهله (فقال) لها (ما طعامكم ؟ قالت : اللحم . قال : فما شربكم ؟ قالت : الماء) وزاد فى حديث أبى جهم : ذكر اللبن مع اللحم ومع الماء (قال) إبراهيم (اللهم بارك لهم فى اللحم والماء) وفى رواية إبراهيم بن نافع : اللهم بارك لهم فى طعامهم وشربهم . قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم : بركة بدعوة إبراهيم . وفيه حذف تقديره : فى طعام أهل مكة وشربهم بركة (قال النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم : ولم يكن لهم يومئذ حب) حنطة أو نحوها (ولو كان لهم دعا لهم . فيه ، قال : فهما) أى اللحم والماء (لا يخلو عليهما) بالخاء المعجمة . وفى رواية : لا يخلوان بالتثنية . قال ابن القوطية : خلوت بالشئ واختليت به إذا لم أخلط به غيره . ويقال : خلى الرجل اللبن إذا شرب غيره . وقال الكرماني : أى لا يعتمدهما (أحد) ويداوم عليهما (بغير مكة إلا لم يوافقاه) لما ينشأ عنهما من انحراف المزاج إلا فى مكة فإنها يوافقانه . وهذا من جملة بركاتها وأثر دعاء الخليل عليه السلام . وفى حديث أبى جهم : ليس أحد يخلو على اللحم والماء بغير مكة إلا اشتكى بطنه . وزاد فى حديثه : فقالت له : انزل رحمك الله فاطعم واشرب قال : إني لا أستطيع النزول . قالت : فإني أراك شعناً أفلا أغسل رأسك وأدهنه . قال : بلى إن شئت . فجاءته بالمقام وهو يومئذ أبيض مثل المهابة ، وكان فى بيت إسماعيل ملقى ، فوضع قدمه اليمنى وقدم إليها رأسه وهو على دابته فغسلت شق رأسه الأيمن ، فلما فرغ حولت له المقام حتى وضع قدمه اليسرى وقدم إليها برأسه فغسلت شق رأسه الأيسر ، فالأثر الذى فى المقام من ذلك ظاهر فيه موضع العقب والإصبع (قال : فإذا جاء زوجك فاقرئى عليه

السلام ومريه يثبت عتبة بابيه) ثم مضى لإبراهيم ، فلما جاء إسماعيل (قال : هل أتاكم من أحد ؟ قالت : نعم أنا شيخ حسن الهيئة ، وأثنت عليه) خيراً (فسألني عنك ، فأخبرته ، فسألني كيف عيشنا ، فأخبرته أنا بخير) وسعة (قال : فأوصاك بشيء ؟ قالت : نعم ، هو يقرأ عليك السلام ويأمرك أن تثبت عتبة بابك) زاد أبو جهم في حديثه : فإنها صلاح المنزل (قال) إسماعيل لها (ذاك أبى) بكسر الكاف (وأنت العتبة ، أمرنى أن أمسكك) زاد أبو جهم : ولقد كنت على كريمة ، ولقد ازددت على كرامة ، فولدت لإسماعيل عشرة ذكور (ثم لبث عنهم) إبراهيم (ما شاء الله ، ثم جاء) إليهم (بعد ذلك وإسماعيل يرى) بفتح الباء (نبلاً له) أى سهماً قبل أن يركب فيه نصله وريشه ، وهو السهم العربى (تحت دوحة) شجرة ، وهى التى نزل إسماعيل وأمه تحتها أول ما قدما مكة كما مر . ووقع فى رواية إبراهيم ابن نافع من وراء زمزم (قريباً من زمزم ، فلما رآه) إسماعيل (قام إليه فصنعاً كما يصنع الوالد بالولد والولد بالوالد) من الاعتناق والمصافحة وتقبيل اليد ونحو ذلك . وفى رواية معمر قال : سمعت رجلاً يقول بكيا حتى أجابهما الطير . قال فى الفتح : وهذا إن ثبت يدل على أنه تباعد لقاؤهما (ثم قال) إبراهيم عليه السلام (يا إسماعيل إن الله) عز وجل (أمرنى بأمر ، قال) إسماعيل (فاصنع ما أمرك) به (ربك ، قال : وتعيننى) عليه (قال : وأعيتك ، قال) إبراهيم (فإن الله أمرنى أن أبني ها هنا بيتاً ، وأشار إلى أكمة) بفتح الهمزة ، أى رابية (مرتفعة على ما حولها) ووقع فى حديث أبى جهم عند الفاكهى : إن عمر إبراهيم كان يومئذ مائة سنة وعمر إسماعيل ثلاثين سنة (قال : فعند ذلك رفعا) إبراهيم وإسماعيل (القواعد من البيت) جمع قاعدة وهى الأساس : صفة غالبية من القعود بمعنى الثبات ورفعها البناء عليها ، فإنه ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع . وللفاكهى من حديث عثمان : فبناه إبراهيم وإسماعيل وليس معهما يومئذ غيرهما ، يعنى فى مشاركتهم فى البناء ، وإلا فقد تقدم أنه قد كان نزل الجرهميون من إسماعيل . وفى حديث عثمان وأبى جهم : فبلغ إبراهيم من الأساس أس آدم وجعل طوله فى السماء تسعة أذرع وعرضه فى الأرض ، يعنى دوره ثلاثين ذراعاً ، وكان ذلك بذراعهم . زاد أبو جهم : وأدخل الحجر فى البيت ، وكان قبل ذلك زرباً لغم إسماعيل ، ولما بناه بحجارة بعضها على بعض ولم يجعل له سقفاً

وجعل له باباً وحفر له بئراً عند بابه خزانة للبيت يلقى فيها ما يهدى للبيت .
وفي حديثه أيضاً : إن الله أوحى إلى إبراهيم أن اتبع السكينة ، فحلقت على
موضع البيت كأنها سخابة ، فحفرا يريدان أساس آدم الأول . وفي حديث
عليّ عند الطبراني والحاكم : رأى على رأسه موضع البيت مثل الغمامة فيه
مثل الرأس ، فكلمه فقال : يا إبراهيم ابن علي ظلي أو على قدرى ولا ترد
ولا تنقص ، وذلك حين يقول الله تعالى : « وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت
... الآية » (فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة وإبراهيم يبني حتى إذا ارتفع البناء جاء)
أى إسماعيل (بهذا الحجر) حجر المقام (فوضعه له) للخليل عليه السلام
(فقام عليه وهو يبني وإسماعيل يناوله الحجارة ، وهما يقولان : ربنا تقبل
منا إنك أنت السميع) لدعائنا (العليم) ببنائنا (قال : فجعلنا بيننا حتى
يلورا حول البيت وهما يقولان : ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم)
وقد قيل : ليس فى العالم بناء أشرف من الكعبة ، لأن الأمر بعمارته رب
العالمين ، والمبلغ والمهندس جبريل الأمين ، والباني هو الخليل ، والتلميذ
المعين إسماعيل . وفي رواية إبراهيم بن نافع : حتى ارتفع البناء وضعف
الشيخ عن نقل الحجارة ، فقام على الحجر المقام . زاد فى حديث عثمان : ونزل
عليه الركن والمقام ، فكان إبراهيم يقوم على المقام يبني عليه ويرفعه له
إسماعيل ، فلما بلغ الموضع الذى فيه الركن وضعه يومئذ موضعه ، وأخذ
المقام فجعله لاصقاً بالبيت ، فلما فرغ إبراهيم من بناء الكعبة جاءه جبريل
فأراه المناسك كلها ، ثم قام إبراهيم على المقام فقال : أيها الناس أجيئوا ربكم
فوقف إبراهيم وإسماعيل تلك المواقف ، وحجه إسحق وسارة من بيت
المقدس ، ثم رجع إبراهيم إلى الشام فمات بالشام . وروى الفاكهي بإسناد
صحيح من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : قام إبراهيم على الحجر فقال :
يا أيها الناس كتب عليكم الحج ، فأسمع من فى أصلاب الرجال وأرحام
النساء ، فأجابه من آمن من كان سبق فى علم الله أنه يحج إلى يوم القيامة :
لييك اللهم لييك . وفى حديث أبى جهم : ذهب إسماعيل إلى الوادى يطلب
حجراً فتزل جبريل بالحجر الأسود ، وقد كان رفع إلى السماء حين غرقت
الأرض ، فلما جاء إسماعيل فرأى الحجر الأسود قال : من أين هذا ؟ من
جاءك به ؟ قال إبراهيم : من لم يكلنى إليك ولا إلى حجرك . ورواه ابن
أبى حاتم من طريق السدى نحوه ، وأنه كان بالهند وكان ياقوتة بيضاء مثل
الثغامة طير أبيض كبير .

الحديث السادس والستون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلَ ؟ قَالَ : الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ . قَالَ قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ، قَالَ : الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى . قُلْتُ : كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : أَرْبَعُونَ سَنَةً ، ثُمَّ أَيُّنَا أَدْرَكْتُكَ الصَّلَاةَ بَعْدَ فَصْلَةٍ فَإِنَّ الْفَضْلَ فِيهِ .

(عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول) بضم اللام . قال أبو البقاء : وهي ضمة بناء لقطعه عن الإضافة ، مثل قبل وبعد ، وهو الوجه ، والتقدير : أول كل شيء ، ويجوز الفتح مصروفاً وغير مصروف ، أي أي مسجد وضع أولاً للصلاة (قال : المسجد الحرام ، قال) أبو ذر : (قلت) يا رسول الله (ثم أي) أي ثم أي مسجد وضع بعد المسجد الحرام . وهذا الحديث تفسير المراد بقوله تعالى : « إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة » . ويدل على أن المراد بالبيت بيت العبادة لا مطلق البيوت . وقد ورد ذلك صريحاً عن عليٍّ أخرجه إسحق بن راهويه وابن أبي حاتم وغيرهما بإسناد صحيح عنه قال : كانت البيوت قبله ولكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (المسجد الأقصى) مسجد بيت المقدس بنى بعده ، وسمى بالأقصى لبعده المسافة بينه وبين الكعبة أو لأنه لم يكن وراءه مسجداً أو لبعده عن الأقدار والخبائث . والمقدس : المطهر عن ذلك (قلت) يا رسول الله (كم كان بينهما) أي كم بين بناءي المسجدين (قال) عليه السلام بينهما (أربعون سنة) استشكل بأن الخليل بنى الكعبة وسليمان بنى الأقصى وبينهما أكثر من أربعين سنة ، وأجيب بأنه لا دلالة في الحديث على أن الخليل وسليمان ابتداء وضعهما لهما ، بل إنما جردا ما كان أسسه غيرهما ، فليس إبراهيم أول من بنى الكعبة ولا سليمان أول من بنى الأقصى . وبناء آدم للكعبة مشهور ، فجائز أن يكون لما فرغ آدم من بناء الكعبة وانتشر ولده في الأرض بنى بعضهم المسجد الأقصى . وفي كتاب التيجان لابن هشام أن آدم لما بنى الكعبة أمره الله تعالى بالمسير إلى بيت المقدس وأن يبنيه ، فبناه ونسك فيه (ثم أينما أدركتك الصلاة

بعد (أى بعد إدراك وقتها (فصله) بهاء السكت (فإن الفضل فيه) أى فى فعل الصلاة إذا حضر وقتها . زاد من وجه آخر عن الأعمش : والأرض لك مسجد ، أى للصلاة فيه . وفى جامع سفيان بن عيينة عن الأعمش أيضاً : فإن الأرض كلها مسجد ، أى صالحة للصلاة فيها . قال فى الفتح : ويخص هذا العموم بما ورد فيه النهى . والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصلاة ، والنسائى فيه وفى التفسير ، وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث السابع والستون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .

(عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا) أي الصحابة رضي الله عنهم (يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : اللهم صل على محمد) صلاة تليق به (وأزواجه وذريته) نسله أولاد بنته فاطمة رضي الله عنها ، صلاة تليق بهم (كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد) وعند ابن ماجه : كما باركت على آل إبراهيم ، في العالمين . ولفظ « الآل » مقحم . والمعنى : كما سبقت منك الصلاة على إبراهيم نسألك الصلاة على سيدنا محمد بطريق الأولى . بهذا التقرير يندفع الإيراد المشهور وهو أن من شرط التشبيه أن يكون المشبه به أقوى . والحاصل من الجواب أن التشبيه هنا ليس من باب إلحاق الكامل بالأكمل ، بل من باب التهيج ونحوه . والمراد بالبركة النمو والزيادة من الخير والكرامة ، أو التطهير من العيوب والتزكية . أو المراد ثبات ذلك ودوامه واستمراره من قولهم : بركت الإبل ، أي ثبتت على الأرض . وبه جزم أبو اليمن بن عساكر فقال : بارك ، أي فأثبت وأدم لهم ما أعطيتهم من الشرف والكرامة . قال القسطلاني : قال شيخنا : ولم يصرح أحد بوجوب قوله : وبارك على محمد فيما عثرنا عليه غير أن ابن حزم ذكر ما يفهم وجوبها في الجملة ، فقال : على المرء أن يبارك عليه ولو مرة في العمر ، وأن يقولها بلفظ خبر ابن مسعود أو حميد أو كعب : وظاهر كلام صاحب المغني من الحنابلة وجوبها في الصلاة ، فإنه قال : وصفة الصلاة كما ذكره الخرق . والخرق إنما ذكر ما اشتمل عليه حديث كعب ، ثم قال : وإلى هنا انتهى الوجوب . والظاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق على ذلك . قاله المجد الشيرازي . والمرجح أن المراد بآل محمد

هنا من حرمت عليهم الصدقة . وقيل : أهل بيته . وقيل : أزواجه وذريته ، لأن أكثر طرق الحديث جاء بلفظ آل محمد . وثبت الجمع بين الثلاثة ، أى الآل والأزواج والذرية فى حديث أبى هريرة عند أبى داود ، فلعل بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره ، والمراد بالآل فى التشهد الأزواج ومن حرمت عليهم الصدقة وتدخل فيهم الذرية ، فبذلك يجمع بين الأحاديث . وقد أطلق صلى الله عليه وآله وسلم على أزواجه « آل محمد » كما فى حديث عائشة : ما شبع آل محمد من خبز مأدوم ثلاثة أيام . وقيل : الآل : ذرية فاطمة خاصة . حكاه النووى فى المجموع . وقيل : جميع قریش . حكاه ابن الرفعة فى الكفاية . وقيل : جميع أمة الإجابة . ورجحه النووى فى شرح مسلم . وقيد القاضى حسين بالأتقياء منهم . وهذه الأقوال كلها مرجوحة إلا قول من قال : إنهم ذرية فاطمة ومن حرمت عليهم الصدقة ، كما حققنا ذلك فى هداية السائل . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الدعوات ، ومسلم فى الصلاة وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثامن والستون.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَوِّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَيَقُولُ : إِنَّ أَبَاكُمَا كَانَ يُعَوِّذُ بِهَا إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ : أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَآمَةٍ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعوذ) بالذال المعجمة (الحسن والحسين) ابني فاطمة رضى الله عنهم (ويقول) لها (إن أباكما) جدكما الأعلى إبراهيم عليه السلام (كان يعوذ بها) بالكلمات الآتية إن شاء الله تعالى (إسماعيل وإسحاق) ابنيه وهى (أعوذ بكلمات الله) كلامه على الإطلاق أو المعوذتين أو القرآن الكريم ، أو أقضيته أو ما وعده به ، كما قال تعالى : « وتمت كلمة ربك الحسنى على بنى إسرائيل بما صبروا » والمراد بها قوله تعالى : « وزيد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض » (التامة) الكاملة أو النافعة أو الشافية . أو المباركة ، وقيل : القاضية التى تمضى وتستمر ولا يرد لها شئ ولا يدخلها نقص ولا عيب قال الخطابى : كان أحمد يستدل بهذا الحديث على أن كلام الله غير مخلوق ، ويحتج بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يستعيذ بمخلوق (من كل شيطان) إنسى وجنى (وهامة) بتشديد الميم ، واحدة الهوام ذوات السموم ، وقيل : كل ماله سم يقتل وما لا يقتل بسمية ، يقال له السوام ، وقيل : المراد كل نسمة هم بسوء (ومن كل عين لامة) بالتشديد أيضاً التى تصيب بسوء . وقال الخطابى : كل داء وآفة تلم بالإنسان من جنون وخبل ونحوه . كذا بالتاء فى الثلاثة وبالهاء الساكنة . وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى السنة ، والترمذى فى الطب ، والنسائى فى التعمود وفى اليوم والليلة ، وابن ماجه فى الطب .

الحديث التاسع والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 نَحْنُ أَحَقُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ، إِذْ قَالَ : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّى الْمَوْتَى ؟ قَالَ :
 أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ ؟ قَالَ : بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي » ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا لَقَدْ
 كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ
 لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال (على سبيل التواضع أو من قبل أن يعلمه الله بأنه أفضل من إبراهيم) نحن
 أحق من إبراهيم (أى بالشك) (إذ قال) لما رأى جيفة حمار مطروحة على
 شط البحر ، فإذا مد البحر أكل دواب البحر منها ، وإذا جزر البحر جاءت
 السباع فأكلت ، وإذا ذهبت السباع جاءت الطيور فأكلت وطارت (رب
 أرنى كيف تخي الموتى) أى كيف تجمع أجزاء الحيوان من بطون السباع
 والطيور ودواب البحر ، أو لما ناظر نمrod حين قال : ربى الذى يحيى ويميت
 وقال الملعون : أنا أحيى وأميت ، وأطلق محبوساً وقتل رجلاً ، فقال إبراهيم
 عليه السلام : إن إحياء الله برد الروح إلى بدنها ، فقال نمrod : فهل عاينته ،
 فلم يقدر أن يقول نعم ، وانتقل إلى تقرير آخر ، فقال له نمrod لعنه الله :
 قل لربك حتى يحيى وإلا قتلتك . فسأل الله تعالى ذلك . وقيل : إن الله لما
 أوحى إليه : إني متخذ بشراً خليلاً ، فاستعظم إبراهيم عليه السلام ذلك فقال :
 إلهى ، ما علامة ذلك ؟ قال : إنه يحيى الموتى بدعائه ، فلما عظم مقام إبراهيم
 فى العبودية خطر به أنه الخليل ، فسأل إحياء الموتى (قال : أو لم تؤمن ؟)
 بأنى قادر على جمع الأجزاء المتفرقة ، أو على الإحياء بإعادة التركيب الروح
 إلى الجسد (قال : بلى) آمنت (ولكن) سألت (ليطمئن قلبي) ليحصل
 الفرق بين المعلوم بالبرهان والمعلوم عياناً ، أو ليطمئن قلبي بقوة
 حجتى ، وإذا قيل لى : أنت عاينت ؟ أقول نعم ، أو ليطمئن قلبي بأنى خليل
 لك ، فظهر أن سؤال إبراهيم لم يكن شكاً ، بل من قبيل زيادة العلم بالعيان

فإن العيان يفيد من المعرفة والطمأنينة مالا يفيد الاستدلال ، وعن الشافعي في معنى الحديث : الشك يستحيل في حق إبراهيم عليه السلام ، ولو كان الشك يتطرق إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكنت أحق به من إبراهيم ، وقد علمتم أن إبراهيم لم يشك ، فإذا لم أشك أنا ولم أرتب في القدرة على الإحياء لإبراهيم أولى بذلك . وقال الزركشي : وذكر صاحب الأمثال السائرة أن أفعل تأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشئين ، نحو : الشيطان خير من زيد ، أى لا خير فيهما ، وكقوله تعالى : « أهم خير أم قوم تبع » أى لا خير في الفريقين . وعلى هذا فعنى قوله : نحن أحق بالشك من إبراهيم ، لاشك عندنا جميعاً . قال : وهو أحسن ما يتخرج عليه هذا الحديث انتهى . وكذا نقله في الفتح ، لكن عن بعض علماء العربية . قال في المصابيح : وهذا غير معروف عند المحققين . قال الحافظ : واختلف السلف في المراد بالشك ، فحمله بعضهم على ظاهره وقال : كان ذلك قبل النبوة . وعليه حمله الطبري وجعل سببه وسوسة من الشيطان ، لكنها لم تستقر ولا زلزلت الإيمان الثابت . واستند في ذلك إلى ما أخرجه هو وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والحاكم من طريق عبد العزيز الماجشون عن محمد بن المنكدر قال : أرجى آية في القرآن هذه الآية : « وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى » الآية . فقال ابن عباس : هذا لما يعرض في الصدور ويوسوس به الشيطان ، فرضى الله من إبراهيم بأن قال : بلى . ومن طريق معمر عن قتادة عن ابن عباس نحوه من طريق علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس نحوه . وهذه طرق يشد بعضها بعضاً . وإلى ذلك جنح عطاء فروى ابن أبي حاتم من طريق ابن جريح قال : سألت عطاء عن هذه الآية ، فقال : دخل قلب إبراهيم ما يدخل قلوب الناس فقال ذلك . وحكا ابن التين عن الداودي قال : طلب إبراهيم ذلك ليذهب شدة الخوف . قال ابن التين : وليس ذلك بالبين . وقيل معناه : هذا الذي ترون أنه شك أنا أولى به لأنه ليس بشك إنما هو طلب لمزيد البيان . قال ابن عطية : ومحمل قول ابن عباس عندي إنها أرجى آية لما فيها من الإدلال على الله وسؤال الإحياء في الدنيا ، أو لأن الإيمان يكفى فيه الإجمال ولا يحتاج إلى تنقير وبحث . قال ابن الجوزي : إنما صار أحق من إبراهيم لما عانى من تكذيب قومه له وردهم عليه وتعجبهم من أمر البعث ، فقال : أنا أحق أن أسأل ما سأل إبراهيم لعظم ما جرى لي مع قومي المنكرين

لإحياء الموتى ، ولمعرفتي بتفضيل الله لى ، ولكن لا أسأل ذلك (ويرحم الله لوطاً) اسم أعجمى صرف مع العجمة والعلمية لسكون وسطه (لقد كان يأوى) فى الشدائد (إلى ركن شديد) إلى الله تعالى ، أشار إلى قوله تعالى : « قال لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد » . قال الطيبي : وهذا تمهيد ومقدمة للخطاب المزعج كما فى قوله تعالى : « عفا الله عنك لم أذنت لهم » وقال البيضاوى : استعظام لما قاله واستغراب لما بدر منه حسباً أجهده قومه ، فقال : أو آوى إلى ركن شديد : إذ لا ركن أشد من الركن الذى كان يأوى إليه ، وهو عصمة الله تعالى وحفظه . وقال مجاهد : إلى العشيرة ، ولعله يريد : لو أراد لأوى إليها ، ولكنه آوى إلى الله تعالى . وقال أبو هريرة : ما بعث الله نبياً إلا فى منعة من عشيرته (ولو لبثت فى السجن طول ما لبث يوسف) بضع سنين ما بين الثلاث إلى التسع (لأجبت الداعى) لأسرعت الإجابة فى الخروج من السجن ، ولما قدمت طلب البراءة . قال التوربشتى : وهو منبىء عن إحماده صبر يوسف وتركه الاستعجال بالخروج من السجن مع امتداد مدة الحبس عليه . وروى ابن حبان عن أبى هريرة مرفوعاً : رحم الله يوسف لولا الكلمة التى قالها : اذكرنى عند ربك ، ما لبث فى السجن . قال محيى السنة ، وصف صلى الله عليه وآله وسلم يوسف بالأناة والصبر حيث لم يبادر إلى الخروج حين جاءه رسول الملك فعل المذنب حين يعنى عنه مع طول لبثه فى السجن ، بل قال : ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتى قطعن أيديهن ، أراد أن يقيم الحجة فى حبسهم إياه ظلماً ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع . لا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان فى الأمر منه مبادرة وعجلة لو كان مكان يوسف . والتواضع لا يصغر كبيراً ولا يضع رفيعاً ولا يبطل لذى حق حقاً ، لكنه يوجب لصاحبه فضلاً ويكسبه إجلالاً وقدراً . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى التفسير ، ومسلم فى الإيمان وفى الفضائل ، وابن ماجه فى الفتن .

الحديث السبعون

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَنْتَضِلُونَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ آبَاءَكُمْ كَانُوا رَامِيًا وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ ، قَالَ : فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ ؟ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ ؟ قَالَ : ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلَّكُمْ .

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على نفر) عدة من رجال من ثلاثة إلى عشرة (من أسلم) القبيلة المعروفة ، حال كونهم (ينتضلون) يترامون على سبيل المسابقة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ارموا بني إسماعيل) بن إبراهيم الخليل (فإن آبائكم) إسماعيل ، وأطلق عليه أباً مجازاً لأنه جدكم الأبعد (كان رامياً وأنا مع بني فلان) يعنى ابن الأدرع ، كما فى حديث أبى هريرة عند ابن حبان فى صحيحه واسمه محجن كما فى الطبرانى (قال : فأمسك أحد الفريقين بأيديهم) عن الرمى (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما لكم لا ترمون ؟ فقالوا : يا رسول الله نرمى وأنت معهم ، قال : ارموا وأنا معكم كلكم) بجر اللام تأكيداً للضمير المجرور . وهذا الحديث سبق فى باب التحريض على الرمى من كتاب الجهاد أيضاً .

الحديث الثالث والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّمَا سُمِّيَ الْخَضِرَ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى قَرْوَةٍ بَيَضَاءَ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ مِنْ خَلْفِهِ خَضِرَاءَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء) ليس فيها نبات . والفروة : جلدة وجه الأرض (فإذا هي) أى الفروة البيضاء (تهتز من خلفه خضراء) بعد أن كانت جرداء . وعن مجاهد : قيل له الخضر لأنه كان إذا صلى اخضر ما حوله واسمه بليا بفتح الموحدة وسكون اللام وبعد التحتية ألف مقصوراً ، ابن ملكان بن فالغ بن عابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح . قال فى الفتح : وعلى هذا فوله قبل إبراهيم الخليل ، لأنه يكون ابن عم جد إبراهيم وعند الدارقطنى فى الأفراد من طريق مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس : هو ابن آدم لصلبه ، وهو ضعيف منقطع . وعند أبى حاتم فى المعمرين أنه ابن قابيل بن آدم . وعن ابن لهيعة : كان ابن فرعون نفسه . وقيل : ابن بنت فرعون . وقيل : كان أخا إلياس . وعند السهيلي عن قوم : إنه كان من الملائكة وليس من بنى آدم . واختلف فى نبوته ، فقيل نبى . واحتج بعضهم لنبوته بقوله : وما فعلته عن أمرى . وأجيب باحتمال الإيحاء إلى نبى من أنبياء ذلك الزمان أن يأمر الخضر بذلك . وقال القرطبي : هو نبى عند الجمهور ، والآية تشهد لذلك ، لأن النبى لا يتعلم ممن دونه ، ولأن الحكم بالباطن لا يطلع عليه إلا الأنبياء . كذا فى الفتح . والأكثرون كما قاله النووى على حياته بين أظهرنا . واتفق عليه سادات الصوفية كابن أدهم وبشر الحافى ومعروف الكرخى وسرى السقطى والجنييد . وبه قال عمر بن عبد العزيز . والذى جزم به البخارى أنه غير موجود . وبه قال إبراهيم الحرنى وأبو بكر بن العربى وأبو جعفر بن المنادى وأبو يعلى بن القراء وأبو طاهر العبادى وطائفة من المحدثين وعمدتهم الحديث المشهور عن ابن عمر وجابر وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال فى آخر حياته : لا يبقى على وجه الأرض بعد مائة سنة ممن هو عليها اليوم أحد : قال ابن عمر : أراد بذلك انخراط قرنه وتمام الكلام فى حياة الخضر وموته . ذكرناه فى تفسيرنا « فتح البيان فى مقاصد القرآن » . فراجع . والراجع موته إن شاء الله تعالى .

الحديث الرابع والسبعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَجْنِي الْكَبَاثَ ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ فَإِنَّهُ أَطْيَبُهُ ، قَالُوا : أَكُنْتَ تَرَعَى الْغَنَمَ ؟ قَالَ : وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَاهَا ؟

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بمر الظهران (نجني الكباث) بفتح الحاء : ثمر الأراك النضيج . كذا نقله النووي عن أهل اللغة . وقال أبو عبيدة : هو ثمر الأراك إذا يبس وليس له عجم . وقال القزاز : هو الغض من ثمر الأراك (وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) لمن معه من أصحابه (عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه ، قالوا : أكنت ترعى الغنم ؟) إذ لا يميز بين أنواعه غالباً إلا من يلزم رعى الغنم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وهل من نبي) موسى وغيره (إلا وقد رعاها) ليترقى من سياستها إلى سياسة من يرسل إليه ويأخذ نفسه بالتواضع وتصفية القلب بالخلوة . وفيه إشارة إلى أن النبوة لم يضعها الله تعالى في أبناء الدنيا والمترفين منهم وإنما جعلها في أهل التواضع . قاله الخطابي . ووقع عند النسائي في التفسير بإسناد رجاله ثقات : افتخر أهل الإبل والشاء ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بعث موسى وهو راعي غنم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأئمة ، وكذا مسلم ، وأخرجه النسائي في الويلة .

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا آسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ
وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى
سَائِرِ الطَّعَامِ .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضى الله عنه) أنه
(قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : كمل) بفتح الميم فى
الفرع وأصله وتضم وتكسر (من الرجال كثير ولم يكمل) بضم الميم (من
النساء إلا آسية امرأة فرعون) قيل : وكانت ابنة عم فرعون . وقيل : من
العماليق . وقيل : من بنى إسرائيل من سبط موسى . وقال السهيلي : هى عمه
موسى (ومريم بنت عمران) أم عيسى . قال فى الكواكب : ولا يلزم من
لفظ الكمال نبوتها ، إذ هو يطلق لتمام الشيء وتناهيه فى بابها ، فالمراد تناهيها
فى جميع الفضائل التى للنساء . وقد نقل الإجماع على عدم النبوة لهن . انتهى .
وهذا معارض لما نقل عن الأشعري : إن من النساء من نبىء ، وهن ست :
حواء ، وسارة ، وأم موسى واسمها يوخابد ، وقيل : أباذخا ، وقيل :
أبازخت ، وهاجر ، وآسية ، ومريم ، والضابط عنده أن من جاءه الملك
عن الله بحكم من أمر أو نهى أو بإعلامه شيئاً فهو نبى . وقد ثبت مجئ الملك
ولهؤلاء بأمور شتى من ذلك من عند الله تعالى ، ووقع التصريح بالإيحاء
لبعضهن فى القرآن . قال الله تعالى : « وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه »
الآية ، وقال تعالى بعد أن ذكر مريم والأنبياء بعدها : « أولئك الذين أنعم
الله عليهم من النبيين » فدخلت فى عمومهم . وقال القرطبي : الصحيح أن مريم
نبية ، لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك ، وأما آسية فلم يأت ما يدل على
نبوتها ، واستدل بعضهم لنبوتها ونبوة مريم بالحصص فى حديث الباب ، حيث
قال : ولم يكمل من النساء إلا آسية ومريم ، قال : لأن أكمل النوع الإنسانى :
الأنبياء ثم الأولياء والصدّيقون والشهداء ، فلو كانتا غير نبيتين للزم أن
لا يكون فى النساء ولية ولا صديقة ولا شهيدة ، والواقع أن هذه الصفات فى

كثير منهم موجودة ، فكأنه قال : لم ينبأ من النساء إلا فلانة وفلانة ، ولو قال : لم تثبت صفة الصديقية أو الولاية أو الشهادة إلا لفلانة وفلانة لم يصح لوجود ذلك في غيرهن ؛ إلا أن يكون المراد بالحديث كمال غير الأنبياء ، فلا يتم الدليل على ذلك لأجل ذلك . واحتج المانعون بقوله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم » وأجيب بأنه لا حجة فيه لأن أحداً لم يدع فيهن الرسالة ، وإنما الكلام في النبوة فقط : وذكر ابن حزم في « الملل والنحل » أن هذه المسألة لم يحدث التنازع فيها إلا في عصره بقرطبة . وحكى عنهم أقوالا ثالثها الوقف . ومن فضائل آسية امرأة فرعون أنها اختارت القتل على الملك ، والعذاب في الدنيا على النعيم التي كانت فيه ، وكانت فراستها في موسى صادقة حين قالت : قررة عين لى (وأن فضل عائشة) بنت أبي بكر الصديق (على النساء) أى نساء هذه الأمة (كفضل الثريد) بالمثلثة (على سائر الطعام) قيل : إنما مثل بالثريد لأنه أفضل طعام العرب ولأنه ليس في الشبع أغنى غناء منه . وقيل : إنهم كانوا يحملون الثريد فيما طبخ بلحم . وروى : سيد الطعام اللحم ، فكأنها فضلت على النساء كفضل اللحم على سائر الأطعمة ، والسرف فيه أن الثريد مع اللحم جامع بين الغذاء واللذة والقوة وسهولة التناول وقلة المؤونة في المضغ وسرعة المرور في المرىء ، فضر به مثلاً ليؤذن بأنها أعطيت مع حسن الخلق حسن الخلق وحلاوة المنطق وفصاحة اللهجة وجودة القريحة ورزانة الرأى ورصانة العقل والتجيب إلى البعل ، فهي تصلح للتبعل والتحدث والاستئناس بها والإصغاء إليها . وحسبك أنها عقلت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يعقل غيرها من النساء ، وروت ما لم يرو مثلها من الرجال . ومما يدل على أن الثريد أشهى الأطعمة عندهم وألذها قول شاعرهم :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

قاله في فتوح الغيب . هكذا في القسطلانى . قال في الفتح : ولم يتعرض صلى الله عليه وآله وسلم لأحد من نساء زمانه إلا لعائشة ، وليس فيه تصريح بأفضلية عائشة رضى الله عنها على غيرها ، لأن فضل الثريد على غيره من الطعام إنما هو لما فيه من تيسير المؤونة وسهولة الإساغة ، وكان أجل أطعمتهم يومئذ . وكل هذه الخصال لا تستلزم ثبوت الأفضلية لها من كل وجه ، فقد

يكون مفضولاً بالنسبة لغيره من جهات أخرى . وقد ورد في هذا الحديث من الزيادة بعد قوله : ومريم بنت عمران ، وخديجة بنت خويلد ، وفاطمة بنت محمد . أخرجه الطبري عن يوسف بن يعقوب القاضي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة بالسند المذكور هنا . وأخرج أبو نعيم في الحلية في ترجمة عمرو بن مرة أحد رواة عند الطبراني بهذا الإسناد . وأخرجه الثعلبي في تفسيره من طريق عمرو بن مرزوق . وقد ورد من طريق صحيحة ما يقتضي أفضلية خديجة وفاطمة على غيرهما ، وذلك ما ورد في قصة مريم من حديث عليّ بلفظ : خير نساها خديجة . وجاء من طريق أخرى ما يقتضي أفضلية خديجة وفاطمة ، وذلك فيما أخرجه ابن حبان وأحمد وأبو يعلى والطبراني وأبو داود في كتاب الزهد والحاكم كلهم من طريق موسى بن عقبة عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد ، وفاطمة بنت محمد ، ومريم ابنة عمران ، وآسية امرأة فرعون . وله شاهد من حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني ، ولأحمد من حديث أبي سعيد رفعه : فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم بنت عمران ، وإسناده حسن ، فإن ثبت ففيه حجة لمن قال : إن آسية امرأة فرعون ليست نبيه ، وسيأتي في مناقب فاطمة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها : إنها سيدة نساء أهل الجنة مع مزيد بسط هناك . إن شاء الله . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في فضل عائشة وفي الأئمة ، ومسلم في الفضائل ، والترمذي في الأئمة ، والنسائي في المناقب وعشرة النساء ، وابن ماجه في الأئمة .

الحديث السادس والسبعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) :
قال : ما ينبغي لعبد أن يقول : إني خير من يونس بن متى (بفتح الميم
والتاء المشددة ، خص يونس بالذكر لما يخشى على من سمع قصته أن يقع
في نفسه تنقيص له ، فبالغ في ذكر فضله لسد هذه الذريعة) (ونسبه إلى أبيه)
متى ، وهو يرد على من قال ، إن متى اسم أمه ، وهو محكى عن وهب بن
منبه . وذكره الطبري وتبعه ابن الأثير في الكامل ، والذي في الصحيح أصح .
قال العلماء : إنما قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك تواضعاً إن كان قاله
بعد أن علم أنه أفضل الخلق ، وإن كان قاله قبل علمه بذلك فلا إشكال .
قال ابن حجر في هذا الحديث : يريد بذلك نفي التكليف والتحديد على ما قاله
ابن الخطيب ، لأنه قد وجدت الفضيلة بينهما في عالم الحس ، لأن نبينا صلى
الله عليه وآله وسلم أُسرى به إلى فوق السبع الطباق ، ويونس نزل به إلى قعر
البحر . وقد قال نبينا صلى الله عليه وآله وسلم : أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ،
فهذه الفضيلة وجدت بالضرورة ، فلم يبق أن يكون قوله صلى الله عليه
وآله وسلم : لا تفضلوني على يونس بن متى ، ولا ينبغي لعبد أن يقول :
أنا خير من يونس ، إلا بالنسبة إلى القرب من الله تعالى والبعد ، فحمد صلى
الله عليه وآله وسلم وإن أُسرى به إلى فوق السبع الطباق واخترق الحجب ،
ويونس وإن نزل به لقعر البحر ، فهما بالنسبة إلى القرب والبعد من الله على
حد واحد . انتهى .

الحديث السابع والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقُرْآنُ فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَوَابِهِ فَيُتَسَرَّجُ ،
فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ تُسَرَّجَ دَوَابُّهُ ، وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال
خفف على داود عليه السلام القرآن) قال فى الفتح : قيل : المراد بالقرآن
القراءة ، وقيل : المراد الزبور ، وقيل : التوراة ، وقرآن كل نبى يطلق
على كتابه الذى أوحى إليه ، وإنما سماه قرآناً للإشارة إلى وقوع المعجزة فيه ،
كوقوع المعجزة بالقرآن ، أشار إليه صاحب المصابيح ، والأول أقرب ،
وإنما ترددوا بين الزبور والتوراة ، لأن الزبور كله مواعظ ، وكانوا يتلقون
الأحكام من التوراة . قال قتادة : كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون
سورة كلها مواعظ وثناء ، ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود
بل كان اعتماداً على التوراة . أخرجه ابن أبى حاتم وغيره . وفى الحديث :
إن البركة قد تقع فى الزمن اليسير حتى يقع فيه العمل الكثير . وقد بالغ بعض
المصوفية فى ذلك فادعى شيئاً مفرطاً ، والعلم عند الله . انتهى . قال القسطلانى :
وقد دل الحديث على أن الله يطوى الزمان لمن شاء من عباده كما يطوى المكان
لهم ، قال : إن بعضهم كان يقرأ أربع ختمات بالليل وأربعاً بالنهار ، ولقد
رأيت أبا الطاهر بالقدس الشريف سنة سبع وستين وثمانمائة وسمعت عنه إذ ذاك
أنه كان يقرأ فيهما أكثر من عشر ختمات ، بل قال لى شيخ الإسلام البرهان
ابن أبى شريف أدام الله النفع بعلمه عنه أنه كان يقرأ خمس عشرة فى اليوم
والليلة ، وهذا باب لا سبيل إلى إدراكه إلا بالفيض الربانى . انتهى (فكان
يأمر بدوابه) التى كان يركبها ومن معه من أتباعه . وفى رواية : بدابته بالإفراد ،
وكذا هو فى التفسير ، ويحتمل الإفراد على الجنس أو المراد بها ما يختص
بركوبه ، وبالجمع ما يضاف إليها مما يركبه أتباعه (فتسرج فيقرأ القرآن)
الزبور (قبل أن تسرج دوابه) وفى رواية موسى : فلا تسرج حتى يقرأ
القرآن (ولا يأكل إلا من عمل يده) من ثمن ما كان يعمل من الدروع .

وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير . وفيه دليل على أن عمل اليد أفضل المكاسب . وقد استدل به على مشروعية الإجارة من جهة أن عمل اليد أعم من أن يكون للغير أو للنفس . قال في الفتح : والذي يظهر أن الذي كان يعمل له داود بيده هو نسج الدروع ، وأن الله ألان له الحديد ، فكان ينسج الدروع ويبيعها ولا يأكل إلا من ثمن ذلك ، مع كونه كان من كبار الملوك . قال تعالى : « وشددنا ملكه » . وفي حديث الباب أيضاً ما يدل على ذلك ، وأنه مع سعته بحيث أنه كان له دواب تسرج ، إذا أراد أن يركب ويتولى خدمتها غيره ، ومع ذلك كان يتورع ولا يأكل إلا ما تعمل يده .

الحديث الثامن والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
 مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا فَجَعَلَ الْفَرَاشُ ، وَهَذِهِ
 الدُّوَابُّ تَقَعُ فِي النَّارِ ، وَقَالَ : كَانَتْ أَمْرَاتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذُّنْبُ
 فَذَهَبَ بِابْنٍ إِحْدَاهُمَا ، فَقَالَتْ صَاحِبَتُهَا : إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ ، وَقَالَتْ
 الْأُخْرَى : إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ ، فَتَحَاكَمَا إِلَى دَاوُدَ ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى ،
 فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ فَأَخْبِرَتَاهُ ، فَقَالَ : أَتُتُونِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ
 بَيْنَهُمَا ، فَقَالَتِ الصُّغْرَى : لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا ، فَقَضَى بِهِ
 لِلصُّغْرَى .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : مثلى ومثل الناس) بفتح الميم فيهما ، أى مثل دعائى الناس إلى الإسلام ، المنقذ لهم من النار ، ومثل ما زينت لهم أنفسهم . من التماذى على الباطل (كمثل رجل) والمراد تمثيل الجملة بالجملة ، لا تمثيل فرد بفرد (استوقد ناراً) أى أوقد ، وزيادة السين والتاء للإشارة إلى أنه عالج إيقادها وسعى فى تحصيل آلاتها . ووقع فى حديث جابر عند مسلم : مثلى ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً . وهى جوهر لطيف مضىء حار محرق . زاد أحمد ومسلم عن أبى هريرة : فلما أضاءت ما حوله (فجعل الفراش) بفتح الفاء : دواب مثل البعوض ، واحدها فراشة (وهذه اللواب) جمع دابة كالبرغش والبعوض والجندب ونحوها (تقع فى النار) خبر جعل لأنها من أفعال المقاربة تعمل عمل كان . والفراشة هى التى تطير وتهاقت فى السراج بسبب ضعف بصرها ، فهى بسبب ذلك تطلب ضوء النهار ، فإذا رأت السراج بالليل ظنت أنها فى بيت مظلم وأن السراج كوة فى البيت المظلم إلى الموضع المضىء ، ولا تزال تطلب الضوء وترى بنفسها إلى الكوة ، فإذا جاوزتها ورأت الظلام ظنت أنها لم تصب الكوة ولم تقصدها على السداد فتعود إليها مرة أخرى حتى تحترق . قال الغزالي : ولعلك تظن أن هذا

لنقصانها وجهلها . فاعلم أن جهل الإنسان أعظم من جهلها ، بل صورة الإنسان في الإكباب على الشهوات ، في التهافت ، فلا يزال يرمى بنفسه فيها إلى أن ينغمس فيها ويهلك هلاكاً مؤبداً . فليت جهل الآدمي كان كجهل الفراش ، فإنها باعتزارها بظاهر الضوء إن احترقت تخلصت في الحال ، والآدمي يبقى في النار أبد الآباد ، ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إنكم تهافتون في النار تهافت الفراش وأنا آخذ بحجزكم . وقال تعالى : « يوم يكون الناس كالفرش المبثوث » فشبههم بالفراش في الكثرة والانتشار والضعف والذلة والتطير إلى الداعي من كل جانب كما يتطير الفراش . وقال النووي : مقصود الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم شبه المخالفين له بالفراش ، وتساقطهم في نار الآخرة بتساقط الفراش في نار الدنيا مع حرصهم على الوقوع في ذلك ومنعه إياهم ، والجامع بينهما اتباع الهوى وضعف التمييز وحرص كل من الطائفتين على هلاك نفسه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : هذا مثل كبير المعاني ، والمقصود أن الخلق لا يأتون ما يجرهم إلى النار على قصد الهلكة ، وإنما يأتونه على قصد المنفعة واتباع الشهوة ، كما أن الفراش يقتحم النار لا ليهلك فيها بل لما يعجبه من الضياء (وقال) أي أبو هريرة ، فهو موقوف ، أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو مرفوع كما عند الطبراني والنسائي (كانت امرأتان معهما ابناهما) قال في الفتح : لم أقف على اسم واحدة من هاتين المرأتين ولا على اسم واحد من ابنيهما في شيء من الطرق (جاء الذئب فذهب بابن إحداهما ، فقالت صاحبتها : إنما ذهب) الذئب (بابنك ، وقالت الأخرى : إنما ذهب بابنك ، فتحاكما إلى داود) وفي رواية شعيب : فاختصما (فقضى به) بالولد الباقي (للكبرى) للمرأة الكبرى منهما لكونه كان في يدها ، وعجزت الأخرى عن إقامة البينة (فخرجتنا على سليمان بن داود فأخبرناه) بالقصة (فقال) قاصداً استكشاف الأمر (اثنتون بالسكين) بكسر السين . (أشقه بينهما) قيل : كان ذلك على سبيل الفتيا منهما لا الحكم ، ولذلك ساغ لسليمان أن ينقضه . وتعقبه القرطبي أن في لفظ الحديث أنه قضى وبأنهما تحاكمتا ، وبأن فتيا النبي وحكمه سواء في وجوب تنفيذ ذلك . وقال الداودي : إنما كان منهما على سبيل المشاورة فوضح لداود صحة رأى سليمان وأمضاه .

وقال ابن الجوزي : استويا عند داود في اليد ، فقدم الكبرى للسن . وتعقبه القرطبي وحكى أنه قيل : كان من شرع داود أن يحكم للكبرى ، قال : وهو فاسد ، لأن الكبرى والصغر وصف طردى كالطول والقصر والسواد والبياض ، ولا أثر لشيء من ذلك في الترجيح ، قال : هذا مما يكاد يقطع بفساده ، قال : والذي ينبغي أن يقال : إن داود عليه السلام قضى للكبرى لسبب اقتضى عنده ترجيح قولها ، إذ لا بينة لواحدة منهما ، وكونه لم يعين في الحديث اختصاراً لا يلزم منه عدم وقوعه ، فيحتمل أن يقال إن الولد الباقي كان في يد الكبرى وعجزت الأخرى عن إقامة البينة ، قال : وهذا تأويل حسن جار على القواعد الشرعية ، وليس في السياق ما يأباه ولا يمنعه (فقالت الصغرى) منهما له (لا تفعل) ذلك (يرحمك الله ، هو ابنها ، فقضى) سليمان (به للصغرى) وفيه حجة لمن قال : إن الأم تستلحق ، والمشهور من مذهب مالك والشافعي أنه لا يصح . قال في الفتح : فإن قيل : كيف ساغ لسليمان نقض حكمه ، فالجواب : إنه لم يعتمد إلى نقض الحكم وإنما احتال بحيلة لطيفة أظهرت ما في نفس الأمر ، وذلك أنهما لما أخبرتا سليمان بالقصة فدعا بالسكين ليشقه بينهما ، ولم يعزم على ذلك في الباطن ، وإنما قصد استكشاف الأمر ، فحصل مقصوده بذلك لجزع الصغرى الدال على عظم الشفقة ، ولم يلتفت إلى إقرارها بقولها : هو ابن الكبرى ، لأنه علم أنها آثرت حياته ، فظهر له من قرينة شفقة الصغرى وعدمها في الكبرى ، مع ما انضاف إلى ذلك من القرينة الدالة على صدقها ما هجم به على الحكم للصغرى . ويحتمل أن يكون سليمان عليه السلام ممن سوغ له أن يحكم بعلمه ، أو تكون الكبرى في تلك الحالة اعترفت بالحق لما رأت من سليمان الجد والعزم في ذلك . ونظير هذه القصة ما لو حكم حاكم على مدعى عليه منكر يمين ، فلما مضى ليحلف حضر من استخرج من المنكر ما اقتضى إقراره لما أراد أن يحلف على جحدته ، فإنه والحالة هذه يحكم عليه بإقراره ، سواء كان ذلك قبل اليمين أو بعدها ، ولا يكون ذلك من نقض الحكم الأول ، ولكن من باب تبديل الأحكام بتبدل الأسباب . قال ابن الجوزي : استنبط سليمان لما رأى الأمر محتلاً فأجاد ، وكلاهما حكم بالاجتهاد لأنه لو كان داود حكم بالنص لما ساغ لسليمان أن يحكم بخلافه . ودلت هذه القصة على أن الفطنة والفهم موهبة من الله لا تتعلق بكبر السن ولا بصغره . وفيه أن الحق في جهة واحدة ،

وأن الأنبياء يسوغ لهم الحكم بالاجتهاد وإن كان وجود النص ممكناً لديهم بالوحي ، لكن في ذلك زيادة في أجورهم ولعصمتهم من الخطأ في ذلك ، إذ لا يقرون لعصمتهم على الباطل . وقال النووي : إن سليمان فعل ذلك تحيلاً على إظهار الحق ، فكان كما لو اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق لخصمه وفيه استعمال الحيل في الأحكام لاستخراج الحقوق ، ولا يتأتى ذلك إلا بمزيد الفطنة وممارسة الأحوال . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الفرائض ، والنسائي في القضاء .

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ .

(عن عليّ رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : خير نساؤها) أى خير نساء أهل الدنيا في زمانها (مريم ابنة عمران) وليس المراد أن مريم خير نساها ، لأنه يصير كقولهم : يوسف أحسن إخوته . وقد صرحوا بمنعه لأن أفعال التفضيل إذا أضيف وقصد به الزيادة على من أضيف له اشترط أن يكون منهم ، مثل : زيد أفضل الناس ، فإن لم يكن منهم فلا يجوز ، كما في : يوسف أحسن إخوته ، لخروجه عنهم بإضافتهم إليه . وقد رواه النسائي من حديث ابن عباس بلفظ : أفضل نساء أهل الجنة مريم . وفي رواية : خير نساء العالمين . وهو كقوله تعالى : « واصطفاك على نساء العالمين » . وظاهره أنها أفضل من جميع النساء . وقول من قال على عالمي زمانها ترك للظاهر . قال القرطبي : خص الله مريم بما لم يؤته أحداً من النساء ، وذلك أن روح القدس كلمها وطهرها ونفخ في درعها وليس هذا لأحد من النساء ، وصدقت بكلمات ربها ولم تسأل آية عند ما بشرت كما سأل زكريا عليه السلام عن الآية ، ولذلك سماها الله تعالى صديقة ، فقال : « وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين » فشهد لها بالصديقية والتصديق والقنوت . ويحتمل أن يكون المراد كما قال الكرمانى : نساء بنى إسرائيل أو من فيه مضمرة كما قال القاضي عياض . والمعنى : لأنها من جملة النساء الفاضلات ، ويدفع ذلك حديث أبى موسى المتقدم بصيغة الحصر أنه لم يكمل من النساء غيرها وغير آسية . قال في الفتح : واستدل بقوله تعالى : « إن الله اصطفاك » على أنها كانت نبيه ، وليس بصريح في ذلك ، وأيد بذكرها مع الأنبياء في سورة مريم ، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة ، فإن يوسف وصف بذلك . وقد نقل عن الأشعري : إن في النساء عدة نبيات . وحصرهن ابن حزم في ست : حواء ، وسارة ، وهاجر ، وأم موسى ، وآسية ، ومريم ، ولم يذكر القرطبي سارة وهاجر . ونقله في

التمهيد عن أكثر الفقهاء . وقال القرطبي : إن الصحيح أن مريم نبيه . وقال عياض : الجمهور على خلافه . وذكر النووي في الأذكار أن الإمام نقل الإجماع على أن مريم ليست نبيه . ونسبه في شرح المذهب للجماعة . وجاء عن الحسن : ليس في النساء نبيه ولا في الجن . وقال السبكي الكبير : يختلف في هذه المسألة ولم يصح عندي في ذلك شيء . ونقله السهيلي في أواخر الروض عن أكثر الفقهاء . انتهى . قلت : لا تثبت النبوة لأحد من الرجال والنساء بالعطف والمفاهيم وإشارات الأدلة ، ولكن تثبت بنص صريح من الله ورسوله ، ولم يوجد نص في ذلك من الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، فلا اعتبار بقول أحد من أهل العلم ذهب إلى النيات من النساء بأقيسة واحتمالات وآراء غير مستندة إلى الشارع (وخير نساها) أى هذه الأمة (خديجة) أم المؤمنين ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : خديجة أفضل نساء الأمة مطلقاً بهذا الحديث ، وحديث أبي موسى في ذكر مريم وآسية يقتضي فضلهما على غيرهما من النساء ، ودل هذا الحديث على أن مريم أفضل من آسية وأن خديجة أفضل نساء هذه الأمة ، وكأنه لم يتعرض في الحديث الأول لنساء هذه الأمة حيث قال : ولم يكمل من النساء أى من نساء الأمم الماضية ، إلا إن حملنا الكمال على النبوة فيكون على إطلاقه . وعند النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس : أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية ، وعند الترمذي بإسناد صحيح عن أنس : حبسك من نساء العالمين ، فذكرهن . ولحاكم من حديث حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه ملك فبشره أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة .

الحديث الثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : نِسَاءُ قُرَيْشٍ خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ ، أَحْنَاهُ عَلَى طِفْلِ ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : نساء قریش) مبتدأ خبره (خير نساء ركبن الإبل) كناية عن نساء العرب . قال القرطبي : هذا تفضيل النساء قریش على نساء العرب خاصة لأنهم أصحاب الإبل غالباً (أحناه على طفل) أى أحنى هذا الجنس ، يعنى أشفقه على ولد بحسن التربية وغيرها ، والأصل أن يقول : أحناهن ، لكن قالوا : إن العرب لا تتكلم في مثله إلا مفرداً . أو الحانية التى تقوم بولدها بعد موت الأب . وحننت المرأة على ولدها إذا لم تتزوج بعد موت الأب . قال ابن التين : فإن تزوجت فليست بحانية . قال ابن الحسن : الحانية التى لها ولد ولا تتزوج (وأرعاه على زوج في ذات يده) أى في ماله المضاف إليه بالأمانة وحسن التدبير في النفقة وغيرها .

الحديث الحادى والثمانون

عَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ .

(عن عبادة) بن الصامت (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال : من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله) زاد ابن المدينى : وابن أمته (ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم) قال أبو عبيد : كلمته : كن فكان . وفيه إشارة إلى أنه حجة الله ، لأنه أوجده بقوله « كن » فلما كان بكلامه سمي به ، كما يقال : سيف الله ، وأسد الله . وقيل : لما قال فى صغره : إني عبد الله (وروح منه) قال القرطبي : مقصود هذا الحديث التنبيه على ما وقع للنصارى من الضلال فى عيسى وأمه . ويستفاد منه ما يلقيه النصراني إذا أسلم . قال القسطلاني : ذكر عيسى تعريضاً بالنصارى وإيضاحاً بأن إيمانهم مع القول بالتثليث شرك محض لا يخلصهم من النار ، وأنه رسوله تعريضاً باليهود فى إنكارهم رسالته وانتائهم إلى ما لا يحل من قذفه وقذف أمه ، وأنه ابن أمته تعريضاً بالنصارى أيضاً ، وتقريراً لعبديته ، أى هو عبد الله وابن أمته ، فكيف ينسبونه إليه عز وجل بالبنوة . زاد فى الفتح : وابن أمته تشرىف له ، وكذا تسميته بالروح ووصفه بأنه منه لقوله تعالى : « ونخز لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه » . فالمعنى أنه كائن منه ، كما أن معنى الآية الأخرى أنه سخر هذه الأشياء كائنه منه ، أى أنه مكون كل ذلك وموجده بقدرته وحكمته ، وأما تسميته بالروح فلما كان أقدره عليه من إحياء الموتى ، وقيل : لكونه ذا روح وجد من غير جزء من ذى روح . قال النوى : هذا حديث عظيم الموقع ، وهو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد ، فإنه جمع فيه ما يخرج عنه جميع ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدهم (والجنة) كذا (حق والنار) كذا (حق) أخبر عنهما بالمصدر مبالغة فى الحقيقة ،

وأنهما عين الحق ، كزبد عدل ، تعريضاً بمنكرى دارى الثواب والعقاب (أدخله الله الجنة) أى من أى أبواب الجنة شاء ، يقتضى دخوله الجنة وتخييره فى الدخول من أبوابها ، وهو بخلاف ظاهر حديث أبى هريرة فى بدء الخلق ، فإنه يقتضى أن لكل داخل الجنة باباً معيناً يدخل منه ، ويجمع بينهما بأنه فى الأصل مخير ، لكنه يرى أن الذى يختص به أفضل فى حقه ، فيختاره فيدخله مختاراً لا مجبوراً ولا ممنوعاً من الدخول من غيره . قال الحافظ : والمعنى أن الله يوفقه لعمل يدخله برحمة الله من الباب المعد لعامل ذلك العمل (على ما كان من العمل) أى من صلاح أو فساد ، لكن أهل التوحيد لا بد لهم من دخول الجنة ، ويحتمل أن يكون معنى قوله هذا يدخل أهل الجنة الجنة على حسب أعمال كل منهم فى الدرجات . قال البيضاوى : فيه دليل على المعتزلة من وجهين : دعواهم أن العاصى يخلد فى النار ، وأن من لم يتب يجب دخوله فى النار ، لأن قوله « على ما كان من العمل » حال من قوله « أدخله الله الجنة » . والعمل حينئذ غير حاصل ، ولا يتصور ذلك فى حق من مات قبل التوبة إلا إذا أدخل الجنة قبل العقوبة ، وأما ما ثبت من لازم أحاديث الشفاعة أن بعض العصاة يعذب ثم يخرج ، فيخص به هذا العموم وإلا فالجميع تحت الرجاء كما أنهم تحت الخوف . وهذا معنى قول أهل السنة : إنهم . فى خطر المشيئة . وقال القسطلانى فيه : إن عصاة أهل القبلة لا يخللون فى النار لعموم قوله : « من شهد أن لا إله إلا الله » وأنه تعالى يعفو عن السيئات قبل التوبة واستيفاء العقوبة . انتهى . وقال الطيبي : التعريف فى العمل للعهد ، والإشارة به إلى الكبائر يدل له نحو قوله : « وإن زنى وإن سرق » فى حديث أبى ذر . وقوله « على ما كان من العمل » حال . والمعنى : من شهد أن لا إله إلا الله يدخل الجنة فى حال استحقاقه العذاب بموجب أعماله من الكبائر ، أى حال هذا مخالفة للقياس فى دخول الجنة ، فإن القياس يقتضى أن لا يدخل الجنة من شأنه هذا كما زعمت المعتزلة . وإلى هذا المعنى ذهب أبو ذر فى قوله : « وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبى ذر » . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الإيمان ، والنسائى فى التفسير وفى اليوم واللييلة .

الحديث الثاني والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ : عِيسَى ، وَكَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ
يُقَالُ لَهُ جُرَيْجٌ كَانَ يُصَلِّيُ جَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ ، فَقَالَ : أُجِيبُهَا
أَوْ أَصَلِّي ، فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ لَا تُمِثَّهُ حَتَّى تُرِيَهُ وَجُوهَ الْمُؤْمِسَاتِ ، وَكَانَ
جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ فَتَعَرَّضَتْ لَهُ أَمْرَأَةٌ فَكَلَّمَتْهُ ، فَأَبَى ، فَاتَتْ رَاعِيًا
فَأَمْكَنْتُهُ مِنْ نَفْسِهَا فَوَلَدَتْ غُلَامًا ، فَقَالَتْ : مِنْ جُرَيْجٍ ، فَأَتَوْهُ
فَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ وَأَنْزَلُوهُ وَسَبُّوهُ ، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ، ثُمَّ أَتَى الْغُلَامَ ،
فَقَالَ : مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ ؟ فَقَالَ : الرَّاعِي ، قَالُوا : نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ
ذَهَبٍ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا مِنْ طِينٍ ، وَكَانَتْ أَمْرَأَةٌ تُرْضِعُ ابْنًا لَهَا مِنْ بَنِي
إِسْرَائِيلَ فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ رَاكِبٌ ذُو شَارَةِ ، فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي
مِثْلَهُ ، فَتَرَكَ ثَدْيَهَا وَأَقْبَلَ عَلَى الرَّاكِبِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ ،
ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ثَدْيِهَا يَمَصُّهُ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَضُّ إِصْبَعَهُ ، ثُمَّ مَرَّ بِأَمَةٍ ، فَقَالَتْ : اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ
ابْنِي مِثْلَ هَذِهِ ، فَتَرَكَ ثَدْيَهَا ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا ، فَقَالَتْ :
لِمَ ذَاكَ ؟ فَقَالَ : الرَّاكِبُ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَابِرَةِ ، وَهَذِهِ الْأَمَةُ يَقُولُونَ :
سَرَقَتْ زَنْيَتٍ وَلَمْ تَفْعَلْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لم يتكلم في المهد) وهو ما يهياً للصبي أن يربي فيه (إلا ثلاثة) قال
القرطبي : في هذا الحصر نظر ، إلا أن يحمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال ذلك قبل أن يعلم الزيادة على ذلك ، وفيه بعد ، أو المعنى في بني إسرائيل ،
ويحتمل أن يكون كلام الثلاثة المذكورين بقيد المهد ، وكلام غيرهم من
الأطفال بغير مهد ، لكن يعكر عليه أن في رواية ابن قتيبة : إن الصبي الذي

طرحته أمه في الأخدود كان ابن سبعة أشهر . وصرح بالمهد في حديث أبي هريرة . وفيه تعقب على النووي في قوله : إن صاحب الأخدود لم يكن في المهد . والسبب في قوله هذا ما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والبخاري وابن حبان والحاكم : لم يتكلم في المهد إلا أربعة ، ولم يذكر الثالث هنا ، وذكر شاهد يوسف والصبي الرضيع الذي قال لأمه وهي ماشطة بنت فرعون لما أراد فرعون إلقاء أمه في النار : اصبري يا أماه فلما على الحق . وأخرج الحاكم نحوه من حديث أبي هريرة . فيجتمع من هذا خمسة . ووقع ذكر شاهد يوسف أيضاً في حديث عمران بن حصين ، لكنه موقوف . وروى ابن أبي شيبة من مرسل هلال بن يساف مثل حديث ابن عباس ، إلا أنه لم يذكر ابن الماشطة . وفي صحيح مسلم من حديث صهيب في قصة أصحاب الأخدود : إن امرأة جيء بها لتلقى في النار لتكفر ومعها صبي مرضع ، فتعاسفت ، فقال لها : يا أماه اصبري فإنك على الحق . وزعم الضحاك في تفسيره أن يحيى تكلم في المهد . أخرجه الثعلبي . فإن ثبت صاروا سبعة . وذكر البغوي في تفسيره أن إبراهيم الخليل تكلم في المهد . وفي سير الواقدي : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في أوائل ما ولد . وقد تكلم في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبارك اليمامة ، فالأول (عيسى) ابن مريم عليهما السلام (و) الثاني (كان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج) وفي حديث أبي سلمة : إنه كان تاجراً ، وكان ينقص مرة ويزيد أخرى ، فقال : ما في هذه التجارة خير ، لألتبس تجارة هي خير من هذه ، فبني صومعة وترهب فيها . وعند أحمد : وكانت أمه تأتيه فتناديه ، فيشرف عليها ، فتكلمه ودل ذلك على أنه كان بعد عيسى بن مريم ، وأنه كان من أتباعه ، لأنهم الذين ابتدعوا الترهيب ، وحبس النفس في الصوامع . والصومعة بفتح الصاد هي البناء المرتفع المحدد أعلاه ، وزنها فوعلة ، من صمعت إذا دقت ، لأنها دقيقة الرأس و (كان يصلي) يوماً (جاءته أمه فدعته) فقالت : يا جريج . قال في الفتح : ولم أقف في شيء من الطرق على اسمها (فقال) في نفسه (أجيبها) وأقطع صلاتي (أو أصلي) فأثر الصلاة على إجابتها بعد أن دعت ثلاثاً ، كما في الرواية الأخرى أنها دعت ثلاثاً (فقالت : اللهم لا تمته حتى تريه وجوه المومسات) بضم الميم الأولى وكسر الثانية : الزانيات ، ولم تدع عليه

بوقوع الفاحشة مثلاً رفقا منها (وكان جريج في صومعته ، فتعرضت له امرأة)
 راعية ترعى الغنم ، أو كانت بنت ملك القرية (فكلمته) أن يواقعها
 (فأبى) أن يفعل ذلك (فأتت راعياً فأمكتته من نفسها) فواقعها فحملت
 منه (فولدت غلاماً) فقبل لها : ممن هذا الولد (فقالت : من جريج) زاد
 أحمد : فأخذت ، وكان من زنى منهم قتل . وزاد أبو سلمة في روايته :
 فذهبوا إلى الملك فأخبروه ، فقال : أدركوه فأتوني به (فأتوه فكسروا
 صومعته) بالفؤس والمساحى (وأنزلوه) منها (وسبوه) زاد أحمد عن وهب
 ابن جرير : وضربوه ، فقال : ما شأنكم ؟ قالوا : إنك زנית بهذه . وعند
 أحمد أيضاً من طريق أبي رافع : لأنهم جعلوا في عنقه وعنقها حبلاً وجعلوا
 يطوفون بهما على الناس . وفي رواية أبي سلمة أن الملك أمر بصلبه (فتوضاً)
 فيه أن الضوء لا يختص بهذه الأمة ، خلافاً لمن زعم ذلك . نعم الذي يختص به
 الغرة والتحجيل في الآخرة (وصلى) في حديث عمران : فصلى ركعتين .
 وزاد ابن جرير : ودعا (ثم أتى الغلام فقال : من أبوك يا غلام) زاد وهب
 في روايته : فطعنه بإصبعه . وفي رواية أبي سلمة : فأتى بالمرأة والصبي وفه
 في ثديها ، فقال له جريج : يا غلام من أبوك ؟ فترع الغلام فه من الثدي
 (فقال : الراعى) قال في الفتح : لم أقف على اسم الراعى ، ويقال : إن اسمه
 صهيب . وزاد ابن جرير : فوثبوا إلى جريج فجعلوا يقبلونه . قال القسطلاني :
 وفي هذا لإثبات كرامات الأولياء ، ووقوع ذلك لهم باختيارهم وطلبهم .
 ومثله في الفتح . وقال ابن بطال : يحتمل أن يكون جريج كان نبياً فيكون
 معجزة . كذا قال . وفي الفتح : وهذا الاحتمال لا يتأتى في حق المرأة التي
 كلمها ولدها المرضع كما في بقية الحديث (قالوا : نبى) لك (صومعتك
 من ذهب ، قال) جريج (لا إلا من طين) كما كانت ، ففعلوا . وفي الحديث
 تقديم لإجابة الأم على صلاة التطوع ، لأن الاستمرار فيها نافلة ، وإجابة الأم
 وبرها واجب . قال النووي وغيره : إنما دعت عليه فأجيب ، لأنه كان يمكنه
 أن يخفف ويحييها ، لكن لعله خشى أن تدعوه إلى مفارقة صومعته والعود إلى
 الدنيا وتعلقاتها . كذا قال . وفيه نظر من أنها كانت تأتيه فيكلمها ، والظاهر
 أنها كانت تشاق إليه فتزوره وتقتنع برؤيته وتكلمه ، وكأنه إنما لم يخفف
 ثم يحييها ، لأنه خشى أن ينقطع خشوعه . وقد تقدم في أواخر الصلاة في

حديث يزيد بن حوشب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لو كان جريج فقيهاً لعلم أن إجابة أمه أولى من عبادة ربه . أخرجه الحسن ابن سفيان . وهذا إذا حمل على إطلاقه استفيد منه جواز قطع الصلاة مطلقاً لإجابة نداء الأم نفلاً كانت أو فرضاً ، وهو وجه في مذهب الشافعي . حكاه الروياني . وقد قال النووي تبعاً لغيره : هذا محمول على أنه كان مباحاً في شرعهم . وفيه نظر قدمته في أواخر الصلاة . والأصح عند الشافعية أن الصلاة إن كانت نفلاً وعلم تأذى الوالدة بالترك وجبت الإجابة وإلا فلا ، وإن كانت فرضاً وضاق الوقت لم تجب الإجابة ، وإن لم يضق وجبت عند إمام الحرمين ، وخالفه غيره لأنها تلزم بالشروع . وعند المالكية : إن إجابة الوالد في النافلة أفضل من التماضي فيها . وحكى القاضي أبو الوليد أن ذلك يختص بالأم دون الأب . وعند ابن أبي شيبة من مرسل محمد بن المنكسر ما يشهد له ، وقال به مكحول ، وقيل : إنه لم يقل به من السلف غيره . وفي الحديث أيضاً عظم برّ الوالدين وإجابة دعائهما ولو كان الولد معذوراً ، لكن يختلف الحال في ذلك بحسب المقاصد . وفيه الرفق بالتابع إذا جرى معه ما يقتضي التأديب ، لأن أم جريج مع غضبها منه لم تدع عليه إلا بما دعت به خاصة ، ولولا طلبها الرفق به لدعت عليه بوقوع الفاحشة أو القتل . وفيه أن صاحب الصدق مع الله لا تنصره الفتن . وفيه قوة يقين جريج المذكور وصحة رجائه ، لأنه استنطق المولود مع كون العادة أنه لا ينطق . ولولا صحة رجائه بنطقه ما استنطقه . وفيه أن الأمرين إذا تعارضا بدىء بأهمهما ، وأن الله يجعل لأوليائه عند ابتلائهم مخرج ، وإنما يتأخر ذلك عن بعضهم في بعض الأوقات تهذيباً وزيادة لهم في الثواب . وفيه جواز الأخذ بالأشد في العبادة لمن علم من نفسه قوة على ذلك . واستدل به بعضهم على أن بني إسرائيل كان من شرعهم أن المرأة تصدق فيما تدعيه على الرجال من الوطء ويلحق به الولد ، وأنه لا ينفعه جحد ذلك إلا بحجة تدفع قولها . وفيه أن مرتكب الفاحشة لا تبقى له حرمة ، وأن المفزع في الأمور المهمة إلى الله تعالى يكون بالتوجه إليه في الصلاة . واستدل بعض المالكية بقول جريج « من أبوك يا غلام ؟ » بأن من زنى بامرأة فولدت بنتاً لا يحل له التزويج بتلك البنت ، خلافاً للشافعية ولا ابن الماجشون من المالكية ، ووجه الدلالة أن جريجاً نسب الزنا للزاني ، وصدق

الله نسبته بما خرق له من العادة في نطق المولود بشهادته له بذلك وقوله :
أبي فلان الراعي . وكانت تلك النسبة صحيحة . فيلزم أن تجرى بينهما الأبوة
والبنوة ، وخرج التوارث والولاء بدليل آخر فبقى ما عداه على حكمه .
انتهى . أفاد جميع ذلك الحافظ في الفتح (و) الثالث (كانت امرأة) بالرفع
قال في الفتح : ولم أقف على اسمها ، ولا على اسم ابنها ، ولا على اسم
أحد من ذكر في القصة المذكورة (ترضع ابناً لها من بني إسرائيل فربها رجل
راكب) وعند أحمد عن أبي هريرة : فارس متنكر (ذو شارة) بالشين ،
أى صاحب جيش ، وقيل صاحب هيئة وملبس حسن ، يتعجب منه ويشار
إليه . وزاد في رواية : ذو شارة حسنة (فقالت) المرأة المرضعة (اللهم
اجعل ابني مثله) في الهيئة الجميلة (فترك) الموضع (ثديها وأقبل على) الرجل
(الراكب فقال : اللهم لاتجعلني مثله ، ثم أقبل على ثديها يمصه) بفتح الميم
(قال أبو هريرة : كأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم يمص
(إصبعه) فيه المبالغة في إيضاح الخبر بتمثيله بالفعل (ثم مر) مبنياً للمفعول
(بأمة) زاد وهب بن جرير عند أحمد : تضرب . وفي رواية الأعرج عن
أبي هريرة : تجر ويلعب بها (فقالت : اللهم لاتجعل ابني مثل هذه) المرأة
(فترك ثديها فقال : اللهم اجعلني مثلها ، فقالت) أى الأم لابنها و (لم)
قلت (ذاك) أى سألت عن سبب كلامه (فقال) الابن : أما (الراكب)
فهو (جبار من الجبابرة) وفي رواية الأعرج : فإنه كافر (و) أما (هذه
الأمة) فهم (يقولون سرقت زنيث) بكسر التاء فيهما على المخاطبة للمؤنث
وسكونها على الخبر (و) الحال أنها (لم تفعل) شيئاً من السرقة والزنا . وفي
رواية أحمد : سرقت ولم تسرق ، وزنيث ولم تزني ، وهى تقول : حسبي
الله . وفي رواية الأعرج : يقولون لها : تزني ، وتقول : حسبي الله ،
ويقولون لها : تسرق ، وتقول : حسبي الله . وفي رواية : إنها كانت حبشية
أو زنجية ، وأنها ماتت فجروها حتى ألقوها . وهذا معنى قوله « تجر » .
قال في الفتح : وفي الحديث أن نفوس أهل الدنيا تقف مع الخيال الظاهر
فتعاف سواء الحال ، بخلاف أهل التحقيق فوقوفهم مع الحقيقة الباطنة ،
فلا يبالون بذلك مع حسن السريرة ، كما قال تعالى حكاية عن أصحاب قارون
حيث خرج عليهم فقالوا : « ياليت لنا مثل ما أوتي قارون ، وقال الذين أوتوا

العلم : ويلكم ثواب الله خير » . وفيه أن البشر طبعوا على إثثار الأولاد على الأنفس بالخير لطلب المرأة الخير لابنها ودفع الشر عنه ، ولم تذكر نفسها . والرابع : شاهد يوسف ، قال تعالى : « وشهد شاهد من أهلها » وفسر بأنه كان ابن خال زليخا صبيّاً تكلم في المهد ، وهو منقول عن ابن عباس وسعيد ابن جبير والضحاك . والخامس : الصبي الموضع الذي قال لأمه وهى ماشطة بنت فرعون لما أراد فرعون إلقاء أمه في النار : اصبرى يا أماه فإننا على الحق . رواهما أحمد وأحمد والبخاري وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس بلفظ : لم يتكلم في المهد إلا أربعة ، فذكرها ولم يذكر الثالث الذي هنا ، لكنه اختلف في شاهد يوسف ، فروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس ومجاهد أنه كان ذا لحية وعن قتادة والحسن أيضاً أنه كان حكيماً من أهلها ، ورجح بأنه لو كان طفلاً لكان مجرد قوله « إنها كاذبة » كافياً وبرهاناً قاطعاً لأنه من المعجزات ، ولما احتيج أن يقول « من أهلها » فرجح كونه رجلاً لا طفلاً ، وشهادة القريب على قريبه أولى بالقبول من شهادته له . السادس : ما في قصة الأخلود لما أتى بالمرأة ليلقي بها في النار لتكفر ومعها صبي مريض ، فتقاعست ، فقال : يا أماه اصبرى فإنك على الحق . رواه مسلم من حديث صهيب . السابع : زعم الضحاك في تفسيره أن يحيى بن زكريا عليهما السلام تكلم في المهد . أخرجه الثعلبي . وفي سيرة الواقدي : إن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في أوائل ما ولد . وعن ابن عباس قال : كانت حليلة تحدث أنها أول ما فطمت رسول الله تكلم فقال : الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، الحديث رواه البيهقي . وعن معيقب اليماني قال : حججت حجة الوداع فدخلت داراً فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ورأيت منه عجبا : جاءه رجل من أهل اليمامة بغلام يوم ولد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا غلام من أنا ؟ قال : أنت رسول الله . قال : صدقت ، بارك الله فيك . ثم إن الغلام لم يتكلم بعد حتى شب ، فكنا نسميه مبارك اليمامة . رواه البيهقي من حديث معرض بالضاد المعجمة . وقد جمع بعضهم من تكلم في المهد بقوله : تكلم في المهد النبي محمد * وموسى وعيسى والخليل ومريم ومبرىء جريج ، ثم شاهد يوسف * وطفل لدى الأخلود ، يرويه مسلم . وماشطة في عهد فرعون طفلا * وفي زمن الهادي المبارك يختم .

الحديث الثالث والمانون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : رَأَيْتُ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ ، فَأَمَّا عِيسَى فَأَحْمَرُ جَعْدُ عَرِيضُ الصَّدْر ، وَأَمَّا مُوسَى فَأَدَمُ جَسِيمٌ سَبَطُ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الزُّطِّ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما) تعقبه الحافظ أبو ذر ، ونقله عنه غير واحد من الأئمة بأن الصواب ابن عباس بدل ابن عمر ، فالغلط من القبربري أو البخاري ، حدث به كذا ، وجزم به الغساني والتميمي وغيرهما وهو المحفوظ ، واحتج لذلك بأنه في جميع الطرق عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما . وتفصيل ذلك في الفتح فراجع أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : رأيت عيسى وموسى وإبراهيم) عليهم الصلاة والسلام (فأما عيسى فأحمر) اللون ، وهو عند العرب الشديد البياض مع الحمرة (جعد) بفتح الجيم وسكون العين ، أى جعد الشعر ضد السبط (عريض الصدر ، وأما موسى فآدم) بالمد ، أى أسمر كأحسن ما ترى (جسيم) اعترضه التيمي بأن الجسم إنما ورد في صفة الدجال . وأجيب بأن الجسمامة تطلق على السمن وعلى الطول ، والمراد هنا طويل (سبط) بفتح السين وسكون الموحدة وكسرها وفتحها (كأنه من رجال الزط) بضم الزاى وتشديد الطاء المهملة : جنس من السودان أو نوع من الهنود طوال الأجساد مع نحافة ، وهذا يؤيد أن معنى قوله « جسيم طويل » قال في القاموس الزط بالضم : جيل من الهند معرب جت بالفتح ، والقياس يقتضى فتح معربه أيضاً ، الواحد زطى . انتهى . وفي المغرب : الزط جيل من الهند إليهم تنسب الثياب الزطية . وفي قانون المسعودى لأبى ربحان محمد بن أحمد البيرونى : لو هاور هو مدينة الزط بين نهري جندرامقه وبياه . وفي لوامع النجوم : الزط جيل من السودان من السند . انتهى . وجت : يقال لهم بالهندية اليوم : جات ، وهم كثير وقع بهم التشبيه في حديث الباب في طول القامة وجسمامة البدن والسمن والقوة ، والله أعلم .

الحديث الرابع والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَرَأَى اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ كَأَحْسَنِ مَا يُرَى مِنْ آدَمِ الرِّجَالِ ، تَضْرِبُ لِمَتَّهُ بَيْنَ مَنْكِبَيْهِ ، رَجُلٌ الشَّعْرُ ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً ، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى مَنْكِبَيْ رَجُلَيْنِ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالُوا : هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ، ثُمَّ رَأَيْتُ رَجُلًا وَرَاءَهُ جَعْدًا قِطْطًا أَعْوَرَ عَيْنِ الْيَمْنَى كَأَشْبَهَ مَنْ رَأَيْتُ بِابْنِ قَطَنِ ، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى مَنْكِبَيْ رَجُلٍ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : الْمَسِيحُ الدَّجَالُ .

(وعنه) أى عن ابن عمر رضى الله عنهما (قال : أراى الليلة) أى أرى نفسى فى الليلة (عند الكعبة فى المنام) ذكره بلفظ المضارع مبالغة فى استحضار صورة الحال (فإذا رجل آدم) بالمد ، أسمر (كأحسن ما يرى من آدم الرجال ، تضرب لمتة بين منكبيه) بكسر اللام وتشديد الميم ، وهى الشعر إذا جاوز شحمتى الأذنين وألم بالمنكبين ، فإذا جاوز المنكبين فجمة ، وإن قصر عنهما فوفرة (رجل الشعر) بكسر الجيم ، قد سرحه ودهنه (يقطر رأسه ماء) حقيقة فيكون من الماء الذى سرح به ، أو كنى به عن مزيد النظافة والنضارة ، حال كونه (واضعاً يديه على منكبي رجلين) قال فى الفتح : لم أقف على اسمهما . وفى رواية مالك : متكئاً على عواتق رجلين . والعواتق ، جمع عاتق : وهو ما بين المنكب والعنق (وهو يطوف بالبيت) الحرام (فقلت من هذا) الطائف (فقالوا : هذا المسيح) عيسى (ابن مريم) عليهما السلام (ثم رأيت رجلاً وراءه جعداً قِطْطًا) بفتح الطاء وكسرها : شديد جعودة الشعر (أعور عين اليمنى) بإضافة أعور لتاليه من إضافة الموصوف إلى صفته ، وهو عند الكوفيين ظاهر ، وعند البصريين تقلديره عين صفحة وجهه اليمنى (كأشبه من رأيت) بضم التاء وفتحها (بابن قطن) بفتح القاف والطاء : عبد العزى ، هلك فى الجاهلية حال كونه (واضعاً يديه على منكبي رجل يطوف بالبيت ، فقلت : من هذا) الذى يطوف (قالوا المسيح الدجال) وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الإيمان وفى الفتن .

الحديث الخامس والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى ، قَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِيسَى أَحْمَرُ ، وَلَكِنْ قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبَطُ الشَّعْرِ ، يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً ، أَوْ يَهْرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : ابْنُ مَرْيَمَ ، فَذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ ، جَعْدُ الرَّأْسِ ، أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى ، كَانَ عَيْنُهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا الدَّجَالُ ، وَأَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبْهًا ابْنُ قَطَنِ .

(وعنه رضى الله عنه فى رواية أخرى قال : لا والله ما قال النبى صلى الله عليه وسلم لعيسى) أى عن عيسى (أحمر) أقسم على غلبة ظنه أن الوصف اشتبه على الراوى ، وأن الموصوف بكونه أحمر إنما هو الدجال لا عيسى ، وكأنه سمع ذلك سماعاً جزماً فى وصف عيسى بأنه آدم كما فى الحديث السابق ، فسأغ له الحلف على ذلك لما غلب على ظنه أن من وصفه بأنه أحمر فقد وهم ، وقد وافق أبو هريرة على أن عيسى أحمر ، فظهر أن ابن عمر أنكروا ما حفظ غيره (ولكن قال : بينا) بالميم (أنا نائم) رأيت أنى (أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم) أسمر (سبط الشعر) أى مسترسل الشعر غير جعد (يهادى بين رجلين) بضم الياء وفتح الدال ، أى يمشى متمايلاً بينهما (ينطف) بضم الطاء المهملة ، ولأبى ذر بكسرها ، أى يقطر (رأسه ماء) نصب على التمييز (أو يهراق رأسه ماء) بضم الياء وفتح الهاء وتسكن ، والشك من الراوى (فقلت : من هذا ؟ قالوا : ابن مريم ، فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر) اللون (جسيم جعد) شعر (الرأس أعور عينه اليمنى) بالإضافة وعينه بالجر واليمنى صفته (كان عينه عنبه طافية) بغير همز ، بارزة خرجت عن نظائرها (قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا الدجال) . استشكل بأن الدجال لا يدخل مكة ولا المدينة . وأجيب بأن المراد لا يدخلهما زمن خروجه (وأقرب الناس به شَبْهًا ابن قطن) عبد العزى .

الحديث السادس والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ ، وَالْأَنْبِيَاءِ أَوْلَادُ عَلَاتٍ ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ» .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : أنا أولى الناس بابن مريم) قال البيضاوي : الموجب لكونه أولى الناس به أنه كان أقرب المرسلين إليه ، وأن دينه متصل بدينه ليس بينهما نبي ، وأن عيسى كان مبشراً به ، ممهداً لقواعد دينه ، داعي الخلق إلى تصديقه ، فقال الكرمانى : التوفيق بين هذا الحديث وبين قوله : « إن أولى الناس بإبراهيم الذين اتبعوه » : وهذا النبي أن الحديث وارد في كونه صلى الله عليه وآله وسلم متبوعاً ، والآية واردة في كونه تابِعاً . كذا قال . وسياق الحديث كساق الآية ، فلا دليل على هذه التفرقة ، والحق أنه لامنافاة فيحتاج إلى الجمع ، فكما أنه أولى الناس بإبراهيم ، كذلك هو أولى الناس بعيسى ، ذاك من جهة قوة الاقتداء به ، وهذا من جهة قرب العهد به ، كذا في الفتح (والأنبياء) عليهم الصلاة والسلام (أولاد علات) بفتح العين وتشديد اللام . والعلة : الضرة ، مأخوذ من العلل وهي الشربة الثانية بعد الأولى ، وكان الزوج قد عل منها بعدما كان ناهلاً من الأخرى . وأولاد العللات : أولاد الضرات من رجل واحد ، يريد أن الأنبياء أصل دينهم واحد وفروعهم مختلفة ، فهم متفقون في الاعتقادات المسماة بأصول الدين كالتوحيد ، ومختلفون في الفروع وهي الفقهيات . وعبارة الفتح : معنى الحديث أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع . وقيل : المراد أن أزممتهم مختلفة وأن عيسى (ليس بيني وبينه نبي) وهو كالشاهد لقوله : « أنا أولى الناس بابن مريم » لا يقال إنه ورد أن الرسل الثلاثة الذين أرسلوا إلى أصحاب القرية المذكورة قصتهم في سورة يس كانوا من أتباع عيسى عليه السلام ، وأن جرجيس وخالد بن سنان كانا نبيين وكانا بعد عيسى ، لأن هذا الحديث الصحيح يضعف ماورد من ذلك ،

فإنه صحيح بلا تردد ، وفي غيره مقال ، أو المراد أنه لم يبعث بعده عيسى نبي بشريعة مستقلة ، وإنما بعث بعده بتقرير شريعة عيسى . وقصة خالد بن سنان أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس ، ولها طرق جمعها في ترجمته في كتابه في الصحابة . وهذا الحديث من أفراد البخارى .

الحديث السابع والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَالْأَنْبِيَاءِ إِخْوَةٌ لِعَلَاتٍ ، أُمَمَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : أنا أولى الناس بعيسى بن مريم فى الدنيا والآخرة) لكونه مبشراً بى قبل بعثتى ، وممهداً لقواعد ملتى فى آخر الزمان ، قائماً لشريعتى ، ناصراً لدينى ، فكأننا واحد (والأنبياء إخوة لعلات) امتتناف فيه دليل على الحكم السابق ، وكان سائلاً سأل عما هو المقضى لكونه أولى الناس به ، فأجاب بذلك (أمماتهم شتى ودينهم) فى التوحيد (واحد) ومعنى الحديث : أن حاصل أمر النبوة والغاية القصوى من البعثة التى بعثوا جميعاً لأجلها دعوة الخلق إلى معرفة الحق وإرشادهم إلى ما به ينتظم معاشهم ويحسن معادهم ، فهم متفقون فى هذا الأصل وإن اختلفوا فى تفاريع الشرع التى هى كالوصلة المؤدية والأوعية الحافظة له ، نعبّر عما هو الأصل المشترك بين الكل بالأب ونسبهم إليه ، وعبر عما يختلفون فيه من الأحكام والشرائع المتفاوتة بالصورة والمقاربة بالغرض بالأممات ، وهو معنى قوله « أمماتهم شتى ودينهم واحد » أو أن المراد أن الأنبياء وإن تباينت أعصارهم وتباعدت أيامهم فالأصل الذى هو السبب فى إخراجهم وإبرازهم كلا فى عصره أمر واحد وهو الدين الحق ، فعلى هذا فالمراد بالأممات الأزمنة التى اشتملت عليهم .

الحديث الثامن والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : رَأَى عِيسَى
ابْنُ مَرْيَمَ رَجُلًا يَسْرِقُ ، فَقَالَ لَهُ : أَسْرَقْتَ ؟ قَالَ : كَلَّا وَاللَّهِ الَّذِي
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَقَالَ عِيسَى : آمَنْتُ بِاللَّهِ وَكَذَّبْتَ عَيْنِي .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : رأى عيسى بن مريم رجلاً يسرق) لم يسم الرجل ولا المسروق (فقال له : أسرقت ؟ قال : كلا) نفي للسرقة أكده بقوله (والله الذى لا إله إلا هو ، فقال عيسى : آمنت بالله) أى صدقت من حلف بالله (وكذبت عيني) بالافراد والثنية . وعند مسلم : وكذبت نفسى . وفى رواية : وكذبت بصرى . قال ابن التين : قال عيسى ذلك على المبالغة فى تصديق الخائف ، ولم يرد حقيقة التكذيب وإنما أراد كذبت عيني فى غير هذا . قاله ابن الجوزى : وفيه بعد . وقيل : إنه أراد بالتصديق والتكذيب ظاهر الحكم لا باطن الأمر ، وإلا فالمشاهدة أعلى اليقين ، فكيف يكذب عينه ويصدق قول المدعى . ويحتمل أن يكون رآه مديده إلى الشيء فظن أنه تناوله ، فلما حلف له رجع عن ظنه . وقال القرطبي : ظاهر قول عيسى للرجل «سرت» أنه خبر جازم عما فعل الرجل من السرقة لكونه رآه أخذ مالا من حزر وفى خفية . وقول الرجل «كلا» نفي لذلك ثم أكده باليمين . وقول عيسى «آمنت بالله وكذبت عيني» أى صدقت من حلف بالله وكذبت ما ظهر لى من كون الأخذ المذكور سرقة ، فإنه يحتمل أن يكون الرجل أخذ ماله فيه حق ، أو ما أذن له صاحبه فى أخذه ، أو أخذه لقلبه وينظر فيه ، ولم يقصد الغصب والاستيلاء ، قال : ويحتمل أن يكون عيسى كان غير جازم بذلك ، وإنما أراد استفهامه بقوله «سرت» وتكون أداة الاستفهام محذوفة ، وهو شائع كثير جداً . انتهى . واحتمال الاستفهام بعيد مع جزمه صلى الله عليه وآله وسلم بأن عيسى رأى رجلاً سرق ، واحتمال كونه أخذ ما يحل له بعيد أيضاً لهذا الجزم بعينه ، والأول مأخوذ من كلام القاضي عياض . وقد تعقبه الحافظ ابن القيم فى كتاب «إغاثة اللهفان» فقال : هذا

تأويل متكلف ، والحق أن الله كان في قلبه أجل من أن يحلف به أحد كاذباً فدار الأمر بين تهمة الحالف وتهمة بصره ، فرد التهمة إلى بصره ، كما ظن آدم صدق إبليس لما حلف له أنه له ناصح . قال في الفتاح : وليس بدون تأويل القاضى في التكلف والتشبيه غير مطابق ، والله أعلم . واستدل به على درء الحد بالشبهة وعلى منع القضاء بالعلم . والراجح عند المالكية والحنابلة منعه مطلقاً ، وعند الشافعية جوازه إلا في الحدود ، وهذه الصورة من ذلك . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً .

الحديث التاسع والثمانون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تَطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنُ مَرْيَمَ ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ ، فَقُولُوا : عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ .

(عن عمر رضى الله عنه قال) على المنبر (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا تطروني) بضم التاء وسكون الطاء ، من الإطراء ، أى لا تمدحوني بالباطل أو لا تجاوزوا الحد فى مدحى ، يقال : أطريت فلاناً : مدحته فأطرطت فى مدحه (كما أطرت النصارى) عيسى (ابن مريم) عليهما السلام ، أى فى دعواهم فيه الإلهية وغير ذلك (فإنما أنا عبده) ورسوله (فقولوا : عبد الله ورسوله) وهذا مدح ليس فيه إطراء ولا مدح فوق العبودية . ولنعم ما قيل :

الرب رب وإن تنزل والعبد عبد وإن ترق

وقد بالغ الشعراء فى قصائدهم فى مدحه صلى الله عليه وآله وسلم بما لا يجوز شرعاً بل ولا عقلاً ، وهو من باب الإطراء المنهى عنه ، وابتلى به أكثر أهل العلم قديماً وحديثاً إلا من عصمه الله تعالى ، فليحذر المسلم التابع للسنة عن أن يمدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما لا يرضى به الله ولا رسوله بل نهى عنه ، ولكن أنى لهم التناوش من مكان بعيد . قال القسطلانى : فإن قلت : هل ادعى أحد فى نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ما ادعى فى عيسى ؟ أجيب بأنهم قد كادوا أن يفعلوا نحو ذلك حين قالوا له صلى الله عليه وآله وسلم أفلا نسجد لك ؟ فقال : لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها . فنهاهم عما عساه أن يبلغ بهم العبادة . انتهى . قال الشوكانى رحمه الله فى الدرر النضيد فى إخلاص كلمة التوحيد : وقد وقع فى البردة والهمزية شئ كثير من هذا الجنس . ووقع أيضاً لمن تصدى لممدح نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولمدح الصالحين والأئمة الهادين مالا يأتى عليه الحصر . قال : وانظر رحمك الله ما وقع من كثير من هذه الأمة من

الغلو المنهى عنه المخالف لما فى كتاب الله وسنة رسوله ، كما يقوله صاحب
البردة :

يا أكرم الخلق من ألوذ به سواك عند حلوث الحادث العمم
فانظر كيف نفى كلا ملاذ ماعدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم
وغفل عن ذكر ربه ورب رسول الله ، إنا لله وإنا إليه راجعون . وهذا
باب واسع قد تلاعب الشيطان بجماعة من أهل الإسلام حتى ترقوا إلى خطاب
غير الأنبياء بمثل هذا الخطاب ، ودخلوا من الشرك فى أبواب بكثير من
الأسباب . انتهى . وهذا الحديث طرف من حديث السقيفة ، وقد ساقه
البخارى مطولا فى كتاب المحاريب .

الحديث التسعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم : كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم) في الصلاة (منكم)
كما في مسلم أنه يقال له : صل لنا ، فيقول : لا ، إن بعضكم على بعض
أمراء تكرمة لهذه الأمة . قال ابن الجوزي : لو تقدم عيسى إماماً لوقع
في النفس إشكال ، ولقيل : أتراه نائباً أو مبتدئاً شرعاً ، فصلى مأموماً لثلاث
يتدنس بغير الشبهة ، وجه قوله : لا نبي بعدى . وقال الطيبي : معنى الحديث
أن يؤمكم عيسى حال كونكم في دينكم . وصحح سعد الدين التفتازاني أنه
يؤمهم ويقتدى به المهدي لأنه أفضل ، فإمامته أولى . وهذا يعكر عليه
حديث مسلم السابق . وقال الحافظ أبو ذر المروزي : حدثنا الجوزقي عن
بعض المتقدمين أن معناه أنه يحكم بالقرآن لا بالإنجيل . وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الإيمان . وفي حديث ابن عمر عند مسلم أن مدة إقامة عيسى بالأرض
بعد نزوله سبع سنين . وفي حديث ابن عباس عند نعيم بن حماد في كتاب
الفتن : إنه يتزوج في الأرض ويقيم بها تسع عشرة سنة . وعنده بإسناد فيه
منهم عن أبي هريرة : يقيم بها أربعين سنة . وعند أحمد من حديث جابر :
فإذا هم بعيسى ، فيقال : تقدم ياروح الله ، فيقول : ليتقدم إمامكم فليصل
بكم . ولابن ماجه في حديث أبي أُمَامَةَ في الدجال قال : وكلهم - أي المسلمون -
بيت المقدس وإمامهم رجل صالح قد تقدم ليصلي بهم إذ نزل عيسى ،
فرجع الإمام ينكص ليتقدم عيسى ، فيقف عيسى بين كتفيه ثم يقول :
تقدم فإنها لك أُقيمت . وقال أبو الحسن الجشعي : ألا ترى تواترت الأخبار
بأن المهدي من هذه الأمة وأن عيسى يصلي خلفه . ذكر ذلك رداً للحديث
الذي أخرجه ابن ماجه عن أنس وفيه : ولا مهدي إلا عيسى . وقال ابن
التين : معنى قوله « وإمامكم منكم » أن الشريعة المحمدية متصلة إلى يوم
القيامة وإن كان كل قرن طائفة من أهل العلم . وهذا والذي قبله لا يبين
(١١ - عون الباري - ج ٤)

كون عيسى إذا نزل يكون إمامكم أو مأموماً ، وعلى تقدير أن يكون عيسى إماماً فعنائه أنه يصلي معكم بالجماعة من هذه الأمة . وفي صلاة عيسى عليه السلام خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال : إن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة ، والله أعلم .

الحديث الحادى والتسعون

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ مَعَ الدَّجَالِ إِذَا خَرَجَ مَاءٌ وَنَارًا ، فَأَمَّا الَّذِي يَرَى النَّاسُ أَنَّهَا النَّارُ فَمَاءٌ يَارِدٌ ، وَأَمَّا الَّذِي يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ فَنَارٌ تُحْرِقُ ، فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ فَلْيَقْعَ فِي الَّذِي يَرَى أَنَّهَا نَارٌ فَإِنَّهُ عَذْبٌ بَارِدٌ .

(عن حذيفة) بن اليمان (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم يقول : إن مع الدجال إذا خرج ماء وناراً ، فأما الذى يرى الناس أنها النار فماء بارد ، وأما الذى يرى الناس أنه ماء بارد فنار تحرق ، فمن أدرك (ذلك) منكم فليقع فى الذى يرى أنها نار فإنه (ماء عذب بارد) وفى مسلم عن أبى هريرة : وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار ، فالتى يقول إنها جنة هى النار ، وهذا من فتنته التى امتحن الله بها عباده ، ثم يفضحه الله تعالى ويظهر عجزه .

الحديث الثاني والتسعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، فَلَمَّا يَتُسَّ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلُهُ : إِذَا أَنَا مِتُّ فَاجْمَعُوا لِي حَطْبًا كَثِيرًا وَأَوْقِدُوا فِيهِ نَارًا ، حَتَّى إِذَا أَكَلْتُ لَحْمِي ، وَخَلَصْتُ إِلَى عَظْمِي ، فَاْمْتَحَشْتُ فَخُذُوهَا فَاطْحِنُوهَا ، ثُمَّ أَنْظَرُوا يَوْمًا رَاحًا فَادْرُوهُ فِي الْيَمِّ ، فَفَعَلُوا ، فَجَمَعَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ لَهُ : لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : مِنْ خَشْيَتِكَ ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ .

(وعنه) أى عن حذيفة (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن رجلا) كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه ، فقيل له : هل عملت من خير ؟ قال : ما أعلم ، قيل له : انظر ، قال : ما أعلم شيئاً غير أنى كنت أبايع الناس فى الدنيا وأجازيهم ، فأنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر ، فأدخله الله الجنة . وقال : سمعته صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن رجلا لم يسم (حضره الموت ، فلما يتس من الحياة أوصى أهله : إذا أنا مت فاجمعوا لى حطبا كثيرا وأوقدوا) لى (فيه) فى الحطب (ناراً) وألقونى فيها (حتى إذا أكلت) أى النار (لحمى وخلصت) أى وصلت (إلى عظمى فامتاحت) أى احترقت (فخذوها) أى العظام المحترقة (فاطحنوها ثم انظروا يوماً راحاً) : كثير الريح (فادروه) أى طيروه (فى اليم) فى البحر (ففعلوا) ما أوصاهم به (فجمعه الله فقال له ، لم فعلت ذلك ؟ قال : من خشيتك فغفر الله له) .

الحديث الثالث والتسعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ ،
وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ ، قَالُوا : فَمَا تَأْمُرُنَا ،
قَالَ : فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ، أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا
أَمْتَرْتُمُوهُمْ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء (تتولى أمورهم) ، كما يفعل الولاة
برعاياهم حال كونهم (كلما هلك نبي خلفه) قام مقامه (نبي) يقيم لهم
أمرهم ويزيل ما غيروا من أحكام التوراة ، إلى غير ذلك ، كإنصاف الظالم
من المظلوم . وفيه إشارة إلى أنه لابد للرعية من قائم بأمرها يحمله على
الطريق الحسنة (وأنه لا نبي بعدي) يحییء فيفعل ما كانوا يفعلون (وسيكون
خلفاء) بعدي (فيكثرون) بالثلثة المضمومة . وحكى عياض أن منهم
من ضبطه بالموحدة . قال الحافظ : وهو تصحيف . ووجه بأن المراد إكبار
قبیح فعلهم (قالوا : فما تأمرنا) أى إذا كثر بعدك الخلفاء فوقع التشاجر
والتنازع بينهم فما تأمرنا نفعل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فوا) بضم
الفاء أمر من الوفاء (ببیعة الأول فالأول) الفاء للتعقيب والتكریر والاستمرار
ولم يرد به في زمان واحد ، بل الحكم هذا عند تجدد كل زمان وبيعة . قاله
الطیبي . وقال في الفتح : أى إذا بويع لخليفة بعد خليفة ، ببیعة الأول
صحیحة يجب الوفاء بها ، وبيعة الثانى باطلة . قال النووى : سواء عقدوا
للثانى عالین بالأول أم لا ، سواء كانوا فى بلد واحد أو أكثر ، سواء
كانوا فى بلد الإمام المتصل أم لا . هذا هو الصواب الذى عليه الجمهور .
وقيل : تكون لمن عقدت له فى بلد الإمام دون غيره . وقيل : يقرع بينهما :
قال : وهما قولان فاسدان . وقال القرطبي : فى هذا الحديث حكم بیعة الأول
وأنه يجب الوفاء بها ، وسكت عن بیعة الثانى . وقد نص عليه فى حديث

عرفجة في صحيح مسلم حيث قال : فاضربوا عنق الآخر (أعطوهم حقهم) من السمع والطاعة ، فإن في ذلك إعلاء كلمة الدين وكف الفتن والشر ، وهمزة أعطوهم مفتوحة . قال في شرح المشكاة : وهو كالبدل من قوله : فوا ببيعة الأول (فإن الله سائلهم) يوم القيامة (عما استرعاهم) ويثيبكم بما لكم عليهم من الحقوق . وهذا كحديث ابن عمر : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » . وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي ، وابن ماجه في الجهاد .

الحديث الرابع والتسعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوْا
جُحَرَ ضَبٍّ لَسَلَكَتُمُوهُ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى . قَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَمَنْ ؟

(عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال : لتتبعن) بتشديد التاء الثانية وكسر الباء وضم العين وتشديد النون (سنن من قبلكم) بفتح السين : سبيلهم ومنها جهم وطريقهم ومهيئهم (شبراً بشبر وذراعاً بذراع) أى اتباعاً بشبر متلبس بشبر وذراع متلبس بذراع ، وهو كناية عن شدة الموافقة لهم فى المخالفات والمعاصى لافى الكفر ، وكذا قوله (حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه) بضم الجيم وسكون الحاء . والضرب : حيوان برى معروف يشبه الورل . قال ابن خالويه : إنه يعيش سبعائة سنة فصاعداً ولا يشرب الماء . وقيل : إنه يبول فى كل أربعين يوماً قطرة ولا يسقط له سن ، ويقال له قاضى البهائم . وفى كتاب العقوبات لابن أبى الدنيا عن أنس : أن الضب يموت فى جحره هزالا من ظلم بنى آدم . وفى الفتح : وخص جحر الضب بذلك لشدة ضيقه وردائه ، ومع ذلك فإنهم لاقتفائهم آثارهم واتباعهم طرائقهم لو دخلوا فى مثل هذا الضيق الردىء لوافقوه (قلنا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فن) استفهام إنكارى ، أى ليس المراد غيرهم .

الحديث الخامس والتسعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : بلغوا عني ولو آية) من القرآن ، والمراد العلامة الظاهرة ، أى ولو كان المبلغ فعلاً أو إشارة ونحوهما . قال المعافى الهروانى فى كتاب الجليس له : الآية فى اللغة تطلق على ثلاثة معان : العلامة الفاصلة ، والأعجوبة الحاصلة ، والبلية النازلة . فمن الأول قوله تعالى : « آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا » . ومن الثانى : « إن فى ذلك لآية » . ومن الثالث : جعل الأمير فلاناً اليوم آية . قال : ويجمع بين هذه المعانى الثلاثة لأنه قيل لها آية لدلالاتها وفصلها وأمانتها . وقال فى الحديث : ولو آية ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآى ولو قل ليتصل بذلك نقل جميع ما جاء به صلى الله عليه وآله وسلم . انتهى (وحدثوا عن بنى إسرائيل) بما وقع لهم من الأعاجيب وإن استحال مثلها فى هذه الأمة ، كترول النار من السماء لأكل القربان مما لا تعلمون كذبه . قاله القسطلانى (ولا حرج) أى لاضيق عليكم فى الحديث عنهم . قال الحافظ ابن حجر : لأنه كان تقدم منه صلى الله عليه وآله وسلم الزجر عن الأخذ عنهم والنظر فى كتبهم ، ثم حصل التوسع فى ذلك ، وكان النبى وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة ، ثم لما زال المحذور وقع الإذن فى ذلك لما فى سماع الأخبار التى كانت فى زمانهم من الاعتبار . وقيل : المعنى : لا تضيق صلوركم بما تسمعونهم من الأعاجيب ، فإن ذلك وقع لهم كثيراً . وقيل : لا حرج أن لاتحدثوا عنهم ، لأن قوله أولاً « حدثوا عنهم » صيغة أمر تقتضى الوجوب ، فأشار إلى عدم الوجوب ، وأن الأمر فيه للإباحة بقوله « ولا حرج » أى فى ترك التحديث عنهم . وقيل : المراد رفع الحرج عن حاكى ذلك لما فى أخبارهم من الألفاظ المستبشرة ، نحو قولهم : « اذهب أنت وربك فقاتلا » . وقولهم : « اجعل لنا

إلهاً» . وقيل : المراد بنى إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه ، وهم أولاد يعقوب ، والمراد : حدثوا عنهم بقصتهم مع أخيه يوسف . وهذا أبعد الأوجه . وقال مالك : المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن ، أما ما علم كذبه فلا . وقيل : المعنى : حدثوا عنهم بمثل ماورد في القرآن والحديث الصحيح . وقيل : المراد جواز التحديث عنهم بأى صيغة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذر الاتصال في التحديث عنهم ، بخلاف الأحكام الإسلامية فإن الأصل في التحديث بها الاتصال ولا يتعذر ذلك لقرب العهد . وقال الشافعى : من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز التحديث بالكذب ، فالمعنى : حدثوا عن بنى إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحديث عنهم ، وهو نظير قولهم : إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، ولم يرد الإذن ولا المنع من التحديث بما يقطع بصدقه . انتهى (ومن كذب على متعمداً فليتبوأ بسكون اللام : فليتخذ مقعده من النار) أى فيها ، والأمر هنا معناه الخبر ، أى أن الله تعالى يبوئه مقعده من النار ، أو أمر على سبيل التهكم ، أو دعاء على معنى بوأه الله ، ولو نقل العالم معنى قوله بلفظ غير لفظه ، لكنه مطابق لمعنى لفظه ، فهو جائز عند المحققين كما ذكر فى محله . قال فى الفتح : اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنه من الكبائر ، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجوينى فحكم بكفر من وقع منه ذلك ، وكلام القاضى أبى بكر بن العربى يميل إليه ، وجهل من قال من الكرامية وبعض المترهدة أن الكذب على النبي صلى الله عليه وآله يجوز فيما يتعلق بتقوية أمر الدين وطريقة أهل السنة والترغيب والترهيب ، واعتلوا بأن الوعيد ورد فى حق من كذب عليه لا فى الكذب له ، وهو اعتلال باطل ، لأن المراد بالوعيد من نقل عنه الكذب ، سواء كان له أو عليه ، والدين بحمد الله كامل غير محتاج إلى تقوية بالكذب . انتهى . وهذا الحديث أخرجه الترمذى فى العلم .

الحديث السادس والتسعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
إن اليهود والنصارى لا يصبغون) شيب اللحية والرأس (فخالفوهم) أى
واصبغوا بغير السواد لما فى مسلم من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله
وسلم قال : غيروه وجنبوه السواد . واختار النووي تحريم الصبغ بالسواد
نعم يستثنى المجاهد . اتفاقاً . وعبارة الفتح : والحديث يقتضى مشروعية
الصبغ ، والمراد صبغ شيب اللحية والرأس . ولا يعارضه ما ورد من النهى
عن إزالة الشيب ، لأن الصبغ لا يقتضى الإزالة ، ثم إن المأذون فيه مقيد بغير
السواد لحديث جابر المتقدم . ولأبى داود وصححه ابن حبان من حديث ابن
عباس مرفوعاً : يكون قوم آخر الزمان يخضبون كحواصل الحمام لا يجدون
ريح الجنة . وإسناده قوى ، إلا أنه اختلف فى رفعه ووقفه . وعلى تقدير
ترجيح وقفه ، فثله لا يقال بالرأى ، فحكمه الرفع . وعن الحلیمی أن
الكراهة خاصة بالرجال دون النساء ، فيجوز ذلك للمرأة لأجل زوجها .
وقال مالك : الحناء والكم واسع والصبغ بغير السواد أحب إلى . وليس
المراد بالصبغ فى هذا الحديث صبغ الثياب ولا صبغ اليدين والرجلين بالحناء
مثلاً ، لأن اليهود والنصارى لا يتركون ذلك . وقد صرح الشافعية بتحريم
ليس الثياب المزعفرة للرجل ، وبتحريم خضب الرجال أيديهم وأرجلهم
إلا للتداوى . انتهى . ولهذا المسألة بسط ذكرناه فى كتابنا « هداية السائل
إلى أدلة المسائل » بالفارسية فراجع . وهذا الحديث أخرجه النسائي فى
الزينة .

الحديث السابع والتسعون

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَزَع ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ ، فَمَا رَقَاً أَلَدُّهُ حَتَّى مَاتَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : بَادَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ .

(عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : كان فيمن كان قبلكم) من بني إسرائيل أو غيرهم (رجل) قال في الفتح : لم أقف على اسمه (به جرح) بضم الجيم وسكون الراء ، في يده (فجزع) أى لم يصبر على ألمه (فأخذ سكيناً فحز) أى قطع (بها يده) من غير إبانة (فما رقاً) أى لم يتقطع (الدم حتى مات ، قال الله تعالى : بادرني عبدى بنفسه) أى استعجل الموت . (حرمت عليه الجنة) لأنه استحل ذلك فكفر به فيكون مخلداً بكفره لا بقتله ، أو كان كافراً في الأصل ، وعوقب بهذه المعصية زيادة على كفره أو حرمت عليه الجنة في وقت ما ، كالوقت الذى يدخل فيه السابقون ، أو الوقت الذى يعذب فيه الموحدون ، ثم يخرجون ، أو جنة معينة كالفر دوس مثلاً ، أو أن ذلك ورد على سبيل التغليظ والتخويف . وظاهره غير مراد . قال النووي : يحتمل أن يكون ذلك شرع من مضى أن أصحاب الكبائر يكفرون بفعلها ، أو غير ذلك مما يطول ذكره . قال الطيبي : ليس في قوله « حرمت عليه الجنة » ما يدل على اللوام والإقنات الكلى ، ولما كان الإنسان بصدد أن يحمله الضجر والغضب على إتلاف نفسه ويسول له الشيطان أن الخطب فيه يسير ، وأنه أهون من قتل نفس أخرى محرمة أعلم صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك في التحريم كقتل سائر النفوس المحرمة . انتهى . قال القاضى أبو بكر : قضاء الله مطلق ومقيد بصفة ، فالمطلق يمضى على الوجه بلا صارف ، والمقيد على وجهين ، مثاله أن يقدر لواحد أن يعيش سنة إن قتل نفسه ، وثلاثين إن لم يقتل . وهذا بالنسبة إلى ما يعلم به المخلوق كملك الموت مثلاً ،

وأما بالنسبة إلى علم الله فإنه لا يقع إلا ما علمه . ونظير ذلك الواجب المخير الواقع منه معلوم عند الله ، والعبد مخير في أى الخصال يفعل . واستشكل قوله « بادرني بنفسه » إذ مقتضاه أن من قتل فقد مات قبل أجله ، وليس أحد يموت بأى سبب كان إلا بأجله . وقد علم الله أنه يموت بالسبب المذكور وما علمه لا يتغير . وأجيب بأنه لما وجدت منه صورة المبادرة بقصده ذلك واختياره له ، والله جلّ وعلا لم يطلعه على انقضاء أجله ، فاخترار هو قتل نفسه ، فاستحق المعاقبة بعصيانه . والحديث أصل كبير في تعظيم قتل النفس ، سواء كانت نفس الإنسان أو غيره ، لأن نفسه ليست ملكه أيضاً فيتصرف فيها على حسب اختياره . قال الحافظ : وفي الحديث تحريم قتل النفس ، سواء كانت نفس القاتل أم غيره . وقيل : الغير يؤخذ بتحريمه من هذا الحديث بطريق الأولى . وفيه الوقوف عند حقوق الله ورحمته بخلقه حيث حرّم عليهم قتل نفوسهم وأن الأنفس ملك الله . وفيه التحدث عن الأثم الماضية ، وفضيلة الصبر على البلاء ، وترك التضجر من الآلام لثلا يفضى إلى أشد منها . وفيه تحريم تعاطى الأسباب المفضية إلى قتل النفس . وفيه التنبيه على أن حكم السراية على ما يترتب عليه ابتداء القتل . وفيه الاحتياط في التحديث وكيفية الضبط له والتحفظ فيه بذكر المكان ، والإشارة إلى ضبط المحدث وتوقيفه لمن حدثه ليركن السامع لذلك . والله أعلم .

الحديث الثامن والتسعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ ثَلَاثَةَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ : أَبْرَصٌ وَأَعْمَى وَأَقْرَعٌ ، بَدَأَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا ، فَاتَى الْأَبْرَصَ فَقَالَ : أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : لَوْ أَنَّ حَسَنٌ وَجِلْدُ حَسَنٍ ، قَدْ قَذَرَنِي النَّاسُ . قَالَ : فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ فَأُعْطِيَ لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا . فَقَالَ : أَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : الْإِبِلُ ، فَأُعْطِيَ نَاقَةً عَشْرَاءَ ، فَقَالَ : يُبَارِكُ لَكَ فِيهَا . وَأَتَى الْأَقْرَعَ فَقَالَ : أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ فَقَالَ : شَعْرٌ حَسَنٌ وَيَذْهَبُ عَنِّي هَذَا ، قَدْ قَذَرَنِي النَّاسُ . قَالَ : فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ ، وَأُعْطِيَ شَعْرًا حَسَنًا . قَالَ : فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : الْبَقَرُ . قَالَ : فَأَعْطَاهُ بَقْرَةً حَامِلًا وَقَالَ : يُبَارِكُ لَكَ فِيهَا . وَأَتَى الْأَعْمَى فَقَالَ : أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : يَرُدُّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصْرِي ، فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسُ . قَالَ : فَمَسَحَهُ فَردَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصْرَهُ . قَالَ : فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : الْغَنَمُ ، فَأَعْطَاهُ شَاةً وَالِدَاءَ ، فَأَنْتَجَحَ هَذَانِ وَوَلَدَ هَذَا ، فَكَانَ لِهَذَا وَاِدٍ مِنْ إِبِلٍ ، وَلِهَذَا وَاِدٍ مِنْ بَقَرٍ ، وَلِهَذَا وَاِدٍ مِنَ الْغَنَمِ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى بِالْأَبْرَصِ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ ، فَقَالَ : رَجُلٌ مِسْكِينٌ ، تَقَطَّعَتْ بِي الْجِبَالُ فِي سَفَرِي ، فَلَا بَلَاغَ الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ثُمَّ يَكُ أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ وَالْمَالَ ، بَعِيرًا أَتَبْلُغُ عَلَيْهِ فِي سَفَرِي ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّ الْحَقُّوكَ كَثِيرَةٌ ، فَقَالَ لَهُ : كَأَنِّي أَعْرِفُكَ أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذُرُكَ النَّاسُ فَقِيرًا فَأَعْطَاكَ اللَّهُ . فَقَالَ : لَقَدْ وَرِثْتُ لِكَابِرٍ عَنْ كَابِرٍ . فَقَالَ : إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ ، وَأَتَى الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا ، فَردَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا ردَّ عَلَيْهِ هَذَا ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ .

وَأَتَى الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ فَقَالَ : رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَأَبْنُ سَبِيلٍ وَتَقَطَّعَتْ بِي
الْجِبَالُ فِي سَفَرِي فَلَا بَلَاعَ الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ ، أَسَأَلْتُكَ بِالَّذِي رَدَّ
عَلَيْكَ بَصْرَكَ شَاءَ أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي ، فَقَالَ : قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ
اللَّهُ بَصْرِي وَفَقِيرًا فَقَدْ أَغْنَانِي ، فَخَذَ مَا شِئْتَ ، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ
بشئٍ أَخَذْتَهُ لِلَّهِ . فَقَالَ : أَمْسِكْ مَالَكَ فَإِنَّمَا أَبْتَلَيْتُمُ ، فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ
عَنكَ وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول : إن ثلاثة في بني إسرائيل : أبرص) وهو الذى ابيضّ ظاهر بدنه
لفساد مزاجه (وأعمى) وهو الذى ذهب بصره (وأقرع) وهو الذى ذهب
شعر رأسه بأفة ولم يسموا (بدا لله) أى سبق فى علمه ، فأراد إظهاره ، لا إنه
ظهر له بعد أن كان خافياً ، لأن ذلك محال فى حق الله تعالى . وخطأ هذا
الكرمانى فى شرحه تبعاً لابن قرقول ، ولفظه فى مطالعه ضبطناه عن متقى
شيوخنا بالهمز ، أى ابتدأ الله أن يبتليهم ، قال : ورواه أكثر الشيوخ بغير
همز ، وهو خطأ . انتهى . وقد سبقه إلى التخطئة الخطابى ، وليس كذلك ،
فقد ثبتت الرواية به ، ووجه ، وأولى ما يحمل عليه كما فى الفتح أن المراد
قضى الله أن يبتليهم . وفى مسلم عن شيبان بن فروخ عن همام بهذا الإسناد :
أراد الله أن يبتليهم . وقال البرماوى تبعاً للكرمانى : بدأ بالهمز : الله رفع
فاعل ، أى حكم وأراد (عز وجل أن يبتليهم) أى يختبرهم (فبعث إليهم
ملكاً فأتى الأبرص) الذى ابيضّ جسده (فقال) له (أى شئ أحب إليك ؟
قال : لون حسن وجلد حسن ، قد قدرنى الناس) بفتح القاف وكسر الذال ،
أى اشمأزوا من رؤيتى وعدوني مستقذراً وكرهوني . وفى رواية ذكرها
الكرمانى : قدرونى ، وهى على لغة أكلونى البراغيث (قال : فسحه) الملك
(فذهب عنه) البرص (فأعطى لوناً حسناً وجلداً حسناً ، فقال) له الملك
أيضاً (أى المال أحب إليك ؟ قال) أحبه إلى (الإبل ، أو قال البقر ، هو)
أى الراوى وهو إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة المذكور فى إسناد هذا الحديث
شك فى ذلك أن الأبرص أو الأقرع ، قال أحدهما الإبل ، وقال الآخر

البقر ، (فأعطى) الذى تمنى الإبل (ناقة عشراء) بضم العين والراء مملود : الحامل التى أتى عليها فى حملها عشرة أشهر من يوم طرقتها الفحل ، وهى من أنفس الإبل (فقال) له الملك (يبارك لك فيها ، وأتى) الملك (الأقرع) الذى ذهب شعر رأسه (فقال) له (أى شئ أحب إليك ؟ قال شعر حسن ، ويذهب عنى هذا) القرع (قد قدرنى الناس) أى كرهونى (قال : فسحه) الملك على رأسه (فذهب) قرعه (وأعطى) بضم الهزرة (شعراً حسناً) ثم (قال) له (فأى المال أحب إليك ؟ قال : البقر ، قال : فأعطاه بقرة حاملا وقال) له (يبارك لك فيها ، وأتى الأعمى فقال) له (أى شئ أحب إليك ؟ قال : يرد الله إلى بصرى ، فأبصر به الناس ، قال : فسحه) الملك على عينيه (فرد الله إليه بصره) ثم (قال) له (فأى المال أحب إليك ؟ قال) له (الغنم ، فأعطاه شاة والدأ) ذات ولد أو حاملا (فأنتج) بهمزة مضمومة ، وهى لغة قليلة . قال فى الفتح : وأنتج فى مثل هذا شاذ ، والمشهور فى اللغة : نتجت الناقة بضم النون ، ونتج الرجل الناقة : أى حمل عليها الفحل ، وقد سمع : أنتجت الفرس ، إذا ولدت فهو نتوج (هذان) أى صاحبا الإبل والبقر (وولد) بفتح الواو وتشديد اللام (هذا) أى صاحب الشاة . قال الكرماني : وقد راعى عرف الاستعمال حيث قال فيهما أنتج وفى الشاة ولد (فكان لهذا) الذى اختار الإبل (واد) قد امتلأ (من إبل) ولأبى ذر : من الإبل (ولهذا) الذى اختار البقر (واد) قد امتلأ (من بقر ، ولهذا) الذى اختار الغنم (واد) قد امتلأ (من الغنم) ولأبى ذر : من غنم (ثم إنه) أى الملك (أتى الأبرص) الذى كان مسحه فذهب برصه (فى صورته وهيبته) التى كان عليها لما اجتمع به وهو أبرص ليكون ذلك أبلغ فى إقامة الحجة عليه (فقال) له : إني (رجل مسكين) زاد ابن شيبان : وابن سبيل (تقطعت بى الحبال) جمع حبل ، والمراد الأسباب التى يقطعها فى طلب الرزق ، أو المستطيل من الرمل ، أو العقبات . ولبعض رواة مسلم : الحبال جمع حيلة ، أى لم يبق لى حيلة . ولبعض رواة البخارى : الجبال جمع جبل ، وهو تصحيف كما فى الفتح . قال ابن التين : قول الملك « رجل إلى آخره » أراد أنك كنت هكذا ، وهو من المعارض ، والمراد به ضرب المثل ليتيقظ المخاطب (فى سفرى) ولأبى ذر : فى سفره (فلا بلاغ) فلا كفاية (اليوم إلا بالله) أى ليس لى ما أبلغ به غرضى إلا بالله (ثم بك)

ثم هنا المرتبة في التترل لا للترقى ، وهذا ونحوه من الملائكة معارض لا إخبار كما في قول إبراهيم : هذا ربي وأختي (أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال) الكثير (بغيراً أتبلغ عليه في سفرى) من البلغة وهى الكفاية ، والمعنى : أتوصل به إلى مرادى (فقال له : إن الحقوق كثيرة ، فقال له) الملك (كأنى أعرفك ، ألم تكن أبرص يقدرك الناس) من باب علم يعلم حال كونك (فقيراً فأعطاك الله ، فقال) له (لقد ورثت) هذا المال (لكابر عن كابر) أى عن آبائى وأجدادى حال كون كل واحد منهم كبيراً ورث عن كبير ، فكذب وجحد نعمة الله (فقال) له الملك (إن كنت كاذباً) فى مقالتك هذه (فصيرك الله) عز وجل (إلى ما كنت) من البرص والفقر ، أوردته بلفظ الفعل الماضى لأنه أراد المبالغة فى الدعاء عليه ، والشرط ليس على حقيقته ، لأن الملك لم يشك فى كذبه ، بل هو مثل قول العامل إذا سوف فى عمالته : إن كنت عملت فاعطنى حقى (وأتى) الملك (الأقرع) الذى كان مسح رأسه فذهب قرعه (فى صورته وهيته) التى كان عليها أولاً (فقال له مثل ما قال لهذا) الأبرص : رجل مسكين تقطعت بى الحبال فى سفرى إلى آخره ، وسأله بقرة (فرد عليه) أى فرد الرجل الأقرع على الملك (مثل ما رد عليه هذا) الأبرص ، فقال : إن الحقوق كثيرة إلخ (فقال) له الملك (إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت) عليه من القرع والفقر (وأتى) الملك (الأعمى) الذى مسح عينيه فعاد بصره (فى صورته) التى كان عليها (فقال : رجل مسكين وابن سبيل وتقطعت بى الحبال فى سفرى فلا بلاغ اليوم إلا بالله ثم بك ، أسألك بالذى رد عليك بصرك شاة أتبلغ بها فى سفرى ، فقال : قد كنت أعمى فرد الله) على (بصرى ، وفقيراً فقد أغنانى ، فخذ ما شئت) زاد شيبان : ودع ما شئت (فوالله لا أجهلك اليوم بشيء أخذته الله) أى لا أجهلك على ترك شيء تحتاج إليه من مالى ، كقوله :

* وليس على طول الحياة تندم *

أى على فوت طول الحياة ، وهو رواية كريمة ، وأكثر روايات مسلم ، أى لا أشق عليك فى رد شيء تطلبه منى أو تأخذه . وادعى القاضى عياض أنه لم يختلف رواة البخارى فى أنها بالخاء والميم ، وما ذكر يرد دعواه ، وأما ما حكاه القاضى أن بعضهم لما أشكل عليه معناه أسقط الميم فصار : لا أحذك

بتشديد الدال ، أى لا أمنعك ، فقال فى المصاييح : إنه تكلف وإيثار غير الرواية ، وإنه جرأة عظيمة لا يقدم عليها من يتقى الله (فقال) الملك له (أمسك مالك فلنما ابتليتكم) اختبركم الله (فقد رضى الله عنك ، وسخط) بكسر الخاء (على صاحبك) بالثنية . قال الكرمانى ما محصله : كان مزاج الأعمى أصح من مزاج رفيقيه ، لأن البرص مرض يحصل من فساد المزاج وخلل الطبيعة ، وكذلك الأقرع ، بخلاف الأعمى فإنه لا يستلزم ذلك بل قد يكون من أمر خارج ، فلهذا حسنت طباع الأعمى وساءت طباع الآخرين . وفى الحديث جواز ذكر ما اتفق لمن مضى ليتعظ به من سمعه ولا يكون ذلك غيبة فيهم ، ولعل هذا هو السر فى ترك تسميتهم ، ولم يفصح بما اتفق لهم بعد ذلك ، والذى يظهر أن الأمر فيهم وقع كما قال الملك . وفيه التحذير من كفران النعم والترغيب فى شكرها والاعتراف بها وحمد الله عليها . وفيه فضل الصدقة والحث على الرفق بالضعفاء وإكرامهم وتبليغهم مآربهم . وفيه الزجر عن البخل لأنه همل صاحبه على الكذب وعلى جحد نعمة الله تعالى .

الحديث التاسع والتسعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا ، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ ،
فَأَتَى رَاهِبًا فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ لَهُ : هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ ؟ قَالَ : لَا ، فَقَتَلَهُ فَجَعَلَ
يَسْأَلُ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَتَيْتَ قَرْيَةَ كَذًا وَكَذًا ، فَأَذْرَكَهُ الْمَوْتَ ، فَنَاءَ
بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا ، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ ، وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ ،
فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقْرَبِي ، وَأَوْحَى إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعِدِي ، وَقَالَ :
قِيْسُوا مَا بَيْنَهُمَا ، فَوُجِدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبَ بِشِيرٍ ، فَغُفِرَ لَهُ .

(عن أبي سعيد) الخلدري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : كان في بني إسرائيل رجل) قال في الفتحة : لم أقف على اسمه ولا على اسم أحد من الرجال من ذكر في القصة (قتل تسعة وتسعين إنساناً) زاد الطبراني من حديث معاوية بن أبي سفيان : كلهم ظلماً (ثم خرج يسأل) وعند مسلم من طريق همام عن قتادة : يسأل عن أعلم أهل الأرض فدل على راهب (فأتى راهباً) من النصارى لم يسم ، وفيه إشعار بأن ذلك وقع بعد رفع عيسى ، فإن الرهبانية إنما ابتدعتها أتباعه كما نص عليه القرآن الكريم (فسأله ، فقال له : هل) لي (من توبة ؟) بعد هذه الجريمة العظيمة . وفي الحديث إشكال ، لأننا إن قلنا لا فقد خالفنا نصوصنا ، وإن قلنا نعم فقد خالفنا نصوص الشرع ، فإن حقوق بني آدم لا تسقط بالتوبة ، بل توبتها أداؤها إلى مستحقها أو الاستحلال منها . والجواب : إن الله تعالى إذا رضي عنه وقبل توبته يرضى عنه خصمه (قال) له الراهب (لا) توبة لك بعد أن قتلت تسعة وتسعين إنساناً ظلماً (فقتله) وكمل به مائة (فجعل يسأل) هل لي من توبة أو عن أعلم أهل الأرض ليسأله عن ذلك (فقال له رجل) راهب لم يسم أيضاً بعد أن سأله : نعم ومن يحول بينك وبين التوبة (أنت قرية كذا وكذا) زاد في رواية هشام : فإن بها أناساً يعبدون الله فاعبد الله معهم ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء ، فانطلق حتى إذا كان نصف الطريق أتاه

الموت ، ووقفت على تسمية القريتين المذكورتين من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص مرفوعاً في المعجم الكبير للطبراني ، قال فيه : إن اسم القرية الصالحة « نصره » واسم الأخرى « كفره » كذا في الفتح (فأدركه الموت فناء) بنون ومد وهمز ، أى بعد ، أو المعنى : مال أو نهض مع ثناقل ، فعلى هذا فالمعنى : فال إلى الأرض التي طلبها ، هذا هو المعروف في هذا الحديث ، وحكى بعضهم فيه : فناً بغير مد قبل الهمز وبإشباعها بوزن سعى ، أى بعد ، والمعنى : فبعد عن الأرض التي أخرج منها (بصدوره نحوها) نحو القرية « نصره » التي توجه إليها للتوبة (فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب) وزاد هشام عند مسلم : فقالت ملائكة الرحمة : جاءنا نائباً مقبلاً بقلبه إلى الله تعالى ، وقالت ملائكة العذاب : إنه لم يعمل خير قط ، فأتاهم ملك في صورة آدمي ، فجعلوه بينهم ، فقال : قيسوا ما بين الأرض فإلى أيهما كان أدنى فهدى لها (فأوحى الله إلى هذه) القرية نصره (أن تقربي) منه (وأوحى) الله (إلى هذه) القرية كفره (أن تباعدى ، وقال) للملائكة (قيسوا ما بينهما) فقيس (فوجد) مبنياً للمفعول (إلى هذه) القرية نصره (أقرب بشير) وفي رواية هشام : فقاوسا فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد . وعند الطبراني في حديث معاوية : فوجدوه أقرب إلى دير التوابين بأنملة (فغفر له) وفي رواية معاوية عن شعبة : فجعل من أهلها . وفي رواية هشام أيضاً : فقبضته ملائكة الرحمة . قال القسطلاني : واستنبط منه أن التائب ينبغي له مفارقة الأحوال التي اعتادها في زمان المعصية والتحول عنها كلها والاشتغال بغيرها ، وغير ذلك مما يطول . انتهى . وفي الفتح فيه مشروعية التوبة من جميع الكبائر حتى من قتل الأنفس ، ويحمل على أن الله تعالى إذا قبل توبة القاتل تكفل برضا خصمه . وفيه أن المفتي قد يوجب بالخطأ ، وغفل من زعم أنه إنما قتل الأخير على سبيل التأويل لكونه أفتاه بغير علم ، لأن السياق يقتضى أنه كان غير عالم بالحكم حتى استمر يستفتى ، وأن الذى أفتاه استبعد أن تصح توبته بعد قتله لمن ذكر أنه قتله بغير حق ، وأنه إنما قتله بناء على العمل بفتواه ، لأن ذلك اقتضى عنده أن لانجاة له فيئس من الرحمة ثم تداركه الله فندم على ما صنع فرجع يسأل . وفيه إشارة إلى قلة فطنة الراهب ، لأنه كان من حقه التحرز ممن اجترأ على القتل حتى صار له عادة بأن لا يواجهه بخلاف مراده ، وأن يستعمل معه المعارض

مداراة عن نفسه ، هذا لو كان الحكم عنده صريحاً في عدم قبول توبة القاتل ، فضلاً عن أن الحكم لم يكن عنده إلا مظنوناً . وفيه أن الملائكة الموكلين ببني آدم يختلف اجتهدهم في حقهم بالنسبة إلى من يكتبونه مطيعاً أو عاصياً ، وأنهم يختصمون في ذلك حتى يقضى الله تعالى بينهم . وفيه فضل العالم على العابد ، لأن الذي أفناه أولاً بأن لا توبة له غلبت عليه العبادة فاستعظم وقوع ما وقع من ذلك القاتل من استجرائه على قتل هذا العدد الكثير . وأما الثاني فغلب عليه العلم فأفناه بالصواب ودله على طريق النجاة . قال عياض : وفيه أن التوبة تنفع من القتل كما تنفع من سائر الذنوب ، وهو وإن كان شرعاً لمن قبلنا ، وفي الاحتجاج به خلاف ، لكن ليس هذا من موضوع الخلاف إذا لم يرد في شرعنا تقريره وموافقته ، فأما إذا ورد فهو شرعنا بلا خلاف ، ومن الوارد في ذلك قوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » . وحديث عبادة بن الصامت ففيه بعد قوله : « ولا تقتلوا النفس » وغير ذلك من المنهيات ، فمن أصاب من ذلك شيئاً فأمره إلى الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه . متفق عليه . ويؤخذ من ذلك أيضاً من جهة تخفيف الآصار عن هذه الأمة بالنسبة إلى من قبلهم من الأمم ، فإذا شرع لهم قبول توبة القاتل فشروعيتها لنا بطريق الأولى . وفيه حجة لمن أجاز التحكيم وأن من رضى الفريقان بتحكيمة فحكمه جائز عليهم . وفيه أن للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال أو تعذرت البيّنات أن يستدل بالقرائن على الترجيح . وهذا الحديث أخرجه مسلم في التوبة ، وابن ماجه في الديات .

الحديث المائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَاراً لَهُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ
 فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ : خُذْ ذَهَبَكَ
 مِنِّي ، إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أَبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ ، وَقَالَ الَّذِي
 لَهُ الْأَرْضُ : إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا ، فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ ،
 فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ : أَلَكُمَا وَلَدٌ ؟ قَالَ أَحَدُهُمَا : لِي غُلَامٌ ، وَقَالَ
 الْآخَرُ : لِي جَارِيَةٌ ، قَالَ : أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ ، وَأَنْفِقُوا عَلَى
 أَنْفُسِهِمَا مِنْهُ ، وَتَصَدَّقَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم : اشترى رجل من رجل) قال في الفتح : لم أقف على اسمهما ولا على
 اسم أحد من ذكر في هذه القصة (عقاراً له) بفتح العين . قال في القاموس :
 المنزل والقصر أو المهدم منه والبناء المرتفع والضيقة ومتاع البيت ونقصه الذي
 لا يتبدل إلا في الأعياد ونحوها . انتهى . والمراد به هنا الدار . وصرح بذلك في
 حديث وهب بن منبه (فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها
 ذهب ، فقال له الذي اشترى العقار : خذ ذهبك مني إنما اشتريت منك
 الأرض ولم أبتع) لم أشتري (منك الذهب ، وقال الذي) كانت (له لأرض :
 إنما بعتك الأرض وما فيها) ظاهره أنهما اختلفا في صورة العقد ، فالمشتري
 يقول : لم يقع تصريح ببيع الأرض وما فيها بل ببيع الأرض خاصة ، والبائع
 يقول : وقع التصريح بذلك أو وقع بينهما على الأرض خاصة ، فاعتقد البائع
 دخول ما فيها ضمناً ، واعتقد المشتري عدم الدخول (فتحكما إلى رجل) هو
 داود النبي عليه السلام كما في المبتدأ لوهب بن منبه ، وفي المبتدأ لإسحاق بن
 بشر أن ذلك وقع في زمن ذي القرنين من بعض قضاته . قال في الفتح :
 وصنيع البخاري يقتضي ترجيح ما وقع عند وهب لكونه أورده في ذكر
 بني إسرائيل (فقال الذي تحاكما إليه : ألكما ولد) بفتح الواو والمراد

الجنس ، والمعنى : أكل منكما ولد ، لأنه يستحيل أن يكون للرجلين جميعاً ولد واحد ، ويجوز أن يكون قوله « أكلما ولد » بضم الواو وسكون اللام ، وهي صيغة جمع ، أى أولاد (قال أحدهما) وهو المشتري (لى غلام ، وقال الآخر) وهو البائع (لى جارية ، قال) الحاكم (أنكحوا) أنتما والشاهدان (الغلام والجارية وأنفقوا) أنتما ومن تستعينان به كالوكيل (على أنفسهما منه) أى على الزوجين من الذهب (وتصدقا) منه بأنفسكما بغير واسطة لما فيه من الفضل . ومذهب الشافعية أنه إذا باع أرضاً لا يدخل فيها ذهب مدفون فيها كالكنوز ، كبيع دار فيها أمتعة ، بل هو باق على ملك البائع . وفى رواية إسحاق بن بشر أن المشتري قال : إنه اشترى داراً فعمرها فوجد فيها كنزاً وأن البائع قال له لما دعاه إلى أخذه : ما دفنت ولا علمت ، وأنهما قالاً للقاضى : ابعث من يقبضه ويدعه حيث رأيت فامتنع . وعلى هذا فحكم هذا المال حكم الركاز فى هذه الشريعة إن عرف أنه من دفين الجاهلية ، وإلا فإن عرف أنه من دفين المسلمين فهو لقطة ، وإن جهل فحكمه حكم المال الضائع يوضع فى بيت المال . ولعله لم يكن فى شرعهم هذا التفصيل ، فلهذا حكم القاضى بما حكم به . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى القضاء .

الحديث الحادى بعد المائة

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قِيلَ لَهُ : مَاذَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّاعُونَ ؟ فَقَالَ أُسَامَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الطَّاعُونَ رَجَسٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ .

(عن أسامة بن زيد رضى الله عنه عنهما قيل له : ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في) شأن (الطاعون) وهو كما قال الجوهري على وزن فاعول من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضعوه دالا على الموت العام كالوباء (فقال أسامة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : الطاعون رجس) بالسين ، أى عذاب . وفي رواية : رجز بالزاي أى بدل السين ، والمحفوظ بزاي ، ووجهه القاضى بأن الرجز يقع على العقوبة أيضاً ، وقد قال الفارابي والجوهري : الرجز : العذاب (أرسل على طائفة) هم قوم فرعون (من بنى إسرائيل) لما كثر طغيانهم (أو) قال عليه السلام (على من كان قبلكم) شك الراوى (فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه) بسكون القاف وفتح الدال (وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا) منها (فراراً) أى لأجل الفرار (منه) أى من الطاعون ، لأنه إذا خرج الأصحاء وهلك المرضى فلا يبقى من يقوم بأمرهم ، وقيل غير ذلك . قال الكرماني : المراد منه الحصر ، يعنى الخروج المنهى عنه هو الذى لجرد الفرار لا لغرض آخر فيباح للتجارة ونحوها . وقد نقل ابن جرير الطبري أن أبا موسى الأشعري كان يبعث بنيه إلى الأعراب من الطاعون ، وكان الأسود بن هلال ومسروق يفران منه . وعن عمرو بن العاص أنه قال : تفرقوا من هذا الرجز في الشعاب والأودية ورعوس الجبال ، وهل يأتى هنا قول عمر : نفر من قدر الله تعالى إلى قدر الله تعالى أم لا . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في ترك الحيل ، ومسلم والنسائي في الطب ، والترمذى في الجناثر .

الحديث الثاني بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الطَّاعُونَِ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ عَذَابُ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ، وَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ، لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَقَعُ الطَّاعُونَُ ، فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ .

(عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الطاعون ، فأخبرني أنه عذاب يبعثه الله عز وجل (على من يشاء) من الكفار (وأن الله جعله رحمة للمؤمنين) وشهادة كما في حديث آخر (ليس من أحد يقع الطاعون فيمكث في بلده) الذي وقع به الطاعون ولا يخرج منه حال كونه (صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد) وإن مات بغير الطاعون ولو في غير زمنه ، وقد علم أن درجات الشهداء متفاوتة ، فيكون كمن خرج من بيته على نية الجهاد في سبيل الله فمات بسبب آخر غير القتل ، وفضل الله واسع ، ونية المرء أبلغ من عمله . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير والطب والقلندر ، والنسائي في الطب .

الحديث الثالث بعد المائة

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْكِي : نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ فَأَذَمُوهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : كأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكى : نبياً من الأنبياء ضربه قومه فأذموه وهو يمسح الدم عن وجهه) قال فى الفتح : لم أقف على اسم هذا النبي صريحاً ، ويحتمل أن يكون هو نوحاً عليه السلام . وقد ذكر ابن إسحاق فى المبتدأ وأخرجه ابن أبى حاتم فى تفسير سورة الشعراء من طريق ابن إسحاق قال حدثنى من لا أتهم عن عبيد بن عمير الليثى أنه بلغه أن قوم نوح كانوا يبطشون به فيخنقونه حتى يغشى عليه ، فإذا أفاق قال : اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون . قال الحافظ : فإن صح ذلك فكأن ذلك كان فى ابتداء الأمر ، ثم لما يش منهم قال : « رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً » . وقد ذكر مسلم بعد تخريج هذا الحديث حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال فى قصة أحد : كيف يفلح قوم دموا وجه نبيهم . فأنزل الله : « ليس لك من الأمر شيء » . ومن ثم قال القرطبي : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الحاكي وهو المحكى عنه . قال الحافظ وكأنه أوحى إليه بذلك قبل وقوع القضية ، ولم يسم ذلك النبي ، فلما وقع له ذلك تعين أنه هو المعنى بذلك ، قال : لكن يعكر عليه أن الترجمة لبني إسرائيل ، فتعين الحمل على بعض أنبيائهم . انتهى . (ويقول) إذا أفاق (اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون) وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى استتابة المرتدين ، وأخرجه مسلم فى المغازى ، وابن ماجه فى الفتن .

الحديث الرابع بعد المائة

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ لِمَازَرَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ خُصِفَ بِهِ فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِي الْأَرْضِ
 إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 بينما رجل) ذكر أبو بكر الكلاباذى فى معانى الأخبار أنه قارون ، وكذا هو
 فى صحاح الجوهري ، وزاد مسلم : ممن كان قبلكم (يجر لِمَازَرَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ)
 من التكبر عن تحيل فضيلة تراءت له من نفسه ، وجواب بينما قوله (خُصِفَ بِهِ)
 مبنياً للمفعول (فهو يتجلىجل) يسيخ (فى الأرض) مع اضطراب شديد
 وتدافع من شق إلى شق (إلى يوم القيامة) وهذا الحديث أخرجه النسائي فى
 الزينة .

مناقب قريش

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ خِيَارِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا
فَقَّهُوا ، وَتَجِدُونَ خَيْرَ النَّاسِ فِي هَذَا الشَّانِ أَشَدَّهُمْ لَهُ كَرَاهِيَةً ،
وَتَجِدُونَ شَرَّ النَّاسِ ذَا الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِ وَيَأْتِي هَؤُلَاءِ
بِوَجْهِ .

* (مناقب قريش) *

في القاموس : المنقبة : المفخرة ، وقال التبريزي : المناقب : المكارم ،
واحداها منقبة ، كأنها تنقب الصخرة من عظمها ، وتنقب قلب الحسود . وفي
أساس البلاغة : ومناقب ، وهي المفاخر والمآثر .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أنه قال : تجدون الناس معادن) زاد الطيالسي : في الخير والشر
(خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) بضم القاف ، ولأبي ذر
بكسرهما ، أي في الدين ، ووجه التشبيه اشتغال المعادن على جواهر مختلفة من
نفيس وخسيس ، وكذلك الناس ، فمن كان شريفاً في الجاهلية لم يزد الإسلام
إلا شرفاً . وفي قوله « إذا فقهوا » إشارة إلى أن الشرف الإسلامي لا يتم إلا
بالتفقه في الدين ، وهو علم الكتاب والسنة وفهمهما والعمل بموجبهما ، وليس
الرأي في شيء من العلم بل هو الجهل كله ، أعاذنا الله تعالى منه بمنه وكرمه .
قال في الفتح : وعلى هذا فينقسم الناس أربعة أقسام مع ما يقابلها ، الأول :
شريف في الجاهلية أسلم وتفقه ، ومقابلة مشروف في الجاهلية لم يسلم ولم يتفقه .
والثاني : شريف في الجاهلية أسلم ولم يتفقه ، ومقابلة مشروف في الجاهلية لم يسلم
وتفقه . الثالث : شريف في الجاهلية لم يسلم ولم يتفقه ، ومقابلة مشروف في الجاهلية
أسلم وتفقه . والرابع : شريف في الجاهلية لم يسلم وتفقه ، ومقابلة مشروف في

الجاهلية أسلم ولم يتفقه . فأرفع الأقسام من شرف في الجاهلية ثم أسلم وتفقه ،
ويليه من كان مشروفاً ثم أسلم وتفقه ، ويليه من كان شريفاً في الجاهلية ثم أسلم
ولم يتفقه ، ويليه من كان مشروفاً ثم أسلم ولم يتفقه . وأما من لم يسلم فلا
اعتبار به ، سواء كان شريفاً أو مشروفاً ، وسواء تفقه أو لم يتفقه ، والله أعلم .
والمراد بالخيار : الشرف وغير ذلك ممن كان متصفاً بمحاسن الأخلاق كالكرم
والعفة والحلم وغيرها ، متوقفاً لمساويها كالبخل والعجز والظلم وغيرها
(وتجندون خير الناس) أى من خيرهم (فى هذا الشأن) أى فى الولاية خلافة
أو إمارة (أشدهم له كراهية) لما فيه من صعوبة العمل بالعدل ، وخمل الناس
على رفع الظلم ، وما يترتب عليه من مطالبة الله تعالى للقائم بذلك من حقوقه
وحقوق عباده ، ولا يخفى خيرية من خاف مقام ربه (وتجندون شر الناس
ذا الوجهين) وهو المنافق (الذى يأتى هؤلاء بوجه ويأتى هؤلاء بوجه) قال
الله تعالى : « مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء » فإن قيل : هذا
يقتضى الذم على ترك طريقة المؤمنين وطريقة الكفار ، والذم على ترك طريقة
الكفار غير جائز ، أجيب بأن طريقة الكفار وإن كانت خبيثة إلا أن طريقة
النفاق أخبث منها ، ولذا ذم الله تعالى المنافقين فى تسع عشرة آية . وهذا
الحديث أخرجه مسلم فى الفضائل بتمامه ، وفى الأدب بقصة ذى الوجهين .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : النَّاسُ تَبِعُ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّانِ ، مُسْلِمُهُمْ تَبِعُ لِمُسْلِمِهِمْ ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعُ لِكَافِرِهِمْ ، وَالنَّاسُ مَعَادِنٌ ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا ، تَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّهُمْ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الشَّانِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ .

(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الناس تبع لقريش في هذا الشأن) الخلافة والإمرة ، لفضلهم على غيرهم . قيل : وهو خبر بمعنى الأمر . ويدل له قوله في حديث آخر : « قدموا قريشاً ولا تقلموها » أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولكنه مرسل وله شواهد . وقيل : هو خبر على ظاهره ، والمراد بالناس بعض الناس وهم سائر العرب من غير قريش . قال الحافظ ابن حجر في الفتح : وقد جمعت في ذلك تأليفاً سميته « لذة العيش بطرق حديث الأئمة من قريش » . انتهى . وذكر مقاصده في كتاب الأحكام من الفتح مع إيضاح هذه المسألة . قال عياض : استدل الشافعية بهذا الحديث على إمامة الشافعي وتقديمه على غيره ، ولا حجة فيه لأن المراد هنا الخلفاء . وقال القرطبي : صحبت المستدل بهذا غفلة مقارنة لصميم التعليل ، وتعقب بأن مراد المستدل أن القرشية من أسباب الفضل والتقديم ، كما أن من أسباب التقديم الورع مثلاً ، فالمستويات في خصال الفضل إذا تميز أحدهما بالورع مثلاً كان مقدماً على رفيقه ، فكذلك القرشية ، فثبت الاستدلال به على تقديم الشافعي ومزيته على من سواه في العلم والدين لمشاركته له في الصفتين وتميزه عليه بالقرشية ، وهذا واضح . ولعل الغفلة والعصبية صحبت القرطبي فله الأمر . كذا في الفتح (مسلمهم تبع لمسلمهم) فلا يجوز الخروج عليهم (وكافرهم تبع لكافرهم) قال الكرماني : وهو إخبار عن حالهم في متقدم الزمان ، يعني أنهم لم يزالوا متبوعين في زمان الكفر . زاد في الفتح : وقع مصداق ذلك لأن العرب كانت تعظم قريشاً في الجاهلية لسكنائها الحرم ، فلما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا إلى الله توقف غالب العرب عن اتباعه وقالوا : ننظر ما يصنع قومه ، فلما فتح النبي صلى الله

عليه وآله وسلم مكة وأسلمت قريش تبعته العرب ودخلوا في دين الله أفواجا ، واستمرت خلافة النبوة في قريش ، فصدق إن كافرهم كان تبعاً لكافرهم وصار مسلمهم تبعاً لمسلمهم (والناس معادن ، خيارهم في الجاهلية) أى من اتصف منهم بمحاسن الأخلاق كالكرم والعفة والحلم (خيارهم في الإسلام) إذا فقهوا تجدون من خير الناس أشدهم (أى أشد الناس (كراهية لهذا الشأن) الولاية لما فيه من صعوبة العمل بالعدل وحمل الناس على رفع الظلم ، وما يترتب عليه من مطالبة الله تعالى للقيام بذلك من حقوقه وحقوق عبادته (حتى يقع فيه) فتزول عنه الكراهية لما يرى من إعانة الله له على ذلك لكونه غير راغب ولا سائل ، وحينئذ فيأمن على دينه مما كان يخاف عليه ، أو المراد أنه إذا وقع لا تجوز له الكراهية . قال الحافظ : وقيل معناه أن من لم يكن حريصاً على الإمرة ، غير راغب فيها إذا حصلت له بغير سؤال ، تزول عنه الكراهية فيها لما يرى من إعانة الله له عليها ، فيأمن على دينه ، كما كان يخاف عليه منها قبل أن يقع فيها ، ومن ثم أحب من أحب استمرار الولاية من السلف الصالح حتى قاتل عليها . وصرح بعض من عزل منهم بأنه لم تسره الولاية بل ساءه العزل . وقيل : معناه أن العادة جرت بذلك ، وأن من حرص على الشيء ورغب في طلبه قل أن يحصل له ، ومن أعرض عنه وقلت رغبته فيه يحصل له غالباً . والله أعلم . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي والفضائل ، والله أعلم .

الحديث الثالث

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ ، فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا تُؤَثِّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُولَئِكَ جُهَاكُمُ ، فَإِيَّاكُمْ وَالْأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا أَكْبَهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ .

(عن معاوية رضى الله عنه وقد بلغه أن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنهما يحدث أنه سيكون ملك) قيل : اسمه جهجاه بن قيس الغفارى (من قحطان) هم جماع اليمن (فغضب معاوية) من قوله ذلك (فقام) خطيباً (فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فإنه بلغنى أن رجالا منكم يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأولئك جهالكُم ، فإياكم والأمانى التى تضل أهلها) بتشديد الياء ، جمع أمنية ، وهى المتمنيات . وما حكاها العينى من أن الأمانى بمعنى التلاوة ، وقال : كأن المعنى : إياكم وقراءة ما فى الصحف التى تؤثر عن أهل الكتاب . وكان ابن عمرو قد قرأ التوراة ويحكى عن أهلها وإلا فلو حدث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليه معاوية ، لأنه لم يكن متهماً معارض بما فى البخارى من حديث أبى هريرة مرفوعاً من خروج القحطاني ، لكن سكوت عبد الله بن عمرو يشعر بأنه لم يكن عنده فى ذلك حديث معروف . قال فى الفتح : وفى إنكار معاوية ذلك نظر ، لأن الحديث الذى استدل به مقيد بإقامة الدين ، فيحتمل أن يكون خروج القحطاني إذا لم تقم قريش أمر الدين فيدال عليهم فى آخر الزمان ، وقد وجد ذلك فى الخلافة لم تزل فى قريش والناس فى طاعتهم ، إلى أن استخفوا بأمر الدين ، فضعف أمرهم فتلاشى إلى أن لم يبق لهم من الخلافة سوى اسمها المجرد فى بعض الأقطار

دون أكثرها . وجاء مصداق قول عبد الله بن عمرو في حديث أبي هريرة عند البخارى ولفظه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه . وقول ابن عمرو : يكون ملك من قحطان ، بين نعيم بن حماد في كتاب الفتن من وجه قوى عن عمرو ابن عقبة بن أوس عن ابن عمرو أنه ذكر الخلفاء ، ثم قال : ورجل من قحطان . وأخرجه بإسناد جيد أيضاً من حديث ابن عباس قال فيه : ورجل من قحطان كلهم صالح . وروى أحمد والطبرانى من حديث ذى مخير الحبشى مرفوعاً : كان الملك قبل قريش في حمير وسيعود إليهم . وقال ابن التين : إنكار معاوية على ابن عمرو لأنه حمل على ظاهر الخبر ، وقد يخرج القحطاني في ناحيته لا أن حكمه يشمل الأقطار . وهذا الذى قال بعيد من ظاهر الخبر (فإن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن هذا الأمر) أى الخلافة (في قريش) يستحقونها دون غيرهم (لا يعاديهم أحد) في ذلك (إلا كبه الله على وجهه) وفي نسخة : أكبه بالهمزة ، وهذا الفعل من النوارد ، فإن ثلاثيه متعد ، فإذا دخلت عليه الهمزة صار لازماً على عكس المعهود في الأصل (ما أقاموا) أى مدة إقامتهم (الدين) أو لأنهم إذا لم يقيموا الدين لا يسمع لهم . قال القسطلانى : واستحقاق قريش الخلافة لا يمنع وجودها في غيرهم ، فحديث عبد الله في خروج القحطاني حكاية عن الواقع ، وحديث معاوية في الاستحقاق مقيد بإقامة الدين ، وقول الكرماني : فإن قلت : فما قولك في زماننا حيث ليس الحكومة لقريش ؟ قلت : في بلاد المغرب الخلافة فيهم ، وكذا في مصر خليفة ، اعترضه العيني بأنه لم يكن في المغرب خليفة ، وليس في مصر إلا الاسم ، وليس له حل ولا ربط ، ثم قال : ولئن سلمنا صحة ما قاله فيلزم منه تعدد الخلافة ، ولا يجوز إلا خليفة واحد ، لأن الشارع أمر ببيعة الإمام والوفاء ببيعته ، ثم من نازعه يضرب عنقه . قال الحافظ : وحينئذ هو خبر بمعنى الأمر ، وإلا فقد خرج هذا الأمر عن قريش في أكثر الأرض ، ويحتمل حمله على ظاهره ، وأن المتغلبين على النظر في أمر الرعية في معظم الأقطار وإن كانوا من غير قريش لكنهم معترفون بأن الخلافة في قريش ، ويكون المراد بالأمر مجرد التسمية بالخلافة لا الاستقلال بالحكم ، والأول أظهر . انتهى . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الأحكام ، والنسائي في التفسير .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ وَجُهَيْنَةُ وَمُزَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَأَشْجَعُ وَغِفَارُ مَوَالِيٍّ ، لَيْسَ
لَهُمْ مَوْلَى دُونَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قريش) بنو النضر بن كنانة ، وبذلك جزم أبو عبيدة أو فهر بن مالك بن النضر ، وهذا قول الأكثر ، وبه جزم مصعب ، قال : ومن لم يلده فهر فليس قرشياً . وفي الفتح تفصيل لذلك فراجع (والأنصار) الأوس والخزرج ابنا حارثة بن ثعلبة الأزدي ، وليسوا من قريش في شيء ، وأصلهم من اليمن من قبيلة الأزد ويقال لها الأسد (وجهينة) بن زفر بن ليث بن سويد (ومزينة) قبيلة من مضر (وأسلم) بلفظ أفعّل التفضيل : قبيلة أيضاً (وأشجع) قبيلة من غطفان (وغفار) بكسر الغين من كنانة (موالى) بفتح الميم وتشديد التحتية ، أى أنصارى المختصون بى ، وهو خبر المبتدأ الذى هو قريش ، وما بعده عطف عليه (ليس لهم مولى) متكفل بمصالحهم متول لأموالهم (دون الله) أى غير الله (ورسوله) صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لا يزال هذا الأمر (أى الخلافة) فى قريش (يستحقونها) ما بقى منهم
اثنان) ولمسلم : ما بقى فى الناس اثنان . قال النووي : فيه دليل على أن الخلافة
مختصة بقريش لا يجوز عقدها لغيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع فى زمان
الصحابة ومن بعدهم ، ومن خالف فيه من أهل البدع فهو محجوج بإجماع
الصحابة . وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم أن الحكم مستمر إلى آخر الزمان
ما بقى من الناس اثنان . وقد ظهر ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم من زمنه وإلى
الآن ، وإن كان المتغلبون من غير قريش ملكوا البلاد وقهروا العباد ، لكنهم
معترفون بأن الخلافة فى قريش ، فاسم الخلافة باق فيهم ، فالمراد من الحديث
مجرد التسمية بالخلافة ، لا الاستقلال بالحكم ، أو أن قوله « لا يزال » إلى آخره ،
خبر بمعنى الأمر ، وإلا فقد خرج هذا الأمر عن قريش فى أكثر البلاد . وهذا
الحديث أخرجه أيضاً فى الأحكام ، ومسلم فى المغازى .

الحديث السادس

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ
عَفَّانَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ وَتَرَكْتَنَا وَإِنَّمَا نَحْنُ
وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ
وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ .

(عن جبير بن مطعم) النوفلي (رضى الله عنه قال : مشيت أنا وعثمان بن
عفان) وهو من بني عبد شمس (فقال) أى عثمان (يا رسول الله أعطيت
بني المطلب وتركنا) من العطاء (وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة) فى
الانتساب إلى عبد مناف ، لأن عبد شمس ونوفلا وهاشماً والمطلب بنوه (فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد) .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ ، وَمَنْ ادَّعَى قَوْمًا
لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ نَسَبٌ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ .

(عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : (ليس من رجل) والتعبير بالرجل للغالب وإلا فالمرأة كذلك حكمها (ادعى لغير أبيه) أى انتسب له واتخذ أباً (وهو) والحال أنه (يعلمه) غير أبيه (إلا كفر) أى النعمة . ولأبي ذر : إلا كفر بالله . وليست هذه الزيادة فى غير روايته ولا فى رواية مسلم ولا الإسماعيلي ، فحذفها أوجه لما لا يخفى ، وعلى ثبوتها فهى مؤولة بالمستحيل لذلك مع علمه بالتحريم ، أو ورد على سبيل التخليط لزجر فاعله ، أو المراد بإطلاق الكفر أن فاعله فعل فعلاً شبيهاً بفعل أهل الكفر (ومن ادعى قوماً) أى انتسب إلى قوم (ليس له فيهم نسب) قرابة أو نحوها (فليتبوا مقعده) أى ليتخذ منزلاً (من النار) خبر بلفظ الأمر ، أى هذا جزاؤه ، وقد يعنى عنه أو يتوب فيسقط عنه أودعاء ، وقيد بالعلم لأن الإثم إنما يترتب على العالم بالشيء المتعمد له ، فلا بد منه فى الحالتين إثباتاً ونفيًا . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى الإيمان . وفى الحديث تحريم الانتفاء من النسب المعروف والادعاء إلى غيره . وفيه جواز إطلاق الكفر على المعاصى لقصد الزجر كما قرره الحافظ . ويؤخذ من رواية مسلم تحريم الدعوى بشيء ليس هو للمدعى ، فتدخل فيه الدعوى الباطلة كلها مالا وعلمًا وتعليمًا ونسبًا وحالا وصلاحًا ونعمة وولاء وغير ذلك ، ويزداد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة على ذلك . واستدل به ابن دقيق العيد للملكية فى تصحيحهم الدعوى على الغائب بغير مسخر لدخول المسخر فى دعوى ما ليس له وهو يعلم أنه ليس له ، والقاضى الذى يقيمه أيضاً يعلم أن دعواه باطلة ، قال : وليس هذا القانون منصوصاً فى الشرع حتى يخص به عموم هذا الوعيد ، وإنما المقصود إيصال الحق لمستحقه ، فترك مراعاة هذا القدر وتحصيل المقصود من إيصال الحق لمستحقه أولى من الدخول تحت هذا الوعيد العظيم . انتهى ما فى الفتح .

الحديث الثامن

عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَا أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ يُرَى عَيْنُهُ مَا لَمْ تَرَهُ ، أَوْ يَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ .

(عن وائلة بن الأسقع (بن كعب الليثي (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : إن من أعظم الفراء بكسر الفاء وفتح الراء مقصوراً ويمد ، جمع فرية : أى من أعظم الكذب والبهت (أن يدعى الرجل (ينتسب (إلى غير أبيه أو يرى عينه ما لم تره (كأن يقول : رأيت فى منامى كذا وكذا ولا يكون قد رآه ، يتعمد الكذب ، وإنما زيد التشديد فى هذا على الكذب فى اليقظة . قال فى المصابيح كالطبي : لأنه فى الحقيقة كذب عليه تعالى ، فإنه الذى يرسل ملك الرؤيا ليريه المنام . وقال فى الكواكب : لأن الرؤيا جزء من النبوة ، والنبوة لا تكون إلا وحياً ، والكاذب فى الرؤيا يدعى أن الله أراه ما لم يره وأعطاه جزءاً من النبوة لم يعطه ، والكاذب على الله أعظم فرية ممن يكذب على غيره (أو يقول (وفى رواية : تقول ، أى افترى (على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ما لم يقل (وقد يكون فى كذبه نسبة شرع إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، والشرع غالباً إنما هو على لسان الملك ، فيكون الكاذب فى ذلك كاذباً على الله وعلى الملك . قال فى الفتح : وفى الحديث تشديد الكذب فى هذه الأمور الثلاثة ، والحكمة فى التشديد فى الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضحة ، فإنه إنما يخبر عن الله عز وجل . وقد اشتد التكبر على من كذب على الله تعالى فى قوله تعالى : « فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بآياته » . فسوى بين من كذب على الله وبين الكافر ، وقال : « ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة » . والآيات فى ذلك متعددة . وقد تمسك بعض أهل الجهل . بقول الله تعالى : « فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم » . وجاء فى بعض طرق الحديث : من كذب على . انتهى . وهذا الحديث من عوالى البخارى وإفراده ، وفيه رواية القرين عن القرين .

الحديث التاسع

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَلَى الْمُنْبَرِ : غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا ، وَأَسْلَمُ سَأَلَهَا اللَّهُ ، وَعَصِيَّةُ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال على المنبر : غفار) غير مصروف باعتبار القبيلة (غفر الله لها) ذنب سرقة الحاج في الجاهلية ، وفيه إشعار بأن ما سلف منها مغفور . قال في الفتح : هو لفظ خبر يراد به الدعاء ، ويحتمل أن يكون خبراً على بابه ، ويؤيده قوله في آخره : وعصية عصت الله ورسوله (وأسلم سألها الله) عز وجل بفتح اللام ، من المسألة وترك الحرب (وعصية) بضم العين ، وهم بطن من بني سليم ينتسبون إلى عصية مصغراً (عصت الله ورسوله) بقتلها القراء ببئر معونة ، وهذا إخبار ولا يجوز حمله على الدعاء . نعم فيه إشعار بإظهار الشكاية منهم ، وهى تستلزم الدعاء عليهم بالخذلان لا بالعصيان . وانظر ما أحسن هذا الجناس فى قوله : « غفار غفر الله لها » إلى آخر الحديث . وألذه على السمع وأعلقه بالقلب وأبعده عن التكلف ، وهو من الاتفاقات اللطيفة ، وكيف لا يكون كذلك ومصدره عن لا ينطق عن الهوى ، ففصاحة لسانه صلى الله عليه وآله وسلم غاية لا يدرك مداها ولا يدانى منهاها . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفضائل .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا تَابَعَكَ سُرَّاقُ الْحَجِيجِ مِنْ أَسْلَمَ وَغِفَارَ وَمُزَيْنَةَ وَأَحْسِبُهُ وَجُهِينَةَ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَسْلَمُ وَغِفَارُ وَمُزَيْنَةُ وَجُهِينَةُ خَيْرًا مِنْ بَنِي تَعِيمٍ وَمِنْ بَنِي عَامِرٍ وَأَسَدٍ وَغَطَفَانَ خَابُوا وَخَسِرُوا . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ لَخَيْرٌ مِنْهُمْ .

(عن أبي بكره) نفيح (رضى الله عنه أن الأقرع بن حابس) التيمى (قال للنبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : إنما تابعتك سراق الحجيج) وفي رواية : بابعك (من أسلم وغفار ومزينة وأحسبه وجهينة ، قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) للأقرع (أريت إن كان أسلم وغفار ومزينة وجهينة خيراً من بنى تميم ومن بنى عامر وأسد وغطفان خابوا أو خسروا) من الخيبة والخسران (قال) الأقرع (نعم) خابوا وخسروا (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نفسى بيده إنهم) أى أسلم وغفار ومزينة وجهينة (لخير منهم) وفي رواية : لأخير . وفي رواية الترمذى : لخير ، وإنما كانوا خيراً منهم لأنهم سبقوهم إلى الإسلام ، والمراد الأكثر الأغلب .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَسْلَمُ وَغِفَارُ وَشَيْءٌ مِنْ مُزِينَةٍ وَجُهَيْنَةٍ ، أَوْ قَالَ شَيْءٌ مِنْ جُهَيْنَةٍ أَوْ مُزِينَةٍ ، خَيْرٌ عِنْدَ اللَّهِ ، أَوْ قَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، مِنْ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَهَوَازِنَ وَغَطَفَانَ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : أسلم وغفار وشيء) أى بعض (من مزينة وجهينة ، أو قال شيء من جهينة أو مزينة) ، شك من الراوى ، جمع بينهما أو اقتصر على أحدهما ، وفى قوله « شيء » تقييد لما أطلق فى حديث أبى بكر السابى (خير عند الله ، أو قال يوم القيامة) بالشك أيضاً وهو أيضاً تقييد لما أطلق فى الحديث السابى ، لأن ظهور الخيرية إنما يكون فى ذلك الوقت (من أسد وتميم وهوازن وغطفان) .

الحديث الثانى عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، وجوز القرطبى أنه جهجاه المذكور فى مسلم (يسوق الناس بعصاه) كالراعى الذى يسوق غنمه ، كناية عن الملك ، وخروجه يكون بعد المهدي ويسير على سيرته . رواه أبو نعيم بن حماد فى الفتن . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الفتن قال فى الفتح : وهذا الحديث يدخل فى علامات النبوة من جملة ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم قبل وقوعه ، ولم يقع بعد .

الحديث الثالث عشر

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ ثَابَ مَعَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَعَابٌ ، فَكَسَعَ أَنْصَارِيًّا ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَدَاعَوْا ، وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : يَا لِلْأَنْصَارِ ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ : يَا لِلْمُهَاجِرِينَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : مَا شَأْنُهُمْ ؟ فَأَخْبَرَ بِكَسَعَةِ الْمُهَاجِرِيِّ الْأَنْصَارِيَّ . قَالَ : فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَيْبُنُ سُلُوكٍ : أَقَدْ تَدَاعَوْا عَلَيْنَا ، لَيْثِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ . فَقَالَ عُمَرُ : أَلَا نَقْتُلُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَذَا الْخَبِيثَ لِعَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ كَانَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ .

(عن جابر رضى الله عنه قال : غزونا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) غزوة المريسيع سنة ست (وقد ثاب) اجتمع أو رجع (معه ناس من المهاجرين حتى كثروا وكان من المهاجرين رجل) هو جهجاه بن قيس الغفاري (لعاب) أى مزاح بصيغة المبالغة من اللعب ، وقيل : كان يلعب بالحرايب كالخبشة ، وكان أجير عمر بن الخطاب (فكسع) ضرب (أنصاريًا) هو سنان بن وبرة حليف بنى سالم الخزرجى على دبره (فغضب الأنصاري غضباً شديداً حتى تداعوا) أى استغاثوا بالقبائل يستنصرون بهم على عادة الجاهلية (وقال الأنصاري : يا للأنصار ، وقال المهاجري : يا للمهاجرين ، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم (فقال : ما بال دعوى أهل الجاهلية ، ثم قال : ما شأنهم ، فأخبر بكسعة المهاجري الأنصاري ، قال) جابر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) دعوها (يعنى دعوة الجاهلية ، وقيل الكسعة ، والأول هو المعتمد) فإنها خبيثة (قبيحة منكورة مؤذية لأنها

تؤدي إلى الغضب والتقاتل في غير الحق وتؤول إلى النار) وقال عبد الله
 ابن أبي ابن سلول (وسلول أمه رأس المنافقين) أقصد (بهمزة الاستفهام
) تداعوا علينا) أي استغاث المهاجرون علينا (لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنَّ
 الأعز) يريد نفسه (منها الأذل) يريد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه
 (فقال عمر) رضى الله عنه (ألا تقتل) في رواية بالنون (يا رسول الله هذا
 الخبيث لعبد الله) بن أبي (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا)
 تقتل (يتحدث الناس أنه) يريد نفسه الشريفة (كان يقتل أصحابه) إذ في
 ذلك كما قال أبو سليمان تنفير الناس عن الدخول في الدين بأن يقولوا لإخوانهم
 ما يؤمنكم إذا دخلتم في دينه أن يدعى عليكم كفر الباطن ، فيستبيح بذلك
 دماءكم وأموالكم . وهذا الحديث من أفراد البخارى .

قصة خزاعة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ بْنُ قَمْعَةَ بْنِ خِنْدَفَ أَبُو خُزَاعَةَ .

* قصة خزاعة *

بضم الخاء المعجمة . قال في الفتح : واختلف في نسبهم مع الاتفاق على أنهم من ولد عمرو بن لحي . قال ابن الكلبي : لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم نزل بنو مازن على ماء يقال له غسان ، فن أقام به منهم فهو غساني ، وانخزعت منهم بنو عمرو بن لحي عن قومهم ، فتركوا مكة وما حولها ، فسموا خزاعة ، وتفرق سائر الأزد . وفي ذلك يقول حسان :

ولما نزلنا بطن مرّ نخزعت خزاعة منا في جموع كراكر

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : عمرو بن لحي) بفتح العين ، ولحي مصغر اسمه ربيعة (بن قعة) بفتح القاف وسكون الميم ويفتحها للأكثر ، وعن ابن ماهان بكسر القاف وتشديد الميم وكسرها (ابن خندف) بكسر الخاء غير مصروف لأنها أم القبيلة وهي ليلي بنت حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، ولقبت بخندف لأن زوجها الياس بن مضر والد قعة لما مات حزنت عليه خزناً شديداً بحيث هجرت أهلها ودارها وساحت في الأرض حتى ماتت ، فكان من رأى أولادها الصغار يقول : من هؤلاء ؟ فيقال : بنو خندف ، إشارة إلى أنهم ضيعتهم ، واشتهر بنوها بالنسب إليها دون أبيهم (أبو خزاعة) وهذا يؤيد قول من قال : إن خزاعة من مضر ، وقيل : إن خزاعة من اليمن ، وجمع بعضهم بين القولين فقال : هو من مضر بالولادة ، ومن اليمن بالتبني .

السؤال الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : رَأَيْتُ
عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْخَزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سِيبَ
السَّوَائِبَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم : رأيت عمرو بن عامر الخزاعي) وهذا مغاير لما سبق
من نسب عمرو بن لحي إلى مضر ، فإن عامراً هو ابن ماء السماء بن سبأ وهو
جد عمرو بن لحي عند من ينسبه إلى اليمن ، ويحتمل أن يكون نسب إليه بطريق
التبني كما سبق (يجر قصبه) بضم القاف وسكون الصاد : أمعاه (فى
النار وكان) أى عمرو (أول من سيب السوائب) أى أول من ابتدع هذا
الرأى الخبيث وجعله ديناً ، وأورده ابن إسحق فى السيرة الكبرى عن أبى صالح
بأنهم من هذا ولفظه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأكرم
ابن الجون : رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه فى النار ، لأنه أول من غير
دين إسماعيل ، فنصب الأوثان وسيب السوائب وبحر البحيرة ووصل الوصيلة
وحى الحامى .

قصة اسلام أبى ذر رضى الله عنه وقصة زمزم

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ أَبُو ذَرٍّ : كُنْتُ رَجُلًا مِنْ غِفَارٍ قَبْلَغْنَا أَنْ رَجُلًا قَدْ خَرَجَ بِمَكَّةَ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، فَقُلْتُ لِأَخِي : انْطَلِقْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ كَلِّمَهُ ، وَأَتَيْنِي بِخَبَرِهِ ، فَاَنْطَلَقَ فَلَقِيَهُ ثُمَّ رَجَعَ ، فَقُلْتُ : مَا عِنْدَكَ ؟ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ ، وَيَنْهَى عَنِ الشَّرِّ ، فَقُلْتُ لَهُ : لِمَ تَشْفِينِي مِنَ الْخَبَرِ ، فَأَخَذْتُ جِرَابًا وَعَصَا ثُمَّ أَقْبَلْتُ إِلَى مَكَّةَ ، فَجَعَلْتُ لَا أَعْرِفُهُ وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْأَلَ عَنْهُ ، وَأَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ وَأَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ ، قَالَ : فَمَرَّ بِي عَلِيٌّ ، فَقَالَ : كَانَ الرَّجُلُ غَرِيبٌ ؟ قَالَ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَاَنْطَلِقْ إِلَى الْمَنْزِلِ ، قَالَ : فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ وَلَا أَخْبِرُهُ ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ عَدَوْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ لِأَسْأَلَ عَنْهُ ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُخْبِرُنِي عَنْهُ بِشَيْءٍ ، قَالَ : فَمَرَّ بِي عَلِيٌّ ، فَقَالَ : أَمَا نَالَ لِلرَّجُلِ يَغْرِفُ مَنْزِلَهُ بَعْدُ ؟ قَالَ : قُلْتُ لَا ، قَالَ : انْطَلِقْ مَعِيَ ، قَالَ : فَقَالَ مَا أَمْرُكَ وَمَا أَقْدَمَكَ هَذِهِ الْبَلَدَةَ ؟ قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : إِنْ كَتَمْتُ عَلَى أَخْبَرْتُكَ ، قَالَ : فَأِنِّي أَفْعَلُ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : بَلَّغْنَا أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ هَاهُنَا رَجُلٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، فَأَرْسَلْتُ أَخِي لِيُكَلِّمَهُ ، فَرَجَعَ وَلَمْ يَشْفِينِي مِنَ الْخَبَرِ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ، فَقَالَ لَهُ : أَمَا إِنَّكَ قَدْ رُشِدْتَ هَذَا وَجْهِي إِلَيْهِ فَاتَّبِعْنِي ، أَذْخُلُ حَيْثُ أَذْخُلُ فَإِنِّي إِنْ رَأَيْتُ أَحَدًا أَخَافُهُ عَلَيْكَ ، قُمْتُ إِلَى الْحَائِطِ كَأَنِّي أَصْلِحُ نَعْلِي وَأَمْضِ أَنْتَ ، فَمَضَى وَمَضَيْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ وَدَخَلْتُ مَعَهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقُلْتُ لَهُ : أَعَرَضَ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ ، فَعَرَضَهُ ، فَاسْأَلْتُ مَكَانِي ، فَقَالَ لِي :

يَا أَبَا ذَرٍّ أَكْتُمْ هَذَا الْأَمْرَ وَأَرْجِعْ إِلَى بَدَلِكَ ، فَإِذَا بَلَغَكَ ظُهُورُنَا
فَأَقْبِلْ ، فَقُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَأُضْرَخَنَّ بِهَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ ،
فَجَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَقُرَيْشٌ فِيهِ ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ إِنِّي أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، فَقَالُوا : قُومُوا إِلَى
إِلَى هَذَا الصَّابِئِ ، فَقَامُوا ، فَضْرِبْتُ لَأَمُوتَ ، فَأَذْرَكَنِي الْعَبَّاسُ فَأَكَبَّ
عَلَى ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ : وَيْلَكُمْ ، تَقْتُلُونَ رَجُلًا مِنْ غِفَارٍ وَمَنْجَرُكُمْ
وَمَعْرُكُمْ عَلَى غِفَارٍ ، فَأَقْلَعُوا عَنِّي ، فَلَمَّا أَنْ أَصْبَحْتُ الْعَدَّ رَجَعْتُ
فَقُلْتُ مِثْلَ مَا قُلْتُ بِالْأَمْسِ ، فَقَالُوا : قُومُوا إِلَى هَذَا الصَّابِئِ ، فَصَنِعَ
مِثْلَ مَا صَنِعَ بِالْأَمْسِ ، وَأَذْرَكَنِي الْعَبَّاسُ فَأَكَبَّ عَلَى ، وَقَالَ مِثْلَ
مَقَالَتِهِ بِالْأَمْسِ ، قَالَ : فَكَانَ هَذَا أَوَّلَ إِسْلَامِ أَبِي ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

* (قصة إسلام أبي ذر رضي الله عنه وقصة زمزم) *

كذا في النسخ التي بيدي من المتن ، وفي الغزى : قصة زمزم ، قال ،
ولأبي ذر : قصة إسلام أبي ذر ، وعند العيني : باب قصة زمزم ، وفيه
إسلام أبي ذر ، وفي القسطلاني : باب قصة زمزم وجهل العرب ، وكذا
لأبي ذر ولغيره : باب جهل العرب ، وهو أولى ، إذ لم يجر في حديث الباب
لزمزم ذكر ، والله أعلم .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال أبو ذر : كنت رجلاً من
غفار فبلغنا أن رجلاً قد خرج بمكة يزعم أنه نبي ، فقلت لأخي : انطلق إلى
هذا الرجل كلمه واثني بخبره ، فانطلق فلقبه ، ثم رجع ، فقلت : ما عندك ؟
فقال : والله لقد رأيت رجلاً يأمر بالخير وينهى عن الشر ، فقلت له : لم
تشفني من الخير ، فأخذت جراباً وعصاً ثم أقبلت إلى مكة ، فجعلت لا أعرفه
وأكره أن أسأل عنه وأشرب من ماء زمزم وأكون في المسجد ، قال :
فمر بي على فقال : كأن الرجل غريب ، قال : قلت نعم ، قال : فانطلق إلى
المنزل ، قال : فانطلقت معه لا يسألني عن شيء ولا أخبره ، فلما أصبحت

غدت إلى المسجد لأسأل عنه ، وليس أحد يخبرني عنه بشيء ، قال : فمر بي على فقال : أما نال (أى أما آن (للرجل يعرف منزله بعد) أى أما جاء الوقت الذى يعرف الرجل فيسه منزله بأن يكون له منزل معين يسكنه ، أو أراد — وهو الظاهر اللائق بكرم الإمام على — دعوته إلى بيته للضيافة ، وتكون إضافة المنزل إليه على عادة الكرماء يقولون للضيف : أنت رب المنزل ونحن الضيوف عندك ، ونحو ذلك مما هو معروف لمن خالطهم (قال : قلت لا ، قال : انطلق معي ، قال : فقال ما أمرك وما أقدمك هذه البلدة ؟ قال فقلت له : إن كنت على أخبرتك ، قال : فإني أفعل) ما ذكرته (قال قلت له : بلغنا أنه قد خرج ها هنا رجل يزعم أنه نبي فأرسلت أخى ليكلمه فرجع ولم يشفني من الخبر فأردت أن ألقاه ، فقال له : أما إنك قد رشدت) بضم الراء وكسر المعجمة ، والذي في اليونانية فتح الراء ، ولأبى ذر : رشدت بفتحهما (هذا وجهي) أى توجهي (إليه فاتبعني أدخل) بضم الهمة مجزوم بالأمر (حيث أدخل فإني إن رأيت أحداً أخافه عليك قتت إلى الحائط كأني أصلح نعلي وامض أنت ، ففضي ومضيت معه حتى دخل ودخلت معه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقلت له : أعرض على الإسلام ، فعرضه ، فأسلمت مكاني ، فقال لي : يا أبا ذر اكتم هذا الأمر وارجع إلى بلدك فإذا بلغك ظهورنا فأقبل ، فقلت : والذي بعثك بالحق لأصرخن بها بين أظهرهم ، فجاء إلى المسجد وقريش فيه ، فقال : يا معشر قريش إني أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فقالوا : قوموا إلى هذا الصابئ ، فقاموا ، فضربت لأموت ، فأدركني العباس فأكب على ، ثم أقبل عليهم فقال : ويلكم تقتلون رجلاً من غفار ومتجرم وممرم على غفار ، فألقوا عني ، فلما أن أصبحت الغد رجعت فقلت مثل ما قلت بالأمس فقالوا : قوموا إلى هذا الصابئ ، فصنع مثل ما صنع بالأمس ، وأدركني العباس فأكب على وقال مثل مقالته بالأمس ، قال : فكان هذا أول إسلام أبي ذر رضي الله تعالى عنه .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ »
جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوهُمْ قَبَائِلَ قَبَائِلَ يُنَادِي : يَا بَنِي فِهْرٍ ،
يَا بَنِي عَدَى بَبُطُونَ قُرَيْشٍ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : لما نزلت : « وأنذر
عشيرتك الأقربين » جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعوهم) أى
عشيرته (قبائل قبائل) يا بني فلان ، يا بني فلان ، كل قبيلة بما تعرف به (ينادى :
يا بني فهر) بكسر الفاء ابن مالك بن النضر (يا بني عدى) بفتح العين وكسر الدال
ابن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر (ببطون قريش) ولأبي ذر : لبطون
باللام ، ونداؤه للقبائل من قريش قبل عشيرته الأذنين ليتكرر إنذار عشيرته
وللدخول قريش كلها في أقاربه ، ولأن إنذار العشيرة يقع بالطبع وإنذار
غيرهم يكون بطريق الأولى . وأوضح من هذا حديث أبي هريرة حيث ناداهم
طبقة بعد طبقة ، إلى أن انتهى إلى عمته صفية بنت عبد المطلب ، وهى أم
الزبير بن العوام ، وإلى ابنته فاطمة عليها السلام . وهذه القصة إن كانت
وقعت في صدر الإسلام بمكة فلم يدركها ابن عباس لأنه ولد قبل الهجرة
بثلاث سنين ، ولا أبو هريرة لأنه إنما أسلم بالمدينة . وفي نداء فاطمة يؤمئذ
أيضاً ما يقتضى تأخر القصة لأنها حينئذ كانت صغيرة أو مراهقة ، وإن
كان أبو هريرة حضرها فلا يناسب الترجمة ، لأنه إنما أسلم بعد الهجرة بمدة ،
والذى يظهر أن ذلك وقع مرتين : مرة في صدر الإسلام ومره بعده . ورواية
ابن عباس وأبي هريرة لها من مرسل الصحابة ، وبذلك جزم الإسماعيلي .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ ، قَالَ : كَيْفَ بِنَسَبِي ؟ قَالَ حَسَّانُ : لَا سُلْتَنَكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن حسان) بن ثابت الشاعر الأنصاري الخزرجي (النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هجاء المشركين ، قال : كيف بنسبي) أي كيف تهجوهم ونسبي مجتمع بهم (فقال حسان : لا سُلْتَنَكَ) لأخلصن نسبك (منهم) من نسبهم بحيث يختص الهجو بهم دونك (كما تسل الشعرة) مبنياً للمفعول (من العجين) لأن الشعرة إذا سلت منه لا يعلق بها منه شيء لنعومتها ، وفي هذا إشارة إلى أن معظم طريق الهجو الغرض من الآباء . قال في الفتح : وسبب هذا الاستئذان مبين عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اهجووا المشركين فإنه أشد عليهم من رشق النبل ، فأرسل إلى ابن رواحة فقال : اهجهم ، فهجاهم ، فلم يرض ، فأرسل إلى كعب بن مالك ثم أرسل إلى حسان قال : قد آن لكم أن ترسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذنبه ، ثم أدلج لسانه فجعل يحركه ، ثم قال : والذي بعثك بالحق لأفرينهم بلساني فرى الأديم ، قال : لا تعجل . وروى أحمد من حديث كعب بن مالك قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اهجووا المشركين بالشعر فإن المؤمن يجاهد بنفسه وماله ، والذي نفس محمد بيده كأنما تنضحونهم بالنبل . وروى أحمد والبخاري من حديث عمار بن ياسر قال : هجانا المشركون قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قولوا لهم كما يقولون لكم .

الحديث الرابع

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءَ : أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ ، وَأَنَا الْمَاجِي الَّذِي يَمْنَحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي ، وَأَنَا الْعَاقِبُ .

(عن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لى خمسة أسماء) أختص بها لم يسم بها أحد قبلى ، أو خمسة أسماء مشهورة عند الأمم السابقة أو معظمة (أنا محمد) اسم مفعول منقول من الصفة على سبيل التفاؤل إنه سيكثر حمده ، إذ الحمد فى اللغة هو الذى يحمد حمداً بعد حمد ولا يكون مفعول مثل ممدح ، إلا لمن تكرر منه الفعل مرة بعد أخرى ، وهذا الاسم قد تكرر فى القرآن الكريم (وأحمد) منقول من الصفة التى معناها التفضيل ، ومعناه أنه أحمد الحامدين لربه ، وهى صيغة تنبئ عن الانتهاء إلى غاية ليس وراءها منتهى ، والاسمان اشتقا من أخلاقه الحمودة التى لأجلها استحق أن يسمى بهما . قال الأعشى يمدح بعضهم :

إليك أبيت اللعن كأن وجيفها إلى الماجد والقرم الجواد المحمود
أى الذى تكاملت فيه الخصال الحمودة ، أو هو من اسمه تعالى المحمود ، كما قال حسان :

وشق له من اسمه ليحمله فذو العرش محمود وهذا محمد
وهل سمي بأحمد قبل محمد أو بمحمد قبل أحمد قال عياض بالأول ، لأن أحمد وقع فى الكتب السابقة ومحمد فى القرآن ، وذلك أنه حمد ربه قبل أن يحمده الناس . وإليه ذهب السهيلي وغيره ، وقال بالثانى الحافظ ابن القيم . وقد خص بسورة الحمد ولواء الحمد وبالمقام المحمود ، وشرع له الحمد بعد الأكل والشرب ، وبعد الدعاء ، وبعد القلوم من السفر ، وسميت أمته الحامدين ، فجمعت له معانى الحمد وأنواعه . وفى الصحيح : إنه يفتح عليه فى المقام المحمود بمحامد لم يفتح بها على أحد قبله . قال عياض : حمى الله هذه الأسماء (١٤ - عون البارى ج - ٤)

أن يسمى بها أحد قبله ، وإنما سمي بعض العرب محمداً قرب ميلاده لما سمعوا من الكهان والأخبار أن نبياً سيبعث في ذلك الزمان يسمى محمداً ، فرجوا أن يكونوا هم ، فسموا أبناءهم بذلك . قال : وهم ستة لا سابع لهم . وقال السهيلي في الروض : لا يعرف في العرب من سمي محمداً قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا ثلاثة : محمد بن سفيان بن مجاشع ، ومحمد بن أحичة بن الجلاح ومحمد بن حران بن ربيعة . وسبق السهيلي إلى هذا القول أبو عبد الله بن خالويه في كتاب ليس وهو حصر مردود . قال في الفتح : وقد جمعت أسماء من سمي بذلك في جزء مفرد فبلغوا نحو العشرين ، لكن مع تكرر في بعضهم . ووهم في بعضهم ، فتخلص منهم خمسة عشر نفساً ، وأشهرهم محمد بن عدى ابن ربيعة ، روى حديثه البغوى وابن سعد وابن شاهين وابن السكن وغيرهم ، قال : فعرف بهذا وجه الرد على الحصر الذى ذكره السهيلي ، وكذا الذى ذكره القاضى عياض . وعجبت من السهيلي كيف لم يقف على ما ذكره عياض مع كونه كان قبله (وأنا الماحي) بالحاء المهملة (الذى يمحو الله به الكفر) أى يزيله لأنه بعث والدنيا مظلمة بغياب الكفر . فأتى صلى الله عليه وآله وسلم بالنور الساطع حتى محاه . قيل : ولما كانت البحار هى الماحية للأدران كان اسمه صلى الله عليه وآله وسلم فيها الماحي (وأنا الحاشر الذى يحشر الناس) يوم القيامة (على قدمي) بكسر الميم ، أى على أثرى ، لأنه أول من تنشق عنه الأرض ، وأنه يحشر قبل الناس ، وهو موافق لقوله في الرواية الأخرى : يحشر الناس على عقبي ، أو المراد بالقدم الزمان ، أى وقت قيامى على قدمي بظهور علامات الحشر ، إشارة إلى أنه ليس بعده نبي ولا شريعة . وقيل : المراد على مشاهدتى قائماً لله شاهداً على الأمم . وفي رواية نافع بن جبير : وأنا حاشر بعثت مع الساعة ، وهو يرجح الأول (وأنا العاقب) لأنه جاء عقب الأنبياء ، فليس بعده نبي . وفي الباب عن نافع بن جبير وأبي موسى الأشعري وحذيفة وابن عباس وأبي الطفيل ، وفيها زيادات على حديث الباب ، ففي رواية نافع بن جبير أنها ستة ، فذكر الخمسة المذكورة ، وزاد الخاتم . رواه ابن سعد . وفي حديث حذيفة : أحمد ومحمد والحاشر والمقنى ونبي الرحمة . رواه الترمذى وابن سعد ، وقد سماه الله تعالى « رعوفاً رحيماً » . ومما وقع من أسمائه في القرآن بالاتفاق الشاهد

البشير النذير المبين الداعي إلى الله ، السراج المنير المذكر الرحمة النعمة الهادي الشهيد الأمين المزل المدثر . وتقدم في حديث ابن عمرو بن العاصي : المتوكل . ومن أسمائه المشهورة : المختار والمصطفى والشفيع المشفع ، الصادق المصدوق ، وغير ذلك . قال ابن دحية في تصنيف له : مفرد في الأسماء النبوية . قال بعضهم : أسماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدد أسماء الله الحسنى : تسعة وتسعون اسماً ، قال : ولو بحث عنها باحث لبلغت ثلاثمائة اسم ، وذكر في مصنفه المذكور من القرآن والأخبار وضبط ألفاظها وشرح معانيها ، واستطرد كعادته إلى فوائد كثيرة . قال في الفتح : وغالب الأسماء التي ذكرها وصف بها صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية ، مثل عدده اللبنة لحديث : إلا موضع لبنة فكننت أنا اللبنة . ونقل ابن العربي في شرح الترمذي عن بعض الصوفية . إن لله ألف اسم ولرسوله ألف اسم . انتهى . وفي القسطلاني : وقد جمعت من أسمائه صلى الله عليه وآله وسلم في كتاب « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » أكثر من أربعائة مرتبة على حروف المعجم . انتهى . وهو كقول ابن دحية المتقدم . وقد ذكر السيد العلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير اليمنى رحمه الله تعالى في بعض فوائده ما نصه : قال الشيخ ، يعني أبا الحسن السندی : وكذا المختار في أسماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها توقيفية . أقول : والحق أنه لا يطلق عليه صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما سماه الله من نحو : محمد رسول الله في سورة الفتح ، والنبي الأمي في سورة الأعراف ، ونحو : مبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد ، ونحو : وأنه لما قام عبد الله ، ونحوه مما أطلقه عليه من أوصافه بأنه بشير ونذير نحو : عبده ورسوله كما في التشهد . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لي أسماء ، وعد خمسة ، ولا يطلق عليه ما ورد به السمع إن لم يكن مدحاً ، فلا يقال : صاحب قریش من قوله تعالى : « ما صاحبكم بمجنون » . وأما إطلاق ألفاظ عليه لم يرد بها كتاب ولا سنة ، مثل ما في كتاب « دلائل الخيرات » ومثل : يا قنديل عرش الله ، ونحوها ، فما أظنه إلا دخلاً في النهي عن الإطراء في قوله : لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى وقولوا : عبد الله ورسوله . والحاصل إنه قد نهى عن الإطراء فينبغي أو يجب الاقتصار على ما سمي به نفسه وسماه الله به ، وهؤلاء الذين

ذكرهم الشيخ أيضاً جمعوا الألواف في أسمائه ، وما أدري ما مستندهم ،
وما أرى ذلك إلا من الغلو المنهى عنه ، وتعظيمه صلى الله عليه وآله وسلم ،
وإكرام شريعته يكون باتباعه والتقييد بما جاء به ونشر سنته وإحياء طريقته
ودعاء العباد إلى ذلك ، ففي ذلك النجاة في المعاد .

وخير الأمور السالفات على الهدى وشر الأمور المحدثات البدائع
رزقنا الله اتباع طريقته ، ونشر سنته ، والاهتداء بهديه ، والتخلق
بأخلاقه ، والحشر تحت لوائه ، والشرب من حوضه ، والفوز بشفاعته ،
آمين . انتهى كلامه رحمه الله .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَلَا تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ وَلَعْنَهُمْ ؟ يَشْتُمُونَ مُذَمَّماً
 وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّماً ، وَأَنَا مُحَمَّدٌ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم : ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم) كفار (قريش ولعنهم)
 بسكون العين (يشتمون) بكسر التاء الفوقية (مذمماً ويلعنون مذمماً) يريد
 بذلك تعريضهم إياه بمذم مكان محمد ، وكانت العوراء زوجة أبي لهب تقول :
 مذم قليناً ، ودينه أئينا ، وأمره عصينا (وأنا محمد) كثير الخصال الحميدة
 التي لا غاية لها ، فذم ليس باسمه ولا يعرف به ، فكان الذي يقع منهم
 مصروفاً إلى غيره . قال في الفتح : كان الكفار من قريش لشدة كراهم في
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لا يسمونه باسمه الدال على المدح ، فيعدلون
 إلى ضده ، فيقولون : مذمماً . وإذا ذكروه بسوء قالوا : فعل الله بمذم .
 ومذم ليس هو اسمه ، فكان الذي يقع منهم في ذلك مصروفاً إلى غيره .
 قال ابن التين : استدلل بهذا الحديث من أسقط حد القذف بالتعريض وهم
 الأكثر ، خلافاً للمالك ، وأجاب بأنه لم يقع في الحديث أنه لا شيء عليه في
 ذلك ، بل الواقع إنهم عوقبوا على ذلك بالقتل وغيره . انتهى . والتحقيق أنه
 لا حجة في ذلك إثباتاً ولا نفيّاً . واستنبط منه النسائي أن من تكلم بكلام مناف
 لمعنى الطلاق ومطلق الفرقة وقصد به الطلاق لا يقع ، كمن قال لزوجه :
 كلي ، وقصد الطلاق ، فإنها لا تطلق ، لأن الأكل لا يصح بأن يفسر به
 الطلاق بوجه من الوجوه ، كما أن مذمماً لا يمكن أن يفسر به محمد بوجه
 من الوجوه .

الحديث السادس

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَرَجُلٍ بَنَى دَاراً فَأَكْمَلَهَا وَأَحْسَنَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا وَيَتَعَجَّبُونَ وَيَقُولُونَ لَوْلَا مَوْضِعُ اللَّبَنَةِ ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زِيَادَةٌ : إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : فَأَنَا اللَّبَنَةُ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : مثلي ومثل الأنبياء) قبلي (كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة) بفتح اللام وكسر الموحدة : قطعة طين تعجن وتيسر ويبنى بها من غير إحراق (فجعل الناس يدخلونها) أى الدار (ويتعجبون) من حسنها (ويقولون : لولا موضع اللبنة) أى لكان بناء الدار كاملاً . وزاد الإسماعيلي : وأنا موضع اللبنة ، جئت فختمت الأنبياء . وقد أورد بعضهم سؤالاً فقال : فإن قلت : المشبه به هنا رجل والمشبه متعدد ، فكيف صح التشبيه . وأجاب بأنه جعل الأنبياء كلهم كواحد فيما قصد في التشبيه ، وهو أن المقصود من بعثهم ما تم إلا باعتبار الكل ، فكذلك الدار لا تتم إلا بجميع اللبنة ، أو أن التشبيه ليس من باب تشبيه المفرد بالمفرد بل هو تشبيه تمثيل ، فيؤخذ وصف من جميع أحوال المشبه ويشبه بمثله من أحوال المشبه به ، فيقال : شبه الأنبياء وما بعثوا به من الهدى والعلم وإرشاد الناس إلى مكارم الأخلاق بقصر أسس قواعده ورفع بنيانه وبقي منه موضع لبنة ، فبيننا صلى الله عليه وآله وسلم بعث لتتميم مكارم الأخلاق ، كأنه هو تلك اللبنة التى بها إصلاح ما بقي من الدار . انتهى . وهذا الحديث أخرجه البخارى فى باب خاتم النبيين أيضاً ، ومسلم فى الفضائل . قال فى الفتح : المراد بالخاتم فى أسمائه أنه خاتم النبيين ، ولمح بما وقع فى القرآن ، وأشار إلى ما أخرجه فى التاريخ من حديث العرباض بن سارية رفعه : « إني عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل فى طينه » . وأخرجه أيضاً أحمد وصححه ابن حبان والحاكم (وفى

رواية عن أبي هريرة رضى الله عنه زيادة : إلا موضع لبنة من زاوية) ولمسلم : من زواياه ، وهذا يرد قول من قال : إن اللبنة المشار إليها كانت في أس الدار المذكورة ، وإنه لولا وضعها لانقضت تلك الدار ، فإن الظاهر كما في فتح الباري أن المراد بها مكملة محسنة وإلا لاستلزم أن يكون الأمر بدونها ناقصاً ، وليس كذلك ، فإن شريعة كل نبي بالنسبة إليه كاملة ، فالمراد هنا النظر إلى الأكمل بالنسبة إلى الشريعة المحمدية مع ماضى من الشرائع (وقال في آخره) أى آخر الحديث المذكور (فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين) ومكمل شرائع الدين . وهذا الحديث أخرجه النسائي في التفسير . وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للأفهام ، وفضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على سائر النبيين ، وأن الله ختم به المرسلين وأكمل به شرائع الدين .

الحديث السابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توفى وهو ابن ثلاث وستين) سنة ، ويأتى نقل الخلاف في سنه صلى الله عليه وآله وسلم وما في ذلك من المباحث في محله إن شاء الله تعالى .

الحديث الثامن

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ ،
جَلَدًا مُعْتَدِلًا ، قَدْ عَلِمْتُ مَا مُتَّعْتُ بِهِ سَمْعِي وَبَصَرِي إِلَّا بَدْعَاءَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنَّ خَالَتِي ذَهَبَتْ بِي إِلَيْهِ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِنَّ ابْنَ أُخْتِي شَاكٍ فَأَدْعُ اللَّهَ لَهُ ، قَالَ : فَدَعَا لِي .

(عن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال : وهو ابن أربع وتسعين)
سنة . قال في الفتح : يشعر بأنه رآه سنة اثنتين وتسعين ، لأنه كان له يوم
مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمان سنين كما ثبت من حديثه ، ففيه رد
لقول الواقدي أنه مات سنة إحدى وتسعين ، على أنه يمكن توجيه قوله ،
وأبعد منه من قال : مات قبل التسعين . وقد قيل : إنه مات سنة ست وتسعين ،
وهو أشبه . قال ابن أبي داود : هو آخر من مات من الصحابة بالمدينة ، وقال
غيره : بل محمود بن ربيع ، وقيل : بل محمود بن لبيد ، فإنه مات سنة
تسع وتسعين (جلداً) بفتح الجيم وسكون اللام ، أى قوياً (معتدلاً) غير منحرف
مع كبر سنه (فقال : قد علمت) بتاء المتكلم (ما متعت به) بضم الميم وتاء
المتكلم أيضاً مبنياً للمفعول (سمعي وبصري إلا بدعاء رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) وذلك (إن خالتي) قال في الفتح : لم أقف على اسمها (ذهبت
بى إليه) صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت) له (يا رسول الله إن ابن أختي شاك)
من الشكوى وهو المرض (فادع الله له ، قال) السائب (فدعا لى) صلى الله
عليه وآله وسلم ، وفيه أن الأدب أن يقال : يا رسول الله ، يا نبي الله كما خاطبته
خالة السائب .

الحديث التاسع

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَصْرَ ، ثُمَّ خَرَجَ يَمْشِي فَرَأَى الْحَسَنَ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ ، فَحَمَلَهُ عَلَى عَاتِقِهِ وَقَالَ : يَا بَنِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ لَا شَبِيهٌ بَعْلِي وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ .

(عن عقبة بن الحارث) بن عامر القرشي (رضى الله عنه قال : صلى أبو بكر) الصديق (رضى الله عنه العصر ثم خرج يمشي) زاد الإسماعيلي : بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بليال وعلى رضى الله عنه يمشي إلى جانبه (فرأى) أى أبو بكر (الحسن) بن علي (يلعب مع الصبيان) وكان عمره إذ ذاك سبع سنين ، وقد سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحفظ عنه ، ولعبه محمول على اللائق به إذ ذاك من الأشياء المباحة ، بل على ما فيه تمرين وتنشيط ونحو ذلك ، والله أعلم (فحمله على عاتقه وقال : يا بني شبيه بالنبي) صلى الله عليه وآله وسلم (لاشبيه بعلي) يعنى أباه (وعلى يضحك) فيه إشعار بتصديقه له . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في فضل الحسن ، والنسائي في المناقب . قال في الفتح : وقد وافق أبا بكر على أن الحسن كان يشبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو جحيفة كما سيأتى .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشَبِّهُهُ ، فَقِيلَ لَهُ : صِفْهُ لَنَا ، فَقَالَ : كَانَ أَبْيَضَ
قَدْ شَمِطَ ، وَأَمَرَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ قَلُوصاً ، قَالَ :
فَقَبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ نَقْبِضَهَا .

(عن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء ، وهب بن عبد الله السوائي
(رضى الله عنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان الحسن)
بن عليٍّ (يشبهه) وفي حديث أنس أن الحسين بضم الحاء كان أشبههم بالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم ، وجمع بينهما بأن الحسن كان يشبهه بما بين الصدر
إلى الرأس ، والحسين أسفل من ذلك (ف قيل له) أى لأبى جحيفة (صفة لنا ،
فقال : كان أبيض) اللون (قد شمط) بفتح الشين وكسر الميم : صار سواد
شعره مخالطاً للبياض . ولمسلم من حديثه : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وهذه منه بيضاء ، وأشار إلى عنقه (وأمر لنا النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أى لأبى جحيفة وقومه من بنى سواء على سبيل جائزة الوفد (بثلاث
عشرة قلوفاً) بفتح القاف : الأثني من الإبل (قال) أبو جحيفة (فقبط)
بضم القاف : توفى (النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن نقبضها) زاد
الإسماعيلي من طريق محمد بن فضيل : فذهبنا نقبضها ، فأتانا موته ، فلم
يعطونا شيئاً ، فلما قام أبو بكر قال : من كانت له عند رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عدة فليجيء ، فقمتم إليه فأخبرته فأمر لنا بها .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُ ،
 قِيلَ لَهُ : أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ شَيْخًا ، قَالَ : كَانَ فِي
 عَنَفَقَتِهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ .

(عن عبد الله بن بسر) المازنى (صاحب النبي صلى الله عليه وآله)
 (وسلم ورضى عنه ، قيل له : أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ، كَانَ
 شَيْخًا ؟) أم شاباً (قال : كَانَ فِي عَنَفَقَتِهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ) لا تزيد على عشرة
 لإيراده بصيغة جمع القلة ، وقيل : لأنها كانت سبع عشرة شعرة . وهذا
 الحديث هو الثالث عشر من ثلاثياته ، وهو من إفراده .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ ، أَزْهَرَ اللَّوْنِ ، لَيْسَ بِأَبْيَضَ أَمْهَقَ وَلَا آدَمَ ، لَيْسَ بِجَعْدٍ قَطِيطٍ وَلَا سَبْطٍ رَجُلٍ . أُنْزِلَ عَلَيْهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ ، فَلَبِثَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ ، وَقُبِضَ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضًا .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ ، وَلَا بِالْقَصِيرِ ، وَلَا بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ وَلَيْسَ بِالْآدَمِ ، وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ الْقَطِيطِ ، وَلَا بِالْسَبْطِ ، بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربعة من القوم) بفتح الراء وسكون الباء : أى مربوعاً ، والتأنيث باعتبار النفس ، وفسره بقوله (ليس بالطويل ولا بالقصير) وزاد البيهقي عن عليّ : وهو إلى الطول أقرب . وعن عائشة : لم يكن بالطويل البائن ولا بالقصير المتردد ، وكان ينسب إلى الربعة إذا مشى وحده ، ولم يكن على حال يماشيه أحد من الناس ينسب إلى الطول إلا طاله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولربما اكتنفه الرجلان الطويلان فيطولها ، فإذا فارقاه نسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الربعة . رواه ابن عساكر والبيهقي (أزهَرَ اللون) أبيض مشرباً بحمرة ، كما صرح به في حديث أنس من وجه آخر عند مسلم . والأشراب : خلط لون بلون كأن أحد اللونين سقى الآخر ، يقال : بياض مشرب بحمرة بالتخفيف ، فإذا شدد كان للتكثير والمبالغة ، وهو أحسن الألوان (ليس بأبيض أمهق) أى شديد البياض كلون الجص (ولا آدم) بالمد ، أى ولا شديد السمرة ، وإنما يخالط بياضه الحمرة . والعرب تطلق على كل من كان كذلك أسمر كما في حديث أنس المروى عند أحمد والبخاري وابن منده بإسناد صحيح أن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أسمر ، والمراد بالسمرة الحمرة التي تخالط
البياض (ليس) شعره (بجعد) بفتح الجيم وسكون العين ، ولا (قطط)
ولا شديد الجعودة كشعر السودان (ولا سبط) بفتح السين وكسر الباء ، من
السبوطه ضد الجعودة ، أى ولا مسترسل ، فهو متوسط بين الجعودة والسبوطه
(رجل) بفتح الراء وكسر الجيم ، أى هو رجل ، يعنى مسترسلا (أنزل عليه)
الوحى (وهو ابن أربعين) سنة سواء وذلك إنما يستقيم على القول بأنه ولد فى
شهر ربيع الأول وهو المشهور وبعث فيه (فلبث بمكة عشر سنين ينزل عليه)
الوحى (وبالمدينة عشر سنين) قيل : مقتضاه أنه عاش ستين سنة . قال
الزركشى : هذا قول أنس ، والصحيح أنه أقام بمكة ثلاث عشرة ، لأنه
توفى وعمره ثلاث وستون سنة ، وأجاب فى المصابيح بأن أنساً لم يقتصر على
قوله : « فلبث بمكة عشر سنين » بل قال : « فلبث بمكة عشر سنين ينزل
عليه الوحى » وهذا لا ينافى أن يكون أقام بها أكثر من هذه المدة ، ولكنه
لم ينزل عليه إلا فى العشر . ولا يخفى أن الوحى فتر فى ابتدائه سنتين ونصفاً
وأنه أقام ستة أشهر فى ابتدائه يرى الرؤيا الصالحة ، فهذه ثلاث سنين لم يوح
إليه فى بعضها أصلاً ، وأوحى إليه فى بعضها مناماً ، فيحمل قول أنس لبث
بمكة ينزل عليه الوحى فى اليقظة عشر سنين ، واستقام الكلام ، ولكن يقدر
فى هذا الجمع قوله فى حديث أنس من طريق آخر : وتوفاه على رأس ستين
سنة (وقبض وليس فى رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاً) أى بل دون ذلك .
وفى رواية : إلا سبع عشرة شعرة أو ثمانى عشرة (وفى رواية عنه) أى عن
أنس (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس بالطويل البائن)
قال البيضاوى : أى الظاهر البين طوله ، من بان إذا ظهر . وقال ابن الأثير :
أى المفرط طولاً (ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق) الكريه البياض ، بل كان
أزهر اللون ، أى أبيض مشرباً بحمرة (وليس بالآدم) بالمد ، أى الشديد السمرة
(وليس) شعره (بالجد القطط) الشديد الجعودة (ولا بالسيط) أى المسترسل ،
بل كان وسطاً بينهما (بعثه الله على رأس أربعين سنة) وهذا يتجه على القول
بأنه ولد فى ربيع الأول وبعث فى رمضان ، فيكون له تسع وثلاثون ونصف
سنة ، ويكون قد ألغى الكسر (وذكر تمام الحديث) وهو قوله : فأقام بمكة
عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، فتوفاه الله وليس فى رأسه ولحيته عشرون
شعرة بيضاء .

الحديث الثالث عشر

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُمْ خُلُقًا ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ وَلَا بِالْقَصِيرِ .

(عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحسن الناس وجهاً وأحسنه) وفي بعض النسخ : وأحسنهم (خلقاً) بضم الخاء : الطبع والسجية (ليس بالطويل البائن) المفرط في الطول فهو اسم فاعل من بان ، أى ظهر على غيره ، أو بان بمعنى فارق من سواء بإفراط طوله (ولا بالقصير) بل كان ربعة . وهذا الحديث أخرجه مسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : هَلْ خَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : لَا إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ فِي صُدْغَيْهِ .

(عن أنس رضي الله عنه أنه سئل : هل خضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شعره (قال : لا) لم يخضب (إنما كان شيء) قليل من الشيب (في صدغيه) وهذا كما نبه عليه في الفتح مغاير للحديث السابق أن الشيب كان في عنقه ، وجمع بينهما بحديث مسلم عن أنس : لم يخضب صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما كان البياض في عنقه وفي الصدغين وفي الرأس نبذاً ، أى متفرقاً ، قال : وعرف من مجموع ذلك أن الذي شاب من عنقه أكثر مما شاب من غيرها . وهذا الحديث أخرجه النسائي في الزينة .

الحديث الخامس عشر

عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْبُوعًا ، بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ ، لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ ، رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ ، لَمْ أَرْ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مربوعاً بعيد ما بين المنكبين) أى عريض أعلى الظهر (له شعر) فى رأسه (يبلغ شحمة أذنيه ، رأيت فى حلة) قال فى القاموس : الحلة بالضم : إزار ورداء ، ولا تكون حلة إلا من ثوبين أو ثوب له بطانة (حمراء) أى منسوجة بخطوط حمر مع سواد كسائر البرود اليمنية ، وليست كلها حمراء ، لأن الأحمر البحت منى عنه (لم أرى شيئاً قط أحسن منه) إذ حقيقة الحسن الكامل فيه ، لأنه الذى تم معناه دون غيره .

الحديث السادس عشر

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَكَانَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ السَّيْفِ ، قَالَ : لَا ، بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ .

(وفى رواية عنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أنه قيل له : أكان وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل السيف) فى الطول واللمعان ، ولما لم يكن السيف شاملاً للطرفين ، قاصراً فى تمام المرأى عن الاستدارة والإشراق الكامل والملاحه ردة رداً بليغاً حيث (قال : لا ، بل مثل القمر) فى الحسن والملاحه والتدوير ، وعدل إلى القمر لجمعه الصفتين : التدوير واللمعان . وعند مسلم من حديث جابر بن سمرة قال : لا بل مثل الشمس ، أى فى نهاية الإشراق ، والقمر أى فى الحسن . وزاد : وكان مستديراً تنبيهاً على أنه أراد التشبيه بالصفتين معاً : الحسن والاستدارة ، لأن التشبيه بالقمر إنما يراد به الملاحه فقط . وهذا الحديث أخرجه الترمذى فى المناقب .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالْبَطْحَاءِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ ، قَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ . وَفِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ ، قَالَ : فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ يَدَيْهِ فَيَمَسَحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ ، قَالَ : فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِهِ فَإِذَا هِيَ أَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وَأَطْيَبُ رَائِحَةً مِنَ الْمِسْكِ .

(عن أبي جحيفة رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بالبطحاء) المسيل الواسع الذى فيه دقاق الحصى فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين قصرأ للسفر (وبين يديه عنزة) بفتحات : أقصر من الرمح وأطول من العصا فيها زج (قد تقدم هذا الحديث) فى أوائل الصلاة فى الوضوء (وفى هذه الرواية قال) أى أبو جحيفة (فجعل الناس يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم) تبركاً (قال) أبو جحيفة (فأخذت بيده فوضعتها على وجهه فإذا هى أبرد من الثلج) لصحة مزاجه الشريف الشريف وسلامته من العلل (وأطيب رائحة من المسك) وكانت هذه صفته صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يمس طيباً حتى كان كما رواه أبو نعيم والبخاري بإسناد صحيح : إذا مرّ فى طريق من طرق المدينة وجدوا منه رائحة الطيب وقالوا : مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا الطريق . والله درّ القائل :

* فمن طيبه طابت له طرقاته *

وقالت عائشة : « كان عرقه فى وجهه مثل الجمان ، أطيب من المسك الإذفر » رواه أبو نعيم . ووقع مثل حديث الباب فى حديث يزيد بن الأسود عند الطبرانى بإسناد قوى . وفى حديث جابر بن سمرة عند مسلم فى أثناء حديث قال : فمسح صدرى فوجدت ليده برداً أو ريحاً كأنما أخرجها من جونة عطار . وفى الباب أحاديث .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْنًا فَقَرْنًا حَتَّى كُنْتُ مِنَ الْقُرْنِ الَّذِي
كُنْتُ فِيهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : بعثت من خير قرون بني آدم قرناً فقرناً) بفتح القاف : الطبقة من الناس المجتمعين في عصر واحد . وقيل : سمي قرناً لأنه يقرن أمة بأمة وعالمًا بعالم ، وهو مصدر قرنت ، وجعل اسماً للوقت أو لأهله . وقيل : القرن ثمانون سنة ، وقيل أربعون ، وقيل تسعون ، وقيل مائة وعشرون . وتعقب الحربي الجميع وقال : الذي أراه أن القرن كل أمة هلكت حتى لم يبق منها أحد (حتى كنت من القرن الذي كنت فيه) والمراد بالبعث نقله في أصلاب الآباء أباً فاباً قرناً فقرناً حتى ظهر في القرن الذي وجد فيه ، أى انتقلت أولاً من صلب ولد إسماعيل ثم من كنانة ثم من قريش ثم من بني هاشم ، فالقاء في قوله « قرناً فقرناً » للترتيب في الفضل على سبيل الترقى من الآباء من الأبعد إلى الأقرب ، فالأقرب كما في قولهم : « خذ الأفضل فالأكمل واعمل الأحسن فالأجمل » . وهذا الحديث من أفراد .

الحديث التاسع عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْدِلُ شَعْرَهُ ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رَعْوَسَهُمْ ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدِلُونَ رَعْوَسَهُمْ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ ، ثُمَّ فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسدل شعره) أى يرسل شعرناصيته على جبهته . قال النووي : المراد إرساله على الجبين واتخاذ كالكسوة بضم القاف بعدها مهملة (وكان المشركون يفرقون رعووسهم) أى يلقون شعر رعووسهم إلى جانبيه ولا يتركون منه شيئاً على جبهتهم (فكان أهل الكتاب يسدلون رعووسهم) يرسلون شعر نواصيتهم على جباههم (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب موافقة أهل الكتاب) لأنهم كانوا على بقية من دين الرسل ، فكانت موافقتهم أحب إليه من موافقة عباد الأوثان (فيما لم يؤمر فيه بشيء) أى فيما لم يخالف شرعه (ثم فرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه) أى شعر رأسه ، أى ألقاه إلى جانبي رأسه فلم يترك منه شيئاً على جبهته بعد ما سدل لأمر أمر به . واستدل بالحديث على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يحجىء في شرعنا ما يخالفه . وتعقب بأنه عبر بالحجة ولو كان كذلك لعبر بالوجوب وعلى التسليم ، ففي نفس الحديث أنه رجع عن ذلك آخرأ ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الهجرة واللباس ، ومسلم في الفضائل ، وأبو داود في الترجل ، والترمذى في الشمائل ، والنسائى في الزينة ، وابن ماجه في اللباس .

الحديث العشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا ، وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما قال : لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاحشاً) ناطقاً بالفحش وهو الزيادة على الحد في الكلام السيئ (ولا متفحشاً) متكلفاً للفحش ، نفي عنه صلى الله عليه وآله وسلم قول الفحش والتفوه به طبعاً وتكلفاً (وكان يقول : إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً) حسن الخلق اختيار الفضائل واجتناب الرذائل ، وهل هو غريزة أو مكتسب . واستدل للأول بحديث ابن مسعود عند البخارى : إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم . وللثاني بما أخرج أحمد من حديث أبى هريرة يرفعه : إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق . وروى البزار : مكارم بدل صالح . وأخرج الطبرانى فى الأوسط بإسناد حسن عن صفية بنت حبي قالت : ما رأيت أحداً أحسن خلقاً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وعند مسلم من حديث عائشة : كان خلقه القرآن ، يغضب لغضبه ، ويرضى لرضاه . وحديث الباب أخرجه أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى الفضائل ، والترمذى فى البر .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا ، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ ، وَمَا أَنْتَقِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ بِهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : ما خير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أمرين) من أمور الدنيا (إلا أخذ أيسرهما) أسهلها ، وأبهم فاعل خير ليكون أعم من قبل الله أو من قبل المخلوقين (ما لم يكن) أيسرهما (إثمًا) أى يفضى إلى الإثم (فإن كان) الأيسر (إثمًا كان) صلى الله عليه وآله وسلم (أبعد الناس منه) كالتخيير بين المجاهدة فى العبادة والاقتصاد فيها فإن المجاهدة إن كانت بحيث تجر إلى الهلاك لا تجوز ، أو التخيير بين أن يفتح عليه من كنوز الأرض ما يخشى من الاشتغال به أن لا يتفرغ للعبادة ، وبين أن لا يؤتیه من الدنيا إلا الكفاف ، وإن كانت السعة أسهل منه . قال فى الفتح : والإثم على هذا أمر نسبي لا يراد منه معنى الخطيئة لثبوت العصمة (وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه) خاصة كعفوه عن الرجل الذى جفا فى رفع صوته عليه ، وقال : إنكم يابنى عبد المطلب مطل . رواه الطبرانى . وعن الآخر الذى جذب بردائه حتى أثر فى كتفه . رواه البخارى . وحمل الداودى عدم الانتقام على ما يختص بالمال ، قال : وأما العرض فقد اقتص من نال منه ، قال : واقتص من لده فى مرضه بعد نهيه عن ذلك بأن أمر بلدهم مع أنهم كانوا فى ذلك تأولوا أنه إنما نهاهم على عادة البشرية من كراهة النفس للدواء . كذا فى الفتح (إلا أن تنتهك) أى لكن إذا انتهكت (حرمة الله) عز وجل (فينتقم الله) لا لنفسه ممن ارتكب انتهاك تلك الحرمة (بها) أى بسببها ، لا يقال إنه انتقم لنفسه حيث أمر بقتل عبد الله بن خطل وعقبة بن أبى معيط وغيرهما ممن كان يؤذيه ، لأنهم كانوا مع ذلك ينتهكون حرمة الله . وزاد الطبرانى عن أنس : وإن انتهكت حرمة الله كان أشد الناس غضباً لله . وفى الحديث الحث على ترك الأخذ بالشئ العسير والاقتناع باليسير

وترك الإلحاح فيما لا يضطر إليه . ويؤخذ من ذلك التذنب إلى الأخذ بالرخص ما لم يظهر الخطأ ، والحث على العفو إلا في حقوق الله تعالى ، والتذنب إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومحل ذلك ما لم يفض إلى ما هو أشد منه . وفيه ترك الحكم للنفس وإن كان الحاكم متمكناً من ذلك بحيث يؤمن فيه الحيف على المحكوم عليه ، لكن لحسم المادة ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأدب ، ومسلم في الفضائل ، وأبو داود في الأدب .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا مَسِسْتُ حَرِيرًا وَلَا دِيبَاجًا أَلَيْنَ مِنْ كَفِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا شَمِمْتُ رِيحًا قَطُّ أَوْ عَرَفْتُ قَطُّ أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ أَوْ عَرَفْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : ما مسست حريراً ولا ديباجاً) هذا من عطف الخاص على العام ، لأن الديباج نوع من الحرير ، وهو بكسر اللال وفتحها . قال أبو عبيدة : الفتح مولد ، أى ليس بعربي (ألين من كف النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) وهذا يخالف ما وقع في حديث أنس أنه كان ضخماً اليدين . وفي رواية له : والقدمين . وفي أخرى له : شئن القدمين والكفين ، أى غليظهما في خشونة ، والجمع بينهما أن المراد ألين في الجلد والغلظ في العظام ، فيجتمع له نعمة البدن وقوته ، أو حيث وصف باللين واللاطفة حيث لا يعمل بهما شيئاً كان بالنسبة إلى أصل الخلقة ، وحيث وصف بالغلظ والشثونة ، فهو بالنسبة إلى انتهائهما بالعمل ، فإنه تعاطى كثيراً من أموره صلى الله عليه وآله وسلم (ولا شممت ريحاً قط أو) قال (عرفاً قط أطيب من ريح) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أو) قال (عرف النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) وهذا الحديث من إفراده ، نعم أخرجه مسلم بمعناه .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا .
وَفِي رَوَايَةٍ : وَإِذَا كَرِهَ شَيْئاً عُرِفَ فِي وَجْهِهِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها) الحياء : تغير وانكسار عند خوف ما يعاب أو يذم ، والعذراء : البكر ، لأن عذرتها وهي جلدة البكارة باقية إذا دخل عليها ، والخدر : الستر الذي يكون في جنب البيت ، وهو من باب التميم ، لأن العذراء في الخلوة يشتد حياؤها أكثر مما تكون خارجة عنها ، لكون الخلوة مظنة وقوع الفعل بها ، ومحل وجود الحياء منه صلى الله عليه وآله وسلم في غير حدود الله . وأخرج البزار من حديث أنس : وكان يقول : الحياء خير كله . وأخرج من حديث ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل من وراء الحجرات ، وما رأى أحد عورته قط . إسناده حسن . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأدب ، ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(وفي رواية : وإذا كرهه) صلى الله عليه وآله وسلم (شيئاً عرف في وجهه) لتغيره بسبب ذلك . وفيه أنه لم يكن يواجه أحداً بما يكرهه ، بل يتغير وجهه ، فيفهم أصحابه كراهيته لذلك .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا عَابَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَاماً قَطُّ ، إِلَّا أَشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِلَّا تَرَكَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ما عاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً (مباحاً) قط) كأن يقول للمالح : قليل المالح ، ونحوها (إن اشتهاه أكله وإلا) أى وإن لم يشتهه (تركه) فإن كان حراماً عابه وذمه ونهى عنه ، وأما قوله للضب : لا آكله ، ولم يكن بأرض قومى فأجدنى أعافه ، فبيان لكرامته لا إظهار لعيبه . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأطعمة : وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه ، وأخرجه الترمذى فى السير .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثاً لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحدث حديثاً لو عدّه العادّ لأحصاه) لمبالغته صلى الله عليه وآله وسلم فى الترتيل والتفخيم بحيث لو أراد المستمع عدّ كلماته أو حروفه لأمكنه ذلك لوضوحه وبيانه . وهذا الحديث أخرجه أبو داود .

الحديث السادس والعشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ
يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يسرد الحديث كسرديكم) أى لم يكن يتابع الحديث بحديث استعجالاً ، بل كان يتكلم بكلام واضح مفهوم على سبيل التأني خوف التباسه على المستمع ، وكان يعيد الكلمة ثلاثاً لتفهم عنه . زاد الإسماعيلي من رواية ابن المبارك عن يونس : إنما كان حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلاً فهماً تفهمه القلوب . واعتذر عن أبي هريرة بأنه كان واسع الرواية كثير المحفوظ ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث ، كما قال بعض البلغاء : أريد أن أقتصر فتتراحم القوافي على .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ : جَاءَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَقَالَ أَوَّلُهُمْ : أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ : هُوَ خَيْرُهُمْ ، وَقَالَ آخِرُهُمْ : خُذُوا خَيْرَهُمْ ، فَكَانَتْ تِلْكَ ، فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى جَاءُوا لَيْلَةَ أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَائِمَةً عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ ، فَتَوَلَّاهُ جِبْرِيلُ ثُمَّ عَرَّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ .

(عن أنس رضي الله عنه يحدث عن ليلة أسرى بالنبي صلى الله عليه وآله (وسلم من مسجد الكعبة) إلى بيت المقدس أنه (جاء ثلاثة نفر) من الملائكة . قال في الفتح : لم أتحقق أسماءهم . وقال غيره : هم جبريل وميكائيل وإسرافيل ولم يذكر لذلك مستنداً يعول عليه (قبل أن يوحى إليه) استشكل بأن الإسرائاء كان بعد المبعث بلا ريب ، فكيف يقول قبل أن يوحى إليه ، فهو غلط من شريك الراوى عن أنس لم يوافق عليه ، وليس هو بالحافظ ، لا سيما وقد انفرد بذلك عن أنس ، ولم يرو ذلك غيره من الحفاظ . وأجيب على تقدير الصحة بأنه لم يؤت عقب تلك الليلة بل بعد سنتين ، لأنه إنما أسرى به قبل الهجرة بثلاث سنين ، وقيل غير ذلك (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (نائم في مسجد الحرام ، فقال أولهم) أول النفر (أيهم هو) أي الثلاثة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو مشعر بأنه كان نائماً بين اثنين أو أكثر ، وقد قيل : إنه كان نائماً بين عمه حمزة وابن عمه جعفر بن أبي طالب (فقال : أوسطهم هو خيرهم) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وقال آخرهم) أى آخر النفر الثلاثة (خذوا خيرهم) للعروج به إلى السماء (فكانت تلك) أى القصة ، أى لم يقع فى تلك الليلة غير ما ذكر من الكلام (فلم يرههم) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى جاءوا) إليه (ليلة أخرى فيما يرى قلبه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نائمة عيناه ولا ينام قلبه) تمسك بهذا من قال : إنه رؤيا منام ، ولا حجة

فيه ، إذ قد يكون ذلك حاله أول وصول الملك إليه ، وليس في الحديث ما يدل على كونه نائماً في القصة كلها ، وقد قال عبد الحق : رواية شريك إنه كان نائماً زيادة مجهولة (وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، فتولاه) صلى الله عليه وآله وسلم (جبريل ثم عرج به إلى السماء) كذا ساقه هنا مختصراً . وقد أخرجه مسلم في الإيمان .

الحديث الثامن والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِنَاءٍ وَهُوَ بِالزُّورَاءِ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ . قِيلَ لِأَنْسٍ : كَمْ كُنْتُمْ ؟ قَالَ : ثَلَاثُمِائَةٍ أَوْ زُهَاءَ ثَلَاثُمِائَةٍ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإناء) فيه ماء (وهو بالزوراء) موضع بسوق المدينة (فوضع يده في) ذلك (الإناء فجعل الماء ينبع من بين أصابعه) من نفس لحمه الكائن بين أصابعه، أو من بينهما بالنسبة إلى رؤية الرائي، وهو في نفس الأمر للبركة الحاصلة فيه يفور ويكثر، والأول أوجه (فتوضأ القوم، قيل) القائل قتادة (لأنس : كم كنتم ؟ قال) كنا (ثلاثمائة أو زهاء) بضم الزاى ممدوداً، أى قدر (ثلاثمائة) وهذا الحديث أخرجه مسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال عياض : هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير عن الجهم الغفير عن الكافة ومتصلة بالصحابة، وكان ذلك في موطن اجتماع الكثير منهم في الحافل ومجمع العساكر، ولم يرو عن أحد منهم إنكار على راوى ذلك، فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته . وقال القرطبي : قصة نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم تكررت عنه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة، ووردت من طرق كثيرة، يفيد مجموعها العلم القطعي المستفاد من التواتر المعنوي . قال الحافظ : قلت : أخذ كلام عياض وتصرف فيه، قال : ولم يسمع بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم . وحديث نبع الماء جاء من رواية أنس عند الشيخين وأحمد وغيرهم من خمسة طرق، وعن جابر من أربعة طرق، وعن ابن مسعود عند البخاري والترمذي، وعن ابن عباس عند أحمد والطبراني من طريقين، وعن أبي ليلى والد عبد الرحمن عند الطبراني، فعدد هؤلاء الصحابة ليس كما يفهم من إطلاقهما، وأما تكثير الماء بأن يلمسه بيده أو يتفل فيه أو يأمر بوضع شيء فيه كسهم من كثافته فجاء من حديث عمران بن حصين في الصحيحين، وعن

البراء بن عازب عند البخارى وأحمد من طريقين ، وعن أبى قتادة عند مسلم ، وعن أنس عند البيهقى فى الدلائل ، وعن زياد بن حارث الصداىى عنده ، وعن حبان بن بىح بضم الموحدة وتشديد الحاء المهملة الصداىى أيضاً ، فإذا ضم هذا إلى هذا بلغ الكثرة المذكورة أو قاربها . وأما من رواها من أهل القرن الثانى فهم أكثر عدداً وإن كان شطر طرقه أفراداً . وفى الجملة يستفاد منه الرد على ابن بطلال حيث قال : هذا الحديث شهده جماعة كثيرة من الصحابة ، إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس لطول عمره ، وتطلب الناس العلو فى السند . انتهى . وهذا ينادى عليه بقله الاطلاع والاستحضار لأحاديث الكتاب الذى شرحه . قال القرطبى : ولم يسمع بمثل هذه المعجزة من غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حيث ينبع الماء من بين عظمه وعصبه ولحمه ودمه . وقد نقل ابن عبد البر عن المزنى أنه قال : ينبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم أبلغ فى المعجزة من ينبع الماء من الحجر حيث ضربه موسى بالعصا فتفجرت منه المياه ، لأن خروج الماء من الحجارة معهود ، بخلاف خروج الماء من بين اللحم والدم . انتهى . وحديث الباب أخرجه مسلم فى فضائل النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نَعُدُّ الْآيَاتِ بَرَكَةً ، وَأَنْتُمْ تَعُدُّونَهَا تَخْوِيفًا ، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَقَلَّ الْمَاءُ ، فَقَالَ : أَطْلُبُوا فَضْلَةً مِنْ مَاءٍ ، فَجَاءُوا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، ثُمَّ قَالَ : حَيَّ عَلَى الطُّهُورِ الْمُبَارَكِ ، وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَقَدْ كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهُوَ يُؤْكَلُ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه) أنه (قال : كنا نعد الآيات)
التي هي خوارق العادات (بركة) من الله تعالى (وأنتم تعدونها) كلها (تخويفاً)
مطلقاً ، والتحقيق أن بعضها بركة كشيع الجيش الكثير من الطعام القليل ،
وبعضها تخويف ككسوف الشمس والقمر ، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم :
إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده ، وكأنهم تمسكوا بظاهر
قوله : « وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » أى من نزول العذاب العاجل كالطليعة
والمقدمة له (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم في سفر) في
الحديبية كما جزم به البيهقي ، أو خيبر كما عند أبي نعيم في الدلائل . وقد وقع
مثل ذلك في تبوك ، فدل على تكرر وقوع ذلك حضراً وسفراً (فقل الماء ،
فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اطلبوا فضلة من ماء) لثلاث يظن أنه صلى الله
عليه وآله وسلم موجد للماء (فجاءوا بإناء فيه ماء قليل ، فأدخل يده) المباركة
(في الإناء ثم قال : حَيَّ عَلَى الطُّهُورِ) بفتح الياء والطاء ، أى هلموا إلى الماء ،
مثل حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، ويجوز ضم الطاء ، والمراد الفعل ، أى تطهروا
(المبارك) الذى أمدّه الله ببركة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم (والبركة من الله)
عز وجل . قال ابن مسعود (فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) أى من نفس اللحم الذى بينها (ولقد كنا نسمع
تسبيح الطعام وهو يؤكل) أى في حالة الأكل في عهده صلى الله عليه وآله وسلم
غالباً . وعند الإسماعيلي : كنا نأكل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطعام

ونحن نسمع تسبيح الطعام . وله شاهد أورده البيهقي في الدلائل من طريق قيس ابن أبي حازم قال : كان أبو الدرداء وسلمان إذا كتب أحدهما إلى الآخر قال له بآية الصحيفة ، وذلك أنهما بينا هما يأكلان في صحفة إذ سبحت وما فيها . وذكر عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه جبريل بطبق فيه عنب ورطب فأكل منه فسبح . قال الحافظ : وقد اشتهر تسبيح الحصا ، ففي حديث أبي ذر قال : تناول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع حصيات ، فسبحن ، ثم وضعهن في يده حتى سمعت لهنّ حنيناً ، ثم وضعهنّ في يد أبي بكر فسبحن ، ثم وضعهنّ في يد عمر فسبحن ، ثم وضعهنّ في يد عثمان فسبحن ، أخرجه البزار والطبراني في الأوسط . وفي رواية للطبراني : فسمع تسبيحهنّ من في الحلقة . وفيه : ثم دفعهنّ إلينا فلم يسبحن مع أحد منا . قال البيهقي في الدلائل : كذا رواه صالح بن أبي الأخضر ، ولم يكن بالحافظ عن الزهري عن سويد بن يزيد السلمي عن أبي ذر ، والمحفوظ ما رواه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال : ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سليم كان كبير السن ممن أدرك أبا ذر بالربذة ذكر له عن أبي ذر بهذا . وذكر ابن الحاجب عن بعض الشيعة أن انشقاق القمر وتسبيح الحصا وحنين الجذع وتسليم الغزاة مما نقل آحاداً مع توفير الدواعي على نقله ، ومع ذلك لم يكذب روائها . وأجاب بأنه استغنى عن نقلها تواتراً بالقرآن . وأجاب غيره بمنع نقلها آحاداً ، وعلى تسليمه فمجموعها يفيد القطع . قال في الفتح : والذي أقول : إنها كلها مشتهرة عند الناس ، وأما من حيث الرواية فليست على حدّ سواء ، فإن حنين الجذع وانشقاق القمر نقل كل منهما نقلاً مستفيضاً يفيد القطع عند من يطلع على طرق ذلك من أئمة الحديث دون غيرهم ممن لا ممارسة له في ذلك . وأما تسبيح الحصا فليست له إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها . وأما تسليم الغزاة فلم أجده له إسناداً لا من وجه قوى ولا من وجه ضعيف ، والله أعلم . اهـ . وقد ذكر القسطلاني في المواهب اللدنية من مباحث ذلك ما يكفي . وحديث الباب أخرجه الترمذي في المناقب .

الحديث الثلاثون

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ
بَطُولِهِ ، وَقَالَ فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ : وَلَيَأْتِيَنَّ عَلَى أَحَدِكُمْ زَمَانٌ لَأَنْ
يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلُ أَهْلِهِ وَمَالِهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر (يعنى يجعلون نعالهم من
جبال صفرت من الشعر ، أو المراد طول شعورهم حتى تصير أطرافها في
أرجلهم موضع النعال . ولمسلم : يلبسون الشعر ويمشون في الشعر . وقال ابن
دحية : المراد القندس الذى يلبسونه في الشرايش ، قال : وهو جلد كلب
الماء (وقد تقدم الحديث بطوله) وهذا الحديث قد اشتمل على أربعة أحاديث :
أحدها : قتال الترك . وثانيها : حديث « تجدون من خير الناس أشدهم كراهية
لهذا الأمر حتى يقع فيه » . وثالثها : حديث « الناس معادن ، خيارهم في
الجاهلية خيارهم في الإسلام » (وقال آخر هذه الرواية) وهو الحديث الرابع
(وليأتين على أحدكم زمان) أى بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم (لأن
يرانى) فيه (أحب إليه . من أن يكون له مثل أهله وماله) فكل واحد من
الصحابة فمن بعدهم من المؤمنين يتمنى رؤيته صلى الله عليه وآله وسلم ولو فقد
أهله وماله . قال في الفتح : والأحاديث الأربعة تدخل في علامات النبوة
لإخباره فيها عما لم يقع فوقع .

الحديث الحادى والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا خُوزًا وَكِرْمَانَ مِنَ الْأَعَاجِمِ ، حُمْرَ الْوُجُوهِ
فُطَسَ الْأَنْوَفِ ، صِغَارَ الْأَعْيُنِ ، كَأَنَّ وَجُوهُهُمْ الْمِجَانُ الْمُطْرَقَةُ ، نِعَالُهُمْ
الشَّعْرُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا) بضم الخاء وسكون الواو بالزاي . قال فى الفتح : قوم من العجم (وكرمان من الأعاجم) بفتح الكاف وبكسرهما وسكون الراء . واستشكل هذا مع ما سبق من قتال الترك ، لأن خوزا وكرمان ليسا من بلاد الترك ، أما خوز فمن بلاد الأهواز ، وهى من عراق العجم ، وأما كرممان فبلدة من بلاد العجم أيضاً بين خراسان وبحر الهند . وروى بعضهم : خوز كرممان بالإضافة ، والإشكال باق ، ويمكن أن يجاب بأن هذا الحديث غير حديث قتال الترك ، ولامانع من اشتراك الصنفين فى الصفات المذكورة ، أعنى قوله (حمر الوجوه ، فطس الأنوف) جمع أفطس . والفطوسة : تطامن قصبة الأنف وانتشارها (صغار الأعين ، كأن وجوههم الحجان المطرقة) قال الكرماني : فإن قلت : أهل هذين الإقليمين ، أى خوز وكرمان ليسوا على هذه الصفات . وأجاب بأنه إما بأن بعضهم كانوا بهذه الأوصاف فى ذلك الوقت أو سيصيرون كذلك فيما بعد ، أو أنهم بالنسبة إلى العرب كالتوابع للترك . وقيل : إن بلادهم فيها موضع اسمه كرممان ، وقيل ذلك لأنهم يتوجهون من هاتين الجهتين . وقال فى شرح المشكاة : لعل المراد بهما صنفان من الترك ، كأن أحد أصول أحدهما من خوز ، وأحد أصول الآخر من كرممان ، فسماهم صلى الله عليه وآله وسلم باسمه ، وإن لم يشتهر ذلك عندنا ، كما نسبهم إلى قنطورا ، وهى أمة كانت لإبراهيم عليه السلام . وقال فى الفتح : بلادهم ما بين مشارق خراسان إلى مغارب الصين وشمالى الهند إلى أقصى المعمور . قال البيضاوى : شبه وجوههم بالترس لبسطها وتدويرها ، وبالمطرقة لغلظها وكثرة لحمها (نعالم الشعر) تقدم القول فيه ، وقاتل المسلمون

الترك في خلافة بنى أمية ، وكان الطريق ما بينهم وبين المسلمين مسدوداً إلى أن فتح ذلك شيئاً بعد شيء منهم ، وتنافس فيهم الملوك لما فيهم من الشدة والبأس حتى كان أكثر عسكر المعتصم منهم ، ثم غلب الأتراك على الملك فقتلوا ابنه المتوكل ثم أولاده واحداً بعد واحد ، إلى أن خالط المملكة الدليم ، ثم كان الملوك السامانية من الترك أيضاً ، فلكوا بلاد العجم ، ثم غلب على تلك الممالك سبكتكين ثم آل سلجوق ، وامتدت مملكتهم إلى العراق والشام والروم ، ثم كان بقايا أتباعهم بالشام وهم آل زنكى وأتباع هؤلاء وهم بيت أيوب ، واستكثر هؤلاء أيضاً من الترك فغلبوهم على المملكة بالديار المصرية والشامية والحجازية ، وخرج على آل سلجوق في المائة الخامسة الغز فخرّبوا البلاد وفتكوا في العباد ، ثم جاءت الطامة الكبرى المعروفة بالثر فكان خروج جنكزخان بعد السمائية ، فاستعرت بهم الدنيا ناراً ، خصوصاً المشرق بأسره ، حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم ، ثم كان خراب بغداد وقتل الخليفة المستعصم آخر خلفائهم على أيديهم في سنة ست وخمسين وسمائية ، ثم لم تزل بقاياهم يخرجون ، إلى أن كان اللنك ومعناه الأعرج واسمه تمر ، فطرق الديار الشامية وعاث فيها ، وخرّب دمشق حتى صارت خاوية على عروشها ، ودخل الروم والهند وما بين ذلك ، وطالت مدته إلى أن أخذه الله ، وتفرق بنوه البلاد ، وأخذوا ممالك كثيرة ، وظهر مصداق ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ، ومنهم ملوك الهند المغلية ، وكان لهم صولة وشوكة في بلاد الهند إلى آخر سنة ألف ومائتين حتى غلب على تلك البلاد النصارى البريطانية ، وتلاشت حكومتهم ودولتهم على أيدي هؤلاء الظلمة الكفرة ، وقيدوا آخرهم وهو أبو المظفر سراج الدين بهادر شاه في سنة ١٢٧٣ الهجرية ، فلم يبق لهم عين ولا أثر ، والله الأمر من قبل ومن بعد . وهذه المائة الثالثة عشر قد قربت بالانصرام ، وكثرت الفتن في هذه الأيام بين الروم والروس وما بين ذلك . ولعل المائة الآتية مقدمة لظهور المهدي المنتظر الموعود الذي أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث الكثيرة الصحيحة التي بلغت حدّ التواتر ، والله أعلم بما كان وما يكون ، وإلى الله ترجع الأمور ، ختم الله لنا بالحسن في هذه الفتن والشُرور ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

الحديث الثاني والثلاثون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ . قَالُوا : فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : لَوْ أَنَّ
النَّاسَ اعْتَرَلُوهُمْ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يهلك) بضم الياء وكسر اللام ، من الإهلاك (الناس هذا الحي من) بعض (قريش) وهم الأحداث منهم لا كلهم بسبب طلبهم الملك والحرب لأجله (قالوا : فما تأمرنا) يارسول الله (قال : لو أن الناس اعترلوهم) بأن لا يداخلوهم ولا يقاتلوا معهم ، ويفروا بدينهم من الفتن ، لكان خيراً لهم . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفتن .

الحديث الثالث والثلاثون

وَعَنْهُ أَيْضاً فِي رِوَايَةٍ قَالَ : سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ :
هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، إِنْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَهُمْ بَنِي فُلَانٍ
وَبَنِي فُلَانٍ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه فى رواية قال : سمعت
الصادق المصديق صلى الله عليه وآله وسلم يقول : هلاك أمتي) الموجودين
إذ ذاك ومن قاربهم لا كل الأمة إلى يوم القيامة (على يدى غلمة) بكسر
الغين المعجمة وسكون اللام ، جمع غلام : وهو الطار الشارب (من قریش
إن شئت أن أسميهم بنى فلان وبنى فلان) وكان أبو هريرة يعرف أسماءهم ،
وكان ذلك من الجراب الذى لم يحدث به . وزاد فى المتن : فكنت أخرج مع
جدى إلى بنى مروان حين ملكوا الشام فإذا رآهم غلماناً أحداً قال لنا : عسى
هؤلاء أن يكونوا منهم . قلنا : أنت أعلم وقائل . فكنت أخرج
مع جدى عمرو بن يحيى . وعند ابن أبى شيبة : إن أبا هريرة رضى الله عنه
كان يمشى فى السوق ويقول : اللهم لا تتركنى سنة ستين ولا إمارة الصبيان .
قال فى الفتح : وفى هذا إشارة إلى أن أول الأغيلمة كان فى سنة ستين ، وهو
كذلك ، فإن يزيد بن معاوية استخلف فيها وبقي إلى سنة أربع وستين فمات
ثم ولى ولده معاوية ومات بعد الشهر . وقال الطيبي : رآهم صلى الله عليه وآله
وسلم فى منامه يلعبون على منبره صلى الله عليه وآله وسلم . وقد جاء فى تفسير
قوله تعالى : « وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس » أنه رأى فى المنام
أن ولد الحكم يتداولون منبره كما يتداول الصبيان الكرة .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٌّ فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ ، قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : وَهَلْ بَعْدَ هَذَا الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَفِيهِ دَخْنٌ ، قُلْتُ : وَمَا دَخْنُهُ ؟ قَالَ : قَوْمٌ يَهْلُدُونَ بِغَيْرِ هَدًى تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ ، قُلْتُ : فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ ؟ قَالَ : نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا ، فَقَالَ : هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ ، قَالَ : تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ ، قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ ، قَالَ : فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا ، وَلَوْ أَنْ تَعْصُ بِأَصْلٍ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ .

(عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني)
والشر : الفتنة ووهن عرا الإسلام واستيلاء الضلال وفشو البدعة ورفض السنة ، والخير عكسه يدل عليه قوله (فقلت : يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير) أى يبعثك وتشيد مباني الإسلام وهدم قواعد الكفر والضلال (فهل بعد هذا الخير من شر ؟) أى فتنة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) قلت (يا رسول الله) وهل بعد هذا الشر من خير ؟ قال : نعم وفيه (أى الخير) (دخن) بفتح الدال وانحاء ، أى كدر غير صاف ولا خالص . قال النووي كالقاضي عياض : قيل : المراد بالخير بعد الشر أيام عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، قال حذيفة (قلت) يا رسول الله (وما دخنه) أى كدره (قال : قوم يهلون) الناس (بغير هدى) قال

القسطلاني : أى لا يستنون بستي . وللأصيلي : هدى بضم الهاء (تعرف منهم وتنكر) أى تعرف منهم الخير فتشكره والشر فتنكره ، وهو من المقابلة المعنوية ، فهو راجع إلى قوله « وفيه دخن » والخطاب من الخطاب العام (قلت : فهل بعد ذلك الخير) المشوب بالكدر (من شر ؟ قال : نعم ، دعاة) جمع داع (إلى أبواب جهنم) أى باعتبار ما يؤول إليه شأنهم ، أى يدعون الناس إلى الضلالة والبدعة ، ويصلونهم عن الهدى والسنة بأنواع من التلبيس ، فلذا كان بمنزلة أبواب جهنم (من أجابهم إليها) أى إلى النار ، أى إلى الخصال التي تؤول إليها (قذفوه فيها) أعاذنا الله من ذلك ومن جميع المهالك بمنه وكرمه . قيل : المراد بالشر بعد الخير الأمراء بعد عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه (قلت : يا رسول الله صفهم) أى الدعاة (لنا ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هم من جلدتنا) بكسر الجيم وسكون اللام ، أى من أنفسنا وعشيرتنا من العرب أو من أهل ملتنا (ويتكلمون بألسنتنا) قال القابسي : أى من أهل لساننا من العرب . وقيل : يتكلمون بما قال الله ورسوله من المواعظ والحكم وليس في قلوبهم شيء من الخير ، « يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم » . قال حذيفة (قلت) يا رسول الله (فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم) أى أميرهم ولو جار . وعند مسلم : تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك (قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام) يجتمعون على طاعته (قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض) بفتح العين وتشديد الضاد (بأصل شجرة) فلا تعدل عنها (حتى يدركك الموت وأنت على ذلك) العض . قال الثوري بشتي : أى تتمسك بما تقوى به عزيمتك على اعتزالهم ولو بما لا يكاد يصح أن يكون متمسكاً . وقال الطبري : هذا شرط تعقب به الكلام تنمياً ومبالغة ، أى اعتزال الناس اعتزالاً لا غاية بعده ، ولو قنعت فيه بعض أصل الشجرة افعل فإنه خير لك . وقال البيضاوي : المعنى : إذا لم يكن في الأرض خليفة فعليك بالعزلة والصبر على تحمل شدة الزمان ، وعض أصل الشجرة كناية عن مكابدة المشقة ، كقولهم : فلان يعض الحجارة من شدة الألم ، أو المراد الزوم كقوله في الحديث الآخر : عضوا عليها بالنواجذ . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الفتن ، ومسلم في الإمامة الجماعة ، وابن ماجه في الفتن .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَنْ أَخَّرَ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حَدَثَاءُ الْأَسْنَانِ ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ ، يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن علي رضي الله عنه قال : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تنأخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة) بفتح الخاء وضمها ، وتكون بالتورية وبخلف الوعد ، وذلك من المستثنى الجائز المخصوص من المحرم المأذون فيه وفقاً بالعباد ، وليس للعقل في تحريره ولا تحليله أثر إنما هو إلى الشارع (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان) أي صغارها (سفهاء الأحلام) أي ضعفاء العقول (يقولون من خير قول البرية) وهو القرآن كما في حديث أبي سعيد ، يقرأون القرآن ، وكان أول كلمة خرجوا بها قولهم : لا حكم إلا لله ، وانتزعوها من القرآن ، لكنهم حملوها على غير محلها (يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية) إذا رماه رام قوى الساعد فأصابه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمى شيء (لا يجاوز إيمانهم حناجرهم) جمع حنجرة بوزن قسورة ، وهي رأس الغلصمة ، منتهى الحلقوم ، حيث تراه بارزاً من خارج الحلق ، والحلقوم : مجرى الطعام والشراب ، وقيل : الحلقوم : مجرى النفس ، والمرىء : مجرى الطعام والشراب ، وهو تحت الحلقوم ، والمراد أنهم مؤمنون بالنطق لا بالقلب (فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة) لسعيهم في الأرض بالفساد . واحتج السبكي لتكفيرهم بأنهم كفروا أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهادته لهم بالجنة . واحتج القرطبي في المفهم بقوله : إنهم يخرجون من الإسلام ولم يتعلقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرمية .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ ، قُلْنَا لَهُ : أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا ، أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لَنَا ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُخْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهِ ، فَيَجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِاثْنَتَيْنِ وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ وَيُمَشِّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَاللَّهُ لَيَتِمَّنَّ هَذَا الْأَمْرُ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاَكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ الذَّنْبَ عَلَى غَنَمِهِ وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ .

(عن خباب بن الأرت) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة ، والأرت بهززة وراء وتاء فوقية مشددة (رضي الله عنه قال : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة ، قلنا له) يارسول الله (ألا تستنصر) تطلب (لنا) من الله عز وجل النصر على الكفار (ألا تدعو الله لنا ، قال : كان الرجل فيمن قبلكم) من الأنبياء وأممهم (يخفر له في الأرض فيجعل فيه ، فيجاء بالمنشار) بكسر الميم والياء أو النون ، يقال : نشرت الخشبة وأنشرتها (فيوضع على رأسه فيشق باثنتين ، وما يصده ذلك) أى وضع المنشار على مفرق رأسه (عن دينه ، ويمشط بأمشاط الحديد) جمع مشط بضم الميم وتكسر (ما دون لحمه) أى تحته أو عنده (من عظم أو عصب ، وما يصده ذلك عن دينه ، والله ليتمنن) من الإتمام والإكمال (هذا الأمر) أى أمر الإسلام (حتى يسير الراكب من صنعاء) قاعدة اليمن ومدينته العظمى (إلى حضرموت) بلدة باليمن أيضاً ، بينها وبين صنعاء مسافة بعيدة ، قيل : أكثر من أربعة أيام ، أو المراد صنعاء الشام ، فيكون أبلغ في البعد ، والأول أقرب ، قال ياقوت : هى قرية على باب دمشق عند باب الفراءيس تتصل بالعقبة . قال فى الفتح : سميت باسم من نزلها من أهل صنعاء اليمن ، والمراد نبي الخوف من الكفار على المسلمين كما قال (لا يخاف إلا الله أو الذنب على غنمه) عطف على الجلالة الشريفة (ولكنكم تستعجلون) وهذا الحديث أخرجه فى الإكراه ، وفى باب ما لى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المشركين بمكة ، وأبو داود فى الجهاد ، والنسائى فى العلم والزينة .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْتَقَدَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَعْلَمُ لَكَ عِلْمُهُ ، فَأَتَاهُ الرَّجُلُ فَوَجَدَهُ جَالِساً فِي بَيْتِهِ مُنْكَسِئاً رَأْسَهُ ، فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : شَرٌّ كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَأَتَى الرَّجُلُ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا ، فَرَجَعَ الْمَرَّةَ الْآخِرَةَ بِبِشَارَةِ عَظِيمَةٍ ، فَقَالَ : أَذْهَبَ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ : إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَلَكِنْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ .

(عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم افتقد ثابت بن قيس) بن شماس خطيبه صلى الله عليه وآله وسلم وخطيب الأنصار (فقال رجل) في الفتح : هو سعد بن معاذ . رواه مسلم ، وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن . ورواه الطبراني لعاصم بن عدي العجلاني ، والواقدي لأبي مسعود البصري ، وابن المنذر لسعد بن عباد ، وهو أقوى وأشبه بالصواب (يارسول الله أنا أعلم لك) أى لأجلك (علمه) أى خبره (فاتاه) الرجل (فوجده) حال كونه (جالساً في بيته منكسئاً رأسه) بكسر الكاف المشددة (فقال : ما شأنك ؟) أى ما حالك (فقال) ثابت حالى (شركان يرفع صوته) التفات من الحاضر إلى الغائب ، وكان الأصل أن يقول : كنت أرفع صوتي (فوق صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقد حبط عمله (أى بطل ، والأصل أن يقول : عملي كما مر) وهو من أهل النار ، فأتى الرجل) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فأخبره أنه) أى ثابتاً (قال كذا وكذا) يعنى أنه قد حبط عمله فهو من أهل النار ، فقال موسى بن أنس الراوى (فرجع) الرجل إلى ثابت (المرة الآخرة) من عنده صلى الله عليه وآله وسلم (ببشارة عظيمة ، فقال) له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب إليه) أى إلى ثابت (فقل له : إنك لست من أهل النار ولكن من أهل الجنة) وعند ابن سعد من مرسل عكرمة أنه لما كان يوم القيامة انهزم المسلمون ، فقال ثابت : أف للهؤلاء وما يعبدون وهؤلاء

وما يصنعون، قال: ورجل قائم على ثلثة فقتله وقتل . وعند ابن أبي حاتم في تفسيره عن ثابت عن أنس في آخر قصة ثابت بن قيس : فكنا نراه يمشى بين أظهرنا ونحن نعلم أنه من أهل الجنة، فلما كان يوم اليمامة كان في بعضنا بعض الانكشاف ، فأقبل وقد تكفن وتحنط ، فقاتل حتى قتل ، وظهر بذلك مصداق قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إنه من أهل الجنة ، لكونه استشهد ، وبهذا تحصل المطابقة ، وليس هذا مخالفاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة ، إلى آخر العشرة ، لأن التخصيص بالعدد لا ينافي الزائد .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَرَأَ رَجُلٌ الْكَهْفَ وَفِي الدَّارِ الدَّابَّةُ فَجَعَلَتْ تَبْفِرُ ، فَسَلَّمَ الرَّجُلُ فَإِذَا ضَبَابَةٌ أَوْ سَحَابَةٌ غَشِيَتْهُ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَقْرَأُ فُلَانٌ فَإِنَّهَا السَّكِينَةُ نَزَلَتْ لِلْقُرْآنِ أَوْ تَنَزَّلَتْ لِلْقُرْآنِ .

(عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قرأ رجل (الكهف ، وفي الدار الدابة) أى فرسه (فجعلت تنفر ، فسلم الرجل) قال الكرمانى : دعا بالسلامة ، كما يقال : اللهم سلم أو فوّض الأمر إلى الله تعالى ، ورضى بحكمه ، أو قال سلام عليك (فإذا ضبابة) سحابة تعشى الأرض كاللدخان . وقال الداودى : الغمام : الذى لا مطر فيه (أو) قال (سحابة غشيت) شك الراوى (فذكره) أى ما وقع له (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : اقرأ فلان) قال النووى : معناه : كان ينبغي أن تستمر على القرآن وتغتني ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة ، وتستكثر من القراءة التى هى سبب بقائهما . انتهى . فليس أمراً له بالقراءة فى حالة التحديث ، وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر لما رأى ما رأى . وفى حديث أبى سعيد عند البخارى فى فضائل القرآن أن أسيد بن حضير كان يقرأ من الليل سورة البقرة ، فظاهره التعداد ، ويحتمل أن يكون قرأ البقرة والكهف جميعاً أو من كل منهما (فإنها) أى الضبابة (السكينة) وهى ريح هفافة لها وجه كوجه الإنسان . رواه الطبرى وغيره عن على . وقيل : لها رأسان . وعن مجاهد : رأس كراش الهر . وعن الربيع بن أنس : لعينها شعاع . وعن وهب هى روح من روح الله . وقيل غير ذلك . قال القسطلانى : واللائق هنا الأول . انتهى . قلت : الأولى حمل السكينة على معناها اللغوى . وهذه الأقوال كلها لا مستند لها من السنة ولا من اللغة (نزلت للقرآن أو) قال (تنزلت للقرآن) ومطابقة الحديث للترجمة فى إخباره صلى الله عليه وآله وسلم عن نزول السكينة عند القراءة . وأخرجه أيضاً فى الصلاة ، والترمذى فى فضائل القرآن .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ ، فَقَالَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ قَالَ : لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقَالَ لَهُ : لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، قَالَ قُلْتُ : طَهُورٌ ، كَلَّا بَلْ هِيَ حُمَّى تَقُورُ أَوْ تَثُورُ عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ تُزِيرُهُ الْقُبُورَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَنَعَمْ إِذَا .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أعرابي) قيل : هو قيس بن أبي حازم كما في ربيع الأبرار للزنجشري . قال في الفتح : ولم أر تسميته بغيره ، فهذا إن كان محفوظاً فهو غير قيس ابن أبي حازم أحد المخضرمين ، لأن صاحب القصة مات في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيس لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حال إسلامه ، ولا صحبة له ، ولكن أسلم في حياته ، ولأبيه صحبة ، وعاش بعده دهرأ طويلاً (يعود ، فقال ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل على مريض يعودده قال : لا بأس طهور) لك من ذنوبك ، أى مطهرة (إن شاء الله) يدل على أن قوله دعاء لا خير (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (له) أى للأعرابي (لا بأس طهور إن شاء الله تعالى ، قال) الأعرابي مخاطباً له صلى الله عليه وآله وسلم (قلت : طهور ، كلا) ليس بطهور (بل هى حمى) أى المرض حمى (تفور) أى يظهر حرها ووهجها وغليانها (أو) قال (تثور) شك من الراوى (على شيخ كبير تزيره القبور) من أزاره إذا حمله على الزيارة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم : فنعم إذن) بالتنوين ، يعنى أرشدتلك بقولى : لا بأس عليك إلى أن الحمى تطهرك وتنقى ذنوبك ، فاصبر واشكر الله

عليها ، فأبيت إلا اليأس والكفران ، فكان كما زعمت ، وما اكتفيت بذلك بل رددت نعمة الله . قاله غضباً عليه . قاله في شرح المشكاة . وزاد الطبراني من حديث شرحبيل والد عبد الرحمن : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للأعرابي : إذا أبيت فهي كما تقول وقضاء الله كائن ، فما أمسى من الغد إلا ميتاً . قال في الفتح : وبهذه الزيادة يظهر دخول هذا الحديث في الباب ، وأخرجه اللولابي في الكنى بلفظ : فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما قضى الله فهو كائن ، فأصبح الأعرابي ميتاً . وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في الطب والتوحيد ، والنسائي في الطب وفي اليوم والليلة .

الحديث الأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَجُلٌ نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمَ ، وَقَرَأَ
الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ ، فَكَانَ يَكْتُبُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَادَ
نَصْرَانِيًّا ، فَكَانَ يَقُولُ : مَا يَدْرِي مُحَمَّدٌ إِلَّا مَا كَتَبْتُ لَهُ ، فَأَمَاتَهُ
اللَّهُ ، فَدَفَنُوهُ ، فَأَصْبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الْأَرْضُ ، فَقَالُوا : هَذَا فِعْلُ مُحَمَّدٍ
وَأَصْحَابِهِ ، لَمَّا هَرَبَ مِنْهُمْ نَبَشُوا عَنْ صَاحِبِنَا فَأَلْقَوْهُ فَحَفَرُوا لَهُ
فَأَعْمَقُوا ، فَأَصْبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الْأَرْضُ ، فَقَالُوا : هَذَا فِعْلُ مُحَمَّدٍ
وَأَصْحَابِهِ ، نَبَشُوا عَنْ صَاحِبِنَا لَمَّا هَرَبَ مِنْهُمْ فَأَلْقَوْهُ خَارِجَ الْقَبْرِ
فَحَفَرُوا لَهُ . فَأَعْمَقُوا لَهُ فِي الْأَرْضِ مَا اسْتَطَاعُوا ، فَأَصْبَحَ قَدْ لَفَظَتْهُ
الْأَرْضُ ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ فَأَلْقَوْهُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان رجل نصرانياً) قال في الفتح :
لم أقف على اسمه . وقال في القسطلاني : لم يسم . وفي مسلم : لأنه من بني النجار
(فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران ، فكان يكتب للنبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم) الوحي (فعاد نصرانياً) كما كان . ولمسلم : فانطلق هارباً حتى لحق
بأهل الكتاب فرفعوه (فكان يقول) لعنه الله (ما يدرى محمد إلا ما كتبت
له ، فأماته الله) ولمسلم فما لبث أن قصم الله عنقه فيهم (فدفعوه فأصبح وقد
لفظته الأرض) أى طرحته ورمته من داخل القبر إلى خارجه لتقوم الحجة
على من رآه ويدل على صدقه صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا) أى أهل
الكتاب (هذا) الرمى (فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم) وللإسماعيلي : لما لم
لم يرض دينهم (نبشوا عن صاحبنا) قبره (فألقوه) خارجه (فحفروا له
فأعمقوا) أى أبعدهوا (فأصبح وقد لفظته الأرض ، فقالوا : هذا فعل محمد
وأصحابه ، نبشوا عن صاحبنا لما هرب منهم فألقوه خارج القبر ، فحفروا له ،
فأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا ، فأصبح قد لفظته الأرض ، فعلموا أنه
ليس من الناس) بل من رب الناس (فألقوه) وعند مسلم : فتركوه منبوذاً .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْمَاطٍ ؟ قُلْتُ : وَأَنْتَى يَكُونُ لَنَا الْأَنْمَاطُ ؟ قَالَ : أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ لَكُمْ الْأَنْمَاطُ ، فَأَنَا أَقُولُ لَهَا أُخْرَى عَنَّا أَنْمَاطُكَ ، فَتَقُولُ : أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ الْأَنْمَاطُ فَادْعُهَا .

(عن جابر رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هل لكم من أنماط ؟) بفتح الهمزة : ضرب من البسط له حمل رقيق واحد نمط . قال فى الفتح إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ذلك لما تزوج (قلت : وأنى يكون لنا الأنماط ؟ قال : أما إنه سيكون لكم الأنماط) قال جابر (فأنا أقول لها) يعنى امرأته سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية كما ذكره ابن سعد (أخرى عنا أنماطك ، فتقول : ألم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها ستكون لكم الأنماط) قال فى الفتح : فى استدلالها على اتخاذ الأنماط بإخباره صلى الله عليه وآله وسلم بأنها ستكون نظره ، لأن الإخبار بأن الشيء سيكون لا يقتضى إباحته إلا إن استند المستدل به إلى التقرير ، فيقول : أخبر الشارع بأنه سيكون ولم ينه عنه فكأنه أقره . انتهى . وفى مسلم من حديث عائشة قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى غزاته ، فأخذت نمطاً فنشرته على الباب ، فلما قدم فرأى النمط عرفت الكراهية فى وجهه ، فجذبه حتى هتكه ، فقال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين ، قالت : فقطعت منه وسادتين ، فلم يعب ذلك على ، فيؤخذ منه أن الأنماط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصنع بها . قال جابر (فادعها) أى أترك الأنماط بحالها مفروشة .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِأُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ : إِنِّي سَمِعْتُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزْعُمُ أَنَّهُ قَاتِلُكَ ، قَالَ : إِيَّايَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : وَاللَّهِ مَا يَكْذِبُ مُحَمَّدٌ إِذَا حَدَّثَ ، فَقَتَلَهُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ، وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةُ هَذَا مَضمُونُ الْحَدِيثِ مِنْهَا .

(عن سعد بن معاذ) الأنصارى الأشهلى من المدينة (رضى الله عنه أنه قال لأمية بن خلف) أبى صفوان وكان من كبار المشركين (إني سمعت محمداً صلى الله عليه وآله) وسلم يزعم أنه قاتلك ، قال : إياي ، قال (سعد) نعم (إياك) قال (أمية) والله ما يكذب محمد إذا حدث ، فقتله الله ببدر) أى فى وقعتها (وفى الحديث قصة هذا مضمون الحديث منها) وفيه علامة من علامات النبوة حيث أخبر بما يقع ، فوقع والله الحمد .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ فَجَعَلَ يُحَدِّثُ ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَنْ هَذَا ؟ أَوْ كَمَا قَالَ ، قَالَتْ : هَذَا دِحْيَةُ . قَالَتْ : أَيْمُ اللَّهِ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخْبِرُ عَنْ جَبْرِيلَ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن جبريل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعنده أم سلمة فجعل يحدث) رجلا عنده (ثم قام) الرجل (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأم سلمة) يستفهمها عن الذي كان يحدثه : هل عرفت أنه ملك أم لا (من هذا ؟ أو كما قال) شك الراوى فى اللفظ مع بقاء المعنى (قالت : هذا دحية) بن خليفة الكلبي ، وكان جبريل عليه السلام يأتي كثيرا فى صورته (قالت) أم سلمة (أيم الله ما حسبتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخْبِرُ عَنْ جَبْرِيلَ أَوْ كَمَا قَالَ) قال فى الفتح : ولم أقف فى شيء من الروايات على بيان هذا الخبر فى أى قصة ، ويحتمل أن يكون فى قصة بنى قريظة ، فقد وقع فى الدلائل للبيهقى عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم رجلا وهو راكب ، فلما دخل قلت : من هذا الرجل الذى كنت تكلمه ؟ قال : بمن تشبهينه ؟ قلت : بدحية بن خليفة ، قال : ذلك جبريل أمرنى أن أمضى إلى بنى قريظة . انتهى . فليتأمل .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : رَأَيْتُ النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ فِي صَعِيدٍ ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَتَنَزَعَ ذَنْوبًا أَوْ ذَنْوبَيْنِ ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ بِيَدِهِ غَرْبًا ، فَلَمْ أَرْ عَبْقَرِيًّا فِي النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسَ بَعْطَنَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : رأيت الناس مجتمعين في صعيد ، فقام أبو بكر فتنزع ذنوباً)
 دلوا مملوءاً ماءً (أو ذنوبين) ليست أو لشك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما رأى ، بل لشك الراوى ، فقد جاء ذنوبين بلا شك (وفي نزعه ضعف ، والله يغفر له) وليس في هذا حط لفضل أبي بكر ولكنه إشارة لقلة الفتوحات في زمنه لاشتغاله بقتال أهل الردة مع قصر مدة خلافته (ثم أخذها عمر فاستحالت بيده) أى انقلبت (غرباً) دلواً أكبر من الذنوب ، ففيه إشارة إلى عظم الفتوحات في زمنه وكثرتها ، وكان كذلك (فلم أر عبقرياً في الناس) كاملاً قوياً رئيساً (يفرى فريه) يعمل عمله ويقوى قوته (حتى ضرب الناس بعطن) هو للإبل كالوطن للناس ، لكن غلب على مبركها حول الحوض .
 وقال ابن الأنبارى : معناه : حتى رووا إبلهم وأبركوها وضربوا لها عطناً ، أى لتشرب عللاً بعد نهل وتستريح فيه .

الحديث الخامس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَأَمْرًا زَنِيًّا ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ ، فَقَالُوا : نَفَضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا ، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ارْزُقْ يَدَكَ ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَأَذَا فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ ، فَقَالُوا : صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَا .

(وعنه) أى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكروا له أن رجلا منهم) من اليهود ، لم يسم (وامرأة) منهم أيضاً (زنيا) واسم المرأة بسرة بضم الباء . وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري ولفظه : سمعت رجلا من مزنية ممن يتبع العلم ، وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة ، قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض : اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه بعث بالتخفيف ، فإن أفتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتجبتنا بها عند الله وقلنا : فتيا نبي من أنبيائك ، قال : فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه ، فقالوا : يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ليأثمهم ما يعتقدون في كتابهم (ما تجلدون في التوراة في شأن الرجم) في حكمه ، ولعله أوحى إليه أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع له لم يلحقه تبديل (فقالوا : نفضحهم) من الفضيحة ، أى نكشف مساوئهم للناس ونبينها (ويجلدون) مبنياً للمفعول (فقال عبد الله ابن سلام) الخزرجي من بني يوسف بن يعقوب عليهما السلام ، وشهد له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنسة (كذبتم إن فيها الرجم) أى على الزانى المحصن (فأتوا بالتوراة فنشروها ، فوضع أحدهم

هو عبد الله بن سوريا الأعور (يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا) أى اليهود (صدق) ابن سلام (يا محمد ، فيها) فى التوراة (آية الرجم ، فأمر بهما) بالزنايين (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فرجما) وفى حديث جابر عند أبى داود : فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشهود فى أربعة ، فشهلوا أنهم رأوا ذكره فى فرجها مثل المروء فى المكحلة ، فأمر بهما فرجما ، قال ابن عمر : فرأيت الرجل يحنأ ، بالجيم الساكنة والمهزلة آخره ، أى يكب . وفى رواية لأبى ذر عن الحموى والمستمل : يحنى بالحاء المهملة وكسر النون من غير همز ، أى يعطف على المرأة يقبها الحجارة ، وقد أخرجه فى المحاربين ، ومسلم فى الحلود ، وكذا الترمذى ، وأخرجه النسائى فى الرجم .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شِقَّتَيْنِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَشْهَدُوا .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) أنه (قال : انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زمنه وفى أيامه (شقتين) بكسر الشين وتفتح ، أى نصفين ، وزاد أبو نعيم فى الدلائل من طريق عتبة بن عبد الله : قال ابن مسعود : فلقد رأيت أحد شقيه على الجبل الذى بمنى ونحن بمكة (فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : اشهدوا) من الشهادة ، وإنما قال ذلك لأنها معجزة عظيمة لا يكاد يعدلها شيء من آيات الأنبياء . وهذا الحديث أخرجه البخارى فى سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم آية ، أى معجزة خارقة للعادة ، فأراهم انشقاق القمر . وحديث الباب أخرجه أيضاً فى التفسير ، ومسلم فى التوبة ، والترمذى فى التفسير ، وكذا النسائى . قال القسطلانى : وانشقاق القمر من أمهات المعجزات ، وأجمع عليه المفسرون وأهل السنة ، وروى عن جماعة كثيرة من الصحابة . انتهى . وفى الفتح : وقد ورد انشقاق القمر أيضاً فى حديث على وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ دِينَاراً يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً ، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ .

(عن عروة) بن الجعد أو ابن أبي الجعد ، وقيل اسم أبيه عياض (البارقي) الصحابي الكوفي ، وهو أول قاض بها (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة ، فاشترى له به) بالدينار (شاتين ، فباع إحداهما) أى إحدى الشاتين (بدينار وجاء بدينار وشاة ، فدعا) صلى الله عليه وآله وسلم (له بالبركة في بيعه) وفي رواية أحمد: فقال : اللهم بارك في صفقة يمينه ، وفيه أنه أمضى له ذلك وارتضاه (وكان لو اشترى التراب لربح فيه) ولأحمد قال : فلقد رأيتني أقف بكناسة الكوفة فأربح أربعين ألفاً قبل أن أصل إلى أهلي . واستدل بهذا الحديث على جواز بيع الفضولي ، ووجه الدلالة منه كما قال ابن الرفعة أنه باع الشاة الثانية من غير إذن ، وأقره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، وهو مذهب مالك في المشهور عنه وأبي حنيفة ، وتوقف الشافعي فيه ، فتارة قال : لا يصح لأن هذا الحديث غير ثابت ، وهذه رواية المزني عنه ، وتارة قال : إن صح الحديث قلت به ، وهذه رواية البويطي . وقد أجاب من لم يأخذ به بأنها واقعة عين ، فيحتمل أن يكون عروة كان وكيلًا في البيع والشراء معاً ، وهذا بحث قوى تعقب به الاستدلال بهذا الحديث على جواز تصرف الفضولي . وأطال القسطلاني في بيان المسألة ، فارجع إليه .

فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم

وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* سقط الباب لأبى ذر *

(فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ورضى عنهم) أى بطريق الإجمال (ومن صحب النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فى زمن نبوته ولو ساعة (أو رآه) فى حال حياته ولو لحظة مع زوال المانع من الرؤية كالعمى حال كونه فى وقت الصحبة أو الرؤية (من المسلمين) العقلاء ، ولو أنثى أو عبداً أو غير بالغ أو جنياً أو ملكاً على القول ببعثته إلى الملائكة (فهو من أصحابه) والاكتفاء بمجرد الرؤية من غير مجالسة ولا مماشاة ولا مكاملة مذهب الجمهور من المحدثين والأصوليين لشرف منزلته صلى الله عليه وآله وسلم ، فإنه كما صرح به غير واحد إذا رآه مسلم أو رأى مسلماً لحظة طبع قلبه على الاستقامة ، إذ أنه بإسلامه متبهيء للقبول ، فإذا قابل ذلك النور المحمدى أشرق عليه فظهر أثره فى قلبه وعلى جوارحه . والصحبة لغة تتناول ساعة فأكثر ، وأهل الحديث كما قال النووى قد نقلوا الاستعمال فى الشرع والعرف على وفق اللغة وإليه ذهب الآمدى ، واختاره ابن الحاجب ، فلو حلف لا يصحبه حنث بلحظة ، وعد فى الإصابة من حضر معه صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع من أهل مكة والمدينة والطائف وما بينهما من الأعراب ، وكانوا أربعين ألفاً ، لحصول رؤيتهم له صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يرههم هو ، بل ومن كان مؤمناً به زمن الإسرائء إن ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كشف له فى ليلته عن جميع من فى الأرض فرآه وإن لم يلقه لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا كغيره يرد على ما قاله صاحب المصابيح : ليس الضمير المستتر فى قول البخارى « أو رآه يعود على النبي

صلى الله عليه وآله وسلم « لأنه يلزم عليه أن يكون من وقع عليه بصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صحابياً ، وإن لم يكن هو وقع بصره على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا قائل به . انتهى . وأما ابن أم مكتوم وغيره ممن كان من الصحابة أعمى فيدخل في قوله « ومن صحب » وكذا قوله « أرواه النبي صلى الله عليه وآله وسلم » على ما لا يخفى . وقول الحافظ الزين العراقي في شرح ألفيته : إن في دخول الأعمى الذي جاء إليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصحبه ولم يجالس في قول البخارى في صحيحه : من صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورآه نظراً ظاهره أن في نسخته التي وقف عليها ، ورآه بواو العطف من غير ألف فيكون التعريف مركباً من الصحبة والرؤية معاً ، فلا يدخل الأعمى كما قال ، لكن في جميع ما وقفت عليه من الأصول المعتمدة أو التي للتقسيم ، وهو الظاهر لا سيما وقد صرح غير واحد بأن البخارى تبع في هذا التعريف شيخه ابن المدينى ، والمنقول عنه أو بالألف ، وأما الصغير الذى لا يميز كعبد الله ابن الحارث بن نوفل ، وعبد الله بن أبى طلحة الأنصارى ممن حنكه صلى الله عليه وآله وسلم ودعا له ، ومحمد بن أبى بكر الصديق المولود قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر وأيام ، فهو وإن لم تصح نسبة الرؤية إليه صحابى من حيث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رآه ، كما مشى عليه غير واحد ممن صنف في الصحابة ، وأحاديث هؤلاء من قبيل مراسيل كبار التابعين ، ثم أن التقييد بالإسلام يخرج من رآه في حال الكفر فليس بصاحب على المشهور ، ولو أسلم كرسول قيصر ، وإن أخرج له الإمام أحمد في مسنده . وقد زاد الحافظ ابن حجر كشيخه الزين العراقي في التعريف : ومات على الإسلام ليخرج من ارتد بعد أن رآه مؤمناً ، ومات على الردة كابن خطل ، فلا يسمى صحابياً ، بخلاف من مات بعد رده مسلماً في حياته صلى الله عليه وآله وسلم أو بعده ، سواء لقيه ثانياً أم لا . وتعقب بأنه يسمى قبل الردة صحابياً ، ويكفى ذلك في صحة التعريف ، إذ لا يشترط فيه الاحتراز عن المنافى العارض ، ولذا لم يحتزوا في تعريف المؤمن عن الردة العارضة لبعض أفرادها ، فمن زاد في التعريف أراد تعريف من يسمى صحابياً بعد انقراض الصحابة لا مطلقاً ، وإلا لزمه أن لا يسمى الشخص صحابياً في حال حياته ، ولا يقول بهذا أحد . كذا قرره الجلال المحلى ، لكن انتزع بعضهم من قول

الأشعري : إن من مات مرتداً تبين أنه لم يزل كافراً لأن الاعتبار بالخاتمة
صححة لإخراجه ، فإنه يصح أن يقال لم يره مؤمناً ، لكن في هذا الانتزاع نظر ،
لأنه حين رؤيته كان مؤمناً في الظاهر ، وعليه مدار الحكم الشرعي فيسمى
صحابياً قال القسطلاني : قاله شيخنا في فتح المغيث . انتهى . وإن شئت تفصيل
الكلام وتحقيق المرام على وجهه فعليك بكتاب توضيح الأفكار في شرح
تنقيح الأنظار للسيد العلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير اليماني ، بل الله
ثراه ، وجعل جنة الفردوس منزله ومأواه ، فإنه كتاب نفيس جداً ، أتى
فيه بتحقيقات لم يسبق إليها ، ولم يحم أحد حوالها . وذكر في الفتح اختلاف
أهل العلم في تعريف الصحابي ، ثم قال : وقد بسطت هذه المسألة فيما جمعته من
علوم الحديث . وهذا القدر في هذا المكان كاف . انتهى .

الحديث الأول

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَيْرُ أُمَّتِي أَهْلُ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ . قَالَ عِمْرَانُ : فَلَا أَدْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يَسْتَشْهَدُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَفْقُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ .

(عن عمران بن حصين رضى الله عنهما يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : خير أمتي أهل قرني) ذكر صاحب المحكم أن القرن من عشر إلى تسعين ، وهو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمن . قال في الفتح : وهذا أعدل الأقوال ، وبه صرح ابن الأعرابي . وقال صاحب المطالع : القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد ، والمراد بقرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصحابة ، وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل ، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعاً وتسعين ، وأما قرن التابعين فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين ، وأما الذين بعدهم فإن اعتبر منها كان نحواً من خمسين ، وقد ظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان ، واتفق أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله « من عاش إلى حدود العشرين ومائتين » . وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً ، وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفعت الفلاسفة رءوسها ، وامتنح أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً ، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن ، وظهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ثم يفشو الكذب ظهوراً بيناً حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات . قال في الفتح : وضبط أهل الحديث آخر من مات من الصحابة وهو على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي كما جزم به مسلم في صحيحه ، وكان موته سنة مائة ، وقيل سنة سبع ومائة ، وقيل سنة عشر ومائة ، وهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم قيل وفاته بشهر :

على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها اليوم أحد . انتهى .
(ثم الذين يلونهم) أى يقربون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم أتباع
التابعين وهذا الحديث يقتضى أن تكون الصحابة أفضل من التابعين والتابعون
أفضل من أتباع التابعين ، لكن هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد
محل بحث ، وإلى الثانى نحا الجمهور ، والأول قول ابن عبد البر ، والذي
يظهر أن من قاتل مع النبی صلى الله عليه وآله وسلم أو فى زمانه بأمره أو أنفق
شيئاً من ماله بسببه لا يعدله فى الفضل أحد بعده كائناً من كان ، وأما من لم
يقع له ذلك فهو محل البحث . وفى الفتح بسط تلك المسألة فراجع (قال عمران :
فلا أدرى أذكر) صلى الله عليه وآله وسلم (بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً) قال فى
الفتح : وقع مثل هذا الشك فى حديث ابن مسعود وأبى هريرة عند مسلم ، وفى
حديث بريدة عند أحمد ، وجاء فى أكثر الطرق بغير شك ، واستدل به على
جواز المفاضلة بين الصحابة . قاله المازرى (ثم إن بعدكم قوماً يشهدون
ولا يستشهدون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، وينذرون ولا يفون) بنذرهم
(ويظهر فيهم السمن) بكسر السين وفتح الميم ، أى يعظم حرصهم على الدنيا
والتمتع بلذاتها حتى تسمن أجسادهم . قال فى الفتح : واستدل بهذا الحديث على
تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم فى الفضل . وهذا محمول على
الغالب والأكثرية ، فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وجدت فيه
الصفات المذكورة المذمومة ، لكن بقلة بخلاف من بعد القرون الثلاثة ، فإن
ذلك أكثر فيهم واشتهر ، وفيه بيان من ترد شهادتهم ، وهم من اتصف
بالصفات المذكورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « ثم يفشو الكذب » أى
يكثر .

الحديث الثاني

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ ، قَالَتْ : أَرَأَيْتَ إِنْ جِثْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ ، كَأَنَّهُمَا تَقُولُ الْمَوْتَ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(عن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : أتت امرأة) قال فى الفتح : لم أقف على اسمها (النبى صلى الله عليه وآله وسلم فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : أرأيت) أى أخبرنى . وفى الاعتصام : فكلمته فى شيء فأمرها بأمر ، فقالت : أرأيت يا رسول الله (إن جثت ولم أجدك) قال جبير بن مطعم : أو من بعده (كأنها تقول الموت) أى إن جثت فوجدتك قد مت ماذا أفعل ؟ (قال صلى الله عليه وآله وسلم : إن لم تجدني فأت أبا بكر) رضى الله عنه . وفى الحديث إشارة إلى أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يعارض هذا جزم عمر أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف ، لأن مراده نفي النص على ذلك صريحاً . وفى الطبرانى حديث : قلنا : يا رسول الله إلى من ندفع صدقات أموالنا بعدك ؟ قال : إلى أبى بكر الصديق ، وهذا لو ثبت كان أصرح من حديث الباب فى الإشارة إلى أن الخليفة بعده أبو بكر ، لكن إسناده ضعيف . قال فى الفتح : وفى الحديث أن مواعيد النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان على من يتولى الخلافة بعده تنجيها ، وفيه رد على الشيعة فى زعمهم أنه نص على استخلاف علي والعباس . انتهى .

الحديث الثالث

عَنْ عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَا مَعَهُ إِلَّا خَمْسَةٌ أَعْبَدُ وَأَمْرَأَتَانِ وَأَبُو بَكْرٍ .

(عن عمار) بن يامر (رضى الله عنه يقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما معه) ممن أسلم (إلا خمسة أعبد) بلال وزيد بن حارثة وعامر بن فهيرة وأبو فكيهة مولى صفوان بن أمية بن خلف وعبيد بن زيد الحبشي ، وذكر بعضهم عمار بن يامر بدل أبي فكيهة (وامرأتان) خديجة أم المؤمنين وأم أيمن أو سمية (وأبو بكر) الصديق ، وكان أول من أسلم من الأحرار البالغين مطلقاً . قال في الفتح : مراد عمار بذلك ممن أظهر إسلامه وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم ، لكنهم كانوا يخفونه من أقاربهم • انتهى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في إسلام أبي بكر ، وفيه ثلاثة من التابعين .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذاً بِطَرْفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ فَسَلِمَ ، وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ نَدِمْتُ ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ، فَأَبَى عَلَيَّ ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ ، فَقَالَ : يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ ، فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَ : أَتَمَّ أَبُو بَكْرٍ ؟ فَقَالُوا : لَا ، فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَجَعَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَعَّرُ حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ ، فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مَرَّتَيْنِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ كَذَبْتَ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : صَدَقَ وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي ؟ مَرَّتَيْنِ ، فَمَا أُودِي بَعْدَهَا .

(عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى أي أظهر عن ركبته ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أما صاحبكم فقد غامر . قال في الفتح : والمعنى : دخل في الخسومة . والغامر : الذي يرمى بنفسه في الأمر العظيم كالخرب وغيره ، وقيل : هو من الغمر بكسر المعجمة ، وهو الحقد ، أي صنع أمراً اقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه . انتهى . وقسم « أما صاحبكم » محذوف تقديره نحو قوله : وأما غيره فلا أعلمه (فسلم) رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ولم يقع في الحديث ذكر الرد ، وهو مما يحذف للعلم به . وفي رواية محمد بن المبارك عن صدقة بن خالد عند أبي نعيم في الحلية : حتى سلم على النبي صلى الله عليه

وآله وسلم (وقال : يا رسول الله إنه كان بيني وبين ابن الخطاب) عمر رضي الله عنه (شيء) في التفسير : محاوره ، أى مراجعة . وعند أبي يعلى من حديث أبي أمامة : معاتبته (فأسرعت إليه) وفي التفسير : فأغضب أبو بكر عمر ، فانصرف مغضباً فاتبعه أبو بكر (ثم ندمت) زاد ابن المبارك : على ما كان (فسألته أن يغفر لي) ما وقع مني (فأبى عليّ) وعند أبي نعيم في الحلية : فتبعته إلى البقيع حتى خرج من داره (فأقبلت إليك ، فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يغفر الله لك يا أبا بكر ثلاثاً) أى أعاد هذه الكلمة ثلاث مرات (ثم إن عمر) رضي الله عنه (ندم) على ذلك (فأتى منزل أبي بكر) ليزيل ما وقع بينه وبين الصديق العتيق (فسأل) أهله (أتم أبو بكر ؟) أى أهنا هو (فقالوا) مجيبين له (لا ، فأتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسلم عليه ، فجعل وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمهمة المشددة ، أى تذهب نضارته من الغضب (حتى أشفق) أى خاف (أبو بكر ؟) زاد محمد ابن المبارك : أن يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عمر ما يكره (فجثا) أى برك أبو بكر (على ركبتيه فقال : يا رسول الله أنا كنت أظلم منه في ذلك (مرتين) وإنما قال ذلك لأنه الذي بدأ (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله بعثنى إليكم فقلتم : كذبت ، وقال أبو بكر : صدق ، وواسأني) من المواساة (بنفسه وماله ، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟) بإضافة تاركوا إلى صاحبي وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجاء والمحذور عناية بتقديم لفظ الإضافة ، وفي ذلك جمع بين إضافتين إلى نفسه تعظيماً للصديق ، ونظيره قراءة ابن عامر ، وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ، بنصب أولادهم وخفض شركائهم ، وفصل بين المضافين بالمفعول . وفي التفسير : هل أنتم تاركون بالنون في موضع الإضافة ولا إضافة هنا . قال أبو البقاء : وهو الوجه لأن الكلمة ليست مضافة لأن حرف الجر منع الإضافة ، وربما يجوز حذف النون في موضع الإضافة ولا إضافة هنا . قال : والأشبه أن حذفها من غلط الرواة . انتهى . ولا ينبغي نسبة الرواة إلى الخطأ مع ما ذكر وورود أمثلة لذلك (مرتين فإأوذى) أبو بكر (بعدها) أى بعد هذه القصة لما أظهره النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تعظيمه . وهذا الحديث أخرجه في التفسير وهو من إفراده . وفي الحديث من الفوائد فضل أبي بكر

على جميع الصحابة ، وأن الفاضل لا ينبغي له أن يغضب من هو أفضل منه .
 وفيه جواز مدح المرء في وجهه ، ومحلله إذا أمن عليه الافتتان والاغترار .
 وفيه ما طبع عليه الإنسان من البشرية حتى يحمله الغضب على ارتكاب خلاف
 الأولى ، ولكن الفاضل في الدين يشرع له الرجوع إلى الأولى ، كقوله تعالى :
 « إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا » . وفيه أن غير النبي
 ولو بلغ في الفضل الغاية ليس بمعصوم . وفيه استحباب سؤال الاستغفار
 والتحلل من المظلوم . وفيه أن من غضب على صاحبه نسبه إلى أبيه أو جده
 ولم يسمه باسمه ، ونظيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إلا إن كان ابن
 أبي طالب يريد أن ينكح ابنتهم . وفيه أن الركبة ليست عورة .

الحديث الخامس

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : أَيْ النَّاسِ
أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : عَائِشَةُ ، فَقُلْتُ : مِنْ الرِّجَالِ ، فَقَالَ : أَبُوهَا ،
فَقُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ، قَالَ : ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَعَدَّ رِجَالاً .

(عن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بعثه على جيش ذات السلاسل) سنة سبع ، سمي المكان بذلك لأنه كان به
رمل بعضه على بعض كالسلسلة ، وضبطها ابن الأثير بالضم ، قال : وهو
بمعنى السلسال ، أى السهل (فأتيته فقلت) وقع عند ابن سعد أنه وقع في
نفس عمر ولما أمره صلى الله عليه وآله وسلم على الجيش في هذه الغزوة وفيهم
أبو بكر وعمر أنه مقدم عنده في المنزلة عليهم ، فسأله فقال : يا رسول الله
(أى الناس أحب إليك ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (عائشة) قال عمرو
(فقلت : من الرجال ؟ فقال : أبوها) أبو بكر (فقلت : ثم من) أحب
إليك بعده (قال : ثم عمر بن الخطاب ، فعد رجالاً) زاد في المغازى من وجه
آخر : فسكت مخافة أن يجعلنى فى آخرهم . وفى حديث عبد الله بن شقيق عند
الترمذى وصححه من حديث عائشة قالت : قلت لعائشة : أى أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أحب إليه ؟ قالت : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟
قالت : عمر ، قلت : ثم من ؟ قالت : أبو عبيدة بن الجراح ، قلت : ثم من ؟
فسكت . قال فى الفتح : فيمكن أن يفسر بعض الرجال الذين أبهموا فى
الحديث بأبى عبيدة . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى بسند صحيح عن النعمان
ابن بشير قال : استأذن أبو بكر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فسمع
صوت عائشة عالياً وهى تقول : والله لقد علمت أن علياً أحب إليك من
أبى ... الحديث ، فيكون على من أبهم عمرو بن العاص أيضاً ، وهو وإن
كان فى الظاهر يعارض حديث عمرو ، لكن يرجح حديث عمرو أنه من
قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا من تقريره ، ويمكن الجمع باختلاف
جهة المحبة ، فيكون فى حق أبى بكر على عمومته بخلاف على ، ويصح حينئذ

دخوله فيمن أبهمه عمرو ، ومعاذ الله أن نقول كما تقول الرافضة من إبهام عمرو فيما روى لما كان بينه وبين علي رضي الله عنهما ، فقد كان النعمان مع معاوية على علي ، ولم يمنعه ذلك من التحديث بمنقبة علي ، ولا ارتياب في أن عمراً أفضل من النعمان . وحديث الباب أخرجه أيضاً في المغازي ، ومسلم في الفضائل ، والترمذي والنسائي في المناقب .

الحديث السادس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنْ أَحَدٌ شَقَّى ثَوْبِي يَسْتَرْخِي إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من جرّ ثوبه خيلاء) أى كبراً ، أى لأجله (لم ينظر الله إليه) نظر رحمة (يوم القيامة ، فقال أبو بكر : إن أحد شقي) أى جانبي (ثوبي يسترخي) وكان سببه نخافة جسم أبي بكر (إلا أن أتعاهد ذلك منه) أى إذا غفلت عنه استرخي (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنك لست تصنع ذلك خيلاء) فيه أنه لا حرج على من انجر لإزاره بغير قصده مطلقاً ، وهل كراهة ذلك للتحريم أو للتنزيه ؟ فيه خلاف ، والراجع الأول .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ ،
 قَالَ فَقُلْتُ : لَا لَزَمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا كُونَنَّ مَعَهُ يَوْمَ هَذَا
 قَالَ : فَجَاءَ الْمَسْجِدَ فَسَأَلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا :
 خَرَجَ وَوَجَّهَ هَاهُنَا ، فَخَرَجْتُ عَلَى إِثْرِهِ أَسْأَلُ عَنْهُ حَتَّى دَخَلَ بَيْتَ
 أَرِيَسَ ، فَجَلَسْتُ عِنْدَ الْبَابِ ، وَبَابُهَا مِنْ جَرِيدٍ ، حَتَّى قَضَى رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتَهُ فَتَوَضَّأَ ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى
 بَيْتِ أَرِيَسَ وَتَوَسَّطَ قُفَّهَا ، وَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ ، فَسَلَّمْتُ
 عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ ، فَجَلَسْتُ عِنْدَ الْبَابِ ، فَقُلْتُ : لَا كُونَنَّ بَوَّابَ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَدَقَّ
 الْبَابَ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : أَبُو بَكْرٍ ، فَقُلْتُ : عَلَى رِسْلِكَ ،
 ثُمَّ ذَهَبْتُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ ؟ فَقَالَ : أَتَذْنُ
 لَهُ وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ : ادْخُلْ وَرَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَشِّرُكَ بِالْجَنَّةِ ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَجَلَسَ عَنْ يَمِينِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ فِي الْقُفِّ ، وَدَلَّى رِجْلَيْهِ فِي الْبَيْتِ ، كَمَا
 صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَجَلَسْتُ
 وَقَدْ تَرَكْتُ أَخِي يَتَوَضَّأُ وَيَلْحَقُنِي ، فَقُلْتُ : إِنْ يُرِدِ اللَّهُ بِفُلَانٍ خَيْرًا
 - يُرِيدُ أَخَاهُ - يَأْتِ بِهِ ، فَإِذَا إِنْسَانٌ يُحَرِّكُ الْبَابَ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟
 فَقَالَ : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَقُلْتُ : عَلَى رِسْلِكَ ، ثُمَّ جِئْتُ إِلَى رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ : هَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
 يَسْتَأْذِنُ ؟ فَقَالَ : أَتَذْنُ لَهُ وَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ ، فَجِئْتُ فَقُلْتُ لَهُ : ادْخُلْ ،
 وَبَشَّرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَنَّةِ ، فَدَخَلَ فَجَلَسَ مَعَ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقُفِّ عَنْ يَسَارِهِ وَدَلَّى رِجْلَيْهِ فِي

(١٨ - عون الباری ج - ٤)

الْبَيْتِ ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَجَلَسْتُ ، فَقُلْتُ : إِنْ يُرِدِ اللَّهُ بِفُلَانٍ خَيْرًا يَأْتِ بِهِ ،
فَجَاءَ إِنْسَانٌ يُحَرِّكُ الْبَابَ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : عُثْمَانُ بْنُ
عَفَّانَ ، فَقُلْتُ : عَلَى رِسْلِكَ ، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : أُنْذِنَ لَهُ وَبَشِّرُهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلَوَى تُصِيبُهُ ، فَجِئْتُهُ
فَقُلْتُ لَهُ : ادْخُلْ ، وَبَشَّرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَنَّةِ عَلَى
بَلَوَى تُصِيبُكَ ، فَدَخَلَ فَوَجَدَ الْقُفَّ قَدْ مُلِيَ ، فَجَلَسَ وَجَاهَهُ مِنَ الشَّقِّ
الْآخِرِ .

(عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه أنه توضأ في بيته ثم خرج)
منه ، قال أبو موسى (فقلت : لألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
ولأكوننَّ معه يومى هذا ، قال : فجاء) أبو موسى (المسجد ، فسأل عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالوا) له (خرج ووجه) أى توجه ، أى
وجه نفسه (ها هنا) أى جهة كذا ، قال أبو موسى (فخرجت) من المسجد
(على إثره) بكسر الهمزة (أسأل عنه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى)
وجدته (دخل بئر أريس) بستان بالقرب من قباء معروف ، يجوز فيه الصرف
وعلمه ، وفى بئرها سقط خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من إصبع عثمان
رضى الله عنه ، قال أبو موسى (فجلست عند الباب ، وبابها من جريد ،
حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجته ، فتوضأ ، فقمت
إليه فإذا هو جالس على بئر أريس وتوسط قفها) بضم القاف وتشديد الفاء :
حافة البئر أو الدكة التى حولها ، وأصله ما غلظ من الأرض وارتفع ، والجمع
قفاف . ووقع فى رواية عثمان بن غياث عن أبى عثمان عند مسلم : بينا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حائط من حوائط المدينة وهو متكئ ينكت
يعود معه بين الماء والطين (وكشف عن ساقيه) الكريميتين (ودلاهما) أى
أرسلهما (فى البئر ، فسلمت عليه ثم انصرفت ، فجلست عند الباب فقلت :
لأكونن بواب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم) وظاهره أنه
اختار ذلك وفعله من تلقاء نفسه . وقد صرح بذلك فى رواية محمد بن جعفر
عن شريك فى الأدب فراد فيه : ولم يأمرنى . قال ابن التين : فيه أن المرء

يكون بواباً للإمام وإن لم يأمره . كذا قال . وفي رواية أبي عثمان في مناقب عثمان عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل حائطاً وأمره بحفظ باب الحائط . وفي رواية : فقال : يا أبا موسى أملك على الباب . أخرجه أبو عوانة في صحيحه ، والرويان في مسنده . وفي رواية الترمذى : فلا يدخلن على أحد . قال الحافظ : فيجمع بينهما بأنه لما حدث نفسه بذلك صادف أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن يحفظ عليه الباب . وأما قوله « ولم يأمرني » فيريد أنه لم يأمره أن يستمر بواباً وإنما أمره بذلك قدر ما يقضى حاجته ، وتوضاً ثم استمر من قبل نفسه ، فبطل أن يستدل به لما قاله ابن التين ، والعجب أنه نقل ذلك بعد عن الداودى ، وهذا من مختلف الحديث ، وكأنه خفى عليه وجه الجمع الذى قرره . انتهى (فجاء أبو بكر) الصديق (رضى الله عنه) (فدفع الباب) مستأذناً فى الولوج (فقلت : من هذا ؟ فقال : أبو بكر ، فقلت : على رسلك) بكسر الراء ، أى تمهل وتأن (ثم ذهبت فقلت : يا رسول الله هذا أبو بكر يستأذن) فى الدخول عليك (فقال : ائذن له وبشره بالجنة ، فأقبلت حتى قلت لأبى بكر : ادخل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبشرك بالجنة ، فدخل أبو بكر) رضى الله عنه (فجلس عن يمين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معه فى القف ، ودلى رجله فى البئر كما صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) وكشف عن ساقه) موافقة له صلى الله عليه وآله وسلم وآله وليكون أبلغ فى بقاءه على حالته وراحته ، بخلاف ما إذا لم يفعل ذلك ، فربما استحيا منه فرفع رجله الشريفتين ، قال أبو موسى (ثم رجعت فجلست) على الباب (وقد) كنت قبل (تركت أخى) أبا بردة عامراً أو أخى أبا رهم (يتوضأ ويلحقنى ، فقلت : إن يرد الله بفلان خيراً — يريد أخاه) أبا بردة ، أو أبا رهم (يأت به ، فإذا إنسان يحرك الباب) مستأذناً ، فيه حسن الأدب فى الاستئذان (فقلت : من هذا ؟ فقال : عمر بن الخطاب ، فقلت) له (على رسلك ، ثم جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه ، فقلت : هذا عمر بن الخطاب يستأذن ، فقال : ائذن له وبشره بالجنة ، فجئت فقلت له : ادخل وبشرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة) زاد فى رواية : فحمد الله ، وكذا قال فى عثمان (فدخل فجلس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم فى القف عن يساره ودلى

رجليه في البئر ، ثم رجعت فجلست فقلت : إن يرد الله بفلان خيراً يأت به (يريد به أخاه) فجاء إنسان يحرك الباب) مستأذنأ (فقلت) له (من هذا ؟ فقال : عثمان بن عفان ، فقلت) له (على رسلك ، فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فأخبرته) زاد أبو عثمان : فسكت هنيهة (فقال : ائذن له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه) هي البلية التي صار بها شهيداً يوم الدار من أذى المحاصرة والقتل وغيره . وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أصرح من هذا . وروى أحمد من طريق كليب بن وائل عن ابن عمر قال : ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتنة ، فر رجل فقال : يقتل فيها هذا يومئذ ظلماً ، قال : فنظرت فإذا هو عثمان . إسناداه صحيح (فجئته فقلت له : ادخل وبشرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة على بلوى تصيبك) زاد في رواية أبي عثمان : فحمد الله ثم قال : الله المستعان . وفي رواية عند أحمد : فجعل يقول : اللهم صبراً حتى جلس ، وفيه تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخبره به (فدخل فوجد القف قد ملئ) بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والعمرين (فجلس وجاهه) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى مقابله (من الشق الآخر) قال سعيد بن المسيب : فأولتها قبورهم ، أى جمعية الصاحبين معه صلى الله عليه وآله وسلم في الدفن ومقابلة عثمان له . قال النووي : وهذا من باب الفراسة الصادقة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفتن ، ومسلم في الفضائل .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مَدَّةَ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تسبوا أصحابي) شامل لمن لا لبس الفتن منهم وغيره ، لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون ، فسبهم حرام من محرمات الفواحش ، ومذهب الجمهور أن من سبهم يعزر ، وقال بعض المالكية : يقتل ، وخص بعض الشافعية ذلك بالشيخين ، وحكى القاضى حسين فى ذلك وجهين ، وقواه السبكى فى حق من كفر الشيخين ، وكذا من كفر من صرح النبى صلى الله عليه وآله وسلم بإيمانه أو تبشيريه بالجنة إذا تواتر الخبر بذلك عنه لما تضمن من تكذيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . كذا فى الفتح . قال القسطلانى : ونقل عياض فى الشفاء عن مالك بن أنس وغيره : إن من أبغض الصحابة وسبهم فليس له فى فى المسلمين حق . ونوزع بآية الحشر : « والذين جاءوا من بعدهم » الآية ، وقال : من غاظ أصحاب محمد فهو كافر ، قال تعالى : « ليغيظ بهم الكفار » وروى حديث : من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . وقال سعد الدين التفتازانى : إن سبهم والطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر ، كقذف عائشة رضى الله عنها ، وإلا فبدعة وفسق . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : الله الله فى أصحابي ، لا تتخذوهم غرضاً من بعدى ، فن أحبهم فبحبى أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه . انتهى . (فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً) زاد البرقاني فى المصافحة من طريق أبى بكر بن عياش عن الأعمش : كل يوم ، قال : وهى زيادة حسنة (ما بلغ) من الفضيلة والثواب (مدّة أحدهم) من الطعام الذى أنفقه ، وقال فى الفتح : من كل شيء (ولا نصيفه) بوزن رغيف ، وهو الصنف ، كما يقال :

عشر وعشير وثمان وثمانين ، وقيل : النصيف : مكيال دون المده ، والمده بضم الميم : مكيال معروف . وحكى الخطابي أنه روى بفتح الميم ، قال : والمراد به الفضل والطول . انتهى . وذلك لما يقارنه من مزيد الإخلاص وصدق النية وكمال النفس . وقال الطيبي : ويمكن أن يقال : فضيلتهم بحسب فضيلة إنفاقهم وعظم موقعها ، كما قال تعالى : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح » أى قبل فتح مكة ، وهذا فى الإنفاق ، فكيف بمجاهدتهم وبذلهم أرواحهم ومهجهم . والمخاطب بهذا الحديث : خالد بن الوليد ، حيث كان بينه وبين عبد الرحمن بن عوف شئ ، فسبه خالد وهو من الصحابة الموجودين إذ ذاك باتفاق . وفيه إشعار بأن المراد بقوله أولا « أصحابي » أصحاب مخصوصون ، وإلا فالخطاب كان أولا للصحابة ، فهى من أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وخاطبه بذلك عن سب من سبقه ، وهو يقتضى زجر من لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخاطبه عن سب من سبقه من باب أولى . كذا فى الفتح . وتعقبه فى العمدة بأن الحديث الذى فى قصة خالد لا يدل على أنه المخاطب بذلك ، فإن الخطاب للجماعة ، ولئن سلمنا أنه المخاطب فلا نسلم أنه كان إذ ذاك صحابياً بالاتفاق ، إذ يحتاج إلى دليل ، ولا يظهر ذلك إلا بالتاريخ . انتهى . قال القسطلانى : وليس فى النسخة التى عندى من الانتقاض جواب عن ذلك .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَعِدَ أَحَدًا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، فَجَفَّ بِهِمْ ، فَقَالَ : اثْبُتْ أَحَدُ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (صعد) بكسر العين : علا (أحداً) هو الجبل المعروف بالمدينة ، وفي رواية لمسلم ولأبي يعلى من وجه آخر عن سعيد : حراء ، والأول أصح . قال الحافظ : ولولا اتحاد الخرج لجوزت تعدد القصة (وأبو بكر وعمر وعثمان) أى صعدوا معه (فرجف) أى اضطرب (بهم) (أحدهم) (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اثبت أحد) أى يا أحد ، ونداؤه خطاباً ، وهو يحتمل المجاز والحقيقة ، لكن الظاهر الحقيقة ، كقوله : أحد جبل يحبنا ونحبه (فإنما عليك نبي وصديق) أبو بكر (وشهيدان) عمر وعثمان ، قال ابن المنير : قيل : الحكمة في ذلك أنه لما رجف أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبين أن هذه الرجفة ليست من جنس رجفة الجبل بقوم موسى لما حرفوا الكلم ، وأن تلك رجفة الغضب ، وهذه هزة الطرب ، ولهذا نص على مقام النبوة والصدقية والشهادة التي توجب سرورهما اتصلت به لارجفانه ، فأقر الجبل بذلك فاستقر ، وما أحسن قول بعضهم :

ومال حراء تحته فرحاً به فلولا مقال اسكن تضعضع وانقضى انتهى . قلت وقصة ميل حراء أخرجهما أحمد من حديث بريدة وإسناده صحيح ، وأخرجهما أبو يعلى من حديث سهل بن سعد بلفظ أحد ، وإسناده صحيح . قال في الفتوح : فقوى احتمال تعدد القصة ، وفي حديث عثمان أيضاً حراء . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة ما يؤيد تعدد القصة ، فذكر أنه كان على حراء ومعه المذكورون هنا ، وزاد : معهم غيرهم ، والله أعلم . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في فضل عمر وأبو داود في السنة ، والترمذي والنسائي في المناقب .

الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي قَوْمٍ نَدَعُو اللَّهَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَقَدْ وُضِعَ عَلَى سَرِيرِهِ إِذَا رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي قَدْ وَضَعَ مِرْقَهُ عَلَى مَنْكِبِي يَقُولُ : رَحِمَكَ اللَّهُ إِنِّي كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ ، لِأَنِّي كَثِيرًا مَّا كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَهُمَا ، فَالْتَفْتُ فَإِذَا عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إني لواقف في قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب وقد وضع على سريره) لما مات ، والجملة حالية من عمر (إذا رجل من خلفي قد وضع مرقفه على منكبي يقول) لعمر بن الخطاب (رحمك الله إني كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك) النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر رضي الله عنه ، تدفن معهما (لأنني كثيرًا ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، فإن كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما) في الحجرة (فاللتفت فإذا هو على بن أبي طالب رضي الله عنه) . ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه يدل على فضيلة الصديق كما لا يخفى . قال في الفتح : مات أبو بكر بمرض السل على ما قاله الزبير بن بكار . وعن الواقدي : إنه اغتسل في يوم بارد فحم خمسة عشر يوماً . وقيل : بل سمته اليهود في حريرة أو غيرها ، وذلك على الصحيح لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة من الهجرة ، فكانت مدة خلافته سنتين وثلاثة أشهر وأياماً ، وقيل غير ذلك ، ولم يختلفوا أنه استكمل سن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو ابن ثلاث وستين ، والله أعلم .

الحديث الحادى عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِالرَّمِيصَاءِ امْرَأَةٍ أَبِي طَلْحَةَ وَسَمِعْتُ خَشْفَةً ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : هَذَا بِلَالٌ ، وَرَأَيْتُ قَصْرًا بِفِنَائِهِ جَارِيَةٌ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : لِعُمَرَ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلُهُ فَأَنْظُرَ إِلَيْهِ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا أَبَى وَأُمَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعَلَيْكَ أَغَارُ ؟

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : رأيتنى (بضمير المتكلم وهو من خصائص أفعال القلوب ، أى رأيت نفسى فى المنام) دخلت الجنة فإذا أنا بالرميصاء (مصغراً : سهلة بنت ملحان الأنصارية (امرأة أبى طلحة) زيد بن سهل الأنصارى . والرميصاء صفة لها لرمص كان بعينها ، وقيل : هو اسمها ، وقيل : هو اسم أختها أم حرام . وقال أبو داود : هو اسم أخت أم سليم من الرضاعة . وجوز ابن التين أن يكون المراد امرأة أخرى لأبى طلحة (وسمعت خشفة) بفتح المعجمتين ، أى حركة وزناً ومعنى : أى صوتاً ليس شديداً ، وهو حركة وقع القدم وحسه ، وأصله صوت ديب الحية . ومعنى الحديث هنا : ما يسمع من حس رفع القدم (فقلت : من هذا ؟ فقال) جبريل أو غيره من الملائكة (هذا بلال) ويحتمل أن يكون القائل هذا بلال نفسه (ورأيت) فيها (قصر) زاد الترمذى من حديث أنس : من ذهب (بفنائها) بكسر الفاء والمد : ما امتد خارجه من جوانبه (جارية ، فقلت : لمن هذا) القصر (فقال) أى الملك (لعمر) ابن الخطاب (فأردت أن أدخله فأنظر إليه ، فذكرت غيرتك) وفى رواية : فلم يمنعنى إلا علمى بغيرتك (فقال عمر) وفى رواية : فبكى عمر وقال : أفديك (بأبى وأمى يا رسول الله ، أعليك أغار ؟) الأصل :

أعليها أغار منك ؟ فهو من باب القلب . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل ، والنسائي في المناقب . قال ابن بطال : فيه الحكم لكل رجل بما يعلم : من خلقه ، قال : وبكاء عمر يحتمل أن يكون سروراً ، ويحتمل أن يكون شوقاً أو خشوعاً . ووقع في رواية أبي بكر بن عياش عن حميد من الزيادة : فقال عمر : وهل رفعني الله إلا بك ، وهل هداني الله إلا بك . قال في الفتح : رويناه في فوائد عبد العزيز الخرقى من هذا الوجه ، وهي زيادة غريبة .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّاعَةِ ، فَقَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ : وَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ قَالَ : لَا شَيْءَ ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ . قَالَ أَنَسٌ : فَمَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ فَرَحَنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ . قَالَ أَنَسٌ ؛ فَإِنَّا أُحِبُّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ .

(عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هو ذو الخويصرة اليماني . وزعم ابن بشكوال أنه أبو موسى الأشعري أو أبو ذر . ثم ساق من حديث أبي موسى : قلت : يا رسول الله المرء يحب القوم ولما يلحق بهم . ومن حديث أبي ذر : أليس الرجل يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم . وسؤال هذين إنما وقع عن العمل . والسؤال في حديث الباب إنما وقع عن الساعة . قال الحافظ : فدل على التعدد . وسيأتي في الأدب من طريق أخرى عن أنس : إن السائل عن الساعة أعرابي . وكذا وقع عند الدارقطني من حديث ابن مسعود أن الأعرابي الذي بال في المسجد قال : يا محمد متى الساعة ؟ فقال : وما أعددت لها . فدل على أن السائل في حديث أنس الأعرابي الذي بال في المسجد . وتقدم في الطهارة أنه ذو الخويصرة اليماني كما أخرجه أبو موسى المديني في دلائل معرفة الصحابة . انتهى . (عن الساعة ، فقال : متى الساعة) تقوم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (وماذا أعددت لها) قال الطيبي : سلك مع السائل أسلوب الحكيم لأنه سأل عن وقت الساعة (قال) الرجل (لا شيء إلا أني أحب الله ورسوله) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال : أنت مع من أحببت) بحسن نيتك من غير زيادة عمل في الجنة ، أي بحيث يتمكن كل واحد منهما من رؤية الآخر وإن بعد المكان ، لأن الحجاب إذا زال شاهد بعضهم بعضاً ، وإذا أرادوا الرؤية والتلاقي قدروا على ذلك .

هذا هو المراد من هذه المعية لا كونهما في درجة واحدة (قال أنس : فما فرحنا بشيء فرحنا) أى كفرحنا (بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنت مع من أحببت ، قال أنس : فأنا أحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم وإن لم أعمل بمثل أعمالهم) والمراد منه ذكر أبي بكر وعمر في هذا الحديث ، وأنه قرنهما في العمل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والله أعلم . قلت : وما أحسن هذا الحديث وأكثره فائدة للمحبين الذين يحبون الله ورسوله وحزبه وجنده ، وهم المفلحون إن شاء الله تعالى . وأنا أحبهم وأحب من أحب النبي وآله وأصحابه وأهل حديثه ومتبعهم بالإحسان ، وبالله التوفيق ، وهو المستعان . اللهم احشرونا في زمرة المحدثين الكرام ، وجنبنا عن أهل البدعة الطغام ، واجمعنا بهم في دار السلام ، إنك على ما تشاء قدير وبالإجابة جدير .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَقَدْ كَانَ فِيْمَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ رِجَالٌ يُكَلِّمُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ ، فَإِنْ يَكُ مِنْ أُمَّتِي أَحَدٌ مِنْهُمْ فَعَمْرُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لقد كان فيمن قبلكم من الأمم محدثون) بفتح الدال المشددة ، أى ملهمون ، وبه قال الأكثر ، أو يلتقى في روعهم الشيء قبل الإعلام به فيكون كالذي حدثه غيره به . وبهذا جزم أبو أحمد العسكري ، أو يجرى الصواب على لسانهم من غير قصد ، وقيل : مكلم تكلمه الملائكة بغير نبوة ، وفسره ابن التين بالنفوس ، وقيل : مفهمون (فإن يكن في أمتي أحد) منهم (فإنه عمر) بن الخطاب . ويؤيده حديث : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر ، وأحمد من حديث أبي هريرة ، والطبراني من حديث بلال ، وأخرجه في الأوسط من حديث معاوية ، وفي حديث أبي ذر عند أحمد وأبي داود يقول به بدل قوله « وقلبه » وصححه الحاكم ، وكذا أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عمر نفسه . قال في الفتح : لم يورد هذا القول مورد التردد وإنما أورده مورد التأكيد ، وقيل : الحكمة فيه أن وجودهم في بني إسرائيل كان قد تحقق وقوعه ، وسبب ذلك احتياجهم حيث لا يكون حينئذ منهم نبي ، واحتمل عنده صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تحتاج هذه الأمة إلى ذلك لاستغنائها بالقرآن عن حدوث نبي . وقد وقع الأمر كذلك حتى أن المحدث منهم إذا تحقق وجوده لا يحكم بما يقع له ، بل لابد من عرضه على القرآن ، فإن وافقه أو وافق السنة عمل به وإلا ترك ، وهذا وإن جاز أن يقع لكنه نادر ممن يكون أمره منهم مبنياً على اتباع الكتاب والسنة ، وتمحضت الحكمة في وجودهم وكثرتهم بعد العصر الأول في زيادة شرف هذه الأمة بوجود أمثالها فيهم ، وقد تكون الحكمة في تكثيرهم مضاهاة بني إسرائيل في كثرة الأنبياء فيهم ، فلما فات هذه الأمة كثرة الأنبياء فيهم لكون نبيها خاتم الأنبياء عوضوا بكثرة الملهمين . وقال الطيبي : المراد

بالمحدث : الملهم البالغ في ذلك مبلغ النبي في الصدق . والمعنى : لقد كان فيما كان قبلكم من الأنبياء ملهمون ، وإن يك في أمتي أجد هذا شأنه فهو عمر ، فكأنه جعله في انقطاع قرينه في ذلك ، هل نبي أم لا ، فلذلك أتى بلفظ « إن » ويؤيده حديث : لو كان بعدى نبي لكان عمر . ف « لو » فيه بمنزلة « إن » في الآخر على سبيل الفرض والتقدير . انتهى . والحديث المشار إليه أخرجه أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر . وأخرجه الطبراني من حديث أبي سعيد ، ولكن في تقرير الطيبي نظر ، لأنه وقع في نفس الحديث من غير أن يكونوا أنبياء ، ولا يتم مراده إلا بفرض أنهم كانوا أنبياء .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ،
وَحَجَّ الْبَيْتَ ، فَرَأَى قَوْمًا جُلُوسًا ، فَقَالَ : مَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ؟ قَالَ :
هَؤُلَاءِ قُرَيْشٌ ، قَالَ : فَمَنِ الشَّيْخُ فِيهِمْ ؟ قَالُوا : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ،
قَالَ : يَا ابْنَ عُمَرَ إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ فَحَدَّثْتَنِي عَنْهُ ، فَقَالَ لَهُ :
هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ عُثْمَانَ فَرَّ يَوْمَ أُحُدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ : تَعْلَمُ أَنَّهُ
تَغَيَّبَ عَنْ بَدْرٍ وَلَمْ يَشْهَدْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : تَعْلَمُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ
عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَمْ يَشْهَدْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ . قَالَ
ابْنُ عُمَرَ : تَعَالَى أَبِينِ لَكَ . أَمَا فِرَارُهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَاشْهَدْ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ
وَعَفَرَ لَهُ ، وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَدْرٍ فَإِنَّهُ كَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَتْ مَرِيضَةً ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ
لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ ، وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ
فَلَوْ كَانَ أَحَدٌ أَغْرَزَ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ عُثْمَانَ لَبِعَثَهُ مَكَانَهُ ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُثْمَانَ ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ عُثْمَانُ
إِلَى مَكَّةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : هَذِهِ يَدُ
عُثْمَانَ ، فَضْرَبَ بِهَا عَلَى يَدِهِ ، فَقَالَ : هَذِهِ لِعُثْمَانَ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ :
اذْهَبْ بِهَا الْآنَ مَعَكَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه جاءه رجل من أهل مصر وحج البيت) الحرام . قال في الفتح : لم أقف على اسمه ولا على اسم من أجابه من القوم ولا على أسماء القوم ، قال : وسيأتي في تفسير قوله تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة » من سورة البقرة ما قد يقرب أنه العلاء بن عرار بمهمات ،

وكذا في مناقب عليّ بعد هذا، ويأتي في سورة الأنفال أن الذي باشر السؤال اسمه حكيم ، وعليه اقتصر شيخنا ابن الملتن ، وهذا كله بناء على أن الحديشين في قصة واحدة . انتهى . نعم قال الحافظ في المقدمة : قيل : إنه يزيد بن بسر السكسكي . انتهى . (فرأى قوماً جلوساً ، فقال : من هؤلاء القوم ؟ قال) لم يسم الحبيب أيضاً (هؤلاء قریش ، قال : فمن الشيخ فيهم) أى الذى يرجعون إلى قوله (قالوا : عبد الله بن عمر) بن الخطاب (قال : يا ابن عمر إني سائلك عن شيء فحدثني عنه ، هل تعلم أن عثمان فرّ يوم) غزوة (أحد) الذى يظهر من سياقه أن السائل كان ممن يتعصب على عثمان ، فأراد بالمسائل الثلاث أن يقرر معتقده فيه ، ولذلك كبر مستحسناً لما أجابه ابن عمر رضى الله عنهما (قال) ابن عمر (نعم ، قال) الرجل (هل تعلم أنه تغيب عن) غزوة (بدر ولم يشهد) وقعتها (قال) ابن عمر (نعم ، قال الرجل : هل تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان) تحت الشجرة في الحديبية (فلم يشهدا ، قال) ابن عمر (نعم ، قال) الرجل (الله أكبر) مستحسناً لجواب ابن عمر لكونه مطابقاً لمعتقده (قال ابن عمر) مزيلاً اعتقاده (تعال أبين لك) بالجزم (أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله) عز وجل (عفا عنه وغفر له) في قوله : « إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم » (وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) رقية (وكانت مريضة) فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتخلف ، فتخلف هو وأسامة بن زيد كما في مستدرک الحاكم ، وإنها ماتت حين وصل زيد بن حارثة بالبشارة ، وكان عمرها عشرين سنة . قال ابن إسحاق : ويقال : إن ابنها عبد الله بن عثمان مات بعدها سنة أربع من الهجرة وله ست سنين . كذا في الفتح (فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن لك أجر رجل ممن شهد بدرأً وسهمه) فقد حصل له المقصود الأخرى والدنيوى (وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز بطن مكة من عثمان لبعثه) صلى الله عليه وآله وسلم (مكانه) أى مكان عثمان (فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان) إلى أهل مكة ليعلم قریشاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما جاء معتمراً لا محارباً (وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة) فشاع في غيبة عثمان أن المشركين تعرضوا لحرب

المسلمين ، فاستعد المسلمون ، وبايعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ تحت الشجرة أن لا يفروا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم بيده اليمنى) أى مشيراً بها (هذه يد عثمان) أى بدنها (فضرب بها على يده) اليسرى (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) البيعة (لعثمان) أى عنه ، ولا ريب أن يده صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان خير من يده لنفسه (فقال له) أى للرجل (ابن عمر : اذهب بها) أى بالأجوبة التى أجبتك بها (الآن معك) حتى يزول عنك ما كنت تعتقده من عيب عثمان . قال الطيبي : قال له ابن عمر تهكماً به : أى توجه بما تمسكت به فإنه لا ينفعلك بعد ما بينت لك .

الحديث الخامس عشر

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شَكَتْ مَا يَلْقَى مِنْ أَثَرِ الرَّحَا ، فَاتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبِيٌّ ، فَانْطَلَقَتْ فَلَمْ تَجِدْهُ ، فَوَجَدَتْ عَائِشَةَ ، فَأَخْبَرَتْهَا ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ بِمَجِيئِ فَاطِمَةَ . قَالَ : فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا ، فَذَهَبْتُ لِأَقُومَ ، فَقَالَ : عَلَى مَكَانِكُمَا ، فَقَعَدَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي ، وَقَالَ : أَلَا أَعْلَمُكُمَا خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَانِي ؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكْبِيرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتَحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ .

(عن عليّ) بن أبي طالب (رضي الله عنه) وكناه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبي تراب ، وهو ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبويه ، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم ، وهي أول هاشمية ولدت هاشمياً . أسلمت وتوفيت بالمدينة . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ : أنت مني وأنا منك . وقال عمر : توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنه راض ، وقال : لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه ، فأعطاه الراية وقال : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى . أخرجها البخاري . ومناقبه أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تستقصى (أن فاطمة) عليها السلام (شكت ما تلقى) في يدها (من أثر الرحي) بغير همز مقصور ، وزاد شعبة في النفقات : مما تطحن (فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبي) فانطلقت إليه فاطمة تسأله خادماً (فلم تجده فوجدت عائشة) رضي الله عنها (فأخبرتها) بذلك (فلما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبرته عائشة بمجيئ فاطمة) إليه تسأله خادماً (قال) عليّ (فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلينا) وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبت لأقوم ، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) عليّ (مكانكما) أي انزما مكانكما (فقعد بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدري ، وقال : ألا أعلمكما خيراً مما سألتاني) زاد في رواية السائب عن عليّ عند

أحمد : قالوا : بلى ، قال : كلمات علمنيهم جبريل عليه السلام (إذا أخذتما مضاجعكما) زاد مسلم : من الليل (تكبرا) بلفظ المضارع وحذف النون ، أو أن « إذا » تعمل عمل الشرط ، ولأبى ذر عن الحموي والمستمل : تكبران بإثباتها ، ولابن عساكر بلفظ الأمر (أربعاً) ولأبى ذر : ثلاثاً (وثلاثين ، وتسبعا ثلاثاً وثلاثين ، وتحمداً ثلاثاً وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم) قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى : إن من واطب على هذا الذكر عند النوم لم يصبه إعياء ، لأن فاطمة شكت التعب من العمل فأحالتها صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك . وقال عياض : معنى الخيرية أن عمل الآخرة أفضل من عمل الدنيا . قال في الفتح : وفيه ما يقال عند النوم ، ووجه دخوله في مناقب عليّ من جهة منزلته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ودخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم معه في فراشه بينه وبين امرأته وهي ابنته صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن جهة اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم له ما اختار لابنته من إثارة أمر الآخرة على أمر الدنيا ، ورضاها بذلك . انتهى . قال القسطلاني : وفي الحديث منقبة ظاهرة لعليّ وفاطمة رضي الله عنهما .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ يَوْمَ الْأَحْزَابِ جُعِلْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي النِّسَاءِ ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِالزُّبَيْرِ عَلَى فَرَسِهِ يَخْتَلِفُ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَلَمَّا رَجَعْتُ قُلْتُ : يَا أَبْتَ رَأَيْتَكَ تَخْتَلِفُ ، قَالَ : أَوْ هَلْ رَأَيْتَنِي يَا بُنَيَّ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ يَأْتِ بَنِي قُرَيْظَةَ فَيَأْتِيَنِي بِخَبَرِهِمْ ، فَأَنْطَلَقْتُ ، فَلَمَّا رَجَعْتُ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَوَيْهِ ، فَقَالَ : فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي .

(عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : كنت يوم الأحزاب) لما حاصر قريش ومن معهم المسلمين بالمدينة وحضر الخندق لذلك (جعلت أنا وعمر بن أبي سلمة) القرشي المخزومي المدني ربيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم سلمة (في النساء) يعني نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فنظرت فإذا أنا بالزبير) أي فرسه يختلف (أي يجيء ويذهب) إلى بني قريظة (اليهود) مرتين أو ثلاثاً (بالشك) فلما رجعت قلت : يا أبت قال الحافظ ابن حجر : إنه مدرج كما وقع ميئناً في مسلم من طريق علي بن مسهر عن هشام حيث ساقه إلى قوله « إلى بني قريظة » ثم قال : قال هشام وأخبرني عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير قال : فذكرت ذلك لأبي ، إلى آخره ، ثم ساقه من طريق أبي أسامة عن هشام قال : لما كان يوم الخندق ، فساق الحديث نحوه ، ولم يذكر عبد الله بن عروة ، ولكن أدرج القصة في حديث هشام عن أبيه عن الزبير . انتهى . قال الحافظ : ويؤيده أن النسائي أخرج القصة الأخيرة من طريق عبدة عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير عن أبيه ، والله أعلم . انتهى (رأيتك تختلف ، قال) مستفهماً استفهام تقرير (أو هل رأيتني يا بني ؟ قلت : نعم) رأيتك (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من يأت بني قريظة فيأتيني بخبرهم ، فانطلقت) إليهم (فلما رجعت) بخبرهم (جمع لي رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم بين أبيه) في الفداء تعظيماً وإعلاء لقدرى ، لأن الإنسان لا يفدى إلا من يعظمه ، فيبذل نفسه له (فقال : فذاك أبى وأمى) وزبير يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصى وينسب إلى أسد ، فيقال : القرشى الأسدى ، وأمه صفية بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أسلمت وهاجرت ، وأسلم وهو ابن خمس عشرة سنة . وعند الحاكم بسند صحيح : وهو ابن ثمان سنين ، وحضر يوم اليرموك ، وفتح مصر مع عمرو بن العاص ، وشهد الجمل مع عائشة ، وقتل بوادى السباع راجعاً عن حرب أهل الجمل سنة ست وثلاثين ، رضى الله عنه . وقال ابن عباس : هو حوارى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال عثمان : أما والذي نفسى بيده إنه لخيرهم ما علمت وإن كان لأحبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه صحة سماع الصغير ، وأنه لا يتوقف على أربع أو خمس ، لأن ابن الزبير كان يومئذ ابن سنتين وأشهر أو ثلاث وأشهر بحسب الاختلاف في وقت مولده وفي تاريخ الخندق . قال في الفتح : وعلى كل حال فقد حفظ من ذلك ما يستغرب حفظ مثله . وذكر الحافظ البحث في ذلك في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم ، فراجعه .

الحديث السابع عشر

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْأَيَّامِ الَّتِي قَاتَلَ فِيهِنَّ غَيْرِي وَغَيْرُ سَعْدٍ .

(عن طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه قال : لم يبق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض تلك الأيام) أيام وقعة أحد (التي قاتل فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المشركين (غير طلحة وسعد) وفيه منقبة ظاهرة لها ، وطلحة يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مرة ابن كعب ، ومع أبي بكر الصديق في كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب ، وكان يقال له : طلحة الخير وطلحة الجود ، وأمه الصعبة بنت الحضرمي أخت العلاء ، أسلمت وهاجرت وعاشت بعد ابنها قليلا ، وقتل طلحة يوم الجمل سنة ست وثلاثين . وذكر أن علياً لما وقف على مصرع طلحة بكى حتى أخضل لحيته بدموعه ، ثم قال : إني لا أرجو أن أكون أنا وأنت ممن قال الله تعالى فيهم : « ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً على سرر متقابلين » قال في الفتح : رمى - أي طلحة - بسهم ، جاء من طرق كثيرة أن مروان ابن الحكم رماه فأصاب ركبته ، فلم يزل يتزف الدم منها حتى مات ، وكان يومئذ أول قتيل ، واختلف في سنه على أقوال أكثرها أنه خمس وسبعون ، وأقلها ثمان وخمسون ، وستأتي منقبة سعد في الحديث الذي بعد هذا .

الحديث الثامن عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ وَقَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ،
فَضْرَبَ فِيهَا حَتَّى شَلَّتْ .

(وعنه) أى عن طلحة (رضى الله عنه أنه وقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده) لما أراد بعض المشركين أن يضربه يوم أحد (فضرب فيها حتى شلت) والشلل : نقص في الكف وبطلان لعملها ، وليس معناه القطع كما زعم بعضهم . وفي الترمذى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من سره أن ينظر إلى شهيد يمشى على وجه الأرض فلينظر إلى طلحة بن عبيد الله ، وكان ممن أنزل الله عز وجل فيه : « فمنهم من قضى نحبه » . وعنده أيضاً من حديث عليّ قال : سمعت أذنى من فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول : طلحة والزبير جاراي فى الجنة .

الحديث التاسع عشر

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَمَعَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : جمع لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبويه يوم أُحُد) أى قال : فذاك أبى وأُمى ، كما فعل ذلك للزبير . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى المغازى ، ومسلم فى الفضائل ، والترمذى فى الاستئذان والمناقب ، والنسائى فى السنة ، وهو سعد بن مالك ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى كلاب بن مرة ، وأهيب جد سعد عم أمّنة أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أخو أبيها وهب ، وأم وهب حمّنة بنت سفيان بن أمية بن عبد شمس بنت عم أبى سفيان بن حرب ، وشهد بدرأ والحديبية وسائر المشاهد ، وهو أحد الستة الذين جعل عمر فىهم الشورى ، وكان مجاب الدعوة مشهوراً بذلك ، تجاب دعوته وترجى ، وتوفى سنة خمس وخمسين عن ثلاث وثمانين سنة .

الحديث العشرون

عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَلِيًّا خَطَبَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ ، فَسَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّكَ لَا تَغْضَبُ لِبَنَاتِكَ ، وَهَذَا عَلِيٌّ نَاكِحٌ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَمِعَتْهُ حِينَ تَشْهَدُ يَقُولُ : أَمَّا بَعْدُ أَنْكَحْتُ أَبَا الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ فَحَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي ، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي وَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَسُوَّهَا ، وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، فَتَرَكَ عَلِيٌّ الْخُطْبَةَ .

(عن المسور بن مخرمة رضى الله عنه أن علياً خطب بنت أبي جهل)
جويرية بضم الجيم وهو الأشهر ، وقيل : الغوراء ، أخرجه ابن طاهر ، وقيل : الحيفاء ، ذكره ابن جرير الطبري ، وقيل : جهلمة ، حكاه السهيلي ، وقيل : جميلة ، ذكره ابن الملقن في شرحه (فسمعت بذلك فاطمة) رضى الله عنها (فأنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت (له) يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك (إذا أُوذِنَ) وهذا علي ناكح (أى يريد أن ينكح) بنت أبي جهل (وأطلق عليه اسم ناكح مجازاً باعتبار قصده له) (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خطيباً ليشيع الحكم الذى سيقره ويأخذوا به على سبيل الوجوب أو الأولوية . قال فى الفتح : وغفل الشريف المرتضى عن هذه النكتة ، فزعم أن هذا الحديث موضوع ، لأنه من رواية المسور ، وكان فيه انحراف عن عليّ ، وجاء من رواية ابن الزبير ، وهو أشد فى ذلك ، ورد كلامه بإطباق أصحاب الصحيح على تخريجه . انتهى . وبسط الحافظ ما يتعلق بذلك فى كتاب النكاح ، قال المسور (فسمعت حين تشهد يقول : أما بعد فإنى ، أنكحت أبا العاص) لقيط (بن الربيع) أى ابنته صلى الله عليه وآله وسلم زينب أكبر بناته ، وكان ذلك قبل النبوة (فحدثني وصدقني) أى فى حديثه ولعله كان شرط عليه أن لا يتزوج على زينب فلم يتزوج عليها ، وكذلك عليّ ، فإن يكن كذلك فيحتمل أن يكون نسي ذلك الشرط ، فلذلك

أقدم على الخطبة ، أو لم يقع عليه شرط ، إذ لم يصرح بالشرط ، لكن كان ينبغي له أن يراعى هذا القدر ، فلذلك وقعت المعاتبة ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل أن يواجه أحداً بما يعاب به ، ولعله إنما جهر بمعاتبة عليّ مبالغته في رضا فاطمة عليها السلام . كذا في الفتح (وإن فاطمة بضعة مني وإنى أكره أن يسوءها) أحد عليّ أو غيره (والله لا تجتمع بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبنت عدو الله) أبي جهل أو غيره (عند رجل واحد ، فترك عليّ الخطبة) بكسر المعجمة ، وكانت هذه الواقعة بعد فتح مكة ، ولم يكن حينئذ تأخر من بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيرها ، فكانت أصيبت بعد أمها بأخواتها ، فكان لإدخال الغيرة عليها مما يزيد حزنها . كذا في الفتح . قال ابن داود فيما ذكره المحب الطبري : حرم الله عز وجل على عليّ أن ينكح على فاطمة في حياتها لقوله تعالى : « وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وقال أبو علي السنجى في شرح التلخيص : يحرم التزوج على بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الحادى والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ مِنْ بَنَى عَبْدِ شَمْسٍ ، فَأَتَنِي عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ إِيَّاهُ ، فَأَحْسَنَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي ، وَوَعَدَنِي فَوَفَّى لِي .

(وعنه) أى عن المسور بن مخرمة (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر صهراً له من بنى عبد شمس) وهو أبو العاص بن الربيع ، والصهر : يطلق على جميع أقارب المرأة والرجل ، ومنهم من يخصه بأقارب المرأة ، والأصهار : هم الذين تزوجوا إليه (فأتني عليه) خيراً (في مصاهرته إياه فأحسن) الثناء (قال : حدثني فصدقني ووعدني) أن يرسل إلى زينب ، أى لما أسر ببدر مع المشركين وفدى وشرط عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يرسلها إليه (فوفى لى) بذلك ، وأسّر أبو العاص مرة أخرى وأجارته زينب فأسلم وردّها إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى نكاحه ، وولدت له أمانة التى كان يحملها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى ، وولدت له أيضاً ابناً اسمه على كان فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وولدت له أيضاً ابناً اسمه على كان فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما أبو العاص فمات سنة اثنتى عشرة .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْثًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمَارَتِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ تَطَعْتُمْ فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطَعْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ ، وَأَنْتُمْ أَلَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثاً) إلى أطراف الروم حيث قتل زيد بن حارثة والد أسامة المذكور ، وهو البعث الذى أمر بتجهيزه عند موته صلى الله عليه وآله وسلم وأنفذه أبو بكر رضى الله عنه بعده (وأمر عليهم أسامة بن زيد ، فطعن بعض الناس في إمارته) بكسر الهمزة ، وكان ممن انتدب مع أسامة كبار المهاجرين والأنصار فيهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسعد وسعيد وقتادة بن النعمان وسلمة ابن أسلم فتكلم قوم في ذلك ، وكان أشدهم في ذلك كلاماً عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، فقال : يستعمل هذا الغلام على المهاجرين والأنصار ، فكثر في المقالة في ذلك ، فسمع عمر بن الخطاب بعض ذلك ، فردده على من تكلم ، وجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بذلك ، فغضب صلى الله عليه وآله وسلم غضباً شديداً ، فخطب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارَةِ أَبِيهِ (من قبل) في غزوة مؤتة . قال الطيبي : هذا الجزء إنما يترتب على الشرط بتأويل التنبيه والتوبيخ ، أى طعنكم الآن فيه سبب لأن أخبركم أن ذلك من عادة الجاهلية وهجيراهم ، ومن ذلك طعنكم في أبيه من قبل ، نحو قوله تعالى : « إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل » . وقال التوربشتي : إنما طعن من طعن في إمارتهما ، لأنهما كانا من الموالى ، وكانت العرب لا ترى تأمير الموالى وتستنكف عن اتباعهم كل الاستنكاف ، فلما جاء الله عز وجل بالإسلام ورفع قدر من لم يكن له عندهم قدر بالسابقة والهجرة والعلم والتقى عرف حقهم المحفوظون من أهل

الدين ، فأما المرتهنون بالعادة والممتحنون بحب الرياسة من الأعراب ورؤساء القبائل ، فلم يزل يختلج في صدورهم شيء من ذلك ، لا سيما أهل النفاق فإنهم كانوا يسارعون إلى الطعن وشدة النكير عليه ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم قد بعث زيداً أميراً على عدة سرايا وأعظمها جيش مؤتة ، وسار تحت رايته فيها نجباء الصحابة ، وكان خليقاً بذلك لسوابقه وفضله وقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم أمر أسامة في مرضه على جيش فيهم جماعة من مشيخة الصحابة وفضلائهم ، وكأنه رأى في ذلك سوى ما توسم فيه من النجابة أن يمهّد الأرض ، وتوطئة لمن يلي الأمر بعده لثلاث يتزع أحد يداً من طاعة ، وليعلم كل منهم أن العادات الجاهلية قد عميت مسالكها وخفيت معالمها (وايم الله إن كان) زيد (خليقاً للإمارة) أى حقيقةً بها (وإن كان لمن أحب الناس إلى وإن هذا) أسامة بن زيد (لمن أحب الناس إلى بعده) أى بعد أبيه زيد . وفي الحديث جواز إمارة المولى وتولية الصغير على الكبير والمفضول على الفاضل . والحديث من إفراده ، وكان زيد من بنى كلب ، أُسر في الجاهلية ، فاشتراه حكيم بن حزام لعمرته خديجة ، فاستوهبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها وخيره لما طلب أبوه وعمه أن يفدياه : بين المقام عنده أو يذهب معهما ، فقال : يا رسول الله لا أختار عليك أحداً أبداً ، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم له : أنت أخونا ومولانا . واستشهد زيد في غزوة مؤتة ، ومات أسامة ابن زيد بالمدينة أو بوادي القرى سنة خمس وأربعين ، وقيل قبل ذلك ، وكان قد سكن المزة من عمل دمشق مدة .

الحديث الثالث والعشرون

عن عائشة رضي الله عنهما قالت : دخل عليّ قائف والنبي صلى الله عليه وسلم شاهد وأسامه بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض ، فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه ، فأخبر به عائشة .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل عليّ قائف) قبل نزول الحجاب أو بعده وهي محتجبة . والقائف : هو الذي يلحق الفروع بالأصول بالشبه والعلامات ، والمراد به هنا مجزئ المدلجى (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم شاهد وأسامه بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان) تحت كساء وأقدامهما ظاهرة (فقال) القائف (إن هذه الأقدام) أقدام أسامة وأبيه (بعضها من بعض ، قال : فسر بذلك) الذى قاله القائف (النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعجبه ، فأخبر به عائشة) رضى الله عنها . قال الخطابى : فى هذا الحديث دليل على ثبوت العمل بالقافة ، وصحة الحكم بقولهم فى إلحاق الولد ، وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يظهر السرور إلا بما هو حق عنده ، وكان الناس قد ارتابوا فى زيد بن حارثة وابنه أسامة ، وكان زيد أبيض وأسامة أسود كما وقع فى بعض الروايات ، فتأرى الناس فى ذلك ، وتكلموا بقول كان يسوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما سمع قول المدلجى فرح به وسرى عنه . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : وقد أثبت الحكم بالقافة عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء والأوزاعى ومالك والشافعى ، وذهبت العترة والحنفية إلى أنه لا يعمل بقول القائف ، بل يحكم بالولد الذى ادعاه اثنان لها ، واحتج لهم صاحب البحر بحديث الولد للفراش ، ووجه الاستدلال به أن تعريف المسند إليه واللام الداخلة على المسند للاختصاص يفيدان الحصر ، ويحاج بأن حديث الباب بعد تسليم الحصر المدعى مخصص لعمومه ، فيثبت به النسب فى مثل الأمة المشتركة إذا وطئها المالكون لها . وروى عن الإمام يحيى أن حديث القافة منسوخ ، ويحاج بأن الأصل عدم النسخ ، ومجرد دعواه بلا برهان كما لا تنفع المدعى لا تضر خصمه ،

وأما ما قيل من أن حديث مجزز لا حجة فيه ، لأنه إنما يعرف القائف بزعمه أن هذا الشخص من ماء ذاك لا إنه طريق شرعى فلا يعرف إلا بالشرع ، فيجاء بأن في استبشاره صلى الله عليه وآله وسلم من التقرير ما لا يخالف فيه مخالف ، ولو كان مثل ذلك لا يجوز في الشرع لقال له إن ذلك لا يجوز ، لا يقال إن أسامة قد ثبت فراش أبيه شرعاً وأنه لما وقعت القالة بسبب اختلاف اللون ، وكان قول المدلجى المذكور دافعاً لها ، لاعتقادهم فيه الإصابة وصدق المعرفة ، استبشر صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، فلا يصلح التعلق بمثل هذا التقرير على إثبات أصل النسب ، لأننا نقول : لو كانت القافة لا يجوز العمل بها إلا في مثل هذه الواقعة المتفقة مع مثل أولئك الذين قالوا مقالة السوء لما قرره صلى الله عليه وآله وسلم على قوله « هذه الأقدام بعضها من بعض » وهو في قوة هذا ابن هذا ، فإن ظاهره أنه تقرير للإلحاق بالقافة مطلقاً لا إلزام للنصم بما يعتقده ولا سيما والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقل عنه إنكار كونها طريقاً يثبت بها النسب حتى يكون تقريره لذلك من باب التقرير على مضي كافر إلى كنيسة ونحوه مما ثبت منه صلى الله عليه وآله وسلم إنكاره قبل السكوت عنه ، ومن الأدلة المقوية للعمل بالقافة حديث الملاعة حيث أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بأنها إن جاءت به على كذا فهو لفلان ، وإن جاءت به على كذا فهو لفلان ، فإن ذلك يدل على اعتبار المشابهة ، لا يقال : لو كان ذلك معتبراً لما لاعن بعد أن جاءت بالولد مشابهاً لأحد الرجال ، وتبين له صلى الله عليه وآله وسلم ذلك حتى قال : لولا الإيمان لكان لى ولها شأن . لأننا نقول إن النسب كان ثابتاً بالفراش ، وهو أقوى ما يثبت به ، فلا تعارضه القافة ، لأنها إنما تعتبر مع الاحتمال فقط ، ولا سيما بعد وجود الإيمان التي شرعها الله بين المتلاعنين ، ولم يشرع في اللعان غيرها ، ولهذا جعلها صلى الله عليه وآله وسلم مانعة من العمل بالقافة ، وفي ذلك إشعار بأنه يعمل بقول القائف مع عدمها ، ومن المؤيدات للعمل بالقافة ما تقدم من جوابه صلى الله عليه وآله وسلم على أم سليم حيث قالت : أو نحتلم المرأة ؟ فقال : فم يكون الشبه ، وقال : إن ماء الرجل إذا سبق ماء المرأة كان الشبه له ... الحديث ، كما تقدم لا يقال : إن بيان الشبه لا يدل على اعتباره في الإلحاق ، لأننا نقول : إن إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك يستلزم أنه

مناط شرعى وإلا لما كان للإخبار فائدة يعتد بها ، وأما عدم تمكينه صلى الله عليه وآله وسلم لمن ذكر أن ولده أسود من اللعان فلمخالفته لما يقتضيه الفراش الذى لا يعارضه العمل بالشبه . انتهى . وبهذا تعلم أن قول العيني لم تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة بناء على مذهبه من عدم اعتماد قول القافة المخالف لأكثر علماء الحديث والمذاهب ، فلا يهولنك ذلك ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى النكاح .

الحديث الرابع والعشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنَى مَخْزُومٍ سَرَقَتْ ، فَقَالُوا : مَنْ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، فَلَمْ يَجْتَرِءْ أَحَدٌ أَنْ يُكَلِّمَهُ ، فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَقَالَ : إِنَّ بَنَى إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن امرأة من بنى مخزوم) تسمى فاطمة (سرق) حلياً (فقالوا : من يكلم فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حتى لا يقطع يدها (فلم يجترأ) يجسر أحد (أن يكلمه) فى ذلك (فكلمه أسامة بن زيد ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له ولغيره (إن بنى إسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه) فلم يقطعوا يده (وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، لو كانت) أى السارقة (فاطمة) بنته صلى الله عليه وآله وسلم سرق (لقطع يدها) وخص المثل بفاطمة رضى الله عنها لأنها كانت أعز أهله ، وفيه منقبة عظيمة ظاهرة لأسامة .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْخُذُهُ وَالْحَسَنَ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ أَحِبَّهُمَا فَإِنِّي أَحِبُّهُمَا .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذه والحسن) بن علي بن أبي طالب (فيقول : اللهم أحبهما) بفتح الهمزة وكسر الحاء (فإنني أحبهما) بضم الهمزة والباء ، وهذه منقبة عظيمة لأسامة والحسن . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في فضائل الحسن والأدب ، النسائي في المناقب .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا :
 إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ .

(عن حفصة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها :
 إن عبد الله) بن عمر بن الخطاب أخاك (رجل صالح) وكان يكنى أبا عبد الرحمن
 أسلم مع إسلام أبيه بمكة صغيراً ، وهاجر مع أبيه وأمه زينب ويقال رابطة
 بنت مظعون أُلحِت عثمان وقدامة بن مظعون ، وهو ابن عشر ، وشهد
 المشاهد كلها بعد بدر وأُحد ، واستصغر يوم أُحد ، وشهد الخندق وهو ابن
 خمس عشرة سنة ، وكان عالماً مجتهداً لزوماً للسنة ، فروراً من البدعة ، ناصحاً
 للأمة . وروى ابن وهب عن مالك قال : بلغ عبد الله بن عمر ستاً وثمانين
 سنة ، وأفتى في الإسلام ستين سنة ، ونشر نافع عنه علماً جماً . وقال سفيان
 النوري : كان من عادة ابن عمر أنه إذا أعجبه شيء من ماله تصدق به ، وكان
 رقيقه عرفوا ذلك ، فربما شمر أحدهم ولزم المسجد والإقبال على الطاعة ، فإذا
 رآه ابن عمر على تلك الحال أعتقه ، ففيل له : إنهم يخذعونك ، فقال : من
 خدعنا بالله انخدعنا له . وقال نافع : ما مات ابن عمر حتى أعتق ألف إنسان
 أو زاد عليه ، وكان مولده في السنة الثانية أو الثالثة من المبعث ، وتوفي في
 أوائل سنة ثلاث وسبعين ، وكان سبب موته أن الحجاج دس له رجلاً قد سم
 زج رحمه ، فزحه في الطريق وطعنه في ظهر قلعه ، فمض بها إلى أن مات .
 وأكثر الشاه ولي الله المحدث الدهلوى رحمه الله من ذكر فضائله في أول المصنفى
 شرح الموطن بالفارسية . وقال في الفتح : هو أحد العبادلة وفقهاء الصحابة
 والمكثرين منهم . زاد القسطلانى : وكان له من الولد : عبد الله وأمه صفية
 بنت أبى عبيد ، وسالم أمه ولد ، وعبيد الله وعبد الرحمن وعاصم وحمزة
 وواقد وزيد وبلال .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ غُلَامٌ فِي مَسْجِدٍ بِالشَّامِ ، وَكَانَ قَدْ قَالَ اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا ، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : مِمَّنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، قَالَ : أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ، يَعْنِي حُذَيْفَةَ ، قَالَ : بَلَى ، قَالَ : أَلَيْسَ فِيكُمْ الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، يَعْنِي عَمَّارًا ، قَالَ : بَلَى ، قَالَ : أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السُّوَالِكِ أَوْ السَّرَّارِ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : كَيْفَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقْرَأُ : « وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى » ؟ قَالَ : وَالذِّكْرِ وَالْأُنْثَى ، قَالَ : مَا زَالَ بِي هَوْلَاءُ حَتَّى كَادُوا يَسْتَنْزِلُونِي عَنْ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي الدرداء رضى الله عنه أنه جلس إلى جنبه غلام) وهو علقمة بن قيس (فى مسجد بالشام ، وكان قد قال) هذا الغلام (اللهم يسر لى جليسا صالحا ، فقال أبو الدرداء : ممن أنت ؟ قال) علقمة (من أهل الكوفة ، قال : أليس فيكم صاحب السر الذى لا يعلمه غيره ، يعنى حذيفة) بن اليمان (قال : بلى ، قال : أليس فيكم الذى أجاره الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم من الشيطان ، يعنى عماراً) بن ياسر (قال : بلى ، قال : أليس فيكم صاحب السوالك أو السرار) بكسر السين ، من السر ، يعنى عبد الله بن مسعود ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحجبه إذا جاء ولا يخفى عنه سره (قال : بلى ، قال) أبو الدرداء (كيف كان عبد الله يقرأ « والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى » ؟ قال) أى علقمة (والذكر والأنثى ، قال) أبو الدرداء (مازال بى هولاء) أى أهل الشام (حتى كادوا يستنزلونى عن شىء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو قوله « والذكر والأنثى » بغير « وما خلق » والقراءة المتواترة بإثباتها ، لكنها لم تبلغهما ، فاقترعا على ما سمعاه . وفى الحديث منقبة عمار وحذيفة ، وكم لهما من مناقب عظيمة شهيرة لا تحفى على من مارس صحف السنن المطهرة وكتب السيرة الحسنة .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَإِنَّا أَمِينُنَا آيَتُهَا الْأُمَّةُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لكل أمة) من الأمم (أمين) أى ثقة رضى (وأن أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح) يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فهر ، وأمه من بنى الحارث بن فهر ، أسلمت ، وقتل أبوه كافراً يوم بدر ، ويقال : إنه هو قتله ، وتوفي أبو عبيدة وهو أمير على الشام من قبل عمر بالطاعون سنة ثمان عشرة ، وكان طويلاً نحيفاً ، أثرم الثنيتين ، خفيف اللحية . والأثرم : الساقط الثنية ، وسبب ثمره أنه كان انتزع سهمين من جبهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بثنيتيه فسقطتا ، وهذه الصفة وإن كانت مشتركة بين أبي عبيدة وغيره من الصحابة ، إذ كل أمين بلا ريب ، لكن السياق مشعر بأن له مزيداً في ذلك ، فإذا خص صلى الله عليه وآله وسلم أحداً من أجلاء الصحابة بفضيلة وصفه بها أشعر بقدر زائد في ذلك على غيره ، كوصفه عثمان رضى الله عنه بالحياء . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل ، والنسائي في المناقب .

الحديث التاسع والعشرون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَاجِبْهُ .

(عن البراء) بن عازب (رضى الله عنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والحسن بن عليّ (بن أبي طالب (على عاتقه) بين منكبه وعنقه (يقول : اللهم إني أحبه فأحبه) وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل ، والترمذي في المناقب ، وكذا النسائي ، وكان مولده في رمضان سنة ثلاث من الهجرة عند الأكثر ، وقيل بعد ذلك ، ومات بالمدينة مسموماً سنة خمسين ، ويقال قبلها ، ويقال بعدها .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَشْبَهَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(عن أنس رضي الله عنه قال : لم يكن أحد أشبه بالنبي صلى الله عليه وآله)
 وآله (وسلم من الحسن بن عليّ) وهذا الحديث أخرجه الترمذى فى المناقب هـ
 قال فى الفتح : هذا يعارض رواية ابن سيرين فى حق الحسين : كان أشبههم
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . رواه البخارى . ويمكن الجمع بأن يكون
 أنس قال : ما وقع فى رواية الزهرى فى حياة الحسن ، لأنه يومئذ كان أشد
 شبيهاً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من أخيه الحسين . وأما ما وقع فى رواية
 ابن سيرين فكان بعد ذلك كما هو ظاهر من سياقه ، والمراد بمن فضل الحسين
 عليه فى الشبه كان من عدا الحسن . ويحتمل أن يكون كل منهما أشد شبيهاً به
 فى بعض أعضائه ، فقد روى الترمذى وابن حبان من طريق هانئ بن هانئ عن
 عليّ قال : الحسن أشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين الرأس إلى
 الصدر ، والحسين أشبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كان أسفل من ذلك .
 ووقع فى رواية عبد الأعلى عن معمر عند الإسماعيلى فى رواية الزهرى هذه :
 وكان أشبههم وجهاً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهو يؤيد حديث عليّ
 هذا . والذين كانوا يشبهون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم غير الحسن والحسين :
 جعفر بن أبى طالب وابنه عبد الله بن جعفر ، وقثم بن العباس بن عبد المطلب ،
 وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، ومسلم بن عقيل بن أبى طالب ،
 ومن غير بنى هاشم : السائب بن يزيد المطلبى الجد الأعلى للإمام الشافعى ،
 وعبد الله بن عامر بن كرز العبشمى ، وكابس بن ربيعة بن عدى . فهؤلاء
 عشرة نظمهم أبو الفتح بن سيد الناس ، والحافظ أبو الفضل بن الحسين ،
 والحافظ ابن حجر . قال الحافظ : ووجدت بعد ذلك أن فاطمة عليها السلام
 كانت تشبهه ، فالجميع أحد عشر ، ثم وجدت أن إبراهيم ولده كان يشبهه
 ثم وجدت فى قصة جعفر بن أبى طالب أن ولديه عبد الله وعوناً كانا يشبهانه .
 ونظم أبو الوليد بن الشحنة قاضى حلب خمس عشرة نفساً كانوا يشبهونه صلى

الله عليه وآله وسلم . والمهدى الذى يخرج فى آخر الزمان جاء أنه يشبهه ،
ويواطىء اسمه واسم أبيه اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم واسم أبيه . وذكر
أبو يونس فى تاريخ مصر عبد الله بن أبى طلحة الخولاني ، وأنه شهد فتح
مصر ، وأمره عمر بأن لا يمشى إلا مقنعاً لأنه كان يشبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم ، قال : وكان له عبادة وفضل . قال القسطلاني : المراد أشبهه فى
بعض الأعضاء ، وإلا فتمام حسنه صلى الله عليه وآله وسلم منزّه عن الشريك
كما قال الأبوصيري رحمه الله :

منزه عن شريك فى محاسنه فجوهر الحسن فيه غير منقسم

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْمُحْرَمِ يَقْتُلُ
الذُّبَابَ ، فَقَالَ : أَهْلُ الْعِرَاقِ يَسْأَلُونَ عَنِ الذُّبَابِ ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ
أَبْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما وسأله رجل) من أهل العراق كما عند
الترمذى (عن المحرم يقتل الذباب) ما يلزمه إذا قتلها وهو محرم . وفى رواية
جرير بن حازم : سئل ابن عمر عن دم البعوض يصيب الثوب . وكذا فى
رواية مهدي بن ميمون . قال فى الفتح : يحتمل أن يكون السؤال وقع عن
أمرين (فقال) أى ابن عمر متعجباً من كونهم يسألون عن الشيء الحقيقير
ويفرطون فى الشيء الخطير (أهل العراق يسألون عن الذباب) ما يلزم المحرم
إذا قتله (وقد قتلوا ابن ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) الحسين
(وقال النبى صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم : هما) أى الحسنان (ريحاننتاى
من الدنيا) ووجه التشبيه أن الولد يشم ويقبل . وعند الترمذى من حديث أنس
رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو الحسن والحسين
فيشمهما ويضمهما إليه . وعند الطبرانى بعد قوله « من الدنيا أشمهما » وقوله
« من الدنيا » كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : حبيب إلى من دنيا كم الطبيب
والنساء ، أى نصيبى . قال القسطلانى : ويحتمل أن يكون ابن عمر أجاب
السائل عن خصوص ما سأل عنه ، لأنه لا يحل له كتمان العلم إلا إن حمل على أن
السائل كان متعتاً . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأدب ، والترمذى
فى المناقب . وكان مولد الحسين فى شعبان سنة أربع فى قول الأكثر ، وقتل
يوم عاشوراء سنة إحدى وستين بكرة بلاء من أرض العراق ، وكان أهل الكوفة
لما مات معاوية واستخلف يزيد كاتبوا الحسين بأنهم فى طاعته ، فخرج الحسين
إليهم ، فسبقه عبد الله بن زياد إلى الكوفة ، فخذل غالب الناس عنه ، فتأخروا
رغبة ورهبة ، وقتل ابن عمه مسلم بن عقيل ، وكان الحسين قد قدمه قبله
ليبايع له الناس ، ثم جهز إليه عسكرياً فقاتلوه إلى أن قتل هو وجماعة من أهل

بيته . والقصة مشهورة فلا نطيل بشرحها . وللشاه عبد العزيز الدهلوى كتاب فى ذلك سماه سر « الشهادتين » وهو نفيس مختصر جيد جداً ، وقد طبع بالهند مراراً وترجم بالهندية ، ولهما رضى الله عنهما مناقب كثيرة لا يسع المقام بسطها ، منها حديث أبى بكره عند البخارى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر والحسن إلى جنبه ينظر إلى الناس مرة وإليه مرة ويقول : ابنى هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين . انتهى : ووقع ذلك كما قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما وقع بينه وبين معاوية بسبب الخلافة ، وكان المسلمون يومئذ فرقتين : فرقة مع الحسن ، وفرقة مع معاوية ، وكان الحسن يومئذ أحق الناس بالخلافة ، فدعاه ورعه وشفقته على المسلمين إلى ترك الملك والدنيا رغبة فيما عند الله عز وجل ، ولم يكن ذلك لقلة ولا ذلة ، فقد بايعه على الموت أربعون ألفاً ، وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : ارقبوا محمداً فى أهل بيته . رواه البخارى . أى احفظوه . والمراد أولاده وأزواجه والحسن والحسين وعلى منهم ، لأنه كان من أهل بيته لمعاشرته فاطمة بنته وملازمته له .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى صَدْرِهِ وَقَالَ : اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ضمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى صدره وقال : اللهم علمه الحكمة . وفي رواية : اللهم علمه الكتاب) والحكمة هي الإصابة في غير النبوة ، وقيل : معرفة الدين والتفقه فيه والاتباع له . وقال الشافعي : الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ويؤيده قوله تعالى : « يعلمهم الكتاب والحكمة » . وقيل : هي الفهم عن الله . وقيل : ما يشهد العقل بصحته . وقيل : نور يفرق به بين الإلهام والوسواس . وقيل : سرعة الجواب بالصواب . وقيل : هي الفصل بين الحق والباطل . وأولى الأقوال وأحكمها قول الشافعي المذكور . وقد بسط ابن عادل الكلام على تفسير الحكمة فليراجع . وعند البغوي في معجمه أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لابن عباس فقال : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل . ورواه أحمد والطبراني والبخاري . وعند الضحاك : علمه تأويل القرآن . وعند أبي زرعة الدمشقي في تاريخه عن ابن عمر أنه قال : ابن عباس أعلم الناس بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج ابن أبي خيثمة نحوه بإسناد حسن . وعن أبي وائل قال : قرأ ابن عباس سورة النور ثم جعل يفسرها ، فقال رجل : لو سمعت هذا الديلم لأسلمت . رواه يعقوب بن أبي سفيان في تاريخه بإسناد صحيح . ورواه أبو نعيم في الحلية من وجه آخر بلفظ سورة البقرة ، وزاد : إنه كان على الموسم سنة خمس وثلاثين ، كان عثمان أرسله لمسا حصر . وعنده عن ابن مسعود قال : لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا رجل . وإسناده صحيح . وكان يقول : نعم ترجمان القرآن ابن عباس . وروى هذه الزيادة ابن سعد من وجه آخر عنه . وبالجملية فقد كان رضي الله عنه من أعلم الصحابة بتفسير القرآن . والصحيح من تفسيره ما رواه البخاري في الصحيح والذي يتداوله الناس اليوم ، وهو في مجلد ضخيم ، وفيه تفسير

كل آية من آي القرآن ، فلم يثبت أنه من كلامه رضى الله عنه أو جمعه وفيه ما لا ينبغي نسبته إليه ، فتأمل . وهو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين بالشعب قبل خروج بني هاشم منه ، وحنكه صلى الله عليه وآله وسلم بريقه ، وكان طويلاً أبيض جسيماً وسيماً صبيح الوجه . قال مسروق : كنت إذا رأيت ابن عباس قلت : أجمل الناس ، فإذا تكلم قلت : أفصح الناس ، وإذا تحدث قلت : أعلم الناس . وقال عطاء : كان ناس يأتون ابن عباس في الشعر والأنساب ، وناس يأتون لأيام العرب ووقائعها ، وناس يأتون للعلم والفقه ، فما منهم صنف إلا ويقبل عليهم بما شاءوا . وقال فيه عمر بن الخطاب : عبد الله فتي كهول ، له لسان سيول وقلب عقول . وقال طاوس : أدركت نحو خمسمائة من الصحابة إذا ذكروا ابن عباس فخالفوه لم يزل يقررهم حتى ينتهوا إلى قوله . وتوفي رضى الله عنه بالطائف بعد أن عمى سنة ثمان وستين وهو ابن سبعين سنة ، وصلى عليه محمد بن الحنفية . قال في الفتح : وكان من علماء الصحابة حتى كان عمر يقدمه مع الأشياخ وهو شاب .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ : فَأَخَذَهَا - يَعْنِي الرَّايَةَ - سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ .

(عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى زيدا) أي ابن حارثة (وجعفرًا) أي ابن أبي طالب (وابن رواحة) عبد الله (للناس) أي أخبرهم بموتهم في غزوة مؤتة (قبل أن يأتيهم خبرهم) وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل سرية إليها واستعمل عليهم زيدا وقال : إن أصيب فجعفر ، وإن أصيب فابن رواحة ، فخرجوا وهم ثلاثة آلاف ، فتلاقوا مع الكفار فاقتتلوا فكان كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (فقال : أخذ الراية زيد فأصيب) أي قتل (ثم أخذ جعفر فأصيب ، ثم أخذ ابن رواحة فأصيب) قال ذلك (وعيناه تذر فان) تسيلان بالدموع (حتى أخذ سيف من سيوف الله) عز وجل . وفي الجناز : فأخذها خالد بن الوليد من غير إمرة منه صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه رأى المصلحة في ذلك فأخذ الراية (حتى فتح الله عليهم) على يد خالد ، فانحاز بالمسلمين حتى رجعوا سالمين . وفي حديث أبي قتادة : ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم إنه سيف من سيوفك فأنت تنصره . فن يومئذ سمي سيف الله . وفي حديث عبد الله بن أبي أوفى مما أخرجه الحاكم وابن حبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لا تؤذوا خالدًا فإنه سيف من سيوف الله صبه على الكفار ، وهو خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر في مرة بن كعب ، ويكنى أبا سليمان ، أسلم في هدنة الحديبية ، وعزماته يوم مؤتة وفي الردة وبدء فتوح العراق وجميع فتوح الشام أكثر من أن تحصى ، إذ كان له فيه الغناء العظيم الحفيل والبلاء الحسن الجميل . وتوفي بجمص سنة إحدى وعشرين حنف أنفه وعمره بضع وأربعون سنة في خلافة عثمان رضي الله عنه . وبذلك جزم ابن نمير .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : اسْتَقْرُّوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ : مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - فَبَدَأَ بِهِ - وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ ، وَمُعَاذِ ابْنِ جَبَلٍ .

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : استقرءوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود) ابن غافل بن حبيب بن شميخ الهذلي ، وكان إسلامه قديماً في أول الإسلام وكان سادس ستة فيه ، وهو من القراء المشهورين ومن جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهاجر الهجرتين وصلى إلى القبلتين ، وشهد بدرأ والحديبية ، وشهد له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة ، وكان قصيراً نحيفاً يكاد طوال الرجال يوازونه جلوساً وهو قائم ، توفي سنة اثنتين وثلاثين وقد جاوز الستين ودفن بالبقع ، وصلى عليه عثمان رضى الله عنهما ، وكان له من الولد : عبد الرحمن وبه يكنى ، وعتبة ، وأبو عبيدة واسمه عامر . قال في الفتح : وولى بيت المال بالكوفة لعمر وعثمان ، وقدم في آخر عمره المدينة ، وكان من علماء الصحابة ومن انتشر علمه بكثرة أصحابه والآخذين عنه . وقد روى الحاكم وغيره عن حذيفة قال : لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن ابن أم عبد من أقربهم إلى الله وسيلة يوم القيامة (و) من (سالم مولى أبي حذيفة و) من (أبي بن كعب و) من (معاذ بن جبل) رضى الله عنهم ورضوا عنه . وعن أبي موسى الأشعري قال : قدمت أنا وأخي من اليمن فكثنا حيناً ما نرى إلا أن عبد الله بن مسعود رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما نرى من دخوله ودخول أمه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى . وكان ابن مسعود يلج على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويلبسه نعليه ويمشى أمامه ومعه ويستتره إذا اغتسل . وقال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذذك على أن ترفع الحجاب وأن تسمع سوادى حتى أنهاك . أخرجه مسلم . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما نزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد . وقال فيه عمر : كنيف مليء علماً .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ ،
فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا ،
فَأَدْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةُ ، فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ ، فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ شَكُّوا ذَلِكَ إِلَيْهِ ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيْمُمِ ، ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ التَّيْمُمِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء) بنت أبي بكر الصديق
وهي أختها (قِلادة) بكسر القاف ، قيل : كان ثمنها اثني عشر درهماً
(فهلكت) أى ضاعت (فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناساً
من أصحابه في طلبها) وفي التيمم : رجلاً ، وفسر بأنه أسيد بن حضير (فأدركتهم
الصلاة فصلوا بغير وضوء) لم أقف على تعيين هذه الصلاة (فلما أتوا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك) الذى وقع لهم من فقد الماء وصلاتهم
بغير وضوء (إليه) صلى الله عليه وآله وسلم (فتزلت آية التيمم) التى فى سورة
المائدة (ثم ذكر باقى الحديث ، وقد تقدم فى كتاب التيمم) فلا حاجة إلى
إعادته . والغرض من هذا الحديث هنا منقبة عائشة التى جعل الله بها للمسلمين
بركة ومخرجاً من مضايقة وكربة ، وهى الصديقة بنت الصديق القرشية
التيممية ، وأمها أم رومان ابنة عامر بن عويمر ، وولدت فى الإسلام قبل
الهجرة بثمان سنين أو نحوها ، ومات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولها نحو
ثمانية عشر عاماً ، وقد حفظت عنه شيئاً كثيراً حتى قيل : إن ربع الأحكام
الشرعية منقول عنها . قال عطاء بن أبى رباح : كانت أفقه الناس وأعلمهم
وأحسنهم رأياً فى العامة . وقال ابن الزبير : ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب
ولا بشعر من عائشة . وقال الزهرى : لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل . ومن
خصائصها أنها كانت أحب أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وبرأها
الله مما رماها به أهل الإفك ، وأنزل فى عذرها وبرائها وحياً يتلى فى محارب
المسلمين إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، وتوفيت سنة ثمان وخمسين

من الهجرة في خلافة معاوية وقد قاربت السبعين ، وذلك ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان ، وصلى عليها أبو هريرة رضى الله عنه . وعند البخارى عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً : يا عائش ، هذا جبريل يقرئك السلام ، فقلت : عليه السلام ورحمة الله وبركاته ، ترى ما لا أرى . وعنده عن أبى موسى الأشعرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا ... الحديث . وفيه فضل عائشة على النساء ، أى نساء هذه الأمة ، كفضل الثريد على سائر الطعام . قال الشيخ تقي الدين السبكي : هذا الأمر لا صارف لحمله عن الوجوب ، وحكمه صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد حكمه على الجماعة ، فيلزم من هذا وجوب محبتها على كل أحد . وقال صلى الله عليه وآله وسلم فيها ما لا يحصى من الفضل ، ونطق القرآن العزيز في شأنها بما لم ينطق به في غيرها . وأما بقية أزواجه غير خديجة فلا يبلغن هذه المرتبة ، لكننا نعلم لخصفة بنت عمر من الفضائل كثيراً ، فما أشبه أن تكون هى بعد عائشة . والكلام في التفضيل صعب ، ولا ينبغي التكلم إلا بما ورد والسكوت عما سواه وحفظ الأدب . وقال المتولى : والأولى بالعاقل أن لا يشتغل بمثل ذلك . وقال عمار ابن ياسر في خطبته بالكوفة : إني لأعلم إنها زوجته في الدنيا والآخرة ، ولكن الله ابتلاكم لتعبوه أو إياها كما في البخارى . وفيه عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في مرضه ، أى الذى توفى فيه ، جعل يلور في نسائه ويقول : أين أنا غداً ، أين أنا غداً ، حرصاً على بيت عائشة . قالت عائشة : فلما كان يومى سكن . وعن هشام عن أبيه عروة قال : كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة ... الحديث ، وفيه : يا أم سلمة لا تؤذيني في عائشة فإنه والله ما نزل على الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها . رواه البخارى . وكفاها بهذا شرفاً وفخراً . قال في الفتح : وفي هذا الحديث منقبة عظيمة لعائشة . وقد استدل به على فضل عائشة على خديجة ، وليس ذلك بلازم ، ثم ذكر وجوهاً لذلك . وقال السبكي الكبير : الذى ندين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة ، والخلاف شهير ، ولكن الحق أحق أن يتبع . وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله : جهات الفضل بين خديجة وعائشة متقاربة ، وكأنه رأى التوقف . وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله : إن أريد بالتفضيل كثرة الثواب عند الله فذاك أمر لا يطلع

عليه ، فإن عمل القلوب أفضل من عمل الجوارح ، وإن أُريد كثرة العلم فعائشة لا محالة ، وإن أُريد شرف الأصل ففاطمة لا محالة ، وهي فضيلة لا يشارك فيها غير أخواتها ، وإن أُريد شرف السيادة فقد ثبت النص لفاطمة وحدها . قال الحافظ ابن حجر : قلت : امتازت فاطمة عن أخواتها بأنهنّ متنّ في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما ما امتازت به عائشة من فضل العلم فإنّ خديجة ما يقابله وهي أنّها أول من أجاب إلى الإسلام ودعا إليه وأعان على نبوته بالنفس والمال والتوجه التام ، فلها أجر مثل من جاء بعدها ، ولا يقدر ذلك إلا الله تعالى . وقد انعقد الإجماع على أفضلية فاطمة ، وبقي الخلاف بين عائشة وخديجة . انتهى .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَوْمٌ بُعِثَ يَوْمًا قَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدِ افْتَرَقَ مَلَأُهُمْ ، وَقُتِلَتْ سَرَوَاتُهُمْ وَجَرَّحُوا ، فَقَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دُخُولِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان يوم بعث (بضم الموحدة وتخفيف العين المهملة وبعد الألف مثثة ، وروى بالغين المعجمة . قال الحافظ : وهو تصحيف غير مصروف للتأنيث والعلمية لأنه اسم بقعة . قال ابن قرقول : على ميلين من المدينة ، وقع فيها حرب بين الأوس والخزرج ، وكان سبب ذلك أن من قاعدتهم أن الأصيل لا يقتل بالحليف ، فقتل رجل من الأوس حليفاً للخزرج ، فأرادوا أن يقيدوه ، فامتنعوا ، فوقعت الحرب بينهم ، لذلك ، قيل : بقيت الحرب بينهم مائة وعشرين سنة حتى جاء الإسلام ، وكان رئيس الأوس فيه حضيراً والد أسيد ، وكان أيضاً فارسهم . قال أبو أحمد العسكري : قال بعضهم : كان يوم بعث قبل قدمه صلى الله عليه وآله وسلم المدينة بخمس سنين ، وقتل حضير وكثير من رؤسائهم وأشرفهم ، وكان ذلك اليوم (يوماً قدمه الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم) إذ لو كانوا أحياء لاستكبروا عن متابعتة صلى الله عليه وآله وسلم ولمنع حب رياستهم عن حب دخول رئيس عليهم (فقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (و) الحال إنه (قد افترق ملأهم) أى جماعتهم (وقتلت) مبنياً للمفعول (سرواتهم) خيارهم وأشرفهم (وجرحوا) من الجرح ، وقيل : خرجوا من الحرج ، وعن المستملى : بالخاء المعجمة من الخروج ، أى خرجوا من أوطانهم ، وصوب ابن الأثير الأول وغيره الثالث ، والله أعلم (فقدمه الله) بتشديد الدال ، أى ذلك اليوم (لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم) فى دخولهم فى الإسلام (فكان فى قتل من قتل من أشرفهم ممن كان يأنف أن يدخل فى الإسلام مقدمات الخير ، وقد كان بقى منهم من هذا النحو عبد الله ابن أبى سلول ، وقصته فى أنفته وتكبره مشهورة لا تخفى ، أورد البخارى

هذا الحديث في باب مناقب الأنصار ، وهو جمع نصير والنسبة أنصاري ،
وليس نسبة لأب ولا أم ، بل سموا بذلك لما فازوا به دون غيرهم من نصرته
صلى الله عليه وآله وسلم وإيواءه وإيواء من معه ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم .
والأنصار : هم ولد الأوس والخزرج وحلفاؤهم أبناء حارثة وهو اسم إسلامي ،
واسم أمهم قيلة . قال في الفتح : وأبوهم حارثة بن عمرو بن عامر الذي يجمع
أنساب الأزد . انتهى . فهما في الأصل من اليمن من قبيلة أزد ، وتسمى أسد ،
وليسوا من قريش قوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما حقق ذلك أهل
السيرة في كتبهم .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لولا الهجرة (أمر ديني وعبادة مأمور بها التي لا يجوز تبديلها) لكنت
أمراء من الأنصار (أى لا تنتسب إلى دارهم المدينة ، ولتسميت باسمهم وانتسبت
إليهم كما كانوا يتناسبون بالحلف ، لكن خصوص الهجرة سبقت فمنعت
من ذلك ، وهى أعلى وأشرف ، فلا تبدل بغيرها ، وليس المراد الانتقال
عن نسب آبائهم ، لأنه ممنوع قطعاً لاسيما ونسبه صلى الله عليه وآله وسلم أشرف
الأنساب ، وكذا ليس المراد النسب الاعتقادي ، فإنه لا معنى للانتقال إليه ،
فالمراد النسبة البلادية ، وكانت المدينة دار الأنصار والهجرة إليها أمراً واجباً ،
أى لولا أن النسبة الهجرية لا يسعنى هجرها لا تنتسب إلى داركم ، ويحتمل أنه
لما كانوا أخواله لكون أم عبد المطلب منهم أراد أن ينتسب إليهم لهذه الولادة
لولا مانع الهجرة . قاله محيي السنة ، وتلخيصه : لولا فضلى على الأنصار
لكنت واحداً منهم . وهذا تواضع منه صلى الله عليه وآله وسلم ، وحث للناس
على إكرامهم واحترامهم ، والمراد تألفهم واستطابة نفوسهم والثناء عليهم
في دينهم حتى رضى أن يكون واحداً منهم ، لولا ما يمنعه من الهجرة التي
لا يجوز تبديلها ، وأطال الخطأ في ذلك بما لا طائل تحته .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَبْغُضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ
أَحَبَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ .

(عن البراء رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
الأنصار لا يحبهم) كلهم (إلا مؤمن) كامل الإيمان (ولا يبغضهم) كلهم
من جهة نصرتهم للرسول صلى الله عليه وآله وسلم (إلا منافق) وفي مستخرج
أبى نعيم من حديث البراء : من أحب الأنصار فبحبى أحبهم ، ومن أبغض
الأنصار فببغضى أبغضهم . وهو يؤيد ما مر من تقدير من جهة نصرتهم للرسول .
وعن أنس يرفعه : آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار .
رواه البخارى . قال ابن التين : المراد حب جميعهم وبغض جميعهم ، لأن
ذلك إنما يكون للدين ، ومن أبغض بعضهم لمعنى يسوغ البغض فليس داخلًا في
ذلك . قال فى الفتح : وهو تقرير حسن (فمن أحبهم أحبه الله ، ومن أبغضهم
أبغضه الله) وإنما خصوا بذلك لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إيوائه
صلى الله عليه وآله وسلم ومواساته بأنفسهم وأموالهم ، فكان صنعهم لذلك
موجباً لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين إذ ذاك من عرب وعجم ، والعداوة تجر
البغض ، ثم إن ما اختصوا به موجب للحسد ، والحسد يجر إلى البغض أيضاً ،
فمن ثم حذر صلى الله عليه وآله وسلم من بغضهم ورغب فى حبهم حتى جعله
من الإيمان ، والنفاق تنويهاً بفضلهم . وهذا جارٍ باطراد فى أعيان الصحابة
لتحقق الاشتراك فى الإكرام لما لهم من حسن الغناء فى الدين ، وإن وقع من
بعضهم لبعض بغض بسبب الحروب الواقعة بينهم ، فذاك من غير هذه الجهة ،
بل لما طرأ من المخالفة ، ومن ثم لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق ، وإنما
حالهم فى ذلك حال المجتهدين فى الأحكام : للمصيب أجران وللمخطئ أجر
واحد . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الإيمان والترمذى والنسائى فى المناقب ،
وابن ماجه فى السنة .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ مُقْبِلِينَ مِنْ عُرْسٍ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مُمَثِّلاً ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ . قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
النساء والصبيان مقبلين من عرس (بضم العين) فقام النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم ممثلاً) أى منتصباً قائماً . قال السفاقي وابن التين : كذا وقع رباعياً ،
والذى ذكره أهل اللغة : مثل الرجل بفتح الميم وضم المثناة ، مثولاً إذا انتصب
قائماً ثلاثي . انتهى . وقال العيني : كان غرضه الإنكار على الذى وقع هنا
وليس بموجبه ، لأن ممثلاً معناه مكلفاً نفسه ذلك ، وطالباً ذلك ، فلذلك
عدى فعله ، وأما مثل الثلاثي فهو لازم غير متعد ، وفى النكاح قام ممثلاً ،
أى قام قياماً طويلاً ، أو هو من الامتنان ، لأن من قام له صلى الله عليه وآله
وسلم فقد امتن عليه بشيء لا أعظم منه ، فكأنه قال : يمتن عليهم بمحبته ،
ويؤيده قوله بعد (فقال : اللهم أنتم من أحب الناس إليّ . قالها ثلاث مرات)
وتقديم لفظ « اللهم » للتبرك أو للاستشهاد بالله فى صدقه . وهذا الحديث
أخرجه أيضاً فى النكاح ، ولا ينافى أحبيه أحد إليه غير الأنصار ، لأن الحكم
للكل بشيء لا ينافى الحكم به لفرد من أفرادها ، فلا تعارض بينه وبين قوله
« أبو بكر » فى جواب من قال : من أحب الناس إليك ؟ قال : أبو بكر .

الحديث الأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا ، فَكَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ، مَرَّتَيْنِ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه فى رواية) أخرى (قال : جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعها صبي لها) قال فى الفتح : لم أقف على اسمهما (فكلمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ابتدأها بالكلام تأنيساً لها أو أجابها عما سألته عنه (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والذى نفسى بيده إنكم) أيها الأنصار (أحب الناس إلى) قال ذلك القول (مرتين) وهذا الحديث أخرجه فى النكاح والنذور ، ومسلم فى الفضائل ، والنسائى فى المناقب .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَتِ الْأَنْصَارُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَتْبَاعٌ ، وَأَنَا قَدْ أَتْبَعْنَاكَ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِنَّا ، فَدَعَا بِهِ .

(عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال : قالت الأنصار : يا رسول الله لكل نبي أتباع ولما قد اتبعناك ، فادع الله أن يجعل أتباعنا منا) فيقال لهم الأنصار ليدخلوا فى الوصية لنا بالإحسان وغيره (فدعا) صلى الله عليه وآله وسلم (به) أى بالذى سألوا ، فقال كما فى الرواية الأخرى : اللهم اجعل أتباعهم منهم . وفيه التنبيه على شرف صحبة الأخيار ، وصبح المرء مع من أحب ، وتأمل تأثير الصحبة فى كل شيء ، حتى فى البواشق بالصحبة رفعت على أيدي الملوك ، وحتى فى الحطب بصحبة النجار يعتق من النار ، فعليك بصحبة الأخيار .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ خَيْرَ دُورِ الْأَنْصَارِ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ :
 سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ
 فَجَعَلْنَا آخِرًا ، فَقَالَ : أَوْ لَيْسَ بِحَسْبِكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنَ الْخِيَارِ .

(عن أبي حميد) مصغراً الساعدي (رضي الله عنه قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم : إن خير دور الأنصار ، فذكر الحديث ، وقد
 تقدم ، ثم قال : قال سعد بن عبادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم :
 يا رسول الله خير دور الأنصار فجعلنا آخرًا ، فقال : أوليس بحسبكم أن
 تكونوا من الخيار (جمع خير الذي بمعنى أفعال التفضيل ، وهو تفضيلهم على
 سائر القبائل . قال في الفتح : أي الأفاضل لأنهم بالنسبة إلى من دونهم أفضل ،
 وكانت المفاضلة بينهم وقعت بحسب السبق إلى الإسلام وبحسب مساعيهم في
 إعلاء كلمة الله ، ونحو ذلك .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فُلَانًا ، قَالَ : سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي
أَثَرَهُ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَنَسٍ : وَمَوْعِدُكُمْ
الْحَوْضُ .

(عن أسيد بن حضير رضى الله عنه أن رجلا من الأنصار) قيل :
هو أسيد الراوى . وقال فى الفتح : لم أقف على اسمه . زاد مسلم : فخلا
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قال : يا رسول الله ألا تستعملنى) أى
ألا تجعلنى عاملا على الصدقة أو على بلد (كما اسعملت فلاناً) قيل : هو عمرو
ابن العاص . كذا ذكره فى المقدمة فى السائل والمستعمل . وقال فى الشرح :
لا أدرى الآن من أين نقلته (قال : ستلقون بعدى أثره) أى من يستأثر عليكم
بأموال الدنيا ويفضل عليكم غيركم . قال فى الفتح : أشار بذلك إلى أن الأمر
يصير فى غيرهم فيختصون دونهم بالأموال وكان الأمر كما وصف صلى الله
عليه وآله وسلم وهو معدود فيما أخبر به من الأمور الآتية فوقع كما قال
(فاصبروا) على ذلك (حتى تلقونى على الحوض) أى حوض النبى صلى الله
عليه وآله وسلم يوم القيامة . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً والترمذى
فى الفتن ، ومسلم فى المغازى ، والنسائى فى القضاء والمناقب (وفى رواية
عن أنس : وموعدكم الحوض) أى الذى ترد عليه أمته صلى الله عليه وآله
وسلم ، آتيته عدد النجوم كما فى مسلم .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَبَعَثَ إِلَى نِسَائِهِ ، فَقُلْنَ : مَا مَعَنَا إِلَّا الْمَاءُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ يَضُمُّ أَوْ يَضِيفُ هَذَا ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : أَنَا ،
فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى أَمْرَأَتِهِ فَقَالَ : أَكْرِمِي ضَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَقَالَتْ : مَا عِنْدَنَا إِلَّا قُوتُ صَبِيَّانِي ، فَقَالَ : هَيْئِي طَعَامَكَ ، وَأَصْبِجِي
سِرَاجَكَ ، وَنَوِّمِي صَبِيَّانَكَ إِذَا أَرَادُوا عِشَاءً ، فَهَيَّأتْ طَعَامَهَا ، وَأَصْبَحَتْ
سِرَاجَهَا ، وَنَوِّمَتْ صَبِيَّانَهَا ، ثُمَّ قَامَتْ كَأَنَّهُمَا تُصْلِحُ سِرَاجَهَا فَأَطْفَأَتْهُ
فَجَعَلَ يُرِيَانِهِ أَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ ، فَبَاتَا طَاوِيئِينَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ أَوْ عَجِبَ مِنْ
فِعَالِكُمَا ، فَاَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ
بِهِمْ خَصَاصَةٌ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم) قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، وورد أنه أنصاري ، وسيأتي تحقيق
الكلام آنفاً (فبعث إلى نسائه) أمهات المؤمنين يطلب منهن ما يضيفه به
(فقلن : ما معنا) أي ما عندنا (إلا الماء ، فقال رسول الله صلى الله عليه)
(وآله) (وسلم : من يضم) إليه في طعامه (أو يضيف هذا) الرجل بالشك من
الراوي (فقال رجل من الأنصار) يا رسول الله (أنا) أضيفه ، زعم ابن
التين أنه ثابت بن قيس بن شماس ، وقد أورد ذلك ابن يشكول من طريق أبي
جعفر بن النحاس بسند له عن أبي المتوكل التاجي مرسلا ، ورواه إسماعيل
القاضي في أحكام القرآن ، ولكن سياقه يشعر بأنها قصة أخرى ، لأن لفظه :
إن رجلا من الأنصار غبر عليه ثلاثة أيام لا يجد ما يفطر عليه ويصبح صائماً
حتى فطن له رجل من الأنصار يقال له ثابت بن قيس ، فقص القصة . وهذا
يمنع التعدد في الصنيع مع الضيف ، وفي نزول الآية قال ابن بشكوال :

وقيل هو عبد الله بن رواحة ، ولم يذكر لذلك مستنداً ، وروى أبو البحتري القاضي أحد الضعفاء المتروكين في كتاب صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم له أنه أبو هريرة راوى الحديث . قال الحافظ : والصواب الذى يتعين الجزم به في حديث أبي هريرة ما وقع عند مسلم من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بإسناد البخارى . فقام رجل من الأنصار يقال له أبو طلحة ، وبذلك جزم الخطيب ، لكنه قال : أظنه غير أبي طلحة زيد بن سهل المشهور ، وكأنه استبعد ذلك من وجهين : أحدهما أن أبا طلحة زيد بن سهل مشهور لا يحسن أن يقال فيه ، فقام رجل يقال له أبو طلحة . والثاني : أن سياق القصة يشعر بأنه لم يكن عنده ما يتعشى به هو وأهله حتى احتاج إلى إطفاء المصباح . وأبو طلحة زيد بن سهل كان أكثر أنصارى بالمدينة مالا ، فيبعد أن يكون بتلك الصفة من الثقل ، ويمكن الجواب عن الاستبعادين . انتهى . والله أعلم .

وأقول : أما الجواب عن استبعاد الخطيب الأول بأن أبا طلحة زيد بن سهل مشهور لا يحسن أن يقال فيه ، فقام رجل يقال له أبو طلحة ، فبأن يقال قوله : فقام رجل يقال له أبو طلحة ، يعنى أنه مشهور بهذا الاسم كما في قوله : فقام رجل يقال له ذو اليندين سواء بسواء . وأما استبعاده كون سياق القصة يشعر بأنه لم يكن عند المضيف ما يتعشى به هو وأولاده حتى احتاج إلى إطفاء المصباح . وأبو طلحة زيد بن سهل كان أكثر أنصارى بالمدينة مالا ، فيبعد أن يكون بتلك الصفة من الثقل ، فجوابه بأنه مع كونه — يعنى أبا طلحة — أكثر أنصارى بالمدينة مالا ، لا مانع بأن يكون لكثرة ما ينفقه في وجوه الخير ، صادف في وقت ضيافته للرجل المذكور تلك الليلة بتلك الحالة من الثقل ، أو أن غناه بالمال كان متأخراً عن ذلك . وهذا ظاهر لمن تأمل بإنصاف وتبرأ عن اللدد والاعتساف ، والله أعلم (فانطلق به إلى امرأته فقال) لها (أكرمي ضيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، فقالت (له) (ماعندنا إلا قوت صيباني) وفي مسلم : فقام رجل من الأنصار يقال له أبو طلحة ، وعلى هذا فالمرأة أم سليم والأولاد أنس وإخوته (فقال) لها (هيئي طعامك وأطفئي سراجك ونومي صبيانك إذا أرادوا عشاء) وفي رواية لمسلم : عليهم بشيء . قال في المصابيح : ففيه نفوذ فعل الأب على الابن وإن كان منظوياً على ضرر إذا كان ذلك من طريق النظر ، وأن القول فيه قول الأب والفعل

فعله ، لأنهم نوموا الصبيان جوعاً إيثاراً لقضاء حق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إجابة دعوته والقيام بحق ضيفه . قال في الفتح : وهو محمول على ما إذا عرف بالعادة من الصغير الصبر على مثل ذلك ، والعلم عند الله (فهيات) زوجة الأنصارى (طعامها وأصبحت) أى أوقدت (سراجها ونومت صبيانها) بغير عشاء (ثم قامت كأنها تصلح سراجها فأطفأته ، فجعلها) الأنصارى وزوجته (يريانه) بضم أوله (أنهما) أى كأنهما (يأكلان ، فباتا طاويين) أى بغير عشاء وأكل الضيف (فلما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى أقبل عليه (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (ضحكك الله الليلة أو) قال (عجب من فعالكما) الحسنة ، أى رضى بصنيعكما (فأنزل الله) عز وجل (« ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ») قال في النهاية : الخصاصة : الجوع والضعف ، وأصلها الفقر والحاجة إلى الشيء (« ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ») قال في الفتح : وهذا هو الأصح في سبب نزول هذه الآية . انتهى . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً ، والترمذى والنسائى في التفسير ، ومسلم في الأطعمة .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرَّ أَبُو بَكْرٍ وَالْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِمَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يَبْكُونَ ، فَقَالَ : مَا يُبْكِيكُمْ ؟ قَالُوا : ذَكَرْنَا مَجْلِسَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَّا ، فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ عَصَبَ عَلَى رَأْسِهِ حَاشِيَةً بُرْدٍ ، قَالَ : فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يَضَعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَوْصِيكُمْ بِالْأَنْصَارِ فَإِنَّهُمْ كَرِشِي وَعَيْبَتِي وَقَدْ قَضُوا الَّذِي عَلَيْنَهُمْ وَبَقِيَ الَّذِي لَهُمْ ، فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ ، وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئَتِهِمْ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مر أبو بكر والعباس رضى الله عنهما بمجلس من مجالس الأنصار) والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فى مرض موته (وهم يبكون ، فقال) العباس أو الصديق لهم (ما يبكيكم ؟ قالوا : ذكرنا مجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم منا) أى الذى كنا نجلسه معه ، ونخاف أن يموت ونفقد مجلسه ، فبكينا لذلك (فدخل) العباس أو أبو بكر (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بذلك) الذى وقع من الأنصار (قال) أنس (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والحال أنه (قد عصب على رأسه حاشية برد) بضم أوله : نوع من الثياب معروف (قال : فصعد المنبر ولم يصعده بعد ذلك اليوم ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أوصيكم بالأنصار فإنهم كرشى) بفتح الكاف وكسر الراء (وعيبتى) بفتح العين وسكون التحتية . قال القزاز : ضرب المثل بالكرش لأنه مستقر غذاء الحيوان الذى يكون فيه نماءه ، والعيبة : ما يحرز فيها الرجل نفيس ما عنده ، يعنى أنهم موضع سرى وأمانتى . وفى الفتح : أى بطانتى وخاصتى . قال ابن دريد : هذا من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم الموجز الذى لم يسبق إليه . وقال غيره : الكرش بمنزلة المعدة للإنسان . والعيبة : مستودع الثياب والأول أمر باطن ، والثانى أمر ظاهر ، فكأنه ضرب المثل بهما فى إرادة

اختصاصهم بأموره الباطنة والظاهرة ، والأول أولى ، وكل من الأمرين مستودع كما لا يخفى . واستنبط منه بعض الأئمة أن الخلافة لا تكون في الأنصار ، لأن من فيهم الخلافة يوصون ولا يوصى بهم . قال في الفتح : ولا دلالة فيه ، إذ لا مانع من ذلك . انتهى . (وقد قضوا الذي عليهم) من الإيواء والنصرة له صلى الله عليه وآله وسلم ، كما بايعوه ليلة العقبة على أن لهم الجنة ، فوفوا بذلك (وبقي الذي لهم) وهو دخول الجنة كما وعدهم به صلى الله عليه وآله وسلم إن آووه ونصروه (فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن سيئهم) في غير الحلود . وهذا الحديث أخرجه النسائي أيضاً .

الحديث السادس والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُنْعَطِفًا بِهَا عَلَى مَنْكِبَيْهِ وَعَلَيْهِ عِصَابَةٌ دَسْمَاءٌ حَتَّى جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ وَتَقِلُّ الْأَنْصَارُ ، حَتَّى يَكُونُوا كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ ، فَمَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ أَمْرًا يَضُرُّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُهُ ، فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ ، وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وعليه ملحفة) بكسر الميم (منعطفاً) أى مرتدياً متوشحاً . والمعطف : الرداء ، سمي بذلك لوضعه على العطفين ، وهما ناحيتا العنق ، ويطلق على الأردية المعاطف . كذا في الفتح (بها على منكبيه وعليه عصابة) قد عصب بها رأسه من وجعها ، وهى ما يشد به الرأس . وقيل فى الرأس بالتاء ، وفى غير الرأس يقال عصاب . وهذا يردده قوله فى الحديث الذى أخرجه مسلم : عصب بطنه بعصابة (دسماء) أى سوداء : صفة لعصابة ، أى لونها كلون الدسم وهو الدهن . قال فى الفتح : قيل : المراد أنها سوداء لكن ليست خالصة السواد . قال : ويحتمل أن تكون اسودت من العرق أو من الطيب كالغالية ، وقد تبين من حديث أنس أنها كانت حاشية البرد ، والحاشية غالباً تكون من لون غير لون الأصل . وقيل : المراد بالعصابة : العمامة . ومنه حديث : مسح على العصاب (حتى جلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد ، أيها الناس فإن الناس يكثرُونَ) وفيه إشارة إلى دخول قبائل العرب والعجم فى الإسلام ، وهم أضعاف أضعاف قبيل الأنصار ، فهما فرض فى الأنصار من الكثرة كالتناسل فرض فى كل طائفة من أولئك ، فهم أبداً بالنسبة إلى غيرهم قليل ، ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على أنهم يقولون مطلقاً فأخبر بذلك كما قال (وتقل الأنصار) فكان كما أخبر ، لأن الموجودين الآن من ذرية على بن أبى طالب ممن يتحقق

نسبه إليه أضعاف من يوجد من قبيلتي الأوس والخزرج ممن يتحقق نسبه ،
وقس على ذلك ، ولا التفات إلى كثرة من يدعى أنه منهم بغير برهان . قال
التوربشتي : يريد أن أهل الإسلام يكثرون وتقل الأنصار ، لأن الأنصار هم
الذين آووه صلى الله عليه وآله وسلم ونصروه ، وهذا أمر قد انقضى زمانه ،
لا يلحقهم اللاحق ولا يدرك شأوهم السابق ، وكلما مضى منهم واحد مضى من
غير بدل ، فيكثر غيرهم ويقلون (حتى يكونوا كالملح) بكسر الميم (في
الطعام) من القلة ، ووجه التشبيه أن الملح بالنسبة إلى جملة الطعام جزء يسير
منه بالنسبة للمهاجرين وأولادهم الذين انتشروا في البلاد وملكوا الأقاليم (فمن
ولى منكم) أيها المهاجرون (أمراً يضر فيه) أي في ذلك الأمر (أحداً أو ينفعه
فليقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم) مخصوص بغير الحدود وحقوق
الناس كما سبق . قيل : فيه إشارة إلى أن الخلافة لا تكون في الأنصار . قال
في الفتح : قلت : وليس صريحاً في ذلك ، إذ لا يمتنع التوصية على تقدير أن
يقع الجور ولا التوصية للمتبوع ، سواء كان منهم أم من غيرهم .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ .

(عن جابر رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اهتز العرش لموت سعد بن معاذ) أى تحرك حقيقة فرحاً بقلوبهم روحه ، وخلق الله تعالى فيه تمييزاً ، إذ لا مانع من ذلك ، أو المراد اهتزاز أهل العرش وهم حملته ، فحذف المضاف . ويؤيده حديث الحاكم إن جبريل عليه السلام قال : من هذا الميت الذى فتحت له أبواب السماء واستبشرت به أهلها ، أو المراد باهتزاز ارتياحه لروحه واستبشاره بصعودها لكرامته . ومنه قولهم : فلان يهتز للمكارم ، ليس مرادهم اضطراب جسمه وحركته ، وإنما يريدون ارتياحه إليها وإقباله عليها . وقيل : جعل الله تعالى اهتزاز العرش علامة للملائكة على موته ، أو المراد الكناية عن تعظيم شأن وفاته ، والعرب تنسب الشيء العظيم إلى أعظم الأشياء ، فتقول : أظلمت الأرض لموت فلان ، وقامت له القيامة ، والأول أولى . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى المناقب أيضاً ، وابن ماجه فى السنة . وفى حديث جابر أيضاً عند البخارى : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اهتز عرش الرحمن لموت سعد . فالتصريح بعرض الرحمن برد ما تأوله البراء وغيره من اهتزاز السرير الذى حمل عليه ، وإنما قال جابر ذلك إظهاراً للحق واعترافاً بالفضل لأهله . وقد أنكر ابن عمر ما أنكره البراء ، ثم رجع عن ذلك وجزم باهتزاز عرش الرحمن . وعند الترمذى وصححه من حديث أنس قال : لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون : ما أخف جنازته ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الملائكة كانت تحمله . وفى هذا منقبة عظيمة لسعد . قال فى الفتح : وقد جاء حديث اهتزاز العرش لسعد بن معاذ عن عشرة من الصحابة أو أكثر . وثبت فى الصحيحين فلامعنى لإنكاره . انتهى . قلت : وهو ابن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن عبد الأشهل ، وهو كبير الأوس ، كما أن سعد بن عبادة كبير الخزرج ، وإياهما أراد الشاعر بقوله :

فإن يسلم السعدان يصبح محمد بمكة لا يخشى خلاف المخالف

وفي حديث البراء عند البخارى يرفعه : لمناديل سعد بن معاذ في الجنة خير منها ، أى من الحلة أو ألين . ورواه مسلم أيضاً في الفضائل . وعن أبي سعيد الخدرى . أن أناساً نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، فأرسل إليه ، فجاء على حمار ، فلما بلغ قريباً من المسجد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوموا إلى خيركم أو سيدكم الحديث . وفيه : حكمت فيهم بحكم الله . رواه البخارى .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي :
 إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا » . قَالَ :
 وَسَمَّانِي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَبَكَى .

(عن أنس رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 (لأبي) بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي النجاري ، شهد العقبة
 وبدراً ، كان عمر يقول : أئبي سيد المسلمين ، وتوفي سنة ثلاثين ، رضي الله
 عنه ، وهو من الذين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم : خذوا
 القرآن من أربعة كما تقدم . وفي الترمذي مرفوعاً : وأقرأهم أئبي بن كعب .
 وعن الواقدي : أول من كتب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه
 المدينة أئبي بن كعب ، وهو أول من كتب في آخر الكتاب : وكتبه فلان
 ابن فلان (إن الله أمرني أن أقرأ عليك) سورة (لم يكن الذين كفروا) قراءة
 إبلاغ وإنذار لا قراءة تعلم واستذكار (قال) أئبي (وسماني) الله لك يا رسول
 الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) سماك لي . وعند الطبراني من وجه
 آخر عن أبي قال : نعم باسمك ونسبك في الملا الأعلى (قال) أنس رضي الله
 عنه (فبكى) أئبي فرحاً وسروراً أو خوفاً أن لا يقوم بشكر تلك النعمة .
 قال القرطبي : خص هذه السورة بالذكر لما احتوت عليه من التوحيد
 والرسالة والإخلاص والصحف والكتب المنزلة على الأنبياء ، وذكر الصلاة
 والزكاة والمعاد وبيان أهل الجنة والنار مع وجازتها . قال في الفتح : ويؤخذ
 من هذا الحديث مشروعية التواضع في أخذ الإنسان العلم من أهله . انتهى .
 وفيه نظر لا يخفى . قال أبو عبيد : المراد بالعرض على أبي ليتعلم أبي منه
 القراءة ويستثبت فيها ، ليكون عرض القرآن سنة ، وللتنبية على فضل أئبي
 وتقدمه في حفظ القرآن . وهذا الحديث ذكره البخاري في الفضائل والتفسير ،
 والترمذي والنسائي في المناقب .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ أَرْبَعَةً كُلَّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ : أَبِي ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَأَبُو زَيْدٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، فَقِيلَ لِأَنَسٍ : مَنْ أَبُو زَيْدٍ ؟ قَالَ : أَحَدُ عُمُومَتِي .

(عن أنس رضي الله عنه قال : جمع القرآن) الكريم (على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة) أى استظهره حفظاً (كلهم من الأنصار : أبي ، ومعاذ بن جبل) الخزرجي (وأبو زيد) أوس ، أو ثابت بن زيد ، أو سعد بن عبيد بن النعمان (وزيد بن ثابت ، فقيل) القائل قتادة (لأنس : من أبو زيد ؟) المذكور (قال) هو (أحد عمومتى) واسمه أوس . قاله على ابن المديني . أو ثابت بن زيد . قاله ابن معين . أو هو سعد بن عبيد . جزم به الدارقطني . أو قيس بن السكن بن قيس بن زعور بن حرام الأنصاري النجاري . قاله الواقدي . ويرجحه قول أنس : أحد عمومتى ، فإنه من قبيلة بني حرام ، وليس في هذا ما يعارض حديث عبد الله بن عمرو : واستقرأوا القرآن من أربعة ، فذكر اثنين من الأربعة ولم يذكر اثنين . قال الحافظ : لأنه إما أن يقال : لا يلزم من الأمر بأخذ القراءة عنهم أن يكونوا كلهم استظهروه جميعه ، وإما أن لا يؤخذ بمفهوم حديث أنس ، لأنه لا يؤخذ من قوله « جمعه أربعة » أن لا يكون جمعه غيرهم ، فلعله أراد أنه لم يقع جمعه من قبيلة واحدة إلا لهذه القبيلة وهى الأنصار . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل .

الحديث الخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ أَنْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجُوبٌ عَلَيْهِ بِحِجْفَةٍ لَهُ ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ الْقَدِّ يَكْسِرُ يَوْمَيْدٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ وَمَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ النَّبْلِ ، فَيَقُولُ : أَنْثَرَهَا لِأَبِي طَلْحَةَ ، فَأَشْرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي لَا تُشْرِفَ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُمَا لَمُشْمَرَتَانِ ، أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا تَنْقُرَانِ الْقِرْبَ عَلَى مُتُونِهِمَا ، تُفْرِغَانِيهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَتَمْلَأْنِيهَا ثُمَّ تَجِيئَانِ فَتُفْرِغَانِيهَا فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

(عن أنس رضي الله عنه قال : لما كان يوم) وقعة (أُحد انهزم الناس عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم وأبو طلحة بين يدي النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم مجوب) أى مترس (عليه) زاده الله شرفاً لديه (بحجفة) بترس (له) من جلد لا خشب فيه (وكان أبو طلحة رجلاً رامياً) بالقوس (شديد القد) قال في الفتح : كذا للأكثر بنصب شديد أو بعدها لقد بلام ثم قد ، ولبعضهم : شديد القد بسكون اللام وكسر القاف . والقد : سير من جلد مدبوغ ، يريد أنه شديد وتر القوس . وبهذا جزم الخطابي وتبعه ابن التين : وقد روى بالميم المفتوحة بدل القاف . انتهى . (يكسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً) من شدته . قال الكرمانى وتبعه البرماوى : وفي بعضها اليد بالياء بدل القاف (وكان الرجل يمر) بأبي طلحة (ومعه الجعبة) بفتح الجيم : الكنانة (من النبل) بفتح النون وسكون الباء : السهام (فيقول) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (انثرها لأبى طلحة) يرمى بها (فأشرف النبي صلى الله عليه)

وآله (وسلم) أى اطلع من فوق حال كونه (ينظر إلى القوم) وهم يرمون (فيقول) له (أبو طلحة : يا نبي الله) أفديك (بأبي أنت وأمي لا تشرف) بالجزم على النهى ، أى لا تطلع (يصبك) بالجزم فى جواب الطلب على رأى الخليل وسيديويه والفارسى والسيرافى ، ومذهب الجمهور أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب مدلول عليه بذلك الطلب (سهم من سهام القوم) من الأعداء (نحرى دون نحر) قال الكرمانى : النحر : الصدر ، أى صدرى عند صدرى ، أى أقف أنا بحيث يكون صدرى كالترس لصدرى . انتهى . قال أنس (ولقد رأيت عائشة بنت أبى بكر و) أمى (أم سليم) زوج أبى طلحة رضى الله عنهم (وإنهما لمشمرتان) أثوابهما (أرى) بفتح الهمزة أبصر (خدم سوقهما) بضم السين : جمع ساق ، وخدم : جمع الخدمة ، وهى الخلخال أو أصل الساق ، وكان قبل نزول الحجاب ، حال كونهما (تنقزان القرب) أى تثبان وتنقزان من سرعة السير . والكشمينى : تنقلان باللام (على متونهما) ظهورهما (تفرغانه) بضم التاء ، أى الماء (فى أفواه القوم) من المسلمين (ثم ترجعان فتملأناهما ثم تبحثان فتفرغانها فى أفواه القوم ، ولقد وقع السيف من يدى أبى طلحة إما مرتين وإما ثلاثاً) زاد مسلم : من النعاس . وعند البخارى فى المغازى عن أبى طلحة أنه قال : كنت فيمن يغشاه النعاس يوم أحد حتى سقط سيفى من يدى مراراً ، يسقط وآخذه ، ويسقط وآخذه . ورجال حديث الباب كلهم بصريون . أخرجه فى مناقب أبى طلحة ، وهو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصارى الخزرجى النجارى ، عقبى بدرى نقيب ، وأمه عبادة بنت مالك بن عدى ، وهو مشهور بكنيته ، وكان زوج أم سليم بنت ملحان أم أنس بن مالك . وفى أسد الغابة : لما خطب أم سليم قالت له : يا أبا طلحة ما مثلك يرد ، لكنك امرؤ كافر وأنا امرأة مسلمة ، ولا يحل لى أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهرى لأسألك غيره ، فأسلم ، فكان ذلك مهرها . قال ثابت : فما سمعت بامرأة كانت أكرم الناس مهراً من أم سليم ، توفى سنة اثنتين وثلاثين أو أربع وثلاثين . وقال المدائنى : سنة إحدى وخمسين . وقيل : إنه كان لا يكاد يصوم فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم من أجل الغزو ، فلما توفى صلى الله عليه وآله وسلم صام أربعين سنة لم يفطر إلا أيام العيد وهو يؤيد قول من قال : إنه توفى سنة إحدى وخمسين رضى الله عنه .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، وَفِيهِ نَزَلَتْ : « وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ » الْآيَةَ .

(عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : ما سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لأحد يمشى على الأرض) الآن بعد موت العشرة المبشرة الذين منهم سعد بن أبى وقاص (إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام) بتخفيف اللام ابن الحارث الإسرائيلي من بنى قينقاع ، وهم من ذرية يوسف الصديق عليه السلام ثم الأنصارى ، كان حليفاً لهم ، وكان اسمه فى الجاهلية « الحصين » فسماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين أسلم عبد الله . أخرجه ابن ماجه . وكان إسلامه لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة مهاجراً . وفى الترمذى : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إنه عاشر عشرة فى الجنة ، وتوفى سنة ثلاث وأربعين . وقد استشكل بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد قال للجماعة : إنهم من أهل الجنة غير عبد الله بن سلام ، ويبعد أن لا يطلع سعد على ذلك . قال الحافظ : وأجيب بأنه كره تركية نفسه لأنه أحد العشرة المبشرة بذلك . وتعقب بأنه لا يستلزم ذلك أن ينسب سماعه مثل ذلك فى حق غيره ، ويظهر لى فى الجواب أنه قال ذلك بعد موت المبشرين لأن عبد الله بن سلام عاش بعدهم ولم يتأخر معه من العشرة غير سعد وسعيد ، ويؤخذ هذا من قوله « يمشى على الأرض » . ووقع فى رواية إسحاق بن الطباع عن مالك عند الدارقطنى : ما سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لحي يمشى إنه من أهل الجنة ... الحديث . وفى رواية عاصم بن مهجع عن مالك عنه : يقول لرجل حى . وهو يؤيد ما قلته ، لكن وقع عند الدارقطنى من طريق سعيد بن داود عن مالك ما يعكر على هذا التأويل ، فإنه أورده بلفظ : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا أقول لأحد من الأحياء إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام . وبلغنى أنه قال : وسلمان الفارسى . لكن هذا السياق منكر ، فإن كان محفوظاً حمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم

قال ذلك قديماً قبل أن يبشر غيره بالجنة . وقد أخرج ابن حبان من طريق مصعب بن سعد عن أبيه سبب هذا الحديث بلفظ : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يدخل عليكم رجل من أهل الجنة ، فدخل عبد الله بن سلام . وهذا يوضح رواية الجماعة ويضعف رواية سعيد بن داود . انتهى . (قال) سعد (وفيه) أى فى عبد الله بن سلام (نزلت هذه الآية : « وشهد شاهد من بنى إسرائيل » ... الآية) كذا قال الجمهور : إن الشاهد هو عبد الله المذكور . وسورة الأحقاف وإن كانت مكية إلا أن هاتين الآيتين مدينتان . وبهذا جزم أبو العباس فى مقامات التنزيل . قال فى الفتح : ولا مانع أن تكون جميعها مكية ، وتقع الإشارة إلى ما سيقع بعد الهجرة من شهادة ابن سلام . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الفضائل .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رُؤْيَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَصَصْتُهَا عَلَيْهِ ، رَأَيْتُ كَأَنِّي فِي رَوْضَةٍ - ذَكَرَ مِنْ سَعَتِهَا وَخُضْرَتِهَا - وَسَطُهَا عَمُودٌ مِنْ حَدِيدٍ أَسْفَلُهُ فِي الْأَرْضِ وَأَعْلَاهُ فِي السَّمَاءِ فِي أَعْلَاهُ عُرْوَةٌ ، فَقِيلَ لَهُ : اِرْقَهُ ، قُلْتُ : لَا أَسْتَطِيعُ ، فَأَتَانِي مِنْصَفٌ فَرَفَعَ ثِيَابِي مِنْ خَلْفِي ، فَرَقِيتُ حَتَّى كُنْتُ فِي أَعْلَاهَا ، فَأَخَذْتُ بِالْعُرْوَةِ ، فَقِيلَ لِي : اسْتَمْسِكْ ، فَاسْتَيْقَظْتُ وَإِنَّهَا لَفِي يَدِي ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : تِلْكَ الرَّوْضَةُ ، رَوْضَةُ الْإِسْلَامِ ، وَذَلِكَ الْعَمُودُ عَمُودُ الْإِسْلَامِ وَتِلْكَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى ، فَأَنْتَ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ .

(عن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال : رأيت رؤيا على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقصصتها عليه) وهى أنى (رأيت كأنى فى روضة ، ذكر) ابن سلام الرأى (من سعتها) بفتح السين (وخضرتها ، وسطها) بسكون السين (عمود من حديد أسفله فى الأرض وأعلاه فى السماء ، فى أعلاه عروة) بضم العين وسكون الراء المهملتين (فقيل له : ارقه) بهاء السكت (قلت : لا أستطيع) أن أرقاه (فأتانى منصف) أى خادم (فرفع ثيابى من خلفى ، فركبت) بكسر القاف (حتى كنت فى أعلاها فأخذت بالعروة ، فقيل لى استمسك) بها (فاستيقظت) من منامى (و) الحال (إنها) أى العروة (لى يدي) قبل أن أتركها ، وليس المراد أنه استيقظوهى فى يده وإن كانت القدرة صالحة لذلك (فقصصتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ، قال : تلك الروضة روضة الإسلام (أى جميع ما يتعلق بالدين) وذلك العمود عمود الإسلام (أى أركانه الخمسة أو كلمة الشهادة وحدها) وتلك العروة الوثقى (أى الإيمان ، قال تعالى : « فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ») (فأنت على الإسلام حتى تموت) وذلك الرجل عبد الله بن

سلام ، وليس في هذا نص بقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه من أهل الجنة كما نص على غيره ، فلذا أنكر عليهم في أول هذا الحديث وهو قوله عن قيس بن عباد قال : كنت جالساً في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فصلى ركعتين تجوز فيهما ، ثم خرج ، وتبعته فقلت : إنك حين دخلت المسجد قالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، قال : والله ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم وسأحدثك لم ذلك ، وذكر الحديث ، ويحتمل أن يكون قوله « ما ينبغي » إنكاراً منه على من سأله عن ذلك لكونه فهم منه التعجب من خبرهم بأن ذلك لا عجب فيه لما ذكره من قصة المنام ، وأشار بذلك القول إلى أنه لا ينبغي لأحد إنكار ما لا علم له به إذا كان الذي أخبره به من أهل الصدق ، ويحقق هذا قوله « فاستيقظت وإنها لفي يدي » أي حقيقة من غير تأويل كما هو ظاهر اللفظ ، وتكون رؤياه هذه كشفاً كشفه الله تعالى له كرامة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التعبير ، ومسلم في الفضائل .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا غَرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ وَمَا رَأَيْتُهَا وَلَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ ذِكْرَهَا ، وَرُبَّمَا ذَبَحَ الشَّاةَ ، ثُمَّ يَقْطَعُهَا أَغْصَاءَ ثُمَّ يَبْعُثُهَا فِي صَدَائِقِ خَدِيجَةَ ، فَرُبَّمَا قُلْتُ لَهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا أَمْرًا إِلَّا خَدِيجَةَ ، فَيَقُولُ : إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على أحد من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم ، ما غرت) من الغيرة وهي الحمية والأنفة ، والمعنى : مثل غيرتي أو مثل التي غرتها (على خديجة) فيه ثبوت الغيرة ، وأنها غير مستنكر وقوعها من فضلات النساء فضلا عن دونهن ، وأن عائشة كانت تغار من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن من خديجة أكثر . وقد بينت سبب ذلك وأنه لكثرة ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياها . قال القرطبي : مرادها بالذكر لها مدحها والثناء عليها . ووقع عند النساء من رواية الضر بن شمیل عن هشام : من كثرة ذكره إياها وثنائه عليها ، فعطف الثناء على الذكر من عطف الخاص على العام ، وهو يقتضى حمل الحديث على أعم مما قاله القرطبي (وما رأيتها) وقد كانت رؤيتها لها ممكنة ، لأنه كان لها عند موتها ست سنين ، فيحتمل النفي بقيد اجتماعهما عنده صلى الله عليه وآله وسلم ، أى لم أراها وأنا عنده . وزاد مسلم : ولم أدركها . وعند أبي عوانة : ولقد هلك قبل أن يتزوجني (ولكن) سبب الغيرة (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكثر ذكرها) ومن أحب شيئا أكثر من ذكره (وربما ذبح) صلى الله عليه وآله وسلم (الشاة ثم يقطعها أعضاء ثم يبعثها في صدائيق خديجة ، فربما قلت له : كأنه لم يكن في الدنيا) أى (امرأة) إلا خديجة ، فيقول : إنها كانت وكانت) كرر مرتين ولم يرد به الثانية ، ولكن يتعلق بالتكرير كل مرة من خصائلها ما يدل على فضلها وتقديره : كانت فاضلة وكانت عاقلة ، ونحو ذلك (وكان لي منها ولد) وعند أحمد عن

عائشة : آمنت بي إذا كفر بي الناس ، وصدقني إذ كذبني الناس ، وواستني بما لها إذ حرمني الناس ، ورزقني الله ولدها إذ حرمني أولاد النساء ... الحديث . وقد كان جميع أولاده صلى الله عليه وآله وسلم منها إلا لإبراهيم فإنه من مارية القبطية . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل ، والترمذي في البر . قال في الفتح : والمتفق على أولاده صلى الله عليه وآله وسلم منها القاسم ، وبه كان يكنى ، ومات صغيراً قبل البعث أو بعده ، وبناته الأربع : زينب ثم رقية ثم أم كلثوم ثم فاطمة ، وقيل : كانت أم كلثوم أصغر من فاطمة ، وعبدالله ولد بعد البعث ، فكان يقال له الطاهر والطيب ويقال : هما إخوان له ، ومات الذكور صغاراً باتفاق . قال القرطبي : كان حبه صلى الله عليه وآله وسلم لها لأسباب كثيرة ، كل منها كان في إيجاد المحبة قوياً ، ومما كافأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم به خديجة في الدنيا أنه لم يتزوج عليها حتى ماتت ، وهذا مما لا اختلاف فيه بين أهل الأخبار ، وفيه دليل على عظم قدرها عنده وعلى مزيد فضلها ، لأنها أغتته عن غيرها واختصت به بقدر ما اشترك فيه غيرها مرتين ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم عاش بعد أن تزوجها ثمانية وثلاثين عاماً ، انفردت خديجة منها بخمسة وعشرين عاماً وهي نحو الثلاثين من المجموع ، ومع طول المدة صان قلبها فيها من الغيرة ومن نكد الضرائر الذي ربما حصل له هو منه ما يشوش عليه بذلك ، وهي فضيلة لم يشاركها فيها غيرها ، ومما اختصت به سبقها نساء هذه الأمة إلى الإيمان ، فسنت ذلك لكل من آمن بعدها ، فيكون لها مثل أجرهن ، لما ثبت أن من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، وقد شاركها في ذلك أبو بكر الصديق بالنسبة إلى الرجال ، وما يعرف قدر ما لكل منهما من الثواب بسبب ذلك إلا الله عز وجل . انتهى . وهي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية ، تجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصي ، وهي من أقرب نسائه إليه في النسب ، ولم يتزوج من ذرية قصي غيرها إلا أم حبيبة ، وتزوجها سنة خمس وعشرين من مولده في قول الجمهور ، زوجه إياها أبوها خويلد . ذكره البيهقي من حديث الزهري بإسناده عن عمار بن ياسر ، وقيل : عمها عمرو بن أسد . ذكره ابن الكلبي ، وقيل أخوها عمرو بن خويلد . ذكره ابن إسحاق . وكانت قبله عند أبي هالة ابن النباش بن زرارة التيمي حليف بني عبد الدار ، واختلف في اسم أبي

هالة ، فقيل : مالك ، قاله الزبير ، وقيل : زرارة ، حكاه ابن منده ، وقيل : هند ، جزم به العسكري ، وقيل : النباش ، وجزم به أبو عبيد وابنه هند . روى عنه الحسن بن علي فقال : حدثني خالي ، لأنه أخو فاطمة لأمها ، ولهند هذا ولد اسمه هند . ذكره الدولابي وغيره . فعلى قول العسكري فهو ممن اشترك مع أبيه وجده في الاسم ، ومات أبوها في الجاهلية ، وكانت خديجة قبله عند عتيق بن عابد المخزومي ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يتزوج خديجة قد سافر في مالها مقارضاً إلى الشام ، فرأى منه ميسرة غلامها ما رغبها في تزوجه ، وكانت خديجة تدعى في الجاهلية الطاهرة ، وماتت على الصحيح بعد النبوة بعشر سنين في شهر رمضان ، وقيل بثمان ، وقيل بسبع ، فأقامت معه صلى الله عليه وآله وسلم خمساً وعشرين سنة على الصحيح . وقال ابن عبد البر : أربعاً وعشرين سنة وأربعة أشهر . وفي حديث عائشة ما يؤيد الصحيح في أن موتها قبل الهجرة بثلاث سنين ، وذلك بعد المبعث على الصواب بعشر سنين ، وصدقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أول وهلة ، فهي أول خلق الله إسلاماً اتفاقاً ، وكانت له صلى الله عليه وآله وسلم وزير صدق عندما بعث ، فكان لا يسمع من المشركين شيئاً يكرهه من رد عليه وتكذيب له إلا فرج الله بها عنه ، تثبته وتصدقه وتخفف عنه وتهون عليه ما يلقي من قومه . واختارها الله تعالى له صلى الله عليه وآله وسلم لما أراد به من كرامته ، وأمره الله أن يبشرها ببیت في الجنة من قصب ، أي لؤلؤ مجوف كما هو عند البخاري من حديث عائشة ، ومن ثباتها في الأمر ما يدل على قوة يقينها ووفور عقلها وصحة عزمها ، لا جرم كانت أفضل نسائه على الراجح .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا وَمِنِّي وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى جبريل (عليه السلام) النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وعند الطبراني في رواية سعيد بن كثير أن ذلك كان وهو بجرا (فقال : يا رسول الله هذه خديجة قد أتت) أي إليك (معها إناء فيه إدام أو طعام) وفي رواية الطبراني المذكورة أنه كان حيساً (أو) قال (شراب) والشك من الراوى (فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها) جل وعلا (ومنى) وزاد الطبراني في روايته المذكورة : فقالت هو السلام ومنه السلام وعلى جبريل السلام . زاد النسائي من حديث أنس : وعليك يا رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته . فجعلت مكان ردّ السلام على الله الثناء عليه تعالى ، ثم غايرت بين ما يليق بالله وما يليق بغيره . وهذا يدل على وفور عقلها كما لا يخفى . قال القسطلاني : وهذا لعمر الله خاصة لم يكن لسواها . وفي الفتح : قال العلماء : في هذه القصة دليل على وفور فقهها ، لأنها لم تقل : وعليه السلام ، وقالت : إن الله هو السلام ، فعرفت لصحة فهمها أن الله لا يرد عليه السلام كما يرد على المخلوقين ، لأن السلام اسم من أسماء الله ، وهو أيضاً دعاء للسلامة ، وكلاهما لا يصلح أن يردّ به على الله ، فجعلت مكان رد السلام عليه الثناء عليه ، ثم غايرت بين ما يليق بالله وما يليق بغيره ، فقالت : وعلى جبريل السلام . ويستفاد منه ردّ السلام على من أرسل السلام وعلى من بلغه . والذي يظهر أن جبريل عليه السلام كان حاضراً عند جوابها فردت عليه . قال السهيلي : استدل بهذه القصة أبو بكر بن داود على أن خديجة أفضل من عائشة ، لأن عائشة سلم عليها جبريل من قبل نفسه وخديجة أبلغها السلام من ربها . وزعم الغزالي أنه لا خلاف في أن خديجة أفضل من عائشة ، ورد بأن الخلاف ثابت قديماً وإن كان الراجح أفضلية خديجة بهذا

وبما تقدم . قلت : ومن صريح ما جاء في تفضيل خديجة ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن عباس رفعه : أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد . قال السبكي الكبير : لعائشة من الفضائل ما لا يحصى ، ولكن الذي نختاره وندين به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة . واستدل لفضل فاطمة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إنها سيدة نساء المؤمنين . وقال بعضهم : الذي يظهر أن الجمع بين الحديتين أولى وأن لا تفضل إحداها على الأخرى . وسئل السبكي : هل قال أحد إن أحداً من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير خديجة وعائشة أفضل من فاطمة ؟ فقال : قال به من لا يعتد به ، وهو من فضل نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الصحابة لأنهن في درجته في الجنة ، قال : وهو قول ساقط مردود . انتهى . وقائله هو أبو محمد بن حزم وفساده ظاهر . قال السبكي : ونساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد خديجة وعائشة متساويات في الفضل ، وهنّ أفضل النساء لقول الله تعالى : « لستن كأحد من النساء ، إن اتقيتن » . ولا يستثنى من ذلك إلا من قبل إنها بنية كريم . ومما نبه عليه أنه وقع عند الطبراني من رواية عائشة أنه وقع لها نظير ما وقع لخديجة من السلام والجواب ، وهي رواية شاذة ، والعلم عند الله تعالى (وبشرها ببيت في الجنة من قصب ، لا صخب فيه ولا نصب) وقد أبدى السهيلي لنفي هاتين الصفتين حكمة لطيفة فقال : لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دعا إلى الإيمان أجابت خديجة رضي الله عنها طوعاً ، فلم تحوجه إلى رفع الصوت من غير منازعة ولا تعب ، بل أزالته عنه كل تعب ، وآنتسته من كل وحشة ، وهونت عليه كل عسير ، فناسب أن يكون منزلها الذي بشرها به ربها بالصفة المقابلة لفعلها وصورة حالها . ومن خواصها أنها لم تسؤه قط ولم تغاضبه . انتهى . كذا في الفتح والقسطلاني . قلت : وما أبرد هذه الحكمة ، فإن في الجنة لكل مؤمنة ومؤمن بيتاً لا صخب فيه ولا نصب ، ولا يختص ذلك بها رضي الله عنها ، وإما الحكمة في نفيهما امتياز بيت الجنة من بيوت الدنيا الفانية الرديئة المشوشة ، فأين الآخرة وأمكنتها من الدنيا وربوعها . ولهذا قال أبو بكر بن الإسكاف في فوائد الأخبار : المراد بيت زائد على ما أعد الله لها من ثواب عملها ، ولهذا قال : لا نصب فيه ، أي لم تتعب بسببه . ثم قال

السهيلى : لذكر البيت معنى لطيف ، لأنها كانت ربة بيت قبل البعث ، ثم صارت ربة بيت فى الإسلام منفردة به ، فلم يكن على وجه الأرض فى أول يوم بعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم بيت الإسلام إلا بيتها ، وهى فضيلة ما شاركها فيها أيضاً غيرها . قال : وجزاء الفعل يذكر غالباً بلفظه ، وإن كان أشرف منه ، فلهذا جاء فى الحديث بلفظ البيت دون لفظ القصر . انتهى . وهذه أبرد من الأولى . وقال الحافظ فى الفتح : وفى ذكر البيت معنى آخر لأن مرجع أهل البيت إليها لما ثبت فى تفسير قوله تعالى : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت » . قالت أم سلمة : لما نزلت دعا النبى صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة وعلياً والحسن والحسين فجللهم بكساء فقال : اللهم هؤلاء أهل بيتى ... الحديث أخرجه الترمذى وغيره . و مرجع أهل البيت هؤلاء إلى خديجة ، لأن الحسين من فاطمة ، وفاطمة بنتها ، وعلى نشأ فى بيت خديجة وهو صغير ثم تزوج بنتها بعدها فظهر رجوع أهل البيت النبوى إلى خديجة دون غيرها . انتهى . وهذه أشد برداً من الحكمتين الأولتين ، وفيها من التكلف البعيد ما لا يحنى . والصخب بفتح الحين : الصياح والمنازعة برفع الصوت . والنصب : التعب . وأغرب الداودى فقال : الصخب : العيب ، والنصب : العوج . قال فى الفتح : وهو تفسير لا تساعد عليه اللغة . انتهى . وهذا الحديث من المراسيل ، لأن أبا هريرة لم يدرك خديجة وأيامها .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنْتُ هَالَةَ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ أُخْتُ خَدِيجَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ ، فَارْتَاعَ لِذَلِكَ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ هَالَةَ ، قَالَتْ : فَغَرْتُ ، فَقُلْتُ : مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِرِ قُرَيْشٍ حَمَرَاءِ الشُّدْقَيْنِ هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : استأذنت هالة بنت خويلد) زوج الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس والد أبى العاص بن الربيع زوج زينب بنت النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكروها فى الصحابة ، وهو ظاهر هذا الحديث (أخت خديجة) عليها السلام (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فى الدخول عليه بالمدينة ، وكانت قد هاجرت إلى المدينة ، ويحتمل أن تكون دخلت عليه بمكة حيث كانت عائشة معه فى بعض سفراته (فعرف استئذان خديجة) أى صفة استئذان خديجة لشبه صوتها بصوت أختها فتذكر خديجة بذلك (فارتاع لذلك) أى فرع ، والمراد لازمه ، أى تغير . قال فى الفتح : وفى بعض الروايات : فارتاح بالحاء المهملة ، أى اهتر لذلك سرورا (فقال : اللهم) اجعلها (هالة) وفى الحديث : إن من أحب شيئا أحب محبوباته وما يشبهه وما يتعلق به (قالت : فغرت ، فقلت : ما) أى أى شيء (تذكر من عجوز من عجائر قريش حمراء الشدقين) الشدق بكسر الشين : جانب الفم وصفتها بالردود وهو سقوط الأسنان من الكبر فلم يبق بشدقها بياض إلا حمرة اللثات . وبهذا جزم النووى وغيره . قال فى الفتح : وهو الذى يتبادر . قال القرطبي : معناه بيضاء الشدين . والعرب تطلق الأحمر على الأبيض كراهة لاسم البياض لكونه يشبه البرص ، ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعائشة : يا حبراء ، استبعد القرطبي هذا لكون عائشة أوردت هذه المقالة مورد التنقيص ، فلو كان الأمر كما قيل لنصت على البياض ، لأنه كان أبلغ فى مرادها . قال : والذى عندي أن المراد بذلك نسبتها إلى كبر السن ،

لأن من دخل في سن الشيخوخة مع قوة في بدنه يغلب على لونه غالباً الحمرة المائلة إلى السمرة . كذا قال ، والأول أولى (هلك في الدهر قد أبدلك الله خيراً منها) وفي حديث عائشة من طريق أبي نجيح عند أحمد والطبراني بلفظ : قد أبدلك الله بكبيرة السن حديثه السن ، فغضب حتى قلت : والذي بعثك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا بخير . وهذا يرد ما قال ابن التين : سكوته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك دليل على فضل عائشة على خديجة ، إلا أن يكون المراد بالخيرية هنا حسن الصورة وصغر السن . انتهى . قال في الفتح : ولا يلزم من كونه لم ينقل في هذه الطريق أنه صلى الله عليه وآله وسلم رد عليها عدم ذلك ، بل الواقع أنه صدر منه رد لهذه المقالة . وذكر حديث أحمد المذكور ، ثم قال : وهذا يؤيد ما تأوله ابن التين في الخيرية المذكورة . والحديث يفسر بعضه بعضاً . قال الطبري وغيره من العلماء : الغيرة يسامح للنساء ما يقع فيها ولا عقوبة عليهن في تلك الحالة لما جبلن عليه منها ، ولهذا لم يزجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة عن ذلك . وتعبه عياض بأن ذلك جرى من عائشة لصغر سنها وأول شببتها ، فلعلها لم تكن بلغت حينئذ . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : قلت : قلت : هو محتمل مع ما فيه من نظر . قال القرطبي : لا تدل قصة عائشة هذه على أن الغيرة لا تؤاخذ بما يصدر منها ، لأن الغيرة هنا جزء سبب ، وذلك أن عائشة اجتمع فيها حينئذ الغيرة وصغر السن والإدلال . قال : فإحالة الصفح عنها على الغيرة وحدها تحكم ، نعم الحامل لها على ما قالت الغيرة ، لأنها هي التي نصت عليها بقولها « فغرت » وأما الصفح فيحتمل أن يكون لأجل الغيرة وحدها ، ويحتمل أن يكون لها ولغيرها من الشباب والإدلال . قال الحافظ ابن حجر : قلت : الغيرة محققة بتنصيبها عليها ، والشباب محتاج إلى دليل ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها وهي بنت تسع ، وذلك في أول زمن البلوغ ، فمن أين لك أن ذلك القول وقع في أوائل دخوله عاها ، وأما إدلال المحبة فليس موجباً للصفح عن حق الغير ، بخلاف الغيرة فإنها يقع الصفح بها ، لأن من يحصل لها الغيرة لا تكون في كمال من عقلها ، فلها تصد منها أمور لا تصدر منها في حال عدم الغيرة ، والله أعلم . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ خِבَاءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا
مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، ثُمَّ مَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ خِبَاءٍ
أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ ، وَقَالَ أَيْضاً : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ...
وَبَقِيَ الْحَدِيثُ قَدْ تَقَدَّمَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت هند بنت عتبة) بن ربيعة بن
عبد شمس القرشية الهاشمية ، والددة معاوية بن أبي سفيان ، أسلمت في الفتح
بعد إسلام زوجها أبي سفيان ، وأقرّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
على نكاحها ، وكانت امرأة ذات أنفة ورأى وعقل ، وشهدت أحداً كافراً ،
فلما قتل حمزة مثلت به وشقت كبده فلاكتها ، فلم تطق لكونه قتل عمها شيبة
وشرك في قتل أبيها عتبة ، فقتله وحشي بن حرب ، وكانت قبل أبي سفيان
عند الفاكه بن مغيرة الخزومي ، ثم طلقها في قصة جرت ، فتروجها أبو
سفيان ، فأقامت عنده ، وتوفيت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في
اليوم الذي مات فيه أبو قحافة والد أبي بكر الصديق ، وهي القائلة للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم لما شرط على النساء في المباينة ولا يسرقن ولا يزينين :
وهل تزيني الحرة (فقالت : يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل
خباء أحب إليّ أن يذلوا من أهل خبائك) خيمة من وبر أو صوف ، ثم
أطلقت على البيت كيف كان (ثم ما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء
أحب إليّ أن يعزوا من أهل خبائك ، قالت) أي هند : قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (وأيضاً والذي نفسي بيده . وباقى الحديث قد تقدم) وهو أن
أبا سفيان رجل مسيك ، فهل على من حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟
قال : لا أراه إلا بالمعروف . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النفقات والأيمان
والنور . قال في الفتح : وفي الحديث دلالة على وفور عقل هند وحسن تأنيها
في المخاطبة ، ويؤخذ منه أن صاحب الحاجة يستحب له أن يقدم بين يدي
(٢٣ - عون الباري - ج ٤)

نجواه اعتذاراً إذا كان في نفس الذي يخاطبه عليه موجدة ، وأن المعتذر يستحب له أن يقدم ما يتأكد به صدقه عند من يعتذر إليه ، لأن هند قدمت الاعتراف بذكر ما كانت عليه من البغض ليعلم صدقها فيما ادعته من الحب ، وقد كانت هند في منزلة أمهات نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن أم حبيبة إحدى زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم بنت زوجها أبي سفيان والد معاوية ، رضى الله عنهم أجمعين .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ نَفِيلٍ بِأَسْفَلِ بَلَدَحٍ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيُ ، فَقَدَّمَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُفْرَةٌ ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ، ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ : إِنِّي لَسْتُ أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَعْيبُ عَلَى قُرَيْشٍ ذَبَائِحَهُمْ ، وَيَقُولُ : الشَّاةُ خَلَقَهَا اللَّهُ ، وَأَنْزَلَ لَهَا مِنَ السَّمَاءِ الْمَاءَ ، وَأَنْبَتَ لَهَا مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ تَذْبَحُونَهَا عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ إِنْكَاراً لِدَلِيلِكَ وَإِعْظَاماً لَهُ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح (بفتح الباء وسكون اللام وفتح الدال :
 واد قبل مكة من جهة الغرب ، وفيه الصرف وعدمه . قال القسطلاني .
 وقال في الفتح : هو مكان في طريق التنعيم ، ويقال : هو واد . انتهى . وفي
 القاموس : واد قبل مكة أو جبل بطريق جدة (قبل أن ينزل على النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم الوحي ، فقدمت) بضم القاف (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 وآله (وسلم سفرة) بضم السين ، قال ابن الأثير : السفرة طعام يتخذها المسافرين ،
 وأكثر ما يحمل في جلد مستدير ، فنقل اسم الطعام إلى الجلد ، وسمى به كما
 سميت المزادة رواية ، وغير ذلك من الأسماء المنقولة . قال ابن بطال : وكانت
 هذه السفرة لقريش ، قدموها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (فأبى) زيد بن
 عمرو (أن يأكل منها ، ثم قال زيد) مخاطباً للذين قدموا السفرة (إني لست
 أكل مما تذبحون على أنصابكم) جمع نصب بضمين ، وهي أحجار كانت
 حول الكعبة يذبحون عليها للأصنام (ولا أكل إلا ما ذكر اسم الله عليه)
 واستشكل بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أولى بذلك . وأجيب بأنه
 ليس في الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل منها ، وعلى تقدير كونه
 صلى الله عليه وآله وسلم أكل منها فزيد إنما فعل ذلك برأى رآه لا بشرع

بلغه ، وإنما كان عند أهل الجاهلية بقايا من دين إبراهيم ، وكان في شرع إبراهيم
 تحريم الميتة لا تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه ، وتحريم ما لم يذكر اسم الله عليه
 إنما نزل في الإسلام ، والأصح أن الأشياء قبل الشرع لا توصف بحل ولا حرمة .
 قاله السهيلي . قال الحافظ : مع أن الذبائح لها أصل في تحليل الشرع ، واستمر
 ذلك إلى نزول القرآن ، ولم ينقل أن أحداً بعد البعث كف عن الذبائح حتى
 نزلت الآية . وقوله : إن زيدا فعل ذلك برأيه ، أولى من قول الداودي :
 إنه تلقاه عن أهل الكتاب ، فإن حديث الباب بين فيما قال السهيلي ، فإن ذلك
 قاله زيد باجتهاده لا ينقل عن غيره ، ولا سيما وزيد يصرح عن نفسه بأنه لم يتبع
 أحداً من أهل الكتابين . وقد قال القاضي عياض في المسألة المشهورة في عصمة
 الأنبياء قبل النبوة : إنها كالممتنع ، لأن النواهي إنما تكون بعد تقرير الشرع ،
 والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن متعبداً قبل أن يوحى إليه بشرع من قبله
 على الصحيح ، فعلى هذا فالنواهي إذا لم تكن موجودة فهي معتبرة في حقه ،
 والله أعلم . وقول ابن بطلال : كانت السفرة لقريش ، قدموها للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ، فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يأكل منها وقدمها لزيد
 ابن عمرو ، فأبى أن يأكل منها ، تعقبه في الفتح فقال : هو محتمل ، لكن
 لا أدري من أين له هذا الجزم بذلك ، فإني لم أقف عليه في رواية أحد . وقد
 تبعه على ذلك ابن المنير ، وفيه ما فيه . وقال الخطابي : كان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يأكل مما يذبحون للأصنام ويأكل ما عدا ذلك وإن كانوا
 لا يذكرون اسم الله عليه ، لأن الشرع لم يكن نزل بمنع أكل ما لم يذكر اسم
 الله عليه إلا بعد البعث بملة . قال الحافظ : وهذا الجواب أولى مما ارتكبه ابن
 بطلال . وعلى تقدير أن يكون زيد بن حارثة ذبح على الحجر فإنما يحمل على أنه
 ذبح لغير الأصنام . وأما قوله تعالى : « وما ذبح على النصب » فالمراد به ما ذبح
 عليها للأصنام ، ثم قال الخطابي : وقيل : لم ينزل على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في تحريم ذلك شيء . قلت : وفيه نظر لأنه كان قبل البعث ، فهو من
 تحصيل الحاصل . وقد وقع في حديث سعيد بن زيد الذي قدمته وهو عند
 أحمد : وكان زيد بن عمرو يقول : عذت بما عاذ به إبراهيم ، ثم نخر ساجداً
 للكعبة ، قال : فر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وزيد بن حارثة وهما
 يأكلان من سفرة لهما ، فدعياه ، فقال : يا ابن أخي لا آكل مما ذبح على

النصب ، فقال : فما روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأكل مما ذبح على
النصب من يومه ذلك ، وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى والبرار
وغيرهما قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يوماً من مكة
وهو مردف ، فذبحنا شاة على بعض الأنصاب فأنضجناها ، فلقينا زيد بن عمرو ،
فذكر الحديث مطولاً وفيه : فقال زيد : إني لا آكل مما لم يذكر اسم الله
عليه . قال الداودي : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعث يجانب
المشركين في عاداتهم ، لكن لم يكن يعلم ما يتعلق بأمر الذبح ، وكان زيد قد
علم ذلك من أهل الكتاب الذين لقيهم . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في
كتاب الصيد (وأن زيد بن عمرو كان يعيب على قريش ذبائحهم) التي يذبحونها
لغير الله (ويقول) لهم (الشاة خلقها الله وأنزل لها من السماء الماء) لتشربه
(وأنبت لها من الأرض) الكلاً لتأكله (ثم تذبحونها على غير اسم الله إنكاراً
لذلك) الفعل (وإعظماً له) وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الذبائح ، والنسائي
في المناقب ، وزيد هذا هو ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل ، وهو والد
سعيد بن زيد أحد العشرة ، وكان ممن طلب التوحيد وخلع الأوثان وجانب
الشرك ، لكنه مات قبل المبعث . وعند الفاكهي من حديث عامر بن ربيعة
قال : قال لي زيد بن عمرو : إني خالفت قومي واتبعت ملة إبراهيم وإسماعيل
وما كانا يعبدان ، وأنا أنتظر نبياً من بني إسماعيل ولا أراني أدركه ، وأنا
أؤمن به وأصدق وأشهد أنه نبي ، وإن طالت بك حياة فافقرته مني السلام .
قال عامر : فلما أسلمت أعلمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبره ، فردَّ
عليه السلام وترحم عليه وقال : لقد رأيتني في الجنة يسحب ذولاً . وفي رواية
أسامة : وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن زيد ، فقال : يبعث
يوم القيامة أمة وحده بيني وبين عيسى بن مريم . وروى أبو عمر أنه كان
يقول : يامعشر قريش إياكم والربا فإنه يورث الفقر . وروى الزبير بن بكار
عن هشام بن عروة قال : بلغنا أن زيدا كان بالشام فيبلغه مخرج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ، فأقبل يريد ، فقتل بميعة من أرض البلقاء . وقال ابن
إسحاق : لما توسط بلاد نخم قتلوه ، وقيل : إنه مات قبل المبعث بخمس سنين
عند بناء قريش الكعبة .

الحديث الثامن والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَلَا مَنْ
كَانَ حَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَخْلِفُ بِآبَائِهَا ، فَقَالَ :
لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ .

(وعنه) أى عن عبد الله بن عمر (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : ألا من كان حالفاً) أى من أراد أن يحلف (فلا يحلف) بالجزم (إلا بالله) أى كوالله وبالله وتالله ، ورب العالمين ، والحي الذى لا يموت ، ومن نفسى بيده ، وبصفته الذاتية ، كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ، لا بغيره ، لأن الحلف يقتضى تعظيم المحلوف به . وحقيقة العظمة مختصة به تعالى ، فلا يضاهى به غيره (فكانت قريش تحلف بآبائها) بأن يقول الواحد منهم : وأبى أفعل هذا ولا أفعل هذا ، أو وحق أبى ، أو وتربة أبى (فقال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم (لا تحلفوا بآبائكم) لأنه من أيمان الجاهلية . وهذا الحديث أخرجه النسائى وأورده البخارى فى باب أيام الجاهلية ، أى أيام الفترة ، وسميت بها لكثرة جهالاتهم . وفى الفتح : هى ما كان بين المولد النبوى والمبعث ، وهذا هو المراد هنا ، ويطلق غالباً على ما قبل البعثة ، ومنه يظنون ظن الجاهلية ، وقوله : « ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةٌ لَبِيدٌ :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد) من إطلاق الكلمة على الكلام ،
وهو مجاز محتمل عند النحويين مستعمل عند المتكلمين ، وهو من باب تسمية
الشيء باسم جزئه على سبيل التوسع . ولمسلم من طريق شعبة وزائدة عن
عبد الملك : إن أصدق بيت وله من رواية شريك عن عبد الملك : أشعر
كلمة تكلمت بها العرب . وقال فى الفتح : يحتمل أن يريد بالكلمة
البيت الذى ذكر شطره ، ويحتمل أن يريد القصيدة كلها ، ويؤيد الأول
رواية مسلم من طريق شعبة وزائدة كلاهما عن عبد الملك : إن أصدق بيت
قاله الشاعر ، وليس فى رواية شعبة « إن » ووقع عنده فى رواية شريك عن
عبد الملك بلفظ : أشعر كلمة تكلمت بها العرب ، فلولا أن فى حفظ شريك
مقالا لدفع هذا اللفظ الإشكال الذى أبداه السهيلي على لفظ رواية الصحيح
بلفظ « أصدق » إذ يلزم من لفظ « أشعر » أن يكون « أصدق » نعم السؤال
باق فى التعبير بوصف كل شيء بالبطلان مع اندراج الطاعات والعبادات
فى ذلك ، وهى حق لا محالة ، وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى دعائه
بالليل : أنت الحق وقولك الحق والجنة والنار حق ... إلخ . وأجيب عن ذلك
بأن المراد بقول الشاعر : ما خلا الله ، أى ماعداه وعدا صفاته الذاتية والفعلية
من رحمته وعذابه وغير ذلك ، فلذلك ذكر الجنة والنار ، أو المراد فى البيت
بالبطلان الفناء لا الفساد ، فكل شيء سوى الله جائز عليه الفناء لذاته حتى
الجنة والنار ، وإنما يبقيان بإبقاء الله لهما وخلق الدوام لأهلهما ، والحق على
الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال لذاته ، ولعل هذا هو السر فى إثبات الألف

واللام في قوله « أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق » وحذفهما عند ذكر غيرهما ، والله أعلم . كذا في الفتح . وذكر قصة جرت لعمان بن مظعون مع لييد بن ربيعة في ذلك ، فراجعها منه إن أردت . ولييد : هو ابن ربيعة ابن عامر بن مالك من فحول الشعراء مخضرم ، وفد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة وفد قومه بنو جعفر فأسلم وحسن إسلامه (ألا كل شيء) يفيد استغراق أفرادها نحو : كل نفس ذائقة الموت ، وألا استفتاحية (ما خلا الله باطل) بالتونين ، والنصف الأخير لهذا البيت : وكل نعيم لا محالة زائل . وهو من قصيدة من البحر الطويل وجملتها عشرة أبيات . توفي بالكوفة في إمارة الوليد بن عقبة عليها في خلافة عثمان رضي الله عنه عن مائة وأربعين سنة ، وقيل : وسبع وخمسين سنة ، وهو القائل :

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لييد
وقال له عمر بن الخطاب : أنشدني شيئاً من شعرك ، فقال : ما كنت لأقول شعراً بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران (وكاد أُمّية بن أبي الصلت) بضم الهمزة والميم وتشديد الياء ، والصلت بفتح الصاد الثقفي ، أي قارب (أن يسلم) أي في شعره ، ففي حديث مسلم عن الشريد قال : ردت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : هل معك من شعر أُمّية ؟ قلت : نعم ، فأنشدته مائة بيت ، فقال : لقد كاد يسلم في شعره ، وكان أُمّية يتعبد في الجاهلية ويؤمن بالبعث ، وأدرك الإسلام ولم يسلم ، وقيل : إنه دخل في النصرانية ، وأكثر في شعره من ذكر التوحيد . قال في الفتح : اسم أبي الصلت : ربيعة ابن عوف . وزعم الكلاباذي أنه كان يهودياً ، أي أُمّية . وذكر أبو الفرج الأصفهاني أنه قال عند موته : أنا أعلم أن الخنيفية حق ولكن الشك يداخلني في محمد . وروى الفاكهي وابن منده من حديث ابن عباس أن الفارعة بنت أبي الصلت أنخت أُمّية أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنشدته من شعره ، فقال : آمن شعره وكفر قلبه . وروى ابن مردويه بإسناد قوى عن ابن عمرو ابن العاص ، قال في قوله تعالى : « واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها » نزلت في أُمّية بن أبي الصلت . وروى من أوجه أخرى أنها نزلت في بلعام الإسرائيلي ، وهو المشهور ، وعاش أُمّية حتى أدرك وقعة بدر ، ورأى من قتل بها من الكفار ، ولموته قصة طويلة أخرجها البخاري في تاريخه والطبراني وغيرهما .

باب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الأول

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ بْنِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارِ ابْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ .

* (باب مبعث النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)) *

مصدر ميمى من البعث وهو الإرسال ، وأصله الإثارة ، يقال : بعثت البعير إذا أثرته من مكانه ، ويطلق على التوجيه فى أمر ، يقال : بعثت العسكر إذا وجهته للقتال ، وبعثت النائم من نومه إذا أيقظته ، وساق هذا النسب الشريف . (محمد) ذكر البيهقى فى الدلائل بإسناد مرسل أن عبد المطلب لما ولد النبى صلى الله عليه وآله وسلم عمل له مأدبة ، فلما أكلوا سألوا : ما سميته قال : محمداً ، قالوا : فإرغبت به عن أسماء أهل بيته ، قال : أردت أن يحمد الله فى السماء وخلقته فى الأرض (ابن عبد الله) لم يختلف فى اسمه ، واختلف متى مات ، فقيل : مات قبل أن يولد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيل : بعد أن ولد . قال فى الفتح : والأول أثبت . واختلف فى مقدار عمره صلى الله عليه وآله وسلم متى مات أبوه ، والراجح أنه دون السنة . قال القسطلانى : وتوفى أبوه بعد شهرين من حملته ، أو وهو فى المهد ، أو وهو ابن شهرين ، والأول أشهر . انتهى (ابن عبد المطلب) اسمه شيبه الحمد عند الجمهور ، لأنه ولد وفى رأسه شيبه ، وزعم ابن قتيبة أن اسمه عامر ، ولقب أو سمي بعبد المطلب واشتهر بها ، لأن أباه مات بغزة كان خرج إليها تاجراً فترك أم عبد المطلب بالمدينة ، فأقامت عند أهلها من الخزرج ، فكبر عبد المطلب ، فجاء عمه المطلب فأخذه ودخل به مكة ، فرآه الناس مردفه فقالوا : هذا عبد المطلب ، فغلبت عليه ، وعاش مائة وأربعين سنة . ذكره ابن إسحاق وغيره فى قصة طويلة (ابن هاشم) اسمه عمرو ، وقيل له هاشم لأنه أول من هشم الثريد بمكة لأهل الموسم ولقومه أولاً فى سنة المجاعة (ابن عبد مناف) بفتح الميم وتخفيف النون ، اسمه المغيرة ، رواه السراج فى تاريخه من طريق أحمد بن

حنبل عن الشافعي (ابن قصي) بضم القاف ، تصغير قصي ، أى بعد ، لأنه بعد عن ديار قومه وعشيرته في بلاد قضاة حين احتملته أمه في قصة طويلة ذكرها ابن إسحاق ، واسمه يزيد ، وقيل مجمع (ابن كلاب) بكسر الكاف ، قال السهيلي : هو منقول من المصدر الذى فى معنى المكالبة ، تقول : كالت فلاناً مكالبة وكلاتاً ، أو هو بلفظ جمع كلب ، كما تسمت العرب بسباع وأنمار وغير ذلك . انتهى . وذكر القسطلانى : أنه لقب به لحبته الصيد ، وكان أكثر صيده بالكلاب . قاله المهلب وغيره زاد فى الفتح : وكان يجمعها ، فن مرت به فسأل عنها ، قيل له : هذه كلاب بن مرة ، فلقب كلاباً . وذكر ابن سعد أن اسمه المهذب . وزعم محمد بن سعد أن اسمه حكيم ، وقيل عروة (ابن مرة) منقول من اسم الحنظلة ، قاله السهيلي ، أو الهاء للمبالغة ، والمراد أنه قوى (ابن كعب) قال السهيلي : سمي بذلك لستره على قومه ولين جانبه لهم ، منقول من كعب القدم ، وقال ابن دريد : من كعب القناة ، وكذا قال غيره ، سمي بذلك لارتفاعه على قومه وشرفه فيهم ، فلذلك كانوا يخضعون له حتى أرخوا بموته ، وهو أول من جمع قومه يوم الجمعة ، وكانوا يسمونه يوم العروبة حتى جاء الإسلام ، وكان فصيحاً خطيباً (ابن لؤى) بالهمزة فى الأكثر ، قال ابن الأنبارى : هو تصغير اللأى بوزن عصا ، وهو الثور الوحشى . وقال السهيلي : هو عندى تصغير لآى بوزن عبد وهو البط . وقال الأصمعى : هو تصغير لواء الجيش ، زيدت فيه همزة (ابن غالب) لا إشكال فيه ، كما لا إشكال فى مالك والنضر (ابن فهر) بكسر الفاء وسكون الهاء ، وهو من الحجارة الطويل والأملس ، قيل : واسمه قريش ، وهو أبو قريش ، فن لم يكن من ولده فليس بقريشى . قال الزهرى : إن أمه سمته به وسماه أبوه فهرأ ، وقيل : فهرلقبه ، وقيل بالعكس . وقال آخرون : أصل قريش النضر ، محتجين بحديث الأشعث بن قيس الكندى قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى وفد كندة فقلت : أستم منا يا رسول الله ؟ قال : لا ، نحن بنو النضر بن كنانة ، لا نقفوا أمنا ولا ننتنى من أبنائنا . ذكره أبو عمر . وزاد فى رواية أبى نعيم فى الرياضة : قال أشعث : والله لا أسمع أحداً ننى قريشاً من النضر بن كنانة إلا جلدته (ابن مالك بن النضر) بفتح النون وسكون المعجمة ، سمي به لوضاءته وجماله وإشراق وجهه (ابن كنانة)

بلفظ وعاء السهام إذا كانت من جلود . قاله ابن دريد . ونقل عن أبي عامر العلوانى أنه قال : رأيت كثانة شيخاً مسناً ، عظيم القدر ، وتحنج إليه العرب لعلمه وفضله بينهم (ابن خزيمة) بضم الخاء وفتح الزاى المعجمتين ، تصغير خزيمة بفتحيتين ، وهى مرة واحدة من الخزم ، وهو شد الشيء وإصلاحه . وقال الزجاجى : يجوز أن يكون من الخزم بفتح ثم مكون ، تقول : خزمته فهو مخزوم إذا أدخلت فى أنفه الخزام (ابن مدركة) بضم الميم ومكون الدال وكسر الراء اسمه عمرو عند الجمهور . وقال ابن إسحاق : عامر (ابن إلياس) بكسر الهمة عند ابن الأنبارى أفعال من قولهم أليس : للشجاع الذى لا يفر . وقال غيره : هو بهمة وصل ، وهو ضد الرجاء ، واللام فيه للمع الصفة . قاله قاسم بن ثابت (ابن مضر) بضم الميم وفتح المعجمة ، قيل : سمي بذلك لأنه كان يحب شرب اللبن الماضر وهو الحامض ، أو لأنه كان يضر القلوب لحسنه وجماله أو لبياضه (ابن نزار) بكسر النون وفتح الزاى ، من التزر ، وهو القليل . قال أبو الفرج الأصبهاني : لأنه كان فريد قومه ووحيد عصره (ابن معد) بفتح الميم المهملة وتشديد الدال . قال ابن الأنبارى : يحتمل أن يكون مفعلاً من العداء أو هو من معد فى الأرض إذا أفسد ، وقيل غير ذلك (ابن عدنان) بوزن فعلان ، من العدن ، تقول : عدن أقام . وقد روى أبو جعفر بن حبيب فى تاريخه الخبر من حديث ابن عباس قال : كان عدنان ومعد وربيعة ومضر وخزيمة وأسد على ملة إبراهيم فلا تذكروهم إلا بنخير . وروى الزبير بن بكار من وجه آخر قوى مرفوعاً : لا تسبوا مضر ولا ربيعة فإنهما كانا مسلمين . وله شاهد عند ابن حبيب من مرسل سعيد ابن المسيب . قال فى الفتح : اقتصر البخارى من النسب الشريف على عدنان . زاد القسطلانى : لما وقع من الاختلاف فيمن بين عدنان وبين إبراهيم الخليل وفيمن بين إبراهيم وآدم . وأخرج ابن سعد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا انتسب لم يجاوز فى نسبة معد بن عدنان . وقالت عائشة : ما وجدنا من يعرف ما وراء عدنان إلى ما وراء قحطان . وقال ابن جريج عن القاسم بن أبي مرة عن عكرمة : أضلت نزار نسبها من عدنان . قال فى الفتح : زاد ابن إسحاق بعد عدنان ابن أدد بن المقوم بن تارخ بن يشجب بن يعرب بن ثابت بن إسماعيل بن إبراهيم .

الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَمَكَثَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً ثُمَّ أُمِرَ بِالْهَجْرَةِ ، فَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَمَكَثَ بِهَا عَشَرَ سِنِينَ ، ثُمَّ تُوُفِّيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أنزل على النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) الوحي (وهو ابن أربعين سنة) . هذا هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب ، وهو متفق عليه . وفي حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث على رأس أربعين . وفي بدء الوحي أنه أنزل عليه في شهر رمضان . فعلى الصحيح المشهور أن مولده في شهر ربيع الأول يكون حين أنزل عليه ابن أربعين سنة وستة أشهر . وكلام بن الكلبي يؤذن بأنه ولد في رمضان ، فإنه قال : مات وله اثنان وستون سنة ونصف سنة . وقد أجمعوا على أنه مات في ربيع الأول ، فيستلزم ذلك أن يكون ولد في رمضان . وبه جزم الزبير بن بكار ، وهو شاذ . وفي مولده صلى الله عليه وآله وسلم أقوال أخرى أشد شذوذاً من هذا . كذا في الفتح (فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة) بعد الوحي منها مدة الفترة والرؤيا الصالحة في النوم . قال في الفتح : هذا أصح مما رواه مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام بمكة خمس عشرة سنة (ثم أمر بالهجرة فهاجر إلى المدينة فمكث بها عشر سنين ، ثم توفي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) عن ثلاث وستين سنة .

السؤال الثالث

عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ أَشَدِّ مَا صَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي حِجْرِ الْكَعْبَةِ إِذْ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ فِي عُنُقِهِ فَخَنَقَهُ خَنْقًا شَدِيدًا ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى أَخَذَ بِمَنْكِبِهِ وَدَفَعَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : « أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ » الْآيَةَ .

(عن ابن عمرو بن العاص رضى الله عنهما وقد سئل عن أشد ما صنعه المشركون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) وهذا الذى أجاب به يخالف ما فى حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : وكان أشد ما لقيت من قومك ... فذكر قصته بالطائف مع ثقيف . والجمع بينهما أن ابن عمرو استند إلى مآراه ، ولم يكن حاضراً للقصة التى وقعت بالطائف (بينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم يصلى فى حجر الكعبة إذ أقبل عقبة ابن أبي معيط) المقتول كافراً بعد بدر (فوضع ثوبه) أى ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فى عنقه) المكرم (فخنقه) به (خنقاً) بسكون النون (شديداً ، فأقبل أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (حتى أخذ بمنكبه) بفتح الميم وكسر الكاف ، أى بمنكب عقبة (ودفعه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال : « أتقتلون رجلاً » كراهية (أن يقول ربى الله » الآية) وهذا الاستفهام على سبيل الإنكار ، وفيه ما يدل على حسن هذا الإنكار ، لأنه مازاد على أن قال : ربى الله ، وقد جاءكم بالبينات ، وذلك لا يوجب القتل ألبة . وهذا الحديث رواه البخارى أيضاً فى مناقب أبى بكر .

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ سُئِلَ : مَنْ آذَنَ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَنِّ لَيْلَةَ اسْتَمْعُوا الْقُرْآنَ ، فَقَالَ : آذَنْتُ
بِهِمْ شَجَرَةً .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وقد سئل : من آذن) أى أعلم
(النبي صلى الله عليه وآله) وسلم بالجن ليلة استمعوا القرآن ، فقال : آذنت
بالماء : أعلمت (بهم شجرة) وفى مسند ابن راهويه « سمرة » بدل قوله
« شجرة » وتقدم الكلام على الجن فى أوائل بدء الخلق بما يغنى عن إعادته .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِدَاوَةً لِيَوْضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ ، قَدْ تَقَدَّمَ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّهُ أَتَانِي وَقَدْ جَنَّ نَصِيبَيْنِ وَنِعْمَ الْجِنُّ ، فَسَأَلُونِي الزَّادَ ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَنْ لَا يَمُرُّوا بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثَةٍ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهَا طَعَامًا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) إداوة (وسلم إداوة) إناء صغير من جلد يتخذ للماء (لوضوئه وحاجته ، قد تقدم) هذا الحديث (وزاد في هذه الرواية قوله صلى الله عليه وآله (وسلم : إنه أتاني وفد جن نصيبين) بلدة مشهورة بالجزيرة ، وقال السفاحسي : بالشام . قال في الفتح : وفيه تجوز ، فإن الجزيرة بين الشام والعراق (ونعم الجن ، فسألوني الزاد) يحتمل أن يكون وقع في هذه الليلة أو فيما مضى (فدعوت الله لهم أن لا يمرؤا بعظم ولا روثة إلا وجدوا عليها طعاماً) وفي رواية « طعماً » بضم الطاء وسكون العين من غير ألف ، والذي تحصل من الأخبار أن وفادة الجن عليه صلى الله عليه وآله وسلم مرات يبطن نخلة وهو يقرأ القرآن ، فلما حضروه قالوا : انصتوا ، وكانوا سبعة أحدهم زوبعة بالحجون وأخرى ببيع الغرقد ، وفي هذه الليالي حضر ابن مسعود وخط عليه وخارج المدينة وحضرها الزبير بن العوام ، وفي بعض أسفاره حضرها بلال بن الحارث .

الحديث السادس

عَنْ أُمِّ خَالِدِ بِنْتِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَدِمْتُ مِنَ الْحَبَشَةِ
وَأَنَا جُوَيْرِيَّةٌ ، فَكَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمِيصَةً لَهَا أَعْلَامٌ ،
فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ الْأَعْلَامَ بِيَدِهِ وَيَقُولُ : سَنَاهُ .
سَنَاهُ .

(عن أم خالد بنت خالد رضي الله عنها) وهو ابن سعيد بن العاص بن
أمية ، وكان أبوها من هاجر في الهجرة الثانية إلى الحبشة ، وولدت له هناك ،
فسماها أمة بفتح الهمزة والميم المخففة وبالهاء ، وكنّاها أم خالد ، وأمها أمينة
بالتصغير ، ويقال : هينة بالهاء بدل الهمزة بنت خلف الخزاعية (قالت :
قدمت من) أرض (الحبشة وأنا جويرية فكساني رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم خميصة) أي كساء من خز (لها أعلام ، فجعل رسول الله صلى الله
 عليه) آله (وسلم يمسح الأعلام بيده) الكريمة (ويقول : سناه سناه) بفتح
السين والنون وبعد الألف هاء ساكنة فيها مرتين . قال الحميدى : يعنى
حسن حسن . وكانت الهجرة مرتين : الأولى في رجب سنة خمس من المبعث ،
وكان عدد من هاجر اثني عشر رجلاً وأربع نسوة ، خرجوا مشاة إلى البحر
فاستأجروا سفينة بنصف دينار . وذكر ابن إسحاق أن السبب في ذلك أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لأصحابه لما رأى المشركين يؤذونهم ولا يستطيع
أن يكفهم : إن بالحبشة ملكاً لا يظلم عنده أحد ، فلو خرجتم إليه حتى يجعل
الله لكم فرجاً ، قال : أول من خرج منهم عثمان بن عفان ومعه زوجته رقية
بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج يعقوب ابن سفيان بسند
موصول إلى أنس قال : أبطأ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
خبرهما فقدمت امرأة فقالت له : قدر رأيتهما وقد حمل عثمان امرأته على
حمار ، فقال : صحبهم الله ، إن عثمان لأول من هاجر بأهله بعد لوط ، ثم
رجعوا عند ما بلغهم عن المشركين بحبودهم معه صلى الله عليه وآله وسلم عند
قراءة سورة النجم ، فلقوا من المشركين أشد مما عهدوا ، فهاجروا ثانية ،
وكانوا ثلاثة وثمانين رجلاً وثمانى عشر امرأة .

الحديث السابع

عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا أَغْنَيْتَ عَنْ عَمِّكَ فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضِبُ لَكَ ، قَالَ : هُوَ فِي صَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ .

(عن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله (وسلم : ما أغنيت عن عمك) أبو طالب ، أى أى شىء دفعته عنه (فوالله إنه كان يحوطك) يصونك ويحفظك ويذب عنك (ويغضب لك ، قال : هو فى ضحضاح) يبلغ كعبه (من نار) وأصله مارق من الماء على وجه الأرض إلى نحو الكعبيين فاستعير للنار (ولولا أنا) شفعت فيه (لكان فى الدرك الأسفل من النار) أى أقصى قعرها . قال ابن مسعود : الدرك الأسفل : توابيت من حديد مقفلة فى النار . وقال أبو هريرة رضى الله عنه : بيت يقفل عليهم تتوقد فيه النار من فوقهم ومن تحتهم . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى الإيمان . وفى حديث ابن عباس عند مسلم : إن أهون أهل النار عذاباً أبو طالب ، له نعلان يغلى منهما دماغه . ولأخذ من حديث أبى هريرة مثله ، لكن لم يسم أباً طالب . وللبزار من حديث جابر : قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : هل نفعت أباً طالب ؟ قال : أخرجته من النار إلى ضحضاح منها . وفى حديث النعمان بن بشير نحوه . وفى آخره : كما يغلى الرجل بالقمقم . والمرجل : الإناء الذى يغلى فيه الماء وغيره . والقمقم معروف ، وهو الذى يسخن فيه الماء . وروى أبو داود والنسائى وابن خزيمة وابن الجارود من حديث على قال : لما مات أبو طالب قلت : يا رسول الله إن عمك الشيخ الضال قد مات ، قال : اذهب فواره ، قلت : إنه مات مشركاً ، قال : اذهب فواره ... الحديث . قال فى الفتح : ووقفت على جزء جمعه بعض أهل الرفض أكثر فيه من الأحاديث الواهية الدالة على إسلام أبى طالب ، ولا يثبت من ذلك شىء ، وبالله التوفيق . وقد لخصت ذلك فى ترجمة أبى طالب من كتاب الإصابة . انتهى . واسم أبى طالب عند الجميع عبد مناف ، وشذّ من قال عمران ، بل هو قول باطل نقله شيخ الإسلام ابن تيمية فى كتاب الرد على الرافضى ، إن (٢٤ - عون البارى - ج ٤)

بعض الروافض زعم أن قوله تعالى : « إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران » أن آل عمران هم آل أبي طالب ، وأن اسمه عمران ، واشتهر بكنيته ، وكان شقيق عبد الله والدرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذلك أوصى به عبد المطلب عند موته إليه ، فكفله إلى أن كبر ، واستمر على نصره بعد أن بعث إلى أن مات ، ومات بعد خروجهم من الشعب ، وذلك في آخر السنة العاشرة من المبعث ، وكان يذب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويرد عنه كل من يؤذيه ، وهو مقيم مع ذلك على دين قومه ، وأخباره في حياته والذب عنه معروفة مشهورة .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ عِنْدَهُ عَمَّهُ ، فَقَالَ : لَعَلَّه تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ ، يَبْلُغُ كَعْبِيهِ ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر عنده عمه) أبو طالب (فقال : لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه) وفي رواية : أم دماغه ، والمراد أم رأسه . وأطلق على الرأس الدماغ من تسمية الشيء بما يقاربه ويجاوره . وفي رواية ابن إسحاق : حتى يسيل على قدمه . قال في الفتح : وفي الحديث جواز زيارة القريب المشرك وعيادته ، وأن التوبة مقبولة ولو في شدة مرض الموت حتى يصل إلى المعينة فلا تقبل لقوله تعالى : « فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا » وأن الكافر إذا شهد شهادة الحق نجا من العذاب ، لأن الإسلام يجب ما قبله ، وأن عذاب الكفار متفاوت ، والنفع الذي حصل لأبي طالب من خصائصه ببركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعن ابن المسيب عن أبيه : إن أبا طالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعنده أبو جهل ، يعني عمرو بن هشام بن المغيرة عدو الله ، فرعون هذه الأمة ، فقال : أي عمّ ، قل لا إله إلا الله كلمة أحاج . وفي رواية : أشهد لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ، وقد أسلم عبد الله هذا يوم الفتح واستشهد في غزوة حنين : يا أبا طالب ترغب عن ملة عبد المطلب . فلم يزالا يكلمانه حتى قال آخر شيء كلمهم به : أنا على ملة عبد المطلب . فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لأستغفرن لك كما استغفر إبراهيم لأبيه ما لم أنه عنه ، فنزلت : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم » . ونزلت : « إنك لا تهدي من أحببت » رواه البخاري ، أي هدايته ، أو أحببته لقربته ، أي ليس ذلك إليك ، إنما عليك البلاغ ، والله يهدي من يشاء ، وله الحكمة البالغة والحجة الدامغة . قال القسطلاني :

وقد كان أبو طالب يحوطه صلى الله عليه وآله وسلم وينصره ويحبه حباً طبيعياً لا شرعياً ، فسبق القدر فيه واستمر على كفره ، والله الحجة السامية ، ولاتنأى بين هذه الآية وبين قوله : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم » لأن الذى أثبتته وأضافه إليه الدعوة ، والذى نفي عنه هداية التوفيق وشرح الصدر . قال فى الفتح : وإنما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول : لا إله إلا الله ولم يقل فيها محمداً رسول الله ، لأن الكلمتين ضارتا كالكلمة الواحدة ، ويحتمل أن يكون أبو طالب كان يتحقق أنه رسول الله ولكن كان لا يقر بتوحيد الله ، ولهذا قال فى الأبيات التونية :

ودعوتنى وعلمت أنك صادق ولقد صدقت وكنت قبل أميناً

فاقتصر على قوله له بقوله : لا إله إلا الله ، فإذا أقر بالتوحيد لم يتوقف على الشهادة بالرسالة ، قال : ومن عجائب الاتفاق أن الذين أدركهم الإسلام من أعمام النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة ، لم يسلم منهم اثنان وأسلم اثنان ، وكان اسم من لم يسلم ينأى أسامى المسلمين وهما أبو طالب واسمه عبد مناف ، وأبو لهب واسمه عبد العزى ، بخلاف من أسلم وهما حمزة والعباس .

حديث الاسراء والمعراج

* (حديث الإسراء والمعراج) *

إنما أفرد البخارى كلا منهما بترجمة ، لأن كلا منهما يشتمل على قصة منفردة وإن كانا وقعا معاً : قال فى الفتح : قد اختلف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة ، فمنهم من ذهب إلى أن الإسراء والمعراج وقعا فى ليلة واحدة فى اليقظة بحسب النبى صلى الله عليه وآله وسلم وروحه بعد البعث . وإلى هذا ذهب الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء والمتكلمين ، وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة ، ولا ينبغى العدول عن ذلك ، إذ ليس فى العقل ما يحيله حتى يحتاج إلى تأويل ، نعم جاء فى بعض الأخبار ما يخالف بعض ذلك ، فجنح لأجل ذلك بعض أهل العلم منهم إلى أن ذلك كله وقع مرتين : مرة فى المنام توطئة وتمهيداً ، ومرة ثانية فى اليقظة ، كما وقع نظير ذلك فى ابتداء مجىء الملك بالوحي . وذكر أبو ميسرة التابعى الكبير وغيره أن ذلك وقع فى المنام ، وأنهم جمعوا بينه وبين حديث عائشة بأن ذلك وقع مرتين . وإلى هذا ذهب المهلب شارح البخارى ، وحكاه عن طائفة ، وأبو نصر بن القشيرى ، ومن قبلهم أبو سعيد فى شرف المصطفى ، قال : كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم معاريج ، منها ما كان فى اليقظة ، ومنها ما كان فى المنام . وحكاه السهيلي عن ابن العربى واختاره ، وجوز بعض قائل ذلك أن تكون قصة المنام وقعت قبل البعث لأجل قول شريك فى روايته عن أنس ، وذلك قبل أن يوحى إليه . وقال بعض المتأخرين : كانت قصة الإسراء فى ليلة والمعراج فى ليلة متمسكاً بما ورد فى حديث أنس من رواية شريك من ترك ذكر الإسراء ، وكذا فى ظاهر حديث مالك بن صعصعة هذا ، ولكن لا يستلزم التعدد ، بل هو محمول على أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر . وذهب بعضهم إلى أن الإسراء كان فى اليقظة والمعراج كان فى المنام ، أو أن الاختلاف فى كونه يقظة أو مناماً خاص بالمعراج لا بالإسراء ، ولذلك لما أخبر به قريشاً كذبوه فى الإسراء واستبعدوا وقوعه ولم يتعرضوا للمعراج . وأيضاً فإن الله سبحانه قال : «سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى» فلو وقع

المعراج في اليقظة لكان ذلك أبلغ في الذكر ، فلما لم يقع ذكره في هذا الموضع مع كون شأنه أعجب وأمره أغرب من الإسراء بكثير دل على أنه كان مناماً ، وأما الإسراء فلو كان مناماً لما كذبوه ولا استنكروه لجواز وقوع مثل ذلك وأبعد منه لآحاد الناس . وقيل : كان الإسراء مرتين في اليقظة ، فالأولى رجع من بيت المقدس وفي صبحه أخبر قريشاً بما وقع ، والثانية أسرى به إلى بيت المقدس ثم عرج به من ليلته إلى السماء إلى آخر ما وقع ، ولم يقع لقريش في ذلك اعتراض ، لأن ذلك عندهم من جنس قولهم : إن الملك يأتيه من السماء في أسرع من طرفة عين ، وكانوا يعتقدون استحالة ذلك مع قيام الحجة على صدقه بالمعجزات الباهرة ، لكنهم عاندوا في ذلك واستمروا على تكذيبه فيه ، بخلاف إخباره أنه جاء بيت المقدس في ليلة واحدة ورجع ، فلمهم صرحوا بتكذيبه فيه ، فطلبوا منه نعت بيت المقدس لمعرفة به وعلمهم بأنه ما كان رآه قبل ذلك ، فأمكنهم استعلام صدقه في ذلك بخلاف المعراج . ويؤيد وقوع المعراج عقب الإسراء في ليلة واحدة رواية ثابت عن أنس عند مسلم : ففي أوله : أتيت بالبراق فركبت حتى أتيت بيت المقدس ، فذكر القصة ، إلى أن قال : ثم عرج بنا إلى السماء الدنيا . وفي رواية أبي سعيد الخدري عند ابن إسحاق : فلما فرغت مما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج ، فذكر الحديث . ووقع في أول حديث مالك بن صعصعة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حدثهم عن ليلة أسرى به ، فذكر الحديث ، فهو وإن لم يذكر فيه الإسراء إلى بيت المقدس فقد أشار إليه . وصرح به في روايته ، فهو المعتمد . واحتج من زعم بأن الإسراء وقع مفرداً بما أخرجه البزار والطبراني وصححه البيهقي في الدلائل من حديث شداد بن أوس قال قلنا : يا رسول الله كيف أسرى بك ؟ قال : صليت صلاة العتمة بمكة فأتاني جبريل بدابة ، فذكر الحديث في مجيئه بيت المقدس وما وقع له فيه ، قال : ثم انصرف بي ففررنا بعير لقريش بمكان كذا ، فذكره ، قال : ثم أتيت أصحابي قبل الصبح بمكة . وفي حديث أم هانئ عند ابن إسحاق وأبي يعلى نحو ما في حديث أبي سعيد هذا ، فإن ثبت أن المعراج كان مناماً على ظاهر رواية شريك عن أنس فينتظم من ذلك أن الإسراء وقع مرتين : مرة على انفراده ، ومرة مضموماً إليه المعراج ، وكلاهما في اليقظة ، والمعراج وقع مرتين : مرة في المنام على انفراده توطئة وتمهيداً ، ومرة في اليقظة مضموماً إلى الإسراء ، وأما كونه قبل البعث فلا

يثبت . وجنح الإمام أبو شامة إلى وقوع المعراج مراراً ، واستند إلى ما أخرجه
 البزار وسعيد بن منصور من طريق أبي عمران الجوني عن أنس رفعه قال :
 بينا أنا جالس إذ جاء جبريل فوكر بين كتفي فقمنا إلى شجرة فيها مثل وكري
 الطائر فقعدت في أحدهما وقعد جبريل في الآخرة فارتفعت حتى سدت
 الخافقين ... الحديث . وفيه : ففتح لي باب من السماء ورأيت النور الأعظم
 وإذا دونه حجاب رفرق الدر والياقوت . ورجاله لا بأس بهم ، إلا أن
 الدارقطني ذكر له علة تقتضي إرساله . وعلى كل حال فهي قصة أخرى
 الظاهر أنها وقعت بالمدينة ، ولا بعد في وقوع أمثالها ، وإنما المستبعد وقوع
 التعدد في قصة المعراج التي وقع فيها سؤاله عن كل نبي ، وسؤال أهل كل
 باب هل بعث إليه ، وفرض الصلوات الخمس وغير ذلك ، فإن تعدد ذلك
 في اليقظة لا يتجه ، فيتعين رد بعض الروايات المختلفة إلى بعض أو الجميع ،
 إلا أنه لا بعد في وقوع جميع ذلك في المنام توطئة ثم وقوعه في اليقظة على وفقه .
 ومن المستغرب قول ابن عبد السلام : كان الإسراء في النوم واليقظة ووقع
 بمكة والمدينة ، فإن كان يريد تخصيص المدينة بالنوم ويكون كلامه على
 طريق اللف والنشر الغير المرتب ، فيحتمل أن يكون الإسراء الذي اتصل به
 المعراج وفرضت فيه الصلوات في اليقظة بمكة والآخر في المنام بالمدينة ،
 وينبغي أن يزداد فيه أن الإسراء في المنام تكرر في المدينة النبوية . وفي الصحيح
 في حديث سمرة الطويل المذكور في البخاري في الجنائز . وفي غيره حديث
 عبد الرحمن بن سمرة . وفي الصحيح حديث ابن عباس في رؤياه الأنبياء . وحديث
 ابن عمر في ذلك وغير ذلك ، والله أعلم . قال القسطلاني : المعراج بكسر الميم .
 قال في النهاية : مفعال من العروج وهو الصعود كأنه آله له . وقال في الصحاح :
 عرج في الدرجة والسلم يعرج عروجاً ، أي ارتقى . والمعراج : السلم . ومنه
 ليلة المعراج ، والجمع معارج ومعاريج ، مثل مفاتيح ومفاتيح . قال الأخفش :
 إن شئت جعلت الواحد معرج ومعرج ، مثل مرقاة ومرقاة . والمعارج :
 المصاعد . انتهى . وسميت بليلة المعراج لصعود النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيها . قال في الفتح : وقد اختلف في وقت المعراج ، فقليل : كان قبل المبعث ،
 وهو شاذ ، إلا إن حمل على أنه وقع حينئذ في المنام كما تقدم . وذهب الأكثر
 إلى أنه كان بعد المبعث ، ثم اختلفوا فقليل : قبل الهجرة بسنة . قاله ابن سعد
 وغيره ، وبه جزم النووي ، وبالع ابن حزم فنقل الإجماع فيه ، وهو

مردود ، فإن في ذلك اختلافاً كثيراً يزيد على عشرة أقوال : منها ما حكاه ابن الجوزي أنه كان قبلها بثمانية أشهر ، وقيل بستة أشهر . وحكى هذا الثاني أبو الربيع بن سالم ، وحكى ابن حزم نقيض الذي قبله ، لأنه قال : كان في رجب سنة اثنتي عشرة من النبوة ، وقيل : بأحد عشر شهراً ، جزم به إبراهيم الحارثي حيث قال : كان في ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة . ورجحه ابن المنير في شرح السيرة لابن عبد البر . وقيل : قبل الهجرة بسنة وشهرين : حكاه ابن عبد البر . وقيل : قبلها بسنة وثلاثة أشهر . حكاه ابن فارس . وقيل : بسنة وخمسة أشهر . قاله السدي . وأخرجه من طريقه الطبري والبيهقي . فعلى هذا كان في شوال أو في رمضان على إلغاء الكسرين منه ، ومن ربيع الأول جزم به الواقدي ، وعلى ظاهره ينطبق ما ذكره ابن قتيبة ، وحكاه ابن عبد البر أنه كان قبلها بثمانية عشر شهراً . وعند ابن سعد عن ابن أبي سيرة أنه كان في رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهراً . وقيل : كان في رجب . حكاه ابن عبد البر ، وجزم به النووي في الروضة ، وقيل : قبل الهجرة بثلاث سنين . حكاه ابن الأثير . وحكى عياض وتبعه القرطبي والنووي عن الزهري أنه كان قبل الهجرة بخمس سنين . ورجحه عياض ومن تبعه . واحتج بأنه لاخلاف أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة . ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة إما بثلاث أو نحوها وإما بخمس . ولا خلاف أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء . قلت : في جميع ما نفاه من الخلاف نظر . أما أولاً : فإن العسكري حكى أنها ماتت قبل الهجرة بسبع سنين ، وقيل : بأربع . وعن ابن الأعرابي أنها ماتت عام الهجرة . وأما ثانياً فإن فرض الصلاة اختلف فيه ، فقيل : كان من أول البعثة ، وكان ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ، وإنما الذي فرض ليلة الإسراء الصلوات الخمس . وأما ثالثاً فقد جازمت عائشة بأن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة ، فالمعتمد أن مراد من قال بعد أن فرضت الصلاة ما فرض قبل الصلاة الخمس إن ثبت ذلك ، ومراد عائشة بقولها : ماتت قبل أن تفرض الصلاة ، أي الخمس ، فيجمع بين القولين بذلك ، ويلزم منه أنها ماتت قبل الإسراء . وأما رابعاً : ففي سنة موت خديجة اختلاف آخر ، فحكى العسكري عن الزهري أنها ماتت لسبع مضي من البعثة . وظاهره أن ذلك قبل الهجرة بست سنين فرعه العسكري على قول من قال : إن المدة بين البعثة والهجرة كانت عشرأ .

الحديث الأول

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَمَّا كَذَبَنِي قُرَيْشٌ قُمْتُ فِي الْحِجْرِ فَجَلَّ اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ . فَطَفِقْتُ أَخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لما كذبني قريش) أى إذ أخبرهم أنه جاء بيت المقدس في ليلة واحدة ورجع (قمت في الحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم (فجلا الله) أى كشف (إلى بيت المقدس) بأن أزال الحجاب بيني وبينه (فطفقت أخبرهم عن آياته) علاماته (وأنا أنظر إليه) وفي حديث ابن عباس : فجئ بالمسجد وأنا أنظر إليه حتى وضع عند دار عقيل فنعتة وأنا أنظر إليه . رواه البزار . وفي الدلائل للبيهقي من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن أبي سلمة قال : افتتن ناس ، يعنى عقب الإسراء ، فجاء ناس إلى أبي بكر رضي الله عنه فذكروا له ، فقال : أشهد أنه صادق ، فقالوا : أو تصدقه أنه أتى الشام في ليلة واحدة ثم رجع إلى مكة ؟ قال : نعم أصدقه بأبعد من ذلك أصدقه بنجر السماء . قال : فسمى بذلك الصديق . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير ، ومسلم في الإيمان ، والترمذي والنسائي في التفسير .

الحديث الثاني

عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةٍ أُسْرِيَ بِهِ ، قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحَظِيمِ ، وَرُبَّمَا قَالَ فِي الْحَجْرِ مُضْطَجِعًا ، إِذْ أَتَانِي آتٍ فَقَدْ ، قَالَ : وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ . قَالَ الرَّاوي : مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى نِعْرَتِهِ ، فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي ، ثُمَّ أُتِيتُ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيْمَانًا ، فُغْسِلَ قَلْبِي ثُمَّ حُشِيَ ثُمَّ أُعِيدَ ثُمَّ أُتِيتُ بِدَابَّةٍ دُونَ الْبُغْلِ وَفَوْقَ الْحِمَارِ أَبْيَضَ ، قَالَ الرَّاوي : وَهُوَ الْبَرَّاقُ يَضَعُ خَطْوُهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرَفِهِ فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ ، فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا ، فَاسْتَفْتَحَ ، فَقِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ ، فَفَتَحَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا فِيهَا آدَمُ فَقَالَ : هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ السَّلَامَ ، ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ ، فَفَتَحَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِيَحْيَى وَعِيسَى وَهُمَا ابْنَا الْخَالَةِ ، قَالَ : هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا ، فَسَلَّمْتُ ، فَرَدَّا ، ثُمَّ قَالَا : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ ، فَفَتَحَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِيُوسُفَ ، قَالَ : هَذَا يُوسُفُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ، ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ فَاسْتَفْتَحَ

قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ،
 قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ
 فَتَمْتَحَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا إِدْرِيسُ ، قَالَ : هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ،
 فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ، ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ،
 ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ :
 جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قِيلَ :
 وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ ،
 فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا هَارُونَ ، قَالَ : هَذَا هَارُونُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ،
 فَرَدَّ ، ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي
 حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ السَّادِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ،
 قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،
 قَالَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا مُوسَى ،
 قَالَ : هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ، ثُمَّ قَالَ : مَرْحَبًا
 بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ، فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَكِي ، قِيلَ لَهُ :
 مَا يُبْكِيكَ ؟ قَالَ : أَبْكِي لِأَنَّ غُلَامًا بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ
 أَكْثَرَ مِمَّنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي . ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ
 جِبْرِيلُ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ :
 مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ
 الْمَجِيءُ جَاءَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ ، فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ : هَذَا أَبُوكَ إِبْرَاهِيمُ
 فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ السَّلَامَ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ
 وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ، ثُمَّ رَفَعَتْ لِي سِدْرَةُ الْمُنتَهَى ، فَإِذَا نَبَقُهَا مِثْلُ قِلَالٍ
 هَجَرَ ، وَإِذَا وَرْفُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفَيْلَةِ ، قَالَ : هَذِهِ سِدْرَةُ الْمُنتَهَى ،
 وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ : نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ ، وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا

يَا جِبْرِيلُ ؟ قَالَ : أَمَّا الْبَاطِنَانِ فَنَهَرَانِ فِي الْجَنَّةِ ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ
فَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ ، ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ ، فَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ
سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ، ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ ، وَإِنَاءٍ مِنْ
عَسَلٍ ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ ، فَقَالَ : هِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأُمْتُكَ ،
ثُمَّ فَرَضْتُ عَلَى الصَّلَوَاتِ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلُّ يَوْمٍ ، فَرَجَعْتُ فَمَرَرْتُ
عَلَى مُوسَى ، فَقَالَ : بِمِ أُمِرْتَ ؟ قُلْتُ : أُمِرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلُّ يَوْمٍ ،
قَالَ : إِنْ أُمْتِكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلُّ يَوْمٍ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ
جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ ، فَارْجِعْ
إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمْتِكَ ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا ، فَرَجَعْتُ
إِلَى مُوسَى ، فَقَالَ مِثْلَهُ ، فَرَجَعْتُ ، فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا ، فَرَجَعْتُ إِلَى
مُوسَى ، فَقَالَ مِثْلَهُ ، فَرَجَعْتُ ، فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى ،
فَقَالَ مِثْلَهُ ، فَرَجَعْتُ ، فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا ، فَأُمِرْتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلَّ
يَوْمٍ ، فَرَجَعْتُ ، فَقَالَ مِثْلَهُ ، فَرَجَعْتُ ، فَأُمِرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ
يَوْمٍ ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى ، فَقَالَ : بِمِ أُمِرْتَ ؟ قُلْتُ : أُمِرْتُ بِخَمْسِ
صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ ، قَالَ : إِنْ أُمْتِكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ ،
وَإِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ
فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمْتِكَ ، قُلْتُ : سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى
اسْتَحْيَيْتُ وَلَكِنْ أَرْضَى وَأَسْلَمُ ، قَالَ : فَلَمَّا جَاوَزْتَ نَادَانِي مُنَادٍ ، أَمْضَيْتُ
فَرِيضَتِي ، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ عَنْ أَنَسٍ
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالِيسٌ فِي الْآخِرِ .

(عن مالك بن طعصعة) الأنصاري (رضى الله عنهما) من بنى النجار
ماله في البخارى ولا في غيره سوى هذا الحديث ، ولا يعرف روى عنه إلا

أنس بن مالك (أن نبى الله صلى الله عليه) وآله (وسلم حدثهم عن ليلة أُسرى به) فيها بضم الهمزة مبنياً للمفعول أنه (قال : بينا أنا) كالم (فى الحطيم) أى فى الحجر (وربما قال فى الحجر) بدل الحطيم ، والشك من قتادة ، وفى بدء الخلق : بينا أنا عند البيت وهو أعم (مضطجعاً إذ أتاني آت) هو جبريل عليه السلام (فقد) أى شق طولاً (قال) قتادة (وسمعت) أى أنساً (يقول : فشق ما بين هذه إلى هذه ، قال الراوى : من ثغرة نحره) الموضع المنخفض بين الترقوتين (إلى نعرته) عانته أو منبت شعرها . وفى رواية مسلم : إلى أسفل بطنه . وفى بدء الخلق : من النحر إلى مراق بطنه (فاستخرج قلبي ، ثم أتيت بطست من ذهب) قبل تحريم استعماله فى هذه الشريعة ، ولا يقال : إن المستعمل ممن لم يحرم عليه ذلك من الملائكة ، لأنه لو كان قد حرم عليه استعماله لزمه أن يستعمله غيره فى أمر يتعلق ببدنه المكرم ، ويمكن أن يقال : إن تحريم استعماله مخصوص بأحوال الدنيا ، وما وقع فى تلك الليلة كان الغالب إنه من أحوال الغيب فيلحق بأحكام الآخرة . قال فى الفتح : لخص الطست لكونه أشهر آلات الغسل عرفاً ، والذهب لكونه أغلى أنواع الأواني الحسية وأصفاها ولأن فيه خواص ليست لغيره ، ويظهر لها هنا مناسبات ، منها أنه من أواني الجنة ، ومنها أنه لا تأكله النار ولا التراب ولا يلحقه الصدأ ، ومنها أنه أثقل الجواهر فناسب ثقل الوحي . وقال السهيلي وغيره إن نظر إلى لفظ الذهب ناسب من جهة إذهاب الرجس عنه ، ولكونه وقع عند الذهاب إلى ربه ، وإن نظر إلى معناه فلوضاعته وبقائه وصفائه ولثقله ورسوبته والوحي ثقل . قال تعالى : « إنا سنلقي عليك قولاً ثقيلاً » . « ومن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون » ولأنه أعز الأشياء فى الدنيا ، والقرآن هو الكتاب العزيز (مملوءة إيماناً) قال النووى : إن الطست كان فيها شيء يحصل به زيادة فى كمال الإيمان وكمال الحكمة ، وهذا المثلء يحتمل أن يكون على حقيقته وتجسيد المعانى جائز ، كما جاء إن سورة البقرة تجيء يوم القيامة كأنها ظلة ، والموت فى صورة كبش ، وكذلك وزن الأعمال وغير ذلك من أحوال الغيب . وقال البيضاوى : لعل ذلك من باب التمثيل ، إذ تمثيل المعانى قد وقع كثيراً كما مثلت له الجنة والنار فى عرض الحائط ، وفائدته كشف المعنوى بالمحسوس . وقال ابن أبى حمزة : فيه أن الحكمة ليس بعد الإيمان أجل منها ، ولذلك قرنت معه ،

ويؤيده قوله تعالى : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » . وأصح ما قيل في الحكمة أنها وضع الشيء في محله أو الفهم في كتاب الله ، وعلى التفسير الثاني قد توجد الحكمة دون الإيمان ، وقد لا توجد ، وعلى الأول فقد يتلازمان ، لأن الإيمان يدل على الحكمة (فغسل قلبي) في رواية مسلم : فاستخرج قلبي فغسل بماء زمزم . وفيه فضيلة ماء زمزم على جميع المياه ، وفيه تقوية القلب . قال ابن أبي جرة : وإنما لم يغسل بماء الجنة لما اجتمع في زمزم من كون أصل مائها من الجنة ثم استقر في الأرض ، فأريد بذلك بقاء بركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأرض . وقال السهيلي : لما كانت زمزم هزمة جبريل روح القدس لأم إسماعيل جد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناسب أن يغسل بمائها عند دخوله حضرة القدس ومناجاته . قال في الفتح : ومن المناسبات المستبعدة قول بعضهم : إن الطست يناسب « طس تلك آيات القرآن » . انتهى . وعندى أن هذه المناسبات المذكورة كلها ظن وتخمين وتكلف وبعد وتأويل ، والله أعلم بحكمته ومراده بذلك ، ولا سبيل للعقل إلى إدراك حقائق تلك الأمور (ثم حشى) أى إيماناً وحكمة . وفي الصلاة : ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً فأفرغه في صدرى ثم أطبقه . وفي رواية شريك : فحشى به صدره ولغاديدته ، أى عروق حلقه (ثم أعيد) موضعه من الصدر المقدس . وقد أنكر القاضي عياض شق الصدر المقدس ليلة الإسراء وقال : إنما كان ذلك وهو صغير في بني سعد عند مرضعته حليلة . قال في الفتح : ولا إنكار في ذلك ، فقد تواردت الروايات به وثبت شق الصدر أيضاً عند البعثة ، كما أخرجه أبو نعيم في الدلائل ، ولكل منهما حكمة ، فالأول وقع فيه من الزيادة كما عند مسلم من حديث أنس فأخرج علقه فقال : هذا حظ الشيطان منك ، وكان هذا في زمن الطفولية ، أى عند حليلة ، فنشأ على أكمل الأحوال من العصمة من الشيطان ، ثم وقع شق الصدر عند البعث زيادة في إكرامه ليتلقى مايوحى إليه بقلب قوى في أكمل الأحوال من التطهير ، ثم وقع شق الصدر عند إرادة العروج إلى السماء ليتأهب للمناجاة ، ويحتمل أن تكون الحكمة في هذا الغسل لتقع المبالغة في الإسباغ بمحصول المرة الثالثة ، كما تقرر في شرعه صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحتمل أن تكون الحكمة في انفراج سقف بيته الإشارة إلى ماسيقع من شق صدره وأنه

سليتم بغير معالجة يتضرر بها . قال القسطلاني : روى الطيالسي والحارث في مسنديهما من حديث عائشة رضي الله عنها أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل عليه السلام له بالوحي في غار حراء لزيادة الكرامة وليلتقي الوحي بقلب قوى على أكمل الأحوال من التقديس . انتهى . وفي الفتح : وجميع ما ورد من شق الصدر واستخراج القلب وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة مما يجب التسليم له دون التعرض لصرفه عن حقيقته لصالحية القدرة ، فلا يستحيل شيء من ذلك . قال القرطبي في المفهم : لا يلتفت لإنكار الشق ليلة الإسراء لأن رواته ثقات مشاهير ، ثم ذكر نحو ما تقدم ، وقد اشتملت هذه القصة من خوارق العادة على ما يدهش سامعه فضلاً عن مشاهدته ، فقد جرت العادة بأن من شق بطنه وأخرج قلبه يموت لامحالة ، ومع ذلك فلم يؤثر فيه ذلك ضرراً ولا وجعاً ، فضلاً عن غير ذلك . قال ابن أبي بكرة : الحكمة في شق بطنه مع القدرة على أن يمتلئ قلبه إيماناً وحكمة بغير شق الزيادة في قوة اليقين ، لأنه أعطى برؤية شق بطنه وعدم تأثره بذلك ما أمن معه من جميع المخاوف العادية ، فلذلك كان أشجع الناس وأعلاهم حالاً ومقالاً ، ولذلك وصف بقوله تعالى : « ما زاغ البصر وما طغى » . قال القسطلاني : سبيلنا الإيمان به والتسليم من غير أن نتكلف إلى التوفيق بين المنقول والمعقول للتبري مما يتوهم أنه محال من شق البطن وإخراج القلب المؤدّين إلى الموت لامحالة ونحن بحمد الله لا نرى العدول عن الحقيقة إلى المجاز في خبر الصادق إلا في الأمر المحال على القدرة . انتهى . واختلف هل كان شق صدره وغسله مختصاً به أو وقع لغيره من الأنبياء . وقد وقع عند الطبري في قصة تابوت بني إسرائيل أنه كان فيه الطست التي يغسل فيها قلوب الأنبياء ، وهذا مشعر بالمشاركة (ثم أُتيت بدابة دون البغل وفوق الحمار أبيض) اللون . وعند الثعلبي بسند ضعيف من حديث ابن عباس : لها خد كخد الإنسان وعرف كالفرس وقوائم كالإبل وأظلاف وذنب كالبقرة ، وكأن صدره ياقوتة حمراء . قيل : الحكمة في الإسراء به راكباً مع القدرة على طي الأرض له إشارة إلى أن ذلك وقع تأنيساً له بالعادة في مقام خرق العادة ، لأن العادة جرت بأن الملك إذا استدعى من يختص به بعث إليه ما يركبه . والحكمة في كونه بهذه الصفة الإشارة إلى أن الركوب كان في سلم وأمن لا في حرب وخوف ،

أو لإظهار المعجزة بوقوع الإصراع الشديد بداية لا توصف بذلك في العادة (قال الراوى : وهو البرق) يضم الموحدة وتخفيف الراء ، مشتق من البرق ، فقد جاء في لونه أنه أبيض ، أو من البرق لأنه وصف بسرعة ، ويحتمل أن لا يكون مشتقاً . كذا في الفتح (يضع خطوه) بفتح المعجمة (عند أقصى طرفه) أى عند منتهى ما يرى بصره ، وهو يدل على أنه كان يمشى على وجه الأرض . وروى ابن سعد عن الواقدي بأسانيده : له جناحان . قال الحافظ في الفتح : ولم أرها لغيره : انتهى . ولعله يشعر بأنه يطير بين السماء والأرض . وفي حديث ابن مسعود عند أبي يعلى والبخاري : إذا أتى على جبل ارتفعت رجلاه وإذا هبط ارتفعت يده . قال الحافظ : ويؤخذ من ترك تسمية سير البراق طيراناً أن الله إذا أكرم عبداً بتسهيل الطريق له حتى قطع المسافة الطويلة في الزمن اليسير أن لا يخرج بذلك عن اسم السفر ويجرى عليه أحكامه . قال ابن أبي جرة : خص البراق بذلك إشارة إلى الاختصاص به لأنه لم ينقل أن أحداً ملكه بخلاف غير جنسه من الدواب ، قال : والقدرة كانت صالحة لأن يصعد بنفسه من غير برّاق ، لكن ركوب البراق كان زيادة له في تشريفه ، لأنه لو صعد بنفسه كان في صورة ماش ، والراكب أعز من الماشي (فحملت عليه) مبنياً للمفعول . وفي رواية لابن سعد في شرف المصطفى : فكان الذى أمسك بركابه جبريل وبزماء البراق ميكائيل . وفي رواية معمر عن قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة أسرى به أتى بالبراق منسرجاً ملجماً فاستصعب عليه ، فقال له جبريل : ما حملك على هذا ؟ فوالله ما ركبك خلق قط أكرم على الله منه ، قال : فارفض عرقاً . أخرجه الترمذى وقال حسن غريب ، وصححه ابن حبان . وذكر ابن إسحق عن قتادة أنه لما شمس وضع جبريل يده على معرفته ، فقال : أما تستحي . فذكر نحوه مرسل ، لم يذكر أنساً . وفي رواية وثيمة عن ابن إسحق : فارتعشت حتى لصقت بالأرض فاستويت عليها . وللنسائي وابن مردويه من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس نحوه موصولاً ، وزاد : وكانت تسخر للأنبياء قبله . ونحوه في حديث أبي سعيد عند ابن إسحق . وفيه دلالة على أن البراق كان معداً لركوب الأنبياء ، خلافاً لمن نفي ذلك كابن دحية ، وأول قول جبريل : فما ركبك أكرم على الله منه ، أى ما ركبك قط

فكيف يركبك أكرم منه وقد جزم السهيل أن البراق إنما استعصب عليه لبعده بركوب الأنبياء قبله . قال النووى : قال الزبيدى فى مختصر العين وتبعه صاحب التحرير : كان الأنبياء يركبون البراق ، قال : وهذا يحتاج إلى نقل صحيح . قال الحافظ : يؤيده ظاهر قوله : فربطته بالحلقة التى تربط بها الأنبياء .

ووقع فى المبتدأ لابن إسحق من رواية وثيمة فى ذكر الإسراء : فاستعصب البراق ، وكانت الأنبياء تركبها قبلى ، وكانت بعيدة العهد بركوبهم ، لم تكن تركب فى الفترة ، وفى مغازى ابن عائد من طريق الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : البراق هى الدابة التى كان يزور إبراهيم عليها إسماعيل . وعند أبى يعلى والحاكم من حديث ابن مسعود وفيه : أثبت بالبراق فركبت خلف جبريل . وفى حديث حذيفة عند الترمذى والنسائى : فما زايلا ظهر البراق . وفى كتاب مكة للفاكهى والأزرقى أن إبراهيم كان يحج على البراق . وفى أوائل الروض للسيبلى أن إبراهيم حمل هاجر على البراق لما سار إلى مكة بها وبولدها . فهذه آثار يشد بعضها بعضاً . وجاءت آثار أخرى تشهد لذلك لم أر الإطالة بها . كذا فى الفتح (فانطلق بى جبريل) وفى رواية بدء الخلق : فانطلقت مع جبريل . ولا مغايرة بينهما ، بخلاف ما نحا إليه بعضهم مع أن رواية بدء الخلق تشعر بأنه ما احتاج إلى جبريل فى العروج ، بل كانا معاً بمنزلة واحدة ، لكن معظم الروايات جاء باللفظ الأول . وفى حديث أبى ذر فى أول الصلاة : ثم أخذ بيدي فرج بى . قال فى الفتح : والذى يظهر أن جبريل فى تلك الحالة كان دليلاً فيما قصد له ، فلذلك جاء سياق الكلام يشعر بذلك (حتى أتى السماء الدنيا) ظاهره أنه استمر على البراق حتى عرج إلى السماء . قال القسطلانى : فيه حذف صرح به البيهقى فى دلائله من حديث أبى سعيد ولفظه : فإذا أنا بدابة كالبغل يقال له البراق ، وكانت الأنبياء تركبه قبلى ، فركبته ثم دخلت أنا وجبريل بيت المقدس فصليت ثم أثبت بالمعراج . وعند ابن إسحق : ولم أرقط شيئاً أحسن منه ، وهو الذى يمد إليه الميت عينيه إذا احتضر ، فأصعدنى صاحبه فيه حتى انتهى إلى باب من أبواب السماء . وفى رواية كعب : فوضعت له مرقاة من فضة ومرقاة من ذهب حتى عرج هو وجبريل . وعند ابن أبى حاتم من رواية يزيد بن أبى مالك عن أنس : فلم ألبث إلا يسيراً حتى اجتمع ناس كثير ثم أذن مؤذن

(٢٥ - عون البارى - ج ٤)

فأقيمت الصلاة فأخذ بيدى جبريل فقدمنى فصليت بهم . وعند أحمد من حديث ابن عباس : فلما أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسجد الأقصى قام يصلى فإذا النبيون أجمعون يصلون معه ، والأظهر أن صلاتهم ببیت المقدس كانت قبل العروج ، ثم عرج به إلى السماء الدنيا فى حديث أبى سعيد فى ذكر الأنبياء عند البيهقى إلى باب من أبواب الدنيا يقال له باب الحفظة وعليه ملك يقال له إسماعيل تحت يده اثنا عشر ألف ملك (فاستفتح) جبريل (فقيل : من هذا) الذى يقرع الباب (قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال) جبريل معى (محمد ، قيل : وقد أرسل إليه) للعروج به (قال) جبريل (نعم) أرسل إليه ، وفيه دليل على أن الاسم أولى فى التعريف من الكنية (قيل : مرحباً به) استنبط منه ابن المنير جواز رد السلام بغير لفظ السلام وتعقب بأن قول الملك هذا ليس رداً للسلام فإنه كان قبل أن يفتح الباب ، والسياق يرشد إليه ، وقد نبه على ذلك ابن أبى جمرة ، ووقع هنا أن جبريل قال له عند كل واحد منهم : سلم عليه ، قال : فسلمت عليه فرد على السلام ، وفيه إشارة إلى أنه رآهم قبل ذلك (فنعم المحيىء جاء ، ففتح) خازنها الباب (فلما خلصت) بفتح اللام ، أى وصلت (فإذا فيها آدم ، فقال) له جبريل (هذا أبوك آدم فسلم عليه) لأن المار يسلم على القاعد ، وإن كان المار أفضل من القاعد (فسلمت عليه فرد) على (السلام ثم قال) له آدم (مرحباً بالابن الصالح) فيه إشارة إلى افتخاره بأبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والنبي الصالح) قيل : اقتصر الأنبياء على وصفه بهذه الصفة وتواردوا عليها ، لأن الصلاح صفة تشمل خلال الخير ، ولذلك كررها كل منهم عند كل صفة ، والصالح هو الذى يقوم بما يلزمه من حقوق الله وحقوق العباد ، فمن ثم كانت كلمة جامعة لمعانى الخير (ثم صعد) جبريل (حتى أتى السماء الثانية فاستفتح) جبريل بابها (قيل : من هذا) الذى يقرع الباب (قال : جبريل : ومن معك ؟ قال) معى (محمد ، قيل : وقد أرسل إليه ؟ قال) جبريل (نعم) أرسل إليه (قيل : مرحباً به فنعم المحيىء) الذى (جاء) أو نعم المحيىء مجيىء (ففتح) الخازن الباب (فلما خلصت إذا يحيى) بن زكريا (وعيسى ابن مريم ، وهما ابنا الخالة) لأن أم يحيى إيشاع بنت فاقوذ أخت حنة بنت فاقوذ أم مريم ، وذلك أن عمران بن ماثان تزوج حنة ، وزكريا تزوج إيشاع ،

فولدت إيشاع يحيى ، وولدت حنة مريم ، فتكون إيشاع خالة مريم وحنة خالة يحيى ، فهما ابنا خالة بهذا الاعتبار ، وليس عمران هذا أبا موسى ، إذ بينهما فيما قيل ألف وثمانمائة سنة . قال ابن السكيت : يقال : ابنا خالة ولا يقال ابنا عمه ، ويقال : ابنا عم ولا يقال ابنا خال . انتهى . حكاه النووى قال الحافظ : ولم يبين سبب ذلك ، والسبب فيه أن ابني الخالة أم كل منهما خالة الآخر لزوماً بخلاف ابني العمه (قال) جبريل له صلى الله عليه وآله وسلم (هذا يحيى وعيسى فسلم عليهما ، فسلمت) عليهما (فردا) على السلام (ثم قال) لى (مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح ، ثم صعد) جبريل (بنى إلى السماء الثالثة فاستفتح) جبريل الباب (قيل) له (من هذا) الذى يستفتح (قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال) جبريل : معى (محمد ، قيل : وقد أرسل إليه) للعروج به (قال : نعم ، قيل : مرحباً به فنعم المحيى) محيى (جاء ، ففتح ، فلما خلصت إذا يوسف ، قال) لى جبريل (هذا يوسف فسلم عليه ، فسلمت عليه ، فرد) على السلام (ثم قال : مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح ، ثم صعد بنى) جبريل (حتى أتى السماء الرابعة فاستفتح) جبريل (قيل) له (من هذا ؟ قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : محمد ، قيل : أو قد أرسل إليه ؟ قال : نعم) أرسل إليه (قيل : مرحباً به فنعم المحيى) الذى (جاء ، ففتح ، فلما خلصت إذا إدريس ، قال) جبريل (هذا إدريس فسلم عليه ، فسلمت عليه ، فرد) على السلام (ثم قال) لى (مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح) فيه رد على النسابة فى قولهم : إن إدريس جد نوح ، وإلا لقال : والابن الصالح ، كما قال آدم (ثم صعد) جبريل (بنى حتى أتى السماء الخامسة فاستفتح) جبريل (قيل) له (من هذا) الذى يستفتح (قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال) جبريل (محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، قيل : وقد أرسل إليه ؟ قال : نعم ، قيل : مرحباً به فنعم المحيى جاء ، فلما خلصت فإذا هارون ، قال : هذا هارون فسلم عليه ، فسلمت عليه ، فرد) السلام على (ثم قال) له (مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح ، ثم صعد بنى) جبريل (حتى أتى السماء السادسة ، فاستفتح) جبريل (قيل : من هذا ؟ قال : جبريل ، قيل : من معك ؟ قال) معى (محمد ، قيل : وقد أرسل إليه ؟ قال : نعم ، قال : مرحباً به فنعم المحيى جاء ، فلما

خلصت فإذا موسى) قال في المصاييح : إن الفاء فيه وفي « فإذا إبراهيم » زائدة (قال) جبريل (هذا موسى فسلم عليه ، فسلمت عليه ، فرد) على السلام (ثم قال) له (مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح ، فلما تجاوزت) أى موسى (بكى ، قيل له : ما يبكيك) يا موسى (قال : أبكى لأن غلاماً يريد أنه صغير السن بالنسبة إليه ، وقد أنعم الله عليه بما لم ينعم به عليه مع طول عمره (بعث بعدى يدخل الجنة من أُمته أكثر من يدخلها من أمتي) ليس بكاؤه حسداً ، حاشاه الله ، بل أسفاً على ما فاتته من الأجر المترتب عليه رفع درجته بسبب ما حصل من أُمته من كثرة المخالفة المقتضية لتقصي أجورهم المستلزم ذلك لتقص أجره ، لأن لكل نبي مثل أجر جميع من اتبعه (ثم صعد بي) جبريل (إلى السماء السابعة فاستفتح جبريل ، قيل : من هذا ؟ قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : محمد ، قيل : وقد بعث إليه ؟ قال : نعم ، قال : مرحباً به فنعم المحيي جاء ، فلما خلصت فإذا إبراهيم) الخليل (قال) جبريل (هذا أبوك إبراهيم فسلم عليه قال : فسلمت عليه ، فرد السلام ، قال : مرحباً بالابن الصالح والنبي الصالح) قال في الفتح : قد توافقت هذه الرواية مع رواية ثابت عن أنس عند مسلم : إن في الأولى آدم ، وفي الثانية يحيى وعيسى ، وفي الثالثة يوسف ، وفي الرابعة إدريس ، وفي الخامسة هارون ، وفي السادسة موسى ، وفي السابعة إبراهيم . وخالف ذلك الزهري في روايته عن أنس عن أبي ذر أنه لم يثبت أسماؤهم ، وقال فيه : وإبراهيم في السماء السادسة . ووقع في رواية شريك عن أنس : إن إدريس في الثالثة ، وهارون في الرابعة ، وآخر في الخامسة ، وسياقه يدل على أنه لم يضبط منازلهم أيضاً كما صرح به الزهري ، ورواية من ضبط أولى ولا سيما مع اتفاق قتادة وثابت ، وقد وافقهما يزيد بن أبي مالك عن أنس ، إلا أنه خالف في إدريس وهارون فقال : هارون في الرابعة ، وإدريس في الخامسة ، ووافقهم أبو سعيد ، إلا أن في روايته : يوسف في الثانية وعيسى ويحيى في الثالثة ، والأول أثبت . وقد استشكل رؤية الأنبياء في السموات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض . وأجيب بأن أرواحهم تشكلت بصور أجسادهم ، أو أحضرت أجسادهم للملاقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلك الليلة تشرiffاً له وتكريماً . ويؤيده حديث عبد الرحمن بن هاشم عن أنس فقيه : وبعث

له آدم فن دونه من الأنبياء فأمرهم (ثم رفعت لى) أى لأجل (سدرة المنتهى)
التي ينتهى إليها ما يعرج من الأرض فيقبض منها . وفى رواية : ثم رفعت
بسكون العين وضم الفوقية ، وجمع بين الروایتين بأنه رفع إليها وظهرت له
كل الظهور حتى اطلع عليها كل الاطلاع (فإذا نبهها) بكسر الموحدة :
ثمر السدرة (مثل قلال هجر) بكسر القاف ، وهجر بفتح الهاء والجيم :
اسم بلد ، ومراده أن ثمرها فى الكبر كالجرار التي تصنع بها ، وكانت معروفة
عند المخاطبين ، فلذا وقع التمثيل بها (وإذا ورقها مثل آذان الفيلة) بكسر
الفاء وفتح الياء ، جمع فيل (قال) لى جبريل (هذه سدرة المنتهى) قال ابن
دحية : اختيرت السدرة دون غيرها لأن فيها ثلاثة أوصاف : ظل ممدود وطعام
لذيذ ورائحة ذكية ، فكانت بمنزلة الإيمان الذى يجمع القول والعمل والنية ،
فالظل بمنزلة العمل ، والطعم بمنزلة النية ، والرائحة بمنزلة القول (وإذا أربعة
أنهار) تخرج من أصلها (نهران باطنان ونهران ظاهران ، فقلت : ما هذان
يا جبريل ؟ قال : أما الباطنان فنهران) يجريان (فى الجنة) ويجريان من أصل
سدرة المنتهى ثم يسيران حيث يشاء الله ثم يتزلان إلى الأرض ثم يسيران فيها .
وقال مقاتل : الباطنان : السلسيل والكوثر (وأما الظاهران فالنيل) نهر مصر
(والفرات) نهر بغداد . وفى رواية شريك فى التوحيد أنه رأى فى السماء الدنيا
نهرين يطردان ، فقال له جبريل : هما النيل والفرات عنصرهما ، والجمع بينهما
أنه رأى هذين النهرين عند سدرة المنتهى مع نهرى الجنة ، ورآهما فى السماء
الدنيا دون نهرى الجنة ، وأراد بالعنصر امتيازهما بسماء الدنيا . كذا قال ابن
دحية . ووقع فى حديث شريك أيضاً : ومنحنى يرقى فى السماء فإذا هو بنهر
آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد ، فضرب بيده فإذا هو مسك إذفر ، فقال :
ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذى خبأ لك ربك . وفى رواية أنس
عند ابن أبى حاتم أنه بعد أن رأى إبراهيم قال : ثم انطلق بى على ظهر السماء السابعة
حتى انتهى إلى نهر عليه خيام اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وعليه طير خضر أنعم
طير رأيت ، قال جبريل : هذا الكوثر الذى أعطاك الله ، فإذا فيه آية الذهب
والفضة يجرى على رضراض من الياقوت والزمرد ، ماؤه أشد بياضاً من
اللبن ، قال : فأخذت من آيته فاغترفت من ذلك الماء فشربت فإذا هو
أحلى من العسل وأشد رائحة من المسك . وفى حديث أبى سعيد : فإذا فيها

عين تجرى يقال لها السلسيل فينشق منها نهران أحدهما الكوثر والآخر يقال له
نهر الرحمة . قال في الفتح : قلت : فيمكن أن يفسر بهما النهران الباطنان
المذكوران في حديث الباب . وكذا روى عن مقاتل قال : الباطنان :
السلسيل والكوثر وأما الحديث الذي أخرجه مسلم بلفظ : سيحان وجيحان
والنيل والفرات من أنهار الجنة ، فلا يعارض هذا لأن المراد به أن في الأرض
أربعة أنهار وأصلها من الجنة ، وحينئذ لم يثبت سيحون وجيحون أنهما ينبعان
من أصل سدرة المنتهى ، فيمتاز النيل والفرات عليهما بذلك ، وأما الباطنان
المذكوران في حديث الباب فهما غير سيحون وجيحون ، والله أعلم . قال
التنوي : في هذا الحديث أن أصل النيل والفرات من الجنة وأنهما يخرجان
من أصل سدرة المنتهى ثم يسيران حيث شاء الله ثم ينزلان إلى الأرض ثم
يسيران فيها ثم يخرجان منها ، وهذا لا يمنع العقل ، وقد شهد به ظاهر الخبر ،
فليعتمد . وأما قول عياض : إن الحديث يدل على أصل سدرة المنتهى في
الأرض لكونه قال إن النيل والفرات يخرجان من أصلها ، وهما بالمشاهدة
يخرجان من الأرض ، فيلزم منه أن يكون أصل السدرة في الأرض ، وهو
متعقب ، فإن المراد بكونهما يخرجان من أصلها غير خروجها بالنبع من
الأرض ، والحاصل أن أصلها في الجنة ، وهما يخرجان أولاً من أصلها ثم
يسيران إلى أن يستقرا في الأرض ثم ينبعان . واستدل به على فضيلة ماء النيل
والفرات لكون منبعهما من الجنة وكذا سيحان وجيحان . قال القرطبي : لعل
ترك ذكرهما في حديث الإسراء لكونهما ليسا أصلاً برأسهما ، وإنما يحتمل أن
يتفرعا عن النيل والفرات ، قال : وقيل : إنما أطلق على هذه الأنهار أنها من
الجنة تشبيهاً لها بأنهار الجنة لما فيها من شدة العذوبة والحسن والبركة ، والأول
أولى ، والله أعلم .

(ثم رفع لي البيت المعمور) زاد الكشميني : يدخله كل يوم سبعون
ألف ملك ، وزاد في بدء الخلق : إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم . كذا
وقع مضموماً إلى رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة . قال الحافظ :
وقد بينت في بدء الخلق أنه مدرج ، وذكرت من فصله من رواية قتادة عن
الحسن عن أبي هريرة . ووقعت هذه الزيادة أيضاً عند مسلم من طريق ثابت
عن أنس . وفيه أيضاً : ثم لا يعودون إليه . واستدل به على أن الملائكة أكثر
المخلوقات ، لأنه لا يعرف من جميع العوالم من يتجدد من جنسه في كل يوم

ألفاً غير ما ثبت عن الملائكة في هذا الخبر (ثم أُنبت بإناء من خمر وإناء من لبن وإناء من عسل ، فأخذت اللبن) فشربت منه (فقال) جبريل (هي الفطرة) الإسلامية (التي أنت عليها وأمتك) قال القرطبي : يحتمل أن يكون تسمية اللبن فطرة لأنه أول شيء يدخل بطن المولود ويشق أمعائه . وفي الأشربة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : ولو أخذت الخمر لغوت أمتك . وعند البيهقي عن أنس : ولو شربت الماء غرقت وغرقت أمتك . وفي مسلم : إن إتيانه بالآنية كان ببيت المقدس قبل المعراج ، ويحتمل أن الآنية عرضت عليه مرتين مرة عند فراغه من الصلاة ببيت المقدس ، ومرة عند وصوله إلى سدره المنتهى (ثم فرضت) بالبناء للمفعول (على الصلوات خمسين صلاة كل يوم) وزاد في الصلاة : ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام ، قال ابن حزم : وفي رواية أنس بن مالك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ففرض الله عز وجل على أمتي خمسين صلاة (فرجعت فمرت على موسى فقال : بما أمرت ؟ قال) نبينا صلى الله عليه وآله وسلم : قلت له (أمرت بخمسين صلاة كل يوم) وليلة (قال) موسى عليه السلام (إن أمتك لا تستطيع) أن تصلي (خمسين صلاة كل يوم) وليلة (وإني والله قد جربت الناس قبلك وعالجت بني إسرائيل أشد المعالجة ، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك) قال صلى الله عليه وآله وسلم (فرجعت) إلى ربي (فوضع عني عشراً) من الخمسين (فرجعت إلى موسى) فأخبرته (فقال مثله) إن أمتك لا تستطيع ... إلى آخره (فرجعت فوضع عني عشراً) من الأربعين (فرجعت إلى موسى ، فقال مثله ، فرجعت فوضع عني عشراً) من الثلاثين (فرجعت إلى موسى ، فقال مثله ، فرجعت فوضع عني عشراً ، فأمرت بعشر صلوات كل يوم) وليلة (فرجعت) إلى موسى (فقال) موسى (مثله ، فرجعت فأمرت بخمس صلوات كل يوم) وليلة (فرجعت إلى موسى ، فقال : بما أمرت ؟ قلت : أمرت بخمس صلوات كل يوم ، قال : إن أمتك لا تستطيع خمس صلوات كل يوم ، وإني قد جربت الناس قبلك وعالجت بني إسرائيل أشد المعالجة ، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم : فقلت له (سألت ربي حتى استحييت) فلا أراجع ، فإني إن رجعت صرت غير راض ولا مسلم (ولكن أَرْضَى وأسلم) قال عليه الصلاة والسلام (فلما جاوزت ناداني مناد : أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي) وهذا من أقوى

ما يستدل به على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كلمه ربه ليلة الإسراء بغير واسطة كما قاله في الفتح (وقد تقدم حديث الإسراء عن أنس في أول كتاب الصلاة ، وفي كل واحد منهما ما ليس في الآخر) .

قال في الفتح : وفي الحديث من الفوائد أن للساء أبواباً حقيقة وحفظة موكلين بها . وفيه إثبات الاستئذان ، وأنه ينبغي لمن يستأذن أن يقول : أنا فلان ، ولا يقتصر على أنا ، لأنه ينافي المطلوب الاستفهام ، وأن المار يسلم على القاعد وإن كان المار أفضل من القاعد . وفيه استحباب تلقى أهل الفضل بالبشر والترحيب والثناء والدعاء ، وجواز مدح الإنسان المأمون عايه الافتتان في وجهه . وفيه جواز الاستناد إلى القبلة بالظهر وبغيره مأخوذ من استناد إبراهيم إلى البيت المعمور ، وهو كالكعبة في أنه قبلة من كل جهة . وفيه جواز نسخ الحكم قبل وقوع الفعل . وفيه فضل السير في الليل على السير بالنهار لما وقع من الإسراء بالليل ، ولذلك كانت أكثر عبادته صلى الله عليه وآله وسلم بالليل ، وكان أكثر سفره صلى الله عليه وآله وسلم بالليل ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : عليكم بالدجلة فإن الأرض تطوى بالليل . وفيه أن التجربة أقوى في تحصيل المطلوب ، ومن المعرفة الكثيرة يستفاد ذلك من قول موسى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنه عالج الناس قبله وجربهم ، ويستفاد منه تحكيم العادة والتنبيه بالأعلى على الأدنى ، لأن من سلف من الأمم كانوا أقوى أبداناً من هذه الأمة . وقد قال موسى في كلامه : إنه عاجلهم على أقل من ذلك فما وافقوه . أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة ، قال : ويستفاد منه أن مقام الخلعة مقام الرضا والتسليم ، ومقام التكليم مقام الإدلال والانبساط ، ومن ثم استبد موسى بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطلب التخفيف دون إبراهيم عليه السلام ، مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاختصاص بإبراهيم أزيد ماله من موسى لمقام الأبوة ورفعته المنزلة والاتباع في الملة . وقال غيره : الحكمة في ذلك ما أشار إليه موسى في نفس الحديث من سبقه إلى معالجة قومه في هذه العبادة بعينها ، وأنهم خالفوه وعصوه . وفيه أن الجنة والنار قد خلقتا ، لقوله في بعض طرقه : عرضت على الجنة والنار . وفيه استحباب الإكثار من سؤال الله تعالى وتكرير الشفاعة عنده لما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في إجابة مشورة موسى في سؤال التخفيف . وفيه فضيلة بذل النصيحة لمن يحتاج إليها وإن لم يستشر الناصح في ذلك .

الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَا جَعَلْنَا
الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ » ، قَالَ : هِيَ رُؤْيَا عَيْنِ أَرِيهَا رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ أُسْرَى بِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، قَالَ : وَالشَّجَرَةُ
الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ ، هِيَ شَجَرَةُ الزُّقُومِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما في) تفسير (قوله تعالى : « وما جعلنا
الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس » قال : هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم ليلة أُسرى به إلى بيت المقدس) إيراد هذا الحديث في
باب المعراج مما يؤيد أن البخاري يرى اتحاد ليلة الإسراء والمعراج ، بخلاف
ما فهم عنه من إفراد الترحمتين . قال الحافظ : وقد قدمت أن ترجمته في أول
الصلوة تدل على ذلك حيث قال : فرضت الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ليلة الإسراء ، وقد تمسك بكلام ابن عباس هذا من قال : إن الإسراء
كان في المنام ، ومن قال : إنه كان في اليقظة ، فالأول أخذ من لفظ الرؤيا ،
قال : لأن هذا اللفظ يختص برؤيا المنام . وأما من قال بالثاني فمن قوله : أريها
ليلة الإسراء ، والإسراء إنما كان في اليقظة ، لأنه لو كان مناماً ما كذبه
الكفار فيه ولا فيما هو أبعد منه ، وإذا كان ذلك في اليقظة وكان المعراج في
تلك الليلة تعين أن يكون في اليقظة أيضاً ، إذ لم يقل أحد أنه نام لما وصل إلى
بيت المقدس ثم عرج به وهو نائم ، وإذا كان في اليقظة فإضافة الرؤيا إلى
العين للاحتراز عن رؤيا القلب . وقد أثبت الله تعالى في القرآن رؤيا القلب
فقال : « ما كذب الفؤاد ما رأى » . ورؤيا العين فقال : « ما زاغ البصر
وما طغى ، لقد رأى » . روى الطبراني في الأوسط بإسناد قوى عن ابن عباس
قال : رأى محمد ربه مرتين . ومن وجه آخر قال : نظر محمد إلى ربه ،
جعل الكلام لموسى وانحله لإبراهيم ، والنظر لمحمد . فإذا تقرر ذلك ظهر أن
مراد ابن عباس هنا برؤيا العين المذكورة جميع ما ذكر صلى الله عليه وآله
وسلم في تلك الليلة من الأشياء . وفي ذلك رد لمن قال : المراد بالرؤيا في هذه

الآية رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم أنه دخل المسجد الحرام المشار إليها بقوله تعالى : « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق » . قال هذا القائل ، والمراد بقوله : « فتنة الناس » ما وقع من صد المشركين له في الحديبية عن دخول المسجد الحرام . انتهى . وهذا وإن كان يمكن أن يكون مراد الآية ، لكن الاعتماد في تفسيرها على ترجمان القرآن أولى ، والله أعلم . واختلف السلف هل رأى ربه في تلك الليلة أم لا ، على قولين مشهورين . وأنكرت ذلك عائشة وطائفة ، وأثبتها ابن عباس وطائفة (قال) ابن عباس (والشجرة الملعونة في القرآن ، قال : هي شجرة الزقوم) واختاره ابن جرير لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك ، أى في الرؤيا والشجرة . فإن قلت : ليس في القرآن ذكر لعن شجرة الزقوم . أجيب بأن المعنى : والشجرة الملعون أكلوها وهم الكفار ، لأنه قال : « فإنهم لآكلون منها فالثون منها البطون » فوصفت بلعن أهلها على المجاز ، ولأن العرب تقول : لكل طعام مكروه وضار ملعون ، ولأن اللعن هو الإبعاد من الرحمة ، وهى فى أصل الجحيم فى أبعد مكان من الرحمة .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَتَزَلْنَا فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزَرَجِ ، فَوُعِكَتُ فَتَمَزَّقَ شَعْرِي فَوْقَى جُمَيْمَةَ ، فَأَتَتْنِي أُمِّي أُمُّ رُومَانَ ، وَإِنِّي لَفِي أَرْجُوحةٍ وَمَعِيَ صَوَاحِبٌ لِي ، فَصَرَخْتُ بِي ، فَأَتَيْتُهَا لَا أَدْرِي مَا تُرِيدُ بِي ، فَأَخَذَتْ بِيَدِي حَتَّى أَوْقَفَتْنِي عَلَى بَابِ الدَّارِ ، وَإِنِّي لَأَنْهَجُ حَتَّى سَكَنَ بَعْضُ نَفْسِي ، ثُمَّ أَخَذَتْ شَيْئًا مِنْ مَاءٍ فَمَسَحَتْ بِهِ وَجْهِي وَرَأْسِي ، ثُمَّ أَدْخَلَتْنِي الدَّارَ فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ ، فَقُلْنَ : عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكََةِ وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ ، فَأَسْلَمَتْنِي إِلَيْهِنَّ ، فَأَصْلَحَنَ مِنْ شَأْنِي ، فَلَمْ يَرُغْنِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضُحًى ، فَأَسْلَمَتْنِي إِلَيْهِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : تزوجني النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى عقد على (وأنا بنت ست سنين ، فقدمنا المدينة) أنا وأُمِّي أُمُّ رُومَانَ وأُخْتِي أَسْمَاءُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فتزلنا في بني الحارث بن الخزرج ، فوعكت) أى حمت (فتمزق) بالراء المهملة ، أى انتتف (شعري) وبالزاي بمعنى انقطع (فوقى) أى كثر ، أى فصلت من الوعلك ، فتربى شعري فكثُر (جُمَيْمَةُ) مصغرة الجملة وهى مجتمع شعر الناصية ، ويقال للشعر إذا سقط عن المنكبين : جمّة ، وإذا كان إلى شحمة الأذنين : وفرة (فأتتنى أُمِّي أُمُّ رُومَانَ) زينب الفراسية (وإنى لنى أَرْجُوحة) حبل يشد في كل من طرفيه خشبة ، فيجلس واحد على طرف وآخر على الآخر ويحركان فيميل أحدهما بالآخر ، نوع من لعب الصغار (ومعى صواحب لى ، فصرخت بى ، فأتيها لا أدري ما تريد بى ، فأخذت بيدي حتى أوقفتنى على باب الدار ، وإنى لأنهج) أى أتنفس نفساً عالياً من الإعياء (حتى سكن بعض نفسى ، ثم أخذت شيئاً من ماء فمسحت به وجهى ورأسى ، ثم أدخلتنى الدار فإذا

نسوة من الأنصار) لم أعرف أسماءهن (فى البيت ، فقلن : على الخير والبركة وعلى خير طائر) أى على خير حظ ونصيب (فأسلمتنى إليهن فأصلحن من شأنى ، فلم يرعنى) أى فلم يفجأنى (إلا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قد دخل علىّ (ضحى) على غير علم (فأسلمتنى) النسوة الأنصاريات (إليه) وعند أحمد من وجه آخر : فوقفت بنى عند الباب حتى سكنت نفسى ... الحديث . وفيه : فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على سرير وعنده رجال ونساء من الأنصار ، فأجلستنى فى حجره ثم قالت : هؤلاء أهلك يا رسول الله ، بارك الله لك فيهم ، فوثب الرجال والنساء . وبنى بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى بيتنا (وأنا يومئذ بنت تسع سنين) وكان ذلك فى شوال من السنة الأولى أو الثانية . وقولها فى حديث أحمد رضى الله عنه « وبنى بنى » يرد قول الجوهري فى الصحاح : العامة تقول : بنى بأهله . وهو خطأ ، وإنما يقال : بنى على أهله . والأصل فيه أن الداخل على أهله يضرب عليه قبة ليلة الدخول ثم قيل لكل داخل بأهله : بان . انتهى . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه فى النكاح .

الحديث الخامس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا :
أَرَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ ، أَرَى أَنَّكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ ، وَيُقَالُ هَذِهِ
أَمْرَأَتُكَ ، فَأَكْشِفُ عَنْهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتِ ، فَأَقُولُ : إِنْ يَكُ هَذَا مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ يُخْفِضُهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : أريتك) بضم الهمزة (فى المنام مرتين) وفى رواية : ثلاث مرات (أرى أنك فى سرقة) قطعة (من حرير) والمراد أنه يريد صورتها (ويقول) أى جبريل (هذه امرأتك فأكشف) عن وجهك (فإذا هى أنت) أى مثل الصورة التى رأيتها فى المنام ، وهو تشبيه بليغ حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كقوله : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى ، أى فإذا الزنبور مثل العقرب ، فحذف الأداة مبالغة ، فحصل التشابه (فأقول : إن يك هذا من عند الله يخفضه) بضم أوله . قال القاضى عياض : يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا إشكال فيه ، وإن كان بعدها ففيه ثلاثة احتمالات : التردد هل هى زوجته فى الدنيا والآخرة ، أو فى الآخرة فقط ، أو أنه لفظ شك لا يراد به ظاهره ، وهو نوع من البديع عند أهل البلاغة يسمونه تجاهل العارف ، وسماه بعضهم مزج الشك باليقين ، أو وجه التردد هل هى رؤيا وحى على ظاهرها وحقيقتها ، أو رؤيا وحى لها تعبير ، وكلا الأمرين جائز فى حق الأنبياء . انتهى . قال فى الفتح : الأخير هو المعتمد ، وبه جزم السبيلى عن ابن العربى ، ثم قال : وتعبيره باحتمال غيرها لا أرضاه ، والأول يرد أن السياق يقتضى أنها كانت قد وجدت ، فإن ظاهر قوله : « فإذا هى أنت » يشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك ، والواقع أنها ولدت قبل البعثة . ويرد أول الاحتمالات الثلاثة رواية ابن حبان فى آخر حديث الباب : هى زوجتك فى الدنيا والآخرة . والثانى بعيد .

هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم الى المدينة

* (هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) *

يأذن الله عز وجل له في ذلك بقوله : « قل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً » أخرجه الترمذى عن ابن عباس وصححه هو والحاكم ، وذكر الحاكم أن خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة كان بعد بيعة العقبة بثلاثة أشهر أو قريباً منها . وقال القسطلانى : وكانت بعد بيعة العقبة بشهرين وبضعة عشر يوماً . انتهى . وذكره ابن إسحاق أيضاً وزاد : خرج أول يوم من ربيع الأول . وكذا جزم به الأُموى في المغازى ، قال : وقدم المدينة لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول . قال في الفتح : وعلى هذا خرج يوم الخميس (وأصحابه رضى الله عنهم إلى المدينة) فتوجه معه منهم : أبو بكر الصديق وعامر بن فهيرة ، وتوجه قبل ذلك بين العقبتين جماعة منهم ابن أم مكتوم ، ويقال : إن أول من هاجر إلى المدينة أبو سلمة بن عبد الأسد المخزومى زوج أم سلمة ، وذلك أنه أودى لما رجع من الحبشة ، فعزم على الرجوع إليها ، ثم بلغه قصة الإثني عشر من الأنصار فتوجه إلى المدينة . ذكر ذلك ابن إسحاق ، وأسند عن أم سلمة أن أبا سلمة أخذها معه فردها قومها فحبسوها ستة ، ثم انطلقت فتوجهت إليه في قصة طويلة وفيها : فقدم أبو سلمة المدينة بكرة ، وقدم بعده عامر بن ربيعة حليف بنى عدى عشية ، ثم توجه مصعب بن عمير .

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
لَمْ أَغْقِلْ أَبُوبَيَّ قَطُّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ ، وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ
إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرْفِي النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً ،
فَلَمَّا أَتَانِي الْمُسْلِمُونَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا نَحْوَ أَرْضِ الْحَبَشَةِ ، حَتَّى
إِذَا بَلَغَ بَرَكَ الْغِمَادِ لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغْنَةِ ، وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ ، فَقَالَ : أَيْنَ
تُرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَخْرَجَنِي قَوْمِي فَأُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ فِي
الْأَرْضِ وَأَعْبُدَ رَبِّي ، فَقَالَ ابْنُ الدَّغْنَةِ : فَإِنَّ مِثْلَكَ لَا يَخْرُجُ وَلَا يُخْرَجُ ،
إِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ ،
وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ ، فَأَنَا لَكَ جَارٌ ، ارْجِعْ وَأَعْبُدْ رَبَّكَ بِبِلَدِكَ ،
فَرَجِعَ وَارْتَحَلَ مَعَهُ ابْنُ الدَّغْنَةِ ، فَطَافَ ابْنُ الدَّغْنَةِ عَشِيَّةً فِي أَشْرَافِ
قُرَيْشٍ ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يَخْرُجُ مِثْلُهُ وَلَا يُخْرَجُ ، أَتُخْرِجُونَ
رَجُلًا يَكْسِبُ الْمَعْدُومَ ، وَيَصِلُ الرَّحِمَ ، وَيَحْمِلُ الْكَلَّ ، وَيَقْرِي الضَّيْفَ ،
وَيُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ ؟ فَلَمْ تُكْذَّبْ قُرَيْشٌ بِجَوَارِ ابْنِ الدَّغْنَةِ ،
وَقَالُوا لِابْنِ الدَّغْنَةِ : مَرُّ أَبَا بَكْرٍ فَلْيَعْبُدْ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَلْيَصِلْ فِيهَا
وَلْيَقْرَأْ مَا شَاءَ وَلَا يُؤْذِينَا بِذَلِكَ وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِهِ ، فَأَنَا نَخْشَى أَنْ يَفْتِنَ
نِسَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا ، فَقَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغْنَةِ لِأَبِي بَكْرٍ ، فَلَبِثَ أَبُو بَكْرٍ بِذَلِكَ
يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِصَلَاتِهِ ، وَلَا يَقْرَأُ فِي غَيْرِ دَارِهِ ، ثُمَّ بَدَأَ
لِأَبِي بَكْرٍ فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ ، وَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ ،
فَيَنْقَذُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاءَهُمْ وَهُمْ يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ
إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَاءً ، لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ ،
وَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغْنَةِ ،
فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالُوا : إِنَّا كُنَّا أَجْرْنَا أَبَا بَكْرٍ بِجَوَارِكَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ
رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، فَقَدْ جَاوَزَ ذَلِكَ ، فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ ، فَأَعْلَنَ

الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ فِيهِ ، وَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ نِسَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا ، فَانْهَاهُ ،
فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَعَلَّ ، وَإِنْ أَبِي إِلَّا أَنْ
يُعْلِنَ بِذَلِكَ ، فَسَلَّهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ ، فَإِنَّا قَدْ كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ ،
وَلَسْنَا مُقِرِّينَ لِأَبِي بَكْرٍ الْإِسْتِعْلَانَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَاتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ
إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ : قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَاقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّمَا أَنْ
تَفْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أَنْ تُرْجَعَ إِلَيَّ ذِمَّتِي ، فَإِنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ
الْعَرَبُ أَنِّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَإِنِّي أَرُدُّ
إِلَيْكَ جَوَارِكَ ، وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُسْلِمِينَ : إِنِّي أُرِيتُ
دَارَ هِجْرَتِكُمْ ذَاتَ نَخْلٍ بَيْنَ لَابَتَيْنِ وَهُمَا الْحَرَّتَانِ ، فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ
قَبْلَ الْمَدِينَةِ وَرَجَعَ عَامَّةٌ مَنْ كَانَ هَاجَرَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ ،
وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ قَبْلَ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
عَلَى رِسْلِكَ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَهَلْ تَرْجُو ذَلِكَ ،
بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ؟ قَالَ نَعَمْ ، فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَصْحَبَهُ ، وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمَرِ وَهُوَ الْخَبْطُ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَبَيْنَمَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ
فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ ، قَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مُتَقَنِّعًا فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِينَا فِيهَا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِدَاءُ لَهُ أَبِي
وَأُمِّي ، وَاللَّهِ مَا جَاءَ بِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا أَمْرٌ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَجَاءَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنَ ، فَأُذِنَ لَهُ فَدَخَلَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ : أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنَّمَا هُمْ
أَهْلُكَ ، بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : فَإِنِّي قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ ،
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : الصُّحْبَةَ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم : نَعَمْ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَخُذْ يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِحْدَى رَاحِلَتَيَّ هَاتَيْنِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : بِالثَّمَنِ ،
قَالَتْ عَائِشَةُ : فَجَهَّزْنَاهُمَا أَحْتَّ الْجِهَازِ ، وَصَنَعْنَا لَهُمَا سُفْرَةً فِي جِرَابٍ ،
فَقَطَعَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قِطْعَةً مِنْ نِطَاقِهَا فَرَبَطَتْ بِهِ عَلَى فَمِ
الْجِرَابِ ، فَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ ذَاتُ النُّطَاقَيْنِ ، قَالَتْ : ثُمَّ لَحِقَ رَسُولُ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ بَغَارٍ فِي جَبَلِ ثَوْرٍ ، فَكَمْنَا فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ
يَبِيتُ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ ثَقِيفٌ لَقِنٌ ، فَيُدْلَجُ
مِنْ عِنْدِهِمَا بِسَحَرٍ ، فَيُصْبِحُ مَعَ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ كَبَائِتٍ ، فَلَا يَسْمَعُ أَمْرًا
يُكْتَادَانِ بِهِ إِلَّا وَعَاهُ حَتَّى يَأْتِيَهُمَا بِخَبَرِ ذَلِكَ حِينَ يَخْتَلِطُ الظَّلَامُ ،
وَيَرْعَى عَلَيْهِمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْحَةً مِنْ غَنَمٍ فَيُرِيحُهُمَا
عَلَيْهِمَا حِينَ تَذْهَبُ سَاعَةٌ مِنَ الْعِشَاءِ ، فَيَبِيتَانِ فِي رِسْلٍ وَهُوَ لَبَنٌ مِنْحَتُهُمَا
وَرَضِيفُهُمَا حَتَّى يَنْعَقَ بِهَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ بِغَلَسٍ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ
لَيْلَةٍ مِنْ تِلْكَ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ ، وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم
وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّلِيلِ ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ ، هَادِيًا
خَرِيْتًا ، وَالْخَرِيْتُ الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ قَدْ غَمَسَ حِلْفًا فِي آلِ الْعَاصِ
ابْنِ وَائِلِ السَّهْمِيِّ وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ فَأَمِنَاهُ ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ
رَاحِلَتَيْهِمَا وَوَعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاحِلَتَيْهِمَا صُبْحَ ثَلَاثِ ،
وَأَنْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ وَالْدَّلِيلُ ، فَأَخَذَ بِهِمْ طَرِيقَ السَّوَاحِلِ ،
قَالَ سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ : جَاءَنَا رُسُلُ كُفَّارِ قُرَيْشٍ يَجْعَلُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ دِيَةً كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَنْ قَتَلَهُ أَوْ أَسْرَهُ ،
فَبَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ قَوْمِي بَنِي مُدَلِجٍ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ
مِنْهُمْ حَتَّى قَامَ عَلَيْنَا وَدَخَنُ جُلُوسٍ فَقَالَ : يَا سُرَاقَةُ إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ آيَةً
أَسْوَدَةً بِالسَّاحِلِ أَرَاهَا مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ ، قَالَ سُرَاقَةُ : فَعَرَفْتُ أَنَّهُمْ هُمْ ،

فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّهُمْ لَيَسُوا بِهِمْ ، وَلَكِنَّكَ رَأَيْتَ فَلَانًا وَفُلَانًا انْطَلَقُوا
بِأَعْيُنِنَا ، ثُمَّ لَبِثْتُ فِي الْمَجْلِسِ سَاعَةً ، ثُمَّ قُمْتُ فَدَخَلْتُ ، فَأَمَرْتُ
جَارِيَتِي أَنْ تَخْرُجَ بِفَرَسِي ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ أَكْمَةٍ فَتُحَبِّسُهَا عَلَيَّ ، وَأَخَذْتُ
رُمْحِي فَخَرَجْتُ بِهِ مِنْ ظَهْرِ الْبَيْتِ ، فَحَطَطْتُ بِرُجْهِ الْأَرْضَ وَخَفَضْتُ
عَالِيَهُ حَتَّى أَتَيْتُ فَرَسِي فَرَكِبْتُهَا فَرَفَعْتُهَا تُقَرِّبُ بِي حَتَّى دَنَوْتُ مِنْهُمْ ،
فَعَثَرْتُ بِي فَرَسِي ، فَخَرَزْتُ عَنْهَا ، فَقُمْتُ فَأَهْوَيْتُ يَدِي إِلَى كِتَانَتِي
فَاسْتَخَرَجْتُ مِنْهَا الْأَزْلَامَ فَاسْتَقْسَمْتُ بِهَا أَضْرَهُمْ أَمْ لَا ، فَخَرَجَ الَّذِي
أَكْرَهُ ، فَارَكِبْتُ فَرَسِي وَعَصَيْتُ الْأَزْلَامَ تُقَرِّبُ بِي حَتَّى إِذَا سَمِعْتُ قِرَاءَةَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ لَا يَلْتَفِتُ وَأَبُو بَكْرٍ يُكْثِرُ الْإِلْفَاتِ
سَاحَتْ يَدَا فَرَسِي فِي الْأَرْضِ حَتَّى بَلَغَتَا الرُّكْبَتَيْنِ ، فَخَرَزْتُ عَنْهَا ثُمَّ
زَجَرْتُهَا فَنَهَضَتْ ، فَلَمْ تَكُدْ تُخْرِجْ يَدَيْهَا ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ قَائِمَةً إِذْ لَأَثَرِ
يَدَيْهَا عُثَانٌ سَاطِعٌ فِي السَّمَاءِ مِثْلُ الدُّخَانِ فَاسْتَقْسَمْتُ بِالْأَزْلَامِ فَخَرَجَ
الَّذِي أَكْرَهُ ، فَتَادَيْتُهُمْ بِالْأَمَانِ ، فَوَقَفُوا ، فَارَكِبْتُ فَرَسِي حَتَّى جِئْتُهُمْ ،
وَوَقَعَ فِي نَفْسِي حِينَ لَقِيتُ مَا لَقِيتُ مِنَ الْحَبِيسِ عَنْهُمْ أَنْ سَيَظْهَرُ أَمْرُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّ قَوْمَكَ قَدْ جَعَلُوا فِيكَ
الَّذِيَّةَ وَأَخْبَرْتُهُمْ أَخْبَارَ مَا يُرِيدُ النَّاسُ بِهِمْ وَعَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الرِّادَ
وَالْمَتَاعَ ، فَلَمْ يَرْزَأْنِي وَلَمْ يَسْأَلَانِي إِلَّا أَنْ قَالَا أَخْفِ عَنَّا ، فَسَأَلْتُهُ
أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابَ أَمْنٍ ، فَأَمَرَ عَامِرَ بْنَ فُهَيْرَةَ فَكَتَبَ فِي رُقْعَةٍ مِنْ أَدِيمٍ ،
ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقِيَ الزُّبَيْرَ فِي رَكْبٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
كَانُوا تِجَارًا قَافِلِينَ مِنَ الشَّامِ ، فَكَسَا الزُّبَيْرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ ثِيَابَ بَيْضٍ ، وَسَمِعَ الْمُسْلِمُونَ بِالْمَدِينَةِ مَخْرَجَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَكَّةَ ، فَكَانُوا يَغْلُدُونَ كُلَّ غَدَاةٍ إِلَى الْحَرَّةِ
فَيَنْتَظِرُونَهُ حَتَّى يَرُدَّهُمْ حَرُّ الظَّهِيرَةِ ، فَاَنْقَلَبُوا يَوْمًا بَعْدَ مَا أَطَالُوا

أَنْتَظَرَهُمْ ، فَلَمَّا أَوْوَا إِلَى بُيُوتِهِمْ أَوفَى رَجُلٌ مِنْ يَهُودَ عَلَى أَطْمٍ مِنْ
 أَطَامِهِمْ لِأَمْرٍ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَبَصُرَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ
 مُبَيَّضِينَ يَزُولُ بِهِمُ السَّرَابُ ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْيَهُودِيُّ أَنْ قَالَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ :
 يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ هَذَا جَدُّكُمْ الَّذِي تَنْتَظِرُونَ ، فَثَارَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى السَّلَاحِ ،
 فَتَلَقَّوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِظَهْرِ الْحَرَّةِ ، فَعَدَلَ بِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ
 حَتَّى نَزَلَ بِهِمْ فِي بَنِي عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ ، وَذَلِكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ
 رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ لِلنَّاسِ ، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ صَامِتًا ، فَطَفِقَ مَنْ جَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ مِمَّنْ لَمْ يَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحْيِي أَبَا بَكْرٍ حَتَّى أَصَابَتْ الشَّمْسُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى ظَلَّلَ عَلَيْهِ بِرِدَائِهِ ، فَعَرَفَ النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ ، فَلَبِثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَنِي
 عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ، وَأَسَّسَ الْمَسْجِدَ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ،
 وَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَسَارَ يَمْنَى
 مَعَهُ النَّاسُ حَتَّى بَرَكْتَ عِنْدَ مَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ ،
 وَهُوَ يُصَلِّي فِيهِ يَوْمَئِذٍ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَانَ مِرْبَدًا لِلتَّمَرِ لِسَهْلٍ
 وَسَهْلٍ غُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي حَجَرِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ حِينَ بَرَكْتَ بِهِ رَاحِلَتُهُ : هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْمَنْزِلُ ، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغُلَامَيْنِ فَسَاوَمَهُمَا بِالْمِرْبَدِ لِيَتَّخِذَهُ مَسْجِدًا ، فَقَالَا :
 بَلْ نَهَبَهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْبَلَهُ
 مِنْهُمَا هِبَةً حَتَّى أَبْتَاعَهُ مِنْهُمَا ، ثُمَّ بَنَاهُ مَسْجِدًا ، وَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ اللَّبَنَ فِي بُنْيَانِهِ وَيَقُولُ وَهُوَ يَنْقُلُ اللَّبَنَ :

هَذَا الْحِمَالُ لَا حِمَالُ خَبِيرَ هَذَا أَبَرُّ رَبَّنَا وَأَظْهَرُ

وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّ الْأَجْرَ أَجْرُ الْآخِرَةِ فَارْحَمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنها قالت : لم لم أعقل أبوي (أى أبا بكر وأم رومان) قط إلا وهما يدينان الدين (أى دين الإسلام) ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طرفي النهار بكرة وعشية ، فلما ابتلى المسلمون (بأذى الكفار من قريش بحصرهم بني هاشم والمطلب في شعب أبي طالب ، وأذن صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه في الهجرة إلى الحبشة) خرج أبو بكر (رضى الله عنه) مهاجراً نحو أرض الحبشة (ليلحق من سبقه من المسلمين ممن هاجر إليها . قال في الفتح : وإن الذين هاجروا إلى الحبشة أولاً ساروا إلى جدة ، وهى ساحل مكة ، فركبوا منها البحر إلى الحبشة (حتى بلغ برك الغماد) بكسر الغين وقد تضم : موضع على خمس ليال من مكة إلى جهة اليمن . قاله ابن فارس . وحكى الهمداني في أنساب اليمن : هو فى أقصى اليمن والأول أولى . وقال البكرى : فى أقاصى هجر . قيل : هو عند بئر برهوت التى يقال إن أرواح الكفار تكون فيها . انتهى . وقال ابن دريد : هو بقعة فى جهنم . واستبعده بعض المتأخرين ، وقال : القول بأنه موضع باليمن أنسب ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدعوهم إلى جهنم . قال الحافظ : وخفى عليه أن هذا بطريق المبالغة فلا يراد الحقيقة : ثم ظهر لى أن لا تنافى بين القولين ، فيحمل قوله « جهنم » على مجاز المجاورة بناء على القول بأن برهوت مأوى أرواح الكفار وهم أهل النار (لقيه ابن الدغنة) بفتح الدال وكسر المعجمة . وروى بضم الدال ، وهو اسم أمه ، واسمه الحارث بن يزيد كما عند البلاذرى . وحكى السهيلي أن اسمه مالك . ووقع فى شرح الكرماني أن ابن إسحاق سماه ربيعة بن رفيع ، وهو وهم من الكرماني ، فإن ربيعة المذكور آخر يقال له ابن الدغنة ، لكنه سلمى ، والمذكور هنا من القارة ، فاختلفاً ، وأيضاً السلمى إنما ذكره ابن إسحاق فى غزوة حنين ، وأنه صحابى قتل دريد بن الصمة ، ولم يذكره ابن إسحاق فى قصة الهجرة ، وفى الصحابة ثالث يقال له ابن الدغنة ، لكن اسمه حابس ، وهو كلبى له قصة فى سبب إسلامه ، وأنه رأى شخصاً من الجن فقال له : يا حابس بن دغنة ... فى أبيات . وهو مما يرجح رواية التخفيف . انتهى . كذا فى الفتح . ومعنى الدغنة : المسترخية ، وأصلها الغمامة الكثيرة المطر (وهو سيد القارة) بتخفيف الراء : قبيلة مشهورة من بنى الهون بالضم

ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وكانوا حلفاء بنى زهرة من قريش ، وكانوا يضرب بهم المثل في قوة الرمي (فقال) له (أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال) له (أبو بكر : أخرجني قومي) أى تسببوا في إخراجي (فأريد أن أسبح في الأرض وأعبد ربي) ولم يذكر له وجه مقصده لأنه كان كافراً ، وإلا فقد تقدم أنه قصد التوجه إلى أرض الحبشة ، ومن المعلوم أنه لا يصل إليها من الطريق التي قصدها ، حتى يسير في الأرض وحده زماناً فيصدق أنه سائح ، لكن حقيقة السياحة أن لا يقصد موضعاً بعينه يستقر فيه (فقال) له (ابن الدغنة : فإن مثلك يا أبا بكر لا يخرج) بفتح أوله ، من الخروج (ولا يخرج) بضم ثم فتح ، من الإخراج (إنك تكسب المعلوم) أى تعطى الناس مما لا يجلبونه عند غيرك (وتصل الرحم) أى القرابة (وتحمل الكل) الذى لا يستقل بأمره أو الثقل (وتقرى الضيف ، وتعين على نواب الحق) أى حوادثه ، فوصفه بما وصفت خديجة رضى الله عنها به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو يدل على عظيم فضل أبى بكر الصديق وإنصافه واشتباره بالصفات البالغة في أنواع الكمال (فأنا لك جار) أى مجير ، أمتع من يؤذك (ارجع واعبد ربك ببلدك) مكة (فرجع) أبو بكر رضى الله عنه (وارتحل معه ابن الدغنة) إلى مكة (فطاف ابن الدغنة عشية في أشراف قريش فقال لهم : إن أبا بكر لا يخرج مثله) من وطنه باختياره على نية الإقامة في غيره مع ما فيه من النفع المتعدى لأهل بلده (ولا يخرج) بضم أوله وفتح ثالثه ، أى لا يخرج أحده بغير اختياره لما ذكر . واستنبط بعض المالكية من هذا أن من كانت فيه منفعة متعددة لا يمكن من الانتقال عن البلد إلى غيره بغير ضرورة راجحة (أخرجون رجلاً) استفهام إنكارى (يكسب المعلوم ، ويصل الرحم ، ويحمل الكل ، ويقرى الضيف ، ويعين على نواب الحق ، فلم تكذب قريش) أى لم ترد عليه قوله في أمان أبى بكر ، وكل من كذبك فقد رد قولك ، فأطلق التكذيب وأراد لازمه (بجوار ابن الدغنة) بكسر الجيم (وقالوا لابن الدغنة : مر أبا بكر فليعبد ربه في داره فليصل فيها وليقرأ ما شاء ولا يؤذينا بذلك) الذى يقرؤه ويتعبد به (ولا يستعلن به) بل يخفيه (فإننا نخشى أن يفتن) بكسر التاء (نساءنا وأبناءنا ، فقال ذلك) القول الذى قالوه (ابن الدغنة لأبى بكر ، فلبث أبو بكر بذلك) أى مكث على ما شرطوا عليه (يعبد

ربه في داره ولا يستعلن بصلاته ولا يقرأ في غير داره) قال في الفتح : ولم يقع لي قدر زمان المدة التي أقام فيها أبو بكر على ذلك (ثم بدا لأبي بكر) رضى الله عنه ، أى ظهر له رأى غير الرأى الأول (فابتنى مسجداً بفناء داره) بكسر الفاء والمد ، أى أمامها (وكان يصلى فيه ويقرأ القرآن) كله أو بعضه (فينقذ) ولأبى ذر : فينقذ ، أى يتدافعون على أبى بكر فيقذف بعضهم بعضاً فيساقطون عليه . و يروى : فينقص ، أى يزدحمون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسر . قال الخطابى : وهو المحفوظ . ولجرجاني : فينقص ، أى يسقط (عليه نساء المشركين وأبنائهم وهم يعجبون منه وينظرون إليه ، وكان أبو بكر رجلاً بكاء) كثير البكاء رضى الله عنه (لا يملك عينيه) من رقة قلبه (إذا قرأ القرآن ، فأفرغ ذلك) أى أخاف ما فعله أبو بكر من صلاته وقراءته (أشراف قريش من المشركين) على نساءهم وأبنائهم أن يميلوا إلى الإسلام لما يعلمون من رقة قلوبهم (فأرسلوا إلى ابن الدغنة ، فقدم عليهم) أى على قريش من المشركين . ولأبى ذر عن الكشميني : فقدم عليه ، أى على أبى بكر رضى الله عنه (فقالوا) أى كفار قريش (إنا كنا أجرنا أبا بكر بجوارك) وروى أجزنا ، أى أبجنا . قال في الفتح : والأول أوجه (على أن يعبد ربه في داره ، فقد جاوز ذلك فابتنى مسجداً بفناء داره فأعلن بالصلاة والقراءة فيه ، وأنا قد خشينا أن يفتن نساءنا وأبنائنا ، فانه) عن ذلك (فإن أحب أن يقتصر على أن يعبد ربه في داره فعل وإن أبى) امتنع (إلا أن يعلن بذلك ، فسله أن يرد إليك ذمتك) أى أمانك له (فإننا قد كرهننا أن نخفرك) رباعى من الإخفار ، أى تنقض عهدهك ، يقال : خفرة إذا حفظه ، وأخفره إذا غدر به (ولسنا مقرين لأبى بكر الاستعلان) خوفاً على نساءنا وأبنائنا (قالت عائشة : فأتى ابن الدغنة إلى أبى بكر فقال) له (قد علمت الذى عاقدت لك عليه) بناء المتكلم (فإما أن تقتصر على ذلك) الذى عاقدت لك عليه (وإما أن ترجع إلى) بتشديد الياء (ذمتي) عهدى (فإنى لا أحب أن تسمع العرب أنى أخفرت في رجل عقدت له ، فقال أبو بكر : فإنى أرد إليك جوارك وأرضى بجوار الله عز وجل) أى بحمايته وأمانه ، وفيه جواز الأخذ بالأشد في الدين وقوة يقين أبى بكر . قال في الفتح : في هذا الفصل من فضائل الصديق أشياء كثيرة قد امتاز بها عن سواه ظاهرة لمن تأملها (والنبي

صلى الله عليه وآله (وسلم يومئذ بمكة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم للمسلمين : إني أريت دار هجرتكم ذات نخل بين لابتين وهما الحرتان) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري . والحرة : أرض حجارتها سود ، وهذه الرؤيا غير الرؤيا السابقة أول الباب . قال ابن التين : كان صلى الله عليه وآله وسلم أرى دار الهجرة بصفة تجمع المدينة وغيرها ، ثم أرى الصفة المختصة بالمدينة فتعينت (فهاجر من هاجر قبل المدينة) أى جهتها (ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة) لما سمعوا استيطان المسلمين بها (وتجهز أبو بكر رضى الله عنه قبل المدينة) أى أراد الخروج طالباً للهجرة جهة المدينة . وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه عند ابن حبان : استأذن أبو بكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخروج من مكة (فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : على رسلك) على مهلك . ولابن حبان : فقال : اصبر . والرسول : السير الرفيق (فإني أرجو أن يؤذن لي) في الهجرة (فقال أبو بكر : وهل ترجو ذلك) أى الإذن (بأبى أنت) زاد الكشميني : وأمى (قال : نعم) أرجوه (فحبس) أى منع (أبو بكر نفسه) من الهجرة (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى لأجله (ليصحبه) في الهجرة (وعلف) أبو بكر (راحلتين) ثنية راحلة من الإبل القوى على السير وحمل الأثقال (كانتا عنده ورق السمر) قال الزهري (وهو الخبط) ما يحبط بالعصا فيسقط من ورق الشجر (أربعة أشهر) فيه بيان المدة التي كانت بين ابتداء هجرة الصحابة بين العقبة الأولى والثانية ، وهى هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان بينهما شهران وبعض شهر على ما سبق من التحرير (قالت عائشة : فبينما نحن يوماً جلوس في بيت أبى بكر في نحر الظهيرة) أول الزوال عند شدة الحر (قال قائل) قال في المقدمة : يحتمل أن يفسر بعامر بن فهيرة مولى أبى بكر . وفي الطبراني : إن قائل ذلك أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما (لأبى بكر : هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متقنعاً) أى مغطياً رأسه (في ساعة لم يكن يأتينا فيها ، فقال أبو بكر : فداء له أبى وأمى ، والله ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر) حدث (قالت عائشة : فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذن) في الدخول (فأذن له) أبو بكر (فدخل ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبى بكر : أخرج من عندك ، فقال أبو بكر :

إنما هم أهلك) يريد عائشة وأُمها (بأبي أنت يا رسول الله ، قال : فإني قد أذن لي في الخروج ، فقال أبو بكر) أريد (الصحبة ، بأبي أنت يا رسول الله ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : نعم) الصحبة التي تطلبها . زاد ابن إسحاق في روايته : قالت عائشة : فرأيت أبا يبيكى وما كنت أحسب أحداً يبيكى من الفرح (قال أبو بكر : فخذ بأبي أنت يا رسول الله لإحدى راحلتى هاتين ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : بالثمن) أى لا آخذ إلا بالثمن . وعند الواقدي : أن الثمن كان ثمانمائة وأن الراحلة هي القصواء وأنها كانت من بنى قشير . وعند ابن إسحاق أنها الجدعاء . وزاد : لا أركب بعير أليس هو لى ، قال : هو لك ، قال : لا ولكن بالثمن الذى ابتعتها به ، قال : أخذتها بكذا وكذا ، قال : قد أخذتها بذلك ، قال : هي لك . وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبرانى : فقال : بشمها يا أبا بكر فقال : بشمها إن شئت . وأفاد الواقدي أن الثمن ثمانمائة . ونقل السهيلي في الروض عن بعض شيوخ المغرب أنه سئل عن امتناعه من أخذ الراحلة مع أن أبا بكر أنفق عليه ماله ، فقال : أحب أن لا تكون هجرته إلا من مال نفسه . قيل : إنها عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قليلا ، وماتت في خلافة أبي بكر ، وكانت مرسلة ترعى بالبقيع (قالت عائشة : فجهزناها أحث الجهاز) أفعل تفضيل من الحث ، أى أسرعه . وفي رواية : أحب ، والجهاز بفتح الجيم وكسرها : ما يحتاج إليه في السفر ونحوه (وصنعنا لها سفرة) أى زاداً ، لأن أصل السفرة في اللغة : الزاد الذى يصنع للمسافر ، ثم استعمل في وعاء الزاد ، ومثله المزايدة للماء ، وكذلك الراوية ، فاستعملت السفرة في هذا الخبر على أصل اللغة (في جراب) بكسر الجيم . وعن الواقدي : إنه كان في السفرة شاة مطبوخة (فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها) بكسر النون : ما يشد به الوسط ، وقيل : هو إزار فيه تكة ، وقيل : ثوب تلبسه المرأة ثم تشدّ وسطها بجبل ثم ترسل الأعلى على الأسفل . قاله الهروي (فربطت به على فم الجراب ، فبذلك سميت ذات النطاقين) والمحفوظ أنها شقت نطاقها نصفين ، فشدت بأحدهما الزاد ، وشدت فم القربة بالآخر . قال الحافظ : فمن قيل لها ذات النطاق وذات النطاقين بالثنية والإفراد بهذين الاعتبارين . اهـ . (قالت) عائشة (ثم لحق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر

بغار في جبل ثور) وكان خروجهما من مكة يوم الخميس (فكنا فيه ثلاث ليال) وخرجا منه يوم الاثنين (بيت) في الغار (عندهما عبد الله بن أبي بكر) الصديق رضي الله عنه (وهو غلام شاب ثقف) حاذق (لقن) سريع الفهم (فبدلج) يخرج (من عندهما بسحر فيصبح مع قريش بمكة كبائت) بها لشدة رجوعه بغلس (فلا يسمع أمراً يكتادان به) يفتعلان من الكيد مبني للمفعول ، أى يطلب لهما ما فيه المكروه (إلا وعاه) حفظه (حتى يأتيهما بنجر ذلك حين يختلط الظلام ، ويرعى) يحفظ (عليهما عامر بن فهيرة) مصغراً (مولى أبي بكر) الصديق (منحة) شاة تحلب إناء بالغداة وإناء بالعشي (من غنم) كانت لأبي بكر رضي الله عنه (فيريحها) أى الشاة أو الغنم (عليهما حين تذهب ساعة من العشاء) كل ليلة فيحلبان ويشربان (فيبيتان في رسل ، وهو ابن منحتهما) الطرى (ورضيفهما) وهو الموضوع فيه الحجارة المحماة لتذهب وخامته وثقله (حتى ينق بها) أى يصيح بالغنم ويزجرها . ولأبي ذر : بهما ، أى ليعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصديق رضي الله عنه صوته إذا زجر غنمه (عامر بن فهيرة بغلس) هو ظلام آخر الليل (يفعل ذلك في كل ليلة من تلك الليالي الثلاث) التي أقاما فيها بالغار . وعند ابن عائذ من حديث ابن عباس : فيصبح في رعيان الناس كبائت فلا يفتن له (واستأجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر رجلاً) هو عبد الله بن أريقط مصغراً (من بني الدليل ، وهو) أى الرجل الذي استؤجر (من بني عبد بن عدى) أى ابن الدليل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وقيل من بني عدى بن عمرو (هادياً) يهديهما إلى الطريق (خريئاً) قال الزهري (والخريت) هو (الماهر بالهداية ، قد غمس حلقاً في آل العاص بن وائل السهمي) يعنى أنه حليف لهم وأخذ بنصيب من عقدهم ، وكانوا إذا تحالفوا غمسوا أيديهم في دم أو خلق أو شيء يكون فيه تلوين ، فيكون ذلك تأكيداً للحلف (وهو) أى الرجل الذي استأجراه (على دين كفار قريش ، فأمناه) أى ائتمناه (فدفعنا إليه راحلتيهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال) فأتاهما (براحتليهما صبح ثلاث ، وانطلق معهما عامر بن فهيرة والدليل) عبد الله بن أريقط (فأخذ بهم طريق الساحل) وذلك أسفل من عسفان (قال سراقه بن جعشم : جاءنا رسل كفار قريش يجعلون في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و) في (أبي بكر دية) أى

مائة ناقة (كل واحد منهما من قتله أو أسره ، فبينما أنا جالس في مجلس من مجالس قومي بني مدلج إذ أقبل رجل منهم حتى قام علينا ونحن جلوس فقال : يا سراقه إني قد رأيت أنفأ أسودة) أشخاصاً (بالساحل أراها) أظنها (محمداً وأصحابه ، قال سراقه : فعرفت أنهم هم ، فقلت له : إنهم ليسوا بهم ولكنك رأيت فلاناً وفلاناً) لم أعرف اسمهما (انطلقوا بأعيننا) أى في نظرنا معاينة يبتغون ضالة لهم (ثم لبثت في المجلس ساعة ، ثم قمت فدخلت) منزلى (فأمرت جاريتي) لم يعرف ابن حجر اسمها (أن تخرج بفرسى) وزاد موسى بن عقبة : ثم أخذت قداحي ، أى الأزلام ، فاستقسمت بها ، فخرج الذي أكره لا تضره ، وكنت أرجو أن أردّه وأخذ المائة ناقة (وهى من وراء أكمة) رابية مرتفعة (فتحبسها علىّ وأخذت رحى فخرجت به من ظهر البيت فحطط بزرجه الأرض) الحديد الذى في أسفل الرمح ، أى أمكنت أسفله (وخفضت عاليه) لئلا يظهر بريقه لمن بعد منه فينذر به وينكشف أمره ، لأنه كره أن يتبعه أحد فيشركه في الجعالة (حتى أتيت فرسى فركبتها ، فرفعتها تقرب بى حتى دنوت منهم ، فعثرت بى فرسى فخررت عنها) عن فرسى (فقممت فأهويت يدي) أى بسطتها (إلى كنانتي) كيس السهام (فاستخرجت منها الأزلام) جمع زلم : أقلام كانوا يكتبون على بعضها « نعم » وعلى بعضها « لا » وكانوا إذا أرادوا أمراً استقسموا بها ، فإذا خرج السهم الذى عليه « نعم » خرجوا وإذا خرج الآخر لم يخرجوا ، ومعنى الاستقسام معرفة قسم الخير والشر (فاستقسمت بها : أضرمهم أم لا) طلبت معرفة النفع والضرر بالأزلام ، أى التفاؤل (فخرج الذى أكره) لا تضرهم (فركبت فرسى وعصيت الأزلام) أى فلم ألتفت إلى ماخرج من الذى أكره (تقرب بى) فرسى (حتى إذا سمعت قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وهو لا يلتفت وأبو بكر) رضى الله عنه (يكثر الالتفات ساخت) أى غاصت (يدا فرسى في الأرض) زاد الطبراني عن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها : لمنحريها (حتى بلغنا الركبتين ، فخررت عنها ثم زجرتها) على القيام (فنهضت فلم تكد تخرج يديها) بضم أوله من الأرض (فلما استوت قائمة إذ لأثر يديها عثان) بالعين المهملة المضمومة فثلاثة مفتوحة وبعد الألف نون . دخان من غير نار (ساطع) منتشر في السماء (مثل الدخان ، فاستقسمت بالأزلام ، فخرج الذى أكره)

لا تضرهم (فناديتهم بالأمان) وعند ابن إسحاق : فناديت القوم : أنا سراقه بن مالك بن جعشم ، انظروني أكلمكم ، فوالله لا يأتيكم مني شيء تكرهونه (فوقفوا فركبت فرسي حتى جثتهم ، ووقع في نفسي حين لقيت ما لقيت من الحبس عنهم أن سيظهر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ، فقلت له : إن قومك (قريشاً) قد جعلوا فيك الدية (يدفعونها لمن يقتلك أو يأسرك) وأخبرتهم لإخبار ما يريد الناس (قريش (بهم) من الحرص على الظفر بهم وغير ذلك (وعرضت عليهم الزاد والمتاع ، فلم يرزآني) لم ينقصاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر شيئاً (ولم يسألاني) شيئاً مما معي (إلا أن قال) لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أخف عنا) أمر من الإخفاء . قال سراقه (فسألته) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يكتب لي كتاب أمن) بسكون الميم (فأمر عامر بن فهيرة فكتب في رقعة من أديم) جلد مدبوغ . زاد ابن إسحاق : فأخذته فجعلته في كنانتي ثم رجعت (ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ومن معه إلى جهة مقصده (فلقي الزبير في ركب من المسلمين كانوا تجاراً قافلين) راجعين (من الشام ، فكسا الزبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر ثياب بياض) وقول الدمياطي : إن الذي كسا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر إنما هو طلحة بن عبيد الله وكان جاثياً من الشام في عير ، متمسكاً في ذلك بأن أهل السير لم يذكروا أن الزبير لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طريق الهجرة ، وإنما هو طلحة ، ليس فيه دلالة على ذلك ، فالأولى الجمع بينهما ، وإلا فاف في الصحيح أصح لاسماً والرواية التي فيها طلحة من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة والتي في الصحيح من طريق عقيل عن الزهري عن عروة . وعند ابن أبي شعبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه نحورواية أبي الأسود ، فعين تصحيح القولين ، وحينئذ فيكون كل من الزبير وطلحة كساهما (وسمع المسلمون بالمدينة مخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مكة فكانوا يغلدون) يخرجون (كل غداة إلى الحرة فينتظرونه حتى يردهم حرّ الظهيرة ، فانقلبوا) رجعوا (يوماً بعد ما أطلالوا انتظارهم) له (فلما أوا إلى بيوتهم أوفى) أي طلع (رجل من يهود) لم يسم (على أطم) حصن (من أطامهم لأمر ينظر إليه فبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه مبيضين) عليهم الثياب

البیض . وقال السفاقسی : یحتمل أن یرید متعجلین . قال ابن فارس : یقال : بایض ، أى متعجل (یزول بهم السراب) المرثی فی شدة الحر كأنه ماء حتی إذا جسته لم تجده شیئاً كما قال الله تعالى (فلم یملك الیهودی) نفسه (أن قال بأعلى صوته : یامعاشر العرب هذا جدکم) بالفتح ، أى حظکم وصاحب دولتکم (الذى تنتظرون) السعادة بمجيئه (فثار المسلمون إلى السلاح ، فتلقوا رسول الله صلى الله علیه) وآله (سلم بظهر الحرة) الأرض التى علیها الحجارة السود (فعدل بهم ذات الیمین حتی نزل بهم فی بنى عمرو بن عوف) أى ابن مالك بن الأوس ومنزلهم بقباء (وذلك يوم الإثنين) وهذا هو المعتمد ، وشدة من قال يوم الجمعة ، والأكثر أنه قدم نهاراً . وفى رواية لمسلم : لیلا ، ویجمع بأن القدوم كان آخر اللیل فدخل نهاراً (من شهر ربیع الأول) أوله أو للیلین خلتما منه ، أو لاثنتی عشرة لیلة خلت منه ، أو لثلاث عشرة خلت منه (فقام أبو بکر للناس) یتلقاهم (وجلس رسول الله صلى الله علیه) وآله (وسلم صامتاً) ساکناً (فطفق من جاء من الأنصار ممن لم یر رسول الله صلى الله علیه) وآله (وسلم یحیی أبا بکر) أى یسلم علیه یظنه النبی صلى الله علیه وآله وسلم (حتی أصابت الشمس رسول الله صلى الله علیه) وآله (وسلم ، فأقبل أبو بکر) رضی الله عنه (حتى ظلل علیه) صلى الله علیه وآله وسلم (بردائه ، فعرف الناس رسول الله صلى الله علیه) وآله (وسلم عند ذلك ، فلبث رسول الله صلى الله علیه) وآله (وسلم فی بنى عمرو بن عوف بضعة عشرة لیلة وأسس المسجد الذى أسس على التقوی) وهو مسجد قباء عند الجمهور ، وهو ظاهر الآیة . وعند مسلم وأحمد والترمذی أنه مسجد رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : والحق أن كلا منهما أسس على التقوی ، والسر فی جوابه صلى الله علیه وآله وسلم بأنه مسجده رفع توهم أن ذلك خاص بمسجد قباء . اهـ . وبه قال الداودى والسهیلى وغيرهما (وصلى فیہ رسول الله صلى الله علیه) وآله (وسلم) أيام مقامه بقباء (ثم ركب راحلته) من قباء يوم الجمعة ، فأدرکته الجمعة فی بنى سالم بن عوف (فسار یمشی معه الناس حتی برکت راحلته عند مسجد الرسول صلى الله علیه) وآله (وسلم بالمدينة) وعند سعید بن منصور : حتی استناخت عند موضع المنبر من المسجد (وهو یصلی فیہ یومئذ رجال من المسلمین وكان) موضع المسجد (مربدأ)

بكسر الميم (للتمر لسهيل) بالتصغير (وسهل) ابني رافع بن عمرو (غلامين يقيمين في حجر أسعد بن زرارة) وكان أسعد من السابقين إلى الإسلام من الأنصار، وأما أخوه سعد فتأخر إسلامه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بركت به راحلته: هذا إن شاء الله تعالى المنزل، ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغلامين فساومهما بالمربد، ليتخذه مسجداً، فقالا: بل نهيه لك يا رسول الله، فأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبله منهما هبة حتى ابتاعه منهما) أى اشتراه (ثم بناه مسجداً، وطفق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل معهم اللبن) بفتح اللام وكسر الموحدة: الطوب النبيء (في بنيانه ويقول) وهو ينقل اللبن (هذا الحمال) أى هذا المحمول من اللبن أبر عند الله وأطهر عند الله (لا حمال خبير) الذى يحمل منها من التمر والزبيب ونحوهما الذى يغتبط به حاملوه. قال عياض ورواه المستمل: جمال بالجيم، قال: وله وجه، والأول أظهر (هذا أبر) أى أبقي ذخراً عند الله عز وجل وأكثر ثواباً وأدوم نفعاً يا (ربنا وأطهر) أى أشد طهارة من حمال خبير (ويقول:

اللهم إن الأجر أجر الآخرة فارحم الأنصار والمهاجرة

فتمثل صلى الله عليه وآله وسلم بشعر رجل من المسلمين لم يسم لى، هو عبد الله بن رواحة، قال ابن شهاب الزهرى: ولم يبلغنا فى الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمثل ببیت شعر تام غير هذا البيت، وتعقب عليه بأنه رجز وليس بشعر، ولذا يقال لصاحبه راجز لا شاعر وأنه ليس بموزون. قاله فى التنقيح. وبه قال ابن التين. وتعقبه فى المصابيح بأن بين الوجهين تنافياً، لأن الأول يقتضى تسليم كون الكل موزوناً ضرورة أنه جعله رجزاً ولا بد فيه من وزن خاص، سواء قلنا هو شعر أم لا، والثانى مصرح بنى الوزن، ولقائل أن يمنع كون الرجز غير شعر وكون قائله غير شاعر، وهو الصحيح عند العروضيين، سلمنا أن الرجز ليس شعراً، لكننا لا نسلم أن قوله:

هذا الحمال لا حمال خبير هذا أبر ربنا وأطهر

من بحر الرجز، وإنما هو من مشطور السريع، دخله الكشف والخيل.

وأما قوله « ليس بموزون » فلأنما يتم في قوله :

إن الأجر أجبر الآخره فارحم الأنصار المهاجره اهـ .

قال القسطلاني : والممنوع عليه صلى الله عليه وآله وسلم إنشاء الشعر
لا إنشاده . قال في الفتح : وفي الحديث جواز قول الشعر وأنواعه خصوصاً
الرجز في الحرب ، والتعاون على سائر الأعمال الشاقة لما فيه من تحريك الهمم
وتشجيع النفوس وتحريكها على معالجة الأمور الصعبة . اهـ . وهذا الحديث
أخرجه البخاري في مواضع مختصراً وبتمامه هنا فقط . قاله القسطلاني . وفي
الفتح أخرجه المصنف بطوله في التاريخ الصغير بهذا السند .

الحديث الثاني

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَتْ :
فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُتِمٌّ فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ ، فَنَزَلْتُ بِقَبَاءَ فَوَلَدْتُهُ بِهَا ، ثُمَّ
أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجْرِهِ ، ثُمَّ دَعَا
بِتَمْرَةٍ فَمَضَغَهَا ، ثُمَّ تَفَلَ فِي فِيهِ ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ حَنَّكَهُ بِتَمْرَةٍ ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَكَ عَلَيْهِ ،
وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ .

(عن أسماء رضي الله عنها أنها حملت بعبد الله بن الزبير) بن العوام رضي
الله عنه بمكة (قالت : فخرجت) من مكة مهاجرة إلى المدينة (وأنا متيم) أي
وإني قد أتممت مدة الحمل الغالبة وهي تسعة أشهر (فأتيت المدينة فنزلت
بقباء) بالصرف (فولدته بقباء ثم أتيت به) بعبد الله (النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم) بالمدينة (فوضعت في حجره ثم دعا بتمر فمضغها ثم تفل) رمى
من ريقه (في فيه) أي في في عبد الله (فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول
الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ، ثم حنكه بتمر) بأن مضغها وذلك بها حنكه
(ثم دعا له وبرك عليه) بأن قال : بارك الله فيك ، أو اللهم بارك فيه (وكان)
عبد الله (أول مولود ولد في الإسلام) من المهاجرين بالمدينة . وهذا الحديث
أخرجه أيضاً في العقيقة ، ومسلم في الاستئذان . وأما من ولد بغير المدينة من
المهاجرين فقليل : عبد الله بن جعفر بالحبيشة ، وأما من الأنصار بالمدينة فكان
أول مولود ولد لهم بعد الهجرة مسلمة بن مخلد كما رواه ابن أبي شيبة ، وقيل :
النعمان بن بشير . قال في الفتح : وفي الحديث أن مولد ابن الزبير كان في
السنة الأولى ، وهو المعتمد ، بخلاف ما جزم به الواقدي ومن تبعه بأنه ولد
في السنة الثانية بعد عشرين شهراً من الهجرة . وعند الإسماعيلي من الزيادة بعد
قوله « في الإسلام » : ففرح المسلمون فرحاً شديداً لأن اليهود كانوا
يقولون قد سحرناهم حتى لا يولد لهم .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فِي الْغَارِ فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِأَقْدَامِ الْقَوْمِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنَّ بَعْضَهُمْ طَاطَأَ بَصْرَهُ رَأَانَا ، قَالَ : أَسْكُتْ يَا أَبَا بَكْرٍ ، ائْتَانِ اللَّهَ ثَالِثُهُمَا .

(عن أبي بكر رضي الله عنه قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في الغار) بجبل ثور (فرفعت رأسي فإذا أنا بأقدام القوم) كفار قريش (فقلت : يا نبي الله لو أن بعضهم طاطأ رأسه) أي أماله إلى تحت (رأنا ، قال : اسكت يا أبا بكر) نحن (ائتان الله ثالثهما) في معاونتهما وتحصيل مرادهما ، وإلا فهو مع كل اثنين بعلمه ، كما قال تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم » الآية . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في مناقب أبي بكر .

الحديث الرابع

عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَأَبْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَكَانَا يُقَرِّئَانِ النَّاسَ ، فَقَدِمَ بِلَالٌ وَسَعْدٌ وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ، ثُمَّ قَدِمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عِشْرِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَا رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَرَحُوا بِشَيْءٍ فَرَحَهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَعَلَ الْإِمَاءُ يَقْلُنَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَا قَدِمَ حَتَّى قَرَأْتُ : « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » فِي سُورَةِ الْمُفَصَّلِ .

(عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال : أول من قدم علينا) بالمدينة من المهاجرين (مصعب بن عمير) القرشي العبدري ، ونزل على خبيب ابن عدي كما قاله موسى بن عقبة ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره بالهجرة والإقامة وتعليم من أسلم من أهل المدينة (و) بعده (ابن أم مكتوم) عمرو الأعمى المؤذن بعد مصعب واسم أمه عاتكة (وكانا يقرئان الناس) القرآن (فقدم بلال) المؤذن ابن رباح وأمّه حمامة مولى أبي بكر الصديق (وسعد) بن أبي وقاص أحد العشرة (وعمار بن ياسر) وقد اختلف في عمار : هل هاجر الحبشة أم لا ، فإن يكن فهو ممن هاجر المهاجرين (ثم قدم عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (في عشرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ابن رجاء : في عشرين ركباً ، وقد سمي ابن إسحاق منهم : زيد بن الخطاب ، وسعيد بن زيد بن عمرو ، وعمرو بن سراقه وأخاه عبد الله ، وواقد بن عبد الله ، وخالداً وإياساً وعامراً وعاقلاً بنى البكير ، وخنيس بن حذافة ، وعياش بن أبي ربيعة ، ونخول بن نخول وأخاه هلالاً ، كلهم من أقارب عمر وحلفائهم . قال في الفتح : وكان بقية العشرين من أتباعهم (ثم قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأبو بكر وعامر بن فهيرة ، ونزلوا على كلثوم بن الهدم فيما قاله ابن شهاب فيما حكاها الحاكم ورجحه (فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

(وسلم حتى جعل الإمام) جمع أمة (يقلن : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وعند الحاكم عن أنس رضى الله عنه : فخرجت جوار من بنى النجار يضربن بالدف وهن يقلن :

نحن جوار من بنى النجار يا حبذا محمد من جار

وأخرج أبو سعد فى شرف المصطفى . قال فى الفتح : ورويناه فى فوائد الخلعى عن عبيد الله بن عائشة منقطعاً : لما دخل النبى صلى الله عليه وآله وسلم جعلن الولائد يقلن :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وهو سند معضل ، ولعل ذلك كان فى قدومه من غزوة تبوك (فاقدم حتى قرأت) سورة (« سبح اسم ربك الأعلى » فى سور) أخرى معها (من المفصل) وأوله الحجرات كما صححه النووى فى دقائق منهاجه وغيرها . وجزم ابن كثير أن سورة « سبح اسم ربك الأعلى » مكية كلها لحديث الباب . قال فى الفتح : وفيه نظر ، لأن ابن أبى حاتم أخرج من طريق حيدة أن قوله تعالى : « قد أفلح من تركى وذكر اسم ربه فصلى » نزلت فى صلاة العيد وزكاة الفطر . وسنده حسن . وكل منهما شرع فى السنة الثانية ، فيمكن أن يكون نزول هاتين منها وقع بالمدينة . وأقوى منه أن يتقدم نزول السورة كلها بمكة ، ثم بين النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن المراد بـ : « صلى » صلاة العيد ، و« يتركى » زكاة الفطر ، فإن تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز . اهـ .

الحديث الخامس

عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْخَضْرَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ثَلَاثٌ لِلْمُهَاجِرِ بَعْدَ الصَّدْرِ .

(عن العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه) اسمه عبد الله بن عمار ، وكان حليف بني أمية ، وكان العلاء صحابياً جليلاً ، ولاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم البحرين ، وكان مجاب الدعوة ، ومات في خلافة عمر ، وما له في البخاري إلا هذا الحديث (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاث) أى ثلاث ليال ترخص الإقامة فيها (للمهاجر بعد) طواف (الصدر) وهو بعد الرجوع من منى من غير زيادة ، وجوز بعضهم الإقامة بعد الفتح . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : وفقه هذا الحديث أن الإقامة بمكة كانت حراماً على من هاجر منها قبل الفتح ، لكن أبيح لمن قصدوها منهم بحج أو عمرة أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام لا يزيد عليها ، ولهذا رثى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لسعد بن خولة إن مات بمكة . ويستنبط من ذلك أن إقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم المسافر . وفي كلام الداودي اختصاص ذلك بالمهاجرين الأولين ، ولا معنى لتقييده بالأولين . قال النووي : معنى هذا الحديث أن الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة . وحكى عياض أنه قول الجمهور ، قال : وأجازه لهم جماعة - يعنى بعد الفتح - فحملوا هذا القول على الزمن الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه . قال : واتفق الجميع على أن الهجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم ، وأن سكناً المدينة كان واجباً لنصرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومواساته بالنفس ، وأما غير المهاجرين فيجوز له سكناً أى بلد أراد ، سواء مكة وغيرها بالاتفاق . اهـ . كلام القاضى . ويستثنى من ذلك من أذن له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالإقامة في غير المدينة . واستدل بهذا الحديث على أن طواف الوداع عبادة مستقلة ليس من مناسك الحج ، وهو أصح الوجهين في المذهب لقوله في هذا الحديث بعد قضاء نسكه ، لأن طواف الوداع لا إقامة بعده ، ومتى أقام بعده خرج عن كونه طواف

وداع قد سماه قبله قاضياً لمناسكه ، فخرج طواف الوداع عن أن يكون من مناسك الحج . والله أعلم . وقال القرطبي : المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة إلى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يعنى به من هاجر من غيرها ، لأنه خرج جواباً عن سؤالهم لما تخرجوا من الإقامة بمكة ، إذ كانوا قد تركوها لله تعالى ، فأجابهم بذلك وأعلمهم أن إقامة الثلاث ليست بإقامة ، قال : والخلاف الذى أشار إليه عياض كان فيمن مضى ، وهل يبنى عليه خلاف فيمن فر بدينه من موضع يخاف أن يفتن فيه فى دينه ، فهل له أن يرجع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة ، يمكن أن يقال : إن كان تركها لله تعالى كما فعله المهاجرون فليس له أن يرجع لشيء من ذلك ، وإن كان تركها فراراً بدينه ليس له ، ولم يقصد تركها لذاتها ، فله الرجوع إلى ذلك . اهـ . وهو حسن متجه ، إلا أنه خص ذلك بمن ترك رباعاً أو دوراً ، ولا حاجة إلى تخصيص المسألة بذلك ، والله أعلم .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْ آمَنَ بِي عَشْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ لَأَمَنَ بِي الْيَهُودُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود (كلهم . وعند الإسماعيلي :
لم يبق يهودى إلا أسلم . وزاد أبو سعد في شرف المصطفى : قال كعب : هم
الذين سماهم الله في سورة المائدة ، وعلى هذا المراد عشرة مختصة وإلا فقد آمن
به أكثر من عشرة . وقيل المعنى : لو آمن بي في الزمان الماضي كالألماني الذي
قبل قلوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أو حال قلوبهم . قال الحافظ :
والذي يظهر أنهم كانوا حينئذ رؤساء في اليهود ومن عداهم كان تبعاً لهم ،
فلم يسلم منهم إلا القليل ، كعبد الله بن سلام ، وكان من المشهورين بالرياسة
في اليهود عند قلوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن بني النضير : أبو ياسر
ابن أخطب وأخوه حيي بن أخطب ، وكعب بن الأشرف ، ورافع بن أبي
الحقيق ، ومن بني قينقاع : عبد الله بن حنيف ، وفنحاص ، ورفاعة
ابن زيد ، ومن قريظة : الزبير بن باطيا ، وكعب بن أسد ، وشمويل بن زيد ،
فهؤلاء لم يثبت إسلام أحد منهم ، وكان كل منهم رئيساً في اليهود ، ولو أسلم
لاتبعه جماعة منهم ، فيحتمل أن يكونوا المراد . وقد روى أبو نعيم في الدلائل
من وجه آخر الحديث بلفظ : لو آمن بي الزبير بن باطيا وذووه من رؤساء
يهود لأسلموا كلهم . وأغرب السهيلي فقال : لم يسلم من أحبار يهود إلا
اثنان ، يعنى عبد الله بن سلام وعبد الله بن سوريا ، كذا قال ، ولم أر لعبد الله
ابن سوريا إسلاماً من طريق صحيحه ، وإنما نسب السهيلي في موضع آخر
لتفسير النقاش . ووقع عند ابن حبان قصة إسلام جماعة من الأحبار كزيد بن
سعيد مطولا . وروى البيهقي أن يهودياً سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
سورة يوسف فجاء ومعه نفر من اليهود فأسلموا كلهم ، لكن يحتمل أن

لا يكونوا أحباراً. وأخرج يحيى بن سلام فى تفسيره من وجه آخر عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة هذا الحديث ، فقال : قال كعب : إنما الحديث اثنا عشر ، لقول الله تعالى : « وبعثنا منهم اثنى عشر نقيباً » . فسكت أبو هريرة . قال ابن سيرين : أبو هريرة عندنا أولى من كعب . قال يحيى بن سلام : وكعب أيضاً صدوق ، لأن المعنى عشرة بعد الاثنى ، وهما عبد الله ابن سلام ونخريق . كذا قال ، وهو معنوى . اهـ .

كتاب المغازى

غزوة العشيرة

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ : كَمْ غَزَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةٍ ؟ قَالَ تِسْعَ عَشْرَةَ ، قِيلَ كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ ؟ قَالَ سَبْعَ عَشْرَةَ ، قِيلَ : فَأَيُّهُمْ كَانَتْ أَوَّلَ ؟ قَالَ الْعُسَيْرَةُ أَوِ الْعَشِيرُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب المغازى) *

قال فى القاموس : غزاه غزواً : أراحه وطلبه كإغتراه . والعدو سار إلى قتلهم وانتهابهم غزواً وغزواناً وغزاوة ، وهو غاز ، الجمع غزا ، وغزى كليل ، والغزى كغنى : اسم جمع ، وأغزاه : حملة عليه كغزاه . ومغزى الكلام : مقصده . والمغازى : مناقب الغزاة . وغزوى كذا : قصدى . وقال غيره : المغازى : جمع مغزى . والمغزى يصلح أن يكون مصدرأ ، تقول : غزا يغزو غزواً ومغزى ومغزاة ، ويصلح أن يكون موضع الغزو ، ولكن كونه مصدرأ متعين هنا ، والمراد هنا ما وقع من قصد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكفار بنفسه أو بجيش من قبله وقصدهم أعم من أن يكون إلى بلادهم أو إلى الأماكن التى حلوها حتى دخل ، مثل أحد والخنديق .

* (غزوة العشيرة) *

بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة ، أو العسيرة .

(عن زيد بن أرقم رضى الله عنه ، قيل له) القائل له هو أبو إسحاق السبيعي (كم غزا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة ؟ قال : تسع عشرة) غزوة خرج فيها بنفسه الشريفة وذاته الكريمة ، سواء قاتل أم لم يقاتل ، لكن روى أبو يعلى بإسناد صحيح من طريق أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه أن عدد غزواته صلى الله عليه وآله وسلم إحدى وعشرون غزوة وإسناده صحيح ،

وأصله في مسلم ، فعلى هذا فأت زید بن أرقم ذكر ثنتين منها ، ولعلهما الأبواء وبواط ، وكان ذلك خنى عليه لصغره . قال الحافظ : ويؤيد ما قلته ما في مسلم بلفظ : قلت : ما أول غزوة غزاها ؟ قال : ذات العشير أو العسيرة . اهـ . والعشير هي الثالثة . وأما قول ابن التين : يحمل قول زید بن أرقم على أن العسيرة أول ما غزاها هو ، أى زید بن أرقم ، والتقدير : فقلت : ما أول غزوة غزاها ، أى وأنت معه ، وهو محتمل أيضاً ، ويكون قد خنى عليه ثنتان مما بعد ذلك ، أو عد الغزوتين واحدة ، فقد قال موسى بن عقبة : قاتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه في ثمان : بدر ثم أحد ثم الأحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف . اهـ . وأهمل عد قريظة لأنه ضمها إلى الأحزاب لكونها كانت في أثرها ، وأفردها غيره لكونها وقعت منفردة بعد هزيمة الأحزاب ، وكذا وقع لغيره ، عد الطائف وحنين واحدة لتقاربهما . فيجتمع على هذا قول زید وقول جابر . وقد توسع ابن سعد فبلغ عدد المغازي التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه سبعاً وعشرين ، وتبع في ذلك الواقدي ، وهو مطابق لما عده ابن إسحاق ، إلا أنه لم يفرد وادى القرى من خير ، أشار إلى ذلك السهيلي وكان الستة الزائدة من هذا القبيل ، وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال : غزا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وعشرين . اهـ . وقال الحافظ بن حجر أيضاً : وأما البعوث والسرائيا فعد ابن إسحاق ستاً وثلاثين وعد الواقدي ثمانياً وأربعين . وحكى ابن الجوزي في التلخيص ستاً وخمسين : وعد المسعودي ستين . وبلغها شيخنا في نظم السيرة زيادة على التسعين . ووقع عند الحاكم في الإكلیل أنها تزيد على مائة فلعله أراد ضم المغازي إليها (قيل) أى قال أبو إسحاق السبيعي لزید بن أرقم (كم غزوات أنت معه ؟ قال : سبع عشرة) غزوة (قيل : فأيهم كانت أول) كذا للجميع . قال ابن مالك : والصواب : فأياها أو أيهن . ووجه بعضهم على أن المضاف محذوف . والتقدير : أى فأى غزوتهم . وفي الترمذي : فأيتهن . قال في الفتح : فدل على أن التغيير من البخارى أو من شيخه أو من شيخ شيخه ، حدثه مرة الصواب ، ومرة على غيره إن لم يصح له توجيهه (قال : العسيرة أو العشير) بالتصغير فيهما وبالمهمل مع الهاء في الأولى ، وبالمعجمة بلا هاء في الثانية .

وقال في الفتح : الأول بالمعجمة بلا هاء ، والثانية بالمهملة وبالهاء . وقال ابن إسحاق ، أول ما غزا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأبواء ثم بواط ثم العشيرة . والأبواء : قرية من عمل الفرع ، بينها وبين الجحفة من جهة المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً ، وهي ودان ، وكانت في صفر على رأس اثني عشر شهراً من مقدمه المدينة . وبواط : جبل من جبال جهينة بقرب ينبع ، وكانت في ربيع الأول سنة اثنتين . والعشيرة ببطن ينبع ، وكانت في جمادى الأول سنة اثنتين أيضاً . وذكر الواقدي أن هذه السفرات الثلاث كان عليه السلام يخرج فيها ليلتي تجار قريش حين يعمرون إلى الشام ذهاباً وإياباً ، وبسبب ذلك كانت وقعة بدر ، ولم يقع في الغزوات الثلاث المذكورة حرب .

قصة غزوة بدر

الحديث الأول

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : شَهِدْتُ مِنَ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ مُشْهَدًا لِأَنَّهُ أَكُونُ صَاحِبَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا عُدِلَ بِهِ ، أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَدْعُو عَلَى الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ : لَا نَقُولُ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى : أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلًا ، وَلَكِنَّا نُقَاتِلُ عَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ وَبَيْنَ يَدَيْكَ وَخَلْفَكَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَقَ وَجْهُهُ وَسَرَّهُ .

* (قصة غزوة بدر) *

قرية مشهورة نسبت إلى بدر بن مخلد بن النضر بن كنانة ، كان نزها ، أو بدر اسم بئر بها ، سميت بذلك لاستدارتها أو لصفاء مائها ، فكان البدر يرى فيها . وحكى الواقدي إنكار ذلك كله عن غير واحد من شيوخ بني غفار ، وإنما هي ماؤنا ومنازلنا ، وما ملكها أحد يقال له بدر ، وإنما هو علم عليها كغيرها من البلاد .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : شهدت من المقداد بن الأسود) رضى الله عنه (مشهداً) نسب إلى الأسود لأنه كان تبناه في الجاهلية ، وإلا فاسم أبيه عمرو بن ثعلبة الكندى (لأن أكون صاحبه) أى صاحب المشهد (أحب إلى مما عدل) أى وزن (به) من شئء يقابله من الدنيويات أو الثواب أو أعم من ذلك ، والمراد المبالغة في عظمة ذلك المشهد ، وأنه كان لوخير بين أن يكون صاحبه وبين أن يحصل له ما يقابل ذلك كائناً ما كان لكان حصوله أحب إليه (أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يدعو على المشركين فقال) يا رسول الله (لانقول كما قال قوم موسى) له (اذهب أنت وربك فقاتلا) قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله وعدم مبالاة بهما (ولكننا نقاتل) غدوك (عن يمينك وعن شمالك وبين يديك وخلفك ، فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم أشرق وجهه) أى استنار (وسره) يعنى قول المقداد .

الحديث الثاني

عَنْ الْبِرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ عِدَّةُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا عِدَّةُ أَصْحَابِ طَالُوتَ الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ بِضْعَةَ عَشَرَ وَثَلَاثِمِائَةٍ ، قَالَ الْبِرَاءُ : لَا وَاللَّهِ مَا جَاوَزَ مَعَهُ النَّهْرَ إِلَّا مُؤْمِنٌ .

(عن البراء رضى الله عنه قال : كان عدة أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ممن شهد بدراً) أى وقعتها (عدة أصحاب طالوت الذين جازوا معه النهر) وهو نهر فلسطين (بضعة عشر وثلثمائة . قال البراء : لا والله ما جاوز معه النهر إلا مؤمن) وإنما حلف تأكيداً للخبر ، وكان طالوت بن قيس من ذرية بنيامين بن يعقوب شقيق يوسف عليهما السلام وقصته مذكورة في القرآن في البقرة . وذكر أهل العلم بالإخبار أن المراد بالنهر نهر الأردن ، وأن جالوت كان رأس الجبارين ، وأن طالوت وعد من قتل جالوت أن يزوجه ابنته ويقاسمه الملك ، فقتله داود عليه السلام ، فوفى له طالوت ، وعظم قدر داود في بني إسرائيل حتى استقل بالمملكة بعد أن كانت نية طالوت تغيرت لداود وهم بقتله فلم يقدر عليه ، فتاب ، وانخلع من الملك ، وخرج مجاهداً هو ومن معه حتى ماتوا كلهم شهداء .

الحديث الثالث

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ ، فَاَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنُ
 عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ ، قَالَ : أَأَنْتَ أَبُو جَهْلٍ ؟ قَالَ : فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ ، قَالَ :
 وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ أَوْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من ينظر ما صنع أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد ضربه ابنا عفراء) معاذ ومعوذ . وفي مسلم : أن اللذين قتلاه معاذ بن عمرو ابن الجموح ومعاذ بن عفراء ، وهو ابن الحارث ، وعفراء أمه ، وهى ابنة عبيد بن ثعلبة التجارية (حتى برد) أى مات أو صار فى حال من مات ، ولم يبق فيه سوى حركة المذبوح . ويؤيد هذا التفسير الأخير قوله (قال : أنت أبو جهل) بواو الرفع . ولابن عساكر والأصيلى وأبى ذر عن الحموى والكشميهنى : أبا جهل بالالف بدل الواو على لغة من يثبت الألف فى الأسماء الستة فى كل حال ، أو أنت المصروع يا أبا جهل . وهذا هو المعتمد من جهة الرواية ، فقد صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمى بأنه هكذا نطق بها أنس ، فكان الرفع من إصلاح بعض الرواة (قال) أنس (فأخذ) ابن مسعود (بلحيته) متشفياً منه بالقول والفعل ، لأنه كان يؤذيه بمكة أشد الأذى (قال) أبو جهل (وهل فوق رجل قتلتموه) أى لا عار على فى قتلكم إياى . قاله النووى (أو) قال هل فوق (رجل قتلته قومه) .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ فَقَذَفُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ خَبِيثٍ مُخْبِثٍ ، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرَصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرٍ الْيَوْمَ الثَّلَاثِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَشَدَّ عَلَيْهَا رَحْلَهَا ، ثُمَّ مَشَى وَتَبِعَهُ أَصْحَابُهُ ، وَقَالُوا : مَا نَرَى يَنْطَلِقُ إِلَّا لِيَبْغِضَ حَاجَتِهِ حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرَّكِيِّ فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ : يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ، وَيَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ، أَيَسُرُّكُمْ أَنْتُمْ أَطَعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدْنَا رَبُّنَا حَقًّا ، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ، قَالَ : فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تُكَلِّمُ مِنْ أَجْسَادٍ لَا أَرْوَاحَ لَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ .

(عن أبي طلحة) زيد بن طلحة الأنصاري (رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر يوم بدر) بعد الفراغ من القتال (بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش) بل كفار ساداتهم وشجعانهم ممن قتله الله تعالى من السبعين . قال في الفتح : ولم أقف على تسمية هؤلاء جميعهم ، بل ورد تسمية بعضهم ويمكن إكمالهم مما مرده ابن إسحاق من أسماء من قتل من الكفار بيلدر بأن يضيف على من كان يذكر منهم بالرياسة ولو بالتبعية لأبيه . وفي حديث البراء : أن قتلى بدر كانوا سبعين ، وكان الذين طرحوا في القليب الرؤساء منهم من قريش ، وخصوصا بالمخاطبة المذكورة لما كان تقدم منهم من المعاندة . ١ هـ (ففذفوا في طوى) يثر مطوية مبنية بالحجارة (من أطواء بدر خبيث) غير طيب (مخبث) من أخبث إذا اتخذ أصحابا خبيثاء ، وطرح باقي السبعين في مواضع أخرى . وعند الواقدي كما نبه عليه في الفتح أن القليب المذكور كان قد حفره رجل من بني النار ، فناسب أن يلتقى

فيه هؤلاء الكفار (وكان) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا ظهر) أى غلب (على قوم أقام بالعرصة) كل موضع واسع لا بناء فيه (ثلاث ليال ، فلما كان بيدر اليوم الثالث أمر) صلى الله عليه وآله وسلم (براحلته فشد عليها رحلها ، ثم مشى وتبعه أصحابه ، وقالوا ما نرى) أى نظن (ينطلق) صلى الله عليه وآله وسلم (إلا لبعض حاجته حتى قام على شفة الركي) أى طرف البئر. والركي: البئر قبل أن تطوى ، ويجمع بينه وبين السابق بأنها كانت مطوية فاستهدمت فصارت كالركي (فجعل يناديهم) أى قتلى كفار قريش (بأسمائهم وأسماء آبائهم) توبيخاً لهم (يا فلان بن فلان ، ويا فلان بن فلان) وفي رواية حميد عن أنس عند أحمد وابن إسحاق : فنادى : يا عتبة بن ربيعة ، ويا شيبه بن ربيعة ، ويا أمية بن خلف ، ويا أبا جهل ابن هشام ، فسمى الأربعة ، ولم يكن أمية بن خلف فى القلب ، لأنه كان ضخماً فانفخ فألقوا عليه من الحجارة والتراب ما غييه ، فالظاهر أنه كان قريباً من القلب فناده مع من نادى من رؤسائهم (أيسركم أنكم أطعم الله ورسوله فإننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا) من الثواب (حقاً ، فهل وجدتم ما وعد ربكم) من العذاب (حقاً ، قال) أبو طلحة (فقال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه مستفهماً (يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح لها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم) من القتلى الذين ألقوا فى القلب ، والمقصود تبكيتهم فى هذه الحالة التى انكشف فيها الغطاء وتعليم أصحابه ، أن الموتى لا يستطيعون المكاملة فقط ، وأما السمع فهو بحاله . قال قتادة بالإسناد السابق : أحياهم الله حتى أسمعهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم توبيخاً وتصغيراً ونقمة وحسرة وندماً . قال الحافظ : ومراد قتادة بهذا التأويل الرد على من أنكر أنهم لا يسمعون ، كما جاء عن عائشة أنها استدلت بقوله تعالى : « إنك لا تسمع الموتى » . قال الإسماعيلي : كان عند عائشة من الفهم والذكاء وكثرة الرواية والغوص على غوامض العلم ما لا مزيد عليه ، لكن لاسيبل إلى رد رواية الثقة إلا بنص مثله يدل على تسيخه أو تخصيصه أو استحالته ، فكيف والجمع بين الذى أنكرته وأثبتته غيرها ممكن لأن قوله تعالى : « إنك لا تسمع الموتى » لا ينأى قوله : إنهم الآن يسمعون ، لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من المسمع فى أذان السامع ، فالله تعالى هو الذى

أسمعهم بأن أبلغهم صوت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأما جوابها بأنه إنما قال أنهم ليعلمون فإن كانت سمعت ذلك فلا يتأق رواية يسمعون بل يؤيدها وروى الطبرانى من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح ومن حديث عبد الله بن شداد نحو حديث أبى طلحة وفيه : قالوا : يا رسول الله وهل يسمعون ؟ قال : يسمعون كما تسمعون ، ولكن لا يجيبون . وفى حديث ابن مسعود : ولكنهم اليوم لا يجيبون . ومن الغريب أن فى المغازى لابن إسحاق من رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث أبى طلحة وفيه : ما أنتم بأسمع لما أقول منهم . وأخرجه أحمد بإسناد حسن ، فإن كان محفوظاً فكأنها رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة لكونها لم تشهد القصة . كذا فى الفتح . وفى الحديث دلالة على سماع الموتى . وكم من حديث يدل عليه ، والبحث طويل .

الحديث الخامس

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ ، وَكَانَ مِّنْ شُهَدَاءِ بَدْرًا ، قَالَ : جَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا تَعْلُمُونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ ؟ قَالَ : مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا ، قَالَ : وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ .

(عن رفاعة بن رافع الزرقى (الأنصارى) وكان ممن شهد بدراً ، قال : جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ما تعلمون أهل بدر فيكم ؟ قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من أفضل المسلمين ، أو) قال (كلمة نحوها ، قال) جبريل عليه السلام (وكذلك من شهد بدراً من الملائكة) من أفضل الملائكة وخيارهم . وعند البخارى فى فضل من شهد بدراً من حديث على فى قصة حاطب بن أبى بلتعبة مرفوعاً : لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة ، وقد غفرت لكم . اهـ . وكلمة « لعل » فى كلام الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم للوقوع . وللحديث ألفاظ تدل على أن المراد عدم المؤاخذة بما يصدر منهم بعد ذلك ، وأنهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال العظيمة التى اقتضت محو ذنوبهم السالفة وتأهلوا لأن تغفر لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت ، أى كل ما علمتموه بعد هذه الواقعة من أى عمل كان فهو مغفور . وقيل غير ذلك فى معنى هذا الحديث . وفيه نظر . والذى ذكرته هو المعتمد إن شاء الله تعالى .

الحديث السادس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ : هَذَا جِبْرِيلُ آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ عَلَيْهِ أَدَاةُ الْحَرْبِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر : هذا جبريل آخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب) قال في الفتح : هذا الحديث من مراسيل الصحابة ، ولعل ابن عباس حمله عن أبي بكر ، فقد ذكر ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقق خفقة ثم انتبه فقال : أبشر يا أبا بكر أتاك نصر الله ، هذا جبريل آخذ بعنان فرسه يقوده على ثناياه الغبار . قال الشيخ تقي الدين السبكي : سئلت عن الحكمة في قتال الملائكة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أن جبريل قادر على أن يدفع الكفار بريشة من جناحه ، فقلت : وقع ذلك لإرادة أن يكون الفعل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وتكون الملائكة مدداً على عادة مدد الجيوش ، رعاية لصورة الأسباب وسنتها التي أجراها الله تعالى في عباده ، والله تعالى هو فاعل الجميع ، والله أعلم .

الحديث السابع

عَنْ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقِيتُ يَوْمَ بَدْرٍ عُبَيْدَةَ بْنَ سَعِيدٍ بْنَ الْعَاصِ وَهُوَ مُدَجَّجٌ لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا عَيْنَاهُ ، وَهُوَ يُكْنَى أَبُو ذَاتِ الْكَرْشِ ، فَقَالَ : أَنَا أَبُو ذَاتِ الْكَرْشِ ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ بِالْعَنْزَةِ فَطَعَنْتُهُ فِي عَيْنِهِ فَمَاتَ ، قَالَ : لَقَدْ وَضَعْتُ رِجْلِي عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَمَطَّأْتُ ، فَكَانَ الْجَهْدُ أَنْ نَزَعْتُهَا وَقَدْ انْتَنَى طَرْفَاهَا ، فَسَأَلَهُ إِيَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا ، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا ، ثُمَّ طَلَبَهَا أَبُو بَكْرٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا ، فَلَمَّا قُبِضَ أَبُو بَكْرٍ سَأَلَهَا إِيَّاهُ عُمَرُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا ، فَلَمَّا قُبِضَ عُمَرُ أَخَذَهَا ، ثُمَّ طَلَبَهَا عُثْمَانُ مِنْهُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا ، فَلَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ وَقَعَتْ عِنْدَ آلِ عَلِيٍّ فَطَلَبَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى قُتِلَ .

(عن الزبير رضي الله عنه قال : لقيت يوم بدر عبيدة بن سعيد بن العاص وهو مدجج) بالتشديد ، أى مغطى بالسلاح بحيث (لا يرى منه إلا عيناه) قال في القاموس : المدجج : الشاكي السلاح (وهو يكنى أبو ذات الكرش) وهو لذات الظلف والخف ، وهو كل مجتر كالمعدة للإنسان ، ويطلق على العيال والجماعة (فقال : أنا أبو ذات الكرش ، فحملت عليه بالعنزة) كالحربة (فطعنته في عينه فمات ، قال : لقد وضعت رجلى عليه ثم تمطأت ، فكان الجهد أن نزعتها) أى العنزة (وقد انتنى طرفاها) أى انعطفا (فسأله إياها رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) أى فسأل صلى الله عليه وآله وسلم الزبير أن يعطيه العنزة عارية (فأعطاه إياها) الزبير العنزة عارية (فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم أخذها) الزبير لأنها كانت عارية (ثم طلبها) منه (أبو بكر) الصديق رضي الله عنه عارية (فأعطاه إياها ، فلما قبض أبو بكر سألها إياه عمر) رضي الله عنه عارية (فأعطاه إياها ، فلما قبض عمر أخذها) الزبير (ثم طلبها عثمان منه) عارية (فأعطاه إياها ، فلما قتل عثمان وقعت عند آل علي) أى عند علي نفسه ، قال مقحمة ، ثم كانت بعد علي عند أولاده (فطلبها عبد الله بن الزبير) من أولاد علي (فكانت عنده حتى قتل) والغرض منه قوله : يوم بدر .

الحديث الثامن

عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ بَنِي عَلِيٍّ فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي وَجَوِيرِيَّاتُ يَضْرِبْنَ بِالْدَفِّ يَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ يَوْمَ بَدْرٍ حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ : وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقُولِي هَكَذَا ، وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ .

(عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وآله (وسلم غداة بني عليّ) أي غداة دخل عليها زوجها إياس بن بكير (فجلس على فراشي كمجلسك مني وجوئريّات يضربن بالدف يندبن من قتل من آبائهن يوم بدر) يذكرن (من قتل من آبائهن يوم بدر) بأحسن أوصافهم بما يهيج البكاء والشوق ، وكان قتل أبوها معوذ وعمها عوف أو معاذ ، قتلها عكرمة بن أبي جهل ، وأطلقت على عملها الأبوة تغليياً (حتى قالت جارية) منهن (وفينا نبي يعلم ما) يكون (في غد ، فقال) لها (النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم : لا تقولي هكذا) فيه كراهية نسبة الغيب للخلق (وقولي ما كنت تقولين) وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النكاح ، وأبو داود في الأدب ، والترمذي وابن ماجه في النكاح .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ : لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ .

(عن أبي طلحة رضى الله عنه - وكان قد شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال : لا تدخل الملائكة) غير الحفظة (بيتاً فيه كلب) لا يحل اقتناؤه أو أعم ، قيل : وامتناعهم من الدخول لأكله النجاسة وقبح رائحته (ولا صورة) قال ابن عباس رضى الله عنهما : يريد التماثيل التى فيها الأرواح ، أى لما فيها من مضاهاة الخالق جل وعلا . والجمهور على التحريم ، أما صورة الشجر ورحال الإبل فليس بحرام ، لكن يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى باب بدء الخلق ، وشرحه الحافظ فى الفتح فى باب اللباس ، وأورده هنا لقوله فيه : وكان قد شهد بدرًا .

الحديث العاشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ تَأَيَّمَتُ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا تُوْفِيَ بِالْمَدِينَةِ ، قَالَ عُمَرُ : فَلَقِيتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ : إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ ، قَالَ : سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي ، فَلَبِثْتُ لَيْالِي ، فَقَالَ : قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا ، قَالَ عُمَرُ : فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ ، فَقُلْتُ : إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ ، فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا ، فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ ، فَلَبِثْتُ لَيْالِي ، ثُمَّ حَظَبَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنكَحْتُهَا إِيَّاهُ ، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ ، فَقَالَ : لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ ، إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ ذَكَرَهَا ، فَلَمْ أَكُنْ لِأَفْشِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبِلْتُهَا .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : تأيمت حفصة بنت عمر) أي صارت أيمًا ، وهي من مات زوجها (من خنيس بن حذافة) بن قيس بن عدى ابن سعد بن سهم بن عمرو القرشي (السهمي ، وكان) خنيس (من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قد شهد بدرًا ، توفي بالمدينة) من جراحة أصابته في وقعة أحد . قاله في الإصابة . وقيل : بل بعد بدر . قال في الفتح : ولعله أولى ، فإنهم قالوا : إنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرًا من الهجرة . وفي رواية : بعد ثلاثين شهرًا . وفي أخرى : بعد عشرين شهرًا . وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرًا . وجزم ابن سعد بأنه مات بعد قتلومه صلى الله عليه وآله وسلم من بدر . وبه جزم ابن سيد الناس (قال عمر : فلقيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة ، فقلت) له

(إن شئت أنكحتك حفصة بنت عمر ، قال) عثمان (سأنظر) أى أتفكر
(فى أمرى ، فلبثت ليالى) أى ثم لقيت عثمان (فقال : قد بدا لى أن لا أتزوج
يوى هذا ، قال عمر : فلقيت أبا بكر فقلت) له (إن شئت أنكحتك حفصة
بنت عمر ، فصمت أبو بكر) أى سكت (فلم يرجع إلى شيئاً فكنيت عليه
أوجد) أى أشد موجدة ، أى غضباً (منى على عثمان) أى لكونه أجابه أولاً ثم
اعتذر له ثانياً ، بخلاف أبى بكر فإنه لم يجبه بشىء . قال فى الفتح : وإنما قال
عمر ذلك لما كان لأبى بكر عنده وله عند أبى بكر من مزيد المحبة والمترلة ،
فلذلك كان غضبه أشد من غضبه من عثمان (فلبثت ليالى ثم خطبها رسول الله
صلى الله عليه) وآله (وسلم فأنكحتها إياه ، فلقينى أبو بكر فقال : لعلك
وجدت) أى غضبت (على حين عرضت على حفصة فلم أرجع) أى فلم أعد
(إليك) جواباً (قلت : نعم ، قال : فإنه لم يمنعنى أن أرجع إليك) جواباً
(فيما عرضت) على (إلا أنى قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم قد ذكرها ولم أكن لأفشى سر رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ،
ولو تركها لقبيلتها) وفيه فضل كتمان السر ، فإذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج .
وذكر مباحث هذا الحديث الحافظ فى النكاح ، والغرض من ذكره هنا
قوله « قد شهد بدرأ » وقد أخرجه البخارى أيضاً فى النكاح ، وكذا النسائى .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِىِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَنْ قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ .

(عن أبى مسعود البدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (عليه) وآله (وسلم) : الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما فى ليلة كفتاه) وهما قوله تعالى : « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه » إلى آخر السورة ، والمعنى : كفتاه من شر الإنس والجن ، أو أعتاته عن قيام الليل بالقرآن ، والغرض منه إثبات كون أبى مسعود شهد بدرأ . واختلف فى شهوده بدرأ ، فالأكثر على أنه لم يشهدا ، ولم يذكره محمد بن إسحاق ومن اتبعه من أصحاب المغازى فى البدرين . وقال الواقدى وإبراهيم الحربى : لم يشهد بدرأ وإنما نزل بها فنسب إليها ، وكذا قال الإسماعيلي : لم يصح شهود أبى مسعود بدرأ وإنما كانت مسكنه ، فقيل له البدرى ، فأشار إلى أن الاستدلال بأنه شهدا بما يقع فى الروايات أنه بدرى ليس بقوى ، لأنه يستلزم أن يقال لكل من شهد بدرأ بدرى ، وليس ذلك مطرداً . واختار أبو عبيد القاسم بن سلام أنه شهدا ذكره البغوى فى معجمه عن عمه على بن عبد العزيز عنه . وبذلك جزم ابن الكلبي ومسلم فى الكنى . وقال الطبرانى وأبو أحمد الحاكم : يقال : إنه شهدا . وقال ابن البرقي : لم يذكره ابن إسحاق فى البدرين . وفى غير حديث أنه شهدا . وبه جزم البخارى . قال فى الفتح : والقاعدة أن المثبت مقدم على الناقى ، وإنما رجح من نفى شهوده بدرأ باعتقاده أن عمدة من أثبت ذلك وصفه بالبدرى ، وأن تلك نسبة إلى نزول بدر لا إلى شهودها ، لكن يضعف ذلك تصريح من صرح منهم بأنه شهدا ، كما فى الحديث الثانى عشر حيث قال فيه : فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصارى جد زيد بن حسن ، وكلهم شهد بدرأ . انتهى . وهذا الحديث فيه أربعة من التابعين فى نسق ، وكلهم كوفيون . وأخرجه البخارى أيضاً فى فضائل القرآن ، ومسلم وأبو داود فى الصلاة ، والترمذى والنسائى فى فضائل القرآن ، وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثاني عشر

عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ عَمْرٍو الْكِنْدِيِّ حَلِيفِ بَنِي زُهْرَةَ ، وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ
بَدْرًا ، قَالَ : قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ
رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَأَقْتَتَلْتُنَا ، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ثُمَّ
لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ ، فَقَالَ : أَسَلَمْتُ لِلَّهِ ، أَقْتُلْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقْتُلْهُ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ
قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : لَا تَقْتُلْهُ ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلْهُ ، وَإِنَّكَ
بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ .

(عن المقداد بن عمرو الكندي) بكسر الكاف (وكان حليفاً لبني زهرة)
بضم الزاي (وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : قلت : يا رسول الله أرايت (أخبرني) (إن لقيت رجلاً من الكفار
فاقتتلنا فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ) أي التجأ واحتضن (مني
بشجرة فقال : أسلمت لله) أي دخلت في الإسلام . وعن الزهري عند
مسلم أنه قال : لا إله إلا الله (أقتله يا رسول الله بعد أن قالها) أي كلمة أسلمت
لله (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) : لا تقتله ، فقال : يا رسول
الله إنه قطع إحدى يدي ثم قال ذلك بعدما قطعها ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : لا تقتله ، فإن قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله (لأنه صار
مسلماً معصوم الدم ، قد جب الإسلام ما كان منه من قطع يدك) (وإنك
بمنزلة قبل أن يقول كلمته) أسلمت لله (التي قال) بها، أي أن دمك صار مباحاً
بالقصاص ، كما أن دم الكافر مباح بحق الدين ، فوجه الشبه بإباحة الدم وإن
كان الموجب مختلفاً ، أو أنك تكون آثماً كما كان هو آثماً في حال كفره ،
فيجمعكما اسم الإثم وإن كان سبب الإثم مختلفاً ، أو المعنى : إن قتلته مستحلاً ،
وتعقب بأن استحلاله للقتل إنما هو بتأويل كونه أسلم خوفاً من القتل ، ومن ثم
لم يوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوداً ولا دية ، وإنما ذلك والله أعلم

حيث كان عن اجتهاد ساعده المعنى ، وبين صلى الله عليه وآله وسلم أن من قالها فقد عصم دمه وماله ، وقال : « هلا شققت عن قلبه » إشارة إلى نكتة الجواب . والمعنى والله أعلم : أن هذا الظاهر مضمحل بالنسبة إلى القلب ، لأنه لا يطلع على ما فيه إلا الله ، ولعل هذا أسلم حقيقة وإن كان تحت السيف ، ولا يمكن دفع هذا الاحتمال ، فحيث وجدت الشهادتان حكم بمضمونهما بالنسبة إلى الظاهر ، وأمر الباطن إلى الله تعالى ، فالإقدام على قتل المتلفظ بهما مع احتمال أنه صادق فيما أخبر به عن ضميره فيه ارتكاب ما لعله يكون ظلماً له ، فالكف عن القتل أولى ، والشارع عليه السلام ليس له غرض في إزهاق الروح بل في الهداية والإرشاد ، فإن تعذرت بكل سبيل تعين إزهاق الروح لزوال مفسدة الكفر من الوجود ، ومع التلفظ بكلمة الحق لم تتعذر الهداية ، حصلت أو تحصل في المستقبل ، فإدانة الفساد الناشئ عن كلمة الكفر قد زالت بانقياده ظاهراً ولم يبق إلا الباطن ، وهو مشكوك ومرجوماً ، وإن لم يكن حالاً فقد لاح من حيث المعنى وجه قبول الإسلام . ذكره في المصابيح فيما نقله عن التاج ابن السبكي . كذا في القسطلاني . وهذا الحديث في إسناده ثلاثة من التابعين في نسق وهم مدنيون ، والغرض من إيراد هذا قوله « وكان ممن شهد بدرأ » . وشرحه الحافظ في الديات .

الحديث الثالث عشر

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 فِي أُسَارَى بَدْرٍ : لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ
 النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ .

(عن جبير بن مطعم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال في أسارى بدر : لو كان المطعم بن عدى حياً ثم كلمنى في هؤلاء النتنى)
 جمع نتن كزمن ، يجمع على زمنى ، والمراد أسارى بدر من المشركين ،
 وقوله (لتركتهم له) أى أحياء ، من غير فداء إكراماً له واحتراماً وقبولاً
 لشفاعته لما كانت له عنده صلى الله عليه وآله وسلم من اليد حين رجع من
 الطائف في جواره . وقد ذكر ابن إسحاق القصة في ذلك مبسطة . ولذلك
 أورده الفاكهى بإسناد حسن مرسل ، وفيه أن المطعم أمر أربعة من أولاده
 فلبسوا السلاح ، وقام كل واحد منهم عند ركن من الكعبة ، فبلغ ذلك
 قريشاً ، فقالوا له : أنت الرجل الذى لا تخفر ذمتك . وقيل : المراد باليد
 المذكورة أنه كان من أشد من قام في نقض الصحيفة التى كتبتها قريش على
 بنى هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصروهم في الشعب . وروى الطبرانى
 من طريق محمد بن صالح التمار عن الزهرى عن محمد بن جبير عن أبيه قال :
 قال المطعم لقريش : إنكم فعلتم بمحمد ما فعلتم فكونوا أكف الناس عنه ،
 وذلك بعد الهجرة ، ثم مات المطعم قبل وقعة بدر وله بضع وستون سنة .
 وذكر الفاكهى بإسناد مرسل أن حسان بن ثابت رثاه لما مات مجازاة له على
 ما صنع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم . وروى الترمذى والنسائى وابن حبان
 والحاكم بإسناد صحيح عن على رضى الله عنه قال : جاء جبريل إلى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال : خير أصحابك فى الأسرى ، إن شاءوا القتل ، وإن
 شاءوا الفداء ، على أن يقتل منهم عاماً مقبلاً مثلهم . قالوا : الفداء ويقتل منا .
 وأخرج مسلم هذه القصة مطوّلة من حديث عمر ، ذكر فيها السبب وهو أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما ترون فى هؤلاء الأسرى ؟ فقال أبو بكر :
 أرى أن تأخذ منهم فدية تكون قوة لنا ، وعسى الله أن يهديهم . فقال عمر :

أرى أن تمكنا منهم فنضرب أعناقهم فإن هؤلاء أئمة الكفر ، فهوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما قال أبو بكر ... الحديث . وفيه نزول قوله تعالى : « ما كان لنبي أن تكون له أسرى حتى يشخن في الأرض » . قال في الفتح : وقد اختلف السلف في أى الرايين كان أصوب ، فقال بعضهم : كان رأى أبى بكر ، لأنه وافق ما قدر الله في نفس الأمر ولما استقر الأمر عليه ولدخول كثير منهم في الإسلام إما بنفسه وإما بذريته التي ولدت له بعد الواقعة ، لأنه وافق غلبة الرحمة على الغضب ، كما ثبت ذلك عن الله في حق من كتب له الرحمة ، وأما العقاب على الأخذ ففيه إشارة إلى ذم من آثر شيئاً من الدنيا على الآخرة ولو قل . والله أعلم .

حديث بنى النضير

الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : حَارَبَتِ النَّضِيرُ وَقُرَيْظَةُ ، فَأَجَلَى بَنِي النَّضِيرِ وَأَقَرَّ قُرَيْظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ حَتَّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةَ فَقَتَلَ رَجَالَهُمْ وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا بَعْضَهُمْ لَحِقُوا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَنَهُمْ وَأَسْلَمُوا ، وَأَجَلَى يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ بَنِي قَيْنَقَاعَ ، وَهُمْ رَهْطُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ وَكُلَّ يَهُودِ الْمَدِينَةِ .

• (حديث بنى النضير) •

بفتح النون وكسر الضاد المعجمة : قبيلة كبيرة من اليهود . قال في الفتح : كان الكفار بعد الهجرة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ثلاثة أقسام : قسم وادعهم على أن لا يحاربوه ولا يمالئوا عليه عدوه ، وهم طوائف اليهود الثلاثة : قريظة والنضير وقينقاع ، وقسم حاربوه ونصبوا له العداوة كقريش ، وقسم تاركوه وانتظروا ما يؤول إليه أمره كطوائف من العرب ، فمنهم من كان يحب ظهوره في الباطن كخزاعة وبالعكس كبنى بكر ، ومنهم من كان معه ظاهراً ومع عدوه باطناً وهم المنافقون ، فكان أول من نقض العهد من اليهود بنو قينقاع ، فحاربهم في شوال بعد وقعة بدر ، فقتلوا على حكمه ، فأراد قتلهم ، فاستوهمهم منه عبد الله بن أبي وكانوا حلفاءه ، فوهمهم له وأخرجهم من المدينة إلى أذرعات ، ثم نقض العهد بنو النضير ، وكان رئيسهم حبي بن أخطب ، ثم نقضت قريظة .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : حاربت النضير وقريظة) بالطاء المعجمة (فأجلى) أى أخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بنى النضير) من أوطانهم مع أهلهم وأولادهم (وأقر قريظة) فى منازلهم (ومن عليهم) ولم

يأخذ منهم شيئاً (حتى حاربت) أى إلى أن حاربتهم صلى الله عليه وآله وسلم
 (قريظة) فحاصرهم خمساً وعشرين ليلة حتى جهدهم الحصار وقذف الله في
 قلوبهم الرعب ، فترلوا على حكمه صلى الله عليه وآله وسلم (فقتل رجالهم
 وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين) بعد أن أخرج الخمس ،
 فأعطى الفارس ثلاثة أسهم ، وكانت الخيل ستة وثلاثين (إلا بعضهم) أى
 بعض قريظة (لحقوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فآمنهم) أى جعلهم
 آمنين (وأسلموا ، وأجلى) صلى الله عليه وآله وسلم (يهود المدينة كلهم بنى
 قينقاع وهم رهط عبد الله بن سلام) بالتخفيف (ويهود بنى حارثة و) أجلى
 (كل يهود المدينة) ذكر الواقدي أن إجلأهم كان فى شوال سنة اثنتين ،
 يعنى بعد بدر بشهر . ويؤيده ما روى ابن إسحاق بإسناد حسن عن ابن عباس
 قال : لما أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشاً يوم بدر جمع يهود
 فى سوق بنى قينقاع فقال : يامعشر يهود أسلموا قبل أن يصيبكم ما أصاب
 قريشاً يوم بدر ، فقالوا : إنهم لا يعرفون القتال ، ولو قاتلنا لعرفت أنا
 الرجال ، فأنزل الله : « قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون » إلى قوله :
 « لأولى الأبصار » . وأغرب الحاكم فزعم أن إجلأ بنى قينقاع وإجلأ بنى
 النضير كانا فى زمن واحد ، ولم يوافق على ذلك ، لأن إجلأ بنى النضير
 كان بعد بدر بستة أشهر على قول عروة ، أو بعد ذلك بمدة طويلة على قول
 ابن إسحاق .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَخْلَ
بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُورَةُ ، فَتَزَلَّتْ : « مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ
أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ » .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه قال : حرق رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم نخل بني النضير وقطع) الأشجار ، وفيه جواز قطع شجر
الكفار وإحراقه ، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر ومالك
والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور . قاله النووي في شرح مسلم
(وهي البويرة) موضع نخل بني النضير بقرب المدينة الشريفة (فتزل :
« ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله ») وتفسير هذه
الآية ذكرناه في تفسيرنا « فتح البيان » فراجعه ، ولها يقول حسان بن ثابت :

وهان على سراة بني لؤى حريق بالبويرة مستطير

فأجابه أبو سفيان بن الحارث ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله :

أدام الله ذلك من صنيع وحرَّق في نواحيها السعير

ستعلم أينما منها بنزه وتعلم أى أرضينا تضير

فهو دعاء على المسلمين لا لهم لأنه كان كافراً إذ ذاك . والتزه : البعد من
الشيء وزناً ومعنى . وتضير : من الضير ، أى تتضرر بذلك .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَرْسَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُثْمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُنَهُ ثُمْنَهُنَّ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، فَكُنْتُ أَنَا أَرْدَهُنَّ ، فَقُلْتُ لَهُنَّ : أَلَا تَتَّقِينَ اللَّهَ ، أَلَمْ تَعْلَمَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً ، يُرِيدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْمَالِ ، فَاَنْتَهَى أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَا أَخْبَرْتُهُنَّ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عثمان إلى أبي بكر يسألنه ثمنهن مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) فكنت أنا أردهن ، فقلت لهن : ألا تتقين الله ، ألم تعلمن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : لا نورث ما تركنا صدقة ، يريد بذلك نفسه ، إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المال) من جملة من يأكل منه لا إنه لهم بخصوصهم على وجه الميراث (فانتهى أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما أخبرتهن) وحرفت الإمامية هذا الحديث فقالوا « لا يورث » بالتحية بدل النون ، فجعلوا المعنى : إن ما يترك صدقة لا يورث . فأخرجوا الكلام عن نمط الاختصاص ، إذ أحاد الأمة إذا وقفوا أمواهم وجعلوها صدقة انقطع حق الورثة عنها .

قتل كعب بن الأشرف

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَذَنْ لِي أَنْ أَقُولَ شَيْئًا ؟ قَالَ قُلْ : فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ سَأَلَنَا صَدَقَةً وَإِنَّهُ قَدْ عَنَانَا وَإِنِّي قَدْ أَتَيْتُكَ أَسْتَسْلِفُكَ ، قَالَ : وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمْلِكَنَّهُ ، قَالَ : إِنَّا قَدِ اتَّبَعْنَاهُ ، فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَى شَيْءٍ يَصِيرُ شَأْنُهُ ، وَقَدْ أَرَدْنَا أَنْ تُسْلِفَنَا وَسَقَا أَوْ وَسَقَيْنِ ، فَقَالَ : نَعَمْ أَرْهَنُونِي ، قَالُوا : أَى شَيْءٍ تُرِيدُ ؟ قَالَ : أَرْهَنُونِي نِسَاءَكُمْ ، قَالُوا : كَيْفَ نَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا ، وَأَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ ، قَالَ : فَارْهَنُونِي أَبْنَاءَكُمْ ، قَالُوا : كَيْفَ نَرْهَنُكَ أَبْنَاءَنَا فَيُسَبِّ أَحَدُهُمْ ، فَيُقَالُ : رَهْنُ بَوَسْقٍ أَوْ وَسَقَيْنِ ، هَذَا عَارٌ عَلَيْنَا ، وَلَكِنَّا نَرْهَنُكَ اللَّامَةَ ، فَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ ، فَجَاءَهُ لَيْلًا وَمَعَهُ أَبُو نَائِلَةَ ، وَهُوَ أَخُو كَعْبٍ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْحِصْنِ ، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَتْ لَهُ أَمْرَأَتُهُ : أَيْنَ تَخْرُجُ هَذِهِ السَّاعَةَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ وَأَخِي أَبُو نَائِلَةَ ، قَالَتْ : إِنِّي أَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ يَقْطُرُ مِنْهُ الدَّمُ ، قَالَ : إِنَّمَا هُوَ أَخِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ وَرَضِيْعِي أَبُو نَائِلَةَ ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ بَلِيلٍ لَأَجَابَ ، قَالَ : وَيُدْخِلُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ مَعَهُ رَجُلَيْنِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : أَبُو عَبْسٍ بْنُ جَبْرِ وَالْحَارِثُ بْنُ أَوْسٍ ، وَعَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ ، فَقَالَ : إِذَا مَاجَاءَ فَإِنِّي قَائِلٌ بِشَعْرِهِ فَاشْمُهُ فَإِذَا رَأَيْتُمُونِي اسْتَمَكَنْتُ

مِنْ رَأْسِهِ فَدُونَكُمْ فَاضْرِبُوهُ وَقَالَ مَرَّةً : ثُمَّ أَشْمُكُمْ ، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ
مُتَوَشِّحًا ، وَهُوَ يَنْفَحُ مِنْهُ رِيحُ الطَّيِّبِ ، فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رِيحًا
أَيُّ أَطْيَبَ ، فَقَالَ : عِنْدِي أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ وَأَكْمَلُ الْعَرَبِ ، فَقَالَ :
أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أَشْمَ رَأْسَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَشَمَّهُ ، ثُمَّ أَشَمَّ أَصْحَابَهُ ، ثُمَّ
قَالَ : أَتَأْذُنُ لِي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَلَمَّا اسْتَمَكَّنَ مِنْهُ قَالَ : دُونَكُمْ ،
فَقَتَلُوهُ ، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ .

* (قتل كعب بن الأشرف) *

اليهودى ، وكان فى ربيع الأول من السنة الثالثة كما عند ابن سعد ، وكان
شاعراً يهجو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحرض عليه كفار
قريش .

(عن جابر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم : من لكعب بن الأشرف) أى من الذى يستعد وينتدب إلى قتله (فإنه
قد أذى الله ورسوله) بهجائه له وللمسلمين ، ويحرض قريشاً عليهم كما عند
ابن عائد من طريق أبى الأسود عن عروة . وفى الإكليل للحاكم من طريق محمد
ابن محمود بن محمد بن مسلمة عن جابر : فقد أذانا بشعره وقوى المشركين .
قال فى الفتح : ووجدت فى فوائد عبد الله بن إسحاق الخراسانى من مرسل
عكرمة بسند ضعيف إليه لقتل كعب سبباً آخر وهو أنه صنع طعاماً وواطأ
جماعة من اليهود إنه يدعو النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى الوليمة ، فإذا حضر
فتكوا به ، ثم دعاه ، فجاء ومعه بعض أصحابه ، فأعلمه جبريل بما أضمره
بعد أن جالسه ، فقام فستره جبريل بجناحه ، فخرج ، فلما فقلوه تفرقوا ،
فقال حينئذ : من ينتدب لقتل كعب ، ويمكن الجمع بتعدد الأسباب (فقام
محمد بن مسلمة) الأنصارى أخو بنى عبد الأشهل (فقال : يارسول الله أنجب
أن أقتله) استفهام استخبارى (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) أحب
ذلك (قال : فأذن لى أن أقول شيئاً) مما يسر كعباً (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (قل) ومن ثم بوب عليه البخارى الكذب فى الحرب (فأتاه) أى كعباً
(٢٩ - مون البارى - ج ٤)

(محمد بن مسلمة فقال) له يا كعب (إن هذا الرجل) يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد سألنا صدقة) زاد الواقدي : ونحن لانجد ما نأكل (وإنه قد عانا) أى أتعبنا وكلفنا المشقة (وإني قد أثبتك أستسلفك ، قال) كعب (وأيضاً) أى زيادة على ما ذكرت (والله لتملئنه) أى لتزيدن ملالتكم وضجركم (قال) محمد بن مسلمة (إننا قد اتبعناه فلا نجب أن ندعه) أى نتركه (حتى ننظر إلى أى شيء يصير شأنه) أى حاله ومآله (وقد أردنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين) والوسق كما في القاموس وغيره : حمل بغير ، وهو ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد ، كل مد رطل وثلاث . والشك من الراوى على بن المديني كما قاله في الفتح ، أو سفيان كما قاله الكرماني (فقال : نعم ارهنوني) أى أعطوني رهنأ على التمر الذي تریلونه (قالوا : أى شيء تريد) أن زهنتك (قال : ارهنوني نساءكم . قالوا : كيف زهنتك نساءنا) بفتح حرف المضارعة لأن ماضيه رهن ثلاثي ، قيل : وفيه لغة أرهن (وأنت أجمل العرب) والنساء يملن إلى الصور الجميلة . زاد ابن سعد من مرسل عكرمة : ولا نأمنك ، وأى امرأة تمتنع منك لجالك (قال : فارهنوني أبناءكم . قالوا : كيف زهنتك أبناءنا ، فيسب أحدهم ، فيقال : رهن بوسق أو وسقين ، هذا عار علينا ، ولكننا زهنتك اللأمة) قال سفيان : يعني السلاح ، والذي قاله أهل اللغة إنها الدرع ، فيكون إطلاق السلاح عليها من إطلاق اسم الكل على البعض، ومراده أن لا ينكر كعب السلاح عليهم إذا أتوه وهو معهم كما في رواية الواقدي (فواعده أن يأتيه ، فجاءه) محمد بن مسلمة (ليلاً ومعه أبو نائلة) سلكان ابن سلامة (وهو أخو كعب من الرضاعة) ونديمه في الجاهلية (فدعاهم إلى الحصن ، فترل إليهم ، فقالت له امرأته) اسمها عقيلة كما في الفتح (أين تخرج هذه الساعة ؟ فقال : إنما هو محمد بن مسلمة وأخى أبو نائلة ، قالت : إني أسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم) كناية عن طالب شر وعند ابن إسحاق : فقالت : والله إني لأعرف في صوته الشر (قال : إنما هو أخى محمد بن مسلمة ورضيعی أبو نائلة ، إن الكريم لو) وفي رواية لأبي ذر عن الحموي والمستملی : إذا (دعى إلى طعنة بليل لأجاب ، قال : ويدخل محمد بن مسلمة معه برجلين ، وفي رواية أبو عبس بن جبر) اسمه عبد الرحمن ، وجبر ضد الكسر ، الأنصارى الأشيلي (والحارث بن أوس) واسم جده معاذ (وعباد

ابن بشر) ابن وقش (فقال : إذا ما جاء) كعب (فلإني قاتل بشعره) أى آخذ به والعرب تطلق القول على غير الكلام مجازاً (فأشبهه فإذا رأيتموني استمكنت من رأسه فدونكم) فخذوه بأسيا فكم (فاضربوه ، وقال مرة : ثم أشمكم) أى أمكنكم من الشم (فتزل إليهم) كعب من حصنه حال كونه (متوشحاً) بثوبه (وهو ينفح) أى يفوح (من ريح الطيب ، فقال) محمد بن مسلمة (مارأيت كالיום ريحاً ، أى أطيب) وكان حديث عهد بعرس (فقال) كعب (عندى أعطر نساء العرب) وعند الواقدي : إن كعباً كان يدهن بالمسك الفتيث والعنبر حتى يتلبد في صدغيه (وأكمل العرب) وعند الأصيلي : أجمل . قال الحافظ : وهى أشبه (فقال) ابن مسلمة لكعب (أتأذن لى أن أشم رأسك؟ قال : نعم ، فشمه ثم أشم أصحابه ، ثم قال) له مرة ثانية (أتأذن لى) أن أشم رأسك (قال : نعم ، فلما استمكن منه) محمد بن مسلمة (قال) لأصحابه (دونكم) خذوه بأسيا فكم (فقتلوه ، ثم أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبروه) بقتله ، فحمد الله تعالى . وفى رواية ابن سعد : فلما بلغوا بقيع الغرقد كبروا ، وقد قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الليلة يصلى ، فلما سمع تكبيرهم كبر وعرف أن قد قتلوه ، ثم انتهوا إليه ، فقال : أفلحت الوجوه ، قالوا : ووجهك يا رسول الله ، ورموا رأسه بين يديه ، فحمد الله على قتله . وفى مرسل عكرمة : فأصبحت يهود مذعورين ، فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : قتل سيدنا ، فذكرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنيعة وما كان يحرض عليه ويؤذى المسلمين . زاد ابن سعد : فخافوا فلم ينطقوا . قال السهيلي : فى قصة كعب بن الأشرف قتل المعاهد إذا سب الشارع خلافاً لأبى حنيفة . قلت : وفيه نظر . وصنيع البخارى فى الجهاد يعطى أن كعباً كان محارباً حيث ترجم لهذا الحديث : الفتك بأهل الحرب ، وترجم له أيضاً : الكذب فى الحرب . قال فى الفتحة : وفيه جواز قتل المشرك بغير دعوة إذا كانت الدعوة العامة قد بلغت ، وفيه جواز الكلام الذى يحتاج إليه فى الحرب ولو لم يقصد قائله إلى حقيقته ، وفيه دلالة على قوة فطنة امرأته وصحة حديثها وبلاغتها فى إطلاقها : إن الصوت يقطر منه الدم .

قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق ويقال سلام بن أبي الحقيق

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي رَافِعٍ الْيَهُودِيَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَتِيكٍ ، وَكَانَ أَبُو رَافِعٍ يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُغَيِّرُ عَلَيْهِ ، وَكَانَ فِي حِصْنٍ لَهُ بِأَرْضِ الْحِجَازِ ، فَلَمَّا دَنَوْا مِنْهُ وَقَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَرَاحَ النَّاسُ بِسَرَحِهِمْ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَصْحَابِهِ : اجْلِسُوا مَكَانَكُمْ فَإِنِّي مُنْطَلِقٌ وَمُتَلَطِّفٌ لِلْبَوَابِ لَعَلِّي أَنْ أَدْخُلَ ، فَأَقْبَلَ حَتَّى دَنَا مِنَ الْبَابِ ، ثُمَّ تَقَنَّعَ بِثَوْبِهِ كَأَنَّهُ يَقْضِي حَاجَةً وَقَدْ دَخَلَ النَّاسُ ، فَهَتَفَ بِهِ الْبَوَّابُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَدْخُلَ فَادْخُلْ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَغْلِقَ الْبَابَ ، فَدَخَلْتُ فَكَمَنْتُ ، فَلَمَّا دَخَلَ النَّاسُ أَغْلَقَ الْبَابَ ، ثُمَّ عَلَّقَ الْأَغَالِيْقَ عَلَى وَرِيدٍ ، قَالَ : فَقُمْتُ إِلَى الْأَغَالِيْقِ فَأَخَذْتُهَا فَفَتَحْتُ الْبَابَ ، وَكَانَ أَبُو رَافِعٍ يُسْمِرُ عِنْدَهُ ، وَكَانَ فِي عِلَالٍ لَهُ ، فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْهُ أَهْلُ سَمَرِهِ صَعِدْتُ إِلَيْهِ فَجَعَلْتُ كُلَّمَا فَتَحْتُ بَابًا أَغْلَقْتُ عَلَى مَنْ دَاخِلٍ ، قُلْتُ : إِنَّ الْقَوْمَ نَذَرُوا بِي لَمْ يَحْضُوا إِلَيَّ حَتَّى أَقْتُلَهُ ، فَاَنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ وَسَطَ عِيَالِهِ ، لَا أَدْرِي أَبْنَ هُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : أَبَا رَافِعٍ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَأَهْوَيْتُ نَحْوَ الصَّوْتِ فَأَضْرَبُهُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ وَأَنَا دَهْشُ ، فَمَا أَغْنَيْتُ شَيْئًا ، وَصَاحَ فَخَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ فَأَمَكْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ دَخَلْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ : مَا هَذَا الصَّوْتُ يَا أَبَا رَافِعٍ ؟ فَقَالَ : لِأُمِّكَ الْوَيْلُ ، إِنَّ رَجُلًا فِي الْبَيْتِ

ضَرَبَنِي قَبْلُ بِالسَّيْفِ ، قَالَ : فَأَضْرِبُهُ ضَرْبَةً أَثْخَنَتْهُ وَلَمْ أَقْتُلْهُ ، ثُمَّ وَضَعْتُ ظُبَّةَ السَّيْفِ فِي بَطْنِهِ حَتَّى أَخَذَ فِي ظَهْرِهِ ، فَعَرَفْتُ أَنِّي قَتَلْتُهُ ، فَجَعَلْتُ أَفْتَحُ الْأَبْوَابَ بَاباً بَاباً حَتَّى أَنْتَهَيْتُ إِلَى دَرَجَةٍ لَهُ فَوَضَعْتُ رِجْلِي وَأَنَا أَرَى أَنِّي قَدْ أَنْتَهَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ ، فَوَقَعْتُ فِي لَيْلَةٍ مُقْمِرَةٍ فَانْكَسَرَتْ سَاقِي ، فَعَصَبْتُهَا بِعِمَامَةٍ ، ثُمَّ انْطَلَقْتُ حَتَّى جَلَسْتُ عَلَى الْبَابِ ، فَقُلْتُ : لَا أَخْرُجُ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَعْلَمَ أَقْتَلْتُهُ ، فَلَمَّا صَاحَ الدَّلِيلُ قَامَ النَّاعِي عَلَى السُّورِ فَقَالَ : أَنَعَى أَبَا رَافِعٍ تَاجِرَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي ، فَقُلْتُ : النَّجَاءُ فَقَدْ قَتَلَ اللَّهُ أَبَا رَافِعٍ ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثْتُهُ فَقَالَ لِي : ابْسُطْ رِجْلَكَ ، فَبَسَطْتُ رِجْلِي ، فَمَسَحَهَا ، فَكَانَتْهَا لَمْ أَشْتَكْهَا قَطُّ .

* (قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق)

ويقال سلام ابن أبي الحقيق) *

كان بخير ، ويقال : كان في حصن له بأرض الحجاز . قال ابن سعد : قتل في رمضان سنة ست ، وقيل : في ذى الحجة سنة خمس ، وقيل فيها سنة أربع ، وقيل : في رجب سنة ثلاث . وقال الزهري : هو بعد قتل كعب ابن الأشرف .

(عن البراء رضى الله عنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي رافع اليهودى رجلاً من الأنصار) سمي منهم في هذا الباب اثنين (فأمر عليهم عبد الله بن عتيك) بن قيس ابن الأسود بن سلمة بكسر اللام (وكان أبو رافع يؤذى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويعين عليه) وهو الذى حزب الأحزاب يوم الخندق . وعند ابن عائد من طريق أبي الأسود عن عروة أنه كان ممن أعان غطفان وغيرهم من بطون العرب بالمال الكثير على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وكان) أبو رافع (في حصن له بأرض الحجاز ، فلما دنوا منه وقد غربت الشمس وراح الناس

بسرهم) ، أى رجعوا بمواشيهم التى ترعى وتسرح ، وهى الساعة من الإبل والبقر والغنم (فقال عبد الله) ابن عتيك (لأصحابه : اجلسوا مكانكم فإنى منطلق) إلى حصن أبى رافع (ومتلطف للبواب لعل أن أدخل) إلى الحصن (فأقبل) ابن عتيك (حتى دنا من الباب ثم تقنع) تغطى (بثوبه) ليخفى شخصه كى لا يعرف (كأنه يقضى حاجة ، وقد دخل الناس فهتف به) أى ناداه (البواب : يا عبد الله) ولم يرد به العلم ، بل المعنى الحقيقى لأن الناس كلهم عبيد الله (إن كنت تريد أن تدخل فادخل ، فإنى أريد أن أغلق الباب ، فدخلت فكممت) أى اختبأت (فلما دخل الناس أغلق الباب ، ثم علق الأغاليق) أى المفاتيح التى يعلق بها ويفتح (على وتد ، قال) ابن عتيك (فقممت إلى الأقاليد) أى المفاتيح (فأخذتها ففتحت الباب ، وكان أبو رافع يسمر) أى يتحدث (عنده) بعد العشاء (وكان فى علالي له) جمع عليه وهى الغرفة (فلما ذهب عنه أهل سمره صعدت إليه فجعلت كلما فتحت باباً أغلقت على من داخل ، قلت : إن القوم نذروا) أى علموا (بى لم يخلصوا إلى حتى أقتله ، فأنتهيت إليه فإذا هو فى بيت مظلم وسط) بسكون السين (عياله لا أدرى أين هو من البيت ، فقلت : أبا رافع ، فقال : من هذا ؟ فأهويت) أى قصدت (نحو) صاحب (الصوت فأضربه) لما وصلت إليه (ضربة بالسيف وأنا دهش ، فما أغنيت شيئاً) أى فلم أقتله (وصاح) أبو رافع (فخرجت من البيت فأمكثت غير بعيد ، ثم دخلت إليه فقلت : ما هذا الصوت يا أبا رافع ؟ فقال : لأملك الويل) وهو دعاء عليه (إن رجلاً فى البيت ضربنى قبل بالسيف ، قال) ابن عتيك (فأضربه ضربة أثختته ولم أقتله ، ثم وضعت ظبة السيف) أى حده . قال فى المحكم : الظبة : حد السيف والسنان والنعل والخنجر وما أشبه ذلك ، والجمع ظبات وظبون وظبا (فى بطنه حتى أخذ فى ظهره فعرفت) حينئذ (أنى قتلته ، فجعلت أفتح الأبواب باباً باباً حتى انتهيت إلى درجة له فوضعت رجلى وأنا أرى) أى أظن (أنى قد انتهيت إلى الأرض) وكان ضعيف البصر (فوقع فى ليلة مقمرة فانكسرت ساقى ، فعصبتها بعمامة ثم انطلقت حتى جلست على الباب فقلت : لا أخرج الليلة حتى أعلم أقتلته) أم لا (فلما صاح الديك قام الناعى) خبر موته (على السور فقال : أنعى أبا رافع تاجر أهل الحجاز) قال السقاسى :

أنعى نعية ، والمعروف أنعو (فانطلقت إلى أصحابي فقلت) لهم (النجاء فقد قتل الله أبا رافع ، فأنتهيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحدثته ، فقال لى : أبسط رجلك) التى انكسرت ساقها (فبسطت رجلى فمسحها) بيده المباركة (فكأنها) أى فكأن رجلى (لم أشتكها قط) قال فى الفتح : وفى هذا الحديث من الفوائد جواز اغتيال المشرك الذى بلغته الدعوة وأصر ، وقتل من أعان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده أو ماله أو لسانه ، وجواز التجسس على أهل الحرب وتطلب غرتهم ، والأخذ بالشدّة فى محاربة المشركين ، وجواز إيهام القول للمصلحة ، وتعرض القليل من المسلمين للكثير من المشركين ، والحكم بالدليل والعلامة ، لاستدلال ابن عتيك على أبى رافع بصوته ، واعتماده على صوت الناعى بموته ، والله أعلم .

غزوة أحد

الحديث الأول

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ : أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَأَيْنَ أَنَا ؟ قَالَ : فِي الْجَنَّةِ ، فَأَلْقَى تَمَرَاتٍ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ .

* (غزوة أحد) *

بضم الهمزة والمهملة : جبل معروف ، بينه وبين المدينة أقل من فرسخ ، وهو الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم : جبل يحبنا ونحبه . ونقل السهيلي عن الزبير بن بكار في فضل المدينة : إن قبر هارون عليه السلام بأحد ، وإنه قدم مع موسى في جماعة من بني إسرائيل حاجاً فمات هناك . قال في الفتح : وسند الزبيرى في ذلك ضعيف جداً مع شيخه محمد بن الحسن بن زباله ، ومنقطع أيضاً ليس بمرفوع ، وكانت عنده الواقعة العظيمة في شوال سنة ثلاث باتفاق . وشذ من قال : ستة أربع . قال ابن إسحق : لإحدى عشرة ليلة خلت منه ، وقيل لسبع ليال ، وقيل لثمان ، وقيل لتسع ، وقيل في نصفه . (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : قال رجل) قال في الفتح : لم أقف على اسمه (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم) غزوة (أحد : أرايت) أى أخبرنى (إن قتلت فأين أنا ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم : (فى الجنة ، فألقى) الرجل (تمرات) كانت (فى يده ثم قاتل حتى قتل) وقد زعم ابن بشكوال أن اسم هذا الرجل عمير بن الحمام محتجاً بحديث أنس عند مسلم : إن عمير بن الحمام أخرج تمرات فجعل يأكل منهن ، ثم قال : لئن أنا حييت حتى آكل تمراتى هذه إنها لحياة طويلة ، ثم قاتل حتى قتل . وانتقد بما فى أسد الغابة أن عمير أهدا قتل بيدى ، وهو أول قتيل قتل من الأنصار فى الإسلام فى حرب . وأما قصة الباب فوق التصريح فيها بأنها يوم أحد ، فالظاهر كما فى الفتح أنهما قضيتان وقعتا لرجلين . وفيه ما كان الصحابة عليه من حب نصره الإسلام ، والرغبة فى الشهادة ابتغاء مرضاة الله .

الحديث الثاني

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ وَمَعَهُ رَجُلَانِ يُقَاتِلَانِ عَنْهُ ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضُ كَأَشَدِّ الْقِتَالِ ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أُحُدٍ ومعه رجلان) هما جبريل وميكائيل كما في مسلم (يقاتلان) الكفار (عنه) عليه السلام (عليهما ثياب بيض ، كأشد القتال) أى قتال بنى آدم (ما رأيتهما قبل ولا بعد) وهذا يرد قول من قال إن الملائكة لم تقاتل معه إلا يوم بدر ، وكانوا يكونون فيما سواه عدداً ومدداً .

الحديث الثالث

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَثَلَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِنَانَتَهُ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالَ : ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي .

(وعنه) أى عن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه قال : نثل لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى استخرج (كِنَانَتَهُ) بكسر الكاف : جعبة النبل (يوم أُحُدٍ فقال) لى صلى الله عليه وآله وسلم (ارم فداك أبى وأمى) أى لو كان لى إلى الفداء سبيل لفديتك بأبوى اللذين هما عزيزان عندى ، والمراد من التفدية لازمها وهو الرضا ، أى ارم مرضياً ، وفى رواية عند البخارى بلفظ . قال سعد : جمع لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبويه يوم أُحُدٍ ، وفى لفظ : أبويه كليهما .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : شَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالَ : كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ ، فَتَنَزَّلَتْ : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » .

(عن أنس رضي الله عنه قال : شج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أُحد) في رأسه (فقال : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم) وهو يدعوهم إلى الله تعالى (فتزلت : « ليس لك من الأمر شيء ») والحديث له ألفاظ وطرق ، وورد مختصراً ومطولاً في البخاري وغيره .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْفَجْرِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ الْعَنِ فُلَانًا وَفُلَانًا ، بَعْدَ مَا يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » إِلَى قَوْلِهِ : « فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ » .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الأخيرة من الفجر) بعد أن شج وكسرت رباعيته يوم أُحد (يقول : اللهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً) صفوان ابن أمية ، وسهيل بن عمرو ، والحارث بن هشام ، يقول ذلك (بعدما يقول : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، فأنزل الله) عز وجل (« ليس لك من الأمر شيء » إلى قوله « فإنهم ظالمون ») زاد أحمد والترمذي : فتب عليهم كلهم . وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في التفسير والاعتصام ، والنسائي في الصلاة والتفسير ، والثلاثة المسمون أسلموا يوم الفتح وحسن إسلامهم ، ولعل هذا هو السر في نزول الآية المذكورة ، وقد ذكر البخاري في هذا الباب سببين لنزول الآية ، والثاني مرسل ، ويحتمل أن الآية نزلت في الأمرين جميعاً فإنهما كانا في قصة واحدة ، وقيل غير ذلك . ذكرها القسطلاني .

قتل حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه

الحديث الأول

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْخَيْارِ أَنَّهُ قَالَ لِيَوْحَىي : أَلَا تُخْبِرُنَا بِقَتْلِ حَمْزَةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِنَّ حَمْزَةَ قَتَلَ طُعَيْمَةَ بِنْتُ عَبْدِ بْنِ الْخَيْارِ بَيْدَرٍ ، فَقَالَ لِي مَوْلَايَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ : إِنْ قَتَلْتَ حَمْزَةَ بَعْمَى فَأَنْتَ حُرٌّ ، قَالَ : فَلَمَّا أَنْ خَرَجَ النَّاسُ عَامَ عَيْنَيْنِ - وَعَيْنَيْنِ جَبَلٌ بِحِيَالِ أَحَدٍ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَادٍ - خَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ إِلَى الْقِتَالِ ، فَلَمَّا أَنْ اضْطَفُّوا لِلْقِتَالِ خَرَجَ سِبَاعٌ ، فَقَالَ : هَلْ مِنْ مُبَارِزٍ ، قَالَ : فَخَرَجَ إِلَيْهِ حَمْزَةُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ : يَا أَبْنَ أُمِّ أَنْعَامٍ مُقَطَّعَةِ الْبُظُورِ ، اتَّحَادُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : ثُمَّ شَدَّ عَلَيْهِ فَكَانَ كَأَمْسِ الذَّاهِبِ . قَالَ : وَكَمَنْتُ لِحَمْزَةَ تَحْتَ صَخْرَةٍ ، قَالَ : فَلَمَّا دَنَا مِنِّي رَمَيْتُهُ بِحَرْبَتِي فَأَضَعُهَا فِي ثُنَائِيهِ حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ وَرِكَيهِ ، قَالَ : فَكَانَ ذَلِكَ الْعَهْدَ بِهِ ، فَلَمَّا رَجَعَ النَّاسُ رَجَعْتُ مَعَهُمْ فَأَقَمْتُ بِمَكَّةَ ، حَتَّى فَشَا فِيهَا الْإِسْلَامُ ، ثُمَّ خَرَجْتُ إِلَى الطَّائِفِ ، فَأَرْسَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا ، فَقِيلَ لِي : إِنَّهُ لَا يَهِيْجُ الرُّسُلَ ، قَالَ : فَخَرَجْتُ مَعَهُمْ حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَأَيْتِي قَالَ : أَنْتَ وَخَشْيٌ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : أَنْتَ قَتَلْتَ حَمْزَةَ ؟ قُلْتُ : قَدْ كَانَ مِنَ الْأَمْرِ مَا قَدْ بَدَلْتُكَ ، قَالَ : فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُغَيِّبَ وَجْهَكَ عَنِّي ؟ قَالَ : فَخَرَجْتُ ، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَجَ مُسَيِّمَةُ الْكَذَّابُ ، فَقُلْتُ : لَا أَخْرُجَنَّ إِلَى مُسَيِّمَةَ لَعَلِّي أَقْتُلُهُ فَأَكْفِيئُهُ بِهِ حَمْزَةَ . قَالَ : فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ ، فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ فِي

ثَلَمَةَ جَدَارٍ كَأَنَّهُ جَمَلٌ أَوْزَقُ ثَائِرُ الرَّأْسِ ، فَرَمَيْتُهُ بِحَرْبَتِي فَأَضَعُهَا
بَيْنَ ثَدْيَيْهِ حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ ، قَالَ : وَوُثِبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ
الْأَنْصَارِ فَضْرَبَهُ بِالسَّيْفِ عَلَى هَامَتِهِ .

* (قتل حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه) *

وفى طبقات ابن سعد عن عمير بن إسحاق قال : كان حمزة بن عبد المطلب
يقاثل بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بسيفين ويقول :
أنا أسد الله ، وجعل يقبل ويدبر ، فبينما هو كذلك إذ عثر عثرة فوقع على
ظهره وبصر به الأسود فزرقه بحربة فقتله . وفيها أيضاً : أن هنداً لما لاكت
كبده ولم تستطع أكلها قال صلى الله عليه وآله وسلم : أأكلت منها شيئاً ؟
قالوا : لا . قال : ما كان الله ليدخل شيئاً من حمزة النار . ذكره القسطلاني .

(عن عبيد الله بن عدى بن الخييار) بكسر المعجمة (أنه قال لوحشى)
ابن حرب الحبشى مولى جبير بن مطعم (ألا تخبرنا بقتل حمزة ؟ قال : نعم
إن حمزة قتل طعيمة بن عدى بن الخييار ببدر) فى وقعتها ، وطعيمة هو ابن
عدى بن الخييار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، وأما عدى بن الخييار
فهو ابن أخى طعيمة ، لأنه عدى بن الخييار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف
(فقال لى مولاى جبير بن مطعم : إن قتلت حمزة بعمى) أى طعيمة بن عدى
(فأنت حرّ ، قال : فلما أن خرج الناس) يعنى قريشاً (عام عشرين) تثنية
عين ، أى عام وقعة أحد (وعينين جبل بخيال) جبل (أحد) أى من ناحيته
(بينه وبينه واد) وهذا تفسير من بعض الرواة (خرجت مع الناس) قريش
(إلى القتال ، فلما أن اصطفوا للقتال خرج سباع) بكسر السين ابن عبد العزى
الخزاعى (فقال : هل من مبارز ؟ قال : فخرج إليه حمزة بن عبد المطلب
فقال) له (يا سباع يا ابن أم أئمار) هى أمه ، وكانت مولاة لشريق بن عمرو
الثقى والد الأخنس (مقطعة) بكسر الطاء المهملة وفتحها خطأ (البظور)
جمع بظر وهو اللحم الذى تقطع من فرج المرأة الكائنة بين اسكتيها عند ختانها ،
وكانت ختانة تختن النساء بمكة ، فغيره بذلك (أتحد الله ورسوله صلى الله
عليه وآله وسلم) أى أتعاذهما وتعاذيهما . وفى القاموس : وحاده :

غاضبه . وعاداه : خالفه (قال) وحشئ (ثم شد) حمزة (عليه) أى على
سباع فقتله (فكان كأمس الذاهب) فى العدم (قال) وحشئ (وكنت)
اختبأت (لحمزة) أى لأجل أن أقتله (تحت صخرة) وفى مرسل عمير بن
إسحاق : أنه انكشف الدرع عن بطنه (فلما دنا) أى قرب (منى رميته بحجرتى .
فأضعبها فى ثنته) بضم الثاء وتشديد النون بعدها تاء : فى عانته . وقال فى
القاموس : أو مريطاء : ما بينهما وبين السرة . وقال : فى مرط المريطاء كالغبراء
ما بين السرة أو الصدر إلى العانة (حتى خرجت من بين وركيه ، قال) وحشئ :
(فكان ذاك) الرمي بالحربة (العهد به) كناية عن موت حمزة (فلما رجع
الناس) قريش من أحد (رجعت معهم فأقت بمكة حتى فشا) أى إلى أن ظهر
(فيها الإسلام ثم خرجت) منها (إلى الطائف) هارباً لما افتتح رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم مكة (فأرسلوا) أى أهل الطائف (إلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) عام ثمان (رسولا ، فقيل لى : إنه لا يهيج الرسل) أى
لا ينالهم منه مكروه . وعند ابن إسحاق : فلما خرج وفد أهل الطائف إلى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسلموا ضاقت على الأرض وقلت : ألحق بالشام
أو باليمن أو ببعض البلاد ، فإني لفي ذلك إذ قال رجل : ويحك ، إنه والله
ما يقتل أحداً من الناس دخل فى دينه (قال : فخرجت معهم حتى قدمت
على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم ، فلما ، رآنى قال) لى (أنت
وحشئ ، قلت : نعم ، قال : أنت قتلت حمزة) مرتين (قلت : قد كان
من الأمر) فى شأن قتله (ما قد بلغك) وعن ابن إسحاق قال : فقيل لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا وحشئ ، فقال : دعوه فلا سلام
رجل واحد أحب إلى من قتل ألف كافر (قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(فهل تستطيع أن تغيب وجهك عنى) وفى رواية الطيالسى : فقال : غيب
وجهك عنى فلا أراك (قال : فخرجت) من عنده (فلما قبض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم ، فخرج مسيلمة الكذاب) بكسر اللام صاحب
الجماعة على إثر وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وادعى النبوة ، وجمع جمعاً
كثيرة لقتال الصحابة ، وجهز له أبو بكر الصديق رضى الله عنه جيشاً
وأمر عليهم خالد بن الوليد (قلت : لأخرجن إلى مسيلمة لعل أقتله فأكافئ به
حمزة) أى أواسيه به ، وهو تأكيد وخوف ، وإلا فلا ريب أن الإسلام يجب

ماقبله (قال) وحشئ (فخرجت مع الناس) الذين جهزهم أبو بكر لقتال
 مسيلمة (فكان من أمره) أى مسيلمة (ما كان) من المقاتلة وقتل جمع من
 الصحابة ثم كان الفتح للمسلمين (فإذا رجل) أى مسيلمة (قائم فى ثلثة جدار)
 أى خلله (كأنه حمل أورك) أسمر لونه كالرماد (ثائر الرأس) منتشر شعرها
 (قال : فرميت به بحريتي) التى قتلت بها حمزة (فأضعها) ولأبى ذر : فوضعتها
 (بين ثدييه حتى خرجت من بين كتفيه ، قال : ووثب إليه رجل من الأنصار)
 جزم الحاكم والواقدي وابن راهويه أنه عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى ،
 وجزم سيف فى كتاب الردة أنه عدى بن سهل ، وقيل : أبو دجانة ، وقيل :
 زيد بن الخطاب ، والأول أشهر (فضربه بالسيف على هامته) أى رأسه .
 قال ابن عمر : فقالت جارية على ظهر بيت : وأمير المؤمنين قتله العبد الأسود
 . تعنى وحشياً ، وذكرته بلفظ الإمرة وإن كان يدعى الرسالة لما رآته من أن
 أمور أصحابه الذين آمنوا به كلها كانت إليه ، وأطلقت على أصحابه المؤمنين
 باعتبار إيمانهم به ، ولم تقصد إلى تلقيبه بذلك ، والله أعلم . وفى الحديث ما كان
 عليه وحشئ من الذكاء المفرط ومناقب كثيرة لحمزة ، وفيه أن المرء يكره
 أن يرى من أوصل إلى قريبه أو صديقه أذى ولا يلزم من ذلك وقوع
 الهجرة المنية بينهما ، وفيه أن الإسلام يهدم ما قبله ، والحذر فى الحرب ،
 وأن لا يحتقر المرء أحداً فإن حمزة لا بد أن يكون رأى وحشياً فى ذلك اليوم
 لكنه لم يحترز منه استحقاقاً له ، إلى أن أتى من قبله . وذكر ابن إسحاق قال
 حدثنى محمد بن جعفر بن الزبير قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يلتمس حمزة فوجده ببطن الوادى قد مثل به ، فقال : لولا أن تحزن
 صفية ، يعنى بنت عبد المطلب ، وتكون سنة بعدى ، لتركته حتى يحشر من
 بطون السباع وحواصل الطير . زاد ابن هشام قال : وقال : لن أصاب بمثلك
 أبداً . ونزل جبريل فقال : إن حمزة مكتوب فى السماء أسد الله وأسدرسوله .
 وروى البزار والطبرانى بإسناد فيه ضعف عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه
 وآله وسلم لما رأى حمزة قد مثل به قال : رحمة الله عليك ، لقد كنت وصولاً
 للرحم ، فعولاً للخير ، ولولا حزن من بعدك لسررت أن أدعك حتى تحشر من
 أجواف شتى ، ثم جلف وهو بمكانه : لأمثلن بسبعين منهم ، فتزل القرآن :
 « وإن عاقبتهم » الآية . وعن عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند والطبرانى من

حديث أبي بن كعب قال : مثل المشركون يقتل المسلمين ، فقال الأنصار :
لئن أصبنا منهم يوماً من الدهر لتزيدنّ عليهم ، فلما كان يوم فتح مكة نادى
رجل : لا قریش بعد اليوم ، فأنزل الله تعالى : « وإن عاقبتُم فعاقبوا بمثل
ما عوقبتُم به » فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كفوا عن القوم .
وعند ابن مردويه عن ابن عباس نحو حديث أبي هريرة باختصار ، وقال في
آخره : فقال : بل نصبر يارب . وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَشْتَدُّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا بِنَبِيِّهِ ، يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَّتِهِ ، أَشْتَدُّ
غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : اشتد غضب الله على قوم فعلوا بنبيه ، يشير إلى) كسر
(رباعيته) أى اليمنى السفلى . والرباعية : السنّ التى تلى الثانية من كل جانب .
وللإنسان أربع رباعيات . وكان الذى كسر رباعيته صلى الله عليه وآله وسلم
عتبة بن أبى وقاص ، وجرح شفته السفلى (اشتد غضب الله على رجل يقتله
رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم فى سبيل الله) كما قتل صلى الله عليه
وآله وسلم فى غزوة أحد أبى بن خلف الجمحى ، وخرج بقوله « فى سبيل الله »
من قتله فى حد أو قصاص . قال فى الفتح : ومجموع ما ذكر فى الأخبار أنه
شج وجهه وكسرت رباعيته وجرحت وجنته وشفته السفلى من باطنها
وجحشت ركبته . وروى عبد الرزاق عن الزهرى : وضرب وجه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ بالسيف سبعين ضربة ، وقاه الله شرها كلها .
وهذا مرسل قوى ، ويحتمل أن يكون أراد بالسبعين حقيقتها أو المبالغة فى
الكثرة . ولا بن عائد من طريق الأوزاعى : بلغنا أنه لما جرح رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يوم أحد أخذ شيئاً ينشف به دمه وقال : لو وقع منه شيء
على الأرض لتزل عليكم العذاب من السماء ، ثم قال : اللهم اغفر لقومى
فإنهم لا يعلمون .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَصَابَ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنْصَرَفَ الْمُشْرِكُونَ ، خَافَ أَنْ يَرْجِعُوا ، قَالَ : مَنْ يَذْهَبُ فِي إِثْرِهِمْ ، فَانْتَدَبَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَالزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما أصاب رسول الله ما أصاب يوم أُحُدٍ وانصرف المشركون خاف أن يرجعوا) إليهم لما بلغه أن أبا سفيان وأصحابه لما انصرفوا من أُحُدٍ فبلغوا الروحاء ندموا وهموا بالرجوع (قال : من يذهب في إثرهم) وعند ابن إسحاق : إنه إنما خرج مرهباً للعدو ، وليظنوا أن الذى أصابهم لم يوهنهم عن طلب عدوهم (فانتدب) فأجاب (منهم سبعون رجلاً) ممن حضر وقعة أُحُدٍ (كان فيهم أبو بكر والزبير رضى الله عنهما) وسمى منهم ابن عباس عند الطبراني : أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعمار بن ياسر وطلحة وسعد بن أبى وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبا حذيفة وابن مسعود . وعند ابن إسحاق وغيره أنهم لما بلغوا حمراء الأسد ، وهى من المدينة على ثلاثة أميال ، فألقى الله الرعب في قلوب المشركين ، فذهبوا ، فنزلت هذه الآية .

غزوة الخندق وهى الأحزاب

الحديث الأول

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّا يَوْمَ الْخَنْدَقِ نَحْفِرُ ، فَعَرَضَتْ كُذَيْبَةُ شَدِيدَةً ، فَجَاءُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : هَذِهِ كُذَيْبَةُ عَرَضَتْ فِي الْخَنْدَقِ ، فَقَالَ : أَنَا نَازِلٌ ، ثُمَّ قَامَ وَبَطْنُهُ مَعْصُوبٌ بِحَجَرٍ ، وَلَبِثْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا نَذُوقُ ذَوَاقًا ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمِعْوَلَ فَضَرَبَ فِي الْكُذَيْبَةِ ، فَعَادَ كَثِيبًا أَهْيَلَ .

* (غزوة الخندق وهى الأحزاب) *

يعنى أن لها اسمين ، وهو كما قال . والأحزاب : جمع حزب ، أى طائفة ، فأما تسميتها الخندق فلأجل الخندق الذى حفر حول المدينة بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان الذى أشار بذلك سلمان فيما ذكره أصحاب المغازى ، منهم أبو معشر . قال : قال سلمان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنا كنا بفارس إذا حوصرنا خندقنا علينا ، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحفر الخندق حول المدينة وعمل فيه بنفسه ترغيباً للمسلمين ، فسارعوا إلى عمله حتى فرغوا منه ، وجاء المشركون فحاصروهم ، وأما تسميتها الأحزاب فلاجتماع طوائف من المشركين على حرب ، وهم : قريش وغطفان واليهود ومن تبعهم ، وقد أنزل الله تعالى فى هذه القصة صدر سورة الأحزاب ، وكانوا فيما قال ابن إسحق عشرة آلاف والمسلمون ثلاثة آلاف .

(عن جابر رضى الله عنه قال : إنا يوم الخندق نحفر فعرضت كذبة شديدة) بضم الكاف : قطعة صلبة من الأرض لا يعمل فيها المعول . ولا بن عساكر : كيدة بفتح الكاف . وله أيضاً : كبد . والمعنى واحد .. وفى (٣٠ - من البارى - ج ٤)

فتح الباری : كندة بالنون . وعند ابن عساكر : كندة بالتاء . لكن قال القاضي عياض : لا أعرف لها معنى (فجاءوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : هذه كندية عرضت في الخندق ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أنا نازل) في الموضع الذي فيه السكدية (ثم قام وبطنه معصوب) من الجوع (بحجر) مشلود عليه بعصاة خشية انحناء صلبه الكريم بواسطة خلاء الجوف ، إذ وضع الحجر فوق البطن مع شد العصاة عليه يقيمه ، أو هو لتسكين حرارة الجوع يبرد الحجر لأنها حجارة رقاق قلدر البطن تشد الأمعاء فلا يتخلل شيء مما في البطن فلا يحصل ضعف زائد بسبب التخلل . قاله الكرمانى وفي رواية أحمد : أصابهم جهد شديد حتى ربط النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بطنه حجراً من الجوع (ولبثنا) أى مكثنا (ثلاثة أيام لا ندوق ذواقاً) شيئاً من مأكول ولا مشروب ، والجملة اعتراضية أوردت لبيان السبب في ربطه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على بطنه (فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعول) بكسر الميم : المسحاة (فضرب في الكدية فعاد) المضروب (كثيلاً) رملاً (أهيل) أى أهيى . وعند أحمد : كثيلاً يهال ، أى صار رملاً يسيل ولا يتماسك . وعند أحمد والنسائى في هذه القصة زيادة بإسناد حسن : أخذ المعول فقال : بسم الله ثم ضرب ضربة فكسر ثلثها وقال : الله أكبر ، أعطيت مفاتيح الشام ، والله إني لأبصر قصورها الحمر الساعة ، ثم ضرب الثانية فقطع الثلث الآخر فقال : الله أكبر ، أعطيت مفاتيح فارس ، والله إني لأبصر قصر المدائن الأبيض ، ثم ضرب الثالثة فقال : بسم الله ، ثم قطع بقية الحجر فقال : الله أكبر ، أعطيت مفاتيح اليمن ، والله إني لأبصر أبواب صنعاء من مكاني هذا الساعة . وللطبرانى من حديث ابن عمرو بن عمرو نحوه . وأخرجه البيهقي مطولاً من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، وفي آخره : ففرح المسلمون واستبشروا .

الحديث الثاني

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ : نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَنَا .

(عن سليمان بن صرد) الخزاعي ، صحابي مشهور يقال كان اسمه يسار فغيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في صفة إبليس ، وله طريق في الأدب ، وكان أسن من خرج من أهل الكوفة في طلب ثار الحسين بن علي ، فقتل هو وأصحابه بعين الوردية في سنة خمس وستين (رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأحزاب) لما انصرف قريش ، وذلك لسبع بقين من ذى القعدة (نغزوهم ولا يغزونا) قال في الفتح : وفيه علم من أعلام النبوة ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في السنة المقبلة ، فصدمته قريش عن البيت ، ووقعت الهدنة بينهم إلى أن نقضوها ، فكان ذلك سبب فتح مكة ، فوقع الأمر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج البزار بإسناد حسن من حديث جابر شاعداً لهذا الحديث ولفظه : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأحزاب وقد جمعوا له جمعاً كثيرة : لا يغزونكم بعد هذا أبداً ولكن أنتم تغزونهم .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَعَزَّ جُنْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ ، وَغَلَبَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ بَعْدَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : لا إله إلا الله وحده أعز جنده ونصر عبده) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وغلب الأحزاب) الذين جاءوا من مكة وغيرها يوم الخندق (وحده فلا شيء بعده) أي جميع الأشياء بالنسبة إلى وجوده تعالى كالعدم ، إذ كل شيء يفتى وهو الباقي ، فهو بعد كل شيء فلا شيء بعده .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى سَعْدِ فَاتَى عَلَى حِمَارٍ ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ لِلْأَنْصَارِ : قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ ، ثُمَّ قَالَ : هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ ، فَقَالَ : تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ وَتَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ ، قَالَ : قَضَيْتُ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَرَبِّمَا قَالَ : بِحُكْمِ الْمَلِكِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : نزل أهل قريظة) من حصنهم (على حكم سعد بن معاذ) بعد أن حاصرهم خمسة عشر يوماً أشد الحصار ورسوا بالنبل ، وكان سعد ضعيفاً ، وكان قد دعا الله أن لا يمته حتى يشفي صدره من بني قريظة (فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى سعد ، فأتى على حمار ، فلما دنا) قرب (من المسجد) الذي كان أعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بني قريظة أيام حصارهم : قال الحافظ : لكن كلام ابن إسحق يدل على أن سعداً كان مقيماً في مسجد المدينة حتى بعث إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليحكم في بني قريظة ، فإنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل سعداً في خيمة رفيدة عند مسجده ، وكانت امرأة تدأوى الجرحى ، فقال : اجعلوه في خيمتها لأعوده من قريب ، فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى بني قريظة وحاصرهم ، وسأله الأنصار أن ينزلوا على حكم سعد ، أرسل إليه فحملوه على حمار ووطؤا له وكان جسيماً ، فدل قوله « فلما خرج إلى بني قريظة » أن سعداً كان في مسجد المدينة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (للأنصار : قوموا إلى سيدكم) سعد بن معاذ (أو) قال (خيركم) والمخاطب بذلك الأنصار أو هم وغيرهم (ثم قال : هؤلاء نزلوا على حكمك) فيهم (فقال) سعد : يا رسول الله (تقتل منهم مقاتلتهم) وهم الرجال (وتسبي ذراريهم) وهم النساء والصبيان (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قضيت)

فيهم (بحكم الله ، وربما قال بحكم الملك) وفي رواية محمد بن صالح :
لقد حكمت اليوم فيهم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع سموات . وفي
رواية ابن إسحق من مرسل علقمة بن وقاص : لقد حكمت فيهم بحكم الله من
فوق سبعة أرقعة ، جمع رقيق ، وهو من أسماء السماء . قال السهيلي : قوله
« من فوق سبع سموات » معناه أن الحكم نزل من فوق . قال : ومثله قول
زينب بنت جحش : « زوجني الله من نبيه من فوق سبع سموات » أى نزل
ترويجها من فوق . قال : ولا يستحيل وصفه تعالى بالفوق على المعنى الذي
يليق بجلاله لا على المعنى الذي يسبق إلى الوهم من التحديد الذي يفضى إلى
التشبيه . اهـ . وفي الحديث جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ، وهى خلافة في أصول الفقه . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله
 تعالى : والمختار الجواز سواء كان بحضور النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أم لا ، وإنما استبعد المانع وقوع الاعتماد على الظن مع إمكان القطع ،
 ولا يضر ذلك لأنه بالتقرير يصير قطعياً . وقد ثبت وقوع ذلك بحضرة
 صلى الله عليه وآله وسلم كما في هذه القصة وقصة أبي بكر الصديق في قتل
 أبي قتادة .

غزوة ذات الرقاع

الحديث الأول

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي الْخَوْفِ فِي الْغَزْوَةِ السَّابِعَةِ ، غَزْوَةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ .

* (غزوة ذات الرقاع) *

بكسر الراء ، وهى غزوة محارب خصفه بن قيس بن غيلان ، واختلف فيها متى كانت ، واختلف فى سبب تسميتها بذلك ، وقد جنح البخارى إلى أنها كانت بعد خيبر ، واستدل لذلك فى هذا الباب بأمر ذكرها فى الفتح .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه فى) حالة (الخوف) زاد السراج : أربع ركعات ، صلى بهم ركعتين ثم ذهبوا ثم جاء أولئك فصلى بهم ركعتين (فى غزوة) السفرة (السابعة) من غزواته صلى الله عليه وآله وسلم التى وقع فيه القتال (غزوة ذات الرقاع) الأولى بلدر ، والثانية أحد ، والثالثة الخندق ، والرابعة قريظة ، والخامسة المريسيع ، والسادسة خيبر ، فيلزم أن تكون ذات الرقاع بعد خيبر للتنصيص على أنها السابعة . ولجابر حديث آخر فيه ذكر صلاة الخوف على صفة أخرى . ووردت هذه الصلاة على أنحاء كلها شافية كافية . قال فى الفتح : ورد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى صفة صلاة الخوف كيفيات حملها بعض العلماء على اختلاف الأحوال وحملها آخرون على التوسع والتخير . وقال السهلبى : اختلف العلماء فى الترجيح ، فقالت طائفة : يعمل منها بما كان أشبه بظاهر القرآن ، وقالت طائفة : يجتهد فى طلب الأخير منها فإنه الناسخ لما قبله ، وقالت طائفة : يؤخذ بأصحها نقلا وأعلها رواة ، وقالت طائفة : يؤخذ بجميعها على حسب اختلاف أحوال الخوف ، فإذا اشتد الخوف أخذ بأيسرها مؤنة ، والله أعلم .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِبُهُ ، فَتَقَبَّيْتُ أَقْدَامَنَا وَتَقَبَّيْتُ قَدَمَيْ وَسَقَطْتُ أَظْفَارِي ، فَكُنَّا نَلْفُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخِرَقَ ، فَسُمِّيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ لِمَا كُنَّا نُعْصِبُ مِنَ الْخِرَقِ عَلَى أَرْجُلِنَا .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة ونحن ستة نفر) قال في الفتح : لم أقف على أسمائهم وأظنهم من الأشعرين (بيننا بعير) واحد (نعتقه) أى نركبه عقبة بأن يركب هذا قليلا ثم يتزل فيركب الآخر بالنوبة حتى يأتى على آخرهم (فتقبت) أى رقت وتقرضت وقطعت الأرض جلود (أقدامنا) من الحفاء (ونقبت قدمي وسقطت أظفاري) لذلك (فكنا نلف على أرجلنا الخرق ، فسميت غزوة ذات الرقاع لما) أى لأجل ما (كنا نعصب من الخرق على أرجلنا) .

الحديث الثالث

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ ، صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ ، أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْعُدُوَّ ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهَ الْعُدُوَّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ .

(عن سهل بن أبي حثمة رضى الله عنه ، وكان من شهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع صلى صلاة الخوف أن طائفة صفت معه) صلى الله عليه وآله وسلم (و) صفت (طائفة وجاه العدو) أى جعلوا وجوههم تلقاه (فصلى) صلى الله عليه وآله وسلم (بالتى معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا) أى الذين صلى بهم الركعة (لأنفسهم) ركعة أخرى (ثم انصرفوا فصففوا وجاه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى) التى كانت وجاه العدو (فصلى بهم) صلى الله عليه وآله وسلم (الركعة التى بقيت من صلاته) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ثبت) صلى الله عليه وآله وسلم (جالساً) لم يخرج من صلاته (وأتموا لأنفسهم) الركعة الأخرى (ثم سلم بهم) صلى الله عليه وآله وسلم . هذا الحديث أخرجه بقية الستة فى الصلاة .

الحديث الرابع

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ نَجْدٍ ، فَلَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَفَلَ مَعَهُمْ فَأَدْرَكَتَهُمُ الْقَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ الْعِضَاهِ ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْعِضَاهِ يَسْتَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْتَ سَمَرَةٍ فَعَلَّقَ بِهَا سَيْفَهُ ، قَالَ جَابِرٌ : فَنِمْنَا نَوْمَةً ثُمَّ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُونَا ، فَجِئْنَاهُ فَإِذَا عِنْدَهُ أَعْرَابِيٌّ جَالِسٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ هَذَا اخْتَرَطَ سَيْفِي وَأَنَا نَائِمٌ ، فَاسْتَيْقَظْتُ وَهُوَ فِي يَدِي صَلْتًا ، فَقَالَ لِي : مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي ؟ قُلْتُ : اللَّهُ ، فَهَاهُوَ ذَا جَالِسٌ ، ثُمَّ لَمْ يُعَاقِبْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل نجد) أى جهتها (فلما قفل) رجع (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قفل معه فأدركتهم القائلة) شدة الحر فى وسط النهار (فى واد كثير العضاة) شجر عظيم له شوك كالطلج والعوسج (فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وتفوق الناس فى العضاة يستظلون بالشجر ، ونزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم تحت سمرة) شجرة كثيرة الورق يستظل بها (فعلق بها سيفه . قال جابر : فنمنا نومة فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَدْعُونَا ، فجئناه فإذا عنده أعرابى) اسمه غورث ابن الحارث بفتح الغين المعجمة وسكون الواو وفتح الراء بعدها مثلثة (جالس) بين يديه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن هذا) الأعرابى (اخترط سيفي) أى سله (وأنا نائم فاستيقظت وهو فى يده صلتاً) مجزوداً من عنده بمعنى مصلوت (فقال لى : من يمنعك

منى (إن قتلتك به (قلت : الله) يمنعني منك (فيها هو ذا جالس) وعند ابن إسحق بعد قوله الله : فدفع جبريل في صدره فوق السيف من يده ، فأخذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال : من يمنعك مني ؟ قال : لا أحد (ثم لم يعاقبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) استئثافاً للكفار ليدخلوا في الإسلام . وعند الواقدي : إنه أسلم ورجع إلى قومه فاهتدى به خلق كثير .

غزوة بنى المصطلق وهى غزوة المريسيع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، فَأَصْبْنَا سَبِيًّا مِنْ مَبْنَى الْعَرَبِ فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ ، وَأَحْبَبْنَا الْعَزَلَ ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزَلَ ، وَقُلْنَا : نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ .

* (غزوة بنى المصطلق) *

لقب جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة ، بطن من بنى خزاعة قال فى القاموس : حى من الأزد ، وسموا بذلك لأنهم انخرعوا، أى تخلفوا عن قومهم وأقاموا بمكة ، وسمته جذيمة بالمصطلق لحسن صوته ، وهو أول من غنى من خزاعة (وهى غزوة المريسيع) قال فى القاموس : مصغر مرسوع : بئر أو ماء لخزاعة ، بينه وبين الفرع مسيرة يوم ، وإليه تضاف غزوة بنى المصطلق ، وفيه سقط عقد عائشة ونزلت آية التيمم . قال ابن إسحق : وذلك الغزو فى شعبان سنة ست من الهجرة . وفى رواية قتادة وعقبة وغيرهما عند البيهقي : فى شعبان سنة خمس . ورجحه الحاكم وغيره . وجزم بالأول الطبرى وغيره . وقال موسى بن عقبة : سنة أربع . قال أهل المغازى : وخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه بشر كثير وثلاثون فرساً ، فحملوا على القوم خلة واحدة ، فما انفلت منهم إنسان ، بل قتل عشرة وأسر سائرهم ، وغاب ثمانية وعشرين يوماً .

(عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى غزوة بنى المصطلق فأصبنا سبياً من سبي العرب ، فاشتبهنا النساء واشتدت علينا العزبة) فقد الأزواج والنكاح .

قال في القاموس : العزب محرّكة : من لا أهل له ، ولا تقل أعزب أو قليل ، والاسم العزبة والعزوبة ، والفعل كنصر ، وتعزب : ترك النكاح (وأحبينا العزل) خوفاً من الاستيلاء المانع من البيع ونحن نحب الأثمان (فأردنا أن نعزل ، وقلنا : نعزل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أظهرنا قبل أن نسأله) عن الحكم (فسألناه عن ذلك ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما عليكم) بأس (أن لا تفعلوا) أى ليس عدم الفعل واجباً عليكم أولاً زائدة ، أى لا بأس عليكم فى فعله (ما من نسمة) نفس (كائنة) فى علم الله (إلى يوم القيامة إلا وهى كائنة) فى الخارج ، فما قدره الله لا بد منه .

غزوة أنمار

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ أَنْمَارٍ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا قِبَلَ الْمَشْرِقِ مُتَطَوِّعًا .

* (غزوة أنمار) *

بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الميم بعدها ألف فراء ، وقد يقال : غزوة بنى أنمار ، وهي قبيلة .

(عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة أنمار يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق متطوعاً) وهذا الحديث ذكره في باب صلاة التطوع على الدواب ، وفي باب ينزل للمكتوبة ، وليس فيه ذكر قصة أنمار ، فلا معنى لذكره هنا كما لا يخفى . كذلك في القسطلاني . أقول : بل لذكر هذه الزيادة هنا معنى ، وهي كون ذلك وقع في غزوة أنمار ، ولو لم تكن هذه الزيادة مذكورة لكان ذكر الحديث خالياً عنها غير مفيد ولا مطابق للترجمة ، وبذكرها تظهر المطابقة لما ترجم له بقوله « غزوة أنمار » فتأمل ترشد ، والله أعلم .

غزوة الحديبية

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

« لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ »

الحديث الأول

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : تَعُدُّونَ أَنْتُمْ الْفَتْحَ فَتَحَ مَكَّةَ ، وَقَدْ كَانَ فَتْحُ مَكَّةَ فَتْحًا ، وَنَحْنُ نَعُدُّ الْفَتْحَ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً وَالْحُدَيْبِيَةُ بِثَرٍّ فَتَزَحَنَّاهَا فَلَمْ تَتْرُكْ فِيهَا قَطْرَةً ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَاهَا فَجَلَسَ عَلَى شَفِيرِهَا ، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ مَضْمَضَ وَدَعَا ، ثُمَّ صَبَّهُ فِيهَا ، فَتَرَكْنَاهَا غَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ إِنَّهَا أَصْدَرَتْنَا مَا شِئْنَا نَحْنُ وَرَكَابُنَا .

* (غزوة الحديبية) *

بضم الحاء وفتح الدال وتخفيف الياء . قال ابن الأثير : وكثير من الحديثين يشددونها . وقال أبو عبيد البكري : وأهل العراق يثقلون وأهل الحجاز يخففون . وقال في الفتح : وأنكر كثير من أهل اللغة التخفيف . وقال في القساموس : الحديبية كلوية ، وقد تشدد : بئر قرب مكة حرسها الله تعالى (وقول الله تعالى : « لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة » الآية) يشير إلى أنها نزلت في قصة الحديبية ، وكان توجهه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في يوم الاثنين مستهل ذى القعدة سنة ست ، فخرج قاصداً إلى العمرة ، فصده المشركون عن الوصول إلى البيت ، ووقعت بينهم المصالحة على أن يدخل مكة في العام المقبل . وجاء عن هشام ابن عروة عن أبيه أنه خرج في رمضان واعتمر في شوال . وشذ بذلك . وقد وافق بذلك أبو الأسود عن عروة الجمهور . وقالت عائشة : ما اعتمر إلا في ذى القعدة .

(عن البراء رضى الله عنه قال : تعلمون أنتم الفتح ، فتح مكة) في قوله تعالى : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » (وقد كان فتح مكة فتحاً ، ونحن نعد الفتح) الأعظم (بيعة الرضوان يوم الحديبية) لأنها كانت مبدأ الفتح العظيم المبين ، لما ترتب على الصلح الذى وقع من الأمن ورفع الحرب ، وتمكن من كان يخشى الدخول فى الإسلام الوصول إلى المدينة ، كما وقع لخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وغيرهما ، وتتابع الأسباب إلى أن كمل الفتح . قال فى الفتح : وهذا موضع وقع فيه اختلاف قديم ، والتحقيق أنه يختلف ذلك باختلاف المراد من الآيات ، فقوله تعالى : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » المراد هنا الحديبية . وقد ذكر ابن إسحق فى المغازى عن الزهرى قال : لم يكن فى الإسلام فتح قبل فتح الحديبية أعظم منه ، إنما كان الكفر حيث القتال ، فلما أمن الناس كلهم بعضهم بعضاً وتفاوضوا فى الحديث والمنازعة ولم يكلم أحد فى الإسلام يعقل شيئاً إلا بادر إلى الدخول فيه ، فلقد دخل فى تلك السنتين مثل من كان دخل فى الإسلام قبل ذلك أو أكثر . قال ابن هشام : ويدل عليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج فى الحديبية فى ألف وأربعمائة ، ثم خرج بعد سنتين إلى فتح مكة فى عشرة آلاف . اهـ . وهذه الآية نزلت منصرفه صلى الله عليه وآله وسلم من الحديبية كما فى هذا الباب من حديث عمر . وأما قوله تعالى فى هذه السورة : « وأثابهم فتحاً قريباً » فالمراد به فتح خيبر على الصحيح ، لأنها هى التى وقعت فيها المغامر الكثيرة للمسلمين . وقد روى أحمد وأبو داود والحاكم من حديث مجمع ابن جارية قال : شهدنا الحديبية فلما انصرفنا وجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفاً عند كراع الغميم وقد جمع الناس وقرأ عليهم : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » الآية ، فقال رجل : يا رسول الله أفتح هو ؟ قال : أى والذى نفسى بيده إنه لفتح . ثم قسمت خيبر على أهل الحديبية . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الشعبي فى قوله : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » قال : صلح الحديبية ، وغفر له ما تقدم وما تأخر ، وتبايعوا ببيعة الرضوان ، وأطعموا نخيل خيبر ، وظهرت الروم على فارس ، وفرح المسلمون بتصر الله . وأما قوله تعالى : « فجعل من دون ذلك فتحاً قريباً » فالمراد الحديبية . وأما قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » . وقوله

صلى الله عليه وآله وسلم : لا هجرة بعد الفتح . فالمراد به فتح مكة باتفاق .
 فبهذا يرتفع الإشكال وتجتمع الأقوال بعون الله تعالى . ١ هـ . (كنا مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أربع عشرة مائة) بسكون المعجمة ، ولم يقل
 ألفاً وأربعمائة إشعاراً بأنهم كانوا منقسمون إلى المائة ، وكانت كل مائة
 ممتازة عن الأخرى (والحديبية بئر) على مرحلة من مكة (فترحنها فلم
 نترك فيها قطرة) من ماء (فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأثابها
 فجلس على شفيرها) أى حفرها (ثم دعا ياناء من ماء فتوضأ ثم مضمض
 ودعا) الله تعالى سرّاً (ثم صبه فيها) أى صب الماء الذى توضأ ومضمض به
 فى البئر (فتركنها غير بعيد) فى رواية زهير . فدعا ثم قال : دعوها غير
 ساعة (ثم إنها أصدرتنا) أى أرجعتنا وقد رويناه (ما شئنا) أى القدر الذى
 أردنا شربه (نحن وركابنا) إيلنا التى تسير عليها .

الحديث الثاني

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ : أَنْتُمْ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَكُنَّا أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَلَوْ كُنْتُ
أَبْصِرُ الْيَوْمَ لَأَرَيْتُكُمْ مَكَانَ الشَّجَرَةِ .

(عن جابر رضى الله عنه قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم يوم الحديبية : أنتم خير أهل الأرض) فيه أفضلية أصحاب الشجرة
على غيرهم من الصحابة وعثمان رضى الله عنه منهم ، وإن كان حينئذ غائباً
بمكة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بايع عنه فاستوى معهم ، فلا حجة في
الحديث للشيعة في تفضيل عليّ على عثمان . قال جابر (وكنا ألفاً وأربعمائة ،
ولو كنت أبصر اليوم) يعنى لأنه كان عمى في آخر عمره (لأريتكم مكان
الشجرة) التى وقعت بيعة الرضوان تحتها . وعند مسلم من حديث جابر
مرفوعاً : لا يدخل النار من شهد بدرًا والحديبية . وروى مسلم أيضاً من
حديث أم مبشر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يدخل
النار أحد من أصحاب الشجرة . واستدل بالحديث على أن الخضر ليس بحى ،
لأنه لو كان حياً مع ثبوت كونه نبياً للزم تفضيل غير النبي على النبي ، وهو
باطل ، فدل على أنه ليس بحى حينئذ ، وأجاب من زعم أنه حى باحتمال أن
يكون حينئذ كان حاضراً معهم ، ولم يقصد إلى تفضيل بعضهم على بعض ،
أو لم يكن على وجه الأرض حينئذ ، بل كان فى البحر ، والثانى جواب
ساقط ، وعكس ابن التين فاستدل به على أن الخضر ليس بنبى . وقد قدمت
الأدلة الواضحة على ثبوت نبوته فى أحاديث الأنبياء . وأغرب ابن التين
فجزم بأن إلياس ليس بنبى ، وبناء على قول من زعم أنه أيضاً حى ، وهو
ضعيف ، وأما كونه ليس بنبى فنحن باطل ، ففى القرآن : « وإن إلياس لمن
المرسلين » .

الحديث الثالث

عَنْ سَوِيدِ بْنِ النُّعْمَانِ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ أُتُوا بِسَوِيقٍ فَلَاكُوهُ .

(عن سويد بن النعمان) بن مالك الأنصاري (وكان من أصحاب الشجرة) أنه (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أتوا بسويق فلاكوه) أى مضغوه وأداروه فى أفواههم ، والغرض من الحديث هنا قوله « وكان من أصحاب الشجرة » أى الذين بايعوا النبى صلى الله عليه وآله وسلم بيعة الرضوان تحتها .

الحديث الرابع

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلًا ، فَسَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ شَيْءٍ ، فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ سَأَلَهُ ، فَلَمْ يُجِبْهُ ، ثُمَّ سَأَلَهُ ، فَلَمْ يُجِبْهُ ، فَقَالَ عُمَرُ : ثَكَلْتُكَ أُمُّكَ يَا عُمَرُ ، نَزَرْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ ، قَالَ عُمَرُ : فَحَرَكْتُ بَعِيرِي ثُمَّ تَقَدَّمْتُ أَمَامَ الْمُسْلِمِينَ وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ ، فَمَا نَشِيتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بِي ، فَقُلْتُ : لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزْلٌ فِيَّ قُرْآنٌ وَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : لَقَدْ أَنْزَلْتُ عَلَى اللَّيْلَةِ سُورَةً لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ قرأ : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا » .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يسير مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ليلاً ، فسأله عمر بن الخطاب عن شيء ، فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) (لاشتغاله بالوحي) (ثم سأله فلم يجيبه ، ثم سأله فلم يجبه) (ولعله ظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه فلذا كرر السؤال) (فقال عمر) بن الخطاب يخاطب نفسه (ثكلتك أمك يا عمر ، نزلت رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ثلاث مرات) أى ألححت عليه أو راجعته أو أتيت به بما يكره من سؤالك (كل ذلك لا يجيبك . قال عمر : فحركت بعيري ثم تقدمت أمام المسلمين وخشيت أن ينزل في قرآن ، فما نشيت) أى لبثت (أن سمعت صارخاً) لم يسم (يصرخ بى ، قال : فقلت : لقد خشيت أن يكون نزل في قرآن وجئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لقد أنزلت على الليلة سورة لى أحب إلى مما طلعت عليه الشمس) لما فيها من البشارة بالمغفرة وأفعل قد لا يراد بها المفاضلة (ثم قرأ : إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) الفتح : الظفر بالبلدة عنوة أو صلحاً بحرب أو بغيره ، لأنه مغلق ما لم يظفر به ، فإذا ظفر به فقد فتح .

الحديث الخامس

عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَا: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَلَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ قُلْدَ الْهَدْيِ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ وَبَعَثَ عَيْنًا لَهُ مِنْ خَزَاعَةَ ، وَسَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَانَ بِبَغْدِيرِ الْأَشْطَاطِ أَنَاهُ عَيْنُهُ ، قَالَ : إِنَّ قُرَيْشًا جَمَعُوا لَكَ جُمُوعًا ، وَقَدْ جَمَعُوا لَكَ الْأَحَابِيشَ ، وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ وَمَانِعُوكَ . فَقَالَ : أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ ، أَتَرَوْنَ أَنْ أَمِيلَ إِلَى عِيَالِهِمْ وَذَرَارِيْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَصُلُّونَا عَنِ الْبَيْتِ ، فَإِنْ يَأْتُونَا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَطَعَ عَيْنًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَإِلَّا تَرَكْنَاهُمْ مَخْرُوبِينَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ خَرَجْتَ عَامِدًا لِهَذَا الْبَيْتِ لَا تُرِيدُ قَتْلَ أَحَدٍ وَلَا حَرْبَ أَحَدٍ ، فَتَوَجَّهَ لَهُ ، فَمَنْ صَدَّنَا عَنْهُ فَاتَلْنَاهُ . قَالَ : امْضُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ .

(عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم) يزيد أحدهما على صاحبه ، (قالوا : لما خرج النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه ، فلما أتى ذا الحليفة) الميقات المعروف (قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعمره وبعث عيناً) (له من خزاعة) اسمه بسر بن سفيان كما ذكره ابن عبد البر (وسار النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم حتى كان ببغدير الأشطاط) موضع تلقاء الحديبية (أتاه عينه) بسر (قال : إن قريشاً جمعوا لك جموعاً وقد جمعوا لك الأحابيش) جماعات من قبائل شتى . وقال الخليل : أحياء من القارة انضموا إلى بني ليث في محاربتهم قريشاً قبل الإسلام . وقال ابن دريد : حلفاء قريش تحالفوا تحت جبل يسمى حيشاً فسموا بذلك (وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت) الحرام (ومانعوك) من الدخول إلى مكة (فقال : أشيروا أيها الناس على أترون أن أميل إلى عيالم وذراري هؤلاء) الكفار (الذين يريدون أن يصلونا عن البيت ،

فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عيناً (من المشركين) يعنى الذى بعثه صلى الله عليه وآله وسلم ، أى غايته أننا كنا كمن لم يبعث الجاسوس ولم يعبر الطريق وواجههم بالقتال (ولإلا) بأن لم يأتونا (تركناهم محروبين) مسلوبين منهيين الأموال والعيال (قال أبو بكر : يا رسول الله) إنك (خرجت عامداً لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد ، فتوجه له) للبيت (فمن صدنا عنه قاتلناه ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (امضوا على اسم الله) .

الحديث السادس

عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَاهُ أَرْسَلَهُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ لِيَأْتِيَهُ بِفَرَسٍ كَانَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يَأْتِي بِهِ لِيُقَاتَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَايِعُ عِنْدَ الشَّجَرَةِ ، وَعُمَرُ لَا يَدْرِي بِذَلِكَ ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْفَرَسِ ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ وَعُمَرُ يَسْتَلْتِمُ لِلْقِتَالِ ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَايِعُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، قَالَ : فَاَنْطَلَقَ وَذَهَبَ مَعَهُ حَتَّى بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَهِيَ الَّتِي يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَسْلَمَ قَبْلَ أَبِيهِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن أباه) عمر بن الخطاب (أرسله يوم الحديبية ليأتيه بفرس كان عند رجل من الأنصار) قال في الفتح : لم أقف على اسمه ويحتمل أنه الذى أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبينه (يأتى به ليقاتل عليه فوجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبايع) الناس (عند الشجرة وعمر لا يدري بذلك، فبايعه) صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الله ثم ذهب إلى الفرس ، فجاء به إلى عمر ، وعمر يستلتم) أى يلبس لأتمته ، أى درعه (للقاتال ، فأخبره أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبايع تحت الشجرة ، قال : فانطلق) عمر (فذهب معه حتى بايع) عمر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهى التى يتحدث الناس أن ابن عمر أسلم قبل أبيه) أى عمر ، وظاهر هذا الطريق الإرسال ، لكن ظهر فى الطريق التالية أن نافعاً حله عن ابن عمر .

الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اعْتَمَرَ ، فَطَافَ فَطُفْنَا مَعَهُ ، وَصَلَّى وَصَلَّيْنَا مَعَهُ ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَكُنَّا نَسْتُرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، لَا يُصِيبُهُ أَحَدٌ بِشَيْءٍ .

(عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهما قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين اعتمر) عمرة القضاء (فطاف) بالكعبة (فطفنا معه ، وصلى وصلينا معه ، وسعى بين الصفا والمروة فكنا نستره من) مشركى (أهل مكة لا يصيبه) أى لئلا يصيبه (أحد بشىء) يؤذيه .

غزوة ذى قرد

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤَذَّنَ بِالْأَوَّلَى ، وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَعَى بِذِي قَرْدٍ ، قَالَ : فَلَقِيَنِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ : أَخَذْتُ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَقَالَ هُنَا فِي آخِرِهِ ، قَالَ : ثُمَّ رَجَعْنَا وَيُرْذِفُنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ .

* (غزوة ذى قرد) *

بفتح القاف والراء ، وحكى الضم فيهما ، وحكى ضم أوله وفتح ثانيه . قال الحازمي : والأول لضبط أهل الحديث ، والضم عن أهل اللغة ، وهو ماء على نحو يريد مما يلي غطفان ، وقيل على مسافة يوم ، وهى الغزوة التى أغاروا فيها على لقاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل خيبر بثلاث من الليالى . وعند ابن سعد : كانت فى ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ، فيحتمل أن يكون ما وقع فى حديث سلمة بن الأكوع المروى عند مسلم بلفظ : فرجعنا ، أى من الغزوة إلى المدينة ، « فوالله ما لبثنا بالمدينة إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر » من وهم بعض الرواة كما قاله القرطبي شارح مسلم . وفى الإكليل للحاكم : إن الخروج إلى ذى قرد تكرر ، فى الأولى خرج إليها زيد بن حارثة قبل أحد ، وفى الثانية خرج إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ربيع الأول سنة خمس ، والثالثة هذه اختلف فيها . انتهى . قال فى الفتح : فإذا ثبت هذا قوى الجمع الذى ذكرته وهو أن ابن سعد قال : كانت فى سنة ثلاث قبل الحديبية ، وقيل : فى جمادى الأولى وعن ابن إسحق : فى شعبان منها ، فإنه قال : كانت غزوة بنى لحيان فى شعبان سنة ست ، فلما رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة لم يقم بها إلا ليالى حتى أغار عيينة بن حصن على لقاحه . قال القرطبي : ويحتمل

أن يجمع بأن يقال : يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أغزى سرية فيهم سلمة بن الأكوع إلى خير قبل فتحها ، فأخبر سلمة عن نفسه وعمن خرج معه ، يعني حيث قال : خرجنا إلى خير ، قال : ويؤيده أن ابن إسحق ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أغزى إليها عبد الله ابن رواحة قبل فتحها مرتين . انتهى . وسياق الحديث يأبى هذا الجمع ، فإن فيه بعد قوله : حين خرجنا إلى خير مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل عمر يرتجز بالقوم ، وفيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من السائق ؟ وفيه مبارزة عمه لمرجب وقتل عامر ، وغير ذلك مما وقع في غزوة خير حين خرج إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فعلى هذا ما في الصحيح من التاريخ لغزوة ذي قرد أصبح مما ذكره أهل السير . ويحتمل في طريق الجمع أن يكون إغارة عينة على اللقاح وقعت مرتين : الأولى التي ذكرها ابن إسحق وهي قبل الحديبية ، والثانية بعد الحديبية قبل الخروج إلى خير ، وكان رأس الذين أغاروا عبد الرحمن بن عينة كما ساق سلمة عند مسلم ، ويؤيده ما تقدم عن الحاكم في الإكليل ، والله أعلم .

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : خرجت) من المدينة نحو الغابة (قبل أن يؤذن بالأولى) وهي صلاة الصبح (وكانت لقاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهي لقحة ذات اللبن ، واللقوح : الحلوب . وذكر ابن سعد أنها كانت عشرين لقحة (قال : فلقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف) قال الحافظ : لم أقف على اسمه ويحتمل أن يكون هو رباحاً غلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في رواية مسلم ، وكان ملك أحدهما ، وكان يخدم الآخر ، فنسب إلى هذا تارة ، وتارة إلى هذا (فقال) لى (أخذت لقاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وأخذه) فذكر الحديث بطوله ، وقد تقدم (وهو : قلت : من أخذها ؟ قال : أخذها غطفان . زاد في الجهاد : وفرارة ، وهو من عطف الخاص على العام ، لأن فرارة من غطفان ، قال : فصرخت ثلاث صرخات : يا صباحاه ، والهاء ساكنة ، قال : فأسمعت ما بين لابتي المدينة حريتها . وفي الطبراني : صعدت في سلع ثم صحت : يا صاحباه . فأنتهى صياحي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فنودى في الناس : الفرع الفرع ، ثم اندفعت ،

أى أسرع فى السير على وجهى فلم ألتفت يمينا ولا شمالا حتى أدركتهم وقد أخذوا يستقون من الماء ، فجعلت أرميهم بنبل ، وكنت راميا ، وأقول أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع . أى يوم هلاك اللثام ، وأرتجز بذلك أو بغيره حتى استنقذت اللقاح كلها منهم واستلبت منهم ثلاثين بردة . قال : وجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس ، وكان قد خرج إليهم غداة الأربعاء فى خمسمائة أو سبعمائة ، فقلت له : يا نبي الله قد حميت القوم الماء ، أى منعتهم من شربه وهم عطاش ، فابعث إليهم الساعة . وعند ابن سعد : فلو بعثتنى فى مائة رجل استنقذت ما بأيديهم من السرح وأخذت بأعناق القوم ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : يا ابن الأكوع ، ملكت ، أى قدرت عليهم ، فاسجح ، أى فارق ولا تأخذ بالشدة (وقال هنا فى آخره : قال : ثم رجعنا) إلى المدينة (ويردقنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ناقته) العضباء (حتى دخلنا المدينة) وفى رواية مسلم : ثم أردقنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وراءه على العضباء . قال فى الفتحة : وفى الحديث جواز العلو الشديد فى الغزو ، والإنذار بالصياح العالى ، وتعريف الإنسان نفسه إذا كان شجاعاً ليرعب خصمه ، واستحباب الثناء على الشجاع ومن فيه فضيلة ، لا سيما عند الصنع الجميل ، ليستزيد من ذلك ومحل حيث يؤمن الافتتان ، وفيه المسابقة على الأقدام ، ولا خلاف فى جوازه بغير عوض ، وأما بالعوض فالصحيح أنه لا يصح ، والله أعلم .

غزوة خيبر

الحديث الأول

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَيْبَرَ ، فَسَرْنَا لَيْلًا ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرٍ : يَا عَامِرُ أَلَا تُسْمِعُنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ ، وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا ، فَتَنَزَّلَ يَحْلُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ :

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا أَهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا أَبْقَيْنَا وَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا
وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحَ بِنَا أَبَيْنَا
* وَبَالصَّيَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا *

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ هَذَا السَّائِقُ ؟ قَالُوا : عَامِرُ ابْنُ الْأَكْوَعِ ، قَالَ يَرْحَمُهُ اللَّهُ ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : وَجَبَتْ يَأْنِيَّ اللَّهُ لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ ، فَاتَيْنَا خَيْبَرَ فَحَاصَرْنَاهُمْ حَتَّى أَصَابَتْنَا مَخْمَصَةٌ شَدِيدَةٌ ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ أَوْقَلُّوْا نَيْرَانًا كَثِيرَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ ؟ قَالُوا : عَلَى لَحْمٍ ، قَالَ : عَلَى أَيِّ لَحْمٍ ؟ قَالُوا : لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَهْرِيقُوهَا وَأَكْسِرُوهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ نُهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا ؟ قَالَ : أَوْ ذَاكَ ، فَلَمَّا تَصَافَ الْقَوْمُ كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ قَصِيرًا ، فَتَنَاولَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ ، فَرَجَعَ ذَبَابُ سَيْفِهِ ، فَأَصَابَ عَيْنَ رُكْبَةٍ عَامِرٍ ، فَمَاتَ مِنْهُ ، قَالَ : فَلَمَّا قَفَلُوا ، قَالَ سَلَمَةُ : رَأَيْتَنِي وَرَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي ، قَالَ : مَا لَكَ ؟ قُلْتُ لَهُ :
فَذَلِكَ أَبِي وَأُمِّي زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
كَذَبَ مَنْ قَالَهُ إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ ، وَجَمَعَ بَيْنَ أَصْبُعَيْهِ ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ
قَلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ : نَشَأَ بِهَا .

• (غزوة خيبر) •

بوزن جعفر ، وهي مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية
برد من المدينة إلى جهة الشام ، سميت باسم رجل من العمالق نزلها ، خرج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليها في بقية المحرم سنة سبع ، فأقام يحاصرها
بضع عشرة ليلة إلى أن فتحها في صفر . وهذا أرواح الأقوال .

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه) أنه (قال : خرجنا مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إلى خيبر ، فسرنا ليلاً ، فقال رجل من
القوم) هو أسيد بن حضير . وقال في الفتح : لم أقف على اسمه صريحاً .
وعند ابن إسحق من حديث نصر بن دهر الأسلمي : أنه سمع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول في مسيره إلى خيبر (لعامر) بن الأكوع وهو عم
سلمة ، واسم الأكوع سنان : انزل يا ابن الأكوع فحد لنا من هنياتك ،
ففيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي أمره بذلك (يا عامر ألا تسمعنا
من هنياتك) بهاءين ، مصغر هنة ، ولأبى ذر : هنياتك بهاء واحدة
وتحتية مشددة ، أى من أراجيزك (وكان عامر رجلاً شاعراً) ولأبى ذر :
حداء ، وهذا يدل . على أن الرجز من أقسام الشعر ، لأن الذى قاله عامر
حينئذ من الرجز (فتزل يخلو بالقوم) وهذه كانت عادتهم إذا أرادوا
تنشيط الإبل في السير ، يتزل بعضهم فيسوقها ويخلو في تلك الحال ، فجعل
عامر يرتجز ويسوق الركاب و (يقول :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا)

قال في الفتح : في هذا القسم زحاف الخزم بمعجمتين ، وهو زيادة
سبب خفيف في أوله ، وأكثر هذا الرجز قد تقدم ذكر البخارى له في

الجهاد من حديث البراء ، وأنه من شعر عبد الله بن رواحة ، فيحتمل أن يكون هو وعامر تواردا على ما تواردا منه ، بدليل ما وقع لكل منهما مما ليس عند الآخر ، أو استعان عامر ببعض ما سبقه إليه ابن رواحة (فاغفر فداء لك ما أبقينا *) من الإبقاء ، أى ما خلفنا وراءنا مما اكتسبناه من الآثام . وفى رواية ما اتقينا ، أى ما تركنا من الأوامر ، والمخاطب بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أى اغفر لنا تقصيرنا فى حقك ونصرك ، إذ لا يتصور أن يقال مثل هذا الكلام للبارى تعالى شأنه . وقال الحافظ : وقد استشكل هذا الكلام ، لأنه لا يقال فى حق الله ، إذ معنى فداء لك : نفديك بأنفسنا ، وحذف متعلق الفداء للشهرة ، وإنما يتصور الفداء لمن يجوز عليه الفناء . وأجيب عن ذلك بأنها كلمة لا يراد ظاهرها ، بل المراد بها المحبة والتعظيم مع قطع النظر عن ظاهر اللفظ . وقيل : المخاطب بهذا الشعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والمعنى : لا تؤاخذنا بتقصيرنا فى حقك ونصرك . وعلى هذا فقلوه « اللهم » لم يقصد بها الدعاء وإنما افتتح بها الكلام ، والمخاطب بقول الشاعر « لولا أنت » النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إلى آخره ، لكن يعكر عليه قوله بعد ذلك :

فأنزلن سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

فإنه دعاء لله ، ويحتمل أن يكون المعنى : فاسأل ربك أن ينزل ويثبت ، والله أعلم . انتهى (وألقين سكينه علينا) أى سل ربك أن يلقين (وثبت الأقدام إن لاقينا *) أى العدو (إنا إذا صيح بنا أيينا) أى إذا دعينا إلى غير الحق امتنعنا . وفى رواية : أتينا ، أى إذا دعينا إلى القتال أو إلى الحق جئنا (* وبالصياح عولوا علينا *) أى بالصوت العالى قصدونا واستغاثوا علينا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من هذا السائق) للإبل (قالوا) يا رسول الله (عامر بن الأكوع ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يرحمه الله) وعند أحمد من رواية إياس بن سلمة : فقال : غفر لك ربك ، قال : وما استغفر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإنسان يخصه إلا استشهد (قال رجل من القوم) هو عمر بن الخطاب كما فى مسلم (وجبت) له الشهادة بدعائك له (يا نبي الله لولا) أى هلا (أمتعتنا به) أى ألقيناه لنا نتمتع به ، أى بشجاعته . والتمتع : الترفه إلى مـدة . ومنه : أمتعنى الله

ببقائك (فأتينا خير) أى أهل خير (فحاصرناهم حتى أصابتنا مخمصة) مجاعة (شديدة ، ثم إن الله فتحها عليهم) حصناً حصناً ، وكان أولها فتحاً حصن ناعم (فلما أمسى الناس مساء اليوم الذى فتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما هذه النيران ؟ على أى شيء توقدون ؟ قالوا) نوقدها (على لحم ، قال : على أى لحم ؟ قالوا : لحم حمر الإنسية) جمع حمار وهو بضميتين وبكسر الهمزة أو بفتحها (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أهريقوها) أى أريقوها (واكسروها ، فقال رجل) لم يسم أو هو عمر بن الخطاب (يارسول الله أو) بسكون الواو (نهريقها) بضم النون (ونفسلها ، قال : أو ذاك) أى الغسل (فلما تصاف القوم) بتشديد الفاء ، أى للقتال (كان سيف عامر) بن الأكوع (قصيراً فتناول به ساق يهودى ليضربه) به (ويرجع ذباب سيفه) أى طرفه الأعلى أو حده (فأصاب عين ركة عامر) أى طرف ركبته الأعلى . وعند أحمد : فلما قدمنا خير خرج ملكهم مرحب يخطر بسيفه ، فبرز له عامر ، فاختلفا ضربتين ، فوقع سيف مرحب فى ترس عامر ، فذهب عامر يسفل له ، أى يضربه من أسفل ، فرجع سيف عامر على نفسه (فات منه ، قال : فلما قفلوا) رجعوا من خير (قال سلمة) ابن الأكوع (رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو آخذ بيدي ، قال : مالك) وعند قتبية : رآنى شاحباً ، أى متغير اللون ولا يأس ، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكى (قلت له : فداك أبى وأمى ، زعموا أن عامراً حبط عمله) لأنه قتل نفسه . وفى رواية إياس : بطل عمل عامر ، قتل نفسه ، وسمى من القاتلين أسيد بن خضير (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كذب من قال إن له لأجرين) أجر الجهد فى الطاعة ، وأجر الجهد فى سبيل الله ، واللام للتأكيد (وجمع) صلى الله عليه وآله وسلم (بين أصبعيه ، أنه لجاهد) مرتكب للمشقة ، واللام للتأكيد (مجاهد) فى سبيل الله ، والثانى اتباع للتأكيد ، كقولهم : جاد مجد (قل عرنى مثنى بها) بالأرض أو المدينة أو الحرب أو الخصلة (مثله) أى مثل عامر (وفى رواية) حاتم بن إسماعيل (نشأ) أى شب (بها) وكبر . وهذه الرواية موصولة عند البخارى فى الأدب . وحكى السهيلي مشابهاً بضم الميم ، أى ليس له مشابهة فى صفات الكمال فى القتال .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى خَيْرَ
 لَيْلًا ، تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ ، وَزَادَ هُنَا : فَقَتَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَى الذَّرِيَّةَ .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى خير) (وسلم أتى خير) (أي قريباً منها) (ليلاً ، تقدم في الصلاة ، وزاد هنا) (أي في هذه الرواية) (فقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المقاتلة) (أي الرجال) (وسبي الذرية) .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا غَزَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ أَشْرَفَ النَّاسَ عَلَى وَادٍ فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا ، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا وَهُوَ مَعَكُمْ ، وَأَنَا خَلْفَ دَابَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَمِعَنِي وَأَنَا أَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَقَالَ لِي : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ، قُلْتُ : لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كُنْزِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي ، قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

(عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : لما غزا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر ، أو قال : لما توجه إلى خيبر) والشك من الراوى ، ورجع منها (أشرف الناس على واد فرفعوا أصواتهم بالتكبير : الله أكبر ، الله أكبر) مرتين (لا إله إلا الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إربعوا) بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، أى ارفعوا أو امسكوا عن الجهر أو اعطفوا (على أنفسكم) بالرفق وكفوا عن الشدة (إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنكم تدعون سمياً) يسمع السر وأخفى (قريباً) ليس غائباً ، وهذا كالتعليل لقوله : لا تدعون أصم (وهو معكم) بالعلم والقدرة عموماً ، وبالفضل والرحمة خصوصاً (وأنا خلف) أى وراء (دابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، فسمعنى وأنا أقول : لا حول ولا قوة إلا بالله) أى لا يوصل إلى تدبير أمر وتغير حال إلا بمشيئتك ومعونتك (فقال لى : يا عبد الله ابن قيس ، قلت : لبيك) يا (رسول الله ، قال : ألا أدلك على كلمة من كنز من كنوز الجنة ؟ قلت : بلى يا رسول الله) دلنى (فذاك أبى وأمى ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله) قال الطيبى : هذا التركيب ليس باستعارة

لذكر المشبه وهو الحوقلة ، والمشبه به وهو الكنز ، ولا التشبيهه الصرف لبيان الكنز بقوله : « من كنوز الجنة » بل هو من إدخال الشيء في جنس وجعله أحد أنواعه على التغليب ، فالكنز إذن نوعان : المتعارف : وهو المال الكثير يجعل بعضه فوق بعض ويحفظ ، وغير المتعارف : وهو هذه الكلمة الجامعة المكتنزة بالمعاني الإلهية لما أنها محتوية على التوحيد الخفي ، لأنه إذا نفيت الحيلة والحركة والاستطاعة عما من شأنه ذلك وأثبتت لله على سبيل الحصر ، وبإيجاده واستعانتة وتوفيقه ، لم يخرج شيء من ملكه وملكاته . قال : ومن الدلالة على أنها دالة على التوحيد الخفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي موسى : « ألا أدلك على كنز » مع أنه كان يذكرها في نفسه ، فالدلالة إنما تستقيم على ما لم يكن عليه ، وهو أنه لم يعلم أنه توحيد خفي وكنز من الكنوز ، ولأنه لم يقل ما ذكرته كنز من الكنوز ، بل صرح بها حيث قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

الحديث الرابع

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّقَى هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاقْتَتَلُوا ، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَسْكَرِهِ وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ ، وَفَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ لَا يَدْعُ لَهُمْ شَاذَةً وَلَا فَاذَةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ ، فَقِيلَ : مَا أَجْزَأُ مِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأَ فُلَانٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : أَنَا صَاحِبُهُ ، قَالَ : فَخَرَجَ مَعَهُ كُلَّمَا وَقَفَ ، وَقَفَ مَعَهُ ، وَإِذَا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ ، قَالَ : فَجَرَحَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتُ ، فَوَضَعَ سَيْفَهُ بِالْأَرْضِ وَذُبَابُهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَى سَيْفِهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ آتِنَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : أَنَا لَكُمْ بِهِ ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ ، ثُمَّ جَرَحَ جُرْحًا شَدِيدًا ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتُ ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ فِي الْأَرْضِ وَذُبَابُهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ .

وَفِي رِوَايَةٍ : فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قُمْ يَا بِلَالُ فَأَذِّنْ : أَنَّ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ .

(عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم التقى هو والمشركون) من يهود خيبر (في بعض مغازيه ،

فاقتتلوا ، فقال كل قوم) من المسلمين واليهود (إلى عسكريهم) أى رجعوا بعد فراغ القتال فى ذلك اليوم . وفى رواية : فلما مال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عسكريه ومال الآخرون إلى عسكريهم (وفى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) أو فى المسلمين (رجل) اسمه قزمان (لا يدع من المشركين) نسمة (شاذة) انفردت عنهم بعد أن كانت معهم (ولا فاذة) منفردة لم تكن معهم قبل (إلا اتبعها) بتشديد التاء (فضر بها بسيفه) فقتلها (فقييل : يا رسول الله ما أجزأ) منا (أحد ، ما أجزأ فلان ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أما إنه من أهل النار) فقالوا : أينا من أهل الجنة إن كان هذا مع جده وجهاده من أهل النار (فقال رجل من القوم) اسمه أكتم بن أبى الجون (أنا صاحبه) وفى رواية : لأتبعنه (فخرج معه كلما وقف وقف معه ، وإذا أسرع أسرع معه) وفى رواية : فإذا أسرع وأبطأ كنت معه حتى جرح (قال : فجرح الرجل جرحاً شديداً) فوجد ألم الجراحة (فاستعجل الموت فوضع) نصاب (سيفه) أى مقيضه ملتصقاً بالأرض (وذبابه) طرفه (بين ثديه ثم تحامل) اتكأ (على سيفه فقتل نفسه) وعند الواقدي : أن قزمان كان يخلف عن المسلمين يوم أحد فعيره النساء ، فخرج حتى صار فى الصف الأول ، فكان أول من رمى بسهم ، ثم صار إلى السيف ففعل العجائب ، فلما انكشف المسلمون كسر جفن سيفه وجعل يقول : الموت أحسن من الفرار ، فربه قتادة بن النعمان فقال له : هنيئاً لك الشهادة ، قال : إني والله ما قاتلت على دين ، إنما قاتلت على حسب قومى ، ثم أفلقتة الجراحة فقتل نفسه ، لكن قوله : « يوم أحد » خالف فيه ، وهو لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف ، نعم فى حديث أبى يعلى الموصلى تعيين يوم أحد ، لكنه مما وقع الاختلاف فيه على الراوى (فجاء الرجل) أى الذى اتبعه إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أشهد أنك رسول الله (فقال : وماذا ؟ فأخبره) بقتل قزمان نفسه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) عند ذلك (إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وإنه من أهل النار ، ويعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة) زاد فى حديث أكتم : تترك الشقاوة والسعادة عند خروج نفسه فيختم له بها .

(وفى رواية : فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : قم يا بلال فأذن

أن لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر) الذى قتل نفسه ، فأل للعهد أو للجنس لا للعهد ، فيعم كل فاجر أيد الدين وساعده بوجه من الوجوه . قال فى الحاشية : وفى الحديث التحذير من الاغترار بالأعمال ، وقد أعلمنا من لا ينطق عن الهوى أن الرجل حق عليه الوعيد بالعذاب ، أما المؤبد إن كان انضم إلى قتل نفسه كفر أو المؤقت إلى حيث شاء الله ، وهذا إن لم يغفر الله له ، إذ غير الكفر تحت المشيئة ، لأن الوعيد قد يخلفه الكرام ، ولا كريم على الحقيقة سواء عز وجل ، ولا ضير فى إخبار أشرف الخلق إذن بوعيد الله ، إذ هو فى نفسه صدق ، وتحقق مضمونه وعدمه شىء آخر ، ولا يلزم من تخلف الوعيد تخلف العلم ، بل خلف الوعيد يكون مطابقاً للعلم ، مثلاً لو توعد الله شخصاً بأنه معذب ثم تبين لنا فى الآخرة إنه منعم دل على أن الله تعلق علمه أزلاً بأنه لا يعذب .

الحديث الخامس

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ضُرِبْتُ ضَرْبَةً فِي سَاقِي يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَنفَثْتُ فِيهَا نَفَثَاتٍ ، فَمَا أَشْتَكِيْتُهَا حَتَّى السَّاعَةِ .

(عن سلمة ابن الأكوع رضى الله عنه قال : ضربت ضربة فى ساقى يوم خيبر ، فأتيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم فنفت فيها ثلاث نفثات ، فما اشتكىها حتى الساعة) أى نفث فى موضع الضربة . والنفث فوق النفخ ودون التفل ، وقد يكون بغير ريق ، بخلاف التفل ، ويكون بريق خفيف ، بخلاف النفخ .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ . وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِلَالًا بِالْأَنْطَاعِ فَبَسِطْتُ ، فَأُلْقِيَ عَلَيْنَا النَّمْرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : إِحْدَى أُمّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ ، قَالُوا : إِنْ حَجَبَهَا فَهِيَ إِحْدَى أُمّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ ، فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَأَ لَهَا خَلْفَهُ وَمَدَّ الْحِجَابَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال) بأيامها (يبنى عليه بصفية ، فدعوت المسلمين إلى وليمته) صلى الله عليه وآله وسلم (وما كان فيها من خبز ولا لحم ، وما كان فيها إلا أن أمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بلالا بالأنطاع) أى بأن تبسط السفر (فبسطت فألقى عليها النمر والأقط والسمن ، فقال المسلمون) هل هي (إحدى أمهات المؤمنين) الحرائر (أو ما ملكت يمينه ؟ قالوا : إن حجبا فهي إحدى أمهات المؤمنين وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه ، فلما ارتحل) صلى الله عليه وآله وسلم (وطأ) أى أصلح (لها) ما تحته للركوب (خلفه ومد الحجاب) .

الحديث السابع

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَعَنْ أَكْلِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ .

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) نهى تحريم (عن متعة النساء) وهو النكاح إلى أجل ، سمي بذلك لأن الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح ، وكان جائزاً في أول الإسلام لمن اضطر إليه ، كأكل الميتة ، ثم حرم (يوم خيبر) ثم رخص فيه عام الفتح أو عام حجة الوداع ، ثم حرم إلى يوم القيامة ، وقد قيل : إن في هذا الحديث تقديمًا وتأخيرًا ، وإن الصواب نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الإنسية ، وعن متعة النساء ، وليس يوم خيبر ظرفاً لمتعة النساء ، لأنه لم يقع في غزوة خيبر تمتع بالنساء . وعند الترمذي بدل قوله هنا « يوم خيبر » زمن خيبر . قال ابن عبد البر : إن ذكر النهي يوم خيبر غلط . وقال السهيلي : لا يعرفه أحد من أهل السير (و) نهى يوم خيبر (عن أكل الحمر الإنسية) بكسر الهمزة .

الحديث الثامن

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهمًا) قال نافع : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرس فله سهم واحد ، وقال أبو حنيفة : لا يسهم للفارس إلا سهم واحد وللفرس سهم . وهذا الحديث تقدم في كتاب الجهاد .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَلَّغْنَا مَخْرَجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ بِالْيَمَنِ ، فَخَرَجْنَا مُهَاجِرِينَ إِلَيْهِ أَنَا وَأَخَوَانِ لِي أَنَا أَصْغَرُهُمْ ، أَحَدُهُمَا أَبُو بُرْدَةَ وَالْآخَرُ أَبُو رُهْمٍ فِي ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ مِنْ قَوْمِي ، فَرَكِبْنَا سَفِينَةً فَأَلْقَيْنَا سَفِينَتُنَا إِلَى النَّجَاشِيِّ بِالْحَبَشَةِ ، فَوَافَقَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَقَمْنَا مَعَهُ حَتَّى قَدِمْنَا جَمِيعًا ، فَوَافَقَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ ، وَكَانَ أَنَاسٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ لَنَا - يَعْنِي لِأَهْلِ السَّفِينَةِ - : سَبَقْنَاكُمْ بِالْهَجْرَةِ ، وَدَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ - وَهِيَ مِنْ قَدِيمٍ مَعَنَا - عَلَى حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَائِرَةً ، وَقَدْ كَانَتْ هَاجَرَتْ إِلَى النَّجَاشِيِّ فِيمَنْ هَاجَرَ ، فَدَخَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى حَفْصَةَ وَأَسْمَاءَ عِنْدَهَا ، فَقَالَ عُمَرُ حِينَ رَأَى أَسْمَاءَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَتْ : أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ ، قَالَ عُمَرُ : الْحَبَشِيَّةُ هَذِهِ ؟ الْبَحْرِيَّةُ هَذِهِ ؟ قَالَتْ أَسْمَاءُ : نَعَمْ ، قَالَ : سَبَقْنَاكُمْ بِالْهَجْرَةِ ، فَنَحْنُ أَحَقُّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكُمْ ، فَغَضِبَتْ وَقَالَتْ : كَلَّا وَاللَّهِ كُنْتُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطْعَمُ جَائِعُكُمْ ، وَيَعْظُمُ جَاهِلُكُمْ ، وَكُنَّا فِي دَارٍ أَوْ فِي أَرْضِ الْبُعْدَاءِ الْبُغْضَاءِ بِالْحَبَشَةِ ، وَذَلِكَ فِي اللَّهِ وَفِي رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَيُّمُ اللَّهِ لَا أَطْعَمُ طَعَامًا وَلَا أَشْرَبُ شَرَابًا حَتَّى أَذْكَرَ مَا قُلْتَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَنَحْنُ كُنَّا تُؤَذَى وَنُخَافُ ، وَسَآذُكُرُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْأَلُهُ ، وَاللَّهِ لَا أَكْذِبُ وَلَا أَزِيغُ وَلَا أَزِيدُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ عُمَرَ قَالَ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : فَمَا قُلْتَ لَهُ ؟ قَالَتْ : قُلْتُ لَهُ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : لَيْسَ بِأَحَقَّ بِي مِنْكُمْ وَلَهُ وَلِأَصْحَابِهِ هِجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ أَهْلُ السَّفِينَةِ هِجْرَتَانِ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : بلغنا مخرج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) مصدر ميمى بمعنى خروجه ، أو اسم زمان بمعنى وقت خروجه ، أى بعثته أو هجرته ، وعلى الثانى يحتمل أنه بلغتهم الدعوة فأسلموا وتأخروا فى بلادهم حتى وقعت الهدنة والأمان من خوف القتال (ونحن باليمن ، فخرجنا مهاجرين إليه أنا وإخوان لى ، أنا أصغرهم ، أحدهما أبو بردة) عامر بن قيس (والآخر أبو رهم) بضم الراء وسكون الهاء ابن قيس الأشعريان (إما قال بضع وإما قال فى ثلاثة وخمسين أو اثنين وخمسين رجلا من قومي) الأشعريين (فركبنا سفينة ، فألقنا سفينتنا إلى النجاشى) ملك الحبشة (بالحبشة ، فوافقنا جعفر بن أبى طالب) بها (فأقننا معه) ثم (حتى قدمنا جميعاً) وسرد ابن إسحاق أسماء من قدم مع جعفر وهم ستة عشر رجلا ، فمنهم امرأته أسماء بنت عميس ، وخالده بن سعيد بن العاص وامرأته ، وأخوه عمرو بن سعيد ، ومعيقب بن أبى فاطمة (فوافقنا النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حين افتتح خيبر) زاد فى فرض الخمس : فأسهم لنا ولم يسهم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً إلا لمن شهدا معه إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه ، فإنه قسم لهم معهم . وعند البيهقى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كلم المسلمين قبل أن يقسم لهم فأشركوهم (وكان أناس من الناس) سمى منهم عمر (يقولون لنا ، يعنى لأهل السفينة : سبقناكم بالهجرة ، ودخلت أسماء بنت عميس) مع زوجها جعفر (وهى ممن قدم معنا) من أصحاب السفينة (على حفصة) بنت عمر (زوج النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) زائرة ، وقد كانت هاجرت إلى النجاشى فيمن هاجر ، فدخل عمر على) ابنته (حفصة وأسماء عندها ، فقال عمر حين رأى أسماء) لابنته حفصة (من هذه ؟ قالت : أسماء بنت عميس ، قال عمر : الحبشية هذه) قال ذلك لسكنائها فيهم (البحرية هذه) لركوبها البحر (قالت أسماء : نعم ، قال) عمر لها : (سبقناكم بالهجرة) إلى المدينة (فنحن أحق برسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) منكم ، فغضبت أسماء ، وقالت : كلا والله كنتم مع رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) يطعم جائعكم ويعط جاهلكم ، وكنا فى دار أو فى أرض البعداء البغضاء) جمع بعيد وبغيض (بالحبشة ، وذلك فى الله وفى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) أى لأجلهما وطلب رضاها (وايم الله لا أطعم طعاماً ولا أشرب شراباً حتى أذكر ما قلت لرسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن كنا نؤذى ونخاف ، وسأذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأسأله ، والله لا أكذب ولا أزيغ ولا أزيد عليه ، فلما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت له (يابني الله إن عمر قال كذا وكذا ، قال : فما قلت له ؟ قالت : قلت له كذا وكذا ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ليس بأحق بي منكم ، وله ولأصحابه هجرة واحدة ، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان) إلى النجاشي وإليه صلى الله عليه وآله وسلم . وعند ابن سعد بإسناد صحيح عن الشعبي قال : قالت أسماء : يا رسول الله إن رجلا يفتخرون علينا ويزعمون أنا لسنا من المهاجرين الأولين ، فقال : بل لكم هجرتان : هاجرتم إلى أرض الحبشة ، ثم هاجرتم بعد ذلك ، وظاهره تفضيلهم على غيرهم من المهاجرين ، لكن لا يلزم منه تفضيلهم على الإطلاق بل من الحيثية المذكورة . قالت أسماء : فلقد رأيت أبا موسى الأشعري وأصحاب السفينة يأتوني أرسالا ، أى أفواجا ، أى ناسا بعد ناس ، يسألوني عن هذا الحديث : ما من الدنيا شيء هم به أفرح ولا أعظم في أنفسهم مما قال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال أبو بردة : قالت أسماء : فلقد رأيت أبا موسى وإنه ليستعيد هذا الحديث مني .

الحديث العاشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي لَأَعْرِفُ أَصْوَاتَ رُفْقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِالْقُرْآنِ حِينَ يَدْخُلُونَ بِاللَّيْلِ وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرِ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ ، وَمِنْهُمْ حَكِيمٌ إِذَا لَقِيَ الْخَيْلَ ، أَوْ قَالَ الْعَدُوَّ ، قَالَ لَهُمْ إِنَّ أَصْحَابِي يَأْمُرُونَكُمْ أَنْ تَنْظُرُوهُمْ .

(وعنه) أى عن أبى موسى (رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين بالقرآن حين يدخلون) نزلهم (بالليل) إذا خرجوا إلى المسجد أو لشغل ما ، ثم رجعوا ، وقال الديلمى : الصواب : حين يرحلون . قال النووى : الأولى صحيحة أو أصح . وقال صاحب المصابيح : ولم أعرف ما الموجب لطرح هذه الرواية مع استقامتها ، هذا شيء عجيب (وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل ، وإن كنت لم أرمنازلهم حين نزلوا بالنهار ، ومنهم حكيم) صفة لرجل منهم كما قاله أبو على الصدق ، أو علم على رجل من الأشعرين كما قاله أبو على الجبائى (إذا لقي الخيل أو قال العدو) بالشك (قال لهم : إن أصحابي يأمرونكم أن تنظروهم) من الانتظار ، أى أنه لفرط شجاعته كان لا يفر من العدو ، بل يواجههم ويقول لهم إذا أرادوا الانصراف مثلاً : انتظروا الفرسان حتى يأتوكم ليعثهم على القتال . وهذا بالنسبة إلى قوله « العدو » وأما بالنسبة إلى « الخيل » فيحتمل أن يريد بها خيل المسلمين ، ويشير بذلك إلى أن أصحابه كانوا رجالة ، فكان يأمر الفرسان أن ينتظروهم ليسيروا إلى العدو جميعاً . قال فى الفتح : وهذا أشبه بالصواب . قال ابن التين : معنى كلامه أن أصحابه يحبون القتال فى سبيل الله ولا يبالون بما يصيبهم .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَنْ افْتَتَحَ خَيْبَرَ فَقَسَمَ لَنَا وَلَمْ يَقْسِمْ لِأَحَدٍ لَمْ يَشْهَدْ الْفَتْحَ غَيْرَنَا .

(وعنه) أى عن أبى موسى (رضى الله عنه قال : قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) مع جعفر وأصحابه من الحبشة (بعد أن افتتح خيبر ، فقسم لنا ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا) الأشعرين ومن معهم وجعفر ومن معه .

الحديث الثانى عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم) بعمرة القضية (وبني بها وهو حلال وماتت) بعد ذلك (بسرف) فى الموضع الذى بنى بها هو على عشرة أميال من مكة سنة إحدى وخمسين .

غزوة موتة من أرض الشام

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ مُوتَةَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعْفَرٌ ، وَإِنْ قُتِلَ جَعْفَرٌ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : كُنْتُ فِيهِمْ فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ ، فَالْتَمَسْنَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، فَوَجَدْنَاهُ فِي الْقَتْلِ ، وَوَجَدْنَا مَا فِي جَسَدِهِ بَضْعًا وَتَسْعِينَ مِنْ طَعْنَةٍ وَرَمِيَةٍ .

* (غزوة موتة) *

بضم الميم وسكون الواو من غير همز لأكثر الرواة ، وبه جزم المبرد ، ومنهم من همزها ، وبه جزم ثعلب والجوهري وابن فارس ، بالقرب من البلقاء (من أرض الشام) وقيل : على مرحلتين من بيت المقدس ، كانت في جمادى الأولى سنة ثمان .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة موتة زيد بن حارثة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعْفَرٌ) أى ابن أبى طالب أميرهم (وإِنْ قُتِلَ جَعْفَرٌ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ) قال ابن عمر : كنت فيهم في تلك الغزوة فالتمسنا طلبنا (جعفر بن أبى طالب) بعد أن قتل (فوجدناه في القتلى ووجدنا ما في جسده بضعاً وتسعين من طعنة) برمح (ورمية) بسهم ، ولا تنافي بين هذه والسابقة المقتصرة على خمسين ، لأن تخصيص العدد لا ينفي الزائد ، أو أن الخمسين كانت بصدوره والأخرى بجسده كله ، أو أن الزيادة باعتبار ما وجد فيه من رمى السهام ، فإن ذلك لم يذكر في الرواية الأولى .

الحديث الثاني

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْحُرَقَةِ ، فَصَبَحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَلَمَّا غَشِينَاهُمْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَكَفَّ الْأَنْصَارِيُّ ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَّغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا أُسَامَةُ أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قُلْتُ : كَانَ مُتَعَوِّذًا ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الحرقة) واسمه جهيش بن عامر بن ثعلبة ، سمي به لأنه حرق قوماً بالقتل فبالغ في ذلك (فصبحنا القوم فهزمناهم ولحقت أنا ورجل من الأنصار) قال في المقدمة : لم أعرف اسم الأنصارى ويحتمل أن يكون أبا الدرداء ، ففي تفسير عبد الرحمن بن زيد ما يرشد إليه (رجلا منهم) هو مرداس بن عمرو ، ويقال ابن فهيد الفدكي (فلما غشيناه قال : لا إله إلا الله ، فكف الأنصارى فطعنته برمحي حتى قتلتها ، فلما قدمنا) المدينة (بلغ النبي صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم) قتلى له بعد قوله كلمة التوحيد (فقال : يا أسامة ، أقتلته بعد ما قال : لا إله إلا الله ؟ قلت) يا رسول الله (كان متعوذاً) من القتل (فما زال) صلى الله عليه وآله وسلم (يكررها) أى كلمة « أقتلته بعدما قال لا إله إلا الله » (حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم) وإنما قال أسامة ذلك على سبيل المبالغة لا الحقيقة . قال الكرمانى : أو تمنى إسلاماً لا ذنب فيه . وقال الخطابى : يشبه أن يكون أسامة تأول قوله : « فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا » ولم ينقل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألزم أسامة بن زيد دية ولا غيرها . نعم نقل أبو عبد الله القرطبي في تفسيره أنه أمره بالدية فلينظر . وهذه الغزوة تعرف عند أهل المغازى بسرية غالب بن عبد الله الليثي إلى الميفعة في رمضان سنة سبع ، فقالوا : إن أسامة قتل الرجل

في هذه السرية ، وهو مخالف لظاهر ترجمة البخارى أن أميرها أسامة ، ولعل المصير إلى ما في البخارى ، إذ هو الراجح بل الصواب ، لأن أسامة ما أمر إلا بعد قتل أبيه بغزوة موتة في رجب سنة ثمان ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الديات ، ومسلم في الإيمان ، وأبو داود في الجهاد ، والنسائي في السير .

الحديث الثالث

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، وَخَرَجْتُ فِيمَا يُبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ ، مَرَّةً عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ ، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أُسَامَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات) عمرة الحديبية وخيبر ويوم حنين ويوم القرد ، وغزوة الفتح والطائف وتبوك وهى آخرهن (وخرجت فيما يبعث من البعث) جمع بعث وهو الجيش (تسع غزوات ، مرة علينا أبو بكر) الصديق أميراً إلى بنى فزارة ، وأخرى إلى بنى كلاب ، وثالثة إلى الحج ، (ومرة علينا أسامة) أميراً إلى الحرقات وإلى ابني من نواحي البلقاء ، وهذه خمسة ذكرها أهل السير ، وبقيت أربع لم يذكرها ، فيحتمل أن يكون في هذا الحديث حذف أى ومرة علينا غيرهما . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً في المغازى .

غزوة الفتح في رمضان

الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فِي رَمَضَانَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ عَشْرَةُ آلَافٍ وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِ سِنِينَ وَنِصْفٍ مِنْ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ ، فَسَارَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَكَّةَ يَصُومُ وَيَصُومُونَ ، حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ ، وَهُوَ مَاءٌ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ أَفْطَرُوا وَأَفْطَرُوا .

• (غزوة الفتح) •

أى فتح مكة شرفها الله تعالى لنقض أهلها العهد الذى وقع بالحديبية ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فغزاهم (فى رمضان) أى كانت فى رمضان سنة ثمان من الهجرة ، وإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد خرج من المدينة لعشر مضين منه ، واستعمل على المدينة أبا رهم الغفارى ، وقال الليث كما عند البيهقى : لا أدرى أخرج فى شعبان فاستقبل رمضان ، أو خرج فى رمضان بعد ما دخل .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج فى رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف) وعند ابن إسحاق : فى إثني عشر ألفاً من المهاجرين والأنصار وأسلم وغفار ومزينة وجهينة وسلم ، وكذا فى الإكليل وشرف المصطفى ، وجمع بين الروایتين بأن عشرة الآلاف من نفس المدينة ثم تلاحق به الألفان (وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه) صلى الله عليه وآله وسلم (المدينة) أى بناء على التاريخ بأول السنة من المحرم ، لأنه إذا دخل من السنة الثامنة شهران أو ثلاثة أطلق عليها سنة مجازاً من تسمية البعض باسم الكل ، ويقع ذلك فى آخر ربيع الأول ، ومن ثم إلى رمضان نصف سنة ، أو يقال : كان آخر شعبان تلك السنة آخر سبع سنين

ونصف من أول ربيع الأول ، فلما دخل رمضان دخلت سنة أخرى ، وأول السنة يصدق عليه أنه رأسها فصيح أنه رأس ثمان سنين ونصف ، أو أن رأس الثمان كان أول ربيع الأول وما بعده نصف سنة . كذا قرره في الفتح موهما ما في رواية معمر هذه ، قال : والصواب على رأس سبع سنين ونصف ، وإنما وقع الوهم من كون غزوة الفتح كانت في سنة ثمان ، ومن أثناء ربيع الأول إلى أثناء رمضان نصف سنة سواء ، فالتحرير أنها سبع سنين ونصف . انتهى . (فسار هو) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن معه من المسلمين إلى مكة) حال كونه صلى الله عليه وآله وسلم (يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد) بوزن حديد (وهو ماء بين عسفان وقديد) مصغراً (أفطر وأفطروا) أى أصحابه الذين كانوا معه . قال الزهرى : وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآخر فالآخر ، وفيه إشارة إلى الرد على القائل : ليس له الفطر إذا شهد أول رمضان في الحضر ، مستدلاً بآية : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ إِلَى حُنَيْنٍ وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ ، فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحَتِهِ أَوْ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى النَّاسِ ، فَقَالَ الْمُفْطِرُونَ لِلصَّوْمِ : أَفْطَرُوا .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان إلى حنين) واد بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً ، والمحفوظ المشهور أن خروجه صلى الله عليه وآله وسلم لحنين إنما كان في شوال سنة ثمان ، إذ مكة فتحت في سابع عشر رمضان ، وأقام بها تسعة عشر يوماً يصلى ركعتين ، فيكون خروجه إلى حنين في شوال بلا ريب . وقول بعضهم : إن المراد أن ذلك كان في غير زمن الفتح وكان في حجة الوداع أو غيرها ، مردود بأن حينئذ لم تكن إلا في شوال عقب الفتح اتفاقاً . وأجيب عن الاستشكال بأجوبة : أولاها ما قاله الطبرى أن المراد من قوله « خرج في رمضان إلى حنين » أنه قصد الخروج إليها وهو في رمضان ، فذكر الخروج ، وأراد القصد بالخروج ، وهذا شائع ذائع في الكلام (والناس مختلفون فصائم ومفطر) لاختلافهم في كونه صلى الله عليه وآله وسلم كان صائماً أو مفطراً (فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن أو ماء) بالشك من الراوى (فوضعه على راحته) كفه (أو على راحلته) التى هو راكب عليها (ثم نظر إلى الناس) ليروه (فقال المفطرون للصَّوم) جمع صائم (أفطروا) زاد الطبرى في تهذيبه : يا عصاة . وهذا الحديث انفرد به البخارى .

الحديث الثالث

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ قُرَيْشًا خَرَجَ أَبُو سُفْيَانَ وَحَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ وَبُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ يَلْتَمِسُونَ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْبَلُوا يَسِيرُونَ ، حَتَّى أَتَوْا مَرَّ الظُّهْرَانَ ، فَإِذَا هُمْ بِنِيرَانَ كَأَنَّهَا نِيرَانُ عَرَفَةَ ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ : مَا هَذِهِ لَكَأَنَّهَا نِيرَانُ عَرَفَةَ ، فَقَالَ بُدَيْلُ ابْنُ وَرْقَاءَ : نِيرَانُ بَنِي عَمْرِو ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ : عَمْرُو أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَرَأَاهُمْ نَاسٌ مِنْ حَرَسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَذْرَكُوهُمْ فَأَخَذُوهُمْ فَأَتَوْا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَسْلَمَ أَبُو سُفْيَانَ ، فَلَمَّا سَارَ قَالَ لِلْعَبَّاسِ : احْبِسْ أَبَا سُفْيَانَ عِنْدَ حَظْمِ الْخَيْلِ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَحَبَسَهُ الْعَبَّاسُ ، فَجَعَلَتِ الْقَبَائِلُ تَمُرُّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتِيبَةً كَتِيبَةً عَلَى أَبِي سُفْيَانَ ، فَمَرَّتْ كَتِيبَةٌ ، قَالَ : يَا عَبَّاسُ مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَ : هَذِهِ غِفَارٌ ، قَالَ : مَا لِي وَلِغِفَارٍ ، ثُمَّ مَرَّتْ جُهَيْنَةُ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَرَّتْ سَعْدُ بْنُ هُزَيْمٍ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَرَّتْ سُلَيْمٌ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى أَقْبَلَتِ كَتِيبَةُ لَمْ يَرَ مِثْلَهَا ، قَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَ : هَؤُلَاءِ الْأَنْصَارُ عَلَيْهِمْ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَهُ الرَّايَةُ ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : يَا أَبَا سُفْيَانَ الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ ، الْيَوْمَ تُسْتَحَلُّ الْكَعْبَةُ ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ : يَا عَبَّاسُ حَبِّدَا يَوْمَ الدِّمَارِ ، ثُمَّ جَاءَتْ كَتِيبَةٌ ، وَهِيَ أَقْلُ الْكَتَائِبِ ، فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ ، وَرَايَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، فَلَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي سُفْيَانَ ، قَالَ : أَلَمْ تَعْلَمْ مَا قَالَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : مَا قَالَ ؟ قَالَ : قَالَ كَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ : كَذَبَ سَعْدُ ، وَلَكِنْ هَذَا يَوْمٌ يُعْظَمُ اللَّهُ فِيهِ الْكَعْبَةُ ، وَيَوْمٌ تُكْنَسُ فِيهِ الْكَعْبَةُ . قَالَ : وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وسلم أَنَّ تَرْكَزَ رَأْيَتُهُ بِالْحَجُّونِ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلزُّبَيْرِ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ هَاهُنَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ تَرْكَزَ الرَّأْيَةَ ، قَالَ : وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ ، وَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ كُدَى فَقُتِلَ مِنْ خَيْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ يَوْمَئِذٍ رَجُلَانِ : حُبَيْشُ بْنُ الْأَشْعَرِ ، وَكَرْزُ بْنُ جَابِرِ الْفِهْرِيِّ .

(عن عروة بن الزبير رضى الله عنهما قال : لما سار رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام الفتح) وهذا مرسل لأن عروة تابعي (فبلغ ذلك) السير (قريشاً) بمكة (خرج أبو سفيان) صخر بن حرب (وحكيم بن حزام وبديل بن ورقاء) الخزاعي من مكة (يلتمسون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فأقبلوا يسرون حتى أتوا مر الظهران) موضع قرب مكة (فلما هم بنيران كأنها نيران عرفة) التي كانوا يوقدون فيها ويكثرون منها . وعند ابن سعد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أصحابه فأوقدوا عشرة آلاف نار (فقال أبو سفيان : ماهذه) النار ، والله (لأنها نيران عرفة) أى ليلة يوم عرفة فى كثرتها (فقال بديل بن ورقاء : نيران بنى عمرو) يعنى خزاعة وعمرو هو ابن لحي (فقال أبو سفيان : عمرو أقل من ذلك ، فرأهم ناس من حرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأدركوهم فأخذوهم) وقد سمى منهم فى السير عمر بن الخطاب . وعند ابن عائد : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بين يديه خيلاً تقيض العيون وخزاعة على الطريق لا يتركون أحداً يمضى ، فلما دخل أبو سفيان وأصحابه عسكر المسلمين أخذتهم النخيل تحت الليل (فأتوا بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم أبو سفيان) رضى الله عنه (فلما سار) صلى الله عليه وآله وسلم (قال للعباس : احبس أبا سفيان عند حطم النخيل) أى ازدحامها ، وفى لفظ «خطم» بالمعجمة «الجليل» بالجمع ، أى أنف الجبل لأنه ضيق ، فىرى الجيش كلهم ولا يفوته رؤية أحد منهم (حتى ينتظر إلى المسلمين ، فحبسه العباس ، فجعلت القبائل

تمر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتيبة كتيبة على أبي سفيان) والكتيبة : القطعة من العسكر ، فعيلة من الكتب وهو الجمع (فرت كتيبة ، قال : ياعباس من هذه الكتيبة ؟ قال : هذه غفار ، قال : مالى ولغفار) أى ما كان بينى وبينهم حرب (ثم مرت جهينة ، قال) أبو سفيان (مثل ذلك ، ثم مرت سعد بن هذيم) والمعروف سعد هذيم بالإضافة . قال فى الفتح : ويصح الآخر على المجاز (فقال) أبو سفيان (مثل ذلك) القول الأول (ومرت سليم فقال مثل ذلك حتى أقبلت كتيبة لم ير) أبو سفيان (مثلها ، قال : من هذه) القبيلة (قال) العباس (هؤلاء الأنصار عليهم سعد بن عبادته معه الراية التى للأنصار) فقال سعد بن عبادته (حامل راية الأنصار) يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة (أى يوم حرب لا يوجد فيه مخلص ، أو يوم القتل ، أو المراد المقتلة العظمى) اليوم تستحل الكعبة ، فقال أبو سفيان : ياعباس حبذا يوم الذمار (بالمعجزة ، أى الهلاك ، أو حين الغضب للحرم والأهل ، يعنى الانتصار لمن بمكة ، قاله غلبة وعجزاً ، وقيل : أراد حبذا يوم يلزمك فيه حفظى وخمايتى عن المكروه . وفى مغازى الأموى : أن أبا سفيان قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حاذاه : أمرت بقتل قومك ، قال : لا ، فذكر له ما قال سعد بن عبادته ، ثم ناشده الله والرحم ، فقال : يا أبا سفيان اليوم يوم المرحمة ، اليوم يعز الله قريشاً ، وأرسل إلى سعد فأخذ الراية منه ودفعها إلى ابنه قيس (ثم جاءت كتيبة وهى أقل الكتائب) عدداً (فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه) من المهاجرين ، وكان الأنصار أكثر عدداً منهم . وعند الحميدى فى مختصره : وهى أجل الكتائب . قال عياض فى المشارق : وهى أظهر . انتهى . وقال القسطلانى : وكل منهما ظاهر لاختفاء فيه ولا ريب كما فى المصابيح ، إذ المراد قلة العدد لا الاحتقار ، وهذا ما لا يظن بمسلم اعتقاده ولا توهمه ، فهو وجه لا محيد عنه ولا ضير فيه بهذا الاعتبار ، والتصريح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان فى هذه الكتيبة التى هى أقل عدداً مما سواها من الكتائب قاض بجلالة قدرها وعظم شأنها ورجحانها على كل شيء سواها ولو كان ملء الأرض بل وأضعاف ذلك ، فما هذا الذى يشم من نفس القاضى فى هذا المحل . انتهى (وراية النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الزبير بن العوام) رضى الله عنه (فلما مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بأبي سفيان قال (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة ؟ قال (صلى الله عليه وآله وسلم) ما قال (سعد) قال (أبو سفيان) قال كذا وكذا (أى اليوم يوم الملحمة) فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) (كذب سعد) فيه إطلاق الكذب على الأخبار بغير ما سيقع ولو بناه قائله على غلبة الظن وقوة القرينة (ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة) أى بإظهار الإسلام وأذان بلال على ظهرها وإزالة ما كان فيها من الأصنام ومحو الصور التى كانت فيها وغير ذلك (ويوم تكسى فيه الكعبة) لأنهم كانوا يكسونها فى مثل ذلك اليوم (قال) عروة (وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن تركز رايته بالحجون (بالحاء والجيم : موضع قريب من مقبرة مكة) فقال العباس للزبير : يا أبا عبد الله ، ها هنا أمرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تركز الراية ، قال : وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ خالد بن الوليد أن يدخل من أعلى مكة من كداء (بفتح الكاف والمدة) (ودخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كداء) بضم الكاف والقصر ، وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة أن خالداً دخل من أسفل مكة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من أعلاها (فقتل من خيل خالد يومئذ رجلاً : حبش بن الأشعر) وهو لقبه واسمه خالد بن سعد ، والأشعر بشين الخزاعى وهو أخو أم معبد التى مربها النبي صلى الله عليه وآله وسلم مهاجراً (وكرز بن جابر الفهري) بكسر الفاء وكان من رؤساء المشركين ، وهو الذى أغار على سرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى غزوة بدر الأولى ثم أسلم قديماً وبعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى طلب العربيين . وذكر ابن إسحاق أن أصحاب خالد بن الوليد لقوا أناساً من قريش منهم سهيل بن عمرو وصفوان ابن أمية كانوا تجمعوا بالخدمة مكان أسفل من مكة ليقاتلوا المسلمين ، فتناوشوهم شيئاً من القتال ، فقتل من خيل خالد مسلمة بن الميلاء الجهنى ، وقتل من المشركين اثنا عشر رجلاً أو ثلاثة عشر وانهزموا .

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى نَاقَتِهِ ، وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ يَرْجِعُ ، وَقَالَ : لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ حَوْلِي لَرَجَعْتُ كَمَا رَجَعُ .

(عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة على ناقته وهو يقرأ سورة الفتح) حال كونه (يرجع) صوته بالقراءة (وقال) معاوية بن قرة (لولا أن يجتمع الناس حولي لرجعت كما رجعت) عبد الله بن مغفل ، يحكى قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي الإكليل للحاكم من رواية وهب بن جرير عن شعبة : لقرأت بذلك اللحن الذي قرأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وحديث الباب أخرجه البخارى فى التفسير وفصائل القرآن والتوحيد ، ومسلم فى الصلاة ، والنسائى فى فضائل القرآن .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَحَوْلَ الْبَيْتِ مِثْوَنٌ وَثَلَاثُمِائَةٌ نُصِبَ ، فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ ، وَيَقُولُ : جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ، جَاءَ الْحَقُّ ، وَمَا يُبْدِي الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه) أنه (قال : دخل النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم مكة يوم الفتح وحول البيت) الحرام (مستون وثلاثمائة نصب) ما ينصب للعبادة من دون الله جل وعلا (فجعل يطعنها بعود في يده ويقول : جاء الحق) أى الإسلام أو القرآن (وزهق الباطل) اضمحل وتلاشى (جاء الحق وما يبدى الباطل وما يعيد) أى زال الباطل وهلك ، لأن الإبداء والإعادة من صفة الحى ، فعدمهما عبارة عن الهلاك . والمعنى : جاء الحق وهلك الباطل . وقيل : الباطل : الأصنام . وقيل : إبليس ، لأنه صاحب الباطل أو لأنه هالك ، كما قيل له الشيطان : من شاط إذا هلك ، أى لا يخلق الشيطان ولا الصنم أحداً ولا يبعثه . فالمنشئ والباعث هو الله تعالى لا شريك له . وفى مسلم من حديث أبى هريرة : يطعن فى عينيه بسية القوس . وعند الفاكهى من حديث ابن عمر وصححه ابن حبان : فيسقط الصنم ويسمه . وعند الفاكهى أيضاً والطبرانى من حديث ابن عباس : فلم يبق وثن استقبله إلا سقط على قفاء مع أنها كانت ثابتة فى الأرض . وقد شد لهم إبليس لعنه الله أقدامها بالرصاص ، وفعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لإذلال الأصنام وعابديها ولإظهار أنها لا تنفع ولا تضر ولا تدفع عن نفسها شيئاً .

الحديث السادس

عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا بِمَا مَمَرُ النَّاسِ ، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا الرُّكْبَانُ فَتَسَاءَلُهُمْ : مَا لِلنَّاسِ ؟ مَا لِلنَّاسِ ؟ مَا هَذَا الرَّجُلُ ؟ فَيَقُولُونَ : يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُ أَوْحَى إِلَيْهِ ، أَوْ أَوْحَى اللَّهُ بِكَذَا ، فَكُنْتُ أَحْفَظُ ذَلِكَ الْكَلَامَ ، فَكَأَنَّمَا يُغْرَى فِي صَدْرِي ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَلَوُّمُ بِإِسْلَامِهِمُ الْفَتْحَ ، فَيَقُولُونَ : أَتُرْكُوهُ وَقَوْمُهُ فَإِنَّهُ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ ، فَهُوَ نَبِيٌّ صَادِقٌ ، فَلَمَّا كَانَتْ وَقْعَةُ أَهْلِ الْفَتْحِ بَادَرَ كُلُّ قَوْمٍ بِإِسْلَامِهِمْ وَبَدَرَ أَبِي قَوْمِي بِإِسْلَامِهِمْ ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ : جِئْتُكُمْ وَاللَّهِ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقًّا ، فَقَالَ : صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، وَصَلُّوا كَذَا فِي حِينَ كَذَا فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا ، فَتَنْظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أَتَلَقَّى مِنَ الرُّكْبَانِ ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ سِنِينَ ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بَرْدَةٌ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي ، فَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ : أَلَا تُغَطُّوا عَنَّا اسْتَقَارِئُكُمْ ، فَاشْتَرَوْا فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرِحْتُ بِذَلِكَ الْقَمِيصِ .

(عن عمرو بن سلمة رضي الله عنه) ابن قيس ، وقيل : ابن نفع الجرمي ، اختلف في صحبته (قال : كنا بما) أي موضع تنزل به (يمر الناس) موضع مروهم (وكان يمر بنا الركبان فنسألهم : ما للناس ؟ ما للناس ؟) بالتكرار مرتين (ما هذا الرجل ؟) أي يسألون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن حال العرب معه (فيقولون : يزعم أن الله أرسله أوحى) الله (إليه ، أو أوحى الله بكذا) والشك من الراوي ، يريد حكاية ما كانوا يخبرونهم به مما سمعوا من القرآن . وفي مستخرج أبي نعيم : فيقولون : نبي يزعم أن الله أرسله وأن الله أوحى إليه كذا وكذا (فكنت أحفظ ذلك الكلام) ولأبي داود : وكنت غلاماً فحفظت من ذلك قرآنًا كثيراً (وكأنا يغري)

من التفرية ، أى كأنما يلصق (فى صدرى) وفى لفظ : يقر من القرار . قال فى الفتح : وفى رواية عن الكشمينى : يقرأ بزيادة ألف مقصوراً ، أى يجمع . وفى رواية : يقرأ من القراءة (وكانت العرب تلوم) أى تنتظر وتتربص (بإسلامهم الفتح) أى فتح مكة (فيقولون : اتركوه قومه) قريشاً (فإنه إن ظهر عليهم فهو نبي صادق ، فلما كانت وقعة أهل الفتح بادر) أى أسرع (كل قوم بإسلامهم وبدر) أى أسرع (أبى قومي بإسلامهم ، فلما قدم) أبى (قال : جئتكم والله من عند النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم حقاً ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهم (صلوا صلاة كذا فى حين كذا ، وصلوا كذا فى حين كذا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحداكم وليؤمكم أكثركم قرآنًا) ولأبى داود : قالوا يا رسول الله من يؤمننا ؟ قال : أكثركم جمعاً للقرآن (فنظروا) فى الحى (فلم يكن أحد أكثر قرآنًا منى لما كنت أتلقي) من القرآن (من الركبان فقدمونى بين أيديهم) أصلى به (وأنا ابن ست أو سبع سنين وكانت على بردة) شملة مخططة أو كساء أسود مربع (كنت إذا سجدت تقلصت) أى انجمعت وتكشفت (عنى ، فقالت امرأة من الحى : ألا تغطون عنا است قارئكم) أى عجزه (فاشتروا) ولأبى داود : لى قيصاً عمانياً نسبة لى عمان من البحرين (فقطعوا لى قيصاً ، فما فرحت بشيء فرحى بذلك القميص) وبهذا تمسك الشافعية فى إمامة الصبى المميز فى الفريضة ، وهى خلافة مشهورة ، ولم ينصف من قال إنهم فعلوا ذلك باجتهادهم ، ولم يطلع النبى صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لأنها شهادة نفى ، ولأن زمن الوحي لا يقع التقرير فيه على ما لا يجوز ، كما استدل أبو سعيد وجابر لجواز الغزل بكونهم فعلوه على عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو كان منياً عنه لنهى عنه فى القرآن ، ولا يستدل به على عدم شرط ستر العورة فى الصلاة لأنها واقعة حال ، فيحتمل أن يكون ذلك قبل علمهم بالحكم . كذا فى الفتح .

الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ ضَرْبَةً ،
 قَالَ : ضُرِبْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ .

(عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما أنه كان بيده ضربة ، قال :
 ضربتها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين) .

غزوة اوطاس

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا فَرَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حُنَيْنٍ بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ عَلَى جَيْشٍ إِلَى أَوْطَاسٍ ، فَانْتَهَى إِلَيْهِمْ ، فَلَقِيَ دُرَيْدَ بْنَ الصَّمَةِ ، فَقَتِلَ دُرَيْدٌ وَهَزَمَ اللَّهُ أَصْحَابَهُ ، قَالَ أَبُو مُوسَى : وَبَعَثَنِي مَعَ أَبِي عَامِرٍ ، فَرَفِيَ أَبُو عَامِرٍ فِي رُكْبَتِهِ ، رَمَاهُ جُشَمِي بِسَهْمٍ فَأَثْبَتَهُ فِي رُكْبَتِهِ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ : يَا عَمُّ مَنْ رَمَاكَ ؟ فَأَشَارَ إِلَى أَبِي مُوسَى ، فَقَالَ : ذَلِكَ قَاتِلِي الَّذِي رَمَانِي ، فَقَصَدْتُ لَهُ فَلَحِقْتُهُ ، فَلَمَّا رَأَى وَلِي ، فَاتَّبَعْتُهُ ، وَجَعَلْتُ أَقُولُ لَهُ : أَلَا نَسْتَحْيِي ، أَلَا تَنْتَبِهُ ، فَكَفَّ ، فَاخْتَلَفْنَا ضَرْبَتَيْنِ بِالسَّيْفِ ، فَقَتَلْتُهُ ، ثُمَّ قُلْتُ لِأَبِي عَامِرٍ : قَتَلَ اللَّهُ صَاحِبَكَ ، قَالَ : فَانْزِعْ هَذَا السَّهْمَ ، فَنَزَعْتُهُ فَتَرَا مِنْهُ الْمَاءَ . قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي أَقْرَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّلَامَ وَقُلْ لَهُ أَسْتَغْفِرُنِي ، وَأَسْتَخْلِفُنِي أَبُو عَامِرٍ عَلَى النَّاسِ ، فَمَكَثَ يَسِيرًا ثُمَّ مَاتَ ، فَارْجَعْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ عَلَى سَرِيرٍ مُزْمَلٍ وَعَلَيْهِ فِرَاشٌ ، قَدْ أَثَرِ رِمَالُ السَّرِيرِ فِي ظَهْرِهِ وَجَنْبَيْهِ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِنَا وَخَبَرَ أَبِي عَامِرٍ ، وَقَالَ : قُلْ لَهُ أَسْتَغْفِرُنِي ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي عَامِرٍ ، وَرَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِئِهِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ ، فَقُلْتُ : وَلِي فَاسْتَغْفِرْ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ذَنْبَهُ وَأَدْخِلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُدْخَلَ كَرِيمًا .

* (غزوة أوطاس) *

بفتح الهمزة وسكون الواو : واد في ديار هوازن ، وفيه عسكروا هم وثقيف ثم التقوا بحنين .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : لما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من) وقعة (حنين بعث أبا عامر) عبيد بن سليم بن حضار الأشعري وهو عم أبي موسى الأشعري على المشهور أميراً (على جيش إلى أوطاس) في طلب الفارين من هوازن يوم حنين إلى أوطاس ، فانتهى إليهم (فلقى دريد بن الصمة ، فقتل دريد) قتله ربيعة بن ربيع بن وهبان بن ثعلبة السلمى فيما جزم به ابن إسحق ، أو هو الزبير بن العوام كما يشعر به حديث عند البزار عن أنس بإسناد حسن (وهزم الله أصحابه) أى أصحاب دريد (قال أبو موسى : وبعثنى) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مع أبي عامر) عبيد ، أى عمه ، إلى من التجأ إلى أوطاس (فرمى أبو عامر فى ركبته ، رماه جشمى) نسبة لبني جشم وهما أوفى والعلاء ابنا الحارث كما عند ابن هشام (بسهم فأثبتته) أى السهم (فى ركبته) قال أبو موسى (فانتبهت إليه فقلت) له (ياعم من رماك) بهذا السهم (فأشار إلى أبي موسى) هو التفات ، وكان الأصل أن يقول : فأشار إلى (فقال : ذاك قاتلى الذى رمانى) قال أبو موسى (فقصدت له فلحقته ، فلما رآنى ولى) أى أدبر (فاتبعته) بتشديد التاء : سرت فى أثره (وجعلت أقول له : ألا تستحي) أى من فرارك (ألا تثبت) عند اللقاء ؟ (فكف) عن التولى (فاختلفنا ضربتين بالسيف ، فقتلته ، ثم قلت لأبي عامر : قتل الله صاحبك ، قال : فانزع هذا السهم ، فترعته فترى) أى انصب (منه) أى من موضع السهم (الماء ، قال : يا ابن أخى أقرئ النبي) صلى الله عليه وآله وسلم (السلام) عني (وقل له استغفر لى) قال أبو موسى (واستخلفنى أبو عامر على الناس) أميراً (فكث يسيراً ثم مات) رضى الله عنه ، ثم قاتلهم أبو موسى حتى فتح الله عليه (فرجعت فدخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى بيته) حال كونه (على سرير مرمل) منسوج بجبل ونحوه (وعليه فراش) وقال الشيخ أبو الحسن : والذي أحفظه فى

هذا ما عليه فراش ، قال : وأرى أن ما سقطت هنا (قد أثر رمال السرير في ظهره وجنبه ، فأخبرته بخبرنا وخبر أبي عامر) أنه (قال : قل له) صلى الله عليه وآله وسلم (استغفر لي ، فدعا) صلى الله عليه وآله وسلم (بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر ، ورأيت بياض إبطيه) وفيه رفع اليدين بالدعاء خلافاً لمن خصه لا باستسقاء (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم اجعله) في المرتبة (يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس) بيان لسابقه لأن الخلق أعم ، قال أبو موسى (فقلت : ولى فاستغفر) يا رسول الله (فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه وأدخله يوم القيامة مدخلا كريماً) .

غزوة الطائف في شوال سنة ثمان

الحديث الأول

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي مُخَنَّثٌ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمَيَّةَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا ، فَعَلَيْكَ بِابْنَةِ غَيْلَانَ ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُذِيرُ بِثَمَانٍ ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءَ عَلَيْكُنَّ .

• (غزوة الطائف) •

قال في الفتح : هو بلد كبير مشهور ، كثير الأعناب والنخيل ، على ثلاث مراحل أو ثنتين من مكة من جهة المشرق ، قيل : أصلها أن جبريل عليه السلام اقتلع الجنة التي كانت لأصحاب الصريم فسار بها إلى مكة ، فطاف بها حول البيت ثم أنزلها حيث الطائف ، فسمى الموضع بها ، وكانت أولا بنواحي صنعاء ، واسم الأرض « وَجَّ » بتشديد الجيم ، سميت برجل وهو ابن عبد الجن من العمالقة ، وهو أول من نزلها ، وسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليها بعد منصرفه من حنين وحبس الغنائم بالجعرانة ، وكان مالك بن عوف النصري قائد هوازن لما انهزم دخل الطائف وكان له حصن بلية بكسر اللام وتشديد التحتانية ، على أميال من الطائف ، فر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو سائر إلى الطائف ، فأمر بهدمه . انتهى . وفي القاموس : هي بلاد ثقيف في واد أول قراها القيم وآخرها الوهط ، سميت بذلك لأنها طافت على الماء في الطوفان ، أو لأن جبريل طاف بها على البيت ، أو لأنها كانت بالشام فنقلها الله تعالى إلى الحجاز بدعوة إبراهيم عليه السلام ، أو لأن رجلا من الصدف أصاب دماً بحضرموت ففر إلى « وَجَّ » وحالف مسعود بن معتب وكان له مال عظيم فقال : هل لكم أن أبني لكم طوقاً عليكم

يكون لكم رد أمن العرب ، فقالوا : نعم ، فبناه وهو الحائط المطيف به (في شوال سنة ثمان) من الهجرة . قاله موسى بن عقبة في مغازيه كجمهور أهل المغازي ، وقيل : بل وصل إليها في أول ذى القعدة .

(عن أم سلمة) هند بنت أمية المخزومية أم المؤمنين (رضى الله عنها) أنها (قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعندي نخث) بكسر النون أفصح والفتح أشهر ، وهو من فيه انخثات ، أى تكسر وتثن كالنساء (فسمعه يقول لعبد الله بن أمية : يا عبد الله أرأيت) أى أخبرني (إن فتح الله عليكم الطائف غداً فعليك بآبنة غيلان) بن سلمة بادية ، وقيل بادنه ، أسلمت وسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستحاضة ، وتزوجها عبد الرحمن بن عوف ، وأسلم أبوها أيضاً بعد فتح الطائف (فلأنها تقبل بأربع) من العكن (وتدبر بئان) منها . والعكنة بضم العين : ما انطوى وتثنى من لحم البطن سمناً ، والمراد أن أطراف العكن الأربع التى فى بطنها تظهر ثمانية فى جنبها . قال الزركشى وغيره : وقال بئان ولم يقل ثمانية ، والأطراف مذكورة ، لأنه لم يذكرها ، كما يقال : هذا الثوب سبع فى ثمان أى سبعة أذرع فى ثمانية أشبار ، فلما لم يذكر الأشبار أنث لتأنيث الأذرع التى قبلها . انتهى . قال فى المصابيح : أحسن من هذا أنه جعل كلا من الأطراف عكنة تسمية للجزء باسم الكل فأنث بهذا الاعتبار (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا يدخلن هؤلاء) المخثون (عليكن) ولأبى ذر عليكم ، ثم أجلاه من المدينة إلى الحمى ، فلما ولى عمر بن الخطاب الخلافة قيل له إنه قد ضعف وكبر فاحتاج ، فأذن له أن يدخل كل جمعة فيسأل الناس ويرد إلى مكانه . قال ابن جريج : انخث اسمه حيث بكسر الهاء ، وقيل لقب له واسمه ماتع ، وهو مولى عبد الله بن أبى أمية المذكور . وهذا الحديث أخرجه فى النكاح أيضاً واللباس ، ومسلم فى الاستئناف ، والنسائي فى عشرة النساء ، وابن ماجه فى النكاح .

الحديث الثاني

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّائِفَ فَلَمْ يَنْلِ مِنْهُمْ شَيْئًا قَالَ: إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: نَذْهَبُ وَلَا نَفْتَحُهُ، وَقَالَ مَرَّةً: نَقْفُلُ فَقَالَ: أَغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ، فَعَدُّوا فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ: إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَأَعَجَبَهُمْ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص ، ولأبي ذر : بن عمر بن الخطاب ، وصوبه الدارقطني وغيره ، والاختلاف في ذلك غير قادح في الحديث كما لا يخفى . وقال الحافظ في الفتح : عبد الله بن عمر بن الخطاب هو الصواب في رواية علي بن المديني ، وكذلك الحميدى وغيرهما من حفاظ أصحاب ابن عيينة ، وكذا أخرجه الطبراني من رواية إبراهيم بن يسار ، وهو ممن لازم ابن عيينة جداً ، والذي قاله ابن عيينة في هذا الحديث : عبد الله ابن عمر وهم الذين سمعوا منه متأخراً كما نبه عليه الحاكم ، وقد بالغ الحميدى في إيضاح ذلك ، فقال في مسنده في روايته لهذا الحديث عن سفيان عبد الله بن عمر بن الخطاب أخرجه البيهقي في الدلائل من طريق عثمان الدارمي عن علي ابن المديني ، قال حدثنا به سفيان غير مرة يقول عبد الله بن عمر بن الخطاب ، لم يقل عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأخرجه ابن أبي شيبه عن ابن عيينة فقال عبد الله بن عمرو . كذا رواه عنه مسلم وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عنه فزاد : فقال أبو بكر سمعت ابن عيينة مرة أخرى يحدث به عن ابن عمر . وقال الفضل الخلابي عن يحيى بن معين أبو العباس عن عبد الله ابن عمرو وعبد الله عمر في الطائف : الصحيح ابن عمر . ٥١ .

(قال : لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف) وكانت ثقيف قد رموا حصنهم وأدخلوا فيه ما يصلحهم لسنة ، فلما انهزموا من أوطاس دخلوا حصنهم وأغلقوه عليهم ، قال ابن سعد : وكانت مدة حصارهم ثمانية عشر يوماً وقيل : خمسة عشر يوماً وقال ابن هشام : سبعة

عشر ، وقيل : أربعين يوماً ، وقيل غير ذلك (فلم ينل منهم شيئاً) وذكر أهل المغازى أنهم رموا على المسلمين سكك الحديد الحماة ورموهم بالنبل فأصابوا قوماً ، فاستشار صلى الله عليه وآله وسلم نوفل بن معاوية الديلي ، فقال : هم ثعلب في جحر إن أقت عليه أخذته وإن تركته لم يضرك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنا قافلون) أى راجعون إلى المدينة (إن شاء الله) تعالى (فثقل) ذلك (عليهم) أى على الصحابة (وقالوا نذهب ولا نفتحه ، وقال مرة : نقفل) أى نرجع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اغدوا على القتال) أى سيروا أول النهار لأجل القتال (فغدوا ، فأصابهم جراح) لأنهم رموا عليهم من أعلى السور ، فكانوا ينالون منهم بسهامهم ولا تصل السهام إليهم لكونهم أعلى السور ، فلما رأوا ذلك تبين لهم تصويب الرجوع (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إنا قافلون غداً إن شاء الله) عز وجل (فأعجبهم) ذلك حينئذ (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقال سفيان بن عيينة مرة : فتبسم صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا ترديد من الراوى ، وقد أخرج الحديث البخارى أيضاً في الأدب ، ومسلم في المغازى ، والنسائى في السير .

الحديث الثالث

عَنْ سَعْدٍ وَأَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : سَمِعْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ أَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ ، فَالْجَنَّةَ عَلَيْهِ حَرَامٌ .
 وَفِي رِوَايَةٍ : أَمَّا أَحَدُهُمَا فَأَوَّلُ مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ تَسْوَرُ حِصْنَ الطَّائِفِ فِي أَنْاسٍ ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي رِوَايَةٍ : فَتَنَزَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَالِثَ ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ مِنَ الطَّائِفِ .

(عن سعد) بن أبي وقاص أحد العشرة (وأبي بكرة) نفع (رضي الله عنهما ، قالوا سمعنا النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : من ادعى) أى من انتسب (إلى غير أبيه وهو يعلم) أنه غير أبيه (فالجنة عليه حرام) إذا استحل ذلك أو خرج مخرج التغليظ .

(وفي رواية) عن عاصم بن سليمان عن أبي العالية أو أبي عثمان النهدي قال : سمعت سعداً وأبا بكرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال عاصم : قلت ، أى لأبي العالية أو لأبي عثمان : لقد شهد عندك رجلان حسبك بهما ، قال : أجل أى نعم (أما أحدهما) وهو سعد (فأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وأما الآخر) وهو أبو بكرة (فكان تسور حصن الطائف) أى صعد إلى أعلاه ثم تدلى منه (فى أناس) من عبيد أهل الطائف أسلموا (فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفى رواية : فتزل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف) أى من أهله . وعند الطبراني ، أن أبا بكرة تدلى ببكرة ، فكفى أبا بكرة لذلك .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ نَازِلٌ بِالْجِعْرَانَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَمَعَهُ بِلَالٌ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعرَابِيٌّ ، فَقَالَ : أَلَا تُنْجِرُنِي مَا وَعَدْتَنِي ؟ فَقَالَ لَهُ : أَبَشِّرْ ، فَقَالَ : قَدْ أَكْثَرْتَ عَلَيَّ مِنْ أَبَشِرْ ، فَأَقْبَلَ عَلَى أَبِي مُوسَى وَبِلَالٍ كَهَيْئَةِ الْغَضْبَانِ فَقَالَ : رَدَّ الْبُشْرَى فَأَقْبَلَا أَنْتُمَا ، قَالَا : قَبْلَنَا ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَشْرَبَا مِنْهُ وَأَفْرَغَا عَلَى وُجُوهِكُمَا وَنُحُورِكُمَا وَأَبَشِّرَا فَأَخَذَا الْقَدَحَ ففَعَلَا ، فَنَادَتْ أُمُّ سَلَمَةَ مِنْ وَرَاءِ السُّتْرِ أَنْ أَفْضِلَا لَأُمُّكُمَا ، فَأَفْضَلَا لَهَا مِنْهُ طَائِفَةً .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه) أنه (قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو نازل بالجعرانة بين مكة والمدينة) قال الداودي . وهو وهم ، والصواب بين مكة والطائف ، وبه جزم النووي وغيره (ومعه بلال) المؤذن (فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعرابي) قال في الفتح : لم أقف على اسمه (فقال : ألا تنجز) أى ألا توفي (لى ما وعدتني) من غيمة حنين ، أو كان ذلك وعداً خاصاً به (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (له : أبشر) بقرب القسمة أو الثواب الجزيل على الصبر (فقال) الأعرابي (قد أكثرت علي من أبشر ، فأقبل) صلى الله عليه وآله وسلم (على أبي موسى) الأشعري (وبلال) المؤذن (كههيئة الغضبان فقال) لهما (ردّ البشري) أى الأعرابي (فأقبلا أنتما) البشري (قالا : قبلنا) ها يا رسول الله (ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم (بقدح فيه ماء ، فغسل يديه ووجهه فيه ومجّ فيه ، ثم قال : اشربا منه وأفرغا) أى صبا (على وُجُوهكما ونُحُوركما وأبشرا ، فأخذوا القدح ففعلوا) ما أمرهما به صلى الله عليه وآله وسلم (فنادت أم سلمة من وراء السترة أن أفضلا لأُمكما) تعني نفسها (فأفضلا لها منه طائفة) أى بقية . وفي الحديث منقبة لهؤلاء الثلاثة . وقد أخرجه مسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الخامس

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبِرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ ، أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بُيُوتِكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناساً من الأنصار) لما قسم غنائم حنين على قريش ولم يقسم للأنصار شيئاً منها وقالوا ما قالوا (فقال) لهم (إن قريشاً حديث عهد بجاهلية ومصيبة) من نحو قتل أفارهم وفتح بلادهم (وإنى أردت أن أجبرهم) من الجبر ضد الكسر ، وفى لفظ أجيزهم من الجائزة (وأتألفهم) للإسلام (أما ترضون أن يرجع الناس بالدنيا وترجعون برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيوتكم ؟ قالوا : بلى) رضينا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار شِعْباً لسلكت وادى الأنصار أو شعب الأنصار) بالشك من الراوى . وفى الباب أحاديث صحيحة عند البخارى وغيره بألفاظ . وهذا الحديث أخرجه الترمذى فى المناقب ، والنسائى فى الزكاة ، وفيه إشارة إلى ترجيح الأنصار بحسن الجوار والوفاء بالعهد ، لا وجوب متابعتهم صلى الله عليه وآله وسلم وإياهم ، إذ هو صلى الله عليه وآله وسلم المتبوع المطاع لا التابع المطيع ، فما أكثر تواضعه صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه إقامة الحجة على الخصم وإفحامه بالحق عند الحاجة إليه ، وحسن أدب الأنصار فى تركهم الماراة ، وأن الكبير ينبه الصغير على ما يغفل عنه ويوضح له وجه الشبهة ليرجع إلى الحق . وفيه أن للإمام تفضيل بعض الناس على بعض فى مصارف النىء ، وأن له أن يعطى الغنى للمصلحة ، وأن من طلب حقه من الدنيا لا عتب عليه فيه . وفيه تسلية من فاته شيء من الدنيا بما حصل له من ثواب الآخرة ، والحض على طلب الهداية والألفة والغنى ، وأن المنة لله ولرسوله على الإطلاق ، وتقديم جانب الآخرة على الدنيا ، والصبر عما فات منها ليدخر ذلك لصاحبه فى الآخرة « وللآخرة خير وأبقى » .

الحديث السادس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا ، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ صَبَانًا صَبَانًا ، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمَا أُسِيرَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمَا أُسِيرَهُ ، فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أُسِيرِي وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أُسِيرَهُ حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَاهُ فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ وَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ ، مَرَّتَيْنِ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالد بن الوليد) عقب فتح مكة في شوال قبل الخروج إلى حنين عند جميع أهل المغازي في ثلثمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار (إلى بني جذيمة) أي ابن عامر بن عبد مناة بن كنانة ، داعياً إلى الإسلام لا مقاتلاً (فدعاهم إلى الإسلام ، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ، فجعلوا يقولون : صباناً صباناً) أي خرجنا من الشرك إلى دين الإسلام ، فلم يكتف خالد إلا بالتصريح بذكر الإسلام ، أو فهم أنهم عدلوا عن التصريح أنفة منهم ولم ينقادوا (فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ، ودفع إلى كل رجل منا) أي من الصحابة الذين كانوا معه في السرية (أسيره حتى إذا كان يوم) من الأيام ، قاله الحافظ ابن حجر ، وقال العيني : ليس بصحيح ، لأن يوم اسم كان التامة مضافاً إلى قوله (أمر خالد أن يقتل) أي بأن يقتل (كل رجل منا أسيره) وعند ابن سعد : فلما كان السحر نادى خالد : من كان معه أسير فليضرب عنقه (فقلت : والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي) المهاجرين والأنصار (أسيره) وعند ابن سعد : أن بني سليم قتلوا من في أيديهم (حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم فذكرناه له ، فرفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده فقال : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد) قال ذلك (مرتين) وإنما نقم صلى الله عليه وآله وسلم على خالد استعجاله في شأنهم وترك التثبت في أمرهم إلى أن سيري المراد من قولهم صباناً ولم ير عليه قوداً لأنه تأول أنه كان مأموراً بقتلهم إلى أن يسلموا .

الحديث السابع

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ ، فَغَضِبَ فَقَالَ : أَلَيْسَ أَمْرُكُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُطِيعُونِي ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا ، فَجَمَعُوا ، فَقَالَ : أَوْقِدُوا نَارًا ، فَأَوْقَدُوهَا ، فَقَالَ : ادْخُلُوهَا ، فَهَمُّوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يُنْسِكُ بَعْضًا وَيَقُولُونَ : فَرَرْنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّارِ ، فَمَا زَالُوا حَتَّى خَمَدَتِ النَّارُ ، فَسَكَنَ غَضَبُهُ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ .

(عن عليٍّ) بن أبي طالب (رضى الله عنه قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم سرية) هي التي تخرج بالليل ، والسارية التي تخرج بالنهار ، قيل : سميت بذلك لأنها تخفى ذهابها ، وهذا يقتضى أنها أخذت من السير ، ولا يصح لاختلاف المادة ، وهي قطعة الجيش تخرج منه وتعود إليه ، وهي من مائة إلى خمسمائة فما زاد على خمسمائة يقال له منسربالنون ، فإن زاد على الثمانمائة سمي جيشاً وما بينهما سمي هيطة ، فإن زاد على الأربعة آلاف سمي جحفلاً ، فإن زاد فجيش جرار ، والخميس : الجيش العظيم ، وما افرق من السرية يسمى بعثاً ، فالعشرة وما بعدها يسمى حفيرة ، والأربعون عصابة ، وإلى ثلثمائة مقنب ، فإن زاد سمي حمرة ، والكتيبة : ما اجتمع ولم ينتشر . كذا في الفتح (واستعمل عليها رجلاً من الأنصار) هو عبد الله بن حذافة السهمي فيما قاله ابن سعد (وأمرهم أن يطيعوه ، فغضب) عليهم . ولمسلم : فأغضبوه في شيء (فقال : أليس أمركم النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم أن تطيعوني ؟ قالوا : بلى ، قال : فاجمعوا لي حطباً ، فجمعوا) الحطب (فقال : أوقدوا نارا فأوقدوها ، فقال : ادخلوها ، فهموا) فسره البرماوى كالكرمانى بقوله : حزنوا . وقال العيني : وليس كذلك بل المعنى : فقصموا . ويؤيده رواية حفص : فلما هموا بالدخول فيها ، فقاموا ينظر بعضهم إلى بعض (وجعل

بعضهم يمسك بعضاً ويقولون : فررنا إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من النار ، فما زالوا حتى خمدت النار) بفتح الميم وتكسر : انطفأ لها (فسكن غضبه ، فبلغ) ذلك (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال : لو دخلوها) أى النار التى أوقدوها ظانين أنهم بسبب طاعتهم أميرهم لا تضرهم (ماخرجوا منها) لأنهم كانوا يموتون ، فلم يخرجوا منها (إلى يوم القيامة) أو الضمير الأول للنار الموقدة ، والثانى لنار الآخرة ، لأنهم ارتكبوا ما نهوا عنه من قتل أنفسهم مستحلين له ، وعلى هذا ففيه نوع من أنواع البديع وهو الاستخدام . قاله الحافظ ابن حجر . وقال الكرمانى وغيره : المراد التأييد ، يعنى لو دخلوها مستحلين . وقال الداودى : فيه أن التأويل الفاسد لا يعذر به صاحبه (الطاعة) للمخلوق (فى) الأمر بـ (المعروف) شرعاً ، وفى الحديث أن الأمر المطلق لا يعم جميع الأحوال ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يطيعوا الأمير ، فحملوا ذلك على عموم الأحوال حتى فى حال الغضب وفى حال الأمر بالمعصية ، فبين لهم صلى الله عليه وآله وسلم أن الأمر بطاعته مقصور على ما كان منه فى غير معصية ، وفيه أن الإيمان بالله ينجى من النار لقولهم : إنما فررنا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من النار ، والفرار إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرار إلى الله ، والفرار يطلق على الإيمان ، قال تعالى : « ففروا إلى الله إني لكم نذير مبين » . واستنبط منه الشيخ أبو محمد بن أبى جمر أن الجمع من هذه الأمة لا يجتمعون على خطأ ، لانقسام السرية قسمين : منهم من هان عليه دخول النار وظنه طاعة ، ومنهم من فهم حقيقة الأمر وأنه مقصور على ما ليس بمعصية ، فكان اختلافهم سبباً لرحمة الجميع ، قال : وفيه أن من كان صادق النية لا يقع إلا فى خير ولو قصد الشر ، فإن الله يصرفه عنه ، ولهذا قال بعض أهل المعرفة : من صدق مع الله وقاه الله ، ومن توكل على الله كفاه الله .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ وَمُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : وَبَعَثَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مِخْلَافٍ ، قَالَ : وَالْيَمَنُ مِخْلَافَانِ ، ثُمَّ قَالَ : يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا ، وَبَشْرًا وَلَا تُنْفِرَا ، فَإِنْ طَلَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَمَلِهِ ، قَالَ : وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا سَارَ فِي أَرْضِهِ وَكَانَ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَخَذَتْ بِهِ عَهْدًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَسَارَ مُعَاذٌ فِي أَرْضِهِ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَبِي مُوسَى ، فَجَاءَ يَسِيرُ عَلَى بَغْلَتِهِ حَتَّى أَنْتَهَى إِلَيْهِ ، وَإِذَا هُوَ جَالِسٌ وَقَدْ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ قَدْ جُمِعَتْ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَيْمَ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، قَالَ : لَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ ، قَالَ : إِنَّمَا جِئْتُ بِهِ لِيَذِلَّ فَانْزِلْ ، قَالَ : مَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ ، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ ؟ قَالَ : أَتَفَوْقُهُ تَفَوْقًا ، قَالَ : فَكَيْفَ تَقْرَأُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ ؟ قَالَ : أَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَأَقُومُ وَقَدْ قَضَيْتُ جُزْئِي مِنَ النَّوْمِ فَأَقْرَأُ مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي ، فَأَحْتَسِبُ نَوْمَتِي ، كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمَتِي .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه ومعاذ بن جبل إلى اليمن ، قال : وبعث كل واحد منهما على مِخْلَافٍ) بكسر الميم ، هو بلغة أهل اليمن : الكورة والإقليم والرساق (قال : واليمن مِخْلَافَانِ) فكانت جهة معاذ العليا إلى صوب عدن ، وكان من عمله الجند ، وله مسجد مشهور إلى اليوم ، وكانت جهة أبي موسى السفلى ، والله أعلم (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما (يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا) والأصل أن يقال : بشرا ولا تنذرا ، وآتسا ولا تنفرا ، فجمع بينهما ليعم البشارة والندارة والتأنيس والتنفير ، فهو من باب المقابلة المعنوية .

قاله الطيبي . وقال في الفتح : ويظهر لى أن النكتة في الإتيان بلفظ البشارة وهو الأصل وبلفظ التنفير وهو اللازم ، وأتى بالذى بعده على العكس للإشارة إلى أن الإنذار لا يبنى مطلقاً بخلاف التنفير فاكتفى بما يلزم عنه الإنذار وهو التنفير ، فكأنه قال : إن أنذرتم فليكن بغير تنفير ، كقوله تعالى : « فقولاً له قولاً ليناً » . وفي رواية أخرى عند البخارى زيادة « وتطوعاً » أى كونا متفقين في الحكم ولا تختلفا ، فإن اختلافكما يؤدي إلى اختلاف أتباعكما ، وحينئذ تقع العداوة والمحاربة بينهم ، وفيه إشارة إلى عدم الحرج والتضييق في أمور الملة الخفيفة السمحة السهلة البيضاء كما قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » أى قد وسع عليكم يا أمة نبي الرحمة خاصة ، ورفع عنكم الحرج أياً كان . وللسيد العلامة الهام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير اليمنى رحمه الله رسالة في هذا الباب مفيدة جامعة سماها « قبول البشرى بالتيسير لليسرى » (فانطلق كل واحد منهما) أى من أبى موسى ومعاذ (إلى عمله ، قال : وكان كل واحد منهما إذا سار في أرضه وكان قريباً من صاحبه أحدث به عهداً) في الزيارة (فسلم عليه ، فسار معاذ في أرضه قريباً من صاحبه أبى موسى ، فجاء) معاذ (يسير على بغلته حتى انتهى إليه) أى إلى أبى موسى (وإذا هو جالس وقد اجتمع إليه الناس وإذا رجل عنده) قال في الفتح : لم أقف على اسمه ، لكن في رواية سعيد بن أبى بردة أنه يهودى (قد جمعت يداً إلى عنقه ، فقال له معاذ : يا عبد الله بن قيس) وهذا اسم أبى موسى (أيم هذا) أى أى شيء هذا ، وأصله أيما (قال) أبو موسى (هذا رجل كفر بعد إسلامه ، قال) معاذ (لا أنزل) أى عن بغلتي (حتى يقتل ، قال) أبو موسى (إنما جىء به لذلك ، فأنزل) مجزوم على الأمر (قال : ما أنزل حتى يقتل ، فأمر به) أبو موسى (فقتل ثم نزل) وفي استنابة المرتد ومدته اختلاف ، والذي عليه أهل الحديث أن المرتد يقتل لحديث الباب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من بدل دينه فاقتلوه . وهو للبخارى وغيره من حديث ابن عباس . وفي المسوى شرح الموطأ : من ارتد عن الإسلام إن كان في منعة من قومه جمع الإمام المسلمين وقاتلهم . وقد ارتد أكثر العرب في زمن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، فبعث إليهم المسلمين وقاتلهم حتى رجعوا . وعلى هذا أهل العلم . ومن ارتد وليس له منعة قتل . وعليه أهل

العلم إذا كان المرتد رجلاً ، واختلفوا في المرتدة . قال الشافعي : تقتل .
وقال أبو حنيفة : لا تقتل ولكن تحبس حتى تسلم . انتهى . (فقال) لأبي موسى
(يا عبد الله كيف تقرأ القرآن ؟ قال) أبو موسى (أنفوقه تفوقاً) أى أقرأه
شيئاً بعد شيء في آناء الليل والنهار ، يعنى لا أقرأه مرة واحدة ، بل أفرق
قراءته على أوقات ، مأخوذ من فواق الناقة وهو أن تحلب ثم تترك ساعة حتى
تدر ثم تحلب (قال) أبو موسى (فكيف تقرأ أنت يامعاذ ؟ قال : أنام أول
الليل فأقوم وقد قضيت جزئى من النوم) أى أنه جزأ الليل أجزاء : جزءاً للنوم
و جزءاً للقراءة والقيام . وقال الزركشى تبعاً للدمياطى : قيل الوجه قضيت لارى
قال في المصاييح : وهذا من التحكمات العارية من الدليل . انتهى . فالذى
جاء في الرواية صحيح فلا موجه يلتفت لتخطئته بمجرد التخيل (فأقرأ ما كتب
الله لى ، فأحتسب نومتى كما أحتسب قومتى) أى أطلب الثواب في الراحة
كما أطلبه في التعب ، لأن الراحة إذا قصد بها الإعانة على العبادة حصلت
الثواب . قال في الفتح : وكان بعث أبى موسى إلى اليمن بعد الرجوع من
غزوة تبوك ، لأنه شهد غزوة تبوك مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
واستدل به على أن أبا موسى كان عالماً فطناً حاذقاً ، ولولا ذلك لم يوله النبي
صلى الله عليه وآله وسلم الإمارة ، ولو كان فوض الحكم لغيره لم يحتج إلى
توصية بما وصاه به ، ولذلك اعتمد عليه عمر ثم عثمان ثم على ، وأما الخوارج
والروافض فطعنوا فيه ونسبوه إلى الغفلة وعدم الفطنة لما صدر منه في التحكيم
بصفين . قال ابن العربى وغيره : والحق أنه لم يصدر منه ما يقتضى وصفه
بذلك ، وغاية ما وقع منه أن اجتهاذه أداه إلى أن يجعل الأمر شورى بين من
بقى من أكابر الصحابة من أهل بدر ونحوهم لما شاهد من الاختلاف الشديد
بين الطائفتين بصفين ، قال الأمر إلى ما آل إليه .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرَبَةٍ تُصْنَعُ بِهَا ، فَقَالَ : وَمَا هِيَ ؟ قَالَ :
الْبِتْعُ وَالْمِزْرُ ، فَقَالَ : كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ .

(عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها) أي باليمن (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (وما هي ؟ قال : البتع) بكسر الباء وسكون التاء ، وفسره أبو بردة بنبيذ العسل (والمزر) بكسر الميم وسكون الزاي : نبذ الشعير (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كل مسكر حرام) اتفاقاً . ولمسلم من حديث ابن عمر مرفوعاً : كل مسكر خمر ، فيشمل ذلك جميع أنواع الخمر ، والخمر : ما خامر العقل . وفي الباب أحاديث كثيرة من طرق . وما أسكر كثيره فقليله حرام . وعليه أهل العلم . ويجوز شرب العصير والنبذ قبل غليانه . ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام ، وتام الكلام في هذه المسائل في كتابنا « الروضة الندية شرح الدرر البهية » و « مسك الختام شرح بلوغ المرام » .

الحديث العاشر

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : ثُمَّ بَعَثَ عَلِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَهُ ،
فَقَالَ : مَرُّ أَصْحَابِ خَالِدٍ مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يُعَقَّبَ مَعَكَ فَلْيُعَقَّبْ ، وَمَنْ
شَاءَ فَلْيُقْبَلْ ، فَكُنْتُ فِيمَنْ عَقِبَ مَعَهُ ، قَالَ : فَغَنِمْتُ أَوَاقِيَّ ذَوَاتِ عَدَدٍ .

(عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع خالد بن الوليد إلى اليمن) أي بعد رجوعهم من الطائف وقسمة الغنائم بالجعرانة (قال : ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه) أي مكان خالد (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (مر أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب) أي يرجع (معك) إلى اليمن بعد أن رجع منه (فليعقب) فليرجع (ومن شاء فليقبل ، فكنت فيمن عقب معه ، قال) البراء (فغنمت أواق ذوات عدد) أي كثيرة . قال في الفتح : لم أقف على تحريرها .

الحديث الحادى عشر

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الْخُمْسَ ، وَكُنْتُ أَبْغُضُ عَلِيًّا وَقَدْ اغْتَسَلَ ، فَقُلْتُ لِيَخَالِدٍ : أَلَا تَرَى إِلَى هَذَا . فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : يَا بُرَيْدَةُ أَتَبْغُضُ عَلِيًّا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : لَا تَبْغُضْهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمْسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .

(عن بريدة رضى الله عنه قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً إلى خالد ليقبض الخمس) أى خمس الغنيمة قال بريدة (وكنت أبغض علياً) رضى الله عنه لأنه رآه أخذ من المغم جارية (وقد اغتسل) فظن أنه غلها ووطنها . وفى رواية من طرق إلى روح بن عباد : بعث علياً إلى خالد ليقسم النىء فاصطفى على نفسه سبية ، أى جارية ، ثم أصبح ورأسه يقطر (فقلت لخالد ألا ترى إلى هذا) يعنى علياً (فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكرت ذلك له ، فقال : يا بريدة أتبغض علياً ؟ قلت : نعم ، قال : لا تبغضه) زاد أحمد من طريق عبد الجليل عن عبد الله بن بريدة عن أبيه : وإن كنت تحبه فازدد له حباً . وله أيضاً من طريق أبلح الكندى عن عبد الله بن يزيد : لا تقع فى على فإنه منى وأنا منه وهو وليكم بعدى (فإن له فى الخمس أكثر من ذلك) وفى رواية عبد الجليل : فوالذى نفس محمد بيده لنصيب آل على فى الخمس أفضل من وصيفة . وزاد قال : فما كان أحد من الناس أحب إلى من على . وعند النسائى فى آخر الحديث . فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد احر وجهه يقول : من كنت وليه فعلى وليه . وأخرجه الحاكم مطولاً وفيه قصة الجارية نحو رواية عبد العزيز . قال فى الفتح : وهذه طرق تقوى بعضها ببعض . قال أبو ذر الهروى : إنما أبغض الصحابى علياً لأنه رآه أخذ من المغم فظن أنه غل ، فلما أعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أخذ أقل من حقه أحبه . انتهى . وهو تأويل حسن لكن يبعده صدر الحديث الذى أخرجه أحمد ، فلعل سبب البغض كان لمعنى آخر وزال بنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم عن بغضه . وقد استشكل وقوع على الجارية بغير

استبراء ، وكذلك قسمته لنفسه . فأما الأول فمحمول على أنها كانت بكرة غير بالغ ورأى أن مثلها لا يستبرأ كما صار إليه غيره من الصحابة ، ويجوز أن تكون حاضت عقب صيرورتها له ثم ظهرت بعد يوم وليلة ثم وقع عليها . وليس في السياق ما يدفعه . وأما القسمة فجائزة في مثل ذلك ممن هو شريك فيما يقسمه ، كالإمام إذا قسم بين الرعية وهو منهم ، فكذلك ممن نصبه الإمام وقام مقامه . وقد أجاب الخطابي بالثاني ، وأجاب عن الأول باحتمال أن تكون عذراء أو دون البلوغ ، وأداه اجتهاده أن لا استبراء فيها . ويؤخذ من الحديث جواز التسرى على بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف التزويج عليها .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَمَنِ بِذَهَبِيَّةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تَحْصَلْ مِنْ ثُرَابِهَا ، قَالَ : فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ : بَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَذْرِ ، وَأَقْرَعَ بْنِ حَابِسٍ ، وَزَيْدِ الْخَيْلِ ، وَالرَّابِعُ إِمَّا عُلْفَمَةُ وَإِمَّا عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهِذَا مِنْ هَؤُلَاءِ ، قَالَ : فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً . قَالَ : فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ ، مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ ، نَاشِزُ الْجَبْهَةِ ، كَثُ اللَّحْيَةِ ، مَخْلُوقُ الرَّأْسِ ، مُشَمَّرُ الْأُزَارِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَقِي اللَّهَ ؟ ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ . قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ ؟ قَالَ : لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي . فَقَالَ خَالِدٌ : وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي لَمْ أُمَرَ أَنْ أَنْقُبَ قُلُوبَ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ ، قَالَ : ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٌّ فَقَالَ : إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِهِ هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ، وَأَنْظُهُ قَالَ : لَيْسَ أَذْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثُمُودَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من اليمن بذهبية) مصغر ذهب ، القطعة من الذهب . قاله الخطابي ، وتعقب بأنها كانت تبرأ ، فالتأنيث باعتبار معنى الطائفة ، أو أنه قد يؤنث الذهب في بعض اللغات ، قيل : كانت خمس الخمس ، وفيه نظر ، وقيل : من الخمس (في أديم

مقروظ) أى مدبوغ بالقرظ (لم تحصل) أى لم تخلص الذهبية (من ترابها) المعدنى بالسبك (قال : فقسمها بين أربعة نفر) يتألفهم بذلك ، وكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، أنه يضعه فى صنف من الأصناف للمصلحة ، وقيل : كانت من أصل الغنيمة ، وهو بعيد . كذا فى الفتح (بين عينة بن بدر) نسبه إلى جده الأعلى لأنه عينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزارى (وأقرع بن حابس) الحنظلى ثم المجاشعى ، فيه شاهد على أن ذا الألف واللام من الأعلام الغالبة قد ينزعان عنه فى غير نداء ولا إضافة ولا ضرورة . وقد حكى سيبويه عن العرب : هذا يوم اثنين مباركاً . قاله ابن مالك (وزيد الخليل) باللام ابن مهلهل الطائى ، ثم أحد بنى نهبان ، وقيل له زيد الخليل لكرايم الخليل التى كانت عنده ، وسمناه النبى صلى الله عليه وآله وسلم « زيد الخير » بالراء بدل اللام ، وأثنى عليه ، وأسلم وحسن إسلامه ، ومات فى حياة النبى صلى الله عليه وآله وسلم (والرابع إما علقمة) ابن علانة العامرى (وإما عامر بن الطفيل) العامرى ، والشك فى عامر وهم من عبد الواحد ، فقد جزم فى رواية سعيد بن مسروق بأنه علقمة بن علانة ، وقد مات عامر قبل ذلك بخراج طلع له فى أصل أذنه كافراً (فقال رجل من أصحابه) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه . زاد القسطلانى : وكأنه أبهمه سترأ عليه . وفى رواية سعيد : فغضبت قريش والأنصار وقالوا : يعطى صنديد أهل نجد ويدعنا ، فقال : إنما أتألفهم . والصناديد : جمع صنديد وهو الرئيس (كنا نحن أحق بهذا) القسم (من هؤلاء) الأربعة (قال : فيبلغ ذلك) القول (النبى صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : ألا تأمنونى وأنا أمين من فى السماء يأتينى خبر السماء صباحاً ومساءً ، قال : فقام رجل غائر العينين) أى عيناه داخلتان فى محاجرهما ، لاصقتان بقعر الحدة (مشرف الوجنتين) أى بارزهما (ناشر الجبهة) مرتفعها (كث اللحية) كثير شعرها (مخلوق الرأس) موافق لسيا الخوارج فى التحليق ، مخالف للعرب فى توفيرهم شعورهم . وعبارة الفتح : وفى أواخر التوحيد من وجه آخر : أن الخوارج سيأهم التحليق ، وكان السلف يوفرون شعورهم ولا يخلقونها ، وكانت طريقة الخوارج خلق جميع روءسهم . اهـ (مشمم الإزار) واسمه فيما قيل ذو الخويصرة التميمى ، ورجح السهيلي أن اسمه نافع كما فى أبى داود ،

وقيل حرقوص بن زهير كما جزم به ابن سعد (فقال يارسول الله : اتق الله ، قال : ويلك ، أولست أحق أهل الأرض أن يتق الله) وفي رواية سعيد ابن مسروق فقال : ومن يطع الله إذا عصيته (قال : ثم ولى الرجل ، قال خالد بن الوليد : يارسول الله ألا أضرب عنقه) وفي علامات النبوة : فقال عمر : يارسول الله ائذن لى فأضرب عنقه ، ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) تفعل (لعله) فيه استعمال لعل استعمال عسى ، نبه عليه ابن مالك (أن يكون يصلى) وفيه دلالة من طريق المفهوم على أن تارك الصلاة يقتل ، وفيه نظر (فقال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس) أى أبحث وأفتش (ولا أشق بظونهم) أى إنما أمرت أن آخذ بظواهر أمورهم . قال القرطبي : إنما منع قتله وإن كان قد استوجب القتل لثلاث يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه ولا سيما من صلى . وقال المازرى يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفهم من الرجل الطعن فى النبوة وإنما نسبته إلى ترك العدل فى القسمة ، وليس ذلك كبيرة ، والأنبياء معصومون من الكبائر بالإجماع . واختلف فى جواز وقوع الصغيرة ، أولعله لم يعاقب هذا الرجل لأنه لم يثبت عنه ذلك ، بل نقل عنه واحد ، وخبر الواحد لا يراق به الدم . اهـ . وأبطله عياض بقوله فى الحديث « اعدل يا محمد » فخاطبه فى الملا بذلك حتى استأذنه فى قتله . فالصواب ما تقدم (قال : ثم نظر) صلى الله عليه وآله وسلم (إليه) أى إلى الرجل (وهو مقف) أى مول قفاه (فقال : إنه يخرج من ضئضىء) أى من نسل (هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً) لمواظبتهم على تلاوته ، فلا يزال لسانهم رطباً بها ، أو هو من تحسين الصوت بها (لا يجاوز حناجرهم) أى لا يرفع فى الأعمال الصالحة ، فليس لهم فيه حظ إلا مروره على لسانهم فلا يصل إلى خلوقهم فضلاً أن يصل قلوبهم حتى يتدبروه بها (يمرقون من الدين) الإسلام (كما يمرق السهم) أى كخروجه إذا نفذ من الجهة الأخرى (من الرمية) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد الباء : الصيد المرمى (وأظنه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال : لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود) أى لأستأصلنهم كاستئصال ثمود وقد استدلل بهذا الحديث على تكفير الخوارج ، وهى مسألة شهيرة فى الأصول .

غزوة ذى الخلصة

الحديث الأول

تَقَدَّمَ حَدِيثُ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ : أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلْصَةِ . وَذَكَرَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ جَرِيرٌ : وَكَانَ ذُو الْخَلْصَةِ بَيْتًا فِي الْيَمَنِ لِحِثْمٍ وَبَجِيلَةٍ فِيهِ نُصَبٌ يُعْبَدُ ، وَلَمَّا قَدِمَ جَرِيرُ الْيَمَنِ كَانَ بِهَا رَجُلٌ يَسْتَقْسِمُ بِالْأَزْلَامِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنْ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاهُنَا ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَيْكَ ضَرْبَ عُتُقِكَ . قَالَ : فَبَيْنَمَا هُوَ يَضْرِبُ بِهَا إِذْ وَقَفَ عَلَيْهِ جَرِيرٌ . فَقَالَ : لَتَكْسِرَنَّهَا وَلَتَشْهَدَنَّ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ لَأَضْرِبَنَّ عُتُقَكَ ، فَكَسَرَهَا وَشَهِدَ .

* (غزوة ذى الخلصة) *

بفتح الخاء المعجمة واللام والصاد المهملة .

(تقدم حديث جرير) بن عبد الله البجلي (رضى الله عنه فى ذلك) قال : كان بيت فى الجاهلية يقال له ذو الخلصة ، والكعبة اليمنية ، والكعبة الشامية (وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم له) أى لجرير (ألا تريحنى من ذى الخلصة . وذكر فى هذه الرواية . قال جرير : وكان) أى (ذو الخلصة بيتاً باليمن لحثم وبجيلة ، فيه) أى فى البيت (نصب) بضمين : حجر ينصب يذبحون عليه (يعبد) يقال له الكعبة ، فأثاها جرير فحرقها بالنار وكسرها وهدم بناءها (ولما قدم جرير اليمن كان بها رجل يستقسم بالأزلام) أى يطلب قسمه من الشر والخير بالقداح (فقيل له : إن رسول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هاهنا ، فإن قدر عليك ضرب عتقك ، قال : فبينما هو يضرب بها) أى بالأزلام (إذ وقف عليه جرير ، فقال) له جرير (لتكسرنها ولتشهدن أن لا إله إلا الله أو لأضربن عتقك ، فكسرها وشهد) أن لا إله إلا الله . وفى الحديث مشروعية إزالة ما يفتن به الناس من بناء وغيره سواء كان إنساناً أو حيواناً أو جاداً .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ بِالْيَمَنِ فَلَقَيْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ
 الْيَمَنِ : ذَا كَلَاعٍ وَذَا عَمْرٍو ، فَجَعَلْتُ أُحَدِّثُهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لِي ذُو عَمْرٍو : لَيْتُنِ كَانَ الَّذِي تَذْكُرُ مِنْ أَمْرِ صَاحِبِكَ ،
 لَقَدْ مَرَّ عَلَيَّ أَجَلُهُ مِنْذُ ثَلَاثٍ وَأَقْبَلَ مَعِيَ حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَعْضِ
 الطَّرِيقِ رَفَعَ لَنَا رَكْبٌ مِنْ قِبَلِ الْمَدِينَةِ ، فَسَأَلْنَاهُمْ ، فَقَالُوا : قُبِضَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ وَالنَّاسُ صَالِحُونَ ،
 فَقَالَا : أَخْبِرْ صَاحِبَكَ أَنَّا قَدْ جِئْنَا وَلَعَلَّنَا سَنُعُودُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ،
 وَرَجَعَا إِلَى الْيَمَنِ .

(وعنه) أى عن جرير (رضى الله عنه قال : كنت باليمن فلقيت رجلين
 من أهل اليمن ذا كلاع) بفتح الكاف ، اسمه أسميفع ، ويقال أيفع بن باكوراء
 ويقال ابن حوشب بن عمرو (وذا عمرو) وكانا من ملوك اليمن ، وكان جرير
 قضى حاجته وأقبل راجعاً يريد المدينة ، وكانا أيضاً قد عزموا على التوجه إلى
 المدينة ، قال جرير (فجعلت أحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ، فقال لى ذو عمرو : لئن كان الذى تذكر من أمر صاحبك) يعنى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لقد مر على أجله منذ ثلاث) أى إن أخبرتنى
 بهذا أخبرتك بهذا ، فالإخبار سبب للإخبار ، ومعرفة ذى عمرو بوفاته صلى
 الله عليه وآله وسلم إما بطريق الكهانة أو إنه كان من المحدثين أو بسماع من
 بعض القادمين سراً . قاله الكرماني ، وتعقبه فى الفتح بأنه لو كان مستفاداً من
 غيره لما احتاج إلى بناء ذلك على ما ذكره جرير ، فالظاهر أنه قاله عن اطلاع
 من الكتب القديمة (وأقبلا معي) متوجهين إلى المدينة (حتى إذا كنا فى بعض
 الطريق رفع لنا ركب من قبل المدينة ، فسألناهم فقالوا : قبض رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم واستخلف أبو بكر والناس صالحون ، فقالا)
 أى ذو الكلاع وذو عمرو (أخبر صاحبك) أبا بكر رضى الله عنه (أنا قد

جئنا ولعلنا سنعود) إليه (إن شاء الله تعالى ورجعا إلى اليمن) قال جرير :
فأخبرت أبا بكر بحديثهم ، قال : أفلا جئت بهم ، فلما كان بعد ، أى بعد
هذا الأمر فى خلافة عمر بن الخطاب وهاجر ذو عمرو ، قال لى ذو عمرو :
يا جرير إن لك على كرامة وإنى مخبرك خيراً ، إنكم معشر العرب لن تزالوا
بغير ما كنتم إذا هلك أمير تأمرتم فى آخر ، فإذا كانت — أى الإمارة بالسيف —
أى بالقهر والغلبة ، كانوا — أى الخلفاء — ملوكاً يغضبون غضب الملوك
ويرضون رضا الملوك .

غزوة سيف البحر

وهم يتلقون عيراً لقريش وأميرهم أبو عبيدة بن الجراح

الحديث الأول

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْثًا قَبْلَ السَّاحِلِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ، وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ ، فَخَرَجْنَا ، وَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ ، فَنِيَ الزَّادُ ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ الْجَيْشِ ، فَجَمَعَ فَكَانَ مِزْوَدِي تَمْرٍ فَكَانَ يُقَوِّتُنَا كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِيَ ، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا تُغْنِي عَنْكُمْ تَمْرَةٌ ؟ فَقَالَ : لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنَيْتُ ، ثُمَّ أَنْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرَيْنِ ، فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ الْقَوْمُ ثَمَانَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضِلْعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرَحِلَتْ ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تُصِيبَهُمَا .

* (غزوة سيف البحر) *

أى ساحله (وهم يتلقون) أى يرصدون (عيراً) بكسر العين : إبلا تحمل ميرة (لقريش وأميرهم أبو عبيدة) عامر ، وقيل عبد الله بن عامر (بن الجراح) الفهري القرشي رضى الله عنه .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بعثاً) سنة ثمان (قبل الساحل وأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح ، وهم ثلثمائة ، فخرجنا) التفات من الغيبة للتكلم (وكنا ببعض الطريق ، فنى الزاد ، فأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش فجمع ، فكان) الذى جمعه (مزودى تمر) والمزود بكسر الميم : ما يجعل فيه الزاد (فكان يقوتنا كل

يوم قليل قليل حتى فنى) ما فى المزودين من الزاد العام (فلم يكن يصيبنا)
 مما جمع ثانياً من الأزواد الخاصة (إلا ثمرة ثمرة ، فقيل) القائل وهب (له)
 أى الجابر (ماتغنى عنكم ثمرة ، فقال : لقد وجدنا فقدوها) مؤثراً (حين
 فنيت ، ثم انتهينا إلى) ساحل (البحر فإذا حوت مثل الظرب) بفتح الظاء
 المعجمة المشالة وكسر الراء : الجبل الصغير (فأكل منها) وللأربعة : منه ،
 أى من الحوت (القوم ثمان عشرة ليلة ، ثم أمر أبو عبيدة بضلعين) بكسر
 الضاد المعجمة وفتح اللام (من أضلاعه) أن ينصبا (فنصبا) كان الأصل
 أن يقول : فنصبنا بالتاء ، لكنه غير حقيقى التأنيث (ثم أمر براحلته) أن ترحل
 (فرحلت ثم مرت) مبنياً للمفعول (تحتهما) أى تحت الضلعين (فلم تصبيهما)
 الراحلة لعظمهما .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ: فَأَلْقَى لَنَا الْبَحْرُ دَابَّةً يُقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ ، وَأَدَّهْنَا مِنْ وَدَكِهِ حَتَّى ثَابَتَ إِلَيْنَا أَجْسَامُنَا . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : كُلُّوا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : كُلُّوا رِزْقاً أَخْرَجَهُ اللَّهُ ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ ؟ فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ بِعُضْوٍ فَأَكَلَهُ .

(وعنه) أى عن جابر (رضي الله عنه في رواية أنه قال) بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثمائة راكب أميرنا أبو عبيدة بن الجراح ، نرصد غير قریش ، فأقننا بالساحل نصف شهر ، فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط ، أى ورق السلم ، فسمى ذلك جيش الخبط (فألقي لنا البحر دابة) من السمك (يقال لها العنبر) يتخذ من جلدها الأتراس ، ويقال : إن العنبر الذى يشم رجيع هذه الدابة ، وقيل : إنه يخرج من قعر البحر ، يأكله بعض دوابه لدسومته فيقذفه رجيعاً ، فيوجد كالحجارة البكار يطفو على الماء فتلقيه الريح إلى الساحل ، وهو يقوى القلب والدماغ ، نافع من الفالج والقوة والبلغم الغليظ . وقال الشافعى : سمعت من قال : إن العنبر نبات فى البحر ملئ مثل عتق الشاة وله رائحة ذكية ، وفى البحر دويبة تقصده لذكاء ريحه وهو سم لها فتأكله فيقتلها ويلفظها البحر فيخرج العنبر من بطنها . وقال محمد بن يوسف الطيب الهروى : فى بحر الجواهر عنبر هو نيع عين فى البحر ، وقيل : إنه زبد البحر ، وقيل : روث الدابة ، وقيل : نبات فى قعر البحر ، وقيل : إنه يحصل من غسل النحل ببلاد الهند . وهذا القول أقرب ، حار فى الثانية ، يابس فى الأولى ، مفرح ملطف مقو للمعدة والقلب والحواس ، وجوهر كل روح محلل للرياح الغليظة فى الأمعاء شرباً وضماً ، ولو أكل منه ثلاثة أيام كل يوم دائق يسكن وجع المعدة ولو عتق هذا مجرب ، والعنبر النبىء هو الذى لا يمزج به شىء آخر . اهـ . (فأكلنا منه) أى من الحوت (نصف شهر) فى الرواية السابقة ثمان عشر ليلة ، قيل : القائل بالزيادة ضبط ما لم يضبطه

الآخر ، والقائل بهذا الثانى ألغى الزائد وهو الثلاثة (وادهنا من ودكه) أى شحمه (حتى ثابت) أى رجعت (إلينا أجسامنا) إلى ما كانت عليه من القوة والسمن بعدما هزلت من الجوع (وفى رواية أخرى) عن جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه (فقال أبو عبيدة : كلوا) أى من الحوت ، فأكلنا (فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : كلوا رزقاً أخرج به الله) لكم (أطعمونا إن كان معكم) منه شيء (فأتاه) بالمد ، أى أعطاه (بعضهم) زاد ابن السكن (بعضو) منه (فأكله) وفيه حل ميتة السمك وغير ذلك مما لا يخفى . وفى هذه السرية كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

وفد بنى تميم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ رَكْبٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَمْرُ الْقَعْقَاعِ بْنِ مَعْبِدٍ بْنِ زُرَّارَةَ ، فَقَالَ عُمَرُ : بَلْ أَمْرُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا أَرَدْتُ إِلَّا خِلَافِي ، قَالَ عُمَرُ : مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ ، فَتَمَارِيَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا ، فَتَزَلَّتْ فِي ذَلِكَ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » حَتَّى انْقَضَتْ .

* (وفد بنى تميم) *

ابن مر بضم الميم وتشديد الراء ، ابن أد بضم الهمزة وتشديد الدال ، ابن طابحة بن إلياس بن مضر ، وقد كانت الوفود بعد رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من الجعرانة في أواخر سنة ثمان وما بعدها . وعند ابن هشام أن سنة تسع كانت تسمى سنة الوفود .

(عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما قال : قدم ركب من بنى تميم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وسألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤمر عليهم أحداً (فقال أبو بكر) الصديق : يا رسول الله (أمر القعقاع بن معبد بن زرارَةَ) عليهم (فقال عمر) بن الخطاب (بل أمر الأقرع بن حابس) عليهم يا رسول الله (قال أبو بكر) لعمر رضى الله عنه (ما أردت إلا خلافي) أى ليس مقصودك إلا مخالفة قولى (قال عمر : ما أردت خلافاً ، فتَمَارِيَا) أى تجادلا وتخاصما (حتى ارتفعت أصواتهما) بحضرته صلى الله عليه وآله وسلم (فتزل في ذلك : « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » حتى انقضت) أى الآية . وهذا الحديث شرحه مستوفى في تفسير سورة الحجرات في الفتح ، وفي تفسيرنا « فتح البيان » .

وفد بنى حنيفة وحديث ثمامة بن أثال

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ ، قَرِيبُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ فَقَالَ عِنْدِي خَيْرٌ يَا مُحَمَّدُ ، إِنْ تَقْتُلْنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٌ ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ ، فَتَرِكَ حَتَّى كَانَ الْعَدُوُّ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ قَالَ : مَا قُلْتُ لَكَ ، إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٌ ، فَتَرَكَهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدُوِّ ، فَقَالَ : مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ قَالَ : عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ ، فَقَالَ : أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ ، فَانْطَلَقَ إِلَى نَجْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَيَّ ، وَإِنْ خَيْلُكَ أَخَذَتْنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ ، فَمَاذَا تَرَى ؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ : صَبَوْتَ . قَالَ : لَا وَاللَّهِ وَلَكِنْ أَسْلَمْتُ مَعَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

* (وفد بنى حنيفة) *

ابن الجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل : قبيلة مشهورة ينزلون اليمامة بين مكة والمدينة ، وكان وفدهم كما قال ابن إسحاق وغيره في سنة تسع . وذكر الواقدي أنهم كانوا سبعة عشر رجلاً فيهم مسيلمة (وحديث ثمامة بن أثال) ابن النعمان بن مسيلمة الحنفي ، وهو من فضلاء الصحابة ، وكانت قصته قبل وفد بنى حنيفة بزمان ، فإن قصته صريحة في أنها كانت قبل فتح مكة ، وكان البخاري ذكرها ها هنا استطراداً .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيلاً) أى فرسان خيل ، وهو من ألطف المجازات وأبدعها . وفي الحديث : يا خيل الله اركبي ، أى فرسان خيل الله (قبل نجد) أى جهتها (فجاءت برجل من بنى حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ما عندك يا ثمامة) وفي رواية : ماذا ، أى ما الذى استقر عندك من الظن فيما أفعل بك ، أو ماذا بمعنى أى شيء (فقال : عندي خير يا محمد) لأنك لست ممن يظلم بل يحسن وينعم (أن تقتلني تقتل ذا دم) مطلوب به ، أى من عليه دم وهو مستحق عليه ، فلا عيب عليك في قتله ، وفعل الشرط إذا كرر في الجزاء دل على فخامة الأمر . وفي الفتح : ذم أى ذا ذمة وضعفت لأن فيها قلباً للمعنى لأنه إذا كان ذا ذمة يمتنع قتله . وأجيب بالحمل على أن معناه الحرمه في قومه (وإن تنعم تنعم على شاكر) وجميع ذلك تفصيل لقوله : عندي خير (وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت ، فترك) بضم التاء ، أى تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (حتى كان الغد ، ثم قال له) صلى الله عليه وآله وسلم (ما عندك يا ثمامة ؟ فقال : ما قلت ، لك إن تنعم تنعم على شاكر ، فتركه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى كان بعد الغد فقال له) ما عندك يا ثمامة ؟ قال : عندي ما قلت لك (اقتصر في اليوم الثاني على أحد الأمرين وحذفهما في اليوم الثالث . وفيه دليل على حذفه ، لأنه قدم أول يوم أشق الأمرين عليه وهو القتل لما رأى من غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الأول ، فلما رأى أنه لم يقبله رجاء أن ينعم عليه فاقصر على قوله « إن تنعم » وفي اليوم الثالث اقتصر على الإجمال تفويضاً إلى جميل خلقه ولطفه صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا أدعى

للاستعطاف والعفو . وقد وافق ثمامة في هذه المخاطبة قول عيسى عليه السلام : « إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم » الآية ، لأن المقام يليق بذلك (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أطلقوا ثمامة) فأطلقوه . وفي رواية ابن إسحاق قال : قد عفوت عنك يا ثمامة وأعتقتك . وزاد ابن إسحاق في روايته : إنه لما كان في الأسر جمعوا ما كان في أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طعام ولبن ، فلم يقع ذلك من ثمامة موقعاً ، فلما أسلم جاءوه بالطعام فلم يصب منه إلا قليلاً ، ففجعوا ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء وإن المؤمن يأكل في معاً واحد (فأنطلق إلى نجل) بالجيم ، أى ماء مستنقع ، وفي نسخة بالخاء المعجمة (قريب من المسجد فاغتسل) منه (ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، يا محمد والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلى ، والله ما كان من دين أبغض إلى من دينك فأصبح دينك أحب الدين إلى ، والله ما كان من بلد أبغض إلى من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد إلى ، وإن خيلك) فرسانك (أخذتني وأنا أريد العمرة فإذا ترى ؟ فبشره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بما حصل من الخير العظيم بالإسلام ومحو ما كان قبله من الذنوب العظام ، وفي الفتح : بشره بخير الدنيا والآخرة أو بالجنة أو بمحو تبعاته السابقة ، والمعنى قريب (وأمره أن يعتمر ، فلما قدم مكة قال له قائل) لم أعرف اسمك (صبت) أى خرجت من دين إلى دين (قال : لا والله ولكن أسلمت مع محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من أسلوب الحكميم ، كأنه قال : ما خرجت من الدين لأن عبادة الأوثان ليست ديناً فإذا تركتها أكون خرجت من دين ، بل استحدثت دين الإسلام وأسلمت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لله رب العالمين . وقوله « مع محمد » أى وافقته على دينه فصرنا متصاحبين في الإسلام ، أنا بالابتداء وهو بالاستدامة . وفي رواية ابن هشام : ولكنى تبعت خير الدين دين محمد (ولا والله) فيه حذف ، أى والله لا أرجع إلى دينكم ولا أرفق بكم فأترك الميرة تأتيكم من اليمامة (ولا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد ابن هشام : ثم خرج إلى اليمامة فنعهم أن يحملوا إلى مكة شيئاً فكتبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنك تأمر

بصلة الرحم . فكتب إلى ثمامة أن يخلى بينهم وبين الحمل إليهم . وفي هذا الحديث من الفوائد ربط الكافر في المسجد ، والمن على الأسير الكافر ، وتعظيم أمر العفو عن المسيء ، لأن ثمامة أقسم أن بغضه انقلب حباً في ساعة واحدة لما أسداه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه من العفو والمن بغير مقابل . وفيه الاغتسال عند الإسلام ، وأن الإحسان يزيل البغض ويثبت الحب ، وأن الكافر إذا أراد عمل خير ثم أسلم شرع له أن يستمر في عمل ذلك الخير . وفيه الملاطفة بمن يرجى إسلامه من الأسارى إذا كان في ذلك مصلحة للإسلام ولا سيما من يتبعه على إسلامه العدد الكثير من قومه . وفيه بعث السرايا إلى بلاد الكفار وأسر من وجد منهم ، والتخيير بعد ذلك في قتله أو الإبقاء عليه . كذا في الفتح .

الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ مُسَيْلِمَةُ الْكَذَّابُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَعَلَ يَقُولُ : إِنْ جَعَلَ لِي مُحَمَّدٌ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ تَبِعْتُهُ ، وَقَدِمَهَا فِي بَشَرٍ كَثِيرٍ مِنْ قَوْمِهِ ، فَأَقْبَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ ، وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِطْعَةُ جَرِيدٍ حَتَّى وَقَفَ عَلَى مُسَيْلِمَةَ فِي أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أُعْطَيْتُكَهَا ، وَلَكِنْ تَعْلَمُوا أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ ، وَلَكِنْ أَذْبَرْتُ لِيَعْقِرَنَّكَ اللَّهُ ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي أُرِيتُ فِيهِ مَا رَأَيْتُ وَهَذَا ثَابِتٌ يُحِبُّكَ عَنِّي ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ عَنْهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَسَأَلْتُ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكَ أَرَى الَّذِي أُرِيتُ فِيهِ مَا رَأَيْتُ فَأَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ ، فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا فَأَوْجَى إِلَى فِي الْمَنَامِ أَنْ أَنْفُخَهُمَا فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا فَأَوَلَّتُهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم مسيلمة الكذاب) بكسر اللام ابن ثمامة بن كبير بن حبيب بن الحارث من بني حنيفة ، وكان فيما قاله ابن إسحاق : ادعى النبوة سنة عشر وفد مع قومه (على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (فجعل يقول : إن جعل لي محمد) الخلافة (من بعده تبعته وقدمها في بشر كثير من قومه) بني حنيفة (فأقبل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وليتألفه وقومه رجاء إسلامهم وليبلغه ما أنزل إليه . ويستفاد منه أن الإمام يأتي بنفسه إلى من قدم يريد لقاءه من الكفار إذا تعين ذلك طريقاً لمصلحة للمسلمين) (ومعه) صلى الله عليه وآله وسلم (ثابت ابن قيس بن شماس) خطيب الأنصار (وفي يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم قطعة جريد) من النخل (حتى وقف على مسيلمة في أصحابه) فكلمه

فى الإسلام ، فطلب مسيلمة أن يكون له شىء من أمر النبوة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (لو سألتنى هذه القطعة) من الجريد (ما أعطيتكها ولن تعدوا أمر الله فىك) أى لن تجاوز حكمه (ولئن أدبرت) عن طاعنى وخالفت الحق (ليعقرنك الله) أى ليهلكنك (وإنى لأراك الذى أريت) فى منامى (فىه ما أريت ، وهذا ثابت بيجبك عنى) لأنه الخطيب ، وكان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطى جوامع الكلم فاكتفى بما قاله له ، وإن كان يريد الإسهاب فى الخطاب فهذا الخطيب يقوم بذلك . ويؤخذ منه استعانة الإمام بأهل البلاغة فى جواب أهل العناد ونحو ذلك (ثم انصرف عنه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال ابن عباس : فسألت عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إناك أرى الذى أريت فىه ما أريت ، فأخبرنى أبو هريرة) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : بينا أنا نائم رأيت فى يدى سوارى من ذهب ، فأهمنى شأنهما) أى فأحزنتى ، لأن الذهب من حلية النساء (فأوحى إلى فى المنام) وحى إلهام أو بواسطة ملك (أن انفخهما ، فنفختهما فطارا) لحقارة أمرهما ، ففيه إشارة إلى اضمحلال أمرهما (فأولتهما كذايين) لأن الكذب وضع الشىء فى غير موضعه (يخرجان) أى تظهر شوكتهما ودعواهما النبوة (بعدى : أحدهما العنسى) من بنى عنس وهو الأسود واسمه عبلة بن كعب صاحب صنعاء (والآخر مسيلمة) الكذاب . ويؤخذ من هذه القصة منقبة للصديق رضى الله عنه ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم تولى نفخ السوارى بنفسه حتى طارا ، فأما الأسود فقتل فى زمنه ، وأما مسيلمة فكان القائم عليه حتى قتله أبو بكر الصديق فقام مقام النبى فى ذلك . ويؤخذ منه أن السوار وسائر آلات الحلى اللاتقة بالنساء تعبر للرجال بما يسوءهم ولا يسرهم ، والله أعلم .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِخَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَ فِي كَفِّي سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ
 فَكَبَّرًا عَلَى فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ أَنْفُخَهُمَا فَنَفَخْتُهُمَا فَذَهَبًا فَأَوَّلَتْهُمَا
 الْكَذَّابِينَ الَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا : صَاحِبُ صَنْعَاءَ وَصَاحِبُ الْيَمَامَةِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم : بينا أنا نائم أتيت بخزائن الأرض) ما فتح على أمته صلى الله عليه
 وآله وسلم من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصر وغيرهما ، أو المراد معادن
 الأرض التي فيها الذهب والفضة (فوضع في كفي سواران من ذهب فكبرا)
 بضم الباء عظمًا وثقلًا (على فأوحى إلي أن انفخهما ، فنفختهما فذهبا فأولتهما
 الكذابين الذين أنا بينهما ، صاحب صنعاء) الأسود العنسي الذي قتله فيروز
 باليمن (وصاحب اليمامة) مسيلمة الكذاب .

قصة أهل نجران

عَنْ حَدِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرِيدَانِ أَنْ يُلَاعِنَاهُ . قَالَ : فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ : لَا تَفْعَلْ فَوَاللَّهِ لَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَا عَنَّا لَا نُفْلِحُ نَحْنُ وَلَا عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا . قَالَا : إِنَّا نُعْطِيكَ مَا سَأَلْتَنَا وَأَبْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا وَلَا تَبْعَثْ مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا ، فَقَالَ : لَا بَعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ فَاسْتَشَرَفَ لَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ، فَلَمَّا قَامَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا أَمِينٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ .

* (قصة أهل نجران) *

بفتح النون وسكون الجيم : بلد كبير على سبع مراحل من مكة إلى جهة اليمن ، يشتمل على ثلاث وسبعين قرية ، مسيرة يوم للراكب السريع . كذا في زيادات يونس بن بكير بإسناد له في المغازي . وذكر ابن إسحاق أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهم حينئذ عشرون رجلاً ، لكن أعاد ذكرهم في الوفود بالمدينة ، فكأنهم قدموا مرتين وقال ابن سعد : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إليهم ، فخرج إليه وفدهم في أربعة عشر رجلاً من أشrafهم . وعند ابن إسحاق أيضاً من حديث كرز بن علقمة : إنهم كانوا أربعة وعشرين رجلاً ، وسرد أسماءهم .

(عن حديث رضى الله عنه قال : جاء العاقب) واسمه عبد المسيح

(والسيد) اسمه الأيهم أو شرحبيل (صاحباً نجران) أى من أكابر نصارى نجران وحكامهم ، وكان العاقب صاحب مشورتهم والسيد صاحب رحالهم ومجتمعهم ورئيسهم فى ذلك ، وكان معهم أيضاً أبو الحارث بن علقمة ، وكان أسقفهم وحبرهم وصاحب مدارسهم . قال ابن سعد : دعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الإسلام وتلا عليهم القرآن ، فامتنعوا ، فقال : إن أنكرتم ما أقول فلهم أباهلكم ، فانصرفوا على ذلك (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريدان أن يلاعناه) أى يباهلاه . وذكر ابن إسحاق بإسناد مرسل أن ثمانين آية من سورة آل عمران نزلت فى ذلك ، يشير إلى قوله تعالى : « فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم » الآية (قال : فقال أحدهما) قيل : هو السيد (لصاحبه) العاقب ، وقيل : العاقب الذى قال للسيد (لا تفعل) ذلك (فوالله لئن كان نبياً فلاعتنا لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا) زاد فى رواية ابن مسعود : أبداً . وفى مرسل الشعبي عند ابن أبى شيبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لقد أتانى البشير بهلكة آل نجران لو تموا على الملاعنة ولما غدا عليهم أخذ بيد حسن وحسين وفاطمة تمشى خلفه للملاعنة ، ثم (قالا) بعد أن انصرفا ولم يسلما ورجعا وقالا : إنا لا نباهلك فاحكم علينا بما أحببت ونصالحك ، فصالحهم على ألف حلة فى رجب وألف حلة فى صفر ، ومع كل حلة أوقية (إنا نعطيك ما سألتنا وابعث معنا رجلاً أميناً ولا تبعث معنا إلا أميناً ، فقال : لأبعثن معكم رجلاً أميناً حق أمين ، فاستشرف له) أى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (قم يا أبا عبيدة بن الجراح ، فلما قام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا أمين هذه الأمة . وفى رواية عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لكل أمة أمين) ثقة رضى (وأمين هذه الأمة) الحمدي (أبو عبيدة بن الجراح) وفى الحديث من الفوائد أن إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله فى الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام ، وفيها جواز مجادلة أهل الكتاب ، وقد تجب إذا تعينت مصلحة ، وفيها مشروعية مباهلة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحجة . وقد دعا ابن عباس إلى ذلك ثم الأوزاعي ، ووقع لجماعة من العلماء ، ومما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلا لا تحصى عليه سنة من يوم المباهلة ، ووقع لى ذلك مع شخص كان يتعصب لبعض

(٣٦ - عون البارى - ج ٤)

الملاحدة ، فلم يقيم بعدها غير شهرين . كذا في الفتح . وأراد الحافظ ابن القيم رحمه الله المباهلة مع منكرى صفات الله سبحانه وتعالى بين الركن والمقام فلم يقيم المخالف ، وكذا أردت المباهلة في ذلك الباب مع بعضهم فلم يقيم المخالف غير سنة حتى مات بعد رحيلنا إلى بيت الله الحرام ومدينة النبي عليه الصلاة والسلام . وفي الحديث أيضاً كما في التنتح مصالحة أهل الذمة على ما يراه الإمام من أصناف المال ، ويجرى ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم ، فإن كلا منهما مال يؤخذ من الكفار على وجه الصغار في كل عام ، وفيه بعث الإمام الرجل العالم الأمين إلى أهل الهدنة في مصلحة الإسلام ، وفيها منقبة ظاهرة لأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه . وقد ذكر ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث علياً إلى أهل نجران ليأتيه بصدقاتهم وجزيتهم . وهذه القصة غير قصة أبي عبيدة ، لأن أبا عبيدة توجه معهم فقبض مال الصلح ورجع ، وعلى أرسله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك فقبض منهم ما استحق عليهم من الجزية ويأخذ ممن أسلم ما وجب عليه من الصدقة .

قدوم الأشعرين واهل اليمن

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَاسْتَحْمَلْنَاهُ ، فَأَبَى أَنْ يَحْمِلَنَا ، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا ، ثُمَّ لَمْ يَلْبَثِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَى بِنَهَبِ إِبِلٍ ، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ ، فَلَمَّا قَبَضْنَاهَا قُلْنَا : تَغْفُلْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينَهُ ، لَا تُفْلِحُ بَعْدَهَا أَبَدًا ، فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا وَقَدْ حَمَلْتَنَا . قَالَ : أَجَلْ ، وَلَكِنْ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا . وَفِي رِوَايَةٍ : وَتَحَلَّلْتُهَا .

* (قدوم الأشعرين) *

سنة سبع عند فتح خيبر مع أبي موسى (و) بعض (أهل اليمن) من عطف العام على الخاص ، لأن الأشعرين من أهل اليمن وهم وفد حمير سنة الوفود سنة تسع ، وليس المراد اجتماعهما في الوفادة .

(عن أبي موسى رضي الله عنه قال : أتينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفر من الأشعرين) ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال (فاستحملناه) طلبنا منه أن يحملنا وأثقالنا على إبل في غزوة تبوك (فأبى أن يحملنا ، فاستحملناه ، فحلف أن لا يحملنا ، ثم لم يلبث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أتى بنهب إبل) من غنيمة (فأمر لنا بخمس ذود) ما بين الثنتين إلى التسعة من الإبل (فلما قبضناها قلنا : تغفلنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمينه لا نفلح بعدها أبداً ، فأتيت فقلت : يا رسول الله إنك حلفت أن لا تحملنا وقد حملتنا ، قال : أجل) أى نعم حلفت وحملتكم . وزاد في رواية : أفنسيت (ولكن لا أحلف على يمين) أى محلوف يمين (فأرى غيرها خيراً منها) أى من الخصلة المحلوف عليها (إلا أتيت الذى هو خير منها و) زاد (في رواية : وتحللتها) .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَرْقُ أَفْئِدَةً وَأَلْيَنُ قُلُوبًا : الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ
 يَمَانِيَّةٌ ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْإِيلِ ، وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَهْلِ
 الْغَنَمِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوباً) قال الخطابي : وصف الأفئدة
 بالركة والقلوب باللين ، لأن الفؤاد غشاء القلب فإذا رق نفذ القول منه
 وخلص إلى ما وراءه وإذا غلظ بعد وصوله إلى داخل ، فإذا صادف القلب
 ليناً علق به وتجمع فيه . وقال البيضاوي : الرقة ضد الغلظ ، والصفافة واللين
 مقابل القسوة ، فاستعيرت في أحوال القلب ، فإذا نبا عن الحق وأعرض عن
 قبوله ولم يتأثر بالآيات والنذر يوصف بالغلظ ، فكان شغافه صفيقاً لا ينفذ
 فيه الحق وجزمه صلباً لا يؤثر فيه الوعظ ، وإذا كان بعكس ذلك يوصف
 بالركة واللين ، فكان حجاب رقيقاً لا يأبى نفوذ الحق وجوهره ليناً يتأثر
 بالنصح ، ولما وصفهم بذلك اتبعه بما هو كالنتيجة والغاية ، فقال (الإيمان
 يمان) أصله يمني بياء النسبة ، فحذفت الياء تخفيفاً وعوض عنها الألف ،
 أي الإيمان منسوب إلى أهل اليمن ، لأن صفاء القلب ورقته ولين جوهره
 يؤدي به إلى عرفان الحق والتصديق به وهو الإيمان والانقياد . قال الشوكاني :
 هذا اللفظ يشعر بقصر الإيمان عليهم بحيث لا يتجاوز إلى غيرهم ، لكن لما كان
 الإيمان قد وجد في غيرهم من القبائل وسكان الأرض كان هذا الحصر محمولاً
 على المبالغة في إثبات الإيمان لهم وأن إيمانهم هو الفرد الكامل من أفراد الإيمان
 الذي لا يساويه غيره ولا يدايه سواه ، وهذا هو الحصر الذي يسميه أهل
 البيان ادعائياً ، ولا شك ولا ريب أن الإيمان يتفاوت ، فمن الناس من يكون
 إيمانه كالجبال الرواسي التي لا يحركها شيء ولا يتزلزل بالشبه وإن بلغت
 أي مبلغ ، ومن الناس من يكون إيمانه دون ذلك ، وقد جاءت الأدلة الصحيحة
 قاضية بأن الإيمان يزيد وينقص ، فلهذه المنقبة التي تتقاصر الأذهان عن

تصور كنهها وبلوغ غايتها ، وبالجملة فالإيمان هو رأس مال كل من يدين بهذا الدين ، فإذا فاقوا فيه غيرهم فقد ظفروا بالخير أجمع ، ونالوا الغاية التي ليس وراءها غاية ، والمنقبة التي تتقاصر عندها كل منقبة (والحكمة يمانية) فقلوبهم معادن الإيمان وينابيع الحكمة . قال الشوكاني : وفي هذا لإثبات الحكمة لهم على طريقة المبالغة وأن لهم فيها الحظ الذي لا يدانيه حظ والنصيب الذي لا يساويه نصيب ، والحكمة هي العلم بالله وشرائعه وفهم الحجج وكل ما يتعلق بذلك من العلوم العقلية والنقلية ، فقد أثبت لهم صلى الله عليه وآله وسلم العلم على وجه لا يلحق بهم غيرهم فيه ، ومن جمع الله له بين الإيمان على الوجه الأكمل والعلم على الوصف الأتم فقد ظفر بالسعادة العاجلة والآجلة ، ونال الخير السابق واللاحق على أبلغ وجه وأكمل طريقة . وورد قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الفقه يمان » عند البخارى . وفيه لإثبات الفقاهاة لهم على الوجه الأتم ، وأنهم قد ظفروا منها بالفرد الكامل الذي لا يلحق به غيره ، ومن أعطاه الله سبحانه الفهم الكامل لكتاب الله سبحانه ولسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولاستخراج الوجوه منهما التي هي الفقه في الدين ، فقد ضم إلى علمه صحة فهمه وقوة إدراكه وحسن تصرفه في الشرعيات والعقليات ، فكان الفرد الكامل في طوائف أهل العلم . اهـ (والفخر) كالإعجاب بالنفس (والخيلاء) الكبر واحتقار الغير (في أصحاب الإبل والسكنينة) المسكنة (والوقار) الخضوع (في أهل الغنم) قال البيضاوى : في تخصيص الخيلاء بأصحاب الإبل والوقار بأهل الغنم ما يدل على أن مخالطة الحيوان ربما تؤثر في النفس وتعدى إليها هيات وأخلاقاً تناسب طباعها وتلائم أحوالها . اهـ . وللشوكاني ولنا بحث في فضائل اليمن وأهله يشتمل على آيات وأحاديث ، وزدت في ذلك . وعند البخارى عن أبى مسعود عقبة بن عمرو البدرى الأنصارى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : الإيمان هاهنا ، وأشار بيده إلى اليمن ، والجفاء وغلظ القلوب في الفدادين عند أصول أذنان الإبل من حيث يطلع قرنا الشيطان ربعة ومضر ، والمراد باليمن أهلها لا من ينسب إليها ولو كان من غير أهلها . قال القسطلانى : وفيه رد على من زعم أن المراد بقوله « الإيمان يمان » الأنصار لأنهم يمانيو الأصل ، لأن في إشارته إلى اليمن ما يدل على أن المراد أهلها حينئذ لا الذين كان أصلهم منها ، وسبب الثناء عليهم

بذلك إسرأعهم إلى الإيمان وحسن قبولهم له ، ولا يلزم من ذلك نفيه عن غيرهم كما لا يخفى . اهـ . وعند البخارى أيضاً من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : الإيمان يمان والفتنة هاهنا ، يعنى نحو المشرق ، هاهنا يطلع قرن الشيطان . وعنده من حديثه أيضاً عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : أباكم أهل اليمن أضعف قلوباً وأرق أفئدة : الفقه يمان والحكمة يمانية . قال فى الفتح : قوله « يمان » يشمل من ينسب إلى اليمن بالسكنى وبالقبيلة ، لكن كون المراد من ينسب بالسكنى أظهر بل هو المشاهد فى كل عصر من أحوال سكان جهة اليمن وجهة الشمال ، فغالب من يوجد من جهة اليمن رفاق القلوب والأبدان ، وغالب من يوجد من جهة الشمال غلاظ القلوب والأبدان . وعند البزار من حديث ابن عباس : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة إذ قال : الله أكبر ، إذا جاء نصر الله والفتح ، وجاء أهل اليمن نفية قلوبهم حسنة طاعتهم الإيمان يمان ، والفقه يمان ، والحكمة يمانية . وعن جبير بن مطعم عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يطلع عليكم أهل اليمن كأنهم السحاب هم خير أهل الأرض » الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى . وفى الطبرانى من حديث عمرو بن عبسة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لعينة بن حصن : « أى الرجال خير ؟ قال : رجال أهل نجد ، قال : كذبت بل هم أهل اليمن ، « الإيمان يمان » الحديث . وأخرجه أيضاً من حديث معاذ بن جبل . اهـ . وعن عمران بن حصين قال : جاءت بنو تميم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أبشروا ، أى بالجنة يابنى تميم ، فقالوا : أما إذ بشرتنا فأعطنا ، أى من المال ، فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فجاء ناس من أهل اليمن وهم الأشعريون ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، أى لهم : اقبلوا البشرى ، أى يا أهل اليمن ، إذ لم يقبلها بنو تميم ، قالوا : قد قبلنا يا رسول الله . وفى الباب أحاديث يطول ذكرها . وهذه الألفاظ الثابتة فى الصحيحين وغيرهما قد اشتملت على مناقب عظيمة وفضائل كريمة يتعسر حدها . ومن نعم الله سبحانه وتعالى على هذا العبد الضعيف أن هداه إلى فقه اليمن وإيمان أهله

وحكمتهم ومشايخه غالباً أهل اليمن ومجتهدوه ، وانتفع بكتبهم وتحقيقاتهم نفعاً عظيماً ويسر أسباب ذلك بفضلهم ومنه ، واليمن معدن علم الكتاب والسنة ومخزن الاجتهاد والتقوى والحكمة ، وقد فاق علماؤه علماء الزمن في كل زمن من عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى عصرنا هذا علماً وعملاً وفهماً وتمسكاً بالسنة واتباعاً للقرآن ، إلى أن انقرض الآن ذلك العصر وانقلب عمرانه خراباً ومات هؤلاء الكرام الفضلاء والمحدثون النبلاء ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

حجة الوداع

الحديث الأول

حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَعْبَةِ قَدْ تَقَدَّمَ ، وَذَكَرَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : وَعِنْدَ الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ : مَرْمَرَةٌ حَمْرَاءُ .

* (حجة الوداع) *

بكسر المهملة وبفتحها وبكسر الواو وبفتحها ، سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم ودع الناس فيها وبعدها ، وسميت أيضاً بحجة الإسلام لأنه لم يحج من المدينة بعد فرض الحج غيرها ، وحجة البلاغ لأنه بلغ الناس فيها الشرع في الحج قولاً وفعلًا ، وحجة التمام والكمال .

(حديث ابن عمر رضى الله عنهما عن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة قد تقدم ، وذكر في هذه الرواية قال : وعند المكان الذي صلى فيه : مرمرة حمراء) المرمر : جنس من الرخام نفيس معروف ، وقد استشكل دخول هذا الحديث في باب حجة الوداع للتصريح فيه بأنه كان في الفتح ، وعام الفتح كان سنة ثمان ، وحجة الوداع كانت سنة عشر .

الحديث الثانى

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً ، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَحُجَّ بَعْدَهَا حَجَّةَ الْوَدَاعِ .

(عن زيد بن أرقم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا تسع عشرة غزوة وأنه حج بعد ما هاجر) إلى المدينة (حجة واحدة لم يحج بعدها) لأنه توفى في أوائل العام التالى (حجة الوداع) يعنى ولا حج قبلها إلا أن يريد نبي الحج الأصغر وهو العمرة فلا ، فإنه اعتمر قبلها قطعاً . كذا في الفتح .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، السَّنَةُ
 اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٍ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو
 الْحِجَّةِ ، وَالْمَحَرَّمُ ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ ، أَيُّ شَهْرٍ
 هَذَا ؟ قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ
 اسْمِهِ ، قَالَ : أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ ؟ قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟
 قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ :
 أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ ؟ قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ : أَلَيْسَ يَوْمُ
 النُّحْرِ ؟ قُلْنَا : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ
 حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، وَتَسْتَلْقُونَ
 رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَالًا يَضْرِبُ
 بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يُبَلِّغُهُ
 أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ ؟ مَرَّتَيْنِ .

(عن أبي بكره) نفيح بن الحارث (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال) يوم النحر في حجة الوداع (الزمان قد استدار) هو اسم لقليل الوقت وكثيره ، وأراد هاهنا السنة (كهيئته) أي مثل حالته (يوم خلق الله السموات والأرض) ودار واستدار بمعنى طاف حول الشيء إذا عاد إلى الموضع الذي ابتداء منه ، والمعنى : أن العرب كانوا يؤخرون الحرم إلى صفر وهو النسيء المذكور في قوله تعالى : « إنما النسيء زيادة في الكفر » ليقاتلوا فيه ، ويفعلون ذلك كل سنة بعد سنة ، فينتقل الحرم من شهر إلى شهر حتى يجعلوه في جميع شهور السنة ، فلما كانت تلك السنة عاد إلى زمنه

المخصوص به ، وقيل : دارت السنة كهيتها الأولى (السنة اثنا عشر شهراً)
يعنى أن الزمان فى انقسامه إلى الأعوام والأعوام إلى الأشهر عاد إلى أصل
الحساب والوضع الذى اختاره الله ووضعه يوم خلق السموات والأرض (منها
أربعة حرم) قال فى الفتح : الحكمة فى جعل المحرم أول السنة أن يحصل الابتداء
بشهر حرام ويختم بشهر حرام وتتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب ، وإنما
توالى شهران فى الآخر لإرادة تفضيل الختام ، والأعمال بالخوايم (ثلاثة
متواليات : ذو القعدة) للقيود عن القتال (وذو الحجة) للحج (والمحرم)
لتحريم القتل فيه (و) واحد فرد وهو (رجب مضر) وإضافته إلى مضر لأنها
كانت تحافظ على تحريمه أشد من محافظة سائر العرب ، ولم يكن يستحله أحد
من العرب (الذى بين جمادى) بضم الجيم وفتح الدال (وشعبان) قاله تأكيداً
ولما حقه للريب الحادث فيه من النسيء (أى شهر هذا) قال البيضاوى : يريد
تذكيرهم حرمة الشهر وتقريرها فى نفوسهم لينبى عليه ما أراد تقريره (قلنا :
الله ورسوله أعلم) مراعاة للأدب وتحرزاً عن التقدم بين يدي الله ورسوله
وتوقفاً فيما لا يعلم الغرض من السؤال عنه (فسكت) صلى الله عليه وآله وسلم
(حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى)
يا رسول الله (قال : فأى بلد هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى
ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس) هو (البلدة) يريد مكة المكرمة
والتعريف للعهد (قلنا : بلى ، قال : فأى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ،
فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى .
قال : فإن دماءكم وأموالكم) قال التوريشى : أراد أموال بعضكم على بعض
(وأعراضكم عليكم حرام) أى أنفسكم وأحسابكم ، فإن العرض يقال للنفس
والحسب . قاله التوريشى . وتعقب بأنه لو كان المراد من الأعراض النفوس
لكان تكراراً ، لأن ذكر الدماء كاف ، إذ المراد بها النفوس . وقال الطيبي :
الظاهر أن يراد بالأعراض الأخلاق النفسانية ، والكلام فيها يحتاج إلى فضل
تأمل ، فالمراد بالعرض هنا الخلق ، والتحقيق ما ذكره ابن الأثير أن العرض
موضع المدح والذم من الإنسان ، سواء كان فى نفسه أو فى سلفه ، ولما كان
موضع العرض النفس قال من قال : العرض النفس إطلاقاً للمحل على الحال ،
وحين كان المدح نسبة الشخص إلى الأخلاق الحميدة والذم نسبته إلى الذميمة

سواء كانت فيه أولا ، قال من قال : العرض الخلق إطلاقاً لاسم اللازم على الملزوم . وشبه ذلك في التحريم بيوم النحر وبمكة وبذى الحجة فقال (كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا) لأنهم كانوا يعتقدون أنها محرمة أشد التحريم لا يستباح منها شيء . وفي تشبيه هذا مع بيان حرمة الدماء والأموال تأكيد لحرمة تلك الأشياء التي شبه بتحريمها الدماء والأموال . وقال الطيبي : وهذا من تشبيه ما لم تجر به العادة بما جرت به العادة ، كما في قوله تعالى : « وإذ نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة » إذ كانوا يستباحون دماءهم وأموالهم في الجاهلية في غير الأشهر الحرم ويحرمونها فيها ، كأنه قال : إن دماءكم وأموالكم محرمة عليكم أبداً كحرمة يومكم وشهركم وبلدكم (وستلقون ربكم) يوم القيامة (فسيسألکم عن أعمالکم ، ألا فلا ترجعوا بعدي ضللاً يضرب بعضكم رقاب بعض ، ألا ليلبلغ الشاهد الغائب) القول المذكور أو جميع الأحكام . (فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه ، فكان محمد) ابن سيرين (إذا ذكره يقول : صدق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا هل بلغت ؟) قالها (مرتين) وهذا الحديث ذكر في غير ما موضع من البخارى .

الحديث الرابع

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَاسُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق رأسه في حجة الوداع) بعد الفراغ من النسك (و) حلق (أناس من أصحابه) أيضاً (وقصر بعضهم) .

غزوة تبوك وهي غزوة العسرة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْأَلُهُ الْحُمْلَانَ لَهُمْ إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ وَهِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ ، فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنْ أَصْحَابِي أَرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ وَوَأَفْقَتُهُ وَهُوَ غَضَبَانُ وَلَا أَشْعُرُ ، وَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ مَخَافَةِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَى فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ أَلْبَثْ إِلَّا سُوَيْعَةً إِذْ سَمِعْتُ بِلَالًا يُنَادِي : أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ، فَأَجَبْتُهُ ، فَقَالَ : أَجِبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوكَ ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ قَالَ : خُذْ هَذَيْنِ الْقَرَيْنَيْنِ ، وَهَذَيْنِ الْقَرَيْنَيْنِ لِسِتَّةِ أَبْعَرَةٍ ابْتِغَاءً حِينَئِذٍ مِنْ سَعْدٍ ، فَانْطَلِقْ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ إِنَّ اللَّهَ أَوْ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ فَارْكَبُوهُنَّ ، فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهِنَّ بِهِنَّ ، فَقُلْتُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ ، وَلَكِنِّي وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَنْظُنُّوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا لِي : وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ وَلَنْفَعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ ، فَانْطَلَقَ أَبُو مُوسَى يَنْفَرُ مِنْهُمْ حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْعَهُ إِيَّاهُمْ ثُمَّ إِعْطَاءَهُمْ بَعْدُ ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمِثْلِ مَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى .

* (غزوة تبوك) *

موضع بينه وبين الشام إحدى عشرة مرحلة ، لا ينصرف للتأنيث والعلمية أو بالصرف على إرادة الموضع . قال في الفتح : هو نصف طريق المدينة إلى

دمشق (وهي غزوة العسرة) لما وقع فيها من العسرة في الماء والظهر والنفقة ، وكانت آخر غزواته صلى الله عليه وآله وسلم ، وكانت في شهر رجب من سنة تسع قبل حجة الوداع اتفاقاً ، فذكرها قبلها خطأ من النساخ . كذا في القسطلاني . وفي الفتح : هكذا أورد البخاري هذه الترجمة بعد حجة الوداع ، وهو خطأ ، وما أظن ذلك إلا من النساخ ، فإن غزوة تبوك كانت في شهر رجب من سنة تسع قبل حجة الوداع بلا خلاف . وعند ابن عائد من حديث ابن عباس : إنها كانت بعد الطائف بستة أشهر وليس مخالفاً لقول من قال في رجب إذا حذفنا الكسور ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل المدينة من رجوعه من الطائف في ذي الحجة . اهـ . وعلى كل حال فظاهر كلام الفتح أن ذكرها بعد حجة الوداع من تحريف النساخ وأن عبارة القسطلاني وقع فيها تحريف ، فإن صواب العبارة أن يقول : فذكرها بعدها خطأ ، فليتأمل .

(عن أبي موسى رضي الله عنه قال : أرسلني أصحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسأله الحملان لهم) بضم الحاء المهملة ، أى ما يركبون عليه ويحملهم (إذ هم معه في جيش العسرة وهي غزوة تبوك ، فقلت : يا نبي الله إن أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم ، فقال : والله لا أحملكم على شيء ، ووافقته) أى صادفته (وهو غضبان ولا أشعر) أى والحال إنى لم أكن أعلم غضبه (ورجعت) إلى أصحابي (حزينا من منع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم) أن يحملنا (ومن مخافة أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجد في نفسه) أى غضب (على ، فرجعت إلى أصحابي فأخبرتهم الذي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم ، فلم ألبث إلا سوية) مصغر ساعة ، وهي جزء من الزمان ، أو من أربعة وعشرين جزءاً من اليوم واللييلة (إذ سمعت بلالا ينادى : أى عبد الله بن قيس ، فأجبت ، فقال : أجب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعوك ، فلما أتيت قال : خذ هذين القرينين) ثنية قرين وهو البعير المقرون بآخر (وهذين القرينين) أى الناقتين (لستة أبصرة ابتاعهن حينئذ من سعد) قيل : هو ابن عبادة (فانطلق بهن إلى أصحابك فقل لهم إن الله ، أو قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحملكم على هؤلاء) الأبصرة (فاركبوهم ، فانطلقت إليهم بهن) أى إلى أصحابي بالأبصرة (فقلت : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحملكم على هؤلاء ولكني والله

لا أدعكم حتى ينطلق معي بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تظنوا أني حدثتكم شيئاً لم يقله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالوا لى : والله إنك عندنا لمصدق ولنفعلن ما أحببت (أى الذى أحببته من إرسال أحدنا إلى من سمع) فانطلق أبو موسى بنفر منهم حتى أتوا الذين سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منعه إياهم ثم إعطاءهم بعد ، فحدثوهم بمثل ما حدثهم به أبو موسى (وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى النذور ، وكذا مسلم .

الحديث الثانى

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ أَتُخَلِّفُنِي فِي الصُّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ ؟ فَقَالَ : أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي .

(عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى تبوك) لما بلغه صلى الله عليه وآله وسلم من الأنباط أن الروم قد جمعت لهم جموعاً وأجلبت معهم لحم وجذام وغيرهم من متنصرة العرب (واستخلف) على المدينة (علياً) رضى الله عنه (فقال : أتخلفنى فى الصبيان والنساء ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من) أخيه (موسى) حين خلفه فى قومه لما خرج إلى الطور ، وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم بقوله (إلا أنه ليس نبى بعدى) أن اتصاله به ليس من جهة النبوة بل من جهة الخلافة فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم .

حديث كعب بن مالك رضى الله عنه

الحديث الأول

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا »

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا أَتَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا إِلَّا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ تَخَلَّفْتُ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ ، وَلَمْ يُعَاتِبْ أَحَدًا تَخَلَّفَ عَنْهَا ، إِنَّمَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرِيدُ عِيرَ قُرَيْشٍ حَتَّى جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّهِمْ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ ، وَلَقَدْ شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ حِينَ تَوَاقَفْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَا أَحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا مَشْهَدَ بَدْرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ بَدْرٌ أَذْكَرَ فِي النَّاسِ مِنْهَا ، كَانَ مِنْ خَبَرِي أَنِّي لَمْ أَكُنْ قَطُّ أَقْوَى وَلَا أَيْسَرَ مِنِّي حِينَ تَخَلَّفْتُ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْغَزَاةِ ، وَاللَّهُ مَا اجْتَمَعَتْ عِنْدِي قَبْلَهُ رَاغِبَتَانِ قَطُّ حَتَّى جَمَعْتُهُمَا فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرِيدُ غَزْوَةً إِلَّا وَرَى بِغَيْرِهَا حَتَّى كَانَتْ تِلْكَ الْغَزْوَةُ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ ، وَأَسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا وَمَفَازًا وَعَدُوًّا كَثِيرًا ، فَجَلَّى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَهُمْ لِيَتَأَهَّبُوا أَهْبَةَ غَزْوِهِمْ ، فَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ ، وَالْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرٌ وَلَا يَجْمَعُهُمْ كِتَابٌ حَافِظٌ ، قَالَ كَعْبٌ : فَمَا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَتَغَيَّبَ إِلَّا ظَنَّ أَنَّ سَيْخَفِي لَهُ مَالٌ يَنْزِلُ فِيهِ وَخَى اللَّهُ ، وَغَزَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ الْغَزْوَةَ حِينَ طَابَتِ الثَّمَارُ وَالظَّلَالُ ، وَتَجَهَّزَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ مَعَهُ ، فَطَفِئَتْ أَغْلُو لِكَيِّ أَتَجَهَّزَ مَعَهُمْ ، فَأَرْجِعُ وَلَمْ أَقْضِ

شَيْئاً ، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي : أَنَا قَادِرٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَمَادَى بِي حَتَّى
 أَشْتَدَّ بِالنَّاسِ الْجُدُّ ، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ
 مَعَهُ وَلَمْ أَقْضِ مِنْ جِهَازِي شَيْئاً ، فَقُلْتُ : أَتَجَهِّزُ بَعْدَهُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ
 ثُمَّ أَلْحَقُهُمْ ، فَغَدَوْتُ بَعْدَ أَنْ فَصَلُّوا لِاتِّجَازِهِ ، فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَقْضِ شَيْئاً ،
 ثُمَّ غَدَوْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ وَلَمْ أَقْضِ شَيْئاً ، فَلَمْ يَزَلْ بِي حَتَّى أَسْرَعُوا ،
 وَتَفَارَطَ الْغَزْوُ ، وَهَمَمْتُ أَنْ أَرْتَحِلَ فَأُذِرَ كَهْمُ ، وَلَيْتَنِي فَعَلْتُ ، فَلَمْ
 يُقَدِّرْ لِي ذَلِكَ ، فَكُنْتُ إِذَا خَرَجْتُ فِي النَّاسِ بَعْدَ خُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَطُفْتُ فِيهِمْ أَحْزَنَنِي أَنِّي لَا أَرَى إِلَّا رَجُلًا مَغْمُوصًا عَلَيْهِ
 النِّفَاقُ ، أَوْ رَجُلًا مِمَّنْ عَذَرَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الضُّعَفَاءِ ، وَلَمْ يَذْكُرْنِي رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَلَغَ نَبُوكَ ، فَقَالَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْقَوْمِ -
 بَتَّبُوكَ : مَا فَعَلَ كَعْبُ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِمْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ حَبَسَهُ
 بُرْدَاهُ وَنَظَرُهُ فِي عِطْفِيهِ ، فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ : بِئْسَ مَا قُلْتَ ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ ، مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 قَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ : فَلَمَّا بَلَغَنِي أَنَّهُ تَوَجَّهَ قَافِلًا حَضَرَنِي هَمِّي ، فَطَفِقْتُ
 أَتَذْكُرُ الْكَذِبَ وَأَقُولُ : بِمَاذَا أَخْرَجُ مِنْ سَخَطِهِ غَدًا ، وَاسْتَعْنْتُ عَلَى ذَلِكَ
 بِكُلِّ ذِي رَأْيٍ مِنْ أَهْلِي ، فَلَمَّا قِيلَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ
 أَظَلَّ قَادِمًا زَاحَ عَنِّي الْبَاطِلُ وَعَرَفْتُ أَنِّي لَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ أَبَدًا بِشَيْءٍ فِيهِ
 كَذِبٌ ، فَأَجَمَعْتُ صِدْقَهُ ، وَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَادِمًا ،
 وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَيَرْكَعُ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ جَلَسَ
 لِلنَّاسِ ، فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ جَاءَهُ الْمُخْلَفُونَ فَطَفِقُوا يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ وَيَخْلِفُونَ
 لَهُ ، وَكَانُوا بِضَعَةِ وَثَمَانِينَ رَجُلًا ، فَقَبِلَ مِنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عِلَانِيَتَهُمْ ، وَيَايَعُهُمْ ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ ، وَوَكَّلَ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ
 تَعَالَى ، فَجِئْتُهِ ، فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ تَبَسَّمَ تَبَسُّمَ الْمُغْضِبِ ، ثُمَّ قَالَ :

تَعَالَ ، فَجِئْتُ أَمْشِي حَتَّى جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ . ، فَقَالَ لِي : مَا خَلَفَكَ ؟
 أَلَمْ تَكُنْ قَدِ ابْتِغَيْتَ ظَهْرَكَ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَوْ
 جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا لَرَأَيْتُ أَنْ سَآخِرُجُ مِنْ سَخَطِهِ بِعَذْرِ ،
 وَلَقَدْ أُعْطِيتُ جَدَلًا ، وَلَكِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ لَيْتَنِي حَدَّثْتُكَ الْيَوْمَ حَدِيثَ
 كَذِبٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي لِيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ ، وَلَيْتَنِي حَدَّثْتُكَ
 حَدِيثَ صِدْقٍ تَجِدُ عَلَيَّ فِيهِ إِنِّي لَأَرْجُو فِيهِ عَفْوَ اللَّهِ ، لَا وَاللَّهِ مَا كَانَ لِي
 مِنْ عَذْرِ ، وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَقْوَى وَلَا أَيْسَرَ مِنِّي حِينَ تَخَلَّفْتُ عَنْكَ ،
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا هَذَا فَقَدْ صَدَقَ فَقُمْ حَتَّى
 يَقْضِيَ اللَّهُ فِيكَ ، فَقُمْتُ ، وَثَارَ رِجَالٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ فَاتَّبَعُونِي ، فَقَالُوا
 لِي : وَاللَّهِ مَا عَلِمْنَاكَ كُنْتَ أَذْنِبْتَ ذَنْبًا قَبْلَ هَذَا ، وَلَقَدْ عَجَزْتَ أَنْ
 لَا تَكُونَ اعْتَدَرْتَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا اعْتَدَرَ بِهِ
 الْمُتَخَلِّفُونَ ، قَدْ كَانَ كَافِيكَ ذَنْبَكَ اسْتَغْفَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ لَكَ ، فَوَاللَّهِ مَا زَالُوا يُؤَنِّبُونَنِي حَتَّى أَرَدْتُ أَنْ أَرْجِعَ فَأُكَذِّبَ نَفْسِي
 ثُمَّ قُلْتُ لَهُمْ : هَلْ لَقِيتُ هَذَا مَعِيَ أَحَدٌ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، رَجُلَانِ قَالَا مِثْلَ
 مَا قُلْتَ ، فَقِيلَ لَهُمَا مِثْلُ مَا قِيلَ لَكَ ، فَقُلْتُ : مَنْ هُمَا ؟ قَالُوا :
 مُرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَمَرِيُّ ، وَهِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ الْوَاقِفِيُّ ، فَذَكَرُوا لِي رَجُلَيْنِ
 صَالِحَيْنِ قَدْ شَهِدَا بَدْرًا ، فِيهِمَا أَسْوَةٌ ، فَمَضَيْتُ حِينَ ذَكَرُوهُمَا لِي ، وَنَهَى
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ مِنْ
 بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ ، فَاجْتَنَبْنَا النَّاسَ وَتَغَيَّرُوا لَنَا حَتَّى تَنَكَّرْتُ فِي نَفْسِي
 الْأَرْضَ فَمَا هِيَ الَّتِي أَعْرِفُ ، فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً ، فَأَمَّا
 صَاحِبَايَ فَاسْتَكْنَا وَقَعَدَا فِي بُيُوتِهِمَا يَبْكِيَانِ ، وَأَمَّا أَنَا فَكُنْتُ أَشَبَّ
 الْقَوْمِ وَأَجْلَدَهُمْ فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَأَشْهَدُ الصَّلَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَطُوفُ
 فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ ، وَآتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْأَلُ

عَلَيْهِ وَهُوَ فِي مَجْلِسِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي : هَلْ حَرَكَ شَفَتَيْهِ
بِرَدِّ السَّلَامِ عَلَى أُمِّ لَا ، ثُمَّ أَصْلَى قَرِيباً مِنْهُ فَأَسَارِقُهُ النَّظَرَ ، فَإِذَا
أَقْبَلْتُ عَلَى صَلَاتِي أَقْبَلَ إِلَيَّ ، وَإِذَا التَّفَتُّ نَحْوَهُ أَعْرَضَ عَنِّي ، حَتَّى
إِذَا طَالَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جَفْوَةِ النَّاسِ مَشَيْتُ حَتَّى تَسَوَّرْتُ جِدَارَ حَائِطِ
أَبِي قَتَادَةَ ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي وَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَوَاللَّهِ
مَارَدَ عَلَى السَّلَامِ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا قَتَادَةَ أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُنِي أَحِبُّ
اللَّهِ وَرَسُولَهُ ، فَسَكَتَ ، فَعُدْتُ لَهُ فَنَشَدْتُهُ ، فَسَكَتَ ، فَعُدْتُ لَهُ فَنَشَدْتُهُ ،
فَقَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَفَاضَتْ عَيْنَايَ وَتَوَلَّيْتُ حَتَّى تَسَوَّرْتُ
الْجِدَارَ ، قَالَ : فَبَيْنَا أَنَا أُمْتِي بِسُوقِ الْمَدِينَةِ إِذَا نَبِطِيٌّ مِنْ أَنْبَاطِ
الشَّامِ يَمْنُ قَدِيمٌ بِالطَّعَامِ يَبِيعُهُ بِالْمَدِينَةِ يَقُولُ : مَنْ يَذُنُّنِي عَلَى كَعْبِ
ابْنِ مَالِكٍ ، فَطَفِقَ النَّاسُ يُشِيرُونَ لَهُ ، حَتَّى إِذَا جَاءَنِي دَفَعَ إِلَيَّ كِتَاباً
مِنْ مَلِكِ غَسَّانَ ، فَإِذَا فِيهِ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ صَاحِبَكَ قَدْ
جَفَاكَ ، وَلَمْ يَجْعَلْكَ اللَّهُ بِدَارِ هَوَانٍ وَلَا مَضِيعَةٍ فَالْحَقُّ بَيْنَا نَوَاسِكَ ،
فَقُلْتُ لَمَّا قَرَأْتُهَا : وَهَذَا أَيْضاً مِنَ الْبَلَاءِ ، فَتَيَمَّمْتُ بِهَا التَّوَرَّ فَسَجَرْتُهُ
بِهَا حَتَّى إِذَا مَضَتْ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً مِنَ الْخَمْسِينَ إِذَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِينِي فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ
أَنْ تَعْتَزِلَ أَمْرَاتِكَ ، فَقُلْتُ : أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ ؟ قَالَ : لَا بَلٍ أَعْتَزِلُهَا
وَلَا تَقْرَبْهَا ، وَأَرْسَلَ إِلَيَّ صَاحِبِي مِثْلَ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ لِأَمْرَأَتِي : الْحَقُّ
بِأَهْلِكَ فَتَكُونُ عِنْدَهُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ ، قَالَ كَعْبٌ :
فَجَاءَتْ أَمْرَأَةُ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ شَيْخٌ ضَائِعٌ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ فَهَلْ تَكْرَهُ
أَنْ أَخْدِمَهُ ، قَالَ : لَا وَلَكِنْ لَا يَقْرَبُكَ ، قَالَتْ : إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا بِهِ حَرَكَةٌ
إِلَى شَيْءٍ ، وَاللَّهِ مَا زَالَ يَبْكِي مُنْذُ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ إِلَى يَوْمِهِ هَذَا ،

فَقَالَ لِي بَعْضُ أَهْلِي : لَوْ اسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
 أَمْرَاتِكَ ، كَمَا أَدْنِ لِمَرْأَةِ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنْ تَخْدُمَهُ ؟ فَقُلْتُ : وَاللَّهِ
 لَا اسْتَأْذِنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا يُدِيرُنِي مَا يَقُولُ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَأْذَنْتُهُ فِيهَا وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ ،
 فَلَبِثْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَ لَيَالٍ ، حَتَّى كَمَلْتُ لَنَا خَمْسُونَ لَيْلَةً مِنْ حِينِ
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَلَامِنَا ، فَلَمَّا صَلَّيْتُ صَلَاةَ
 الْفَجْرِ صُبْحَ خَمْسِينَ لَيْلَةً وَأَنَا عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِنَا ، فَبَيْنَمَا أَنَا
 جَالِسٌ عَلَى الْحَالِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ نَفْسِي وَضَاقَتْ
 عَلَيَّ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، سَمِعْتُ صَوْتَ صَارِخٍ أَوفَى عَلَى جَبَلٍ سَلَعٍ
 بِأَعْلَى صَوْتِهِ : يَا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ أَبْشِرْ ، قَالَ : فَخَرَرْتُ سَاجِدًا ،
 وَعَرَفْتُ أَنَّ قَدْ جَاءَ فَرَجٌ وَآذَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَوْبَةِ
 اللَّهِ عَلَيْنَا حِينَ صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَذَهَبَ النَّاسُ يُبَشِّرُونَنَا ، وَذَهَبَ
 قَبْلَ صَاحِبِي مُبَشِّرُونَ ، وَرَكَضَ إِلَيَّ رَجُلٌ فَرَسًا ، وَسَعَى سَاعٍ مِنْ أَسْلَمَ
 فَأَوْفَى الْجَبَلِ ، فَكَانَ الصَّوْتُ أَسْرَعَ مِنَ الْفَرَسِ ، فَلَمَّا جَاءَنِي الَّذِي سَمِعْتُ
 صَوْتَهُ يُبَشِّرُنِي نَزَعْتُ لَهُ ثَوْبِي فَكَسَوْتُهُ إِيَّاهُمَا بِبُشْرَاهُ ، وَاللَّهُ مَا أَمْلِكُ
 غَيْرَهُمَا يَوْمَئِذٍ ، وَاسْتَعَرْتُ ثَوْبَيْنِ فَلَبِسْتُهُمَا وَأَنْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَلَقَّانِي النَّاسُ فَوْجًا فَوْجًا يُهْتَفُونَ بِالتَّوْبَةِ ، يَقُولُونَ :
 لِيَتَهَنِكَ تَوْبَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ ، قَالَ كَعْبُ : حَتَّى دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ حَوْلَهُ النَّاسُ ، فَقَامَ إِلَيَّ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ
 يُهْرُولُ حَتَّى صَافَحَنِي وَهَنَانِي ، وَاللَّهُ مَا قَامَ إِلَيَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ
 غَيْرُهُ ، وَلَا أَنْسَاهَا لِطَلْحَةَ ، قَالَ كَعْبُ : فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبْرُقُ وَجْهُهُ
 مِنَ السُّرُورِ : أَبْشِرْ بِخَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْكَ مُنْذُ وَلَدْتِكَ أُمُّكَ ، قَالَ قُلْتُ :

أَمِنْ عِنْدِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا بَلْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ،
 وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سُرَّ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَتْهُ
 قِطْعَةُ قَمَرٍ ، وَكُنَّا نَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُ ، فَلَمَّا جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ قُلْتُ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ ، وَإِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ ، قُلْتُ : فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي
 الَّذِي بِخَيْبَرَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا نَجَّانِي بِالصَّدَقِ وَإِنَّ
 مِنْ تَوْبَتِي أَنْ لَا أُحَدِّثَ إِلَّا صِدْقًا مَا بَقِيْتُ ، فَوَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ
 الْمُسْلِمِينَ أَبْلَاهُ اللَّهُ فِي صِدَقِ الْحَدِيثِ مُنْذُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ مِمَّا أَبْلَانِي مَا تَعَمَّدْتُ مُنْذُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ
 لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِي هَذَا كَذِبًا ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ
 يَحْفَظَنِي اللَّهُ فِيمَا بَقِيْتُ . وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : « لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ » إِلَى قَوْلِهِ :
 « وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ » . فَوَاللَّهِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ نِعْمَةٍ قَطُّ بَعْدَ
 أَنْ هَدَانِي اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ أَعْظَمَ فِي نَفْسِي مِنْ صِدْقِي لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا أَكُونَ كَذِبْتُهُ فَأَهْلِكَ ، كَمَا هَلَكَ الَّذِينَ كَذَبُوا ،
 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِلَّذِينَ كَذَبُوا حِينَ أَنْزَلَ الْوَحْيَ ، شَرًّا مَا قَالَ لِأَحَدٍ .
 فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « سَبِّخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ » إِلَى قَوْلِهِ :
 « فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ » . قَالَ كَعْبٌ : وَكُنَّا تَخْلِفْنَا
 أَيُّهَا الدَّلَالَةُ عَنْ أَمْرِ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ قَبِلَ مِنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ حِينَ حَلَفُوا لَهُ فَبَايَعَهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ ، وَأَرْجَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَنَا حَتَّى قَضَى اللَّهُ فِيهِ ، فَبِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
 « وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا » . وَلَيْسَ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ مِمَّا خُلِفْنَا عَنْ

الْغَزْوِ وَإِنَّمَا هُوَ تَخْلِيفُهُ إِيَّانَا وَإِرْجَاؤُهُ أَمْرَنَا عَمَّنْ خَلَفَ لَهُ وَاعْتَدَرَ إِلَيْهِ
فَقَبِلَ مِنْهُ .

* (حديث كعب بن مالك رضى الله عنه) *

وقول الله عز وجل : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا »

عن غزوة تبوك ، وهم : كعب بن مالك ، ومرارة بن الربيع ، وهلال
ابن أمية .

(عن كعب بن مالك) يحدث ، عن حديثه ، حين تخلف عن قصة تبوك
(قال) كعب (لم أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في غزوة
غزاها إلا في غزوة تبوك ، غير أنى كنت تخلفت في غزوة بدر ، ولم
يعاتب) الله (أحداً تخلف عنها) عن غزوة بدر (إنما خرج رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) إلى بدر (يريد غير قريش) بكسر العين :
الإبل التي تحمل الميرة ، (حتى جمع الله بينهم) أى بين المسلمين (وبين
عدوهم) كفار قريش (على غير ميعاد ، ولقد شهدت مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم ليلة العقبة) مع الأنصار (حين توثقنا) أى تعاهدنا
وتعاهدنا (على الإسلام) والإيواء والنصر قبل الهجرة (وما أحب أن لى بها)
أى بدلها (مشهد بدر ، وإن كانت بدر أذكر) أى أعظم ذكراً (فى الناس
منها ، كان من خبرى أنى لم أكن قط أقوى ولا أيسر) أى منى كما فى مسلم
(حين تخلفت عنه) صلى الله عليه وآله وسلم (فى تلك الغزوة) أى فى غزوة
تبوك (والله ما اجتمعت عندى قبله راحلتان قط حتى جمعتهما فى تلك الغزوة ،
ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يريد غزوة إلا ورى بغيرها)
والتورية أن يذكر لفظاً يحتمل معنيين ، أحدهما أقرب من الآخر فيوهم إرادة
القريب وهو يريد البعيد . وزاد أبو داود من طريق محمد بن ثور عن معمر
عن الزهرى : وكان يقول الحرب خدعة (حتى كانت تلك الغزوة) أى
غزوة تبوك (غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فى حر شديد
واستقبل سفيراً بعيداً ومفازاً) أى فلاة لأماء فيها (وعلواً كثيراً) وذلك أن
الروم قد جمعت جموعاً كثيرة وهرقل رزق أصحابه لسنة وأجلبت معه لحم وجذام

وغسان وقدموا مقدماتهم إلى البلقاء (فجلى للمسلمين أمرهم ليتأهبوا أهبة غزوهم) أى ما يحتاجون إليه فى السفر والحرب . ولأبى ذر : أهبة عدوهم بدل غزوهم (فأخبرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (بوجهه الذى يريد المسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثير ولا يجمعهم كتاب حافظ) بالتونين فيهما . وفى رواية مسلم بالإضافة . وزاد فى رواية معقل : يزيدون على عشرة آلاف ولا يجمعهم ديوان حافظ . ولحاكم فى الإكليل من حديث معاذ : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفاً ، وبهذه العدة جزم ابن إسحاق ، وأورده الواقدي بسند آخر . موصول وزاد أنه كان معهم عشرة آلاف فرس ، فتحمل رواية معاذ على إرادة عدد الفرسان ، ولابن مردويه : لا يجمعهم ديوان حافظ . وقد نقل عن أبى زرعة الرازى أنهم كانوا فى غزوة تبوك أربعين ألفاً ، ولا تخالف الرواية التى فى الإكليل أكثر من ثلاثين ألفاً لاحتمال أن يكون من قال أربعين جبر الكسر . قاله فى الفتح . وتعقبه شيخنا فقال : بل المروى عن أبى زرعة أنهم كانوا سبعين ألفاً . فعم الحصر بالأربعين فى حجة الوداع ، فكأنه سبق قلم وانتقال نظر (قال كعب : فما رجل يريد أن يتغيب إلا ظن أن سيخفى له) لكثرة الجيش (ما لم يترل فيه وحى الله ، وغزا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الغزوة حين طابت الثمار والظلال) وفى رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب : فى قيظ شديد فى ليالى الخريف والناس خارفون فى نخيلهم (وتجهز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون معه فطفقت) فأخذت (أغدو لكى أتجهز معهم فأرجع ولم أقض شيئاً) من جهازى (فأقول فى نفسى : أنا قادر عليه) متى شئت (فلم يزل يتأدى بى) الحال (حتى اشتد بالناس الجد) بكسر الجيم وهو الجهد فى الشىء والمبالغة فيه (فأصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون معه ولم أقض شيئاً من جهازى شيئاً) بفتح الجيم (فقلت : أتجهز بعده) صلى الله عليه وآله وسلم (بيوم أو يومين ثم ألحقهم ، فغدوت بعد أن فصلوا لأتجهز ، فرجعت ولم أقض شيئاً ، ثم غدوت ثم رجعت ولم أقض شيئاً فلم يزل بى حتى أسرعوا وتفارط الغزو) أى فات وسبق (وهممت أن أرتحل فأدركهم وليتني فعلت فلم يقدر لى ذلك) فيه أن المرء إذا لاحت له فرصة فى الطاعة فحقه أن يبادر إليها ولا يسوّف بها لئلا

يجرمها . قال كعب (فكننت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فطفت فيهم أحزنتني أني لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه النفاق) أي مطعوناً عليه في دينه ، متهماً بالنفاق ، وقيل معناه مستحقرّاً ، تقول : غمصت فلاناً إذا استحققرته (أو رجلاً ممن عذر الله من الضعفاء ، ولم يذكرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بلغ تبوك ، فقال وهو جالس في القوم بتبوك : ما فعل كعب ؟ فقال رجل من بني سلمة) بكسر اللام وهو عبد الله بن أنيس السلمى بفتح السين واللام كما قال الواقدي . قال في الفتح : وهو غير الجهني الصحابي المشهور (يارسول الله حبسه برده ونظره في عطفيه) أي جانبيه ، كناية عن كونه معجباً بنفسه ، ذا زهو وتكبر أو لباسه ، أو كنى به عن حسنه وبهجته ، والعرب تصف الرداء بصفة الحسن وتسميته عطفاً لوقوعه على عطفي الرجل (فقال معاذ بن جبل) رضي الله عنه له (بشئ ما قلت ، والله يارسول الله ما علمنا عليه إلا خيراً ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فيينا هو كذلك رأى رجلاً منتصباً يزول به السراب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كن أبا خيثمة ، فإذا هو أبو خيثمة سعد بن أبي خيثمة الأنصاري . وعند الطبراني أنه قال : تخلفت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخلت حائطاً فرأيت عريشاً قد رش بالماء ورأيت زوجتي ، فقلت : ما هذا بإنصاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السموم والحر وأنا في الظل والحميم ، فقممت إلى ناضح لي وتمرات وخرجت ، فلما طلعت على العسكر فرآني الناس ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كن أبا خيثمة ، فجئت فدعا لي (قال كعب بن مالك : فلما بلغني أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (توجه قافلاً) أي راجعاً إلى المدينة (حضرني همى فطفقت) أي أخذت (أتذكر الكذب) وعند ابن أبي شيبة : وطفقت أعد العذر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء وأهبيء الكلام (وأقول : بماذا أخرج من سخطه غداً واستعنت على ذلك بكل ذي رأى من أهلي ، فلما قيل : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أظلم قادمًا) أي دنا قدومه (زاح) أي زال (عني الباطل وعرفت أني لن أخرج منه أبداً بشيء فيه كذب ، فأجمعت صدقه) أي جزمته به وعقدت عليه قصدي . ولا بن أبي شيبة : وعرفت أنه لا ينجيني منه إلا الصديق (وأصبح رسول الله

صلى الله عليه وآله (وسلم قادماً) في رمضان كما قاله ابن سعد (وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين) فركعهما (ثم جلس للناس ، فلما فعل ذلك جاءه المخلفون) الذين خلفهم كسلهم ونفاقهم عن غزوة تبوك (فطفقوا يعتذرون) أى يظهرون العذر (إليه ويخلفون له ، وكانوا بضعة وثمانين رجلاً) من منافق الأنصار ، قاله الواقدي ، وأن المعذرين من الأعراب كانوا أيضاً اثنين وثمانين رجلاً من غفار وغيرهم ، وأن عبد الله بن أبى ومن أطاعه من قومه من غير هؤلاء وكانوا عدداً كثيراً ، والبضع : ما بين ثلاث إلى تسع على المشهور ، وقيل : إلى الخمس ، وقيل : ما بين الواحد إلى الأربعة أو من أربع إلى تسع أو سبع ، وإذا تجاوزت لفظ العشر ذهب البضع ، لا يقال : بضع وعشرون ، أو يقال ذلك وهو مع المذكر بها ومع المؤنث بغير هاء : بضعة وعشرون رجلاً ، وبضع وعشرون امرأة ، ولا يعكس .

قاله في القاموس (فقبل منهم رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم علانيتهم) أى ظواهرهم (وبايعهم واستغفر لهم ووكل سرائرهم إلى الله) قال كعب (فجثته) صلى الله عليه وآله وسلم (فلما سلمت عليه تبسم تبسم الم غضب) بفتح الضاد المعجمة (ثم قال : تعال ، فجثت أمشى حتى جلست بين يديه) وعند ابن عائد في مغازيه : فأعرض عنه ، فقال : يا نبي الله لم تعرض عني ، فوالله ما نافقت ولا ارتبت ولا بدلت (فقال لي : ما خلقتك) عن الغزو (ألم تكن قد ابتعت) أى اشتريت (ظهرك) قال (فقلت : بلى ، إني والله لو جلست عند غيرك من أهل الدنيا لرأيت أن سأخرج من سخطه بعذر ، ولقد أعطيت جدلاً) فصاحة وقوة كلام بحيث أخرج من عهدة ما ينسب إلى بما يقبل ولا يرد (ولكني والله لقد علمت لئن حدثتك اليوم حديث كذب ترضى به عني ليوشكن الله أن يسخطك عليّ ، ولئن حدثتك حديث صدق تجد عليّ فيه) أى تغضب (إني لأرجو فيه عفو الله) عني (لا والله ما كان لي من عذر ، والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : أما هذا فقد صدق ، فقم حتى يقضى الله فيك) ما يشاء (فقميت) فضييت (وثار رجال) أى وثبوا (من بني سلمة) بكسر اللام (فاتبعوني ، فقالوا لي : والله ما علمناك كنت أذنبت ذنباً قبل هذا ، ولقد عجزت أن لا تكون اعتذرت إلى رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم بما اعتذر إليه المتحلفون ، قد كان كافيك ذنبك) أى من ذنبك (استغفار رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لك، فوالله ما زالوا يؤنبوننى) أى يلوموننى لوماً عنيفاً (حتى أردت أن أرجع فأكذب نفسى ، ثم قلت لهم : هل لقي هذا معى أحد؟ قالوا : نعم رجلان قالاً مثل ما قلت ، فقليل لهما مثل ما قيل لك ، فقلت : من هما؟ قالوا : مرارة بن الربيع العمرى (بفتح العين نسبة إلى بنى عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس (وهلال بن أمية الواقفى) نسبة إلى بنى واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس . وعند ابن أبى حاتم من مرسل الحسن : أن سبب تخلف الأول أنه كان له حائط حين زها ، فقال فى نفسه : قد غزوت قبلها فلو أقت عامى هذا ، فلما تذكر ذنبه قال : اللهم أشهدك أنى قد تصدقت به فى سبيك ، وأن الثانى كان له أهل تفرقوا ثم اجتمعوا فقال : لو أقت هذا العام عندهم ، فلما تذكر ذنبه قال : اللهم لك على أن لا أرجع إلى أهلى ولا مالى (فذكروا لى رجلين صالحين قد شهدا بدرأ فيهما أسوة) وقد استشكل بأن أهل السير لم يذكروا واحداً منهما فيمن شهد بدرأ ، ولا يعرف ذلك فى غير هذا الحديث ، ومن جزم بأنهما شهدا بدرأ الأثرم ، وهو ظاهر صنيع البخارى ، وتعقب الأثرم ابن الجوزى ونسبه إلى الغلط ، لكن قال الحافظ ابن حجر : إنه لم يصب ، قال : واستدل بعض المتأخرين لكونهما لم يشهدا بدرأ بما وقع فى قصة حاطب وأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يهجره ولا عاقبه مع كونه جس عليه ، بل قال لعمر لما هم بقتله : وما يذريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، قال : وأين ذنب التخلف من ذنب الجس؟ قال فى الفتح : وليس ما استدلل به بواضح لأنه يقتضى أن البدرى عنده إذا جنى جناية ولو كبرت لا يعاقب عليها ، وليس كذلك ، فهذا عمر مع كونه المخاطب بقصة حاطب قد جلد قدامة بن مظعون الحد لما شرب الخمر وهو بدرى ، وإنما لم يعاقب صلى الله عليه وآله وسلم حاطباً ولا هجره لأنه قبل عذره فى أنما كاتب قريشاً خشية على أهله وولده ، بخلاف تخلف كعب وصاحبيه فإنهم لم يكن لهم عذر أصلاً ، والله أعلم . اهـ . ويؤخذ منه أن البدرى يؤخذ فى الدنيا ، ومعنى قوله « غفرت لكم » أن يكون غفران ذنوبهم بالنسبة إلى الآخرة ، أى فأعلمه بأن كل ذنب لهم بالنسبة للآخرة مغفور ، أى وذنب

حاطب هذا على الخصوص لا يستحق به القتل لبراءته من النفاق ، وعذره بما ذكر ، وقوله « اعملوا .. إلخ » ليس القصد منه لإباحة المعاصي لهم ، بل اعملوا ما شئتم فعملكم لا يخرج عن الشريعة غالباً وإن فرط منكم على وجه الندرة ذنب فقد غفرت لكم .. إلخ ، وإن فرط منكم فقد وفقتكم لسبب المغفرة وهو التوبة . فعلى هذا أطلق المسبب وأريد سببه ، لا يقال : إذا كانت ذنوبهم في الآخرة مغفورة فما وجه إقامة الحد على من كان بدرياً ، لأننا نقول : وجهه أن يكون أزجر لغيره وأرفع لرتبته في الدار الآخرة . هذا ما ظهر لي ، والله أعلم . وقول الحافظ وممن جزم به الأثرم فالذي رأيته في الهدى النبوى نقلاً عن ابن الجوزي أنهما لم يشهدا بدراً ، وأما قوله : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاتب حاطباً .. إلخ ، فهذا غير صحيح ، فأى عتاب أعظم مما عاتب الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تتخذوا علوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة » إلى قوله : « ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل » . وما زال تعالى يبرز العتاب على أساليب ، وضرب الأمثال ، وختم السورة بقوله : « يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم قد يئسوا من الآخرة » . فأى عتاب أوجع من هذا العتاب ، وأى تهديد وتشديد ووعيد يماثله في آيات الكتاب . قال كعب (فضيت حين ذكروهما لي) أى الرجلين (ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه) أى خصوصاً الثلاثة ، كقولهم : اللهم اغفر لنا آيتنا العصابة . قال أبو سعيد السيرافي : إنه مفعول فعل محذوف ، أى أريد الثلاثة ، أى أخص الثلاثة . وخالفه الجمهور وقالوا : أى منادى والثلاثة صفة له ، وإنما أوجبوا ذلك لأنه في الأصل كان كذلك فنقل إلى الاختصاص ، وكل ما نقل من باب إلى باب فإعراجه بحسب أصله كأفعال التعجب (فاجتنبنا الناس وتغيروا لنا حتى تنكرت) أى تغيرت (في نفسى الأرض ، فما هى) الأرض (التى أعرف) لتوحشها على ، وهذا يجده الحزين والمهموم فى كل شئ حتى يجده فى نفسه . قال السهيلي : وإنما اشتد الغضب على من تخلف ، وإن كان الجهاد فرض كفاية ، لكنه فى حق الأنصار خاصة فرض عين ، لأنهم كانوا بايعوا على ذلك ، ومصداق ذلك قولهم وهم يحفرون الخندق :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

فكان تخلفهم عن هذه الغزوة كبيرة لأنه كالنكت لبيعهم . اهـ . وعند الشافعية وجه أن الجهاد كان فرض عين في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم ، ولنا في الجهاد والشهادة والهجرة كتاب في مجلد لطيف سميناه « العبرة » يشتمل على أحكام الغزو وما يتصل به ، فراجعته تجده شفاء الغليل (فليتنا على ذلك خمسين ليلة) استنبط منه جواز الهجران أكثر من ثلاث ، وأما النهي عن الهجر فوق ثلاث فمحمول على من لم يكن هجرانه شرعياً (فأما صاحبائى) مرارة وهلال (فاستكانا وقعدا في بيوتهما يبيكان ، وأما أنا فكنت أشب القوم) أى أقوامهم (وأجلدهم فكنت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين وأطوف) أى أدور (فى الأسواق ولا يكلمنى أحد ، وآتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم عليه وهو فى مجلسه بعد الصلاة ، فأقول فى نفسى : هل حرك شفثيه ردّ السلام على أم لا ؟) إنما لم يجزم بتحريك شفثيه صلى الله عليه وآله وسلم بالسلام ، لأنه لم يكن يديم النظر إليه من الخجل (ثم أوصلى قريباً منه فأسارقه النظر) أى أنظر إليه فى خفية (فإذا أقبلت على صلاتى أقبل) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى) وإذا التفت نحوه أعرض عنى حتى إذا طال على ذلك من جفوة الناس (أى من إعراضهم) مشيت حتى تسورت (أى علوت) جدار حائط أبى قتادة (الحارث بن ربعى الأنصارى رضى الله عنه ، أى بستانه (وهو ابن عمى) لأنه من بنى سلمة وليس هو ابن عمه أخى أبيه الأقرب (وأحب الناس إلىّ فسلمت عليه ، فوالله ما ردّ علىّ السلام) لعموم النهى عن كلامهم (فقلت : يا أبا قتادة أنشدك) أسألك (بالله هل تعلمنى أحب الله ورسوله ، فسكت ، فعدت له فنشدته) فسأله بالله كذلك (فسكت ، فعدت له فنشدته ، فقال : الله ورسوله أعلم) وليس ذلك تكليماً لكعب لأنه لم ينبه ذلك ، لأنه منهى عنه ، بل أظهر اعتقاده ، فلو حلف لا يكلم زيداً فسأله عن شىء ، فقال : الله أعلم ، ولم يرد جوابه ولا إسماعه ، لم يحث (ففاضت عينائى وتوليت حتى تسورت الجدار) للخروج من الحائط (قال : فينا أنا أمشئ بسوق المدينة إذا نبطى من أنباط أهل الشام) فلاح من أهل الفلاحة ، وكان نصرانياً ولم يسم (ممن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة يقول : من يدل على كعب بن مالك ، فطفق الناس يشيرون له) إلىّ ، يعنى ولا يتكلمون بقولهم

مثلاً : هذا كعب ، مبالغة في هجره والإعراض عنه (حتى إذا جاءني دفع إلى كتاباً من ملك غسان) جبلة بن الأيهم . جزم بذلك ابن عائذ ، أو هو الحارث بن أبي شمر . كذا قال الواقدي . وعند ابن مردويه : فكتب إلى كتاباً في سرقة من حرير (فإذا فيه : أما بعد : فإنه قد بلغني أن صاحبك قد جفاك ولم يجعلك الله بدار هوان ولا مضیعة) أى حيث يضيع حقك . وعند ابن عائذ : فإن لك متحولاً ، أى مكاناً تتحول فيه (فالحق بنا نواسك) من المواساة (فقلت لما قرأتها) أى الصحيفة المكتوب فيها (وهذا أيضاً من البلاء) وعند ابن أبي شيبة : إنا لله قد طمع في أهل الكفر (فتيمنت) أى قصدت (بها التنور) الذى يخبز فيه (فسجرت) أى أوقدته (بها) وهذا يدل على قوة الإيمان وشدة محبته لله ورسوله على ما لا يخفى ، وإلا فن صار في حالة من الهجر والإعراض قد يضعف عن احتمال ذلك ، وتحمله الرغبة في الجاه والمال على هجران من هجره ، ولا سيما مع أمنه من الملك الذى استدعاه إليه ، لأنه لا يكرهه على فراق دينه ، لكن لما احتمل عنده أنه لا يأمن من الافتتان حسم المادة وأحرق الكتاب ومنع الجواب وغلب عليه دينه وقوى عنده يقينه ، ورجح ما هو فيه من النكد والتعذيب على ما دعى إليه من الراحة والنعم حياً في الله ورسوله كما قال صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . وعند ابن عائذ : أنه شكاه حاله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال : ما زال إعراضك عني حتى رغب في أهل الشرك (حتى إذا مضت أربعون ليلة من الخمسين إذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح : لم أقف على اسمه ثم وجدت في رواية الواقدي أنه خزيمه بن ثابت ، قال : وهو الرسول إلى هلال ومرارة بذلك (يأتيني فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك أن تعتزل امرأتك) عميرة بنت جبير بن صخر بن أمية الأنصارية أم أولاده الثلاثة ، أو هي زوجته الأخرى خيرة (فقلت : أطلقها أم ماذا أفعل ؟ قال : لا بل اعتزلها ولا تقر بها ، وأرسل إلى صاحبني مثل ذلك ، فقلت لامرأتى : الحق بأهلك فتكوني عندهم حتى يقضى الله في هذا الأمر) فلحق بهم (قال كعب : فجاءت امرأة هلال بن أمية) خولة بنت عاصم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت : يا رسول الله إن هلال بن أمية شيخ ضائع ليس له خادم فهل تكره

أن أخدمه ؟ قال : لا ولكن لا يقربك) بالجزم على النهى (قالت : إنه والله ما به حركة إلى شيء ، والله ما زال يبكي منذ كان من أمره ما كان إلى يومه هذا) قال كعب (فقال لى بعض أهلى) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، ويشكل مع نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن كلام الثلاثة . ويحاج بأنه لعله بعض ولده أو من النساء ، ولم يقع النهى عن كلام الثلاثة للنساء اللاتي فى بيوتهم ، أو الذى كلمه بذلك كان منافقاً أو كان ممن يخدمه ولم يدخل فى النهى . اهـ . كذا فى الفتح . وفى القسطلانى أجيب بأنه عبر عن الإشارة بالقول ، يعنى فلم يقع الكلام اللسانى وهو المنهى عنه . قاله ابن الملقن . قال فى المصابيح : وهذا بناء منه على الوقوف عند اللفظ واطراح جانب المعنى ، وإلا فليس المقصود بعدم المكاملة عدم النطق باللسان فقط ، بل المراد هو وما كان بمثابة الإشارة المفهمة لما يفهمه القول باللسان . وقد يحاج بأن النهى كان خاصاً بمن عدا زوجة هلال وغشيانه إياها ، وقد أذن لها فى خدمته ، ومعلوم أنه لا بد فى ذلك من مخالطة وكلام ، فلم يكن النهى شاملاً لكل أحد وإنما هو شامل لمن لا تدعو حاجة هؤلاء إلى مخالطته وكلامه من زوجة وخادم ونحو ذلك ، فلعل الذى قال لكعب من أهله . اهـ (لو استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى امرأتك) لتخدمك (كما أذن لامرأة هلال ابن أمية أن تخدمه) كان ممن لم يشملنه النهى . قال كعب (فقلت : والله لا أستأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وما يدرينى ما يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استأذنته فيها وأنا رجل شاب (قوى على خدمة نفسه (فلبثت بعد ذلك عشر ليال حتى كملت) بفتح الميم (لنا خمسون ليلة من حين نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كلامنا) أيها الثلاثة (فلما صليت صلاة الفجر صبح خمسين ليلة وأنا على ظهر بيت من بيوتنا ، فبينما أنا جالس على الحال التى ذكر الله قد ضاقت على نفسى) أى قلبى لا يسعه أنس ولا سرور من فرط الوحشة والغم (وضاقت علىّ على الأرض بما رحبت) برحبها ، أى مع سعتها ، وهو مثل للحيرة فى أمره كأنه لا يجد فيها مكاناً يقر فيه قلقاً وجزعاً ، وإذا كان هؤلاء لم يأكلوا مالا حراماً ولا سفكوا دمأ حراماً ، ولا أفسلوا فى الأرض وأصابهم ما أصابهم ، فكيف بمن واقع الفواحش والكبائر ، وجواب بينا قوله (سمعت صوت

صارخ أوفى) أى أشرف (على جبل سلع بأعلى صوته يا كعب بن مالك أبشر) وعند الواقدي : وكان الذى أوفى على سلع أبا بكر الصديق فصاح : قد تاب الله على كعب (قال) كعب (فخررت ساجداً) شكر الله تعالى (وعرفت أن قد جاء فرج وآذن) بالمد ، أى أعلم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتوبة الله علينا حين صلى صلاة الفجر فذهب الناس يبشروننا) أيها الثلاثة بتوبة الله علينا (وذهب قبل) أى جهة (صاحبي) مرارة وهلال (مبشرون) يبشرونهما (وركض إلى) استحث (رجل فرساً) للعدو. وعند الواقدي : أنه الزبير بن العوام (وسعى ساع من أسلم فأوفى على الجبل) هو حمزة بن عمرو الأسلمي . رواه الواقدي . وعند ابن عائذ أن اللذين سعيأ أبو بكر وعمر ، لكنه صدره بقوله زعموا (وكان الصوت أسرع من الفرس ، فلما جاعف الذى سمعت صوته) هو حمزة الأسلمي (يبشرني نزعته له ثوباً) بالثنية (فكسوته إياهما يبشراه) لى بتوبة الله على (والله ما أملك) من الثياب (غيرهما يومئذ) وقد كان له مال غيرهما كما صرح به فيما يأتى (واستعرت ثوبين) أى من أبى قتادة كما عند الواقدي (فلبستهما وانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، فتلقاني الناس فوجاً فوجاً (جماعة جماعة) يهنوني بالتوبة ، يقولون : لتهنك (بكسر النون) توبة الله عليك . قال كعب : حتى دخلت المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس حوله الناس ، فقام إلى طلحة بن عبيد الله (أحد العشرة المبشرة بالجنة) (يهول) أى يسير بين المشي والعدو (حتى صافحني وهناني ، والله ما قام إلى رجل من المهاجرين غيره) وكانا أخوين أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما . كذا قاله البرماوى كغيره . وتعقب بأن الذى ذكره أهل المغازى أنه كان أخوا الزبير ، لكن كان الزبير أخواً فى إخوة المهاجرين ، فهو أخو أخيه (ولا أنساها لطلحة) أى هذه الخصلة ، وهى بشارته إياى بالتوبة ، أى لا أزال أذكر إحسانه إلىّ بذلك وكنت رهين مسرته (قال كعب : فلما سلمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يبرق وجهه من السرور : أبشر بخير يوم مرّ عليك منذ ولدتك أمك) أى سوى يوم إسلامه ، وهو مستثنى تقديرأ وإن لم ينطق به ، أو أن يوم توبته مكمل ليوم إسلامه ، فيوم إسلامه بداية سعادته ويوم توبته مكمل لها ، فهو خير من جميع

أيامه ، وإن كان يوم إسلامه خيرها ، فيوم توبته المضاف إلى إسلامه خير من يوم إسلامه المجرد عنها (قال) كعب (قلت : أمن عندك يا رسول الله ؟ أم من عند الله ؟ قال : لا بل من عند الله) زاد ابن أبي شيبة : إنكم صدقتم الله فصدقكم (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم إذا سر استنار وجهه حتى كأنه قطعة قمر) قاله احترازاً من السواد الذى فى القمر ، أو إشارة إلى موضع الاستنارة وهو الجبين . الذى يظهر فيه السرور . قالت عائشة : مسروراً تشرق أسارير وجهه ، فكأن التشبيه وقع على بعض الوجه فناسب أن يشبه ببعض القمر (وكنا نعرف ذلك منه) أى الذى يحصل له من استنارة وجهه عند السرور (فلما جلست بين يديه) صلى الله عليه وآله وسلم (قلت : يا رسول الله إن من توبتي أن أنخلع) أخرج (من) جميع (مالى صدقة إلى الله وإلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم (أى صدقة خالصة لها) قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) له خوفاً عليه من تضرره بالفقر وعدم صبره على الإضاعة (أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك) ولأحمد : يجزى عنك الثلث (قلت ؛ فإنى أمسك سهمى الذى بخير ، فقلت : يا رسول الله إن الله إنما نجاني بالصدق ، وإن من توبتى أن لا أحدث إلا صدقاً ما بقيت ، فوالله ما أعلم أحداً من المسلمين أبلاه الله) أى أنعم عليه (فى صدق الحديث منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم أحسن مما أبلانى (أى مما أنعم على . وفيه نفي الأفضلية لاني المساواة ، لأنه شاركه فى ذلك هلال ومرارة) ما تعمدت منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إلى يومى هذا كذباً ، وإنى لأرجو أن يحفظنى الله فيما بقيت ، وأنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله (وسلم : لقد تاب الله على النبي) أى تجاوز عنه إذنه للمنافقين فى التخلف ، كقوله : « عفا الله عنك لم أذنت لهم » (والمهاجرين والأنصار) وفيه حث للمؤمنين على التوبة ، وأنه ما من مؤمن إلا وهو محتاج إلى التوبة والاستغفار حتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرين والأنصار (إلى قوله : وكونوا مع الصادقين) فى إيمانهم دون المنافقين أو مع الذين لم يتخلفوا (فوالله ما أنعم الله على من نعمة قط بعد أن هداني للإسلام أعظم فى نفسى من صدقى لرسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم (أن لا أكون كذبت ، فأهلك كما هلك الذين كذبوا ، فإن الله تعالى قال للذين

كذبوا حين نزل الوحي شر ما قال لأحد) أى قال قولاً شراً ما قاله بالإضافة ،
 أى شر القول الكائن لأحد من الناس (فقال تبارك وتعالى : « سيحلفون بالله
 لكم إذا انقلبتم ») إذا رجعت إليهم من الغزو (إلى قوله : « فإن الله لا يرضى عن
 القوم الفاسقين ») أى فإن رضاكم وحدكم لا ينفعهم إذا كان الله ساخطاً عليهم
 وكانوا عرضة لعاجل عقوبته وآجلها (قال كعب : وكنا تخلفنا أيها الثلاثة عن
 أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حين حلفوا له)
 أن تخلفهم كان لعذر (فبايعهم واستغفر لهم وأرجأ) أى أخر (رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم أمرنا) أيها الثلاثة (حتى قضى الله فيه) بالتوبة
 (فبذلك قال الله تعالى « وعلى الثلاثة الذين خلفوا » وليس الذى ذكر الله
 مما خلفنا عن الغزو وإنما هو تخليفه إيانا وإرجاؤه) أى تأخير (أمرنا عن
 حلف له) صلى الله عليه وآله وسلم (واعتذر إليه فقبل منه) صلى الله عليه وآله
 وسلم اعتذاره ، والمراد على قوله « إنهم خلفوا عن التوبة لا عن الغزو » قال
 القسطلانى : وقد أخرج المؤلف رحمه الله حديث غزوة تبوك وتوبة الله على
 كعب فى عشرة مواضع مطولاً ومختصراً . وأخرجه مسلم فى التوبة وأبو داود
 فى الطلاق وكذا النسائى . هـ .

وفى الفتح : وفى قصة كعب من الفوائد : جواز طلب أموال الكفار من
 ذوى الحرب ، وجواز الغزو فى الشهر الحرام والتصريح بجهة الغزو إذا لم
 تقتضى المصلحة ستره ، وأن الإمام إذا استنفر الجيش عموماً لزمهم النفير
 ولحق اللوم بكل فرد لو تخلف ، وأن العاجز عن الخروج بنفسه أو بماله لا لوم
 عليه ، واستخلاف من يقوم مقام الإمام على أهله والضعفة ، وترك قتل
 المنافقين ، ويستنبط منه ترك قتل الزنديق إذا أظهر التوبة ، وأجاب من أجازه
 بأن الترك كان فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمصلحة التأليف على
 الإسلام . وفيها عظم أمر المعصية . وقد نبه الحسن البصرى على ذلك فيما
 أخرجه ابن أبى حاتم عنه ، قال : يا سبحان الله ، ما أكل هؤلاء الثلاثة مالا
 حراماً ولا سفكوا دمماً ولا أفسدوا فى الأرض ، وأصابهم ما سمعهم وضائق
 عليهم الأرض بما رحبت ، فكيف بمن يواقع الفواحش والكبائر . وفيها أن
 القوى فى الدين يؤخذ بأشد مما يؤخذ الضعيف فى الدين ، وجواز إخبار المرء
 عن تقصيره وتفريطه ، وعن سبب ذلك ، وما آل أمره تحذيراً ونصيحة لغيره ،

وجواز مدح المرء بما فيه من الخير إذا أمن الفتنة ، وتسلية نفسه عما لم يحصل له بما وقع لنظيره ، وفضل أهل بدر والعقبة ، والحلف للتأكيد من غير استحلاف ، والتورية عن المقصد ، ورد الغيبة ، وجواز ترك وطء الزوجة مدة . وفيها جواز تمنى ما فات من عمل الخير ، وأن الإمام لا يهمل من تخلف عنه في بعض الأمور ، بل يذكره ليراجع التوبة ، وجواز الطعن في الرجل بما يغلب على اجتهاد الطاعن حمية لله ورسوله ، وجواز الرد على الطاعن إذا غلب على ظن الراد وهم الطاعن أو غلطه ، وأن المستحب للقادم أن يكون على وضوء وأن يبدأ بالمسجد قبل بيته فيصلي ثم يجلس لمن يسلم عليه ، ومشروعية السلام على القادم وتلقيه ، والحكم بالظاهر ، وقبول المعاذير ، واستحباب بكاء العاصي أسفاً على ما فاته من الخير ، وإجراء الأحكام على الظاهر ، ووكل السرائر إلى الله تعالى ، وترك السلام على من أذنب ، وجواز هجره أكثر من ثلاث ، وأما النهي عن الهجر فوق الثلاث فمحمول على من لم يكن هجرانه شرعياً ، وأن التبسم قد يكون من غضب كما يكون عن تعجب ، ولا يختص بالسرور ومعاتبه الكبير أصحابه ومن يعز عليه دون غيره ، وفائدة الصدق ، وشؤم عاقبة الكذب ، والعمل بمفهوم القلب إذا حفته قرينة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما حدثه كعب : أما هذا فقد صدق ، فإنه يشعر بأن من سواه كذب ، لكن ليس على عمومته في حق كل أحد سواه ، لأن مرارة وهلالاً أيضاً قد صدقا ، فيختص الكذب بمن حلف واعتذر لا بمن اعترف ، ولهذا عاقب من صدق بالتأديب الذي ظهرت فائدته عن قرب ، وآخر من كذب للعقاب الطويل . وفي الحديث الصحيح : إذا أراد الله بعبد خيراً عجل له عقوبته في الدنيا ، وإذا أراد به شراً أمسك عنه عقوبته فيرد القيامة بذنوبه ، قيل : وإنما غلظ في حق هؤلاء الثلاثة لأنهم تركوا الواجب عليهم من غير عذر ، ويدل عليه قوله تعالى : « ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله » وقول الأنصار :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

وفيها تبريد حر المعصية بالتأسي بالنظير ، وفيها عظم مقدار الصدق في القول والفعل ، وتعليق سعادة الدنيا والآخرة والنجاة من شرهما ، وأن من عوقب بالهجر يعذر في التخلف عن صلاة الجماعة ، لأن مرارة وهلالاً لم

يخرجنا من بيوتهما تلك المدة ، وفيها سقوط رد السلام على المهجور عن من سلم عليه ، إذ لو كان واجباً لم يقل كعب : هل حرك شفتيه برد السلام ، وجواز دخول المرء دار جاره وصديقه بغير إذنه ، ومن غير الباب إذا علم رضاه ، وفيها أن قول المرء : الله ورسوله أعلم ، ليس بخطاب ولا كلام ، ولا يحث به من حاف أن لا يكلم الآخر إذا لم ينوبه مكالمته ، وإنما قال أبو قتادة ذلك لما أُلح عليه كعب ، وإلا فقد تقدم أن رسول ملك غسان لما سأل عن كعب جعل الناس يشيرون له إلى كعب ولا يتكلمون بقولهم مثلاً : هذا كعب ، مبالغة في هجره والإعراض عنه ، وفيها أن مسارقة النظر في الصلاة لا تقدر في صحتها وإيثار طاعة الرسول على مودة القريب ، وخدمة المرأة زوجها ، والاحتياط كالجانبية ما يخشى الوقوع فيه ، وجواز تحريق ما فيه اسم الله للمصلحة ، وفيها مشروعية سجود الشكر والاشتياق إلى البشارة بالخير وإعطاء البشير أنفس ما يحضر الذي يأتيه بالبشارة ، وتهنئة من تجددت له نعمة والقيام إليه إذا أقبل ، واجتماع الناس عند الإمام في الأمور المهمة ، وسروره بما يسر أتباعه ، ومشروعية العارية ، ومصافحة القادم والقيام له ، والتزام المداومة على الخير الذي ينتفع به ، واستحباب الصدقة عند التوبة ، وأن من نذر الصدقة بكل ماله لم يلزمه إخراج جميعه .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا ،
 مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَّامَ الْجَمَلِ بَعْدَ مَا كَذَبْتُ أَنَّ الْحَقَّ
 بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأَقَاتِلَ مَعَهُمْ ، قَالَ : لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَتْ كِسْرَى ، قَالَ : لَنْ يُفْلِحَ
 قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ .

(عن أبي بكره رضي الله عنه قال : لقد نفعتني الله بكلمة سمعتها من رسول
 الله صلى الله عليه وآله (وسلم أيام الجمل بعد ما كذبت أن الحق بأصحاب)
 وقعة (الجمل) عائشة رضي الله عنها ومن معها (فأقاتل معهم) وكان سببها
 أن عثمان لما قتل وبويع على الخلافة خرج طلحة والزبير إلى مكة فوجد
 عائشة ، وكانت قد حجت ، فأجمع رأيهم على التوجه إلى البصرة يستنفرون
 الناس للطلب بدم عثمان ، فبلغ علياً فخرج إليهم ، فكانت الوقعة ونسبت إلى
 الجمل الذي كانت عائشة قد ركبتة وهي في هودجها تدعو الناس إلى الإصلاح
 (قال) أبو بكره مفسراً لقوله : نفعتني الله بكلمة (لما بلغ رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى) بوران
 بنت شيرويه بن كسرى أبرويز ، وذلك أن شيرويه لما قتل أباه كان أبوه
 لما علم أن ابنه عمل على قتله احتال على قتل ابنه بعد موته ، فعمل في بعض
 خزائنه المختصة به حقاً مسموماً وكتب عليه حق الجماع من تناول منه كذا
 جامع كذا . فقرأه شيرويه ، فتناول منه ، فكان فيه هلاكه ، فلم يعيش بعد
 أبيه سوى ستة أشهر ، فلما مات لم يخلف أخاً لأنه كان قتل إخوته حرصاً على
 الملك ، ولم يخلف ذكراً وكرهوا إخراج الملك عن ذلك البيت فلكوا أخته .
 ذكر ذلك ابن قتيبة في المعارف . وذكر الطبري أيضاً أن أختها أزميدخت
 ملكت أيضاً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لن يفلح قوم ولوا أمرهم
 امرأة) قال الخطابي : في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء ، وفيه
 أنها لا تزوج نفسها ولا تلي العقد على غيرها ، كذا قال ، وهو متعقب ،

والمنع من أن تلى الإمارة والقضاء قول الجمهور ، وأجازه الطبرى ، وهى رواية عن مالك ، وعن أبى حنيفة : تلى الحكم فيما تجوز فيه شهادة النساء . كذا فى الفتح . قال القسطلانى : والغرض من ذكر هذا الحديث هنا بيان أن كسرى لما مزق كتابه صلى الله عليه وآله وسلم ودعا عليه سلط الله عليه ابنه فزقه وقتله ثم قتل إخوته حتى أفضى الأمر إلى تأمير المرأة ، فجر ذلك إلى ذهاب ملكهم ومزقوا ، واستجاب الله دعاءه صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وكسرى هو برويز بن هرمز بن أنوشروان ، وهو كسرى الكبير لا أنوشروان ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن ابنه يقتله ، والذي قتله ابنه هو برويز . وكسرى بكسر الكاف : لقب كل من يملك الفرس ، ومعناه بالعربية « المظفر » هذا وقد ولت نصارى هذا الزمان عليهم امرأة منهم ، وتلك المفسد التى لا تتناهى وترى منذ ولايتها من هذه الجهة ، وهى نصرانية لا تحب إلا نصرانياً وقومها ، وكذا تملك قطرنا هذا نساء مسلمات منذ أيام طوال ، ولا تخلو عن فتن ومفاسد أيضاً ظاهرة أو باطنة ، فلا جعلنا الله تعالى من القوم الذين لم يفلحوا حيث ولوا أمرهم امرأة ، وهو بالإجابة جدير .

مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته

* (مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووفاته) *

أما ابتداء المرض فكان في بيت ميمونة . وفي السيرة لأبي معشر : في بيت زينب بنت جحش . وفي السيرة لسليمان التيمي : في بيت ريحانة . والأول المعتمد . وذكر الخطابي أنه ابتداء به يوم الاثنين . وقيل : يوم السبت . وقال الحاكم أبو أحمد : يوم الأربعاء . واختلف في مدة مرضه ، فالأكثر على أنها ثلاثة عشر يوماً ، وقيل بزيادة يوم ، وقيل بنقصه ، والقولان في الروضة وصدر بالثاني ، وقيل عشرة أيام ، وبه جزم سليمان التيمي في مغازيه ، وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح . وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف ، من ربيع الأول ، وكاد يكون إجماعاً ، لكن في حديث ابن مسعود عند البزار : في حادى عشر رمضان ، ثم عند ابن إسحاق والجمهور : أنها في الثاني عشر منه . وعند موسى بن عقبة والليث والخوارزمي وابن زبر : مات لهدل ربيع الأول . وعند أبي مخنف والكلبي : في ثانيه . ورجحه السهيلي . وعلى القولين ينزل ما نقله الرافعي أنه عاش بعد حجته ثمانين يوماً ، وقيل : أحدًا وثمانين . وأما على ما جزم به في الروضة فيكون عاش بعد حجته تسعين يوماً أو أحدًا وتسعين . وقد استشكل ذلك السهيلي ومن تبعه ، أعنى كونه مات يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول ، وذلك أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان وأنه يوم الخميس ، فهما فرضت الشهور الثلاثة تواماً أو نواقص أو بعضها لم يصح ، وهو ظاهر لمن تأمله . وأجاب البارزى ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل . وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا في رؤية هلال ذى الحجة ، فرآه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدينة إلا ليلة الجمعة ، فحصلت الوقفة برؤية أهل مكة ، ثم رجعوا إلى المدينة فأرخوا برؤية أهلها ، وكان أول ذى الحجة الجمعة وآخره السبت ، وأول المحرم الأحد وآخره الاثنين ، وأول صفر الثلاثاء وآخره الأربعاء ، وأول ربيع الأول الخميس فيكون ثاني عشره الاثنين . وهذا الجواب بعيد من حيث أنه يلزم توالى أربعة أشهر كوامل . وقد جزم سليمان التيمي أحد الثقات بأن ابتداء مرض رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر ، ومات يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول ، فعلى هذا كان صفر ناقصاً ، ولا يمكن أن يكون أول صفر السبت إلا إن كان ذو الحجة والمحرم ناقصين ، فيلزم منه نقص ثلاثة أشهر متوالية ، وأما على قول من قال : مات أول يوم من ربيع الأول فيكون اثنان ناقصين وواحد كاملاً ، ولهذا رجحه السهيلي . وفي المغازي لأبي معشر عن محمد بن قيس قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء لإحدى عشرة مضت من صفر ، وهذا موافق لقول سليمان التيمي المتقدم ، لأن أول صفر كان السبت . وأما ما رواه ابن سعد عن عمر بن علي بن أبي طالب قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأربعاء ليلة بقيت من صفر ، فاشتكى ثلاث عشرة ليلة ، ومات يوم الاثنين لاثنتي عشرة مضت من ربيع الأول ، فيرد على هذا الإشكال المتقدم ، وكيف يصح أن يكون أول صفر الأربعاء ليكون تاسع وعشرون منه الأربعاء والغرض أن كان ذو الحجة أوله الخميس ، فلو فرض هو والمحرم كاملين لكان أول صفر الإثنين ، فكيف يتأخر إلى يوم الأربعاء ، فالمعتمد ما قال أبو مخنف ، وكان سبب غلط غيره أنهم قالوا : مات في ثاني شهر ربيع الأول ، فغيرت فصارت ثمانى عشر ، واستمر الوهم بذلك يتبع بعضهم بعضاً من غير تأمل ، والله أعلم . وقد أجاب القاضي بدر الدين بن جماعة بجواب آخر فقال : يحمل قول الجمهور لاثنتي عشرة ليلة خلت ، أى بأيامها ، فيكون موته في اليوم الثالث عشر ، وتفرض الشهور كواامل ، فيصح قول الجمهور ، ويعكر عليه ما يعكر على الذى قبله مع زيادة مخالفة اصطلاح أهل اللسان في قولهم : لاثنتي عشرة ، فإنهم لا يفهمون منها إلا مضى الليالي ، ويكون ما أرخ بذلك واقعاً في اليوم الثاني عشر . كذا في الفتح ، والله أعلم .

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي شَكْوَاهُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ ، فَسَارَّهَا بِشَيْءٍ فَبَكَتْ ، ثُمَّ دَعَاهَا فَسَارَّهَا بِشَيْءٍ فَضَحِكَتْ ، فَسَأَلْنَاهَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ : سَارَّني النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُقْبَضُ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ فَبَكَيتُ ، ثُمَّ سَارَّني فَأَخْبَرَنِي أَنِّي أَوَّلُ أَهْلِهِ يَلْحَقُهُ فَضَحِكْتُ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة) بنته عليها السلام (في شكواه) أي مرضه (الذي قض فيه فسارها بشيء) وفي أول هذا الحديث من رواية مسروق عن عائشة كما في علامات النبوة : أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : مرحباً بابنتي ، ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله ، ثم سارها . ولأبي داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم عن عائشة قالت : ما رأيت أحداً أشبه سمتاً وهدياً ودلاً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قيامها وقعودها من فاطمة ، وكانت إذا دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام إليها وقبلها وأجلسها في مجلسه ، وكان إذا دخل عليها فعلت ذلك ، فلما مرض دخلت عليه فأكبت عليه تقبله (فبكت ، ثم دعاها فسارها بشيء فضحكت) واتفقت الروايتان على أن الذي سارها به أولاً فبكت هو إعلامه إياها بأنه ميت من مرضه ذلك ، واختلفتا فيما سارها به ثانياً فضحكت ، ففي رواية عروة أنه إخباره إياها بأنها أول أهله لحوقاً به ، وفي رواية مسروق أنه إخباره إياها بأنها سيدة نساء أهل الجنة ، وجعل كونها أول أهله لحوقاً به مضموماً إلى الثاني هو الراجح ، فإن حديث مسروق يشتمل على زيادات ليست في حديث عروة ، وهو من الثقات الضابطين ، فما زاده مسروق قول عائشة : فقالت : ما رأيت كالיום فرحاً أقرب من حزن ، فسألته عن ذلك ، فقالت : ما كنت لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فسألته ، فقالت : أسرّ إلى أن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة ، وأنه

عارضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حضراً جلي ، وإنك أول أهل بيتي لحاقاً بي (فسألناها عن) سبب (ذلك) البكاء والضحك (فقالت) بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم (سارني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقبض في وجهه الذي توفي فيه فبكيت ، ثم سارني فأخبرني أنني أول أهله) أي أهل بيته (يتبعه ، فضحكت) وروى النسائي عن عائشة في سبب البكاء أنه ميت ، وفي سبب الضحك الأمرين الآخرين . ولأبي سعد عنها أن سبب البكاء موته ، وسبب الضحك أنها سيدة النساء . وفي رواية عائشة بنت طلحة عنها أن سبب البكاء موته وسبب الضحك لحاقها به . وعند الطبراني من وجه آخر عن عائشة أنه قال لفاطمة : إن جبريل أخبرني أنه ليس امرأة من نساء المسلمين أعظم ذرية منك فلا تكوني أدنى امرأة منهنّ صبراً . وفي الحديث إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بما سيقع فوقه كما قال ، فإنهم اتفقوا على أن فاطمة عليها السلام كانت أول من مات من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده حتى من أزواجه . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في علامات النبوة .

الحديث الثاني

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ نَبِيٌّ حَتَّى يُخَيَّرَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَأَخَذَتْهُ بَحَّةٌ يَقُولُ : « مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ » الْآيَةَ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ خَيْرٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كنت أسمع) أى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما فى الحديث الآخر (أنه لا يموت نبي) من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (حتى يخير بين) المقام فى (الدنيا و) الارتحال منها إلى (الآخرة ، فسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فى مرضه الذى مات فيه وأخذته بحّة) بضم الباء وتشديد الحاء المهملة : شىء يعرض فى الحلق فيتغير له الصوت فيغلظ . وقال القسطلانى : غلظة وخشونة تعرض فى مجارى النفس فيغلظ الصوت ، والمعنى واحد (يقول : « مع الذين أنعم الله عليهم » الآية ، فظننت أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (خير) وهذا الحديث أخرجه فى التفسير . زاد فى رواية : فقلت : إذن لا يختارنا وعرفت أنه حديثه الذى كان يحدثنا وهو صحيح . وعند أبى الأسود فى المغازى عن عروة أن جبريل نزل إليه فى تلك الحالة فخبره . قال السهيلي : وجدت فى بعض كتب الواقدي أن أول كلمة تكلم بها صلى الله عليه وآله وسلم وهو مسترضع عند حليلة : الله أكبر . وآخر كلمة تكلم بها كما فى حديث عائشة : الرفيق الأعلى . وروى الحاكم من حديث أنس أن آخر ما تكلم به : جلال ربى الرفيع . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : فهم عائشة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مع الرفيق الأعلى » أنه خير نظير فهم أبيها رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن عبداً خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده أن العبد المراد هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بكى . وفى رواية أبى بردة ابن أبى موسى عن أبيه عند النسائي وصححه ابن حبان فقال : أسأل الله الرفيق الأعلى الأسعد مع جبريل وميكائيل وإسرافيل . وظاهره أن الرفيق المكان الذى تحصل المرافقة فيه مع المذكورين . وفى رواية عن عائشة بعد هذا قال : « اللهم اغفرلى وارحمنى وألحقنى بالرفيق » حتى قبض . وفى معنى « الرفيق » وفى المراد منه أقوال ذكرها فى الفتح .

الحديث الثالث

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَاحِبُ يَقُولٍ : إِنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ قَطُّ ، حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ يُحْيَا أَوْ يُخَيِّرُ ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَحَضَرَهُ الْقَبْضُ ، وَرَأْسُهُ عَلَى فِخْذِي ، غَشِيَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ شَخَصَ بَصَرُهُ نَحْوَ سَقْفِ الْبَيْتِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، فَقُلْتُ : إِذَنْ لَا يَخْتَارُنَا ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حَدِيثُهُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا وَهُوَ صَاحِبُهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو صاحب يقول : إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يحيا) أى يسلم إليه الأمر أو يملك فى أمره أو يسلم عليه تسليم الوداع (أو يخير) بين الدنيا والآخرة (فلما اشتكى) أى مرض (وحضره القبض) ورأسه على فخذى غشى عليه ، فلما أفاق شخص (أى ارتفع) بصره نحو سقف البيت ثم قال : اللهم فى الرفيق الأعلى (أى الجماعة من الأنبياء الذين يسكنون أعلى عليين ، وظاهره أن الرفيق المكان الذى يحصل فيه المرافقة مع المذكورين . والحكمة فى اختتام كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الكلمة تضمن التوحيد والذكر بالقلب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره أنه لا يشترط أن يكون الذكر باللسان ، لأن بعض الناس قد يمنعه من النطق مانع فلا يضره إذا كان قلبه عامراً بالذكر (فقلت : إذن لا يجاورنا) فى الدنيا ، أى لا يختارنا (فعرفت أنه حديثه الذى كان يحدثنا به وهو صحيح) وعند أحمد من طريق المطلب بن عبد الله عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : ما من نبي يقبض إلا يرى الثواب ثم يخير . ولأحمد أيضاً من حديث أبى مويبة قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني أوتيت مفاتيح خزائن الأرض والخلد ثم الجنة ، فخبرت بين ذلك وبين لقاء ربى والجنة ، فاخترت لقاء ربى والجنّة . وعند عبد الرزاق من مرسل طاوس رفعه : خبرت بين أن أبى حتى أرى ما يفتح على أمتى وبين التعجيل فاخترت التعجيل .

الحديث الرابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اشْتَكَى نَفَثَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ وَمَسَحَ عَنْهُ بِيَدِهِ ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُوفَّى فِيهِ طَفِيفْتُ أَنْفَثُ عَلَيْهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ ، الَّتِي كَانَ يَنْفُثُ ، وَأَمَسَحَ بِبَيْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اشتكى) أى مرض (نفث) أخرج الريح من فيه مع شيء من ريقه (على نفسه بالمعوذات) بكسر الواو المشددة : الإخلاص واللتين بعدها ، فهو من باب التغليب ، أو المراد الفلق والناس ، وجمع باعتبار أن أقل الجمع اثنان ، أو المراد الكلمات المعوذات بالله من الشياطين والأمراض (ومسح عنه بيده) لتصل بركة القرآن واسم الله تعالى إلى بشرته المقدسة (فلما اشتكى) صلى الله عليه وآله وسلم (وجعه الذى توفى فيه طفيفت) أى أخذت حال كوفى (أنفث عليه بالمعوذات التى كان ينث وأمسح بيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) لبركتها، وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الطب وكذا مسلم .

الحديث الخامس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَصْغَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ وَهُوَ مُسْنِدٌ إِلَى ظَهْرِهِ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : أصغيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت وهو مسند إلى ظهره ، فسمعتة يقول : اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق) أى الأعلى . وفى رواية ذكران عن عائشة : فجعل يقول : « فى الرفيق الأعلى » حتى قبض . وفى رواية ابن أبى مليكة عن عائشة : وقال « فى الرفيق الأعلى ، فى الرفيق الأعلى » .

الحديث السادس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ ، قَالَتْ : مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّهُ لَبَيِّنٌ حَاقِنْتِي وَذَاقِنْتِي ، فَلَا أَكْرَهُ شِدَّةَ الْمَوْتِ لِأَحَدٍ أَبَدًا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها في رواية قالت : مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنه لبيّن حاقنتي وذاقنتي) والحاقنة : الوهدة المنخفضة بين الترقوتين من الخلق . وفي الفتح : الحاقنة : ما سفل من الذقن . والذاقنة : ما علا منه ، أو الحاقنة : ثغرة الترقوة وهما حاقنتان ، ويقال : إن الحاقنة : المظهرة من الترقوة والخلق ، وقيل : ما دون الترقوة من الصدر ، وقيل : هى تحت السرة . وقال ثابت : الذاقنة : طرف الحلقوم (فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية : توفي في بيتي وفي يومى وبين سحري ونحري ، وإن الله جمع ريقى وريقه عند موته ، أى بسبب السواك . وفي رواية : فى آخر يوم من الدنيا . والسحر : هو الصدر ، وهو فى الأصل الرئة ، والنحر : المراد به موضع النحر . وأغرب الداودى فقال : هو ما بين الثديين . والحاصل أن ما بين الحاقنة والذاقنة هو ما بين السحر والنحر ، والمراد أنه مات ورأسه بين حنكها وصدرها صلى الله عليه وآله وسلم ورضى عنها . وهذا لا يغير حديثها الذى قبل هذا : إن رأسه كان على فخذه ، لأنه محمول على أنها رفعت من فخذه إلى رأسها . وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات ورأسه فى حجر عليّ . وكل طريق منها لا يخلو من شيعى فلا يلتفت إليهم . قال فى الفتح : وقد رأيت بيان حال الأحاديث التى أشرت إليها دفعاً لتوهم التعصب . اهـ . ثم تكلم عليها فى الفتح ، فراجعه .

الحديث السابع

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ ، فَقَالَ النَّاسُ : يَا أَبَا الْحَسَنِ كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِئاً ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ : أَنْتَ وَاللَّهِ بَعْدَ ثَلَاثِ عَشْرَةِ الْعَصَا ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْفَ يُتَوَفَّى مِنْ وَجَعِهِ هَذَا ، إِنِّي لَأَعْرِفُ وَجْهَهُ بَنَى عَبْدُ الْمُطَّلِبِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، أَذْهَبَ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَنَسْأَلُهُ فِيمَنْ هَذَا الْأَمْرُ ، إِنْ كَانَ فِينَا عِلْمٌ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِنَا عِلْمُنَاهُ ، فَأَوْصِي بِنَا ، فَقَالَ عَلِيٌّ : إِنَّا وَاللَّهِ لَعِنُ سَأَلَتَاهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْعَتَاهَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجعه الذي توفي فيه ، فقال الناس) له (يا أبا الحسن كيف أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : أصبح بحمد الله بارئاً) اسم فاعل من برأ المريض إذا أفاق من المرض (فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له : أنت والله بعد ثلاث) أى ثلاثة أيام (عبد العصا) أى تصوير مأموراً بموته صلى الله عليه وآله وسلم وولاية غيره . وهذا من قوة فراسة العباس رضي الله عنه (وإنى والله لأرى) بفتح الهمزة من الاعتقاد ، وبضمها بمعنى الظن . وهذا قاله العباس مستنداً إلى التجربة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوف يتوفى من وجعه هذا ، إنى لأعرف وجوه بنى عبد المطلب عند الموت) ذكر ابن إسحاق عن الزهري أن هذا كان يوم قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم قال العباس لعلي (اذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلنسأله

فيمن هذا الأمر) أى الخلافة . وفى مرسل الشعبي عند ابن سعد : ففسأله من يستخلف فإن استخلف منا فذاك (إن كان فينا علمنا ذلك ، وإن كان فى غيرنا علمناه فأوصى بنا) الخليفة بعده . وفى مرسل الشعبي : وإلا أوصى بنا فحفظنا من بعده . وله من طريق أخرى : فقال علىّ : وهل يطمع فى هذا الأمر غيرنا ؟ قال : أظن والله سيكون (فقال علىّ : إنا والله لئن سألناها) أى الخلافة (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ففنعناها لا يعطيناها الناس بعده) أى وإن لم يمنعنناها بأن يسكت فيحتمل أن تصل إلينا فى الجملة (وإنى والله لا أسأله رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى لا أطلبها منه . وفى مراسل الشعبي : فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العباس لعليّ : أبسط يدك أبايك يبايعك الناس . فلم يفعل . وزاد عبد الرزاق عن ابن عيينة قال : قال الشعبي : لو أن علياً سأله عنها كان خيراً له من ماله وولده . وفى الفتح : روي فى فوائد أبي الطاهر الذهلى بسند جيد عن ابن أبي ليلى قال : سمعت علياً يقول : لقينى العباس . فذكر نحو القصة التى فى هذا الحديث باختصار . وفى آخرها قال : سمعت علياً يقول بعد ذلك : ياليتنى أطعت عباساً ، ياليتنى أطعت عباساً . وقال عبد الرزاق : كان معمر يقول لنا : أيهما كان أשוב رأياً ؟ فنقول : العباس . فيأبى ويقول : لو كان أعطاها علياً ففنع الناس لكفروا . وفى حديث الباب رواية تابعى عن تابعى : الزهرى وعبد الله بن كعب ، وصحابى عن صحابى : كعب وابن عباس . وأخرجه البخارى أيضاً فى الاستئذان .

الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَىَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ فِي بَيْتِي وَفِي يَوْمِي ، وَبَيْنَ سَحَرِي وَنَحْرِي ، وَإِنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ ، دَخَلَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبِيَدِهِ السَّوَاكُ ، وَأَنَا مُسْنِدُهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَاكَ ، فَقُلْتُ : آخُذْهُ لَكَ ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ : أَلَيْتَهُ لَكَ ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ ، فَلَيْتَنِي ، فَأَمَرَهُ ، وَكَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ رَكُوعَةٌ فِيهَا مَاءٌ فَجَعَلَ يَدْخُلُ يَدَيْهِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكْرَاتٍ ، ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول : إن من نعم الله علىَّ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي في بيتي وفي يومي) أى يوم نوبتي بحسب الدور المعهود (وبين سحري ونحري ، وإن الله جمع بين ريق وريقه عند موته ، دخل على عبد الرحمن) بن أبي بكر رضي الله عنهما (وبيده السواك) يستن به ويدلك به أسنانه ويستاك (وأنا مسنده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، فرأيتُه ينظر إليه ، وعرفت أنه يحب السواك ، فقلت : آخذه لك ؟ فأشار برأسه أن نعم ، فتناولته ، فاشتد عليه ، فقلت : أليت لك ؟ فأشار برأسه أن نعم ، فليتته فأمره ، وكانت بين يديه ركوة (فيها ماء) أو علبه ، أى قدح ضخم من خشب (فجعل يدخل يديه في الماء فيمسح بهما وجهه) حال كونه (يقول : لا إله إلا الله ، إن للموت سكرات) جمع سكرة وهي الشدة (ثم نصب يده فجعل يقول : اللهم في الرفيق الأعلى ، حتى قبض ومالت يده صلى الله عليه وآله وسلم) .

الحديث التاسع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَدَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ ، فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ لَا تَلْدُونِي ، فَقُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : أَلَمْ أَنُهِكُمْ أَنْ تَلْدُونِي ؟ قُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ ، فَقَالَ : لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ إِلَّا لَدَّ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، إِلَّا الْعَبَّاسُ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : لددنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى جعلنا الدواء فى أحد جانبيه فيه بغير اختياره ، وكان الذى لدوه به العود الهندى والزيت (فى مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا) هذا الامتناع (كراهية المريض للدواء ، فلما أفاق قال : ألم أنهيكم أن تلدونى ؟ قلنا : كراهية المريض للدواء ، فقال : لا يبقى أحد فى البيت إلا لدَّ وأنا أنظر إليه ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم) أى لم يحضركم حال اللد ، وكان اللد قصاصاً لفعلهم وعقوبة لهم بتركهم امتثال نهي عن ذلك ، أما من باشر فظاهر ، وأما من لم يباشر فلكونهم تركوا نهي عما نهاهم عنه . ولفظ ابن سعد : كانت تأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخاصرة ، فاشتد به فأغمى عليه فلددناه ، فلما أفاق قال : كنتم ترون أن الله يسلط على ذات الجنب ، ما كان الله ليجعل لها على سلطاناً ، والله لا يبقى أحد فى البيت إلا لدَّ ، فما بقى أحد فى البيت إلا لدَّ ، ولددنا ميمونة وهى صائمة ، وإنما أنكر التداوى لأنه كان غير ملائم لذاته ، لأنهم ظنوا به ذات الجنب ، فدأووه بما يلائمها ، ولم يكن به ذلك .

الحديث العاشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ يَتَغَشَّاهُ ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ : وَاکْرَبَ أَبَاهُ ، فَقَالَ لَهَا : لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ كَرْبٌ بَعْدَ الْيَوْمِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى اشتد به المرض (جعل يتغشاه) الكرب (فقالت فاطمة) ابنته عليها السلام (واکرب أباه) المراد بالكرب ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يحده من شدة الموت ، فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم فيما يصيب جسده الشريف من الآلام كاللبشر ليتضاعف أجره (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لها (ليس على أبيك كرب بعد اليوم) إذ هو ذاهب إلى حضرة الكرامة ، وهو يدل على أنها قالت : واکرب أباه كما لا يخفى ، فلما مات قالت : يا أبتاه أجاب رباً دعاه إلى حضرته القدسية ، يا أبتاه من جنة الفردوس - بفتح ميم من - مأواه ، يا أبتاه إلى جبريل نعاه ، فلما دفن قالت فاطمة عليها السلام : يا أنس : أطابت أنفسكم أن تحثوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التراب؟ قال فى الفتح : وسكت أنس عن جوابها ولسان حاله يقول : لم تطب أنفسنا بذلك ، إلا أنا قهرناها على فعله امتثالاً لأمره . وقد قال أبو سعيد فيما أخرجه البرزبار بسند جيد : وما نفضنا أيدينا من دفنه حتى أنكرنا قلوبنا . ومثله فى حديث ثابت عن أنس عند الترمذى وغيره ، يريد أنهم وجدوها تغيرت عما عهدوه فى حياته من الألفة والصفاء والركة لفقدان ما كان يمدهم به من التعليم والتأييد . ويستفاد من الحديث جواز التوجع للميت عند احتضاره بمثل قول فاطمة : واکرب أباه ، وأنه ليس من النياحة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرها على ذلك . وأما قولها بعد أن قبض : وا أبتاه إلى آخره ، فيؤخذ منه أن تلك الألفاظ إذا كان الميت متصفاً بها لا يمنع ذكره لها بعد موته ، بخلاف ما إذا كانت فيه ظاهراً وهو فى الباطن خلافه أو لا يتحقق اتصافه بها فيدخل فى المنع .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ وَهُوَ أَبْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي وهو ابن ثلاث وستين) سنة ، وهذا موافق لقول الجمهور ، وجزم به سعيد بن المسيب ومجاهد والشعبي ، وقال أحمد : هو أثبت عندنا ، وأكثر ما قيل في عمره أنه خمس وستون سنة . أخرجه مسلم من طريق عمار بن ياسر عن ابن عباس ، ومثله لأحمد عنه ، وجمع بعضهم بين الروايات المشهورة بأن من قال خمس وستون جبر الكسر ولا يخفى ما فيه . قال فى الفتح : لأنه يخرج منه أربع وستون فقط ، وقل من تنبه لذلك . وعند البخارى عن عائشة وابن عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبث بمكة عشر سنين ، يعنى بعد أن فتر الوحي ثلاث سنين ، كما قاله الشعبي ، ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة عشرأ ، وبهذا يزول الإشكال ، فإن ظاهره يقتضى أنه عاش ستين سنة ، وهو يغير حديث الباب المروى عن عائشة ، وهو مبنى على ما وقع فى تاريخ الإمام أحمد عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين ، وبه جزم ابن إسحاق ، وقال السهيلي : جاء فى بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة سنتان ونصف ، وفى رواية أخرى : أن مدة الرؤيا ستة أشهر ، فمن قال : مكث عشر سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ، ومن قال : ثلاث عشرة سنة أضافهما . انتهى . وهذا معارض بما روى عن ابن عباس أن مدة الفترة كانت أياماً ، وحينئذ فلا يحتج بمرسى الشعبي لا سيما مع ما عارضه . قال فى الفتح : وقد راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الإمام أحمد ولفظه من طريق داود بن أبى هند عن الشعبي : أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة ، فقرن بنبوته لإسرافيل ثلاث سنين ، فكان يعلمه الكلمة والشئ ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه ، فلما مضت ثلاث سنين قرن بنبوته جبريل ، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة . وأخرجه ابن أبى خيثمة من وجه آخر مختصراً عن داود بلفظ : بعث لأربعين ووكّل به إسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به

جبريل ، فعلى هذا يحسن بهذا المرسل أن ثبت الجمع بين القولين في قدر إقامته بمكة بعد البعثة ، فقد قيل : ثلاث عشرة ، وقيل : عشرة ، ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة . وأما ما رواه عمر بن شبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم عاش إحدى أو اثنتين وستين ولم يبلغ ثلاثاً وستين فشاذ ، والله أعلم . وبالجمله قد كان موته صلى الله عليه وآله وسلم كما قال السهيلي : خطباً كالخأ ، ورزأ لأهل الإسلام فادحاً ، كادت تهد له الجبال ، وترجف الأرض ، وتكسف النيران ، لانقطاع خبر السماء مع ما آذن به موته صلى الله عليه وآله وسلم من إقبال الفتن السحم والحوادث الدهم والكرب المدهمة ، فلولا ما أنزل الله من السكينة على المؤمنين ، وأسرج في قلوبهم من نور اليقين ، وشرح صدورهم من فهم كتابه المبين ، لانقصمت الظهور وضافت من الكرب الصدور ، ولعاقهم الجزع عن تدبير الأمور ، ولقد كان من قدم المدينة يومئذ من الناس إذا أشرفوا عليها سمعوا لأهلها ضجيجاً وللبكاء في أرجائها عجيلاً ، وحق ذلك لهم ولمن بعدهم ، كما روى عن أبي ذؤيب الهذلي قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليل ، فاستشعرنا حزناً وبت بأطول ليلة لاينجاب ديجورها ولايطلع نورها ، فظلت أقاسى طولها ، حتى إذا كان قرب السحر أغفيت ، فهتف بن هاتف وهو يقول :

خطب أجل أناخ بالإسلام بين النخيل ومعقد الآطام

قبض النبي محمد فعيوننا تهمى الدموع عليه بالتسجام

قال : فوثبت من نومي فزعا فنظرت إلى السماء فلم أر إلا سعد الذابح ، فتفاءلت به ذبحاً يقع في العرب ، وعلمت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قبض ، فركبت ناقى وسرت ، فقدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج ، فقلت : مه ، فقالوا : قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فجئت المسجد فوجدته خالياً ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجدت بابه مرتجاً ، وقيل : هو مسجى قد خلا به أهله ، فقلت : أين الناس : فقيل : في سقيفة بنى ماعدة ، فجئتهم ، فتكلم أبو بكر رضى الله عنه ، فله دره من رجل لا يطيل الكلام ، ومد يده فبايعوه ، ورجع فرجعت معه فشهدت الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفنه . اه . اللهم

صل وسلم عليه وعلى صحبه وأهله وآله كلهم أجمعين . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

هذا آخر الجزء الثالث من عون البارى بحل أدلة البخارى . وقد تم زبره على يد مؤلفه ، عفا الله عنه ما جناه ، واستعمله فيما يحبه ويرضاه ، بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ، يوم الثلاثاء أواخر جمادى الآخرة من شهر سنة أربع وتسعين ومائتين وألف الهجرية . ويتلوه الجزء الرابع الذى عليه ختم الكتاب ، أوله « كتاب التفسير » . وآخر الجزء السادس من القسطلانى ، والخامس من فتح البارى . اهـ . منه .

كتاب تفسير القرآن

الحديث الأول

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ : كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ أُجِبْهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي ، فَقَالَ : أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ : « اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ؟ » . ثُمَّ قَالَ لِي : لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ : أَلَمْ تَقُلْ لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ ، قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب تفسير القرآن) *

تفعيل من الفسر وهو البيان ، تقول : فسرت الشيء أفسره بالتخفيف وبالتشديد ، إذا بينته ، وهل التفسير والتأويل بمعنى ، فقال أبو عبيدة وطائفة : هما بمعنى ، وقيل : التفسير بيان المراد باللفظ ، والتأويل بيان المراد بالمعنى . وقال أبو العباس الأزدي : النظر في القرآن من وجهين : الأول من حيث هو منقول ، وهي جملة التفسير وطريقه الرواية والنقل . والثاني : من حيث هو معقول ، وهي جملة التأويل وطريقه الدراية والعقل قال تعالى : « إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون » . فلا بد من معرفة اللسان العربي في فهم القرآن العربي ، فيعرف الطالب الكلمة وشرح لغتها وإعرابها ثم يتغلغل في معرفة المعاني ظاهراً وباطناً فيوفي لكل منها حقه . انتهى . وقيل بالفرق بينهما غير ذلك . وقد بسطه الحافظ ابن حجر في أواخر كتاب التوحيد من فتح الباري ، وغيره في غيره .

(عن أبي سعيد بن المولى) واسمه رافع ، وقيل الحارث ، وقواه ابن عبد البر ، وهو الذى قبله أنه (قال : كنت أصلى فى المسجد فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم أجبه) وفى تفسير الأنفال من وجه آخر عن شعبة : فلم آتته حتى صليت ثم أتيت . وفى رواية أبى هريرة : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبى بن كعب وهو يصلى فقال : أى أبى فالتفت فلم يجبه ، ثم صلى فخفف ، ثم انصرف فقال : سلام عليك يا رسول الله ، قال : ويحك ما منعك إذا دعوتك أن لا تجيبني (فقلت : يا رسول الله إني كنت أصلى ، فقال : ألم يقل الله « استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم » وفى حديث أبى هريرة : أو ليس تجد فيما أوحى الله إلى أن « استجبوا لله وللرسول » الآية ، فقلت : بلى يا رسول الله ، لا أعود إن شاء الله . واستدل به على أن إجابته واجبة يعصى المرء بتركها ، وأنه حكم مختص به صلى الله عليه وآله وسلم . وبه قال القاضيان عبد الوهاب وأبو الوليد المالكيان ، وهو قول الشافعية على اختلاف عندهم بعد قولهم بوجوب الإجابة ، هل تبطل الصلاة أم لا ؟ وصرح جماعة منهم وغيرهم بعدم البطلان ، وهو مثل خطاب المصلى له بقوله : السلام عليك أيها النبى ، ومثله لا يبطل الصلاة . قال القسطلانى : وفيه بحث لاحتمال أن تكون إجابته واجبة ، سواء كانت المخاطبة فى الصلاة أم لا ، أما كونه يخرج بالإجابة من الصلاة أو لا يخرج فليس فى الحديث ما يستلزمه فيحتمل أن تجب الإجابة ولو خرج الحبيب من الصلاة ، وإلى ذلك جنح بعض الشافعية (ثم قال لى) صلى الله عليه وآله وسلم (لأعلمنك سورة هى أعظم السور فى القرآن) لعظم قدرها بالخاصية التى لم يشاركها فيها غيرها من السور لاشتغالها على فوائد ومعان كثيرة مع وجازة ألفاظها ، واستخرج الفخر الرازى منها عشرة آلاف مسألة من علوم شتى ، وبسط القول فيها الحافظ الإمام العلامة محمد بن أبى بكر القيم رحمه الله فى « مدارج السالكين شرح منازل السائرين » فى مجلدين كبيرين ، وكذلك رسالة فى معانيها للشوكانى . والأحاديث والآثار الواردة فى فضل الفاتحة وما اشتملت عليه من الأسرار العظيمة وحوته من المزايا الجسيمة لا يمكن حصرها وينكر أمرها ، ووجدت عن بعض علماء المحققين أنه قال : لسورة الفاتحة ألف خاصية باطنة وألف خاصية ظاهرة . انتهى . ومن ثم كان من أسمائها : الشافية والوافية

والكافية والرقية والمنة والكنز ، إلى غير ذلك ، وقد عد لها السيد العلامة محمد بن رسول البرزنجي رحمه الله في شرحه على تفسير الإمام البيضاوي أربعين اسماً ، وبين وجه التسمية في كل اسم منها ، شكر الله صنيعه . قال الزين الشرجي في فوائده : وقد صنف جماعة من العلماء في فضائلها كتباً ، وقد كنت جمعت من ذلك جزءاً في منافعها وسميته « الطريق الواضحة إلى أسرار الفاتحة » فن داوم على قراءتها رأى من ذلك العجب ، ونال ما يرجوه من كل أرب . انتهى . واستدل بحديث الباب على جواز تفضيل بعض القرآن على بعض ، وهو محكى عن أكثر العلماء كابن راهويه وابن العربي ، ومنع من ذلك الأشعري والباقلاني وجماعة ، لأن المفضل ناقص عن درجة الأفضل ، وأسماء الله تعالى وصفاته وكلامه لا نقص فيها . وأجيب بأن التفضيل إنما هو بمعنى أن ثواب بعضه أعظم من بعض ، فالتفضيل إنما هو من حيث المعاني لا من حيث الصفة . وفي حديث أبي هريرة رضى الله عنه عند الحاكم : أتعب أن أعلمك سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلاً . وعند أحمد والبيهقي في شعبه بسند جيد عن عبد الله بن جابر والثعلبي عن أبي سليمان مرفوعاً : فاتحة الكتاب شفاء من كل داء . ورواه البيهقي أيضاً عن عبد الملك بن عمير مرسلًا بسند رجاله ثقات . قال المناوي : أى من كل داء من أدواء الجهل وغيره . وروى القلعي في فوائده من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري قال : فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السأم . والسأم : الموت . وروى سعيد بن منصور في سننه والبيهقي وأبو نعيم والديلمي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : فاتحة الكتاب شفاء من السم . ورواه أبو الشيخ في الثواب عن أبي سعيد وأبي هريرة معاً ، وعن مكحول التابعي الجليل قال : أم القرآن قراءة ومسألة ودعاء . وقال عطاء : إذا أردت حاجة فاقراً فاتحة الكتاب حتى تختمها تقضى إن شاء الله تعالى . قال الحافظ ابن القيم رحمه الله : وإذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فما الظن بكلام رب العالمين ، ثم ما الظن بفاتحة الكتاب التي لم ينزل في القرآن ولا في غيره مثلاً لتضمنها جميع معاني القرآن . ثم ذكر في بيان تضمنها لذلك كلاماً طويلاً . ثم قال : وحقيق بسورة هذا شأنها أن تشفى وأن يستشفى بها من كل داء . انتهى . إلى غير ذلك من فضائلها العظيمة . قال النووي : يستحب .

أن يقرأها على اللدني والمريض وسائر أصحاب الأسقام والعاهات . انتهى . والله أعلم (قبل أن تخرج من المسجد ، ثم أخذ بيدي ، فلما أراد أن يخرج قلت له : ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن ، قال : « الحمد لله رب العالمين » (هي السبع) لأنها سبع آيات كسورة الماعون لا ثالث لها وقيل للفاتحة (المثنى) لأنها تثنى على مرور الأوقات ، أى تكرر فلا تنقطع ، وتدرس فلا تندرس ، وقيل : لأنها تثنى في كل ركعة ، أى تعاد ، أو أنها يثنى بها على الله ، أو استثنيت لهذه الأمة لم تنزل على من قبلها ، وفي هذا تصريح بأن المراد بقوله تعالى : « ولقد آتيناك سبعاً من المثاني » هي الفاتحة ، وكذلك قوله في الحديث : هي السبع المثاني . ولا اختلاف بين الصيغتين إذا جعلنا « من » للبيان . قال ابن التين : فيه دليل على أن « بسم الله الرحمن الرحيم » ليست آية من القرآن . كذا قال ، وعكس غيره ، لأنه أراد السورة . ويؤيده أنه لو أراد بقوله « الحمد لله رب العالمين » الآية ، لم يقل هي السبع المثاني ، لأن الآية الواحدة لا يقال لها سبع ، فدل على أنه أراد السورة و« الحمد لله رب العالمين » من أسمائها . وفيه قوة لتأويل الشافعي في حديث أنس حيث قال : كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين . قال الشافعي : أراد السورة . وتعقب بأن هذه السورة تسمى سورة الحمد ولا تسمى الحمد لله رب العالمين . وهذا الحديث يرد على هذا التعقب . وفيه أن الأمر يقتضي الفور ، لأنه عاتب الصحابي على تأخير إجابته . وفيه استعمال صيغة العموم في الأحوال كلها . قال الخطابي : فيه أن حكم لفظ العموم أن يجري على جميع مقتضاه ، وأن الخاص والعام إذا تقابلا كان العام منزلاً على الخاص ، لأن الشارع حرم الكلام في الصلاة على العموم ثم استثنى منه إجابة دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة . وفيه أن إجابة المصلي دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تفسد الصلاة ، وهل يختص هذا الحكم بالنداء أو يشمل ما هو أعم حتى تجب إجابته إذا سأل ، فيه بحث . وقد جزم ابن حبان بأن إجابة الصحابة في قصة ذي اليمين كان كذلك (والقرآن العظيم الذي أوتيته) أي ما بعد الفاتحة أو من باب عطف العام على الخاص تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، وبالأول قال في الفتح : أي والقرآن العظيم هو الذي أوتيته زيادة على الفاتحة . وفيه دليل على أن الفاتحة سبع آيات ، لكن منهم من عد البسملة

دون « صراط الذين أنعمت عليهم » ومنهم من عكس كما تقدم . قال الطيبي : وعد التسمية أولى ، لأن « أنعمت » لا يناسب وزانه وزان فواصل السور . ولحديث ابن عباس : بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة . ونقل عن حسين بن علي الجعفي أنها ست آيات ، لأنه لم يعد البسملة . وعن عمر بن عبيد أنها ثمان ، لأنه عدها وعد أنعمت عليهم . ويستنبط من تفسير السبع المثاني بالفاتحة أن الفاتحة مكية ، وهو قول الجمهور خلافاً لمجاهد . ووجه الدلالة أنه سبحانه امتن على رسوله بها ، وسورة الحجر مكية اتفاقاً ، فيدل على تقدم نزول الفاتحة عليها . قال الحسين بن الفضل : هذه هفوة من مجاهد ، لأن العلماء على خلاف قوله ، وحكى القرطبي أن بعضهم زعم أنها نزلت مرتين . وفيه دليل على أن الفاتحة سبع آيات ، ونقلوا فيه الإجماع . وحديث الباب أخرجه أيضاً في فضائل القرآن والتفسير ، وأبو داود في الصلاة وكذا النسائي ، وفي التفسير أيضاً وفضائل القرآن ، وابن ماجه في ثواب التسبيح .

الحديث الثاني

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَيُّ الذَّنْبِ أَكْثَرُ عِنْدَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدّاً وَهُوَ خَلَقَكَ ،
قُلْتُ : إِنْ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ
أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ .

(قوله عز وجل : « فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ») جمع ند بكسر
النون ، وهو النظير . وعن أبي العالية قال : الند : العدل . وقال ابن عباس :
الأنداد : الأشباه . والمعنى : إنكم من ذوى العلم والنظر وإصابة الرأى ،
فلو تأملتم أدنى تأمل اضطر عقلكم إلى إثبات موجد للممكنات ، منفرد بوجود
الذات ، متعال عن مشابهة المخلوقات .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه قال : سألت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم : أى الذنب أعظم عند الله ؟ قال : أن تجعل لله ندّاً) أى
مثلاً ونظيراً (وهو خلقك) وغيره لا يستطيع خلق شيء ، فوجود الخلق يدل
على الخالق ، واستقامة الخلق تدل على توحيده ، ولو كان المدبر اثنين لم يكن
على الاستقامة ، ولذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن نفيل :

أرباً واحداً أم ألف ربٍّ أدين إذا انقسمت الأمور
تركت اللات والعزى جميعاً كذلك يفعل الرجل البصير

(قلت : إن ذلك لعظيم ، قلت : ثم أى ؟ قال : وأن تقتل ولدك تخاف
أن يطعم معك ، قلت : ثم أى ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك) أى زوجته ،
فإنه زناً وإبطال لما أوصى الله به من حفظ حقوق الجيران . وهذا الحديث
أورده هنا أيضاً فى التوحيد والأدب والمحاربين ، ومسلم فى الإيمان ، والنسائى
فيه والرحم والمحاربة .

الحديث الثالث

* قوله عز وجل : « وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى » .
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنَّاءِ ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ .

(قوله عز وجل : « وظللنا عليكم الغمام ») سخر الله تعالى لهم السحاب
 يظلمهم من الشمس ، أى حين كانوا فى التيه (« وأنزلنا عليكم المن والسلوى ») .
 (عن سعيد بن زيد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم : الكماء) شئ ى ينبت بنفسه من غير استنبات وتكلف مؤنة
 (من المن) قال مجاهد : المن : صمغة . وروى ابن أبى حاتم من طريق على
 ابن طلحة عن ابن عباس قال : كان المن ى يتزل على الشجر فىأكلون منه
 ما شاءوا . ومن طريق عكرمة قال : كان مثل الرب الغليظ بضم الراء بعدها
 موحدة . ومن طريق السدى قال : مثل الترنجبين . ومن طريق سعيد بن بشير
 عن قتادة قال : كان المن ى يسقط عليهم سقوط الثلج أشد بياضاً من اللبن
 وأحلى من العسل . وكل هذه الأقوال لا تنافى فيها . ومن طريق وهب بن منبه
 قال : المن : خبز الرقاق . وهذا مغاير لجميع ما تقدم . ووقع فى رواية ابن
 عيينة عن عبد الملك بن عمير فى حديث الباب من المن ى الذى أنزل على بنى
 إسرائيل ، وبه تظهر مناسبة ذكره فى التفسير والرد على الخطاى حيث قال :
 لا وجه لإدخال هذا الحديث هنا ، لأنه ليس المراد فى الحديث أنه نوع من
 المن ى المتزل على بنى إسرائيل ، فإن ذلك شئ ى كان يسقط عليهم كالترنجبين ،
 وإنما المراد أنها شجرة تنبت بنفسها من غير استنبات ولا مؤنة . انتهى . وقد
 عرف وجه إدخاله هنا ، ولو كان المراد ما ذكره الخطاى ، والله أعلم . كذا
 فى الفتح (وماؤها شفاء للعين) إذا ربى بها الكحل والتوتيا وغيرهما مما يكتحل
 به ، أما إذا اكتحل بها مفردة فلا لأنها تؤذى العين ، قال النووى : الصواب
 أن مجرد ماؤها شفاء مطلقاً ، وإنما وصف الكماء بذلك لأنها من الحلال الذى ليس
 فى اكتسابه شبهة .

الحديث الرابع

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ : ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ، فَادْخُلُوا يَزْحَفُونَ
عَلَى أَسْتَاهِهِمْ فَبَدَّلُوا وَقَالُوا : حِنْطَةٌ حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ .

(قوله عز وجل : « وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية ») أى بيت المقدس
« فكلوا منها حيث شئتم رغداً » أى واسعاً كثيراً هنيئاً ، « وادخلوا » الباب
- أى باب القرية - سجداً جمع ساجد ، أى متطامنين مخبتين أو ساجدين لله شكراً
على إخراجهم من التيه ، وقولوا حطة ، أى مسألتنا حطة ، أى خط عنا ذنوبنا
حطة « نغفر لكم خطاياكم » ، أى بسجودكم ودعائكم ، وستزيد المحسنين ثواباً .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)
أنه (قال : قيل لبني إسرائيل) لما خرجوا من التيه بعد أربعين سنة مع
يوشع بن نون وفتح الله عليهم بيت المقدس عشية جمعة وقد حبست لهم الشمس
قليلاً حتى أمكن الفتح (« ادخلوا الباب ») باب البلد (سجداً) شكراً لله تعالى
على ما أنعم به عليهم من الفتح والنصر ، ورد بلدهم إليهم وإنقاذهم من التيه .
وعن ابن عباس فيما رواه ابن جرير : سجداً ، قال ركعاً ، وعن بعضهم :
المراد به الخضوع لتعذر حمله على الحقيقة (وقولوا حطة) قيل : أمروا أن
يقولوها على هذه الكيفية ، ومعناها اسم للهيئة من الخط كالجلسة . وعن ابن
عباس فيما رواه ابن أبي حاتم قال : قيل لهم قولوا مغفرة (فدخلوا يزحفون
على أستاههم) أى أوراكهم (فبدلوا) أى غيروا السجود بالزحف (وقالوا :
حنطة) أو حطة كما قيل ، وزادوا على ذلك مستهزئين (حبة في شعرة) وهذا
كلام مهممل لا معنى له وحاصل الأمر أنهم أمروا أن يخضعوا لله تعالى عند الفتح
بالفعل والقول وأن يعترفوا بذنوبهم ، فخالقوا غاية المخالفة ، ولذا قال الله تعالى
في حقهم : « فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون »
والمراد بالرجز الطاعون ، قيل : إنه مات به في ساعة أربعة وعشرون ألفاً .

الحديث الخامس

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَقْرَأُنَا أُبَيُّ ، وَأَقْضَانَا عَلِيٌّ ، وَإِنَّا لَنَدْعُ مِنْ قَوْلِ أُبَيٍّ ، وَذَلِكَ أَنَّ أُبَيًّا يَقُولُ : لَا أَدْعُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا » .

(قوله عز وجل : « ما ننسخ من آية أو ننسها ») النسخ لغة الإزالة أو النقل من غير إزالة ، ونسخ الآية : بيان انتهاء التعبد بتلاوتها أو الحكم المستفاد منها أو بهما جميعاً ، وقرئ ننسها من الترك ، والأولى من التأخير (نأت بخير منها أو مثلها) استدلل بهذه الآية على وقوع النسخ خلافاً لمن شذ فتنعه .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال عمر رضي الله عنه : أقرأنا لكتاب الله تعالى (أُبَيٌّ) بن كعب (وأقضانا عليٌّ) بن أبي طالب أي أعلمنا بالقضاء (وإنا لندع من قول أُبَيٍّ) أي نترك (وذلك أن أُبَيًّا يقول : لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وفي رواية صدقة : أخذته من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لا أتركه لشيء ، لأنه لسماحه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحصل له العلم القطعي به ، فإذا أخبره غيره بخلافه لم ينتهز معارضاً له حتى يصل إلى درجة العلم القطعي ، وقد لا يحصل ذلك غالباً . قال القسطلاني : كان لا يقول بنسخ تلاوة شيء من القرآن لكونه لم يبلغه النسخ ، فرد عليه عمر بقوله (وقد قال الله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها ») فإنه يدل على ثبوت النسخ في البعض . وهذا الحديث موقوف ، وفيه ثلاثة من الصحابة في نسق ابن عباس عن عمر عن أُبَيِّ ابن كعب ، وأخرجه الترمذي عن أنس مرفوعاً . وعند البغوي مرفوعاً أيضاً :

« أقضى أمتي عليّ بن أبي طالب » . وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا : « أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأقضاهم عليّ » الحديث . ورويناه موصولا في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيع من حديث أبي سعيد الخدري مثله . ورواه البزار من حديث ابن مسعود قال : كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة عليّ بن أبي طالب .

الحديث السادس

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ » .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ
يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَرَعَمَ أَنِّي لَا أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ
وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ لِي وَلَدٌ ، فَسُبْحَانِي أَنْ اتَّخَذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا .

(قوله عز وجل : « وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه ») نزلت ردّاً على
النصارى لما قالوا : المسيح ابن الله ، واليهود لما قالوا : عزيز ابن الله ،
ومشركو العرب : الملائكة بنات الله .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أنه (قال : قال الله تعالى : كذبني ابن آدم) من التكذيب وهو نسبة المتكلم
إلى أن خبره خلاف الواقع ، والمراد البعض من بني آدم (ولم يكن له ذلك ،
وشتمني) من الشتم وهو توصيف الشخص بما فيه إضرار ونقص ، تعالى الله
عن ذلك علواً كبيراً (ولم يكن له ذلك) التكذيب والشتم (فأما تكذيبه إياي
فرعَمَ أني لا أقدر أن أعيده كما كان) وفي رواية الأعرج في سورة الإخلاص :
وليس أول الخلق أهون عليّ من إعادته (وأما شتمه إياي فقوله لي ولد) وإنما
كان شتماً لما فيه من التنقيص ، لأن الولد إنما يكون عن والدة تحمله ثم تضعه ،
ويستلزم ذلك سبق النكاح ، والناكح يستدعي باعثاً له على ذلك ، والله سبحانه
متزه عن جميع ذلك (فسبحاني) أي تترهت (أن اتخذ صاحبة أو ولداً) أي
من اتخذ الزوج والولد لما كان البارئ سبحانه وتعالى واجب الوجود لذاته
قديماً موجوداً قبل وجود الأشياء ، وكان كل مولود محدثاً انتفت عنه الوالدية
ولما كان لا يشبه أحد من خلقه ولا يحاكيه حتى يكون له من جنسه صاحبة
فيتوالد ، انتفت عنه الوالدية ، ومن هذا قوله تعالى : « أنى يكون له ولد ولم
تكن له صاحبة » .

الحديث السابع

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » .

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَافَقْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي ثَلَاثٍ ، أَوْ وَافَقَنِي رَبِّي فِي ثَلَاثٍ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اتَّخَذْتَ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ، وَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ ، فَلَوْ أَمَرْتُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ ، فَانْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ ، قَالَ : وَبَلَّغَنِي مُعَاتَبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضَ نِسَائِهِ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِنَّ فَقُلْتُ : إِنْ أَنْتَهَيْتُنَّ ، أَوْ لِيُبْدِلَنَّ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرًا مِنْكَ حَتَّى آتَيْتُ إِحْدَى نِسَائِهِ ، قَالَتْ : يَا عُمَرُ ، أَمَا فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَعِظُ نِسَاءَهُ حَتَّى تَعْظُهُنَّ أَنْتَ ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ » الْآيَةَ .

(قوله عز وجل : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ») بالأمر وبصيغة الماضي ، أى اتخذ الناس مقامه الموسوم به ، يعنى الكعبة ، قبله يصلون إليها . (عن أنس قال : قال عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه : وافقت الله) ربي (فى ثلاث) قضايا (أو وافقنى ربي فى ثلاث) بالشك ، وذكر الثلاث لا يقتضى نفي غيرها ، فقد روى عنه موافقات بلغت خمسة عشر كقصة الأسارى ، وللسيوطى رسالة مستقلة فى ذلك (قلت : يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى) بين يدى القبلة يقوم الإمام عنده ، قال ابن الجوزى : ولم تزل آثار قديم إبراهيم ظاهرة فى المقام معروفة عند أهل الحرم . وفى موطأ ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس قال : رأيت المقام فيه أصابع إبراهيم وأخص قدميه ، غير أنه أذهب مسح الناس بأيديهم . وأخرج الطبرى فى تفسيره من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة فى هذه الآية قال : إنما أمروا أن يصلوا ولم يؤمروا بمسحه . قال : ولقد ذكر لنا من رأى أثر عقبه

وأصابه فيها ، فما زالوا يمسحونه حتى اخلولق وانمحي . وفي الفتح : كان المقام من عهد إبراهيم لزلق البيت إلى أن أخره عمر رضى الله عنه إلى المكان الذى هو فيه الآن . أخرجه عبد الززاق فى مصنفه بسند صحيح عن عطاء وغيره ، وعن مجاهد أيضاً ، وأخرج البيهقي عن عائشة مثله بسند قوى ولفظه : إن المقام كان فى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفى زمن أبى بكر ملتصقاً بالبيت ثم أخره عمر . وأخرج ابن مردويه بسند ضعيف عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى حوله ، والأول أصح . وقد أخرج ابن أبى حاتم بسند صحيح عن ابن عيينة قال : كان المقام فى سفح البيت فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فحوله عمر ، فجاء سيل فذهب به ، فردّه عمر إليه . قال سفيان : لا أدري أكان لاصقاً بالبيت أم لا ، ولم ينكر الصحابة فعل عمر ولا من جاء بعدهم ، فصار جماعاً ، وكأن عمر رأى أن إبقائه يلزم منه التضييق على الطائفتين أو على المصلين ، فوضعه فى مكان يرتفع به ذلك الحرج ، وتهاياً له ذلك ، لأنه الذى كان أشار باتخاذ مصلى ، وأول من عمل عليه المقصورة الموجودة الآن (وقلت : يارسول الله يدخل عليك) أى فى حجر أمهات المؤمنين (البر والفاجر) أى الفاسق وهو مقابل البر (فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب ، فأنزل الله آية الحجاب) وهو واجب فى حقهن ، مستحب لغيرهن من نساء الأمة كما حققنا ذلك فى كتابنا هداية السائل إلى أدلة المسائل (قال) أى عمر (وبلغنى معاتبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض نسائه) حفصة وعائشة (فدخلت عليهن فقلت : إن انتهيتن أو ليلدن الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم خيراً منكن) ، حتى أثبت إحدى نسائه قالت : يا عمر أما فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يعظ نساءه حتى تعظهن أنت؟) والقائلة هذا هى أم سلمة كما فى سورة التحريم بلفظ : فقالت أم سلمة : عجياً لك يا ابن الخطاب ، دخلت فى كل شىء حتى تبتغى أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه . وقال الخطيب : هى زينب بنت جحش . وتبعه النووى (فأنزل الله : « عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن » المسلمات) والآية) وهذا الحديث فى باب ماجاء فى القبلة من الصلاة .

الحديث الثامن

• قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا » الْآيَةُ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ... » الْآيَةُ .

(قوله عز وجل : « قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا » الْآيَةُ) .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان أهل الكتاب (اليهود) يقرأون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم) يعنى إذا كان ما يخبرونكم به محتملا لثلاث يكون في نفس الأمر صدقاً فتكذبوه أو كذباً فتصدقوه فتقعوا في الحرج (« وقولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا » الْآيَةُ) . قال في الفتح : ولم يرد النهى عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بواقفه : نبه على ذلك الشافعى . ويؤخذ من هذا الحديث التوقف عن الخوض في المشكلات والجزم فيما بما يقع في الظن ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك .

الحديث التاسع

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » الْآيَةُ .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ : لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَبِّ ، فَيَقُولُ : هَلْ بَلَغْتَ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، فَيَقَالُ لِأُمَّتِهِ : هَلْ بَلَغَكُمْ ؟ فَيَقُولُونَ : مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ ، فَيَقُولُ : مَنْ يَشْهَدُ لَكَ ؟ فَيَقُولُ : مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ ، فَيَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ ، وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا . فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » .

(قوله عز وجل : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) أى خياراً أو عدولاً ، وجعل بمعنى صير ، والوسط بالتحريك : اسم لما بين الطرفين ، ويطلق على خيار الشيء ، وقيل : كل ما صلح فيه لفظ بين يقال بالسكون وإلا فبالتحريك تقول : جلست وسط القوم بالتحريك ، وقيل : المفتوح فى الأصل مصدر والساكن ظرف (« لتكونوا شهداء على الناس ») يوم القيامة (الآية) أى « ويكون الرسول عليكم شهيداً » .

(عن أبى سعيد) سعد بن مالك بن سنان (الخدرى رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : يدعى نوح يوم القيامة فيقول : لبيك وسعديك يا رب ، فيقول : هل بلغت ؟ فيقول : نعم ، فيقال لأمتيه : هل بلغكم ؟ فيقولون : ما أتانا من نذير ، فيقول : من يشهد لك ؟ فيقول) يشهدلى (محمد وأمته ، فيشهدون له أنه قد بلغ) زاد أبو معاوية عن الأعمش عند النسائي : فقال : وما علمكم ؟ فيقولون : أخبرنا نبينا أن الرسل قد بلغوا ، فصدقناه (« ويكون الرسول عليكم شهيداً » ، فذلك قوله جل ذكره : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ») وهذا الحديث رواه أيضاً فى كتاب الأنبياء . وأخرج ابن أبى حاتم بسند

جيد عن أبي العالية عن أبي بن كعب في هذه الآية قال : « لتكونوا شهداء على الناس يوم القيامة » ، قال : كانوا شهداء على قوم نوح وقوم هود وقوم صالح وقوم شعيب وغيرهم أن رسلهم بلغتهم وأنهم كذبوا رسلهم . ومن حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما من رجل من الأمم إلا وودّ أنه منا ، أيتها الأمة ما من نبي كذبه قومه إلا ونحن شهداؤه يوم القيامة أن قد بلغ رسالة الله ونصح لهم .

الحديث العاشر

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ » .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعِرَفَاتٍ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ عِرَفَاتٍ ثُمَّ يَقِفَ بِهَا ، ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا .

(قوله عز وجل : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ») شامل لمن أحرم بهما أو أحرم بالعمرة أولاً ، فلما فرغ من العمرة أحرم بالحج ، وهذا هو التمتع الخاص ، وهو المعروف في كلام الفقهاء ، والتمتع العام يشمل القسمين .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت قريش ومن دان دينها) وهم بنو عامر بن صعصعة وثقيف وخزاعة فيما قاله الخطابي (يقفون بالمزدلفة) ولا يخرجون من الحرم إذا وقفوا ويقولون : نحن أهل الله فلا نخرج من حرم الله (وكانوا يسمون الخمس) بضم الحاء وسكون الميم : جمع أحس وهو الشديد الصلب ، وسموا بذلك لتصلبهم فيما كانوا عليه (وكان سائر العرب) أي باقيهم (يقفون بعرفات ، فلما جاء الإسلام أمر الله) عز وجل (نبيه صلى الله عليه وآله) وسلم أن يأتي عرفات ثم يقف بها ثم يفيض منها (فذلك قوله تعالى : « ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس » سائر العرب غير قريش ومن دان دينهم ، وقيل : المراد بالناس إبراهيم ، وقيل آدم عليهما السلام . والمعنى : أن الإفاضة من عرفة شرع قديم فلا تغيروه . وهذا الحديث رواه أيضاً في الحج .

الحديث الحادى عشر

• قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً » الْآيَةَ .
 عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
 اللَّهُمَّ « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » .

(قوله تعالى : « ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة » الآية) أى « وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار » .

(عن أنس رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللهم « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار »)
 اختلف قول المفسرين في معنى الحسنتين كما ذكرنا ذلك في تفسير فتح البيان قال ابن كثير : جمعت هذه الدعوة كل خير في الدنيا وصرفت كل شر ، فإن الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوى من عافية ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ، إلى غير ذلك . وأما الحسنة في الآخرة فأعلى ذلك دخول الجنة وتوابعه من الأمن من الفرع الأكبر في العرصات وتيسير الحساب وغير ذلك ، وأما النجاة من النار فهو يقتضى تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم والآثام وترك الشبهات . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الدعوات ، وأبو داود في الصلاة .

الحديث الثاني عشر

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ وَلَا اللَّقْمَةُ وَلَا اللَّقْمَتَانِ ، إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ ، وَاقْرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ ، يَغْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا » .

(قوله عز وجل : « لا يسألون الناس إلحافاً ») أى إلحاحاً . قاله أبو عبيدة ، يقال : ألحف على وألح على وأحفانى بالمسألة ، أى بالغ فيها كل بمعنى واحد ، والمفهوم أنهم يسألون لكن لا بالإلحاف ، ويجوز أن يراد أنهم لا يسألون ولا يلحفون . قال الإمام الشوكاني فى تفسيره : معناه أنهم لا يسألون ألبتة ، لا سؤال إلحاح ولا غير إلحاح . وبه قال الطبرى والزجاج . وإليه ذهب جمهور المفسرين ، ووجهه أن التعفف صفة ثابتة لهم لا تفارقهم ، ومجرد السؤال ينافيها . وقيل : المراد أنهم إذا سألوا سألوا بتلطف ولا يلحفون فى سؤالهم ، وهذا وإن كان هو الظاهر من توجه النقي إلى القيد دون المقيد ، لكن صفة التعفف تنافيه ، وأيضاً كون الجاهل بهم يحسبهم أغنياء لا يكون إلا مع عدم السؤال ألبتة . انتهى .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس المسكين) الكامل فى المسكنة (الذى ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة ولا اللقمتان) عند دورانه على الناس للسؤال ، لأنه قادر على تحصيل قوته ، وقد تأتبه الزيادة عليه فتزول حاجته ويسقط اسم المسكنة (إنما المسكين) الكامل (الذى يتعفف) عن المسألة فيحسبه الجاهل غنياً (واقرأوا إن شئتم ، يعنى قوله تعالى : « لا يسألون الناس إلحافاً ») وقائل يعنى هو شيخ البخارى سعيد بن أبى مریم كما وقع مبيناً عند الإسماعيلي . وهذا

الحديث رواه أيضاً في كتاب الزكاة ، وروى أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه مرفوعاً : من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف . وفي رواية ابن خزيمة : فهو ملحف . والأوقية : أربعون درهماً ، ولأحمد من حديث عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد رفعه : من سأل وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً . ولأحمد والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : من سأل وله أربعون درهماً فهو ملحف .

الحديث الثالث عشر

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » الْآيَةِ .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » إِلَى قَوْلِهِ : « وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ » . قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ : فَاحْذَرُوهُمْ .

(قوله عز وجل : « منه آيات محكمات » الآية) .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب) قال الزمخشري : أى أصل الكتاب تحمل المشتبهات عليها . قال الطيبي : وذلك أن العرب تسمى كل جامع يكون مرجعاً لشيء أمماً . قال البيضاوى : والقياس أمهات الكتاب ، وأفرد على أن لكل بمزلة آية واحدة أو على تأويل كل واحدة (وأخر متشابهات) قال أبو البقاء : أصل المتشابه أن يكون بين اثنين ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة فكان كل منها مشابهاً للآخر فصح وصفها بأنها متشابهة ، وليس المراد بأن الآية وحدها متشابهة في نفسها . وحاصله أنه ليس من شرط صحة الوصف في الجمع صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات وإن كان الأصل ذلك (إلى قوله) « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراغبون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » (« وما يذكر إلا أولوا الأبواب » قالت) عائشة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله : فاحذروهم) المراد التحذير من الإصغاء إلى الذين يتبعون المتشابه من القرآن ، وأول ما ظهر ذلك من اليهود كما ذكره ابن إسحق في تأويلهم الحروف المقطعة وأن عددها بالجمل مقدار هذه الأمة ، ثم أول ما ظهر في الإسلام من

الخوارج حتى جاء عن ابن عباس أنه فسر بهم الآية . وقصة عمر في إلكاره على صبيح لما بلغه أنه يتبع المتشابه فضربه على رأسه حتى أدماه . أخرجهما الدرامى وغيره . وقال الخطابى : المتشابه على ضربين : أحدهما ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عرف معناه ، والآخر مالا سبيل إلى الوقوف على حقيقته وهو الذى يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله ولا يبلغون كنهه فيرتابون فيه فيفتنون . انتهى . قلت : الأول كآيات الصفات وأحاديثها مع آيات المعية والقرب . والثانى كالحروف المقطعة وما ضاهاها ، فترد الأول إلى المحكم والثانى يتبعه أهل التأويل ولا يهتدون إلى الحقيقة المرادة سبيلا . قال الطبرى : قيل : إن هذه الآية نزلت في أمر عيسى ، وقيل : في أمر هذه الأمة ، والثانى أولى ، لأن أمر عيسى قد بينه الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو معلوم لأمة بخلاف أمر هذه الأمة ، فإن أمره خفى عن العباد . وقال غيره : المحكم من القرآن : ما وضح معناه ، والمتشابه نقيضه ، وسمى المحكم بذلك لوضوح مفردات كلامه وإتقان تركيبها بخلاف المتشابه . وقيل : المحكم : ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل ، والمتشابه : ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور . وقيل في تفسير المحكم والمتشابه أقوال أخر غير هذا نحو العشرة ليس هذا موضع بسطها ، وما ذكرته أشهرها وأقربها إلى الصواب . وذكر الأستاذ أبو منصور البغدادى أن الأخير هو الصحيح عندنا ، وابن السمعانى أنه أحسن الأقوال ، والمختار على طريقة أهل السنة . وعلى القول الأول جرى المتأخرون ، والله أعلم ، وقال الطيبى : المراد بالمحكم ما اتضح معناه والمتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذى يقبل معنى إما أن يحتمل غيره أولا ، والثانى إما أن يكون مساويه أولا ، والأول هو الجمل والثانى المؤول ، فالمشترك بين النص والظاهر هو المحكم ، والمشترك بين الجمل والمؤول هو المتشابه . ويؤيد هذا التفسير أنه سبحانه وتعالى أوقع المحكم موافقاً للمتشابه ، فالواجب أن يفسر المحكم بما يقابله ، ويعضد ذلك أسلوب الآية ، وهو الجمع مع التقسيم ، لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب بأن قال : « منه آيات محكمات وأخر متشابهات » أراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء منهما من المحكم ، فقال أولا : فأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم ، لكن وضع موضع ذلك

الراشخون فى العلم الإلتیان لفظ الرسوخ ، لأنه لا یحصل إلا بعد التتبع التام والاجتهاد البلیغ ، فإذا استقام القلب على طریق الرشاد ورسخ القدم فى العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق ، وكفى بدعاء الراشخین فى العلم : « ربنا لا تزغ قلوبنا » إلى آخره ، شاهداً على أن الراشخین فى العلم مقابل لقوله : « الذین فى قلوبهم زیغ » وفيه إشارة إلى أن الوقف على قوله « إلا الله » تام ، وإلى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى ، وأن من حاول معرفته هو الذى أشار إليه فى الحديث بقوله « فاحذروهم » . وحديث الباب أخرجه مسلم فى القدر ، وأبو داود فى السنة ، والترمذی فى التفسیر .

الحديث الرابع عشر

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ امْرَأَتَانِ كَانَتَا تَخْرُزَانِ فِي بَيْتٍ ، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَنْفَذَ بِأَشْفَاءٍ فِي كَفِّهَا ، فَادَّعَتْ عَلَى الْأُخْرَى ، فَرَفَعَ أَمْرُهُمَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ . ذَكَرُوهَا بِاللَّهِ وَاقْرَأُوا عَلَيْهَا : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » . فَذَكَرُوهَا فَاعْتَرَفَتْ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .

(قوله عز وجل : « إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً) أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم » .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه اختصم إليه امرأتان) قال القسطلاني : لم يعرف الحافظ ابن حجر اسمهما . انتهى . وفي الفتح : سيأتى تسميتهما في كتاب الأيمان والنذور . مع شرح الحديث . انتهى (كانتا تخرزان) من خرز الخلف ونحوه ، يخرزه بضم الراء وكسرهما (في بيت أو في الحجرة) أى الموضع المنفرد من الدار . قال الحافظ : كذا للأكثر بعطف الواو ، وللأصيل وحده : في بيت أو في الحجرة بأو ، والأول هو الصواب ، وسبب الخطأ في رواية الأصيل أن في السياق حذفاً بينه ابن السكن في روايته حيث جاء فيها : في بيت وفي الحجرة حدث ، فالواو عاطفة أو الجملة حالية ، لكن المبتدأ محذوف ، وحدث بضم المهملة والتشديد وآخره مثلثة : أى ناس يتحدثون ، وحاصله أن المرأتين كانتا في البيت وكان في الحجرة المجاورة للبيت ناس يتحدثون ، فسقط المبتدأ من الرواية فصار مشكلاً ، فعدل الراوى

عن الواو إلى أو التي للترديد ، فراراً من استحالة كون المرأتين في البيت وفي الحجرة معاً ، على أن دعوى الاستحالة مردودة بأن لها وجهاً ، ويكون من عطف الخاص على العام ، لأن الحجرة أخص من البيت ، لكن رواية ابن السكن أفصحت عن المراد فأغنت عن التقدير ، وكذا ثبت مثله في رواية الإسماعيلي . انتهى . وتعقبه العيني بأن كون أو للشك مشهور في كلام العرب وليس فيه مانع هنا وبأن كون أو للعطف غير مسلم لفساد المعنى ، وبأنه لا دلالة هنا على حذف المبتدأ وكون الحجرة كانت مجاورة للبيت ، فيه نظر إذ يجوز أن تكون داخلة فيه ، وحينئذ فلا استحالة في أن تكون المرأتان فيهما معاً . انتهى . فليتأمل ما في الكلامين مع ما في رواية ابن السكن من الزيادة المشار إليها الدافعة للإشكال ، والروايات يفسر بعضها بعضاً ، والعجب من الاعتراض بما لا يسمن ولا يغني من جوع ، والله أعلم (فخرجت إحداهما) أى إحدى المرأتين من البيت أو الحجرة (وقد) للتحقيق (أنفذ) بضم الهمة وسكون النون (بإشني) بكسر الهمة والفاء المنونة وبترك التنوين : آلة الخرز للإسكاف (في كفها فادعت على الأخرى) أنها أنفذت الإشني في كفها (فرفع) أمرهما (إلى ابن عباس) رضى الله عنهما (فقال ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : لو يعطى الناس بدعواهم) أى بمجرد إخبارهم عن لزوم حق لهم على آخرين عند حاكم (لذهب دماء قوم وأموالهم) ولا يتمكن المدعى عليه من صون دمه وماله . ووجه الملازمة في هذا القياس الشرطي أن الدعوى بمجرد إقرارها إذا قيلت فلا فرق فيها بين الدماء والأموال وغيرهما ويطلان اللازم ظاهر لأنه ظلم . ثم قال ابن عباس (ذكروها بالله) أى خوفوا المرأة الأخرى المدعى عليها من اليمين الفاجرة وما فيها من الاستحقاق (واقرأوا عليها) قوله تعالى : (إن الذين يشتركون به عهد الله) الآية (فذكروها فاعترفت) بأنها أنفذت الإشني في كف صاحبها (فقال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : اليمين على المدعى عليه) أى إذا لم تكن بينة لدفع ما ادعى به عليه . وعند البيهقي بإسناد جيد : لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ، ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر . قال القسطلاني : نعم قد يجعل اليمين في جانب المدعى في مواضع تستثنى للدليل كالقسامة ، كما وقع التصريح باستثنائها في حديث عمرو

ابن سعيد عن أبيه عن جده عند الدارقطني والبيهقي . انتهى . قال في الفتح :
 إنما أورد هذا الحديث هنا لقول ابن عباس : اقرأوا عليها فإن فيها إشارة إلى
 العمل بما دل عليه عموم الآية لا خصوص سبب نزولها . وفيه أن الذي يتوجه
 عليه اليمين يوعظ بهذه الآية ونحوها . انتهى . وهذا الحديث رواه أيضاً في
 الرهن والشركة مختصراً ، وقد أخرجه بقية الجماعة ، وفيه فتاوى الشوكاني
 المسماة بالفتح الرباني بحث جيد محقق في معنى حديث الباب ، فراجعته يتضح
 لك الخطأ من الصواب ، ولا يتسع المقام لذكره هنا .

الحديث الخامس عشر

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ » الْآيَةُ .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .
قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ . وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَالُوا : « إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ » فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ
إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

(قوله عز وجل : « إن الناس قد جمعوا لكم » الآية) .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال) في قوله تعالى : « (حسبنا الله ونعم الوكيل » قالها إبراهيم) الخليل (عليه السلام حين أُلقي في النار) وفي الرواية الأخرى أن ذلك آخر ما قال ، وكذا وقع في رواية الحاكم ، ووقع عند النسائي من طريق يحيى بن بكير عن أبي بكر كذلك . وعند أبي نعيم في المستخرج من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بهذا الإسناد أنها أول ما قال . قال الحافظ : فالله أعلم ، ويمكن أن يكون أول شيء قال وآخر شيء قال . انتهى . وفي حديث أبي هريرة عند ابن مردويه مرفوعاً : إذا وقعتم في الأمر العظيم فقولوا حسبنا الله ونعم الوكيل (وقالها محمد صلى الله عليه وآله وسلم حين قالوا) له صلى الله عليه وآله وسلم (إن الناس) أبا سفيان وأصحابه ، وقال الحافظ : أبو ذر هو عروة بن مسعود الثقفي (قد جمعوا لكم) يقصدون غزوكم ، وكان أبو سفيان نادى عند انصرافه من أحد : يا محمد موعدنا موسم بدر لقابل إن شئت ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إن شاء الله ، فلما كان القابل خرج في أهل مكة حتى نزل مر الظهران ، فأنزل الله الرعب في قلبه وبدا له أن يرجع ، فربه ركب من عبد قيس يريدون المدينة للميرة ، فشرط لهم خمل بعير من زبيب إن ثبطوا المسلمين . وقيل : لقي نعيم بن مسعود وقد قدم معتمراً فسأله ذلك والتزم له عشرراً من الإبل ، فخرج نعيم فوجد المسلمين يتجهزون فقال لهم : إن أتوكم في دياركم فلم يقلت أحد منكم إلا شريد ، أفتررون أن تخرجوا وقد جمعوا لكم (فاختشوهم) ولا تخرجوا إليهم (فزادهم) أي القول (إيماناً) فلم يلتفتوا إليه ولم يضعفوا ، بل ثبت يقينهم بالله وأخلصوا النية في الجهاد ، وفي ذلك دليل على أن الإيمان يزيد وينقص (وقالوا : حسبنا الله) أي كافينا (ونعم الوكيل) ونعم الموكل إليه . وهذا الحديث أخرجه النسائي في التفسير .

الحديث السادس عشر

• قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا » .

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى قَطِيفَةٍ فَدَكِيَّةٌ ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَرَاءَهُ يَعُودُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنْ سُلُوكَ ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي ، فَإِذَا فِي الْمَجْلِسِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ خَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ ، ثُمَّ قَالَ : لَا تُغَيِّرُوا عَلَيْنَا ، فَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ وَقَفَ فَتَنَزَلَ فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنْ سُلُوكَ : أَيُّهَا الْمَرْءُ إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ ، إِنْ كَانَ حَقًّا فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا ، أَرْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ ، فَمَنْ جَاءَكَ فَاقْصُصْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَاغْشَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا ، فَإِنَّا نَحِبُّ ذَلِكَ ، فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَتَشَاوَرُونَ ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا ، ثُمَّ رَكِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَابَّتَهُ ، فَسَارَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا سَعْدُ أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ - يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْفُ عَنْهُ وَاضْفَحْ عَنْهُ ، فَوَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْحَقِّ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ ، وَلَقَدْ اضْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوَجَّوهُ فَيُعْصِبُونَهُ بِالْعِصَابَةِ ، فَلَمَّا أَبَى اللَّهُ ذَلِكَ

بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ اللَّهُ شَرِيقَ بَذْلِكَ ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ ، فَعَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ يَغْفُونَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَضْرِبُونَ عَلَى الْأَذَى حَتَّى أَذِنَ اللَّهُ فِيهِمْ ، فَلَمَّا غَزَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدْرًا ، فَقَتَلَ اللَّهُ بِهِ صَنَادِيدَ كُفَّارِ قُرَيْشٍ ، قَالَ ابْنُ أَبِي بَنْ سُلُولٍ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَعَبْدَةَ الْأَوْثَانِ : هَذَا أَمْرٌ قَدْ تَوَجَّهَ ، فَبَايَعُوا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمُوا .

(قوله عز وجل : « ولتسمعنَّ من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) يعني اليهود (ومن الذين أشركوا أذى كثيرآ) باللسان والفعل : من هجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والطعن في الدين ، وإغراء الكفرة على المسلمين ، أخبره تعالى بذلك عند مقدمه المدينة قبل وقعة بدر ، مسلياً له عما يناله من الأذى .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ركب على حمار على قطيفة) كساء غليظ (فدية) منسوبة إلى فديك : بلد مشهور على مرحلتين من المدينة (وأردف أسامة بن زيد وراءه) حال كونه (يعود سعد بن عبادة) الأنصاري أحد النقباء (في) منازل (بني الحارث ابن الخزرج) وهم قوم سعد (قبل وقعة بدر) وفيه عبادة الكبير بعض أتباعه في داره (حتى مر بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم) أي يظهر الإسلام (عبد الله بن أبي) ولم يسلم قط (فإذا في المجلس أخلاط) أنواع (من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود والمسلمين) بذكر المسلمين أولاً وآخرآ ، والأولى حذف أحدهما ، وسقطت الثانية من رواية مسلم (وفي المجلس عبد الله بن رواحة) بن ثعلبة بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري الشاعر أحد السابقين ، شهد بدرآ واستشهد بمؤتة ، وكان ثالث الأمراء بها في جمادى الأولى سنة ثمان (فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة) أي غبارها (خمر عبد الله بن أبي أنفه) وجهه (بردائه ثم قال :

لا تغبروا) بالوحدة (علينا ، فسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم) ناوياً المسلمين ، أو قال : السلام على من اتبع الهدى (ثم وقف فنزل) عن الدابة (فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن ، فقال عبد الله بن أبي بن سلول) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (أيها المرء إنه لا شيء (أحسن مما تقول إن كان حقاً) شرط قدم جزاؤه (فلا تؤذينا به في مجلسنا ، ارجع إلى رحلك) أى منزلك (فمن جاءك فاقصص عليه ، فقال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله فاعشنا به في مجالسنا فإننا نحب ذلك ، فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتثأورون) أى قاربوا أن يشب بعضهم على بعض فيقتتلوا ، يقال : ثار إذا قام بسرعة وانزعاج (فلم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفضهم) أى يسكتهم (حتى سكنوا) من السكون أو من السكوت (ثم ركب النبي صلى الله عليه وآله وسلم دابته فسار حتى دخل على سعد بن عباد ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا سعد ألم تسمع ما قال أبو حباب؟) بضم الحاء (يريد عبد الله بن أبي ، قال كذا وكذا . قال سعد بن عباد : يا رسول الله اعف عنه واصفح عنه فو) الله (الذى أنزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذى أنزل عليك ، لقد اصطلح أهل هذه البحيرة) مصغراً ، أى البليدة ، والمراد المدينة النبوية (على أن يتوجه) بتاج الملك (فيعصبونه بالعصاة) أى فيعممونه بعمامة الملوك . وقال في الكواكب : أى يجعلونه رئيساً لهم ويسودونه عليهم ، وكان الرئيس معصباً لما يعصب برأيه من الأمر ، وقيل : كان الرؤساء يعصبون رؤوسهم بعصاة يعرفون بها (فلما أبى الله ذلك بالحق الذى أعطاك الله شرق بذلك) الحق الذى أعطاك الله . وشرق : معناه غص به ، وهو كناية عن الحسد ، يقال : غص بالعظام وشجى بالعظم وشرق بالماء إذا اعترض شيء من ذلك في الحلق فنفع الإساءة (فذلك) الحق الذى أتيت به (فعل به ما رأيت) من فعله وقوله القبيح (فعفا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهله وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصبرون على الأذى حتى أذن الله فيهم) أى في قتالهم ، فترك العفو عنهم ، أى بالنسبة للقتال ، وإلا فكم عفا عن كثير من اليهود والمشركين بالمن والفداء وغير ذلك (فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(٤١ - عون الباري - ج ٤)

فقتل الله به صناديد) جمع صديد وهو الكبير في قومه (كفار قريش ، قال ابن أبي بن سلول ومن معه من المشركين وعبد الأوثان : هذا أمر قد توجه (أى ظهر وجهه) فبايعوا الرسول صلى الله عليه وآله (وسلم على الإسلام فأسلموا) وبايعوا بلفظ الماضي ولفظ الأمر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولما لم يقف العيني كابن حجر على هذه الرواية ، قال : ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجهاد مختصراً وفي اللباس والأدب والطب والاستئذان ، ومسلم في المغازي ، والنسائي في الطب .

الحديث السابع عشر

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا » .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْغَزْوِ تَخَلَّفُوا عَنْهُ وَفَرَحُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ وَحَلَفُوا وَأَحْبَبُوا أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ، فَتَنَزَّلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهِمْ .

(قوله عز وجل : « لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ») .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلاً من المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كان إذا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إلى الغزو تخلفوا عنه وفرحوا بمقعدهم) مصدر ميمي ، أى بقعودهم (خلافاً لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ، فإذا قدم رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من غزوه إلى المدينة (اعتذروا إليه) عن تخلفهم (وحلفوا وأحبوا أن يحمداً بما لم يفعلوا ، فنزلت هذه الآية فيهم) وهذا الحديث أخرجه مسلم في التوبة .

الحديث الثامن عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ قِيلَ لَهُ : لَئِنْ كَانَ كُلُّ أَمْرٍ
فَرَحَ بِمَا أُوتِيَ وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذِّبًا لِنُعَذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ ، فَقَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ : وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ ، إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ
فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ ، فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ ، فَأَرَوْهُ أَنْ قَدْ اسْتَحْمَدُوا
إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ وَفَرَحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتْمَانِهِمْ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد قيل له : لئن كان كل امرئ فرح
بما أُوتى) أى أُعطى (وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذب أجمعون) لأن
كلنا يفرح بما أُوتى ويحب أن يحمد بما لم يفعل (فقال ابن عباس) منكرأ
عليهم السؤال عن ذلك (وما لكم ولهذا) المسألة (إنما دعا النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم يهود فسألهم عن شيء) قيل عن صفته عندهم بإيضاح
(فكتموه إياه وأخبروه بغيره) أى بصفته صلى الله عليه وآله وسلم في الجملة
(فأروه) بفتح الهمزة والراء (أن قد استحمدوا إليه) بفتح الفوقية مبنياً
للفاعل ، أى طلبوا أن يحمدهم . قال في الأساس : استحمد الله إلى خلقه
بإحسانه إليهم وإنعامه عليهم (بما أخبروه عنه) على الإجمال (فيما سألمهم وفرحوا
بما أُوتوا) بضم الهمزة وسكون الواو وضم التاء ، أى أعطوا ، وروى « بما
أُتوا » بفتح الهمزة والتاء ، أى بما جاءوا به (من كتمانهم) للعلم ، ثم قرأ ابن
عباس رضي الله عنهما : « وإذ أخذ الله ميثاق الذين أُوتوا الكتاب » أى
العلماء كذلك ، حتى قوله : « يفرحون بما أُتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم
يفعلوا » من الوفاء بالميثاق وإظهار الحق والإخبار بالصدق .

الحديث التاسع عشر

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى » .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَهَا عُرْوَةُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى » فَقَالَتْ : يَا ابْنُ أُخْتِي ، هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلِيَّهَا تَشْرِكُهُ فِي مَالِهِ وَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا ، فَيُرِيدُ وَلِيَّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا ، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ ، فَتُهْوَأُ عَنْ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ ، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ ، وَيَبْلُغُوا لَهُنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ فِي الصَّدَاقِ ، فَأَمُرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : وَإِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ » الْآيَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي آيَةٍ أُخْرَى : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » رَغْبَةً أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالَ ، قَالَتْ : فَتُهْوَأُ أَنْ يَنْكِحُوا عَمَّنْ رَغَبُوا فِي مَالِهِ وَجَمَالِهِ مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ إِذَا كُنَّ قَلِيلَاتِ الْمَالِ وَالْجَمَالَ .

(قوله عز وجل : « وإن خفتم أن لا تقسطوا ») أى لا تعدلوا من أقسط ولا نافية ، أى وإن حذرتم عدم الإقسط ، أى العدل (« فى اليتامى ») .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها سألتها عروة) ابن الزبير (عن قول الله عز وجل : « وإن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى » فقالت) عائشة (يا ابن أُختى) أسماء (هذه اليتيمة) التى مات أبوها (تكون فى حجر وليها) القائم بأمورها (تشرکه فى ماله ويعجبه ماله وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط) أن يعدل ، يقال : قسط إذا جار ، وأقسط إذا عدل ، وقيل : الهمة فيه للسلب ، أى أزال القسط . ورجحه ابن التين بقوله تعالى : « ذلكم

أقسط عند الله » لأن أفعل في أبنية المبالغة لا يكون في المشهور إلا من الثلاثي
نعم حكى السيرافي جواز التعجب بالرباعى ، وحكى غيره أن قسط من
الأضداد ، والله أعلم (فى صداقها فيعطىها مثل ما يعطىها غيره) يعنى يريد
أن يتزوجها بغير أن يعطىها مثل ما يعطىها غيره ، أى ممن يرغب فى نكاحها .
ويدل على ذلك قوله (فنهوا عن أن ينكحوهن) إلا أن يقسطوا لهنّ ويبلغوا
لهنّ (أعلى سنتهنّ) أى طريقتهنّ (فى الصداق) وعادتهنّ فى ذلك (فأمرُوا
أن ينكحوا ما طاب) ما حلّ (لهم من النساء سواهنّ) أى سوى اليتامى من
النساء بأى مهر توافقوا عليه . وتأويل عائشة هذا جاء عن ابن عباس مثله
أخرجه الطبرى (قالت عائشة : وإن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم) طلبوا منه الفتيا فى أمر النساء (بعد) نزول (هذه الآية) وهى
« إن خفتم » إلى « ورباع » (فأنزل الله) تعالى (« ويستفتونك فى النساء »)
الآية (قالت عائشة : وقول الله تعالى فى آية أخرى : « وترغبون أن تنكحوهنّ »
رغبة أحدكم عن يتيّمته ») بأن لم يردها (حين تكون) أى اليتيمة (قليلة
المال والجمال . قالت : فنهوا أن ينكحوا عمن رغبوا فى ماله وجماله فى يتامى
النساء إلا بالقسط) بالعدل (من أجل رغبتهنّ عنهم إذا كنّ قليلات المال
والجمال) فينبغى أن يكون نكاح الغنية الجميلة ونكاح الفقيرة الدميمة على
السواء فى العدل . وهذا الحديث رواه فى باب شركة اليتيم أيضاً ، وفيه كما
فى الفتح اعتبار مهر المثل فى المحجورات وأن غيرهنّ يجوز نكاحها بغير ذلك
وفيه أن الولى أن يتزوج من هى تحت حجره ، لكن يكون العاقد غيره ،
وفيه جواز تزويج اليتامى قبل البلوغ لأنهنّ بعد البلوغ لا يقال لهنّ يتيمات إلا
أن يكون أطلق استصحاباً لهنّ .

الحديث العشرون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» .

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَادَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَنِي سَلَمَةَ مَاشِيَيْنِ ، فَوَجَدَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَعْقِلُ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ فَأَفْقَتُ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَتَرَلْتُ : «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ» .

(قوله عز وجل : «يوصيكم الله في أولادكم») أى يأمركم ويفرض لكم في شأن ميراثهم العدل ، فإن أهل الجاهلية كانوا يجعلون جميع الميراث للذكور دون الإناث ، فأمر الله بالتسوية بينهم في أصل الميراث ، وفاوت بين الصنفين ، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وذلك لاحتياج الرجل إلى مؤونة النفقة والكلفة . واستنبط بعضهم من الآية أن الله تعالى أرحم بخلقه من الوالد بولده حيث وصى الوالدين بأولادهم .

(عن جابر رضى الله عنه قال : عادنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر) الصديق من مرض (فى بنى سلمة) بكسر اللام : قوم جابر ، بطن من الخزرج ، حال كونهما (ماشيين ، فوجدنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وأبو بكر) لا أعقل (أى لا أفهم . زاد أبو ذر عن الكشميين شيئاً ، وفى الاعتصام : فأتاني وقد أغمى علىّ) فدعا بماء فتوضأ منه ثم رش علىّ (أى نفس الماء الذى توضأ به) فأفقت (من الإغماء) فقالت : ما تأمرنى أن أصنع فى مالى يا رسول الله) وفى رواية : فقالت : يا رسول الله لمن الميراث ؟ إنما يرثنى كلاله (فترلت : « يوصيكم الله فى أولادكم ») كذا لابن جريج . قال الدمياطى : وهو وهم ، والذى نزل فى جابر : « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله » والكلالة : من لا والد له ولا ولد . وهذا الحديث رواه أيضاً فى الطهارة .

الحديث الحادى والعشرون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » الْآيَةُ .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى نَاسُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَذَكَرَ حَدِيثَ الرُّؤْيَةِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ بِكَمَالِهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ : تَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ مِنْ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقُطُونَ فِي النَّارِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ وَغُيَّرَاتُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَيُدْعَى الْيَهُودُ ، فَيَقَالُ لَهُمْ : مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا : كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرًا ابْنَ اللَّهِ ، فَيَقَالُ لَهُمْ : كَذَبْتُمْ ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ ، فَمَاذَا تَبْغُونَ ؟ قَالُوا : عَطِشْنَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا ، فَيُشَارُ : أَلَا تَرِدُونَ ، فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهُمْ سَرَابٌ ، يَخْطُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَيَتَسَاقُطُونَ فِي النَّارِ ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى ، فَيَقَالُ لَهُمْ : مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا : كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ ، فَيَقَالُ لَهُمْ : كَذَبْتُمْ ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ ، فَيَقَالُ لَهُمْ : مَاذَا تَبْغُونَ ؟ فَكَذَلِكَ مِثْلُ الْأَوَّلِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ أَنَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ فِي أَذْنَى صُورَةٍ مِنَ النَّبِيِّ رَأَوْهُ فِيهَا ، فَيَقَالُ : مَاذَا تَنْظُرُونَ ، تَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ ، قَالُوا : فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا عَلَى أَفْقَرٍ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ ، وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

(قوله عز وجل : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » الْآيَةُ) أى لا ينقص من ثواب أعمالهم ذرة ، يعنى زنتها . والذرة فى الأصل : أصغر النمل التى لا وزن

لها ، وقيل : ما يرفعه الريح من التراب ، وقيل : كل جزء من أجزاء الهباء في الكوة ذرة ، ويقال : زنتها ربع ورقة نخالة ، وورقة النخالة وزن ربع خردلة ، ووزن الخردلة ربع سمسم ، ويقال : لا وزن لها ، وإن شخصاً ترك رغيماً حتى علاه الدر فوزنه فلم يزد شيئاً . حكاه الثعالبي .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : أتى ناس النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) ترونه ، وهذه رؤية الامتحان المميزة بين من عبد الله وبين من عبد غيره ، لا رؤية الكرامة التي هي ثواب أوليائه في الجنة (فذكر حديث الرؤية ، وقد تقدم بكماله ، ثم قال : إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن) أى نادى مناد (تتبع كل أمة ما كانت تعبد فلا يبقى من كان يعبد غير الله من الأصنام) جمع صنم : ما عبد من دون الله (والأنصاب) جمع نصب : حجارة كانت تعبد من دون الله (إلا يتساقطون في النار حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر) مطيع لربه (أو فاجر) منهمك في المعاصي والفجور (وغبرات) أى بقايا (أهل الكتاب فيدعى اليهود ، فيقال لهم : ما كنتم تعبدون ؟ قالوا : كنا نعبد عزير ابن الله ، فيقال لهم : كذبتُم) فى كونه ابن الله ، ويلزم منه نفي عبادة ابن الله (ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولدأ ، فاذا تبغون ؟) أى تطلبون (فقالوا : عطشنا ربنا فاسقينا ، فيشار) أى إليهم (ألا تردون ، فيحشرون إلى النار كأنها سراب) هو الذى تراه نصف النهار فى الأرض القفراء والقاع المستوى فى الحر الشديد لامعاً مثل الماء ، « يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً » (يحطم بعضها بعضاً) أى يكسر لشدة اتقادها وتلاطم أمواج لها (فيتساقطون فى النار ، ثم يدعى النصارى فيقال لهم : ما كنتم تعبدون ؟ قالوا : كنا نعبد المسيح ابن الله ، فيقال لهم : كذبتُم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولدأ ، فيقال لهم : ماذا تبغون ؟ فكذلك مثل الأول) أى فقالوا : عطشنا ربنا . . . إلخ (حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر أو فاجر أتاهم رب العالمين) أى ظهر لهم وأشهدهم رؤيته من غير تكييف ولا حركة ولا انتقال (فى أدنى صورة) أى أقرب صفة (من التى رأوه) أى عرفوه (فيها) بأنه لا يشبه شيئاً من المحدثات (فيقال : ماذا تنتظرون ، تتبع كل أمة ما كانت تعبد ، قالوا : فارقنا الناس) الذين زاغوا عن الطاعة

(في الدنيا على أفقر) أى (أحوج ما كنا إليهم) في معاشنا ومصالح دنيانا
(ولم نصاحبهم) بل قاطعناهم (ونحن ننتظر ربنا الذى كنا نعبد) فى الدنيا
(فيقول : أنا ربكم ، فيقولون) زاد مسلم فى روايته : نعوذ بالله منك
(لا نشرك بالله شيئاً ، مرتين أو ثلاثاً) وإنما قالوا ذلك لأنه سبحانه وتعالى
تجلى لهم بصفة لم يعرفوها . وقال الخطابى : قيل : إنما حجبهم عن تحقيق
الرؤية فى هذه الكرة من أجل من معهم من المنافقين الذين لا يستحقون الرؤية
وهم عن ربهم محجوبون ، فإذا تميزوا عنهم رفعت الحجب ، فيقولون عند
ما يرونه : أنت ربنا .

الحديث الثاني والعشرون

« قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ » الْآيَةُ .
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اقْرَأْ عَلَيَّ . قُلْتُ : أَقْرَأُ عَلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ ؟ قَالَ :
 فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى بَلَغْتُ :
 « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » .
 قَالَ : أَمْسِكْ ، فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ .

(قوله عز وجل : « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد » الآية)
 استفهام توبيخ ، أى فكيف حال هؤلاء الكفار أو صنيعهم إذا جئنا من كل
 أمة بنبيهم يشهد على كفرهم ، وآخر الآية : « وجئنا بك على هؤلاء شهيداً » .
 (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال لى النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم : اقرأ عليّ ، قلت : أقرأ عليك) بمد الهمزة (وعليك أنزل ؟
 قال : فإنى أحب أن أسمع من غيرى) قال ابن بطال : يحتمل أن يكون
 أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة أو ليتدبره ويتفهمه ،
 وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ
 لاشتغاله بالقراءة وأحكامها ، وهذا بخلاف قراءته صلى الله عليه وآله وسلم
 على أنى بن كعب ، فإنه أراد أن يعلمه كيف أداء القراءة ومخارج الحروف
 (فقرأت عليه سورة النساء حتى بلغت : « فكيف إذا جئنا من كل أمة
 بشهيد) أى فكيف حال هؤلاء الكفار أو صنيعهم إذا جئنا من كل أمة
 بنبيهم يشهد على كفرهم ، كقوله تعالى : « وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم »
 (وجئنا بك) يا محمد صلى الله عليه وآله وسلم (على هؤلاء شهيداً) أى تشهد
 على صدق هؤلاء الشهاداء ، لحصول عملك بعقائدهم ، لدلالة كتابك وشرعك
 على قواعدهم . وقال أبو حيان . أى فكيف يصنعون فى وقت المحيئين (قال :
 أمسك) وفى رواية : كف أو أمسك على الشك (فإذا عيناه تذرفان) أى
 تطلقان دمعهما وبكاؤه على المفرطين ، أو لعظم ما تضمنته الآية من هول

المطلع وشدة الأمر ، أو هو بكاء فرح لا بكاء جزع ، لأنه تعالى جعل أمته شهداء على سائر الأمم كما قال الشاعر :

طفح السرور علىّ حتى إنه من عظم ما قد سرنى أبكاني

وهذا الأخير نقله صاحب فتوح الغيب عن الزمخشري . وفي هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسق واحد . وأخرجه أيضاً في فضائل القرآن وكذا النسائي .

الحديث الثالث والعشرون

• قوله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِم» الآية.
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ
 الْمُشْرِكِينَ يَكْثُرُونَ سَوَادَهُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي
 السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ
 الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ » .

(قوله عز وجل : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ » الآية) ملك الموت
 وأعوانه وهم ستة : ثلاثة لقبض أرواح المؤمنين وثلاثة للكفار ، أو المراد ملك
 الموت وحده ، وذكر بلفظ الجمع للتعظيم ، أى توفاهم الملائكة بقبض
 أرواحهم حال كونهم (ظالمى أنفسهم) .

(عن ابن عباس رضى الله عنه أن ناساً من المسلمين) سعى ابن أبى
 حاتم فى تفسيره من طريق ابن جريج عن عكرمة ، ومن طريق ابن عيينة عن
 ابن إسحق : عمرو بن أمية بن خلف ، والعاص بن منبه بن الحجاج ، والحارث
 ابن زمة ، وأبا قيس بن الفاكه . وعند ابن جريج : أبا قيس بن الوليد بن
 المغيرة . وعند ابن مردويه من طريق أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس :
 الوليد بن عتبة بن ربيعة ، والعلاء بن أمية بن خلف (كانوا مع المشركين
 يكثر سواد المشركين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال فى الفتح : وذكر فى شأنهم أنهم خرجوا إلى بدر فلما رأوا قلة المسلمين
 دخلهم شك وقالوا : غر هؤلاء دينهم فقتلوا بيدر . أخرج ابن مردويه وابن
 أبى حاتم من طريق ابن جريج عن عكرمة نحوه (يأتى السهم فى رمى به) مبنياً
 للمفعول (فيصيب أحدهم فيقتله) أو يضرب فيقتل بضم حرف المضارعة
 من الفعلين وفتح ثالثهما . قال فى الكواكب الدرارى : وغرض عكرمة أن
 الله ذم من كثر سواد المشركين مع أنهم كانوا لا يريدون بقلوبهم موافقتهم ،
 فكذلك أنت لا تكثر سواد هذا الجيش وإن كنت لا تريد موافقتهم لأنهم
 لا يقاتلون فى سبيل الله (فأنزل الله : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ »
 الآية) أى بخروجهم مع المشركين وذكثير سوادهم حتى قتلوا معهم . قال
 فى الفتح : هكذا جاء فى سبب نزولها ثم ذكر سبباً آخر أيضاً .

الحديث الرابع والعشرون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ » إِلَى قَوْلِهِ : « وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسَلِيمَانَ » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ .

(قوله تعالى : « إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ » إِلَى قَوْلِهِ : « وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسَلِيمَانَ ») .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)
 أَنَّهُ (قَالَ : مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ) يَعْنِي نَفْسَهُ أَوْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (مَنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ) وَلَعَلَّهُ قَالَ ذَلِكَ زَجْرًا عَنْ تَوْهَمِ خَطِّ مَرْتَبَةِ يُونُسَ لِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ » فَقَالَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي تَخْصِصِ يُونُسَ بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَالَ الْحَافِظُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْعَبْدَ الْقَائِلَ هُوَ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُونَ ذَلِكَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ، وَقَالَ تَوَاضَعًا ، وَدَلَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى أَنَّ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ أَوْلَى . انْتَهَى . وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ ذَكَرَهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ .

الحديث الخامس والعشرون

• قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ »
الآيَةَ .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ فَقَدْ كَذَبَ ، وَاللَّهُ يَقُولُ : « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ » الْآيَةَ .

(قوله عز وجل : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك » الآية) .
(عن عائشة رضي الله عنها قالت : من حدثك أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم كتم شيئاً مما أنزل عليه فقد كذب ، والله يقول : « يا أيها الرسول بلغ » جميع (ما أنزل إليك من ربك » الآية) إلى كافة الناس مجاهراً به ، غير مراقب أحداً ولا خائف مكروهاً . قال مجاهد : لما نزلت قال : يا رب كيف أصنع وأنا وحدي يجتمعون عليّ ، فنزلت : « وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » أي فإن أهملت شيئاً من ذلك فما بلغت رسالته ، لأن ترك إبلاغ البعض محبط للباقي ، لأنه ليس بعضه أولى من بعض ، وبهذا تظهر المغايرة بين الشرط والجزاء ، وهذا بخلاف ما قالت به الشيعة أنه قد كتم أشياء على سبيل التقية . وعن بعض الصوفية ما يتعلق به مصالح العباد وأمر بإطلاعهم عليه ، فهو متزه عن كتمانهم ، وأما ما خص به من الغيب ولم يتعلق به مصالح أمته فله بل عليه كتمانهم .

الحديث السادس والعشرون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » الْآيَةُ .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ ، فَقُلْنَا : أَلَا نَخْتَصِي ، فَهَانَا عَنْ ذَلِكَ ، فَرَخَّصَ لَنَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ نَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوبِ ، ثُمَّ قَرَأَ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ » .

(قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » الْآيَةُ) .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه) أنه (قال : كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس معناه نساء ، فقلنا : ألا نختصي) أى ألا نستدعى من يفعل بنا الخضاء أو نعالج ذلك بأنفسنا . والخضاء : الشق على الأنثيين وانتراعهما (فهانا عن ذلك) نهى تحريم لما فيه من تغيير خلق الله وقطع النسل وكفر النعمة ، لأن خلق الشخص رجل من النعم العظيمة وقد يفضى ذلك بفاعله إلى الهلاك (فرخص لنا بعد ذلك أن نتزوج المرأة بالثوب) إلى أجل وهو نكاح المتعة ، وليس قوله « بالثوب » قيداً ، فيجوز بغيره مما يتراضيان عليه (ثم قرأ) ابن مسعود (« يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ») قال النووي : فى استشهاد ابن مسعود بالآية أنه كان يعتقد إباحة المتعة كابن عباس ، ولعله لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ، ثم بلغه ، فرجع عنه . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى النكاح ، وكذا مسلم ، وأخرجه النسائي فى التفسير .

الحديث السابع والعشرون

* قوله عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجِسٌ » (الآيَة .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا كَانَ لَنَا خَمْرٌ غَيْرُ فَضِيخِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الْفَضِيخَ ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقَى أَبَا طَلْحَةَ وَفُلَانًا وَفُلَانًا إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : وَهَلْ بَلَغَكُمْ الْخَبَرُ ، فَقَالُوا : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : حُرِّمَتِ الْخَمْرُ ، قَالُوا : أَهْرَقَ هَذِهِ الْقِلَالُ يَا أَنَسُ ، قَالَ : فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا وَلَا رَاجِعُوهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ .

(قوله تعالى : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجِسٌ » الآيَة) .
(عن أنس بن مالك رضي الله عنه ما كان لنا خمر غير فضيخكم) شراب يتخذ من البسر وحده من غير أن تمسه النار . والفضيخ : الكسر ، لأن البسر يشدخ ويترك في وعاء حتى يغلي (هذا الذي تسمونه الفضيخ فإني لقائم أسقي أبا طلحة) زيد بن سهل الأنصاري زوج أم أنس (وفلاناً وفلاناً) وقع من تسمية من كان مع أبي طلحة عند مسلم أبو دجاجة وسهيل بن بيضاء وأبو عبيدة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو أيوب (إذ جاء رجل) لم يسم (فقال : وهل بلغكم الخبر ؟ فقالوا : وما ذاك ؟ قال : حرمت الخمر) أي حرمها الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (قالوا : أهرق) أمر من أهرق ، أي صب (هذه القلال يا أنس) أي الجرار التي لا يقل أحدها إلا القوي من الرجال (قال) أي أنس (فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل) ففيه قبول خبر الواحد . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأشربة .

الحديث الثامن والعشرون

* قوله عز وجل : « لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ »

الآية .

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطْبَةً مَا سَمِعْتُ مِثْلَهَا قَطُّ ، قَالَ : لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا ، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا ، قَالَ : فَغَطَّى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجُوهَهُمْ لَهُمْ خَنِينٌ ، فَقَالَ رَجُلٌ : مَنْ أَبِي ؟ قَالَ : فُلَانٌ ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

(قوله عز وجل : « لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ » الآية) .

(عن أنس رضي الله عنه قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبة ما سمعت مثلها قط) وكان فيما رواه النضر بن شميل عن شعبة عند مسلم قد بلغه عن أصحابه شيء فخطب بسبب ذلك (قال : لو تعلمون) من عظمة الله وشدة عقابه بأهل الجرائم وأحوال القيامة (ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ، قال) أنس (فغطى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجوههم لهم خنين) بالخاء المعجمة ، أى صوت مرتفع من الأنف بالبكاء مع غنة ، وبالخاء المهملة : أى صوت مرتفع من البكاء من الصلور وهو دون الانتحاب (فقال رجل) هو عبد الله بن حذافة ، أو قيس بن حذافة ، أو خارجة بن حذافة ، وكان يطعن فيه (من أبى ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم : أبوك (فلان) أى حذافة (فتزلت هذه الآية : « لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ») أى تظهر لكم (تسؤكم) وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الرقاق والاعتصام ، ومسلم فى فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والترمذى فى التفسير ، والنسائى فى الرقائق .

الحديث التاسع والعشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ نَاسٌ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتِهْزَاءً ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ : مَنْ أَبِي ، وَيَقُولُ الرَّجُلُ تَضِلُّ نَاقَتَهُ : أَيْنَ نَاقَتِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ » حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْآيَةِ كُلِّهَا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان ناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استهزاء ، فيقول الرجل) له عليه السلام (من أبى ؟ ويقول الرجل تضل ناقته : أين ناقتي ؟ فأنزل الله فيهم هذه الآية : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم » حتى فرغ من الآية كلها) وهذا الحديث من أفراد البخارى ، وقيل : نزلت فى شأن الحج ، فعن على : لما نزلت : « ولله على الناس حج البيت » قالوا : يا رسول الله أفى كل عام ؟ فسكت ، فقالوا : يا رسول الله أفى كل عام ؟ قال : لا ، ولو قلت نعم لوجبت ، فأنزل الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم » رواه الترمذى وقال حديث غريب .

الحديث الثلاثون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ » الْآيَةُ .

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَسَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ » قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَعُوذُ بِوَجْهِكَ ، « أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكَ » ، قَالَ : « أَعُوذُ بِوَجْهِكَ « أَوْ يَلْبِسُكُمْ شَيْعًا وَيَذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ » ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا أَهْوَنُ ، أَوْ هَذَا أَيْسَرُ .

(قوله عز وجل : « قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ») كما فعل بقوم نوح ولوط وأصحاب الفيل (أو من تحت أرجلكم) كما أغرق فرعون وخسف بقارون . وعند ابن مردويه من حديث أبي بن كعب عذاباً من فوقكم ، قال : الرجم ، أو من تحت أرجلكم : الخسف . وقيل : من فوقكم : أكابركم وحكامكم ، أو من تحت أرجلكم : سفلكم وعبيدكم . وقيل : المراد بالفوق : حبس المطر ، وبالتحت : منع الثرات . والأول هو المعتمد .

(عن جابر رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية : « قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أعوذ بوجهك » أي بذاتك . زاد الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن عمرو : الكريم في الموضعين (« أو من تحت أرجلكم » قال : أعوذ بوجهك « أو يلبسكم ») يخلطكم في ملاحم القتال (« شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض ») أي يقاتل بعضكم بعضاً . وقال مجاهد : يعني أهواء متفرقة ، وهو ما كان فيهم من الفتن والاختلاف . وقال بعضهم : هو ما فيه الناس الآن من الاختلاف والأهواء وسفك الدماء (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وسلم : هذا أهون) لأن الفتن بين المخلوقين وعذابهم أهون من عذاب الله ، فابتليت هذه الأمة بالفتن ليكفر بها عنهم (أو) قال (هذا أيسر) شك الراوى ، والضمير يعود على الكلام الأخير . ووقع في الاعتصام : هاتان أهون وأيسر ، أي خصلة الالتباس وخصلة إذاقة بعضهم بأس بعض . وقد

روى ابن مردويه من حديث ابن عباس ما يفسر به حديث جابر ، ولفظه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : دعوت الله أن يرفع عن أمتي أربعاً يرفع عنهم اثنتين وأبى أن يرفع عنهم اثنتين ، دعوت الله أن يرفع عنهم الرجم من السماء والخسف من الأرض ، وأن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض ، يرفع الله عنهم الرجم والخسف وأبى أن يرفع عنهم الأخيرتين ، فيستفاد من هذه الرواية المراد بقوله « من فوقكم أو من تحت أرجلكم » ويستأنس له بقوله تعالى : « أفأنتم أن يخسف بكم جانب البر أو يرسل عليكم حاصباً » ، وفي الحديث دليل على أن الخسف والرجم لا يقعان في هذه الأمة . قال في الفتح : وفيه نظر ، فقد روى أحمد والطبري من حديث أبي بن كعب في هذه الآية قال : هن أربع وكلهن واقع لا محالة ، فضت اثنتان بعد وفاة نبيهم بخمس وعشرين سنة : ألبسوا شيعاً وذاق بعضهم بأس بعض ، وبقيت اثنتان واقعتان لا محالة : الخسف والرجم . وقد أعل هذا الحديث بأن أبي بن كعب لم يدرك سنة خمس وعشرين من الوفاة النبوية ، فكان حديثه انتهى . عند قوله « لا محالة » والباقي كلام بعض الرواة ، وأعل أيضاً بأنه مخالف لحديث جابر وغيره . وأجيب بأن طريق الجمع أن الإعادة المذكورة في حديث جابر وغيره مقيدة بزمان مخصوص وهو وجود الصحابة والقرون الفاضلة ، وأما بعد ذلك فيجوز وقوع ذلك فيهم . وقد روى أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه الآية : « قل هو القادر » إلى آخر الآية ، فقال : أما إنها لكائنة ولم يأت تأويلها بعد . وهذا يحتمل أن لا يخالف حديث جابر بأن المراد بتأويلها ما يتعلق بالفتن ونحوها . وعند أحمد بإسناد صحيح من حديث صحار العبدى رفعه قال : لا تقوم الساعة حتى يخسف بقبائل . . الحديث ، وسيأتى في كتاب الأشربة في الكلام على حديث أبي مالك الأشعري ذكر الخسف والمسخ أيضاً . وللترمذي من حديث عائشة مرفوعاً : يكون في آخر هذه الأمة خسف ومسخ وقذف . وفي حديث ربيعة الجرشي عن أبيه عن جده عند ابن أبي خيثمة رفعه : يكون في أمتي الخسف والقذف والمسخ . ويحتمل في طريق الجمع أيضاً أن يكون المراد أن ذلك لا يقع لجميعهم ، وإن وقع لأفراد منهم غير مقيد بزمان كما في خصلة العدو الكافر والسنة العامة ، فلما

كان تسليط العدو الكافر قد يقع على بعض المؤمنين ، لكنه لا يقع عموماً
فكذلك الخسف والقذف . ويؤيد هذا الجمع ما روى الطبري من مرسل
الحسن قال : لما نزلت « قل هو القادر » الآية سأل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ربه ، فهبط جبريل فقال : يا محمد إنك سألت ربك أربعاً فأعطاك
اثنين ومنعك اثنين : أن يأتيهم عذاب من فوقهم أو من تحت أرجلهم
فيستأصلهم كما استأصل الأمم الذين كذبوا أنبياءهم ، ولكنه يلبسهم شيعاً
ويذيق بعضهم بأس بعض ، وهذان عذابان لأهل الإقرار بالكتب والتصديق
بالأنبياء . انتهى . وقوله : وهذان عذابان . . إلخ من كلام الحسن . وقد
وردت الاستعاذة من خصال أخرى ، منها عن ابن عباس عند ابن مردويه
مرفوعاً : سألت ربي لأمتي أربعاً فأعطاني اثنين ومنعني اثنين : سألته أن
يرفع عنهم الرجم من السماء والفرق من الأرض فرفعهما . . الحديث . ومنها
حديث سعد بن أبي وقاص عند مسلم مرفوعاً : سألت ربي أن لا يهلك أمتي
بالفرق فأعطانيها ، وسألته أن لا يهلكهم بسنة فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل
بأسهم بينهم فنعنيها . وعند الطبري من حديث جابر بن سمرة نحوه ، لكن
بلفظ : أن لا يهلكوا جوعاً . وهذا أيضاً مما يقوى الجمع المذكور ، فإن
الفرق والجوع قد يقع ببعض دون بعض ، لكن الذي حصل منه الأمان أن
يقع عاماً . وعند الترمذي وابن مردويه من حديث حباب نحوه ، وفيه :
أن لا يهلكنا بما أهلك به الأمم قبلنا . وكذاب في حديث نافع بن خالد الخزاعي
عن أبيه عند الطبري ، وعند أحمد من حديث أبي نضرة نحوه ، لكن قال بدل
« خصلة الإهلاك » أن لا يجمعهم على ضلالة . وكذا للطبري من مرسل الحسن
ولابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة رفعه : سألت ربي لأمتي أربعاً فأعطاني
ثلاثاً ومنعني واحدة : سألته أن لا تكفر أمتي جملة فأعطانيها ، وسألته أن
لا يظهر عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها ، وسألته أن لا يعذبهم بما عذب به
الأمم فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فنعنيها . وللطبري من طريق
السدي مرسل نحوه . ودخل في قوله « بما عذب به الأمم قبلهم » الفرق كقوم
نوح وفرعون ، والهلاك بالريح كعاد ، والخسف كقوم لوط وقارون ،
والصيحة كشمود وأصحاب مدين ، والرجم كأصحاب القيل ، وغير ذلك
مما عذبت به الأمم عموماً . وإذا جمعت الخصال المستعاذ منها بلغت نحو العشرة .
وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في التوحيد ، والنسائي في التفسير .

الحديث الحادى والثلاثون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ اِقْتَدِهِ » .
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ : أَفِي صَحَابَةِ سَجْدَةٍ ؟ فَقَالَ :
 نَعَمْ . ثُمَّ تَلَا : « وَوَهَبْنَا لَهُ » إِلَى قَوْلِهِ « فَبِهِدَاهُمْ اِقْتَدِهِ » ، ثُمَّ قَالَ :
 نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُنُّ أَمْرَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ .

(قوله عز وجل : « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ») قال في
 الفتح : وقد اختلف هل كان عليه السلام متبعداً بشرع من قبله حتى ينزل
 عليه ناسخه ؟ فقيل : نعم ، وحجتهم هذه الآية ونحوها ، وقيل : لا ، وأجابوا
 عن الآية بأن المراد اتباعهم فيما أنزل عليه وفاقه ولو على طريق الإجمال
 فيتبعهم في التفصيل ، وهذا هو الأصح عند كثير من الشافعية ، واختاره
 إمام الحرمين ومن تبعه ، واختار الأول ابن الحاجب ، والله أعلم . انتهى .
 وقال القسطلاني : وفي هذه الآية دلالة على فضل نبينا صلى الله عليه وآله
 وسلم على سائر الأنبياء ، لأنه سبحانه أمره بالاعتداء بهداهم ، ولا بد من امتثاله
 لذلك الأمر ، فوجب أن يجتمع فيه جميع فضائلهم وأخلاقهم المتفرقة ، فثبت
 بهذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأنبياء ، وتقديم قوله « فبهدهم » يفيد
 حصر الأمر في هذا الاعتداء ، وأنه لا هدى غيره ، والمراد أصول الدين وهو
 الذى يستحق أن يسمى الهدى المطلق فإنه لا يقبل النسخ ، وكذا في مكارم
 الأخلاق والصفات الحميدة المشهورة عن كل واحد من هؤلاء الأنبياء ،
 ولو أمر بالاعتداء في مشروع تلك الأديان لم يكن ديناً ناسخاً ، وكان يجب
 محافظة كتبهم وسراجتها عند الحاجة ، وبطلان اللزام بالاتفاق يدل على
 بطلان المزوم . انتهى .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل : أفى) سورة (ص سجدة ؟
 فقال : نعم ، ثم تلا) أى قرأ (« ووهبنا ») إلى قوله « فبهدهم اقتده » ثم قال :
 هو منهم ، أى داود من الأنبياء المذكورين في هذه الآية ، وفى رواية
 (نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم) من أمر أن يقتدى بهم) أى وقد سجلها
 داود فسجدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتداء به . واستدل بهذا
 على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهى مسألة مشهورة فى الأصول .

الحديث الثاني والثلاثون

• قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ » .
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ ، وَلِلذَلِكَ
 حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَلَا شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ
 اللَّهِ ، وَلِلذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ .

(قوله تعالى : « وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ») أي لا تقربوا
 ظاهرها وباطنها وهو الزنا سرّاً أو جهراً أو عمل الجوارح والنية ، أو عموم الآثام .
 (عن عبد الله) ابن مسعود (رضى الله عنه) أنه (قال : لا أحد أغير
 من الله) أفعل تفضيل من الغيرة وهي الأفقة والحمية في حق المخلوق وفي حق
 الخالق تحريمه ومنعه أن يأتي المؤمن ما حرمه الله عليه (ولذلك حرم الفواحش)
 أي لأجل غيبرته . والفواحش : الكبائر أو الزنا (ما ظهر منها وما بطن) وعن
 ابن عباس فيما رواه ابن جرير قال : كانوا في الجاهلية لا يرون بالزنا بأساً
 في السر ويستقبحونه في العلانية ، فحرم الله الزنا في السر والعلانية (ولا شيء
 أحب إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه) بالرفع والنصب في أحب وهو
 أفعل تفضيل بمعنى المفعول والمدح فاعله ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في
 عينه الكحل منه في عين زيد . ونقل البرماوى كالزركشى أن عبد اللطيف
 البغدادي استنبط من هذا جواز قول : مدحت الله ، قال : وليس صريحاً
 لاحتمال أن يكون المراد أن الله يحب أن يمدح غيره ترغيباً للعبد في الإزدياد
 مما يقتضى المدح ، ولذلك مدح نفسه لا أن المراد يحب أن يمدحه غيره . قال
 في المصابيح : وما اعترض به الزركشى على عدم الصراحة بإبداء الاحتمال
 المذكور ليس من قبل نفسه ، بل ذكره الشيخ بهاء الدين السبكي في أول
 شرح التلخيص . انتهى . قال القسطلاني : وهذا الذى قاله عبد اللطيف هو في
 شرحه على الخطب النبائية . وعبارة شرح التلخيص المذكور : ومزاد
 عبد اللطيف بقوله : قد يطلق المدح على الله تعالى أنك تقول : مدحت الله .
 وما ذكره هو ما فهمه النووى . وليس صريحاً لاحتمال أن يكون المراد . . إلخ
 قال في المصابيح : الظاهر الجواز ، ولذلك مدح نفسه شاهد صدق على
 صحته ووجه تعالى المدح لثيب عليه ، فينتفع المكلف لا لينتفع هو بالمدح ،
 تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

الحديث الثالث والثلاثون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ » الْآيَةِ .

عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ الْعَفْوَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّاسِ .

(قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف ») العفو : الفضل وما أتى من غير كلفة ، والعرف : المعروف (الآية) أى وأعرض عن الجاهلين ، كأبى جهل وأصحابه ، وكان هذا قبل الأمر بالقتال .

(عن ابن الزبير رضى الله عنهما قال : أمر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ العفو من أخلاق الناس) أو كما قال ، أى يأخذ الفضل من أخلاقهم بسهولة من غير تشديد ، ويدخل فيه ترك التشدد بما يتعلق بالحقوق المالية ، وكان هذا قبل الزكاة . وروى ابن جرير وابن أبى حاتم جميعاً وابن مردويه من حديث جابر وغيره قال : لما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم : « خذ العفو » الآية ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما هذا يا جبريل ؟ قال : إن الله أمرك أن تعفو عن ظلمك ، وتعطى من حرمك ، وتصل من قطعك . وهو مرسل له شواهد من وجوه أخر كما قال الحافظ ابن كثير ، وهو مطابق للفظ ، لأن وصل القاطع عفو عنه ، وإعطاء من حرم أمر بالمعروف ، والعفو عن الظالم لإعراض عن الجاهل . فالآية مشتملة على مكارم الأخلاق فيما يتعلق بمعاملة الناس ، ولذا قال جعفر الصادق عليه السلام : ليس فى القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق منها . قال فى الفتح : ووجهوه بأن الأخلاق ثلاثة بحسب القوى الإنسانية : عقلية وشهوية وغضبية . فللعقلية الحكم ومنها الأمر بالمعروف ، وللشهوة العفة ومنها أخذ العفو ، وللغضبية الشجاعة ومنها الإعراض عن الجاهلين . انتهى . قال بعض الكبراء : الناس رجلان : محسن : فخذ ما عفا لك من إحسانه ولا نكلفه فوق طاقته . ومسىء : فره بالمعروف ، فإن تمادى على ضلاله واستعصى عليك واستمر فى جهله فأعرض عنه ، فلعل ذلك يرده كما قال تعالى : « ادفع بالتى هى أحسن » .

الحديث الرابع والثلاثون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً » .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ
الْفِتْنَةِ ؟ فَقَالَ : وَهَلْ تَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ ، كَانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ ، وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً ، وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ
عَلَى الْمُلْكِ .

(قوله تعالى : وقاتلوهم) حث للمؤمنين على قتال الكفار (حتى لا تكون
فتنة) أى إلى أن لا يوجد فيهم شرك قط ويكون الدين كله لله ، ويضمحل
عنهم كل دين باطل .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قيل له) القاتل هو حبان صاحب
الدثنية ، أو العلاء بن عرار ، أو نافع بن الأزرق ، أو الهيثم بن حنشل (كيف
ترى في قتال الفتنة ؟ فقال : وهل تدري ما الفتنة ؟ كان محمد صلى الله عليه
 وآله (وسلم) يقاتل المشركين وكان الدخول عليهم فتنة وليس (القتال معه
) كقتالكم على الملك (بضم الميم ، قل كان قتالا على الدين ، لأن المشركين
 كانوا يفتنون المسلمين إما بالقتل وإما بالحبس . والأحاديث في الفتن كثيرة
 يظهر منها حكمها وما ينبغى للمسلم عند وجودها .

الحديث الخامس والثلاثون

* قوله تعالى : « وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ » الآية .

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا : أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتِيَانِ فَابْتَغَاْنِي فَاثْتَهَيَا بِي إِلَى مَدِينَةِ مَبْنِيَّةٍ بِلَبْنٍ ذَهَبٍ وَلَبْنٍ فِضَّةٍ ، فَتَلَقَانَا رِجَالٌ شَطْرُ مَنْ خَلَقَهُمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى ، وَشَطْرُ كَأَقْبَحِ مَا أَنْتَ رَأَى ، قَالَا لَهُمْ : اذْهَبُوا فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ ، فَوَقَعُوا فِيهِ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا ، فَذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ ، فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ، قَالَا لِي : هَذِهِ جَنَّةُ عَدْنٍ ، وَهَذَا مِنْزِلُكَ ، قَالَا : أَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطْرُ مِنْهُمْ حَسَنٌ ، وَشَطْرُ مِنْهُمْ قَبِيحٌ ، فَإِنَّهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا ، وَآخَرَ سَيِّئًا تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

(قوله تعالى : وآخرون اعترفوا بذنوبهم) ولم يعتذروا من تخلفهم بالمعاذير الكاذبة (الآية) أى خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، أى الجهاد والتخلف عنه ، أو إظهار الندم والاعتراف بآخر سيء وهو التخلف وموافقة أهل النفاق ، ومجرد الاعتراف ليس بتوبة ، ولكن روى أنهم تابوا وكان الاعتراف مقدمة التوبة وكل منهما مخلوط بالآخر .

(عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : لنا) فى حكاية منامه الطويل (أتانى الليلة آتيان) أى ملكان (فابتغاني) من النوم (فاثتيا) وأنا معهما (إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة فتلقانا رجال شطرا) نصف (من خلقهم كأحسن ما أنت راء ، وشطرا كأقبح ما أنت راء قالا) الملكان (لهم) للرجال (اذهبوا فقعوا فى ذلك النهر ، فوقعوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السوء عنهم فصاروا فى أحسن صورة ، قالا) الملكان (لى : هذه جنة عدن وهذا منزلك ، قالا : أما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشطرا منهم قبيح فإنهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً تجاوز الله عنهم) كذا أورده فى صحيح البخارى مختصراً هنا وتامه فى التعبير .

الحديث السادس والثلاثون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنْفَقْتُ أَنْفَقْتُ عَلَيْكَ . وَقَالَ : يَدُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا
 نَفَقَةُ سَحَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . وَقَالَ : أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ
 وَالْأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَدِهِ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبِيَدِهِ الْمِيزَانَ
 يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ .

(قوله تعالى : « وكان عرشه على الماء ») أى قبل خلق السموات والأرض

وعن ابن عباس : وكان الماء على متن الريح .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : قال الله عز وجل : أنفق أنفق عليك ، وقال : يد الله ملأى)
 كناية عن خزائنه التى لا تنفذ بالعطاء (لا يغيضها) أى لا ينقصها (نفقة سحاء
 الليل والنهار) وسحاء بسين وحاء مشددة مهملتين ممدوداً ، يقال : سح يسح
 فهو ساح ، وهى سحاء ، وهى فعلاء لا أفعل لها كهطلاء ، ويروى سحا على
 المصدر أى دائمة الصب والهطل بالعطاء ، ووصفها بالامتلاء لكثرة منافعها ،
 فجعلها كالعين التى لا يغيضها الاستقاء ولا ينقصها الامتياح . قاله ابن الأثير .
 ولفظ بيده على ظاهره . وقيل : حكمه حكم سائر المتشابهات تأويلاً وتفويضاً
 (وقال : أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقْتُ) أى أخبرونى الذى أنفقته (منذ خلق السماء والأرض
 فإنه لم يَغْضُ) لم ينقص (ما فى يده وكان عرشه على الماء وبِيَدِهِ الميزان)
 كناية عن العدل بين الخلق (يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ) من باب مراعاة النظير ، أى
 يخفض من يشاء ويرفع من يشاء ، ويوسع الرزق على من يشاء ويقتره على
 من يشاء . وهذا الحديث أخرجه فى التوحيد ، والنسائى فى التفسير .

الحديث السابع والثلاثون

* قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى » الآية .

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِنَّ اللَّهَ لَيُؤْتِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ ، قَالَ : ثُمَّ قَرَأَ : « وَكَذَلِكَ
 أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ » .

(قوله تعالى : « وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى » الآية) « وهي ظالمة ،
 إن أخذه أليم شديد » .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم : إن الله ليملى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته) بضم أوله ، أى لم يخلصه
 أبداً لكثرة ظلمه بالشرك ، وإن فسر بما هو أعم فيحمل على كل ما يليق به .
 قاله فى الفتح ، فإن كان مؤمناً لم يخلصه مدة طويلة بقدر جنايته (قال : ثم
 قرأ صلى الله عليه وآله (وسلم : « وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي
 ظالمة ، إن أخذه أليم شديد ») وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأدب ، والترمذى
 والنسائى فى التفسير ، وابن ماجه فى الفتن .

الحديث الثامن والثلاثون

• قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنْ مِنْكُمْ مَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ » الْآيَةُ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ
كَالسَّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَانٍ ، فَإِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ، قَالُوا : مَاذَا قَالَ
رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرْقُو السَّمْعِ ،
وَمُسْتَرْقُو السَّمْعِ هَكَذَا وَاحِدٌ فَوْقَ آخَرَ قَرُبًا أَدْرَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَمِيعَ قَبْلَ
أَنْ يَرْمِيَ بِهَا إِلَى صَاحِبِهِ فَيُخْرِقُهُ ، وَرُبَّمَا لَمْ يُدْرِكْهُ حَتَّى يَرْمِيَ بِهَا إِلَى
الَّذِي يَلِيهِ إِلَى الَّذِي هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ حَتَّى يُلْقَوْهَا إِلَى الْأَرْضِ ، فَتُلْقَى
عَلَى فَمٍ أَلْسَاحٍ فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةً كَذِبَةٍ فَيَصْدُقُ ، فَيَقُولُونَ : أَلَمْ يُخْبِرْنَا
يَوْمَ كَذَا وَكَذَا يَكُونُ كَذَا وَكَذَا ، فَوَجَدْنَاهُ حَقًّا لِلْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعْتُ
مِنَ السَّمَاءِ .

(قوله تعالى : « إِنْ مِنْكُمْ مَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ » الْآيَةُ) أَيْ فَأَتْبَعَهُ شَهَابٌ مَبِينٌ .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
لَمْ يَقُلْ سَمِعْتُ بَدَلَ يَبْلُغُ لَاحْتِمَالِ الْوَاسِطَةِ أَوْ نَسَى كَيْفِيَّةَ التَّحْمِيلِ أَنَّهُ (قَالَ :
إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ) أَيْ إِذَا حَكَمَ بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ (فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ
بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا) بِضَمِّ الْخَاءِ بِمَعْنَى خَاضِعِينَ ، أَيْ مُنْقَادِينَ طَائِعِينَ (لِقَوْلِهِ)
تَعَالَى (كَالسَّلْسِلَةِ) أَيْ الْقَوْلِ الْمَسْمُوعِ يَشْبَهُ صَوْتَ رَفْعِ السَّلْسِلَةِ (عَلَى صَفْوَانٍ)
بِسُكُونِ الْفَاءِ ، وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا عِنْدَ ابْنِ
مَرْدُودِيهِ : إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ يَسْمَعُ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صَلَاصَةً كَصَلَصَةِ السَّلْسِلَةِ
عَلَى الصَّفْوَانِ ، فَيَفْزَعُونَ وَيُرُونَ أَنَّهُ مِنْ أَمْرِ السَّاعَةِ (فَإِذَا فُزَّعَ) أَيْ أُزِيلَ
الْخُوفُ (عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا) أَيْ الْمَلَائِكَةُ (مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا) أَيْ الْمُقْرَبُونَ
مِنَ الْمَلَائِكَةِ كَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَجِيمِينَ (لِلَّذِي قَالَ) يَسْأَلُ : قَالَ اللَّهُ الْقَوْلُ
(الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ) وَفِي حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مَرْفُوعًا :

إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله ، فإذا سمع بذلك أهل السماء صعقوا وخرّوا سجداً فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل ، فيكلمه الله من وحيه بما أراد فينتهى به على الملائكة ، كلما مر بسماء سأله أهلها : ماذا قال ربنا ؟ قال : الحق ، فينتهى به حيث أمر (فيسمعها) أى تلك الكلمة وهى القول الذى قاله الله (مسترقو السمع ، ومسترقو السمع هكذا واحد فوق آخر) ، ووصف سفيان بن عيينة كيفية المستمعين كوب بعضهم على بعض (بيده وفرج بين أصابع يده اليمنى ، نصبها بعضها فوق بعض) فربما أدرك الشهاب المستمع قبل أن يرمى بها (أى بالكلمة) إلى صاحبه فيحرقه ، وربما لم يدركه (الشهاب) حتى يرمى بها إلى الذى يليه إلى الذى هو أسفل منه حتى يلقوها إلى الأرض) ، وربما قال سفيان : حتى تنتهى إلى الأرض (فتلقى على فم الساحر) وهو المنجم (فيكذب معها) أى مع تلك الكلمة الملقاة (مائة كذبة) بفتح الكاف وسكون المعجمة (فيصدق) أى الساحر فى كذباته (فيقولون) أى السامعون منه (ألم نخبرنا) الساحر (يوم كذا وكذا يكون كذا وكذا) كناية عن الخرافات التى أخبر بها الساحر (فوجدناه) أى الخبر الذى أخبر به (حقاً للكلمة) أى لأجل الكلمة (التى سمعت من السماء) وهذا الحديث أخرجه البخارى فى التفسير أيضاً وفى التوحيد ، وأبو داود فى الحروف ، والترمذى فى التفسير ، وأخرجه ابن ماجه فى السنة .

الحديث التاسع والثلاثون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ » .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو : أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَالْكَسَلِ ، وَأَرْدَلِ الْعُمْرِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ .

(قوله تعالى : « ومنكم من يرد إلى أردل العمر ») أى أردته ، أو تسعون سنة ، أو ثمانون ، أو خمس وتسعون ، أو خمس وثمانون ، أو خمس وسبعون ، وروى ابن مردويه من حديث أنس أنه مائة سنة ، وقال السدى : أردل العمر : وهو الخرف .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو : أعوذ بك من البخل) أى فى حقوق المال (و) من (الكسل) وهو التثاقل عما لا ينبغى التثاقل عنه ، ويكون لعدم انبعاث النفس للخير مع ظهور الاستطاعة (و) من (أردل العمر) أى أخسه وهو الهرم الذى يشابه الطفولية فى نقصان القوة والعقل ، وإنما استعاذ منه لأنه من الأدواء التى لا دواء لها . والحاصل أن كبر السن ربما يورث نقص العقل وتخابط الرأى وغير ذلك مما يسوء به الحال (و) أعوذ بك من (عذاب القبر) أى من العذاب فى القبر . والأحاديث الصحيحة فى إثباته متظاهرة ، فالإيمان به واجب (و) من (فتنة الدجال) فى حديث أبى أمامة عند أبى داود وابن ماجه : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه : إنه لم تكن فتنة فى الأرض منذ ذرأ الله ذرية آدم أعظم من فتنة الدجال (و) من (فتنة الحيا والمات) أى زمان الحياة والموت ، وهو من أول التزع وهلم جرا وأصل الفتنة : الامتحان والاختبار ، واستعملت فى الشرع فى اختبار كشف ما يكبره ، يقال : فتنت الذهب إذا أدخلته النار لنختبر جودته ، وفتنة الحيا : ما يعرض للإنسان فى مدة حياته من الافتتان بالدنيا وشهواتها ، وأعظمها والعباد بالله تعالى أمر الخاتمة عند الموت ، وفتنة المات ، قيل : كسؤال الملكين

ونحو ذلك مما يقع في القبر ، والمراد من شر سؤالها ، وإلا فأصل السؤال واقع لا محالة ، فلا يدعى برفعه فيكون عذاب القبر مسبباً عن ذلك ، والسبب غير المسبب . وقيل : المراد الفتنة قبيل الموت وأضيفت إليه لقربها منه ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من المذكورات دفعاً عن أمته وتشرعاً لهم ليبين لهم صفة المهمل من الأدعية ، جزاه الله عنا ما هو أهله . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الدعوات .

الحديث الأربعون

« قَوْلُهُ تَعَالَى : « ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَحْمٍ ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعَ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً ، ثُمَّ قَالَ : أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهَلْ تَذَرُونَ مِمَّ ذَلِكَ ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ ، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرَ ، وَتَذَنُّو الشَّمْسُ ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ ، فَيَقُولُ النَّاسُ : أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ ، أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ : عَلَيْكُمْ بِآدَمَ ، فَيَأْتُونَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَيَقُولُونَ لَهُ : أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ فَيَقُولُ آدَمُ : أَنْ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَاَنِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَمَصَيْتُهُ ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ : يَا نُوحُ إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ سَأَلَكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ كَانَ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ ، فَيَقُولُونَ : يَا إِبْرَاهِيمُ أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ

كَذَبَاتٍ ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى ،
فَيَأْتُونَ مُوسَى ، فَيَقُولُونَ : يَا مُوسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَضَلَّكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ
وَبِكَلَامِهِ عَلَى النَّاسِ ، اشفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟
فَيَقُولُ إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ
بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُوْمَرْ بِقَتْلِهَا ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ،
اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى ، فَيَأْتُونَ عِيسَى ، فَيَقُولُونَ :
يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ وَكَلَّمْتَ
النَّاسَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ، اشفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟
فَيَقُولُ عِيسَى : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ
قَطُّ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ - وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا - نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ،
اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُونَ : يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ ،
وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، اشفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ،
أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَانْطَلِقُ فَاتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي
عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا
لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي ، ثُمَّ يُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ، ارفَعْ رَأْسَكَ ، سَلْ
تُغْطَهُ ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ فَارْفَعْ رَأْسِي فَأَقُولُ : أُمَّتِي يَا رَبِّ ، أُمَّتِي يَا رَبِّ ،
أُمَّتِي يَا رَبِّ ، فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ
مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِي مَا سِوَى ذَلِكَ
مِنَ الْأَبْوَابِ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ الْمَصْرَاعَيْنِ مِنْ
مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ ، كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمَيْرَ ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُضْرَى .

(قوله تعالى : « ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً ») قال
الحافظ ابن كثير : وقد ورد في الحديث والأثر عن السلف أن نوحاً عليه

السلام كان يحمد الله على طعامه وشرابه ولباسه وشأنه كله ، فلهذا سمي عبداً شكوراً . وصحح ابن حبان من حديث سلمان : كان نوح إذا طعم أو لبس حمد الله فسمى عبداً شكوراً . وله شاهد عند ابن مردويه من حديث معاذ بن أنس ، وفيه تهيج على الشكر على النعم لا سيما نعمة الإسلام ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم بلحم فرفع إليه الذراع) قال السفاقي : الصواب فرفعت (وكانت تعجبه) لزيادة لذتها (فنهس منها نهسة) بالسین المهملة ، أى أخذ منها بأطراف أسنانه . وروى : نهشة بالمعجمة ، أى بأضراسه أو بجميع أسنانه (ثم قال) إعلاماً لأتمته بقدره عند الله ليؤمنوا به كغيره مما جاء به من الواجبات (أنا سيد الناس) آدم وجميع ولده (يوم القيامة) وتخصيصه بالقيامة يلزم منه ثبوت سيادته في الدنيا بطريق الأولوية ، ونفيه عن التفضيل على طريق التواضع (وهل تدرون مم ذلك يجمع الناس) وفي لفظ : يجمع الله الناس (الأولين والآخرين في صعيد واحد) أرض واسعة مستوية (يسمعهم) بضم التاء من الإسماع (الداعى وينفذهم البصر) أى يحيط بهم لا يخفى عليه منهم شيء لاستواء الأرض وعدم الحجاب (وتدنو الشمس) وفي الزهد لابن المبارك ومصنف ابن أبي شيبة واللفظ له بسند جيد عن سلمان قال : تعطى الشمس يوم القيامة حرّاً عشر سنين ، ثم تدنو من جماجم الناس حتى تكون قاب قوسين ، فيعرقون حتى يرشح العرق في الأرض قامة ، ثم يرتفع حتى يغرغر الرجل : زاد ابن المبارك في روايته : ولا يضر حرها يومئذ مؤمناً ولا مؤمنة (فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحملون ، فيقول الناس : ألا ترون ما قد بلغكم ؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم ؟ فيقول بعض الناس لبعض : عليكم بآدم ، فيأتون آدم عليه السلام فيقولون له : أنت أبو البشر ، خلقتك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه) قال الكرمانى : الإضافة إلى الله تعالى لتعظيم المضاف وتشريفه (وأمر الملائكة فسجدوا لك) وزاد في رواية همام في التوحيد : وأسكنك جنته وعلمك أسماء كل شيء (اشفع لنا إلى ربك) حتى يريحنا مما نحن فيه (ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ ألا ترى إلى ما قد بلغنا ؟) بفتح اللام (فيقول آدم : إن ربى قد غضب اليوم

غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله) والمراد من الغضب كما قال الكرماني لازمه وهو إرادة إيصال العذاب . وقال النووي : المراد بغضب الله ما يظهر من انتقامه فيمن عصاه ، وما يشاهده أهل الجمع من الأهوال التي لم تكن ولا يكون مثلها (وإنه نهاني عن الشجرة) أى عن أكلها (فعصيته) وأكلتها (نفسى ، نفسى ، نفسى) كررها ثلاثاً ، أى هى التى تستحق أن يشفع لها (اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى نوح ، فيأتون نوحاً فيقولون : يا نوح إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض) استشكلت هذه الأولية بأن آدم نبي مرسل ، وكذا شيث وإدريس وهم قبل نوح . وأجيب بأن الأولية مقيدة بأهل الأرض ، لأن آدم ومن ذكر معه لم يرسلوا إلى أهل الأرض . ويشكل عليه حديث جابر ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وأجيب بأن بعثته إلى أهل الأرض باعتبار الواقع لصدق أنهم قومه ، أو أن المراد بالبعثة البعثة إلى الأصناف والأقوام وأهل الملل المختلفة ، وآدم ونوح ليسا كذلك ، لأن بنى آدم لم يكن ثم غيرهم ، ونوح لم يكن عند الإرسال إلا قومه فالبعثة خاصة بهم وعامة في الصورة لضرورة الانحصار في الموجودين ، بخلاف بعثة نبيينا صلى الله عليه وآله وسلم لقومه وغيرهم ، أو الأولية مقيدة بكونه أهل كقومه أو أن الثلاثة كانوا أنبياء ولم يكونوا رسلا ، لكن في صحيح ابن حبان من حديث أبى ذر ما يقضى أنه كان مرسلًا والتصريح بإنزال الصحف على شيث (وقد سماك الله) أى فى القرآن فى سورة بنى إسرائيل (عبداً شكوراً) وهذا موضع الترجمة (اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ فيقول : إن ربى عز وجل قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإنه قد كانت لى دعوة دعوتها على قومى) هى التى أغرق بها أهل الأرض ، يعنى أن له دعوة واحدة محققة الإجابة ، وقد استوفاهما بدعائه على أهل الأرض ، فخشى أن يطلب فلا يجاب . وفى حديث أنس عند الشيخين : ويذكر خطيئته التى أصاب سؤاله ربه بغير علم ، فيحتمل أن يكون اعتذر بأمرين : أحدهما أنه استوفى دعوته المستجابة ، وثانيهما سؤاله ربه بغير علم حيث قال : « رب إن ابني من أهلى » ، فخشى أن تكون شفاعته لأهل الموقف من ذلك (نفسى ، نفسى ، نفسى) ثلاثاً ، أى هى التى تستحق أن يشفع لها (اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى إبراهيم)

زاد في رواية أنس : خليل الرحمن (فيأتون إبراهيم فيقولون : يا إبراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض) لا ينفي وصف نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بمقام الخلة الثابت له على وجه أعلى من إبراهيم (اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟) من الكرب (فيقول لهم : إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإنى قد كنت كذبت ثلاث كذبات) بفتحات ، فذكرهن أبو حيان ، يحيى بن سعيد التيمي الراوى عن أبى زرعة في الحديث واختصرهن من دونه ، وهى قوله : إنى سقيم ، وبل فعله كبيرهم ، وقوله لسارة هى أختى . والحق أنها معاريض ، لكن لما كانت صورتها صورة كذب سماها به ، وأشفق منها استقصاراً لنفسه عن مقام الشفاعة مع وقوعها ، لأن من كان بالله أعرف وأقرب منزلة كان أعظم خطراً وأشد خشية . قاله البيضاوى (نفسى ، نفسى ، نفسى) ثلاثاً (اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى موسى ، فيأتون موسى فيقولون : يا موسى أنت رسول الله ، فضلك الله برسالته) بالإفراد (وبكلامه على الناس) عام مخصوص على مالا يخفى ، فقد ثبت أنه تعالى كلم نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج ، ولا يلزم من قيام وصف التكلم به أن يشتق له منه اسم الكليم كموسى ، إذ هو وصف غلب على موسى كالحبيب لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان شارك الخليل في الخلة على وجه أكمل منه (اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟) من الكرب والبلاء (فيقول : إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإنى قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها) يريد قتله القبطى المذكور فى آية القصص ، وإنما استعظمه واعتذر به لأنه لم يؤمر بقتل الكفار أو لأنه كان مؤمناً فيهم فلم يكن له اغتياله ولا يقدح فى عصمته لكونه خطأ وعده من عمل الشيطان فى الآية وسماه ظلماً واستغفر منه على عاداتهم فى استعظام محقرات فرطت منهم (نفسى ، نفسى ، نفسى) ثلاثاً (اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى عيسى ، فيأتون عيسى فيقولون يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم) أى أوصلها إليها وحصلها فيها (وروح منه) أى وذو روح صدر منه ، لا بتوسط ما يجرى مجرى الأصل والمادة له (وكلمت الناس فى المهد صبيّاً) أى طفلاً ، والمهد : مصدر سمي به ما يمهّد للصبي من مضجعه (اشفع لنا) أى إلى ربك حتى

يربحنا مما نحن فيه (ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟) من الكرب (فيقول عيسى : إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله) زاد أبو ذر : قط (ولن يغضب بعده مثله ولم يذكر ذنباً) وفى رواية أحمد والنسائى من حديث ابن عباس : إني اتخذت إلهاً من دون الله . وفى رواية ثابت عند سعيد بن منصور ونحوه ، وزاد : وأن يغفر لى اليوم حسبي (نفسى ، نفسى ، نفسى) ثلاثاً (اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى محمد صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد فى حديث أنس الطويل فى الرقاق : فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (فيأتون محمداً صلى الله عليه وآله (وسلم فيقولون : يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر) يعنى أنه غير مؤاخذ بذنب ولو وقع . قال فى الفتح : ويستفاد من قول عيسى فى حق نبينا هذا ، ومن قول موسى : إني قتلت وأن يغفر لى اليوم حسبي مع أن الله قد غفر له بنص القرآن التفرقة بين من وقع منه شيء ومن لم يقع منه شيء أصلاً ، فإن موسى مع وقوع المغفرة له لم يرتفع إشفاقه من المؤاخذة بذلك ، أو رأى فى نفسه تقصيراً عن مقام الشفاعة مع وجود ما صدر منه بخلاف نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك كله ، ومن ثم أحج عيسى بأنه صاحب الشفاعة ، لأنه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، بمعنى أن الله أخبر أن لا يؤاخذ بذنب ولو وقع منه ، قال : وهذا من النفائس التى فتح الله بها فى فتح البارى ، فله الحمد . وقال القاضى عياض : يحتمل أنهم علموا أن صاحبها محمد صلى الله عليه وآله وسلم معيناً وتكون إحالة كل واحد منهم على الآخر على تدريج الشفاعة فى ذلك إليه صلى الله عليه وآله وسلم إظهاراً لشرفه فى ذلك المقام العظيم (اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟) من الكرب (فأنتلق فأتى تحت العرش فأقع ساجداً لربى عز وجل) زاد فى حديث أبى بكر الصديق عند أبى عوانة : قدر جمعة (ثم يفتح الله على من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتح على أحد قبلى) وفى حديث أبى بن كعب عند أبى يعلى رفعه : يعرفنى الله نفسه فأسجد له سجدة يرضى بها عني ثم أمتدحه بمدحة يرضى بها عني (ثم قال : يا محمد ارفع رأسك ، سل تعطه) بسكون ، الهاء (واشفع تشفع) مبنى للمفعول من التشفع ، أى تقبل شفاعتك (فأرفع رأسى فأقول : أمتى يارب ، أمتى يارب) مرتين ، ولأبى ذر : أمتى

يا رب ، فزاد الثالثة (فيقال : يا محمد أدخل من أمتك) أمر من الإدخال ،
 أى الجنة (من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة) وهم
 سبعون ألفاً وهم أول من يدخلها (وهم) أيضاً (شركاء الناس فيما سوى ذلك
 من الأبواب ، ثم قال : و) الله (الذى نفسى بيده إن ما بين المصراعين من
 مصاريع الجنة) وهما جانباً الباب (كما بين مكة وخمير) أى صنعاء لأنها
 بلد خمير (أو كما بين مكة وبصرى) بضم الباء الموحدة : مدينة بالشام ،
 بينها وبين دمشق ثلاث مراحل ، والشك من الراوى . وهذا الحديث أخرجه
 البخارى أيضاً فى أحاديث الأنبياء .

الحديث الحادى والأربعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً » .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًّا ، كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا ، يَقُولُونَ : يَا فُلَانُ أَشْفَعْ ، يَا فُلَانُ أَشْفَعْ ، حَتَّى تَنْتَهَى الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ .

(قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » يحمله فيه الأولون والآخرون ، والمشهور أنه مقام الشفاعة للناس ليريحهم الله من كرب ذلك اليوم وشدته .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : إن الناس يصيرون يوم القيامة جثًّا) بضم الجيم وفتح المثناة المخففة منوناً مقصوراً : جمع جثوة ، كخطوة وخطأ : أى جماعات (كل أمة تتبع نبيها ، يقولون : يا فلان اشفع) أى لنا (حتى تنتهى الشفاعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد فى الرواية المعلقة فى الزكاة فيشفع ليقضى بين الخلق (فذلك) أى مقام الشفاعة (يوم يبعثه الله المقام المحمود) وفى المقام المحمود أقوال : روى النسائى بإسناد صحيح من حديث حذيفة قال : يجمع الناس فى صعيد واحد ، فأول مدعو محمد ، فيقول : لبيك وسعديك والخير فى يديك والشر ليس إليك ، المهدي من هديت ، أنا عبدك وابن عبدك ، وبك وإليك ولا ملجأ ولا منجأ إلا إليك ، تباركت وتعاليت ، فهذا قوله : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » وصححه الحاكم . قال فى الفتح : ولا منافاة بينه وبين حديث ابن عمر فى الباب ، لأن هذا الكلام كان مقدمة الشفاعة . وروى ابن أبى حاتم من طريق سعيد ابن هلال أنه بلغه أن المقام المحمود الذى ذكره الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل عليه السلام فيغبطه لمقامه ، ذلك أهل الجمع ، ورجاله ثقات ، لكنه مرسل . ومن طريق على بن الحسين ابن على : أخبرنى رجل من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :

نحمد الأرض مد الأديم . . . الحديث . وفيه : ثم يؤذن لى فى الشفاعة ، فأقول :
 أى رب ، عبادك عبدوك فى أطراف الأرض ، قال : فذلك المقام المحمود .
 ورجاله ثقات ، وهو صحيح إن كان الرجل صحابياً ، وقد تقدم فى كتاب الزكاة
 أن المراد بالمقام المحمود أخذه بحلقة باب الجنة . وقيل : إعطاؤه لواء الحمد .
 وقيل : جلوسه على العرش . أخرجه عبد بن حميد وغيره عن مجاهد . وقيل :
 شفاعته رابع أربعة . انتهى . وتام بيانه ذكره الحافظ فى كتاب الرقاق ،
 وكذا القسطلانى فيه .

الحديث الثاني والأربعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا » .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ ، فَإِذَا سَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ » أَيْ بِقِرَاءَتِكَ ، فَيَسْمَعُ الْمُشْرِكُونَ فَيَسُبُّوا الْقُرْآنَ « وَلَا تُخَافِتْ بِهَا » عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ ، « وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا » .

(قوله تعالى : « ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها » .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : نزلت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مختف بمكة) يعنى فى أول الإسلام (كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن ، فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، فقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : « ولا تجهر بصلاتك » أى بقراءتك) أى بقراءة صلاتك ، فهو على حذف المضاف (فيسمع المشركون فيسبوا القرآن) وللطبرى من وجه عن سعيد بن جبير فقالوا له ، أى المشركون : لا تجهر فتؤذى آلهتنا فتهجوا إلهك . ومن طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جهر بالقرآن وهو يصلى تفرق عنه أصحابه ، وإذا خفض صوته لم يسمعه من يريد أن يسمع قراءته ، فنزلت (ولا تخافت) لا تخفض صوتك (بها عن أصحابك فلا تسمعهم) وإنما حذف المضاف لأنه لا يلبس من قبل أن الجهر والخافت صفتان تعتقان على الصوت لا غير ، والصلاة أفعال وأذكار (وابتغ بين ذلك) الجهر والخافت (سبيلا) أى طريقاً وسطاً .

الحديث الثالث والأربعون

* قوله تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ » الآية .
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْعَظِيمِ السَّمِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ ، وَقَالَ : اقْرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ : « فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا » .

(قوله تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ») أى بالقرآن أو به وبالإنجيل أو بمعجزات الرسول (ولقائه) أى بالبعث أو بالنظر إلى وجه الله الكريم أو لقاء جزائه ، ففيه حذف ، وقد كذب اليهود بالقرآن والإنجيل ، والنصارى بالقرآن ، وقريش بقاء الله والبعث ، فحبطت أعمالهم بطلت بكفرهم وتكذيبهم فلا ثواب لهم عليها (الآية) أى فلا نقيم لهم يوم القيامة . وزناً ، وهذا هو المراد لما سيورده من الحديث .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله)
(وسلم أنه قال : يؤتى بالرجل العظيم) فى الطول أو فى الجاه (السمين) ولا بن مردويه من وجه آخر عن أبي هريرة : الطويل العظيم الأكل الشروب (يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة) وعند ابن أبي حاتم من طريق صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً : فيوزن بحبة فلا يزنها (وقال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أبو هريرة (اقرأوا إن شئتم : « فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ») أى لا نجعل لهم مقداراً أو اعتباراً ، ولا نضع لهم ميزاناً توزن به أعمالهم ، لأن الميزان إنما ينصب للذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً أو لا نقيم لأعمالهم وزناً لحقارتها ، وفى هذه الآية من أنواع البديع التجنيس المغاير وفيها أيضاً الاستعارة ، فاستعار إقامة الوزن التى هى حقيقة فى اعتداله لعدم الالتفات إليهم وإعراض الله عنهم ، كما استعار الحبوط فى قوله « حبطت أعمالهم » الذى هو حقيقة فى البطلان لذهاب جزاء أعمالهم الصالحة ، والحذف فى « فحبطت أعمالهم » أى ثمرات أعمالهم ، إذ ليس لهم عمل فنقيم لهم وزناً ، واستبدل به على أن الكفار لا يحاسبون ، لأنه إنما يحاسب من له حسنات وسيئات ، والكافر ليس له فى الآخرة حسنات فتوزن .

الحديث الرابع والأربعون

* قوله تعالى : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ » . الآية .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبِشٍ أَمْلَحَ ، فَيُنَادِي مُنَادٍ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، فَيَسْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ ، فَيَقُولُ : هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، هَذَا الْمَوْتُ ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ ، ثُمَّ يُنَادِي : يَا أَهْلَ النَّارِ ، فَيَسْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ ، فَيَقُولُ : هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ فَيَذْبَحُ ، ثُمَّ يَقُولُ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ ، ثُمَّ قَرَأَ : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ » وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ ، وَهَؤُلَاءِ فِي غَفْلَةٍ أَهْلُ الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ .

(قوله تعالى : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ») الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أى أنذر جميع الناس (الآية) أى إذ قضى الأمر ، أى فصل بين أهل الجنة والنار ، ودخل كل إلى ما صار إليه مخلداً فيه وهم في غفلة ، أى وهؤلاء في غفلة ، أى أهل الدنيا ، إذ الآخرة ليست دار غفلة ، وهم لا يؤمنون ، نفي عنهم الإيمان على سبيل الدوام مع الاستمرار في الأزمنة الماضية والآتية على سبيل التأكيد والمبالغة .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يؤتى بالموت) الذى هو عرض من الأعراض جسماً (كههيئة كبش أملح) فيه بياض وسواد ، لكن سواده أقل ، قل القرطبي : الحكمة في ذلك أن يجمع بين صفتي أهل الجنة والنار السواد والبياض (فينادى مناد) لم يسم (يا أهل الجنة ، فيسربون) أى يمدون أعناقهم ويرفعون رءوسهم (وينظرون) وعند ابن حبان في صحيحه وابن ماجه عن أبي هريرة : فيطلعون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذى هم فيه (فيقول : هل تعرفون

هذا فيقولون : نعم هذا الموت ، وكلهم قد رآه) أى وعرفه بما يليقه الله في قلوبهم أنه الموت (ثم ينادى) أى المنادى (يا أهل النار ، فيشرئبون وينظرون) وعند ابن حبان وابن ماجه : فيطلعون فرحين مستبشرين أن يخرجوا من مكانهم الذى هم فيه (فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم هذا الموت ، وكلهم قد رآه فيذبح) وفى باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق : جىء بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار ثم يذبح . وعند ابن ماجه : فيذبح على الصراط . وعند الترمذى فى باب خلود أهل الجنة من حديث أبى هريرة : فيضجع فيذبح ذبْحاً على السور الذى بين أهل الجنة وأهل النار وفى تفسير إسماعيل بن زياد الشامى أحد الضعفاء فى آخر حديث السور الطويل أن الذابح له جبريل عليه السلام كما نقله عنه الحافظ ابن حجر ، وذكر صاحب خلع النعيلين فيما نقله فى التذكرة أن الذابح له يحيى بن زكريا بين يدي النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وقال قوم : المذبوح متولى الموت ، وكلهم يعرفه لأنه الذى تولى قبض أرواحهم فى الدنيا ، فإن قلت : ما الحكمة فى مجيء الموت فى صورة الكبش دون غيره ، أجب بأن ذلك إشارة إلى حصول الفداء لهم به كما فدى ولد الخليل بالكبش (ثم يقول) ذلك المنادى (يا أهل الجنة خلود) أبد الآبدين (فلا موت ، ويا أهل النار خلود) أبد الآبدين (فلا موت) زاد فى الرقاق : فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم . وعند الترمذى : فلو أن أحداً مات فرحاً لمات أهل الجنة ، ولو أن أحداً مات حزناً لمات أهل النار (ثم قرأ) النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو أبو سعيد (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر وهم فى غفلة وهؤلاء فى غفلة) أى (أهل الدنيا وهم لا يؤمنون) وهذا الحديث أخرجه مسلم فى صفة النار ، والترمذى والنسائى فى التفسير . وفيه دليل على خلود أهل الدارين : الجنة والنار . وما قيل من فناء النار يردده هذا الحديث وأدلة الكتاب العزيز . وللشوكانى وللسيد محمد بن إسماعيل الأمير اليمانى رسائل مستقلة فى ذلك ، وفيها رد أدلة فناء النار وإثبات الخلود على ما نطقت به نصوص القرآن والأحاديث الظاهرة ، ولشيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله وتلميذه الحافظ ابن القيم رحمه الله ميل إلى مسألة فناء النار ، وليست أدلتها بواضحة صريحة كما يظهر بالنظر فى حجج الفريقين ، وأيضاً يخالف ظاهر النظم القرآنى والأحاديث الصحيحة الكثيرة الطيبة الواردة فى هذا الباب ، والله أعلم بالصواب .

الحديث الخامس والأربعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » .

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُوَيْمِرًا أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ ، وَكَانَ سَيِّدَ بَنِي عَجْلَانَ ، فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَتْلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ سَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَاتَى عَاصِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا ، فَسَأَلَهُ عُوَيْمِرٌ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرِهَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا ، قَالَ عُوَيْمِرٌ : وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَجَاءَ عُوَيْمِرٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَجُلٌ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَتْلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمُلَاعَنَةِ بِمَا سَمَى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، فَلَا عَنَهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ حَبَسْتُهَا فَقَدْ ظَلَمْتُهَا فَطَلَّقَهَا ، فَكَانَتْ سُنَّةً لِمَنْ كَانَ بَعْدَهُمَا فِي الْمُلَاعَنَةِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : انظُرُوا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ ، عَظِيمَ الْأَلْيَتَيْنِ ، خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ ، فَلَا أَحْسَبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَلَا أَحْسَبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا ، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَصْدِيقِ عُوَيْمِرٍ ، فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ .

(قوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهن » أي يقذفونهن بالزنا ولم يكن لهم شهداء) يشهدون على صحة ما قالوا (إلا أنفسهم) .

(عن سهل بن سعد) الساعدي الأنصاري (رضي الله عنه أن عويمراً) تصغير عامر بن الحارث بن زيد بن الجعد بن عجلان ، وفي رواية القعني عن مالك : عويمر بن أشقر ، وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة ، وفي الاستيعاب : عويمر بن أبيض . قال الحافظ ابن حجر : فلعل أباه كان يلقب أشقر أو أبيض . وفي الصحابة : عويمر بن أشقر آخر ، وهو مازني أخرج له ابن ماجه (أتى عاصم بن عدى) العجلاني (وكان سيد بني عجلان) وهو ابن عم والد عويمر (فقال) له (كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً ؟ أيقـتله فتقتلونه) قصاصاً لقوله تعالى : « النفس بالنفس » وفي قصة العجلاني من حديث ابن عمر المروى في مسلم : فقال : أرأيت إن وجد مع امرأته رجلاً . فإن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت على مثل ذلك . وفي حديث ابن مسعود عنده أيضاً : إن تكلم جلدتموه ، وإن قتل قتلتموه ، وإن سكت سكت على غيظ . وفي رواية عن ابن عباس : لما نزل : « والذين يرمون المحصنات » الآية ، قال عاصم بن عدى : إن دخل رجل منا بيته فرأى رجلاً على بطن امرأته ، فإن جاء بأربعة رجال يشهدون بذلك فقد قضى الرجل حاجته وذهب ، وإن قتله قتل به ، وإن قال وجدت فلاناً معها ضرب وإن سكت سكت على غيظ (أم كيف يصنع) أم يحتمل أن تكون متصلة ، يعني إذا رأى الرجل هذا المنكر الشنيع والأمر الفظيع وثار عليه الحمية ، أيقـتله فتقتلونه ؟ أم يصبر على ذلك الشنار والعار ؟ ويحتمل أن تكون منقطعة ، فسأل أولاً عن القتل مع القصاص ، ثم أضرب عنه إلى سؤاله ، لأن « أم » المنقطعة متضمنة لبل والهمزة ، قبل يضرب الكلام السابق والهمزة تستأنف كلاماً آخر ، والمعنى : كيف يصنع ؟ أيصبر على العار أو يحدث الله له أمراً آخر ، فلذا قال (سل لي) يا عاصم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن ذلك ، فأتى عاصم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله (حذف المقول للدلالة السابق عليه ، أي كيف تقول في رجل وجد مع امرأته رجلاً ، أيقـتله فتقتلونه ؟ أم كيف يصنع ؟) (فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل) المذكورة لما فيها من البشاعة والإشاعة على المسلمين والمسلمات وتسليط العدو في الدين بالخوض في أعراضهم . وزاد في اللعان والطلاق من طريق مالك عن ابن شهاب : وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع

من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رجع عاصم إلى أهله (فسأله عويمر) فقال : يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقال) عاصم : لم تأتني بنخبر (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كره المسائل وعابها ، قال عويمر : والله لا أنتهى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، فجاء عويمر) إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقال : يا رسول الله ، رجل وجد مع امرأته رجلاً) يزنى بها (أيقنله فتقتلونه ؟ أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك) هى زوجته خولة بنت قيس فيما ذكره مقاتل . وذكر ابن الكلابي أنها بنت عاصم المذكور واسمها خولة ، والمشهور أنها بنت قيس . وأخرج ابن مردويه من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عاصم بن عدى لما نزلت : « والذين يرمون المحصنات » قال : يا رسول الله أين لأحدنا أربعة شهداء ؟ فابتلى به فى بنت أخيه . وفى سنده مع إرساله ضعف . وأخرج ابن أبي حاتم فى التفسير عن مقاتل بن حبان قال : لما سأل عاصم عن ذلك ابتلى به فى أهل بيته ، فأثاه ابن عمه تحت ابنة عمه ، رماها بابن عمه المرأة والزوج والخليل ، ثلاثتهم بنو عم عاصم . وعند ابن مردويه من مرسل ابن أبي ليلى أن الرجل الذى روى عويمر امرأته به هو شريك بن سحاء ، وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر ، لأنه شريك بن عبدة بن مغيث بن الجعد بن العجلان . وفى مرسل مقاتل بن حبان عند ابن أبي حاتم : فقال الزوج لعاصم : يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحاء يلى بطنها ولانها لحبلى وما قربتها منذ أربعة أشهر . وفى حديث عبد الله بن أبي جعفر عند الدراقطنى : لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته فأنكر حملها الذى فى بطنها وقال : هو لابن سحاء . وإذا جاء الخبر من طرق متعددة ، فإن بعضها يعضد بعضاً ، وظاهر السياق يقتضى أنه كان تقدم من عويمر إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته ، والظاهر أن فى هذا السياق اختصاراً يوضحه ما فى حديث ابن عمر فى قصة العجلاني بعد قوله « إن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سككت سككت على مثل ذلك » . فسكت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما كان بعد ذلك أثاه فقال : إن الذى سألتك عنه قد ابتليت به ، فدل على أنه لم يذكر امرأته إلا بعد أن انصرف ، ثم عاد

(فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالملاعنة) بضم الميم . قال في المغرب : لعنه لعناً ، ولاعنه ملاعنة ولعناً وتلاعنوا ، لعن بعضهم بعضاً ، وهو لغة الطرد والإبعاد ، وشرعاً كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطح فراشه وألحق العار به أو إلى نفي ولد . قال النووي : إنما سمي لعناً لأن كلا من الزوجين يبعد عن صاحبه (بما سمي الله في كتابه) في هذه الآية بأن يقول الزوج أربع مرات : أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رमित به هذه من الزنا ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ، ويشير إليها في الحضور ، ويميزها في الغيبة ، يأتي بدل ضمائر الغائب بضمائر المتكلم ، فيقول : لعنة الله على إن كنت . . إلخ وإن كان ولداً ينفيه ذكره في الكلمات الخمس لينتفي عنه ، فيقول : إن الولد الذي ولدته ، أو هذا الولد من زناً ليس مني (فلاعنها) أى لاعن عويمر زوجته خولة بعد أن قذفها ، وأتت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسألها فأنكرت وأصرأ في السنة الأخيرة من زمانه صلى الله عليه وآله وسلم . وجزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأنها في شعبان سنة تسع . وعند الدارقطني من حديث عبد الله بن جعفر أنها كانت منصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تبوك . ورجح بعضهم أنها كانت في شعبان سنة عشر لا سنة تسع . وفي حديث ابن مسعود عند مسلم أنها كانت ليلة جمعة (ثم قال) عويمر (يا رسول الله إن حبستها فقد ظلمتها فطلقها) زاد في البخاري في باب من أجاز الطلاق الثلاث من طريق مالك عن ابن شهاب ثلاثاً ، وتمسك به من قال : لا تقع الفرقة بين المتلاعنين إلا بإيقاع الزوج وهو قول عثمان الليثي . واحتج بأن الفرقة لم تذكر في القرآن وأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي طلق ابتداء . وقال الشافعي وسخنون من المالكية : تقع بعد فراغ الزوج من اللعان ، لأن التعان المرأة إنما شرع لدفع الحد عنها ، بخلاف الرجل فإنه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب وإلحاق الولد وزوال الفرائش . وقال مالك : بعد فراغ المرأة . وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل ، وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى . وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا تقع حتى يوقعها الحاكم لظاهر ما وقع في أحاديث اللعان ، وتكون فرقة طلاق . وعن أحمد روايتان . وقول النووي في شرح مسلم : كذبت عليها (٤ : - عون الباري - ج ٤)

يا رسول الله إن أمسكتها ، هو كلام مستقل . وقوله « فطلقها » أى ثم عقب ذلك بطلاقها ، وذلك أنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه فأراد تحريمها بالطلاق ، فقال : هى طالق ثلاثاً ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا سبيل لك عليها ، أى لا مسلك لك عليها فلا يقع طلاقاً . تعقبه فى الفتح بأنه يوهم أن قوله « لا سبيل لك عليها » وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم عقب قول الملاعن : هى طالق ثلاثاً ، وأنه موجود كذلك فى حديث سهل بن سعد الذى شرحه ، وليس كذلك ، فإن قوله « لا سبيل لك عليها » لم يقع فى حديث سهل وإنما وقع فى حديث ابن عمر عقب قوله « الله أعلم أن أحداً كما كاذب ، لا سبيل لك عليها » . وقال الخطابى : لفظ « فطلقها » يدل على وقوع الفرقة باللعان ، ولولا ذلك لصارت فى حكم المطلقات ، وأجمعوا على أنها ليست فى حكمهن ، فلا يكون له مراجعتها إن كان الطلاق رجعياً ، ولا يحل له أن يخطبها إن كان بائناً ، وإنما اللعان فرقة فسخ . هكذا ذكر القسطلانى . قال الشوكانى فى الدرر البهية : ويفرق الحاكم بينهما وتحرم عليه أبداً . انتهى . وهذا المذهب أرجح المذاهب وأولاها بالتحقيق (فكانت) أى الفرقة بينهما (سنة لمن كان بعدهما فى المتلاعنين) فلا يجتمعان بعد الملاعنة . وقال ابن عبد البر : أبدى له بعض أصحابنا فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون ، لأن أحدهما ملعون فى الجملة ، بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فإنه لا يتحقق . وعورض بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما معاً التزويج ، لأنه يتحقق أن أحدهما ماعون . ويمكن أن يجاب بأن فى هذه الصورة افتراقاً فى الجملة . وفى رواية فى البخارى من طريق فليح عن الزهرى : فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملاً فأنكر حملها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انظروا فإن جاءت به) أى بالولد لدلالة السباق عليه (أحسم) أى أسود (أدعج العينين) أى شديد سواد الحدة (عظيم الأليتين) بفتح الهمزة ، أى العجز (خدلج الساقين) أى عظيمهما (فلا أحسب عويمراً إلا قد صدق عليها ، وإن جاءت به أحيمر) مصغر أحمر (كأنه وحره) دوية تترامى على الطعام واللحم فتفسده ، وهى من أنواع الوزغ ، وشبهه بها لحرمتها وقصرها (فلا أحسب عويمراً إلا قد كذب عليها ، فجاءت به على النعت الذى نعت رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم من تصديق عويمر) وفي رواية في باب التلاعن في المسجد من طريق ابن جريج عن الزهري : فجاءت به على المكروه من ذلك (فكان) أى الولد (بعد ينسب إلى أمه) فاعتبر الشبه من غير حكم به لأجل ما هو أقوى من الشبه وهو الفراش كما فعل في وليدة زمعة ، وإنما يحكم بالشبه وهو حكم القيافة إذا استوت العلائق كسيدين وطئاً في طهر . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الطلاق والاعتصام والأحكام والمحاريب والتفسير أيضاً ، ومسلم في اللعان وأبو داود في الطلاق ، وكذا النسائي وابن ماجه .

الحديث السادس والأربعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ » الْآيَةَ .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ، قَالَ فَقَالَ : يَا رَسُولُ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ، فَقَالَ هِلَالٌ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ وَلَيْسَ زِلْفٌ لَكَ مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » حَتَّى بَلَغَ : « إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » . فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا ، فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنْ اللَّهُ يَعْلَمُ إِنْ أَحَدَكُمَا لَكَاذِبٌ ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ ، ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا وَقَالُوا : إِنَّهَا مُوجِبَةٌ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَتَلَكَأَتْ وَتَكَصَّتْ ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا تَرْجِعُ ، ثُمَّ قَالَتْ : لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ ، فَمَضَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَبْصِرُوهَا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ خَدْلَجِ السَّاقَيْنِ ، فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ ، فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ .

(قوله تعالى : « ويدرك عنها » أى عن المقدوفة (العذاب) أى الحد
(أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ») فيما رمانى به .
(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن هلال بن أمية (الواقفي الأنصاري

أحد الثلاثة المتخلفين عن غزوة تبوك وتيب عليهم (قذف امرأته) خولة بنت عاصم كما رواه ابن منده وكانت حاملا (عند النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم بشريك بن سماء) امم أمه ، وفي تفسير مقاتل أنها كانت حبشية ، وقيل يمانية ، واسم أبيه عبدة بن معتب أو مغيث ، ولا يتمتع أن يتهم شريك بن سماء بهذه المرأة وامرأة عويمر معاً ، وأما قول ابن الصباغ في الشامل : إن المزني ذكر في المختصر أن العجلاني قذف زوجته بشريك ابن سماء ، وهو سهو في النقل ، وإنما القاذف لشريك هلال بن أمية ، فلعله لم يعرف مستند المزني في ذلك ، وقد سبق مستند ذلك قريباً فليلتفت إليه ، والجمع ممكن ، فيتعين المصير إليه ، وهو أولى من التغليب على ما لا يخفى (فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : البينة) أى أحضر البينة (أو حد) أى أو يقع حد (في ظهرك) أى على ظهرك كقوله : « لأصلبنكم في جذوع النخل » (فقال : يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق) حال كونه (يلتمس البينة) أى يطلبها (فجعل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : البينة وإلا حد في ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق فليترن الله ما يرى ظهري من الحد ، فتزل جبريل وأنزل عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (« والذين يرمون أزواجهم » فقرأ حتى بلغ « إن كان من الصادقين ») أى فيما رماها الزوج به (فانصرف النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فأرسل إليها) أى إلى خولة بنت عاصم زوج هلال ، فحضرت بين يديه (فجاء هلال فشهد) أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فيما رماها به ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين في الرمي (والنبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : إن الله يعلم إن أحدكم كاذب فهل منكم تائب) عرض لها بالتوبة بلفظ الاستفهام لإبهام الكاذب منها ، فلذلك لم يقل لها توباً ، ولا لأحدهما بعينه تب ، ولا قال : ليتب الكاذب منكما ، وزاد جرير ابن حازم عن أيوب عن عكرمة ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي : فقال هلال : والله إني لصادق (ثم قامت) أى الزوجة (فشهدت) أى أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين فيما رمانى به (فلما كانت عند) المرة (الخامسة وقفوها) بتشديد القاف وتخفيفها (وقالوا إنها موجبة) للعذاب الأليم إن كنت كاذبة (فتلكت) أى تباطأت عن ذلك (ونكصت) أى أحجمت

(حتى ظننا أنها ترجع) عن مقالتها في تكذيب الزوج ودعوى البراءة عما رماها به (ثم قالت : لا أفصح قولى سائر اليوم) أى جميع الأيام أيام الدهر أو فيما بقى من الأيام بالإعراض عن اللعان والرجوع إلى تصديق الزوج ، وأريد باليوم الجنس ، ولذلك أجراه مجرى العام (فضت) أى فى تمام اللعان (فقال النبى صلى الله عليه وآله (وسلم : أبصروها ، فإن جاءت به) أى الولد (أكحل العينين) أى شديد سواد جفونهما خلقة من غير اكتحال (سابع الأليتين) أى غليظهما (خدلج الساقين) عظيمهما (فهو الشريك بن سحماء ، فجاءت به كذلك ، فقال النبى صلى الله عليه وآله (وسلم : لولا ما مضى من كتاب الله) فى آية اللعان (لكان لى ولها شأن) فى إقامة الحد عليها . وفى ذكر الشأن وتنكيره تهويل عظيم لما كان يفعل بها ، أى لفعلت بها لتضعاف ذنبها ما يكون عبرة للناظرين وتذكرة للسامعين . قال الكرماني : فإن قلت : الحديث الأول يدل على أن عويمراً هو الملاحن ، والآية نزلت فيه ، والولد شابهه . والثاني : أن هلالاً هو الملاحن والولد شابهه . وأجاب بأن النووى قال : اختلفوا فى نزول آية اللعان ، هل هو بسبب عويمر أم بسبب هلال . والأكثر على أنها نزلت فى هلال . وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعويمر : إن الله قد أنزل فيك وفى صاحبك ، فقالوا : معناه الإشارة إلى ما نزل فى قصة هلال ، ، لأن ذلك حكم عام لجميع الناس ، ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً ، فلعلهما سألوا فى وقتين متقاربين ، فنزلت الآية فيهما ، وسبق هلال باللعان . انتهى . قال فى الفتح : ويؤيد التعدد أن القائل فى قصة هلال سعد بن عباد كما أخرجه أبو داود والطبرى ، والقائل فى قصة عويمر عاصم بن عدى كما فى حديث سهل السابق ، ولا مانع أن تتعدد القصص ويتحد النزول . وجنح القرطبي إلى تجويز نزول الآية مرتين ، قال : وهذه الاحتمالات وإن بعدت أولى من تغليب الرواة الحفاظ ، وأنكر جماعة ذكر هلال فيمن لاعن ، والصحيح ثبوت ذلك ، وكيف يجزم بخطأ حديث ثابت فى الصحيحين مع إمكان الجمع بمجرد دعوى لا دليل عليها . وقول النووى فى تهذيبه : اختلفوا فى الذى وجد مع امرأته رجلاً وتلاعنا على ثلاثة أقوال : هلال بن أمية ، أو عاصم بن عدى ، أو عويمر العجلاني . قال الواحدى : أظهر هذه الأقوال أنه عويمر لكثرة الأحاديث ، واتفقوا على أن الموجود

زانياً شريك بن سحماء ، تعقبوه بأن قصصى ملاعنة عويمر وهلال ثبتتا فكيف
يختلف فيهما ، وإنما المختلف فيه سبب نزول الآية في أيهما . وقد سبق
تقريره وبأن عاصماً لم يلاعن قط وإنما سأل لعويمر العجلاني عن ذلك ،
وبأن قوله « واتفقوا على أن الموجود زانياً شريك » ممنوع ، إذ لم يوجد
زانياً وإنما هم اعتقدوا ذلك ، ولم يثبت ذلك في حقه في ظاهر الحكم ، فصواب
العبارة أن يقال : واتفقوا على أن المرمى به شريك بن سحماء . وفصل القول
في ذلك الحافظ في الفتح ، فراجع .

الحديث السابع والأربعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ » الْآيَةُ .
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَيْفَ
يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . قَالَ : أَلَيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى
الرِّجْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُعْمِشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟

(قوله تعالى : « الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم ») أى مقلوبين
أو مسحوبين إليها (الآية) أى أولئك شر مكاناً وأضل سبيلاً .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رجلاً) قال الحافظ فى الفتح :
لم أقف على اسم القائل (قال : يانبي الله يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة)
استفهام حذف منه الأداة . ولحاكم من وجه آخر عن أنس : كيف يحشر
أهل النار على وجوههم (قال : أليس الذى أمشاه على الرجلين فى الدنيا
قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة) وظهره أن المراد مشيه على وجهه
حقيقة ، فلذلك استغربه حتى سألوا عنه . قال قتادة بن دعامه الراوى :
بلى وعزة ربنا ، أى إنه لقادر على ذلك . قاله تصديقاً لقوله « أليس » .
وحكمة حشره على وجهه معاقبته على تركه السجود فى الدنيا إظهاراً لهوانه
وخساسته بحيث صار وجهه مكان يديه ورجليه فى التوقى عن المؤذيات .
وفى حديث أبى هريرة المروى عند أحمد قالوا : يا رسول الله وكيف يمشون
على وجوههم ؟ قال : إن الذى أمشاهم على أرجلهم قادر أن يمشيهم على
وجوههم ، أما إنهم يتقون بوجوههم كل حذب وشوك . قال فى الفتح :
ويؤخذ من مجموع الأحاديث أن المقربين يحشرون ركباناً ومن دونهم من
المسلمين على أقدامهم ، وأما الكفار فيحشرون على وجوههم .

الحديث الثامن والأربعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَلَمْ * غَلَبَتِ الرُّومُ » .

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا يُحَدِّثُ فِي كِنْدَةَ فَقَالَ : يَجِيءُ دُخَانُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيَأْخُذُ بِأَسْمَاعِ الْمُنَافِقِينَ وَأَبْصَارِهِمْ وَيَأْخُذُ الْمُؤْمِنَ كَهَيْئَةِ الزُّكَّامِ ، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ حِينَ بَلَغَهُ مُتَكِنًا فَغَضِبَ ، فَجَلَسَ فَقَالَ : مَنْ عَلِمَ فَلْيَقُلْ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ لَا أَعْلَمُ ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ » ، وَإِنَّ قُرَيْشًا أَبْطَأُوا عَنِ الْإِسْلَامِ فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِمْ بِسَبْعٍ كَسَبَعِ يُوسُفَ ، فَاخْتَلَتْهُمْ سَنَةٌ حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا ، وَأَكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْعِظَامَ ، وَيَرَى الرَّجُلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ ، فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ جِئْتَ تَأْمُرُنَا بِصَلَةِ الرَّحِمِ ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا ، فَادْعُ اللَّهَ ، فَقَرَأَ : « فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ » إِلَى قَوْلِهِ « عَائِدُونَ » أَفِيكُشِفُ عَنْهُمْ عَذَابُ الْآخِرَةِ إِذَا جَاءَ ، ثُمَّ عَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى » ، يَوْمَ بَنْدَرٍ ، وَلِزَامًا يَوْمَ بَنْدَرٍ .

(قوله تعالى : « أَلَمْ * غَلَبَتِ الرُّومُ ») أى غلبت فارس الروم ، وهذا علم من أعلام نبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، لما فيه من الإخبار بالغيب والروم قد مضى .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه وقد بلغه أن رجلا) قال الحافظ : لم أقف على اسمه (يحدث في كندة) بكسر الكاف وسكون النون (فقال : يجيء دخان يوم القيامة يأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم ، يأخذ المؤمن كهية الزكام ،

ففرزنا) من الفزع (وكان ابن مسعود حين بلغه متكئاً فغضب) لذلك (فجلس فقال : من علم فليقل) ما يعلمه إذا سئل (ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم ، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم : لا أعلم) لأن تمييز المعلوم من المجهول نوع من العلم ، وليس المراد أن عدم العلم يكون علماً (فإن الله) تعالى (قال لنبية صلى الله عليه) وآله (وسلم : « قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلمين ») والقول فيما لا يعلم قسم من التكلف ، وفيه تعريض بالرجل القائل : يجيء دخان ... إلخ ، وإنكار عليه ، ثم بين قصة الدخان فقال (وإن قريشاً أبطأوا عن الإسلام) أى تأخروا عنه (فدعا عليهم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فقال : اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف) الصديق عليه السلام التى أخبر الله عنها فى التنزيل بقوله : « ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد » (فأخذتهم سنة) بفتح السين : قحط وهم بمكة (حتى هلكوا فيها وأكلوا الميتة والعظام ، ويرى الرجل ما بين السماء والأرض كهيئة الدخان) من ضعف بصره بسبب الجوع (فجاءه أبو سفيان) صخر بن حرب بمكة أو المدينة (فقال : يا محمد جئت تأمرنا بصلة الرحم وإن قومك) ذوى رخمك (قد هلكوا) من الجذب والجوع بدعائك عليهم (فادع الله) لهم بأن يكشف عنهم ، فإن كشف آمنوا (فقرأ) عليه السلام (فارتقب) أى انتظر (يوم تأتى السماء بدخان مبين) أى بين واضح يراه كل أحد (إلى قوله : عائدون) أى إلى الكفر أو إلى العذاب ، قال ابن مسعود (أفيكشف عنهم عذاب الآخرة إذا جاء ثم عادوا إلى كفرهم) غب الكشف (فذلك قوله تعالى : « يوم نبطش البطشة الكبرى » يوم بدر) يريد القتل فيه ، وهذا الذى قاله ابن مسعود ووافقه عليه جماعة كمجاهد وأبى العالية وإبراهيم النخعي والضحاك وعطية العوفى ، واختاره ابن جرير ، لكن أخرج ابن أبى حاتم عن الحارث عن على بن أبى طالب : لم تمض آية الدخان بعد يأخذ المؤمن كهيئة الزكام وينفخ الكافر حتى ينقد . وأخرج أيضاً عن عبد الله بن أبى مليكة قال : غدوت على ابن عباس ذات يوم فقال : ما نمت الليلة حتى أصبحت . قلت : لم ؟ قال : قالوا : طلع الكوكب ذو الذنب ، فخشيت أن يكون الدخان قد طرق ، فامنت حتى أصبحت . قال الحافظ ابن كثير : وإسناده صحيح إلى ابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن ، ووافقه عليه جماعة من الصحابة والتابعين مع الأحاديث

المرفوعة من الصباح والحسان مما فيه دلالة ظاهرة على أن الدخان من الآيات المنتظرة ، وهو ظاهر قوله تعالى : « فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين » أى بين واضح ، وعلى ما فسرہ ابن مسعود إنما هو خيال رأوه فى أعينهم من شدة الجوع والجهد ، وكذا قوله تعالى : « يغشى الناس » أى يعمهم ، ولو كان خيالاً يخص مشركى مكة لما قيل « يغشى الناس » . وأما قوله : « إنا كاشفو العذاب » أى ولو كشفنا عنكم العذاب ورجعناكم إلى الدنيا لعدتم إلى ما كنتم فيه من الكفر والتكذيب ، كقوله تعالى : « ولو رحمناهم وكشفنا ما بهم من ضر للجوا ولوردوا لعادوا لمانهوا عنه » وقال آخرون : لم يمض الدخان بعد بل هو من أمارات الساعة . وفى حديث حذيفة بن أسيد الغفارى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : لا تقوم الساعة حتى تروا عشر آيات : طلوع الشمس من مغربها والدخان والدابة وخروج يأجوج ومأجوج وخروج عيسى والدجال ، وثلاثة خسوف : خسف بالمشرق ، وخسف بالمغرب ، وخسف بجزيرة العرب ، ونار تخرج من قعر عدن تحشر الناس ، تبیت معهم حيث باتوا ، وتقبل معهم حيث قالوا . انفراد بإخراجه مسلم . هكذا فى القسطلانى . وقد حققت ما هو الحق فى ذلك فى تفسيرى فتح البيان ، فراجعہ يتجلى لك حقيقة الحق الأحق بالاتباع (ولزماً يوم بدر) أيضاً .

الحديث التاسع والأربعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ
سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ دُخْرًا بَلَّهَ مَا أُطِيعْتُمْ عَلَيْهِ » ، ثُمَّ قَرَأَ :
« فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » .

(قوله تعالى : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ») أى مما تقر به
عيونهم ، ونفس نكرة فى سياق النفي ، فتعم جميع الأنفس ، أى لا يعلم الذى
أخفاه الله لهم ، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ، قال بعضهم : أخفوا أعمالهم
فأخفى الله ثوابهم .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم) أنه (قال : قال الله تبارك وتعالى : أعددت لعبادى الصالحين)
فى الجنة (ما لا عين رأت) عین وقعت فى سياق النفي فأفاد الاستغراق ،
أى ما رأت العيون كلها ، ولا عين واحدة منهم ، والأسلوب من باب
قوله تعالى : « ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع » فيحتمل نفي الرؤية
والعين معاً أو نفي الرؤية فحسب ، أى لا رؤية ولا عين أو لا رؤية ، وعلى
الأول الغرض منه نفي العين ، وإنما ضمت إليه الرؤية ليؤذن بأن انتفاء
الموصوف أمر محقق لا نزاع فيه ، وبلغ فى تحقيقه إلى أن صار كالشاهد على
نفي الصفة وعكسه ، ومثله قوله (ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر)
من باب قوله تعالى : « يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم » أى لا قلب ولا خطور
أو لا خطور ، فعلى الأول ليس لهم قلب يخطر ، فجعل انتفاء الصفة دليلاً على
انتفاء الذات ، أى إذا لم يحصل ثمرة القلب وهو الإخطار فلا قلب ، كقوله
تعالى : « إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب وألقى السمع » . وخص
البشر هنا دون القرينتين السابقتين ، لأنهم الذين ينتفعون بما أعد لهم ويهتمون
لشأنه ببابهم بخلاف الملائكة . زاد ابن مسعود فى حديثه : ولا يعلمه ملك

مقرب ولا نبى مرسل . أخرجه ابن أبي حاتم ، وهو يدفع قول من قال : إنما قيد بالبشر لأنه يخطر بقلوب الملائكة ، والأولى حمل النقي على عمومته فإنه أعظم في النفس . كذا في الفتح (ذخراً) قال في الصحاح : ذخرت الشيء أذخره ذخراً ، وكذلك أذخرته وهو افتعلت . قال القسطلاني : وقول الحافظ ابن حجر : بضم المهملة وسكون المعجمة سهو أو سبق قلم . قال الحافظ : أى جعلت لهم ذلك مذخوراً من (بله ما أطلعتم عليه) قال الخطابي : كأنه يقول : دع ما اطلعتم عليه فإنه سهل في جنب ما أذخر لهم . قال الحافظ : وهذا لائق بشرح « بله » بغير تقدم من عليها ، وأما إذا تقدمت عليها فقد قيل : هى بمعنى كيف ، ويقال : هى بمعنى أجل ، ويقال : بمعنى غير أو سوى ، وقيل : بمعنى فصل ، لكن قال الصغاني : اتفقت نسخ الصحيح على من بله ، والصواب إسقاط كلمة من ، وتعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى دع ، وأما إذا فسرت بمعنى من أجل أو من غير أو سوى فلا . وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات من . وأخرجه سعيد ابن منصور . ومن طريق ابن مردويه من رواية ابن معاوية عن الأعمش كذلك . وقال ابن مالك : المعروف « بله » اسم فعل بمعنى اترك ناصباً لما يليها بمقتضى المفعولية ، واستعماله مصدرأ بمعنى الترك مضافاً إلى ما يليه ، والفتحة في الأولى بنائية ، وفي الثانية إعرابية ، وهو مصدر مهمل الفعل ممنوع الصرف . وقال الأخفش : بله هنا مصدر كما تقول : ضرب زيد . ونادر دخول من عليه زائدة . ووقع في المغني لابن هشام أن « بله » استعملت معربة مجرورة ، وأنها بمعنى غير ، ولم يذكر سواء ، وفيه نظر لأن ابن التين حكى رواية من بله بفتح الهاء مع وجود من ، فعلى هذا فهى مبنية وما مصدرية ، وهى وصلتها في موضع رفع على الابتداء والخبر هو الجار والمجرور المتقدم ، ويكون المراد ببله كيف التى يقصد بها الاستبعاد ، والمعنى : من أين اطلعكم على هذا القدر الذى نقص عقول البشر عن الإحاطة به ودخول من على بله ، إذا كانت بهذا المعنى جائز ، كما أشار إليه الشريف في شرح الحاجية ، وأوضح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه : ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بله ما اطلعتم عليه إنها بمعنى غير ، وذلك بين لمن تأمله . انتهى . وقال أبو السعادات في نهايته : بله اسم من أسماء الأفعال بمعنى دع

واترك ، تقول : بله زيداً ، وقع توضع موضع المصدر وتضاف ، تقول : بله زيد ، أى ترك زيد ، أو المعنى : دع ما اطلعت عليه من نعيم الجنة وعرفتموه من لذاتها . انتهى (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) جزاء مفعول له ، أى أخفى للجزاء ، فإن إخفائه لعلو شأنه ، أو مصدر مؤكد للمعنى الجملة قبله ، أى جزوا جزاء . وقول الزمخشري : فحسم أطماع المتمنين بقوله : « جزاء بما كانوا يعملون » نزعة اعتزالية ، ومراده بالمتمنين أهل السنة القائلين بأن المؤمن العاصي موعود بالجنة لا بد له منها وفاء بعهده تعالى ، لأنه وعده بها ووعدته حق ، وجعل العمل كالسبب للوعد ، فعبّر به في قوله : « جزاء بما كانوا يعملون » عنه لصدق الوعد في النفوس ، وتصويره بصورة المستحق بالعمل ، كالأجرة من مجاز التشبيه .

الحديث الخمسون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « تُرْجِيءُ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ »
الآيَةُ .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّائِي وَهَبَنَ
أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقُولُ : أَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ؟
فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « تُرْجِيءُ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ
وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ » . قُلْتُ : مَا أَرَى رَبَّكَ
إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ .

(قوله تعالى : « ترجيء من تشاء منهن » وتؤوي إليك من تشاء » الآية)
أى ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقول : أتهب المرأة نفسها) وظاهر
قوله « وهبن » أن الواهبة أكثر من واحدة ، منهن : خولة بنت حكيم ،
وأم شريك ، وفاطمة بنت شريح ، وزينب بنت خزيمة . وعن ابن عباس
عند الطبري بإسناد حسن : لم يكن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
امرأة وهبت نفسها له ، والمراد أنه لم يدخل بواحدة ممن وهبن أنفسهن له ،
وإن كان مباحاً له ، لأنه راجع إلى إرادته لقوله تعالى : « إن أراد النبي
أن يستنكحها » (فلما أنزل الله تعالى : ترجيء) أى تؤخر (من تشاء منهن)
من الواهبات (وتؤوى) وتضم (إليك من تشاء) منهن (ومن ابتغيت)
ومن طلبت (ممن عزلت) رددت أنت منهن فيه بالخيار إن شئت عدت فيه
فأؤيته (فلا جناح عليك . قلت : ما أرى) أى ما أظن (ربك إلا يسارع
في هواك) أى إلا موجدأ لك مرادك بلا تأخير منزلاً لما تحب وتختار . وهذا
الحديث أخرجه مسلم في النكاح ، والنسائي فيه وفي عشرة النساء والتفسير .
قال في الفتح : وحاصل ما في تأويل « ترجيء » أقوال : أحدها : تطلق
وتمسك . ثانيها : تعزل من شئت منهن بغير طلاق وتقسيم لغيرها . ثالثها : تقبل
من شئت من الواهبات وترد من شئت . وحديث الباب يؤيد هذا والذي قبله ،
واللفظ محتمل للأقوال الثلاثة . انتهى .

الحديث الحادى والخمسون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا بَعْدَ أَنْ أَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « تُرْجَى مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ » الْآيَةُ ، فَكُنْتُ أَقُولُ لَهُ : إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ ، فَإِنِّي لَا أُرِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ أُؤْثِرَ عَلَيْكَ أَحَدًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يستأذن فى يوم المرأة منا) أى يوم نوبتها إذا أراد أن يتوجه إلى الأخرى (بعد أن أنزلت هذه الآية : « ترجى من تشاء منهم وتؤوى إليك من تشاء » الآية) أى ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك (فكنت أقول له : إن كان ذلك) الاستئذان (إلى) (إلى) فإنى لا أريد يا رسول الله أن أؤثر عليك أحداً (ظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجئ أحداً منهم ، وهو قول الزهرى : ما أعلم أنه أرجأ أحداً من نسائه . أخرجه ابن أبى حاتم . وعن قتادة : أطلق له أن يقسم كيف شاء ، فلم يقسم إلا بالسوية .

الحديث الثاني والخمسون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ »
الآيَةُ .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْتُ سَوْدَةَ بَعْدَ مَا ضَرَبَ
الْحِجَابُ لِحَاجَتِهَا ، وَكَانَتْ امْرَأَةً جَسِيمَةً لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ يَعْرِفُهَا ،
فَرَأَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ : يَا سَوْدَةُ أَمَا وَاللَّهِ مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا
فَانْظُرِي كَيْفَ تَخْرُجِينَ . قَالَتْ : فَاِنْكَفَأْتُ رَاجِعَةً وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِي ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَشَّى وَفِي يَدِهِ عَرَقٌ ، فَدَخَلْتُ فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَرَجْتُ لِبَعْضِ حَاجَتِي فَقَالَ لِي عُمَرُ كَذَا وَكَذَا .
قَالَتْ : فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ ثُمَّ رُفِعَ عَنْهُ ، وَإِنَّ الْعَرَقَ فِي يَدِهِ مَا وَضَعَهُ .
فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَاجَتِكُنَّ .

(قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ » الآية) أى إلا أن
يؤذن لكم ، أى مصحوبين بالإذن أو إلا بسبب الإذن لكم إلى طعام غير
ناظرين أنه إلى قوله : « إن ذلكم كان عند الله عظيماً » ، يقال : أدركه ،
أى لا ترقبوا الطعام إذا طبخ حتى إذا قارب الاستواء تعرضتم للدخول ،
فإن هذا مما يكرهه الله ويذمه . قال ابن كثير : وهذا دليل على تحريم
التطفيل . وقد صنف الخطيب البغدادي كتاباً في ذم الطفيليين ، ذكر فيه من
أخبارهم ما يطول إيراده .

(عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت : خرجت سودة) بنت زمعة أم
المؤمنين (بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها ، وكانت امرأة جسيمة لا تخفى على
من يعرفها ، فرأها عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فقال : يا سودة
أما والله ما تخفين علينا ، فانظري كيف تخرجين) ولعله قصد المبالغة في
احتجاب أمهات المؤمنين بحيث لا يبدن أشخاصهن أصلاً ولو كنَّ مستترات
(قالت : فانكفأت) أى انقلبت حال كونها (راجعة ورسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم في بيتي ، وإنه ليتعشى وفي يده عرق) العظم الذي عليه اللحم (فدخلت فقالت : يا رسول الله إني خرجت لبعض حاجتي ، فقال لي عمر كذا وكذا ، قالت (عائشة (فأوحى الله إليه ، ثم رفع عنه) ما كان فيه من الشدة بسبب نزول الوحي (وإن العرق في يده ما وضعه ، فقال : إنه) أى أن الشأن (قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتك) دفعاً للمشقة ورفعاً للخرج . وفيه تنبيه على أن المراد بالحجاب الستر حتى لا يبدو من جسدهن شيء لا حجب أشخاصهن في البيوت ، والمراد بالحاجة البراز . قال في الفتح : وفي الحديث مشروعية الحجاب لأمهات المؤمنين . قال عياض : فرض الحجاب مما اختصاص به ، فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين ، فلا يجوز لمن كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ، ولا إظهار شخصهن وإن كن مستترات إلا مادعت إليه ضرورة من براز . ثم استدل بما في الموطأ أن حفصة لما توفي عمر سترها النساء عن أن يرى شخصها ، وأن زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها لتستر شخصها . انتهى . وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن ، وقد كن بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحججن ويظفن ، وكان الصحابة ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث وهن مستترات الأبدان لا الأشخاص . وقال ابن جريج لعطاء لما ذكر له طواف عائشة : أقبل الحجاب أو بعده ، قال : قد أدركت ذلك بعد الحجاب . وحديث الباب يرده .

الحديث الثالث والخمسون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنْ تَبَدَّلُوا شَيْئاً أَوْ تَخَنُّوْهُ » الْآيَةُ .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ . فَقُلْتُ : لَا آذَنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّ أَخَاهُ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَمَا مَنَعُكَ أَنْ تَأْذِينَ عَمَّكَ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ فَقَالَ : ائْذِنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَمُّكَ ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ .

(قوله عز وجل : « إن تبدلوا شيئاً أو تخفوه » الآية) أى فإن الله كان بكل شئ عليمًا لا تخفى عليه خافية ، يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .
(عن عائشة رضى الله عنها قالت : استأذن على أفلح) أى طلب الإذن فى الدخول على (أخو أبى القعيس) واسمه وائل الأشعري (بعد ما أنزل الحجاب) آخر سنة خمس (فقلت : لا آذن له) بالمد (حتى استأذن فيه النبى صلى الله عليه وآله وسلم) ، فإن أخاه أبى القعيس ليس هو (الذى) أَرْضَعَنِي ولكن أَرْضَعَنِي امرأة أبى القعيس ، فدخل على النبى صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت له : يا رسول الله إن أفلح أخا أبى القعيس استأذن) أى فى الدخول على (فأبيت أن آذن) بالمد (حتى استأذنتك ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم) (وما منعك أن تأذنين عمك) أى هو عمك (قلت : يا رسول الله إن الرجل ليس هو أَرْضَعَنِي ولكن أَرْضَعَنِي امرأة أبى القعيس ، فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (ائذنى له فإنه عملك ، تربت يمينك) كلمة تقولها العرب ولا يريدون حقيقتها ، إذ معناه افتقرت يمينك ، وقيل : المعنى عقلك إذا قلت هذا ، أو تربت يمينك إن لم تفعل ، قال عروة بن الزبير : فلذلك الذى قاله صلى الله عليه وآله وسلم كانت عائشة تقول : حرّموا من الرضاة ما تحرمون من النسب ، وكان البخارى رمز بإيراد هذا الحديث إلى الرد على من كره للمرأة أن تضع خمارها عند عمها أو خالها ، وهذا من دقائق ما ترجم به البخارى رحمه الله .

الحديث الرابع والخمسون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ » الْآيَةُ .
 عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَّا
 السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ فَكَيْفَ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى
 مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ،
 اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ،
 إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .

(قوله عز وجل : « إن الله وملائكته يصابون على النبي » الآية) .

(عن كعب بن عجرة رضى الله عنه) أنه (قال : قيل : يا رسول الله)
 القائل كعب بن عجرة كما أخرجه ابن مردويه ، ووقع السؤال أيضاً عن
 ذلك لبشير بن سعد والد النعمان بن بشير كما في حديث ابن مسعود ، عند مسلم
 (أما السلام عليك فقد عرفناه) بما علمتنا من أن نقول في التحيات : السلام
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . وقد أمرنا الله تعالى في الآية بالصلاة
 والسلام عليك (فكيف الصلاة) أى علمتنا كيف اللفظ الذى به نصلى عليك
 كما علمتنا السلام ، فالمراد بعدم علمهم الصلاة عدم معرفة تأديتها بلفظ لائق
 به عليه الصلاة والسلام وفي حديث أبى مسعود البدرى أنهم قالوا : يا رسول
 الله أما السلام فقد عرفناه فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا فى صلاتنا . أخرجه
 أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم وابن حبان وابن خزيمة ولفظهما : إذا نحن
 صلينا عليك فى صلاتنا . وبه استدلل الشافعى على الوجوب فى التشهد الأخير ،
 وهى الرواية الأخيرة عن الإمام أحمد ، وبه قال ابن راهويه ، ونصه : إذا
 تركها عمداً بطلت صلاته أو سهواً رجوت أن تجزئه ، وابن الموزان من
 المالكية ، واختاره ابن العربى منهم أيضاً والزم العرافى القائل بوجوبها كلما ذكر
 كالطحاوى أن يقول به فى التشهد لتقدم ذكره فى التشهد وفيه رد على من
 زعم أن الشافعى شذ فى ذلك كأبى جعفر الطبرى والطحاوى وابن المنذر
 والخطابى ، كما حكاها القاضى عياض فى الشفاء وفى كتاب المواهب اللدنية

ما يكفي ويشفي (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آله محمد) والأمر للوجوب ، وقال : قولوا ولم يقل قل ، لأن الأمر يقع للكل وإن كان السائل البعض (كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد) فعيل من الحمد بمعنى محمود ، وهو من تحمده ذاته وصفاته ، أو المستحق لذلك (مجيد) مبالغة بمعنى ماجد من المجد وهو الشرف (اللهم بارك) من البركة وهي الزيادة من الخير (على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد) لم يقل في الموضعين على إبراهيم ، وهو ثابت في رواية أخرى ، بل قال كما صليت على آل إبراهيم وكما باركت على آل إبراهيم ، أى كما تقدمت منك الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، فسأل منك الصلاة على محمد وعلى آل محمد بطريق الأولى ، لأن الذى يثبت للفاضل يثبت للأفضل بطريق الأولى ، وبهذا يحصل الانفصال عن الإيراد المشهور من أن شرط التشبيه أن يكون المشبه به أقوى . ومحصل الجواب أن التشبيه ليس من باب إلحاق الكامل بالأكمل ، بل من باب التهييج ونحوه ، أو من بيان حال ما لا يعرف بما يعرف ، لأنه فيما يستقبل ، والذى يحصل لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك أقوى وأكمل . وأجابوا عن الإيراد المشهور من شرط التشبيه أن يكون المشبه به أقوى بأجوبة أخرى لا نطول بذكرها . وقد انتزع النووى من الآية الجمع بين الصلاة والسلام ، فلا يفرد أحدهما من الآخر . قال الحافظ ابن كثير : والأولى أن يقال : صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً . قلت : بل الأولى أن يقال : صلى الله عليه وآله وسلم لما في هذا من امتثال ما أمر به صلى الله عليه وآله وسلم من ذكر الآل ، ولا يتم الامتثال بإتيان الصلاة المأمور بها إلا بذكرهم . قال أبو العالية : صلاة الله : ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة : الدعاء . وقال ابن عباس : يصلون : يبركون .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ : هَذَا التَّسْلِيمُ ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ قَالَ : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قلنا : يا رسول الله هذا التسليم) أى قد عرفناه (فكيف نصلى عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على آل إبراهيم) وسقط : كما صليت على آل إبراهيم (وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم) ذكر إبراهيم وأسقط آل إبراهيم وذكرها أبو صالح عنه في الحديث .

الحديث السادس والخمسون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ » الْآيَةِ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيًّا .

(قوله عز وجل : « لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله ») أى أظهر الله براءته مما قالوا وكان عند الله وجيهاً ، أى كريماً ذا جاه .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : إن موسى كان رجلاً حياً) أى كثير الحياء . زاد فى أحاديث الأنبياء : ستر آ لا يرى من جلده شئ استحياء منه ، فأذاه من آذاه من بنى إسرائيل ، فقالوا : وما يستتر موسى هذا التستر إلا بعيب فى جلده : إما برص وإما إدرة وإما آفة ، وإن الله تعالى أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى ، فخلا يوماً وحده فوضع ثيابه على الحجر ثم اغتسل ، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها ، وإن الحجر عدا بثوبه ، فأخذ موسى عصاه فطلب الحجر فجعل يقول : ثوبى حجر ، ثوبى حجر ، حتى انتهى إلى ملا من بنى إسرائيل ، فرأوه عرياناً أحسن ما خلق الله ، وبرأه مما يقولون ، وقام الحجر فأخذ ثوبه فلبسه ، وطفق بالحجر ضرباً بعضاه ، فوالله إن بالحجر لندياً من أثر ضربه ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً ، وذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا » .

الحديث السابع والخمسون

« قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ » الْآيَةُ .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَعِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصُّفَا ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ : يَا صَبَاحَاهُ ، فَاجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ ، قَالُوا : مَا لَكَ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ يُصْبِحُكُمْ أَوْ يُمَسِّيكُمْ أَمَا كُنْتُمْ تُصَدِّقُونِي ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ، فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ : تَبًّا لَكَ أَلِهَذَا جَمَعْتَنَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » .

(قوله تعالى : « إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد ») يوم القيامة .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال : صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصفا ذات يوم فقال : يا صباحاه) قال أبو السعادات : هذه كلمة يقولها المستغيث ، وأصلها إذا صاحوا للغارة لأنهم أكثر ما كانوا يغيرون عند الصباح ، ويسمون يوم الغارة يوم الصباح ، فكأن القائل : يا صباحاه ، يقول : قد غشنا العدو ، وقيل : إن المقاتلين كانوا إذا جاء الليل يرجعون عن القتال ، فإذا عاد النهار عاودوه ، فكأنه يريد بقوله « يا صباحاه » قد جاء وقت الصباح فتأهبوا للقتال (فاجتمعت إليه قريش قالوا : مالك ؟ قال : أَرَأَيْتُمْ) أى أخبروني (لو أخبرتكم أن العدو يصبحكم أو يمسيكم ، أما كنتم تصدقوني ؟ قالوا : بلى) نصدقك (قال : فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) أى قدامه (فقال أبو لهب : تَبًّا لَكَ أَلِهَذَا جَمَعْتَنَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ) تعالى (تَبَّتْ) أى خسرت أو هلكت (يدا أبي لهب) .

الحديث الثامن والخمسون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ » الْآيَةُ .
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ كَانُوا قَدْ
 قَتَلُوا وَأَكْثَرُوا ، وَزَنَوْا وَأَكْثَرُوا ، فَأَتَوْا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالُوا : إِنَّ الَّذِي تَقُولُ وَتَدْعُو إِلَيْهِ لَحَسَنٌ ، لَوْ تُخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا
 كَفَّارَةً ، فَتَزَلْ : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ » الْآيَةُ ، وَنَزَلَ :
 « قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ » .

(قوله تعالى : « يا عبادى الذين أسرفوا) فى المعاصى (على أنفسهم »
 الآية) أى لا تقنطوا ، أى لا تيأسوا من رحمة الله ، « إن الله يغفر الذنوب جميعاً »
 الكبائر وغيرها الصادرة عن المؤمنين ، « إنه هو الغفور » لمن تاب « الرحيم »
 بعد التوبة لمن أناب . وهذه الآية عامة للكل ، فلا يخرج عنه إلا ما أجمع عليه .
 (عن ابن عباس رضى الله عنهما أن ناساً من أهل الشرك) سعى الواقدى
 منهم وحشى بن حرب قاتل حمزة وكذا هو عند الطبرانى عن ابن عباس من
 وجه آخر (كانوا قد قتلوا وأكثروا) من القتل (وزنوا وأكثروا) من
 الزنا (فأتوا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : إن الذى تقول وتدعو
 إليه) من الإسلام (لحسن لو تخبرنا أن لما) أى للذى (عملنا) من الكبائر
 (كفارة ، فتزل : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التى حرم
 الله » أى حرم قتلها (« إلا بالحق ولا يزنون ») قال فى الأنوار : نفى عنهم أمهات
 المعاصى بعدما أثبت لهم أصول الطاعات إظهاراً لكمال إيمانهم ، وإشعاراً بأن
 الأجر المذكور موعود للجامع بين ذلك ، وتعويضاً للكفرة بأضداده (ونزل :
 « قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ») وعند أحمد
 من حديث ثوبان مرفوعاً : ما أحب أن لى الدنيا وما فيها بهذه الآية ، فقال
 رجل : يا رسول الله ، فمن أشرك ؟ فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم
 قال : ألا ومن أشرك ، ثلاث مرات . وعنده أيضاً عن أسماء بنت يزيد
 قالت : سمعته صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « يا عبادى الذين أسرفوا على

أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً » ولا يبالى . قاله الحسن البصرى . انظروا إلى هذا الكرم والجود ، قتلوا أوليائه وهو يدعوهم إلى التوبة والمغفرة . ولما أسلم وحشى بن حرب فقال الناس : يا رسول الله إنا أصبنا ما أصاب وحشى ، فقال : هى للمسلمين عامة . وقال ابن عباس : قد دعا الله سبحانه وتعالى إلى توبته من قال أنا ربكم الأعلى ، وقال : ما علمت لكم من إله غيرى ، فمن آيس العباد من التوبة بعد هذا فقد جحد كتاب الله ، ولكن إذا تاب الله على العبد تاب . قال فى الفتح : استدل بعموم هذه الآية على غفران جميع الذنوب كبيرها وصغيرها ، سواء تعلقت بحق الآدميين أم لا ، والمشهور عند أهل السنة أن الذنوب كلها تغفر بالتوبة وأنها تغفر لمن شاء الله ولو مات من غير توبة ، لكن حقوق الآدميين إذا تاب صاحبها من العود إلى شىء من ذلك تنفعه التوبة بالعود ، وأما خصوص ما وقع منه فلا بد له من رده لصاحبه ومحالته منه ، نعم فى سعة فضل الله ما يمكن أن يعوض صاحب الحق عن حقه ولا يعذب العاصى بذلك ، ويرشد إليه عموم قوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » . والله أعلم .

الحديث التاسع والخمسون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » الْآيَةُ .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالشَّجَرَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إصْبَعٍ ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إصْبَعٍ ، فَيَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ ، ثُمَّ قرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » .

(قوله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره » أى ما عظموه حق عظمته حين أشركوا به غيره .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه قال : جاء حبر من الأحبار) عالم من علماء اليهود . قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا محمد إنا نجد) أى فى التوراة (أن الله يجعل السموات على إصبع) وفى رواية : يمسك بدل يجعل (والأرضين على إصبع ، والشجر على إصبع ، والماء والثرى على إصبع ، وسائر الخلائق على إصبع ، فيقول : أنا الملك) المنفرد بالملك (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه) أى أنيابه ، وهى الضواحك التى تبدو عند الضحك حال كونه (تصديقاً لقول الحبر ، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وما قدروا الله حق قدره ») وقراءته صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية تدل على صحة قول الحبر كضحكه . قاله النووى : قال ابن التين : تكلف الخطابى فى تأويل الإصبع وبالعن حتى جعل ضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعجباً وإنكاراً لما قال الحبر . قال فى الفتح : والأولى فى هذه الأشياء الكف عن التأويل مع اعتقاد التنزيه ، فإن كل ما يستلزم النقص من ظاهرها غير مراد . انتهى . وفى رواية عن ابن مسعود : فضحك صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم تعجباً مما قاله الخبر وتصديقاً له . ورواه الترمذى وقال حسن صحيح .
وعند مسلم : تعجباً مما قال الخبر وتصديقاً له . وعند ابن خزيمة من رواية
إسرائيل عن منصور : حتى بدت نواجذه تصديقاً له . قال فى الفتح :
وليس ذلك منافياً للحديث الآخر : إن ضحكك كان تبسماً . انتهى . وعند
الترمذى من حديث ابن عباس قال : مر يهودى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال : كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على ذه ، والأرضين
على ذه ، والماء على ذه ، والجبال على ذه ، وسائر الخلق على ذه ، وأشار
محمد بن الصلت الراوى لخبره أولاً ثم قال تابع حتى بلغ الإبهام . قال
القسطلانى بعد ما نقل قول الخطابى والقرطبى : ولا ريب أن الصحابة كانوا
أعلم بما روه ، وقد قالوا إنه ضحك تصديقاً . وقد ثبت فى الحديث الصحيح :
ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن . رواه مسلم . وفى حديث
ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتانى الليلة ربى فى
فى أحسن صورة ... الحديث . وفيه : فوضع يده بين كتفى . وفى رواية
معاذ : فرأيتنه وضع كفه بين كتفى فوجدت برد أنامله بين ثديى . فهذه
روايات متظافرة على صحة ذكر الأصابع . وكيف يطعن فى حديث أجمع
على إخراج الشيخان وغيرهما من أئمة النقد والإتقان لاسيما وقد قال ابن
الصلاح : ما اتفق عليه الشيخان فهو بمنزلة المتواتر ، وكيف يسمع صلى الله
عليه وآله وسلم وصف ربه تعالى بما لا يرضاه ، فيضحك ولم ينكره أشد
الإنكار ، حاشاه الله من ذلك . وإذا تقرر صحة ذلك فهو من المتشابه كغيره ،
كالوجه واليدين والقدم والرجل والجنب . واختلف أئمتنا فى ذلك ، هل
نؤول المشكل أم نفوض معناه المراد إليه تعالى مع اتفاقهم على أن جهلنا
بتفصيله لا يقدح فى اعتقادنا المراد منه ، والتفويض مذهب السلف وهو
أسلم ، والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم ، أى أحوج إلى مزيد علم ، فتؤول
الإصبع هنا بالقدرة ، إذ إرادة الجارحة مستحيلة . انتهى . قلت : وفى بعض
هذا التقرير نظر ، وكمن آية وحديث وردت فى صفات الله سبحانه
ظاهرها تشبيهه ، فأولها المتكلمون المتفلسفون بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة
التى ليس عليها إثارة من علم ، ومن تأول وتكلف فيها ليس من هذا العلم فى
غير ولا نفير ولا يعرف قبيل ولا دبير ، والحق الذى لا يحق غيره هو الإيمان

بصفاته سبحانه كما جاءت في كتابه أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من غير تكليف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل ، وليس في إجراء تلك الصفات بألفاظها الواردة في القرآن والحديث تشبيه كما زعم أهل الكلام بعد ما قال سبحانه وتعالى : « ليس كمثله شيء » . ولم أقف على قول أحد من الصحابة أنه أول تلك الصفات . فذهبهم الذي هو التفويض أتقن المذاهب وأعلمها ، ومذهب الخلف الذي هو التأويل بدعة أحدثها المتحللون وتمسك بها المبطلون . ولنعم ما قال بعضهم :

فإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته لديكم فإني اليوم عند مجسم

الحديث الستون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » الْآيَةُ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ ، آيِنَ مُلْكُكَ الْأَرْضِ .

(قوله عز وجل : « والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ») القبضة بفتح القاف : المرة من القبض ، أطلقت بمعنى القبضة بالضم ، وهي المقدار المقبوض بالكف ، تسمية بالمصدر أو بتقدير ذات قبضة .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه) يطلق الطى على الأدراج كطى القرطاس ، كما قال تعالى : « يوم نطوى السماء كطي السجل للكتاب » وعلى الأفناء ، تقول العرب : طويت فلاناً بسيفي ، أى أفنيته (ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض) ولمسلم من حديث ابن عمر مرفوعاً : يطوى الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده أيمنى ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ، أين المتكبرون ، ثم يطوى الأرض بشماله ثم يقول : أنا الملك ... الحديث ، فأضاف طى السموات وقبضها إلى اليمين ، وطي الأرض إلى الشمال ، تنبيهاً على ما بين المقبوضين من التفاوت والتفاضل . وهذا القبض والطي حقيقة عند أهل الحق ، وتخيل وتمثيل عند المتأولين ، والأول أولى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى التوحيد .

الحديث الحادى والستون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » الْآيَةُ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ ، قَالُوا : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ؟ قَالَ : أَبَيْتُ ، قَالَ : أَرْبَعُونَ سَنَةً ؟ قَالَ : أَبَيْتُ ، قَالَ : أَرْبَعُونَ شَهْرًا ؟ قَالَ : أَبَيْتُ ، وَيَبْلَى كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ إِلَّا عَجَبَ ذَنْبِهِ فِيهِ يُرْكَبُ الْخَلْقُ .

(قوله تعالى : « ونفخ في الصور » أى النفخة الأولى (فصعق من في السموات ومن في الأرض ») خر ميتاً أو مغشياً عليه (الآية) أى إلا من شاء الله ، « ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون » ، أى البعث أو أمر الله فيهم .)
 (عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : بين النفختين أربعون) أى نفخة الإمامة ونفخة البعث (قالوا) أى أصحاب أبى هريرة ، ولم يعرف الحافظ ابن حجر اسم أحد منهم (يا أبأ هريرة أربعون يوماً ، فقال : أبيت) أى امتنعت عن تعيين ذلك (قال) السائل (أربعون سنة ، قال : أبيت ، قال : أربعون شهراً ، قال : أبيت) لأنى لا أدرى الأربعين الفاصلة بين النفختين ، أيام أم سنون أم شهور . وعند ابن مردويه من طريق زيد بن أسلم عن أبى هريرة قال : بين النفختين أربعون ؟ قالوا : أربعون ماذا ؟ قال : هكذا سمعت . وعنده أيضاً من وجه ضعيف عن ابن عباس : بين النفختين أربعون سنة . وعند ابن المبارك عن الحسن مرفوعاً : بين النفختين أربعون يميت الله بها كل حى ، والأخرى يحيى الله تعالى بها كل ميت . وقال الحليمي : اتفقت الروايات على أن بينهما أربعين سنة . وفى جامع ابن وهب : أربعين جمعة ، وسنده منقطع (ويلى) أى يفنى (كل شيء من الإنسان إلا عجب ذنبه) بفتح العين المهملة وسكون الجيم ، ويقال عجم أيضاً ، وهو عظم لطيف فى أصل الصلب ، وهو رأس العصعص بين الأليتين ، ولفظ الفتح : هو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع .

وعند أبي داود والحاكم وابن أبي الدنيا من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً :
 إنه مثل حبة الخردل . ولمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة :
 كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب (فيه يركب الخلق) ولمسلم من
 طريق همام عن أبي هريرة : إن في الإنسان عظماً لا تأكله الأرض أبداً فيه
 يركب يوم القيامة . قال : أى عظم ؟ قال : عجب الذنب . وهذا الحديث
 غام يخص منه الأنبياء ، لأن الأرض لا تأكل أجسادهم . وقد ألحق ابن عبد البر
 بهم الشهداء ، والقرطبي : المؤذن المحتسب . قال ابن الجوزي : قال ابن
 عقيل : لله في هذا سر لا نعلمه ، لأن من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج
 إلى شيء ينشأ عليه ، ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على إحياء
 كل إنسان بجوهره ، ولا يحصل العلم للملائكة بذلك إلا بإبقاء عظم كل
 شخص ليعلم أنه إنما أراد بذلك إعادة الأرواح إلى تلك الأعيان التي هي جزء
 منها ، ولولا إبقاء شيء لجوزت الملائكة أن الإعادة إلى أمثال الأجساد لا إلى
 نفس الأجساد .

الحديث الثاني والستون

* قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى » الْآيَةُ .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ فَقَالَ : إِلَّا أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ .

(قوله عز وجل : « إلا المودة في القربى » الآية) أى أن تودوني لقرايتي منكم أو تودوا أهل قرايتي .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة فقال : إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة) فحمل الآية على أن تودوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أجل القرابة التي بينه وبينكم فهو خاص بقريش . ويؤيده أن السورة مكية . وأما حديث ابن عباس عند ابن أبي حاتم قال : لما نزلت هذه الآية : « قل لا أسئلكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » قالوا : يا رسول الله من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم ؟ قال : فاطمة وولداها ، فقال ابن كثير : إسناده ضعيف فيه منهم لا يعرف إلا عن شيخ شيعي مخترف وهو حسين الأشقر ، ولا يقبل خبره في هذا المخل ، والآية مكية ، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة أولاد بالكلية ، فإنها لم تتزوج بعلي إلا بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة ، وتفسير الآية بما فسرته حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس أحق وأولى ، ولا تنكر الوصاة بأهل البيت واحترامهم وإكرامهم ، إذ هم من الذرية الطاهرة التي هي أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخراً وحسباً ونسباً ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة الصحيحة كما كان عليه سلفهم كالعباس وبنوه وعلي وآل بيته وذريته ، رضى الله عنهم أجمعين . ونفعنا بحبهم . قاله القسطلاني . وفي الفتح : أخرج الطبراني وابن أبي حاتم من طريق قيس ابن الربيع عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزلت قالوا : يا رسول الله من قرابتك الذين وجب علينا مودتهم ... الحديث ،

وإسناده ضعيف ، وهو ساقط لمخالفته هذا الحديث الصحيح . وقد جزم بهذا التفسير جماعة من المفسرين واستندوا إلى ما ذكرته عن ابن عباس عن الطبراني وابن أبي حاتم وسنده واه فيه ضعيف ورافضي ، وذكر الزنجشري هنا أحاديث ظاهر وضعها ، والمعنى : إلا أن تودوني بقرايتي فتحفظوني . والخطاب لقريش خاصة . والقربى : قرابة العصبوبة والرحم ، فكأنه قال : احفظوني للقرابة إن لم تتبعوني للإسلام .

الحديث الثالث والستون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ » الآية .

فِيهِ حَدِيثٌ لِابْنِ مَسْعُودٍ الْمُتَقَدِّمُ فِي سُورَةِ الرُّومِ ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، قَالُوا : « رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ » ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّا إِن كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ عَادُوا ، فِدَعَا رَبَّهُمْ فَكَشَفَ عَنْهُمْ ، فَعَادُوا ، فَانْتَقَمَ اللَّهُ مِنْهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ .

(قوله تعالى : « ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون » الآية . فيه حديث لابن مسعود المتقدم في سورة الروم ، وزاد في هذه الرواية : قالوا : « ربنا اكشف عنا العذاب ») أى عذاب القحط والجهد ، أو عذاب الدخان الآتى قرب قيام الساعة ، أو عذاب النار حين يدعون إليها في القيامة ، أو دخان يأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم (ف قيل له) صلى الله عليه وآله وسلم (إنا إن كشفنا عنهم) ذلك (العذاب عادوا) إلى كفرهم (فدعا) صلى الله عليه وآله وسلم (ربه فكشف عنهم) ذلك (فعادوا) إلى الكفر (فانتقم الله منهم يوم بدر) .

الحديث الرابع والستون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ » الْآيَةُ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ ، يَسِبُ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ ،
يَبْدِي الْأَمْرَ ، أَقْلِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ .

(قوله تعالى : « وما يهلكنا إلا الدهر » الآية) أى إلا مر الزمان وطول
العمر واختلاف الليل والنهار ، وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون ، إذ
لا دليل لهم عليه .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : قال الله عز وجل : يؤذيني ابن آدم) أى يخاطبني ، من القول
بما يتأذى به من يجوز في حقه التأذى ، والله تعالى منزّه عن أن يصير في حقه
الأذى ، إذ هو محال عليه ، وإنما هذا من التوسع في الكلام ، والمزاد أن
من وقع ذلك منه تعرض لسخط الله عز وجل (يسب الدهر) يقول إذا
أصابه مكروه : بؤساً للدهر وتباً له (وأنا الدهر) أى أنا خالق الدهر
(يبدى الأمر) الذى ينسبونه إلى الدهر (أقلب الليل والنهار) أى أنا الداهر ،
المصرف ، المدبر ، المقدر لما يحدث ، فإذا سب ابن آدم الدهر من أجل أنه
فاعل هذه الأمور عاد سبه إلى لأنى فاعلها ، وإنما الدهر زمان جعلته ظرفاً
لمواقع الأمور . قاله الشافعى والخطابى وغيرهما ، وهذا يرد مذهب الدهر به
من الكفار ومن وافقهم من مشركى العرب المنكرين للمعاد ، والفلاسفة
الدهرية اللورية المنكرين للصانع المعتقدين أن فى كل سنة وثلاثين ألف سنة
يعود كل شىء إلى ما كان عليه ، وكابروا المعقول وكذبوا المنقول ، قال
ابن كثير : وقد غلط ابن حزم ومن نحاه نحوه من الظاهرية فى عدّهم الدهر من
الأسماء الحسنى أخذاً من هذا الحديث . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً
فى التوحيد ، ومسلم وأبو داود فى الأدب والنسائى فى التفسير .

الحديث الخامس والستون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ » (الآية) .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ :
مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَاحِكاً حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ
إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ ، وَذَكَرْتُ بَاقِيَ الْحَدِيثِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ .

(قوله تعالى : « فلما رأوه عارضاً مستقْبِل أوديتهم » الآية) أى قالوا
هذا عارض ممطرنا ، بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم .
(عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت :
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضاحكاً حتى أرى منه
لهواته) بتحريك الهاء ، جمع لهاة : وهى اللحمه الحمراء المعلقة فى أعلى الحنك
(إنما كان يتبسم ، وذكرت باقى الحديث ، وقد تقدم فى بدء الخلق)
وهو : قالت : وكان إذا رأى غيماً أو ريحاً عرف فى وجهه الكراهية ، وذلك
لأن القلب إذا فرح تبلج الجبين ، وإذا حزن أريد الوجه ، فعبرت عائشة
عن الشيء الظاهر فى الوجه بالكراهية لأنه ثمرتها . قالت : يا رسول الله الناس
إذا رأوا الغيم فرحوا به رجاء أن يكون فيه المطر وأراك إذا رأيته عرف فى
وجهك الكراهية ، فقال : يا عائشة ما يؤمننى أن يكون فيه عذاب عذب
قوم بالريح ، هم عاد قوم هود ، حيث أهلكوا بريح صرصر . وقد رأى
قوم العذاب فقالوا : هذا عارض ممطرنا . وهذا الحديث أخرجه البخارى
أيضاً فى الأدب ، ومسلم فى الاستسقاء ، وأبو داود فى الأدب .

الحديث السادس والستون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ » الآية .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحِمُ فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ ، فَقَالَ لَهُ مَهْ ؟ قَالَتْ هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ . قَالَ أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكَ ؟ قَالَتْ بَلَى يَا رَبِّ ، قَالَ فَذَلِكَ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَأَقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ » .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اقْرَأُوا إِن شِئْتُمْ ، « فَهَلْ عَسَيْتُمْ » .

(قوله تعالى : « وتقاطعوا أرحامكم » الآية) قرئ بالتشديد والتخفيف .
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : خلق الله الخلق فلما فرغ منه (أى قضاه وأتمه أو نحو ذلك مما يشهد بأنه مجاز من القول ، فإنه سبحانه وتعالى لن يشغله شأن عن شأن (قامت الرحم) حقيقة بأن تجسمت ، والأعراض يجوز أن تتجسد وتتكلم بإذن الله ، ويجوز أن يكون على حذف ، أى قام ملك فتكلم على لسانها ، أو هو على طريقة ضرب المثل والاستعارة ، والمراد تعظيم شأنها وفضل واصلها وإثم قاطعها (فأخذت بحقو الرحمن) وفي رواية الطبري بحقوى الرحمن بالثنية . قال القاسبي أبى أبو زيد : أن يقرأ لنا هذا الحرف لإشكاله ، ومشى بعض الشراح على الحذف فقال : أخذت بقائمة من قوائم العرش . قال عياض : الحقو : معقد الإزار وهو الموضع الذى يستجار به على عادة العرب ، وقد يطلق الحقو على الإزار نفسه ، كما يطلق على مشهد الإزار ، كما فى حديث عطية : فأعطانا حقوه ، فقال : أشعرنها إياه - يعنى إزاره - وهو المراد هنا ، وهو الذى جرت العادة بالتسكك به عند الإلحاح فى الاستجارة

والطلب . قال فى الفتح : والمعنى على هذا صحيح مع اعتقاد تنزيه الله من الجارحة . قال الطيبي : هذا القول مبنى على الاستعارة التمثيلية إلى آخره . انتهى (فقال) تعالى (له : مه) اسم فعل ، أى اكفف وانزجر . وقال ابن مالك : هى هنا ما الاستفهامية وقف عليها بهاء السكت ، والشائع أن لا يفعل ذلك بها إلا وهى مجرورة ، ومن استعمالها كما وقع هنا غير مجرورة قول أبى ذؤيب الهذلى : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج ، فقلت : مه ، فقالوا : قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : . انتهى . فإن كان المراد الزجر فواضح ، وإن كان الاستفهام فالمراد منه الأمر بإظهار الحاجة دون الاستعلام ، فإنه تعالى يعلم السر وأخفى (قالت : هذا مقام العائذ) أى قىامى هذا مقام المستجير (بك من القطعية) وفى حديث ابن عمرو عند أحمد : إنها تكلم بلسان طلق ذلق (قال) تعالى (ألا ترضين أن أصل من وصلك) بأن أتعطف عليه وأرحمه لطفاً وفضلاً (وأقطع من قطعك) فلا أرحمه (قالت : بلى يارب) أى رضيت (قال) تعالى (فذاك بكسر) الكاف إشارة إلى قوله : ألا ترضين . زاد الإسماعيلي : لك (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (اقرأوا إن شئتم : فهل عسيتم) أى فهل يتوقع منكم (إن توليتم) أحكام الناس وتأمرتم عليهم أو أعرضتم عن القرآن وفارقتم أحكامه (أن تفسدوا فى الأرض) بالمعصية والبغى وسفك الدماء (وتقطعوا أرحامكم) وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى التوحيد وفى الأدب ، ومسلم فى الأدب ، والنسائى فى التفسير (وفى رواية عنه) أى عن أبى هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اقرأوا إن شئتم : « فهل عسيتم ») .

الحديث السابع والستون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ » الْآيَةُ .

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ .

(قوله تعالى : « وتقول (هل من مزيد) » سؤال تقرير بمعنى الاستراحة .

(عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يلقي في النار) أهلها (وتقول) مستفهمة (هل من مزيد) في أي ألا أسع غير ما امتلأت به أو هل من زيادة فأزاد (حتى يضع) وعند مسلم : حتى يضع رب العزة (قدمه) فيها ، أي يذلها تذليل من يوضع تحت الرجل ، والعرب تضع الأمثال بالأعضاء ولا تريد أعيانها ، كقولها للنادم : سقط في يده (فتقول : قط قط) بكسر الطاء وسكونها فيهما ، ويجوز التنوين مع الكسر ، والمعنى : حسبي حسبي ، قد اكتفيت . قال في الفتح : واختلف في المراد بالقدم ، فطريق السلف في هذا وغيره مشهور وهو أن يمر كما جاء ولا تتعرض لتأويله بل نعتقد استحالة ما يوهم النقص على الله ، وخاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك . انتهى . ثم ذكر بعض تلك التأويلات ، والحق هو عدم التأويل كما مر مراراً .

الحديث الثامن والستون

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ ، فَقَالَتِ النَّارُ : أُورِثُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ
وَقَالَتِ الْجَنَّةُ : مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ ، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحِمَتِي ، أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مِنْ عِبَادِي ، وَقَالَ
لِلنَّارِ : إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي ، أَعَذَّبُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مِنْ عِبَادِي ، وَلِكُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا ، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ رِجْلُهُ ، فَتَقُولُ :
قَطِ قَطِ قَطِ ، فَهَذَا لِكَ تَمْتَلِي وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا ، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنْشِئُ لَهَا حَلَقًا .

(عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : تحاجت
الجنة والنار) أى تخاضعتا بلسان القال أو الحال (فقالت النار : أُوْثِرْتُ)
بمعنى اختصصت (بالمتكبرين والمتجبرين) مترادفان لغة والثاني تأكيد لسابقه ،
أو المتكبر المتعظم بما ليس فيه ، والمتجبر الممنوع الذى لا يوصل إليه أو الذى
لا يكثرث بأمر ضعفاء الناس وسقطهم (وقالت الجنة : ما لى لا يَدْخُلُنِي
إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ) الذين لا يلتفت إليهم لمسكنتهم (وسقطهم) بفتحتين :
المحتقرون بين الناس ، الساقطون من أعينهم لتواضعهم لربهم وذلتهم له .
قال النووي : هذا الحديث على ظاهره ، وإن الله يخلق فى الجنة والنار تمييزاً
يدركان به ويقدران على المراجعة والاحتجاج . قال فى الفتح : ويحتمل
أن يكون بلسان الحال (قال الله تبارك وتعالى للجنة : أَنْتِ رَحِمَتِي) سماها
رحمة لأن بها تظهر رحمته تعالى كما قال (أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مِنْ عِبَادِي)
وإلا فرحة الله من صفاته التى لم يزل بها موصوفاً (وقال للنار : إِنَّمَا أَنْتِ
عَذَابِي أَعَذَّبُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مِنْ عِبَادِي ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) وفى نسخة :
منكما (ملؤها ، فأما النار فلا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ رِجْلُهُ) فى مسلم : يضع الله
رجله ، وأنكر ابن فورك لفظ رجله ، وقال : إنها غير ثابتة ، وقال ابن
الجوزى : هى تحريف من بعض الرواة ، ورد عليهما برواية الصحيحين بها ،

وأولت بالجماعة كرجل من جراد ، أى يضع فيها جماعة وأضافهم إليه إضافة اختصاص . وقال محي السنة : القدم والرجل فى هذا الحديث من صفات الله تعالى المتزهة عن التكيف والتشبيه ، فالإيمان بها فرض ، والامتناع عن الخوض فيها واجب ، فالمهتدى من سلك فيها طريق التسليم ، والخائض فيها زائع ، والمنكر معطل ، والمكيف مشبه ليس كمثله شئ (فتقول) النار إذا وضع رجله فيها (قط قط قط ، فهناك تمتلى* ويزوى بعضها إلى بعض) أى تجتمع وتلتقى على من فيها ولا ينشئ* الله لها خلقاً (ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً) لم يعمل سوءاً (وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ* لها خلقاً) لم تعمل خيراً حتى تمتلى* ، فالثواب ليس موقوفاً على العمل . وفى حديث أنس عند مسلم مرفوعاً : يبقى من الجنة ما شاء الله ثم ينشئ* الله لها خلقاً مما يشاء . وفى رواية له : ولا يزال فى الجنة فضل حتى ينشئ* الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة .

الحديث التاسع والستون

• قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ » الْآيَةُ .

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الْآيَةَ : « أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يَوْقِنُونَ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ » . كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ .

(قوله تعالى : « والطور وكتاب مسطور » الآية) قال مجاهد : الطور : الجبل بالسريانية ، وهو طور سينين : جبل بمدين ، سمع فيه موسى كلام الله عز وجل . وقال قتادة : مسطور : مكتوب ، والمراد القرآن ، أو ما كتبه الله في اللوح المحفوظ .

(عن جبير بن مطعم) القرشي النوفلي رضى الله عنه (قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية « أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ » خلقهم فوجدوا بلا خالق (أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) لأنفسهم ، وذلك باطل (أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يَوْقِنُونَ) بأنهم خلقوا ، أى هم معترقون ، وهو معنى قوله : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » أو لا يوقنون بأن الله خالق واحد (أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ) أى خزائن رزق ربك (أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ) أى المتسلطون على الأشياء يدبرونها كيف شاءوا (كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ) مما تضمنته من بليغ الحجة ، وفيه خبر كاد مقروناً بأن في غير الضرورة . قال ابن مالك : وقد خفي ذلك على بعض النحويين ، والصحيح جوازه ، إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه بها . انتهى .

الحديث السبعون

• قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى » الْآيَةَ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ : وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ .

(قوله تعالى : « أفرايتم اللات والعزى » الآية) اللات : صنم لثقيف بالطائف ، أو لقريش بنخلة ، والعزى : سمرة لغطفان كانوا يعبدونها .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : من حلف) أى بغير الله (فقال فى حلفه : واللّات والعزى) كيمين المشركين (فليقل) متداركاً لنفسه (لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك) بالجزم (فليتصدق) أى بشيء كما فى مسلم ، ليكفر عنه ما اكتسبه من إثم دعائه صاحبه إلى معصية القمار المحرم بالاتفاق ، قرن القمار ، بذكر الحلف باللّات والعزى لكونهما من فعل الجاهلية . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى النور والأدب والاستئذان ، ومسلم وأبو داود والترمذى فى الإيمان والنور ، وابن ماجه فى الكفارات .

الحديث الحادى والسبعون

« قَوْلُهُ تَعَالَى : « بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ » الْآيَةِ .
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَقَدْ أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَإِنِّى لَجَارِيَةٌ أَلْعَبُ : « بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ
 أَذْهَى وَأَمْرٌ » .

(قوله وتعالى : « بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر » الآية) أى
 يوم القيامة موعد عذابهم ، وعذاب الساعة أعظم بلية وأشد مرارة من
 عذاب الدنيا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لقد أنزل على محمد صلى الله عليه)
 وآله (وسلم بمكة وإنى لجارية) حديثه السن (ألعب » بل الساعة موعدهم
 والساعة أدهى وأمر ») .

الحديث الثاني والسبعون

« قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ » الْآيَةُ .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آتَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا ، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آتَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا ، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِذَاءُ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ .

(قوله تعالى : « ومن دونهما جنتان » الآية) : لأصحاب اليمين ، فالأوليان أفضل من اللتين بعدهما ، وقيل بالعكس ، وقال الترمذى الحكيم : المراد باللون هنا : القرب ، أى هما أدنى إلى العرش وأقرب ، أو هما دونهما بقربهما من غير تفضيل . وذهب الحلیمی إلى أن الأولين أفضل من اللتين بعدهما ، ويدل عليه تفاوت ما بين الفضة والذهب . وقد روى ابن مردويه من طريق حماد عن أبى عمران فى هذا الحديث قال : من ذهب للسابقين ، ومن فضة للتابعين ، وفى رواية ثابت عن أبى بكر : من ذهب للمقربين . ومن فضة لأصحاب اليمين .

(عن عبد الله بن قيس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : جنتان من فضة آتيتهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما) فاللتان من ذهب للمقربين ، واللتان من فضة لأصحاب اليمين (وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر على وجهه فى جنة عدن) المراد بالوجه : الذات ، والرداء : شئ من صفاته اللازمة لذاته المقدسة عما يشبه المخلوقات .

الحديث الثالث والسبعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ » الآية .
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : إِنَّ فِي الْجَنَّةِ خِيَمَةً مِنْ لَوْلُؤَةٍ مُجَوَّفَةٍ عَرْضُهَا سِتُونَ مِيلًا ، فِي
كُلِّ زَاوِيَةٍ مِنْهَا أَهْلٌ مَا يَرَوْنَ الْآخَرِينَ ، يَطُوفُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْمِنُونَ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ بَاقِي الْحَدِيثِ آتِفًا .

(قوله تعالى : « حور مقصورات في الخيام » الآية) جمع خيمة من در مجوف.
(عن عبد الله بن قيس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :
إن في الجنة خيمة من لؤلؤة مجوفة ذات جوف واسع (عرضها ستون ميلا)
والميل : ثلث فرسخ ، أربعة آلاف خطوة (في كل زاوية منها أهل) للمؤمن
(ما يرون الآخريين ، يطوف عليهم المؤمنون . وقد تقدم باقي الحديث آتفاً)
وهو : جنتان من فضة ... إلى آخره .

الحديث الرابع والسبعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ » الآية .
عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْمِقْدَادُ . فَذَكَرَ حَدِيثَ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ . وَقَالَ فِي
آخِرِهِ : فَنَزَلَتْ فِيهِ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ
أَوْلِيَاءَ » .

(قوله تعالى : « لا تتخذوا عدوي وعدوكم » أي كفار مكة (أولياء)
الآية) في العون والنصرة .
(عن علي رضي الله عنه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم أنا والزبير) بن العوام (والمقداد) بن الأسود (فذكر حديث حاطب
ابن أبي بلتعة . وقال في آخره : فنزلت فيه (أي في حاطب بن أبي بلتعة
(« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء » .

الحديث الخامس والسبعون

* قوله تعالى : « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ » الآية .

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : بَايَعَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ عَلَيْنَا « أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا » ، وَنَهَانَا عَنِ النِّيَاحَةِ ، فَقَبِضَتْ امْرَأَةً يَدَهَا ، فَقَالَتْ : أَسْعَدْتَنِي فَلَانَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا ، فَمَا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا ، فَأَنْطَلَقَتْ وَرَجَعَتْ فَبَايَعَهَا .

(قوله تعالى : « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ » الآية .

(عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : بَايَعَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ عَلَيْنَا : « أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا » وَنَهَانَا عَنِ النِّيَاحَةِ) رَفَعَ الصَّوْتُ عَلَى الْمَيْتِ بِالنَّدْبِ ، وَهُوَ عَدُّ مَحَاسِنِهِ ، كَوَاكِهِفَاهُ ، وَاجْبِلَاهُ (فَقَبِضَتْ امْرَأَةً) هِيَ أُمُّ عَطِيَّةَ (يَدَهَا) عَنِ الْمُبَايَعَةِ (فَقَالَتْ : أَسْعَدْتَنِي فَلَانَةٌ) أَيْ قَامَتْ مَعِيَ فِي نِيَاحَةٍ عَلَى مَيْتِ تَوَاسِينِي . قَالَ فِي الْفَتْحِ : لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ فَلَانَةٍ (أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا) بِالْإِسْعَادِ (فَمَا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا) بَلْ سَكَتَ (فَأَنْطَلَقَتْ) مِنْ عِنْدِهِ (وَرَجَعَتْ) إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (فَبَايَعَهَا) وَلِلنِّسَاءِ قَالَ : إِذْهَبِي فَأَسْعِدِيهَا ، قَالَتْ : فَذَهَبْتُ فَسَاعَدْتُهَا ، ثُمَّ جِئْتُ فَبَايَعْتَهُ . وَعِنْدَ مُسْلِمٍ : إِنْ أُمُّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : إِلَّا آلَ فُلَانٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَسْعَدُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَا بَدَلَ لِي مِنْ أَنْ أَسْعِدَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِلَّا آلَ فُلَانٍ . وَحَمَلَهُ النَّوَوِيُّ عَلَى التَّرْخِيصِ لِأُمِّ عَطِيَّةَ فِي آلِ فُلَانٍ خَاصَّةً ، قَالَ : وَلَا تَحِلُّ النِّيَاحَةُ لِغَيْرِهَا وَلَا لَهَا فِي غَيْرِ آلِ فُلَانٍ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْحَدِيثِ . وَلِلشَّارِعِ أَنْ يَخْصُ مِنَ الْعُمُومِ مَا شَاءَ . انْتَهَى . وَأُورِدَ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ مَرْدُودِيهِ وَفِيهِ قَالَ : لَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى النِّسَاءِ فَبَايَعَهُنَّ « أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا » الْآيَةَ ، قَالَتْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ أَبِي وَأَخِي مَاتَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَإِنْ فَلَانَةٌ أَسْعَدْتَنِي ، وَقَدْ مَاتَ أَخُوهَا ... الْحَدِيثُ . وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدٍ الْأَنْصَارِيَّةِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ بَنَى فُلَانٌ

أسعدوني على عمرو ، ولا بد لي من قضائهن ، فأبى ، قالت : فراجعته مراراً ، فأذن لي ، ثم لم أنج بعد ذلك . وعند أحمد والطبري من طريق مصعب بن نوح قال : أدركت عجوزاً لنا كانت فيمن بايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قالت : فأخذ علينا ولا تنحن ، فقالت عجوز : يا نبي الله إن ناساً كانوا أسعدونا على مصائب أصابتنا ، وإنهم قد أصابتهم مصيبة ، فأنا أريد أن أسعدهم . قال : اذهبي فكافئهم . قالت : فانطلقت فكافأتهم ، ثم إنها أتت فبايعته . وحينئذ فلا خصوصية لأم عطية . والظاهر أن النياحة كانت مباحة ثم كرهت كراهة تنزيه ثم تحريم ، فيكون الإذن لمن ذكر وقع في الحالة الأولى لبيان الجواز مع الكراهة ، ثم لما تمت مبايعة النساء وقع التحريم ، فورد حينئذ الوعيد الشديد . وفي حديث أبي مالك الأشعرى عند أبي يعلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة عليها سربال من قطران ودرع من جرب . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأحكام .

الحديث السادس والسبعون

قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ » الآية .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْجُمُعَةِ : « وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ » ، قِيلَ : مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَلَمْ يُرَاجِعْهُ حَتَّى سَأَلَ ثَلَاثًا ، وَفِينَا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ، وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى سَلْمَانَ ثُمَّ قَالَ : لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الثُّرَيَّا لَنَالَهُ رِجَالٌ أَوْ رَجُلٌ مِنْ هَؤُلَاءِ .

(قوله تعالى : « وآخريين منهم لما يلحقوا بهم » الآية) .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزلت عليه سورة الجمعة (زاد مسلم : فلما قرأ) « وآخريين منهم لما يلحقوا بهم » قال قلت : من هم يا رسول الله ؟ فلم يراجعه (صلى الله عليه وآله وسلم السائل ، أى لم يعد عليه الجواب . قال فى الفتح : ولم أقف على اسم السائل (حتى سأل ثلاثاً وفينا سلمان الفارسى ، وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده على سلمان) وفى رواية : على فخذ سلمان (ثم قال : لو كان الإيمان عند الثريا) النجم المعروف (لناله رجال أو رجل من هؤلاء) الفرس بقريته سلمان ، والشك من سليمان بن بلال للحزم برجال من غير شك فى الرواية الأخرى ، وهى عند مسلم والنسائى ، وزاد أبو نعيم فى آخره : برقة قلوبهم ، ومن وجه آخر : يتبعون سنتى ويكثرُونَ الصلاة علىّ . قال القرطبي : وقد ظهر ذلك فى العيان ، فإنه ظهر فيهم الدين وكثر ، وكان وجود ذلك فيهم دليلاً من أدلة صدقه صلى الله عليه وآله وسلم . هذا لفظ القسطلانى ولفظ الفتح . قال القرطبي : وقع ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم عياناً ، فإنه وجد منهم ممن اشتهر ذكره من حفاظ الآثار والعناية بها ما لم يشاركهم فيه أحد من غيرهم . انتهى . قلت : حديث الباب فيه إخبار

من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصادق المصدق بإيمان أهل الحديث والعلماء به ، فإنهم الذين ساحوا أقطار الأرض وأقصى أمصارها في طلب الأخبار وجمع الآثار حتى رحل بعضهم في طلب حديث واحد من بلد إلى مسافة شهر أو أكثر ، كأنهم جهدوا في ذلك من الثرى إلى الثريا ، وهذا الوصف لا يوجد في غير هؤلاء العصاة ، ولا ينكره إلا جاحد مكابر لا يعرف أحوال الناس وتاريخ العالم . ويؤيد هذا المفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية أخرى : يتبعون سنتي ويكثرُونَ الصلاة عليّ ، وليس هذا الاتباع وهذا الإكثار إلا في زمرة المحدثين . ومن خص حديث الباب برجل من رجال الأمة أو فقيه من فقهاء فقد أبعد النجعة . قال ابن كثير : وفي هذا الحديث دليل على عموم بعثته صلى الله عليه وآله وسلم إلى جميع الناس ، لأنه فسر قوله « وآخرين منهم » بفارس ، ولذا كتب كتبه إلى فارس والروم وغيرهم من الأمم يدعوهم إلى الله وإلى اتباع ما جاء به . انتهى . وعند ابن أبي حاتم عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً : إن في أصلاب أصلاب أصلاب رجال من أصحابي رجالاً ونساء من أمتي يدخلون الجنة بغير حساب ، ثم قرأ : « وآخرين منهم » الآية . وفي الفتح : قيل إنهم ، أي الفرس ، من ولد إرم بن أرفخشذ بن سام بن نوح ، وأنه ولد بضعة عشر رجلاً كلهم فارساً شجاعاً ، فسموا الفرس للفروسية ، وقيل في نسبهم أقوال أخرى ، والأشهر عندهم أنه ينتهي نسبهم إلى كيومرت ، وهو آدم ، والأرجح عند غيرهم أنهم من ولد يافث بن نوح . كذا في الفتح ، والله أعلم . وقال صاعد في الطبقات : كان أولهم على دين نوح ثم دخلوا في دين الصابئة في زمن طهمورت فداموا على ذلك أكثر من أثنى سنة ، ثم تمجسوا على يد زرادشت . وقد أطنب أبو نعيم في أول تاريخ أصبهان في تخريج هذا الحديث ، أغنى حديث : « لو كان الدين عند الثريا » . ووقع في بعض طرقه عند أحمد بلفظ : « لو كان العلم عند الثريا » وفي بعض طرقه عند أبي نعيم عن أبي هريرة أن ذلك كان عند نزول قول الله تعالى : « وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم » . ويحتمل أن يكون ذلك صدر عند نزول كل من الآيتين . وقد أخرج مسلم الحديث مجرداً عن السبب من رواية يزيد الأصم عن أبي هريرة رفعه : لو كان الدين عند الثريا لذهب رجال من أبناء فارس حتى تناولوه . وأخرجه أبو نعيم من

طريق سليمان التيمي : حدثني شيخ من أهل الشام عن أبي هريرة . قلت :
وهؤلاء الرجال هم أمثال : البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي
وابن ماجه ، ومن نحأ نحوهم وحذا حذوهم في طلب الحديث وعلمه وضبطه
وكتبه وروايته ودرايته في كل قطر وعصر ، من زمن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إلى آخر الدهر ، فله درهم ما أعلى دينهم وأرفع إيمانهم وأقوى
أركانهم وأعم إحسانهم ، جزاهم الله عنا خير الجزاء ، وحشرنا في زمرة
يوم الجزاء .

الحديث السابع والسبعون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ » الْآيَةُ .

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ فِي غَزَاةٍ فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَنٍ سَلُولَ يَقُولُ : لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِهِ ، « وَلَكِنْ رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ » ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمِّي ، أَوْ لِعُمَرَاءِ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَدَّثَنِي ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَأَصْحَابِهِ ، فَحَلَفُوا مَا قَالُوا ، فَكَذَّبَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَدَّقَهُ ، فَأَصَابَنِي هَمٌّ لَمْ يُصِبنِي مِثْلُهُ قَطُّ ، فَجَلَسْتُ فِي الْبَيْتِ ، فَقَالَ لِي عَمِّي : مَا أَرَدْتَ إِلَى أَنْ كَذَّبَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَقَّتَكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ » ، فَبَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَرَأَهَا عَلَيَّ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ يَا زَيْدُ .

(قوله تعالى : « إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله » الآية) .

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : كنت في غزاة) هي غزوة تبوك كما عند النسائي ، وعند أهل المغازي أنها غزوة بني المصطلق ، ورجحه ابن كثير بأن عبد الله بن أبي لم يكن ممن خرج في غزوة تبوك ، بل رجع بطائفة من الجيش ، لكن أيد في الفتح القول بأنها غزوة تبوك بقوله في رواية زهير : في سفر أصاب الناس فيه شدة (فسمعت عبد الله بن أبي) ابن سلول رأس المنافقين (يقول : لا تنفقوا على من عند رسول الله) من المهاجرين (حتى ينفضوا) يفرقوا (من حوله) وسمعه يقول (ولئن رجعنا من عنده) أي إلى المدينة (ليخرجن الأعز منها الأذل) يريد نفسه (منها الأذل) يريد الرسول صلى الله

عليه وآله وسلم وأصحابه . قال زيد بن أرقم (فذكرت ذلك) الذي قاله عبد الله بن أبي (لعمري) هو سعد بن عبادة كما عند الطبراني وابن مردويه ، وليس هو عمه حقيقة وإنما هو سيد قومه الخزرج (أولعمر) بن الخطاب بالشك . وعند الترمذي كسائر الرواة بلا شك (فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعاني) صلى الله عليه وآله وسلم (فحدثته) بذلك (فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عبد الله بن أبي وأصحابه) فسألهم عن ذلك (فحلفوا ما قالوا) ذلك (فكذبنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بتشديد الدال المعجمة (وصدقه) بتشديد الدال المهملة ، أي صدق عبد الله ابن أبي (فأصابني هم لم يصبني مثله قط) في الزمن الماضي (فجلست في البيت ، فقال لي عمي : ما أردت إلى أن كذبتك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بتشديد المعجمة (ومقتك) وعند النسائي : ولا مني قومي (فأنزل الله تعالى : « إذا جاءك المنافقون ») وعند النسائي : فترلت « الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا » حتى بلغ « لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » (فبعث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ) ما أنزله الله عليه من ذلك (فقال : إن الله قد صدقك يا زيد) وهذا الحديث أخرجه مسلم في التوبة ، والترمذي في التفسير وكذا النسائي . ومن فوائد هذا الحديث : ترك مؤاخذه كبراء القوم بالهفوات لئلا تنفر أتباعهم ، والاقتصار على معائبهم وقبول أعذارهم وتصديق أيمانهم ، وإن كانت القرائن ترشد إلى خلاف ذلك لما في ذلك من التأنيس والتأليف . وفيه جواز تبليغ ما لا يجوز للمقول فيه ، ولا يعد نعيمة مذمومة إلا إن قصد بذلك الإفساد المطلق ، وأما إذا كانت فيه مصلحة ترجع على المفسدة فلا .

الحديث الثامن والسبعون

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : فَدَعَاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَسْتَغْفِرَ لَهُمْ ، فَلَوَّوا رُءُوسَهُمْ .

(وعنه) أى عن زيد بن أرقم (في رواية قال : فدعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبستغفرهم) مما قالوا (فلووا رءوسهم) عطفوها إعراضاً واستكباراً عن استغفار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث التاسع والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ ، وَلِأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ ، وَشَكَّ الرَّاوِي فِي أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ .

(وعنه) أى عن زيد بن أرقم (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللهم اغفر للأَنْصار ولأَبْنَاءِ الْأَنْصار ، وشك الراوى) أى عبد الله بن الفضل (في أبناء أبناء الأنصار) هل ذكرهم أم لا ، وهو ثابت عند مسلم من غير شك .

الحديث الثمانون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ » الْآيَةُ .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَيَمْكُثُ عِنْدَهَا ، فَوَاطَأْتُ أَنَا وَحَفْصَةَ عَنْ أَيْتِنَا دَخَلَ عَلَيْهَا فَلْتَقُلْ لَهُ : أَكَلْتَ مَغَافِيرَ ، إِنِّي أَجِدُ مَعَكَ رِيحَ مَغَافِيرَ . قَالَ : لَا وَلَكِنِّي كُنْتُ أَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ، فَلَنْ أَعُودَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ حَلَفْتُ لَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا .

(قوله تعالى : « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » الآية) من شرب العسل ، أو مارية القبطية : قال ابن كثير : والصحيح الأول ، وقال الخطابي : الأكثر على الثاني ، ورجحه في الفتح بأحاديث عن سعيد بن منصور ، والضياء في المختارة ، والطبراني في عشرة النساء ، وابن مردويه ، والنسائي ، ولفظه عن ثابت عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل به حفصة وعائشة حتى حرماها ، فأنزل الله تعالى : « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » . قال الحافظ : فيحتمل أن تكون الآية نزلت في السبيين معاً .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشرب عسلا عند) أم المؤمنين (زينب ابنة جحش ويمكث عندها ، فوَاطَأْتُ) أى توافقت (أنا وحفصة) أم المؤمنين بنت عمر (عن أيتنا) أى أى زوجة منا (دخل عليها فلتقل له : أَكَلْتَ مَغَافِيرَ) جمع مغفور بضم الميم ، وليس في كلامهم مفعول بالضم إلا قليلا ، والمغفور : صمغ حلو ، له رائحة كريهة ، ينضجه شجر يسمى العرفط ، وزاد في الطلاق من طريق حجاج عن ابن جريج : فدخل على إحداها فقالت له (إني أجد منك ريح مغافير ، قال : لا) أى ما أَكَلْتَ مَغَافِيرَ ، وكان يكره الرائحة الكريهة (ولكنني كنت أشرب عسلا عند زينب بنت جحش ، فلن أعود إليه ، وقد حلفت) على عدم شربه (لا تخبرى بذلك أحداً) وقد

اختلف في التي شرب عندها العسل ، ففي طريق عبيد الله بن عمير أنه كان عند زينب ، وعند البخارى من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الطلاق أنها حفصة بنت عمر ، وعند ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شربه كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان تظاهرتا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير ، وإن اختلفا في صاحبة العسل ، فيحمل على التعدد أو رواية ابن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرتين حفصة وعائشة ، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرن في المظاهرة بعائشة . وفي كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن حزبين : أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب ، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب . وهذا يرجع أن زينب هي صاحبة العسل ، ولذا غارت منها لكونها من غير حزبها ، وقد حققنا البحث في ذلك في تفسير هذه الآية في كتابنا « فتح البيان » وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الطلاق والأيمان والنذور ، ومسلم في الطلاق ، وأبو داود في الأشربة ، والنسائي في الأيمان والنذور وعشرة النساء والطلاق والتفسير .

الحديث الحادى والثمانون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « عَتْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ » الآية .

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْخَزَاعِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ ؟ كُلُّ عَتْلٍ جَوَاطٍ مُسْتَكْبِرٍ .

(قوله تعالى : « عتل بعد ذلك زنيم » الآية) أى غليظ جاف دعى ينسب إلى قوم ليس منهم ، مأخوذ من زنمى الشاة ، وهما المتدليتان من أذنها وحلقها ، فاستعير للدعى لأنه كالمعلق بما ليس منه ، واختلف فى الذى نزلت فيه ، فقيل : هو الوليد بن المغيرة ، ذكره يحيى بن سلام فى تفسيره ، وقيل : الأسود بن عبد يغوث ، ذكره سنيد بن داود فى تفسيره ، وقيل : الأخنس ابن شريق ، ذكره السهيلي ، وأبعد من قال : إنه عبد الرحمن بن الأسود ، فإنه يصغر عن ذلك ، وقد أسلم وذكر فى الصحابة .

(عن حارثة بن وهب الخزاعى قال : سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ألا أخبركم بأهل الجنة : كل ضعيف متضعف) بكسر العين ، أى متواضع خامل ، وبفتحها ضبطه الدمياطى ، وقال النووى : إنه رواية الأكثرين ، وغلط ابن الجوزى من كسر ، أى يستضعفه الناس أو يحتقرونه . وعند أحمد من حديث حذيفة : الضعيف المتضعف ذو الطمرين لا يؤبه له (لو أقسم على الله لأبره) أى لو حلف يمينا طمعا فى كرم الله بإبراره لأبره ، أو لو دعاه لأجابه (ألا أخبركم بأهل النار ؟ : كل عتل) فظ غليظ ، أو شديد الخصومة ، أو الفاحش الآثم ، أو الغليظ العنيف ، أو المجموع المنوع ، أو القصير البطن (جَوَاطٍ مُسْتَكْبِرٍ) الكثير اللحم ، المختال فى مشيته ، وقيل الفاجر ، وقيل الأكول ، والمراد كما قال الكرمانى وغيره أن أغلب أهل الجنة هؤلاء ، كما أن أغلب أهل النار القسم الآخر ، وليس المراد الاستيعاب فى الطرفين . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الأدب والنذور ، ومسلم فى صفة الجنة ، والترمذى فى صفة جهنم ، أعادنا الله منها بمنه وكرمه ، والنسائى فى التفسير ، وابن ماجه فى الزهد .

الحديث الثاني والثمانون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : «يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ» الآية .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ ، وَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً ، فَيَذْهَبُ يَسْجُدُ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا .

(قوله تعالى : « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود » الآية) هو عبارة عن شدة الأمر يوم القيامة للحساب والجزاء . قاله قتادة . وأخرج أبو يعلى بسند فيه ضعف عن أبي موسى مرفوعاً قال عن نور عظيم فيخرون له سجداً . وقال ابن عباس : هو يوم كرب وشدة . وقيل غير ذلك من التأويلات . قال في الفتح : وفي الجملة لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين ، تعالى الله عن ذلك ، ليس كمثل شيء .

(عن أبي سعيد) سعد بن مالك الأنصاري الخلدري (رضي الله عنه) أنه (قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله) وسلم يقول : يكشف ربنا عن ساقه . وفي رواية للإسماعيلي من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم : عن ساق . قال الإسماعيلي : هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن ، والله تعالى يتعالى عن شبه المخلوقين . انتهى . ومذهب السلف في أمثال هذه الصفات الإمرار كما جاءت ولا تقول كما مرّ مراراً ، وهو الحق الحافظ عن الزلات والمفوات المهلكة (فيسجد له) تعالى (كل مؤمن ومؤمنة) متلذذين لا على سبيل التكليف (ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء) ليراه الناس (وسُمعة) ليسمعوه (فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً) لا يثنى للسجود ولا ينحنى له . قال الهروي : يصير فقارة واحدة كالصحيفة فلا يقدر على السجود .

الحديث الثالث والثمانون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بِإِصْبَعَيْهِ هَكَذَا بِالْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ .

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بإصبعيه هكذا بالوسطى والتي تلى الإبهام : بعثت أنا والساعة كهاتين) الإصبعين . وفي رواية أبى ضمرة عن أبى حازم عند ابن جرير : وضم بين إصبعيه الوسطى والتي تلى الإبهام وقال : ما مثلى ومثل الساعة إلا كفرسى رهان . قال القاضى عياض : وقد حاول بعضهم فى تأويله أن نسبة ما بين الإصبعين كنسبة ما بقى من الدنيا إلى ما مضى وأن حملتها سبعة آلاف سنة ، واستند إلى أخبار لا تصح ، وذكر ما أخرجه أبو داود فى تأخير مدة الأمة نصف يوم ، وفسره بخمسةائة سنة ، فيؤخذ من ذلك أن الذى بقى نصف سبع ، وهو قريب مما بين السبابة والوسطى فى الطول ، قال : وقد ظهر عدم صحة ذلك لوقوع خلافه ومجاوزة هذا المقدار ، فلو كان ذلك ثابتاً لم يقع خلافه . انتهى . والصواب الإعراض عن ذلك . قاله القسطلانى . وقد حققنا هذا المبحث فى كتابنا « لقطة العجلان مما تمس إليه حاجة الإنسان » وآخر كتابنا « يقظة أولى الاعتبار مما ورد فى النار وأهل النار » فعليك بهما إن شئت الاطلاع على ذلك .

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ ، وَمَثَلُ الَّذِي
يَقْرَأُ وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ .

(عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
مثل الذى يقرأ القرآن وهو حافظ له) لا يتوقف فيه ولا يشق عليه لجودة
حفظه وإتقانه كونه (مع السفرة الكرام) جمع سافر ، ككاتب وكتبه ، وهى
الرسائل ، لأنهم يسفرون إلى الناس برسالات الله . ولأبى ذر زيادة :
البررة ، أى المطيعين ، أو المراد أن يكون رفيقاً للملائكة السفرة لاتصاف
بعضهم بحمل كتاب الله ، أو المراد أنه عامل بعملهم وسالك مسالكهم من
كون أنهم يحفظونه ويؤدونه إلى المؤمنين ويكشفون لهم ما يلتبس عليهم
(ومثل الذى) أى وصفه الذى (يقرأ وهو يتعاهده وهو عليه شديد) لضعف
حفظه مثل من يحاول عبادة شاقة يقوم بأعبائها مع شدتها وصعوبتها عليه
(فله أجران) أجر القراءة وأجر التعب ، وليس المراد أن أجره أكثر من
أجر الماهر ، بل الأول أكثر ، ولذا كان مع السفرة ، ولمن رجح ذلك
أن يقول : الأجر على قدر المشقة ، لكن لا نسلم أن الحافظ الماهر خال عن
مشقة لأنه لا يصير كذلك إلا بعد عناء كثير ومشقة شديدة غالباً .

الحديث الخامس والثمانون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » الآية .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ حَتَّى يَغِيبَ أَحَدُهُمْ فِي رَشْحِهِ إِلَى
أَنْصَافِ أَذْنِيهِ .

(قوله تعالى : « يوم يقوم الناس » أى من قبورهم « لرب العالمين » الآية) .
لأجل أمره وحسابه وجزائه .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال : يوم يقوم الناس لرب العالمين) يوم القيامة وتدنو الشمس منهم
مقدار ميل (حتى يغيب أحدهم في رشحه) عرقه ، لأنه يخرج من بدنه
شيئاً فشيئاً كما يترشح الإناء المتحلل الأجزاء . وفي رواية سعيد بن داود :
حتى إن العرق يلجم أحدهم (إلى أنصاف أذنيه) حكى القاضي أبو بكر بن
العربي أن كل أحد يقوم عرقه معه ، وهو خلاف المعتاد في الدنيا ، فإن
الجماعة إذا وقفوا في الأرض المعتادة أخذهم الماء أخذاً واحداً لا يتفاوتون
فيه ، وهذا من القدرة التي تخرق العادات والإيمان بها من الواجبات . وقد
روى مسلم من حديث المقداد بن الأسود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل فتكون الناس
على قدر أعمالهم في العرق ، فمنهم من يكون إلى كعبيه ، ومنهم من يكون إلى
حقويه ، ومنهم من يلجمه العرق إلجاماً .

الحديث السادس والثمانون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا » الآية .
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ ، وَبَاقِي الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ .

(قوله تعالى : « فسوف يحاسب حساباً يسيراً » الآية) .
(عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس أحد يحاسب إلا هلك . وبقى الحديث تقدم في كتاب العلم) .

الحديث السابع والثمانون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ » الآية .
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ،
حَالًا بَعْدَ حَالٍ ، قَالَ : هَذَا نَبِيُّكُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

(قوله تعالى : « لتركبن طبقاً عن طبق » الآية) .
(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لتركبن طبقاً عن طبق) أى
(حالاً بعد حال ، قال : هذا نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم) يعنى يكون
لك الظفر والغلبة على المشركين حتى يحتم لك بحميل العاقبة ، فلا يحزنك
تكذيبهم وتماديهم في كفرهم ، وقيل سماء بعد سماء ، كما وقع في الإسراء ،
والمعنى على الجمع : لتركبن أيها الناس حالاً بعد حال وأمرأ بعد أمر ،
وذلك في موقف القيامة أو الشدائد والأهوال : الموت ثم البعث ثم الغرض ،
أو حال الإنسان حالاً بعد حال : رضيع ثم فطيم ثم غلام ثم شاب ثم كهل
ثم شيخ .

الحديث الثامن والثمانون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ ، وَذَكَرَ النَّاقَةَ وَالَّذِي عَقَرَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا انْبَعَثَ أَشْقَاهَا » انْبَعَثَ لَهَا رَجُلٌ عَزِيزٌ عَارِمٌ مَنِيعٌ فِي رَهْطِهِ مِثْلُ أَبِي زَمْعَةَ . وَذَكَرَ النِّسَاءَ فَقَالَ : يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ يَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ، فَلَعَلَّهُ يُضَاجِعُهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ ، ثُمَّ وَعَظَهُمْ فِي ضَحِكِهِمْ مِنَ الضَّرْطَةِ ، وَقَالَ : لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ ، وَفِي رِوَايَةٍ مِثْلُ أَبِي زَمْعَةَ عَمَّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ .

(عن عبد الله بن زمعة) أمه قريبة أخت أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنهما (رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب) فخُطب وذكر ما قصده من الموعدة وغيرها (وذكر الناقة) المذكورة في هذه السورة ، وهي ناقة صالح (و) ذكر (الذي عقرها) وهو قدار بن سالف ، وهو أحيمر ثمود الذي قال الله تعالى فيه : « فنادوا أصحابهم فتعطى فecer » (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِذَا انْبَعَثَ أَشْقَاهَا » انبعث) قام (لها رجل عزيز) شديد قوى (عارم) جبار صعب مفسد خبيث (منيع) قوى ذو منعة (في رهطه) قومه (مثل أبي زمعة) جد عبد الله بن زمعة المذكور في عزته ومنعته في قومه ومات كافراً بمكة (ذكر) عليه السلام في خطبته (النساء) أى ما يتعلق بهن استطراداً ، فذكر ما يقع من أزواجهن (فقال : يعمد) بكسر الميم ، أى يقصد (أحدكم يجلد امرأته جلد العبد فلعله يضاجعها من آخر يومه) أى يجامعها (ثم وعظهم) عليه السلام (في ضحكهم من الضرطة وقال : لم يضحك أحدكم مما يفعل) وكانوا في الجاهلية إذا وقع ذلك من أحد منهم في مجلس يضحكون ، فنهاهم عن ذلك (وفي رواية : مثل أبي زمعة عم الزبير بن العوام) أى عمه مجازاً لأنه الأسود بن المطلب بن أسد ، والعوام بن خويلد بن أسد ، فترل ابن العم منزلة الأخ ، فأطلق عليه عمّاً بهذا الاعتبار . كذا جزم الديماطى باسم أبي زمعة هنا وهو المعتمد . قاله في فتح البارى .

الحديث التاسع والثمانون

* قَوْلُهُ تَعَالَى : « كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ » الآية .
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ أَبُو جَهْلٍ : لَئِنْ رَأَيْتُ
 مُحَمَّدًا يُصَلِّي عِنْدَ الْكَعْبَةِ ، لَأَطَّأَنَّ عَلَى عُنُقِهِ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَوْ فَعَلَهُ لَأَخَذْتُهُ الْمَلَائِكَةُ .

(قوله تعالى : « كلاً لئن لم ينته » عما هو عليه من الكفر (لنسفعا بالناصية
 الآية) . لنجرن بناصيته إلى النار .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال أبو جهل) عمرو بن هشام ،
 ولم يدرك ابن عباس القصة ، فيحمل على سماعه ذلك منه صلى الله عليه وآله
 وسلم ، لأن مولده قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين ، أو من غيره من الصحابة .
 وقد أخرج ابن مردويه بإسناد ضعيف عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه
 العباس بن عبد المطلب قال : كنت يوماً في المسجد فأقبل أبو جهل فقال :
 إن لله علىّ إن رأيت محمداً ساجداً . فذكر الحديث . كذا في الفتح (لئن
 رأيت محمداً يصلي عند الكعبة لأطأَنَّ على عنقه ، فبلغ) ذلك (النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال : لو فعله لأخذه الملائكة) وقع عند البلاذري : نزل
 اثنا عشر ملكاً من الزبانية ، رعوسهم في السماء وأرجلهم في الأرض . وأخرج
 النسائي من طريق أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه نحو حديث ابن عباس
 وزاد في آخره : فلم يفجأهم منه إلا وهو — أى أبو جهل — ينكص على
 عقبيه ويتقى بيده ، ف قيل له : مالك ؟ قال : إن بيني وبينه لخندقاً من نار وهولاً
 وأجنحة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لودنا لا ختطفته الملائكة
 عضواً عضواً . قال في الفتح : وإنما شدد الأمر في حق أبي جهل ، ولم يقع
 مثل ذلك لعقبة بن أبي معيط حيث طرح سلى الجزور على ظهره صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو يصلي ، لأنهما وإن اشتركا في مطلق الأذية حالة صلاته ،
 لكن زاد أبو جهل بالتهديد ودعوى أهل طاعته وبراءة وطء العنق الشريف ،
 وفي ذلك من المبالغة ما اقتضى تعجيل العقوبة له لو فعل ذلك ، ولأن سلى
 الجزور لم تتحقق نجاستها ، وقد عوقب عقبة بدعائه صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وعلى من شاركه في فعله ، فقتلوا يوم بدر .

الحديث التسعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا عُرِجَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السَّمَاءِ قَالَ : أُتِيتُ عَلَى نَهْرٍ حَافَتَاهُ قَبَابُ اللَّوْلُؤِ مُجَوِّفًا ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ ؟ قَالَ : هَذَا الْكُوْثَرُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : لما عرج بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السماء قال : أُتِيتُ على نهر حافتيه (قباب اللؤلؤ مجوف ، فقلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر) زاد البيهقي : الذي أعطاك ربك . فأهوى الملك بيده فاستخرج من طينه مسكاً أذفر . وأخرجه البخاري أيضاً في الرقاق من طريق همام عن أبي هريرة رضي الله عنه . والكوثر : فوعل من الكثرة ، وهو وصف مبالغة في المفرط الكثرة .

الحديث الحادى والتسعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ سُئِلَتْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ » ، قَالَتْ : نَهْرٌ أُعْطِيَهِ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، شَاطِئَاهُ عَلَيْهِ دُرٌّ مُجَوِّفٌ ، آيَتُهُ كَعَدَدِ النُّجُومِ .

(عن عائشة رضي الله عنها وقد سئلت عن قوله تعالى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ ») والسائل عنها أبو عبيدة (قالت) هو (نهر) في الجنة (أُعْطِيَهِ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) زاد النسائي : في بطنان الجنة (شاطئاه) أى جانبيه (عليه) أى على الشاطئ (در مجوف آيسته كعدد النجوم) وقد نقل المفسرون في الكوثر أقوالاً تزيد على العشرة ، ذكرناها في تفسيرنا « فتح البيان في مقاصد القرآن » ولكن ثبت تخصيصه بالنهر من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يعدل عنه . وفي الفتح مزيد بسيط في أمر الكوثر ، وهل الحوض النبوى هو أو غيره في كتاب الرقاق ، فإن شئت فراجع ، وبالله التوفيق .

الحديث الثاني والتسعون

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ ، فَقَالَ قِيلَ لِي ، فَقُلْتُ : فَتَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المعوذتين ، فقال : قيل لى (بلسان جبريل) فقلت) قال أبنى (فتحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وعند الحافظ أبى يعلى عن علقمة قال : كان عبد الله يحك المعوذتين من المصحف ويقول : إنما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتعوذ بهما ، ولم يكن عبد الله يقرأ بهما . ورواه عبد الله بن أحمد عن عبد الرحمن بن يزيد ، وزاد : ويقول إنهما ليستا من كتاب الله . وهذا مشهور عنه كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتبهما فى مصحفه . وحينئذ فقول النووى فى شرح المذهب : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفتحة من القرآن ، وأن من جحد شيئاً منها كفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح فيه نظر كما نبه عليه فى الفتح ، إذ فيه طعن فى الروايات الصحيحة بغير مستند ، وهو غير مقبول ، وحينئذ فالمصير إلى التأويل أولى . وقد تأول أبو بكر البلاقلانى ذلك بأن ابن مسعود لم ينكر قرآنيتهما ، وإنما أنكر إثباتهما فى المصحف ، فإنه كان يرى أن لا يكتب فى المصحف شىء إلا إن كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم أذن فى كتابته فيه ، وكان لم يبلغه الإذن فى ذلك ، فليس فيه جحد لقرآنيتهما ، وتعقب بالرواية السابقة الصريحة التى فيها : ويقول إنهما ليستا من كتاب الله . وأجيب بإمكان حمل لفظ كتاب الله على المصحف ، فيتمشى التأويل المذكور . قاله فى الفتح . ويحتمل أيضاً أنه لم يسمعهما من النبى صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتواترا عنده ، ثم لعله قد رجع عن قوله ذلك إلى قول الجماعة ، فقد أجمع الصحابة عليهما وأثبتوهما فى المصاحف التى بعثوها إلى سائر الآفاق . قال فى القسطلانى : هذا مما اختلف فيه ثم ارتفع الخلاف ووقع الإجماع

عليه ، فلو أنكر أحد اليوم قرآنيته كفر . وفي مسلم من حديث عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ألم تر آيات أنزلت هذه الليلة لم يرى مثلهن قط : « قل أعوذ برب الفلق ، وقل أعوذ برب الناس » . وعنه أيضاً : أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ بالمعوذات في دبر كل صلاة . رواه أبو داود والترمذي . وعند النسائي عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بهما في صلاة الصبح . وقد روى ذلك من طرق تفيد التواتر يطول إيرادها .

تم كتاب التفسير يوم الاثنين لعله الخامس عشر من رمضان سنة ١٢٩٤ هجرية ، والله أعلم بأسرار كتابه ، يسر الله إكمال هذا المجموع ، ونفع به وجعله خالصاً لوجهه الكريم ، أستودعه تعالى ذلك فإنه الحفيظ الجواد الكريم .

فهرس الجزء الرابع

من كتاب

عون الباری لحل أدلة البخاری

كتاب بدء الخلق

صفحة	
٣	الحديث الأول : حديثه صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن في بدء الخلق .
٥	الحديث الثاني : رواية أخرى بنفس المعنى .
٩	الحديث الثالث : حديث قدسى بأن الله يعيد الخلق كما بدأه .
١٠	الحديث الرابع : رحمة الله وسعت غضبه .
١٣	الحديث الخامس : أشهر السنة والأشهر الحرم .
١٧	الحديث السادس : غروب الشمس بمجودها تحت العرش « والشمس تجرى .. » الآية .
١٩	الحديث السابع : الشمس والقمر يكوران يوم القيامة .
٢٠	الحديث الثامن : خشيته صلى الله عليه وسلم من وقوع العذاب .
٢١	الحديث التاسع : تقلبات الجنين في بطن أمه .
٢٤	الحديث العاشر : حديث إذا أحب الله عبداً ...
٢٥	الحديث الحادى عشر : الشيطان تسترق السمع .
٢٦	الحديث الثانى عشر : فضل التبكير إلى صلاة الجمعة .
٢٧	الحديث الثالث عشر : جواز هجاء الكفار .
٢٨	الحديث الرابع عشر : سلام جبريل على السيدة عائشة .
٢٩	الحديث الخامس عشر : نزول جبريل في كل مرة بأمر الله .
٣٠	الحديث السادس عشر : تعليم جبريل لرسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن على سبعة أحرف .
٣١	الحديث السابع عشر : إحدى قراءات كلمة من القرآن .
٣٢	الحديث الثامن عشر : عرضه صلى الله عليه وسلم نفسه على القبائل ، ورحمته بالناس .
٣٤	الحديث التاسع عشر إلى الحادى والعشرون : في وصف جبريل .
٣٥	الحديث الثانى والعشرون : وجوب طاعة الزوجة لزوجها .
٣٦	الحديث الثالث والعشرون : الصفات الخلقية لبعض الأنبياء .
٣٧	الحديث الرابع والعشرون والخامس والعشرون : في وصف أهل الجنة وأهل النار .
٣٩	الحديث السادس والعشرون : منقبة لعمر بن الخطاب رضى الله عنه وقصره في الجنة .

- ٤٠ الحديث السابع والعشرون إلى الثاني والثلاثون : في وصف أهل الجنة وحياتهم فيها .
- ٥١ الحديث الثالث والثلاثون : الحمى من فيح جهنم .
- ٥٢ الحديث الرابع والثلاثون : في وصف نار جهنم .
- ٥٣ الحديث الخامس والثلاثون : الوعيد لمن يخالف قوله فعله .
- ٥٤ الحديث السادس والثلاثون : سحر النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٥٧ الحديث السابع والثلاثون : وسوسة الشيطان وتشكيكه للإنسان في الله .
- ٥٨ الحديث الثامن والثلاثون : ظهور الفتنة من المشرق .
- ٥٩ الحديث التاسع والثلاثون : توجيهه صلى الله عليه وسلم في المحافظة على الأولاد وحفظ الطعام والشراب .
- ٦١ الحديث الأربعون : الاستعاذة بالله عند الغضب .
- ٦٢ الحديث الحادى والأربعون : توجيهه صلى الله عليه وسلم عند التثاؤب .
- ٦٣ الحديث الثانى والأربعون : الرؤيا الصالحة والأحلام .
- ٦٤ الحديث الثالث والأربعون : الاستئثار في الوضوء .
- ٦٦ الحديث الرابع والأربعون : النهى عن قتل الحيات التى فى البيوت .
- ٦٨ الحديث الخامس والأربعون : بيانه صلى الله عليه وسلم لصفة الناس وطبائعهم .
- ٧٠ الحديث السادس والأربعون : من مناقب أهل اليمن ، وظهور قرنا الشيطان فى غلاظ القلوب .
- ٧٢ الحديث السابع والأربعون : فى تفسير صياح الديك ونهيق الحمار .
- ٧٤ الحديث الثامن والأربعون : مسخ الله سبحانه لأمة من بنى إسرائيل .
- ٧٦ الحديث التاسع والأربعون : توجيهه صلى الله عليه وسلم فى وقوع الذباب فى الشراب .
- ٧٧ الحديث الخمسون : رحمة الله للإنسان برحمته للحيوان .
- ٧٨ الحديث الحادى والخمسون : خلقه آدم ونحية آدم وذريته السلام .
- ٨١ الحديث الثانى والخمسون : قصة إسلام عبد الله بن سلام .
- ٨٣ الحديث الثالث والخمسون : عقاب الله لبنى إسرائيل وخيانة الأنثى لزوجها .
- ٨٤ الحديث الرابع والخمسون : شدة عقوبة الشرك بالله تعالى .
- ٨٥ الحديث الخامس والخمسون : عقوبة ابن آدم الأول على كل نفس تقتل ظلماً .
- ٨٦ الحديث السادس والخمسون : قرب قيام الساعة وردم بأجوج ومأجوج .
- ٨٨ الحديث السابع والخمسون : فى الفتن وذكر بأجوج ومأجوج .

- ٩٠ الحديث الثامن والخمسون : وصف يوم القيامة .
- ٩٣ الحديث التاسع والخمسون : لقيا سيدنا إبراهيم عليه السلام أباه آزر يوم القيامة .
- ٩٤ الحديث الستون : خيار الناس في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا .
- ٩٦ الحديث الحادى والستون والثانى والستون : فى وصف إبراهيم وموسى عليهم الصلاة والسلام .
- ٩٧ الحديث الثالث والستون : اختتان سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام .
- ٩٨ الحديث الرابع والستون : تفسير كذبات إبراهيم عليه السلام .
- ١٠٥ الحديث الخامس والستون : قصة إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام والسيدة هاجر .
- ١١٩ الحديث السادس والستون : أول المساجد ، المسجد الحرام ثم المسجد الأقصى وكل الأرض مسجد .
- ١٢١ الحديث السابع والستون : الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ١٢٣ الحديث الثامن والستون : تعويذة الصغار .
- ١٢٤ الحديث التاسع والستون : الإيمان والخجوة إلى الله تعالى وفضائل الأنبياء .
- ١٢٧ الحديث السبعون : الحث على تعلم الرماية .
- ١٢٨ الحديث الحادى والسبعون : منع الصحابة من استعمال ماء أرض ثمود .
- ١٢٨ الحديث الثانى والسبعون : فضل سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام .
- ١٢٩ الحديث الثالث والسبعون : الخضر عليه السلام وسبب تسميته بذلك .
- ١٣٠ الحديث الرابع والسبعون : كل الأنبياء رعو الغنم .
- ١٣١ الحديث الخامس والسبعون : فضل السيدة آسية امرأة فرعون ومريم والسيدة عائشة .
- ١٣٤ الحديث السادس والسبعون : فضل سيدنا يونس عليه السلام .
- ١٣٥ الحديث السابع والسبعون : فضل سيدنا داود عليه السلام .
- ١٣٧ الحديث الثامن والسبعون : فى فضل سيدنا سليمان عليه السلام .
- ١٤١ الحديث التاسع والسبعون : فضل السيدة مريم والسيدة خديجة .
- ١٤٣ الحديث الثمانون : فضل نساء قريش .
- ١٤٤ الحديث الحادى والثمانون : الإيمان بالأنبياء والمغيبات والعمل يدخل الجنة .
- ١٤٦ الحديث الثانى والثمانون : الذين تكلموا فى المهد ثلاثة .
- ١٥٢ الحديث الثالث والثمانون : صفات عيسى وموسى وإبراهيم عليهم السلام الخلقية .
- ١٥٣ الحديث الرابع والثمانون : صفة المسيح عليه السلام وصفة المسيح الدجال .
- ١٥٤ الحديث الخامس والثمانون : بنفسى المعنى .

- ١٥٥ الحديث السادس والثمانون : حديثه صلى الله عليه وسلم أنا أولى الناس بابن مريم والأنبياء أولاد علات .
- ١٥٦ الحديث السابع والثمانون : بنفس المعنى .
- ١٥٧ الحديث الثامن والثمانون : في درء الحد بالشبهة .
- ١٥٩ الحديث التاسع والثمانون : النبی عن الإطاراء والمدح بالباطل :
- ١٦١ الحديث التسعون : نزول عيسى عليه السلام والإمام من أمة محمد صلى الله عليه وسلم .
- ١٦٢ الحديث الحادى والتسعون : من قتن المسيح الدجال .
- ١٦٣ الحديث الثانى والتسعون : الله يجمع ذرات العظام وإن تفرقت ورحمة الله لعباده .
- ١٦٤ الحديث الثالث والتسعون : إعطاء الإمام حقه بالبيعة والله يسأل الإمام عما استرعاهم .
- ١٦٦ الحديث الرابع والتسعون : التقليد الأعمى لليهود والنصارى .
- ١٦٧ الحديث الخامس والتسعون : الأمر بتبليغ الدعوة وجزاء الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ١٦٩ الحديث السادس والتسعون : مخالفة اليهود والنصارى :
- ١٧٠ الحديث السابع والتسعون : عقوبة الانتحار وتحريمه .
- ١٧٢ الحديث الثامن والتسعون : قصة ابتلاء الله سبحانه للأبرص والأقرع والأعمى .
- ١٧٧ الحديث التاسع والتسعون : حديث توبة الرجل الذى قتل تسعة وتسعين إنساناً .
- ١٨٠ الحديث المائة : الورع والزهد في متاع الدنيا .
- ١٨٢ الحديث الأول بعد المائة : الطاعون والحجر الصحي النبوى .
- ١٨٣ الحديث الثانى بعد المائة : الطاعون ومن مات به صابراً فهو كالشهيد في الأجر .
- ١٨٤ الحديث الثالث بعد المائة : صبر الرسول عليه الصلاة والسلام على الأذى .
- ١٨٥ الحديث الرابع بعد المائة : الخيلاء من الصفات المذمومة .

مناقب قريش

- ١٨٦ الحديث الأول : الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا .
- ١٨٨ الحديث الثانى : بنفس المعنى .
- ١٩٠ الحديث الثالث : الخلافة في قريش ما أقاموا الدين .
- ١٩٢ الحديث الرابع : من مناقب قريش والأنصار وبعض القبائل .
- ١٩٣ الحديث الخامس : الخلافة في قريش .
- ١٩٤ الحديث السادس : منزلة بنى هاشم وبنى المطلب .
- ١٩٥ الحديث السابع : تحريم انتساب الإنسان لغير أبيه :

- ١٩٦ الحديث الثامن : بنفس المعنى وفيه زيادة .
- ١٩٧ الحديث التاسع : دعاء الرسول لبعض القبائل .
- ١٩٨ الحديث العاشر : فضل بعض القبائل على بعض .
- ١٩٩ الحديث الحادى عشر : بنفس المعنى وفيه زيادة .
- ١٩٩ الحديث الثانى عشر : نبوءته صلى الله عليه وسلم فى اشتراط الساعة .
- ٢٠٠ الحديث الثالث عشر : النهى عن إثارة الفتنة والعودة إلى الجاهلية .
- ٢٠٢ قصة خزاعة : وفيه حديثين :
- ٢٠٤ قصة إسلام أبى ذر رضى الله عنه وقصة زمزم :
- ٢٠٤ الحديث الأول : : قصة إسلام أبى ذر رضى الله عنه .
- ٢٠٧ الحديث الثانى : دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم للقبائل .
- ٢٠٨ الحديث الثالث : استئذان حسان للنبي صلى الله عليه وسلم فى هجاء المشركين .
- ٢٠٩ الحديث الرابع : اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم ببعض الأسماء لم يسم بها أحد قبله .
- ٢١٣ الحديث الخامس : صرف الله سبحانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبهم وشتهم .
- ٢١٤ الحديث السادس : رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .
- ٢١٥ الحديث السابع : وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث وستين سنة .
- ٢١٦ الحديث الثامن : دعاءه صلى الله عليه وسلم للسائب بن يزيد .
- ٢١٧ الحديث التاسع : محبة أبى بكر للحسن بن على رضى الله عنهم .
- ٢١٨ الحديث العاشر : شبه الحسن رضى الله عنه للرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٢١٩ الحديث الحادى عشر إلى السادس عشر : فى وصف صورته صلى الله عليه وسلم .
- ٢٢٤ الحديث السابع عشر : فى تبرك الصحابة به صلى الله عليه وسلم .
- ٢٢٥ الحديث الثامن عشر : خير القرون .
- ٢٢٦ الحديث التاسع عشر : مخالفته صلى الله عليه وسلم لأهل الكتاب .
- ٢٢٧ الحديث العشرون : من أدبه صلى الله عليه وسلم .
- ٢٢٨ الحديث الحادى والعشرون : تيسيره وعدم انتقامه لنفسه صلى الله عليه وسلم .
- ٢٢٩ الحديث الثانى والعشرون : من شأله الشريفة صلى الله عليه وسلم .
- ٢٣٠ الحديث الثالث والعشرون : حياؤه صلى الله عليه وسلم .
- ٢٣١ الحديث الرابع والعشرون : كراهته لإظهار العيب فى الطعام صلى الله عليه وسلم .
- ٢٣١ الحديث الخامس والعشرون : ووضوح بيانه صلى الله عليه وسلم .

صفحة

- ٢٣٢ الحديث السادس والعشرون : بمعناه .
- ٢٣٣ الحديث السابع والعشرون : الأنبياء تنام عيونهم ولا تنام قلوبهم .
- ٢٣٥ الحديث الثامن والعشرون : من معجزاته صلى الله عليه وسلم .
- ٢٣٧ الحديث التاسع والعشرون : بمعناه .
- ٢٣٩ الحديث الثلاثون : اختباره صلى الله عليه وسلم عن بعض اشراط الساعة .
- ٢٤٠ الحديث الحادى والثلاثون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن بعض اشراط الساعة .
- ٢٤٢ الحديث الثانى والثلاثون : فى الفتن .
- ٢٤٣ الحديث الثالث والثلاثون : فى الفتن .
- ٢٤٤ الحديث الرابع والثلاثون : حديث حذيفة فى الفتن .
- ٢٤٦ الحديث الخامس والثلاثون : حديث فى الفتن .
- ٢٤٧ الحديث السادس والثلاثون : فى الفتنة وفتنة الأقوام السابقة .
- ٢٤٨ الحديث السابع والثلاثون : الخوف من رفع الصحابة أصواتهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم :
- ٢٥٠ الحديث الثامن والثلاثون : من فضائل القرآن .
- ٢٥١ الحديث التاسع والثلاثون : اليأس وكفران النعمة .
- ٢٥٣ الحديث الأربعون : الردة وعظم ذنبها .
- ٢٥٤ الحديث الحادى والأربعون : جواز اتخاذ الأنماط .
- ٢٥٥ الحديث الثانى والأربعون : صدق حديثه صلى الله عليه وسلم .
- ٢٥٦ الحديث الثالث والأربعون : شبه جبريل عليه السلام بدحية الكلبي رضى الله عنه .
- ٢٥٧ الحديث الرابع والأربعون : رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم لخلافة أبى بكر وعمر رضى الله عنهما .
- ٢٥٨ الحديث الخامس والأربعون : احتكام اليهود للرسول صلى الله عليه وسلم فى حد الزنا .
- ٢٥٩ الحديث السادس والأربعون : معجزة انشقاق القمر .
- ٢٦٠ الحديث السابع والأربعون : جواز بيع الفضولى ودعائه صلى الله عليه وسلم ، لعروة البارقي بالبركة :
- ٢٦١ فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم :
- ٢٦١ بيان من هو الصحابى .
- ٢٦٤ الحديث الأول : خير القرون ، ثم بعدهم يكثُر الكذب والخيانة .
- ٢٦٦ الحديث الثانى : إشارة خلافة أبى بكر رضى الله عنه .

- ٢٦٧ الحديث الثالث : أبو بكر رضى الله عنه وسبقه في الإسلام .
- ٢٦٨ الحديث الرابع : فضل سيدنا أبي بكر رضى الله عنه .
- ٢٧١ الحديث الخامس : حب رسول الله صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة وأبي بكر وعمر رضى الله عنهم .
- ٢٧٢ الحديث السادس : كراهة الخيلاء ونفيه عن أبي بكر رضى الله عنه .
- ٢٧٣ الحديث السابع : فضل أبي بكر وعمر وعثمان وبشارتهم بالجنة رضى الله عنهم .
- ٢٧٧ الحديث الثامن : نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن سب الصحابة .
- ٢٧٩ الحديث التاسع : فضل أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم .
- ٢٨٠ الحديث العاشر : شهادة علي في فضل أبي بكر وعمر رضى الله عنهم .
- ٢٨١ الحديث الحادى عشر : فضل عمر رضى الله عنه وغيره .
- ٢٨٣ الحديث الثانى عشر : فضل أبي بكر وعمر وفضل حب رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة :
- ٢٨٤ الحديث الثالث عشر : فضل عمر رضى الله عنه .
- ٢٨٧ الحديث الرابع عشر : فضل عثمان رضى الله عنه .
- ٢٩٠ الحديث الخامس عشر : إثبات أمر الآخرة على الدنيا لعلى وفاطمة رضى الله عنهما .
- ٢٩٢ الحديث السادس عشر : حبه صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام رضى الله عنه .
- ٢٩٤ الحديث السابع عشر : فضل طلحة وسعد رضى الله عنهما .
- ٢٩٥ الحديث الثامن عشر : منقبة لطلحة رضى الله عنه .
- ٢٩٦ الحديث التاسع عشر : حب رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه .
- ٢٩٧ الحديث العشرون : منع على من الزواج على فاطمة رضى الله عنهما .
- ٢٩٩ الحديث الحادى والعشرون : حبه لأصحابه صلى الله عليه وسلم .
- ٣٠٠ الحديث الثانى والعشرون : حبه صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد ولأبيه زيد رضى الله عنهما :
- ٣٠٢ الحديث الثالث والعشرون : مثله .
- ٣٠٤ الحديث الرابع والعشرون : حديث الخزومية التى سرق .
- ٣٠٥ الحديث الخامس والعشرون : حبه صلى الله عليه وسلم للحسن ولأسامة بن زيد .
- ٣٠٦ الحديث السادس والعشرون : ذكر عبد الله بن عمر .
- ٣٠٧ الحديث السابع والعشرون : منقبة لعمار وحذيفة وابن مسعود .
- ٣٠٨ الحديث الثامن والعشرون : أبو عبيدة أمين الأمة :

- ٣٠٨ الحديث التاسع والعشرون : حبه صلى الله عليه وسلم للحسن رضى الله عنه .
- ٣٠٩ الحديث الثلاثون : شبه الحسن للنبي صلى الله عليه وسلم .
- ٣١١ الحديث الحادى والثلاثون : حبه صلى الله عليه وسلم للحسن والحسين رضى الله عنهما .
- ٣١٣ الحديث الثانى والثلاثون : حبه ودعائه صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضى الله عنهما .
- ٣١٥ الحديث الثالث والثلاثون : منقبة لخالد بن الوليد فى غزوة مؤتة .
- ٣١٦ الحديث الرابع والثلاثون : ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم للقراء الأربعة رضى الله عنهم .
- ٣١٧ الحديث الخامس والثلاثون : سبب نزول آية التيمم .
- ٣٢٠ الحديث السادس والثلاثون : حرب بعثت هيات الاستقرار للإسلام ولرسول الله فى المدينة المنورة .
- ٣٢٢ الحديث السابع والثلاثون حتى السادس والأربعون : مناقب الأنصار رضى الله عنهم .
- ٣٣٥ الحديث السابع والأربعون : اهتز العرش لموت سعد بن معاذ .
- ٣٣٧ الحديث الثامن والأربعون : منقبة لأبي بن كعب .
- ٣٣٨ الحديث التاسع والأربعون : منقبة للأنصار بوجود أربعة حفاظ للقرآن فيهم .
- ٣٣٩ الحديث الخمسون : منقبة لأبي طلحة فى غزوة أحد .
- ٣٤١ الحديث الحادى والخمسون : منقبة لعبد الله بن سلام والبشرى بأنه من أهل الجنة .
- ٣٤٣ الحديث الثانى والخمسون : فى ذكر عبد الله بن سلام أيضاً رضى الله عنه .
- ٣٤٥ الحديث الثالث والخمسون : فضل السيدة خديجة رضى الله عنها .
- ٣٤٨ الحديث الرابع والخمسون : السلام على خديجة رضى الله عنها من الله تعالى وجبريل عليه السلام .
- ٣٥١ الحديث الخامس والخمسون : حفظه صلى الله عليه وسلم لود خديجة بعد موتها رضى الله عنها .
- ٣٥٣ الحديث السادس والخمسون : ذكر هند بنت عتبة .
- ٣٥٥ الحديث السابع والخمسون : منقبة لزيد بن عمرو بن نفيل وهو جاهلى مات قبل الإسلام .
- ٣٥٨ الحديث الثامن والخمسون : منع الحلف بغير الله .
- ٣٥٩ الحديث التاسع والخمسون : ذكر الشاعر لبید وأمية بن أبى الصلت .

- ٣٦١ باب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم :
- ٣٦١ الحديث الأول : نسبة الشريف صلى الله عليه وسلم .
- ٣٦٤ الحديث الثاني : البعثة والفترة المدنية والفترة المكية بالسنين .
- ٣٦٥ الحديث الثالث : إيذاء الرسول صلى الله عليه وسلم ودفاع أبي بكر رضى الله عنه .
- ٣٦٦ الحديث الرابع : استماع الجن للقرآن .
- ٣٦٧ الحديث الخامس : سؤال وفود الجن الزاد من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٣٦٨ الحديث السادس : رحمته صلى الله عليه وسلم ووجه للصغار .
- ٣٦٩ الحديث السابع : تخفيف العذاب عن أبي طالب بفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٣٧١ الحديث الثامن : بنفس المعنى ؟
- ٣٧٣ حديث الإسراء والمعراج :
- ٣٧٣ تقدمه ثلث باب في أقوال العلماء والفقهاء في الإسراء والمعراج .
- ٣٧٧ الحديث الأول : وصفه صلى الله عليه وسلم للمشركين بيت المقدس .
- ٣٧٨ الحديث الثاني : رواية مالك بن صعصعة في حديث الإسراء والمعراج .
- ٣٩٣ الحديث الثالث : تفسير وما جعلنا الرؤيا - الآية . والشجرة الملعونة في القرآن .
- ٣٩٥ الحديث الرابع : زواجه صلى الله عليه وسلم من السيدة عائشة رضى الله عنها .
- ٣٩٧ الحديث الخامس : حلمه صلى الله عليه وسلم بزواجه بالسيدة عائشة رضى الله عنها .
- ٣٩٨ هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم إلى المدينة :
- ٣٩٩ الحديث الأول : هجرة النبي صلى الله عليه وسلم بصحبته أبي بكر رضى الله عنه .
- ٤١٥ الحديث الثاني : عبد الله بن الزبير أول مولود من المهاجرين في المدينة .
- ٤١٦ الحديث الثالث : خوف أبي بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما في الغار .
- ٤١٧ الحديث الرابع : المهاجرون الأوائل وتعليمهم للأَنْصار قراءة القرآن .
- ٤١٩ الحديث الخامس : إقامة الثلاث ليال للحجاج لا تخرجه عن كونه مسافراً :
- ٤٢١ الحديث السادس : لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود .
- ٤٢٣ كتاب المغازي :
- ٣٢٣ غزوة العشرة وعدد غزواته صلى الله عليه وسلم .
- ٤٢٦ قصة غزوة بدر .
- ٤٢٦ الحديث الأول : من مناقب المقداد بن عمرو قبل غزوة بدر .
- ٤٢٧ الحديث الثاني : قلة عدد الصحابة في غزوة بدر .

- ٤٢٨ الحديث الثالث : في مصرع أبي جهل .
- ٤٢٩ الحديث الرابع : كلامه صلى الله عليه وسلم مع قتلى بدر من المشركين .
- ٤٣٢ الحديث الخامس : أفضل المسلمين وأفضل الملائكة من شهد بدرأ .
- ٤٣٣ الحديث السادس : قتال سيدنا جبريل عليه السلام في غزوة بدر .
- ٤٣٤ الحديث السابع : صورة من بدر وحرص الصحابة على اتباعه صلى الله عليه وسلم في كل أفعاله .
- ٤٣٥ الحديث الثامن : جواز ذكر مفاخر الشهداء .
- ٤٣٦ الحديث التاسع : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة .
- ٤٣٧ الحديث العاشر : زواجه صلى الله عليه وسلم من حفصة رضى الله عنها .
- ٤٣٩ الحديث الحادى عشر : فضل قراءة آخر آيتين من سورة البقرة .
- ٤٤٠ الحديث الثانى عشر : قبول الإسلام ممن نطق بالشهادة أثناء الحرب وتحريم دمه .
- ٤٤٢ الحديث الثالث عشر : أسرى بدر ومأثرة للمطعم بن عدى :
- ٤٤٤ حديث بنى النضير :
- ٤٤٤ الحديث الأول : إجلاء اليهود من المدينة .
- ٤٤٦ الحديث الثانى : حرق نخيل بنى النضير وإقرار الله سبحانه لذلك .
- ٤٤٧ الحديث الثالث : الأنبياء لا يورثون .
- ٤٤٨ قصة قتل كعب بن الأشرف :
- ٤٥٢ قصة قتل أبي رافع اليهودى :
- ٤٥٦ غزوة أحد :
- ٤٥٦ الحديث الأول : حرص الصحابة على الشهادة فى سبيل الله .
- ٤٥٧ الحديث الثانى : قتال الملائكة مع الرسول صلى الله عليه وسلم يوم أحد .
- ٤٥٧ الحديث الثالث : حث الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة على القتال :
- ٤٥٨ الحديث الرابع : حديث كيف يفلح قوم شجوا نبيهم .
- ٤٥٨ الحديث الخامس : دعاءه صلى الله عليه وسلم على بعض الكفار ونزول آية ليس لك من الأمر شىء .
- ٤٥٩ قتل حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه :
- ٤٥٩ الحديث الأول : قصة قتل وحشى لحمزة وإسلامه ، رضى الله عنهم .
- ٤٦٣ الحديث الثانى : كسر ربايعته صلى الله عليه وسلم فى أحد .
- ٤٦٤ الحديث الثالث : تتبع المشركين بعد أحد إلى حمراء الأسد .

- ٤٦٥ غزوة الخندق وهي الأحزاب :
- ٤٦٥ الحديث الأول : مشاركته صلى الله عليه وسلم في حفر الخندق وصبر الصحابة رضي الله عنهم .
- ٤٦٧ الحديث الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق .
- ٤٦٨ الحديث الثالث : دعاءه صلى الله عليه وسلم بعد النصر على الأحزاب .
- ٤٦٩ الحديث الرابع : حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة .
- ٤٧١ غزوة ذات الرقاع :
- ٤٧١ الحديث الأول : صلاة الخوف كانت في غزوة ذات الرقاع .
- ٤٧٢ الحديث الثاني : سبب تسميتها بذات الرقاع .
- ٤٧٣ الحديث الثالث : كيفية صلاة الخوف .
- ٤٧٤ الحديث الرابع : عفو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأعرابي الذي أراد قتله وهو نائم .
- ٤٧٦ غزوة بني المصطلق ، وجواز العزل :
- ٤٧٨ غزوة أنمار : وصلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة في النفل لغير القبلة .
- ٤٧٩ غزوة الحديبية :
- ٤٧٩ الحديث الأول : معجزته صلى الله عليه وسلم في بئر الحديبية .
- ٤٨٢ الحديث الثاني : فضل الذين بايعوه صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة رضي الله عنهم .
- ٤٨٣ الحديث الثالث : حديث لأحد أصحاب الشجرة .
- ٤٨٤ الحديث الرابع : بشرى الله سبحانه للرسول صلى الله عليه وسلم بالفتح .
- ٤٨٥ الحديث الخامس : استشارة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه في الحديبية .
- ٤٨٦ الحديث السادس : مبايعة الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة .
- ٤٨٧ الحديث السابع : خوف الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل مكة .
- ٤٨٨ غزوة ذي قرد :
- ٤٩١ غزوة خيبر :
- ٤٩١ الحديث الأول : سيره صلى الله عليه وسلم لفتح خيبر .
- ٤٩٥ الحديث الثاني : وصوله صلى الله عليه وسلم خيبر ليلا .
- ٤٩٦ الحديث الثالث : أمره صلى الله عليه وسلم بعدم الجهر في التكبير في غزوة خيبر .

- ٤٩٨ الحديث الرابع : جريمة الانتحار وأن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .
- ٥٠٠ الحديث الخامس : بركة نفثه صلى الله عليه وسلم في جراح الصحابة .
- ٥٠١ الحديث السادس : زواجه صلى الله عليه وسلم من صفية رضى الله عنها .
- ٥٠٢ الحديث السابع : النهى عن المتعة والنهى عن أكل الحمر الإنسية .
- ٥٠٢ الحديث الثامن : قسمته صلى الله عليه وسلم للغنائم .
- ٥٠٣ الحديث التاسع : فضل المهاجرين إلى الحبشة .
- ٥٠٦ الحديث العاشر : مناقب الأشعرين :
- ٥٠٧ الحديث الحادى عشر : قسمته صلى الله عليه وسلم للأشعرين من غنائم خيبر .
- ٥٠٧ الحديث الثانى عشر : زواجه صلى الله عليه وسلم من ميمونة رضى الله عنها .
- ٥٠٨ غزوة مؤتة في أرض الشام :
- ٥٠٨ الحديث الأول : وفيه بطولة لجعفر رضى الله عنه .
- ٥٠٩ الحديث الثانى : قبول الإسلام من المحارب .
- ٥١٠ الحديث الثالث : الغزوات وأمراء الجيوش :
- ٥١١ غزوة الفتح في رمضان :
- ٥١١ الحديث الأول : إفطار رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح في رمضان .
- ٥١٣ الحديث الثانى : بنفس المعنى في غزوة حنين .
- ٥١٤ الحديث الثالث : فتح مكة وإسلام أبي سفيان .
- ٥١٨ الحديث الرابع : كان صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة يقرأ سورة الفتح .
- ٥١٩ الحديث الخامس : تطهير الكعبة من الأصنام يوم الفتح .
- ٥٢٠ الحديث السادس : انتشار الإسلام بين القبائل بعد الفتح .
- ٥٢٢ الحديث السابع : فخر الصحابة بالجراح التى نصيبهم في غزواته صلى الله عليه وسلم .
- ٥٢٣ غزوة أوطاس :
- ٥٢٦ غزوة الطائف :
- ٥٢٦ الحديث الأول : بشارة وتنبه منه صلى الله عليه وسلم . بفتح الطائف .
- ٥٢٨ الحديث الثانى : حصار الطائف والرجوع عنها دون فتح .
- ٥٣٠ الحديث الثالث : حرمة الانتساب لغير الأب ومنقبة لسعد وأبي بكر رضى الله عنهما .
- ٥٣١ الحديث الرابع : حرص الصحابة على التبرك والانصياع لأمره صلى الله عليه وسلم .
- ٥٣٢ الحديث الخامس : المؤلفة قلوبهم وحبه صلى الله عليه وسلم للأنصار وحبهم له .
- ٥٣٣ الحديث السادس : تأول الصحابة في بنى جذيمة حين قبلوا الإسلام بقولهم صبياناً .

- ٥٣٤ الحديث السابع : الطاعة للأمر ما لم يأمر بمعصية .
- ٥٣٦ الحديث الثامن : توجيهه صلى الله عليه وسلم لأمرائه في البلاد وتذكير بعضهم في العبادة .
- ٥٣٩ الحديث التاسع : كل مسكر حرام :
- ٥٣٩ الحديث العاشر : إرسال خالد إلى اليمن ثم علياً مكان خالد .
- ٥٤٠ الحديث الحادى عشر : حبه صلى الله عليه وسلم لعلى .
- ٥٤٢ الحديث الثانى عشر : جواز قتل الخوارج .
- ٥٤٥ غزوة ذى الخلصة : وفيها حديثان .
- ٥٤٨ غزوة سيف البحر : وفيها حديثان :
- ٥٥٢ وفد بنى تميم : ونزول آية : « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدى الله ورسوله » . الآية .
- ٥٥٣ وفد بنى حنيفة : وفيه ثلاثة أحاديث منها إسلام ثمامة بن أثال ، وذكر مسيلمة الكذاب .
- ٥٦٠ قصة أهل نجران : وفيها منقبة لأمين الأمة أبا عبيدة بن الجراح .
- ٥٦٣ قدوم الأشعرين وأهل الجن : وفيه منقبة لأهل اليمن .
- ٥٦٨ حجة الوداع : وفيه أربعة أحاديث .
- ٥٧٢ غزوة تبوك وهى غزوة العسرة : وفيه حديثان .
- ٥٧٣ حديث كعب بن مالك : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا » .
- ٥٩٥ الحديث الثانى : لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة .
- ٥٩٧ مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته : وفيه أحد عشر حديثاً .
- ٦١٣ كتاب تفسير القرآن :
- ٦١٣ الحديث الأول : قوله تعالى : « السبع المثاني والقرآن العظيم » .
- ٦١٨ الحديث الثانى : قوله تعالى : « فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون » .
- ٦١٩ الحديث الثالث : قوله تعالى : « وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المن والسلوى » .
- ٦٢٠ الحديث الرابع : قوله تعالى : « وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية » .
- ٦٢١ الحديث الخامس : قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها » .
- ٦٢٣ الحديث السادس : قوله تعالى : « وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه » .
- ٦٢٤ الحديث السابع : قوله تعالى : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » .

- ٦٢٦ الحديث الثامن : قوله تعالى : « قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا » .
- ٦٢٧ الحديث التاسع : قوله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس » :
- ٦٢٨ الحديث العاشر : قوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج » .
- ٦٢٩ الحديث الحادى عشر : قوله تعالى : « ومنهم من يقول ربنا آتتنا فى الدنيا حسنة » .
- ٦٣٠ الحديث الثانى عشر : قوله تعالى : « لا يسألون الناس إلحافاً » .
- ٦٣٢ الحديث الثالث عشر : قوله تعالى : « منه آيات محكمات » :
- ٦٣٥ الحديث الرابع عشر : قوله تعالى : « إن الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمناً قليلاً » .
- ٦٣٨ الحديث الخامس عشر : قوله تعالى : « إن الناس قد جعوا لكم » .
- ٦٣٩ الحديث السادس عشر : قوله تعالى : « ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم . . . » الآية .
- ٦٤٢ الحديث السابع عشر : قوله تعالى : « لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا » .
- ٦٤٣ الحديث الثامن عشر : تفسير لنفس الآية .
- ٦٤٤ الحديث التاسع عشر : قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى » .
- ٦٤٦ الحديث العشرون : قوله تعالى : « يوصيكم الله فى أولادكم » .
- ٦٤٧ الحديث الحادى والعشرون : قوله تعالى : « إن الله لا يظلم مثقال ذرة » .
- ٦٥٠ الحديث الثانى والعشرون : قوله تعالى : « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد » .
- ٦٥٢ الحديث الثالث والعشرون : قوله تعالى : « إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم » .
- ٦٥٣ الحديث الرابع والعشرون : قوله تعالى : « إنا أوحينا إليك كما أوحينا لى نوح » .
- ٦٥٤ الحديث الخامس والعشرون : قوله تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك » .
- ٦٥٥ الحديث السادس والعشرون : قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » .
- ٦٥٦ الحديث السابع والعشرون : قوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس » .
- ٦٥٧ الحديث الثامن والعشرون : قوله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم » .
- ٦٥٨ الحديث التاسع والعشرون : تفسير لنفس الآية :
- ٦٥٩ الحديث الثلاثون : قوله تعالى : « قل هو القادر على أن يبعث عذاباً من فوقكم » .
- ٦٦٢ الحديث الحادى والثلاثون : قوله تعالى : « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » .

- ٦٦٣ الحديث الثاني والثلاثون : قوله تعالى : « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » :
- ٦٦٤ الحديث الثالث والثلاثون : قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف » .
- ٦٦٥ الحديث الرابع والثلاثون : قوله تعالى : « وقتلوهم حتى لا تكون فتنة » .
- ٦٦٦ الحديث الخامس والثلاثون : قوله تعالى : « وآخرون اعترفوا بذنوبهم » .
- ٦٦٧ الحديث السادس والثلاثون : قوله تعالى : « وكان عرشه على الماء » .
- ٦٦٨ الحديث السابع والثلاثون : قوله تعالى : « وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى » .
- ٦٦٩ الحديث الثامن والثلاثون : قوله تعالى : « إلامن استرق السمع » .
- ٦٧١ الحديث التاسع والثلاثون : قوله تعالى : « ومنكم من يرد إلى أرذل العمر » .
- ٦٧٣ الحديث الأربعون : قوله تعالى : « ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً » .
وهو حديث الشفاعة :
- ٦٨٠ الحديث الحادى والأربعون : قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » .
- ٦٨٢ الحديث الثانى والأربعون : قوله تعالى : « ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها » :
- ٦٨٣ الحديث الثالث والأربعون : قوله تعالى : « أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه » .
- ٦٨٤ الحديث الرابع والأربعون : قوله تعالى : « وأنذرهم يوم الحسرة » .
- ٦٨٦ الحديث الخامس والأربعون : قوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم » .
- ٦٩٢ الحديث السادس والأربعون : تكملة للآية السابقة .
- ٦٩٦ الحديث السابع والأربعون : قوله تعالى : « الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم » .
- ٦٩٧ الحديث الثامن والأربعون : قوله تعالى : « ألم ، غلبت الروم » .
- ٧٠٠ الحديث التاسع والأربعون : قوله تعالى : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » .
- ٧٠٣ الحديث الخمسون : قوله تعالى : « ترجى من تشاء منهمن وتؤوى إليك من تشاء » .
- ٧٠٤ الحديث الحادى والخمسون : تفسير لنفس الآية .
- ٧٠٥ الحديث الثانى والخمسون : قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ... » الآية :
- ٧٠٧ الحديث الثالث والخمسون : قوله تعالى : « إن تبدوا شيئاً أو تخفوه » .
- ٧٠٩ الحديث الرابع والخمسون : قوله تعالى : « إن الله وملائكته يصلون على النبي » .
- ٧١١ الحديث الخامس والخمسون : مثله .

- ٧١٢ الحديث السادس والخمسون : قوله تعالى : « لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله :. » .
- ٧١٣ الحديث السابع والخمسون : قوله تعالى : « إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد » .
- ٧١٤ الحديث الثامن والخمسون : قوله تعالى : « قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفُسهم » .
- ٧١٦ الحديث التاسع والخمسون : قوله تعالى : « وما قدرُوا الله حق قدره » .
- ٧١٩ الحديث الستون : قوله تعالى : « والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة » .
- ٧٢٠ الحديث الحادى والستون : قوله تعالى : « ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الأرض » .
- ٧٢٢ الحديث الثانى والستون : قوله تعالى : « إلا المودة فى القربى » .
- ٧٢٣ الحديث الثالث والستون : قوله تعالى : « ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون » .
- ٧٢٤ الحديث الرابع والستون : قوله تعالى : « وما يهلكنا إلا الدهر » .
- ٧٢٥ الحديث الخامس والستون : قوله تعالى : « فلما رآوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم » .
- ٧٢٦ الحديث السادس والستون : قوله تعالى : « وتقطعوا أرحامكم » .
- ٧٢٨ الحديث السابع والستون : قوله تعالى : « وتقول هل من مزيد » .
- ٧٢٩ الحديث الثامن والستون : تفسير لنفس الآية .
- ٧٣١ الحديث التاسع والستون : قوله تعالى : « والطور وكتاب مسطور » .
- ٧٣٢ الحديث السبعون : قوله تعالى : « أفرأيتم اللات والعزى » .
- ٧٣٣ الحديث الحادى والسبعون : قوله تعالى : « بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر » .
- ٧٣٤ الحديث الثانى والسبعون : قوله تعالى : « ومن دونهما جنتان » .
- ٧٣٥ الحديث الثالث والسبعون : قوله تعالى : « حور مقصورات فى الخيام » .
- ٧٣٥ الحديث الرابع والسبعون : قوله تعالى : « لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » .
- ٧٣٦ الحديث الخامس والسبعون : قوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات يبائعنك » .
- ٧٣٨ الحديث السادس والسبعون : قوله تعالى : « وآخرين منهم لما يلحقوا بهم » .
- ٧٤١ الحديث السابع والسبعون : قوله تعالى : « إذا جاءك المنافقون قالوا ... الآية » .
- ٧٤٣ الحديث الثامن والسبعون : (تابع) للحديث الذى قبله .
- ٧٤٣ الحديث التاسع والسبعون : دعاؤه صلى الله عليه وسلم للأَنْصار وأبناءهم .
- ٧٤٤ الحديث الثمانون : قوله تعالى : « يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك » .
- ٧٤٦ الحديث الحادى والثمانون : قوله تعالى : « عتل بعد ذلك زنيم » .

- ٧٤٧ الحديث الثاني والثمانون : قوله تعالى : « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود » .
- ٧٤٨ الحديث الثالث والثمانون : بعثت أنا والساعة كهاتين .
- ٧٤٩ الحديث الرابع والثمانون : أجر قراءة القرآن وتعلمه :
- ٧٥٠ الحديث الخامس والثمانون : قوله تعالى : « يوم يقوم الناس لرب العالمين » .
- ٧٥١ الحديث السادس والثمانون قوله تعالى : « فسوف يحاسب حساباً يسيراً » .
- ٧٥١ الحديث السابع والثمانون : قوله تعالى : « لتركبن طبقاً عن طبق » .
- ٧٥٢ الحديث الثامن والثمانون : قوله تعالى : « إذا انبعث أشقاها » .
- ٧٥٣ الحديث التاسع والثمانون : قوله تعالى : « كلا لئن لم ينته لنسفنا بالناصية » .
- ٧٥٤ الحديث التسعون : تفسير الكوثر .
- ٧٥٤ الحديث الحادى والتسعون : تفسير الكوثر .
- ٧٥٥ الحديث الثانى والتسعون : المعوذتين .

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالعباسية
تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة

عَوْنُ الْبَخَارِيِّ

لِحَلِّ أَدَلَّةِ الْبُخَارِيِّ

للإمام العلامة

أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البخاري

شرح كتاب

التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح

الجزء الخامس

حقوق الطبع والنقل محفوظة للناسر

النَّاشِرُ

دَارُ الرَّشِيدِ
حَلَبٌ - سُوْرِيَا

كتاب فضائل القرآن

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب فضائل القرآن) *

جمع فضيلة ، واختلف هل في القرآن شيء أفضل من بعض ، فذهب الأشعري والقاضي أبو بكر إلى أنه لا فضل لبعض القرآن على بعض ، لأن الأفضل يشعر بنقص المفضل ، وكلام الله حقيقة واحدة لانقص فيه . وقال قوم بالأفضلية لظواهر الأحاديث ، كحديث : أعظم سورة في القرآن ، ثم اختلفوا ، فقال قوم : الفضل راجع إلى عظم الأجر والثواب ، وقال آخرون : بل لذات اللفظ وأن ماتضمنه آية الكرسي وآخر سورة الحشر وسورة الإخلاص من الدلالة على وحدانيته تعالى وصفاته ليس موجوداً مثلاً في « تبت يدا أبي لهب » فالتفضيل بالمعاني العجيبة وكثرتها لا من حيث الصفة . قال الحافظ : ويؤيد التفضيل قوله تعالى : « تأت بخير منها أو مثلها » فهو المعتمد . وقال الجويني : من قال : إن « قل هو الله أحد » أبلغ من « تبت يدا أبي لهب » يجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب وبين التوحيد وبين الدعاء على الكافرين ، فذلك غير صحيح ، بل ينبغي أن يقال : « تبت يدا أبي لهب » دعاء عليه بالخسران ، فهل يوجد عبارة للدعاء بالخسران أحسن من هذه ؟ وكذلك في : « قل هو الله أحد » لا توجد عبارة تدل على الوحدانية أبلغ منها ، فالعالم إذا نظر إلى « تبت » في باب الدعاء بالخسران ، ونظر إلى « قل هو الله أحد » في باب التوحيد ، لا يمكنه أن يقول أحدهما أبلغ من الآخر . وهذا التقييد يغفل عنه من لا علم عنده بعلم البيان . ولعل الخلاف في هذه المسألة يلتفت إلى الخلاف المشهور أن كلام الله شيء واحد أم لا . وعند الأشعري أنه لا يتنوع في ذاته بل بحسب متعلقاته ، وليس لكلام الله تعالى الذي هو صفة ذاته بعض ، لكن بالتأويل والتعبير وفهم السامعين اشتمل على أنواع المخاطبات ، ولولا تنزله في هذه المواقع لما وصلنا إلى فهم شيء منه . ذكر ذلك القسطلاني .

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : ما من الأنبياء نبي إلا أُعطي) من المعجزات ، وهذا دال على أن النبي لا بد له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها بصدقه ولا يضره من أصر على المعاندة (ما) أى الذى (مثله آمن عليه) أى لأجله (البشر) والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه ، والنكته فى التعبير بعلى تضمنها معنى الغلبة ، أى يؤمن بذلك مغلوباً عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه . وقال الطيبي : لفظ « عليه » حال ، أى مغلوباً عليه فى التحدى والمباراة ، يعنى ليس نبي إلا قد أعطاه الله من المعجزات الشيء الذى صفته أنه إذا شوهده اضطر الشاهد إلى الإيمان به وتحريره أن كل نبي اختص بما يثبت دعواه من خارق العادات بحسب زمانه ، كقلب العصا ثعباناً ، لأن الغلبة فى زمن موسى عليه السلام للسحر ، فأتاهم بما يوافق السحر ، فاضطروهم إلى الإيمان به ، وفى زمان عيسى الطب ، فجاء بما هو أعلى من الطب وهو إحياء الموتى ، وفى زمان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم البلاغة ، وكان بها فخارهم فيما بينهم حتى علقوا القصائد السبع بباب الكعبة تحدياً لمعارضتها ، فجاء بالقرآن من جنس ما تناهوا فيه بما عجز عنه البلغاء الكاملون فى عصره . انتهى . زاد القسطلانى : ويحتمل أن يكون المعنى : إن القرآن ليس له مثل لا صورة ولا حقيقة ، قال تعالى : « فأتوا بسورة من مثله » بخلاف معجزات غيره فإنها وإن لم يكن لها مثل حقيقة يحتمل أن يكون لها صورة (وإنما كان الذى أُوتيت) من المعجزات (وحياً أوحاه الله إلى) وهو القرآن لما اشتمل عليه من الإعجاز الواضح ، وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا إنه لم يؤت

من المعجزات ما أُوتى من تقدمه ، بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره وأكثرها فائدة ، فإنه يشتمل على الدعوة والحجة وينتفع به إلى يوم القيامة ، لأن كل نبي أُعطي معجزة خاصة لم يعطها بعينها غيره تحدى بها قومه (فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً) أى أمة (يوم القيامة) رتب هذا الكلام على ماتقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة فائدته وعموم نفعه لاشتماله على الدعوة والحجة والإخبار بما سيكون ، فعم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سيوجد ، فحسن ترتب الرجوى المذكورة على ذلك . قال فى الفتح : وهذه الرجوى قد تحققت ، فإنه أكثر الأنبياء تبعاً . انتهى . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الاعتصام ، ومسلم فى الأيمان ، والنسائى فى التفسير وفضائل القرآن . قال الحافظ ابن حجر : وتعلق هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن إنما نزل بالوحي الذى يأتى به الملك لا بالمنام ولا بالإلهام . وقد جمع بعضهم إعجاز القرآن فى أربعة أشياء : أحدها : حسن تأليفه والتثام كلمه مع الإيجاز والبلاغة . وثانيها : صورة سياقه المخالف لأساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظماً ونثراً حتى حارت فيه عقولهم ولم يهتدوا إلى الإتيان بشيء مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقريعه لهم على العجز عنه . وثالثها : ما اشتمل عليه من الإخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه بعضه إلا النادر من أهل الكتاب . ورابعها : الإخبار بما سيأتى من الكوائن التي وقع بعضها فى العصر النبوى وبعضها بعده . ومن غير هذه الأربعة آيات وردت بتعجيز قوم فى قضايا أنهم لا يفعلونها ، فعجزوا عنها مع توفر دواعيهم على تكذيبه ، كتمنى اليهود الموت ، ومنها الروعة التي تحصل لسامعه ، ومنها أن قارئة لا يمل من ترداد وسامعه لا يمججه ولا يزداد بكثرة الترداد إلا طراوة ولذاذة ، ومنها أنه آية باقية لا يعدم ما بقيت الدنيا ، ومنها جمعه لعلوم ومعارف لا تنقضى عجائبها ولا تنتهى فوائدها . انتهى ملخصاً من كلام عياض وغيره .

الحديث الثانى

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَابَعَ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيَ قَبْلَ وَفَاتِهِ حَتَّى تَوَفَّاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ الْوَحْيُ ، ثُمَّ تُوَفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن الله تعالى تابع على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الوحي) أى أنزله متتابعاً متواتراً ، أى أكثر لإنزاله (قبل وفاته) أى قربها ، والسر فى ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر سؤالهم عن الأحكام ، فكثر النزول بسبب ذلك . وقد ذكر ابن يونس فى تاريخ مصر فى ترجمة سعيد بن أبى مریم مما حكاه فى الفتح أن سبب تحديث أنس بذلك سؤال الزهرى له : هل فتر الوحي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت ؟ قال : بل أكثر ما كان واجهه (حتى توفاه) أى إلى الزمن الذى وقعت فيه وفاته (أكثر ما كان الوحي) نزولا عليه من غيره من الأزمنة ، لأنه فى أول البعثة فتر فترة ثم كثر ، ولم ينزل بمكة من السور الطوال إلا القليل ، ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام ، إلى أن كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولا بالسبب المتقدم . وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الإشارة إلى كيفية النزول (ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد) أى بعد ذلك . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائى فى فضائل القرآن .

الحديث الثالث

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرَأَنَّيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلِمَ ، فَلَبَّيْتُهِ بِرَدَائِهِ ، فَقُلْتُ : مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ ؟ قَالَ : أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقُلْتُ : كَذَبْتَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ ، فَاِنْطَلَقْتُ بِهِ أَقْوَدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرَأَنَّيْهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْسَلُهُ ، أَقْرَأُ يَا هِشَامُ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ ، ثُمَّ قَالَ : أَقْرَأُ يَا عُمَرُ ، فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت هشام بن حكيم) ابن حزام الأسدي على الصحيح ، له ولأبيه صحبة ، وكان إسلامهما يوم الفتح ، وكان هشام فضل ومات قبل أبيه ، وليس له في البخارى رواية ، وأخرج له مسلم حديثاً واحداً مرفوعاً من رواية عروة عنه ، وهذا يدل على أنه تأخر إلى خلافة عثمان وعلى ، ووهم من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر (يقرأ سورة الفرقان) كذا للجميع في سائر طرق الحديث ، ووقع عند الخطيب في المبهمات « سورة الأحزاب » بدل « الفرقان » وهو غلط (في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ، فاستمعت لقراءته

فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ، فكدت أساوره في الصلاة) أى أخذ برأسه أو أواثبه ، وهذا أشبه . وفي رواية « أثاوره » بالثلثة ومعناها أيضاً صحيح . وفي رواية مالك : أن أعجل عليه (فتصبرت) أى تكلفت الصبر (حتى سلم) أى فرغ من صلاته (فلبثته) بالتشديد . وقال عياض : التخفيف أعرف (بردائه) أى جمعت عليه ثيابه عند لبته لثلاثاً ينفلت منى . وهذا من عمر على عادته في الشدة بالأمر بالمعروف ، وفعل ذلك عن اجتهاد منه لظنه أن هشاماً خالف الصواب ، ولهذا لم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل قال له أرسله (فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ) بحذف الضمير (قال) هشام (أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقاله (وسلم) قال عمر رضى الله عنه (فقلت) له (كذبت فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت) فيه إطلاق التكذيب على غلبة الظن ، وساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته ، بخلاف هشام فإنه من مسلمة الفتح كما تقدم ، فخشي أن لا يكون أتقن القراءة ، ولعل عمر لم يكن سمع حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » قبل ذلك (فانطلقت به أقوده) أجره بردائه (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال (يا رسول الله (إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أرسله) أى أطلقه ، ثم قال له صلى الله عليه وآله وسلم (أقرأ يا هشام ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ) بها (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كذلك أنزلت ، ثم قال : أقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني) بها (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كذلك أنزلت) قال القسطلاني : لم يقف الحافظ ابن حجر على تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان . نعم جمع ما اختلف فيه من المتواتر والشاذ من هذه السورة ، وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر مع فوت ، ثم قال : والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم تطيباً لقلب عمر لثلاثاً ينكر تصويب الشئتين المختلفين (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) جمع حرف ، أى لغات أو قراءات . وزاد ابن عمر في روايته بعد قوله « أحرف » : كلها

كاف شاف . وقد وقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام :
 منها لأبي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل ، وعمرو بن العاص مع
 رجل في آية من القرآن . رواه أحمد وابن مسعود : مع رجل في سورة من
 آل حم . رواه ابن حبان والحاكم . قال في الفتح : وقد اختلف العلماء في
 المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم ابن حبان إلى خمسة
 وثلاثين قولاً . وقال المنذرى : أكثرها غير مختار . انتهى . وأطال في بيان
 ذلك إطالة حسنة . وقال ابن العربي : لم يأت في ذلك نص ولا أثر . وقال
 محمد بن سعدان النجوى : هذا من المشكل الذي لا يدري معناه ، لأن الحرف
 يأتي لمعان . وعن الخليل بن أحمد : سبع قراءات . قال القسطلاني : وهذا
 أضعف الوجوه فقد بين الطبري وغيره أن اختلاف القراءة إنما هو حرف
 واحد من الأحرف السبعة ، وقيل : سبعة أنواع ، كل نوع منها جزء من
 أجزاء القرآن ، فبعضها أمر ونهى ووعد ووعيد وقصص وحلال وحرام
 ومحكم ومتشابه وأمثال . وفيه حديث ضعيف من طريق ابن مسعود ،
 ورواه البيهقي بسند مرسل ، وهو قول فاسد ، وقيل : سبع لغات لسبع
 قبائل من العرب متفرقة في القرآن ، فبعضه بلغة تميم ، وبعضه بلغة أزد
 وربيعة ، وبعضه بلغة هوازن وبكر ، وكذلك سائر اللغات ومعانيها واحدة .
 وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب ، وحكاه ابن دريد عن أبي حاتم ، وبعضهم
 عن القاضي أبي بكر . وقال الأزهرى وابن حبان : إنه المختار ، وصححه
 البيهقي في الشعب ، واستنكره ابن قتيبة ، وقال ابن الجزرى : تتبعت
 القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هي ترجع إلى سبعة أوجه
 من الاختلاف لا تخرج عن ذلك ... إلخ . وقال شيخنا وبركتنا القاضي
 محمد بن علي الشوكاني في إرشاد الفحول ، وقد صح عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه قال : أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستريده حتى
 أقرأني على سبعة أحرف ، والمراد بالأحرف السبعة لغات العرب ، فإنها بلغت
 إلى سبع لغات ، اختلفت في قليل من الألفاظ واتفقت في غالبها ، فما وافق
 لغة من تلك اللغات فقد وافق المعنى العربي والأعرابي . وهذه المسألة محتاجة
 إلى بسط يتضح به حقيقة ما ذكرنا ، وقد أفردناها بتصنيف مستقل فليرجع
 إليه . انتهى (« فاقروا ما تيسر منه ») أى من الأحرف المتزل بها ، فالمراد

بالتيسر فى الآفة غير المراد به فى الحديث ، لأن الذى فى الآفة المراد به القلة والكثرة ، والذى فى الحديث ما يستحضره القارئ من القراءات ، فالأول من الكمية والثانى من الكيفية ، وفيه إشارة إلى الحكمة فى التعدد المذكور ، وأنه للتيسر على القارئ .

الحديث الرابع

عَنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَسْرَّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي بِالْقُرْآنِ كُلَّ سَنَةٍ ، وَإِنَّهُ عَارِضُنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي .

(عن فاطمة رضى الله عنها قالت : أسرَّ إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن جبريل كان يعارضنى بالقرآن كل سنة) مرة ، أى يدارسنى (وأنه عارضنى) هذا (العام مرتين ولا أراه) ولا أظنه (إلا حضر أجلى) والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلا منهما كان تارة يقرأ والآخر يسمع .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : والله لقد أخذت من فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بضعاً وسبعين سورة) وزاد عاصم عن زر عن عبد الله : وأخذت الباقي عن أصحابه . البضع : ما بين الثلاث إلى التسع . قال القسطلانى : ولم أقف على تعيين السور المذكورة ، وإنما قال ابن مسعود ذلك لما أمر بالمصاحف أن تغير وتكتب على المصحف العثمانى ، وساءه ذلك وقال : أفأترك ما أخذت من فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ رواه أحمد وابن أبى داود .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ بِحِمَصَ ، فَقَرَأَ سُورَةَ يُوسُفَ ،
فَقَالَ رَجُلٌ : مَا هَكَذَا أَنْزِلْتَ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَحْسَنْتَ ، وَوَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ ، فَقَالَ : أَتَجْمَعُ
أَنْ تُكَذِّبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَشْرَبَ الْخَمْرَ ، فَضْرَبَهُ الْحَدَّ .

(وعنه) أى عن ابن مسعود رضى الله عنه (أنه كان بحمص) بلدة
من بلاد الشام مشهورة (فقرأ ابن مسعود سورة يوسف ، فقال رجل) قال
الحافظ : لم أقف على اسمه ، وقد قيل : إنه نهيك بن سنان لكن لم أر ذلك
صريحاً . وفى رواية مسلم : فقال لى بعض القوم : اقرأ علينا ، فقرأت عليهم
سورة يوسف ، فقال رجل من القوم (ما هكذا أنزلت) فإن كان السائل
هو القائل وإلا ففيه منهم آخر (قال) ابن مسعود (قرأت) كذا (على رسول
الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ، فقال : أحسنت ، ووجد) ابن مسعود
(منه) أى من الرجل (ريح الخمر فقال) له (أتجمع أن تكذب بكتاب
الله وتشرب الخمر ، فضربه الحد) أى رفعه إلى من له الولاية فضربه ،
وأسند الضرب إليه مجازاً لكونه كان سبياً فيه ، والمنقول عنه أنه كان يرى
وجوب الحد بمجرد وجود الرائحة أو أن الرجل اعترف بشربها بلا عذر ،
لكن وقع عند الإسماعيل إثر هذا الحديث النقل عن على أنه أنكر على ابن
مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها ، إذ لم يقر ولم يشهد عليه ، وإنما أنكر
الرجل كيفية الإنزال جهلا منه لا أصل التزول وإلا لكفر ، إذ الإجماع قائم
على أن من جحد حرفاً مجمعاً عليه فهو كافر .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » يَرُدُّهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالُّهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلاً) هو أبو سعيد الخدري كما عند أحمد (سمع رجلاً) قيل : هو قتادة بن النعمان لأنه أخوه لأمه وكانا متجاوزين ، وجزم بذلك ابن عبد البر ، فكأنه أبهم نفسه وأخاه (يقرأ : « قل هو الله أحد » يرددها) كلها (فلما أصبح) أبو سعيد (جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك) الذي سمعه من الرجل (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وكان الرجل) الذي جاء وذكر (يتقالتها) أى يعتقد أنها قليلة في العمل لا في التنقيص . وعند الدارقطني من طريق إسحق ابن الطباع عن مالك في هذا الحديث : إن لى جاراً يقوم بالليل فما يقرأ إلا بـ « قل هو الله أحد » (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفسى بيده إنها لتعدل ثلث القرآن) باعتبار معانيه ، لأنه أحكام وأخبار وتوحيد ، وقد اشتملت هى على الثلث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ، وقيل : تعدله في الثواب . وضعفه ابن عقييل . وقال ابن راهويه : ليس المراد أن من قرأها ثلاث مرات كان كمن قرأ القرآن كله ، هذا لا يستقيم ولو قرأها مائتي مرة . واستدل بهذا ابن عبد البر ، ثم قال : على أنى أقول : السكوت في هذه المسألة أفضل من الكلام فيها وأسلم . انتهى . وظاهر الأحاديث ناطق بتحصيل الثواب مثل : من قرأ ثلث القرآن كحديث مسلم والترمذى : احشروا فسأقرأ عليكم ثلث القرآن ، فخرج يقرأ « قل هو الله أحد » ثم قال : ألا إنها تعدل ثلث القرآن ، وإذا حملناه على ظاهره فهل ذلك الثلث معين أو أى ثلث كان منه ، فيه نظر ، ويلزم على الثانى أن من قرأها ثلاثاً كان كمن قرأ ختمة كاملة . وقيل : المراد من عمل بما تضمنته من الإخلاص والتوحيد

كان كمن قرأ ثلث القرآن . وادعى بعضهم أن قوله « تعدل ثلث القرآن » يختص بصاحب الواقعة ، لأنه لما ردّها في ليلته كان كمن قرأ القرآن بغير ترديد . قال القابسي : ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها ، فلذلك استقل عمله ، فقال له الشارع ذلك ترغيباً في عمل الخير وإن قل . وقال ابن عبد البر : من لم يتأول هذا الحديث أخلص ممن أجاب فيه بالرأى . وفي الحديث إثبات فضل « قل هو الله أحد » . وقد قال بعض العلماء . إنها تضاهي كلمة التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والنافية مع زيادة تعليل ، ومعنى النفي فيها أنه الخالق الرازق المعبود ، لأنه ليس فوقه من يمنعه من ذلك كالوالد ، ولا من يساويه في ذلك كالكفء ، ولا من يعينه على ذلك كالولد .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ :
أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا :
أَيْنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ .

(وعنه) أى عن أبى سعيد الخدرى (رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وآله (وسلم لأصحابه : أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة ، فشق ذلك عليهم وقالوا : أينما يطيق ذلك يا رسول الله ؟ فقال : الله الواحد الصمد ثلث القرآن) فيه إلقاء العالم المسائل على أصحابه واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للفهم ، لأن المتبادر من إطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث حجمه المكتوب مثلاً ، وقد ظهر أن ذلك غير مراد . كذا في الفتح . وعند الإسماعيلي من رواية أبى خالد الأحمر عن الأعشى فقال : يقرأ : « قل هو الله أحد » فهي ثلث القرآن . وأخرج الترمذى عن ابن عباس وأنس ابن مالك قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا زلزلت » تعدل نصف القرآن ، و « قل هو الله أحد » تعدل ثلث القرآن ، و « قل يا أيها الكافرون » تعدل ربع القرآن . وأخرج الترمذى أيضاً وابن أبى شبة وأبو الشيخ من طريق سلمة بن وردان عن أنس : « الكافرون والنصر » تعدل كل منهما ربع القرآن ، و « إذا زلزلت » تعدل ربع القرآن . زاد ابن أبى شبة وأبو الشيخ : وآية الكرسي تعدل ربع القرآن . قال في الفتح : وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وإن حسنه الترمذى ، فلعله تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال ، وكذا صححه الحاكم من حديث ابن عباس ، وفي سنده يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم انتهى . وقد أبدى بعض أهل العلم حكمة لقوله : ثلث القرآن ونصفه وربعه . والقول الجامع في ذلك ما ذكره التوربشتى رحمه الله حيث قال : وإن سلطنا هذا المسلك بمبلغ علمنا نعتقد ونعترف أن بيان ذلك على الحقيقة إنما يتلقى من قبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فإنه هو الذى ينتهى إليه في معرفة حقائق الأشياء والكشف عن خفيات العلوم ، فأما القول الذى نحن بصدده ونحوم حوله على مقدار فهمنا ، فهو وإن سلم من الخلل والزلل لا يتعدى عن ضرب من الاحتمال . انتهى . نقله الطيبي في شرح المشكاة .

الحديث التاسع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا
 أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفْيَيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا فَقَرَأَ فِيهِمَا « قُلْ هُوَ
 اللَّهُ أَحَدٌ » وَ « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ » وَ « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » ،
 ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ ،
 وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 إذ أوى إلى فراشه) للنوم وأخذ مضجعه (كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما
 فقرأ فيهما) قال المظهرى : الفاء للتعقيب ، وظاهره يدل على أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم نفث في كفيه أولاً ثم قرأ ، وهذا لم يقل به أحد وليس فيه
 فائدة ، ولعل هذا سهو من الكاتب أو من راو ، لأن النفث ينبغي أن
 يكون بعد التلاوة ليوصل بركة القرآن واسم الله تعالى إلى بشرة القارئ
 أو المقروء له . انتهى . وتعقبه الطيبى فقال : من ذهب إلى تحطئة الرواة
 الثقات العلول ومن اتفقت الأمة على صحة روايته وضبطه وإتقانه بما سنع له
 من رأى الذى هو أوهن من بيت العنكبوت ، فقد خطأ نفسه وخاض
 فيما لا يعنيه ، هلا قاس هذه الفاء على ما فى قوله : « فإذا قرأت القرآن
 فاستعذ » وقوله : « فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم » على أن التوبة عين
 القتل . ونظيره فى كلام الله تعالى العزيز غير عزيز . والمعنى : جمع كفيه
 ثم عزم على النفث فيهما ، فقرأ فيهما ، أو لعل السر فى تقديم النفث على
 القراءة مخالفة السحرة البطلة ، على أن أسرار الكلام النبوى جلت عن أن
 تكون مشرع كل وارد ، وبعض من لا يد له فى علم المعانى لما أراد التقصى
 عن الشبهة تشبث بأنه جاء فى صحيح البخارى بالواو ، وهى تقتضى الجمعية
 لا الترتيب ، وهو زور وبهتان حيث لم أجده فيه ، وفى كتاب الحميدى
 وجامع الأصول إلا بالفاء . انتهى ما قاله الطيبى . وثبت فى رواية أبى ذر عن
 الكشميين بلا فاء ولا واو فيهما ، والله أعلم (« قل هو الله أحد » و « قل أعوذ

رب الفلق» و«قل أعوذ برب الناس» ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده ،
يبدأ بهما (أى بالمسح بيديه) على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده ،
يفعل ذلك ثلاث مرات (وعنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات ، أى الثلاث : الإخلاص والفلق
والناس ، وينفث ، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح بيده رجاء
بركتهما . رواه البخارى .

الحديث العاشر

عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ، وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ ، إِذْ جَالَتِ الْفَرَسُ ، فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ ، فَقَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ ، فَسَكَتَ وَسَكَتَتِ الْفَرَسُ ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ ، فَاَنْصَرَفَ ، وَكَانَ ابْنُهُ يَخِي قَرِيبًا مِنْهَا ، فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ ، فَلَمَّا اجْتَرَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى مَا يَرَاهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ : اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ ، قَالَ : فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ يَخِي وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَاَنْصَرَفْتُ إِلَيْهِ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ ، فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا ، قَالَ : وَتَذَرِي مَا ذَاكَ ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ دَنَتْ لِمَصُونِكَ ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَضْبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ .

(عن أسيد بن حضير) بتصغيرهما (قال : بينما هو) أى أسيد (يقرأ من الليل سورة البقرة) وفي رواية : سورة الكهف ، فيحتمل التعدد (وفرسه مربوطة عنده إذ جالت الفرس) بالجيم ، أى اضطربت شديداً (فسكت) عن القراءة (فسكنت) أى الفرس عن الاضطراب (فقرأ) فجالت الفرس ، فسكت وسكنت الفرس ثم قرأ فجالت الفرس ، فانصرف أسيد (وكان ابنه يحيى) فى ذلك الوقت (قريباً منها) أى من الفرس (فأشفق) خاف أسيد (أن تصيبه) أى ابنه يحيى (فلما اجتراه) أى اجتراه أسيد ابنه يحيى من المكان الذى هو فيه حتى لا يصيبه الفرس (رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها) كذا فيه باختصارها . وقد أورده أبو عبيد كاملاً ولفظه : رفع رأسه إلى السماء فإذا هو بمثل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت إلى السماء حتى ما يراها . وفي رواية إبراهيم بن سعد : فقمت إليها فإذا مثل الظلة فوق رأسى فيها أمثال السراج فخرجت فى الجو حتى ما أراها (فلما)

(٢ - عون البارى - ج ٥)

أصبح) أُسَيد (حدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك (فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم (اقرأ يا ابن حضير ، اقرأ يا ابن حضير) مرتين ، وليس أمراً بالقراءة حال التحديث ، بل المعنى : كان ينبغي لك أن تستمر على قراءتك وتغتني ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة وتستكثر من القراءة التي هي سبب بقائها . قاله النووي . وقال الطيبي : يريد أن اقرأ لفظه أمر وطلب للقراءة في الحال ، ومعناه تحضيض وطلب للاستزادة في الزمان الماضي ، أى هلا زدت ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم استحضر تلك الحالة العجيبة الشأن فأمره تحريضاً عليه ، والدليل على أن المراد من الأمر الاستزادة وطلب دوام القراءة والنهي عن قطعها قوله (قال : فأشفقت) أى خفت ، أجاب بعذره في قطع القراءة (يا رسول الله) إن دمت على القراءة (أن تطأ) الفرس ابني (يحيى وكان منها) أى من الفرس (قريباً) قال في الفتح : دل سياق الحديث على محافظة أُسَيد على خشوعه في صلاته ، كأنه كان يمكنه أول ما جالت الفرس أن يرفع رأسه ، وكأنه كان بلغه حديث النهي عن رفع المصلي رأسه إلى السماء فلم يرفعه حتى اشتد به الخطب ، ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته ، فلهذا تمادى به الحال ثلاث مرار . ووقع في رواية ابن أبي ليلى : اقرأ يا أبا عتيك ، وهي كنية أُسَيد (فرفعت رأسي فانصرفت إليه فرفعت رأسي إلى السماء فإذا مثل الظلة) بضم الظاء وتشديد اللام . قال ابن بطال : هي السحابة كانت فيها الملائكة ومعها السكينة ، فإنها تنزل أبدأً مع الملائكة (فيها) أى في الظلة (أمثال المصابيح فخرجت) قال عياض : وصوابه فخرجت (حتى لا أراها ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وندري ماذا؟ قال : لا ، قال : تلك الملائكة دنت) أى قربت (لصوتك) وفي رواية ابن سعد : تستمع لك ، وكان أُسَيد حسن الصوت . وعند الإسماعيلي : اقرأ أُسَيد فقد أوتيت من مزامير آل داود . فقيه إشارة إلى الباعث على استماع الملائكة لقراءته (ولو قرأت) أى لو دمت على قراءتك . وفي رواية ابن أبي ليلى : أما إنك لو مضيت (لأصبحت) أى الملائكة (ينظر الناس إليها لا تتوارى) لا تستتر منهم . وفي رواية ابن أبي ليلى عن أُسَيد : لرأيت العجائب . قال النووي : في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة . كذا أطلق . قال في الفتح : وهو صحيح ، لكن الذي يظهر التقييد بالصالح

مثلاً والحسن الصوت . قال النووي : وفيه فضيلة القراءة وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة . قلت : الحكم المذكور أعم من الدليل ، فالذى فى الرواية إنما نشأ عن قراءة خاصة من سورة خاصة بصفة خاصة ، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر وإلا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ . وقد أشار فى الحديث بقوله « ما تتوارى منهم » إلى أن الملائكة لاستغراقهم فى الاستماع كانوا لا يستمرون على الإخفاء الذى هو من شأنهم مثلاً . وفيه منقبة لأسيد بن حضير ، وفضل قراءة سورة البقرة فى صلاة الليل ، وفضل الخشوع فى الصلاة ، وإن التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يفوت الخير الكثير ، فكيف لو كان بغير المباح . انتهى .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ
وَأَتَاءَ النَّهَارِ ، فَسَمِعَهُ جَارٌ لَهُ ، فَقَالَ : لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ ،
فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ ، رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُهْلِكُهُ فِي الْحَقِّ ،
فَقَالَ رَجُلٌ : لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ ، فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال : لا حسد إلا فى اثنتين) أى لا غبطة جائزة فى شىء إلا فى خصلتين :
إحداهما (رجل علمه الله القرآن) وفى رواية ابن عمر : رجل آتاه الله الكتاب
(فهو يتلوه آتاء الليل وآتاء النهار) ساعاتهما ، ولفظ ابن عمر : وقام به
آتاء الليل ، والمراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة (فسمعه جار له فقال :
ليتنى أوتيت مثل ما أوتى فلان) من القرآن (فعملت) به (مثل ما يعمل)
من تلاوته آتاء الليل وآتاء النهار (و) خصلة (رجل آتاه الله مالا فهو يهلكه)
بضم الياء وكسر اللام ، وفيه مبالغة لأنه يدل على أنه لا يبقى من المال بقية ،
ولما أُوهم الإسراف والتبذير كمله بقوله (فى الحق) كما قيل : لا سرف فى
الخير (فقال رجل : ليتنى أوتيت مثل ما أوتى فلان) من المال (فعملت)
فيه (مثل ما يعمل) من إهلاكه فى الحق . وهذا الحديث أخرجه النسائى فى
الفضائل . وفيه الحث عن تحصيل الخصلتين .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ .

(عن عثمان) بن عفان (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : خيركم من تعلم القرآن وعلمه) خلاصاً فيهما ، وفي رواية بأو التي للتنويع لا للشك ، وفيه الحث على تعليم القرآن ، وقد سئل الثوري عن الجهاد وإقراء القرآن ، فرجح الثاني واحتج بهذا الحديث . قال في الفتح : القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف ممن تعلم غير القرآن .

الحديث الثالث عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ .

(وعنه) أى عن عثمان (رضي الله عنه في رواية قال : قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم : إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه) بالواو . للأربعة «أو علمه» والأولى أظهر في المعنى . قال في الفتوح : ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره ، جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدى ، ولهذا كان أفضل ، وهو من جملة من غنى سبحانه وتعالى بقوله : «ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين» . والدعاء إلى الله يقع بأمور من جملتها تعلم القرآن وهو أشرف الجميع ، وعكسه الكافر المانع لغيره من الإسلام ، كما قال تعالى : «فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها» . فإن قيل : فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه . قلت : لا ، لأن المخاطبين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان ، فكانوا يدرون معانى القرآن بالسليقة أكثر مما يدريها من بعدهم بالاكتساب ، فكان الفقه لهم بحجة ، فمن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك ، لا من كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معانى ما يقرؤه أو يقرئه ، فإن قيل : فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم عناء في الإسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً قلنا حرف المسألة يدور على النفع المتعدى ، فمن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل ، فلعل من مضمرة في الخير بعد أن ، ولا بد مع ذلك من مراعاة الإخلاص في كل صنف منهم . ويحتمل أن تكون الخيرية وإن أُطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك ، وكان اللائق بحالهم ذلك أو المراد من المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه ، أو المراد مراعاة الحيثية ، لأن القرآن خير الكلام ، فتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة إلى خيرية القرآن ، وكيفما كان هو مخصوص بمن علم وتعلم حيث يكون قد علم ما يجب عليه عيناً .

الحديث الرابع عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّمَا مِثْلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمِثْلِ الْإِبِلِ الْمُعْقَلَةِ ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا
 أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إنما مثل صاحب القرآن (أى الذى ألف تلاوته مع القرآن) كمثل صاحب الإبل المعقلة (أى المشدودة بالعقال وهو الحبل الذى يشد فى ركبة البعير) (إن عاهد عليها أمسكها) أى استمر إمساكه لها (وإن أطلقها) من عقلها (ذهبت) أى انفلتت ، والحصر فى قوله إنما هو حصر مخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك ، وشبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذى يخشى منه أن يشرد ، فما دام التعاهد موجوداً فالحفظ موجود ، كما أن البعير مادام مشدوداً بالعقال فهو محفوظ ، وخص الإبل بالذكر لأنها أشد الحيوان الإنسى نفوراً . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصلاة ، والنسائى فى الفضائل والصلاة .

الحديث الخامس عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
بِئْسَمَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ : نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ ، بَلْ نُسِيَ ،
وَاسْتَذَكَّرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : بئس ما لأحدكم) أى بئس شيئاً (أن يقول : نسيت آية كيت وكيت) كلمتان يعبر بهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ، وسبب الذم ما فى ذلك من الإشعار بعدم الاعتناء بالقرآن ، إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة ، فلو تعاذه بتلاوته والقيام به فى الصلاة لدام حفظه وتذكره ، فكأنه إذا قال : نسيت الآية الفلانية فكأنه شهد على نفسه بالتفريط ، فيكون متعلق الذم ترك الاستذكار والتعاهد لأنه يورث النسيان (بل نسي) أى إن الله هو الذى أنساني ، فينسب الأفعال إلى خالقها لما فيه من الإقرار بالعبودية والاستسلام لقدرة الربوبية . نعم يجوز نسبة الأفعال إلى مكتسبها بدليل الكتاب والسنة كما لا يخفى . وقيل : معنى نسي : عوقب بالنسيان لتفريطه فى تعاذه ، والأول أولى (واستذكروا القرآن) أى اطلبوا من أنفسكم مذاكرته والمحافظة على قراءته (فإنه أشد تفصيًّا) أى تفلتاً (من صدور الرجال من النعم) وهى الإبل لا واحد له من لفظه ، لأن شأن الإبل طلب التفلت ما أمكنها ، فتنى لم يتعاهدا صاحبها بربطها تفلتت ، فكذلك حافظ القرآن إن لم يتعاذه تفلت بل هو أشد ، وإنما كان كذلك لأن القرآن ليس من كلام البشر ، بل هو من كلام خالق القوى والقدر ، وليس بينه وبين البشر مناسبة قريبة ، لأنه حادث وهو قديم ، لكن الله سبحانه وتعالى بلطفه العميم وكرمه القديم من عليهم ومنحهم هذه النعمة العظيمة ، فينبغى أن يتعاهد بالحفظ والمواظبة ما أمكن ، فقد يسره تعالى للذكر وإلا فالطاقة البشرية تعجز قواها عن حفظه وحمله ، قال تعالى : « ولقد يسرنا القرآن للذكر - الرحمن علم القرآن - لو أنزلنا هذا القرآن على جبل » الآية . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الصلاة ، والترمذى فى القراءات والنسائى فى الصلاة وفضائل القرآن .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَضُّلاً مِنَ الْإِبِلِ فِي
عُقُلِهَا .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم) أنه (قال : تعاهدوا القرآن) بالحفظ والترداد (فوالذى نفسى
بيده هو) أى القرآن (أشد تفصيلاً) وفى حديث عقبة بن عامر بلفظ : أشد
تفلتاً (من الإبل فى عقولها) جمع عقال ، يقال : عقلت البعير أعقله عقلا ،
وهو أن تثنى وظيفه مع ذراعه فتشدهما جميعاً فى وسط الذراع ، وذلك الحبل
هو العقال .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : كَانَتْ مَدًّا ، ثُمَّ قَرَأَ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، يَمْدُ بِبِسْمِ اللَّهِ وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ وَيَمْدُ بِالرَّحِيمِ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سئل) والسائل قتادة (كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ؟ فقال : كانت مدًّا) أى ذات مد (ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم) استدلل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، ورام بذلك معارضة حديث أنس أيضاً أخرج في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يقرأها في الصلاة . قال في الفتح : وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر ، وقد أوضحت في كتابته من النكت على علوم الحديث لابن الصلاح وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يمد فيها أن تكون قراءة البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة ، ولأنه إنما ورد بصورة المثال ، فلا تتعين البسملة ، والعلم عند الله تعالى (يمد ببسم الله) أى اللام التي قبل هاء الجلالة الشريفة (ويمد بالرحمن) أى بالميم التي قبل النون (ويمد بالرحيم) أى بالحاء المد الطبيعي الذي لا يمكن النطق بالحرف إلا به من غير زيادة عليه ، لا كما يفعله بعضهم من الزيادة عليه . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الفجر « ق » فقد بهذا الحرف « لها طلع نضيد » فقد « نضيد » ومباحث مقادير المد للهمز للقراء المذكورة في الدواوين المؤلفة في ذكر قراءاتهم .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : يا أبا موسى لقد أُوتيتَ مِزْمَارًا من مزامير آل داود) أى فى حسن الصوت كقراءة داود نفسه ، لأنه لم يذكر أن أحداً من آل داود أُعطى من حسن الصوت ما أُعطى داود ، قال مقحمة ، والمزامير : جمع مِزْمَار : الآلة المعروفة ، أُطلق اسمها على الصوت للمشابهة ، وقد كان داود عليه السلام فيما رواه ابن عباس يقرأ الزبور بسبعين لحنًا ، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم ، وإذا أراد أن يبكى نفسه لم تبق دابة فى بر ولا بحر إلا أنصت له واستمعت وبكت . وقد أورد البخارى حديث الباب مختصراً ، وأورده مسلم عن أبى بردة بلفظ : لو رأيتنى وأنا أسمع قراءتك البارحة ... الحديث . وزاد أبو يعلى : فقال : أما إني لو علمت بمكانك لحبرته لك تحبيراً . وللرويانى : لو علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستمع قراءتى لحبرتها تحبيراً ، أى حسنتها وزينتها بصوتى تزييناً . وهذا يدل على أن أبا موسى كان يستطيع أن يتلو أشجى من المزامير عند المبالغة فى التحجير ، لأنه قد تلا مثلها وما بلغ حد استطاعته . وأخرج ابن أبى داود بسند صحيح من طريق أبى عثمان النهدي قال : دخلت دار أبى موسى الأشعرى فها سمعت صوت صنج ولا بربط ولانأى أحسن من صوته . قال فى الفتح : نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذى الصوت الحسن ، وكان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت بين يدي القوم لحسن صوته . انتهى . وحديث الباب أخرجه الترمذى أيضاً .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَنْكَحَنِي أَبِي امْرَأَةً
ذَاتَ حَسَبٍ ، فَكَانَ يَتَعَاهَدُ كُنَّتَهُ ، فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا ، فَتَقُولُ : نَعَمْ
الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ ، لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا ، وَلَمْ يَفْتَشْ لَنَا كَنَفًا مُذْ أَتَيْنَاهُ ،
فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ :
أَلْقِنِي بِهِ ، فَلَقِيْتُهُ بَعْدُ ، فَقَالَ : كَيْفَ تَصُومُ ؟ فَقُلْتُ : كُلَّ يَوْمٍ ،
قَالَ : فَكَيْفَ تَخْتِمُ ؟ قُلْتُ : كُلُّ لَيْلَةٍ ، قَالَ : صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ
ثَلَاثَةً ، وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ ، قُلْتُ : أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ :
صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ ، قُلْتُ : أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا ، قَالَ : أَفْطِرُ
يَوْمَيْنِ وَصُمْ يَوْمًا ، قُلْتُ : أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : صُمْ أَفْضَلَ
الصَّوْمِ ، صَوْمَ دَاوُدَ ، صِيَامَ يَوْمٍ وَإِفْطَارَ يَوْمٍ ، وَاقْرَأْ فِي كُلِّ سَبْعٍ
لَيْالٍ مَرَّةً ، فَلَيِّنِي قَبْلْتُ رُخْصَةً رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَلِكَ
أَنِّي كَبِرْتُ وَضَعُفْتُ ، فَكَانَ يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ السَّبْعَ مِنَ الْقُرْآنِ
بِالنَّهَارِ وَاللَّيْلِ يَقْرُؤُهُ يَغْرِضُهُ مِنَ النَّهَارِ لِيَكُونَ أَخَفَّ عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ ،
وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَوَّى أَفْطَرَ أَيَّامًا وَأَحْصَى وَصَامَ مِثْلَهُنَّ ، كَرَاهِيَةً أَنْ
يَتْرَكَ شَيْئًا فَارَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ .

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : أنكحني أبى) عمرو بن
العاص (امرأة) هى أم محمد بنت محمية بن جزء الزبيدى كما عند ابن سعد
(ذات حسب) شرف بالأباء . وعند أحمد أنها من قريش ، ولعله كان
المشير عليه بتزويجها وإلا فقد كان عبد الله رجلا كاملا ، أو قام عنه
بالصدوق (فكان) عمرو (يتعاهد كتنه) زوجة ابنه (فيسألها عن) شأن
ابنه (بعلمها فتقول) فى الجواب (نعم الرجل من رجل ، لم يطأ لنا فراشا)
أى لم يضاجعنا حتى يطأ لنا فراشا (ولم يفتش لنا كنفا) أى سائرا (منذ أتيناها)

وكننت بذلك عن تركه لجماعها ، إذ عادة الرجل إدخال يده في دواخل ثوب زوجته ، أو الكنف : الكنيف ، أى أنه لم يطعم عندنا حتى يحتاج إلى موضع قضاء الحاجة . قاله الكرمانى . قال فى الفتح : والأول أولى . وعند أحمد من رواية مغيرة وحصين عن مجاهد بلفظ : فأقبل على يلومنى ، فقال : أنكحتك امرأة من قريش فعصلتها وفعلت ، ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكاني (فلما طال ذلك عليه) أى على عمرو خاف أن يلحق ابنه ، ثم بتضديع حق الزوجة (ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) ألقنى به (أى بابنك عبد الله ، قال عبد الله) فلقيته بعد (أى بعد ذلك) فقال : كيف تصوم ؟ قال (أى عبد الله ، ولأبى ذر : قلت أصوم (كل يوم ، قال : وكيف تختم) القرآن (قال) ولأبى ذر : قلت أختم (كل ليلة ، قال : صم فى كل شهر ثلاثة) من الأيام (وقرأ القرآن فى كل شهر) ختمة (قال : قلت) يارسول الله (أطيق أكثر من ذلك ، قال : صم ثلاثة أيام فى الجمعة ، قال) عبد الله (قلت) يارسول الله (أطيق أكثر من ذلك ، قال : أفطر يومين وصم يوماً ، قال قلت : أطيق أكثر من ذلك) استشكله الداودى وقال : هذا وهم من الراوى ، لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم ، وهو إنما يريد تلويحه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير . قال الحافظ فى الفتح : وهو اعتراض متجه فلعله وقع من الراوى فيه تقديم وتأخير ، وقد سلمت رواية هشيم من ذلك ، فإن لفظه : « صم من كل شهر ثلاثة أيام » قلت : إني أقوى من ذلك ، فلم يزل يرفعنى حتى قال : صم يوماً وأفطر يوماً . انتهى (قال : صم أفضل الصوم صوم داود) نبى الله صلى الله عليه وآله وسلم (صيام يوم وإفطار يوم وقرأ) كل القرآن (فى كل سبع ليال مرة) قال عبد الله (فليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذاك إني كبرت) بكسر الموحدة (وضعفت ، فكان) عبد الله (يقرأ على بعض أهله) أى من تيسر منهم (السبع) بضم السين وسكون الموحدة (من القرآن بالنهار والذي يقرؤه) يريد أن يقرأه بالليل (يعرضه من النهار ليكون أخف عليه بالليل ، وإذا أراد أن يتقوى) على الصيام (أفطر أياماً وأحصى) عدد أيام الإفطار (وصام) أياماً (مثلهن كراهية أن يترك شيئاً فارق النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم عليه) قال في الفتح : وكأن النهي عن الزيادة ليس على التحريم ، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب ، وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق ، وهي عجزه عن سوى ذلك في الحال أو في المال . وأغرب بعض الظاهرية فقال : يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاثة . وقال النووي : أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك وإنما هو بحسب النشاط والقوة . فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والله أعلم . انتهى . زاد القسطلاني عن النووي : فمن كان يظهر له بدقيق الفكر اللطائف والمعارف فليقتصر على قدر يحصل له معه كمال فهم ما يقرؤه . ومن اشتغل بشيء من مهمات المسلمين كنشر العلم وفصل الخصومات فليقتصر على قدر لا يمنعه من ذلك ولا يخل بما هو مترصد له ، ومن لم يكن من هؤلاء فليستكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حد الملل أو الهزيمة . وقد كان بعضهم يختم في اليوم واللييلة ، وبعضهم ثلاثاً . وكان ابن الكاتب الصوفي يختم أربعاً بالنهار وأربعاً بالليل . انتهى . قال : وقد رأيت بالقدس الشريف في سنة سبع وستين وثمانمائة رجلاً يكنى بأبي الطاهر من أصحاب الشيخ شهاب الدين ابن رسلان ذكر لي أنه كان يقرأ في اليوم واللييلة خمس عشرة ختمة ، وثبني في ذلك في هذا الزمن شيخ الإسلام البرهان بن أبي شريف المقدسي ، نفع الله بعلومه . وأما الذين ختموا القرآن في ركعة فلا يحصون كثرة ، منهم : عثمان وتميم الداري وسعيد بن جبير ، وأخبرني غير واحد من الثقات عن صاحبنا الفقيه رضي البكري أنه كان أيضاً يقرؤه في ركعة واحدة . والله تعالى يهب ما يشاء لمن يشاء . انتهى كلام القسطلاني . وعندى أن في ذلك راحة من الرهبانية ، فليحذر المؤمن المتبع نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما ورد في حديث ابن عمرو عند البخاري بلفظ قال : فاقراء في سبع ولا تزد على ذلك . وعنه عند أبي داود والترمذي مرفوعاً : لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث . وعن ابن مسعود بإسناد صحيح عند سعيد بن منصور بلفظ : اقرأوا القرآن في سبع ولا تقرأه في أقل من ثلاث . والأخبار في ذلك كثيرة ، فلا يسوغ التجاوز عن ثلاث ، والبركة التي وضعها الله تعالى في الاتباع ليست في الابتداع أبداً ، والله أعلم .

الحديث العشرون

عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى شَيْئًا ، وَيَنْظُرُ فِي الْقَدَحِ فَلَا يَرَى شَيْئًا ، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلَا يَرَى شَيْئًا ، وَيَتَمَارَى فِي الْفُوقِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وعملكم مع عملهم) من عطف العام على الخاص (ويقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم) أى لا تفقهه قلوبهم ولا ينتفعون بما تلووه منه ، أو لا تصعد تلاوتهم في جملة الكلم الطيب إلى الله تعالى (يمرقون من الدين) أى الإسلام ، وبه يتمسك من يكفر الخوارج ، أو المراد طاعة الإمام ، فلا حجة فيه لتكفيرهم ، والأول أظهر وأرجح (كما يمرق السهم من الرمية) شبه مروقهم من الدين بالسهم الذى يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه ، والحال أنه لسرعة خروجه من شدة قوة الراى لا يعلق من جسد الصيد بشيء (ينظر) الراى (في النصل) الذى هو حديد السهم ، هل يرى فيه شيئاً من أثر الصيد ، دماً أو نحوه (فلا يرى) فيه (شيئاً) ، وينظر في القدح (بكسر القاف : السهم قبل أن يراش ويركب سهمه أو ما بين الريش والنصل ، هل يرى فيه أثراً) (فلا يرى) فيه (شيئاً وينظر في الريش) الذى على السهم (فلا يرى) فيه (شيئاً ويتارى) أى يشك الراى (في الفوق) وهو مدخل الوتر منه ، هل فيه شيء من أثر الصيد ، يعنى نفذ السهم المرمى بحيث لم يتعلق به شيء ولم يظهر أثره فيه ، فكذلك قراءتهم لا يحصل لهم منها فائدة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في علامات النبوة . وعند البخارى عن علي رضي الله عنه بلفظ : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يأتي

فى آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان — أى صغارها — سفهاء الأحلام — أى
ضعفاء العقول — يقولون^(١) من قول خير البرية يمرقون : من الإسلام
كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينما لقيتموهم
فاقتلوهم ، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة . قال القسطلانى نقلا عن
الخطابى : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج على ضلالتهم فرقة من فرق
المسلمين ، وأجازوا منّا كحتمهم وأكل ذبائحهم وقبول شهادتهم . وسئل على
رضى الله عنه عنهم : أهم كفار ؟ فقال : من الكفر فروا . فقيل : منافقون
هم ؟ فقال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا ، وهؤلاء يذكرون الله
بكثرة وأصيلا . قيل : من هم ؟ قال : قوم أصابتهم فتنة فعموا وصموا .
انتهى . قلت : وفى هذا الإجماع شيء ، وحديث علىّ الوارد فيهم يدل على
كفرهم بلا تأويل ، وقد ورد أنهم كلاب النار ، والله أعلم .

(١) هو من المقلوب ، أى من خير قول البرية ، والمراد من قول الله ليناسب الترجمة .
قال فى شرح المشكاة : وهو أولى لأن يقولون هنا بمعنى يتحدثون أو يأخذون من خير ما يتكلم
به ، قال : وينصره ماروى فى شرح السنة ، وكان ابن عمر يرى الخوارج شرار خلق الله ،
وقال : إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت فى الكفار ففعلوها على المؤمنين ، وما ورد فى حديث أبى
سعيد : يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه فى شيء . والرمية : فعيلة بمعنى مفعولة ، أى الصيد
المرمى ، وحناجر : جمع حنجرة وهى الخلقوم رأس الفلضة حيث تراه ناتئا من خارج الحلق ،
أى أن الإيمان لم يرسخ فى قلوبهم لأن ما وقف عند الخلقوم فلم يتجاوزه لم يصل إلى القلب .
وفى حديث حذيفة : لا يجاوز تراقيهم ولا تميمه قلوبهم . اهـ . سيد نور الحسن خان .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأُتْرَجَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا
 طَيِّبٌ ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ ، كَالْتَّمْرَةِ طَعْمُهَا
 طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالرِّيحَانَةِ
 رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْحَنْظَلَةِ
 طَعْمُهَا مُرٌّ وَخَبِيثٌ وَرِيحُهَا مُرٌّ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 أنه (قال : المؤمن الذى يقرأ القرآن ويعمل به كالأترجة طعمها طيب
 وريحها طيب) قال المظهرى : فالمؤمن الذى يقرأ القرآن هكذا من حيث أن
 الإيمان فى قلبه ثابت طيب الباطن ، ومن حيث أنه يقرأ القرآن ويستريح
 الناس بصوته ويثابون بالاستماع إليه ويتعلمون منه مثل الأترجة يستريح الناس
 بريحها (والمؤمن الذى لا يقرأ القرآن ويعمل به كالتمر) بالفوقية وسكون
 الميم ، ويعمل ، عطف على لا يقرأ لا على يقرأ (طعمها طيب ولا ريح لها ،
 ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن كالريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنافق
 الذى لا يقرأ القرآن كالحنظلة طعمها مر أو خبيث) بالشك من الراوى
 (وريحها مر) واستشكل من حيث أن المارة من أوصاف المطعوم فكيف
 يوصف بها الريح . وأجيب بأن ريحها لما كان كطعمها استعير له وصف
 المارة . وقال الكرماني : المقصود منهما واحد وهو بيان عدم النفع لا له
 ولا لغيره . انتهى . وفى الحديث فضيلة قارئ القرآن ، وأن المقصود من
 التلاوة العمل كما دل عليه زيادة « ويعمل به » وهى زيادة مفسرة للمراد من
 الرواية التى لم يقل فيها « ويعمل به » وهذا الحديث أخرجه فى فضل القرآن على
 سائر الكلام أيضاً .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اِئْتَلَفْتُمْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا
 عَنْهُ .

(عن جندب بن عبد الله رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : اقرءوا القرآن ما ائتلفت) أى ما اجتمعت (عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم) فى فهم معانيه (فقوموا) أى تفرقوا (عنه) لثلاثا يتأدى بكم الاختلاف إلى الشر . وحمله القاضى عياض على الزمن النبوى خوف نزول ما يسوء . قال فى شرح المشكاة : يعنى اقرءوه على نشاط منكم وخواطركم مجموعة ، فإذا حصل لكم ملالة وتفرق القلوب فاتركوه فإنه أعظم من أن يقرأه أحد من غير حضور القلب ، يقال : قام بالأمر إذا جد فيه ودام عليه ، وقام عن الأمر : إذا تركه وتجاوزه . قال فى الفتح : يحتمل أن يكون المعنى اقرءوا والزمو الاختلاف على ما دل عليه وقاد إليه ، فإذا وقع الاختلاف — أى عرض عارض شبهة تقتضى المنازعة الداعية إلى الافتراق — فاتركوا القراءة وتمسكوا بالمحكم الموجب للألفة ، واعرضوا عن المتشابه المؤدى إلى الفرقة ، وهو كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : فإذا رأيتم الذين يبتغون ما تشابه منه فاحذروهم . ويحتمل أنه ينهى عن القراءة إذا وقع الاختلاف فى كيفية الأداء بأن يفرقوا عند الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته . قال ابن الجوزى كان اختلاف الصحابة يقع فى القراءات واللغات ، فأمروا بالقيام عند الاختلاف لثلاثا يحدد أحدهم ما يقرؤه الآخر فيكون جاحداً لما أنزله الله .

وهنا تم الجزء السادس من فتح البارى والجزء السابع من إرشاد السارى .

كتاب النكاح

النكاح في اللغة : الضم والتداخل ، وقال المطرزي والأزهري : هو الوطء حقيقة ، وهو مجاز في العقد ، وقال الفراء : النكح بضم ثم سكون : اسم الفرج ، ويجوز كسر أوله ، وكثر استعماله في الوطء ، وسمى به العقد لكونه سبيه . وقال أبو القاسم الزجاجي : هو حقيقة فيهما . وقال الفارسي : إذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد ، وإذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء . وقال آخرون : أصله لزوم شيء لشيء مستعلياً عليه ، ويكون في المحسوسات والمعاني . قالوا : نكح المطر الأرض ، ونكح النعاس عينه ، ونكحت القمح في الأرض إذا حرثتها وبذرته فيها ، ونكحت الحصاة أخفاف الإبل . وفي الشرع : حقيقة في العقد ، مجاز في الوطء على الصحيح . والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد ، حتى قيل : إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد ، ولا يرد مثل قوله تعالى : « حتى تنكح زوجاً غيره » لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالسنة وإلا فالعقد لا بد منه ، لأن قوله « حتى تنكح » معناه : حتى تتزوج ، أي يعقد عليها ، ومفهومه أن ذلك كاف بمجرده ، لكن ثبتت السنة أنه لا عبرة بمفهوم الغاية ، بل لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة ، كما أنه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة . نعم أفاد أبو الحسن بن فارس أن النكاح لم يرد في القرآن إلا بمعنى العقد إلا قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى بلغوا النكاح » فإن المراد به الحلم ، والله أعلم . وفي وجه للشافعية كقول الحنفية أنه حقيقة في الوطء ، مجاز في العقد . وقيل : مقول بالاشتراك على كل منهما ، وبه جزم الزجاجي . وهذا الذي يترجح في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد ويتعين المقصود بالقرينة . وقد جمع أسماء النكاح ابن القطاع فزادت على الألف . كذا في الفتح . قال في الإرشاد : وفوائده كثيرة : منها أنه سبب لوجود النوع الإنساني ، ومنها قضاء الوطر بنيل اللذة والتمتع بالنعمة ، وهذه هي الفائدة التي في الجنة ، إذ لا تناسل فيها ، ومنها غض البصر وكف النفس عن الحرام ، إلى غير ذلك .

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ
أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا ، فَقَالُوا : وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ، فَقَالَ
أَحَدُهُمْ : أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَصَلَّى اللَّيْلَ أَبَدًا ، وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ
وَلَا أَفْطِرُ ، وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا ، فَجَاءَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ : أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا ،
أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأَصَلِّي
وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : جاء ثلاثة رهط) اسم جمع
لا واحد له من لفظه ، والثلاثة : على بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمرو بن
العاص ، وعثمان بن مظعون كما فى مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق .
وفى رواية ثابت عند مسلم : أن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ، ولا منافاة بينهما ، فإن الرهط من ثلاثة إلى عشرة ، والنفر من ثلاثة
إلى تسعة ، وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه (إلى بيوت أزواج النبي
صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وآله) وآله
(وسلم ، فلما أُخبروا) مبيناً للمفعول بذلك (كأنهم تقالوها) أى علوها
قليلة (فقالوا : وأين نحن من النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ، قد غفر له)
بضم الغين (ما تقدم من ذنبه وما تأخر) والمعنى : أن من لم يعلم بحصول
ذلك له يحتاج إلى المبالغة فى العبادة عسى أن يحصل بخلاف ما حصل له ،
لكن قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك ليس بلام ، وأشار بهذا
إلى أنه أشدهم خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية فى جانب الربوبية ، وأشار
فى حديث عائشة والمغيرة الذى تقدم فى صلاة الليل إلى معنى آخر بقوله :

أفلا أكون عبداً شكوراً (فقال أحدهم : أما أنا فأني أصلي الليل أبداً) هو قيد الليل لا لأصلي (وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر) بالنهار سوى العيدين وأيام التشريق ، ولهذا لم يقيده بالتأبيد (وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً) وفي رواية مسلم : فقال بعضهم : لا أتزوج النساء ، وقال بعضهم : لا أكل اللحم ، وقال بعضهم : لا أنام على فراش . وظاهره مما يؤكد زيادة عدد القائلين ، ويمكن التوفيق بضروب من التجوز (فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد الأربعة لفظ « إليهم » وفي رواية مسلم : فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما بال أقوام قالوا كذا ، ويجمع بأنه منع من ذلك عموماً جهراً مع عدم تعيينهم وخصوصاً فيما بينه وبينهم رفقاً بهم وسترأ عليهم (فقال) لهم (أنتم الذين قلتم كذا وكذا ، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له) قال في الفتح : فيه إشارة إلى رد ما بنوا عليه أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره ، فأعلمهم أنه مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة أخشى لله وأتقى من الذين يشددون ، وإنما كان كذلك لأن المشدد لا يأمن من الملل ، بخلاف المقتصد فإنه أمكن لاستمراره ، وخير العمل ما داوم عليه صاحبه ، وقد أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر : المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى . انتهى . زاد القسطلاني : فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن أعطى قوى الخلق في العبادات ، لكن قصده التشريع وتعليم أمته الطريق التي لا يعمل بها صاحبها . وقال ابن المنير : إن هؤلاء بنوا على أن الخوف الباعث على العبادة ينحصر في خوف العقوبة ، فلما علموا أنه صلى الله عليه وآله وسلم مغفور له ظنوا أن لا خوف ، وحملوا قلة العبادة على ذلك ، فرد صلى الله عليه وآله وسلم عليهم ذلك وبين أن خوف الإجلال أعظم من الإكثار المحقق الانقطاع ، لأن الدائم وإن قل أكثر من الكثير إذا انقطع ، وفيه دليل على صحة مذهب القاضي حيث قال : لو أوجب الله شيئاً لوجب وإن لم يتوعد بعقوبة على تركه ، وهو مقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : التعبد على الشكر وعلى الإجلال لا على خوف العقوبة ، فإنه منه في عصمة (لكني) أي أنا وأنتم بالنسبة إلى العبودية سواء ، لكن أنا (أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء ، فمن رغب) أعرض (عن سنتي) طريقي

وتركها (فليس مني) إذا كان غير معتقد لها ، والسنة مفرد مضاف يعم على الأرجح فيشمل الشهادتين وسائر أركان الإسلام ، فيكون المعرض عن ذلك مرتدًا ، وكذا إن كان الإعراض تنطعاً يفضي إلى اعتقاد أرجحية عمله ، وأما إن كان ذلك بضرب من التأويل ، كالورع لقيام شبهة في ذلك الوقت أو عجزاً عن القيام بذلك أو لمقصود صحيح ، فيعذر صاحبه . قاله القسطلاني .

وفي الفتح : المراد بالسنة : الطريقة لا التي تقابل الفرض ، والرغبة عن الشيء : الإعراض عنه إلى غيره ، والمراد : من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني . ولمح بذلك إلى طريقة الرهبانية ، فإنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى ، وقد عابهم بأنهم ما وفوا بما التزموه ، وطريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحنيفية السمحة : فيفطر ليقوى على الصوم ، وينام ليقوى على القيام ، ويتزوج لكسر الشهوة وإعفاف النفس وتكثير النسل . وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه ، وفيه تتبع أحوال الأكابر للتأسي بأفعالهم ، وأنه إذا تعذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء ، وأن من عزم على عمل بر واحتجاج إلى إظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعاً ، وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند إلقاء مسائل العلم وبيان الأحكام للمكلفين وإزالة الشبهة عن المجتهدين ، وأن المباحات قد تنقلب بالقصد إلى الكراهة أو الاستحباب . وقال الطبري :

فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وآثر غليظ الثياب وحسن المآكل . قال عياض : وهذا مما اختلف فيه السلف ، فمنهم من نحا إلى ما قال الطبري ، ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى : « أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا » . قال : والحق أن هذه الآية في الكفار ، وقد أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأمرين . قلت : لا يدل ذلك لأحد الفريقين إن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين ، والحق أن ملازمة استعمال الطيبات تفضي إلى الترفه والبطر ولا يؤمن معها من الوقوع في الشبهات ، لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً ، فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور ، كما أن منع تناول ذلك أحياناً يفضي إلى التنطع المنهي عنه ، ويرد عليه صريح قوله تعالى : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » . كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يفضي إلى الملل القاطع لأصلها ، وملازمة

الاقتصار على الفرائض مثلاً وترك النفل تفضي إلى إثارة البطالة وعدم النشاط إلى العبادة ، وخير الأمور الوسط ، وفي قوله « إني لأخشاكم لله » مع ما انضم إليه إشارة إلى ذلك ، وفيه إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية ، والله أعلم . انتهى . وقد قال تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . والأمر يقتضى الطلب ، وأقل درجاته الندب ، فثبت الترغيب . وقال داود الظاهري وأتباعه : إنه فرض عين على القادر على الوطء والإنفاق تمسكاً بالآية وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعكاف بن وداعة الهلالي : ألك زوجة ياعكاف ؟ قال : لا ، قال : ولا جارية ؟ قال : لا ، قال : وأنت صحيح موسر ؟ قال : نعم والحمد لله ، قال : فأنت إذن من إخوان الشياطين ، إما أن تكون من رهبان النصارى فأنت منهم ، وإما أن تكون منا فاصنع كما نصنع ، فإن من سنتنا النكاح ، شراركم عزابكم وأراذل أمواتكم عزابكم ، ويحك يا عكاف ، تزوج ، فقال عكاف : يا رسول الله لا أتزوج حتى تزوجني من شئت ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فقد زوجتك على اسم الله والبركة كريمة كلثوم الحميري . رواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده من طريق بقية . وأجابوا عن ذلك بأنه إيجاب على معين ، فيجوز أن يكون سبب الوجوب تحقق فى حقه ، والآية لم تسق إلا لبيان العدد المحلل ، والله أعلم . قال الحنفية : النكاح سنة مؤكدة على الأصح ، وقال الشافعية : من المباحات والشهوات لآمن القربات وابتغاء النسل به أمر مظنون ، وقال المازرى : الذى نطق به مذهب مالك أنه مندوب ، وقد يجب عندنا فى حق من لا ينكف عن الزنا إلا به . وأطال الحافظ البحث فى ذلك فى الفتح . وفى الحديث أربع من سنن المرسلين : الحياة والتعطر والسواك والنكاح . رواه الترمذى وحسنه .

الحديث الثاني

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ ، وَلَوْ أْذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَمِينَا .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عثمان بن مظعون التبتل) وهو الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة ، أى ردّ عليه اعتقاد مشروعيته ، كأنه لما رآه عبادة وليس كذلك ردّه عليه ، لأن كل ما يفعله العبد تقرباً إلى الله تعالى بقصد أن يتوصل به إلى رضا الله ورسوله وليس من الشرع فهو مردود ، فردّ صلى الله عليه وآله وسلم ما كان من ذلك خارجاً عن شرعه وسننه ، ولم يأذن له بل نهاه (ولو أذن) صلى الله عليه وآله وسلم (له) أى لابن مظعون فى ترك النكاح (لاختصمينا) افتعال من خصمته ، سللت خصمته فهو خصمى بفتح أوله ومخصى ، أى لفعلنا فعل من يخصى بأن نفعل ما يزيل الشهوة ، وليس المراد إخراج الخصيتين ، لأنه حرام أو هو على ظاهره ، وكان قبل النهى عن الاختصاء . قال فى الفتح : ويؤيده توارده استئذان جماعة من الصحابة النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك كأبى هريرة وابن مسعود وغيرهما ، وإنما كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل ، لأن وجود الآلة يقتضى استمرار وجود الشهوة ، ووجود الشهوة يناقى المراد من التبتل ، فيتعين الخصاء طريقاً إلى تحصيل المطلوب وغايته أن فيه ألماً عظيماً فى العاجل يغتفر فى جنب ما يندفع به فى الآجل ، فهو كقطع الإصبع إذا وقعت فى اليد المتأكلة صيانة لبقية الجسد ، وليس الهلاك بالخصاء محققاً ، بل هو نادر . وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه فى النكاح .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنْتَ ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ ، فَسَكَتَ عَنِّي ، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَسَكَتَ عَنِّي ، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ ، فَاخْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله : إني رجل شاب وأنا أخاف على نفسي العنت) بفتحتين ، أي الزنا (ولا أجد ما أتزوج به النساء) زاد في رواية حرمة : فائذن لي أختصي (فسكت) صلى الله عليه وآله وسلم (عني) ، ثم قلت مثل ذلك ، فسكت عني ، ثم قلت مثل ذلك ، فسكت عني ، ثم قلت مثل ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق) أي نفذ المقدور بما كتب في اللوح المحفوظ فبقى القلم الذي كتب به جافاً لا مداد فيه لفرغ ما كتب به (فاختصر) أمر من الاختصاص (على ذلك) أي على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره (أو ذر) أي اترك . وفي رواية الطبري : فاقتصر ، أي على الذي أمرتك به ، أو اتركه وافعل ما ذكرت من الخصاص . وعلى الروایتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل ، بل هو للتهديد ، كقوله تعالى : « وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » . وفي الحديث ذم الاختصاص وأن القدر إذا نفذ لا تنفع الحيل . وفيه مشروعية شكوى الشخص ما يقع له للكبير ولو كان مما يستهجن ويستقبح . وفيه تكرار الشكوى إلى ثلاث والجواب لمن لا يقع بالسكوت ، وجواز السكوت عن الجواب لمن لا يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت ، وإشارة إلى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج ، واستحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به : ويؤخذ منه أنه مهما أمكن المكلف عمل شيء من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عملها لثلاث يخالف الحكمة ، فإذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ، ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقة له به . وفيه أن الأسباب إذا لم تصادف القدر لا تجدى .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ
وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أَكِلَ مِنْهَا وَوَجَدْتَ شَجَرَةً لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا ، فِي أَيِّهَا
كُنْتُ تُرْتَعُ بِعَيْرِكَ ؟ قَالَ : فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا ، تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله أرأيت (أى
أخبرنى) ولو نزلت وادياً وفيه شجرة قد أكل منها ووجدت شجرة لم يؤكل
منها ، فى أيها كنت ترتع بعيرك ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم : أرتع
(فى) الشجر (التى لم يرتع منها ، تعنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لم يتزوج بكراً غيرها) وما أحسن قول الحريرى فى تفضيل البكر
حيث قال : أما البكر فاللدرة المخزونة ، والبيضة المكنونة ، والثمرة الباكورة ،
والسلافة المدخورة ، والروضة الأنف ، والطوق الذى ثمن وشرف ، لم يدنسها
لامس ، ولا استغشاها لابس ، ولا مارسها عابث ، ولا وكسها طامث ، لها
الوجه الحى ، والطرف الخفى ، والغزالة المغازلة ، والملحة الكاملة ، والوشاح
الظاهر القشيب ، والضجيع الذى يشب ولا يشيب . انتهى . وفى الحديث مشروعية
ضرب المثل وتشبيه شئ موصوف بصفة مثله مسلوب الصفة . وفيه غاية
بلاغة عائشة وحسن تأنيها فى الأمور . ومعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم
فى التى لم يرتع منها . أى أؤثر ذلك فى الاختيار على غيره ، فلا يرد ذلك
كون الواقع منه أن الذى تزوج من الثيبات أكثر ، ويحتمل أن تكون عائشة
كنت بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك . وفى حديث جابر بن عبد الله :
هلا جارية تلاعبها وتلاعبك . وفى رواية : وتضاحكها وتضاحكك .
رواه البخارى . وعند الطبرانى من حديث كعب بن عجرة أنه صلى الله عليه
وآله وسلم قال لرجل ... فذكر نحو حديث جابر ، وفيه : تعضا وتعضك .
وفى رواية لأبى عبيد : وتداعبها وتداعبك . وفى رواية بلفظ : مالك وللعدارى

ولعابها بكسر اللام من الملاعبة وروى بضم اللام ، وفيه إشارة إلى مص
لسانها ورشف شفيتها وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل ، وليس هو بعيد
كما قال القرطبي . كذا في الفتح . وعند ابن ماجه : عليكم بالأبكار فإنهن
أعذب أفواهاً وأنتق أرحاماً ، أى أكثر حركة ، وهو تعليل لتزويج البكر
لما فيه من العنوبة والألفة التامة ، فإن الثيب قد تكون متعلقة القلب بالزوج
الأول ، فلم تكن محبتها كاملة بخلاف البكر .

الحديث الخامس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ ، فَقَالَ : أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ وَهِيَ لِي حَلَالٌ .

(وعنها رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطبها إلى أبي بكر ، فقال له أبو بكر) رضى الله عنه (إنما أنا أخوك) حصر مخصوص بالنسبة إلى تحريم نكاح بنت الأخ (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (أنت أخى فى دين الله وكتابه) أشار إلى نحو قوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » (وهى) أى عائشة (لى حلال) نكاحها ، لأن الأخوة المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين. وهذا الحديث صورته صورة المرسل ، لأنه عن عروة بن الزبير بلفظ : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب عائشة.... إلى آخره . ويحتمل أنه حملة عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر . وقال أبو عمر بن عبد البر : إذا علم لقاء الراوى لمن أخبر عنه ولم يكن مدلساً حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك . قال ابن بطال : يجوز تزويج الصغيرة بالكبير إجماعاً ولو كانت فى المهد ، لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء . ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوّج البكر الصغيرة . وورد فى حديث أبى هريرة عند البخارى : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : خير نساء ركبن الإبل صالحو نساء قريش ، أحناه على ولد فى صغره وأرعاه على زوج فى ذات يده ، وفى هذا الحديث الحث على نكاح الأشراف خصوصاً القرشيات ، ومقتضاه أنه كلما كان نسبها أعلى تأكد الاستحباب ، ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة فى النسب ، وأن غير القرشيات ليس كفؤاً لهن ، وقد عرف أن العرب خير من غيرهم مطلقاً فى الجملة ، فيستفاد منه تفضيلهن مطلقاً على نساء غيرهن مطلقاً .

الحديث السادس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ بْنَ عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ عَبْدِ شَمْسٍ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَبَنَّى سَالِمًا وَأَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَهُوَ مَوْلَى لِمَرْأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْدًا ، وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ » إِلَى قَوْلِهِ « وَمَوَالِيكُمْ » ، فَرُدُّوْا إِلَى آبَائِهِمْ ، فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ ثُمَّ الْعَامِرِيُّ وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُذَيْفَةَ بْنَ عُتْبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا ، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتَ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة ابن عبد شمس ، وكان ممن شهد بدراً) والمشاهد كلها (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبني سالمًا) أى ابن معقل من أهل فارس المهاجرى الأنصارى (وأنكحه) زوجه (بنت أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو) أى سالم (مولى لامرأة من الأنصار) اسمه ثبيته يعار بن زيد بن عبيد الأنصارية زوج أبى حذيفة المذكور (كما تبني) أى كما اتخذ (النبي صلى الله عليه وآله وسلم زيدا) ابناً (وكان ممن تبني رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه) فيقولون : فلان بن فلان الذى تبناه (وورث من ميراثه) كما يرث ابنه من النسب (حتى أنزل الله) تعالى (« اذعوهم لآبائهم » إلى قوله) عز وجل (« ومواليكم » فردوا) على البناء للمفعول (إلى آبائهم) أى الذين ولدوهم (فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخاً في الدين ، فجاءت سهلة بنت سهيل ابن عمرو القرشى ثم العامرى وهى امرأة أبى حذيفة بن عتبة) ضرة معتقة

سالم الأنصارية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت : يا رسول الله إنا كنا نرى (نعتقد) سالماً ولدأً) بالتبني (وقد أنزل الله فيه ما قد علمت) من قوله « ادعوهم لآبائهم » (فذكر) أبو اليمان الحكيم بن نافع شيخ البخاري (الحديث) وتماه كما عند أبي داود والبرقاني : فكيف ترى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أرضعيه ، فأرضعته خمس رضعات ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ، فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً — خمس رضعات — ثم يدخل عليها ، وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً من الناس حتى يرضع في المهد ، وقلن لعائشة : والله ما ندرى لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون الناس ، وقد بين ما هو الحق في هذه المسألة الشوكاني في فتاواه وغيرها .

الحديث السابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَ لَهَا : لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً ، فَقَالَ لَهَا : حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي : اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير (بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لها : لعلك أردت الحج ، قالت : والله لا أجدني (أى نفسى) (إلا وجعة) أى ذات مرض (فقال لها صلى الله عليه وآله وسلم) : حجي واشترطي (أنك حيث عجزت عن الإتيان بالمناسك واحتبست عنها بحسب قوة المرض تحللت) (وقولى اللهم محلى) أى مكان تحللى من الإحرام (حيث حبستنى) فيه عن النسك بعلّة المرض (وكانت) ضباعة (تحت المقداد بن الأسود) هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك الكندى . ونسب إلى الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة لكونه تبناه ، فكان من حلفاء قريش ، تزوج ضباعة وهى هاشمية ، ففيه أن النسب لا يعتبر فى الكفاءة وإلا لما جازله أن يتزوجها لأنها فوقه فى النسب . وأجيب باحتمال أنها وأولياءها أسقطوا حقهم من الكفاءة . . قال فى الفتح : وهو جواب صحيح إن ثبت أصل اعتبار الكفاءة فى النسب .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
تُنْكِحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا ، فَاظْفَرِ
بذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أنه (قال : تنكح المرأة) مبنياً للمفعول (لأربع) من الخصال (لما لها) بدل
من السابق بإعادة العامل لأنها إذا كانت ذات مال قد لا تكلفه في الإنفاق وغيره
فوق طاقتها ، وقول المهلب : إن في الحديث دليلاً على أن للزوج الاستمتاع
بمال زوجته ، فإن طابت نفسها بذلك حل له وإلا فله من ذلك قدر ما بذل
لها من الصداق ، تعقب بأنه ليس في الحديث ما ذكره من التفصيل ولم ينحصر
قصده في الاستمتاع بما لها فقد يقصد ترجى حصول ولد منها فيعود إليه ما لها
بالإرث ، أو أن تستغنى عنه بما لها عن مطالبتها بما يحتاج إليه غيرها من النساء .
وأما استدلال بعض المالكية به على أن للرجل أن يحجر على زوجته في ما لها
معللاً بأنه إنما تزوجها لما لها ، فليس لها تفويته ، ففيه نظر لا يخفى (و)
تنكح المرأة أيضاً (لحسبها) أى لشرفها ، والحسب في الأصل : الشرف
بالآباء والأقارب ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا علوا
مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا ، فيحكم لمن زاد عدده على غيره .
قاله في الفتح . قال أكرم بن صيفي : يابني تميم لا يغلبنكم جمال النساء على
صراحة الحسب ، فإن المناكح الكريمة مدرجة للشرف . قال بكير الأسدي :

وأول خبث المرء خبث تراه وأول لؤم المرء لؤم المناكح

وقيل : المراد بالحسب هنا الفعال الحسنة ، وقيل المال ، هو مردود لذكر
المال قبله ، وذكره معطوفاً عليه . ووقع في مرسل يحيى بن جعدة عند
سعيد بن منصور : على دينها وما لها وعلى حسبها ونسبها . وذكر النسب على
هذا تأكيد . ويؤخذ منه أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسيبة ،
إلا إن تعارض نسيبة غير دينة وغير نسيبة دينة ، فيقدم ذات الدين ، وهكذا

في كل الصفات . وعند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه : إن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال ، فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له ، فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له . ومنه حديث ميمونة رفعه : الحسب المال ، والكرم التقوى . أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم . وبهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاءة بالمال . قال في الفتح : أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعياً ، وضعة من كان مقلاً ولو كان رفيع النسب ، كما هو موجود مشاهد . فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال لا على الثاني لكونه سيق في الإنكار على من يفعل ذلك . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحسب ، اقتصر على الدين والمال والجمال . وروى الحاكم حديث : تخيروا لنطفكم ، فيكره نكاح بنت الزنا وبنت الفاسق . قال الأذرعي : ويشبهه أن تلحق بهما اللقيطة ومن لا يعرف أبوها (و) تنكح أيضاً المرأة لأجل (جمالها) والجمال مطلوب في كل شيء لا سيما في المرأة التي تكون قرينة وضجيجة . وعند الحاكم حديث : خير النساء من تسر إذا نظرت وتطيع إذا أمرت . قال الماوردي : لكنهم كرهوا ذات الجمال الباهر فإنها ترهو بجمالها . قال في الفتح : يؤخذ منه ، أى من قوله «وجمالها» استحباب تزويج الجميلة ، إلا إن عارض الجميلة الغير دينة الغير جميلة الدينة . نعم لو تساويا في الدين فالجميلة أولى ، ويلتحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات ، ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق (و) تنكح (لدينها فاطفر بذات الدين) ولمسلم من حديث جابر : فعليك بذات الدين . والمعنى : إن اللائق بذى الدين والمرءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته ويلوم أمره ويعظم خطره ، فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية ومنتهى الاختيار والطلب الدال على المطلوب لنعمة عظيمة وفائدة جلية . وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه رفعه : لا تزوجوا النساء لحسنهن ، فعسى حسنهن أن يردينهن - أى يهلكهن - ولا تزوجوهن لأموالهن ، فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل . قال في شرح (٤ - عون الباري - ج ٥)

المشكاة : قوله « فاذفر » جزاء شرط محذوف ، أى إذا تحققت ما فصلت لك تفصيلاً بيناً فاذفر أيها المسترشد بذات الدين فإنها تكسبك منافع الدارين . قال : واللامات المكررة مؤذنة بأن كلامهن مستقلة فى الغرض (تربت يدك) أى افتقرتا إن خالفت ما أمرتك به ، يقال : ترب الرجل إذا افتقر ، وهى كلمة جارية على ألسنتهم لا يريدون بها حقيقتها . قال فى الفتح : أى لصقت بالتراب ، وهى كناية عن الفقر ، وهو خبر بمعنى الدعاء ، لكن لا يراد به حقيقته . وبهذا جزم صاحب العمدة . زاد غيره أن صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حق مسلم لا يستجاب لشرطه ذلك على ربه . وحكى ابن العربى أن معناه استغنت ، ورد بأن المعروف أترب إذا استغنى ، وترب إذا افتقر . ووجه بأن الغنى الناشئ عن المال تراب ، لأن جميع ما فى الدنيا تراب ولا يخفى بعده ، وقيل : معناه ضعف عقلك ، وقيل : افتقرت من العلم ، وقيل فيه تقدير شرط أى وقع لك ذلك إن لم تفعل . ورجحه ابن العربى لتعدية ذوات الدين إلى ذوات الجمال والمال . وقيل : معنى افتقرت : خابت ، ورجح عدم إرادة الدعاء عليه ، وذلك لأنهم كانوا إذا رأوا مقدماً فى الحرب أبلى فيه بلاء حسناً يقولون : قاتله الله ما أشجعاه ، وإنما يريدون به ما يزيد قوته وشجاعته ، وكذلك ما نحن فيه ، فإن الرجل إنما يؤثر تلك الثلاثة على ذات الدين لإعدامها مالا وجمالا وحسباً ، فينبغى أن يحمل الدعاء على ما يجبر عليه من الفقر ، أى عليك بذات الدين يغنك الله ، فيوافق معنى الحديث النص التنزيلى : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله » . والصالح هو صاحب الدين . قاله فى شرح المشكاة . وفى الحديث كما قال النووى : الحث على مصاحبة أهل الصلاح فى كل شئ ، لأن من صاحبهم استفاد من أخلاقهم وبركتهم وحسن طرائقهم ويأمن المفسدة من جهتهم . وقد حكى محبى السنة أن رجلاً قال للحسن : إن لى بنتاً أحبها ، وقد خطبها غير واحد ، فمن ترى أن أزوجهها ؟ قال : زوجها رجلاً يتقى الله ، فإنه إن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها . وقال الغزالي فى الإحياء : وليس أمره صلى الله عليه وآله وسلم بمراعاة الدين نهياً عن مراعاة الجمال ، ولا أمراً بالإضرار عنه ، وإنما هو نهى عن مراعاته مجرداً عن الدين ، فإن الجمال فى غالب

الأمر يرغب إليه الجاهل في النكاح من دون التفات إلى الدين ولا نظر إليه ،
فوقع النهى عن هذا . قال : وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن يريد
التزوُّج بالنظر إلى المخطوبة يدل على مراعاة الجمال ، إذ النظر لا يفيد معرفة
الدين وإنما يعرف به الجمال أو القبح . قال القرطبي : معنى الحديث : أن
هذه الخصال الأربع هي التي يرغب في نكاح المرأة لأجلها ، فهو خبر عما في
الوجود من ذلك لا أنه وقع الأمر بذلك ، بل ظاهره إباحة النكاح لقصد كل
من ذلك ، لكن قصد الدين أولى . قال : ولا يظن من هذا الحديث أن
هذه الأربع يؤخذ منها الكفاءة ، أى تنحصر فيها ، فإن ذلك لم يقل به أحد
فيما علمت ، وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي . وحديث الباب أخرجه
مسلم أيضاً في النكاح ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث التاسع

عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَرَّ رَجُلٌ غَنِيٌّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ قَالُوا : حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ ، قَالَ : ثُمَّ سَكَتَ ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ قَالُوا : حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا .

(عن سهل) بن سعد الساعدي الأنصاري (رضي الله عنه) أنه قال : مرّ رجل (غني) . قال في الفتح : لم أقف على اسمه (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) للحاضرين من أصحابه (ما تقولون في هذا ؟ قالوا : حريّ) أي حقيق (إن خطب) امرأة (أن ينكح) مبنياً للمفعول (وإن شفع) في أحد (أن يشفع) أي تقبل شفاعته (وإن قال أن يستمع) قوله (قال) سهل (ثم سكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فرّ رجل) آخر (من فقراء المسلمين) قال في الفتح : لم أقف على اسمه . وفي مسند الروياني وفتوح مصر لابن عبد الحكم ومسند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر أنه جعيل بن سراقه (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما تقولون في هذا) الفقير المار (قالوا) هو (حريّ) حقيق (إن خطب أن لا ينكح ، وإن شفع أن لا يشفع ، وإن قال أن لا يستمع) لقوله لفقره ، وكان صالحاً دميماً قبيحاً (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا) الفقير (خير من ملء الأرض مثل هذا) الغني . قال الحافظ وغيره : وإطلاقه التفضيل على الغني المذكور لا يلزم منه تفضيل كل فقير على كل غني كما لا يخفى . نعم فيه تفضيله مطلقاً في الدين . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الرقاق ، وابن ماجه في الزهد .

الحديث العاشر

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا تَرَكَتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء) فالفتنة بهنّ أشد من الفتنة بغيرهنّ ، ويشهد لذلك قوله تعالى : « زين للناس حب الشهوات من النساء » فجعلهنّ من عين الشهوات ، وبدأ بهنّ قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنها الأصل في ذلك ، ولفظ الشهوة عند العارفين مسترذل ، والتمتع بالشهوة نصيب البهائم ، ويحقق كون الفتنة أشد أن الرجل يحب الولد لأجل المرأة ، وكذا يحب الولد الذي أمه في عصمته ويرجحه على الولد الذي فارق أمه بطلاق أو وفاة غالباً . ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة . وقد قال بعض الحكماء : النساء شرّ كلهنّ وأشرّ ما فيهنّ عديم الاستغناء عنهنّ ، ومع أنها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين ، كشغله عن طلب أمور الدين ، وحمله على التهالك على طلب الدنيا ، وذلك أشد الفساد . وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في أثناء حديث : واتقوا النساء فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء .

الحديث الحادى عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَلَا تَتَزَوَّجُ ابْنَةَ حَمْزَةَ ؟ قَالَ : إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قيل للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) القائل على بن أبى طالب كما فى مسلم (ألا تتزوج ابنة حمزة) عملك .
زاد سعيد بن منصور : فإنها من أحسن فتاة فى قريش (قال : إنها ابنة أخى
من الرضاعة) ولعل علياً لم يكن علم أن حمزة رضيع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ، أو جواز الخصوصية ، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم . قال
القرطبي : وبعيد أن يقال عن عليٍّ أنه لم يعلم بتحريم ذلك ، ويحرم من الرضاعة
ما يحرم من النسب ويبيح ما يبيح ، وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح
وتوابعه ، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة ، وتزويلهم منزلة
الأقارب فى جواز النظر والخلوة والمسافرة ولكن لا يترتب عليه باقى الأحكام
الأبوية من التوارث ووجوب الإنفاق والعق بالملك والشهادة والعقل وإسقاط
القصاص وسبب التحريم أن جزءاً من المرضعة وهو اللبن صار جزءاً للرضيع
باغتذائه به ، فأشبهه منيها وحيضها فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات
الرضيع ، لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب ، والله
أعلم .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَاهُ فُلَانًا - لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَائِشَةُ : لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا - لِعَمِّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها سمعت صوت رجل يستأذن) قال الحافظ : لم أقف على اسم هذا الرجل (فى بيت حفصة) أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنه (قالت : فقلت يا رسول الله : هذا رجل يستأذن فى بيتك) على حفصة (فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أراه) أى أظنه (فلاناً لعم حفصة من الرضاعة ، قالت عائشة) وهذا من باب الالتفات (لو كان فلان حياً - لعمها) أى عم عائشة (من الرضاعة - دخل على) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه أيضاً ، ووهى من فسرهُ بأفلح أخى أبى القعيس ، لأن أبا القعيس والد عائشة من الرضاعة ، وأما أفلح فهو أخوه وهو عمها من الرضاعة ، كما ثبت أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة ، فأمرها صلى الله عليه وآله وسلم أن تأذن له بعد أن امتنعت . وقولها هنا « لو كان حياً » يدل على أنه كان مات ، فيحتمل أن يكون أخاً لها آخر ، ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعد عهدها به ثم قدم بعد ذلك فاستأذن (فقال : نعم) كان له أن يدخل عليك (الرضاعة) المعتبرة (تحرم ما تحرم الولادة) من تحريم النكاح ابتداءً ودواماً .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ ، فَقَالَ : أَوْ تُحِبِّينَ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ ، وَأُحِبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي ، قُلْتُ : فَإِنَّا نَحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَلْتُ لِي ، إِنَّهَا لَابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةٌ فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَ وَلَا أَخَوَاتِيكَ .

(عن أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنهما قالت : قلت يا رسول الله : أنكح) أى تزوج (أختي) ولمسلم : أختى عزة ، وعند أبي موسى فى الدلائل : درة ، وعند الطبرانى : قلت يا رسول الله : هل لك فى حملة (بنت أبي سفيان) وجزم المنذرى بأن اسمها حملة . وقال القاضى عياض : لا نعلم لعزة ذكراً فى بنات أبي سفيان إلا فى رواية يزيد بن أبي حبيب . وقال أبو موسى : الأشهر أنها عزة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم : (أوتحيين ذلك ؟) فقلت : نعم لست لك بمخلية (أى لست خالية من ضرة غيرى . قال فى النهاية : المخلية : التى تخلو بزوجها وتتفرد به ، أى لست لك بمتروكة لدوام الخلوة به . وقال فى موضع آخر : أى لم أجدك خالياً من الزوجات غيرى ، وليس من قولهم : امرأة مخلية إذا خلعت من الزوج (وأحب من شاركنى فى خير أختى) المراد بالخير صحبة النبى صلى الله عليه وآله وسلم المتضمنة لسعادة الدارين ، الساترة لما لعله يعرض من الغيرة التى جرت بها العادة بين الزوجات . وفى رواية : وأحب من أشركنى فىك أختى . قال فى الفتح : فعرف أن المراد بالخير ذاته صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : إن ذلك) بكسر الكاف خطاب لمؤنث (لا يحل لى)

لأن فيه الجمع بين الأختين (قلت : فإننا نحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة) درة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بنت أم سلمة) أى أنكح بنت أم سلمة أو تعين (قلت : نعم ، فقال : لو أنها لم تكن ربيبتى فى حجرى) بفتح الحاء وقد تكسر . قال عياض : الربيبة مشتقة من الرب وهو الإصلاح ، لأنه يربها ويقوم بأمورها وإصلاح حالها ، ومن ظن من الفقهاء أنه مشتق من التربية فقد غلط ، لأن شرط الاتفاق فى الحروف الأصلية والاشتراك فيها ، فإن آخر رب باء موحدة ، وآخر ربي ياء مشاة (ما حلت لى) يعنى لو كان بها مانع واحد لكفى التحريم ، فكيف وبها مانعان . وقد تمسك بظاهره داود الظاهرى فأحل الربيبة البعيدة التى لم تكن فى الحجر (إنها لابنة أخى من الرضاعة ، أرضعتنى وأبا سلمة ثوية ، فلا تعرضنّ على بناتكنّ ولا أخواتكنّ) لانهية ، وثوية مولاة لأبى هب ، واختلف فى إسلامها ، قال أبو نعيم : لا نعلم أحداً ذكر إسلامها غير ابن منده ، كان أبو هب أعتقها فأرضعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والظاهر أن عتقه لها كان قبل إرضاعها ، والذى فى السير أن أبا هب أعتقها قبيل الهجرة ، وذلك بعد الإرضاع بدهر طويل . قال السهيلي : وقيل : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولد يوم الاثنين ، وكانت ثوية بشرت أبا هب بمولده فأعتقها ، والله أعلم . وفى الحديث إشارة إلى أن التحريم بالربيبة أشد من التحريم بالرضاعة .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ ، فَكَأَنَّهُ تَغَيَّرَ وَجْهُهُ كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ أَخِي ، فَقَالَ : انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها وعندها رجل) قال في الفتح : لم أقف على اسمه وأظنه ابناً لأبي القعيس ، وغلط من قال إنه عبيد الله بن يزيد رضيع عائشة ، لأن عبيد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة ، وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلذا قيل له رضيع عائشة (فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك) ولمسلم : فاشتد عليه ذلك ورأيت الغضب في وجهه (فقالت) عائشة (إنه) الرجل (أخي) من الرضاعة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انظرن) أى اعرفن وتأملن (من إخوانكن) جمع أخ ، لكنه أكثر ما يستعمل لغة في الأصدقاء ، بخلاف غيرهم ممن هو بالولادة ، فيقال فيهم إخوة ، وكذا الرضاع كما في هذا الحديث (فإنما الرضاعة من المجاعة) تعليل للحث على إمعان النظر والتفكير ، فإن الرضاعة تجعل الرضيع محرماً كالنسب ، ولا يثبت ذلك إلا بإثبات اللحم وتقوية العظم ، فلا يكفي مصبة ولا مصتان باتفاق الشافعية والمالكية ، بل أن تكون الرضاعة من المجاعة ، فيشبع الولد بذلك ، ويكون ذلك في الصغر ومعدته ضعيفة ، يكفيه اللبن ويشبعه ولا يحتاج إلى طعام آخر ، وأطال الحافظ في الفتح في شرح هذا الحديث إطالة حسنة تركناها مخافة الإطالة .

الحديث الخامس عشر

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا .

(عن جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله)
 (وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها) أى أخت الأب وأخت الأم ،
 وهذا حقيقة ، وفي معناها أخت الجد ولو من جهة الأم ، وأخت أبيه وإن
 علا ، وأخت الجدة وأمها وإن علت ولو من قبل الأب ، والضابط أنه يحرم
 الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة ، لو كانت إحداها ذكراً لحُرمت
 المناكحة بينهما . والمعنى في ذلك ما فيه من قطيعة الرحم مع المنافسة القوية بين
 الضرتين ، ولا يحرم الجمع بين المرأة وبنت خالها أو خالتها ولا بين المرأة
 وبنت عمها أو عمتها ، لأنه لو قدرت إحداها ذكراً لم تحرم الأخرى عليه .
 قاله القسطلاني . وفي الفتح : قال الشافعي : تحريم الجمع بين من ذكر هو
 قول من لقينته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك . وقال الترمذي : العمل
 على هذا عند عامة أهل العلم ، لا نعلم بينهما اختلافاً أنه لا يحل للرجل أن يجمع
 بين المرأة وعمتها وخالتها ، وأن لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . وقال ابن
 المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم ، وإنما قال بالجواز فرقة من
 الخوارج ، وإذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره
 خلاف من خالف ، وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي
 والنووي ، لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء والقدماء من
 أهل البصرة ، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة ، واستثنى القرطبي
 الخوارج ، قال : ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين . انتهى . ونقل ابن
 دقيق العيد تحريم ذلك عن جمهور العلماء ، ولم يعين المخالف . انتهى . قلت :
 وهذا الحديث مخصص لقوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » .

الحديث السادس عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى
عَنِ الشُّغَارِ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن الشغار) نهى تحريم . والشغار : أن يزوج الرجل ابنته أو موليته من أخت
وغيرها ، على أن يزوجه الآخر ابنته أو موليته ، ليس بينهما صداق ، بل
يضع كل منهما صداق الأخرى . وقال الحنفية : يصح نكاح الشغار ،
ويجب مهر المثل على كل واحد منهما . وقال الحنابلة : إن سمي المهر في
الشغار صح ، وإن سمي لأحدهما دون الأخرى صح نكاح من سمي لها .
والحديث يرد عليهم رداً ظاهراً . وقد أخرجه مسلم أيضاً في النكاح ، وكذا
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . والشغار منسوخ . والخلاف
في العلة مبسوط في الفتح وغيره . قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن
نكاح الشغار لا يجوز . وقال الشافعي : إن النساء محرمات إلا ما أحل الله
أو ملك يمين ، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم .

الحديث السابع عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَا :
كُنَّا فِي جَيْشٍ ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : قَدْ أُذِنَ
لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا فَاسْتَمْتِعُوا .

(عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع رضى الله عنهم قالا : كنا في جيش) قال في الفتح : لم أقف على تعيينه ، لكن عند مسلم من حديث سلمة قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها . وفي بعض الروايات « حنين » بدل « جيش » ولم أقف عليه (فأتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، لكن في رواية شعبة خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيشبه أن يكون هو بلالا (فقال : إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا) زاد شعبة عند مسلم : يعنى متعة النساء (فاستمتعوا) بفتح التاء بلفظ الماضي ، وكسرهما بلفظ الأمر . وهذا الحديث أخرجه مسلم في النكاح . وفي حديث علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة . رواه البخارى . واختلف في وقت تحريمها ، والذي تحصل من ذلك أن أولها خير ثم عمرة القضاء كما رواه عبد الرزاق من مرسل الحسن البصرى ، ومراسيله ضعيفة ، لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، ثم الفتح كما في مسلم بلفظ : « إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة » . ثم أوطاس كما في مسلم بلفظ : « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها » لكن يحتمل أنه أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما ، لكن يبعد أن يقع الإذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في الفتح بأنها حُرِّمت إلى يوم القيامة ثم تبوك فيما أخرجه إسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة ، وهو ضعيف ، لأنه من رواية المؤمل بن إسماعيل عن عكرمة عن عمار ، وفي كل منهما مقال ، وعلى تقدير صحته فليس فيه أنهم استمتعوا في تلك الحالة أو كان النهى قديماً ، فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة ، ولذلك قرن صلى الله عليه وآله وسلم النهى بالغضب

كما في رواية الحازمي من حديث جابر لتقدم النهي عنه ، ثم حجة الوداع كما عند أبي داود والرواية بأنها في الفتح أصح وأشهر . وذكر الحافظ ابن القيم في الهدى أن الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات . قال في الفتح : قال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها إلا بعض الرافضة ، ولا معنى لقول مخالف كتاب الله وسنة رسوله . وقال عياض : ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض . وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها ، وروى عنه أنه رجع عن ذلك . قال ابن بطلان : روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة ، وروى عنه أنه رجع عن ذلك لكن بأسانيد ضعيفة ، وإجازة المتعة عنه أصح ، وهو مذهب الشيعة . وقال الخطابي : تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة . ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال : إنها الزنا بعينه . ويحكى عن ابن جريح جوازها . ونقل عنه أبو عوانة في صحيحه أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثاً . وقال ابن دقيق العيد : ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه . انتهى . واختلفوا هل يحد ناكح المتعة أو يعزر على قولين ، مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف ، هل يرفع الخلاف المتقدم . وقال القرطبي : الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض . ونقل ابن حزم عن جمع من الصحابة والتابعين إباحتها وسماهم ، وفي جميع ما أطلقه نظر كما بينه الحافظ في الفتح . قال : وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها لثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إنها حرام إلى يوم القيامة . قال : فأما بهذا القول نسخ التحريم . انتهى . وقال النووي : الصواب والمختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين ، فكانت حالاً قبل خير ، ثم حرمت يوم خير ، ثم أبيحت يوم الفتح وهو يوم أو طاس لاتصالها بها ، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة . انتهى . والكلام في هذه المسألة يطول جداً ، ذكره الشوكاني في نيل الأوطار والفتح الرباني وغيرهما من مؤلفاته ، وبسط في ذلك بسطاً لا تنقاً فائفاً شافياً كافياً وافياً .

الحديث الثامن عشر

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا ، فَقَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ ، قَالَ : اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي وَلَهَا نِصْفُهُ ، قَالَ سَهْلٌ : وَمَا لَهُ رِداً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَمَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَعَاهُ أَوْ دُعِيَ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : مَعِيَ سُورَةُ كَذَا ، وَسُورَةُ كَذَا ، وَسُورَةُ كَذَا ، لِسُورٍ يُعَدِّدُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمْكَنَّاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ .

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله زوجنيها) زاد في رواية : إن لم يكن لك بها حاجة (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (ما عندك) تصدقها (قال) الرجل (ما عندي شيء) أصدقها إياه (قال : اذهب) إلى أهلِكَ (فالتمس) زاد في رواية شيئاً ، واستدل بها على جواز كل ما يتمول في الصداق من غير تحديد ، والالتماس : افتعال من اللمس ، فهو استعارة ، والمراد الطلب والتحصيل لا حقيقة اللمس (ولو) كان الملتمس (خاتماً من حديد) فإنه جائز (فذهب ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى) لى نصفه (ولها نصفه) صداقاً (قال سهل) رضى الله عنه (وماله رداء ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء وإن لبسته) هى (لم يكن عليك منه شيء ، فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام)

ليذهب (فرآه النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم فدعاه أودعى له ، فقال له : ماذا معك من القرآن) أى ما تحفظ منه (فقال له : معى سورة كذا وسورة كذا) مرتين (لسور بعددها) فى فوائدها تمام إنها تسع سور من المفصل ، وقيل : كان معه إحدى وعشرون آية من البقرة وآل عمران . رواه أبوداود (فقال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم : أملكناكها) ولأبى ذر : أملكناكها من التمكن ، الأولى من التملك . وفى رواية : زوجتكها . وهى رواية الأكثر ، وصوبها الدارقطنى (بما معك من القرآن) أى بتعليمك إياها ما معك منه . ويؤيده أن فى مسلم : انطلق فقد زوجتكها فعلمها ما معك من القرآن ، والباء باء معاوضة ، ومقابلة أو هى للسببية أى بسبب ما معك من القرآن ، فيخلو النكاح عن المهر . قال القسطلانى : فيكون خاصاً بهذه القضية أو يرجع إلى مهر المثل ، وبالأول جزم الماوردى . انتهى . ولكن لا دليل على هذه الخصوصية ولا على هذا الرجوع ، بل الحق إن النكاح يصح بالقرآن كما دل عليه حديث الباب .

الحديث التاسع عشر

* وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لِأَهَبَ لَكَ نَفْسِي ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : أَتَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ .

(وفي رواية عنه) أي عن سهل بن سعد (رضي الله عنه أن امرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله جئت لأهب لك نفسي) أي تتزوجني بلا مهر ، وهذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم (فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصعد النظر) بتشديد العين ، أي رفعه (إليها وصوبه) بتشديد الواو : خفضه (ثم طأطأ رأسه ، وذكر الحديث وقال في آخره : أتقرؤهن عن ظهر قلبك) أي من حفظك (قال : نعم ، قال : اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن) وفي رواية الأكثرين : «زوجتكها» بدل «ملكتكها» .

الحديث العشرون

عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ
فَطَلَّقَهَا حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا ، فَقُلْتُ لَهُ : زَوَّجْتُكَ
وَفَرَشْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ فَطَلَّقْتَهَا ثُمَّ جِئْتَ تَخْطُبُهَا ، لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ
إِلَيْكَ أَبَدًا ، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ
إِلَيْهِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » ، فَقُلْتُ :
الآنَ أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ .

(عن معقل بن يسار رضى الله عنه قال : زوجت أختاً لى) اسمها جميل
بضم الجيم مصغر بنت يسار ، وبه جزم ابن ماكولا ، وسماها ابن فتحون
كذلك ، لكن بغير تصغير ، وقال المنذرى تبعاً للسهيلي في مبهمات القرآن
اسمها ليلى ، وعند ابن إسحق فاطمة ، فيكون لها اسمان ولقب أو لقبان واسم
(من الرجل) اسمه أبو البدّاح بن عاصم بن عدى القضاعي حليف الأنصار
كما في أحكام القرآن لإسماعيل القاضي ، واستشكله الذهبي بأن أبا البدّاح
تابعى على الصواب . قال فى الفتح : فيحتمل أن يكون آخر فقد جزم بعض
المؤخرين بأنه البدّاح بن عاصم وكنيته أبو عمرو ، فإن كان محفوظاً فهو
أخو أبى البدّاح التابعى . ووقع فى كتاب المجاز للشيخ عز الدين بن عبد السلام
أن اسم زوجها عبد الله بن رواحة . كذا فى الفتح (فطلقها حتى إذا انقضت
عدتها) منه (جاء يخطبها) من أخيها (فقلت له : زوجتك) ها (وفرشتك)
أى جعلتها لك فراشاً (وأكرمتك) بذلك (فطلقتها ثم جئت تخطبها ، لا والله
لا تعود إليك أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به) أى جيداً (وكانت المرأة)
جميل (تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله) تعالى (هذه الآية : « فلا تعضلوهن »)
الآية ، وهو ظاهر أن العضل يتعلق بالأولياء (فقلت : الآن أفعل يا رسول
الله ، قال : فزوجها إياه) بعقد جديد . وفى رواية الثعلبي : فإنى أومن
بالله ، فأنكحها إياه وكفر عن يمينه . وهذا الحديث من أقوى الأدلة وأصرحها
على اعتبار الولى ، وإلا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج

نفسها لم تحتج إلى أخيها، ومن كان أمره إليه لا يقال إن لغيره منعه منه . قال ابن المنذر : لا أعرف عن أحد من الصحابة بخلاف ذلك . قال ابن بطال : اختلفوا في الولي ، فقال الجمهور ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم : الأولياء في النكاح هم العصبة ، وليس للخال ولا والد الأم ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية . وعن الحنفية : هم من الأولياء . واحتج الأبهري بأن الذي يرث الولاء هم العصبة دون ذوى الأرحام ، قال : فكذلك عقدة النكاح . واختلفوا فيما إذا مات الأب فأوصى رجلاً على أولاده ، هل يكون أولى من الولي القريب في عقد النكاح أو مثله أو لا ولاية له ؟ فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك : الوصي أولى . وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح ، فذهب إلى ذلك الجمهور وقالوا : لا تزوّج المرأة نفسها أصلاً ، واحتجوا بالأحاديث الواردة في ذلك ، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة ، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ، وإلا لما كان لعضله معنى . وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي أصلاً ، ويجوز أن تزوّج نفسها ولو بغير إذن وليها إذا تزوجت كفؤاً ، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة ، والأول أظهر .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ، قَالُوا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ : أَنْ تَسْكُتُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لا تنكح الأيم) أى التى لازوج لها بكراً كانت أو ثيباً ، مطلقة كانت
أو متوفى عنها ، والمراد بها هنا التى زالت بكارتها بأى وجه كان ، سواء
زالت بنكاح صحيح أو شبهة أو فاسد أو زناً أو بوثة أو بلصبيح أو غير ذلك ،
لأنها جعلت مقابلة للبكر (حتى تستأمر) أى يطلب أمرها ، وليس فيه
دلالة على عدم اشتراط الولى فى حقها ، بل فيه إشعار باشتراطه .
كذا فى الفتح (ولا تنكح البكر حتى تستأذن) أى يطلب إذنها ، وفرق بينهما
بأن الأمر لابد فيه من لفظ ، والإذن يكون بلفظ وغيره كالسكوت
(قالوا : يا رسول الله وكيف إذنها) أى إذن البكر (قال : أن تسكت)
لأنها قد تستحي أن تفصح . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى ترك الحيل ومسلم
فى النكاح ، وكذا النسائى .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْبَكَرَ تَسْتَحِي ؟ قَالَ : رِضَاهَا صَمْتُهَا .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله إن البكر تستحي) أن تفصح به (قال : رضاها صمتها) أي سكوتها . وللعلماء في هذا المقام تفصيل واختلاف ، ذكرهما الحافظ في الفتح ، والقسطلاني في إرشاد السارى . وحاصل ذلك أنهم اتفقوا على أنه لا يجوز تزويج الثيب البالغة العاقلة إلا بإذنها ، والبكر الصغيرة يزوّجها أبوها اتفاقاً أيضاً ، وأما الثيب الغير البالغ فقال مالك وأبو حنيفة : يزوّجها أبوها كما يزوّج البكر ، وقال الشافعى وأبو يوسف ومحمد : لا يزوّجها إذا زالت البكارة بالوطء لا بغيره ، وأما البكر البالغ فيزوّجها أبوها ، وكذا غيره من الأولياء ، واختلف في استئمارها . والحديث يدل على أنه لا إيجاب عنيها للأب إذا امتنعت ، وهو مذهب الحنفية ، وقال مالك والشافعى وأحمد : يزوّجها بمفهوم حديث الباب ، لأنه جعل الثيب أحق بنفسها من وليها ، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها ، وألحق الشافعى الجد بالأب ، وقال أبو حنيفة في الثيب الصغيرة : يزوّجها كل ولي ، فإذا بلغت ثبت لها الخيار . وعن مالك : يلتحق بالأب في ذلك وصى الأب دون بقية الأولياء ، لأنه أقامه مقامه . وقال الحنابلة : وللأب إيجاب بناته الأبكار مطلقاً وثيب لها دون تسع سنين ، لا من لها تسع فأكثر ، والله أعلم .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ نِكَاحَهُ .

(عن خنساء بنت خذام) بالمعجمتين ، وفي الفتح بالدال المهملة (الأنصارية) الأوسية (رضى الله عنها أن أباهما زوجها وهي ثيب) وكان زوجها الأول اسمه أنيس بن قتادة كما عند الواقدي ، وقيل أسير كما فى المبهمات للقطب بن القسطلاني ، وأنه مات ببدر ، وعند عبد الرزاق أن رجلا من الأنصار تزوج خنساء بنت خذام فقتل عنها يوم أحد فأنكحها أبوها رجلا (فكرهت ذلك) ولم يقف الحافظ على اسم الزوج الثانى ، نعم قال الواقدي أنه من بنى مزينة . وعند ابن إسحق أنه من بنى عمرو بن عوف (فأتت رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) زاد الإسماعيلي أنها قالت : أنا أريد أن أتزوج عم ولدى . وعند عبد الرزاق : إن أبى أنكحنى وإن عم ولدى أحب إلى (فرد نكاحه) وأما مارواه النسائي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن جابر أن رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها ، فأتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ففرق بينهما ، فحمله البيهقي على أنه كان زوجها من غير كفاءة . قال الحافظ : وهذا الجواب هو المعتمد فإنها واقعة عين ، وأما الطعن فى الحديث فلا معنى له ، فإن له طرقاً يقوى بعضها ببعض . قال الشوكاني فى السيل الجرار : والأحاديث فى هذا الباب كثيرة ، وهى تفيد أنه لا يصح نكاح من لم ترض ، بكراً كانت أو ثيباً . انتهى . وقال فى نيل الأوطار : وانفصل البيهقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجها من غير كفاءة . انتهى . فتأمل . وظاهر الأحاديث أنه لا يصح نكاح من لم ترض مطلقاً بكراً كانت أم ثيباً ، سواء زوجها بكفاءة أو غيره . وإلى ذلك جنح الإمام البخارى فى صحيحه حيث قال : باب لا يزوّج الأب البكر ولا الثيب إلا برضاها . وقال أيضاً : باب إذا زوّج الرجل ابنته وهى كارهة فنكاحه مردود ، وهو يرد جواب البيهقي السابق ، وإن اعتمده الحافظ ، لأن البخارى لا يرى أن الكفاءة شرط كما هو رأى كثير من أئمة الحديث ، وهو الحق . وقصة فاطمة بنت قيس فى نكاحها لأسامة ، وسالم فى تزويجه بنت أخى أبى حذيفة ، أوفى دليل على عدم اعتبار الكفاءة ، والله أعلم .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) نهى تحريم (أن يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا يخطب الرجل) بالرفع على النفي وبالجزم على النهي (على خطبة أخيه) المسلم ، وكذا الذي إذا صرح له بالإجابة (حتى يترك الخاطب قبله) التزويج (أو يأذن له الخاطب) الأول ، سواء كان الأول مسلماً أو كافراً محترماً ، وذكر الأخ جرى على الغالب ولأنه أسرع امثالاً والمعنى في ذلك مافيه من الإيذاء والتقاطع . وفي معنى الإذن ما لو ترك أو طال الزمان بعد إجابته بحيث يعد معرضاً أو غاب زمناً يحصل به الضرر أو رجعوا عن إجابته ، والمعتبر في التحريم إجابته إن كانت غير مجبرة ، أو إجابة الولي المجبر إن كانت مجبرة ، أو إجابتهما معاً إن كان الخاطب غير كفء ، أو إجابة السيد أو السلطان في الأمة غير المكاتبه كتابة صحيحة بالنسبة للسيد .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ
لَهَا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها) فى النسب أو الرضاع أو فى الدين أو فى
البشرية لتدخل الكافرة ، أو المراد الضرة ، ولفظ « لا يحل » ظاهر فى
التحريم ، وحمله على التدب بعيد . وفى مستخرج أبى نعيم : لا يصلح لامرأة
أن تشترط طلاق أختها (لتستفرغ صحفتها) أى تجعلها فارغة لتفوز بحظها من
النفقة والمعروف والمعاشرة ، وهذه استعارة مستملحة تمثيلية ، شبه النصيب
والبخت بالصحفة وحظوظها وتمتعها بما يوضع فى الصحفة من الأطعمة
اللذيذة ، وشبه الاقتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك
الأطعمة ، ثم أدخل المشبه فى جنس المشبه به ، واستعمل فى المشبه ما كان
مستعملا فى المشبه به من الألفاظ . قاله الطيبي فى شرح المشكاة . وفى حديث
أبى هريرة عند البيهقي : لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ إناء أختها ،
ولتنكح ، أى ولتزوج الزوج المذكور من غير أن تشترط طلاق التى
قبلها (فإنما لها) أى للمرأة التى تسأل طلاق أختها (ما قدر لها) فى الأزل .
وقد اختلف فى حكم ذلك ، فقال الحنابلة : إن شرط لها طلاق ضررتها صح ،
وقيل : لا ، وهو الأظهر ، واختاره جماعة ، وكذا حكم بيع أمته ، وعلى
القول بالصحة فإن لم يف فلها الفسخ ، وقال الشافعى : يصح ولها مهر المثل ،
وفى لها أو لم يف .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا زَفَّتِ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ،
فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَائِشَةُ مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهْوٌ ، فَإِنَّ
الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة) كانت يتيمة في حجرها كما
في الأوسط للطبراني ، وعند ابن ماجه : قرابة لها ، وعند أبي الشيخ : بنت
أختها أو ذات قرابة منها . وفي أسد الغابة ما يدل على أن اسمها الفارعة بنت
أسعد بن زرارة ، وأن اسم زوجها نبيط بن جابر الأنصاري . قال في الفتح :
لم أقف على اسمها صريحاً . انتهى . ثم ذكر ما ذكرنا ببسط (إلى رجل من
الأنصار) اسمه نبيط كما تقدم (فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم :
يا عائشة ما كان معكم لهو) وفي رواية شريك : فقال : هل بعثتم معها جارية
تضرب بالدف وتغني ؟ قلته : تقول ماذا ؟ قال تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فحيانا وحياكم
ولولا الذهب الأحمر ما حلت بواديكم
ولولا الحنطة السمرا ما سميت عذارىكم

وفي حديث جابر بعضه ، وفي حديث ابن عباس : أوله إلى قوله :
وحياكم (فإن الأنصار يعجبهم اللهو) وفي حديث ابن عباس عند ابن ماجه
قوم فيهم غزل . وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان
والحاكم : أعلنوا النكاح . زاد الترمذى وابن ماجه من حديث عائشة :
واضربوا عليه بالدف . وسنده ضعيف . ولأحمد والترمذى والنسائي من
حديث محمد بن حاطب : فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف .
وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود
الأنصاريين قالا : إنه رخص لنا في اللهو عند العرس ... الحديث ، وصححه
الحاكم ، وللطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ، وقيل له : أترخص في هذا ؟ قال : نعم إنه نكاح لاسفاح ، أشيدوا
النكاح بالدف . واستدل بقوله « واضربوا » على أن ذلك لا يختص بالنساء ،
لكنه ضعيف . والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء ، فلا يلتحق بهن
الرجال لعموم النهي عن التشبه بهن ، والله أعلم .

الحديث السابع والعشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ، ثُمَّ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ ، أَوْ قُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي (أى يجامع) أهله) أى امرأته أو سريته . وعند أبى داود كالبخارى فى الدعوات : لو أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ يَقُولُ : وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ : أَمَا أَنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ يَقُولُ حِينَ يَجَامِعُ أَهْلَهُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْقَوْلَ يَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ ، لَكِنْ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِ . وَعِنْدَهُ فِي رِوَايَةٍ : لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ ذَكَرَ اللَّهَ (بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ، ثُمَّ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا) وَلَدٌ (فِي ذَلِكَ) الْإِثْنَانِ (أَوْ قُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا) وَلِأَحَدٍ : لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ الشَّيْطَانُ أَبَدًا ، أَى بِإِضْلَالِهِ وَإِغْوَاثِهِ ، بَلْ يَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْعِبَادِ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ : « إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ » . وَفِي مَرْسَلِ الْحَسَنِ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ : إِذَا أَتَى الرَّجُلُ أَهْلَهُ فَلْيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا ، وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ نَصِيبًا فِيمَا رَزَقْتَنَا ، وَكَانَ يَرْجَى إِنْ حَمَلَتْ أَنْ يَكُونَ وَلَدًا صَالِحًا . وَهَذَا يُؤَيِّدُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَضُرُّهُ فِي دِينِهِ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَبْعَدُهُ انْتِفَاءُ الْعَصْمَةِ ، لِأَنَّ اخْتِصَاصَ مَنْ خَصَّ بِالْعَصْمَةِ بِطَرِيقِ الْوَجُوبِ لَا بِطَرِيقِ الْجَوَارِ ، فَلَا مَانِعَ أَنْ يَوْجَدَ مَنْ لَا تَصْدُرُ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ عَمْدًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا لَهُ . وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ وَالِدُعَاءِ وَالْحَافِظَةِ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فِي حَالَةِ الْمَلَاذِ كَالْوُقَاعِ ، وَفِيهِ الْاِعْتَصَامُ بِذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالتَّبَرُّكُ بِهِ وَالِاسْتِعَاذَةُ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْوَءِ ، وَفِيهِ الْاسْتِشْعَارُ بِأَنَّهُ الْمَيْسَرُ لِذَلِكَ الْعَمَلِ وَالْمَعِينُ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ مَلَاذِمٌ لِابْنِ آدَمَ لَا يَنْطَرِدُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الْحَدِيثَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا أَوْلَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ ، أَوْلَمَ بِشَاةٍ .

(عن أنس رضى الله عنه قال : ما أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب) بنت جحش (أولم بشاة) ليس للتحديد وإنما وقع اتفاقاً ، وهو موافق لحديث جابر . قال الكرماني : لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجه إياها بالوحي . وأشار ابن بطال إلى أن ذلك لم يقع قصداً لتفضيل بعض النساء على بعض ، بل باعتبار ما اتفق ، ولو أنه وجد الشاة في كل منهن لأولم بها ، لأنه كان أجود الناس ، ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمور الدنيا في التأنيق . وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز . قال الحافظ في الفتح : قلت : ونفى أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها ، محمول على ما انتهى إليه علمه ، أو لما وقع من البركة في وليمتها ، حيث أشبع المسلمين خبزاً ولحماً من الشاة الواحدة ، وإلا فالذى يظهر أنه لما أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية بمكة ، وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها ، فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة ، لأن ذلك كان بعد فتح خيبر ، وقد وسع الله على المسلمين منذ فتحها عليهم . وقال ابن المنير : يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص بعضهن دون بعض بالإتحاف والإلطاف والهدايا .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَوْلَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمَدَّيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ .

(عن صفية بنت شيبة رضى الله عنها قالت : أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير) وهما نصف صاع ، لأن المد ربع صاع . قال فى الفتح : لم أقف على تعيين اسمها صريحاً ، وأقرب ما تفسر به أم سلمة لحديثها عند ابن سعد عن شيخه الواقدي بسند له إلى أم سلمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوجها أدخلها بيت زينب بنت خزيمة فإذا جرة فيها شيء من شعير ، فأخذته فطحنته ثم عصده في البرمة ، وأخذت شيئاً من إهالة فأدمته عليه ، فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم من أزواجه ، أى من ينسب إليه من النساء ، وفي الجملة فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عميس قالت : لقد أولم على لفاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة ، رهن درعه عند يهودى بشطر شعير ، ولا شك أن المدين نصف الصاع ، فكانه قال شطر صاع فينطبق على القصة التى فى الباب ، وتكون نسبة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجازية إما لكونه الذى وفى اليهودى ثمن شعيره أو لغير ذلك . كذا فى الفتح . وعند البخارى ومسلم والنسائى عن أنس فى تزوج صفية بنت حبي بلفظ : وأولم عليها بحيس ، وهو ما اتخذ من أقط وتمر نزع نواه ، وقد يجعل بدل الأقط دقيق أو سويق ، وقد يزداد فيه السمن .

الحديث الثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها) قال في الفتح : أى فليات مكانها ، والأمر للإيجاب ، والمراد وليمة العرس ، لأنها المعهود عندهم ، ويؤيده ما في مسلم أيضاً : إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب ، وتكون فرض عين إن لم يرض صاحبها بعذر المدعو ، وفي غيرها مستحبة ، لكن في سنن أبى داود : إذا دعا أحدكم أخاه فليجب ، عرساً كان أو غيره وقضيته وجوب الإجابة في سائر الولايم ، وبه أجاب جمهور العراقيين كما قاله الزركشى ، واختاره السبكي وغيره ، ويؤيد عدم وجوبها في غير العرس أن عثمان بن العاص دعى إلى ختان فلم يجب وقال : لم يكن يدعى له على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . رواه أحمد في مسنده . وإنما تجب الإجابة أو تستحب بشروط : منها أن يكون الداعى مسلماً ، فلو كان كافراً لم تجب إجابته لانتفاء طلب المودة معه ، ولأنه يستقذر طعامه لاحتمال نجاسته وفساد تصرفه ، وأن لا يخص بالدعوة الأغنياء ولا غيرهم ، بل يعم عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته وإن كانوا كلهم أغنياء ، وأن يدعى في اليوم الأول ، فلو أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الإجابة أو تسنّ إلا في اليوم الأول ، فلو لم يمكنه الاستيعاب للناس في اليوم الأول لكثرتهم أو لصغر منزله أو غيرهما ، فذلك في الحقيقة كوليمة واحدة ، دعا الناس إليها أفواجاً أفواجاً في يوم واحد ، ويشترط أيضاً أن لا يحضر هناك من يؤذى المدعو أو تقبح مجالسته كالأرذال ، وأن لا يكون هناك منكر كفرش الحرير وصور الحيوان المرفوعة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النكاح وأبو داود في الأطعمة ، والنسائي في الوليمة . قال في الفتح : وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووى الاتفاق على القول بوجوب الإجابة لوليمة العرس . وفيه نظر . نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب . وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين . ونص عليه

مالك . وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة . وذكر النخعي من المالكية أنه المذهب . وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة ، فكأنه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضاً كما عرف من قاعدتهم . وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية . وحكى ابن دقيق العيد في شرح الإمام أن محل ذلك إذا عمت الدعوة . أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تتعين ، وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفاً حراً رشيداً ، وأن لا ينحصر الأغنياء دون الفقراء . انتهى .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِ جَارَهُ ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ
خَيْرًا ، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضَلَعٍ ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ ،
فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرَتْهُ ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ ، فَاسْتَوْصُوا
بِالنِّسَاءِ خَيْرًا .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أى بالمبدأ والمعاد إيماناً كاملاً (فلا يؤذ جاره واستوصوا) أى أوصيكم (بالنساء خيراً) فاقبلوا وصيتى فيهن . كذا قرره البيضاوى . وقال الطيبي : الأظهر أن السنين للطلب المباعدة ، أى اطلبوا الوصية من أنفسكم فى حقهن بخير . وقال فى الكشف^(١) : السنين للمبالغة ، أى يسألون أنفسهم الفتح ، ويجوز أن يكون من الخطاب العام ، أى ليستوص بعضكم من بعض فى حق النساء (فإنهن خلقن من ضلع) معوج فلا يتهاى الانتفاع بهن إلا بمداراتهن والصبر على اعوجاجهن ، والضلع استعير للمعوج ، أى خلقن خلقاً فيه اعوجاج ، فكأنهن خلقن من أصل معوج ، وقيل : أراد به أن أول النساء حواء خلقت من ضلع آدم (وإن أعوج شئ فى الضلع أعلاه) ذكره تأكيداً لمعنى الكسر أو ليبين أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع ، كأنه قال : خلقن من أعلى الضلع وهو اعوجاجه ، ويحتمل كما قال فى الفتح أن يكون ضرب ذلك مثلاً لأعلى المرأة لأن أعلاها رأسها وفيه لسانها وهو الذى يحصل منه الأذى (فإن ذهبت تقيمه) أى الضلع (كسرتة وإن تركته) ولم تقمه (لم يزل أعوج) فيه الندب إلى مداراة النساء وسياستهن والصبر على عوجهن ، وأن من رام

(١) أى فى تفسير قوله تعالى : « وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا » أى يسألون ... إلخ .

تقويعهنّ رام مستحيلا وفاته الانتفاع بهنّ ، مع أنه لا غنى للإنسان عن امرأة يسكن إليها ويستعين بها على معاشه . قال الشاعر :

هي الضلع العوجاء لست تقيمها إلا أنّ تقويم الضلع انكسارها
أجمع ضعفاً واقتداراً على الهوى أليس عجيباً ضعفها واقتدارها
فكانه قال : الاستمتاع بها لا يتم إلا بالصبر عليها (فاستوصوا) أى
أوصيكم (بالنساء خيراً) فاقبلوا وصيتي واعملوا بها .

(حديث ام زرع)

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقِدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا ، قَالَتْ الْأُولَى : زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ ، لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى ، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَل . قَالَتِ الثَّانِيَةُ : زَوْجِي لَا أَبْتُ خَبْرَهُ ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرُهُ ، إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرُ عُجْرَهُ وَبُجْرَهُ . قَالَتِ الثَّالِثَةُ : زَوْجِي الْعُسْنَقُ ، إِنْ أَنْطِقُ أَطْلُقَ ، وَإِنْ أَسْكُتُ أُعَلِّقُ . قَالَتِ الرَّابِعَةُ : زَوْجِي كَلِيلُ تِهَامَةٍ ، لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ ، وَلَا مَخَافَةٌ وَلَا سَامَةٌ . قَالَتِ الْخَامِسَةُ : زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهَدَ ، وَإِنْ خَرَجَ أَسَدَ ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ . قَالَتِ السَّادِسَةُ : زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ ، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ ، وَإِنْ اضْطَجَعَ التَّفَّ وَلَا يُوَلِّجُ الْكَفَّ ، لِيَعْلَمَ الْبَثَّ . قَالَتِ السَّابِعَةُ : زَوْجِي غَيَايَاءُ أَوْ عَيَايَاءُ طَبَاقَاءُ ، كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ ، شَجَكٍ أَوْ فَلَكَ ، أَوْ جَمَعَ كُلًّا لَكَ . قَالَتِ الثَّامِنَةُ : زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْزَبٍ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْزَبٍ . قَالَتِ التَّاسِعَةُ : زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ ، طَوِيلُ النَّجَادِ ، عَظِيمُ الرَّمَادِ ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ . قَالَتِ الْعَاشِرَةُ : زَوْجِي مَالِكٌ ، وَمَا مَالِكٌ ، مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ ، قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ ، وَإِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْبَزْهَرِ ، أَيْقَنَ أَنَّهُنَّ هُوَالِكُ . قَالَتِ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ : زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ وَمَا أَبُو زَرْعٍ ، أَنَاسٌ مِنْ حُلِيٍّ أَذْنَى ، وَمَلَأٌ مِنْ شَحْمٍ عَضْدَى ، وَبَجَحْنَى فَبَجَحَتْ إِلَيَّ نَفْسِي وَجَدْنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةِ بِشِقِّ ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهْبِلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبَحُ ، وَأَرْقُدُ فَاتَّصَبَحُ ، وَأَشْرَبُ فَاتَّقَنَحُ . أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ عُكُومُهَا رَدَاحٌ ،

(٦ - عون الباری - ج ٥)

وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ . ابْنُ أَبِي زَرَعٍ ، فَمَا ابْنُ أَبِي زَرَعٍ ، مَضْجَعُهُ كَمَسَلٍ
 شَطْبَةٍ ، وَيُشِيعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ . بِنْتُ أَبِي زَرَعٍ ، فَمَا بِنْتُ أَبِي زَرَعٍ ،
 طَوْعُ أَبِيهَا وَطَوْعُ أُمِّهَا ، وَمِلَّةُ كِسَائِهَا ، وَعَيْظُ جَارَتِهَا . جَارِيَةُ أَبِي
 زَرَعٍ ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرَعٍ ، لَا تَبْتُ حَدِيثَنَا تَبْثِيثًا ، وَلَا تُنْقِثُ
 مِيرَتَنَا تَنْقِيثًا ، وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَغْشِيَا . قَالَتْ خَرَجَ أَبُو زَرَعٍ وَالْأَوْطَابُ
 تُمْخَضُ ، فَلَقِيَ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ ، يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ
 خَصْرِهَا بِرُمَانَتَيْنِ فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا ، فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا رَكِبَ
 شَرِيًّا وَأَخَذَ خَطِيئًا وَأَرَاخَ عَلَى نَعْمًا ثَرِيًّا وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا ،
 وَقَالَ : كُلِّي أُمَّ زَرَعٍ وَمِيرَى أَهْلِكَ . قَالَتْ : فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ
 أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آيَةٍ أَبِي زَرَعٍ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا :
 قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرَعٍ لِأُمِّ زَرَعٍ .

• (حديث أم زرع) •

أورده البخارى في باب حسن المعاشرة مع الأهل .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت) مما هو موقوف وليس بمرفوع
 إلا قوله : كنت لك كأبي زرع لأم زرع ، فإنه مرفوع . وقد رواه النسائي
 في باب عشرة النساء عن أبي عقبة خالد بن عقبة بن خالد السكوني عن أبيه
 عن هشام به موقوفاً وآخره مرفوع ، وجاء خارج الصحيح كله مرفوعاً
 من رواية عباد بن منصور عند النسائي ، وساقه بسياق لا يقبل التأويل ولفظه :
 قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كنت لك كأبي زرع لأم زرع
 قالت عائشة : بأبي وأمي أنت يا رسول الله ، ومن كان أبو زرع ؟ قال :
 اجتمع نساء ، فذكر الحديث كله ، وجاء مرفوعاً أيضاً من رواية عبد الله
 ابن مصعب والدراوردي عند الزبير بن بكار . وغيره . قال في الفتح :
 ويقوى رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضى أن يكون النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم سمع القصة وعرفها فأقرها ، فيكون كله مرفوعاً من هذه

الحديثة ، ويكون المراد بقول الدراقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقف من قول عائشة هو أن الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه فقط ، ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكماً . انتهى . وأخرجه مسلم في الفضائل عن علي بن حجر وأحمد بن حنبل بفتح الجيم والنون ، كلاهما عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله عن عروة عن عائشة قالت (جلس) جماعة . قال ابن التين : التقدير : جلس جماعة لإحدى عشرة ، وهو مثل : « وقال نسوة في المدينة » وفي رواية أبي على الطبري « جلست » وفي مسلم « جلسن » وفي النسائي « اجتمع » وفي رواية أبي عبيد « اجتمعت » وفي رواية أبي يعلى « اجتمعن » . قال عياض : الأشهر ما وقع في الصحيحين ، وهو توحيد الفعل مع الجمع (لإحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعاقدن) أي ألزمن أنفسهن عهداً وعقدن على الصدق من ضمائرهن عهداً (أن لا يكتمن من إخبار أزواجهن شيئاً) وعند الزبير بن بكار عن عائشة : دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعندي بعض نسائه فقال يخلصني بذلك : يا عائشة أنا لك كأبي زرع لأم زرع . قلت : يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع ؟ قال : إن قرية من قرى اليمن كان بها بطن من بطون اليمن ، وكان منهن إحدى عشرة امرأة ، وأنهن خرجن إلى مجلس فقلن : تعالين فلنذكر بعولتنا بما فيهن ولا نكذب ، ففيه ذكر قبيلتين وبلادهن ، لكن في رواية الهيثم أنهم كن بمكة . وعند ابن حزم أنهم من خثعم . وعند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت : فخرت بمال أبي في الجاهلية ، وكان ألف ألف أوقية ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اسكتي يا عائشة فإنني كنت لك كأبي زرع لأم زرع . وعند أبي القاسم عبد الحكيم بن حبان بسند له مرسل من طريق سعيد بن عقير عن القاسم بن الحسن عن عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبير المعافري قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال : ما أنت بمنتهية يا حميراء عن ابنتي ، إن مثلي ومثلك كأبي زرع مع أم زرع ، فقالت : يا رسول الله حدثنا عنهما ، فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجال خلوفاً ، فقلن : تعالين نذكر أزواجنا بما فيهن ولا نكذب .

(قالت) المرأة (الأولى) ولم تسم تدم زوجها (زوجي لحم جمل غث) بالرفع صفة للحم ، والجر صفة لجمل . قال البدر الدمياني : لا إشكال في جوازهما ، لكن لا أدري ما المروى منهما ولا هل ثبتا معاً في الرواية . قال ابن الجوزي : المشهور في الرواية الخفض . وقال ابن ناصر : الجيد الرفع : ونقله عن التبريزي وغيره . والمعنى : زوجي شديد الهزال (على رأس جبل) زاد الترمذي في الشئائل : وعر ، أى كثير الصخر ، شديد الغلظة ، يصعب الرقى إليه . وعند ابن بكار ، وعث ، أى صعب المرتقى بحيث توحد فيه الأقدام فلا تخلص منه ويشق فيه المشي ، ومنه : وعشاء السفر . قال في الفتح : الأول ظاهر والثاني أوفق للسجع (لا سهل فيرتقى) مبنياً للمفعول ، أى فيصعد إليه لصعوبة المسلك إليه ، ولا سهل بالخفض منوناً ، ويجوز الفتح بلا تنوين ، أى لا سهل فيه (ولا سمين فينتقل) أى لا ينقله أحد لهزاله . وعند أبي عبيدة : فينتقى . وهو وصف للحم ، أى ليس له نقي . والنقي بكسر النون : المخ يستخرج . قال عياض : انظر إلى كلامها فإنه مع صدق تشبيهه قد جمع من حسن الكلام أنواعاً وكشف عن محيا البلاغة قناعاً ، وقرن بين جزالة الألفاظ وحلاوة البديع ، وضم تفاريق المناسبة والمقابلة والمطابقة والمجانسة والترتيب والترصيع . انتهى . ثم بسط في بيان ذلك بسطاً لا ثقالاً . وحكاها عند القسطلاني وقال : إنما أطلنا به لما فيه من فرائد الفوائد ، فراجعه إن أردته .

(قالت) المرأة (الثانية) واسمها عمرة بنت عمرو التيمي تدم زوجها (زوجي لا أبت) أى لا أظهر ولا أشيع (خبره) لطوله . وذكر عياض : لا أنت بالنون . والنث أكثر ما يستعمل في الشر . وعند الطبراني : لا أنم بالنون ، من النيمة (إنى أخاف أن لا أذره) أى أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً ، لأنه لطوله وكثرته لم أستطع استيفاءه فاكتفيت بالإشارة خشية أن تطول العبارة ، وقيل : الضمير يعود إلى زوجها ، وكأنها خشيت إذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فيفارقه ، ولا زائدة ، أو أنها إن فارقت لا تقدر على تركه لعلاقتها به وأولادها منه ، فاكتفت بالإشارة إلى أنه معايب ، وفاء بما التزمته من الصدق ، وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذي اعتذرت به (إن أذكره أذكر عجره وبجره) أى عيوبه وأمره كله . قاله في القاموس .

وقال أبو عبيد وابن السكيت : استعملا فيما يكتمه المرء ويخفيه عن غيره . قال الخطابي : أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكامنة ، قال : ولعله كان مستور الظاهر ، ردىء الباطن . وقال علي بن أبي طالب : أشكو إلى الله عجري وبحري ، أى همومي وأحزاني . وأصل العجرة : الشيء يجتمع في الجسد كالسلعة والبحرة نحوها . وقيل : العجر في الظهر والبحر في البطن .

(قالت) المرأة (الثالثة) وهى حبي بنت كعب اليماني تدم زوجها (زوجي العشتق) الطويل المذموم السيء الخلق ، ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه لبعده الدماغ عن القلب (إن أنطق) أى إن أذكر عيوبه فيبلغه (أطلق ، وإن أسكت) عنها (أعلق) أى يتركني معلقة ، لا أيمأ فأتفرغ لغيره ، ولا ذات بعل فأنتفع به . قال الحافظ : الذى يظهر لى أنها أرادت وصف سوء حالها عنده ، فأشارت إلى سوء خلقه وعدم احتماله لكلامها إن شكت له حالها ، وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئاً من ذلك يادر إلى طلاقها ، وهى لا تحب تطليقه لها لمحبتها له ، ثم عبرت عن الجملة الثانية إشارة إلى أنها سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التى لا زوج لها ولا أيم ، ويحتمل أن يكون قولها « أعلق » مشتقاً من علاقة الحب ومن علاقة الوصلة ، أى إن نطقت طلقني ، وإن سكنت استمر بى زوجة ، وأنا لا أؤثر تطليقه لى فلذلك أسكت . قال عياض : أوضحت بقولها « على حد السنان المذلق » مرادها بقولها قبل « إن أسكت أعلق » ، وإن أنطلق أطلق « أى أنها إن حادت عن السنان سقطت فهلكت ، وإن استمرت عليه أهلكها . انتهى .

(قالت) المرأة (الرابعة) اسمها مهدد بنت أبى هريرة تمدح زوجها (زوجي كليل تهامة) اسم لكل مانزل عن نجد من بلاد الحجاز ، وهو من التهم . بفتح الفوقية والهاء ، وهو ركود الريح . وقال فى القاموس : وتهامة بالكسر : مكة شرفها الله تعالى ، تريد أنه ليس فيه أذى ، بل راحة ولذاذة عيش كليل تهامة ، لذيد معتدل (لا حر) مفرط (ولا قر) بضم القاف . وفى رواية للنسائي : ولا برد . وعند الدارقطني : ولا وخامة بواو وخاء معجمة مفتوحتين وبعد الألف ميم ، يقال : مرعى وخيم إذا كانت الماشية لا تنجع عليه (ولا مخافة ولا سامة) أى لا ملالة لى ولا له

من المصاحبة ، تصف زوجها بذلك ، وأنه لين الجانب ، خفيف الوطأة على صاحب ، ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل .

(قالت) المرأة (الخامسة) واسمها كبشة تمدح زوجها (زوجي إن دخل) البيت (فهد) أى ينام ويغفل عن معائب البيت الذى يلزمنى إصلاحه ، وقيل : تريد : وثب على وثوب الفهد ، كأنها تريد أنه يبادر إلى جماعها من حبه لها بحيث أنه لا يصبر عنها إذا رآها . قال الكمال الدميرى : قالوا : أنوم من فهد ، وأوثب من فهد (وإن خرج) من البيت (أسد) أى يفعل فعل الأسد فى شجاعته (ولا يسأل عما عهد) أى عما له عهد فى البيت من ماله إذا فقدته لتمام كرمه . وزاد الزبير بن بكار فى آخره : ولا يرفع اليوم لغد ، أى لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل غد ، فكنت بذلك عن غاية جوده ، ويحتمل أن يكون المراد من قولها « فهد » على تفسيره بالوثوب عليها للجماع الذم من جهة أنه غليظ الطبع ، ليست عنده مداعة قبل الواقعة ، بل يشب وثوب الوحش ، أو أنه كان سيء الخلق يبطش بها ويضر بها ، وإذا خرج على الناس كان أمره أشد فى الجراءة والإقدام والمهابة كأسد ، ولا يسأل عما تغير من حالها ، حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن ذلك ، ولا يتفقد حال أهله ولا بيته ، بل إن ذكرت له شيئاً من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب .

(قالت) المرأة (السادسة) واسمها هند تدم زوجها (زوجي إن أكل لف) أى أكثر الأكل من الطعام مع التخليط من صنوفه حتى لا يبقى منه شيئاً من نهيمته وشرهه . وعند النسائي : إذا أكل اقتف بالقاف ، أى جمع واستوعب ، وروى : رف بالراء بدل لف ، حكاه عياض ، ومعناها واحد (وإن شرب اشتف) أى استقصى ما فى الإناء ، وقيل : رويت بالسين ، وهى بمعناها (وإن اضطجع) نام (التف) فى ثيابه وحده فى ناحية من البيت وانقبض عنها ، فهى كتيبة لذلك كما قالت (ولا يولج الكف) أى لا يدخل كفه داخل ثوبى (ليعلم البث) أى الحزن الذى عندى على عدم الخطوة منه ، فجمعت فى ذمها بين اللؤم والبخل وسوء العشرة مع أهله وقلة رغبته فى النكاح مع كثرة شهوته فى الطعام والشراب ، وهذا غاية الذم عند العرب ،

فلإنها تدم بكثرة الطعام والشراب ، وتمدح بقلتها وبكثرة الجماع ، لدلالة ذلك على صحة الذكورية والفحولية .

(قالت) المرأة (السابعة) اسمها جى بنت علقمة تدم زوجها (زوجى غياياء) مأخوذ من الغى وهو الخيبة ، أو من الغاية وهو كل شيء أظل الشخص فوق رأسه ، فكأنه مغطى عليه من جهله فلا يهتدى إلى مسلك ، أو أنه كالظل المتكاثف الظلمة الذى لا إشراق فيه (أو) قالت (عياياء) أى الذى لا يضرب ولا يلقيح من الإبل ، أو هو من العى بكسر العين المهملة ، أى الذى يعيبه مباضعة النساء ، والشك من الراوى عيسى بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي (طباقاء) هو الأحق ، أو الذى لا يحسن الضراب ، أو الذى تنطبق عليه أموره ، أو الثقليل الصدر عند الجماع ، يطبق صدره على صدر المرأة عند الجماع فيرتفع سفله عنها فلا تستمتع به ، وقد ذمت امرأة امرأ القيس فقالت له : ثقليل الصدر ، خفيف العجز ، سريع الإراقة ، بطيء الإفاقة (كل) ما تفرق فى الناس من (داء) ومعائب (له داء) أى موجود فيه . قال عياض : فى هذا من لطيف الوحى والإشارة بالغاية ، لأنه انطوى تحت هذه اللفظة كلام كثير (شجك) أى أصابك بشجة فى رأسك (أو فلك) أى أصابك بجرح فى جسدك أو كسرك ، أو ذهب بمالك أو قسرك بنخصومته . وزاد ابن السكيت فى رواية : أو بجك ، أى طعنك فى جراحتك فشققها . والبيج : شق القرحة (أو جمع كلا) من الشج والفل (لك) وفى رواية الزبير : إن حدثته سبك ، وإن مازحته فلك ، وإلا جمع كلالك ، فوصفته كما قال القاضى عياض بالحرق والتناهى فى سوء العشرة وجمع النقائص بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الأذى ، فإذا حدثته سبها ، وإذا مازحته شجها ، وإذا أغضبته كسر عضواً من أعضائها أو شق جلدها ، أو جمع كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموقع الكلام .

(قالت) المرأة (الثامنة) وهى ياسر بنت أوس بن عبد تمدح زوجها (زوجى المس) منه (مسّ أرنب) وصفته بأنه ناعم الجسد كنعومة وبر الأرنب ، أو كنت بذلك عن حسن خلقه ولين جانبه (والريح) منه (ربح زرنب) أى طيب العرق لنظافته واستعماله الطيب والزرنب . قال فى القاموس :

طيب أو شجر طيب الرائحة والزعفران ، أو كنت بذلك عن طيب الثناء عليه
لجميل معاشرته .

(قالت) المرأة (التاسعة) ولم تسم تمدح زوجها (زوجي رفيع العباد)
وهو العمود الذي يدعم به البيت ، تعنى أن البيت الذى يسكنه رفيع العباد
ليراه الضيفان وأصحاب الخواج فيقصده كما كانت بيوت الأجواد يعلونها
ويضربونها فى المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والطالبون ، أو هو مجاز
عن زيادة شرفه وعلو ذكره (طويل النجاد) أى حائل السيف ، تعنى طويل
القامة ، وفى ضمن كلامها أنه صاحب سيف ، فأشارت إلى شجاعته (عظيم
الرماد) لأن ناره لا تطفأ لتهتدى الضيفان إليها فيصير رمادها كثيراً لذلك ،
أو كنت به عن كونه مضيافاً ، لأن كثرة الرماد مستلزمة لكثرة الطبخ
المستلزمة لكثرة الأضياف (قريب البيت من الناد) من مجلس القوم ، فإذا
اشتوروا على أمر اعتمدوا على رأيه وامثلوا أمره لشرفه فى قومه ، أو وصفته
بقرب البيت لطالب القرى ، وبالجمله فقد وصفته بالسيادة والكرم وحسن
الخلق وطيب المعاشرة والنادى بالياء على الأصل ، لكن المشهور وفى الراوية
حذفها ، وبه يتم السجع .

(قالت) المرأة (العاشرة) واسمها كبشة كاسم الخامسة بنت الأرقم تمدح
زوجها (زوجى مالك وما مالك) أى أى شئ هو مالك ، ما أعظمه وأكرمه ؟
استفهام للتعجب والتعظيم (مالك خير من ذلك) بكسر الكاف زيادة فى
الإعظام وترفع المكانة وتفسير لبعض الإبهام ، وأنه خير مما أشير إليه من
ثناء وطيب ذكر (له) أى لزوجى (إبل كثيرات المبارك) جمع مبرك وهو
موضع البروك ، أى كثيرة ومباركها كذلك ، أو كثيراً ما تثار فتحلب ثم
تبرك فتكثر مباركها لذلك (قليلات المسارح) لاستعداده للضيفان بها ،
لا يوجه منها إلى المرعى إلا قليلا ويترك سائرها بفنائها ، فإن فاجأه ضيف
وجد عنده ما يقريه به من لحومها وألبانها (وإذا سمعن) أى الإبل (صوت
المزهر) عند ضربه به فرحاً بالضيفان عند قدومهم عليه (أيقن أنهن هوالك)
لمعرفتهن بعقرهن للضيفان لما كثرت عادته بذلك . والمزهر : آلة من آلات
اللهو والحاصل أنها جمعت فى وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القرى
والاستعداد له .

(قالت) المرأة (الحادية عشرة) وهى أم زرع بنت أكميل بن ساعدة
اليمينية واسمها فيما حكاه ابن دريد عاتكة تمدح زوجها (زوجى أبو زرع فما
أبو زرع) أخبرت أولا باسمه ثم عظمت شأنه بقولها : فما أبو زرع ، أى أنه
لشئ عظيم كقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » زاد الطبرانى : صاحب نعم
وزرع (أناس) أى حرك (من حلى) بضم الحاء المهملة وكسر اللام وتشديد
التحتية ، أى ملأ (أذن) ثنية أذن من أقراط وشنف من ذهب ولؤلؤ حتى
تدلى ذلك واضطرب من كثرت وثقله . وفى رواية ابن السكيت : أذن
وفرعى بالثنية ، أى يديها ، لأنها كالفرعين من الجسد ، تريد حلى
أذن ومعصمى (وملأ من شحم عضدى) وهو ما بين المرفق إلى الكتف ،
وهما إذا سمننا سمن الجسد كله (ويبحنى) أى عظمنى (فبجحت إلى
نفسى) فعظمت عندى ، أو فخرنى ففخرت ، أو وسع على وترقى .
وعند النسائى : ويبح نفسى فتبجحت إلى نفسى ، أى فرحنى ففرحت
(وجدنى فى أهل غنيمة) تصغير غنم ، وأنت على إرادة الجماعة ، تقول :
إن أهلها كانوا ذوى غنم وليسوا أصحاب إبل ولا خيل (بشق) بموحدة ومعجمة
مكسورة عند المحدثين مفتوحة عند غيرهم : اسم موضع ، أو هو بالكسر ، أى
مشقة من ضيق العيش والجهد ، أو بشق جبل ، أى ناحيته ، كانوا يسكنونه
لقلتهم وقلة غنمهم ، وبالفتح : شق فى الجبل ، كالغار فيه (فجعلنى
فى أهل صهيل) صوت خيل (و) أهل (أطيط) صوت إبل من ثقل
حملها . وزاد النسائى : وجمال ، وهو جمع جمل أو اسم فاعل لمالك
الجمال ، كقوله : لابن وتأمر (و) أهل (دائس) يلوس الزرع فى بيده
ليخرج الحب من السنب (ومنت) بفتح النون وتشديد القاف : من نقى الطعام
تنقية ، أى يزيل ما يختلط به من قشر ونحوه . وروى بكسر النون . قال
أبو عبيد : ولا أعرفه ، فإن صحت الرواية به فهو من النقيق وهو أصوات
المواشى والأنعام ، فتكون وصفته بكثرة الأموال وأنه نقلها من شدة العيش
 وجهده إلى الثروة الواسعة من الخيل والإبل والزرع (فعنده) أى عند زوجى
(أقول) وفى رواية الزبير : أتكلم (فلا أقبح) أى فلا يقول لى : قبحك الله ،
أو لا يقبح قولى لكثرة إكرامه لى لحبته لى ورفعة مكانى عنده (وأرقد فأصبح)
أى أنام وهو نوم أول النهار فلا أوقظ ، لأن لى من يكفينى مؤنة بيتى ومهنة

أهلى (وأشرب) الماء أو اللبن أو غيرها (فأتمنح) أى أشرب كثيراً حتى لا أجد مساعاً ، أولاً أنقل من مشروبى ، ولا يقطع على حتى تم شهوتى منه . وفى رواية الهيثم : وأكل فأتمنح ، أى أطعم غيرى ، وأت بالأنفاظ كلها بوزن أتفعل لتفيد تكرر ذلك وملازمته مرة بعد أخرى ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك (أم أبى زرع) زوجى (فما أم أبى زرع) الاستفهام للتعجب والتعظيم (عكوما) أى أعداها وغرائرها التى تجمع فيها أمتعتها ، أو نمطها الذى تجعل فيه ذخيرتها . ذكره فى القاموس وغيره (رداح) بفتح الراء ، أى عكوما كلها رداح ثقيلة ، فوصفها بالثقل لكثرة ما فيها من المتاع والثياب . وقال فى النهاية : ثقيلة الكفل (وبيتها فساح) واسع كبير ، والحاصل أنها وصفت والدته زوجها بكثرة الآلات والأثاث والقماش ، وأنها واسعة المال ، كبيرة المنزل ، لبر ابنها أبى زرع لها وأنه لم يطعن فى السن ، لأن ذلك هو الغالب ممن يكون له والده (ابن) زوجى (أبى زرع) ولم يسم (فما ابن أبى زرع مضجعه كسل شطبة) بمعنى المسلول . والشطبة : السعة الخضراء يشق منها قضبان رفاق ينسج منها الحصر ، أى موضعه الذى ينام فيه فى الصغر كسلول الشطبة ، ويلزم منه كونه مهفهفاً ، أو أرادت سيفاً سل من غمده ، والعرب تشبه الرجل بالسيف لخشونة جانبه ومهابته ، أو لجماله ورونقه وكمال لآلئه ، أو لكمال صورته فى استوائها واعتدالها (ويشبعه ذراع الجفرة) الأنثى من ولد المعز ابن أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ فى الرعى ، ويقال لولد الضأن أيضاً إذا كان ثنياً . وفى القاموس : الجفر من أولاد الشاه : ما عظم واستكرش أو بلغ أربعة أشهر . وزاد ابن الأنبارى : ويرويه فيقة اليعرة ، ويميس فى حلة الترة . فقله « ويرويه » من الإرواء . و« الفيقة » بكسر الفاء وسكون التحتية بعدها قاف : ما يجتمع فى الضرع بين الحلبتين . و« اليعرة » بفتح التحتية وسكون العين المهملة بعدها راء : العناق . و« يميس » بالسین المهملة : يتبختر . و« الترة » بالنون المفتوحة ثم الفوقية الساكنة : الدرع اللطيفة ، وقيل اللينة الملمس . والحاصل أنها وصفته بهيف القدر ، وأنه ليس ببطين ولا جاف ، وأنه قليل الأكل والشرب ، ملازم لآلة الحرب ، يحتمل فى موضع القتال ، وذلك مما تتأدح به العرب . قال الحافظ : ويظهر لى أنها وصفته بأنه خفيف الوطأة عليها ، لأن زوج

الأب غالباً تستثقل ولده من غيرها ، فكان هذا يخفف عنها ، فلماذا دخل بينها فاتفق أنه قال فيه مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسيل السيف من عنده ، ثم يستيقظ مبالغة في التخفيف عنها ، وكذا قولها « يشبعه ذراع الجفرة » أنه لا يحتاج ما عندها بالأكل ، فضلاً عن الأخذ ، بل لو طعم عندها لاقتنع باليسير الذى يسد الرمق من المأكول والمشروب (بنت) زوجى (أبى زرع فما بنت أبى زرع) ولم تسم البنت المذكورة (طوع أبيها وطوع أمها) فلا تخرج عن أمرهما ، وصفتها بـيرهما . وزاد الزبير : وزين أهلها ونسائها ، أى يتجملون بها (وملء كسائها) لامتلاء جسمها وسمنها (وغيظ جارتها) أى ضررتها لما ترى من جمالها وأدبها وعفتها . وعند مسلم : وحقر جارتها ، أى دهشتها أو قتلها . وللطبرانى : وحين جارتها ، أى هلاكها . وزاد ابن السكيت ^(١) : قباء هزيمة الحشا ، جائلة الوشاح ، عكناء فعاء نجلاء دعباء زجاء قنواء مونقة مفنقة (جارية) زوجى (أبى زرع) لم تسم (فما جارية أبى زرع لا تبث) أى لا تفشى (حديثنا تبثيثاً) أى بل تكتمه (ولا تنقث) أى لا تخرج أو لا تفسد ، أو لاتسرع بالخيانة ، أو لا تذهب بالسرقة (ميرتنا) أى زادنا (تنقيثاً) وصفتها بالأمانة (ولا تملأ بيتنا تعشيشاً) أى لا تترك الكناسة والقمامة فى البيت مفرقة كعش الطائر ، بل هى مصلحة للبيت ، مهتمة بتنظيفه وإلقاء كناسته وإبعادها منه ، وقيل : لا نخوننا فى طعامنا فتخبئه فى زوايا البيت ، وقيل : تريد عفاف فرجها وعدم فسقها . وزاد الهيثم بن عدى : ضيف أبى

(١) قباء : أى ضامرة البطن . وهزيمة الحشا بمعنى ضامرة ، وجائلة الوشاح : أى يدور وشاحها لضمور بطنها ، والوشاح بالضم والكسر : كرسان من لؤلؤ وجوهر منظومان بخالف بينهما ، معطوف أحدهما على الآخر ، أو أديم عريض مرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحيها ، وهى غرث الوشاح هيفاء . وعكناء : أى ذات عكن ، وهى طيات بطنها . وقعاء : أى ممتلئة الأعضاء . ونجلاء : واسعة العين . ودعباء من الدعج : شدة سواد العين فى شدة بياضها . وزجاء من الزجج : وهو تقويس الحاجب مع طول فى أطرافه وامتداده ، وقيل بالراء بدل الزاى ، أى كبيرة الكفل يرتج من عظمه . وقنواء من القنو : طول فى الأنف ورقة الأرنبة مع حذب فى وسطه . ومونقة : من الشيء الأنيق المعجب . ومفنقة بوزنه : أى مغذية بالعيش الناعم . وكلها كما لا يخفى أوصاف حسان . كذا فى الإرشاد . ١ هـ . سيد نور الحسن خان عفا الله عنه .

زرع فاضيف أبى زرع فى شعب ورى ^(١) ورتع طهاة أبى زرع فاضطهاة
أبى زرع ، لا تفر ولا تعدى تقدح قدرأ وتنصب أخرى فتلق الآخرة
بالأولى ، مال أبى زرع فاضطهاة أبى زرع على الجسم معكوس وعلى العفاة
محبوس .

(قالت) أم زرع (خرج) زوجى (أبو زرع) من عندى (والأطاب)
زقاق اللبن ، واحدها وطب (تمخض) مبنياً للمفعول ، ليؤخذ زبد اللبن ،
ويحتمل أنها أرادت أن خروجه كان غدوة وعندهم الخير الكثير من اللبن
الغزير بحيث يشربه صريحاً ومخيضاً ، ويفضل عندهم حتى يمشوه ويستخرجوا
زبدته ، ويحتمل أنها أرادت أن الوقت الذى خرج فيه كان زمن الخصب
والربيع : قال الحافظ وكان سبب ذكر ذلك توطئة للبائع على رؤية أبى
زرع للمرأة على الحالة التى رآها عليها ، أى أنها من مخض اللبن تعبت فاستلقت
تستريح فراها أبو زرع على ذلك ، وكان خروجه إما لسفر أو غيره ، فلم
تدر ما يحدث لها بسبب خروجه (فلقى امرأة) لم أقف على اسمها (معها ولدان
لها) لم يسميا (كالفهدين) وفى رواية ابن الأنبارى : كالصقرين . وفى
رواية الكاذى : كالشبلين (يلعبان من تحت خصرها) وسطها (برمانتين)
لأنها كانت ذات كفل عظيم ، فإذا استقلت على ظهرها ارتفع كفلها بها من
الأرض حتى يصير تحتها فجوة تجرى فيها الرمان . وحمل بعضهم الرمانتين على
النهدين محتجاً بأن العادة لم تجر بلعب الصبيان ورميهم الرمان تحت أصلاب
أمهاتهم . قال : ولعله مدرج من كلام بعض الرواة ، أورده على سبيل
التفسير الذى ظنه فأدرج فى الخير ، ورجحه القاضى عياض ، وتعقب بأن
الأصل عدم الإدراج . قال الحافظ : وما رده عياض ليس ببعيد ، أما نفي
العادة فسلم ، لكن من أين له أن ذلك لم يقع اتفاقاً بأن تكون استلقت
وولداها معها فشغلتهما عنها بالرمان يلعبان بها ليتركها تستريح ، فاتفق
أنهما لعبا بالهيشة التى حكيت ، وأما الحامل لها على الاستلقاء فقد قدمت

(١) رتع : أى تنم ومصرة . والطهاة : أى الطباخون . لا تفر : أى لا تسكن ولا تنصف
ولا تعدى ، أى لا تترك ذلك ولا تتجاوز عنه . وتقدح : أى تغرف وتنصب ، أى ترفع قدرأ
أخرى على النار . والجسم جمع حمة : القوم يسألون فى الدية . ومعكوس : أى مردود . والعفاة :
السائلون . ومحبوس : أى موقوف عليهم . ١ هـ . نور الحسن خان ، عفا عنه الرحمن .

احتمال أن يكون من التعب الذى حصل لها من الخفض ، وقد يقع ذلك للشخص فيستلقى في غير موضع الاستلقاء ، والأصل عدم الإدراج الذى تخيله ، وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرمانة ثديها أولى لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر السن ، والله أعلم . انتهى (فطلقني ونكحها) لما رأى من نجابة ولديها ، إذ كانوا يرغبون أن تكون أولادهم من النساء المنجبات في الخلق والخلق . وفي رواية الحارث بن أبى أسامة : فأعجبته ، فطلقني (فنكحت) تزوجت (بعده رجلاً) لم يسم (سرياً) أى خياراً (ركب) فرساً (سرياً) فائقاً يستشري في سيره : يمشى فيه بلا فتور ولأه (وأخذ) رجلاً (خطياً) والخط : موضع بنواحى البحرين تجلب منه الرماح (وأراح) من الإراحة وهى الإتيان إلى موضع المبيت بعد الزوال (على نعم) واحد الإنعام ، وأكثر ما يقع على الإبل (ثرياً) أى كثيراً ، والثروة : كثرة العدد (وأعطاني من كل رائحة) من كل شيء يأتيه من أصناف الأموال التى تأتيه وقت الرواح (زوجاً) أى اثنين ، ولم يقتصر على المفرد من ذلك ، بل ثناه وضعفه إحساناً إليها (وقال : كلى) يا (أم زرع وميرى أهلك) أى صليهم وأوسعى عليهم بالميرة وهى الطعام (قالت : فلو جمعت كل شيء أعطانيه ما بلغ أصغر آنية أبى زرع) ولطبرانى : فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجملته في أصغر وعاء من أوعية أبى زرع ما ملأه ، والظاهر أنه للمبالغة وإلا فالإناء أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاه من أصناف النعم . والحاصل أنها وصفت هذا الثانى بالسؤدد في ذاته والثروة والشجاعة والفضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل ماشاءت من ماله ، وتهدى ما شاءت لأهلها ، مبالغة في إكرامها ، ومع ذلك لم يقع عندها موقع أبى زرع ، وأن كثيره دون قليل أبى زرع ، مع إساءة أبى زرع لها أخيراً في تطليقها ، ولكن حبها له بغض إليها الأزواج ، لأنه أول أزواجها ، فسكنت محبته في قلبها ، كما قيل :

* وما الحب إلا للحبيب الأول *

ولذا كره أولو الرأى تزوج امرأة لها زوج طلقها مخافة أن تميل نفسها إليه ، والحب يستر الإساءة . قال القاضى عياض : في كلام أم زرع من الفصاحة والبلاغة مالا مزيد عليه ، فإنه مع كثرة فصوله وقلة فضوله مختار الكلمات ، واضح السمات ، نير القسمات ، قد قدرت ألفاظه قدر معانيه ،

وقررت قواعده وشيدت مبانيه ، وجعلت لبعضه في البلاغة موضعاً ، وأودعته من البديع بدعاً ، وإذا لمحت كلام التاسعة صاحبة العماد والنجاد ألفيتها لأفانين البلاغة جامعة ، فلا شيء أسلس من كلامها ، ولا أربط من نظامها ، ولا أطبع من سمعها ، ولا أغرب من طبعها ، وكأنما فقرها مفرغة في قالب واحد ، ومحدوة على مثال واحد ، وإذا اعتبرت كلام الأولى وجدته مع صدق تشبيهه وصقالة وجوهه قد جمع من حسن الكلام أنواعاً ، وكشف عن محيا البلاغة قناعاً ، بل كلهن حسان الإجماع ، متفقات الطباع ، غريبات الإبداع .

(قالت عائشة) رضى الله عنها (قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : كنت لك كأبى زرع لأم زرع) أى أنا لك ، فكان زائدة كقوله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . وفيه شيء ^(١) وزاد في رواية الهيثم بن عدى : في الألفة والوفاء لا في الفرقة والجلاء . وزاد الزبير : إلا أنه طلقها وأنا لا أطلقك ، فاستثنى الحالة المكروهة وهى ما وقع من تطليق أبى زرع تطيباً لها وطمأنينة لقلبها ودفعاً لإيهاهم عموم التشبيه بجملة أحوال أبى زرع ، إذ لم يكن فيه ما تدمه النساء سوى ذلك . وقد أجابت هى عن ذلك جواب مثلاً في فضلها وعلمها ، فقالت كما عند النسائي والطبراني : يا رسول الله بل أنت خير من أبى زرع . وفي رواية الزبير : بأبى وأبى لأنك خير من أبى زرع لأم زرع . وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكره في الفتح تحت ألفاظ الحديث حسن عشرة المرء أهله بالتأنيس والمحاذة بالأمور المباحة ما لم يفض ذلك إلى ما يمنع منه . وفيه المزح أحياناً وبسط النفس به ومداعبة الرجل أهله وإعلانه بمحبته لها ما لم يؤد ذلك إلى مفسدة يترتب على ذلك من تجنبها عليه وإعراضها عنه . وفيه منع الفخر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بأمور الدين وإخبار الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك ، لا سيما مع وجود ما طبعن عليه من كفر الإحسان . وفيه ذكر المرأة لإحسان زوجها . وفيه إكرام الرجل بعض

(١) يعنى أن كان لا تدل على الانقطاع ولا على الدوام ، فليس في هذا الكلام ما يقتضى انقطاع هذه الصفة فلا حاجة إلى دعوى زيادة كان ، وإن المعنى أنا لك . سيد نور الحسن خان عفى عنه .

نسائه بحضور ضرائرها بما يخصها به من قول أو فعل ومحلّه عند السلامة من الميل المفضى إلى الجور . وفيه الحديث عن الأثم الخالية ، وضرب الأمثال بهم اعتباراً ، وجواز الانبساط بذكر الأخبار ومستطربات النوادر تنشيطاً للنفوس . وفيه حض النساء على الوفاء لبعولتهنّ وقصر الطرف عليهنّ والشكر لجميلهنّ ، ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء ، وجواز المبالغة في الأوصاف ومحلّه إذا لم يصّر ذلك ديدناً ، لأنه يفضى إلى خرم المروءة . وفيه تفسير ما يجعله الخبر من الخبر إما بالسؤال عنه وإما ابتداء من تلقاء نفسه . وفيه أن ذكر المرء بما فيه جائز إذا قصد التنفير عن ذكر الفعل ولا يكون ذلك غيبة . وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهنّ للرجل ، لكن محلّه إذا كنّ مجهولات . وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة الشبه بالمشبه به من كل جهة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : كنت لك كأبى زرع . وفيه أن كنايات الطلاق لا توقعه إلا مع مصاحبة النية . وفيه جواز التأسي بأهل الفضل من كل أمة . وفيه أن من شأن النساء إذا تحدّثن أن لا يكون حديثهنّ غالباً إلا في الرجال ، وهذا بخلاف الرجال فإن غالب حديثهم إنما هو فيما يتعلق بأمور المعاش . وفيه جواز الكلام بالألفاظ الغريبة واستعمال السجع في الكلام إذا لم يكن متكلفاً... إلى غير ذلك من الفوائد التي ذكرها في الفتح وفي كلامهنّ - لا سيما الأولى والعاشرة - من فنون التشبيه والاستعارة والكناية والإشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتسجيع والتوليد وضرب المثل وأنواع المجانسة والإلزام ما لا يلزم والإيغال والمقابلة والمطابقة والاحتراس وحسن التفسير والترديد وغرابة التقسيم ، وغير ذلك من أنواع البديع والبيان والمعنى أشياء ظاهرة لمن تأملها ، وغالب ذلك مما قد أفرغ في قالب الانسجام وأتى به الخاطر عفواً بغير تكلف ، وجاء لفظه تابعاً لمعناه منقاداً له ، غير مستكره ، ولا متنافر والله يمين على من يشاء بما شاء ، لا إله إلا هو وإليه المآب .

قال القسطلاني : وهذا الحديث قد شرحه في جزء مفرد : إسماعيل بن أبي أويس شيخ البخارى ، وثابت بن قاسم ، والزبير بن بكار ، وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث ، وأبو محمد بن قتيبة ، وابن الأنباري ، وإسحاق الكاذبي ، وأبو القاسم عبد الحليم بن حيان المصري ، ثم الزعفراني

فى الفائق ، ثم القاضى عياض ، وهو أجمعها وأوسعها . ذكره الحافظ
أبو الفضل ابن حجر رحمه الله تعالى ، وسيدى على الوقرى على طريق القوم
وأهل الإشارات ، وأخرجه مسلم فى الفضائل ، والنسائى والترمذى فى
الشمائل . انتهى . قلت : وممن شرحه أيضاً السيد المرتضى البلجرامى صاحب
تاج العروس شرح القاموس ، وهو على مذاق أهل التصوف أيضاً ، وله
شروح كثيرة جداً .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ :
لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ
إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم قال : لا يحل للمرأة أن تصوم) أى نفلا أو واجباً على التراخي
(وزوجها شاهد إلا بإذنه) لأن حقه فى الاستمتاع بها فى كل وقت ،
فلو كان مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع أو مسافراً جاز لها . قال فى الفتح :
فلو صامت وقدم فى أثناء الصيام فله إفساد صومها ذلك من غير كراهة (ولا)
يحل لها أن (تأذن) لأحد - رجل أو امرأة - أن يدخل (فى بيته إلا بإذنه)
فلو علمت رضاه جاز . قال فى الفتح : وفى الحديث حجة على المالكية فى
تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير إذن زوجها ، وأجابوا عن الحديث
بأنه معارض بصلة الرحم ، وأن بين الحديثين عموماً وخصوصاً وجهياً
فيحتاج إلى مرجح ، ويمكن أن يقال : صلة الرحم إنما تندب بما يملكه الواصل
والتصرف فى بيت الزوج لا تملكه المرأة إلا بإذن الزوج ، وكما لأهلها أن
لا تصلهم بماله إلا بإذنه فإذا نهاهم فى دخول البيت كذلك انتهى . (وما أنفقت
من نفقة) من ماله قدر ما يعلم رضاه به كطعام بيتها من غير أن تتجاوز العادة
(من غير أمره) أى من غير إذنه الصريح فى ذلك القدر المعين ، بل عن
إذن عام سابق يتناول هذا القدر وغيره إما صريحاً أو جار على العرف من
إطلاق رب البيت لزوجته إطعام الضيف والتصدق على السائل (فإنه يؤدى
إليه) من أجر ذلك القدر المنفق (شطره) أى نصفه . وفى حديث عائشة عند
البخارى : « كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها أجره بما كسب » ،
وظاهر حديث الباب يقتضى تساويهما فى الأجر ، ويؤيده ما فى حديث
عائشة المذكور من طريق جرير من زيادة لا ينقص بعضهم أجر بعض ،
ويحتمل أن يكون المراد بالتصنيف الحمل على المال الذى يعطيه الرجل فى نفقة
المرأة ، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما للرجل باكتسابه ، ولأنه
(٧ - عون البارى - ج ٥)

يؤجر على ما ينفقه على أهله والمرأة لكون ذلك من النفقة التي تختص بها .
ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا ، قال : في
المرأة تصدق من بيت زوجها ، قال : لا ، إلا من قوتها والأجر بينهما
ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه . قاله في الفتح .

الحديث الثالث

عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قُمْتُ
عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ وَأَصْحَابُ الْجَدِّ
مَحْبُوسُونَ ، غَيْرَ أَنَّ أَهْلَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ . وَقُمْتُ عَلَى بَابِ
النَّارِ فَإِذَا عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ .

(عن أسامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
قمت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين وأصحاب الجد) أى الغنى
(محبوسون) على باب الجنة للحساب (غير أن أصحاب النار) الذين قد استحقوا
دخولها (قد أمر بهم إلى النار ، وقمت على باب النار فإذا عامة من دخلها
النساء) وفيه إشارة إلى أن النساء غالباً يرتكبن المنهى ، ومن ثم كن أكثر من
دخل النار ، والله أعلم . وهذا الحديث أخرجه مسلم في آخر كتاب الدعوات
والنساء في عشرة النساء .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَطَارَتِ الْقُرْعَةُ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ سَارَ مَعَ عَائِشَةَ يَتَحَدَّثُ . فَقَالَتْ حَفْصَةُ : أَلَا تَرَ كَيْبِنَ اللَّيْلَةِ بَعِيرِي وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ ، تَنْظُرِينَ وَأَنْظُرُ ، فَقَالَتْ : بَلَى ، فَرَكِبْتُ ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جَمَلٍ عَائِشَةَ وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ فَسَلَّمَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى نَزَلُوا ، وَافْتَقَدَتْهُ عَائِشَةُ فَلَمَّا نَزَلُوا جَعَلَتْ رِجْلَيْهَا بَيْنَ الْأَذْخِرِ وَتَقُولُ : يَا رَبِّ سَلِّطْ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حِيَّةً تَلْدَغُنِي ، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج) إلى سفر (أقرع بين نسائه) فأيهن خرج سهمها خرج بها معه (فطارت القرعة) أى حصلت (لعائشة وحفصة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان بالليل سار مع عائشة) حال كونه (يتحدث) معها (فقالت حفصة) أى لعائشة لما حصل لها من الغيرة (ألا تركبين الليلة) هذه (بعيرى وأركب بعيرك تنظرين) إلى مالم تنظري إليه (وانظر) أنا إلى مالم أكن نظرت (فقالت) لها عائشة لما شوقتها إليه من النظر (بلى ، فركبت) كل واحدة منهما بعير الأخرى (فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جمل عائشة) يظنها عليه (وعليه حفصة فسلم عليها) ولم يذكر فى هذه الرواية أنه تحدث معها (ثم سارحتى نزلوا وافتقدته) صلى الله عليه وآله وسلم (عائشة) رضى الله عنها حال المسيرة (فلما نزلوا جعلت) عائشة (رجليها بين الإذخر) الحشيش الطيب الريح المعروف ، تكون فيه الهوام فى البرية غالباً (وتقول : يارب سلط على عقرباً أو حية تلدغنى) قالت ذلك لأنها عرفت أنها الجانية فيما أجابت إليه حفصة (ولا أستطيع أن أقول له) صلى الله عليه وآله وسلم (شيئاً) أى لأنه ما كان يعذرني فى ذلك ، ولم تتعرض لحفصة

لأنها هي التي أجابتها طائعة ، فعادت على نفسها باللوم . قال في الفتح : استدل به على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك ، والمشهور عند الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة . انتهى . قلت : الحديث حجة على من خالفه ، وقد أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في عشرة النساء . قال ابن بطال : والعلماء متفقون على القول بالقرعة إلا الكوفيين فإنهم قالوا : لا معنى لها لأنها تشبه الأزلام التي نهى الله عنها . انتهى . قال الشوكاني في الفتاوى : وقد ثبتت القرعة في مواضع متعددة وليس بيد من نفاها دلالة من شرع ولا عقل ، وقد ذكرتها في شرحي للمتنقي . انتهى . وفي شرح العلامة ابن قاسم الغزى على مختصر الإمام أبى شجاع مع زيادة من حاشية الباجورى على الشرح المذكور ما لفظه : كيفية الإقراع : أن تؤخذ ثلاث رقاع أو أكثر متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء مميز عن غيره منها ، وتدرج تلك الرقاع في بندق متساوية وزناً وصورة من طين بعد تخفيفه أو شمع أو عجين أو نحوهما ، ثم توضع تلك البنادق في حجر من لم يحضر الكتابة والإدراج ، ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء ، إن كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد ، فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ، ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذى يلي الجزء الأول ، فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ، وهكذا ، أو يخرج من لم يحضر الكتابة والإدراج رقعة على اسم زيد مثلاً ، إن كتبت في الرقاع أجزاء الشركاء ثم على اسم خالد وبكر وهكذا . انتهى . قال في الفتح : وحكى عن الحنفية إجازتها ، أى إجازة القرعة . وقد قالوا به في مسألة الباب . انتهى . وأما ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرع في قسمة بعض الغنائم بالبر ، وأقرع مرة بالنوى ، فقد قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط : ليس لهذا صحة . انتهى . قلت : وقد ذكر كلاماً بسيطاً في القرعة في كتابنا « ظفر اللاطى بما يجب في القضاء على القاضى » ، فراجع .

الحديث الخامس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَكِنْ قَالَ : السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا .

(عن أنس رضي الله عنه قال : ولو شئت أن أقول : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لكنك صادقاً في تصريحى بالرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن المحافظة على اللفظ أولى (ولكن قال : السنة) أى أنه مرفوع بطريق اجتهاده ، ولمسلم وأبى داود في آخر الحديث : قال خالد : ولو شئت أن أقول رفعه لصدقت ، ولكنه قال « السنة » فيين أنه قول خالد لا شيخه أبى قلابة (إذا تزوج البكر) على الثيب (أقام عندها) وجوباً (سبعم) من الليالى متواليات ، فلو فرقها لم تحسب وقضاها لها متواليات ، وقضى بعد ذلك للأخريات ما فرق ، وتدخل الأيام فى الليالى (وإذا تزوج الثيب) على البكر (أقام عندها) وجوباً (ثلاثاً) من الليالى كذلك . والمعنى فيه زوال الحشمة بينهما والائتلاف ، وزيد للبكر لأن حيائها أكثر ، فتحتاج إلى فضل وصبر وتأن ورفق ، والثيب قد جربت الرجال ، إلا أنها من حيث استجدت الصحبة أكرمت بزيادة الوصلة وهى الثلاث . وزاد فى رواية أخرى عنه عند البخارى : ثم قسم أى بعد ذلك ، ولا يحسب السبع ولا الثلاث عليهما بل يستأنف القسمة ، ولا يتخلف لسبب حق الزفاف عن الخروج للجماعات ولسائر أعمال البر كعبادة مريض مدة الثلاث أو السبع إلا ليلاً ، فله التخلف وجوباً تقديماً للواجب على المندوب . كذا قال بعضهم ، ولكن النصوص تقتضى أن الليل كالنهار فى الخروج لذلك . وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه فى النكاح .

الحديث السادس

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي ضَرَّةً ، فَهَلْ عَلَى جُنَاحٍ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِيسَ ثَوْبِي زُورٌ .

(عن أسماء رضى الله عنها أن امرأة) هى أسماء نفسها (قالت : يا رسول الله إن لى ضرة) هى أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط (فهل على جناح) أى إثم (إن تشبعت من زوجى) الزبير بن العوام ، كذا سمي المرأة وضرتها فى المقدمة ، ولكنه قال فى الفتح : لم أقف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها (غير الذى يعطينى) ولمسلم من حديث عائشة أن امرأة قالت : يا رسول الله أقول إن زوجى أعطانى ما لم يعطنى (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : المتشبع) المتكثر (بما لم يعط) يتجمل بذلك كالذى يرى أنه شعبان وليس كذلك (كلابس ثوبى زور) قال السفاقي : هو أن يلبس ثوبى وديعة أو عارية يظن الناس أنهما له ولباسهما لا يدوم فيفتضح بكذبه ، وأراد بذلك تنفير المرأة عما ذكرت خوفاً من الفساد بين زوجها وضرتها فتورث بينهما البغضاء . وقال الخطابى : هذا يتأول على وجهين : أحدهما : أن لا يلبس الثوب مثل المتشبع بما لم يعط كصاحب زور وكذب ، كما يقال للرجل إذا وصف بالبراءة عن العيوب : إنه طاهر الثوب ، والمراد طهارة نفسه . والثانى : أن يراد به نفس الثوب ، قالوا : كان فى الحى رجل له هيئة حسنة إذا احتاجوا إلى شهادة الزور وشهد لهم فيقبل لهيته وحسن ثوبيه ، وقيل : هو أن يلبس قيصاً يصل بكمه كما آخر يرى أنه لا يلبس قيصين ، أو هو المرائى يلبس ثياب الزهاد ليظن أنه زاهد وليس به . وفى الفائق للزمخشري : المتشبع : المتشبه بالشعبان وليس به ، واستعير للمتحلل بفضيلة لم يرزقها ، وشبهه بلباس ثوبى زور ، أى ذى زور ، وهو الذى يزور على الناس بأن يتزيا بزي أهل الصلاح رياء ، وأضاف الثوبين إليه لأنهما كانا ملبوسين لأجله ، وهو المسوغ للإضافة ، وأراد بالتشبيه أن المتحلل بما ليس

فيه كمن لبس ثوبى الزور ، وارتدى بأحدهما واتزر بالآخر . وقال الكرماني معناه المظهر للشبع وهو جائع كالنزور الكاذب المتلبس بالباطل ، وشبه الشبع بلبس الثوب بجامع أنهما يغشيان الشخص تشبيهاً حقيقياً أو تخييلياً ، كما قرره السكاكي في قوله تعالى : « فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » . وفائدة التشبيه المبالغة إشعاراً بالاتزار والارتداء ، يعنى هو زور من رأسه إلى قدمه ، أو الإعلام بأن في المتشبع حالتين مكروهتين : فقدان ما تشبع به وإظهار الباطل . ذكره القسطلاني . وفي الفتح : قال أبو عبيد : المتشبع أى المتزين بما ليس عنده ، يتكثر بذلك ويتزين بالباطل ، كالمرأة تكون عند الرجل ولها ضرة فتدعى من الخطوة عند زوجها أكثر مما عنده ، تريد بذلك غيظ ضررتها ، وكذلك هذا في الرجال ، وأما قوله : « كلابس ثوبى زور » فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة بثياب الزهاد ، يوهم أنه منهم ويظهر من التخشع والتقشف أكثر مما في قلبه منه .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَغَارُ ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أنه قال : إن الله تبارك وتعالى يغار ، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه . قال عياض وغيره : هي مشتقة من تغير القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص ، وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين ، هذا في حق الآدمي ، وأما في حق الله فقال الخطابي : أحسن ما يفسر به ما فسر به في حديث أبي هريرة ، يعني حديث الباب . قال عياض : ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك ، وقيل : الغيرة في الأصل : الحمية والأنفة ، وهو تفسير يلزم التغيير فيرجع إلى الغضب ، وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كناية الغضب والرضا . وقال ابن العربي : التغيير محال على الله بالدلالة القطعية ، فيحب تأويله يلزمه كالوعيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك . انتهى . أقول : هذا مذهب الخلف ، ومختار السلف معلوم ، وهو إمرار الصفات على ظاهرها من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل . ثم قال : ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوماً بعصمته ، يعني فمن ادعى شيئاً من ذلك لنفسه عاقبه . قال : وأشد الآدميين غيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه كان يغار الله ولدينه ، ولهذا كان لا ينتقم لنفسه . انتهى . وعند البخاري في حديث سعد بن عباد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أتعجبون من غيرة سعد ، لأنا أغير منه والله أغير مني . وفي حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما من أحد أغير من الله ، من أجل ذلك حرم الفواحش . وفي حديث عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا أمة محمد ما أحد أغير من الله أن يرى عبده أو أمته تزني . وعن أسماء بنت أبي بكر أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا شيء أغير من الله . رواها البخاري .

الحديث الثامن

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ
وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ وَلَا شَيْءٍ غَيْرَ نَاضِحٍ وَغَيْرَ فَرَسِهِ ،
فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ وَأَسْتَقِي الْمَاءَ وَأَخْرِزُ غَرْبَهُ وَأَعِجُنُ ، وَلَمْ أَكُنْ
أُحْسِنُ أَخْبِرُ ، وَكَانَ يَخْبِرُ جَارَاتِي مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَكُنَّ نِسْوَةَ صِدْقٍ ،
وَكَنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَأْسِي ، وَهِيَ مِنِّي عَلَى ثُلُثَى فَرَسَخٍ ، فَجِئْتُ يَوْمًا
وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي ، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ
الْأَنْصَارِ ، فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ : لِمَ إِخْ ، لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ
أَسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ ، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ ، وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ ،
فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ ، فَمَضَى ، فَجِئْتُ
الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ : لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى
وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَنَاخَ لِأَرْكَبَ ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ
فَقَالَ : وَاللَّهِ لِحَمْلِكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ . قَالَتْ :
حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ يَكْفِينِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ ،
فَكَانَمَا أَعْتَقْنِي .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها) أنها (قالت: تزوجني الزبير)
ابن العوام بمكة (وما له في الأرض من مال) إبل أو أرض للزراعة
(ولا مملوك) عبد ولا أمة (ولا شيء) من عطف العام على الخاص (غير
ناضح) بعير يستقي عليه (وغير فرسه) أي وغير ما لا بد له منه من مسكن
ونحوها (فكنت أعلف فرسه) زاد مسلم: وأكفيه مؤنته وأسوسه وأدق
النوى لناضحه وأعلفه. وعنده أيضاً من طريق أخرى: كنت أخدم الزبير
خدمة البيت، وكان له فرس وكنت أسوسه، فلم يكن من خدمته شيء

أشد على من سياسة الفرس كنت أحتش له وأقوم عليه (وأستقي) وفي رواية: وأسقى، أى وأسقى الناضح والفرس (الماء) والرواية الأولى أشمل معنى وأكثر فائدة، ولم تستثن الأرض التي كان أقطعها له النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه لم يكن يملك أصل الرقبة بل منفعتها فقط (وأخرز غربه) أى وأخيط دلوه (وأعجن) دقيقة (ولم أكن أحسن أخبز، وكان) أى لما قدمنا المدينة من مكة (ينخبز) خبزى (جارات لى من الأنصار وكنّ نسوة صدق) إضافتهنّ إلى الصدق مبالغة في تابسهنّ به في حسن العشرة والوفاء بالعهد (وكنّ أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها) إياها (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مما أفاء الله عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أموال بنى النضير (على رأسى وهى منى) أى من مكان سكنى (على ثلثي فرسخ) الفرسخ ثلاثة أميال، وكل ميل أربعة آلاف خطوة (فجئت يوماً والنوى على رأسى فلقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه نفر من الأنصار، فدعاني ثم قال: إياك) بكسر الهمزة وسكون المعجمة: ينيخ بغيره (ليحملني) عليه (خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال، وذكرت الزبير وغيرته، وكان أغير الناس) أى بالنسبة إلى علمها أو إلى أبناء جنسه. وعند الإسماعيلي: وكان من أغير الناس، فعلى هذا فن مقدرة في الخبر المذكور (فعرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنى قد استحييت، فضى، فجئت الزبير فقلت) له (لقيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رأسى النوى ومعه نفر من أصحابه فأناخ) بغيره (لأركب) خلفه (فاستحييت منه وعرفت غيرتك، فقال) لها الزبير (والله لحملك النوى كيان أشد على من ركوبك معه) صلى الله عليه وآله وسلم، إذ لا عار فيه، بخلاف حمل النوى فإنه ربما يتوهم منه خسة نفسه ودناءة همته (قالت) ولم أزل أخدم (حتى أرسل إلى أبو بكر بعد ذلك بخادم يكفيني سياسة الفرس فكأنما أعتقني) وفيه أن على المرأة القيام بخدمة ما يحتاج إليه بعلها، وإليه ذهب أبو ثور، ويؤيده قصة فاطمة وشكواها ما تلقى من الرحى، والجمهور على أنها متطوعة بذلك، أو يختلف باختلاف عوائد البلاد، ولفظ الفتح: وحمله الباقون على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازماً، أشار إليه المهلب وغيره. قال الحفاظ: والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة، فلا يطرد الحكم في غيرها

ممن لم يكن في مثل حالهم . وفيه جواز ارتداف المرأة خلف الرجل في موكب الرجال ، والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعيته ، ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عن الأجانب . رذكر عياض أن الذي اختص به أمهات المؤمنين ستر شخوصهن زيادة على ستر أجسامهن . قال الحافظ : وما ذكره عياض أن الذي اختص به أمهات المؤمنين ستر شخوصهن زيادة على ستر أجسامهن قد ذكرت البحث فيه معه في غير هذا الموضع . قلت . وقد قدمنا الكلام فيه أيضاً في محله فراجع . قال المهلب : وفيه غيرة الرجل عند ابتذال أهله فيما يشق من الخدمة وأنفة نفسه من ذلك لاسيما إذا كانت ذات حسب . انتهى . وفيه منقبة لأسماء وللزبير ولأبي بكر وللساء الأنصار .

الحديث التاسع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي . قَالَتْ : فَقُلْتُ : مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ : لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي قُلْتِ : لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ . قَالَتْ : قُلْتُ : أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني لأعلم) أى شأنك (إذا كنت عني راضية وإذا كنت على غضبي ، قالت فقلت : من أين تعرف ذلك ؟ فقال : أما إذا كنت عني راضية فإنك تقولين : لا ورب محمد ، وإذا كنت) أى على (غضبي ، قلت : لا ورب إبراهيم) يؤخذ منه استقرار الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالميل إليه وعدمه ، والحكم بما تقتضيه القرائن فى ذلك ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم جزم وحكم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمه وسكوته ، فبنى على تغير الحالتين من الذكر والسكوت تغير الحالتين من الرضا والغضب ، ويحتمل أن يكون انضم إلى ذلك شىء آخر أصرح منه ، لكن لم ينقل ، واستدل على كمال فطنتها وقوة ذكائها بتخصيصها لإبراهيم عليه السلام دون غيره ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أولى الناس به كما فى التنزيل ، فلما لم يكن لها بد من هجر اسمه الشريف أبدلته بمن هو منه سليل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق فى الجملة (قالت قلت : أجل) نعم (والله يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك) بلفظى فقط ولا يترك قلبى التعلق بذاتك الشريفة مودة ومحبة ، كذا قرر معناه ابن المنير . وقال الطيبي فى شرح المشكاة : هذا الحصر فى غاية من اللطف فى الجواب جداً ، لأنها أخبرت أنها إذا كانت فى غاية من الغضب الذى يسلب العاقل اختياره لا يغيرها عن كمال المحبة المستغرقة ظاهرها وباطنها الممتزجة بروحها ، وإنما عبرت عن الترك بالهجران لتدل به على أنها تتألم من هذا الترك الذى لا اختيار لها فيه ، كما قال الشاعر :

إنى لأمنحك الصدود وإننى قسماً إليك مع الصدود أميل

وهذا الحديث أخرجه مسلم فى فضل عائشة .

الحديث العاشر

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ ؟ قَالَ : الْحَمَوُ الْمَوْتُ .

(عن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إياكم والدخول على النساء) ومنعه مستلزم لمنع الخلوة . وعند الترمذى : لا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما (فقال رجل) قال فى الفتح : لم أقف على تسميته (من الأنصار يارسول الله أفرأيت الحمو) أى أخبرنى عن حكم دخول الحمو على المرأة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له (الحمو) كدلو (الموت) أى لقاءه مثل لقاء الموت ، إذ الخلوة به تؤدى إلى هلاك الدين وإن وقعت المعصية ، أو النفس إن وجب الرجم ، أو هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حملته الغيرة على المرأة على طلاقها . والحمو : قال النووى : اتفق أهل اللغة على أن الأعمام أقارب زوج المرأة كآبئ وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم ، وأن الأختان أقارب زوجة الرجل ، وأن الأصهار يقع على النوعين ، والمراد فى الحديث أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه ، لأنهم محارم للزوجة تجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت ، وإنما المراد الأخ وابن الأخ والعم وابن العم وابن الأخت ونحوهم ممن يحل لها تزويجه لو لم تكن متزوجة . وقد جرت العادة بالتساهل فيه ، فيخلو بامرأة أخيه ، فشبه بالموت ، وهو أولى بالمنع من الأجنبية ، فالشر به أكثر من الأجنبية ، والفتنة به أمكن من الوصول إلى المرأة ، والخلوة بها من غير نكير عليه بخلاف الأجنبية . انتهى . قال فى الفتح : يحرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأييد إلا الأم الموطوءة بشبهة والملاعة فإنهما حرامان على التأييد ، ولا محرمية هناك ، وكذا أمهات المؤمنين ، وأخرجهن بعضهم بقوله فى التعريف بسبب مباح لا لحرمتها ، وخرج بقيد التأييد أخت المرأة وعمتها وخالتها وبناتها إذا عقد على الأم ولم يدخل بها . انتهى .

الحديث الحادى عشر

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعِبَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم : لا تباشر المرأة المرأة) زاد النسائي : فى الثوب الواحد (فتنتعها لزوجها كأنه ينظر إليها) خشية أن تعجبه إن وصفها بحسن فيفرض ذلك إلى تطبيق الواصفة والافتتان بالموصوفة ، أو بقبح فيكون غيبة . وهذا الحديث أخرجه النسائي فى عشرة النساء ، وزاد النسائي عنه : ولا الرجل الرجل . والزيادة عند مسلم وأصحاب السنن من حديث أبى سعيد بأبسط من هذا ولفظه : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفرض الرجل إلى الرجل فى الثوب الواحد ، ولا تفرض المرأة إلى المرأة فى الثوب الواحد ، ففيه أنه يحرم نظر الرجل إلى عورة الرجل ، والمرأة إلى عورة المرأة ، والرجل إلى عورة المرأة ، والمرأة إلى عورة الرجل بطريق الأولى . نعم يباح للزوجين أن ينظر كل منهما إلى عورة الآخر ولو إلى الفرج ظاهراً وباطناً ، لأنه محل تمتعه ، لكن يكره نظر الفرج حتى من نفسه بلا حاجة ، والنظر إلى باطنه أشد كراهة . قالت عائشة رضى الله عنها : ما رأيت منه ولا أرى منى ، أى الفرج . وحديث النظر إلى الفرج يورث الطمس ، أى العمى ، رواه ابن حبان وغيره فى الضعفاء . وخالف ابن الصلاح فقال : إبه جيد الإسناد محمول على الكراهة ، كما قاله الرافعى . واختلف فى قوله « يورث العمى » فقيل : فى الناظر ، وقيل : فى الولد ، وقيل : فى القلب ، والأمة كالزوجة ، ولو نظر فرج صغيرة لا تشتهى جاز لتسامح الناس به إلى بلوغها سن التمييز ومصيرها بحيث يمكنها ستر عورتها عن الناس . قال النووى : ومما تعم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع فى الحمام ، فيجب على

من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره ، وأن يصون عورته عن بصر غيره ، ويجب الإنكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ، ولا يسقط الإنكار بظن عدم القبول ، إلا أن يخاف على نفسه وغيره فتنة . قال في الفتوح : وفي الحديث تحريم ملاقة بشرقى الرجلين حيث لا حائل إلا عند الضرورة ، ويستثنى المصافحة ، ويحرم لمس عورة غيره بأى موضع من بدنه كان بالاتفاق . انتهى . وقد أورد البخارى هذا الحديث من طريقين الأولى بالنعنة ، والثانية بالسمع . والظاهر أن قوله « فتنعتها » من قوله صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لمن ذكر عن الداودى أنه من كلام ابن مسعود .



الحديث الثاني عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أطال أحدكم الغيبة) عن أهله في سفر أو غيره (فلا يطرق أهله ليلًا) وفي رواية : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلًا يتخونهم أو يطلب عثراتهم . رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله . وفي حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يطرق أهله ليلًا ، وكان يأتيهم غدوة أو عشية . أخرجه مسلم . قال أهل اللغة : الطروق بالضم : المحيىء بالليل من سفر أو من غيره على غفلة ، ويقال لكل أت بالليل : طارق ، ولا يقال في النهار إلا مجازاً . وقال بعض أهل اللغة : أصل الطروق الدفع والضرب ، وبذلك سميت الطريق ، لأن المارة تدقها بأرجلها ، وسمى الآتي بالليل طارقاً لأنه يحتاج غالباً إلى دق الباب ، وقيل : أصل الطروق السكون ، ومنه : أطرق رأسه ، فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي طارقاً . والتقييد في الحديث بطول الغيبة يشير إلى أن علة النهي إنما توجد حينئذ ، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ، فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليلًا لا يتأتى له ما يحذر من الذي يطيل الغيبة ، لأن الغيبة مظنة الأمن من الهجوم ، فيقع للذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره إما أن يجد أهله على غير أهبة من التنظيف والتزين المطلوب من المرأة ، فيكون ذلك سبب النفرة بينهما ، وإما أن يجدها على حالة غير مرضية ، والشرع يحرض على السر . وفي الحديث الحث على التواد والتحاب خصوصاً بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى إن كل واحد منهما لا يخفى عنه من عيوب المرأة شيء في الغائب ، ومع ذلك نهى عن الطروق لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه ، فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى . قال القسطلاني : وفي الحديث فوائد لا تخفى على متأمل . وأخرجه مسلم وأبو داود في الجهاد ، والنسائي في عشرة النساء .

الحديث الثالث عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا دَخَلْتَ
لَيْلًا فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ حَتَّى تَسْتَجِدَّ الْمُغِيبَةَ وَتَمْتَشِطَ الشَّعْثَةَ .

(وعنه) أى عن جابر (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال) له لما قفل من تبوك (إذا دخلت) المدينة (ليلا فلا تدخل على
أهلك حتى تستجد) أى تستعمل الحديد ، وهى موسى فى إزالة الشعر المشروع
إزالته (المغيبة) أى التى غاب عنها زوجها (وتمشط) أى تسرح شعر رأسها
الذى تغير وتفرق وترجله وتزينه (الشعثة) المنتشرة الشعر ، والمغبرة الرأس ،
ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة فى الحالة التى تكون فيها غير منظفة لئلا
يطلع منها على ما يكون معيباً لنفرتة منها . وروى ابن خزيمة فى صحيحه من
حديث ابن عمر قال : قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة فقال :
لا تطرقوا النساء ، وأرسل يؤذن : إنهم قادمون . وفى حديث جابر أن عبد الله
ابن رواحة أتى امرأته ليلا فوجد عندها امرأة تمشطها فظنها رجلا ، فأشار
إليها بالسيف ، فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يطرق
الرجل أهله ليلا . أخرجه أبو عوانة فى صحيحه .

كتاب الطلاق

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الطلاق) *

وهو في اللغة حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك ، وفلان طلق اليد بالخير : أى كثير البذل . وفي القسطلاني : هو في اللغة رفع القيد ، يقال : أطلق الفرس والأسير . انتهى . وفي الشرع : حل عقدة التزويج فقط ، وهو موافق لبعض مدلوله اللغوي . قال إمام الحرمين : هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره ، ثم الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً : أما الأول ففيها إذا كان بدعياً وله صور ، وأما الثاني ففيها إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال ، وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك الحكمان ، وأما الرابع ففيها إذا كانت غير عفيفة ، وأما الخامس فنفاه النووي وصوره غيره بما إذا كان لا يريد لها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤونتها من غير حصول غرض الاستمتاع ، فقد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره ، واستعمل في النكاح بلفظ التفعيل وفي غيره بالأفعال ، ولهذا لو قال لها : أنت مطلقة بتشديد اللام ، لا يفتقر إلى نية ، ولو خففها فلا بد منها ، ويقال : طلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وفتحها أيضاً ، وهو أفصح . وعن الأخفش نفي الضم . وفي ديوان الأدب إنه لغة . وطلقت أيضاً بضم أوله وكسر اللام الثقيلة ، فإن خففت فهو خاص بالولادة ، والمضارع فيهما بضم اللام ، والمصدر في الولادة طلق ساكنة اللام فهي طالق فيهما . وفي مشروعية النكاح مصالح العباد الدينية والدنيوية ، وفي الطلاق إكمال لها ، إذ قد لا يوافقها النكاح فيطالب الخلاص عند تباين الأخلاق ، وعروض البغضاء الموجبة عدم إقامة حدود الله ، فكان من ذلك رحمة منه سبحانه .

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْهَرَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته) هي آمنة بالمد بنت غفار بالكسر ، حكاه النووي عن ابن باطيس ، وعن النووي جماعة ممن بعده منهم الذهبي في تجريد الصحابة ، لكن قال في مهماته : فكأنه أراد مبهات التهذيب ، وأوردها الذهبي في آمنة بالمد وكسر الميم أو بنت عمار . قال في الفتح : والأول أولى ، وأقوى من ذلك ما في مسند أحمد أن اسمها النوار ، ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار (وهي حائض) جملة حالية (على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك) عن حكم طلاق ابنه على الصفة المذكورة . زاد الزهري كما في التفسير عن سالم : أن ابن عمر أخبره فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لعمر (مره فليراجعها) والأمر للندب عند الشافعية والحنابلة والحنفية . وقال المالكية : وصححه صاحب الهداية من الحنفية للوجوب ، ويجوز على مراجعتها ما بقي من العدة شيء . قال ابن دقيق العيد : يتعلق بالحديث مسألة أصولية ، وهي الأمر بالأمر بالشيء ، هل هو أمر بذلك الشيء أم لا ؟ فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر : مره ، فأمره بأمره . وقد أطلت في الفتح البحث في هذه المسألة . والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفاً آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبلغاً محضاً والثاني مأمور من قبل الشارع كما هنا ، وإن توجه من الشارع لمكلف أن يأمر

غير مكلف ، كحديث : « مروا أولادكم بالصلاة لسبع » لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمرأ بالشئ ، لأن الأولاد غير مكلفين ، فلا يتجه عليهم الوجوب ، وإن توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه ، لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمرأ بالشئ أيضاً هو متعد بأمره للأول أن يأمر الثاني . قال الحافظ : فهذا فصل الخطاب في هذه المسألة . انتهى . قلت : وتام هذا البحث في كتاب إرشاد الفحول للشوكاني . وقد بين فيه ما هو الحق في هذا الباب . والله أعلم (ثم نيسكها) المراد الأمر باستمرار الإمساك لها ، وإلا فالرجعة إمساك . وفي رواية عند مسلم : ثم ليدعها (حتى تطهر ثم تحيض) حيضة أخرى (ثم تطهر ثم إن شاء أمسك) ها (بعد) أى بعد الطهر من الحيض الثاني (وإن شاء طلق) ها (قبل أن يمس) ها ، أى يجامعها . واختلف في علة هذه الغاية ، فقيل : لئلا تصير الرجعة لمجرد غرض الطلاق لو طلق في أول الطهر بخلاف الطهر الثاني . وكما نهى عن النكاح لمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة له ، ولا يستحب الوطء في الطهر الأول اكتفاء بإمكان التمتع ، وقيل : عقوبة وتغليظ . وفي مسلم : مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً (فتلك العدة) أى فتلك زمن العدة وهى حالة الطهر (التى أمر الله) أى أذن (أن يطلق لها النساء) في قوله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » واستدل به من ذهب إلى أن الإقراء الإطهار للأمر بطلاقها في الطهر .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حُسِبَتْ عَلَى بَتْطَلِيقَةٍ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه قال : حسبت على) أى الطلقة التى طلقتها فى الحيض (بتطليقة) فيه رد على ما تمسك به الظاهرية ومن نحوهم فى قوله « إنه لم يعتد بها ولم يرها شيئاً » لأنه وإن لم يصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال : إنها حسبت عليه بتطليقة . وقد أطل الحافظ فى الفتح والقسطلانى فى الإرشاد البحث فى ذلك ، وعرض إلى قول الحافظ ابن القيم فى هذه المسألة فراجعه .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، فَقَالَ لَهَا : لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمٍ ، أَلْحَقْنِي بِأَهْلِكَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن ابنة الجون) بفتح الجيم وسكون الواو ، أميمة بنت النعمان بن شراحيل على الصحيح ، وقيل أسماء (لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودنا) أى قرب (منها) بعد أن تزوجها (قالت) لما كتبه الله عليها من الشقاء (أعوذ بالله منك ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لها : لقد عدت بعظيم) وهو الله تعالى (ألحقى بأهلك) أى لآنى طلقتك ، سواء كان لها أهل أم لا . وهذا الحديث أخرجه النسائى فى النكاح وابن ماجه .

الحديث الرابع

وفى رواية عن أبي أسيد رضى الله عنه أنها أدخلت عليه ومعها دأيتها حاضنة لها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هبى نفسك لي ؟ قالت : وهل تهب الملكة نفسها للسوقة . قال : فأهوى بيده يضع يده عليها لتسكن ، فقالت : أعوذ بالله منك ، فقال : لقد عذت بمعاذ ، ثم خرج علينا ، فقال : يا أبا أسيد اكسها رازقين والحقها بأهلها .

(وفى رواية عن أبي أسيد رضى الله عنه) وهو مالك بن ربيعة الأنصارى الساعدى (أنها) أى ابنة الجون (أدخلت عليه ومعها دأيتها حاضنة لها) قال فى الفتح كالكوكب : الداية : الظئر المرضع ، وهى معربة ، وقال العينى : ليس كما قالوا وإنما الداية : المرأة التى تولد الأولاد ، وهى القابلة ، وهو لفظ معرب ، قال الحافظ : ولم أقف على اسم هذه الحاضنة (فلما دخل عليها النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم قال) لها (هبى نفسك لي) أمر للمؤنث . قال لها ذلك تطيباً لقلبها واستأالة لها وإلا فقد كان له صلى الله عليه وآله وسلم أن يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها ، وكان مجرد إرساله إليها وإحضارها ورغبته فيها كافياً فى ذلك (قالت) لسوء حفظها وشقاقها وعدم معرفتها بجلالة قدره الرفيع (وهل تهب الملكة) بكسر اللام (نفسها للسوقة) بضم السين : الواحد من الرعية . وقال فى القاموس : السوقة : الرعية للواحد والجمع والمذكر والمؤنث (قال : فأهوى بيده) الشريفة أى أمالها (يضع يده عليها لتسكن ، فقالت : أعوذ بالله منك ، فقال : قد عذت بمعاذ) أى بالذى يستعاذ به . قال أبو أسيد (ثم خرج علينا) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال : يا أبا أسيد اكسها) بضم السين : ثوبين (رازقين) ثياب من كتان بيض طوال . قال السفاقسى : أى متعها بذلك إما وجوباً وإما تفضلاً (وألحقها بأهلها) أى أدها إليهم لأنه هو الذى كان أحضرها . وعند ابن سعد : قال أبو أسيد : فأمرنى فرددتها إلى قومها . وفى أخرى له :

فلما وصلت بها تصايحوا وقالوا : إنك لغير مباركة فاذا دهاك ؟ قالت : خدعت
قال : وحدثني هشام عن زهير أنها ماتت كمدأ . قال الحافظ : ووقع في
رواية لابن سعد عن هشام بن محمد بن عبد الرحمن بن الغسيل بإسناد حديث
الباب أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت وخضبتاها ، وقالت لها
إحداهما : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه من المرأة إذا دخل عليها
أن تقول : أعوذ بالله منك .

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَنِي فَبِتَّ طَلَاقٍ ، وَإِنِّي نَكَحْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ الْقُرْظِيَّ ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ الْهَدْبَةِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة رفاعة القرظي) من بني قريظة واسمها تيممة بنت وهب ، وقيل غير ذلك (جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاقاً) أى قطعه قطعاً كلياً . وفي كتاب الأدب من صحيح البخارى من وجه آخر أنها قالت : طلقني آخر ثلاث تطليقات (وإني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير) بفتح الزاى وكسر الموحدة ابن باط (القرظي وإنما معه) تعنى فرجه (مثل الهدبة) أى هدبة الثوب بالضم ، أى طرفه الذى لم ينسج ، شبهوه بهذب العين وهو شعرجفها ، وشبهته بذلك إما لصغره أو لاسترخائه ، والثانى أظهر ، إذ يبعد أن يكون صغيراً إلى حد لا يعيب معه مقدار الحشفة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لها (لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة ، لا) ترجعين إليه (حتى يذوق) عبد الرحمن (عسيلتك وتذوق عسيلته) على التصغير ، كناية عن الجماع ، شبه لذته بلذة العسل وحلاوته ، وأثث فى التصغير لأن العسل يذكر ويؤنث ، ولأنه تصغير عسلة ، أى قطعة من العسل ، أو على إرادة اللذة لتضمنه ذلك ، والعمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنه إذا طلق ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويصيدها الثانى ، ولا تحل بإصابة شبهة ولا ملك يمين . وكان ابن المنذر يقول : فى الحديث دلالة على أن الثانى إن واقعها وهى نائمة أو مغشى عليها لا تحس باللذة ، إنها لا تحل للأول ، لأن الذوق أن تحس باللذة ، وعامة أهل العلم على أنها تحل . قال النووى : اتفقوا على أن تغيب الحشفة فى قبلها كاف فى ذلك من غير إنزال ، وشرط الحسن الإنزال لقوله «حتى تذوق عسيلته» وهى النطفة .

انتهى . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله « فبت طلاق » إذ هو محتمل للثلاث دفعة واحدة ومتفرقة . قال طائفة : إذا طلق ثلاثاً مجموعة وقعت واحدة . وهو قول محمد بن إسحق صاحب المغازى . واحتج بما رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبيد بن يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كيف طلقها : قال : ثلاثاً في مجلس واحد . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنما تلك واحدة فارتجعها . وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن إسحق . قال في الفتح : وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذى في غيره من الروايات الآتى ذكرها ، وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء . انتهى . ثم ذكر تلك الأشياء ، ثم حرر أجوبة ثمانية عنه ، ثم قال : والراجح إيقاع الثلاث للإجماع الذى انعقد في عهد عمر رضى الله عنه على ذلك ، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالفه في واحدة منهما^(١) . وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ ، وإن كان خفى عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالخالف بعد هذا الإجماع منابذ له ، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم . قال : وقد أطلت في هذا الموضع لالتماس من التمس ذلك منى . انتهى ما في الفتح . قلت : وهذه الأجوبة التى ذكرها الحافظ في الفتح كلها مخدوشة مجاب عنها ، كما يلوح من الرجوع إلى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وتلميذه الحافظ ابن القيم من نحو الهدى النبوى وإغاثة اللهفان وأعلام الموقعين وغير ذلك . ومن الرجوع إلى تأليف شيخنا وبركتنا القاضى محمد بن على الشوكانى ومن تبعه ووافقه ، وهى إحدى المسائل التى قامت بها القيامة في عهد ابن تيمية الحرانى رحمه الله ، وكثرت فيها الزلازل والفتاقل ، وطالت ذبول البحث وسالت سيوله ، ورسخ من رسخ عند ذلك ، وزل من زل ، والإنصاف خير الأوصاف ، ولولا مخافة الإطالة لأطلنا الكلام عليها . والحق فى الباب ما ورد به حديث ركانة المتقدم . وقد أشار الحافظ إلى أنه نص فى المسألة كما مر آنفاً ، وأنه لا يقبل التأويل ، وأن غيره من الروايات يقبله ، فليعلم .

(١) أى تحريم المتعة وإيقاع الثلاث . نور الحسن خان .

الحديث السادس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْعَسَلَ وَالْحُلُوءَ ، وَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ ، فَيَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ ، فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ ، فَعِزْتُ ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقِيلَ لِي : أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ فَسَقَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ شَرْبَةً ، فَقُلْتُ : أَمَا وَاللَّهِ لَنَحْتَالَنَّ لَهُ ، فَقُلْتُ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ : إِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ ، فَإِذَا دَنَا مِنْكَ ، فَقُولِي : أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : لَا ، فَقُولِي لَهُ : مَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ ، فَقُولِي لَهُ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ ، وَقُولِي أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ ذَلِكَ ، فَقَالَتْ : تَقُولُ سُودَةُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَبَادِيَهُ بِمَا أَمَرَنِي بِهِ فَرَقًا مِنْكَ . فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا ، قَالَتْ لَهُ سُودَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ، قَالَ : لَا ، قَالَتْ : فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ ؟ قَالَ : سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ ، فَقَالَتْ سُودَةُ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطَ ، فَلَمَّا دَارَ إِلَى قُلْتُ لَهُ نَحْوُ ذَلِكَ ، فَلَمَّا دَارَ إِلَى صَفِيَّةَ قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا دَارَ إِلَى حَفْصَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ ، قَالَ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ ، قَالَتْ : تَقُولُ سُودَةُ : وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَمْنَاهُ ، قُلْتُ لَهَا : اسْكُتِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب العسل والحلواء) بالهمزة والمد ، ولأبى ذر : الحلوى بالقصر ، وفى القاموس ، والحلواء ، وتقصر ، وعند الثعالبي فى فقه اللغة : أن حلوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم التى كان يحبها هى الجميع

بوزن عظيم . قال فى القاموس : تمر يعجن بلبن (وكان إذا انصرف من العصر) أى من صلاة العصر (دخل على نسائه فيدنو) أى يقرب (من إحداهن) بأن يقبلها ويباشرها من غير جماع كما فى رواية أخرى . وفى رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عند عبد بن حميد : أن ذلك إذا انصرف من صلاة الفجر ، لكنها كما فى الفتح رواية شاذة ، وعلى تسليمها فيحتمل أن الذى كان يفعله أول النهار سلام ودعاء محض ، والذى فى آخره معه جلوس ومحادثة (فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس) فأقام عندها (أكثر ما كان يحتبس ، فغرت ، فسألت عن ذلك ، فقيل لى) فى حديث ابن عباس أن عائشة قالت لجويرية حبشية عندها يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة فادخلى عليها فانظرى ماذا يصنع ، فقالت (أهدت لها) أى للحفصة (امرأة من قومها) قال فى الفتح : لم أقف على اسم هذه المرأة (عكة من غسل) ووقع فى حديث ابن عباس أنها أهدت لحفصة عكة فيها غسل من الطائف (فسقت النبى صلى الله عليه وآله وسلم منه شربة) وفى رواية عنها : أن شرب الغسل كان عند زينب بنت جحش . قال الحافظ : ورواية ابن عباس عند ابن مردويه أنه كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان تواطأتا على وفق ما فى رواية عبيد بن عمير ، وإن اختلفا فى صاحبة الغسل ، وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحمل على التعدد ، فلا يمتنع تعدد السبب للأمر الواحد ، فإن جنح إلى الترجيح فرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرتين حفصة وعائشة كما تقدم فى التفسير ، وفى الطلاق من جزم بذلك ، فلو كانت حفصة صاحبة الغسل لم تقرر فى المظاهرة بعائشة ، لكن يمكن تعدد القصّة فى شرب الغسل وتحريمه ، واختصاص النزول بالقصة التى فيها أن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان ، ويمكن أن تكون القصّة التى وقع فيها شرب الغسل عند حفصة كانت سابقة . ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع فى طريق هشام بن عروة التى فيها أن شرب الغسل عند حفصة تعرض للآية ولا لذكر سبب النزول . والراجح أيضاً أن صاحبة الغسل زينب لا سودة ، لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبى مليكة بكثير ، ولا جائز أن تتحد بطريق هشام بن عروة ، لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق على قولها : أجد ريح مغاير . ويرجحها أيضاً ما مضى فى كتاب الهبة

عن عائشة : أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم كنّ حزينين : أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب ، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب . فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل ، ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها . والله أعلم . انتهى . قالت عائشة (فقلت أما والله لنحتالنّ له) (أى لأجمله) (فقلت لسودة بنت زمعة : إنه) صلى الله عليه وآله وسلم (سيدنوا) أى يقرب (منك ، فإذا دنا منك فقلوى) له (أكلت مغاير ، فإنه سيقول لك : لا فقلوى له : ما هذه الريح التى أجد منك ؟ فإنه سيقول لك : سقتنى حفصة شربة عسل ، فقلوى له : جرت) أى رعت (نخله) أى نخل هذا العسل الذى شربته (العرفط) الشجر الذى صبغه المغاير (وسأقول) أنا له (ذلك وقولى) له (أنت يا صفية) بنت حيى (ذاك بكسر الكاف . زاد يزيد بن رومان عن ابن عباس : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشد عليه أن توجد منه ريح كريهة ، لأنه يأتيه الملك) (قالت) عائشة (تقول سودة) لى (فوالله ما هو إلا أن قام) صلى الله عليه وآله وسلم (على البساب ، فأردت أن أباده) من المبادأة . ولابن عساكر : أناديه ، من المناداة . وفي رواية : أباده من المبادرة (بما أمرتنى به) من أن أقول له : أكلت مغاير (فرقاً) خوفاً (منك ، فلما دنا) صلى الله عليه وآله وسلم (منها قالت له سودة : يا رسول الله أكلت مغاير ؟ قال : لا) ما أكلتها (قالت) له (فما هذه الريح التى أجد) ها (منك ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سقتنى حفصة شربة عسل ، فقالت) سودة (جرت) رعت (نخله العرفط) أى شجر المغاير ، وقالت عائشة : (فلما دار إلى قلت له نحو ذلك) القول الذى قلت لسودة أن تقوله له (فلما دار إلى صفية قالت له مثل ذلك ، فلما دار إلى حفصة) فى اليوم الآخر (قالت) له (يا رسول الله ألا أسقيك منه) من العسل (قال : لا حاجة لى فيه) لما وقع من توارد النسوة الثلاث على أنه نشأت له من شربه ريح كريهة فتركه حسماً للمادة (قالت) عائشة (تقول سودة : والله لقد حرمناه) أى منعناه صلى الله عليه وآله وسلم من العسل ، قالت عائشة (قلت لها) أى لسودة (اسكتى) لئلا يفشو ذلك فيظهر ما دبرته لحفصة ، وهذا منها على مقتضى طبيعة النساء فى الغيرة ، وليس بكبيرة بل صغيرة معفو عنها مكفرة . قال فى الفتح : وفى الحديث من الفوائد ما جبل

عليه النساء من الغيرة . فإن الغيرى تعذر فيما يقع منها من الاحتيال فيما يدفع عنها برفع ضررتها عليها بأى وجه كان ، وفيه الأخذ بالحزم فى الأمور وترك ما يشبه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع فى المحذور ، وفيه ما يشهد بعلو مرتبة عائشة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كانت ضررتها تهابها وتطيعها فى كل شىء تأمرها به حتى فى مثل هذا الأمر مع الزوج الذى هو أرفع الناس قدراً ، وفيه إشارة إلى ورع سودة لما ظهر منها التندم على ما فعلت ، وفيه أن اعتماد القسم الليل وأن النهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع ، لكن بشرط أن لا تقع المجامعة إلا مع التى هو فى نوبتها ، وفيه استعمال الكنايات فيما يستحيا منه لقوله فى الحديث « فيدنو منهن » والمراد « فيقبل » ونحو ذلك قول عائشة لسودة : إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك فقولى له إني أجدمك كذا ، وهذا إنما يتحقق بقرب الفم من الأنف ، لاسيما إذا لم تكن الرائحة طافحة ، بل المقام يقتضى أن الرائحة لم تكن طافحة ، فإنها لو كانت طافحة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأنكر عليها عدم وجودها منه ، فلما أقر على ذلك دل على ما قررناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية ، وإن كانت خفية لم تدرك بمجرد المجالسة والمحادثة من غير قرب الفم من الأنف ه والله أعلم . انتهى .

الحديث السابع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَغْنَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اقْبَلِي الْحَدِيثَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقًا .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس (الأنصاري) جميلة بنت أبي بن سلول (أتت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب (من العتاب وهو كما في القاموس وغيره الخطاب بالإدلال . قال في الفتح : وفي رواية : ما أعيب ، وهي أليق بالمراد (عليه في خلق) بالضم (ولا دين) أى لا أريد فراقه لسوء خلقه ولا لنقصان دينه (ولكنى أكره الكفر في الإسلام) أى إن أقمت عنده ربما أقع فيما يقتضى الكفر لا إنه يحملها عليه (فقال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) لها (أتردّين عليه حديثه) أى بستانه ، وكان أصدقها إياه (قالت : نعم) أرددها عليه (قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) لثابت زوجها (اقبل الحديقة وطلقها تطليقة) أمر بإرشاد وإصلاح لا إيجاب . وهذا الحديث له طرق وألفاظ عند البخارى . واستدل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق . قال في الفتح : وفيه نظر ، فليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه ، فإن قوله « طلقها » إلى آخره يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقاً صريحاً على عوض ، وليس البحث فيه ، وإنما الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية ، هل يكون الخلع طلاقاً أو فسخاً ، وكذلك ليس فيه التصريح بأن الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس . نعم في رواية خالد المرسلة : فردتها ، وأمره فطلقها ، وليس صريحاً في تقديم العطية على الأمر بالطلاق ، بل يحتمل أن يكون المراد : إن أعطتك طلقها ، وليس فيه أيضاً التصريح بوقوع صيغة

الخلع . وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني : فأخذها له وخلق سبيلها .
وفي حديث حبيبة بنت سهل : فأخذ منها وجلست في أهلها . لكن معظم
الروايات في الباب تسميته خلعة . ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن
ابن عباس : أنها اختلعت من زوجها . أخرجها أبو داود والترمذي . انتهى .
والخلع بضم الخاء المعجمة وسكون اللام : هو في اللغة فراق الزوجة
على مال ، مأخوذ من خلع الثوب ، لأن المرأة لباس الرجل معنى ، فكأنه
بمفارقة الآخر نزع لباسه ، وضم مصدره تفرقة بين الحسى والمعنوى ،
ويسمى أيضاً فدية وافتداء . وأجمع العلماء على مشروعيتها إلا بكر بن عبد الله المزني
التابعي المشهور ، فإنه قال بعدم حل أخذ شيء من الزوجة عوضاً عن فراقها ،
محتجاً بقوله تعالى : « فلا تأخذوا منه شيئاً » . فأوردوا عليه « فلا جناح عليهما
فيما افتدت به » فادعى نسخها بآية النساء . وتعقب مع شنوده بقوله تعالى في
النساء أيضاً : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه » الآية . وبقوله تعالى
« فلا جناح عليهما أن يصالحا » الآية ، وبالحديث ، فكأنه لم يثبت عنده أو لم
يبلغه ، وانعقد الإجماع بعده على اعتباره ، وأن آية النساء مخصوصة بآية
البقرة وبآتي النساء الآخريتين . وذكر أبو بكر بن دزيد أن أول خلع كان
في الدنيا أن عامر بن الظرب زوج ابنته من ابن أخيه عامر بن الحارث ، فلما
دخلت عليه نفرت منه ، فشكى إلى أبيها ، فقال : لا أجمع عليك فراق أهلك
ومالك فقد جعلتها منك بما أعطيتها . قال : فزعم العلماء أن هذا كان أول خلع
في العرب . انتهى . وأما أول خلع في الإسلام فهو ما في حديث الباب .
وأجاز عمر رضي الله عنه الخلع دون حضور السلطان . وأجازته عثمان ببذل
كل ما تملك دون عقاص رأسها ، أي الخيط الذي تعقص به أطراف رأسها .

الحديث الثامن

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ ،
كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي ، وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبَّاسٍ : يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ
مُغِيثِ بَرِيرَةَ ، وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَوْ رَاجَعْتِيهِ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْمُرُنِي ؟ قَالَ : إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ ،
قَالَتْ : فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهِ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه أن زوج بريرة كان عبداً) أسود لآل المغيرة من بنى مخزوم (يقال له مغيث ، كأنى أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته) يترضاها لتختاره (فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لعباس) عمه (ياعباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثاً) لأن الغالب أن المحب لا يكون إلا حبيباً) (فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لها (لو راجعته) كذا في الأصول بمثناة واحدة. وفي رواية ابن ماجه : « لو راجعته » بإثبات تحتانية ساكنة بعد المثناة ، وهى لغة قليلة . كذا في الفتح . وفي القسطلاني ضعيفة . وتعبه العيني فقال : إن صح هذا في الرواية فهى لغة فصيحة لأنها صادرة من أفصح الخلق . انتهى . وزاد ابن ماجه . فإنه أبو ولدك . وظهره أنه كان له منها ولد (قالت : يارسول الله تأمرنى) بذلك (قال) لا (إنما أنا أشفع) فيه لا على سبيل الحتم فلا يجب عليك (قالت : لا حاجة لى فيه) وفي هذا الحديث جواز الشفاعة من الحاكم عند الخصم فى خصمه إذا ظهر حقه ، وإشارته عليه بالصلح أو الترك وحب المسلم للمسلمة وإن أفرط فيه ما لم يأت محرماً وغير ذلك من فرائد الفوائد ، حتى قيل إنها تزيد على الأربعمائة . وقد أطل في الفتح فى بيان فوائده . ومفهوم الحديث أن الأمة إذا عتقت وهى تحت العبد فلها الخيار ، وإذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار . وبه قالت الشافعية والمالكية والجمهور ، والخلاف فى المسألة معروف ، والحق ما ذكرناه .

الحديث التاسع

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

(عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ، وأشار بالسبابة (وهي الإصبع التي تلى الإبهام . وفي رواية بالسباحة ، لأنه يشار بها عند التسبيح وتحرك في التشهد عند التهليل إشارة إلى التوحيد ، وسميت سبابة لأنهم كانوا إذا تسابوا أشاروا بها) والوسطى وفرج بينهما شيئاً) قليلا إشارة إلى أن بين درجته صلى الله عليه وآله وسلم ودرجة كافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدٌ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : مَا أَلْوَانُهَا ؟ قَالَ : حُمْرٌ ، قَالَ : هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَنَّى ذَلِكَ ؟ قَالَ لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ ، قَالَ : فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً) وعند أبي داود أن أعرابياً من فزارة ، وكذا عند مسلم وأصحاب السنن ، واسم هذا الأعرابي ضمضم بن قتادة كما عند عبد الغني بن سعيد في المبهمات له (أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله ، ولد لي غلام أسود) لم أعرف اسم المرأة ولا الغلام . وزاد البخاري في كتاب الاعتصام : وإني أنكرته ، أى استنكرته بقلبي ، ولم يرد أنه أنكره بلسانه وإلا لكان صريحاً لا تعريضاً ، لأنه قال : غلام أسود ، أى وأنا أبيض ، أى فكيف يكون منى (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم له (هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : ما ألوأنها ؟ قال : حمر ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل فيها من) زائدة (أورك) كأحمر ، قال في القاموس : ما في لونه يبيض إلى سواد وهو من أطيب الإبل لحماً لا سيراً وعملاً . وقال غيره : الذى فيه سواد ليس بحالك بأن يميل إلى الغبرة ، ومنه قيل للحمامة ورقاء (قال : نعم ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (فأنى ذلك) أى من أين أتاه اللون الذى ليس فى أبويه (قال) الرجل (لعله نزعه عرق) بكسر العين ، أى قلبه وأخرجه من ألوان فحله ولقاحه ، وفى المثل : العرق نزاع ، والعرق فى الأصل مأخوذ من عرق الشجرة ، ومنه قولهم : فلان عريق فى الأصالة ، يعنى أن لونه إنما جاء لأنه فى أصوله البعيدة ما كان فى هذا اللون (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فلعل ابنك هذا نزعه) أى العرق وفائدة الحديث المنع عن نفي الولد بمجرد الأمارات الضعيفة ، بل لابد من تحقق ، كأن رآها تزنى ، أو ظهور دليل قوى ، كأن لم يكن وطنها ،

أو أنت بولد قبل ستة أشهر من مبدل وطئها ، أو لأكثر من أربع سنين ، بل يلزمه نفي الولد ، لأن ترك نفيه يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام ، كما يحرم نفي من هو منه . وفي حديث أبي داود وصححه الحاكم على شرط مسلم : أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يدخلها جنته ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رعوس الخلائق يوم القيامة . فنص في الأول على المرأة ، وفي الثاني على الرجل . ومعلوم أن كلا منهما معنى الآخر ، ولا يكفي مجرد الشيوخ ، لأنه قد يذكره غير ثقة فيستفيض ، فإن لم يكن ولد فالأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها . وفي الحديث أن التعريض بالقذف ليس قذفاً ، وبه قال الجمهور ، واستدل به الشافعي لذلك ، وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المحاربين . ذكره القسطلاني . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله . وفي الحديث ضرب المثل وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريباً لفهم السائل ، واستدل به لصحة العمل بالقياس . قال الخطابي : هو أصل في قياس الشبه . وقال ابن العربي : فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظير . وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال : هو تشبيه في أمر وجودي ، والزراع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية . وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن ، وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه ولون أمه . قال القرطبي تبعاً لابن رشيد : لاخلاف في أنه لا يحل نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسمرة ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقر بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء ، وكأنه أراد في مذهبه ، وإلا فالخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا : إن لم ينضم إليه قرينة زنا لم يجز النفي ، فإن اتهمها فأنت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح . وفي حديث ابن عباس الآتي في اللعان ما يقويه ، وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً ، والخلاف إنما هو عند عدمها ، وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية . وفيه تقديم حكم الفراش على ما تشعر به مخالفة الشبهة . وفيه الاحتياط للأنساب وإبقائها مع الإمكان والزجر عن تحقيق ظن السوء . اهـ .

الحديث الحادى عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي حَدِيثِ الْمُتْلَاعَيْنِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُتْلَاعَيْنِ : حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا ، قَالَ : مَالِي ؟ قَالَ : لَا مَالَ لَكَ ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا ، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما فى حديث المتلاعنين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتلاعنين : حسابكما على الله ، أحكما كاذب لا سبيل) لا طريق (لك) على الاستيلاء (عليها) فلا تملك عصمتها بوجه من الوجوه ، فيستفاد منه تأييد الحرمة (قال) يا رسول الله (مالى) الذى أصدقها إياه آخذه منها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا مال لك) لأنك استوفيته بدخولك عليها وتمكينها لك من نفسها . ثم أوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال (إن كنت صدقت عليها) فيما نسبت إليها (فهو بما استحلت من فرجها) يستفاد منه أن الملاعنة لو أكذبت نفسها بعد اللعان وأقرت بالزنا وجب عليها الحد ، لكن لا يسقط مهرها (وإن كنت كذبت عليها فذلك) أى الطلب لما أمهرتها (أبعد لك) لئلا يجتمع عليها الظلم فى عرضها ومطالبتها بمال قبضته منك قبضاً صحيحاً تستحقه . نعم اختلف فى غير المدخول بها ، والجمهور على أن لها نصف الصداق كغيرها من المطلقات قبل الدخول ، وقيل : بل لها الجميع ، وقيل : لا شئ لها أصلاً ، واللام للبيان .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً تُوَفِّي زَوْجَهَا ، فَخَشَوْا عَلَى عَيْنَيْهَا ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ ، فَقَالَ : لَا تَكْحَلْ ، قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا ، فَإِذَا كَانَ حَوْلٌ ، فَمَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ ، فَلَا حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

(عن أم سلمة رضي الله عنها أن امرأة (توفى زوجها) تسمى عاتكة (توفى زوجها) المغيرة (فخشوا) أي خافوا (على عينيها ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاستأذنه (في الكحل) فقال : لا تكحل (بفتح التاء والكاف والحاء المشددة . وفي رواية : لا تكتحل . وعند ابن منده : رمدت رمداً شديداً وقد خشيت على بصرها . وعند ابن حزم بسند صحيح : إني أخشى أن تنفقي عينا . قال لا ، وإن انفقت . ولذا قال مالك في رواية عنه : تمنعه مطلقاً ، وعنه يجوز إذا خافت على عينا بما لا يطيّب فيه . وبه قال الشافعية ، لكن مع التقييد بالليل . وأجابوا عن قصة هذه المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل كالتضميد بالصبر ونحوه . وعنه الطبراني : إنها تشتكى عينا فوق ما يظن . فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا . وفي الموطأ : اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار ، والمراد أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل ، وإذا احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل ، والأولى تركه ، فإن فعلت مسحته بالنهار (قد كانت إحداكن) في الجاهلية (تمكث) إذا توفى زوجها (في شر أحلاسها) جمع حلس : الثوب والكساء الرقيق يكون تحت البرذعة (أو شر بيتها ، فإذا كان حول) من وفاة زوجها (فر) عليها (كلب رمت ببكرة) لترى من حضرها أن مقامها حولا أهون عليها من بكرة ترمى بها كلباً . وظاهره أن رميها البعر متوقف على مرور الكلب ، سواء طال زمن انتظار مرووره أم قصر . وهذا التفسير وقع هنا مرفوعاً كله . قال في القاموس : البكرة : رجيع ذى الخف والظلف ، واحدته بهاء ، والجمع أبعاد . وفي

ذكر الجاهلية إشعار إلى أن الحكم في الإسلام صار بخلافه ، وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع ، لكن التقدير بالحول استمر في أول الإسلام ثم نسخ (فلا) تكتحل (حتى تمضي أربعة أشهر وعشر) المراد تقليل المدة وتهوين الصبر عما منعت منه وهو الاكتحال في العدة . قيل : الحكمة في هذا العدد أن الولد يتكامل تخليقه وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً ، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة ، فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط .

كتاب النفقات

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب النفقات) *

جمع نفقة مشتقة من النفوق وهو الهلاك ، أو من النفاق وهو الرواج ، وفي الشرع : عبارة عما وجب لزوج أو قريب أو مملوك ، وجمعها لاختلاف أنواعها ، من نفقة زوجة وقريب ومملوك .

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً .

(عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا أنفق المسلم نفقة) دراهم أو غيرها (على أهله) زوجته أو ولده وأقاربه ، ويحتمل أن يختص بالزوجة ، ويلتحق بها غيرها بطريق الأولى ، لأن الثواب إذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى . كذا في القسطلاني . أقول : هذا بناء منه على مذهبه من أن نفقة الأقارب غير الأصليين غير واجبة ، والأحاديث الصحيحة ترد ذلك ، فسقط ما تحيله من الفرق (وهو) أي والحال أنه (يحتسبها) أي يريد بها وجه الله تعالى بأن يتذكر أنه يجب عليه الإنفاق ، فينفق بنية أداء ما أمر به (كانت) أي النفقة (له صدقة) أي كالصدقة في الثواب وإلا لحرمتم على الهاشمي والمطلبي والصارف له عن الحقيقة الإجماع أو إطلاق الصدقة على النفقة مجاز ، والمراد بها الثواب ، فالتشبيه واقع على أصل الثواب لا في الكمية ولا في الكيفية . قال المهلب : النفقة على الأهل واجبة بالإجماع ، وإنما سماها الشارع

صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه ، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر ، فعرفهم أنها لم صدقة حتى لا يخرجوها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفوهم المؤونة ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع . وقال ابن المنير : تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق نحلة ، فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجه إليها في اللذة والتأنيس والتحصن وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء إلا أن الله تعالى خص الرجل بالفضل على المرأة وبالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة ، فمن ثم جاز إطلاق النحلة على الصداق والصدقة على النفقة . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في باب ماجاء أن الأعمال بالنية والحسبة من كتاب الإيمان .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلَ ، الصَّائِمِ النَّهَارَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الساعي) الذي يذهب ويحيى في تحصيل ما ينفقه (على) المرأة (الأرملة) التي لا زوج لها (والمسكين) في الثواب (كالمجاهد في سبيل الله) عز وجل (أو القائم الليل) بالحركات الثلاث كما في الحسن الوجه في الوجوه الأعرابية وإن اختلفا في بعضها بكونه حقيقة أو مجازاً وثبت بالشك في جميع الروايات عن مالك (الصائم النهار) وفي لفظ عند البخارى في الأدب : وأحسبه قال : وكالقائم لا يفتر والصائم لا يفطر . ومطابقة الحديث للترجمة من جهة إمكان اتصاف الأهل — أى الأقارب — بالصفتين المذكورتين ، وإذا ثبت هذا الفضل لمن يتفق على من ليس له بقريب ممن اتصف بالوصفين ، فالمتفق على القريب المتصف بهما أولى . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الأدب وكذا مسلم ، وأخرجه الترمذى في البر ، والنسائى في الزكاة ، وابن ماجه في التجارات .

الحديث الثالث

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيع نخل بنى النضير) أى يهود خيبر مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة (ويحبس لأهله) أزواجه وعياله من ذلك (قوت سنتهم) تطيباً لقلوبهم وتشريعاً لأئمتهم ، ولا يعارضه حديث : إنه كان لا يدخر شيئاً لغد ، لأنه كان قبل السعة ، أو لا يدخر لنفسه بخصوصها . وفيه جواز ادخار القوت للأهل والعيال ، وأنه ليس بحكرة ولا مناف للتوكل ، كيف ومصدره عن سيد المتوكلين ، وإذا كان حال التوكل اعتماد القلب عليه تعالى فقط فلا يقدح فيه تسبب ، ككى فى مرض إذا تحقق الاعتماد بما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وترك الأسباب ، وفعل مخوف توكلأ منهى عنه ، فتعتبر الأسباب الشرعية ومن غلبه توحيد خاص أغناه عن بعضها لا يقتدى به فيه . قاله القسطلانى . واستدل الطبرى بالحديث على جواز الادخار مطلقاً . قال فى الفتح : واستدلأه قوى والتقيد بالسنة إنما جاء من ضرورة الواقع ، لأن الذى كان يدخر لم يكن يحصل إلا من السنة إلى السنة ، لأنه كان إما تمرأ وإما شعيراً ، فلو قدر أن شيئاً مما يدخر كان لا يحصل إلا من سنتين إلى سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لأجل ذلك ، ومع كونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحبس قوت سنة لعياله كان فى طول السنة ربما استجره منهم لمن يرد عليه ويعوضهم عنه ، ولذلك مات صلى الله عليه وآله وسلم ودرعه مرهونة على شعير اقترضه قوتاً لأهله . ا . هـ . والله أعلم .

كتاب الأطعمة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الأطعمة) *

جمع طعام . قال في القاموس : الطعام : البر وما يؤكل وجمع الجمع أطعمات . قال ابن فارس في المجمل : يقع على كل ما يطعم حتى الماء . قال تعالى : « فن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني » . وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زمزم : « إنها طعام طعم وشفاء سقم » . والطعم بالفتح : ما يؤديه الذوق ، يقال : طعمه مر أو حلو ، والطعم أيضاً بالضم : الطعام . وطعم بالكسر : أى أكل وذاق يطعم بالفتح طعماً فهو طاعم ، كغنم يغنم فهو غانم . قال تعالى : « كلوا من طيبات ما رزقناكم » أى من مستلذاته أو من حلالاته . والحلال المأذون فيه ضد الحرام الممنوع منه . والطيب في اللغة بمعنى الطاهر . والحلال يوصف بأنه طيب ، والطيب في الأصل : ما يستلذ به ويستطاب . ووصف الطاهر والحلال على جهة التشبيه ، لأن النجس تكرهه النفس ولا يستلذ ، والحرام غير مستلذ ، لأن الشرع زجر عنه ، فالمراد بالطيب أن لا يكون متعلق حق الغير ، فإن أكل الحرام وإن استطابه الآكل فن حيث يؤدي إلى العقاب يصير مضراً ولا يكون مستطاباً . وقال تعالى : « أنفقوا من طيبات ما كسبتم » أى من جساد مكسوباتكم . وقال تعالى : « كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً » ، وهو الموافق للشرعية .

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَصَابَنِي جَهْدٌ شَدِيدٌ ، فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَاسْتَقْرَأْتُهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَدَخَلَ دَارَهُ ، وَفَتَحَهَا عَلَيَّ ، فَمَشَيْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ ، فَخَرَرْتُ لِرُجْوَاهِ مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَائِمٌ عَلَيَّ رَأْسِي ، فَقَالَ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقُلْتُ : لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ،

فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَقَامَنِي ، وَعَرَفَ الَّذِي بِي ، فَأَنْطَلَقَ بِي إِلَى رَحْلِهِ ، فَأَمَرَ لِي بِعَسٍّ مِنْ لَبَنٍ ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : عُدْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَعُدْتُ فَشَرِبْتُ ، ثُمَّ قَالَ : عُدْ ، فَعُدْتُ فَشَرِبْتُ حَتَّى اسْتَوَى بَطْنِي ، فَصَارَ كَالْقِدَحِ ، قَالَ : فَلَقِيتُ عُمَرَ وَذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِي وَقُلْتُ لَهُ : تَوَلَّى اللَّهُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْكَ يَا عُمَرُ ، وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَقْرَأْتُكَ الْآيَةَ وَلَآئِنَا أَقْرَأُ لَهَا مِنْكَ ، قَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ لَأَنْ أَكُونَ أَذْخَلْتُكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ حُمْرِ النَّعَمِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أصابني جهد شديد) من الجوع . والجهد كما في القاموس : الطاقة ، ويضم ، والمشقة (فلقيت عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (فاستقرأته) سألته أن يقرأ عليّ (آية) معينة على طريق الاستفادة (من كتاب الله) عز وجل (فدخل داره وفتحها) أي قرأ الآية (عليّ) ، وفهمني إياها . وفي الحلية لأبي نعيم من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة في سورة آل عمران . وفيه : قلت له : أقرأتني وأنا لا أريد القراءة ، وإنما أريد الإطعام . قال في الفتح : وكأنه سهل الهمة فلم يفتن عمر لمراذه . كذا قال ، لكن قوله « آية » يعين التنزيل لا سيما مع رواية أن الآية من سورة آل عمران (فشيت غير بعيد فخررت) سقطت (لوجهي من الجهد والجوع) وكان كما في الحلية يومئذ صائماً ولم يجد ما يفطر عليه (فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم قائم على رأسي فقال : يا أبا هريرة) وفي رواية لأبي ذر : يا أبا هر (فقلت : لبيك يا رسول الله وسعديك ، فأخذ بيدي فأقامني وعرف الذي بي) من شدة الجوع (فانطلق بي إلى رحله) مسكنه (فأمر لي بعس) قدح ضخم (من لبن فشربت منه ، ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (عد فاشرب يا أبا هر ، فعدت فشربت ، ثم قال : عد) فاشرب يا أبا هريرة (فعدت فشربت حتى استوى بطني) أي استقام لامتلائه من اللبن (فصار كالقدح) بكسر القاف وسكون الدال : السهم الذي لا ريش له في الاستواء والاعتدال (قال) أبو هريرة (فلقيت عمر)

ابن الخطاب (وذكّرت له الذى كان من أمرى) بعد مفارقتى له (وقلت له :
تولى الله ذلك) من إشباعى ودفع الجوع عني (من كان أحق به منك يا عمر)
وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والله لقد استقرأتلك الآية ولأنا أقرأ
لها منك . قال عمر : والله لأن أكون أدخلتلك) دارى وأضفتك (أحب إلى
من أن يكون لى مثل حمر النعم) عبر بذلك لأن الإبل كانت أشرف أموالهم ،
وللحمر منها فضل على غيرها من أنواعها .

الحديث الثاني

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ غُلَامًا فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَتْ يَدَيَّ تَطِيشُ فِي الصَّخْفَةِ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا غُلَامُ سَمَّ اللَّهُ وَكُلَّ بِيَمِينِكَ ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ ، فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طِغْمَتِي بَعْدُ .

(عن عمر بن أبي سلمة) بن عبد الأسد ، واسم أبي سلمة عبد الله (رضى الله عنه قال : كنت غلاماً) دون البلوغ (في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بفتح الحاء وسكون الجيم : في تربيته وتحت نظره . وقال في القاموس : الحجر مثلثة : المنع ، وحضن الإنسان ، ونشأ في حجره : أى في حفظه وستره ، وقد كان عمر هذا ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وكانت يدي تطيش) أى تتحرك وتمتد (في) نواحي (الصخفة) ولا تقتصر على موضع واحد ، وكان الظاهر كما قال في شرح المشكاة أن يقال : كنت أطيش بيدي في الصخفة ، فأسند الطيش إلى اليد مبالغة ، وأنه لم يكن يراعى أدب الأكل (فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا غلام سم الله) قال القسطلانى : ندباً طرداً للشيطان ومنعاً له من الأكل ، وهو سنة كفاية إذا أتى به البعض سقط على الباقي ، كرد السلام وتشميت العاطس ، لأن المقصود من منع الشيطان من الأكل يحصل بواحد ، نعم ومع ذلك يستحب لكل واحد بناء على ما عليه الجمهور من أن سنة الكفاية كفرضها مطلوبة من الكل لا من البعض فقط ، ويقاس بالأكل الشرب ، وأقله كما قاله النووي بسم الله وأفضله بسم الله الرحمن الرحيم ، لكن قال في الفتح : إنه لم ير لما ادعاه من الأفضلية دليلاً خاصاً . انتهى . فإن تركه ولو عمداً في أوله قال في أثنائه : بسم الله أوله وآخره . ١ هـ . وقال الحافظ : التسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل . وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذى من طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً : إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فإن نسى في أوله فليقل بسم الله في أوله وآخره . وله شاهد من حديث أمية بن مخشى عند أبي داود والنسائي . انتهى .

(وكل) ندباً (بيمينك) لأن الشيطان يأكل بالشمال . ولشرف اليمين لأنها أقوى في الغالب وأمكن ، وهي مشتقة من اليمن ، فهي ومانسب إليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعاً ودينياً ، ويقاس عليه الشرب . قال في الفتح : قال شيخنا في شرح الترمذى : حمله أكثر الشافعية على الندب ، وبه جزم الغزالي ثم النووي ، لكن نص الشافعي في الرسالة والأم على الوجوب . انتهى . أى لورود الوعيد في الأكل بالشمال . ففي صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال : كل بيمينك . قال : لا أستطيع . فقال : لا استطعت . فما رفعها إلى فيه بعد . وكذا ذكره عن الشافعي الصيرفي في شرح الرسالة . ونقل البويطى في مختصره أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام . وقد صرح ابن العربي بإثم من أكل بشماله ، واحتج بأن كل فعل ينسب إلى الشيطان حرام . وقد ذهب جماعة إلى وجوب التسمية . وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين ، لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة . وقد نصر القول بالوجوب في الجميع جماعة من أهل الحديث وهو الحق . قال العراقي في شرح الترمذى : وقد جمع والدى نظائر هذه المسألة في كتاب سماه « كشف اللبس على المسائل الخمس » ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب . انتهى . والله أعلم (وكل مما يليك) لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة وترك مودة لتقذر النفس لا سيما في الإمراق ، ولما فيه من إظهار الحرص والنهم وسوء الأدب وأشباهاها ، فإن كان تمرأ ، فقد نقلوا إباحة اختلاف الأيدي في الطبق ، والذي ينبغي التعميم حملاً على عمومته حتى يثبت دليل مخصص . قال عمر بن أبى سلمة (فما زالت تلك طعمنى) بكسر الطاء ، أى صفة أكل (بعد) بالبناء على الضم ، أى استمر ذلك صنيعى في الأكل . وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الأعمال التى تشبه أعمال الشياطين والكفار ، وأن للشيطان يدين ، وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطى حقيقة ، لأن العقل لا يحيل ذلك ، وقد ثبت الخبر به ، فالأولى حمله على ظاهره فلا يحتاج إلى تأويل ، وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعى ، وفيه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حتى في حال الأكل ، واستحباب تعليم آداب الأكل والشرب ، وفيه منقبة عمر بن أبى سلمة لامتهاله الأمر ومواظبته على مقتضاه .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ شَبَعْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ : التَّمْرِ وَالْمَاءِ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت : توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين شبعنا من الأسودين التمر والماء) وهو من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر . قال في الكواكب : « حين شبعنا » ظرف كالحال معناه : ما شبعنا قبل زمان وفاته ، يعنى كنا متقللين من الدنيا زاهدين فيها . انتهى . قال في الفتح : لكن ظاهره غير مراد لما ثبت عنها قالت : لما فتحنا خير قلنا : الآن نشبع من التمر . ومن حديث ابن عمر قال : ما شبعنا حتى فتحنا خير . فالمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم توفي حين شبعوا ، واستمر شبعهم وابتداؤه من فتح خير ، وذلك قبل موته صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث سنين . ومراد عائشة بما أشارت إليه من الشبع هو من التمر خاصة دون الماء ، لكن فيه إشارة إلى أن تمام الشبع حصل بجمعهما ، فكان الواو فيه بمعنى مع ، لا أن الماء وحده يوجد منه الشبع . وفي حديث الباب جواز الشبع ، وما جاء من النهى عنه محمول على الشبع الذى يثقل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام بالعبادة ، ويفضى إلى البطر والأشر والنوم والكسل ، وقد تنهى كراهته إلى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبْزًا مُرَقَّقًا وَلَا شَاةً مَسْمُوطَةً حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : ما أكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبزاً مرققاً) زهداً في الدنيا وتركاً للتنعم . والمرقق . قال عياض : الملين المحسن كالحواري أو الموسع ، ولم تكن عندهم مناخل ، وهذا هو المتعارف ، وبه جزم ابن الأثير ، قال : هو الرغيف الواسع الرقيق . وأغرب ابن التين فقال : هو السميد وما يصنع منه من كعك وغيره . وقال ابن الجوزي : هو الخفيف ، مأخوذ من الرقاق وهو الخشبة التي يرقق بها (ولا شاة مسموطة) وهي التي أزيل شعرها بعد الذبح بالماء المسخن ، وإنما يصنع ذلك في الصغيرة الطرية غالباً وهو فعل المترفين (حتى لقي الله) تعالى ، وهذا يعارضه ما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل الكراع ، وهو لا يؤكل إلا مسموطاً .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَوَايَةٍ قَالَ : مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عَلَى سُكَّرَجَةٍ قَطْ ، وَلَا خُبْزَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطْ ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ قَطْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه فى رواية قال : ما علمت النبى صلى الله عليه وآله (وسلم أكل على سكرجة قط) بضم السين والكاف والراء الثقيلة بعدها جيم مفتوحة . قال عياض : كذا قيدناه . ونقل عن ابن مكى أنه صوب فتح الراء . قال فى الفتح : وبهذا جزم التوربشتى ، وزاد : لأنه فارسى معرب والراء فى الأصل مفتوحة . ولا حجة فى ذلك ، لأن الاسم العجمى إذا نطقت به العرب لم يبقه على أصله غالباً . وقال ابن مكى هى صحاف صغار يؤكل فيها وفيها الكبير والصغير ، فالكبيرة يحمل قدر ست أواق ، وقيل : ما بين ثلثي أوقية . قال : ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمل الكواميخ والجوارش للتشهى والهضم ، والنبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل على هذه الصفة قط . وفى الفتح قال شيخنا فى شرح الترمذى : تركه الأكل فى السكرجة إما لكونها لم تكن تصنع عندهم إذ ذاك أو استصغاراً لها ، لأن عاداتهم الاجتماع على الأكل ، أو لأنها كانت تعد لوضع الأشياء التى تعين على الهضم ، ولم يكونوا غالباً يشبعون ، فلم يكن لهم حاجة بالهضم (ولا خبز له مرقق قط ، ولا أكل على خوان قط) بكسر الخاء وهو المشهور . وفى القاموس : كغراب وكتاب : مايؤكل عليه الطعام كالإخوان . وقال فى الكواكب بالكسر : الذى يؤكل عليه معرب ، والأكل عليه من دأب المترفين وصنع الجبارة لئلا يفتقروا إلى التلطأىء عند الأكل ، وقيل : الإخوان المائدة ما لم يكن طعام . وفى آخر الحديث قيل لقتادة : فعلى ما كانوا يأكلون ؟ قال : على السفر جمع سفرة ، وأصلها الطعام الذى يتخذ للمسافر ، فهو من باب تسمية المحل باسم الحال . وهذا الحديث أخرجه الترمذى فى الأطعمة ، والنسائى فى الرقائق والوليمة ، وابن ماجه فى الأطعمة .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : طَعَامُ الْإِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : طعام الاثنین) المشبع لهما (كافي الثلاثة) لقوتهم (وطعام الثلاثة) المشبع لهم (كافي الأربعة) لشبعهم لما ينشأ عن بركة الاجتماع ، فكلما كثر الجمع ازدادت البركة . وعند ابن ماجه من حديث عمر رضى الله عنه : طعام الواحد يكفى الاثنین ، وإن طعام الاثنین يكفى الثلاثة والأربعة ، وإن طعام الأربعة يكفى الخمسة والسته . قال المهلب : المراد بهذه الأحاديث الحظ على المكارم والتقنع بالكفاية ، وليس المراد الحصر في المقدار ، وإنما المراد المواساة ، وإنه ينبغي للاثنین إدخال ثالث لطعامهما وإدخال رابع أيضاً بحسب من يحضر ، ففيه أنه لا يستحقر ما عنده ، فإن القليل قد يحصل به الاكتفاء . وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذی فی الأطعمة ، والنسائی فی الولیمة . قال ابن المنذر : يؤخذ من حديث الباب استحباب الاجتماع على الطعام وأن لا يأكل المرء وحده . ١٥٠ .

الحديث السابع

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْتَى بِمِسْكِينٍ يَأْكُلُ مَعَهُ ، فَأَتَى يَوْمًا بِرَجُلٍ يَأْكُلُ مَعَهُ ، فَأَكَلَ كَثِيرًا ، فَقَالَ لِخَادِمِهِ : لَا تُدْخِلْ هَذَا عَلَيَّ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه ، فأتى يوماً برجل) هو أبو نهيك كما أخرجه البخارى من وجه آخر فى هذا الباب (يأكل معه ، فأكل كثيراً ، فقال) ابن عمر (لخادمه) نافع (لا تدخل هذا على) أى لما فيه من الاتصاف بصفة الكافر وهى كثرة الأكل ونفس المؤمن تنفر ممن هو متصف بصفة الكافر ، ثم استدل لذلك بقوله (سمعت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يقول : المؤمن من يأكل فى معى واحد) بكسر الميم والقصر جمعه أمعاء بالمد ، وهى المصارين ، وإنما عدى يأكل بنى لأنه بمعنى يوقع الأكل فيها ويجعلها مكاناً للأكل . قال أبو حاتم السجستاني : المعى مذكر ولم أسمع من أثق به يؤنثه فيقول : معى واحدة ، لكن قد رآه من لا يوثق به (والكافر يأكل فى سبعة أمعاء) ومما يؤيد أن كثرة الأكل صفة الكافر قوله تعالى : « والذين كفروا يتمنعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم » . وتخصيص السبعة قيل للمبالغة والتكثير كما فى قوله تعالى : « والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر » فيكون المراد أن المؤمن يقل حرصه وشهره على الطعام ويبارك له فى مأكله ومشربه فيشبع بالقليل ، والكافر يكون كثير الحرص ، شديد الشره ، ولا يطمح بصره إلا إلى المطاعم والمشارب كالأنعام ، فثل ما بينهما من التفاوت فى الشره بما بين من يأكل فى معى واحد ومن يأكل فى سبعة أمعاء ، وهذا باعتبار الأعم الأغلب ، وفى معنى سبعة أمعاء أقوال آخر يطول ذكرها . قال القرطبي : شهوات الطعام سبع : شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة الفم وشهوة الأذن وشهوة الأنف وشهوة الجوع وهى الضرورية التى يأكل بها المؤمن ، وأما الكافر فيأكل بالجميع . اهـ . ولا يلزم اطراد الحكم فى حق

كل مؤمن وكافر ، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً ، إما بحسب العادة وإما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ، وقد يكون في الكفار من يأكل قليلاً ، إما لمراعاة الصحة على رأى الأطباء ، وإما للرياضة على رأى الرهبان ، وإما لعارض كضعف . قال في شرح المشكاة : ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع بالبلغة ، بخلاف الكافر ، فإذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدر في الحديث . ونقل عياض عن أهل التشريع أن أعماء الإنسان سبعة : المعدة ثم ثلاثة أعماء بعدها متصلة بها : البواب والصائم والدقيق ، وهى كلها دقاق ، ثم ثلاثة غلاظ : الأعور والقولون والمستقيم وطرفه الدبر . ونظمها الحافظ الزين العراقى :

سبعة أعماء لكل آدمى معدة بوابها مع صائم
ثم الدقيق أعور قولون مع المستقيم مسلك المطاعم

وحينئذ فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشره لا يشبعه إلا ملء أعمائه السبعة ، والمؤمن يشبعه ملء معى واحد . والحاصل أن الكافر لكثرة شرهه وعدم وقوفه على مقصود الشرع وحذره من تبعات الحساب والحرام يأكل في سبعة أعماء ، فصار نسبة أكل المسلم إلى أكل الكافر بقدر السبع منه ، ومن أعمل فكره فيما يصير إليه منعه من استيفاء شهوته . وفى حديث أبى أمامة رفعه : من كثر تفكره قل مطعمه ، ومن قل تفكره كثر مطعمه وقسا قلبه . وقالوا : لا تدخل الحكمة معدة ملئت من الطعام . ومن قل طعامه قل شربه وخف منامه ، ومن خف منامه ظهرت بركة عمره ، ومن امتلأ بطنه كثر شربه ، ومن كثر شربه ثقل نومه ، ومن ثقل نومه محقت بركة عمره . وعند الطبرانى من حديث ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة وعند البيهقى في الشعب من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يشتري غلاماً ، فألقى بين يديه تمرأ فأكل الغلام فأكثر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن كثرة الأكل شؤم ، وأمر برده .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ : لَا تَأْكُلْ وَأَنَا مُتَمَكِّئٌ .

(عن أبي جحيفة رضى الله عنه قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لرجل عنده : لا تأكل وأنا متكئ) قال الحافظ : وسبب هذا الحديث قصة الأعرابي المذكورة في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني بإسناد حسن قال : أهديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة ، فجثا على ركبتيه يأكل ، فقال له أعرابي : ما هذه الجلسة ؟ فقال : إن الله جعلني كريماً ولم يعناني جباراً عنيداً . واستنبط من هذه الأحاديث كراهة الأكل متكئاً ، لأنه من فعل المتعظمين ، وأصله مأخوذ من ملوك العجم . وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقاً . وإذا ثبت أنه مكروه أو خلاف الأولى فليكن الآكل جائئاً على ركبتيه وظهور قدميه ، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى . واختلف في علة الكراهة . فروى ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يأكلوا لمتكأة مخافة أن تعظم بطونهم . وحكى ابن الأثير أن من فسر الاتكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا ينحدر في مجارى الطعام سهلاً ولا يسبغه هنيئاً وربما تأذى به .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا عَابَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا قَطُّ ، إِلَّا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ما عاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً قط) سواء كان من صنعة الآدمي أو لا ، فلا يقول : مالح غير ناضج ونحو ذلك (إن اشتهاه أكله ، وإن كرهه) كالضرب (تركه) واعتذر بكونه لم يكن بأرض قومه ، وهذا كما قال ابن بطال من حسن الأدب ، لأن المرء قد لا يشتهي الشيء ويشتهي غيره ، وكل مأذون فيه من جهة الشرع لا عيب فيه . وعبرة الفتح : ما عاب طعاماً — أى مباحاً — أما الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه . وذهب بعضهم إلى أن العيب إن كان من جهة الخلقة كره ، وإن كان من جهة الصنعة لم يكره ، قال : لأن صنعة الله لا تعاب وصنعة الآدمي تعاب . قلت : والذي يظهر التعميم ، فإن فيه كسر قلب الصانع . قال النووي : من آداب الطعام المتأكدة أن لا يعاب ، كقوله : مالح حامض ، قليل الملح ، غليظ رقيق .

الحديث العاشر

عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : هَلْ رَأَيْتُمْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّقِيَّ ؟ قَالَ : لَا ، قِيلَ : فَهَلْ كُنْتُمْ تَنْخُلُونَ الشَّعِيرَ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ كُنَّا نَنْفُخُهُ .

(عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أنه قيل له) القائل سلمة ابن دينار (هل رأيتم في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم النقي) الخبز الحواري ، وهو مانتق دقيقه من الشعير وغيره فصار أبيض (قال) سهل (لا) ما رأيينا في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم النقي (فقيل) له (كنتم) وفي رواية : فهل كنتم (تنخلون الشعير) بعد طحنه (قال) سهل (لا ولكن كنا ننفخه) بعد طحنه ليطير منه قشوره . وهذا الحديث من أفراد البخاري .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا ، فَأَعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ ، فَأَعْطَانِي سَبْعَ تَمَرَاتٍ ، إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ تَمْرَةٌ أَعْجَبُ إِلَيَّ مِنْهَا شَدَّتْ فِي مِضَاغِي .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قسم النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوماً بين أصحابه تمرأ ، فأعطى كل إنسان) منهم (سبع تمرات فأعطاني سبع تمرات إحداهن حشفة) بحاء مهملة ثم معجمة ثم فاء مفتوحات : من أردأ التمر (فلم يكن فيهن تمرّة أعجب إلى منها) من الحشفة (شدت في مضاعى) بفتح الميم : الطعام يمزغ . قال في الفتح : وقد تكسر ، يحتمل أن يكون ما يمزغ به وهو الأسنان ، وأن يكون المراد به المضغ نفسه . وهذا الحديث أخرجه الترمذى والنسائى فى الويئة ، وابن ماجه فى الزهد .

الحديث الثانى عشر

وَعَنْهُ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ شَاةٌ مِصْلِيَّةٌ ، فَدَعَاؤُهُ ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ ، وَقَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَشْبَعْ مِنْ خَبْزِ الشَّعِيرِ .

(وعنه أيضاً) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أنه مر بقوم بين أيديهم شاة مصلية) مشوية (فدعوه) أى فطلبوه أن يأكل منها (فأبى) فامتنع (أن يأكل) منها زهداً لما تذكره من شدة العيش السابقة له (و) لذا (قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير) .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْذُ قَدِيمِ الْمَدِينَةِ مِنْ طَعَامِ الْبُرِّ ثَلَاثَ لَيَالٍ تَبَاعًا حَتَّى قُبِضَ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت : ما شبع آل محمد صلى الله عليه وآله) (ومسلم منذ قدم المدينة من طعام البر) من الإضافة البيانية (ثلاث ليال) بأيامهنّ (تباعاً) بكسر الفوقية (حتى قبض) إثارةً للجوع وقلة الشبع مع الجدة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الرقاق ، ومسلم في أواخر كتابه ، والنسائي في الوليمة ، وابن ماجه في الأطعمة .

الحديث الرابع عشر

* وَعَنْهَا أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا فَاجْتَمَعَ لِذَلِكَ النِّسَاءُ ثُمَّ تَفَرَّقْنَ إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتَهَا ، أَمَرَتْ بِبُرْمَةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطَبِخَتْ ثُمَّ صَنَعَ ثَرِيدٌ فَصَبَّتِ التَّلْبِينَةُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَتْ : كُلْنَ مِنْهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : التَّلْبِينَةُ مَجْمَةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ ، تَذْهَبُ بِنَعْسِ الْحُزَنِ .

(وعنها أيضاً) أى عن عائشة (رضي الله عنها) أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك) الميت (النساء) ثم تفرقن إلا أهلها وخاصتها أمرت ببرمة (بضم الباء الثانية : قدر من حجارة (من تلبينة) قال البيضاوى : حسو رقيق يتخذ من الدقيق واللبن أو من الدقيق أو من النخالة ، وقد يجعل فيه العسل ، سميت بذلك تشبيهاً لها باللبن لبياضها ورقتها . قال فى الفتح : والنافع منه ما كان رقيقاً نضيجاً لا غليظاً نيئاً (فطبخت ثم صنع ثريد فصبت التلبينة عليها ثم قالت) لهنّ (كلن منها) فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : التلبينة مجمة) أى مريحة ، والجمام بكسر الجيم : الراحة (لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن) الفؤاد : رأس المعدة ، وفؤاد الحزين يضعف باستيلاء اليبس على أعضائه ومعدته لتقليل الغذاء ، وهذا الطعام يربطها ويقويها ، ويفعل ذلك أيضاً بفؤاد المريض . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الطب ، وكذا أخرجه مسلم والترمذى ، وأخرجه النسائى فى الوليمة والطب .

الحديث الخامس عشر

عَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيبَاجَ ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ .

(عن حذيفة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا تلبسوا الحرير ولا الديباج) الثياب المتخذة من الإبريسم فارسى معرب (ولا تشربوا فى آتية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحافها) الضمير عائد على الفضة ، ويلزم حكم الذهب بطريق الأولى (فإنها لهم) أى الكفار (فى الدنيا) قال الإسماعيلي : ليس المراد إباحتهم استعمالها إياها ، وإنما المعنى : أى هم الذين يستعملونها مخالفة لرى المسلمين (ولنا فى الآخرة) مكافأة على تركها فى الدنيا ويمنعها أولئك جزاء لهم على معصيتهم باستعمالها . قال فى الفتح : الأكل فى جميع الآتية مباح إلا إثناء الذهب وإثناء الفضة . واختلف فى الإثناء الذى فيه شئ من ذلك ، إما بالتضييب وإما بالخلط وإما بالطلاء . قال القسطلانى : وعند أحمد من طريق مجاهد عن أبى لیلی : نهى أن يشرب فى آتية الذهب والفضة وأن يؤكل فيها ، وهذا فى الذى كله ذهب أو فضة . أما المخلوط أو المضيب أو المموه فروى الدارقطنى والبيهقى عن ابن عمر رفعه : من شرب فى آتية الذهب والفضة أو إثناء فيه شئ من ذلك فلمّا يجر جر فى بطونه نار جهنم . لكن قال البيهقى : المشهور أنه عن ابن عمر موقوف عليه ، وهو عند ابن أبى شيبه من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قلدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة . وفى الأوسط للطبرانى من حديث أم عطية : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تفضيض الأقداح ثم رخص فيه للنساء . فيحرم استعمال كل إثناء جميعه أو بعضه ذهب أو فضة لما ذكر واتخاذها لأنه يجر إلى استعماله ، وسواء فى ذلك الرجال والنساء ، وكذا المضيب بأحدهما وضبة الفضة الكبيرة لغير حاجة بأن كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة ، فيحرم استعمال ذلك واتخاذها وإن كانت

صغيرة لغير حاجة بأن كانت لزينة أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة أو كبيرة الحاجة ، كره ذلك لما روى البخارى رحمه الله أن قدحه صلى الله عليه وآله وسلم الذى كان يشرب فيه كان مسلسلا بفضة لانصداعه أى مشبعاً بخيط فضة لانشقاقه . انتهى . وظاهر الحديث حرمة الشرب والأكل فى آنية الذهب والفضة دون حرمة اتخاذهما واستعمالهما فى غير المنهى عنه ، وهو الراجح عند جماعة من أهل العلم بالحديث . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأشربة واللباس ، ومسلم فى الأطعمة ، وأبو داود فى الأشربة ، والنسائى فى الزينة والويلمة ، وابن ماجه فى الأشربة واللباس .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ ، فَقَالَ : اصْنَعْ لِي طَعَامًا أَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَامِسَ خَمْسَةٍ ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَامِسَ خَمْسَةٍ ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ دَعَوْتَنَا خَامِسَ خَمْسَةٍ ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ تَبِعَنَا ، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنْتُ لَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ ؟ قَالَ : بَلْ أَذْنْتُ لَهُ .

(عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال : كان رجل من الأنصار يقال له أبو شعيب) قال في الفتح : لم أقف على اسمه (وكان له غلام) لم أعرف اسمه أيضاً (لحام) يبيع اللحم (فقال) أبو شعيب لغلامه (اصنع لي طعاماً أدعورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خامس خمسة) وفي رواية حفص بن غياث في البيوع : اجعل لي طعاماً يكفي خمسة فأني أريد أن أدعو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع (فدعا) أي فصنع له الطعام ، فدعا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خامس خمسة) يقال : خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى قال الله تعالى : « ثانی اثنين » . ومعنى خامس أربعة : أي زائد عليهم ، وخامس خمسة أحدهم (فتبعهم رجل) لم يسم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لأبي شعيب (إنك دعوتنا خامس خمسة وهذا رجل قد تبعنا ، فإن شئت أذنت له ، وإن شئت تركته . قال) أبو شعيب (بل أذنت له) فيه أن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه ، فإن دخل بغير إذن كان له إخراج ، ويحرم التطفل إلا إذا علم رضا المالك به لما بينهما من الأنس والانبساط . وقيد ذلك الإمام بالدعوة الخاصة ، وأما العامة كأن فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفل . وفي سنن أبي داود بسند ضعيف عن ابن عمر : رفعه : من دخل بغير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً . والطفيلي مأخوذ من التطفل ، وهو منسوب إلى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم

بلا دعوة ، فكان يقال له : طفيل الأعراس ، فسمى من اتصف بصفته
طفيلياً ، وكانت العرب تسميه الوارش ، وتقول لمن يتبع الدعوة بغير دعوة :
ضيفن بنون زائدة . ولحافظ أبي بكر الخطيب جزء في الطفيليين جمع فيه
ملح أخبارهم . وفي الحديث من الفوائد جواز الاكتساب بصناعة الجزارة
واستعمال العبد فيما يطبق من الصنائع وانتفاعه بكسبه منها ، وفيه مشروعية
الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك ، وفيه أن من صنع طعاماً
لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعوه إلى منزله ، وأن من دعا أحداً
استحب أن يدعو معه من يرى من أخصائه وأهل مجالسته ، وفيه الحكم بالدليل
لقوله : إني عرفت في وجهه الجوع وأن الصحابة كانوا يديمون النظر إلى
وجهه صلى الله عليه وآله وسلم تبركاً به . وكان منهم من لا يطيل النظر إلى
وجهه حياء منه صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به عمرو بن العاص فيما
أخرجه مسلم ، وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع أحياناً ، وفيه
إجابة الإمام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام ذى الحرفة
غير الرفيعة كالجزار ، وإن تعاطى مثل تلك الحرف لا يضع قدر من يتوقى
فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته ، وأن من قصد التطفيل لم يمنع
ابتداء ، لأن الرجل تبع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرده لاحتمال أن
تطيب نفس صاحب الدعوة بالإذن له . قال في الفتح : ينبغي أن يكون هذا
الحديث أصلاً في جواز التطفيل ، لكن بقيد من يحتاج إليه إلى غير ذلك من
الفوائد التي ذكرها في الفتح .

الحديث السابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِالْقِثَاءِ .

(عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب) هو أول من ولد من المهاجرين بالحبشة وله صحبة (رضى الله عنهما قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل الرطب) وهو نضيج البسر ، وواحدته رطبة بهاء (بالقثاء) بالكسر والضم معروف ، أو هو الخيار ، والمراد أكلهما معاً . ولمسلم : يأكل القثاء بالرطب . وإنما جمع صلى الله عليه وآله وسلم بينهما ليعتدلا فإن كل واحد منهما مصلح للآخر ، مزيل لأكثر ضرره . فالقثاء مسكن للعطش ، منعش للقوى بشمه لما فيه من العطرية ، مطفئ لحرارة المعدة الملتبهة ، غير سريع الفساد ، والرطب حار في الأولى ، رطب في الثانية ، يقوى المعدة الباردة ، لكنه معطش ، سريع التعفن ، معكر للدم ، مصدع ، فقابل الشيء البارد بالمضاد له ، فإن القثاء إذا أكل معه ما يصلحه كالرطب أو الزبيب أو العسل عدله ، ولذا كان مسمناً مخصباً للبدن . وفي حديث أبي داود وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها قالت : أرادت أمي أن تسمني لدخولي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم أقبل عليها بشيء حتى أطعمتني القثاء بالرطب ، فسمنت عليه كأحسن السمن . وروى الطبراني في الأوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال : رأيت في يمين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قثاء وفي شماله رطبات وهو يأكل من ذا مرة ومن ذا مرة . لكن في إسناده أصرم بن حوشب ضعيف جداً . وحديث الباب أخرجه مسلم في الأطعمة ، وكذا أبو داود والترمذي وابن ماجه .

الحديث الثامن عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ ، وَكَانَ يُسَلِّفُنِي فِي تَمَرِي إِلَى الْجَذَازِ ، وَكَانَتْ لِي جَابِرُ الْأَرْضُ النَّبِيُّ بِطَرِيقِ رُومَةَ ، فَجَلَسْتُ فَخَلَا عَامًا ، فَجَاءَنِي الْيَهُودِيُّ عِنْدَ الْجَذَازِ ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْهَا شَيْئًا ، فَجَعَلْتُ أَسْتَنْظِرُهُ إِلَى قَابِلٍ ، فَيَأْتِي ، فَأُخْبِرُ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : إِمْشُوا نَسْتَنْظِرُ لِي جَابِرَ مِنَ الْيَهُودِيِّ ، فَجَاؤُنِي فِي نَحْلِي ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمُ الْيَهُودِيَّ ، فَيَقُولُ أَبَا الْقَاسِمِ لَا أَنْظِرُهُ ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ ، ثُمَّ جَاءَهُ فَكَلَّمَهُ ، فَأَبَى ، فَجِئْتُ فَجِئْتُ بِقَلِيلِ رُطْبٍ ، فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَكَلَ ، ثُمَّ قَالَ : أَيْنَ عَرِيْشُكَ يَا جَابِرُ ؟ فَأُخْبِرْتُهُ ، فَقَالَ : افْرُشْ لِي فِيهِ ، فَفَرَشْتُهُ ، فَدَخَلَ فَرَقَدَ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ ، فَجِئْتُهُ بِقَبْضَةِ أُخْرَى فَأَكَلَ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَ فَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَقَامَ فِي الرُّطَابِ فِي النَّخْلِ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا جَابِرُ جُدْ وَأَقْضِ ، فَوَقَفَ فِي الْجَذَازِ ، فَجَدَدْتُ مِنْهَا مَا قَضَيْتُهُ وَفَضَلَ مِنْهُ ، فَخَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَشَّرْتُهُ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّي رَسُولُ اللَّهِ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان بالمدينة يهودي)
قال في المقدمة : لم أعرف اسمه ، ويحتمل أن يكون هو أبو الشحم . وفي الفتح
لم أقف على اسمه (وكان يسلفني) من الإسلاف (في تمرى إلى الجذاذ)
بكسر الجيم وفتحها وبالذال المعجمة ويجوز إهالها ، أى زمن قطع ثمر النخل
وهو الصرام (وكانت لجابر) فيه التفات من الحضور إلى الغيبة (الأرض التي
بطريق رومة) بضم الراء وسكون الواو بعدها ميم ، وهي البئر التي اشتراها
عثمان رضي الله عنه وسبيلها ، وهي في نفس المدينة . ورواية دومة بالذال

ذكرها الكرماني . قال ابن حجر : باطلة (فجلست) بالجيم واللام والسين المفتوحات والفوقية الساكنة ، أى فجلست الأرض ، أى تأخرت عن الإثمار (فخلا) من الخلو ، أى تأخر السلف (عاماً) وفي رواية : فحاست ، أى خالفت أو تغيرت عن عاداتها . وقال ابن قرقول في المطالع تبعاً للقاضي عياض في المشارق : فجلست نخلاً بالنون . وعند أبي الهيثم : فجاست نخلاً (فجاءني اليهودي عند الجذاذ ولم أجد منها شيئاً فجعلت أستنظره إلى قابل) أى أطلب منه أن يمهلني إلى عام ثان (فيأتي) أى يمتنع ، من الإمهال (فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية : فأخبرت (فقال لأصحابه : امشوا نستنظر) بالجزم ، أى نطلب الإنظار (لجابر من اليهودي ، فجاءوني في نخلي ، فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم اليهودي) في أن ينظرني في دينه (فيقول) اليهودي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا (أبا القاسم لا أظنره . فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك من أمر اليهودي (قام فطاف في النخل ثم جاءه) أى جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليهودي (فكلمه) أن ينظرني (فأبى) قال جابر (فقمتم فجئت بقليل رطب فوضعت بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأكل) منه (ثم قال : أين عريشك يا جابر) أى المكان الذي اتخذته في بستانك لتستظل به وتقبل فيه (فأخبرته) به (فقال : أفرش لي فيه) بضم الراء (ففرشته فدخل) فيه (فرقد ثم استيقظ ، فجثته بقبضة أخرى) من الرطب (فأكل منها ، ثم قام فكلم اليهودي ، فأبى عليه ، فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (في الرطاب) بكسر الراء (في النخل) المرة (الثانية ، ثم قال : يا جابر ، جذ) بضم الجيم وكسرها والإعجام والإهمال ، أى أقطع (واقض) دين اليهودي (فوقف في الجذاذ فجذذت منها ما قضيته) دينه كله (وفضل منه) ولأبي ذر مثله (فخرجت حتى جثت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبشرته) بذلك (فقال : أشهد أني رسول الله) إنما قال ذلك لما فيه من خرق العادة الظاهرة من إيفاء الكثير من القليل الذي لم يكن يظن به أن يوفي منه البعض ، فضلاً عن الكل ، فضلاً عن أن يفضل فضلة ، فضلاً عن أن يفضل قدر الذي كان عليه من الدين .

الحديث التاسع عشر

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمْ وَلَا سِحْرٌ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من تصبح) أى أكل صباحاً قبل أن يأكل شيئاً (كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر) وليس هذا من طبعها إنما هو من بركة دعوة سبقت كما قاله الخطابي . وقال النووي : تخصيص عجوة المدينة وعدد السبع من الأمور التي علمها الشارع ولم نعلم نحن حكمها ، فيجب الإيمان بها . وقال المظهرى : يحتمل أن يكون في ذلك النوع هذه الخاصية . وفي سنن أبي داود من حديث جابر وأبي سعيد الخدري مرفوعاً : العجوة من الجنة ، وهي شفاء من السم . وفي حديث عائشة عند مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : في عجوة العالية شفاء وإنها ترياق أول البكرة . ورواه أحمد ولفظه : في عجوة العالية أول البكرة على ريق النفس شفاء من كل سحر أو سقم . وحديث الباب أخرجه البخارى أيضاً في الطب ، ومسلم في الأطعمة ، وأبو داود في الطب ، والنسائي في الويلة .

الحديث العشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا أكل أحدكم طعاماً (فلا يمسح يده حتى يلعقها) أى يلحسها هو (أو يلعقها) أى يلحسها غيره ممن لا يتقذر ذلك ، كزوجة وولد وخادم وكتلميذ يعتقد بركته ، فإنه لا يدري فى أى طعامه البركة . كما رواه مسلم من حديث جابر وأبى هريرة : ولما فيه من تلويث ما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق ، وقيل إنما أمر بذلك لثلاثهون بقليل الطعام . وقوله « فإنه لا يدري فى أى طعامه البركة » لا ينافى إعطاء يده لغيره يلعقها ، فهو من باب التشريك فيما فيه البركة . وفى حديث كعب بن مالك عند مسلم : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل بثلاث أصابع ، فإذا فرغ لعقها . قال فى الفتح : فيحتمل أن يكون أطلق على الأصابع اليد ، ويحتمل وهو الأولى أن يكون أراد باليد الكف كلها ، فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو ببعضها . ويؤخذ منه أن السنة الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها جائزاً . ولمسلم من رواية جابر : إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند طعامه ، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليمت ما كان بها من أذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان . وله نحوه من حديث أنس ، وزاد : وأمر بأن تسلت القصعة . قال الخطابى : السلت : تتبع ما يبقى فيها من الطعام . قال النووى : والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من الأذى ويقوى على الطاعة ، والعلم عند الله . قال الحافظ فى الفتح : وفى الحديث رد على من كره لعق الأصابع استقذاراً . نعم يحصل ذلك لوفعله فى أثناء الأكل لأنه يعيد أصابعه فى الطعام وعليها أثر ريقه . قال الخطابى : عاب قوم أفسد عقلهم الترفه فزعوا أن لعق الأصابع مستقبح ، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذى علق بالأصابع والصحفة جزء من أجزاء ما أكلوه ، وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذراً لم يكن الجزء اليسير منه

مستقديراً ، وليس في ذلك أكثر من مص أصابعه بباطن شفتيه . ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك ، فقد يعض الإنسان فيدخل إصبعه في فيه فيدلك أستانه وباطن فيه ، ثم لم يقل أحد أن ذلك قذارة أو سوء أدب . وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام . قال عياض : محله فيما لم يحتاج فيه إلى الغسل مما ليس فيه غمر ولزوجة مما لا يذهب به إلا الغسل لما جاء في الحديث من الترغيب والحذر من تركه . كذا قال . وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغير لعق ، لأنه صريح في الأمر باللعق دونهما تحصيلاً للبركة . نعم قد يتعين الندب إلى الغسل بعد اللعق لإزالة الرائحة . وعليه يحمل الحديث الذي أشار إليه . وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي هريرة رفعه : من بات وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه . وأخرجه الترمذي دون قوله « ولم يغسله » . وفيه المحافظة على عدم إهمال شيء من فضل الله كالمأكل أو المشروب وإن كان تافهاً حقيراً في العرف . وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في الأوسط صفة لعق الأصابع ولفظه : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل بأصابعه الثلاث : بالإبهام والتي تليها والوسطى ، ثم رأته يلعق أصابعه الثلاث قبل أن يمسخهما : الوسطى ثم التي تليها ثم الإبهام . قال شيخنا في شرح الترمذي : كان السرف فيه أن الوسطى أكثر تلويثاً لأنها أطول فيبقى فيها من الطعام أكثر من غيرها ، ولأنها لطولها أول ما ينزل في الطعام . ويحتمل أن الذي يلعق يكون بطن كفه إلى جهة وجهه ، فإذا ابتداء بالوسطى انتقل إلى السبابة على جهة يمينه وكذلك الإبهام ، والله أعلم . انتهى ما في الفتح . والمراد بقوله « شيخنا » الحافظ الزين عبد الرحيم العراقي . وحديث الباب أخرجه مسلم في الأطعمة ، والنسائي في الويلمة ، وابن ماجه في الأطعمة .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَكُنْ لَنَا مَنَادِيلُ إِلَّا أَكْفَنَّا وَسَوَاعِدُنَا وَأَقْدَامُنَا

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : كنا زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن لنا مناديل) جمع منديل بكسر الميم (إلا أكفنا وسواعدنا وأقدامنا) أخره ثم نصلى ولا نتوضأ ، أى مما مست النار . قلت : وكون تلك مناديل موجود إلى الآن فى بدوان العرب . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه فى الأطعمه .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ ، وَلَا مُودَعٍ ، وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبَّنَا .

(عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رفع مائدته) وفي رواية : إذا فرغ من طعامه ورفعت مائدته . ومن وجه آخر : إذا رفع طعامه من بين يديه ، والمائدة تطلق ويراد بها نفس الطعام أو بقيته أو إناءه (قال : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه) بفتح الراء (غير مكفى) من كفأت ، أى غير مردود ولا مقلوب ، والضمير راجع إلى الطعام الدال عليه السياق ، أو من الكفاية فيكون من المعتل ، يعنى أنه تعالى هو المطعم لعباده والكافى لهم ، والضمير راجع إلى الله تعالى . وقال العيني : هو من الكفاية وهو اسم مفعول أصله مكفوى على وزن مفعول ، فلما اجتمعت الواو والياء قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ثم أبدلت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء . والمعنى : هذا الذى أكلناه ليس فيه كفاية عما بعده بحيث ينقطع ، بل نعمك مستمرة لنا طول أعمارنا غير منقطعة . وقيل : إن الحمد غير مكفى ، فالضمير راجع إلى الحمد (ولا مودع) بضم الميم وفتح الواو والدال المهملة المشددة ، أى غير متروك ، ويجوز كسر الدال ، أى غير تارك ، فيكون حالاً من القائل (ولا مستغنى عنه ربنا) بالنصب على المدح أو الاختصاص أو النداء ، ويجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف . والحديث أخرجه أيضاً فى الأطعمة ، والترمذى فى الدعوات ، والنسائى فى الويلة ، وابن ماجه فى الأطعمة .

الحديث الثالث والعشرون

وَعَنْهُ أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَّانَا وَأَرْوَانَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ .

(وعنه أيضاً) أى عن أبى أُمّامة (رضى الله عنه فى رواية أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من طعامه قال : الحمد لله الذى كفّانا) من الكفاية الشاملة للشبع والرى وغيرهما ، وحينئذ فيكون قوله (وأروانا) من عطف الخاص على العام . قال فى الفتح : ووقع فى رواية ابن السكن عن الفريرى : وآوانا بمد الهمزة بعدها من الإيواء (غير مكفى ولا مكفور) ولا محدود فضله ونعمته . وهذا كله مما يتأيد به القول بأن الضمير فى الرواية الأولى راجع إلى الله تعالى ، واختلاف طرق الحديث يبين بعضها بعضاً .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ ، كَانَ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ ، أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ، وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَشَى وَمَشِيَتْ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا ، فَارْجَعَ فَرَجَعَتْ مَعَهُ فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ ، فَارْجَعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا ، فَارْجَعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا ، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِتْرًا وَأَنْزَلَ الْحِجَابَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : أنا أعلم الناس بالحجاب) أى بسبب نزول آيته (كان أبى بن كعب يسألنى عنه : أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عروساً بزینب بنت جحش) والعروس وصف يستوى فيه الرجل والمرأة . والعرس : مدة بناء الرجل بالمرأة (وكان تزوجها بالمدينة ، فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم) وأكلوا من الطعام (حتى قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمشى ومشيت معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ، ثم ظن (ظن) صلى الله عليه وآله وسلم (أنهم) أى الرجال الذين تخلفوا فى منزله المقدس (خرجوا) منه (فرجعت معه) إلى منزله (فإذا هم جلوس مكانهم ، فرجع ورجعت معه الثانية حتى بلغ باب حجرة عائشة ، فرجع ورجعت معه فإذا هم قد قاموا ، فضرب (بينى وبينه سترًا وأنزل الحجاب) وفى رواية : نزل عليه الحجاب ، أى آيته ، وهى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي » الآية . وهذا آخر كتاب الأطعمة . والله الحمد .

كتاب العقيقة

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب العقيقة) *

اسم لما يذبح عن المولود، واختلف في اشتقاقها . قال أبو عبيد والأصمعي : أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود . وتبعه الزمخشري وغيره . وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة « عقيقة » لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح . وعن أحمد أنها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع . ورجحه ابن عبد البر وطائفة . قالت الشافعية : يستحب تسميتها نسيكة أو ذبيحة ، وتكره تسميتها عقيقة ، كما تكره تسمية العشاء عتمة ، والمعنى فيها إظهار البشر والنعمة ونشر النسب ، وهي سنة مؤكدة . وقال الليث بن سعد : إنها واجبة ، وكذا قال أبو داود وأبو الزناد ، وقال أبو حنيفة فيما نقله العيني : ليست بسنة ، وقال محمد بن الحسن : هي تطوع ، وقال بعضهم : هي بدعة . وهذه الأقوال كلها ليس عليها إثارة من علم . والحق القول الأول . قال ابن المنذر : أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة ، وخالفوا في ذلك الآثار الثابتة . انتهى . والعقيقة كالأضحية في جميع أحكامها من جنسها وسنها وسلامتها والأكل والتصدق ، وسن طبخها كسائر الولائم .

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَلِدَ لِي غُلَامٌ ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ ، فَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : ولد لى غلام فأيت به النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فسماه إبراهيم) فهو من الصحابة لما ثبت له من الرؤية ، لكن لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ، فهو لذلك من كبار التابعين ، ولذا ذكره ابن حبان فيهم (فحنكه بتمرة ودعا له بالبركة ودفعه إلى) وفيه إشعار بأنه أسرع بإحضاره إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن تحنيكه كان بعد تسميته ، ففيه أنه لا ينتظر بتسميته يوم السابع . وقضية رواية القربرى : أن من لم يرد أن يعق عنه لا تؤخر تسميته إلى السابع كما فى قصة إبراهيم هذا وعبد الله بن أبى طلحة وكذلك إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الله بن الزبير ، فإنه لم ينقل أنه عق عن أحد منهم ، ومن أريد أن يعق عنه تؤخر تسميته إلى السابع . قال فى الفتح : وهو جمع لطيف لم أره لغير البخارى . وقال الحافظ فى الفتح : قوله « فسماه إبراهيم » فيه إشعار بتعجيل تسمية المولود ولا ينتظر بها إلى السابع . ويدل على أن التسمية لا تختص بالسابع حديث أبى أسيد : إنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابنه حين ولد فسماه المنذر . وما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن أنس رفعه قال : ولد لى الليلة غلام فسميته باسم أبى إبراهيم ، ثم دفعه إلى أم سيف ... الحديث . قال البيهقى : تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث فى تسميته يوم السابع . قال الحافظ : قلت : قد ورد غير ما ذكر ، فى البزار وصحیحى ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت : عق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما . وللتزمذى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتسمية المولود لسابعه . وهذا من الأحاديث التى يتعين فيها أن الجد هو الصحابى لا جد عمرو الحقيقى محمد بن عبد الله بن عمرو . وفى الباب عن ابن عباس قال : سبعة من

السنة في الصبي : يوم السابع يسمى ويختن ، ويماط عنه الأذى ، ويثقب أذنه ، ويعق عنه ، ويحلق رأسه ، ويلطخ من عقيقته ، ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة . أخرجه الطبراني في الأوسط . وفي سنده ضعف . وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه : إذا كان يوم السابع للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه . وسنده حسن . انتهى . والتحنيك : مضغ الشيء ووضعوه في فم الصبي وذلك حنكه به ، يصنع ذلك بالصبي ليتمرن على الأكل ويقوى عليه . وينبغي عند تحنيكه أن يفتح فاه حتى ينزل جوفه ، وأولاه التمر ، فإن لم يتيسر تمر فرطب وإلا فثني حلو ، وعسل النحل أولى من غيره ، ثم ما لم تمسه النار ، كما في نظيره مما يفطر الصائم عليه .

الحديث الثاني

حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا وَلَدَتْ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ ، تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ ، وَزَادَ هُنَا : فَفَرَحُوا بِهِ فَرَحًا شَدِيدًا ، لِأَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ : إِنَّ الْيَهُودَ قَدْ سَحَرَتْكُمْ ، فَلَا يُوَلَدُ لَكُمْ .

(حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها ولدت عبد الله بن الزبير تقدم في حديث الهجرة ، وزاد هنا : ففرحوا به فرحاً شديداً ، لأنهم قيل لهم : إن اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم) وفي طبقات ابن سعد : إنه لما قدم المهاجرون المدينة أقاموا لا يولد لهم ، فقالوا : سحرتنا يهود حتى كثرت في ذلك القالة ، فكان أول مولود بعد الهجرة في الإسلام عبد الله بن الزبير ، فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيراً .

الحديث الثالث

عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الصَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَعَ الْغُلَامِ عَقِيْقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى .

(عن سلمان بن عامر الصبي رضي الله عنه) وليس له في البخارى غير هذا الحديث (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : مع الغلام عقيقة) أى مصاحبة له بعد ولادته فيعق عنه ، تمسك بمفهومه الحسن وقتادة ، فقالا : يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية ، وخالفهما الجمهور فقالوا : يعق عنها أيضاً . وحجتهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية ، فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة : ذكره ابن عبد البر عن الليث ، وقال : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه (فأهريقوا عنه دمًا) شاتين بصفة الأضحية عن الغلام ، وشاة عن الجارية . رواه الترمذى وأبو داود والنسائى . وفي حديث عائشة أخرجه الترمذى وصححه : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة . وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة ، فقال : عن الغلام شاتان ، وعن الجارية واحدة ، ولا يضركم ذكراناً كن أم إناثاً . قال الترمذى صحيح . وأخرجه أبو داود والنسائى من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه في أثناء حديث قال : من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة ، أى مشاهبتان يذبحان جميعاً ، أى لا يؤخر ذبح إحداهما عن الأخرى . وقال أحمد : المكافأتان المتقاربتان . وقال الزمخشري : معناه معادلتان . وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ : شاتان مثلان . وروى البزار وأبو الشيخ من حديث أبى هريرة رفعه : إن اليهود تعق عن الغلام كبشاً ولا تعق عن الجارية ، فعقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشاً . وهذه الأحاديث حجة الجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية . وعن مالك : هما سواء فيعق عن كل واحد

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ ، وَالْفَرْعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لَطَوَاغِيَّتِهِمْ ،
وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لا فرع (بفتح الفاء والراء . قال في القاموس : هو أول ولد تنجسه
الناقة أو الغنم ، كانوا يذبحونه لألهتهم أو كانوا إذا تمت إبل واحد مائة قدم
بكره فتحره لصنمه ، وكان المسلمون يفعلونه في صدر الإسلام ثم نسخ
انتهى (ولا عتيرة) بفتح العين وكسر التاء فعيلة بمعنى مفعولة ، والتعبير بلفظ
النهي ، والمراد النهي كما في رواية النسائي والإسماعيلي : نهى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم . ولأحمد : لا فرع ولا عتيرة في الإسلام . والنهي يقتضي
التحريم (والفرع أول النتاج كانوا) في الجاهلية (يذبحونه لطواغيثهم) أي
لأصنامهم التي كانوا يعبدونها من دون الله . قال في الفتح : الفرع ذبح كانوا
إذا بلغت الإبل ما تمناه صاحبها ذبحوه . والفرع أيضاً : طعام يصنع لنتاج
الإبل كالخرس للولادة (والعتيرة) النسيكة التي تعتر ، أي تذبح ، وكانوا
يذبحونها (في) العشر الأول من (رجب) ويسمونها الرجبية . وقد صرح
عبد المجيد بن أبي رواد عن معمر فيما أخرجه أبو قرة موسى بن طارق في السنن
له بأن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري . وزاد أبو داود بعد قوله
« يذبحونه لطواغيثهم » عن بعضهم ثم يأكلونه ويلقى جلده على الشجر . وفيه
إشارة إلى علة النهي . واستنبط منه الشافعي الجواز إذا كان الذبح لله جمعاً
بينه وبين حديث « الفرع حق » وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم
من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو .
وكذا في رواية الحاكم . وقال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
الفرع ، قال : الفرع حق وإن تركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون ،
فتحمل عليه في سبيل الله ، أو تعطيه أرملة خير من أن تذبحه يلصق لحمه
بوبره وتوله ناقتك . وقوله « حق » أي ليس بباطل . وهو كلام خرج على

جواب السائل ، فلا مخالفة بينه وبين حديث الباب ، فإن معناه : لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة . قال النووى : نص الشافعى فى حرمة على أنهما مستحبان . ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر عن نبيشة قال : نادى رجل رسول الله : إنا كنا نعتز عتيرة فى الجاهلية فى رجب فما تأمرنا ؟ قال : اذبحوا لله فى أى شهر كان . قال : كنا نفرع فى الجاهلية . قال : فى كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استحمل ذبحته فتصدقت بلحمه فإن ذلك خير . ففى هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبطل الفرع والعتيرة من أصلهما وإنما أبطل صفة كل منهما . فمن الفرع كونه يذبح فى أول ما يولد ، ومن العتيرة خصوص الذبيح فى شهر رجب . كذا فى الفتح . وفيه بسط لذلك ، فليعلم .

كتاب الذبائح والصيد والتسمية على الصيد

الحديث الأول

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ قَالَ : مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ فَقَالَ : مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ فَإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبِ ذِكَاةٌ ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ أَوْ كِلَابِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ ، فَخَشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ وَقَدْ قَتَلَهُ ، فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الذبائح) *

جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة (والصيد) وأصله مصدر ثم أطلق على المصيد (والتسمية على الصيد) المراد في هذه الترجمة أحكام المصيد أو أحكام الصيد الذى هو المصدر .

(عن عدى بن حاتم رضى الله عنه) الطائى وأبوه حاتم هو المشهور بالجوذ ، وكان هو أيضاً جواداً وكان إسلامه سنة الفتح ، وثبت هو وقومه على الإسلام ، وشهد الفتوح بالعراق ، ثم كان مع على ، وعاش إلى سنة ثمان وستين ، فتوفى بها عن مائة وعشرين سنة ، وقيل وثمانين (قال : سألت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عن صيد المعراض) أى عن حكمه . قال الخليل وتبعه جماعة : سهم لا ريش له ولا نصل . وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده : سهم طويل له أربع قذز رقاق فإذا رمى به اعترض . وقال الخطابي : نصل عريض له ثقل ورزاة . وقيل : عود رقيق الطرفين غليظ الوسط . وقال النووي : خشبة ثقيلة أو عصا فى طرفها حديدة وقد تكون بغير حديدة .

هذا هو الصحيح في تفسيره ولفظ الفتح . وقوى هذا الأخير النووي تبعاً لعياض . وقال القرطبي : إنه المشهور . وقال في القاموس : سهم بلا ريش ، دقيق الطرفين ، غليظ الوسط ، يصيب بعرضه دون حده . وقال ابن دقيق العيد : عصا رأسها محدد فإن أصاب بحده أكل ، وإن أصاب بعرضه فلا . قال ابن التين : المعراض عصا في طرفها حديدة يرمى بها الصائد الصيد ، فما أصاب بحده فهو ذكي فيؤكل ، وما أصاب بغير حده فهو وقيد .

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أصاب) الصيد (بحده) أى بحد المعراض (فكله) لأنه ذكى (وما أصاب) الصيد (بعرضه) أى بعرض المعراض (فهو وقيد) فعيل بمعنى مفعول ، أى ميت بسبب ضربه بالمثل كالمقتول بعضاً أو حجر فلا تأكله فإنه حرام . قال عدى (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم (عن صيد الكلب) ، فقال : ما أمسك عليك (بأن لا يأكل منه) (فكل) منه (فإن أخذ الكلب) الصيد (ذكاة) له فيحل أكله كما يحل أكل المذكاة (وإن وجدت مع كلبك) الذى أرسلته ليصطاد (أو) مع (كلابك كلباً غيره) استرسل أو أرسله مجوسى أو وثنى أو مرتد (فخشيت أن يكون) الكلب الذى لم ترسله (أخذه) أى أخذ الصيد (معه) أى مع الذى أرسلته (وقد قتله فلا تأكل) منه (فإنما ذكرت اسم الله على كلبك ، ولم تذكره على غيره) وفى رواية : إذا أرسلت كلبك وسميت فكل . وفى أخرى : إذا أرسلت كلابك المعلقة وذكرت اسم الله فكل .

وفى الحديث اشتراط التسمية عند الصيد . وقد أجمعوا على مشروعيتها ، إلا أنهم اختلفوا فى كونها شرطاً فى حل الأكل ، فذهب الشافعى وطائفة ، وهو رواية عن مالك وأحمد أنها سنة ، فمن تركها عمداً أو سهواً لم يقدر فى حل الأكل . وذهب أحمد فى الراجح عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجعلها شرطاً فى حديث عدى ، ولإيقاف الإذن فى الأكل عليها فى حديث أبي ثعلبة ، والمعلق بالوصف ينتفى عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم ، والشرط أقوى من الوصف ، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة ، وما أذن فيه منها يراعى صفته ، فالمسمى عليها وافق الوصف ، وغير المسمى باق على أصل التحريم . وذهب أبو حنيفة ومالك والثورى وجهاهير العلماء إلى الجواز لمن تركها ساهياً لا عامداً ، لكن اختلف عن المالكية : هل يحرم أو يكره . وعند

الحنفية يحرم . وعند الشافعية في العمد ثلاثة أوجه : أحصحها يكره الأكل ، وقيل خلاف الأولى ، وقيل : يَأْتَمُّ بالترك ولا يحرم الأكل ، والمشهور عن أحد التفرقة بين الصيد والذبيحة ، فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث .

وفي الحديث إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة . واستثنى أحمد وإسحق الكلب الأسود ، وقالوا : لا يحل الصيد به لأنه شيطان . ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك . وفيه جواز أكل ما أمسكه الكلب ولو لم يذبح ، لقوله : إن أخذ الكلب ذكاة . وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه كلب آخر في اصطياده ، ومحل ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة ، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر ، فإن أرسلهما معاً فهو لهما وإلا فهو للأول . ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله « فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » فإنه يفهم منه أن المرسل لو سمي على الكلب حل . ووقع في بيان عن الشعبي : وإن خالطها كلب من غيرها فلا تأكل . فيؤخذ منه أنه لو وجد حياً وفيه حياة مستقرة فذكاء حل ، لأن الاعتماد في الإباحة على التذكية لا على إمساك الكلب . وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلماً . وقد علل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه . وهذا قول الجمهور وهو الراجح من قولى الشافعى .

قال الشوكاني في السيل : وأما ما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله إن لى كلاباً فأفتنى في صيدها ، فقال : كل ما أمسك عليك . قال : وإن أكل ؟ قال : وإن أكل منه . فهذا لا يعارض ما ثبت في الصحيح ، ولا سيما بعد تعليله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله « فإنما أمسك على نفسه » . وقد قيل : إنه يجمع بين الأحاديث بأن النهى محمول على ما إذا قتله الكلب ونحوه وخلاه ثم عاد وأكل منه . ولا وجه لهذا الجمع . ولا يقوى الحديث على معارضة الأحاديث الثابتة في الصحيحين من طرق ، لاسيما بعد اشتغالها على النهى عن الأكل كما في حديث عدى بن حاتم في الصحيحين وغيرهما بلفظ : إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل . انتهى . وفيه إباحة الاصطياد والانتفاع بالصيد للأكل والبيع . وكذا اللهم بشرط قصد التذكية والانتفاع . وكرهه مالك وخالفه الجمهور . قال الليث : لا أعلم حقاً أشبهه بباطل منه ، فلو لم يقصد الانتفاع به حرم ، لأنه من الفساد (١٢ - عون البارى - ج ٥)

فى الأرض بأتلاف نفس عبثاً ، وينقدح أن يقال يباح ، فإن لازمه وأكثر منه كره لأنه قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات . وقد أخرج الترمذى من حديث ابن عباس رفعه : من سكن البادية جفا ، ومن اتبع الصيد غفل . وله شاهد عن أبى هريرة عند الترمذى أيضاً وآخر عند الدارقطنى فى الأفراد من حديث البراء بن عازب ، وقال : تفرد به شريك ، وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد . واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للإضافة فى قوله « كلبك » . وأجاب من منع بأنها إضافة اختصاص وهو الحق لإطلاق الأحاديث الصحيحة عن منع بيعه . وقد تقدم الكلام على ذلك فى كتاب البيع وطهارة سؤر كلب الصيد دون غيره من الكلاب للإذن فى الأكل من الموضع الذى أكل منه . ولم يذكر الغسل . ولو كان واجباً لبينه ، لأنه وقت الحاجة إلى البيان .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا بَارِضُ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، أَفَنَأْكُلُ فِي آتِيَتِهِمْ ، وَبَارِضٍ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ وَبِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ ، فَمَا يَصْلُحُ لِي ، قَالَ : أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا ، وَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرَ مُعَلَّمٍ فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ .

(عن أبي ثعلبة الخسني رضي الله عنه قال قلت : يا نبي الله إنا بارض قوم أهل كتاب) بالشام ، وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا الشام وتنصروا منهم آل غسان وتنوخ وبهراء ، وبطون من قضاة منهم بنو خشين آل أبي ثعلبة (أفنأكل في آتيتهم) التي يطبخون فيها الخنزير ويشربون فيها الخمر . وآتية : جمع إناء ، وجمع الآتية : أواني (وبارض صيد) أي أرض ذات صيد (أصيد بقوسي) أي بسهمه (و) أصيد فيها (بكلمي الذي ليس بمعلم وبكلمي المعلم فما يصلح لي) أكله من ذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما ما ذكرت من) آتية (أهل الكتاب فإن وجدتم) أصبتم (غيرها) غير آتية أهل الكتاب (فلا تأكلوا فيها) إذ هي مستندرة ولو غسلت ، كما يكره الشرب في المحجمة ولو غسلت استقذاراً (وإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها) رخصة بعد الحظر من غير كراهة للنهي عن الأكل فيها مطلقاً ، وتعليق الإذن على عدم غيرها مع غسلها فيه دليل لمن قال : إن الظن المستفاد من الغالب راجح على الظن المستفاد من الأصل ، وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى تتحقق النجاسة بأن الأمر بالغسل محمول على الاستحباب احتياطاً جمعاً بينه وبين ما دل على التمسك بالأصل . وأما الفقهاء فإنهم يقولون : إنه لا كراهة في استعمال أواني الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة ولو لم تغسل عندهم ، وإن كان الأولى الغسل

للاحتياط لا لثبوت الكراهة في ذلك . كذا في الفتح (وما صدت بقوسك
 فذكرت اسم الله) عليه (فكل) وتمسك بظاهره من أوجب التسمية على
 الصيد والذبيحة وهو الحق ، وقد تقدم البحث فيه مستوفى (وما صدت
 بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل) ، وما صدت بكلبك غير معلم فأدركت
 ذكاته فكل) وأورده البخارى في باب حكم صيد القوس . وفيه من الفوائد
 جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة ، وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة
 بلفظ : أما وأما .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ : لَا تَخْذِفْ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ أَوْ كَانَ يَكْرَهُ الْخَذْفَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ وَلَا يُنْكَأُ بِهِ عَدُوٌّ ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ ، ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ : أَحَدَّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ أَوْ كَرِهَ الْخَذْفَ وَأَنْتَ تَخْذِفُ لَا أَكَلِّمُكَ كَذَا وَكَذَا .

(عن عبد الله بن مغفل) المزني نزيل البصرة (رضى الله عنه أنه رأى رجلاً) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه ، وزاد مسلم : من أصحابه ، وله أيضاً أنه قريب لعبد الله بن مغفل (يخذف) يرمى بحصاة أو نواة بين سبائتيه . والمخذفة : خشبة يخذف بها والمقلاع . قاله فى القاموس (فقال له) ابن مغفل (لا تخذف فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) أى نهى تحريم (عن الخذف أو) قال (كان يكره الخذف) والكرهه فى عرف السلف بمعنى الحرمة (وقال : إنه لا يصاد به صيد) لأنه يقتل بقوة الراعى لا بحد البندقية ، فكل ما قتل بها حرام باتفاق إلا من شد (ولا ينكأ به عدو) معناه المبالغة فى الأذى (ولكنها) أى البندقية أو الرمية (قد تكسر السن وتفقد العين ، ثم رآه بعد ذلك يخذف ، فقال له : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن الخذف ، أو كره الخذف ، وأنت تخذف ، لا أكلمك كذا وكذا) وعند مسلم من رواية سعيد بن جبير : لا أكلمك أبداً . قال فى الفتح : وفى الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ، ولا يدخل ذلك فى النهى عن الهجران فوق ثلاث ، فهو يتعلق بمن هجر لحظ نفسه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الذبائح ، والنسائي فى الدييات .

الحديث الرابع

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ
عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
من اقتنى (أى ادخر عنده) كلباً ليس بكلب ماشية) يخرسها (أو) كلب
جماعة (ضارية نقص كل يوم من عمله قيراطان) لامتناع دخول الملائكة
منزله أو لما يلحق المارة من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم .
وللأصيلي وابن عساكر : قيراطين بدل الألف ، لأن نقص يستعمل لازماً
ومتعدياً باعتبار اشتقاقه من النقصان والنقص ، فنصب قيراطين على أنه متعد
وفاعله ضمير يعود على الاقتناء المفهوم من قوله « اقتنى كلباً » والرفع على
أنه لازم ، أو على أنه متعد مبنى للمفعول .

الحديث الخامس

حَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، وَزَادَ فِي هَذِهِ
الرُّوَايَةِ : وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا
أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ .

(حديث عدى بن حاتم تقدم قريباً ، وزاد في هذه الرواية : وإن رميت
الصيّد) أى بسهمك وغاب عنك (فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر
سهمك فكل) فإن وجد به أثر سهم رام آخر أو مقتولا بغير ذلك فلا يحل
أكله مع التردد . وعند الترمذى والنسائى من حديث سعيد بن جبير عن عدى
ابن حاتم : إذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سبع وعلمت أن سهمك قتله
فكل منه . قال الرافعى : يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجده
ميتاً لا يحل . وهو ظاهر نص الشافعى فى المختصر . قال النووى فى الروضة :
الحل أصح دليلاً . وصححه أيضاً الغزالى فى الأحياء . وثبتت فيه الأحاديث
الصحيحة . ولم يثبت فى التحريم شيء . وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث .
والله أعلم . انتهى . وحكى البيهقى فى المعرفة عن الشافعى أنه قال فى قول ابن
عباس : « كل ما أصميت ودع ما أنميت » يعنى : ما أصميت : ما قتله الكلب
وأنت تراه ، وما أنميت : ما غاب عنك مقتله . قال : وهذا عندى لا يجوز
غيره ، إلا أن يكون جاء عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء ، فيسقط
كل شيء خالف أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس .
قال البيهقى : وقد ثبت الخبر بمعنى حديث الباب ، فينبغى أن يكون هو قول
الشافعى (وإن وقع) الصيّد (فى الماء فلا تأكل) لاحتمال هلاكه بغرقه فى
الماء ، فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع فى الماء إلا بعد أن قتله السهم
حل أكله . وفى مسلم : فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك . فدل على أنه إذا
علم أن سهمه هو الذى قتله يحل .

الحديث السادس

عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ سِتًّا ، كُنَّا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ .

(عن ابن أبي أوفى رضى الله عنهما قال : غزونا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات أو ستاً ، كنا نأكل معه) صلى الله عليه وآله وسلم (الجراد) معروف ، والواحدة جرادة ، والذكر والأنثى سواء ، يقال : إنه مشتق من الجرد ، والاشتقاق في أسماء الأجناس قليل جداً ، لأنه لا ينزل على شيء إلا جرده . وخلق الجراد عجيبة فيها صفة عشرة من الحيوانات ، وهو برى وبحرى ، وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه أحمر ، وبعضه كبير الجنة وبعضه صغيرها ، وليس في الحيوان أكثر إفساداً لما يقتاته الإنسان من الجراد . ذكر بعضها ابن الشهرزورى ، كما حكاه فى الفتح والإرشاد ، وأطال فى بيان عجائبها . واختلف فى أصله ، فقليل : إنه نثر حوت ، فلهذا كان أكله بغير ذكاة . وهذا ورد فى حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفعه : إن الجراد نثر حوت من البحر . ومن حديث أبى هريرة : أخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حج أو عمرة ، فاستقبلنا رجل من جراد ، فجعلنا نضرب بنعالنا وأسواطنا ، فقال : كلوه إنه من صيد البحر . أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه وسنده ضعيف ، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال : إنه لا جزاء فيه إذا قتله المحرم . وجمهور العلماء على خلافه . قال ابن المنذر : لم يقل « لا جزاء فيه » غير أبى سعيد الخدرى وعروة بن الزبير . واختلف عن كعب الأحبار . وإذا ثبت فيه الجزاء دل على أنه برى . وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية ، إلا أن المشهور عن المالكية اشتراط تذكيته . واختلفوا فى صفتها . فقليل : يقطع رأسه ، وقيل : إن وقع فى قدر أو نار حل . وقال ابن وهب : أخذه ذكاته . ووافق مطرف منهم الجمهور فى أنها لا تفتقر إلى ذكاة لحديث ابن عمر : « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » أخرجه أحمد والدارقطنى مرفوعاً ، وقال : إن الموقوف أصح . ورجح البيهقى أيضاً الموقوف ، إلا أنه

قال : إن له حكم الرفع . وخصه ابن العربي بغير جراد الأندلس لما فيه من الضرر المحض . وفي الحلية في ترجمة يزيد بن ميسرة : كان طعام يحيى بن زكريا الجراد وقلوب الشجر ، يعنى الذى ينبت فى وسطها غضاً طرياً قبل أن يقوى . وكان يقول : من أنعم منك يا يحيى وطعامك الجراد وقلوب الشجر .

الحديث السابع

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ ، فَأَكَلْنَاهُ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت : نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى فى زمنه ونحن فى المدينة (فرساً) يطلق على الذكر والأنثى (فأكلناه) زاد الدراقطنى : نحن وأهل بيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ففيه إشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك ، والصحابى إذا قال : كنا نفعل كذا على عهده صلى الله عليه وآله وسلم كان له حكم الرفع على الصحيح ، لأن الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريره . وإذا كان هذا فى مطلق الصحابى فكيف بآل أبي بكر الصديق مع شدة اختلاطهم به صلى الله عليه وآله وسلم وعدم مفارقتهم له . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الذبائح ، وكذا النسائى وابن ماجه . وفى حديث جابر ابن عبد الله عند البخارى قال : نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر ، عن لحوم الحمر ورخص فى لحوم الخيل . والمراد بقوله « رخص » أذن . والإذن للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة . والمشهور عند المالكية التحريم . وصححه فى المحيط والهداية والذخيرة عن أبي حنيفة ، وخالفه أصحابه ، والصواب معهما .

الحديث الثامن

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ مَرَّ بِنَفَرٍ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا ، فَلَمَّا رَأَوْهُ تَفَرَّقُوا ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه مر بنفر نصبوا دجاجة يرمونها) ليقتلوها (فلما رأوه تفرقوا ، فقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن من فعل هذا) بالحيوان . وفي مسلم : لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً . واللعن من دلائل التحريم كما لا يخفى .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ : لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ مَثَلَ بِالْحَيَوَانِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه في رواية قال : لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مثل بالحيوان) بتشديد المثلثة ، أى جعله مثلة بضم الميم ، وهى قطع أطراف الحيوان أو بعضها وهو حى .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ دَجَاجًا .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأكل دجاجاً) فيه دليل حله ، وهو من الطيبات ، وأكل الفتى منه يزيد في العقل والمنى ويصفي الصوت .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ .

(عن أبي ثعلبة) الخشنى (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) نهى تحريم (عن أكل كل ذى ناب من السباع) يتقوى به ، ويصول على غيره ، ويصطاد ويعدو بطبعه غالباً . ولمسلم : كل ذى ناب من السباع ، فأكله حرام . وله أيضاً عن ابن عباس : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير ، وهو للطير كالظفر لغيره ، ولكنه أشد منه وأغلظ وأحد ، فهو له كالناب للسبع .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَثَلُ جَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوِّءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ ، فَحَامِلُ
الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا
طَيِّبَةً ، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا
خَبِيثَةً .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم قال : مثل جليس الصالح والسوء) بفتح السين المهملة (كحامل
المسك ونافخ الكير) قال فى القاموس : زق ينفخ فيه الحداد (فحامل المسك
إما أن يحذيك) أى يعطيك ويتحفك منه بشيء هبة (وإما أن تبتاع منه ،
وإما أن تجد منه ريحاً طيبة ، ونافخ الكير إما أن يحرق) بضم أوله من أحرق
(ثيابك) بناره (وإما أن تجد منه ريحاً خبيثة) والمسك بكسر الميم : الطيب
المعروف ، القطعة منه مسكة والجمع كعنب . وحقيقة المسك : دم يجتمع
فى سرة الغزال فى وقت معلوم من السنة بمنزلة المواد التى تنصب إلى الأعضاء :
وهذه السرر جعلها الله تعالى معدناً للمسك ، فإذا حصل ذلك الورم مرضت
له الأطباء إلى أن يتكامل . قال فى القاموس : المسك مقو للقلب ، مشجع
للسوداويين ، نافع للخفقان والرياح الغليظة فى الأمعاء والسموم والسدد . وفى
مسلم من حديث أبى سعيد مرفوعاً : المسك أطيب الطيب . قال ابن المنير :
استدل البخارى بحديث الباب ، وحديث أبى هريرة : ما من مكلم يكلم فى الله
إلا جاء يوم القيامة وكلمه يدمى ، اللون لون دم والريح ريح مسك ، على
طهارة المسك ، لوقوع تشبيه دم الشهيد به ، لأنه فى سياق التكريم والتعظيم ،
فلو كان نجساً لكان من الخبائث ، ولم يحسن التمثيل به فى هذا المقام .

الحديث الثالث عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُضْرَبَ الصُّورَةُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تضرب الصورة) أى نهى تحريم . ولمسلم من حديث جابر : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الضرب فى الوجه وعن الوسم فى الوجه . وفى لفظه : مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحمار قد وسم فى وجهه ، فقال : لعن الله من فعل هذا ، لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه . وأخرجه عبد الرزاق والترمذى ، وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر : وإنما كره ذلك لشرف الوجه ولحصول الشين فيه وتغيير خلق الله . وكره ابن عمر أن تعلم الصورة ، أى تجعل فيها علامة . قلت : كما يفعل بمن يولد بمكة ، يجعلون فى صورته علامة يعرف بها أنه ممن ولد بمكة . وأخرج الإسماعيلي عن حنظلة بلفظ : أن تضرب وجوه البهائم . ومن وجه آخر : أن تضرب الصورة ، يعنى الوجه .

كتاب الأضاحي

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الأضاحي) *

بفتح الهمزة ، جمع أضحية بضمها وتكسر مع تخفيف الياء وتشديدها وتحذف فتفتح الضاد وتكسر : اسم لما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق ، قال عياض : سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار ، فسميت بزمن فعلها ، وقال ابن عمر : هي سنة ، ومعروف — أى بين الناس والجمهور — على أنها مؤكدة على الكفاية . وفي وجه للشافعية إنها من فروض الكفاية . وعند الحنفية : واجبة على كل مسلم مقيم موسر في يوم الأضحية عن نفسه وعن ولده الصغار . والمشهور عن المالكية أنها سنة . وقال المرداوى من الحنابلة : إنها تسن لمسلم ولو كان مكاتباً بإذن سيده إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت واجبة عليه . قال ابن حجر : وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث أبي هريرة رفعه : من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا . أخرجه ابن ماجه ورجاله ثقات . لكنه اختلف في رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصواب . قاله الطحاوى وغيره . ومع ذلك فليس صريحاً في الإيجاب . وفي السيل الجرار للشوكاني : ووجه الاستدلال أنه لما نهى من كان ذا سعة عن قربان المصلى إذا لم يضح دل على أنه قد ترك واجباً ، فكأنه لا فائدة في التقرب للصلاة للعيد مع ترك هذا الواجب . واستدلوا أيضاً بما في الصحيحين وغيرهما من حديث جندب بن سفيان البجلي : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : من كان ذبح قبل أن يصلى فليذبح مكانها أخرى ، ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله تعالى . وبما في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا ، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ، ولا تنحروا حتى ينحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي حديث أنس في الصحيحين وغيرهما قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر : من كان ذبح قبل الصلاة فليعد . والأوامر ظاهرة في الوجوب لا سيما مع الأمر بالإعادة . وأجاب الجمهور بأن هذه الأوامر مصروفة عن معناها الحقيقي وهو الوجوب بما ورد في أحاديث : أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتضحية ولم تؤمر بها أمته ، وأنها عليه فريضة ولكم تطوع . ولم يصح من هذه الأحاديث شيء . وفي أسانيدنا من هم في الضعف في أسفل مراتبه . وهكذا لا يصح القول بصرف أحاديث الأوامر عن معناها الحقيقي : أنه ضحى عن أمته صلى الله عليه وآله وسلم . وفي حديث آخر ضحى عن محمد وآل محمد ، لأن تضحيته صلى الله عليه وآله وسلم قد قامت مقام التضحية منهم ، وذلك مزية خصه الله سبحانه وتعالى بها . ومما يؤيد الوجوب حديث مخنف بن سليم عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وحسنه : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات : يا أيها الناس على أهل كل بيت أضحية في كل عام وعتيرة ، ونسخ العتيرة لا يستلزم نسخ الأضحية . ومما يدل على الوجوب قوله عز وجل : « فصل لربك وانحر » إن كان المراد يعنى النحر الحقيقي وهو نحر الأضحية ، لا إن كان المراد وضع اليد على النحر ، كما ورد في رواية . وبهذا تعرف أن الحق ما قاله الأقلون من كونها واجبة . ولكن هذا الوجوب مقيد بالسعة ، فمن لا سعة له لا أضحية عليه . انتهى .

الحديث الأول

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ ، وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا الْعَامَ الْمَاضِيَ ، قَالَ : كُلُّوا وَأَطْعِمُوا وَادْخَرُوا ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا .

(عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة) من الليالى من وقت التضحية (وفى بيته منه) أى من الذى ضحى به (شىء) من لحمه (فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضى) من ترك الادخار (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لهم (كلوا وأطعموا وادخروا فإن ذلك العام) الواقع فيه النهى (كان بالناس جهد) بالفتح ، أى مشقة (فأردت أن تعينوا) الفقراء (فيها) للمشقة المفهومة من الجهد . والأمر فى قوله « كلوا وأطعموا » للإباحة . وهذا الحديث ثالث عشر من ثلاثيات البخارى .

الحديث الثاني

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى الْعيدَ يَوْمَ الْأَضْحَى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ .

(عن عمر رضى الله عنه أنه صلى العيد يوم الأضحى قبل الخطبة ، ثم خطب الناس فقال) فى خطبته (يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نهاكم عن صيام هذين العيدين : أما أحدهما فيوم فطركم من صيامكم) رمضان (وأما الآخر فيوم تأكلون فيه نسككم) أى أضحيتكم . واستدل به على أن النهى عن الشيء إذا اتحدت جهته لم يجز فعله ، كصوم يوم العيد ، فإنه لا ينفك عن الصوم ، ولا يتحقق فيه جهتان ، فلا يصح ، بخلاف ما إذا تعددت الجهة ، كالصلاة فى الدار المغصوبة ، فإن الصلاة تتحقق فى غير المغصوب ، فتصح فى المغصوب مع التحريم . وبقية مباحث هذين الحديثين ذكرها الحافظ فى الفتح ، وبسط ذلك بسطاً لا ثقالاً .

كتاب الأشربة

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الأشربة) *

جمع شراب ، كأطعمة وطعام : اسم لما يشرب ، وليس مصدرأ .
لأن المصدر هو الشرب بتثليث الشين المعجمة .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها) أى من شربها (حرمها) بضم الحاء وكسر الراء ، من الحرمان ، أى حرم شربها (في الآخرة) ولمسلم من طريق أيوب عن نافع : فمات وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة . وظاهره عدم دخوله الجنة ، ضرورة أن الخمر شراب أهلها ، فإذا حرم شربها ، دل على أنه لا يدخلها . قاله البغوى في شرح السنة والخطابى . ولأنه إن حرمها عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن له . والجنة لا هم فيها ولا حزن . وحمله ابن عبد البر على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها ، إلا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبائر ، وهو في المشيئة . فالمعنى : جزاؤه في الآخرة أن يحرمها لحرمانه دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه . وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرأ أولاً تشبهها نفسه وإن علم بوجوده فيها . ويدل له حديث أبى سعيد المروى عند الطيالسى ، وصححه ابن حبان مرفوعاً : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو . وقريب منه حديث ابن عمرو رفعه : من مات من أمتى وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة . أخرجه أحمد بسند حسن . ونلخص

عياض كلام ابن عبد البر ، وزاد احتمالاً آخر وهو أن المراد بحرمانه شربها أنه يحبس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته . ومثله الحديث الآخر : لم يرح رائحة الجنة . وقال ابن العربي : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعجل ما أمر بتأخيره ووعد به فحرمه عند ميقاته ، كالوارث إذا قتل مورثه فإنه يحرم ميراثه لاستعجاله . وبهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء ، وهو موضع احتمال وموقف إشكال ، والله أعلم كيف يكون الحال . وفرق بعضهم بين من يشربها مستحلاً لها ومن يشربها عالماً بتحريمها ، فالأول لا يشربها أبداً لأنه لا يدخل الجنة ، والثاني هو الذي اختلف فيه ، فقيل : إنه يحرم شربها مدة ولو في حال تعذيبه إن عذب ، أو المعنى : إن ذلك جزاؤه إن جوزى . قال النووي : قيل : يدخل الجنة ويحرم شربها ، فإنها من فاخر أشربة الجنة ، فيحرمها هذا العاصي لشربها في الدنيا . قيل : إنه ينسى شهوتها فيكون هذا نقصاً عظيماً لحرماته أشرف نعم الجنة . وقال القرطبي : لا يبالي بعدم شربها ولا يحسد من يشربها ، فيكون حاله كحال أهل المنازل في الخفض والرفع ، فكما لا يشتهي منزلة من هو أرفع منه ، كذلك لا يشتهي الخمر في الجنة ، وليس ذلك بضار له .

وفي الحديث من الفوائد أن التوبة تكفر المعاصي الكبائر ، وهو في التوبة من الكفر قطعي ، وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة ، هل قطعي أو ظني . قال النووي : الأقوى أنه ظني . قال القرطبي : من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعاً .

وللتوبة الصادقة شروط ذكرها الحافظ في كتاب الرقاق .

ويمكن أن يستدل بحديث الباب على صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض . وفيه أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له السكر ، لأنه رتب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير قيد ، وهو مجمع عليه في الخمر المتخذ من عصير العنب ، وكذا فيما يسكر من غيرها ، وأما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور . وقد أخرج الحديث مسلم في الأشربة والنسائي فيه وفي الويعة . ويؤخذ من قوله « ثم لم يتب » أن التوبة مشروعة في جميع العمر ما لم يصل إلى الغرغرة ، لما يدل عليه ، ثم من التراخي . وليست المبادرة إلى التوبة شرطاً في قبولها ، والله أعلم . ذكره في الفتح .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا
وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر (شاربها) حين
يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) قال ابن
بطال : هذا أشد ماورد فى شرب الخمر ، وبه تعلق الخوارج فكفروا مرتكب
الكبيرة عامداً عالماً بالتحريم ، وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل ،
لأن العاصي يصير أنقص حالاً فى الإيمان ممن لا يعصى . ويحتمل أن يكون
المراد أن فاعل ذلك يؤول أمره إلى ذهاب الإيمان ، كما فى حديث عثمان الذى
أوله : اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث . وفيه : وإنها لا تجتمع هى والإيمان
إلا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه . أخرجه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً .
وصححه ابن حبان مرفوعاً . قال المظهرى : أى لا يكون كاملاً فى الإيمان
حال كونه زانياً . أو لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهى . والوجه الأول أوجه .
وحمله الخطابى على المستحل . وقال شارح المشكاة : يمكن أن يقال : المراد
بالإيمان المنفى الحياء . كما روى أن الحياء شعبة من الإيمان ، أى لا يزنى
الزانى حين يزنى وهو يستحى من الله تعالى ، لأنه لو استحى من الله تعالى
واعتقد أنه حاضر شاهد بحاله لم يرتكب هذا الفعل الشنيع . ويحتمل أن يكون
من باب التغليظ والتشديد ، كقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من
استطاع إليه سبيلاً » ومن كفر ، يعنى أن هذه الخصال ليست من خصال
المؤمنين ، لأنها منافية لحسبهم ، فلا ينبغى أن يتصفوا بها ، بل هى من أوصاف
الكافرين . وينصره قول الحسن وأبى جعفر الطبرى أن المعنى : ينزع منه اسم
المدح الذى يسمى به أولياؤه المؤمنون ، ويستحق اسم الذم ، فيقال : زان ،
شارب ، سارق .

الحديث الثالث

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أُيْضًا : وَلَا يَنْتَهَبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ
إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا ، حِينَ يَنْتَهَبُهَا ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (أيضاً : ولا ينتهب) الناهب
من مال الغير قهراً (نهبه) بالفتح : المصدر ، وبالضم : المال الذى انتهبه
الجيش (ذات شرف) قدر خطير (يرفع الناس إليه) إلى الناهب (أبصارهم
فيها) فى تلك النبهة (حين ينتهبها وهو مؤمن) إذ هو ظلم عظيم لا يليق بحال
المؤمن .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبَتَعِ ، وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ ، وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرَبُونَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البتع) عن حكم جنسه لا عن مقداره ، وكان أهل المدينة يشربونه . قال فى الفتح : ولم أقف على اسم السائل صريحاً ، لكننى أظنه أبا موسى الأشعرى ، لما فى المغازى عن أبى موسى أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعثه إلى اليمن فسأل عن أشربة تصنع بها ، فقال : ما هى ؟ قال : البتع والمزر (وهو نبيذ العسل) وهو شراب العسل (وكان أهل اليمن يشربونه) وفى رواية مسلم من حديث أبى موسى بلفظ : فقلت : يا رسول الله افتنا فى شرابين كنا نصنعهما باليمن : البتع من العسل ينبذ حتى يشتد ، والمزر من الشعير والذرة ينبذ حتى يشتد ، وكان النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعطى جوامع الكلم وخواتمه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كل شراب أسكر فهو حرام) ولم يرد تخصيص التحريم بحالة الإسكار ، بل المراد أنه إذا كان فيه صلاحية الإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذى تناوله منه . وعند أبى داود والنسائى وصححه ابن حبان عن جابر قال صلى الله عليه وآله وسلم : ما أسكر كثيره فقليله حرام . وفى ذلك جواز القياس باطراد العلة . وعلى هذا فيحرم جميع الأنبيذة المسكرة . وبذلك قال الشافعية والمالكية والحنابلة والجمهور . وقال أبو المظفر السمعانى : وقياس النبيذ على الخمر بعله الإسكار والإطراب من أجل الأقيسة وأوضحها ، والمفاسد التى توجد فى الخمر توجد فى النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار فى الخمر لكون قليله يدعو إلى كثيره موجودة فى النبيذ ، لأن السكر مطلوب على العموم ، والنبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر ، لأن حصول الفرح والطرب موجود فى كل منهما ، وإن كان فى النبيذ غلظ وكدرة وفى الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك فى النبيذ لحصول السكر ، كما

يحتمل المرارة في الخمر لحصول السكر . قال : وعلى الجملة فالنصوص الواردة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مغنية عن القياس ، والله أعلم . ١ هـ .
وقال الحنفية : نقيع التمر والزبيب وغيرهما من الأنبذة إذا غلى واشتد حرم ، ولا يحد شاربه حتى يسكر ولا يكفر مستحله ، وأما الذي من ماء العنب فحرام ويكفر مستحله لثبوت حرمة بدليل قطعي ، ويحد شاربه . وقد ثبت الإخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تحريم المسكر . وقال ابن المبارك : لا يصح في حل النبيذ الذي يسكر كثيره عن الصحابة ولا عن التابعين شيء إلا عن إبراهيم النخعي . ١ هـ . ويدخل في قوله « كل مسكر حرام » حشيشة الفقراء وغيرها . وقد جزم النووي وغيره بأنها مسكرة . وجزم آخرون بأنها مخدرة ، وهو مكابرة ، لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة والمداومة عليها والانهماك فيها ، وعلى تقدير تسليم أنها ليست بمسكرة فقد ثبت في أبي داود النهي عن كل مسكر ومفتر وهو بالفاء . وفي معنى شرب الخمر أكله بأن أكله ثخيناً أو أكله بخبز أو طبخ به لحماً وأكل مرقه . قال في الفتخ : وفي الحديث أن المفتي يجيب السائل بزيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما يحتاج إليه السائل . وفيه تحريم كل مسكر ، سواء كان متخذاً من عصير العنب أو من غيره . قال المازري : دل على أن علة التحريم الإسكار ، فاقضى ذلك أن كل شراب وجد فيه الإسكار حرم تناول قليله وكثيره . ١ هـ .
وما ذكره استنباطاً ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر ، فعند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما أسكر كثيره فقليله حرام . والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله . وسنده إلى عمرو صحيح . ولأبي داود من حديث عائشة مرفوعاً : كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام . ولابن حبان والطحاوي من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أنها كم عن قليل ما أسكر كثيره . وقد اعترف الطحاوي بصحة هذه الأحاديث ، لكن قال : اختلفوا في تأويل الحديث ، فقال بعضهم : أراد به جنس ما يسكر . وقال بعضهم : أراد به ما يقع السكر عنده . ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل . قال : ويدل له حديث ابن عباس رفعه : حرمت الخمر قليلها وكثيرها

والمسكر من كل شراب . قلت : وهو حديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه ، وعلى تقدير صحته فقد رجح الإمام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ : والمسكر بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم فسكون أو بفتحتين . وعلى تقدير ثبوتها فهو حديث فرد ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكثرتها . وجاء أيضاً عن علي عند الدارقطني ، وعن ابن عمر عند ابن إسحق والطبراني ، وعن خوات بن جبير عند الدراقطني والحاكم والطبراني ، وعن زيد بن ثابت عند الطبراني ، وفي أسانيدھا مقال ، لكنها تزيد الأحاديث قوة وشهرة . قال أبو المظفر بن السمعاني ، وكان حنفياً ثم تحول شافعيّاً : ثبتت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تحريم المسكر منها ، ثم ساق كثيراً منها ، ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مساغ لأحد في العدول عنها والقول بخلافها ، فإنها حجج قواطع . قال : وقد زل الكوفيون في هذا الباب ، ورأوا أخباراً معلولة لا تعارض هذه الأخبار بحال . ومن ظن أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب مسكراً فقد دخل في أمر عظيم وباء بإثم كبير ، وإنما الذي شربه كان حلواً ولم يكن مسكراً . ١ هـ .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ ، وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ لِحَاجَةٍ ، فَيَقُولُونَ ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا ، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعِلْمَ ، وَيَمَسُخُ آخَرِينَ قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

(عن أبي عامر الأشعري رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء : الفرج . قال الحافظ : وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخارى ، ولم يذكر عياض ومن تبعه فيه غيره ، وأغرب ابن التين فقال : إنه عند البخارى بالمعجمتين . وقال ابن العربى : هو بالمعجمتين تصحيف ، وإنما هو رويناه بالمهملتين وهو الفرج . والمعنى : يستحلون الزنا . قال ابن التين : يريد ارتكاب الفرج بغير حله . وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى . ولكن العامة تستعمله بكسر الحاء كما في هذه الرواية . وقد أطلال فى الفتح فى بيان ضبط ذلك فراجع (و) يستحلون (الحرير و) يستحلون (الخمر) شرباً ، أى يعتقدون حلها ، أو هو مجاز عن الاسترسال فى شربها كالاسترسال فى الحلال (و) يستحلون (المعازف) جمع معزفة : آلات الملاهى أو هى الغناء . وفى الصحاح : هى آلات اللهو . وقيل : أصوات الملاهى . وقال فى القاموس : الملاهى كالعود والطنبور ، الواحد عزف أو معزف ، كمنبر ومكنسة ، والمعازف : اللاعبين بها والمعنى . وفى حواشى الديماطى : إنها الدفوف وغيرها مما يضرب به . وعند أحمد وابن أبى شيبه والبخارى فى تاريخه من طريق مالك بن أبى مريم عن عبد الرحمن بن غنم عن أبى مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ، تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف (ولينزلن أقوام إلى جنب علم) جبل عال أو رأس جبل (يروح

عليهم) أى الراعى (بسارحة لهم) أى بغنم تسرح بالغداة إلى رعيها وتروح ،
أى ترجع بالعشى إلى مألها (يأتيتهم حاجة) قال الحافظ : كذا فيه بحذف
الفاعل . قال الكرماني : التقدير : الآتى أو الراعى أو المحتاج . قال الحافظ :
وقع عند الإسماعيلي : يأتيتهم طالب حاجة ، قال : فتعين بعض المقدرات .
ا هـ . قال القسطلاني : وفى الفرع كأصله ، يعنى الفقير لحاجة ، لكن على قوله
« يعنى الفقير » علامة السقوط لأبى ذر (فيقولون : ارجع إلينا غداً فيبيتهم الله)
من التبيت وهو هجوم العدو ليلاً ، والمراد يهلكهم الله ليلاً (ويضع العلم)
أى يوقع الجبل عليهم فيهلكهم (ويمسخ آخرين) أى يجعل صور آخرين من
لم يهلك من البيات المذكور (قرودة وخنازير إلى يوم القيامة) أى إلى مثل
صورها حقيقة ، كما وقع لبعض الأمم السابقة ، أو هو كناية عن تبدل أخلاقهم .
قاله ابن العربى . قال الحافظ : والأول أليق بالسياق ، وفيه كما قال الخطابي بيان
أن المسخ يكون فى هذه الأمة ، لكن قال بعضهم : إن المراد مسخ القلوب .
ا هـ . قلت : ويأباه ظاهر النظم الحديثى . وقد وقع المسخ فى بعضهم كما بينا فى
الإذاعة لما كان وما يكون بين يدى الساعة . وصرح به البرزنجى فى « الإشاعة
لأشراط الساعة » . ورجال حديث الباب كلهم شاميون . وفيه وعيد شديد على
من يتحيل فى تحليل ما يحرم بتغيير اسمه ، وأن الحكم يدور مع العلة ، والعلة
فى تحريم الخمر الإسكار ، فهما وجد الإسكار وجد التحريم ولو لم يستمر
الاسم . قال ابن العربى : وهو أصل فى أن الأحكام إنما تتعلق بمعانى الأسماء
لا بألفاظها رداً على من جمد على اللفظ .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُرْسِهِ ، فَكَانَتْ أَمْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ وَهِيَ الْعُرُوسُ ، قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرِ .

(عن أبي أسيد الساعدي) مالك بن ربيعة (رضى الله عنه أنه دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عرسه فكانت امرأته) أم أسيد سلامة بنت وهب بن سلامة (خادمتهم) والخادم بغير فوقية يطلق على الذكر والأنثى (وهى العروس ، قال) أى سهل (أتدرون ما سقت) أى المرأة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ؟ أنقعت له تمرات من الليل في تور (زاد في الولىمة : من حجارة ، أى لا من غيرها . وعند ابن أبي شيبة في رواية أشعث عن أبي الزبير عن جابر : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينبذ له في سقاء ، فإذا لم يكن سقاء ينبذ له في تور . قال أشعث : والتور من لحاء الشجر . وعند مسلم عن عائشة : كنا نبذ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سقاء نوكله أعلاه فيشربه عشاء ، وننبذه عشاء فيشربه غدوة . ولأبي داود من وجه آخر عن عائشة أنها كانت تبذ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غدوة ، فإذا كان من العشى تعشى فشرب على عشاءه ، فإن فضل شىء صبت ، ثم ينبذ له بالليل ، فإذا أصبح وتغدى شرب على غدائه . قالت : تغسل السقاء غدوة وعشية . وفي حديث ابن عباس عند مسلم : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينبذ له أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك والليلة التى تيجىء والغد والليلة الأخرى والغد إلى العصر ، فإن بقي شىء منها سقاه الخادم أو أمر به فصب . قال المظهرى : وإنما لم يشربه لأنه كان رديئاً ولم يبلغ حد الإسكار ، فإذا بلغ صبه . وهو يدل على جواز شرب المنبوذ ما لم يكن مسكراً ، وعلى جواز أن يطعم السيد مملوكه طعاماً أسفل ويطعم هو أعلى . ولا يخالف هذا حديث عائشة المتقدم ، لأن الشرب في يوم لا يمنع من الزيادة ، أو لعل حديث عائشة

كان في زمان الحر حيث يخشى فسادہ ، وحديث ابن عباس في زمان يؤمن فيه التغير قبل الثلاث . قال النووي : هو على اختلاف حالين ، أى إن كان ظهر فيه شدة صبه ، وإن لم يظهر سقاه الخادم ، لئلا يكون فيه إضاعة المال ، وإنما يتركه هو تنزهاً .

الحديث السابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأَسْقِيَةِ ، قِيلَ لَهُ : لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً ، فَرَخَّصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَزْفَتِ .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاصي (رضى الله عنهما قال : لما نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الأسقية) أى عن الانتباز فيها . كذا وقع في هذه الرواية . والرواية الراجحة بلفظ « الأوعية » وقيل التقدير : نهى عن الانتباز إلا في الأسقية ، ولم ينه صلى الله عليه وآله وسلم عن الأسقية إنما نهى عن الظروف ، وأباح الانتباز في الأسقية ، لأن الأسقية يتخللها الهواء من مسامها فلا يسرع إليها الفساد كما سراع إلى غيرها من الجرار ونحوها مما نهى عن الانتباز فيه . وأيضاً فالسقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت شدة الإسكار بما يشرب منه ، لأنه متى تغير وصار مسكراً شق الجلد ، فالمرء يشقه فهو غير مسكر ، بخلاف الأوعية ، لأنها قد يصير النبيذ فيها مسكراً ولا يعلم به ، أو المراد بالأسقية هنا الأوعية ، واختصاص اسم الأسقية بما يتخذ من الأدم إنما هو بالعرف ، فإطلاق السقاء على كل ما يستقى منه بجائر ، وحينئذ فلا غلط في الرواية ولا سقط (قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : ليس كل الناس يجد سقاء) أى وعاء . وفي رواية زياد بن فياض أن قائل ذلك أعرابي (فرخص لهم) صلى الله عليه وآله وسلم في الانتباز (في الجر) بفتح الجيم وتشديد الراء ، جمع جرة : إناء يتخذ من فخار (غير المزفت) لأنه أسرع في التخمير . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأشربة ، وكذا أبو داود والنسائي ، وزاد في الويلة .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ ، وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ ، وَلْيُنْبَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ .

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربعي الأنصاري (رضى الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) نهى تنزيه . وعن بعض المالكية نهى تحريم (أن يجمع بين التمر والزهو) هو البسر الملون (و) بين (التمر والزبيب) لأن أحدهما يشتد به الآخر فيسرع الإسكار (ولينبذ كل واحد منهما) أى من كل اثنين منهما ، فيكون نهى الجمع بين الأكثر بطريق الأولى (على حدة) أى وحده ، وفى رواية « على حدته » . وفى حديث أبي سعيد عند مسلم : من شرب منكم النبيذ فليشر به زبيبا فردا أو تمرأ فردا أو بسرأ فردا . وهل إذا خلط نبيذ البسر الذى لم يشتد مع نبيذ التمر الذى لم يشتد يمتنع ، أو يختص النهى عن الخلط عند الانتباز ؟ فقال الجمهور : لا فرق . وقال الليث : لا بأس بذلك عند الشرب . قال ابن العربى : ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر ، وجواز النبيذ الحلو الذى لا يحدث عنه سكر . وثبت النهى عن الانتباز فى الأوعية ، ثم نسخ : وعن الخليطين . واختلف العلماء ، فقال أحمد وإسحق وأكثر الشافعية بالتحريم ولو لم يسكر ، وقال الكوفيون بالحل ، ولا خلاف أن العسل باللبن ليس بخليطين ، لأن اللبن لا ينبذ . واختلف فى الخليطين للتخليل . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأشربة وكذا أبو داود ، وأخرجه النسائى فى الوليمة ، وابن ماجه فى الأشربة .

الحديث التاسع

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا خَمَرْتَهُ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : جاء أبو حميد) مصغراً عبد الرحمن الساعدي الأنصاري (بقدرح من لبن) ليس مخمراً (من النقيع) بفتح النون : موضع بوادي العقيق حماه صلى الله عليه وآله وسلم لرعى النعم ، كان يستنقع فيه الماء ، أى يجتمع ، وقيل : هو غيره (فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ألا خمرته) أى غطيته صيانة من الشيطان ، إذ أنه لا يكشف غطاءه ، ومن الوباء الذى قيل إنه ينزل فى ليلة من السماء ، ومن النجاسة والقاذورات والحشرات ونحوها (ولو أن تعرض) أى تنصب وتمد (عليه عوداً) عرضاً لا طولاً . قيل : والحكمة فى الاكتفاء بذلك اقترانه بالتسمية ، فيكون العرض علامة على التسمية فلا يقرب به الشيطان . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأشربة أيضاً .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : نِعَمَ الصَّدَقَةُ اللَّفْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةٌ ، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةٌ ، تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرَوْحُ بِآخَرَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : نعم الصدقة اللفحة (بكسر اللام : الناقة الخلوب) الصفي (أى الكثيرة اللبن ، أى مصطفاة مختارة ، وفعل إذا كان بمعنى مفعول ، يستوى فيه المذكر والمؤنث) منحة (بكسر الميم وسكون النون : عطية تعطىها غيرك ليحتلبها ثم يردها إليك) (و) نعم الصدقة (الشاة الصفي منحة) تعطىها غيرك ليحتلبها (تغدو) أول النهار (بإناء) من اللبن (وتروح) آخره (بآخر) بالمد . وفيه إشارة إلى أن المستعير لا يستأصل لبنها . قاله فى الفتح .

الحديث الحادى عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ وَإِلَّا كَرَعْنَا . قَالَ : وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطِهِ . قَالَ : فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي مَاءٌ بَاتَتْ ، فَاَنْطَلَقَ إِلَى الْعَرِيشِ . قَالَ : فَاَنْطَلَقَ بِهِمَا فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على رجل من الأنصار) قيل : هو أبو الهيثم بن التيهان الأنصارى (ومعه صاحب له) هو أبو بكر الصديق رضى الله عنه (فقال له) أى للرجل الأنصارى الذى دخل عليه (النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن كان عندك ماء بات هذه الليلة فى شنة) بفتح الشين والنون المشددة : قربة خلقة ، فاسقنا منها (وإلا كرعنا) أى شربنا من غير إناء ولا كف بل بالفم (قال) جابر (والرجل) الأنصارى (يحول الماء فى حائطه) ينقله من عمق البئر إلى ظاهرها ، أو يجرى الماء من جانب إلى جانب من بستانه ليعم أشجاره بالسقى (قال) جابر (فقال الرجل) الأنصارى (يا رسول الله عدى ماء باتت ، فانطلق إلى العريش) المسقف من البستان بالأغصان وأكثر ما يكون فى الكروم (قال : فانطلق) الرجل الأنصارى (بهما) أى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالصديق رضى الله عنه إلى العريش (فسكب فى قدح) ماء (ثم حلب عليه) لبناً (من داجن له) شاة تألف البيوت . قال جابر (فشرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم شرب الرجل الذى جاء معه) وهو أبو بكر الصديق وهذا الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه فى الأشربة ، وفيه دلالة على جواز شوب اللبن بالماء ، أى خلطه به ، أى شرب اللبن ممزوجاً بالماء البارد كسراً لحرارته عقب حلبه مع شدة حر القطر ، وإنما قيدناه بالشرب للاحتراز عن

الخلط عند البيع ، فإنه غش . قال ابن المنير : المقصود بهذا أن ذلك لا يدخل في النهي عن الخليطين . وهو يؤيد ما تقدم من فائدة تقييد الخليطين بالمسكر ، أي إنما ينهى عن الخليطين إذا كان كل واحد منهما من جنس ما يسكر ، وإنما كانوا يمزجون اللبن بالماء عند الحلب لكونه حاراً ، وتلك البلاد في الغالب حارة ، فكانوا يكسرون حر اللبن بالماء البارد . وقال المهلب في الحديث : إنه لا بأس بشرب الماء البارد في اليوم الحار . وهو من جملة النعم التي امتن الله بها على عباده . وقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه : أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة : ألم أصح جسمك وأرويك من الماء البارد .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى بَابَ الرَّحْبَةِ فَشَرِبَ قَائِمًا ، فَقَالَ : إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدَهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَّ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ .

(عن علي رضي الله عنه أنه أتى باب الرحبة) أى رحبة المسجد ، والمراد مسجد الكوفة (فشرب) منه حال كونه (قائماً ، فقال : إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم) أى في حالة القيام (وإني رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما رأيتموني فعلت) من الشرب قائماً . وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الأشربة ، والنسائي في الطهارة . وفي رواية أخرى عنه عند البخاري : وإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت ، أى من شرب فضل الوضوء قائماً .

الحديث الثالث عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : شَرِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا مِنْ زَمَزَمَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائماً من زمزم) وقد استدل بهذه الأحاديث على جواز الشرب قائماً ، وهو مذهب الجمهور ، وكرهه قوم لحديث أنس عند مسلم : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر عن الشرب قائماً . وحديث أبي هريرة في مسلم أيضاً : لا يشربن أحدكم قائماً ، فمن نسي فليستق . وعند أحمد من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يشرب قائماً ، فقال : قه ، قال : لمسه ، قال : أيسرك أن يشرب معك الهر ؟ قال : لا ، قال : قد شرب معك من هو شر منه الشيطان ، لكنهم حملوا النهي على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل ، وذلك لأن في الشرب قائماً ضرراً ما ، فكره من أجله ، لأنه يحرك خلطاً يكون القيء دواءه . وقوله في الحديث « فمن نسي » لا مفهوم له ، بل يستحب ذلك للعامد أيضاً بطريق الأولى . وقد سلك الأئمة في هذه الأحاديث مسالك أحسنها حل أحاديث النهي على الكراهة التنزيهية وأحاديث الجواز على بيانه ، وقيل : النهي إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرر به ، فإن الشرب قاعداً أمكن وأبعد من السرف وحصول وجع الكبد والحلق ، وقد لا يأمن منه من شرب قائماً على ما لا يخفى . وتمام البحث عن هذا في الفتح .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ ، يَعْنِي الشُّرْبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم عن اختناث الأسقية) المتخذة من الأدم صغيراً كان أو كبيراً ، جمع السقاء ، وقيل : القرية قد تكون كبيرة ، والسقاء لا يكون إلا صغيراً ، والاختناث : افتعال من الخنث بالخاء المعجمة والنون والمثناة ، وهو الانطواء والتكسر والانثناء (يعني الشرب من أفواهها) قال في القاموس : الفاء والفوه بالضم ، والفيه بالكسر ، والفوهة والفم سواء ، الجمع أفواه وأفام ، ولا واحد لها ، ويقال في تثنيته : فان وفوان وفيان ، والأخيران نادران . انتهى . وفي رواية أخرى عنه أن تكسر أفواهها فيشرب منها ، وليس المراد كسرها حقيقة ولا إبانها . وفي رواية أحمد حذف « يعني » وحينئذ فالتفسير مدرج في الحديث . وقد جزم الخطابي أن تفسير الاختناث من قول الزهري ، ويطلق تفسير المطلق ، وهو الشرب من أفواهها على المقييد بكسر فها أو قلب رأسها . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأشربة ، وكذا أبو داود والترمذي وابن ماجه .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ أَوْ السَّقَاءِ وَأَنْ يَمْنَعَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي دَارِهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من فم القربة أو السقاء) لأن جريان الماء دفعة وانصبابه في المعدة يضر بها ، أو لأنه مما يغير رائحتها بنفسه ، وربما يكون فيها حية أو شيء من الهوام لا يراه الشارب فيدخل جوفه . وعند ابن ماجه والحاكم أن رجلا قام من الليل إلى السقاء فاختنث فخرجت منه حية ، وأن ذلك بعد نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الأسقية (و) نهى (أن يمنع) الشخص (جاره أن يغرز خشبه) بالهاء على الجمع (في داره) ولأبي ذر : في جداره . وهو محمول على الاستحباب . وقال : ألا أخبركم بأشياء بصيغة الجمع ، ولم يذكر إلا شيئين ، فيحتمل أن يكون أخبر بالثالث فاخصره الراوى . ويؤيده أن الإمام أحمد زاد في الحديث المذكور النهى عن الشرب قائماً . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الأشربة . قال النووى : اتفقوا على أن النهى هنا للتنزيه لا للتحريم . كذا قال . وفي نقل الاتفاق نظر ، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب ، وقال : لم يبلغنى فيه نهى . وقد قيل في علة ذلك زيادة على ما سبق : أنه ربما يغلبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فتبتل ثيابه ، وربما فسد الوعاء ويتقذره غيره لما يخالط الماء من ريق الشارب فيؤول إلى إضاعة المال . قال ابن العربى : واحدة مما ذكر تكفى في ثبوت الكراهة ، ومجموعها يقوى الكراهة جداً . وقال ابن أبي جمرة : الذى يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهى بمجموع هذه الأمور ، وفيها ما يقتضى الكراهة وما يقتضى التحريم . والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم . انتهى . وقول النووى يؤكد كون النهى للتنزيه أحاديث الرخصة في ذلك ، تعقبه في الفتح بأنه لم ير في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله صلى الله عليه وآله وسلم . وأحاديث النهى كلها من قوله ، فهى أرجح إذا نظرنا إلى علة النهى

عن ذلك ، فإن جميع ما ذكروه في ذلك يقتضى أنه مأمون منه صلى الله عليه وآله وسلم . أما أولاً فلعصمته وطيب نكهته ، وأما ثانياً فلرفقه في صب الماء ، وأما خوف دخول شيء من الهوام في الجوف فقد سبق ما فيه . وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهى ، وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحمد أن أحاديث النهى ناسخة للإباحة ، لأنهم كانوا أولاً يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذى شرب من فم السقاء فنسخ الجواز . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الأشربة .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا .

(عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الإناء ثلاثاً) بأن يبين الإناء عن فمه ثم يتنفس خارجه ثم يعود ولا يجعل نفسه داخل الإناء ، لأنه قد يقع منه شيء من الريق فيعافه الشارب . ولمسلم وأهل السنن من طريق عاصم : هو أروى وأمرأ وأبرأ ، أى أكثر رياً ، وأمرأ بالميم : صار مريضاً ، وأبرأ بالهمز : أى يبرئ من الأذى والعطش ، فهو أققع للعطش وأقوى على الهضم وأقل أثراً في برد المعدة وضعف الأعصاب . وفي حديث أبي هريرة المروى في الأوسط للطبراني بسند حسن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشرب في ثلاثة أنفاس : إذا أدنى الإناء إلى فيه سمي الله ، فإذا أخره حمد الله ، يفعل ذلك ثلاثاً . وحديث الباب أخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه في الأشربة ، والنسائي في الويلمة .

الحديث السابع عشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الَّذِي يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ .

(عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الذي يشرب في آتية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم) من الجرجرة ، وهي صوت تردد البعير في حنجرته إذا هاج ، وصب الماء في الحلق كاللتجرجر ، والتجرجر أن يجرعه جرعاً متداركاً جرجر الشراب ، وجرجره : سقاه على تلك الصفة . وقول النووى : اتفقوا على كسر الجيم الثانية من يجرجر ، تعقب بأن الموفق بن حمزة في كلامه على المذهب حكى فتحها . وحكى الوجهين ابن الفركاح وابن مالك في شواهد التوضيح . وتعقب بأنه لا يعرف أن أحداً من الحفاظ رواه مبنياً للمفعول . ويبعد اتفاق الحفاظ قديماً وحديثاً على ترك رواية ثابتة ، قال : وأيضاً فإسناده إلى الفاعل هو الأصل وإلى المفعول فرع ، فلا يصار إليه بغير فائدة . وفي الحديث حرمة استعمال الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة والأكل بملعقة من أحدهما ، والتجمر بمجمرة ، والبول في الإناء ، وحرمة الزينة به واتخاذها ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، وإنما فرق بينهما في التحلى لما يقصد فيها من الزينة للزوج ، ولا في الإناء بين الكبير والصغير ولو بقدر الضبة الجائزة كإناء الغالية . وخرج بالتقييد بالاستعمال والزينة والاتخاذ حل شم رائحة مجمرة الذهب والفضة من بعد . قال في المجموع : أن يكون بعدها بحيث لا يعد متطيباً بها ، فإن جمر بها ثيابه أو بيته حرم ، وإن ابتلى بطعام فيهما فليخرجه إلى إناء آخر من غيرهما أو بدهن في إناء من أحدهما فليصبه في يده اليسرى ويستعمله . كذا قال القسطلاني . وفي هذا التشديد الذى نقله وذكره نظر ، لأن الذى نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث هذا الباب هو منع الأكل والشرب في آتيتهما فقط لا غير ، وإن قال في الفتح : وأغربت طائفة شذت فأباحت ذلك مطلقاً ، ومنهم من قصر التحريم على الأكل والشرب ،

ومنه من قصره على الشرب لأنه لم يقف على الزيادة في الأكل . قال السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير : هؤلاء الذين قصرُوا التحريم على الأكل والشرب نفاة القياس وقفوا على النص وهم أقرب الفرق إلى الإصابة . انتهى .

الحديث الثامن عشر

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقِيفَةَ بَنِي سَاعِدَةَ ، فَقَالَ : اسْقِنَا يَا سَهْلُ ، فَسَقَيْتُهُمْ فِي قَدَحٍ ، قَالَ الرَّأْوِيُّ : فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ فَشَرَبْنَا فِيهِ ، ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ مِنْهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَوَهَبَهُ لَهُ .

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقيفة بنى ساعدة) موضع المبايعة بالخلافة لأبى بكر الصديق رضى الله عنه (فقال : اسقنا ياسهل) قال (فسقيتهم فى قدح ، قال الراوى) أبو حازم (فأخرج لنا سهل ذلك القدح) الذى شرب منه صلى الله عليه وآله وسلم (فشربنا منه) تبركاً به صلى الله عليه وآله وسلم ، قال (ثم استوهبه منه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك) لما كان أميراً بالمدينة زادها الله شرفاً ورزقى الوفاة بها فى عافية بلا محنة ، أى من سهل (فوهبه له) قال فى الفتح : وليست الهبة حقيقة بل من جهة الاختصاص . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأشربة .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ قَدَحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْقَدَحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا ، وَكَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ ، فَأَرَادَ أَنَسُ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ : لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَرَكَهُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه كان عنده قدح النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم ، فقال : لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم في هذا القدح أكثر من كذا وكذا) ولمسلم عن أنس : لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقدحى هذا الشراب كله العسل والنيذ والماء واللبن (و) قال عاصم : قال ابن سيرين : إنه (كان فيه) أى فى القدح (حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة ، فقال له أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصارى زوج أم أنس (لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ، فتركه) وفى الحديث جواز اتخاذ ضبة الفضة والسلسلة والحلقة أيضاً مما اختلف فيه . ومنع ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك والليث ، وعن مالك : يجوز من الفضة إذا كان يسيراً ، وكرهه الشافعى قال : لئلا يكون شارباً على فضة . وأخذ بعضهم أن الكراهة تختص بما إذا كانت الفضة موضع الشرب . وبذلك صرح الحنفية . وقال به أحمد . والذى تقرر عنه الشافعية تحريم ضبة الفضة إذا كانت كبيرة لازينة ، وجوازها إذا كانت صغيرة لحاجة أو صغيرة لازينة أو كبيرة لحاجة ، وتحريم ضبة الذهب مطلقاً ، وأصل ضبة الإناء : ما يصلح بها خلله من صفيحة أو غيرها ، وإطلاقها على ما هو للزينة توسع ، ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف على الأصح . وقيل وهو الأشهر : الكبيرة ما تستوعب جانباً من الإناء كشفة وأذن ، والصغيرة دون ذلك ، فإن شك فى الكبر فالأصل الإباحة . قاله فى شرح المذهب . والمراد بالحاجة غرض الإصلاح دون التزيين ، ولا يعتبر العجز عن الذهب والفضة ، لأن العجز عن غيرهما يبيح استعمال الإناء الذى كله ذهب أو فضة ، فضلاً عن المضرب . قاله القسطلانى .

كتاب المرضى

الحديث الأول

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ ، حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا ، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب المرضى) *

جمع مريض ، والمرض : خروج الجسم عن المجرى الطبيعي ، ويعبر عنه بأنه حالة تصدر بها الأفعال خارجة عن الموضوع لها غير سليمة ، والمراد هنا بالمرض مرض البدن ، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما للشبهة كقوله تعالى : « في قلوبهم مرض » ، وإما للشهوة كقوله تعالى : « فيطمع الذي في قلبه مرض » . ووقع ذكر مرض البدن في القرآن في الوضوء والصوم والحج .

(عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما يصيب المسلم من نصب) تعب (ولا وصب) مرض أو مرض دائم ملازم (ولا هم ولا حزن) قال في الفتح : هما من أمراض الباطن ، ولذلك ساغ عطفهما على الوصب . انتهى . وقيل : الهم يختص بما هو آت ، والحزن بما مضى (ولا أذى) يلحقه من تعدى الغير عليه (ولا غم) هو ما يضيق على القلب ، وقيل : إن الهم ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به ، والحزن يحدث لفقد ما يشق على المرء فقداه ، والغم : كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل . وقال المظهرى : الغم : الحزن الذى يغم الرجل ، أى يصيره بحيث يقرب أن يغمى عليه ، والحزن أسهل منه (حتى الشوكة يشاكها) قال السفاقي : حقيقة هذا اللفظ ، يعنى قوله

« يشاكها » أن يدخلها غيره في جسده ، يقال : شكته أشوكه . قال الأصمعي :
ويقال : شاكني تشوكني إذا دخلت هي ، ولو كان المراد هذا لقل تشوكة ،
ولكن جعلها هي مفعولة . وهذا يرده ما في مسلم من رواية هشام بن عروة :
ولا يصيب المؤمن شوكة . فأضاف الفعل إليها وهو الحقيقة . ولكنه لا يمنع
إرادة المعنى الأعم وهو أن تدخل هي بغير إدخال أحد أو بفعل أحد (إلا كفر
الله بها من خطاياها) ولا بن حبان : إلا رفعه الله بها درجة وحطه عنه بها خطيئة .
وفيه حصول الثواب ورفع العقاب . وفي حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط
بسند جيد من وجه آخر : ما ضرب على مؤمن عرق إلا حط الله به عنه خطيئة
وكتب له به حسنة ورفع له درجة . وفي حديث عائشة عند أحمد وصححه أبو عوانة
والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طرقه وجع فجعل يتقلب على
فراشه ويشتكى ، فقالت له عائشة : لو صنع هذا بعضنا لوجدت عليه ، فقال :
إن الصالحين يشدد عليهم ، وإنه لا يصيب المؤمن نكبة تشوكة ... الحديث .
وفيه رد على من قال : إن الثواب والعقاب إنما هو على الكسب ، والمصائب
ليست منه ، بل الأجر على الصبر عليها والرضا بها . فإن الأحاديث الصحيحة
صريحة في ثبوت الثواب بمجرد حصولها ، وأما الصبر والرضا فقد زائد ،
لكن الثواب عليه زيادة على ثواب المصيبة . وحديث الباب أخرجه مسلم في
الأدب ، والترمذي في الجنايز . قال القرافي : المصائب كفارات جزماً ، سواء
اقترن بها الرضا أم لا ، لكن إن اقترن بها الرضا عظم التكفير وإلا قل . كذا
قال . والتحقيق أن المصيبة كفارة لذنب يوازيها ، وبالرضا يؤجر على ذلك ،
فإن لم يكن للمصائب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بما يوازيه . وزعم
القرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصائب : جعل الله هذه المصيبة كفارة
لذنبك ، لأن الشارع قد جعلها كفارة ، فسؤال التكفير طلب لتحصيل الحاصل ،
وهو إساءة أدب على الشرع . كذا قال . وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما هو
واقع ، كالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسؤال الوسيلة له .
وأجيب عنه بأن الكلام فيما لم يرد فيه شيء ، وأما ما ورد فهو مشروع لثواب
من امتثل الأمر فيه على ذلك . والله أعلم . والكفارة صيغة مبالغة من الكفر وهو
التغطية ، ومعناه أن ذنوب المؤمن تغطي بما يقع له من ألم المرض ، وأسند
التكفير للمرض لكونه سببه .

الحديث الثاني

عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ تُفَيْشُهَا الرِّيحُ مَرَّةً وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالْأَرْزَةِ لَا تُزَالُ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً.

(عن كعب) أى ابن مالك الأنصارى (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : مثل المؤمن كمثل الخامة) الطاقة الغضة الطرية اللينة (من الزرع تفيشها) تميلها (الريح مرة وتعدلها مرة) ووجه التشبيه أن المؤمن من حيث أنه جاءه أمر الله انطاع له ورضى به ، فإن جاءه خير فرح به وشكر ، وإن وقع به مكروه صبر ورجا فيه الأجر ، فإذا اندفع عنه اعتدل شاكرآ . قاله المهلب . والناس فى ذلك على أقسام : منهم من ينظر إلى أجر البلاء فيهن عليه البلاء ، ومنهم من يرى أن هذا من تصرف المالك فى ملكه فيسلم ولا يتعرض ، ومنهم من تشغله المحبة عن طلب رفع البلاء ، وهذا أرفع من سابقه ، ومنهم من يتلذذ به ، وهذا أرفع الأقسام . قاله أبو الفرج ابن الجوزى . وقال الزمخشري فى الفائق : هذا التشبيه يجوز أن يكون تمثيلا ، فيتوهم للمشبه ما للمشبه به ، وأن يكون معقولا بأن تؤخذ الزبدة من المجموع . وفيه إشارة إلى أن المؤمن ينبغى له أن يرى نفسه فى الدنيا عارية معزولة عن استيفاء اللذات والشهوات ، معروضة للحوادث والمصيبات ، مخلوقة للآخرة ، لأنها جنته ودار خلوده (ومثل المنافق كالأرزة) بفتح الهمزة والزاي بينهما راء ساكنة : نبات ليس فى أرض العرب ولا يثبت فى السباخ ، بل يطول طولا شديداً ويغلظ حتى لو أن عشرين نفساً أمسك بعضهم بيد بعض لم يقدرُوا على أن يحضنوها . وقيل : هو ذكر الصنوبر وأنه لا يحمل شيئاً وإنما يستخرج من أغصانه الزيت ولا يحركه هبوب الريح (لا تزال حتى يكون انجعافها) أى انقلاعها أو انكسارها من وسطها أو أسفلها (مرة واحدة) ووجه التشبيه أن المنافق لا يتفقده الله باختياره ، بل يجعل له التيسير فى الدنيا ليتعسر عليه الحال

فى المعاد ، حتى إذا أراد الله إهلاكه قصمه ، فىكون موته أشد عذاباً عليه وأكثر ألماً فى خروج نفسه . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى التوبة والنسائى فى الطب . وفى حديث أبى هريرة أيضاً عند البخارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع من حيث أتها الريح كفتها ، أى أمالها ، فإذا اعتدلت تكفأ ، أى تقلب بالبلاء ، والفاجر كالأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء . ومعنى « صماء » صلبة شديدة من غير تجويف ، و « يقصمها » أى يكسرها .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصَبِّ مِنْهُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من ىرد الله به خيراً ىصب منه) بضم الاء وكسر الصاد ، وعليه عامة المحدثين . قال أبو عبيد الهروى : معناه : ىبتليه بالمصائب لىثب عليها . وقال غيره : معناه ىوجه إليه البلاء فىصيبه . قال ابن الجوزى : وسمعت ابن الخشاب يقرؤه بفتحها ، وهو أحسن وألىق . كذا قال . قال الحافظ فى الفتح : ولو عكس لكان أولى . ووجه الطيىبى الفتح بأنه ألىق بالأدب لقوله تعالى : « وإذا مرضت فهو ىشفين » ، وىشهد للأول ما أخرجه أحمد عن محمود بن لبيد رفعه بسند رواه ثقات إلا أنه اختلف فى سماع محمود بن لبيد من النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ قد رآه وهو صغير ، ولفظه : إذا أحب الله قوماً ابتلاهم ، فمن صبر فله الصبر ، ومن جزع فله الجزع . وله شاهد من حديث أنس عند الترمذى وحسنه . وفى هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن ، لأن الآدمى لا ىنفك غالباً من ألم بسبب مرض أو هم أو نحو ذلك مما ذكر ، وأن الأمراض والأوجاع والآلام بدنية كانت أو قلبية تكفر ذنوب من تقع له . ومعنى الحديث كما قال المظهرى : من ىرد الله به خيراً أوصل إليه مصيبة لىطهره بها من الذنوب ولىرفع درجته . وحديث الباب أخرجه النسائى فى الطب .

الحديث الرابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ . مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : ما رأيت أحداً أشد عليه الوجع)
 أى الممرض ، والعرب تسمى كل مريض وجعاً (من رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأدب ، والنسائى فى الطب ،
 وأبو داود وابن ماجه فى الجنايز .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ وَهُوَ يُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا . وَقُلْتُ : إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا ، قُلْتُ : إِنَّ ذَاكَ بِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ ، قَالَ : أَجَلٌ ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى ، إِلَّا حَاتَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ ، كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم في مرضه وهو يوعك) بفتح العين (وعكاً شديداً) بسكونها وفتحها : الحمى أو ألمها أو إرعادها (وقلت) يا رسول الله (إنك لتوعك وعكاً شديداً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أجل إني أوعك كما يوعك رجلان منكم ، قلت : إن ذاك) أى تضاعف الحمى (بأن لك أجرين ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أجل) نعم (ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله) أى نثر (عنه خطاياهما كما تحات ورق الشجر) هو كناية عن إذهاب الخطايا ، شبه حالة المريض وإصابة المرض جسده ثم محو السيئات عنه سريعاً بحالة الشجر وهبوب الرياح الخريفية وتناثر الأوراق منها وتجردها عنها ، فهو تشبيه تمثيل لانتزاع الأمور المتوهمة في المشبه من المشبه به ، فوجه التشبيه لإزالة الكلية على سبيل السرعة لا الكمال والنقصان ، لأن إزالة الذنوب عن الإنسان سبب كماله ، وإزالة الأوراق عن الشجر سبب نقصانها . قاله في شرح المشكاة . قال في الفتح : ظاهره تعميم جميع الذنوب ، لكن الجمهور خصوا ذلك بالصغائر لحديث : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهن ما اجتنب الكبائر » ، فحملوا المطلقات الواردة في التكفير على هذا المقيد ، ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث التي ظاهرها التعميم أن المذكورات صالحة لتكفير الذنوب فيكفر الله بها ما شاء من الذنوب ويكون كثرة التكفير وقلته باعتبار شدة المرض وخفته ، ثم المراد بتكفير الذنب ستره أو محو أثره المرتب عليه من استحقاق العقوبة . وقد استدل به على أن مجرد حصول المرض أو غيره مما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور ،

سواء انضم إلى ذلك صبر المصاب أولاً . وأبى ذلك قوم كالقرطبي في المفهم فقال : محل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمر الله به في قوله تعالى : « الذين إذا أصابتهم مصيبة » فحينئذ يصل إلى ما وعده الله ورسوله به من ذلك . وتعقب بأنه لم يأت على دعواه بدليل ، وأن في تعبيره بقوله بما أمر الله نظراً ، إذ لم يقع هنا صيغة أمر . وأجيب عن هذا بأنه وإن لم يقع التصريح بالأمر فسياقه يقتضي الحث عليه والطلب له ، ففيه معنى الأمر . وعن الأول بأنه حمل الأحاديث الواردة بالتحقيد بالصبر على المطلقة ، وهو حمل صحيح ، لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شيء منها ، بل هي إما ضعيفة فلا يحتاج بها ، وإما قوية لكنها مقيدة بثواب مخصوص ، فاعتبار الصبر فيها إنما هو للحصول ذلك الثواب المخصوص ، مثل ما سيأتي فيمن وقع الطاعون ببلد هو فيها فصبر واحتسب فله أجر شهيد . ومثل حديث محمد بن خالد عن أبيه عن جده ، وكانت له صحبة ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يبلغها بعمل ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم يصبره على ذلك حتى يبلغ تلك المنزلة . رواه أحمد وأبو داود ، ورجاله ثقات ، إلا أن خالداً لم يرو عنه غير ابنه محمد ، وأبوه اختلف في اسمه ، لكن إيهام الصحابي لا يضر . وحديث مخبرة بوزن مسلمة رفعه : من أعطى فشكر ، وابتلى فصبر ، وظلم فاستغفر ، وظلم فغفر ، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون . أخرجه الطبراني بسند حسن . والحديث الآتي قريباً « من ذهب بصره » يدخل في هذا أيضاً . هكذا زعم بعض من لقيناه أنه استقرأ الأحاديث الواردة في الصبر فوجدها لا تعدو أحد الأمرين : إما ضعيفة أو مقيدة بثواب مخصوص ، وليس كما قال ، بل صح التحقيد بالصبر مع إطلاق ما يترتب عليه من الثواب ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث صهيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : المؤمن ، وليس ذلك إلا للمؤمن ، إن أصابه سراء فشكر الله فله أجر ، وإن أصابه ضراء فصبر فله أجر ، فكل قضاء الله للمسلم خير . وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ عجيب : من قضاء الله للمؤمن إن أصابه خير حمد الله وشكر ، وإن أصابته مصيبة حمد الله فصبر ، فالمؤمن يؤجر في كل أمر . الحديث أخرجه أحمد والنسائي . ومن جاء عنه التصريح بأن الأجر لا يحصل بمجرد حصول

المصيبة ، بل إنما يحصل بها التكفير فقط من السلف الأول : أبو عبيدة بن الجراح ، فروى أحمد والبخارى فى الأدب المفرد وأصله فى النسائى بسند جيد وصححه الحاكم من طريق عياض بن غطيف قال : دخلنا على أبى عبيدة نعوذه من شكوى أصابته ، فقلنا : كيف بات أبو حذيفة ؟ فقالت امرأة بجنبه : لقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بت بأجر ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من ابتلاه الله ببلاء فى جسده فهو له حظه . فكأن أبا عبيدة لم يسمع الحديث الذى صرح فيه بالأجر لمن أصابته المصيبة ، أو سمعه وحمله على التقييد بالصبر ، والذى نفاه مطلق حصول الأجر العارى عن الصبر . وذكر ابن بطال أن بعضهم استدل على الأجر بالمرض بحديث أبى موسى الماضى فى الجهاد بلفظ : إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً . قال : فقد زاد على التكفير ، وأجاب بما حاصله أن الزيادة لهذا إنما هو باعتبار نيته أنه لو كان صحيحاً لدام على ذلك العمل الصالح ، فتفضل الله عليه بهذه النية بأن كتب له ذلك العمل ، ولا يلزم من ذلك أن يساويه من لم يكن يعمل فى صحته شيئاً . ومن جاء عنه أن المريض يكتب له الأجر لمرضه أبو هريرة . فعند البخارى فى الأدب المفرد بسند صحيح عن أبى هريرة أنه قال : ما من مرض يصيبنى أحب إلى من الحمى لأنها تدخل فى كل عضو منى ، وإن الله يعطى كل عضو قسطه من الأجر . ومثل هذا لا يقوله أبو هريرة برأيه . وأخرج الطبرانى من حديث محمد بن معاذ عن أبيه عن جده أبى بن كعب أنه قال : يا رسول الله ما جزاء الحمى ؟ قال : تجرى الحسنات على صاحبها ما اختلج عليه قدم أو ضرب عليه عرق ... الحديث ، والأولى حمل الإثبات والنفى على حالين : فمن كانت له ذنوب مثلاً فإن المرض يحصها ، ومن لم تكن له ذنوب كتب له بمقدار ذلك ، ولما كان الأغلب من بنى آدم وجود الخطايا فيهم أطلق أن المرض كفارة فقط ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث المطلقة ، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب يعادل الخطيئة ، فإذا لم تكن خطيئة يوفر لصاحب المرض الثواب ، والله أعلم . وقد استبعد ابن عبد السلام فى القواعد حصول الأجر على نفس المصيبة وحصر حصول الأجر بسببها فى الصبر . وتعقب بما رواه أحمد بسند جيد عن جابر قال : استأذنت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمر بنا إلى أهل قباء ، فشكوا إليه ذلك ،

فقال : ما شئتم ، إن شئتم دعوت الله لكم فكشفها عنكم ، وإن شئتم أن تكون لكم طهوراً . قالوا : فدعها . ووجه الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم ووعدهم بأنها تكون طهوراً . قلت : والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر حصل التكفير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله ، وإن لم يحصل الصبر نظر ، إن لم يحصل من الجزع ما يذم من قول أو فعل فالفضل واسع ولكن المنزلة منحطة من منزلة الصابر السابقة ، وإن حصل فيكون ذلك سبباً لنقص الأجر الموعود به أو التكفير ، فقد يستويان وقد يزيد أحدهما على الآخر ، في قدر ذلك يقضى لأحدهما على الآخر . ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذي ذكرته قريباً . والله أعلم . ١ هـ .

الحديث السادس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ : أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، قَالَ : بَلَى . قَالَ : هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنِّي أَصْرَعُ ، وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ فَادْعُ اللَّهَ لِي ، قَالَ : إِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ وَلَكَ الْجَنَّةُ ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَكَ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَصْبِرُ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَتَكَشَّفُ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ ، فَدَعَا لَهَا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال لبعض أصحابه : ألا أريك امرأة من أهل الجنة ؟ قال : بلى . قال : هذه المرأة السوداء) اسمها سعيرة الأسدية كما في تفسير ابن مردويه عند المستغفرى فى كتاب الصحابة ، وأخرجه أبو موسى فى الذيل (أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : إني أصرع وإني أتكشف فادع الله لى) أن يشفينى من ذلك الصرع (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بخير آ لها (إن شئت صبرت) على ذلك (ولك الجنة ، وإن شئت دعوت الله أن يعافيك ، فقالت : إني أصبر) يا رسول الله (فقالت : إني أتكشف فادع الله أن لا أتكشف ، فدعا لها) صلى الله عليه وآله وسلم . قال الحافظ ابن القيم فى الهدى النبوى : من حدث له الصرع وله خمس وعشرون سنة وخصوصاً بسبب دماغى أيس من برئه ، وكذلك إذا استمر به إلى هذا السن ، قال : فهذه المرأة التى جاء فى الحديث أنها كانت تصرع وتكشف يجوز أن يكون صرعها من هذا النوع ، فوعدها صلى الله عليه وآله وسلم بصبرها على هذا المرض بالجنة . اهـ . قال فى الفتح : الصرع علة تمنع الأعضاء الرئيسة عن انفعالها منعاً غير تام ، وسببه ريح غليظة تنحبس فى منافذ الدماغ أو بخار ردى يرتفع إليه من بعض الأعضاء ، وقد يتبعه تشنج فى الأعضاء فلا يبقى الشخص معها منتصباً بل يسقط ويقذف بالزبد لغلظ الرطوبة ، وقد يكون الصرع من الجن ولا يقع إلا من النفوس الخبيثة منهم ، إما لاستحسان بعض الصور الإنسية ، وإما لإيقاع الأذية له ، والأول هو الذى أثبتته جميع

الأطباء ويذكرون علاجه ، والثاني يجرده كثير منهم ، وبعضهم يثبتته ولا يعرف له علاجاً ينفعه إلا بمقاومة الأرواح الخيرة العلوية لتدفع آثار الأرواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها . وممن نص على ذلك بقراط فقال : لما ذكر علاج المصروع هذا إنما ينفع في الذي سببه أخلاط ، وأما الذي يكون من الأرواح فلا . اهـ . وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أبي هريرة شبيهاً بقصتها ، ولفظه : جاءت امرأة بها لم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : ادع الله ، قال : إن شئت دعوت الله شفاك ، وإن شئت صبرت ولا حساب عليك . قالت : بلى أصبر ولا حساب عليّ . وفي الحديث فضل من يصرع ، وأن الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة ، وأن الأخذ بالشدة أفضل من الأخذ بالرخصة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن التزام الشدة . وفيه دليل على جواز ترك التداوى . وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والالتجاء إلى الله تعالى أنجح وأنفع من العلاج بالعقاقير ، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن منه أعظم من تأثير الأدوية البدنية ، ولكن إنما ينجع بأمرين : أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد ، والآخر من جهة المداوى وهو قوة توجهه وقوة قلبه بالتقوى والتوكل . والله اعلم . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأدب ، والنسائي في الطب .

الحديث السابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتِهِ فَصَبَرَ عَوَّضْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ ، يُرِيدُ عَيْنِيهِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الله تعالى قال : إذا ابتليت عبدي (بحبيبته) أي محبوبته ، إذ هما أحب أعضاء الإنسان إليه لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسرّ به أو شر فيجتنبه (فصبر) مستحضراً ما وعد الله به الصابرين من الثواب ، لا أن يصبر مجرداً عن ذلك ، لأن الأعمال بالنيات . زاد الترمذي : واحتسب (عوضته منهما الجنة) وهي أعظم العوض ، لأن الالتذاذ بالبصر يفنى بفناء الدنيا ، والالتذاذ بالجنة باق ببقائها . وفي حديث أبي أمامة في الأدب المفرد للبخاري : إذا أخذت كريمتيك فصبرت عند الصدمة واحتسبت . قال في الفتح : فأشار إلى أن الصبر النافع هو ما يكون في أول وقوع البلاء ، فيفرض ويسلم ، وإلا فتي ضجر وقلق في أول وهلة ، ثم ينس فصبر لا يحصل له الغرض المذكور . قال أنس : يريد عينيه .

الحديث الثامن

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي لَيْسَ بِرَاكِبٍ بَغْلٍ وَلَا بِرَذْوَنٍ .

(عن جابر رضي الله عنه قال : جاءني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني ليس براكب بغل ولا برذون) نوع من الخيل ، ومفهومه أنه كان ماشياً فيطابق بعض ما ترجم له وهو باب عيادة المريض راكباً وماشياً وردفاً ، أي مرتدفاً لغيره على الحمار . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الفرائض ، وكذا أبو داود والترمذي ، وأخرجه في التفسير أيضاً .

الحديث التاسع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : وَارَأْسَاهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَأَسْتَغْفِرُ لَكَ ، وَأَدْعُو لَكَ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : وَاثْكَلِيَاهُ ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُظْنُكَ تُحِبُّ مَوْتِي ، وَلَوْ كَانَ ذَاكَ لَظَلَلْتُ آخِرَ يَوْمِكَ مُعْرَسًا بِبَعْضِ أَزْوَاجِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلْ أَنَا وَارَأْسَاهُ ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ ، وَأَعْهَدَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ ، ثُمَّ قُلْتُ : يَا بِيَّ اللَّهُ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ .

(عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : وارأساه) روى الإمام أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة : رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جنازة من البقيع فوجدني وأنا أجسد صداعاً في رأسي وأنا أقول : وارأساه . قال الطيبي : ندبت نفسها وأشارت إلى الموت . وفي الفتح : هو تفجع على الرأس لشدة ما وقع به من ألم الصداع (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ذاك) بكسر الكاف (لو كان) أى إن حصل موتك (وأنا حي فأستغفر لك وأدعو لك) بكسر الكاف فيهما أيضاً (فقالت عائشة : واثكلياه) فى القاموس : الثكل بالضم : الموت والهلاك وفقدان الحبيب أو الولد . اهـ . وليست حقيقته مرادة هنا ، بل هو كلام يجرى على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها (والله إنى لأظنك) أى من قوله لها : لو مت قبلى (تحب موتى ولو كان ذاك) أى موتى (لظلت آخر يومك) من موتى (معرساً) اسم فاعل من أعرس بامرأته إذا بنى بها أو غشها (ببعض أزواجك) ونسيتنى (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بل أنا وارأساه) أى دعى ذكر ما تجدينه من وجع رأسك واشتغلى بي ، فإنك لا تموتين فى هذه الأيام بل تعيشين بعدى ، علم ذلك بالوحى ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (لقد هممت أو) قال (أردت) بالشك من الراوى (أن أُرسل إلى أبي بكر) الصديق رضي الله عنه (وابنه وأعهد)

أى أوصى بالخلافة لأبى بكر كراهة (أن يقول القائلون) الخلافة لفلان أو لفلان ، أو يقول واحد منهم الخلافة لى (أو يتمنى المتمنون) الخلافة ، فأعينه قطعاً للنزاع ، وقد أراد الله أن لا يعهد ليؤجر المسلمون على الاجتهاد ، والمتمنون جمع متمن (ثم قلت : يابى الله) إلا خلافة أبى بكر (ويدفع المؤمنون) خلافة غيره لاستخلافى له فى الإمامة الصغرى (أو) قال صلى الله عليه وآله وسلم (يدفع الله) خلافة غيره (ويأبى المؤمنون) إلا خلافته ، والشك من الراوى فى التقديم والتأخير . قال الحافظ : وظاهر سياق الحديث يشعر بأن صدور ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم كان فى ابتداء مرضه صلى الله عليه وآله وسلم . وقد استمر يصلى بهم وهو مريض ويدور على نسائه حتى عجز عن ذلك وانقطع فى بيت عائشة . وإن كان ظاهر الحديث بخلافه . ويؤيده أيضاً ما فى الأصل أن المقام كان مقام استمالة قلب عائشة ، فكأنه يقول : كما أن الأمر مفوض لأبيك فإن ذلك يقع بحضور أخيك هذا إن أراد بالعهد العهد بالخلافة ، وهو ظاهر السياق ، وإن كان لغير ذلك فلعله أراد إحضار بعض محارمها حتى لو احتاج إلى قضاء حاجة أو الإرسال إلى أحد لوجد من يبادر إلى ذلك . وفى الحديث ما طبعت عليه المرأة من الغيرة . وفيه مداعبة الرجل أهله والإفضاء إليهم بما يسره عن غيرهم . وفيه أن ذكر الوجد ليس بشكاية ، فكم من ساكت وهو ساخط ، وكم من شاك وهو راض ، فالمعول فى ذلك على عمل القلب لا على نطق اللسان . اهـ . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأحكام .

الحديث العاشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ أَصَابِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه) مرض أو غيره . قال البيضاوى : هو نهي أخرج في صورة التني للتأكيد . ١٥٠ . ولا بن حبان : لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا ... الحديث . فلو كان الضرر للأخرى بأن خشى فتنة في دينه لم يدخل في النهي . وقد قال عمر بن الخطاب كما في الموطأ : اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيي فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط . وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عمر . وأخرج أحمد وغيره من طريق عابس ويقال عابس الغفاري أنه قال : يا طاعون خذني . فقال عليم الكندي : لم تقول هذا ؟ ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يتمنين أحدكم الموت . فقال : إني سمعته يقول : بادروا بالموت ستاً : إمرة السفهاء وكثرة الشرط وتبع الحكم ... الحديث . وأخرج أحمد أيضاً من حديث عوف بن مالك نحوه . وأنه قيل له : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما عمر المسلم كان خيراً له ... الحديث . وفيه الجواب نحوه . وأصرح منه في ذلك حديث معاذ الذي أخرجه أبو داود وصححه الحاكم في القول في دبر كل صلاة ، وفيه : وإذا أردت بقوم فتنة فتوفني إليك غير مفتون (فإن كان) المريض (لا بد فاعلاً) ماذكر من تمنى الموت (فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي) وهذا نوع تفويض وتسليم للقضاء ، بخلاف الأول المطلق ، فإن فيه نوع اعتراض ومراغة للقدر المحتوم . والأمر في قوله « فليقل » لمطلق الإذن لا للوجوب أو الاستحباب ، لأن الأمر بعد الحظر لا يبقى على حقيقته . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الدعوات .

الحديث الحادى عشر

عَنْ خَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اِكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ ، فَقَالَ : إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُصْهُمْ الدُّنْيَا ، وَإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ ، وَلَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ .

(عن خباب) بن الأرت (رضى الله عنه أنه اکتوى) فى بطنه (سبع) كيات ، فقال : إن أصحابنا الذين سلفوا) أى ماتوا فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم (مضوا) ماتوا (ولم تنقصهم الدنيا) أى من أجورهم شيئاً ، فلم يستعجلوا ما فيها ، بل صارت مدخرة لهم فى الآخرة . وقال الكرماني : لم تجعلهم الدنيا من أهل النقصان بسبب اشتغالهم بها ، أى لم يطلبوا الدنيا ولم يحصلوها حتى يلزم بسببه فيهم نقصان ، إذ الاشتغال بها اشتغال عن الآخرة . قال الشاعر :
ما استكمل المرء من أطرافه طرفاً إلا تخرمه النقصان من طرف
(وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعاً) نصرفه فيه (إلا التراب) يعنى البنيان .
وعند أحمد فى هذا الحديث بعد قوله « إلا التراب » : وكان يبنى حائطاً له (ولولا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهانا أن ندعوا بالموت لدعوت به) أى على نفسى . قال ذلك لأنه ابتلى فى جسده ابتلاء شديداً وهو أخص من تمنيه ، فكل دعاء تمن من غير عكس ، ومن ثم أدخله فى الترجمة . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الدعوات والرقاق ، ومسلم فى الدعوات ، والنسائى فى الجنائز .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ ، قَالُوا : وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا ، وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزِدَّادَ خَيْرًا ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتَبَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لن يدخل أحداً عمله الجنة) وقوله تعالى : « وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون » محمول على أن الجنة تنال المنازل فيها بالأعمال ، لأن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الأعمال ، وأن محمل الحديث على أصل دخول الجنة ، ولا يقال إن قوله تعالى : « سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون » صريح بأن دخول الجنة أيضاً بالأعمال ، لأننا نقول : هو لفظ مجمل بينه الحديث . والتقدير : ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون . فليس المراد أصل الدخول ، أو المراد : ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم وتفضله عليكم ، لأن اقسام منازل الجنة برحمته ، وكذا أصل دخولها حيث ألهم العالمين ما نالوا به ذلك ، ولا يحلو شيء من مجازاته لعباده من رحمته وفضله لا إله إلا هو له الحمد (قالوا : ولا أنت يا رسول الله) لا ينجيك عملك مع عظم قدره (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة) أى يلبسنيها ويسترني بها ، مأخوذ من غمد السيف وأغمده : ألبسته غمده وغشيته به . وفي رواية سهل : إلا أن يتداركني الله برحمته . وفي رواية ابن عون عند مسلم : بمغفرة ورحمة . وقال ابن عون : بيده هكذا ، وأشار على رأسه . قال في الفتح : وكأنه أراد تفسير معنى « يتغمدني » . وعند مسلم من حديث جابر : لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا يجبره من النار ولا أنا إلا برحمة من الله (فسددوا) أى اقصدوا السداد ، أى الصواب (وقاربوا) أى لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة لثلا

يفضى بكم ذلك إلى الملالة فتركوا العمل ففترطوا . وفي رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم : ولكن سدّدوا . ومعنى الاستدراك أنه قد يفهم من نفي المذكور نفي فائدة العمل ، فكأنه قيل : بل له فائدة وهي أن العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل العامل ، فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب ، أى اتباع السنة المطهرة والكتاب العزيز من الإخلاص وغيره ليقبل عملكم فتزل عليكم الرحمة (ولا يتمنين) لفظ نفي بمعنى النهى (أحكم الموت) زاد في رواية همام عن أبي هريرة : ولا يدع به من قبل أن يأتيه ، وهو قيد في الصورتين ، ومفهومه أنه إذا دخل به لا يمنع من تمنيه رضا بقضاء الله ولا من طلبه لذلك (إما) أن يكون (محسناً فاعله أن يزداد خيراً ، وإما) أن يكون (مسيئاً فاعله أن يستعيب) يطلب العتبي وهو الإرضاء ، أى يطلب رضا الله عنه بالتوبة ورد المظالم وتدارك الفاتت ، و« لعل » في الموضعين للرجاء المجرد من التعليل ، وأكثر مجيئها في الرجاء إذا كان معه تعليل نحو : « واتقوا الله لعلكم تفلحون » . وهذا الحديث أخرجه مسلم إلى قوله « فسدّدوا » بطرق مختلفة . ومقصود البخارى منه هنا قوله « ولا يتمنين » إلى آخره ، وما قبله ذكره استطراداً لا قصداً . وفي البخارى عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أى في حال مرض موته وهو مستند إلى يقول : اللهم اغفر لى وارحمى وألحقنى بالرفيق . وزاد في رواية : الأعلى . والمراد الملائكة أصحاب الملاء الأعلى . وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن تحقق الوفاة حينئذ لما رأى من الملائكة المبشرة له بكمال الدرجة الرفيعة وغير ذلك ، وليس نبي يقبض حتى يخبر ، والنهى مختص بالحالة التي قبل الموت . قال في الفتح : ولهذه النكتة عقب البخارى حديث أبي هريرة بحديث عائشة رضى الله عنها : اللهم اغفر لى وارحمى .. إلى آخره . قال : فله در البخارى ما أكثر استحضره وإيثاره الأخفى على الأجل تشجيذاً للأذهان . قال : وقد خفي صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة معارضاً لأحاديث الباب أو ناسخاً لها . اهـ .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ أَتَى بِهِ إِلَيْهِ قَالَ : أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ ، أَشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي ، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ ، شِفَاءٌ لَا يُغَادِرُ سَقَمًا .

(عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أتى مريضاً) يعوده (أو أتى به) أى بالمريض (إليه) والشك من الراوى (قال : اذهب الباس رب الناس ، اشف أنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك) قال فى شرح المشكاة : خرج مخرج الحصر تأكيداً لقوله « أنت الشافي » لأن خبر المبتدأ إذا كان معرفاً باللام أفاد الحصر ، لأن تدبير الطبيب ونفع الدواء لا ينجع فى المريض إذا لم يقدر الله تعالى الشفاء (شفاء لا يغادر سقماً) بفتح السين والقاف أو بضم السين وسكون القاف ، وهو تكميل لقوله « اشف » والتذكير فى « سقماً » للتقليل . وفائدة قوله « لا يغادر » أنه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه مثلاً ، فكان صلى الله عليه وآله وسلم يدعو للمريض بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء . والحديث أخرجه البخارى أيضاً ، ومسلم فى الطب ، والنسائى فيه وفى اليوم والليلة .

كتاب الطب

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الطب) *

أى علاج النفس والجسم ، والطبيب الحاذق فى كل شىء ، وخص به
المعالج فى العرف ، لكن كره تسميته بذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم :
أنت رفيق والله الطبيب ، أى أنت ترفق بالمريض والله الذى يبرئه ويعافيه .
ومدار ذلك على ثلاثة أشياء : حفظ الصحة ، والاحتماء عن المؤذى ، واستفراغ
المادة الفاسدة . وقد أشير إلى الثلاثة فى القرآن كما بينه الحافظ فى الفتح .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال : ما أنزل الله داء) أى مرضاً (إلا أنزل له شفاء) أى ما أصاب الله أحداً
بداء إلا قدر له دواء ، والمراد بإنزاله إنزال الملائكة الموكلين بمباشرة
مخلوقات الأرض من الداء والدواء . قاله فى الكواكب . فعلى الأول المراد
بالإنزال التقدير ، وعلى الثانى إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي مثلاً
أو إلهام بغيره . ولأحمد والبخارى فى الأدب المفرد وصححه الترمذى وابن خزيمة
والحاكم من حديث أسامة بن شريك : تداواوا يعباد الله فإن الله لم يضع داءً
إلا وضع له شفاء إلا داء واحداً : الهرم . وفى لفظ « إلا السأم » يعنى الموت .
وزاد النسائى من حديث ابن مسعود : فتداواوا . ولمسلم من حديث جابر
رفعه : لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله . ومفهومه أن
الدواء إذا جاوز الحد فى الكيفية والكمية لا ينجع ، بل ربما أحدث داءً آخر .
ولأبى داود عن البراء رفعه : ولا تتداواوا بحرام ... الحديث . فلا يجوز
التداوى بالحرام . وزاد فى رواية أبى عبد الرحمن السلمى عن ابن مسعود

عند النسائي وصححه ابن حبان والحاكم في آخره : علمه من علمه وجهله من جهله . وفيه أن بعض الأدوية لا يعلمها كل أحد . وفيه أن التداوى لا ينافي التوكل لمن اعتقد أنها تبرى بإذن الله تعالى وبتقديره لا بذاتها ، وأن الدواء قد يتقلب داء إذا أراد الله ذلك ، كما أشار إليه في حديث جابر بقوله « بإذن الله » . والحديث أخرجه النسائي في الطب ، وابن ماجه فيه أيضاً . قال في الفتح : وفيها كلها إثبات الأسباب ، وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله تعالى لمن اعتقد أنها بإذن الله وبتقديره ، وأنها لا تنجح بذواتها بل بما قدره الله فيها .

الحديث الثاني

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : الشَّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ : شَرْبَةُ عَسَلٍ ، وَشَرْطَةُ مُحْجَمٍ ، وَكِيَّةُ نَارٍ ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : الشفاء في ثلاثة : شربة عسل)
يسهل الأخلاط البلغمية (وشرطة محجم) يتفرغ بها الدم الذي هو أعظم الأخلاط عند هيجانه لتبريد المزاج . والمحجم بكسر الميم وسكون المهملة : الآلة التي يجمع فيها دم الحجامة عند المص ، ويراد به هنا الحديدية التي يشرط بها موضع الحجامة ، يقال : شرط الحاجم إذا ضرب موضع الحجامة لإخراج الدم ، وقد يتناول الفصد ، وأيضاً الحجامة في البلاد الحارة أنفع من الفصد ، والفصد في البلاد التي ليست بحارة أنجح من الحجامة (وكية نار) تستعمل في الخلط الباغي الذي لا تنحسم مادته إلا به ، وآخر الدواء الكي ، وكية مضافة لتاليها (وأهى أمتي) نهى تنزيه (عن الكي) لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم ، ولأنهم كانوا يرون أنه يحسم الداء بطبعه ، فيبادرون إليه قبل حصول الاضطراب إليه ، فيستعجلون بتعذيب الكي لأمر مظنون ، فنهى صلى الله عليه وآله وسلم أمته عنه لذلك ، وأباح استعماله على جهة طلب الشفاء من الله تعالى والترجي للبرء . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ ، فَقَالَ : اسْقِهِ عَسَلًا ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ ، فَقَالَ : اسْقِهِ عَسَلًا ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ ، فَقَالَ : اسْقِهِ عَسَلًا ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : فَعَلْتُ ، فَقَالَ : صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ ، اسْقِهِ عَسَلًا ، فَسَقَاهُ ، فَبَرَأَ .

(عن أبي سعيد رضى الله عنه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن أخى) قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على اسم واحد منهما (يشتكى بطنه) من إسهال حصل له من تخمة أصابته . ولمسلم : قد عرب بطنه ، أى فسد هضمه واعتلت معدته . وفى باب العذرة : فاستطلق بطنه ، أى كثر خروج ما فيه ، يريد الإسهال (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اسقه عسلا) صرفاً أو ممزوجاً ، فسقاه فلم يبرأ . والعسل يذكر ويؤنث ، وأسماؤه تزيد على المائة ، وفيه من المنافع ما لخصه الموفق البغدادى وغيره ، وهو عجيب فى حفظ جثث الموتى فلا يسرع إليه البلى ، ولم يكن معول قدماء الأطباء فى الأدوية المركبة إلا عليه ، ولا ذكر للسكّر فى أكثر كتبهم أصلاً . وقد أخرج أبو نعيم فى الطب النبوى بسند ضعيف من حديث أبى هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه : من لعق العسل ثلاث غدوات فى كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء ، والله أعلم . كذا فى الفتح (ثم أتى) الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الثانية) فقال : إني سقيته فلم يزد إلا استطلاقاً (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اسقه عسلا) ليدفع الفضول المجتمعة من نواحي معدته ومعاه بما فيه من الجلاء ودفع الفضول ، فسقاه فلم يبرأ لكونه غير مقاوم للدواء فى الكمية (ثم أتاه الثالثة) فقال : إني سقيته فلم يبرأ (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اسقه عسلا ، ثم أتاه فقال : ففعلت) فلم يبرأ (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صدق الله) حيث قال « فيه شفاء للناس » (وكذب بطن أخيك) إذ لم يصلح لقبول الشفاء بل زل

عنه . قال بعضهم : فيه أن الكذب قد يطلق على عدم المطابقة في غير الخبر .
قال في المصابيح : وهو على سبيل الاستعارة التبعية وفيه إشارة إلى تحقيق نفع
هذا الدواء (اسقه عسلا ، فسقاه) في الرابعة (فبرأ) بفتح الراء ، لأنه لما تكرر
استعمال الدواء قاوم الداء فأذهبه ، فاعتبار مقادير الأدوية وكيفياتها ومقدار
قوة المرض والمريض من أكبر قواعد الطب . قال في زاد المعاد : وليس
طبه صلى الله عليه وسلم كطب الأطباء ، فإن طبه صلى الله عليه وآله وسلم
متيقن قطعى إلهى صادر عن الوحي ومشكاة النبوة وكمال العقل ، وطب
غيره حدس وظنون وتجارب . وهذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم في الطب
وكذا الترمذى والنسائى .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِنَ السَّامِ . قُلْتُ : وَمَا السَّامُ ؟ قَالَ : الْمَوْتُ .

(عن عائشة رضی اللہ عنہا قالت : سمعت النبی صلی اللہ علیہ) وآلہ
(وسلم يقول : إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء) يحدث من الرطوبة
والبرودة ونحوها من الأمراض الباردة ، أما الحارة فلا ، لكن قد تدخل في بعض
الأمراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الأدوية الرطبة الباردة إليها
بسرعة تنفيذها ، واستعمال الحار في بعض الأمراض الحارة لخاصية فيه
لا يستنكر . قال أئمة الطب كابن البيطار : إن طبع الحبة السوداء حار يابس ،
وهي مذهبة للنفخ ، نافعة من حمى الربع والبلغم ، مفتحة للسدد والريح ،
محففة لبلة المعدة ، وإذا دقت وعجن بالعلس وشربت بالماء الحار أذابت
الحصى وأدرت البول والطمث ، وفيها جلاء وتقطيع ، وإذا نقع منها سبع
حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفادت ، وإذا شرب منها وزن
مقال بماء أفاد من ضيق النفس ، والضهاد بها ينفع من الصداع البارد .
قال ابن جرير : تكلم ناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردوه إلى قول
أهل الطب والتجربة ، ولا خلاف بغلط قائل ذلك ، لأننا إذا صدقنا أهل
الطب ومدار علمهم غالباً على التجربة التي بناؤها على ظن غالب ، فتصديق
من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم . انتهى . وقال في الكواكب :
يحتمل إرادة العموم بأن يكون شفاء للجميع ، لكن بشرط تركبه مع غيره ،
ولا محذور فيه ، بل يجب إرادة العموم ، لأن الاستثناء معيار جواز العموم ،
وأما وقوع الاستثناء فهو معيار وقوع العموم ، فهو أمر ممكن ، وقد أخبر
الصادق عنه ، واللفظ عام بدليل الاستثناء ، فيجب القول به . وحينئذ فتنتفع
من جميع الأدوية . وقال في الفتح : ويوجه حمله على العموم بأن يكون المراد
بذلك ما هو أعم من الأفراد والتركيب ، ولا محذور في ذلك ولا خروج عن
ظاهر الحديث ، والله أعلم (إلا من السأم . قلت : وما السأم ؟ قال : الموت)

قال فى الفتح : لم أعرف السائل ولا القائل ، وأظن السائل خالد بن سعد ،
 والمجيب ابن عتيق . وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه ومسلم فى الطب . قال ابن
 شهاب الزهري : السأم : الموت ، والحبة السوداء : الشونيز ، وفيه أن الموت
 داء من الأدواء ، وداء الموت ليس له دواء . وفى القاموس : الشينيز والشونيز
 والشونوز والشهنيز : الحبة السوداء ، أو فارسي الأصل . انتهى . وعن الحسن
 البصري أنها الخردل . وفى الغريين للهروى أنها ثمرة البطم . والأول أولى .
 إذ منافعها أكثر من الخردل والبطم . قال فى الفتح : والحبة السوداء أشهر عند
 أهل العصر من الشونيز بكثير ، وتفسيرها بالشونيز هو الأشهر الأكثر وهو
 الكمون الأسود ، ويقال له أيضاً الكمون الهندي . وقال الجوهري : هو صمغ
 شجرة يدعى الكمكام ، يجلب من اليمن ، ورائحته طيبة ، ويستعمل فى البخور .
 قلت : وليست المرادة هنا جزءاً . قال القرطبي : تفسيرها بالشونيز أولى
 من وجهين : أحدهما أنه قول الأكثر ، والثانى كثرة منافعها بخلاف الخردل
 والبطم . انتهى .

الحديث الخامس

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ : يُسَعِّطُ بِهِ مِنَ الْعُذْرَةِ ، وَيُلْدُّ بِهِ مِنَ ذَاتِ الْجَنْبِ ، وَبَاقِي الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ .

(عن أم قيس بنت محصن رضى الله عنها قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : عليكم بهذا العود الهندي) أى استعملوه (فإن فيه سبعة أشفية) أى أدوية ، جمع شفاء ، وجمع الجمع آشاف ، منها أنه (يسعط به من العذرة) بضم العين وسكون الذال المعجمة : وجمع يأخذ الطفل في حلقه يهيج من الدم أو الخرم الذى بين الأنف والحلق وهو سقوط اللهاة ، وقيل : قرحة تخرج بين الأنف والحلق تعرض للصبيان غالباً عند طلوع العذرة ، وهى خمس كواكب تحت الشعرى ، أى العبور ، وتطلع وسط الحر ، وإنما كان القسط نافذاً للعذرة لأنه مجفف للرطوبات ، والعذرة دم يغلب عليه البلغم أو نفعه لها بالخاصية (ويلد به) بضم الياء : يسقى في أحد شقي الفم (من ذات الجنب) أى وجعه ، والمراد به هنا ألم يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة تحتقن بين الصفاقات فتحدث وجعاً . وقد ذكر في هذا الحديث أن فى القسط سبعة أشفية ، ولم يذكر منها سوى اثنين ، فيحتمل أن يكون اختصاراً من الراوى ، والقسط البحرى يجلب من اليمن ، ومنه ما يجلب من المغرب ، وزاد بعضهم ثالثاً يسمى بالقسط المر ، وهو كثير ببلاد الشام خصوصاً بالسواحل . قال فى نزهة الأفكار : وأجودها البحرى وخياره الأبيض الخفيف الطيب الرائحة ، وبعده الهندى وهو أسود خفيف ، وبعده الثالث وهو ثقيل ولونه كانخشب البقس ورائحته ساطعة ، وأجود ذلك كله ما كان حديثاً ممتلئاً غير متأككل يلذع اللسان ، وكله دواء مبارك نافع وهو الكست . قال ابن العربى : الهندى أشدهما حرارة . وقال ابن سينا : القسط حار فى الثالثة يابس فى الثانية . وعند أحمد وأصحاب السنن من حديث جابر مرفوعاً : أيا امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع فى رأسه فلتأخذ قسطاً هندياً فتحكه بماء ثم تسعطه إياه ... الحديث . وقد ذكر الأطباء

من منافع القسط أنه يدر الطمث والبول ويقتل ديدان الأمعاء ويدفع السم وحى الربيع ويسخن المعدة ويحرك شهوة الجماع ويذهب الكلف طلاء . فذكروا أكثر من سبعة . وقال بعض الشراح بأن السبعة علمت بالوحى وما زاد عليها بالتجربة ، فاقصر على ما هو بالوحى لتحقيقه . وقيل : ذكر ما يحتاج إليه دون غيره لأنه لم يبعث بتفاصيل ذلك . ويحتمل أن يكون السبعة أصول صفة التداوى بها ، لأنها إما طلاء أو شرباً أو تكيداً أو تنظيلاً أو تبخيراً أو سعوياً أو لدوداً ، وتحت كل واحد من السبعة منافع لأدواء مختلفة ، ولا يستغرب ذلك ممن أوتى جوامع الكلم . وقد ذكر ابن سينا فى معالجة سقوط اللهاة القسط مع الشب اليمانى وغيره . على أننا لو نجد شيئاً من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجاً عن القواعد الطبية (وباقى الحديث تقدم) وهو : قالت أم قيس : دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابتلى لم يأكل الطعام ، فبال عليه ، فدعا بماء فرش عليه ، أى لم يغسله . والحديث أخرجه مسلم فى الطب ، وكذا أبو داود والنسائى .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ : اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ ، تَقَدَّمَ ، وَقَالَ هُنَا فِي آخِرِهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ ، وَقَالَ : لَا تُعَذِّبُوا صَبْيَانَكُمْ بِالْغَمْرِ مِنَ الْعُدْرَةِ وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ .

(عن أنس رضي الله عنه حديث : احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجمه أبو طيبة) اسمه نافع على الصحيح . وعند البغوى بإسناد ضعيف أن اسمه ميسرة . وقال العسكري : الصحيح أنه لا يعرف اسمه (تقدم ، وقال هنا في آخره : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن أمثل ما تداوitem به) من هيجان الدم (الحجامة) لأن دماء أهل الحجاز ومن في معناهم رقيقة تميل إلى ظاهر أجسادهم لجذب الحرارة الخارجية لها إلى سطح البدن ، وهى تنقى سطح البدن أكثر من الفصد ، وقد تغنى عن كثير من الأدوية . قال فى زاد المعاد : الحجامة فى الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان الحارة التى دم أصحابها فى غاية النضج أنفع ، والفصد بالعكس ، ولذا كانت الحجامة أنفع للصبيان ولمن لا يقوى على الفصد . انتهى . وأخرج أبو نعيم من حديث على رفعه : خير الدواء الحجامة والفصد ، لكن فى سنده حسين بن عبد الله ابن ضميرة كذبه مالك وغيره . وعن ابن سيرين فيما أخرجه الطبرانى بسند صحيح : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم . قال الطبرى : وذلك أنه يصير من حينئذ فى انتقاص من عمره وانحلال من قوى جسده ، فلا ينبغي أن يزيده وهنا بإخراج الدم . قال فى الفتح بعد أن ذكر ذلك : وهو محمول على من لم تتعين حاجته إليه وعلى من لم يعتد به (و) أمثل ما تداوitem به (القسط البحرى ، وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تعذبوا صبيانكم بالغمز) أى بالعصر باليد (من العذرة ، وعليكم بالقسط) فإنه دواء للعذرة ولا مشقة فيه . وقد بسط الحافظ فى الفتح فى بيان عروق الفصد وأعضاء الحجامة ومنافعهما وفوائد الكست وتحقيق العذرة .

الحديث السابع

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمْرُونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ ، قُلْتُ : مَا هَذَا ؟ أُمْتِي هَذِهِ ؟ قِيلَ : هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ ، قِيلَ : انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ ، ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ ، قِيلَ : هَذِهِ أُمَّتُكَ ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ ، ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ ، فَأَفَاضَ الْقَوْمُ وَقَالُوا : نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ فَنَحْنُ هُمْ أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ فَإِنَّا وَلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَخَرَجَ فَقَالَ : هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ ، وَلَا يَكْتُمُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ، فَقَالَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنِ : أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا ؟ قَالَ : سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : عرضت على الأمم) وعند الترمذی والنسائي عن حصين بن عبد الرحمن أن ذلك كان ليلة الإسراء ، وهو محمول على القول بتعدد الإسراء ، وأنه وقع بالمدينة غير الذي وقع بمكة . فعند البزار بسند صحيح قال : أكثرنا الحديث عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم عدنا إليه قال : عرضت على الأنبياء الليلة بأممها (فجعل النبي والنبيان يمرّون معهم الرهط) ما دون العشرة من الرجال أو إلى الأربعين (والنبي) يمر (ليس معه أحد) ممن أخبرهم عن الله لعدم إيمانهم (حتى رفع لي سواد عظيم) ضد البياض ، الشخص يرى من بعد . وفي الرقاق : سواد كثير بدل قوله هنا « عظيم »

وأشار به إلى أن المراد الجنس لا الواحد . ولأني ذر عن الحموى والمستملى :
حتى وقع لى سواد عظيم بواو وقاف ، والأول هو المحفوظ فى جميع طرق
هذا الحديث ، كما قاله فى الفتح (قلت : ما هذا) السواد الذى أراه (أمتى هذه ؟)
قيل : هذا موسى وقومه ، قيل : انظر إلى الأفق) فنظرت إليه (فإذا سواد
يملاً الأفق ، ثم قيل لى : انظر ههنا وههنا فى آفاق السماء) فنظرت (فإذا سواد
قد ملاً الأفق ، قيل : هذه أمتك) المؤمنون المتبعون للكتاب العزيز والسنة
المطهرة (ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً بغير حساب ، ثم دخل) صلى الله
عليه وآله وسلم حجرته (ولم يبين لهم) لأصحابه من السبعون ألفاً الداخلون الجنة
بغير حساب (فأفاض القوم) فى الحديث ، اندفعوا فيه وناظروا عليه (وقالوا :
نحن الذين آمننا بالله) تعالى (واتبعنا رسوله) صلى الله عليه وآله وسلم (فنحن)
معشر الصحابة (هم أو) هم (أولادنا الذين ولدوا فى الإسلام ، فإننا ولدنا
فى الجاهلية ، فبلغ) ذلك القول (النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم فخرج)
من حجرته (فقال) الذين يدخلون الجنة بغير حساب (هم الذين لا يسترقون)
مطلقاً أو لا يسترقون برقى الجاهلية (ولا يتطيرون) أى لا يتشاءمون بالطيور
ونحوها كما هو عادتهم قبل الإسلام (ولا يكتنون) يعتقدون أن الشفاء من
الكي ، كما كان يعتقد أهل الجاهلية (وعلى ربهم يتوكلون) أى يفوضون إليه
تعالى فى ترتيب المسببات على الأسباب ، أو يتركون الاسترقاء والطيرة
والاكتواء ، فيكون من باب العام بعد الخاص ، لأن كل واحد منها صفة
خاصة من التوكل ، وهو أعم من ذلك . وقول بعضهم : لا يستحق اسم
التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله حتى لو هجم عليه الأسد لا ينزعج ،
وحتى لا يسعى فى طلب الرزق لكون الله ضمنه له ، رده الجمهور وقالوا :
يحصل التوكل بأن يثق بوعد الله ويوقن بأن قضاءه واقع ، ولا يترك اتباع
السنة فى اتباع الرزق مما لا بد له منه من مطعم ومشرب ، وتحرز من غدو بإعداد
السلاح وإغلاق الباب ، لكنه مع ذلك لا يطمئن إلى الأسباب بقلبه ، بل
يعتقد أنها لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً ، بل السبب والمسبب فعله والكل
بمشيئته لا إله إلا هو ، فإذا وقع من المرء ركون إلى السبب قدح فى توكله
(فقال عكاشة بن محصن) وكان من أجل الرجال ومن شهد بدرأ (أمنهم أنا
يا رسول الله) وفى رواية فى الرقاق وغيره : ادع الله أن يجعلنى منهم ، وجمع

بينهما بأنه سأل الدعاء أولاً ، فدعا له ، ثم استفتحهم هل أجيب ، فقال : أمنهم أنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) أنت منهم (فقام آخر) قال الخطيب : هو سعد بن عبادة (فقال : أمنهم أنا) يارسول الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سبقك بها عكاشة) قال ذلك له حسماً للمادة ، لأنه لو قال نعم لأوشك أن يقول ثالث ورابع وهلم جرا ، وليس كل الناس كذلك . وهذا الحديث أخرجه في أحاديث الأنبياء باختصار ، وأيضاً في الرقاق ، ومسلم في الإيمان ، والترمذي في الزهد ، والنسائي في الطب .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ ، وَفَرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا عدوى) أى لا سراية للمرض عن صاحبه إلى غيره نفيًا لما كانت الجاهلية تعتقده في بعض الأدواء أنها تعدى بطبعها وهو خبر أريد به النهى (ولا طيرة) بكسر الطاء وفتح الياء ، من التطير وهو التشاؤم ، كانوا يتشاءمون بالسوانح والبوارح ، وكان ذلك يصدّهم عن مقاصدهم ، فنفاه وأبطله ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر (ولا هامة) بتخفيف الميم على الصحيح . وحكى أبو زيد تشديدها ، كانوا يعتقدون أن عظام الميت تنقلب هامة تطير ، وقيل : هى البومة كانت إذا سقطت على دار أحدهم يرى أنها ناعية له نفسه أو بعض أهله . وقيل : إن روح القتيل الذى لا يؤخذ بثأره تصير هامة فتزقو وتقول : اسقونى ، اسقونى ، فإذا أدرك بثأره طار (ولا صفر) هو تأخير المحرم إلى صفر وهو النسيء . وفى سنن أنى داود عن محمد بن راشد أنهم كانوا يتشاءمون بدخول صفر ، أى لما يتوهمون أن فيه تكثر الدواهي والفتن ، وقيل : إن فى البطن حية تهيج عند الجوع وربما قتلت صاحبها ، وكانت العرب تراها أعدى من الجرب ، فنفى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقوله « ولا صفر » وزاد مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : ولا تولة . وزاد النسائي وابن حبان من حديث جابر : ولا غول . فالحاصل ستة . وقد كانت العرب تزعم أن الغيلان فى القلوات ، وهى جنس من الشياطين تترامى للناس وتتغول لهم تغولا ، أى تتلون تلوناً فضلهم عن الطريق فتهلكهم ، فنفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم استطاعة الغول أن تضل أحداً . وفى حديث : « لا غول ولكن السعالى » . والسعالى : سمرة الجن ، أى : ولكن فى الجن سمرة لهم تلبس وتخيل .

وفي الحديث : إذا تغولت الغيلان فبادروا بالأذان ، أى ادفعوا شرها بذكر الله ، فلم يرد بنفيها عدها ، إذ كانت ثم زالت ببعثته صلى الله عليه وآله وسلم . قال الطيبي : لا التى لنفى الجنس دخلت على المذكورات فنفت ذواتها ، وهى غير منفية ، فيتوجه النفي إلى أوصافها وأحوالها التى هى مخالفة للشرع ، فإن العدوى والصفى والهامة والتولة موجودة ، فالمنفى ما زعمت الجاهلية إثباته ، فإن نفي الذات لإرادة نفي الصفات أبلغ لأنه من باب الكناية . وذكر فى الفتح : النوء بدل التولة . قال : وكانوا يقولون : مطرنا بنوء كذا . فأبطل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بأن المطر إنما يقع بإذن الله تعالى لا بفعل الكوكب ، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر فى ذلك الوقت ، لكن بإرادة الله وتقديره لا صنع للكواكب فى ذلك (وفر من المجنوم) قال فى القاموس : الأجذم : المقطوع اليد والذاهب الأنامل . والجذام كغراب : عاة تحدث من انتشار السوداء فى البدن فتفسد مزاج الأعضاء وهيئاتها وربما انتهى إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تقرح . انتهى (كما تفر من الأسد) أى كفرارك منه . واستشكل مع لفظ ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد مجنوم فأدخلها فى القصعة ثم قال : كل ثقة بالله وتوكلا . وأجيب بأن المراد بنفى العدوى أن شيئاً لا يعدى بطبعه نفيّاً لما كانت الجاهلية تعتقده من أن الأمراض تعدى بطبعها من غير إضافة إلى الله تعالى كما سبق ، فأبطل اعتقادهم ذلك ، وأكله مع المجنوم ليبين لهم أن الله تعالى هو الذى يمرض ويشفى ، ونهاهم عن الدنو من المجنوم ليبين أن هذا من الأسباب التى أجرى الله العادة بأنها تقضى إلى مسبباتها ، ففى نفيه إثبات الأسباب ، وفى فعله إشارة إلى أنها لا تستقل بل الله هو الذى إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئاً ، وإن شاء أبقاها فأثرت . وعلى هذا جرى أكثر الشافعية . وقيل : إن إثبات العدوى فى الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى ، فيكون المعنى : لا عدوى إلا من الجذام والبرص والجرب مثلاً . قاله القاضى أبو بكر الباقلانى . وقيل : الأمر بالقرار ليس من باب العدوى بل لأمر طبيعى وهو انتقال الداء من جسد إلى جسد بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة ، فليس على طريق العدوى بل بتأثير الرائحة ، لأنها تسقم من واطب استشمهما ونحو ذلك . قاله ابن قتيبة ، وهو قريب . وقيل : المراد بالقرار رعاية خاطر المجنوم ، لأنه

إذا رأى الصحيح البدن سليماً من الآفة التي به عظمت مصيبتة وحسرتة ، واشتد أسفه على ما ابتلى به ، ونسى سائر ما أنعم الله عليه ، فيكون سبباً لزيادة محنة أخيه المسلم وبلائه . وقيل : لا عدوى أصلاً رأساً . والأمر بالفرار إنما هو جسم للمادة وسد للذريعة لئلا يحدث للمخالط شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نفاها صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمر عليه الصلاة والسلام بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة . قال في الفتح : لم أقف عليه ، أى على قوله « وفر من المجنوم كما تفر من الأسد » من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه . ومن وجه آخر عند أبي نعيم في الطب ، لكنه معلول . وأخرج ابن خزيمة في كتاب التوكل شاهداً من حديث عائشة ولفظه : لا عدوى ، وإذا رأيت المجنوم ففر منه كما تفر من الأسد . وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال : كان في وفد ثقيف رجل مجنوم ، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنا قد بايعناك فارجع . قال عياض : اختلفت الآثار في المجنوم ، فجاء ما تقدم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل مع مجنوم وقال : ثقة بالله وتوكلاً عليه . قال : فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه ، ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ . ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية ، قال : والصحيح الذي عليه الأكثر ، ويتعين المصير إليه أن لا نسخ ، بل يجب الجمع بين الحديثين ، وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط والأكل معه على بيان الجواز . اهـ . وذكر الحافظ في الفتح : المسالك الستة في الجمع بين هذه الأحاديث لا تطول الكلام بذكرها . قال : وقال الشيخ محمد بن أبي جرة : الأمر بالفرار من المجنوم ليس للوجوب بل للشفقة ، فمن كان قوى اليقين فله أن يتابعه صلى الله عليه وآله وسلم في فعله ولا يضره شيء ، ومن وجد في نفسه ضعفاً فليتبع أمره في الفرار لئلا يدخل بفعله في إلقاء النفس إلى التهلكة . فالحاصل أن الأمور التي يتوقع منها الضرر قد أباحته الحكمة الربانية الحذر منها ، فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها ، وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك بالخيار ، قال : وفي الحديث أن الحكم للأكثر ، لأن الغالب من الناس هو الضعف ، فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك . واستدل بالأمر بالفرار من المجنوم لإثبات الخيار للزوجين في فسخ النكاح إذا وجد أحدهما بالآخر جذاماً ، وهو قول

جمهور العلماء ، وهو الراجح عند الشافعية ، واختلف العلماء في المجنومين إذا كثروا : هل يمنعون المساجد والمجامع ؟ وهل يتخذ لهم مكان منفرد عن الأصحاء ؟ ولم يختلفوا إلا في النادر أنه لا يمنع ولا في شهود الجمعة ، والله أعلم . وللإمام الشوكاني - رحمه الله - رسالة في ذلك سلك فيها مسلكاً عظيماً سماها « تحاف المهرة في حديث لا عدوى ولا طيرة » فن رام استيفاء البحث في ذلك فليرجع إليها .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : قَالَ أَعْرَابِيٌّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا بَالُ إِبْلِى تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظُّبَاءُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا؟ قَالَ : فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه في رواية : قال أعرابي) لم يسم (يا رسول الله فما بال إبلى تكون في الرمل كأنها الظباء) في النشاط والقوة والسلامة من الداء . وقوله « كأنها الظباء » تنمى لمعنى النقاوة ، وذلك لأنها إذا كانت في التراب ربما لصق بها شيء منه (فيأتى البعير الأجرب فيدخل بينها فيجرها ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم راداً عليه ما يعتقده من العدوى (فمن أعدى الأول) وهذا جواب في غاية البلاغة والرشاقة ، أى من أين جاء الجرب الذى أعدى بزعمهم ، فإن أجابوا : من بعير آخر لزم التسلسل ، أو بسبب آخر فليفصحوا به ، فإن أجابوا بأن الذى فعله في الأول هو الذى فعله في الثانى ثبت المدعى وهو أن الذى فعل جميع ذلك هو القادر الخالق لا إله غيره ولا مؤثر سواه .

الحديث العاشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا مِنَ الْحُمَةِ وَالْأُذُنِ ، فَقَالَ أَنَسٌ : كُوَيْتُ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَسُ بْنُ النَّضْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو طَلْحَةَ كَوَانِي .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل بيت من الأنصار) هم آل عمرو بن حزم ، رواه مسلم (أن) أى بأن (يرقوا) أى بالرقية (من الحمة) بضم الحاء وتخفيف الميم ، أى من السم (و) من وجع (الأذن) واستشكل هذا مع قوله « لا رقية إلا من عين أو حمة » . وأجيب باحتمال الرخصة بعد المنع ، أو أنه لا رقية أنفع من رقية العين والحمة . ولم يرد نقي الرقي من غيرهما (فقال أنس : كويت) مبيناً للمفعول (من ذات الجنب ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حياً) يريد ولم ينكر عليه (وشهدني أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت وأبو طلحة كوانى) وفي هذا إيضاح لقوله : إن أبا طلحة وأنس بن النضر كواياه . قال الحافظ : نسب الكي إليهما معاً لرضاهما به ، ثم نسب الكي لأبي طلحة وحده لمباشرته له . والتصريح بأن الكي كان لذات الجنب وليس لعباد بن منصور الراوى عن أيوب عن أبي قلابة عبد الله عن أنس بن مالك في البخارى سوى هذا الموضع المعلق ، وهو من كبار التابعين ، لكنه روى بالقدر ، إلا أنه لم يكن داعية . قاله القسطلانى . قال الحافظ ابن حجر : لم أرى أثر صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتوى إلا أن القرطبي نسب إلى كتاب أدب النفوس للطبري أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتوى . وذكره الحلبي بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتوى للجرح الذى أصابه بأحد . قال الحافظ : الثابت فى الصحيح كما فى غزوة أحد أن فاطمة أحرقت حصيراً فحشت به جرحه ، وليس هذا الكي المعهود . وجزم ابن التين بأنه اكتوى . وعكسه الحافظ ابن القيم فى الهدى . وفى حديث عمران بن حصين عند مسلم أنه قال : كان يسلم

علىّ حتى اكتويت فتركت ، ثم تركت الكى فعاد . وعند مسلم أيضاً أن الذى كان انقطع عنى رجع إلىّ ، يعنى تسليم الملائكة . وفى لفظ لمسلم أنه كان يسلم علىّ ، فلما اكتويت أمسك عنى ، فلما تركته عاد إلىّ . وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى عن عمران : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكى فاكوتينا فما أفلحنا ولا أنجحنا . والنهى محمول على الكراهة ، وعلى خلاف الأولى لما يقتضيه مجموع الأحاديث . وقيل : إنه خاص بعمران ، لأنه كان به الباسور وهو موضع خطر ، فنهاه عن كيه ، فلما اشتد عليه كواه ، فلم ينجح . وحاصل ما فى ذلك أن الفعل يدل على الجواز ، وعدمه لا يدل على المنع ، بل يدل على أن الترك أرجح من فعله ، ولذا أثنى على تاركه ، وأما النهى عنه فإما على سبيل الاختيار والتنزيه ، وإما إذا لم يتعين طريقاً إلى الشفاء . والله أعلم . انتهى .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ
بِالْمَرَأَةِ قَدْ حُمَتْ تَدْعُو لَهَا أَخَذَتْ الْمَاءَ فَصَبَّتُهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَنْبَيْهَا ،
قَالَتْ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرُدَّهَا بِالْمَاءِ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما أنها كانت إذا أتيت) مبنياً
للمفعول (بالمرأة قد حمت تدعو لها أخذت الماء فصبته بينها) بين الحمومة
(وبين جيبها) وهو ما يكون مفرجاً من الثوب كالطوق والكم (قالت) أسماء
(وكان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم يأمرنا أن نبردها) بفتح النون
وضم الراء بينهما موحدة ساكنة . وحكى كسر الراء مع ضم النون ، من
أبرد بقطع الهمزة ، وهى لغة رديئة (بالماء) فيه كيفية التبريد المطلق فى
حديث ابن عمر عند البخارى ، ولفظه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
« الحمى من فيح جهنم فاطفئوها بالماء : أمر بإطفاء حرارتها بالماء شرباً
وغسل الأطراف . زاد أبو هريرة فى حديثه عند ابن ماجه : البارد . وفى
حديث ابن عباس عند أحمد : بماء زمزم . ولفظ البخارى : « الحمى من
فيح جهنم فأبردوها بالماء أو بماء زمزم » شك همام والصحاحى ولا سيما أسماء
بنت أبى بكر التى كانت ممن يلزم بيته صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بمراده
من غيره . ولعل هذا هو السر والحكمة فى سياق البخارى حديث أسماء
عقب حديث ابن عمر ، فلهذا دره ما أدق نظره وأبدع ترتيبه رحمه الله . وقد
تبين أن المراد استعمال الماء على وجهه مخصوص لا اغتسال جميع البدن ،
وحينئذ فلم يبق للمعترض بأن الحموم إذا انغمس فى الماء أصابته الحمى
فاختنقت الحرارة فى باطن بدنه ، وربما أحدثت له مرضاً مهلكاً إلا مرض
البدعة . وأما حديث ثوبان رفعه : إذا أصاب أحدكم الحمى ، وهى قطعة
من النار ، فليطفئها عنه بالماء يستنقع فى نهر جار ويستقبل جريته وليقل :
بسم الله ، اللهم اشف عبدك ، وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح قبل
طلوع الشمس ، ولينغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام ، فإن لم يبرأ
فخمس وإلا فسبع وإلا فتسع ، فإنها لا تكاد تجاوز تسعاً بإذن الله تعالى ، فقال

الترمذى : غريب ، وقال فى الفتح : فى سنده سعيد بن زرعة مختلف فيه . انتهى . وعلى تقدير ثبوته فهو شئ خارج عن قواعد الطب داخل فى قسم المعجزات الخارقة للعادة ، ألا ترى كيف قال فيه : صدق رسولك ، وبإذن الله ، وقد شوهه وجرب فوجد كما نطق به الصادق المصدوق . قاله فى شرح المشكاة . ويحتمل أن يكون ذلك لبعض الحميات دون بعض ، فى بعض الأماكن دون بعض ، لبعض الأشخاص دون بعض . قال الحافظ : وهذا أوجه فإن خطابه صلى الله عليه وآله وسلم قد يكون عاماً وهو الأكثر ، وقد يكون خاصاً ، كما قال : لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولكن شرقوا أو غربوا ، فقوله هذا ليس عاماً لجميع أهل الأرض ، بل هو خاص بمن كان فى المدينة النبوية وعلى سمتها ، فكذلك هنا يحتمل أن يكون مخصوصاً بأهل الحجاز وما والاها ، إذ كان أكثر حمايتهم التى تعرض لهم من العرضية الحادثة عن شدة الحرارة ، وهذه ينفعها الماء البارد شرباً واغتسالاً . قال الحافظ : واختلف فى نسبتها ، أى نسبة الحمى إلى جهنم ، يعنى قسوله : الحمى من فيح جهنم فقليل حقيقة : واللهب الحاصل فى جسم المحموم قطعة من جهنم قدر الله ظهورها بأسباب تقتضيها ليعتبر العباد بذلك ، كما أن أنواع الفرح واللذة من نعيم الجنة أظهرها فى هذه الدار عبرة ودلالة . وقد جاء فى حديث أخرجه البزار بسند حسن من حديث عائشة ، وفى الباب عن أبى أمامة عند أحمد ، وعن أبى ریحانة عند الطبرانى ، وعن ابن مسعود فى مسند الشباب : الحمى حظ المؤمن من النار . وهذا كما تقدم فى حديث الأمر بالإبراد : إن شدة الحر من فيح جهنم ، وإن الله أذن لها بنفسين . وقيل : بل الخبر ورد مورد التشبيه . والمعنى : إن حر الحمى شبيه بحر جهنم تنبيهاً للنفوس على شدة حر النار ، وإن هذه الحرارة الشديدة شبيهة بفيحها ، وهو ما يصيب من قرب منها من حرها ، كما قيل بذلك فى حديث الإبراد . والأول أولى . انتهى . وحديث الباب أخرجه مسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه فى الطب .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ .

(عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الطاعون شهادة لكل مسلم) مات به بمشاركته للشهيد فيما كابده من الشدة ، والطاعون بوزن فاعول ، مشتق من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضعوه دالا على الموت العام كالوباء ، يقال : طعن فهو مطعون وطعين إذا أصابه الطاعون وإذا أصابه الطعن بالرمح . هذا كلام الجوهرى . وقال الخليل : الطاعون : الوباء . وقال فى النهاية : الطاعون : المرض العام الذى يفسد له الهواء وتفسد به الأمزجة والأبدان . وقال ابن العربى : الطاعون : الوجع الغالب الذى يطفىء الروح ، سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله . وقال أبو الوليد الباجى : هو مرض يعم الكثير من الناس فى جهة من الجهات ووقت من الأوقات بخلاف المعتاد من أمراض الناس ويكون مرضهم واحداً بخلاف بقية الأوقات فتكون الأمراض مختلفة . وقال الداودى : حبة تخرج فى الإرفاع وفى كل طى من الجسد . والصحيح إنه الوباء . وقال عياض : أصل الطاعون : القروح الحادثة فى الجسد ، فسميت طاعوناً لشبهها بها فى الهلاك ، وإلا فكل طاعون وباء ولا عكس ، قال : ويدل على ذلك أن وباء الشام الذى وقع فى عمواس إنما كان طاعوناً . وما ورد فى الحديث أن الطاعون وخز الجن . وقال ابن عبد البر : الطاعون : غدة تخرج فى المراق والآباط ، وقد تخرج فى الأيدى والأصابع وحيث شاء الله تعالى . قال النووى فى الروضة : قيل : الطاعون انصباب الدم إلى عضو . وقال آخرون : هو هيجان الدم وانتفاخه . قال المتولى : هو قريب من الجذام ، من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقط لحمه . وقال الغزالى : هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى وانصباب الدم إلى بعض الأطراف فتنتفخ أو تحمر ، وقد يذهب ذلك العضو . وقال النووى أيضاً فى تهذيبه : هو بثر وورم مؤلم جسداً يخرج مع لُب ويسود ما حوالاه أو يخضر أو يحمر حمرة شديدة بنفسجية كدرة ، ويحصل معه خفقان وقيء ، ويخرج غالباً فى المراق والآباط ، وقد يخرج فى الأيدى والأصابع وسائر الجسد . وقال جماعة من الأطباء منهم ابن سينا : الطاعون مادة سمية تحدث

ورماً قتلاً تحدث في المواضع الرخوة والمغابن من البدن ، وأغلب ما يكون تحت الإبط أو خلف الأذن أو عند الأربية ، قال : وسببه دم ردىء مائل إلى العفونة والفساد يستحيل إلى جوهر يسمى يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدى إلى القلب كيفية رديئة فتحدث القيء والغثيان والغشى والخفقان ، ولرداءته لا يقبل من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع ، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية ، والأسود منه قل من يسلم منه ، وأسلمه الأحمر ثم الأصفر . والطواعين تكثر عند الوباء في البلاد الوبئة . ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس . وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذى هو مادة الروح ومدده . انتهى . قال في الفتح : هذا ما بلغنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه . والحاصل أن حقيقته ورم ينشأ عن هيجان في الدم أو انصباب الدم إلى عضو فيفسده ، وأن غير ذلك من الأمراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعوناً بطريق المجاز لاشتراكها في عموم المرض به أو كثرة الموت . والدليل على أن الطاعون يغير الوباء حديث : إن الطاعون لا يدخل المدينة . وحديث عائشة : قدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله . وفيه قول بلال : أخرجونا إلى أرض الوباء . وحديث أبي الأسود : قدمت المدينة في خلافة عمر وهم يموتون موتاً ذريعاً . وحديث العرينين : إنهم استوخموا المدينة . وفي لفظ : إنهم قالوا إنها أرض وبئة . فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجوداً بالمدينة . وقد صرح الحديث الأول أن الطاعون لا يدخلها ، فدل على أن الوباء غير الطاعون ، وأن من أطلق على كل وباء طاعوناً فهو بطريق المجاز . وفي حديث أبي موسى رفعه قال : فناء أمتي بالطعن والطاعون . قيل : يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون ؟ قال : وخز أعدائكم الجن وفي كل شهادة . أخرجه أحمد . وأما ما يذكر من حديث إنه وخز إخوانكم من الجن ، فقال في الفتح : لم أره بلفظ « إخوانكم » بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة ولا في الكتب المشهورة ولا الأجزاء المنشورة . وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد والطبراني ، أو كتاب الطواعين لابن أبي الدنيا ، ولا وجود لذلك في واحد منها ، والله أعلم . وفي حديث عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا سمعتم به ، أى بالطاعون ، بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فراراً منه . رواه البخارى ومسلم .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أمر أن يسترقى) بضم الياء التحتية بالبناء للمفعول . وفي رواية لأبي ذر بنون مفتوحة وكسر القاف مبنياً للفاعل ، أى نطلب الرقية ممن يعرفها (من العين) أى بسبب العين ، وذلك إذا غطر المعيان لشيء يستحسن مشوب بحسد يحصل للمنظور ضرر بعادة أجراها الله تعالى . وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر رفعه : أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس . قال الراوى : يعنى العين . وفي الحديث مشروعية الرقية لمن أصابه العين . وقد أخرج الترمذى وصححه والنسائى من طريق عبيد بن رفاعه عن أسماء بنت عميس أنها قالت : يا رسول الله إن ولد جعفر تسرع إليهم العين فأسترقى لهم ، قال : نعم .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ ، فَقَالَ : اسْتَرْقُوا لَهَا فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى في بيتها جارية) لم تسم (في وجهها سفعة) سواد أو حمرة يعلوها سواد أو صفرة ، والمراد هنا أن السفعة أدركتها من قبل النظرة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (استرقوا لها) أى اطلبوا لها من يرقياها (فإن بها النظرة) أى أصابها العين ، أو عين الجن ، أو أن الشيطان أصابها . قال الخطابى : عيون الجن أنفذ من الأسته .

الحديث الخامس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّقِيَّةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الرقية من كل ذى حمة) ذى سموم ، والرخصة إنما تكون بعد النهى ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم نهاهم عن الرقى لما عسى أن يكون منها من ألفاظ الجاهلية ، فانتهاوا عنها ، ثم رخص لهم إذا عربت عن ذلك . وفى حديث أبى هريرة : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتنى البارحة ، فقال : أما إنك لو قلت حين أمسيت : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك إن شاء الله . رواه أصحاب السنن . وقال ابن عبد البر فى التمهيد عن سعيد بن المسيب قال : بلغنى أن من قال حين يمسى : سلام على نوح فى العالمين ، لم يلدغه عقرب ، ولعل الصباح كالمساء ، إذ لا فارق .

الحديث السادس عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ
لِلْمَرِيضِ : بِسْمِ اللَّهِ تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةٍ بَعْضِنَا يُشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ
رَبِّنَا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول للمريض) ولمسلم عن ابن عمرو عن سفيان : كان إذا اشتكى الإنسان أو كانت به قرحة أو جرح ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإصبعه هكذا ، ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها (بسم الله) هذه (تربة أرضنا) أى المدينة خاصة لبركتها أو كل أرض (بريقة بعضنا يشفى سقيمنا بإذن ربنا) قال النووى : كان صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ من ريق نفسه على إصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فيعلق بها منه فيمسح بها على الموضع الجريح أو العليل ، ويتلفظ بهذه الكلمات فى حال المسح . وقال البيضاوى : قد شهدت المباحث الطبية على أن الريق له مدخل فى النضج وتعديل المزاج ، ولتراب الموطن تأثير فى حفظ المزاج الأصلى ودفع نكايه المضرات والمرض ، ولالرقى والعزائم آثار عجيبة تتقاعد العقول عن الوصول إلى كنهها . قال الطيبي : إضافة تربة أرضنا وريقة بعضنا تدل على الاختصاص ، وأن تلك التربة والريقة مختصتان بمكان شريف يتبرك به ، بل بذى نفس شريفة قدسية طاهرة زكية عن أوصاف الذنوب وأوسام الآثام ، فلما تبرك باسم الله السامى ونطق به ضم إليه تلك التربة والريقة وسيلة إلى المطلوب ، ويعضده أنه صلى الله عليه وآله وسلم بزق فى عين على رضى الله عنه فبرأ من الرمد ، وفى بئر الحديدية فامتألت ماء . وقوله « تربة أرضنا » كأن المراد به الإشارة إلى فطرة آدم . والريقة إشارة إلى النظفة التى خلق منها الإنسان ، فكأنه يتضرع بلسان الحال ويعرض بفحوى المقال أنك اخترعت الأصل الأول من طين ثم أبدعت بنيته من ماء مهين ، فهين عليك أن تشفى من كانت هذه نشأته .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا طَيْرَةَ ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ ، قَالُوا : وَمَا الْفَأَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا طيرة وخيرها) أى خير الطيرة (الفأل) بالهمز الساكن بعد الفاء . قال فى القاموس : الفأل ضد الطيرة ، ويستعمل فى الخير والشر (قالوا : وما الفأل ؟ قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم) كالمريض يسمع : يا سالم ، وطالب الحاجة : يا واجد . وفى حديث عروة بن عامر عند أبى داود قال : ذكرت الطيرة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : خيرها الفأل ، ولا ترد مسلماً ، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل : اللهم لا يأتى بالحسنات إلا أنت ، ولا يدفع السيئات إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . والإضافة فى قوله « وخيرها » مشعرة بأن الفأل من جملة الطيرة على ما لا يخفى . وقول الكرماني : إنه ليس كذلك ، بل هى إضافة توضيح مردود بحديث حابس التميمي عند الترمذي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : العين حق وأصدق الطيرة الفأل . ففيه التصريح بأن الفأل من جملة الطيرة لكنه مستثنى . وفى حديث أنس عند الترمذي وصححه : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج لحاجة يعجبه أن يسمع : يا نجيح يا راشد . وفى حديث بريدة عند أبى داود بسند حسن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يتطير من شيء ، وكان إذا بعث غلاماً يسأله عن اسمه ، فإذا أعجبه فرح ، وإن كرهه رأى كراهية ذلك فى وجهه . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الطب .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ اقْتَتَلَتَا ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَضَى أَنَّ دِيَّةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ : كَيْفَ أَغْرَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ فَمِثْلُ ذَلِكَ يَطْلُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في امرأتين من هذيل (بن مدركة بن إلياس) اقتتلتا فرمت إحداهما (وهي أم عفيف بنت مسروح (الأخرى) وهي مليكة بنت عويمر (بحجر فأصاب (الحجر) بطنها وهي حامل فقتلت ولدها الذي في بطنها ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم ، فقضى أن دية ما في بطنها) ولو أنثى أو خنثى أو ناقص الأعضاء إذا علمنا بوجوده في بطن أمه (غرة) بياض في الوجه عبر به عن الجسد كله إطلاقاً للجزء على الكل (عبد أو أمة) بدل من غرة . ورواه بعضهم بالإضافة البيانية . والأول أقيس وأصوب ، و « أو » للتقسيم لا للشك (فقال ولي المرأة التي غرمت) التي قضى عليها بالغرة ووليها هو زوجها حمل بن مالك الهذلي الصحابي ، والغرة متى وجبت فهي على العاقلة (كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل) أي ولا صاح عند الولادة (فمثل ذلك يطل) بتحتية ، أي يهدر ، يقال : دم فلان هدر إذا ترك الطلب بثأره ، وطل الدم بضم الطاء وبفتحها ، وروى « بطل » من البطلان (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم : إنما هذا) حمل (من إخوان الكهان) لمشابهة كلامه كلامهم . زاد مسلم : من أجل سببه الذي سبج . وفي حديث مغيرة عند مسلم : أسمع كسجع الأعزاب . والسجع : هو تناسب آخر الكلمات لفظاً ، وأصله الاستواء . وفي الاصطلاح : الكلام

المقنى . ففيه ذم الكهان ومن تشبه بهم فى ألفاظهم حيث كانوا يستعملونه فى الباطل كسجع حمل يريد به إبطال حكم الشرع ، ولم يعاقبه صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه كان مأموراً بالصفح عن الجاهلين . وهذا الحديث من إفراده . وأطال فى الفتح فى هذا المقام فى بيان حقيقة الكهانة وأهلها تحت ترجمة الباب . وقد تمسك بحديث الباب من كره السجع فى الكلام وليس على إطلاقه ، بل المكروه ما يقع مع التكلف فى مدافعة الحق ، وأما ما يقع عفواً بلا تكلف فى الأمور المباحة فجائز ، وعلى ذلك يحمل ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم . والحاصل أنه إن جمع الأمرين من التكلف وإبطال الحق كان مذموماً ، وإن اقتصر على أحدهما كان أخف فى الذم ، ويخرج من ذلك تقسيمه إلى أربعة أحوال : محمود ما جاء عفواً فى حق ، ودونه ما يقع متكلفاً فى حق أيضاً ، والمذموم عكسهما .

الحديث التاسع عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ
فَخَطَبَا ، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا ، أَوْ إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ سِحْرٌ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قدم رجلان) قيل : هما الزبرقان بكسر الزاى
بينهما موحدة ساكنة وبالقف ، وهو من أسماء القمر ، لقب به لحسنه ، واسم
أبيه بدر بن امرئ القيس بن خلف ، والآخر عمرو بن الأهيم ، واسم الأهيم :
سنان ، يجتمع مع الزبرقان في كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، فهما
تميميان ، قدما في وفد تميم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة تسع من
الهجرة (من المشرق) أى من جهة المشرق ، وكانت سكنى بنى تميم من جهة
العراق ، وهى فى شرق المدينة (فخطبا) فى دلائل النبوة للبيهقى من طريق
مقسم عن ابن عباس : جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزبرقان
ابن بدر و عمرو بن الأهيم وقيس بن عامر ، ففخر الزبرقان فقال : يا رسول الله
أنا سيد بنى تميم والمطاع فيهم والحجاب ، أمنعهم من الظلم وأخذ منهم بحقوقهم ،
وهذا يعلم ذلك - يعنى عمرو بن الأهيم - فقال عمرو : إنه شديد العارضة ،
مانع لجانبه ، مطاع فى أدنيه . فقال الزبرقان : والله يا رسول الله لقد علم منى
غير ما قال ، وما منعه أن يتكلم إلا الحسد ، فقال عمرو : أنا أحسدك ، والله
يا رسول الله إنه لئيم الخال ، خبيث المال ، أحمق الوالد ، مضيع فى العشيرة ، والله
يا رسول الله لقد صدقت فى الأولى وما كذبت فى الأخرى ، ولكنى رجل إذا
رضيت قلت أحسن ما علمت ، وإن غضبت قلت أقبح ما وجدت (فعجب
الناس) منهما (لبیانهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) : إن من
البيان الذى هو إظهار المقصود بأبلغ لفظ وهو من الفهم وذكاء القلب ، وأصل
البيان : الكشف والظهور (لسحرا ، أو إن بعض البيان سحر) شك من الراوى .
فمن للتبعض كما صرح به . قال فى شرح السنة : اختلف فى تأويله ، فحمله قوم
على الذم ، لأنه ذم الكلام فى التصنع والتكلف فى تحسينه ليروق للسامعين
وليستميل به قلوبهم كما يفعل السحر حيث يحول الشئ عن حقيقته ويصرفه عن

جهته فيلوح للناظر في غير معرض ، فكذلك المتكلم قد يحيل الشيء عن ظاهره ببيانه ويزيله عن موضعه بلسانه إرادة التليس على السامع ، أو أن من البيان ما يكسب صاحبه من الإثم ما يكتسبه الساحر بسحره ، أو هو الرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بحجته من صاحب الحق فيسحر القوم بيانه فيذهب بالحق ، وشاهده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إنكم تختصمون إليّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه ، فن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ... الحديث . وذهب آخرون إلى أن المراد منه مدح البيان والحث على تحسين الكلام وتخير الألفاظ . وروى عن عمر بن عبد العزيز أن رجلاً طلب إليه حاجة كان يتعذر عليه إسعافه بها ، فاستأل قلبه بالكلام ، ثم أنجزها له ، ثم قال : هذا هو السحر الحلال . والأحسن كما قال الخطابي أن هذا الحديث ليس ذمّاً للبيان ولا مدحاً له لقوله « من البيان » فأتى بلفظ من التبعية وبال تصريح أيضاً به . وقد اتفق على مدح الإيجاز والإتيان بالمعاني الكثيرة بالألفاظ اليسيرة ، وعلى مدح الإطناب في مقام الخطابة بحسب المقام . نعم الإفراط في كل شيء مذموم ، وخير الأمور أوسطها . وقال في شرح المشكاة : والحق أن الكلام إذا كان ذا وجهين يختلف بحسب المغزى والمقاصد ، لأن مورد المثل على ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قصة الزبرقان وعمرو كان استحسناناً ، لكن تعقب في الفتح القول بأن الرجلين المذكورين في حديث الباب هما الزبرقان وعمرو ، وقال بعد ما ذكر ما سبق من قولهما : وهذا لا يلزم منه أن يكونا هما المراد بحديث ابن عمر ، فإن المتكلم إنما هو عمرو بن الأهم وحده ، وكان كلامه في مراجعة الزبرقان ، فلا يصح نسبة الخطبة إليهما إلا على طريقة التجوز . وفي جامع عبد الرزاق من مسند مجاهد قال : خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطبة في بعض الأمر ، ثم قام أبو بكر فخطب خطبة دونها ، ثم قام عمر فخطب خطبة دون خطبة أبي بكر ، ثم قام شاب فاستأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة ، فأذن له ، فطوّل الخطبة ، فلم يزل يخطب حتى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هنية ، أو كما قال ، ثم قال : إن الله لم يبعث نبياً إلا مبلغاً ، وإن تشقيق الكلام من الشيطان ، وإن من البيان لسحراً ، أو من البيان سحر . قال شيخنا أبو الخير السخاوي : فهذا خلاف القصة الأخرى جزماً . وهذا

الحديث أخرجه في باب الخطبة من النكاح ، وأخرجه أبو داود في الأدب ،
والترمذى في أبواب البر ، ورواه أكثر رواة الموطأ مرسلًا ليس فيه ابن عمر ،
كذا في القسطلاني .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : لَا يُورَدَنَّ مُمَرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : لا يوردن ممرض) بضم الميم الأولى وسكون الثانية وكسر الراء
بعدها ضاد معجمة (على مصحح) أى لا يوردن لإبله المريضة على إبل غيره
الصحيحة ، فربما يصاب بذلك الممرض ، فيقول الذى أوردته : لو أتى ما أوردته
عليه لم يصبه من هذا الممرض شيء . والواقع أنه لو لم يورده لأصابه ، لأن
الله تعالى قدره فنهى عن إيراده لهذه العلة التى لا يؤمن غالباً من وقوعها فى
قلب المرء ، وهو كتنحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فر من المجنوم
فرارك من الأسد . وإن كنا نعتقد أن الجذام لا يعدى ، لكننا نجد فى أنفسنا
نفرة وكراهية لمخالطته . وجمع ابن بطال بين هذا وبين حديث « لا عدوى »
فقال : لا عدوى ، إعلام بأنها لاحقيقة لها ، وأما النهى فلثلاثا يتوهم المصحح
أن مرضها حدث من أجل ورود المريض عليها ، فيكون داخلا بتوهمه ذلك
فى تصحيح ما أبطله النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفى الفتح قال أهل اللغة :
الممرض : اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته ممرض ، والمصحح :
اسم فاعل من أصحح إذا أصابت ماشيته عاهة ثم ذهب عنها وصحت .

الحديث الحادى والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : من تردى من جبل) أى أسقط نفسه منه لما يدل عليه قوله (فقتل نفسه) على أنه تعمد ذلك ، وإلا ف مجرد قوله « تردى » لا يدل على التعمد (فهو فى نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً) إن جازاه الله ، والخلود قد يراد به طول المقام (ومن تحسى) أى تجرع (سماً فقتل نفسه) به (فسمه فى يده يتحساه) يتجرعه (فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته فى يده يجاأ) فى القاموس : وجأه باليد والسكين كوضعه ، ضربه كتوجأه ، أى يطعن (بها فى بطنه فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً) أى مكثاً طويلاً ، أو هو فى حق كافر بعينه كما قاله السفاقسى . واستبعده الحافظ ابن حجر وقال : أولى ما حمل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الوعيد أن المعنى المذكور جزاؤه على ذلك ، إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه . انتهى . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الإيمان ، والترمذى فى الطب ، والنسائى فى الجنائز .

الحديث الثاني والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً ، وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا وقع الذباب في إناء أحدكم) وعند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي سعيد : إذا وقع في الطعام . وفي بدء الخلق من البخارى بلفظ « شراب » والأولى أشمل منهما (فليغمسه كله) فيما وقع فيه ، أمر إرشاد لمقابلة الداء بالدواء . وفي قوله « كله » رفع توهم المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه (ثم ليطرحه) بعد استخراجه من الإناء (فإن في أحد جناحيه شفاء) قال الحافظ : ولم يقع في شيء من الطرق تعيين الجناح الذى فيه الشفاء من غيره ، لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله يتقى بجناحه الأيسر ، فعرف أن الأيمن هو الذى فيه الشفاء ، والمناسبة في ذلك ظاهرة (وفي الآخر داء) ووقع في رواية أبي داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة أنه يقدم السم ويؤخر الشفاء ، ففيه تفسير الداء الواقع في حديث الباب . واستفيد من الحديث أنه إذا وقع في الماء لا ينجسه ، فإنه يموت فيه ، وهذا هو المشهور ، ووجه الاستدلال به كما رواه البيهقي عن الشافعى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر بغمس ما ينجس الماء إذا مات فيه ، لأن ذلك إفساد . قال أبو الطيب الطبرى : لم يقصد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحديث بيان الطهارة والنجاسة ، وإنما قصد بيان التداوى من ضرر الذباب ، وكذا لم يقصد بالنهى عن الصلاة في معاطن الإبل والإذن في مراح الغنم طهارة ولا نجاسة ، وإنما أشار إلى أن الخضوع لا يوجد مع الإبل دون الغنم . قال في الفتح : وهو كلام صحيح ، إلا أنه لا يمنع أن يستنبط منه حكم آخر ،

فإن الأمر بغمسه يتناول صوراً . انتهى . ثم بسط في بيان تلك الصور .
واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب في الحكم المذكور بطريق أخرى
فقال : ورد النص في الذباب فعده إلى كل ما لا نفس له سائلة . وفيه نظر ،
لجواز أن تكون العلة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به ، وهذه مستنبطة ،
أو التعليل بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ، وهذه منصوبة ، وهذان
المعنيان لا يوجدان في غيره ، فيبعد كون العلة مجرد كونه لا دم له سائل ،
بل الذي يظهر أنه جزء علة لا علة كاملة . انتهى .

كتاب اللباس

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب اللباس) *

بكسر اللام . في القاموس : اللباس واللبوس واللبس بالكسر ، والملبس كقعقد ومنبر : ما يلبس .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
ما أسفل من الكعبين) أى من الرجل (من الإزار ففى النار) قال الخطابي :
يريد أن الموضع الذى يناله الإزار من أسفل الكعبين فى النار ، فكفى بالثوب
عن لابس ، والمعنى : إن الذى دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة ، فهو
من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه ، فمن بيانية ، أو المراد الشخص
نفسه فتكون سببية ، أو المعنى : ما أسفل من الكعبين من الذى يسامت الإزار
فى النار ، أو التقدير : لابس ما أسفل من الكعبين ، أو التقدير : إن فعل ذلك
محسوب من أفعال أهل النار ، أو فيه تقديم وتأخير ، أى ما أسفل من الإزار
من الكعبين فى النار . وكل هذا استبعاد ممن قاله بوقوع الإزار حقيقة فى النار ،
وأصله ما أخرجه عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد أن نافعاً سئل عن ذلك ،
فقال : وما ذنب الثياب ، بل هو من القدمين . انتهى . لكن أخرج الطبرانى من
طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر قال : رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أسبلت إزارى ، فقال : يا ابن عمر ، كل شئ يمس الأرض من الثياب
فى النار . وأخرج الطبرانى أيضاً بسند حسن عن ابن مسعود : أنه رأى أعرابياً
يصلى قد أسبل ، فقال : المسبل فى الصلاة ليس من الله فى حل ولا حرام .

ومثل هذا لا يقال بالرأى . فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره ، ويكون من وادى « إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم » . ويكون في الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة إلى أن الذي يتعاطى المعصية أحق بذلك . قال القسطلاني : وهذا الإطلاق محمول على ما ورد من قيد الخيلاء . وقد نص الشافعي على أن التحريم مخصوص بالخيلاء ، فإن لم يكن للخيلاء كره للتنزيه . انتهى . قال في الفتح : قوله « في النار » وقع في رواية النسائي من طريق أبي يعقوب وهو عبد الرحمن بن يعقوب ، قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما تحت الكعبين من الإزار ففي النار ، بزيادة فاء ، قال : وكأنها دخلت لتضمنين « ما » معنى الشرط ، أى ما دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله . وللطبراني من حديث ابن عباس رفعه : كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار . وله من حديث عبد الله بن مغفل رفعه : إزاره المؤمن إلى أنصاف الساقين ، وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين ، وما أسفل من ذلك ففي النار . وهذا الإطلاق محمول على ما ورد من قيد الخيلاء ، فهو الذى ورد فيه التشديد بالاتفاق كما سيأتى في الباب الذى يليه . ويستثنى من إسبال الإزار مطلقاً من أسبله لضرورة ، كمن يكون بكعبيه جرح مثلاً ، يؤذيه الذباب مثلاً إن لم يستره بإزاره حيث لا يجد غيره . نبه على ذلك شيخنا في شرح الترمذى . واستدل في ذلك بإذنه صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف في لبس قميص الحرير من أجل الحكمة ، والجامع بينهما جواز تعاطى ما نهى عنه من أجل الضرورة ، كما يجوز كشف العورة للتداوى ، ويستثنى أيضاً من الوعيد في ذلك النساء . انتهى . قال الشوكاني في نيل الأطار : وظاهر الحديث أن الإسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في قوله : « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر إليه يوم القيامة » من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث ، فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ قال : يرخينه شبراً . فقالت : إذاً تنكشف أقدامهن . قال : فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه . أخرجه النسائي والترمذى . ولكنه قد أجمع المسلمون على جواز الإسبال للنساء ، كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن . وظاهر التقييد بقوله « خيلاء » يدل بمفهومه أن جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون داخلاً في هذا الوعيد . قال ابن عبد البر : مفهومه أن

الجار لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد إلا أنه مذموم . قال النووي إنه مكروه . وهذا نص الشافعي . قال البويطي في مختصره عن الشافعي : لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ، ولغيرها خفيف لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر : لست ممن يفعل ذلك خيلاء . انتهى . قال ابن العربي : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجر خيلاء ، لأن النهي قد تناوله لفظاً ، ولا يجوز لمن تناوله لفظاً أن يخالفه ، إذ صار حكمه أن يقول لا أمتثله ، لأن تلك العلة ليست في ، فإنها دعوى غير مسلمة ، بل إطالة ذيله دالة على تكبره . انتهى . وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب ، وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس ، ويدل على عدم اعتبار التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث جابر بن سليم من حديث طويل فيه : وارفع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت فإلى الكعبين ، وإياك وإسبال الإزار فإنها من الخيلة ، وإن الله لا يحب الخيلة . وما أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة قال : بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ لحقنا عمرو ابن زرارة الأنصاري في حلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول : عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، حتى سمعها عمرو ، فقال : يا رسول الله إني أحشم الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه ، يا عمرو إن الله لا يحب المسبل . والحديث رجاله ثقات . وظاهره أن عمرراً لم يقصد الخيلاء . وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر : إنك لست ممن يفعل ذلك خيلاء . وهو تصريح بأن مناط التحريم الخيلاء ، وأن الإسبال قد يكون للخيلاء وقد يكون لغيره ، فلا بد من حمل قوله « فإنها من الخيلة » في حديث جابر بن سليم على أنه خرج مخرج الغالب ، فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجهاً إلى من فعل ذلك اختيالا . والقول بأن كل إسبال من الخيلة أخذاً بظاهر حديث جابر ترده الضرورة ، فإن كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل إزاره مع عدم خطور الخيلاء به . ويؤيده ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر « لما عرفت » . وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث وعدم إهدار قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين . وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طويلة جزم فيها بتحريم الإسبال مطلقاً ، وأعظم ما تمسك به

حديث جابر ، وأما حديث أبي أُمّامة فغاية ما فيه التصريح بأن الله لا يحب المسبل . وحديث الباب مقيد بالخلاء ، وحمل المطلق على المقيد واجب ، وأما كون الظاهر من عمرو أنه لم يقصد الخلاء فما يمثل هذا الظاهر تعارض الأحاديث الصحيحة . انتهى .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبسها الحبرة) بوزن عنبه : برد يمانى يصنع من قطن ، وكانت أشرف الثياب عندهم . قاله ابن بطال . وإنما كانت أحب إليه صلى الله عليه وآله وسلم لأنها فيما قيل لونها أخضر ، وهو لباس أهل الجنة . قاله الداودي . وقال القرطبي : سميت حبرة لأنها تحبر ، أى تزين . والتحبير : التزيين والتحسين . انتهى . والجمع حبر وحبرات ، وبائعها حبرى لا حبار . قاله المجد الشيرازي .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ
تُوْفِّيَ سَجَّى بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
توفي سجي) أى غطى (ببرد) بالتنوين (حبرة) صفة له . والحديث أخرجه
مسلم وأبو داود في الجنائز ، والنسائي في الوفاة . قال في القاموس : البرد
بالضم : ثوب مخطط ، الجمع أبراد وأبرد وبرود وأكسية يلتحف بها ،
الواحدة بهاء . قال الجوهري : كساء مربع فيه صغر تلبسه الأعراب . وقال
المجد : أكسية يلتحف بها ، الواحدة بهاء . وقال الهروي : الحبرة : موشية
مخططة . وقال الداودي : لونها أخضر .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضٌ وَهُوَ نَائِمٌ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ ، فَقَالَ : مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ، قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ، قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ، عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ ، وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ بِهِذَا ، قَالَ : وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ .

(عن أبي ذر رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه ثوب أبيض وهو نائم) هذا القدر هو الغرض المطلوب من هذا الحديث وبقية تتعلق بكتاب الرقاق (ثم أتيت وقد استيقظ) قال الحافظ في الفتح : وفائدة وصف الثوب وقوله « أتيت وهو نائم ثم أتيت وقد استيقظ » الإشارة إلى استحضر القصة بما فيها ليدل ذلك على إتقانه لها . وقال الكرمانى : فائدة ذكر الثوب والنوم تقرير التثبت والإتقان فيما يرويه في آذان السامعين ليتمكن في قلوبهم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم : (ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة) قال أبو ذر (قلت) يا رسول الله (وإن زنى وإن سرق ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وإن زنى وإن سرق) لأن الكبيرة لا تسلب اسم الإيمان ولا تحبط الطاعة ولا تخلد صاحبها في النار ، بل عاقبته أن يدخل الجنة . قال أبو ذر (قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال) عليه الصلاة والسلام (وإن زنى وإن سرق) قال أبو ذر (قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر) من رغم إذا لصق بالرغام وهو التراب ، ويستعمل مجازاً بمعنى كره أو ذل إطلاقاً لاسم السبب على المسبب . وتكرير أبي ذر قوله « وإن زنى وإن سرق » استعظماً لشأن الدخول مع اقتراف الكبائر ، وتعجبه من ذلك وتكرير

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لإنكاره استعظامه وتحجيريه واسعاً ،
فإن رحمة الله واسعة . وليس في الحديث ذكر التوبة عن الكبائر ، فيستفاد منه
تكفيرها بلا توبة ، وليس ذلك على الله بعزیز (وكان أبو ذر إذا حدث
بهذا) الحديث (قال : وإن رغم أنف أبي ذر) وأبدى صاحب الكواكب
سؤالا فقال : فإن قلت : مفهوم الشرط أن من لم يزن لم يدخل الجنة . وأجاب
بأن هذا الشرط للمبالغة والدخول له بالطريق الأولى نحو : نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه . قال البخاري : هذا الذي قاله صلى الله عليه وآله وسلم
إنما يكون عند الموت أو قبله إذا تاب من الذنوب وندم عليها وقال
لا إله إلا الله غفر له . انتهى . أى وأدخل الجنة . قال السفاقي : وهذا
الذي قاله مخالف لظاهر الحديث ، إذ لو كانت التوبة شرطاً لم يقل « وإن زنى
وإن سرق » . والحديث على ظاهره أنه إذا مات مسلماً دخل الجنة قبل النار
أو بعدها ، وهذا في حقوق الله تعالى باتفاق أهل السنة ، أما حقوق العباد
فلا بد من ردها عند الأكثر ، أو أن الله تعالى يرضى صاحب الحق بما شاء ،
وأما من مات مصراً على الذنب من غير توبة ، فذهب أهل السنة أنه في
مشيئة الله ، إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، لا يستل عما يفعل ، أسأله
العفو والعافية ، وأستعذ بوجهه الكريم من النار ، إنه جواد كريم ، رءوف
رحيم . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الإيمان .

الحديث الخامس

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ
الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الْإِبْهَامِ ، قَالَ أَبُو عُمَرَ :
فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ ، يَعْنِي الْأَعْلَامَ .

(عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن الحرير) أى عن لبسه ، نهى تحريم على الرجال ، وعلة التحريم إما الفخر
والخيلاء أو كونه ثوب رفاهية وزينة يليق بالنساء لا الرجال ، أو التشبه
بالمشركين أو السرف . وقد حكى القاضى عياض أن الإجماع انعقد بعد ابن
الزبير وموافقيه على تحريم الحرير على الرجال وإباحته للنساء (إلا هكذا ،
وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بإصبعيه اللتين تليان الإبهام) وهما السبابة
والوسطى (قال أبو عثمان) النهدي (فيما علمنا) أى الذى حصل فى علمنا
(أنه يعنى) باستثناء فى قوله إلا هكذا (الإعلام) جمع علم مما جوز من التطريف
والتطريز . ورواية أبى عثمان لهذا الحديث عن عمر بطريق الوجدادة أو بواسطة
المكتوب إليه وهو عتبة بن فرقد . قال الدارقطنى : وهذا الحديث أصل فى
جواز الرواية بالمكاتبة عند الشيخين ، وذلك معدود عندهم فى المتصل . وهذا
الحديث أخرجه أبو داود والنسائى فى الزينة ، وابن ماجه فى الجهاد واللباس .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ لَبَسَ
الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ .

(وعنه) أى عن عمر (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال : من لبس الحرير في الدنيا) من الرجال (لم يلبسه في الآخرة)
لما حصل له من التمتع في الدنيا ، وقد قيل : إنه محمول على الزجر ، واستبعد
وقيل : على المستحل للبه ، وقال عياض : يحتمل أن يراد به كفار ملوك
الأمم ، أو الفعل يقتضى ذلك ، وقد يتخلف لمقتضى كالتوبة والحسنات التي
توازن ، والمصائب التي تكفر ، وشفاعة من يؤذن له في الشفاعة أو يمنع منه
بعد دخوله الجنة ، لكن ينسيه الله ويشغله عنه أبداً ويرضيه بحيث لا يجد المأ
بتركه ولا رؤية نقص في نفسه ، إذ الجنة لا ألم فيها ولا حزن ، ولذلك نظائر
كثيرة تؤول كذلك ، وأعم من ذلك كله عفو أرحم الراحمين ، أو المراد :
لم يلبسه في الآخرة مدة عقابه إذا عوقب على معصية بارتكاب النهى عن لبسه
أو غير ذلك . وزاد النسائي في آخر الحديث من طريق جعفر بن ميمون
ما يبين أنه مدرج من قول ابن الزبير : ومن لم يلبسه في الآخرة ، لم يدخل
الجنة . قال تعالى : « ولباسهم فيها حرير » . وأخرجه أحمد والنسائي وصححه
الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد بعد قوله : لم يلبسه في الآخرة ،
وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو . قال في الفتح : وهذا يحتمل
أن يكون أيضاً مدرجاً ، وعلى تقدير أن يكون الرفع محفوظاً فهو من العام
الخصوص بالمكلفين من الرجال للأدلة الأخرى بجوازه للنساء . وفي حديث
ابن عمر عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إنما يلبس الحرير
في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة . رواه البخارى . أى لاحظ له في نعيمها
أو لاحظ له في اعتقاد أمر الآخرة ، أو لانصيب له من لبس الحرير ، فيكون
كناية عن عدم دخول الجنة ، أما في حق في الكافر فظاهر ، وأما في المؤمن
فعلى سبيل التعليل .

الحديث السابع

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيْبَاجِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ .

(عن حذيفة رضى الله عنه قال : نهانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 نهى تحريم (أن نشرب في آتية الذهب والفضة وأن نأكل فيها و) نهانا صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً (عن لبس الحرير والديباج) أعجمى معرب وهو ما غلظ من ثياب الحرير (وأن نجلس عليه) زيادة لم يروها الشيخان إلا في هذه الرواية ، وتمسك بها من قال بمنع الجلوس على الحرير للرجال ، وبه قال الجمهور ، وقال الحنفية بجواز الجلوس عليه . قال الإمام الشوكاني في السيل الجرار : وهذا دفع للسنة الصحيحة المتفق عليها من نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن افتراش الحرير والجلوس عليه ، فهذه السنة هادمة لكل رأى مخالف لها ، مبطله لكل علة تنصب في مقابلتها . والتقييد في الحديث بما ذكر من اللبس والجلوس جرى على الغالب ، فيحرم غيرهما من أنواع الاستعمال كستر وتدفير ، لحديث أبي داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذ في يمينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال : هذان حرامان على ذكور أمتي ، حل لإناثهم ، وألحق بالذكر الخنثى احتياطاً . واستدل بحديث الباب على منع النساء افتراش الحرير ، وهو ضعيف ، لأن خطاب الذكور لا يتناول المؤنث على الراجح . كذا في الفتح . وهذا الحديث أخرجه في الأطعمة والأشربة واللباس .

الحديث الثامن

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزعفر الرجل) أى فى الجسد . قال الحافظ : بدليل أن البخارى ترجم بعده باب الثوب المزعفر ، أى جوازه . وعند النسائى نهى عن التزعفر . والمطلق محمول على المقيد ، وهل النهى لرائحته أو لونه ، وخرج بالرجل المرأة . قال البيهقى : وفى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : رأى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين معصفرين فقال : إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما . أخرجه مسلم . وفى لفظ له : فقلت : أغسلهما . قال لا ، بل أحرقهما . قال البيهقى : فلو بلغ ذلك الشافعى لقال به اتباعاً للسنة كعادته . وقد كره المعصفر جماعة من السلف ، ورخص فيه جماعة ، وممن قال بكراهته من أصحابنا الحلیمی ، واتباع السنة هو الأولى . اهـ . وقال النووى فى شرح مسلم : أتقن البيهقى المسألة . والله أعلم . ورخص مالك فى المعصفر والمزعفر فى البيوت وكرهه فى المحافل . وللإمام الشوكانى رسالة رجع فيها تحريم المصبوغ بالمعصفر دون ما عده ، وهو الموافق للأحاديث الواردة ، ومن أراد استيفاء البحث فى ذلك فليرجع إليها .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أنه سئل : أكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى نعليه) السائل أبو مسامة الأزدي البصري (قال : نعم) أى إذا لم يكن فيهما نجاسة . وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الصلاة . والنعل : هو ما وقيت به القدم . وفى النهاية : هى التى تسمى الآن تاسومة ، وكانت نعاله صلى الله عليه وسلم سبتية ، أى مدبوغة بالقرظ والتى سبت ما عليها من الشعر ، أى حلق .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، لِيُخَفِّهَمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُنْعِلَهُمَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يمشي أحدكم في نعل واحد) لمشقة المشي حينئذ وخوف العثار مع سماجة الماشي في الشكل وقبح منظره في العيون ، أو لأنها مشية الشيطان ، وقيل : لأنه لم يعدل بين جوارحه ، وربما نسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي أو ضعفه ، وقيل : لأنها خارجة عن الاعتدال . وقال البيهقي : الكراهة فيه للشبهة فتمتد الأبصار لمن يرى ذلك منه . وقد ورد النهي عن الشهرة في اللباس ، فكل شيء صير صاحبه شهرة فحقه أن يجتنب (ليخفهما) من الإحفاء ، أي ليجردهما (جميعاً أو لينعلهما) من أنعل ، وبه ضبطه النووي ، ورده ابن العراقي في شرح الترمذي بأن أهل اللغة قالوا : نعل بفتح العين ، وحكى كسرهما ، وأجيب بأن أهل اللغة قالوا أيضاً : أنعل رجله : ألبسها نعلا ، وسقط قوله « جميعاً لغير أبي ذر » ويقاس بما ذكر كل لباس شفع كالخفين وإخراج اليدين من الكم ، والتردى على أحد المنكبين دون الآخر ونحو ذلك . قاله الخطابي . وهذا الحديث أخرجه مسلم في اللباس ، وكذا أبو داود والترمذي .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا
 انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيُمْنَى ، وَإِذَا انْتَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ ، لِتَكُنَّ
 الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا انتعل أحدكم) أى لبس نعله (فليبدأ باليمنى) أى بالنعل اليمنى (وإذا انتزع فليبدأ بالشمال ، لتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع) مبنيان للمفعول . وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذى فى اللباس . زعم ابن وضاح فيما حكاه ابن التين أن هذا لقدر مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله « بالشمال » . ونقل عياض وغيره الإجماع على أن الأمر فيه للاستحباب . قال ابن عبد البر : من بدأ فى الانتعال باليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكن لا يحرم عليه لبس نعله . وقال غيره : ينبغى أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمن .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَنَقَشَ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَقَالَ : إِنِّي اتَّخَذْتُ
خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَنَقَشْتُ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَلَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى
نَقْشِهِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم اتخذ خاتماً من ورق) أى فضة (ونقش فيه : محمد رسول الله ،
وقال : إني اتخذت خاتماً من ورق ونقشت فيه : محمد رسول الله ، فلا ينقش
أحد على نقشه) أى على نقش خاتمي ، وسبب النهي كما قاله النووي أنه
صلى الله عليه وآله وسلم إنما نقش على خاتمه ذلك ليختتم به كتبه إلى الملوك ،
فلو نقش غيره مثله لحصل الخلل وفات المقصود ودخلت المفسدة . قال
ابن بطال : وكان مالك يقول : من شأن الخلفاء والقضاة نقش أسمائهم على
خواتمهم . وأخرج الدارقطني في الأفراد عن يعلى بن أمية قال : أنا صغت
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاتماً لم يشركني فيه أحد ، نقش فيه : محمد
رسول الله . فيستفاد منه اسم الذى صاغ خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ونقشه . وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن ابن عمر أنه نقش على خاتمه :
عبد الله بن عمر . وكذا أخرج عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه نقش اسمه على
خاتمه . وكذا القاسم بن محمد . وأخرج ابن أبي شيبة عن حذيفة وأبي عبيدة أنه
كان نقش خاتم كل منهما : الحمد لله . وعن عليّ : الله الملك ، وعن إبراهيم
النخعي : بالله ، وعن مسروق : بسم الله ، وعن أبي جعفر الباقر : العزة لله ،
وعن الحسن والحسين : لا بأس بنقش ذكر الله على الخاتم . قال النووي :
وهو قول الجمهور . ونقل عن ابن سيرين وبعض أهل العلم كراهته . ١ هـ .
لكن روى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأساً أن
يكتب الرجل في خاتمه : حسبي الله ، ونحوه ، فهذا يدل على أن الكراهة
عنده لم تثبت . قال في الفتح : ويمكن الجمع بأن الكراهة حيث يخاف عليه

حملة للجنب والحائض والاستنجاء بالكف الذى هو فيها ، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك ، فلا تكون الكراهة لذاتها ، بل من جهة ما يعرض لذلك . اهـ .

وفى حديث البراء بن عازب يقول : نهانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سبع : نهى عن خاتم الذهب ، أو قال : حلقة الذهب ... الحديث رواه البخارى . وعنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن خاتم الذهب ، أى نهى الرجال نهى تحريم عن لبسه . ورواه أيضاً مسلم فى اللباس والنسائى فى الزينة . وروى البخارى أيضاً عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان خاتمه من فضة وكان فصبه منه . وفى مسلم والسنن عنه أنه كان من ورق وكان فصبه حبشياً حجراً من الحبشة جزعاً أو عقيقاً . وفى أبى داود والنسائى : كان خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديد ملوياً عليه فضة . وحينئذ فيحمل على التعدد جمعاً بين الروايات . وفى حديث أنس قال : صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاتماً ، قال : إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشاً فلا ينقش عليه أحد ، قال : إنى لأرى بريقه فى خنصره صلى الله عليه وآله وسلم . رواه البخارى والنسائى . قال النووى فى شرح مسلم : السنة للرجل جعل خاتمه فى الخنصر ، لأنه أبعد من الامتهان فيما يتعاطى باليد لكونه طرفاً ، ولأنه لا يشغل اليد عما تناوله من أشغالها بخلاف غير الخنصر ، ويكره له جعله فى الوسطى والسبابة للحديث ، وهى كراهة تنزيه . وفى حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجعل فصبه فى بطن كفه إذا لبسه ، قال نافع : وجعله فى يده اليمنى . رواه البخارى . وعنده عن أنس : وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر : محمد سطر ، ورسول سطر ، والله سطر . قال الإسئوى وابن رجب : روى أن أول السطر كان اسم الله ، ثم فى الثانى : رسول ، ثم فى الثالث : محمد . قال الحافظ ابن حجر : ولم أر التصريح بذلك فى شىء من الأحاديث . وظاهر السياق يدل على أنه على الكتابة المعتادة ، لكن ضرورة الاحتياج إلى أن يختم به تقتضى أن تكون الأحرف المنقوشة مقلوبة ليخرج الختم مستوياً .

الحديث الثالث عشر

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْمُتَرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَقَالَ : أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ ، قَالَ : فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُلَانًا ، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المخنثين من الرجال) بفتح النون المشددة . قال الكرمانى : وهو المشهور وبالكسر القياس وبالمثلثة مشتق من الانحناث وهو التثني والتكسر ، فالخنث هنا هو الذى فى كلامه لين وفى أعضائه تكسر وليس له جارحة تقوم ، وهو فى عرف هذا الزمن من يلاط به . قاله القسطلانى (و) لعن صلى الله عليه وآله وسلم (المترجلات من النساء) المتكلفات فى التشبه بالرجال ، كحمل السيف والرمح والسحقاق (وقال : أخرجوهم من بيوتكم) لئلا يفضى الأمر بالتشبه إلى تعاطى منكر كالسحقاق (قال) ابن عباس (فأخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فُلَانًا) هو أنجشة العبد الأسود الذى كان يتشبه بالنساء . أخرجه أحمد والطبرانى . وتما فى فوائده من حديث واثلة . وفى رواية أبى ذر « فلانة » بالتأنيث . قال الحافظ : فإن كان محفوظاً فيكشف عن اسمها ، ثم قال : وأما المرأة فهى بادية بنت غيلان (وأخرج عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (فلاناً) قال فى المقدمة : وهو مانع وقيل هدم . والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى المحاربين ، والترمذى فى الاستئذان ، والنسائى فى عشرة النساء . وفى حديث آخر عن ابن عباس عند البخارى : لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال . قال القسطلانى : أى لإخراجه الشئ عن الصفة التى وضعها عليه أحكم الحاكمين ، كما ورد ذلك فى لعن الواصلات بقوله « المغيرات لخلق الله » والحديث أخرجه أيضاً أبو داود فى اللباس ، والترمذى فى الاستئذان ، وابن ماجه فى النكاح . ١ هـ . قال الطبرى : المعنى : لا يجوز للرجال التشبه

بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس . قال في الفتح :
وكذا في الكلام والمشى ، فأما كراهية اللباس فتختلف باختلاف عادة كل
بلد ، فرب قوم لا يفترق زى نساءهم من رجالهم في اللبس ، لكن تمتاز
النساء بالاحتجاب والاستتار ، وأما ذم التشبه بالكلام والمشى فمختص بمن
تعمد ذلك ، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فلنما يؤمر بتكلف تركه
والإدمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفعل وتمادى دخله الذم ولا سيما إن
بدا منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ بهذا واضح من لفظ المتشبهين . قال
ابن التين : المراد باللعن في هذا الحديث من تشبه من الرجال بالنساء في الزى ،
ومن تشبه من النساء بالرجال كذلك ، وأما من انتهى في التشبه بالنساء من
الرجال إلى أن يؤتى في دبره ، وبالرجال من النساء إلى أن يتعاطى السحق ،
فإن لهذين الصنفين من اللوم والعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك ، قال :
ولنما أمر بإخراج من تعاطى ذلك من البيوت لئلا يفضى الأمر بالتشبه إلى
تعاطى ذلك الأمر المنكر . قال ابن أبي جمرة : ظاهر اللفظ الزجر عن التشبه
في كل شيء ، لكن عرف من الأدلة الأخرى أن المراد التشبه في الزى وبعض
الصفات والحركات ونحوها ، لا التشبه في أمور الخير . وقال أيضاً : اللعن
الصادر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ضربين : أحدهما يراد به الزجر
عن الشيء الذي وقع اللعن بسببه ، وهو مخوف ، فإن اللعن من علامات
الكبائر . وثانيهما : الزجر يقع في حال الخرج ، وذلك غير مخوف ، بل
هو رحمة في حق من لعنه ، بشرط أن لا يكون الذي لعنه مستحقاً لذلك ، كما
ثبت من حديث ابن عباس عند مسلم .

الحديث الرابع عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ ، وَفَرُّوا اللَّحَى ، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
خالفوا المشركين) أى المجوس ، كما صرح به عنده مسلم من حديث أبي هريرة ،
وكانوا يقصون لحاهم ، ومنهم من كان يخلقها (وفروا اللحى) بتشديد الفاء :
أى اتركوها موفرة . واللحى بكسر اللام وتضم : جمع لحية بالكسر فقط :
اسم لما ينبت على العارضين والذقن (واحفوا الشوارب) بالحاء المهملة وقطع
الهمزة المفتوحة من الرباعى . وحكى ابن دريد : حفا شاربہ يحفوه من الثلاثى .
فعلى هذا فهى همزة وصل ، أى استقصوا قصها ، وكان ابن عمر إذا حج
أو اعتمر قبض على لحيته ، فافضل ، أى زاد على القبضة ، أخذه أى بالمقص
أو نحوه . وروى مثل ذلك عن أبي هريرة ، وفعله عمر رضى الله عنه برجل .
وعن الحسن البصرى : يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش ، وحملوا النهى
على منع ما كانت الأعاجم تفعله من قصها وتخفيفها . قال عطاء : إن الرجل
لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى أفحش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن
يستخف ويسخر به . وقال النووى : المختار عدم التعرض لها بتقصير ولا غيره .
وفى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها . أخرجه الترمذى . ونقل عن
البخارى أنه قال فى رواية عمر بن هارون : لا أعلم له حديثاً منكراً إلا هذا . اهـ .
وقد ضعف عمر بن هارون مطلقاً جماعة . وقال عياض : يكره حلق اللحية
وقصها وتخفيفها ، وأما الأخذ من طولها وعرضها إذا عظمت فحسن ، بل
تكره الشهرة فى تعظيمها ، كما تكره فى تفصيلها . كذا قال . وتعقبه النووى
بأنه خلاف ظاهر الخبر فى الأمر بتوفيرها ، قال : والمختار تركها على حالها
وأن لا يتعرض بتقصير ولا غيره ، ويكره عقدها الحديث رويفع رفعه :
من عقد لحيته فإن محمداً منه برىء ... الحديث أخرجه أبو داود . قال

الخطابي : قيل : المراد عقدها في الحرب وهو من زى الأعاجم ، وقيل :
معالجة الشعر ليعقد وذلك من فعل أهل التأنيث . قال أبو شامة : حدث قوم
يحلّقون لحاهم وهو أشد مما نقل عن المجوس أنهم كانوا يقصونها . اهـ .

والأحاديث في إعفاء اللحي وقص الشوارب كثيرة طيبة جداً في البخاري
وغیره ، منها حديث ابن عمر رفعه قال : انهكوا الشوارب واعفوا اللحي ،
أى بالغوا في قصها . والإعفاء هو توفير اللحية وتكبيرها . وهذا الحديث أخرجه
مسلم بلفظ : احفوا الشوارب . ومنها حديث أبي هريرة عند البخاري رفعه :
الفطرة خمس : الختان والاستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب
وهو الشعر النابت على الشفة . وهو عند النسائي بلفظ « الحلق » لكن أكثر
الأحاديث بلفظ « القص » . وعند النسائي من طريق سعيد المقبري عن
أبي هريرة بلفظ : تقصير الشارب . وفي حديث ابن عمرو : احفوا . وعنه أيضاً
بلفظ : انهكوا الشوارب . وفي مسلم : جزوا الشوارب . وهي تدل على أن
المطلوب المبالغة في الإزالة ، لأن الإحفاء الإزالة والاستقصاء ، والإنهاك :
المبالغة في الإزالة ، والجز : قص الشعر إلى أن يبلغ الجلد . وقال النووي :
يتأدى أصل السنة بأخذ الشارب بالمقص وبغيره . وتوقف ابن دقيق العيد في
قرضه بالسن ، ثم قال : من نظر إلى اللفظ منع ، ومن نظر إلى المعنى أجاز .
كذا في الفتح .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ ، فَخَالِفُوهُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم : إن اليهود والنصارى لا يصبغون) شيب لحاهم (فخالفوهم) واصبغوا
شيب لحاكم بالصفرة أو الحمرة . وفي السنن وصححه الترمذى من حديث أبي ذر
مرفوعاً : إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم ، وهو يحتمل أن
يكون على التعاقب والجمع . والكتم : يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة .
وصبغ الحناء أحمر . فالجمع بينهما يخرج الصبغ بين السواد والحمرة .
وأما الصبغ بالأسود البحت فممنوع لما ورد في الحديث من الوعيد عليه .
وأول من خضب به من العرب عبد المطلب . وأما مطلقاً ففرعون لعنه الله
تعالى . هكذا في القسطلاني . وأطال في الفتح في بيان أنواع الخضاب
وما يجوز منه وما لا يجوز . وحديث الباب أخرجه مسلم في اللباس وأبو داود
والنسائي والترمذى في الزينة وابن ماجه . وقد بينا ما هو الحق في المسألة في
كتابنا « هداية السائل إلى أدلة المسائل » فلا نعيده .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ شَعْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
رَجُلًا لَيْسَ بِالسَّيْطِ وَلَا الْجَعْدِ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقَيْهِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان شعر النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم رجلاً) بفتح الراء وكسر الجيم (ليس بالسيط) بفتح السين وكسر الباء ،
وهو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء كشعر الهنود (ولا الجعد) وهو
المنقبض الشعر الذي يتجدد كهيئة الحبش والزنج ، أى فيه تكسر يسير ،
فهو بين السبوط والجعودة ، وكان (بين أذنيه وعاتقه) والحديث أخرجه
النسائي في الزينة وابن ماجه في اللباس بألفاظ مختلفة .

الحديث السابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَخْمَ
الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ، لَمْ أَرْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَكَانَ بَسْطَ الْكَفَّيْنِ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم ضخم اليدين والقدمين ، لم أر قبله ولا بعده مثله ، وكان بسط
 الكفين) أى مبسوطهما خلقة وضورة أو باسطهما بالعطاء ، لكن الأول أنسب
 بالمقام . وفى رواية « بسط » بتقديم السين على الموحدة بدل « بسط » وهو
 موافق لوصفهما باللين . ونسب هذه الرواية فى الفتح للكشمينى .

الحديث الثامن عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ الْقَرْعِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم ينهى عن القرع) وهو أن يترك بناصيته شعر وليس فى رأسه غيره ،
 وكذلك شق رأسه هذا وهذا ، أى جانبيه ، ولا فرق فى الكراهة بين الرجل
 والمرأة . وكرهه مالك فى الجارية والغلام . ووجه الكراهة لما فيه من تشويه
 الجلد ، أو لأنه زى الشيطان أو زى اليهود . قال نافع : إذا حلق الصبي وترك
 ههنا شعر وههنا وههنا فهو قرع ، وليس ذكر الصبي قيداً . وهذا الحديث
 أخرجه مسلم فى اللباس ، وأبو داود فى الترجل ، والنسائى فى الزينة ، وابن
 ماجه فى اللباس .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأُطْيَبٍ مَا يَجِدُ حَتَّى أَجِدَ وَبَيَّصَ الطُّيْبُ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أُطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأطيب ما يجد) أى صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أجِدَ وبَيَّصَ الطيب) أى بريقه ولمعانه (فى رأسه ولحيته) ويؤخذ منه كما قال ابن بطال أن طيب الرجال لا يكون فى الوجه بل فى الرأس واللحية ، بخلاف النساء فى وجوههن لتزينهن بذلك ، ولا يتشبه الرجل بالنساء . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الحج وكذا النسائي .

الحديث العشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرُدُّ الطَّيْبَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الطيب) إذا أهدي إليه . وأخرجه البزار من وجه آخر عن أنس بلفظ : ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب قط فرده . سنده حسن . وللإسماعيلي من طريق وكيع عن عروة بسند حديث الباب نحوه . وزاد قال : إذا عرض على أحدكم الطيب فلا يردّه . قال في الفتح : وهذه الرواية لم يصرح برفعها . وعند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان من رواية الأعرج عن أبي هريرة رفعه : من عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه طيب الريح ، خفيف المحمل . وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، لكن وقع عنده « ريحان » بدل « طيب » والريحان : كل بقلة لها رائحة طيبة . وعند الترمذي من مرسل أبي عثمان النهدي : إذا أُعطي أحدكم الريحان فلا يردّه فإنه خرج من الجنة . قال المنذرى . ويحتمل أن يراد بالريحان جميع أنواع الطيب مشتقاً من الرائحة . قال ابن العربي : إنما كان لا يرد الطيب لمحبه فيه ولحاجته إليه أكثر من غيره ، لأنه يناعجى من لا نناعجى . وأما نهيه عن رد الطيب فهو محمول على ما يجوز أخذه لا على ما لا يجوز أخذه ، لأنه مردود بأصل الشرع .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيَّ بَذْرِيرَةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بيديّ بذريرة) فيها مسكة ، وهى نوع من الطيب المركب . وقال النووى وغيره : إنها فتات قصب طيب يجاء بها من الهند (فى حجة الوداع للحل) أى حين تحلل من إحرامه (والإحرام) أى حين أراد أن يحرم . والحديث أخرجه مسلم .

الحديث الثاني والعشرون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا
مَا خَلَقْتُمْ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : إن الذين يصنعون هذه الصور (الحيوانية ، قاصدين مضاهاة خلق الله
(يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيا ما خلقتم) أمر تعجيزي ، أى انفخوا
الروح في الصور التي صورتموها ، وهم لا يقدرُونَ على ذلك ، فيستمر
تعذيبهم . وهذا الحديث أخرجه مسلم . وفي حديث ابن مسعود رفعه : إن
أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون . رواه البخارى والنسائى ،
أى الذين يصورون أشكال الحيوانات التى تعبد من دون الله ، فيحكونها
بتخطيط أو تشكيل ، عالمين بالحرمة ، قاصدين ذلك ، لأنهم يكفرون
به ، فلا يبعد دخولهم مدخل آل فرعون ، أما من لا يقصد ذلك فإنه يكون
عاصياً بتصويره فقط . قال النووى : قال العلماء : تصوير الحيوان حرام شديد
التحريم ، وهو من الكبائر ، لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد ، وسواء
صنعه لما يمتن أم لغيره ، وسواء كان فى ثوب أو بساط أو درهم أو دينار
أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها ، وأما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان
فليس بحرام . اهـ . وقد أكثر قوم من النصارى من تصوير الحيوانات فى
هذا الزمان الأخير فى كل شئ من المأكولات والملبوسات والأمتعة
والأقشة حتى تعمس التجنب عنه ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً . وقد قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب
ولا تصاوير . رواه البخارى ومسلم . وسبب الامتناع كونها معصية فاحشة ،
إذ فيها مضاهاة لخلق الله . وعن عائشة رفعتة : لم يكن يترك فى بيته شيئاً فيه
تصايلب إلا نقضه .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فَلْيَخْلُقُوا حَبَّةً وَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً» ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ : وَلْيَخْلُقُوا شَعِيرَةً .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : قال الله تعالى : ومن أظلم ممن ذهب أى قصد (يخلق كخلقى) أى فعل الصورة وحدها لا من كل الوجوه ، إذ لا قدرة لأحد على خلق مثل خلقه تعالى . فالتشبيه فى الصورة وحدها . وظاهره يتناول ما له ظل وما ليس له ظل . وقد أنكر أبو هريرة رضى الله عنه ما نقش فى سقف الدار (فليخلقوا حبة) من قحح (وليخلقوا ذرة) نملة ، والمراد تعجيزهم تارة بتكليفهم خلق حيوان وهو أشد ، وتارة بتكليفهم خلق جماد وهو أهون ، ومع ذلك لا قدرة لهم عليه (وزاد) ابن فضل (وليخلقوا شعيرة) وهو قرينة تدل على أن المراد هنا حبة من قحح . وفى دخول البيت الذى فيه الصورة وجهان : الأكثرون على الكراهة . وقال أبو محمد بالتحريم . قال القسطلانى : فلو كانت الصورة فى ممر الدار لا داخلها كما فى ظاهر الحمامات ودهاليزها لا يمتنع الدخول ، لأن الصورة فى الممر ممتنة وفى المجلس مكرومة . والحاصل كراهة صورة حيوان منقوشة على سقف جدار أو وسادة منصوبة أو ستر معلق أو ثوب ملبوس ، وأنه يجوز ما على الأرض أو بساط يداس أو مخدة يتكأ عليها ومقطوع الرأس وصورة شجر ، والفرق أن ما يوطأ ويطرح مهان مبتذل ، والمنصوب مرتفع يشبه الأصنام ، وأنه يحرم تصوير حيوان على الحيطان والسقوف والأرض ونسج الثياب . اهـ . قلت : وكذا تصويره على المراكب البحرية الخشبية والحديدية ، فإنها فى حكم التصاوير على الحيطان . وقد عمت بها البلوى فى هذه الأزمنة ، ولا مفر لأحد من الحجيج من ركوبها عند إرادة السفر للحج والعودة منه ، وبالله التوفيق .

كتاب الأدب

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي ؟ قَالَ : أُمُّكَ ، قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ أُمُّكَ ، قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ أُمُّكَ ، قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَبُوكَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الأدب) *

وهو الأخذ بمكارم الأخلاق ، واستعمال ما يحمد قولاً وفعلاً ، أو هو تعظيم من فوقك والرفق بمن دونك ، أو الوقوف مع المستحسّنات .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قيل : هو معاوية بن حيدة (فقال : يا رسول الله من أحق بحسن صحابتي) بفتح الصاد : مصدر كالصحة بمعنى المصاحبة (قال) أحق الناس بحسن صحابتيك (أمك ، قال) الرجل : يا رسول الله (ثم من ؟ قال : أمك ، قال) يا رسول الله (ثم من ؟ قال : أمك) كرر الأم ثلاثاً لمزيد حقها (قال) الرجل (ثم من ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم في الرابعة (ثم أبوك) وفي هذا إشارة إلى أن الأم تستحق على ولدها النصيب الأوفر من البر ، بل مقتضاه كما قال ابن بطال أن يكون لها ثلاثة أمثال ما للأب من البر لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع . وذهب الشافعية إلى أن برهما يكون سواء . والحديث حجة عليهم . قال عياض : ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل في البر على الأب ، وقيل : يكون برهما سواء . ونقله بعضهم عن مالك . والصواب الأول . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأدب ، وابن ماجه في الوصايا .

الحديث الثاني

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ : يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : إن من أكبر الكبائر) فيه أن الكبائر متفاوتة بعضها أكبر من بعض . وإليه ذهب الجمهور ، وإنما كان السبب من أكبر الكبائر ، لأنه نوع من العقوق ، وهو إساءة في مقابلة إحسان الوالدين وكفران لحقوقهما (أن يلعن الرجل والديه . قيل : يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه) هو استبعاد من السائل ، لأن الطبع المستقيم يأبى ذلك (قال : يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه) فبين أنه وإن لم يتعاط السب بنفسه فقد يقع منه التسبب ، فإذا كان التسبب في لعن الوالدين من أكبر الكبائر فالتصريح بلغهما أشد . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الإيمان ، وأبو داود في الأدب ، والترمذي في البر .

الحديث الثالث

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ .

(عن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : لا يدخل الجنة قاطع) لم يذكر المفعول ، فيحتمل العموم . وفي الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح : قاطع رحم . فالمراد المستحل للقطيعة بلا سبب ولا شبهة مع علمه بتحريمها ، أو لا يدخلها مع السابقين . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأدب ، وأبو داود في الزكاة ، والترمذي في البر .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ الرَّحْمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ، فَقَالَ اللَّهُ : مَنْ وَصَلَكَ وَصَلْتُهُ ، وَمَنْ
 قَطَعَكَ قَطَعْتُهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : إن الرحم شجنة من الرحمن (بكسر الشين وسيكون الجيم بعدها نون ،
 ويجوز فتح الأول وضمه . قال في الفتح : رواية ولغة وأصله عروق الشجر
 المشتبكة . والشجن بالتحريك : واحد الشجون ، وهي طرق الأودية .
 ويقال : الحديث شجون ، أى يدخل بعضه فى بعض . وقوله « من الرحمن »
 أى اشتق اسمها من اسم الرحمن فلها به علقه . وعند النسائي من حديث
 عبد الرحمن بن عوف : أنا الرحمن خلقت الرحم بيدي وشققت لها اسماً من اسمي .
 والمعنى أنها أثر من آثار الرحمة مشتبكة بها ، فالقاطع لها منقطع من رحمة الله ،
 وليس المعنى أنها من ذات الله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (فقال الله)
 تعالى . زاد الإسماعيلي لها ، والفاء عطف على محذوف ، أى فقالت : هذا
 مقام العائد بك من القطيعة ، فقال الله تعالى (من وصلك وصلته ومن قطعك
 قطعته) قال ابن أبي جمرة : الوصل من الله كناية عن عظيم إحسانه ، وإنما
 خاطب الناس بما يفهمونه ، ولما كان أعظم ما يعطيه المحبوب لحبه الوصال وهو
 القرب منه وإسعافه بما يريد ، وكانت حقيقة ذلك مستحيلة فى حق الله تعالى ،
 عرف أن ذلك كناية عن عظيم إحسانه لعبده ، قال : وكذا القول فى القطع ،
 وهو كناية عن حرمانه الإحسان . وهذا الحديث من أفرادهِ . قال القرطبي :
 الرحم التى توصل عامة وخاصة ، فالعامة رحم الدين ويجب مواصلتها بالتواضع
 والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة ، وأما الرحم
 الخاصة فتزيد النفقة على القريب وتفقد أحوالهم والتغافل عن زلاتهم ، وتتفاوت

مراتب استحقاقهم في ذلك كما في الحديث : الأقرب فالأقرب . وقال ابن أبي جمرة : تكون صلة الرحم بالمال وبالعين على الحاجة وبدفع الضرر وبطلاقة الوجه بالدعاء . والمعنى الجامع : إيصال ما أمكن من الخير ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا إنما يستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة ، فإن كانوا كفاراً أو فجاراً فقاطعتهم في الله هي صلتهم ، بشرط بذل الجهد في وعظهم ثم إعلامهم إذا أصروا أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق ، ولا تسقط مع ذلك صلتهم بالدعاء بظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثلى .

الحديث الخامس

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَهَاراً غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ : إِنَّ آلَ أَبِي فَلَانَ لَيَسُوءُوا بِأَوْلِيَائِي ، إِنَّمَا وَلِيُّ اللَّهِ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبْلَغُهَا بِيَالِهَا .

(عن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم جهاراً غير سر يقول : إن آل أبي فلان) كناية عن اسم علم ، وجزم
الديمياطى فى حواشيه بأن المراد آل أبي العاص بن أمية ، وفى سراج المريدين
لابن العربى : آل أبي طالب ، وأيده فى الفتح بأنه فى مستخرج أبى نعيم من
طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخارى عن بيان بن
بشر عن قيس بن أبى حازم عن عمرو بن العاص رفعه : إن لبنى أبى طالب
رحماً ... الحديث (ليسوا بأوليائى) المراد كما قال السفاقي : من لم يسلم منهم ،
فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض . وحمله الخطابى على ولاية القرب
والاختصاص لا ولاية الدين (إنما ولي الله وصالح المؤمنين) من صلح منهم ،
أى من أحسن وعمل صالحاً . وقيل : من برئ من النفاق . وقيل : الصحابة وهو
واحد أريد به الجمع كقولك : لا تقتل هذا الصالح من الناس ، تريد الجنس :
وقيل أصله صالحو ، فحذفت الواو من الخط موافقة للفظ . وقال فى شرح
المشكاة : المعنى لا أوالى أحداً بالقرابة وإنما أحب الله لما له من الحق الواجب
على العباد ، وأحب صالح المؤمنين لوجه الله ، وأوالى من أوالى بالإيمان
والصلاح ، سواء كان من ذوى رحمى أم لا ، ولكن أراعى لذوى الرحم
حقهم بصلة الرحم . قال النووى : معنى الحديث : إن ولي من كان صالحاً
وإن بعد منى نسبه ، وليس ولي من كان غير صالح وإن قرب منى نسبه .
وقال القرطبى : فائدة الحديث انقطاع الولاية بالدين بين المسلم والكافر
ولو كان قريباً حميماً . وقال ابن بطال أوجب فى هذا الحديث الولاية بالدين
ونفاها عن أهل رحمه إن لم يكونوا من أهل دينه ، فدل ذلك على أن النسب
يحتاج إلى الولاية التى تقع به الموارثة بين المتناسبين ، وأن الأقارب إذا لم

يكونوا على دين واحد لم يكن بينهم توارث ولا ولاية . قال : ويستفاد من هذا أن الرحم المأمور بصلتها والمتوعد على قطعها هي التي شرع لها ذلك ، وأما من أمر بقطعه من أجل الدين فيستثنى من ذلك ولا يلحق الوعيد من قطعه ، لأنه قطع من أمر الله بقطعه ، لكن لو وصلوا بما يباح من أمر الدنيا كان فضلاً ، كما دعا صلى الله عليه وآله وسلم لقريش بعد أن كانوا كذبوه فدعا عليهم بالحق ، ثم استشفعوا به فرق لهم لما سألوهم برحمهم ، فرحمهم ودعا لهم . ١ هـ . وتعقبه في الفتح في موضعين : أحدهما قصره النبي على من ليس على الدين ، وظاهر الحديث أن من كان غير صالح في أعمال الدين دخل في النبي أيضاً لتقييده الولاية بقوله : « وصالح المؤمنين » . والثاني : أن صلة رحم الكافر ينبغي تقييدها بما إذا أنس منه رجوعاً عن الكفر أو رجي أن يخرج من صلبه مسلم ، كما في الصورة التي استدلل بها وهي دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقريش بالخصب ، وعلل بنحو ذلك ، فيحتاج من يترخص في صلة رحمه الكافر أن يقصد إلى شيء من ذلك ، وأما من كان على الدين ، لكنه مقصر في الأعمال مثلاً ، فلا يشارك الكافر في ذلك (ولكن لهم) أي لآل أبي فلان (رحم) قرابة (أبلها) بفتح الهمزة وضم الباء الموحدة وتشديد اللام المضمومة (ببلالها) يعني أصلها بصلتها . قال في شرح المشكاة : فيه مبالغة بما عرف واشتهر ، شبه الرحم بأرض إذا بليت بالماء حق بلالها أزهرت وأثمرت ورؤى في أثمارها أثر النضارة وأثمرت المحبة والصفاء ، وإذا تركت بغير سقي يبست وأجدبت فلم تثمر إلا العداوة والقطيعة . ولمسلم عن أبي هريرة قال : لما نزلت : « وأنذر عشيرتك الأقربين » دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشاً فاجتمعوا ، فعم وخص ، إلى أن قال : يا فاطمة أنقذي نفسك من النار فإنني لا أملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رحماً سأبلها ببلالها . وأصله عند البخاري بدون هذه الزيادة .

الحديث السادس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قَطَعْتَ رَحِمَهُ وَصَلَهَا .

(عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليس الواصل بالمكافئ) أى الذى يعطى لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير . وأخرج عبد الرزاق عن عمر موقوفاً : ليس الواصل أن تصل من وصلك ذلك القصاص ولكن الوصل أن تصل من قطعك (ولكن الواصل) بتخفيف نون لكن (الذى إذا قطعت) بفتحات مبنياً للفاعل . ولأبى ذر : قطعت بضم أوله وكسر ثانيه مبنياً للمجهول (رحمه وصلها) أى الذى إذا منع أعطى . والحاصل ثلاثة : مواصل ومكافئ وقاطع ، فالواصل : من يتفضل ولا يتفضل عليه ، والمكافئ : الذى لا يزيد فى الإعطاء على ما يأخذ ، والقاطع : الذى يتفضل عليه ولا يتفضل . وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى الزكاة ، والترمذى فى البر .

الحديث السابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَتُقَبِّلُونَ الصَّبِيَّانَ فَمَا نُقَبِّلُهُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوْ أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال الحافظ : يحتمل أن يكون هو الأقرع بن حابس ، ووقع مثل ذلك لعينة بن حصن ، أخرجه أبو يعلى الموصلي بسند رجاله ثقات . وفي كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني بإسناده عن أبي هريرة أن قيس بن عاصم دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قصة شبيهة بلفظ حديث عائشة ، ويحتمل التعدد (فقال تقبلون الصبيان فما تقبلهم) وعند مسلم : فقال : نعم . قال : لكننا ما نقبل (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة) أي لا أقدر أن أجعل الرحمة في قلبك بعد أن نزعها الله منه . وهذا الحديث من أفراد ، وفيه أن تقبيل الصبيان من الرحمة .

الحديث الثامن

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْيٍ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ تَحْلِبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ ، قُلْنَا : لَا وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ ؟ فَقَالَ : اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلَدِهَا .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبي) من هوازن (فإذا امرأة من السبي) لم يعرف الحافظ اسمها (تحلب ثديها) أى سال منه اللبن . وقال فى الفتح : أى تهاى لأن يحلب (تسقى) وفى لفظ : تبتغى ، من الابتغاء وهو الطلب . قال عياض : وهو وهم . وقال النووى : كلاهما صواب ، أى تمشى بسرعة تطلب ولدها الذى فقدته . قال القرطبي : لاختفاء بحسن رواية « تسقى » ووضوحها ، ولكن لرواية « تبتغى » وجهاً وهى تطلب ولدها . قال النووى : فهى ساعية وطالبة لولدها (إذا وجدت صبيّاً فى السبي أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته) قال الحافظ : كذا للجميع ولمسلم ، وحذف منه شيء تبينه رواية الإسماعيلي ولفظه : إذا وجدت صبيّاً فى السبي أخذته فأرضعته ، فوجدت صبيّاً فأخذته فالترمته بطنها ، وعرف من سياقه أنها كانت فقدت صبيها وتضررت باجتماع اللبن فى ثديها ، فكانت إذا وجدت صبيّاً أرضعته ليخف عنها ، فلما وجدت صبيها بعينه أخذته فالترمته ، ولم أقف على اسم الصبي ولا على اسم أمه . اهـ . (فقال لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أترون هذه) المرأة (طارحة ولدها) هذا (فى النار ؟ قلنا : لا) تطرحه (وهى تقدر على أن لا تطرحه) أى لا تطرحه ، غير مكرهة أبداً (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لله) بفتح اللام للتأكيد (أرحم بعباده) المؤمنين (من هذه) المرأة (بولدها) هذا . وحكى الشيخ ابن أبى جمرة احتمال تعميمه حتى فى الحيوانات . والحديث

أخرجه مسلم في التوبة . قال في الفتح : كأن المراد بالعباد هنا من مات على الإسلام ، وكذا من شاء إدخاله الجنة ممن لم يتب من مرتكبي الكبائر . قال ابن أبي جمرة : ولفظ العباد عام ومعناه خاص بالمؤمنين كقوله تعالى : « ورحمى وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون » فهي عامة من جهة الصلاحية وخاصة بمن كتبت له . وفيه إشارة إلى أنه ينبغي للمرء أن يجعل تعلقه في جميع أموره بالله وحده وأن كل من فرض أن فيه رحمة ما حتى يقصد لأجلها فإله سبحانه وتعالى أرحم منه ، فليقصد العاقل لحاجته من هو أشد له رحمة . وفي الحديث جواز نظر النساء المسييات ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن النظر للمرأة المذكورة ، بل في سياق الحديث ما يقتضي إذنه في النظر إليها . وفيه ضرب المثل بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها ليحصل معرفة الشيء على وجهه ، وإن كان الذي ضرب له المثل لا يحاط بحقيقته ، لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل ، ومع ذلك فقر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسامعين بحال المرأة . وفيه جواز ارتكاب أخف الضررين ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه المرأة عن إرضاع الأطفال الذين أرضعتهم مع احتمال أن يكبر بعضهم فيتزوج بعض من أرضعته المرأة معه ، لكن لما كانت حاجة الإرضاع ناجزة وما يخشى من المحرمية متوهم اغتفر . وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وقد يستدل به على عكس ذلك . اهـ . ملخصاً ، ولا يخفى ما فيه . اهـ . كلام الحافظ .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةً جُزْءٍ فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا ، وَأَنْزَلَ فِي الْأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا ، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ تَتَرَاخُمُ الْخَلْقُ حَتَّى تَرْفَعَ الْفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةً أَنْ تُصِيبَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : جعل الله الرحمة مائة جزء) وفي حديث سلمان عند مسلم : إن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السموات والأرض ، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض ... الحديث . وخلق بمعنى اخترع وأوجد . والمراد بقوله « كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض » التعظيم والتكثير . وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيراً كما في الفتح . قال في الكواكب : رحمة الله غير متناهية لأمائة ولا مائتان لكنها عبارة عن القدرة المتعلقة بإيصال الخير والقدرة صفة واحدة والتعلق غير متناه ، فحصره في مائة على سبيل التمثيل ، تسهيلاً للفهم وتقليلاً لما عندنا وتكثيراً لما عنده سبحانه وتعالى . قال القسطلاني : وهل المراد بالمائة التكثير والمبالغة أو الحقيقة ، فيحتمل أن تكون مناسبة لعدد درج الجنة ، والجنة هي محل الرحمة ، فكانت كل رحمة بإزاء درجة . وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله ، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة ، وأعلاهم من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة (فأمسك) تعالى (عنده تسعة وتسعين جزءاً) ولمسلم وآخر : عنده تسعة وتسعين رحمة (وأنزل في الأرض جزءاً واحداً) القياس : وأنزل إلى الأرض ، لكن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض ، أو فيه تضمين فعل ، والغرض منه المبالغة ، يعني أنزل رحمة واحدة منتشرة في جميع الأرض . وفي رواية عطاء : أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم . قال القرطبي : هذا نص في أن الرحمة يراد بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة ، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم (فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق حتى ترفع الفرس حافرهما) هو كالظلف للشاة (عن ولدها خشيته أن تصيبه) أي خشيته الإصابة . وفي رواية عطاء : فيها يتعاطفون وبها

يتراحمون وبها يعطف الوحش على ولده . وفي حديث سلمان : فيها تعطف
الوالدة على ولدها ، والوحش والطير بعضها على بعض . وزاد : إنه يكملها
يوم القيامة مائة رحمة بالرحمة التي في الدنيا . وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً .
وفيه إشارة إلى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراحمون
بها أيضاً . وصرح بذلك المهلب فقال : الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في
نفوسهم في الدنيا هي التي يتعافون بها يوم القيامة التبعات بينهم ، ويجوز أن
يستعمل الله تلك الرحمة فيهم ، فيرحم بها سوى رحمته التي وسعت كل شيء ،
وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفاً بها ، فهي التي يرحم بها زائداً على
الرحمة التي خلقها لهم . قال : ويجوز أن تكون الرحمة التي أمسكها عند نفسه هي
التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض ، لأن استغفارهم لهم دال على أن في
نفوسهم الرحمة لأهل الأرض . قال الحافظ : قلت : وحاصل كلامه - يعني
المهلب - أن الرحمة رحمتان : رحمة من صفة الذات وهي التي لا تتعدد ، ورحمة
من صفة الفعل وهي المشار إليها هنسا ، ولكن ليس في شيء من طرق
الحديث دليل على أن التي عند الله رحمة واحدة ، بل اتفقت جميع الطرق على
أن عنده تسعة وتسعين رحمة . وزاد في حديث سلمان أنه يكملها يوم القيامة مائة
بالرحمة التي في الدنيا فتعدد الرحمة بالنسبة إلى الخلق .

وقال القرطبي : مقتضى هذا الحديث أن الله علم أن أنواع النعم التي ينعم بها
على خلقه مائة نوع فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم
وحصلت به مرافقهم ، فإذا كان يوم القيامة كمل لعباده المؤمنين ما بقي فبلغت
مائة وكلها للمؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « وكان بالمؤمنين رحيماً »
فإن « رحيماً » من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها . ويفهم من هذا أن الكفار
لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمت الدنيا ولا من غيرها إذا كمل ما
كان في علم الله من الرحمت للمؤمنين . وإليه الإشارة بقوله تعالى : « فسأكتبها
للذين يتقون » الآية . قال ابن أبي جرة : في الحديث إدخال السرور على
المؤمنين ، لأن العادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً مما
يكون موعوداً . وفيه الحث على الإيمان واتساع الرجاء في رحمت الله تعالى
المدخرة . وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في الرقاق : فلو يعلم الكافر
بكل ما عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة . وأورده مسلم من طريق العلاء بن
عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة .

الحديث العاشر

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْخُذُنِي فَيُقْعِدُنِي عَلَى فَخْذِهِ وَيُقْعِدُ الْحَسَنَ عَلَى فَخْذِهِ الْأُخْرَى ثُمَّ يَضُمُّهُمَا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ ارْحَمْهُمَا فَإِنِّي أَرْحُمُهُمَا .

(عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذني فيقعدني على فخذه ويقعد الحسن) بن علي (على فخذه الأخرى) واستشكل بأن أسامة أسن من الحسن بكثير ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره على جيش عند وفاته الشريفة ، وكان عمره فيها قيل عشرين سنة حينئذ وكان سن الحسن إذ ذاك ثمان سنين . وأجيب باحتمال أن يكون ذلك وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأسامة مراهق والحسن ابن سنتين مثلاً ، فيكون أقعد أسامة على فخذه لنحو مرض أصابه فرضه بنفسه الشريفة لمزيد محبته له ، وجاء الحسن فأقعدته على الآخر ، أو أن إقعادهما ليس في وقت واحد ، أو عبر عن إقاعده بحذاء فخذه لينظر في مرضه بقوله : « فيقعدني على فخذه » مبالغة في شدة وقربه منه (ثم يضمهما ثم يقول : اللهم ارحمهما) على الجزم ، أي صل خيرك إليهما (فإنني أرحمهما) أي أرق لهما وأتعطف عليهما .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةٍ وَقُمْنَا مَعَهُ ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا ، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا ، فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَعْرَابِيٍّ : لَقَدْ حَجَرْتَ وَاسِعًا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة وقمنا معه ، فقال أعرابى) هو ذو الخويصرة اليمانى ، وقيل : الأقرع بن حابس (وهو فى الصلاة : اللهم ارحمنى ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا ، فلما سلم النبى صلى الله عليه وآله وسلم) من الصلاة (قال للأعرابى : لقد حجرت) أى ضيقت (واسعاً) وخصصت ما هو عام ، يريد عليه الصلاة والسلام رحمة الله عز وجل التى وسعت كل شىء . والحديث من أفرادة ، وأخرجه ابن ماجه ، وصححه ابن حبان من وجه آخر عنه قال : دخل أعرابى المسجد فقال : اللهم اغفر لى ولمحمد ولا تغفر لأحد معنا ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : لقد احتظرت واسعاً ، ثم تنحى الأعرابى فبال فى ناحية المسجد ... الحديث . قال ابن بطلال : أنكر صلى الله عليه وآله وسلم على الأعرابى لكونه بخل برحمة الله تعالى على خلقه ، وقد أثنى على من فعل خلاف ذلك حيث قال : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان » . ومعنى قوله فى رواية أخرى : احتظرت : امتنعت ، مأخوذ من الحظار بكسر أوله ، وهو الذى يمنع . كذا فى الفتح .

الحديث الثاني عشر

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى .

(عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ترى المؤمنين فى تراحمهم) بأن يرحم بعضهم بعضاً بأخوة الإسلام لا بسبب آخر (وتوادهم) بتشديد الدال ، أى تواصلهم الجالب للمحبة كالتراور والتهادى (وتعاطفهم) بأن يعين بعضهم بعضاً كما يعطف طرف الثوب عليه ليقويه (كمثل الجسد) بالنسبة إلى جميع أعضائه ، ومثل بفتحتين (إذا اشتكى عضواً) منه (تداعى له سائر جسده) دعا بعضه بعضاً إلى المشاركة (بالسهر) لأن الألم يمنع النوم (والحمى) لأن فقد النوم يثيرها . والحاصل أن مثل الجسد فى كونه إذا اشتكى بعضه اشتكى كله كالشجرة إذا ضرب غصن من أغصانها اهتزت الأغصان كلها بالتحرك والاضطراب . قاله ابن أبى جمرة . وفيه جواز التشبيه وضرب الأمثال لتقريب المعانى للأفهام . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأدب أيضاً . قال عياض : فيه تعظيم حقوق المسلمين والحض على تعاونهم وملاطفة بعضهم بعضاً .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : ما من مسلم غرس غرساً فأكل (بلفظ الماضي كغرس) منه إنسان أو
 دابة (من عطف العام على الخاص إن كان المراد ما دبّ على الأرض ، أو من
 عطف الجنس على الجنس إن كان المراد الدابة المعروفة . قال في الفتح : وهو
 الظاهر هنا (إلا كان له صدقة) وإن لم يقصد ذلك عيناً . قال ابن جرير :
 يدخل الغارس في عموم قوله : « إنسان » فإن فضل الله واسع ، وفيه التنويه
 بقدر المؤمن ، وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عيناً ، وفيه الترغيب في
 التصرف على لسان العلم ، والحض على التزام طريق الصالحين ، والإرشاد إلى
 ترك المقاصد الفاسدة والترغيب في المقاصد الصالحة الداعية إلى تكثير الثواب ،
 وأن تعاطى الأسباب التي اقتضتها الحكمة الربانية من عمارة هذه الدار لا يتنافى
 العبادة ولا طريق الزهد ولا التوكل . وفيه التحريض على تعلم السنة ليعلم المرء
 ما له من الخير فيرغب فيه ، لأن مثل هذا القصد المذكور في الغرس لا يدرك
 إلا من طريق السنة . وفيه إشارة إلى أن المرء قد يصل إليه من الشر ما لم يعلم به
 ولا قصد إليه فيحذر من ذلك ، لأنه لما جاز حصول هذا الخير فهذا الطريق
 جاز حصول مقابله . انتهى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ .

(عن جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : من لا يرحم) بالبناء للفاعل مرفوع على أن «من» موصولة ، والجزم على تضمينها معنى الشرط : الخلق من مؤمن وكافر وبهائم مملوكة وغيرها ، كأن يتعاهدهم بالإطعام والسقي والتخفيف في الحمل وترك التعدي بالضرب في الدنيا (لا يرحم) في الآخرة بالبناء للمفعول . وعند الطبراني : من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء . قال ابن أبي جمرة : يحتمل أن يكون المعنى : من لا يرحم نفسه بامتنال أو امر الله واجتناب نواهيه لا يرحمه الله ، لأنه ليس له عنده عهد ، فتكون الرحمة الأولى بمعنى الأعمال والثانية بمعنى الجزاء ، أى لا يثاب إلا من عمل صالحاً ، وفي إطلاق رحمة العباد في مقابلة رحمة الله نوع مشاكلة . وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في التوحيد ، ومسلم في فضائله صلى الله عليه وآله وسلم . ولمسلم : من لا يرحم الناس لا يرحمه الله . وهو عند الطبراني بلفظ : من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء . وله من حديث ابن مسعود رفعه : ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء . ورواته ثقات . قاله في الفتح : وهو في حديث ابن عمرو عند أبي داود والترمذى والحاكم بلفظ : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء . قال الحافظ : وهذا الحديث قد اشتهر بالمسلسل بالأولية . وفي حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني في الأوسط : من لا يرحم المسلمين لن يرحمه الله . قال ابن بطال : فيه الخوض على استعمال الرحمة لجميع الخلق . فينبغي للمؤمن أن يتفقد نفسه في هذه الأوجه كلها ، فما قصر فيه لجأ إلى الله تعالى في الإعانة عليه .

الحديث الخامس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورُّهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما زال جبريل يوصيني بالجار) مسلماً كان أو كافراً ، عابداً أو فاسقاً ، صديقاً أو عدواً ، غريباً أو بلدياً ، ضاراً أو نافعاً ، قريباً أو أجنبياً ، قريب الدار أو بعيدها (حتى ظننت أنه سيورثه) أى أنه يأمرني عن الله بتوريث الجار من جاره بأن يجعله مشاركاً في المال مع الأقارب بسهم يعطاه . وفي البخارى من حديث جابر بلفظ : حتى ظننت أنه يجعل له ميراثاً . وفي حديث جابر عند الطبراني رفعه : الجيران ثلاثة : جار له حق وهو المشرک له حق الجوار ، و جار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام ، و جار له ثلاثة حقوق : جار مسلم له رحم حق الجوار وحق الإسلام والرحم . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الأدب والترمذی فی البر . قال ابن أبي جمرة : حفظ الجار من كمال الإيمان ، وكان أهل الجاهلية يحافظون عليه ، ويحصل امتثال الوصية به بإيصال ضروب الإحسان إليه بحسب الطاقة ، كالهدية والسلام وطلاقة الوجه عند لقائه ، وتفقد حاله ومعاونته فيما يحتاج إليه ، إلى غير ذلك ، وكف أسباب الأذى عنه على اختلاف أنواعه حسية كانت أو معنوية ، وقد نفي صلى الله عليه وآله وسلم الإيمان عمن لم يأمن جاره بوائقه ، كما في الحديث الذي يليه ، وهي مبالغة تنبيه عن تعظيم حق الجار وأن لإضراره من الكبائر . قال : ويفترق الحال في ذلك بالنسبة للجار الصالح وغير الصالح ، والذي يشمل الجميع إرادة الخير له وموعظته بالحسنى والدعاء له بالهداية وترك الإضرار له إلا في الموضع الذي يجب فيه الإضرار بالقول والفعل ، والذي يخص الصالح هو خييع ما تقدم ، وغير الصالح كفه عن الأذى ويرتكبه بالحسنى على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويعظ الكافر بعرض الإسلام عليه وتبيين محاسنه والترغيب فيه برفق ، ويعظ الفاسق بما يناسبه بالرفق أيضاً ويستتر عليه زلله عن غيره وينهاه برفق . فإن أفاد فيه وإلا فيهجره قاصداً تأديبه على ذلك مع إعلامه بالسبب ليكف .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي شَرِيحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ . قِيلَ : وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
قَالَ : الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ .

(عن أبي شريح رضي الله عنه) وهو خويلد الخزاعي الصحابي (قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن) بالتكرار ثلاثاً ، أى إيماناً كاملاً ، أو هو في حق المستحل ، أو أنه لا يجازى مجازاة المؤمن فيدخل الجنة من أول وهلة مثلاً ، أو أنه خرج مخرج الزجر والتغليظ (قيل : ومن يارسول الله ؟) أى ومن الذى لا يؤمن ، والواو في « من » زائدة أو استثنائية أو عاطفة على شيء مقدر ، أى عرفنا ما المراد مثلاً ومن المحدث عنه ، أو سمعنا قولك وما سمعنا من هو . ولأحمد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك . وذكره المنذرى في ترغيبه بلفظ : قالوا : يارسول الله لقد خاب وخسر من هو . وعزاه للبخارى وحده . قال في الفتوح : وما رأيته فيه بهذه الزيادة ولا ذكرها الحميدى في الجمع (قال : صلى الله عليه وآله وسلم (الذى لا يأمن جاره بوائقه) جمع بائقة وهى الغائلة ، أى لا يأمن جاره غوائله وشره . وفي تكرير القسم ثلاثاً تأكيد حق الجار . والحديث من أفراده ، وفي المتن جناس التحريف وهو قوله « لا يؤمن ولا يأمن » فالأول من الإيمان والثاني من الأمان .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
 فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ .

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم : من كان يؤمن بالله) الذي خلقه إيماناً كاملاً (واليوم الآخر)
 الذي إليه معاده وفيه مجازاته بعمله (فلا يؤذ جاره) فيه الأمر بحفظ الجار
 وإيصال الخير إليه وكف أسباب الضرر عنه . قال في بهجة النفوس : وإذا
 كان هذا في حق الجار مع الحائل بين الشخص وبينه ، فينبغي له أن يراعى
 حق الملكين الحافظين اللذين ليس بينه وبينهما جدار ولا حائل ، فلا يؤذيهما
 بإيقاع المخالفات في مرور الساعات ، فقد جاء أنهما يسران بوقوع الحسنات
 ويحزنان بوقوع السيئات ، فينبغي مراعاة جانبهما وحفظ خواطرهما بالتكثير
 من عمل الطاعة والمواظبة على اجتناب المعصية ، فهما أولى برعاية الحق
 من كثير من الجيران (ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه)
 قال الداودي : يعني يزيد في إكرامه على ما كان يفعل في عياله . وقال في
 الكواكب : الأمر بالإكرام يختلف بحسب المقامات ، فربما يكون فرض عين
 أو فرض كفاية ، وأقله أنه من باب مكارم الأخلاق (ومن كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فليقل خيراً) ليغتم (أولي صمت) أي ليسكت عن الشر ليسلم ،
 إذ آفات اللسان كثيرة ، فاحفظ لسانك وليسعك بيتك ، وابك على خطيئتك ،
 وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم . قال ابن مسعود :
 ما شيء أحوج إلى طول سخن من لسان . ول بعضهم : اللسان حية مسكنها الفم .
 وهذا الحديث أخرجه مسلم في الإيمان ، وابن ماجه في الفتن . قال في الفتح :
 قد ورد تفسير الإكرام والإحسان للجار وترك أذاه في عدة أحاديث أخرجهما
 الطبراني من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، والخرائطي في مكارم
 الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو الشيخ في كتاب
 التوبيخ من حديث معاذ بن جبل ، قالوا : يا رسول الله ما حق الجار على

الجار ؟ قال : إن استقرضك أقرضته ، وإن استعانك أعنته ، وإن مرض عدته ، وإن احتاج أعطيته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإذا أصابه خير هنيته ، وإذا أصابته مصيبة عزيته ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا تستطيل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه ، ولا تؤذيه بريح قدرك إلا أن تغفر له منها ، وإن اشتريت فاكهة فأهدله ، وإن لم تفعل فأدخلها سرّاً ، ولا يخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده . وألفاظهم متقاربة ، والسياق أكثره لعمر بن شبيب . وفي حديث بهز بن حكيم : وإن أعور سترته . وأسانيدهم واهية ، لكن اختلاف مخارجها يشعر بأن للحديث أصلاً ، وهذا — أى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فليقل خيراً أو ليصمت » من جوامع الكلم ، لأن القول كله إما خير أو شر ، وإما آيل إلى أحدهما ، فدخل في الخير كل مطلوب من فرضها وندبها ، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ودخل فيه ما يؤول إليه وما عدا ذلك مما هو شر أو يؤول إليه فأمر عند إرادة الخوض فيه بالصمت . واشتمل حديث الباب من الطريقتين على ثلاثة تجمع مكارم الأخلاق الفعلية والقولية : أما الأولان فن الفعلية وأولهما يرجع إلى الأمر بالتخلي عن الرذيلة ، والثاني يرجع إلى الأمر بالتخلي بالفضيلة . والحاصل أن من كان كامل الإيمان فهو متصف بالشفقة على خلق الله قولاً بالخير وسكوتاً عن الشر ، أو فعلاً لما ينفع أو تركاً لما يضر . وفي معنى الأمر بالصمت عدة أحاديث : منها حديث أبي موسى وعبد الله بن عمرو بن العاص : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده . وللطبراني عن ابن مسعود قلت : يا رسول الله أى الأعمال أفضل ، فذكر فيها أن يسلم المسلمون من لسانك . ولأحمد وصححه ابن حبان من حديث البراء رفعه في ذكر أنواع من البر ، قال : فإن لم تطق ذلك فكف لسانك إلا من خير . وللترمذي من حديث ابن عمر : من صمت نجا . وله من حديثه : كثرة الكلام بغير ذكر الله تقسى القلب . وله من حديث سفيان الثقي : قلت : يا رسول الله ما أكثر ما تخاف على ؟ قال : هذا وأشار إلى لسانه . وللطبراني مثله من حديث الحارث بن هشام . وفي حديث معاذ عند أحمد والترمذي والنسائي : أخبرني بعمل يدخلني الجنة ؟ فذكر الوصية بطولها . وفي آخرها : ألا أخبرك بملاك ذلك كله ؟ كف عليك هذا وأشار إلى لسانه... الحديث . وللترمذي من حديث عقبة بن عامر : قلت : يا رسول الله ما النجاة ؟ قال : أمسك عليك لسانك .

الحديث الثامن عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم قال : كل معروف صدقة) أى كل ما يفعله الإنسان أو يقوله من
الخير مما ندب إليه الشارع أو نهى عنه يكتب له به صدقة ، وهذا الحديث
أخرجه مسلم من حديث حذيفة ، وزاد الدارقطني والحاكم من طريق
عبد الحميد بن الحسين الهلالى عن ابن المنكدر : وما أنفق الرجل على أهله
كتب له به صدقة ، وما وقى المرء به عرضه فهو صدقة . وأخرجه البخارى فى
الأدب المفرد من طريق ابن المنكدر عن أبيه ، وزاد : ومن المعروف أن تلقى
أخاك بوجه طلق ، وأن تكنى من دلوك فى إناء أخيك . قاله فى الفتح ،
لكن قال الحافظ السخاوى : الذى رأيت فى الأدب المفرد إنما هو من طريق
أبى غسان الذى أخرجه فى الصحيح من جهته ولفظهما سواء ، نعم هو فى
مسند أحمد من طريق ابن المنكدر باللفظ المشار إليه . انتهى . وحديث الباب
من أفراد البخارى . قال ابن بطلال : دل هذا الحديث على أن كل شيء
يفعله المرء أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة . وفسر ذلك فى حديث
أبى موسى الآتى قريباً وزاد عليه : إن الإمساك عن الشر صدقة . وقال الراغب :
المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرع والعقل معاً ، ويطلق على الاقتصاد
لثبوت النهى عن السرف . وقال ابن أبى جرة : يطلق اسم المعروف على
ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا . قال :
والمراد بالصدقة الثواب ، فإن قارنته النية أجر صاحبه جزماً وإلا ففيه احتمال .
قال : وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الصدقة لم تنحصر فى الأمر المحسوس
منه ، ولا تختص بأهل اليسار مثلاً ، بل كل أحد قادر على أن يفعلها فى أكثر
الأحوال بغير مشقة . وفى حديث أبى موسى قال : قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم : على كل مسلم صدقة . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فيعمل بيديه
فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يستطع أو لم يفعل ؟ قال : فيعين

ذا الحاجة الملهوف. قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال : فيأمر بالخير ، أو قال بالمعروف . قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال : فيمسك عن الشر فإنه له صدقة . رواه البخارى . وتمسك به من قال إن الترك عمل وكسب للعبد ، خلافاً لمن قال إنه ليس بعمل . قاله ابن بطلال . قال : وأصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعاً به . وقد تطلق على الواجب ليجزى صاحب الصدقة في فعله . ويقال لكل ما يحابى المرء من حقه صدقة لأنه تصدق بذلك على نفسه . وفيه التنبيه على العمل والكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويغنيه عن ذل السؤال . وفيه الحث على فعل الخير مهما أمكن ، وأن من أراد شيئاً منها فتعسر فينتقل إلى غيره . وفي حديث أبي هريرة عند البخارى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الكلمة الطيبة صدقة ، أى إعطاء المال ، لأن إعطاءه يفرح به قلب من يعطاه ويذهب ما فى قلبه ، وكذلك الكلمة الطيبة ، كما قاله ابن بطلال . وروى البخارى من حديث عدى بن حاتم رفعه : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يجد فبكلمة طيبة .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال لى النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : إن الله يحب الرفق فى الأمر كله) الرفق : لين الجانب بالقول والفعل
والأخذ بالأسهل ، وهو ضد العنف . ولمسلم عنها : إن الله رفيق يحب الرفق
ويعطى على الرفق ما لا يعطى على العنف . والمعنى : أنه يتأتى معه من الأمور
ما لا يتأتى مع ضده ، وقيل : المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره ، والأول
أوجه . وله فى حديث أبى شريح بن هانئ عنها : إن الرفق لا يكون فى شيء
إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه . وفى حديث أبى الدرداء : من أعطى حظه
من الرفق فقد أعطى حظه من الخير ... الحديث أخرجه الترمذى وصححه ابن
خزيمة . وفى حديث جرير عند مسلم : من يحرم الرفق يحرم الخير كله .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا ، ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ،
 قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ ، أَوْ طَالِبٌ
 حَاجَةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ، فَقَالَ : اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا وَلِيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَيَّ
 لِسَانَ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : (المؤمن) أى بعض المؤمن (للمؤمن كالبنيان) فالألف واللام فى
 المؤمن للجنس (يشد بعضه بعضاً) بيان لوجه التشبيه كقوله (ثم شبك بين
 أصابعه) أى شداً مثل هذا الشد . قال ابن بطال : المعاونة فى أمور الآخرة
 وكذا فى الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها . وقد ثبت حديث أبي هريرة :
 والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه . ويستفاد منه أن الذى يريد
 المبالغة فى بيان أقواله يمثلها بحركاته ليكون أوقع فى نفس السامع (وكان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة)
 بالإضافة (أقبل علينا بوجهه) الشريف (فقال : اشفعوا) فى قضاء حاجة
 السائل أو الطالب (فلتؤجروا وليقض الله) أى اللهم اقض ، أو الأمر بمعنى
 الخبر ، أى إن عرض المحتاج حاجة على فاشفعوا له إلى فإنكم إذا شفעתم حصل
 لكم الأجر ، سواء قبلت شفاعتكم أولاً ، ويجرى الله (على لسان نبيه ما يشاء)
 من موجبات قضاء الحاجة أو عدمها . والحديث أخرجه النسائي . وفى الحديث
 الحض على الخير بالفعل ، وبالتسبب إليه بكل وجه ، والشفاعة إلى الكبير
 فى كشف كربة ومعونة ضعيف ، إذ ليس كل أحد يقدر على الوصول إلى
 الرئيس ولا التمكن منه ليلج عليه أو يوضح له مراده ليعرف حاله على وجهه ،
 وإلا فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يحتجب . قال عياض : ولا يستثنى
 من الوجوه التى تستحب الشفاعة فيها إلا الحدود وإلا فما لأحد فيه تجوز الشفاعة
 فيه ، ولا سيما ممن وقعت منه الهفوة ، أو كان من أهل السر والعفاف . قال :
 وأما المصرور على فسادهم ، المشتهرون فى باطلهم ، فلا يشفع فيهم ليزدجروا
 عن ذلك .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَابًا وَلَا فَحَاشًا وَلَا لَعَنًا ، كَانَ يَقُولُ لِأَحَدِنَا عِنْدَ الْمَعْتَبَةِ مَا لَهُ تَرَبَّ جَبِينُهُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سباباً ولا فحاشاً ولا لعناً) قال فى الكواكب : يحتمل أن يكون السب يتعلق بالنسب كالقذف والفحش بالحسب واللعن بالآخرة ، لأنه البعد عن رحمة الله . واستشكل التعبير بصيغة فعال المشددة وهى تقتضى التكثير ، فهى أخص من فاعل ، ولا يلزم من نفى الأخص نفى الأعم ، فإذا قلت : زيد ليس بفحاش ، أى ليس بكثير الفحش مع جواز أن يكون فاحشاً . وإذا قلت : ليس بفاحش انتفى الفحش من أصله ، فكيف قال « ولا فحاشاً » والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتصف بشئ مما ذكر أصلاً لا بقليل ولا كثير . أوجب بأن فعلاً قد لا يراد به التكثير ، كقول طرفة :

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد

لا يريد أنه قد يحل التلاع قليلاً ، لأن ذلك يدفعه آخر البيت الذى يدل على نفى الحل على كل حال ، أو هى للنسب ، أى ليس بذى فحش البتة ، وكذا باقياها ، كقول امرئ القيس :

وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال

أى بذى نبل ، فينتفى أصل الفحش ، كما يدل عليه رواية « ولا فاحشاً » . والفحش : كل ما خرج عن مقداره حتى يستقبح ويدخل فى القول والفعل والصفة ، يقال : طويل فاحش الطول إذا أفرط فى طوله ، لكن استعماله فى القول أكثر . والمتفحش بالتشديد : الذى يتعمد ذلك ويكثر منه ويتكلفه (كان يقول لأحدنا عند المعتبة) بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة

الفوقية وكسرها بعدها موحدة : مصدر عتب عليه يعتب عتياً ومعتبة . قال الخليل : العتاب مخاطبة الإدلال ومذاكرة الموجدة (ما له) استفهام (ترب جبينه) كلمة جرت على لسان العرب لا يريدون حقيقتها أو دعاء له بالطاعة ، أى يصلى فيترب جبينه أو عليه بأن يسقط على رأسه على الأرض من جهة جبينه . وهذه الأخيرة أوجه وأشبه . قال الحافظ : لأن الجبين لا يصلى عليه . قال ثعلب : الجبينان يكتنفان الجبهة . ومنه قوله تعالى : « وتله للجبين » أى ألقاه على جبينه .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ قَطُّ فَقَالَ : لَا .

(عن جابر رضي الله عنه قال : ما سئل النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم عن شيء قط) أى ما طلب منه شيء . قال الكرمانى : أى من أموال
الدنيا (فقال : لا) قال الفرزدق :

ما قال لا قط إلا فى تشهده لولا التشهد كانت لاءه نعم
وعند ابن سعد من مرسل ابن الحنفية : إذا سئل فأراد أن يفعل قال :
نعم ، وإذا لم يرد أن يفعل سكت ، ففيه أنه لا ينطق بالرد ، بل إن كان
عنده وكان الإعطاء سائغاً أعطى وإلا سكت . وحديث الباب أخرجه مسلم
فى فضائل النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، والترمذى فى الشمائل . قال فى
الفتح : وهو قريب من حديث أبى هريرة فى الأطعمة : ما عاب طعاماً قط ،
إن اشتباه أكله وإلا تركه . وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : معناه : لم
يقبل لا منعاً للإعطاء ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقوها اعتذاراً كما فى قوله تعالى :
« قلت لا أجد ما أحملكم عليه » . ولا يخفى الفرق بينه وبين لا أحملكم . قلت :
وهو نظير ما فى حديث أبى موسى : لما سأل الأشعريون الحمل قال : ما عندى
ما أحملكم . لكن يشكل على ذلك أن فى حديث الأشعري أنه صلى الله عليه
وآله وسلم حلف أن لا يحملهم ، فقال : والله لا أحملكم . فيمكن أن يخص من
عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده . والسائل يتحقق أنه ليس عنده
ذلك أو حيث كان المقام لا يقتضى الاقتصار على السكوت من الحالة الواقعة
أو من حال السائل ، كأن يكون لم يعرف العادة ، فلو اقتصر فى جوابه على
السكوت مع حاجة السائل لتصادى على السؤال مثلاً ، ويكون القسم على ذلك
تأكيداً لقطع طمع السائل . والسر فى الجمع بين قوله : « لا أجد ما أحملكم »
وقوله : « والله لا أحملكم » أن الأول لبيان أن الذى سئله لم يكن موجوداً عنده ،
والثانى أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بالقرض مثلاً أو بالاستيها ب ،
إذا لا اضطرار حينئذ إلى ذلك . انتهى .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَدَمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَشْرَ سِنِينَ ، فَمَا قَالَ لِي أَفٌّ ، وَلَا لِمَ صَنَعْتُ ، وَلَا أَلَّا صَنَعْتُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : خدمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عشر سنين فما قال لي أف) وهو صوت يدل على التضجر (ولا لم صنعت)
كذا وكذا (ولا ألا صنعت) كذا وكذا ، وفيه تنزيه اللسان عن الزجر
واستثلاف خاطر الخادم بترك معاتبته . وهذا في الأمور المتعلقة بحظ الإنسان ،
أما الأمور الشرعية فلا يتسامح فيها على ما لا يخفى ، لأنها من باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر . والحديث أخرجه مسلم . وفي رواية إسحق بن أبي طلحة :
ما علمته قال لشيء صنعته : لم فعلت كذا وكذا ، أو لشيء تركته :
هلا فعلت كذا وكذا . وفي رواية عبد العزيز بن صهيب : ما قال لشيء
صنعته : لم صنعت هذا كذا ، ولا لشيء لم أصنعه : لم لم تصنع هذا كذا .
ويستفاد من هذا ترك العتاب على ما فات ، لأن هناك مندوحة عنه باستئناف
الأمر به إذا احتيج إليه .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ ، وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكَفْرِ إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ إِنْ
لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ .

(عن أبي ذر رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق) كأن يقول له : يا فاسق (ولا يرميه بالكفر) كأن يقول له : يا كافر (إلا ارتدت عليه) الرمية ، فيصير هو فاسقاً أو كافراً (إن لم يكن صاحبه) المرمى (كذلك) وإن كان موصوفاً بذلك فلا يرتد إليه شيء لكونه صدق فيما قاله ، فإن قصد بذلك تغييره وشهرته بذلك وأذاه حرم عليه ، لأنه مأمور بستره وتعليمه وموعظته بالحسنى ، فهما أمكنه ذلك بالرفق حرم عليه فعله بالعنف ، لأنه قد يكون سبباً لإغوائه وإصراره على ذلك الفعل ، كما في طبع كثير من الناس من الأنفة لاسيما إن كان الأمر دون المأمور في الدرجة ، فإن قصد نصحه أو نصح غيره ببيان حاله جاز له ذلك . والحديث أخرجه مسلم في الإيمان . ولمسلم من حديث أبي هريرة بلفظ في رواية : ومن دعا رجلاً بالكفر ، أو قال : عدو الله ، وليس كذلك ، إلا حار عليه . ومن حديث ابن عمر بلفظ : فقد باء بها أحدهما ، وهو بمعنى رجع . قال النووي : اختلف في تأويل هذا الرجوع ، فقيل : رجع عليه الكفر إن كان مستحلاً . وهذا بعيد من سياق الخبر . وقيل : محمول على الخوارج لأنهم يكفرون المؤمنين . هكذا نقله عياض عن مالك ، وهو ضعيف ، لأن الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم . قال في الفتح : قلت : ولما قاله مالك وجه وهو أن منهم من يكفر كثيراً من الصحابة ممن شهد له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة وبالإيمان ، فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم الشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم لتأويل . والتحقيق أن الحديث سيق لזجر المؤمن عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم ، وذلك قبل وجود فرقة الخوارج

وغيرهم . وقيل : معناه رجعت عليه معصيته لأخيه ، ومعصيته : تكفيره . وهذا لا بأس به . وقيل : يخشى عليه أن يؤول به ذلك إلى الكفر ، كما قيل : المعاصي بريد الكفر ، فيخاف على من أدامها أو أصر عليها سوء الخاتمة . وأرجح من الجميع أن من قال لمن يعرف منه الإسلام ولم تقم له شبهة في زعمه إنه كافر فإنه يكفر بذلك ، فعنى الحديث : فقد رجع عليه تكفيره ، فالراجع التكفير لا الكفر ، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله ، ومن لا يكفر إلا كافرأ يعتقد بطلان دين الإسلام . ويؤيده أن في بعض طرقه وجب الكفر على أحدهما . وقال القرطبي : حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو جحد المعلوم من الإسلام بالضرورة الشرعية . وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر المنعم والقيام بحقه . وفي حديث أبي سعيد : يكفرون الإحسان ويكفرون العشير . والحاصل أن المقول له إن كان كافرأ كفرأ شرعياً فقد صدق القائل وذهب بها المقول له ، وإن لم يكن رجعت للقائل معرفة ذلك القول وإثمه . هكذا اقتصر على هذا التأويل في « رجع » وهو من أعدل الأجوبة . وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رفعه : إن العبد إذا لعن شيئاً صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها ثم تهبط إلى الأرض فتأخذ يمناً ويسرة ، فإن لم تجد مساعاً رجعت إلى الذى لعن ، فإن كان أهلاً ، وإلا رجعت إلى قائلها . وله شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن ، وأخرجه أبو داود والترمذى عن ابن عباس ، ورواته ثقات ، ولكنه أعل بالإرسال .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ .

(عن ثابت بن الضحاك) الأنصارى الأشهرى (وكان من أصحاب الشجرة) أى شجرة الرضوان بالحديبية (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من حلف على ملة غير الإسلام) بتكوين ملة ، فـ « غير » صفة ، و « على » بمعنى الباء ، كأن يقول : إن فعل كذا فهو يهودى أو نصرانى (كاذباً فهو كما قال) أى أنه يحكم عليه بالذى نسبته لنفسه ، وظاهره أنه يكفر ، أو هو محمول على من أراد أن يكون متصفاً بذلك إذا وقع المحلوف عليه ، لأن إرادة الكفر كفر فيكفر فى الحال ، أو المراد التهديد والمبالغة فى الوعيد لا الحكم ، وإن قصد تبعيد نفسه عن الفعل فليس بيمين ولا يكفر به ، وإن قال : واللآل والعزى ، وقصد التعظيم واعتقد فيها من التعظيم ما يعتقده فى الله كفر وإلا فلا . وفى حديث أبى هريرة رفعه : من حلف فقال فى حلفه : واللآل والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله ، ففيه دليل على أنه لا كفارة على من حلف بغير الإسلام ، بل يأثم وتلزمه التوبة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل عقوبته فى دينه ولم يوجب فى ماله شيئاً ، وإنما أمره بكلمة التوحيد ، لأن اليمين إنما تكون بالمعبود ، فإذا حلف باللآل والعزى فقد ضاهى الكفر فى ذلك ، فأمره أن يتداركه بكلمة التوحيد . قاله البغوى فى شرح السنة . وقوله « كاذباً » وقع فى رواية مسلم : كاذباً متعمداً . فيستفاد منه أن الحالف المتعمد إن كان مطمئن القلب بالإيمان وهو كاذب فى تعظيم ما لا يعتقد تعظيمه لم يكفر ، وإن قاله معتقداً لليمين بتلك المقالة لكونها

حقاً كفر ، وإن قاله لمجرد التعظيم لها باعتبار ما كان قبل النسخ فلا يكفر (وليس على ابن آدم نذر) أى ليس عليه وفاء نذر (فيما لا يملك) كأن يقول : إن شفى الله مريضى فبعد فلان حر ، أو أتصدق بدار زيد . أما لو قال نحو : إن شفى الله مريضى فعلى عتق رقبة ، ولا يملك شيئاً فى تلك الحالة ، فليس من النذر فيما لا يملك ، لأنه يقدر عليه فى الجملة حالاً أو مآلاً ، فهو يملكه بالقوة (ومن قتل نفسه بشئ فى الدنيا عذب به يوم القيامة) ليكون الجزاء من جنس العمل ، وإن كان عذاب الآخرة أعظم (ومن لعن مؤمناً فهو كقتله) فى التحريم أو فى العقاب أو فى الإبعاد ، لأن اللعن تبعيد رحمة الله ، والقتل تبعيد من الحياة ، والضمير للمصدر الذى دل عليه الفعل ، أى فلعه كقتله ، والتقييد بالمؤمن للتشنيع أو للاحتراز عن الكافر ، إذ لاخلاف فى لعن الكافر جملة بلا تعيين ، أما لعن العاصى المعين فالمشهور فيه المنع ، ونقل ابن العربى الاتفاق عليه (ومن قذف مؤمناً) رماه (بكفر فهو كقتله) لأن النسبة إلى الكفر الموجب للقتل كالقتل فى أن المتسبب للشئ كفاعله . والحديث اشتمل على خمسة أحكام كما لا يخفى .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ .

(عن حذيفة رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يدخل الجنة قتات) من قتّ الحديث يفته قتاً ، والرجل قتات ، أى نمام . قال ابن الأعرابي : هو الذى يسمع الحديث وينقله . ووقع بلفظ « نمام » فى رواية أبى وائل عن حذيفة عند مسلم . قال عياض : القتات والنمام واحد ، وفرق بعضهم بأن النمام الذى يحضر القصة وينقلها ، والقتات الذى يتسمع من حديث من لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه . وهل الغيبة والنميمة متغايران أولاً . والراجع التغاير ، وأن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه ، لأن النميمة نقل حال الشخص لغيره على جهة الإفساد بغير رضاه ، سواء كان بعلمه أم بغير علمه . والغيبة ذكره فى غيبته بما يكره . فامتازت النميمة بقصد الإفساد ، ولا يشترط ذلك فى الغيبة ، وامتازت الغيبة بكونها فى غيبة المقول فيه ، واشتركتا فيما عدا ذلك . والحديث أخرجه مسلم فى الإيمان ، وأبو داود فى الأدب ، والترمذى فى البر ، والنسائى فى التفسير . قال الغزالى ما ملخصه : ينبغى لمن حملت إليه نميمة أن لا يصدق من نمّ ، ولا يظن بمن نمّ عنه ما نقل عنه ، ولا يبحث عن تحقيق ما ذكره له ، وأن ينهأ ويقبح له فعله ، وأن يبغضه إن لم ينزجر ، وأن لا يرضى لنفسه ما نهى النمام عنه ، فينميه على النمام فيضير نماماً . قال النووى : وهذا كله إذا لم يكن فى النقل مصلحة شرعية ، وإلا فهي مستحبة أو واجبة لمن اطلع من شخص أنه يريد أن يؤذى شخصاً ظلماً فيحذره منه ، وكذا من أخبر الإمام أو من له ولاية بسيرة نائبة مثلاً ، فلا يمنع من ذلك .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَثْنَى عَلَيْهِ رَجُلٌ خَيْرًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَيَحْكُ ، قَطَعْتَ عُتُقَ صَاحِبِكَ ، يَقُولُهُ مِرَارًا ، إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادِحًا لَا مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ : أَحْسَبُ كَذًا وَكَذَا ، إِنْ كَانَ يُرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ وَحَسِيبُهُ اللَّهُ وَلَا يُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا .

(عن أبي بكره رضى الله عنه أن رجلا ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله)
 وآله (وسلم فأثنى عليه رجل خيراً ، فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : ويحك) كلمة ترحم وتوجع تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها (قطعت عتق صاحبك) أى أهلكته ، استعارة من قطع العتق الذى هو القتل لاشتراكهما في الهلاك (يقوله) أى يقول صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول (مراراً : إن كان أحدكم مادحاً) أحدأ (لا محالة) بفتح الميم ، أى لا بد (فليقل : أحب كذا وكذا إن كان يرى) بضم أوله ، أى يظن (أنه) أى الممدوح (كذلك وحسيبه الله) أى يحاسبه على عمله الذى يعلم حقيقته ، والجملة اعتراض . وقال شارح المشكاة : هى من تسمية القول . والمعنى : فليقل أحسب أن فلاناً كذا إن كان يحسب ذلك منه ، والله يعلم سره ، لأنه هو الذى يجازيه إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً ، ولا يقل : أتيقن ولا أتحقق أنه محسن جازماً به (ولا يزكى) أحد (على الله أحدأ) منع له عن الجزم ، أى لا يقطع على عاقبة أحد ولا على ما فى ضميره ، لأن ذلك مغيب ، ولا يزكى : خبر معناه النهى ، أى لا تركوا أحدأ على الله ، لأنه أعلم بكم منكم . قال ابن بطال : حاصل النهى : من أفرط فى مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على الممدوح العجب لظنه أنه بتلك المنزلة ، فربما ضيع العمل والازدياد من الخير اتكالا على ما وصف به ، ولذلك تأول العلماء فى الحديث الآخر : احتوا على وجوه المداحين التراب ، أن المراد بهم من يمدح الناس فى وجوههم بالباطل . قال عمر : المدح هو الذبح ، قال : وأما من مدح بما فيه فلا يدخل فى النهى ، فقد مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الشعر والخطب والمخاطبة ولم يحث فى وجهه مادحه تراباً . انتهى ملخصاً .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تبغضوا) أى لا تتعاطوا أسباب البغض ، نعم إذا كان البغض لله وجب ، وحقيقته أن يقع بين اثنين ، وقد يكون من واحد ، وكذا ما بعده وهو قوله (ولا تحاسدوا ولا تدابروا) أى لا يستأثر أحدكم على الآخر ، لأن المستأثر يولى دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر . وقال إمام الأئمة مالك فى موطئه : لا أحسب التدابر إلا الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه . انتهى . والحسد : تمنى الشخص زوال النعمة عن مستحق لها أعم من أن يسعى فى إزالة تلك النعمة عن مستحقها أم لا ، فإن سعى كان باغياً ، وإن لم يسع فى ذلك ولا أظهره ولا تسبب فيه ، فإن كان المانع عجزه بحيث لو تمكن فعل فآثم ، وإن كان المانع له من ذلك التقوى فقد يعذر ، لأنه لا يملك دفع الخواطر النفسانية ، فيكفيه فى مجاهدة نفسه أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها . وفى حديث إسماعيل بن أمية عند عبد الرزاق مرفوعاً : ثلاث لا يسلم منها أحد : الطيرة والظن والحسد . قيل : فما المخرج منهم ؟ يا رسول الله ؟ قال : إذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبغ (وكونوا) يا (عباد الله إخواناً) باكتساب ما تصيرون به كإخوان النسب فى الشفقة والرحمة والمحبة والمواساة والنصيحة ، يعنى أنتم مستوون فى كونكم عبيد الله ، وملتكم ملة واحدة ، فالتباغض والتحاسد والتدابير مناف لحاكم ، فالواجب عليكم أن تكونوا إخواناً متواصلين متآلفين (ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه) فى الإسلام (فوق ثلاثة أيام) تخصيص الأخ بالذكر إشعار بالعلية . ومفهومه أنه إن خالف هذه الشريطة وقطع هذه الرابطة جاز هجرانه فوق ثلاثة ، فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة على مر الأوقات ما لم تظهر التوبة والرجوع إلى الحق .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ ، وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا
وَلَا تَنَاجَشُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ
إِخْوَانًا .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم قال : إياكم) كلمة تحذير (والظن فإن الظن أكذب الحديث) أى
اجتنبوه ، فلا تهموا أحداً بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها ،
ولا تحكموا بما يقع منه كما يحكم بنفس العلم ، لأن أوائل الظنون خواطر
لا يملك دفعها ، والمرء إنما يكلف بما يقدر عليه دون ما لا يملكه . واستشكل
تسمية الظن كذباً ، فإن الكذب من صفات الأقوال . وأجيب بأن المراد
عدم مطابقة الواقع ، سواء كان قولاً أو فعلاً ، أو المراد ما ينشأ عن الظن ،
فوصف الظن به مجازاً . قال الخطابي : ليس المراد ترك العمل بالظن الذى
تناط به الأحكام غالباً ، بل المراد ترك تحقيق الظن به الذى يظن بالظنون به ،
وكذا ما يقع بالقلب بغير دليل . انتهى . ويؤيده حديث : تجاوز الله للأمة
عما حدثت به أنفسها . قال عياض : استدل بالحديث قوم على منع العمل فى
الأحكام بالاجتهاد والرأى . وحمله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس
مبنياً على أصل ولا تحقيق نظر . وقال النووى : ليس المراد فى الحديث بالظن
ما يتعلق بالاجتهاد الذى يتعلق بالأحكام أصلاً ، بل الاستدلال به لذلك ضعيف
أو باطل . وتعقب بأن ضعفه ظاهر ، وأما بطلانه فلا ، فإن اللفظ صالح
لذلك ، ولا سيما إذا حمل على ما ذكره القاضى عياض . وقد قربه القرطبى فى
المفهم وقال : الظن الشرعى الذى هو تغليب أحد الجائزين أو هو بمعنى
اليقين ليس مراداً من الحديث ولا من الآية ، فلا يلتفت لمن استدل بذلك على
إنكار الظن الشرعى . وقال ابن عبد البر : احتج به بعض الشافعية على من قال
بسد الذرائع فى البيع فأبطل ببيع العينة ، ووجه الاستدلال النهى عن الظن بالمسلم

شراً ، فإذا باع شيئاً حمل على ظاهره الذى وقع العقد به ولم يبطل بمجرد توهم أنه سلك به مسلك الحيلة ، ولا يخفى ما فيه . وأما وصف الظن بكونه أكذب الحديث مع أن تعمد الكذب الذى لا يستند إلى ظن أصلاً أشد من الأمر الذى يستند إلى الظن ، فللاشارة إلى أن الظن المنهى عنه هو الذى لا يستند إلى شيء يجوز الاعتماد عليه ، فيعتمد عليه ويجعل أصلاً ويجزم به فيكون الجازم به كاذباً ، وإنما صار أشد من الكاذب ، لأن الكذب فى أصله مستقيم مستغنى عن ذمه بخلاف هذا ، فإن صاحبه بزعمه مستند إلى شيء ، فوصف بكونه أشد الكذب مبالغة فى ذمه والتنفير عنه ، وإشارة إلى أن الاغترار به أكثر من الكذب المحض لخفائه غالباً ووضوح الكذب المحض (ولا تحسسوا) بالحاء المهملة (ولا تجسسوا) بالجيم . قال إبراهيم الحربى فيما نقله عنه السفاقسى : معناهما واحد وهو تطلب الأخبار ، فالثانى للتأكيد كما قاله ابن الأنبارى . وقال الحافظ أبو ذر : بالحاء الطلب لنفسه ، وبالجيم لغيره ، وقيل بالجيم : البحث عن عورات الناس ، وبالحاء : استماع حديثهم ، وقيل بالجيم : البحث عن بواطن الأمور ، وبالحاء : البحث عما يدرك بحاسة العين أو الأذن . ورجحه القرطبى . وقيل بالجيم : الذى يعرف الخبر بتلطف ومنه الجاسوس ، وبالحاء : الذى يطلب الشيء بحاسته كاستراق السمع وإبصار الشيء خفية . نعم لو تعين التجسس طريقاً إلى إنقاذ نفس من الهلاك ، أو منع من زنا ونحوهما شرع كما لا يخفى . نقله النووى عن الأحكام السلطانية للماوردى ، واستجازه ، وأول كلامه : ليس للمحتسب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات ، ولو غلب على الظن استسرار أهلها بها إلا هذه الصورة . وقد فهم من هذا الحديث الأمر بصون عرض المسلم غاية الصيانة لتقديم النهى عن الخوض فيه بالظن ، فإن قال الظان : أبحث لأتحقق . قيل له : ولا تجسسوا . فإن قال : تحققت من غير تجسس . قيل له : « ولا يغتب بعضكم بعضاً » . وقال الخطابى : معناه : لا تبحثوا عن عيوب الناس ولا تتبعوها (ولا تناجشوا) بالنون ، من النجش وهو أن يزيد فى السلعة وهو لا يريد شراءها بل ليوقع غيره فيها (ولا تحاسدوا) الحسد : تمنى الشخص زوال النعمة عن مستحق لها . قال الحسن البصرى : ما من آدمى إلا وفيه الحسد ، فمن لم يجاوز ذلك إلى البغى والظلم لم يبتعه منه شيء . قال تعالى : « ومن شر حاسد إذا حسد » . والحسد أول ذنب عصى الله به

فى السماء من إبليس ، وفى الأرض من قابيل ، وأقوى أسباب الحسد العداوة ، ومنها خوفه من تكبر غيره عليه بنعمة فيتمنى زوالها عنه ليقع التساوى بينه وبينه ، ومنها حب الرياسة ، فتى تفرد بفن وأحب الرياسة صارت حالته إذا سمع فى أقصى العالم بنظيره أحب موته أو زوال تلك النعمة عنه . وآفاته كثيرة ، وربما حسد عالماً فأحب خطأه فى دين الله وانكشافه أو بطلان علمه بخرس أو مرض . فليتأمل ما فيه من مشاركة أعداء الله بسخط قضائه وكرهه ما قسمه لعباده ، ومحبة زوالها عن أخيه المؤمن ، ونزول البلاء به . قال بعضهم : الحاسد جاحد لأنه لا يرضى بقضاء الواحد . فالعجب من عاقل يسخط ربه بحسد يضره فى دينه ودينه بلا فائدة ، بل ربما يريد الحاسد زوال نعمة المحسود فتزول عن الحاسد ، فيزداد المحسود نعمة إلى نعمته ، والحاسد شقاوة على شقاوته . نسأل الله العفو والعافية . قال فى الفتح : النهى عن التحاسد ليس مقصوداً على وقوعه بين اثنين فصاعداً ، بل الحسد مذموم ومنهى عنه ولو وقع من جانب واحد ، لأنه إذا ذم مع وقوعه مع المكافأة فهو مذموم مع الأفراد بطريق الأولى . اهـ . (ولا تباغضوا) أى لا تتعاطوا أسباب البغض ، لأن البغض لا يكسب ابتداء . وقيل : المراد النهى عن الأهواء المضلة المقتضية للتباغض . قال فى الفتح : بل هو أعم من الأهواء ، لأن تعاطى الأهواء ضرب من ذلك . وحقيقة التباغض أن يقع بين اثنين ، وقد يطلق إذا كان من أحدهما ، والمذموم منه ما كان فى غير الله تعالى ، فإنه واجب فيه ويثاب فاعله لتعظيم حق الله تعالى ، ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة ، كمن يؤديه اجتهاده إلى اعتقاد ينافى الآخر فيبغضه على ذلك ، وهو معذور عند الله تعالى (ولا تدابروا) قال الخطاى : لا تتهاجروا فيهجر أحدكم أخاه ، مأخوذ من تولية الرجل الآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه . قال ابن عبد البر : قيل للإعراض : مدبرة لأن من أبغض أعرض ومن أعرض ولى دبره . قال الماوردى : التدابر : المعادة ، تقول : دابرته ، أى عاديته ، وحكى عياض أن معناه : لا تجادلوا ولكن تعاونوا ، والأول أولى . وعن أنس قال : التدابر : التصارم (وكانوا عباد الله إخواناً) هذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم ، كأنه قال : إذا تركتم هذه المنهيات كنتم إخواناً ، ومفهومه : إذا لم تتركوها تصيروا أعداء . ومعنى « كونوا إخواناً » اكتسبوا ما تصيرون

به إخواناً مما سبق ذكره ، وغير ذلك من الأمور المقتضية لذلك إثباتاً ونفيًا . قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعة بعد صحبته بغير ذنب شرعى ، والحسد له على ما أنعم الله به عليه ، وأن يعامله معاملة الأخ النسب ، وأن لا يبحث عن معايبه ، ولا فرق في ذلك بين الغائب والحاضر ، وقد يشترك الميت مع الحي في كثير من ذلك . ولمسلم بعد قوله « إخواناً » : المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره ، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه ، التقوى ههنا ؛ ويشير إلى صدره . وزاد في رواية أخرى : إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم . وهو حديث عظيم اشتمل على جمل من الفوائد والآداب المحتاج إليها .

الحديث الثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا ، وَفِي رَوَايَةٍ : يَعْرِفَانِ دِينَنَا الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ .

(عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما أظن فلاناً وفلاناً) قال فى الفتح : لم أقف على تسميتهما ، وقد ذكر الليث أنهما كانا منافقين ، أى فالظن فيهما ليس من الظن المنهى عنه ، لأنه فى مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين ، والنهى إنما هو عن ظن السوء بالمسلم السالم فى دينه وعرضه ، فالتنى فى الحديث لظن النفى لا لظن الظن . وفى الترجمة إثبات الظن ، فلا تنافى بينه وبين الترجمة . قال الداودى : تأويل الليث بعيد ، ولم يكن النبى صلى الله عليه وآله وسلم يعرف جميع المنافقين . كذا قال . وقال ابن عمر : إنا كنا إذا فقدنا الرجل فى عشاء الآخرة أسأنا به الظن ، ومعناه أنه لا يغيب إلا لأمر سيئ إما فى بدنه أو دينه (يعرفان من ديننا) دين الإسلام (شيئاً) وفى رواية : يعرفان ديننا الذى نحن عليه) وهو دين الإسلام .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ ، وَإِنَّ مِنَ الْمُجَانَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَيَقُولُ : يَا فُلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا ، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : كل أمتي (المسلمون) معافى (معافى) بضم الميم وفتح الفاء مقصوراً : اسم مفعول من العافية ، أى يعنى عن ذنبهم ولا يؤاخذون به (إلا المجاهرون) بكسر الهاء ، إلا المعلنون بالفسق لاستخفافهم بحق الله تعالى ورسوله وصالحى المؤمنين . وفيه ضرب من العناد لهم . والمجاهر : الذى يظهر معصيته ويكشف ما ستر الله عليه فيحدث به (وإن من المجانة) بفتح الميم والجيم ، أى عدم المبالاة بالقول والفعل .. ولأبى ذر عن الكشميين : من المجاهرة بدل المجانة . قال القاضى عياض : إنها تصحيف وإن كان معناها لا يبعد هنا ، لأن الماخن هو الذى يستهتر فى أموره ، وهو الذى لا يبالى بما قال وما قيل له . وتعبه الحافظ فى الفتح فقال : الذى يظهر رجحان هذه الرواية ، لأن الكلام المذكور بعده لا يرتاب أحد أنه من المجاهرة ، فليس فى إعادة ذكره كبير فائدة ، وأما الرواية بلفظ « المجانة » فتفيد معنى زائداً وهو أن الذى يجاهر بالمعصية يكون من جملة المخان . والمجانة مذمومة شرعاً وعرفاً ، فىكون الذى يظهر المعصية قد ارتكب محذورين : إظهار المعصية وتلبسه بفعل المخان . وأطال فى بيان ذلك ، فانظره إن أردته (أن يعمل الرجل بالليل عملاً) أى معصية (ثم يصبح) يدخل فى الصباح (وقد ستره الله) عليه (فيقول) لغيره (يا فلان عملت البارحة) هى أقرب لیسلة مضت من وقت القول ، وأصلها من برح إذا زال (كذا وكذا) من المعصية (وقد بات يستره ربه) ويصبح يكشف ستر الله عنه (وفى حديث ابن عمر مرفوعاً عند الحاكم : اجتنبوا هذه القاذورات التى نهى الله عنها ، فمن ألم بشيء منها فليستتر بستر الله .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا ، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ .

(عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يحل لرجل أن يهجر أخاه) في الإسلام (فوق ثلاث ليال) بأيامها ، وظاهره إباحة ذلك في الثلاث ، لأن الغالب أن ما جبل عليه الإنسان من الغضب وسوء الخلق يزول من المؤمن أو يقل بعد الثلاث ، والتعبير بأخيه فيه إشعار بالعلية . قال العلماء : تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال بالنص ، وتباح في الثلاث بالمفهوم (يلتقيان فيعرض هذا) عن أخيه المسلم (ويعرض هذا) الآخر كذلك ، والجملة استثنائية بيان لكيفية الهجران (وخيرهما الذي يبدأ) أخاه (بالسلام) وزاد الطبراني بعد قوله « بالسلام » يسبق إلى الجنة . ولأبي داود بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه : فإن مرت به ثلاث فلقية فليسلم عليه ، فإن رد فقد اشتركا في الأجر ، وإن لم يرد فقد باء بالإثم ، وخرج المسلم من الهجرة . قال في المصابيح : حاول بعض الناس أن يجعل هذا دليلا على فرع ذكروا أنه مستثنى من القاعدة المشهورة وهي أن القرض أفضل من النفل ، وهذا الفرع المستثنى هو الابتداء بالسلام فإنه سنة والرد واجب . قال بعض الناس : والابتداء أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : وخيرهما الذي يبدأ بالسلام . واعلم أنه ليس في الحديث أن الابتداء خير من الجواب ، وإنما فيه أن المبتدئ خير من الجيب ، وهذا لأن المبتدئ فعل حسنة وتسبب إلى فعل حسنة وهي الجواب مع ما دل عليه الابتداء من حسن طوية المبتدئ ، وترك ما يكرهه الشارع من الهجرة والجفاء ، فإن الحديث ورد في المسلمين يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، أو كان المبتدئ خيرا من حيث أنه مبتدئ بترك ما كرهه الشارع من التقاطع لا من حيث أنه يسلم . اهـ . وقال الأكثرون : تزول الهجرة بمجرد السلام ورده . وقال الإمام

أحمد : لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولاً . ١ هـ .
والهجرة بكسر الهاء وسكون الجيم : هى مفارقة كلام أخيه المؤمن مع
تلاقيهما وإعراض كل واحد منهما عن الآخر عند اجتماعهما لا مفارقة الوطن ،
وهى فى الأصل الترك فعلاً كان أو قولاً . واستدل بقوله « أخاه » على أن الحكم
مختص بالمؤمنين . قال النووى : لا حجة فى قوله « لا يحل لمسلم » أن يقول :
الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، لأن التقييد بالمسلم لكونه الذى يقبل
خطاب الشرع وينتفع به ، وأما التقييد بالأخوة فдал على أن للمسلم أن يهجر
الكافر من غير تقييد . واستدل بهذا الحديث على أن من أعرض عن أخيه المسلم
وامتنع من مكالمته والسلام عليه آثم بذلك ، لأن نفي الحل يثبت التحريم ،
ومرتكب الحرام آثم . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه لا يجوز الهجران
فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه
أو دنياه مضرة ، فإن كان كذلك جاز ، ورب هجر جميل خير من مخاطبة
مؤذية . وقد ذكر الخطابى أن هجر الوالد ولده والزوج زوجته ونحو ذلك
لا يتضيق بالثلاث . واستدل بأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساءه
شهرأ ، وكذلك ما صدر من كثير من السلف فى استجازتهم ترك مكالمته
بعضهم بعضاً مع علمهم بالنهى عن المهاجرة . قال فى الفتح : ولا يخفى أن
هنا مقامين أعلى وأدنى : فالأعلى اجتناب الإعراض جملة ، فيبذل السلام والكلام
والمودة بكل طريق ، والأدنى الاقتصار على السلام دون غيره ، والوعيد
الشديد إنما وقع لمن يترك الأدنى ، وأما الأعلى فمن تركه من الأجانب فلا يلحقه
اللوم ، بخلاف الأقارب فإنه يدخل فيه قطيعة الرحم .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ الصَّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَصْدُقَ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا ، وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن الصدق يهدي) بفتح أوله ، من الهداية وهى الدلالة الموصلة إلى المطلوب (إلى البر) بكسر الباء وتشديد الراء ، أى يوصل إلى الخيرات كلها ، والصدق يطلق على صدق اللسان ، وهو نقيض الكذب ، والصدق فى النية وهو الإخلاص ، فى راعى معنى الصدق فى مناجاته ، ولا يكن ممن قال : وجهت وجهى لله وهو غافل كاذب ، والصدق فى العزم على خير نواه ، أى يقوى عزمه أنه إذا ولى مثلاً لا يظلم ، والصدق فى الوفاء بالعزم ، أى حال وقوع الولاية مثلاً ، والصدق فى الأعمال وأقله استواء سريره وعلايته ، والصدق فى المقامات كالصدق فى الخوف والرجاء وغيرهما ، فمن اتصف بالسته كان صديقاً ، أو ببعضها كان صادقاً . وقال الراغب : الصدق مطابقة القول للضمير والخبر عنه ، فإن انخرم شرط لم يكن صادقاً بل يكون كذاباً أو متردداً بينهما على اعتبارين ، كقول المنافق : محمد رسول الله ، فإنه يصح أن يقال صدق لكون الخبر عنه كذلك ، ويصح أن يقال كذب لخالفه قوله لضميره . وفى رواية لمسلم وأبى داود والترمذى : عليكم بالصدق فإن الصدق ... إلخ (وإن البر يهدي) يوصل (إلى الجنة) وأصل البر التوسع فى فعل الخير ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ، ويطلق على العمل الخالص الدائم . قال ابن بطال : مصداقه فى قول الله تعالى : « إن الأبرار لنى نعم » (وإن الرجل ليصدق) فى السر والعلانية ، ويتكرر ذلك منه . زاد الأعمش فى روايته : ويتحرى الصدق . وكذا زادها فى الشق الثانى (حتى يكون صديقاً) هو من أبنية المبالغة ، والمراد فرط صدقه حتى يصدق

قوله العمل ، فالتنكير للتعظيم والتفخيم ، أى بلغ فى الصدق إلى غايته ونهايته حتى دخل فى زمرتهم واستحق ثوابهم . وفى رواية : حتى يكتب عند الله صديقاً (وإن الكذب يهدى) أى يوصل (إلى الفجور) الذى هو ضد البر . قال الراغب : أصل الفجر الشق ، فالفجور شق ستر الديانة ، ويطلق على الميل إلى الفساد وعلى الانبعاث فى المعاصى ، وهو اسم جامع للشر (وإن الفجور يهدى) أى يوصل (إلى النار) قال تعالى : « إن الفجار لفي جحيم » (وإن الرجل ليكذب) ويتكرر ذلك منه (حتى يكتب عند الله كذاباً) أى يحكم له بذلك ويظهره للمخلوقين من الملائكة الأعلى ، ويلقى فى قلوب أهل الأرض وألسنتهم ، فيستحق بذلك صفة الكذابين وعقابهم . وعن ابن مسعود مما ذكره الإمام مالك بلاغاً ، وزاد فيه زيادة مفيدة ولفظه : لا يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب فينكت فى قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عن الله من الكذابين . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الأدب أيضاً . قال النووي : قال العلماء : فى هذا الحديث حث على تحرى الصدق وهو قصده والاعتناء به ، وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه ، فإنه إذا تساهل فيه أكثر منه فعرف به فيكتب كذاباً . وفيه إشارة إلى أن من تولى الكذب بالقصد الصحيح إلى الصدق صار الصدق له سجية حتى يستحق الوصف به ، وكذلك عكسه ، وليس المراد بأن الحمد والذم فيهما يختص بمن يقصد إليهما فقط ، وإن كان الصادق فى الأصل محموداً والكاذب مذموماً . اهـ .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَيْسَ أَحَدٌ أَوْ لَيْسَ شَيْءٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذَى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ ، إِنَّهُمْ لَيَدْعُونَ
لَهُ وَلَدًا وَإِنَّهُ لَيَعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : ليس أحد أو ليس شيء (بالشك من الراوى (أصبر) أفعل تفضيل
من الصبر ، أى أحلم أو أطلق الصبر ، لأنه بمعنى الحبس ، والمراد هنا حبس
العقوبة عن مستحقها عاجلا ، وهذا هو الحلم (على أذى سمعه من الله) عز وجل
(إنهم ليدعون له) تعالى (ولدًا وإنه) تعالى (يعافيه) فى أنفسهم (ويرزقهم)
صفة فعل من أفعاله تعالى ، فهو من صفة فعله ، ولأن رازقاً يقتضى
مرزوقاً ، والله سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق ، وكل ما لم يكن ثم كان فهو
محدث ، والله تعالى موصوف بأنه الرازق ، ووصف نفسه بذلك قبل خلق
الخلق ، يعنى أنه تعالى سيرزق إذا خلق المرزوقين . وهذا الحديث أخرجه
البخارى أيضاً فى التوحيد ، ومسلم فى التوبة ، والنسائى فى النعوت .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب) أى فلا يغضب . والصرعة بضم الصاد المهملة وفتح الراء ، وهو من أبنية المبالغة ، والمراد من يصرع الناس كثيراً بقوّته ، فنقل إلى الذي يملك نفسه عند الغضب ، فإنه إذا ملكها كان قد قهر أقوى أعدائه وشر خصومه ، ولذا قيل : أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك . وهذا من الألفاظ التي نقلت عن موضوعها اللغوى بضرب من التوسع والحجاز ، وهو من فصيح الكلام ، لأنه لما كان الغضب بجملة شديدة من الغيظ وقد ثارت عليه شهوة الغضب فقهرها بجملة وصرعها بشبته ، كان كالصرعة الذي يصرع الرجال ولا يصرعونه . وفي حديث ابن مسعود عند مسلم مرفوعاً : ما تعدون الصرعة فيكم ؟ قالوا : الذي لا يصرعه الرجال . وعند البزار بسند حسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرقوم يصطرعون ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : فلان ما يصارع أحداً إلا صرعه ، قال : أفلا أدلكم على من هو أشد منه ؟ رجل كلمه رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه . وحديث الباب أخرجه مسلم في الأدب ، والنسائي في اليوم والليلة . وفي رواية أحمد من حديث رجل لم يسم : شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الصرعة كل الصرعة — كررها ثلاثاً — الذي يغضب ويشد غضبه ويحمر وجهه فيصرع غضبه .

الحديث السادس والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوْصِنِي .
قَالَ : لَا تَغْضَبْ . فَرَدَّدَ مِرَارًا . قَالَ : لَا تَغْضَبْ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رجلا) اسمه جارية بالجيم ابن قدامة كما عند أحمد وابن حبان (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : أوصنى . قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (لا تغضب) زاد الطبرانى من حديث سعد بن عبد الله الثقفى : ولك الجنة (فردد مراراً قال : لا تغضب) زاد فى رواية : ثلاثاً . قال الخطابى : أى اجتنب أسباب الغضب ولا تتعرض لما يجلبه ، لأن نفس الغضب مطبوع فى الإنسان لا يمكن إخراجه من جبلته . وقال غيره : ما كان من قبيل الطبع الحيوانى لا يمكن دفعه فلا يدخل فى النهى لأنه من تكليف المحال ، وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد . وقال ابن حبان : أراد لا تعمل بعد الغضب شيئاً مما نهيت عنه إلا إنه نهاه عن شئ جبل عليه ولا حيلة له فى دفعه . وقد اشتملت هذه الكلمة اللطيفة من الحكم واستجلاب المصالح والنعم ودرء المفاسد والنقم على ما لا يحصى بالعد . وقد بين ذلك ما نقله فى الفتح وأشار إليه فى قوت الأحياء مع زيادة ، وذكرها القسطلانى فى إرشاد السارى ، فراجعه إن أردته . والحديث أخرجه الترمذى فى البر .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ .

(عن عمران بن حصين) الخزاعي أبي نجيد ، أسلم مع أبي هريرة (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : الحياء) بالمد وهو تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به ويدم . وفي الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذى الحق (لا يأتي إلا بخير) لأنه يحجز صاحبه عن ارتكاب المحارم ، ولذا كان من الإيمان ، كما في الحديث الآخر ، لأن الإيمان ينقسم إلى ائثار بما أمر الله به وانتهاء عما نهى عنه . وعند الطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين : الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة ، فإن قيل : الحياء من الغرائز فكيف جعل من الإيمان ؟ أجيب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون تخلقاً ، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فهو من الإيمان لهذا ولكونه باعثاً على فعل الطاعة وحاجزاً من المعصية ، ولا يقال : رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير ، لأن ذلك ليس شرعياً . وعند مسلم عن عمران : الحياء خير كله . وللطبراني من حديث قرّة بن إياس : قيل : يا رسول الله الحياء من الدين ، فقال : بل هو كل الدين . وللطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين : الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة . وفي البخارى بعد حديث الباب : قال بشير بن كعب : مكتوب في الحكمة : إن من الحياء وقاراً ، وإن من الحياء سكينه . فقال له عمران : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحدثني عن صحيفتك . ١٥ . قال في الكواكب : إنما غضب لأن الحاجة إنما هي في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فيما يروى عن كتب الحكمة ، لأنه لا يدري ما في حقيقتها ولا يعرف صدقها . وقال القرطبي : إنما أنكر عليه من حيث أنه ساقه في معرض من يعارض كلام النبوة بكلام غيره . وقيل : لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها ، وإلا فليس في ذكر السكينه والوقار ما ينافي كونه خيراً . انتهى . وقال الحافظ : وفي

رواية أبي قتادة العدوي أن منه سكينه ووقاراً لله ومنه ضعف . وهذه الزيادة متعينة ومن أجلها غضب عمران ، وإلا فليس في ذكر الوقار والسكينة ما ينافي كونه خيراً . أشار إلى ذلك ابن بطلال ، لكن يحتمل أن يكون غضب من قوله « منه » لأن التبعض يفهم أن منه ما يضاد ذلك . وهو قد روى أنه كله خير . وقال القرطبي : معنى كلام بشير : إن من الحياة ما يحمل صاحبه على الوقار بأن يوقر غيره ويتوقر هو في نفسه ، ومنه ما يحمل على أن يسكن عن كثير مما يتحرك الناس فيه من الأمور التي لا تليق بذى المروءة . ولم ينكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه ، وإنما أنكره عليه من حيث أنه ساقه في معرض كلام الرسول بكلام غيره . وفي رواية أبي قتادة : فغضب عمران حتى احمرت عيناه وقال : ألا أراني أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعارض فيه .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ
مَا شِئْتَ .

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى) أى من شرائع الأنبياء السابقين مما اتفقوا عليه ولم ينسخ ولم يبدل للعلم بصوابه واتفق العقول على حسنه ، فالأولون والآخرون من الأنبياء على منهاج واحد في استحسانه (إذا لم تستح) بكسر الحاء ، أى إذا لم يكن معك حياء يمنعك من القبح (فاصنع) وفي أحاديث بني إسرائيل : فافعل (ما شئت) ما تأمرك به النفس من الهوى ، أو إذا أردت فعلاً ولم يكن مما يستحي من فعله شرعاً فافعل ما شئت ، فالأمر للإباحة ، وعلى الأول للتهديد كقوله تعالى : « اعملوا ما شئتم » أو بمعنى الخبر ، أى إذا لم يكن لك حياء يمنعك من القبيح صنعت ما شئت . وفيه إشارة إلى تعظيم أمر الحياء .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخَالِطَنَا حَتَّى كَانَ يَقُولُ لِأَخِي صَغِيرٍ : يَا أَبَا عُمَيْرٍ ، مَا فَعَلَ السُّعَيْرُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليخالطنا) بالملاطفة وطلاقة الوجه والمزاح (حتى يقول لأخي) من أُمِّي (صغير) وهو ابن أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري (يا أبا عمير) مصغراً (ما فعل السُّعَيْرُ) مصغر نعر : طير كالعصفور محمر المنقار ، وأهل المدينة يسمونه البلبل ، أي ما شأنه وحاله . قال النووي : وفي الحديث جواز تكنية من لم يولد له وتكنية الطفل وأنه ليس كذباً ، وجواز المزح فيما ليس بإثم ، وجواز السجع في الكلام الحسن بلا كلفة ، وملاطفة الصبيان وتأنيسهم ، وبيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن الخلق وكرم الشئام والتواضع . والحديث أخرجه مسلم في الصلاة والاستئذان وفضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخرجه الترمذي في الصلاة وفي البر ، والنسائي في اليوم والليلة ، وابن ماجه في الأدب .

الحديث الأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لا يلدغ) اللدغ بالدال المهملة والغين المعجمة ، وهو ما يكون من ذوات السموم ، وأما الذى بالدال المعجمة والعين المهملة فما يكون من النار (المؤمن من جحر) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة (واحد مرتين) على صيغة الخبر ، ومعناه الأمر ، أى ليكن المؤمن حازماً حذراً لا يؤتى من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد يكون ذلك فى أمر الدين كما يكون فى أمر الدنيا ، وهو أولاهما بالحذر . وروى بكسر الغين بلفظ النهى ، فيتحقق فيه معنى النهى على هذه الرواية . قال الخطابى . قال السفاقي بعد ذكره له : وكذا قرأناه . ا هـ . أى لا يخدع المؤمن ولا يؤتى من ناحية الغفلة فيقع فى مكروه ، لكن قال التوربشتى : أرى أن الحديث لم يبلغ الخطابى على ما كان عليه ، وهو مشهور عنده أهل السير ، وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم من على أبي عزة الشاعر الجمعى وشرط عليه أن لا يجلب عليه ، فلما بلغ مأمنه عاد إلى ما كان ، فأسر مرة أخرى ، فأمر بضرب عنقه ، وكلّمه بعض الناس فى المنّ عليه ، فقال : لا يلدغ المؤمن ... الحديث . وأخرج قصته ابن إسحق فى المغازى بغير إسناد . ونقل النووى عن القاضى عياض هذه القصة وقال : سبب هذا الحديث معروف وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسر أبا عزة الشاعر يوم أحد ، فسأله المنّ وعاهده أن لا يخرض عليه ولا يهجوّه ، فأطلقه ، فلحق بقومه ، ثم رجع إلى التحريض والهجاء ، ثم أسر يوم أحد ، فسأله المنّ ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا يلدغ المؤمن ... الحديث . قال التوربشتى : وهذا السبب يضعف الوجه الثانى ، يعنى الرواية بكسر الغين على النهى . وأجاب الطيبى فى شرح المشكاة بأنه يوجه بأن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من نفسه الزكية الكريمة الميل إلى الحلم والعفو عنه جرد منها مؤمناً كاملاً حازماً ذا شهامة ونهاه عن ذلك ، يعنى ليس من شيمة المؤمن الحازم الذى يغضب لله ويذب عن دين الله أن يندفع من مثل هذا الغادر المتمرد

مرة بعد أخرى ، فانتته عن حديث الحلم وامض لشأنك في الانتقام منه والانتصار من عدو الله ، فإن مقام الغضب يأبى الحلم والعفو . ومن أوصافه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لا ينتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله ، وقد ظهر من هذا أن الحلم مطلقاً غير محمود ، كما أن الجود كذلك ، فمقام التحلم مع المؤمنين مندوب إليه مع الأولياء والغلبة مع الأعداء ، قال تعالى في وصف الصحابة : « أشداء على الكفار ، رحماء بينهم » . فظهر من هذا أن القول بالنهي أولى والمقام له أدعى . وسلوك ما ذهب إليه الخطابي أوضح وأهدى وأحق أن يتبع وأحرى . وهذا الكلام منه صلى الله عليه وآله وسلم أول ما قاله لأبي عزة المذكور ، وأما قول السفاقي وابن التين : وهذا مثل قديم تمثل به صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ كان كثيراً ما يتمثل بالأمثال القديمة ، وأصل ذلك أن رجلاً أدخل يده في جحر لصيد أو غيره فلدغته حية في يده ، فضربته العرب مثلاً ، فقالوا : لا يدخل الرجل يده في جحر فيلدغ منه مرة ثانية . فتعقبه في المصاييح بأنه إذا كان المثل العربي على الصورة التي حكاها ، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يورده كذلك حتى يقال إنه تمثل به . نعم أورد كلاماً بمعناه . وانظر فرق ما بين كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وبين لفظ المثل المذكور ، فطلاوة البلاغة على لفظه صلى الله عليه وآله وسلم وحلاوة العبارة فيه بادية يدرکها ذو الذوق السليم ، عليه أفضل صلاة الله وأزكى التسليم . ١ هـ . قال في الفتح : قال أبو عبيد : معناه : لا ينبغي للمؤمن إن انكب من وجه أن يعود إليه . قلت : وهذا هو الذي فهمه الأكثر ومنهم الزهري رواي الخبر . وقيل : معناه : إن من أذنب ذنباً فعوقب به في الدنيا لا يعاقب به في الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا أفيمكن وإلا فسبب الحديث يأبى ذلك ، والمراد بالمؤمن الكامل الذي قد وقفته معرفته على غوامض الأحكام حتى صار يحذر مما سيقع ، وأما المؤمن المغفل فقد يلدغ مراراً . قال ابن بطال : فيه أدب شريف أدب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته ، ونههم كيف يحذرون مما يخافون سوء عاقبته . وفي معناه حديث : المؤمن كيس حذر . أخرجه الديلمي من حديث أنس بسند ضعيف . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه والعسکري كلهم من حديث عقيل عن الزهري عن أبي هريرة مرفوعاً ، لكن ليس عند ابن ماجه والعسکري واحد .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةً .

(عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن من الشعر حكمة) أى قولاً صادقاً مطابقاً للحق . وقيل : كلاماً نافعاً يمنع من الجهل والسفه . وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله ابن بريدة عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن من البيان سحراً ، وإن من العلم جهلاً ، وإن من الشعر حكماً ، وإن من القول عياً . فقال صعصعة بن صوحان : صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . أما قوله « إن من البيان سحراً » فالرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحق من صاحب الحق فيسحر القوم ببيانه فيذهب بالحق . وأما قوله « إن من العلم جهلاً » فيكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك . وأما قوله « إن من الشعر حكماً » فكل هذه المواعظ والأمثال التى يتعظ بها الناس . وأما قوله « إن من القول عياً » فعرضك كلامك على من لا يريد . وقال ابن التين : مفهومه أن بعض الشعر ليس كذلك ، لأن « من » تبعيضية . وفى حديث ابن عباس عند البخارى فى الأدب المفرد ، وأبى داود والترمذى وحسنه ، وابن ماجه بلفظ : إن من الشعر حكماً . وكذا أخرجه ابن أبى شيبة من حديث ابن مسعود . وأخرجه أيضاً من حديث بريدة مثله . وأخرج ابن أبى شيبة من طريق عبد الله بن عيينة بن عمير قال : قال أبو بكر : ربما قال الشاعر الكلمة الحكيمة . وقال ابن بطلال : ما كان فى الشعر والرجز ذكر الله وتعظيم له ووحدانيته وإيثار طاعته والاستسلام له فهو حسن مرغّب فيه ، وهو المراد فى الحديث بأنه حكمة ، وما كان كذباً وفحشاً فهو المذموم . قال الطبرى : وهذا الحديث رد على من كره الشعر مطلقاً . واحتج بقول ابن مسعود : الشعر مزامير الشيطان . وعن مسروق : إنه تمثل بأول بيت شعر ، ثم سكت ، فقيل له ، فقال : أخاف أن أجد فى صحيفتى شعراً . وعن أبى أمامة

رفعه : إن إبليس لما أُهبط إلى الأرض قال : رب اجعل لي قرآنًا . قال : قرآنك الشعر . ثم أجاب عن ذلك بأنها أخبار واهية . قال في الفتح : وهو كذلك ، فحديث أبي أمامة فيه على بن زيد الألهاني وهو ضعيف ، وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والإكثار منه ، ويدل على الجواز سائر أحاديث الباب . وأخرج البخاري في الأدب المفرد عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : استنشدني النبي صلى الله عليه وآله وسلم من شعر أمية بن أبي الصلت ، فأنشدته حتى أنشدته مائة قافية . وعن مطرف قال : صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فقلّ منزل نزله إلا وهو ينشدني شعراً . وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين أنهم قالوا الشعر وأنشدوه واستنشدوه . وأخرج البخاري في الأدب المفرد عن خالد بن كيسان قال : كنت عند ابن عمر فوقف عليه إياس بن خيثمة فقال : ألا أنشدك من شعري ؟ قال : بلى ولكن لا تنشدني إلا حسناً . وأخرج ابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متحرفين ولا متهاوتين ، وكانوا يتناشدون الأشعار في مجالسهم ويذكرون أمر جاهليتهم ، فإذا أُريد أحد منهم على شيء من دينه دارت حماليق عينيه . ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كنت أجالس أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي في المسجد فيتناشدون الأشعار ويذكرون حديث الجاهلية . وأخرج أحمد وابن أبي شيبة والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتناشدون الشعر وحديث الجاهلية عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهاهم وربما تبسم . اهـ . والشعر أصله اسم لما دق ، ومنه ليت شعري ، ثم استعمل في الكلام المقفى الموزون قصداً ، والتقييد بالقصد مخرج ما وقع موزوناً اتفاقاً فلا يسمى شعراً ، ويقال أصله الشعر بفتحين ، يقال : شعرت : أصبت الشعر ، وشعرت بكذا : علمت علماً دقيقاً كإصابة الشعر . وقال الراغب : قال بعض الكفار عن النبي : إنه شاعر ، فقليل لما وقع في القرآن من الكلمات الموزونة والقوافي ، وقيل : أرادوا إنه كاذب لأن أكثر ما يأتي به الشاعر كذب ، ومن ثم سمعوا الأدلة الكاذبة شعراً . وقيل في الشعر : أحسنه أكذبه . ويؤيد ذلك قوله تعالى : « وإنهم يقولون ما لا يفعلون » . وقيل : كذب الشعر ليس بكذب .

وأما قوله تعالى : « والشعراء يتبعهم الغاؤون » ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وإنهم يقولون ما لا يفعلون » . فقال المفسرون في هذه الآية : المراد بالشعراء شعراء المشركين يتبعهم غواة الناس ومردة الشياطين وعصاة الجن ، ويروون شعرهم لأن الغاوى لا يتبع إلا غاوياً مثله ، وسمى الثعلبي منهم : عبد الله بن الزبعرى ، وهبيرة بن أبى وهب ، ومسافع بن عمرو ، وأمّية بن أبى الصلت ، وقيل : نزلت في شاعرين تهاجيا فكان مع كل واحد منهما جماعة وهم الغواة السفهاء . وأخرج البخارى في الأدب المفرد وأبو داود عن ابن عباس فى الآية قال : فنسخ من ذلك واستثنى فقال : « إلا الذين آمنوا » إلى آخر السورة ، أى « وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا ، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » وأخرج ابن أبى شيبه من طرق مرسله قال : لما نزلت : « والشعراء يتبعهم الغاؤون » جاء عبد الله بن رواحة وحسان ابن ثابت وكعب بن مالك وهم يبيكون ، فقالوا : يا رسول الله أنزل الله هذه الآية وهو يعلم أنا شعراء ، فقال : اقرؤا ما بعدها « إلا الذين آمنوا » إلخ . قال السهيلي : نزلت الآية فى الثلاثة ، وإنما وردت بالإبهام ليدخل معهم من اقتدى بهم . وذكر الثعلبي مع الثلاثة : كعب بن زهير بغير إسناد ، والله أعلم . قال الحافظ ابن حجر : والذي يتحصل من كلام العلماء فى حد الشعر الجائز أنه إذا لم يكثر منه فى المسجد وخلا عن هجو وعن الإغراق فى المدح والكذب المحض فالتغزل بمعين لا يحل . وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على جوازه إذا كان كذلك ، واستدل بأحاديث الباب وغيرها ، وقال : ما أنشد بحضرة النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو استنشدته ولم ينكره . قلت : وقد جمع ابن سيد الناس شيخ شيوخنا مجلداً فيمن نقل عنه من الصحابة شئ من الشعر يتعلق بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم خاصة . وقد ذكر البخارى فى الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز ، وبعضها مفصل لما يكره مما لا يكره ، وترجم فى الأدب المفرد ما يكره من الشعر ، وأورد فيه حديث عائشة مرفوعاً : إن أعظم الناس فرية الشاعر يهجو القبيلة بأسرها . وصححه ابن حبان . وأخرج فى الأدب المفرد عن عائشة أنها كانت تقول : الشعر منه حسن ومنه قبيح ، خذ الحسن ودع القبيح . ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعاراً منها القصيدة فيها أربعون بيتاً ، وسنده حسن . وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها

من وجه آخر مرفوعاً . وأخرجه البخارى فى الأدب المفرد أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ : الشعر بمنزلة الكلام ، فحسنة كحسن الكلام وقبيحة كقبيح الكلام . وسنده ضعيف . وأخرجه الطبرانى فى الأوسط وقال : لا يروى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا بهذا الإسناد . وقد اشتهر هذا الكلام عن الشافعى . واقتصر ابن بطلال على نسبته إليه فقصر . وعاب القرطبى المفسر على جماعة من الشافعية الاختصار على نسبة ذلك للشافعى ، وقد شاركهم فى ذلك ابن بطلال وهو مالكي . وأخرج الطبرى من طريق ابن جريج قال : سألت عطاء عن الحداء والشعر والغناء ، فقال : لا بأس به ما لم يكن فحشاً .

الحديث الثاني والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَأَنْ يَمْتَلِيَءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَءَ شِعْرًا .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحاً) القيح : المدة لا يخالطها دم (خير له من أن
يمتلىء شعراً) ظاهره العموم في كل شعر ، لكنه مخصوص بما لم يكن حقاً ،
أما الحق فلا ، كمدح الله ورسوله ، وما يشتمل على الذكر والزهد وسائر
المواعظ مما لا إفراط فيه . وحمله ابن بطال على الشعر الذي هجى به النبي
صلى الله عليه وآله وسلم . وتعقبه أبو عبيد بأن الذي هجى به النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لو كان شطري بيت كان كفراً ، قال : والوجه عندي أن يمتلىء قلبه
منه حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن والذكر ، فأما إذا كان الغالب القرآن
والذكر عليه فليس جوفه بيمتلىء من الشعر . نعم أخرج أبو يعلى الموصلي عن
جابر مرفوعاً : لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحاً أو دماً خير له من أن يمتلىء
شعراً هجيت به . وفي سنده راو لم يعرف . وأخرجه الطحاوي وابن عدى
من رواية الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب ، قال :
فقال عائشة : لم يحفظ إنما قال : أن يمتلىء شعراً هجيت به . قال في الفتح :
الكلبي واهى الحديث وشيخه أبو صالح ليس هو السمان المتفق على تخريجه
في الصحيح عن أبي هريرة ، بل هو آخر ضعيف يقال له باذان ، فلم تثبت
هذه الزيادة . وقال السهيلي : إن قلنا بما قالته عائشة من تخصيص النهي بمن
يمتلىء جوفه من شعر ما هجى به صلى الله عليه وآله وسلم ، فليس في الحديث
إلا عيب امتلاء الجوف منه ، فلا يدخل في النهي رواية اليسير على سبيل الحكاية
ولا الاستشهاد به في اللغة ، وحينئذ فلا يكفر قائله ، ولا فرق بينه وبين الكلام
الذي ذموا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال في الفتح : وهذا هو الجواب
عن صنيع ابن إسحق في إيراد بعض أشعار الكفرة في هجو المسلمين . والله
أعلم . اهـ . وعند البخاري في الباب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه ومعهن أم سليم فقال : ويحك يا أنجشة ، رويدك سوفاً بالقوارير ، كنى عن النساء بالقوارير من الزجاج لضعف بنيتن ورقتهن ولطافتهن . وقيل : شبههن بالقوارير لسرعة انقلابهن عن الرضاء وقلة دوامهن على الوفاء ، كالقوارير يسرع الكسر إليها ولا تقبل الجبر ، أى لا تحسن صوتك فرمما يقع فى قلوبهن ، فكفه عن ذلك . وقيل : أراد أن الإبل إذا سمعت الحداء أسرع فى المشى واشتدت فأزعجت الراكب ولم يؤمن على النساء السقوط ، وإذا مشت رويداً أمن على النساء . وهذا من الاستعارة البديعية ، لأن القوارير أسرع شئء تكسراً ، فأفادت الكناية من الحصى على الرفق بالنساء فى السير ما لم تفده الحقيقة لو قال : ارفق بالنساء . وقال فى شرح المشكاة : هى استعارة ، لأن المشبه به غير مذكور ، والقرينة حالية لا مقالية ، ولفظ الكسر ترشيح لها . وجزم أبو عبيد الهروى بالثانى فقال : شبه النساء بالقوارير لضعف عزائمهن ، والقوارير يسرع إليها الكسر ، فخشى من سماعهن النشيد الذى يحدو به أن يقع بقلوبهن منه ، فأمره بالكف ، فشبه عزائمهن وسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير فى إسراع الكسر إليها . ورجح عياض هذا الثانى فقال : هذا أشبه بمساق الكلام ، وهو الذى يدل عليه كلام أبى قلابه ، وإلا فلو عبر عن السقوط بالكسر لم يعبه أحد . وجوز القرطبي فى المفهم الأمرين فقال : شبههن بالقوارير لسرعة تأثرهن وعدم تجلدهن ، فخاف عليهن من حث السير لسرعة السقوط والتألم من كثرة الحركة والاضطراب الناشئ عن السرعة ، أو خاف عليهن الفتنة من سماع النشيد . قال الحافظ : قلت : والراجح عند البخارى الثانى . ولذلك أدخل هذا الحديث فى باب المعاريض ، ولو أريد المعنى الأول لم يكن فى لفظ القوارير تعريض . اهـ . قال أبو قلابه عبد الله الجرمي : فتكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكلمة لو تكلم بها بعضكم لعبتموها عليه ، يعنى قوله « سوقك بالقوارير » . قال الداودى : هذا قاله أبو قلابه لأهل العراق لما كان عندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل . وأسأل الله الرشاد إلى طريق السداد ، وأن يختم لى بالإسلام والسنة فى عافية بلا محنة ، وأن يفرج كربى ويسهل أمرى .

الحديث الثالث والأربعون

حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؛ تَقَدَّمَ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَفَرَحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا.

(حديث أنس رضي الله عنه أن رجلاً من أهل البادية) قال في المقدمة : لم أعرف اسمه ، لكن في الدارقطني ما يدل على أنه ذو الخويصرة التميمي ، وهو الذي بال في المسجد (أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله : متى الساعة ؟ تقدم . وزاد في هذه الرواية بعد قوله : أنت مع من أحببت) أى تلحق بهم حتى تكون من زميرتهم . والمعية تحصل بمجرد الاجتماع في شيء ما ولا يلزم في جميع الأشياء ، فإذا اتفق أن الجميع دخلوا الجنة صدقت المعية وإن تفاوتت الدرجات ، بحيث يتمكن كل واحد من رؤية الآخر وإن بعد المكان ، لأن الحجاب إذا زال شاهد بعضهم بعضاً ، وإذا أرادوا الرؤية والتلاقى قدروا على ذلك (فقلنا ونحن كذلك) أى نكون مع من أحببنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم ، ففرحنا) بذلك (يومئذ فرحاً شديداً) وحق لهم ذلك ، وهذا يؤيد ما أثبتته المعية ، لأن درجات الصحابة متفاوتة . وفي رواية أخرى عن أنس : فلم أر المسلمين فرحوا فرحاً أشد منه . وروى البخارى ومسلم عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : المرء مع من أحب ، أى فى الجنة بحسن نيته من غير زيادة عمل ، لأن محبته لهم كطاعتهم ، والمحبة من أفعال القلوب ، فأثيب على معتقده ، لأن النية الأصل والعمل تابع لها ، وليس من لازم المعية الاستواء فى الدرجات ، وقيد المرء اتفاقاً ، والمرأة كذلك مع من أحببت فى الجنة ، مع رفع الحجب حتى تحصل الرؤية والمشاهدة ، وكل فى درجته . وفى حديث أبى موسى قال : قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم ، أى لم يعمل بمثل عملهم ، قال : المرء مع من أحب ، إذ لكل امرئ ما نوى . قال فى الفتح : جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث فى كتاب المحبين مع المحبوبين ، وبلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين .

وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ ، يعنى : المرء مع من أحب . وفي بعضها بلفظ حديث أنس : أنت مع من أحببت . ١ هـ . اللهم إني أعلم أنك تعلم أني أحببك وأحب رسولك وأصحابه وذريته وأزواجه ونقلته حديثه ورواته ومدرسيه وقرائه ومقرئيه والأئمة المجتهدين ومن تبعهم بالإحسان ، فلا تخينني يوم اللقاء ، ولا تبعدني عنهم يا مالك الصدق والوفاء ، واحشرنى في زمرة المحدثين ، تحت لواء سيد المرسلين ، خاتم النبيين ، شفيع المذنبين ، وإن لم ألحق بهم ولم أدرك شأوهم ، فإنك واسع المغفرة ، وغافر الذنب ، وقابل التوب ، وأرحم الراحمين وأكرم الأكرمين .

الحديث الرابع والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَيُقَالُ : هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
إن الغادر) أى الناقض للعهد ، الغير الوافى به (ينصب له لواء يوم القيامة ،
فيقال : هذه غدرة فلان بن فلان) قال فى بهجة النفوس : الغدر على عومه
فى الجليل والحقير . وفيه أن لصاحب كل ذنب من الذنوب التى يريد إظهارها
علامة يعرف بها صاحبها . ويؤيده قوله تعالى . « يعرف المجرمون بسيماهم » .
وظاهر الحديث أن لكل غدرة لواء ، فعلى هذا يكون للشخص الواحد عدة
ألوية بعدد غدراته ، والحكمة فى نصب اللواء أن العقوبة تقع غالباً بضد الذنب ،
فلما كان الغدر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالشفرة ، ونصب
اللواء أشهر الأشياء عند العرب . ١ هـ . وقال غيره : وفيه العمل بظواهر
الأمور . قال فى الفتح : وهو يقتضى حمل الآباء على من كان ينسب إليه فى
الدنيا لا على من هو فى نفس الأمر وهو المعتمد . قال ابن بطلال : فى هذا
الحديث رد لقول من زعم أنهم لا يدعون يوم القيامة إلا بأسمائهم سترأ على
آبائهم . قلت : هو حديث أخرجه الطبرانى من حديث ابن عباس وسنده
ضعيف جداً ، وأخرج ابن عدى من حديث أنس مثله .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا تُسَمُّوا الْعَنْبَ الْكَرْمَ ، إِنَّمَا الْكَرْمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تسموا العنب الكرم) بفتح الكاف وسكون الراء ، وهذه اللفظة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، والذي من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ويقولون الكرم فوق التلفيق بين الحديتين ، ولو قال : زاد في رواية : إنما الكرم ... إلخ ، لكان أحسن . وعند مسلم من طريق همام عن أبي هريرة : لا يقل أحدكم للعنب الكرم إنما الكرم الرجل المسلم . وله من حديث واثل بن حجر : لا تقولوا الكرم ولكن قولوا العنب والحيلة (إنما الكرم قلب المؤمن) لما فيه من نور الإيمان وتقوى الإسلام ، وليس المراد حقيقة النهى عن تسمية العنب كرمًا ، بل المراد بيان المستحق لهذا الاسم المشتق من الكرم . وفي حديث سمرة عند البزار والطبراني مرفوعاً : إن اسم الرجل المؤمن في الكتب الكرم من أجل ما كرمه الله على الخليفة ، وإنكم تدعون الحائط من العنب الكرم ... الحديث . قال الخطابي : المراد بالنهي تأكيد تحريم الخمر بمحو اسمها ، وذلك لأن في تبقية هذا الاسم لها تقريراً لما كانوا يتوهمونه من تكريم شاربها ، فنهى عن تسميتها كرمًا . وحكى ابن بطلال عن ابن الأنباري أنهم سموا العنب كرمًا لأن الخمر المتخذ منه تحث على السخاء وتأمر بمكارم الأخلاق ، فلذا نهى عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسمى أصل الخمر باسم مأخوذ من الكرم ، وجعل المؤمن الذي يتقى شربها ويرى الكرم في تركها أحق بهذا الاسم الحسن . والحديث أخرجه مسلم في الأدب .

الحديث السادس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً ، فَقِيلَ : تَزَكَّى
نَفْسَهَا ، فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : زَيْنَبَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن زينب) هى بنت جحش أم المؤمنين كما فى مسلم وأبى داود ، أوهى زينب بنت أم سلمة ريبيته صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه ابن مردويه فى تفسير سورة الحجرات من طريقها (كان اسمها برة) بفتح الباء وتشديد الراء (فقيل : تزكى نفسها) لأن لفظ برة مشتق من البر (فسماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : زينب) وقد وقع مثل ذلك لجويرية بنت الحارث أم المؤمنين . رواه مسلم وأبو داود والبخارى فى الأدب المفرد عن ابن عباس بلفظ : كان اسم جويرية « برة » فحوّل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسمها فسماها جويرية ، كره أن يقال : خرج من عند برة . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الاستئذان وابن ماجه فى الأدب . قال فى الفتح : وقد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عدة أسماء ، وليس ما غير من ذلك على وجه المنع من التسمى بها ، بل على وجه الاختيار . قال : ومن ثم اختار المسلمون أن يسمى الرجل القبيح بحسن والفاقد بصالح ، ويدل عليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يازم حزناً لما امتنع من تحويل اسمه إلى سهل بذاك ، ولو كان ذلك لازماً لما أقره على قوله « لا أغير اسماً سمانيه أبى » . وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبى الدرداء رفعه : إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم . ورجاله ثقات إلا أن فى سنده انقطاعاً بين عبد الله بن أبى زكريا عن أبى الدرداء فإنه لم يدركه . قال أبو داود : وقد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسم العاص وعتلة وشيطان وغراب وحباب أو شهاب وحرب وغير ذلك . قلت : ووقع مثله لعبد الله بن الحارث بن حزن ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر . أخرجه البزار والطبرانى من حديث عبد الله بن الحارث بسند حسن . والأخبار فى مثل ذلك كثيرة . وفى حديث الباب جواز تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ فِي الثَّقَلِ وَأَنْجَشَةُ غُلَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسُوقُ بِهِنَّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَنْجَشُ رُؤَيْدُكَ سَوَّقَكَ بِالقَوَارِيرِ .

(عن أنس رضى الله عنه قال : كانت أم سليم) هى أم أنس (فى الثقل) بفتح الثاء والقاف : متاع المسافرين (وأنجشة) الحبشى (غلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم يسوق بهن) بالنساء (فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : يا أنجش) بإسقاط الهاء وفتح الشين المعجمة وضمها مرخماً (رويدك سوقك بالقوارير) أى لا تعجل فى سوق النساء فإنهن كالقوارير فى سرعة الانفعال والتأثر . والحديث تقدم الكلام فيه قريباً .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَخْنَى الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلاَكِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : أخنى الأسماء) أى أفحش ، من الخنا وهو الفحش . وفى رواية :
أخنع ، أى أذل وأوضع . قال ابن بطال : وإذا كان الاسم أذل الأسماء
كان من يسمى به أشد ذلاً . وقال عياض : معناه أنه أشد الأسماء صغاراً ،
ونحو ذلك فسرهُ أبو عبيد . والخانع : الذليل . وخنع الرجل : ذل . وقد فسر
الخليل أخنع بأفجر ، وقال : الخنع : الفجور ، يقال : أخنع الرجل إلى
المرأة إذا دعاها للفجور . قال الحافظ : قلت : وهو قريب من معنى الخنا
وهو الفحش . وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ « أخنع » بتقديم النون على الخاء ،
وهو بمعنى أهلك ، لأن النخع : الذبح والقتل الشديد . اهـ . ولمسلم بلفظ
أبغض . وفى لفظ : أخبث الأسماء . وفى رواية همام : أغيظ من الغيظ .
ويؤيده : اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك . أخرج الطبرانى .
ووقع لابن الملقن فى شرح العمدة أن فى بعض الروايات أفحش الأسماء .
قال الحافظ : ولم أرها وإنما ذكر ذلك الشراح فى تفسير أخنى (يوم القيامة
عند الله رجل تسمى ملك الأملاك) وفى رواية بملك الأملاك ، أى سمي
نفسه بذلك أو سمي بذلك فرضى به واستمر عليه . والأملاك : جمع ملك
بالكسر وبالفتح ، وجمع مليك ، وذلك لأن هذا من صفات الحق جل جلاله ،
وهو لا يليق بمخلوق ، والعباد إنما يوصفون بالذل والخضوع والعبودية .
ولمسلم : لا مالك إلا الله . وفيه تحريم التسمية بهذا الاسم ، ففى جنس الملاك
بالكلية ، لأن المالك الحقيقى ليس إلا هو ، ومالكية الغير عارية مستردة إلى
مالك الملوك ، فمن تسمى بهذا الاسم نازع الله فى رداء كبريائه واستنكف أن
يكون عبداً لله ، فيكون له الخزى والنكال . قال سفيان : تفسيره بالفارسية :
شاهان شاه ، وذلك أن لفظ « شاهان شاه » كان قد كثرت التسمية به فى ذلك

العصر ، فبه سفيان على أن الاسم الذى ورد الخبر بزمه لا ينحصر فى ملك الأملاك ، بل كل ما أدى إلى معناه بأى لسان كان فهو مراد بالذم . قلت : نحو مهاراج بالهندية . وزعم بعضهم أن الصواب « شاه شاهان » بالتقديم والتأخير ، وليس كذلك ، لأن قاعدة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف ، فإذا أرادوا قاضى القضاة بلسانهم قالوا موبدان موبذ فوبذ هو القاضى وموبدان جمعه ، وكذا شاه هو الملك بكسر اللام ، وشاهان هو الملوك ، ويقال شهنشاه . واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمي بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد . ويلتحق به ما فى معناه ، مثل : خالق الخلق ، وأحكم الحاكمين ، وسلطان السلاطين ، وأمير الأمراء ، ومن تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقدوس والجبار ، وهل يلحق به من يسمى قاضى القضاة أو حاكم الحكام . اختلف العلماء فى ذلك . قال الزمخشري فى قوله تعالى : « أحكم الحاكمين » أى أعدل الحكام وأعلمهم ، إذ لا فضل لحاكم على غيره إلا بالعلم والعدل . قال : ورب غريق فى الجهل والجور من مقلدى زماننا قد لقب أقضى القضاة ، ومعناه أحكم الحاكمين ، فاعتبر واستعبر . وتعقبه ابن المنير بحديث « أقضاكم على » قال : فيستفاد منه أن لا حرج على من أطلق على قاضى يكون أعدل القضاة وأعلمهم فى زمانه « أقضى القضاة » أو يريد إقليمه وبلده . ثم تكلم فى الفرق بين قاضى القضاة وأقضى القضاة ، وفى اصطلاحهم على أن الأول فوق الثانى ، وليس من غرضنا هنا . وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقى فصبّ ما ذكره الزمخشري من المنع ورد ما احتج به من قضية على بأن التفضيل فى ذلك وقع فى حق من خوطب به ومن يلحق بهم ، فليس مساوياً لإطلاق التفضيل بالألف واللام . قال : ولا يخفى ما فى إطلاق ذلك من الجرأة وسوء الأدب ، ولا عبرة بقول من ولى القضاء فنعت بذلك ، فلذلك فى سميعة فاحتال فى الجواب ، فإن الحق أحق أن يتبع . اهـ . كلامه . قال فى الفتح : ومن النوادر أن القاضى عز الدين بن جماعة قال : إنه رأى أباه فى المنام ، فسأله عن حاله ؟ فقال : ما كان على أضر من هذا الاسم . فأمر الموقعين أن يكتبوا له فى الإسجلات قاضى القضاة ، بل قاضى المسلمين . وفهم من قول أبيه أنه أشار إلى هذه التسمية مع احتمال أنه أشار إلى الوظيفة ، بل هو الذى ترجح عندى ، فإن التسمية بقاضى القضاة

وجدت في العصر القديم من عهد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة . وقد منع
الماوردي من جواز تلقب الملك الذي كان في عصره بملك الملوك ، مع أن
الماوردي كان يقال له أقضى القضاة ، وكان وجه التفرقة بينهما الوقوف مع
الخبر وظهور إرادة العهد الزماني في القضاة . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة :
يلتحق بملك الأملاك قاضي القضاة ، وإن كان اشتهر في بلاد الشرق من قديم
الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة . وقد سلم أهل المغرب من ذلك ، فاسم
كبير القضاة عندهم قاضي الجماعة . قال : وفي الحديث مشروعية الأدب في
كل شيء ، لأن الزجر عن ملك الأملاك والوعيد عليه يقتضي المنع منه
مطلقاً ، سواء أراد من سمي بذلك أنه ملك على ملوك الأرض أم على بعضها ،
وسواء كان محققاً في ذلك أم مبطلاً ، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك
وكان فيه صادقاً ، ومن قصده وكان فيه كاذباً . اهـ . قال العيني : يتمتع
أن يقال : أقضى القضاة ، لأن معناه أحكم الحاكمين . وهذا أبلغ من قاضي
القضاة . لأنه أفعّل التفضيل ، قال : ومن جهل أهل زماننا من مسطري سجلات
القضاة يكتبون للنائب : أقضى القضاة ، وللقاضي الكبير : قاضي القضاة . اهـ .
أعاذنا الله سبحانه وتعالى مما يكره ولا يرضى به .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَشَمَّتَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الْآخَرَ ، فَقِيلَ لَهُ ، فَقَالَ : هَذَا حَمْدُ اللَّهِ ، وَهَذَا لَمْ يَحْمَدْهُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) هما عامر بن الطفيل وابن أخيه كما في الطبراني من حديث سهل بن سعد . وفي حديث أبي هريرة عند البخاري في الأدب المفرد وصححه ابن حبان : أحدهما أشرف من الآخر وأن الشريف لم يحمد (فشمت أحدهما) فقال له : يرحمك الله (ولم يشمت الآخر) بتشديد الميم فيهما ، وأصله إزالة شماتة الأعداء ، والتفعل للسلب نحو : جلدت البعير ، أى أزلت جلده ، فاستعمل للدعاء بالخير لتضمنه ذلك ، فكأنه دعا له أن لا يكون في حاله من يشمت به ، أو أنه إذا حمد الله أدخل على الشيطان ما يسوءه فشمت هو بالشيطان . وفي رواية بالسين المهملة في الموضعين ، أى دعا له بأن يكون على سمت حسن . وقيل : إنه أفصح . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : المعنى فى اللفظين بديع ، وذلك أن العاطس ينحل كل عضو فى رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ، فكأنه إذا قيل له : يرحمك الله ، كان معناه : أعطاك الله رحمة يرجع بها بدنك إلى حالة قبل العطاس ويقيم على حاله من غير تغيير ، فإن كان السمت بالمهملة فعناه رجع كل عضو إلى سمتة الذى كان عليه ، وإن كان بالمعجمة فعناه صان الله شوامته ، أى قوائمه التى بها قوام بدنه عن خروجها عن الاعتدال . قال : وشوامت كل شىء قوائمه التى بها قوامه ، فقوام الدابة بسلامة قوائمها التى ينتفع بها إذا سلمت ، وقوام الأدمى بسلامة قوائمه التى بها قوامه وهو رأسه وما يتصل به من نحو عنق وصدر . اهـ (فقيل له) يا رسول الله شمت هذا ولم تشمت الآخر (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا حمد الله) فشمته (وهذا لم يحمد الله) فلم أشتمه . وفي حديث أبي هريرة : إن هذا ذكر الله فذكرته وأنت نسيت الله فنسيتك . والنسيان يطلق على الترك

أيضاً ، والسائل هو العاطس الذى لم يحمد الله . وفى الحديث مشروعية الحمد . وظاهر الأحاديث تقتضى وجوبه لثبوت الأمر الصريح به ، لكن نقل النووى الاتفاق على استحبابه . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الوجوب ويؤيده قوله فى حديث أبى هريرة : فحق على كل مسلم سماعه أن يشمته . وفى حديث أبى هريرة عند مسلم : حق المسلم على المسلم ست ، فذكر فيها : وإذا عطس فحمد الله فشمته . وللبخارى من وجه آخر عن أبى هريرة : خمس تجب للمسلم على المسلم ، فذكر منها التشميت . وهو عند مسلم أيضاً . وفى حديث عائشة عند أحمد وأبى يعلى : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل من عنده : يرحمك الله . ونحوه عند الطبرانى من حديث أبى مالك . وقال به جمهور أهل الظاهر . وقال أبو عبد الله فى بهجة النفوس : قال جماعة من علمائنا المالكية : إنه فرض عين . وقوّاه ابن القيم فى حواشى السنن بأنه جاء بلفظ الوجوب الصريح ، وبلغ الحق الدال عليه ، وبصيغة الأمر التى هى حقيقة فيه ، ويقول الصحابى : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولاريب أن الفقهاء يثبتون وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء . وذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين . وذهب جماعة إلى أنه مستحب . وهو قول الشافعية . قال الحافظ : والراجع من حيث الدليل القول الثانى . والأحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافى كونه على الكفاية . فإن الأمر بتشميت العاطس وإن ورد فى عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح ، ويسقط بفعل البعض . وأما من قال : إنه فرض على مبهم ، فإنه ينافى كونه فرض عين . ١ هـ . وأما لفظه فنقل ابن بطال وغيره عن طائفة أنه لا يزيد على الحمد لله ، كما فى حديث أبى هريرة . وفى حديث أبى مالك الأشعرى رفعه : إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال . ومثله فى حديث على عند النسائى . وحديث ابن عمر عند الترمذى والبزار والطبرانى . وفى حديث ابن مسعود فى الأدب المفرد للبخارى يقول : الحمد لله رب العالمين . وعن على موقوفاً مما رواه فى الأدب المفرد برجال ثقات : من قال عند عطسة سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان ، لم يجد وجع الضرس ولا الأذن أبداً ، وحكمه الرفع ، لأن مثله لا يقال من قبل رأى . وأخرجه الطبرانى من وجه آخر عن

على مرفوعاً بلفظ : من بادر العاطس بالحمد لله عوفي من وجع الخاصرة ولم يشك ضرره أبداً . وسنده ضعيف . وعن ابن عباس مما في الأدب المفرد والطبراني بسند لا بأس به : إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله ، قال الملك : رب العالمين ، فإن قال : رب العالمين ، قال الملك : يرحمك الله . وعن أم سلمة مما أخرجه أبو جعفر الطبري في التهذيب بسند لا بأس به : عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : الحمد لله ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يرحمك الله . وعطس آخر فقال : الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، فقال : ارتفع هذا على تسع عشرة درجة . قال في الفتح : ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استكمال قراءة الفاتحة بعد قوله : الحمد لله رب العالمين ، وكذا العدول عن الحمد إلى أشهد أن لا إله إلا الله ، أو تقديمها على الحمد ، فمكروه . ونقل ابن بطال عن الطبراني أن العاطس يتخير بين أن يقول : الحمد لله ، أو يزيد : رب العالمين ، أو على كل حال ، والذي يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزئ ، لكن ما كان أكثر ثناء كان أفضل بشرط أن يكون مأثوراً . والأخبار التي ذكرتها تقتضي التخيير ثم الأولوية ، والله أعلم . وحديث الباب أخرجه مسلم في آخر الكتاب ، وأبو داود في الأدب ، والترمذي في الاستئذان ، والنسائي في اليوم والليلة ، وابن ماجه في الأدب .

الحديث الخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَطَّاسَ ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ
 اللَّهَ كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ ،
 وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدْهُ
 مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 إن الله يحب العطاس) بضم العين ، الذى لا ينشأ عن زكام ، لأنه يكون
 من خفة البدن وانفتاح السدد ، وذلك مما يقتضى النشاط لفعل الطاعة والخير
 (ويكره التثاؤب) لأنه يكون عن غلبة امتلاء البدن والإكثار من الأكل
 والتخليط فيه فيؤدى إلى الكسل والتقاعد عن العبادة وعن الأفعال الحمودة ،
 فالحبة والكراهة المذكوران منصرفان إلى ما ينشأ عن سببهما ، والتثاؤب هو
 تنفس يفتح منه الفم من الامتلاء وثقل النفس وكدورة الحواس (فإذا عطس)
 بفتح الطاء (أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول له يرحمك
 الله) أى حقاً فى حسن الأدب ومكارم الأخلاق . واحتج به من قال بالوجوب
 وسبق ما فيه (وأما التثاؤب فإنما هو من الشيطان) لأنه الذى يزين للنفس
 شهوتها من امتلاء البدن بكثرة المأكول . قال ابن العربى : كل فعل مكروه نسبه
 الشرع إلى الشيطان لأنه بواسطته ، وذلك بالامتلاء من الأكل الناشئ عنه
 التكاسل وهو بواسطة الشيطان (فإذا تثاءب أحدكم فليرده) أى يأخذ فى أسباب
 رده ، وليس المراد أنه يملك دفعه ، لأن الذى وقع لا يرد حقيقة ، أو المعنى :
 إذا أراد أن يتثاءب (ما استطاع) إما بوضع يده على فمه أو بتطبيق الشفتين
 (فإن أحدكم إذا تثاءب ضحك منه الشيطان) فرحاً بتشويه صورته حقيقة
 أو مجازاً عن الرضا به ، والأصل الأول ، إذ لا ضرورة تدعو إلى العدول عن
 الحقيقة . وفى مسلم من حديث أبي سعيد : فإن الشيطان يدخل . وهذا يحتمل

أن يراد الدخول حقيقة ، وهو وإن كان يجرى من الإنسان مجرى الدم لكنه لا يتمكن منه ما دام ذاكرًا لله تعالى . والمتائب في تلك الحالة غير ذاكر فيتمكن الشيطان من الدخول فيه حقيقة ، ويحتمل أن يكون أطلق الدخول وأراد التمكن منه ، لأن من شأن من دخل في شيء أن يكون تمكن منه . وفي حديث أبي سعيد المقبري عن أبيه عند ابن ماجه : إذا ثأب أحدكم فليضع يده على فيه ولا يعوى فإن الشيطان يضحك منه ، شبه الثأب الذي يسترسل معه بعواء الكلب ، تنفيراً عنه واستقباحاً له ، فإن الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه ويعوى ، والمتائب إذا أفرط في الثأب شابهه ، ومن ثم تظهر النكتة في كونه يضحك منه ، لأنه صيره لعبة له بتشويه خلقة في تلك الحالة ولم يتعرض لأذى اليدين يضعها . ووقع في صحيح أبي عوانة أنه قال عقب الحديث : ووضع سهيل - يعنى راويه عن أبي سعيد عن أبيه - يده اليسرى على فيه ، وهو محتمل لإرادة التعليم خوف إرادة وضع اليمنى بخصوصها . وفي حديث أبي هريرة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه : الثأب في الصلاة من الشيطان ، فإذا ثأب أحدكم فليكظم ما استطاع ، فقيد بحالة الصلاة ، فيحتمل أن يحمل المطلق على المقيد ، وللشيطان غرض قوى في التشويش على المصل في صلاته ، ويحتمل أن تكون كراهيته في الصلاة أشد ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكره في غير حالة الصلاة ، ويؤيد كراهته مطلقاً كونه من الشيطان . وبذلك صرح النووي .

كتاب الاستئذان

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الاستئذان) *

هو طلب الإذن في الدخول لمحل لا يملكه المستأذن ، وقد أجمعوا على مشروعيته ، وتظاهرت به دلائل القرآن والسنة .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال : يسلم الصغير عن الكبير (تعظيماً له وتوقيراً ، وهو بلفظ الخبر ومعناه الأمر ، كما عند أحمد من طريق عبد الرزاق عن معمر « ليسلم » بلام الأمر ، ولم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم . قال في الفتح : وكأنه لمراعاة حسن السن فإنه معتبر في أمور كثيرة في الشرع ، فلو تعارض الصغير المعنوي والحسي ، كأن يكون الأصغر أعلم مثلاً ، لم أر فيه نقلاً ، والذي يظهر اعتبار السن لأنه الظاهر كما تقدم الحقيقة على المجاز . ونقل ابن دقيق العيد عن ابن رشد أن محل الأمر بتسليم الصغير على الكبير إذا التقيا ، فإن كان أحدهما ماشياً والآخر راكباً بدأ الراكب ، وإن كانا راكبين أو ماشيين بدأ الصغير (و) يسلم (المار) ماشياً كان أو راكباً ، صغيراً أو كبيراً ، قليلاً أو كثيراً . قاله النووي (على القاعدة) تشبيهاً بالداخل على أهل المنزل . وفي حديث فضالة بن عبيد عند البخاري في الأدب المفرد والترمذي وصححه النسائي وصححه ابن حبان : يسلم الفارس على الماشي ، والماشي على القائم ... الحديث . ولو تلاقى مازان راكبان أو ماشيان ، قال المازري : يبدأ الأدنى

منهما الأعلى قدرأ في الدين إجلالا لفضله ، لأن فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع . وعلى هذا لو التقى راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الحسن من مركوب الآخر كالجمل والفرس ، يبدأ صاحب الفرس ، أو يكتفى بالنظر إلى أعلاه قدرأ في الدين ، فيبدأ الذي دونه ، وهذا الثاني أظهر ، ولا نظر إلى من يكون أعلاه قدرأ من جهة الدنيا إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه ، فإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء وخيرهما من يبدأ بالسلام . وأخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح من حديث جابر قال : المشايان إذا اجتمعا فأيهما يبدأ بالسلام فهو أفضل . وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه : إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام . وقال حسن . وأخرج الطبراني من حديث أبي الدرداء : قلنا : يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام ؟ قال : أطوعكم لله . وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المزني قال : قال لي أبو بكر : لا يسبقك أحد إلى السلام (و) يسلم (القليل على الكثير) لفضل الجماعة ، وهو من باب التواضع ، لأن حق الكثير أعظم .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه في رواية قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : يسلم الراكب على الماشي) وإنما استحب ابتداء السلام للراكب ، لأن وضع السلام إنما هو لحكمة لإزالة الخوف من الملتقيين إذا التقيا أو من أحدهما في الغالب ، أو لمعنى : التواضع المناسب لحال المؤمن أو للتعظيم ، لأن السلام إنما يقصده أحد أمرين : إما اكتساب ود أو استدفاع مكروه . قاله الماوردى . وقال ابن بطال : تسليم الراكب لثلاث يتكبر بركوبه فيرجع إلى التواضع . وقال المازرى : لأن للراكب منزلة على الماشي فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب احتياطاً على الراكب من الزهو (والماشي) يسلم (على القاعد) للاتذان بالسلامة وإزالة الخوف (والقليل) كالأواحد يسلم (على الكثير) كالثنتين فأكثر لفضيلة الجماعة ، ولأن الجماعة لو ابتدؤا على الواحد لزمى فاحتيط له . والحديث أخرجه مسلم في الأدب .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تُطْعِمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ ، وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما أن رجلاً) لم يسم أو هو أبو ذر (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أى الإسلام خير؟ قال : تطعم) الخلق (الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف) أى من المسلمين للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم إخوة ، فلا يستوحش أحد من أحد ، فلا حجة فيه لمن أجاز ابتداء الكافر بالسلام ، لأن أصل مشروعيته للمسلم ، فيحمل قوله « من عرفت » عليه ، وأما من لم يعرف فلا دلالة فيه ، بل إن عرف أنه مسلم فذاك ، وإلا فلو سلم احتياطاً لم يمتنع حتى يعرف أنه كافر . كذا فى الفتح .

الحديث الرابع

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَدَى بِهِ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : لَوْ أَعْلَمَ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ .

(عن سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه قال : اطلع رجل (قيل : هو الحكم بن أبي العاصي بن أمية) من جحر) بتقديم الجيم : ثقب مستدير في أرض أو حائط وأصلها مكان من الوحش (في جحر النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بضم الحاء المهملة وهي ناحية من البيت (ومع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بضم الميم وسكون الدال : حديدة يسرح بها الشعر . وقال الجوهري : شيء كالمسلة يكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء . والمدري يذكر ويؤنث (يحك به رأسه ، فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو أعلم أنك تنظر) أى إلى (لطعنت به) أى بالمدري (في عينك إنما جعل الاستثنان) أى شرع في الدخول (من أجل البصر) لئلا يقع على عورة أهل البيت ويطلع على أحوالهم . والحديث أخرجه أيضاً في كتاب اللباس .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
نِعْمَتَانِ مَغْبُوتَانِ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ : الصُّحَّةُ وَالْفَرَاغُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم . نعمتان مغبوتان فيهما كثير من الناس) النعمة هي الحالة الحسنة . وقال الفخر الرازى : المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير . وزاد الدارمى : من نعم الله . والغبن : النقص فى البيع ، وبتحريكها فى رأى ، أى ضعف الرأى وهما (الصحة) فى البدن (والفراغ) من الشواغل بالمعاش المانع له عن العبادة . قال ابن بطلال : معنى الحديث أن المرء لا يكون فارغاً حتى يكون مكفياً صحيح البدن ، فمن حصل له فليحرص على أن لا يغبن بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ، ومن شكره أمثال أوامره واجتناب نواهيه ، فمن فرط فى ذلك فهو مغبون . وأشار بقوله « كثير من الناس » إلى أن الذى يوفق لذلك قليل . وقال ابن الجوزى : قد يكون الإنسان صحيحاً ولا يكون متفرغاً لشغله بالمعاش ، وقد يكون مستغنياً ولا يكون صحيحاً ، فإذا اجتمعا فغلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون ، وتام ذلك أن الدنيا مزرعة الآخرة وفيها التجارة التى يظهر ربحها فى الآخرة ، فمن استعمل فراغه وصحته فى طاعة الله فهو المغبوط ، ومن استعملهما فى معصية الله فهو المغبون ، لأن الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم ، ولو لم يكن إلا الهرم ، كما قيل :

يسر الفتى طول السلامة والبقا فكيف ترى طول السلامة يغفل
يرد الفتى بعد اعتدال وصحة لسوء إذا رام القيام ويحمل

وقال الطيبى : ضرب صلى الله عليه وآله وسلم للمكلف مثلاً بالتاجر الذى له رأس مال ، فهو ييغى الربح مع سلامة رأس المال ، فطريقه فى ذلك أن يتحرى فيمن يعامله ويلزم الصدق والصدق لئلا يغبن ، فالصحة والفراغ رأس مال المكلف ، فينبغى له أن يعامل الله بالإيمان ومجاهدة النفس وعدو الدين ليربح خير الدارين ، وقريب منه قول الله تعالى : « هل أدلكم على

تجارة تنجيكم من عذاب أليم» الآيات ، وعليه أن يجتنب مطاوعة النفس ومعاملة الشيطان لئلا يضيع رأس ماله مع الربح . وقوله « مغبون فيهما كثير من الناس » كقوله تعالى : « وقليل من عبادى الشكور » فالكثير في الحديث في مقابلة القليل في الآية .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : اختلف في أولى نعمة الله على العبد ، فقليل الإيمان ، وقليل الحياة ، وقليل الصحة ، والأول أولى ، فإنه نعمة مطلقة . وأما الحياة والصحة فإنهما نعمة دنيوية ، ولا تكون نعمة حقيقية إلا إذا صاحبت الإيمان ، وحينئذ يغبن فيهما كثير من الناس ، أى يذهب ربهم أو ينقص ، فمن استرسل مع نفسه الأمانة بالسوء إلى الراحة بترك المحافظة على الحدود والمواظبة على الطاعة فقد غبن ، وكذلك إذا كان فارغاً فإن المشغول قد تكون له معذرة ، بخلاف الفارغ فإنه ترتفع عنه المعذرة وتقوم عليه الحجة . انتهى . والحديث أخرجه الترمذى في الزهد ، والنسائى في الرقائق ، وابن ماجه في الرقائق .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
أَعَذَرَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَمْرِيءٍ أَخَّرَ أَجَلَهُ حَتَّى بَلَغَهُ سِتِينَ سَنَةً .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أعذر الله) الإعذار : إزالة العذر ، يقال : أعذر الرجل إذا بلغ أقصى الغاية في العذر ومكنه منه . والمعنى : إنه لم يبق له فيه موضعاً للاعتذار حيث أمهله إلى طول هذه المدة ولم يعتذر . ولفظ الفتح : لم يبق له اعتذار ، كأن يقول : لو مدّلى في الأجل لفعلت ما أمرت به . انتهى . وحقيقة المعنى فيه أن الله لم يترك له شيئاً في الاعتذار يتمسك به ، وإذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذى حصل له ، فلا ينبغي حينئذ إلا الاستغفار والطاعة والإقبال على الآخرة بالكلية ، ونسبة الإعذار إلى الله مجازية . والحاصل أنه لا يعاقب إلا بعد حجة واضحة (إلى امرئ أخر أجله) أى أطال حياته (حتى بلغه ستين سنة) قال ابن بطال : إنما كانت الستون حداً لهذا لأنها قريبة من معترك المنايا ، وهى سن الإنابة والخشوع وترقب المنية ، فهذا إعذار بعد إعذار لطفاً من الله تعالى بعباده حتى نقلهم من حالة الجهل إلى حالة العلم ، ثم أعذر إليهم فلم يعاقبهم إلا بعد الحجج الواضحة وإن كانوا فطروا على حب الدنيا وطول الأمل ، لكنهم أمروا بمجاهدة النفس في ذلك ليمثلوا ما أمروا به من الطاعة وينزجروا عما نهوا عنه من المعصية . انتهى . وفى الحديث إشارة إلى أن استكمال الستين مظنة لانقضاء الأجل . وأصرح من ذلك ما أخرجه الترمذى بسند حسن إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه : أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين ، وأقلهم من يجوز ذلك . قال بعض الحكماء : الأسنان أربعة : سن الطفولية ثم الشباب ثم الكهولة ثم الشيخوخة ، وهى آخر الأسنان ، وغالب ما يكون بين الستين إلى السبعين ، فحينئذ يظهر ضعف القوة بالنقص والانحطاط ، فينبغى له الإقبال على الآخرة بالكلية لاستحالة أن يرجع إلى الحالة الأولى من النشاط والقوة . انتهى ما فى الفتح . قال القسطلانى : ورأيت لأبي الفرج ابن الجوزى الحافظ جزءاً لطيفاً سماه « تنبيه العمر بمواسم العمر »

ذكر فيه إنها خمسة : الأول من وقت الولادة إلى زمان البلوغ ، والثاني إلى نهاية شبابه خمس وثلاثين ، والثالث إلى تمام الخمسين وهو الكهولة ، قال : وقد يقال له كهل لما قبل ذلك ، والرابع إلى تمام السبعين وذلك زمان الشيخوخة ، والخامس إلى آخر العمر ، قال : وقد يتقدم ما ذكرنا من الستين ويتأخر . انتهى . وفي الفتح : وقد استنبط منه ، أى من حديث الباب ، بعض الشافعية أن من استكمل ستين فلم يحج مع القدرة فإنه يكون مقصراً ، ويأثم إن مات قبل أن يحج ، بخلاف ما دون ذلك ، قال تعالى : « أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يُتَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكُّرٍ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ » . وهذا متناول لكل عمر تمكن فيه المكلف من إصلاح شأنه وإن قصر ، إلا أن التوبيخ في المتناول أعظم . واختلف في مقدار العمر المراد هنا . فعن زين العابدين : سبع عشرة سنة . وعن وهب ابن منبه : أربعون سنة . وبه قال مسروق ، ولفظه : إذا بلغ أحدكم أربعين سنة فليأخذ حذرهِ من الله عز وجل . وعن ابن عباس : ستون سنة . قال القسطلاني : وهو الصحيح كما في حديث الباب . وعن ابن عباس مما رواه ابن مردويه : سبعون سنة . فالإنسان لا يزال في ازدياد إلى كمال الستين ، ثم يشرع بعد ذلك في النقص والهرم .

إذا بلغ الفتى ستين عاماً فقد ذهب المسرة والهناء

ولما كان هذا هو العمر الذي يعذر الله إلى عباده به ويزيح عنهم العلل كان هذا هو الغالب على أعمار هذه الأمة . فعند أبي يعلى من طريق إبراهيم ابن الفضل عن سعيد عن أبي هريرة : معترك المنيا ما بين ستين وسبعين ، لكن إبراهيم بن الفضل ضعيف . وفي حديث أبي هريرة مرفوعاً : أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك . رواه الترمذى في كتاب الزهد .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًا فِي اثْنَتَيْنِ : فِي حُبِّ الدُّنْيَا ، وَطُولِ الْأَمَلِ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يزال قلب) المرء (الكبير) الشيخ (شاباً) قوياً (في اثنتين) أى حصلتين (في حب الدنيا) المال (و) محبة (طول الأمل) أى العمر . والحديث أخرجه مسلم في الزكاة والنسائي في الرقائق . وفي رواية أنس بن مالك عند البخاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يكبر ابن آدم ، أى يطعن في السن ويكبر معه اثنان : حب المال وطول العمر . وهذا كالتفسير لحديث الباب . وفي رواية أبي عوانة عن قتادة عند مسلم : يهرم ابن آدم ويشب معه اثنان : الحرص على المال والحرص على العمر . قال النووي : هذا مجاز واستعارة ، ومعناه أن قلب الشيخ كامل الحب للمال ، محتكم في ذلك كاحتكام قوة الشباب في شبابه . هذا صوابه . وقيل في تفسيره غير هذا مما لا يرتضى ، وكأنه أشار إلى قول عياض : هذا الحديث فيه من المطابقة وترفع الكلام الغاية ، وذلك أن الشيخ من شأنه أن يكون أمله وحرصه على الدنيا قد ملئاً على ملء حسه إذا انقضى عمره ولم يبق له إلا انتظار الموت ، فلما كان الأمر بضده ذم ، قال : والتعبير بالشباب إشارة إلى كثرة الحرص وبعد الأمل الذي هو في الشباب أكثر وبهم أليق لكثرة الرجاء عادة عندهم في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذاتهم في الدنيا . قال القرطبي : في هذا الحديث كراهة الحرص على طول العمر وكثرة المال ، وإن ذلك ليس بمحمود . وقال غيره : الحكمة في التخصيص بهذين الأمرين أن أحب الأشياء إلى ابن آدم نفسه ، فهو راغب في بقائها ، فأحب لذلك طول العمر ، وأحب المال لأنه أعظم في دوام الصحة التي ينشأ عنها غالباً طول العمر ، فكلما أحس بقرب نفاذ ذلك اشتد حبه له ورغبته في دوامه :

* والكرى عند الصباح يطيب *

والمرء ما عاش ممدود له أمل لا ينتهي العمر حتى ينتهي الأثر
واستدل به على أن الإرادة في القلب خلافاً لمن قال إنها في الرأس . قاله المازري .

الحديث الثامن

عَنْ عَثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ .

(عن عثبان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لن يوافي عبد يوم القيامة) أى لن يأتي حال كونه (يقول لا إله إلا الله يبتغي به) أى بالقول (وجه الله) عز وجل ، أى ذاته المقدسة (إلا حرم الله عليه النار) قال ابن بطال : هذا الحديث مشتمل على أن كلمة الإخلاص تنفع قائلها . وفيه إشارة إلى أنها لا تخص أهل عمر دون عمر ، ولا أهل عمل دون عمل . قال : ويستفاد منه أن التوبة مقبولة ما لم يصل إلى الحد الذى ثبت النفل فيه أنها لا تقبل معه وهو الوصول إلى الغرغرة . وتبعه ابن المنير فقال : يستفاد منه أن الإعذار لا يقطع التوبة بعد ذلك وإنما هو لقطع الحجة التى جعلها الله للعبد بفضله ، ومع ذلك فالرجاء باقٍ بدليل حديث عثبان وما ذكر معه

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : مَا لِعِبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ
أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال : يقول الله تعالى : ما لعبدي المؤمن عندي جزاء) أى ثواب (إذا قبضت
صفيه) أى روح صفيه ، وهو بفتح الصاد وكسر الفاء وتشديد التحتية :
الحبيب المصافى كالولد والأخ وكل من أحبه الإنسان (من أهل الدنيا ثم احتسبه)
أى صبر راجياً الثواب من الله (إلا الجنة) والحديث من أفراد . قال الجوهرى :
احتسب ولده إذا مات كبيراً ، فإن مات صغيراً قيل افترطه ، وليس هذا
التفصيل مراداً هنا ، بل المراد باحتسابه : صبر على فقده ، راجياً الأجر من
الله تعالى على ذلك ، وأصل الحسبة بالكسر : الأجر . والاحتساب : طلب
الأجر من الله تعالى خالصاً . واستدل به ابن بطال على أن من مات له ولد
يلتحق بمن مات له ثلاثة وكذا اثنان ، وأن قول الصحابي ، كما مضى فى باب
فضل من مات له ولد من كتاب الجنائز ، ولم نسأله عن الواحد : لا يمنع من
حصول هذا الفضل لمن مات له ولد واحد ، فلعله صلى الله عليه وآله وسلم سئل
بعد ذلك عن الواحد فأخبر بذلك ، أو أنه أعلم بأن حكم الواحد حكم ما زاد
عليه ، فأخبر به ، ويدخل فى هذا ما أخرجه أحمد والنسائى من حديث قرّة بن
إياس أن رجلاً كان يأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه ابن له ، فقال :
أتجبه ؟ قال : نعم ، ففقده ، فقال : ما فعل فلان ؟ قالوا : يا رسول الله مات
ابنه ، فقال : ألا تحب أن لا تأتى باباً من أبواب الجنة إلا وجدته ينتظرك ؟
فقال رجل : يا رسول الله أله خاصة أم لكلنا ؟ قال : بل لكلكم . وسنده على
شرط الصحيح . وقد صححه ابن حبان والحاكم .

الحديث العاشر

عَنْ مُرْدَاسٍ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ ، وَيَبْقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَوْ التَّمْرِ
لَا يُبَالِيهِمُ اللَّهُ بِأَلَةٍ .

(عن مرداس الأسلمي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : يذهب الصالحون) أى بالموت ، وفي رواية : يقبض ، أى
تقبض أرواحهم (الأول فالأول ، ويبقى حفالة) بضم الحاء وفتح الفاء
(كحفالة الشعير أو التمر) الردي من كل أو ما يتساقط من قشورها
أو ما يستقط من الشعير عند الغرلة ويبقى من التمر بعد الأكل ، و«أو» للشك
أو للتنويع (لا يباليهم الله بألة) أى لا يرفع الله لهم قدراً ولا يقيم لهم وزناً .
قال البخارى : يقال : حفالة بالفاء ، وحثالة بالمثلثة ، يعنى بمعنى واحد .
واستنبط من الحديث جواز خلو الأرض من عالم حتى لا يبقى إلا أهل الجهل
صرفاً . قال فى الفتح : ووجدت لهذا الحديث شاهداً من رواية الفزارية
امرأة عمر بلفظ : يذهبون الخير فالحير حتى لا يبقى منكم إلا حثالة كحثالة
التمر ، ينزو بعضهم على بعض نزو المعز . أخرجه أبو سعيد بن يونس فى تاريخ
مصر ، وليس فيه تصريح برفعه ، لكن له حكم المرفوع ، وفيه النذب إلى
الاقتداء بأهل الخير والتحذير من مخالفتهم خشية أن يصير من يخالفهم ممن
لا يعبأ الله به . وفيه أنه يجوز انقراض أهل الخير فى آخر الزمان حتى لا يبقى
إلا أهل الجهل صرفاً . ويؤيده حديث : حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء
جهالاً .

الحديث الحادى عشر

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَاْدِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغَى ثَالِثًا ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ ، وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يقول : لو كان لابن آدم واديان من مال) وفى حديث ابن الزبير : لو أن ابن آدم أعطى وادياً من ذهب (لا يبتغى) أى لطلب (ثالثاً) وفى حديث ابن الزبير : أحب إليه ثانياً ولو أعطى ثانياً أحب إليه ثالثاً . وفى الرواية الثانية عن ابن عباس : لو أن لابن آدم مثل واد مالا لأحب أن له إليه مثله . وفى حديث أنس : لو أن لابن آدم وادياً من ذهب أحب أن يكون له واديان (ولا يملأ جوف ابن آدم) وفى الرواية الثانية عنه : ولا يملأ عين ابن آدم . وفى حديث ابن الزبير : ولا يسد جوف ابن آدم . وفى حديث أنس : ولن يملأ فاه . وفى لفظ : نفس بدل جوف . وفى لفظ : ولا يشبع جوف . وفى حديث زيد بن أرقم : ولا يملأ بطن ابن آدم (إلا التراب) كناية عن الموت لاستلزامه الامتلاء ، كأنه قال : لا يشبع من الدنيا حتى يموت . وقال الطيبي : ولا يشبع من خلق من تراب إلا التراب . وقال النووي : معناه أنه لا يزال حريصاً على الدنيا حتى يموت ويمتلئ جوفه من تراب قبره . وهذا الحديث خرج على حكم غالب بنى آدم فى الحرص على الدنيا . ويؤيده قوله (ويتوب الله على من تاب) أى إن الله يقبل التوبة من الحرص المذموم وغيره من المذمومات ، أى يوفقه للتوبة ، أو يرجع عليه من التشديد إلى التوفيق ، أو يرجع إليه بقبوله ، والمراد من الحديث ذم الحرص على الدنيا والشره على الازدياد ، ولذا أثر أكثر السلف الثقل من الدنيا والقناعة والرضا باليسير . قال فى الكواكب : لبس المراد الحقيقة فى عضو بعينه بقرينة عدم الانحصار فى التراب ، إذ غيره يملأ أيضاً ، بل هو كناية عن الموت لأنه مستلزم للامتلاء ، فكأنه قال : لا يشبع من الدنيا حتى يموت ، فالغرض من العبارات كلها واحد ،

وليس فيها إلا التفنن في الكلام . انتهى . قال في الفتح : وهذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث ، وأما إذا اتحدت فهو من تصرف الرواة . انتهى . وأخرجه مسلم في الزكاة ، والبخارى في باب ما يتقى من فتنه المال . قال ابن عباس : لا أدرى من القرآن هو أم لا . انتهى . قال في الفتح : فيه إشارة إلى ذم الاستكثار من جمع المال وتمنى ذلك والحرص عليه ، للإشارة إلى أن الذى يترك ذلك يطاق عليه أنه تاب ، ويحتمل أن يكون تاب بالمعنى اللغوى وهو مطلق الرجوع ، أى رجوع عن ذلك الفعل والتمنى . وقال الطيبي : يمكن أن يكون معناه أن الآدمى مجبول على حب المال وأنه لا يشبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووفقه لإزالة هذه الجبلية عن نفسه ، وقليل ما هم ، فوضع ، ويتوب الله على من تاب . موضعه إشعاراً بأن هذه الجبلية مذمومة جارية مجرى الذنب ، وأن إزالتها ممكنة بتوفيق الله وتسديده . وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى : « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » ففي إضافة الشح إلى النفس دلالة على أنه غريزة فيها ، وفي قوله « يوق » إشارة إلى إمكان إزالة ذلك ، ثم رتب الفلاح على ذلك ، قال : وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب ، فإن فيه إشارة إلى أن الآدمى خلق من التراب ، ومن طبعه القبض واليبس ، وأن إزالته ممكنة بأن يمطر الله عليه ما يصلحه حتى يثمر الخلال الزكية والخصال المرضية . قال تعالى : « والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه » والذي خبث لا يخرج إلا نكداً ، فوقع قوله « ويتوب الله » إلخ موقع الاستدراك إلى أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يصير يسيراً على من يسره الله تعالى عليه . انتهى . فمن لم يتداركه التوفيق وتركه وحرصه لم يزد إلا حرصاً وتهاكماً على جمع المال . فحقيق أن لا يكون هذا من كلام البشر ، بل هو من كلام خالق القوى والقدر . قال أبي بن كعب الأنصارى : كنا نرى هذا الحديث من القرآن حتى نزلت « ألهاكم التكاثر » زاد في رواية إلى آخر السورة ، أى التى هى بمعنى الحديث فيما تضمنته من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال ، والتفريع بالموت الذى يقطع ذلك ، ولا بد لكل أحد منه ، فلما نزلت هذه السورة وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه علموا أن الحديث من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه ليس قرآنًا ، وقيل إنه كان قرآنًا ، فلما نزلت السورة نسخت تلاوته دون حكمه ومعناه . قال في الفتح : ويحتمل أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم أخبر به عن الله تعالى على أنه من القرآن ، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ، والله أعلم . وعلى الأول فهو مما نسخت تلاوته جزماً وإن كان حكمه مستمراً . ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من حديث أبي موسى قال : قرأت سورة نحو براءة فغبت ، وحفظت منها : ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً ثالثاً ... الحديث . ومن حديث جابر : كنا نقرأ القرآن : لو أن لابن آدم ملء واد لأحب إليه مثله ... الحديث .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَيُّكُمْ مَالٌ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ ، وَمَالٌ وَارِثِهِ مَا أَخَّرَ .

(عن عبد الله) (بن مسعود) رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله (قال فى الفتح : يعنى أن الذى يخلفه الإنسان من المال وإن كان هو فى الحال منسوباً إليه فإنه باعتبار انتقاله إلى وارثه يكون منسوباً للوارث ، فنسبته للمالك فى حياته حقيقة ونسبته للوارث فى حياة المورث مجازية ومن بعد موته حقيقة) قالوا : يا رسول الله ما منا أحد إلا ماله أحب إليه (من مال وارثه) (قال : فإن ماله) الذى يضاف إليه فى الحياة (ما قدم) بأن أنفقه فى وجوه الخيرات (ومال وارثه ما أخر) بعد موته ولم ينفقه فى وجوهه . وفيه الحث على تقديم ما يمكن تقديمه من المال فى وجوه المبرات وأنواع القربات لينتفع به فى الآخرة ، فإن كل شيء يخلفه المورث يصير ملكاً للوارث ، فإن عمل فيه بطاعة الله اختص بثواب ذلك ، وكان ذلك الذى تعب فى جمعه ومنعه ، وإن عمل فيه بمعصية الله فذاك أبعد للمالكة الأول من الانتفاع إن سلم من تبعته ، ولا يعارضه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسعد : إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم غالة . لأن حديث سعد محمول على من تصدق بماله كله أو معظمه فى مرضه . وحديث ابن مسعود فى حق من يتصدق فى صحته قاله ابن بطال وغيره . كذا فى الفتح .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنْ كُنْتُ لَأَعْتَمِدُ بِكَفِيٍّ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ ، وَلَقَدْ قَعَدْتُ يَوْمًا عَلَى طَرِيقِهِمُ الَّذِي يَخْرُجُونَ مِنْهُ ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِيُشَبِّعَنِي ، فَمَرَّ وَلَمْ يَفْعَلْ ، ثُمَّ مَرَّ بِي عُمَرُ فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِيُشَبِّعَنِي ، فَمَرَّ فَلَمْ يَفْعَلْ ، ثُمَّ مَرَّ بِي أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَبَسَّمَ حِينَ رَأَيْتَنِي وَعَرَفَ مَا فِي نَفْسِي وَمَا فِي وَجْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَبَا هِرٍّ ، قُلْتُ : لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِنْ لِحَقِّ ، وَمَضَى ، فَتَبِعْتُهُ ، فَدَخَلَ فَاسْتَأْذَنَ ، فَأَذِنَ لِي ، فَدَخَلَ فَوَجَدَ لَبَنًا فِي قَدَحٍ ، فَقَالَ : مِنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ ؟ قَالُوا : أَهْدَاهُ لَكَ فُلَانٌ أَوْ فُلَانَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَبَا هِرٍّ ، قُلْتُ : لَبَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِنْ لِحَقِّ إِلَى أَهْلِ الصُّفَّةِ فَادْعُهُمْ لِي ، قَالَ : وَأَهْلُ الصُّفَّةِ أَضْيَافُ الْإِسْلَامِ ، لَا يَأْوُونَ إِلَى أَهْلِ وَلَا مَالٍ وَلَا عَلَى أَحَدٍ إِذَا أَتَتْهُ صَدَقَةٌ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَتَنَاوَلْ مِنْهَا شَيْئًا ، وَإِذَا أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ وَأَصَابَ مِنْهَا وَأَشْرَكَهُمْ فِيهَا ، فَسَأَعَنِي ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : وَمَا هَذَا اللَّبَنُ فِي أَهْلِ الصُّفَّةِ ، كُنْتُ أَحَقُّ أَنَا أَنْ أُصِيبَ مِنْ هَذَا اللَّبَنِ شَرْبَةً أَتَقَوَّى بِهَا ، فَإِذَا جَاءُوا أَمَرَنِي فَكُنْتُ أَنَا أُعْطِيهِمْ وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَنِي مِنْ هَذَا اللَّبَنِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدْ ، فَأَتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ ، فَأَقْبَلُوا فَاسْتَأْذَنُوا ، فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَأَخَذُوا مَجَالِسَهُمْ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقَالَ : يَا أَبَا هِرٍّ ، قُلْتُ : لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : خُذْ فَأَعْطِهِمْ ، فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ

فَجَعَلْتُ أُعْطِيهِ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوْى ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ فَأُعْطِيهِ
الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوْى ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوْى ،
ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ ، حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ
رَوَى الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، فَأَخَذَ الْقَدَحَ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدِهِ فَنَظَرَ إِلَى فَتَبَسَّمَ ،
فَقَالَ : يَا أَبَا هُرَيْرٍ ، قُلْتُ : لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : بَقِيتُ أَنَا وَأَنْتَ ؟
قُلْتُ : صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : اقْعُدْ فَاشْرَبْ ، فَقَعَدْتُ فَشَرِبْتُ ،
فَقَالَ : اشْرَبْ ، فَشَرِبْتُ ، فَمَا زَالَ يَقُولُ : اشْرَبْ ، حَتَّى قُلْتُ :
لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا ، قَالَ : فَأَرِنِي ، فَأَعْطَيْتُهُ
الْقَدَحَ ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَسَمَّى وَشَرِبَ الْفَضْلَةَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه كان يقول : الله الذى لا إله إلا هو
إن كنت لأعتمد بكبدى على الأرض) أى لألصق بطنى بالأرض (من
الجوع) أو هو كناية عن سقوطه على الأرض مغشياً كما صرح به فى الأطعمة ،
فلقيت عمر فاستقرأته آية : فحشيت غير بعيد فخررت على وجهى من الجهد
والجوع (وإن كنت لأشد الحجر على بطنى من الجوع) لتقليل حرارة الجوع
ببرد الحجر أو المساعدة على الاعتدال والانتصاب ، لأن البطن إذا خوى
لم يمكن معه الانتصاب ، فكان أهل الحجاز يأخذون صفائح رقائقاً فى طول
الكف أو أكبر من الحجارة فيربطها الواحد على بطنه وتشد بعصابة فتعدل
القامة بعض الاعتدال (ولقد قعدت يوماً على طريقهم) أى النبى صلى الله
عليه وآله وسلم وبعض أصحابه (الذى يخرجون منه) من منازلهم إلى المسجد
(فرأى أبو بكر) رضى الله عنه (فسألته عن آية من كتاب الله) عز وجل
(ما سألته) عنها (إلا ليشبعنى) من الإشباع . وفى رواية : ليستبعينى ، أى
يطلب منى أن أتبعه ليطعمنى (فرأى) (ولم يفعل) أى الإشباع أو الاستبباع
(ثم مر بى عمر) رضى الله عنه (فسألته عن آية من كتاب الله تعالى) عز
وجل (ما سألته) عنها (إلا ليشبعينى ، فرأى فلم يفعل ، ثم مر بى أبو القاسم

صلى الله عليه وآله وسلم ، فتبسم حين رآني وعرف ما في نفسي) من الجوع والاحتياج إلى ما يسد الرمق (وما في وجهي) من التغير ، وكأنه عرف من تغير وجهه ما في نفسه . واستدل أبو هريرة بتبسمه صلى الله عليه وآله وسلم على أنه عرف ما به ، لأن التبسم يكون للتعجب ولإيناس من يتبسم إليه ، وحال أبي هريرة لم تكن معجبة ، فترجع الحمل على الإيناس . قاله في الفتح (ثم قال) يا (أبا هر ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : إلحق) أى اتبع (ومضى ، فتبعته ، فدخل) إلى أهله (فاستأذن ، فأذن لي فدخل) قال الحافظ : كذا فيه ، وهو إما تكرار لهذه اللفظة لوجود الفصل أو التفتات . ووقع في رواية على بن مسهر : فدخلت وهي واضحة (فوجد) في منزله (لبناً في قدح ، فقال : من أين هذا اللبن ؟ قالوا : أهداه لك فلان أو فلانة) قال في الفتح : لم أقف على اسم من أهداه (ثم قال) يا (أبا هر ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : إلحق) أى انطلق (إلى أهل الصفة فادعهم لي ، قال) أبو هريرة (وأهل الصفة أضياف الإسلام لا يأوون إلى أهل ولا مال ولا على أحد) تعميم بعد تخصيص شامل للأقارب وغيرهم . وعند ابن سعد من مرسل يزيد بن عبد الله بن قسط : كان أهل الصفة ناساً فقراء لا منازل لهم ، فكانوا ينامون في المسجد ، لا مأوى لهم غيره (إذا أتته) صلى الله عليه وآله وسلم (صدقة بعث بها إليهم) يخصهم بها (ولم يتناول منها شيئاً ، وإذا أتته هدية أرسل إليهم) ليحضروا عنده (وأصاب منها وأشركهم فيها) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة . قال أبو هريرة (فسأني ذلك) أى قوله : ادعهم لي (فقلت) في نفسي : هذا قليل (وما هذا اللبن) أى وما قدره (في أهل الصفة) وأين يقع هذا منهم وأنا ورسول الله (كنت أحق أنا أن أصيب من هذا اللبن شربة أتقوى بها) زاد روح : يومى وليلتي (فإذا جاء) من أمرني بطلبه (أمرني) صلى الله عليه وآله وسلم (فكنت أنا أعطيهم) قال في الكواكب : وإنما كان أبو هريرة يفعل ذلك لأنه كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن) أى يصل إلى بعد أن يكتفوا منه ، والظاهر أن كلمة « عسى » مقحمة (ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بد ، فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا) في الدخول (فأذن لهم) صلى الله عليه وآله وسلم (وأخذوا مجالسهم

من البيت) أى وجلس كل واحد منهم فى المجلس الذى يليق به . قال فى الفتح : ولم أقف على عددهم إذ ذاك (فقال) عليه الصلاة والسلام (يا أبا هر ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : خذ) هذا القدح ، أى الذى فيه اللبن (فأعطهم ، فأخذت القدح فجعلت أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح فأعطيه الرجل) الذى يليه (فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح) بتكرار « فيشرب » ثلاثاً (حتى انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد روى القوم كلهم) قرينة المغايرة ، لأنه يدل على أنه أعطاهم واحداً بعد واحد ، إلى أن كان آخرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فأخذ القدح) وقد بقيت فيه فضلة (فوضعه على يده) الكريمة (فنظر إلى فتبسم) إشارة إلى أنه لم يفته شيء مما كان يظن فواته من اللبن (فقال : يا أبا هر ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : بقيت أنا وأنت ، قلت : صدقت يا رسول الله ، قال : اقعد فاشرب ، فقعدت فشربت ، فقال : اشرب ، فشربت ، فإزال يقول اشرب حتى قلت : لا والذى بعثك بالحق ما أجدر له مسلماً ، قال : فأرنى ، فأعطيته القدح ، فحمد الله) عز وجل على البركة وظهور المعجزة فى اللبن المذكور حيث روى القوم كلهم وأفضلوا (وسمى) الله (وشرب الفضلة) وفى رواية روح : فشرب من الفضلة . وفيها كما قال فى الفتح إشعار بأنه بقى بعد شربه شيء ، فإن كانت محفوظة فلعله أعدها لمن بقى بالبيت من أهله صلى الله عليه وآله وسلم . وفى الحديث فوائد كثيرة لا تحفى على المتأمل . قال فى الفتح : فيه استحباب الشرب عن القعود ، وفيه معجزة عظيمة من تكثير الطعام والشراب ببركته صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه جواز الشبع ولو بلغ أقصى غايته أخذاً من قول أبي هريرة « لا أجدر له مسلماً » وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك ، خلافاً لمن قال بتحريمه ، وإذا كان ذلك فى اللبن مع رقه ونفوذه ، فكيف مما من الأغذية الكثيفة ، لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بما وقع فى تلك الحالة فلا يقاس عليه . وقد أورد الترمذى عقب حديث أبي هريرة هذا حديث ابن عمر رفعه : أكثرهم شبعاً فى الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة . وقال حسن . وفى الباب عن أبي جحيفة . قلت : أخرجه الحاكم وضعفه أحمد . وفى الباب حديث المقدام بن معديكرب رفعه :

ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه ... الحديث أخرجه الترمذى أيضاً وقال حسن صحيح. ويمكن الجمع بأن يحمل الزجر على من يتخذ الشبع عادة لما يترتب على ذلك من الكسل عن العبادة وغيرها . ويحمل الجواز على من وقع له ذلك نادراً ولا سيما بعد شدة جوع ، واستبعاد حصول شيء بعده عن قرب . وفيه أن كتمان الحاجة والتلويح بها أولى من إظهارها والتضرع بها . وفيه كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإيثاره على نفسه وأهله وخادمه . وفيه ما كان بعض الصحابة عليه في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ضيق الحال ، وفضل أبي هريرة وتعففه عن التصريح بالسؤال ، واكتفاؤه بالإشارة إلى ذلك ، وتقديم طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حظ نفسه مع شدة احتياجه ، وفضل أهل الصفة . وفيه أن المدعو إذا وصل إلى دار الداعي لا يدخل بغير استئذان . وفيه جلوس كل أحد في المكان اللائق به . وفيه إشعار بملازمة أبي بكر وعمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ودعاء الكبير خادمه بالكنية . وفيه ترخيم الاسم والعمل بالفراصة ، وجواب المنسأدى بلبيك ، واستئذان الخادم على مخدومه إذا دخل على منزله ، وسؤال الرجل عما يجسده في منزله مما لا عهد له ليرتب على ذلك مقتضاه ، وقبول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدية وتناوله منها ، وإيثاره ببعضها الفقراء ، وامتناعه من تناول الصدقة ووضعها لها فيمن يستحقها ، وشرب الساقى آخرأ وشرب صاحب المنزل بعده ، والحمد على النعم ، والتسمية عند الشرب .

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُوَّةً .

(وعنه أيضاً) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم ارزق آل محمد قوتاً) ولمسلم والترمذى والنسائى : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً . قال فى الفتح : وهو المعتمد ، فإن اللفظ الأول صالح لأن يكون دعاء بطلب القوت فى ذلك اليوم ، وأن يكون لهم القوت دائماً ، بخلاف اللفظ الثانى فإنه يعين الاحتمال الثانى وهو الدال على الكفاف . قال ابن بطال : وفيه فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والزهد فيما فوق ذلك ، رغبة فى توفير نعم الآخرة وإيثاراً لما يبقى على ما يفتنى ، فينبغى أن تقتدى به أمته فى ذلك . وقال القرطبي : معنى الحديث أنه طلب الكفاف ، فإن القوت ما يقوّت البدن ويكف عن الحاجة ، وفى هذه الحالة سلامة من آفات الغنى والفقير جميعاً ، والله أعلم . والحديث أخرجه مسلم فى الزكاة ، والترمذى فى الزهد ، والنسائى فى الرقائق .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَنْ يُنَجَّى أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ ، قَالُوا : وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ، سَدُّوا وَقَارِبُوا وَاغْدُوا وَرَوْحُوا ، وَشَيْءٌ مِنَ الدَّلْجَةِ ، وَالْقَصْدُ الْقَصْدَ تَبْلُغُوا .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لن ينجى أحداً منكم عمله) أى لن يخلص (قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله) أى يسترنى الله (برحمة) منه . وفى رواية أبى داود الطيالسى عن ابن أبى ذئب : ما منكم أحد ينجيه عمله . وأخرجه أبو نعيم من طريقه . وعن أبى هريرة بلفظ : لن يدخل أحداً عمله الجنة . أخرجه البخارى فى كفارة المريض ، وأخرجه مسلم أيضاً كلفظ حديث عائشة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : سدّدوا وقاربوا وأبشروا فإنه لا يدخل أحداً الجنة عمله . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله بمغفرة ورحمة . ولمسلم من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة : ليس أحد منكم ينجيه عمله . وفى لفظ : إنه لن ينجو أحد منكم بعمله . وله من حديث جابر : لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا يحيره من النار . والنجاة من الشئ : التخلص منه . قال ابن بطال : فى الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى : « تلك الجنة التى أورشتموها بما كنتم تعملون » ما ملخصه أن تحمل الآية على أن الجنة تنال المنازل فيها بالأعمال ، فإن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الأعمال ، وأن مجمل الحديث على دخول الجنة والخلود فيها . ثم أورده على هذا الجواب قوله تعالى : « سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون » ، فصرح بأن دخول الجنة أيضاً بالأعمال . وأجاب بأنه لفظ مجمل بينه الحديث . والتقدير : ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون . وليس المراد بذلك أصل الدخول . ثم قال : ويجوز أن يكون الحديث مفسراً للآية . والتقدير : ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة

الله لكم وتفضله عليكم ، لأن أقسام منازل الجنة برحمته ، وكذا أصل دخول الجنة برحمته ، حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك ، ولا يخلو شيء من مجازاته تعالى لعباده من رحمته وفضله ، وقد تفضل عليهم ابتداء بإيجادهم ثم برزقهم ثم بتعليمهم . وقال عياض : طريق الجمع أن الحديث فسر ما أجمل في الآية ، فذكر نحواً من كلام ابن بطلال الأخير ، وأن من رحمة الله توفيقه للعمل وهدايته للطاعة ، وكل ذلك لم يستحقه العامل بعمله في الآية ، بل بفضل الله وبرحمته . وقال ابن الجوزي : يتحصل عن ذلك أربعة أجوبة : الأول : أن التوفيق للعمل من رحمة الله ، ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التي تحصل بها النجاة . الثاني : أن منافع العبد لسيدته ، فعمله مستحق لمولاه ، فما أنعم عليه من الجزاء فهو من فضله . الثالث : جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحمة الله واقتسام تلك الدرجات بالأعمال . الرابع : أن أعمال الطاعات كانت في زمان يسير والثواب لا ينفد ، والإنعام الذي لا ينفد بالفضل لا بمقابلة الأعمال . وقال الكرماني : الباء في قوله « بعمله » ليست للسببية بل للإلصاق أو للمصاحبة ، أي أورثتموها ملابسة أو مصاحبة ، أو للمقابلة نحو : أعطيت الشاة بدرهم . وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين ابن هشام في « المغني » فسبق إليه فقال : ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض كاشتريته بألف . ومنه : « ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون » وإنما لم تقلد هنا للسببية كما قالت المعتزلة ، وكما قال الجميع في « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » لأن المعطى بعوض قد يعطى مجازاً ، بخلاف المسبب فلا يوجد بدون السبب ، قال : وعلى ذلك ينتفي التعارض بين الآية والحديث . قلت : سبقه إلى ذلك الحافظ ابن القيم في كتاب « مفتاح دار السعادة » فقال : الباء مقتضية للدخول غير الباء الماضية ، فالأولى للسببية الدالة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية كاقضاء سائر الأسباب لمسيباتها . والثانية باء المعاوضة نحو : اشتريت منه بكذا . فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد ، وأنه لولا رحمة الله تعالى لعبده لما أدخله الجنة ، لأن العمل بمجرده ، ولو تناهى لا يوجب بمجرده دخول الجنة ، ولا أن يكون عوضاً لها ، لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله ، بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة ، فتبقى سائر نعمه مقتضية لشكرها وهو لم يوفها حق شكرها ،

فلو عذبه في هذه الحالة لعذبه وهو غير ظالم ، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله ، كما في حديث أبي بن كعب الذي أخرجه أبو داود وابن ماجه في ذكر القدر ، ففيه : لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم ... الحديث . وهذا فصل الخطاب مع الجبرية الذين أنكروا أن تكون الأعمال سبباً في دخول الجنة من كل وجه ، والقدرية الذين زعموا أن الجنة عوض العمل وأنها ثمنه وأن دخولها بمحض الأعمال . والحديث يبطل دعوى الطائفتين ، والله أعلم . قال في الفتح : ويظهر لى في الجمع بين الآية والحديث جواب آخر وهو أن يحمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولا ، وإذا كان كذلك فأمر القبول إلى الله تعالى ، وإنما يحصل برحمة الله لمن يقبل منه . وعلى هذا فعنى قوله « بما كنتم تعملون » أى تعملونه من العمل المقبول ، ولا يضر بعد هذا أن تكون البساء للمصاحبة أو الإلصاق أو المقابلة ، ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية . ثم رأيت النووي جزم بأن ظاهر الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال ، والجمع بينهما وبين الحديث أن التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها وقبولها إنما هو برحمة الله وفضله ، فيصح أنه لم يدخل الجنة بمجرد العمل وهو مراد الحديث ، ويصح أنه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى . ورد الكرماني الأخير بأنه خلاف صريح الحديث . وقال المازرى : ذهب أهل السنة إلى أن إثابة الله تعالى من أطاعه تفضل منه ، وكذلك انتقامه ممن عصاه عدل منه ، ولا يثبت واحد منهما إلا بالسمع ، وله سبحانه أن يعذب الطائع وينعم العاصي ، ولكنه أخبر أنه لا يفعل ذلك وخبره صدق لا خلف فيه . وهذا الحديث يقوى مقالهم ويرد على المعتزلة حيث أثبتوا بعقولهم أعواض الأعمال ، ولم في ذلك خيط كثير وتفصيل طويل . انتهى . قال الكرماني : إذا كان الناس لا يدخلون الجنة إلا برحمة الله فوجه تخصيص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالذكر أنه إذا كان مقطوعاً له بأنه يدخل الجنة ثم لا يدخلها إلا برحمة الله ، فغيره يكون في ذلك بطريق الأولى . وسبقه إلى تقرير ذلك الرافعي في أماليه فقال : لما كان أجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطاعة أعظم وعمله في العبادة أقوم ، قيل له : ولا أنت ، أى لا ينجيك عملك مع عظم قدره ، فقال : لا ،

إلا برحمة الله . وقد ورد جواب هذا السؤال بعينه من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم من حديث جابر بلفظ : لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا يجيره من النار ، ولا أنا إلا برحمة الله تعالى . وقال الرافعي في الحديث : إن العامل لا ينبغي له أن يتكل على عمله في طلب النجاة ونيل الدرجات ، لأنه إنما عمل بتوفيق الله وإنما ترك المعصية بعصمة الله ، فكل ذلك بفضلِهِ ورحمته (سدّدوا) أى اقصدوا السداد ، أى الصواب . ولمسلم : ولكن سدّدوا . ومعنى الاستدراك أنه قد يفهم من النفي المذكور نفي فائدة العمل ، فكأنه قيل : بل له فائدة وهو أن العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل الجنة ، فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب وهو اتباع السنة المطهرة من الإخلاص وغيره ليقبل عملكم فتزل عليكم الرحمة (وقاربوا) أى لا تفرطوا فتجهّدوا أنفسكم في العبادة لئلا يفضى بكم ذلك إلى الملل فتتركوا العمل فتفرطوا (واغدوا) أى سيروا من أول النهار (وروحووا) سيروا من أول النصف الثاني من النهار (وشيء) وفي الفتح : شيئاً بالنصب بفعل محذوف ، أى افعلوا شيئاً (من الدلجة) بضم الدال وسكون اللام وتفتح بعدها جيم : سير الليل ، يقال : سار دلجة من الليل ، أى ساعة ، فلذلك قال : شيئاً من الدلجة ، لعسر سير جميع الليل ، وكأن فيه إشارة إلى صيام جميع النهار وقيام بعض الليل ، وإلى أعم من سائر أوجه العبادة ، وإلى الحث على الرفق في العبادة (والقصد القصد) بالنصب على الإغراء ، أى الزموا الطريق الوسط المعتدل . وأخرج ابن ماجه من حديث جابر قال : مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل يصلي على صخرة ، فأتى ناحية فكث ثم انصرف فوجده على حاله ، فقام بجمع يديه ، ثم قال : أيها الناس عليكم القصد ، عليكم القصد (تبالغوا) المنزل الذي هو مقصدكم ، والقصد الثاني تأكيد ، وقد شبه المتعبدين بالمسافرين ، لأن العابد كالمسافر إلى محل إقامته وهو الجنة ، وكأنه قال : لا تستوعبوا الأوقات كلها بالسير ، بل اغتنموا أوقات نشاطكم وهو أول النهار وآخره وبعض الليل ، وأريحوا أنفسكم فيما بينهما لئلا ينقطع بكم . والحديث من أفرادِهِ .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؟ قَالَ : أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لم أعرف اسم السائل (أي الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : أدومها وإن قلَّ) أي إن كثُر وإن قلَّ ، والمراد بالدوام المواظبة العرفية وهي الإتيان بذلك في كل شهر أو كل يوم بقدر ما يطلق عليه اسم المداومة عرفاً لا شمول الأزمنة ، إذ هو غير مقدور . وقال صلى الله عليه وآله وسلم في آخر هذا الحديث : اكلفوا من الأعمال ما تطيقون ، أي مع الدوام من غير عجز في المستقبل . ولا ريب أن المديم للعمل ملازم للخدمة ، فيكثر ترده إلى باب الطاعة في كل وقت ، فيجازى بالبر لكثرة ترده ، فليس هو كمن لازم الخدمة مثلاً ثم انقطع ، وأيضاً فإن العامل إذا ترك العمل صار كالمعرض بعد الوصل ، فيتعرض للذم والجفاء .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْئَسْ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة (الواسعة) لم ييأس (لم ينفذ) (من الجنة) بل يحصل له الرجاء فيها ، لأنه يغطي عليه ما يعمل من العذاب العظيم ، وعبر بالمضارع دون الماضي لإشارة إلى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع ، لأنه إذا امتنع في المستقبل كان ممتنعاً فيما مضى (ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله) عز وجل (من العذاب لم يأمن من النار) والحديث اشتمل على الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف ، فمن علم أن من صفات الله الرحمة لمن أراد أن يرحمه والانتقام ممن أراد أن ينتقم منه لا يأمن انتقامه من يرجو رحمته ، ولا ييأس من رحمته من يخاف انتقامه ، وذلك باعث على مجانبة السيئة ولو صغيرة وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة . قال الحافظ في الفتح : فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف ولا في الخوف عن الرجاء لثلا يفضي في الأول إلى المكر ، وفي الثاني إلى القنوط ، وكل منهما مذموم ، والمقصود من الرجاء أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله ويرجو أن يمحو عنه ذنبه ، وكذا من وقع منه طاعة يرجو قبولها ، وأما من انهمك على المعصية راجياً عدم المؤاخذه بغير ندم ولا إقلاع فهذا في غرور . وما أحسن قول ابن عثمان الجيزي : من علامة السعادة أن يطيع ويخاف أن لا يقبل ، ومن علامة الشقاء أن يعصى ويرجو . وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة قالت : يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة هو الذي يسرق ويزني . قال : لا ولكنه الذي يصوم ويتصدق ويصلي ويخاف أن لا تقبل منه . وهذا كله متفق على استحبابه في حال الصحة . وقيل : الأولى أن يكون الخوف في الصحة أكثر

وفي المرض عكسه ، وأما عند الإشراف على الموت فاستحب قوم الاقتصار على الرجاء لما يتضمن من الافتقار إلى الله تعالى ، ولأن المحذور من ترك الخوف فقد تعذر ، فيتعين حسن الظن بالله لرجاء عفوه ومغفرته . ويؤيده حديث : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله . وقال آخرون : لا يحمل جانب الخوف أصلاً بحيث يجزم بأنه آمن . ويؤيده ما أخرج الترمذي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال له : كيف تجدك ؟ قال : أرجو الله وأخاف ذنوبي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما اجتماعا في قلب عبد في هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو وأمنه مما يخاف . انتهى .

الحديث الثامن عشر

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ .

(عن سهل بن سعد) الساعدي (رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) أنه (قال : من يضمن) يجزم يضمن (لى ما بين لحييه) العظمان في جانبي الفم النابت عليهما الأسنان علواً وسفلاً ، والمراد اللسان وما ينطق به (وما بين رجليه) وهو الفرج (أضمن له الجنة) بالجزم على جواب الشرط ، والمراد بالضمنان لازمه وهو أداء الحق ، أى من أدى الحق الذى على لسانه من النطق بما يجب عليه ، أو الصمت عما لا يعنيه ، وأدى الحق الذى على فرجه من وضعه فى الحلال وكفه عن الحرام ، جازيته بالجنة . قال الداودى : المراد بما بين اللحيين الفم ، فيتناول الأقوال والأكل والشرب وسائر ما يتأتى بالفم من الفعل . قال : ومن يحفظ ذلك أمن كله ، لأنه لم يبق إلا السمع والبصر . كذا قال . وفى الفتح : وخفى عليه أنه بقى البطش باليدين ، وإنما يحمل الحديث على أن النطق باللسان أصل فى حصول كل مطلوب ، فإذا لم ينطق به إلا فى خير سلم . وقال ابن بطال : دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء فى الدنيا لسانه وفرجه ، فن وفى شرهما وفى أعظم الشر . انتهى .

ولبعض علماء الهند رسالة مستقلة فى شرح حديث الباب ، لكنها باللسان الهندى ، وما أحسنها وأنفعها ، رحم الله مؤلفها رحمة واسعة . والحديث أخرجه أيضاً فى المحاريب ، والترمذى فى الزهد وقال حسن صحيح غريب ، وقال الطيبي : أصل الكلام من يحفظ ما بين لحييه من اللسان والفم مما لا يعنيه من الكلام والطعام يدخل الجنة . وأراد أن يؤكد الوعيد تأكيداً بليغاً فأبرزه فى صورة التمثيل ليشير بأنه واجب الأداء ، فشبه صورة حفظ المؤمن نفسه بما وجب عليه من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونهيه ، وشبه ما يترتب

عليه من الفوز بالجنة ، وأنه واجب على الله تعالى بحسب الوعد أدائه ، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الواسطة والشفيع بينه وبين الله تعالى بصورة شخص له حق واجب الأداء على آخر ، فيقوم به ضامن يتكفل له بأداء حقه ، وأدخل المشبه في جنس صورة المشبه به وجعله فرداً من أفرادهِ ، ثم ترك المشبه به وجعل القرينة الدالة عليه ما يستعمل فيه من الضمان ونحوه في التمثيل « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » . انتهى .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقَى لَهَا بَالًا يَرْفَعُ اللَّهُ بِهَا
 دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقَى لَهَا بَالًا يَهْوِي
 بِهَا فِي جَهَنَّمَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 إن العبد ليتكلم بالكلمة) أى بالكلام المفهم المفيد ، سواء طال أم قصر
 (من رضوان الله) ما يرضى الله (لا يلقى) بضم الياء وكسر القاف (لها) للكلمة
 (بالا) أى قلباً ، أى لا يتأملها بخاطره ولا يتفكر فى عاقبتها ولا يظن أنها
 تؤثر شيئاً ، وهو من نحو قوله تعالى : « وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم » .
 وقد وقع فى حديث بلال بن الحارث المزنى الذى أخرجه مالك وأصحاب السنن
 وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم بلفظ : إن أحدكم ليتكلم بالكلمة من
 رضوان الله ما يظن أن يبلغ بها ما بلغت ، يكتب الله له بهارضوانه إلى يوم القيامة .
 وقال فى السخط مثل ذلك (يرفع الله) له (بها درجات) كأن يحصل بها دفع
 مظلمة عن مسلم أو تفريج كربة (وإن العبد ليتكلم بالكلمة) عند ذى سلطان
 جائز يريد بها هلاك مسلم ، أو المراد أنه يتكلم بكلمة خنا أو يعرض بمسلم بكبيرة
 أو بمجون أو استخفاف بشريعة وإن كان غير معتقد أو غير ذلك (من سخط الله)
 أى ما لا يرضى الله تعالى به (لا يلقى لها بالا) أى يتكلم بها على غفلة من غير
 تثبت ولا تأمل (يهوى) بفتح التحتية (بها فى جهنم) قال ابن عبد البر : هى
 كلمة السوء عند السلطان الجائر . وقال ابن عبد السلام : هى الكلمة التى لا يعرف
 حسنها من قبحها فيحرم على الإنسان أن يتكلم بما لا يعرف حسنه من قبحه .
 قال ابن وهب : المراد بها التلفظ بالسوء والفحش ما لم يرد بذلك الجحد لأمر
 الله فى الدين . وقال النووى : فى هذا الحديث حث على حفظ اللسان ، فينبغى

لمن أراد أن ينطق بكلمة أن يتدبرها قبل أن ينطق ، فإن ظهرت فيه مصلحة تكلم وإلا أمسك . قال في الفتح : وهو صريح الحديث الثاني والثالث . انتهى .
يعنى حديث أبي هريرة رضى الله عنه : قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، رواه البخارى :
وحديث أبي شريح الخزاعى نحوه ، وفيه : ليسكت بدل ليصمت ، أى يسكت عن الشر وما يجر إليه .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا ، فَقَالَ : رَأَيْتُ
الْجَيْشَ بِعَيْنِي وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ فَالنَّجَاءُ النَّجَاءُ ، فَأَطَاعَتْهُ طَائِفَةٌ
فَأَذَلُّوهُ عَلَى مَهْلِهِمْ فَتَجَوَّأُوا ، وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَنَحَهُمْ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم : مثل ومثل ما بعثني الله به) إليكم ، والمثل : الصفة العجيبة الشأن
يوردها البليغ على سبيل التشبيه لإرادة التقريب والتفهم (كمثل رجل أتى قوماً)
بالتنكير للشيوخ (فقال) لهم : إني (رأيت الجيش) اليهود ، فاللام فيه للعهد
(بعيني) ذكر العينين إرشاد إلى أنه تحقق عنده جميع ما أخبر عنه تحقق من رأى
شيئاً بعينه لا يعتريه وهم ولا يخالطه شك (وإني أنا النذير العريان) من التعرى ،
والمراد : المنذر الذى تجرد عن ثوبه وأخذ يرفعه ويديره حول رأسه إعلاناً
لقومه بالغارة ، وكان من عادتهم أن الرجل إذا رأى الغارة فاجأتهم وأراد
إنذار قومه يتعرى من ثيابه ويشير بها ليعلم أن قد فاجأهم أمر مهم . ثم صار مثلاً
لكل ما يخاف مفاجأته . وقال ابن بطال : النذير العريان : رجل من خثعم
حمل عليه رجل يوم ذى الخلصة فقطع يده ويد امرأته ، فانصرف إلى قومه
فحذروهم ، فضرب به المثل في تحقق الخبر . قال في الفتح : قلت : وسبق إلى
ذلك يعقوب بن السكيت وغيره ، وسمى الذى حمل عليه عوف بن عامر
اليشكرى ، وأن المرأة كانت من بنى كنانة ، وتعقب باستبعاد تنزيل هذه
القصة على لفظ الحديث ، لأنه ليس فيها أنه كان عرياناً . وزعم ابن الكابي أن
النذير العريان امرأة من بنى عامر بن كعب : لما قتل المنذر بن ماء السماء أولاد
بنى داود ، وكان جار المنذر ، خشيت على قومها ، فركبت جملاً ولحقت بهم
وقالت : أنا النذير العريان . ويقال : أول من قاله أبرهة الحبشى لما أصابته
الرمية بتهامة أتى اليمن وقد سقط لحمه . وذكر أبو بشر الأمدى أن « زنبرا »
بزى ونون ساكنة ثم موحدة ، ابن عمرو الخثعمي ، كان ناكحاً في آل زبيد ،

فأرادوا أن يغزوا قومه ، وخشوا أن ينذر بهم ، فحرسه أربعة نفر ، فصادف منهم غرة ، فقذف ثيابه وعدا ، وكان من أشد الناس عدواً ، فأنذر قومه . وقال غيره : الأصل فيه أن رجلاً لقي جيشاً فسلبوه وأسروه ، فانقلب إلى قومه فقال : إني رأيت الجيش وسلبوني ، فأرأوه عرباناً ، فتحققوا صدقه ، لأنهم كانوا يعرفونه ولا يهتمونه في النصيحة ولا جرت عادته بالتعري ، فقطعوا بصدقه لهذه القرائن ، فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه ، ولما جاء به مثلاً بذلك لما أبداه من الخوارق والمعجزات الدالة على القطع بصدقه تقريباً لأفهام المخاطبين بما يألفونه ويعرفونه . وروى « عربان » بالموحدة ، يقال : رجل عربان ، أى فصيح اللسان ، والأول هو المعروف في الرواية (فالنجاء النجاء) بالمد والهمز فيهما ، وبمد الأولى وقصر الثانية ، وبالقصر فيهما تخفيفاً ، وبالنصب في الكل على الإغراء ، أى اطلبوا النجاء أو النجاة بأن تسرعوا الهرب ، فإنكم لا تطيقون مقاومة ذلك الجيش . قال الطيبي : في كلامه أنواع من التأكيدات : أحدها : بعينى . ثانيها قوله : وإني أنا . ثالثها قوله : العريان ، لأنه الغاية في قرب العدو ، ولأنه الذى يختص في إنذاره بالصدق (فأطاعته طائفة) وفي رواية : فأطاعه بالتذكير ، لأن المراد بعض القوم (فأدجلوا) بهمة قطع وسكون الدال المهملة وبعد اللام المفتوحة جيم مضمومة ، أى ساروا أول الليل أو ساروا الليل كله على الاختلاف في مدلول هذه اللفظة ، وأما بالوصل والتشديد على أن المراد سير آخر الليل ، فلا يناسب هذا المقام (على مهلهم) بفتحيتين : السكينة والتأني ، وبسكون الهاء : الإمهال . لكن قال في الفتح : إنه ليس مراداً هنا ، وعبر في الفرقة الأولى بالطاعة ، وفي الثانية بالتكذيب ، ليؤذن بأن الطاعة مسبوقة بالتصديق ، والتكذيب مستتبع للعصيان : ولمسلم : على مهلتهم بزيادة تاء التأنيث (فنجوا) من العدو (وكذبته طائفة فصيحهم الجيش) أتاها صباحاً ، هذا أصله ، ثم كثر استعماله حتى استعمل فيمن طرق بغتة في أى وقت كان (فاجتاحهم) أى استأصلهم ، أى أهلكهم ، من جحت الشيء أجوحه إذا استأصلته ، والاسم الجائحة وهى الهلاك ، وأطلقت على الآفة لأنها مهلكة . والحديث أخرجه أيضاً في الاعتصام ، ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : حجبت النار بالشهوات) المستلذة مما منع الشارع من تعاطيه بالأصالة ، كالخمر والزنا والسرقة والملاهي ، فمن هتك الحجاب بارتكاب الشهوات المحرمة كان ذلك سبباً لوقوعه فى النار ، أعاذنا الله من ذلك ومن سائر المهالك . وعند أبي نعيم : خفت بدل حجبت ، أى غطيت بها ، وكذا هو عند مسلم فى الموضوعين ، من الخفاف وما هو يحيط بالشىء حتى لا يتوصل إليه إلا بتخطيه ، فالجنة لا يتوصل إليها إلا بقطع مفاوز المكاره ، والنار لا ينجى منها إلا بترك الشهوات ، ويلتحق بذلك الشبهات والإكثار مما أبيع خشية أن يوقع فى المحرم . والمعنى : لا يوصل إلى النار إلا بتعاطى الشهوات ، إذ هى محجوبة بها ، فمن هتك الحجاب افتحم ووصل إلى المحجوب . وهذا الخبر وإن كان بلفظ الخبر فالمراد به النهى . ومثل ذلك ابن العربى حيث شبه هذا المتعاطى للشهوات الأعمى عن التقوى الذى قد أخذت الشهوات بسمعه وبصره . فهو يراها ولا يرى النار التى هى فيها ، لاستيلاء الجهالة والغفلة على قلبه ، بالطائر الذى يرى الحبة فى داخل الفخ وهى محجوبة به ولا يرى الفخ لغلبة شهوة الحبة على قلبه وتعلق باله بها (وحجبت الجنة بالمكاره) مما أمر المكلف به ، كمجاهدة نفسه فى العبادات ، والصبر على مشاقها والمحافظة عليها ، وكظم الغيظ ، والإحسان إلى المسئى ، والصبر على المصيبة ، والتسليم لأمر الله فيها ، واجتناب المنهيات ، وأطلق عليها مكاره لمشتقتها على العامل وصعوبتها عليه . وقال فى الفتح : وهو ، أى هذا الحديث من جوامع كلمه صلى الله عليه وآله وسلم وبديع بلاغته فى ذم الشهوات وإن مالت إليها النفوس ، والحض على الطاعات وإن كرهتها النفوس وشقت عليها . وقد ورد إيضاح ذلك من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه : لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة فقال : انظر إليها ، قال : فرجع إليه فقال :

وعزتك وجلالك لا يسمع بها أحد إلا دخلها ، فأمر بها فحفت بالمكاره ، فقال :
ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد ، قال : اذهب
إلى النار فانظر إليها ، فرجع فقال : وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها ، فأمر
بها فحفت بالشهوات ، فقال : ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خشيت
أن لا ينجو منها أحد . فهذا التفسير رواية الأعرج الراوى لحديث الباب عن
أبي هريرة . والمراد بالشهوات ما يستلذ من أمور الدنيا مما منع الشرع من تعاطيه
إما بالأصالة وإما لكون فعله يستلزم ترك شيء من المأمورات ، ويلتحق بذلك
الشبهات والإكثار مما أبيح خشية أن يقع في المحرم ، وكأنه قال : لا يوصل إلى
الجنة إلا بارتكاب المشقات المعبر عنها بالمكروهات ، ولا إلى النار إلا بتعاطي
الشهوات ، وهما محجوبتان ، فمن هتك الحجاب اقتحم . قال ابن العربي :
معنى الحديث أن الشهوات جعلت على حفاقي النار وهي جوانبها . وتوهم
بعضهم أنها ضرب فيها المثل ، فجعلها في جوانبها من خارج ، ولو كان ذلك
ما كان مثلاً صحيحاً ، إنما هي من داخل ، وهذه صورتها :

الشهوات

المكاره

فمن اطلع الحجاب فقد واقع ما وراءه ، وكل من تصورهما من خارج
فقد ضل عن معنى الحديث ، ثم مثل ذلك بما تقدم . قال في الفتح : قلت :
بالغ كعاداته في تضليل من حمل الحديث على ظاهره ، وليس ما قاله غيره
ببعيد ، وأن الشهوات على جانب النار من خارج ، فمن واقعها وخرق الحجاب
دخل النار ، كما أن الذي قاله القاضي محتمل . والله أعلم . انتهى . قلت : ولى
كتابان في أحوال الجنة والنار ، أحدهما يسمى « مثير ساكن الغرام إلى روضات
دار السلام » . والثاني يسمى « يقظة أولى الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب
النار » وهما في بابهما مستقلان جامعان جداً قد اشتملا على كل ما ورد في
الجنة والنار من الآيات الكريمات والأحاديث الشريقات . وحديث الباب من
أفراد البخارى وليس هو في الموطأ .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الجنة أقرب إلى أحدكم) إذا أطاع ربه (من شراك نعله) وهو السير الذى تدخل فيه إصبع الرجل ، ويطلق أيضاً على كل سير وقى به القدم من الأرض (والنار) إذا عصاه (مثل ذلك) قال ابن بطال : فيه أن الطاعة موصولة إلى الجنة ، وأن المعصية مقربة إلى النار ، وأن الطاعة أو المعصية قد تكون فى أيسر الأشياء . وتقدم فى هذا المعنى قريباً حديث : إن الرجل ليتكلم بالكلمة ... الحديث . فينبغى للمرء أن يزهد فى قليل من الخير أن يأتيه ، ولا فى قليل من الشر أن يحتنبه ، فإنه لا يعلم الحسنة التى يرحمها الله بها ولا السيئة التى يسخط الله عليه بها . وقال ابن الجوزى : معنى الحديث أن تحصيل الجنة سهل بتصحيح القصد وفعل الطاعة ، والنار كذلك بموافقة الهوى وفعل المعصية . والحديث من أفراد البخارى .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ
هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم : إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق) بفتح الخاء ،
أى الصورة . قال في الفتح : ويحتمل أن يدخل فيه الأولاد والأتباع وكل
ما يتعلق بزينة الحياة الدنيا ، ورأيت في نسخة معتمدة من الغرائب للدارقطني :
والخلق بضم الخاء واللام (فلينظر إلى من هو أسفل منه) فيهما زاد مسلم عن
أبي هريرة : فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم ، أى حقيق بعدم الازدراء .
وفي حديث عبد الله بن الشخير رفعه : أقلوا الدخول على الأغنياء فإنه أحرى
أن لا تزدروا نعمة الله عليكم . رواه الحاكم . والازدراء : الاحتقار
والانتقاص . ولا ريب أن الشخص إذا نظر إلى من هو فوقه لم يأمن أن يؤثر
ذلك فيه ، فدواؤه أن ينظر إلى من هو أسفل منه ليكون ذلك داعياً إلى الشكر .
وقال ابن بطال : هذا الحديث جامع للمعاني الخيرة ، لأن المرء لا يكون بحال
يتعلق بالدين من عبادة ربه مجتهداً فيها إلا وجد من هو فوقه ، فتنى طلبت نفسه
الحقاق به استقصى حاله ، فيكون أبداً في زيادة تقربه من ربه ، ولا يكون على
حال خسيصة من الدنيا إلا وجد من أهلها من هو أخس حالاً منه ، فإذا تفكر في
ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون من فضل عليه بذلك من غير أمر أوجب ،
فيلزم نفسه الشكر ، فيعظم اغتباطه بذلك في معاده . نعم ينظر إلى من هو فوقه
في الدين فيقتدى به فيه . وفي نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال :
حصلتان من كانتا فيه كتبه الله صابراً شاكراً : من نظر في دنياه إلى من هو
دونه فحمد الله على ما فضله به عليه ، ومن نظر في دينه إلى من هو فوقه فاقتدى
به . وأما من نظر في دنياه إلى من هو فوقه فأسف على ما فاتته فإنه لا يكتب
صابراً ولا شاكراً .

الحديث الرابع والعشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيما يَرُوى عَنْ رَبِّهِ جَلَّ وَعَلَا قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ ، فَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، فَإِنْ هُوَ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ ، وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، فَإِنْ هُوَ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه جل وعلا) وهذا من الأحاديث الإلهية ، ثم يحتمل أن يكون مما تلقاه بلا واسطة عن ربه أو بواسطة الملك . قال فى الفتح : وهو الراجح . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ، ويحتمل أن يكون لبيان الواقع ، وليس فيه أن غيره ليس كذلك ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، بل فيه أن غيره كذلك ، إذ قال « فيما يرويه » أى فى جملة ما يروى . انتهى . والثانى لا ينافى الأول ، وهو المعتمد ، فقد أخرجه مسلم من طريق عفان وأبو نعيم من طريق قتيبة كلاهما عن جعفر بلفظ : فيما يروى عن ربه قال : إن ربكم رؤوف رحيم ، من هم بحسنة .. إلخ . وأخرجه البخارى فى التوحيد من طريق الأعرج عن أبى هريرة بلفظ : عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يقول الله عز وجل : إذا أراد عبدى أن يعمل . وأخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه . ومن طريق أخرى عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : قال الله عز وجل : إذا همَّ عبدى أنه (قال قال : إن الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات) أى قدرهما فى علمه على وفق الواقع أو أمر الحفظة أن تكتب ذلك . قاله الطوفى . وقال الحافظ : يحتمل أن يكون

هذا من قول الله تعالى ، فيكون التقدير : قال الله تعالى : إن الله كتب ،
ويحتمل أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكيه عن فعل وفاعل
(ثم بين) أى فصل (ذلك) الذى أجمله فى قوله « كتب الحسنات والسيئات »
بقوله (فمن هم بحسنة) زاد حريم بن فاتك فى حديثه المرفوع المروى فى سنن
أحمد وصححه ابن حبان : يعلم الله أنه قد أشعر بها قلبه وحرص عليها . وقد
تمسك به ابن حبان فقال فى صحيحه : والمراد بالهم هنا العزم . ثم قال : يحتمل
أن الله يكتب الحسنة بمجرد الهم بها وإن لم يعزم عليها زيادة فى الفضل (فلم يعملها)
بفتح الميم (كتبها الله) قدرها أو أمر الملائكة الحفظة بكتابتها (له) أى للذى هم
(عنده) تعالى (حسنة كاملة) لا نقص فيها ، فلا يتوهم نقصها لكونها نشأت
عن الهم المحرود ، ولا يقال إن التعبير بكامله يدل على أنها تضعف إلى عشر ، لأن
ذلك هو الكمال ، لأنه يلزم منه مساواة من نوى الخير بمن فعله ، والتضعيف
مختص بالعمل ، قال تعالى : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » . والمجئى بها هو
العمل بها ، والعندية هنا للشرف أو على الحقيقة ، ولعله هو الراجح . وقيل :
إنما تكتب الحسنة بمجرد الإرادة ، لأن إرادة الخير سبب إلى العمل ، وإرادة
الخير خير ، لأن إرادة الخير من عمل القلب . وقوله « فلم يعملها » ظاهره
حصول الحسنة بمجرد الترك لما نفع أولاً ، ويتجه أن يتفاوت عظم الحسنة بحسب
المانع ، فإن كان خارجياً وقصد الذى هم مستمر ففى عظمة القدر ، وإن كان
الترك من قبل الذى هم ففى دون ذلك ، فإن قصد الإعراض عنها جملة فالظاهر
أن لا يكتب له حسنة أصلاً ، لاسيما إن عمل بخلافها ، كأن هم أن يتصدق
بدرهم مثلاً فصرفه بعينه فى معصية . وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما فى
القلب ، إما باطلاع الله إياه أو يخلق له علماً يدرك به ذلك . ويدل للأول
حديث أبى عمران الجوفى عند ابن أبى الدنيا قال : بنادى الملك : اكتب لفلان
كذا وكذا . فيقول : يارب إنه لم يعمل ، فيقول : إنه نواه ، وقيل : بل
يجد الملك للهم بالحسنة رائحة طيبة وبالسيئة رائحة خبيثة (فإن هو هم بها) بالحسنة
(فعملها) بكسر الميم (كتبها الله) قدرها أو أمر الملائكة الحفظة بكتابتها (له)
أى للذى عملها (عنده) تعالى اعتناء بصاحبها وتشريعاً له (عشر حسنات) قال
تعالى : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » ، وهذا أقل ما وعد به من الإضعاف
(إلى سبعمائة ضعف) بكسر الضاد مثل (إلى أضعاف كثيرة) بحسب الزيادة

فى الإخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتعدى النفع ، كالصدقة الجارية والعمل النافع والسنة الحسنة وشرف العلم والتأليف النافع والتصنيف المفيد المطابق لما ورد فى السنة المطهرة والكتاب العزيز . قال الزمخشري : مضاعفة الحسنات فضل ، ومكافأة السيئات عدل . وقال الزجاج : المعنى غامض ، لأن المجازاة من الله تعالى على الحسنة بدخول الجنة شئ لا يبلغ وصف مقداره ، فإذا قال : عشر أمثالها أو سبعائة أو أضعافاً كثيرة ، فعناه أن جزاء الله تعالى على التضعيف للمثل الواحد الذى هو النهاية فى التقدير . وفى النفوس قال الطيبي : فعلى هذا لا يتصور فى الحسنات إلا الفضل (ومن همّ بسيئة فلم يعملها) بفتح الميم خوفاً من الله تعالى كما فى حديث أبى هريرة فى التوحيد (كتبها الله عز وجل) قدرها أو أمر الحفظة بكتابتها (له) الذى همّ بها (عنده حسنة كاملة) غير ناقصة ولا مضاعفة إلى العشر . وحديث ابن عباس هذا مطلق قيد بحديث أبى هريرة ، أو يقال حسنة من ترك بغير استحضار الخوف دون حسنة الآخر ، لأن ترك المعصية كف عن الشر ، والكف عن الشر خير . ويحتمل أيضاً أن يكتب لمن همّ بالمعصية ثم تركها حسنة مجردة ، فإن تركها من مخافة ربه سبحانه كتبت حسنة مضاعفة . وقال الخطاى : محل كتابة الحسنة على الترك أن يكون التارك قد قدر على الفعل ثم تركه ، لأن الإنسان لا يسمى تاركاً إلا مع القدرة ، ويدخل فيه من حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع ، كأن يمشى إلى امرأة يزنى بها مثلاً فيجد الباب مغلقاً ويتعسر فتحه ، ومثله من تمكن من الزنا مثلاً فلم يتيسر أو طرقه ما يخاف من أذاه عاجلاً . وذهب القاضى الباقلانى وغيره إلى أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن عليها نفسه يأثم . وحمل الأحاديث الواردة فى العفو عن همّ بسيئة ولم يعملها على الخاطر الذى يمر بالقلب ولا يستقر . قال المازرى : وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ، ونقل ذلك عن نص الشافعى ، ويدل له حديث أبى هريرة عند مسلم بلفظ : فأنا أغفرها له ما لم يعملها . فإن الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية المعلوم بها . وتعقبه القاضى عياض بأن عامة السلف على ما قاله ابن الباقلانى ، لاتفاقهم على المؤاخذه بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : إن العزم على السيئة تكتب سيئة مجردة لا السيئة التى همّ أن يعملها ، كمن يأمر بتحصيل معصية ثم لا يفعلها بعد حصولها ، فإنه يأثم بالأمر المذكور لا بالمعصية . ومما يدل

على ذلك حديث : إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار .
 قيل : هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : لأنه كان حريصاً على قتل صاحبه .
 وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخذة على عزم القلب المستقر كقوله تعالى :
 « إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم » . وقوله :
 « اجتنبوا كثيراً من الظن » وغير ذلك . والحاصل أن كثيراً من العلماء على
 المؤاخذة بالعزم المصمم . وافترق هؤلاء ، فمنهم من قال : يعاقب عليه في الدنيا
 بنحو الهم والغم ، ومنهم من قال : يوم القيامة ، لكن بالعقاب لا بالعقاب .
 واستثنى قوم ممن قال بعدم المؤاخذة على الهم بالمعصية ما وقع بجرم مكة ولو لم
 يصمم لقوله تعالى : « ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم » لأن الحرم
 يجب اعتقاد تعظيمه ، فن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بانتهاك حرمة ،
 وانتهاك حرمة الحرم بالمعصية يستلزم انتهاك حرمة الله على ما لا يخفى ، فصارت
 المعصية في الحرم أشد من المعصية في غيره ، ومن هم بالمعصية قاصد الاستخفاف
 بالحرم عصى ، ومن هم بمعصية الله قاصد الاستخفاف بالله كفر ، وإنما المغفو
 عنه الهم بالمعصية مع الذهول عن قصد الاستخفاف . وهذا تفصيل جيد ينبغي
 أن يستحضر عند شرح حديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » . وقال السبكي
 الكبير : الهاجس لا يؤاخذ به إجماعاً ، والخاطر وهو جريان ذلك الهاجس ،
 وحديث « النفس لا يؤاخذ بهما » للحديث المشار إليه . والهم : هو قصد فعل
 المعصية مع التردد . وقال المحققون : يؤاخذ به . وقال بعضهم : لا يؤاخذ به .
 واحتج بقول أهل اللغة : هم بالشئ عزم عليه . وهذا لا يكفي . قال : ومن
 أدلة الأول حديث : إذا التقى المسلمان بسيفيهما ... الحديث . وفيه : إنه كان
 حريصاً على قتل صاحبه ، ففعل بالحرص واحتج بأعمال ، ولا حجة
 معه لأنها على قسمين : أحدهما لا يتعلق بفعل خارجي وليس البحث فيه ،
 والثاني يتعلق بالملتقيان ، عزم كل منهما على قتل صاحبه ، واقرن بعزمه
 فعل بعض ما عزم عليه وهو شهر السلاح ، وإشارته به إلى الآخر ، فهذا الفعل
 يؤاخذ به ، سواء حصل القتل أم لا . انتهى . ولا يلزم من قوله « فالقاتل
 والمقتول في النار » أن يكونا في درجة واحدة من العقاب بالاتفاق . انتهى كلام
 الحافظ . وللإمام الرباني محمد بن عيسى الشوكاني في فتاويه كلام عجيب في شرح
 هذا الحديث ، فراجع إن أردته (فإن هو هم بها) أي بالسيئة (فعملها)

بكسر الميم (كتبها الله له) للذى عملها (سيئة واحدة) من غير تضعيف .
ولمسلم من حديث أبي ذر : فجزاؤه بمثلها أو يغفر له . وله في آخر حديث
ابن عباس : أو يمحوها ، أى بالفضل أو التوبة أو الاستغفار أو بعمل الحسنة
التي تكفر السيئة . قال في الفتح : والأول أشبه لظاهر حديث أبي ذر ، وفيه
رد لقول من ادعى أن الكبائر لا تغفر إلا بالتوبة . ويستفاد من التأكيد بقوله
« واحدة » أن السيئة لا تضاعف كما تضاعف الحسنة ، وهو على وفق قوله
تعالى : « فلا يجزى إلا مثلها » . قال ابن عبد السلام في أماليه : فائدة التأكيد رفع
توهم من يظن أنه عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيف إليها سيئة الهم ،
وليس كذلك إنما تكتب عليه سيئة واحدة . وقد استثنى بعض العلماء وقوع
المعصية في الحرم المكى . قال إسحق بن منصور : قلت لأحمد : هل ورد في شيء
من الحديث أن السيئة تكتب بأكثر من واحدة ؟ قال : ما سمعت إلا بمكة للعظيم
البلد ، والجمهور على التعميم في الأزمنة والأمكنة ، لكن قد تنفوت في العظم .
وزاد مسلم بعد قوله « أو يمحوها » : ولا يهلك على الله إلا هالك ، أى من
أصر على التجريء على السيئة عزماً وقولاً وفعلاً وأعرض عن الحسنات همّاً
وقولاً وفعلاً . قال ابن بطلال : في هذا الحديث بيان فضل الله العظيم على هذه
الأمة ، لأنه لولا ذلك كاد لا يدخل الجنة أحد ، لأن عمل العباد للسيئات أكثر
من عملهم للحسنات . ويؤيد ما دل عليه حديث الباب من الإثابة على الهم بالحسنة
وعدم المؤاخذه بالهم بالسيئة قوله تعالى : « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت »
إذ ذكر في السوء الافتعال الذى يدل على المعالجة والتكليف بخلاف الحسنة .
وفيه ما يترتب للعبد على هجران لذته وترك شهوته من أجل ربه ، رغبة في
ثوابه ورهبة من عقابه . واستدل به على أن الحفظة لا تكتب المباح للتقييد
بالحسنات والسيئات . وأجاب بعض الشراح بأن بعض الأئمة عد المباح من
الحسن . وتعقب بأن الكلام فيما يترتب على فعله حسنة ، وليس المباح وإن سمي
حسناً كذلك . نعم قد يكتب حسنة بالنية ، وليس البحث فيه . وفيه أن الله
سبحانه وتعالى بفضله وكرمه جعل العدل في السيئة والفضل في الحسنة ،

فضاعف الحسنة ولم يضاعف السيئة ، بل أضاف فيها إلى العدل الفضل ، فأدارها بين العقوبة والعفو بقوله : كتبت له واحدة أو يمحوها ، ويقول : فجزأوه بمثلها أو أغفر . وفي هذا الحديث رد على الكعبي في زعمه أن ليس في الشرع مباح ، بل الفاعل إما عاص أو مثاب . وتعقبوه بما تقدم أن الذي يثاب على ترك المعصية هو الذي قصد بتركها رضا الله عز وجل . انتهى . والحديث أخرجه مسلم في الإيمان ، والنسائي في القنوت والرفائق .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ ، حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ ، وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا ، قَالَ : يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقَبَّضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَسْكِ ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقَبَّضُ فَيَبْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجْلِ كَجَمْرِ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَقِطُ فَتَرَاهُ مُنْشَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ فَيُضِيحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ فَلَا يَكَادُ أَحَدُهُمْ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ ، فَيُقَالُ إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا ، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ : مَا أَغْفَلَهُ وَمَا أَظْرَفَهُ وَمَا أَجْلَدَهُ وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، وَلَقَدْ أَتَى عَلَى زَمَانٍ وَمَا أَبَالَى أَيْكُمُ بَايَعْتُ ، لَيْسَ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَى سَاعِيهِ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا .

(عن حذيفة رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حديثين) في ذكر نزول الأمانة وفي ذكر رفعها ، والمراد برفعها إذهابها بحيث يكون الأمين معدوماً أو شبه المعدوم (رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر ، حدثنا أن الأمانة) التى هى ضد الخيانة أو هى التكليف (نزلت فى جذر) بفتح الجيم وكسرهما وسكون الذال المعجمة الأصل (قلوب الرجال ، ثم علموا) بعد نزولها فى أصل قلوبهم (من القرآن ، ثم علموا من السنة) أى أن الأمانة لهم بحسب الفطرة ثم بطريق الكسب من الشريعة . والظاهر أن المراد بالأمانة التكليف الذى كلف الله تعالى به عباده ، والعهد الذى أخذه عليهم . وقال صاحب التحرير : المراد بها هنا الأمانة المذكورة فى قوله تعالى : « إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها » . قال الزجاج : أعلمنا الله تعالى أنه ائتمن بنى آدم على ما افترضه عليهم من طاعة ، وائتمن السموات والأرض والجبال على طاعته والخضوع له ، فأما هذه الأجرام فأطعن الله ولم تحمل الأمانة ، أى أدتها ، وكل من خان

الأمانة فقد احتملها (وحدثنا) صلى الله عليه وآله وسلم (عن رفعها) أى رفع الأمانة (قال : ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه فيظل أثرها) بالرفع (مثل أثر الوكت) النقطة فى الشيء من غير لونه ، أو هو السواد اليسير ، أو اللون المحدث المخالف للون الذى كان قبله (ثم ينام النومة فتقبض الأمانة) فيبقى أثرها مثل الحجل (النفاخات التى تخرج فى الأيدى عند كثرة العمل بنحو الفأس) كجمر دحرجته على رجلك فنقط (بكسر الفاء) (فتراها متبرأ) أى مرتفعاً ، وقال أبو عبيد : منقطعاً (وليس فيه شيء) والمعنى : أن الأمانة تزول عن القلوب شيئاً فشيئاً ، فإذا زال أول جزء منها زال نورها وخلفتها ظلمة كالوكت ، وهو اعتراض لون مخالف للون الذى قبله ، فإذا زال شيء آخر صار كالخجل ، وهو أثر محكم لا يكاد يزول إلا بعد مدة ، وهذه الظلمة فوق التى قبلها . وشبه زوال ذلك النور بعد وقوعه فى القلب وخروجه بعد استقراره فيه واعتقاب الظلمة إياه ، بجمر يدحرجه على رجله حتى يؤثر فيها ، ثم يزول الجمر ويبقى النفط . قاله صاحب التحرير . وذكر النفط اعتباراً بالعضو . و « ثم » فى قوله « ثم ينام » للتراخى فى الرتبة وهى نظيرة « ثم » فى قوله « ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة » (فيصبح الناس يتبايعون فلا يكاد أحد) وفى لفظ : أحدهم (يؤدى الأمانة ، يقال : إن فى بنى فلان رجلاً أميناً ، ويقال للرجل : ما أعقله وما أظرفه وما أجلده ، وما فى قلبه مثقال حبة خردل من إيمان) ذكر الإيمان لأن الأمانة لازمة الإيمان ، وليس المراد منها أن الأمانة هى الإيمان ، قال حذيفة (ولقد أتى على زمان وما أبالى أبكىم بايعت) أى مبايعة البيع والشراء (لئن كان مسلماً رده على الإسلام ، وإن كان نصرانياً رده على ساعيه) وإليه الذى أقيم عليه بالأمانة ، فينصفنى منه ، ويستخرج حقى منه ، والمراد الذى يتولى قبض الجزية ، يعنى أنه كان يعامل من شاء غير باحث عن حاله ، وثوقاً بأمانته ، فإنه إن كان مسلماً ، فدينه يمنعه من الخيانة ويحمله على أداء الأمانة (فأما اليوم) فذهبت الأمانة فلست أثق اليوم بأحد أأتمنه (فما كنت أبايع إلا فلاناً وفلاناً) أى أفراداً من الناس قلائل . وذكر النصرانى على سبيل التمثيل وإلا فاليهودى أيضاً كذلك كما صرح بهما فى مسلم . والحديث أخرجه بسنده ومثته فى كتاب الفتن ، وأخرجه مسلم فى الإيمان وكذا ابن ماجه .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّمَا النَّاسُ كَالْإِبِلِ الْمِائَةُ لَا تَكَادُ نَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : إنما الناس) في أحكام الدين سواء ، لا فضل فيها لشريف على مشروف ، ولا لرفيع على ضئيل (كالإبل المائة) التي (لا تكاد تجد فيها راحلة) وهي التي ترحل لتركب ، والراحلة فاعلة بمعنى مفعولة والهاء فيها للمبالغة ، أي كلها حمولة تصلح للحمل ولا تصلح للرحل والركوب عليها ، أو المعنى : إن الناس كثير والمرضى منهم قليل . قاله ابن بطال . وغير المرضى : هو من ضئيل الفرائض ، أو المعنى : إن الزاهد في الدنيا ، الكامل فيه ، الراغب في الآخرة ، قليل كقلة الراحلة في الإبل . قال الخطابي : والعرب تقول للمائة من الإبل : إبل ، فيقولون لفلان : إبل ، أي مائة بعير ، ولفلان : الإبلان ، أي مائتان ، ولما كان مجرد لفظ الإبل ليس مشهور الاستعمال في المائة ذكر المائة للتوضيح ، وقوله « كالإبل المائة » كما قال ابن مالك : التعت بالعدد . وقد حكى سيبويه عن بعض العرب : أخذوا من بنى فلان إبلا مائة . والحديث بهذا السند من أفراد البخاري ، ورواه مسلم بلفظ : تجدون الناس كإبل مائة لا تجدون فيها راحلة . قال في الفتح : في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري بلفظ : تجدون الناس كإبل مائة لا تجدون فيها راحلة . قيل : إن الرواية بغير ألف ولام وبغير « يكاد » . فالمعنى : لا تجد في مائة إبل راحلة تصلح للركوب ، ينبغي أن يكون وطئاً سهل الانقياد ، وكذا لا تجد في مائة من الناس من يصلح للصحبة بأن يعاون رفيقه ويلين جانبه . والرواية بإثبات « لا يكاد » أولى لما فيها من زيادة المعنى ومطابقة الواقع ، وإن كان المعنى الأول يرجع إلى ذلك ، ويحمل

النفي المطلق على المبالغة وعلى النادر ، والنادر لاحكم له . قال القرطبي :
الذى يناسب التمثيل أن الرجل الجواد الذى يتحمل أثقال الناس والحمالات
عنهم ويكشف كربهم ، عزيز الوجود ، كالراحلة فى الإبل الكثيرة . وقال
ابن بطال : المراد بالناس فى الحديث من يأتى بعد القرون الثلاثة : الصحابة
والتابعين وتابعيهم ، حيث يصيرون يخونون ولا يؤتمنون . ونقل الكرمانى
هذا عن مغلطاي ظناً منه أنه كلامه لكونه لم يعزه ، فقال : لاحاجة إلى هذا
التخصيص لاحتمال أن يراد أن المؤمنين قليل بالنسبة إلى الكفار ، والله أعلم .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللَّهَ بِهِ .

(عن جندب رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
من سمع سمع الله به) قال المنذرى : من أظهر عمله للناس رياء أظهر الله نيته
الفاسدة في عمله يوم القيامة وفضحه على رؤوس الأشهاد . وقال في المصابيح :
هو على المجازاة من جنس العمل ، أى من شهر عمله سمعه الله ثوابه ولم يعطه
إياه ، وقيل : من أسمع الناس عمله سمعهم الله إياه ، وكان ذلك حظه من الثواب .
وقال غيره : أى من قصد بعمله الجاه والمنزلة عند الناس ولم يرد به وجه الله ،
فإن الله يجعله حديثاً عند الناس الذين أراد نيل المنزلة عندهم ولا ثواب له في
الآخرة (و) كذلك (من يرأى يرأى الله به) فلا يظفر من ريائه إلا بفضيحته
وإظهار ما كان يبطنه من سوء الطوية ، نعوذ بالله من ذلك . ولابن المبارك في
الزهد من حديث ابن مسعود : من سمع سمع الله به ، ومن رأى رأى الله به ،
ومن تناول تعاضماً خفضه الله ، ومن تواضع تخشعاً رفعه الله . وفي حديث جابر
عند الطبراني في آخر هذا الحديث : ومن كان ذا لسانين في الدنيا جعل الله
له لسانين من نار يوم القيامة ، وليعلم أن الرياء يكون بالبسطن كإطراقه
رأسه ليرى أنه متخشع ، والهيئة كإبقاء أثر السجود ، والثياب كلبسه خشنها
وقصيرها جداً ، والقول كالوعظ ، وحفظ علوم الجدل ، وتحريك شفثيه
بمحضور الناس ، وكل واحد منها قد يراءى به باعتبار الدين وباعتبار الدنيا ،
وحكم الرياء بغير العبادات حكم طالب المال والجاه ، وحكم محض الرياء
بالعبادة لإبطالها ، وإن اجتمع قصد الرياء وقصد العبادة أعطى الحكم للأقوى ،
فيحتمل الوجهين في إسقاط الفرض به ، والمصر على اطلاع الغير على عبادته
إن كان لغرض دنيوى كإفضائه إلى الاحترام أو شبهه فهو مذموم ، وإن كان
لغرض أخروى كالفرح بإظهار الله جميله وستره قبيحه أو لرجاء الاقتداء به
فمدوح ، وعليه يحمل ما يحدث به الأكابر من الطاعات ، وليس من الرياء

ستر المعصية ، بل ممدوح ، وإن عرض له الرياء في أثناء العبادة ثم زال قبل فراغها لم يضر ، ومتى علم من نفسه القوة أظهر القربة . وقد قيل : اعمل ولو خفت عجباً مستغفراً منه . والحديث أخرجه مسلم في آخر الكتاب ، وابن ماجه في الزهد . قال في الفتح : وفي الحديث استحباب إخفاء العمل الصالح ، لكن قد يستحب إظهاره ممن يقتدى به على إرادة الاقتداء به ، ويقدر ذلك بقدر الحاجة . قال الطبري : كان عمر وابن مسعود وجماعة من السلف يتعبدون في مساجدهم ويتظاهرون بمحاسن أعمالهم ليقتنى بهم ، فمن كان يستر عمله عالماً بما لله عليه ، قاهراً لشیطانه ، استوى ما ظهر من عمله وما خفى لصحة قصده ، ومن كان بخلاف ذلك فالإخفاء في حقه أفضل ، وعلى ذلك عمل السلف ، فمن الأول حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يقرأ ويرفع صوته بالذكر قال : إنه أواب ، قال : فإذا هو المقداد بن الأسود . أخرجه الطبري . ومن الثاني حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قام رجل يصلي فجهر بالقراءة ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تسمعني فأسمع ربك . أخرجه أحمد وابن خيثمة .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَلَكِنْ سَأَلَنِي لِأَعْظِيَّتِهِ ، وَلَكِنْ اسْتَعَاذَ بِي لِأَعِذْنَهُ ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله تعالى يقول) قال الكرمانى : هذا من الأحاديث القدسية ، ووقع فى بعض طرقه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حدث به عن جبريل عن الله تعالى ، وذلك فى حديث أنس رضي الله عنه ، وقد تقدم القول فى الأحاديث القدسية (من عادى لى ولياً) فعيل بمعنى مفعول وهو من يتولى الله سبحانه وتعالى أمره ، قال الله تعالى : « وهو يتولى الصالحين » ولا يكله إلى نفسه لحظة بل يتولى الحق رعايته ، أو هو فعيل مبالغة من الفاعل وهو الذى يتولى عبادة الله وطاعته ، لعباداته تجرى على التوالى من غير أن يتخللها عصيان ، وكلا الوصفين واجب حتى يكون الولى ولياً بحسب قيامه بحقوق الله على الاستقصاء والاستبقاء ودوام حفظ الله إياه فى السراء والضراء ، ومن شرط الولى أن يكون محفوظاً ، كما أن من شرط النبى أن يكون معصوماً ، فكل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرور مخادع . قال القشيرى : والمراد بكون الولى محفوظاً أن يحفظه الله تعالى من تهاديه فى الزلل والخطأ إن وقع فيهما بأن يلهمه التوبة فيتوب منهما وإلا فهما لا يقدحان فى ولايته . حكاه القسطلانى . وفى رواية أحمد : من آذى لى ولياً . قال فى الفتح : المراد بالولى

العالم بالله ، المواظب على طاعته ، الخالص في عبادته . وقد استشكل وجود أحد يعاديه ، لأن المعادة إنما تقع من الجانبين ، ومن شأن الولي الحلم والصفح عمن يجهل عليه . وأجيب بأن المعادة لم تنحصر في الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلاً ، بل قد تقع عن بغض ينشأ عن التعصب ، كالرافضي في بغضه أبا بكر ، والمبتدع في بغضه للسني ، فتقع المعادة من الجانبين ، أما من جانب الولي فـلله تعالى وفي الله ، وأما من جانب الآخر فلما تقدم ، وكذا الفاسق المتجاهر ببغضه الولي ويبغضه الآخر لإنكاره عليه وملازمته لنهيهِ عن شهواته ، وقد تطلق المعادة ويراد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن الآخر بالقوة . قال ابن هبيرة في الإيضاح : قوله « من عادى لي ولياً » أى اتخذهُ عدواً . ولا أرى المعنى إلا أنه عاداه من أجل ولايته ، وهو وإن تضمن التحذير من إيذاء قلوب أولياء الله ليس على الإطلاق ، بل يستغنى منه ما إذا كانت الحال تقتضي نزاعاً بين وليين في مخاصمة أو محاكمة ، ويرجع إلى استخراج حق أو كشف غامض ، فإنه جرى بين أبي بكر وعمر مشاجرة وبين العباس وعليّ ، إلى غير ذلك من الوقائع . انتهى . وتعقبه الفاكهاني بأن معادة الولي لكونه ولياً لا يفهم إلا إذا كان على طريق الحسد الذي هو تمنى زوال ولايته ، وهو بعيد جداً في حق الولي ، فتأملهُ . قلت : والذي قدمته أولى أن يعتمد . قال ابن هبيرة : ويستفاد من هذا الحديث تقدم الإعذار على الإنذار ، وهو واضح . انتهى (فقد آذنته) بمدّ الهمة وفتح المعجمة وسكون النون ، أى أعلمته ، والإيذان : الإعلام ، ومنه أخذ الأذان (بالحرب) أى أعمل به ما يعملهُ العدوُّ المحارب من الإيذاء ونحوه ، فالمراد لازمه ، وفيه تهديد شديد ، لأن من حاربه أهلكه . قال الفاكهاني : هو من المجاز البليغ ، لأن من كره من أحب الله خالف الله ، ومن خالف الله عانده ، ومن عانده أهلكه . وإذا ثبت هذا في جانب المعادة ثبت ضده في جانب الموالاتة ، فمن والى أولياء الله أكرمه الله . وفي رواية : بحرب منكراً . وفي حديث ميمونة : فقد استحس محاربتى . وفي رواية وهب بن منبه موقوفاً : قال الله تعالى : « من أهان وليي المؤمن فقد استقبلني بالمحاربة » . وفي حديث معاذ : فقد بارز الله بالمحاربة . وفي حديث أبي أمامة وأنس : فقد بارزني . والمعنى : قد تعرض لإهلاكي إياه ، فأطلق الحرب وأراد لازمه . قال العوفي :

ولما كان لى الله من تولى الله بالطاعة والتقوى تولاه الله بالحفظ والنصرة . وقد أجرى الله تعالى العادة بأن عدو العدو صديق ، وصديق العدو عدو ، فعدو ولى الله عدو الله ، فمن عاداه كان كمن حاربه ، ومن حاربه فكأنما حارب الله . ولشيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله كتاب فى الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، ولقاضى القضاة الربانى محمد بن على اليمنى الشوكانى رحمه الله كتاب سماه « قطر الولى فى معرفة الولى » وهما كتابان نفيسان جداً اشتملا على مباحث الباب اشتالا لطيفاً حقيقاً بأن يتخذ عوذة وتيممة عند معارك الاختلاف ، فعليك بهما إن كنت ممن يحب الإنصاف ، وبالله التوفيق (وما تقرب إلى عبدى بشئ أحب إلى مما افترضته عليه) ويدخل تحت هذا اللفظ جميع فرائض العين والكفاية ، وظاهره الاختصاص بما ابتدأ الله فرضيته ، وفى دخول ما أوجبه المكلف على نفسه نظر للتقييد بقوله : « افترضت عليه » إلا أن يؤخذ من جهة المعنى الأعم . ويستفاد منه أن أداء الفرائض أحب الأعمال إلى الله . قال العوفى : الأمر بالفرائض جازم ويقع بتركها المعاقبة ، بخلاف النفل فى الأمرين ، وإن اشترك مع الفرائض فى تحصيل الثواب فكانت الفرائض أكمل فكانت أحب إلى الله تعالى وأشد تقريباً ، فالفرض كالأصل والأمن ، والنفل كالفرع والبناء ، وفى الإتيان بالفرائض على الوجه المأمور به امتثال الأمر وتعظيمه بالانقياد إليه وإظهار عظمة الربوبية وذل العبودية ، وكان التقرب بذلك أعظم العمل ، والذى يؤدى الفرض قد يفعله خوفاً من العقوبة ، ومؤدى النفل لا يفعله إلا إثارة للخدمة ، فيجازى بالمحبة التى هى غاية مطلوب من يتقرب بخدمته (وما زال يتقرب إلى بالنوافل) مع الفرائض كالصلاة والصيام . قال القشيرى : قرب العبد من ربه يقع أولاً بإيمانه ثم بإحسانه ، وقرب الرب من العبد بما يخصه فى الدنيا من عرفانه ، وفى الآخرة من رضوانه ، وفيما بين ذلك وجوه لطفه وامتنانه ، ولا يتم قرب العبد من الحق إلا ببعده عن الخلق ، قال : وقرب الرب بالعلم ، والقسرة عام للناس ، وباللطف والنصر خاص بالخواص ، وبالتأنيس خاص بالأولياء . وفى حديث أبى أمامة « يتحجب » بدل يتقرب . وكذا حديث ميمونة (حتى أحبه) قال فى الفتح : المراد بالتقرب بالنوافل أن تقع ممن أدى الفرائض لا ممن أخل بها ، كما قال بعض الأكابر : من

شغله الفرض عن النفل فهو معذور ، ومن شغله النفل عن الفرض فهو مغرور . وأيضاً فقد جرت العادة أن التقرب إنما يكون غالباً بغير ما وجب على المتقرب كالهديّة والتحفة بخلاف ما يؤدي ما عليه من خراج أو يقضى ما عليه من دين . وأيضاً من جملة ما شرعت له النوافل جبر الفرائض كما صح في حديث مسلم : انظروا هل لعبدي من تطوع فتكمل به فريضته ... الحديث بمعناه (فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها) وفي حديث عائشة عند أحمد والبيهقي في الزهد : وفؤاده الذي يعقل به ، ولسانه الذي يتكلم به . وفي حديث أنس : ومن أحببته كنت له سمعاً وبصراً ويداً ومؤيداً ، وهو مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأنيده وإعانتة ، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعين بها ، ولذا وقع في رواية : فبي يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشي . قاله العوفي . أو أن سمعه بمعنى مسموعه ، لأن المصدر قد جاء بمعنى المفعول . مثل : فلان أملئ بمعنى مأمولئ ، والمعنى : إنه لا يسمع إلا ذكرى ، ولا يلتذ إلا بتلاوة كتابي ، ولا يأنس إلا بمناجاتي ، ولا ينظر إلا في عجائب ملكوتي ، ولا يمد يده إلا فيما فيه رضائي ، ورجله كذلك . قاله الفاكهاني . وقال الاتحادية : إنه على حقيقته وإن الحق عين العبد ، محتجين بمجىء جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي . وللشيخ قطب الدين القسطلاني كتاب في الرد على أصحاب هذه المقالة أثابه الله . وعن أبي عثمان الخيري أحد أئمة الصوفية مما أسنده عنه البيهقي في الزهد قال : معنى الحديث : كنت أسرع إلى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع ، وعينه في النظر ، ويده في اللمس ، ورجله في المشي ، فلا حلول ولا اتحاد ، تعالى العلي عن ذلك . قال في الفتح : وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلا سمع العبد وبصره ... إلخ . والجواب من أوجه : أحدها : أنه وارد على سبيل التمثيل ، والمعنى : كنت كسمعه وبصره في إثارة أمرى ، فهو يحب طاعتي ويؤثر خدمتي كما يحب هذه الجوارح . ثانيها : أن المعنى أن كليته مشغولة بي ، فلا يصغى بسمعه إلا إلى ما يرضيني ، ولا يرى ببصره إلا ما أمرته به . ثالثها : المعنى : أجعل له مقاصده لأنه يناها بسمعه وبصره ... إلخ . رابعها : كنت له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المعاونة على عدوه .

خامسها : ما تقدم عن الفاكهاني ، وسبقه إلى معناه ابن هبيرة . قال الطوفي : اتفق العلماء ممن يعتد بقوله على أن هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأنيده ، إلى آخر ما تقدم . وقال الخطابي : هذا مثال ، والمعنى : توفيق الله لعبده في الأعمال التي يباشرها بهذه الأعضاء . أو تيسير المحبة له فيها بأن يحفظ جوارحه عليه ، ويعصمه عن مواقف ما يكره الله من الإصغاء إلى اللهو بسمعه ، ومن النظر إلى ما نهى الله عنه ببصره ، ومن البطش فيما لا يحل له بيده ، ومن السعي إلى الباطل برجله . وإلى هذا نحا الداودي ، ومثله للكلاباذي . سابعها : قال الخطابي : وقد يكون عبر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنجاح في الطلب ، وذلك أن مساعي الإنسان كلها إنما تكون بهذه الجوارح المذكورة . وقال بعضهم : لا تتحرك له جارحة إلا في الله والله ، فهي كلها تعمل بالحق للحق ، وهذا منزع مما تقدم . وحمله بعض متأخري الصوفية على ما يذكرونه من مقام الفناء والحو . وأنه الغاية التي لا شيء وراءها ، وهو أن يكون قائماً بإقامة الله ، محباً لمحبتة له ، ناظراً بنظره له ، من غير أن يبقى معه بقية يناط باسم ، أو يقف على رسم ، أو يتعلق بأمر ، أو يوصف بوصف . ومعنى هذا الكلام أنه يشهد إقامة الله له حين قام ، ومحبتة حين أحبه ، ونظره إلى عبده حين أقبل ناظراً إليه بقلبه . وحمله بعض أهل الزيغ على ما يدعونه من أن العبد إذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصنف من الكدورات أنه يصير في معنى الحق تعالى عن ذلك ، وأنه يفنى عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذاكر لنفسه ، الموحد لنفسه ، وأن هذه الأسباب والرسوم تصير عدماً صرفاً في شهوده وإن لم تعد في الخارج ، وعلى الأوجه كلها ، فلا تمسك فيه للاتحاد ولا للقاتلين بالوحدة المطلقة لقوله في بقية الحديث : وإن سألتني ، ولئن استعاذني ، فإنه كالصريح في الرد عليهم . ا هـ . حاصله .

(وإن سألتني) زاد عبد الواحد : عبدی (لأعطينه) ما سألت (ولئن استعاذني لأعيزنه) أي مما يخاف . وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني والبيهقي في الزهد : إذا استنصرني نصرته . وفي حديث حذيفة عند الطبراني : ويكون من أوليائي وأصفيائي ويكون جاري مع النبيين والصديقين والشهداء في الجنة . قال في الفتح : وقد استشكل بأن جماعة من العباد والصلحاء دعوا وبالغوا ولم يجابوا . والجواب : أن الإجابة تتنوع ، فتارة يقع المطلوب

بعينه على الفور ، وتارة يقع ولكن بتأخير لحكمة فيه ، وتارة قد تقع الإجابة ولكن بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة أو أصلح منها . وفي الحديث عظم قدر الصلاة ، فإنها نشأ عنها محبة الله للعبد الذي يتقرب بها ، وذلك لأنها محل المناجاة والقربة ، ولا واسطة فيها بين العبد وربّه ، ولا شيء أقر لعين العبد منها ، ولهذا جاء في حديث أنس المرفوع : وجعلت قرة عيني في الصلاة . أخرجه النسائي وغيره بسند صحيح : ومن كانت قرة عينه في شيء فإنه يود أن لا يفارقه ولا يخرج منه ، لأن فيه نعيمه وبه تطيب حياته ، ولا يحصل ذلك للعابد إلا بالمصابرة على النصب ، فإن السالك عرضة الآفات والفتور . وقد تمسك بهذا الحديث بعض الجهلة من أهل النحل والرياضة فقالوا : القلب إذا كان محفوظاً مع الله كانت خواطره معصومة من الخطأ . وتعقب ذلك أهل التحقيق من أهل الطريق فقالوا : لا يلتفت إلى شيء من ذلك إلا إذا وافق الكتاب والسنة ، والعصمة إنما هي للأنبياء ، ومن عداهم يخطئ كائناً من كان وأينما كان ، فقد كان عمر رضى الله عنه رأس الملمهين ، ومع ذلك فكان ربما رأى رأى الرأى فيخبره بعض الصحابة بخلافه فيرجع إليه ويترك رأيه ، فمن ظن أنه يكتفى بما يقع في خاطره عما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد ارتكب أعظم الخطأ ، وأما من بالغ منهم فقال : حدثني قلبي عن ربي فهو أشد خطأ ، فإنه لا يأمن أن يكون قلبه إنما حدثه عن الشيطان ، والله المستعان . قال الطوفي : هذا الحديث أصل في السلوك إلى الله ، والوصول إلى معرفته ومحبته ، وطريقه أداء المفروضات الباطنة وهي الإيمان ، والظاهرة وهي الإسلام ، والمركب منهما وهو الإحسان فيهما كما تضمنه حديث جبريل ، والإحسان يتضمن مقامات السالكين من الزهد والإخلاص والمراقبة وغيرها . وفي الحديث : إن من أتى بما وجب عليه وتقرب بالنوافل لم يرد دعاؤه لوجود هذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم . وقد تقدم الكلام عما يتخلف من ذلك . وفيه أن العبد ولو بلغ أعلى الدرجات حتى يكون محبوباً لله لا ينقطع عن الطلب من الله لما فيه من الخضوع وإظهار العبودية (وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن) (أى ما ردّدت رسلي في شيء كترديدي إليهم في نفس المؤمن ، كما في قصة موسى عليه السلام وما كان من لطمه عين ملك الموت وتردده إليه مرة بعد أخرى .

وأضاف تعالى ذلك إلى نفسه لأن ترددهم عن أمره . قال الخطابي : التردد في حق الله تعالى غير جائز ، والبسود عليه في الأمور غير سائغ ، ولكن له تأويلان : أحدهما : أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفاقه تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهاتها ، فيكون ذلك من فعله . كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له فيتركه ويعرض عنه ، ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله ، لأن الله تعالى قد كتب القضاء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه . والثاني : ما تقدم من قصة موسى . وقال الكلاباذي : عبر عن صفة الفعل بصفة الذات ، أى عن التردد بالتردد ، وجعل متعلق التردد اختلاف أحوال العبد من ضعف ونصب ، وإلى أن تنتقل محبته في الحياة إلى محبته للموت فيقبض على ذلك ، قال : وقد يتحدث الله تعالى في قلب عبده من الرغبة فيما عنده والشوق إليه والمحبة للقائه ، ما يشاقق معه إلى الموت ، فضلاً عن إزالة الكراهة عنه ، فأخبر أنه يكره الموت ويسوءه ، فيكره الله تعالى مسأته فيزيل عنه كراهة الموت ، فيأتيه الموت وهو له مؤثر وإليه يشاقق . وجوز الكرمانى احتمالاً آخر وهو أن المراد أنه يقبض روح المؤمن بالتأني والتدريج ، بخلاف سائر الأمور ، فإنها تحصل بمجرد قول كن سريعاً دفعة . انتهى . وفي هذا الاحتمال نظر لقوله تعالى : « فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » ، وهو من العموم بمكان لا يخفى (يكره الموت) لما فيه من الألم العظيم (وأنا أكره مسأته) قال الجنيد : الكراهة هنا لما يلقى المؤمن من الموت وصعوبته ، وليس المعنى أنى أكره له الموت ، لأن الموت يورده إلى رحمة الله تعالى ومغفرته . وقال غيره : لما كانت مفارقة الروح الجسد لا تحصل إلا بالألم عظيم جداً ، والله تعالى يكره أذى المؤمن أطلق على ذلك الكراهة . ويحتمل أن تكون المساءة بالنسبة إلى طول الحياة ، لأنها تؤدي إلى أرذل العمر وتنكيس الخلق والرد إلى أسفل سافلين ، وفي ذلك دلالة على شرف الأولياء ورفعة منزلتهم حتى لو تأتى أنه تعالى لا يذيقهم الموت الذى حتمه على عباده لفعل ، ولهذا المعنى ورد لفظ التردد ، كما أن العبد إذا كان له أمر لا بد له أن يفعله بحبيبه لكنه يؤلمه ، فإن نظر إلى ألمه انكف عن الفعل ، وإن نظر إلى أنه لا بد منه أن يفعله لمنفعته أقدم عليه ، فيعبر عن هذه الحالة في قلبه بالتردد ، فخاطب الله الخلق بذلك على

حسب ما يعرفون ، ودلهم به على شرف الوليِّ عنده ورفعة درجته . ذكره القسطلاني . قال الشيخ أبو الفضل بن عطاء : في هذا الحديث عظم قدر الوليِّ لكونه خرج عن تدبيره إلى تدبير ربه ، وعن انتصاره لنفسه إلى انتصار الله له ، وعن حوله وقوته بصدق توكله . وهذا الحديث في سنده خالد بن مخلد القطواني . قال الذهبي في الميزان : قال أبو داود صدوق ، وقال أحمد : له مناكير ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن سعد : منكر الحديث ، مفرط التشيع ، وذكره ابن عدي ، ثم ساق له عشرة أحاديث استنكرها وقال : مما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن كرامة عنه ، وذكر حديث الباب : من عادى لي ولياً .. إلخ . ثم قال : فهذا حديث غريب جداً لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما تفرد به شريك وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولأخذه من عدا البخاري ، ولا أظنه في مسند أحمد . انتهى . وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال : إنه ليس في مسند أحمد جزءاً وإطلاق أنه لم يرو إلا بهذا الإسناد مردود وبأن شريكاً شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضاً ، لكن للحديث طرق يدل مجموعها على أن له أصلاً هنا عن عائشة أخرجه أحمد في الزهد وابن أبي الدنيا وأبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من طريق عبد الواحد ابن ميمون عن عروة عنها ، وذكر ابن حبان وابن عدي أنه تفرد به ، وقد قال البخاري : إنه منكر الحديث ، لكن أخرجه الطبراني من طريق يعقوب ابن مجاهد عن عروة ، وقال : لم يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد ، ومنها عن أبي أمامة أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد بسند ضعيف ، ومنها عن عليٍّ عند الإسماعيلي في مسند عليٍّ ، وعن ابن عباس أخرجه الطبراني وسنده ضعيف ، وعن أنس أخرجه أبو يعلى والبخاري والطبراني وفي سنده ضعيف ، وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصراً وسنده حسن غريب ، وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو نعيم في الحلية مختصراً وسنده ضعيف أيضاً ، وعن وهب ابن منبه مقطوعاً أخرجه أحمد في الزهد وأبو نعيم في الحلية . انتهى .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ . قَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ : إِنَّا لَنُكْرَهُ الْمَوْتَ ؟ قَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ فَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حُضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهُ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ ، فَكْرَهُ لِقَاءَ اللَّهِ فَكْرَهُ اللَّهُ لِقَاءَهُ .

(عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله وسلم) أنه (قال : من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كرهه لقاءه) قال الخطابي : محبة اللقاء إثارة العبد الآخرة على الدنيا ولا يحب طول القيام فيها ، لكن يستعد للارتحال عنها واللقاء على وجوه : منها الرؤية ، ومنها البعث كقوله تعالى : « قد خسر الذين كذبوا بقاء الله » أى بالبعث ، ومنها الموت كقوله : من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت . انتهى . وقال ابن الأثير : المراد باللقاء المصير إلى الدار الآخرة وطلب ما عند الله ، وليس الغرض به الموت ، لأن كلا يكرهه ، فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله ، ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله ، ومحبة الله لقاء عبده إرادة الخير له وإنعامه عليه . وقال في الكواكب : فإن قلت : الشرط ليس سبباً للجزاء بل الأمر بالعكس . قلت : مثله يؤول بالأخبار ، أى من أحب لقاء الله أخبره الله بأن الله أحب لقاءه ، وكذلك الكراهة . وقال في الفتح : وفي قوله « أحب الله لقاءه » العدول عن الضمير إلى الظاهر تفخيماً وتعظيماً ودفعاً لتوهم عود الضمير على الموصول لئلا يتحد في الصورة المبتدأ والخبر ، ففيه إصلاح اللفظ لتصحيح المعنى . وأيضاً فعود الضمير على المضاف إليه قليل (قالت عائشة أو بعض أزواجه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنهن بأول للشك ، وجزم سعد بن

هشام في روايته عن عائشة بأنها هي التي قالت ذلك ولم يتردد (إنا لنكره الموت) ظاهره أن المراد بلقاء الله في الحديث الموت ، وليس كذلك ، لأن لقاء الله غير الموت ، يدل عليه قوله في الرواية الأخرى : « والموت دون لقاء الله » لكن لما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله عبر عنه بلقاء الله ، لأنه لا يصل إليه إلا بالموت . قال حسان بن الأسود : الموت جسر يوصل الحبيب إلى حبيبه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ليس ذاك) بغير لام مع كسر الكاف (ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله) عز وجل (وكرامته) وفي رواية سعد بن هشام : بشر برحمة الله ورضوانه وجنته (فليس شيء أحب إليه مما أمامه) أى يستقبله بعد الموت (فأحب لقاء الله) عز وجل (وأحب الله لقاءه) وفي حديث حميد عن أنس المروى عند أحمد والنسائي والبخاري : ولكن المؤمن إذا حضر جاءه البشير من الله ، وليس شيء أحب إليه من أن يكون قد لقي الله فأحب الله لقاءه . وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى : حدثني فلان بن فلان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. الحديث . وفيه : ولكنه إذا حضر فلما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم ، فإذا بشر بذلك أحب لقاء الله ، والله للقاءه أحب . رواه أحمد بسند قوى ، وإبهام الصحابي لا يضر (وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته) وفي رواية سعد بن بشر : بعذاب الله وسخطه . وفي رواية حميد عن أنس : وإن الكافر أو الفاجر إذا جاءه ما هو صائر إليه من سوء أو ما يلقى من سوء ... إلخ (فليس شيء أكره إليه مما أمامه) مما يستقبل (فكره لقاء الله) عز وجل (فكره الله) عز وجل (لقاءه) وفي حديث عائشة عند عبد بن حميد مرفوعاً : إذا أراد الله بعبد خيراً قيض الله له قبل موته بعام ملكاً يسدده ويوفقه حتى يقال : مات بخير ما كان ، فإذا حضر ورأى ثوابه اشتاقت نفسه ، فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه ، وإذا أراد الله بعبد شراً قيض الله له قبل موته بعام شيطاناً فأضله وفتنه حتى يقال : مات بشر ما كان عليه ، فإذا حضر ورأى ما أعد الله له من العذاب جزعت نفسه ، فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه . وحديث الباب أخرجه مسلم في الدعوات ، والترمذي في الزهد والجنائز والنسائي فيها . قال الخطابي : تضمن حديث الباب من التفسير ما هو فيه غنية عن غيره . قال أبو عبيد بن القاسم بن سلام : ليس

وجهم عندي كراهة الموت وشدته ، لأن هذا لا يكاد يخلو عنه أحد ، ولكن المذموم من ذلك إثارة الدنيا والركون إليها ، وكراهته أن يصير إلى الله والدار الآخرة . ومما يبين ذلك أن الله تعالى عاب قوماً بحب الحياة فقال : « إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها » . وقال النووي : معنى الحديث أن المحبة والكراهة التي تعتبر شرعاً هي التي تقع عند النزاع في الحالة التي لا تقبل فيها التوبة حيث تكشف الحالة للمحتضر ويظهر له ما هو صائر إليه . انتهى . وفي الحديث البداءة بأهل الخير في الذكر لشرفهم ، وإن كان أهل الشر أكثر . وفيه أن المجازاة من جنس العمل ، فإنه قابل المحبة بالمحبة والكراهة بالكراهة . وفيه أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة ، وفيه نظر لأن اللقاء أعم من الرؤية ، ويحتمل على بعد أن يكون في لقاء الله حذف تقديره لقاء ثواب الله ، ونحو ذلك ، ووجه البعد فيه الإتيان بمقابلته ، لأن أحداً من العقلاء لا يكره لقاء ثواب الله إما لإبطائه عن دخول الجنة بالشغل بالتبعات ، وإما لعدم دخولها كالكاfer . وفيه أن المحتضر إذا ظهرت عليه علامات السرور كان ذلك دليلاً على أنه بشر بالخير وكذا بالعكس . وفيه أن محبة لقاء الله لا تدخل في النهي عن تمنى الموت ، لأنها ممكنة مع عدم تمنى الموت ، أو أن النهي عنه محمول على حال الحياة المستمرة ، وأما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت النهي ، بل هي مستحبة .

الحديث الثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْأَعْرَابِ جُفَاءً ،
يَأْتُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْأَلُونَهُ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى
أَصْغَرِهِمْ ، فَيَقُولُ : إِنْ يَعْشَ هَذَا لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ
سَاعَتُكُمْ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رجال من الأعراب) قال
في الفتح : لم أقف على أسمائهم (جفاة) بالجم ، وفي لفظ « جفاة » بالحاء
المهملة لعدم اعتنائهم بالملابس . قال في الفتح : الجيم أكثر ، لأن سكان البوادي
يغلب عليهم الشظف وخشونة العيش فتجفو أخلاقهم غالباً (يأتون النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فيسألونه : متى الساعة) تقوم ، وذلك لما طرق أسماعهم
من تكرار قربها في القرآن فأرادوا أن يعرفوا تعيين وقتها (فكان) صلى الله
عليه وآله وسلم (ينظر إلى أصغرهم) أحدثهم سنّاً كما في مسلم بمعناه ،
وفيه أيضاً من حديث أنس : وعنده غلام من الأنصار يقال له محمد ، وفي
أخرى له : وعنده غلام من أزد شنوءة ، وفي أخرى له : غلام للمغيرة ،
وكان من أقراني . قال في الفتح : ولا تغاير في ذلك ، وطريق الجمع أنه كان
من أزد شنوءة ، وكان حليفاً للأنصار ، وكان يخدم المغيرة ، وقوله « من
أقراني » أي من أترابي ، يريد في السن ، وكان سن أنس حينئذ نحو سبع عشرة
سنة (فيقول) صلى الله عليه وآله وسلم (إن يعش هذا) الأحدث سنّاً
(لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم) قال هشام بن عروة : يعنى
موتهم ، لأن ساعة كل إنسان موته ، فهي الساعة الصغرى لا الكبرى
التي هي بعث الناس للمحاسبة ، ولا الوسطى التي هي موت أهل القرن
الواحد . وقال الداودي : هذا الجواب من معارضض الكلام ، لأنه لو قال لهم
لا أدري ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم لارتابوا ،
فعدل إلى إعلامهم بالوقت الذي ينقضون فيه ، ولو كان الإيمان تمكن في
قلوبهم لأفصح لهم بالمراد . وقال في الكواكب : هذا الجواب من باب

أسلوب الحكيم ، أى دعوا السؤال عن وقت القيامة الكبرى ، فإنه لا يعلمها إلا الله ، واسألوا عن الوقت الذى يقع فيه انقراض عصركم ، فهو أولى لكم ، لأن معرفتكم به تبعثكم على ملازمة العمل الصالح قبل فوته ، لأن أحدكم لا يدري من الذى يسبق الآخر . والحديث من أفراد البخارى . وقال عياض : المراد ساعة المخاطبين ، وهو نظير قوله : أرأيتمكم ليلتكم هذه ، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها الآن أحد . وأن المراد انقراض ذلك القرن ، وأن من كان فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقابلة لا يبقى منهم أحد ، ووقع الأمر كذلك ، فإن آخر من بقى من رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أبو الطفيل عامر بن وائلة كما جزم به مسلم وغيره ، وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة ، وذلك عند رأس مائة سنة من تلك المقالة ، وقيل : كانت وفاته قبل ذلك ، فإن كان كذلك فيحتمل أن يكون تأخر بعده ، وبعض من أدرك الزمان وإن لم يثبت أنه رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وبه احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصحبة أو الرؤية من تأخر عن ذلك . قال الراغب : الساعة جزء من الزمان ، ويعبر بها عن القيامة ، شبهها بتلك الساعة لسرعة الحساب ، قال تعالى : « وهو أسرع الحاسين » أو لما نبه عليه بقوله : « كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار » أطلقت الساعة على ثلاثة أشياء : الساعة الكبرى وهى بعث الناس للمحاسبة ، والوسطى وهى موت أهل القرن الواحد ، نحو ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى عبد الله بن أنيس فقال : إن يطل عمر هذا الغلام لم يمض حتى تقوم الساعة ، فنقل أنه آخر من مات من الصحابة ، فساعة كل إنسان موته ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند هبوب الريح : تخوفت الساعة ، يعنى موته . انتهى . وما ذكره عن عبد الله بن أنيس لم أقف عليه ولا هو آخر من مات من الصحابة جزماً . قال ابن الجوزى : كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يتكلم بأشياء على القياس وهو دليل معمول به ، فكأنه لما نزلت عليه الآيات فى تقريب الساعة ، كقوله :

« أتى أمر الله فلا تستعجلوه وما أمر الساعة إلا كلمح البصر » حمل ذلك على أنها لا تزيد على مضي قرن واحد ، ومن ثم قال في الدجال : إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه . فجوز خروج الدجال في حياته . قال : وفيه وجه آخر ، فذكر نحو ما تقدم . قال الحافظ : قلت : والاحتمال الذي أبداه بعيد جداً والذي قبله هو المعتمد ، والفرق بين الخبر عن الساعة والدجال تعيين المدة في الساعة دونه ، والله أعلم . وقد أخبر صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث أخرى حدث بها خواص أصحابه تدل على أن بين يدي الساعة أموراً عظيماً .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّؤُهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ ، كَمَا يَكْفَأُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ نَزْلاً لِأَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَاتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ : بَارَكَ الرَّحْمَنُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، أَلَا أَخْبِيرُكَ بِنَزْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : تَكُونُ الْأَرْضُ خُبْزَةً وَاحِدَةً كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْنَا ، ثُمَّ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَلَا أَخْبِيرُكَ بِإِدَامِهِمْ ؟ قَالَ : إِدَامُهُمْ بِالْأَمِّ وَنُونٌ ، قَالُوا : وَمَا هَذَا ؟ قَالَ : ثَوْرٌ وَنُونٌ يَأْكُلُ مِنْ زَائِدَةٍ كَبِيدِهِمَا سَبْعُونَ أَلْفًا .

(عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : تكون الأرض) أى أرض الدنيا (يوم القيامة خبزة واحدة) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة وفتح الزاى بعدها هاء تأنيث ، وهى الظلمة بضم الطاء وسكون اللام التى توضع فى الملة بفتح الميم واللام المشددة : الحفرة بعد إيقاد النار فيها . قال النووى : المعنى أن الله يجعل الأرض كالظلمة والرغيف العظيم . اهـ . وحمله بعضهم على ضرب المثل ، فشبهها بذلك فى الاستدارة والبياض ، والأولى حملة على الحقيقة مهما أمكن ، وقدرة الله صالحة لذلك ، بل اعتقاد كونه حقيقة أبلغ ، ويستفاد منه أن المؤمنين لا يعاقبون بالجوع فى طول زمان الموقف ، بل يقلب الله بقدرته طبع الأرض حتى يأكلوا منها من تحت أقدامهم ما شاء الله من غير علاج ولا كلفة . وإلى هذا القول ذهب ابن برجان فى كتاب الإرشاد له ، كما نقله عنه القرطبى فى تذكرته . وقال الخطابى : الخبزة : الظلمة ، وهو عجيب يوضع فى الحفرة بعد إيقاد النار فيها . قال : والناس يسمونها المسلة ، وإنما الملة الحفرة نفسها

(يتكفؤها) أى يقلبها ويميلها (الجبار) تعالى (بيده) بقدرته من ههنا إلى ههنا (كما يكفأ) أى يقلب (أحدكم خبزته) من يد إلى يد بعد أن يجعلها فى الملة بعد إيقاد النار فيها حتى تستوى (فى السفر نزلا لأهل الجنة) يأكلونها فى الموقف قبل دخولها أو بعده (فأتى رجل من اليهود) إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال (صلى الله عليه وآله وسلم) بلى) أخبرنى (قال) اليهودى (تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ، فنظر النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) إلينا ثم ضحك حتى بدت) ظهرت (نواجذه) إذ أعجبه إخبار اليهودى عن كتابهم بنظير ما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة الوحي ، وقد كان يعجبه موافقة أهل كتاب فيما لم ينزل عليه فكيف بموافقتهم فيما أنزل إليه . والنواجذ : جمع ناجذ ، وهو آخر الأضراس ، وقد يطلق عليها كلها وعلى الأنياب (ثم قال) اليهودى (ألا أخبرك) يا أبا القاسم ، ولمسلم : أخبركم (بإدامهم) بكسر الهمزة ، الذى يأكلون به الخبز (قال : لإدامهم بالام ونون ، قالوا) أى الصحابة (وما هذا) أى وما تفسيره (قال) اليهودى (ثورونون) أى حوت ، كما حكى النووى اتفاق العلماء عليه قال : وأما بالام ففي معناه أقوال ، والصحيح منها ما اختاره المحققون ، إنها لفظة عبرانية معناها الثور كما فسرها اليهودى ، ولو كانت عربية لعرفها الصحابة ولم يحتاجوا إلى سؤاله عنها (يأكل من زائدة كبدهما) القطعة المنفردة المتعلقة بكبدهما وهى أطيبه (سبعون ألفاً) الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، خصوا بأطيب النزل ، أو لم يرد الحصر ، بل أراد العدد الكثير . قاله القاضى عياض . والحديث أخرجه مسلم فى التوبة . وفى مسائل عبد الله بن سلام أن أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبدة الحوت . وعند مسلم فى حديث ثوبان : تحفة أهل الجنة زيادة كبدة النون ، وفيه : غداؤهم على إثرها أن ينحر لهم ثور الجنة الذى كان يأكل من أطرافها . وفيه : وشرابهم عليه من عين تسمى سلسيلا .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَرْضٍ بَيضاءَ عَفراءَ كَقُرْصَةِ نَقْيٍ ، قَالَ سَهْلٌ أَوْ غَيْرُهُ : لَيْسَ فِيهَا مَعْلَمٌ لِأَحَدٍ .

(عن سهل بن سعد) الساعدي (رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : يحشر الناس) أى يحشر الله الناس (يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء) ليس بياضها بالناصع ، أو تضرب إلى الحمرة قليلا ، أو خالصة البياض أو شديدته ، والأول هو المعتمد (كقرصة) خبز (نقى) سالم دقيقه من الغش والنخال (قال سهل) هو ابن سعد المذكور (أو غيره) بالشك . قال فى الفتح : لم أقف على اسم الغير (ليس فيها) أى فى الأرض المذكورة (معلم) علامة (لأحد) يستدل بها على الطريق . وقال عياض : أى علامة سكنى ، ولا أثر ولا شئ من العلامات التى يهتدى بها فى الطرقات كالجبل والصخرة البارزة . وفيه تعريض بأن أرض الدنيا ذهبت وانقطعت العلاقة منها . وقال الداودى : المراد أنها لا يجوز أحد منها إلا ما أدرك منها . وقال أبو محمد بن أبى جرة فى بهجة النفوس : فيه دليل على عظم القدرة والإعلام بجزئيات يوم القيامة ليكون السامع على بصيرة فيخلص نفسه من ذلك الهول ، لأن فى معرفة جزئيات الشئ قبل وقوعه رياضة النفس وحملها على ما فيه خلاصها بخلاف مجيء الأمر بغتة . وفيه إشارة إلى أن أرض الموقف أكبر من هذه الأرض الموجودة جداً . والحكمة فى الصفة المذكورة أن ذلك اليوم يوم عدل وظهور حق ، فاقتضت الحكمة أن يكون المحل الذى يقع فيه طاهراً عن عمل المعصية والظلم ، وليكون تجليه سبحانه على عباده المؤمنين على أرض تليق بعظمته ، ولأن الحكم فيه إنما يكون لله وحده ، فناسب أن يكون المحل خالصاً له وحده . اهـ . وفيه إشارة إلى أن أرض الدنيا اضمحلت وأعدمت وأن أرض الموقف تجدد ، وقد وقع للسلف خلاف فى أن المراد بقوله تعالى : « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات » هل معنى تبديلها

تغيير ذاتها وصفاتها ، أو تغيير صفاتها فقط . وحديث الباب يؤيد الأول . وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد والطبري في تفاسيرهم ، والبيهقي في الشعب من طريق عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى : « يوم تبدل الأرض » قال : تبدل الأرض أرضاً كأنها فضة ، لم يسفك فيها دم حرام ، ولم يعمل عليها خطيئة . ورجاله رجال الصحيح وهو موقوف . وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعاً وقال الموقوف أصح . وأخرجه الطبري والحاكم من طريق عاصم بن زرر بن حبیش عن ابن مسعود بلفظ : أرض بيضاء كأنها سبيكة فضة . ورجاله موثقون . ولأحمد من حديث أبي أيوب : أرض كالفضة البيضاء . قال : فأين الخلق يومئذ ؟ قال : هم أضياف الله لن يعجزهم ما لديه . وللطبري من طريق سنان بن سعيد عن أنس مرفوعاً : يبدلها الله بأرض من فضة لم يعمل عليها الخطايا . وعن عليّ موقوفاً نحوه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد : أرض كأنها فضة والسموات كذلك ، فيبسطها ويسطحها ويمدها مدّ الأديم العكاظي ، لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً ، ثم يزجر الله الخلق زجرة واحدة فإذا هم في هذه الأرض المبدلة في مثل مواضعهم من الأولى ، ما كان في بطنها كان في بطنها ، وما كان في ظهرها كان عليها . اهـ . وهذا يؤخذ منه أن ذلك يقع عقب نفخة الصعق بعد الحشر الأول . ويؤيده قوله تعالى : « وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت » . وأما من ذهب إلى أن التغيير إنما يقع في صفات الأرض دون ذاتها فستنده ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمرو قال : إذا كان يوم القيامة مدت الأرض مدّ الأديم وحشر الخلائق . ومن حديث جابر رفعه : تمت الأرض مدّ الأديم لا يكون لابن آدم منها إلا موضع قدميه . ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على الزبير في صحابه . وفي تفسير الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في الآية قال : يزداد فيها وينقص منها وتذهب آكامها وجبالها وأوديتها وشجرها وتمد مدّ الأديم العكاظي . وعزاه الثعلبي في تفسيره لرواية أبي هريرة . وحكاها البيهقي عن أبي منصور الأزهرى . وهذا وإن كان ظاهره يخالف القول الأول فيمكن الجمع بأن ذلك كله يقع لأرض الدنيا ، لكن أرض الموقوف غيرها . ويؤيده ما وقع في الحديث الذي قبله : إن أرض الدنيا تصير خبزة . والحكمة في ذلك ما تقدم أنها تعد لأكل المؤمنين منها في زمن الموقوف ، ثم تصير نزلاً لأهل الجنة . وأما ما أخرجه الطبري من طريق المنهال

ابن عمرو عن ابن مسعود قال : الأرض كلها تأتي يوم القيامة . فالذى قبله عن ابن مسعود أصح . ولعل المراد بالأرض في هذه الرواية أرض البحر ، فقد أخرج الطبري أيضاً من طريق كعب الأحبار قال : تصير مكان البحر ناراً . وفي تفسير الربيع عن أبي بن كعب قال : تصير السموات جفاناً ويصير مكان البحر ناراً . وأخرج البيهقي في البعث في قوله تعالى : « وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة » قال : تصيران غبرة في وجوه الكفار . قلت : يمكن الجمع أن بعضها يصير ناراً وبعضها غباراً وبعضها خبزة . وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه الآية : « يوم تبدل الأرض غير الأرض » : أين يكون الناس حينئذ ؟ قال : على الصراط . وفي رواية الترمذي : على جسر جهنم . ولأحمد من طريق ابن عباس عن عائشة : على متن جهنم . ولمسلم أيضاً من حديث ثوبان مرفوعاً : تكون في الظلمة دون الجسر ، فقد جمع بينها البيهقي بأن المراد بالجسر الصراط ، وأن قوله « على الصراط » مجاز لكونهم يجاوزونه ، لأن في حديث ثوبان زيادة يتعين المصير إليها لثبوتها ، وكان ذلك عند الزجرة التي يقع عندها تقلبهم من أرض الدنيا إلى أرض الموقف . ويشير إلى ذلك قوله تعالى : « كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً وجاء ربك والملك صفاً صفاً وجرى يومئذ بحبهم » . واختلف في السموات أيضاً ، فقليل : تصير جفاناً كما تقدم ، وقيل : إنها إذا طويت تكور شمسها وقمرها وسائر نجومها ، وتصير تارة كالمهل وتارة كالدهان . وأخرج البيهقي عن ابن مسعود قال : السماء تكون ألواناً كالمهل وكالدهان وواهية وتشقق فتكون حالا بعد حال . وجمع بعضهم بأنها تنشق فتصير كالوردة وكالدهان وكالمهل ، وتكور الشمس والقمر وسائر النجوم ثم تطوى وتضاف إلى الجنان . ونقل القرطبي في التذكرة عن أبي الحسن عن حيدرة صاحب إفصاح أنه جمع بين هذه الأخبار بأن تبديل السموات والأرض يقع مرتين : أحدهما تبدل صفاتها فقط وذلك عند النفخة الأولى فتنتشر الكواكب وتحسف الشمس والقمر وتصير السماء كالمهل وتكشط عن الرؤوس وتسير الجبال وتموج الأرض وتنشق حتى تصير الهيئة غير الهيئة ، ثم بين النفختين تطوى السماء والأرض وتبدل السماء والأرض ... إلى آخر كلامه في ذلك . والعلم عند الله تعالى . وحديث الباب أخرجه مسلم في التوبة .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ : رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ ، وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ ،
وْثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ ، وَأَرْبَعَةً عَلَى بَعِيرٍ ، وَعَشْرَةٌ عَلَى بَعِيرٍ ، وَتَحْشَرُ
بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ ، تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا ، وَتَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا ،
وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا ، وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا .

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال :
يحشر الناس) قبيل الساعة إلى الشام (على ثلاث طرائق) أى فرق : فرقة
(راغبين راغبين) وهذه الفرقة هى التى اغتنمت الفرصة وسارت على فسحة
من الظهر ويسرة من الزاد ، راغبة فيما تستقبله ، راهبة فيما تستدبره (و)
الفرقة الثانية تقاعدت حتى قل الظهر وضاق عن أن يسعهم لركوبهم فاشتركوا
فركب منهم (اثنان على بعير وثلاثة على بعير وأربعة على بعير وعشرة)
يعتقبون (على بعير وتحشر بقيتهم النار) لعجزهم عن تحصيل ما يركبونه ، وهى
الفرقة الثالثة ، والمراد بالنار هنا نار الدنيا لا نار الآخرة ، وقيل : نار الفتنة
وليس المراد نار الآخرة . قال الطيبي : لقوله « وتحشر بقيتهم النار » فإن النار
هى الحاشرة ، ولو أريد نار الآخرة لقال : إلى النار ، ولقوله (تقيل) من
القيولة ، أى تستريح (معهم حيث قالوا : وتبيت) من البيوتة (معهم حيث
باتوا ، وتصبح معهم حيث أصبحوا ، وتمسى معهم حيث أمسوا) فإنها
جملة مستأنفة بيان للكلام السابق ، فإن الضمير فى « تقيل » راجع إلى النار
الحاشرة ، وهو من الاستعارة ، فيدل على أنها ليست النار الحقيقية بل نار
الفتنة ، كما قال تعالى : « كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله » . ا هـ .
ولا يمتنع إطلاق النار على الحقيقة وهى التى تخرج من عدن ، وعلى المجازية
وهى الفتنة ، إذ لا تنافى بينهما . وفى حديث حذيفة بن أسيد بفتح الهمزة عند
مسلم المذكور فيه الآيات الكائنة قبل يوم الساعة : كطلوع الشمس من
مغربها ، وفيه : وآخر ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس . وفى رواية

له : تطرد الناس إلى حشرهم . وفي حديث معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم رفعه : إنكم تحشرون - ونحنا بيده نحو الشام - رجالاً وركباناً وتجرون على وجوهكم . رواه الترمذى والنسائى بسند قوى . وعند أحمد بسند لا بأس به حديث : ستكون هجرة بعد هجرة وينحاز الناس إلى مهاجر إبراهيم ، ولا يبقى في الأرض إلا شرارها ، تلفظهم أرضوهم وتحشروهم النار مع القردة والخنازير ، تبيت معهم إذا باتوا ، وتقبل معهم إذا قالوا . وفي حديث أبي ذر عند أحمد والنسائى والبيهقى : حدثني الصادق المصدوق أن الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أفواج : فوج طاعمين كاسين راكبين ، وفوج يمشون ، وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم ... الحديث . وفيه أنهم سألوا عن السبب في مشى المذكورين ، فقال : يلقي الله الآفة على الظهر حتى لا يبقى ذات ظهر حتى إن الرجل ليعطى الحديقة المعجبة بالشارف ذات القتب ، أى يشتري الناقة المسنة لأجل ركوبها ، تحمله على القتب بالبستان الكريم ، لهوان العقار الذى عزم على الرحيل عنه ، وعزة الظهر الذى يوصله إلى مقصوده ، وهذا لائق بأحوال الدنيا ، لكن استشكل قوله فيه يوم القيامة . وأجيب بأنه مؤول على أن المراد بذلك أن يوم القيامة يعقب ذلك فيكون من مجاز المجاورة ، ويتعين ذلك لما وقع فيه أن الظهر يقل لما يلقي عليه من الآفة ، وأن الرجل يشتري الشارف الواحدة بالحديقة المعجبة ، فإن ذلك ظاهر جداً في أنه من أحوال الدنيا إلا بعد البعث ، ومن أين للذين يبعثون بعد الموت حفاة عراة حدائق يدفعونها في الشوارف . ومال الخليمى وغيره إلى أن هذا الحشر يكون عند الخروج من القبور . وجزم به الغزالى . وذهب إليه التوربشتى في شرح المصابيح له ، وأشبع الكلام في تقريره بما يطول ذكره . كذا في القسطلانى . والحديث أخرجه مسلم في باب يحشر الناس على طرائق . قال في الفتح : قال القرطبي : الحشر الجمع ، وهو أربعة : حشران في الدنيا ، وحشران في الآخرة . فالذى في الدنيا المذكور في سورة الحشر في قوله تعالى : « هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر » والثانى : الحشر المذكور في أشراط الساعة الذى أخرجه مسلم من حديث حذيفة بن أسيد رفعه : إن الساعة لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات . فذكره . وفي حديث ابن عمر عند أحمد وأبي يعلى مرفوعاً : تخرج نار قبل يوم القيامة من

حضر موت ففسق الناس ... الحديث ، وفيه : فما تأمرنا ؟ قال : عليكم بالشام . وفي لفظ آخر : نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس إلى الحشر . قال الحافظ : قلت : وفي حديث أنس في مسائل عبد الله بن سلام لما أسلم : أما أول أشرار الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب . وفي حديث ابن عمرو عند الحاكم رفعه : تبعث نار على أهل المشرق فتحشرهم إلى المغرب ، تبث معهم حيث باتوا ، وتقبل معهم حيث قالوا ، ويكون لها ما سقط منهم ، وتختلف تسوقهم سوق الجمل الكبير . وقد استشكل الجمع بين هذه الأخبار وظهر لي في وجه الجمع أن كونها تخرج من قعر عدن لا ينافي حشرها الثابت من المشرق إلى المغرب ، وذلك أن ابتداء خروجها من قعر عدن ، فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها ، والمراد بقوله : « يحشر الناس من المشرق إلى المغرب » إرادة تعميم الحشر لا خصوص المشرق والمغرب ، أو أنها بعد الانتشار : أول ما يحشر أهل المشرق . ويؤيد ذلك أن ابتداء الفتن دائماً من المشرق ، وأما جعل الغاية إلى المغرب فلا أن الشام بالنسبة إلى المشرق مغرب . ويحتمل أن تكون النار في حديث أنس كناية عن الفتن المنتشرة التي أثارت الشر العظيم والتلهب كما تلهب النار ، وكان ابتداءها من قبل المشرق حتى خرب معظمه ، وانحشر الناس من جهة المشرق إلى الشام ومصر وهما من جهة المغرب ، كما شوهد ذلك مراراً من المغل من عهد جينكركرخان ومن بعده . والنار التي في الحديث الآخر على حقيقتها ، والله أعلم . والثالث : حشر الأموات من قبورهم وغيرها بعد البعث جميعاً إلى الموقف ، قال تعالى : « وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً » . والرابع : إلى الجنة أو إلى النار . ١ هـ . ملخصاً بزيادات . قلت : الأول ليس حشراً مستقلاً ، فإن المراد حشر كل موجود حينئذ ، والأول إنما وقع لفرقة مخصوصة ، وقد وقع نظيره مراراً تخرج طائفة من بلدها بغير اختيارها إلى جهة الشام كما وقع لبنى أمية أول ما تولى ابن الزبير الخلافة ، فأخرجهم من المدينة إلى الشام ، ولم يعد ذلك أحد حشراً . ١ هـ . وقال الخطابي : هذا الحشر المذكور في حديث الباب يكون قبل قيام الساعة يحشر الناس أحياء إلى الشام . أما الحشر من القبور فإلى الموقف ، فهو على خلاف هذه الصورة من الركوب على الإبل والتعاقب عليها ، وإنما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب : حفاة عراة مشاة . قال :

وقوله « واثنان على بعير وثلاثة على بعير » يريد أنهم يعتقبون البعير الواحد ، يركب بعض ويمشي بعض . قال الحافظ : وإنما يذكر الخمسة إلى العشرة إيجازاً واكتفاء بما ذكر من الأعداد ، مع أن الاعتقاب ليس مجزوماً به . ولا مانع أن يجعل الله في البعير ما يقوى به لحمل العشرة . قال الحافظ : فالراجع أن الحشر المذكور قبل البعث ، ويبعد غاية البعد أن يحتاج من يساق من الموقف إلى الجنة إلى التعاقب على الأبعرة ، فالمرجح أن ذلك قبل البعث ، والله أعلم . ومن أين يكون للذين يبعثون بعد الموت حفاة عراة حدائق حتى يدفعوها في الشوارف .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
تُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الرَّجَالُ
وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ؟ فَقَالَ : الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُهْمَهُمْ ذَلِكَ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تحشرون حفاة) بضم المهملة وتخفيف الفاء ، أى بلا خف ولا نعل (عراة) أى بلا ثوب ولباس . وهذا ظاهره يعارض حديث أبى سعيد المروى عند أبى داود وصححه ابن حبان أنه لما حضره الموت دعا بثياب جدد فلبسها ، وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الميت يبعث فى ثيابه التى يموت فيها . لكن جمع بينهما بأن بعضهم يحشر عارياً وبعضهم كاسياً ، ثم تكسى الأنبياء ، فأول من يكسى إبراهيم عليه السلام ، أو بأنهم يخرجون من القبور بأثوابهم التى دفنوا فيها ثم تتناثر عنهم عند ابتداء الحشر فيحشرون عراة ، فأول من يكسى إبراهيم . وحمله بعضهم على العمل كقوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير » « وثيابك فطهر » على أحد الأقوال ، وهو قول قتادة . وحمل بعضهم حديث أبى سعيد على الشهداء ، لأنهم الذين أمروا أن يزلملوا فى ثيابهم ويدفنوا فيها ، فيحتمل أن يكون أبو سعيد سمعه فى الشهداء فحمله على العموم . ومن حمله على عمومهم معاذ بن جبل ، فأخرج ابن أبى الدنيا بسند حسن عن عمرو بن الأسود : دفنا أم معاذ بن جبل فأمر بها فكفنت فى ثياب جدد ، وقال : أحسنوا أكفان موتاكم فإنهم يحشرون فيها . ورجح القرطبي الحمل على ظاهر الخبر ، ويتأيد بقوله تعالى : « ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة » . وقوله تعالى : « كما بدأكم تعودون » . وإلى ذلك الإشارة فى حديث الباب بذكر قوله تعالى : « كما بدأنا أول خلق نعيده » عقيب قوله « حفاة عراة » . قال أكثر العلماء : ومن حيث النظر أن الملابس فى الدنيا أموال ، ولا مال فى الآخرة مما كان فى الدنيا ، لأن الذى يبقى النفس مما يكره فى الآخرة ثواب لحسن عملها أو رحمة مبتدأة من الله ، فأما ملابس الدنيا

فلا تغنى عنها شيئاً . قاله الحلبي . وذهب الغزالي إلى ظاهر حديث أبي سعيد وأورده بزيادة ، قال الحافظ : لم أجد لها أصلاً وهي : وإن أمتي تحشر في أكفانها وسائر الأمم عراة ، قال القرطبي : فإن ثبت حمل على الشهداء حتى لا تتناقض الأخبار (غرلاً) جمع أغرل وهو الأكلف وزناً ومعنى . والغرلة : القلفة ، وهو ما يقطع من فرج الذكر . وفي حديث ابن عباس زيادة « مشاة » أى غير راكبين (قالت : فقلت : يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى) سوأة (بعض ؟ فقال) صلى الله عليه وآله وسلم : (الأمر أشد من أن يههم ذاك) بغير لام وكسر الكاف وبضم الياء التحتانية وكسر الهاء من الرباعى ، يقال : أهمه الأمر . وجوز ابن التين فتح أوله وضم ثانيه ، من همه الشيء إذا آذاه . قال فى الفتح : وهو الأولى . ولمسلم : ياعائش ، الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض . وللنسائي والحاكم . قلت : يا رسول الله فكيف بالعورات ؟ قال : لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه . وللمزمذى والحاكم من طريق عثمان بن عبد الرحمن القرظي : قرأت عائشة : « ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة » فقالت : واسوأته ! الرجال والنساء يحشرون جميعاً ينظر بعضهم إلى سوأة بعض ؟ فقال : لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه . وزاد : ولا ينظر الرجال إلى النساء ولا النساء إلى الرجال ، شغل بعضهم عن بعض . والحديث أخرجه مسلم فى صفة الحشر ، والنسائي فى الجنائز والتفسير ، وابن ماجه فى الزهد .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرْقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعاً ،
وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ آذَانَهُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يعرق) يفتح الرائ (الناس يوم القيامة) بسبب تراكم الأهوال ودنو الشمس من رؤوسهم والازدحام (حتى يذهب عرقهم) يجرى سائماً (في) وجه (الأرض) ثم يغوص فيها (سبعين ذراعاً) أى بالذراع المتعارف أو الذراع الملكي . وللإسماعيلي من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال : باعاً (ويلجمهم) من ألبحه الماء إذا بلغ فاه (حتى يبلغ آذانهم) ولمسلم من طريق الداودي عن ثور : فإنه ليبلغ إلى أفواه الناس أو إلى آذانهم ، يشك ثور . وجاء عن ابن عمرو بن العاص أن الذى يلجمه العرق الكافر . أخرجه البيهقي في البعث بسند حسن عنه قال : يشتد كرب ذلك اليوم حتى يلجم الكافر العرق . قيل له : فأين المؤمنون ؟ قال : على كراسي من ذهب وتظلل عليهم الغمام . وبسند قوى عن أبي موسى قال : الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة وأعمالهم تظلمهم . وأخرج ابن المبارك فى الزهد ، وابن أبى شيبة فى المصنف ، واللفظ له بسند جيد عن سلمان قال : تعطى الشمس يوم القيامة حرّ عشر سنين ثم تدنو من جماجم الناس حتى تكون قاب قوسين ، فيعرقون حتى يرشح العرق فى الأرض قامة ثم يرتفع حتى يغرغر الرجل . زاد ابن المبارك فى روايته : ولا يضر حرها يومئذ مؤمناً ولا مؤمنة . قال القرطبي : المراد من يكون كامل الإيمان لما يدل عليه حديث المقداد وغيره : ولأنهم يتفاوتون فى ذلك بحسب أعمالهم . وفى حديث ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي : إن الرجل ليفيض عرقاً حتى يسبح فى الأرض قامة ثم يرتفع حتى يبلغ أنفه . وفى رواية عنه عند أبى يعلى وصححها ابن حبان : إن الرجل ليلجم العرق يوم القيامة حتى يقول : يا رب أرحنى ولو إلى النار . وللحاكم والبيهقي من حديث جابر نحوه . وهو كالصريح فى أن ذلك كله فى الموقف . وقد ورد أن التفصيل الذى فى حديث عقبة والمقداد يقع مثله لمن يدخل النار . فأخرج

مسلم أيضاً من حديث سمرة رفعه : إن منهم من تأخذه النار إلى ركبتيه ، ومنهم من تأخذه إلى حجزته . وفي رواية : إلى حقويه . ومنهم من تأخذه إلى عنقه . وهذا يحتمل أن تكون النار فيه مجازاً عن شدة الكرب الناشئ عن العرق فيتحد الموردان ، ويمكن أن يكون ورد في حق من يدخل النار من الموحدين فإن أحوالهم في التعذيب تختلف بحسب أعمالهم ، وأما الكفار فإنهم في الغمرات . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : ظاهر الحديث تعميم الناس بذلك ، ولكن دلت الأحاديث الأخرى على أن ذلك مخصوص بالبعض وهم الأكثر ، ويستثنى الأنبياء والشهداء ومن شاء الله ، فأشدهم في العرق الكفار ثم أصحاب الكبائر ثم من بعدهم ، والمسلمون منهم قليل بالنسبة إلى الكفار ، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظم الهول فيها ، وذلك أن النار تحف بأرض الموقف وتدنو الشمس من الرؤوس قدر ميل ، فكيف تكون حرارة تلك الأرض ، وماذا يرونها من العرق حتى يبلغ العرق منها سبعين ذراعاً ، مع أن كل أحد لا يجد قدر موضع قدميه ، فكيف تكون حالة هؤلاء في عرقهم مع تنوعهم فيه ، إن هذا لما يهز العقول ويدل على عظم القدرة ويقتضي الإيمان بأمور الأخرى ، وأن ليس للعقل فيها مجال ، ولا يعترض عليها بعقل ولا قياس ولا عادة ، وإنما يؤخذ بالقبول ويدخل في الإيمان بالغيب . ومن توقف في ذلك دل على خسارانه وحرمانه . وفائدة الإخبار بذلك أن يتنبه السامع فيأخذ في الأسباب التي تخلصه من تلك الأهوال ، ويبادر إلى التوبة من التبعات ، ويلجأ إلى الكريم الوهاب في عونه على أسباب السلامة ، ويتضرع إليه في سلامته من دار الهوان وإدخاله دار الكرامة بمنه وكرمه . قال في إرشاد السارى : وظاهره استواء الناس في وصول العرق إلى الآذان ، وهو مشكل بالنظر إلى العادة ، فإنه قد علم أن الجماعة إذا وقفوا في ماء على أرض مستوية تفاوتوا في ذلك بالنظر إلى طول بعضهم وقصر بعضهم . وأجيب بأن الإشارة بمن يصل إلى أذنيه إلى غاية ما يصل الماء ولا ينبغي أن يصل إلى دون ذلك ، ففي حديث عقبة بن عامر مرفوعاً : فمنهم من يبلغ عرقه عنقه ، ومنهم من يبلغ نصف ساقه ، ومنهم من يبلغ ركبتيه ، ومنهم من يبلغ فخذيه ، ومنهم من يبلغ خاصرته ، ومنهم من يبلغ فاه ، ومنهم من يغطيه عرقه ، وضرب بيده فوق رأسه . رواه الحاكم . وحديث الباب أخرجه مسلم في صفة النار ، أعادنا الله منها ، ومن كل مكروه بمنه وكرمه .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم قال : أول ما يقضى بين الناس) بضم الياء يوم القيامة (بالدماء)
أى التى جرت بينهم ووقعت فيهم فى الدنيا ، والمعنى أن أول القضايا القضاء
فى الدماء ، أو التقدير : أول ما يقضى فيه الأمر الكائن فى الدماء ، وفيه تعظيم
أمر الدماء ، فإن البداءة تكون بالأهم فالأهم ، وهى حقيقة بذلك ، فإن الذنوب
تعظم بحسب عظم المفسدة الواقعة بها ، أو بحسب فوات المصلحة المتعلقة
بعدها ، وهدم البنية الإنسانية من أعظم المفاسد . قال بعض المحققين :
ولا ينبغي أن يكون بعد الكفر بالله تعالى أعظم منه . ثم يحتمل من حيث اللفظ
أن تكون الأولوية مخصوصة بما يقع فيه الحكم بين الناس ، وأن تكون عامة
فى أولية ما يقضى فيه مطلقاً ، ومما يقوى الأول حديث أبى هريرة المروى فى
السنن الأربعة مرفوعاً : إن أول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة صلاته ...
الحديث ، لأن الأول محمول على ما يتعلق بمعاملات الخلق ، والثانى على
ما يتعلق بعبادة الخالق . وقد جمع النسائى فى روايته فى حديث ابن مسعود بين
الخبرين ولفظه : أول ما يحاسب العبد عليه صلاته ، وأول ما يقضى بين
الناس فى الدماء . وعن على قال : أنا أول من يحثو للخصومة يوم القيامة ، يعنى
هو ورفيقاه حمزة وعبيدة ، وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة
الذين بارزوا يوم بدر . قال أبو ذر : فيهم نزلت : « هذان خصمان اختصموا
فى ربهم » الآية . وفى حديث الصور الطويل عن أبى هريرة رفعه : أول
ما يقضى بين الناس فى الدماء ، ويأتى كل قتيل قد خمل رأسه فيقول : يا رب
سل هذا فيم قتلنى ... الحديث . وفى حديث نافع بن جبير عن ابن عباس
رفع : يأتى المقتول معلق رأسه بإحدى يديه ملبياً قاتله بيده الأخرى تشخب

أوداجه دماً حتى يقفا بين يدي الله... الحديث . ونحوه عند ابن المبارك عن ابن مسعود موقوفاً . وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رفعه : نحن آخر الأمم وأول من يحاسب يوم القيامة . وقد ورد في التغليظ في أمر القتل أخبار كثيرة وآثار شهيرة . وأما كيفية القصاص فيما عدا ذلك فيعلم من حديث أبي هريرة عند البخاري رفعه ولفظه : من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته ، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرح عليه . ورواه الترمذي أيضاً .

الحديث السابع والثلاثون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ ، جِئَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، ثُمَّ يُذْبَحُ ، ثُمَّ يُنَادَى مُنَادٍ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ ، فَيَزْدَادُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ ، وَيَزْدَادُ أَهْلُ النَّارِ حُزْنًا إِلَى حُزْنِهِمْ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار جئ بالموت الذى هو عرض من الأعراض مجسماً كما فى تفسير سورة مريم ، يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح ، وذكر مقاتل والكلبي فى تفسيرهما فى قوله تعالى « الذى خلق الموت » قالوا : خلق الموت فى صورة كبش لا يمر على أحد إلا مات ، وخلق الحياة على صورة فرس لا يمر على شيء إلا حيى ، قال القرطبي : الحكمة فى الإتيان بالموت هكذا الإشارة إلى أنهم حصل لهم الفداء به كما فدى ولد إبراهيم بالكبش . وفى الأملح إشارة إلى صفى أهل الجنة والنار ، لأن الأملح ما فيه بياض وسواد . وقال التوربشتى : ليشاهدوه بأعينهم فضلاً أن يدركوه ببصائرهم . والمعانى إذا ارتفعت عن مدارك الأفهام واستعلت عن معارج النفوس لكبر شأنها صيغت لها أقوال من عالم الحس حتى تتصور فى القلوب وتستقر فى النفوس ، ثم إن المعانى فى الدار الآخرة تنكشف للناظرين انكشاف الصور فى هذه الدار الفانية ، فلذا جئ بالموت فى هيئة كبش (حتى يجعل بين الجنة والنار) وفى الترمذى من حديث أبى هريرة : فيوقف على السور الذى بين الجنة والنار (ثم يذبح) لم يسم من يذبحه . ونقل القرطبي عن بعض الصوفية أن الذى يذبحه يحيى بن زكريا بحضرة النبى صلى الله عليه وآله وسلم إشارة إلى دوام الحياة . وعن بعض التصانيف أنه جبريل . قال فى الفتح : قلت : هو فى تفسير إسماعيل بن أبى زياد الشامى أحد الضعفاء فى آخر حديث الصور الطويل ، فقال فيه : فيحيى الله ملك الموت وجبريل وميكائيل

وإسرافيل ، ويجعل الموت في صورة كبش أملح ، فيذبح جبريل الكبش وهو الموت . قال في المصاييح : على تقدير كونه يحيى في اختصاصه من بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بذلك لطيفة ، وهى مناسبة اسمه لإعدام الموت ، وليس فيهم من اسمه يحيى غيره ، فالمناسبة فيه ظاهرة ، وعلى تقدير كونه جبريل فالمناسبة لاختصاصه بذلك لأنحة أيضاً من حيث هو معروف بالروح الأمين ، وليس في الملائكة من يطلق عليه ذلك غيره ، فجعل أميناً على هذه القضية المهمة وتولى الذبح ، فكان في ذبح الروح للموت المضاد لها مناسبة حسنة يمكن رعايتها والإشارة بها إلى بقاء كل روح من غير طروء الموت عليها بشارة للمؤمنين وحسرة على الكافرين (ثم ينادى مناد) قال في الفتح : لم أقف على تسميته ، وظاهره أن الذبح يقع بعد النداء ، والذي هنا يقتضى أن النداء بعد الذبح ، ولا منافاة بينهما ، فإن النداء الذى قبل الذبح للتنبيه على إرادته ، والذي بعده للتنبيه على إعدامه وأنه لا يعود (يا أهل الجنة لا موت) و (يا أهل النار لا موت ، فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم) والحديث أخرجه مسلم في صفة أهل الجنة والنار . ووقع في حديث أبي سعيد : فينادى مناد : يا أهل الجنة ، فيشربون وينظرون ، فيقال : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، وكلهم قد رآه وعرفه . وذكر في أهل النار مثله ، قال : فيذبح ، ثم يقول - أى المنادى : يا أهل الجنة خلود فلا موت ... الحديث . وفي آخره : ثم قرأ « وأنذرهم يوم الحسرة » إلى آخر الآية . وعند الترمذى في آخر حديث أبي سعيد : فلو أن أحداً مات فرحاً لمات أهل الجنة ، ولو أن أحداً مات حزناً لمات أهل النار . ووقع عند ابن ماجه وفي صحيح ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة : فيوقف على الصراط فيقال : يا أهل الجنة ، فيطلعون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذى هم فيه ، ثم يقال : يا أهل النار ، فيطلعون فرحين مستبشرين أن يخرجوا من مكانهم الذى هم فيه . وفي آخره : ثم يقال للفريقين كليهما : خلود ... الحديث . وفي رواية للترمذى : فيقال لأهل الجنة وأهل النار : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : قد عرفناه ، هو الموت الذى وكل بنا فيضجع ويذبح ذبجاً على السور . قال القرطبي : وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد ، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة ، كما

قال تعالى : « لا يقضى عليهم فيموتوا » ولا يخفف عنهم من عذابها . قال تعالى : « كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها » . فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول واجتمع عليه أهل السنة . ١ هـ . قال في الفتح : قلت : جمع بعض المتأخرين في هذه المسألة سبعة أقوال : أحدها : هذا الذى نقل فيه الإجماع . والثاني : يعذبون فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يتلذذوا بها لموافقة طبعهم ، وهذا قول بعض من ينتسب إلى التصوف من الزنادقة . والثالث : يدخلها قوم ويخلفهم آخرون كما ثبت في الصحيح عن اليهود ، وقد كذبهم الله تعالى بقوله : « وما هم بخارجين من النار » . الرابع : يخرجون منها وتستمر هي على حالها . الخامس : تفنى لأنها حادثة ، وكل حادث يفنى ، وهو قول الجهمية . السادس : تفنى حركاتهم البتة ، وهو قول أئى الهذيل العلاف من المعتزلة . السابع : يزول عذابها ويخرج أهلها منها . جاء ذلك عن بعض الصحابة . أخرجه عبد بن حميد في تفسيره من رواية الحسن عن عمر قوله وهو منقطع ولفظه : لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه . وعن ابن مسعود : ليأتين عليها زمان ليس فيها أحد . قال عبيد الله ابن معاذ راويه : كان أصحابنا يقولون — يعنى به الموحدين — قلت : وكذا الأثر عن عمر لو ثبت حمل على الموحدين . وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول السابع ونصره بعدة أوجه من جهة النظر ، وهو مذهب ردىء مردود على قائله ، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد . ١ هـ .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُونَ : لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ ، فَيَقُولُ : هَلْ رَضِيتُمْ ؟ فَيَقُولُونَ : وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى وَقَدْ أُعْطِينَا مَا لَمْ تَعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ ، فَيَقُولُ : أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُونَ : وَآيُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَيَقُولُ : أَجِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، يقولون : لبيك ربنا وسعديك) زاد سعيد بن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الدارقطني في الغرائب : والخير في يدك (فيقول) جلّ وعلا (هل رضيتم) وفي حديث جابر عند البزار وصححه ابن حبان : هل تشبهون شيئاً (فيقولون : وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم تعط أحداً من خلقك) وفي حديث جابر : وهل شيء أفضل مما أعطينا (فيقول) سبحانه وتعالى (أنا أعطيكم أفضل من ذلك ، قالوا : يارب ، وأي شيء أفضل من ذلك ؟ فيقول) جلّ وعلا (أحل) أي أنزل (عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً) ، وفي حديث جابر عند البزار قال : رضواني أكبر . قال في الفتح : وفيه تلميح بقوله تعالى : « ورضوان من الله أكبر » لأن رضاه سبب كل فوز وسعادة ، وكل من علم أن سيده راض عنه كان أقرّ لعينه وأطيب لقلبه من كل نعم ، لما في ذلك من التعظيم والتكريم . وفي هذا الحديث أن النعيم الذي حصل لأهل الجنة لا مزيد عليه . انتهى . وهذا معنى ما قاله في الكشف . وقال الطيبي : أكبر أصناف الكرامة رؤية الله تعالى ، وذكر رضوان في التنزيل إرادة التقليل ليدل على أن شيئاً يسيراً من الرضوان خير من الجنان وما فيها . قاله صاحب المفتاح . والأنسب أن يحمل على التعظيم وأكبر

على مجرد الزيادة مبالغة لوصفه بقوله « من الله ورضوان عظيم » يليق أن ينسب إلى من اسمه الله معطى الجزيل ، ومن عطايه الرؤية وهى أكبر أصناف الكرامة ، فحينئذ يناسب معنى الحديث الآية حيث أضافه إلى نفسه ، وأبرزه فى صورة الاستعارة ، وجعل الرضوان كالجائزة للوفود النازلين على الملك الأعظم . والحديث أخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد ، ومسلم والترمذى فى صفة الجنة ، والنسائى فى النعوت .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَا بَيْنَ مَنْكَبِي الْكَافِرِ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
ما بين منكبي الكافر) بكسر الكاف ، ثنية منكب ، وهو مجتمع العضد
والكتف (مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع) ليعظم عذابه ويضاعف ألمه .
وفي مسند الحسن بن سفيان من طريق يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى
بسنده المذكور هنا : خمسة أيام . وعند أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً :
يعظم أهل النار في النار حتى أن بين شحمة أذن أحدهم إلى عاتقه مسيرة
سبعائة عام . وللبهقي في البعث عن ابن عباس : مسيرة سبعين خريفاً .
ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال : ضرس الكافر يوم القيامة أعظم
من أحد يعظمون لتمتليء منهم ولينوقوا العذاب . وسنده صحيح ، ولم يصرح
برفعه ، لكن له حكم الرفع ، لأنه لا مجال للرأى فيه . وقد أخرج أوله مسلم
من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً وزاد : وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام .
وأخرجه البزار من وجه ثالث بسند صحيح عن أبي هريرة بلفظ : غلظ جلده
الكافر وكثافة جلده اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار . وأخرجه البيهقي
قال : أراد بذلك التهويل ، يعنى بلفظ الجبار ، قال : ويحتمل أن يريد
جباراً من الجبابة إشارة إلى عظم الذراع . وجزم ابن حبان لما أخرجه في
صحيحه بأن الجبار ملك كان باليمن . وفي مرسل عبيد بن عمير عند ابن المبارك
في الزهد بسند صحيح : وكثافة جلده سبعون ذراعاً . وهذا يؤيد الاحتمال
الأول ، لأن السبعين تطلق للمبالغة . وللبهقي من طريق عطاء بن يسار عن
أبي هريرة : وفخذه مثل ورقان بفتح الواو وسكون الراء بعدها قاف :
جبل معروف بالحجاز والربذة . وكأن اختلاف هذه المقادير محمول على
اختلاف تعذيب الكفار في النار . قال القرطبي في المفهم : إنما عظم خلق
الكافر في النار ليعظم عذابه ويضاعف ألمه ، قال : وهذا إنما هو في حق البعض
بدليل الحديث الآخر : إن المتكبرين يحشرون يوم القيامة أمثال النر في صور

الرجال يساقون إلى سجن في جهنم يقال له بولس . ولا شك أن الكفار متفاوتون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة ، ولأننا نعلم على القطع أن عذاب من قتل الأنبياء وفتك في المسلمين وأفسد في الأرض ليس مساوياً لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلاً . قال الحافظ : قلت : أما الحديث المذكور فأخرجه الترمذى والنسائى بسند جيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولا حجة فيه لمدعاه ، لأن ذلك إنما هو في أول الأمر عند الحشر . وأما الأحاديث الأخرى فمحمولة على ما بعد الاستقرار في النار . وأما ما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر رفعه : إن الكافر ليسحب لسانه الفرسخ والفرسخين يتوطؤه الناس . وسنده ضعيف . وأما تفاوت الكفار في العذاب فلا شك فيه ، ويدل عليه قوله تعالى : « إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار » . وتقدم الحديث في أهون أهل النار عذاباً . انتهى . قال القسطلانى : والأخبار في ذلك كثيرة لا نطيل بسردها . وحديث الباب أخرجه مسلم في صفة النار ، أعادنا الله منها بوجهه الكريم .

الحديث الأربعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا مَسَّهُمْ مِنْهَا سَفْعٌ ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ،
فَيُسَمِّيهِمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَهَنَّمِيِّينَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : يخرج قوم من أهل النار بعد ما مسهم منها سفع (بفتح السين وسكون
الفاء بعدها عين مهملة : سواد فيه زرقة أو صفرة ، يقال : سفعته النار إذا
لفحته فغيرت لون بشرته ، والسوافع : لوائح السموم . وفي رواية أبي سعيد
بلفظ قد امتحشوا وعادوا حمماً . وعند مسلم : إنهم يصيرون فحماً . وفي
حديث جابر : حمماً . ومعانيها متقاربة (فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة
الجهنميون) وفي حديث عمران بن حصين بلفظ : يخرج قوم من النار بشفاعة
محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيدخلون الجنة ويسمون الجهنميون . وثبتت
هذه الزيادة في رواية أنس عند البخارى في التوحيد . وزاد جابر في حديثه
عند ابن حبان والبيهقي : فيكتب في رقابهم عتقاء الله من النار فيسمون فيها
الجهنميون . وأصله في مسلم والنسائي من رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس :
فيقول لهم أهل الجنة : هؤلاء الجهنميون ، فيقول الله : هؤلاء عتقاء الله .
وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد وزاد : فيدعون الله فيذهب عنهم
هذا الاسم . وفي حديث حذيفة عند البيهقي في البعث من رواية حماد بن أبي
سليمان عن ربيع عنه : يقال لهم الجهنميون ، فذكر لى أنهم استغفوا الله من
ذلك الاسم فأعفاهم . وزعم بعض الشراح أن هذه التسمية ليست تنقيصاً لهم ،
بل للاستدكار بنعمة الله ليزدادوا بذلك شكراً . كذا قال . وسؤالهم لإذهاب هذا
الاسم عنهم يخدم في ذلك . وحديث الباب أخرجه أيضاً البخارى في التوحيد .

الحديث الحادى والأربعون

عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ يُوَضَّعُ عَلَى أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ كَمَا يَغْلِي الْمِرْجَلُ وَالْقُمْقُمُ .

(عن الثعمان بن بشير الأنصارى رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة رجل) هو أبو طالب كما فى مسلم من حديث ابن عباس ولفظه : أهون أهل النار عذاباً أبو طالب (على أخص) ما لا يصل إلى الأرض من باطن القدم عند المشى (قدميه جمرتان يغلى منهما دماغه) من حرارتهما (كما يغلى المرجل) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم : القدر من النحاس أو من أى صنف كان (والققمم) بقافين مضمومتين وميمين : من آنية العطار أو إناء ضيق الرأس يسخن فيه الماء من نحاس وغيره ، فارسي معرب ، ويقال روى ، وهو معرب ، وقد يؤنث ، فيقال : ققمة . وفى رواية : بالققمم . وصوب القاضى عياض كونه بالواو لا بالموحدة . وقال غيره : يحتمل أن تكون الباء بمعنى مع . وعند الإسماعيلي : كما يغلى المرجل أو الققمم بالشك . وقال السهيلي : من باب النظر فى حكمة الله تعالى ومشكلة الجزاء للعمل أن أبا طالب كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجملته متحزباً له ، إلا أنه كان مثبِتاً بقدمه على ملة عبد المطلب ، حتى قال عند الموت : إنه على ملة عبد المطلب ، فسلط الله العذاب على قدميه خاصة لتثبيته إياهما على ملة آبائه . وعند البخارى عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر عنده عمه أبو طالب ، فقال : لعله تنفعه شفاعتى يوم القيامة فيجعل فى ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلى منه أمّ دماغه ، أى أصله ومابه قوامه ، أو جلدة رقيقة تحيط بالدماغ . والضحضاح : مارق من الماء على وجه الأرض إلى نحو الكعبين ، فاستعير للنار . واستشكل هذا مع قوله تعالى : « فما تنفعهم شفاعاة الشافعين » وأجيب بأن منفعة الآية بالإخراج من النار . وفى

الحديث بالتخفيف . وبه جزم القرطبي . أو يخص عموم الآية بالحديث ، أو أن أبا طالب لما بالغ في إكرام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذب عنه جوزى بالتخفيف ، وأطلق على ذلك شفاعة ، أو أن جزاء الكافر من العذاب يقع على كفره وعلى معاصيه ، فيجوز أن يضع الله عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه ، تطيباً لقلب الشافع لا ثواباً للكافر ، لأن حسناته صارت بموته على الكفر هباء منثوراً ، لكنهم قد يتفاوتون ، فمن كانت له حسنات من عتق أو مواساة مسلم ليس كمن ليس له ذلك ، فيحتمل أن يجازى بالتخفيف بمقدار ما عمل ، لكنه معارض بقوله تعالى : « ولا يخفف عنهم من عذابها » . وأطال الحافظ في الفتح في بيان ذلك .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لَوْ أَسَاءَ لِيَزِدَادَ شُكْرًا ،
وَلَا يَدْخُلُ أَحَدُ النَّارِ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ لَوْ أَحْسَنَ لِيَكُونَ عَلَيْهِ
حَسْرَةً .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : لا يدخل أحد الجنة إلا أرى) بضم الهمزة وكسر الراء (مقعده)
بالنصب مفعول أرى (من النار) وعند ابن ماجه بسند صحيح عند أبي هريرة
أن ذلك يقع عند المسألة فى القبر ، وفيه : فيفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها ،
فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار . زاد أبو داود : فيقال له : هذا بيتك
كان فى النار ولكن الله عصمك ورحمك . وفى حديث أبي سعيد عند أحمد :
يفتح له باب إلى النار فيقول : كان هذا منزل لك لو كفرت بربك ، فأما إذا
أمنت فهذا منزل لك ، فيفتح له باب إلى الجنة ، فيريد أن ينهض إليه ، فيقول
له : اسكن ، ويفسح له فى قبره (لو أساء) أى لو عمل فى الدنيا عملاً سيئاً
بأن كفر فصار من أهل النار (ليزداد شكراً) أى فرحاً ورضاً ، فعبر عنه
بلازمه ، لأن الراضى بالشيء يشكر من فعل له ذلك ، وهذا الشكر ليس
على سبيل التكليف بل على سبيل التلذذ (ولا يدخل النار أحد إلا أرى مقعده
من الجنة لو أحسن) لو عمل عملاً حسناً وهو الإسلام (ليكون عليه حسرة) زيادة
على تعذيبه . وعند ابن ماجه بسند صحيح عن أبي هريرة أيضاً بلفظ : ما منكم
من أحد إلا وله منزلان : منزل فى الجنة ومنزل فى النار ، فإذا مات فدخل
النار ورث أهل الجنة منزله ، وذلك قوله تعالى : « أولئك هم الوارثون » .
وقال جمهور المفسرين فى قوله تعالى : « وقالوا الحمد لله الذى صدقنا وعده
وأورثنا الأرض » الآية ، المراد أرض الجنة التى كانت لأهل النار لو دخلوا
الجنة ، وهو موافق لهذا الحديث ، وقيل : المراد أرض الدنيا ، لأنها صارت
خبزة فأكلوها كما تقدم . وقال القرطبي : يحتمل أن يسمى الحصول فى الجنة
وراثه من حيث اختصاصهم بذلك دون غيرهم ، فهو إرث بطريق الاستعارة ،
والله أعلم .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ ، وَكَيْزَانُهُ كَنْجُومِ السَّمَاءِ ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا .

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : حوضي) قال فى الصحاح : الحوض واحد الأحواض والحياض . قال ابن قرقول : الحوض حيث تستقر المياه ، أى تجتمع لتشرب منها الإبل . انتهى . والوارد على الحوض يكون بعد نصب الصراط والمرور عليه . وظاهر الحديث أن الحوض بجانب الجنة ينصب فيه الماء من النهر الذى داخلها . وفى حديث ابن مسعود عند أحمد : ويفتح نهر الكوثر إلى الحوض . قال أبو الحسن القاسى : الصحيح أن الحوض قبل الصراط . قال القرطبى : والمعنى يقتضيه . وقال آخرون : إنه بعد الصراط . وصنيع البخارى مشعر بذلك . وفى الترمذى عن سمرة رفعه : إن لكل نبي حوضاً ، وأشار إلى أنه يختلف فى وصله وإرساله ، والمرسل أصح ، فالختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم الكوثر الذى يصب من مائه فى حوضه ، ولم ينقل نظيره لغيره ، ولذا امتن الله عليه به فى التنزيل وقال : « إنا أعطيناك الكوثر » وهو نهر فى الجنة على ما هو المشهور المستفيض عند السلف والخلف . وقيل : الأولاد ، وقيل : الخير الكثير ، وقيل غير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية . والأول أولى . وقد تواتر حديث الكوثر من طرق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث ، وكذلك أحاديث الحوض . وعن ابن مسعود عند البخارى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنا فرطكم على الحوض ، أى سابقكم إليه . وفيه بشارة عظيمة لهذه الأمة المحمدية ، زادها الله شرفاً . وعنده فى حديث ابن عمر رفعه : أمامكم حوضى كما بين جرباء وأذرح ، وهما قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاث ليال . قاله فى النهاية . وتعقبه الصلاح العلائى فقال : هذا غلط ، بل بينهما غلوة سهم ، وهما معروفتان بين القدس والكرك ،

ولا يصح التقدير بالثلاث لمخالفتها الروايات الآتية ، لاسيما وقد قال الحافظ الضياء المقدسي في جزئه في الحوض أن في سياق لفظها غلطاً باختصار وقع في سياق الحديث من بعض الرواة ثم ساقه من حديث أبي هريرة ، وأخرجه من فوائد عبد الكريم الدبر عاقولي بسند حسن إلى أبي هريرة مرفوعاً في ذكر الحوض فقال فيه : عرضه مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح . قال الضياء : فظهر بهذا أنه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره : كما بين مقامى وبين جرباء وأذرح ، فسقط « مقامى وبين » . وقال العلاني : ثبت المقدرا المحذوف عند الدراقطني وغيره بلفظ : ما بين المدينة وجرباء وأذرح . انتهى . وقد اختلفت الروايات في ذلك ، ففي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : حوضي مسيرة شهر . وفي حديث أنس : كما بين أيلة وصنعاء من اليمين . وفي حديث حارثة بن وهب أيضاً : كما بين المدينة وصنعاء . وفي حديث أبي هريرة : أبعد من أيلة إلى عدن ، وهي تسامت صنعاء ، وكلها متقاربة ، لأنها كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص . وفي حديث عقبة بن عامر عند أحمد : كما بين أيلة إلى الجحفة . وفي حديث جابر : كما بين صنعاء إلى المدينة . وكلها متقاربة ترجع إلى نصف شهر أو تزيد على ذلك قليلاً أو تنقص . وأقل ما ورد في ذلك عند مسلم : قرنتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام ، فليل في الجمع : إن هذه الأقوال صارت على وجه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم خاطب أهل كل جهة بما يعرفون من المواضع ، وهو تمثيل وتقريب لكل أحد ممن خاطبه بما يعرفه من تلك الجهات ، وبأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع الكثيرة ، فالأكثر ما ثبت بالحديث الصحيح ، فلا معارضة ، فأخبر أولاً بالمسافة اليسيرة ، ثم أعلمه الله بالطويلة ، فأخبر بما تفضل الله به عليه باتساعه شيئاً فشيئاً ، فالاعتماد على أطولها . وأما قول بعضهم : الاختلاف إنما هو بالنظر إلى الطول والعرض ، فردود بحديث ابن عمرو : وزواياه سواء . وحديث النواس وغيره : طوله وعرضه سواء . ومنهم من حمله على السير السريع والبطيء ، لكن في حمله على أقلها وهو الثلاث نظر ، إذ هو عسر جداً لاسيما مع ما سبق ، والله الموفق . ذكره القسطلاني (مسيرة شهر) زاد مسلم من هذا الوجه : زواياه سواء ، أى لا يزيد طوله على عرضه (ماؤه أبيض من اللبن) قال النووي : أبيض لغة وإن كانت قليلة الاستعمال . وجعله ابن مالك من

المحكوم بشذوذه . والحديث يدل على صحتها . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ : أشد بياضاً من اللبن ، وكذا لابن مسعود عند أحمد ، وكذا لأبي أمامة عند ابن أبي عاصم بلفظ : أشد بياضاً من اللبن (وريحه أطيب من المسك) زاد مسلم من حديث أبي ذر وثوبان : وأحلى من العسل . وزاد أحمد من حديث ابن مسعود : أبرد من الثلج (وكيزانه كنجوم السماء) أى في الإشراق والكثرة ، ولأحمد من رواية الحسن عن أنس : أكثر من عدد نجوم السماء . وفي حديث المستورد : فيه الآنية مثل الكواكب . ولمسلم عن ابن عمر : فيه أباريق كنجوم السماء (من شرب منها) من الكيزان (فلا يظلم أبداً) وعند ابن أبي الدنيا عن النواس بن سمعان : أول من يرد عليه من يسقى كل عطشان . وحديث الباب أخرجه مسلم في الحوض أيضاً .

الحديث الرابع والأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
أَمَامَكُمْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ جَرَبَاءَ وَأَذْرَحَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
أمامكم) بفتح الهمزة : قدامكم (حوضي كما بين جرباء) بفتح الجيم بالمد .
وقال أبو عبيد البكري وعياض بالقصر ، وصوبه النووي في شرح مسلم وقال :
إن المد خطأ ، وهو في البخاري بالمد . وقال الوشاطي : الجرباء على لفظ
تأنيث الأجرب : قرية بالشام (وأذرح) بفتح الهمزة وضم الراء بعدها حاء
مهملة . قال الصلاح العلائي : هما قريتان بينهما غلوة سهم ، وهما معروفتان
بين القدس والكرك ، وتقدم الكلام فيهما قريباً . والحديث أخرجه مسلم
في الفضائل .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ قَدَرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْآبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن قدر حوضي كما بين أيلة) بفتح الهمزة فتحية ساكنة فلام مفتوحة بعدها هاء تأنيث : مدينة كانت عامرة بطرف بحر القلزم من طرف الشام ، وهى الآن خراب ، يمر بها الحاج من مصر فتكون من شمالهم ، ويمر بها الحاج من غزة وغيرها فتكون أمامهم ، وإليها تنسب العقبة المشهورة عند أهل مصر ، وبينها وبين المدينة نحو الشهر يسير الانتقال إن اقتصر واكل يوم على مرحلة وإلا فدون ذلك ، وهى من مصر على أكثر من النصف من ذلك . قال فى الفتح : ولم يصب من قال إنها على النصف مما بين مصر ومكة ، بل هى دون الثلث ، فإنها أقرب إلى مصر . والمراد بأيلة هى الموصوفة آنفاً . وقد ثبت ذكرها فى صحيح مسلم فى قصة غزوة تبوك ، وفيه أن صاحب أيلة جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصالحه (وصنعاء من اليمن) والتقييد باليمن يخرج صنعاء الشام ، والأصل فيها صنعاء اليمن ، ولما هاجر أهل اليمن فى زمن عمر عند فتوح الشام نزل أهل صنعاء فى مكان من دمشق ، فسمى باسم بلدهم ، وعلى هذا « من » فى قوله « من اليمن » إن كانت ابتدائية فيكون هذا اللفظ مرفوعاً وإن كانت بيانية فيكون مدرجاً من قول بعض الرواة ، والظاهر أنه الزهرى . وفى حديث جابر بن سمرة : كما بين صنعاء وأيلة . وفى حديث حذيفة مثله ، لكن قال « عدن » بدل « صنعاء » . وفى حديث أبي هريرة : أبعد من أيلة إلى عدن : وعدن بفتحيتين : بلد على ساحل البحر فى أواخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند ، وهى تسامت صنعاء ، وصنعاء فى جهة الجبال . وفى حديث أبي ذر : ما بين عمان إلى أيلة . وعمان بضم المهملة وتخفيف الميم : بلد على ساحل البحر من جهة البحرين ، وتقدم

وجه الجمع . قال القرطبي : ظن بعض القاصرين أن الاختلاف في قدر الخوض اضطراب ، وليس كذلك ، ثم نقل كلام عياض وزاد : وليس اختلافاً ، بل كلها يفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب ، ثم قال : ولعل ذكره للجهات المختلفة بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهة ، فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها (وإن فيه) أى في الخوض (من الأباريق كعدد نجوم السماء) والحديث أخرجه مسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ فَإِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ ،
 فَقَالَ : هَلُمَّ ، فَقُلْتُ : أَيْنَ ؟ قَالَ : إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ ، قُلْتُ : وَمَا شَأْنُهُمْ ؟
 قَالَ : إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بِعَدَاكَ عَلَى أَذْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى ، ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا
 عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ ، فَقَالَ : هَلُمَّ ، قُلْتُ : أَيْنَ ؟
 قَالَ : إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ ، قُلْتُ : مَا شَأْنُهُمْ ؟ قَالَ : إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بِعَدَاكَ عَلَى
 أَذْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى ، فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلٍ النَّعَمِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 بينا أنا قائم) أى على الحوض (فإذا زمرة) بضم الزاى ، أى جماعة (حتى
 إذا عرفتهم خرج رجل) أى ملك موكل بذلك لم يسم (من بيني وبينهم فقال)
 لهم (هلم) أى تعالوا ، قال صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت : أين) تذهب
 بهم (قال) الملك : أذهب بهم (إلى النار والله ، قلت) له (وما شأنهم ؟)
 حتى تذهب بهم إلى النار (قال) الملك (إنهم ارتدوا بعدك على أذبارهم
 القهقري) مقصور هو الرجوع إلى خلف ، وفى النهاية : المشى إلى خلف من
 غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه ، قيل : إنه من باب القهر ، وفى العيني :
 الرجوع على الدبر . وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو بن العلاء : القهقري :
 الإحصار ، يقال : قهقر وتقهقر ، والقهقري مصدر (ثم إذا زمرة) جماعة
 (حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال) لهم (هلم) تعالوا
 (قلت) له (أين) تذهب بهم (قال : إلى النار والله ، قلت) له (ما شأنهم ؟)
 قال : إنهم ارتدوا بعدك على أذبارهم القهقري (هو رجوع مخصوص كما مر ،
 وقيل : هو العدو الشديد) فلا أراه (بضم الهمزة ، أى لا أظن أنه) يخلص
 بضم اللام (منهم) أى من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكانوا يردونه فصدوا
 عنه من النار (إلا مثل همل النعم) بفتح الهاء والميم : ضوال الإبل ، واحدها

هامل ، أو الإبل بلا راع ، ولا يقال ذلك في الغنم ، يعني أن الناجي منهم قليل في قلة النعم الضالة ، وهذا يشعر بأنهم صنفان : كفار وعصاة . وفي حديث أنس عند البخارى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليردن على ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني ، فأقول : أصحابي ، فيقول : لا تدري ما أحدثوا بعدك . وأخرجه أيضاً مسلم في المناقب . وفسر القسطلاني الأصحاب في هذه الرواية بالآمة . وفي حديث أبي سعيد الخدري عند البخارى أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم : فأقول : إنهم مني ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول : سحاً سحاً لمن غير بعدى . وفي حديث أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إني على الحوض حتى أنظر من يرد على منكم وسيؤخذ ناس من دوني ، فأقول : يارب مني ومن أمتي ، فيقال : هل شعرت ما عملوا بعدك ، والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم . فكان ابن أبي مليكة يقول : اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن عن ديننا . قال في التذكرة : قال علماءنا : كل من ارتد عن دين أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله ولم يأذن فيه ، فهو من المطرودين عن الحوض ، المبعدين عنه ، وأشدهم طرداً من خالف جماعة المسلمين ، كالخوارج على اختلاف فرقها ، والروافض على تباين ضلالها ، والمعتزلة على أصناف أهوائها ، فهؤلاء كلهم مبدلون ، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وقتل أهله وإذلالهم ، والمعلنون بالكبائر ، المستخفون بالمعاصي . وفي حديث كعب بن عجرة عند الترمذي : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أعينك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء يكونون من بعدى ، فن غشيتهم في أبوابهم فصدقهم في كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ، ولا يرد على الحوض ، ومن غشى أبوابهم ولم يصدقهم على كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض ... الحديث . اللهم لا تمكربنا عند الخاتمة يا كريم ، واجعلنا من الفائزين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، واسقنا من حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم برحمتك ، يا أرحم الراحمين ، يارب العالمين .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَكَرَ الْحَوْضَ ، فَقَالَ : كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ .

(عن حارثة بن وهب رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الحوض فقال : كما بين المدينة وصنعاء) زاد المستورد : فيه الآنية مثل الكواكب ، أى كثرة وضياء .

كتاب القدر

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب القدر) *

بفتح القاف والذال المهملة وقد تسكن ، قال الراغب : القدر بوضعه
دل على القدرة وعلى المقدور الكائن بالعلم ، ويتضمن الإرادة عقلاً والقول
نقلاً ، وحاصله وجود شيء في وقت وعلى حال بوفق العلم والإرادة والقول ،
وقدر الله الشيء بالتشديد : قضاه ، ويجوز بالتخفيف . قال الكرمانى : المراد
بالقدر حكم الله . وقال العلماء : القضاء هو الحكم الإجمالى فى الأزل ، والقدر
جزئيات ذلك الحكم وتفصيله . وقال أبو المظفر بن السمعاني : سبيل معرفة
هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل ، فمن عدل
عن التوقيف فيه ضل وتاه فى بحار الحيرة ولم يبلغ شفاء العين ، ولا ما يطمئن به
القلب ، لأن القدر سر من أسرار الله تعالى اختص العليم الخبير به ، وضرب
دونه الأستار ، وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم ، لما علمه من الحكمة ،
فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب ، وقيل : إن سر القدر ينكشف لهم
إذا دخلوا الجنة ، ولا ينكشف قبل دخولها . انتهى . وقد أخرج الطبرانى
بسند حسن من حديث ابن مسعود رفعه : إذا ذكر القدر فأمسكوا . وأخرج
مسلم من طريق طاوس : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقولون : كل شيء بقدر حتى العجز والكيس . قلت : الكيس بفتح
الكاف ، ضد العجز ، ومعناه الخدق فى الأمور ، ويتناول أمور الدنيا
والآخرة ، ومعناه أن كل شيء لا يقع فى الوجود إلا وقد سبق به علم الله
ومشيئته ، وإنما جعلهما فى الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أن أفعالنا وإن كانت
معلومة لنا مرادة فلا يقع مع ذلك منا إلا بمشيئة الله ، وهذا الذى ذكره
طاوس مرفوعاً وموقوفاً مطابق لقوله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر »
فإن هذه الآية نص فى أن الله خالق كل شيء ومقدره ، وهو أنص من قوله
تعالى : « خالق كل شيء » وقوله : « والله خلقكم وما تعملون » . واشتهر على
اللسنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت فى القدرية . وأخرج مسلم من
حديث أبي هريرة : جاء مشركو قريش يخاصمون النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فى القدر؁ فنزلت : « والإيمان بالقدر من أركان الإيمان » . ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى؁ كما قال تعالى : « وإن من شىء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم » . وفى فتوح الغيب : القدر هو التقدير؁ والقضاء هو التفصيل والقطع؁ فالقضاء أخص من القدر لأنه الفصل بين التقدير؁ فالقدر كالأساس؁ والقضاء هو التفصيل . وذكر بعضهم أن القدر بمنزلة المعد للكيل؁ والقضاء بمنزلة الكيل؁ ولهذا لما قال أبو عبيدة لعمر رضى الله عنه لما أراد الفرار من الطاعون بالشام : أتفر من القضاء ؟ قال : أفر من قضاء الله إلى قدر الله؁ تنبيهاً على أن القدر ما لم يكن قضاء فرجو أن يدفعه الله؁ فإذا قضى فلا مدفع له؁ ويشهد لذلك قوله تعالى : « وكان أمراً مقضياً وكان على ربك حتماً مقضياً » تنبيهاً على أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه .

الحديث الأول

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَيُعْرِفُ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ
الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: كُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ وَلِمَا يُسَّرُّ لَهُ.

(عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : قال رجل : يا رسول الله)
هو عمران بن حصين كما بينه مسدد في مسنده (أيعرف أهل الجنة من أهل
النار) أى يميز ويفرق بينهما بحسب قضاء الله وقدره (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (نعم ، قال) عمران : يا رسول الله (فلم يعمل العاملون) أى إذا سبق
القلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل لأنه سيصير إلى ما قدر له (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (كل يعمل لما) للذى (خلق له ولما يسر له) بضم أوله
وكسر السين المهملة المشددة ، وفى لفظ : ييسر . قال الحافظ ابن حجر :
وقد جاء هذا الكلام الأخير عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يزيدون على
العشرة ، منها حديث أبى الدرداء عند أحمد بسند حسن بلفظ : كل امرئ
مهيأ لما خلق له . وفى الحديث إشارة إلى أن المال محبوب عن المكلف . فعلى
المكلف أن يدأب فى الأعمال الصالحة ، فإن عمله أمانة إلى ما يؤول إليه أمره
غالباً ، وربك يفعل ما يشاء ، وإن كان بعضهم قد يختم له بغير ذلك كما فى
حديث ابن مسعود وغيره ، لكن لا اطلاع له على ذلك ، فعليه أن يبذل جهده
ويجاهد نفسه فى عمل الطاعة ولا يترك وكولاً إلى ما يؤول إليه أمره ، فيلام
على ترك المأثور ويستحق العقوبة . وقد ترجم ابن حبان هذا الحديث بما يجب
على المرء من التشمير فى الطاعات وإن جرى قبلها ما يكره الله من المخطورات .
اتمنى . فالعبد ملكه يتصرف فيه بما يشاء ، لا يسأل عما يفعل ، لا إله إلا هو ،
عليه توكلت وبوجهه الكريم أستجير من عذابه الأليم ، وأسأله جنات النعيم ،
إنه الجواد الرحيم . وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً فى التوحيد ، ومسلم
فى القدر ، وأبو داود فى السنة ، والنسائى فى التفسير ، ولمسلم عن عمران أنه
قال له : أرايت ما يعمل الناس اليوم ؟ أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من
قدر قد سبق أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم ؟ فقال :

لا بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم ، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل :
« ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها » . وفيه قصة لأبي الأسود الدبلي
مع عمران ، وفيه قوله : أ يكون ذلك ظلماً ؟ فقال : لا ، كل شيء خلق
الله ومملك يده فلا يسأل عما يفعل . قال عياض : أورد أبو الأسود على عمران
شبهة القدريّة من تحكمهم على الله تعالى ودخولهم بأرائهم في حكمه ، فلما أجابه
بما دل على ثباته في الدين قواه بذكر الآية ، وهي حد لأهل السنة . وقوله « كل
شيء خلق الله ومملكه » يشير إلى أن المالك الحقيقي الأعلى الخالق الأمر ، لا يعترض
عليه إذا تصرف في ملكه بما يشاء ، وإنما الاعتراض على المخلوق المأمور .
وقال بعضهم : الانفصال عن شبهة القدريّة أن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا
الامتثال ، وغيب عنا المقادير لقيام الحجة ، ونصب الأعمال علامة على ما سبق
في مشيئته ، فمن عدل عنه ضل وتاه ، لأن القدر سر من أسرار الله لا يطلع
عليه إلا هو ، فإذا دخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه . ذكره الحافظ في
الفتح .

الحديث الثاني

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
خُطْبَةً مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئاً إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ ،
وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ ، إِنْ كُنْتُ لَأَرَى الشَّيْءَ قَدْ نَسِيتُ فَأَعْرِفُهُ كَمَا يَعْرِفُ
الرَّجُلُ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ عَنْهُ فَرَأَاهُ فَعَرَفَهُ .

(عن حذيفة رضي الله عنه قال : لقد خطبنا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم خطبة ما ترك فيها) أى في الخطبة (شيئاً) هو كائن من الأمور المقدرة
(إلى قيام الساعة إلا ذكره ، علمه من علمه وجهله من جهله) ولمسلم من
رواية جرير عن الأعمش : حفظه من حفظه ونسيه من نسيه (إن كنت لأرى
الشيء قد نسيت فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فرآه فعرفه)
أى الذى كان غاب عنه فنسى صورته ثم إذا رآه عرفه . والحديث أخرجه
مسلم في التعلق وأبو داود .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَّرْتُهُ وَلَكِنْ يُلْقِيهِ الْقَدَرُ
وَقَدْ قَدَّرْتُهُ لَهُ أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قد قدرته ولكن يلقيه القدر) أى إلى النذر
(وقد قدرته له أستخرج) بلفظ المتكلم من المضارع (به من البخيل) قال
ابن فرحون فى إعراب العمدة : الباء فى « به » باء الآلة . والحديث من
أفراده . وفى حديث ابن عمر رضى الله عنهما عند البخارى قال : نهى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن النذر ، أى عن عقده أو التزامه . وقال : إنه
لا يرد شيئاً ، أى من القدر ، إنما يستخرج به من البخيل ، أى لأنه لا يتصدق
إلا بعوض يستوفيه أولاً ، والنذر قد يوافق القدر فيخرج من البخيل ما لولاه
لم يكن يريد أن يخرج . ولمسلم : لا تنذروا فإن النذر لا يغنى من القدر شيئاً .
وفى قوله « يستخرج » دلالة على وجوب الوفاء به ، والمنهى عنه النذر الذى
يعتقد أنه يغنى عن القدر بنفسه . كما يزعم كثير من الجهال ، وكم من جماعة
يعتقدون ذلك لما شاهدوا من غالب الأحوال حصول المطالب بالنذر ، وأما إذا
نذر واعتقد أن الله هو الضار والنافع ، والنذر كالوسائل ، فالوفاء به طاعة ،
وهو غير منهى عنه . وجزم القرطبى فى المفهم بحمل ما ورد فى الأحاديث من
النهى على نذر المجازاة فقال : هذا النهى محله أن يقول مثلاً : إن شئى الله
مريضى فعلى صدقة . ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القرية المذكورة على
حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم تتمحض له نية التقرب إلى الله تعالى
مما صدر منه ، بل سلك فيها مسلك المعارضة ، ويوضحه أنه لو لم يشف
مريضه لم يتصدق بما علقه على شفائه . وهذه حالة البخيل ، فإنه لا يخرج
من ماله شيئاً ، إلا بعوض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً . وهذا المعنى هو
المشار إليه بقوله : « وإنما يستخرج به من البخيل » قال : وقد ينضم إلى
هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض ، أو أن الله تعالى

يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر . وإليهما الإشارة في الحديث بقوله « فإنه لا يرد شيئاً » . والحالة الأولى تقارب الكفر ، والثانية خطأ صريح . قال الحافظ : بل تقرب من الكفر . ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة . قال : والذي يظهر لي أنه على التحريم في حق من خاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد ، فيكون إقدامه على ذلك محرماً ، والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك . قال الحافظ : وهو تفصيل حسن ، ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر ، فإنها في نذر المجازاة . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى : « يوفون بالنذر » قال : كانوا يندرون طاعة الله تعالى من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فسماهم الله أبراراً . وهذا صريح في أن الثناء وقع في غير نذر المجازاة . وقد يشعر التعبير بالبخل أن المنهى عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة ، لكن قد يوصف بالبخل من تكاسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور : البخل كل البخل من ذكرت عنده فلم يصل على . أخرجه النسائي وصححه ابن حبان . أشار إلى ذلك العراقي في شرح الترمذي . وقد نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من نذر أن يطيع الله فليطعه . ولم يفرق بين المعلق وغيره . قال الحافظ : والاتفاق الذي ذكره مسلم ، لكن في الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق نظر . قال الشوكاني في نيل الأوطار : قلت : لا نظر إذا لم يصحبه اعتقاد فاسد ، لأن إخراج المال في القرب طاعة ، والبخل يحرص على المال فلا يخرج منه إلا في نحو نذر المجازاة ، ولا تتيسر طاعته المالية إلا بمثل ذلك أو مالاً بدله منه كالزكاة والفطرة ، فلو لم يلزمه الوفاء لاستمر على بخله ولم يستمر الإخراج المذكور . انتهى .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَا اسْتَخْلَفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ : بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله وسلم قال : ما استخلف خليفة إلا له بطانتان : بطانة (اسم جنس يشمل الواحد والجماعة ، وبطانة الرجل : خاصته الذين يباطنهم في الأمور ولا يظهر غيرهم عليها ، مشتقة من البطن ، والباطن دون الظاهر ، وهذا كما استعاروا الشعار والدثار في ذلك ، قال الشاعر :

أولئك خلصائي نعم وبطانتى وهم عيبتى من دون كل قريب
(تأمره بالخير وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشّر وتحضه عليه ، والمعصوم من عصم الله) بأن حماه من الوقوع في الهلاك أو ما يجر إليه . والحديث أخرجه البخارى أيضاً في الأحكام ، والنسائى في البيعة والسير .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَثِيرًا مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْلِفُ : لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : كثيراً ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخلف : لا) أفعل أو لا أترك (و) حق (مقلب القلوب) وهو الله عز وجل ، فالقلوب بيد الله يقلبها كيف يشاء ، ومعناه تقلب قلب العبد عن إثارة الإيمان إلى إثارة الكفر وعكسه ، وكل فعل الله عدل فيمن أضله وخذله ، لأنه لم يمنعهم حقاً وجب عليه لهم . وورد في الباب أربعة ألفاظ : أحدها : والذي نفسى بيده ، وكذا نفس محمد بيده ، فبعضها مصدر بلفظ لا ، وبعضها بلفظ أيم . ثانياً : لا ومقلب القلوب . ثالثاً : والله . رابعاً : ورب الكعبة . وأما قوله « لاها الله » إذا فيؤخذ منه مشروعته من تقريره لا من لفظه ، والأول أكثرها وروداً ، وفي سياق الثانى إشعار بكثرة أيضاً . وقد جزم ابن حزم ، وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية ، بأن جميع الأسماء الواردة فى القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصفات ، صريح فى أن اليمين تنعقد به وتجب بمخالفته الكفارة ، وهو وجه غريب عند الشافعية ويلتحق به ، ومثله : والذي فلق الحبة . وأما مثل : والذي أعبد ، أو أعبد له ، أو أصلى له ، فصريح جزماً . وفى الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الإرادات والدواعى وسائر الأعراض بخلق الله تعالى . وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته . ولا نزاع فى أصل ذلك ، وإنما الخلاف فى أى صفة تنعقد بها اليمين والتحقيق أنها مختصة بالتى لا يشاركه فيها غيره ، كمقلب القلوب . قال القاضى أبو بكر بن العربى : فى الحديث جواز الحلف بأفعال الله تعالى إذا وصف بها ولم يذكر اسمه تعالى . قال الراغب : تقلب الله القلوب والأبصار صرفها عن رأى إلى رأى ، والتقلب : التصرف . قال ابن العربى : القلب جزء من البدن ، خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام وغير ذلك

من الصفات الباطنة ، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ، وكل به ملكاً يأمر بالخير وشیطاناً يأمر بالشر ، فالعقل بنوره يهديه ، والهوى بظلمته يغويه ، والقضاء والقدر مسيطر على الكل ، والقلب يتقارب بين الخواطر الحسنة والسيئة ، واللمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى ، والمحفوظ من حفظه الله تعالى . كذا في الفتح . والحديث أخرجه أيضاً في التوحيد والأيمان والندور ، والترمذی فی الأيمان ، وكذا النسائي وابن ماجه في الكفارات .

كتاب الإيمان والنور

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الإيمان والنور) *

بفتح الهمزة : جمع يمين خلاف اليسار ، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، وقيل : لحفظها المحلوف عليه كحفظ اليمين ، وتسمى ألية وحلفاً ، وفي الشرع : تحقيق الأمر المحتمل ، أو توكيده بذكر اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته ، هذا إن قصد اليمين الموجبة لكفارة وإلا فيزاد ، أو ما أقيم مقامه ليدخل ، نحو الحلف بالطلاق أو العتق ، وهو ما فيه حنث أو منع أو تصديق ، وخرج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه إلى ما لم يقصده بها أو إلى لفظها ، كقوله في حال غضبه أو صلة كلام : لا والله تارة ، وبلى والله أخرى . وبالمحتمل غيره كقوله : والله لأموتن أو لا أصعدن إلى السماء ، فليس يمينين لامتناع الحنث فيه بذاته ، بخلاف : والله لأصعدن السماء ، فإنه يمين قلزم به الكفارة حالاً (والنذور) جمع نذر ، وهو مصدر نذر بفتح الذال ينذر بضمها وكسرها . والنذر في اللغة : الوعد بخير أو شر ، وشرعاً : التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع . وزاد بعضهم : مقصودة ، وقيل : إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر ، ومنهم من قال أن يلزم نفسه بشيء تبرعاً من عبادة أو صدقة أو نحوهما ، وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم : من نذر أن يعصى الله فلا يعصه ، فإنما سماه نذراً باعتبار الصورة ، كما قال في الخمر وبائعها مع بطلان البيع ، ولذا قال في الحديث الآخر : لا نذر في معصية .

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا ، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ وَانْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ .

(عن عبد الرحمن بن سمرة رضى الله عنه قال : قال لى النبى صلى الله عليه وآله وسلم : يا عبد الرحمن بن سمرة) بن حبيب ، وقيل : كان اسمه عبد كلال فغيره النبى صلى الله عليه وآله وسلم . قال البخارى : له صحبة ، وكان إسلامه يوم الفتح ، وشهد غزوة تبوك وافتتح سجستان وغيرها فى خلافة عثمان ثم نزل البصرة ، وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث (لا تسأل الإمارة) بكسر الهمزة ، مصدر أمر ، ولا ناهية ، وتسأل مجزوم بالنهى ، والإمارة مفعول به والفاعل مستتر يعود على عبد الرحمن وكسرت اللام للالتقاء الساكنين ، أى لا تسأل الولاية (فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها) يقال : وكله إلى نفسه وكلاً ووكولاً ، وهذا الأمر موكول إلى ، أى أن الإمارة أمر شاق لا يخرج من عهدتها إلا أفراد من الرجال ، فلا تسألها عن تشرف نفس ، فإنك إن سألتها تركت معها ، فلا يعينك الله عليها ، وحينئذ فلا يكون فيه كفاية لها ، ومن كان هذا شأنه لا يولى (وإن أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلفت على) محلوف (يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك واث الذى هو خير) ظاهره تقديم التكفير على إتيان المحلوف عليه ، والرواية الثانية تأخيرها ، ومذهب الشافعى ومالك والجمهور جواز التقديم على الحنث ، لكن يستحب كونه بعده ، واستثنى الشافعى التكفير بالصوم لأنه عبادة بدنية فلا تقدم قبل وقتها كصوم رمضان ، واستثنى بعض أصحابه حنث المعصية ، كأن حلف لا يزنى ، لما فى التقديم من الإعانة على المعصية ، والجمهور على الإجزاء ، لأن اليمين لا يحرم ولا يحلل . ومنع أبو حنيفة

وأصحابه وأشهب من المالكية التقديم . وللشافعي قوله : فكفر عن يمينك واثت الذى هو خير . وفى رواية أبى داود والنسائى : فكفر عن يمينك ثم ائت الذى هو خير . وفى صحيح مسلم من حديث عدى بن حاتم : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذى هو خير . وفى هاتين الروايتين دليل على جواز إخراج الكفارة قبل الحنث ، ويجمع بينهما وبين سائر الروايات المصرحة بتأخير الكفارة عن الحنث . ويعكز على هذه الرواية المصرحة بالترتيب بلفظ « ثم » فإنها تدل على أن تقديم الكفارة على الحنث متحتم ، ولا تعارضها رواية تأخير الكفارة ، لأنها بالواو ، والواو لمطلق الجمع ولا تدل على الترتيب . وهذه الروايات المصرحة بتأخير الكفارة معارضة لما ذكرنا من حديث عدى بن حاتم بأنه قدّم الكفارة فى هذه الرواية وآخر الحنث ، كما قدم الحنث فى تلك الروايات وآخر الكفارات ، والكل بلفظ الواو التى لمطلق الجمع ، فتبقى رواية الترتيب بـ « ثم » خالصة عن المعارض ، وقد صححها ابن حجر فى بلوغ المرام ، وأخرج الطبرانى من حديث أم سلمة بلفظ : فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذى هو خير . فهذه الأحاديث متعاضدة على تقديم الكفارة على الحنث . قال ابن المنذر : رأى ربيعة والأوزاعى ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل رأى - يعنى الحنفية - أن الكفارة تجزى قبل الحنث ، إلا أن الشافعى استثنى الصيام فقال : لا تجزى إلا بعد الحنث ، قال : وعن مالك روايتان . ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهرى ، وخالفه ابن حزم . وذكر عياض أن عدد من قال بجواز تقديم الكفارة من الصحابة أربعة عشر صحابياً . قال : وتبعهم علماء الأمصار إلا بأحنيفة . كذا فى السيل الجرار للشوكانى . وقال الحافظ ابن حجر : قال ابن المنذر : واحتج الجمهور بأن اختلاف ألفاظ حديثى أبى موسى وعبد الرحمن لا يدل على تعيين أحد الأمرين ، وإنما أمر الخالف بأمرين ، فإذا أتى بهما جميعاً فقد فعل ما أمر به ، وإذا لم يدل الخبر على المنع فلم يبق إلا طريق النظر ، فاحتج الجمهور بأن عقد اليمين لما كان يحمله الاستثناء وهو كلام فلاّن يحمله الكفارة ، وهو فعل مالى أو بدنى أولى ، ويرجح قولهم أيضاً بالكثرة . قال فى نيل الأوطار : وقد عرفت أن المتوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ « ثم » ولولا

الإجماع المحكى على جواز تأخير الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل أن تقديم الكفارة واجب . انتهى . فإن قلت : ما مناسبة هذه الجملة ، أعنى قوله « وإذا حلفت على يمين » إلخ للسابقة ، أجيب بأن الممتنع عن الإمارة قد يؤدي به الحال إلى الحلف على عدم القبول مع كون المصلحة في ولايته . والحديث أخرجه البخارى أيضاً في الأحكام وفي الكفارات ، ومسلم في الإيمان ، وأبو داود في الخراج ، والترمذى في الإيمان ، وأخرج النسائى قصة الإمارة في القضاء والسير ، وقصة اليمين في الإيمان .

الحديث الثانى

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ بِبَيْمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آثِمٌ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ
كَفَّارَتَهُ الشَّيْءَ افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال :
نحن الآخرون) المتأخرون وجوداً فى الدنيا (السابِقون) الأثم (يوم القيامة)
حساباً ودخولاً للجنة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والله لأن
يلجأ) من اللجاج وهو الإصرار على الشئ مطلقاً ، أى لأن يتماذى (أحدكم
ببيمينه) أى الذى حلفه (فى) أمر بسبب (أهله) وهم يتضررون بعدم حثه
ولم يكن معصية (آثم له) أى أشد إثمًا للخالف المتماذى (عند الله من أن)
يحث و (يعطى كفارته التى افترضها) (الله) عز وجل (عليه) فينبغى له أن
يحث ويفعل ذلك ويكفر ، فإن تورع عن ارتكاب الحنث خشية الإثم أخطأ
بإدامة الضرر على أهله ، لأن الآثم فى اللجاج أكثر منه فى الحنث على زعمه
أو توهمه . وقال ابن المنير : وهذا من جوامع الكلم وبدائعه ، ووجهه أنه
إنما تخرجوا من الحنث والحلف بعد الوعد المؤكد باليمين ، وكان القياس يقتضى
أن يقال : لجاج أحدكم آثم له من الحنث ، ولكن النبى صلى الله عليه وآله وسلم
عدل عن ذلك إلى ما هو لازم الحنث وهو الكفارة ، لأن المقابلة بينهما وبين
اللجاج أفحم للخصم وأدل على سوء نظر المتنطع الذى اعتقد أنه تخرج من الإثم ،
وإنما تخرج من الطاعة والصدقة والإحسان ، وكلها تجتمع فى الكفارة ، ولهذا
عظم شأنها بقوله « التى افترض الله عليه » وإذا صح أن الكفارة خير له ، ومن
لوازمها الحنث ، صح أن الحنث خير له ، لأن يلجأ أحدكم ببيمينه فى أهله ،
أى لأن يصمم أحدكم فى قطيعة أهله ورحمه بسبب يمينه التى حلفها على ترك برّهم
آثم له عند الله من كذا . انتهى . وفى الحديث أن الحنث فى اليمين أفضل من
التمادى إذا كان فى الحنث مصلحة ، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه ،

فإن حلف على ارتكاب معصية ، كترك واجب عيني وفعل حرام ، عصي بحلفه ولزمه حنث وكفارة إذا لم يكن له طريق سواه وإلا فلا ، كما لو حلف لا ينفق على زوجته ، فإن له طريقاً بأن يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها ، لأن الغرض حاصل مع بقاء التعظيم ، وإن حلف على ترك مباح أو فعله ، كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب ، سن ترك حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله . نعم إن تعلق بتركه أو فعله غرض ديني ، كأن حلف أن لا يمس طيباً ولا يلبس ناعماً ، فقليل : يمين مكروهة ، وقيل : يمين طاعة اتباعاً للسلف في خشونة العيش ، وقيل : يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم ، قال الرافعي والنووي ، وهو الأصوب : وإن حلف على ترك مندوب كسنة ظهر أو فعل مكروه كالالتفات في الصلاة سن حنثه وعليه الكفارة ، أو على فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنثه وعليه بالحنث كفارة . كذا في القسطلاني .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : فَإِنَّهُ الْآنَ وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْآنَ يَا عُمَرُ .

(عن عبد الله بن هشام رضى الله عنه) القرشى التيمي ، له ولأبيه صحبة ، قال البغوى : سكن المدينة (قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فقال له عمر : يا رسول الله (لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي) ذكر حبه لنفسه بحسب الطبع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم له : لا) يكمل إيمانك (والذي نفسى بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك) أى لا يكفى ذلك لبلوغ الرتبة العليا حتى يضاف إليه ما ذكر . وعن بعض الزهاد : لا تصدق فى حبي حتى تؤثر مصابى على هواك وإن كان فيه الهلاك (فقال له عمر) رضى الله عنه لما علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو السبب فى نجاته نفسه من الهلكات (فإنه الآن والله) يا رسول الله (لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي) فأخبر بما اقتضاه الاختيار بسبب توسط الأسباب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا الحديث ذكره فى المناقب بعين هذا السند ، لكنه اقتصر منه على قوله « وهو آخذ بيد عمر » فقط . وهو مما انفرد البخارى بإخراجه .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ : هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ ، هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ . قُلْتُ : مَا شَأْنِي ، أَيْرَى رَفِيَّ شَيْئًا ، مَا شَأْنِي . فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ : فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ ، وَتَغْشَانِي مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَقُلْتُ : مَنْ هُمُ بِأَبْيِ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا .

(عن أبي ذر رضى الله عنه قال : انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول في ظل الكعبة : هم الأخسرون ورب الكعبة ، هم الأخسرون ورب الكعبة) مرتين ، قال أبو ذر (قلت : ما شأني) ما حالي (أيرى) بضم التحتية (في شيء) أى أیظن في نفسه شيء يوجب الأخسرية ، وفي لفظ « أيرى » بالتحتيّة المفتوحة في شيئاً ، يعنى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (ما شأني) ما حالي (فجلست إليه) صلى الله عليه وآله وسلم (وهو يقول : فما استطعت أن أسكت ، وتغشاني ما شاء الله ، فقلت : من هم بأبي أنت وأمي) مفدى (يا رسول الله ؟ قال : الأكثرون أموالاً إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا) ثلاث مرات ، أى إلا من أنفق ماله إماماً ويميناً وشمالاً على المستحقين ، فعبر عن الفعل بالقول . والحديث أخرجه البخارى مقطوعاً في الزكاة بلفظ : انتهيت إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : والذي نفسى بيده ، أو : والذي لا إله غيره ، أو كما حلف : ما من رجل يكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى بها يوم القيامة ... الحديث . وأخرجه مسلم في الزكاة والترمذى وقال حسن صحيح .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَنْ تَمْسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ
الْقَسَمِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد (زاد فى الجنايز من حديث
أنس : لم يبلغوا الحنث (تمسه النار إلا تحلة القسم) أى تحليلها . قال فى الكواكب :
المراد بالقسم ما هو مقدر فى قوله تعالى : « وإن منكم إلا واردة » أى والله
ما منكم ، والمستثنى منه « تمسه » لأنه فى حكم البذل من لا يموت ، فكأنه
قال : لا تمس النار من مات له ثلاثة ، إلا بقدر الورود . والحديث أخرجه
أيضاً فى الجنايز .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسَّوَسَتْ أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إن الله تجاوز لأمتى وسوست أو) قال (حدثت به أنفسها) أى بغير اختيارها ، كقوله تعالى : « ونعلم ما توسوس به نفسه » (ما لم تعمل به) بالذى وسوست أو حدثت (أو تكلم) بلفظ الماضى بفتح الميم . وقال الكرماني وتبعه العيني بالجزم ، قال : وأراد أن الوجود الذهني لا أثر له ، وإنما الاعتبار بالوجود القولى فى القبوليات والعملى فى العمليات . ومراد البخارى إلحاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز ، لأنه من متعلقات عمل القلب . وظاهر الحديث أن المراد بالعمل عمل الجوارح ، لأن المفهوم من لفظ « ما لم تعمل » يشعر بأن كل شىء فى الصدر لا يؤخذ به ، سواء توطن أو لم يتوطن . وفى الحديث إشارة إلى عظم قدر الأمة المحمدية لأجل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لقوله « تجاوز لأمتى » واختصاصها بذلك . والحديث أخرجه فى الطلاق والعتاق أيضاً .

الحديث السابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من نذر أن يطيع الله) عز وجل ، كأن يصلي الظهر مثلاً في أول وقته ، أو يصوم نفلاً كيوم الخميس ، ونحوه من المستحب من العبادات البدنية والمالية (فليطعه) الأمر للوجوب ، ومقتضاه أن المستحب ينقلب بالنذر واجباً ويتقيد بما قيده به الناذر (ومن نذر أن يعصيه) كشرب الخمر (فلا يعصه) والمعنى : من نذر طاعة الله وجب عليه الوفاء بنذره ، ومن نذر أن يعصيه حرم عليه الوفاء منذره ، لأن النذر مفهومه الشرعى إيجاب المباح ، وهو إنما يتحقق في الطاعات ، وأما المعاصي فليس فيها شيء مباح حتى يجب بالنذر فلا يتحقق فيه النذر . قال القسطلاني : فيه دليل على أن من نذر طاعة يلزمه الوفاء به ولا تلزمه الكفارة ، فلو نذر صوم العيد لا يجب عليه شيء ، ولو نذر نحر ولده فباطل . وإليه ذهب مالك والشافعي . فأما إذا نذر مطلقاً ، كأن قال : علىّ نذر ، ولم يسم شيئاً ، فعليه كفارة اليمين ، وكذا إن نذر شيئاً لم يطقه . والحديث أخرجه أبو داود في النذر وكذا الترمذى والنسائى ، وأخرجه ابن ماجه في الكفارات .

الحديث الثامن

عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فِتْوَيْتَ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا .

(عن سعد بن عبادة رضي الله عنه أنه استفتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه) عمرة (فتوفيت قبل أن تقضيه) والنذر المذكور قيل : كان صياماً ، وقيل : كان عتقاً ، وقيل صدقة ، وقيل نذراً مطلقاً أو كان معيناً عند سعد . قال الحافظ : وهو الظاهر من حديث الباب (فأفتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يقضيه عنها) قال الزهري : فكانت سنة بعد ، أي صار قضاء الوارث ما على الموروث طريقة شرعية ، وهو أعم من أن يكون وجوباً أو ندباً . قاله في الفتح تبعاً للكواكب . قال العيني : معنى التركيب ليس كذلك وإنما معناه : فكانت فتوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة يعمل بها بعد إفتائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت ، والجمهور على أن من مات وعليه نذر مالى أنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص ، إلا إن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث ، وشرط المالكية والحنفية أن يوصى بذلك مطلقاً ، واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه ، ويحتمل أن يكون سعد قضى نذر أمه من تركتها إن كان مالياً أو تبرع به . والحديث أخرجه في الحيل أيضاً ، وفيه استفتاء الأعم ، وفضل بر الدين بعد الوفاة ، والتوصل إلى براءة ما في ذمتهم . وقد اختلف أهل الأصول في الأمر بعد الاستئذان : هل يكون كالأمر بعد الحظر أو لا ، فرجح صاحب المحصول أنه مثله ، والراجح عند غيره أنه للإباحة ، كما رجع جماعة في الأمر بعد الحظر أنه للاستحباب .

الحديث التاسع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ إِذْ هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَقَالُوا : أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب) أى يوم الجمعة كما عند الخطيب فى المبهمات (إذا هو برجل قائم) زاد أبو داود : فى الشمس (فسأل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنه) أى عن اسمه أو عن حاله (فقالوا) هو (أبو إسرائيل) قيل : اسمه قشير مصغراً ، وقيل : يسير مصغراً أيضاً ، وقيل : قيصر باسم ملك الروم ، وقيل بالسين مصغراً أيضاً ، وقيل بغير راء فى آخره . وزاد الخطيب فى مبهماته فقال : إنه رجل من قریش . وقال ابن الأثير فى الصحابة كغيره : إنه أنصارى . قال فى الفتح : والأول أولى ، يعنى كونه قرشياً ولا يشاركه أحد من الصحابة فى كنيته (نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل) من الشمس (ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : مره) أى مرأب إسرائيل ، ولأبى داود : مروه (فليتكلم وليستظل) من الشمس (وليقعد وليتم صومه) لأنه قرابة بخلاف البواقى ، والظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم منه أن الصوم لا يشق عليه . والحديث أخرجه أبو داود فى الإيمان وابن ماجه فى الكفارات . وفيه أن كل شئ يتأذى به الإنسان ولو مآلاً مما لم يرد بمشروعيته كتاب ولا سنة ، كالمشى حافياً والجلوس فى الشمس ليس من طاعة الله تعالى ، فلا ينعقد النذر به ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرأب إسرائيل بإتمام الصوم دون غيره . قال القرطبي : فى قصته هذه أوضح حجة للجمهور فى عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو ما لا طاعة فيه ، فقد قال مالك لما ذكره : ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره بكفارة . كذا فى الفتح .

كتاب الكفارات

الحديث الأول

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمْ الْيَوْمَ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الكفارات) *

أى كفارات الأيمان ، جمع كفارة ، من الكفر وهو الستر ، لأنها تستر الذنب ، ومنه الكافر لأنه يستر الحق ، ويسمى الليل كافراً ، لأنه يستر الأشياء عن العيون ، ومنه قيل للزارع كافر لأنه يغطى البذر . قال الراغب : الكفارة : ما يغطى الحانث فى اليمين . واستعمل فى كفارة القتل والظهار وهى من التكفير وهو ستر الفعل وتغطيته فيصير بمنزلة من لم يعمل ، قال : ويصح أن يكون أصله إزالة الكفر نحو التمريض فى إزالة المرض ، قال تعالى : « ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم » أى أزلناها ، ويسمى السحاب الذى يستر الشمس كافراً ، وتكفر الرجل بالسلاح إذا تستر به .

(عن السائب بن يزيد) الكندى ، ويقال الليثى ، ويقال الأزدي المدنى (رضى الله عنه قال : كان الصاع على عهد النبى صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمْ الْيَوْمَ) فزيد فيه ، أى فى الصاع ، فى زمن عمر بن عبد العزيز . قال ابن بطال كما نقله فى الفتح : هذا يدل على أن مدهم حين حدث به السائب كان أربعة أرتال ، فإذا زيد عليه ثلثه وهو رطل وثلث قام منه خمسة أرتال وثلث وهو الصاع ، بدليل أن مده صلى الله عليه وآله وسلم رطل وثلث وصاعه أربعة أمداد . ثم قال : وأما مقدار ما زيد فيه فى زمن عمر بن عبد العزيز فلا نعلمه ، وإنما الحديث يدل على أن مدهم ثلاثة أمداد بمده ١٠ هـ . قال فى الفتح : ومن لازم ما قال أن يكون صاعهم ستة عشر رطلاً ، لكنه لعله لم يعلم مقدار الرطل عندهم إذ ذاك ١٠ هـ . والمد - كما مر - رطل

وثلاث بالبغدادى ، وهو مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ،
وحيث أن الصاع ستمائة درهم وخمسة وثمانين وخمسة أسباع درهم ، كما
صححه النووى . وعند أبى حنيفة رحمه الله أن الصاع ثمانية أرطال . قال
القسطلانى : لنا ما نقل الخلف عن السلف بالمدينة ، وهم أعرف بمثل ذلك ،
كما قال مالك مستدلاً به على أبى يوسف فى مناظرته له بحضرة الرشيد ،
فرجع أبو يوسف فى ذلك إليه . والحديث أخرجه البخارى فى الاعتصام أيضاً
والنسائى فى الزكاة ، وعند البخارى عن نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر كان
يعطى زكاة رمضان وكفارة اليمين بمد النبى صلى الله عليه وآله وسلم . أراد نافع
بذلك أنه كان لا يعطى بالمد الذى أحدثه هشام . قال ابن بطال : وهو أكبر
من مد النبى صلى الله عليه وآله وسلم بثلثى مد . قال الحافظ : وهو كما قال ،
فإن المد الهشامى رطلان ، والصاع منه ثمانية أرطال ، قال قتبية : وقال مالك :
مدنا - يعنى المدنى - أعظم من مدكم ، يعنى البركة الحاصلة بدعاء النبى صلى الله
عليه وآله وسلم لها ، فهو أعظم من مد هشام . ثم فسر مالك مراده بقوله :
ولا نرى الفضل إلا فى مد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، أى وإن كان مد
هشام أفضل بحسب الوزن .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَالِهِمْ وَصَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله وسلم قال : اللهم بارك لهم (أى أهل المدينة (فى مكياهم وصاعهم ومدهم) البركة بمعنى النماء والزيادة . قال النووى : الظاهر أن المراد البركة فى نفس المكيال بالمدينة بحيث يكفى المد فيها من لا يكفيه فى غيرها . قال القسطلانى : قلت : وقد رأيت من ذلك فى سنة خمس وتسعين وثمانمائة العجب العجائب ، فالله تعالى بوجهه الكريم يردنى إليها رداً جميلاً ويجعل وفاتى بها على الكتاب والسنة فى عافية بلا محنة ، ويعتق رقبتى من النار بمنه وكرمه . ا هـ . وأنا أدعو أيضاً بهذه الدعوة ، تقبلها الله تعالى منى قبولاً حسناً . قال ابن المنير : يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمد الذى كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده ، ويحتمل أن تعم كل مكيال لأهل المدينة إلى الأبد ، قال : والظاهر الثانى . كذا قال : وكلام مالك ينجح إلى الأول . قال فى الفتح : وهو المعتمد . وقد تغيرت المكيال فى المدينة بعد عصر الإمام مالك وإلى هذا الزمان . وقد وجد مصداق الدعوة بأن بورك فى مدهم وصاعهم بحيث اعتبر قدرهما أكثر فقهاء الأمصار ومقلدوهم إلى اليوم فى غالب الكفارات . وإلى ذلك أشار المهلب . والله تعالى أعلم .

كتاب الفرائض

الحديث الأول

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ . *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الفرائض) *

أى مسائل قسمة الموارث ، جمع فريضة بمعنى مفروضة ، أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها ، والفرض لغة التقدير . قال الراغب :
الفرض : قطع الشيء الصلب والتأثير فيه ، وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى : « نصيباً مفروضاً » أى مقدراً ومعلومًا أو مقطوعاً عن غيرهم ، وهو شرعاً نصيب مقدر للوارث ، ثم قيل لعلم مسائل الميراث : علم الفرائض ، وللعالم به : فرضى . وفى الحديث : أفرضكم زيد ، أى أعلمكم بهذا النوع . وعلم الفرائض كما نقل عن أصحاب الشافعى ينقسم إلى ثلاثة علوم : علم الفتوى ، وعلم النسب ، وعلم الحساب . والأنصبة المقدرة فى كتاب الله تعالى ستة : النصف ، ونصفه ، ونصف نصفه ، والثلثان ، ونصفه ، ونصف نصفه .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا (المستحقين لها بنص القرآن ، أى أوجبوا الفرائض لأهلها واحكموا بها لهم ، وجاءت العبارة فى أعلى درجات الفصاحة وأسنى غايات البلاغة مع استعمال المجاز فيها ، لأن المعنى : نيطوها بهم وألصقوها بمستحقها ، فأعطوا كل ذى فرض فرضه المسمى له فى الكتاب والسنة (فما بقى) بعد الفرائض ، وما شرطية فى موضع رفع على الابتداء ، والخبر قوله بقى (فهو لأولى) جواب الشرط ، أى أقرب (رجل ذكر) فى النسب إلى المورث دون الأبعد ، والوصف بالذكورة ، مع أن الرجل لا يكون إلا ذكراً للتوكيد أو للتنبيه على أن الرجولية ليست هى المعبرة بل

مطلق الذكورة حتى يدخل الصغير ، أو للتنبيه على سبب الاستحقاق بالعصوبة ، وسبب الترجيح في الإرث لكون الذكر له مثل حظ الأنثيين ، لأن الرجال تلحقهم مؤن كثيرة بالقتال والقيام بالضيغان والعيان ونحو ذلك ، أو للتنبيه على نفي توهم اشتراك الأنثى ، ولا يخفى بعده ، أو أنه خرج مخرج الغالب ولا يخفى فساده ، لأن الرجل ذكر لا إن الغالب فيه الذكورة . وقال الخطابي : المعنى : أقرب رجل من العصبية . وقال ابن بطال : المراد به أن الرجال من العصبية بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد ، فإن استووا اشتروا . وقال ابن التين : إنما المراد العم مع العمة وابن الأخ مع بنت الأخ وابن العم مع بنت العم ، فإن الذكور يرثون دون الإناث . وخرج من ذلك الأخ مع الأخت لأبوين أو لأب ، فإنهم يشتركون بنص القرآن قوله تعالى : « وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » ، وكذلك الإخوة لأم فإنهم يشتركون هم والأخوات لأم لقوله تعالى : « فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك » فهم شركاء في الثلث ويستثنى من ذلك من يحجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة ، وكذا يخرج الأخ والأخت من الأم . قال في نيل الأوطار للشوكاني : ووصف الرجل بأنه ذكر زيادة في البيان . وقال ابن التين : إنه للتوكيد . وتعبه القرطبي بأن العرب تعتبر حصول فائدة في التوكيد ولا فائدة هنا . ويؤيد ذلك ما صرح به أئمة المعاني من أن التأكيد لا بد له من فائدة وهي إما دفع توهم التجوز أو السهو أو عدم الشمول . وقيل : إن الرجل قد يطلق على مجرد النجدة والقوة في الأمر فيحتاج إلى ذكر ذكر ، وقيل : قد يراد برجل معنى الشخص فيعم الذكر والأنثى . وقال ابن العربي : فائدته هي أن الإحاطة بالميراث جميعه إنما تكون للذكر لا للأنثى ، وأما البنت المفردة فأخذها للمال جميعه بسببين : الفرض والرد . وقيل : احتراز به عن الخنثى . وقيل : إنه قد يطلق الرجل على الأنثى تغليبا كما في حديث : من وجد متاعه عند رجل . وحديث : أيما رجل ترك مالا . وقال السهيلي : إن ذكرأ صفة لقوله « أولى » لا لقوله « رجل » . وأطال الكلام في تقوية ذلك وتضعيف ما عده . وتبعه الكرماني . وقيل غير ذلك . والحديث يدل على أن الباقي بعد استيفاء أهل الفروض المقدرة لفروضهم تكون لأقرب العصبيات من الرجال .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ ،
فَقَالَ : لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ ، وَائْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيَتَابِعُنِي ،
فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى ، فَقَالَ : لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا
وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ، أَقْضَى فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ ،
فَأُخْبِرَ أَبُو مُوسَى بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا
الْحَبْرُ فِيكُمْ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه أنه سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت ،
فقال) مجيباً (للابنة النصف وللأخت النصف ، وأت ابن مسعود) عبد الله
رضى الله عنه فسله ، وقال ذلك استنباطاً (فسيتابعني) على ذلك . قاله ظناً منه
لأنه اجتهد في ذلك (فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى ، فقال) مجيباً
(لقد ضللت إذا) إن قلت بحرمان بنت الابن (وما أنا من المهتدين) أى ما أنا
من الهدى في شيء (أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم :
للابنة النصف وللابنة الابن السدس تكملة الثلاثين وما بقى) وهو الثلث
(فللأخت ، فأخبر أبو موسى بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني ما دام
هذا الخبر فيكم) الخبر : بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة ، ورجح
الجوهري كسر الحاء ، وبه جزم الفراء وقال : إنه يسمى باسم الخبر الذى
يكتب به . وقال أبو عبيد المروى : هو العالم بتجوير الكلام ، وتجويره :
تحسينه ، وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين ، وأنكر الكسر أبو الهيثم ،
ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى هذا
إشعار فإنه رجع عما قاله . والحديث أخرجه أبو داود في الفرائض ، وكذا
الترمذى والنسائى وابن ماجه . قال في الفتح : وكانت هذه القضية في زمن
عثمان لأنه هو الذى أمر أبا موسى على الكوفة ، وكان ابن مسعود قبل ذلك

أميرها ، ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها . قال ابن بطلال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لائنص في المسألة ، ولا يتولى الجواب عن ذلك إلى أن يبيحث عنها ، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فيجب الرجوع إليها . وفيه ما كانوا عليه من الإنصاف والاعتراف بالحق والرجوع إليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبتت أبي موسى في الفتيا حين دل على من ظن أنه أعلم منه . قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم إذا خالف النص . قال الحافظ ابن حجر : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص ، وهو لا يثق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن التخصيص . وقد نقل ابن الحاجب الإجماع بمنع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعقب بأن أبوى إسحق الإسفرايني والشيرازى حكيا الخلاف . وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة وهو المشهور عن الحنفية : يجب الانقياد للعموم في الحال : وقال ابن سريج والفقهاء : يجب البحث . قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق . ١ هـ .

الحديث الثالث

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : مولى القوم (أى عتيقهم) من أنفسهم (فى النسبة إليهم والميراث منه ،
أو كما قال .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : ابن أُخت القوم منهم) لأنه ينسب إلى بعضهم ، وهى أمه ، فيرثهم توريث ذوى الأرحام على القول به (أو) قال (من أنفسهم) فى المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك ، لا فى الميراث . وتمسك به من قال بأن ذوى الأرحام يرثون كما ترث العصابات ، وهو قول الحنفية وغيرهم ، والشك من الراوى . وأورد الحديث هنا مختصراً وتاماً فى مناقب قريش فى باب ابن أُخت القوم منهم . قال فى الفتح : وكأن البخارى رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أُخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لورود مثله فى حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » فى المعاونة ونحو ذلك كما تقدم لا فى الميراث . وقال ابن أبى جمرة : الحكمة فى ذلك إبطال ما كانوا عليه فى الجاهلية من عدم الالتفات إلى أولاد البنات ، فضلاً عن أولاد الأخوات ، حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب . قلت : وأما القول فى الموالى فالحكمة فيه جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة ، لما ورد من الوعيد الثابت لمن انتسب إلى غير أبيه ، وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفى ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله تعالى التوفيق .

الحديث الخامس

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرَةَ ، فَقَالَ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاءَ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام) إن استحل ذلك ، أو هو محمول على الزجر والتغليظ للتنفير عنه . واستشكل بأن جماعة من خيار الأمة انتسبوا إلى غير آبائهم كالمقداد بن الأسود ، إذ هو ابن عمرو . وأجيب بأن الجاهلية كانوا لا يستنكرون أن يتبنى الرجل غير أبيه الذى خرج من صلبه فينسب إليه ، ولم يزل ذلك في أول الإسلام حتى نزل : « وما جعل أدعياءكم أبناءكم » ونزل : « ادعوهم لآبائهم » فغلب على بعضهم النسب الذى كان يدعى به قبل الإسلام ، فصار إنما يذكر للتعريف بالأشهر من غير أن يكون من المدعوتحول عن نسبة الحقيقي فلا يقتضيه الوعيد ، إذ الوعيد المذكور إنما تعلق بمن انتسب إلى غير أبيه على علم منه بأنه ليس أباه (فذكر) أى أبو عثمان النهدي (ذلك) الحديث (لأبي بكر) نفي (فقال : وأنا سمعته أذناي ووعاء قلبي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) والحديث أخرجه البخارى أيضاً في غزوة حنين أيضاً .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه (وانتسب لغيره) فهو كافر)
وفي رواية : فقد كفر ، أى كفر النعمة ، فليس المراد الكفر الذى يستحق
عليه الخلود فى النار ، بل كفر حق أبيه ، أى ستر حقه ، أو المسراد التغليظ
والتشنيع عليه إعظاماً لذلك ، وإلا فكل حق شرعى إذا ستر فستره كفر ،
ولم يعبر فى كل ستر على حق بهذا اللفظ وإنما عبر به فى المواضع التى يقصد
فيها الذم البليغ وتعظيم الحق المستور . والحديث أخرجه البخارى فى مناقب
قريش . قال بعض الشراح : سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله تعالى ،
كأنه يقول : خلقتى الله من ماء فلان ، وليس كذلك ، لأنه إنما خلقه من ماء
غيره ، واستدل به على أن قوله فى الحديث الماضى قريباً : « ابن أخت القوم
منهم ومولى القوم من أنفسهم » ليس على عمومه ، إذ لو كان على عمومه لجاز
أن ينسب إلى خاله مثلاً ، وكان مخالفاً لحديث الباب المصرح بالوعيد الشديد
لمن فعل ذلك فعرف أنه خاص ، والمراد أنه منهم فى الشفقة والبر والمعاونة ونحو
ذلك . كذا فى الفتح .

كتاب الحدود

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الحدود) *

جمع حدّ ، وهو الحاجز بين الشئين يمنع اختلاط أحدهما بالآخر ، والمذكور فيه هنا الزنا والخمر والسرقه ، وحد الزنا والخمر سمي به لكونه مانعاً لمتعاطيه عن معاودة مثله ، مانعاً لغيره أن يسلك مسلكه . وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجود الحد فيه في سبعة عشر شيئاً ، فمن المتفق عليه : الردة ، والحراقة قبل التوبة ، والزنا ، والقذف ، وشرب الخمر سواء أسكر أم لا ، والسرقه . ومن المختلف فيه : جحد العارية ، وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر ، والقذف بغير الزنا ، والتعريض بالقذف ، واللواط ولو بمن يحل له نكاحها ، وإتيان البهيمة ، والسحاق ، وتمكين المرأة القرد وغيره من الدواب من وطئها ، والسحر ، وترك الصلاة تكاسلاً ، والفطري رمضان . وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة ، كما لو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي ، كقوله تعالى : « تلك حدود الله فلا تقربوها » ، وعلى فعل فيه شيء مقدر ، ومنه « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » ، ولأنها لمسا فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً ، فمنها ما زجر عن فعله ، ومنها ما زجر عن الزيادة عليه والنقصان منه . وأما قوله تعالى : « إن الذين يحسادون الله ورسوله » فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحديد إشارة إلى المقاتلة .

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ ، فَقَالَ : اضْرِبُوهُ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ ، وَمِنَّا الضَّارِبُ بِنَعْلِهِ ، وَمِنَّا الضَّارِبُ بِثَوْبِهِ ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : أَخْزَاكَ اللَّهُ ، قَالَ : لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قد شرب) خمرأ ، يحتمل أن يكون هو النعمان أو عبد الله الذي كان يلقب حمارأ ، والثاني أقرب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اضربوه) لم يذكر عدداً ، فقيل : لأنه لم يكن محدوداً بعدد مخصوص حينئذ (قال أبو هريرة) رضي الله عنه : (فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه) أى بعد قتله للإيلام (فلما انصرف) من الضرب (قال بعض القوم) قيل : إنه عمر رضي الله عنه (أخزأك الله ، قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقولوا هكذا) أى لا تدعوا عليه بالخزى وهو الذل والهوان (لا تعينوا عليه الشيطان) لأن الشيطان يريد بتزيينه له المعصية أن يحصل له الخزى ، فإذا دعوا عليه بالخزى فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . وقال البيضاوى : لا تدعوا عليه بهذا الدعاء فإن الله إذا أخزاه استحوذ عليه الشيطان ، أو لأنه إذا سمع منكم انهمك في المعاصي ، وحمله الهجاج والغضب على الإصرار ، فيصير الدعاء وصلة ومعونة في إغوائه وتسويله . والحديث أخرجه أبو داود في الحدود . قال في الفتح : وقد أشار بذلك إلى أنه لا يشترط الجلد . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال ، وهى أوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجلد بالسوط ، ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدي والنعال والثياب . ثانيها : يتعين الجلد . ثالثها : يتعين الضرب . وحجة الراجح أنه فعل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يثبت نسخه ، والجلد في عهد الصحابة فدل على جوازه . وحجة الآخر أن الإمام الشافعى قال في الأم : لو أقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت

الدية ، فسوّى بينه وبين ما إذا زاد ، فدل على أن الأصل الضرب بغير السوط ، وبه صرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط . وصرح القاضي حسين بتعيين السوط ، واحتج بأنه إجماع الصحابة . ونقل عن النص في القضاء ما يوافقه ، ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر ، فقد قال النووي في شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب . ثم قال : والأصح جوازه بالسوط . وشد من قال : هو شرط ، وهو غلط منابذ للأحاديث الصحيحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتبردين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ، ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه . ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله « نحواً من أربعين مرة » تقدير أربعين ضربة بعضاً مثلاً ، لا إن المراد عدد معين . ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أزهر أن أبا بكر سأل : من حضر ذلك الضرب فقومه أربعين ، فضرب أبو بكر أربعين . قال : وهذا عندي خلاف الظاهر . ويبيده قوله في الرواية الأخرى : « جلد في الخمر أربعين » . قلت : ويبعد التأويل المذكور ما في حديث أنس : فأمر عشرين رجلاً فجلد كل واحد جلدتين بالجريد والنعال . انتهى . وقال الإمام الشوكاني في السيل الجرار : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبوتاً متواتراً لا شك فيه ولا شبهة حد شارب الخمر ، لكن لم يقع الاتفاق على مقدار معين ، بل حاصل ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس . وفي رواية لمسلم وغيره من حديثه أنه جلد بمجريدتين نحو أربعين . وفي البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحارث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من كان في البيت أن يضربوه ، فضربوه بالجريد والنعال ، وفي البخاري أيضاً وغيره من حديث السائب بن يزيد قال : كنا نؤتي بالشارب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي إمرة أبي بكر وصدرأ من إمرة عمر ، فنقوم إليه نضربه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ، حتى كان صدرأ من إمرة عمر فجلد فيها أربعين ، حتى إذا عتوا فيها وفسقوا جلد ثمانين . وفي البخاري أيضاً وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيمن أتى به وقد شرب الخمر : اضربوه ، قال أبو هريرة : فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه . وفي الباب أحاديث وليس فيها أنه

ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حد الشرب مقدار معين ، واختلف
اجتهاد الصحابة في التقدير ، فكان الواجب مجرد الضرب بالجريد والتعال
والثياب والأيدى ، والمرجع في ذلك إلى نظر الإمام ، فإن رأى أن يجلده
عدداً معيناً إلى حد الثمانين جلدة فله بما وقع من الصحابة أسوة ، وإن رأى
أن يأمر بمطلق الضرب له من غير تعيين فله برسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أسوة ، وإن رأى زيادة الضرب إلى حد الثمانين على من استرسل في
شربها ، وتخفيف الضرب إلى حد الأربعين أو دونها على من لم يسترسل في
شربها ، كان له ذلك اقتداء بما وقع من عمر في محضر الصحابة ، فعرفت
بمجموع هذا أن حد الشرب ثابت مع تفويض مقداره إلى الإمام والحاكم .
وقد قيل : إنه لم يقع الإجماع على وجوب هذا الحد كما وقع الإجماع على
وجوب سائر الحدود ، كما حكى ابن جرير وابن المنذر عن بعض أهل
العلم أنه لا حد على شارب المسكر ، ولكن هذا مدفوع بمتواتر السنة بإجماع
الصحابة ومن بعدهم ، فلا التفات إليه ولا تعويل عليه ، والإجماع ثابت قبل
وجود قائله وبعده . انتهى .

الحديث الثاني

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ لَوَدَيْتُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَهُ .

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي) أى فأحزن عليه (إلا صاحب الخمر) أى شاربه ، وهو بالنصب ويجوز الرفع ، والاستثناء منقطع ، أى لكن أجد من شارب الخمر إذا مات ، ويحتمل أن يكون التقدير : ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئاً إلا من موت شارب الخمر ، فيكون الاستثناء متصلاً . قاله الطيبي . كذا في الفتح (فإنه لو مات وديته) بتخفيف الدال ، أى أعطيت ديته لمن يستحقها ، وعند النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمر بن سعيد قال : سمعت علياً يقول : من أقننا عليه حداً فمات فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر (وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم لم يسنه) أى لم يقدر فيه حداً مضبوطاً . وقد اتفقوا على أن من وجب عليه حد فجلبه الإمام أو جلده الحد الشرعى فمات ، فلا دية فيه ، ولا كفارة على الإمام ولا على جلده ، ولا في بيت المال ، إلا في حد الخمر ، فعن علي ما تقدم ، وقال الشافعي : إن ضرب بغير السوط فلا ضمان ، وإن ضرب بالسوط ضمن ، قيل : الدية ، وقيل : قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في ذلك على عاقلة الإمام ، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين . وقال الطيبي : يحتمل أن يراد بقوله « لم يسنه » الحد الذى يؤدى إلى التعزير ، كما في حديث أنس ، ومشاورة عمر علياً رضي الله عنهما ، قال : وتلخيص المعنى أنه إنما خاف من سنة سنه عمر وقواها برأى على لا ما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . والحديث أخرجه مسلم في الحدود ، وكذا أبو داود وابن ماجه .

الحديث الثالث

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا ، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ ، فَأَتَى بِهِ يَوْمًا ، فَأَمَرَ بِهِ فَعُجِّلِدَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَلْعَنُوهُ ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى زمنه (كان اسمه عبد الله ، وكان يلقب حماراً) باسم الحيوان المعروف (وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بأن يفعل أو يقول فى حضرته المقدسة ما يضحك منه . وعند أبى يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب : أن رجلا كان يلقب حماراً وكان يهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العكة من السمن والعسل ، فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : اعط هذا متاعه ، فما يزيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أن يتبسم ويأمر به فيعطى . وفى حديث عبد الله بن عمرو بن حزم : وكان لا يدخل المدينة طرفة إلا اشترى منها ، ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهديته لك ، فإذا جاء صاحبه يطلب ثمنه فقال : اعط هذا الثمن ، فيقول : ألم تهده لى ، فيقول : ليس عندى ، فيضحك ويأمر لصاحبه بثمنه . قال : وقد وقع نحو هذا النعيان فيما ذكره الزبير بن بكار فى كتاب الفكاهة والمزاح (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جلدته فى الشراب) أى بسبب شربه الشراب المسكر (فأتى به يوماً) وقد شرب المسكر ، وكان فى غزوة خيبر كما قاله الواقدي (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (به فجلد) وللواقدي : فأمر به فحُفِقَ بالنعال ،

وحينئذ فيكون معنى « فجلد » أى ضرب ضرباً أصاب جلده (فقال رجل من القوم) وعند الواقدي : فقال عمر رضى الله عنه (اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به) أى ما أكثر إتيانه . وللواقدي : ما أكثر ما يضرب . وفى رواية معمر : ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تلعنوه فوالله ما علمت) أى الذى علمت (أنه يحب الله ورسوله) وفى رواية الواقدي : فإنه يحب الله ورسوله . ولا إشكال فيها ، لأنها جاءت تعليلاً لقوله « لا تفعل » وفى الحديث الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهى عن لعنه ، والأمر بالدعاء له . وفيه أنه لا تنافي بين ارتكاب النهى وثبوت محبة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فى قلب المرتكب ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا بأن المذكور يحب الله ورسوله مع ما صدر منه ، وكراهة لعن شارب الخمر ، وقيل : المنع فى حق من أقيم عليه الحد ، لأن الحد كفر عنه الذنب ، وقيل : المنع مطلقاً فى حق ذى الزلة والجواز مطلقاً فى حق المجاهرين . وصوب ابن المنير أن المنع مطلقاً فى حق المعين والجواز فى حق غير المعين ، لأنه فى حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل . واحتج البلقيني على جواز لعن المعين بالحديث الوارد فى المرأة إذا دعاها زوجها إلى فراشه فأبت لعتها الملائكة حتى تصبح . وتعقبه بعضهم بأن اللاعن لها الملائكة ، فيتوقف الاستدلال به على جواز التأسي بهم ، ولئن سلمنا فليس فى الحديث تسميتها ، وأجيب بأن الملك معصوم والتأسي بالمعصوم مشروع . والحديث من أفراد البخارى . قال فى الفتح : ويؤخذ منه أن نفي الإيمان عن شارب الخمر لا يراد به زواله بالكلية ، بل نفي كماله ، ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله تعالى فى قلب العاصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية أو أقيم عليه الحد فكفر عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك ، فإنه يخشى بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه حتى يسلب منه ذلك ، نسأل الله العفو . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة . وأطال الحافظ فى بيان الأمر المنسوخ ، وتكلم على أحاديثه ،

قال : وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة ، فأخرج عبد الرزاق بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن الثقفي في الخمر ثمانى مرار ، وأورد نحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جلد أبا محجن في الخمر أربع مرار ، ثم قال له : أنت خليع ، فقال : أما إذا خلعتنى فلا أشربها أبداً . انتهى . قال القرطبي : إن السكر بمجردة موجب للحد ، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ، ولا هل شرب قليلاً أو كثيراً ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ
يَدُهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده) فيه جواز لعن غير المعين من
العصاة ، لأنه لعن الجنس مطلقاً ، ويحتمل أن يكون خبراً ليرتدع من سمعه
عن السرقة ، ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن ، بل التنفير فقط . وقال في
شرح المشكاة : لعل المراد باللعن هنا الإهانة والخذلان ، كأنه قيل : لما
استعمل أعز شيء عنده في أحقر شيء خذله الله حتى قطع (ويسرق الحبل
فتقطع يده) قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد ، والحبل كانوا
يرون أنه منها ما يسوى دراهم ، أى ثلاثة ، كأنه نظر إلى أن أقل الجمع
ثلاثة . قال أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارج
بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ،
وذلك أن الآية لما نزلت قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك على ظاهر ما نزل ،
ثم أعلمه الله تعالى أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار ، فكان بياناً لما أجمل ،
فوجب المصير إليه . قال : وأما قول الأعمش : إن البيضة في هذا الحديث
بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب ، وأن الحبل من حبال السفن ،
فهذا تأويل لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب ، لأن كل واحد من
هذين ، أى بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وحبل السفن ،
يبلغ دنائير كثيرة . وهذا ليس موضع تكثير لما يسرقه السارق ، ولا من عادة
العرب والعجم أن يقولوا : قبح الله فلاناً ، عرض نفسه للضرب في عقد
جوهر ، وتعرض للعقوبة بالغلول في جراب مسك ، وإنما العادة في مثل هذا
أن يقال : لعنه الله ، تعرض لقطع اليد في حبل رث أو كبة شعر أو رداء
خلق ، وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ . انتهى . وتبعه الخطابي وعبارته :

تأويل الأعمش هذا غير مطابق للحديث ومخرج الكلام ، وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتثريب : أخزى الله فلاناً ، عرض نفسه للتلف في مال له قدر ومزية ، وفي عرض له قيمة ، إنما يضرب المثل في مثله بالشئ الذي لا وزن له ولا قيمة . هذا حكم العرف الجاري في مثله ، وإنما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء عاقبتها فيما قل وكثر من المال ، يقول : إن سرقة الشئ اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المنزلة والحبل الخلق الذي لا قيمة له ، إذا تعاطاها فاستمرت به العادة لم ينشب أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقهما حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع يده ، يقول : فليحذر هذا الفعل وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويتمرن عليها ليسلم من سوء مغبته ووخيم عاقبته . انتهى . لكن أخرج ابن شبيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار . قال في الفتح : رجاله ثقات مع انقطاعه ، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأعمش . وقال الكرماني : غرض الأعمش أنه لا قطع في الشئ القليل ، بل النصاب كربع دينار . والحديث أخرجه مسلم في الحدود ، والنسائي في القطع ، وابن ماجه في الحدود .

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا .

(عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
تقطع اليد) أى يد السارق (فى) سرقة (ربع دينار) ذهباً (فصاعداً)
وهذا مما يحتج به للشافعية فى التحديد بربع الدينار . والحديث أخرجه مسلم
وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الحدود . ونصب « فصاعداً » على الحال
المؤكد . وقال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » أى يديهما ،
والمراد اليمينان . قال الشوكانى فى السيل الجرار : قد دل القرآن على قطع اليد
وهى حقيقة فى جميعها ، ثم ورد البيان من السنة بأن القطع لليد هو قطع الكف
من الكوع ، كما أخرجه أبو الشيخ عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأن أبا بكر وعمر كانوا يقطعون يد السارق من المفصل . وأخرج
البيهقى عن عمر مثله . ويؤيده ما أخرجه أهل السنن عن فضالة بن عبيد قال :
أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ، ثم أمر بها
فعلقت فى عنقه . وفى إسناده الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، ولكنه قد
حسنه الترمذى . وأما كون الكف التى تقطع هى اليمين فللبیان النبوى ولقراءة
ابن مسعود : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيمنهما » انتهى . قال القرطبي :
أول من حكم بقطع يد السارق فى الجاهلية : الوليد بن المغيرة ، وأمر الله تعالى
بقطعه فى الإسلام ، فكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فى الإسلام من الرجال : الخيار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، ومن
النساء : مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بنى مخزوم ، وقطع أبو بكر يد
الفتى الذى سرق العقد ، وقطع عمر يد ابن سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة .
والسرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها ،
وهى أخذ مال خفية ليس للآخذ أخذه من حرز مثله ، فلا يقطع مختلس
ومنتهب وجاحد لنحو ودبعة . وعند الترمذى مما صححه : ليس على المختلس

والمنتهب والخائن قطع ، وأما السارق فشرطه أن يكون ملتزماً للأحكام ، عالماً بالتحريم ، مختاراً بغير إذن وأصالة ، فلا يقطع حربى ولو معاهداً ولا صبي ولا مجنون ولا مكروه ومأذون له وأصل وجاهل بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن العلماء ، ويقطع مسلم وذى بمال مسلم وذى . وأما المسروق فاختلف فى كم يقطع ، فعند الشافعية فى ربع دينار خالص أو قيمته ، وعند المالكية يقطع بسرقة طفل من حرز مثله بأن يكون فى دار أهله ، أو بربع دينار ذهباً فصاعداً أو ثلاثة دراهم فضة فأكثر ، فإن نقص فلا قطع . وعند الحنفية عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم مضروبة . وقال الحنابلة : يقطع بمجحد عارية وسرقة ملح وتراب وأحجار ولبن وكلاً وسرجين طاهر وثلج وصيد لا بسرقة ماء وسرجين نجس ، ويقطع طرار وهو الذى يبط الجيب وغيره ويأخذ منه أو بعد سقوطه نصاباً ، وبسرقة مجنون ونائم وأعجمى لا يميز ولو كان كبيراً ، وقطع على من الكف . وعند الدارقطنى موصولاً أن علياً قطع من المفصل . وذكر الشافعى فى كتاب الاختلاف أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ، ويقول : أستحيى من الله أن أتركه بلا عمل . وعند الدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقطع السارق الذى سرق رداء صفوان من المفصل ، أى مفصل الكوع . قال ابن الرفعة : وادعى الماوردى أنه فعل مجمع عليه ، والمعنى فيه أن البطش بالكف وما زاد من الذراع تابع ، ولذا يجب فى الكف دية اليد وفيما زاد حكومة . وقال قتادة فيما وصله الإمام أحمد فى تاريخه ، كما قاله مغلطى فى شرحه فى امرأة سرق فتقطعت شمالها : ليس إلا ذلك ، أى فلا يقطع بعد ذلك يمينها ، والجمهور على أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى لقراءة ابن مسعود شاذة : فاقطعوا أيمنهما . والقراءة الشاذة كخبر الواحد فى الاحتجاج بها ، فالقول بإجزاء الشمال مطلقاً شاذ كما هو ظاهر ما نقل هنا عن قتادة . وفى الموطأ : إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمنى ، وإن كان خطأ وجبت الدية وتجزى عن السارق . وكذا قال أبو حنيفة . وعن الشافعية : لو قال مستحق يمين للجاني الحر العاقل أخرجها فأخرج يساراً ، سواء كان عالماً بها ، وبعدم إجزائها أم لا ، وقصد إياحتها فقطعها المستحق فهدرة ، سواء علم القاطع أنها

اليسار أم لا ، أو قصد جعلها عنها ظاناً لإجزاءها أو أخرجها دهشاً وظناها
اليمين ، أو ظن القاطع الإجزاء فدية لليسار لأنه لم يبنها مجاناً ، فلا قود لها
لتسليط مخرجها بجعلها عوضاً في الأولى ، وللهشة القريبة في مثل ذلك في
الثانية بقسميها ، ويبقى قود اليمين في المسائل الثلاث ، لأنه لم يستوفه ولا عفا عنه ،
لكنه يؤخر حتى تندمل يساره إلا في ظن القاطع الإجزاء عنها ، فلا قود لها ،
بل يجب لها دية . وهذا كله في القصاص ، فلو كان إخراج اليسار وقطعها
في حد السرقة أجزأت عن اليمين إذا فعل المقطوع ذلك لدهشته أو لظن إجزائها
عن اليمين ، فلو قصد بإخراجها لإباحتها لم يقع حداً . كذا استدركه القاضي
حسين على الأصحاب وحمل لإطلاقهم عليه ، وتبعه عليه في الوجيز والحاوي ،
وإطلاق الأصحاب يقتضى وقوعه حداً مطلقاً ، لأن القصد منه التنكيل ، وقد
حصل بخلاف القصاص ، فإن مبناه على الماثلة . انتهى ما في القسطلاني .

الحديث السادس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تُقَطَّعْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا فِي ثَمَنِ مَجْنٍّ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن يد السارق لم تقطع على عهد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في ثمن مجن) مفعول من الاجتنان ، وهو
الاستتار والاختفاء مما يحاذره المستتر ، وكسرت ميمه لأنه آله في ذلك (حجفة)
وهى الدرقة وتكون من خشب أو من عظم وتغلف بالجلد (أو ترس) بضم
التاء وهو كالحجفة ، إلا أنه يطابق فيه بين جلدين . والشك من الراوى ،
والغالب أن ثمنه لا ينقص عن ربع دينار . والحديث أخرجه مسلم في الحدود .
وفي حديثها الآخر قالت : لم تكن تقطع يد السارق فى أدنى من حجفة أو ترس ،
كل واحد منهما ذو ثمن ، أى ثمن يرغب فيه احتراز عن الشيء التافه ، وليس
المراد ترساً بعينه ولا حجفة بعينها ، وإنما المراد الجنس والقطع ، كأن يقع فى
كل شيء يبلغ قدر ثمن المجن ، سواء كان ثمن المجن كثيراً أو قليلاً ، والاعتماد
إنما هو على الأقل ، فيكون نصاباً فلا تقطع فيما دونه .

الحديث السابع

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ
فِي مَجْنٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم) أى فضة ، وأدخل الثاء في ثلاثة لأنه عدد مذكر ، والثن في الأصل ما يقابل به الشيء في عقد البيع ، وله ضابط في الفقه مشهور ، وليس المراد حقيقته ، بل ما ذكر في الرواية الأخرى وهو القيمة ، وأطلق عليها ثمناً مجازاً أو لتساويهما في ذلك الوقت ، أو في ظن الراوى ، أو باعتبار الغلبة . والدراهم : جمع درهم بكسر الدال ، وفيه ثلاث لغات : أفصحها فتح الهاء ، والثاني كسرهما ، والثالث درهام . واختلف في القدر الذى يقطع به السارق على مذاهب . قال الشوكاني في السيل الجرار : اعلم أن القرآن الكريم يدل على مطلق قطع يد السارق بالسرقة ، قال الله سبحانه وتعالى : « والسارق والسارقة . فاقطعوا أيديهما » فلو لم يرد البيان من السنة لكان الواجب القطع في كل مسروق ، قليلاً كان أو كثيراً ، ولكنه قد جاء البيان الشافى الكافى الوافى في السنة المطهرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى أرسله الله سبحانه ليبين للناس ما نزل إليهم ، فثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، وهذه العبارة تدل على أنه كان يعتبر هذا المقدار فى المسروق كما تقرر فى الأصول . وفى رواية من حديثها هذا لمسلم وأحمد والنسائى وابن ماجه بلفظ : لا تقطع يد السارق إلا فى ربع دينار فصاعداً . وهذا صريح فى أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، وقد رفعته عائشة إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وفى لفظ من حديثها هذا عند البخارى والنسائى وأبى داود : تقطع يد السارق فى ربع دينار . وفى لفظ عنها للبخارى : تقطع اليد فى ربع دينار فصاعداً . وفى لفظ من هذا الحديث لأحمد : اقطعوا فى ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك . وأخرج النسائى من حديث عائشة أيضاً : قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم : لا تقطع فيما دون ثمن المجن . قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ قالت : ربع دينار . فهذا الحديث قد تضمن البيان للكتاب العزيز ، فلا تقطع الأيدى إلا في ربع دينار فصاعداً ، ولا ينافيه ما وقع من الاختلاف في تقدير ثمن المجن الذى قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سارقه ، كما أخرجه البيهقي والطحاوى من حديث ابن عباس قال : كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم عشرة دراهم . وهذه الرواية وإن كان في إسنادها مقال فقد أخرج نحوها النسائي ، وأخرج أبو داود أن ثمنه كان ديناراً أو عشرة دراهم ، ووجه عدم المنافة أنه حكى الراوى قيمة المجن الذى قطع سارقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فعلى تسليم أن تكون قيمته عشرة دراهم كما قدره بعض الصحابة ، فقد قدره البعض الآخر ربع دينار . وليس في حديث القطع في المجن الذى في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم . فهذا المجن الذى قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيمته هذه القيمة وهى ثلاثة دراهم وربع الدينار صرفه ثلاثة دراهم . ولا يعارض ذلك كون قيمة المجن قد تكون عشرة دراهم ، فإن المجن تختلف بزيادة القيمة ونقصانها ، وليس الحجة قائمة إلا فيما قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد وافقت عائشة ابن عمر في تقويم المجن بثلاثة دراهم ، لأنها قالت كما تقدم : قيمته ربع دينار وصرف الربع الدينار ثلاثة دراهم ، وما في الصحيحين أقدم مما في غيرهما ، ومع هذا فلم يرد ما يدل على أنه لا قطع فيما دون ثمن المجن إلا في تلك الرواية المتقدمة عن عائشة وليست من رواية الصحيح ، وعلى تقدير أنها صحيحة فهي مقيدة بما قدرته به وهو الربع الدينار ، فارتفع الإشكال واتفقت الأحاديث على القطع في ربع دينار ، ولم يرد ما يخالف ذلك من وجه تقوم به الحجة إلا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة : قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتنقطع يده ، ويسرق الحبل ... فهذا الحديث إن صح تأويله بما رواه في الصحيحين وغيرهما عن الأعمش أنه قال : كانوا يرون أنه يبض الحديد ، والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوى دراهم فذاك ، وظاهر قوله « يرون » أنه يريد الصحابة ، وإن لم يصح هذا التأويل فتأويل من قال إنه أراد صلى الله

عليه وآله وسلم تحقير شأن السارق وخسارة ربحه ، أو تأويل من قال إنه أراد التنفير عن السرقة وجعل ما لا قطع فيه بمنزلة ما فيه القطع ، وإن لم يصح التأويل فاعلم أن القطع إقدام على قطع عضو معصوم بعصمة الإسلام ، فلا يحل إلا بما لا اشتباه فيه ولا احتمال ، فيجب الوقوف على ما ثبت من نفي القطع فيما دون الربع الدينار وفيما دون ثمن المحسن ، ويكون ذلك كالشبهة فيما دونه . وهذا المذهب الذى قررناه هو مذهب جمهور السلف والخلف ، ومنهم من لا يصلح لجعله مذهباً مستقلاً ، وفي المسألة أحد عشر مذهباً ، هذا أرجحها ، وقد استوفيناها فى شرحنا للمنتقى واستوفينا حججها . وقد حكى الحافظ ابن حجر فى الفتح عشرين مذهباً ، والله أعلم . انتهى .

كتاب المحاريب

الحديث الأول

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب المحاريب) *

بكسر الراء ، أى من أهل الكفر والردة ، وقول الله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » . وقد استوفينا تفسير هذه الآية في فتح البيان ، فلا نطول الكلام بذكره هنا .

(عن أبي بردة) هانئ بن نيار الأوسى (رضى الله عنه) أنه (قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يجلد) بضم الباء وسكون الجيم وفتح اللام ، خبر بمعنى الأمر ، أى لا يجلد أحد . قال فى الفتح بصيغة النفي ، وفى رواية بصيغة النهى : لا تجلدوا (فوق عشر جلدات) بفتححات مصححاً عليه فى الفرع كأصله . وفى رواية : لا عقوبة فوق عشر ضربات (إلا فى حد من حدود الله عز وجل) ، والاستثناء مفرغ (والتقدير : إلا فى موجب حد من حدود الله . قال فى الفتح : ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة . وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد فى حديث الباب حق الله تعالى . قال ابن دقيق العيد : بلغنى أن بعض العصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت . وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه

خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل ، والأصل عدمه . قلت : والعصرى المشار إليه أظنه شيخ الإسلام ابن تيمية . وقد نقل صاحبه ابن القيم رحمه الله المقالة المذكورة فقال : الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله تعالى ونواهيه ، وهي المراد بقوله تعالى : « ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » وفي أخرى : « فقد ظلم نفسه » وقال : « تلك حدود الله فلا تقربوها » وقال : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً » . قال : فلا يزداد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق بمعصية ، كتأديب الوالد ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير (لا) يزداد وهو المستثنى في الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد ، كما في الآيات المشار إليها والتحقيق بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الشيخ تقي الدين على العصرى المذكور إن كان ذلك مراده . وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ : لا تعزروا فوق عشرة أسواط . وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث ، فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه ، وإسحق وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة : تجوز الزيادة على العشرة ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحد الحر أو العبد قولان . وقال الآخرون : هو إلى رأى الإمام بالغاً ما بلغ . وأجابوا عن ظاهر الحديث بوجوه ذكرها القسطلاني مع الجواب عنها . والحديث أخرجه مسلم في الحدود ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، واعتذر الداودي فقال : لم يبلغ مالكاً هذا الحديث ، فكان يرى العقوبة بقدر الذنب ، وهو يقتضي أنه لو بلغه ما عدل عنه ، فيجب على من بلغه أن يأخذ به .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من قذف مملوكه وهو برئ مما قال) سيده عنه ، وعند الإسماعيلي : من قذف عبده بشيء (جلد) السيد (يوم القيامة) يوم الجزاء عند زوال ملك السيد المجازي ، وانفراد الباري تعالى بالملك الحقيقي ، والتكافؤ في الحدود ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى (إلا أن يكون) المملوك (كما قال) السيد عنه ، فلا يجلد . وعند النسائي من حديث ابن عمر : من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة ، إن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه ، وظاهره أنه لا حد على السيد في الدنيا ، إذ لو وجب عليه لذكره . وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأيمان والنور وأبو داود في الأدب ، والترمذي في البر ، والنسائي في الرجم . قال المهلب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحدود . قال في الفتح : وفي نقله الإجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن نافع : سئل ابن عمر عمن قذف أم ولد لآخر ، فقال : بضرب الحد صاغراً . وهذا سند صحيح . وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم الولد ، فقال الإمام مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد ، وكذا كل من يقول : إنها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصري : إنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعي : من قذف حراً فظنه عبداً وجب عليه الحد . انتهى .

كتاب الديات

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الديات) *

بتخفيف التحتية : جمع دية ، وهي المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيما دونها ، وهاؤها عوض عن فاء الكلمة ، وهي مأخوذة من الودي وهو دفع الدية ، يقال : وديت القتيل أديه ودياً . وفي الأمرِ القَتِيل بدل مكسورة حسب فإن وقفت قلت ده .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم : لن يزال المؤمن في فسحة) بضم الفاء وسكون السين ، أى سعة (من دينه) بكسر الدال وسكون التحتية بعدها نون (ما لم يصب دمًا حراماً) بأن يقتل نفساً بغير حق ، فإنه يضيق عليه دينه لما أوعده الله على القتل عمداً بغير حق بما توعد به الكافر . وأخرج الطبراني في المعجم الكبير من حديث ابن مسعود بسند رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً مثل حديث ابن عمر ، وزاد في آخره : فإذا أصاب دمًا حراماً نزع منه الحياء . وفي رواية : من ذنبه بذال معجمة بدل « دينه » أى يصير في ضيق بسبب ذنبه لاستبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور والفسحة في الذنب قبوله للغفران بالتوبة ، فإذا وقع القتل ارتفع القبول . قاله ابن العربي . قال في الفتح : وحاصله أنه فسرهُ على رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . انتهى . والحديث من أفراد البخارى .

الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمِقْدَادِ : إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ ، فَأَظْهَرَ إِيمَانَهُ فَقَتَلْتُهُ ، فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمقداد) المعروف بابن الأسود (إذا كان رجل مؤمن) وفي رواية : رجل ممن (يخفى إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتلته) قال الكرمانى : فإن قلت : كيف يقطع يده وهو ممن يكتم إيمانه . والجواب أنه فعل ذلك رفعاً للصائل (فكذلك كنت أنت تخفى إيمانك بمكة من قبل) وهذا التعليق وصله البزار والطبرانى فى الكبير .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من حمل علينا السلاح (أى قاتلنا) فليس منا (إن استباح ذلك أو أطلق ذلك اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة فى الزجر والتخويف . وقوله « علينا » يخرج به ما إذا حمله للحراسة ، لأنه يحمله لهم لا عليهم .

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ،
إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي ، وَالْمُفَارِقُ لِدِينِهِ ،
التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ .

(عن عبد الله) بن مسعود (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم قال : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول
الله) هى صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الآتى بالشهادتين ،
أو هى حال مقيدة للموصوف إشعاراً بأن الشهادة هى العمدة فى حقن دم
ابن آدم . وهذا رجحه الطبرى والطيبى . واحتج بحديث أسامة : كيف
تصنع بلا إله إلا الله (إلا بإحدى ثلاث) وعند مسلم والنسائى زيادة فى
أوله وهى : قام فىنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : والذى
لا إله غيره لا يحل . وظاهر قوله « لا يحل » إثبات إباحة قتل من استثنى ،
وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم ، وإن كان قتل من أبيع قتلهم منهم
واجباً فى الحكم . وفى رواية الثورى : إلا ثلاثة نفر (النفس بالنفس) فيحل
قتلها قصاصاً بالنفس التى قتلها عدواناً وظلماً ، وهو مخصوص بولى الدم
لا يحل قتله لأحد سواه ، فلو قتله غيره لزمه القصاص . والباء فى قوله :
« بالنفس » للمقابلة ، واستدل بقوله « النفس بالنفس » على تساوى النفوس
فى القتل العمد ، فيقاد كل مقتول من قاتله ، سواء كان حراً أم عبداً .
وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة ناسخة لآية البقرة : « كتب عليكم
القصاص فى القتلى ، الحر بالحر والعبد بالعبد » ، ومنهم من فرق بين عبد
الجانى وعبد غيره ، فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه . قال الجمهور : آية
البقرة مفسرة لآية المائدة ، فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه .
وقال الشافعى : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر . واحتج
للجمهور بأن العبد سلعة فلا يجب فيه إلا القيمة كما لو قتل خطأ . واستدل

بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد . كذا في الفتح (والثيب) أى المحصن المكلف الحر ، ويطلق الثيب على الرجل والمرأة بشرط الزوج والدخول (الزانى) يحل قتله بالرجم . وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ : رجل زنى بعد إحصانه فعليه الرجم ، فلو قتله مسلم غير الإمام ، فالأظهر عند الشافعية : لا قصاص على قاتله لإباحة دمه (والمارق) الخارج (من الدين) وفي رواية مسلم : والتارك لدينه ، المفسارق للجماعة (التارك للجماعة) أى جماعة المسلمين ، أى الذى ترك جماعتهم وخرج من جملتهم وانفرد عن زمريتهم . ولفظ الفتح : أى فارقههم وتركهم بالارتداد ، فهى صفة للتارك أو المارق لا صفة مستقلة ، وإلا كانت الخصال أربعاً ، وهى كقوله قبل ذلك : « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله » فإنها صفة مفسرة لقوله « مسلم » وليست قيداً فيه ، إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك . ويؤيده ما وقع في حديث عثمان : أو يكفر بعد إسلامه . أخرجه النسائي بسند صحيح . وفي لفظ له صحيح أيضاً : ارتد بعد إسلامه . وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة : أو كفر بعد ما أسلم . وفي حديث ابن عباس عند الطبراني : مرتد بعد إيمان . قال ابن دقيق العيد : الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع فى الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدلل بهذا الحديث للجمهور فى أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما فى الزنا ، وتعقب بأنها دلالة اقتران ، وهى ضعيفة . وقال الطيبي : التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق ، أى الذى ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم . قال : وفى الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل فى الإسلام بشئ غير الذى عدد كترك الصلاة ، ولم ينفصل عن ذلك . والحديث أخرجه مسلم وأبو داود فى الحدود ، والترمذى فى الديات ، والنسائي فى المحاربة . قال فى الفتح : قال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المارق للجماعة » أن المراد المخالفة لأهل الإجماع ، فيكون متمسكاً لمن يقول : مخالف الإجماع كافر . وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالبين ، فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً ، وتارة لا يصحبها التواتر ، فالأول يكفر جاحده لمخالفة المتواتر لا بمخالفة الإجماع ، والثانى لا يكفر به ، قال شيخنا فى شرح الترمذى الصحيح : فى تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار

ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبر بإنكار ما علم بالتواتر ، ومنه القول بحدوث العالم . وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم . وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الخندق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة ، فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع . وتمسك بقولنا : إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع . قال : وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام ، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأى ردة كان ، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام . وقوله « المفارق للجماعة » يتناول كل خارج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد ، كمن يمتنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ، ويقااتل عن ذلك كأهل البغى وقطاع الطريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم . قال : فيتناولهم لفظ « المفارق للجماعة » بطريق العموم ، ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر ، لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال ، فلا يصح الحصر . وكلام الشارع صلى الله عليه وسلم منزه عن ذلك ، فدل على أن وصف المفارقة للجماعة يعم جميع هؤلاء : قال : وتحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله ، والمفارق بغير ردة ترك بعضه . اهـ . قال : وفيه مناقشة ، لأن أصل الخصلة الثالثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمفارق بغير ردة لا يسمى مرتداً ، فيلزم الخلف في الحصر . والتحقيق في جواب ذلك أن الحصر فيمن يجب قتله عيناً ، وأما من ذكرهم فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يجز قتله صبراً اتفاقاً في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المحاربين أيضاً ، لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة . وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الأمور الثلاثة . قال : وبذلك استدل شيخ والدى الحافظ أبو الحسن بن الفضل المقدسى في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ، قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه . وكذا استشكله إمام الحرمين من الشافعية . قلت : تارك الصلاة يختلف فيه ، فذهب أحمد وإسحق وبعض المالكية ، ومن الشافعية : ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة

وأبو عبيد بن حريويه ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذى : إلى أنه يكفر بذلك ولو لم يحدد وجوبها . وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حداً ، وذهب الحنفية ووافقهم المازنى إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه : خمس صلوات كتبهن الله على العباد ... الحديث . وفيه : ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة . أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما . وتمسك أحمد ومن وافقه بظواهر أحاديث وردت في تكفيره ، وحملها من خالفهم على المستحل جمعاً بين الأخبار . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمنه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على المجموع والمرتب على أشياء لا يحصل إلا بحصول مجموعها وينتفى بانتفاء بعضها . قال : وهذا إن كان قصد الاستدلال بمنطوقه وهو : أقاتل الناس ... إلخ ، فإنه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل عن الفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين ، فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوماً لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب قتال ، هل يقتل أو لا ؟ والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث ، وهو ترتب العصمة على فعل ذلك ، فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه هان الأمر ، لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فله أن يدفع حجته بأنه عارضه دلالة المنطوق في حديث الباب ، وهى أرجح من دلالة المفهوم فتقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة ، لأنه تارك الدين الذى هو العمل ، وإنما لم يقولوا تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهراً ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المفطرات فيحتاج هو أن ينوى الصيام ، لأنه يعتقد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد ، لأن العبد لا يرجم إذا زنى ولو كان ثيباً . حكاه ابن التين . قال : وليس لأحد منهم أن يفرق ما جمعه الله تعالى إلا بدليل من كتاب أو سنة . قال : وهذا بخلاف الخصلة

الثالثة ، فإن الإجماع انعقد على أن العبد والحر في الردة سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمد بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه . قال شيخنا في شرح الترمذى : استثنى بعضهم مع الثلاثة قتل الصائل ، فإنه يجوز قتله للدفع . وأشار بذلك إلى قول النووى : يخص من عموم الثلاث الصائل ونحوه ، فيباح قتله في الدفع . وقد يجاب بأنه داخل في المفارق للجماعة ، أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله إلا بمداغة بخلاف الثلاثة . واستحسنه الطيبى ، قال : وهو أولى من تقرير البيضاوى ، لأنه فسر قتل النفس بالنفس بحل قتل النفس قصاصاً للنفس التى قتلها عدواناً ، فاقضى خروج الصائل ولو لم يقصد الدافع قتله . قلت : والجواب الثانى هو المعتمد . وأما الأول فتقدم الجواب عنه . وفى الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستتابة المرتد من المسلمين وهو باعتبار ما كان . انتهى كلام الفتح . والله أعلم .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ أَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ : مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ
 سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمُطْلَبٌ دَمَ أَمْرٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهْرَقَ دَمُهُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 إن أبغض الناس إلى الله ثلاثة) أبغض أفعل التفضيل بمعنى المفعول من البغض ،
 وهو شاذ ، ومثله أعدم من العدم إذا افتقر ، وإنما يقال أفعل من كذا
 للمفاضلة في الفعل الثلاثي . وقال في الصحاح : قولهم « ما أبغضه » إلى
 « شاذ » لا يقاس عليه ، والبغض من الله إرادة إيصال المكروه ، والمراد
 بالناس المسلمون . قال المهلب وغيره : المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل
 المعاصي إلى الله ، فهو كقوله « أكبر الكبائر » وإلا فالشرك أبغض إلى الله
 تعالى من جميع المعاصي (ملحد) مائل عن القصد . وهذه الصيغة في العرف
 مستعملة للخارج عن الدين ، فإذا وصف به من ارتكب معصية كان ذلك
 إشارة إلى عظمها (في الحرم) المسكى لإيراده بالجملة الاسمية يفيد ثبوت
 الإلحاد ودوامه ، والتنوين للتعظيم ، فيكون في ذلك إشارة إلى عظم الذنب .
 قال ابن كثير : أى يهيم فيه بأمر فظيع من المعاصي الكبار . وعن ابن مسعود :
 ما من رجل يهيم بسنة فتكتب عليه ، ولو أن رجلا بعدن أبين هم أن يقتل
 رجلا بهذا البيت لأذاقه الله من عذاب أليم . وإسناده صحيح على شرط
 البخارى ، كما قال الحافظ ابن كثير ، ووقفه أشبه من رفعه (و) ثانياً الثلاثة
 الذين هم أبغض الناس إلى الله (مبتغ) طالب (في الإسلام سنة الجاهلية)
 اسم جنس يعم جميع ما كان عليه أهل الجاهلية من الطيرة والكهانة والنوح ،
 وأخذ الجار مجاره ، والحليف بحليفه ، ونحو ذلك ، ويلتحق بذلك ما كانوا
 يعتقدونه ، وأن يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره ممن لا يكون له
 فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه . وقيل : المراد من يريد بقاء سيرة
 الجاهلية وإشاعتها وتنفيذها . وقد أخرج الطبراني والدارقطنى من حديث

ابن شريح رفعه : إن أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الإسلام . قال الحافظ : فيمكن أن يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث (ومطلب دم امرئ بغير حق) مفتعل من الطلب ، أى المتكلف للطلب المبالغ فيه ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب ، لا مجرد الطلب أو ذكر المطلب ، ليلزم الزجر والفعل بطريق الأولى . وقوله « بغير حق » احتراز عن يقع له مثل ذلك ، لكن بحق كطلب القصاص مثلا (ليهريق دمه) وقد تمسك به من قال : إن العزم المصمم يؤخذ به . وهذا الحديث من أفراد البخارى .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَوْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له) احتراز عن اطلع بإذن (فخذفته) أى رميته (بحصاة) بين إصبعيك (ففقأت عينه) شققها (لم يكن عليك جناح) أى حرج . وعن ابن عينة عند ابن أبي عاصم بلفظ : ما كان عليك من حرج . وفى مسلم عن أبي هريرة : من اطلع في بيت قوم بغير إذنه فقد حلّ لهم أن يفقؤا عينه . قال فى الفتح : فيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ، ورتب على ذلك وجوب الدية ، إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها ، لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة أن إثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية . وعند أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقى كلهم من رواية بشر بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه : من اطلع فى بيت قوم بغير إذنه ففقؤا عينه فلا دية ولا قصاص . وفى رواية من هذا الوجه فهو هدر . وهذا صريح فى ذلك . وفى هذا الحديث فوائد كثيرة . واستدل به على جواز رمى من يتجسس ، فلو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر . وقال المالكية بالقصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية . وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمى معصية ، وإن كان الفعل لو تجرّد عن هذا السبب بعد معصية . وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور معصية ، فهذا ملتحق به مع ثبوت النص فيه . وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والإرهاب ، وهل يشترط الإنذار قبل الرمى ؟ الأصح عند الشافعية لا . وفى حكم التطلع من خلل الباب النظر من كوة من الدار ، وكذا من وقف فى الشارع فنظر إلى حريم غيره ، ولو رماه بحجر ثقيل أو سهم مثلاً

تعلق به القصاص ، وفي وجه لا ضمان مطلقاً ، ولو لم يندفع إلا بذلك جاز .
والحديث أخرجه أيضاً في كتاب بدء السلام . قال في الفتح : ووافق الجمهور
منهم ابن نافع ، وقال به يحيى بن عمر منهم ، ولعل مالكا لم يبلغه الخبر .
وقال القرطبي في المفهم : ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي يهيم أن يفعل
مالا يجوز أو يؤدي إلى مالا يجوز ، والعمل على رفع الإثم لا يتم مع وجود
النص برفع الحرج ، وليس مع النص القياس . واعتل بعض المالكية أيضاً
بالإجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهراً أن ذلك لا يبيح فقه
عينه ولا سقوط ضمانها عن فقائها ، فكذا إذا كان المنظور في بيته ، وتجسس
الناظر إلى ذلك . ونازع القرطبي في ثبوت هذا الإجماع وقال : إن الخبر
يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطلع في البيت مع المظنة فتناوله
المحقق أولى . قال الحافظ : قلت : وفيه نظر ، لأن التطلع إلى ما في داخل
البيت لم ينحصر في النظر إلى شيء معين كعورة الرجل مثلاً ، بل يشمل
استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب
اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسماً
لمواد ذلك ، فلو ثبت الإجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص . ومن
المعلوم أن العاقل يشدد عليه أن الأجنب يرى وجه زوجته أو بنته ونحو ذلك ،
وكذا في حال ملاعبة أهله أشد مما لو رأى الأجنب ذكره منكشفاً ، والذي
ألزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور إليه . ويستثنى من
ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع
رميه للشبهة . وقيل : لا فرق . وقيل : يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه ،
فإن كان فيها غيرهم أنذر ، فإن انتهى وإلا جاز ، ولو لم يكن في الدار إلا رجل
واحد وهو مالكا أو ساكنها لم يحز الرمي قبل الإنذار إلا إن كان مكشوف
العورة . وقيل : يجوز مطلقاً ، لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه
كما تقدم ، ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً ، وكان الناظر
مجتازاً فنظر غير قاصد لم يحز ، فإن تعمد النظر فوجهان أصحهما لا ، ويلتحق
بهذا من نظر من سطح بيته ، ففيه الخلاف ، وقد توسع أصحاب الفروع في
نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق
الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المعنى المقصود ، وبعضها
بالقياس على ذلك . والله أعلم بالصواب .

الحديث السابع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ :
هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ ، يَغْنَى الْخِنْصَرُ وَالْإِبْهَامُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : هذه وهذه سواء) فى الدية (يعنى الخنصر والإبهام) وفى رواية عن شعبة : الأصابع والأسنان سواء ، الثانية والفرس سواء . ولأبى داود والترمذى : أصابع اليدين والرجلين سواء . ولابن ماجه من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : الأصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الإبل . وفرقه أبو داود حديثين وسنده جيد ، أى فلا فضل لبعض الأصابع على بعض ، وأصابع اليد والرجل سواء ، كما عليه أئمة الفتوى . وفى حديث عمرو بن حزم عند النسائى : وفى كل إصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل . قال الخطابى : وهذا أصل فى كل جناية لا تضبط كميته ، فإذا فات ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتها وإن اختلف كمالها ومنفعتا ومبلغ فعلها ، فإن للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتهما سواء ، ولو اختلفت المساحة ، وكذلك الأسنان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظراً للاسم فقط . والحديث أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى الديات .

كتاب استتابة المرتدين والمعاندين

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَتُؤَاخِذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؟ قَالَ : مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ
يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ يُؤَاخِذُ بِالْأَوَّلِ
وَالْآخِرِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب استتابة المرتدين والمعاندين) *

أى الجائرين عن القصد ، الباغين الذين يردون الحق مع العلم به .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رجل : يا رسول الله) قال
فى الفتح : لم أقف على اسمه (أتؤاخذ بما عملنا فى الجاهلية) أى أنعاقب
(قال : من أحسن فى الإسلام) بالاستمرار عليه وترك المعاصى (لم يؤاخذ
بما عمل فى الجاهلية) قال الله تعالى : « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد
سلف » أى من الكفر والمعاصى . وبه استدل أبو حنيفة على أن المرتد إذا
أسلم لم يلزمه قضاء العبادات المتروكة (ومن أساء فى الإسلام) بأن ارتد عنه
ومات على كفره (أخذ بالأول) الذى عمله فى الجاهلية (والآخر) بكسر
الخاء الذى عمله من الكفر ، فكأنه لم يسلم فيعاقب على جميع ما أسلفه . قال
المهلب : معنى حديث الباب : من أحسن فى الإسلام بالتماضى على محافظته
والقيام بشرائطه لم يؤاخذ بما عمل فى الجاهلية ، ومن أساء فى الإسلام ، أى
فى عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه . قال ابن بطال . فعرضته على
جماعة من العلماء فقالوا : لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة
هنا إلا الكفر للإجماع ، على أن المسلم لا يؤاخذ بما عمل فى الجاهلية . قال فى
الفتح : قلت : وبه جزم المحب الطبرى . ونقل ابن التين عن الداودى : معنى :
من أحسن مات على الإسلام ، ومن أساء مات على غير الإسلام : فأما من

أساء في الإسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على الإسلام فإنه إنما يؤاخذ بما جناه من المعصية في الإسلام . والحديث أخرجه في الإيمان أيضاً . قال عبد الملك البوني : معنى « من أحسن » أى أسلم إسلاماً صحيحاً لا نفاق فيه ولا شك ، و « من أساء » أى أسلم رياء وسمعة . وبهذا جزم القرطبي . ولغيره : معنى الإحسان : الإخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه إلى موته والإساءة ضد ذلك ، فإنه إن لم يخلص إسلامه كان منافقاً ، فلا ينهدم عنه ما عمله في الجاهلية ، فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك : قال الحافظ : والحاصل أن الخطابي حمل قوله « في الإسلام » على صفة خارجة عن ماهية الإسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس الإسلام ، وهو أوجه .

كتاب التعبير

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ ، جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب التعبير) *

أى تفسير الرؤيا ، وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها ، وبه جزم الراغب ، قال : وأصله من العبر بفتح ثم سكون ، وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصوا تجاوز الماء بالسباحة أو فى سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضميتين . وعبر القوم إذا ماتوا كأنهم جاوزوا القنطرة من الدنيا إلى الآخرة . قال : والاعتبار والعبرة : الحالة التى يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد ، ويقال : عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها ، وبالتشديد للمبالغة فى ذلك . وأما الرؤيا فهى ما يراه الشخص فى منامه ، وهى بوزن فعلى ، وقد تسهل الهمزة . وقال الواحدى : هى فى الأصل مصدر كالبشرى ، فلما جعلت اسماً لما يتخيله النائم أجريت مجرى الأسماء . قال الراغب : والرؤية بالهاء : إدراك المرئى بحاسة البصر ، وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو : أرى أن زيداً سافر ، وعلى التفكير والنظر نحو : إنى أرى ما لا ترون ، وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد النقيضين عن غلبة الظن . انتهى . وفى الفتح كلام بسيط على ذلك .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الرؤيا الحسنة) أى الصالحة (من الرجل الصالح) وكذا المرأة الصالحة غالباً (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) مجازاً لا حقيقة ، لأن النبوة انقطعت بموته صلى الله عليه وآله وسلم ، وجزء النبوة لا يكون نبوة ،

كما أن جزء الصلاة لا يكون صلاة . نعم إن وقعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة ، وقيل : إن وقعت من غيره صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من علم النبوة ، لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق . وقول مالك رحمه الله لما سئل : أيعبر الرؤيا كل أحد ؟ فقال : أبالنبوة تلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من أجزاء النبوة فلا يلعب بالنبوة . أجيب عنه بأنه لم يرد أنها نبوة باقية ، وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم ، وأما وجه كونها ستة وأربعين جزءاً فأبدي له بعضهم مناسبة ، وذلك أن الله أوحى إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ستة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبها إلى الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً ، لأنه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح ، فالسنة الأشهر نصف سنة ، فهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . وتعبه الخطابي بأنه قاله على سبيل الظن ، إذ لم يثبت في ذلك خبر ولا أثر ، ولئن سلمنا أن هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة ، لكنه يلحق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها مناماً في طول المدة كما ثبت ، كالرؤيا في أحد ودخول مكة ، وحينئذ فيتلفق من ذلك مدة أخرى تزداد في الحساب ، فتبطل القسمة التي ذكرها . وأجيب بأن المراد وحي المنام المتتابع كما وقع في غصون وحي اليقظة ، فهو يسير بالنسبة إلى وحي اليقظة ، فهو مغمور في جانب وحي اليقظة ، فلم يعتبر به . انتهى . وأما حصر العدد فيه ، فقال المازري : هو مما أطلع الله عليه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم . وقال ابن العربي : أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا نبي أو ملك ، وإنما القدر الذي أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يبينه أن الرؤيا جزء من أجزائها في الجملة ، لأن فيها اطلاعاً على الغيب من وجه ما . وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال المازري أيضاً : لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلاً ، فقد جعل الله حداً يقف عنده فيه ما يعلم المراد به جملة وتفصيلاً ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلاً ، وهذا من هذا القبيل . وفي مسلم من حديث أبي هريرة : جزء من خمسة وأربعين . وله أيضاً عن ابن عمر : جزء من سبعين جزءاً . وللطبراني عنه : جزء من ستة وسبعين . وسنده ضعيف . وعند ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن

المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً : جزء من ستة وعشرين . وعند الطبري في تهذيب الآثار عن ابن عباس : جزء من خمسين . وللمزمذى : جزء من أربعين . وللطبري من حديث عبادة : جزء من أربعة وأربعين . والمشهور ستة وأربعين . قال في الفتح : ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه بحسب الوقت الذي حدث فيه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، كأن يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين إن ثبت الخبر بذلك ، وذلك وقت الهجرة ، ولما أكمل عشرين حدث بأربعين ، ولما أكمل اثنتين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ، ثم بعدها بخمسة وأربعين ، ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين فضعيف ، ورواية الخمسين تحتمل أن تكون لجبر الكسر ، ورواية السبعين للمبالغة ، وما عدا ذلك لم يثبت . انتهى . قال القسطلاني : وقيل يصيب مؤول في حصر هذه الأجزاء ، ولئن وقع له الإصابة في بعضها لما تشهد له الأحاديث المستخرج منها لم يسلم له ذلك في بقيتها . قال المهلب : التقييد بالصالح جرى على الغالب ، فقد يرى الصالح الأضغاث ، ولكنه نادر لقلة تمكن الشيطان منه ، بخلاف العكس . وحينئذ فالناس على ثلاثة أقسام : الأنبياء عليهم السلام ورؤياهم كلها صدق ، وقد يكون فيها ما يحتاج إلى تعبير . والصالحون والأغلب على رؤياهم الصدق ، وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ، ومن عداهم يكون في رؤياهم الصدق والأضغاث ، وهم على ثلاثة : مستورون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسقة والغالب على رؤياهم الأضغاث ويقل فيها الصدق ، وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جداً . انتهى . وعبر بلفظ النبوة دون الرسالة لأن الرسالة تزيد على النبوة بالتبليغ ، بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المغيبات وكذلك الرؤيا . والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه في التعبير . وقد أطال الحافظ في الفتح في شرح حديث الباب ، وأنى بما هو العجب العجائب . فله دره ما أكثر اطلاعه وأغزر عمله وأطول باعه ، فليراجعه من أراد .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يُحِبُّهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ ، فَلْيُحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا ، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا ، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فإنما هي من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها) وفي مسلم : فإن رأى رؤيا حسنة فليشرو ولا يخبر إلا من يحب . وفي الترمذى من حديث أبي رزين : ولا يقصها إلا على واد . وفي أخرى : ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً . وفي أخرى : لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح . قيل : لأن العالم يؤولها على الخير مهما أمكنه ، والناصح يرشد إلى ما ينفع ، واللبيب العارف بتأويلها ، والحبيب إن عرف خيراً قاله ، وإن جهل أو شك سكت (وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان) لأنه الذى يخيل فيها أو أنها تناسب صفته من الكذب والتهويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة ، فأضيفت إلى الله إضافة تشريف ، وإن كان الجميع بخلق الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله وإن كانوا عصاة . قال تعالى : « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » و « يا عبادى الذى أسرفوا على أنفسهم » (فليستعذ بالله عز وجل (من شرها) أى شر الرؤيا (ولا يذكرها لأحد) وفي مستخرج أبي نعيم : وإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فلينبث ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها . وعند البخارى بلفظ : إذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان ويتفل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً (فإنها لا تضره) ومحصله أن الرؤيا الصالحة آدابها ثلاثة : حمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها ، لكن لمن يحب دون من يكره ، وأن آداب الحلم أربعة : التعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان ، وأن يتفل حين يستيقظ من نومه ، ولا يذكرها لأحد أصلاً . وفي حديث أبي هريرة عند البخارى فى باب العقد

في المنام : وليقم فليصل ، لكن لم يصرح البخارى بوصله . وصرح به مسلم .
وعند النسائي : ولتحول عن جنبه الذى كان عليه . والحكمة في التفل كما قال
بعضهم : طرد الشيطان الذى حضر الرؤيا المكروهة ، أو إشارة إلى استقذاره ،
والصلاة جامعة لما ذكر على ما لا يخفى . وعند سعيد بن منصور وابن أبى شيبة
وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي قال : إذا رأى أحدكم في
منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما عاذت به ملائكة الله ورسله من
شر رؤياى هذه أن يصيبني منها ما أكره في ديني ودنياي . وفي النسائي من
رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان خالد بن الوليد يفرع في
منامه ، فقال : يا رسول الله إني أروع في المنام ، فقال : إذا اضطجعت فقل :
بسم الله ، أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه وشر عباده ، ومن همزات
الشياطين وأن يحضرون . وحديث الباب أخرجه الترمذى والنسائي في الرؤيا
واليوم والليلة .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَمْ يَبْقَ مِنَ التُّبُوءِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ ، قَالُوا : وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ ؟ قَالَ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لم يبق من النبوة (بلفظ الماضي والمراد الاستقبال . وفي حديث عائشة عند أحمد : لم يبق بعدى (إلا المبشرات) قال في المصابيح : يعنى أن الوحي منقطع بموته ، فلا يبقى بعده ما يعلم به ما سيكون غير الرؤيا الصالحة . اهـ . وقيل : هو على ظاهره ، لأنه قال ذلك في زمانه ، واللام في النبوة للعهد ، والمراد نبوته ، أى لم يبق بعد النبوة المختصة بى إلا المبشرات . وحديث ابن عباس عند مسلم : قال ذلك في مرض موته . وفي حديث أنس عند أبي يعلى مرفوعاً : إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبي ولا رسول بعدى ، ولكن يبقى المبشرات ، وهى بكسر الشين المعجمة : جمع مبشرة ، وهى البشرى . وقد ورد فى قوله تعالى : « لهم البشرى فى الحياة الدنيا » هى الرؤيا الصالحة . أخرجه الترمذى وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ، ورواته ثقات ، إلا أن أبى سلمة لم يسمعه من عبادة . قاله فى الفتح . وتعبه صاحب عمدة القارى فقال : ليس كذلك ، لأن البشرى اسم بمعنى البشارة ، والمبشرة اسم فاعل للمؤنث من التبشير ، وهى إدخال السرور والفرح على المبشر بفتح المعجمة . وعند أحمد من حديث أبى الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى قوله : « لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة » قال : الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له (قالوا) يا رسول الله (وما المبشرات ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الرؤيا الصالحة) أى يراها الشخص أو ترى له ، والتعبير بالمبشرات خرج مخرج الغالب ، وإلا فن الرؤيا ما تكون منسذرة وهى صادقة ، يريها الله تعالى لعبده المؤمن لطفاً به فيستعد لما يقع قبل وقوعه . والحديث من أفراد البخارى . قال ابن التين :

معنى الحديث أن الوحي ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا ، ويرد عليه الإلهام ، فإن فيه إخباراً بما سيكون ، وهو للأنبياء بالنسبة للوحي كالرؤيا ، ويقع لغير الأنبياء كما فى الحديث الوارد فى مناقب عمر رضى الله عنه : قد كان فىمن مضى من الأمم محدثون . وفسر المحدث بفتح الدال بالملهم بالفتح أيضاً . وقد أخبر كثير من الأولياء عن أمور مغيبة فكانت كما أخبروا . والجواب أن الحصر فى المنام لكونه يشمل آحاد المؤمنين ، بخلاف الإلهام فإنه يختص بالبعض ومع كونه مختصاً فإنه نادر وإنما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه . ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فإن يكن وكان السر فى ندور الإلهام فى زمنه والكثرة من بعده غلبة الوحي إليه صلى الله عليه وآله وسلم فى اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان المناسب أنه لا يقع لغيره منه فى زمانه شئ ، فلما انقطع الوحي بموته صلى الله عليه وآله وسلم وقع الإلهام لمن اختصه الله تعالى به للأمن من اللبس به فى ذلك ، وفى إنكار وقوع ذلك مع كثرتة واشتهاره مكابرة ممن أنكره . والله تعالى أعلم . اهـ . ما فى الفتحة .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْيَقَظَةِ ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من رأى فى المنام فسيرانى فى اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه : أو فكأنما رأى فى اليقظة . هكذا بالشك . وعند الإسماعيلى فى الطريق المذكورة : فقد رأى فى اليقظة ، بدل قوله : فسيرانى . ومثله فى حديث ابن مسعود عند ابن ماجه ، وصححه الترمذى وأبو عوانة ، ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جحيفة : فكأنما رأى فى اليقظة . فهذه ثلاثة ألفاظ : فسيرانى فى اليقظة — فكأنما رأى فى اليقظة — فقد رأى فى اليقظة . وجل أحاديث الباب كالثلاثة . والمعنى : يرانى يوم القيامة رؤية خاصة فى القرب منه ، أو من رأى فى المنام ولم يكن هاجر يوفقه الله للهجرة إلى والتشرف بلفائى ويكون الله جعل رؤياه فى المنام علماً على رؤيته فى اليقظة . قال فى المصابيح : وعلى القول الأول ففيه بشارة لرأيه بأنه يموت على الإسلام وكفى بها بشارة ، وذلك أنه لا يراه فى القيامة تلك الرؤية الخاصة باعتبار القرب منه إلا من تحققت منه الوفاة على الإسلام ، حقق الله لنا ولأخلافنا وأحبابنا وللمسلمين ذلك بمنه وكرمه ، آمين . قال فى الفتح : كان محمد ، يعنى ابن سيرين ، إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : صف لى الذى رأيته ، فإن وصف له صفة لا يعرفها ، قال : لم تره . وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده . فأخرج الحاكم من طريق عاصم ابن كليب ، حدثني أبي قال : قلت لابن عباس : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى المنام . قال : صفه لى ، قال : ذكرت الحسن بن على ، فشبهته به ، قال : قد رأيته . وسنده جيد . ويعارضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من رأى فى المنام فقد رأى فى كل صورة ، ففى سنده صالح مولى التوأمة ، وهو ضعيف لاختلاطه ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن

الجمع بينهما بما قال القاضي أبو بكر بن العربي : رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصفته المعلومة إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال ، فإن الصواب أن الأنبياء لا تغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة ، وإدراك الصفات إدراك المثل . قال : وشذ بعض القدرية فقال : الرؤيا لا حقيقة لها أصلاً . وشذ بعض الصالحين فزعم أنها تقع بعين الرأس حقيقة . وقال بعض المتكلمين : هي مدركة بعينين في القلب . وقال النووي : الصحيح أنه من يراه حقيقة فقد رآه ، سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها . اهـ . وفي حديث أنس عند البخاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من رآني في المنام فقد رآني . قال الكرماني : أي من رآني فأخبره بأن رؤيته حق ليست من أضغاث الأحلام . وقال في شرح المشكاة : أي من رآني فقد رأى حقيقتي على كمالها لا شبهة ولا ارتياب فيما رأى . قال ابن بطلال : يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة ، لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة جميع أمته ، من رآه في النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره لكونه حينئذ غائباً عنه فيكون لهذا مبشراً ، لكن من آمن به ولم يره أنه لا بد أن يراه في اليقظة قبل موته . قاله الفراء . قال المازري : إن كان المحفوظ « فكأنما رآني في اليقظة » فعناه ظاهر ، وإن كان المحفوظ « فسيراني » احتمل أن يكون أراد أهل عصره ممن لم يهاجر إليه ، فإنه إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة ، وأوحى الله تعالى بذلك إليه صلى الله عليه وآله وسلم . وقال القاضي عياض : يحتمل أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة لتكرمه في الآخرة ، وأنه يراه رؤية خاصة من القرب منه أو الشفاعة بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات . قال : ولا يبعد أن يعاقب الله تعالى بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مدة . وحمله ابن أبي جرة على محمل آخر ، فذكر عن ابن عباس أو غيره أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النوم ، فبقى بعد أن استيقظ متفكراً في هذا الحديث ، فدخل على بعض أمهات المؤمنين ، لعلها خالته ميمونة ، فأخرجت إليه المرأة التي كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فنظر فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ير صورة نفسه . ونقل

عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ، ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة ، وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين ، فأرشدهم إلى طريق تفريجها ، فجاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ، ولو حل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولأمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة . ويعكر عليه أن جمعاً جمّاً رأوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة ، وخبر الصادق لا يتخلف . وقد اشتهر إنكار القرطبي على من قال : من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة . وقد فطن ابن أبي جمرة لها فأحال بما قال على كرامات الأولياء ، فإن تكن كذلك تعين العدول عن العموم في كل راء . ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق ، وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فإن خرق العادة قد يقع للزنديق بطريق الإملاء والإغواء ، كما يقع للصديق الكرامة والإكرام ، وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنّة . اهـ . فالحاصل من الأجوبة ستة : أحدها : أنه على التشبيه والتمثيل ، ودل عليه قوله « فكأنما رآني في اليقظة » . ثانيها : أن معناه سبى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير . ثالثها : أنه خاص بأهل عصره ممن آمن به قبل أن يراه . رابعها : المراد أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أبعد المحامل . خامسها : أنه يراه يوم القيامة بمزيد خصوصية لا مطلق من يراه حينئذ ممن لم يراه في المنام . سادسها : أنه يراه في الدنيا حقيقة . وفيه ما تقدم من الأشكال . وقال القرطبي : قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للمرثيات لا أنفسها ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع مطابقة ، وتارة يقع معناها . فمن الأول رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم عائشة ، وفيه : فإذا هي أنت ، فأخبر أنه رأى في يقظته ما رآه في نومه بعينه . ومن الثاني رؤيا البقرة التي تنحر . والمقصود بالثاني التنبيه على معاني تلك الأمور . ومن فوائد رؤيته صلى الله عليه وآله وسلم تسكين شوق الرائي لكونه صادقاً في محبته ليعمل على مشاهدته صلى الله عليه وآله وسلم . وإلى ذلك الإشارة بقوله « فسيراني في اليقظة » أي من رآني رؤية معظم لحرمتي ومشتاق إلى مشاهدتي وصل إلى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبه . قال : ويجوز أن يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشريعته ، فعبّر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهو جواب سابع ،

والذى قبله لم يظهر لى ، فإن ظهر فهو ثامن . ا هـ . ما فى الفتح (ولا يتمثل
الشیطان بى) هو كالتتميم للمعنى ، والتعلیل للحکم ، أى لا يحصل للشیطان مثال
صورتى ولا يتشبه بى ، فكما منع الله الشیطان أن يتصور بصورته الکریمه فى
الیقظة ، كذلك منعه فى المنام لئلا يشته الحق بالباطل ، ولا يقال كيف يكون
ذلك وهو فى المدينه والرأى فى المشرق أو المغرب ، لأن الرؤیه أمر یخلقه الله
تعالى ولا يشترط فيها عقلا مواجهه ولا مقابله ولا مقارنة ولا خروج شعاع
ولا غيره . ولذا جاز أن یرى أعمى الصين بقعة أندلس .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من رأى فقد رأى الحق) سواء رآه على صفته المعروفة أو غيرها ، لكن يكون في الأولى مما لا يحتاج إلى تعبير ، والثانية مما يحتاج إلى التعبير (فإن الشيطان لا يتكونني) أى لا يتكون كوني ، فحذف المضاف ووصل المضاف إليه بالفعل ، بمعنى أن الله تعالى وإن أمكنه من التصور في أى صورة أراد فإنه لم يمكنه من التصور في صورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . والحديث من أفراد البخارى . وفي رواية أبي هريرة : لا يتمثل في صورتي . وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه : إن الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي . وفي حديث أبي قتادة : إن الشيطان لا يترأى بي . ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي . وفي رواية : يتزايأ بي . ورجحه بعض الشراح ، أى لا يظهر في زبي . ومعنى « لا يتمثل بي » : لا يتشبه بي . وأما قوله « في صورتي » فمعناه لا يصير كائناً في مثل صورتي . والجميع راجع إلى معنى واحد . قال في الفتح : الصواب التعميم في جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما ، سواء كان في شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما خالف ذلك تعبير يتعلق بالرأى . قال بعضهم : الحديث محمول على ظاهره ، والمراد أن من رآه فقد أدركه ، ولا مانع يمنع من ذلك ، ولا عقل يحمله حتى يحتاج إلى صرف الكلام عن ظاهره . وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين معاً ، فإن ذلك غلط في صفته وتخيل على غير ما هو عليه . وقد يظن بعض الخيالات مرثيات لكون ما يتخيل مرتبطاً بما يرى في العادة ، فتكون ذاته صلى الله عليه وآله وسلم مرثية وصفاته متخيلة غير مرثية ، والإدراك لا يشترط فيه تحديق البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئي ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يبق دليل على فناء جسمه صلى الله عليه وآله وسلم ، بل جاء في الخبر الصحيح

ما يدل على بقاءه صلى الله عليه وآله وسلم ، ويكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات ، كما قال بعض علماء التعبير : إن من رآه شيخاً فهو عام سلم ، أو شاباً فهو عام حرب . ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله ، كما لو رآه أحد يأمره بقتل من لا يحل قتله ، فإن ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المرئية . وقال الطيبي : المعنى : من رآني في المنام بأى صفة كانت فليستبشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله تعالى ، وهي مبشرة ، لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان ، فإن الشيطان لا يتمثل بي . وكذا قوله « فقد رأى الحق » أى رؤية الحق لا الباطل . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة ما ملخصه : إنه يؤخذ من قوله : « فإن الشيطان لا يتمثل بي » أن من تمثلت صورته صلى الله عليه وآله وسلم في خاطره من أرباب القلوب وتصور له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقاً ، بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم لما من الله تعالى به عليهم من تنوير قلوبهم . ١ هـ . قال الحافظ ابن حجر : وهذا الذى أشار إليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء ، ولكن لم أر فى شيء من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة . وقد قيل بالفرق بينهما أن المنام يرجع إلى قواعد مقررة ، وله تأويلات مختلفة ، ويقع لكل أحد ، بخلاف الإلهام فإنه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بينه وبين لمة الشيطان . وتعقب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذى يكون من الحق يستقر ولا يضطرب ، والذى يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر . فهذا إن ثبت كان فارقاً واضحاً ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك . قال أبو المظفر السمعاني فى القواطع بعد أن حكى عن أبي زيد الدبوسى من أئمة الحنفية : إن الإلهام ما حرك القلب لعلم يدعو إلى العمل به من غير استدلال . والذى عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به ، أى بالإلهام ، إلا عند فقد الحجج كلها فى باب المباح . وعن بعض المبتدعة أنه حجة ، واحتج بقوله تعالى : « فآلهما فجوراها وتقواها » وبقوله تعالى : « وأوحى ربك إلى النحل » أى ألهما حتى عرفت مصالحها ، فيؤخذ منه مثل ذلك للآدمى بطريق الأولى . وذكر ظواهر أخرى من الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم : اتقوا فراسة المؤمن . وقوله لو ابصت : ما حاك فى صدرك فدعه وإن أفتوك . فجعل شهادة قلبه حجة

مقدمة على الفتوى . وقوله « كان في الأمم محدثون » فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، وإنما حرمه العاصي لاستيلاء وحى الشيطان عليه . قال : وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذم الأمانى والهواجس والظنون ، وهى كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله تعالى ، وقد يكون من الشيطان ، وقد يكون من النفس . وكل شيء احتمال أن لا يكون حقاً لم يوصف بأنه حق . قال : والجواب عن قوله تعالى : « فألهما فجورها وتقواها » أن معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج . وأما الوحى إلى النحل فنظيره في الآدمى فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش . وأما الفراسة فنسلمها ، لكن لا نجعل شهادة القلب حجة ، لأنها لا يتحقق كونها من الله تعالى أو من غيره . ا هـ . ملخصاً . قال ابن السمعاني : وإنكار الإلهام مردود ، ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كلما استقام على الشريعة المحمدية ، ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردده ، فهو مقبول وإلا فردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان . قال : ونحن لا ننكر أن الله تعالى يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويقوى به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا نعرف أصله ، ولا نزعم أنه حجة شرعية ، وإنما هو نور يختص الله تعالى به من يشاء من عباده ، فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة . ا هـ . ويؤخذ من هذا أن النائم لو رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ، ولا بد أو لا بد من أن يعرضه على الشرع الظاهر ، فالثانى هو المعتمد . ا هـ . كلام الفتح .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بَنِي الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا ، فَأَطْعَمْتُهُ وَجَعَلَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ لَهُ : مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَى غَزَاةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ ، أَوْ مِنْ أَمْلِ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، فَقُلْتُ : مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَى غَزَاةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ ، فَارْكَبِي الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ .

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على أم حرام) بفتح الحاء (بنت ملحان) بكسر الميم ، وكانت خالته صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاع (وكانت تحت عبادة ابن الصامت) أي زوجته (فدخل عليها) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يوماً) فأطعمته وجعلت تفلّي رأسه (أي تفتش شعر رأسه لتستخرج هوامه) (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عندها (ثم استيقظ وهو يضحك) فرحاً وسروراً (قالت) أم حرام (فقلت) له (ما يضحكك) يا رسول الله (قال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر)

بمثلة وموحدة مفتوحتين آخره جيم : وسطه أو هوله (ملوكاً على الأسرة) قال ابن عبد البر : في الجنة . وقال النووي : أى يركبون مراكب الملوك في الدنيا لسعة حالهم واستقامة أمرهم (أو) قال (مثل الملوك على الأسرة) شك إسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة (قالت) أم حرام (فقلت : يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) بذلك (ثم وضع رأسه) فنام (ثم استيقظ وهو يضحك ، فقلت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله ، كما قال في الأولى) من العرض ، ولكن قال : يركبون في البر (قالت : فقلت : يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : أنت من الأولين) أى الذين يركبون ثبج البحر (فركبت البحر في زمان) غزو (معاوية بن أبي سفيان) رضى الله عنهما في خلافة عثمان مع زوجها في أول غزوة كانت إلى الروم (فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت) في الطريق لما رجعوا من غزوهم من غير مباشرة للقتال . والحديث أخرجه أيضاً في الجهاد والاستئذان ، وأخرجه مسلم في الجهاد . قال في الفتح : ذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلاً على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث : فركبت البحر زمن معاوية . وفيه نظر ، لأن المراد بزمنه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث إلى إثبات الخلافة ولا نفيها ، بل فيه إخبار بما سيكون ، فكان كما أخبر ، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية يدعى خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، لأن المراد به خلافة النبوة ، وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملوك ولو سمو خلفاء . والله تعالى أعلم . ١ هـ .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكْذِبْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ تَكْذِبٌ ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ ، وَمَا كَانَ مِنَ النَّبُوءَةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا اقترب الزمان) بأن يعتدل ليله ونهاره وقت اعتدال الطبائع الأربع غالباً ، وانفتاق الأزهار ، وإدراك الثمار (لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب) قال القسطلاني : التقييد بالمؤمن يعكر على تأويل الاقتراب بالاعتدال ، إذ لا يختص به المؤمن ، وأيضاً الاقتراب يقتضى التفاوت ، والاعتدال يقتضى عدمه ، فكيف يفسر الأول بالثاني . وصوب ابن بطال أن المراد باقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيام الساعة ، لما في الترمذى من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث : في آخر الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن ، وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً . قال : فعلى هذا فالمعنى : إذا اقتربت الساعة وقبض أكثر أهل العلم ودرست معالم الديانة بالهرج والفتنة ، فكان الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد ، لما درس من الدين كما كانت الأمم تذكر بالأنبياء ، فلما كان نبينا خاتم الأنبياء وما بعده من الزمان يشبه زمن الفترة عوضوا عن النبوة بالرؤيا الصالحة الصادقة التي هي جزء من أجزاء النبوة الآتية بالبشارة والندارة ، وقيل : المراد بالاقتراب : نقص الساعات والأيام والليالي بإسراع مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة . ففي مسلم : يتقارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة والساعة كاحترق السعفة ، قيل : يريد أن ذلك يكون من خروج المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والرزق ، فإن ذلك الزمان يستقصر لاستلذاذه فتقارب أطرافه ، وأشار صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : لم تكذب رؤيا المؤمن إلى غلبة الصديق على الرؤيا ، لكن الراجح نفي الكذب عنها أصلاً ، لأن حرف النفي الداخلة على

كاد ينفي قرب حصوله ، والنافي لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ، ويدل عليه قوله تعالى : « إذا أخرج يده لم يكد يراها » . قاله الطيبي في شرح المشكاة . قال القرطبي في المفهم : المراد والله تعالى أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال . وذكر مسلم في حديث ابن عمرو ما نصه : فبيعت الله عيسى بن مريم فيمكث في الناس سبع سنين ، ليس بين اثنين عداوة ، ثم يرسل الله رجلاً بارداً من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته ... الحديث . قال : وكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالاً بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالاً ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا : وأصدقهم رؤياً أصدقهم حديثاً ، وإنما كان كذلك لأن من كثر صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانتقشت فيه المعاني على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصحب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقاً . وهذا بخلاف الكاذب والمخلط فإنه يسود قلبه ويظلم فلا يرى إلا تخليطاً وأضغاثاً وقد ينذر المنام أحياناً فيرى الصادق ما لا يصح والكاذب ما يصح ، ولكن الغالب الأكثر ما تقدم . وهذا يؤيد أن الرؤيا لا تكون من أجزاء النبوة إلا إن صدرت من مسلم صادق صالح . ومن ثم قيد بذلك في حديث « رؤيا المسلم جزء » فإنه جاء مطلقاً مقتصرأ على المسلم ، فأخرج الكافر ، وجاء مقيداً بالصالح تارة ، وبالصالحة وبالحسنة وبالصادقة ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكرم بما أكرم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الاطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمنافق والكاذب والمخلط وإن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فإنها لا تكون من الوحي ولا من النبوة ، إذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كلمة حق ، ويحدث المنجم فيصيب ، لكن كل ذلك على الدور والقلّة . وقال ابن أبي جرة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب : أنها تقع غالباً على الوجه المرئي لا تحتاج إلى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فإنها قد يخفى تأويلها فيعبرها العابر فلا تقع كما قال ، فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار . قال : والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريباً كما جاء

في الحديث : بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً . أخرجه مسلم . فيقل أنيس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الأحاديث في عدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن ، فيقال : كلما قُرب الأمر وكانت الرؤيا صدقاً حمل على أقل عدد ورد وعكسه وما بين ذلك . قال الحافظ : وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله : « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب » أن المراد بآخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها : أن العلم بأمور الديانة لما ذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعذرت النبوة في هذه الأمة عوضوا بالمرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم . والثاني : أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويعان بالرؤيا الصادقة إكراماً له وتسلياً . وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين ، بل كلما قارب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين وأهله في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق . والثالث : أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم . وأولها أولها . والله أعلم . ١ هـ (ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) أى من علمها ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً (وما كان من النبوة فإنه لا يكذب) قال في الفتح : هذه من قول ابن سيرين : لا مرفوعة .

الحديث الثامن

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
رَأَيْتُ كَأَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى نَزَلَتْ
بِمَهْيَعَةٍ فَتَأَوَّلَتْهَا أَنَّ وَبَاءَ الْمَدِينَةِ نُقِلَ إِلَى مَهْيَعَةٍ وَهِيَ الْجُحْفَةُ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
رأيت كأن امرأة سوداء ثائرة الرأس) منتفشاً شعر رأسها ، من ثار الشيء
إذا انتشر . وعند أحمد من رواية ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة : ثائرة
الشعر ، والمراد شعر الرأس ، وزاد « تفلّة » أى كريمة الرائحة (خرجت من
المدينة) النبوية (حتى نزلت بمهيعة) بفتح الميم وسكون الهاء وفتح
التحتية والعين المهملة بعدها هاء تأنيث ، وفسرها فى آخر الحديث بقوله :
وهى الجحفة (فتأولتها أن وباء المدينة نقل) منها (إلى مهيعة وهى الجحفة)
بتقديم الجيم على المهملة : ميقات أهل مصر . قال فى الفتح : وأظن قوله
« وهى الجحفة » مدرجاً من قول الراوى . والمعنى : نقل منها إليها لعدوان
أهلها وأذاهم للناس وكانوا يهوداً ، وهذه الرؤيا كما قاله المهلب من قسم
الرؤيا المعبرة ، وهى مما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء
السوء والداء ، فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول ثوران شعر رأسها أن
الذى يسوء ويثير الشر يخرج من المدينة . وقيل : لما كانت الحمى مثيرة
للبدن بالاقتشعار وارتفاع الشعر عبر عن حالها فى النوم بارتفاع شعر رأسها ،
فكأنه قيل : الذى يسوء ويثير الشر يخرج من المدينة ، وظاهره أن فاعل
الإخراج النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وكأنه نسبة إليه لأنه دعاية حيث قال :
اللهم حبب إلينا المدينة وانقل حماها إلى الجحفة .

الحديث التاسع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُفِّ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ ، وَمَنْ
 اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
 وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَ وَكُفِّ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِتَافِخٍ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : (من تحلم بحلم) بتشديد اللام ، من باب التفعّل ، والحلم بضم اللام
 وسكونها (لم يره) صفة لقوله بحلم (كلف) بضم الكاف وتشديد اللام
 المكسورة . وزاد الترمذى من حديث على : يوم القيامة (أن يعقد بين
 شعيرتين ولن يفعل) ذلك ، لأن إيصال إحداهما بالأخرى غير ممكن عادة ،
 وهو كناية عن استمرار التعذيب ، ولا دلالة فيه على جواز التكليف بما لا يطاق
 لأنه ليس في دار التكليف . وعند أحمد من رواية عباد بن عباد عن أيوب :
 عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس عاقداً . وعنده في رواية همام عن قتادة :
 من تحلم كاذباً دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بعاقداً .
 وفي اختصاص الشعير بذلك دون غيره لما في المنام من الشعور بما دل عليه ،
 فحصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق ، وإنما اشتد الوعيد في ذلك ، مع
 أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه ، إذ قد تكون شهادته في قتل
 أو حدٍّ ، لأن الكذب في المنام كذب على الله أنه أراه ما لم يره ، والكذب على
 الله أشد من الكذب على المخلوقين ، قال الله تعالى : « ويقول الأَشْهَاد هُؤْلَاءِ
 الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ » الآية . وإنما كان كذباً على الله لحديث : الرؤيا جزء
 من النبوة . وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله . قاله الطبري فيما نقله
 عنه في الفتح (ومن استمع إلى حديث قوم وهم له) لمن استمع (كارهون)
 لا يريدون استماعه (أو يفرون منه) بالشك من الراوى . وعند أحمد : وهم
 يفرون ، ولم يشك (صب في أذنه الآنك) الرصاص المذاب (يوم القيامة)
 جزاء من جنس عمله (ومن أصر [صورة] حيوانية) عذب وكلف أن ينفخ

فيها) الروح (وليس بنافخ) أى وليس بقادر على النفخ ، فتعذيبه يستمر لأنه نازع الخالق فى قدرته . وهذا الحديث اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها : الكذب على المنام . ثانيها : استماعه لحديث من لا يريد استماعه . ثالثها : التصوير . قال ابن أبي جهرة : إنما سماه حليماً ولم يسمه رؤياً ، لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئاً فكان كاذباً ، والكذب إنما هو من الشيطان . وفى حديث أبي قتادة : وما كان من الشيطان فهو غير حقيق . فصدق بعض الحديث بعضاً . وفى الحديث : إن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر جرمه . وفيه تنبيه على أن الجاهل بذلك لا يعذر بجهله ، وكذا من تأول فيه تأويلاً باطلاً ، إذ لم يفرق فى الخبر بين من يعلم وبين من لم يعلم .

الحديث العاشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِنَّ مِنْ أَفْرِى الْفِرَى أَنْ يُرَى عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن من أفرى الفرى) أفعل تفضيل ، أى أعظم الكذبات ، والفرى جمع فرية : الكذبة العظيمة التى يعجب منها ، أى أعظم الكذب . قاله ابن بطال (أن يرى) الشخص (عينيه ما لم تر) أى ينسب إلى عينيه أنهما رأيا ويخبر عنهما بذلك . والحديث من أفراده .

الحديث الحادى عشر

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً تَنْطِفُ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا ، فَالْمُسْتَكْبِرُ وَالْمُسْتَقِيلُ ، وَإِذَا سَبَبُ وَاصِلٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ ، فَأَرَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَانْقَطَعَ ثُمَّ وَصِلَ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَا بَنَى أَنْتَ وَاللَّهِ لَتَدْعَنِي فَأَعْبُرُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اعْبُرْ ، قَالَ : أَمَّا الظُّلَّةُ فَالْإِسْلَامُ ، وَأَمَّا الَّذِي تَنْطِفُ مِنَ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ فَالْقُرْآنُ حَلَاوَتُهُ تَنْطِفُ ، فَالْمُسْتَكْبِرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِيلُ ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ ، تَأْخُذُ بِهِ فَيُعْلِيكَ اللَّهُ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ ، ثُمَّ يُوَصِّلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ ، فَأَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَا بَنَى أَنْتَ وَأُمِّي أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَصَبْتُ بَعْضًا وَأَخْطَأْتُ بَعْضًا ، قَالَ : فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ ، قَالَ : لَا تُقْسِمُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يحدث أن رجلا) قال في الفتح : لم أقف على اسمه (أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي مسلم طريق سليمان بن كثير عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها ، فجاء رجل . وعنده أيضاً من رواية سفيان بن عيينة : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله

وسلم منصرفه من أحد (فقال) يا رسول الله (إني رأيت الليلة في المنام ظلة)
بضم الظاء المعجمة وتشديد اللام : سحابة لأنها تظل ما تحتها ، وزاد الدارمي من
طريق سليمان بن كثير وابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة : بين السماء والأرض
(تنطف) بسكون النون وضم الطاء المهملة وكسرها : تقطر (السمن والعسل ،
فأرى الناس يتكففون) أى يأخذون بكفهم (منها ، فالمستكثر) أى ففهم
المستكثر فى الأخذ (و) منهم (المستقل) فيه ، أى منهم الآخذ كثير أو الآخذ
قليلا (وإذا سبب) جبل (واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك) يا رسول
الله (أخذت به فعلوت) وفى رواية سليمان بن كثير : فأعلاك الله (ثم أخذ به)
أى بالسبب (رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به
رجل آخر فانقطع ، ثم وصل) بضم الواو وكسر الصاد (فقال أبو بكر :
يا رسول الله بأبى أنت) مفدى (والله لتدعنى) أى لتتركنى (فأعبرها)
بضم الموحدة وفتح الراء . زاد سليمان فى روايته : وكان من أعبر الناس للرؤيا
بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله) وآله
(وسلم له : اعبر ، قال) أبو بكر الصديق رضى الله عنه (أما الظلة فالإسلام)
لأن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة ، وكذلك كانت على بنى إسرائيل ،
وكذلك كان صلى الله عليه وآله وسلم تظله الغمامة قبل نبوته ، وكذلك الإسلام
بقى الأذى وينعم به المؤمن فى الدنيا والآخرة (وأما الذى ينطف من العسل
والسمن فالقرآن حلاوته تنطف) قال تعالى فى العسل : « شفاء للناس » وفى
القرآن « شفاء لما فى الصدور » . ولأريب أن تلاوة القرآن تخلو فى الأسماع
كحلاوة العسل فى المذاق ، بل أحلى (فالمستكثر من القرآن والمستقل) منه
(وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذى أنت عليه ، تأخذ به
فيعليك الله) أى يرفعك به (ثم يأخذ به رجل من بعدك فيعلو به) فسر
بالصديق رضى الله عنه لأنه يقوم بالحق بعده صلى الله عليه وآله وسلم فى أمته
(ثم يأخذ رجل آخر) هو عمر بن الخطاب (فيعلو به ، ثم يأخذ رجل آخر) هو
عثمان بن عفان رضى الله عنه (فينقطع به ، ثم يوصل له فيعلو به) يعنى أن عثمان
كاد ينقطع عن الحاق بصاحبيه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التى أنكروها
فعبّر عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فاتصل فالتحق بهم (فأخبرنى
يا رسول الله بأبى أنت) مفدى (أصبت) فى هذا التعبير (أم أخطأت ،

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (له) أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً) قيل : خطأه في التعبير لكونه عبر بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ كان صلى الله عليه وآله وسلم أحق بتعبيرها . وقيل : أخطأ بمبادرته بتعبيرها قبل أن يأمره به . وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أذن له في ذلك وقال : اعبرها . وأجيب بأنه لم يأذن له ابتداء ، بل بادر هو بالسؤال أن يأذن له في تعبيرها ، فأذن له وقال : أخطأت في مبادرتك للسؤال أن تتولى تعبيرها ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر ، فالظاهر أنه أراد الخطأ في التعبير لا لكونه التمس التعبير . وقال ابن هبيرة : إنما أخطأ لكونه أقسم ليعبرها بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو كان أخطأ في التعبير لم يقره عليه . وقيل : أخطأ لكونه عبر السمن والعسل بالقرآن فقط ، وهما شيئان ، وكان من حقه أن يعبرهما بالقرآن والسنة ، لأنها بيان للكتاب المنزل عليه ، وبهما تتم الأحكام كتام اللذة بهما . وقيل : وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الظلة ، والسمن والعسل : القرآن والسنة . وقيل : يحتمل أن السمن والعسل : العلم والعمل ، وقيل : الفهم والحفظ . وتعقب ذلك في المصابيح فقال : لا يكاد ينقضي العجب من هؤلاء الذين تعرضوا إلى تبين الخطأ في هذه الواقعة مع سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وامتناعه منه بعد سؤال أبي بكر له في ذلك حيث (قال : فوالله يارسول الله لتحدثني بالذي أخطأت) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقسم) فكيف لا يسع هؤلاء من السكوت ما وسع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وماذا يترتب على ذلك من الفائدة ، فالسكوت عن ذلك هو المتعين . ١ هـ . وحكى ابن العربي أن بعضهم سئل عن بيان الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر ، فقال : من الذي يعرفه ، ولئن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتعبير خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذي يقتضيه الدين الكف عن ذلك ، وأجاب في الكواكب بأنهم إنما قدموا على تبين ذلك مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبينه ، لأن هذه الاحتمالات لا تجزم فيها ، أو لأنه كان يلزم في بيانه مفسد للناس واليوم زال ذلك . ١ هـ . قال الحافظ ابن حجر أثابه الله تعالى : جميع ما ذكر من لفظ الخطأ ونحوه إنما أحكيه عن قائله ولست راضياً بإطلاقه في حق الصديق رضي الله عنه . ١ هـ .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تقسم » بعد إقسام أبي بكر رضي الله عنه ، أى لا تكرر يمينك . قال النووي : قيل : إنما لم يبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم أبي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة ، فإن وجد ذلك فلا إبرار . والحديث أخرجه مسلم في التعبير ، وأبو داود في الإيمان والنذور ، والنسائي وابن ماجه في الرؤيا . وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإبرار القسم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قال في الفتح : يحتمل أن يكون منه ذلك لما سأله جهاراً وإن كان أعلمه بذلك سراً . وفيه الحث على علم الرؤيا وعلى تفسيرها وترك إغفال السؤال عنه وفضيلتها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات . قال ابن هبيرة : وفي السؤال من أبي بكر أولاً وآخرأ ، وجواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على انبساط أبي بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أن لا يعبر الرؤيا إلا عالم ناصح أمين حبيب . وفيه أن العابر قد يخطئ وقد يصيب ، وأن للعالم بالتعبير أن يسكت عن تأويل الرؤيا أو بعضها عند رجحان الكتمان على الذكر . قال المهلب : ومحلّه إذا كان في ذلك عموم ، فأما لو كانت مخصوصة بواحد مثلاً فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة . وفيه جواز إظهار العالم بما يحسن من العمل إذا خلصت نيته وأمن العجب ، وكلام العالم بخضرة من هو أعلم منه إذا أذن له في ذلك صريحاً أو ما قام مقامه . ويؤخذ منه جواز مثله في الإفتاء والحكم ، وأن للتلميذ أن يقسم على معلمه ليفيده الحكم ، والله أعلم . قال القسطلاني : ومن آداب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر أنه كتب إلى أبي موسى : إذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل خير لنا وشر لأعدائنا . ورجاله ثقات ، لكن سنده منقطع . وعند الطبراني والبيهقي في الدلائل من حديث ابن زمل الجهني وهو بكسر الزاى وسكون الميم بعدها لام ، قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى الصبح قال : هل رأى أحد منكم شيئاً ؟ قال ابن زمل : فقلت : أنا يارسول الله . قال : خيراً تلقاه وشرأ تتوقاه ، وخير لنا وشر لأعدائنا ، والحمد لله رب العالمين ، اقصص رؤياك ... الحديث ، وسنده ضعيف جداً .

كتاب الفتن

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الفتن) *

جمع فتنة ، وهى المحنة والعذاب والشدة وكل مكروه وآيل إليه ، كالكفر والإثم والفضيحة والفجور والمصيبة وغيرها من المكروهات ، فإن كانت من الله فهى على وجه الحكمة ، وإن كانت من الإنسان بغير أمر الله فهى مذمومة ، فقد ذم الله الإنسان بإيقاع الفتنة ، كقوله تعالى : « والفتنة أشد من القتل وإن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات » الآية . قال الراغب : أصل الفتن إدخال الذهب النار لتظهر جودته من رداءته ، ويستعمل فى إدخال الإنسان النار ، ويطلق على العذاب كقوله : « ذوقوا فتنكم » وعلى ما يحصل عنه العذاب كقوله : « إلا فى الفتنة سقطوا » وعلى الاختبار كقوله : « وفتناك فتونا » وفيما يدفع إليه الإنسان من شدة ورخاء ، وفى الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالاً ، قال تعالى : « ونبلوكم بالشر والخير فتنة » ومنه قوله سبحانه : « وإن كادوا ليفتنونك » أى يوقعونك فى بلية وشدة فى صرفك عن العمل بما أوحى إليك . انتهى . وقال تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » أى اتقوا ذنباً يعمكم أثره ، كإقرار المنكر بين أظهركم ، والمداهنة فى الأمر بالمعروف ، وافتراق الكلمة ، وظهور البدع ، والتكاسل فى الجهاد . وعند أحمد بسند حسن من حديث عدى بن عميرة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة .

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا مَاتَ
مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ قَالَ : مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا
يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ
مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : من كره من أميره شيئاً (من أمر الدين (فليصبر) على ذلك المكروه
ولا يخرج عن طاعة السلطان (فإنه من خرج من السلطان) أى من طاعته .
ووقع عند مسلم : فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان . وفى الرواية
الأخرى : من فارق الجماعة (شبراً) أى قدر شبر ، كناية عن معصية السلطان
ومحاربتة ولو بأدنى شيء . قال ابن أبي جرة : المراد بالمفارقة السعى فى حل
عقد البيعة التى حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء ، فكفى عنها بمقدار
الشبر ، لأن الأخذ فى ذلك يؤدى إلى سفك الدماء بغير حق (مات ميتة جاهلية)
وفى الرواية الأخرى : فات إلا مات ميتة جاهلية . وفى رواية لمسلم : فميتته
ميتة جاهلية . وعنده فى حديث ابن عمر رفعه : من خلع يداً من طاعة لقي
الله ولا حجة له ، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية . والميتة
بكسر الميم كالجلسة : بيان لهيئة الموت وحالته التى يكون عليها ، أى كما يموت
أهل الجاهلية من الضلالة والفرقة ، وليس لهم إمام يطاع ، لأنهم كانوا
لا يعرفون ذلك ، وليس المراد أنه يموت كافراً بل عاصياً . وقال القسطلانى :
وفى الحديث أن السلطان لا ينعزل بالفسق ، إذ فى عزله سبب للفتنة وإراقة
الدماء وتفريق ذات البين ، فالمفسدة فى عزله أكثر منها فى بقاءه . والحديث
أخرجه البخارى فى الأحكام أيضاً ، ومسلم فى المغازى . انتهى .

(وفى رواية أخرى عنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال)
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (من رأى من أميره شيئاً يكرهه

فليصبر عليه فإنه) أى فإن الشأن (من فارق الجماعة) أى جماعة الإسلام وخرج عن طاعة الإمام (شبراً) أى ولو بأدنى شيء (فمات إلا مات ميتة جاهلية) أى على هيئة كان يموت عليها أهل الجاهلية ، لأنهم كانوا لا يرجعون إلى طاعة أمير ، ولا يتبعون هدى إمام ، بل كانوا مستنكفين عن ذلك ، مستبدين بالأمر . قال الكرمانى : الاستثناء هنا بمعنى الاستفهام الإنكارى ، أى ما فارق الجماعة أحد إلا جرى له كذا . قال فى الفتح : يحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره ، ومعناه أنه يموت مثل موت الجاهلى وإن لم يكن هو جاهلياً ، وأن ذلك ورد مورد الزجر والتنفير ، وظاهره غير مراد ، ويؤيد أن المراد بالجاهلية التشبيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث الآخر : من فارق الجماعة شبراً فكأنما خلع ربة الإسلام من عنقه . أخرجه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان مصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعرى فى أثناء حديث طويل . وأخرجه البزار والطبرانى فى الأوسط من حديث ابن عباس ، وفى سنده خليف بن دعلج ، وفيه مقال ، وقال « من رأسه » بدل « عنقه » . قال ابن بطلال : فى هذا الحديث حجة فى ترك الخروج على السلطان ولو جار ، وقد اجتمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، وأن طاعته خير من الخروج عليه ، لما فى ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء . وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح ، فلا تجوز طاعته فى ذلك ، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها ، كما فى الحديث الآخر الآتى .

الحديث الثاني

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : دَعَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعَنَا ، فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا : أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ .

(عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : دعانا النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) ليلة العقبة (فبايعنا) روى بفتح العين وإسكانها (فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (فيما أخذ علينا) أى اشترط (أن بايعنا على السمع والطاعة)
 له (فى منشطنا ومكرهنا) مصدران ميميان ، أى فى حالة نشاطنا والحالة التى
 نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به . وقال الداودى : إن المراد الأشياء
 التى يكرهونها . قال ابن التين : الظاهر أنه أراد فى وقت الكسل والمشقة فى
 الخروج ليطابق قوله « منشطنا » . قال فى الفتح : ويؤيده ما وقع عند أحمد
 بلفظ « فى النشاط والكسل » (وعسرنا ويسرنا) وفى رواية لإسماعيل بن عبيد :
 وعلى النفقة فى العسر واليسر . وزاد : وعلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
 (وأثرة علينا) بفتححات أو بضم الهمزة ، أى إثارة الأمراء بحظوظهم
 واختصاصهم إياها بأنفسهم . قال فى الفتح : والمراد أن طواعيتهم لمن يتولى
 عليهم لا يتوقف على إيصالهم حقوقهم ، بل عليهم الطاعة ولو منعهم حقهم
 (وأن لا ننازع الأمر) أى الملك والإمارة (أهله) قال فى شرح المشكاة :
 هو كاليان لسابقه ، لأن معنى عدم المنازعة هو الصبر على الأثرة . وزاد أحمد
 من طريق عمير بن هانىء عن عبادة : وإن رأيت أن لك ، أى وإن اعتقدت
 أن لك فى الأمر حقاً ، فلا تعمل بذلك الظن ، بل اسمع وأطع إلى أن يصل
 إليك بغير خروج عن الطاعة . وعند ابن حبان وأحمد من طريق أبى النصر عن
 جنادة : وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك . وزاد فى رواية الوليد بن عبادة عن
 أبيه : وأن نقوم بالحق حيثما كنا ، لا نخاف فى الله لومة لائم (إلا أن تروا
 كُفْرًا بَوَاحًا) ظاهراً يجهر ويصرح به من قولهم : باح بالشئ يسوح به

بواحاً وبواحاً إذا أذاعه وأظهره . قاله الخطابي . ووقع عند الطبراني من رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب في هذا الحديث : كفرأ صراحاً . وفي رواية حيان أبي النصر : إلا أن تكون معصية الله بواحاً . وعند أحمد من طريق عمير ابن هاني عن قتادة : ما لم يأمر بك بإثم بواحاً . وعند أحمد والطبراني والحاكم من روايته عن أبيه عن عبادة : سبلى أمورك من بعدى رجال يعرفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون ، فلا طاعة لمن عصى الله . وعند أبي بكر بن أبي شيبة من طريق أزهر بن عبد الله عن عبادة رفعه : سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا تعرفون ويفعلون ما تنكرون ، فليست لأولئك عليكم طاعة . وأخرج مسلم من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : سيكون أمراء فتعرفون منهم وتنكرون ، فمن عرف برىء ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى وتابع ، قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا . وأخرج مسلم أيضاً من حديث عوف بن مالك رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم . قال : قلنا : أفلا ننايذهم يا رسول الله ؟ قال : لا ما أقاموا الصلاة . قال العلامة المحقق ابن علان في شرح رياض الصالحين للنووى : فيؤخذ منه أن ترك إقامة الصلاة كالكفر البواح . وبه يتبين تفسير « ننايذهم » لأن تفسير السنة بالسنة أولى . وفي المصباح : نايذته بالحرب : كاشفته إياها وحاربتة . انتهى (عندكم من الله فيه برهان) أى نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل ، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل . والحديث أخرجه مسلم في المغازى . قال النووى : المراد بالكفر هنا المعصية . ومعنى الحديث : لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم ، إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام ، فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحق حيثما كنتم . انتهى . وقال غيره : المراد بالإثم هنا : المعصية والكفر ، فلا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر . قال في الفتوح : والذي يظهر حل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية ،

فلا ينازعه بما يقدح في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر ، وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية ، فإذا لم يقدح في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق ويتوصل إلى تبيين الحق له بغير عنف ، ومحمل ذلك إذا كان قادراً ، والله أعلم . ونقل ابن التين عن الداودي قال : الذي عليه العلماء في أمراء الجور إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ، وإلا فالواجب الصبر . وعن بعضهم : لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء ، فإن أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلفوا في جواز الخروج عليه ، والصحيح المنع ، إلا أن يكفر ، فيجب الخروج عليه .

الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تَدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ ، وَهُمْ أَحْيَاءٌ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء) قال ابن بطال : هذا وإن كان لفظه لفظ العموم فالمراد به الخصوص ، ومعناه : إن الساعة تقوم في الأكثر والأغلب على شرار الناس بدليل قوله : لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة . فدل هذا الخبر على أن الساعة تقوم أيضاً على قوم فضلاء . قال في الفتح : قلت : ولا يتعين ما قال ، فقد جاء ما يؤيد العموم المذكور ، كقوله في حديث ابن مسعود أيضاً رفعه : لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق . أخرجه مسلم . ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رفعه : إن الله يبعث ريحاً من اليمن ألين من الحرير ، فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته . وله في آخر حديث النواس بن سمعان الطويل في قصة الدجال وعيسى ويأجوج ومأجوج : إذ بعث الله ريحاً طيبة فتقبض روح كل مؤمن ومسلم ، وتبقى شرار الناس يتهارجون تهارج الحمر ، فعليهم تقوم الساعة . ومعنى يتهارجون : يتسافدون . وقيل : يتناورون . والذي يظهر أنه هنا بمعنى يتقاتلون ، أو الأعم من ذلك . ويؤيد حمله على التقاتل حديث الباب . ولمسلم أيضاً : لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله . وهو عند أحمد بلفظ : على أحد يقول لا إله إلا الله . والجمع بينه وبين حديث : لا تزال طائفة ، حمل الغاية في حديث : لا تزال طائفة على وقت هبوب الرياح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم ، فلا يبقى إلا الشرار فتهم الساعة عليهم بغتة . انتهى .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ شَكِيَ إِلَيْهِ مَا لَقِيَ النَّاسَ مِنَ الْحَجَّاجِ ، فَقَالَ : اصْبِرُوا فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ ، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه وقد شكى إليه ما لقي الناس من الحججاج)
ابن يوسف الثقفى الأمير المشهور من ظلمه وتعديه (قال : اصبروا) عليه
(فإنه لا يأتى عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم) أى حتى
تموتوا . وقد ثبت فى صحيح مسلم فى حديث آخر : واعلموا أنكم لن تروا ربكم
حتى تموتوا . وعند الطبرانى بسند صحيح عن ابن مسعود قال : أمس خير من
اليوم ، واليوم خير من غد ، وكذلك حتى تقوم الساعة (سمعته من نبيكم صلى الله
عليه وآله (وسلم) قال ابن بطلال : هذا الخبر من أعلام النبوة لإخباره صلى
الله عليه وآله وسلم بفساد الأحوال ، وذلك من الغيب الذى لا يعلم بالرأى
وإنما يعلم بالوحى : انتهى . وقد استشكل هذا الإطلاق مع أن بعض الأزمنة
تكون فى الشر دون التى هى قبلها ، ولو لم يكن فى ذلك إلا زمن عمر بن
عبد العزيز ، وهو بعد زمن الحججاج بيسير ، وقد استمر الخير الذى كان
فى زمنه ، بل لو قيل : إن الشر اضمحل فى زمانه لما كان بعيداً ، فضلاً عن
أن يكون شرّاً من الذى قبله . وقد حمله الحسن البصرى على الأكثر الأغلب ،
فسئل عن وجود عمر بن عبد العزيز ، فقال : لا بد للناس من تنفيس . وأجاب
بعضهم أن المراد بالتفضيل تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر ، فإن عصر
الحججاج كان فيه كثير من الصحابة فى الأحياء ، وفى عصر عمر بن عبد العزيز
انقرضوا ، والزمان الذى فيه الصحابة خير من الزمان الذى بعده لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم : خير القرون قرنى . وهوى الصحيحين . وقوله : أصحابى
أمنة لأمتى . فإذا ذهب أصحابى أتى أمتى ما يوعدون . أخرجه مسلم . قال
الحافظ ابن حجر : ثم وجدت عن ابن مسعود التصريح بالمراد ، وهو أولى
بالاتباع ، فأخرج يعقوب بن أبى شيبه من طريق الحارث بن خضرة عن زيد
ابن وهب قال : سمعت ابن مسعود يقول : لا يأتى عليكم يوم إلا وهو شر من

اليوم الذى كان قبله حتى تقوم الساعة ، لست أعنى رخاء من العيش يصيبه ولا ما يفيد ، ولكن لا يأتى عليكم يوم إلا وهو أقل علماً من اليوم الذى مضى ، فإذا ذهب العلماء استوى الناس ، فلا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر ، فعند ذلك تهلكون . ومن طريق أبى إسحق عن أبى الأحوص عن ابن مسعود إلى قوله « شر منه » قال : فأصابنا سنة خصب ، فقال : ليس ذلك أعنى إنما أعنى ذهاب العلماء . ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه : لا يأتى عليكم زمان إلا وهو أشد مما كان قبله ، أما إنى لا أعنى أميراً خيراً من أمير ، ولا عاماً خيراً من عام ، ولكن علماءكم وفقهاؤكم يذهبون ، ثم لا تجدون منكم خلفاً ويحىء قوم يفتون برأيهم . وفى لفظ عنه من هذا الوجه : وما ذاك بكثرة الأمطار وقلتها ولكن بذهاب العلماء ، ثم يحدث قوم يفتون الأمور برأيهم ، فيثلمون الإسلام ويهدمونه . وأخرج الدارمى الأول من طريق الشعبي بلفظ : لست أعنى عاماً أخصب من عام ، والباقي مثله . وزاد : وخياركم قبل وفقهاؤكم . واستشكلوا أيضاً زمان عيسى بن مريم بعد زمان الدجال . وأجاب الكرمانى بأن المراد الزمان الذى يكون بعد عيسى ، أو المراد جنس الزمان الذى مات فيه الأمراء ، وإلا فاعلم من الدين بالضرورة أن زمان النبي المعصوم لا شرف فيه . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بالأزمة ما قبل وجود العلامات العظام كالرجال وما بعده ، ويكون المراد بالأزمة المتفاضلة فى الشر من زمن الحجاج فما بعده إلى زمن الدجال ، وأما زمن عيسى عليه السلام فله حكم مستأنف . والله أعلم . ويحتمل أن يكون المراد بالأزمة المذكورة أزمة الصحابة بنساء على أنهم هم المخاطبون بذلك فيختص بهم ، فأما من بعدهم فلم يقصد فى الخبر المذكور ، لكن الصحابي فهم التعميم ، ولذلك أجاب من شكى إليه الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر ، وهم أو جلهم من التابعين . واستدل ابن حبان فى صحيحه بأن حديث أنس ليس على عمومته بالأحاديث الواردة فى المهدي ، فإنه يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً . ثم وجدت عن ابن مسعود ما يصلح أن يفسر به الحديث . وهو ما أخرجه الدارمى بسند حسن عن عبد الله قال : لا يأتى عليكم عام إلا وهو شر من الذى قبله ، أما إنى لست أعنى عاماً . انتهى . وحديث الباب أخرجه الترمذى فى الفتن .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ
يَنْزِعُ فِي يَدِهِ ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح) نفي بمعنى النهي . وروى « لا يشير » بلفظ
النهي . قال فى الفتح : وكلاهما جائز (فإنه) أى الذى يشير (لا يدرى لعل
الشیطان ينزع فى يده) بفتح التحتية وكسر الزاى بينهما نون ساكنة آخره عين
مهملة ، أى يقلعه من يده فيصيب به الآخر ، أو يشد يده فيصيبه . ولأبى
ذر عن الكشميني : ينزع بفتح الزاى بعدها غين معجمة ، أى يحمل بعضهم
على بعض بالفساد (فيقع) فى معصية تفضى به إلى أن يقع (فى حفرة من النار)
يوم القيامة ، وفيه النهى عما يفضى إلى الخلود وإن لم يكن الخلود محققاً ، سواء
كان ذلك فى جد أو هزل . وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الأدب . ووقع فى
حديث أبى هريرة عند ابن أبى شيبة وغيره مرفوعاً من رواية ضمرة بن أبى
ربيعه عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عنه : الملائكة تلعن أحدكم إذا أشار
إلى الآخر بحديدة وإن كان أخاه لأبيه وأمه . وأخرجه الترمذى أيضاً من وجه
آخر أيضاً عن أبى هريرة موقوفاً من رواية أيوب عن ابن سيرين عنه . وأخرج
الترمذى أصله مرفوعاً من رواية خالد الخذاء عن ابن سيرين عنه بلفظ :
من أشار إلى أخيه بحديدة لعنته الملائكة . وقال حسن صحيح غريب . وكذا
صححه أبو حاتم من هذا الوجه . وقال فى طريق ضمرة منكر . وأخرج الترمذى
بسند صحيح عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتعاطى
السيف مسلولا . ولأحمد والبخاري من وجه آخر عن جابر أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مرّ بقوم فى مجلس يسلون سيفاً يتعاطونه بينهم غير مغمود ، فقال :

ألم أزجر عن هذا ، إذا سل أحدكم السيف فليغمده ثم ليعطه أخاه . ولأحمد والطبراني بسند حسن عن أبي بكرة نحوه ، وزاد : ولعن الله من فعل هذا ، إذا سل أحدكم سيفه وأراد أن يناوله أخاه فليغمده ثم يناوله . قال ابن العربي : إذا استحق الذي يشير بالحديدة اللعن فكيف الذي يصيب بها ، وإنما يستحق اللعن إذا كانت إشارة تهديد ، سواء كان جاداً أم لاعباً كما تقدم ، وإنما أُوخذ اللاعب لما أدخله على أخيه من الروع ، ولا يخفى أن إثم الهازل دون إثم الجاد ، وإنما نهى عن تعاطي السيف مسلولاً لما يخاف من الغفلة عند التناول فيسقط فيؤذى .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
سَتَكُونُ فِتْنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي ،
وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ ، وَمَنْ وَجَدَ
فِيهَا مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْنَعُذْ بِهِ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ستكون فتن) بصيغة الجمع (القاعد فيها) أى فى زمن الفتن عنها (خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى) زاد الإسماعيلي من طريق الحسن بن إسماعيل الكلبي عن إبراهيم بن سعد بسنده فيه فى أوله : النائم فيها خير من اليقظان ، واليقظان فيها خير من القاعد . والحسن بن إسماعيل المذكور وثقه النسائي وهو من شيوخه ، ثم وجدت هذه الزيادة عند مسلم أيضاً من رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، وكان أخرجه أولاً من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه كرواية محمد بن عبد الله شيخ البخارى فيه ، فكان إبراهيم بن سعد يذكره تاماً وناقصاً . ووقع فى حديث خرشة بن الحر عند أحمد وأبي يعلى مثل هذه الزيادة شاهداً من حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود بلفظ : النائم فيها خير من المضطجع وهو المراد باليقظان فى الرواية المذكورة ، لأنه قابله بالقاعد . وفى حديث ابن مسعود أيضاً بلفظ : الماشى فيها خير من الراكب ، والراكب فيها خير من المجرى قتلها كلها فى النار . ولمسلم من حديث أبي بكر : والماشى فيها خير من الساعى إليها ، وزاد « إلا » فإذا نزلت : فمن كانت له إبل فليلحق بإبله ... الحديث . قيل : المراد بالقائم الذى لا يستشرفها ، وبالماشى من يمشى فى أسبابه لأمر سواها ، فربما يقع بسبب مشيه فى أمر يكرهه . وحكى ابن التين عن الداودى أن الظاهر أن المراد من يكون مباشراً لها فى الأحوال كلها ، يعنى أن بعضهم فى ذلك أشد من بعض ، فأعلاهم فى ذلك الساعى فيها بحيث يكون سبباً لإثارتها ، ثم من يكون قائماً بأسبابها وهو الماشى ، ثم من يكون

مباشراً لها وهو القائم ، ثم من يكون مع النظارة ولا يقاتل وهو القاعد ، ثم من يكون محسناً لها ولا يباشر ولا ينظر وهو المضطجع اليقظان ، ثم من لا يقع منه شيء من ذلك ولكنه راض وهو النائم . والمراد بالأفضلية في هذه التحيرية من يكون أقل شراً ممن فوقه على التفصيل المذكور (من تشرف) أى تطلع (لها) بأن يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها (تستشرفه) بالجزم : تهلكه بأن يشرف منها على الهلاك ، يقال : أشرف المريض إذا أشفى على الموت ، يريد من انتصب لها انتصبت له ، ومن أعرض عنها أعرضت عنه . وحاصله أن من اطلع فيها بشخصه قابلته بشرها ، ويحتمل أن المراد من خاطر فيها بنفسه أهلكته ، ونحوه قول الفائق : من غالبها غلبته (فمن وجد فيها ملجأ) أى موضعاً يلتجئ إليه من شرها (أو معاذاً) بفتح الميم وضمها ، بمعنى الملجأ (فليعذبه) أى ليعتزل فيه ليسلم من شر الفتنة . وفي رواية : فليستعذ . ووقع تفسيره عند مسلم في حديث أبي بكره ولفظه : فإذا نزلت : فمن كان له إيل فليلحق بإبله ، وذكر الغنم والأرض ، قال رجل : يارسول الله أرأيت من لم يكن له ؟ قال : يعمد إلى سيفه فليدق على حده الحجر ثم لينج إن استطاع . وفيه التحذير من الفتنة ، والحث على اجتناب الدخول فيها ، وإن شرها يكون بحسب التعلق بها . والمراد بالفتنة : ما ينشأ من الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم من المبطل . قال الطبري : اختلف السلف ، فحمل بعضهم ذلك على العموم ، وهم من قعد عن الدخول في القتال بين المسلمين مطلقاً كسعد وابن عمر ومحمد بن مسامة وأبي بكره في آخرين ، وتمسكوا بالظواهر المذكورة وغيرها ، ثم اختلف هؤلاء ، فقالت طائفة : يلزم البيوت ، وقالت طائفة : بل بالتحول عن بلد الفتن أصلاً ، ثم اختلفوا ، ففهم من قال : إذا هجم عليه شيء من ذلك يكف يده ولو قتل ، ومنهم من قال : يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله ، وهو معذور إن قتل أو قتل . وقال آخرون : إذا بغت طائفة على الإمام فامتنعت من الواجب عليها ونصبت الحروب وجب قتالها ، وكذلك لو تحارب طائفتان وجب على كل قادر الأخذ على يد المخطئ ونصر المصيب . وهذا قول الجمهور . وفصل آخرون فقالوا : كل قتال وقع بين طائفتين من المسلمين حيث لا إمام للجماعة فالقتال حينئذ ممنوع . وتنزل الأحاديث التي في هذا الباب وغيره على ذلك ، وهو قول الأوزاعي ، قال

الطبرى : والصواب أن يقال : إن الفتنة أصلها الابتلاء ، وإنكار المنكر واجب على من يقدر عليه ، فمن أعان المحق أصاب ، ومن أعان المخطئ أخطأ ، وإن أشكل الأمر فهى الحالة التى ورد النهى عن القتال فيها . وذهب آخرون إلى أن الأحاديث وردت فى حق ناس مخصوصين ، وأن النهى مخصوص بمن خوطب بذلك . وقيل : إن أحاديث النهى مخصوصة بآخر الزمان حيث يحصل الهرج . والتحقيق أن المقاتلة إنما هى فى طلب الملك . وقد وقع فى حديث ابن مسعود : قلت : يا رسول الله ومتى ذلك ؟ قال : أيام الهرج . قلت : ومتى ؟ قال : حين لا يأمن الرجل جليسه .

الحديث السابع

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ فَقَالَ :
يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِبَيْكَ تَعَرَّبْتَ ، قَالَ : لَا وَلَكِنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذَنَ لِي فِي الْبَدْوِ .

(عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه دخل على الحجاج) بن يوسف
الثقفي الظالم السفاك لما ولى إمرة الحجاز بعد قتل ابن الزبير فسار من مكة إلى
المدينة وذلك في سنة أربع وسبعين (فقال) له (يا ابن الأكوع ارتددت على
عقبك) وكان ذلك من جفاء الحجاج حيث خاطب هذا الصحابي الجليل بهذا
الخطاب الفج من غير أن يستكشف عن عذره ، ويقال : إنه أراد قتله ،
فبين الحجة التي يريد أن يجعله مستحقاً للقتل بها . وقد أخرج الطبراني من
حديث جابر بن سمرة رفعه : لعن الله من بدا بعد هجرته إلا في فتنة ، فإن
البدو خير من المقام في الفتنة (تعربت) أى تكلفت في صيورتك أعرابياً ،
يريد أنك رجعت في الهجرة التي فعلتها لوجه الله تعالى بخروجك من المدينة
فتستحق القتل ، وكان من رجع بعد الهجرة إلى موضعه بغير عذر يجعلونه
كالمرتد . وفي حديث ابن مسعود عند النسائي رفعه : لعن الله آكل الربا
وموكله ... الحديث . وفيه : والمرتد بعد هجرته أعرابياً (قال) ابن الأكوع
مجيباً للحجاج (لا) لم أسكن البادية رجوعاً عن هجرتي (ولكن) بتشديد النون
(رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم أذن لي) في الإقامة (في البدو) وعن
سلمة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البدواة ، فأذن له .
أخرجه الإسماعيلي من طريق حماد بن مسعدة عن يزيد بن أبي عبيد عنه .
وفي لفظ له : استأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا ، أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ ، ثُمَّ بُعِثُوا
عَلَى أَعْمَالِهِمْ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : إذا أنزل الله) تعالى (بقوم عذاباً) أى عقوبة لهم على سيئ
أعمالهم (أصاب العذاب من كان فيهم) وفى رواية : أصاب به من بين أظهرهم .
أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي النعمان عن ابن المبارك . والمراد من كان فيهم
من ليس هو على رأيهم . ومن صيغ العموم ، فالمعنى أن العذاب يصيب حتى
الصالحين منهم (ثم بعثوا على) حسب (أعمالهم) إن كان صالحاً فعقابه صالحة
وإلا فسيئة ، فيكون ذلك العذاب طهرة للصالحين ونقمة على الفاسقين . وفى
صحيح ابن حبان عن عائشة مرفوعاً : إن الله إذا أنزل سطوته على أهل نقمته
وفيهم الصالحون ، قبضوا معهم ثم بعثوا على نياتهم وأعمالهم . وأخرجه البيهقي
في الشعب : فلا يلزم من الاشتراك فى الموت الاشتراك فى الثواب أو العقاب ،
بل يجازى كل أحد بعمله على حسب نيته . وهذا من الحكم العدل ، لأن أعمالهم
الصالحة إنما يجازون بها فى الآخرة ، وأما فى الدنيا فهما أصابهم من بلاء كان
تكفيراً لما قدموه من عمل سيئ ، كترك الأمر بالمعروف . وللبهقي فى الشعب من
طريق الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب عن عائشة مرفوعاً : إذا ظهر السوء فى
الأرض أنزل الله بأسه فيهم ، قيل : يا رسول الله وفيهم أهل طاعته؟ قال : نعم .
ثم يبعثون إلى رحمة الله تعالى . قال ابن بطال : هذا الحديث يبين حديث زينب
بنت جحش حيث قالت : أنهلك وفيها الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث
فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر والإعلان بالمعاصي . قال فى الفتح :
الذى يناسب كلامه الأخير حديث أبى بكر الصديق رضى الله عنه : سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم
يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب . أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان .
فأما حديث ابن عمر وحديث زينب بنت جحش فتناسبان . وقد أخرجه مسلم
عقبه ، ويجمعهما أن الهلاك يعم الطائع مع العاصي . وزاد حديث ابن عمر :

إن الطائع عند البعث يجازى بعمله . ومثله حديث عائشة مرفوعاً : العجب أن ناساً من أمتي يؤمون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم ، فقلنا : يا رسول الله إن الطريق يجمع الناس ، فقال : نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل ، يهلكون مهلكاً واحداً ويصعدون مصادر شتى ، يبعثهم الله على نياتهم . أخرجه مسلم . وله من حديث أم سلمة نحوه ولفظه : فقلت : يا رسول الله فكيف بمن يكون كارهاً ؟ قال : يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته . وله من حديث جابر رفعه : يبعث كل عبد على ما مات عليه ، فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم ولم ينكر عليهم ، فكان ذلك جزاء لهم على مداھنتهم ، ثم يوم القيامة يبعث كل منهم فيجازى بعمله ، فأما من أمر ونهى فلا يرسل الله عليهم العذاب ، بل يدفع الله بهم العذاب . ويؤيده قوله تعالى : « وما كنا مهلكي القرى إلا أهلها ظالمون » ويدل على التعميم لمن لم ينه عن المنكر وإن كان لا يتعاطاه قوله : فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم . ويستفاد من هذا مشروعية الهرب من الكفار ومن الظلمة ، لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى الهلكة . هذا إذا لم يعنهم ولم يرض بأفعالهم ، فإن أعان أو رضى فهو منهم . ويؤيده أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالإسراع في الخروج من ديار ثمود . قال في بهجة النفوس : وفي الحديث تحذير عظيم لمن سكنت عن النهي ، فكيف بمن داهن ، فكيف بمن رضى ، فكيف بمن أعان ، نسأل الله العافية والسلامة . وفي القسطلاني : واعلم أنه قد تقوم كثرة رؤية المنكرات مقام ارتكابها في سلب القلوب نور التمييز والإنكار ، لأن المنكرات إذا كثرت على القلب ورودها وتكرر في العين شهودها ذهبت عظمتها من القلوب شيئاً فشيئاً ، إلى أن يراها الإنسان ، فلا يخطر بباله أنها منكرات ، ولا يمر بفكره أنها معاص ، لما أحدث تكرارها من تألف القلوب بها . وفي قوت القلوب لأبي طالب المكي عن بعضهم : أنه مرّ يوماً في السوق فرأى بدعة ، فبال الدم من شدة إنكاره لها بقلبه وتغير مزاجه لرؤيتها ، فلما كان اليوم الثاني مرّ فرآها فبال دماً صافياً ، فلما كان اليوم الثالث مرّ فرآها فبال بوله المعتاد ، لأن حدة الإنكار التي أثرت في بدنه ذلك الأثر ذهبت ، فعاد المزاج إلى حاله الأول ، وصارت البدعة كأنها مألوفة عنده معروفة . وهذا أمر مستقر لا يمكن جموده . والله تعالى أعلم .

الحديث التاسع

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ النِّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ .

(عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : إنما كان النفاق على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) موجوداً (فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان) قال السفاسى : كان المنافقون على عهده صلى الله عليه وآله وسلم آمنوا بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، وأما من جاء بعدهم فإنه ولد في الإسلام وعلى فطرته ، فن كفر منهم فهو مرتد ، ولذلك اختلف أحكام المنافقين والمرتين . انتهى . قال في الفتوح : والذي يظهر أن حذيفة لم يرد نفي الوقوع وإنما أراد نفي اتفاق الحكم ، لأن النفاق لإظهار الإيمان وإخفاء الكفر ، ووجود ذلك ممكن في كل عصر ، وإنما اختلف الحكم لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتألفهم ويقبل ما أظهره من الإسلام ، ولو ظهر منهم احتمال خلافه ، وأما من بعده فن أظهر شيئاً فإنه يؤخذ به ولا يترك لمصلحة التألف لعدم الاحتياج إلى ذلك . وقيل : غرضه أن الخروج عن طاعة الإمام جاهلية ، ولا جاهلية في الإسلام ، أو تفريق للجماعة ، فهو خلاف قول الله تعالى : « ولا تفرقوا » وكل ذلك غير مستور ، فهو كالكفر بعد الإيمان . وفي حديث حذيفة الآخر عند البخارى : إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون فيخرجون على الأئمة ويوقعون الشر بين الفرق فيتعدى شرهم لغيرهم . وعند البزار من طريق عاصم عن أبي وائل : قلت لحذيفة : النفاق اليوم شر أم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : فضرب بيده على جبهته وقال : أوه ، هو اليوم ظاهر ، إنهم كانوا يستخفون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الحديث .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ ، تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ
بِبُصْرَى .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز (أى تنفجر منها .
قال القرطبي في التذكرة : قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة ، وكان بدؤها
زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع
 وخمسين وستائة ، واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت ، وظهرت
النار بقريظة بطرف الحرة ، ترى في صورة البسلد العظيم على سور محيط
عليه شراريف وأبراج ومآذن ، ويرى رجال يقودونها ، لا تمر على جبل
إلا دكته وأذابته ، ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق ، له دوى
كدوى الرعد ، يأخذ الصخور بين يديه وينتهى إلى محط الركب العراق .
 واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم ، فاتته النار إلى قرب المدينة ،
ومع ذلك كان يأتى المدينة نسيم بارد ، وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر .
وقال لى بعض أصحابنا : رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام ، وسمعت
أنها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى . وقال النووى : تواتر العلم بخروج
هذه النار عند جميع أهل الشام . وقال أبو شامة في ذيل الروضتين :
وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح
أمر عظيم حدث بها ، فيها تصديق لما فى الصحيحين ، فذكر هذا الحديث ،
قال : فأخبرنى بعض من أثق به ممن شاهدها أنه بلغه أنه كتب على ضوءها
الكتب ، فذكر نحو ما تقدم . ومن ذلك أن فى بعض الكتب ظهر فى أول جمعة
من جمادى الآخرة فى شرق المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم ،
انفجرت من الأرض وسال منها وادٍ من نار حتى حاذى جبل أحد . وفى
كتاب آخر : انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد

المدينة ، وهى رأى العين من المدينة ، وسال منها وادٍ يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربعة أميال تجرى على وجه الأرض ويخرج منها مهاد وجبال صغار . وفى كتاب آخر : ظهر ضوءها إلى أن رأوها من مكة . قال : ولا أقدر أصف عظمها ولها دوى . وقال أبو شامة : ونظم الناس فى ذلك أشعاراً ودام أمرها أشهراً ثم خدت . قال فى الفتح : والذى يظهر لى أن النار المذكورة فى حديث الباب هى التى ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره ، وأما النار التى تحشر الناس فنار أخرى . وقد وقع فى بعض بلاد الحجاز فى الجاهلية نحو هذه النار التى ظهرت بنواحي المدينة فى زمن خالد بن سنان العبسى ، فقام فى أمرها حتى أخذها ، ومات عقب ذلك فى قصة له ذكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى فى كتاب الجماجم ، وأوردها الحاكم فى المستدرک من طريق معلى بن مهدي عن أبي عوانة عن أبي يونس عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلاً من بني عبس يقال له خالد بن سنان قال لقومه : إني أظن أنكم نار الحدثان ، فذكر القصة وفيها : فانطلق وهى تخرج من شق جبل من حرة يقال لها حرة السجع ، فذكر القصة فى دخولها الشق والنار كأنها جبل سقر ، ففصرها بعصاه حتى أدخلها وخرج . وقد أوردت لهذه القصة طرقات فى ترجمته فى كتابى فى الصحابة . انتهى ما فى الفتح (تضییع أعناق الإبل ببصرى) أى تجعل على أعناق الإبل ضوءاً . وبصرى : مدينة معروفة بالشام ، وهى مدينة حوران ، بينها وبين دمشق نحو ثلاث مراحل ، وفى كامل بن عدى من طريق عمر بن سعيد التنوخى عن ابن شهاب عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رفعه : لا تقوم الساعة حتى يسيل وادٍ من أودية الحجاز بالنار تضییع له أعناق الإبل ببصرى . قال فى الفتح : وعمر ذكره ابن حبان فى الثقات ولينه ابن عدى والدارقطنى ، وهذا ينطبق على النار المذكورة التى ظهرت بالمدينة فى المائة السابعة . قال القطب القسطلانى فى كتابه « جمل الإيجاز فى الإعجاز بنار الحجاز » : وتقدمتها زلزلة اضطرب الناقلون فى تحقيق اليوم الذى ابتدأت فيه ، فالأكثر أن ابتداءها كان يوم الأحد مستهل جمادى الآخرة من سنة أربع وخمسين وستائة . وقيل : ابتدأت ثالث الشهر ، وجمع بأن القائل بالأول قال : كانت خفيفة إلى ليلة الثلاثاء بيومها ، ثم ظهرت ظهوراً مشترك فيه الخاص والعام ، واشتدت حركتها

وعظمت رجفتها ، وارتجت الأرض بمن عليها ، وعجت الأصوات لبارئها تتوسل أن ينظر إليها ، ودامت حركة بعد حركة حتى أيقن أهل المدينة بالهلكة وزلزلوا زلزالاً شديداً ، فلما كان يوم الجمعة في نصف النهار ثار في الجو دخان متراكم أمره متفاقم ، ثم شاع شعاع النار وعلا حتى غشى الأبصار . وحكى لى جمع من حضر أن النفوس سكرت من حلول الوجل ، وفنيت من ارتقاب ترزّل الأجل ، وعج المجاورون في الجوار بالاستغفار ، وعزموا على الإقلاع عن الإصرار والتوبة عما اجتروا من الأوزار ، وفزعوا إلى الصدقة بالأموال فصرفت عنهم النار ذات اليمين وذات الشمال ، ويظهرُ حسن بركة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في أمته ويمن طلعته في رفقته ، فقد ظهر أن النار المذكورة في حديث الباب هي النار التي ظهرت بنواحي المدينة ، كما فهمه القرطبي وغيره . ويبقى النظر : هل هي من داخل كالتنفس ، أو من خارج كصاعقة نزلت ، والظاهر الأول ، ولعل التنفس حصل من الأرض لما ترزّلت وتزايلت عن مركزها الأول وتخلخلت . وقد تضمن الحديث في ذكر النار ثلاثة أمور : خروجها من الحجاز ، وسيلان وادٍ منه بالنار ، وقد وجدا ، وأما الثالث وهو إضاءة أعناق الإبل ببصرى فقد جاء من أخبر به ، فإذا ثبت هذا فقد صحّت الإشارات وتمت العلامات ، وإن لم يثبت فيحمل إضاءة أعناق الإبل ببصرى على وجه المبالغة ، وذلك في لغة العرب سائغ . وفي باب التشبيه في البلاغة بالغ . وللعرب في التصرف في المجاز ما يقضى للغتها بالسبق في الإعجاز . وعلى هذا يكون القصد بذلك التعظيم لشأنها ، والتفخيم لمكانها ، والتحذير من فورانها وغليانها . وقد وجد ذلك على وفق ما أخبر . وقد جاء من أخبر أنه أبصرها من تيماء وبصرى على مثل ما هي من المدينة في البعد ، فتعين أنها المراد ، وارتفع الشك والعناد . وأما النار التي تحشر الناس فنار أخرى . وحديث الباب من أفراد البخارى . انتهى ما في القسطلانى . وقصة هذه النار قد ذكرها جمع جم من أهل التاريخ في كتبهم ، منهم صاحب وفاء الوفاء ، والشيخ عبد الحق الفقيه الحنفى في جذب القلوب وغيرهما في غيرهما ، وبالله التوفيق .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
يُوشِكُ الْفُرَاتُ أَنْ يَحْسِرَ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَمَنْ حَضَرَهُ فَلَا يَأْخُذْ
مِنْهُ شَيْئاً .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه) وآله (وسلم : يوشك) بكسر الشين المعجمة : يقرب (الفرات)
النهر المشهور وتاؤه مجرورة على المشهور (أن يحسر) بفتح الياء وكسر السين :
يكشف (عن كنز من ذهب ، فمن حضره فلا يأخذ منه شيئاً) بجزم يأخذ
على النهى ، وإنما نهى عن الأخذ منه لما ينشأ عن الأخذ من الفتنة والقتال عليه .
وفى مسلم : يحسر الفرات عن جبل من ذهب فيقبل عليه الناس فيقتل من المائة
تسعة وتسعون ، ويقول كل رجل منهم : لعلى أكون أنا الذى أنجو ، والأصل :
أن يقول أنا الذى أفوز ، فعدل إلى قوله « أنجو » لأنه إذا نجا من القتل تفرد بالمال
وملكه ، وتسميته كنزاً باعتبار حاله قبل أن ينكشف ، وتسميته جبلاً للإشارة
إلى كثرتة . ويؤيده ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبى هريرة رفعه :
تقى الأرض أفلاذ كبدها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة ، فيجىء القاتل
فيقول : فى هذا قتلت ، ويجىء السارق فيقول : فى هذا قطعت يدي ،
ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً . قال ابن التين : وإنما نهى عن الأخذ منه لأنه
للمسلمين فلا يؤخذ إلا بحقه . قال : ومن أخذه وكثر المال ندم لأخذه
ما لا ينفعه ، وإذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب . قال فى الفتح : قلت :
وليس الذى قاله يبين ، والذى يظهر أن النهى عن أخذه من الفتنة والقتال
عليه . وقوله : « إذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب » فى مقام المنع
وإنما يتم ما زعمه من الكساد أن لو اقتسمه الناس بينهم بالسوية ووسعهم كلهم
فاستغنوا أجمعين ، فحينئذ تبطل الرغبة فيه ، وأما إذا حواه قوم دون قوم
فحرص من لم يحصل له شئ باق على حاله . ويحتمل أن تكون الحكمة فى
النهى عن الأخذ منه لكونه يقع فى آخر الزمان عند الحشر الواقع فى الدنيا ،

وعند عدم الظهور أو قلته أفلا ينتفع بما أخذ منه ، ثم ظهر لي رجحان الاحتمال الأول ، لأن مسلماً أخرج هذا الحديث أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ : يحسر الفرات عن جبل من ذهب فيقتل عليه الناس فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، ويقول كل رجل منهم : لعلى أكون أنا الذى أنجو . وأخرج مسلم أيضاً عن أبي بن كعب قال : لا تزال الناس مختلفة أعناقهم فى طلب الدنيا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يوشك أن يحسر الفرات عن جبل من ذهب ، فإذا سمع به الناس ساروا إليه ، فيقول من عنده : لئن تركنا الناس يأخذون منه ليذهبن به كله ، قال : فيقتلون عليه ، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون . فبطل ما تخيله ابن التين ، وتوجه التعقب عليه ، ووضح أن السبب فى النهى عن الأخذ منه ما يترتب على طلب الأخذ منه من الاقتتال ، فضلاً عن الآخذ ، ولا مانع أن يكون ذلك عند خروج الناس للحشر ، لكن ليس ذلك السبب فى النهى عنه . وأخرج ابن ماجه عن ثوبان رفعه قال : يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة . فذكر الحديث فى المهدي . فهذا إن كان المراد بالكنز فيه الكنز الذى فى حديث الباب دل على أنه إنما يقع عند ظهور المهدي ، وذلك قبل نزول عيسى وقبل خروج النار جزماً . والله أعلم . انتهى . والحديث أخرجه مسلم فى الفتن ، وأبو داود فى الملاحم ، والترمذى فى صفة الجنة .

الحديث الثاني عشر

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَتَانِ عَظِيمَتَانِ ، تَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ
 دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةٌ ، وَحَتَّى يُبْعَثَ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ ،
 كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَحَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ ،
 وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ ، وَتَظْهَرَ الْفِتْنُ ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ وَهُوَ الْقَتْلُ ، وَحَتَّى
 يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيُفْيِضَ حَتَّى يَهُمَّ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ ،
 وَحَتَّى يَعْزِضُهُ ، فَيَقُولَ الَّذِي يَعْزِضُهُ عَلَيْهِ : لَا أَرَبَ لِي بِهِ ، وَحَتَّى
 يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُنْيَانِ ، وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ :
 يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ ، وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا
 النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ ، فَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ
 آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ
 الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا ، فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ
 وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِفَحْتِهِ فَلَا يَطْعُمُهُ ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ
 يَلْبِيطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقَى فِيهِ ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ
 فَلَا يَطْعُمُهَا .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان عظيمتان) المراد بهما على ومن معه ، ومعاوية ومن معه (تكون بينهما مقتلة عظيمة) ذكر ابن خزيمة أن الذى قتل من الفريقين سبعون ألفاً ، وقيل أكثر (دعوتهما واحدة) كل واحدة منهما تدعو إلى الإسلام ، وتتأول كل فرقة أنها محقة . ويؤخذ منه الرد على الخوارج ومن معهم فى تكفيرهم كلا من الطائفتين . ودل حديث

« تقتل عماراً الفئة الباغية » على أن علياً كان المصيب في تلك الحروب ، لأن أصحاب معاوية قتلوه . وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال : كنا عند حذيفة فقال : كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف ؟ قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : انظروا إلى الفرقة التي تدعو إلى أمر عليٍّ فالزموها فإنها على الحق . وفي رواية : دعواهما واحدة ، أي دينهما واحد ، فالكل مسلمون بدعوة الإسلام عند الحرب ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان سبب تقاتل الطائفتين ما أخرجه يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الزهري قال : لما بلغ معاوية غلبة عليٍّ على أهل الجمل دعا إلى الطلب بدم عثمان رضي الله عنه ، فأجابه أهل الشام ، فسار إليه عليٌّ رضي الله عنه ، فالتقيا بصفين . وذكر يحيى بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في كتاب صفين من تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : أنت تنازع علياً في الخلافة ، أو أنت مثله ؟ قال : لا ، وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن أستم تعلمون أن عثمان رضي الله عنه قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطلب بدمه ، فأتوا علياً فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان ، فأتوه فكلموه ، فقال : يدخل في البيعة ويحاكمهم إلى ، فامتنع معاوية رضي الله عنه ، فسار عليٌّ والجيوش من العراق حتى نزلوا صفين ، وسار معاوية حتى نزل هناك ، وذلك في ذي الحجة سنة ست وثلاثين ، فتراسلوا ، فلم يتم لهم أمر ، فوقع القتال إلى أن قتل من الفريقين من قتل . وعند ابن سعد أنهم اقتتلوا في غرة صفر ، فلما كاد أهل الشام أن يُغلبوا رفعوا المصاحف بمشورة عمرو بن العاص ودعوا إلى ما فيها ، قال الأمر إلى الحكمين ، فجرى ما جرى من اختلافهما واستبداد معاوية بملك الشام واشتغال عليٍّ بالخوارج (و) لا تقوم الساعة (حتى يبعث) يظهر لا البعث بمعنى الرسالة ، ويستفاد منه أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وأن جميع الأمور بتقديره . قاله الحافظ في الفتح (دجالون) جمع دجال ، يقال : دجل فلان الحق يباطله ، أي غطاه ، ومنه أخذ الدجال ودجله : سمعه ، وقيل : سمي الدجال دجالاً لتمويهه على الناس وتلبيسه ، يقال : دجل إذا موّه ولبس ، والدجال يطلق في اللغة على أوجه كثيرة ، منها الكذاب ، كما قال هنا دجالون (كذابون) ولا يجمع ما كان على فعال جمع تكبير عند

جواهر النحاة لثلاثا يذهب بناء المبالغة منه ، فلا يقال : الأدجالون ، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان قد جاء مكسراً فهو شاذ ، كما قال مالك ابن أنس رحمه الله في محمد بن إسحق : إنما هو دجال من الدجاجة . قال عبد الله بن إدريس الأودى : وما علمت أن دجالاً يجمع على دجاجة حتى سمعتها من مالك بن أنس رضي الله عنه . وهؤلاء الكذابون عددهم (قريب من ثلاثين) وفي حديث حذيفة : يكون في أمتي دجالون كذابون سبعة وعشرون منهم أربع نسوة . أخرجه أبو نعيم وقال غريب ، تفرد به معاوية ابن هشام . وأخرجه أحمد بسند جيد . وفي حديث ثوبان عند أبي داود والترمذى وصححه ابن حبان : وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون (كلهم يزعم أنه رسول الله) زاد ثوبان : وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي . ولأحمد وأبي يعلى عن ابن عمر : وثلاثون كذابون أو أكثر . وعنه عند الطبراني : لا تقوم الساعة حتى يخرج سبعون كذاباً . وسندهما ضعيف . وعلى تقدير الثبوت فيحمل على المبالغة في الكثرة لا التحديد . وأما رواية الثلاثين بالنسبة لرواية سبع وعشرين فعلى طريق جبر الكسر . وقد ظهر ما في هذا الحديث ، فلو عدّ من ادعى النبوة من زمنه صلى الله عليه وآله وسلم ممن اشتهر بذلك واتبعه جماعة على ضلاله لوجد هذا العدد ، ومن طالع كتب الأخبار والتواريخ وجد ذلك ، والفرق بين هؤلاء وبين الدجال الأكبر أنهم يدعون النبوة وذلك يدعى الإلهية مع اشتراك الكل في التوحيه وادعاء الباطل العظيم . قال في الفتح : ومن زاد على العدد المذكور يكون كذاباً فقط ويدعو إلى الضلالة ، كغلاة الرافضة والباطنية وأهل الوحدة والحلولية وسائر الفرق الدعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنه خلاف ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ويؤيده أن في حديث عليّ عند أحمد ، فقال عليّ لعبد الله بن الكواء : وإنك لمنهم . وابن الكواء لم يدع النبوة وإنما كان يغلو في الرفض . انتهى (و) لا تقوم الساعة (حتى يقبض العلم) بقبض العلماء ، وقد وقع ذلك فلم يبق إلا رسمه (وتكثر الزلازل) وقد كثر ذلك في البلاد الشمالية والشرقية والغربية ، ولكن الذي يظهر أن المراد بكثرتها شمولها ودوامها حتى قيل : إنها استمرت في بلدة من بلاد الروم التي للمسلمين ثلاثة عشر شهراً . وفي حديث سلمة بن نفيل عند أحمد : وبين يدي الساعة سنوات الزلازل . وله عن أبي سعيد : تكثر

الصواعق عند اقتراب الساعة (ويتقارب الزمان) عند زمان المهدي لوقوع الأمن في الأرض ، فيستلذ العيش عند ذلك لانبساط عدله ، فتستقصر مدته لأنهم يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالت ، ويستطيّلون أيام الشدة وإن قصرت ، أو المراد : يتقارب أهل الزمان في الجهل فيكونون كلهم جهلاء ، أو المراد الحقيقة بأن يعتدل الليل والنهار دائماً بأن تنطبق منطقة البروج على معدل النهار (وتظهر الفتن) أى تكثر وتشتهر فلا تكتم (ويكثر الهرج) بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم (وهو القتل) وفي رواية ابن أبي شيبة : قالوا : يا رسول الله وما الهرج . قال : القتل ، وهو صريح في أن تفسير الهرج مرفوع ، ولا يعارضه كونه جاء موقوفاً في غير هذه الرواية ولا كونه بلسان الحبشة (وحتى يكثر فيكم المال فيفيض) أى يكثر حتى يسيل (حتى يهّم) بضم الياء وكسر الهاء وتشديد الميم : يحزن (رب المال) مالكة (من) أى الذى (يقبل صدقته وحتى يعرضه ، فيقول الذى يعرضه عليه لا أرب) أى لا حاجة (لى به) قال القرطبي في تذكرته : هذا مما لم يقع ، بل يكون فيما يأتى . وقال في الفتح : التقييد بقوله « فيكم » يشعر بأنه في زمن الصحابة ، فهو إشارة إلى ما فتح لهم من الفتوح واقتسامهم أموال الفرس والروم . وقوله « فيفيض » إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز أن الرجل كان لا يجد من يقبل صدقته . وقوله « حتى يعرضه » إلخ إشارة إلى ما سيقع في زمن عيسى عليه السلام ، فيكون فيه إشارة إلى ثلاثة أحوال : الأولى : كثرة المال فقط في زمن الصحابة . الثانية : فيضه بحيث يكثر فيحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره ، ووقع ذلك في زمن عمر بن عبد العزيز . الثالثة : كثرته وحصول الاستغناء عنه حتى يهّم صاحب المال لكونه لا يجد من يقبل صدقته ، ويزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان يستحق الصدقة ، فأبى أخذه . وهذا في زمن عيسى عليه السلام . ويحتمل أن يكون هذا الأخير عند خروج الناز واشتغال الناس بالحشر (وحتى يتناول الناس في البنيان) بأن يريد كل ممن يبني أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر ، أو المراد المباهاة به في الزينة والزخرفة أو أعم من ذلك . وقد وجد الكثير من ذلك وهو في ازدياد (وحتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول : يا ليتنى مكانه) لما يرى من عظيم البلاء ، ورياسة الجهلاء ، وخمول العلماء ، واستيلاء الباطل في الأحكام ،

وعوم الظلم واستحلال الحرام ، والتحكم بغير حق في الأموال والأعراض والأبدان ، كما في هذه الأزمان : فقد علا الباطل على الحق ، وتغلب العبيد على الأحرار من سادات الخلق ، فباعوا الأحكام ، ورضى بذلك منهم الحكام ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ولا ملجأ ولا منجأ من الله إلا إليه (و) لا تقوم الساعة (حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً) وفي هذه الآية أبحاث حسنة تتعلق بعلم العربية ، وعليها تبني مسائل من أصول الدين ، ذكرها القسطلاني في شرح البخاري ، لا تطول الكلام بإيرادها هنا . وأبدى البيهقي ثم القرطبي احتمالاً أن الزمن الذي لا ينفع نفساً إيمانها يحتمل أن يكون وقت طلوع الشمس من المغرب ، ثم إذا تمادت الأيام وبعد العهد بتلك الآية عاد نفع الإيمان والتوبة . قال الحافظ في الفتح : وقد بينت وجه الرد عليه ، يعني البيهقي ، في كتاب الرقاق ، قال : ثم وقفت على حديث عبد الله بن عمر وذكر فيه طلوع الشمس من المغرب ، وفيه : فمن يومئذ إلى يوم القيامة لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل ... الآية . أخرجه الطبراني والحاكم . وهو نص في موضع النزاع . انتهى (ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه) وعند الحاكم من حديث عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تطلع عليكم قبل الساعة سحابة سوداء من قبل المغرب مثل الترس ، فما تزال ترتفع حتى تملأ السماء ، ثم ينادى منادياً ... أيها الناس ثلاثاً ، يقول في الثالثة : أتى أمر الله ، قال : والذي نفسي بيده إن الرجائين ينشران الصواب بينهما فما يطويانه ... الحديث (ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته) بكسر اللام : اللبون من النوق (فلا يطعمه) أي فلا يشربه (ولتقوم الساعة وهو يليط) بضم الياء وكسر اللام ، أي يصلح بالطين (حوضه) فيسد شقوقه ليملأه ويسقى منه دوابه ((فلا يسقى فيه) أي تقوم القيامة قبل أن يسقى فيه (ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته) بضم الهمزة : لقمته (إلى فيه) أي فمه (فلا يطعمها) أي تقوم الساعة قبل أن يمضغها أو يبتلعها . وعند البيهقي عن أبي هريرة رفعه : تقوم الساعة على رجل أكلته في فيه يلوكها فلا يسغيها ولا يلفظها ، وهذا كله إشارة إلى أن القيامة تقوم بغتة ، وأسرعها رفع اللقمة إلى الفم . والحديث من أفراد البخاري .

كتاب الأحكام

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الأحكام) *

جمع حكم ، وهو عند الأصوليين خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير ، وهم البالغون العاقلون من حيث أنهم مكلفون . وإذا تقرر أن الحكم خطاب الله فلا حكم إلا لله ، خلافاً للمعتزلة القائلين بتحكيم العقل ، ومادة الحكم من الأحكام ، وهو الإتيان للشيء ومنعه من العيب ، ولفظ الحاكم يتناول الخليفة والقاضي ، قال تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » أشار البخارى إلى أن هذه الآية نزلت في طاعة الأمراء ، خلافاً لمن قال : نزلت في العلماء ، . وقد رجح ذلك أيضاً الطبرى . وقال زيد بن أسلم : هذه في الولاية . قال في الفتح : والنكته في إعادة العامل في الرسول دون أولى الأمر ، مع أن المطاع في الحقيقة هو الله ، كون الذى يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة ، فكأن التقدير : أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن ، وأطيعوا الرسول فيما بين لكم من القرآن وما ينصه عليكم من السنة ، أو المعنى : أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته ، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذى ليس بقرآن . ومن بدع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بنى أمية لما قال له : أليس الله أمركم أن تطيعونا فى قوله : « وأولى الأمر منكم » فقال له : أليس قد نزلت عنكم ، يعنى الطاعة ، إذا خالفتم الحق بقوله : « فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . قال الطيبى : أعاد الفعل فى قوله : « وأطيعوا الرسول » إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة . ولم يعده فى أولى الأمر إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته . ثم بين ذلك بقوله : « فإن تنازعتم » كأنه قيل : فإن لم يعلموا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما تخالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله . انتهى ما فى الفتح . قالت : نعم دلت الآية على أن طاعة الأمراء واجبة إذا وافقوا الحق ، فإذا خالفوه فلا طاعة لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا طاعة لخلق فى معصية الخالق . وهذه الآية تنعى على المقلدة أبلغ نعى فى تركهم الانبعاث وإيثارهم التقليد الذى اتفق أهل الحق على أنه من أقبح المحدث وأساء الابتداء .

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيَّةً .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسمعوا وأطيعوا) وفي حديث أبي هريرة رفعه عند البخارى : من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصى أميرى فقد عصانى (وإن استعمل) مبنياً للمفعول (عليكم عبد حبشى) أى جعل عاملاً بأن أمر إمارة عامة على البلد مثلاً أو ولى فيها ولاية خاصة ، كالإمامة فى الصلاة ، أو جباية الخراج ، أو مباشرة الحرب ، فقد كان فى زمن الخلفاء الراشدين من يجمع له بين الأمور الثلاثة ، ومن يختص ببعضها . ولمسلم من حديث أم الحصين : اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله . قال القسطلانى : معناه : وإن استعمله الإمام الأعظم على القوم لا إن العبد الحبشى هو الإمام الأعظم ، فإن الأئمة من قريش ، أو المراد به الإمام الأعظم على سبيل الفرض . والتقدير : وهو مبالغة فى الأمر بطاعته والنهى عن شقاقه ومخالفته . انتهى . ويؤيده رواية « حبشياً » بالنصب على المفعولية . والحبشة : جبل معروف من السودان . وسبق فى الصلاة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبى ذر : اسمع وأطع ولو لحبشى (كأن رأسه زبيبة) واحدة الزبيب المأكول المعروف الكائن من العنب إذا جف ، وشبه رأس الحبشى بالزبيبة لتجمعها وسواد شعرها ، ورؤوس الحبشة توصف بالصغر ، وذلك يقتضى الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتبار بها ، فهو على سبيل المبالغة فى الخض على طاعتهم من حقارتهم . قال الحافظ : ونقل ابن بطال عن المهلب قال : قوله « اسمعوا وأطيعوا » لا يوجب أن يكون المستعمل للعبد إلا إمام قرشى لما تقدم أن الإمامة لا تكون إلا فى قريش . وقد أجمع الأمة على أنها لا تكون فى العبيد . ويحتمل أن يكون سماه عبداً

باعتبار ما كان قبل العتق . وهذا كله إنما هو فيما يكون بطريق الاختيار ، وأما لو تغلب عبد حقيقة بطريق الشوكة وجبت طاعته لإخاداً للفتنه ما لم يأمر بمعصية . وقال الخطابي : وقد يضرب المثل بما لا يقع في الوجود ، يعني : وهذا من ذاك ، أطلق العبد الحبشى مبالغه في الأمر بالطاعة ، وإن كان لا يتصور شرعاً أن يلي ذلك . انتهى . قلت : وفي حديث ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يزال هذا الأمر ، أى الخلافة في قريش ، أى يلونها ما بقى منهم اثنان . أخرجه البخارى . وله من حديث معاوية بن أبى سفيان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين . وفي البخارى « باب الأمراء من قريش » قال الحافظ : هو لفظ حديث أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو يعلى والطبرانى من طريق سكين بن عبد العزيز ، حدثنا سيار بن سلامة أبو المنهال قال : دخلت مع أبى على أبى برزة الأسلمى . فذكر الحديث الذى أوله : إني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش . وفيه : إن ذلك الذى بالشام أن يقاتل إلا على الدنيا . وفي آخره : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الأمراء من قريش .. الحديث . وقد تقدم التنبيه عليه في الفتن في « باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه » وفي لفظ للطبرانى : الأئمة بدل الأمراء . وله شاهد من حديث على رفعه : إلا أن الأمراء من قريش ما أقاموا الدين ثلاثاً . أخرجه الطبرانى ، وأخرجه الطيالسى والبزار والبخارى في التاريخ من طريق سعد بن إبراهيم عن أنس بلفظ : الأئمة من قريش ما إذا حكموا فعدلوا .. الحديث . وأخرجه النسائى والبخارى أيضاً في التاريخ وأبو يعلى من طريق بكير الجزرى عن أنس ، وله طرق متعددة عن أنس منها للطبرانى بلفظ : إن الملك في قريش .. الحديث . وأخرج أحمد هذا اللفظ مقتصرأ عليه من حديث أبى هريرة ، ومن حديث أبى بكر الصديق بلفظ : الأئمة من قريش ، ورجاله رجال الصحيح ، لكنه في سنده انقطاع . وأخرجه الطبرانى والحاكم من حديث على بهذا اللفظ الأخير ، والبعض منها يقوى بعضاً . ومعنى حديث معاوية : أى لا ينازعهم أحد في الأمر إلا كان مقهوراً في الدنيا معذباً في الآخرة . وقوله : ما أقاموا الدين ، أى مدة إقامتهم أمور الشرع ، ويحتمل أن يكون مفهومه ، فإذا لم

يقيموا لا يسمع لهم . وقيل : أن لا يقام عليهم وإن كان لا يجوز إيقاؤهم على ذلك . ذكرهما ابن التين . ثم قال : وقد أجمعوا أنه — أى الخليفة — إذا دعا إلى كفر أو بدعة أنه يقام عليه . واختلفوا إذا غصب الأموال وسفك الدماء وانتهك الحرم ، هل يقام عليه أولا . انتهى . قال فى الفتح : وما ادعاه من الإجماع على القيام فيما إذا دعا إلى البدعة مردود ، إلا إن حمل على بدعة تؤدى إلى صريح الكفر ، وإلا فقد دعا المأمون والمعتمد والواثق إلى بدعة القول بخلق القرآن . وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والحبس والضرب وأنواع الإهانة . ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك ، ودام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولى المتوكل الخلافة ، فأبطل المحنة وأمر بإظهار السنة ، وما نقله من الاحتمال فى قوله « ما أقاموا الدين » خلاف ما يدل عليه الأخبار الواردة فى ذلك الدالة على العمل بمفهومه ، وأنهم إذا لم يقيموا الدين يخرج الأمر عنهم . وقد ورد فى حديث أبى بكر الصديق رضى الله عنه نظير ما وقع فى حديث معاوية ، ذكره محمد بن إسحق فى الكتاب الكبير ، فذكر قصة سقيفة بنى ساعدة وبيعة أبى بكر ، وفيها : فقال أبو بكر : وإن هذا الأمر فى قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره . وقد جاءت الأحاديث على ثلاثة أنحاء : الأول : وعيدهم باللعن إذا لم يحافظوا على المأمور به ، حيث قال : الأمراء من قريش ما فعلوا ثلاثاً : ما حكموا فعدلوا ... الحديث ، وفيه : فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله . وليس فى هذا ما يقتضى خروج الأمر عنهم . الثانى : وعيدهم بأن يسلط عليهم من يبالغ فى أذيتهم . فعند أحمد وأبى يعلى من حديث ابن مسعود رفعه : يا معشر قريش إنكم أهل هذا الأمر ما لم تحدثوا ، فإذا غيرتم بعث الله عليكم من يلحاكم كما يلحى القصب . ورجاله ثقات ، إلا أنه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه عبد الله بن مسعود هذه رواية صالح بن كيسان عن عبيد الله ، وخالفه حبيب بن أبى ثابت ، فرواه عن القاسم بن محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن أبى مسعود الأنصارى ولفظه : لا يزال هذا الأمر فيكم وأنتم ولاته .. الحديث أخرجه أحمد . وفى سماع عبيد الله عن ابن أبى مسعود نظر مبنى على الخلاف فى سنة وفاته ، وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار أخرجه الشافعى والبيهقى بسند صحيح إلى عطاء ولفظه : قال لقريش : أنتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم

على الحق ، إلا أن تعدلوا عنه فتلحون كما تلحى هذه الجريدة . وليس فى هذا تصريح بخروج الأمر عنهم وإن كان فيه إشعار به . الثالث : الإذن فى القيام عليهم وقتالهم ، والإيدان بخروج الأمر عنهم ، كما أخرجه الطيالسى والطبرانى من حديث ثوبان رفعه : استقيموا لقريش ما استقاموا لكم ، فإن لم يستقيموا لكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم فأبيدوا خضرأهم ، فإن لم تفعلوا فكونوا رواعين أشقياء . ورجاله ثقات . إلا أن فيه انقطاعاً لأن راويه سالم بن أبى الجعد لم يسمع من ثوبان . وله شاهد فى الطبرانى من حديث النعمان بن بشير بمعناه . وأخرج أحمد من حديث ذى مخبر بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة بعدها راء ، وهو ابن أخى النجاشى ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : كان هذا الأمر فى حمير فترعه الله منهم فصيره إلى قريش وسعود إليهم . وسنده جيد ، وهو شاهد قوى لحديث القحطانى ، فإن حمير يرجع نسبها إلى قحطان ، وبه يقوى أن مفهوم حديث معاوية « ما أقاموا الدين » أنهم إذا لم يقيموه خرج الأمر عنهم . ويؤخذ من بقية الأحاديث أن خروجه عنهم إنما يقع بعد إيقاع ما هددوا به من اللعن أولاً ، وهو الموجب للخذلان وفساد التدبير . وقد وقع ذلك فى صدر الدولة العباسية ، ثم التهديد بتسليط من يؤذيهم عليهم ، ووجد ذلك فى غلبة مواليهم بحيث صاروا معهم كالصبي المحجور عليه ، يقتنع بلذاته ويباشر الأمور غيره ، ثم اشتد الخطب عليهم فغلب عليهم الديلم ، فضايقوهم فى كل شئ حتى لم يبق للخليفة إلا الخطبة ، واقتسم المتغلبون الممالك فى جميع الأقاليم ، ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة حتى انتزع الأمر منهم فى جميع الأقطار ، ولم يبق للخليفة إلا مجرد الاسم فى بعض الأمصار . وأما حديث ابن عمر « ما بقى منهم اثنان » فقال ابن هبيرة : يحتمل أن يكون على ظاهره ، وأنهم لا يبقى منهم فى آخر الزمان إلا اثنان : أمير ومأمور عليه ، والناس لهم تبع . وفى رواية لمسلم : ما بقى من الناس اثنان . وفى رواية الإسماعيلي : ما بقى فى الناس اثنان . وأشار بإصبعه السبابة والوسطى . قال الحافظ فى الفتح : وليس المراد حقيقة العدد وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر فى غير قريش . ويحتمل أن يحمل المطلق على المقيد فى الحديث الأول . ويكون التقدير : لا يزال هذا الأمر ، أى لا يسمى بالخليفة إلا من يكون من قريش ، إلا إن تسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهراً ، وأما أن

يكون المراد بلفظه الأمر وإن كان لفظه لفظ الخبر . ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قريش في بعض الأقطار دون بعض ، فإن البلاد اليمنية وهي النجود فيها طائفة من ذرية الحسن بن عليّ لم تزل مملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة ، وأما من بالحجاز من ذرية الحسن بن عليّ وهم أمراء مكة وأمراء ينبع ، ومن ذرية الحسين بن عليّ وهم أمراء المدينة ، فإنهم وإن كانوا من صميم قريش ، لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك الديار المصرية ، فبقى الأمر في قريش بقطر من الأقطار في الحملة . وكبير أولئك يقال له الإمام ، ولا يتولى الإمامة فيهم إلا من يكون عالماً متحريراً للعدل . وقال الكرمانى : لم يخل الزمان عن وجود خليفة من قريش ، إذ في المغرب خليفة منهم على ما قيل ، وكذا في مصر . قلت : الذى فى مصر لا شك فى كونه قرشياً ، لأنه من ذرية العباس ، والذى فى صعدة وغيرها من اليمن لا شك فى كونه قرشياً ، لأنه من ذرية الحسن بن عليّ ، وأما الذى فى المغرب فهو حفصى من ذرية حفص صاحب بن تومرت . وقد انتسبوا إلى عمر بن الخطاب وهو قرشى . ولحديث ابن عمر شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البزار بلفظ : لا يزال هذا الدين واصباً ما بقى من قريش عشرون رجلاً . وقال النووى : حكم حديث ابن عمر مستمر إلى يوم القيامة ما بقى من الناس اثنان . وقد ظهر ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم ، فمن زمنه إلى الآن لم تزل الخلافة فى قريش من غير مزاحمة لهم على ذلك . ومن تغلب على الملك بطريق الشوكة لا ينكر أن الخلافة فى قريش ، وإنما يدعى أن ذلك بطريق النيابة عنهم . انتهى . وقد أورد عليه أن الخوارج فى زمن بنى أمية تسموا بالخلافة واحداً بعد واحد ولم يكوئوا من قريش ، وكذلك ادعى الخلافة بنو عبيد وخطب لهم بمصر والشام والحجاز ، ولبعضهم بالعراق أيضاً ، وأزيلت الخلافة ببغداد قدر سنة ، وكانت مدة بنى عبيد بمصر سوى ما تقدم لهم بالمغرب تزيد على مائتى سنة . وادعى الخلافة عبيد المؤمن صاحب بن تومرت وليس بقرشى ، وكذلك كل من جاء بعده بالمغرب إلى اليوم . والجواب : أما عن بنى عبيد فإنهم كانوا يقولون إنهم من ذرية الحسن بن عليّ ، ولم يبایعوه إلا على هذا الوصف ، والذين أثبتوا نسبهم ليسوا بدون من نفاه ، وأما سائر من ذكر ومن لم يذكر فهم من المتغلبين وحكمهم حكم البغاة ، فلا عبرة بهم . وقال القرطبي : هذا

الحديث خبر عن المشروعية ، أى لا تنعقد الإمامة الكبرى إلا لقرشى مهما وجد منهم أحد ، وكأنه جنح إلى أنه خبر بمعنى الأمر ، فقد ورد الأمر بذلك في حديث جبير بن مطعم رفعه : قدموا قريشاً ولا تقدموها . أخرجه البيهقي . وعند الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب . ومن حديث عبد الله بن السائب مثله . وفي نسخة أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن سليمان ابن أبي حثمة مرسل أنه بلغه مثله . وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه مثله . وفي الباب حديث أبي هريرة رفعه : الناس تبع لقريش في هذا الشأن . أخرجاه في الصحيحين من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، ومسلم من رواية سفيان بن عيينة ، كلاهما عن الأعرج عن أبي هريرة . وأخرجه مسلم أيضاً من رواية همام عن أبي هريرة . ولأحمد من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة مثله ، لكن قال في هذا الأمر : وشاهده عند مسلم عن جابر كالأول . وعند الطبراني من حديث سهل بن سعد . وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث معاوية . وعند البزار من حديث عليّ . وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن الهذيل قال : لما قدم معاوية الكوفة قال رجل من بكر بن وائل : لئن لم تنته قريش ليجعلن هذا الأمر في جمهور من جماهير العرب غيرهم ، فقال عمرو ابن العاص : كذبت ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : قريش قادة الناس . قال ابن المنير : وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر فإنه يكون مفهوم لقب ، ولا حجة فيه عند المحققين ، وإنما الحجة وقوع المبتدأ معروفاً باللام الجنسية ، لأن المبتدأ في الحقيقة ههنا هو الأمر الواقع صفة لهذا . وهذا لا يوصف إلا بالجنس ، فقتضاه حصر جنس الأمر في قريش ، فيصير كأنه قال : لا أمر إلا في قريش ، وهو كقوله : الشفعة فيما لم يقسم . والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر ، كأنه قال : ائتموا بقريش خاصة . وبقيّة طرق الحديث تؤيد ذلك . ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر ، خلافاً لمن أنكر ذلك . وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم أن شرط الإمام أن يكون قرشياً . وقيد ذلك طوائف ببعض قريش ، فقالت طائفة : لا يجوز إلا من ولد عليّ . وهذا قول الشيعة ، ثم اختلفوا اختلافاً شديداً في تعيين بعض ذرية عليّ . وقالت طائفة : يختص بولد العباس . وهو قول أبي مسلم الخراساني وأتباعه . ونقل ابن حزم أن طائفة

قالت : لا يجوز إلا في ولد جعفر بن أبي طالب . وقالت أخرى : في ولد عبد المطلب . وعن بعضهم : لا يجوز إلا في بني أمية . وعن بعضهم : لا يجوز إلا في ولد عمر . قال ابن حزم : ولا حجة لأحد من هؤلاء الفرق . وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة : يجوز أن يكون الإمام غير قرشي ، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة ، سواء كان عربياً أم عجمياً . وبالحق ضرار بن عمرو فقال : تولية غير القرشي أولى لأنه يكون أقل عشيرة ، فإذا عصى كان أمكن نخلعه . وقال أبو بكر بن الطيب : لم يعرج المسلمون على هذا القول بعد ثبوت حديث الأئمة من قريش ، وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن . وانهقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف . قلت : قد عمل بقول ضرار من قبل أن يوجد من قام بالخلافة من الخوارج على بني أمية ، كقطري بفتح القاف والطاء المهملة ، ودامت فتنهم حتى أبادهم المهلب ابن أبي صفرة أكثر من عشرين سنة ، وكذا تسمى بأمر المؤمنين من غير الخوارج ممن قام على الحجاج كابن الأشعث ، ثم تسمى بالخلافة من قام في قطر من الأقطار في وقت ما ، فتسمى بالخلافة ، وليس من قريش كبنى عباد وغيرهم بالأندلس ، وكعبد المؤمن وذويه ببلاد الغرب كلها ، وهؤلاء ضاهو الخوارج في هذا ، ولم يقولوا بأقوالهم ولا تمذهبوا بأرائهم ، بل كانوا من أهل السنة داعين إليها ، وقال عياض : اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب العلماء كافة ، وقد عدوها في مسائل الإجماع ، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار قال : ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة لما فيه من مخالفة المسلمين . قلت : ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك ، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال : إن أدركني أجلى وأبو عبيدة حتى استخلفته . فذكر الحديث ، وفيه : فإن أدركني أجلى وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ ابن جبل ... الحديث . ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش ، فيحتمل أن يقال : لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً ، أو تغير اجتهاد عمر في ذلك . والله أعلم . وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قريش بتأثير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة بن زيد وغيرهم في الحروب ، فليس من الإمامة العظمى في شيء ، بل فيه أنه يجوز

وجواز مدح المرء بما فيه من الخير إذا أمن الفتنة ، وتسلية نفسه عما لم يحصل له بما وقع لنظيره ، وفضل أهل بدر والعقبة ، والحلف للتأكيد من غير استحلاف ، والتورية عن المقصد ، ورد الغيبة ، وجواز ترك وطء الزوجة مدة . وفيها جواز تمنى ما فات من عمل الخير ، وأن الإمام لا يهمل من تخلف عنه في بعض الأمور ، بل يذكره ليراجع التوبة ، وجواز الطعن في الرجل بما يغلب على اجتهاد الطاعن حمية لله ورسوله ، وجواز الرد على الطاعن إذا غلب على ظن الراد وهم الطاعن أو غلطه ، وأن المستحب للقادم أن يكون على وضوء وأن يبدأ بالمسجد قبل بيته فيصلّي ثم يجلس لمن يسلم عليه ، ومشروعية السلام على القادم وتلقيه ، والحكم بالظاهر ، وقبول المعاذير ، واستحباب بكاء العاصي أسفاً على ما فاتته من الخير ، وإجراء الأحكام على الظاهر ، ووكل السرائر إلى الله تعالى ، وترك السلام على من أذنب ، وجواز هجره أكثر من ثلاث ، وأما النهي عن الهجر فوق الثلاث فمحمول على من لم يكن هجرانه شرعياً ، وأن التبسم قد يكون من غضب كما يكون عن تعجب ، ولا يختص بالسرور ومعاقبة الكبير أصحابه ومن يعز عليه دون غيره ، وفائدة الصدق ، وشؤم عاقبة الكذب ، والعمل بمفهوم القلب إذا حفته قرينة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما حدثه كعب : أما هذا فقد صدق ، فإنه يشعر بأن من سواه كذب ، لكن ليس على عمومته في حق كل أحد سواه ، لأن مرارة وهلالاً أيضاً قد صدقا ، فيختص الكذب بمن حلف واعتذر لا بمن اعترف ، ولهذا عاقب من صدق بالتأديب الذي ظهرت فائدته عن قرب ، وآخر من كذب للعقاب الطويل . وفي الحديث الصحيح : إذا أراد الله بعبد خيراً عجل له عقوبته في الدنيا ، وإذا أراد به شراً أمسك عنه عقوبته فيرد القيامة بذنوبه ، قيل : وإنما غلظ في حق هؤلاء الثلاثة لأنهم تركوا الواجب عليهم من غير عذر ، ويدل عليه قوله تعالى : « ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله » وقول الأنصار :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

وفيها تبريد حر المعصية بالتأسي بالنظير ، وفيها عظم مقدار الصدق في القول والفعل ، وتعليق سعادة الدنيا والآخرة والنجاة من شرهما ، وأن من عوقب بالهجر يعذر في التخلف عن صلاة الجماعة ، لأن مرارة وهلالاً لم

يخرجا من بيوتهما تلك المدة ، وفيها سقوط رد السلام على المهجور عن من سلم عليه ، إذ لو كان واجباً لم يقل كعب : هل حرك شفتيه برد السلام ، وجواز دخول المرء دار جاره وصديقه بغير إذنه ، ومن غير الباب إذا علم رضاه ، وفيها أن قول المرء : الله ورسوله أعلم ، ليس بخطاب ولا كلام ، ولا يحنث به من حلف أن لا يكلم الآخر إذا لم ينوبه مكالمته ، وإنما قال أبو قتادة ذلك لما ألح عليه كعب ، وإلا فقد تقدم أن رسول ملك غسان لما سأل عن كعب جعل الناس يشيرون له إلى كعب ولا يتكلمون بقولهم مثلاً : هذا كعب ، مبالغة في هجره والإعراض عنه ، وفيها أن مسارقة النظر في الصلاة لا تقدر في صحتها وإيثار طاعة الرسول على مودة القريب ، وخدمة المرأة زوجها ، والاحتياط كالحجانية ما يخشى الوقوع فيه ، وجواز تحريق ما فيه اسم الله للمصلحة ، وفيها مشروعية سجود الشكر والاشتياق إلى البشارة بالخير وإعطاء البشير أنفس ما يحضر الذي يأتيه بالبشارة ، وتهنئة من تجددت له نعمة والقيام إليه إذا أقبل ، واجتماع الناس عند الإمام في الأمور المهمة ، وسروره بما يسر أتباعه ، ومشروعية العارية ، ومصافحة القادم والقيام له ، والتزام المداومة على الخير الذي ينتفع به ، واستحباب الصدقة عند التوبة ، وأن من نذر الصدقة بكل ماله لم يلزمه إخراج جميعه .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا ، مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَّامَ الْجَمَلِ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ ، قَالَ : لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوْا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى ، قَالَ : لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ .

(عن أبي بكرة رضى الله عنه قال : لقد نفعنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أيام الجمل بعد ماكدت أن ألحق بأصحاب) وقعة (الجمل) عائشة رضى الله عنها ومن معها (فأقاتل معهم) وكان سببها أن عثمان لما قتل وبويع علىّ على الخلافة خرج طلحة والزبير إلى مكة فوجد عائشة ، وكانت قد حجت ، فأجمع رأيهم على التوجه إلى البصرة يستنفرون الناس للطلب بدم عثمان ، فبلغ علياً فخرج إليهم ، فكانت الواقعة ونسبت إلى الجمل الذى كانت عائشة قد ركبتة وهى فى هودجها تدعو الناس إلى الإصلاح (قال) أبو بكرة مفسراً لقوله : نفعنى الله بكلمة (لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى) بوران بنت شيرويه بن كسرى أبرويز ، وذلك أن شيرويه لما قتل أباه كان أبوه لما علم أن ابنه عمل على قتله احتال على قتل ابنه بعد موته ، فعمل فى بعض خزائنه المختصة به حقاً مسموماً وكتب عليه حق الجماع من تناول منه كذا جامع كذا . فقرأه شيرويه ، فتناول منه ، فكان فيه هلاكه ، فلم يعيش بعد أبوه سوى ستة أشهر ، فلما مات لم يخلف أخاً لأنه كان قتل لإخوته حرصاً على الملك ، ولم يخلف ذكراً وكرهوا إخراج الملك عن ذلك البيت فلكوا أخته . ذكر ذلك ابن قتيبة فى المعارف . وذكر الطبرى أيضاً أن أختها أزميدخت ملكت أيضاً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) قال الخطابى : فى الحديث أن المرأة لا تلى الإمارة ولا القضاء ، وفيه أنها لا تزوج نفسها ولا تلى العقد على غيرها ، كذا قال ، وهو متعقب ،

والمنع من أن تلى الإمارة والقضاء قول الجمهور ، وأجازه الطبرى ، وهى رواية عن مالك ، وعن أبى حنيفة : تلى الحكم فيما تجوز فيه شهادة النساء . كذا فى الفتح . قال القسطلانى : والغرض من ذكر هذا الحديث هنا بيان أن كسرى لما مزق كتابه صلى الله عليه وآله وسلم ودعا عليه سلط الله عليه ابنه فزقه وقتله ثم قتل إخوته حتى أفضى الأمر إلى تأمير المرأة ، فجر ذلك إلى ذهاب ملكهم ومزقوا ، واستجاب الله دعاءه صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وكسرى هو برويز بن هرمز بن أنوشروان ، وهو كسرى الكبير لا أنوشروان ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن ابنه يقتله ، والذي قتله ابنه هو برويز . وكسرى بكسر الكاف : لقب كل من يملك الفرس ، ومعناه بالعربية « المظفر » هذا وقد دلت نصارى هذا الزمان عليهم امرأة منهم ، وتلك المفسد التى لا تتناهى وترى منذ ولايتها من هذه الجهة ، وهى نصرانية لا تحب إلا نصرانياً وقومها ، وكذا تملك قطرنا هذا نساء مسلمات منذ أيام طوال ، ولا تخلو عن فتن ومفسد أيضاً ظاهرة أو باطنة ، فلا جعلنا الله تعالى من القوم الذين لم يفلحوا حيث ولوا أمرهم امرأة ، وهو بالإجابة جدير .

مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته

* (مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووفاته) *

أما ابتداء المرض فكان في بيت ميمونة . وفي السيرة لأبي معشر : في بيت زينب بنت جحش . وفي السيرة لسليمان التيمي : في بيت ربحانة . والأول المعتمد . وذكر الخطابي أنه ابتداء به يوم الاثنين . وقيل : يوم السبت . وقال الحاكم أبو أحمد : يوم الأربعاء . واختلف في مدة مرضه ، فالأكثر على أنها ثلاثة عشر يوماً ، وقيل بزيادة يوم ، وقيل بنقصه ، والقولان في الروضة وصدر بالثاني ، وقيل عشرة أيام ، وبه جزم سليمان التيمي في مغازيه ، وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح . وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف ، من ربيع الأول ، وكاد يكون إجماعاً ، لكن في حديث ابن مسعود عند البزار : في حادى عشر رمضان ، ثم عند ابن إسحاق والجمهور : أنها في الثاني عشر منه . وعند موسى بن عقبة والليث والحوارزمي وابن زبر : مات لهلal ربيع الأول . وعند أبي مخنف والكلبي : في ثانيه . ورجحه السهيلي . وعلى القولين يتزل ما نقله الرافعي أنه عاش بعد حجته ثمانين يوماً ، وقيل : أحداً وثمانين . وأما على ما جزم به في الروضة فيكون عاش بعد حجته تسعين يوماً أو أحداً وتسعين . وقد استشكل ذلك السهيلي ومن تبعه ، أعني كونه مات يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول ، وذلك أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان أوله يوم الخميس ، فهما فرضت الشهور الثلاثة تواماً أو نواقص أو بعضها لم يصح ، وهو ظاهر لمن تأمله . وأجاب البارزى ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل . وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا في رؤية هلال ذى الحجة ، فرآه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدينة إلا ليلة الجمعة ، فحصلت الوقفة برؤية أهل مكة ، ثم رجعوا إلى المدينة فأرخوا برؤية أهلها ، وكان أول ذى الحجة الجمعة وآخره السبت ، وأول المحرم الأحد وآخره الاثنين ، وأول صفر الثلاثاء وآخره الأربعاء ، وأول ربيع الأول الخميس فيكون ثاني عشره الاثنين . وهذا الجواب بعيد من حيث أنه يلزم توالي أربعة أشهر كوامل . وقد جزم سليمان التيمي أحد الثقات بأن ابتداء مرض رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر ، ومات يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول ، فعلى هذا كان صفر ناقصاً ، ولا يمكن أن يكون أول صفر السبت إلا إن كان ذو الحجة والمحرم ناقصين ، فيلزم منه نقص ثلاثة أشهر متوالية ، وأما على قول من قال : مات أول يوم من ربيع الأول فيكون اثنان ناقصين وواحد كاملاً ، ولهذا رجحه السهيلي . وفي المغازي لأبي معشر عن محمد بن قيس قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأربعاء لإحدى عشرة مضت من صفر ، وهذا موافق لقول سليمان التيمي المتقدم ، لأن أول صفر كان السبت . وأما ما رواه ابن سعد عن عمر بن علي بن أبي طالب قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأربعاء ليلة بقيت من صفر ، فاشتكى ثلاث عشرة ليلة ، ومات يوم الاثنين لاثنتي عشرة مضت من ربيع الأول ، فيرد على هذا الإشكال المتقدم ، وكيف يصبح أن يكون أول صفر الأربعاء ليكون تاسع وعشرون منه الأربعاء والغرض أن كان ذو الحجة أوله الخميس ، فلو فرض هو والمحرم كاملين لكان أول صفر الإثنين ، فكيف يتأخر إلى يوم الأربعاء ، فالمعتمد ما قال أبو مخنف ، وكان سبب غلط غيره أنهم قالوا : مات في ثاني شهر ربيع الأول ، فغيرت فصارت ثمانى عشر ، واستمر الوهم بذلك يتبع بعضهم بعضاً من غير تأمل ، والله أعلم . وقد أجاب القاضي بدر الدين بن جماعة بجواب آخر فقال : يحمل قول الجمهور لاثنتي عشرة ليلة خلت ، أى بأيامها ، فيكون موته في اليوم الثالث عشر ، وتفرض الشهور كوامل ، فيصح قول الجمهور ، ويعكر عليه ما يعكر على الذي قبله مع زيادة مخالفة اصطلاح أهل اللسان في قولهم : لاثنتي عشرة ، فإنهم لا يفهمون منها إلا مضى الليالي ، ويكون ما أرخ بذلك واقعاً في اليوم الثاني عشر . كذا في الفتح ، والله أعلم .

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي شَكْوَاهُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ ، فَسَارَّهَا بِشَيْءٍ فَبَكَتْ ، ثُمَّ دَعَاَهَا فَسَارَّهَا بِشَيْءٍ فَضَحِكَتْ ، فَسَأَلْنَاهَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ : سَارَّرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُقْبَضُ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ فَبَكَيْتُ ، ثُمَّ سَارَّرَنِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّي أَوَّلُ أَهْلِهِ يَلْحَقُهُ فَضَحِكْتُ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة) بنته عليها السلام (في شكواه) أى مرضه (الذى قبض فيه فسارها بشيء) وفى أول هذا الحديث من رواية مسروق عن عائشة كما فى علامات النبوة : أقبلت فاطمة تمشى كأن مشيتها مشية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : مرحباً بابنتي ، ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله ، ثم سارها . ولأبى داود والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم عن عائشة قالت : ما رأيت أحداً أشبه سمياً وهدياً ودلاً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى قيامها وقعودها من فاطمة ، وكانت إذا دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام إليها وقبلها وأجلسها فى مجلسه ، وكان إذا دخل عليها فعلت ذلك ، فلما مرض دخلت عليه فأكبت عليه تقبله (فبكت ، ثم دعاها فسارها بشيء فضحكت) واتفقت الروايتان على أن الذى سارها به أولاً فبكت هو إعلامه إياها بأنه ميت من مرضه ذلك ، واختلفتا فيما سارها به ثانياً فضحكت ، فى رواية عروة أنه إخباره إياها بأنها أول أهله لحوقاً به ، وفى رواية مسروق أنه إخباره إياها بأنها سيدة نساء أهل الجنة ، وجعل كونها أول أهله لحوقاً به مضموماً إلى الثانى هو الراجح ، فإن حديث مسروق يشتمل على زيادات ليست فى حديث عروة ، وهو من الثقات الضابطين ، فما زاده مسروق قول عائشة : فقالت : ما رأيت كاليوم فرحاً أقرب من حزن ، فسألته عن ذلك ، فقالت : ما كنت لأفشى سر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فسألته ، فقالت : أسرّ إلى أن جبريل كان يعارضنى القرآن كل سنة مرة ، وأنه

عارضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حضر أجلى ، وإنك أول أهل بيتي لحاقاً بي (فسألناها عن) سبب (ذلك) البكاء والضحك (فقالت) بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم (سارني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقبض في وجعه الذي توفي فيه فبكيت ، ثم سارني فأخبرني أني أول أهله) أي أهل بيته (يتبعه ، فضحكت) وروى النساء عن عائشة في سبب البكاء أنه ميت ، وفي سبب الضحك الأمرين الآخرين . ولأبي سعد عنها أن سبب البكاء موته ، وسبب الضحك أنها سيدة النساء . وفي رواية عائشة بنت طلحة عنها أن سبب البكاء موته وسبب الضحك لحاقها به . وعند الطبراني من وجه آخر عن عائشة أنه قال لفاطمة : إن جبريل أخبرني أنه ليس امرأة من نساء المسلمين أعظم ذرية منك فلا تكوني أدنى امرأة منهنّ صبراً . وفي الحديث إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بما سيقع فوقه كما قال ، فإنهم اتفقوا على أن فاطمة عليها السلام كانت أول من مات من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده حتى من أزواجه . وهذا الحديث أخرجه أيضاً في علامات النبوة .

الحديث الثاني

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ نَبِيٌّ حَتَّى يُخَيَّرَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَأَخَذَتْهُ بُحَّةٌ يَقُولُ : « مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ » الْآيَةَ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ خَيْرٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كنت أسمع) أى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما فى الحديث الآخر (أنه لا يموت نبي) من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (حتى يخير بين) المقام فى (الدنيا و) الأرنحال منها إلى (الآخرة ، فسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فى مرضه الذى مات فيه وأخذته بحّة) بضم الباء وتشديد الحاء المهملة : شىء يعرض فى الحلق فيتغير له الصوت فيغلظ . وقال القسطلانى : غلظة وخشونة تعرض فى مجارى النفس فيغلظ الصوت ، والمعنى واحد (يقول : « مع الذين أنعم الله عليهم » الآية ، فظننت أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (خير) وهذا الحديث أخرجه فى التفسير . زاد فى رواية : فقلت : إذن لا يختارنا وعرفت أنه حديثه الذى كان يحدثنا وهو صحيح . وعند أبى الأسود فى المغازى عن عروة أن جبريل نزل إليه فى تلك الحالة فخبره . قال السهيلي : وجدت فى بعض كتب الواقدي أن أول كلمة تكلم بها صلى الله عليه وآله وسلم وهو مسترضع عند حليلة : الله أكبر . وآخر كلمة تكلم بها كما فى حديث عائشة : الرفيق الأعلى . وروى الحاكم من حديث أنس أن آخر ما تكلم به : جلال ربى الرفيع . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : فهم عائشة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مع الرفيق الأعلى » أنه خير نظير فهم أبيها رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن عبداً خير ه الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده أن العبد المراد هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بكى . وفى رواية أبى بردة ابن أبى موسى عن أبيه عند النسائي وصححه ابن حبان فقال : أسأل الله الرفيق الأعلى الأسعد مع جبريل وميكائيل وإسرافيل . وظاهره أن الرفيق المكان الذى تحصل المرافقة فيه مع المذكورين . وفى رواية عن عائشة بعد هذا قال : « اللهم اغفرلى وارحمنى وألحقنى بالرفيق » حتى قبض . وفى معنى « الرفيق » وفى المراد منه أقوال ذكرها فى الفتح .

الحديث الثالث

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَاحِبُ يَقُولٍ : إِنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ نَبِيٌّ قَطُّ ، حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ يُحْيَا أَوْ يُخَيِّرُ ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَحْضَرَهُ الْقَبْضُ ، وَرَأْسُهُ عَلَى فِخْذِي ، غَشِيَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ شَخَّصَ بَصَرُهُ نَحْوَ سَقْفِ الْبَيْتِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، فَقُلْتُ : إِذَنْ لَا يَخْتَارُنَا ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حَدِيثُهُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا وَهُوَ صَاحِبُهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو صحيح يقول : إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يحيا) أى يسلم إليه الأمر أو يملك فى أمره أو يسلم عليه تسليم الوداع (أو يخير) بين الدنيا والآخرة (فلما اشتكى) أى مرض (وحضره القبض) ورأسه على فخذى غشى عليه ، فلما أفاق شخّص (أى ارتفع) بصره نحو سقف البيت ثم قال : اللهم فى الرفيق الأعلى (أى الجماعة من الأنبياء الذين يسكنون أعلى عليين ، وظاهره أن الرفيق المكان الذى يحصل فيه المرافقة مع المذكورين . والحكمة فى اختتام كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الكلمة تضمن التوحيد والذكر بالقلب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره أنه لا يشترط أن يكون الذكر باللسان ، لأن بعض الناس قد يمنعه من النطق مانع فلا يضره إذا كان قلبه عامراً بالذكر (فقلت : إذن لا يجاورنا) فى الدنيا ، أى لا يختارنا (فعرفت أنه حديثه الذى كان يحدثنا به وهو صحيح) وعند أحمد من طريق المطلب بن عبد الله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : ما من نبي يقبض إلا يرى الثواب ثم يخير . ولأحمد أيضاً من حديث أبى مويهبة قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني أوتيت مفاتيح خزائن الأرض والخلد ثم الجنة ، فخيرت بين ذلك وبين لقاء ربى والجنة ، فاخترت لقاء ربى والجنة . وعند عبد الرزاق من مرسل طاوس رفعه : خيرت بين أن أبقي حتى أرى ما يفتح على أمتى وبين التعجيل فاخترت التعجيل .

الحديث الرابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اشْتَكَى نَفَثَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ وَمَسَحَ عَنْهُ بِيَدِهِ ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ طَفِقَتْ أَنْفُثُ عَلَيْهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ ، الَّتِي كَانَ يَنْفُثُ ، وَأَمْسَحَ بِبَيْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اشتكى) أى مرض (نفث) أخرج الريح من فيه مع شيء من ريقه (على نفسه بالمعوذات) بكسر الواو المشددة : الإخلاص واللتين بعدها ، فهو من باب التغليب ، أو المراد الفلق والناس ، وجمع باعتبار أن أقل الجمع اثنان ، أو المراد الكلمات المعوذات بالله من الشياطين والأمراض (ومسح عنه بيده) لتصل بركة القرآن واسم الله تعالى إلى بشرته المقدسة (فلما اشتكى) صلى الله عليه وآله وسلم (وجعه الذى توفى فيه طفقت) أى أخذت حال كوفى (أنفث عليه بالمعوذات التى كان ينفث وأمسح بيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) لبركتها، وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الطب وكذا مسلم .

الحديث الخامس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَصْغَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ وَهُوَ مُسْنِدٌ إِلَى ظَهْرِهِ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : أصغيت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت وهو مسند إلى ظهره ، فسمعتة يقول : اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق) أى الأعلى . وفى رواية ذكران عن عائشة : فجعل يقول : « فى الرفيق الأعلى » حتى قبض . وفى رواية ابن أبى مليكة عن عائشة : وقال « فى الرفيق الأعلى ، فى الرفيق الأعلى » .

الحديث السادس

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ ، قَالَتْ : مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّهُ لَبَيِّنٌ حَاقِنْتَنِي وَذَاقِنْتَنِي ، فَلَا أَكْرَهُ شِدَّةَ الْمَوْتِ لِأَحَدٍ أَبَدًا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) فى رواية قالت : مات النبى صلى الله عليه وآله وسلم وإنه لبيّن حاقنتى وذاقنتى (والحاقنة : الوهدة المنخفضة بين الترقوتين من الحلق . وفى الفتح : الحاقنة : ما سفّل من الذقن . والذاقنة : ما علا منه ، أو الحاقنة : ثغرة الترقوة وهما حاقنتان ، ويقال : إن الحاقنة : المظهرة من الترقوة والحلق ، وقيل : ما دون الترقوة من الصدر ، وقيل : هى تحت السرة . وقال ثابت : الذاقنة : طرف الحلقوم (فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية : توفى فى بيتى وفى يومى وبين سحرى ونحرى ، وإن الله جمع ريقى وريقه عند موته ، أى بسبب السواك . وفى رواية : فى آخر يوم من الدنيا . والسحر : هو الصدر ، وهو فى الأصل الرئة ، والنحر : المراد به موضع النحر . وأغرب الداودى فقال : هو ما بين الثديين . والحاصل أن ما بين الحاقنة والذاقنة هو ما بين السحر والنحر ، والمراد أنه مات ورأسه بين حنكها وصدرها صلى الله عليه وآله وسلم ورضى عنها . وهذا لا يغيّر حديثها الذى قبل هذا : إن رأسه كان على فخذه ، لأنه محمول على أنها رفعتة من فخذه إلى رأسها . وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مات ورأسه فى حجر على . وكل طريق منها لا يخلو من شيعى فلا يلتفت إليهم . قال فى الفتح : وقد رأيت بيان حال الأحاديث التى أشرت إليها دفعاً لتوهم التعصب . اهـ . ثم تكلم عليها فى الفتح ، فراجعه .

الحديث السابع

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ ، فَقَالَ النَّاسُ : يَا أَبَا الْحَسَنِ كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِئاً ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ : أَنْتَ وَاللَّهُ بَعْدَ ثَلَاثِ عِبْدِ الْعَصَا ، وَإِنِّي وَاللَّهُ لَأَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْفَ يُتَوَفَّى مِنْ وَجَعِهِ هَذَا ، إِنِّي لَأَعْرِفُ وَجُوهَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، أَذْهَبَ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَنَسْأَلَهُ فِيمَنْ هَذَا الْأَمْرُ ، إِنْ كَانَ فِينَا عَلِمْنَا ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِنَا عَلِمْنَاهُ ، فَأَوْصِي بِنَا ، فَقَالَ عَلِيٌّ : إِنَّا وَاللَّهُ لَنُتَنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَتَّعْنَاهَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ ، وَإِنِّي وَاللَّهُ لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجعه الذي توفي فيه ، فقال الناس) له (يا أبا الحسن كيف أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : أصبح بحمد الله بارئاً) اسم فاعل من برأ المريض إذا أفاق من المرض (فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له : أنت والله بعد ثلاث) أي ثلاثة أيام (عبد العصا) أي تصير مأموراً بموته صلى الله عليه وآله وسلم وولاية غيره . وهذا من قوة فراسة العباس رضي الله عنه (وإنني والله لأرى) بفتح الهمزة من الاعتقاد ، وبضمها بمعنى الظن . وهذا قاله العباس مستنداً إلى التجربة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسوف يتوفى من وجعه هذا ، إنني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت) ذكر ابن إسحاق عن الزهري أن هذا كان يوم قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم قال العباس لعلي (اذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلنسأله

فيمن هذا الأمر) أى الخلافة . وفى مرسل الشعبي عند ابن سعد : فنسأله من يستخلف فإن استخلف منا فذاك (إن كان فينا علمنا ذلك ، وإن كان فى غيرنا علمناه فأوصى بنا) الخليفة بعده . وفى مرسل الشعبي : وإلا أوصى بنا فحفظنا من بعده . وله من طريق أخرى : فقال علىّ : وهل يطمع فى هذا الأمر غيرنا ؟ قال : أظن والله سيكون (فقال علىّ : إنا والله لئن سألتها) أى الخلافة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنحنها لا يعطيناها الناس بعده) أى وإن لم يمنعناها بأن يسكت فيحتمل أن تصل إلينا فى الجملة (وإنى والله لا أسألها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى لا أطلبها منه . وفى مراسل الشعبي : فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العباس لعليّ : أبسط يدك أباعك يبايعك الناس . فلم يفعل . وزاد عبد الرزاق عن ابن عينة قال : قال الشعبي : لو أن علياً سأله عنها كان خيراً له من ماله وولده . وفى الفتح : روي فى فوائد أبي الطاهر الذهلى بسند جيد عن ابن أبي ليلي قال : سمعت علياً يقول : لقينى العباس . فذكر نحو القصة التى فى هذا الحديث باختصار . وفى آخرها قال : سمعت علياً يقول بعد ذلك : ياليتنى أطعت عباساً ، ياليتنى أطعت عباساً . وقال عبد الرزاق : كان معمر يقول لنا : أيهما كان أשוב رأياً ؟ فنقول : العباس . فيأبى ويقول : لو كان أعطاها علياً فمنعه الناس لكفروا . وفى حديث الباب رواية تابعى عن تابعى : الزهرى وعبد الله بن كعب ، وصحابة عن صحابة : كعب وابن عباس . وأخرجه البخارى أيضاً فى الاستئذان .

الحديث الثامن

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَىَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ فِي بَيْتِي وَفِي يَوْمِي ، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي ، وَإِنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ ، دَخَلَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبِيَدِهِ السَّوَاكُ ، وَأَنَا مُسْنَدَةٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَاكَ ، فَقُلْتُ : آخِذُهُ لَكَ ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ : أَلَيْنُهُ لَكَ ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ ، فَلَيْنَتْهُ ، فَأَمَرَهُ ، وَكَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ رَكُوعٌ فِيهَا مَاءٌ فَجَعَلَ يَدْخُلُ يَدَيْهِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكْرَاتٍ ، ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول : إن من نعم الله علىَّ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي في بيتي وفي يومي) أى يوم نوبتي بحسب الدور المعهود (وبين سحري ونحري ، وإن الله جمع بين ريقى وريقه عند موته ، دخل على عبد الرحمن) بن أبى بكر رضى الله عنهما (وبيده السواك) يستن به ويدلك به أسنانه ويستاك (وأنا مسندة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فرأيتُه ينظر إليهِ ، وعرفت أنه يحب السواك ، فقلت : آخذه لك ؟ فأشار برأسه أن نعم ، فتناولته ، فاشتد عليه ، فقلت : ألينه لك ؟ فأشار برأسه أن نعم ، فلينته فأمره ، وكانت بين يديه ركوة (من آدم) فيها ماء أو علبه ، أى قدح ضخم من خشب (فجعل يدخل يديه في الماء فيمسح بهما وجهه) حال كونه (يقول : لا إله إلا الله ، إن للموت سكرات) جمع سكرة وهى الشدة (ثم نصب يده فجعل يقول : اللهم في الرفيق الأعلى ، حتى قبض ومالت يده صلى الله عليه وآله وسلم) .

الحديث التاسع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَدَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ ، فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ لَا تَلْدُونِي ، فَقُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي ؟ قُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ ، فَقَالَ : لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ إِلَّا لَدَّ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، إِلَّا الْعَبَّاسُ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ كُمْ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت: لددنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى جعلنا الدواء فى أحد جانبي فيه بغير اختياره ، وكان الذى لدوه به العود الهندى والزيت (فى مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا) هذا الامتناع (كراهية المريض للدواء ، فلما أفاق قال : ألم أنهكم أن تلدونى ؟ قلنا : كراهية المريض للدواء ، فقال : لا يبقى أحد فى البيت إلا لدَّ وأنا أنظر إليه ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم) أى لم يحضركم حال اللد ، وكان اللد قصاصاً لفعلهم وعقوبة لهم بتركهم امتثال نهيه عن ذلك ، أما من باشر فظاهر ، وأما من لم يباشر فلكونهم تركوا نهيه عما نهاهم عنه . ولفظ ابن سعد: كانت تأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخاصرة ، فاشتد به فأغمى عليه فلددناه ، فلما أفاق قال : كنتم ترون أن الله يسلط على ذات الجنب ، ما كان الله ليجعل لها على سلطاناً ، والله لا يبقى أحد فى البيت إلا لدَّ ، فما بقى أحد فى البيت إلا لدَّ ، ولددنا ميمونة وهى صائمة ، وإنما أنكر التداوى لأنه كان غير ملائم لذاته ، لأنهم ظنوا به ذات الجنب ، فداووه بما يلائمها ، ولم يكن به ذلك .

له الرجل من مجلسه لم يجلس فيه . وهذا محمول من ابن عمر على الورع
 لاحتمال أن يكون الذى قام لأجله استجى منه ، فقام عن غير طيب قلب ،
 فسد الباب ليسلم من هذا . قلت : وفى القرآن الكريم : « إذا قيل لكم
 تفسحوا فى المجلس فافسحوا يفسح الله لكم ، وإذا قيل انشزوا فانشزوا ،
 يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون
 خبير » . ومعنى انشزوا : انهضوا ، أى للتوسعة على المقبلين . وكان ابن
 مسعود إذا قرأ هذه الآية قال : يا أيها الناس افهموا هذه الآية لترغبكم فى
 العلم . وقال الجمهور : الآية عامة فى كل مجلس من مجالس الخير .

الحديث الثالث عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفِتْنَاءِ
الْكُفَّةِ مُحْتَبِيًّا بِيَدِهِ هَكَذَا .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنهما) قال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفناء الكعبة (بكسر الفاء : ما امتد بجانبها من قبل بابها محتبياً بيده) الكريمة . والإحباء : هو القرفصاء بضم القاف والفاء بينهما راء ساكنة وبعد الصاد المهملة ألف مهموز ، وهو أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذه ببطنه ويحتبى بيديه فيضعهما على ساقيه . وقال ابن فارس وغيره : الاحتباء : أن يجمع ثوبه لظهره وركبتيه . وقيل : القرفصاء : الاعتماد على عقبه ومس أليتيه بالأرض (هكذا) زاد فى الجزء السادس من فوائد أبى محمد بن صاعد : فأرانا فليح موضع يمينه على يساره موضع الرسغ . وفى حديث أبى هريرة عند البزار : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس عند الكعبة فضم رجله فأقامهما واحتبى بيديه . وفى حديث أبى سعيد عند أبى داود : أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جلس احتبى بيديه . زاد البزار : ونصب ركبتيه . قال فى الفتوح : ويستثنى من الاحتباء باليدين ما إذا كان فى المسجد ينتظر الصلاة فاحتبى بيديه ، فينبغى أن يمسك إحداهما بالأخرى ، كما وقعت الإشارة إليه فى هذا الحديث من وضع إحداهما على رسغ الأخرى ولا يشبك بين أصابعه فى هذه الحالة ، فقد ورد النهى عن ذلك عند أحمد من حديث أبى سعيد بسند لا بأس به ، والله أعلم . قال ابن بطال : لا يجوز للمحتبى أن يصنع بيديه شيئاً ويتحرك لصلاة أو غيرها ، لأن عورته تبدو ، إلا إذا كان عليه ثوب يستر عورته فيجوز . وهذا بناء على أن الاحتباء قد يكون باليدين فقط وهو المعتمد . وفرق الداودى فيما حكاه عنه ابن التين بين الاحتباء والقرفصاء ، فقال : الاحتباء : أن يقيم رجله ويفرّج بين ركبتيه ويدير عليه ثوباً ويعقده ، فإن كان عليه قميص أو غيره فلا ينهى عنه ، وإن لم يكن عليه شيء فهو القرفصاء . كذا قال . قال الحافظ ابن حجر : والمعتمد ما تقدم .

الحديث الرابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى رَجُلَانِ دُونَ الْآخِرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ
أَجَلٌ أَنْ يُحْزَنَهُ .

(عن عبد الله) (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس) أى حتى يختلط الثلاثة بغيرهم ، وهو أعم من أن يكون واحداً فأكثر (أجل) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها لام مفتوحة . كذا استعملته العرب فقالوا : أجل قد فضلكم بحذف « من » أى من أجل (أن يحزنه) من أحزن وحزن ، والعلة ظاهرة ، لأن الواحد إذا بقى فرداً وتناجى من عداه دونه أحزنه ذلك ، إما لظنه احتقارهم إياه عن أن يدخلوه فى نجواهم ، وإما لأنه قد يقع فى نفسه أن سرهم فى مضرته . وهذا المعنى مأمون عند الاختلاط وعدم إفراده من بين القوم بترك المناجاة ، فلا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة ، كما نقل عن أشهب ، لأنه قد نهى أن يترك واحد ، لأن المعنى فى ترك الجماعة للواحد كترك الاثنين للواحد . قال ابن بطال : وهذا من أحسن الأدب لثلاثا يتباغضوا ويتقاطعوا . قال المازرى ومن تبعه : لا فرق فى المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى فى الواحد . زاد القرطبي : بل وجوده فى العدد الكثير أمكن وأشد ، فليكن المنع أولى ، وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنه أقل عدد يتصور فيه ذلك المعنى ، فهما وجد المعنى فيه ألحق به فى الحكم . قال ابن بطال : وكلما كثر الجماعة مع الذى لا يناجى كان أبعد لحصول الحزن ووجود التهمة فىكون أولى . واختلف فيما إذا انفرد جماعة بالتناجى دون جماعة . قال ابن التين : وحديث عائشة فى قصة فاطمة دال على الجواز . قال النووي : النهى فى الحديث للتحريم إذا كان بغير

رضاه . وقال في موضع آخر : إلا بإذنه ، أى صريحاً كان الإذن أو غير صريح ، والإذن أخص من الرضا ، لأن الإذن قد يقع مع الإكراه ونحوه ، والرضا لا يطلع على حقيقته ، لكن الحكم لا ينافي إلا بالإذن الدال على الرضا . وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في المنع بين السفر والحضر ، وهو قول الجمهور ، وخص ذلك بعضهم بالسفر في الموضع الذي لا يأمن فيه الرجل على نفسه . فأما في الحضر والعمارة فلا بأس . وقيل : إن هذا كان في أول الإسلام ، فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم ، والصحيح بقاء الحكم والتعميم . وحديث الباب أخرجه مسلم في الاستئذان .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : احْتَرَقَ بَيْتُ بِالْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ اللَّيْلِ ، فَحُدِّثَ بِشَأْنِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ ، فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضى الله عنه قال : احترق بيت بالمدينة) المنورة (على أهله) قال فى الفتح : لم أقف على تسميتهم (من الليل فحدث) مبنياً للمفعول (بشأنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن هذه النار إنما هي عدو لكم) أى لأنها كما قال ابن العربى تنافى أبداننا وأموالنا منافاة العدو ، وإن كانت لنا بها منفعة ، فأطلق عليها العداوة لوجود معناها (فإذا نمت فاطفئوها عنكم) وفى حديث جابر بن عبد الله عند البخارى أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : خمروا الآنية وأجيفوا الأبواب ، أى أغلقوها وأطفئوا المصابيح ، فإن الفويسقة ربما جرّت الفتيلة فأحرقت أهل البيت ، والمراد بالفويسقة : الفأرة المأمور بقتلها فى الحل والحرم ، سميت بذلك على الاستعارة لخبثها ، وقيل لأنها عمدت إلى حبال السفينة فقطعتها ، وليس فى الحيوان أفسد منها ، لا تأتى على حقير ولا جليل إلا أهلكته وأتلفته . قال ابن دقيق العبد : يؤخذ من حديث أبي موسى سبب الأمر فى حديث جابر بإطفاء المصابيح ، فهو فن حسن غريب ، ولو تتبع لحصل منه فوائد . قال فى الفتح : وقد أفرده أبو حفص العكبرى بالتصنيف ، وهو فى المائة الخامسة ، ووقفت على مختصر منه ، وكان الشيخ ما وقف عليه ، فلذلك تمنى لو تتبع . قال النووى . وهذا الأمر عام يدخل فيه نار السراج وغيرها ، وأما القناديل المعلقة فى المساجد وغيرها فإن خيف حريق بسببها دخلت فى الأمر ، وإن أمن ذلك كما هو الغالب ، فالظاهر أنه لا بأس بها لانتفاء العلة التى علل بها صلى الله عليه وآله وسلم ، وإذا انتفت العلة زال المنع . انتهى . قال ابن دقيق العيد : إذا كانت العلة فى إطفاء السراج الحذر من جر الفويسقة الفتيلة ،

فقتضاه أن السراج إذا كان على هيئة لا تصل إليها الفأرة لا يمنع إبقاؤه ، كما لو كان على منارة من نحاس أملس لا يمكن الفأرة الصعود إليه ويكون مكانه بعيداً عن موضع يمكنها أن تثب منه إلى السراج . قال : وأما ما ورد من الأمر بإطفاء النار مطلقاً كما في حديثي ابن عمر وأبي موسى فهو أعم من نار السراج ، فقد تتطرق منه مفسدة أخرى غير جرّ الفتيلة ، كسقوط شيء من السراج على بعض متاع البيت ، وكسقوط المنارة ، فينتثر السراج إلى شيء من المتاع فيحرقه ، فيحتاج إلى الاستيثاق من ذلك ، فإذا استوثق بحيث يؤمن معها الإحراق فيزول الحكم بزوال علته . وهذه الأوامر لم يحملها الأكثر على الوجوب ، ويلزم أهل الظاهر حملها عليه ، قال : وهذا لا يختص بالظاهر ، بل الحمل على الظاهر إلا لمعارض ظاهر يقول به أهل القياس ، وإن كان أهل الظاهر أولى بالالتزام به لكونهم لا يلتفتون إلى المفهومات والمناسبات . وهذه الأوامر تنوع بحسب مقاصدها ، فمنها ما يحمل على الندب وهو التسمية على كل حال ، ومنها ما يحمل على الندب والإرشاد معاً ، كإغلاق الأبواب من أجل التعليل بأن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً ، ولأن الاحتراز من مخالطة الشياطين مندوب إليه ، وإن كان تحته مصالح دنيوية كالخراسة ، وكذا إيكاء السقاء وتخميم الإناء . والله أعلم . انتهى .

الحديث السادس عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَيْتُ بِيَدَيَّ بَيْتًا يُكِنُّنِي مِنَ الْمَطَرِ وَيُظِلُّنِي مِنَ الشَّمْسِ ، مَا أَعَانَنِي عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيتني مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى رأيت نفسي في زمنه عليه الصلاة والسلام أستحضر الحالة المذكورة ، فصار لشدّة علمه بها كأنه يرى نفسه يفعل ما ذكر (بنيت بيديّ بيتاً يكنّني) بضم المثناة التحتية وكسر الكاف وتشديد النون : من أكنّ ، أى يقينى (من المطر) وجاء بفتح أوله : من كنّ . قال أبو زيد الأنصارى : كننته وأكننته بمعنى ، أى سترته وأسررته (ويظلني من الشمس ما أعانني عليه) أى على بنائه (أحد من خلق الله) عزّ وجل تأكيد لقوله « بنيت بيديّ » وإشارة إلى خفة مؤنثه . والحديث أخرجه ابن ماجه في الزهد . قال في الفتح : أشار البخارى بهذا إلى ذم التطاول في البنيان ، وفي الاستدلال نظر . وقد ورد في ذم تطويل البناء صريحاً ما أخرج ابن أبى الدنيا بسند ضعيف مع كونه موقوفاً من رواية عمارة بن عامر : إذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودى : يا فاسق إلى أين تذهب . وفي ذمه مطلقاً حديث خباب يرفعه : يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا التراب ، أو قال البناء ، صححه الترمذى . وأخرج له شاهداً عن أنس بلفظ : إلا البناء فلا خير فيه . وفي المعجم الأوسط من حديث أبى بشير الأنصارى : إذا أراد الله بعبد شراً أنفق ماله في البنيان . قال في الفتح : وهو محمول على ما لا تمس الحاجة إليه مما لا بد منه للتوطن وما يمكن من البرد والحر . وأخرج أبو داود من حديث ابن عمرو بن العاص قال : مرّ بى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أطين حائطاً ، فقال : الأمر أعجل من ذلك . وصححه الترمذى وابن حبان . وأخرج أبو داود أيضاً من حديث أنس يرفعه : أما إن كل بناء وبال على صاحبه إلا ما لا ، إلا ما لا ،

أى ما لا بد منه . ورواته موثقون إلا الراوى عن أنس وهو طلحة الأسدى
فليس بمعروف ، وله شاهد عن وائلة عند الطبرى .

(تنبيه) : هذه الأحاديث الثمانية التى ذكرها الماتن فى آخر كتاب
الأحكام هى فى الأصل من أحاديث كتاب الاستئذان الذى بعد كتاب
الآداب فى نسخة البخارى وعليه شرحها الحافظ فى الفتح والقسطلانى فى
الإرشاد ، وهى فى الترتيب فى الجزء الثامن من الفتح والتاسع من القسطلانى ،
وهذا مسامحة منه عفا الله عنه . أو هى فى نسخته هكذا . والله أعلم . وكذلك
كتاب الدعوات التالى لكتاب الأحكام على ترتيب الماتن ، فإنه فى أصل
النسخة وشروحها بعد كتاب الاستئذان فى الجزء الثامن من الفتح ، والجزء
التاسع من الإرشاد ، لا فى الجزء العاشر الذى عليه ختام النسخة ، فليعلم ذلك .
وبالله التوفيق .

كتاب الدعوات

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الدعوات) *

بفتح الدال والعين المهملتين : جمع دعوة ، مصدر يراد به الدعاء ، يقال : دعوت الله ، أى سألته . قال فى الفتح : الدعوة هى المسألة الواحدة ، والدعاء الطلب ، والدعاء إلى الشيء : الحث على فعله ، دعوت فلاناً : سألته ، ودعوته : استعنته . ويطلق أيضاً على رفعة القدر ، كقوله : ليس له دعوة فى الدنيا ولا فى الآخرة . كذا قال الراغب . ويمكن ردّه إلى الذى قبله . ويطلق الدعاء أيضاً على العبادة . والدعوى بالقصر : الدعاء ، كقوله تعالى : « وآخر دعواهم » . والادعاء كقوله : « فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا » . ويطلق الدعاء على التسمية ، كقوله : « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً » . وقال الراغب : الدعاء والنداء واحد ، لكن قد يتجرد النداء عن الاسم ، والدعاء لا يكاد يتجرّد . وأطال الحافظ فى الفتح فى بيان ذلك . قال تعالى : « ادعونى أستجب لكم » ، إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين » . والدعاء بمعنى العبادة كثير فى القرآن ، كقوله : « إن يدعون من دونه إلا إناثاً » . وقال الشيخ تقي الدين السبكي : الأولى حمل الدعاء فى الآية على ظاهره . وأما قوله بعد ذلك « عن عبادتى » فوجه الربط أن الدعاء أخص من العبادة ، فمن استكبر عن العبادة استكبر عن الدعاء . وعلى هذا فالوعيد إنما هو فى حق من ترك الدعاء استكباراً ، ومن فعل ذلك كفر ، وأما من تركه لمقصد من المقاصد فلا يتوجه إليه الوعيد المذكور ، وإن كنا نرى أن ملازمة الدعاء والاستكثار منه أرجح من الترك لكثرة الأدلة الواردة فى الحض عليه . انتهى . وقد تواترت الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالترغيب فى الدعاء والحث عليه . وفى حديث أبى هريرة رفعه : ليس شيء أكرم على الله من الدعاء . أخرجه الترمذى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . وحديثه رفعه : من لم يسأل الله يغضب عليه . أخرجه أحمد والبخارى فى الأدب المفرد والترمذى وابن ماجه والحاكم

كلهم من رواية أبي صالح الخوزي ، وهو مختلف فيه ، ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة . وفي حديث ابن مسعود رفعه : سلوا من فضله فإن الله يحب أن يسأل . أخرجه الترمذي . وفي حديث ابن عمر رفعه : إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل ، فعليكم عباد الله بالدعاء . وفي سننه لين . وقد صححه مع ذلك الحاكم . وأخرج الطبراني في الدعاء بسند رجاله ثقات ، إلا أن فيه عنينة بقية عن عائشة مرفوعاً : إن الله يحب الملحين في الدعاء ، والإجابة مشروطة بالإخلاص ، وهو قوله تعالى : « فادعوه مخلصين له الدين » .

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا ، وَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِي دَعْوَتِي ، شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم قال : لكل نبي دعوة يدعو بها) على أمته مقطوع فيها بالإجابة
 وما عداها على رجاء الإجابة . زاد في رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي
 هريرة : فتعجل كل نبي دعوته . وفي رواية : فاستجيب له (وأريد أن
 أختبي) أي أدخر (دعوتي) المقطوع بإجابتها . وفي رواية أخرجه البخاري
 في التوحيد : فأريد إن شاء الله أن أختبي . وزيادة « إن شاء الله » في هذا
 للتبرك . ولمسلم من حديثه أيضاً : إني اختبأت . وفي حديث أنس : فجعلت
 دعوتي . وزاد « يوم القيامة » وزاد أبو صالح : فهي نائلة إن شاء الله تعالى
 من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً . وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن
 يؤخرها ، ثم عزم ففعل ورجا وقوع ذلك ، فأعلمه الله تعالى به فجزم به
 (شفاعته لأمتي في الآخرة) في أهم أوقا حاجاتهم ، وهذا من كمال شفقتة
 على أمته ورافته بهم واعتناؤه بالنظر في أحوالهم . قاله النووي . جزاه الله عنا
 أفضل ما جازى نبياً عن أمته ، وصلى الله عليه وآله وسلم كثيراً دائماً أبداً .
 والحديث من أفراده . قال ابن بطال : في هذا الحديث بيان فضيلة نبينا صلى
 الله عليه وآله وسلم على سائر الأنبياء حيث أثر أمته على نفسه وأهل بيته بدعوته
 المحببة ، ولم يجعلها أيضاً دعاء عليهم بالهلاك كما وقع لغيره من تقدم . وقال
 ابن الجوزي : هذا من حسن تصرفه صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه جعل
 الدعوة فيما ينبغي ، ومن كثرة كرمه أنه أثر أمته على نفسه ، ومن صحة نظره
 أنه جعلها للمذنبين من أمته لكونهم أحوج إليها من الطائعين . وفي الحديث
 إبطال مذهب المعتزلة القائلين بنفي الشفاعات للعصاة ، متمسكين بقوله تعالى :
 « فما تنفعهم شفاعاة الشافعين » وغير ذلك من الآيات . وأجيب بأنها في

الكفار . وقد تواترت الأحاديث في إثباتها : أخرج البخارى عن جابر بن عبد الله يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يخرج أى قوم بالشفاعة من النار . وفي حديث أنس بن مالك عند البخارى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفع ... الحديث . وعنده عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : قلت : يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ فقال : لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث ، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قبل نفسه . قال في الفتح : لعل أبا هريرة سأل عن ذلك عند حديثه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : وأريد أن أختبئ دعوتى شفاعته لأمتى فى الآخرة . وأخرج البخارى عن أنس رضى الله عنه حديثه الطويل فى استشفاع الناس بالأنبياء عليهم السلام . وفيه : ثم يقال لى : ارفع رأسك ، سل تعط ، قل يسمع واشفع تشفع ، فأرفع رأسى فأحمد ربى بتحميد يعلمنى ، ثم أشفع فيحد لي حداً ثم أخرجهم من النار وأدخلهم الجنة ، ثم أدعوا فأقع ساجداً مثله فى الثالثة والرابعة حتى مابقى فى النار إلا من حبسه القرآن . وفى الباب أحاديث كثيرة جداً لا يسعها المقام . والشفاعات كما قال عياض خمس : الأولى : العظمى وهى لإراحة الناس من هول الموقف ، وهى مختصة بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم . قال النووي : قيل : وهى المقام المحمود . وقال الطبرى : قال أكثر أهل التأويل : المقام المحمود هو الذى يقومه صلى الله عليه وآله وسلم ليريحهم من كرب الموقف ، لحديث ابن عباس : المقام المحمود الشفاعة . وحديث أبي هريرة فى قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » قال : سئل عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : هى الشفاعة . قال فى الفتح : الراجح أن المراد به الشفاعة ، لكن الشفاعة التى وردت فى الأحاديث فى المقام المحمود نوعان : الأول : العامة فى فصل القضاء . والثانى : الشفاعة فى إخراج المذنبين من النار . انتهى * الثانية : فى إدخال قوم الجنة بغير حساب : وهذه وردت أيضاً فى نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، واستدل لها بقوله تعالى فى جواب قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أمتى أمتى : « أدخل الجنة من أمتك من لا حساب عليه » . أو الدليل عليها سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم الزيادة

على السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، فأجيب * الثالثة في إدخال قوم حوسبوا فاستحقوا العذاب أن لا يعذبوا * الرابعة : فمن دخل النار من المذنبين : فقد جاءت الأحاديث بإخراجهم من النار بشفاعته صلى الله عليه وآله وسلم وغيره * الخامسة : في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها . وأشار النووي في روضته إلى أن هذه من خصائصه . وزاد عياض سادسة ، وهي التخفيف عن أبي طالب . وزاد غيره سابعة ، وهي الشفاعة لأهل المدينة ، لحديث الترمذي عن أبي هريرة رفعه : من استطاع أن يموت بالمدينة فليعمل فإني أشفع لمن مات بها . قال في الفتح : وهذه غير واردة ، لأن متعلقها لا يخرج عن واحدة من الخمس الأول . وفي العروة الوثقى للقزويني : شفاعته لجماعة من الصالحاء في التجاوز عن تقصيرهم ، ولعلها تدرج في الخامسة . وزاد القرطبي : إنه أول شافع في دخول أُمته الجنة قبل الناس . وزاد صاحب الفتح : الشفاعة فيمن استوت حسناته وسيئاته أن يدخل الجنة لحديث ابن عباس عند الطبراني قال : السابق يدخل الجنة بغير حساب ، والمقتصد برحمة الله ، والظالم لنفسه ، وأصحاب الأعراف يدخلونها بشفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأصحاب الأعراف قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم على الأرجح ، وشفاعته فيمن قال لا إله إلا الله ولم يعمل خيراً قط ، قال : فالوارد على الخمسة أربعة ، وما عداها لا يرد كما ترد الشفاعة في التخفيف عن صاحبي القبرين ، وغير ذلك لكونه من جملة أحوال الدنيا . انتهى ملخصاً . قاله القسطلاني .

الحديث الثاني

عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، خَلَقْتَنِي
 وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ
 مَا صَنَعْتُ ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي ، فَاغْفِرْ لِي ، فَإِنَّهُ
 لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، قَالَ : وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ
 مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ
 وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ .

(عن شداد بن أوس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : سيد الاستغفار (ترجم البخارى بالأفضلية ، والحديث بلفظ السيادة ،
 فكأنه كما قال فى الفتح أشار إلى أن المراد بالسيادة الأفضلية ، والسيد هنا
 مستعار من الرئيس المقدم الذى يعتمد عليه فى الحوائج ويرجع إليه فى الأمور ،
 كهذا الدعاء الذى هو جامع لمعاني التوبة كلها (أن تقول) بصيغة المخاطب ،
 وفى الفتح : أن يقول العبد ، وثبت فى رواية أحمد والنسائى : أن سيد
 الاستغفار أن يقول العبد (اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت خلقتنى وأنا عبدك)
 أى عابد لك (وأنا على عهدك ووعدك) أى ما عاهدت عليه ووعدتكم من
 الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك (ما استطعت) من ذلك ، وفيه إشارة إلى
 الاعتراف بالعجز والقصور عن كنه الواجب من حقه تعالى ، وقد يكون
 المراد كما قاله ابن بطال بالعهد : العهد الذى أخذه الله على عباده ، حيث
 أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم : ألسن بربكم ، فأقروا له
 بالربوبية وأذعنوا له بالوحدانية وبالوعد ما قال على لسان نبيه صلى الله عليه
 وآله وسلم : إن من مات لا يشرك بالله شيئاً وأدّى ما افترض عليه أنه يدخله
 الجنة (أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء) أعترف (لك بنعمتك علىّ وأبوء
 بذنبي) أعترف به أو أحمله برغمي فلا أستطيع صرفه عنى (اغفرلى) ولأبى
 ذر : فاغفر لى بزيادة الفاء (فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) قال فى شرح
 المشكاة : اعترف أولاً بأنه أنعم عليه ، ولم يقيده ليشمل كل النعم ، ثم
 اعترف بالتقصير وأنه لم يقم بأداء شكرها ، وعده ذنباً مبالغاً فى التقصير

وهضم النفس . انتهى . قال فى الفتح : ويحتمل أن يكون قوله « وأبوء لك بذنبى » اعترافاً بوقوع الذنب مطلقاً ليصبح الاستغفار منه ، لأنه عدّ ما قصر فيه من أداء النعم ذنباً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن قالها) أى الكلمات (من النهار موقناً) مخلصاً (بها) من قلبه مصداقاً بثوابها (فمات من يومه قبل أن يمسى فهو من أهل الجنة) الداخلين لها ابتداء من غير دخول النار ، لأن الغالب أن المؤمن بحقيقتها ، المؤمن بمضمونها لا يعصى الله تعالى ، أو أن الله يعفو عنه ببركة هذا الاستغفار . قاله فى الكواكب (ومن قالها من الليل وهو موقن) مخلص (بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة) ويحتمل أن يكون هذا فيمن قالها ومات قبل أن يفعل ما يغفر له به ذنوبه . وقال فى بهجة النفوس : من شروط الاستغفار صحة النية والتوجه والأدب ، فلو أن أحداً حصل الشروط واستغفر بغير هذا اللفظ الوارد ، واستغفر آخر بهذا اللفظ الوارد ، لكن أدخل بالشروط ، هل يتساويان ، والذى يظهر أن اللفظ المذكور إنما يكون سيد الاستغفار إذا جمع الشروط المذكورة : قال : وقد جمع هذا الحديث من بديع المعانى وحسن الألفاظ ما يحق له أن يسمى سيد الاستغفار ، ففيه الإقرار لله وحده بالإلهية والعبودية ، والاعتراف بأنه الخالق ، والإقرار بالعهد الذى أخذه عليه ، والرجاء بما وعده به ، والاستعاذة من شر ما جنى العبد على نفسه ، وإضافة النعماء إلى موجدتها ، وإضافة الذنب إلى نفسه ، ورغبته فى المغفرة ، واعترافه بأنه لا يقدر على ذلك إلا هو . وفى كل ذلك الإشارة إلى الجمع بين الشريعة والحقيقة ، وأن تكاليف الشريعة لا تحصل إلا إذا كان فى ذلك عون من الله تعالى . انتهى . وقال فى الكواكب : لا شك أن فى الحديث ذكر الله تعالى بأكمل الأوصاف ، وذكر العبد نفسه بأنقص الحالات ، وهى أقصى غاية التضرع ونهاية الاستكانة لمن لا يستحقها إلا هو : أما الأول : لما فيه من الاعتراف بوجود الصانع وتوحيده الذى هو أصل الصفات العدمية المسماة بصفات الجلال ، والاعتراف بالصفات السبعة الوجودية المسماة بصفات الإكرام وهى القدرة اللازمة من الخلق الملزومة للإرادة والعلم والحياة ، والخامسة الكلام اللازم من الوعد والسمع والبصر اللازمان من المغفرة ، إذ المغفرة للمسموع ، والمبصر لا يتصور إلا بعد السماع والإبصار . وأما الثانى : فلما فيه أيضاً من الاعتراف بالعبودية وبالذنوب فى مقابلة النعمة التى تقتضى نقيضها وهو الشكر . انتهى . والحديث أخرجه النسائى فى الاستعاذة وفى اليوم والليلة . قاله القسطلانى .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة) أى أفعل ذلك الاستغفار إظهاراً للعبودية وافتقاراً لكرم الربوبية أو تعليمًا منه لأمته ، أو من ترك الأولى ، أو قاله تواضعاً ، أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما كان دائم الترقى في معارج القرب كان كلما ارتقى درجة ورأى ما قبلها دونها استغفر منها ، لكن قال في الفتح : إن هذا مفرع على أن العدد المذكور في استغفاره كان مفرقاً بحسب تعدد الأحوال . وظاهر ألفاظ الحديث يخالف ذلك . وفي حديث أنس : إني لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة ، والتعبير بالسبعين قيل : هو على ظاهره ، وقيل : المراد التكثير ، والعرب تضع السبع والسبعين والسبعائة موضع الكثرة . وقوله في حديث الباب « أكثر » مبهم يحتمل أن يفسر بحديث أبي هريرة : لأستغفر الله في اليوم مائة مرة . وفي حديث الأغر عند مسلم مرفوعاً : إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة . وقد ذكروا في الغين وجوهاً ذكر منها جملة القسطلاني في كتابه المواهب اللدنية . قال في الفتح : ظاهره أنه يطلب المغفرة ويعزم على التوبة ، أو المراد أنه يقول هذا اللفظ بعينه . ويرجح الثاني ما أخرجه النسائي بسند جيد من طريق مجاهد عن ابن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه في المجلس قبل أن يقوم مائة مرة . وله من رواية محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر بلفظ : إنا كنا لنعد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس : رب اغفر لى وتب علىّ إنك أنت التواب الغفور ، مائة مرة . قال عياض : المراد بالغين فترات عن الذكر الذى شأنه أن يدام عليه ،

فإذا فتر عنه لأمر ما عدّ ذلك ذنباً فاستغفر منه . وقيل : هو شيء يعترى القلب مما يقع من حديث النفس . وقيل : هو السكينة التي تغشى قلبه والاستغفار لإظهار العبودية لله والشكر لما أولاه . وقيل : هي حالة خشية وإعظام ، والاستغفار شكرها . وقد استشكل وقوع الاستغفار منه صلى الله عليه وآله وسلم وهو معصوم ، والاستغفار يستدعى وقوع معصية . وأجيب بعدة أجوبة : منها ما تقدم في تفسير الغين . ومنها قول ابن الجوزي : هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد ، والأنبياء وإن عصموا من الكبائر فلم يعصموا من الصغائر أيضاً . ومنها قول ابن بطال : الأنبياء أشد الناس اجتهداً في العبادة لما أعطاهم الله تعالى من المعرفة ، فهم دائبون في شكره ، معترفون له بالتقصير . انتهى . ومحصل جوابه أن الاستغفار من التقصير في أداء الحق الذي يجب له تعالى . ويحتمل أن يكون لاشتغاله بالأمور المباحة من أكل أو شرب أو جماع أو نوم أو راحة أو مخاطبة الناس والنظر في مصالحهم ومحاربة أعدائهم تارة ومداراتهم أخرى ، وتأليف المؤلفة قلوبهم ، وعدّ ذلك ذنباً بالنسبة إلى المقام العلى وهو الحضور في حظيرة القدس . ومنها أن استغفاره تشريع لأمته أو من ذنوب الأمة ، فهو كالشفاعة لهم . والله أعلم بحقيقة الحال .

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثَيْنِ : أَحَدُهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ ، قَالَ : إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ بِهِ هَكَذَا ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَنَزِلًا وَبِهِ مَهْلِكَةٌ وَمَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَتَنَامَ نَوْمَةً ، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ ، حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْعَطَشُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ ، قَالَ : أَرْجِعْ إِلَى مَكَانِي ، فَرَجَعَ فَتَنَامَ نَوْمَةً ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه حدث بحديثين : أحدهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والآخر عن نفسه ، قال) وهو الحديث الموقوف ، وبه جزم ابن بطلان والنووى (إن المؤمن يرى ذنوبه) مفعول يرى الثانى مخنوف ، أى كالجبال ، بدليل قوله فى الآخرة : كذباب مر . أو هو قوله (كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه) لقوة إيمانه وشدة خوفه ، فلا يأمن العقوبة بسبب ذنوبه ، والمؤمن دائم الخوف والمراقبة ، يستصغر عمله الصالح ، ويخاف من صغير عمله السيئ قال ابن أبى جمر : السبب فى ذلك أن قلب المؤمن منور ، فإذا رأى من نفسه ما يخالف ما ينور به قلبه عظم الأمر عليه . قال : والحكمة فى التمثيل بالجبل أن غيره من المهلكات قد يحصل التسبب إلى النجاة منه ، بخلاف الجبل إذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة (وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب) الطير المعروف (مر على أنفه) فلا يبالى به لاعتقاده عدم حصول كبير ضرر بسببه ، كما أن ضرر الذباب عنده سهل وكذلك دفعه (فقال به) أى بالذباب (هكذا) أى نحوه بيده أو دفعه ، وهو من إطلاق القول على الفعل ، قالوا : وهو أبلغ ، فالفاجر لقلة علمه يقل خوفه فيستهين بالمعصية . ودل التمثيل الأول على غاية

الخوف والاحتراز من الذنوب . والثاني على نهاية قلة المبالاة والاحتفال بها .
 والتعبير بالذباب لكونه أخف الطير وأحقره ، ولأنه يدفع بالأقل وبالأنف
 للمبالغة في اعتقاده خفة الذنب عنده ، لأن الذباب قلما ينزل على الأنف ،
 وإنما يقصد غالباً العين . وفي إشارته بيده تأكيد للخفة أيضاً ، لأنه بهذا
 القدر اليسير يدفع ضرره . قال المحب الطبري : إنما كانت هذه صفة المؤمن
 لشدة خوفه من الله ومن عقوبته ، لأنه على يقين من الذنب وليس على يقين
 من المغفرة . والفاجر قليل المعرفة بالله ، فلذلك قل خوفه واستهان بالمعصية .
 وقال ابن أبي جمرة : السبب في ذلك أن قلب الفاجر مظلم ، فوقع الذنب
 خفيف عنده ، ولذا تجد من يقع في المعصية إذا وعظ يقول : هذا سهل .
 قال : ويستفاد من الحديث أن قلة خوف المؤمن من ذنوبه وخفتها عليه يدل
 على فجوره . وفي الحديث ضرب المثل بما يمكن وإرشاد إلى الحضيض على
 محاسبة النفس واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الإيمان . قال : وفيه
 أن الفجور أمر قلبي كالإيمان ، وفيه دليل لأهل السنة لأنهم لا يكفرون
 بالذنوب ، ورد على الخوارج وغيرهم ممن يكفر بالذنوب . وقال ابن بطلال :
 يؤخذ منه أنه ينبغي أن يكون المؤمن عظيم الخوف من الله تعالى من كل
 ذنب صغيراً كان أو كبيراً ، لأن الله تعالى قد يعذب على القليل ، فإنه
 لا يسأل عما يفعل سبحانه (ثم قال) ابن مسعود : قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم : وهذا هو الحديث المرفوع . قال في الفتوح : قال
 النووي : لله أفرح . والأول قول ابن مسعود ، وكذا جزم ابن بطلال بأن
 الأول هو الموقوف والثاني هو المرفوع ، وهو كذلك ، ولم يقف ابن التين
 على تحقيق ذلك ، فقال أحد الحديثين عن ابن مسعود والآخر عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ، فلم يزد في الشرح على الأصل شيئاً . وأغرب الشيخ
 أبو محمد بن أبي جمرة في مختصره فأفرد أحد الحديثين من الآخر ، وعبر في
 كل منهما بقوله عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس
 ذلك في شيء من نسخ البخاري ، ولا التصريح برفع الحديث الأول إلى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من كتب الحديث إلا ما قرأت في
 شرح مغلطاوى أنه روى مرفوعاً من طريق وهاها أبو أحمد الجرجاني ،
 يعني ابن عدى . وقد وقع بيان ذلك في الرواية المعلقة . وكذا وقع البيان في

رواية مسلم مع كونه لم يسق حديث ابن مسعود الموقوف ، ولفظه من طريق جرير عن الأعمش عن عمارة عن الحارث قال : دخلت على ابن مسعود أعوده وهو مريض فحدثنا بحديثين : حديثاً عن نفسه وحديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لله أشد فرحاً ... الحديث (لله) بلام التأكيد المفتوحة (أفرح) أرضى (بتوبة عبده) وأقبل لها ، والفرح المتعارف في نعوت بني آدم غير جائز على الله تعالى ، لأنه اهتزاز طرب يحده الشخص في نفسه عند ظفـره بغرض يستكمل به نقصانه أو يسديه خلته أو يدفع به عن نفسه ضرراً أو نقصاً ، وإنما كان غير جائز عليه تعالى ، لأنه الكامل بذاته ، الغنى بوجوده الذى لا يلحقه نقص ولا قصور ، وإنما معناه الرضا . والسلف فهموا منه ومن أشباهه ما وقع الترغيب فيه من الأعمال والأخبار عن فضل الله ، وأثبتوا هذه الصفات له تعالى ، ولم يشتغلوا بتفسيرها ، مع اعتقادهم تنزيهه تعالى عن صفات المخلوقين (من رجل نزل منزلاً) بكسر الزاى فى الثانى (وبه) أى بالمنزل (مهلكة) بفتح الميم واللام : تهلك سالكها أو من حصل فيها . وفى بعض النسخ كما فى الفتح : مهلكة بضم الميم وكسر اللام من مزيد الرباعى ، أى تهلك هى من حصل بها . وفى مسلم : فى أرض دوية مهلكة (ومعه راحلته عليها طعامه وشرابه ، فوضع رأسه فنام نومة ، فاستيقظ) من نومه (وقد ذهبت راحلته) فخرج فى طلبها (حتى اشتد عليه الحر والعطش أو ما شاء الله) وفى رواية : حتى إذا أدركه الموت (قال : أرجع) بلفظ المتكلم (إلى مكانى) الذى كنت فيه فأنام (فرجع) إليه (فنام نومة ، ثم رفع رأسه) بعد أن أستيقظ (فإذا راحلته عنده) عليها زاده طعامه وشرابه . كذا فى رواية عند مسلم ، وزاد أبو معاوية عن الأعمش : وما يصلحه . أخرجه الترمذى وغيره . وفى حديث أنس عند البخارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم ، سقط على بعيره وقد أضله فى أرض فلاة . زاد مسلم : فانفلت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع فى ظلها فنام ، فبينما هو كذلك إذا بها قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدى وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرح . وفيه كما قال القاضى عياض :

إن مثل هذا صدر في حال الدهشة والذهول لا يؤاخذ به الإنسان . وكذا حكايته عنه على وجه العلم أو الفائدة الشرعية لا على سبيل الهزل والعيب . والله تعالى يعافينا من كل مكروه . ويدل على ذلك حكاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ذلك ولو كان منكراً ما حكاه . قال ابن أبي جمرة : وفي حديث ابن مسعود من الفوائد جواز سفر المرء وحده ، لأنه لا يضرب الشارع المثل إلا بما يجوز ، ويحمل حديث النهي على الكراهة جمعاً . ويظهر من هذا الحديث حكمة النهي . قال في الفتح : والحصص الأول مردود . وهذه القصة تؤكد النهي ، قال : وفيه تسمية المفازة التي ليس فيها ما يؤكل ولا يشرب مهلكة . وفيه أن من ركن إلى ما سوى الله انقطع به أحوج ما يكون إليه ، لأن الرجل ما نام في الفلاة وحده إلا ركوناً إلى ما معه من الزاد ، فلما اعتمد على ذلك خانه لولا أن الله لطف به وأعاد عليه ضالته . قال بعضهم : من سره أن لا يرى ما يسوءه فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقدأ . قال : وفيه أن فرح البشر ونعمهم إنما هو على ما جرى به أثر الحكمة من العوائد ، يؤخذ ذلك من أن الحزن المذكور إنما كان على ذهاب راحلته لخوف الموت من أجل فقد زاده ، وفرحه بها إنما كان من أجل وجدانه ما فقد مما تنسب الحياة إليه في العادة . وفيه بركة الاستسلام لأمر الله تعالى ، لأن المذكور لما أيس من وجدان راحلته استسلم للموت ، فنزّل الله عليه بردّ ضالته . وفيه ضرب المثل بما يصل إلى الأفهام من الأمور المحسوسة ، والإرشاد إلى الخوض على محاسبة النفس ، واعتبار العلامات الدالات على بقاء نعمة الإيمان . والله أعلم .

الحديث الخامس

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ خَدِّهِ وَقَالَ : بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَمُوتُ وَأَحْيَا ، وَإِذَا قَامَ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ .

(عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خده) وفي رواية : كان إذا أوى إلى فراشه (وقال : باسمك اللهم أموت وأحيا) أى بذكر اسمك أحيا ما حييت وعليه أموت ، أو المراد باسمك المميت أموت وباسمك المحيي أحيا ، إذ معانى الأسماء الحسنى ثابتة له تعالى ، فكل ما ظهر فى الوجود فهو صادر عن تلك المقتضيات (وإذا قام) وفي رواية : وإذا استيقظ ، أى من النوم (قال : الحمد لله الذى أحيانا بعد ما أماتنا) أى رد أنفسنا بعد أن قبضها عن التصرف بالنوم ، والنوم أخو الموت . قال ابن الأثير : سمي النوم موتاً لأنه يزول معه العقل والحركة تمثيلاً وتشبيهاً . اهـ . قال الله تعالى : « الله يتوفى الأنفس حين موتها » أى يسلب ما هى به حية حساسة درآكة والتي لم تمت فى منامها ، أى ويتوفاها حين تنام ، تشبيهاً للنائمين بالموتى ، حيث لا يميزون ولا يتصرفون ، كما أن الموتى كذلك . قال أبو إسحاق الزجاج : النفس التى تفارق الإنسان عند النوم هى التى للتمييز ، والتى تفارقه عند الموت هى التى للحياة ، وهى التى تزول معها النفس ، ويحتمل أن يكون المراد بالموت هنا السكون كما قالوا : ماتت الريح إذا سكنت . فيحتمل أن يكون أطلق الموت للأحوال الشاقة ، كالفقر والذلّ والسؤال والهرم والمعصية والجهل . وقال القرطبي فى المفهم : النوم والموت يجمعهما انقطاع تعلق الروح بالبدن ، وذلك قد يكون ظاهراً وهو النوم ، ولذا قيل : النوم أخو الموت ، وباطناً وهو الموت ، فإطلاق الموت على النوم يكون مجازاً لاشتراكهما فى انقطاع تعلق الروح بالبدن . وقال الطيبي : الحكمة فى إطلاق

الموت على النوم أن انتفاع الإنسان بالحياة إنما هو بتحرى رضا الله عنه وقصد طاعته واجتناب سخطه وعقابه ، فمن نام زال عنه هذا الانتفاع وكان كالميت ، فحمد الله تعالى على هذه النعمة وزوال ذلك المانع . قال : وهذا التأويل موافق للحديث الآخر الذى فيه : وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين . وينتظم معه قوله (وإليه النشور) أى وإلى الله المرجع فى نيل الثواب بما يكتسب فى الحياة ، والنشور : البعث يوم القيامة ، والإحياء بعد الإماتة ، يقال : نشر الله الموتى فنشروا ، أى أحياهم فحيوا . والحديث أخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد ، وأبو داود فى الأدب والترمذى ، وأخرجه النسائى فى اليوم والليلة ، وابن ماجه فى الدعاء .

الحديث السادس

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَامَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أوى) بقصر الهمزة (إلى فراشه) أى دخل فيه (نام على شقه الأيمن) بكسر الشين المعجمة (ثم قال : اللهم أسلمت نفسي) ذاتى (إليك) أى جعلت نفسي متقادة تابعة لحكمك ، إذ لا قدرة لى على تدبيرها ، ولا على جلب ما ينفعها إليها ، ولا على دفع ما يضرها عنها (ووجهت وجهي) قصدى (إليك وفوضت أمري إليك) إذ لا قدرة لى على صلاحه (وألجأت ظهري إليك) أى توكلت عليك واعتمدتلك فى أمري ، كما يعتمد الإنسان بظهره إلى ما يسندده (رغبة) طمعاً فى ثوابك (ورهبة إليك) خوفاً من عقابك (لا ملجأ) بالهمز (ولا منجا) بغير همز وفتح الميم فهما (منك) إلا إليك آمنت بكتابك الذى أنزلت (اسم جنس شامل لكل كتاب سماوى) ونبيك الذى أرسلت قال صلى الله عليه وآله وسلم . من قالهن ثم مات تحت ليلته مات على الفطرة . قال الكرماني : وهذا الذكر مشتمل على الإيمان بكل ما يجب به الإيمان إجمالاً من الكتب والرسل من الإلهيات والنبوات ، وعلى إسناد الكل إلى الله من الذوات ويدل عليه الوجه ، ومن الصفات ويدل عليه الأمور ، ومن الأفعال ويدل عليه إسناد الظاهر مع ما فيه من التوكل على الله والرضا بقضائه ، وهذا بحسب المعاش ، وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيراً وشرّاً ، وهذا بحسب المعاد .

الحديث السابع

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتُّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، قَالَ : وَكَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا ، وَعَنْ يَسَارِي نُورًا ، وَفَوْقِي نُورًا ، وَتَحْتِي نُورًا ، وَأَمَامِي نُورًا ، وَخَلْفِي نُورًا ، وَاجْعَلْ لِي نُورًا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : بتت عند ميمونة) بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين خالة ابن عباس رضى الله عنهم (وذكر الحديث ، وقد تقدم) ولفظه : فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فألقى حاجته : غسل وجهه ويديه ثم نام ، ثم قام فألقى القربة فأطلق شناقها بكسر الشين المعجمة ، أى رباطها ، ثم توضأ وضوءاً بين وضوئين لم يكثر ، وقد أبلغ ، فصلى ، فقامت فتمطيت ، كراهية أن يرى أنى كنت أرقبه ، فتوضأت ، فقام يصلى فقامت عن يساره ، فأخذ بأذني فأدارني عن يمينه ، فتتامت صلاته ثلاث عشرة ركعة ، ثم اضطجع فنام حتى نفخ ، وكان إذا نام نفخ ، فأذنه بلال بالصلاة ، فصلى ولم يتوضأ (قال : وكان في دعائه : اللهم اجعل في قلبي نوراً) يكشف لى عن المعلومات (وفي بصرى نوراً) يكشف المبصرات (وفي سمعى نوراً) مظهراً للمسموعات (وعن يميني نوراً وعن يساري) وفي رواية : وعن شمالي (نوراً) وخص القلب والبصر والسمع بنى الظرفية ، لأن القلب مقرّ الفكرة في آلاء الله ، والبصر مسارح آيات الله المصونة ، والأسماع مراسى أنوار وحى الله ومحط آياته المنزلة ، وخص اليمين والشمال بعن إيداناً يتجاوز الأنوار عن قلبه وسمعه وبصره إلى من عن يمينه وشماله من أتباعه . قاله الطيبي : والتنوين في « نوراً » للتعظيم ، أى نوراً عظيماً (وفوق نوراً وتحتي نوراً وأمامي نوراً و خلفي نوراً) ثم أجمل ما فصله بقوله (واجعل لى نوراً) فذلكة لذلك وتوكيداً له ، وقد سأل صلى الله عليه وآله وسلم النور في أعضائه وجهاته ليزداد في أفعاله وتصرفاته ومتقلباته نوراً على نور ، فهو دعاء بدوام

ذلك ، فإنه كان حاصله لا محالة ، أو هو تعليم لأمته . قال في الفتح : وقد اقتصر في هذه الرواية على ذكر القلب والسمع والبصر والجهات الست ، وقال في آخره : واجعل لي نوراً . ولمسلم : وعظم لي نوراً بتشديد الظاء المعجمة . ولأبي يعلى : وأعظم لي نوراً . وكذا لأبي عوانة من رواية أبي حذيفة عن سفيان . ولمسلم في رواية شعبة عن سلمة : واجعل لي نوراً . أو قال : واجعلني نوراً . هذه رواية غندر عن شعبة . وفي رواية النضر رواية عن شعبة : واجعلني ، ولم يشك . وللطبراني في الدعاء من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده في آخره : واجعل لي يوم القيامة نوراً . اهـ . وأبدى الشيخ أكمل الدين لكل نور معنى ووصفاً . ذكره القسطلاني . قال : وتحقيق هذا المقام يقتضى بسطاً يخرج عن غرض الاختصار .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ ، فَإِنَّهُ
 لَا يَدْرِي مَا خَلْفَهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَقُولُ : بِأَسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي ،
 وَبِكَ أَرْفَعُهُ ، إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَارْحَمَهَا ، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا
 بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أوى أحدكم إلى فراشه) أى إذا أتى إليه لينام عليه (فلينفض فراشه) قبل أن يدخل إليه (بداخلة إزاره) طرفه الذى يلي جسده . ولفظ الفتح : الحاشية التى تلى الجلد . وفى رواية : فلينزع . قال القسطلانى : وحكمة ذلك لعله لسرّ طبي يمنع من قرب بعض الحيوانات استأثر الشارع بعلمه . وقال البيضاوى : إنما أمرنا بالنفض بها لأن المتحول إلى فراشه يحل بيمينه خارجة إزاره وتبقى الداخلة معلقة فينفض بها . قال الكرماني : وينفض ويده مستورة بطرف إزاره لئلا يحصل فى يده مكروه إن كان شئ هناك . قال فى الفتح : وهو حكمة النفض بطرف الثوب دون اليد لا خصوص الداخلة . وقال القرطبي فى المفهم : حكمة النفض قد ذكرت فى الحديث (فإنه لا يدري ما خلفه) بفتح الخاء المعجمة واللام ، أى حدث (عليه) بعده فيه من المؤذيات كعقرب أو حية أو المستقذرات . قال الطبي : أى لا يدري ما وقع على فراشه بعد ما خرج منه من تراب أو قذاة أو هوام (ثم يقول : باسمك ربى وضعت جنبى وبك أرفعه) أى بك أستعين على وضع جنبى وعلى رفعه ، فالبراء للاستعانة (إن أمسكت نفسى) توفيتها (فارحمها ، وإن أرسلتها) رددتها (فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين) قال الكرماني : الإمساك : كناية عن الموت والرحمة والمغفرة تناسبه ، والإرسال : كناية عن استمرار البقاء والحفظ يناسبه . وعند

النسائي وصححه ابن حبان من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا إذا أخذ مضجعه أن يقول : اللهم أنت خلقت نفسي وأنت تتوفأها ، لك موتها ومحياها ، إن أحييتها فاحفظها ، وإن أمتها فاغفر لها . قال ابن بطلال : في هذا الحديث أدب عظيم . وقد ذكر حكمته في الخبر وهو خشية أن يأوى إلى فراشه بعض الهوام الضارة فيؤذيه . وقال القرطبي : يؤخذ من هذا الحديث أنه ينبغي لمن أراد المنام أن يمسح فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء يخفى من رطوبة أو غيرها . وقال ابن العربي : هذا من الخدرة ومن النظر في أسباب دفع سوء القدر ، وهو من الحديث الآخر : اعقلها وتوكل .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ ، لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ ، فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يقولن أحدكم) هل النهى للتحريم أو للتنزيه خلاف . وحمله النووي على الثانى . قال فى الفتح : الأول أولى ، وإليه نحا ابن عبد البر فقال : لا يجوز لأحد أن يقول : اللهم اعطنى إن شئت ، وغير ذلك من أمور الدين والدنيا ، لأنه كلام مستحيل لا وجه له ، لأنه لا يفعل إلا ما شاء (اللهم اغفرلى إن شئت ، اللهم ارحمنى إن شئت) لأن هذا التعليق صورته صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه (ليعزم المسألة) أى فليقطع بالسؤال ولا يقل إن شئت كالمستثنى ، فلو قال ذلك للتبرك لا للاستثناء فلا يكره (فإنه لا مكره له) تعالى ، فينبغى الاجتهاد فى الدعاء ، وأن يكون الداعى على رجاء الإجابة ، ولا يقنط من رحمة الله تعالى ، فإنه يدعو كريماً ويلج فيه ولا يستثنى ، بل يدعو دعاء البائس الفقير . وفى الترمذى عن أبي هريرة مرفوعاً وقال حديث غريب : ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة ، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه . قال التوربشتى : أى كونوا عند الدعاء على حالة تستحقون فيها الإجابة ، وذلك بإتيان المعروف واجتناب المنكر وغير ذلك من مراعاة أركان الدعاء وآدابه حتى تكون الإجابة على القلب أغلب من الرد ، أو المراد : ادعوه معتقدين وقوع الإجابة ، لأن الداعى إذا لم يكن متحققاً فى الرجاء لم يكن رجاءه صادقاً ، وإذا لم يكن الرجاء صادقاً لم يكن الرجاء خالصاً والداعى مخلصاً ، فإن الرجاء هو الباعث على الطلب ، ولا يتحقق الفرع إلا بتحقيق

الأصل . وحديث الباب أخرجه أبو داود في الصلاة والترمذى في الدعوات ، وقال ابن عينة : لا يمنع أحد الدعاء ما يعلم في نفسه ، يعنى من التقصير ، فإن الله تعالى قد أجاب دعاء شر خلقه إبليس حين قال : « رب أنظرنى إلى يوم يبعثون » . وقال الداودى : معنى قوله « ليعزم المسألة » أى يجتهد ويلج ، ولا يقل إن شئت كالمستثنى ، ولكن يدعو دعاء البائس الفقير . قال الحافظ فى الفتح : وكأنه أشار بقوله « كالمستثنى » إلى أنه إذا قالها على سبيل التبرك لا يكره ، وهو جيد .

الحديث العاشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ ، يَقُولُ : دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يستجاب لأحدكم ما لم يعجل) قال فى الكواكب : الاستجابة بمعنى الإجابة ، أى يجاب دعاء كل واحد منكم ، إذ المفرد المضاف يفيد العموم على الأصح (يقول : دعوت فلم يستجب لى) قال ابن بطال : المعنى : يسأم فيترك الدعاء فيكون كالمان بدعائه ، وأنه أتى بما يستحق به الإجابة فيصير كالمبخل للرب الكريم الذى لا تعجزه الإجابة ولا ينقصه العطاء . وفى رواية مسلم والترمذى : لا يزال يستجاب لأحدكم ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم وما لم يستعجل . قيل : وما الاستعجال ؟ قال : يقول : قد دعوت وقد دعوت فلم أر يستجاب لى فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء . ومعنى يستحسر : ينقطع ، وهو بمهمات : استفعال من حسر إذا أعيا وتعب ، وتكرار دعوت للاستمرار ، أى دعوت مراراً كثيرة . قال المظهرى : من كان له ملالة من الدعاء لا يقبل دعاؤه ، لأن الدعاء عبادة حصلت الإجابة أو لم تحصل فلا ينبغي للمؤمن أن يمل من العبادة ، وتأخير الإجابة إما لأنه لم يأت وقتها ، فإن لكل شئ وقتاً ، وإما لأنه لم يقدر فى الأزل قبول دعائه فى الدنيا ليعطى عوضه فى الآخرة ، وإما أن يؤخر القبول ليلح ويبالغ فى ذلك ، فإن الله تعالى يحب الإلحاح فى الدعاء مع ما فى ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار ، ومن يكثر قرع الباب يوشك أن يفتح له ، ومن يكثر الدعاء يوشك أن يستجاب له . قال فى الفتح : وفى هذا الحديث أدب من آداب الدعاء وهو أنه يلزم الطلب ولا يئأس من الإجابة لما فى ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار ، حتى قال بعض السلف : لأننا أشد خشية أن أحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عمر رفعه : من فتح له منكم باب

الدعاء فتحت له أبواب الجنة ... الحديث أخرجه الترمذى بسند لين ، وأخرجه الحاكم فوهم . قال الداودى : يخشى على من خالف ، أو قال : قد دعوت فلم يستجب لى ، أن يحرم الإجابة . اه . والأحاديث دالة على أن دعوة المؤمن لا ترد ، وأنها إما أن تعجل له الإجابة ، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلها ، وإما أن يدخر له فى الآخرة خير مما سأل . وأشار الداودى إلى ذلك . وإليه أشار ابن الجوزى بقوله : إن دعاء المؤمن لا يرد ، غير أنه قد يكون الأولى له تأخير الإجابة ، أو يعوّض بما هو أولى عاجلاً أو آجلاً . فينبغى للمؤمن أن لا يترك الطلب من ربه ، فإنه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتفويض . ومن جملة آداب الدعاء : تحرى الأوقات الفاضلة كالسجود وعند الأذان ، ومنها تقديم الوضوء والصلاة واستقبال القبلة ورفع اليدين وتقديم التوبة والاعتراف بالذنوب والإخلاص ، وافتتاحه بالحمد والثناء ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والسؤال بالأسماء الحسنى . اه . وفى القسطلانى : وأن يختم الدعاء بالطابع وهو آمين ، ولا ينخص نفسه بالدعاء ، بل يعم ليدرّج دعاءه وطلبه فى تضاعيف دعاء الموحدين ويخلط حاجته بحاجتهم لعلها أن تقبل ببركتهم وتجاب . وأصل هذا كله ورأسه اتقاء الشبهات فضلاً عن الحرام . وفى حديث مالك بن يسار مرفوعاً : إذا سألت الله فاسأله ببطون أكفكم ولا تسأله بظهورها ، فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم . رواه أبو داود . ومن عادة من يطلب شيئاً من غيره أن يمد كفه إليه ، فالداعى يبسط كفه إلى الله متواضعاً متخشعاً . وحكمة مسح الوجه بهما التفاؤل بإصابة ما طلب وتبركاً بإيصاله إلى وجهه الذى هو أعلى الأعضاء وأولاها ، فنه يسرى إلى سائر الأعضاء . والحديث أخرجه مسلم فى الدعوات أيضاً ، وأبو داود فى الصلاة ، والترمذى وابن ماجه فى الدعاء .

الحديث الحادى عشر

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند الكرب) أى عند حلوله ، ولمسلم من رواية يوسف ابن عبد الله بن الحارث عن أبي العالية : كان إذا حزبه أمر ، أى هجم عليه وغلبه . وله أيضاً من رواية سعيد بن أبى عروبة عن قتادة : كان يدعو بهنّ ويقولهنّ عند الكرب . وفى حديث علىّ عند النسائي وصححه الحاكم : لقننى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هؤلاء الكلمات ، وأمرنى إن نزل بى كرب أو شدة أقولها ، يقول (لا إله إلا الله العظيم) المطلق البالغ أقصى مراتب العظمة الذى لا يتصوره عقل ولا يحيط بكنهه بصيرة (الحليم) الذى لا يستغفره غضب ولا يحمله غيظ على استعجال العقوبة والمصارعة إلى الانتقام (لا إله إلا الله رب العرش العظيم) ووصف العرش بالعظيم لأنه أعظم خلق الله مطافاً لأهل السماء وقبلة للدعاء (لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم) وصف العرش بالكريم ، لأن الرحمة تنزل منه ، أو لنسبته إلى أكرم الأكرمين ، وقد صدر هذا الثناء بذكر الرب ليناسب كشف الكرب ، لأنه مقتضى التربية ، ووصف الرب تعالى بالعظمة والحلم ، وهما صفتان مستلزمتان لكمال القدرة والرحمة والإحسان والتجاوز ، ووصفه بكمال ربوبيته الشاملة للعالم العلوى والسفلى والعرش الذى سقف المخلوقات وأعظمها ، وحلمه يستلزم كمال رحمته وإحسانه إلى خلقه ، فعلم القلب ومعرفته بذلك يوجب محبته وإجلاله وتوحيده ، فيحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما يدفع عنه ألم الكرب والهم والغم ، فإذا قابلت بين ضيق الكرب وسعة هذه الأوصاف التى تضمنها هذا الحديث وجدته فى غاية المناسبة لتفريح هذا الضيق وخروج

القلب منه إلى سعة البهجة والسرور ، وإنما يصدق هذه الأمور من أشرقت فيه أنوارها وباشر قلبه حقائقها . أشار إليه في زاد المعاد . وقال في الكواكب : فإن قلت : هذا ذكر لا دعاء . قلت : هو ذكر يستفتح به الدعاء بكشف كرب . وعن سفيان بن عيينة : أما علمت أن الله قال : من شغله ذكرى عن مسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين . ومن دعوات الكرب ما رواه أبو داود وصححه ابن حبان عن أبي بكرة رفعه : اللهم رحمتك أرجو ، فلا تكن لى نفسى طرفة عين ، وأصلح لى شأنى كله ، لا إله إلا أنت . ومنها : الله الله ربى لا أشرك به شيئاً . رواه أصحاب السنن إلا الترمذى من حديث أسماء بنت عميس قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ألا أعلمك كلمات تقولين عند الكرب . ولا بن أبى الدنيا كتاب الفرج بعد الشدة فائق فى معناه .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَوَّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ ، وَدَرْكِ الشَّقَاءِ ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ .
 قَالَ سَفِيَانُ ، وَهُوَ أَحَدُ رُوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ : الْحَدِيثُ ثَلَاثُ زَدْتُ أَنَا وَاحِدَةً لَا أَدْرِي أَيُّتُهُنَّ هِيَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ (تعبدأ وتواضعاً وتعليماً لأُمته (من جهد البلاء) بفتح الموحدة مع المد ، ويجوز الكسر مع القصر ، والجهد بفتح الجيم وبضمها ، وهو الحالة التي يمتحن بها الإنسان وتشق عليه بحيث يتمنى فيها الموت ويختاره عليها . وعن ابن عمر : جهد البلاء قلة المال وكثرة العيال (و) من (درك الشقاء) الدرك : بفتح الدال والراء ، وقد تسكن الراء : اللحاق والوصول إلى الشيء ، والشقاء بالفتح : الهلاك ، وقد يطلق على السبب المؤدى إلى الهلاك (و) من (سوء القضاء) ما يسوء الإنسان ويوقعه في المكروه ، ولفظ السوء ينصرف إلى المقضى عليه دون القضاء ، وهو كما قال النووي شامل للسوء في الدين والدنيا والبدن والمال والأهل ، وقد يكون في الخاتمة ، أسأل الله تعالى العافية ، وأسأله بوجاهة وجهه الكريم أن يختم لى ولمن أخلفه للمسلمين بخاتمة الحسنى ، ويرفعنا إلى المحل الأسنى ، ويلحقنا بالرفيق الأعلى بمنه وكرمه (و) من (شماتة الأعداء) وهى فرح العدو ببلية تنزل بمن يعاديه (قال سفيان) ابن عيينة (وهو أحد رواة هذا الحديث : الحديث ثلاث ، زدت أنا واحدة) من قبل نفسى (لا أدري أيتهن هى) وقد أخرج الإسماعيلي الحديث من طريق ابن أبي عمر عن سفيان ، فبين فيه أن الخصلة المزيدة هى شماتة الأعداء . ولعل سفيان كان إذا حدث ميزها ، ثم طال الأمر فطراً عليه النسيان ، فحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطرأ عليه النسيان ، ثم كان بعد أن خفى

عليه تعيينها يذكر كونها مزيدة مع إيهامها . والحديث أخرجه البخارى أيضاً
 فى القدر ، ومسلم فى الدعوات ، والنسائى فى الاستعاذة . وفى الحديث أن
 الكلام المسجوع لا يكره إذا صدر عن غير قصد له ولا تكلف . قاله ابن
 الجوزى ، قال : وفيه مشروعية الاستعاذة ، ولا يعارض ذلك كون ما سبق
 فى القدر لا يرد لاحتمال أن يكون مما قضى ، فقد يقضى على المرء مثلاً بالبلاء
 ويقضى أنه إن دعا كشف ، فالقضاء محتمل للدافع والمدفوع إليه ، وفائدة
 الاستعاذة والدعاء إظهار العبد فاقتة لربه وتضرعه . كذا فى الفتح .

الحديث الثالث عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
اللَّهُمَّ فَأَيُّمَا نُؤْمِنُ سَبَبْتُهُ فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللهم فأَيُّمَا مؤمن سببته) أى إن كنت سببت مؤمناً . ولمسلم : اللهم إني اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه ، فأَيُّمَا مؤمن سببته أو جلدته . وله بلفظ : اللهم إنما أنا بشر فأَيُّمَا رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدته . وله : فأَيُّ مؤمن آذيته شتمته لعنته جلدته . وله بلفظ : اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر وإني قد اتخذت عندك عهداً ... الحديث ، وفيه : فأَيُّمَا مؤمن آذيته . ومن حديث عائشة قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلان ، فكلماه بشيء لا أدري ما هو ، فأغضباه ، فسيهما ولعنهما ، فلما خرجا قلت له ، فقال : أو ما علمت ما شارطت عليه ربى ؟ قلت : اللهم إنما أنا بشر ، فأَيُّ المسلمين لعنته أو شتمته أو سببته (فاجعل ذلك) السب أو غيره مما ذكر (له قربة) تقربه بها (إليك يوم القيامة) وفي رواية : فاجعل ذلك كفارة له يوم القيامة . وفي أخرى : فاجعلها له زكاة ورحمة . وفي رواية : فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة . وفي حديث عائشة : فاجعلها له زكاة وأجرأ . وفي حديث أنس عند مسلم أيضاً : إنما أنا بشر أَرْضَى كما يَرْضَى البشر وأغضب كما يغضب البشر ، فأَيُّمَا أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهوراً وزكاة وقربة تقربه بها يوم القيامة . وقوله : « ليس لها بأهل » أى عندك فى باطن أمره لا فى ظاهر ما يظهر منه حين دعانى عليه ، فكأنه يقول : من كان باطن أمره عندك إنه ممن تَرْضَى عنه فاجعل دعوتى عليه التى اقتضاها ما ظهر لى من مقتضى حاله حينئذ طهوراً وزكاة . وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان متعبداً بالظواهر ، وحساب الناس فى البواطن إلى الله تعالى . وفى الحديث كمال شقيقته على أمتة وجميل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالخير والتكريم . قال فى الفتح : وهذا كله فى حق المعين فى زمنه واضح ، وأما ما وقع منه بطريق التعميم لغير معين حتى يتناول من لم يدرك زمنه صلى الله عليه وآله وسلم ، فما أظنه يشملهم . اهـ .
والحديث أخرجه مسلم فى الأدب .

الحديث الرابع عشر

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِهِؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا ، يَغْنَى فِتْنَةُ الدَّجَالِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بهؤلاء الكلمات : اللهم إني أعوذ بك من البخل) ضد الكرم ، وأعوذ بك بلفظ الخبر ومعناه الدعاء ، قالوا : وفى ذلك تحقيق الطلب ، كما قيل فى : غفر الله لك بلفظ الماضى . قال الواحدى : البخل فى كلام العرب عبارة عن منع الإحسان . وفى الشرع : منع الواجب (وأعوذ بك من الجبن) ضد الشجاعة ، وهى فضيلة قوة الغضب وانقيادها للعقل (وأعوذ بك أن أُرَد) بضم الهمزة وفتح الراء والدال المهملة المشددة (إلى أَرْدَلِ العمر) أخسه ، يعنى الهرم والخرف (وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، يعنى فتنة الدجال) وهذا التفسير من كلام عبد الملك بن عمير راوى الحديث . قال الحافظ : وفى إطلاق الدنيا على الدجال إشارة إلى أن فتنته أعظم الفتن الكائنة فى الدنيا ، وقد ورد ذلك صريحاً فى حديث أبى أمامة قال : خطبنا النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر الحديث ، وفيه : إنه لم تكن فتنة فى الأرض منذ ذرأ الله ذرية آدم أعظم من فتنة الدجال . أخرجه أبو داود وابن ماجه (وأعوذ بك من عذاب القبر) الواقع على الكفار ومن شاء الله من عصاة الموحدين ، أعاذنا الله من كل مكروه . والحديث أخرجه البخارى أيضاً ، والنسائى فى الاستعاذة واليوم والليلة .

الحديث الخامس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ :
 اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ وَالْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ
 الْقَبْرِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ
 الْغِنَى ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ
 الدَّجَالِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلَجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ
 الْخَطَايَا ، كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ
 خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال)
 يقول (عبودية منه أو تعليمًا لأمته) اللهم إني أعوذ بك من الكسل (وهو
 الفتور عن الشيء مع القدرة على عمله إثارة لراحة البدن على التعب) (و) من
 الهرم (وهو الزيادة في كبر السن المؤدية إلى ضعف الأعضاء) (والمأثم)
 ما يوجب الإثم (والمغرم) أي الدين فيما لا يجوز (ومن فتنة القبر) سؤال
 منكر ونكير (وعذاب القبر) وهو ما يترتب بعد فتنته على المجرمين ، فالأول
 كالمقدمة للثاني وعلامة عليه (ومن فتنة النار) هي سؤال الخزنة على سبيل
 التوبيخ ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « كلما أُلقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم
 يأتكم نذير » (وعذاب النار) بعد فتنتها (ومن شر فتنة الغنى) كالبطر والطغيان
 وعدم تأدية الزكاة (وأعوذ بك من فتنة الفقر) كأن يحمله الفقر على اكتساب
 الحرام أو التلطف بكلمات مؤدية إلى الكفر ، وإنما زاد لفظ « الشر » في الغنى
 ولم يذكره في الفقر ونحوه ، لأنه تصريح بما فيه من الشر ، وأن مضرته أكثر
 من مضرة غيره ، أو تغليظاً على الأغنياء حتى لا يغتروا بغناهم ولا يغفلوا
 عن مفاسده ، أو إيماء إلى أن صورة أخواته لا خير فيها ، بخلاف صورته فإنها
 قد تكون خيراً . قاله في الكواكب . وتعقبه في الفتح بأن هذا كله غفلة عن
 الواقع ، فإن الذي ظهر لي أن لفظه « شر » في الأصل ثابتة في الموضعين ،
 وإنما اختصره بعض الرواة ، وسيأتي بعد قليل في باب الاستعاذة من أَرذل

العمر عن هشام بسنده هذا بلفظ : وشر فتنة الغنى وشر فتنة الفقر . قال : وسيأتى بعد أبواب أيضاً من رواية سلام بن أبي مطيع عن هشام بإسقاط « شر » في الموضوعين ، والتقييد في الغنى والفقر بالشر لا بد منه ، لأن كلا منهما فيه خير باعتبار ، فالتقييد في الاستعاذة منه بالشر يخرج ما فيه من الخير ، سواء قلّ أم كثر . اهـ . وتعقبه العيني فقال : هذا غفلة منه حيث يدعى اختصار بعض الرواة بغير دليل على ذلك . وللكرماني أن يقول : لفظ « شر » في فتنة الفقر مدرج من بعض الرواة . اهـ . قال الحافظ ابن حجر في انتقاص الاعتراض : حكاية هذا الكلام ، أى الذى قاله العيني ، تغنى العارف عن التشاغل بالرد عليه (وأعوذ بك من فتنة المسيح) بفتح الميم (الدجال) الأعور الكذاب . قال القسطلاني : وهذه الفتنة وإن كانت من جملة فتن الحيا ، لكن أعيدت تأكيداً لعظمها وكثرة شرها ، أو لكونها تقع في محيا أناس مخصوصين وهم الذين في زمن خروجه ، وفتنة الحيا عامة لكل أحد ، فتغايروا . اهـ .

(اللهم اغسل عني خطايي) جمع خطيئة (بماء الثلج) بالمثلثة (والبرد) بفتح الباء : هو حب الغمام ، وزاد في البخارى في باب ما يقول بعد التكبير في أوائل صفة الصلاة : بالماء والثلج والبرد . قال التوربشتي : ذكر أنواع المطهرات المنزلة من السماء التي لا يمكن حصول الطهارة الكاملة إلا بها تبيناً لأنواع المغفرة التي لا يخلص من الذنوب إلا بها ، أى طهرنى من الخطايا بأنواع مغفرتك التي هي في تمحيص الذنوب بمثابة هذه الأنواع الثلاثة في إزالة الأرجاس والأوصاب ورفع الجنابة والأحداث . وقال الطيبي : ويمكن أن يقال : ذكر الثلج والبرد بعد الماء المطلوب منهما شمول أنواع الرحمة بعد المغفرة لإطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ، لأن عذاب النار يقابله الرحمة ، فيكون التركيب من باب قوله : متقلداً سيفاً ورمحاً ، أى اغسل خطايي بالماء ، أى اغفرها ، وزد على الغفران شمول الرحمة (ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس) أى الوسخ ، وهو تأكيد للسابق ومجاز عن إزالة الذنوب ومحو أثرها (وباعد) أبعد (بيني وبين خطايي كما باعدت) أى كتبعدك (بين المشرق والمغرب) أى حل بيني وبينها حتى لا يبقى لها منى اقتراب بالكلية . قال في الفتح : وهذا الحديث قد رواه الترمذى عن عروة وقيد بالصلاة ولفظه : كان يدعو في الصلاة ، وهو في الدعاء قبل السلام . اهـ .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم) وفي رواية : اللهم ربنا (آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) قال القرطبي : الذي عليه أكثر أهل العلم أن المراد بالحسنتين نعم الدنيا والآخرة . قال : وهذا هو الصحيح ، فإن اللفظ يقتضي هذا كله ، فإن « حسنة » نكرة في سياق الدعاء ، فهو محتمل لكل حسنة من الحسنات على البدل ، وحسنة الآخرة الجنة بإجماع . اهـ . وقال عياض : إنما كان يكثر الدعاء بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة (وقنا عذاب النار) أى احفظنا من عذاب جهنم . قال في الفتح : قال الشيخ عماد الدين ابن كثير : الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوى من عافية ودار رحبة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنيء وثناء جميل ... إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم ، فإنها كلها مندرجة تحت الحسنة في الدنيا ، وأما الحسنة في الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن ، وأما الوقاية من عذاب النار فهو يقتضى تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم وترك الشبهات أو العفو محضاً . ومراده بقوله « وتوابعه » ما يلتحق به في الذكر ، لا ما يتبعه حقيقة .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي ، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي ، وَخَطْئِي وَعَمْدِي ، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم أنه كان يدعو : اللهم اغفر لي خطيئتي (ذنبي) (وجهلي) ضد العلم (وإسرافي) مجاوزتي الحد (في أمري وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي هزلي) ضد الجد (وجدي) بكسر الجيم ، ضد الهزل (وخطئي وعمدي) ضد السهو (وكل ذلك) المذكور (عندي) موجود أو ممكن ، أي أنا متصف بهذه الأشياء فاغفرها لي ، قاله صلى الله عليه وآله وسلم تواضعاً وهضماً لنفسه وشكراً لربه لما علم أنه قد غفر له ، أو عدّ فوات الكمال وترك الأولى ذنباً ، أو أراد ما كان عن سهو ، أو ما كان قبل النبوة . قال القرطبي في المفهم : وقوع الخطيئة من الأنبياء جائز لأنهم مكلفون فيخافون وقوع ذلك ويتعوذون منه . قال المحاسبى : الأنبياء والملائكة أشد خوفاً من دونهم ، وخوفهم خوف إجلال وإعظام ، واستغفارهم من التقصير لا من الذنب المحقق .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ،
 وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ ، كَانَتْ لَهُ عَدَلٌ عَشْرَ
 رِقَابٍ ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ ، وَكَانَتْ لَهُ
 حِرْزاً مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمِيسَ ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ
 مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، في يوم مائة مرة ، كانت له عدل (بفتح العين ، أى مثل ثواب إعتاق) عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزاً من الشيطان) أى حصناً (يومه ذلك حتى يمسي ، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء) به . (إلا رجل عمل أكثر منه) فإنه يزيد عليه . وفي رواية عمرو بن ميمون : من قال عشرأ كان كمن أعتق رقبة من ولد إسماعيل . ولمسلم : كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل ، أى حصل له من الثواب ما لو اشترى ولداً من أولاد إسماعيل وأعتقه ، وإنما خصه لأنه أشرف الناس .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ قَالَ عَشْرًا كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ .

(عن أبي أيوب الأنصاري وابن مسعود رضي الله عنهما قالا في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من قال عشراً كان كمن أعتق رقبة من ولد إسماعيل) قال في الفتح : واختلاف الروايات في عدد الرقاب مع اتحاد المخرج يقتضى الترجيح بينها ، فالأكثر على ذكر أربعة ، ويجمع بينه وبين حديث أبي هريرة بذكر عشرة لقولها مائة ، فيكون مقابل كل عشر مرات رقبة من قبل المضاعفة ، فيكون لكل مرة بالمضاعفة رقبة ، وهى مع ذلك لمطلق الرقاب ، ومع وصف كون الرقبة من ولد إسماعيل يكون مقابل العشرة من غيرهم أربعة منهم ، لأنهم أشرف من غيرهم من العرب ، فضلاً عن العجم ، وأما ذكر رقبة بالأفراد في حديث أبي أيوب فشاذ والمحفوظ أربعة . وقال في الفتح أيضاً : لما كان الذاكرون في إدراكاتهم وفهومهم مختلفين كان ثوابهم بحسب ذلك ، وعلى هذا ينزل اختلاف مقادير الثواب في الأحاديث ، فإن في بعضها ثواباً معيناً ، وتجذ ذلك الذكر بعينه في رواية أخرى أكثر أو أقل كما اتفق في حديث أبي هريرة وأبي أيوب . قلت : إذا تعددت مخارج الحديث فلا بأس بهذا الجمع ، وإذا اتحدت فلا ، وقد يتعين الجمع الذى تقدم ، ويحتمل فيما إذا تعددت أيضاً أن يختلف المقدار بالزمان كالتيقيد بما بعد صلاة الصبح مثلاً ، وعدم التقييد إن لم يحمل المطلق في ذلك على المقيد . ويستفاد منه جواز استرقاق العرب خلافاً لمن منع ذلك . قال عياض : ذكر هذا العدد من المائة دليل على أنها غاية للثواب المذكور .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَنْ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ ،
 وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : من قال : سبحان الله وبحمده) الواو للحال ، أى سبحان الله
 متلبساً بحمدي له من أجل توفيقه لى للتسبيح (فى يوم مائة مرة) متفرقة ،
 بعضها أول النهار ، وبعضها آخره ، أو متوالية ، وهو أفضل خصوصاً فى
 أوله . ومعنى قوله « سبحان الله » تنزيه الله عن كل ما لا يليق به من كل نقص ،
 فيلزم نفي الشريك والصاحبة والولد وجميع الرذائل ، ويطلق التسبيح ويراد به
 جميع ألفاظ الذكرو يطلق ويراد به الصلاة النافلة . وأما صلاة التسبيح فسميت
 بذلك لكثرة التسبيح فيها . كذا فى الفتح . وفى القسطلانى : وسبحان : اسم
 مصدر وهو التسبيح ، وقيل : بل سبحان مصدر . وقال الحافظ فى الفتح :
 وسبحان اسم منصوب على أنه واقع موضع المصدر لفعل محذوف تقديره :
 سبحت سبحاناً ، كسبحت الله تسبيحاً ، ولا يستعمل غالباً إلا مضافاً ،
 وهو مضاف إلى المفعول ، أى سبحت الله ، ويجوز أن يكون مضافاً إلى
 الفاعل ، أى نزه الله نفسه ، والمشهور الأول (حطت عنه خطاياها) التى بينه
 وبين الله (وإن كانت مثل زبد البحر) هذا وأمثاله نحو : ما طلعت عليه
 الشمس ، كنايةات عبر بها عن الكثرة ، وقد يشعر هذا بأن التسبيح أفضل من
 التهليل من حيث أن عدد زبد البحر أضعاف أضعاف المائة المذكورة فى مقابلة
 التهليل . وأجيب بأن ما جعل فى مقابلة التهليل من عتق الرقاب يزيد على فضل
 التسبيح وتكفير الخطايا ، إذ ورد أن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها
 عضواً منه من النار ، فحصل بهذا العتق تكفير جميع الخطايا عموماً بعد
 ما ذكره خصوصاً مع زيادة مائة درجة . ويؤيده حديث «أفضل الذكر التهليل »

وأنة أفضل ما قاله هو والنبيون من قبله ، ولأن التهليل صريح فى التوحيد ،
والتسبيح متضمن له ، ومنطوق سبحان الله تنزيه ومفهومه توحيد ، ومنطوق
لا إله إلا الله توحيد ومفهومه تنزيه ، فيكون أفضل من التسبيح ، لأن التوحيد
أصل والتنزيه ينشأ عنه . والحديث أخرجه الترمذى فى الدعوات والنسائى فى
اليوم والليلة ، وابن ماجه فى ثواب التسبيح . وأخرج البخارى عن أبى هريرة
عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : كلمتان خفيفتان على اللسان ،
ثقلتان فى الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله العظيم ، سبحان الله وبحمده .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ ، مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : مثل الذى يذكر ربه والذى لا يذكر) ربه (مثل الحى والميت)
شبه الذاكر بالحى الذى يزين ظاهره بنور الحياة وإشراقها فيه وبالتصرف التام
فيما يريد ، وباطنه بنور العلم والفهم والإدراك ، كذلك الذاكر مزين ظاهره
بنور العلم والطاعة ، وباطنه بنور العلم والمعرفة ، فقلبه مستقر فى حظيرة
القدس وسره فى مخدع الوصل ، وغير الذاكر عاطل ظاهره وباطل باطنه .
قاله فى شرح المشكاة . وقسم بعض العارفين الذكر إلى أقسام سبعة : ذكر
العينين بالبكاء ، والأذنين بالإصغاء ، واللسان بالثناء ، واليدين بالعطاء ،
والبدن بالوفاء ، والقلب بالخوف والرجاء ، والروح بالتسليم والرضا .
والمراد بذكر الله تعالى هنا الإتيان بالألفاظ التى ورد الترغيب فى قولها ،
والإكثار منها ، كالباقيات الصالحات وهى : سبحان الله والحمد لله ، ولا إله
إلا الله ، والله أكبر ، وما يلحق بها من الحوالة والحسيلة والبسملة والاستغفار ،
ونحو ذلك ، والدعاء بخيرى الدنيا والآخرة ، ويطلق ذكر الله أيضاً ويراد به
المواظبة على العمل بما أوجبه أو ندب إليه ، كتلاوة القرآن والحديث
ومدارسة العلم والتفعل بالصلاة ومناظرة العلماء ، وهل يشترط استحضار
الذاكر لمعنى الذكر أم لا ؟ المنقول أن الذاكر يؤجر على الذكر باللسان وإن
لم يستحضر معناه . نعم يشترط أن لا يقصد به غير معناه ، والأكمل أن يتفق
الذكر بالقلب واللسان ، وأكمل منه استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه
من تعظيم المذكور ونفى النقائص عنه تعالى ، فإن وقع ذلك فى عمل صالح
مما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرهما ازداد الكمال ، فإن صحح التوجه
وأخلص لله تعالى فى ذلك فهو أبلغ الكمال . ذكر جميع ذلك فى الفتح . وورد
فى فضل الذكر أحاديث : منها ما أخرجه البخارى عن أبي هريرة : قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يقول الله : أنا عند ظن عبدى بى وأنا معه
إذا ذكرنى ، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ، وإن ذكرنى فى ملا
ذكرته فى ملا خير منه .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ ، فَإِذَا وَجَدُوا
 قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَنَادَوْا : هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ ، قَالَ :
 فَيُحْفَوْنَهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، قَالَ : فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ ،
 وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ : مَا يَقُولُ عِبَادِي ؟ قَالُوا : يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ
 وَيَحْمَدُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ ، قَالَ : فَيَقُولُ : هَلْ رَأَوْنِي ؟ فَيَقُولُونَ : لَا وَاللَّهِ
 مَا رَأَوْكَ ، قَالَ : فَيَقُولُ : كَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي ؟ قَالَ : يَقُولُونَ : لَوْ رَأَوْكَ كَانُوا
 أَشَدَّ لَكَ عِبَادَةً ، وَأَشَدَّ لَكَ تَمَجِيداً وَتَحْمِيداً ، وَأَكْثَرَ لَكَ تَسْبِيحاً ،
 قَالَ : فَيَقُولُ : فَمَا يَسْأَلُونَنِي ؟ قَالُوا : يَسْأَلُونَكَ الْجَنَّةَ ، قَالَ : يَقُولُ :
 وَهَلْ رَأَوْهَا ؟ قَالَ : يَقُولُونَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا ، قَالَ : يَقُولُ :
 فَكَيْفَ لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا ؟ قَالَ : يَقُولُونَ : لَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ
 عَلَيْهَا حِرْصاً ، وَأَشَدَّ لَهَا طَلَباً ، وَأَعْظَمَ فِيهَا رَغْبَةً ، قَالَ : فَمِمَّ يَتَعَوَّدُونَ ؟
 قَالَ : يَقُولُونَ : مِنَ النَّارِ ، قَالَ : يَقُولُ : وَهَلْ رَأَوْهَا ؟ قَالَ : يَقُولُونَ :
 لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا ، قَالَ : يَقُولُ : فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْهَا ؟ قَالَ :
 يَقُولُونَ : لَوْ رَأَوْهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنْهَا فِرَاراً ، وَأَشَدَّ لَهَا مَخَافَةً ، قَالَ :
 فَيَقُولُ : فَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ ، قَالَ : يَقُولُ مَلَكٌ مِنَ
 الْمَلَائِكَةِ فِيهِمْ : فَلَانُ لَيْسَ مِنْهُمْ إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ ، قَالَ : هُمُ الْجُلَسَاءُ
 لَا يَشْتَقِي بِهِمْ جَلِيسُهُمْ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم : إن لله) عز وجل (ملائكة) ولمسلم : سيارة فضلا جمع فاضل ،

كنزل ونازل ، وروى : فضلاً بفتح الفاء وسكون الضاد ، أى زيادة على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق لا وظيفة لهم إلا خلق الذكر (يطوفون فى الطرق) وفى حديث جابر عند أبى يعلى : إن لله سرايا من الملائكة تقف وتحل بمجالس الذكر فى الأرض (يلتمسون أهل الذكر) ولمسلم من رواية سهيل : يبتغون مجالس الذكر (فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله) عز وجل . وفى رواية سهيل : فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر (تنادوا هلموا) أى تعالوا (إلى حاجتكم) وفى رواية أبى معاوية : إلى بغيتكم (قال : فيحفونهم) بفتح الياء وضم الحاء : يطوفون ويدورون حولهم (بأجنحتهم إلى السماء الدنيا) يعنى يدورون أجنحتهم حول الذاكرين ، فالباء للتعدية . وقال الطيبى : الظاهر أنها للاستعانة ، لأن حقهم الذى ينتهى إلى السماء إنما يستقيم بواسطة الأجنحة . وفى رواية سهيل : قعدوا معهم يزحف بعضهم بعضاً بأجنحتهم حتى يملأوا ما بينهم وبين سماء الدنيا (قال : فيسألهم ربهم عز وجل وهو أعلم منهم) أى أعلم من الملائكة بحال الذاكرين (ما يقول عبادى ؟ قالوا : يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك) أى يقولون : سبحان الله والله أكبر والحمد لله (ويمجدونك) وفى رواية سهيل : ويهللونك . وفى حديث أنس عند البزار : يعظمون آلاءك ، ويتلون كتابك ، ويصلون على نبيك ، ويسألونك لآخرتهم ودنياهم . قال فى الفتح : ويؤخذ من مجموع هذه الطرق : المراد بمجالس الذكر الواردة من تسبيح وتكبير وغيرها ، وعلى تلاوة كتاب الله سبحانه ، والدعاء بخيرى الدنيا والآخرة ، وفى دخول قراءة الحديث النبوى ومدارسة العلم الشرعى ومذاكرته ، والاجتماع على صلاة النافلة فى هذه المجالس نظر ، والأشبه اختصاص ذلك بمجالس التسبيح والتكبير ونحوهما والتلاوة حسب ، وإن كان قراءة الحديث ومدارسة العلم والمناظرة فيه من جملة ما دخل تحت مسمى ذكر الله تعالى . انتهى (قال : فيقول) عز وجل (هل رأونى ؟ قال : فيقولون : لا والله ما رأوك . قال : فيقول) تعالى (كيف لو رأونى ؟ قال : يقولون : لو رأوك كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تمجيداً) وزاد أبو ذر عن الكشميهنى : وتحميداً (وأكثر لك تسبيحاً) وفى رواية الإسماعيلى : وأشد لك ذكراً (قال : يقول : فما يسألونى) أى أى شئ يطلبون (قالوا : يسألونك الجنة ، قال : يقول)

(٤٢ - عون البارى - ج ٥)

تعالى (وهل رأوها ؟ قال : يقولون : لا والله يارب ما رأوها . قال : يقول : فكيف لو أنهم رأوها ؟ قال : يقولون : لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصاً وأشد لها طلباً وأعظم فيها رغبة ، قال) تعالى (فم يتعوذون ؟ قال : يقولون : من النار . قال : يقول) تعالى (وهل رأوها ؟ قال : يقولون : لا والله ما رأوها . قال : يقول) تعالى (فكيف لو رأوها ؟ قال : يقولون : لو رأوها كانوا أشد منها فراراً وأشد لها مخافة) وفي رواية أبي معاوية : كانوا أشد منها هرباً وأشد منها تعوذاً وخوفاً . وزاد سهيل : قالوا : ويستغفرونك . قال : فيقول لهم : قد غفرت لهم وأعطيتهم ما سألوا . وفي حديث أنس قال : غشوه رحمتي . وهذا كله فيه تقرير للملائكة ، وتنبيه على أن تسليح بني آدم وتقديسهم أعلى وأشرف من تقديسهم لحصول هذا في عالم الغيب مع وجود الموانع والصوراف ، وحصول ذلك للملائكة في عالم الشهادة من غير صارف (قال : فيقول) تعالى (فأشهدكم أني قد غفرت لهم) زاد في رواية سهيل : وأعطيتهم ما سألوا (قال : يقول ملك من الملائكة فيهم فلان ليس منهم إنما جاء لحاجة) وفي رواية سهيل قال : يقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء إنما مر فجلس معهم . وزاد قال : وله قد غفرت (قال) تعالى (هم الجلساء لا يشقى بهم جليسهم) يعني أن مجالستهم مؤثرة في الجليس . ولمسلم : هم القوم لا يشقى بهم جليسهم . وتعريف الخبر يدل على الكمال ، أي هم القوم كل القوم الكاملون فيما هم فيه من السعادة ، فيكون قوله « لا يشقى بهم جليسهم » استثناءً لبيان الموجب . وفي هذه العبارة مبالغة في نفي الشقاء عن جليس الذاكرين ، فلو قيل : يسعد بهم جليسهم ، لكان ذلك في غاية الفضل ، لكن التصريح بنفي الشقاء أبلغ في حصول المقصود . قال في الفتح : وفي الحديث فضل مجالس الذكر والذاكرين وفضل الاجتماع على ذلك وأن جليسهم يندرج معهم في جميع ما يتفضل الله به عليهم إكراماً لهم ، ولو لم يشاركهم في أصل الذكر ، وفيه محبة الملائكة لبني آدم واعتناؤهم بهم ، وفيه أن السؤال قد يصدر من السائل وهو أعلم بالمستول عنه من المستول لإظهار العناية بالمستول عنه والتنويه بقدره والإعلان بشرف منزلته . وقيل : إن في حقيقة سؤال الله الملائكة عن أهل الذكر الإشارة إلى قولهم : انظروا إلى ما حصل منهم من التسليح والتقديس مع ما سلط عليهم من الشهوات ووساوس

الشياطين ، وكيف عاجلوا ذلك وضاهوكم في التسييح والتقديس . وفيه بيان كذب من ادعى من الزنادقة أنه يرى الله تعالى جهرأ في دار الدنيا . وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي أمامة رفعه : واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا . وفيه جواز القسم في الأمر المحقق تأكيداً له وتنوياً به . وفيه أن الذي اشتملت عليه الجنة من أنواع الخيرات والنار من أنواع المكروهات فوق ما وصفتها به ، وأن الرغبة والطلب من الله والمبالغة في ذلك من أسباب الحصول . انتهى .

كتاب الرقاق

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ : الصُّحَّةُ وَالْفَرَاغُ .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الرقاق) *

بكسر الراء وبالقافين بينهما ألف : جمع رقيق وهو الذى فيه رقة ، وهى الرحمة ضد الغلظة ، وسميت هذه الأحاديث بذلك لأن فى كل منها ما يحدث فى القلب رقة . قال فى الكواكب : أى كتاب الكلمات المرفقة للقلوب ، ويقال لكثير الحياء : رقى وجهه ، أى استحيا . وقال الراغب : متى كانت الرقة فى جسم فصدّها الصفاقة ، كثوب صفيق وثوب رقيق ، ومتى كانت فى نفس فصدّها القسوة ، كرقيق القلب وقاسيه . وعبر جماعة منهم النسائي فى سننه الكبرى بقولهم : كتاب الرقائق : جمع رقيقة ، والمعنى واحد .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : نعمتان) تثنية نعمة وهى الحالة الحسنة ، وقال الإمام فخر الدين : المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير ، وزاد الدارمى : من نعم الله (مغبون فيهما) أى فى النعمتين (كثير من الناس) وهما (الصحة) فى البدن (والفراغ) من الشواغل بالمعاش المانع له عن العبادة ، والغبن بفتح المعجمة وسكون الباء : النقص فى البيع ، وبتحريكها فى رأى ، أى ضعف الرأى . قال فى الكواكب : فكأنه قال : هذان الأمران إذا لم يستعملأ فيما ينبغى فقد غبن صاحبهما فيهما ، أى باعهما ببخس لا تحمد عاقبته ، أو ليس له رأى فى ذلك البتة ، فقد يكون الإنسان صحيحاً ولا يكون متفرغاً للعبادة لاشتغاله بالمعاش وبالعكس ، فإذا اجتمع الصحة والفراغ وقصر فى نيل

الفضائل فذلك الغبن كل الغبن ، لأن الدنيا سوق الأرباح ومزرعة الآخرة ، وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الآخرة ، فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة مولاه فهو المغبوط ، ومن استعملهما في معصية الله فهو المغبون ، لأن الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم ، ولو لم يكن إلا الهرم . والحديث أخرجه الترمذى في الزهد ، والنسائي في الرقائق ، وابن ماجه في الرقائق . وفي الفتح : قال ابن بطال : معنى الحديث أن المرء لا يكون فارغاً حتى يكون مكافئاً صحيح البدن ، فمن حصل له فليحرص على أن لا يغبن بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ، ومن شكره امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، فمن فرط في ذلك فهو المغبون . وأشار بقوله « كثير من الناس » إلى أن الذي يوفق لذلك قليل . وقال ابن الجوزى : قد يكون الإنسان صحيحاً ولا يكون متفرغاً لشغله بالمعاش ، وقد يكون مستغنياً ولا يكون صحيحاً ، فإذا اجتمعا فغلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون . وتام ذلك أن الدنيا مزرعة الآخرة ، وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الآخرة ، فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط ، ومن استعملهما في معصية الله فهو المغبون ، لأن الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم ، ولو لم يكن إلا الهرم . وقال ابن العربي : اختلف في أول نعمة الله على العبد ، ف قيل الإيمان ، وقيل الحياة ، وقيل الصحة ، والأول أولى ، فإنه نعمة مطلقة ، وأما الحياة والصحة فإنهما نعمة دنيوية ، ولا تكون نعمة حقيقية إلا إذا صاحبت الإيمان ، وحينئذ يغبن فيهما كثير من الناس ، أى يذهب ربحهم أو ينقص ، فمن استرسل مع نفسه الأمانة بالسوء الخالدة إلى الراحة بترك المحافظة على الحدود والمواظبة على الطاعة فقد غبن ، وكذلك إذا كان فارغاً فإن المشغول قد يكون له معذرة ، بخلاف الفارغ فإنه ترتفع عنه المعذرة وتقوم عليه الحجة . انتهى .

الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْكِبِي فَقَالَ : كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ .

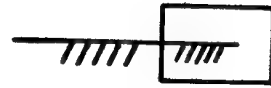
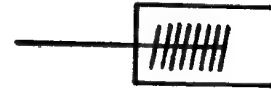
(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنكبي) مجمع العضد والكتف (فقال : كن في الدنيا كأنك غريب) قدم بلداً لا مسكن له فيها يؤويه ولا سكن يسليه ، خال عن الأهل والعيال والعلائق التي هي سبب الاشتغال عن الخالق ، ولما شبه الناسك السالك بالغريب الذي ليس له مسكن ترقى وأضرب عنه بقوله (أو عابر سبيل) لأن الغريب قد يسكن في بلاد الغربة ويقيم فيها ، بخلاف عابر السبيل القاصد للبلد الشاسع وبينه وبينها أودية مردية ومفاوز مهلكة ، وهو بمرصد من قطاع الطريق ، فهل له أن يقيم لحظة أو يسكن لحظة ، ومن ثم عقبه بقوله (وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء) أي سر دائماً ولا تفر عن السير ساعة ، فإنك إن قصرت في السير انقطعت عن المقصود وهلك في تلك الأودية ، هذا معنى المشبه به ، وأما المشبه فهو قوله (وخذ من صحتك لمرضك) أي من زمن صحتك لمرضك . وفي رواية ليث : لسقمك ، أي أن العمر لا يخلو عن صحة ومرض ، وإذا كنت صحيحاً فسر سير القصد في حال صحتك ، بل لا تقنع به وزد عليه بقدر قوتك ما دامت فيك قوة ، بحيث يكون ما بك من تلك الزيادة قائماً مقام ما لعله يفوت حالة المرض والضعف ، أو اشتغل في الصحة بالطاعة بحيث لو حصل تقصير في المرض لانجبر بذلك . قال في الفتح : وزاد عبدة في روايته عن ابن عمر : اعبد الله كأنك تراه وكن في الدنيا ... الحديث . وزاد ليث في روايته : وعد نفسك في أهل القبور ، وفي قوله (ومن حياتك لموتك) إشارة إلى أخذ نصيب الموت وما يحصل فيه من الفتور من السقم ،

يعنى لا تقعد فى المرض عن السير كل القعود ، بل ما أمكنك منه ، فاجتهد فيه حتى تنتهى إلى لقاء الله تعالى وما عنده من الفلاح والنجاح ، وإلا خبت وخسرت . وزاد ليث : فإنك لا تدري يا عبد الله ما اسمك غداً ، أى هل يقال لك شقى أم سعيد ، أو هل يقال لك حى أو ميت . وفى حديث ابن عباس عند الحاكم أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل وهو يعظه : اغتنم خمساً قبل خمس : شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراغك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك . وأخرجه ابن المبارك فى الزهد بسند صحيح من مرسل عمرو بن ميمون . قال بعض العلماء : كلام ابن عمر منتزع من الحديث المرفوع ، وهو متضمن لنهاية قصر الأمل ، وإن العاقل ينبغى له إذا أمسى لا ينتظر الصباح ، وإذا أصبح لا ينتظر المساء ، بل يظن أن أجله يدركه قبل ذلك فيعمل ما يلقى نفعه بعد موته ، ويبادر أيام صحته بالعمل الصالح ، فإن المرض قد يطرأ فيمنع من العمل ، فيخشى على من فرط فى ذلك أن يصل إلى المعاد بغير زاد . ولا يعارض ذلك الحديث : إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً ، لأنه ورد فى حق من يعمل . والتحذير الذى فى حديث ابن عمر فى حق من لم يعمل شيئاً فإنه إذا مرض ندم على ترك العمل وعجز لمرضه عن العمل فلا يفيد الندم . كذا فى الفتح . فمن لم ينتهز الفرصة يندم . قال فى الفتح : هذا الحديث ، أى حديث الباب ، أصل فى الحث على الفراغ عن الدنيا والزهد فيها والاحتقار لها والقناعة فيها بالبلغة . وقال النووى : معنى الحديث : لا تركز إلى الدنيا ولا تتخذها وطناً ولا تحدث نفسك بالبقاء فيها ولا تتعلق منها بما لا يتعلق به الغريب فى غير وطنه . انتهى . وفيه مخاطبة الواحد وإرادة الجمع ، وحرص النبى صلى الله عليه وآله وسلم على إيصال الخير لأمته ، والحض على ترك الدنيا والاقتصار على ما لا بد منه ، والله أعلم .

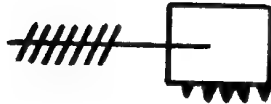
الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
خَطًّا مُرَبَّعًا ، وَخَطَّ خَطًّا فِي الْوَسْطِ خَارِجًا مِنْهُ ، وَخَطَّ خُطَطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا
الَّذِي فِي الْوَسْطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ . وَقَالَ : هَذَا الْإِنْسَانُ ،
وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ ، أَوْ قَدْ أَحَاطَ بِهِ ، وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمْلُهُ ،
وَهَذِهِ الْخُطُوطُ الصَّغَارُ الْأَعْرَاضُ ، فَإِنْ أَخْطَاهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا ، وَإِنْ أَخْطَاهُ
هَذَا نَهَشَهُ هَذَا .

(عن عبد الله) (بن مسعود) رضى الله عنه قال : خط النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم خطاً مربعاً) أى مستوى الزوايا ، والخط : الرسم والشكل
(وخط خطاً فى الوسط خارجاً منه) أى من الخط المربع (وخط خطاً
صغاراً إلى) جانب (هذا) الخط (الذى فى الوسط من جانبه الذى فى الوسط)
وصورته التى يتنزل سياق لفظ الحديث عليها هكذا كما فى الفتح والقسطلانى :



وقيل صفته هكذا :



وقيل هكذا :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : والأول المعتمد . وسياق الحديث
يدل عليه . والإشارة بقوله « هذا الإنسان » إلى النقطة الداخلة ، وبقوله
« وهذا أجله محيط به » إلى المربع ، وبقوله « وهذا الذى هو خارج أمله »
إلى الخط المستطيل المنفرد ، وبقوله « وهذه » إلى الخطوط ، وهى مذكورة

على سبيل المثال لا أن المراد انحصارها في عدد معين . ويؤيده قوله في حديث أنس الذي بعده : إذا جاءه الخط الأقرب فإنه أشار به إلى الخط المحيط به ، ولاشك أن الذي يحيط به أقرب إليه من الخارج عنه . وقوله « هذا الإنسان » مبتدأ وخبر ، أى هذا الخط هو الإنسان على سبيل التمثيل . انتهى (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا الإنسان) أى هذا الخط هو الإنسان على سبيل التمثيل (وهذا أجله محيط به) إشارة إلى المربع (أو) قال صلى الله عليه وآله وسلم (قد أحاط به) بالشيء من الراوى (وهذا) الخط المستطيل المنفرد (الذى هو خارج) من وسط الخط المربع (أملة ، وهذه الخطوط) وللحموى والمستمل : الخطوط (الصغار) أى الشطبات التى فى الخط الخارج من وسط المربع من أسفله أو من أسفله وأعلاه (الأعراض) أى الآفات العارضة له كمرض أو فقد مال أو غيرهما ، والمراد بالخطوط المثال لا عدد مخصوص معين (فإن أخطأه) أى تجاوز عنه (هذا) العرض وسلم منه (نهشه) أصابه وأخذه (هذا وإن أخطأه هذا) العرض (نهشه هذا) العرض الآخر وهو الموت ، فمن لم يمت بالسبب مات بالأجل . والحاصل أن الإنسان يتعاطى الأمل ويختلجه الأجل دون الأمل . وعبر بالنهش وهو لدغ ذوات السم مبالغة فى الإصابة والإهلاك . وفى الحديث إشارة إلى الخوض على قصر الأمل والاستعداد لبغته الأجل . والحديث أخرجه الترمذى فى الزهد ، والنسائى فى الرقاق ، وابن ماجه فى الزهد .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطُوطًا فَقَالَ : هَذَا الْإِنْسَانُ وَهَذَا أَجَلُهُ ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَهُ الْخَطُّ الْأَقْرَبُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : خط النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطوطاً فقال : هذا الأمل) الذى يؤمله الإنسان (وهذا أجله) والخط الآخر : الإنسان ، والخطوط الأخر : الآفات التى تعرض له (فبينما هو كذلك) طالب لأمله البعيد (إذ جاءه الخط) الأوسط (الأقرب) وهو الأجل المحيط به ، إذ لا شك أن الخط المحيط أقرب من الخط الخارج عنه . وعند البيهقى فى الزهد من وجه آخر عن إسحق : خط خطوطاً وخط خطأ ناحية ثم قال : هل تدرون ما هذا ؟ هذا مثل ابن آدم ومثل التمنى وذلك الخط الأمل بينما يؤمل إذ جاءه الموت . وعند الترمذى عن أنس بلفظ : هذا ابن آدم وهذا أجله ، ووضع يده عند قفاه ثم بسطها فقال : وثم أمله وثم أجله ، أى أن أجله أقرب إليه من أمله . قال فى الفتح : والأحاديث متوافقة على أن الأجل أقرب من الأمل . انتهى . والحديث أخرجه النسائى فى الرقاق .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا : فِيمَا اسْتَطَعْتَ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع) للأوامر والنواهي (والطاعة) للحاكم (يقول لنا) أى للمبايع منا (فيما استطعت) وأخرج البخارى من حديث جرير بن عبد الله البجلي قال : بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة فلقننى : فيما استطعت ، وهذا من شفقتة ورحمته بنا ، جزاه الله عنا أفضل ما جازى نبياً عن أُمته . وللكشميهنى : فيما استطعتم بالجمع . وهذا الحديث والذي بعده من أحاديث الأحكام والتمنى ، ذكره هنا فى ذيل كتاب الرقاق مخالفاً لترتيب الأصل ، كما خالف فى ترتيب كتاب الدعوات ، فذكره فى غير محله المذكور فى الصحيح ، وكذلك كتاب التعبير .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قِيلَ لِعُمَرَ : أَلَا تَسْتَخْلِفُ ؟ قَالَ : إِنْ
 اسْتَخْلِفْتُ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو بَكْرٍ ، وَإِنْ أَتْرُكُ فَقَدْ تَرَكَ
 مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنهما) أنه (قال : قيل لعمر)
 ابن الخطاب لما أُصيب (ألا تستخلف) خليفة بعدك على الناس (قال : إن
 استخلف فقد استخلف من هو خير منى أبو بكر) أى حيث استخلفه (وإن
 أترك) أى الاستخلاف (فقد ترك) التصريح بالتعيين فيه (من هو خير منى
 رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فأخذ عمر وسطاً من الأمرين ، فلم
 يترك التعيين بمرة ولا فعله منصوباً فيه على الشخص المستخلف ، وجعل
 الأمر فى ذلك شورى بين من قطع لهم بالجنة ، وأبقى النظر للمسلمين فى تعيين
 من اتفق عليه رأى الجماعة الذين جعلت الشورى فيهم . قال فى الفتح : الذى
 يظهر أن عمر رجح عنده الترك ، لأنه الذى وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم
 بخلاف العزم ، وهو يشبه عزمه صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع فى الحج
 وفعل الأفراد فرجح الأفراد . انتهى . قال ابن بطال : وفى هذه القصة دليل
 على جواز عقد الخلافة من الإمام المتولى لغيره بعده ، وإن أمره فى ذلك
 جائز على عامة المسلمين لإطباق الصحابة ومن معهم على العمل بما عهده
 أبو بكر لعمر ، وكذا لم يختلفوا فى قبول عهد عمر إلى الستة . قال : وهو
 شبيه بإيضاء الرجل على ولده لكون نظره فيما يصلح أتم من غيره ، فكذلك
 الإمام . انتهى . وقال النووى : أجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى
 انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره ،
 وعلى جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين عدد محصور أو غيره ، وأجمعوا
 على أنه يجب نصب الخليفة ، وأن وجوبه بالشرع لا بالعقل . انتهى . ولنا فى
 ذلك كتاب « إكليل الكرامة فى تبيان مقاصد الإمامة » الذى ألفناه فى هذا
 العام الحاضر ، فعليك به يتضح لك ما هو الحق فى المسألة .

الحديث السابع

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا ، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا ، فَقَالَ أَبِي : إِنَّهُ قَالَ : كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ .

(عن جابر بن سمرة رضى الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يكون اثنا عشر أميراً) وعند مسلم من رواية سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير : لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلمة لم أسمعها) وفي رواية : ثم تكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكلمة خفيت على (فقال أبي) سمرة (إنه قال : كلهم من قريش) وفي رواية سفيان : فسألت أبي : ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : كلهم من قريش . وعند أبي داود من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة : لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة . قال : فكبر الناس وضجوا . فلعل هذا هو سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر بن سمرة . وفيه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم وهي كون الإسلام عزيزاً . ووقع عند الطبراني من وجه آخر في آخره : قال جابر : فالتفت فإذا أنا بعمر بن الخطاب وأبي موسى في أناس فأثبتوا لي الحديث . وأخرجه مسلم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة قال : دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر بلفظ : إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي منهم اثنا عشر خليفة . وأخرجه أيضاً من طريق سماك بن حرب عن جابر بن سمرة بلفظ : لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة . ومثله عنده من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة . وزاد في رواية عنه : منيعاً . وعرف بهذه الرواية معنى قوله في رواية سفيان : ماضياً ، أى ماضياً أمر الخليفة فيه . ومعنى قوله : عزيزاً قوياً ومنيعاً بمعناه . وفي حديث أبي جحيفة عند البزار والطبراني نحو حديث جابر بن سمرة بلفظ : لا يزال أمر أمتي صالحاً . وأخرجه أبو داود من طريق الأسود بن

سعيد عن جابر بن سمرة نحوه . وزاد : فلما رجع إلى منزله أثنى قريش فقالوا : ثم يكون ماذا ؟ قال : ثم يكون الهرج . وأخرج البزار هذه الزيادة من وجه آخر فقال فيها : ثم رجع إلى منزله فأثنته فقلت : ثم يكون ماذا ؟ قال : الهرج . قال ابن بطلال عن المهلب : لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث ، يعنى بشيء معين ، فقوم قالوا : يكونون تتوالى إمارتهم ، وقوم قالوا : يكونون في زمن واحد كلهم يدعى الإمارة . قال : والذي يغلب على الظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً . قال : ولو أراد غير هذا لقال : يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا ، فلما أعرأهم من الخير عرفنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد . انتهى . قال في الفتح : وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة . وقد عرفت من الروايات التي ذكرتها من عند مسلم وغيره أنه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم وهو كون الإسلام عزيزاً متيناً . وفي الرواية الأخرى صفة أخرى وهو أن كلهم يجتمع عليه الناس كما وقع عند أبي داود ، فإنه أخرج هذا الحديث من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن جابر بن سمرة بلفظ : لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة . وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن الأسود بن سعيد عن جابر بلفظ : لا تضرهم عداوة من عاداهم . وقد نلخص القاضي عياض ذلك فقال : يتوجه على هذا العدد سؤالان : أحدهما : أنه يعارضه ظاهر قوله في حديث سفينة ، يعنى الذي أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره : الخلافة بعدى ثلاثون ثم تكون ملكاً ، لأن الثلاثين لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن بن علي . والثاني : أنه ولي الخلافة أكثر من هذا العدد . قال : والجواب عن الأول أنه أراد في حديث سفينة خلافة النبوة ، ولم يقيده في حديث جابر بن سمرة بذلك . وعن الثاني أنه لم يقل : لا يلي إلا اثنا عشر ، وإنما قال : يكون اثنا عشر ، وقد ولي هذا العدد ، ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم . قال : وهذا إن جعل اللفظ واقعاً على كل من ولي ، وإلا فيحتمل أن يكون المراد من يستحق الخلافة من أئمة العدل ، وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ، ولا بد من تمام العدة قبل قيام الساعة ، وقيل : إنهم يكونون

في زمن واحد تفرق الناس عليهم . وقد وقع في المائة الخامسة في الأندلس وحدها ستة أنفس ، كلهم يتسمى بالخلافة ، ومعهم صاحب مصر والعباسي ببغداد ، إلى من كان يدعى الخلافة في أقطار الأرض من العلوية والخواارج . قال : ويعضد هذا التأويل قوله في حديث آخر في مسلم : سيكون خلفاء فيكثرون . قال : ويحتمل أن يكون المراد أن يكون الاثنا عشر في مدة عزة الخلافة وقوة الإسلام واستقامة أموره . والاجتماع على من يقوم بالخلافة . ويؤيده قوله في بعض الطرق : كلهم تجتمع عليه الأمة . وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس إلى أن اضطرب أمر بني أمية ووقعت بينهم الفتنة زمن الوليد بن يزيد ، فاتصلت بينهم إلى أن قامت الدولة العباسية ، فاستأصلوا أمرهم وتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغيراً بيناً . وهذا العدد موجود صحيح إذا اعتبر . قال : وقد يحتمل وجوهاً أخر . والله أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وآله وسلم . انتهى . والاحتمال الذي قبل هذا ، وهو اجتماع اثني عشر في عصر واحد كلهم يطلب الخلافة ، هو الذي اختاره المهلب كما تقدم . وقد ذكرت وجه الرد عليه ، ولو لم يرد إلا قوله « كلهم تجتمع عليه الناس » فإن في وجودهم في عصر واحد يوجد عين الافتراق ، فلا يصح أن يكون المراد . ويؤيد ما وقع عند أبي داود ما أخرجه أحمد والبخاري من حديث ابن مسعود بسند حسن أنه سئل : كم يملك هذه الأمة من خليفة ؟ فقال : سألتنا عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل . وقال ابن الجوزي في كشف المشكل : قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه وسألت عنه ، فلم أقع على المقصود به ، لأن ألفاظه مختلفة ، ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة ، ثم وقع لي فيه شيء وجدت الخطأ بعد ذلك قد أشار إليه ، ثم وجدت كلاماً لأبي الحسين بن المنادي وكلاماً لغيره ، فأما الوجه الأول : فإنه أشار إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه وأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه ، فأخبر عن الولايات الواقعة بعدهم ، فكانه أشار بذلك إلى عدد الخلفاء من بني أمية ، وكأن قوله : لا يزال الدين ، أى الولاية ، إلى أن يلي اثنا عشر خليفة . ثم تنتقل إلى صفة أخرى أشد من الأولى : وأول بني أمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار وعددهم ثلاثة عشر ، ولا يعد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير لكونهم صحابة ، فإذا

أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته أو لأنه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على ابن الزبير صحت العدة . وعند خروج الخلافة عن بني أمية وقعت الفتنة العظيمة والملاحم الكبيرة حتى استقرت دولة بني العباس ، فتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغيراً بيناً . قال : ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه : تدور رحى الإسلام بخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين ، فإن هلكوا فسيبيل من يهلك ، وإن يقيم لهم دينهم يقيم لهم سبعين عاماً . زاد الطبراني والخطابي فقالوا : سوى ما مضى . قال : نعم . قال الخطابي : رحى الإسلام كناية عن الحرب شبهها بالرحى التي تطحن الحب لما يكون فيها من تلف الأرواح ، والمراد بالدين في قوله « يقيم لهم دينهم » الملك . قال : فيشبه أن يكون إشارة إلى مدة بني أمية في الملك وانتقاله عنهم إلى بني العباس ، فكان ما بين استقرار الملك لبني أمية وظهور الوهن فيه نحو من سبعين سنة . قلت : لكن يعكس عليه أن من استقرار الملك لهم عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين إلى أن زالت دولة بني أمية ، فقتل مروان بن محمد في أوائل سنة اثنتين وثلاثين ومائة أزيد من تسعين سنة ، ثم نقل عن الخطيب أبي بكر البغدادي قوله « تدور رحى الإسلام » يريد أن هذه المدة إذا انتهت حدث في الإسلام أمر عظيم يخاف بسببه على أهله الهلاك ، يقال للأمر إذا تغير واستحال : دارت رحاه ، وفي هذا إشارة إلى انتقاض مدة الخلافة . وقوله « يقيم لهم دينهم » أى ملكهم وكان من وقت اجتماع الناس على معاوية إلى انتقاض ملك بني أمية نحو من سبعين . قال ابن الجوزى : ويؤيد هذا التأويل ما أخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه : إذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤى كان النقف والنقاف إلى يوم القيامة . انتهى . والنقف ظهر لى أنه بفتح النون وسكون القاف بعدها فاء ، وهو كسر الهامة عن الدماغ . والنقاف بوزن فعال منه ، وكنى بذلك عن القتل والقتال . ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة : ثم يكون الهرج . وفي قوله « من بني كعب بن لؤى » إشارة إلى كونهم من قريش ، لأن لؤياً هو ابن غالب بن فهر ، وفيهم جماع قريش . وقد يؤخذ منه أن غيرهم يكون من غير قريش فتكون فيه إشارة إلى الفحطاني . قال : وأما الوجه الثاني فقال أبو الحسين بن المنادى في الجزء الذى جمعه في

المهدي : يحتمل في معنى حديث « يكون اثنا عشر خليفة » أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان ، فقد وجدت في كتاب دانيال : إذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر ، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر ، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر ، ثم يملك بعده ولده فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً ، كل واحد منهم إمام مهدي . قال ابن المنادي : وفي رواية أبي صالح عن ابن عباس : المهدي اسمه محمد بن عبد الله ، وهو رجل ربعة مشرب بحمرة ، يفرج الله به عن هذه الأمة كل كرب ويصرف بعدله كل جور ، ثم يلي بعده اثنا عشر رجلاً : ستة من ولد الحسن ، وخمسة من ولد الحسين ، وآخرهم من غيرهم ، ثم يموت فيفسد الزمان . وعن كعب الأحبار : يكون اثنا عشر مهدياً ثم ينزل روح الله فيقتل الدجال . قال : والوجه الثالث أن المراد وجودهم في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة يعملون بالحق وإن لم تتوال أيامهم . ويؤيده ما أخرجه مسدد في مسنده الكبير من طريق أبي بجر أن أبا الخلد حدثه أنه لا تهلك هذه الأمة حتى يكون اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق ، منهم رجلان من أهل بيت محمد ، يعيش أحدهما أربعين سنة ، والآخر ثلاثين سنة . وعلى هذا فالمراد بقوله « ثم يكون الهرج » أي الفتن المؤذنة بقيام الساعة من خروج الدجال ثم يأجوج ومأجوج ، إلى أن تنقضي الدنيا . انتهى كلام ابن الجوزي ملخصاً بزيادات يسيرة . والوجهان الأول والآخر قد اشتمل عليهما كلام القاضي عياض ، فكأنه ما وقف عليه بدليل أن في كلامه زيادة لم يشتمل عليها كلامه . وينتظم من مجموع ما ذكرناه أوجه ، أرجحها الثالث من أوجه القاضي لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة : كلهم يجتمع عليه الناس . وإيضاح ذلك أن المراد بالاجتماع انقيادهم لبيعته ، والذي وقع أن الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، إلى أن وقع أمر الحكمين في صفين فتسمى معاوية يومئذ بالخلافة ، ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن ، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ، ولم ينتظم للحسين أمر ، بل قتل قبل ذلك ، ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف إلى أن اجتمعوا على عبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة : الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام ، وتحلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز ، فهؤلاء سبعة

(٤٣ - عون الباري - ج ٥)

بعد الخلفاء الراشدين ، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام ، فولى نحو أربع سنين ، ثم قاموا عليه فقتلوه ، وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ، ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك ، لأن يزيد بن الوليد الذي قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته ، بل ثار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان ولما مات يزيد ولي أخوه إبراهيم فغلبه مروان ، ثم ثار على مروان بنو العباس إلى أن قتل ، ثم كان أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاح ، ولم تطل مدته مع كثرة من ثار عليه ، ثم ولي أخوه المنصور ، فطالت مدته ، لكن خرج عنهم المغرب الأقصى باستيلاء المروانيين على الأندلس ، واستمرت في أيديهم متغلبين عليها إلى أن تسموا بالخلافة ، وانقرض الأمر في جميع أقطار الأرض إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في بعض البلاد بعد أن كانوا في أيام بني عبد الملك بن مروان يخطب للخليفة في جميع أقطار الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً ويميناً مما غلب عليه المسلمون ، ولا يتولى أحد في بلد من البلاد كلها الإمارة على شيء منها إلا بأمر الخليفة ، ومن نظر في أخبارهم عرف صحة ذلك ، فعلى هذا يكون المراد بقوله « ثم يكون الهرج » يعني القتل الناشئ عن الفتن وقوعاً فاشياً يفسد ويستمر ويزداد على مدى الأيام ، وكذا كان ، والله المستعان . والوجه الذي ذكر ابن المنادى ليس بواضح ، ويعكر عليه ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصديقي عن أبيه عن جده رفعه : سيكون من بعدى خلفاء ، ثم من بعد خلفاء أمراء ، ومن بعد الأمراء ملوك ، ومن بعد الملوك جبابرة ، ثم يخرج رجل من أهل بيتي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، ثم يؤمر القحطاني ، فوالذي بعثني بالحق ما هو دونه ، فهذا يرد على ما نقله ابن المنادى من كتاب دانيال ، وأما ما ذكره عن أبي صالح فواه جداً ، وكذا عن كعب ، وأما محاولة ابن الجوزي الجمع بين حديث « تدور رحى الإسلام » وحديث الباب فظاهر التكلف ، والتفسير الذي فسر به الخطابي ثم الخطيب بعيد ، والذي يظهر أن المراد بقوله « تدور رحى الإسلام » أن تدوم على الاستقامة ، وأن ابتداء ذلك من أول البعثة النبوية ، فيكون انتهاء المدة بقتل عمر في ذى الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة ، فإذا انضم إلى ذلك اثنتا عشرة سنة وستة أشهر من المبعث في رمضان كانت

المدة خمسة وثلاثين سنة وستة أشهر ، فيكون ذلك جميع المدة النبوية ومدة الخليفتين بعده خاصة ، ويؤيده حديث حذيفة الذى يشير إلى أن باب الأمن من الفتنة يكسر بقتل عمر ، فيفتح باب الفتنة ، وكان الأمر كما ذكر ، وأما قوله : فإن يهلكوا فسيبيل من هلك وإن يقيم لهم دينهم يقيم سبعين سنة . فيكون المراد بذلك انقضاء أعمارهم وتكون المدة سبعين سنة إذا جعل ابتداءها من أول سنة ثلاثين عند انقضاء ست سنين من خلافة عثمان ، فإن ابتداء الطعن فيه إلى أن آل الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين مضت من خلافته ، وعند انقضاء السبعين لم يبق من الصحابة أحد ، فهذا الذى يظهر لى فى معنى هذا الحديث ، ولا تعرض فيه لما يتعلق باثنى عشر خليفة ، وعلى تقدير ذلك فالأولى أن يحمل قوله « يكون بعدى اثنا عشر خليفة » على حقيقة البعدية ، فإن جميع من ولى الخلافة من الصديق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفساً ، منهم اثنان لم تصح ولايتهما ولم تطل مدتهما ، وهما معاوية بن يزيد ومروان بن الحكم ، والباقون اثنا عشر نفساً على الولاء كما خبر صلى الله عليه وآله وسلم ، وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة ، وتغيرت الأحوال بعده ، وانقضى القرن الأول الذى هو خير القرون ، ولا يقدح فى ذلك قوله « يجتمع عليهم الناس » لأنه يحمل على الأكثر الأغلب ، لأن هذه الصفة لم تفقد منهم إلا فى الحسن بن على وعبد الله بن الزبير مع صحة ولايتهما ، والحكم بأن من خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير ، والله أعلم ، وكانت الأمور فى غالب أزمنة هؤلاء الاثنى عشر منتظمة ، وإن وجد فى بعض مدتهم خلاف ذلك فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر ، والله أعلم . وقد تكلم ابن حبان على معنى حديث « تدور رحى الإسلام » فقال : المراد بقوله « تدور رحى الإسلام » بخمس وثلاثين أو ست وثلاثين انتقال أمر الخلافة إلى بنى أمية ، وذلك أن قيام معاوية على على بصفين حتى وقع التحكيم هو مبدأ مشاركة بنى أمية ، ثم استمر الأمر فى بنى أمية من يومئذ سبعين سنة ، فكان أول ما ظهرت دعاة بنى العباس بخراسان سنة ست ومائة ، وساق ذلك بعبارة طويلة عليه ، فيها مؤاخذات كثيرة : أولها : دعواه أن قصة

الحكمين كانت في آخر سنة ست وثلاثين ، وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار ، فإنها كانت بعد وقعة صفين بعدة أشهر وكانت سنة سبع وثلاثين ، والذي قدمته أولى بأن يحمل الحديث عليه ، والله أعلم . انتهى كلام الفتح . والذي يترجح عندي أن معنى هذا الحديث مما استأثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعلمه ، ولا سبيل إلى تعيين الاثنى عشر خليفة ، وما أدى إليه رأى أهل العلم ليس بحجة شرعية ، ولا ملجئ إلى الاعتقاد بفحواه .

كتاب التمني

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب التمني) *

تفعل من الأمنية ، والجمع أمانى ، والتمنى : طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ، فالأول نحو قول الطاعن في السن : * ليت الشباب يعود يوماً *

فإن عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة . والثاني نحو قول منقطع الرجاء من مال يحج به : ليت لى مالا فأحج منه . فإن حصول المال ممكن ، ولكن فيه عسر ، وبمتنع ليت غداً يحيى ، فإن غداً واجب الحىء . والحاصل أن التمنى يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب ، وأما الترجى فيكون في الشيء المحبوب نحو : لعل الحبيب قادم ، والإشفاق في الشيء المكروه نحو : فلعلك باخع نفسك ، أى قاتل نفسك . والمعنى : أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك . قاله في الكشف . فتوقع المحبوب يسمى ترجياً ، وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً ، ولا يكون التوقع إلا من الممكن . وأما قول فرعون : « لعلى أبلغ الأسباب ، أسباب السموات » فجهل منه أو إفك . قاله في المغنى . والإشفاق لغة الخوف ، يقال : أشفقت عليه بمعنى خفت عليه ، وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرتة . وقال في الفتح : التمنى إرادة تتعلق بالمستقبل ، فإن كانت في خير من غير أن تتعلق بحسد فهي مطلوبة وإلا فهي مذمومة . وقد قيل : إن بين التمنى والترجى عمومًا وخصوصًا ، فالترجى في الممكن ، والتمنى في أعم من ذلك .

الحديث الأول

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ لَتَمَنَّيْتُ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا تتمنوا الموت لتمنيت) إنما نهى عن تمنى الموت لما فيه من المفسدة وهي طلب إزالة نعمة الحياة وما يترتب عليها من الفوائد ، ولأن الله تعالى قدر الآجال ، فتمنى الموت غير راض بقضاء الله وقدره ولا مسلم لقضائه . نعم إذا خاف على دينه والوقوع في الفتنة فيجوز بلا كراهة . والحديث أخرجه مسلم في الدعوات .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ
يَسْتَعْتِبُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يتمنين أحدكم الموت) نهى أخرج في صورة النفي للتأكيد (إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ) خيراً وإحساناً على إحسانه فيضاعف أجره وثوابه (وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يَسْتَعْتِبُ) أى يندم على إساءته ويطلب الرضا عنه ، فيكون ذلك سبباً لمحو سيئاته التي اقترفها . والحاصل أن لا يتمنى الموت ، سواء كان على حالة الإحسان أو الإساءة . وفي الحديث التصريح بكراهة تمنى الموت لضرّ نزل به من فاقة أو محنة بعدوّ ونحوه من مشاق الدنيا ، وفيه الحث على الصبر ، لأنّ تمنى الموت غالباً ينشأ عن وقوع أمر يختار الذي يقع به الموت على الحياة ، فإذا نهى عنه كأنه أمر بالصبر على ما نزل به . وحاصل ذلك الرضا بالقضاء والتسليم لأمر الله تعالى . قال في الفتح : وظاهر الحديث انحصار حال المكلف في هاتين الخصلتين ، وبقي قسم ثالث وهو أن يكون مغلطاً فيستمر على ذلك أو يزيد إحساناً أو يزيد إساءة أو محسناً فينقلب مسيئاً أو يكون مسيئاً فيزداد إساءة . والجواب أن ذلك خرج مخرج الغالب ، لأنّ غالب حال المؤمنين ذلك ، ولا سيما والمخاطب بذلك شفاها الصحابة . وقد خطر لى في معنى الحديث أن فيه إشارة إلى تغييط المحسن بإحسانه وتحذير المسيء من إساءته ، فكأنه قال : من كان محسناً فليترك تمنى الموت وليستمر على إحسانه والازدياد منه ، ومن كان مسيئاً فليترك تمنى الموت وليقلع عن الإساءة لئلا يموت على إساءته فيكون على خطر ، وأما من عدا ذلك ممن تضمنه التقسيم فيؤخذ حكمه من هاتين الحالتين ، إذ لا انفكاك عن أحدهما ، والله أعلم .

كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَنْ يَأْبَى ؟
قَالَ : مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الاعتصام) *

هو افتعال من العصمة وهي المنعة ، والعاصم : المانع ، والاعتصام :
الاستمساك بالشئ ، فالمعنى هنا الاستمساك . وفي الفتح : والمراد امتثال
قوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » قال الكرماني : هذه
الترجمة منتزعة من قوله تعالى المذكور ، لأن المراد بالحبل : الكتاب والسنة
على سبيل الاستعارة ، والجامع كونهما سبباً للمقصود وهو الثواب والنجاة
من العذاب ، كما أن الحبل سبب لحصول المقصود به من السعي وغيره
(بالكتاب) أي القرآن الكريم والفرقان العظيم المتعبد بتلاوته وبامتثال أوامره
ونواهيه (والسنة) وهي ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أقواله
وأفعاله وتقريره وما همّ بفعله . والسنة في أصل اللغة : الطريقة . وفي
اصطلاح اخدثين والأصوليين ما تقدم . وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يرادف
المستحب . قال ابن بطال : لاعصمة لأحد إلا في كتاب الله أو سنة رسوله
أو في إجماع العلماء على معنى في أحدهما ، ثم تكلم على السنة باعتبار ما جاء
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : كل أمتي (أي أمة الإجابة) يدخلون الجنة إلا من أبى (أي من امتنع
وعصى منهم ، فاستثناهم تغليظاً عليهم وزجراً عن المعاصي ، أو المراد أمة

الدعوة ، ومن أبى بمعنى من كفر بامتناعه عن قبول الدعوة . قال فى الفتح :
 ظاهره أن العموم مستمر ، لأن كلا منهم لا يمتنع من دخول الجنة ، فلذلك
 (قالوا : يا رسول الله ، ومن أبى ؟ قال : من أطاعنى دخل الجنة ، ومن
 عصانى فقد أبى) فبين لهم أن إسناد الامتناع إليهم من الدخول مجاز عن الامتناع
 عن سنته وهو عصيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . وفى حديث أبى
 هريرة مرفوعاً : من أطاعنى فقد أطاع الله . وأخرج أحمد والحاكم عن أبى
 هريرة رفعه : لتدخلن الجنة إلا من أبى وشرده على الله شراد البعير . وسنده
 على شرط الشيخين ، وله شاهد عن أبى أمامة عند الطبرانى وسنده جيد ،
 والموصوف بالإباء وهو الامتناع إن كان كافراً فهو لا يدخل الجنة أصلاً ،
 وإن كان مسلماً فالمراد منعه من دخولها مع أول داخل إلا من شاء الله تعالى .
 انتهى . وقال الطيبي : أى عرفنا الذين يدخلون الجنة والذى أبى لا نعرفه ،
 والتقدير : من أطاعنى وتمسك بالكتاب والسنة دخل الجنة ، ومن اتبع هواه
 وزل عن الصواب وضل عن الطريق المستقيم دخل النار ، فوضع أبى موضعه
 وضعاً للسبب موضع المسبب . قال : ويعضد هذا التأويل لإيراد محيى السنة
 هذا الحديث فى باب الاعتصام بالكتاب والسنة والتصريح بذكر الطاعة ،
 فإن المطيع هو الذى يعتصم بالكتاب والسنة ويحتنب الأهواء والبعد . انتهى .
 وفى حديث ابن مسعود عند البخارى موقوفاً وعند أصحاب السنن مرفوعاً :
 إن أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله
 وسلم ، وشر الأمور محدثاتها : جمع محدثة . قال فى الفتح : والمراد بها
 ما أحدث وليس له أصل فى الشرع ، ويسمى فى عرف الشرع بدعة ، وما كان
 له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة ، فالبدعة فى عرف الشرع
 مذمومة بخلاف اللغة ، فإن كل شئ أحدث على غير مثال يسمى بدعة ،
 سواء كان محموداً أو مذموماً ، وكذا القول فى المحدثات وفى الأمر المحدث
 الذى ورد فى حديث عائشة : من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد .
 ووقع فى حديث جابر عند مسلم : وكل بدعة ضلالة . وفى حديث العرياض
 ابن سارية : وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة . وهو حديث
 أوله : وعظنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موعظة بليغة ، فذكره ،
 وفيه : هذا أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وابن حبان وصححه

أيضاً الحاكم . قال الشافعي : البدعة بدعتان : محمودة ومذمومة ، فما وافق السنة فهو محمود ، وما خالفها فهو مذموم . أخرجه أبو نعيم بمعناه من طريق إبراهيم بن الجنيد عن الشافعي . وجاء عن الشافعي أيضاً ما أخرجه البيهقي في مناقبه قال : المحدثات ضربان : ما أحدث مخالفاً كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً ، فهذه بدعة الضلالة ، وما أحدث من الخير لا يخالف شيئاً من ذلك ، فهذه محدثة غير مذمومة . انتهى . وثبت عن ابن مسعود أنه قال : قد أصبحتم على الفطرة وإنكم ستحدثون ويحدث لكم ، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدى الأول . قال الحافظ ابن حجر : فما حدث تدوين الحديث ، ثم تفسير القرآن ، ثم تدوين المسائل الفقهية المولدة عن الرأي المحض ، ثم تدوين ما يتعلق بأعمال القلوب ، فأما الأول فأنكره عمرو أبو موسى وطائفة ورخص فيه الأكثرون ، وأما الثاني فأنكره جماعة من التابعين كالشعبي ، وأما الثالث فأنكره الإمام أحمد وطائفة يسيرة ، وكذا اشتد إنكار أحمد للذي بعده ، ومما حدث أيضاً تدوين القول في أصول الديانات . فتصدى لها المثبتة والنفاة ، فبالغ الأول حتى شبه ، وبالع الثاني حتى عطل ، واشتد إنكار السلف لذلك كأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ، وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور ، وسببه أنهم تكلموا فيما سكت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ، وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر شيء من الأهواء ، يعني بدع الخوارج والروافض والقدرية . وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم ، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان ، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يرجعون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكبرها ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل ، وأن من لم يستعمل ما اصطلاحوا عليه فهو عاى جاهل ، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف ، واجتنب ما أحدثه الخلف ، وإن لم يكن منه بدٌ فليكلف منه بقدر الحاجة ويجعل الأول المقصود بالأصالة ، والله الموفق . وقد أخرج أحمد بسند جيد عن عصف بن الحارث قال : بعث إلى عبد الملك بن مروان فقال : إنا قد جمعنا الناس على رفع الأيدي على المنبر يوم الجمعة ، وعلى القصص بعد الصبح والعصر ، فقال : أما إنهما أمثل

بدعكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منهما ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما أحدث قوم بدعة إلا رفع من السنة مثلها فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة . انتهى . وإذا كان هذا جواب هذا الصحابي في أمر له أصل في السنة ، فما ظنك بما لا أصل له فيها ، فكيف بما يشتمل على ما يخالفها . وقد كان ابن مسعود يذكر أصحابه كل خميس لثلاثاء يملوا . وعن ابن عباس : حدث الناس كل جمعة ، فإن أبيت فرتين . ونحوه وصية عائشة لعبيد بن عمير . والمراد بالقصاص التذكر والوعظ . وقد كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن لم يكن يجعله راتباً كخطبة الجمعة بل بحسب الحاجة . وقوله في حديث عرباض : « فإن كل بدعة ضلالة » بعد قوله : « وإياكم ومحدثات الأمور » فإنه يدل على أن المحدثات تسمى بدعة . وقوله « كل بدعة ضلالة » قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها ، أما منطوقها فكأن يقال حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة فلا تكون من الشرع ، لأن الشرع كله هدى ، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدمتان وأنتجتا المطلوب . والمراد بقوله « كل بدعة ضلالة » ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام . انتهى ما في الفتوح . وما قيل من أن البدعة خمسة أقسام أو أكثر أو أقل فلا دليل عليه . وقد ردّه القاضى العلامة المحتهد المطلق محمد بن على الشوكانى اليماني رحمه الله في شرح المنتقى وغيره في غيره ، وإتما ذكرنا الكلام على البدعة وما يليها في هذا المقام وأطلناه لمناسبة البدع بالعصيان . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الباب : ومن عصاني فقد أبى . فالمبتدع عاص لله ولرسوله . والبدعة ضد السنة ورافعتها ، فعليك بالسنة ورد البدعة ، وبالله التوفيق .

الحديث الثاني

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَتْ مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ نَائِمٌ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ نَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ ، وَالْقَلْبُ يَقْظَانُ ، فَقَالُوا : إِنَّ لِصَاحِبِكُمْ هَذَا مَثَلًا ، فَاضْرِبُوا لَهُ مَثَلًا ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ نَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ ، وَالْقَلْبُ يَقْظَانُ ، فَقَالُوا : مِثْلُهُ كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا ، وَجَعَلَ فِيهَا مَادُبَةً وَبَعَثَ دَاعِيًا ، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ دَخَلَ الدَّارَ وَأَكَلَ مِنْ المَادُبَةِ ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّاعِيَ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ المَادُبَةِ ، فَقَالُوا : أَوَلَوْهَا لَهُ يَفْقَهُهَا ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ نَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ الْعَيْنَ نَائِمَةٌ ، وَالْقَلْبُ يَقْظَانُ ، فَقَالُوا : فَالدَّارُ الْجَنَّةُ وَالدَّاعِي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمُحَمَّدٌ فَرَّقَ بَيْنَ النَّاسِ .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضى الله عنهما قال : جاءت ملائكة (قال فى الفتح : لم أقف على أسمائهم ولا أسماء بعضهم ، لكن فى رواية سعيد بن أبى هلال المعلقة عند الترمذى أن الذى حضر فى هذه القصة جبريل وميكائيل ، ولفظه : خرج علينا النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فقال : إني رأيت فى المنام كأن جبريل عند رأسى وميكائيل عند رجلى ، فيحتمل أنه كان مع كل منهما غيره . واقتصر فى هذه الرواية على من باشر الكلام منهم ابتداءً وجواباً (إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو نائم) وفى حديث ابن مسعود عند الترمذى وحسنه وصححه ابن خزيمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم توسد فحذه فرقد ، وكان إذا نام نفخ ، قال : فبينما أنا

قاعد إذ أنا برجال عليهم ثياب بيض ، الله أعلم بما بهم من الجمال ، فجلست طائفة منهم عند رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطائفة منهم عند رجله (فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان) قال في الفتح : قال الراهرمزى : هذا تمثيل يراد به حياة القلب وصحة خواطره ، يقال : رجل يقظ إذا كان ذكي القلب . انتهى . وقال البيضاوى فيما حكاه في شرح المشكاة : قول بعضهم « إنه نائم » إلخ ، مناظرة جرت بينهم بياناً وتحقيقاً لما أن النفوس القدسية الكاملة لا تضعف إدراكها بضعف الحواس واستراحة الأبدان (فقالوا : إن لصاحبكم هذا مثلاً) يعنون النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فاضربوا له مثلاً ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان) وفي حديث ابن مسعود : فقالوا بينهم : ما رأينا عبداً قط أوتى مثل ما أوتى هذا النبي ، إن عينيه تنامان وقلبه يقظان ، اضربوا له مثلاً . وفي رواية سعيد بن أبي هلال : فقال أحدهما لصاحبه : اضرب له مثلاً ، فقال : اسمع سمع أذنك ، واعقل عقل قلبك ، إنما مثلك . ونحوه في حديث ربيعة الحرثي عند الطبري . وزاد أحمد في حديث ابن مسعود : فقالوا : اضربوا له مثلاً ، ونؤول أو نضرب ، وأولواء وفيه : ليعقل قلبك (فقالوا مثله) صلى الله عليه وآله وسلم (كمثل رجل بنى داراً وجعل فيها مأدبة) بفتح الميم وسكون الهمزة وضم الدال وفتحها ، وقيل بالضم : الوليمة ، وبالفتح : أدب الله الذي أدب به عباده ، وحينئذ فيتعين الضم هنا . وفي حديث ابن مسعود : مثل سيد بنى قصراً . وفي رواية أحمد : بنى بنياناً حصيناً ثم جعل مأدبة ، فدعا الناس إلى طعامه وشرابه ، فمن أجابه أكل من طعامه وشرب من شرابه ، ومن لم يجبه عاقبه ، أو قال عذبه ، وفي رواية أحمد : عذب عذاباً شديداً (وبعث داعياً) يدعو الناس إليها . وفي رواية سعيد : ثم بعث رسولا يدعو الناس إلى طعامه ، فنههم من أجاب الرسول ، ومنهم من تركه (فن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة ، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة ، فقالوا : أولوها) أى فسروا الحكاية أو التمثيل (له) صلى الله عليه وآله وسلم (بفتحها) من أول تأويلها إذا فسر الشيء بما يؤول إليه . والتأويل في اصطلاح العلماء : تفسير اللفظ بما يحتمله احتمالاً غير بين . قيل : يؤخذ منه حجة لأهل التعبير

أن التعبير إذا وقع في المنام اعتمد عليه . قال ابن بطال : قوله « أولوها » يدل على أن الرؤيا على ما عبرت في النوم . انتهى . وفيه نظر لاحتمال الاختصاص بهذه القصة لكون الرائي النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرئي الملائكة ، فلا يطرد ذلك في حق غيرهم (فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان) كرر ، فقال بعضهم : إنه نائم إلى آخره ثلاث مرات (فقالوا : فالدار) الممثل بها (الجنة والداعي محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وفي حديث ابن مسعود عند أحمد : أما السيد فهو رب العالمين ، وأما البنيان فهو الإسلام ، وأما الطعام فهو الجنة ومحمد الداعي ، فمن اتبعه كان في الجنة . وفي رواية سعيد بن أبي هلال : فإله هو الملك والدار الإسلام والبيت الجنة وأنت يا محمد رسول الله (فمن أطاع محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فقد أطاع الله) لأنه رسول صاحب المأدبة ، فمن أجابه ودخل في دعوته أكل من المأدبة ، وهو كناية عن دخول الجنة . ووقع بيان ذلك في رواية سعيد ولفظه : وأنت يا محمد رسول ، فمن أجابك دخل الإسلام ، ومن دخل الإسلام دخل الجنة ، ومن دخل الجنة أكل ما فيها (ومن عصى محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فقد عصى الله) قال ابن العربي : في حديث ابن مسعود أن المقصود المأدبة وهو ما يؤكل ويشرب ، ففيه رد على الصوفية الذين يقولون : لا مطلوب في الجنة إلا الوصال ، والحق أن لا وصال لنا إلا باقتضاء الشهوات الجسدية والنفسية والمحسوسة والمعقولة ، وجماع ذلك كله في الجنة . انتهى . قال في الفتح : وليس ما ادعاه من الرد بواضح ، قال : وفيه أن من أجاب الدعوة أكرم ، ومن لم يجبها أهين ، وهو خلاف قولهم : من دعونه فلم يجبنا فله الفضل علينا فإن أجابنا فلنا الفضل عليه ، فإنه مقبول في النظر ، وأما حكم العبد مع المولى ، فهو كما تضمنه الحديث . انتهى . قال الطيبي : إن الملائكة مثلوا سبق رحمة الله تعالى على العالمين بإرسال الرحمة المهداة إلى الخلق ، كما قال تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » ثم إعداده الجنة للخلق ، ودعوته صلى الله عليه وآله وسلم إياهم إلى الجنة ونعيمها وبهجتها ، ثم إرشاده الخلق بسلوك الطريق إليها واتباعهم إياه بالاعتصام بالكتاب والسنة المدلين إلى العالم السفلي ، فكأن الناس واقعون في مهواة طبيعتهم ومشتغلون بشهواتها ،

وإن الله يريد بلطفه رفعهم ، فأدلى حبلى القرآن والسنة إليهم ليخلصهم من تلك الورطة ، فمن تمسك بهما نجا ، وحصل في الفردوس الأعلى والجناب الأقدس عند ملك مقتدر ، ومن أخلد إلى الأرض هلك وأضاع نفسه من رحمة الله تعالى بحال مضيف كريم بنى داراً وجعل فيها من أنواع الأطعمة المستلذة والأشربة المستعذبة ما لا يحصى ولا يوصف ، ثم بعث داعياً إلى الناس يدعوهم إلى الضيافة إكراماً لهم ، فمن تبع الداعي نال من تلك الكرامة ، ومن لم يتبع حرم منها . ثم إنهم وضعوا مكان حلول سخط الله بهم ونزول العقاب السرمدي عليهم قولهم : لم ندخل الدار ولم نأكل من المأدبة ، لأن فاتحة الكلام سبقت لبيان سبق الرحمة على الغضب ، فلم يطابق أن لو ختم بما يصرح بالعقاب والغضب ، فجاءوا بما يدل على المراد على سبيل الكناية (ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم فرق) بتشديد الراء : فارق ، وروى فرق على المصدر ، وصف به للمبالغة ، أى الفارق (بين الناس) المؤمن والكافر ، والصالح والطالح ، إذ به تميزت الأعمال والعمال ، وهذا كالتعديل للكلام السابق ، لأنه مشتمل على معناه ومؤكده ، وفيه إيقاظ للسامعين من رقدة الغفلة ، وحث على الاعتصام بالكتاب والسنة ، والإعراض عما يخالفهما .

الحديث الثالث

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا : هَذَا اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : لن يبرح الناس) وعند مسلم عن أبي هريرة : لا يزال الناس (يتساءلون) وفي رواية : يسألون ، والتساؤل : جريان السؤال بين اثنين فصاعداً ، ويجرى بينهم السؤال في كل نوع (حتى يقولوا) ويجوز أن يكون بين العبد والشيطان أو النفس حتى يبلغ إلى أن يقال (هذا الله خالق كل شيء) أى هذا مسلم ، وهو أن الله خالق كل شيء ، وهو شيء ، وكل شيء مخلوق . وفي رواية عروة : هذا خلق الله الخلق . ولمسلم وهو في البخارى في بدء الخلق من رواية عروة أيضاً : يأتي الشيطان العبد أو أحدكم فيقول : من خلق كذا وكذا ، حتى يقول : من خلق ربك . وفي لفظ لمسلم : من خلق السماء ، من خلق الأرض ، فيقول الله . ولأحمد والطبراني من حديث خزيمة بن ثابت مثله . ولمسلم عن طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة : حتى يقولوا : هذا الله خلقنا . وله في رواية يزيد بن الأصم عنه : حتى يقولوا : إن الله خلق كل شيء . وفي رواية المختار بن فلفل عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال الله عز وجل : إن أمتك لا تزال تقول : ما كذا ، ما كذا ، حتى يقولوا : هذا الله خلق الخلق . ولابزار من وجه آخر عن أبي هريرة : لا يزال الناس يقولون : كان الله قبل كل شيء ، فمن كان قبله ؟ (فمن خلق الله) زاد في بدء الخلق : فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته ، أى عن التفكير في هذا الخاطر . وفي مسلم : فليقل آمنت بالله . وفي أخرى له : ورسله . ولأبي داود والنسائي : فقولوا : الله أحد ، الله الصمد ... السورة ، ثم يتفل عن يساره ، ثم ليستعذ بالله . ولأحمد من حديث عائشة : فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل : آمنت بالله ورسوله ، فإن ذلك يذهب عنه . ولمسلم في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة نحو الأول ، وزاد : فبينما أنا في

المسجد إذ جاءني أناس من الأعراب فذكر سؤالهم عن ذلك ، وأنه رماهم بالحصى وقال : صدق خليلي . وله في رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة : صدق الله ورسوله . والحديث من أفراد البخارى من هذا الوجه . قال ابن بطلال : في حديث أنس الإشارة إلى ذم كثرة السؤال ، لأنها تقضى إلى المحذور كالسؤال المذكور ، فإنه لا ينشأ إلا عن جهل مفرط . وقد ورد بزيادة من حديث أبي هريرة بلفظ : لا يزال الشيطان يأتى أحدكم فيقول : من خلق كذا ؟ من خلق كذا ؟ حتى يقول : من خلق الله ؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليقل : آمنت بالله . وفي رواية : ذاك صريح الإيمان . ولعل هذا هو الذى أراداه الصحابي فيما أخرجه أبو داود من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : جاء ناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أصحابه فقالوا : يا رسول الله إنا نجد في أنفسنا شيء يعظم أن نتكلم به ، ما نحب أن تكون لنا الدنيا ، وأنا تكلمنا به ، فقال : أوقد وجدتموه ، ذلك صريح الإيمان . ولا ين أئ شبيهة من حديث ابن عباس : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إني أحدث نفسي بالأمر ، لأن أكون حممة أحب إلى من أن نتكلم به . قال : الحمد لله الذى رد أمره إلى الوسوسة . ثم نقل عن الخطابي : المراد بصريح الإيمان هو الذى يعظم في نفوسهم أن يتكلموا به ، ويمنعهم من قبول ما يلقى الشيطان ، فلولا ذلك لم يتعاضم في أنفسهم حتى أنكروه ، وليس المراد أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان ، بل هى من قبل الشيطان وكيدته . ويقال : إن نحو هذه المسألة وقعت في زمن الرشيد ، وفي قصة له مع صاحب الهند ، وأنه كتب إليه : هل يقدر الخالق أن يخلق مثله ؟ فسأل أهل العلم ، فبدرشاب فقال : هذا السؤال محال ، لأن المخلوق محدث ، والمحدث لا يكون مثل القديم ، فاستحال أن يقال : يقدر أن يخلق مثله أو لا يقدر ، كما يستحيل أن يقال في القادر العالم : يقدر أن يصير عاجزاً جاهلاً . قال الكرمانى : إن معرفة الله بالدليل فرض عين أو كفاية ، والطريق إليها بالسؤال عنها متعين ، لأنه مقدمتها ، لكن لما عرف بالضرورة أن الخالق غير مخلوق ، أو بالكسب الذى يقارب الصدق ، كان السؤال عن ذلك تعنتاً ، فيكون الذم يتعلق بالسؤال الذى يكون على سبيل التعنت ، وإلا فالتوصل إلى معرفة ذلك وإزالة الشبهة عنه صريح الإيمان ، إذ لا بد من الانقطاع إلى من لا يكون له خالق دفعاً للتسلسل .

الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنْ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاهُمُوهُ انْتِزَاعاً ، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَالٌ يُسْتَفْتُونَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ ، فَيُضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الله لا ينزع العلم من الناس (بعد أن أعطاهموه انتزاعاً ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم) فيه نوع قلب ، والتقدير : ولكن ينتزعه بقبض العلماء مع علمهم ، أو المراد : بعلمهم بكتبهم بأن يمحي العلم من الدفاتر وتبقى « مع » على المصاحبة (فيبقى ناس جهال يستفتون) بفتح الفوقية قبل الواو الساكنة ، أى تطلب منهم الفتوى (فيفتون) بضم التحتية والفوقية (برأيهم فيضلون) بضم الياء (ويضلون) بفتحها . وهذا الحديث أخرجه البخارى فى باب ما يذكر من ذم الرأى وتكلف القياس . قال فى الفتح : أى ذم الرأى فى الفتوى بما يؤدى إليه النظر ، وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه ، والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه . وأشار بقوله « من » إلى أن بعض الفتوى بالرأى لا يذم ، وهو ما إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع . وقوله « وتكلف القياس » إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس ، فلا يتكلفه ، بل يستعمله على أوضاعه ، ولا يتعسف فى إثبات العلة الجامعة التى هى من أركان القياس ، بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية ويدخل فى تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص ، وأما إذا وجد النص فخالفه وتأول لمخالفته شيئاً بعيداً ويشدد الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلع على النص . واستدل الشافعى للرد على من يقدم القياس على الخبر بقوله تعالى : « فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول » قال : معناه والله أعلم : اتبعوا فى ذلك ما قال

الله ورسوله . وأورد البيهقي هنا حديث ابن مسعود : ليس عام إلا والذي بعده شر منه ، لا أقول عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ، ولكن ذهاب العلماء ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بآرائهم فيهدم الإسلام . وأخرج أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة قال : لما كان في حجة الوداع قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جبل آدم فقال : يا أيها الناس ، خذوا من العلم قبل أن يقبض وقبل أن يرفع من الأرض ... الحديث . وفي آخره : ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته ، ثلاث مرات . ويستفاد من حديث أبي أمامة أن بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا يغني من ليس بعالم شيئاً . قال في الفتح : واستدل بحديث الباب على جواز خلو الزمان عن مجتهد ، وهو قول الجمهور خلافاً لأكثر الحنابلة وبعض من غيرهم ، لأنه صريح في رفع العلم بقبض العلماء ، وفي ترئيس أهل الجهل ومن لازمه الحكم بالجهل ، وإذا انتفى الحكم ومن يحكم به استلزم انتفاء الاجتهاد والمجتهد . وعورض هذا بحديث : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله . وفي لفظ : حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله . ومضى في كتاب العلم كالأول بغير شك . وفي رواية مسلم : ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله . ولم يشك وهو المعتمد . وأجيب أولاً بأنه ظاهر في عدم الخلو لا في نفي الجواز . وثانياً بأن الدليل الأول أظهر للتصريح بقبض العلم تارة وبرفعه أخرى ، بخلاف الثاني ، وعلى تقدير التعارض فيبقى أن الأصل عدم المانع . قالوا : الاجتهاد فرض كفاية فيستلزم انتفاء والاتفاق على الباطل . وأجيب بأن بقاء فرض الكفاية مشروط ببقاء العلماء ، فأما إذا قام الدليل على انقراض العلماء فلا ، لأن يفقدهم تنفي القدرة والتمكن من الاجتهاد ، وإذا انتفى أن يكون مقدوراً لم يقع التكلف به ، هكذا اقتصر عليه جماعة . وقد تقدم في باب تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان في آخر كتاب الفتن ما يشير إلى أن محل وجود ذلك عند فقد المسلمين بهبوب الريح التي تهب بعد عيسى عليه السلام فلا يبقى أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته ، وتبقى شرار الناس ، فعليهم تقوم الساعة ، وهو بمعناه عند مسلم كما بينته هناك ، فلا يرد اتفاق المسلمين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم وجودهم ، وهو المعبر عنه بقوله « حتى يأتي أمر الله » . وأما الرواية بلفظ « حتى تقوم الساعة »

فهي محملة على إشرافها بوجود آخر أشراطها . ويؤيده ما أخرجه أحمد وصححه الحاكم عن حذيفة رفعه : يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب ... إلى غير ذلك من الأحاديث . وجوز الطبري أن يضمم في كل من الحديثين المحل الذي تكون فيه تلك الطائفة ، فالموصوف بشرار الناس الذين يقعون بعد أن تقبض الريح من تقبضه : يكونون مثلاً ببعض البلاد كالمشرق التي هي أصل الفتن ، والموصوف بأنهم على الحق : يكونون مثلاً ببعض البلاد كبيت المقدس . المقدم لقوله في حديث ما ذ : إنهم بالشام . وفي لفظ : بيت المقدس . وما قاله وإن كان محتملاً يردده قوله في حديث أنس في صحيح مسلم : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ... إلى غير ذلك من الأحاديث التي تقدم ذكرها في معنى ذلك ، والله أعلم . ويمكن أن تنزل هذه الأحاديث على الترتيب في الواقع ، فيكون أولاً رفع العلم بقبض العلماء المجتهدين الاجتهاد المطلق ثم المقيد ثانياً ، فإذا لم يبق مجتهد استووا في التقليد ، لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب إلى بلوغ درجة الاجتهاد المقيد من بعض ، ولا سيما أن فرعنا على جواز تجزئ الاجتهاد ، ولكن لغلبة الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم . وإليه الإشارة بقوله : اتخذ الناس رؤساء جهالاً . وهذا لا ينفي ترئيس بعض من لم يتصف بالجهل التام ، كما لا يمتنع ترئيس من ينسب إلى الجهل في الجملة في زمن الاجتهاد . وقد أخرج ابن عبد البر في كتاب العلم من طريق عبد الله بن وهب : سمعت خلاد بن سليمان الحضرمي يقول : حدثنا دراج أبو السمح يقول : يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى يسير عليها في الأمصار يلتمس من يفتيه بسنة قد عمل بها ، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن ، فيحمل على أن المراد الأغلب الأكثر في الحالين ، وقد وجد هذا مشاهدًا ، ثم يجوز أن يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى إلا المقلد الصرف وحينئذ يتصور خلو الزمان عن مجتهد ، حتى في بعض الأبواب ، بل في بعض المسائل ، ولكن يبقى من له نسبة إلى العلم في الجملة ، ثم يزداد حينئذ غلبة الجهل وترئيس أهله ، ثم يجوز أن يقبض أولئك حتى لا يبقى منهم أحد ، وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام ، وحينئذ يتصور خلو الزمان عن ينسب إلى العلم أصلاً ، ثم تهب ريح فتقبض كل مؤمن ، وهناك يتحقق خلو الأرض عن مسلم ، فضلاً عن

عالم ، فضلاً عن مجتهد ، ويبقى شرار الناس ، فعليهم تقوم الساعة . والله تعالى أعلم . وفي الحديث الزجر عن رئيس الجاهل لما يترتب عليه من المفسدة ، وقد يتمسك به من لا يحيز تولية الجاهل بالحكم ولو كان عاقلاً عفيفاً ، لكن إذا دار الأمر بين العالم الفاسق والجاهل ، فالجاهل العفيف أولى ، لأن ورعه يمنعه من الحكم بغير علم ، فيحمله على البحث والسؤال . وفي الحديث أيضاً حض أهل العلم وطلبته على أخذ بعضهم عن بعض . وفيه شهادة بعضهم لبعض بالحفظ والفضل . وفيه حض العالم طالبه على الأخذ عن غيره ليستفيد ما ليس عنده . وفيه التثبت فيما يحدث به الحدث إذا قامت قرينة الذهول . وقال ابن بطلال : التوفيق بين الآية والحديث في ذم العمل بالرأى وبين ما فعله السلف من استنباط الأحكام أن نص الآية ذم القول بغير علم ، فخص به من تكلم برأى مجرد عن استناد إلى أصل . ومعنى الحديث : ذم من أفتى مع الجهل ، ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال ، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله : لعلمه الذين يستنبطونه منهم . فالرأى إذا كان مستنداً إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو محمود ، وإذا كان لا يستند إلى شيء منها فهو المذموم . قال : وحديث سهل بن حنيف وعمر بن الخطاب وإن كان يدل على ذم الرأى لكن مخصوص بما إذا كان معارضاً للنص ، فكأنه قال : اتهموا الرأى إذا خالف السنة كما وقع لنا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتحلل ، فأحببنا الاستمرار على الإحرام ، وأردنا القتال ليكمل نسكنا ونقهر عدونا ، وخفى علينا حينئذ ما ظهر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مما حدثت عقباه ، وعمر هو الذى كتب إلى شريح : انظر ما تبين لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك . هذه رواية يسار عن الشعبي . وفي رواية الشيباني عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه نحوه ، وقال في آخره : اقض بما في كتاب الله ، فإن لم يكن فيما في سنة رسول الله ، فإن لم يكن فيما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن ، فإن شئت فتقدم ، وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك . فهذا عمر أمر بالاجتهاد . فدل على أن الرأى الذى ذمه ما خالف الكتاب أو السنة . فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن مسعود نحو حديث

عمر من رواية الشيباني وقال في آخره : فإن جاءه ما ليس في ذلك فليجتهد رأيه ، فإن الحلال بين والحرام بين ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك . هذا آخر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح ملخصاً . وقد بسطنا القول في حكم الاجتهاد في كتابنا « ظفر اللاصق بما يجب في القضاء على القاضي » وأطلنا الكلام على حكم الفتوى في كتابنا « ذكر الحقي في آداب المفتي » وتكلمنا قبل ذلك عليهما في كتابنا « الجنة بالأسوة الحسنة بالسنة » وقد سبقنا في ذلك على وجه التفصيل الكامل والتشريح التام والبسط الفاضل الواحد المتكلم الحافظ ابن القيم رحمه الله في كتابه « أعلام الموقعين عن رب العالمين » بما لا يحتاج الناظر في هذه الأبواب والمسائل إلى غيره من الكتب المطولة ومختصرات الرسائل . وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في باب كيف يقبض العلم . وبسط عليه القول في الفتح . فليراجع من كتاب العلم . وأخرجه مسلم في القدر ، والترمذي في العلم ، وابن ماجه في السنة . ثم قال الحافظ في الفتح : والحاصل أن المصير إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص . وإلى هذا يوصي قول الشافعي فيما أخرجه البيهقي بسند صحيح إلى أحمد بن حنبل : سمعت الشافعي يقول : القياس عند الضرورة ، ومع ذلك فليس العامل برأيه على ثقة من أنه وقع على المراد من الحكم في نفس الأمر ، وإنما عليه بذل الوسع في الاجتهاد ليؤجر ولو أخطأ . وأخرج البيهقي في المدخل وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والنخعي بأسانيد جياذ « ذم القول بالرأي المجرد » ويجمع ذلك كله حديث أبي هريرة : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » أخرجه الحسن بن سفيان وغيره ورجاله ثقات . وقد صححه النووي في آخر الأربعين . وأما ما أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب قال : إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا ، فظاهر في أنه أراد ذم من قال بالرأي مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه ، فهذا يلام ، وأولى منه بالالوم من عرف النص وعمل بمعارضه من الرأي وتكلف لردّه بالتأويل . وقال ابن عبد البر في بيان العلم بعد أن ساق آثاراً كثيرة في ذم الرأي ما ملخصه : اختلف العلماء في الرأي المقصود إليه بالذم في هذه الآثار مرفوعها وموقوفها ومقطوعها . فقالت طائفة : هو القول

في الاعتقاد لمخالفة السنن ، لأنهم استعملوا آراءهم وأقيستهم في رد الأحاديث حتى طعنوا في المشهور منها الذي يبلغ التواتر كأحاديث الشفاعة ، وأنكروا أن يخرج أحد من النار بعد أن يدخلها ، وأنكروا الحوض والميزان وعذاب القبر ، إلى غير ذلك من كلامهم في الصفات والعلم والنظر . وقال أكثر أهل العلم : الرأي المذموم الذي لا يجوز النظر فيه ولا الاشتغال به هو ما كان في نحو ذلك من ضروب البدع . ثم أسند عن أحمد بن حنبل قال : لا يكاد يرى أحداً نظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل . قال : وقال جمهور أهل العلم : الرأي المذموم في الآثار المذكورة هو القول في الأحكام بالاستحسان والتشاغل بالأغلوطنات ورد الفروع بعضها إلى بعض دون ردها إلى أصول السنن . وأضاف كثير منهم إلى ذلك من يتشاغل بالإكثار منها قبل وقوعها لما يلزم من الاستغراق في ذلك من تعطيل السنن . وقوى ابن عبد البر هذا القول الثاني واحتج له ، ثم قال : ليس أحد من علماء الأمة يثبت عنده حديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشيء ثم يرده إلا بادعاء نسخ أو معارضة أثر غيره أو إجماع أو عمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده ، ولو فعل ذلك بغير ذلك سقطت عدالته ، فضلاً عن أن يتخذ إماماً ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك ، ثم ختم الباب بما بلغه عن سهل بن عبد الله التستري الزاهد المشهور قال : ما أحدث أحد في العلم شيئاً إلا سئل عنه يوم القيامة ، فإن وافق السنة سلم وإلا فلا . انتهى .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخْذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا شَبْرًا بِشَبْرٍ ،
وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَفَارِسَ وَالرُّومَ ، فَقَالَ : وَمَنِ
النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها (أى بسيرتهم . وفى
رواية : مأخذ القرون ، وهى جمع قرن بفتح القاف وسكون الراء : الأمة
من الناس . وفى رواية : الأمم والقرون ، يقال : أخذ فلان بأخذ فلان ،
أى سار بسيرته ، وما أخذ أخذه ، أى ما فعل فعله وما قصد قصده (شبراً بشبر
وذراعاً بذراع ، فقيل : يا رسول الله) هؤلاء الذين يتبعونهم (كفارس
والروم) يعنى الأمتين المشهورتين فى ذلك الوقت وهم : الفرس وملكهم
كسرى ، والروم وملكهم قيصر (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن
الناس) المتبعون المعهودون المتقدمون (إلا أولئك) أى الفرس والروم ،
لكونهم كانوا إذ ذاك أكبر ملوك الأرض وأكثرهم رعية وأوسعهم بلاداً .
والحديث من أفراد البخارى . وله من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لتبعن سنن من كان قبلكم
شبراً شبراً وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم . قلنا :
يا رسول الله ، اليهود والنصارى ، قال : فن ؟ قال عياض : الشبر والذراع
والطريق ودخول الجحر تمثيل الاقتداء بهم فى كل شىء مما نهى عنه الشرع .
انتهى . وخص جحر الضيف بالذكر لشدة ضيقه ، وهو كناية عن شدة الموافقة
لهم فى المعاصى لا فى الكفر ، أى أنهم لاقتفاءهم آثارهم واتباعهم طرائقهم
لو دخلوا فى مثل هذا الضيق لوافقوهم . ولا ينافى هذا ما سبق من أنهم
كفارس والروم ، لأن الروم نصارى ، وفى الفرس كان يهود ، أو ذكر
ذلك على سبيل المثال ، لأنه قال فى السؤال : كفارس والروم . قاله

الكرمانى . قال فى الفتح : ويعكر عليه جوابه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : ومن الناس إلا أولئك ، لأن ظاهرة الحصر فيهم . وقد أجاب عنه الكرمانى بأن المراد حصر الناس المعهودين المتبوعين . قال الحافظ : ووجهه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث كان ملك البلاد منحصرأ فى الفرس والروم وجميع من عداهم من الأمم من تحت أيديهم أو كلاً شئاً بالنسبة إليهم ، فصح الحصر بهذا الاعتبار . ويحتمل أن يكون الجواب يختلف بحسب المقام ، فحيث قيل « فارس والروم » كان هناك قرينة تتعلق بالحكم بين الناس وسياسة الرعية ، وحيث قيل « اليهود والنصارى » كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات ، أصولها وفروعها . ومن ثم كان فى الجواب عن الأول : ومن الناس إلا أولئك . وأما الجواب فى الثانى بالإبهام فيؤيد الحمل المذكور ، وأنه كان هناك قرينة تتعلق بما ذكر . وأخرج الطبرانى من حديث المستورد ابن شداد رفعه : لا تترك هذه الأمة شيئاً من سنن الأولين حتى تأتية . وفى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند الشافعى بسند صحيح : لتركبن سنن من كان قبلكم حلوها ومرها . قال ابن بطال : أعلم صلى الله عليه وآله وسلم أن أئمة ستتبع المحدثات من الأمور والبدع والأهواء كما وقع للأئمة قبلهم ، وقد أُنذر فى أحاديث كثيرة بأن الآخر شر ، والساعة لا تقوم إلا على شرار الناس ، وأن الدين إنما يبقى قائماً عند خاصة من الناس . قال الحافظ ابن حجر : وقد وقع معظم ما أُنذر به صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيقع بقية ذلك . انتهى . أقول : قد وقع بقية ذلك أيضاً من زمن طويل خصوصاً فى هذا الزمان الحاضر ، فهذه الأحاديث من أعلام النبوة ، وقد سار الناس سيرة النصارى وغيرهم فى كل شئ حتى المأكول والمشرب والمسكن والمركب والاعتقاد والعمل والعلم وما يشابه ذلك ، والله الأمر من قبل ومن بعد ، وإنا لله وإنا إليه راجعون ، على غربة الدين ، وذهاب العلم واليقين ، وفساد الأعمال . واختلال الأقوال ، وخراب العقائد ، واتباع العوائد . واستدل ابن عبد البر فى باب ذم القول بالرأى إذا كان على غير أصل بما أخرجه من جامع ابن وهب : أخبر لى يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة أنه سمع أباه يقول : لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيماً حتى حدث فيهم المولدون أبناء سبائا الأمم فأحدثوا فيهم القول بالرأى ، فأضلوا بنى إسرائيل . قال : وكان

أبى يقول : السنن السنن فإن السنن قوام الدين . وعن ابن وهب : أخبرني بكر بن مضر عن سمع ابن شهاب الزهري وهو يذكر ما وقع الناس فيه من الرأى وتركهم السنن ، فقال : إن اليهود والنصارى إنما سلخوا من العلم الذى كان بأيديهم حين اشتقوا الرأى وأخذوا فيه . وأخرج ابن أبى خيثمة من طريق مكحول عن أنس : قيل : يا رسول الله متى نترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ؟ قال : إذا ظهر فيكم ما ظهر في بنى إسرائيل ، إذا ظهر الأدهان في خياركم ، والفحش في شراركم ، والملك في صغاركم ، والفقہ في رذالكم . وهذا قد وقع أيضاً منذ زمان عريض . وانظر في صحيح البخارى باب ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي ، فيقول : لا أدري أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي ، ولم يقل برأى ولا قياس لقوله تعالى : « بما أراك الله » انتهى . وانظر شرح هذا الباب من الفتح ثم انظر باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون ، وشرحه من كلام الحافظ ، يتضح لك ما هو حقيقة الحال . وكذلك باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين قد بيّن الله حكمهما ليفهم السائل ، وباب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله لقوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » . ومدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم صاحب الحكمة حين يقضى بها ويعلمها لا يتكلف من قبله ، وباب إثم من دعا إلى ضلالة أو سنّ سنة سيئة . فهذه الأبواب وما تحتها من المسائل والأحكام تستدعى طول الكلام في هذا المقام . وقد قضى في الفتح الوطر منها ، فلا نطوّل بذكرها هنا .

الحديث السادس

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَكَانَ فِيهَا أَنْزَلَ آيَةَ الرَّجْمِ .

(عن عمر رضى الله عنه قال : إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل آية الرجم) وهى قوله مما نسخ لفظه : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . والحديث أورده هنا باختصار ، وهو فى البخارى فى باب رجم الحبلى من الزنا من الحدود مطولاً ، والغرض منه هنا وصف المدينة بدار الهجرة والسنة ، وكونها مأوى المهاجرين والأنصار . قال فى الفتح : وقد أدخل كثير ممن يقول بحجية إجماع أهل المدينة هذه المسألة فى مسألة إجماع الصحابة ، وذلك حيث يقول : لأنهم شاهدوا التنزيل وحضروا الوحى وما أشبه ذلك ، وهما مسألتان مختلفتان . والقول بأن إجماع الصحابة حجة أقوى من القول بأن إجماع أهل المدينة حجة . والراجح أن أهل المدينة ممن بعد الصحابة إذا اتفقوا على شئ كان القول به أقوى من القول بغيره إلا أن يخالف نصاً مرفوعاً ، كما أنه يرجح بروايتهم شهرتهم بالتثبت فى النقل وترك التدليس ، والذى يختص بهذا الباب القول بحجية قول أهل المدينة إذا اتفقوا ، وأما ثبوت فضل المدينة وأهلها وغالب ما ذكر فى الباب فليس يقوى فى الاستدلال على هذا المطلوب .

الحديث السابع

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ .

(عن عمرو بن العاص رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا حكم الحاكم فاجتهد) أى إذا أراد الحاكم أن يحكم فعند ذلك يجتهد ، لأن الحكم متأخر عن الاجتهاد ، فلا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقاً . قال فى الفتح : ويؤيده أن أهل الأصول قالوا : يجب على المجتهد أن يحدد النظر عند وقوع النازلة ، ولا يعتمد على ما تقدم له ، لإمكان أن يظهر له خلاف غيره ، ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لا تعقيبية (ثم أصاب) بأن وافق وصادف ما فى نفس الأمر من حكم الله (فله أجران) أجر الاجتهاد وأجر الإصابة (وإذا حكم فاجتهد) أى أراد أن يحكم فاجتهد (ثم أخطأ) بأن وقع ذلك بغير حكم الله . ولفظ الفتح : أى ظن أن الحق فى جهة ، فصادف أن الذى فى نفس الأمر بخلاف ذلك ، فالأول له أجران : أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ، والآخر له أجر الاجتهاد فقط (فله أجر) واحد . وقال فى الفتح : قال ابن المنذر : وإنما يؤجر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالماً بالاجتهاد فاجتهد ، وأما إذا لم يكن عالماً فلا . واستدل بحديث القضاة ثلاثة ، وفيه : وقاض قضى بغير حق فهو فى النار ، وقاض قضى وهو لا يعلم فهو فى النار . وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن بريدة بالفاظ مختلفة . قال الحافظ ابن حجر : وقد جمعت طرقه فى جزء مفرد . وقال الخطابى فى معالم السنن : وإنما يؤجر المجتهد إذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد ، فهو الذى نعلمه بالخطأ ، بخلاف المتكلف فيخاف عليه ، ثم وإنما يؤجر العالم لأن اجتهاده فى طلب الحق عبادة ، هذا إذا أصاب ، وأما إذا أخطأ فلا يؤجر على الخطأ ، بل يوضع عنه الإثم فقط . كذا قال . وكأنه يرى أن قوله « وله أجر واحد » مجاز عن وضع الإثم . قال أبو بكر بن العربي : تعلق بهذا

الحديث من قال : إن الحق في جهة واحدة للتصريح بتخطئة واحد لا بعينه .
قال : وهي نازلة في الخلاف عظيمة . وقال المازري : تمسك به كل من
الطائفتين ، من قال : إن الحق في طرفين ، ومن قال : إن كل مجتهد مصيب ،
أما في الأولى فلائنه لو كان كل مصيباً لم يطلق على أحدهما الخطأ لاستحالة
التقيضين في حالة واحدة ، وأما المصوبة فاحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
جعل له أجراً ، فلو كان لم يصب لم يؤجر . وأجابوا عن إطلاق الخطأ في
الخبر على من ذهل عن النص أو اجتهد فيما لا يسوغ الاجتهاد فيه من القطعيات
فيما خالف الإجماع ، فإن مثل هذا إذا اتفق الخطأ فيه فنسخ حكمه وفتواه ولو اجتهد
بالإجماع ، وهو الذي يصح إطلاق الخطأ عليه ، وأما من اجتهد في قضية ليس فيها
نص ولا إجماع فلا يطلق عليه الخطأ . وأطال المازري في تقرير ذلك والانتصار
له ، وختم كلامه بأن قال : إن من قال إن الحق في طرفين هو قول أكثر أهل
التحقيق من الفقهاء والمتكلمين ، وهو مروي عن الأئمة الأربعة ، وإن حكى عن
كل واحد منهم اختلاف فيه . قال في الفتح : والمعروف عن الشافعي الأول .
قال القرطبي في المفهم : الحكم المذكور ينبغي أن يختص بالحاكم بين الخصمين ،
لأن هناك حقاً معيناً في نفس الأمر يتنازعه الخصمان ، فإذا قضى به لأحدهما
بطل حق الآخر قطعاً ، وأحدهما مبطل فيه لا محالة ، والحاكم لا يطلع على
ذلك ، فهذه الصورة لا يختلف فيها أن المصيب واحد لكون الحق في طرف
واحد ، وينبغي أن يختص الخلاف بأن المصيب واحد ، إذ كل مجتهد مصيب
بالمسائل التي يستخرج الحق منها بطريق الدلالة . وقال ابن العربي : عندي
في هذا الحديث فائدة زائدة ، وهي أن الأجر على العمل القاصر على العامل
واحد ، والأجر على العمل المتعدى يضاعف ، فإنه يؤجر في نفسه وينجر
له كل ما يتعلق بغيره من جنسه ، فإذا قضى بالحق وأعطاه لمستحقه ثبت له
أجر اجتهاده وجرى له مثل أجر مستحق الحق ، فلو كان أحد الخصمين
ألحن بحجته من الآخر فقضى له والحق في نفس الأمر لغيره كان له أجر
الاجتهاد فقط . قال الحافظ ابن حجر : وإتمامه أن يقال : ولا يؤخذ بإعطاء
الحق لغير مستحقه ، لأنه لم يتعمد ذلك ، بل وزر المحكوم له قاصر عليه ،
ولا يخفى أن محل ذلك أن يبذل وسعه في الاجتهاد وهو من أهله ، وإلا فقد
يلحق به الوزران أخل بذلك . انتهى . وقال القسطلاني : وفي الحديث دليل
على أن الحق عند الله واحد ، وكل واقعة لله تعالى فيها حكم ، فمن وجده

أصاب ، ومن فقدته أخطأ . وفيه أن المجتهد يخطئ ويصيب ، والمسألة مقررة في أصول الفقه ، فقال أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني وأبو يوسف ومحمد وابن سريج : المسألة التي لا قاطع فيها من مسائل الفقه ، كل مجتهد فيها مصيب . وقال الأشعري والقاضي أبو بكر : حكم الله فيها تابع لظن المجتهد ، فما ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مقلده . وقال أبو يوسف ومحمد وابن سريج : في أصح الروايات عنه مقالة تسمى بالأشبه ، وهي أن في كل حادثة ما لو حكم الله لم يحكم إلا به . وقال في المنخول : وهذا حكم على الغيب ، ثم هؤلاء القائلون بالأشبه يعبرون عنه بأن المجتهد مصيب في اجتهاده ، يخطئ في الحكم ، أي إذا صادف خلاف ما لو حكم لم يحكم إلا به ، وربما قالوا : يخطئ انتهاء لا ابتداء . هذا آخر تفاريع القول بأن كل مجتهد مصيب . وقال الجمهور وهو الصحيح : المصيب واحد . وقال ابن السمعاني في القواطع : إنه ظاهر مذهب الشافعي ، ومن حكى عنه غيره فقد أخطأ ، والله تعالى في كل واقعة حكم سابق على اجتهاد المجتهدين وفكر الناظرين ، ثم اختلفوا ، أعليه دليل أم هو كدفين يصيبه من شاء الله تعالى ، ويخطئه من شاءه ، والصحيح أن عليه أمانة . واختلف القائلون بأن عليه أمانة في أن المجتهد ، هل هو مكلف بإصابة الحق أو لا ، لأن الإصابة ليست في وسعه ، والصحيح الأول لإمكانها ، ثم اختلفوا فيما إذا أخطأ الحق ، هل يأنثم ، والصحيح لا يأنثم ، بل له أجر لبذله وسعه في طلبه . وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا أخطأ فله أجر واحد . وقيل : يأنثم لعدم إصابته المكلف بها . وأما المسألة التي يكون فيها قاطع من نص أو إجماع واختلف فيها لعدم الوقوف عليه ، فالمصيب فيها واحد بالإجماع وإن دق مسلك ذلك القاطع ، وقيل على الخلاف فيما لا قاطع فيها ، وهو غريب ، ثم إذا أخطأه نظر ، فإن لم يقصر وبذل المجهود في طلبه ولكن تعذر عليه الوصول إليه فهل يأنثم ، فيه مذهبان ، وأصحهما المنع ، والثاني نعم ، ومتى قصر المجتهد في اجتهاده أنثم وفاقاً لتركه الواجب عليه من بذله وسعه فيه . انتهى كلام القسطلاني . وكل ذلك كلام الفقهاء واختلافهم . والحق الذي لا محيص عنه أن المصيب واحد ، كما حققه شيخنا وبركتنا القاضي العلامة المجتهد المطلق محمد بن علي الشوكاني اليمنى ، في أبحاث مستقلة له في ذلك ، وفي شرحه للمنتقى وغيره من المؤلفات ، وكما بسطت القول عليه في رسالة القضاء .

الحديث الثامن

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ الدَّجَالَ ، فَقُلْتُ : تَحْلِفُ بِاللَّهِ ؟ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه كان يحلف بالله أن ابن الصائد) ولأبي ذر : الصياد ، واسمه صاف (الدجال ، فقلت) له ، والقائل ابن المنكدر (تحلف بالله ؟ قال) جابر (إني سمعت عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه يحلف) بالله (على ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فلم ينكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وأله) قال البيهقي : ليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حلف عمر ، فيحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متوقفاً في أمره ، ثم جاءه التثبت من الله بأنه غيره على ما تقتضيه قصة تميم الدارى . وبه تمسك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد ، وتكون الصفة التى في ابن صياد وافقت ما فى الدجال . والحاصل أنه وقع الشك فى أنه الدجال الذى يقتله عيسى بن مريم عليهما السلام ، فلم يقع الشك فى أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أُنذر بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى قوله : إن بين يدي الساعة دجالين كذابين . وقصة تميم الدارى أخرجهما مسلم من حديث فاطمة بنت قيس . وفيه كما قال البيهقي : إن الدجال الأكبر الذى يخرج فى آخر الزمان غير ابن صياد . وفى الحديث جواز الحلف بما يغلب على الظن . وحديث الباب أخرجه مسلم فى الفتن ، وأبو داود فى الملاحم . وقد أطل الحافظ فى الفتح فى بيان الاختلاف الواقع فى الدجال ، فهو ابن صياد أم غيره ، ثم رجح أن الدجال الأكبر الذى يقتله المسيح عليه السلام هو غير ابن الصياد ، وهو الحق . ونقل القسطلانى كلاماً لابن دقيق العيد وصاحب المصابيح فى هذا الباب ، فراجعه يتضح لك حقيقة الحال .

كتاب التوحيد والرد على الجهمية وغيرهم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب التوحيد) *

هو مصدر وحّد يوحد ، ومعنى وحدت الله : اعتقدته منفرداً بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه . وقيل : معنى وحدته : علمته واحداً . وقيل : سلبت عنه الكيفية والكمية ، فهو واحد في ذاته لا انقسام له ، وفي صفاته لا شبيه له ، وفي إلهيته وملكه وتديره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره . وقال الجنيد : التوحيد : إفراد القدم من الحدث ، وزاد المستملى (الرد على الجهمية وغيرهم) أى القدرية وهم طوائف ينسبون إلى جهنم بن صفوان من أهل الكوفة ، وهؤلاء الفرق الأربع ، أى الجهمية والقدرية والخوارج والروافض رؤوس المبتدعة . قال فى الفتح : وقد سمي المعتزلة أنفسهم أهل العدل والتوحيد ، وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نفي الصفات الإلهية لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه ، ومن شبه الله بخلقه أشرك ، وهم فى النفي موافقون للجهمية ، وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل ، ولم يختلف أحد من صنف فى المقالات أن الجهمية ينفون الصفات حتى نسبوا إلى التعطيل . وثبت عن أبي حنيفة أنه قال : بالغ جهنم فى نفي التشبيه حتى قال : إن الله ليس بشيء . قال الكرمانى : الجهمية فرقة من المبتدعة ينسبون إلى جهنم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة أن لا قدرة للعبد أصلاً ، وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الباء ، ومات مقتولاً فى زمن هشام ابن عبد الملك . انتهى . وليس الذى أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة ، وإنما الذى أطبق السلف على ذمه نسبة إنكار الصفات حتى قالوا : إن القرآن ليس كلام الله وإنه مخلوق . وذكر الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادى فى كتاب « الفرق بين الفرق » : إن رؤوس المبتدعة أربعة ... إلى أن قال : والجهمية أتباع جهنم الذى قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال . وقال : لا فعل لأحد غير الله ، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازاً

من غير أن يكون فاعلاً أو مستطيعاً لشيء ، وزعم أن علم الله حادث ، وامتنع من وصف الله بأنه شيء أو حيّ أو عالم أو مريد ، حتى قال : لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره . وقال : وأصفه بأنه خالق ومحى وميت وموحد بفتح المهملة الثقيلة ، لأن هذه الأوصاف خاصة به . وزعم أن كلام الله حادث ، ولم يسم الله متكلماً به ، قال : وكان جهم يحمل السلاح ويقاتل ، وخرج مع الحارث بن سريج . وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة قال : كلام جهم صفة بلا معنى وبناء بلا أساس ، ولم يعد قط في أهل العلم ، وقد سئل عن رجل طلق قبل الدخول فقال : تعتد امرأته . وأورد آثاراً كثيرة عن السلف بتكفير جهم ، وكان قتله على ما ذكره الطبري في سنة ثمان وعشرين ومائة ، وهو المعتمد . وقال ابن حزم في كتاب « الملل والنحل » : فرق المقرين بملة الإسلام خمس : أهل السنة ، ثم المعتزلة ومنهم القدريّة ، ثم المرجئة ومنهم الجهمية والكرامية ، ثم الرافضة ومنهم الشيعة ، ثم الخوارج ومنهم الأزارقة والأباضية ، ثم افترقوا فرقاً كثيرة ، فأكثر افتراق أهل السنة في الفروع ، وأما في الاعتقاد ففي نبذ سيرة ، وأما الباقيون ففي مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والقريب ، فأقرب فرق المرجئة من قال : الإيمان : التصديق بالقلب واللسان فقط ، وليست العبادة من الإيمان . وأبعدهم الجهمية القائلون بأن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتلث بلسانه ، وعبد الوثن من غير تقية ، والكرامية القائلون بأن الإيمان قول باللسان فقط وإن اعتقد الكفر بقلبه . وساق الكلام على بقية الفرق . ثم قال : فأما المرجئة فعمدتهم الكلام في الإيمان والكفر ، فمن قال : إن العبادة من الإيمان وأنه يزيد وينقص ، ولا نكفر مؤمناً بذنب ، ولا نقول بأنه يخلد في النار ، فليس مرجئاً ولو وافقهم في بقية مقالاتهم . وأما المعتزلة فعمدتهم الكلام في الوعد والوعيد والقدر ، فمن قال : القرآن ليس بمخلوق ، وأثبت القدر ورؤية الله تعالى في القيامة ، وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة ، وأن صاحب الكبيرة لا يخرج بذلك عن الإيمان فليس بمعتزلي وإن وافقهم في سائر مقالاتهم . وساق بقية ذلك ، إلى أن قال : وأما الكلام فيما يوصف الله به فمشترك بين الفرق الخمسة من مثبت لها ونافي ، فرأس النفاة المعتزلة والجهمية ، فقد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطلون ، ورأس المثبتة مقاتل بن سليمان ومن تبعه من الرافضة والكرامية ، فإنهم بالغوا حتى شبهوا

(٤٥ - عون الباري - ج ٥)

الله تعالى بخلقه ، تعالى الله سبحانه عن أقوالهم علواً كبيراً . ونظير هذا التباين قول الجهمية : إن العبد لا قدرة له أصلاً . وقول القدرية : إنه يخلق فعل نفسه . قلت : وقد أفرد البخارى خلق أفعال العباد فى تصنيف ، وذكر منه أشياء بعد فراغه مما يتعلق بالجهمية . انتهى كلام الفتح ملخصاً . ولنا رسالة فى بيان تلك الفرق وتعدادهم سمينها « خبيثة الأكوان مما افترق أهل العالم على المذاهب والأديان » . ولشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحرانى وتلميذه الحافظ ابن القيم رضى الله عنهما كتب ورسائل مستقلة فى رد الجهمية ومن تبعهم من أهل السنة ، وهى الكثير الطيب ، وقد وقفت على أكثرها ، واستفدت منها فوائد لا توجد فى غيرها ، ولله الحمد والمنة ، وبه التوفيق .

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ ، فَيَخْتِمُ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : سَأَلُوهُ لَأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ ؟ فَسَأَلُوهُ ، فَقَالَ : لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّهُ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا على سرية) أميراً عليها ، والرجل : قيل هو كلثوم بن الهدم . قال الحافظ ابن حجر : وفيه نظر لأنهم ذكروا أنه مات في أول الهجرة قبل نزول القتال . قال : ورأيت بخط الرشيد العطار كلثوم بن زهدم وعزاه لصفوة الصفوة لابن طاهر ، ويقال قتادة بن النعمان ، وهو غلط ، وانتقال من الذى قبله إلى هذا (وكان يقرأ لأصحابه في صلاته) أى التى يصلونها بهم (فيختتم) قراءته (بقول هو الله أحد) السورة إلى آخرها . وهذا يشعر بأنه كان يقرأ بغيرها معها في ركعة واحدة ، فيكون دليلاً على جواز الجمع بين السورتين غير الفاتحة في ركعة ، أو المراد أنه كان من عادته أن يقرأها بعد الفاتحة (فلما رجعوا) من السرية (ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : سألوه لآى شىء يصنع ذلك ، فسألوه) لم تختتم بقول هو الله أحد (فقال) الرجل : أختتم بها (لأنها صفة الرحمن) قال ابن التين : إنما قال ذلك لأن فيها أسماء وصفاته وأسماءه مشتقة من صفاته (وأنا أحب أن أقرأ بها) فجاءوا فأخبروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخبروه أن الله تعالى يحبها) لحبة قراءتها ومحبة الله لعباده إرادة الإثابة لهم . والحديث أخرجه أيضاً في باب الجمع بين السورتين في الركعة من كتاب الصلاة ، وأخرجه مسلم في الصلاة ، والنسائي فيه ، وفي اليوم والليلة . قال بعضهم : يحتمل أن يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستنداً لشيء سمعه من

النبي صلى الله عليه وآله وسلم إما بطريق النصوصية ، وإما بطريق الاستنباط . وقد أخرج البيهقي في كتاب الأسماء والصفات بسند حسن عن ابن عباس أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : صف لنا ربك الذي تعبد ، فأنزله الله عز وجل : قل هو الله أحد ، إلى آخرها ، فقال : هذه صفة ربي عز وجل . وعن أبي بن كعب : قال المشركون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : انسب لنا ربك . فنزلت سورة الإخلاص ... الحديث . وهو عند ابن خزيمة في كتاب التوحيد وصححه الحاكم . قال في الفتح : وفي حديث الباب حجة لمن أثبت أن لله صفة ، وهو قول الجمهور . وشذ ابن حزم فقال : هذه لفظة اصطلاح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم ، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة ، فإن اعترضوا بحديث الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي بلال ، وفيه ضعف . قال : وعلى تقدير صحته ، فقل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث ولا يزداد عليه ، بخلاف الصفة التي يطلقونها ، فإنها في لغة العرب لا تطلق إلا على جوهر أو عرض . كذا قال . وسعيد متفق على الاحتجاج به ، فلا يلتفت إليه في تضعيفه ، وكلامه الأخير مردود باتفاق الجميع على إثبات الأسماء الحسنى ، قال الله تعالى : « والله الأسماء الحسنى فادعوه بها » . وقال بعد أن ذكر منها عدة أسماء في آخر سورة الحشر : له الأسماء الحسنى ، والأسماء المذكورة فيها بلغة العرب صفات ، ففي إثبات أسمائه إثبات صفاته ، لأنه إذا ثبت أنه حيّ مثلاً فقد وصف بصفة زائدة على الذات وهي صفة الحياة ، ولولا ذلك لوجب الاقتصار على ما ينبيء عن وجود الذات فقط . وقد قال سبحانه وتعالى : « سبحانه ربك ربّ العزة عما يصفون » ، فزده نفسه عما يصفونه به من صفة النقص ، ومفهومه أن وصفه بصفة الكمال مشروع . وقد قسم البيهقي وجماعة من أئمة السنة جميع الأسماء المذكورة في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة على قسمين : أحدهما : صفات ذاته : وهي ما استحققه فيما لم يزل ولا يزال . والثاني : صفات فعله : وهي ما استحققه فيما لا يزال دون الأزل . قال : ولا يجوز وصفه إلا بما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه ، ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام من صفات ذاته ، وكانخلق والرزق

والإحياء والإماتة والعفو والعقوبة من صفات فعله ، ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة ، كالوجه واليد والعين من صفات ذاته ، وكالاستواء والنزول والحجى من صفات فعله ، فيجوز إثبات هذه الصفات له لثبوت الخبر بها على وجه ينفي عنه التشبيه ، فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ، ولا تزال صفة فعله ثابتة عنه ، ولا يحتاج فى الفعل إلى مباشرة « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون » . وقال القرطبي فى المفهم : اشتملت « قل هو الله أحد » على اسمين يتضمنان جميع أوصاف الكمال وهما « الأحد والصمد » فإنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع صفات الكمال ، وإن الواحد والأحد وإن رجعا إلى أصل واحد فقد اختلفا استعمالاً وعرفاً ، فالأحد راجعة إلى نفي التعدد والكثرة ، والواحد أصل العدد من غير تعرض لنفى ما عداه ، والأحد يثبت مدلوله ويتعرض لنفى ما سواه ، ولهذا يستعملونه فى النفى ، ويستعملون الواحد فى الإثبات ، يقال : ما رأيت أحداً ورأيت واحداً ، فالأحد فى أسماء الله تعالى مشعر بوجوده الخاص به الذى لا يشاركه فيه غيره ، وأما الصمد فإنه يتضمن جميع أوصاف الكمال ، لأن معناه الذى انتهى سؤدده بحيث يصمد إليه فى الحوائج كلها ، وهو لا يتم حقيقة إلا الله . انتهى . قال المازرى ومن تبعه : محبة الله لعباده إرادة ثوابهم وتنعيمهم . وقيل : هى نفس الإثابة والتنعيم ، ومحبتهم له لا يبعد فيها الميل منهم إليه ، وهو مقدس عن الميل . وقيل : محبتهم : استقامتهم على طاعته . والتحقيق أن الاستقامة ثمرة المحبة وحقيقة المحبة له ميلهم إليه لاستحقاقه سبحانه وتعالى المحبة من جميع وجوها . انتهى . قال الحافظ فى الفتح : وفيه نظر لما فيه من الإطلاق فى موضع التقييد . وقال ابن التين : محبة المخلوقين لله إرادتهم أن ينفعهم . وقال القرطبي فى المفهم : محبة الله لعبده تقريبه له وإكرامه وليست بميل ولا عرض كما هى من العبد ، وليست محبة العبد لربه نفس الإرادة ، بل هى شئ زائد عليها ، فإن المرء يجد من نفسه أنه يحب ما لا يقدر على اكتسابه ولا على تحصيله ، والإرادة هى التى تخصص الفعل ببعض وجوهه الجائزة ويحس من نفسه أنه يحب الموصوفين بالصفات الجميلة والأفعال الحسنة كالعلماء والفضلاء والكرماء وإن لم يتعلق لهم إرادة مخصصة ، وإذا صح الفرق فالله محبوب لمحبيه على حقيقة المحبة كما هو معروف عند من رزقه

الله شيئاً من ذلك ، فنسأل الله تعالى أن يجعلنا من محبيه المخلصين ، اللهم اجعل حبك أحب إلى من الماء البارد . قال البيهقي : المحبة والبغض من صفات الفعل ، فمعنى محبته : إكرام من أحبه ، ومعنى بغضه : إهانته . وأما ما كان من المدح والذم فهو من قوله ، وقوله من كلامه ، وكلامه من صفات ذاته ، فيرجع إلى الإرادة ، فمحبة الحصول المحمودة وفاعلها يرجع إلى إرادة إكرامه ، وبغضه الحصول المذمومة وفاعلها يرجع إلى إرادة إهانته ، والتوحيد رأس الطاعات كما يؤيده حديث ابن عباس عند البخاري قال : لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذاً نحو اليمن قال له : إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب ، أى اليهود ، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى ... الحديث . وعنده من حديث معاذ بن جبل قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا معاذ أتدرى ما حق الله على العباد ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً . أتدرى ما حقهم عليه ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : أن لا يعذبهم ، أى إذا اجتنبوا الكبائر والمناهى وأتوا بالمأمورات . أورده البخاري في باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته إلى توحيد الله تعالى . قال في الفتح : المراد بتوحيد الله تعالى الشهادة بأنه إله واحد ، وهو الذى يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة . وقد ادعى طائفتان في تفسير التوحيد أمرين اخترعوها : أحدهما : تفسير المعتزلة كما تقدم . ثانيهما : غلاة الصوفية ، فإن أكابرهم لما تكلموا في مسألة المحو والفناء ، وكان مرادهم بذلك المبالغة في الرضا والتسليم وتفويض الأمر ، بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة في نفى نسبة الفعل إلى العبد ، وجر ذلك الخصم إلى معذرة العصاة ، ثم غلا بعضهم فعذر الكفار ، ثم غلا بعضهم فزعم أن المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود ، وعظم الخطب حتى ساء ظن كثير منهم من أهل العلم بمقتدبيهم ، وحاشاهم من ذلك ، ولهم في ذلك كلام طويل ينبو عنه سمع كل من كان على فطرة الإسلام . وقد تمسك بحديث معاذ من قال : أول واجب المعرفة ، كإمام الحرمين . واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الامتثال ، ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزجار إلا بعد معرفة الأمر الناهى . واعترض عليه بأن المعرفة لا تتأتى إلا بالنظر والاستدلال وهى مقدمة الواجب فتجب ، فيكون أول واجب النظر . وذهب إلى هذا

طائفة كابن فورك ، وتعقب بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض ، فيكون أول واجب جزءاً من النظر ، وهو محكى عن القاضى أبى بكر بن الطيب ، وعن الأستاذ أبى إسحق الإسفرائى : أول واجب القصد إلى النظر . وجمع بعضهم بين هذه الأقوال بأن من قال : أول واجب المعرفة أراد طلباً أو تكليفاً ، ومن قال : النظر أو القصد أراد امتثالاً لأنه يسلم أنه وسيلة إلى تحصيل المعرفة ، فيدل ذلك على سبق وجوب المعرفة . وبعضهم أعرض عن هذا من أصله ، وتمسك بقوله تعالى : « فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها » ، وحديث : كل مولود يولد على الفطرة . فإن ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة ، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : فأبواه يهودانه وينصرانه . وقد وافق أبو جعفر السمنانى من رؤوس الأشاعرة هذا ، وقال : إن هذه المسألة بقيت فى مقالة الأشعرى من مسائل المعتزلة وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه ، وأنه لا يكفى التقليد فى ذلك . انتهى . وقرأت فى جزء من كلام شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائى أن هذه المسألة مما تناقضت فيه المذاهب وتباينت ، بين مفرط ومفرط ومتوسط ، فالطرف الأول قول من قال يكفى التقليد المحض فى إثبات وجود الله ونفى الشريك عنه ، ومن نسب إليه إطلاق ذلك عبید الله بن الحسن العنبرى وجماعة من الحنابلة والظاهرية ، ومنهم من بالغ وحرّم النظر فى الأدلة واستند إلى ما ثبت عن الأئمة الكبار فى ذم الكلام ، والطرف الثانى قول من وقف صحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام ، ونسب ذلك لأبى إسحق الإسفرائى . وقال الغزالى : أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التى حرروها فهو كافر ، فضيقوا رحمة الله الواسعة ، وجعلوا اللجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين . وذكر نحوه أبو المظفر السمعانى وأطال فى الرد على قائله ، ونقل عن أكثر الأئمة أنهم قالوا : ألا يجوز أن يكلف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها ، لأن فى ذلك من المشقة أشد من المشقة فى تعلم الفروع الفقهية . وأما المذهب المتوسط فذكره وسأذكره بعد هذا . قال القرطبى فى المفهم فى شرح حديث « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » وهو فى أوائل كتاب العلم من صحيح مسلم : هذا

الشخص الذى يبغضه الله هو الذى يقصد بخصومته مدافعة الحق وردده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة ، وأشد ذلك الخصومة فى أصول الدين كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التى أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وسلف أئمة إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية ، مدار أكثرها على آراء سوفسطائية أو مناقضات لفظية ، تنشأ بسببها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها وشكوك يذهب الإيمان معها ، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدهم لأعلمهم . فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها ، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها . ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من الجحال لا يرتضيها البله والأطفال لما بحثوا عن تحيز الجواهر والألوان والأحوال فأخذوا فيما أسسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى وتعيديها واتحادها فى نفسها ، وهل هى الذات أو غيرها . وفى الكلام هل هو متحد أو منقسم ، وعلى الثانى هل ينقسم بالنوع أو الوصف ، وكيف تعلق فى الأزل بالمأمور مع كونه حادثاً . ثم إذا انعدم المأمور ، هل يبقى التعلق ، وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلاً هو نفس الأمر لعمر وبالزكاة ، إلى غير ذلك مما ابتدعه مما لم يأمر به الشارع ، وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم ، بل نهوا عن الخوض فيها لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته بالعقل لكون العقول لها حد تقف عنده ، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات . ومن توقف فى هذا فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز ، وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات ، منزّه عن التشبيه ، مقدس عن النظير متصف بصفات الجمال ، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه ، كما هو طريق السلف ، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل . وكفى فى الردع عن الخوض فى طريق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعى . وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا فى الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين ، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالاً ، قال : وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك ، وبيعهم إلى الاتحاد ، وبيعهم

إلى التهاون بوظائف العبادات ، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره ، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها . وقد رجع كثير من أئمتهم عن طريقتهم حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال : ركبتم البحر الأعظم وغصت في كل شيء نهي عنه أهل العلم في طلب الحق فراراً من التقليد ، والآن فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف . هذا كلامه أو معناه . وعنه أنه قال عند موته : يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام ، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت ما تشاغلتم به ... إلى أن قال القرطبي : ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مبادئه لكان حقيقاً بالذم : إحداهما قول بعضهم : إن أول واجب الشك ، إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر . وإليه أشار الإمام بقوله : ركبتم البحر . ثانيهما : قول جماعة منهم : إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه ، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أبليك وأسلافك وجيرانك ، فقال : لا تشنع على بكثرة أهل النار . قال : وقد رد بعض من لم يقل بهما على من قال بهما بطريق من الرد النظري ، وهو خطأ منه ، فإن القائل بالمسألتين كافر شرعاً لجعله الشك في الله واجباً ، ومعظم المسلمين كفار حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة ، وإلا فلا يوجد في الشرعيات ضرورة . وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضع لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اغتر بها كثير من الأعمار ، فوجب بذل النصيحة ، والله يهدي من يشاء . اهـ . وقال الآمدي في أبكار الأفكار : ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر ، لأن ضد المعرفة النكرة ، والنكرة كفر ، قال : وأصحابنا مجمعون على خلافه ، وإنما اختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقاً ، لكن عن غير دليل ، فمنهم من قال إن صاحبه مؤمن عاص بترك النظر الواجب ، ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق وإن لم يكن عن دليل وسماه علماً ، وعلى هذا فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر . وقال غيره : من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التعمق في طرق المتكلمين ، بل اكتفى بما لا يخلو عنه من نشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمصنوع على

الصانع . وغايته أنه يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تألفاً صحيحاً وتنتج العلم ، لكنه لو سئل كيف حصل له ذلك ما اهتدى للتعبير به . وقيل : الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين . وقد انفصل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير حجة ، ومن قامت عليه الحجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بها ، فما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقطوعاً عنده بصدقه ، فإذا اعتقده لم يكن مقلداً ، لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة . وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بما يتعلق بهذا الباب ، فأمنوا بالحكم من ذلك وفوضوا أمر المشابهة منه إلى ربهم ، وإنما قال من قال : إن مذهب الخلف أحكم بالنسبة إلى الرد على من لم يثبت النبوة ، فيحتاج من يريد رجوعه إلى الحق أن يقيم عليه الأدلة إلى أن يدعن فيسلم أو يعاند فيهلك ، بخلاف المؤمن فإنه لا يحتاج في أصل إيمانه إلى ذلك ، وليس السبب إلا جعل الأصل عدم الإيمان ، فلزم إيجاب النظر المؤدى إلى المعرفة وإلا فطريق السلف أسهل من هذا كما تقدم لإيضاحه من الرجوع إلى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج إلى ما ذكر من إقامة الحجة على من ليس بمؤمن ، فاختلط الأمر على من اشترط ذلك . وقال بعضهم : قول من قال « طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم » ليس بمستقيم ، لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بالفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك ، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى في طريقة الخلف ، وليس الأمر كما ظن ، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى ، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده ، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد ، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله . وقد توسط بعض المتكلمين فقال : لا يكفي التقليد ، بل لا بد من دليل ينشرح به الصدر وتحصل به الطمأنينة العلمية ، ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية ، بل يكفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه . اهـ . والذي تقدم ذكره من تقليد النصوص كافٍ في هذا القدر . وقال بعضهم : المطلوب من كل أحد التصديق الخبري الذي لا ريب معه

بوجود الله تعالى ، والإيمان برسله وبما جاءوا به كيما حصل ، وبأى طريق إليه يوصل ، ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من التزلزل . قال القرطبي : هذا الذى عليه أئمة الفتوى ومن قبلهم من أئمة السلف ، واحتج بعضهم بما تقدم من القول فى أصل الفطرة وبما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان يعبد الأوثان ، فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين ، والتزام أحكام الإسلام من غير التزام بتعلم الأدلة ، وإن كان كثير منهم إنما أسلم بوجود دليل ما ، فأسلم بسبب وضوحه له ، فالكثير منهم قد أسلموا طوعاً من غير تقدم استدلال ، بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبينا سيبعث وينتصر على من خالفه ، فلما ظهرت لهم العلامات فى محمد صلى الله عليه وآله وسلم بادروا إلى الإسلام ، وصدقوه فى كل شئ قاله ودعاهم إليه من الصلاة والزكاة وغيرهما ، وكثير منهم كان يؤذن له فى الرجوع إلى معاشه من رعاية الغنم وغيرها ، وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشملهم ، فلا يزالون يزدادون إيماناً و يقيناً .

وقال أبو المظفر السمعاني أيضاً ما ملخصه : إن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحرم شيئاً ولا حظاً له فى شئ من ذلك ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شئ لقوله تعالى : « وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا » وقوله تعالى : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » ونحو ذلك من الآيات . فمن زعم أن دعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت لبيان الفروع لزمه أن يجعل العقل هو الداعى إلى الله دون الرسول ، ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى الله تعالى سواء ، وكفى بهذا ضللاً . ونحن لا ننكر أن العقل يرشد إلى التوحيد ، وإنما ننكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح لإسلام إلا بطريقة مع قطع النظر عن السمعيات ، لكون ذلك خلاف ما دلت عليه آيات الكتاب والأحاديث الصحيحة التى تواترت ولو بالطريق المعنوى ، ولو كان كما يقول أولئك لبطلت السمعيات التى لا مجال للعقل فيها أو أكثرها ، بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعيات ، فإن عقلناه فبتوفيق الله تعالى ، وإلا اكتفيناباعتقاد حقيقته على وفق مراد الله تعالى . اهـ . ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أشدك الله ، آله أرسلك أن نشهد أن لا إله إلا الله وأن ندع

اللات والعزى؟ قال : نعم ، فأسلم . وأصله في الصحيحين في قصة ضمام بن ثعلبة . وفي حديث عمرو بن عبسة عند مسلم أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ما أنت ؟ قال : نبي الله . قال : آله أرسلك ؟ قال : نعم . قلت : بأى شيء ؟ قال : أُوحد الله لا أُشرك به شيئاً ... الحديث . وفي حديث أسامة بن زيد في قصة قتيلة الذى قال : لا إله إلا الله . فأنكر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وحديث المقداد في معناه . وفي كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل وكسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد ... إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة التواتر المعنوى الدالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يزد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا بالله وحده ويصدقوه فيما جاء به . فمن فعل ذلك قبل منه ، سواء كان إذعانه عن تقدم نظر أم لا ، ومن توقف منهم نبيه حينئذ على النظر أو أقام عليه الحجة إلى أن يذعن أو يستمر على عناده . وقال البيهقي في كتاب الاعتقاد : سلك بعض أئمتنا في إثبات الصانع وحدث العالم طرق الاستدلال بمعجزات الرسالة كأنها أصل في وجوب قبول ما دعا إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسول . ثم ذكر قصة النجاشي وقول جعفر بن أبي طالب له : بعث الله إلينا رسولا نعرف صدقه ، فدعانا إلى الله وتلا علينا تنزيلا من الله لا يشبهه شيء ، فصدقناه وعرفنا أن الذى جاء به الحق ... الحديث بطوله . وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب الزكاة من صحيحه من رواية إسحق ورجاله معروفون وحديثه في درجة الحسن . قال البيهقي : فاستدلوا بإعجاز القرآن على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فآمنوا بما جاء به من إثبات الصانع ووحدانيتها وحدث العالم ، وغير ذلك مما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن وغيره ، واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار ، فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع ، ولا يكون ذلك تقليداً ، بل هو اتباع . والله أعلم . وقد استدلل من شرط النظر بالآيات والأحاديث الواردة في ذلك ولا حجة فيها ، لأن من لم يشترط النظر لم ينكر أصل النظر ، وإنما أنكر توقف الإيمان على وجود النظر بالطرق الكلامية ، إذ لا يلزم من الترغيب في النظر جعله شرطاً . واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم ، إذ لو أفاده لكان العلم حاصلًا لمن

قلد في قدم العالم ولمن قلد في حدوثه ، وهو محال لإفضائه إلى الجمع بين
 النقيضين . وهذا إنما يتأتى في تقليد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما
 تقليده صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخبر به عن ربه فلا يتناقض أصلاً . واعتذر
 بعضهم عن اكتفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بإسلام من أسلم من
 الأعراب من غير نظر بأن ذلك كان لضرورة المبادئ ، وأما بعد تقرير
 الإسلام وشهرته فيجب العمل بالأدلة ، ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار ،
 والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد ، وهم أول
 داع إليه ، حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلوها
 فهو مبتدع ولو لم يفهمها ولم يعرف مأخذها ، وهذا هو محض التقليد ، قال
 أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله والقول
 بإيمان من قلدهم ، وكفى بهذا إضلالاً ، وما مثلهم إلا كما قال بعض السلف :
 لأنهم كمثل قوم كانوا سفراً فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من
 المأكول والمشروب ورأوا فيها طرقات شتى ، فانقسموا قسمين : فقسم وجدوا
 من قال لهم : أنا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة ، فاتبعوني فيها
 تنجوا ، فاتبعوه فنجوا ، وتخلفت عنه طائفة ، فأقاموا إلى أن وقفوا على أمارة
 ظهر لهم أن في العمل بها النجاة ، فعملوا بها فنجوا . وقسم هجموا بغير
 مرشد ولا أمارة ، فهلكوا ، فليست نجاة من اتبع المرشد بدون نجاة من أخذ
 بالأمارة إن لم تكن أولى منها . ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي :
 يمكن أن يفصل فيقال : من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً وحصل
 له اليقين التام بالمطلوب إما بنشأته على ذلك أو بنور يقذفه الله تعالى في قلبه
 فإنه يكتفى فيه بذلك ، ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان
 عن دليل ، ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه ، ويكفي الأدلة المحملة التي
 تحصل بأدنى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم إلى أن تزول
 عنه . قال : فهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة ، وأما من غلا
 فقال : لا يكتفى بإيمان المقلد فلا يلتفت إليه لما يلزم منه القول بعدم إيمان أكثر
 المسلمين ، وكذا من غلا أيضاً فقال : لا يجوز النظر في الأدلة لما يلزم منه أن
 أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر . اهـ . ملخصاً . وفي حديث ابن عباس
 من الفوائد الاقتصار في الحكم بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين ، فإن من

لازم الإيمان بالله ورسوله التصديق بكل ما ثبت عنهما وإلزام ذلك ، فيحصل ذلك لمن صدّق بالشهادتين . وأما ما وقع من بعض المبتدعة من إنكار شيء من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر ، لأنه إذا كان مع تأويل فظاهر وإن كان عناداً قدح في صحة الإسلام فيعامل بما ثبت عليه من ذلك كإجراء أحكام المرتد وغير ذلك . ١٥ . كلام الفتح ملخصاً . وقد سبق منا تأليف في هذا الباب مختصر سميناه « قصد السبيل إلى ذم الكلام والتأويل » وفيه ما يغنى الطالب ويشفي الغليل .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذَى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ ، يَدْعُونَ لَهُ الْوَلَدَ ثُمَّ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ .

(عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما أحد أصبر) أفعل تفضيل من الصبر ، ومن أسمائه سبحانه الصبور ، وهو قريب من معنى الحليم ، والصبر هو حبس النفس على المكروه ، والله تعالى منزّه عن ذلك ، فالمراد لازمه وهو ترك المعالجة بالعقوبة (على أذى سمعه من الله ، يدعون) بتشديد الدال (له) أى ينسبون إليه (الولد) قال الحافظ : والمراد بالأذى أذى رسله وصالحى عباده لاستحالة تعلق أذى المخلوقين به لكونه صفة نقص ، وهو منزّه عن كل نقص ، ولا يؤخر النعمة قهراً بل تفضلاً ، وتكذيب الرسل فى نفي الصاحبة والولد عن الله أذى لهم ، فأضيف الأذى إلى الله تعالى للمبالغة فى الإنكار عليهم والاستعظام لمقاتلتهم ، ومنه قوله تعالى : « إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله » فإن معناه : يؤذون أولياء الله وأولياء رسله ، فأقيم المضاف مقام المضاف إليه . ا هـ . (ثم يعافيه) من العلل والبليات والمكروهات (ويرزقهم) ما ينتفعون به من الأقوات وغيرها ، مقابلة للسيئات بالحسنات ، والرزاق خالق الأرزاق ، والأسباب التى يتمتع بها ، والرزق هو المنتفع به ، وكل ما ينتفع به فهو رزقه ، سواء كان مباحاً أو محظوراً ، والرزق نوعان : محسوس ومعقول ، ولذا قال بعض المحققين : الرزاق من رزق الأشباح فوائد لطفه ، والأرواح عوائد كشفه . وقال القرطبي : الرزق فى السنة المحدثين : السماع ، يقال : رزق يعنون به سماع الحديث . قال : وهو صحيح . ا هـ . وحظ العارف أن يتحقق معناه ليتيقن أنه لا يستحقه إلا الله ، فلا ينتظر الرزق ولا يتوقعه إلا منه ، فيكل أمره إليه ، ولا يتوكل فيه إلا عليه ، ويجعل يده خزانة ربه ولسانه ، وصلة بين الله وبين الناس فى وصول الأرزاق الروحانية والجسمانية إليهم

بالإرشاد والتعليم وصرف المال ودعاء الخير ، وغير ذلك ، لينال حظاً من هذه الصفة . قال أبو القاسم القشيري : من عرف أن الله هو الرزاق أفردته بالقصد إليه وتقرب إليه بدوام التوكل عليه . أرسل الشبلى إلى غنى أن ابعث إلينا من دنياك ، فكتب إليه : سل دنياك من مولاك . فكتب إليه الشبلى : الدنيا حقيرة وأنت حقير ، وإنما أطلب الحقير من الحقير ، ولا أطلب من مولاى غير مولاى ، فسمت همته العلية أن لا يطلب من الله تعالى الأشياء الخسيسة . قاله القسطلانى . وفيه نظر واضح ، لمخالفة هذا القول الأحاديث الصحيحة الواردة فى السؤال من الله سبحانه وتعالى وإن كان شيئاً حقيراً نزرأ ، مثل شمس النعل والملح وغير ذلك . قال ابن بطال : الرزق فعل من أفعاله تعالى ، لأن رزاقاً يقتضى مرزوقاً ، والله سبحانه وصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق ، بمعنى أنه سيرزق إذا خلق المرزوقين ، قال تعالى : « إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين » ، والقوة من صفات الذات ، وهى بمعنى القدرة ، ولم يزل سبحانه وتعالى ذا قوة وقدرة ، ولم تزل قدرته موجودة قائمة به وموجبة له حكم القادرين ، والمتين بمعنى القوى ، وهو فى اللغة الثابت الصحيح . وقال البيهقى : القوى : التام القدرة لا ينسب إليه عجز فى حالة من الأحوال ، ويرجع معناه إلى القدرة ، والقادر : هو الذى له القدرة الشاملة ، والقدرة صفة له قائمة بذاته ، والمقتدر : هو التام القدرة الذى لا يمتنع عليه شيء . وفى الحديث رد على من قال إنه قادر بنفسه لا بقدرة ، لأن القوة بمعنى القدرة . وقال تعالى : « ذو القوة » . قال ابن المنير : واشتمل الحديث على صفتى الرزق والقوة الدالة على القدرة ، أما الرزق فن قوله « ويرزقهم » وأما القوة فن قوله « أصبر » فإن فيه إشارة إلى القدرة على الإحسان إليهم مع إساءتهم ، بخلاف طبع البشر فإنه لا يقدر على الإحسان إلى المسىء إلا من جهة تكليفه ذلك شرعاً . اهـ . والحديث أخرجه البخارى أيضاً فى الأدب فى باب الصبر على الأذى .

الحديث الثالث

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، الَّذِي لَا يَمُوتُ وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : أعوذ بعزتك الذى لا إله إلا أنت ، الذى لا يموت) بلفظ الغائب ، وفى رواية : اللهم إني أعوذ بعزتك ، لا إله إلا أنت ، أن تضلني ، أنت الحى الذى لا تموت . قال الكرمانى : العائد إلى الموصول محذوف ، لأن مخاطب نفس المرجوع إليه ، فيحصل الارتباط ، ومثله :
* أنا الذى سمتن أمى حيدرته *

لأن نسق الكلام سمته أمه (والجن والإنس يموتون) استدل به على أن الملائكة لا تموت ، ولا حجة فيه ، لأنه مفهوم لقب ولا اعتبار له ، وعلى تقديره فيعارضه ما هو أقوى منه ، وهو عموم قوله تعالى : « كل شيء هالك إلا وجهه » مع أنه لا مانع من دخولهم فى معنى الجن بجامع ما بينهم من الاستتار عن عيون الإنس . والحديث أخرجه مسلم فى الدعاء ، والنسائي فى النعوت ، والمراد بالعزة هنا القهر والغلبة ، فهى صفة فعل ، أو المراد القدرة والعظمة ، فإنها من صفات الذات ، والعزة كلها لله ، ولا يصح أن يكون أحد معزراً إلا به ، ولا عزة لأحد إلا وهو مالكها .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ وَهُوَ يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ وَضَعُ
عِنْدَهُ عَلَى الْعَرْشِ : إِنْ رَحِمْتِي تَغْلِبُ غَضَبِي .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لما خلق الله الخلق كتب (أى أمر القلم أن يكتب) فى كتابه وهو يكتب
على نفسه (بيان لقوله « كتب » والجملة حالية (وهو وضع) بفتح الواو
وسكون الضاد المعجمة ، أى موضوع ، وفى رواية : وضع فعل ماض مبنى
للفاعل (عنده) أى علم ذلك عنده (على العرش) مكنوناً عن سائر الخلق ،
مرفوعاً عن حيز الإدراك . قال ابن بطال : عنده فى اللغة للمكان ، والله تعالى
منزه عن الحلول فى المكان ، لأن الحلول عرض يفتى ، وهو حادث ،
والحدث لا يليق به تعالى ، فعلى هذا قيل معناه : إنه سبق علمه بإثابة من
يعمل بطاعته وعقوبة من يعمل بمعصيته . ويؤيده قوله فى الحديث الآخر :
أنا عند ظن عبدي بى . ولا مكان هناك قطعاً . وقال الراغب : « عند »
لفظ موضوع للقرب ، ويستعمل فى المكان وهو الأصل ، ويستعمل فى
الاعتقاد ، تقول : عندي كذا ، أى أعتقده . ويستعمل فى المرتبة ، ومنه :
« أحياء عند ربهم » وأما قوله : « إن كان هذا هو الحق من عندك » فعناه :
من حكمك . وقال ابن التين : معنى العندية فى هذا الحديث العلم بأنه موضوع
على العرش . وأما معنى « كتبه » فليس للاستعانة لئلا ينساه الله ، تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً ، بل لأجل الملائكة الموكلين بالملكفين . كذا فى الفتح .
وفيه تنبيه على تعظيم الأمر وجلالة القدر ، فإن اللوح المحفوظ تحت العرش ،
والكتاب المشتمل على هذا الحكم فوق العرش . ولعل السبب فى ذلك ،
والعلم عند الله تعالى ، أن ما تحت العرش عالم الأسباب والمسببات ، واللوح
يشتمل على تفاصيل ذلك . ذكره فى شرح المشكاة . والمكتوب هو قوله
الكريم (إن رحمتي تغلب غضبي) المراد بالغضب لازمه ، وهو إيصال العذاب

إلى من يقع عليه الغضب ، لأن السبق والغلبة باعتبار التعلق ، أى تعلق الرحمة سابق على تعلق الغضب ، لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة ، وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث . ذكره القسطلانى . والحديث سبق فى أوائل بدء الخلق ، وأخرجه مسلم أيضاً ، وأشار البخارى فى باب « وكان عرشه على الماء » إلى أن العرش مربوب ، وكل مربوب مخلوق ، وختم الباب بالحديث الذى فيه : فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش . فإن فى إثبات القوائم للعرش دلالة على أنه جسم مركب له أبعاد وأجزاء ، والجسم المؤلف محدث مخلوق . وقال البيهقى فى الأسماء والصفات : اتفقت أقاويل أهل التفسير على أن العرش هو السرير ، وأنه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بحمله وتعبدتهم بتعظيمه والطواف به ، كما خلق فى الأرض بيتاً وأمر بنى آدم بالطواف به واستقباله فى الصلاة . وفى الآيات والأحاديث والآثار دلالة على صحة ما ذهبوا إليه . اهـ . قال تعالى : « الرحمن على العرش استوى » . وفى معنى الاستواء أقوال لأهل العلم ذكرها فى الفتح . قال ابن بطال : تفسير استوى بعلا صحيح ، وهو المذهب الحق وقول أهل السنة ، لأن الله سبحانه وصف نفسه بالعلو . وقال « سبحانه وتعالى عما يشركون » وهى صفة من صفات الذات . وأما من فسره بارتفع ، ففيه نظر ، لأنه نفسه . واختلف أهل السنة : هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل ؟ فن قال معناه علا ، قال : هى صفة ذات ، ومن قال غير ذلك قال : هى صفة فعل ، وإن الله فعل فعلا سماه استواء على عرشه ، لا إن ذلك قائم بذاته لاستحالة قيام الحوادث به . اهـ . وأخرج أبو القاسم اللالكائى فى كتاب السنة من طريق الحسن البصرى عن أمه عن أم سلمة أنها قالت : الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ، والإقرار به إيمان والجحود به كفر . ومن طريق ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه سئل : كيف استوى على العرش ؟ فقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، وعلى الله الرسالة ، وعلى رسوله البلاغ ، وعلينا التسليم . وأخرج البيهقى بسند جيد عن الأوزاعى قال : كنا والتابعون متوافرون نقول : إن الله على عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته . وأخرج البيهقى من طريق أبى داود الطيالسى قال : كان سفيان الثورى وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحددون

ولا يشبهون ، ويروون هذه الأحاديث ، ولا يقولون كيف قال أبو داود ، وهو قولنا ، وقال البيهقي : على هذا مضى أكابرنا . وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير ، فمن فسر شيئاً منها وقا بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وفارق الجماعة ، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء . ومن طريق الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة ، فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف . وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول : لله تعالى أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر ، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل ، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية ولا الفكر ، فيثبت هذه الصفات وينفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه ، فقال : ليس كمثله شيء . وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الخوارى عن سفيان بن عيينة قال : كل ما وصف الله تعالى به نفسه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه . ومن طريق أبي بكر الضبعي قال : مذهب أهل السنة في قوله : « الرحمن على العرش استوى » قال : بلا كيف . والآثار فيه عن السلف كثيرة . وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل ، وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول : وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه . كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث ، وما يشبهه من الصفات . وقال في باب أفضل الصدقة : وقد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ، ولا يقال كيف كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف . وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة . وأما الجهمية فأنكروها وقالوا : هذا تشبيه ، فقال إسحق بن راهويه : إنما يكون التشبيه لو قيل : يد كيد وسمع كسمع . وقال في تفسير المائدة : قال الأئمة : نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير ، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك ، وقال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، ولم يكيفوا شيئاً منها . وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج

فقالوا : من أقرب بها فهو مشبه . فسماهم من أقرب بها معطلة . وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية : اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر ، فرأى بعضهم تأويلها وألزم ذلك في آى الكتاب وما يصح من السنن . وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا وتفويض معانيها إلى الله عز وجل ، والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة ، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع . ١ هـ . قال في الفتح : وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثورى والأوزاعى ومالك والليث بن سعد ومن عاصرهم وكذا من أخذ عنهم من الأئمة ، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة . ١ هـ . قلت : وهذه المسألة أى مسألة إجراء صفات البارئ تعالى على ظواهرها من غير تأويل ولا تشبيه ولا تكييف ولا تعطيل ، قد طالت ذيلها وسالت سيولها ، واختلفت فيها أقوال الناس ، وقامت عليها القيامة في زمن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله وتلميذه الواحد المتكلم الحافظ ابن القيم ، ووقعت القلاقل والزلازل الكثيرة حتى آل الأمر إلى المقاتلة والمجادلة ، وتضليل بعضهم بعضاً وتكفير بعضهم بعضاً . وهذه القضايا والقصص مدونة في دواوين الإسلام وكتب التواريخ ، يعرفها من يعرف ، ويجهلها من يجهل . والحق في هذا الباب ما ذهب إليه عصابة أهل الحديث ، ودرج عليه سلف الأمة وأئمتها ، ومضى عليه أكابر القرون الخالية ومجتهدو الأمة الماضية المرحومة ، وهو إمرارها على ظاهرها وإبلاغها على الوجه الذى جاءت به إلى من لم تبلغه ، والاعتقاد والثبوت بمنطوقها وألفاظها وعباراتها ، كما وردت ورويت بطرق صحيحة ثابتة من غير تشبيه ولا تعطيل ، ومعالجة ذلك بقوله سبحانه وتعالى : « ليس كمثل شيء » ، ولا نرتضى التأويل ، كما هو دأب أهل الأباطيل ، من أصحاب الكلام ، والمقلدة الطغام ، الجامدين على سير المنطقيين والمتفلسفين ، فإنه بمعزل عن طريقة السلف الصالحين ، وعلى مراحل شاسعة عن منهاج المتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ، ومما رزقهم الله سبحانه ينفقون ، ويكفى للبرك حقائق

الحال في هذه المسألة كتب الإمامين الجليلين ابن تيمية وابن القيم ومن وافقهما من أهل الحق من الخلف كالذهبي وصاحب سيف السنة وصاحب الصارم المنكي ، ورسائل القاضي المجتهد الرباني محمد بن علي الشوكاني ، ومن هذا حذوهم من تلامذتهم ومستفيديهم . فعليك باتباع الرعيل الأول دون غيرهم . وبالله التوفيق .

فدع عنك نهياً صريحاً في حجراته وهات حديثاً ما حديث الرواحل

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَقُولُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي ، فَإِنْ
 ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ
 خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ
 ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمِينِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
 الله عليه) وآله (وسلم : يقول الله : أنا عند ظن عبدى بى) قال فى الفتح :
 أى قادر على أن أعمل به ما ظن أنى عامله به . اهـ . أى إن ظن أنى أعفو عنه
 وأغفر فله ذلك ، وإن ظن أنى أعاقبه وأؤاخذه فكذلك . هذا لفظ القسطلانى .
 وقال الكرماني : فى السياق إشارة إلى ترجيح جانب الرجاء على الخوف ،
 وكأنه أخذه من جهة التسوية ، فإن العاقل إذا سمع ذلك لا يعدل إلى ظن إيقاع
 الوعيد وهو جانب الخوف ، لأنه لا يختاره لنفسه ، بل يعدل إلى ظن وقوع
 الوعد وهو جانب الرجاء ، وهو كما قال أهل التحقيق مقيد بالمختصر .
 ويؤيد ذلك حديث : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى . وهو
 عند مسلم من حديث جابر . وأما قبل ذلك فى الأولى أقوال : ثالثها الاعتدال .
 وقال ابن أبي جمرة : المراد بالظن هنا العلم ، وهو كقوله تعالى : « وظنوا
 أن لا ملجأ من الله إلا إليه » . وقال القرطبي فى المفهم : قيل : معنى ظن
 عبدى بى : ظن الإجابة عند الدعاء ، وظن القبول عند التوبة ، وظن المغفرة
 عند الاستغفار ، وظن المجازاة عند فعل العباداة بشروطها تمسكاً بصادق
 وعده . قال : ويؤيده قوله فى الحديث الآخر : ادعوا الله وأنتم موقنون
 بالإجابة . قال : ولذلك ينبغى للمرء أن يجتهد فى القيام بما عليه موقناً بأن الله
 يقبله ويغفر له ، لأنه وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد ، فإن اعتقد أو ظن أن
 الله لا يقبلها وأنها لا تنفعه ، فهذا هو اليأس من رحمة الله ، وهو من الكبائر ،

ومن مات على ذلك وكُتِل إلى ما ظن ، كما في طرق بعض الحديث المذكور : فليظن بي عبدى ما شاء . قال : وأما ظن المغفرة مع الإصرار ، فذلك محض الجهل والغرّة ، وهو يذهب إلى مذهب المرجئة (وأنا معه) أى بعلمى ، وهو كقوله : « إننى معكما أسمع وأرى » . والمعية المذكورة أخص من المعية التى في قوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم » إلى قوله : « هو معهم أينما كانوا » . قاله في الفتح . ولفظ القسطلانى : هى معية خصوصية ، أى معه بالرحمة والتوفيق والهداية والرعاية والإعانة ، فهى غير المعية المعلومة من قوله تعالى : « هو معكم أينما كنتم » فإن معناها المعية بالعلم والإحاطة (إذا ذكرنى) قال ابن أبى جمرة : معناه : فأنا معه بحسب ما قصد من ذكره لى . قال : ثم يحتمل أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما أو بامثال الأمر واجتناب النهى : قال : والذى يدل عليه الأخبار أن الذكر على نوعين : أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر . والثانى على خطر . قال : والأول يستفاد من قوله تعالى : « فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » والثانى من الحديث الذى فيه : « من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بُعْداً » ، لكن إن كان فى حال المعصية يذكر الله بخوف ووجل مما هو فيه فإنه يرجى له (فإن ذكرنى) بالتنزيه والتقديس سرّاً (فى نفسه ذكرته) بالثواب والرحمة سرّاً (فى نفسى) قال ابن أبى جمرة : يحتمل أن يكون مثل قوله تعالى : « اذكرونى أذكركم » . ومعناه : اذكرونى بالتعظيم أذكركم بالإلحاح . وقال تعالى : « ولذكرُ الله أكبر » أى أكبر العبادات ، فن ذكره وهو خائف آمنه ، أو مستوحش آمنه . وقال تعالى : « ألا بذكر الله تطمئن القلوب » (وإن ذكرنى فى ملا) بفتح الميم واللام مهموزاً فى جماعة جهراً (ذكرته) بالثواب (فى ملا خير منهم) قال بعض أهل العلم : يستفاد منه أن الذكر الخفى أفضل من الذكر الجهرى . والتقدير : إن ذكرنى فى نفسه ذكرته بالثواب لا أطلع عليه أحداً ، وإن ذكرنى جهراً بذكرته بآداب أطلع عليه الملا الأعلى . وقال ابن بطال : هذا نص فى أن الملائكة أفضل من بنى آدم ، وهو مذهب جمهور أهل العلم . وعلى ذلك شواهد من القرآن مثل : « إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين » . والخالد أفضل من الفانى . فالملائكة أفضل من آدم . وتعقب بأن المعروف عن

جمهور أهل السنة أن صالحى بنى آدم أفضل من سائر الأجناس . والذين ذهبوا إلى تفضيل الملائكة : الفلاسفة ثم المعتزلة وقليل من أهل السنة من أهل التصوف وبعض أهل الظاهر ، فمنهم من فاضل بين الجنسين ، فقالوا : حقيقة الملك أفضل من حقيقة الإنسان ، لأنها نورانية وحرّة ولطيفة مع سعة العلم والقوّة وصفاء الجوهر . وهذا لا يستلزم تفضيل كل فرد على كل فرد لجواز أن يكون فى بعض الأناسى ما فى ذلك وزيادة . ومنهم من خص الخلاف بصالحى البشر والملائكة ، ومنهم من خصه بالأنبياء ، ثم منهم من فضل الملائكة على غير الأنبياء ، ومنهم من فضلهم على الأنبياء أيضاً إلا على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم . ومن أدلة تفضيل النّبي على الملك أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم على سبيل التّكريم له حتى قال إبليس : أرأيتك هذا الذى كرّمت على . ومنها قوله تعالى : « لما خلقت بيدي » لما فيه من الإشارة إلى العناية ، ولم يثبت ذلك للملائكة . ومنها قوله تعالى : « إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين » . ومنها قوله تعالى : « وسخر لكم فى السموات وما فى الأرض » فدخل فى عمومهم الملائكة ، والمسخر له أفضل من المسخر ، ولأن طاعة الملائكة بأصل الخلقة وطاعة البشر غالباً مع المجاهدة للنفس ، لما طبعت عليه من الشهوة والحرص والهوى والغضب ، فكانت عبادتهم أشق ، وأيضاً فطاعة الملائكة بالأمر الوارد عليهم ، وطاعة البشر بالنص تارة وبالاجتهد تارة والاستنباط فكانت أشق ، ولأن الملائكة سلمت من وسوسة الشياطين وإلقاء الشبه والإغواء الجائزة على البشر ، ولأن الملائكة تشاهد حقائق الملوكوت ، والبشر لا يعرفون ذلك إلا بالإعلام ، فلا يسلم منهم من إدخال الشبهة من جهة تدبير الكواكب وحركة الأفلاك إلا الثابت على دينه ، ولا يتم ذلك إلا بمشقة شديدة ومجاهدات كثيرة . وأما أدلة الآخرين فقد قيل : إن حديث الباب أقوى ما استدل به لذلك للتصريح بقوله فيه « فى ملائخه منهم » والمراد بهم الملائكة ، حتى قال بعض الغلاة فى ذلك : وكم من ذاكر لله فى ملائخه منهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ذكرهم الله فى ملائخه منهم . وأجاب بعض أهل السنة بأن الخير المذكور ليس نصّاً ولا صريحاً فى المراد ، بل يطرّقه احتمال أن يكون المراد بالملائخ الذين هم خير من الملائخ الذاكرين الأنبياء والشهداء ، فإنهم أحياء عند ربهم ، فلم ينحصر ذلك

فى الملائكة . وأجاب آخر وهو أقوى من الأول بأن الخيرية إنما حصلت بالذاكر والملا معاً ، فالجانب الذى فيه رب العزة خير من الجانب الذى ليس هو فيه بلا ارتياب ، فالخيرية حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع . وهذا الجواب ظهر لى وظننته مبتكراً ، ثم رأيت فى كلام القاضى كمال الدين بن الزملكاني فى الجزء الذى جمعه فى الرفيق الأعلى ، فقال : إن الله تعالى قابل ذكر العبد فى نفسه بذكره له فى نفسه ، وقابل ذكر العبد فى الملا بذكره له فى الملا الأعلى ، فإنما صار الذكر فى الملا الثانى خيراً من الملا الذاكر فى الأول ، لأن الله تعالى هو الذاكر فيهم والملا الذين يذكرون ، والله فيهم أفضل من الملا الذين يذكرون وليس الله فيهم . اهـ . كلام الفتح ملخصاً . ثم ذكر كلام المعتزلة فى تفضيل الملائكة على البشر وأجاب عنه . ثم قال : وقد أفرط الزمخشري فى سوء الأدب هنا وقال كلاماً يستلزم تنقيص المقام المحمدى ، وبالع الأئمة فى الرد عليه فى ذلك ، وهو من زلاته الشنيعة (وإن تقرب إلى) بتشديد الياء (بشبر) أى مقدار شبر (تقربت إليه ذراعاً وإن تقرب إلى ذراعاً) بكسر الدال المعجمة ، أى بقدر ذراع (تقربت إليه باعاً) أى بقدر باع وهو طول ذراعى الإنسان وعضديه وعرض صدره ، وذلك قدر أربعة أذرع ، وهو من الدواب قدر خطوها فى المشى ، وهو ما بين قوائمها (وإن أتانى يمشى أتيت هرولة) إسراعاً . قال ابن بطال : وصف سبحانه نفسه المقدسة بأنه يتقرب إلى عبده ، ووصف العبد بالتقرب إليه ، ووصفه بالإتيان والهرولة . وكل ذلك يحتمل الحقيقة والحجاز ، فحملهما على الحقيقة يقتضى قطع المسافات وتداني الأجسام ، وذلك محال فى حقه تعالى ، فلما استحالت الحقيقة تعين الحجاز لشهرته فى كلام العرب ، فيكون وصف العبد بالتقرب إليه شبراً وذراعاً وإتيانه ومشيه معناه التقرب إليه بطاعته وأداء مفترضاته ونوافله ، ويكون تقربه سبحانه من عبده وإتيانه والمشى عبارة عن إثابته على طاعته وتقربه من رحمته ، فيكون قوله « أتيت هرولة » أى أتاها ثوابى مسرعاً . ونقل عن الطبرى : أنه إنما مثل القليل من الطاعة بالشبر منه ، والضعف من الكرامة ، والثواب بالذراع ، فجعل ذلك دليلاً على مبلغ كرامته لمن أدام على طاعته أن ثواب عمله له على الضعف وأن إكرامه مجاوزة حده إلى ما يشبه الله تعالى . وقال ابن التين : التقرب هنا نظير

قوله : « فكان قاب قوسين أو أدنى » في أن المراد به قرب الرتبة وتوفير الكرامة ، والهرولة كناية عن سرعة الرحمة إليه ، ورضا الله عن العبد ، وتضعيف الأجر . قال : والهرولة : ضرب من المشى المسرع ، وهو دون العدو . قال صاحب المشارق : المراد بما جاء في الحديث سرعة قبول توبة الله من العبد أو تيسير طاعته وتقويته عليها وتمام هدايته وتوفيقه ، والله أعلم بمراده . وقال الراغب : قرب العبد من الله التخصيص بكثير من الصفات التي يصح أن يوصف الله بها وإن لم تكن على الحد الذي يوصف به الله تعالى ، نحو الحكمة والعلم والحلم والرحمة وغيرها ، وذلك يحصل بإزالة القاذورات المعنوية من الجهل والطيش والغضب وغيرها بقدر طاقة البشر ، وهو قرب روحاني لا بدني ، وهو المراد بقوله : إذا تقرب العبد مني شبراً تقربت منه ذراعاً . قال الكرماني : لما قامت البراهين على استحالة هذه الأشياء في حق الله تعالى وجب أن يكون المعنى : من تقرب إلى بطاعة قليلة جازيته بثواب كثير ، وكلما زاد في الطاعة أزيد في الثواب وإن كان كيفية إتيانه بالطاعة بطريق التأنى تكون كيفية إتياني بطريق الإسراع . والحاصل أن الثواب راجع على العمل بطريق الكيف والكم ، ولفظ « القرب والهرولة » مجاز على سبيل المشاكلة أو الاستعارة أو إرادة لوازمها . اهـ . ما في الفتح . زاد القسطلاني : وإلا فهذه الإطلاقات وأشباهاها لا يجوز إطلاقها على الله تعالى إلا على سبيل المجاز لاستحالتها عليه تعالى . وفي الحديث جواز إطلاق النفس على الذات ، فإطلاقه في الكتاب والسنة إذن شرعي فيه ، أو يقال هو بطريق المشاكلة ، لكن يعكر على هذا الثاني قوله تعالى : « ويحذركم الله نفسه » . والحديث من أفراد .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَقُولُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى
 يَعْمَلَهَا ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا ، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاكْتُبُوهَا لَهُ
 حَسَنَةً ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَلَمْ يَعْمَلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً ،
 فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال : يقول الله عز وجل : إذا أراد عبدى أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها) بفتح الميم (فإن عملها فاكْتُبُوهَا) عليه (بمثلها) من غير تضعيف (وإن تركها من أجلى) أى خوفاً منى (فاكْتُبُوهَا له حسنة) واحدة غير مضاعفة . وزاد فى رواية ابن عباس فى الرقاق : كاملة (وإذا أراد) عبدى (أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكْتُبُوهَا له حسنة) زاد ابن عباس : كاملة ، أى لا نقص فيها (فإن عملها) بكسر الميم (فاكْتُبُوهَا له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف) وفى رواية : إلى أضعاف كثيرة ، أى بحسب الزيادة فى الإخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتعدى النفع ، ومضاعفة الحسنات فضل ، ومكافأة السيئات عدل . قال الزجاج : المعنى غامض ، لأن المجازاة من الله تعالى على الحسنة بدخول الجنة شيء لا يبلغ وصف مقداره ، فإذا قال : عشر أمثالها أو سبعمائة أو أضعافاً كثيرة ، فعناه أن جزاء الله على التضعيف للمثل الواحد الذى هو النهاية فى التقدير . وفى النفوس قال الطبيب : فعلى هذا لا يتصور فى الحسنات إلا الفضل . والغرض من الحديث هنا قوله « يقول الله » لأنه أخرجه فى باب « يريدون أن يبدلوا كلام الله » وهو من الأحاديث القدسية . واستدل بمفهوم الغاية فى قوله : « فلا تكتبوها حتى يعملها » وبمفهوم الشرط فى قوله فإذا عملها فاكْتُبُوهَا له بمثلها من قال إن العزم على فعل المعصية لا يكتب سيئة حتى يقع العمل ولو بالشروع ، وفى

حديث ابن عباس عند البخارى فى باب « من هم بحسنة أو بسيئة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه عز وجل ، قال : إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك . فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ، ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة . والحديث أخرجه مسلم أيضاً فى الإيمان ، والنسائى فى القنوت والرقائق . وأطال فى الفتح فى شرح هذا الحديث فى الرقاق . قال القسطلانى : يحتمل أن يكتبها الله تعالى بمجرد الهم وإن لم يعزم عليها زيادة فى الفضل . وقيل : إنما تكتب الحسنة بمجرد الإرادة ، لأن إرادة الخير سبب إلى العمل ، وإرادة الخير خير ، لأن إرادة الخير من عمل القلب . وقوله « فلم يعملها » ظاهره حصول الحسنة بمجرد الترك لمنايع أولاً ، ويتجه أن يتفاوت عظم الحسنة بحسب المنايع ، فإن كان خارجياً وقصد الذى هم مستمر فهى عظيمة القدر ، وإن كان الترك من قبل الذى هم فهى دون ذلك ، فإن قصد الإعراض عنها جملة ، فالظاهر أن لا يكتب له حسنة أصلاً ، لا سيما إن عمل بخلافها ، كأن هم أن يتصدق بدرهم مثلاً ثم صرفه بعينه فى معصية . فإن قلت : كيف اطلع الملك على قلب الذى يهم به العبد ؟ أجيب بأن الله تعالى يطلع على ذلك أو يخلق له علماً يدرك به ذلك . ويدل للأول حديث أبى عمران الجونى عند ابن أبى الدنيا قال : ينادى الملك : اكتب لفلان كذا وكذا . فيقول : يارب إنه لم يعمل ، فيقول : إنه نواه . وقيل : يجد الملك للهم بالحسنة رائحة طيبة ، وبالسيسة رائحة خبيثة . وحديث ابن عباس هذا مطلق قيد بحديث أبى هريرة ، أو يقال حسنة من ترك بغير استحضار الخوف دون حسنة الآخر ، أو يحمل كتابة الحسنة على الترك أن يكون التارك قد قدر على الفعل ثم تركه ، لأن الإنسان لا يسمى تاركاً إلا مع القدرة ، فإن حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع فلا . وذهب القاضى الباقلانى وغيره إلى أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن عليها نفسه يأثم ، وحمل الأحاديث الواردة فى العفو عن هم بسيئة ولم يعملها على الخطر الذى يمر بالقلب ولا يستقر . قال الماوردى وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ، ونقل ذلك عن نص الشافعى ، ويدل له

حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ : فأنا أغفرها له ما لم يعملها . فإن الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية المأمور بها . وتعقبه القاضي عياض بأن عامة السلف على ما قاله ابن الباقلاني ، لاتفاقهم على المؤاخذة بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : إن العزم على السيئة يكتب سيئة مجردة لا السيئة التي هم أن يعملها ، كمن يأمر بتحصيل معصية ثم لا يفعلها بعد حصولها فإنه يأثم بالأمر المذكور لا بالمعصية . وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخذة على عزم القلب المستقر كقوله تعالى : « إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم » والحاصل أن كثيراً من العلماء على المؤاخذة بالعزم المصمم ، واختلف هؤلاء ، فمنهم من قال : يعاقب عليه في الدنيا بنحو الهم والغم ، ومنهم من قال يوم القيامة ، لكن بالعتاب لا بالعقاب . واستثنى قوم ممن قال بعدم المؤاخذة على الهم بالمعصية ما وقع بحرم مكة ، ولو لم يصمم لقوله تعالى : « ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم » لأن الحرم يجب اعتقاد تعظيمه ، فمن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بانتهاك حرمة وانتهاك حرمة الحرم بالمعصية يستلزم انتهاك حرمة الله على ما لا يخفى ، فصارت المعصية في الحرم أشد من المعصية في غيره ، ومن هم بالمعصية قاصداً الاستخفاف بالحرم عصي ، ومن هم بمعصية الله قاصداً الاستخفاف بالله كفر ، وإنما المغفوع عنه الهم بالمعصية مع الذهول عن قصد الاستخفاف . انتهى ملخصاً من الفتح . انتهى كلام القسطلاني .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا ، وَرُبَّمَا قَالَ : أَذْنَبَ ذَنْبًا ، فَقَالَ : رَبِّ أَذْنَبْتُ
 ذَنْبًا ، وَرُبَّمَا قَالَ : أَصَبْتُ فَاعْفِرْ ، فَقَالَ رَبُّهُ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ
 رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ، غَفَرْتُ لِعَبْدِي ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ،
 ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا ، فَقَالَ : رَبِّ أَذْنَبْتُ أَوْ أَصَبْتُ آخَرَ
 فَاعْفِرْهُ ، فَقَالَ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ،
 غَفَرْتُ لِعَبْدِي ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا ، وَرُبَّمَا قَالَ :
 أَصَابَ ذَنْبًا ، فَقَالَ : رَبِّ أَصَبْتُ ، أَوْ قَالَ : أَذْنَبْتُ آخَرَ فَاعْفِرْهُ لِي ،
 فَقَالَ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ، غَفَرْتُ لِعَبْدِي
 ثَلَاثًا ، فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن عبداً أصاب ذنباً ، وربما قال : أذنب ذنباً) بالشك (فقال) يا (رب أذنبت ذنباً ، وربما قال : أصبت) أى ذنباً (فاعفر) ذنبى . وفى رواية : فاعفر لى (فقال ربه : أعلم عبدى) بهمزة الاستفهام والفعل الماضى (أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به) أى يعاقب عليه . وفى رواية : يغفر الذنوب ويأخذ بها (غفرت لعبدى) ذنبه أو ذنوبه (ثم مكث ما شاء الله) من الزمان (ثم أصاب ذنباً) آخر . وفى رواية حماد عند مسلم : ثم عاد فأذنب (أو) قال (أذنب ذنباً ، فقال) يا (رب أذنبت أو) قال (أصبت) ذنباً (آخر فاعفره) لى (فقال) ربه (أعلم عبدى أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به) ويعاقب فاعله عليه (غفرت لعبدى ، ثم مكث ما شاء الله) من الزمان (ثم أذنب ذنباً) آخر (وربما قال : أصاب ذنباً ، فقال) يا (رب أصبت ، أو قال : أذنبت) ذنباً (آخر فاعفره لى) كذا

بالشك في هذه المواضع المذكورة كلها في هذا الحديث من هذا الوجه :
ورواه حماد بن سلمة عن إسحق عند مسلم بلفظ عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل قال : أذنب عبدى ذنباً ، ولم يشك ،
وكذا في بقية المواضع (فقال) ربه (أعلم عبدى أن له رباً يغفر الذنب
ويأخذه ، غفرت لعبدى ثلاثاً) أى الذنوب الثلاثة (فليعمل ما شاء) إذا
أكان هذا دأبه ، يذنب الذنب فيتوب منه ويستغفر ، لا إنه يذنب الذنب ثم
يعود إليه ، فإن هذه توبة الكذابين . ويدل له قوله « أصاب ذنباً آخر » كذا
قرره المنذرى . قال ابن بطلان في هذا الحديث : إن المصرّ على المعصية في
مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، تغليبا لحسنه التي جاء بها ،
أوهى اعتقاده أن له رباً خالقاً يعذبه ويغفر له ، واستغفاره إياه على ذلك يدل
عليه قوله تعالى : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » ، ولا حسنة أعظم من
التوحيد . فإن قيل : إن استغفاره ربه توبة منه ، قلنا : ليس الاستغفار أكثر
من طلب المغفرة ، وقد يطلبها المصرّ والتائب . ولا دليل في الحديث على أنه
تاب مما سأل الغفران عنه ، لأن حد التوبة الرجوع عن الذنب والعزم على أن
لا يعود والإقلاع عنه والاستغفار بمجرد لا يفهم منه ذلك . انتهى . وقال
غيره : شروط التوبة ثلاثة : الإقلاع والندم والعزم على أن لا يعود ، والتعبير
بالرجوع عن الذنب لا يفيد معنى الندم ، بل هو إلى معنى الإقلاع أقرب .
وقال بعضهم : يكفى في التوبة تحقق الندم على وقوعه منه ، فإنه يستلزم
الإقلاع عنه والعزم على عدم العود ، فهما ناشئان عن الندم لا أصلا معه .
ومن ثم جاء في الحديث : الندم توبة . وهو حديث حسن من حديث ابن
مسعود ، أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم ، وأخرجه ابن حبان من حديث
أنس وصححه . قال أبو العباس القرطبي في المفهم : هذا الحديث يدل على
عظم فائدة الاستغفار ، وكثرة فضل الله وسعة رحمته وحلمه وكرمه ، لكن
هذا الاستغفار هو الذى يثبت معناه فى القلب مقارناً للسان لتنحل به عقدة
الإصرار ويحصل معه الندم ، فهو ترجمة للتوبة ، ويشهد له حديث : خياركم
كل مفتن تواب . ومعناه : الذى يتكرر منه الذنب والتوبة ، وكلما وقع فى
الذنب عاد إلى التوبة ، لا من قال : أستغفر الله بلسانه وقلبه مصرّ على تلك
المعصية ، فهذا الذى استغفاره يحتاج للاستغفار . قال فى الفتح : قلت :

ويشهد له ما أخرجه ابن أبي الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعاً : التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمتهم بربيه . والراجح أن قوله « والمستغفر » إلى آخره ، موقوف . وأوله عند ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وسنده حسن . وحديث « خياركم كل مفتن تواب » ذكره في مسند الفردوس عن عليّ . قال القرطبي : وفائدة هذا الحديث أن العود إلى الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه لأنه انضاف إلى ملازمة الذنب نقض التوبة ، لكن العود إلى التوبة أحسن من ابتدائها ، لأنه انضاف إليها ملازمة الطلب من الكريم والإلحاح في سؤاله والاعتراف بأنه لا غافر للذنب سواه . وقال النووي في الحديث : إن الذنوب ولو تكررت مائة مرة بل ألفاً وأكثر وتاب في كل مرة قبلت توبته ، أو تاب عن الجميع توبة واحدة صححت توبته . وقوله « اعمل ما شئت » معناه : ما دمت تذنّب فتتوب غفرت لك . وذكر في كتاب الأذكار عن الربيع بن خيثم أنه قال : لا تقل أستغفر الله وأتوب إليه فيكون ذنباً وكذباً إن لم تفعل ، بل قل : اللهم اغفر لي وتب عليّ . قال النووي : هذا حسن ، وأما كراهية أستغفر الله وتسميته كذباً فلا يوافق عليه ، لأن معنى « أستغفر الله » : أطلب مغفرته ، وليس هذا كذباً . ويكنى في رده حديث ابن مسعود بلفظ : من قال : أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه ، غفرت له ذنوبه وإن كان قد فرّ من الزحف . أخرجه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم . قلت : هذا في لفظ « أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم » أما « أتوب إليه » فهو الذي عنى الربيع رحمه الله أنه كذب ، وهو كذب إذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال . وفي الاستدلال للرد عليه بحديث ابن مسعود نظر ، لجواز أن يكون المراد منه ما إذا قالها وفعل شروط التوبة . ويحتمل أن يكون الربيع قصد مجموع اللفظين لا خصوص « أستغفر الله » فيصح كلامه كله . والله أعلم . ورأيت في الحلبيات للسبكي الكبير : الاستغفار : طلب المغفرة إما باللسان أو بالقلب أو بهما ، فالأول فيه نفع لأنه خير من السكوت ، ولأنه يعتاد قول الخير . والثاني نافع جداً . والثالث أبلغ منهما . (٤٧ - عون الباري - ج ٥)

لكنهما لا يحصان الذنب حتى توجد التوبة ، فإن العاصي المصرّ يطلب المغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التوبة منه ... إلى أن قال : والذي ذكرته من أن معنى الاستغفار غير معنى التوبة هو بحسب وضع اللفظ ، لكنه غلب عند كثير من الناس أن لفظ « أستغفر الله » معناه التوبة ، فمن كان ذلك معتقده فهو يريد التوبة لا محالة . ثم قال : وحكى بعض العلماء أن التوبة لا تتم إلا بالاستغفار لقوله تعالى : « وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه » . والمشهور أنه لا يشترط . انتهى . وحديث الباب أخرجه مسلم في التوبة ، والنسائي في اليوم والليلة .

الحديث الثامن

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُفِّعْتُ ، فَقُلْتُ : يَا رَبِّ أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ ، فَيَدْخُلُونَ ، ثُمَّ أَقُولُ : أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى شَيْءٍ ، فَقَالَ أَنَسٌ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا كان يوم القيامة شفعت) بضم المعجمة وكسر الفاء المشددة ، من التشفيغ ، وهو تفويض الشفاعة إليه والقبول منه . قاله في الكواكب (فقلت : يا رب أدخل الجنة) بفتح الهزة وكسر الخاء المعجمة ، من الإدخال (من كان في قلبه خردلة) من إيمان ، وفي الرواية الآتية بعد هذه أن الله تعالى هو الذي يقول له ذلك ، وهو المعروف في سائر الأخبار (فيدخلون) الجنة (ثم أقول) بالهمز : يا رب (أدخل الجنة من كان في قلبه أذنَى شيء) من إيمان ، وهو التصديق الذي لا بد منه (فقال أنس : كأني أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حيث يقلله عند قوله « أذنَى شيء » ويشير إلى رأس إصبعه بالقلّة . وقال في الفتح : كأنه يضم أصابعه ويشير بها . وقال الداودي : قوله « ثم أقول » خلاف سائر الروايات ، فإن فيها : إن الله أمره أن يخرج . وتعقبه في الفتح فقال : فيه نظر . والموجود عند أكثر الرواة « ثم أقول » بالهمز . والذي أظن أن البخاري أشار إلى ما في بعض طرقه كعادته . ففي مستخرج أبي نعيم من طريق أبي عاصم أحمد بن جواس بفتح الجيم وتشديد الواو آخره سين مهملة ، عن أبي بكر بن عياش : أشفع يوم القيامة . فيقال لى : لك من في قلبه شعيرة ، ولك من في قلبه خردلة ، ولك من في قلبه شيء . فهذا من كلام مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : ويمكن التوفيق بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم يسأل ذلك أولاً ، فيجيب إلى ذلك ثانياً ، فوقع في إحدى الروايتين ذكر السؤال ، وفي البقية ذكر الإجابة .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذِكْرُ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مُطَوَّلًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَزَادَ هُنَا فِي آخِرِهِ : فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ : لَسْتُ لَهَا ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ : أَنَا لَهَا ، فَاسْتَأْذِنْ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي ، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا ، فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ ، وَسَلِّ تَعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ ، فَأَقُولُ : يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي ، فَيُقَالُ : انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، قَالَ : فَاَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ ، وَسَلِّ تَعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ ، فَأَقُولُ : يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي ، فَيُقَالُ : انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ، أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَاَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا ، فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ ، وَسَلِّ تَعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ ، فَأَقُولُ : يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي ، فَيُقَالُ : انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَأَخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ ، فَاَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ .

* وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : ثُمَّ أَعُوذُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا ، فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ ، وَسَلِّ تَعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ ، فَأَقُولُ : يَا رَبُّ أَتُذَنُّ لِي فِيمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَيَقُولُ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبَرِيَّائِي وَعَظَمَتِي لِأَخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه ذكر حديث الشفاعة ، وقد تقدم مطوّلاً من رواية أبي هريرة) وأول هذا الحديث : قال أنس : حدثنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم فى بعض ، فيأتون آدم فيقولون : اشفع لنا إلى ربك ، فيقول : لست لها ولكن عليكم بإبراهيم فإنه خليل الرحمن ، فيأتون إبراهيم ، فيقول : لست لها ولكن عليكم بموسى فإنه كلم الله ، فيأتون موسى ، فيقول : لست لها ولكن عليكم بعيسى فإنه روح الله وكلمته (وزاد هنا فى آخره : فيأتون عيسى) عليه السلام (فيقول : لست لها) كناية عن أن منزلته دون المنزلة المطلوبة . قاله تواضعاً وإكباراً لما يسألونه ، وقد تكون فيه إشارة إلى أن هذا المقام ليس لى بل لغيرى . وفى رواية حذيفة : لست بصاحب ذاك . وهو يؤيد الإشارة المذكورة (ولكن عليكم بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية : اثتوا محمداً فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . ولمسلم : عبد غفر له . وفى رواية : انطلقوا إلى من جاء اليوم مغفوراً له ليس عليه ذنب . وفى رواية ثابت : خاتم النبيين ، وفى حديث أبي بكر : انطلقوا إلى سيد ولد آدم فإنه أول من تشقّ عنه الأرض . كذا فى الفتح (فيأتونى) فى رواية النضر بن أنس عن أبيه حدثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إني لقايم أنتظر متى تعبر أمتى الصراط إذ جاء عيسى فقال : يا محمد هذه الأنبياء قد جاءتك يسألون لتدعو الله لهم أن يفرق جمع الأمم إلى حيث يشاء لغم ما هم فيه . فأفادت هذه الرواية تعيين موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ ، وأن هذا الذى وصف من كلام أهل الموقف كله يقع عند نصب الصراط بعد تساقط الكفار فى النار ، وأن عيسى عليه السلام هو الذى يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن الأنبياء يسألونه فى ذلك . كذا فى الفتح من كتاب الرقاق (فأقول : أنا لها) أى للشفاعة (فاستأذن على ربى فيؤذن لى) أى فى الشفاعة الموعود بها فى فصل القضاء ففيه حذف . وفى مسند البزار أنه صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يارب عجل على الخلق الحساب . انتهى . ثم تذهب كل أمة مع من كانت تعبد ، ويؤتى بجهنم والموازن والصراط وثناثر الصحف وغير ذلك ، ثم من هنا ابتداء بيان الشفاعة الأخرى الخاصة بأئمة (ويلهمنى) أى الله عز وجل (محامد أحمدة بها لا تحضرنى الآن فأحمده

بتلك الحامد وأخر له ساجداً) وفي رواية أبي بكر : فأتى تحت العرش فأقع ساجداً لربي . وفي رواية أنس : فيتجلى له الرب ولا يتجلى لشيء قبله . وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى رفعه : يعرض الله نفسه فأسجد له سجدة يرضى بها ، ثم أمدحه بمدحة يرضى بها عنى (فيقال : يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط) سؤلك (واشفع تشفع) تقبل شفاعتك (فأقول : يا رب أمتى أمتى) أى شفعى فى أمتى ، فيتعلق بمحذوف حذف لضيق المقام وشدة الاهتمام . قال الداودى : قوله « أمتى أمتى » لا أراه محفوظاً ، لأن الخلائق اجتمعوا واستشفعوا ، ولو كان المراد هذه الأمة خاصة لم تذهب إلى غير نبيها ، فدل على أن المراد الجميع ، وإذا كانت الشفاعة لهم فى فصل القضاء فكيف يخصها بقوله « أمتى » ثم قال : وأول الحديث ليس متصلاً بآخره ، بل بقى بين طلبهم الشفاعة وبين قوله « فاشفع » أمور كثيرة . انتهى . وأجيب بأنه وقع فى حديث حذيفة المقرون بحديث أبي هريرة بعد قوله : فيأتون محمداً فيقوم ويؤذن له فى الشفاعة وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبى الصراط يميناً وشمالاً ، فيمر أولهم كالبرق .. الحديث . قال عياض : فهذا يتصل الكلام ، لأن الشفاعة التى لجأ الناس إليه فيها هى الإراحة من كرب الموقف ، ثم تجيء الشفاعة فى الإخراج ، فيقول صلى الله عليه وآله وسلم : يا رب أمتى أمتى . وقد وقع فى حديث أبي هريرة ، يعنى الآتى فى الباب الذى يليه بعد ذكر الجمع والموقف الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد ثم يميز المنافقين من المؤمنين ، ثم حلول الشفاعة بعد وضع الصراط والمروء عليه ، وكأن الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد هو أول فصل القضاء والإراحة من كرب الموقف . قال : وبهذا تجتمع متون الأحاديث ويترتب معانيها . قال الحافظ : فكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وسيأتى بقيته فى شرح الحديث الذى يليه ، وفيه : حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفاً . وفى حافى الصراط كلاليب مأمورة بأخذ من أمرت به ، فمخدوش ناج ومكدوس فى النار ، فظهر منه أنه صلى الله عليه وآله وسلم أول من يشفع ، فيقضى بين الخلق ، فإن الشفاعة فيمن يخرج من النار ممن سقط إنما تقع بعد ذلك . وقد وقع ذلك صريحاً فى حديث ابن عمر ، اختصر فى سياقه الذى ساقه أنس وأبو هريرة مطولاً . وقد تقدم

فى كتاب الزكاة من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ : إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن ، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد ، فيشفع ليقضى بين الخلق ، فيمشى حتى يأخذ بحلقة الباب ، فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمد أهل الجمع كلهم . انتهى ملخصاً من الفتح من كتاب الرقاق . والحاصل أن فى حديث ابن عمر وحديث البزار السابق آنفاً ما يزيل الإشكال المذكور الذى استشكله الداودى وغيره ، والله أعلم (فيقال) وفى رواية : فيقول (انطلق فأخرج منها) أى من النار (من) كان فى قلبه مثقال شعيرة من إيمان فأنتطلق فأفعل (ما أمرت به من الإخراج (ثم أعود فأحمده) تعالى (بتلك المحامد ، ثم أخرّ له ساجداً . فيقال : يا محمد ارفع رأسك ، وقل يسمع لك ، وسل تعط ، واشفع تشفع ، فأقول : يارب أمتى أمتى (قال القرطبي : ولو لم يكن فى ذلك إلا الفرق بين من يقول : نفسى نفسى ، وبين من يقول : أمتى أمتى ، لكان كافياً (فيقال : انطلق فأخرج منها من كان فى قلبه مثقال ذرة) بالذال والراء المشددة (أو خردلة من إيمان ، فأنتطلق فأفعل ، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد ، ثم أخرّ له ساجداً ، فيقال : يا محمد ارفع رأسك ، وقل يسمع لك ، وسل تعط ، واشفع تشفع ، فأقول : يارب أمتى أمتى ، فيقال انطلق فأخرج (منها) من كان فى قلبه أدنى أدنى (مرتين ، وفائدة التكرار التأكيد (مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه من النار) فهى ثلاثة تأكيدات لفظية ، فهو بالغ أقصى المبالغة باعتبار الأدنى البالغ هذا المبلغ فى الإيمان الذى هو التصديق . ويحتمل أن يكون التكرار للتوزيع على الحبة والخردلة ، أى أقل حبة من أقل خردلة من الإيمان . ويستفاد منه صحة القول بتجزئ الإيمان وزيادته ونقصانه . كذا فى الفتح نقلاً عن الكرمانى (فأنتطلق فأفعل) .

(وفى رواية عنه) أى عن أنس (ثم أعود الرابعة فأحمده بتلك المحامد ، ثم أخرّ له ساجداً ، فيقال : يا محمد ارفع رأسك ، وقل يسمع لك ، وسل تعطه) بهاء السكت (واشفع تشفع ، فأقول : يارب ائذن لى فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول) عز وجل (وعزى وجلالى وكبريائى وعظمتى لأخرجن) بضم الهمزة (منها من قال لا إله إلا الله) أى مع محمد رسول الله . قال القرطبي : لم يذكر الرسالة إما لأنهما لما تلازما فى النطق غالباً وشرطاً اكتفى

بذكر الأول ، أو لأن الكلام في حق جميع المؤمنين من هذه الأمة وغيرها ، ولو ذكرت الرسالة لكثير تعدد الرسل . قال في الفتح : والأول أولى ، ويعكر على الثاني أنه يكتفى بلفظ جامع ، كأن يقول مثلاً : ويؤمن برسله . وقد تمسك بظاهره بعض المبتدعة من زعم أن من وحد الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولو لم يؤمن بغير من أرسل إليه ، وهو قول باطل ، فإن من جحد رسالة كذب الله ، ومن كذب الله لم يوحده . انتهى . وفي حديث أبي سعيد : فيقول الله : شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط . وفي حديث جابر عند مسلم : يقول الله : أنا أخرج بعلمي وبرحمتي . وفي حديث أبي بكر : وأنا أرحم الراحمين ، أدخلوا جنتي من كان لا يشرك بي شيئاً . وفي مسلم أيضاً : ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله ، قال : ليس ذلك لك ، ولكن وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله ، أى ليس هذا لك وإنما أفعل ذلك تعظيماً لاسمى وإجلالا لتوحيدي . قال الطيبي : هذا يؤذن بأن كل ما قدر قبل ذلك بمقدار شعيرة ثم حبة ثم خردلة ثم ذرة ، غير الإيمان الذي يعبر به عن التصديق والإقرار ، بل هو ما يوجد في قلوب المؤمنين من ثمرة الإيمان ، وهو على وجهين : أحدهما : ازدياد اليقين وطمأنينة النفس ، لأن تظافر الأدلة أقوى للمدلول وأثبت لقدمه . والثاني : أن يراد العمل وأن الإيمان يزيد وينقص بالعمل . وينصر هذا الوجه قوله في حديث أبي سعيد : « لم يعملوا خيراً قط » . وفي الحديث الإشعار بالانتقال من التصديق القلبي إلى اعتبار المقال من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله » . واستشكل لأنه إن اعتبر تصديق القلب مع اللسان فهو كمال الإيمان ، فما وجه الترقى من الأدنى المؤكد وإن لم يعتبر التصديق القلبي ، بل مجرد اللفظ ، فيدخل المنافق وهو موضع إشكال على ما لا يخفى . وأجيب بأن يحمل هذا على من أوجد هذا اللفظ وأهمل العمل بمقتضاه ولم يتخالج قلبه بتصميم عليه ولا منافٍ له ، فيخرج المنافق لوجود التصميم منه على الكفر ، بدليل قوله في آخر الحديث كما في الرواية الأخرى : فأقول : يارب ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن ، أى من وجب عليه الخلود وهو الكافر . وأجاب الطيبي بأن ما يختص بالله تعالى

هو التصديق المجرد عن الثمرة ، وما يختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الإيمان مع الثمرة من ازدياد اليقين أو العمل . قاله البيضاوى . وهذا الحديث مخصص بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث أبى هريرة : « أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله مخلصاً » . ويحتمل أن يجرى على عموميه ويحمل على حال أو مقام . انتهى . لكن قال الطيبي فى شرح المشكاة : إذا قلنا إن المختص بالله تعالى التصديق المجرد عن الثمرة ، وأن المختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الإيمان معها ، فلا اختلاف ، وحصل الجمع . انتهى . قال فى الفتح : ويحتمل وجهاً آخر وهو أن المراد بقوله « ليس ذلك لك » مباشرة الإخراج لا أصل الشفاعة ، وتكون هذه الشفاعة الأخيرة وقعت فى إخراج المذكورين . فأجيب إلى أصل الإخراج ، ومنع من مباشرته ، فنسب إلى شفاعته فى حديث « أسعد الناس بشفاعتى » لكونه ابتداء بطلب ذلك ، والعلم عند الله . انتهى . والحديث أخرجه مسلم فى الإيمان ، والنسائى فى التفسير . قاله القسطلانى . قلت : وأخرجه البخارى أيضاً فى باب قول الله لما خلقت بيدي ، وفى باب قول الله تعالى « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » وألفاظه مختلفة . وفى بعض طرقه : فأستأذن على ربى فى داره . قال القسطلانى : أى جنته التى اتخذها لأولياؤه ، والإضافة للتشريف . وقال فى المصابيح : أى فى حال كونى فى جنته . وفى الحديث الرد على المعتزلة والخوارج فى نفهم الشفاعة لأصحاب الكبار ، وبيان أفضلية نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الأنبياء ، وأن الشفاعة أنواع أثبتها أهل السنة ، منها الخلاص من هول الموقف ، وهى خاصة بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه لا ينكرها أحد من فرق الأمة ، ومنها الشفاعة فى قوم يدخلون الجنة بغير حساب ، وخص هذه المنزلة بمن لا تبعه عليه ، ومنها الشفاعة فى رفع الدرجات ، ولا خلاف فى وقوعها ، ومنها الشفاعة فى إخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بذنوبهم ، وهذه التى أنكروها ، وقد ثبتت بها الأخبار الكثيرة ، وأطبق أهل السنة على قبولها . كذا فى الفتح .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ، ثَقِيلَتَانِ فِي
الْمِيزَانِ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ .

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (رضى الله عنه) أنه (قال :
قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : كلمتان) خبر مقدم وما بعده صفة
بعد صفة ، أى كلامان ، فهو من باب إطلاق الكلمة على الكلام ، ككلمة
الشهادة ، والمبتدأ سبحان الله ، إلى آخره ، والنكته فى تقديم الخبر تشويق
السامع إلى المبتدأ ، وكلما طال الكلام فى وصف الخبر حسن تقديمه ، لأن
كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقاً (حببتان إلى الرحمن) تثنية حبيبة ،
أى محبوبة بمعنى المفعول لا الفاعل ، وفعل إذا كان بمعنى مفعول يستوى
فيه المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف نحو : رجل قتيل وامرأة قتيل ، فإن
لم يذكر الموصوف فرق بينهما نحو : قتيل وقتيلة ، وحينئذ فإوجه لحوق
علامة التأنيث هنا ، أجيب بأن التسوية جائزة لا واجبة ، وقيل : إنما أنها
لمناسبة الخفيفة والثقيلة ، لأنهما بمعنى الفاعلة لا المفعولة ، أو التاء لثقل اللفظ
من الوصفية إلى الاسمية ، وقد يطلق على ما لم يقع لكنه متوقع ، كمن يقول :
خذ ذبيحتك للشاة التى لم تذبح ، فإذا وقع عليها الفعل فهى ذبيح حقيقة ،
وخص لفظ الرحمن بالذكر لأن المقصود من الحديث بيان سعة رحمة الله تعالى
على عباده حيث يجازى على العمل القليل بالثواب الكثير ، وهذا من محاسن
البديع . والمعنى محبوبة قائلهما ومحبة الله لعبده لإرادة إيصال الخير له والتكريم
(خفيفتان على اللسان) للين حروفهما وسهولة خروجهما ، فالنطق بهما
سريع ، وذلك لأنه ليس فيهما من حروف الشدة المعروفة عند أهل العربية ،
وهى : الهزرة والباء الموحدة والتاء المثناة الفوقية والجيم والداو والطاء المهملتان
والقاف والكاف ، ولا من حروف الاستعلاء أيضاً ، وهى : الخاء المعجمة
والصاد والضاد والطاء والظاء والغين المعجمة والقاف سوى حرفين الباء

الموحدة والظاء المعجمة . ومما يستثقل أيضاً من الحروف : الثاء المثناة والشين المعجمة وليستا فيهما ، ثم إن الأفعال أثقل من الأسماء ، وليس فيهما فعل . وفي الأسماء أيضاً ما يستثقل كالذى لا ينصرف ، وليس فيهما شيء من ذلك . وقد اجتمعت فيهما حروف اللين الثلاثة الألف والواو والياء ، وبالجمله فالحروف السهلة الخفيفة فيهما أكثر من العكس . ولفظ الفتح فيه إشارة إلى قلة كلامهما وأحرفهما ورشاقتهما (ثقيلتان في الميزان) حقيقة لكثرة الأجور المدخرة لقائلهما ، والحسنات المضاعفة للذاكر بهما . قال في الفتح : وصفهما بالخفة والثقل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب . وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة ، فقال : لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلالاتها فثقلت ، فلا يحملنك ثقلها على تركها ، والسيئة حضرت حلالاتها وغابت مرارتها فلذلك خفت ، فلا يحملنك خفتها على ارتكابها ، والواو في قوله (سبحان الله وبحمده) للحال ، أى أسبحه متلبساً بحمدى له من أجل توفيقه لى للتسبيح ونحوه ، وقيل عاطفة ، أى أسبح وأتلبس بحمده ، وأما الباء فسيبية ، أى أسبح الله وأثنى عليه بحمده ، وقيل للمصاحبة ، وقيل للاستعانة ، ثم إن جنس الحمد كما قاله بعض العلماء لما وقع ذكره بعد التقديس عن كل ما لا يليق به تعالى بغير تخصيص بعض المحامد ، تضمن الكلام واستلزم إثبات جميع الكمالات الوجودية الجائزة له مطابقة ، ولزم منه التقديس عن كل ما لا يليق ، وهو كل ما يتنافى ولا يجامعها . هذا مع أن كلمة الجلالة تدل على الذات المقدسة المستجمعة للكمالات أجمع ، وكذا الضمير في « وبحمده » إلى الهوية الخاصة السبوحية القدوسية الجامعة لجميع خاصيات الذات الواجبة وخواصها ، فهذه الكلمة اشتملت على اسمى الذات اللذين لا أجمع منهما : أحدهما فيه اعتبار عليه أحكام الشهادة والغيب ، والآخر فيه أحكام الغيب وغيب الغيب ، وأيضاً تشتمل على جميع التقديسات والتزيهات ، وعلى جميع الأسماء والصفات ، وعلى كل توحيد ، وختم بقوله (سبحان الله العظيم) ليجمع بين مقامى الرجاء والخوف ، إذ معنى « الرحمن » يرجع إلى الإنعام والإحسان ، ومعنى « العظيم » يرجع إلى الخوف من هيئته تعالى . قال ابن بطال : هذه الفضائل الواردة في فضل الذكر إنما هي لأهل الشرف في الدين

والكمال ، كالطهارة من الحرام والمعاصي العظام ، فلا تظن أن من أدام الذكر ، وأصرّ على ما شاء من شهواته ، وانتهك دين الله وحرماته ، أنه يلتحق بالمطهرين المقدسين ، ويبلغ منازلهم بكلام أجراه على لسانه ، ليس معه تقوى ولا عمل صالح .

قال الكرمانى : صفات الله وجودية كالعلم والقدرة ، وهى صفات الإكرام ، وعدمية كلا شريك له ولا مثل له ، وهى صفات الجلال . فالتسبيح إشارة إلى صفات الجلال ، والتحميد إشارة إلى صفات الإكرام ، وترك التقييد مشعر بالتعميم . والمعنى : أنزهه عن جميع النقائص ، وأحمده بجميع الكمالات . قال : والنظم الطبيعى يقتضى تقديم التخلية على التحلية ، فقدم التسبيح الدال على التخلّى ، على التحميد الدال على التحلى ، وقدم لفظ الله لأنه اسم الذات المقدسة الجامعة لجميع الصفات والأسماء الحسنى ، ووصفه بالعظم لأنه الشامل لسلب ما لا يليق به وإثبات ما يليق به ، إذ العظمة الكاملة مستلزمة لعدم النظير والمثيل ونحو ذلك ، وكذا العلم بجميع المعلومات والقدرة على جميع المقدورات ونحو ذلك ، وذكر التسبيح ملتبساً بالحمد ليعلم ثبوت الكمال له نفيّاً وإثباتاً ، وكرر تأكيداً ولأن الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من جهة كثرة المخالفين . ولهذا جاء فى القرآن الكريم بعبارات مختلفة ، نحو : سبحان ، وسبح بلفظ الأمر ، وسبح بلفظ الماضى ، ويسبح بلفظ المضارع ، ولأن التنزيهات تدرك بالعقل ، بخلاف الكمالات فإنه يقصر عن إدراك حقائقها ، كما قال بعض المحققين : الحقائق الإلهية لا تعرف إلا بطريق السلب ، كما فى العلم لا يدرك منه إلا أنه ليس بجهل ، فأما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل إليه .

قال شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى فى كلامه على مناسبة أبواب صحيح البخارى : لما كان أصل العصمة أولاً وآخرأ هو توحيد الله ختم بكتاب التوحيد ، وكان آخر الأمور التى يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الأعمال وخفتها ، فجعله آخر تراجم الكتاب ، فبدأ بحديث : إنما الأعمال بالنيات ، وذلك فى الدنيا ، وختم بأن الأعمال توزن يوم القيامة . وأشار إلى أنه إنما يثقل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى . وفى الحديث الذى ذكره ترغيب وتحضيض وحث على الذكر المذكور لمحبة الرحمن له ، والخفة بالنسبة إلى

ما يتعلق بالعمل ، والثقل بالنسبة لإظهار الثواب . وجاء ترتيب هذا الحديث على أسلوب عظيم وهو أن حب الرب سابق ، وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه تال ، ثم بيان ما فيهما من الثواب العظيم النافع يوم القيامة . انتهى ملخصاً .

وقال الكرمانى : تقدم فى أول كتاب التوحيد بيان ترتيب أبواب الكتاب وأن الختم لمباحث كلام الله تعالى ، لأنه مدار الوحي وبه ثبتت الشرائع ، ولهذا افتتح ببدء الوحي والانتهاى إلى ما فيه الابتداء ، ونعم الختم بها ، ولكن ذكر هذا الباب ليس مقصوداً بالذات ، بل هو لإرادة أن يكون آخر الكتاب التسييح والتحميد ، كما أنه ذكر حديث « إنما الأعمال بالنيات » فى أول الكتاب لإرادة بيان إخلاصه فيه . كذا قال . وفى الفتح : والذى يظهر أنه قصد ختم كتابه بما دل على وزن الأعمال ، لأنه آخر آثار التكليف ، لأنه ليس بعد الوزن إلا الاستقرار فى إحدى الدارين إلى أن يريد الله لإخراج من قضى بتعذيبه من الموحدين فيخرجون من النار بالشفاعة .

قال الكرمانى : وأشار أيضاً إلى أنه وضع كتابه قسطاساً وميزاناً يرجع إليه ، وأنه سهل على من يسره الله تعالى له ، وفيه إشعار لما كان عليه البخارى فى حالتيه أولاً وآخرأ ، تقبل الله تعالى منه جزاءه أفضل الجزاء . قلت : وفى الحديث من الفوائد الحث على إدامة هذا الذكر ، وقد ورد من وجه آخر عن أبى هريرة حديث آخر لفظه : من قال : سبحان الله وبحمده فى يوم مائة مرة حطت خطاياها وإن كانت مثل زبد البحر . رواه الشيخان . وإذا ثبت هذا فى قول « سبحان الله وبحمده » وحدها ، فإذا أضيف إليها الكلمة الأخرى فالذى يظهر أنها تفيد تحصيل الثواب الجزيل المناسب لها . كما أن من قال الكلمة الأولى وليست له خطاباً مثلاً فإنه يحصل له من الثواب ما يوازن ذلك . قال القسطلانى : هذا الحديث وأمثاله نحو : ما طلعت عليه الشمس ، كنايةات عبر بها عن الكثرة عرفاً ، وظاهر الإطلاق يشعر بأنه يحصل هذا الأجر المذكور لمن قال ذلك مائة مرة ، سواء قالها متوالية أو متفرقة فى مجالس ، أو بعضها أول النهار وبعضها آخره ، لكن الأفضل أن يأتى بها متوالية فى أول النهار . انتهى . وفيه إيراد الحكم المرغب فى فعله بلفظ الخبر

لأن المقصود من سياق هذا الحديث الأمر بملازمة الذكر المذكور . قال القسطلاني : وفي هذا الحديث من علم البديع المقابلة والمناسبة والموازنة في السجع ، أما المقابلة فقد قابل الخفة على اللسان بالثقل في الميزان . وأما الموازنة في السجع ففي قوله « حبيبتان إلى الرحمن » ولم يقل « للرحمن » لأجل موازنته على اللسان . وفيه نوع من الاستعارة في قوله « خفيفتان » فإنه كناية عن قلة حروفهما ورشاقتهما . قال الطيبي : فيه استعارة ، لأن الخفة مستعارة للسهولة . انتهى . والظاهر أنها من قبيل الاستعارة بالكناية ، فإنه شبه سهولة جريانهما على اللسان بما يخف على الحامل من بعض الأمتعة ، فلا تتعبه كالشيء الثقيل ، فحذف ذكر المشبه به وأبقى شيئاً من لوازمه وهو الخفة ، وأما الثقل فعلى الحقيقة عند أهل السنة ، إذ الأعمال تتجسم ، وفيه من علم العروض إفادة أن الكلام المسجع ليس بشعر فلا يوزن وإن جاء على وفق البحور في الجملة هذا مع ضميمته قوله تعالى : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » .

وقد جاء في الكتاب والسنة أشياء على وفق البحور ، فمنها ما جاء على وفق الرجز نحو : إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف . ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم : هل أنت إلا إصبع دमित ، وفي سبيل الله ما لقيت . وفي سنده من اللطائف القول في موضعين ، والتحديث في موضعين . والعنينة وهي في البخاري محمولة على السماع ، فهي مثل أخبرنا ، إذ العنينة من غير المدلس محمولة على السماع كما تقرر في موضعه . وقال الحافظ ابن حجر : وفي هذه الألفاظ الثلاثة سجع مستعذب ، والمنهى عنه ما كان متكلفاً أو متضمناً لباطل لا ما جاء عفواً من غير قصد إليه . وقال القسطلاني فيه : إن مثل هذا السجع جائز ، وإن المنهى عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : سجع كسجع الكهان ما كان متكلفاً ... إلخ . وفيه حث على المواظبة عليها وتحريض على ملازمتها وتعريض بأن سائر التكاليف صعبة شاقة على النفوس ثقيلة ، وهذه خفيفة سهلة عليها مع أنها تثقل في الميزان ، وفيه الاعتناء بشأن التسبيح أكثر من التحميد لكثرة المخالفين فيه ، وذلك من جهة تكريره بقوله : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم . وقد جاءت السنة به على أنواع شتى ، ففي مسلم عن سمرة مرفوعاً : أفضل الكلام : سبحان الله والحمد لله

ولا إله إلا الله والله أكبر ، أى أفضل الذكر بعد كتاب الله ، والموجب لفضلها اشتغالها على جملة أنواع الذكر من التنزيه والتحميد والتمجيد ، ودلالاتها على جميع المطالب الإلهية إجمالاً ، لأن الناظر المتدرج في المعارف يعرفه سبحانه أولاً بنعوت الجلال التي تنزه ذاته عما يوجب حاجة أو نقصاً ، ثم بصفات الإكرام وهي الصفات الثبوتية التي يستحق بها الحمد . ثم يعلم أن من هذا شأنه لا يماثله غيره ولا يستحق الألوهية سواء فيكشف له من ذلك أنه أكبر ، إذ كل شيء هالك إلا وجهه .

وفي الترمذى وقال حديث غريب عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : التسبيح نصف الميزان ، والحمد لله تملؤه ، ولا إله إلا الله ليس لها حجاب دون الله حتى تخلص إليه . وفيه وجهان : أحدهما أن يراد التسوية بين التسبيح والتحميد بأن كل واحد منهما يأخذ نصف الميزان فيملاآن الميزان معاً ، وذلك لأن الأذكار التي هي أم العبادات البدنية الغرض الأصلي من شرعها ينحصر في نوعين : أحدهما التنزيه ، والآخر التحميد ، والتسبيح يستوعب القسم الأول ، والتحميد يتضمن القسم الثاني . وثانيهما : أن يراد تفضيل الحمد على التسبيح ، وأن ثوابه ضعف ثواب التسبيح ، لأن التسبيح نصف الميزان ، والتحميد وحده يملؤه ، وذلك لأن الحمد المطلق إنما يستحقه من كان مبرأ عن النقائص ، منعوتاً بنعوت الجلال وصفات الإكرام ، فيكون الحمد شاملاً للأمرين وأعلى القسمين . وإلى الوجه الأول أشار عليه الصلاة والسلام بقوله : كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان . وقوله : لا إله إلا الله ليس لها حجاب ، لأنها اشتملت على التنزيه والتحميد ، ونفى ما سواه تعالى صريحاً ، ومن ثم جعله من جنس آخر ، لأن الأولين دخلا في معنى الوزن والمقدار في الأعمال . وهذا حصل منه القرب إلى الله تعالى من غير حاجز ولا مانع .

وفي مسلم من حديث جويرية : أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها ، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة ، قال : ما زلت على الحال التي فارقتك عليها . قالت : نعم . قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات

لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن : سبحانه الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته ، صرح في القرينة الأولى بالعدد ، وفي الثالثة بالزنة ، وترك الثانية والرابعة مبهماً ليؤذن بأنهما لا يدخلان في جنس المعداد والموزون ولا يحصرهما المقدار لا حقيقة ولا مجازاً فيحصل الترقى حينئذ من عدد الخلق إلى رضا الحق ، ومن زنة العرش إلى مداد الكلمات .

وفي الترمذى من حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أنه دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به ، فقال : ألا أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل : سبحانه الله عدد ما خلق في السماء ، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض ، وسبحان الله عدد ما بين ذلك ، وسبحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحمد لله مثل ذلك ، ولا إله إلا الله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك . وفي قوله « عدد ما هو خالق » إجمال بعد تفصيل ، لأن اسم الفاعل إذا أسند إلى الله تعالى يفيد الاستمرار من بدء الخلق إلى الأبد .

وفي الترمذى وقال حديث حسن غريب عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لقيت إبراهيم عليه السلام ليلة أُسرى بي ، فقال : يا محمد أقرئ أمتك مني السلام ، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة عذبة الماء وأنها قيعان وأن غراسها : سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . والقيعان : جمع القاع ، وهو المستوى من الأرض . والغراس : جمع غرس ، وهو ما يغرس . والغرس إنما يصلح في التربة الطيبة وينمو بالماء العذب ، أى أعلمهم أن هذه الكلمات تورث قائلها الجنة ، وأن الساعى في اكتسابها لا يضيع سعيه ، لأنها المغرس الذى لا يتلف ما استودع فيه . قاله الثوري شتى : وقال الطيبي : ههنا إشكال ، لأن هذا الحديث يدل على أن أرض الجنة خالية عن الأشجار والقصور ، ويدل قوله تعالى : « جنات تجري من تحتها الأنهار » ، وقوله تعالى : « أعدت للمتقين » على أنها غير خالية عنها ، لأنها إنما سميت جنة لأشجارها المتكاثفة المظلة بالتفاف أغصانها ، وتركيب الجنة دائر على معنى السر ، وأنها مخلوقة معدة ، والجواب أنها كانت قيعاناً ، ثم إن الله تعالى أوجد بفضلله وسعة رحمته

فيها أشجاراً وقصوراً على حسب أعمال العاملين ، لكل عامل ما يختص به بحسب عمله . ثم إن الله تعالى لما يسره لما خلق له من العمل لينال به ذلك الثواب جعله كالغراس لتلك الأشجار على سبيل المجاز إطلاقاً للسبب على المسبب ، ولما كان سبب إيجاد الله تعالى الأشجار عمل العامل أسند الغراس إليه . والله أعلم .

قال في الفتح : وما اتفق له ، أى للبخارى ، من المناسبات التي لم أر من نبه عليها أنه يعنى غالباً بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع مناسبة لختمه ، ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير أو من الكلام عليه ، كقوله في آخر حديث بدء الوحي : فكان ذلك آخر شأن هرقل . وقوله في آخر كتاب الإيمان : ثم استغفر فزل . هكذا ساق آخر كل كتاب ... إلى أن قال : وآخر الاعتصام : سبحانك هذا بهتان عظيم . قال : ولما كان التسبيح مشروعاً في الختام ختم البخارى رحمه الله كتابه بكتاب التوحيد . والحمد بعد التسبيح آخر دعوى أهل الجنة ، قال الله تعالى : « دعواهم فيها سبحانك اللهم ، وتحيتهم فيها سلام ، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » . وقد ورد في حديث أبي هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذى في الجامع ، والنسائى في اليوم والليلة ، وابن حبان في صحيحه ، والطبرانى في الدعاء ، والحاكم في المستدرک ، كلهم عنه رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من جلس في مجلس وكثر فيه اللغظ فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك » . هذا لفظ الترمذى وقال حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه . وفي الباب عن أبي برزة وعائشة ، وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ، قال البخارى : هذا حديث مליح لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا الحديث ، إلا أنه معلول ، وقد سبقه إلى هذا التعليل أحمد بن حنبل ، وعليه جرى أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وذكر شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسينى العراقى الحافظ في النكت التي جمعها على علوم الحديث لابن الصلاح أن هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عدهم سبعة (٤٨ - عون البارى - ج ٥)

زيادة على من ذكر الترمذى ، وأحال ببيان ذلك على تخريجه لأحاديث الأحياء . قال الحافظ ابن حجر : وقد تبعت طرقه فوجدته من رواية خمسة آخرين ، فكملوا خمسة عشر نفساً ومعهم صحابى لم يسم فلم أضفه إلى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم . انتهى . ثم ذكر طرقه ملخصاً . ثم قال : وسانيد هذه المراسيل جيد . وفى بعض هذا أما يدل على أن للحديث أصلاً . وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدھا وألفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح فى الكلام على الحديث المعلول . انتهى . قال القسطلانى : قال القاضى : لعل المعنى أنهم إذا دخلوا الجنة وعانوا عظمة الله وكبرياءه مجدوه ونعتوه بنعوت الجلال ثم حياهم الملائكة بالسلامة من الآفات والفوز بأصناف الكرامات ، فحمدوه وأثنوا عليه بصفات الإكرام . قال فى فتوح الغيب : ولعل الظاهر أن يضاف السلام إلى الله عز وجل لإكراماً لأهل الجنة ، وينصره قوله تعالى فى سورة يس : « سلام قولاً من رب رحيم » أى يسلم عليهم بغير واسطة ، مبالغة فى تعظيمهم وإكرامهم ، وذلك متمناهم . وهذا يدل على أنه يحصل للمؤمنين بعد نعيمهم فى الجنة ثلاثة أنواع من الكرامات : أولها سلام قولاً من رب رحيم ، وثانيها ما يقولون عند مشاهدتها : سبحانك اللهم ، وهى سطوع نور الجمال من وراء حجاب الجلال ، وما أفخم شأن اقتران اللهم بسبحانك فى هذا المقام ، كأنهم لما رأوا أشعة تلك الأنوار لم يتمالكوا أن لا يرفعوا أصواتهم ، وآخرها أجلّ منهما ، ولذلك حتموا الدعاء عند رؤيتها بالحمد لله رب العالمين . وما هى إلا نعمة الرؤية التى كل نعمة دونها ، فكان الكرامات الأول كالتمهيد للثالثة . وما أشد طباق هذا التأويل بما رويناه عن ابن ماجه عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بينا أهل الجنة فى نعيمهم إذ سطع لهم نور ، فرفعوا رؤوسهم فإذا الرب سبحانه وتعالى قد أشرف عليهم من فوقهم فقل : السلام عليكم يا أهل الجنة ، قال : وذلك قوله تعالى : « سلام قولاً من رب رحيم » قال : فينظر إليهم وينظرون إليه فلا يلتفتون إلى شئ من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم ويبقى نوره ، والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل ، والله أعلم .

ثم أسند القسطلانى إلى جماعة من الحفاظ عن عائشة قالت ما لفظه :

قالت : ما جلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجلساً ولا تلا قرآناً ولا صلى إلا ختم ذلك بكلمات ، فقلت : يا رسول الله أراك ما تجلس مجلساً ولا تتلو قرآناً ولا تصلى صلاة إلا ختمت بهؤلاء الكلمات ، قال : نعم ، من قال خيراً كن طابعاً له على ذلك الخير ، ومن قال شراً كانت كفارة له : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك . وهذا الحديث أخرجه النسائي في اليوم والليلة .

وعن عليّ بن أبي طالب رضى الله عنه وكرم الله وجهه قال : من أحب أن يكتال بالملكيات إلا وفى فليقل آخر مجلسه أو حين يقوم : سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين . هذا آخر كلام القسطلاني في شرح البخارى ، وعليه ختم الشرح .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح البارى : ورأيت ختم هذا الفتح بطريق من طرق هذا الحديث مناسبة للختم ، أسوقها بالسند المتصل العالى بالسماع والإجازة إلى منتهاه . ثم ساق الحديث عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس مجلساً أو صلى تكلم بكلمات ، فسأله عن ذلك ، فقال : إن تكلم بكلام خير كان طابعاً عليه ، يعنى خاتماً عليه إلى يوم القيامة ، وإن تكلم بغير ذلك كانت كفارة له : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك . انتهى . وهذا الحديث هو الذى ختم عليه القسطلاني شرحه ، لكن طريقه غير طريق الحافظ .

ثم قال الحافظ في آخر الفتح : فرغ منه جامعه أحمد بن عليّ بن محمد الكنانى النسب ، العسقلاني الأصل ، المصرى المولد والمنشأ ، نزىل القاهرة في أول يوم من شهر رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة سوى ما ألحقته في هذا الكراس في ثاني وعشرين رجب منها ، وكان جمعه للمقدمة في سنة ثلاث عشرة وشرّعه في الشرح في أول سنة سبع عشرة . والله الحمد باطناً وظاهراً وأولاً وآخرأ . انتهى .

وقال القسطلاني في آخر شرحه « إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى » : قد فرغت من تأليفه وكتابته في يوم السبت سابع عشر ربيع الثانى سنة ست عشرة وتسعمائة حامداً مصلياً مسلماً ومحوقلاً ومحسبلاً . انتهى بلفظه .

وأقول : قد آن أن أثنى عنان القلم وأستغفر الله مما زلت به القدم في هذا الشرح المختصر المسمى (عون البارى لحل أدلة البخارى) المجموع على (كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) الذى استوعب نهره الجارى ما فى محيط صحيح البخارى من مرفوعات الأحاديث النبوية والآثار المصطفوية : روض غرّدت بذكر الحبيب أطيّاره ، وفتحت بحسن شمائله أزهاره ، يسرنا نظريه ويقف عند حده مباريه ، عمت فوائده وجلت عوائده ، وعذبت مناهله وطاب طله ووابله . انطوى على خزان الأسرار النبوية فتحت بفرائدها عروسه ، وأشرقت فيه الأنوار المحمدية فأضاءت فى العالمين شمسوه . طلعت فى سمائه كواكب الأحاديث الصحيحة السنية ، وسطعت فى آفاقه أشعة الشريعة المطهرة الأحمدية . فدل الوافدين عليها ، وأرشد السارين إليها ، فأصبحوا وقد حمد القوم السرى ، وبثوا المحامد بين الورى .

وقال فى آخره : جامعه الشيخ الإمام العلامة الحافظ المتقن أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى ، كان الله لى وله وجزاه خيراً . فرغت من تجريده يوم الأربعاء الرابع والعشرين من شهر شعبان أحد شهور سنة ٨٨٩ تسع وثمانين وثمانمائة ، والحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . انتهى . هذا وقد سمعت أن لصحيح مسلم تجريداً أيضاً لبعض المتقدمين ، فإن يسر الله سبحانه وتعالى حصوله لأعلقن عليه أيضاً شرحاً كهذا الشرح ، وأدخل نفسى فى زمرة خدمة الصحيحين . وبالجمله فشرحى هذا نتيجة فتح البارى وزبدة إرشاد السارى . وكفاه شرفاً وفخراً وفضلاً ومدحة وقدرأ أن أفصح عن معانى هذا الصحيح الجامع من آثار السنة المرفوعة ما لا يسعه تصريح ولا تلويح ، الذى انعقد الإجماع على صحته ، واتفق المسلمون قديماً وحديثاً على عظيم نفعه وبركته ، سارت بفضلله الركبان ولهج بمدحه كل لإنسان ، إلا من شغله شأن عن شأن . أو ليس إنه أصبح الكتب بعد القرآن ، وواجب التعظيم والترجيح على كل كتاب عند الفحول والأعيان . وبالجمله ففضله أشهر وأجل من أن يذكر . رزقنا الله العمل بما فيه ، وجعلنا ممن يعتصم بحبله ويقتفيه . وكان تمام جمعه وتشكيله ، وختام وضعه وتمثيله ، فى بلدة بهوبال الحمية ، صانها الله من

البلية . وقد وافق انتهاؤه من أيام الشهور يوم الخميس التالى ليوم الأربعاء
أواخر ذى الحجة ذات البركات والفضل المأثور من ستة أربع وتسعين
ومائتين وألف من هجرة ختام الرسل الكرام عليه وعليهم أفضل الصلاة
والسلام . وقد تم بتمامه الأسبوع والشهر والسنة . والله الحمد على ذلك وله المنة .
ولما كان ختم الصحيح للبخارى على حديث التسبيح ، ختمت هذا الشرح
على هذا المقال وهو أن فى الحديث المذكور إشارة إلى امثال قوله تعالى :
« وسبح بحمد ربك » . وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن الملائكة فى عدة
آيات أنهم يسبحون ربهم . وفى صحيح مسلم عن أبى ذر : قلت : يا رسول الله
بأبى أنت وأُمى ، أى الكلام أحب إلى الله ؟ قال : ما اصطفى الله للملائكة :
سبحان ربى وبحمده ، سبحان ربى وبحمده . وفى لفظ : إن أحب الكلام
إلى الله سبحانه : سبحان الله وبحمده .

فهرس الجزء الخامس من كتاب عون البارى لحل أدلة البخارى

كتاب فضائل القرآن

صفحة

- ٤ الحديث الأول : معجزات الأنبياء ومعجزة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن .
- ٦ الحديث الثانى : نزول الوحي أكثر قبل وفاته .
- ٧ الحديث الثالث : نزول القرآن على سبعة أحرف .
- ١٠ الحديث الرابع : كان جبريل يعارض الرسول صلى الله عليه وسلم بالقرآن كل سنة .
- ١٠ الحديث الخامس : أخذ ابن مسعود رضى الله عنه القرآن من رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
- ١١ الحديث السادس : حد من يشرب الخمر ويكذب القرآن .
- ١٢ الحديث السابع : فضل سورة الإخلاص .
- ١٤ الحديث الثامن : سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن .
- ١٥ الحديث التاسع : قراءة المعوذات قبل النوم .
- ١٧ الحديث العاشر : منقبة لأسيد بن حضير رضى الله عنه باستماع الملائكة لقراءته .
- ٢٠ الحديث الحادى عشر : لا حسد إلا فى اثنتين : رجل علمه الله القرآن... ورجل آتاه الله مالا ...
- ٢١ الحديث الثانى عشر : خيركم من تعلم القرآن وعلمه .
- ٢٢ الحديث الثالث عشر : إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه .
- ٢٣ الحديث الرابع عشر : إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل ...
- ٢٤ الحديث الخامس عشر : بثسما لأحدهم أن يقول : نسيت آية كيت وكيت ، بل نسى ...
- ٢٥ الحديث السادس عشر : تعاهدوا القرآن فوالذى بيده هو أشد تفصيلاً ...
- ٢٦ الحديث السابع عشر : السؤال عن كيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم .

- ٢٧ الحديث الثامن عشر : يا أبا موسى لقد أوتيت مزمراً من مزامير آل داود .
- ٢٨ الحديث التاسع عشر : حوار بين النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن الصوم وقراءة القرآن .
- ٣١ الحديث العشرون : يخرج فيكم قوم تحفرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع ...
- ٣٣ الحديث الحادى والعشرون : المؤمن الذى يقرأ القرآن ويعمل به كالأترجة .
- ٣٤ الحديث الثانى والعشرون : اقرأوا القرآن ما ائتملت عليه قلوبكم ، فإذا ...

كتاب النكاح

- ٣٦ الحديث الأول : قصة الرهط الذى يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٤٠ الحديث الثانى : رد النبي صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل .
- ٤١ الحديث الثالث : يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق ، فاختص ...
- ٤٢ الحديث الرابع : تفضيل زواج البكر .
- ٤٤ الحديث الخامس : أنت أخى فى دين الله وكتابه وهى لى حلال .
- ٤٥ الحديث السادس : قصة التبنى والميراث ونزول آية : « ادعوهم لأبائهم » .
- ٤٦ الحديث السابع : لعلك أردت الحج ...
- ٤٨ الحديث الثامن : تنكح المرأة لما لها ولحسبها ...
- ٥٢ الحديث التاسع : ما تقولون فى هذا ؟ ... (تفضيل رجل من فقراء المسلمين على الغنى) .
- ٥٣ الحديث العاشر : ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء .
- ٥٤ الحديث الحادى عشر : لإنها ابنة أخى حمزة من الرضاعة .
- ٥٥ الحديث الثانى عشر : الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة .
- ٥٦ الحديث الثالث عشر : تحريم الجمع بين الأختين والربيبة .
- ٥٨ الحديث الرابع عشر : انظرون من إخوانكن فإنما الرضاعة من الحجاة .
- ٥٩ الحديث الخامس عشر : تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها .
- ٦٠ الحديث السادس عشر : تحريم الشغار .
- ٦١ الحديث السابع عشر : قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا .

صفحة

- ٦٣ الحديث الثامن عشر : ما عندك ... اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد...
- ٦٥ الحديث التاسع عشر : التزويج بما معه من القرآن .
- ٦٦ الحديث العشرون : سبب نزول قوله تعالى : « فلا تعضلوهن » .
- ٦٨ الحديث الحادى والعشرون : لاتنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر...
- ٦٩ الحديث الثانى والعشرون : البكر رضاها صمتها .
- ٧٠ الحديث الثالث والعشرون : إذا زوج الرجل ابنته وهى كارهة فنكاحه مردود.
- ٧١ الحديث الرابع والعشرون : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب ...
- ٧٢ الحديث الخامس والعشرون : لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ...
- ٧٣ الحديث السادس والعشرون : يا عائشة ما كان معكم لهو فإن الأنصار ...
- ٧٤ الحديث السابع والعشرون : أما لو أن أحدهم يقول حين يأقأ أهله : بسم الله...
- ٧٥ الحديث الثامن والعشرون : أولم النبي صلى الله عليه وسلم بشاة حين تزوج زينب .
- ٧٦ الحديث التاسع والعشرون : أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير .
- ٧٧ الحديث الثلاثون : إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها .
- ٧٩ الحديث الحادى والثلاثون : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره ، واستوصوا بالنساء ...
- ٨١ الحديث الأول : حديث أم زرع .
- ٩٧ الحديث الثانى : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه .
- ٩٨ الحديث الثالث : قُت على باب الجنة فإذا عامة من دخلها المساكين ...
- ٩٩ الحديث الرابع : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج أقرع بين نسائه .
- ١٠١ الحديث الخامس : السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعمائة وإذا ...
- ١٠٢ الحديث السادس : المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبى زور .
- ١٠٤ الحديث السابع : إن الله تبارك وتعالى يغار ، وغيره الله ...
- ١٠٥ الحديث الثامن : قصة أسماء بنت أبى بكر وخدمة بعلمها الزبير بن العوام رضى الله عنهما .

١٠٨ الحديث التاسع : استقراء النبي صلى الله عليه وسلم برضاء عائشة أو غضبها من قولها .

١٠٩ الحديث العاشر : إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار ...

١١٠ الحديث الحادى عشر : لا تبأشر المرأة المرأة فتنعتها لزوجها ...

١١٢ الحديث الثانى عشر : إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً .

١١٣ الحديث الثالث عشر : إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلك حتى ...

كتاب الطلاق

١١٥ الحديث الأول والثانى : سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم عن حكم الطلاق وهى حائض .

١١٧ الحديث الثالث والرابع : قصة ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

١٢٠ الحديث الخامس : لعلك تريدن أن ترجعى إلى رفاعه ، لا حتى ...

١٢٢ الحديث السادس : قصة الرسول صلى الله عليه وسلم مع زوجاته فى شرب العسل .

١٢٦ الحديث السابع : أتردين عليه حديقته ؟ قالت نعم ...

١٢٨ الحديث الثامن : يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن ...

١٢٩ الحديث التاسع : أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا

١٣٠ الحديث العاشر : هل لك من إبل ؟ قال نعم ، قال : ما ألوانها ؟ ...

١٣٢ الحديث الحادى عشر : (حديث المتلاعنين) .

١٣٣ الحديث الثانى عشر : لا تكحل ، قد كانت إحداكن تمكث فى شر ...

كتاب النفقات

١٣٥ الحديث الأول : إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو ...

١٣٦ الحديث الثانى : الساعى على الأرملة والمسكين كالحجاهد فى ...

١٣٧ الحديث الثالث : قصة بيع النبي للنخيل وادخاره قوتاً لأهله .

كتاب الأطعمة

١٣٨ الحديث الأول : قصة أبى هريرة عند ما أصابه جهد شديد .

١٤١ الحديث الثانى : يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما ...

١٤٣ الحديث الثالث : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الأسودين .

١٤٤ الحديث الرابع : ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مرققاً ولا شاة ...

١٤٥ الحديث الخامس : ما علمت النبي صلى الله عليه وسلم أكل على سكرجة قط ولا خبز ...

١٤٦ الحديث السادس : طعام الإثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة ...

١٤٧ الحديث السابع : المؤمن يأكل في مِعْى واحد ، والكافر ...

١٤٩ الحديث الثامن : لا آكل وأنا متكى .

١٥٠ الحديث التاسع : ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً قط إن اشتهاه أكله ...

١٥٠ الحديث العاشر : هل رأيتم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم النقي ؟ قال : ...

١٥١ الحديث الحادى عشر : قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه تمرأ ، فأعطى ...

١٥١ الحديث الثانى عشر : مر النبي صلى الله عليه وسلم بقوم بين أيديهم شاة مصلية ،

١٥٢ الحديث الثالث عشر : ما شيع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام البر ...

١٥٣ الحديث الرابع عشر : التليينة مجمة لفؤاد المريض ، تذهب ...

١٥٤ الحديث الخامس عشر : لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا ...

١٥٦ الحديث السادس عشر : إنك دعوتنا خامس خمسة ، وهذا رجل ...

١٥٨ الحديث السابع عشر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقثاء .

١٥٩ الحديث الثامن عشر : امشوا نستنظر لجابر من اليهودى ، فجأؤنى ...

١٦١ الحديث التاسع عشر : من تصبَّح كل يوم سبع تمرات عجوة لم ...

١٦٢ الحديث العشرون : إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها .

١٦٤ الحديث الحادى والعشرون : كنا زمان النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن لنا مناديل إلا ...

- ١٦٥ الحديث الثاني والعشرون : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، غير ...
 ١٦٦ الحديث الثالث والعشرون : الحمد لله الذى كفانا وأروانا غير ...
 ١٦٧ الحديث الرابع والعشرون : قصة سبب نزول آية الحجاب .

كتاب العقيدة

- ١٦٩ الحديث الأول : تسمية النبي صلى الله عليه وسلم المولود وحنكه بتمرة .
 ١٧٠ الحديث الثاني : أول مولود بعد الهجرة فى الإسلام عبد الله بن الزبير .
 ١٧١ الحديث الثالث : مع الغلام عقيدة فأهريقوا عنه دماً ...
 ١٧٣ الحديث الرابع : لا فرع ولا عتيرة والفرع أول ...

كتاب الذبائح والصيد والتسمية على الصيد

- ١٧٥ الحديث الأول : ما أصاب بحده فكله وما أصاب بعرضه ...
 ١٧٩ الحديث الثاني : أما ما ذكرت من أهل الكتاب فإن وجدتم ...
 ١٨١ الحديث الثالث : النهى عن الخذف أو كره الخذف .
 ١٨٢ الحديث الرابع : من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية أو ...
 ١٨٣ الحديث الخامس : حكم الصيد ووقوعه بالماء .
 ١٨٤ الحديث السادس : كنا نأكل مع الرسول صلى الله عليه وسلم الجراد .
 ١٨٥ الحديث السابع : حكم أكل الفرس .
 ١٨٦ الحديث الثامن : لعن النبي صلى الله عليه وسلم من نصب دجاجة يرمونها .
 ١٨٦ الحديث التاسع : لعن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان .
 ١٨٧ الحديث العاشر : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجاً .
 ١٨٧ الحديث الحادى عشر : النهى عن أكل كل ذى ناب من السباع .
 ١٨٨ الحديث الثانى عشر : مثل المجلس الصالح والسوء كحامل ...
 ١٨٩ الحديث الثالث عشر : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب الصورة .

كتاب الأضاحى

- ١٩٢ الحديث الأول : من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة ، وفى ...
 ١٩٣ الحديث الثاني : النهى عن صوم يومى عيد الفطر والأضحى .

كتاب الأشربة

- ١٩٤ الحديث الأول : من شرب الخمر فى الدنيا ، ثم لم يتب
 ١٩٦ الحديث الثاني : لا يزنى الزانى ... ولا يشرب الخمر ...

- ١٩٧ الحديث الثالث : « تابع » للحديث السابق .
- ١٩٨ الحديث الرابع : كل شراب أسكر فهو حرام .
- ٢٠١ الحديث الخامس : ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحريم ، ...
- ٢٠٣ الحديث السادس : شربه صلى الله عليه وسلم نقيع التمر .
- ٢٠٤ الحديث السابع : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الأسقية .
- ٢٠٥ الحديث الثامن : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر و ...
- ٢٠٦ الحديث التاسع : ألا خمرته ولو أن تعرض عليه عوداً .
- ٢٠٦ الحديث العاشر : نعم الصدقة للقهة الصنفى منحة ، والشاة ...
- ٢٠٧ الحديث الحادى عشر : إن كان عندك ماء بات هذه الليلة فى ...
- ٢٠٨ الحديث الثانى عشر : لى رأيت النبى صلى الله عليه وسلم شرب قائماً .
- ٢٠٩ الحديث الثالث عشر : شرب النبى صلى الله عليه وسلم قائماً من زمزم .
- ٢١٠ الحديث الرابع عشر : النهى عن اختناث الأسقية .
- ٢١١ الحديث الخامس عشر : النهى عن الشرب من فم القربة .
- ٢١٢ الحديث السادس عشر : كان النبى صلى الله عليه وسلم يتنفس فى الإناء ثلاثاً .
- ٢١٣ الحديث السابع عشر : الذى يشرب فى آنية الفضة إنما يجر جر فى ...
- ٢١٤ الحديث الثامن عشر : اسقنا يسهل ، فسقيتهم .
- ٢١٥ الحديث التاسع عشر : كان عند أنس قدح النبى صلى الله عليه وسلم .

كتاب المرضى

- ٢١٦ الحديث الأول : ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ...
- ٢١٨ الحديث الثانى : مثل المؤمن كهمل الخامة من الزرع ...
- ٢١٩ الحديث الثالث : من يرد الله به خيراً يصب منه .
- ٢٢٠ الحديث الرابع : ما رأيت أحد أشد عليه الوجع من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٢٢١ الحديث الخامس : أجل لى أوعك كما يوعك رجلان ...
- ٢٢٥ الحديث السادس : إن شئت صبرت ولك الجنة ، وإن ...
- ٢٢٧ الحديث السابع : إن الله تعالى قال : إذا ابتليت عبدى ...
- ٢٢٧ الحديث الثامن : عيادة الرسول صلى الله عليه وسلم لجابر رضى الله عنه .

- ٢٢٨ الحديث التاسع : ذاك لو كان وأنا حي فاستغفر لك ، ...
 ٢٣٠ الحديث العاشر : لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه ...
 ٢٣١ الحديث الحادى عشر : النهى عن الدعاء بالموت .
 ٢٣٢ الحديث الثانى عشر : لن يدخل أحداً عمله الجنة ، قالوا ...

كتاب الطب

- ٢٣٥ الحديث الأول : ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء .
 ٢٣٦ الحديث الثانى : الشفاء فى ثلاثة : شربة عسل و ... و ...
 ٢٣٧ الحديث الثالث : اسقه عسلاً ... اسقه عسلاً ...
 ٢٣٩ الحديث الرابع : إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل ...
 ٢٤١ الحديث الخامس : عليكم بهذا العود الهندى فإن فيه سبعة ...
 ٢٤٣ الحديث السادس : إن أمثل ما تداوئتم به الحجامة والقسط ...
 ٢٤٤ الحديث السابع : عرضت على الأعم فجعل النبى والنبيان ...
 ٢٤٧ الحديث الثامن : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا ...
 ٢٥٠ الحديث التاسع : فن أعدى الأول .
 ٢٥١ الحديث العاشر : حكم الرقية والكى .
 ٢٥٣ الحديث الحادى عشر : الأمر بإيراد الحمى بالماء .
 ٢٥٥ الحديث الثانى عشر : الطاعون شهادة لكل مسلم .
 ٢٥٧ الحديث الثالث عشر : الأمر بأن يسترقى من العين .
 ٢٥٧ الحديث الرابع عشر : استرقوا لها فإن بها النظرة .
 ٢٥٨ الحديث الخامس عشر : رخص النبى صلى الله عليه وسلم الرقية من كل ذى حمة .
 ٢٥٩ الحديث السادس عشر : بسم الله تربة أرضنا بريقة ...
 ٢٦٠ الحديث السابع عشر : لا طيرة وخيرها الفأل قالوا ...
 ٢٦١ الحديث الثامن عشر : قصة امرأتين قضى بينهما النبى صلى الله عليه وسلم .
 ٢٦٣ الحديث التاسع عشر : إن من البيان لسحراً ، أو إن بعض ...
 ٢٦٥ الحديث العشرون : لا يوردن ممرض على مصح .
 ٢٦٦ الحديث الحادى والعشرون : من تردى من جبل فقتل نفسه فهو ...
 ٢٦٧ الحديث الثانى والعشرون : إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه ...

كتاب اللباس

- ٢٦٩ الحديث الأول : ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار .
- ٢٧٢ الحديث الثاني : أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحبرة .
- ٢٧٣ الحديث الثالث : حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم سجد بيرو حبرة .
- ٢٧٤ الحديث الرابع : ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ...
- ٢٧٦ الحديث الخامس : النهى عن لبس الحرير .
- ٢٧٧ الحديث السادس : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة .
- ٢٧٨ الحديث السابع : النهى عن الشرب والأكل بآنية الذهب والفضة ، وعن لبس الحرير والديباج والجلوس عليه .
- ٢٧٩ الحديث الثامن : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل .
- ٢٨٠ الحديث التاسع : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه .
- ٢٨١ الحديث العاشر : لا يمشى أحدكم في نعل واحد ،
- ٢٨٢ الحديث الحادى عشر : إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى ، وإذا ...
- ٢٨٣ الحديث الثانى عشر : اتخذ الرسول صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق ونقش ...
- ٢٨٥ الحديث الثالث عشر : لعن النبي صلى الله عليه وسلم المختئين من الرجال ...
- ٢٨٧ الحديث الرابع عشر : خالفوا المشركين وفروا للهي ...
- ٢٨٩ الحديث الخامس عشر : إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم .
- ٢٨٩ الحديث السادس عشر : وصف شعر النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٢٩٠ الحديث السابع عشر : وصف يديه وقدميه صلى الله عليه وسلم .
- ٢٩٠ الحديث الثامن عشر : النهى عن القزع .
- ٢٩١ الحديث التاسع عشر : تطيب الرسول صلى الله عليه وسلم بالطيب .
- ٢٩٢ الحديث العشرون : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد الطيب .
- ٢٩٣ الحديث الحادى والعشرون : تطيب الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع .
- ٢٩٤ الحديث الثانى والعشرون : إن الذين يصنعون هذه الصور ...
- ٢٩٥ الحديث الثالث والعشرون : قال الله تعالى : « ومن أظلم ممن ذهب يخلق ... » .

كتاب الأدب

- ٢٩٦ الحديث الأول : أملك ... أملك أملك أبوك .

- ٢٩٧ الحديث الثاني : إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل ...
- ٢٩٧ الحديث الثالث : لا يدخل الجنة قاطع .
- ٢٩٨ الحديث الرابع : إن الرحم شجنة من الرحمن ...
- ٣٠٠ الحديث الخامس : إن آل أبي فلان ليسوا بأوليائي ، إنما ...
- ٣٠٢ الحديث السادس : ليس الواصل بالمكافي ، ولكن الواصل ...
- ٣٠٣ الحديث السابع : أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة .
- ٣٠٤ الحديث الثامن : أترون هذه طارحة ولدها في النار ، قلنا
- ٣٠٦ الحديث التاسع : جعل الله الرحمة مائة جزء فأمسك عنده ...
- ٣٠٨ الحديث العاشر : اللهم ارحمهما فإني أرحمهما .
- ٣٠٩ الحديث الحادي عشر : لقد حجرت واسعاً .
- ٣١٠ الحديث الثاني عشر : ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم ...
- ٣١١ الحديث الثالث عشر : ما من مسلم غرس غرساً فأكل منه إنسان أو ...
- ٣١٢ الحديث الرابع عشر : من لا يرحم لا يُرحم .
- ٣١٣ الحديث الخامس عشر : ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ...
- ٣١٤ الحديث السادس عشر : والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، قيل ومن ... ؟
- ٣١٥ الحديث السابع عشر : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ...
- ٣١٧ الحديث الثامن عشر : كل معروف صدقة .
- ٣١٨ الحديث التاسع عشر : إن الله يحب الرقيق في الأمر كله .
- ٣١٩ الحديث العشرون : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه ...
- ٣٢٠ الحديث الحادي والعشرون : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم سبياً ولا فحاشاً ولا لعاناً .
- ٣٢٢ الحديث الثاني والعشرون : ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قط فقال : لا .
- ٣٢٣ الحديث الثالث والعشرون : معاملته صلى الله عليه وسلم لخادمه أنس رضى الله عنه .
- ٣٢٤ الحديث الرابع والعشرون : لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ، ولا يرميه ...
- ٣٢٦ الحديث الخامس والعشرون : من حلف على ملة غير الإسلام فهو كما قال ...
- ٣٢٨ الحديث السادس والعشرون : لا يدخل الجنة قتات .

- ٣٢٩ الحديث السابع والعشرون : ويحك قطعت عتق صاحبك ...
- ٣٣٠ الحديث الثامن والعشرون : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا
وكونوا إخواناً ، ولا يحل ...
- ٣٣١ الحديث التاسع والعشرون : إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا ...
- ٣٣٤ الحديث الثلاثون : ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئاً .
- ٣٣٥ الحديث الحادى والثلاثون : كل أمتى معافى إلا المجاهرون وإن من ...
- ٣٣٦ الحديث الثانى والثلاثون : لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ...
- ٣٣٨ الحديث الثالث والثلاثون : إن الصدق يهدى إلى البر ، وإن البر ...
- ٣٤٠ الحديث الرابع والثلاثون : ليس أحد أو ليس شيء أصبر على أذى ...
- ٣٤١ الحديث الخامس والثلاثون : ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد الذى ...
- ٣٤٢ الحديث السادس والثلاثون : لا تغضب ... لا تغضب .
- ٣٤٣ الحديث السابع والثلاثون : الحياء لا يأتى إلا بخير .
- ٣٤٤ الحديث الثامن والثلاثون : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة ...
- ٣٤٥ الحديث التاسع والثلاثون : يا أبا عمير ما فعل الثُّغِير .
- ٣٤٦ الحديث الأربعون : لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين .
- ٣٤٨ الحديث الحادى والأربعون : إن من الشعر حكمة .
- ٣٥٢ الحديث الثانى والأربعون : لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خير له من ...
- ٣٥٤ الحديث الثالث والأربعون : أنت مع من أحببت فقلنا ونحن كذلك ؟ ...
- ٣٥٥ الحديث الرابع والأربعون : إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة فيقال ...
- ٣٥٦ الحديث الخامس والأربعون : لا تسموا العنب الكرم ، إنما الكرم
قلب المؤمن .
- ٣٥٧ الحديث السادس والأربعون : زينب كان اسمها برة ، فسمها النبي
صلى الله عليه وسلم زينب .
- ٣٥٨ الحديث السابع والأربعون : يا أنجش رويدك سوقك بالقوارير .
- ٣٥٩ الحديث الثامن والأربعون : أخنى الأسماء عند الله يوم القيامة رجل
- ٣٦٢ الحديث التاسع والأربعون : عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم
فشمت أحدهما ، ولم يشمت الآخر ...
- ٣٦٥ الحديث الخمسون : إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا ...

كتاب الاستئذان

- ٣٦٧ الحديث الأول : يسلم الصغير على الكبير ، والمار على ...
- ٣٦٩ الحديث الثاني : يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على ...
- ٣٧٠ الحديث الثالث : تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على ...
- ٣٧١ الحديث الرابع : لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في ...
- ٣٧٢ الحديث الخامس : نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس ...
- ٣٧٤ الحديث السادس : أعذر الله تعالى إلى امرئ آخر أجله ...
- ٣٧٦ الحديث السابع : لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين ...
- ٣٧٧ الحديث الثامن : لن يوافي عبد يوم القيامة يقول ...
- ٣٧٨ الحديث التاسع : يقول الله تعالى : ما لعبدى المؤمن عندي جزاء ...
- ٣٧٩ الحديث العاشر : يذهب الصالحون الأول فالأول ويبقى ...
- ٣٨٠ الحديث الحادي عشر : لو كان لابن آدم واديان من مال لا ينفق ...
- ٣٨٢ الحديث الثاني عشر : أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله ...
- ٣٨٣ الحديث الثالث عشر : قصه أبي هريرة حينما أصابه الجوع ...
- ٣٨٨ الحديث الرابع عشر : اللهم ارزق آل محمد قوتاً ...
- ٣٨٩ الحديث الخامس عشر : لن ينجي أحد منكم عمله ، قالوا ...
- ٣٩٣ الحديث السادس عشر : سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أحب إلى الله تعالى ؟ ...
- ٣٩٤ الحديث السابع عشر : لو يعلم الكافر بكل الذى عند الله من الرحمة ...
- ٣٩٦ الحديث الثامن عشر : من يضمن لى ما بين لحييه وما بين ...
- ٣٩٨ الحديث التاسع عشر : إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا ...
- ٤٠٠ الحديث العشرون : مثلى ومثل ما بعثنى الله به كمثل رجل ...
- ٤٠٢ الحديث الحادى والعشرون : حجبت النار بالشهوات ، وحجبت ...
- ٤٠٤ الحديث الثانى والعشرون : الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله ...
- ٤٠٥ الحديث الثالث والعشرون : إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه فى ...
- ٤٠٦ الحديث الرابع والعشرون : إن الله تعالى كتب الحسنات والسيئات ثم ...
- ٤١٢ الحديث الخامس والعشرون : فى ذكر نزول الأمانة وفى ذكر رفعها ...
- ٤١٤ الحديث السادس والعشرون : إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد ...

صفحة

- ٤١٦ الحديث السابع والعشرون : من سَمِعَ سَمِعَ الله به ومن يرائى ...
 ٤١٨ الحديث الثامن والعشرون : إن الله تبارك وتعالى قال من عادى لي ولياً...
 ٤٢٦ الحديث التاسع والعشرون : من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن ...
 ٤٢٩ الحديث الثلاثون : إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى ...
 ٤٣٢ الحديث الحادى والثلاثون : تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة ...
 ٤٣٤ الحديث الثانى والثلاثون : يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء ...
 ٤٣٧ الحديث الثالث والثلاثون : يحشر الناس على ثلاث طرائق راغبين ...
 ٤٤١ الحديث الرابع والثلاثون : تحشرون حفاة عراة غرلا ...
 ٤٤٣ الحديث الخامس والثلاثون : يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم ...
 ٤٤٥ الحديث السادس والثلاثون : أول ما يُقضى بين الناس فى الدماء ...
 ٤٤٧ الحديث السابع والثلاثون : إذا صار أهل الجنة إلى الجنة ، وأهل ...
 ٤٥٠ الحديث الثامن والثلاثون : إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل ...
 ٤٥٢ الحديث التاسع والثلاثون : ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام ...
 ٤٥٤ الحديث الأربعون : يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها ...
 ٤٥٥ الحديث الحادى والأربعون : إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة رجل ...
 ٤٥٧ الحديث الثانى والأربعون : لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده ...
 ٤٥٨ الحديث الثالث والأربعون : حوضى مسيرة شهر ، ماؤه أبيض من ...
 ٤٦٠ الحديث الرابع والأربعون : أمامكم حوضى كما بين جرباء وأذرج .
 ٤٦١ الحديث الخامس والأربعون : إن قدر حوضى كما بين أيلة و ...
 ٤٦٣ الحديث السادس والأربعون : بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا ...
 ٤٦٥ الحديث السابع والأربعون : حوض النبي صلى الله عليه وسلم كما بين المدينة وصنعاء .

كتاب القدر

- ٤٦٨ الحديث الأول : نعم ... كل يعمل لما خلق له ولما يسر له .
 ٤٦٩ الحديث الثانى : خطبة النبي صلى الله عليه وسلم جامعة وذكر فيها الساعة .
 ٤٧٠ الحديث الثالث : لا يأتى ابن آدم النذر بشيء لم يكن ...
 ٤٧٢ الحديث الرابع : ما استخلف خليفة إلا له بطانتان ...
 ٤٧٣ الحديث الخامس : حلف النبي صلى الله عليه وسلم لا ومقلب القلوب .

كتاب الإيمان والنذور

- ٤٧٦ الحديث الأول : يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الإمارة ، فإنك ...
 ٤٧٩ الحديث الثاني : نحن الآخرون السابقون ... والله لأن يلج أحدكم ...
 ٤٨١ الحديث الثالث : لا ، والذي نفسى بيده حتى أكون أحب إليك ...
 ٤٨٢ الحديث الرابع : هم الأخسرون ورب الكعبة ، هم الأخسرون ...
 ٤٨٣ الحديث الخامس : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد ...
 ٤٨٤ الحديث السادس : إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو ...
 ٤٨٥ الحديث السابع : من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن ...
 ٤٨٦ الحديث الثامن : حكم النذر بعد الوفاة .
 ٤٨٧ الحديث التاسع : مروه فليتكلم وليستظل وليتعمد وليتم صومه .

كتاب الكفارات

- ٤٨٨ الحديث الأول : مقدار الصاع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
 ٤٨٩ الحديث الثاني : اللهم بارك لهم في مكياهم وصاعهم ومدهم .

كتاب الفرائض

- ٤٩١ الحديث الأول : ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى ...
 ٤٩٣ الحديث الثاني : ما للإبنة وابنة الابن والأخت من الميراث .
 ٤٩٤ الحديث الثالث : مولى القوم من أنفسهم .
 ٤٩٥ الحديث الرابع : ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم .
 ٤٩٦ الحديث الخامس : من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه ...
 ٤٩٧ الحديث السادس : لا ترغبوا عن أبائكم فمن رغب عن ...

كتاب الحدود

- ٤٩٩ الحديث الأول : اضربوه ... لا تقولوا هكذا لا ...
 ٥٠٢ الحديث الثاني : حكم من مات وهو يقام عليه الحد .
 ٥٠٣ الحديث الثالث : لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه ...
 ٥٠٦ الحديث الرابع : لعن الله السارق ، يسرق البيضة ...
 ٥٠٨ الحديث الخامس : تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً .
 ٥١٠ الحديث السادس والسابع : نصاب قطع يد السارق .

كتاب المحاربين

- ٥١٤ الحديث الأول : لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد ...
 ٥١٦ الحديث الثاني : من قذف مملوكه وهو برئ مما قال ...

كتاب الدييات

- ٥١٧ الحديث الأول : لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ...
 ٥١٨ الحديث الثاني : إذا كان رجل مؤمن يخفى إيمانه مع ...
 ٥١٨ الحديث الثالث : من حمل علينا السلاح فليس منا .
 ٥١٩ الحديث الرابع : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله ...
 ٥٢٤ الحديث الخامس : إن أبغض الناس إلى الله ثلاثة ملحد ...
 ٥٢٦ الحديث السادس : لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن ...
 ٥٢٨ الحديث السابع : هذه وهذه سواء يعنى الخنصر والإبهام .

كتاب استنابة المرتدين والمعاندين

- ٥٢٩ الحديث الأول : من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل ...

كتاب التعبير

- ٥٣١ الحديث الأول : الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء ...
 ٥٣٤ الحديث الثاني : إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فلانما ...
 ٥٣٦ الحديث الثالث : لم يبق من النبوة إلا المبشرات ...
 ٥٣٨ الحديث الرابع : من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ...
 ٥٤٢ الحديث الخامس : من رآني فقد رأى الحق فإن ...
 ٥٤٥ الحديث السادس : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في ...
 ٥٤٧ الحديث السابع : إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا ...
 ٥٥٠ الحديث الثامن : رأيت امرأة سوداء نائرة الرأس ...
 ٥٥١ الحديث التاسع : من تحلم بحلم لم يره كلف أن يقعد ...
 ٥٥٢ الحديث العاشر : إن من أفرى الفرى أن يرى عينيه ما لم تر .
 ٥٥٣ الحديث الحادي عشر : قصة استئذان أبي بكر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم في تعبير الرؤيا .

كتاب الفتن

- ٥٥٨ الحديث الأول : من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنه ...
- ٥٦٠ الحديث الثاني : دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه لمبايعته .
- ٥٦٣ الحديث الثالث : من شرار الناس من تدركهم الساعة ...
- ٥٦٤ الحديث الرابع : إخبار النبي صلى الله عليه وسلم أنس رضى الله عنه بفساد الأحوال .
- ٥٦٦ الحديث الخامس : لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح ، فإنه ...
- ٥٦٨ الحديث السادس : ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم ...
- ٥٧١ الحديث السابع : أذن النبي صلى الله عليه وسلم لسلمة بن الأكوع في البدو .
- ٥٧٢ الحديث الثامن : إذا أنزل الله بقوم عذاباً أصاب العذاب ...
- ٥٧٤ الحديث التاسع : النفاق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٥٧٥ الحديث العاشر : لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض ...
- ٥٧٨ الحديث الحادى عشر : يوشك الفرات أن يحسر عن كنز من ...
- ٥٨٠ الحديث الثانى عشر : لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان عظيمتان ...

كتاب الأحكام

- ٥٨٦ الحديث الأول : اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد ...
- ٥٩٤ الحديث الثانى : إنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ...
- ٥٩٦ الحديث الثالث : ما من عبد استرعاه الله رعية فلم ...
- ٥٩٧ الحديث الرابع : ما من وال يلى رعية من المسلمين فيموت ...
- ٥٩٨ الحديث الخامس : من سمع سمع الله به يوم القيامة ...
- ٦٠٠ الحديث السادس : لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان .
- ٦٠٢ الحديث السابع : ... إما أن تدوا صاحبكم وإما أن ...
- ٦٠٣ الحديث الثامن : مبايعته صلى الله عليه وسلم على وجوب السمع والطاعة .
- ٦٠٤ الحديث التاسع : إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ...
- ٦٠٥ الحديث العاشر : السلام على الصبيان .
- ٦٠٦ الحديث الحادى عشر : من ذا ؟ أنا ، أنا ...
- ٦٠٨ الحديث الثانى عشر : لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم ...
- ٦١٠ الحديث الثالث عشر : احتباء النبي صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة .

صفحة

- ٦١١ الحديث الرابع عشر : إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون ...
 ٦١٣ الحديث الخامس عشر : إن هذه النار إنما هي عدو لكم ، فإذا ...
 ٦١٥ الحديث السادس عشر : بناء ابن عمر رضى الله عنه بيتاً بدين .

كتاب الدعوات

- ٦١٩ الحديث الأول : لكل نبي دعوة مستجابة يدعو بها ، وأريد ...
 ٦٢٢ الحديث الثانى : سيد الاستغفار أن تقول : اللهم أنت ربى ...
 ٦٢٤ الحديث الثالث : والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه فى ...
 ٦٢٦ الحديث الرابع : الله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل ...
 ٦٣٠ الحديث الخامس : باسمك اللهم أموت وأحيا ... الحمد لله ...
 ٦٣٢ الحديث السادس : اللهم أسلمت نفسى إليك ووجهت وجهى ...
 ٦٣٣ الحديث السابع : اللهم اجعل فى قلبى نوراً وفى بصرى ...
 ٦٣٥ الحديث الثامن : إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفض ...
 ٦٣٧ الحديث التاسع : لا يقولن أحدكم : اللهم اغفر لى إن شئت اللهم ...
 ٦٣٩ الحديث العاشر : يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ...
 ٦٤١ الحديث الحادى عشر : لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله ...
 ٦٤٣ الحديث الثانى عشر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من جهد البلاء ...
 ٦٤٥ الحديث الثالث عشر : اللهم فأيمأ تؤمن سببته فأجعل ذلك ...
 ٦٤٦ الحديث الرابع عشر : اللهم إنى أعوذ بك من البخل ، وأعوذ ...
 ٦٤٧ الحديث الخامس عشر : اللهم إنى أعوذ بك من الكسل والهزم و...
 ٦٤٩ الحديث السادس عشر : اللهم آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة ...
 ٦٥٠ الحديث السابع عشر : اللهم اغفر لى خطيئتى وجهلى وإسرافى ...
 ٦٥١ الحديث الثامن عشر : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك ...
 ٦٥٢ الحديث التاسع عشر : تابع الحديث السابق .
 ٦٥٣ الحديث العشرون : سبحان الله وبحمده فى يوم مائة مرة ...
 ٦٥٥ الحديث الحادى والعشرون : مثل الذى يذكر ربه والذى لا يذكر ...
 ٦٥٦ الحديث الثانى والعشرون : إن لله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون .

كتاب الرقاق

- ٦٦٠ الحديث الأول : نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس ...

- ٦٦٢ الحديث الثاني : كن في الدنيا كأنك غريب أو ...
 ٦٦٤ الحديث الثالث والرابع : هذا الإنسان ، وهذا أجله محيط به ...
 ٦٦٧ الحديث الخامس : مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة .
 ٦٦٨ الحديث السادس : قصة عمر في عقد الخلافة .
 ٦٦٩ الحديث السابع : يكون اثنا عشر أميراً ...

كتاب التمني

- ٦٧٨ الحديث الأول : لا تتمنوا الموت .
 ٦٧٩ الحديث الثاني : لا يتمنين أحدكم الموت إما محسناً ...

كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

- ٦٨٠ الحديث الأول : كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي ...
 ٦٨٤ الحديث الثاني : قصة الملائكة مع النبي صلى الله عليه وسلم .
 ٦٨٨ الحديث الثالث : لن يبرح الناس يتساءلون حتى يقولوا ...
 ٦٩٠ الحديث الرابع : إن الله لا ينزع العلم بعد أن ...
 ٦٩٦ الحديث الخامس : لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي ...
 ٦٩٩ الحديث السادس : نزول آية الرجم .
 ٧٠٠ الحديث السابع : إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ...
 ٧٠٣ الحديث الثامن : حكم الحلف بالله .

كتاب التوحيد والرد على الجهمية وغيرهم

- ٧٠٧ الحديث الأول : سلوه لأى شئ يصنع ذلك ؟ ...
 ٧١٩ الحديث الثاني : ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله ...
 ٧٢١ الحديث الثالث : أعوذ بعزتك الذى لا إله إلا أنت ...
 ٧٢٢ الحديث الرابع : لما خلق الله الخلق كتب في كتابه وهو ...
 ٧٢٧ الحديث الخامس : يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي ...
 ٧٣٢ الحديث السادس : يقول الله عز وجل : إذا أراد عبدي أن يعمل ...
 ٧٣٥ الحديث السابع : إن عبداً أصاب ذنباً ...
 ٧٣٩ الحديث الثامن : إذا كان يوم القيامة شفعت ...
 ٧٤٠ الحديث التاسع : حديث الشفاعة .
 ٧٤٦ الحديث العاشر : كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى تم بفضل الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف الكائنات سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين (يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم) .

وبعد : فقد تم بفضل الله تعالى وتوفيقه طبع هذا الكتاب (عون البارى لحل أدلة البخارى) .

نسأل الله تعالى أن يمن علينا بالعافية والتوفيق ، وأن يبارك فى عمرنا وعملنا ، وأن يجعلنا من خدمة دينه وحملته شرعه ، وأن يتقبل منا عملنا ، وأن يتجاوز عن تقصيرنا .

وآخر دعواى : « ... ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

وصلى الله على سيدنا محمد منبع الأنوار ومعدن الأسرار وإمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

القاهرة فى يوم الإثنين الموافق { ١٢ ربيع الأول ١٤٠٦
٢٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٨٥ .

الناشر

(دار الرشيد)

تصويب

سقط سهواً السطر الثالث من الحديث الخامس صفحة ٢٢١ وصحة الحديث :
عن عبد الله رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فى مرضه وهو يوعك وعكاً شديداً ، وقلت : إنك لتوعك وعكاً شديداً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أجل إني أوعك كما يوعك رجلان منكم ، قلت : إن ذاك بأن لك أجرين ، وقال : أجل ، ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله عنه خطاياه كما تحات ورق الشجر .